د. محمد محمود محمد صبري الجبة
مدرس اللغويات بجامعة الأزهر

كتاب
المحرر في النحو

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/١٩٣٨٠

الترقيم الدولي : I.S.B.N.
978-977-6269-06-4

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر - إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الهرمي ، عمر بن عيسى بن أسماعيل
كتاب المحرر في النحو
تاليف عمر بن عيسى بن أسماعيل الهرمي اليمني (المتوفى سنة ٢ ٧هـ)
دراسة وتحقق أمين عبدالله سالم- القاهرة مؤسسة العلياء للنشر ٩ ٢
٢٣٢ص ٢٤ سم
تدمك ٩٧٨٩٧٧٦٢٦٩٠٦٤٠
١ - اللغة العربية - النحو
أ- العنوان
٤١٥,١

الناشر
مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع

٤٦ ش البستان عابدين القاهرة
ص.ب ٢٠٣٣ الرمز البريدي : ١١٥١١
ت وفاكس ٢٣٩٦٢٣٤٦
E-mail:elalyaapublisher@yahoo.com

كتاب

المحرر في النحو

تأليف

عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني

المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

دراسة وتحقيق

أ. د/ أمين عبد الله سالم

أستاذ ورئيس قسم اللغويات
كلية اللغة العربية بالمنوفية

الجزء الأول

مؤسسة العلياء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها صاحبها إلى كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بالقاهرة، لنيل درجة الدكتوراه، وقد تمت مناقشتها في ٣٠/٦/١٩٨٣م

من اللجنة:

- أ.د. إبراهيم عبد الرزاق البسيوني - رئيس قسم اللغويات بالقاهرة مشرفًا
- أ.د. محمد كامل جمعة - الأستاذ بجامعة القاهرة عضوًا
- أ.د. إبراهيم حسن إبراهيم - أستاذ اللغويات - بالقاهرة عضوًا

وبعد المناقشة قررت اللجنة بالإجماع منح صاحبها درجة «الدكتوراه» في اللغويات بمرتبة الشَّرف الأولىٰ، والتوصية بطبع الرِّسالة على نفقة جامعة الأزهر وتداولها مع الجامعات الأخرىٰ. والله ولي التوفيق.

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنوفية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير علمي

عن البحث المقدم من الدكتور/ أحمد عبد الله سالم لشغل وظيفة مدرس اللغويات

الموضوع: المحرر في النحو تأليف عمر بن عيسى الهرمي اليمني دراسة وتحقيق

والبحث في هذه الصورة ممتاز وصاحبه جدير بالتقدير وبالانتساب لوظيفة مدرس للغويات وهو في التخصص المطلوب. ولذا فإن اللجنة العلمية لشئون الترقيات ترى أن الدكتور/ أحمد عبد الله سالم يستحق عن جدارة أن يشغل وظيفة مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية وهي توصي بتعيينه في هذه الوظيفة. ومما يذكر أن هذا البحث تقدم به صاحبه للحصول على درجة العالمية «الدكتوراه» وقررت اللجنة منحه هذه الدرجة مع مرتبة الشرف الأولى والتوصية بطبع الرسالة على نفقة جامعة الأزهر. والله يوفقه لخدمة العلم والإسلام ولغة القرآن الكريم

توقيعات أعضاء اللجنة

أ. إبراهيم عبد الرازق البسيوني ١٩٨٣/٧/١٩م

د. إبراهيم حسن إبراهيم ١٩٨٣/٧/١٩

د/ محمد كامل أحمد جمعة ١٩٨٣/٧/١٩

صورة مطابقة للأصل

مدير ...

شكر وتقدير

* مهما أُوتيتُ الكلمات...

فكلماتي لا تقوىٰ أن تُفصح في حق الرجل، الإنسان، العالِم، الَّذِي لم يشأ إلَّا أن يكون أبًا قبل أن يُشَرِّف بإشرافه، وما كان لي في هذا العَملِ غيرُ السَّيْرِ في طريق مَهَدَهُ، واقتطافِ غرسٍ تعهَّدَه.

وهذه ثمراتُ ما تطاولتْ إليه باعي، أُقدِّمها بين يَدَيْ أستاذي الدكتور: **إبراهيم عبد الرزاق البسيوني**(١)؛ فلعلّ فيها ما يُرضِي مَذاقَهُ، أو ما يحظَىٰ منه بقبول.

وإن قَصَرتُ عن تقديره - وإنِّي لكذلك - فما عند اللَّه أبقىٰ، وله من الذُّخر ما يُرْجَىٰ معه كِفاء اللَّه.

فجُوزِيَ عنّي؛ وعن طُلَّابهِ الجزاءَ الأوفىٰ.

وتقديري لكلٍّ من أسْعَدَ على هذا البحث بعون في مادته، ولمن كان لهم مسئوليَّة إخراجِهِ على صورتِهِ، فقاموا عليه بأمانةِ صاحبِهِ، فلهم جميل شكري، ومِن اللَّهِ حُسنُ الثَّوابِ.

---

(١) أفسح اللَّه له في رضوانه.

إهـــداء

لروح أَبي.

إلى أُمي.

وما زالتْ[1] تُبارِكُ خُطْوَتِي ظِلًّا.

إلىٰ من رافقتْ دَربي.

وعانَتْ منه ما عنيتُ.. أو أكثرْ.

إلىٰ نَفْسِي.

وقد حمَّلتُها الأَهوالَ.

أُهدِي ما جنته يدايَ.. من كلماتْ.

فقد يُرضِي الَّذي أُهدِيهِ.

أو يُعـذِرْ.

---

(١) لَقَدْ كَانَتْ. عَلَيْها رَحمةُ اللَّهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

حمدًا للّه أولًا ، وآخرًا ، وصلاة وسلامًا على محمد خير خلقه ، وعلى آله وصحبه ، وبعد

فمن محمود الجَهد لأبناء العربية ، القائمين عليها النّهوضُ بعبء الكشف عمّا خَلَّفه القدماء المخلصون من تراث فكريّ ، عاشوا به ، وله زمنًا مصادرَ عطاءٍ ممدود ، وما كان الدَّرس النَّحويّ بمنأى عن مآتِى العقل العربيِّ فى صورها الولُود. مما يجعل فى تجلِيةِ هذا النشاط النحويّ ، وإبرازه ولاءً لهؤلاء الأفذاذ الذين وَفَوْا بما أُوتُوا ، فأحسنُوا ما آتَوْا ، وفى كشف هذا التراث إخلاصٌ أمينٌ ، نكتشف فيه أنفسنا ؛ إذ كانت ملكاتُنا امتدادا متصلا بجذورٍ عميقةٍ ، غرسها آباؤنا السالفون يوما.

من كل ذلك تبدَّت لى أهمية البعث للجهود الفكرية التى أوحت الإشراقة فى العقول عهدًا ، ثم أَظلَّتها سُجُف النسيان ، فانزوت عن ساحة النفع ، وعزَّ جَنَاها. وفى بعثها إيصالُ حاضرٍ بماضٍ لمستقبلٍ ، ربما كنتُ من حملة شئٍ من شرف المسئولية فى إثرائه.

ولهذا الاعتبار ، ولما تدعو إليه ضرورةُ باكورةِ القصد فى البحْث بعامة ، ولما يأْنَس به الميلُ فى ارتيادٍ بخاصة. يمَّمَتْ الهمَّة إلى انتجاع جزء عزيز من الوطن الكبير ، قلَّمَا يلوِى الباحثون عليه ، وما كان العطاء العربىُّ وقْفًا على موطن ؛ فالملكةُ العربية الخصيبُ تُجْزِلُ العطاءَ أنَّى حلَّت ، وما فتِئ اليَمَن يجود بالعقلية القادرة على الرِّفادةِ ، وحسنِ التوجيهِ.

وهذا ماحدا بالبحثَ -بعدَ النَّظر زمنا فيما يلمِّحُ بجديدٍ مثيرٍ- أن يتَّجِهَ حيث « اليَمَن »، ولقد وقفت على تراث السالفين طويلا ، والخيرُ كلُّ الخيرِ فيما اجتهدوا ، وإنْ عاد الكثير منه متأبِّىَ القِياد لأَفْهَام العصر ، وهذا شئ بلوتُهُ من مدى

ما يتجشمه طالبُو النَّحو معه ، وبخاصة الدارجون على أول دروبه ، فأَنْ يصادف البحث كتابا حافلا ، له الكثير من مقوِّمات التربية ، وسُهولة المأخَذِ ، وطرافَةِ المنهج أمرٌ يدعو إلى النظر الدءوب ؛ فهو ضالة منشودةٌ ، وهذا ما وقعت عليه من هذا الكتاب الذى ارتهنتُ عليه دارسا ، محققا ، فكان بحثِى كَشْفًا له ، ولصاحبه ، كما هو تأريخ لمسار الفكر النحوىِّ فى عصر من عصور اليمن ، وقد عكفت عليه بما وسع الجهد ، محاولا إحلالَهُ المكانةَ اللائقة به ، فكان جهدي وقْفًا عليه ، وما يتعلَّقُ به ، كما تقتضى متطلبات البحث العلمى.

ولقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه قسمين رئيسيْنِ :

القسم الأول : دراسةٌ حول (المُحَرَّر فى النحو) وصاحبه.

القسم الثانى : تحقيق الكتاب بموجب المقاييس العلمية للتحقيق.

القسم الأول : ويضم خمسة فصول :

الفصل الأول :

وقد ألمحتُ فيه بعصر المصنف ، وكيف مد الأيُّوبيُّون سلطانهم على اليمن قبل هذا العصر قرابةَ الستين عاما ، هُيِّئَ للبلاد فى ظِلِّهم مُناخ سياسىّ موحَّد ، كانت قد افتقدته قرونا طويلة ، نتيجة انقسامات مذهبية ، وقلاقل داخلية ، ثم كيف انتقل أمر اليمن إلى الرَّسوليِّينَ ، الذين استمر عهدهم ما يناهز القرنين ونصف القرن من الزمان ؟

ولقد بلغتْ الحضارة شوطا فى هذا العصر -عصر المصنف- فى مناحى العلم ، أَسْعَدَ عليه تشجيعُ الملوك الرسوليِّين ؛ إذ كانوا علماءَ ، وفيهم تأليفٌ ، إلا أَنَّ استقرارَ الأحوال لم يستتبَّ فى غالب الأحيان ؛ فالهزَّات الداخلية كانت تمثل سمة بارزة للعصر على امتداده ، مما كان له أكبر الأثر فى غيبة الوحدة عن البلاد ، وانشغال العصر الرسولىّ فى حروب لا تكاد تنتهى ، وكان لذلك يدٌ فى احتجاب الكثير من المصنَّفات اليمنيَّة ، وإنْ لم يمنع من ازدهار العلوم فى مناحِيَ شتىً.

ثم عرَّجْتُ على الاهتمام اللُّغويّ عند اليمنيين بعامة ، ومدى نشاطه ، موضحا جذور البحث النحويّ عندهم ، وبخاصة فى عصر صاحبى ، مبينا المواردَ النحويةَ التى كان لها قبول لدى نُحاة اليمن : لمصنِّفين منهم ، أو من غيرهم ، مُبرِزًا مكانة المصنف عمر الهَرْمِيِّ تأريخا بهذه الحقبة من العصر الرسوليِّ .

ثم تعرَّضتُ لدراسة المصنف دراسةً شخصيَّةً تاريخيَّةً ، تناولت فيها نسبَهُ ، وقبيلتَهُ ولقبَهُ ، وكنيتَهُ ، واجتهد البحث فى تقريب سنة ميلاده ، حيث لم يحددها المؤرخون ، ثم حقَّقْتُ موطنه مولدًا وإقامةً ، كما حققتُ سنة وفاته مرجِّحًا أنَّها الثانية بعد السَّبعمائة ، ثم عَوَّلَ البحث على إبراز منزلته ، مرتكزا فى ذلك على نصوص المؤرخين عنه ، مثبتا أن الرجل من أوضح الشخصيات فى التأريخ النحويِّ للعصر الرسوليّ ، حتى ائتمنه الملوك على تأديب أبنائهم ، والتصنيف لهم ، ولقد تمكن البحثُ من الوقوف على أبرز تلاميذه ؛ كالمؤرخ اليمنيالجَنَدِى ، والملوك العادل ، والناصر ابنى الأشرف ، والمظفر ، والظافر ابنى المؤيَّدِ ، والاعتقادُ فى الأخيرينِ غيرُ مؤكَّد .

ثم اتجه البحث إلى التَّعريف بمن صَحِبهم من الملوك ؛ كالملك الأشرف عُمَرَ ، الذى صنف له هذا الكتاب ، وأدَّب أبناءه ، ثم المؤيَّد ، ويبدو للبحث استمرار صحبته له حتى قضى عُمَرُ وقد عَّرفت بهما بما يليق بالمقام ؛ وصولا من ذلك إلى مكانة الرجل المُنتخَبة .

ثم قصد البحث إلى ذكر بعض معاصريه من نحاة اليمن ، مبِّيِّنًا جمهورهم فى التصنيف النحويّ ، محاولةً لرسم صورة الرجل فى تخصصه .

ثم تطرق البحث إلى مؤلفاته مثْبِتًا إجماع المؤرخين على تشعُّبها فى النحو وغيره ، وإن شُهِرَ بالنحو ، وتعددت تآليفه فيه ، وإن احتجبت عن المكتبة العربية وغيرها ، إلا ما أجمعت الفهارس عليه ، وهو (المحرَّر فى النحو) الذى توفرتْ عليه هذه الدراسة ، مما يتعارض مع شهادة التاريخ له ، وقد ظهر للبحث عزو ذلك إلى

عاملين اجتهدت فيهما ؛ كما هو مثبت فى هذه الدراسة.

على أن البحث يزعم أن له كتابا آخر يسمى (التصريحَ فى النحو) ، وقد قدم من المرشحات ما يشجِّع على هذا الزعم.

ثم يمَّمَ البحث إلى توثيق مذهبه الفقهى الحنفىّ ، بما رواه المؤرخون ، وبما برز من تطبيقه فى هذا الكتاب ، ثم بينت مذهبه العَقَدِى ، ومناحى ثقافته الفقهية ، والعروضية ، والمنطقية ، وعلم القراءات ، والروايات ، وآلة النحوىِّ بعامة ، وقد عرض البحث لكل أولئك صورا تقرِّر رسوخ قَدَمٍ للرجل فى كل هذه الميادين.

ثم عرجت الدراسةُ على تصوير شخصية أبى الخطاب العلميَّة ، كما تحددتْ ملامحُهَا من خلال كتابه ، وبما لمسته فيه من تواضع علميٍّ حاسم واعتدال ، واعتداد محمود.

وكما توقَّفَ البحث مع أبى الخطاب فى خُلُقه الدينى ، بما أدركه من غمرة هذا الروح له ، وتملكه إياه ؛ فهو على امتداد كتابه مَثَلٌ لما ينبغى أن يكون عليه المعلم المسلم مع الله ، ومع طلابه فيما يلقيه عليهم من تنظير نحوىّ ، غايته خدمة هذا الدين الحنيف ، فابتعد -ما أمكن- عن الأشكال التركيبية المجردة فى التطبيق ، وكان الدين ومفاهيمه مددا طيِّعًا فى تطبيقه على النظرية النحوية.

ثم ألَّم البحث إلمامة بأسلوب أبى الخطاب الأدبىّ ، والعلمىّ ، كاشفا أن أسلوبه الأدبىّ يرتكز على عنايته بالأشكال البلاغية ، من تشبيه ، واستعارة ، وسجع ملتزم ، مع شاعرية لفظ ، وأن أسلوبه العلمىَّ يتميز بانسراح العبارة ، وليونتها ، وجنوحها إلى المنطقيَّة المُقنِعة ، مع صراحة الفكرة ، ووضوح المعنى ، ولقد أزجيت من النماذج ما يجلو هذا بوجهيْه عنده. وما انفرد به استعمالًا درسته كاشفًا ميزانه من المقياس النحوى بعامة ، وبهذا الحديث أنهيت الفصل الأول.

الفصل الثانى

وقد عقدته لدراسة كتاب (المحرَّر فى النحو) دراسةً عامة ، فقسمته ثلاثة مباحث

فالمبحث الأول قصرته على دراسة الكتاب دراسة تاريخية توثيقيَّة.

والمبحث الثانى توفرت فيه على بحثه مادةً ومنهجًا.

والمبحث الثالث خصصته لمناقشة بعض الأدوات ، والمفردات ، والتراكيب الواردة.

المبحث الأول

وثَّقت فيه عنوان الكتاب (المحرَّر فى النحو) بما يؤكد من دلائل ، كما وثقت يمنيَّة الكتاب وصاحِبِهِ ؛ فصاحبه قد ربط فيه بين النظرية النحوية والتطبيق البِيئىّ ، وحشد فيه من المعالم ، والمراجع ، والاصطلاحات اليمنية ما يعزُّ فى كتاب آخر فى النحو ، مما يؤكد يمنيَّة صاحبه ؛ فللبيئة ميزانها الراجح فى توثيق أَعْمال الرجال ، والدلائل مطروحة فى موطنها ، ثم أوردت ما يثبت نسبة الكتاب للمصنف (عمر بن عيسى الهَرْمىّ) دون غيره ، وأكدت بما يمنع كل الشكّ فى نسبته إليه ، ثم عرضت لسبب تأليفه ، ومكانه ، وزمانه.

المبحث الثانى

وفيه ناقشت مادة الكتاب ، وخطته ؛ فبينت أنَّ هذا الكتاب يمثل انعطافًا ملموحًا فى التَّصنيف النحوى ، التقى فيه صاحبه القُدَماء ، على مدارجهم ، كما التقى المحدثين فكرًا ، وقياسًا وتطبيقًا.

لقد عرضت مادة الكتاب فى مقالاته العشر ، موضحًا تفاوت أبوابها حسب طبيعتها قلةً ، وكثرةً ، وجميعُها معقودٌ للنحو والتصريف ، ما عدا بابًا فى علم المعانى ، وآخر فى الإملاء ، وبعض فصل فى الصوتيات ، وهذه خطوط عامة للكتاب مادة ، وفَّر صاحبها له ما يُسْعِدُ على إثراء بحثه من وسائل الصناعة النحوية.

ثم انثنيت للمنهج التصنيفى العام للكتاب ، فوضحت أن الرجل قد عكف على مناهج سابقيه ، فانتقى منها ما أبرز كتابه منفردَ المنهج ، فكان كتابه واجهة تكشفت عليها طُرُزُ التصنيف قبله من نظريَّات العامل ، والشكل الإعرابى ، ومقتضى الأحكام اللغوية ، أو النظر فى (المفرد) والمركب ؛ ولقد بيَّنت الدراسة حدود التقاء هذه النظريات ، أو انفراد أحدها فى الكتاب.

ثم عرجت على بيان فلسفته المنهجية فى الترتيب والتبويب ، فكشفت عن موضوعية عموم التبويب ، حيث تتعدَّدُ الأبواب للشئ الواحد باعتبارات مختلفة ، كما كشفت عن هذه المنهجية فى الترتيب بين الأبواب ، وآئتلافها متآخيةً مترابطةً ، وقد عرضت لذلك ما يؤكد حسن الصنيع هذا له ، وسَبْقَه لبعض المصنفين الذين يعدُّون ما وصلوا إليه من صنيعهم فى ذلك ، مما هو مبسوط فى محله من هذه الدراسة ، مع مناقشة نهج من جاءوا بعده كهذا النهج ، أو فى شئ منه ، مقارنًا بين صنيعه ، وصنيعهم.

ثم أبرزتُ محاولته المنهجية فى تخصيص مصطلحات هذا العلم ، من تفريقه بين زيادة التضعيف ، وزيادة التكرير ، وكتخصيصه عطف البيان بالأعلام ، دون غيرها من المعارف ، ولقد ناقشت كل أولئك بما يُؤْنِسُ بصنيعه ، وقد حمد له البحث ذلك.

ومن بعدُ تعرضتُ لكشف موضوعيَّتِه فى الباب الواحد ، والفصل الواحد مبينًا التزام المصنف فى كل منهما بوحدة الفكرة وتخصُّصها ، وأنه ليس الشكل الكَمِّيُّ عنده فيهما بمتعيِّن ، بل مَقَادته فى هذا السبيل إلى الفكرة التى يطرحها.

ثم كشفت الدراسة طريقته العملية فى التناول مع الباب الواحد ، واستخلصت ذلك فى ثلاثة أبعاد كأنها التزامٌ فى غالب كتابه ، وهنَّ التمهيد بعرض الفكرة إجمالًا ثم التفصيل لما سبق التمهيد به ، ثم خاتمة موجزة لما أَطْلَقَ عليه (الحاصل) ، ولقد بينت أن هذه هى الأسس الثلاثة العلميةُ ، والتربويةُ فى عرض

الأفكار بعامة ، والدرس التلقينىّ بصفةٍ خاصة ، كما اهتدت الدراسة إلى أن هذه الحواصل ميزة يتميز بها الكتاب ؛ كما يمتاز فى طريقته .

ثم ناقشت ما أورده المصنف مما ليس نحوًا فى المحرر ، كباب (معانى الكلام) ، وباب (الخط) ، وما نص عليه من (الصوتيات) ، وطرحت نظرة الدارسين إليها ؛ كمنهج يُتناول فى الدراسة النحوية .

ثم عرض البحث السّمات البارزة من منهج المصنف فى تناوله لقضاياه ، وقد بينت أن اضطلاعه بالتلقين والتدريس ، أكسبه الطريقة التربوية الناجعة فى هذا المضمار ، وقد أمكننى استخلاص هذا المنهج فى نقاط ، وسقْتُ لكلّ أولئك صورًا ونماذج تؤكد هذه المعالم عند الرجل ، كما عرضت للخطّ العام فى كتابه من طرائق .

وقد قدَّمتُ من الأَمثلة ما يُعِينُ على تصُّور هذه الطرائق فى منهج أبى الخطاب ، وعقبت بالحديث عن (تكامل كتابه) ، فيتمُّ فى موضع ماسها عنه فى آخر ، أو يصِّوبُ ما اختلط فى سابق ، واختتمت هذا المبحث بالكلام عمَّا تزاحم فيه فكر المصنف بتداخل بعض المسائل فى فصولها ، مما نجم عنه انتقالاتٌ مفاجئة لتسلسل العرض ، وعزوتُ ذلك إلى إغضائه عن العنوانات التفصيلية داخل الأبواب ؛ مما أورثَ تداعى الأفكار المتناظرة ، فيتتبعها راصدًا دون ما حاكمٍ من عنوان كابحٍ مرشدٍ.

المبحث الثالث

وقد عقدتُه للحديث عن بعض الأدوات ، والمفردات ، والتراكيب التى وردت فى (المحرَّر) ، وكان للمصنف فيها موقف خاص مع الجمهور ، أو مخالفٌ لهم ، وآثرت التعجيل به قبل حديثى عن المصنف ، والمعترِك النحوى ؛ إذ ما ورد فيه أشبه أن تكون قضايا لها فى النظر النحويِّ عمومٌ ، وإن كان المصنف هو مبرزَهُ ودَاعِيَهُ ، فدرستُه ، موضحًا حكمه ، وميزانه عن مفهوم نحويٍّ عامٍّ : له ، أو عليه ، وكان

جديثى عما يَعتقده المصنف من مجئ (كَأَنَّ) للظنِّ ، وكونها مركبة لا بسيطة ، ومجئ (هَلْ) بمعنى (إِنَّ) المشددة ، وتركب (هَلاَّ) ، وكون (أَلاَّ) مبدلة من (هَلاَّ) ، وما طرحه من أن ما يجئ بعد (حتىَّ) يجوز فيه الوجهان النصب والرفع بإطلاقٍ ، واجتهدت مستندًا إلى الأدلة المؤيدة فى إثبات سلامة هذا المأخذ ، وقرب تناوله ، ويسر التعامل به .

ثم تناولتُ اعتباره لـ (مَعَ) حرف جر ، دارسًا ، واهتديت ببحثى إلى أن اعتباره حرفًا هو أنسب الأقوال للمقاييس العربية ، وقدمت فى سبيل ذلك من الأدلة ما يدعم هذا الفهم ، ويدعو إليه .

كما درستُ تخطئته لقولهم (أَرَاضِى) فى جمع (أَرْض) ، وعرضت موقف الدارسين منها ، فاهتديت إلى أَنها اسم جمع لا جمع ؛ ثم ناقشت نظرته ، ونظرة بعض الدارسين إلى اعتبار (أصائل) جمع جمع الجمع ، وانتهيت إلى أَنها جمعٌ ليس غيرُ ، ثم درست نظرة المصنف ، والدارسين بعامة إلى صيغة التصغير (ذَيَّا) ، وأوردتُ ما على كلٍّ من محاذير قد تخف ، أو تكثرُ ، كما تلبَّثْتُ مع اعتبار (ال) فى (الذى) معرِّفة ، و(فاىَ) نصبًا ، و(اتَّكَلَ) ، وغيرها دارسًا ، ومحققًا ، مثبتًا ما أكده البحث ، وعضَدَهُ السماع والقياس .

ثم تناولت الدراسة بعض التراكيب ، من نحو إيجاب المصنف وكثيرين كون الجمع فى قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ بدلًا لا تمييزًا ، والتمييزُ محذوف ، وأثبتّ بما سقته من دلائل أنه ينبغى أن يكون تمييزًا ، وإِنْ قل وروده جمعًا فى مثله .

ولما كان المصنف يأخذ بما يراه الجمهور من عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل بإعرابه – وهذه قضية طرقها المحدَثون ، وجوزوا كون المتقدم فاعلًا– درست هذه القضية ؛ لما فيها من تأكيد فكر الرجل ، ولما يترتب على حسمها من اعتبارٍ بالغٍ فى الأداء اللغوىّ ، والدرس النحوىّ ، وبسطت هذه الرؤية باحثًا ، وأثبت بما تحققته

أنه لا يصلح فيها إلا مذهبُ الجمهور ، وعليه أبو الخطاب الهرميّ .

ثم تناولت التركيب (لاَ أَبَالَكَ) ، وما كان على شاكلته من مثنى ومجموع ، ودرستها بما مُكِّنَ منه البحث ، منتهيًا إلى أَنَّ الأَسْيَرَ مع الضوابط كونها لا إضافة فى أيِّها .

ثم عرضت للأُسلوب (هذا بسرًا أطيبُ منه تمرًا) مناقشًا اتجاههم فيه عاملًا ، وتقديرًا ، وانتهيت إلى كون (أَفْعَل) هو العامل فى الحالين ، على ما يراه المصنف وكثيرون .

ولقد درستُ ما ألحَّ عليه المصنف من تجويزه الإتباعَ على محلِّ المجرور نصبًا ، وسَلِمَ للبحث بعد حوارٍ مع المذاهب المتباينة فيه أن هذا الاستعمال بمقتضى ما قعَّد النحاةُ من قواعد ، وما طبقوا به مستقيمٌ لا يُشَابُ ، ولا مستند قويًّا لمانعِيهِ .

ثم أنهيتُ هذا القسم بدراستى للتركيب (إيَّاكَ والأسدَ) ، وللمصنف فيه مذهبٌ حسنٌ قليلُ المَؤُونة ، فناقشته مع ما تُوورث عنهم فيه من تصورات ، وتقديرات ، واهتديت بعد دراسةٍ إلى أَنّ الأسلم اعتبار ما بعد الواو فيه مفعولًا معه ، وهو أمر يرشحه المعنى ، ولا تجافيه الصناعة ، وبذا ينتهى الفصل الثانى .

الفصل الثالث

وفيه تحدثت عن موقف أبى الخطاب من (أدلة الصناعة النحوية) ، مبينًا بروز هذه المفاهيم فى منهجه بروزًا يشهد له ، فتمكن من توظيفها بما تناسب مع طريقه ، فعرضتُ مسلكه مع السماع والقياس ، والشواهد بصورها الشتى

لقد اطمأن البحث إلى أن عُمَرَ استقرت لديه رسالة العربية فى خدمة المسموع عن العرب ، والبناء عليه ، دونما ميلٍ عنه ، أو خروجٍ ، ما كان وافيًا بالغرض ، وإذا لم يَفِ فالقياس عليه غير مُهدَر ، وقد أكد هذا الفهم بنفسه ؛ كضابط راصد ، فاكتفى بالمسموع ، دون التصريح بما يقيسه النُّحاة فى بعض الأمور .

كما أن ما دعتْ إليه الحاجة فبُنِيَ على مثال نظيره من المسموع لا يعد خَلْفًا ،

تسهيلًا لوسيلة الأداء ، فأطلق القياس فى أَشْياءَ طابق بها النظائر ، وقد لمس البحث فيها سبقًا التقى- فى كثير من مراميه -فكر مدارس التجديد النَّحوىّ ، وقد جمع له البحث من الأدلة ما يمكن الاعتماد عليها قياسًا سائغًا ، وقد رافقتْه الدراسة ، أو وقفتْ على مقربة منه محاوِلةً الحكم ، وكانت فى جُلّ شئونه معه.

ثم انتهيت إلى تناوله للشاهد النحوىّ ، كاشفًا عن ثرائه فى هذا الميدان بألوانه المتعددة ، موضحًا أن له فى كل منها منهجًا ، ومذاقًا ، يُسْلِمُ إلى الرضا ، ووفرة القبول ، وقد كشفت عن سلوكه المعتدل مع القُرَّاءِ ، إلا فى قضيتين لمس البحث منه بعض جنوح إلى متَّجَهِ البَصْرة فى منزعهم من القُرَّاءِ ، ودرست القضيتين بما تبين لى وجه الرَّشَد فيهما ، وتوصلت بالشواهد والمقاييس إلى ما يدْعَمُ الأداء فيهما ، ثم عرضتُ لمنهجه فى الاستشهاد بالحديث النَّبوىّ ، والأشعار ، والأمثال ، وكلام العرب ، موضحًا طريقة تناوله فى كل منها ، وطرحت من الصور التقريرية ما يطمئنُّ به القبول ، وما توقفتُ دُونَه سقته عقيب كل منها ، مشيرًا إلى مقياسه من الضابط العام ، أو درجة القرب ، أو البعد منه ، وبذا انتهى الفصل الثالث.

الفصل الرابع

وقد عقدته لأدوات النحو ومفاهيمه ، من العلل ، والعوامل ، والمصطلحات ، والحدود والتطبيق الإعرابى عند الهَرمىّ.

أما (تعليله) ، فقد بينت كيف استجمع له حاشدا ما أُوتِيَهُ من تصور جدلىّ ؛ فلا يكاد يُغفِل ما يمكن الوقوع عليه بتفسيرٍ إلا توفر عليه ، بل ربما استجمع أطراف العلة حتى تتداعى الواحدة مُسْلِمَةً للأخرى ، فتتركب العلل ، وتتواثب ، ولقد خطّطتُ لعلله فى كتابه تنويعًا ، وسقت النماذج المقررة لكل هذه الخطوط ، ثم تعرضت لتعدد العلة عنده مفسرا ، ومصورا لمسلكه ، ثم مُورِدًا ما توقف البحث دونه فى بعض تعليلاته.

ولقد عقَّبتُ بالحديث عن تصوُّر أبى الخطاب (للعامل النحوِّ) ، وقدمت

بنظرة الدارسين لهذه الأداة طارحا فكرهم بإيجاز ، ثم كشفت عن موقع الهرميّ فى هذه الساحة. فذكرت أنه كان لصيقا بالعامل فكرا وتطبيقا ، فللعامل الحظ الأوفى لفلسفته الترتيبية لكتابه ، وهو وإنْ عزا العمل إلى اللفظ تطبيقا ، فهو على أن العامل هو المتكلم اعتقادا ، ثم وضحت فكر الرجل حيال العامل النحوى ، فالعوامل عنده تتفاوت قوة وضعفا ، ويترتب على هذه الدرجة تفاوتٌ فى العمل تبعًا ، ولقد وضحت كل هذه الأبعاد بطرح نماذج من استعماله ، وتطبيقه.

ثم بينتُ أنَّ العامل فى «الحروف» عنده ركيزته الاختصاص ، فالاختصاص بالشئ مؤثر فى العمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص ، وعملُ غير المختصِّ إنما هو شئ مدخولٌ عليه مشابهةً ومقايسةً ، ثم وضحت أصوله العامة فى عمل الحروف ، على ما هو مُثْبَتٌ فى محله.

ثم انثنيت (للمصطلح النحوى) عند الهرميّ ، فكشفت أن المصطلح البصريَّ هو الذى عمَّ عنده ، كما عمَّ عند غيره من سابقيه ، وخالفيه ، الَّلهم إلا فى مواضع معدودة ، استعمل فيها مصطلح الكوفة ، ولقد بينت السرَّ فى ذلك ، ثم عرضت لصياغات اصطلاحية له ، يقلّ تداولها فى العرف النَّحويّ ، وبينتُهَا بضرب أمثلة موضحة لها.

ثم عرجت إلى (الحُدُود النحوية) عند الهرميّ ، فبينت أن القصد العام بالحد ما به يتميز المحدود عن غيره بوجهٍ ما ، وهذا الفهم ما ساغه النحاة والدارسون ، وعليه عوّل الهرميّ ، ولذا تعددت طرقه المحدِّدة ، ووضَّحها البحث فى (التعريف باللغة والاصطلاح ، وبالخاصة ، وبالصورة المستعملة ، وبالوظيفة ، وبالسبب ، وبالمثال) ، وقد يكتفى بالمعنى اللغويّ فى الحدِّ ، أو يأخذ بأكثر من حدٍّ ، مع إخراجه لمحترزات الحدود ، أو شرح ما يفتقر إلى شرح من ألفاظ التعريف ، ولقد سقت صورا موضحة لكل هذه السُّبل ، مع ضبط ما توقَّف عنده البحث فى حدوده.

ثم عقدتُ -بعد توضيح معالم أدلّة الصِّناعة النحوية ، وأدواتها عند الهرميّ- للتوظيف التطبيقى عنده فى تحليله الإعرابى للتراكيب ، ودعا إلى ذلك بروز هذه السمة فى الكتاب ، حتى اعتُبِرَتْ من ملامحه العريضة .

لقد وضحت أن أبا الخطاب أولى التراكيبَ اهتمامًا بالغًا بتبيين ما فيها من وجوه إعرابية واقعة ، أو مُحتَملة ، تأكيدًا لتطبيقيّته ، على اعتبارها الهدفَ البعيدَ للدرس النحويِّ ، تمكينا للقاعدة ، وقد أحسن الهرميُّ فى هذا المنحى ، بما عده البحثُ من محامده .

ولقد صورتُ نهجَهُ فى تحليله الإعرابى بخطوطٍ مؤكَّدةٍ قِرينَ كل منها بنماذج من صنعه ، ثم وضحتُ قدرته فى هذه التحليلات الحاصل منها ، والمتصوَّرِ ، ثم عقبتُ بما اهتدى إليه البحث من مقياس حاكم فى هذا المنحَى ، وبذا ينتهى الفصل الرابع .

الفصل الخامس

وقد قصرتُهُ على بيان موقف عمر الهرميّ من المُعْتَرَك النحويّ ، صادرا عن كون فكره هو ذلك اللِّقاحُ الذى تضافر مختلفُ المشارب على تكوينه ، فاستوعب ، وانتقى ما يلتقى مع طبعِهِ ، ومنهج كتابه التحريريّ ، فالتقى المدارس المتباينةَ ، وصحب من الأعلام الكثير ، وانطبعت كلُّ هذه الآثار ملوِّنةً صفحاتِ كتابه ، وقد أبرزتُ حدود هذه الألوان فهو فى غالب شأنه المنتمى البصريُّ ، وإن انتحى إلى مذهب أهل الكوفة ، أو انعطفَ إلى البغداديَّةِ ، أو الأَندلسَّيةِ ، أو اليمنيَّةِ بسببٍ .

ولقد قدَّمت بأنه العازفُ عن مواطن الخلاف إلا ما اقتضاه الحالُ ضرورةً ؛ كما أنه قل أن يحدِّد منابعه ، وبالدراسة أمكنَ التعرف على مصادره ، وموارده من خارجِهِ ، أو من ذاتِه ، أو من فريقٍ ، أو من عَلَم من الأعلام ، ولقد حاولت الدراسة أن تحدِّدَ طرقه من مسائل الخلاف بعامة ، فاستخلصتْ ملامح فى عرضها كاشفةً ، ومُعينةً موثقةً .

ولقد سقتُ النماذج الموضحة لكل من هذه السُّبل.

ثم قدمت عرضا لمواقفه من المدارس المختلفة، فسردتُ المسائل التى التقى فيها الفكرَ البصريَّ، وموقفه من المصطلح البصرىّ، مؤكدا غالب استعماله عليه - كما سبق فى الفصل الرابع-.

ثم كشفت عن المسائل التى اجتمع فيها والفكر الكوفيّ، وما ارتضاه من مصطلحهم، ثم درستُ المصنفَ فى انتمائه البصرىّ، وانتحائه الكوفىّ. مبينا أنه وان وُفِّقَ -فى غالبه- فى انتحائه، وانتقائه، فما كلُّ ما التقى فيه البصريين مرضيٌّ عنه، ولا كلُّ ما انتقاه من الكوفيَّة مسلَّمٌ له، مما اقتضى البحثَ دراسةَ بعض المواقف التى تبدت فيها بصريَّته، أو كوفيَّته، مع تقديم ميزان نقدىّ ضابط له، أو عليه، فى هذا المضمار، وملتقاه فى ساحة النحو بعامة. فناقشت هنا -فضلا عن مسائلَ فى فصول سابقة- متعلّق الخبر الظرفى، وبحثت استعمال (مِنْ) فى الزمان، كما ناقشت صيغة (أَفْعِلْ به) فى التعجب، ثم وقفتُ مع اختيار المصنف مذهب الكوفة فى «إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى»، وكون السين وسوف ليسا حرفين مستقلين، أو السين مختزلة من (سوف)، ولكلٍّ دلائله، وما اطمأن إليه البحث فِي تقريره.

ثم ناقشتُ التَّعاقب بين الَّلام والنون فِي القسم -وقد أجازه المصنف فى أحد قوليه-، وهو اتجاه كوفىّ، واهتدت الدراسة إلى أن القول بوقوعه فى النثر قليلا؛ عملا بالمسموع يُصادف قَبولا، مع اعتماد التلازم بينهما كثيرا فى الكلام، وهو ما أفاده المصنف بقوليه، ثم عرضت الدراسة لنوع إضافة (أفعل التفضيل)؛ وقد أدرجها المصنف فى أقسام الإضافة غير المحضة، وهو مذهب الكوفيين وقومٍ، والبصريُّون على التمحُّض، واعتمدتْ الدراسةُ مذهبهم فيه قياسًا وحُجَّةً.

ثم ألمت الدراسة بازدواجية الفكر البصرىّ، والكوفىّ عند الهرمىّ، فقال بكل منهما، أو التقيا معه نظرية وتطبيقا، وسقت الصور الموضحة لهذا النحو منه.

ثم تعرضتْ الدراسة للمصنف والمنازع المختلفة غير المدرستين ، فكان له مع البغداديَّة لقاءان ، ومع المغربيَّة ستة ، كما كان له مع الفكر اليمنى موقفٌ ، وأكدت كل أولئك بأمثلة من صنعه.

ثم عقدتُ للمصنف مع أعلام النحاة الذين كان لهم عليه أثرٌ فى رأيٍ نحويّ ، أو اتجاه عام ؛ كالخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والكسائى ، وغيرهم مما هو مبيَّن فى موقعه مع المسائل ، أو الاتجاهات التى جمعته مع كل منهم.

ثم عرضتُ لما انفرد فيه عُمَرُ عن الجمهور ، أو شُوَيعَ من قليل ، مما اعتبرتْه الدراسة ميلًا عن اتجاهٍ عامٍّ ، فى مسائل النحو ، أو فى الضرائر الشعرية.

ثم اتجهت إلى إبراز المواطن التى انشعب فيها اتجاهه ، فقال بالقولين فى المسألة الواحدة ، بتنظير ، أو بين تنظير وتطبيق ، ولكلٍّ من الوجهتين لدى الدارسين مذهب وروَّاد ، ووضحتُ أَنَّ هذه ظاهرة قد تأخذ مذهب العموم بين المصنفين ، ولعلها الظاهرة الصحيحَّة للفكر المتجدّدِ الدائبِ الوقوفِ على فكر الآخرين ، حتى اعترف بها القدماء ، ووضعوا الضوابط فيما يسلكه الدارس حيالها ، ولقد طرحت المسائل التى تعددت رؤية أبى الخطاب فيها مستشهدا بكلامه فى كل موقع.

ثم عقَّبتُ- بعد اتضاح صورة الهرميّ ، وموقعه من المُعتَرك النحويِّ ، وقد ثبت للبحث بحقٍّ منه سواءُ الباحِث ميلًا ، وانتقاء ، واختيارا ، ورفضًا. حتى عدها البحث مناحِيَ سويّة لا تتجاوز المألوف عند الباحثين- أقول عقبتُ بما لم يتبيَّن لدراستي- حتى الآن- إلاَّ أَنَّ فيه تجاوزًا لحدودِ المُستوى الصَّوابى المتعارف عليه من عامَّتهمْ ، وكان ذلك فى ثلاثة مواطن. عرضتها مبينا ما وقع عليه جهدى من وجه الصواب فيه ، وبذا انتهى الفصل الخامس.

الخاتمة

وقد ذيلت هذا القسم بخاتمة ، ذات ثلاث شعب :

الأولى عرضتُ فيها نتائج البحث ، من نتائجَ عامةٍ حول (المحرَّر) وصاحبه ، وملامح التجديد فى تصنيف الهرميّ ، وما أخذه البحث عليه ، وأبرز الأفكار العامة التى قررها البحث ، أو شايعها

الثانية وقد بينتُ فيها منهجى فى التحقيق .

الثالثة خصصتُها لوصف نسخ التحقيق التى اعتمدت عليها فى إخراج كتاب (المحرَّر فى النحو) .

القسم الثانى

تحقيق نص كتاب (المحرَّر فى النحو) ، وقد نهجت فى هذا التحقيق ما بينته فى (منهجى فى التحقيق) .

وبعدُ ، فلا أملك دعوى فضلٍ بما أتيتُ ، فالفضل لذى المشيئة وحده ، وقد شاء بما وجَّه وأعانَ ، وهذا جهدى فيما تطاولتْ إليه هِمّتى ، وهى جدّ القاصرة . فإن كانت الحُسنَى فتلك ، وإنْ كانت الأخرى فالأمل فى الله أَنْ يُقوّمَ ما أورثتْهُ الغفلة والزلل . وهو الهادى سواء السبيل .

أمين عبد الله سالم

الفَصْلُ الأَوَّلُ

المصنِّف عمر بن عيسى الهرمي

دراسة شخصية، تاريخية، علمية

لمحة تاريخية

(عصر المصنِّف)

تهيًا للرسوليين الانفراد بحكم اليمن، بعد أن ضَعُفت قبضة الأيوبيين عليها، وكانوا قد مدُّوا سلطاتهم إلى اليمن قرابة الستين عامًا

وقد تحقَّق الفتح الأيوبي لليمن بقيادة تُورانْشاه بن أيوب سنة (٥٦٩هـ / ١١٧٤م) في إطار توجيه الجبهة العربية الإسلامية، وضمِّ الجهود في مجابهة الصليبيّين، حيثُ تطلَّعتْ الأنظار لضم تلك البلاد لحركة الجهاد، وإلى اعتبار تأمين الحدود الجنوبية لدولة صلاح الدين بإحكام السيطرة على منفذ البحر، والقضاء على أية محاولة صليبيَّة لانتهاك حرمة المقدَّسات الإسلامية في الحجاز، أو الاتصال بالحبشة المسيحية، وإغرائها بالانضمام إلى المعسكر الصليبي، وقد تسنَّى لهم ذلك، وتوحَّدت البلاد اليمنية داخليا تحت ظلال الأيوبيين، وتخلص اليمنيُّون من الانقسامات الداخلية، والحروب الأهلية التى سادت بلادهم على امتداد تاريخ طويل

وقد كانتْ اليمنُ قبل الفتح الأيوبي تعاني من وطأة الفتن الداخلية، والانقسامات المذهبية، والصراعات العَقَديَّة التى برزت على الساحة اليمنية منذ القِدم، وبها فقدت البلاد وحدتها السياسية، وانشعبت إلى دُوَيلات صغيرة متناحرة، فهناك دولة بنى سليمان، ودولة بنى مهديّ، ودولة بنى زُريع، ودولة بنى راشد بن قحطان، والمناطق التى يحكمها أولاد عمرو بن شُرَحْبيل، أو يسيطر عليها قبائلُ جَنَب، أو أولاد حاتم، أو أولاد القاسم بن على العيَّاني، أو أولاد أحمد بن سليمان، أو آل الدعائم وغيرها

وأساس هذه الانشقاقات المتباينة الاختلافُ المذهبي - على ما تقدَّم - فقد كانت اليمن سنيّة، كبقية الأمصار، وكان يغلب عليها مذهب أبى حنيفة ومالك،

وللشافعيّ وجودٌ في بعض الأصقاع، وكان لطبيعة البلاد الجبلية الوعرة، وصعوبة الانتقال بين مناحيها، وبعدها عن الخلافة العباسية في بغداد، وانشغال ولاة العباسيين فيها - أساسٌ في اختيار الخارِجينَ على بنى العباس لها؛ لتكون مأوى لهم وملجأ، فوجدت الشِّيعة في حصون اليمن النائية وجبالها الوعرة آمَنَ ملاذٍ ينشرون منه دعوتهم خِفْيَةً، بعيدًا عن الأخطار، حتى قيل (إن جبال اليمن كانت على مذهب الشِّيعة، وسائر البلاد بقيت على مذهب أهل السنة مع اختلاف)[١]، كما قامت الدعوة الإسماعيلية في أواخر القرن الثالث على يد منصور اليمن، وعلى بن فضل الجَدَنِى، وغدت البلاد مركزا رئيسيًا لنشر هذه الدعوة، وامتدت الاضطرابات تدبُّ في البلاد نتيجة لنشاط دعاة الشِّيعة الإسماعيلية، ثم الزيدية، وقامت الدولتان الشِّيعيَّتان: الإسماعيلية، والزيدية، واستقل حكام أطراف البلاد بأعمالهم، وكان طَبعيًا أنْ يصطدم أتباعُ السنة بالقائمين بأمر الحركتين الشِّيعيَّتين الإسماعيلية، والزيدية، وكل يعمل على تثبيت دعائم دعوته، وتقويض دعوة الآخر، فكان ذلك سببا في انتشار الفوضى، وانعدام الاستقرار، وانتثار عقد البلاد إلى هذه الدويلات المتناحرة -على ما قدمنا-

وبالفتح الأيوبي قُضِى على تلك الدويلات وتوحَّدت البلاد، وفي أواخر الحكم الأيوبي الذى امتد إلى قرابة الستِّين عاما، كان الملك المسعود الأيوبي يعتمد على أبناء (رَسُول)، كلما توجَّهَ إلى مصر، فكانوا يتوَلَّوْن حكم البلاد نيابة عنه، فبزغ نجمهم في عهده، وأخلصوا العهدة في غيابه، وكان أقربهم إليه نور الدين عمر بن على بن رسول، ذلك الذى أنابه عنه عندما توجه إلى مصر في المرة الأخيرة سنة (٦٢٦هـ/١٢٢٩م)، حيث تُوفِّى المسعود في مكة، واستمر نور الدين نائبا عن الأيوبيين في اليمن، وأخذ يمهِّد الطريق للاستقلال بالبلاد، ونجحت جهوده فاستقل بملك اليمن سنة (٦٢٨هـ/١٢٣١م)وبذا تأسست الدولة الرسولية[٢] التى

(١) بنو رسول، وبنو طاهر، (ص ١٩)

(٢) ينسب الرسوليُّونَ إلى: محمد بن هارون، وكان رجلاً جليل القدر، من بيت شجاعة ورئاسة، =

توارثها أبناؤه ، واستمرت مايقرب من القرنين ونصف القرن من الزمان[١]

ولقد بلغت البلاد في العصر الرسوليّ شوطًا بعيدًا من الحضارة ، اعتمادًا على الخبرة المصرية ؛ إذْ كان سلاطين بنى رسول يشجِّعون قاصديهم من العلماء ، وأرباب الصناعات ، وغيرهم ، ويغرونهم بالمال ، ويقربونهم ليواصلوا العملَ في خدمتهم .

وعلى الرغم من جهود الرسوليِّين في محاولة نشر الاستقرار في البلاد لم يتحقق لهم ذلك في غالب الأمر ، حتى لتستطيع أن تقرر أن القلاقل الداخلية المناهضة للسلطة المركزية ، وعدم الاستقرار ، تمثل السِّمة البارزة لهذا العصر في كثير من أحواله ، حيث استَقْوَتْ الدعوة الشيعية بوجهيها بعد أن انزوتْ ، وضعُفَتْ إبَّانَ الحكم الأيوبي ، لقوة القبضة الأيوبية ، وعدم التنسيق بين الدعوتين الشيعيتين في مواجهة أتباع السنة ، (بل بلغتْ المنافسةُ بينهما مداهَا ، وأصبح الصراع الدموي بينهما على أشده ، من أجل الانفراد بالإمامةِ ، والحكم مما شغلهما عن مواجهة أتباع السنة)[٢] ؛ قلت استقوت الدعوة بوجهيها في هذا العصر ، ولم يقتصر دورها على مناوأة القُوى السُّنيَّة الحاكمة ، وحسب ، وإنما اتخذ الموقف شكل صراع عسكري ثلاثي متشابك يسعى كل فريق إلى دحْرِ الآخر ، بغية تحقيق الهدف بالسيطرة على البلاد ، والانفراد بها ، وأدّى ذلك الصراع إلى اختلال الأوضاع ، وتمزيق البلاد ، وانفراط عقد الوحدة السياسية .

وبذا شُغِلَ العصر الرسولي بالحروب الداخلية التى لاتكاد تنتهي ، حتى تعودَ أشدَّ ضراوةً وأبلغ عنفًا ، وقد ساعد على ذلك في شئ من الأسباب ضعفُ السلطات

=وثق به الخليفة العباسي ، فاختصه برسائله إلى الشام ومصر ، وإلى من يريد من الملوك في الأمور السرية حتى لقِّبَ : (رَسُولَ الخليفة) ، فشاع ذلك حتى شُهِرَ به ، وطغى على اسمه ، ينتهى نسبهم إلى جَبَلَةَ بن الأيهم ، راجع : (العقود اللؤلؤية ١ - ٢٨ ، وطُرفة الأصحاب ١٨ - ٢٨ ، ٨٩ - ٩٢ ، والعطايا السنية ٦٢-٦٣ ، ونزهة العيون ٢/٥٩١- ٥٩٢)

(١) من سنة (٦٢٨هـ/١٢٣١م - ٨٥٨ هـ/ ١٤٥٤م)

(٢) الأيوبيون في اليمن (ص ٣٩) .

الحاكمة ، أو انشغال السلطان الحاكم بالدفاع عن عرشه ضد الطامعين فيه من أمراء البيت المالك ، واستتبع ذلك انقسامُ الجُنْدِ بين المعسكرات المتناحرة ، وستعرف قريبا ماكان بين السلطان الأشرف عمر ، وبين أخيه الملك المؤيد من النزاع على السلطة بعد وفاة الوالد حتى اضطر الأشرفُ إلى سجن أخيه[(١)]

في هذا العصر عاش صاحبنا المصنف عمر بن عيسي بن إسماعيل الهرميُّ ، وكان لكل ذلك الأثرُ الكبيرُ على احتجاب كثير من المصنفات اليمنية بعامة ، كما سنتبين ذلك في محله

والحقُّ أنه على الرغم من الصورة التى سلفت ، فقد ازدهرت العلوم في كثير من المناحي ، ويرجع ذلك - كما أسلفنا - إلى تشجيع الرسوليِّين للعلم والعلماء ، وكان لهم شُغْلٌ وتأليف ، فألف الملك المظفر يوسف بن عمر ، والملك الأشرف : عمر بن يوسف ، والملك المؤيد - وللأخيرين بصاحبنا صحبة - ، وغيرُهم كثيرٌ[(٢)]

أما عن الاهتمام اللغوي عند اليمنيين ، فقد صادفت اللُّغة والبحثُ فيها اهتماما بالغًا من اليمنيَين ، وكان لأهل اليمن كتابان ، لهما المكانة لدى المهتمين باللغة عمومًا ، وهما كتاب (غريب اللغة) لأبى على عيسى بن محمد الرَّبعِيّ المتوفي سنة ثمانين ، وأربعمائة ، وثانيهما (شمس العلوم) لنشوان الحِمْيَرِيّ ، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، كما عُنِيَ اليمنيون بالبحث النحوي ، فكتب فيه في القرن السادس العلامة حسن بن إسحاق بن عباد كتابًا يعرف بـ(مختصر بن عبَّاد في النحو) وهو من الكتب المَعْنِيّ بها عند أهل اليمن ، واسْتُعْمل في التدريس مدة من الزمن ، وكان الطلبة لا يستفتحون إلاَّ به ، كما وضع سليمان بن حَيْدَرة كتاب (كشف المشكل في النحو) فكان له قبول تامّ عند اليمنيين ، ومن كبار النحويَين من أهل اليمن جمهُور بن على بن جُمهُور ، وهو من نحاة القرن السابع ، ومحمد بن

---

(١) راجع هذا العصر في (العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية ، وأنباء الزمن في أخبار اليمن ، والأيوبين في اليمن ، وبنو رسول ، وبنو طاهر)

(٢) راجع (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٥٠٦ - ٥٣١) .

على بن يعيش ، من نحاة القرن السابع أيضًا ، وقد يختلط عند الباحثين بالنحويّ يعيش بن على بن يعيش ، وهو غير الرجل ، وإن تعاصرا ، وشرح كل منهما (المفصَّل) للزمخشري ، فالأول عاش في اليمن ، والثاني عاش في حلب ، ودمشق ، وبغداد ، وقد اشتهر الأخيرُ في حينَ ظل الأول مغمورًا ، شأنه شأن بقية علماء اليمن[١] ، وعن العصر الرسولي يقول عبد الله الحبشيّ (وفي العصر الرسولي ازدهرت العلوم اللغوية والنحوية ، فنبغ في علم النّحو العلاَّمة عمر بن عيسي الهَرميّ ، والعلاَّمة عبد اللطيف بن أبى بكر الشَّرَجِى)[٢]

وقد اشتهر عند اليمنيين النحاةِ كتبٌ غير يمنية ؛ كـ (المفصل) للزمخشري ، وقام على شرحه جماعة منهم ، و : (المقدمة المُحْسِنية) لابن بابشاذ ، وقد شرحها ، ونهج منهجها الكثيرُ من نحاة اليمنِ ، و (كافية بن الحاجب) ، ولها عدة شروح يمنية و : (مُلْحةُ الإعراب) للحريري ، وقد صادفتْ اهتماما من الدَّارسين النحاة ، فتعددت شروحها

ثم إليك بعدُ ، دراسة شخصية المصنف عمر بن عيسى بن إسماعيل الهَرْمِيّ ومناحيها المتعددة .



(١) مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن (ص ٣٦٧)

(٢) انظر السابق (ص ٣٦٧ - ٣٩٦)

عُمَر بن عيسي الهرميّ

دراسة شخصية[١]

(أ) نسبه

ترجم المصنف لنفسه في خاتمة كتابه الذى نحن بسبيله بقوله (يقول العبد الفقير إلى الله - تعالى - عمر بن عيسى بن إسماعيل الهَرْمىّ)[٢] ، وفي إجازته روايةَ الكتاب للملك الأشرف عمرَ بن رسول بقوله (صحيح ذلك ، وكتب عمر بن عيسي بن إسماعيل الهرمى)[٣]

ولم يزد من ترجموا له ، ولم يختلفوا في هذه ثلاثةِ الأسماءِ

يقول تلميذه المؤرخ اليمني الكبير بهاء الدين الجَنَدِىّ : (ومنهم شيخي عمر بن عيسي بن إسماعيل ، المشهور بالنحوي ، وبالهرْمِىّ)

وعلى (الهَرْمِىّ) ثبت جميع المؤرخين مثل بامُخَرّمة ، والبغدادي ، والزركلي ، وكحَّالة ، والحبشي اليمنيّ ، وبروكلمان ، ونقل السيوطى عن الخزرجي[٤] فيه (الهَروِىّ) - بالواو - وهو تحريف لم أقع عليه لغيره .

يقول الجَنَدِىّ : (وبالهَرْمِىّ نسبةً إلى القرية) أ هـ ، ويقول بامخرمة

---

(١) انظر ترجمته في (السلوك في طبقات العلماء والملوك) للجَنَدى (٢/٤٠٣) وقلادة النَّحر في وفيات أعيان الدهر ، لمحمد بن الطيب بامخرمة ، (٣/١/٩٩٤) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٢٢) وهدية العارفين لإسماعيل البغدادي (١/٧٨٨) والأعلام للزركلي (٥/٢٢٠) ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٧/٣٠٣) ، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ، لعبد الله الحبشي اليمني (ص ٣٧٤)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢/٢٣٣ - غير المترجم)

(٢) المحرر (٤/٥٠١)

(٣) ذاته (٤/٥٠٣)

(٤) ربما كان النقل عن كتابه : (طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن) والموجود منه في دار الكتب المصرية نسخة رقم (١٥٨٤١ - ح) وتنتهى عند (عبد) وأخرى رقم (١٢٦٥٧) وتنتهى بحرف الحاء ، والأولى مصورة عن نسخة (الجامع الكبير بصنعاء) وكلتاهما لم تدرك (عمر) ، وهو اسم صاحبنا لهذا النقص ، وثالثة رقم (٧٨٣ - تاريخ تيمور) ، وهى غير صالحة للاستعمال .

(نسبةً إلى (الهَرْمَةِ) - بفتح الهاء، وسكون الراء، وفتح ماعداها - قرية في سفل وادي زبيد)[١]، ومدينة (زَبِيد) تقع بين واديين كبيرين هما وادي زبيد جنوبًا، ووادي رِمَع[٢] شمالًا[٣]، وفي وادي زبيد تقع (الهَرْمَةُ) التي نُسِب إليها المصنف، ويعيش الأشاعرُ قومُهُ وقبيلتُهُ

(ب) قبيلتهُ:

ويُجمع المؤرِّخون على أنه (أشعريّ)؛ يقول الزركلي (عمر بن عيسي بن إسماعيل الهَرْمِيّ بلدا، الأشعريّ نسبًا) أهـ، ويقول كحالة (الأشعريُّ) وجاء في صدر كتابه: (الهَرْمِيّ بلدًا، الأشعريّ نسبًا)

والأشاعرُ، أو الأشاعرةُ، أو الأشعريُّونَ: قبيلة كبيرة في اليمن ينتهي نسبها إلى أشْعر بن سبأ بن يعرب بن قحطان، تقطُنُ وادي (زبيد) ولهم أثر كبير في التاريخ اليمني[٤]

(ج) لقبُهُ، وكنيتُهُ:

ذكر من ترجم له أن كنيته (أبو الخطاب)؛ يقول السيوطي (أبو الخطاب الفقيه الإمام، الحنفي، النحويّ)، ويقول الزركلي (أبُو الخطاب، نحويٌّ أديبٌ من الحنفية)، ويقول رضا كحالة (أبو الخطاب، فقيه أديب نحويّ) أهـ، ويقول البغدادي: (أبو الخَطَّاب الحنفيّ) أهـ، وجاء في عنوان كتابه أنه (بهاءُ الدين) وهذا اللقب لم أقع عليه في مصدر آخر، وربما كان لقبًا له، أو لعل الناسخ خلعه عليه؛ كما يُصْنَعُ بذوي المكانةِ تكريمًا

---

(١) وانظر أيضا: (السلوك ١/٣١٦، وتحفة الزمن للأهدل (ق ٨٣)، والعطايا السنية للأفضل ص ٣٣، ١٥٣، والعقود اللؤلؤية للخزرجي ١/٣٥٦، ٢/٢٥١، ٢٨٧)

(٢) ذكره المصنف في المحرر (٤/٣٠١)

(٣) بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد لابن الدَّيبع (ص ٢١)

(٤) انظر (اللسان - شعر -) والعقود (١/ ٣٠، ٢/ ١٠٥) ونزهة العيون (٢/٥٩٨)، وبغية المستفيد (ص ٢٤) والأيُوبيّون في اليمن (ص ١٣)، وبنو رسول، وبنو طاهر (ص ٢٠).

(د) مولده

لم يثبت المترجمون له سنةَ مولِدِه ، ولـم يشيروا من قريب أو بعيد إلى ما يمكن أنْ يُسْتَنَدَ إليه في ذلك - على ماهو الشأن مع الكثير من الأعلام - ومن الغريب أن المؤرخين كذلك قد أهملوا ميلاد صاحبه ، الملك الأشرف ، حتى يمكن أن يُتَشَمَّمَ منه تقريبٌ لميلاد صاحبه الهرميّ ، وسوف أَجتهِد في تقريب ذلك

إن المؤرخين يترجمون لوفاة الهرمي بسنة اثنتين وسبعمائة ، أو بعد السبعمائة - على مايأتي -وحملُهُ على طبقته ربّما أعطى تقريبًا لسنة ميلاده ؛ إذْ التفاوت في أعمار الطبقة الواحدة قليل ، ومن طبقته

* أبو الحسن علي بن أحمد بن أسعد الأصْبحيّ ، وقد ولد سنة أربع وأربعين وستمائة ، وتوفي سنة ثلاثٍ وسبعمائة .[١]

وأبو العباس أحمد بن سليمان الحُكميّ ، وقد ولد سنة خمس وأربعين وستمائة وتوفي سنة ثلاث وسبعمائة[٢]

* وأبو بكر بن عيسي بن السراج الهَرْميّ - من موطن صاحبنا - وقد ولد سنة ثلاث وثلاثين وستمائة ، وتوفي سنة ثلاث وسبعمائة[٣]

وقد تقدم أن الملك الأشرف لـم يذكر أحد من المؤرخين سنة لمولده ، ويرجِّحُ البحث أنه ولد في حدود إحدى سنوات العقد الخامس من القرن السابع ، ويُقوِّى هذا الزعم أنَّ والده الملك يوسف ولد سنة تسعَ عشرةَ وستِّمائة[٤] وبينه وبين أبيه الملك المنصور عُمَرَ خمسةٌ وعشرون عاما ، فقد ولد هذا سنة ست وتسعين وخمسمائة[٥] ، ولما كان الأشرف أكبر إخوته[٦] ، فيغلب أن يكون بينه وبين أبيه خمسةٌ وعشرون عاما ، أو نحوُها ؛ بهذه النسبة الخاصة بين سلسلة الأسرة ، وهى أيضا نسبة عامة في بدء الإنجاب ، فتكون سنة ميلاده تقريبًا إحدى سنوات العقد

---

(١) العقود (١/٣٥٣)
(٢) السابق (١/٣٥٥)
(٣) السابق (١/٣٥٦) .
(٤) مصادر الفكر اليمني (ص ٥٥٢) ، وما سيأتي
(٥) ذاته (ص ٥٥٠) وما سيأتي
(٦) ذاته (ص ٥٥٥) .

الخامس - على ما تقدم -.

* وستعرف أنّ من تلامذة الهَرميّ الملكَ العادلَ صلاحَ الدِّين أبا بكر بن الملك الأشرف، وقد ولد هذا في حدود سنة سبعين وستمائة[1]، ومعقُولٌ أن يكون بين الأستاذ وتلميذه، في حدود الخمسة والعشرين عامًا

لكل ماتقدم يمكن أن يُزْعَمَ أنَّ ميلاد أبى الخطاب الهرمي إحدى سنوات العقد الخامس من القرن السابع الهجرى.

أما مَسْقِطُ رأسه فيمكن أن يُعْتَقَدَ أنه القرية التى نُسِبَ إليها، وبها قومُهُ، أى (الهَرْمَة) - وقد تقدم التعريف بها - وما يرجِّحُ هذا الاعتقاد: أن من أرخ له يذكرون أنه كان مقيمًا بصنعاء، ولم يذكروا أنه من أهلها؛ يقول كحالة (أقام بصنعاء)[2] ويقول الزركلى (كان مقيمًا بصنعاء)[3] فالظاهر أنه ولد بالهَرْمَة، وأنه أقام بها زمنا حتى قال الجَندى (من قريةِ (الهَرْمَة) جماعةٌ متقدمون. منهم شيخى عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرْمى)[4] أ هـ

ويرجِّحُ البحث أنه مكث بها زمنَ طلبِه العلمَ؛ لما تقدم أنها قريبة من مدينة (زبيد)، ومن أعمالها؛ و (زَبِيدُ) كانت ومازالت من أهم مراكز العلم[5]؛ يقول ابن الديبغ (ولم يُعْلَمْ مدينة من مدائن اليمن المعمورات، ومساكنها المشهورات ظهر فيها ماظهر في مدينة (زبيد) من العلم والعلماء الأثباتِ، هذا مع قلة أهلها، وأرزاقهم الدقيقة، فهم أهل السعادة في الدارين حقيقةً، وهى أم قرى اليمن، ومحط رجال العلماء في كل فنّ)[6] أ هـ.

فالذى يُستطَاعُ أن يُرْكَنَ إليه أنَّه ولد بالهرْمةِ، وتربي بها في أحضان (زَبِيد) التى وردت معالمها كثيرا في كتابه -على ما سَيُتَبَيَّنُ بعد-

أما متى يَمَّمَ شطر (صَنْعَاء)؟ فلا يدرى البحث عنه شيئًا، وإن ذكروا أنه كان

---

(١) العقود اللؤلؤية (١/٣٤٠) وما سيأتي.
(٢) معجم المؤلفين (٧/٣٠٣).
(٣) الأعلام (٥/٢٢٠)
(٤) السلوك (٢/٤٠٣).
(٥) المحرر (٢/٢٦١حاشية)، والموسوعة (٥١٠)
(٦) بغية المستفيد في أخبار زبيد (ص ٢٠).

مقيمًا بها - على ماتقدم - وأبرز تاريخ ظهر لى أبو الخطاب فيه بصنعاء هو بداية السادسة والثمانين من المائة السابعة، وهو بداية تأليف هذا الكتاب، وإن كانت صحبته للملكِ الأشرفِ مؤكَّدةً قبل هذا التاريخ قيامًا على تأديبِ أولاده، وهى بطبيعتها صحبة سابقة على تأليف هذا الكتاب بصنعاء

(هـ) وفاته :

لم يحدد تلميذه الجَنَدِىّ سنة لوفاة أستاذه، ويبدو أن سبب ذلك انقطاع التلميذ عن شيخه بعد سنِّ الطَلَبِ؛ فقال: (ومات على ذلك لنيِّفٍ وسبعمائة)[١] ويقول السيوطى-وهو قول الخزرجى-: (مات بعدَ السبعمائة)[٢] ويقول بامخرمة (وتوفى لنيِّفٍ وسبعمائة)[٣] وحدد إسماعيل البغدادى، وعبد الله الحبشي وفاته بسنة (اثنتين وسبعمائة)[٤]

ولم أقع على هذا التحديد عند غيرهما، فربما كان ما توصلا إليه صوابا وقوفًا على مالم يهتد إليه الجهد، أو ربما التبس عليهما شبيهه في الاسم، وهو (عمر بن عيسى بن محمد بن سليمان العامري، وكان فقيهًا أديبًا شاعرًا، توفى سنة اثنتين وسبعمائة)[٥]

وعلى كل حال، فيمكن أن يُسْتَأْنَسَ بهذا الرأى تحديدًا، وأنه توفي سنة اثنتين وسبعمائة

(و) منزلتهُ :

تتضح مكانةُ الرجل بما نقلوه عنه؛ يقول تلميذه الجَنَدي: (كان فاضلا بعلم الأدب والحساب، والفرائض، والدور، والتصريف، والعروض)[٦]، وهو القائل عنه (المشهور بالنحوي)[٧]، وقال الخزرجي (إمام أهل عصره في

---

(١) السلوك (٢/٤٠٣).
(٢) بغية الوعاة (٢/٢٢٢)
(٣) قلادة النحر (٣/١/٩٩٤).
(٤) هدية العارفين (١/٧٨٨) ومصادر الفكر (ص ٣٧٤).
(٥) تحفة الزمن (ق ١١٩)، والسلوك (٢/٢٣٨) والعطايا السنية (ص ٢٥٩)
(٦) السلوك (٢/٤٠٣)
(٧) السلوك (٢/٤٠٣).

النحو[١])، ويقول عنه بامخرمة (الإمام الحنفيُّ، النحويُّ، كان فقيهًا محققًا، عارفًا بالأدب والفرائض، والدور، والحساب، والتصريف، والعروض)[٢]، وكذا نقل الزركلي[٣] ورضا كحالة[٤]، ويقول الحبشي اليمني (كان أحد أعلام عصره في علم العربية، والحساب، والأدب)[٥]، وحين يؤرخ الحبشي للنحو في العصر الرسولي بعامة[٦] يقول: (وفي العصر الرسولي ازدهرت العلوم اللغوية، والنحوية، فنبغ في علم (النحو) العلاّمة: عمر بن عيسي الهرمي، والعلاّمة عبد اللطيف بن أبى بكر الشرَجِيّ)[٧] ويمكنك أن تقدر منزلته إذا عرفت أن بين الأول والثاني في مساحة العصر الرسولي مائة عام حيث ولد الشَّرجيّ سنة أربعين وسبعمائة، وتوفى سنة اثنتين، وثمانمائة، وقد قام باختصار (المحرر في النحو)[٨] كتابِنَا - على ما سياتى-، فضلاً عما سبق من امتداد العصر الرسولي إلى مائتين وثلاثين عامًا، وقد عُدَّ أنبغَ النحويِّينَ فيه.

وحسبك كذلك أنْ تتصور هذه المنزلة باختيار السلطان الأشرف له مؤدبًا لبنيه، وكذا فعل الملك المؤيَّد بعدَهُ - على ما سيأتى - وقد عُهِدَ من التاريخ أن الملوك والأمراء والوزراء ينتخبون لتأديب أولادهم الصفوةَ من النابهين، فالرشيدُ ينتخب الكسائيَّ لتأديب ولديه: المأمون، والأمين[٩]، والمأمونُ يصطفي الفراءَ لتأديب ولديه[١٠]، ويزيدُ بن منصور، خال المهدى، يختار أبا جعفر اليزيديّ في تأديب أولاده[١١]

---

(١) البغية (٢/٢٢٢).

(٢) القلادة (٣/١/٩٩٤).

(٣) الأعلام (٥/٢٢٠).

(٤) معجم المؤلفين (٧/٣٠٣).

(٥) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (ص٣٧٤).

(٦) امتدت الدولة الرسولية إلى مايقرب من مائتين وثلاثين عاما من سنة (٦٢٨/١٢٣١ -٨٥٨- ١٤٥٤) وعلى أنقاضها نشأت دولة بنى طاهر، (انظر بنو رسول وبنو طاهر ص٩٩، ٢٤٣)

(٧) مصادر الفكر العربي في اليمن (ص ٣٦٧).

(٨) السابق (ص ٣٧٦) والعقود (٢/٣١٤)

(٩) الفهرست (٤٤، ٩٧)، والوفيات (٣/٢٩٦)

(١٠) الوفيات (٦/١٨٠)، وإشارة التعيين (لوحة ٥٧ - ٥٨).

(١١) نشأة النحو (ص ١٠٣)

كما أدب المأمونَ[١]، وغيرُهم كثيرٌ، وهو أمر طَبَعِيٌّ أن يأتَمِنَ القادرون على أبنائهم بأوثق العلماء علمًا وخُلُقًا

وكما عُرِفَ من التاريخ أن الملوك لايصطحبون من العلماء إلا من استقرت له الشهرة والنباهة، وقد كان لعمر الهرمي مع الملكين الأشرف، والمؤيد صحبةٌ طويلةٌ؛ يقول تلميذه الجَنَدِيّ: (وصحب الأشرفَ دهرًا بعد أن صنَّفَ له، ولأولاده عِدة مصنفاتٍ في النَّحْو، ثم صحب المؤيَّدَ على جارى عادته مع الأشرف)[٢]، ويقول بامخرمة: (صحب الملكَ الأشرفَ إلى أن مات، ثم صحب المؤيَّدَ، وصنف للأشرف، ولأولاده عدة مصنفات في النحو وغيره)[٣] أ هـ.

(ز): تلاميذه:

لم ينقل المؤرخون تحديدًا لكثير من الأسماء التى تلمذَ أصحابُها لأبى الخطاب الهَرمىّ، ورجلٌ عرفتَ شأنه ومكانته طبيعيٌّ أن يتخرج على يديه الكثير من الطلاب، ويبدو أن علاقة الرجل بالملوك والأمراء قد حُسِبتْ عليه، فلم يُعْطَ حقه تأريخًا، أو لعله قَنَعَ بها، فلم يشارك كثيرًا في الحياة العامة، ولو نُقِلَتْ إلينا حياته قبل لقائه بالأشرف، لأفدنا منها الكثير

ومن وقف عليه البحثُ من تلاميذه الذين ساعدتْ عليهم المصادرُ من ذَوِى النباهة:

١- بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدِى - بفتح الجيم والنون -، من أعظم مؤرخي اليمن، تولى القضاء بموْزَع، ثم تولى الحِسْبَة بعدن وزبيد، توفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة تقريبًا

وقد ألف أبو عبد الله الجَنَديُّ (السلوك في طبقات العلماء والملوك) وهو من أوسع كتب التراجم عند أهل اليمن، وأهمها، ويُعْرَف - أيضًا - بـ (طبقات فقهاء اليمن)، يقول الخزرجى: (لم يستوعب أحدٌ ممن تصدَّى للتاريخ كاستيعابه)[٤]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) السلوك (٢/٤٠٣).

(٣) قلادة النحر (٣/١/٩٩٤).

(٤) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (ص٤١٣) والأيوبيون في اليمن (ص٣١٢)

وقد سبق حديث الجَنَدى عن تلمذته للهرميّ حيث قال: (من قرية (الهرمة) جماعة متقدمون، ومنهم شيخي عمر بن عيسي بن إسماعيل المشهور بالنَّحوى وبالهرميّ، نسبة إلى القرية)[1] أ هـ.

٢- صلاح الدين، أبو بكر، الملكُ العادل بن الملك الأشَرف، وقد توفى سنة إحدى وسبعمائة[2]

٣- جلال الدين، محمد، الملك الناصر بن الملك الأشرف عمر، وقد توفى سنة خمس وعشرين وسبعمائة[3]

وكان الملك الناصر، يوم مات أبوه الأشرف سنة ست وتسعين وستمائة مُقْطَعًا القَحَمَة، والملك العادلُ مُقْطَعًا صنعاءَ، ثم عرض عليهما المؤيَّدُ الاستمرار على إقطاعهما، فاستعفيا، وقالا لانحب خدمةً بعد الوالد[4]

يقول الحبشي عن الهرميّ (صحب الملك الأشرف الرسولي، ودَرَّس أولاده علوم العربية)[5]؛ ويقول بامخرمة (وصنَّف للأشرف ولأولاده، عدة مصنفات في النحو وغيره)[6]

ويقول الجندى (وصحب الأشرف دهرًا بعد أن صنف له، ولأولاده عدة مصنَّفات في النحو)[7]

وربما كان في كلام الجَنَدى مايشعر بتلمذة ابنى الملك المؤيَّد له؛ حيث قال (ثم صحب المؤيد على جارى عادته مع الأشرف)[8]، وولداه هما

١- حسن، الملك المظفربن السلطان المؤيَّد المتوفي سنة اثنتى عشرة وسبعمائة[9]

---

(١) السلوك (٢/٤٠٣).
(٢) العقود اللؤلؤية (١/ ٢٧١، ٣٤٠).
(٣) السابق (٢/٣١) وانظر (١/٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٤) وغيرها
(٤) أنباء الزمن في أخبار اليمن (ق ٨٦).
(٥) مصادر الفكر (ص ٣٧٤)
(٦) قلادة النحر (٣/١/١٩٤)
(٧) السلوك (٢/٤٠٣)
(٨) المرجع السابق.
(٩) العقود (١/٤٠٣) والعطايا السنية (ص ١١١)

٢- عيسى، الملك الظافر بن الملك المؤيَّد المتوفي سنة ثلاثٍ وسبعمائة في حياة أبيه[١]

(ح) من صحبهم من الملوك:

صحب أبو الخطاب الهَرْمِيُّ الملكَ الأشرفَ عُمَرَ بن يوسف دهرًا، وألف له كتابه الذى تتناوله هذه الدراسة، وعلى ذلك أجمعت المصادر - كما سبق- وكذلك صحب أخاه الملك المؤيَّد بعده، يقول الجَنَدى (وصحب الأشرف دهرا، ثم صحب المؤيَّد على جارى عادته مع الأشرف)[٢]، ويقول بامخرمة (صحب الملك الأشرف إلى أنْ مات، ثم صحب المؤيَّدَ)[٣]

ويقول الحبشي اليمني (صحب الملك الأشرف الرسولي، ودرَّسَ أولاده علوم العربية، ثم صحب المؤيَّد)[٤]، وقد مر قريبًا

والملك الأشرف هو عُمَر بن يوسف بن عمر بن على بن رسول، أبو حفص، ممهِّدُ الدين، ثالث ملوك الدولة الرسولية، وقد ولد في حدود إحدى سنوات العقد الخامس من المائة السابعة للهجرة، وكان أكبر أبناء الملك المظفر، وأحبَّهم إليه، أقطعه أبوه في حياته ناحية (المَهْجَم) ثم أقطعه (صنعاء)، وفي سنة أربع وتسعين وستمائة عيَّنَهُ واليًا للعهد، وبعد وفاة أبيه في السنة نفسها آلت إليه البلاد، وكان بينه وبين أخيه المؤيَّد تنافسٌ، انتهى بإذعان المؤيَّد، ولم يمكث الأشرف على البلاد طويلًا فتُوُفِّيَ سنة ست وتسعين وستمائة[٥]، بعد عامين من ولايته.

---

(١) العقود (١/٣٥٢) وأنباء الزمن (ق ٨٧)

(٢) السلوك (٢/٤٠٣)

(٣) قلادة النَّحر (٣/١/٩٩٤).

(٤) مصادر الفكر العربي في اليمن (ص ٣٧٤).

(٥) انظر (بغية المستفيد (ص ٦٣ ٦٤) والعطايا السنية (٣٨٦ ٣٨٧) وأنباء الزمن: (ق ٨٤ - ٨٥)، والعقود (١/٢٨٤ - ٢٩٧) وطرفة الأصحاب (٢٦ - مقدمته) والقلادة (٣/١/٩٩٤) والأعلام (٥/٢٣٢) وتاريخ الأدب العربي لزيدان (٢/٢١٥) وبنو رسول وبنو طاهر (ص ١٦٢ - ٢٦٦) والأيوبيون في اليمن (ص ٣٤٢)، والسلوك (٢/٥٤٢)

وكان الأشرف عاقلا رشيدًا فاضلًا، محبوبًا من الناس، رؤوفًا بالرعيَّةِ، اشتغل بطلب العلم في حياة أبيه حتى نبغ في كثيرٍ من العلوم، وألَّف مجموعة من المؤلفات غالبُها عِلْمِيّ؛ كالطب، والفلك، والتاريخ(١)، ويدل على نبوغه في (الطب) رسالة والده الملك المظفر يوسف بن عمر بن رسول إلى الملك الظاهر (بيبرس) يطلب طبيبًا، وقد ورد فيها (ولا يظُنُّ المقام العالي أنا نريد الطبيبَ لأنفسنا، فإنَّا نعرف بحمد الله من الطِّبِّ ما لا يعرفه غيرنا، وقد اشتغلنا فيه من أيام الشبيبة اشتغالًا كثيرًا وولدُنَا: عمر الأشرف من العلماء بالطب، وله كتاب (الجامع) الذى لاحدَّ لمثله)(٢) أ هـ.

* أما المؤيَّد فهو هزبْر الدين: داود بن يوسف، بن عمر بن رسول، وقد وُلِدَ سنة اثنتين وستين وستمائة، وتُوُفِّيَ سنة إحدَى وعشرين وسبعمائة، وكان من النبلاء الفرسان، تولى لوالده المظفر عدة إقطاعيات، وبعد وفاة أبيه أراد أن يخلفهُ في الحكم فسبقه إليه أخوه الأشرف - على ما سبق - وحدث بينهما نزاع أدَّى إلى سجنه، ولم تطل مدته، فقد تُوفِىَ الأشرف، وتهيأ له بعد ذلك الحكم، وبعد أن أقره عليه ولَدَا الأشرف - على ما سبق قريبا - وكان له اهتمام كبير بالعلم والعلماء؛ يقول الخزرجى: (أخذ في كل فنٍّ، وشارك في كل علم، وكان يحفظ مقدّمة ابن بابشاذ، وكفاية المتحفِّظ، في اللغة، والجُمَل للزجاجي، وأخذ كتاب التنبيه لأبى إسحاق في الفقه قراءة أيضًا، وطالع الكتب المبسوطة في كل فن، وسمع الحديث النبويَّ من الشُّيوخ الموثوق بهم؛ ويَصِفُون مكتبته بأنها بلغت مائة ألف كتاب،

---

(١) ومؤلفاته هى: الأبدال لما علم في الحال، (في الأدوية والعقاقير)، والإسطرلاب، وتحفة الآداب في التواريخ والأنساب، والتفاحة في علم الفلاحة، وجواهر التيجان في الأنساب، والجامع في الطب، واللمعة الكافية في الأدوية الشافية، وطُرفةُ الأصحاب في معرفة الأنساب، والمعتمد في الأدوية المفردة، والمغنى في البيطرة) انظر (السوابق، والأعلام ٥/٢٣٢، ومصادر الفكر العربي في اليمن (ص٥٥٥)، وفهارس مخطوطات دار الكتب المصرية أرقام ٣٧٧، ٩٤٥، ٨٠٩١، ٨٨٤ - طب) وبروكلمان (١/٦٥٠ - غير المترجم).

(٢) العقود اللؤلؤية (١/٢٧٨).

وأنشأ المدارس، وأوقف عليها، وخصص لها الأساتذة، والأئمة والمقرئين)[(١)]

وصُحْبَةُ أبى الخطاب الهرْمى له ثابتة على ما تقدم قريبا، والظاهرُ أن هذه الصحبة امتدت حتى وفاة أبى الخطَّاب، فلم ينقل أحدٌ انقطاع هذه الصلة بينه وبين المؤيَّد، فالعلاقة بينهما إذَنْ قد بلغتْ ستة أعوام، أو نحوها، على ماسبق في وفاته بحدود سنة اثنتين وسبعمائة، وكان لعمر مع ولدَىْ المؤيَّد رسالة تربيةٍ، وتأديبٍ، على مامرَّ.

من كل ماتقدم، يتبين للدرس أهمِّيةُ انتخاب هذين المَلِكين العالمَيْن أبا الخطَّاب الهرميَّ في صحبة علمية طالت مع كل منهما سنوات تبينَّاها قبلًا

(ط) معاصِرُوه من نحاة اليمن:

وممن عاصر أبا الخطاب الهرميّ من نحاة اليمن

١- أبو عبد الله محمد بن الحسن الصَّمَعِى، من العلماء المدرسين الذين كانوا يقومون بالتدريس في (زبيد)، وقد برع في علم النحو، وغلب عليه، وله كتاب (الغاية والمثال في العروض) وتوفي سنة سبع وسبعين وستمائة[(٢)]

٢- محمد بن على بن أحمد بن يعيش، من أكابر علماء اليمن، ونبغ في العلوم اللغوية، وله كتاب (شرح المفصَّل في النحو للزمخشري) و(الياقوتة في النَّحو) توفى سنة ثمانين وستمائة[(٣)]

---

(١) مصادر الفكر في اليمن (ص ٥٦٠)، والعقود (١/٢٩٩ - ٣٠١، ٤٤١ - ٤٤٢) وأنباء الزمن (ق ٨٩) والعطايا السنية (ص ١١٥ - ١١٦) وبنو رسول (١٦٦-) وقد نقلوا عن المؤيد مؤلفات هى شرح طردية أبى فراس الحمداني التى مطلعها

ما العُمْرُ ما طالتْ به الدُّهورُ　　　العمرُ ما تَمَّ به السُّرورُ

ومختصر كتاب (الجمهرة في البيزرة)، ومنقولات من أشعار الجاهليين، والمخضرمين والمولدين، وله شعر حسن (راجع السوابق)

(٢) العقود اللؤلؤية (١/٢٠٣) ومصادر الفكر العربي في اليمن (ص ٣٧٣)

(٣) مصادر الفكر (ص ٣٧٣)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥/٣٠١)، وهو غير ابن يعيش = المشهور، وإن تعاصرا، وشرح كل منهما (المفصَّل)، فالآخر عاش في حلب ودمشق، وبغداد.. كما تقدم (ص١١).

٣- أبو محمد عبد الله بن عمر بن سالم الفائِشي ، ولد سنة تسع وخمسين وستمائة تقريبًا ، وكان فقيها فاضلًا ، مقرئا نحويًا ، له معرفة جيدة في الفقه والقراءات ، والنحو ، وله مصنف جَيِّد ، نحا فيه أسلوب مقدمة ابن بابشاذ سمَّاه (اللوامعَ في النحو) وتوفى سنة خمس وتسعين وستمائة[١]

٤- عبد الله بن أبى الرِّجَال ، أحدُ علماء النحو في عصره ، وله كتاب (إكسير الذهب في النحو) توفى سنة اثنتين وسبعمائة[٢]

٥- أبو بكر بن أحمد بن عبد الرحمن ، المعروف بابن الصائغ ، كان فقيها عارفًا محققًا متقنا نحويًا ، بارعًا ، وله كتاب : (إيضاح غريب الألفاظ اللغوية) ، وتوفى سنة اثنتين وسبعمائة[٣]

(ى) مؤلفاته :

لم تحمل فهارس المكتبات العربية لأبى الخطاب الهرمىّ غير كتاب (المحرر في النحو) الذى توفَّر البحثُ عليه ، على الرغم من البحث الدءوب في ذلك ، وتاريخ الرجل العلمي يناهض هذا ، ويتعارض معه ، وكلام المؤرخين عنه يثبت أنَّ فجوةً من النسيان مُنِىَ بها الرجل فأبعدت فكره ومؤلفاته عن الناس ، كما هو الشأن مع الكثير من الأعلام السالفين ، ولاتجد مؤرخًا ترجم له إلا وقد أشاد بفضله ، وتعدُّد مناحيه في التصنيف ، حتى لم يقتصر تصنيفه على (النحو) وحده ، وإنْ شُهِرَ به ، ونُسِبَ إليه ، حتى عرف بالنَّحْوِىّ - كما سبق -

وقد مر قريبًا قول المؤرخين في مكانته العلمية ، وتعدد مصنفاته ؛ فقد سمعت قبلًا قول تلميذه الجَنَدىّ فيه : (صحب الأشرف دهرا بعد أن صنَّف له ولأولاده عدة مصنفات في النَّحو)[٤]

---

(١) العقود (١/٢٩٤) ومصادر الفكر (ص ٣٧٤) وذيل كشف الظنون (٢/٤١٥) ، وطبقات الخواص (ص ٧٦).

(٢) المصادر (ص ٣٧٤)

(٣) العقود (١/٤١١) ، والعطايا السنية (ص٣٣).

(٤) السلوك (٢/٤٠٣)

وقول الخزرجي (إمام أهل عصره في النَّحو، وله عدة مصنفات فيه، وفي غيره)(١)

وقول بامُخرمة (وصنَّف للأشرف، ولأولاده عِدَّةَ مصنفات في النحو وغيره)(٢)

وقول البغدادي (له عِدَّة تصانيفَ في النَّحو، وغيره)(٣)

وقول الزركلى (له كتب، منها المُحَرَّر في النحو)(٤)

وقد رأيتَ كيف كان الرجل؟ وكيف مُنِيَ تراثه بما لحق تراث الكثيرين من السابقين من ضياع أكثرِه، أو كلِّه، وكم من عَلَمٍ ألَّف، وامتدت يد النسيان أو الضياع، أو التبديد إلى تراثه، ورُبَّما أمكن إرجاع ذلك مع الهَرْميّ إلى عاملين

أولهما: أن اهتمامه إنما كان مقصورًا - أو يكادُ - على التأليف للأمراء والملوك - كما سبق بيانه - فتراثه كان رهينة خزائن هؤلاء الأمراء والملوك، وقد مرَّت اليمن بهزَّاتٍ عنيفة، امتدت على العهد الرسولي الطويل، وما بعده، فقد كان الاضطراب وعدم الاستقرار، والقلاقل الداخلية المناهضة للسلطة المركزية تمثل السماتِ المميِّزَةَ له في أوقات كثيرة؛ إذْ كانتِ القوى السُّنِّيَّة الحاكمةَ، وبرزت عناصر أخرى من إسماعيلية، ونجحت كل منهما في دعوتها، وظهر كل أولئك على ساحة الأحداث اليمنية، ولم يقتصر الدور على مناوأة القُوَى السنية الحاكمة وحسب، وإنما اتخذ الموقفُ شكل صراع عسكري ثلاثي متشابك، فكان لهذا الصراع أثره في اختلال الأوضاع الداخلية، وتفتيت البلاد إلى أشلاء ممزقة، وفقدان الوحدة السياسية في كثير من الأحيان، ولم يسلم من هذا الصراع أبناء البيت الواحد، وقد مر قريبًا ماكان بين الأشرف والمؤيد من نزاع على السلطة، حتى اضطر شقيقه الأشرفُ إلى سجنه، وقد اتضحت سابقًا صورةُ هذا العصر

ثانيهما وهو نتيجة للعامل الأول، من اختفاء الكثير من مصنفات العلماء،

---

(١) بغية الوعاة (٢/٢٢٢)

(٢) قلادة النحر (٣/١/٩٩٤).

(٣) هدية العارفين (١/٧٨٨)

(٤) الأعلام (٥/٢٢٠).

فقد تعرَّض الكثير للتلف والضياع نتيجة للحروب المتصلة، والقلاقل الداخلية السائدة وكان هذا التراث يشكل هدفًا للقوى المذهبية المتصارعة في اليمن، سنيَّة كانت أم زيديةً، أم إسماعيلية، كل يعمل على إتلاف ما دوَّنه الآخرون، كما كان لعدم العناية بهذا التراث، وإهمال المحافظة عليه، أو انتقال ملكية بعضه بالوراثة إلى من ليس أهلًا بمعرفة قيمته، أثَرُه في ضياع الكثير منه، أما ما تبقى فمتناثر، يصعُب التعرف عليه بأكمله، أو تجميع شتاته، ذلك أن بعضه موجود في البيوتات العلمية في اليمن، ويحرص أصحابه على كتمان أمره، ولا يسمحون بالاطلاع على بعضه - إلاَّ نادرًا - خوفًا من الضياع أو المصادرة [١]

فالمؤكَّد أنَّ تراث أبى الخطاب الهَرْمىّ، ومصنفاته الكثيرة التى حدَّث عنها المؤرخون، وتلميذه على ما تقدم، قد حاق به ماحاق بنتاج الفكر اليمني بعامة، ولعل الله يُهَيِّئُ مايكشف عن المفقود من مُصنفَّات الرجل وغيره، حتى يتهيأ للدارسين الوقوف عليها، والانتفاع بها، وإنّ الهيئات العلمية تقوم في أيامنا بجهود مستمرة محمودة في هذا المجال، من محاولة مسح المكتبات الخاصة لأصحابها الضاربين في الجبال، والقرى والوديان مسحًا علميًا، واقتناء هذه المخطوطات والمصنفات للمكتبات العامة بوسيلة ما[٢]، وربما ظهر لصاحبنا ما غفلَ عنه الزَّمنُ

وعلى أنِّى أستطيعُ أنْ أزعم أنَّ المصنف له كتاب (التَّصريح في النَّحْو) وكتابه (المحرر في النحو) الذى أقوم عليه، تهذيبٌ، وتحرير لهذا الكتاب السابق.

ومما يشجع على هذا الزعم أمور صادفتها من عملى في كتابه (المحرر في النحو)

أولها: قوله في خاتمته (قرأ على مولانا الملك الأشرف. جميع كتاب (التصريح في علم النحو) الذى جمعته، ووضعته بإشارته).

---

(١) بنو رسول وبنو طاهر (ص ٧). (٢) انظر: (الأيوبيون في اليمن ص٣٥٩ - ٣٧٢).

ثم قال (ثم سمعه بعد كماله طريقًا أخرى)[١] أ هـ.

والمفهوم أنه قرأ (التصريح) جميعهُ، ثم قرأ (المحرر) بعد كماله؛ كتهذيب لهذا (التصريح)، وبخاصة، واسما الكتابين مذكوران في مقدمة (المحرر) وخاتمته.

ثانيها أنه قال في (المحرر): (ذُكِرَ ذلك مستقصىً في باب (المخاطبة) في آخر مقالة الأسماء)[٢] أ هـ.

ولايكون ذلك إلا سهوًا إلى منهج (التصريح) الذى أرجِّحُه؛ إذ باب (المخاطبة)[٣] في (المحرر) بينه وبين آخر مقالة الأسماء خمسون صفحة

ثالثُها أنه قد ذكر في (فصل - جمع ماكان على (فَعْلَة) - بفتح الفاء وسكون العين - قوله (تقولُ: جَفَنَات، وقَصَعَات، وعيَبَات، وقد تقدم في باب الجمع السالم)[٤] أ هـ.

والجمع السالم متأخر عن المحل المذكور في كتابه[٥] (المحرر).

رابعها: أنه قال في (أفْعَل) التفضيل: (وأما (أفْعَلَ) التفضيل، وبابه فقد تقدم مشروحا في باب الإضافة)[٦] أ هـ، وفي (المُحرر) بين هذا الموضع، وبين (أفعَل) التفضيل أكثر من نصف الكتاب[٧]

خامسها: أنه قال (وقد ذُكِرَتْ المخففة من الثَّقيلة في بابها بعد باب الفرق بين (إنَّ، وأنَّ) في مقالة الأسماء)[٨] أ هـ.

وترتيبُ كتابنا وضع باب (أنْ) المخففة المفتوحة بعد باب (إنْ) المخففة المكسورة[٩]، أما باب الفرق فهو سابق لـ (إنْ المكسورة الخفيفة)[١٠]

---

(١) المُحرر (٢/٥٠١)
(٢) ذاته (٢/٧٣)
(٣) ذاته (٢/٣٣٢-٣٤١)
(٤) ذاته (٢/١٥٠)
(٥) ذاته (٢/١٦٢ومابعدها)
(٦) ذاته (٢/١٤١).
(٧) ذاته (٣/٤٥٣)
(٨) ذاته (٤/٤٦)
(٩) ذاته (٣/٥٤-٥٩)
(١٠) ذاته (٣/٤٥-٤٩).

سادسها : أنه قال (فتغيَره عن لفظه ، إمَّا برفع ، أو بنصبٍ ، وسيأتى ذكر ذلك واحدًا واحدًا في باب العوامل - إنْ شاء اللَّه -)[١] أ هـ .

وهو لم يفرد للعوامل بابًا ، ولم يشر إليه في ثبته الذى قدَّمه بين يدى كتابه (المحرَّر) ، مما يقوى زعمي أنَّ هذا الباب موجودٌ في (تصريحه) الذى أرجِّح أن يكون (المحرَّر) تحريرا له ، وتهذيبًا ؛ ويبعد أن تكون هذه الإحالات سهوًا منه في (المحرَّر) ذاته ، فقد عودنا الدقة في إحالاته ، كما سيتكشف ذلك في الفصل التالى من هذه الدراسة .

سابعُها : أنَّ المدَّةَ التى أنجزَ فيها المصنِّف (المحرَّر في النحو) دون تسعة الأشهر - على ما سيأتي - ، وكتابٌ بهذه المادة والمنهج الدقيق المُعَدِّ بإحكام - على ما سيتضح في الفصل التالي - يبعدُ أنْ يُنْجَزَ في هذه الفترة إلا أنْ تكون المادة مُعَدَّة ، وماعليه إلا أن ينقِّحها ويصوغها في منهجه المخطَّط ، وأزعم مرجَحًا أنه وجدها في كتابه (التصريح) الذى أتحدث عنه ، والله أعلم

(ك) مذهبه الفقهيّ

أجمعت المصادر على أنَّه (حَنَفِيُّ) المذهب[٢] ، وقد ظهر هذا المذهب في تطبيقه بقوله - في التأكيد اللفظى - (ومنه تكرير الأذان والإقامة)[٣] اهـ .

والتكريرُ في جميع ألفاظ الإقامة إنما هو مذهبُ الحنفية ، وغيرهم على أنَّها وِترٌ في جميعها إلاَّ التكبير فمثنًى[٤] ، وكما يظهر في قوله (وقد قالت الفقهاء إنَّه إذَا قال (له على كذا كذا درهمًا) فإنه يلزمه أحدَ عشرَ درهمًا ، فإن قال (له عليّ كذا وكذا درهمًا) يلزمه أحدٌ وعشرونَ درهمًا)[٥] أ هـ ، وهذا مذهب الحنفية ، وقال

(١) ذاته (٢/٤٥٦) .

(٢) انظر (البغية ٢/٢٢٢)، والقلادة (٣/١/ ٩٩٤)، والهدية (١/٧٨٨)، والأعلام (٥/ ٢٢٠)، ومعجم المؤلفين (٧/٣٠٣)، وبروكلمان (٢/٢٣٣ - وقد مرَّ) .

(٣) المحرر (٣/٥٠٩) .

(٤) انظر (الفقه على المذاهب الأربعة ص ٢٧٧)

(٥) المحرر (٤/١٩٥) .

به نُحاةُ الكوفة، كما حرر في موطنه

وقد أفتى بغير مذهبه في قوله (فإنْ قيلَ (قد جاء في الحديث (لا يَقْبَلُ اللَّهُ صلاةَ امرِئٍ حتَّى يضَعَ الطَّهُورَ في مواضعه، فيغسِلَ وجْهَهُ، ثم يَدَيْهِ، ثُمَّ رِجْلَيْهِ، والتتابعُ فرضٌ.)[١] أ هـ، وعند الحَنَفية الموالاة سنَّةٌ، كما حررته في محله[٢]

(ل) مذهبُه العَقَدِيّ:

وقفت الدراسة على مذهبه السُّنِّي من قوله (قال الله - تعالى - ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾، فنفى الرؤية بقوله (لنْ)، وهذا النَّفْيُ متعلِّق بالدنيا دون الآخرة)[٣] أ هـ.

وهذا مذهب الأشاعرة، وغيرهم من أهل الحق، والمعتزلةُ على انتفاء ذلك مطلقا، وقد حُرِّرَ في موضعه.

كما أفدت ذلك من استخدامه الدُّعاءَ المعهود لعلى بن أبى طالب بـ(كَرَّمَ الله وَجْههُ)، في نحو قوله: (هذا كلام أمير المؤمنين، عليّ بن أبى طالب - كرَّم الله وجهه -)[٤]، وكقوله - عن أبى الأسود - (ثم خرج من فوره إلى عليٍّ بن أبى طالب - كرَّم الله وجْهَهُ -)[٥] أ هـ. ودعاء الشيعة إنما هو (عليه السلام)

(م) ثقافتهُ:

أجمعت المصادرالتى أرَّخَتْ للهَرْمِى على أنه رجل متعدِّد الثقافات، موفورُ الملَكاتِ، ضرب بسهم صائب في معارفَ شتَّى، فضلًا عن نبوغه فيما شُهِرَ به من علم النحو، حتى عُرِفَ بالنَّحوى، كما عُرِفَ بالهَرْمِيّ، وقد سجلتُ ذلك قبلًا

وبُعْدُه النحويّ، وسَبْرُ أغوارِه، والوقوفُ على مناحِيهِ، هو موضوعُ هذا الكتاب، ودراستِه، أما ما عداه فهذا حديثُه؛ يقول الجَنَدىّ: (كان فاضلًا بعلم الأدبِ والحساب، والفرائض، والدور، والتصريف، والعروض)[٦] أ هـ.

---

(١) المحرر (٣/٥٣٤)
(٢) ذاته (٣/٥٣٤ح)
(٣) ذاته.
(٤) ذاته (٢/٤٨٩)
(٥) ذاته (٣/٢٤٦)
(٦) السلوك (٢/٤٠٣)

ويقول الخزرجي (كان فقيها بارعا، فاضلًا محقِّقًا، عارفًا بعلوم الأدب)[١] أهـ، ويقول الزركلي (نحويٌّ، أديبٌ من الحنفية)[٢] أ هـ، ويقول كحالة (أديبٌ نحويٌّ، من أهل اليمن)[٣] أ هـ، ويقول بامخرمة (الإمام الحنفيُّ، النحويّ، كان فقيهًا محققًا، عارفًا بالأدب، والفرائض، والدور، والحساب، والتصريف، والعروض)[٤] أ هـ، ويقول الحبشي اليمنى (كان أحدَ أعلام عصره في علم العربية، والحساب، والأدبِ[٥] أ هـ.

ولقد عرفتَ منذ قليل أنَّه ترك مصنَّفاتٍ في النحو، وغيره، وإن لم يتهيأ للدرس الوقوفُ عليها؛ لبعدها عن علم المكتَبة العربية، -كما سبق تحريره- فإنَّ ما بين أيدينا ليشهد له برزق موفورٍ في النحو، والصرف، كما سيُكْشَفُ في مواضعه

وتبرز ثقافته (**الفِقْهِيَّةُ**) فيما يعنّ له من مسائل نحوية يتأتَّى التَّطبيق عليها بمنظور فقهي؛ كقوله (وغير المفيد لو قلت - مثلا - (زيدٌ) لم يكن كلاما نحويًا؛ لأنه لم يفدْكَ شيئًا، وكان كلاما لغويًا؛ لأنه لفظ مسموعٌ غير مفيدٍ، يُبْطِلُ الصَّلاة)[٦] أ هـ، وكقوله - في كون (لا) الوحدةِ تنفي مدخولها وحسبُ نفيَ الخصوصِ (فتقول: (والله لا رجلٌ في الدارِ) فلا يقع النَّفي في هذا الموضع إلاَّ على رجلٍ واحدٍ، حتى إنَّه لو قال (والله لا رجلٌ في الدار بل رجلان) لم يحنث - إذا كان ذلكَ مع رفع (رجلٌ)- ، وعلى المسألة الأولى، إذا قال (والله لا رجلَ في الدار، بل رجلانِ) - بنصب (رَجُلَ) من غير تنوين - حنثَ؛ لأنَّ (لا)هذه تنفي القليل والكثيرَ)[٧] أ هـ.

ويقول - في تقدم جواب الشرط على الأداة -: (ولو قدمت (عمرًا) فقلت (عمروٌ قائمٌ إنْ قام زيد) جاز، ولم تحتج إلى الفاء، وعلى ذلك قول الفقهاء إنْ

---

(١) بغية الوعاة (٢/٢٢٢)
(٢) الأعلام (٥/ ٢٢٠).
(٣) معجم المؤلفين (٧/٣٠٣).
(٤) قلادة النحر (٣/١/٩٩٤).
(٥) مصادر الفكر العربي في اليمن (ص ٣٧٤)
(٦) المحرر (٢/٢٤)
(٧) ذاته (٣/٧٨).

قال (أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار) فيكون شرطا تامًا، لاتطلق إلاَّ بدخول الدار، فإذا قال (إنْ دخلتِ الدَّار أنتِ طالقٌ) فقد قيل لاتطلَّقُ إلاَّ بدخول الدَّار، والفاءُ مضمرة، كأنه قال: (إنْ دخلتِ الدَّار فأَنتِ طالقٌ)، وقيل إنَّها تطلَّقُ في الحالِ، لأنَّهُ لم يعلِّقْ قوله (أنتِ طالقٌ) بالشرط)[١]

وقد مرَّ من قريب مثالان من تطبيقه الفقهي

كما تتضح ثقافته (**العروضيَّة**) فيما يعرض من متعلَّق هذا العلم؛ كقوله - فيما يؤنث من غير أعضاء الحيوان -: (والعَروضُ من الشعر)[٢] وكقوله - في باب المهموز من الأفعال-: (وكفأتُ الإناءَ قلبتُه، وأكفأتُ في الشِّعْرِ، وهو مثل الإقواءِ، وقال بعضهم: هو اختلاف قوافيه)[٣] أ هـ.

ويقول: (وأما العَرُوضيُّون فإنهم يكتبون الأشياء على لفظها)، فيكتبون (الصراط): (أصْ صِ رَ ا ط) و(الرحمن) - بألف وراءين، وحاء وميم وألف ونون - على هذه الصورة (أ رْ رَ حْ مَ ا نُ)[٤] أ هـ، وهو القائل أيضًا (وأما العروضيُّون فيثبتون ألف (الرحمن) والألف في اسم (الله) قبل الهاء؛ لأنَّهم يكتبونَ كل شئ على صورة اللفظِ به)[٥] أ هـ، وتراه يتعرض لتفسير حركة المجزوم بالكسر في القافية[٦]، ويقول أيضًا (ومما هو أصلٌ، وليس بضرورةٍ كسر تاء التأنيث للقافية، وكسرُ كلِّ مجزوم للقافية، ولايجوزُ له ضمُّ ذلك ولا فتحُهُ)[٧] أ هـ.

وسوف يصادفك في هذا الكتاب رسوخُ قَدَم له في علم **القراءات**، بإيرادها فيما يستشهد به من آيات، والحديث عنها، أو يدْعَمُ رأيه بقراءةٍ، كما ستقف على درايته المتمكنة بالروايات في الحديث، **والشواهدِ الشعرية**، والتصدى لها بمقتضى مقامه.

و**للمنطق**، ومفاهيمه، وأشكالِه أثرٌ في تشكيل فكر أبى الخَطَّاب الهَرْميّ،

---

(١) ذاته (٥١/٤)

(٢) ذاته (٢٧٠/٢).

(٣) ذاته (٢٧٥/٢).

(٤) ذاته (٢٣٧/٤).

(٥) ذاته (٢٠٧/٤).

(٦) ذاته (١٥٩/٤)

(٧) ذاته (٢٧٣/٤).

استعمالًا وحِجَاجًا ، وتلْمَسُ ذلك في تعبيره ، حيث يقول في مقدمته عن الملك الأشرف (محيطًا منها بجوامع الحدود والرسوم)(١) أ هـ .

ويقول - في مراتب النكرات - (الجوهر هو الجزء الذى لايتجزأ ، وكل ما أمكن أن ينقسم في النَّظَر ، أو في الوهم فهو جسم متجزئ ، وليس بجوهر فردٍ)(٢) ، وكقوله (الشئ يجمع الجوهَرَ والعَرَض ، والأعراضُ هئ الصِّفات والألوان)(٣) ، وكقوله (لاتقول (كل جوهرٍ جسمٌ) ؛ لأن (الجوهر) في نفسه فرد ، والجسم متركب من جواهر)(٤) أ هـ . وانظره في قسمة الكلام (فالكلام لاينعقد إلا من اسمين ، أو من اسم وفعل ، ولايكون كلام مفيد من حرفين ، ولا من فعلَيْن ، ولا من فعل وحرف ، ولا من اسمٍ وحرف)(٥) ، وهذه هى ستةُ الأقسامِ المتصوَّرة عقلًا في تركيب الكلام .

ويبرز انطباعه المنطقي في علله وحجاجِه ؛ اسمعه يقول معلِّلًا لبناء الظروف المقطوعة عن الإضافة (لأنَّه قِطع عن الإضافة ، وهى مرادةٌ ، وما قُطِعَ عن الإضالفة التى هى لازمةٌ له صار بمنزلة نصف اسم ، وماكان بمنزلة نصف اسم فقد أشبَهُ الحرف ، من حيثُ إنَّ الحرف لايقوم بنفسه فكأنه بعض الاسم ، فلما أشبهه بُنِيَ)(٦) أ هـ ، وكأنَّ كلامه شكل من قياس منطقي -كما ترى -

ويقول - معلِّلًا لاختيار النَّصبِ في المشغول عنه في مواضعه - (فقد تبين لك أن اختيار النصب في هذه المواضع كلها إنما هو لكونها تطلب الفعل ، وإذا كانت تطلب الفعل كان النصب بإضمار فعلٍ أولَى(٧) أ هـ .

ويقول - في صرف المعدول إذا سُمِّيَ به - (والعِلَّةُ في صرفه معرفةً كونُه اسمَ رجلٍ ، وإذا كان اسم رجلٍ لم يبق للعدل فيه معنى ، وإذا زال العدلُ منه بقى بغير

---

(١) ذاته (١٠/٢)
(٢) ذاته (٣٢/٢)
(٣) ذاته (٣٣/٢)
(٤) ذاته (٣١/٢) .
(٥) ذاته (٢٢/٢)
(٦) ذاته (٣٠٠/٣)
(٧) ذاته (١٦٢/٣)
(٨) ذاته (٥٥٦/٣) .

علةٍ)[١] أ هـ.

وكما يستخدم أشكال القياس المُسْلِمة إلى النتيجة، تراه يستخدم كذلك البراهينَ المُفْضِية إلى المُعْطَيَاتِ، كما يُفْهَم من المنطق الرياضي، فيقول عن الألف في (حُبْلَى) (لايجوز حذفها لأنَّ الكلمة بُنِيَتْ عليها، فكأنَّها جزءٌ منها، ألا ترى أنك لو قلت في (حُبْلَى) حُبْلٌ، وفي (عطْشَى) عَطْشٌ، لم يجز، فثبتَ أن الكلمة بُنِيتْ على الألف)[٢] أ هـ، كأنه قال (كل ما بنيت عليه الكلمة لايجوز حذفه، والألفُ في (حُبْلَى) بنيت عليها الكلمة، فألفها لايجوز حذفها)

واسمعه يستخدم نحو هذا البرهان في قوله (وإن أخذته من الحِسّ، والتَّبِّ والسَّمِّ كانت النون زائدة، ويكون وزنه (فَعْلاَن)؛ لأن النون سقطت من الاشتقاق، فإذنْ كانت النون زائدة)[٣] أ هـ.

ويتردّد كثيرا في كلامه أسلوب القياس الاستثنائي الانفصالي، من نحو قوله (وماكان من هذا القسم معتل العين فلا يخلو اعتلاله إما أن يكون بالواو، أو بالياء، فإن كان معتلًا بالواو)[٤]، وقوله (اعلم أن النكرة بعد (لا) لاتخلو من ثلاثة أقسام إمَّا أن تكون مفردة. وإمَّا أن تكون مضافة. وإمَّا أن تكون مطوَّلةً.)[٥] أهـ، وسيرد تفصيلًا مسلكه حَيالَ العلة العقلية حيث تبرز منه هذه النزعة المنطقية التى ينشط فيها عقله بتصوراتها

(ن) شخصية أبِي الخطَّاب العلميَّة

أدركتْ الدراسة من أبى الخطاب خلال رحلتها معه شخصيَّةً علميَّةً متواضعةً، حاسمةً، فلاتراه تيَّاهًا برأيٍ، مُدِلاً بفكرة، فلا يكابر بتخريج مُعْتسِف، ولا يعاظل بحجة مقتسرة، وبخاصة في نحوٍ من هذه المسائل التى وقف النحاة صَوْبَها طويلا، ولم يقرروا فيها بما يَشْفِي؛ فهو لايقف معها كذلك مقررا حكما نهائيا؛ فهذا مسلك

---

(١) ذاته (٢/٢٥٢)

(٢) ذاته (٤/٣٤٨)

(٣) ذاته (٤/٣١٢).

(٤) ذاته (٣/٨٣) وانظر (٢/ ٦٧، ٢٨٣، ٢٨٧، ٣/ ٣٦٨)

قد لايسلم ، بل ربما اكتفي منها بذكر ماقيل فيها ، وقد يشير إلى صعوبتها بما يقتضيه التواضع العلمي

وقد تراه مع ذلك المنتصِرَ لرأيه ، الحاسمَ في حكمه ، برفضِ المخالِفِ غير القائم على تأسيس واضح ، فيحكم عليه مبطلًا بما يراه الحجةَ ، وستنكشف ملامحُ الشخصية بأوضح من ذلك في الفصل الخامس من هذه الدراسة المعقود لموقعه من (المعترك النحوى) ، وأكتفِي هنا بصُورٍ تلمِّحُ بمعالم هذه الشخصية في وجهيها

* يقول – بعد أن يستدل على اسمية أسماء الاستفهام بدخول حرف الجر عليها– (إلاَّ (كَيْفَ) وحدَها فإنَّها مشكلة جدا ؛ إذ لايدخل عليها شئٌ من علاماتِ الاستفهام ، إلاَّ أنَّ قُطربا قد حكى أنهم يقولون (انظرْ إلى كيفَ يصنع زيدٌ؟) فدخل عليها حرف الجر ، وهو من خواص الأسماء ، فعلمنا أنَّ (كيف) اسمٌ لهذا المعنى)[1] أهـ ، وكقوله في نحو (لارقيبىْ لَك ، ولا يدىْ لَك بها ، ولا أبا لَكَ) (وهذه المسائل من مشكلات هذا الباب ، خصوصًا قولهم (لا أبا لك) فإنَّه من المُعْضِلات)[2] أهـ .

ويقول – في النعت المؤول بالمشتق – (وهو أصعبُ مايكون في باب (النعت) لأنه متأوَّل ؛ إذ لايُعرف من ظاهر اللفظ أنه نعت)[3] أ هـ .

ويقول – في الحروف العاملة وغير العاملة – (فهذه جميع الحروف على اختلاف أنواعها ، وعلى اختلاف معانيها ، وقد حصرناها على حسب ما أدَّاه الفهم والاجتهاد ، وفي الغالب أنه لم يبق شئ)[4] ، وفي مصادر الثلاثي يقول (وعلى الجملة أنَّ قياس مصادر الثُّلاثي كثيرة صعبةٌ ، والقياسُ فيها قليلٌ)[5] أ هـ .

ومع تواضعه العلمي تراه واثقًا بالعلماء ، وما يصدرُ عنهم ، وتوفُّرُ الثقة فيهم مطلوبةٌ ، كقوله (فما ورد عليك من الأفعال المتعدية ، ولم تعرف ماوزن

---

(١) ذاته (٣٨٠/٢)

(٢) ذاته (٩١/٣) ، وانظر (الفصل الثاني من هذه الدراسة) .

(٣) ذاته (٤٨٥/٣)

(٤) ذاته (١٤٦/٤)

(٥) ذاته (٤٦٥/٤) .

مصدره فاجعله على (فَعْلٍ) - بفتح الفاء وسكون العين - بذلك وصىَّ الفراء، والكسائي، وسيبويه)[١] أ هـ، وكقوله - في مصدر اللازم منه - (وهذا المصدر هو اللازم لهذين الوزنين، حتى لو أشكل عليك شئ من ذلك، ولم تعرف ما وزنه؟ فاجعله على (فُعُول)، وبذلك وصَّت العلماء)[٢] أ هـ.

وعلى الوجه الآخر تلمح فيه الشخصية المعتدَّة، الناقدة على بصيرةٍ، فيُنَصِّبُ من نفسه مُدافعًا عمَّا يقتنع به، أو مبطِلًا لما لم يتأسسْ عنده، أو يتوجَّهُ، أو حاكما عليه بما يراه مناسبًا من الأحكام، وستقف عليه أبرزَ في (موقعه من المعترك النحوي) وخذ أمثلة موضِّحة لهذا البُعْدِ منه

يقول (وقد رأيتُ بعض المشايخ في وقتنا يخطئُّون صاحب (الجُمل) في هذه المسألة ويصوِّبونها، فيقولون صوابه (كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ) وليس ذلك أراد أبو القاسم إنما أراد مذهب سيبويه خاصةً، والمشايخُ أوردوها على الإجماع)[٣] أ هـ

ويقول - في بيت أبي نواس - (وأرى أنه ليس في ذلك شئ؛ لأنه أراد (صُغْرَى) و(كُبْرَى) كائنةً من فواقعها)[٤] أ هـ، وكقوله (وإذا كان المنعوت لا يتميز من غيره إلاَّ بعد نعتين، أو ثلاثة فلا يجوز قطعه، ولو إلى عشرة نعوتٍ، حتَّى تأتي بنعتٍ ينفصل به من غيره، فيجوز لك حينئذ القطع، وقد أجمل ذلك صاحب (الجمل)؛ فقال إنَّ النُّعوت إذا تكررت جاز قطعها، فاشترط التكرار لاغيرُ)[٥] أهـ

ويقول (وقد قيل إنَّ الباء لاتدخل إلا على لغة أهل الحجاز، ولاتدخل على التميمية، وليس ذلك بصحيح، بل هى تدخل على التميمية والحجازية؛ لأنَّ الباء إنما دخلت لتأكيد النفي، و(ما) نافيةٌ على اللغتين، فلا يُمْنَعُ دخولُ الباء على الحجازية والتميمية، فافهم ذلك، واعلم أنَّه ليس لدخول الباء على التميمية مانعٌ)[٦] أهـ.

---

(١) ذاته (٤/٤٦٢)
(٢) ذاته (٤/٤٦٣)
(٣) ذاته (٢/٥٤٣).
(٤) ذاته (٣/٤٦٤)
(٥) ذاته (٣/٤٩٣- ٤٩٤).
(٦) ذاته (٣/٧٦).

واسمعه يقول - في التعجب من (الطُّولِ) وإن كان خِلْقَةً ؛ لاحتماله الزيادة والنقصان (وقد غَلِطَ ابن بابشاذَ في ذلك ، فلم يجزه حملًا على أنه خِلقة ، والدليل على أنه يجوز التعجب منه قولهم : (يومٌ أطولُ من ظلِّ القناة)، وقولهم (ما أطولَ الليلَ على من لم ينَمْ)[١] أهـ.

وكقوله -فيما حكاه عن ابن الخباز ، وأبى السعود بن فتح الله اليمني ، من اعتبار الأول جواز زيادة (ما) ، والجر في قولك (قامَ القومُ ماعدَا زيدٍ) وتجويز الثاني كون (ليس) في قولك (قامَ القومُ ليسَ زيدٌ) حرفَ عطفٍ بمنزلة (لا) (وهذا الذى ذكرناه من قول ابن الخباز ، وقول أبى السعود شاذ لايقاس عليه)[٢] أ هـ.

وكقوله في قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًاۚ﴾ : (لم يكن (أسباطا) تمييزا ، بل هو بدلٌ . ومن قال على التمييز فقد غلط)[٣] أ هـ

وتراه يرد جمعهم (أرْضًا) على (أراضِيَ) بقوله : (وأما قولهم : (أراضِي) على وزن (فَعَالِي) فلايجوز ، وهو خطأٌ ممن ذكره)[٤] أ هـ.

وكذا تراه الناقدَ المعتدِلَ ، والمعتَدَّ ، في آنٍ معًا

(س) خُلُقُه الدينى :

باشر البحث من أبى الخطَّاب هذا الروحَ الدينيَّ الغامر ، الذى يملك عليه إحساسه ، وهو على امتداد كتابه مثلٌ لما ينبغى أن يكون عليه المعلَم المسلم مع الله ، ومع طالبيه فيما يلقيه عليهم من تنظير نحوىّ ، غايتُه خدمةُ هذا الدين الحنيف ، والبعد بالنَّحو- ما أمكن- عن الأشكال التركيبية المجرَّدة .

واسمعه يصدِّر كتابه بكلماتٍ لاتصدرُ إلا عن متصوِّف ، يلهَجُ بحروف المتصوفة يقول : (إنَّ العلم لما كان غذاءً للنفوس الذكية ، المناسبة للروحانيَّات العلويَّة ، وكانت رياضُهُ بالعارِفينَ مورقة ، وحدائقه بالذاكرين مونِقة .)[٥]

---

(١) ذاته (٣/٢٥٢)

(٢) ذاته (٣/٣٧٤)

(٣) ذاته (٢/٢٢٢) .

(٤) ذاته (٢/١٥٢)، وانظر فيه ، وفي سابقه الفصل الخامس من هذه الدراسة .

(٥) ذاته (٢/٩) .

وتَتبدَّى هذه النزعة القاهرة في دفع مايمكن أنْ يُفْهم منه غيرُ اللائق بالمنزَّه – سبحانه – فيقول – في آيات الاستفهام التقريري التى أوردها– (لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه التقريرُ؛ من حيثُ إنَّ الله – عز وجل – قد شرح صدره، وكفى عباده، وتُليتْ – أيضًا – آياتُه على الكفار، فكان معنى الآيات التقرير لذلك؛ لأنَّ المراد استقرارُ من ذُكر بما ذُكِرَ؛ لأنَّ الباري – سبحانه وتعالى – عالم بكل شئ، لاتخفي عليه خافية، تعالى علوا كبيرا – لأن الاستفهام لايكون إلا عن المجهولات، والباري منزَّهٌ عن ذلك، وعما يجرى مجرى ذلك)[1] أ هـ

وقوله (فإنْ قيلَ فإنَّ الله – تعالى – يقول ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ وقد قلتم إنَّ (كَانَ) فعل يدل على المضِيّ، فهل كان ذلك من الباري فيما مضى حسب؟ تعالى عن ذلك علوا كبيرا)[2] أ هـ، وقوله – في التعجب – (ولايقع التعجب من الباري – عز وجل– لأنَّه لا يخفى عليه شئ، بل كل ألأشياء عنده معلومة، والتَّعجُّب لايكون إلا مما يخفَى سبَبُه، وهو جل وعلا أنْ تخفى عليه خافية[3]).

وتراه يفسر لسلوك دينى، فيعلِّل لرفع الصَّوت مع قطع الهمزة في (يا أَلله) بوقوع طول الصَّوت؛ لأجل المد، فيبينُ الخشوع، والخضوع في رفع الصَّوت، فيقول (وإنما قالوا: (يا أَللَّهُ) – برفع الصوت – وإنْ كان الباري قريبًا جل جلاله – استبعادا لمظان الإجابة واستصغارًا منهم لنفوسهم؛ لا لأنَّه بعيد منهم – سبحانه وتعالى –)[4] أ هـ.

وتبرز هذه الغمرة الشفَّافة لديه في تقبُّل ما يصدر عن أهل البيت الأماثل؛ إذ مايصدر عنهم تشريفٌ لما يتعلق به، اسمعه يقول – بعد أن أورد خبر عليٍّ في بدئه النحوَ – (وهذا مما يدل على فضيلة العربية؛ لأنَّ المبتدئ بها عليّ – كرَّم الله وجهه –)[5]

---

(١) المحرر (٢/٣٧٠).
(٢) السابق (٢/٥٢٤).
(٣) ذاته (٣/٢٤٢).
(٤) ذاته (٣/٢٠٠)
(٥) ذاته (٣/٢٤٦)

والصلاة ومتعلقاتها ماثلةٌ في ذهنه، يطبق تنظيره النحويَّ عليها، كأنه يسُنُّ ماينبغى أن يكون عليه النموذج في التطبيق النحوي، فتراه يمثل لـ(أعلم) الناصبة لثلاثة مفاعيل بـ(أعلمَ اللهُ النبيَّ الصلاةَ خمسًا)[١] وللتوكيد اللفظي بقوله (ومنه تكرير الأذان والإقامة)[٢] وللحال غير المشتقة بقولهم (أصَلِّى العِشاءَ فرضًا للّه، أو فرضَ الوقتِ)[٣] وفي الكلام غير المفيد بـ(زيد) (لأنَّه لفظ مسموعٌ غير مفيد يبطل الصلاة)[٤]، وفي الإخبار بالزَّمان عن المصدر (صلاةُ الجمعةِ وقتَ الظُّهر)[٥] وللمفعول لأجله بقوله (قمت الليلَ تقربًا إلى اللّه)، و (صمت النهارَ خوفًا من عذابِ الله)[٦]

بل لقد صادفتُ هذا الروح الإسلاميَّ المتملّك لديه مانعًا للمقيس النحوي، كأنه يريد أن يقول ليس كل ما هو جائزٌ قياسًا ينبغى لمسلم أن يتفوَّه به، فالقياس اللُّغويُّ شئ، والمقياس الخلقيُّ شئ آخر، وها هو يقول - في إضافة المصدر العامل إلى فاعله وإلى مفعوله، وظهور الرَّفع، أو النَّصب فيما بعد المضاف إليه من فاعل، أو مفعول -: (ومثل ذلك (سرَّني قَتْلُ المسلم الكافرَ) - بنصب (الكافرَ)، على أنه مفعول، و (المسلمُ) فاعلٌ، والتقدير (سرنى أن قتلَ المسلمُ الكافرَ)، وإن شئت قلت (سرَّني قتلُ الكافرِ المسلمُ) -برفع(المسلم)، فيكون فاعلًا للقتل، و (الكافرُ) مفعولٌ به مخفوض بإضافة المصدر إليه، والتقدير (سرنى أنْ قتلَ الكافرَ المُسلمُ)

ولايجوزُ في هذه المسألة رفع (الكافر)؛ لأنَّه إذا رفعتَه كان فاعلًا، ولايسرُّك أن يقتل الكافرُ المسلمَ)[٧]

وهو في القياس غير ممتنع، ولكنه احتكم إلى مقياس خلقي مُسِلم، وهو مانعه

---

(١) ذاته (١٤٩/٣)

(٢) ذاته (٥٠٩/٣).

(٣) ذاته (٣٢٧/٣).

(٤) ذاته (٢٤/٢).

(٥) ذاته (٣٥٤/٢)

(٦) ذاته (٣٠٤/٣)

(٧) ذاته (٢٧٧/٣) وانظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وتبرز كذلك هذه النزعة الدينية على امتداد كتابه الفسيح بتعليق الوعد، أو غير الوعد بالمشيئة فلاتكاد تصادفه يُغْفِل ذلك، وكذلك في استخدامه لهذه العبارة السمحة المؤمنة (اعلم وفقك الله)، وكذا مِحْوَرُهُ من نحو قوله: (وستعلم ذلك من أبوابها - إن شاء الله)[١] و (وسنذكر كل واحد من هؤلاء الأربعة في بابه -إن شاء الله)[٢]و (سنُشْبِع القول في ذلك في نواصب الأفعال - إن شاء الله)[٣] و: (وسنذكر علة ذلك في بابه - إن شاء الله)[٤] و: (سنذكر ذلك في الأفعال - إن شاء الله -)[٥] و (ولكل واحدٍ من هذه بابٌ يذكر فيه - إن شاء الله -)[٦] و (ويأتي ذكر عطفُ البيان في مقالة التوابع - إن شاء الله)[٧]و: (فافهم ذلك، وقس عليه موفقا -إن شاء الله)[٨] و: (وعلى ذلك فقس موفقا إن شاء الله)[٩] أهـ، وكذا هو في عموم كتابه[١٠]

(ع) أسلوبه:

عرفتَ قبلًا ممن أرَّخَ له أنه كان له اضطلاع بالأدب وأساليبه، حيثُ قالوا: (كان فاضلا بعلم الأدب)[١١] و (عارفًا بعلوم الأدب)[١٢] و: (كان أحدَ أعلام عصره في علم العربية والأدب)[١٣]، و (هو الأديبُ النَّحويّ)[١٤]

وهذه شهادة التاريخ له، وإن حُرِمْنَا من الوقوف على هذا الأدب، والإفادة منه وإن كان مابين أيدينا من كتابه كفيلًا بإعطائنا صورةً ما عن أسلوبه (الأدبيّ) فيما يستفتح به كتابه، أو يختتم، فلعلك تستشعر منه حِسًّا شعريًا؛ إذْ يتخفَّفُ من أنماطِ

---

(١) ذاته (٢٠/٢).
(٢) ذاته (٥٨/٢)
(٣) ذاته (٨٦/٢)
(٤) ذاته (٨٩/٢)
(٥) ذاته (٩٦/٢)
(٦) ذاته (٩٧/٢).
(٧) ذاته (٢٢٣/٢).
(٨) ذاته (٢٦٥/٢).
(٩) ذاته (٤٦٣/٢)
(١٠) انظر (٢٢٣/٢، ٢٧٢، ٢٩٣ وغيرها)
(١١) السلوك (٤٠٣/٢)
(١٢) البغية (٢٢٢/٢) وقلادة النحر (١/٣/ ٩٩٤)
(١٣) مصادر الفكر العربي اليمني (ص ٣٧٤)
(١٤) معجم المؤلفين (٣٠٣/٧) والأعلام (٥/ ٢٢٠).

النُّحاة، وأساليبهم

* **وأسلوبه الأدبيّ** يتسم بالأشكال البلاغية، من تشبيه بليغ، واستعارة، وسجع ملتزم، ولعل هذا التسجيع جريٌ على منهج عصره في الكتابة؛ وإليك صورةً لكل ذلك

- يقول - في مقدمته - (والصلاة على نبيه محمد المبعوثِ بالفرقان، الهادى إلى مناهج الإيمان، وعلى آله الذين هم لدَوْحةِ الشَّرف أغصان، ورضي الله عن أصحابه الشائدِينَ لأركان الدين شامخ البنيان)[1] أهـ

وقد مرَّ بك قوله عن العلم (لما كان غذاءً للنفوس الذكية، المناسبة للروحانيات العلوية، وكانت رياضه بالعارفين مورقة، وحدائقه بالذاكرين مونقة)[2] أهـ.

ويقول عن الملك الأشرف، وآل رسول (خلَّدَ الله مُلْكَهُمْ، وأجرى في بحور السعادة فُلْكَهُمْ، جامعًا لشِتَات العلوم، آخذًا منها بأوفر القُسوم، مُحيطًا منها بجوامع الحُدود والرُّسوم، دعاه ذلك إلى أن اقترح عليَّ تأليفَ كتاب، جامعٍ لجواهر الإعراب، محيطٍ بكافة الفصول، والأبواب، فحينئذ لبيت دعوته بالسمع والطاعة، وبذلت في مطلوبه جُهْدَ الاستطاعة، مستضيئًا بمصابيح أنواره، مسترشِدًا بدقائق أفكاره، وغرائب إيرادِهِ وإصدارِه)[3] أهـ.

ويقول في خاتمته (ثم سمِعَهُ بعد كماله طريقًا أخْرَى، وقدح فيه زند فكرته فأوْرَى، فكم من مُشْكِلٍ فيه حلَّه وأوْضحَه، وكم من عويصٍ بيَّنه وشَرَحَه، حتى جاء في غاية التَّسهيل، وواضح البيان والتَّمثيل)[4] أ هـ.

* **أما أسلوبه العلميُّ** فكما يبرز من خلال هذا الكتاب، تَمَيَّز بانسراح العبارة، وليونتها، وجُنُوحها إلى العلمية المنطقية المقنعة، اسمع قوله (العرب تطلب الاختصار كيفما حصل لها؛ لأنهم إذا حصل لهم المقصود من المعنى باللفظ

---

(١) المحرر (٩/٢)

(٢) ذاته (٩/٢).

(٣) ذاته (١٠/٢)

(٤) ذاته (٥٧٤/٤).

القليل، كان أفْصَحَ وأسَدَّ من حصول المعنى باللفظ الكثير)[١] أ هـ، أو قوله (العربية مبنية على شيئين السماع والقياس، فكل شئ سمعناه عنهم مخالفا للقياس، والعقل ضبطناه على ما سمعناه، والقياس نطْرُده على مثال كلامهم، فإذا خالفه شئ من السماع تركناه على ما سُمِعَ ولا يُبْطِله القياس؛ لأنَّ السماع عندهم أقوى من القياس، وإن كان القياس عندهم أكثرَ؛ لأنه حملُ الأشياء على نظائرها لضرب من الشبه)[٢] أهـ.

وهذا أمر لن يصعب عليك الاهتداء إليه في مواطن هذا الكتاب، فهو سِمته البارزة سراحة العبارة، مع صراحة الفكرة، ووضوح المعنى، وقد أحسن في ذلك.

وما يَعْنِي في هذا المقام أنه ربما تسمَّح في عبارته سعيًا إلى إيجازٍ، أو إحالةً على ما فُهِم منه في موقع آخر، وهو - على كلٍّ - ليس فردا في هذا، إنما هو أمر قد تلمسه لدى كثير من سابقيه، وخالفِيه، خذ مثلا قوله ((أنَّ) هذه المفتوحة اسمٌ لاحرفٌ، وأما المكسورة فهى حرف لا موضع له من الإعراب)[٣]، وقوله (وأما (أنَّ) المفتوحة فهى اسمٌ)[٤]، وقوله (وأنها تفتح إذا وقعت فاعلة، أو مفعولة أو مجرورة)[٥] أ هـ، واسمع قوله مع التحقيق: (إلا أنَّ المفتوحة واسمها وخبرها في تقدير مصدر مفرد)[٦]، وقوله (واعلم أنَّ (أنَّ) هذه المفتوحة هى واسمها وخبرها مقدرة أبدا بتقدير مصدر)[٧]، وقوله (فقد ترى كيف قدرت (أنَّ) واسمها وخبرها بتقدير لفظ الخروج)[٨] أ هـ.

ويقول في (عسى) (عسى، فعل يرفع الفاعل)[٩] أ هـ، وهى ظاهرة التجوُّز، فهو على الجادَّة البصرية فيها من كون المرفوع اسمها، وما بعده الخبر[١٠]، أما

---

(١) ذاته (٤٠٦/٢)
(٢) ذاته (٣١٧/٢)
(٣) ذاته (٤٧/٣)
(٤) ذاته (٤٧/٣)
(٥) ذاته (٤٨/٣).
(٦) ذاته (٣٥/٣)
(٧) ذاته (٤٨/٣)
(٨) ذاته (٣٥/٣)
(٩) ذاته (٣٨/٣)
(١٠) ذاته (٨٢/٤).

الكوفيون فهم على مقتضى هذه العبارة من كون المرفوع فاعلها ، و(أنْ) ومادخَلتْ عليه بعدها بدلُ اشتمال منه ، و (عسى) فعل قاصر ، وكما ترخَّص المصنف في تعبيره ترخَّص سيبويه[١] والمبرد[٢] بمثله عن مرفوعها

وربما كذلك تجوَّز في عبارته فأوهم خلافَ مراده ، ركونًا إلى فطنة القارئ ، واعتمادًا على تصريحه بالمقصود في موقع آخر ؛ كقوله (ما خَلاَ ، حرف استثناء)[٣] مع قوله (ما) من قولك (ماخلا) مصدرية ، و (خلا) فعل ماض ، وفاعله مضمرٌ فيه)[٤] أ هـ .

وكقوله - في (أنْ) المفتوحة المخففة - (وتُخَفَّفُ ، فيبطل عملها وتكونُ ملغاة في اللَّفظ)[٥] ، وقوله (وتكون مخففة من الثقيلة ، فيبطل عملها في اللفظ ومنهم من قال إنها معملة ويكون اسمُها مضمرًا فيها)[٦] أ هـ ، ويتضحُ صريح مذهبه من قوله (وإذا كانت مخففة من الثقيلة وجب إضمار اسمها فيها)[٧] أهـ .

وعبارة أبى الخطَّابِ في عمومها السهلة المنبسطة ، وقلَّ أنْ تلتوى[٨] ، أو تُطْلَق ، فتشمل مايتمثل به وغيرَهُ[٩] ، ولكن ذلك منه نادر ، أولاه البحث ما يستحقه من تحقيق في مواضعه .

(ف) لغتُـه :

ولغة أبى الخطَّاب هى لغةُ الكتابة العلمية ، الواضحة الطليقة العبارة ، المرسلة السمحة - على ماسبق - وإن كانت قد وردت في تراكيب له استعمالاتٌ لألفاظ وقف النحاة منها موقفا ، وحققتُها في أماكنها من هذا الكتاب ، وربما استعمل اللفظ

(١) الكتاب (١/٤٥ ، ٣/١٦٠ - محقق)
(٢) المقتضب (٣/٦٨ ، ٤/٨٦)
(٣) المحرر (٣/٣٧١)
(٤) ذاته (٣/٣٧٢)
(٥) ذاته (٣/٣٦) .
(٦) ذاته (٣/٥٦)
(٧) ذاته (٣/٥٧)
(٨) انظر (مثلا ٢/١١٥ ، ٣٧٣) .
(٩) انظر (٢/٣٦٥) .

استعمالًا محليًا، وللقياس النحوي رؤيته، حتَّى أستطيع أن أزعم أنَّ هذه الملامح لغةٌ، فيها له من الخصوص الكثير، وإليك البيان :

(١) استعماله (سِوَى) اسما :

ومذهبه كما قرر هو مذهبُ الجمهور، من كونها لا تستعمل إلاَّ ظرفا، وإن كان يستعملها اسما كـ(غير)، من نحو قوله (الأسماء مجردُها من الإعراب لا يدلُّ إلا على ذات المسمَّى لا سوى)[١]، وقوله (وهو الألف والنُّون لا سِوَى)[٢]، وقوله (لأنَّ معناه لا يقتضى المفعول، وإنما يقتضى الفاعل لا سِوَى)[٣]، وقوله (لأنك إذا قلت (زيدٌ) فإنما يدل لفظ (زيد) على الذات لا سِوَى)[٤] أ هـ، وهو منه كثير[٥]، وقد حقَّقْتُ هذا الا ستعمال بصحتِه - وإن قَلَّ - ؛ لوروده شعرا، ونثرًا، أي باستعمال (سِوَى) اسما قليلًا، وظرفًا غالبًا[٦]

(٢) حذف (أنْ) المصدرية من المصدر المؤوَّل منها ومن الفعل، ورفع الفعل بعدها

وذلك من نحو قوله (وكذلك تقول : (زيد أكرم عمرًا) ثم إذَا أردتَ تحذفُ عمرًا[٧])، وكقوله (لعل الله يغفر لي، أى أرجوه يغفر لى)[٨] وقوله (فإذا أردتَ تعرفُ أنَّها مرفوعة)[٩] وقوله (وإذا أردتَ تجعلُه ممَّا لايتعدَّى حذفتَ الفاعل)[١٠] أ هـ.

والنحاة لايقيسون حذف (أنْ) ورفع الفعل بعدها - مع كثرته - ؛ قال الأمير (وإذا رُفع الفعل بعد إضمار (أنْ) سهل الأمر، ومع ذلك لاينقاسُ)[١١] أهـ، وقال

---

(١) المحرر (٩٥/٢).

(٢) ذاته (٣٣٣/٢)

(٣) ذاته (١١٤/٣).

(٤) ذاته (١١/٤)

(٥) انظر مثلا -(٥٦/٤، ١٢٠، ١٦٠، ٢٠٩، ٢٢٩، ٣٠٦، ٣٩٦).

(٦) المحرر (٣٧٥/٣ ح)، والفصل الخامس هنا (٤٣٤).

(٧) المحرر (٣٣٤/٢)

(٨) ذاته (١٣/٣)

(٩) ذاته (٤٩٠/٢)

(١٠) ذاته (٥١٠/٢)، وانظر (١٣/٣)

(١١) ح الأمير على المغني (١٧٢/٢).

الصبان (قال الشُّمُنِّي وحذف (أنْ) مع رفع الفعل ليس قياسًا على المختار، وجزم الرُّوداني بأنه قياسي)[١] أ هـ.

قلت إن هذا الاستعمال غير مستنكر، وهو كثير حتى لا يتجافى مع القياس، فقد وقع في قول رسول الله - ﷺ - لمن وقع على امرأته في نهار رمضان _ (تَسْتَطِيعُ تَعْتِقُ رقبةً؟ قال لا)[٢] وفي الحديث - عن مناقب سعد بن أبي وقاص - (وكانُوا وَشَوْا بي إلى عُمَرَ، قالوا لا يُحْسِنُ يُصَلِّي)[٣]؛ قال السيوطي (هو ما نزل فيه الفعل منزلة المصدر، لأنَّه مدلولُ الفعلِ مع الزَّمان، فجُرِّد لأحد مدلولَيْهِ)[٤] أ هـ.

(٣) تعريف العدد المضاف وتمييزه:

والمصنف على مذهب أهل البصرة في تعريف العدد المضاف بتعريف المضاف إليه[٥]، ولُغَتُهُ على تعريف الجزءين، من نحو قوله (ومن العرب من يجرى التثنية جميعها، والخمسةَ الأسماءَ المعتلَّة المضافة بالألف)[٦]، وقوله: (وفي الخمسةِ الأسماءِ المعتلّة)[٧]، وقوله: (فيدخلون الألف واللام على الثلاثةِ الأسماءِ)[٨] وقوله (والثلاثةُ الأَضْرُبُ الأُخَرُ مقيسةٌ عليه)[٩]، وقوله: (عرضتَها على هذه الخمسِ العلاماتِ)[١٠]، وقوله (ويعرف أيضا تأنيثها بالخمسةِ الأشياءِ المذكورة)[١١] أ هـ.

ويمكن التوفيق بين تنظيره، وتطبيقه بأنَّ المعرَّف الثاني بدلٌ من الأول، لا مضافًا إليه، إذْ لم يُضْبَط في مواضعه بالجرِّ بإطلاقٍ حتى نتأكد منه أنه على هذا الاستعمال الكُوفيّ.

---

(١) ح الصبان (٣٨/١)
(٢) صحيح البخاري (١٨٠/٨ - الشعب)
(٣) السابق (٢٨/٥)
(٤) الهمع (١٧٢/٢) وانظر للباحث: (تنبيهات الأشموني ٥٨ - ٦٢)
(٥) المحرر (٢٢٦/٢).
(٦) المحرر (١١٦/٢)
(٧) ذاته (٨٤/٢)
(٨) ذاته (٢٢٩/٢)
(٩) ذاته (١٨٤/٤)
(١٠) ذاته (٢٦٦/٢).
(١١) ذاته (٢٧٢/٢) وانظر: (١٦١/٣، ٥١٤، ٥٣٢).

(٤) إلحاقُ علامة الجمع في الفعل المُسْنَد للجمع الظاهر

أكد المصنف مرارا أن الفعل إذا ما أسنِد إلى الظاهر لاتتصل به علامة تثنية ، أو جمع معهما ؛ كقوله (الفعلُ إذَا تقدَّم لا يثنَى ولا يُجْمع)[١] أهـ

وتعبيره في جميعه على هذا القياس ، وقد وقع منه جمعُ الفعل مع الجمع في موضع واحد ، هو قوله (وكذلك التثنية يُجْرُونَها هؤلاءِ في الأحوال الثلاث بالألف)[٢] أ هـ ، وهو استعمال وارد ، وله الناطقُون بِهِ

(٥) الفصل بين الصفة والموصوف :

وقع ذلك في قوله (فبقىَ (قاضِينْ) - بالياء مُسْكَنةً - والتنوين - أيضًا - ساكنًا الذى هو)[٣] ، وقوله (وأَمَّا المشدَّدة - أيضًا - التى للتفصيل)[٤] أهـ .

والفصل بين الصفة والموصوف ترصَّدَ له النحاة ، حتَّى عدَّهُ عامتهم ضرورةً من الضرائر[٥] ، وقال السيوطي (قال الأبَّذِى لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف ؛ لأنهما كالشئ الواحد)[٦] أهـ ، ومن وقوعه ضرورة نحو قول طرفة[٧]

وكَرِّى إذَا نادَى المُضَافُ مُحَنَّبًا كَذِئْبِ الغَضَا نَبَّهْتَهُ المُتَوَرِّدِ

ويقع في كلام العلماء[٨] ؛ وربما كان عدُّه ضرورة لايخلو من إسراف ، فقد وقع في كلام أحكم الحاكمين ، وهو قوله ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾[٩] فالجملة (لمْ تَكُنْ آمنتْ مِنْ قَبْلُ) صفة لـ (نفسًا) وإن خرجها العكبري على الاستئناف ، أو الحال من الضمير في (إيمَانُهَا) واستبعدَ الصفة[١٠] واستبعد أبو حيان الحالَ ، والاستئنافَ ، ورجَّح الوصفَ[١١]

---

(١) ذاته (٢/٤٧٤ ، ٣/ ٦٠)
(٢) ذاته (٢/١٧٩)
(٣) ذاته (٢/١٨٩)
(٤) ذاته (٤/١٢٢)
(٥) الإفصاح (ص ٨٦) .
(٦) الأشباه (٢/٢٣١) .
(٧) الديوان (ص ١٢ ، وفقه اللغة ص ٢٠٩)
(٨) انظر معاني القرآن للزجاج (٢/٣٠٧) .
(٩) الأنعام ١٥٨
(١٠) التبيان (ص ٥٥٢)
(١١) البحر (٤/٢٦٠) .

(٦) قَرْنُ جواب (لَمَّا) بالفاء

وذلك قوله (لأنه لما انضمَّ ماقبل الألف في التصغير - والألفُ لايكونُ ماقبلها إلا مفتوحًا - فلذلك قلبت الألفُ واوًا)[١]، وقوله (فلمَّا دخلتْ عليها لامُ البعدِ - ولامُ البعد ساكنةٌ -فانحذفتْ الياء؛ لالتقاء الساكنيْنِ)[٢]، وقوله (لما وصفَهُمَا بصفة من يعقلُ - وهو السجود - فلذلك جمعها جمعَ مَنْ يعقِلُ)[٣] أ هـ.

ووقوع الفاء في جواب (لَمَّا) أجازه ابنُ مالك، قال (وربما كان ماضيًا مقرونًا بالفاء)[٤]، وهو مذهب سهلٌ قريب التناول، وله وجه من القياس، ووردت عليه نصوص من كتاب الله وكلام العرب، وقضى ابن هشام بعدم جوازه، قال (الفاء لاتدخل في جواب (لما) خلافا لابن مالك)[٥] أ هـ، وقد تأول ماورد منه على زيادة الفاء، أو على حذف الجواب، وكلاهما غير مقيس

(٧) حذف الفاء من جواب (أمَّا) التفصيلية

ومن ذلك قوله: (وأما قولك (هذا) مبنيٌّ قبل النداء على السكون)[٦] وقوله (وأما هى (يَا) في نفسِهَا حرفٌ)[٧]، وقوله: (وأما الضَّمَّةُ في (قامُوا) و(قعُدوا) إنَّما جئ بها لتصحَّ الواو التى بعدها)[٨] أ هـ؛ وهو على القياس في غالب أمره.

والقوم على قَصْر حذف الفاء من جوابها على الضرورة[٩]؛ والذى أختاره جواز وقوعه سعة، - وإن قلَّ - ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (أما بعدُ، أنكحتُ أبَا العبَّاسِ بن الرَّبِيع، فحدَّثَنِي وصَدَقَنِى)[١٠]

(٨) حذف الفاء من جواب الشرط:

ولغته فيه على القياس الشائع من إيقاع الفاء في الجواب، وقد وقع الجواب في

---

(١) المحرر (٢٩١/٢)
(٢) ذاته (٣٣٧/٢).
(٣) ذاته (١٢٠/٢)، وانظر (٢٤٠/٢، ٣٢٣/٤)
(٤) التسهيل (ص ١٤١).
(٥) المغني (١٤٣/١ - حلبى).
(٦) المحرر (١٩٢/٣)
(٧) ذاته (٢٠٥/٣)
(٨) ذاته (١٦٣/٤)
(٩) انظر (المغني ٥٣/١ - حلبى) وغيره.
(١٠) صحيح البخاري (٢٨/٥ - الشعب)

تعبيره بدون الفاء ؛ كقوله (إنْ جعلتَ العامل (ذَا) لايجوز لك أن تقدِّم الحالَ أصلًا)[١]، وقوله (فإنْ قيل لك ما علامةُ الجزم في (لاتَغْزُ) قُلْ حذف حرف العلة)[٢]، وقوله فـ(عبد الرحمن) عطفٌ على (أبُو القاسم)، وإن شئت بَدَلٌ)[٣]

وجمهورهم على أن وقوع ذلك ضرورةٌ، والذى أميلُ إليه وقوعُه سعةً - وإن قَلَّ - وقد حُرِّرَ في موضعه[٤]

(٩) تعريف (بعض، وكُلّ) باللام :

وذلك قوله (فَصْلٌ، في بدل البعض من الكلّ)[٥]، وقوله (ويجوز في بدل البعض من الكل أنْ تُبْدِلَ المعرفة من النكرة)[٦] أ هـ.

وهو استعمال يقع من كثيرين، وقد عاينتُهُ عند المبرد[٧]، والزجاج[٨]، والزجاجى[٩]، والزمخشرى[١٠]، وقد لُحِّنَ من قوم، وجُوِّزَ من آخرين، وقد حرر في موقعه

(١٠) استعمال (قَدْرِ) بمعنى (حَسْبِ) :

ومن ذلك قوله (والعدد نفسه يجرى بتصاريف الإعراب، على قدر العوامل الداخلة عليه، من رافع، وناصب، وخافض)[١١]، وقوله (ولايكون الفعل المضمر إلاَّ على قدر الفعل المظهر)

وقوله (أأكلتَ خبزًا أم تمرًا؟ فمعناه أَيَّ هذين النوعين أكلتَ؟ فيكون جوابُ هذا أن يقول تمرًا، أو خبزًا - على قدْرِ ماكان أكل -)[١٢] أ هـ.

---

(١) المحرر (٣٢٠/٣).
(٢) ذاته (٢٧/٤)
(٣) ذاته (٥١٥/٣)، وانظر (٣٣٣/٣)
(٤) ذاته (٥٢/٤ (ح)).
(٥) ذاته (٥٢٠/٣)
(٦) ذاته (٥٢١/٣).
(٧) المقتضب (١٨٢/١، ٢٤٣/٣)
(٨) معانى القرآن (٤٢٠/١)
(٩) الجمل (ص ٣٧)
(١٠) المفصل (ص ١٢١)
(١١) المحرر (٢١٠/٢)
(١٢) ذاته (٥٤١/٣).

وكأنه استعمال خاص، وإن ائتنس لغة، إذ القصد: جعله على مقداره، وقياسه به[١]

(١١) استعمال: (اعتذَرَ) متعديًا

وقد ورد ذلك في قوله (فاعتذَرَهُ)[٢]، أي اعتذر إليه، وهو فعل لازم، ويتعدي بـ(إلى)، أو (عنْ) أو (مِنْ)، قال تعالى ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا﴾[٣]

(١٢) استعمال: (التَّلخيص) بمعنى (التَّوضيح، والشَّرح):

وذلك في كل أمره، كقوله (وتلخيص هذا أن تقدر (أنَّ) مع المفعول الثاني)[٤]، وقوله (وتلخيص الظن - إذا أُلْغِيَ - أنِ يكون معناه (زيدٌ في ظَنِّي قائم)، و (زيدٌ قائم في ظنِّي)[٥]، وقوله (وتلخيص المعنى الحقيقي (مازلت أسيرُ محاذيًا للنيل)[٦]، وقوله (وتلخيصُه بادِرْ أهلَكَ قبلَ اللَّيلِ)[٧]، و (وتلخيصُهُ ما تصنعُ، وما تلابِسُ)[٨] أهـ.

وهذا هو الاستعمال اللغوي الراجح، وإن استُعمِلَ أيضًا بمعنى (التقريب والاختصار) على ما هو الشائع فيه[٩]

(١٣) استعمال الضَّمير المنفصل توكيدًا للضَّمير المستتر

وذلك شائع في لغته، كقوله (لأنَّ الضَّمَّ ليس هو من حركاتِ المنادى)[١٠] وقوله (وأحْسِنْ) هذا خبرٌ، وليس هو فعلَ أمرٍ)[١١] أهـ.

(١٤) استعمال صفة (الأول) بالتاء: (الأَوَّلَة):

وغالب لغته ما عليه الأشهر (الأولى) وقد وقع استعماله(الأولة) في مواقع، نحو قوله (وكانت الياء الأولةُ هي ياء التَّصغير)[١٢]، وقوله (وإنما رفعتَ

---

(١) انظر (اللسان، والمنجد، - قدر -)
(٢) المحرر (٣/٣٤)
(٣) انظر (اللسان - عذر -).
(٤) المحرر (٣/١٤٩).
(٥) ذاته (٣/١٣٩).
(٦) ذاته (٣/٣١٠).
(٧) ذاته (٣/٣١١).
(٨) ذاته (٣/٣١٣)
(٩) انظر (اللسان = لخص)
(١٠) المحرر (٣/١٩١).
(١١) ذاته (٣/٢٤٢)
(١٢) ذاته (٢/٢٩٢).

(عمرًا) في المسألة الأولة ؛ لأنَّه الذى فَعَلَ الكراهة)[١] وقوله (فالحول اسم (لا) الأوَّلةِ)[٢]

وهذا الاستعمال وقف منه الباحثون موقفًا، فعدَّه بعضُهم لحنًا، وصحَّحه آخرونَ، يقول الحريري (ومن مفاحش ألحان العامة إلحاقُهُم هاء التأنيث بـ(أوَّل) فيقولون: (الأولة) كناية عن (الأولى)، ولم يسمع في لغات العرب إدخالها على الذى هو صفة مثل (أحمر، وأبيض)، ولا على (أَفْعَلَ) الذى هو للتفضيل نحو(أفضل، وأول)[٣] أ هـ.

ويقول الرضي (تصريفه كتصريف (أَفْعل) التفضيل، واستعماله بـ(مِنْ) يُبْطلان لكونه (فَوْعَلا)، وأما قولهم (أَوَّلةٌ)، و(أَوَّلتان)، فمن كلام العوامِّ، وليس بصحيح)[٤] أهـ.

وما أراه إلاَّ تحكُّمًا ؛ فالمقرر أنَّ (أفعل) التفضيل قد يُجَرَّدُ من معنى التفضيل فيكون (الأول) بمعنى السابق، والمتقدِّم، وكلامُهم يشجع على هذا الاستعمال ؛ قال السيوطي (لأولَ حكمُ (أفعل) التفضيل، مِن منْع الصَّرف، وعدم تأنيثه بالتاء، ودخول (مِنْ) عليه. والثاني أنْ يكون اسمًا، فيكون مصروفًا، نحو (لقيته عاما أَوَّلًا) ومنه (ماله أولٌ ولا آخِرٌ)، قال أبو حيان ومن محفوظي أن هذا يؤنَّثُ بالتاء ويصرفُ أيضًا، فيقال (أولةٌ وآخرةٌ) - بالتنوين -)[٥] أ هـ، وقال: (والحمد لله أولًا وآخرًا) يعربُ، ويُصْرف نكرة. واحترز بأَوَّلَ الوصفِ عن الاسم، وهو المجرد عن الوصْفية، فإنه مصروفٌ ؛ نحو (ماله أولٌ ولا آخرٌ) قال أبو حيان وفي محفوظي أن مؤنث هذا (أوّلةٌ))[٦] أهـ وقد حكى ثعلب (هنَّ الأولات دخولا، والآخرات خروجا[٧])

---

(١) ذاته (٢/٤٩٨)
(٢) ذاته (٣/٩٢، وانظر (٢/١١٢، ٤/ ٤٩٤)
(٣) درة الغواص (ص ١٧٠)
(٤) ش الكافية (٢/٢١٨).
(٥) الهمع (١/٢١١)
(٦) السابق (٢/١٠٥)
(٧) اللسان (أخر).

وما يؤنس باستقامة هذا الاستعمال من المصنف أنه قد يستعمل (الأول) بمعنى (السابق، والمتقدم) وذلك كقوله (لو قلت (قِيمَ) و (قُعِدَ) لم يجز، وأجازه سيبويه على إقامة المصدر، وقد تقدَّم في الفصل الأوَّل)[١] أهـ، وذلك واقع في الفصل السابق عليه مباشرة، أما الفصل الأول فهو متقدم على موقع حديثه بخمسة فصول.

(١٥) استعمال (الامرأة) على لفظها الأصليّ

وقد وقع ذلك منه في موطنٍ واحدٍ، وهو قوله (وظهرت علامةُ التأنيث في المائة مع الرجل، والامرأة)[٢]

وتعبيرُه الشائع هو (المرأة) - كما عليه الناس - مما أزعم أنَّ هذا من عمل الناسخ، وهو استعمال مرغوبٌ عنه، وإن كان صوابًا على ما هو قياسه؛ قال الفارسيُّ (قال الفراء كان النحويُّون يقولون (امرأة)، فإذا أدخلوا الألف واللام قالوا (المرأة) وهو جِهَةُ الكلام؛ قال وسمعتها بالألف (الامرأة)؛ قال الفارسي (ولعل الذى سمعها منه لم يكن فصيحًا؛ لأن قول الأكثر على خلافه)[٣] أهـ.

وقال ابن الشجري (الألف واللام لايدخلان على (امرئ) و (امرأة) استثقالًا لكسرة لام التعريف فيهما، لو قالوا (الامْرُؤ)، و (الامْرأةُ)، ولم يستثقلوا المرْءَ، والمرأة)[٤]

قلت: وكأن هذا الاستعمال معاودة للأصل، وإن شُهِرَ الاستعمال بالحذف حتى غلب على الأصل

(١٦) استعمال (قَطُّ) في المستقبل:

ويبدو أن المصنف في استعمال هذه الكلمة قد غلب عليه الاستعمال العامي،

---

(١) المحرر (٢/٥١٣).

(٢) المحرر (٢/٢١٧)

(٣) أبو على الفارسي (ص ٥٤٤) - عن التكملة (ص ١٢١) وانظر (اللسان - مرأ -).

(٤) الأمالي (٢/٢٨٧).

فاستعملها كثيرًا مع المستقبل، مع تقريره أنها خاصة بالماضي، وعكس (أبدًا) قال (وأما (قَطُّ) فإنها ظرف لما مضى من الزمان مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ تقول (ما رأيته قَطُّ) أى ما رأيته في الزمان الماضي)[١]

وعلى الرغم من هذا الضابط المعتدَ به من جمهرتهم تنظيرًا واستعمالًا، فقد وقعتُ عليه يستعملها مع المستقبل، وذلك نحو قوله (ولا تكون مجرورة قَطُّ)[٢] وقوله (ولا يكون لها مفعولٌ قطّ)[٣]، وقوله (لأنَّ المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، ولا يكون فعلًا قطُّ)[٤]، وقوله (لو قلت (كان زيد قائما كونا) لم يجز، ولا يذكر لها مصدر قَطُّ)[٥] وقوله (ولاتكون تامةً قَطُّ على هذا المعنى)[٦] أهـ.

وقد وقع نحوٌ من هذا الاستعمال في كلام الزمخشري، حيث قال (أىْ ولو كانوا على هذه الصفة لايملكون شيئًا قَطُّ، حتى يملكوا الشفاعة، ولا عقل لهم)[٧] أهـ، وتعقبه أبو حيان، فقال (فأتى بقوله (قَطُّ) بعد قوله (لا يملكون) وليس بفعل ماضٍ، و (قَطُّ) ظرف يستعمل مع الماضي، لا مع غيره، وقد تكرر للزمخشري هذا الاستعمال، وليس باستعمال عربي)[٨] أهـ، وقال ابن هشام (والعامَّة يقولون (لا أفعله قَطُّ)، وهو لحن)[٩]

وقد لا يمتنع هذا الاستعمال مجازا؛ قال الجرجانى- تعقيبا على قول الزمخشرى: جعلوا أندادا كثيرة لمن لا يصح أن يكون له نِدٌّ قطُّ- (قطُّ مستعمل ههنا للمستقبل، بل للزمان المستمر مجازا لأنه لنفى الماضى وضعا)[١٠]

هذا، ومن لغته وَرَدَ هذا التركيب - في عموم المخبر عنه - (من كانَ فليكنْ) في قوله (وإنما قصدتَ أن يأتيك رجلٌ، أو غلامٌ، من كان فليكن)[١١] أهـ

---

(١) المحرر (٢/٣٥٢)
(٢) ذاته (٢/٢٦)
(٣) ذاته (٢/٤٤١)
(٤) ذاته (٢/٤٥٢)
(٥) ذاته (٢/٥٢٢)
(٦) ذاته (٢/٥٢٧) وانظر (٢/٥٥٠، ٤/١٥٣).
(٧) الكشاف (٣/٤٠٠)
(٨) البحر (٧/٤٣١)
(٩) المغنى (١/١٥١ - حلبى)
(١٠) حاشية الكشاف (١/٢٨٧)
(١١) المحرر (٣/٢١١).

والمشهور التعبير بقولهم (كائنا من كان)

كما ورد عنه قوله (وهذا نادِرٌ لا يُرَى إليه)[١]، أى لا يُنْظَرُ إليه

كما ورد عنه تركيب لم أقع عليه لغيره، وهو قوله (ثم إذا أتيتَ باللَّام في الخبر كسرتَ (إنَّ) من كل بد)[٢]، ولم أوفَّقْ في تبيين وجهه؛ فالبُدُّ النَّصيب، والمناص، والمهربُ، والمفرّ[٣]، وتوجيه هذا التركيب على واحد منها مستبعد، فالظاهر أنه اصطلاح محلِّيٌّ يمنيٌّ.

ومن لغته التعبير عن (العلماء) بـ(الفقهاء)؛ كما في قوله (أكثر الفقهاء يقولون في تصانيفهم إنه قد كان كذا وكذا)[٤] وقوله (وحكى لى بعض الفقهاء أنه قد ورد في الشعر)[٥] أهـ.

وهذا التعبير بالعامِّ في معنى (العلماء، والأساتذة)، وإن خُصِّصَ استعمالًا في قبيل من الناس، ولكن هذه الكلمة بعمومها هى المستعملة في اللسان اليمنىّ؛ كما في كتب الرجال[٦]



(١) ذاته (٥٣٥/٣)

(٢) ذاته (٢١/٣)

(٣) انظر (اللسان - بدد -).

(٤) المحرر (٣٤/٣).

(٥) ذاته (١٤٧/٣)

(٦) انظر مثلا (السلوك للجَنَدى، والعقود اللؤلؤية للخزرجي، وقلادة النَّحر لبامخرمة، وغيرها).



الفَصْلُ الثَّانِي

المحرَّر في النَّحو

دراسة عامَّـة



أولا: المحرَّر في النَّحـو:

دراسة توثيقية تاريخية

ثانيا: المحرر في النحو:

دراسة منهجية، علمية

ثالثا: بعض الأدوات والمفردات، والتراكيب الواردة :

(دراســة موضوعيــة)

أولا: المحرَّر في النَّحْو

دراسة توثيقية، تاريخية

- عنوانـــه.
- يمنيَّة الكتاب.
- نسبة الكتاب لعمر الهَرمي.
- هل ساعده في تأليفه غيره؟
- سبب تأليفه.
- مكان تأليفه.
- زمن تأليفه.

(أ)
عنوانُــــه:

توثَّق للبحث أن اسم الكتاب الذى بين أيدينا هو (المُحَرَّر في النحو) بما يلي

١ - ماورد في مقدمة المصنف له من قوله (ووسمه - خلد الله ملكه- بكتاب (المحرَّر))[١]

٢- ورد هذا العنوان (كتاب المحرر في النَّحو) على وجه ورقة مقدمة المصنف دون فصل، وبخط الناسخ، ومقرَّرٌ أنَّ النسخة نُسِخَتْ في حياة صاحبها، وعليها إجازة بخطه - على ما سيأتي -

٣- قال الزركلى (له كتب، منها المُحرَّر في النحو)[٢]

٤- قال رضا كحالة (له عدة مصنفات في النحو، منها المُحَرَّر في النَّحو)[٣]

٥- قال الحبشي اليمني (له (المُحَرَّر في النحو) بقلم المؤلف بدار الكتب المصرية ٢٨٩ - نحو)[٤]، وهى النسخة التى أقدمها للدرس

٦- قال السابق - عن عبد اللطيف بن أبى بكر بن أحمد الشَّرَجِيّ (ت ٨٠٢)- (له مختصر كتاب المحرر في النحو)[٥] ولم يقع البحث على كتاب في النحو يحمل هذا العنوان غير كتاب أبى الخطاب الهَرميّ

٧- ذكره بروكلمان بهذا الاسم (المحرَّر في النحو)[٦] وسيأتى نصه قريبًا

٨- جميع الفهارس في دار الكتب المصرية على هذا الاسم

---

(١) المحرر (٢/١٠).

(٢) الأعلام (٥/٢٢٠)

(٣) معجم المؤلفين (٧/٣٠٣)

(٤) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (ص ٣٧٤)، وقد أخطأ في كونها بقلم المؤلف، بل الإجازة بقلمه لا غير

(٥) ذاته (ص ٣٧٧)

(٦) تاريخ الأدب العربي (٢/٢٣٣ - غير المترجم)

٩- على الصفحة الأخيرة التى تحمل إجازة المصنف ورد هذا التملك - بخط ثلثي متداخل (حس متلا ، صاحب ومالك هذا الكتاب المحرَّر في النحو) -كما تلاحظ في الصورة المصاحبة -

١٠- حملت بطاقة مرفقة بالكتاب وبالإنجليزية هذا الاسم - على مايرد قريبًا -

(ب) يمنيَّة الكتاب :

لا يملك قارئ يقف على هذا الكتاب ، دون أن يحكم بيمنيَّةِ واضعه ؛ فصاحبه قد ربط فيه بين النظرية النحوية ، والتطبيق البيئي ، على خلاف غالب كتب النحو التى لا تلمح فيها بيئات أصحابها وذلك على نحو مما يأتي

١- ماورد فيه نحو (زبيد ، وتَعِزّ ، ورِمَع ، ونقُمُ ، والمُغْرِبة ، وعُدَيْنَة ، والأحوال ، والذُّهُوب ، ونَعْمَان ، والمَهَاجِمة ، والمَقَاصِرة ، وسيدة القضاءِ ، وسيدة اليمن ، واليمنيّ ، والمَعلقىّ ، والنَّجرانيّ ، والمولَّد ، والمِقْصاب) ، وهذا ما لاتجده في كتاب آخر ، وجميعه يمنيّ - على مايتضح في الفصل ذاته ، وفي موطنه من هذا الكتاب .

٢- ما نص عليه من مصادره اليمنية ، ككتاب (شرح مختصر الحسن) لأبى السعود اليمني و (ضياء الحُلُوم) لسعيد بن نشوان الحِمْيَري اليمنىّ ، على ما هو موضَّح في مكانه

وللبيئة ميزانها الراجح في توثيق الكُتُب ، ويشهد لذلك ما أورده أبو حاتم السِّجِسْتَانيّ ، فقال (كان في المدينة عليٌّ الجَمَلُ ، كان يلقب بالجَمَل ، وضع كتابا في النحو لم يكن شيئًا ، فذهب ، وأظن الأخفشَ سعيدَ بن مسعدة وضع كتابه في النحو ، من كتاب الجَمَل ، ولذلك قال (الزيتُ رطلان بدرهم) ، والزيت لايُذْكر عندنا ، لأنه ليس بإدام أهل البصرة)(١)

٣- ماورد في مقدمته وخاتمته من قول مؤلفه (مولانا عمر بن مولانا يوسف

---

(١) المزهر (٢/٤١٤) ومنهج الأخفش (ص ٦٠، ١٥٦) .

(٢) المحرر (٢/٩، ٤/٥٠١) .

ابن مولانا عمر بن رسول)[١]، وهم من ملوك اليمن - على ما سبق -.

٤- ما جاء في ألقاب هؤلاء الملوك من (مُمَهِّد الدُّنيا والدين) للملك الأشرف عمر بن يوسف و (الملك المظفر شمس الدنيا والدين) للملك يوسف بن عمر، و (السلطان المنصور الشهيد) للملك عمر بن على بن رسول، وهذه هى ألقابهم في التاريخ اليمنيّ[٢]

(ج) نسبة الكتاب لعمرَ الهَرميّ

تأكدت لى نسبة هذا الكتاب للمصنف المذكور بما يلي

١- ما ورد في نهاية الكتاب من قوله - وبخط الناسخ - (قال المصنف يقول العبد الفقير إلى الله تعالى - عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي قرأ عَلَيَّ مولانا الملك الأشرف ممهِّد الدنيا والدين عُمَر جميع كتاب. الذى جمعته وصنَّفته بإشارته، وبحضرته الشريفة ثم سمعه بعد كماله طريقا أخرى وقد أجزت له - خلَّد الله مملكته، وأعلى منزلتَه - روايةَ ذلك، لِمَا علمتَه من فهمه لفروعه وأصوله، وإتقانه لأبوابه وفصوله)[٣] أهـ، ولا يكون ذلك إلا من المؤلف - على ما ترى -

٢- ما ورد في إجازة المصنف، وبخطه لعمر الأشرف برواية هذا الكتاب من قوله (صحيح ذلك، وكتب عمر بن عيسى بن إسماعيل الهَرْمى وأذنت له أيضًا - خلَّد الله ملكه - أن يتصفحه، فما وجد فيه من شئ يحتاج إلى زيادة بيان، أو توضيح غامض فليفعل فيه بما استصوبه، واستحسنه؛ لثقتى بدرايته، وتحرِّيه وأمانته)[٤]

وهذه الإجازة على ظهر الورقة حاملة الخاتمة السابقة، ونهايتها ولا تكون إلا من مالك الكتاب، وصاحبه

٣- ما حمله عنوان الكتاب من (كتابُ المحرَّر في النحو، تأليف الشيخ الإمام

---

(١) انظر جميع كتب الرجال الواردة في هذا البحث.

(٢) المحرر (٥٠١/٤)

(٣) ذاته (٥٠٣/٤).

العلامة سيبويه عصره، وقدوة دهره، بهاء الدين عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمِيّ) وهو من خط ناسخ الكتاب، وعلى وجه ورقة مقدمة المصنف للكتاب

٤- ماورد في مقدمته من قوله (اقترح عليَّ تأليف كتاب جامع لجواهر الإعراب ، فحينئذ لبَّيْتُ دعوته بالسمع والطاعة، وبذلت في مطلوبه جهد الاستطاعة وجمعت هذا الكتاب بمقامه الشريف . ووَسَمَهُ خلَّد الله ملكه - بكتاب (المحرر))[١] مع قوله في خاتمته - على ماسبق - : (قال المصنف يقول العبد الفقير إلى الله تعالى - عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ)[٢]

٥- لم يذكر المؤرخون نسبته إلى مؤلف غيره، فجميعهم مُجْمِع على أنَّ (المحرَّر في النحو) لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ، وقد تقدم قولهم في ذلك

٦- ذكر الحبشي اليمنيُّ أنبغَ اثنين في النحو على امتداد العصر الرسولي؛ فقال (وفي العصر الرسولي ازدهرت العلوم اللغوية، والنحوية، فنبغ في علم النحو العلاّمة عمر بن عيسى الهرميّ، والعلامة عبد اللطيف بن أبى بكر الشَّرَجِي)[٣] أ هـ، ثم ذكر أن صاحبي له (المحرَّر في النحو)[٤]، وأن الشَّرَجيّ له: (مختصر كتاب المحرَّر في النحو)[٥]، ولم أقف على كتاب نحوى يحمل هذا الاسم لغيره.

٧- حمل كتاب (الأعلام للزركلي) من خطوط المصنفين صورة إجازة المصنف عُمَر الهرميّ من كتاب (المحرَّر في النحو)[٦]

٨- أنَّ جميع الأعلام الواردة في الكتاب متقدمون تاريخًا على الهرميّ.

٩- بالكتاب بطاقة مرفقة بالإنجليزية ورد فيها (المحرَّر تأليف الهرمي بتوقيع

---

(١) ذاته (٢/١٠)

(٢) ذاته (٤/٥٠١)

(٣) مصادر الفكر العربي في اليمن (ص ٣٦٧)

(٤) السابق (ص ٣٧٤)

(٥) ذاته (ص ٣٧٧)

(٦) الأعلام (٥/٢١٨) والصورة رقم (٨١٤).

(٧) وهذا نصها

Al -Moharrar by Al - Harmi with of the

Auther on its end in (687 H - 1288 A. D)

Awork dealing with Arabik syntax.

والملاحظ فيه، وعند بروكلمان الآتى فتح الراء في (الهرمي) وهو خطأ.

في خاتمته، تألف في سنة ٦٨٧ هـ /١٢٨٨ م، وهو في علم الإعراب العربي)[١]

(د) هل ساعده في تأليفه غيره؟

استقام - بما سبق - ثبوتُ نسبة كتاب (المُحَرَّر في النحو) للمصنف (عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ) دون غيره، ولكن ورد في فهرست المكتبة الخديوية[٢] مايلي (المحرر، تاليف الفقيه الإمام ابى الخطاب عمر بن عيسى بن إسماعيل، المعروف بالهَرْمِيّ الحنفي، توفى بعد السبعمائة، أوله (الحمد لله الذى خلق الانسان، وشرَّفه على سائر الحيوان)، وذكر أنه ساعده في تأليفه السلطانُ عمر بن يوسف بن عمر بن رسول. وفي آخر النسخة إجازة المصنف للسلطان المتقدم بعد قراءته عليه مرتين)

وبنحوٍ من هذا التَّعجُّل صدر كارل بروكلمان فبنى حكمه، فذكر أنَّ (كتاب المحرَّر في النحو) وضعه الهرمي الحنفي، بمساعدة السلطان عمر بن رسول)[٣]

قلتُ والذى غرَّ إلى هذا الفهم النظرة العَجْلَى لِمَا ورد في مقدمة الكتاب وخاتمته من عُمَر الهرميّ في عزوه إلى سلطانه مشاركةً في قوله (وبذلت في مطلوبه جهد الاستطاعة، مستضيئًا بمصابيح أنواره، مسترشدا بدقائق أفكاره، وغرائب إيراده وإصداره، وجمعتُ هذا الكتاب بمقامه الشريف، معتصما بحسن نظره من الخطأ والتحريف، فكنتُ أضع الأصول غير منتظمة، وأورِدُ المسائل مجملَةً مُبهمَةً، وهو - خلَّد الله ملكَه - ينظم منها ما انتثَر، ويوضِّح ما استبهَمَ واستترَ، وعلى الجملة أنه جامعُ فرائدِه، وناظم قلائدِهِ، فسهَّل من غوامضه ما تعسَّر، وَوَسَمَهُ - خلَّدَ الله ملكه - بكتاب (المحرَّر)، وجعله عشر مقالاتٍ)[٤]

وقوله في خاتمته (جمعته، وصنفته بإشارته، وبحضرته الشريفة على قدر

---

(١) طبع سنة ١٣٠٧ هـ، وانظر (٢/١٥٧) دار الكتب المصرية.

(٢) وهذا نصه

O. B. ISA Al - Harami Al - Hanafi Schrib Z usammen mit dem Soltan O. B Gu. B. A. B Rasul

(964 - 6/1295 - 7) AL - Moharrar fin nahw) - Brock II. P. 33)

اقتراحه الموفَّق وإرادته ، فكنتُ كلما وضعتُ وضعًا صاغَهُ بخاطره الشريف ، وبينه بفكره الصافي اللطيف ، ولم يكن عليَّ من المسائل غيرُ الوضع والتَّعيين ، وعليه – خلَّد الله ملكه – الإيضاحُ والتبيين ، حتى كنتُ أضع المشكل وأُجْمِلُهُ فيحل إشكاله بفكرته الصافية ويوضّحه ويفصِّلُهُ)[١] وقوله في الإجازة له (إذْ كان هو المُعينَ لى على ما شرحتُهُ ، والموضِّح لكل مسلكٍ مما وضعته)[٢]

قلت وحكمهم السابق بمثلِ ماورد في مقدمة الكتاب وخاتمته حكم متعجِّل غير سديد لأمور

أولها ماسقتُه قريبًا من مؤكِّدات توثيق الكتاب للمصنف (عمر الهرميّ) وحدَه ، وارجِعْ إليها

ثانيها ما أوردتُه قبلًا من مصنفات السلطان : عمر الأشرف ، وقد عمدتُ إلى ذكرها هناك ؛ لمناسبتها هنا ، ومنها عرفنا منزع الأشرف باقتصاره على العِلْمِيّات كالطب والفلك ، والتاريخ ، ولم يقل أحد إن له تصنيفا نحويًا ، أو مشاركة في تصنيف نحوي .

ثالثُها أنَّ ماسلكه المصنف في مقدمته ، وخاتمته حيال مليكه لايعدو أن يكون عملا مقصودًا من ورائه الزُّلفَى ، وكأنَّ هذا كان إلْفًا مستساغا لدى المصنفين للملوك والأمراء والوزراء ؛ إذ كانوا يحثُّونهم على تأليف الكتب في مناحى العلم الشتَّى ، وتاريخُ العلم حافل بذلك ، فأبو اسحاق الصَّابِي يؤلف لعضد الدولة البُوَيْهِيِّ ، في تاريخ آل بُويه ، وابن فارس يضع للصاحب بن عباد كتابه (الصاحبي) ، وأبو على الفارسي يؤلف لعضد الدولة كتابه (الإيضاح)[٣] وابن جِنى يصنِّف كتابه (سر صناعة الإعراب) لأبى بكر عبد الواحد بن عُرْس الأزْدى[٤] ، وابنُ رشيق يؤلِّف كتابه (العمدة) لأبى على بن أبى الرجال الكاتب[٥] والثعالبي يضع كتابه (فقه اللغة)

---

(١) ذاته (٥٠١/٤) .
(٢) ذاته (٥٠٣/٤)
(٣) انظر (أبو على الفارسي ص ٣٨) .
(٤) مقدمته (ص ١٠)
(٥) مقدمته (ص ٣)
(٦) المقدمة (ص ٣) .

للأمير أبى الفضل الميكالي[١] ، والحُصَري يضع كتابه (زهر الآداب) لأبى الفضل العباس بن سليمان[٢] ، والفارابي يضع معجمه لأبى الحسن أحمد بن منصور وغيرهم كثير

والناظر في مقدمات مؤلفي نحو هذه الكتب لطالبيهم بتأليفها يرى أنهم يتناسَوْن أنفسهم بِعَزْوِهم جهودهم إلى أولئك تقرُّبًا وولاءً ، وما فعله صاحبنا أخفُّ مما تصادفه لدى الكثير منهم .

يقول أبو علي في مقدمته للإيضاح (فإنْ وافق اجتهادى ما رَسَمَ فذلك ببعض نَقِيبَتِهِ ، وحسن تنبيهه ، وهدايته)[٣]

ويقول ابن جنى في مقدمة كتابه (سر الصناعة) (رسمتَ - أطالَ الله بقاءك . أن أضع كتابًا فاتبعتُ ما رسمتَه ، وانتهيتُ إلى ما مثَّلتَه) ويقول (وإنما اختار - أدام الله له حسنَ النظر والتسديد- هذا الترتيبَ ؛ لأنه أسهلُ مأخذًا ، وأقربُ تناولًا)[٤] أهـ .

واسمع ابن فارس يقول في مقدمة كتابه (الصاحبي) (وإنما عنونته بهذا الاسم ؛ لأني لما ألفته أودعته خِزانة الصاحب الجليل كافِي الكُفَاة ولأنَّ أحسنَ ما في كتابنا هذا مأخوذٌ عنه ، ومُفَادٌ منه)[٥] أهـ .

ويقول الثعالبي في مقدمته عن أبى الفضل الميكالي (فأقام لي في التأليف معالمَ أقِفُ عندها ، وأقفو حدَّها ، وأهاب بي إلى ما اتخذتُه قِبلةً أُصَلِّي إليها ، وقاعدةً أبنى عليها من التمثيل ، والتنزيل ، والتفصيل ، والترتيب ، والتقسيم ، والتقريب ، فكان كالدليل يُعِين السَّفْرَ بالزاد .)[٦] ، ويقول (على مادبرته من تأليف الكتاب باسمه ، ومُشَارفة الفراغ من تشييد ما أسسته برسمه ، راجيًا أن يُغيره نظر التهذيب ، ويأمر بإجالة قلم الإصلاح فيه ، وإلحاق ما يرقَعُ

(١) انظر (١/٣٥) .
(٢) أبو على الفارسي (ص ٥١٤) .
(٣) ١/٧٧
(٤) الصاحبي (ص ٣)
(٥) فقه اللغة (ص ٩) .

خرقَهُ، ويجبرُ كسرهُ. وقد اخترت لترجمته وما أجعلُه عنوان معرفته، ما اختاره أدامه الله من(فقه اللغة)[١] أهـ.

ومعذرة؛ إذْ أطلت، وعذري أنِّي عمدت إليه تبيانًا لمسلك علمائنا في عزوهم لهؤلاء المجْدُودِين ثمرةَ جهودهم، بل مناهجهم، وعنوانات مصنفاتهم، حتى كأنه لم يبق لهم من عملهم - وهم صانعوه - الفُتَاتُ، وما طريقهم إلا زُلْفَى، أو إرضاءٌ لغرور في ملوكهم، وأمرائهم، وربما كان من يُعْزى إليه ذلك لايحسن العربية!!، وما صاحبنا إلا سائر على الدَّرب - وإن تخفَّفَ -

رابعها أن ماورد في أثناء الكتاب يقطع بكونه للمصنف وحده، وذلك فيما يدور خلاله من الحديث بلفظ المفرد، من نحو (واعلم، فافهم ذلك، وقس عليه) ولايخلو من ذلك باب واحد، ومن نحو قوله (فقد عرَّفتُك أنَّ الأصل في التقاء الساكنين الكسر)[٢]، وقوله (وأنا أذكر من جميع ذلك جُمَلًا مما يليق ذكرها بكتابنا - إن شاء الله -)[٣]، وهو كثير، وسيتأكد ذلك من تمثيله في الفصل ذاته من هذه الدراسة، فضلًا عما قدمت قريبًا من إجازته لعمر الأشرف، والإجازة بالرواية إنَّما هى للمؤلف قطعًا

خامسها أنَّ الملك الأشرف الرَّسولي في ذات الوقت الذى كان يضع فيه الهرمي كتابه كان مشغولًا برد فتن الزَّيدية، ومحاربتها، وقد نصَّ المصنف على أنه بدأ كتابه في العشر الأواخر من شهر رجب سنة ٦٨٦ هـ، وكانت خاتمته في يوم السبت السادس من ربيع الآخر سنة ٦٨٧ هـ، وفي هذه الفترة ذاتها اشتدتْ قوة الزيدية، وهجماتها على (صنعاء) وما حولها وأخفق الملك الواثق أخو الملك الأشرف في إيقاف التيار الزيديّ الجارف الذى استعاد قوته بعد استرداد مدينة (صعدة) فكان ذلك نذيرًا باضطراب الأحوال الواقعة شمال (صنعاء)[٤]، فاضطر السلطان يوسف إلى استبداله بالملك الأشرف عمر؛ لمقاومة الزيدية، وانظر

---

(١) فقه اللغة (ص ١١).

(٢) المحرر (٤/٤٤٦).

(٣) ذاته (٤/٢٧٨)

(٤) العقود اللؤلؤية (١/٢٤٧).

مايقوله المؤرخون اضطر المظفَّر أمام قوة الزيدية إلى استدعاء ابنه الواثق ؛ لفشله في مقاومة هذا الخطر ، وأقطع ابنه الملك الأشرف صنعاءَ مكانَهُ ، على أنَّ الأشرف ماكاد يصل صنعاء في جمادى الآخرة سنة ٦٨٦ هـ / يوليو سنة ١٢٨٧م حتى تقاطرت عليه جموع القبائل معلنةً عن رغبتها في الدخول في طاعته ، فضمهم الأشرف إلى قُوَّته ، وقاد حملة ضخمة لمحاربة الأشراف الزيدية ، فكان لموقف القبائل أثره في انضمام عدد من زعماء الزيدية إلى الملك الأشرف الذى واصل تقدُّمَه فهال ذلك الشريف صارم الدين داود ، واضطرَّ إلى الانسحاب بعسكره ، في حينَ سارعتْ القبائلُ المؤيِّدة له إلى الدخول في طاعة الملك الأشرف رغبةً ، أو رهبةً ، وواصلت جيوشُ الأشرف تقدمها ، ولم تتردد في تخريب ماكانت تقابله من عمران في المناطق التى ظل أهلها على ولائهم للزيدية ، وتوالت انتصارات الأشرف على الزيدية وحاصرهم في عدد من المواقع ، ومرة أخرى يعود الشريف صارم الدين إلى طلب الصلح ، ولم يتردد الملك الأشرف في إجابته إليه بعد أنْ حققت حملاتُه أهدافَها ، ولم يمض وقت طويل على توقيع هذا الصلح في جمادى الأولى ٦٨٧ هـ / يونية ١٢٨٨ م حتى أردِفَ بصلح ثانٍ عقد بعد شهر بين الإمام المطهَّر بن يحيى ، والملك الأشرف بن المظفَّر [(١)]

فقد رأيت كيف استمرت حملات الأشرف على الزيدية عامًا كاملًا ، وفي خلاله ألَّفَ صاحبي كتابه ، ويبعدُ أن يكون الأشرف - وظروفُه ما عرفنا - قد وجد فسحة من الوقت للمشاركة في تصنيف كتاب في النحو ، وإن كنت لا أستبعد منه طلب التأليف من عمر الهَرْمِيّ ، وقد يكون طلبه قبل حدوث هذه القلاقل ، أما وَضْعُهُ فقد تأكد وقوعه في خلال انصرافه إلى ما حدَّثتُ عنه

(هـ) سبب تألفه :

تحدث المصنف عمر الهرمي عن سبب وضعه بطلب من السلطان الأشرف

(١) بنو رسول وبنو طاهر (ص ١٥٩ - ١٦٠) وأنباء الزمن (ق ٨٣) والعقود ١/٢٤٧ - ٢٤٨) .

بقوله (اقترح عَلَيَّ تأليف كتاب، جامع لجواهر الإعراب، محيط بكافة الفصول والأبواب، فحينئذ لبيت دعوته بالسمع والطاعة، وبذلت في مطلوبه جهد الاستطاعة)[١]

(و) مكان تأليفه :

أُلِّفَ هذا الكتاب بمدينة (صنعاء) وذكر المصنف أنَّه ألفه بمقام الأشرف ؛ قال (وجمعتُ هذا الكتاب بمقامه الشريف)[٢]، وقال : (صنَّفته بإشارته، وبحضرته الشريفة . بمدينة صنعاء المحروسة)[٣]

(ز) زمن تأليفه :

عرفتَ قريبًا أنه بدأه في العشر الأواخِر من رجب سنة ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧ م، وأتمه في يوم السبت السادس من ربيع الآخر سنة ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨ م ؛ يقول (وكان ذلك في مجالس عدة، ابتداؤها أول العشر الأواخر من رجب الأصم سنة ست وثمانين وستمائة، وآخرها يوم السبت السادس من ربيع الآخر أحد شهور سنة سبع وثمانين وستمائة للهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلوات، وأزكى التحيات)[٤]



---

(١) المحرر (١٠/٢)

(٢) ذاته (١٠/٤).

(٣) ذاته (٥٠١/٤-٥٠٢)

(٤) المحرر (٥٠٢/٤).

ثانيا: المحرَّر في النّحو

دراسة منهجية، علميَّة

مادته، ومنهجه التصنيفي العام.

- فلسفته المنهجية في الترتيب والتبويب.

موضوعية الفصول والأبواب.

المنهج العلمي في الباب الواحد.

- ما ليس نحوًا في المحرر (دراسة منهجية).

السمات البارزة للمصنف في المحرر.

كلمة خاتمة.

وضع أبو الخطاب عمر الهَرْمِي كتابه (المُحَرَّر)، وقد حاول أن يبرزه على مثال لم يتأتَّ لسابقيه، مخلِّصا النحو من دواخل لا يعتلقُ بها كبير ثمرة للشادنين به، وهو القائل لنا في مقدمته (وبذلت في مطلوبِهِ جهدَ الاستطاعة)[١]، وفي خاتمته (حتى جاء في غاية التسهيل، وواضح التمثيل، لم يسلك أحدٌ من المصنفين طريقه، ولا حقَّقَ كشف غوامض المسائل تحقيقه)[٢]

ومن حق أبى الخطاب أن يتحدث عن كتابه، ومن حقه كذلك أن نُسَلِّم له بهذا الجهد الثرىّ المضني الذى تكشَّفَ للبحث خلال هذا العمل الضخم، وحقَّ له أيضًا - إلى حد بعيد - أن يقول: (لم يسلك أحدٌ من المصنفين طريقه)

فالكتاب غزير المادة، مستوى الخطة والمنهج - إلى مدىً محمود، وستعرف من أثناء هذه الدراسة إلى أى مدى صدق المصنف في جهده، وقوله، حتى تستطيع أن تقول إنه يمثل منعطفًا ملموحًا في التصنيف النحوي؛ فقد التقي فيه صاحبُهُ القدماءَ على مدارجهم، ومشاربهم، وسبق في مراحلَ التقى فيها المناحي الحديثة فكرًا، وقياسًا، وتطبيقًا، ودراستي هذه متوفرةٌ على تقديم فكر الرجل من خلال كتابه، محاولةٌ وضع ميزان له، مستوثقة بالحق وحده في إبراز مالَهُ، وما عَلَيْه، بما اقتضاه الضابط في التقويم العام، والله الهادى للصواب

أولا مادته، ومنهجه التصنيفي العام:

رسم المصنف كتابه في عشر مقالات مقالة الأسماء، ومقالة المرفوعات، ومقالة المنصوبات، ومقالة المجرورات، ومقالة التوابع، وماشذ ترتيبه، ومقالة المجزومات، ومقالة الحروف، ومقالة المبنيات، ومقالة الخط والحكاية، وضرائر الشعر، ومقالة التصريف.

وتتفاوت أبواب هذه المقالات قلَّةً، وكثرةً حسب طبيعتها، وأقلُّها أبوابًا المقالة التاسعة فأبوابها ثلاثةٌ ليس غيرُ، وأكثرها المقالةُ الأولى، فقد بلغت ثلاثة وأربعين

(١) المحرر (٢/١٠). (٢) السابق (٤/٥٠١).

بابًا حسب واقع الكتاب ، بعد إسقاط الباب السابع عشر الذى أضيفَ إلى حاشية البيان في أول الكتاب ، وهو باب (الجمع بين الشهور والأيام) ولاوجود له في محله ، مع عدم مايشعر بسقْطٍ في الكتاب ، فالباب الثامنَ عشر يبدأ بعد نهاية السادس عشر في منتصف الصحيفة - وقد بلغت أبواب الكتاب أربعةً وثلاثين ومائةَ باب ، أما عدد الفصول فقدْ جاوزت خمسمائة الفصلِ - لسرٍّ ستعرفه في محله من دراسة المنهج التبويبيّ والترتيبيّ للمحرر - ، وربما سلك المصنف في تقسيماته طريقة (الأقسام والضروب) ، وهذان نادران بالقياس إلى الأبواب والفصول .

وجميع أبواب الكتاب معقودة للنَّحو ، والتَّصريف ، ماعدا بابا في علم المعاني وهو باب (معاني الكلام) وبابا في (الخطِّ) ، وبعض فصل في (الصوتيات) ، تحدَّث فيه عن مخارج الحروف ، إذا اعتبرنا (الإمالة) من علم (التصريف)

* والمصنَّف يبدأ كتابه بخطته ، معلِّلا تقديمه لمقالة الأسماء ، ثم يتقدم كسائر النحاة بحديثه عن الكلام ، وما يتألف منه كمدخل عام ، ثم يثنِّى بحديثه عن الاسم ، فالنكرات ، فالمعارف بأنواعها ، ثم يعقد للإعراب والمعربات ، فالبناء ، فالمثنى فالجمع بأنواعه ، فالأسماءِ الخمِسة ، فمعاني الكلام ، فأقسام الكلام في الإعراب ، فالعدد ، فالتأريخ ، فما يُغلَّب فيه المؤنَّث على المذكر ، فالتأنيث ومايتعلق به ، فالتَّصغير ، فالنَّسب ، فالمصادر ، فاسم الفعل ، فاسم المفعول ، فاسم الفاعل ، فالصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ وبذا تنتهى المقالةُ الأولى

* وفي المقالة الثانية التى عقدها للمرفوعات ، يتحدث عن المبتدأ والخبر ، فالفاعل فنائبه ، فعوامل المبتدأ والخبر ، (كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، و (ما) الحجازية ، فـ (لا) الجنسية والوحدةِ) ؛ وبها تنتهى المقالة الثانية .

* وفي المقالة الثالثة يتحدثُ عن المفعول المطلق ، فالمفعول به ، فما يتعدَّى إلى مفعول واحد ، فما يتعدَّى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما ، ومالا يجوز (ظن وأخواتها) ، فضمير الشأن والقصة ، فما يتعدى إلى ثلاثة ، فما يتعدَّى بحرف جر ، فذى الوجهين من المتعدِّى ، فالاشتغال ، فالإغراء ، فالتنازع ،

فالنِّداء ، فالتعجب ، فإعمال اسم الفاعل ، فإعمال أمثلة المبالغة ، فإعمال المصدر ، فإعمال أسماء الأفعال ، فالمفعول فيه ، فالمفعول له ، فالمفعول معه ، فالحال ، فالتمييز ، فكناياته ، فنعم ، وبئس فحبذا ، بالاستثناء ؛ وبه تنتهى المقالة الثالثة .

وفي المقالة الرابعةُ يتحدث عن حروف الجر ، فالإضافة ، فالجر بالمجاورة ، وبه تنتهى هذه المقالة

وفي المقالة الخامسةُ يتحدث عن التوابع النعتِ ، فالتوكيد ، فعطفِ البيان ، فالبدلِ ، فعطف النسق ، ثم ماشذ ترتيبه ما لاينصرف ، فالوقف ، وبه تنتهى المقالة الخامسة

وفي المقالة السادسة ، يتحدث عن الأفعال وأقسامها من ماض ، ومستقبل ، ونهى ، وأمر ، فالجوازم لواحدٍ ، فالشرط والجزاء ، فنواصب الأفعال ، فالأجوبة في الطلب ، فقسمة الأفعال في التعدِّى ، فالأفعال غير المتصرفة ، فأفعال المقاربة ، فالتأكيد بالنون الشديدة ، والخفيفة ، فألف الوصل والقطع ؛ وبه تنتهى المقالة السادسة .

* وفي المقالة السابعة يتحدث عن الحروف ، في محاولة تصنيفها إلى عاملة ، وغير عاملة .

* وفي المقالة الثامنة يتحدث عن البناء ، والأصل فيه ، وما يعْتَورُه من أنواع الكلم وأسبابه ، ثم يعقد لكل نوع من المبنيات بابًا ، وبباب المبنيِّ لإضافته إلى مبنىً تنتهى المقالة .

* وفي المقالة التاسعة يتحدَّث عن (الخطِّ) بأنواعه ، وأقسامه ، فالحكايةِ ، فضروراتِ الشعر

وفي المقالة العاشرة - وهى للتصريف - يتحدث عن أبنية الأصول من الأسماء ، ثم أبنيةِ الأفعال مجردةً ، ومزيدةً ، ثم يتحدث عن حروف الاستقبال ، ثم يعقد للزيادة وحروفها ، ومواضع كلٍّ على حِدتِهِ ، ثم يتحدث عن الإبدال وحروفه ، كل بما يختصّ به .

ثم يعقد للحذف في (الفاء، والعين، واللام)، ثم أسماء المعتلات، ثم يعقد للتغيير في وقوع الواو والياء فاءً، وعينًا، ولامًا، ثم القلب المكاني، ثم يعقد لتخفيف الهمزة، فالتقاء الساكنين، فالإدغام - يتحدث فيه كذلك عن مخارج الحروف-، ثم يعقد لصوغ المصادر على اختلاف أنواعها، فالمصدر الميمي واسم الزمان والمكان، واسم الآلة، ثم يختم كتابه بباب (الإمالة)

هذه هي الخطوط العامة لكتاب: (المحرَّر في النحو) مادةً، توفر عليه صاحبه، فأخرجه بما هو عليه، كما وَفَّرَ له ما يُسْعِد على إثراء بحثه من وسائل الصناعة النحوية، من سماع، وقياس، وشواهد بألوانها، وعلل، واصطلاحات، وحدود وغيرها، كما التقى فيه المدارس النحويةَ بمشاربها، وصاحبَ من أعلام الفن الكثير، مما ستتناوله الدراسةُ تفصيلا في الفصول اللاحقة

وما يعنيني هنا هو بيان فَلْسَفَة أبى الخطاب في بناء كتابه، أو المنهج التصنيفي العام له، وقد قدمت أنه لم يشرع ينفذُ خطته في هذا الكتاب إلا بعد أنْ استقامت له، ووضح معالم منهجه في عمومه، وخصوصه، فعرف بماذا يبدأ، وبماذا ينتهى؟ وماذا يناقش فيما يناقش؟ فلكل ذلك أسبابٌ قدمها بين يَدَيْ بحثه، وستبرز صورتها فيما يقبل من دراسة.

ولست أُغفِلُ أثر السالفين على أبى الخطاب في نسج خطوط منهجه، فقد قرأ كثيرًا، وأفاد بما أوتيه من وعيٍ وإدراك، حتى تَنَصَّتْ خطَّته نسيجا خاصًا، تضافرت على إبرازه طُرزٌ متعددةٌ من الخطوط المنهجية السابقة؛ وليتضحَ ذلك يجمل وضع صورة لمناهج التصنيف النحوى قبله بعامة، حتى يتبين موقعه في هذا الميدان.

وإن المنهج كان يتخذ إحدى صور أربع

الأولى تصنيف النَّحو على أساس (نظرية العامل)، بمعنى أن يكون العامل النحوي هو المتحكم في سير التصنيف، والمنظِّم لفصول النَّحو، وأبوابه.

الثانية تصنيف النحو على أساس (تاثير العامل) أو (الشكل الإعرابي) الذى يستلزمه هذا العامل، أو ذاك، بمعنى أن يكون شكلُ الكلمة في الجملة هو المتحكم

في عملية التأليف ، وفي تنظيم المادة النحويَّة

الثالثة تصنيف النحو بمقتضى(الأحكام اللغوية) على أساس الفصل بين قضايا (النحو) وقضايا (الصرف) ، بمعنى أن يكون تصنيف القواعد النحوية مستقلاً تمامًا عن قواعد التصريف

الرابعة : تصنيف النحو على أساس النظر في (المُفْرَد) وفي (المركَّب) بمعنى أن يكون البحث النحوي موزعًا بين قسمين رئيسيَّيْن البحث في المفرد وأحكامه ، ثم البحث في التركيب اللغوي ، أو الإسنادي من حيث هو كلٌّ مكوَّنٌ من أجزاء[١]

فالفلسفة التى بنى عليها المصنف كتابه هى نتاج كل هذه الأفانين في المنهج

* فهى قائمة في شوط كبير منها على النظر في (المفْرَد) وبيان أنماطه المتنوعة ، وما يمكن أن يعتورَ هذه المفردية من أحكام، ولعلك تدرك هذا واضحًا في مقالته الأولى ، التى عقدها للأسماء-وهى أوسع مقالات الكتاب كما سبق-؛ فالاسم (المفرد) يكون نكرةً ، أو معرفة وكان الواجبُ البدءَ بهذا المفهوم ؛ إذْ التعريف أو التنكير حكم ينسربُ من أحدهما على المفردات بعامة ، ويبدأ بالنكرات ، إذْ هى الأصلُ[٢] ، ثم المفرد المعرفة : إما أنْ يكون ضميرًا أو علما ، أو غيرهما ، وهو إما مثني أو غيره ومذكرًا أو مؤنثًا ، ومن المفردات ماله حكم خاص كالأسماء الخمسة ، ومن المفردات مايختلف إعرابها باختلاف بنيتها ، فهى كذلك تفتقر إلى بيان أقسامها الإعرابية ، ومن المفردات مايدخله تغيير صناعي ، كالتصغير والنسب ، ومن المفردات الأسماء أنواعٌ خاصة في طبيعتها الاستعمالية ، أو بنيتها كالظروف وأسماء الاستفهام ، والشرط ، والأسماء الموصولات ، والمصادر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة

وبذا تنتهى المقالة الأولى ، وقد استقامت الرؤية ، ووضحت في التعويل على بنائها نظرا إلى (المفرد) ، لولا ما تقحَّمَهُ فيها بالحديث عن (الإعراب والبناء) ،

---

(١) راجع تطور الدرس النحوي (ص ٨٥) .

(٢) راجع للباحث : (تنبيهات الأشموني (ص ١٦٩ - ١٧١)

ويمكن أن يُعْتَذَر عن ذلك بما اعتذر الزمخشري - وقد سلك هذا المنهج في عمومه - بأمرين

أولهما : أن حق الإعراب للاسم في أصله ، والفعل إنما تطفَّل عليه بسبب المضارعة

ثانيهما : أنه لابد من تقدم معرفة الإعراب للخائض في سائر الأبواب(١)

وأمَّا إقحامه في هذه المقالة (باب معاني الكلام) فلم أتبين له فيها وجها ، وأما (العَدَدُ) فهو لصيقٌ باعتبار المخالفة في التَّذكير والتأنيث التى تعترى المفرد فيه ، وقد جرَّهُ ذلك إلى (التأريخ) طبعًا ، لما بينه وبين العدد من الوشائج ما لا يخفَى ، وأما ذكرهُ (المخاطبة) فالمُؤْنِسُ بانتظامها في سلك هذه الأبواب أنَّ آلتها التاء ، أو الكاف وهما اسمان مفردان في أحدِ الوجهيْنِ

* ولـ (الشكل الإعرابيِّ) وزنه عمومًا في هذا المنهج ، فالمقالات بعد الأولى للمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والمجزومات ، والمرفوع يكون في صورة : مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو نائبه ، وحيث يبدأ المرفوعات يبدأ بالأصل ، وهو المبتدأ ، وكذا يبدأ المنصوباتِ بألصق المنصوبات ، وهو المفعول المطلق ، وفي المجرورات بأخفِّها ، وهو المجرور بالحرف ، ويسمِّي مقالة الأفعال (مقالةَ المجزومات) ؛ إذْ الجزم هو (الشكل الإعرابي) الذى يختصُّ به هذا النوع من الكلام .

* على أنك لاتستطيع أن تُغْفِلَ تأسيس البناء الجزئي في هذه المقالات على (نظريَّةِ العامِلِ) ومقتضاه ، حيث يُدَاخِلُ بعد حديثه عن (نائب الفاعل) عواملَ المبتدأ والخبر من (كان وأخواتها ، و(إنَّ) وأخواتها ، و (ما) الحجازية ، و (لا) بفرعيها) ، وفي المنصوباتِ ، يقدم العامل ذا الوظيفة الواحدة من الأفعال ، في كون منصوبه (مفعولًا به) مهما تعددت مسمياتُ التراكيب ، فيضع تحت هذا المفهوم الواسع (مايتعدى لواحد ، ولاثنين بوجهيه ، ولثلاثة ، ومايتعدى بحرف

---

(١) المفصل (ص ١٥ - ١٦) .

جر ، وذا الوجهين من المتعدى والاشتغال ، والإغراء ، والتنازع والنداء ، والتعجُّب) ، وغنيٌّ عن القول أنَّ المنصوبات في جميعها (مفعولٌ به) ، ودليل هذا القصد معه قوله في- (عليك ، وإليك ودُونك) إغراءً- : (ويكون مابعدها من الأسماء منصوبًا بها على سبيل النيابة عن ذلك الفعل المحذوف ، ولذلك أوردناه في أبواب المفعول به)(١)

وحيث ينتهى فيما سبق - كما بدأ - بالعامل الفِعليِّ الذى هو الأصل في العمل ، تراه يُثَنِّى بالعامل الفرعي ، فيعقد لإعمال اسم الفاعل ، فالمبالغة ، فإعمال المصادر ، فإعمال أسماء الأفعال .

وحيث ينتهي التقسيم الواضح على أساس العامل تبرز واجهة (الشَّكْل الإعرابيِّ) العام من المنصوبات المفعول فيه ، وله ، ومعه ، فالحال ، فالتمييز فكناياته ، فنعم ، وبئس ، وحبذا ، ومعلومٌ أن وضع هذه الأبواب الثلاثة بعد التمييز هو الأنسبُ تصنيفًا ؛ إذ منصوباتها تمييزٌ ، ثم بعد ذلك يختتم بالمنصوب غير المستقرّ على النَّصب ، وهو المستثنىَ .

وكما يظهر (الشكلُ الإعرابيُّ) في عموم المجرورات يبرز أثر(العامل) في تصنيف جزئياتها ، فيبدأ بالمجرور بعامل حرفيٍّ ؛ إذ هو الأصل في الجرِّ ، ثم بالمجرور الاسمي في الإضافة ؛ ثم بالمجرور لا لعاملٍ ، وهو المخفوض على المجاورة .

ثم يبنى المقالة الخامسة على ماكان تابعا لغيره في (العامل)- وهى التوابع - وهو يعنى هذا الترتيب ، حيث قال (المقالة الخامسة للتَّوابع وما شذَّ ترتيبهُ) ويعنى به (الممنوع من الصرف ، والوقف) ؛ ولو وضع (الممنوع من الصرف) في نهاية المجرورات على اعتبار أنَّ (الشكل الإعرابي) له وهو الجَرُّ- أبرز مميزاته ، وكذلك لو وضع (الوقف) عند الإمالة - على اعتبار لصوقها بالصوتيَّاتِ - لكان عملًا ، ولكن مداره كما قلتُ على (العامل) أو (الشكل الإعرابي) وهما في هذين النَّوعين

---

(١) المحرر (١٧٧/٣) .

مخصَّصَان بإطلاقٍ، فلم ينتظمها أيٌّ منهما في عِقد، فوضَعَهُما بعد التوابع، حيث لامحل لهما غير ذلك، فبعد ذلك يبتدئ بمقالة الأفعال

وحيث ينتهي (الشَّكْلُ الإعرابيُّ) للأسماء، رفعًا، ونصبًا، وجرًا - وقد عرفت أن لنظريَّة العامل أساسًا في ترتيب هذا الشكل بين مفرداته - يشرع يبيِّنُ ماله المرتبة الثانية في الكلام، وهو (الأَفعالُ)، ويُعَنْوِنُ لها بمقتضي (الشَّكْل الإعرابيّ) فيُطلِقُ عليها مقالة (المجزومات)؛ إذْ الجزم خَصِيصةُ الأفعال، وإن كان حديثه في التناول عامًّا للأفعال بِنْيَةً، وتقسيمًا، وإذا كانت التسمية متأثرة الشكلَ الإعرابيَّ، فجزئياتها متأثرة مقتضى (العامل) في التقسيم والترتيب، فتراه يبدأ بعوامل الجزم بنوعيها، حيث كان الجزم خاصةَ الفعل - كما سبق - ثم يُعْقِبُهُ بعامل النصب، ثم يُعْقِبُهُ بالعامل المعنوي، أو التقديري من ناصبٍ، أو جازمٍ في الأجوبة، وحيث ينتهى التقسيم بمقتضى الشكل الإعرابي، أو العامل في الأَفعال، يتحدَّث عما لا ينضوي تحت ذلك من الأفعال، كقسمة الأفعال في التَّعدِّى، فالأفعالِ غير المتصرفة، وجَرَّهُ الحديث عن غير المتصرف من الأفعال إلى الحديث عن (كاد، وأخواتها) ثم يعرج على خصيصة الفعل المستقبل، وهو التوكيد بالنُّون، ويختتم الحديث عن الأسماء والأفعال بمشترك بينهما، وهو (ألف الوصل، والقطع)

وكذا هو مع الحروف يتأثر نظرية(العامل)فيقسمها إلى عاملة وغير عاملة.

* والمصنف كذلك يأخذ بنظرية (الأحكام اللُّغوية) على أساس الفصل بين قضايا النحو، وقضايا الصرف، فصنَّف الصرف مستقلًا عن النحو قاصرًا إياه على المقالة العاشرة من كتابه - كما سبق أن ذكرت -

والحق أنه وإن فَصَل بينهما تصنيفا فهو يربط بينهما تطبيقا، وهذه سمة من سمات التَّجْديد، وملمح من ملامح التطوُّر المنهجيِّ عند أبى الخطاب الهَرْمِيّ، وركيزتُه فهمه العلاقةَ بين النَّحو والصرف، والربط بينهما؛ فالصرف هو الذى يُعِدُّ المادة الخام للنسيج المركَّب، ولذا تراه يسوق المادة الصرفية، خدمةً لمعالجة قضيَّةٍ نحويَّةٍ على وجهٍ يفيد وحدة العِلميْنِ، وانظر قوله: (فإذا أضفت المثنى إلى ياء

النفس قلتَ في الرفع (هذان علاماىَ، وصاحباىَ) فوجب تحريك الياء؛ لأن الألفَ قبلها ساكنٌ فلايقع إدغام؛ لأن الألف لاتدغم في الياء في الرفع، وفي النصب (رأيت غلاميّ، وصاحِبَيَّ)، وأصله (غلاميْيَ) - بياءين - الأولى ساكنةٌ وهى علامة النصب في التثنية، والعرب إذا اجتمع معهم مثلان أدغموا الأول في الثاني)[١] أهـ.

وقوله (التنوين في (زيدٌ وقائمٌ) لايتحرك أصلًا أبدا، إلاَّ إذا لقيهُ ساكنٌ من بعده، كقولك (هذا زيدٌ الظريفُ) فكُسِرَتْ النُّونُ التى هى للتنوين؛ لالتقاء الساكنين)[٢] أهـ.

وكقوله - في الأسماء الخمسة - (والدليل على اعتلالها أن أصل الأخ (أَخَوٌ)- بالواو - والأب: (أَبَوٌ) - و(ذو مال) ذَوَيٌ. فحذفت الحروف المعتلة في أواخر هذه الأسماء)[٣] أهـ، وقوله في (ذلك) (اللام للتراخى زيدت ساكنةً، فالتقتْ هى والألفُ قبلها الساكنةُ، فحركت اللام؛ لالتقاء الساكنين بالكسر)[٤] أ هـ، وكصنيعه في تصريف (قاضٍ)[٥]

وتصريف (عصًا، ورحىً)[٦]، وكصنيعه في تصريف همزة الممدودِ[٧] وغيرها، وغيرها، مما يتخلل مسائل النحو في هذا الكتاب؛ فالمصنَف وإن ساق في خلال النحو بعض المفاهيم التصريفية خدمةً للدَّرس النحوي إيمانًا بالوحدة بينهما، وبلقائهما في الغاية، فهو يُفْرِدُ للصرف قسما مستقِلا كعلمٍ له نظرياته، وضوابطه، فكأنه بهذا المذهب الواعي يتلاقى والمحدَثين فيما يدعُونَ إليه من التلاحم بين مسائل العلمين، دون تفريق، ويأخذون على المنهج السَّلَفِيّ تقليديَّتَهُ في إفرادِ، واستقلالِ كلٍّ من العلمين بدراسة خاصة.

---

(١) المحرر (١١٣/٢)
(٢) ذاته (١١٤/٢)
(٣) ذاته (١٧٣/٢)
(٤) ذاته (١٨٠/٤).
(٥) ذاته (١٨٩/٢).
(٦) ذاته (١٩٣/٢).
(٧) ذاته (٢٥٤/٢)

يقول أحد الباحثين المعاصرين لم يزل هذا الأسلوب جاريًا حتى الآن في مؤلفات المحدثين التقليديِّينَ، ولم يزل الصرف يدرس في معاهدنا، ومدارسنا مستقلًا عن النحو غير متَّصِل به، على حينِ تشير طبائع الأشياء ومناهج البحث الصحيح إلى ضرورة النظر إليهما متصلين غيرَ منفصلين، وإذا جاز لنا أن نفصل الصرف عن النحو فإنما يكون ذلك في حدود إطار ضيق، لايعدو حالتين اثنتينِ

أولاهما حالة البحث العلميّ والدراسيّ على مستوى التخصص

وثانيتهما حالة التعريف بالعلم، وتحديد ميادينه، والتعرُّف على طبيعة البحث فيه، وهناك - على كل حال - بعضُ اللغويين الأذكياء الذين استطاعوا أن يربطوا مادة العلمين بعضِهمَا ببعض على وجهٍ من الوجوه، وأن يُفِيدُوا من هذا الرَّبط بصورة ملحوظة [(١)] أهـ

وقد فعل المصنف - كما رأيتَ - ما يُرضِي المنهجيِّينَ المحدثين، فغفر الله له

هذا، وقد اتضحتْ لنا فلسفة المنهج التصنيفيّ عند أبى الخطاب الهَرْمِيّ بعامة، فالبحث بعدُ يقدم فلسفته في الترتيب والتبويب، محاوِلًا تلمس الأسباب وراء كلٍّ على مساحة هذا الكتاب، وما له من سبق - إنْ وُجد - في هذا الميدان

ثانيا: فلسفته المنهجيّة في الترتيب والتبويب:

لمس البحثُ من المصنف أنه لم يُقْدِمِ على وضع كتابه إلا بعد أن توفَّرَتْ لديه معالمه، واتضحت أبعاد خطته، واستقر له منهجه، فعرف بماذا يبدأ، وبماذا ينتهي؟ - على ماسبق - وأسباب ذلك معدَّةٌ بين يديه، اسمع (وإنما بدأنا بالأسماء؛ لأنها الأصل في الكلام، والأفعالُ والحروفُ فرعٌ عليها، فلذلك بدأنا بمقالة الأسماء، وجعلنا مقالة الأفعال بعدها، وجعلنا مقالة الحروف بعدهما)[(٢)] اهـ.

ومابين ذلك فهو متعلق بأحدها بسبب، وحيث تنتهى مقالة الأسماء، يشرع

---

(١) دراسات في علم اللغة - القسم الثاني - (ص ٣٢).

(٢) المحرر (٢/١٩).

يسوق مقالة المرفوعات ، والسبب في ذهنه ماثل ، فيطرحه بين يديك بقوله (وإنما قدمنا الرَّفع ؛ لأنه أول الحركات ، من حيثُ إن الرفعة مأخوذة من الواو ، والواو من أول الفم ، فلذلك كانت الرفعة أول الحركات)[1] أهـ.

أي والرفع هو إعراب اللوازم والعمد ، فصلح سببا للتقديم.

* وأول ما يصادفك في الكتاب موضوعيَّة أبوابه ، فتراه يعدِّدها للشئ الواحد باعتبارات مختلفة ، لا كما درج عليه الشادُون في هذا العلم من لملمةِ ، وحشدِ مايتعلق بالباب في مكان واحد ، ثم الانتقال منه إلى غيره ، وقد يُورِثُ هذا الحشدُ تُخمةً في الأبواب ، أو التعجيل بأشياءَ لم يسبق للقارئ بها علمٌ ، فيضطرب عليه الفكر ، وتثقل المؤنة ، ولكن صاحبي يعطى الفكرة المناسبة للتبويب وإن تعددت الأبواب-كما قلتُ - باعتباراتها المتناسبة ، وصدوره في ذلك عن تخطيط مدروس ينبئ عنه قوله - في المصدر - (واعلم أنا قد بوَّبنا له في هذا الكتاب ثلاثةِ أبواب هذا بحقّ الاسمية ، وبابٌ في (المنصوبات) ؛ لكونه مفعولًا مطلقًا ، والبابُ الثالث في عمل المصادر ؛ لأنه اسم يعمل عمل الفعل فذكرناه مع الأسماء العوامل عمل الفعل)[2] أهـ.

ولهذه الخصوصية الموضوعية في التبويب تراه

يعقد للظُّروف بشقَّيْها بابا باعتبار نوعها من الأسماء[3] ، ويلمُّ بها في باب (المبتدأ والخبر)[4] باعتبار خصوصيَّتِهَا أخبارًا ، وفي باب (الإغراء)[5] بخصوصيَّتِها ، ثم يعقد لها باب (المفعول فيه)[6] انطلاقا من نظرية خضوعها للعوامل ، ثم يعقد لها بابًا في (المبنيات)[7] بخصوصيتها في هذا الاستعمال

ويعقد لأسماء (الشرط) بابا باعتبارها نوعًا من الأسماء[8] ، عارضًا ما يتعلَّق بها

(١) ذاته (٢/٤٥١)
(٢) ذاته (٢/٤١٤)
(٣) ذاته (٢/٣٤٢)
(٤) ذاته (٢/٤٦٣ ، وما بعدها).
(٥) ذاته (٣/١٧١)
(٦) ذاته (٣/٢٩٠)
(٧) ذاته (٤/١٩٧)
(٨) ذاته (٢/٣٨٥).

من أحكام كمفرداتٍ ، ثم يعقد لها بابًا في الجوازم[(١)] باعتبارها عاملةً ، ثم بابًا في (المبنيات) بهذا الاعتبار[(٢)]

ويعقد لأسماء الاستفهام بابًا ، باعتبار نوعيَّتها كأسماءٍ[(٣)] خاصة ، موضحا كلًّا منها معنى ، واستعمالا ، ووظيفةً ، ثم يعقد لها في (المبنيات) بابًا بهذا الاعتبار[(٤)]

ويعقد للأسماء الموصولة بابًا باعتبارها أسماءً خاصَّة[(٥)] مبيِّنًا ما يرتبط بها من أحكام ، ثم بابًا في المبنيات[(٦)] بهذا الخصوص .

ويعقد لأسماء الإشارة بابًا[(٧)] في الأسماء المعارف بخصوصها ، ثم بابًا في (المبنيات)[(٨)] بهذا الاعتبار .

ويعقد لأسماء الأفعال بابًا[(٩)] بخصوصيَّتِها كأسماء ، وما يتعلق بها من تنويع ، ثم بابًا باعتبار تأثيرها كعوامل[(١٠)] ، ثم بابًا في (المبنيات)[(١١)] بهذا الاعتبار .

ويعقد للمصادر بابًا باعتبارها نوعًا خاصًا من الأسماء[(١٢)] ، ثم بابًا باعتبارها مفعولاتٍ تتأثَّر بالعوامل[(١٣)] ، ثم بابًا باعتبارها عَوَامِلَ[(١٤)] ، ثم بابًا باعتبار صياغتها[(١٥)]

ويعقد للمركَّبات كلامًا باعتبار مَنْعِ صرفها ، وعدمِهِ[(١٦)] ، ثم بابًا في (المبنيات)[(١٧)] بهذا الخصوص .

وكما يعقد لكنايات العدد بابًا باعتبار مميِّزها[(١٨)] ، وخصوصيتها فيه ، ثم بابًا في

---

(١) ذاته (٤/٤٠)
(٢) ذاته (٤/١٨٩)
(٣) ذاته (٢/٣٦٩)
(٤) ذاته (٤/١٨٨)
(٥) ذاته (٢/٣٩٣)
(٦) ذاته (٤/١٧٦)
(٧) ذاته (٢/٦٩)
(٨) ذاته (٤/١٨٠)
(٩) ذاته (٢/٤٣٢) .
(١٠) ذاته (٣/٢٨٧)
(١١) ذاته (٤/١٨٢)
(١٢) ذاته (٢/٤٠٤)
(١٣) ذاته (٣/١٠٦) .
(١٤) ذاته (٣/٢٧١)
(١٥) ذاته (٤/٤٥٩)
(١٦) ذاته (٣/٥٦٦) .
(١٧) ذاته (٤/١٩٠)
(١٨) ذاته (٣/٣٤٦) .

(المبنيات)[١] بهذا الاعتبار

وكما يعقد لحروف الاستقبال فصلًا في باب (الفعل المستقبل)[٢] باعتبارها من خواصِّه، مع توضيح توزيعها استعمالا، ثم يعقد لها بابًا في الزوائد[٣] باعتبارها زائدة على بنية الكلمة، موضحا كذلك توزيعها استعمالا، ومحاولا تفسير اختصاص كل منها بما هو له؛ وغيرها مما هو بيِّن في هذا الكتاب.

ولست أُغْفِلُ أنه قد تُزاحِمُهُ الفِكَرُ في الأبواب التى عقدها للصِّنف الواحد مما مثَّلتُ، فيسبق إلى ما سيتحدث عنه، أو يلتفتُ إلى ماتقدم له طرحه، ولو بطرفٍ منه، وهذا أمر طَبَعي علميًا يصعب التَّجرُّد الخالص منه بعامة، وبخاصة في مسائل الباب الواحد ذات الوشائج المتداخلة، بَيْدَ أنه شئ، وإن ورد فلا يقدَحُ في عموم المنهج، وقد أحسن فيه.

* وكما ثبتت لنا منهجيَّة الكتاب في التبويب، فكذا تَتَبَدَّى هذه المنهجية المُعَدَّةُ في ترتيب أبوابه، وائتلافها متآخية مترابطة، دون تدابُر، أو تنافُر؛ كما تحس في مصنفات كثيرة، ولعل في ترتيبه لأبوابه مايشهد له بحسن الصنيع، أو السبق فيه، وإليك مايعين على هذا الفهم من عمله بما سأبيِّنُ، موضحًا ما ارتأيتُه بصدد كل منها:

١- لقد جرى إلف النحاة على مناقشة (ضمير الشأن والقصة) في باب (المُضْمَرَات) على اعتباره منها، وترى الهرميَّ يعقد له بابًا بعد باب (ظنَّ) وأخواتها[٤]

وأرَى أنَّ هذا الترتيب هو الذى ينبغي سَلْكُه، وماكان المصنف ليضعه هذا الموضع إلا لأسبابٍ وضحت لديه، وحكمةٍ دعت إليها طبيعة هذا النوع من الضمائر، وكأنِّي به نهج ذلك لأمرين:

أولهما أنه ليس لهذا النوع من الضمائر خصوصية في كونه ضميرا حتى يُتَنَاول

---

(١) ذاته (١٩٤/٤)

(٢) ذاته (٢٤/٤).

(٣) ذاته (٣٢٢/٤)

(٤) ذاته (١٤٤/٣).

في باب (الضمائر)

ثانيهما أن خصوصية هذا الضمير في مواقعه، ومواقعه أربعة المبتدأ والخبر، و (كان) وأخواتها، و (إن) وأخواتها، و (ظن) وأخواتها، وقد درج الكاتبون في النحو على دراسة الضمائر قبل هذه الأبواب، وقد فعل المصنف ذلك في كتابه، وفي الحديث عن ضمير الشأن والقصة ضرورةُ الحديث عن مواضعه، وفي ذلك سبْقٌ ومفاجأة بما لم تتَّضح صورته منها، وكذلك يفعل النُّحاة، والحديث عنه خاصة بعد دراسة مواضعه التى يمكن أن يقع فيها تطبيقٌ على ما استقر، ووضح أمره، وفي ذلك الفائدة المتوخاة من الدرس النحوي، وقد فعلَ

٢- أدرج المصنف ما دخلته ألْ زائدةً في باب (الأعلام)[1]، وقد جرت عادة النحاة على سلكه في باب (المُعَرَّف بأل)، وصنيع المصنف أولى؛ إذْ هو بالاعلام ألصق.

٣- نظم باب (ظَنَّ) وأخواتها في سلك أبواب (الفعل المتعدِّى)[2]، وهذا الصنيع أدق من صنيع غيره في إرداف النواسخ بها - على ما سيأتى -

٤- اتضح - سابقًا - أن لنظرية (العامل) سلطانا في المنهج الترتيبي للكتاب، أيا كان نوع العامل، فمهما اختلفت العوامل نوعًا فقد تؤدى إلى وظيفة نوعيَّة تشترك فيه، وذلك المؤدَّى هو العنصر الذى يجمعها، فكأنها تتَّحد فيه، فالمناسب إذن سلكها في ترتيب واحد أو متعاقب، وهذا شئ يُعدُّ له، وقد أعدّه عُمَرُ، وخطط له، اسمعه يقول في الإغراء (إليك، وعليك، ودونك) مقدرة بأفعال ويكون مابعدها من الأسماء منصوبا بها على سبيل النيابة عن ذلك الفعل المحذوف، ولذلك أوردناها في أبواب المفعول به)[3] أهـ، ولذا وقفت عليه يرتب هذا القطاع في كتابه هكذا (المفعول به، مايتعدَّى لمفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما، مايتعدَّى لمفعولين لايجوز الاقتصار على أحدهما - ظننت وأخواتها-، مايتعدى

---

(١) ذاته (٦٣/٢)

(٢) ذاته (١٧٧/٣).

(٣) ذاته (١٧٧/٣).

لثلاثة مفعولين، مايتعدى من الأفعال بحرف جر، مايتعدى من الأفعال تارة بنفسه، وتارة بحرف جرّ، اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، الاغراء، إعمال الفعلين (التنازع)، النّداء، التَّعجب، عمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، عمل المصادر، عمل أسماء الأفعال)[١]، وغنيٌّ عن القول أن هذه العوامل مهما اختلفت تراكيبها فمنصوبها (مفعول به)، ولعلك لاترى هذه الرؤية في كتاب آخرَ

٥- وقد لاحظ المصنف الخصوصيَّة في الفعل، فرتب النَّواصب بعد الجوازم[٢]

وهذا الصنيع أولى من صنيع غيره؛ كابن مالك، ومن عداه، ممن يرتبون الجوازم بعد النواصب، إذْ الجزم خاصَّةُ الأفعالِ - كما هو معروف - فكان أولى بالتقدم.

٦- يذكر النحويون كابن مالك وغيره باب (الإمالة) في أبواب النحْو، وعقد لها المصنف بابًا في (التصريف)[٣] وصنيعه الأولى، إذْ هي بالتصريف بنتُ بَجْدتِهِ

٧- رتب المصنف (كَمْ) بوجهيها، و(كأيِّن) بعد باب (التَّمييز)[٤]، كما نص على تمييز العدد في باب التمييز، وقد صنع السيوطي مثله، وعدَّه فضيلة منهجيَّة لنفسه؛ فقال (خَتَمْتُ الكلام في التمييز بأنواع منه لم تجر عادتُهم بذكرها في هذا الباب، كما ذكرت تمييز الأعداد، وكذلك (كم) الاستفهامية والخبرية، و(كأيِّنْ) أ هـ، وقال: (حَوَّلْتُ ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة)[٥] أ هـ.

كذا رأيتَ! والفضلُ للسَّابق، فبيْن صاحبنا والسيوطي مايتجاوز مائةَ العامِ، وصاحبنا أدق منه رغم تقدُّمِه في تصدِّيه لتمييز العدد، فلم يذكر منه إلا ما يُنْصَبُ، كتمييز (أحد عشر، إلى تسعة وتسعين)[٦]، على حين عمَّم السيوطي بكل أنواعه،

---

(١) ذاته (٣/١١٣- ٢٨٩).
(٢) ذاته (٤/٤٠، ٥٧)
(٣) ذاته (٤/٤٨٢).
(٤) المحرر (٣/٣٤٦-٣٥٦)
(٥) الهمع (١/٣٥٣)
(٦) المحرر (٣/٣٤٢).

من مجرور جمع، أو مفرد، أو منصوب، والمناسب في البيان هو المنصوبُ ليس غيرُ، كما صنع عمرُ

٨- عقد المصنِّفُ الباب العاشر من المقالة السابعة لـ(قسمة الأفعال في التَّعدي وغير التَّعدي)، وجعلها سبعًا-عدا باب (كان) وأخواتها[١]-

وغريبٌ أن يسلك ابن هشام نفس السبيل، زاعمًا أنَّهُ من مُبْدِعتِهِ، فيقول (وقد قسمت الفعل بحسب المفعول تقسيمًا بديعًا، فذكرت أنه سبعةُ أنواع)[٢] أهـ، ثم ينص على السبعة تقريبًا، وإنْ انشعبت إلى ما يتعَدَّى بنفسه تارة إلى واحدٍ، وتارة هو قاصرٌ ألبتةَ، كـ(فَغَرَ، وشَحَا)، وفيما يتعدَّى لاثنيْنِ -إلى ما يتعدَّى لهما بنفسه تارة، وتارة لايتعدى ألبتةَ كـ(نقص)، وهما تفريعان لنوعي المتعدِّى فيهما، وهو اجتهاد له - فيما أحسِبُ - وإنْ كانت التصنيفات بنفسها وفَحْوَاهَا لاتعدو ما نصَّ عليه المصنف، وهو السَّابق، وعلى قدر علمي فالزَّجَّاجيُّ هو رائدهما هنا[٣]

٩- رتَّب المصنف أبوابه في مقالاته حسب العامل - كما تقدم - المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، وهو السابق لابن هشام الذى انتهج هذا المنهج في عموم كتابه (شُذُور الذَّهَب) وعلله بقوله (بدأت منها بالمرفوعات؛ لأنها أركان الإسناد، وثنَّيت بالمنصوبات؛ لأنها فضلاتٌ غالبا، وختمت بالمجرورات؛ لأنها تابعة في الفضليَّة والعُمْدية لغيرها، وهو المضافُ، فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك (قام غلامُ زيدٍ)، وإنْ كان فضلة فالمضاف إليه فضلة؛ كما في قولك (رأيتُ غلامَ زيدٍ)، والتابع يتأخر عن المتبوع)[٤]، وصاحُبنا هو المتقدِّمُ

١٠- وتبرُزُ منهجيَّةُ المصنف المحمودة له في تخصيص مصطلحات الفن؛ إذْ يطلق النحاة على الزيادة بإعادة الحرف ثانيةً (زيادةَ التَّضعيف، أو التَّكرير)

---

(١) ذاته (٧٨/٤)
(٢) انظر (شرح الشذور، ص ٤٥٦ - ٣٧٦).
(٣) الجمل (ص ٣٩)
(٤) ش الشذور (ص ١٥٨).

يقول الأزهري (وهو تكرار الأصل، إلا الألف فإنَّها لاتقبل التضعيف)[١] أهـ، وهذا ماعليه الفهم المتوارَثُ من النحويين فيه[٢]، وقد فَرَّق أبو الخطاب الهرميُّ بين زيادة التضعيف وزيادة التكرير - وإن كانا يعْنيان زيادة الحرف بذكره ثانية -، فخصَّ زيادة (التَّضْعيف) بزيادة الحرف في مكانه مشددًا، و (التَّكْرير) بزيادته مكررا في غير مكانه، أو في مكانه غَيْرَ مُدْغَمٍ قال (وزيادةٌ بتكريرِ حرف من حروف الكلمة الأصول، أو تضعيفه، مثال ذلك أن تقول - في زيادة التضعيف من (ضرب) (ضَرَّب) - بالتَّشديد. وأما زيادة التكرير فمثل قولك (مَرْ مَرِيسٌ) وكذلك قد تُكَرَّرُ اللام، مثل (اقعنسس، ومُقْعِنْسِس) و (اسحنكَكَ ومُسْحَنْكِكٌ)[٣] ومنحاهُ الأوْلَى تفريقًا بين الصورتين، وهو الأنسب لغةً؛ إذْ التضعيف يعني التداخل، وهو المناسب للتشديد، وليس ذلك بأكيدٍ في التكرير؛ قال ابن منظور (ضَعَّفَ الشئ أطبق بعضه على بعض، وثَنَاهُ، فصَار كأنه ضِعْفٌ)[٤]

١١- وكذلك خَصَّصَ في عطف البيان، فقصره على الأعلام أسماءً، وكُنىً، وألقابًا، فقال: (اعلم أن عطف البيان هو تبيين الكُنَى بالأسماء، والأسماء بالكُنَى)[٥] أهـ، وهذا حصر فيما كثر استعماله فيه، وكلام غيره على أنَّه الأكثر؛ قال ابن السيد: (وأكثرُ مايكون عطفُ البيان في ردِّ الأعلام على الكُنَى، وردِّ الكُنَى على الأعلام)[٦] أهـ.

ويقول ابن بابشاذ: (يُجرى مَجْرى النعت، إلاَّ أنه يكون بغير المشتقّ، كتبيين الأسماء بالكُنَى، والكُنَى بالأسماء)[٧] أهـ، ويقول ابن يعيش (عطف البيان يكون بالأسماء الصريحة، غير المأخوذة من الفعل؛ كالكُنَى، والأعلام)[٨] أهـ، ويقول

---

(١) التصريح (٢/٣٥٩)
(٢) انظر (المنصف ١/١٦٤) وغيره في هذا الموضع
(٣) المحرر (٤/٣٣١ - ٣٣٣).
(٤) اللسان (ضعف).
(٥) المحرر (٣/٥١٣)
(٦) إصلاح الخلل (ص ٦٧)
(٧) الجمل الهادية (ق ٢٠٢)
(٨) ش المفصل (٣/٧١).

ابن معط (أكثرُ مايقع عَلَمًا بعد علَم، أو عَلَمًا بعد كُنْيَة، أو كُنْية بعد عَلَم)[١] أهـ.

ومن الناس من خصَّه بها كالمصنّف؛ قال المرادي (نقل عن بعضهم تخصيصه بالعَلَم اسمًا، وكنية، ولقبًا)[٢] أهـ، ونقله أبو حيَّان[٣] والأشموني[٤] ومذهب المصنف - ومن قال بقوله- هو ما يصادف من البحث قَبولا؛ إذ به تخصيص موضوعيّ للأبواب، فقد عرفنا النحاة يطلقون: إنَّ كل مايصلح أن يكون بيانا يصلح أن يكون بدلًا - إلا في مواضع -، وأطلق الكوفيُّون والفارسي عطف البيان في المعارف، والنكرات، وقصره البصريُّون على المعارف بعمومها، ومن النحاة من أنكر (عطف البيان) ألبتة؛ كالرضي القائل: (وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان، بل لا أرى (عطف البيان) إلا البدل)[٥]، وإذ خصَّ المصنف بما خَصَّصَ فهو اعتدال في فهم طبيعة الأبواب، خاصة وقد عهدنا (عطف البيان) الأكثرُ فيه ماذكَر

١٢- ويُذْكَر لأبي الخطاب محاولتُهُ في الحروف العاملة، وغير العاملة، فقد عقد لهما مقالة[٦]، حاول أنْ يرسم لكل منهما صورة متكاملة، وثبتا حاصرا، يُلَمْلِمُ من نثارها في مواطنها، فأخرجها صورة مكتملة سهلة التناول، وقد جمع من العاملة خمسة وأربعين حرفا، ومن غير العاملة الكثير، ولم يعدِّدها، كما فعل في نظيرتها؛ لاشتراك كثيرٍ منها في أكثرَ من معنى، بل قال في نهايتها (فهذه جميع الحروف على اختلاف أنواعها، وعلى اختلاف معانيها، وقد حصرناها على حسب ما أداه الفهم، والاجتهاد، وفي الغالب أنه لم يبق شئٌ)[٧] أهـ.

وبعد؛ فقد تطامنتْ للدَّرس فلسفتُهُ المنهجيَّة في التَّبويب، والتَّرتيب في كتابه بعامة، واسترحنا إليها بما عثرتُ عليه فيها من ريادة، وسبق، ووضوح طريقة - على

---

(١) الفصول (ص ٢٣٦).
(٢) التوضيح (٣/١٨٥)
(٣) البحر (٢/١٧٧).
(٤) الأشموني (٢/٩٤ - حلبي).
(٥) ش الكافية (١/٣٣٧)
(٦) المحرر (٤/١٠١-١٤٦).
(٧) ذاته (٤/١٤٦)

ماتقدم – ، وسيحاول البحث دراسة هذه الفلسفة في أفراد هذا العموم ، أى منهجه في الفصل الواحد ، والباب الواحد .

ثالثا: موضوعيَّة الفصول والأبواب:

قدمت قبلًا أن المصنف نهج في كتابه تقسيمًا الأبوابَ ، والفصولَ ، والأقسام ، والضُّروب ، وكثُر الأولان ، وندر الأخيران ، وأن أبوابه بلغت أربعةً وثلاثين ومائة باب ، وأن فصوله جاوزت خَمْس المائة ، وكما التزم المصنف بموضوعية المنهج في عموم كتابه ، كذلك التزمها في جزئياته من الأبواب والفصول ، وأبرز ما يصادفك فيها بعامة هو (وَحْدَة الفكرة) في كل منها و (تَخَصُّصُهَا) ، ومن أجل ذلك انشعبت فصوله إلى ما انشعبت إليه من هذا العدد المتكاثر ؛ فليس الشكل الكَمِّيُّ عنده للباب ، أو الفصل بمتعيَن ، بل حكمه في كل أولئك إلى الفكرة التى يطرحها اتسع وعاؤها تبعا لها ، أو ضاق لها كذلك ، فمتى انتهت الفكرة انتقل إلى فصل آخر ؛ لفكرة أخرى .

* ومن أجل ذلك قد لايتجاوز الفصل الواحد سطرًا ، أو سطرين ، حيث ينتهي بانتهاء فكرته ؛ كقوله (فصل . واعلم أنَّ الإضافة تنقسم قسمين إضافة محضة ، وإضافة غير محضة ، فصل في الإضافة المحضة)[1] أهـ ، وانظره كذلك في جموع التكسير[2] ؛ إذْ عقد لكل وزن فصلا بما قد لايتجاوز الفصلُ فيها السطرين ؛ وكذا الشأن في أبوابه ، فقد تطول بما يقتضيه مقامها ، أو تقصر بما يقتضيه أيضًا ، حتى قد لايتجاوز الباب أسطرًا ؛ كما هو الشأن في (أبواب التأنيث)[3] ، بل قد وقع الباب في سطر واحد ، وهو (الباب الثاني . في معرفة أبنية الأصول من الأسماء وهى تنقسم ثلاثة أقسام : ثلاثية ، ورباعية ، وخماسية . الباب الثالث)[4] أهـ .

فقد عاينت أن الباب الثاني قد استغرق مادون السطر ، حيث انتهى بانتهاء فكرته ، وهذا ما عنيته بقولى (وَحْدَة الفكرة)في الفصول والأبواب .

---

(١) المحرر (٣/٤٤٥)

(٢) انظر السابق (٢/١٢٥- ١٣٧) .

(٣) ذاته (٢/٢٦٦- ٢٧٤)

(٤) ذاته (٤/٣٠٠) .

* وللمصنف الباعُ في الإلمام بموضوعية الباب الواحد ، فإذا تناول مثلًا (أسماء الاستفهام) ألفيتَهُ يتحدث عن عددها ، ومافيها من أسماء وحروف ، وتقسيم الأسماء إلى ظروف وغير ظروف ، ويتحدث عن كل أداةٍ معنًى اسما كانت أو حرفًا ، ثم حُكْمِ كل من حيثُ الإعراب والبناء ، ومابُنِيَ منها وما أُعْرِبَ ، وعلة كل ذلك ، ولماذا بُنِيَتْ على ما بُنِيَتْ عليه ؟ ووظيفة أسماء الاستفهام في الكلام ، ودليلِ اسمية الأسماء منها ، وخصُوصِيَّة بعضها استعمالًا عند دخول الجار عليها ، وإعرابِ أسماء الاستفهام ، وتفسير الصَّدارة فيها ، وما يترتَّب على ذلك من أثر في التراكيب من تعليق للعوامل[1] وهكذا حتى كأنه لم يُبْقِ شيئًا

* ولهذه الموضوعيَّةِ الملتزَمَة قد تراه يذكر في الباب مايناظره ولو من وجهٍ - وإن أفراد لهذا المُنَاظِرِ بابا خاصا - ومحاولتُه هذه تبيينٌ للوشائج والعلائق بين الأبواب وإن امتاز بعضها عن بعض بخصوصيات تستدعى انفراده بدراسة ، ولا يُعتَبرُ مثل هذا إقحامًا في غير محله ، وإنما هى موضوعية المنهَج في المتلاقي ، والانفراد في غيره ، خذ مثلا تطرقه إلى طرف من (الاشتغال) في باب (المفعول به)[2] ، وبين الاشتغال ، والمفعول به من الدَّم ما لايخفي ، حتى دعا بعض الباحثين إلى جمعهما في باب واحد ، وحتى رأينا المصنف يسلكه في أبواب (المفعول به) ترتيبا - على ماسبق- ، ثم تراه يفرد للاشتغال بابًا مستقلًا بخصوصيته التى ينفرد بها

ومثالٌ آخر ذِكْرُهُ نحو (استغفر ، واختار ، وأمر) فيما يتعدى إلى مفعولين يجوزُ الاقتصار على أحدهما[3] - على اعتبار هذا أحد استعماليها - ثم يعقد لها بابًا فيما يتعدَّى من الأفعال تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر[4] ؛ لما تنفرد به بهذا الاعتبار

وتراه في باب (كَانَ) يُلِمُّ إلمامة بـ (ضمير الشأن والقصة) أَلجأَهُ إليها حديثه عن

---

(١) المحرر (٢/٣٦٩-٣٨٤) .

(٢) ذاته (٣/١٥٨) .

(٣) ذاته (٣/١٣٠)

(٤) ذاته (٣/١٥٦) .

(كَانَ) الشَّأنية[١] ، ثم يفرد له بابًا باعتباره المخصوص[٢]

وقد حملته هذه الموضوعية في الفكر والمنهج أن يذكر في الباب استعمال الأدوات بإيجاز ، وإن لم يكن بابُ حديثه معقودًا إلاَّ لأحدها ، رسمًا لصورة عامة ينطلق منها إلى موضوعه المقصور ؛ والمُخصَّص لأحدها ؛ كما قدم في باب (ما) الحجازية بأقسام (ما) الأحدَ عشر بإيجاز ، ثم انتهى إلى ما عيَّنَ الباب من أجله ، وهو (ما) الحجازية[٣] ، وكما صنع في (لا) النافية حيث قدم بأنواعها الثمانية موجِزًا ، ثم انتهى إلى ماعقد الباب له ، وهو (لا) الجنسية[٤] وكما فعل في باب (إنَّ) بإفراده فصلين للمخفَّفَة المكسورة ، والمفتوحة[٥] ، موضحا صور كل منهما استعمالا ، واللَّصيقُ بالباب هو (المخَفَّفَةُ من الثقيلة) منهما ، وكما تحدَّث في (العطف) عن أقسام (الواو) الستة ، وأقسام (الفاء) الثَّلاثة[٦] ، وكما تحدث في (حروف الجر) عن أوجه استعمالات (حتَّى)[٧] ؛ وما صنيعه - على ما مر - إلاَّ توخِّيه الموضوعية برسم صورة كلية لما يتناول ، مع اختصاص موضوع حديثه بأمره .

والمنهج التخصُّصِي للباب عند أبى الخطاب واضح ، معيَّن الملامح ، فلاتختلط ارتجالًا فيه الأفانين ، والفكرةُ مرتبة متسلسلة ، فإذا جَنَحَ عنها ، لغرضٍ له صلة من قريب ، أو بعيد بمسار موضوعه عاد فاعتذر ، ثم يمضى في حديثه المرسوم ، انظره في حديثه عن (لَيْتَ) حيث يقول (وتكون (لَيْتَ) للتمنى - كما تقدم - وتكون - أيضًا - مصدرا بمعنى النقص ، تقول فيه (لاتَه يَليتُه لَيْتًا) أى نقصه ، وهذا من جهة اللغة ، لا من جهة النحو)[٨] أهـ .

وتراه يتحدث عن المركب المزجىّ الممنوع من الصرف ، ومافيه من لغات ،

(١) ذاته ٢/ ٥٥٠

(٢) ذاته (٣/ ١٤٤)

(٣) المحرر (٣/ ٦٢) .

(٤) ذاته (٣/ ٧٨) .

(٥) ذاته (٣/ ٥٠ ، ٥٤)

(٦) ذاته (٣/ ٥٣٠ ، ٥٣٣) .

(٧) ذاته (٣/ ٤٢٠)

(٨) ذاته (٣/ ٣٨) .

فيتهدَّى منه إلى المركَّب الإسنادي الجُمْلي المسمَّى به، وما يُعْتَقَدُ فيه من حكاية، ثم يعْرُجُ منه إلى العَلَم المختوم بـ (وَيْهِ) عارضا حكمه، كأنَّما ألحَّتْ عليه فكرة التمييز بين الأسماء المركبة بعمومها؛ ليتأكد وضوح حديثه، ولكنه لا يُغفِل أن ماعداه خروج، ولو من طرَفٍ عن منهجية الباب بخصوصها، فيعتذر عن ذلك فيقول (وهذا شئ عرض، وليس من هذا الباب، وإنما أوجب ذكرَهُ التركيبُ، والأصل من هذه المركبات التى يجب أن يذكر في هذا الباب هو النوع الأول، وهو (بعلبكّ وحضْرَموتُ)، وبابه)[1] أهـ.

وتراه يتحدث عن الضمير المتَّصِل المرفوع بحق الفاعلية، مثل (فَعَلْتَ) فتتداعَى فكرة استعمال هذا الضمير مع المعظم المخاطب؛ كالملوك، فيلم بها، ثم يعود، فيقول: (وقد أشبعنا القول في هذا الموضوع، ثم نعود لما نحن فيه، فنقول)[2] أ هـ.

وتراه يتحدث عن حروف العطف، كحروف غير عوامل، فعدَّدها، ومثَّل للواو فتداعى الحديث إلى أصل (الواو) بِنْيَةً، فتهدَّى من ألفها إلى الألف في غيرها من حروف الهجاء ومايترتب على ذلك من استعمال وظيفيّ، ثم يعتذر عن حَنَفِهِ عن مساره، فيقول (وهذا شئ عرض، ونعود إلى الكلام في الحروف)[3]

وإذ التزم بهذه الفكرة التَّخصُّصِيَّة - كما ترى - في الباب الواحد، فهو كذلك على عموم منهجه في الكتاب؛ أما تراه - وقد عقد بابًا في (الأفعال المهموزة) يقول (وهذا الباب مَظِنَّتهُ كُتُبُ اللغة، وليس من أبواب النَّحو، وإنماذكرناه؛ لأنَّ بعضهم يَغْلَطُ فيه، فينطق به بغير همز)[4]

فالمنهج التخصصي كما تُعايِنُ - واضحٌ، في كلِّيَّة الكتاب، أو جزئياته والخروج عنه لعارض، أو لفائدة واردٌ في التصنيف بعامة، وقد انتظم بعده إلى مايعرف بـ (التنبيه) وماعرف حديثًا بـ (الهامش، أو الحاشية)

---

(١) المحرر (٣/٥٧٠)
(٢) ذاته (٢/٤٠).
(٣) ذاته (٤/١١١)
(٤) ذاته (٢/٢٧٦).

رابعًا: منهجه العمليّ في الباب الواحد

بوسعك أن تلمس المنهج العمليّ للمصنف مع الباب الواحد في غالب هذا الكتاب في النقاط التالية

١- التمهيد بعرض الفكرة إجمالا

٢- التفصيل لما تقدَّم عرضه

٣- الحاصل في إيجاز ماتقدَّمَ شرحُهُ .

ولعلك تدرك أنَّ هذه الأبعاد الثلاثة هي الأسس العلمية ، والتربوية في الدرس بخاصة ، وعرض الأفكار بعامة ؛ فالتَّمهيد بالتَّقديم الشامل تهيئةٌ لذهن المتلقيّ وإعداده لتقبل ما يُلْقَى عليه من جزئيات الموضوع ، فإذا ما تهيأ ذهنُهُ ، وتحقَّقَ استعدادُهُ راح يبسط ماسبق أنْ مَهَّدَ له ، واستقرت لديه صورةٌ عامة منه - على ما سيأتى - في هذا الفصل ، ثم يعقُب ذلك كله استخلاصٌ عامٌ للنتائج ، وهذه ما أطلق عليها المصنف (الحاصل)

وانظره - مثلًا - يمهد لحروف العطف إجمالًا بفصل يعقده ، ثم يعقد لكل حرف منها فصلًا خاصاُ يتعقبه معنى ، واستعمالا ، وما يتطلبه الاستعمال من ضوابط - إن وُجِدَتْ - ثم أحكام العطف عمومًا ، مُردِفا ذلك بالنتيجة المستخلصة من الباب[1] وكقوله في الحكاية (والحكاية على ثلاثة أضرب أحدها ما يُحْكَى بعد القول ، والثاني مايقع من الحكاية بـ (مَنْ) و(أىْ) ، الثالث حكاية الجُمل في باب التسمية بها ، وما اتصل بذلك مما يجرى مجراه ، ولكل نوع من هذه حكم ، وقياس ، ومسائل تتصل به ، وتوضحه ، وأنا أذكر من جميع ذلك جملًا مما يليق ذكره بكتابنا - إن شاء الله -)[2]

أمَّا العنصر الأول فسيرد الحديث عنه قريبا ، وأما الثاني فقد تقدم الحديث عنه قريبا في منهجه الموضوعيّ التخصصيّ لما يَتَناول في الباب الواحد ، وأما البعد

---

(١) المحرر (٣/٥٢٧ وما بعدها) . (٢) ذاته (٤/٢٧٨) .

الثالث -وهو ما يعنيه بـ (الحواصل) فهو حديثي هنا

* وحواصل (المحرر) من أبرز مميزاته وسِمَاتِهِ التى ينفرد بها، والتى لم أقع عليها بهذه الصورة الملتزَمة في مصنف سواه سابق عليه - بقدر علمي - وهى استخلاصٌ للنتائج والأفكار السابقة في تفصيل متقدم، وختْمٌ واعٍ مركَّزٌ لشرح طويل

* وليست (الحواصِلُ) عند أبى الخطاب إيجازا، واختصارًا لما تقدم بَسْطُه في بابه وحسبُ، بل قد تعتبر كذلك لواحقَ مؤسسةً، في استدراك فَوْتٍ، أو تسجيل فائدة، أو تصحيحٍ لسهوٍ وقع في بابها، فهى بذلك تُعَدُّ لاحقة تأسيسية لجديد لم يُطْرَق، فضلًا عن منهجها المُسْتخلِصي لأفكار الباب بعامة.

وإليك صورًا من هذه الحواصل التى أسَّست لفتة جديدة لم يسبق طرحها في بابها

* قال في حاصل ضمير الفصل (وأن من المضمرات مايكون فصلا بين معرفتين)[١] أهـ. والقيد بالتعريف لم يسبق عنه كلام.

في تصغير الخماسي، قال في الأصل (وإن صغَّرت مثل (قَبَعْثَرى) فإنك تحذف الألف في التصغير، فتقول: (قُبَيْعِثٌ))[٢] أهـ، وفي الحاصل قال: (ومن قَبَعْثَرى) تُحْذَفُ ألفهُ وراؤه جميعا)[٣] أهـ، وما في الحاصل مستدرَكٌ

* وورد في حاصل (أسماء الأفعال) (وإنما جئ بها للاختصار)[٤] أهـ وعن هذه الوظيفة لم يسبق كلام في الباب.

وحاصل (المفعول لأجله) تأسَّسَ جُلُّه على الفرق بين المفعول لأجله، والحال، وبينه وبين التمييز[٥]، وهو مالم يشر إليه في الباب

وفي (التعجب) ذكر في الحاصل (فلذلك جاز (ما أطولَ زيدًا) من (الطُّول) الذى هو ضد القِصَر، و (الطَّوْل) الذى هو النّعمة، وإن كان (الطُّول)

(١) المحرر (٢/٦١)
(٢) ذاته (٢/٢٩٦)
(٣) ذاته (٢/٢٩٩).
(٤) ذاته (٢/٤٤٠)
(٥) ذاته (٣/٣٠٦).

الذى هو ضد القِصَر خلقة، تحتمل الزيادة والنقصان، وقد غلط ابن بابشاذ في ذلك، فلم يجزه حملا على أنَّه خِلقة)[١] اهـ.

وهذه فائدة لم تسبق في الباب قبلها

* وفي حاصل (الحال) قال (وأنها لاتكون إلا بالمشتقات، أو ما تنزل منزلة المشتقات؛ كقولك (جاء البُرُّ قفيزيْنِ، وصاعين) و (بلغتْ المساحة عشرين مَعَادا) وكذلك (كلمته فاهُ إلى فِيَّ)، و (حدَّثْتُه مشافهةً)، و(قابلتُه كِفاحا) و (لقيتُه فجاةً)، كُلُّهُ منصوب على الحال)[٢] أهـ.

ولم يسبق له العُروج على مثل هذا التمثيل خلال الباب

وكقوله في حاصل (حبذا) (وأنَّ (حبذا) لاتتصرَّف)[٣] وهى فائدة مستدركة لم تسبق الإشارة إليها

* وكقوله في حاصل باب (الشرط والجزاء) (وأن الجواب يكون بالفاء و(إذَا)[٤] اهـ.

ولم يتقدم في الباب ذكر تلقِّى الجواب بغير الفاء

وكقوله في حاصل باب (الاشتغال) (فإذا كان الاسم متقدما على الشرط والاستفهام والتحْضيض وجب الرفعُ)[٥] أهـ، وهذه زائدة لم تسبق في الباب، وقد أرجعتُ إهمالَهُ لوجوب الرفع في هذا الباب، وتعويله على الواجب نصبه، أو راجحه، أو راجح رفعه، إلى (موضوعيته التخصُّصية) في تناوله موضوعات أبوابه - على ماتقدم تفصيله - إذْ في الحقيقة مايجب فيه الرفع ليس من باب (الاشتغال)، ولكنه ذكره تتميما لصور المشتغل عنه ذاتًا، أو عُروضًا، وقد عدَّ ابن هشام ذلك منهجًا له استدرك به على السابقين في عدم عدِّه مواضع مايجب رفعه في باب (الاشتغال)؛ (لأنَّ حد (الاشتغال) لايصدق عليه)[٦] أهـ.

---

(١) ذاته (٣/٢٥٢)
(٢) ذاته (٣/٣٣٩)
(٣) ذاته (٣/٣٦٦).
(٤) ذاته (٤/٥٦)
(٥) ذاته (٣/١٧٠)
(٦) الأوضح (١/٢٧٤).

قال الأزهري (لأنه يُعْتَبَرُ فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فُرِّغ الفعل من الضمير، وسُلِّط عليه لنصبه، ومايجب رفعه ليس بهذه الحيثية)[١] أهـ. وصاحبنا أقدمُ منهما في هذا المضمار، فالفضلُ له

* وكما وقع الحاصل مؤسِّسًا لفائدة لم تعرِضْ في أبوابها، فقد وقع كذلك مُصوِّبًا لسهو عرض في الباب، فتتبينُ وجهة نظره، والحكم عليها بما وقع في الحاصل، وذلك في موضع واحد، وهو قوله في الأصل - في إتباع المنادى بتوكيد- (وإنْ كان مفردًا كان مرفوعًا؛ كقولك: (ياقومُ أجمعُونَ، ويا قومُ أجمعُ) فيكون (أجمعون وأجمعُ) مرفوعين لا غيرُ)[٢] أهـ.

ووجوب الرفع فيه سهو منه؛ فالكلُّ على جواز النَّصب على الموضع، كما حُرِّرَ في موضعه، وهو ما صوَّبه مستدركًا في الحاصل بقوله (والتوكيد مثل النَّعت لا فرق بينهما)[٣] وهذا هو ما عليه الناس، والمصنِّف، فالنعت المفرد يُرْفَع على اللفظ، ويُنْصَب على المحل فكذلك التوكيد.

* هذا وقد وقع منه أن أقحم بالحاصل ما لا يتعلق ببابه، وقد أدركتُ ذلك منه في موقع واحد، حيث أقحم في حاصل سابقٍ ما يرتبط بلاحقٍ، مما رجحتُ أن هذا التداخل للتعاقب في البابين، وخاصة وهما يلتقيان في وجه، ويفترقان في وجه، وهو قوله في حاصل (ما يتعدَّى من الأفعال بحرف جر): (وأن منها مايجوز حذف حرف الجر منه، فإذا حذف حرف الجر انتصبَ الاسمُ على أصلِه)[٤]، والمناسب لهذه الضابطة البابُ اللاحق، وهو (ما يتعدَّى من الأفعال تارة بنفسه، وتارة بحرف جرٍّ).

وكذا تتكشف الأبعاد التربوية والعلمية للحواصل من كونها حصيلة موجِزَة، تستقر في وعى المتلقِّى لما درس في الباب، ولاحقةً تأسيسية لاستدراك فَوْتٍ، أو إضافة فائدة.

---

(١) التصريح (١/٢٩٧).
(٢) المحرر (٣/٢٣٠).
(٣) ذاته (٣/٢٣١)
(٤) ذاته (٣/١٥٣).

خامسا: ما ليس نحوًا في المحرر (دراسة منهجية)

تقدم القول أن المصنف عقد في كتابه بابا من علم المعاني، وهو باب (معانى الكلام)[١]، كما عقد بابًا للخط[٢]، وشيئا للصوتيات، وهو (مخارج الحروف)[٣] وحديثي هنا عن علاقة هذه الأصناف بعلم النحو، ونظرة الدارسين إليها ؛ كمنهج يُتَنَاول في الدراسة النحوية.

* أما اللونُ (البلاغيُّ) فقد عقد له المصنف بابًا - على ما سبق - بيَّن فيه معاني الكلام الستة، من خبر، واستفهام، وأمر، ونهى، ودعاء، وتمنٍّ، وشرح كلا منها الشرح الذى يقتضيه مقامه، كما ارتكز في بعض كلامه إلى مقاييس بلاغية، أو عبَّر بمفاهيمها، وذلك في نحو قوله (العرب تطلب الاختصار كيفما حصل لها ؛ لأنهم إذا حصل لهم المقصود من المعنى باللفظ القليل كان أفصح وأسدَّ من حصول المعنى باللفظ الكثير)[٤] أهـ، وكقوله (المشبَّه ينبغى أن يكون أنقص من المشبَّه به)[٥] أهـ، وكقوله (كثير من العلماء يُسمُّون هذه الأفعال حروفا مجازًا)[٦] أهـ، وكقوله (اعلم أنَّ الأمر ينقسم ثلاثة أقسام أمر لمن هو دُونَك، وأمر لمن هو فوقَك وأمر لمن هو مثلُك. وكذلك في النهى أيضًا)[٧] أهـ، وكقوله (إذا قيل لك لم أُتِيَ باسم مالم يسمَّ فاعله في الكلام؟ فقل لأحد أربعة أشياء إمَّا للمخالفة، وإما للجلالة، وإما للإبهام، وإما للجهالة)[٨] أهـ، وقوله (وقد يكون الفاعل فاعلًا حقيقة، وفاعلًا مجازًا، فالفاعل الحقيقيُّ هو الذى يقع منه فعلٌ على الحقيقية، مثل (قام زيدٌ، وقعد عمروٌ)، والمجاز مثل (سقط الحائطُ، ومات زيدٌ، ولم يقم عمروٌ.)[٩] أهـ، وقوله (وأصل هذا التشبيه أن يكون المشبَّهُ به أعلى من المشبَّه، أو أدنى منه، أو مثلَهُ.)[١٠] أهـ.

---

(١) المحرر (٢/١٨٠-١٨٥).
(٢) ذاته (٤/٢٠٥-٢٤٢)
(٣) ذاته (٤/٤٥٠-٤٥٨)
(٤) ذاته (٢/٤٠٦)
(٥) ذاته (٣/٨٢).
(٦) ذاته (٢/٥٣٨)
(٧) ذاته (٤/٢٩)
(٨) ذاته (٢/٥١٨)
(٩) ذاته (٢/٤٩٥)
(١٠) ذاته (٣/٨)

والتَّصدِّي لنحو هذه المفاهيم قضيةٌ لاتتصل بمنهج الدرس النحوي بمعناه التخصُّصي ، ولا بقضاياه ، وإن اتصلت بالنص اللغوي بعامة

والدارسون من قديم ، وحديث يُدْلون بدلوهم في هذه القضية ، وقد أدرك السابقون الدراسةَ النحوية بمعناها المتخصِّص الدقيق المقصور على ما يعتور آخر الكلمة إعرابا وبناءً ، وعدُّوا ماقد يقع من هذه الألوان في كتب النحو تجاوزًا لحدود وظيفته ؛ قال ابن هشام (قولهم يحذف الفاعل لعظمته ، وحقارة المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه . أو نحو ذلك ، فإنه تطفلٌ منهم على صناعة البيان)[١] أهـ ، ولهذه القضية امتدادها حتى عصرنا ، ولاتزال تثارُ بين الباحثين ؛ ويمكن تقسيم المختصين حيالها إلى فريقين :

الأول : فريقٌ يؤيِّدُ وجهة النظر التى تعتبرها من صلب النَّحو ، وتراها من مكملاته ، ولاتجد غضاضة في معالجتها بهذا الاعتبار على المستوى الدراسيِّ ، والمستوى التصنيفيّ .

الثاني : فريق يؤمن بنظرية التخصص الدقيق في العلوم مهما اقتربت أصولها فيُبْعِد هذه القضية عن المجال النحويّ ، ويرى فيها ملامح قضية بلاغية ، وعلى ذلك فموطن دراستها ، ومعالجتها هو في علوم المعاني ، وليس في المباحث النحوية التى ينبغي أن تقتصر على الأشكال الإعرابية ، والبنائية المتعاقبة على أواخر الكلمات ، والدالة على وظائف هذه الكلمات في التراكيب اللغوية[٢]

ويقول أحدُ المعاصرين (إننا نعتقد أنها قضية نحوية ، وأن البحث النحوي ينبغي أن يمتدَّ ، فيشمل الميادين البيانية بجانب الميادين الشكلية إعرابا ، وبناءً ؛ ذلك لأنَّ النَّحو في نشأته كان يشمل كل المباحث اللغوية ، وكان يُطْلَقُ عليها جميعها ، وكان مرادفا لكل العلوم اللغوية ، كما كان القائمون على هذه المباحث اللغوية يُعْرَفُون بالنُّحاة ، على أن ذلك لم تنفرد به اللغة العربية ، بل كان هذا شأن النحو والنحاة بالنسبة للإغريقية واللاتينية .

---

(١) المغني (١٧٦/٢) . (٢) تطور الدرس النحوي (ص ٩٤)

صحيح أنه عندما اتسعت دائرة المعارف اللغوية أخذت تظهر تخصصات متعددة في هذه اللغات الثلاث ، كل واحد منها يحاول أن يعالج النص اللغوي من زاوية معينة ، لعل أهمها في الماضي زاوية الدِّلالة البيانية ، ولكن أمر النحو والبيان قد انتهى في العصر الحديث ، أو كاد ينتهي إلى اعتبارهما مبحثًا واحدًا يعرف بـ (البحث النّحوي) تعالج فيه قضايا اللفظ من حيث البنية ، والصياغة والشكل ، كما تعالج فيه قضايا التركيب اللغوي من حيث المعنى ، والدلالات البيانية ، وهكذا أخذ النَّحو يعود كما بدأ في كثير من اللغات الأجنبية الحديثة ، وينبغى ألاَّ تشِذ العربية عن غيرها في هذا السبيل)[١]

وأُرَى أن تناول قضية الدلالة ، أو البيان اللُّغوي داخل مباحث الدراسة النحوية ، وفي حدود الخطة المنتظرة من المفهوم النَّحوي أمر غير مستبعد ، بل الأخذ بها ربما أفاد الدرس النحوي ، وحلَّ العديد من قضاياه ، وذلك من نحو (هذا رجل عدلٌ) في وقوع المصدر صفة ، فالنحاة يتأَوَّلونَه على حذف مضاف ، أو على الوصف المشتق ؛ لأن النعت عندهم لايكون جامدًا ، وكذلك إن وقع حالًا ، ومع وقوعه كثيرا صفة ، أو حالًا ، لايقيسون عليه ، مع أن البلاغيين يقولون إنَّ الوصف بالمصدر أبلغ وأقوى في الدلالة من الوصف بالمشتق ، فالائتناس بما يقوله البلاغيون أولى وأوْجب[٢]

* وكذا عقد المصنف للخط بابًا واسعًا تحدث فيه عن أنواعه المتبوعة منها ، والمصطلح عليها

وقد درج بعض الباحثين النُّحاة على ذكره في مصنفاتهم ، كالزجاجي في (الجمل)[٣] وابن مالك في (التسهيل)[٤] ، والسيوطي في (الهمع)[٥]

وباعتبار (الخطّ) أحدَ الدوالّ الخمس التى نص عليها الكاتبون لا أَعُدُّه بعيدًا عن

---

(١) تطور الدرس النحوي (ص ٩٤ - ٩٥)

(٢) انظر (اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٥٤، ١٨٤).

(٣) ص (٢٧٤) وما بعدها

(٤) ص (٢٣٥) وما بعدها

(٥) ٣١/٢ ومابعدها.

الدراسة النحوية ، بل المدرسة الحديثة تدعو إليه ، يقول الجاحظ (جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ ، وغير لفظ خمسة أشياء لاتنقص ، ولاتزيد ، أولها اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم العَقْد ، ثم الخطّ ، ثم الحال التي تسمى (النَّصبة)[١] أهـ .

ويقول أبو حيان (وعلم الخَطّ ، ويقال له الهجاء ليس من علم النحو ، وإنما ذكره النحويُّون في كتبهم لضرورة مايحتاج إليه المبتدئ ، في لفظه ، وكتبه ، ولأنَّ كثيرًا من الكتابة مبنيٌ على أصول نحوية ، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ؛ ككتابة الهمزة على نحو ما تُسهَّل به ، وهو باب في النَّحو كبير)[٢] أهـ .

وقد اعتبر المنهج الحديث دراسة علم (الخط) في النحو ميزة لمن يطرقها فيه ، أو يخطط لها في منهجه ؛ يقول أحد الباحثين عن الزجاجي (على أن الزجاجي فاقَ زملاءه اللغويِّين ، وامتاز منهم في هذا الشأن بالتعرض لقواعد الهجاء ، والإملاء ، وهى مسائل تدخل في نطاق علم الأصوات ، ولا شكَّ)[٣] أهـ .

* أما ما طرقه المصنف من علم (الأصوات) فهو فيه كالكثير من النحاة سابقيه ، من نحو سيبويه ، والمبرد ، والزجاجي ، والزمخشري ، وغيرهم ، حيث تناول الأصوات تناولًا موجزًا ، وأمَّ إليها كأمر عارض قدّم به للإدغام ، فساقه وسيلة ومدخلًا لهذا الباب ، وخدمة قضاياه ، ومشكلاته ، ويبدو من تصرفه أنه لولا (الإدغام) لما تعرض لهذه الأمور الصوتية ، ويتضح ذلك من قوله بعد أن يعنون بـ (فصل الإدغام) (الأصل في كلام العرب أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد ثقل النُّطق بهما على اللّسان ، فقصدوا التخفيف ، فأسكنوا الأول ، وأدغموه في الثاني) ثم يقول (ولابد من ذكر مخارج الحروف ، وهى ستة عشر مخرجًا) ثم يتحدث عن مخارج الحروف وصفاتها حتى تسلم الفكرة ، وتتضح ، فينعطف على ما بدأ به في آخر الإدغام ، فيقول (فهذه جميع الحروف ، ومخارجها ، وأسماؤها ، وإنما يدغم منها المثلان ؛ نحو (شدَّ ،

---

(١) البيان والتبيين (٧٦/١)
(٢) الهمع (٢٤٣/٢) .
(٣) دراسات في علم اللغة (ص ٣٥) .

ومدّ)، وقد يدغم المتقاربان)[١] أهـ.

فالهَرْمِيّ في هذه السَّاحة كغيره من النحويين[٢]

سادسا السِّمات البارزة للمصنِّف في المحرَّر:

وضَّحْتُ قبلًا منهج أَبي الخطاب العام في التصنيف، وقد ثبت قيامه على وضوح الفكرة، واستجابة الهدف، وهو كذلك يتلقاك بهذا المنهج عارضًا فكرته في ثنايا كتابه، وإنَّ اضطلاعه بالتلقين والتربية زمنًا - كما عرفنا - قد أكسبه المنهج التربوي السويّ في هذا الميدان، فاستتب لديه الطريق، والتمعت معالمُهُ، وإن نظرة فاحصة معه في كتابه لتوقفك على منهجه العام في تناوله لقضاياه، وقد أمكن أنْ استخلص قيامَه على الركائز التالية

١- عرض الأفكار عن طريق الحَوار:

ولا ينسى عُمرُ قارئَه، فهو مشاركُه، وله فَكَّرَ وكتب، فيقترب منه، صانعًا بينه وبينه الألفة، وما غفل عنه في موضعٍ من كتابه، إنْ لم يكن تحاوُرًا للوصول إلى الغاية، فبهذه الكلمة السمحة (اعلَم وفقك الله) أو (فقس على ذلك، وافهم تصبْ إن شاء الله) -، ولعلها من أنجع الوسائل التى يهدف إليها التربويون، من ربط العلائق بين الكاتب وقارئه، وإنجاح المهمة فيما ينشد من غرس الفِكَر، بإشراك المتلقِّي في الاستنتاج، والوصول إلى النتيجة عن طريق التساؤل والتحاور، وإنَّ أبا الخطاب ليُطِلُّ عليك بهذا الوجه من أول كتابه، اسمعه يقول

(فإن قيل وما الكلام؟ قيل الكلام هو المسموع المفهوم)[٣] أ هـ.

(فإن قيل قد قالوا في النداء (يازيد) وقد ذكرتُ أنَّ الحرف والاسم لا يكون منهما كلام؟ قيل إنما كان الكلام بحرف النداء تامًّا؛ لكون حرف النِّداء نائبا عن فعل)[٤] أهـ.

(فإن قيل قد قالوا (صَهْ) - بكلمة مفردة - وقد أفادتْ وحسُنَ السكوتُ

---

(١) المحرر (٤٥٦/٤)

(٢) انظر دراسات في علم اللغة (ص ٣٤).

(٣) المحرر (٢١/٢)

(٤) ذاته (٢٣/٢).

عليها! قيل هي كلمة بمعنى كلمتين)[١] أهـ.

ويقول (فإن قيل ولِمَ كانت حروف العلة إعرابًا في الخمسة الأسماء، والتثنية، والجمع؟ قيل لأنَّ حروف العلة أصلها أنَّها ناشئة من الحركات)[٢] أهـ، ويقول (فإن قيل ولِمَ جئ بالتثنية في الكلام؟ وهلاَّ استَغْنَوْا عنها بالعطف؟ فقُلْ جئ بها للاختصار)[٣]، ويقول (فإنْ قيل التاء اسم مضمر، وليس من حروف الفعل، والفعل غير الاسم، فكيف تقولُ أربع حركات في كلمة واحدة؟ قيل الضمير لَمَّا اتصل بالفعل بحكم الفاعلية صار كالجزء منه، فلذلك أَجْرَوْهُمَا مُجْرَى الكلمة الواحدة)[٤]، ويقول: (فإنْ قيل ومن أين علمتَ أنَّهما (الجر والنصب) أَخَوَان؟ قيل لأنهما من حركات الفضلات، من حيثُ إنَّ النصب حركة المفعول، وهو فضلة في الكلام. وكذلك حركة الخفض فضلة، من حيث إنَّ الجار والمجرور مفعول به أيضا في المعني، فهو فضلة؛ كما أنَّ المفعول فضلة)[٥] أهـ.

ويقول (فإنْ قيل لم فُتِحتْ نون الجمع، وكُسِرتْ نون التثنية؟ قيل: لأحد ثلاثة أشياء الفرق، والسبق، والتعديل)[٦] أهـ.

ويقول (فإن قيل: قد شرطتَ أنَّ النَّسب القياسي لا يُغيَّر فيه الواحد عن لفظه، بل إذا نسبت إليه زدتَ عليه ياء، وهو باق على لفظه، فلم جعلتَ النسب إلى (عائشة) و(فاطمة) قياسًا، وقد حذفتَ منه تاء التأنيث؟ قيل الأصل في تاء التأنيث أنَّها مركَّبة زائدة على الكلمة، وليست منها، فلما نسبتَ إلى مافيه تاء التأنيث حذفتَ تاء التأنيث، ونسبت إلى الاسم الأصلى)[٧] أهـ.

ويقول (فإنْ قيل من أين علمتَ أنَّ هذه الموصولات أسماء؟ قيل لأنها تكون فاعلة، ومفعولة، ويدخل عليها حرف الجرّ)[٨] أهـ.

---

(١) المحرر (٢/٢٥).
(٢) ذاته (٢/٩٢)
(٣) ذاته (٢/١٠٤).
(٤) ذاته (٢/٤٢).
(٥) ذاته (٢/١٠٩)
(٦) ذاته (٢/١١٥).
(٧) ذاته (٢/٣٢٦)
(٨) ذاته (٢/٤٠٢).

ويقول (فإنْ قيلَ قد قالوا تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه) فجعلوا (تَسْمَعُ) في موضع المبتدأ قيل هذا مِثْلٌ، والأمثال تحتمل من التغييرات والشذوذات ما لا يحتمله غيرها)[١] أهـ.

ويقول (إذَا قيل لك لم أُتى باسم مالم يُسمَّ فاعله في الكلام؟ فقل لأحد أربعة أشياء إما للمخافة، وإما للجلالة، وإما للإبهام، وإما للجهالة)[٢] أهـ.

ويقول (فإنْ قيل فإنَّ الله - تعالى - يقول ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ وقد قلتم إنَّ (كَانَ) فعل يدل على المُضِيّ، فهل كان ذلك من الباري فيما مضى حَسْبُ؟ قيل معنى (كان) هنا معنى (لَمْ يَزَلْ) كأنه قال: (لم يَزَلْ اللَّه غفورًا رحيمًا)[٣] أهـ.

ويقول (فإذا قيل لك مثلا لِمَ بُنِى الماضي؟ فقل لأنّ أصله البناء، فإنْ قيل ولِمَ حُرِّكَ؟ قيل تشبيهًا للمستقبل، فإنْ قيل ولم خُصَّ بالفتح؟ فقُلْ طلبًا للتخفيف)[٤] أهـ.

ويقول (فإنْ قيل فبأيِّ شئٍ يُعرف ذوات الواو من ذوات الياء؟ فقل بأحد ثمانية أشياء)[٥] أهـ.

ويقول: (فإن قيلَ: ولم حُذِفَتْ الواو مع باقي حروف المضارعة في (أعِدُ، وتَعِدُ، ونعِدُ؟ قيل لأن أبواب التصريف لاتختلف، وقد ثبت أنَّ الواو محذوفة مع الياء والكسرة، فحُمِلَتْ باقي حروف المضارعة عليها)[٦] أهـ.

وكذا يصادفك على امتداد كتابه بهذه الألفة التى تُقبِلُ عليها راضيًا

٢- عرض الأحكام العامة والتنبيه عليها:

وفي الكتاب عرضٌ للأحكام المتعارف عليها من الواجب، والجائز، والقليل، والضعيف، والنادر، والشاذّ، والجيد، والحسن، والمختار،

---

(١) المحرر (٢/٤٥٢).
(٢) ذاته (٢/٥١٨).
(٣) ذاته (٢/٥٢٤).
(٤) ذاته (٤/١٦٦)
(٥) ذاته (٤/٢١٤).
(٦) ذاته (٤/٣٩٥).

والمقيس، والمطرد، وغيرها، وإليك ألوانا منها

يقول: (الوجه الثاني أن يُقَيَّد التأْريخُ بالعشر الأواخر، وهو الأليقُ)(١) و(لايجمع على (فواعل) إلاَّ شاذاً لايُقاس عليه)(٢)، و (فإنْ جاء على غير ذلك كان مخالفا للقياس، وكان جائزًا)(٣) أهـ، و: (الأحسن في ذلك كله أن تستعملَ جمع القلة في موضع القلة، وجمع الكثْرة في موضع الكثرة)(٤)و (والأشهر ماذكرناه)(٥) و (والأول أجودُ)(٦) و: (لو قلتَ لِتَقُمْ يا زيدُ. لكان جائزًا مع ضعفه)(٧) و (وأما مع (ثُمَّ)فإن الأحسن تحريكُها)(٨)، وفي الإغراء بالمرفوع - (وهذا بعيدٌ ضعيفٌ قليلٌ)(٩)، وفي المكان المختصِّ - (فإن جاء شئ من ذلك و(في) محذوفةٌ منه في شعرٍ، أو في غريب كلام كان محمولًا على الضرورة، أو الشذوذ)(١٠) و: (اعلم أن زيادة الهاء أولا قليلة)(١١) و (اعلم أنَّ اللام قليلة الزيادة)(١٢)، و: (وهذا البدل شاذٌ)(١٣) و (حُكِي الفتح في قولك (مِنَ ابنكَ)، وهذا شاذّ)(١٤) و: (حَكَى الأخفش (عنُ الرَّجُلِ) - بالضم - وهذا شاذٌ)(١٥) و (فأدخلوا التاء على (رَبٍّ) فأقسموا بها، وخفضوا (رَبِّ) بها، وهذا شاذٌّ)(١٦) و (حُكِي عن العرب (مِنْ رَبِّى لأفعلنَّ)؛ يريدون: (وَرَبِّي لأفعلَنَّ) وهذا أيضا شاذٌّ)(١٧)، و: (تقولُ: (ما قائم زيد) ولايجوز نصب (قائمٌ) إذا تقدَّم على الاسم؛ لو قلتَ: (ماقائمًا زيدٌ) كان خطأ)(١٨) و: (فغلب من يعْقل على ما لا يعقل

---

(١) المحرر (٢/٢٣٤).
(٢) ذاته (٢/١٤٤).
(٣) ذاته (٢/١٣٦)
(٤) ذاته (٢/١٣٦).
(٥) ذاته (٢/١٠٣).
(٦) ذاته (٢/١٠٣).
(٧) ذاته (٤/١٩١).
(٨) ذاته (٤/٣٢).
(٩) ذاته (٣/١٧٨).
(١٠) ذاته (٢/٣٦٣)
(١١) ذاته (٤/٣٥٨)
(١٢) ذاته (٤/٣٦٠)
(١٣) ذاته (٤/٣٦٦)
(١٤) ذاته (٤/٤٤٩)
(١٥) ذاته (٤/٣٤٩)
(١٦) ذاته (٣/٤٣٣).
(١٧) ذاته (٣/٤٣٤)
(١٨) ذاته (٣/٧١)

وهذا قياسٌ أيضًا مطَّرد)[١] و (كلّ ماكان على(أَفْعَلَ) صفة مما فعله زائد على الثلاثة لفظًا أو حكمًا، فمؤنثه على (فَعْلاءَ) ممدودًا قياسًا مطردًا)[٢] و (اعلم أنَّ ما كان على وزن (أفْعَلِ) التفضيل فمؤنثه مقصورٌ قياسًا مطردًا)[٣] و (لو صغرت (عثمان وعِمران) لقلت فيه (عُثَيْمانُ وعُمَيرانُ) في أصحّ الوجوه)[٤]، و (والأحسن من هذين الوجهين إعمال الظن)[٥] و (الأحسن من هذين الوجهين الإلغاء)[٦] و (وتقول: (لارجلَ في الدار ولا امرأةٌ)، فترفع مع التنوين، وهو الأحسنُ)[٧] و (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ) فهذا هو الوجه الجيّد)[٨] و :(وتقول في أيام الأسبوع (اليومُ الخميسُ) و(اليومُ الأحدُ) برفع اليوم والأحد على الابتداء والخبر، وهو الوجه الجيّدُ)[٩] و (ثُمَّ إنك قد ترى النصب مختارًا في هذا الباب في أربعة مواضع)[١٠] و(جميع ماتقدَّم يختار فيه الرفع، وإن كان النصب جائزًا)[١١] و : (هذا هو الوجهُ المختارُ أنْ يُكتب بغير ألفٍ)[١٢]

٣- التنبيه على اختلاف الحكم في الشَّئ الواحد باختلاف الاعتبار

وللمصنف اهتمام بالتنبيه على مايختلف حكمه باختلاف الاعتبار فيه، وذلك قائم على مساق لُغَويٍّ، هداه إليه حسّه، فبنى عليه أحكامه؛ استمع إليه يقول في امتناع التَّعجب من الألوان، والخِلَق، والعاهات إلا بواسطة (ولو قلت في الخِلْقَةِ (ما أيْدَى زيدًا، وما أجْبَه عَمْرًا) - إذا أردت التعجب من (اليد) التى هى الجارحة ومن (الجبهة) - لم يجز ولو قلتَ (ما أَجْبَه زيدًا) - وأنت تريد المجابهة بالسوء - لجاز، وكذلك: (ما أيْدَى زيدًا) يجوز - إذا أردتَ يدَ النعمة -؛ وكذلك (ما أعْمى زيدًا) - إذا أردت من (عَمَى البصر) - لايجوز، فإن أردتَ من

(١) ذاته (٢/٢٤٠).
(٢) ذاته (٢/٢٥٥)
(٣) ذاته (٢/٢٥٣)
(٤) ذاته (٢/٢٨١)
(٥) ذاته (٣/١٣٨)
(٦) ذاته (٣/١٣٩).
(٧) ذاته (٣/٨٩).
(٨) ذاته (٢/٤٤٢)
(٩) ذاته (٢/٣٤٤).
(١٠) ذاته (٣/١٦١).
(١١) ذاته (٣/١٦١).
(١٢) ذاته (٤/٢٢٤).

(عمى البصيرة) جاز . وتقول (ما أبْيَضَ طيرك) - إذا أردتَ (البياض) لايجوز ، وإن أردتَ من (البيض) جازَ)[١]

ويقول (وأمّا قولنا (عَنْسَلٌ) ، فإن أخذته من (العَنْس) فاللام زائدة ، ويكون وزنه (فَعْلَلٌ) وإن أخذتَه من (عَسَلَ الذئبُ) - إذا عدا - فالنُّون زائدة ، ووزنه (فَنْعَلٌ))[٢]

٤- تحكيم الذوق في ضبط الأحكام :

وربما وجدت أبا الخطابِ يتَّخذ من الذوق والحِسّ اللغوي ضابطًا للأحكام وحاكمًا للتَّقْعيد ، وذلك من نحو قوله : (وأيٌّ) بمعنى (الذى) و(التى) في المواضع التى يحسُنُ فيها أنْ تكون مقدرة بمعنى (الذى ، والتى) ؛ لأنها تكون استفهاميّة وتكون شرطية ، ولايجوز أن تقدّر بـ (الذى ، والتى) في الشرط والاستفهام)[٣]أهـ

وقوله في (مِنْ) التبعيضية ، والابتدائية ، والجنسية (فمتى حَسُنَ ذكر البعض فهى للتبعيض ، ومتى حسُن ذكر الابتداء فهى للابتداء)[٤] ، و : (فمتى حسُنَ لك ذكر الصفة فهى لتبيين الجنس)[٥] أهـ ، وقوله (اجْلوَّذَ ، واحرنْجَمَ ، كل هذا فعلٌ ماضٍ ، لأنه يحسن فيه (أمْسِ))[٦] أهـ ، وقوله (فقولك (يقومُ ، وسيركبُ) فعل مستقبل ؛ لأنَّ (غدا) يحسُنُ ذكره معهما)[٧] أهـ .

٥- التنظيرُ بالتمثيل :

وقد يكتفي المصنف من الحكم بالتمثيل ، دون تفصيلٍ لقاعدةٍ ؛ كأنه يهدف فيه إلى الغاية من التلقين بالتطبيق على المستوي الصَّوابيّ في القول ، وعرضُ الحكم بالمثال ليس غريبًا عن ساحة التصنيف النحوي ، وذلك من نحو قوله (فإن كان الاسم المنقوص على (فَعِلٍ) - بفتح الفاء ، وكسر العين - مثل (عِمٍ ، وشجٍ)

---

(١) المحرر (٢٣٩/٣) .
(٢) ذاته (٣٦١/٤)، وانظر (٣٤٧/٤) .
(٣) ذاته (٣٩٣/٢)
(٤) ذاته (٣٩٦/٣) .
(٥) ذاته (٣٩٧/٣)
(٦) ذاته (١٢/٤)
(٧) ذاته (١٦/٤)

قلت (عمَوِيّ وشجَوِيّ) فإن كان رباعيًّا مثل (قاضٍ وغازٍ)، قلت (قاضوي وغازَوي) وقد قيل (قاضيّ وغازيّ) وإن نسبت إلى مثل (حبلى وذكرى) جاز ثلاثة أوجه (حبْلِيّ، وحبلَوِيّ وحُبلاوِيّ) هذا في المؤنث الرباعي)[١] أهـ، وقوله (وأنه (التصغير) على ثلاثة أمثلة (فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفعَيْعِيل) وأن (سِرحان) تنقلب ألفه ياءً هو وأمثاله، وأنَّ (سكران) لاتنقلب ألفه، وكذلك (عثمانُ) لاتنقلب ألفه)[٢] أهـ.

وقد سلك هذا المنهج في سرد مصادر مازادَ على الثلاثي، فقد عدّد ما أمكنه من أوزان دون وضع ضابطٍ عام، أو حكم شامل ينضوى تحته ما تشاكل من أفراده؛ كقوله (ماكان على (أفْعَلَ) فمصدره كذا، وما كان على (افْتَعلَ) فمصدره كذا، وعلى (انْفَعَل) فمصدره كذا، وعلى (استَفْعَلَ) فمصدره كذا[٣]، ونحو من ذلك صنعه سيبويه، والمبرد، والزمخشرى وغيرهم[٤]

٦- وضع الضَّوابط العامَّة، والقواعد الحاكمة:

والمصنِّف بهذا يستنُّ طريقًا لكشف ماخفي أمره، وانبهم الحكم فيه، فيتمكن قارئه من سبره، وذلك بصياغة ضابطٍ عام يصلح استخدامه للاستجلاء أو الاختبار، وذلك من نحو قوله (كل موضع صح فيه تقدير (في) فهو ظرف، وكل موضع لم يصح فيه تقدير (في) فهو غير ظرف)[٥] أهـ.

وقوله (كلُّ مصدر تجده في الكلام منصوبًا فاعتبره باللام؛ فإنْ صح تقدير اللام فيه فهو مفعولٌ من أجله، وإن لم يَصحّ تقدير اللام، ولا كونُه علةً للفعل فهو مصدر في موضع الحال؛ كقول العرب: (قتلتُه صَبْرًا)[٦] أهـ.

وقوله: (وكلُّ مصدر منصوب أشْكَلَ عليك أنَّه مفعول من أجله، فاجْعله

---

(١) ذاته (٢/٣٢٨)

(٢) ذاته (٢/٢٨٢).

(٣) ذاته (٤/٤٦٦).

(٤) راجع (الكتاب ٤/٨١، والمقتضب ١/٢١٣، والمفصل ص ٢١٩).

(٥) المحرر (٣/٢٩٤)

(٦) ذاته (٣/٣٠٦).

مصدرًا في موضع الحال)[١] أهـ.

وقوله فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل - (وتلخيص هذا أنْ تقدر (أنَّ) مع المفعول الثاني، فمتى صحّ تقديرها، فهو يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين، وبيان ذلك أنَّك تقولُ (أعْلَمَ زيدٌ عمرا أنَّ بكرًا خارجٌ)[٢] أهـ.

٧- التنبيه على الأصول، والتركيز عليها:

والنهج التحليلي المطرد الذى وقفتُ عليه من أبى الخطاب بعامة، سواء في المفردات كما في حديثي هذا - أم في التَّراكيب إعرابا - كما يعقُب في الفصل التالي - حدا بِهِ أنْ يركِّزَ على أصول الأشياء، تحليللا، وضابطًا، وستتضح هذه الرؤية في انعطافه الدائب على الأصول تحليلًا، وقاعدة.

* أما مراجعته للأصول تحليلا في المفردات فمن نحو قوله - في الأسماء الخمسة - (والدليل على اعتلالها: أن أصل (الأخ): أَخَوٌ - بالواو - و(الأب) أبَوٌ - بالواو - و(الفم) فَوْهٌ - بالهاء - و (الحم) حَمَوٌ - بالواو، و(الهَنِ) هَنَوٌ - بالواو - و (ذو مِال) (ذَوَيٌ) - بالياء -)[٣] أهـ.

وقوله (إذا قلت (هذا قاضٍ) فأصله (هذا قاضِيٌ) - بالياء والضمة والتنوين - فثقلت الضمة على الياء المكسور ماقبلها، فحُذفت الضَّمة، فبقى (قاضِينْ) - بالياء مسكنةً، والتنوينُ أيضًا ساكنًا - فحذفت الياء لالتقاء الساكنين الياءِ والتنوينِ، فبقى (قاضٍ) - بكسر الضاد - والتنوينُ بعدها كأنه نونٌ ساكنة يُلْفَظُ بها لفظا، من غير إثباتٍ لها خطًّا)[٤] أهـ.

وقوله (إنك إذا قلت (هذه عصًا)، فأصله (عصَوٌ) - بواو مفتوح ماقبلها وكذلك (رَحى) أصله (رَحَيٌ) - بياء مضمومة مفتوح ماقبلها فلمَّا تحركتْ الواو من (عَصَوٌ)، والياء من (رَحَيٌ) وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا، فلما قلبوهما ألفا التقى ساكنان، وهما الألف والتنوين. فصار (عصَانْ) و(رَحانْ)

---

(١) ذاته (٣/٣٢٧).
(٢) ذاته (٣/١٤٩).
(٣) ذاته (٢/١٧٣).
(٤) ذاته (٢/١٨٩).

بألفٍ مسكنةٍ، ونون بعدها في اللفظ، لا في الخط، فحُذِفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقى (عصًا، ورحىً) - بنون التنوين -)[١] أهـ.

* وأما تركيزهُ وتأكيده للأصول الضابطة فنحو قوله - في المخاطبة - (أول كلامك لمن تسأل عنه، ، وآخره لمن تخاطِبُه، هذا أصلٌ مطَّرد، فابْنِ على ذلك جميع ما يرد عليك)[٢] أهـ.

ويقول - في نائب الفاعل - (أنْ يحذف الفاعل، ويُقام المفعول مقامَهُ، هذا أصل مستمر لا يُنْقَضُ)[٣] أهـ، ويقول في التنازع (الأصل في هذا الباب أنَّك إذا أعملتَ الثاني حذفت معمول الأول، فإذا أعملت الأول أضمرتَ معمول الثاني)[٤] أهـ.

ويقول (وهذا أصل مستمر في كل مُرَخَّمٍ، فإن شئتَ أبقيتَ ماقبل المحذوفِ على حركته، وإنْ شئتَ جعلته اسمًا مفردًا، وضَممتَهُ، ولم تلتفتْ إلى المحذوف)[٥] أهـ.

* (وهذا أصل مستمر في النَّعت إذا قُطِعَ، أن يُرْفَعَ بإضمار (هُوَ) أو يُنْصب بإضمار (أعنِى)[٦]

(الأصلُ عند النحاة في كل ساكنين التقيا أن يتحرَّك أحدُهما بالكسر)[٧]

* (تحركت الواو والياء، وانفتح ماقبلهما، فقلِبت ألفًا، وهذا أصلٌ مطَّرد في جميع العربية)[٨] أهـ.

* (وهذا أصل مطرد في علم التصريف أنه إذا تغيَّر المعنى تغيَّر اللفظ)[٩]أهـ

* (وهذا أصلٌ مطَّرد في كل واو وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة، فإنها تحذف،

---

(١) ذاته (١٩٣/٢).
(٢) ذاته (٣٣٨/٢).
(٣) ذاته (٥٠٣/٢)
(٤) ذاته (١٨٠/٣، ١٨٣، ١٨٦)
(٥) ذاته (٢١٥/٣).
(٦) ذاته (٤٩٣/٣).
(٧) ذاته (١٥٨/٤)
(٨) ذاته (٣١٤/٤)
(٩) ذاته (٣٢٣/٤)

كما حذفت الواو في (يَعِدُ)[١] أهـ.

(وهذا أصلٌ مستمر في كل واو، أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة قلبت همزة)[٢] أهـ.

(وهذا أصلٌ مستمرٌّ في كل واو، وياء اجتمعتا، وسبقت الأولى منهما بالسكون، فإنَّ الواوَ تُقلبُ ياء، وتدغم الياءُ في الياءِ)[٣] أهـ.

(من أصول الإدغام أنَّ العرب لا تُدْغِم إلا ساكنًا في متحرِّك، ولا تُدْغِمُ متحركًا في متحركٍ، ولا متحركًا في ساكنٍ)[٤]

٨- اختصار الطرق بمراجعة الأصول القريبة دون البعيدة:

وأبو الخطاب الهرميّ في تحليلاته بمراجعة الأصول قد يُلْغِي مراحل مما استقر عندهم فيها؛ إيجازًا واختصارا، وبخاصَّة إذا لم يكن في معاودتها ثمرةٌ تُرجى، أو كان قد سبقت منها مرحلة في أصل سابق، وفي المعاودة عدولٌ عما أجرِى في ذلك الأصل، وهذا كقوله (وكذلك في (قلْ) و(بِعْ)، أصله: (قُولْ)، و(بِيعْ) فحذفتا؛ لالتقاء الساكنين)[٥]

وصنيعه أولي، وأخصر من معاودة الأصل، فالمعهودُ أنَّ الأمر يؤخذ من المضارع بعد إعلاله، وأنه محمولٌ على المضارع في هذا الإعلال. أقول هو أولى من مراجعتهم الأصل فيه من نحو قول ابن جنى - في (قُمْ، وخَفْ، وبِعْ)-: (أصله اقْوُمْ، واخوَفْ، وابْيِعْ) فنقلت الحركة من العين إلى الفاء، وحذفت همزة الوصل، لتحرك مابعدها، وسقطت العين؛ لسكونها، وسكون اللام)[٦] أهـ، فالغاية واحدةٌ، ولا ثمرة من مراجعة الأصل فيه، وقد تمَّ مراجعة الأصل في المضارع المحمول هو عليه فيه، والمأخوذ منه، ففي المراجعة عدولٌ عما أُجْرِيَ في ذلك الأصل

(١) ذاته (٤/٣٩٤)
(٢) ذاته (٤/٣٦٣-٣٦٤)
(٣) ذاته (٤/٣٧٢).
(٤) ذاته (٤/٤٥٠).
(٥) ذاته (٤/٣٩٨)
(٦) المنصف (٢/١٠٨).

وأيضا كقوله في (استقمتُ، وابتعْتُ) (وأصله: (استَقْوَمْتُ، وابْتَيَعْتُ)، فنقلت حركة الواو، والياء إلى الحرف الذى قبلهما، وسكنتا، وحذفتا لالتقاء الساكنين)(١) أ هـ.

وفي هذا كل الغَنَاءِ عن قولهم بعد النقل تحركت بحسب الأصل، وانفتح ماقبلها الآن فقلبت ألفا، ثم حذفت الألفُ للساكنين، وراقب مايأتى

ويقول في (الإقامة، والإقالة، والاستقامة، والاستقالة) (أصله إقْوَامة وإقْوالة، واستقْوَامة، واستقْوالة، فحذفت الواو للاستثقال. ولكونه التقى هو والألف وهما ساكنان)(٢) أهـ أى بعد نقل حركتها إلى ماقبلَها.

قلت: وهو في الضَّبط أقعد مسلكا، وأولى اعتبارا، فلأَنْ تحذف الواو ابتداء أقيسُ من قولهم: (قلبت ألفا؛ لتحركها باعتبار الأصل، وانفتاح ماقبلها الآن، فاجتمع ساكنان، فحذف أحدهما على المَشهور والمعروف من المذهبين؛ إذْ أن الحركة قد زالت، وماكان لها أنْ تؤثر معدومة، وإذا اعتبرنا حركة الأصل فيه، فلنعتبر كذلك سكونَ المنقولِ إليه الحركةُ، وهذا أمرٌ غريبٌ!

على أنى قد لاحظتْ عند ابن جنى نحوا من ذلك في قوله (فنقلتْ الفتحة من العين إلى الفاء، فسكنت العين، وألفُ (إفعالة) بعدها ساكنةٌ، فحذِفتْ الألف على قول الخليل والعين على قول أبى الحسن)(٣)

وكما يرى أن الضم، والكسر في فاء نحو (قُلْتُ، وبِعْتُ، وكِلْتُ) مجتلب بعد حذف العين(الياء، والواو) للدلالة على الواو والياء المحذوفتين؛ قال (فلم يبق مايدل على الواو، فضموا القاف إعلامًا أنَّ ثَمَّ واوا محذوفةً، ثم كسروا الباء والكاف بعد ذلك؛ لتدل الكسرة على الياء المحذوفة)(٤) أهـ.

ومذهب الجمهور على التَّحويل في الصيغتين إلى (فَعُلَ) - في الواوي - و(فَعِلَ) في اليائي، ثم نقل الضمة، والكسرة إلى الفاء للإشارة إلى نوع العين

---

(١) المحرر (٣٩٨/٤)
(٢) السابق (٤١٠/٤).
(٣) الخصائص (٣٥٤/٣)
(٤) المحرر (٤١١/٤).

المحذوفة منهما، وماذهب إليه المصنف أيسر كلفة، وأخف مؤنة، والغاية واحدةٌ، وهو مختار ابن الحاجب، والرضي، وقد حُرِّرَ في موضعه

٩- التنبيه على الفروق بين النَّظائر المشتبِهات لفظًا :

وقد قطع أبو الخطاب شطرًا من بحثه في تبيين الفوارق بين المشتبهات من النظائر لفظًا، فربما جرَّه الحديثُ في مبحث إلى متشابه لفظا في مفرد، أو تركيب، فيُلِمّ به إلمامة عجْلَى، هادفا بذلك إلى توضيح السِّمات كشفا عن التباسٍ مُحْتَمل، فبذا تسلم طريقة الأداء، وتميزُ الأشياء المتناظرة؛ وخذ من ذلك أمثلة

قال (والفرق بينه (التمييز) وبين الحال أن الحالَ مشتقةٌ، وهذا غير مشتقّ. والفرق بينه وبين المفعول من أجله: أنَّ المفعول من أجله مصدرٌ مقدَّر باللام، قد تمَّ الكلام دونه، علةٌ للفعل، والتمييز بخلاف ذلك)[١] أهـ.

* (الفرق بين النعت والتوكيد أنَّ التوكيد والمؤكَّد كالشئ الواحد، والنَّعت والمنعوت متفقان من جهة، مختلفان من جهة.)[٢]

* (قالوا (ضرب يضرب مَضْرَبًا) - بفتح الراء - إذا أرادوا المصدر فإذا أرادوا المكان قالوا (هذا مَضرِبُ القوم) - بكسر الراء - ، وأما إذا قالوا (المِضْرَبَ) وأرادوا الخيمة نفسها، فهى (المِضْرَبُ) - بكسر الميم؛ لأنه يُنقَل ويُحَوَّلُ، وكل آلة تُنقل، وتُحوَّل فإنها بكسر الميم)[٣] أهـ.

* (تقول - للقِدْرِ الذى يطبخ فيه - (المِطْبَخ)؛ لأنه يُنْقَلُ ويحول، وكذلك خيمة المطبخ مكسورة الأول؛ لأنها تُنْقَل وتُحَوَّلُ، وتقول لموضع الطبخ (المَطْبَخ)[٤] - بالفتح -) أهـ، وهو كثير

وكما تراه في حديثه عن (أمَّا) التفصيلية، حيث يتداعي إلى المشَابِهيْن لفظًا، فيقول مفرقا (وأما قولك (أمَا) - بالتخفيف - فحرف معناه افتتاح الكلام، لاعمل له. وأما (إمَّا) - بكسر الهمزة - وتشديد الميم - فإنها حرف

---

(١) ذاته (٣/٣٤٥)

(٢) ذاته (٣/٥٠٤).

(٣) ذاته (٤/٤٧٤)

(٤) ذاته (٤/٤٨٠).

عطف ، ومعناها الشَّك والتخيير)[١] أهـ .

وتراه يضع الضوابط الفارقة بين المفعول من أجله ، والحال ، وبينه وبين التمييز[٢] ، وتراه يعقد بابًا في الفرق بين (إنَّ) المكسورة ، و (أنَّ) المفتوحة[٣] ، كما يفرِّق بين البدل ، وعطف البيان[٤] ، وتراه إذْ يشرع في الحديث عن (أنْ) الناصبة للمضارع يقدِّم بالمخففة من الثقيلة ، وحالها في عدم النصب ، وما يلزمها من الفواصل بينها ، وبين الفعل والموضع الذى يحتمل فيه أنْ تكون ناصبةً [٥]

بل ربما تداعت مناقشته للتركيب ، ومافيه من وجوه إعرابية ، إلى تركيب مناظر - وإن لم يكن من موضوع حديثه - تلمُّسًا لذلك الشبه الصُّورى ؛ ومن ذلك حديثه عن الأسلوب (عندى خمسةُ رجالٍ) ومايحتمله من ثلاثة أوجه (عندى خمسةُ رجالٍ ، وخمسةٌ رجالًا ، وخمسةٌ رجالٌ) تداعت هذه الصورة إلى شبيهٍ لهُ ما لَهَا - وإن لم يكن من موضوعها - ؛ فيقول (ومثل ذلك (هذا ثوبُ خزٍّ) - بالخفض على الإضافة - ، و (هذا ثوبٌ خَزٌّ) - برفع (ثوب) وتنوينه ، مع رفع الخز على البدل - ، و : (هذَا ثوبٌ خَزًّا)-بتنوين (ثوب) ونصب (خزّ) على التمييز)[٦]

وهكذا تتواثب المتناظرات لديه ، فيقنصها مفرِّقا ، أو مطبِّقًا ، وكلٌّ لايعدم الفائدة ، والكشفَ عما يتحدّث عنه بعمومه .

١٠- الأخذ بالأحكام المطلقة ، عن طزيق الحصر الشمولي

وهذا النَّهْجُ في الحقّ مهْيَعٌ وعْرٌ ، لايرتاده إلا واثقٌ ، مُدِلّ بعلمه ، وأنَّى له ذلك ؟ وما مال إليه سالكٌ إلا استُدْرِك عليه ، وما سَلِمَ له امتدادُ طريقٍ ، وقد يصاحبه التوفيقُ ، أو يحيدُ عنه ، ولكنها - للحق - نزعةٌ إنْ صادفها السَّدَاد حينا ، فبينها وبين الغُرورُ خيطٌ ؛ فالوقوف على لغة العرب مَعْجزَةٌ ، وتمثُّل كل فكر العلماء غيبٌ لا يَخْلُصُ لبشر ، والتعميم في الأحكامِ بلوناه مَزْلَقًا ، وقد ألَّفَ في نحو من ذلك ابنُ

---

(١) ذاته (٥٥/٤)

(٢) ذاته (٣٠٦/٣)

(٣) ذاته (٤٥/٣) .

(٤) ذاته (٥١٥/٣)

(٥) ذاته (٥٩/٤) .

(٦) ذاته (٢٢٤/٢) .

خالويه كتابه (ليس في كلام العرب) وعليه ما عليه[١]، فالتسرع في الحصر مُسْتَبْعد، وإن قُصِدَ الجمع تيسيرًا، وقد صادفت من صاحبي شيئًا من ذلك، وله ما أراده، وللبحث أن يستدرك بما أمكنه الاطمئنان عليه، ولستُ أدَّعي بما ألحقتُه من فوتٍ كمالًا، فجلَّ الكاملُ وحده، وسأعرض بعضًا من منحاه في ذلك معقِّبا بما اهتديت إليه

يقول (ليس في كلام العرب (فَعَوْلَى) إلا قليلا نادرًا)[٢] أهـ، و (ليس في كلام العرب (فَعَلُّلٌ، ولا فَعَلُّلَةٌ)[٣] أهـ.

و: (ليس في كلام العرب فِعْوِيلٌ)[٤] و (ليس في الكلام فَعْلُولٌ)[٥] أهـ.

و (ليس في كلام العرب من أبنيةِ الأصول الثلاثية سوى هذه، وما عداها فليس من كلام العرب)[٦] أهـ.

و (ليس في كلام العرب ماهو على هذا الوزن (فَعْلِلٌ)[٧]؛ و (كل كلمة جاءت مخالفةً لهذه الأوزان الخمسة فليست من كلام العرب)[٨] و: (ليس في كلام العرب ماهو بوزن (فَعْلُلٌ)[٩]؛ و (ليس في العربية شيء يعلب إلا باب التأريخ)[١٠] أهـ.

و: (ليس في كلام العرب كلمة مركبة من الواوات إلا هي (الواو)[١١] و: (ليس في العربية شيء يغلِّبُ... إلَّا باب التأريخ)[١٢] و (ولم يجئ من الحروف مؤنَّث بعلامة التأنيث، وهي التاء إلا ثلاثة أحرف، وهي لا، وثُمَّ، ورُبَّ)[١٣]، و (اعلم أنه ليس في العربية شئ يُغَلَّب فيه المؤنث على المذكر إلا باب التأريخ،

---

(١) انظر مقدمته.
(٢) المحرر (٤/٣٣٨)
(٣) ذاته (٤/٣٤٠)
(٤) ذاته (٤/٣٤١).
(٥) ذاته (٤/٣٤٢)
(٦) ذاته (٤/٣٠٢)
(٧) ذاته (٤/٣٠٤، ٣٤٧، ٣٥١).
(٨) ذاته (٤/٣٠٥).
(٩) ذاته (٤/٣٥٥)
(١٠) ذاته (٤/٢١٥).
(١١) ذاته (٤/١٠٩)
(١٢) ذاته (٢/٢٣٨، ٢٤١)
(١٣) ذاته (٢/٢٤٢).

وشئ من المؤنَّث يتقدَّمُ على المذكَّرِ ، فيغلبُ عليه سماعًا أيضًا)[١] ؛ و : (لم يجئ ماله مؤنث على (فَعْلاَنة) إلا هذين الحرفين لاغير)[٢] ، - يقصد (نَدمانة، وعُرْيَانة) - و : (لم يُسْمَعُ عنهم دخول النون في النَّسب في هذا الباب إلا في (صنعانِيّ ، وبهرانِيّ ، لا غير)[٣]

و أكتفِي بهذا القَدْر ، كما أكتفي بما عُلِّقَ في محلاَّتها ، إنْ كان ثمة تعليق لفوتٍ ، أو استدراكٍ .

و مما توقفت معه في هذه الأحكام المطلقة قوله (وأنَّ جميعها (كان وأخواتها) تكون ناقصةً وتامة)[٤] أهـ ، والثابت أن (ليس) لا تستعمل إلا ناقصةً ، وقوله (ما جاء على وزن (فُعْلَةَ) - بضم الفاء ، وإسكان العين ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه الضَّمُّ إتباعا ، والإسكانُ على الأصل ، والفتحُ تخفيفًا)[٥] ويُحْترز في ذلك من الاسم الصحيح العين مُضَعَّفِها ، أو المُعَلِّ اللام بالياء

وقال (لا يكون مجرور في كلام العرب إلا بها (حروف الجر) أو بإضافة اسم إلى اسم)[٦] أهـ ، وهو كلام لا يشمل الجرَّ بالتبعيّة ، أو الجِوار مع عقده لهما كلاما ، وإن كان يمكن حمل كلامه على الأصل في الجَرِّ ، وهو الأوضح

وقال : (ليس في كلام العرب منصوبٌ من غير هذه الخمسةَ عَشَرَ)[٧] أهـ .

وقد يُسْتدْرك عليه بمعمول الصفة المشبهة ، المشبَّهِ بالمفعول به ، وخبر (إنْ) النافية ، وخبر (لاَتَ) ، وعذره ، في الأول أنه صالح للتمييز على وجهٍ ، أو لعله تجوَّز في مفعوليته ، فاعتبره من قبيل المفعول به ، وفي الثاني أنه لايُعمِلُ (إنْ) النافية ، وفي الثالث : أنَّه لم يذكر (لاَتَ) في الإعمال ألبتةَ

أطلق أنه ليس لـ(فَعِلٍ) جمع كثرة بالجملة[٨] ، وهو إطلاق لا يطَّرد إلا فيما تمثل

---

(١) المحرر (٢/٢٣٨) .
(٢) ذاته (٢/١٤١) .
(٣) ذاته (٢/١٩٧) .
(٤) ذاته (٢/٥٥٨) .
(٥) ذاته (٢/١٦٦)
(٦) ذاته (٣/٣٩٢)
(٧) ذاته (٣/١٠٥) .
(٨) ذاته (٢/١٣٠) .

به هناك مَن (عَجُز، وعَضُد) وإلا فمنه مايخرج على (فِعَال) نحو (رَجُل، ورِجَال، وسَبُع، وسِبَاع)، كما حرر في موضعه

قال: (واعلم أن هذا المحذوف في هذه الأربعة المواضع لايُقدَّرُ إلاَّ بـ(كائن، أو ثابت، أو مستقرٍّ، أو واجب) لاغير فلذلك كان محالًا أنْ تقدِّر بغير هذه الأربعة التى ذكرناها)[١] أهـ.

وفضلًا عما في هذا الحصر المؤكَّد من مناهضةٍ لما يذكرون من نحو (واقع وحاصل، وموجود) وما في معناها، فإنَّ فيه مخالفة لمذهبه، فهو على مذهب كل الناس من التقدير في الصلة بالفعل، وهنا عمم في المواضع الأربعة، أى (الخبر، والصفة، والصلة، والحال)، فليحترز.

قال: (وأكثر النحويين يجيز العطف على موضع (أنَّ) المفتوحة، ويستدل بهذه الآية، ويُرْوَى أن سيبويه أجازه، ولم أقفْ على من منع منه إلا ابن بابشاذ وحده، فاعلم ذلك)[٢] أهـ.

وهذا الحصر يُعَدُّ عليه، فقد ذُكِرَ أنّ أكثرهم على المنع؛ قال العكبري (وهو عند المحققين غيرُ جائز؛ لأن المفتوحة لها موضعٌ غير الابتداء، بخلاف المكسورة)[٣] أ هـ، وقد حرر في موضعه.

وبعد، فهذه استدراكات لاتقدح في مكانة الرجل، وفضله، فما سلم واحد من استدراك، وقد قنَعتُ علميًا بأن الاستدراك على القدماء لا يمثِّلُ ظاهرةً، بل الظاهرة أنهم كانوا على الصَّواب

١١- التركيزُ على بيان مستوى الأداء الصَّوابي:

وعمر الهرميّ جدُّ حريص على بيان مستوى الصواب في الأداء، فَهْمًا من رسالة العربية، ووظيفة النحويّ، فيطرح الوجوه الفاسدة أداءً، ويعقِّب بما يسوغُ فيها قولًا، ويوضِّح أبعاد اللحن في القول؛ لتثبت معالم الفكرة نظرية، وتطبيقًا

---

(١) ذاته (٢/٤٧١، ٣/ ٣٠١).

(٢) ذاته (٣/٢٦).

(٣) التبيان (ص ٦٣٥) وانظر المصادر المدونة هناك.

اسمعه يقول (واعلمْ أن اللحن لحنان لحنٌ خفيّ، ولحنٌ جليّ، فاللحنُ الجليّ تغيير الحركات عن مواضعها، كما تقول العامة في(قامَ زيدٌ) (قام زيدٍ) - بالجرِّ -واللحن الخفيّ هو أنْ تقف على آخر الكلمة بالحركة، أو بالحركة والتنوين فهذا لحنٌ عند جميع العلماء)[1]

ويقول (الأفعال الماضية لاحظَّ لها في الإعراب، ولاتدحل عليها نونٌ، لايقال (قامَانِ) ولا (قامُون) ولكن تقولُ (قاما، وقاموا) فمن أثبتَ النون في الماضي فقد أخطأ ومنْ حذفَها من المستقبل في حالة الرفع فقد أخطأ)[2] أهـ.

ويقول: (إذا قلت (زيدٌ أفضل الأسود)، أو (أفضل الحَميرِ)، لم يجز، لأنَّ (زيدا) ليس من الأسود، ولا الحميرِ، فإذا أردت تصحيح ذلك أدخلت عليه(مِنْ) فقلت (زيد أفضل من الأسودِ) و (زيد أفضل من الحميرِ) فيصح حينئذ الكلام وينساغ)[3] أهـ.

ويقول: (فمتى وصلتَ ثبتَتْ التاء، ولايجوز النُّطق بالهاء مع الوصل، لاتقول (هذه شيخَهْ) - بإثبات الهاء مع النون - ولا (بُرَّهْ) ولا (قائمَهْ)؛ لأنَّ هذا خَلْفٌ من الكلام في الوصل)[4] أهـ.

* (لو قلتَ في الخِلقة (ما أيْدَى زيدًا، وما أجْبَه عمرًا) - إذا أردت التعجب من (اليد) التى هى الجارحة، ومن الجبْهة - لم يجز، ولكن تقول (ما أطْوَلَ يدَهُ، وما أوسعَ جبهتَهُ)[5] أهـ.

* (ولو قلت هذه مساجدٌ، ورأيت مساجدًا، ومررت بمساجدٍ) لم يجز، بل تقول (هذه مساجدُ، ورأيت مساجدَ، ومررت بمساجِدَ) - بالفتح من غير تنوين ولا جرٍّ-)[6]

---

(١) المحرر (٣/٥٧٨).
(٢) ذاته (٢/٨٦)
(٣) ذاته (٣/٤٥٨).
(٤) ذاته (٢/٢٥٠)
(٥) ذاته (٣/٢٣٨)
(٦) ذاته (٣/٥٥٧).

* (وتقول : (هذا رجلٌ مقبلٌ) ، فيكون (مقبلٌ) نعتًا لـ (رجلٌ) فإذا قدمته عليه وقلت (هذا مقبلٌ رجلٌ) بطلت النعتية ؛ لأنَّ النعتَ لايتقدم على المنعوت ، ولكن يكون (هذا) مبتدأ و (مقبلٌ) خبره ، و(رجلٌ) بدل منه ؛ لبطلان النعتية ، والوجه الصحيح الجيد أن تقول (هذا مقبلًا رجلٌ) ؛ لأنَّ نعت النكرة إذا تقدَّم عليها نُصِبَ على الحال)[١] أهـ .

وعلى ماترى ، يوقِفُ قارئه على الخطأ ، أو غير المُسْتَحْسَنِ ، ثم يأخذ بيده إلى الصواب ، أو الأحسن ، وهو ما نفتقده في الكثير من مصنفاتنا النحوية

١٢- الاستقصاء في التَّوضيح :

ويذكر البحثُ لأبى الخطاب الاستقصاء في توضيح المفردات ، والتفصيل في ذكر أبعاد موضوعه ، فلايزال يذكر الشئ ، وأصله ، ومراحل تغيّره ، والضابط الحاكم فيه حتى يتهدّى مع قارئه إلى نتيجته ؛ اسمعه يقول (والمعتل بالواو ؛ كقولك (دَلْو) و (قِنْو) فإنك إذا صغرت هذا النوع قلت فيه (دُلَيٌّ ، وقُنَيٌّ) - بياء مشددة - وأصله (دُلَيْوٌ ، وقُنَيْوٌ) - بياء وواوا بعدها - فقلبت الواء ياء ، وأدغمت في الياء ، وهذا أصلٌ مستمر ، وهو أنَّ العرب متى اجتمع معهم واو ، وياء ، وسبق الأول منهما بالسكون قُلِبتْ الواو ياء ، وأدْغِمتْ الياء في الياء)[٢] أهـ .

ويقول (أصل (لاتَقُمْ) : (لاتقومُ) - بالواو - و (لا تقْعُدْ) (لا تَقْعُدُ) - بالرفع - فلما دخلت (لا) التى للنهّى حُذِفت الضمة من (تقعدُ) ومن (تقُومُ) فصار (لاتقعدْ ، ولا تقومْ) - بالسكون - ثم التقى ساكنان في قولك (تقُومْ) وهما الواو والميم ، والعرب إذا اجتمع معهم ساكنان حذفوا أحدهما - إذا كان حرف علة- ، فلذلك حُذِفَتْ الواوُ فبقى (لاتقُمْ)- كما ترى -)[٣] أهـ .

ويقول في تخفيف همزة (الأحْمَر) إلى (لَحْمَر) (نقلتْ حركة الهمزة التى بعد اللام إلى لام التَّعريف ، ثم حُذِفتْ هى ، فقلت (الَحْمَرُ) ولما تحركت اللام

---

(١) ذاته (٤٩١/٣) .
(٢) ذاته (٢٨٩/٢) .
(٣) ذاته (٢٦/٤) .

من(الَحْمَرُ) استغنينا عن همزة الوصل -وهي الأولى - ؛ لأنَّ همزة الوصل لايكون مابعدها إلا ساكنًا ، واللامُ قد تحرَّكت ، فحُذِفتْ همزة الوصل ، والهمزة الأخيرة التي بعد الَّلام ، فصار (لَحْمَرُ))[١]

وكذلك هو في تفصيله مسائل موضوعاته ، واعتبره في باب (اسم الفاعل) تراه يذكر من ذلك اسم الفاعل مما لايتعدّى من الثلاثي ، ومن الرباعي ، ومن الخماسي ، ومن السداسي ، ثم مما يتعدَّى إلى مفعول واحد من الثلاثي ، ومن الرباعي ، ومن الخماسي ، ومن السداسي ، ثم مما يتعدى إلى مفعولين من كل أولئك ، يجوز الاقتصار على أحدهما ، أو لا يجوز ، ثم مايتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين - وليس ذلك في الثلاثي - بل كُلُّهَا في الرباعي[٢] ، وكذلك في (اسم المفعول) بعده ، وعلى هذا تتساوقُ معه الفكرة مرتَّبة منتظمة ، فيسوقها ملتئمةً محرَّرَة

١٣- الإجمال ثُمَّ التفصيل

درج أبو الخَطَّاب في امتداد كتابه على تقديم عامٍّ لموضوع بحثه ، يوقف القارئ على مشاعبه إجمالًا ، ثم يشرعُ يُفَصِّل ما قَدَّم ، كأنه يُجْمِل الموضوع في مقدمة حاصرة تهيئٍّ الذهن ، وتُعدُّه لتقبل ماسيلقى عليه ، فما سيأتى بناءٌ على أُسُس استقرت لديه ، ضمانا لحسن الاستجابة ، واطمئنان القبول ، فإذا ما تهيَّأ الذهنُ ، وتحقَّق الاستعداد راح يبسط في إفاضة ماسبق أنْ مهَّده له ، وبذا يكون قد توفر على منهجه التلقيني المنشود ، وهو ما يلهج به المربُّون ؛ وربما خصص لهذه التقدمة فصلًا ، ثم يعقد لشرحها فصولًا ، انظره يقول

(فصل ، في توابع المنادى اعلم أنَّ التوابع أربعة العطف ، والنَّعت ، والتَّوكيد ، والبدل ، والمنادي ينقسم قسمين مفردٌ ، ومضافٌ ، وللمفرد توابع ، وللمضاف توابع . فصل ، في توابع المفرد .)[٣]

ويقول (فصل وجميع مالاينصرف على اثنى عشر نوعًا ؛ فستة أنواع

---

(١) ذاته (٤/٤٣٩) .

(٢) المحرر (٢/٤١٩-٤٢٣) .

(٣) ذاته (٣/٢٢٧-٢٣١) .

لاتنصرف معرفة ولانكرة، وستة لاتنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، فعلى هذا يكون جميع مالاينصرف على قسمين القسم الأول في الستة التى لاتنصرف معرفة ولانكرة)[١]، ثم يفصلها واحدا واحدًا، لكل منها فصل، وكذا في قسيمتها

وانظره في نواصب الأفعال، حيث يسردها عدًّا، وتمثيلًا، وما يختصُّ به كلٌّ منها استعمالا، ثم يشرع يفصِّل كلا منها في فصل، أو حديث خاص[٢]

وانظره في قوله (واعلم أنَّ (أفعلَ التفضيل) بالمعنى الأول، له ثلاثُ حالاتٍ، لايخلو إماَّ أنْ يستعمل مضافا، أو بالألف واللام، أو بـ (مِنْ) فصورة استعماله مضافا، وصورة استعماله بالألف واللام، وصورة استعماله بـ (مِنْ)..)[٣]

ويقول - في توابع المنادى المضاف -: (من ذلك العطفُ، وهو قولك (يا عبدَ اللهِ وزيدُ)، فـ(زيدُ) مضموم لاغير؛ لكونه مفردا، و. (يا عبدَ الله والرجلَ)، فـ (الرجلَ) منصوب لاغير؛ لكونه معرفا بالألف واللام، و (يا عبدَ الله وغلامَ زيدٍ)، فـ (غُلامَ زيدٍ) منصوب؛ لكونه مضافا، وهكذا جميعُ المعطوف على المنادي المضاف إنْ كان المعطوف اسمًا مفردا فهو مضموم بغير تنوين، لاغيرُ، وإن كان في المعطوف الألف واللام كان منصوبًا لاغيرُ، وإن كان المعطوف مضافًا كان أيضًا منصوبًا)[٤] أهـ.

ويقول (إبدال الياء من الواو في نحو (ميقات، وميعاد)؛ لأنَّه من الوقت والوعد، فقلبت ياء؛ لانكسار ماقبلها؛ لأنَّ الواو إذَا انكسر ماقبلها، وسكنت أُبدِلتْ ياء)[٥] أهـ. ويقول (فإن قيل لم فُتِحتْ نونُ الجمع، وكُسِرتْ نونُ التثنية؟ قيل لأحد ثلاثة أشياء الفرق، والسبق، والتعديل، فأمَّا الفرق. وأما قولنا السَّبق ، وأما قولُنا التعديل)[٦] أهـ.

---

(١) ذاته (٥٤٩/٣)
(٢) ذاته (٥٧/٤ ومابعدها).
(٣) ذاته (٤٦٠/٣).
(٤) ذاته (٢٣١/٣)
(٥) ذاته (٣٧٠/٤)
(٦) ذاته (١١٥/٢)

وعلى ذلك المنهج يطرد على امتداد كتابه ؛ وقد تضيق عبارته المُجْملة عن كل مايفصّل ، وذلك قوله : (اعلم أنَّ ألف الاستفهام إذا دخلتْ على (لاَ) صارت (ألاَ) وخرجتْ عن معنى النفي إلى معنى التمنيّ ، وقد تخرج إلى معنى التحْضيضِ ، وإلى العرْض ، وإلى التَّنبيه)[١] أهـ. وضاقت العبارة عن الاتساع لبقائهما على الاستفهام ، والنفي ، وهو ما تعرَّض له في التفصيل ، ولكنَّه في عمومه على ماذكرتُ لك قبلًا

١٤- الاعتدادُ بالصورة الظاهرة دون الوضع الصَّرفيِّ اختصارا :

وقد صادفتَ المصنِّفَ من قريب يختصر الطرق بمراجعة الأصول القريبة ، دون البعيدة ، وكذا عاينتُه يعتدّ بالصُّورة العروضية اختصارا ، بصرف النظر عن واقعها الصَّرفيِّ من هيئة خاصة ، وذلك من نحو قوله (وتزاد خامسة في مثل (سِرحان) و(سُلطان) و(سَكران) ووزنه كله (فَعْلانُ)[٢] أهـ ، وقوله (هذه الأمثلة إنما وضعت ؛ ليُقَاس عليها كل فعل كان على وزنها ، مما يكون مستقبلا ، كما تقول - في وزن (يفْعَلاَنِ) - (يَضْرِبان ، ويخْرُجَانِ) ، وفي وزن (يَفْعَلُونَ) (يُكْرمون ، ويُحْسنُونَ) وكذلك في وزن (تَفْعَلينَ) (تُكْرمينَ ، وتَخْرُجِين) ؛ وأمّاَ الذى من غير وزنها فمثل (يستخرجون ، وينْطلقون ، ويكتسبون)[٣] أهـ ، وكذكره فيما كان على (أفْعل) (أُبْلُم) و(إثمِد)[٤] ، وإنَّما القصدُ إلى (أفْعَل) الاسمى كيف تصرَّفَ ، أىْ تصرَّف حركة همزته وعينه - كما صنع ابن الحاجب ، وقد حرر في موضعه - ؛ كما يَعْنِي في الأول الهيئة العروضية من الحركات في عمومها ، والسَّكنات ، وعدد الحروف ، وقد أدركتُ هذا النهج لدى سيبويه ، فى نحو قوله (وتكون في (انفعَلْتَ وافْتَعلتَ ، وافْعَللْتُ) ، وهذه الثلاثة على زنةٍ واحدة ، ومثالٍ واحدٍ)[٥] أهـ ؛ وقوله (وتكون على استفعلتُ ، وافعنلَلْتُ ، وافعوَّلْتُ ، وافعوْعَلْتُ ، هذه الخمسةُ على مثالٍ واحدٍ)[٦] أهـ .

---

(١) ذاته (٩٥/٣)

(٢) ذاته (٣٤٨/٤)

(٣) ذاته (٨٥/٢) .

(٤) ذاته (١٣٩/٢)

(٥) الكتاب (١٤٤/٤)

(٦) ذاته (١٤٥/٤) .

وقد تراه يأتنس بهذه الصورة العامة فيجتزئ بوزنٍ عن عموم الأوزان؛ كما في قوله (واعلَمْ أنَّ اسم الفاعِلِ من الثلاثيّ مبنيٌّ على وزن (فاعل) ومن الرباعي على وزن (مُفْعِل) - بضم الميم، وكسر العين -)[١] أهـ؛ وكقوله في اسم المفعول (وأنَّ اسم المفعول بوزن (مَفْعُول) في الثلاثي، ويكون على (مُفْعَل) - بضم الميم، وفتح العين - في الرُّباعي، والخُماسي، والسداسيّ)[٢] أهـ.

وهذا اجتزاء بوزن عن أوزانٍ، أو رعاية للصورة العامّة من ميم مضمومة وكسرٍ، أو فتحِ ماقبل الآخر فيهما، وقد وقعتُ على نحو من ذلك في تجوُّزات العلماء؛ يقول الفراء (وما كان من ميم زائدةٍ أدخلتَها على فعلٍ (رباعيٍّ) قد زِيدَ على ثلاثيه شئٌ من الزيادات، فالميم منه في الفاعل، والمفعول به، والمصدر مضمومة، من ذلك قولك: (رجل مُستضرِب، ومستضرَب، ومُسْتطعِم، ومستطعَم)[٣] أهـ، وكلامه فيما كان من الرباعي، كما لا يخفي

ويقول ابن السيِّد - عن تجوز صُورِيّ من هذا القبيل - (لم يُرِدْ حقيقة وزن الكلمة، وإنَّما أراد تمثيلها بما يشاكل لفظها، والنَّحويون يفعلون مثل هذا كثيرًا)[٤] أهـ

ويقول أبو الفتح - في مثله - (وهو من عادةِ أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحْمَلُ على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا؛ لأنَّ أغراضهم مفهومة)[٥] أهـ.

وقد يحتكم عُمَرُ إلى الصُّورة الجاهزة، فيبنى عليها تنظيره، ويؤسِّس عليها حكمه؛ كقوله -في الضرائر (وقد أجازوا شاذًا أن تقلب الهمزة ياء، وإن لم يكن قبلها كسرة، قال

إذا ما الشَّيخُ صَمَّ، ولَمْ يُكلِّمْ ولَمْ يَكُ سَمْعُهُ إلاَّ نِدَايَا

أصله (نداءَا) - بثلاث ألفات)[٦]

---

(١) المحرر (٢/٤١٨)
(٢) ذاته (٢/٤٣١)
(٣) معانى القرآن (٢/١٥٣).
(٤) الاقتضاب (ص ١٩١)
(٥) المنصف (١/٩٤)، وانظر (١/٨١).
(٦) المحرر (٤/٢٢٧).

وكذا يتجوَّز بعضُهم ، وهو في واقعه اعتدادٌ بالصُّورة الجاهزة بعد التغيير ، فبنى عليها حكمه ، وإلا فالهمزة لم تقلب ياء ، بل بقيت الياء على أصلها دون تغيير ، وإنما ساغ اعتبار الصُّورة المستحدَثَةِ بعد القلب لما كانت هذه الصورة هى المستحكِمة استعمالا ، فقدَّرَ قلبها - أو بقاءها - ياء مخالفة للأصل الاستعمالي ، وإن كان كونُها ياءً هو أصلها بِنْيةً

وقد احتكم كذلك إلى الصُّورة الجاهزة هذه ، فقرَّر أن الهمزة والألف في نحو (قُوباء ، وزِيزَاء) زائدتان للإلحاق[١] ؛ وإجماعهم على أنَّ الهمزة إنَّما هى منقلبة عن ياء زائدة ، قلبت ألفا ، ثم همزة ، كما ارتكن إلى هذا الحكم في (عِلباء ، وحِرْباء) ، فقال في زيادتهما للإلحاق : (فالهمزة زائدة للإلحاقِ ؛ لأنهما ملحقان بوزن (قِرْطاس ، وسِرْداب) ؛ إذ الأصل فيهما (عَلَبَ ، وحَرَبَ) فزادوا ألفًا وهمزة للإلحاق بما يماثلها في الحركات والسّكنات)[٢] أهـ .

وكلامهم على أنَّ الهمزة مبدلة من الياء - على ماسبق - ؛ قال سيبويه (فإن هذه الهمزة التى بعد الألف إنما هى بدلٌ من ياء ؛ كالياء في دِرْحَاية)[٣]أهـ ، بل على أصولهم : الهمزة مبدلة من الألف ، المبدلة من الياء ؛ قال ابن جنى (أصلُ هذا كلَه عِلبايٌ ، وحِرْبايٌ) ، ثم وقعت الياء طرفا بعد ألف زائدة ، فقُلِبَتْ ألفا ، ثم قُلِبتْ الألف همزة)[٤] أهـ .

وقد ورد صنيع المصنف في كلام النحاة ، من نحو قول الرضي (وهمزة الإلحاق مع الألف التى قبلها ، كما في حِرباء ، وعِلباء)[٥] أهـ .

وأقول : ولعل الائتناس بالصورة ، كما ذهب المصنف ، وكما يعبر بها بعضهم أسهل وأقرب تناولًا ، والاحتكام إليها ليس بعيدًا ، بل أزعمُهُ المقبولَ هنا ؛ إذ لا دليل

---

(١) ذاته (٢٠١/٢) .

(٢) السابق (٣٢٨/٤) .

(٣) الكتاب (٢١٤/٣) وانظر (ما لاينصرف ص ٣٣) .

(٤) سر الصناعة (١١٢/١) ، وراجع شرح المفصل ٣٨/٦ ، ١٢٩ ، ٩/١٠) .

(٥) ش الشافية (١٧٧/٣)

على هذه الياء التى زيدت ابتداء، فضلًا عما يؤدِّيه ضابطهم من تعاقب الإبدال - كما سبق - فالياء أبدِلتْ ألفا، والألف أبدلت همزة، وهذا عمل كثيرٌ، لايقوم عليه سند من دليل، ولامانع من القول بزيادة الهمزة ابتداء؛ إذْ هو الحاصل، وهى من حروف الزيادة، وليس في هذا القول هَدْمٌ لمقاييسهم، أما قولهم (دِرْحَاية) فلادليل قويًا فيه على أنَّ أصل الهمزة في جميع الملحق على شاكلتِهِ الياءُ لوجهين

أولهما: جواز أن يكون هذا استعمالًا خاصًا بها

ثانيهما جواز أن تكون الياء مبدلة من الهمزة، فرارًا من اجتماع شبيهين، والياء أسهل، وقد حصنتها التاء من الطرف، وقد عرفنا العربي يقول: (صلاءة، وصلاية، وعظاءة، وعظاية)، ف (دِرْحَايَةٌ)- إذن - استعمالٌ خاص، والأكثر الغالب هو استعمال الهمزة في مثله، والحكم بالأغلب ضابط مطَّرد، فليثبت أنَّ الهمزة زيدت ابتداء، ولا داعي لهذه الجهود المُفْتَرَضَةِ

وكما صادفتُ أبا الخطاب يحتكم إلى الصورة، ألفيتُه كذلك يبني عليها تنظيره، وإن كان في تطبيقه مراعيًا للأصول المصطلح عليها منهم، وذلك قوله (وإذا كان أوسط الفعل معتلا مثل (قالَ، وباعَ، وسارَ، وخافَ) ورددته إلى مالم يسم فاعله كسرت أوله، وقلبتَ ألفه ياءً ساكنة، فقلت قِيل القولُ، وبِيع المتاعُ)[١] أهـ، ثم يقول (وأما قولك قِيلَ القول فإنَّ أصله (قُوِلَ) ثقلتْ الكسرة على الواو المضموم ماقبلها، فنقلت إلى الحرف الأول، بعد حذف حركته فانقلبت الواو ياء، فقيل (قِيلَ)[٢] أهـ.

ويقول: (ولك فيه وجه آخر، وهو أنْ تجعل الضَّمة على حالها، وتقلبَ ألف (قالَ، وبَاعَ، وغاضَ) واوًا)[٣] أهـ.

---

(١) المحرر (٢/٥٠٨) ولعل في اعتبار الصورة مايرضى أصحاب المدرسة الحديثة القائلين بإلغاء الأصول التقديرية (راجع دراسات في علم اللغة ص ١١٢).

(٢) السابق ٢/٥٠٩.

(٣) ذاته (٢/٥٠٩).

والذى عليه النَّاس في مراعاة الأصل الرَّدُّ إلى (فُعِلَ) وحذف حركة العين فتسلم الواو المجانِسة، وتقلب الياء إلى مجانسٍ، وهو الواو[١]، والمصنف راعى الصُّورة الجاهزة، فأعمل فيها شطر القانون، وهو الضَّم، وأغضى عن الشَّطر الآخر، وهو كسر العين، فلعله اكتفى بملاحظة تقديرية، أو لعله لم ير في الرد أثرًا، إذْ هم يردُّون الكسرة، ثم يحذفونها، فلا أثر - إذن - إلا للضم، والغاية واحدة، وطريق المصنف أقربُ

١٥- التقريرُ للفكرة بتكريرها أحيانًا

والمصنفُ - وقد استقام منهجُهُ - لا يعتقد في جدوى التكرار، وقد صرح بذلك حيث قال (فإنَّها تقدمتْ جميعُها في أبوابها من مقالة (المرفوعات)، فلاحاجة إلى إعادتها)[٢] أهـ، وقال (وكذلك باب (كَانَ) وأخواتها قد تقدم في المرفوعات، فليس لاعادة ذلك ثمرة)[٣] أهـ، هذا طريقه، وإن كان لايمتنع من إعادة سابقٍ أحيانًا، تأكيدًا لفكرة، أو لملمحٍ حاول أن يوضِّحَهُ، وإن اتصل في كلٍّ مع موضوعه بعرق يؤنس بقبوله، ولكل موقع مناسبة (وهذه دعوةٌ تمليها طبيعة الموضُوع، وضرورة البحث فيه، وليست من باب الفضول، أو الخلط في المنهج)[٤]، وإليك من ذلك

ذكرَ عدمَ الإخبار بظروف الزمان عن الجُثَث في باب المبتدأ[٥]، مع أنه أرسله مسهبا في باب الظروف[٦]، وقد أحال في ذلك بقوله (وقد تقدم ذلك في باب الظروف)[٧] أهـ وللتكرار مناسبته - كما تُعَايِنُ -، وكما ذكر وقوع الظروف وحروف الجر أَخبارًا، أو صلات، أو صفات، أو أحوالا، وتعلقها بمحذوف أبدا في أكثر من موضع[٨]، وربما كرر الشئ الواحد بلفظه لاعتبارات تقتضيه ؛ كقوله (وفي

---

(١) انظر (الهمع ١/١٦٥)
(٢) المحرر (٣/٣٨٧)
(٣) ذاته (٤/٧٩)
(٤) دراسات في علم اللغة (ص ٣٣).
(٥) المحرر (٢/٤٦٤)
(٦) السابق (٢/٣٥٣)
(٧) ذاته (٢/٤٦٦)
(٨) انظر ص (٢/ ٤٦٧، ٣/ ٣٠، ٤١٧).

ياء النَّفس لغتان الإسكان، والتَّحريك بالفتح) نص عليه في الضمائر[١]، وفي المنادى المضاف إليها[٢]، وفي بناء الضمائر[٣]، ولكل مناسبته، كما يتضح

وقد يكرر في الباب الواحد ماسبق أنْ ألَمَّ به، كما صنع في حديثه عن حذف تمييز (كم) الاستفهامية[٤] وهو بعمومه قليل

١٦- الجنوحُ إلى الاستطراد في بعض مواقفه :

والمصنِّفُ يقرر المقياس العام للدِّلالة في كلام العرب بقوله : (العرب تطلب الاختصار كيفما حصل لها ؛ لأنهم إذا حصل لهم المقصود من المعنى باللفظ القليل كان أفصحَ وأسَدَّ من حصول المعنى باللفظ الكثير)[٥] أهـ.

على الرغم من تقريره هذا المبدأ لم يَسْلَمْ في بعض أموره من الاستطرادات أحيانًا، وربما كان هذا مسلكا غير مستنكر في مصنفات السابقين، وأبو الخطاب في شئ من ذلك، فقد تتداعى عنده الأفكار المتواصلة، فيعمدُ إلى الحديث عن مشابهٍ يجمعه ومسارَ بحثه علاقةٌ فيُلِمُّ به إلمامة، وكأنه يؤمُّ به الاتحادَ الموضوعيَّ من هذا المنحَى، وإنْ لم يكن من بابه ؛ انظره مثلا في حديثه على (فَعَالِ) وعلة بنائه في وقوعه موقع الفعل المبني، وما حُمِلَ عليه من ثلاثِ المشابِهاتِ من صُوَرِ (فَعَالِ) الأُخَر، فجرَّه الوقوعُ موقع المبنى كعلةٍ للبناء إلى الحديث عن المنادَى المفرد العَلَم والجامع بينهما تناظر العلَّة، وكلامه على (فَعَالِ) بعموم صُوَرِه أصْلًا[٦]

وكما انسلَّ فيما يُبْنَى على الضَّمِّ من الظرف ؛ كـ(قبلُ، وبعدُ، وحيثُ) إلى (نحنُ) و(لاغيرُ) و(ليس غيرُ) والجامع بين الطرفين هو البناء على الضَّمِّ عمومًا بصرف النظر عن خصوصية كل منهما[٧]

وتراهُ يُعلِّلُ لبناء (المنادَى المفرد) بما فيه من ثلاثة الأسئلة : لم بُنِى؟ ولِمَ بُنِى على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بالضم؟ فيحمله الحديث إلى الأصل في البناء خلوصًا منه

---

(١) ذاته (٢/٤٣)
(٢) ذاته (٣/٢٠٧)
(٣) ذاته (٤/١٧٤)
(٤) ذاته (٣/٣٤٦، ٣٥٣).
(٥) ذاته (٢/٤٠٦)
(٦) ذاته (٤/١٨٧).
(٧) ذاته (٤/١٩٧، ١٩٨).

إلى سببيَّة ما حُرِّكَ منه ؛ كالمنادى ، فينتهي منه إلى أن سبب الحركة في المنادى ماله من أصل في التمكن ، فيسلمه هذا إلى قسمة المبني إلى قسمين مبنيٌ ليس بمُتمكِّن ، ومبنيٌ متمكن في أصله ، أى معرب ، كالاسم المفرد في النداء ، ثم يعلل للحركة ، ولم اختير فيه الضمُّ دون غيره[١] ، وهكذا تتداعى له شُجُون الحديث

وتراه يتحدث عن وقوع الحال معرفة ، نحو (ادخلُوا الأولَ فالأولَ) فاستطرد منه إلى مايفيد الترتيب من نحو قوله (وكذلك قوله تعالى - ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ تقديره (مترتبين فوجًا بعد فوج) ، وكذلك قولهم (بينت له حسابه بابًا بابًا) أى (مرتبا بابا بابًا)[٢] أهـ ، والجامع بينهما مجرد(الترتيب) كما ترى ، وكما صنع في الباب الذى عقده لأنواع الأسماء المعربة ، في حديثه عن (الممدود) منه ، حيث يطَّرد من التمثيل له ، وأصل الهمزة فيه ، إلى حكم هذه الهمزة في التثنية ، وفي النَّسب ، وما شذ من ذلك[٣] ، وهو استطراد وإن حمل فائدة أَعتبرُهُ إسرافًا

وكما يستطرد مما يغلَّب فيه المؤنث على المذكر - وقد عقد له بابًا - إلى ما يغلَّب فيه العاقلُ على غير العاقلِ[٤] والجامع بينهما هو مطلق تغليب شئٍ على شئٍ

وتراه يتحدَّث عن كون الأصل في نون التثنية والجمع السكون ؛ من حيث إنها عوض عن التَّنوين ، فيتطرق إلى كون الأصل في التنوين السكون ، ويستدل على سكونه ، ومتى يتحرك؟ ويستشهد على ذلك بأمثلة من الكلام ، ومن كتاب الله ، وماورد من حذف التنوين لالتقاء الساكنين[٥] ، وتراه يتحدث عن وقوع الظرف والجار والمجرور خبرًا ، ومايقتضي ذلك من متعلق ، فجره الحديث إلى أن يتحدث عنهما صلة ، وصفة ، وحالًا ، وكيف يكون متعلقهما محذوفًا أبدًا ، وراح يضرب الأمثلة لكل منها في موضعها شارحًا ، وموضحًا ، حتى استغرق ذلك منه

---

(١) المحرر (٣/١٩١)
(٢) ذاته (٣/٣٣٠)
(٣) ذاته (٢/١٩٦ وما بعدها) .
(٤) ذاته (٢/٢٤٠)
(٥) ذاته (٢/١١٥) .

الصفحات[١] ؛ نعم إن موضوعية الفكرة تدعو إلى ذلك ، وإن كان حديثُه في الخبر هوالألصق ؛ إذْ هو شاغله

وتراه يَحْتَرِز في تعريفه المبتدأ في قوله (مجردا عن العوامل اللفظية) من العوامل التى تغيِّر المبتدأ والخبر ، وهن أربعة عوامل ، فراح يعددّها مبيّنًا عملها ، ومظاهر التَّغيير في كل فيما يُقارِبُ الصفحة[٢]

ولستُ أريد أن أخرج بالرجل عما استقام لنا من وضوح منهجه الموضوعي ، وحَسَنٌ أن يُفَسَّر هذا الصنيع بمحاولة الجمع بين الشبائه ، انصرافا من موضوعيته بعامة ، وإن كان الاستطراد فيما نُقِل إلينا منهم واردًا

١٧- الإكثارُ من التمثيل :

أولى المصنف المثال النحوى اهتماما واضحًا ، وبوسعك أن تلمس ذلك على مساحة كتابه ، وربما حملتْهُ منهجيته التَّوضيحية إلى الإكثار من التمثيل تأكيدًا ، وإمعانًا في الإفهام ، فتراه يسوق للكنية عشرة أمثلة[٣] ، ويمثِّل للتعجب بتسعة[٤] ، ولتمييز النسبة بمثلها[٥] ، ولظروف الزمان بثماني عشرة كلمةً متتالية[٦] ، وعلى الجملة فللتمثيل النَّحوي عند أبى الخطاب بُعْدٌ مدروس ، حتى يمكننى أنْ أعتبر صنيعه حياله منهجًا يُعَدُّ له ، ويمكنك القناعة بذلك من الوقوف على معالمه التالية

أ - مراعاةُ المقام في التَّمثيل

ثبت من قبلُ أن عُمَرَ صنَّف كتابه هذا للأمير ، السلطان الأشرف الرسولي ، وكانت له معه صحبةٌ ، ولم يشأ أن ينْسَى ذلك في كتابه ، حتى يتيسَّر أنْ تدرك أنه كتابٌ على مقربة من ساحة المُلْكِ ، وأدواته ، من ديوانٍ ، وعسكر ، وشُرَطة ، وطَوَاشِيَة ، فيلتقط منها صاحبه ما يناسب مقامه ، فيتمثل به ، ربطًا بين التَّنظير ، والتَّطبيق بواقع مُعَايَنٍ ، والمؤاخاة بين النظرية المجردة والواقع أمر يُدْعَى إليه في

---

(١) ذاته (٢/٤٦٧)
(٢) ذاته (٢/٤٥٦) .
(٣) ذاته (٢/٦٧) .
(٤) ذاته (٣/٢٣٣)
(٥) ذاته (٣/٣٤٤) .
(٦) ذاته (٢/٣٤٢) .

العلوم التطبيقية ، وقد أفاد صاحبنا من ذلك بما يعز في كتاب نحويٍّ ؛ اسمعه يقول بداية في الضمائر ، وكأنه يرسم منهجًا لما ينبغى اتباعه في السُّلوك الملكيِّ (ولايحسُنُ أن تخاطب الملوك بالتاء مفردةً ، مثل أن تقول (أنت أيُّها الملكُ فعلتَ) و(خلَّد اللهُ دولتَكَ) ، وأمثال ذلك ، بل تقول (أنتمْ فعلتُمْ ، وخلَّد الله ملكَكُمْ) أو تقول (فعلَ مولانَا ، وفعل سيِّدَنَا ، وفعلَ الأميرُ ، وفعل السّلطانُ) - بلفظ الغيبة)[١]

ويقول دَاعِمًا هذا السلوك ، ومؤكدًا للمفهوم النحوي بقوله - في النسب إلى الصِّفة - (وكذلك في الصِّفة واللَّقب ، كما تقول الجنابِ السَّاميّ ، الأجلِّيّ ، المولَوِيّ المُحْتَرَمِيّ ، المخدومِيّ ، فدخول ياء النسب في مثل هذا إنَّما هو للمبالغة والتَّرجيح[٢]) . أهـ ، وما تصادفه في كتب النحو هنا لايتعدَّى الموروث عنهم مِنْ (أحْمَريّ ، ودوَّارِيّ)

قلتُ إنَّ المصنف أراد أن يعقد الصلة بين تنظيره ، وتطبيقه متمثلا بالواقع المُعايَن تقريبا للإفهام ، وربطًا بين المجرَّد النحوي ووظيفته ، فخُذْ من ذلك

(مثال المخافة : أن تقول : (قُتِلَ زيدٌ) - وكان قاتِلَهُ السُّلطان فخِفْتَهُ - فحذفت اسمه مخافةً له- ، وكان أصله (قَتَل السلطانُ زيدًا) ، ومثال الجلالة أن تقول (خُرِجَ على السلطانِ) أصله (خرجَ الخارجيُّ على السلطان) ، فأجللتَ السلطانَ ، من أن تذكر مَنْ خرج عليه تعظيمًا له ، وهيبة)[٣] أهـ .

ويقول في (مازال) (لَمْ يَزَلَ السُّلطان قاهرًا)[٤] وفي (لَعَلَّ) (لعلَّ السلطانَ ينظر بحالِي)[٥] ، وفي الظرف (قمت قُدَّام الأميرِ ويومَ الجمعة قَدِمَ الأميرُ)[٦] وفي الأمر (ويكون للواحد المعظم ، كقولك - للملك مثلًا -

(١) ذاته (٢/٣٩) .
(٢) ذاته (٢/٣١٦)
(٣) ذاته (٢/٥١٩) .
(٤) ذاته (٢/٥٢٨)
(٥) ذاته (٣/٣٧)
(٦) ذاته (٢/٣٦٠) .

(أَعطِني ، وافعلْ لى)[١] و (أنَا مستكفٍ بما عندى من جاهك)[٢] و(لك أنْ تقول (هذا الرجل رحمةٌ للخلق)، أو (السلطان رحمةٌ من الله في أرضه) أى هو بمنزلة الرحمة)[٣] و (ما أكثرَ جيشَ الأميرِ)[٤] و (الشأن والقصة وقعَ حربٌ، أو قدِمَ موكبُ الأميرِ)[٥]

وكقوله متمثلًا بما حوله من أدواتِ السُّلطان (شكرت استخراجَ صاحب الدِّيوان المالَ)[٦] و (خرج العسكرُ أجمعونَ)[٧] و (فإنْ دخلتْ لام الجرِّ على جميع هذا كتب بلامين، كقولك للشُّرَطِ، وللطواشِيّ)[٨] و (هذا زيدُ بنُ الأميرِ)[٩] و: (وكذلك يقولون (المِضْرَبُ، والمِضْرَابُ) للذى يُضْرَب به العُودُ)[١٠] أهـ.

ب- احتفاؤه بالتمثيل البيئي:

ويحاول ما أمكنه أنْ يعقد صلة بين الفكر والبيئة، وفضلًا عما ينجُمُ بذلك من تأكيد الفهم وتقريبه، فهو يمثل انتمائيَّةً ملحوظة، لا تدركها في كتاب غيره، (وهو في ذلك يكشف عن ناحية تربوية؛ إذ يشتق أمثلة من البيئة حوله، وهو ما يتواصى به القائمون بمهنة التعليم، ويرشد إليه المربُّون)[١١]، وخذ أمثلة تؤكد هذا المنْحَى عنده

يقول - في أعضاء الحيوان المؤنثة - (ولا وجه لتعليله (التأنيث) إلا حملهم إياه على الجارحة، فأنَّثُوه حملا على لفظها؛ لأنَّها مؤنثة؛ كما أنَّ ما أُنِّثَ من الأمكنة إنما يُعْنَى به البقعة أو الجهة، وإنما يُذَكَّرُ ما ذُكِّر من الأمكنة إذا أريد به المكان أو الموضع، فلذلك تقول (هذه تَعِزُّ) - على معنى البقعة - و (هذا تَعِزُّ)

---

(١) ذاته (٤/٢٨).
(٢) ذاته (٣/٣٩٦).
(٣) ذاته (٢/٢٦٤).
(٤) ذاته (٣/٢٣٣).
(٥) ذاته (٣/١٤٤).
(٦) ذاته (٣/٢٧٤).
(٧) ذاته (٣/٥٠٢)
(٨) ذاته (٤/٢٣٧).
(٩) ذاته (٤/٢٣٨)
(١٠) ذاته (٤/٤٨٠)
(١١) أبو على الفارسي (ص ٥٣١)

- على معنى المكان -، و (هذه زَبيدُ)، و(هذا زبيدُ) - على هذا المقياس -)[١] أهـ.

ويقول (في اللقب - (سيدةُ اليَمَنِ، سيِّدةُ القَضَاءِ)[٢]

ويمثل - لما كان على (فِعَلٍ) - بكسر الفاء، وفتح العين - بـ(رِمَعٍ)[٣] ورِمَعٌ من مشاهد (زَبيد) كما هو محرَّر في مكانه.

ويمثل للقب ذمًا بـ(سَمِيلةَ، وقُمَامةَ، وحِنْطِش)[٤]، ولاتجدها في كتاب نحويّ، إلا أن تكون من واقع البيئة آنَذَاك، وهو ما رجَّحْتُه في تحريرها

ويقول (تقول فيه (سفرجلٌ، وسفارجُ)، لما كان مختلف الأنواع من الحلو والحامض، والشاميّ، واليمنيّ)[٥]

ويقول - في اسم الجنس الذى يُجْمَعُ إذَا اختلفت أنواعهُ -، فيقول في (التمر) (كالبَرْنِي، والمعقَلِيّ، والنَّجرانيّ، والمولّد، والمِقْصَابُ) - وفي (البُرِّ) - (كالوسْنِي، والحقليّ، والقُصَيْبي)[٦] وأغلبُها بيْئي، كما حُرِّرَ محققًا في موضعه.

ويقول - في الأماكن - (ومنزل، وبلد، وقرية، ومدينة، وزبيد، وتَعِزّ، والمُغْرِبَة، وعُدَيْنَةُ. والأحوال، والذُّهُوب)[٧] فمنها ست يمنيَّة.

وكتمثيله للمكان المختص بـ(المدينة، والقرية، ومكة، وزَبيد)[٨]، ولتعدد المبتدآت بقوله (نَعْمَانُ أَثْلُه أغصانُهُ مائلةٌ)[٩]، و(نَعْمَانُ) حصن، أو بقعة من (زَبِيد)، كما حرر في موضعه.

ويقول - في التاء - (وتكون لمعنى النسب في قولك (المَهَاجِمَة، والمَقَاصرة)[١٠] أهـ.

---

(١) المحرر (٢/٢٦١)
(٢) ذاته (٣/٥١٤).
(٣) ذاته (٤/٣٠١).
(٤) ذاته (٢/٦٧) وانظر (٢/٣٤٢، ٤/٤٨١)
(٥) ذاته (٢/١٤٨).
(٦) ذاته (٢/٤٠٨)
(٧) ذاته (٢/٣٥٧)
(٨) ذاته (٢/٣٦١).
(٩) ذاته (٢/٤٧٥).
(١٠) ذاته (٢/٢٤٨).

و(المَهْجَمُ ، والمَقْصَرُ) من (زبيد) مسقط رأسه .

ولعلك تلحظ البيئة في قوله - في تغليب العاقل على غير العاقل - (الجمال والجَمَّالة خرجوا)، ولاتقول (خرجتْ) و (الغَنَمُ، والراعي سرحُوا) ولاتقول : (سَرَحَتْ)[١] أهـ .

ج- التمثيل بالمعتاد المألوف ، والمتناول :

وكما عرفتَه يربط بين النظرية ، والمشَاهَدَةِ تقريبًا ، وتأكيدًا تراه يمثل بالمعتاد المألوفِ لكل فرد في كل بيئةٍ وزمان ، وتَقف عليه يمثل للمصدر الواقع حالًا بما لايعزُبُ عن إنسان مسلمٍ في وقتٍ ، فيقول (وكذلك قولهم : (أصلِّي العشاء فرضًا لله) أو : (فرضَ الوقتِ) ؛ فـ(فرضًا) وفرض الوقت) منصوبان على الحال ، وهما مصدران ، وهو مقدَّر بـ(مفروضةً ، ومفروضةَ الوقتِ) وكذلك لو قال (أصلّي العشاء أداءً فرضَ الوقت)، فـ(أداءً فرضَ الوقتِ) حال ، ومعناه : (مؤدِّيًا)[٢] أهـ .

ويقول - في التأكيد اللفظي - : (ومنه تكريرُ الأذان والإقامة)[٣] أهـ .

وفي إبدال الألف من التنوين في حال الوصل (ومن أبدل ألفا في الوصل فقد لَحَنَ ؛ كما يفعل العامة في مثل سورة (الكهف)، وسورة (مَرْيَمَ) فإنهم يصِلُون الآيات مع وجود الألف ، وذلك لحنٌ ، وإنما الصَّحيحُ، التنوين في الوصل ، وإبدال الألِف في الوقف)[٤] أ هـ .

وكما ترى الفائدة المزدوجة في التَّقريب بالملموس ، وتمرين الدرس النحويّ لخدمة مفاهيم العقيدة ، ولعمرى إنَّه أنجعُ تربيةً ، وتقويمًا من هذه الأمثلة التجريدية المفترضة ، التى لاتصادف في القلب وترًا ، ولا في العقل لمعةً

د- التأكيد للتنظير بالتمثيل العملي :

وذلك كقوله - في عطف البيان الصالح للبدلية - (وكذلك قولهم في أول

---

(١) ذاته (٢/٢٤٠) .
(٢) ذاته (٣/٣٢٧) .
(٣) ذاته (٣/٥٠٩)
(٤) ذاته (٣/٥٧٥) .

الجُمَل (قال أبو القاسم عبد الرحمن)، فـ(عبدُ الرحمن) عطف على (أبو القاسم) وإن شئت بدلٌ)[(١)] أهـ، وذلك ما يؤكِّد عليه في التربية بما يسمَّى (وسيلةَ الإيضاح)

وكقوله أيضا (واعلم أنَّ جميع مَبْنَى علم (التَّصريف) على معرفة الأصلي والزائد، ولذلك فتِّش كتاب الجوْهري، وضياءَ الحُلوم، وديوان الأدب، كلُّه مبنيٌّ على الأصول)[(٢)] أهـ.

وكقوله (مخرج الهمزة من أقصى الحَلْقِ، ومخرجُ الألف من وسط الفم من غير اعتماد، وإذا اعتبرتَ ذلك وجدته كما ذكرت لك)[(٣)] أهـ.

وكقوله (والهمس. يجرى معه النفس، وبيانه أَنك تقول (إسْ، إشْ، أخْ، أصْ، أثْ) فتجد النَّفَسَ جاريًا مع الحرف)[(٤)] أهـ.

وقوله (والشِّدَّة: أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلايجرى، والرَّخاوَةُ بخلافه، ويُعْرَفُ ذلك بأن تقف على الجيم، والشين، فتقول (الحجّ، والطشّ) فإنك تجد صوت الجيم محصورًا، ولاتقدر على مدِّهِ، وصوت الشين جاريًا تمدُّه إنْ شئتَ)[(٥)] أ هـ.

هـ- تقريب التَّنظير بالتمثيل والتصوير الخَطِّيِّ:

ولا يفتأ يتلمَّس وسيلة لتقريب ما ينظِّر له حتى يجده كذلك في التصوير الخَطِّيِّ الملموس، وهى وإن كانت وسيلة للبَصير، فتحليلُه يَعُمُّ المتلَقِّينَ؛ انظره يقول

(وتقول - في الجر - (مررت بقاضٍ)، أصله (قَاضِيٍ) - بالياء، والكسرة والتنوين -، فَثَقُلت الكسرة على الياء المكسورة ماقبلها، فحذفت الكسرةُ، فصار (قاضينْ) فالتقى ساكنان)[(٦)] أ هـ.

ويقول - في نحو (زيْدٌ) - (والضمة التى بعدها في النُّطق، الساكنةُ هى

---

(١) المحرر (٣/٥١٥)
(٢) ذاته (٤/٣٢١).
(٣) ذاته (٤/٤٣٢).
(٤) ذاته (٤/٤٥٣)
(٥) ذاته (٤/٤٥٣).
(٦) ذاته (٢/١٨٩).

التنوين ؛ لأنك إذا نطقتَ به قلت (زيْدُنْ) -بنون بعد الدال- ، ولكنهم أسقطوها في الخط اصطلاحًا)[(١)]

ويقول (وفي النّصب (رأيتُ غلامَيّ وصاحِبَيّ) ، وأصله (غلامَيْ يَ) بياءين . الأولى ساكنة ، وهى علامة النصب في التثنية ، والعربُ إذا اجتمع معهم مثلان أدْغموا الأول في الثاني)[(٢)] أهـ .

ويقول (قال الله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ وكان اصله (أحَدُنْ) بسكون النون ، فلما سقطت الألف في الوصل ، ولقيتها لام اسم (الله) وهى ساكنة ، فكُسِر التنوين ، لالتقاء الساكنين)[(٣)]

ويقول في (حمراء، وصحراء) : (... فإن الهمزة ههنا منقلبة من ألف التأنيث وأصله (حمراا ، وصحراا) - بالمد بألفين من غير أنْ يلفظ بهمز ، إلا أنَّ اجتماع ألفيْنِ لا يجوز ، فأبدلوا الثانية همزة)[(٤)]

و- ضرب الأمثلة للتَّقريب :

وذلك كتدليله على أن العدد المركَّب لا يُضاف إلى تمييزه ، وإنما قد يضاف إلى مستحقّ المعدود ، فيُسْتغْنَى عن التمييز ، فيقول : (بيان ذلك : أنه إذا اتَّفَقَ أنْ يكون عند رجل لزيد مثلًا خمسةَ عشرَ دينارًا مودَعَةً ، وليس لعمرٍو مثلها ، فسأل سائل هذا المُودعَ عنده ؛ فقال له (هل عندك الخمسة عشرَ التى لعمرو؟) فإجابتُهُ (ليس عندى خمسة عشرَ عمرٍو) - بالإضافة - بل عندى خمسةَ عشر زيدٍ) - بالإضافة أيضًا -)[(٥)] أهـ .

ز- التعريف بالتمثيل :

وسيرد بيانه في الفصل الرابع من هذه الدراسة .

---

(١) ذاته (١١١/٢)

(٢) ذاته (١١٢/٢) .

(٣) ذاته (١٣١/٤) .

(٤) ذاته (٣٦٣/٤) ، ونحو من هذا وقعت عليه لابن جنى (في الخصائص ٨٨/١، ٨٩، ٢٥٩ والمنصف ٢٨٠/١)

(٥) المحرر (٢١٥/٢) .

ح- شاعرية التمثيل :

وفضلًا عما يتمثَّل به عُمَرُ من أمثلة النحاة التقليدية ، فقد تلمس فيما يتمثل به شاعريَّةً ، أو أخلاقيةً تتروَّحُ بها ، ولعل مردَّ ذلك إلى حسٍّ أدبيّ متذوق ، وقد نُقِلَ عنه اضطلاعُهُ في الأدب ، كما قدَّمتُ من بعيدٍ ، وخُذْ أمثلةً من ذلك

يقول في التَّمثيل للألف الموصولة في المصادر الخماسية (عجبتُ من احمرار الورد) ، و(إنَّ أزورارك عن الحقِّ قبيحٌ)[١] ، ويقول في (أرَى) (أرى النعيمُ أخاكَ وجْهَكَ حسنًا)[٢] ، ويُمثِّل لـ(لا) التى للتنبيه بقوله (ألا يا حمامَ الأيْكِ)[٣] ، وللمحلَّى بـ(أل) بعد اسم الاشارة نعتًا بقوله (هذا الجبلُ عظيمٌ ، وهذا المسجدُ واسعُ ، وهذه الروضة أنيقةٌ)[٤] ، ولـ(ما) المصدرية الظرفية الزمنية بقوله (رعاكَ الله ما ذَرَّ شارِقٌ ، وما رعدَ السحابُ ، وما طلع الصباحُ ، وما غرَّدَ الحمامُ ، وما لاح برقٌ)[٥] ، وللمفعول به بـ(شَمَمْتُ الريحانَ)[٦] ولتعدد المبتدأ بقوله (نعمانُ أثلُه أغصانُه مائلةٌ)[٧] ، ولـ: (أَعلَمَ) بـ(أعلم اللهُ النبيَّ الصلاة خمسًا)[٨] - وللظرف المنقول (أمامُك مُمْرِع ، وقُدَّامُكَ مباركٌ)[٩]

تجاوزاته في التمثيل

استقام للبحث أن المثال النَّحويَّ عند المصنف يرتقي إلى خط المنهج الخاص في مقتضيات الدرس النحوي نظرية وتطبيقًا ، وقد عددتُ ذلكَ له ، ومع هذا الجهد الثريّ المتشعِّب قد تساور الغفلة ، أو الذُّهول ، والسَّهو ؛ ومن سَلِمَ؟ لذا تجاوز في شئ حدَّ المألوف تمثيلا فعدَّهُ البحث عليه ، وإليك ما وقع منه سهوًا

مثَّل للألف المؤنثة المقصورة - ضِمْنَ ما مثَّلَ - بـ(قَبَعْثَرى وكُمَّثرى)[١٠] ومعلوم أن الألف فيهما لتكثير البِنية ، وهو عليه كما ذكر في

(١) ذاته (١٣٩/٤)

(٢) ذاته (١٤٩/٣) .

(٣) ذاته (٩٧/٣)

(٤) ذاته (٤٨٦/٣)

(٥) ذاته (٦٤/٣) .

(٦) ذاته (١١٥/٣)

(٧) ذاته (٤٧٥/٢)

(٨) ذاته (١٤٩/٣)

(٩) ذاته (٣٥٨/٢)

(١٠) ذاته (١٩٤/٢) .

موضع آخر[١]، أو المدِّ والإطلاق كما أفهَمُ

* مثَّل لتاء النسبة ضمن ما مثل بـ(الموازِجَة)[٢] وما قرروه أن التاء فيها للدلالة على التعريب، كما حُرِّرَ في موضعه.

* مثَّل للتاء المؤكِّدة للتأنيث بـ(امرأة، وناقة)[٣] والتمثيلُ بـ(المرأة) مغموزٌ؛ إذ لها مذكَّر من لفظها، فتتعيَّنُ فارقةً بين المذكر والمؤنث، كما حُقِّق في محله

* قال (الألف إذا جُهِل أصلها، ولم يُعلَم أنَّها من الواو، أو من الياء في جميع هذه الجهات الثمانية، أو في الاشتقاق كُتِبَ بالألف حملا على اللفظ، لأنه الحاصل، مثل ألف (ما) وألف (ذا) وألف (تا) ومثل (متى)[٤] أهـ، وفي الأخيرة نظر استُدرِك عليه في مكانه.

* قال - مستدلا على أصالة الياء في (يَسْتَعُور) - (ذوات الأربعة الأحرف الأصول لاتلحقها الزيادة من أولها إلاَّ مع اسم الفاعل، واسم المفعول، في مثل (مكرِم، ومضروب)[٥] ولاقول في زيادة الميم، وقد سها من وجهين التمثيلُ للميم، وكلامه في الياء، والتمثيل بمُصاحِبِ الثلاثة، وزيادتُها قطع بها، والمناسب هنا (يدحرج، ومدحرج)

تحدَّث عن وقوع الواو فاء، فتصحُّ، أو تسقطُ، أو تُقْلَبُ، فسها عنها إذْ تقلبُ، وهى فاءٌ وجَنَحَ إليها عينًا، ولامًا؛ فقال: (وأما قلب الواو والياء ألفا وإبدالُهَا همزة فقد تقدَّم في باب (الإبدال) من نحو (قام، وباع) ومن نحو (قائم، وبائع) و (كساء، ورداء)، وما أشبهه)[٦] أهـ.

ولو مثَّل للقلب فيها وهى فاء بنحو ما مر في الإبدال من قلبها همزة، وياء، وألفا بـ(أُولى، وأُعُود، وأُقِّتت، وإِشاح، وإِسادة، ومِيعاد، ومِيقات، وياجل) لناسب تمثيله موضوعَه.

---

(١) ذاته (٣٢٩/٤)
(٢) ذاته (٢٤٨/٢)
(٣) ذاته (٢٤٧/٢).
(٤) ذاته (٢١٨/٤)
(٥) ذاته (٣٤٥/٤)
(٦) ذاته (٤٠٥/٤).

وعلى كلٍّ فهذه تجاوزات تعترى كل كاتب، لم يسلم منها حتى سيبويه (وهيهات أن يسلَمَ منها سالم، ولاسيَّما في عمل ضخم كهذا، كثير الشُّعب، متعدّد الأعمال، والأسباب، فالعصمة لله وحده، ومن يأمن الخطأ والجهل، فَرُبَّما لا يأمن الغفلة والنسيان)[١]

١٨- التقريبُ بالنَّظير المحسوس:

ولتقريب المعنى المجرد في ذهن المتلقِّي يلجأ إلى النظائر المحسوسة التى يتَّضح بها الخَفِيّ في نظيرها المتحدَّث عنه، وتَلَمُّسُ النظير في المحسوس تطبيقٌ عمليّ يدعو إليه المربُّونَ، وإليك أمثلة من ذلك

يقول (الكاف هى الاسم المضمر، في موضع جرٍّ بإضافة الاسم إليها، بدليل أنك لو وضعت مكانها ظاهرا، وقلت - في مقام قولك (غُلاَمُكَ) (غُلامُ زيدٍ) لظهر الجرُّ في (زيد) الذى هو في موضع الكاف)[٢] أ هـ.

ويقول -(في هؤلاء - (فإذا أردتَ [أن] تعرفَ أنَّها مرفوعةٌ حكمًا فانعتها تقول: (قامَ هؤلاءِ العاقلونَ) -بالرفع - فتبيَّن لك أن(هؤلاءِ) مرفوعٌ، وكذلك إذا عطفت عليها، فقلت (قام هؤلاءِ وزيدٌ)، فبان لك أنه مرفوع لَمَّا عطفت عليه (زيدا))[٣] أهـ.

ويقول - في عدم استحقاق الأسماءِ الإعرابَ لغير الإخبار - (كقولك زيدْ، عمْرو، بكرْ، بالإسكان من غير إعراب، وكقول الكيال: (ستَّهْ، سبعهْ، ثمانيهْ) فإنَّ هذا لايسمَّى مبتدأ؛ لأنه لم يُقْصَد الإخبار عنه)[٤] أهـ.

ويقرِّب لمعنى (المصدر) بقوله (وهو مشبَّه بمصدر الإبل عندما تَرْوى، وتصدُرُ، فالإبل صادرة عنه، و (قامَ) هو بمنزلة الإبل الصادرة، و (قيامٌ) بمنزلة المصْدر الذى صدرت عنه الإبل)[٥] أهـ.

---

(١) سيبويه إمام النحاة (ص ١٦٦).
(٢) المحرر (١٨٧/٢)
(٣) ذاته (٤٩٠/٢).
(٤) ذاته (٤٥٥/٢، ١١٠/٤)
(٥) ذاته (٤٠٤/٢).

ويقرِّب لعدم جمع المصدر؛ لكونه اسمَ جنس يدل على القليل والكثير، فلايجمع، إلا أن تختلف أنواعه، فيصح فيه الجمع، بقوله (فأشبه أسماءَ الأجناس، واستغنى عن التثنية والجمع، كما فعلوا ذلك في التَّمر، والبقر، والغنم، والبُرِّ، والشَّعير، وأنه بلفظه يدل على القليل والكثير من جنسه، فلم يقولوا (تُمور، ولا أبقار، ولا شُعُر، ولا أبرار) إلا أن تختلف أنواعه كالبَرنِيّ، والمعقِليّ، والنجرانيّ، والمولَّد، والمِقصاب، فحينئذ تقول (تُمورٌ)[1] أهـ.

ويقرِّب للرفع في تاء الفاعل بقوله (واعلم أنَّ هذه التاءَ لاتكون إلا اسمًا - إذا اتصلت بالفعل -، وموضعها الرفع، بدليل أنك لو وضعت مكانها اسمًا ظاهرًا لكان مرفوعًا، فتقول - في موضع (قمتَ يازيد) - (قامَ زيدٌ)، فبان لك أنها اسم موضعها الرفع بالفاعلية)[2] أهـ.

ويقرِّب لاسمية الكاف المنصوبة في (أكرمكَ عمروٌ) بقوله (الكاف ضمير الخطاب اسم في موضع نصب بالمفعولية، ألا ترى أنَّكَ لو وضعتَ مكانها اسما ظاهرًا قلتَ (أكرم زيدًا عمروٌ)[3] أهـ.

وكذا يتلَمَّس وجه القرب في نظير محسوس، وهو منه كثير[4]

١٩- التقريبُ بالمشاهَدةِ المعاصِرَةِ وتسجيلها:

والمصنف لاينسى طبيعة وظيفته في إصلاح الخطأ، والكشف عن مكان الفساد في القول نُحُوًّا بِمتلقِّيه إلى المقياس الصواب في الاستعمال، فلا يَنِى أن يتلمس شاهدًا على الظاهرة بمنظورٍ معاصِرٍ، فتراه يلتقط استعمالات عصره، ويطبِّق عليها، ائتناسًا بواقع محسوس، ولا يُنْكَرُ ميزة ذلك كوسيلة تربية موضِّحة، فضلًا عما تزِنُهُ في معيار التأريخ اللغوي، حتى لتستطيع أنْ تقضى بأنه كان شاهدَ عصرِه

---

(١) ذاته (٢/٤٠٧)

(٢) ذاته (٢/٣٣٢)

(٣) ذاته (٢/٣٣٤).

(٤) راجع مثلا (٢/٥٢، ٥٧، ٩٢، ٢٤٠، ٣٧٤، ٣/١٢٤).

يقول - في معرض وجوب كسر لام المضعَّف عند ملاقاة ساكن، من نحو (شُدِّ الحبلَ) - (وفي وقتنا يقول المؤذِّنُ: (اللهم أعزَّ الإسلامَ والمسلمين، وأذلَّ الشرك والمشركين) - بفتح الزاى واللام -، وليس ذلك بصحيح، بل الصَّحيحُ كسرها)[١] أهـ

ويقول فيه أيضًا (وكذلك قول المؤذِّنين (اللهم أعزِّ الإسلام، وأذلِّ الشرك)- بالكسر لاغيرُ - وهم يغلطون، فيفتحون)[٢] أهـ.

ويقول (وإن كانت العامة تقول (ستُّ الشام، وستُّ اليمن) - بإدغام الدال في التاء، وليس ذلك من اللغة الفصيحة)[٣] أهـ.

وتراه يسجِّل موقفًا من نحاة معاصريه وردَّه عليهم، فيقول (وقد رأيتُ بعض المشايخ في وقتنا يخطِّئون صاحب الجُمل في هذه المسألة، ويصوّبونها، فيقولون صوابه (كانتْ زيدًا الحُمَّى تأخذُ)، وليس ذلك أرادَ أبو القاسم، إنما أردا مذهب سيبويه خاصة، والمشايخُ أوردُوها على الإجماع)[٤] أهـ.

وربما حكى موقفا بينه وبين أحد معاصريه دون تعليق؛ كقوله (وحكى لى بعض الفقهاء أنه قد ورد في الشعر مثل (إنَّ زيدٌ قائِمٌ) والتقدير (إنه زيد قائم)[٥] أهـ. أى: على تقدير ضمير الشأن والقصة.

٢٠- التوجيه إلى طريقة التعامل مع المصادر العلمية:

والمصنف قد يذكر مصادره التى يرجع إليها، وقد وقفت على ذلك منه قليلًا، كقوله: (قال أبو على الفارسيّ صاحبُ (الإيضاح))[٦]، و (وكذلك قول صاحبِ (الجُمَل)[٧]، و (وقد أجاز أبو السعود صاحبُ (شرح مختصر الحسن))[٨] و: (ذكر ذلك صاحبُ (إصلاح الخلل)[٩]

---

(١) ذاته (١٥٥/٤).
(٢) ذاته (٤٤٨/٤).
(٣) ذاته (٥١٤/٣)
(٤) ذاته (٥٥٣/٢)
(٥) ذاته (١٤٧/٣).
(٦) ذاته (٤٩١/٢)
(٧) ذاته (٥٤٢/٢، ٤٩٤/٣)
(٨) ذاته (٣٧٣/٣).
(٩) ذاته (٤٩٤/٣).

وليس فردًا في هذا الباب ، وأمَّا الذى يُسجَّل له هنا - حتى كأنِّي أزعمُ بتفرده فيه- ، هو توجيهُه إلى كيفية التعامل مع المصادر العلمية بعامة ، وبخاصة ، كأنه يوجِّهُ قارئه إلى رَشَدِ الطريق ، فلايقف به عند حد القانون المطروح ، بل يحمله إلى تطبيقه على النماذج المتشابهة من مصنفات العلماء ؛ ليطمئن قلبه بشاهد منظور ، اسمعه يقول : (وكذلك أكثر الفقهاء يقولون في تصانيفهم (إنه قد كان كذا ، وكذا ، وإنه قد فعل عمرو) فمتى عثرت على ذلك في كتبهم فاحمله على ضمير الشان والقصة)[1] أهـ .

وتراه لايكتفي بالإشارة إلى مصدره ، بل يأخذُ بيد قارئه إلى موطنه من هذا المصدر وبخاصة في معاجم اللغة التى يصعب فيها البحث لاختلاف مناهجها ، فيوجِّه بما يُسمَّى في عصرنا (طريقة الكشف في المعاجم) بتجريد الكلمة من زوائدها ، ثم اتباع منهج المُعْجَم الخاص به .

فيقول مبيِّنًا أن الكشف في مصادر اللغة يتطلب تجريد الكلمة من زوائدها ، ولا يُتوصَّل إلى هذه الغاية إلا بمعرفة علم التصريف : (واعلمْ أنَّ جميع مَبْنَى على التصريف على معرفة الأصل من الزائد ، ولذلك فتش كتاب الجوهري ، وضياءِ الحُلُوم[2] ،

---

(١) ذاته (٣/٣٤) .

(٢) مُعْجم لغوى وضعه محمد بن نشوان بن سعيد الحِمْيَرى اختصاراً لكتاب أبيه نشوان (شمس العلوم ، ودواء كلام العرب من الكُلُوم) وقد حُرِّرَ حديث الكتاب المشار إليه في موضعه من التحقيق ، ولم أتمكن من الوقوف عليه ، والموجود منه الجزء الرابع والأخير مخطوطاً بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء تحت رقم ١٢ لغة ، وقد كتب إليَّ من أثق به أنه فرغ من تأليفه سنة ٥٩٧ هـ ، والجزء الموجود نسخَهُ عبد الله بن سعيد بن محمد الحضرمي بخط نسخى معتاد في العشرة الأخيرة من شهر رجب سنة ١٣٧١ هـ ، ويقع في ٣٥٤ ورقة ، ومسطرته ٢٦ سطرا ، وأبعادها ٢٣ × ١٨ سم ، ويبدأ من باب (القاف والطاء ، وما بعدها) وينتهى بباب الياء والهمزة ، وما بعدهما وإليك نموذجاً مما وصلنى منه ؛ لتقف على طريقته

يقول - باب النون والضاد ومابعدهما (ص ٢٠٦) - (النَّضْحُ - بالحاء - ما تمَّ نُضْجُهُ من السنبل ، ومن ثمار الأشجار ، قال

بُورِكَ المَيِّتُ الغَرِيبُ كمَا بُو رِكَ نَضْحُ الرُّمَّان والزَّيْتُونِ=

وديوان الأدب؛ فجميعه مبنى على الأصول)[١] أهـ.

ويقول بعد أن يستدل على زيادة النون في (نَرْجِس)، و (تَنْضُب) بما يؤديه الحكم بالأصالة إلى عدم النظير في كلام العرب، يقول في (نَرْجِسٍ): (وفتش له في (ضياء الحُلُوم) في باب (الراء والجيم) وفي (تَنْضُب): (ويفتش له في (الضياء) في باب (النون والضاد)[٢] أهـ، وفي (يدٍ، ودَمٍ، وأخ) - بعد حديثه على ثلاثيَّتها في الأصل -

يقول: (وفتش لذلك كلِّه في (الجوهري) في باب (الياء والواو)[٣] أهـ.

ويقول في نحو (حَسَّان، وسَمَّان، وتبَّان) - بعد إيراد اختلاف الحكم في النون باعتبار الاشتقاق بين الأصالة، والزيادة - (وفَتِّش لهذا الذى أوردناه جميعه من (سِرْحان، وسُلْطان) وباقي الأمثلة في (الجوهرى) على حكم الحرف الذى قبل الألف، كـ(سِرْحان) يُفَتَّشُ له في باب (الحاء) و (سُلْطان) في باب (الطاء)[٤]، وباقي الأمثلة على ما بيَّنَّا بالحرف الذى قبل الألف)[٥] أهـ.

وكقوله في (مَنْبج) (ويُفَتَّشُ لها في (ضياء الحُلُوم) في باب النون والباء)[٦] أهـ.

وكقوله في: (فَيْشَلة): (ووزنها (فَعْلَلَةٌ)، ويفتش لها في (الضياء) في باب (الفاء والياء) ويحتمل أنْ تكون اللام أصلية، والياءُ زائدةٌ، ويكون وزنها:

والنَّضْرُ الشجر الأخضر الرطب، والنُّضْرُ الذهب، ونَضْرٌ من أسماء الرجال، وبكسر الفاء (النِّضْوُ) من الإبل الذى أنضاه السير، والأنثى (نِضْوَةٌ) بالهاء ..) أهـ.

(١) المحرر (٣٢١/٤)

(٢) المحرر (٣٠٥/٤)

(٣) ذاته (٣٠٩/٤).

(٤) في مقدمة الصِّحاح (١٢٠/١) (نظام الجوهرى ترتيبه (الصِّحاح) على حروف المعجم واعتبار آخر حرف في الكلمة بدلاً من الأول، وجعله الباب للحرف الأخير، والفصل للأول، مثل (شَرُفَ) يبحث عنها في باب (الفاء)، وفصل (الشين) أهـ وانظر (١٢٦/١ منه)

(٥) المحرر (٣٤٩/٤)

(٦) ذاته (٣٥١/٤).

(فَيْعَلة) ويُفَتَّشُ لها في (الضِّياء) في باب (الفاء والشِّين)[١]

٢١- إهماله التَّمارين:

وإلغاء التمارين من المصنفات النحوية صادف دعوة من الباحثين قديمًا، وحديثًا؛ إذْ لا تدعو إليها حاجةٌ، ولاتقتضيها ضرورةٌ، وإنما هى مما وضعه النَّحويون للتدريب في الأحكام النحوية[٢]، يقول ابن مضاء (ومما ينبغى أن يُسْقَطَ من النحو (ابن من كذا مثال كذا)؛ كقولهم (ابن من البيع مثال (فُعْلٍ) فيقول قائل (بُوعٌ)، أصله (بُيْعٌ)، فيبدل من الياء واوًا لانضمام ماقبلها)[٣] أهـ، وقد حكى عبد القاهر إنكارَ معاصريه لهذه التمارين، فقال مجيبا لهم (أمَّا هذا الجنس فلسنا نعيبكم إنْ لم تنظروا فيه، ولم تُعْنُوا به، وليس يهمُّنا أمره، فقولوا فيه ماشئتم، وضعوه حيث أردتُمْ)[٤] أهـ.

لذا ترى المصنف حَرَّرَ كتابه من هذه المسائل المفترضة التى قصد إليها النُّحاة من قديم وعقدوا لها أبوابًا[٥]؛ أقول لاتجد في (المُحَرّرِ) شيئا من ذلك، ومما يؤكد لك أنَّ المصنف عمد إلى ذلك عمدًا أنَّك تراه ينصُّ على الإعلال بالنقل في الاسمِ الموازن للفعل، والمخالف له بنوع زيادته، كما في (مَقَال، ومَسِير) وإعلالهما بالنقل حملا على (أقالَ، ويَسيرُ) ويهمل الوجه الآخر، وهو الموافق للفعل زيادةً، والمخالفُ له في مثاله، مع أن عبارته تقتضي التفصيل إليه، وذلك قوله (فإنما يعتل منها -أيضًا- ما وافق الفعل في وزنه، وفارقه إما بزيادة لاتكون في الفعل)[٦] أهـ وأهمل الوجه الآخر، وهو ما وافق الفعل في زيادته، وخالفه في وزنه، وهو بناء تمريني، ويمثلون له بأن يُبْنَى من البيع، أو من القول اسما على مثال (تِحْلِئ) بكسر التاء - فإنك تقول فيهما (تِبيع، وتِقِيل)

---

(١) ذاته (٣٦١/٤)، وانظر (٣٥٩/٤، ٤٠٥، ٤٠٦)

(٢) التصريح (٢٦٤/٢)

(٣) الرد على النحاة (ص ١٣٥).

(٤) السابق (ص ٤١ - مقدمة)

(٥) انظر (الكتاب ٣٧٢/٤، محقق، ومابعدها، وش الشافية (١٨٦/٣) وغيرهما.

(٦) المحرر (٤١٦/٤).

والأصل (تِبْيع ، وتقْوِل) نقلت الكسرة في اليائي لاغيرُ ، وتبع النقلَ في الواو قلبُ الواو ياء ؛ لسكونها إثر كسر ، فالموافقة في الزيادة بالتاء ، والمخالفة في الوزن ، إذ أنَّ (فِعْلِلًا) ليس من أبنية الأفعال[(١)]

وهي صورة كما ترى مُفْتَرَضَة ، ولايُقْصَدُ بها غير الترويض على المقايسة النحوية ، ولاخير فيها ، ولا ثمرة ، وحسنًا صَنَعَ صاحِبُنَا بإهمالها

٢٢- استخدامه العبارات الجامعة للحروف :

لجأ المصنَف إلى استخدام هذه العبارات التى يسوقها النُّحاة ، وعلماء الأصوات جامعة للحروف ذات الطّبيعة الخاصة ، ميزة لها عن غيرها ، وتسهيلًا لحفظها ؛ من نحو قوله في حروف الإبدال : (ويجمعها قولك استنجده يوم طَاَلَ)[(٢)] ، وفي الحروف المهموسة (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ)[(٣)] وفي الشديدة : (أجدتَ طبقَكَ) ، أو (أجِدُكَ قَطَّبْتَ)[(٤)] وفي التى بين الشديدة والرخوة : (لَمْ يُرَوِّعْنَا)[(٥)] ، وفي حروف الذلاقة : (مُرْ بِنَفْل)[(٦)] ، وفي حروف الاستعلاء : (ضُغِطَ قَصٌّ خَظٍّ)[(٧)]

٢٣- الاهتمام باللغات والمقاييس اللغوية :

أولى المصنفُ الجانبَ اللغويَّ فيما يناقش اهتماما ملحوظًا ، فليست عنايتُهُ مقصورةً على إيراد اللغات الواردة وحسبُ ، بل قد يتعرض للاستعمالات اللغوية في اللفظ الواحد مبيِّنا أحكامها باعتبارات مختلفة ، واضعًا معيارًا للحكم على اللغات بالجودة ، أو الفصاحة ، أو الشذوذ والقلة ، كما قد يفسِّر بعض الوارد[(٨)]

والحقُّ أنه في تناوله اللُّغات الواردةَ لم ينس طبيعة كتابه النحوية ، فتراه إنْ

---

(١) انظر (التصريح ٢/٣٩٤، والصبان ٤/ ٣٢١، والخضري ٢/٢٠٤) .

(٢) المحرر (٤/٣٦٢)

(٣) ذاته (٤/٤٥٢) .

(٤) ذاته (٤/٤٥٣) .

(٥) ذاته (٤/٤٥٣) .

(٦) ذاته (٤/٤٥٤) .

(٧) ذاته (٤/٤٩١) .

(٨) انظر الثبت الملحق بهذا البحث (فهارس الكتاب ج٤)

عَرَضَ لايعرُجُ إلا لِمَا يفيد درسه النحويّ، دون إلحاحٍ على المُعْجَمِيّ منها، أو المهجور أو النادر، بل ما شُهِرَ استعماله، أو كاد، انصرافًا من تخصص موضوعه، وتلوينه بما يفيد، دون جُنوح كثيرًا عما يُنْسِي الهدف الأصليّ، وإليك صورًا من ذلك

يقول (وفيها ثلاثُ لغات: (حَيْثُ) - بالضم، وبالفتح، وبالكسر، ويقال: (حَوثُ)-أيضًا -بالواو، مع الحركات الثلاثِ)[1] أهـ.

و: (وفي ياء النفس لغتان الإسكانُ، والتَّحريكُ بالفتح)[2]؛ و (ويقال النِّداء، والنُّداء - بالضمِّ في النون، والكسر)[3]، وفي إضافة المنادَى إلى ياء النفس (اعلم أنَّ في ذلك خمس لغاتٍ)[4]، وفي (لَعَلَّ) (وفيها أربع لغات: لَعَلَّ، ولعنَّ، وعَلَّ، وعَنَّ - بنون مشددة مع حذفِ اللام)[5]

ويقول في (هيهَات) (فمن بناها على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن بناها على الفتح فللتَّخفيف، وقد قالوا (هيْهَاتٍ) - بالكسر والتنوين -، و(هَيْهاتًا) - بالتنوين والفتح -، وقد يقال (أيْهَاتٍ، وأيْهاتًا - بالتنوين)[6] أهـ.

ويقول (وتقول (أرَّختُ) - بالألف -، و (ورَّخْتُ) - بالواو - لغتان وكذلك (التأريخ) بالألف -، و (التَّوريخ) - بالواو -)[7] أهـ، ويقول في (كأيِّنْ) (وقد جاءت: (كائِنْ - بهمزة - و (كاينْ) - بغير همزة - و (كإنْ) - بكسر الهمزة -)[8] أهـ، وفي القسم: (يقال له القَسَمُ، والحَلِفُ، واليمين، والألِيَّة)[9] أهـ.

ويقول: (وعلى هذا تقول (هذَا زيدٌ كافِرًا مسلمًا) أي (هذا زيدُ كافرًا بالطاغوت مُسلمًا بالله) وإن شئت جعلت (الكافر) هو الزارع؛ لأنَّ الكفر في

---

(١) المحرر (٢/٣٩١)
(٢) ذاته (٢/٤٣، ٣/٢٠٧
(٣) ذاته (٣/١٨٧)
(٤) ذاته (٣/٢٠٧).
(٥) ذاته (٣/١٣)
(٦) ذاته (٤/١٨٣)
(٧) ذاته (٢/٢٣٥)
(٨) ذاته (٣/٣٥٥)
(٩) ذاته (٣/٤٣٢).

الأصل هو : التغطية)[١] أهـ، ويقول : (تقول : (وسْطَ رأسه دُهْنٌ) ، فيكون (وَسْطٌ) ظرفا ، ويصحُّ فيه تقدير (في)، فتقول : (في وسْطِ رأسه دهنٌ) ، ولو قلت (وسَطَ رأسه دَهِينُ) لم يكن (وَسَطٌ) ظرفا ، بل يكون مبتدأ ولايصح فيه تقدير (في). فسكون السين من : (وسط) دليل على الظرفية ، وتحريك السِّين دليلٌ على الاسمية)[٢] أهـ.

وقد تراه ينصُّ على الاستعمالات اللغوية للفظ الواحد ، وما يترتب على كلٍّ من اعتبار حكميّ ، وذلك كقوله : (وتكون (ليْتَ) للتمنى ، وتكون مصدرا بمعنى النَّقص تقول فيه (لاتَهُ يليتُه . ليْتًا) أى : نقصَهُ)[٣] أهـ.

ويقول (ومعنى (أنَّ) المفتوحة التأكيدُ. وتكون (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)، وتكون فعلا ماضيًا من الأنين ، تقول على هذا (أنَّ زيدٌ قائِمًا) ، وتكون مصدرا من الأنين أيضًا ، تقول (أنَّ زيدٍ عندِى كرهْتُ) - بخفض (زيدٍ) وفتح (أنَّ))[٤] أهـ.

ويقول (واعلم أنَّ (إنَّ) تكون للتأكيد ، وتكون بمعنى (نَعَمْ) وتكون فعل أمْرٍ من (أنَّ . يئنُّ أنًّا) - من الأنين - ، تقول - في الأمر -: (إنَّ يازيدُ) ، وتقول أيضًا (إنَّ أحْمَدُ قائمًا)[٥] أهـ.

وليستْ اللغات التى يوردها مناقشا لمناسبتها على درجةٍ واحدةٍ من المقياس الاستعمالي ، فتراه يشير إلى ذلك حاكمًا بهذه الدرجة ؛ يقول في نحو (قِيلَ وبِيعَ) (هذه هى اللغة الجيدة)[٦] ، ويقول في (هَلُمَّ) (وهى مبنية على الفتح ، ولاتُثَنَّى ، ولاتُجمع في اللغة الفصيحة)[٧]

وقوله في (الزيدان نِعْمَ رَجُليْنِ) (فلاتظهر علامة الفاعل معها في تثنية ولا جمع هذا هو الفصيح. ومن العرب من يثنى (نِعْمَ) ويجمعها

---

(١) المحرر (٣/٣٣٣).
(٢) ذاته (٣/٢٩٥)
(٣) ذاته (٣/٣٨، وانظر (٢/٤٣٧، ٣/٤٠١، ٤٠٥، ٤٣٨).
(٤) ذاته (٣/٣٥ - ٣٦)
(٥) ذاته (٣/٣٤)
(٦) ذاته (٢/٥٠٩)
(٧) ذاته (٢/٤٣٨).

وهذا قليلٌ)[١] أهـ .

وفي الاستثناء المنقطع (وهو منصوبٌ أبدًا في اللغة الفصيحة)[٢] أهـ .

وفي لغة من ينتظر الحروف في التَّرخيم (وهذه هى اللغة الجيدة)[٣] أهـ ويقول (وقد حكى عن العرب في شذوذ نادر الجر بـ (لعلَّ ، ومتَى)[٤]

وضح من البحث اهتمامُ الرجل المعتدل باللغات ، حتَّى لتُحسَّ أنَّه بما يورده مناقشًا غيرُ مبتعد في غالبه عن خصوصيَّة مقتضيات الدَّرس النحويّ ، فلا تفريط فيما عُهِدَ في المصنَّفات النحوية من سوق اللغويات ، ولا إفراط منه كذلك بمثل ما عُهِدَ في كثير منها ، حتى لتبتعد به عن سِمتِها النحوية ، وقد أورد بابًا لغويًا دفعه إليه مايراه من أخطاء شائعة للناس في أداء مفرداته ، فعقده مبيِّنًا المقياس المستقيم فيه ، وهذه وظيفته مع اعتقاده بخروجه ، وهامشيَّتهِ في المساق النحويّ ، فتراه يعتذر عن ذلك بقوله (وهذا الباب مظِنَّة كتب اللغة ، وليس من باب النحو ، وإنما ذكرناه ؛ لأنَّ بعضهم يغلطُ فيه فينطق بغير همز)[٥] وقد رأيتُه معتدلا في حكمه على اللغات ، ونظرته إليها حتَّى لتراه قد يأتنس بلغة نادرةٍ فيبنى بموجبها حكمًا ، وذلك قوله في الوقف على المنقوص (ولك فيه وجه آخر أن تقول (هذا القاضْ ، ومررت بالقاضْ ، ورأيتُ القاضْ)- بحذف الياء ، وإسكان الضاد -)[٦] أهـ ، وكأنهم مجمعون على البيان في حال النصب وعدم حذف الياء[٧] ، إلاَّ في لغة نادرة حكاها الفراء ، قال ابن منظور (حُكِيَ عن الفراء أنَّ لغةً لقوم من العرب يقولون (رأيت قاض ، ورام)[٨] أهـ .

وقال المرادي (ينبغي لمن قدَّر فتحة الياء في النَّصب أن يقف بالوجهين)[٩]

---

(١) المحرر (٣٦٠/٢)

(٢) ذاته (٣٨٤/٣)

(٣) ذاته (٢١٥/٣)

(٤) ذاته (٣٩٢/٣)

(٥) ذاته (٢٧٦/٢)

(٦) ذاته (٢٩١/٢) .

(٧) راجع (الكتاب ١٨٣/٤ - ١٨٣ - والرضي ٣٠٠/٢ ش الشافية ، وابن يعيش ٧٥/٩ ، والأشموني ٥١١/٢)

(٨) اللسان (لوم)

(٩) التوضيح (١٦٢/٥) وانظر (الصبان ٤/ ٢٠٧) .

أهـ ؛ وقال أبو حيان : (ومن قال (رأيت القاضي) - بإسكان الياء - فينبغي أن يقف بالوجهين كحالة الرفع والجر)[١] أهـ ، وهذا أمر لا يُنْكَرُ عليه في بنائه على لغةٍ - مهما ندرت - إذْ له سندٌ منها

وما توقَّف البحثُ معه فيه - ومع غيره - إنكاره الفتح في المضعَّف عند ملاقاة ساكن ، وإيجابه الكسر ، حتى قضى بتخطئة من يفتح من معاصريه ، وقد سبق لنا قوله : (لايكون الفعل من ذلك إلا مكسور الآخِرِ ، إلاَّ في لغة بنى أسدٍ ، فإنَّهم يفتحونه وفي وقتنا يقول المؤذن اللهم أعِزَّ الإسلام والمسلمين ، وأذلَّ الشِّرك والمشركين - بفتح الزاى واللام - ، وليس ذلك بصحيح ، بل الصحيحُ كسرُها)[٢] أهـ .

نعم ، ورد هذا الإيجاب عن غيره ؛ يقول المبرد (ولا أراه إذا حُرِّك للذى بعده في التقدير يجوز فيه إلاَّ الكسرُ)[٣] أهـ ، ويقول الزمخشري : (ولزموا فيه الكسر عند ساكنٍ يعقبه ، فقالوا رُدِّ القوم)[٤] أهـ .

قلتُ ولا أُرَى لهذا الإيجاب علةً ، وقد حَكَى جمعُهم الفتح عن بنى أسد ، بل حكى ابن جنى الضَّمّ ؛ ولعل المصنف ، ومن قال بمثل قوله يرون مذهب أبى حاتم القائل (لبنى أسدٍ مناكيرُ لا يؤخذُ بها)[٥] ؛ قال يس (وقد يُقَالُ كيف يُنْكَرُ عليهم ماهو لغتهم التى طبعهم الله عليها)[٦] أهـ ، فالظاهر أنَّ الفتح له وجهُهُ ، وإن تعقبه النحاة .

٢٤- ذكرُ المرويات من الأخبار :

وقد يأتنس المصنف بإيراد المأثورات من الأخبار تأكيدًا لتنظيره ، أو لفائدة وفضلا عما يمثله هذا المنزعُ من فائدة تاريخية لا تُغْفَل ، فلعله كذلك يمثِّل انعطافةً

---

(١) الارتشاف (ق ١٢٠/ أ) .
(٢) المحرر (٤/٤٤٨ ، ١٥٥) ، وص ١٤٣ من هذا الجزء .
(٣) المقتضب (١/٣٢١) .
(٤) المفصل (ص ٣٥٣)
(٥) التصريح (٢/٢١٣)
(٦) السابق (نفس الصفحة) وانظر (اللغة والنحو بين القديم والحديث (ص٩٠ ومابعدها) .

إلى الاستجمام من عمل فكريٍّ جادٍّ، كادٍّ، وهو من أسس تربوية معترف بها؛ اسمعه يقول - في التَّعجب - (ومن ذلك ما حُكِيَ عن أبي الأسود الدؤلي أنه دخل على ابنته في يوم شديد الحر، فقالت له يا أبت: (ما أشدُّ الحرِّ)؟ - برفع (أشدّ)، وخفض (الحرّ) - فقال (إذا كانت الرَّمضاء من تحتك والصَّقْعَاءُ من فوقك، فقالت يا أبتِ، ما أردتُ هذا، وإنما أردتُ أن الحرَّ شدِيدٌ، فقال قولي - إذن - (ما أشدَّ الحرَّ!)[1] أهـ.

وكقوله في بيت سحيم

إذَا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبُردِ مثلُهُ دَوالَيْكَ حتَّى كلُّنا غيْرُ لابِس

(لأن العرب كانت تزعم أنَّ الرجل إذا وطئ امرأة أوَّلَ مرة، وكانا يطلبان المُحابَّة بينهما شقَّت برده، وشقَّ بردها، فيزعمون أنَّ المحبة تقع بينهما بذلك)[2] أهـ، أو قوله عند بيت جرير

ألستُمْ خيرَ من رَكِبَ المطَايَا وأنْدَى العالمِينَ بُطُونَ رَاحِ؟

(ويروى أنَّ (عبد الملك) أعطاه على هذا البيت مائة ناقةٍ برُعاتها، وكان عند (عبد الملك) قَعْبٌ من فضة، فقال له جرير والقَعْبُ يا أميرَ المؤمنين، فقال خذه لا هَناكَ)[3] أهـ.

وتراه يحكى سبب تلقيب (ثابت بن جابر الفهميّ) بـ(تأبط شرًا) بما كان بينه وبين زوج أبيه من موقف[4]

٢٥- مراعاته الضبط العلمي في جميع كتابه:

وهذه مسحة تصادفها على امتداد الكتاب، منعا للإبهام، والإلباس فيما يُلبِس، وذلك من نحو (أما بعدُ. - بضم (بعدُ) -، وتقديره (أما بعْدَ حمدِ الله - بنصب (بعْدَ.)[5]، وقوله (ياَللَّهِ، يا لَلْمسلمين - بفتح اللامين من اسم (الله)،

---

(١) المحرر (٣/٢٤٥)

(٢) ذاته (٣/٢٨٥).

(٣) ذاته (٢/٣٧١).

(٤) ذاته (٤/١٩٢)

(٥) ذاته (٢/١٠٠)

ومن (المسلمين) للعِلْج - بكسر اللام من العلج)[١]، وقوله (مررت برجل حسنٍ وجْهُهُ) - بتنوين (حسن) وكسره ورفع (وجهُهُ)، (مررت برجل حسنِ وجهِهِ) - بكسر النون من (حَسَنِ) من غير تنوين وكسر (وجهِهِ)[٢] وكذا عامته[٣] بما يغنى عن الضَّبط الشكلي الذى قد لايسلم من تحريف

٢٦- الإحالة على موضع آخر من الكتاب :

وهذه سِمَةٌ لا تتأتَّى تصْنيفًا إلا بثبات الخِطة، ووضوح المنهج، والتماع معالمه، ومثول الأفكار شاخصةً، والسيطرة البالغة على الحدود المرسومة، وهذا ما تصادفه من أبى الخطاب، فالخطة بأبعادها ماثلة أمامه، فيعرض في الموضوع مايناسبه، فإذا ألمح إلى مسألة ليس المسارُ مكانَها، وقد انعطف إليها لوشيجةٍ مابينها وبين موضوعه-فتراه يلم بها الإلمامة الموائمة لموضوعه، ثم يحيلك إلى مكانها المحدد من كتابه؛ ومن نحو ذلك قوله (وسيأتى ذكره - إن شاء الله -)[٤]، و (سنشبع القول في ذلك في نواصب الأفعال - إن شاء الله -)[٥]؛ و (وقد تقدم جميع ذلك في(المضمرات) في باب (الأسماء المعارف)[٦]، و (وقد تقدم ذلك في باب: (التاءات)[٧]، و:(وقد تقدم في أحكام تاء التأنيث أن ماقبلها يكون مفتوحا أبدًا)[٨]، و:(ويأتى ذكر عطف البيان في مقالة التَّوابع- إن شاء الله -)[٩] و:(وسنذكر هذا في باب الإضافة)[١٠]، و: (ويأتى ذكر ذلك في باب (ما لاينصرف) إنْ شاء الله-)[١١]؛و (وقد تقدم في باب المعارف)[١٢]؛ و:(سنذكر وجوه الشبه في باب (ما لاينصرف) - إن شاء الله-)[١٣] و (كما

---

(١) ذاته (٢٢٤/٣)

(٢) المحرر (٤٤٢/٢، ٤٤٣)

(٣) انظر مثلا (١٢٥/٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ومابعدها).

(٤) ذاته (٧٨/٢).

(٥) ذاته (٨٦/٢)

(٦) ذاته (٣٣٢/٢).

(٧) ذاته (٢٥٣/٢)

(٨) ذاته (٢٥٨/٢)

(٩) ذاته (٢٢٣/٢)

(١٠) ذاته (٢٢٤/٢).

(١١) ذاته (١٩٥/٢)

(١٢) ذاته (٢٢٦/٢).

(١٣) ذاته (٢٨١/٢)

قدمنا في باب (أسماء الاستفهام)[١]، و (وسنذكر ذلك في المفعول فيه)في المقالة الثالثة، وهى مقالة المنصوبات، ومالم يكن في هذا الباب مذكورًا فهو مذكورٌ هناك)[٢])، و (وقد تقدَّم تمثيله في باب(الابتداء)[٣]، و (وقد تقدم ذكرها في (أسماء الشَّرط) ويأتي ذكرها- أيضًا- في باب (الشرط والجزاء)[٤] (قد تقدم في باب (إنَّ وأخواتها)[٥]

وهكذا تتضح سِمات الموضوعية، وتملُّكه لخطته الواضحة، وسيطرته عليها في امتداد كتابه[٦]

٢٧- الحمل على الوجه الأشهر في متعدد الوجوه :

والمصنف-وقد نهج في كتابه نهجًا تحريريًا-تراه يكتفي من متعدد الوجوه بأفصحها، أو أشهرها، دون تعرُّض واضح لبقيةِ وجوهه الضعيفة، أو المرغوب عنها، وهذا المنهج في غالب أمره على كل حال، ومن ذلك أنَّه أوجب بقاء الهمزة الأصلية من الممدود في النسب، نحو (حِنَّائِيّ)، قال (ولايجوز تغييرُها بحالٍ، لأنها أصلية)[٧] أهـ.

وهذا هو الوجه الأشهرالأفصح، وإن جاز قلبُها واوًا على ضعفٍ[٨]

ومن ذلك حملهُ تخريج الآية الكريمة ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ على لغة بنى الحارث[٩]

قال المرادي : (وهو أحسنُ ما خُرِّجَ عليه قراءة إن هذانِ لساحِرَانِ)[١٠] أهـ

وكتنصيصه على بقاء المركَّب العددى مع الإضافة على بنائه على الفتح في الأحوال الثلاث[١١] ؛ وهذا هو القياس، وأكثرُ كلامِ العربِ، وقومٌ منهم يفتحون

---

(١) ذاته (٤٠٢/٢)

(٢) ذاته (٤٦٨/٢)

(٣) ذاته (٥٣٧/٢).

(٤) ذاته (٦٢/٣)

(٥) ذاته (٥٢/٣)

(٦) انظر مثلا : (٦٢، ٧٣، ٢١١، ٢٨٨، ٢٩٤).

(٧) ذاته (١٩٧/٢).

(٨) المقرب (٦٤/٢)

(٩) المحرر (١١٧/٢)

(١٠) التوضيح (٩٠/١)

(١١) المحرر (٢١٥/٢).

الأول ويعربون الثاني بوجوه الإعراب ، قال سيبويه (وهذه لغة رديئة) ، كما حُكِي إعرابُه إعرابَ المتضايقين ، وكلاهما مرغوب عنه[١]

٢٨- تقسيماته الواضحة :

ويتجلَّى وضوح الفكرة عنده بطرحها مرتبة منتظمة ، ويبرزُ ذلك في تقسيماته المنضبطة التى لاتصدر إلا عن خطة مُعدَّة ، ومنهج مدروس ، وهذه سمة عامة تقع عليها على امتداد الكتاب في كل ما يحتاج إلى تقسيم ، وخذ أمثلة لذلك

(قسمةُ الكلام ثلاثة اسم ، وفعل ، وحرف)[٢] و (الفصل الأول في المضمرات وتنقسم خمسة أقسام)[٣] ، و (اعلم أن الكلام ينقسم قسمين نحويًا ، ولغويًا)[٤] ، (وبعض الأسماء الأعلام يدخل عليه لام التعريف ، وذلك على ضربين)[٥] ، و (الإعراب ينقسم أربعة أقسام) ، و (البناء ينقسم أربعة أقسام)[٦] و(فالرفع على أربعة أضرب)[٧] و (والنصب على خمسة أضرب)[٨](والجر على ثلاثة أضرب)[٩] ، (والجزم على ضربين)[١٠] ، و(الجمع ينقسم ثلاثة أقسام)[١١]و (اعلم أن للثلاثي عشرة أوزان)[١٢] و (اعلم أن التاءاتِ ثلاثٌ)[١٣] ، و(اعلم أنَّ علاماتِ التأنيث في هذا الباب ثلاثٌ)[١٤] و (اعلم أن معانى الكلام كلها ستة - على قول كثير من النحويين)[١٥] ، و (اعلم أن بنية الأفعال الأصول تنقسم قسمين ثلاثية ، ورباعية ، فالثلاثية تنقسم ثلاثة أقسام

---

(١) راجع (الكتاب ٣/٢٩٩ ، والمقتضب ٢/ ١٧٧ ، ٤/٣٠ ، والمفصل ص ١٧٦ ، وشرحه ٤/١١٤ ، ٦/٢٠ ، والمرادى ٤/ ٣١٦ ، والهمع ٢/١٤٩)

(٢) المحرر (٢/٢١) .

(٣) ذاته (٢/٣٦)

(٤) ذاته (٢/٢٤)

(٥) ذاته (٢/٦٣)

(٦) ذاته (٢/٨٣) .

(٧) ذاته (٢/٨٣)

(٨) ذاته (٢/٨٦) .

(٩) ذاته (٢/٨٨)

(١٠) ذاته (٢/٨٩)

(١١) ذاته (٢/١٢١)

(١٢) ذاته (٢/١٢٥)

(١٣) ذاته (٢/١٥٩)

(١٤) ذاته (٢/١٦٢)

(١٥) ذاته (٢/١٨٠) .

القسم الأول على (فَعَلَ).)[١]، و: (ماكان بوزن (فَعَالِ). فهو على أربعة أضرُبٍ)[٢]

وكذا في جميع كتابه يتلقاك بهذه التقسيمات الواضحة بإتقان[٣]

٢٩- تكامُل الكتاب:

والكتاب وحدة متكاملة، فتراه يُتِمُّ في موضع ما نقص في آخر، أو يصوِّبُ ماعثر فيه في موطن سابق، وذلك كذكره للفاء ثلاثة أقسام في موضع[٤]، وأتَمَّها ستةً في آخر[٥]؛ وكقوله في قلب الواو ياء - في (أَغزيت، واستدعيت) (لأنَّه من (غَزَوْتُ، ودَعوتُ) فلما زادت الكلمة على ثلاثة أحرف قلبتْ ياءً)[٦] أهـ وتتمة السبب كما ذكرها هو، وغيره (الحمل على المضارع)[٧]، وكما نسب القول المأثور(إنَّ وراكبها) - لمن قال (لَعَنَ الله ناقة حملتني إليكَ) - إلى عمر بن عبد العزيز في موقع، ونسبه إلى ابن الزُّبير في آخر[٨]، وكأنَّ الثانية تصحيح للأولى، فهي ما عليها الكاتبون كما حُرِّرَ في موضعه.

كلمة خاتمـة:

وضح بما سبق استقامة المنهج المُعَدُّ من أبى الخطاب حتى عثرنا فيه على سمات التجديد في التناول النحويّ، وكذلك اتسقت فكرته مع اتساق خطته، ولم يُعْوِزْهُ الإحسان في الأغلب الأعمِّ من مساره العلميّ، ولك مما سبق دليل عليه، وقد عاينتُهُ في تقسيمه لكتابه يكتفي بالعنوانات العامة للأبواب، دون اهتمام بالعنونة التفصيلية لفصولها ومسائلها، فرأيتُه يقنَعُ بكلمة (فصل)، وهذا منهج عام تصادفه في الكثير من كتابات السابقين، وقد تجده كذلك عند بعض المحدثين، وهو متَّجه له خطره؛ فالعنوان كليًا كان أو جزئيًا يمثِّل رصدًا ومَعْلَما لصاحبه، بحيث

---

(١) المحرر (٤/٣١٠)

(٢) ذاته (٤/١٨٤).

(٣) انظر مثلا الصفحات (٣/٤٨٤، ٤٨٧، ٤/ ٤٥٩، ٢/٢٥٢) وغيرها.

(٤) ذاته (٣/٥٣٣).

(٥) ذاته (٤/١٤٢)

(٦) ذاته (٤/٣٧٢).

(٧) ذاته (٤/٤٢٢).

(٨) ذاته(٤/١٣٥).

لايتجاوز ما ينضوى تحته من أفراده ، والإغضاء عن هذه الإشارات الدالة قد ينجمُ عنه تداعي المتشابهات ، واختلاط المتناظرات من المسائل ، ولستَ في حاجة إلى نماذج من كتابات السابقين على ذلك ؛ فما سَلِم منها سالِم .

وفي الحق أنَّ أبا الخطاب سلم له طريقه في أغلب مراحله ، بيْدَ أن عملًا ضخمًا متشعِّبَ المناحي كعمله لاينجو من هِزَّةٍ أحيانا ، وقد أسعد عليها إغضاؤه عن العنوانات التفصيلية داخل الأبواب ، فقد تتداعى الأفكار في ذهنه متزاحمة فيتتبعها راصدًا دونما حاكم من عنوان كابح ، فينجم عنه تداخل المسائل في الفصل الواحد ، وتتبعها الانتقالات المفاجئة ، وخذ الصور التالية

في الفصل الخامس من باب (كان) ، تراه يتحدث عن بعض التراكيب المختلفة الوجوه مع (كان) وما يجوز فيها من أعاريب ، ثم يطرح مثالا من أمثلة زيادة (كان) ، ثم ينتقل فجأة إلى حذف (كان) واسمها بعد (لو ، وإنْ) وحذفهما مع عدم مصاحبتهما إياهما[١] ، وهو انتقال لم يمهِّد له .

وتراه يتحدث عن مجئ اسم (كان) نكرة والخبر معرفة ، كما في بيت (حسان) فيطرق ما يتعلّق به من رواية ، ونظائر ، ثم ينقلك فجأة إلى عمل المصدر من (كان) عملها ؛ فيقول (ومن ذلك أنَّ المصدر الذى هو الكون المقدر بـ (أنْ) والفعلِ يعمل عمل (كَانَ)[٢]

وتراه يتحدث عن عمل (لا) في الاسم النكرة المفرد من البناء ، ونصب الموضع ، مبيِّنًا كون موضعها في الأصل قبل دخول (لا) الرفع بالابتداء ، ثم يفاجئك في نقلته بقوله (فتقول على ذلك لارجلَ وامرأةٌ في الدار)[٣] ، ولاعلاقة بين السابق واللاحق ، والمزيل لهذا الخفاء أن يضافَ (فإنْ عطفتَ عليه دُونَ أن تتكرر (لا) جاز في المعطوف رفعُه ونصبُه) ؛ كما قال المرادي ، وألحقته في موضعه

---

(١) المحرر (٢/٥٣٢)

(٢) ذاته (٢/٥٥٧) .

(٣) ذاته (٣/٨٤) .

* أوقع مايجب فيه النصب من المشغول عنه بين فصلين عقدهما لما يترجح فيه النصب على الرفع منه[١]، والمناسب ترتيبًا تأخيره عن فصليْ الترجيح، لينتظم الموضوع ويلتئم، ويستقل كلُّ محلٍّ بما يناسبه.

* أقحم التمثيل لتمييز النسبة بين مواضع تمييز المفرد، ثم عاد فمثل لتمييز الجملة[٢]، فتداخل النوعان، وكان مناسبًا أنْ يسلك كلا في موضعه.

* تحدَّث عن الياء في (كرسيّ، وبُخْتِيّ) وكونهما للنسب، وبناء الكلمة عليهما، ثم انتقل بلا فصل بقوله: (وكذلك (مَدَائِنِيّ، ومَعَافِرِيّ) تنسب إلى الجمع على لفظه، لأنه قد صار اسمًا لمفرد)[٣] أهـ، ولو فصَلَ، أو عنْونَ لَمَا فاجأ بما لايناسب سابقه؛ وعلى كل حال، فهي -كما تراها- صورٌ قليلةٌ، أو قُلْ نادرة، أورثها كما قدمت إهماله العناوين، ونسبتها هذه مع ضخامة الكتاب مشيرة إلى مستوى مستقيم.

وإن ثمة مسائل اعتبرتها مقحمة في أبوابها، والمناسب لها غير هذه الأبواب أو الأنسب لها، وهي:

- ذكر ما ينتصب من المصادر المثّاة محذوفةَ الفعل، لكونها بدلًا من الفعل في باب (إعمال المصدر)[٤]، والمناسب أن تُدْرَجَ في باب (المفعول المطلق)[٥]، أو في (باب المصادر)[٦]

- وذكر (خلا، وعدا، وحاشا) بوجهيها، مع الحروف العوامل[٧]، كما عدها في الهوامل وهي بوجهيها عوامل، وكذا صنع مع حروف القسم (الباء، والواو، والتاء)[٨] ولام الاستغاثة[٩]، واللامات المكسورة[١٠]، وهنَّ عواملُ (وعذره أنه

---

(١) ذاته (٣/١٦٣، ١٦٦).
(٢) ذاته (٣/٣٤٢، ٣٤٤)
(٣) المحرر (٢/٣٢٥)
(٤) ذاته (٣/٢٨٢ - ٢٨٥)
(٥) ذاته (٣/١٠٦).
(٦) ذاته (٢/٤٠٤)
(٧) ذاته (٤/١٣٧).
(٨) ذاته (٤/١٣٨).
(٩) ذاته (٤/١٣٨).
(١٠) ذاته (٤/١٤١).

ذكرها مع المفتوحات ، وهن غير عوامل ، وكذكره واو القسم وهى عاملة[١] ، مع بقية الواوات ، وكذكره (إنْ) الشرطية مع بقية صورها[٢] ، وهى عاملة ، وكذكره (أنْ) الناصبة للمضارع ، والمخففة من الثقيلة[٣] ، وهما عاملتان ، وكذكره (مَنْ) وهى بأنواعها أسماء ، وإن اعتذر عنه بقوله (ومَن هذه اسم في جميع مواضعها ، إلا أنَّا ذكرناها ههنا لمَّا ذكرنا (ما) و(ما) تكون حرفا واسما ، وأما (مَنْ) فلا تكون إلا إسما)[٤] أهـ، وكذكره مواضع(أيّ) وهى في جميعها أسماء[٥] ، والعذر له في جميع ذلك محاولته الموضوعية بجمع صور الحروف عاملةً وغير عاملةٍ، فدعاه ذلك إلى أن يذكر ما سبق في الحروف غير العاملة ، وهو أمر هيِّنٌ

وبَعْدُ فلعل البحث بما قدَّم يكون قد أحلَّ هذا الكتاب، وصاحبه المكانة اللائقة بهما من الساحة النحوية ، ونستغفر اللَّه من الزَّلَلِ ، وعليه قصد السبيل



---

(١) ذاته (١٤٢/٤) .

(٢) ذاته (١٤٣/٤)

(٣) ذاته (١٤٣/٤) .

(٤) ذاته (١٤٤/٤)

(٥) ذاته (١٤٥/٤) .

ثالثا : بعض الأدوات والمفردات والتراكيب الواردة في المحرر

دراسة موضوعيَّة

- (كأنَّ - هلْ - هلاَّ - ألاَّ - حتَّى - مَعَ).

- (الأراضي - أصائِل - ذَيَّا - الذى - مرضُوٌّ - فَاىَ- اتَّكَلَ).

- ﴿فَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَىْ عَشَرةَ أسباطًا﴾ .

- زيدٌ قام

لا أباَ لَك

- هذا بُسْرًا أطْيَبُ منه تمرًا

- مررتُ بمحمدٍ وعليًّا

- إيَّاكَ والأسدَ

- مررتُ برجلٍ أفضلَ مَنهُ أبُوه

وردت بعض الأدوات والمفردات، والتراكيب في (المحرَّرِ) وللمصنف معها موقف خاص وعجَّلتُ بالحديث عنها قبل حديثى عن **المصنِّف والمعترك النحوي** الذى أفردتُ له فصلًا في هذه الدراسة؛ إذ ماسيرد هنا أشبه أن يكون قضايا عامة، تتعلق بالدرس النحويّ بإطلاقه، وإن كان المصنف باعِثَ الحديث إليها وداعِيَهُ، فالدراسة تحاول توضيح معيارها، وميزانها من الفهم النحوي بشموله، وما يمكن أنْ يُهْتَدى به في هذا السبيل، وإلى الله النيَّة

«كَـــأَنَّ»

ذكر أبو الخطاب عُمَرُ أَنَّ (كأنَّ) قد تخرج عن معنى التشبيه إلى معنى الظن إذا كان خبرها مشتقا؛ قال: (فإذا كان الخبرُ لامعنىً فيه للتشبيه خرجت (كأنَّ) إلى معنى الظَّنِّ؛ كقولك: (كأَنَّ زيدا قائم، وكأَنَّ الجيشَ خارج)، فليس في (قائم ولاخارج) ههنا معنى تشبيه، ولكنها ههنا بمعنى الظن، كأنك قلتَ (أظنُّ زيدًا قائما، وأظن الجيشَ خارجًا)[(١)]

وهذا منحى الكوفيين والزجاجيّ، والبصريُّون على أنها لاتخرج عن التشبيه ويتأولون ماكان نحوه على تَقديرٍ؛ كأن يُخَرَّجَ على التشبيه في حالة ما به في حالة أخرى، أو أن الأصل والتقدير كأنَّ هيئة زيدٍ هيئة قائم، ونحوه[(٢)]، ويقول الرضي (والأولى أن يقال: هى للتشبيه أيضًا، والمعنى، كأنكَ شخصٌ قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقةً، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر)[(٣)]

ولايخفى ما في محاولاتهم التقديرَ - حتى لا تخرج عما استقرَّ لهم فيها - من بُعْدٍ، فالمعنى الواضح والحالة هذه الظَّنُّ، فضلًا عما في التقدير من مخالفة الأصول؛ إذْ الأصل عدمه، وقد ورد من النصوص ما يرجِّح فيها كونها للظن، والعلم؛ قال الفراء في قوله تعالى ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾[(٤)] - (وكأنَّ في

---

(١) المحرر (٣/٩)

(٢) راجع (المغنى ١/١٦٣، والتصريح ١/ ١٣٣، والهمع ١/١٣٣).

(٣) ش الكافية (٢/٣٤٦)

(٤) سورة القصص ٨٢.

مذهب الظن والعلم، فهذا وجهٌ مستقيم)[١]

ويوضح ابن السيد هذا الفهم عند النحاة، وما أُراهُ، وما يَنْصُرُهُ بقوله (وقد جرت عادة النحويين أن يجعلوا (كأنَّ) للتشبيه؛حيث وقعتْ -، وليس ذلك بصحيح، وإنَّما يكون تشبيها محضًا إذا وقع في الخبر اسم يُمَثَّلُ به اسمها، ويكون الخبر أرفعَ من الاسم، أو أحطَّ منه، كقولك (كأنَّ زيدا ملك)، أو: (كأَنَّ زيدًا حمار)

وأما إذا كان خبرها فعلًا، أو ظرفًا، أو مجرورًا، أو صفة من صفات أسمائها فإنها يدخلُها حينئذ معنى الظَّن والحسبان؛ كقولك (كأنَّ زيدًا قائمٌ)، أو(كأنَّ زيدًا في الدار)، فلست تُشَبِّهُ (زيدًا) بشئ ههنا، إنما تظن أنه قائم، وأنَّه في الدار، وكذلك قول الشاعر [يزيد بن حذاق]:

وداويْتُهَا حتَّى شَتَتْ حَبَشِيَّةً كأنَّ عليْهَا سُنْدُسًا وسُدُوسَا[٢]) أهـ

قلتُ وليس خروجُها عن معناها الوضعيّ ببعيدٍ عما لوحظ في الأدوات، ويرشِّحه هنا أنَّ الظن والتشبيه لايعدم كل منهما تخيُّلًا للحقيقة وليس بها، فالتقيا.

«كأنَّ»

يرى المصنف أن (كأن) مركبة، وليست بسيطةً - دون أخواتها - قال (تقول (كأَنَّ زيدًا أسدٌ) فأصل الكاف في (كَأنَّ) أن تكون مؤخَّرة، كأنك قلت إنَّ زيدًا كأسدٍ، فقدموا الكاف لضربٍ من المبالغة، فقالوا: كأنَّ زيدًا أسدٌ)[٣] أهـ

والقول بالتركيب هو قول أكثرهم، حتى ادعى ابن هشام الإجماع عليه، وليس كذلك؛ لانتشار القول بالتركيب، وخفاء مقابله، وإنما هو قولُ الخليل وسيبويه، وجمهور البصريين[٤]

---

(١) معاني القرآن (٢/٤١٢).

(٢) الحلل (ص ٤٩ - ٥٠)

(٣) المحرر (٣/٨، ٤/١١٣)

(٤) انظر (الكتاب ٣/١٥١، ٣٣٢، ونتائج الفكر ٢/٢٨٢، وتعليق الفرائد ق (١١٧)، والمصادر المدونة هناك (في المحرر)

والذى يُرْتضَى من ذلك القولُ ببساطتها ؛ لعدم قيام دليل على التركيب[١] ولايخفي أثر التكلف فيما قالوا ، والأصل عدم التركيب[٢]

«هَـلْ»

ذهب إلى أن (هَلْ) تكون بمعنى (إنَّ) المشددة ، فيُتَلقَّى بها القسم ؛ قال (وتكون بمعنى (إنَّ) المشددة ؛ كقوله – تعالى – ﴿والفَجْرِ وليالٍ عَشْرٍ﴾ ثم قال ﴿هَلْ في ذَلِكَ قَسَمٌ لذِى حِجْرٍ﴾ ، تقديره (إنَّ في ذلك) ؛ لأنه جواب القسم ، وهو قوله (والفَجْرِ)[٣] وإليه ذهب جماعةٌ ، واستبعدَهُ المحقِّقوَن[٤]

«هَـلاَّ»

نحا منحى النحويين واللغويين إلى تركبُّها من (هل) ، و (لا) قال (لأن التركيب لما أخرج الكلمة إلى معنى الإنكار صار الحرفان كالحرف الواحد)[٥] وهو مايراه الدارسون[٦] ، والقول ببساطتها أَسْوَغُ

«ألاَّ»

اتجه في (ألاَّ) التحضيضية إلى أن أصلها (هَلاَّ) فأبدلتْ الهمزة من الهاء[٧] وقد قيل به ، والظاهر أنَّهما لغتان[٨]

«حَتَّى»

يرى أبو الخطاب أن جميع ما يجئ بعد (حَتَّى) يجوز فيه وجهان ، وهذا قوله (وجميع ماجاء من الأفعال بعد (حتَّى) يجوز فيه وجهان الرفعُ على أنها ملغاة ، والنصب على أنها ناصبة بإضمار (أنْ))[٩]

---

(١) الرضي (٣٦٠/٢)

(٢) راجع للباحث (تنبيهات الأشموني ٣٦٧ – ٣٦٨)

(٣) المحرر (٣٧٢/٢)

(٤) راجع ماحررته هناك .

(٥) راجع ما حررته في محله (٢٣٠/٤)

(٦) انظر اللسان (هل)

(٧) المحرر (٣٦٨/٤)

(٨) راجع السابق (١٢٢/٤ – وحواشيها) .

(٩) المحرر (٦٥/٤) .

ومحاولته التَّحريرَ، وتسهيلَ الضوابط- كي يضطلع بمئونتها الناطق، فلاينوء بأعباء المقاييس - هو الذى حدا به أن يُطْلق هذا التعميم، ولا ريب أن النحاة قد خلَّفوا في هذا الحرف تَرِكةً مثقلة التكاليف، فعُمِّيَ أمرها على كثير من الناس حتى المتخصصين، و كأنى مع الفراء حيث قال: (أموتِ وفي نفسي شئ من حتَّى.)[1] مما يجعل النحاة لا يقرون بيُسرٍ صاحبنا على ما عمم؛ فقد قرروا، ونظَّروا، ووضعُوا المعايير لما يجب فيه الرفع بعدها، ومما يلزمه النصب.

يقول سيبويه: (واعلم أنه لا يجوز (سرت حتى أدخُلها، وحتى تطلعُ الشمسُ)

يقول إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز ولم يكن الرفع؛ لأن طلوع الشمس لايكون أنْ يؤدِّيَهُ سيرك، فترفع تطلع)[2]

ويوضح ابن هشام مواطن الرفع، أو النصب بقوله: (ولا ينتصب الفعل بعد (حتَّى) إلا إذا كان مستقبلا

ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم فالنصب واجب وإن كان بالنسبة إلى ماقبلها خاصة فالوجهان. وكذلك لا يرتفع الفعل بعد (حتَّى) إلا إذا كان حالًا، ثم إن كانت حاليَّته بالنسبة إلى زمن المتكلم فالرفع واجب، وإن كانت حاليته ليست حقيقية، بل محكيّةً رُفِعَ، وجاز نصبُهُ إذا لم تقدِّر الحكاية واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد (حتَّى) إلا بثلاثة شروط

أحدها أن يكون حالًا، أو مؤولا بالحال

والثاني أن يكون مسببًا عما قبلها، فلا يجوز (سرت حتى تطلعُ الشمس) ولا (ما سرت حتى أدخلُها)، و (هل سرت حتى أدخلُها؟)

والثالث أن يكون فضلة، فلا يصحُّ في نحو (سَيْرِى حتى أدخلُها) لئلا يبقى

---

(١) نشأة النحو (ص ١١٩)

(٢) الكتاب (٣/٢٦ - محقق) وانظر (المقتضب ٢/٤١، وإصلاح الخلل (ص ٢٥٠)، والتسهيل (ص ٢٣٤)، والأشموني (٢/٢٩٤ - ٢٩٥ - حلبي).

المبتدأ بلا خبر)[١]

وما يسوقه النحاة كما مر ، وما شاكله من معايير ، - كما قلتُ- أمر يرزحُ تحته النحوي المتخصص ، وهو أمر سائغ إذا كانت اللغة مقصورةً على العالمين بهذه المقاييس ، أمّا ووظيفة النحو إسلام الناطق إلى الطريق السويّ ، والمحجة الواضحة فالاعتداد بهذه الضوابط جَدٌّ مغموزٍ ، وبخاصة وقد سمعنا فيما بعد (حتَّى) النصب والرفع بإطلاقه - وإن تأوله النحاة بما ينضوي تحت قواعدهم - ؛ فقد قرئ قوله تعالى ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٢] بهما ، يقول أبو حيان (إذا كان المضارع بعد(حتَّى) فعل حال ، فلا يخلو أن يكون حالًا في حين الإخبار وإما أن يكون حالًا قد مضت فيحكيها على ماوقعتْ ، فيُرْفَعُ الفعل على أحد هذين الوجهين والمراد بها هنا المضى ، فيكون حالا محكيَّة)[٣] أهـ .

ويقول الأزهري (وفائدةُ تأويله بالحال ، تصويرُ تلك الحال العجيبة ، واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها)[٤]

قلت وظنِّى أنه ما كان مجاهد ، ونافع ومن قرأ بالرفع يدور في ألبابهم مثل هذا الاجتهاد العقليِّ المسبَّق على لسانهم ، وإنما نطقوها لغة ، كما نطق غيرُهم بالنَّصب

وماذا تعنى هذه الضوابط عند قوم من العرب حكى الجَرْمِيُّ عنهم النصب بعد (حتَّى) في كل شئ[٥] ؛ وما حكاه ابن مالك من أن من العرب من يرفع الفعل بعدها بإطلاق ، وإهمال (أنْ) المقدرة معها حملا على (مَا) ، وخَرَّجَ عليها قول البراء (إذا صلوا مع النبي - ﷺ - فرفع رأسه من الركوع ، قاموا قياما حتى يَرَوْنَهُ قد سجد) ، وفي حديث الغار (فإذا وجدتُهما راقديْن قمتُ على رءوسهما حتى

---

(١) المغنى (١/١٣٢ - ١٣٣) وانظر (الطبري ٤/٢٩٠ ، والشجرية ١/٣٧٤ ، والتسهيل ٢٣٤ ، والأشموني ٢/٢٩٤ - ٢٩٥ - حلبى)

(٢) البقرة ٢١٤ ، وانظر (المحرر ٤/٦٥ وحاشيتها)

(٣) البحر (٢/١٤٠)

(٤) التصريح (٢/٢٣٧)

(٥) الهمع (٢/١٠) .

يسْتَيْقِظَانِ متى استيقظا)؛ قال ابن مالك (حتى فيه بمعنى (إلى أنْ)، والفعل مستقبل بالنسبة للقيام فحقُّهُ أنْ يكون بلا نون؛ لاستحقاقه النصب، لكنَّه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أنْ) حملًا على أخْتِها)[1]

فهل كان البَرَاء، وحارسُ الغار من المتحدثِينَ بهذه اللغة؟ لعل الإجابة بالنفي هى المؤيِّدة تاريخًا، وبيئةً، مما يثبت أنَّ النطق بالفعل بعدها مرفوعا -مع تحقق شروط نصبها عند النحاة- أمرٌ غير مُطَّرِحٍ من العرب، سواء أكانوا من الناطقين بهذه اللغة أم من غيرهم، كما أن النطق به منصوبًا أيضا له ما يرشِّحه، ويؤيده، وكلاهما وارد عن العرب وهم الأولى بالاتباع

لكل ما تقدَّمَ، من حكاية قطرب عنهم النَّصبَ بإطلاقه، وما حكاه ابن مالك عنهم من الرفع بإطلاقه، يصح ما أطلقه المصنف من جواز النَّصب، والرفع فيما بعدها، كلٌّ باعتباره - على ماسبق -

ولعل في كلام الرضي مايؤنس بذلك، حيث يقول (إذا أردنا أن نبيِّن متى يُرْفع المضارع، ومتى ينصب قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد (حَتَّى) إما في حال الإخبار، أوفى زمن متقدَّم عليه على سبيل الحال الماضية وجب رفع المضارع، وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حَتَّى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب)[2]

والأخذ بهذا المذهب أقربُ تناولًا، وأسلسُ استعمالا

«مَــعَ»

عدَّ المصنف (مَعَ) من حروف الجر[3]، وقال (ومع، معناها المصاحبة)[4] أهـ، وقد وقف النحاة مع هذه الأداة موقفا خاصًا؛ فمن قائل

---

(١) شواهد التوضيح (١٧٨ - ١٨١)

(٢) ش الكافية (٢/٢٤٢، وانظر الأشباه ٢/١٠٨)

(٣) المحرر (٣/٣٩٢، ٤/١٠٧).

(٤) ذاته (٣/٤٠٦).

باسميِّتها بإطلاقٍ، ومن قائل بحرفيَّتها في حالٍ، والهرْمِيُّ على حرفيَّتها بإطلاق، ولا مَوْرِدَ لهم - في زعمي - غير قول صاحب الكتاب؛ فلنرجع إليه وإليهم، لعلى أتهدَّى إلى مايسوغ قوله في هذه القضية.

يقول سيبويه - في الظروف المبهمة - (وسألت الخليل عن (معَكُمْ، ومَعَ) لأىّ شئ نصبتَها؟ فقال لأنها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معًا، وذهبا معا، وقد ذهب مَعَهُ، ومنْ مَعَهُ صارت ظرفا، فجعلوها بمنزلة: (أمامَ، وقُدَّامَ)[(١)] أهـ، وقد وقعتْ في كتابه ضِمْنَ الأسماء التى جاءت على حرفين[(٢)]

هذا سيبويه، والأول منقولٌ عن الخليل، والثاني تصرُّفٌ منه ترتيبا، وليس الترتيب بقاطعٍ رأيا، خصوصا في نحو (الكتاب)

وعلى الرغم من ذلك فأكادُ أفهم من الخليل وسيبويه أنفسهما القول بحرفيتها

أما الخليل فقد قال (وأما (مَعَ) فهو حرفٌ يضم الشئ إلى الشئ، تقول هذا مَعَ ذاك)[(٣)] أهـ، وأما سيبويه فيقول (وأما الحروف التى تكون ظرفًا و(مَعَ) و(عَلَى) لأنك تقول (مِنْ عليْكَ)، (ذهبَ مِنْ مَعِهِ))[(٤)] أهـ، فقرنُها بـ(عَلَى) في كونها اسما مع الجارِّ، إعلامٌ بطرد الحكم على شبيهتها (مَعَ) مع حرف الجار، و (علَى) حرفٌ إلا إذا سُبقت بجار، فكذلك قرينتُهَا حرف إلا مع الجارِّ.

أما الكثيرون من النحاة فيرون اسميَّتَها حال حركة العين، وحرفيتها حال الإسكان؛ يقول الأنباري (مَعَ - فيها وجهان أحدهما أن تكون ظرفًا، والثاني أنْ تكون حرفًا فإن سكنت العين فهو حرف لاغيرُ، وهو قول أبى علىّ الفارسيّ)[(٥)] أهـ.

بل حكى ابن عطية أنه إنْ أُسْكنتْ العين فلاخلاف أنه حرف جاء لمعنى[(٦)]

---

(١) ٣/٢٨٦ - محقق، وانظر السيرافي عليه

(٢) ذاته (ص ٤/٢٢٨)

(٣) العين (١/١٠٩).

(٤) ١/٤٢٠ - محقق.

(٥) البيان (٢/٢٢٣)

(٦) البحر (٧/٨٠).

وقال ابن منظور (قيل إن (مَعَ) المتحركة تكون اسما وحرفا، و (مَعْ) الساكنة العين حرف لاغير)[١] أهـ؛ وقال الرضي (وهو الحقُّ)[٢]، وقال الشجري (من أسكنه نزله منزلة الأدوات الثنائية، نحو (هَلْ، بَلْ) وإنما ذهب من مذهب إلى كونه حرفا؛ لمجيئه على حرفين، ولا يُعْلَمُ له أصلٌ في بنات الثلاثة)[٣] أهـ.

قلت والقولُ بحرفيَّتها مطلقا - كالمصنف، وبعضهم على ماسيأتي - أوفرُ الأقوال مصادفةً للقبول، وأغناها بالتوفيق؛ لأسباب

أولها مافهمته من سيبويه فيها، من سوقها تحت حكم واحد مع (عَلَى)، فينسرب عليهما حكم واحد بكونهما حرفين، إلا إنْ سبقا بحرف جرٍّ فيكونان اسمين

ثانيها لا دليل في دخول حرف الجر عليها على مطلق الاسمية، كما يقول ابن جنى[٤] - في قراءة يحيي بن يعمر، وطلحة بن مصرف ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ مَن مَّعِيَ وَذِكْرٌ مَن قَبْلِي﴾[٥] - (هذا أحدُ ما يدل على أن (مَعَ) اسم، وهو دخول (مِنْ) عليها) أهـ، وكما يقول ابن الشجري: (وتنوينُه، ودخول الجار يخرجانه من الحرفية، وذلك فيما رواه البصري والكوفي، في قولهم (جئت مِنْ مَعِهِ) و (كان مَعَهُ فانتزعتُه مِنْ مَعِهِ))[٦] أهـ.

قلت لا دليل على مطلق الاسمية من هذه الحالة، بل الاسميَّة مقيَّدةٌ فيها؛ كالشأن مع (عَنْ، وعَلَى) إنْ سُبِقَتَا بجار.

ثالثها لا دليل أكيدًا من التنوين في نحو (جاءوا معًا) على الاسمية؛ إذْ التنوين ليس بمعزل عن الحروف بإطلاق، فقد يلحقها ما يطلقون عليه (تنوين

---

(١) اللسان (مع)
(٢) ٢/١٢٧
(٣) الأمالي (١/٢٤٥، ٢/٢٥٣)
(٤) المحتسب (٢/٦١).
(٥) الأنبياء ٢٤ (بالتنوين في (ذكر)، وكسر ميم (مِنْ) (السابق)
(٦) ١/٢٤٥.

الترنم) - وإن كان مقصورًا على الشعر - فهو ليس غريبًا عنها على كل حال .

أو أقول : هذا التنوينُ لاحقةٌ لحقتْ هذه الكلمة في حال الوصل عند حذف المعمول فرقًا بينها ، وبين العاملة ، ومنعا لتوهم انتظار مجرور

أو أَقول لما كان مجرورها في مثل هذا الأسلوب مدلولًا عليه بسبقه استغنى عنه ، وجئ بالتنوين عِوضًا عنه ، فنحو (جاء محمدٌ مع عليٍّ) بمعنى (جاء محمدٌ وعليٌّ معًا) ونحو : (جاءوا معًا) بمعنى (جاء هؤلاءِ مع هؤلاءِ) ، فلا يقع هذا التنوين إلا إذا سَبَقَ ما يستحق الجرَّ بها أصلًا ، فكأنَّ التنوين عوضٌ عنه -كما قلتُ- ودلالةُ استقلالٍ عن متوقَّعٍ بعدَهُ .

رابعها أن بنية هذه الكلمة بنية أدواتٍ ، بوضعها على حرفين - كما عرفنا من سيبويه والخليل قبلًا - ، ولا يوجد اسم متمكن على حرفين إلا وهو محذوف ثالثُهُ ، نحو (يَدٌ ، ودمٌ ، وأبٌ ، وأخٌ) ، وأما مايُحْكَى عن يونس والأخفش[1] ، من كونها ثلاثية الأصل ، كفتىً ، ورُدَّتْ اللام عند الوقف ، وقول يس (هو الحقُّ ، استنكارًا لإعراب الموضوع على حرفين) فقولٌ ظاهرُ الوهَنِ ، فما علمتُ اسمًا محذوف اللام إلا ورُدَّتْ إليه لامه في حالةٍ ما ، من إضافة ، أو تثنية ، أو جمع ، كما قالوا (أبو محمد ، ودَمَيان ، ودموان ، ويدَيان ، وهَنَوات ، وسَنَوات) ، والذى عهدته فيما يضافُ هو حذف اللام عند الإفراد ، وردُّها عند الإضافة ، نحو (أب) و (أبوك) أما أنْ ترد اللام عند الإفراد ، وتُحذفَ عند الإضافة فلا علم لمقاييس العربية به إلاَّ على شذوذٍ لايُؤْبَهُ له ، من نحو ما رووا (إن مع اليوم أخاه غَدْوًا) وقرارهم فيه بشذوذه ، وأما قول يس (تُرَدُّ لامها في غير الإضافة ؛ لقيام المضاف إليه مقامها)[2] ، فمعدوم النظير ، أو نادره - على ماتقدَّم - وما لانظيرَ له إنْ لم يُرَدّ فالركون إليه مزْلَقٌ

خامسها قد يقال لم يَرِدْ حرف على حرفين ثانيهما متحرِّكٌ ، والجواب أنَّ ذلك مردود بأمرين

---

(١) منهج الأخفش ٤٥ ، و ح يس ٢/٤٨ . (٢) منهج الأخفش ٤٥ ، و ح يس ٢/٤٨

الأول وردت (رُبَ) لغة في (رُبَّ) ووردت (سَفَ) لغةً في (سَوْفَ)

الثاني تسكينها في لغة ربيعة يشهدُ بأن أصلَها السكون - إذا إعترفنا بالتطور اللغوي، وأنه يمكن أنْ تكون لغةٌ أصلًا لأخرى، لا أنَّ كلاً منهما أصلٌ في ذاتها - فيكون الفتح - في لغة من فتحَ - استعمالا لاغير، والأصلُ السُّكونُ، وإذا ثبتَ هذا تحققت البنية الخاصة بالحرف، فترجَّحتْ حرفيتها

سادسها لقد رأيتهم يضعُون (إلَى) موضع (مَعَ) في نحو ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ و ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ و (الزودُ إلى الزَّودِ إبلٌ)[1] - كما هو الرأى الراجح -، وقد عهدنا وضعَ الحرف في موضع الحرف، لا موضعِ الاسم.

سابعها - لقد عدَّ ابن فلاح، وابن الخباز (مَعَ) في حروف الجر[2]، وقال الرماني (إنْ دخل عليه حرفُ جرٍّ كان اسمًا، وإلا كان حرفًا)[3] أهـ.

فقد ثبت بما اجتهدتُ مايمكن أن يَدْعَمَ مايراه صاحبنا من كونها حرفا، لا يمتنعُ من وقوعه اسما عند سبق خاصَّة الاسم، وعليه قومٌ، وهو ما أُراهُ، واللَّه الملهم الصواب.

(الأرَاضِـي)

خطَّأ المصنف هذا الاستعمال؛ فقال (وأما قولهم: (أراضِى) على وزن (فَعَالِى) فلايجوز، وهو خطأٌ ممن ذكره)[4] أهـ.

والواقع أنه لايَتَّضِحُ وجهٌ قياسِيٌّ لجمع (الأرضِ)، على هذه الصيغة، حتى قضى بعضهم - كالمصنف - عليها بالخطأ، قال الحريري (ويقولون في جمع (أرْض): (أرَاضٍ) فيُخطِئونَ فيه؛ لأنَّ (الأرض) ثلاثيةٌ، والثلاثيُّ لايجمع على (أفاعِلَ)[5]، والصواب أن يقال في جمعها (أرَضُونَ) بفتح الراء)[6] أهـ.

وما خطَّأوه من هذا الاستعمال يتلمَّسُ الباحثون له وجها لايتجافى مع قياسه؛

---

(١) المحرر (٣/٤٠٠)

(٢) الأشباه ٢/١١، ٨١.

(٣) المصباح ٥٧٦.

(٤) المحرر (٢/١٥٢)

(٥) كذا، وهو خطأ منه، فهمزته فاء الكلمة.

(٦) الدرة (ص ٦٥).

قال ابن منظور (أَرْضٌ، وأَرَاضٍ، وأَهْلٌ، وأَهَالٍ؛ كأنهم جمعوا (أَرْضاةً) و(أَهْلاَةً) كما قالوا ليلة، وليالٍ، كأنهم جمعوا لَيْلاَة) أ هـ، وقال (وقال الجوهري: والأراضِي - أيضًا - على غير قياس، كأنهم جمعوا (آرُضًا)، قال ابن بري صوابه أن يقول جمعوا (أَرْضَى) مثل (أَرْطَى) وأما (آرُضٌ) فقياس جمعه، (أَوَارِضُ))[1] أهـ.

فكأنهم - على ما ترى - يذهبون به مذهب الاستغناء بالشئ عن الشئ، ويتلمسون له تنظيرًا في (ليالٍ، وأهالٍ)

نعم، وردت (لَيْلاة) في (ليلة) شعرًا، قال الفراء (لَيْلَةٌ) كانت في الأصل (لَيْلَيَة)[2] أهـ، أما (أَهْلاة) المفرد فلم أقف عليه استعمالًا، واتجاههم فيه تقديريٌّ تصوُّرِيٌّ محضٌ، حتى قيل (الأهَالى) جمع الجمع، وجاءت الياء في(الأهالى) من الياء التى في (الأَهْلِينَ)[3]، والذى يفيده سيبويه أنَّ (الأهَالِى، والليالي) جمع، لأَهْلٍ، وليلٍ، على غير الأصل مثل رَهْط، وأرَاهِط، وقال (وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون أرضٌ وآراضٌ أفْعَالٌ)؛ قال السيرافي - وقد اهتدى إلى أنَّهُ مصحَّف على سيبويه - (وأظنُّه أرضٌ وأراضٍ، كما قالوا أَهْلٌ وأهالٍ، فيكون مثل ليلة، وليالٍ، فيشاكل الباب)[4]

والذى أُرَى أنَّها لو كانت جمعًا لـ (آهُل) لقيل (أواهل)، ولو كانت جمعًا لـ (آهال) لقيل (أواهِيلُ)، كما هو الشأن في نظائره، وحيث لم تثبت (أَهْلاَةٌ) إلا على افتراض، ولم تتَّضِح علة الياء، فيجمُلُ الوقوف عِنْدَها، إلاَّ إذا ثبت (الأَهْلاَةُ) كلغةٍ قديمة في (الأَهْل)

أما (أَرْضاةٌ) المفردة، فلم أسقط عليها حتى قيل في (الأراضي) إنه جمع جمع - على ماتقدم -، وقال أبو حيان (الأراضي جمع جمع كأواظب)[5] وهو

---

(١) اللسان (أرض)

(٢) ش شواهد الشافية (١٠٢ - ١٠٣)

(٣) اللساه (أهل).

(٤) الكتاب ٣/٦١٦، وحاشيته.

(٥) البحر (١/٦١، وانظر منه ١٩٦، ٤٥٤، ٤/١١) وفى (الأواظب) نظر.

منتقضٌ ، إذ لو كانت كأواظِب جمعا - لـ (أظْبٍ) على (أفْعُل) ، لكانت كلمتنا جمعًا لـ (آرُضٍ) ، فالقياس عليه (أوارِضُ) - كما سبق - ، ولو كانت جمعا لـ (آراضٍ) لقيل (أواريض) ، ولم أره لأحدٍ ، فضلًا عن أن سيبويه ذكر أنهم لم يقولوا (آرُضٌ) ، ولا (آرَاضٌ)[١]

فالذى يمكن أن يطمئِنَّ إليه البحثُ - إنْ ثبتَتْ (الأراضِي) لغة ، ولم تثبت (أرْضَاةٌ) لغةً في (أرضٍ) قديمةً ، وهُجِرَتْ مثلا ، أو لم تَفِدْ من شقيقةٍ سامية - أنَّها اسم جمع لا جمع ، كالحال في أختيها ، وهو مايفيده الزمخشري بقوله (الأهالِي اسمُ جمع لأهل ، كالليالي في جمع (ليلة) ، والأراضي في جمع (أَرْض)[٢]

(أصَائِــــل)

ذهب المصنف إلى أنَّ (أصائل) ، جمع (آصَالٍ) ، و(آصَالٌ) جمع (أُصُلٍ) ، و(أُصُلٌ) جمع (أصِيل)[٣]

وإلى هذه المراحل في جمعه ذهب الكثير من الباحثين ؛ كالزجاجيّ في قوله (قالوا في جمع الجمع (آصَالٌ) فشبهوه بـ (عُنُق ، وأعناق) ثم جمعوا جمع الجمع فقالوا (أصائِل ، وأصائلُ جمع جمع الجمع)[٤] أهـ ، ويقول ابن الشجري (وكان قياسه (أصَائِيلُ) على (أفَاعِيلَ) ، كأقوال وأقاويل ، وأنعام وأنَاعيم ، ولكنهم ألزموه القصر استثقالا ؛ لتوالي ثلاثة أحرف معتلة الألف والهمزء والياء ، والهمزة مقاربة للألف في المخرج)[٥] ، ويقول الأنباري : (يقال - في جمع الأصُل - (آصالٌ) والأصائلُ جمع الآصَال)[٦] أهـ ، وقد أقره السيوطي[٧]

وهذه الرؤية في هذه الكلمة قاصِرَةٌ ؛ لما فيها من مخالفة القياس ، حتى هوجِمَتْ ، وهُجِّنَتْ ، وخُطِّئَتْ ، ورُدَّتْ من المحققين .

---

(١) الكتاب (٣/٥٩٩ ، ٦١٦)

(٢) الكشاف (١/٦٤٠)

(٣) المحرر (٢/١٥٥)

(٤) الجمل (ص ٣٥٣) .

(٥) الأمالي (١/٢٥٠)

(٦) شرح القصائد السبع (ص ٣٨٣) .

(٧) الهمع (٢/١٨٤) .

يقول ابن السِّيد : (لايصحُّ أن يكون جمعا لـ (آصَال) ؛ لأن فاء الفعل من (آصال) همزة وأصلها (أأصال) - بهمزتين - (الأولى همزةُ الجمع التى في (أفْعَال) ، والثانية فاء الفعل ، استثقل اجتماعهما ، فخفِّفت الثانية ؛ فقياس جمعها - إذا جُمِعَتْ - أن يقال (أآصيل) ، لا (أصائيل) ، إلا أن يُزْعَم أنها جُمِعتْ ثم قُلِبتْ فيكون وزن (أصائيل) - على مذهبه (الزجاجي) - على (أعافيل) مقلوبةً عن (أفاعِيل) والصحيح في (أصائِل) أنَّها (فعائل) جمع (أصيل)[١] أهـ .

ويناقش السهيلي المسألة في قوله (الأصَائل جمع (أصيلة) و الأصُلُ جمع (أَصِيل) ، وذلك أن (فَعَائِل) جمع (فَعِيلة) و الأصِيلة لغة معروفة في(الأصيل) ، وظن بعضهم أن (أصَائل) جمع (آصَال) - على وزن (أفْعَال) و(آصَالٌ) جمع (أُصُل) ، نحو (أطْنَاب ، وطُنُب) ، و (أُصُلٌ) جمع (أصيلٌ) ، مثل (رُغُفٌ - جمع رغِيف) ، فأصائل على قوله جمع جمع الجمع ، وهذا خطأ بيِّنٌ من وجوه منها

أنَّ جمع جمع الجمع لم يوجد قطّ في الكلام ، فيكون هذا نظيره ، وعن جهة القياس أنَّهم إذا كانوا لايجمعون الجمع الذى ليس لأدْنَى العدَد ، فأحرى ألا يَجْمَعوا جمع الجمع

وأبينُ خطأٍ في هذا القول غفلتهُم التى هى فاء الفعل التى في(أصيل) و(أُصُل) وكذلك هى فاء الفعل في (أصَائل) ؛ لأنها (فعائل) وتوهموها زائدة ، كالتى في (أقاويل) ، ولو كانت كذلك كانت الصاد فاء الفعل ، وإنما هى عينه ، كما هى في (أصيل ، وأُصُل) ، فلو كانت (أصَائِلُ) جمع (آصَالِ) ، مثل (أقوال ، وأقاويل) لاجتمعت همزة الجمع مع همزة الأصْل ، ولقالوا (أوَاصيلُ) - بتسهيل الهمزة -

ووجه آخرُ من الخطأ بَيِّنٌ - أيضًا - وهو أنَّ (أفاعيل) جمع (أفْعَال) ولابُدَّ من ياء قبل آخره ، كما قالوا (أقوالٌ ، وأقاويلُ)

---

(١) إصلاح الخلل (ص ٣٨٨) .

ولا أعلم أحدًا قال هذا القول ، أعنى جمع [جمع] الجمع غيرَ الزجاجي ، وابن عزيز)(١)

وقال المرادي (اختلف في (أصائل)، فقيل هو جمعُ جمعِ الجمعِ ، لأنه جمع (آصَال) و(آصال) جمع (أصِيل) ، قاله ابن الشجري ، وردَّهُ ابن الخشاب ، وهو خليقٌ بالرَّدِّ ، وقيل هو جمع جمع ، لأنه جمع (آصال) و (آصال) جمع (أُصُل) و (أُصُلٌ) مفرد لا جمع ، وقيل إن (آصَالًا) جمع (أصيل) كـ (يمين ، وأَيْمَان) و(أصائِلُ)جمع (أصيلة) ، كـ (سفينة ، وسفائن) ذكره بن الباذش ، وقاله أيضًا الحسن ابن فارس ، وقال ابن الخشاب : (أصائل) مفرده (أصيل) ؛ مثل (أفيل وأفائل)، والأفِيلُ الصَّغِير من أولاد الإبل - ، وعلى هذين القولين فليس بجمع جمع)(٢) أهـ .

ويرى المبرد أنها جمع (أصيلة) نحو (خليفة وخلائف)(٣) ، وعليه ابن عصفور(٤) ، وأصيلةٌ بمعنى (أصيل) ؛ فالأقربُ على ماتقدَّم - أن تكون (الأصائِل) جمع (الأصيل) ؛ نحو (نظير ونظائر ، وأفيل وأفائل)(٥) ، أو جمع (الأصيلة) ، لا جمع جمع الجمع ، وقد عرفتَ ما عليه

(ذَيَّـــــا)

فهمتُ من كلام أبى الخطاب الهَرْمىّ في (ذَيَّا) أنَّ (ذَا) ثنائية وَضْعًا ، أو عُروضًا ، وذلك قوله - في تصغيره - (فتحوا أوله ؛ لأنّه مبنيٌّ غير معرب ، فجعلوا فتح أوله فرقا بينه وبين المعرب في التصغير ، وألحقوا ألفًا في آخر هذه الأسماء - إذا صُغِّرتْ - عِوضًا من ضم أولها ، وقلبوا ألفَ (ذا) ياءً ، وأدغموها في ياء التصغير ، فقالوا في (ذا) (ذَيَّا) - بتشديد الياء - والحرف المشدَّد بحرفين أحدُهما الياءُ التى انقلبت عن ألف (ذَا) والأخْرَى ياء التصغير ، والألف الأخيرةُ

---

(١) الروض الأنف (٢/٢٤ - ٢٥)
(٢) التوضيح (٥/٨٤)
(٣) الكامل (٢/٦٥ - بيروت) .
(٤) المقرب (٢/١٢٧)
(٥) راجع (ش الكافية ٢/١٤٦، واللسان (أصل) . .) .

هى ألفُ العوض عن الضَّمَّة)[١] أهـ.

وهذا المسلك الذى سلكه في تصغيره يُفْهَمُ منه تصوُّرُه بثنائية (ذَا) عُروضًا - كما هو مذهبُ أهل الكوفة -، أو وضعًا - كما يراه السِّيرافي وقوم -؛ يقول الفراء (وُجِدَتْ الألف من (هذا) دِعَامةً، وليستْ بلامِ الفِعل)[٢]، وقال المرادي: (ذهب قوم منهم السيرافي إلى أنَّ (ذَا) ثنائية الوضع، فالألف على هذا أصْلٌ، كألف (ما) وليست منقلبةً عن شئ)[٣] أهـ، وصوَّبه أبو حيان، فقال: (ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ (ذَا) ثنائيُّ الوضع، نحو (ما)، وأن الألف أصلٌ بنفسها غير منقلبة عن شئ، -إذْ أصلُ الأسماء المبنية أن توضع على حرف، أو حرفيْن - لكان مذهبًا جَيِّدًا سهلًا قليلَ الدَّعوى)[٤]

وقد قدَّمتُ بما قدمتُ لنتهدَّى إلى تصوُّرهم في تصغيره، فعَلَى هذا المذهب لا رَدَّ، ولا حذف في تصغيره، كلُّ ماهنالك قلب أَلِفِ (ذَا) ياءً، وإدْغامُها في ياء التصغير، والتعويضُ بالألف عن الضمة؛ والتَّعويض بالحرف عن الحركة ثابت - كما ذهب إليه سيبويه في نحو (أسْطاعَ، وأهْرَاقَ) -، وسلم هذا المذهب - إلى مَدىً - من تعسُّفَات، لاتقرُّها الضوابط، وأعنى بذلك منحى البصريِّين فيه، وإن لم يَخْلُ هذا التَّصوُّر من مآخِذَ - ستردُ قريبًا -

فالبصريون يرون أنَّ أصلَ (ذَيَّا) (ذَيَيَّا) - بثلاث ياءات -، الأولى المنقلبة عن ألفه (عينه)، والثانية ياء التصغير، والثالثة لام الكلمة رُدَّتْ إليها، والألفُ عِوضُ من ضم أوله، حذفت الياء الأولى تعيينًا، كراهةَ ثلاث الياءات؛ إذْ لاتُحْذَفُ ياء التصغير، حتى لايفوت الغرض، ولا مابعدَها، لأنَّ الألف لابدَّ من فتح ماقبلها، فتعيَّنَتْ الأولى للحذف[٥] وجُلُّهم على أن الألف عوضٌ عن ضم الأول، وإن ذهب السيوطى إلى أنَّ الألف عوض عن المحذوف[٦]

---

(١) المحرر (٣٠٦/٢)

(٢) معاني القرآن (١٨٤/٢) والتبيان (ص ١٤)

(٣) التوضيح (١٨٨/١، ١١٨/٥).

(٤) الهمع (٧٥/١)

(٥) انظر (المقرب ١٠٣/٢، وابن يعيش ١٣٩/٥، والتصريح ٣٢٥/٢).

(٦) الأشباه (٢١/١).

ولا أعلم أحدًا قال هذا القول ، أعنى جمع [جمعِ] الجمع غيرَ الزجاجي ، وابن عزيز)[١]

وقال المرادي (اختلف في (أصائل)، فقيل هو جمعُ جمعِ الجمعِ ، لأنه جمع (آصَال) و(آصال) جمع (أصِيل) ، قاله ابن الشجري ، وردَّهُ ابن الخشاب ، وهو خليقٌ بالرَّدِّ ، وقيل هو جمع جمع ، لأنه جمع (آصال) و (آصال) جمع (أُصُل) و (أُصُلٌ) مفرد لا جمع ، وقيل إن (آصَالًا) جمع (أصيل) كـ (يمين ، وأَيْمَان) و(أصائِلُ)جمع (أصيلة) ، كـ (سفينة ، وسفائن) ذكره بن الباذش ، وقاله أيضًا الحسن ابن فارس ، وقال ابن الخشاب (أصائل) مفرده (أصيل) ؛ مثل (أفيل وأفائل)، والأفِيلُ الصَّغِير من أولاد الإبل - ، وعلى هذين القولين فليس بجمع جمع)[٢] أهـ .

ويرى المبرد أنها جمع (أصيلة) نحو (خليفة وخلائف)[٣] ، وعليه ابن عصفور[٤] ، وأصيلةٌ بمعنى (أصيل) ؛ فالأقربُ - على ماتقدَّم - أن تكون (الأصائِل) جمع (الأصيل) ؛ نحو (نظير ونظائر ، وأفيل وأفائل)[٥] ، أو جمع (الأصيلة) ، لا جمع جمع الجمع ، وقد عرفتَ ما عليه

(ذَيَّـــا)

فهمتُ من كلام أبى الخطاب الهَرْمىّ في (ذَيَّا) أنَّ (ذَا) ثنائية وَضْعًا ، أو عُروضًا ، وذلك قوله - في تصغيره - (فتحوا أوله ؛ لأنّه مبنىٌّ غير معرب ، فجعلوا فتح أوله فرقا بينه وبين المعرب في التصغير ، وألحقوا ألفًا في آخر هذه الأسماء - إذا صُغِّرتْ - عِوضًا من ضم أولها ، وقلبوا ألفَ (ذا) ياءً ، وأدغموها في ياء التصغير ، فقالوا في (ذا) (ذَيَّا) - بتشديد الياء - والحرفُ المشدَّد بحرفين أحدُهما الياءُ التى انقلبت عن ألف (ذَا) والأُخْرَى ياء التصغير ، والألف الأخيرة

---

(١) الروض الأنف (٢/٢٤ - ٢٥)
(٢) التوضيح (٥/٨٤)
(٣) الكامل (٢/٦٥ - بيروت) .
(٤) المقرب (٢/١٢٧)
(٥) راجع (ش الكافية ٢/١٤٦، واللسان (أصل) . .) .

ى ألفُ العوض عن الضَّمَّة)[١] أهـ.

وهذا المسلك الذى سلكه في تصغيره يُفْهَمُ منه تصوُّره بثنائية (ذَا) عُروضًا – كما و مذهبُ أهل الكوفة –، أو وضعًا – كما يراه السِّيرافي وقوم –؛ يقول الفراء وُجِدَتْ الألف من (هذا) دِعَامةً، وليستْ بلامِ الفِعل)[٢]، وقال المرادي (ذهب وم منهم السيرافي إلى أنَّ (ذَا) ثنائية الوضع، فالألف على هذا أصْلٌ، كألف (ما) ليست منقلبةً عن شئ)[٣] أهـ، وصوَّبه أبو حيان، فقال (ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ ذَا) ثنائيُّ الوضع، نحو (ما)، وأن الألف أصلٌ بنفسها غير منقلبة عن شئ، -إذْ صلُ الأسماء المبنية أن توضع على حرف، أو حرفَيْن – لكان مذهبًا جَيِّدًا سهلًا ليلَ الدَّعوى)[٤]

وقد قدَّمتُ بما قدمتُ لنتهدَّى إلى تصوُّرهم في تصغيره، فعَلَى هذا المذهب لا دَّ، ولا حذف في تصغيره، كلُّ ماهنالك قلب أَلِف (ذَا) ياءً، وإدْغامُها في ياء تصغير، والتعويضُ بالألف عن الضمة؛ والتَّعويض بالحرف عن الحركة ثابت – ما ذهب إليه سيبويه في نحو (أسْطاعَ، وأهْرَاقَ) –، وسلم هذا المذهب – إلى يديَّ – من تعسُّفَات، لاتقرُّها الضوابط، وأعنى بذلك منحى البصريِّين فيه، وإن لم خْلُ هذا التَّصوُّر من مآخِذَ – ستردُ قريبًا –

فالبصريون يرون أنَّ أصلَ (ذَيًّا) (ذَيَيّيَا) – بثلاث ياءات –، الأولى المنقلبة عن فه (عينه)، والثانية ياء التصغير، والثالثة لام الكلمة رُدَّتْ إليها، والألفُ عِوضُ ن ضم أوله، حذفت الياء الأولى تعيينًا، كراهةَ ثلاث الياءات؛ إذْ لاتُحْذَفُ ياء تصغير، حتى لايفوت الغرض، ولا مابعدَها، لأنَّ الألف لابدَّ من فتح ماقبلها، تعيَّنَتْ الأولى للحذف[٥] وجُلُّهم على أن الألف عوضٌ عن ضم الأول، وإن ذهب لسيوطي إلى أنَّ الألف عوض عن المحذوف[٦]

---

(١) المحرر (٣٠٦/٢)
(٢) معاني القرآن (١٨٤/٢) والتبيان (ص ١٤)
(٣) التوضيح (١٨٨/١، ١١٨/٥).
(٤) الهمع (٧٥/١)
(٥) انظر (المقرب ١٠٣/٢، وابن يعيش ١٣٩/٥، والتصريح ٣٢٥/٢).
(٦) الأشباه (٢١/١).

قلتُ وفي هذا التصوُّر نظر من وجوه

أولها : أن هذا لايستقيم إلا على مذهب البصريين الافتراضي أن (ذَا) ثلاثية الوضع ، أما على مذهب الكوفيين بتأصيل وضْعها على حرفٍ واحد ، زيد عليه الألف دعمًا - كما سبق - فلا يستقيم ، إذْ يكون اسم على حرفٍ زيد عليه ثلاثة أحرف - على الصورة المستعملة - ، وأربعةٌ على الصورة المفترضة ، ولم يُعْهَدَ ذلك في الأسماء ؛ قال الأنباري : (إن الشئ لا يُعمَّدُ بما هو أكثر منه)[1] أهـ ، وقريبٌ من هذا ينطبق على من قال إنَّها ثنائية الوضع

ثانيها أنَّ هذه الصورة المفترضة لم ترد مرة واحدة على هذا الأصل المزعوم

ثالثها أنَّه كان ينبغي على افتراضهم - وأن أصله (ذَيَيَا) - ألاَّ يُلْجَأ إلى الحذف لتوالي الأمثال - ، ولماذا يهدرون أصلا من أصولهم ، وهو قلب الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها؟ دون اللجوء إلى الحذفِ ، مع ما قرَّروا من أن الحذفِ خلاف الأصل .

فإن قيل إنَّ القلب يؤدى إلى اجتماع ساكنين .

قلت إن اجتماع الساكنين فيه يكون على بابه ، من كون الثاني منهما مدغَمًا فيه

رابعها ليس متحتما الحذفُ لتوالي الأمثال مع ذلك ؛ فقد ورد ماهو أكثر منه ، ألم يقولوا (مُهَيِّيمِيّ)[2] بخمس ياءات ، وكسرتين ، و (عزِيزِيّ) - بثلاث ياءات وكسرتين ، والكسرة من الياء ؟

فإن قيل إنَّ ياء النسب في تقدير الانفصال

قلت : إنَّ هذا أمر اعتباريٌّ يُراعَى في بنية الكلمة ، أما كونه صوتيًا فلا فرق ، إذْ لاتُفْصَلُ عنها صوتًا ، والتخفيف في أصله صوتيٌّ ، ولا فرق فيه بين ماكان من كلمة واحدة ، أو ما ليس منها ، وإلا ماثبت الإدغام في نحو (هَل تَّرَى) ، مع أنهما

---

(١) أسرار العربية (ص ٢٥١) .

(٢) الكتاب (٣/٣٤٦ ، وش الشافية ٢/٣٢) .

منفصلان تقديرًا، وإنما هما متَّحِدَان صوتًا، وبهذه المخالفات يُنْظر إلى مذهب البصريين كما ترى.

* أما على ماذهب إليه المصنف، وآخرون فإنه وإن سَهُل تناولا، وسلم من فروض ثبت عدم اطرادها، فإنه يغمزه أمور:

أولها: أنَّ ياء التصغير لاتقعُ طرفًا، وإن أمكن أنْ يقال: إنَّ الألف قد عمَّدتها

ثانيها أنَّ ياء التصغير لاتتحرك، وقد يقال إنَّ شذوذ هذه الكلمة في هذا الباب بتصغيرها في ذاته -مع بنائها، وشذوذ صورتها - آنسَ بارتكاب شذوذ آخر، إذْ الشذوذ يُجرِّئ على الشذوذ كما يقولون[1]؛ ولكنه شذوذٌ على أي حال.

ثالثها أن ياء التصغير لاتكون إلا متحرِّكًا ماقبلها، وقد يقال فيه ماسبق، ولكنَّه ركونٌ إلى ما لا نظير له في كلامهم، وهو مَغْمَزٌ

وبعد؛ فقد رأيتَ ما على الاجتهاديين السالفين من ارتكاب محاذير، لايشايعها ما قنَّنُوه من ضوابط، ومعايير، وإن كان المذهب الثاني أهدى طريقًا، وأقرب تناولًا - مع مافيه - وقد أسلفته.

فالذى أُراه أن (ذَيَّا)، ونظيراتها من مصغرات المبنيات إنما هى صيغ موضوعة لدلالات تحقيريَّة، وليس من الحكمة قَسْرُها، بتطويعها للضابط العام، فذلك مركب مُثْقَلٌ، لا يأتنس به طريق لغتنا السمحة.

(الَّــذِى)

ذهب المصنف أنَّ الألف واللام في (الَّذى، والَّتى) للتعريف؛ قال: (وأصل الذى، والتى لَذِى، ولَتِى، فأُدْخِلتْ عليه الألف، واللام للتعريف، ولم يجز حذفهما منه؛ لأنه اسم غير متمكِّن، فلزمته الَّلام؛ للفرق بينه، وبين الأسماء المتمكنة)[2] أهـ.

وللنحاة في وظيفة الأداة هنا مذاهب شتَّى، بين كونها زائدةً لتعريف اللفظ، لا

(١) ش الشافية (١/١٤٢).
(٢) المحرر (٢/٣٠٦، ٤/١٧٨).

المعنى ، أو زائدةً لتحسين اللفظ ، أو للتعريف على بابها ، ومبعثُ الرؤية عند من أنْكَرَ التَّعريف بها هو وظيفة الصِّلة ؛ إذْ هى المعرِّفة .

يقول الشجري (وقال بعضهم إنَّ الألف والَّلام دخلتا عليه للتَّعريف ، وقال آخرون - وهو الصَّحيح - بل دخلتا زائدتيْن ، لتحسين اللفظ .)[١] أهـ ، وقال السيوطي (ذهب قومٌ إلى أنَّ تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهرةً في(الَّذى والَّتى) وتثنيتهما ، وجمعهما ، ومنويَّةً في(مَنْ ، ومَا)ونحوهما ، والصَّحيحُ أنَّ تعريف الجميع بالصِّلةِ)[٢] أهـ .

وهذا مايقرره ابن يعيش بقوله (ذهب قومٌ إلى أنَّها زائدة للتعريف على حدها في (الرَّجل ، والغُلام) ؛ لأنها معارف ، والألف واللام معرِّفان ، فكان إفادةُ التعريف بهما ، والذى عليه المحقِّقون أنهما زائدتان ، والمراد بهما لفظُ التَّعريف ، لِا معناه ، والذى يدلُّ على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران

أحدهما أَن الألف واللام في الموصولات زيادةٌ لازمةٌ ، ولام التَّعريف لانعرفها جاءت لازمة ، بل يجوز إسقاطها ؛ نحو (الرجل ، والغلام ، ورجل ، وغلام) ، ولم نجدهم قالوا (لَذِ) كما قالوا (غُلاَمٌ)

والأمر الثاني أَنَّا نجد كثيرا من الأسماء الموصولة معرَّاة من الألف واللام ، وهى مع ذلك معرفة ، وهى (مَنْ ، ومَا ، وأيٌّ) ، وإنما تَعَرُّفُها بما بعدها من صلاتها)[٣] أهـ

ويرى الرضى أن تعريف الموصول بوضعِهِ مشارًا بِهِ إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته .[٤]

ويقول (أَدخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ ، حتى لاتكون موصوفةً كمعرفةٍ توصف بالنكرة ، وإنما قلنا بزيادة اللام ، لما مر من أنَّ الموصولات معارف

---

(١) الأمالى (٣٠٤/٢) .

(٢) الأشباه (٤١/٢) ، وانظر (الهمع ٨٢/١، واللسان (ذا) .

(٣) ش المفصل (١٤٠/٣ - ١٤١)

(٤) ش الكافية (٣٦/٢) .

وضعًا، بدليل كون (مَنْ، ومَا) معرفتين بلا لامٍ)[١] أهـ، وكأن غالب جمهورهم على هذا الفَهْمِ[٢]

قلتُ: لعل القول بكونها المعرِّفَة هو أقوم الأقوال، لأمور اهتديتُ إليها

أولها: أنَّ مايفهم من كلام سيبويه كونُها المعرِّفةَ، حيث يقول (والذى مع صلته بمنزلة اسم واحدٍ، نحو (الحارثُ)، فلا يجوز فيه النِّدَاءُ؛ كما لايجوز فيه قبل أنْ يكون اسمًا)[٣]، قال ابن سيده (إنما منع سيبويه ذلك؛ لأن الألف واللام المعرِّفة لا تجتمع مع النداء؛ لأنهما كلاهما معرِّفٌ، فلا يجتمع تعريفان، فَنُتِجَ عن ذلك أنَّ اللام في (الذى) معرِّفة وليست زائدة) أهـ، وقال - عن أبى على - (زعم الفارسي أنها زائدة توهُّمًا، وقياسًا منهم، وهو صحيحٌ، ولم يجعل تعرُّفَ الذى بالألف واللام، ولكن بالصلة)، ونقل أيضا عن الفارسيّ قوله: (إن قال قائل إنَّ اللام في (الذِى) مُعَرِّفَةٌ لا زائدةُ، بدليل منع سيبويه من ندائِه إذا سُمِّى به، فإمَّا أن تقول إنها زائدة، فتدعَ قول سيبويه إنها معرِّفَة، وإما أنْ تقول إنَّها معرفة، فتدعَ قولك إنها زائدة، فالجواب من ذلك إنَّ قولَ سيبويه هو الصحيح)[٤]

ثانيها: أنه لو كان تعريفُها بالصلة لما خرجت (أىٌّ) على هذا العموم، وكان تعريفها بما أضيفتْ إليه، وإقرارهم جميعا أنَّ تعريفَهَا بالإضافة مع موصوليتها غامزٌ لتعميمهم جالبَ التعريف فيهنَّ جميعا بالصِّلة وحدها، وتأمل ما يأتي

ثالثها أنه لايمتنع كون الصلة مخصِّصةً ومؤكِّدةً التعريف الذى تفيده الألف واللام، ومن المعلوم أن نحو (الذى) فيه من الخصوصية ماليس في (مَنْ) استعمالًا ودلالة فليسا على قدم سواء، ولولا هذه الخصوصية لساغ (حضر زيد من نجح) - على أن (من) صفة - كما يسوغ (حضر زيد الذى نجح) فلو كان التخصيص في كليهما بالصلة وحسْبُ لما كان ثَمَّةَ فرقٌ بينهما استعمالًا

ويؤيد ما أرمى إليه التعريفُ في (أىّ) الموصولة، فتعريفها بما أضيفت إليه -

---

(١) ذاته (٣٩/٢).

(٢) راجع (الأسرار ١٦٩، والتبيان ص ٩).

(٣) الكتاب (٣٣٣/٣ - محقق)

(٤) المخصص (١٠١/١٤)

على ما تقدم - ولذا ألزموا كون المضاف إليها معرفة ، ومنعوا كونه نكرة ؛ لأنَّها حينئذ نكرة ، فلو كانت الصلة هى المخصِّصة وحدها للزم أمران في نحو (يُعجِبُني أيُّهُمْ قائم)

الأول : إضافة المعرفة ، والمعرفة لا تضاف

والثاني اجتماع معرِّفين على معرَّف واحد ، وقد منعوه بضابطهم ، وسيأتى مناقشته- ، فثبت أن إضافته للتعريف ، وأن الصلة زيادة بيانٍ ، كما أن الألف واللام في (الذى) للتعريف ، والصلة زيادة تخصيص

رابعها أنه لايمتنع كونها للتعريف أصلًا ، ثم تَلزَمُ ، كما هو الشأن في لفظ الجلالة ، فالألف واللام في الأصل مُعَرِّفَةٌ ، ثم غلبت العلمية ولزمتْ (ألْ)[1]

خامسها أن كونَها زائدةً خلافُ الأصل؛ فالأصلُ عدم الزيادة

سادسها أنه لا يمتنع وجود مرشِّحَيْنِ على شئ واحد ، فلاينهض ما يعتلُّون به ، من أنَّها لو كانت مُعَرِّفَةً لاجتمع معرِّفان على شئ واحدٍ؛ فذلك كثيرٌ في كلامهم ، وقد سبقت صورته في (أيّ) الموصولة ؛ وكذا يقال (يا زيدُ) فاجتمعت فيه العلميَّةُ والقَصْدُ ، أما قولهم نُزِعَ منه التَّعريف بالعلمية ، وناب عنه القصد النِّدائي ، فذلك أمر أرغب عنه ، وإلا ماقيل (يا أَللّهُ) ؛ إذ لا أدرى كيف تنزع علميته؟ وهو كل المعلوم المعهود قبل القصد ، وقد يقال إن ذلك خاص به تعالى ؛ لأنَّه لايقبل التنكير[2] ، فأقول وأيضا (يازيدُ) لايقبل التنكير ، وإلا ماقُصِدَ بالنداء ، ومن تعريفهم النِّداء بأنه القصدُ ، ومعلوم بداهةً أنَّ تَصَوُّر المقصود سابقٌ ذهنا على قصده ، فكيف يُنْزَعُ هذا التصور ، ليحل محله تعريفُ آخرُ ، وما هو على الذِّهن إلا مفاجأةٌ مبتسرة ، أو تأكيد ذُهُول لا معنى له !

ثم ماذا يقولون في نحو (محمدٌ أخوكَ الطويلُ حاضرٌ) ، وقد خُصِّصَ العلم بالبدل والصفة ، والخبر - وهو نوع من الصفة - ، وكلُّها مرشِّحات ، وموضِّحات ، ومزيلاتٌ للاشتراك أى تأكيد محدوديَّة التعريف في العلم ، فماذا يمنع بعد ذلك

---

(١) التصريح (٢/٢٧٣) . (٢) ذاته (٢/١٦٦) .

من كون (ألْ) في (الذى) معرِّفة، وقُوِّى ذلك التعريف بالصلة، ولها من النظائر ما سبق، وشبيه من جنسها، وهو (أىّ)

سابعها: قالوا (إنما امتنع من نداء (الَّذِى) - وإن كانت اللام فيه غير معرِّفة -، لأنها نائبة مناب الَّلام المعرفة، وذلك أن قولنا (هذا الذى ضَربَ زيدًا) مُحَالٌ من قولنا (هذا الضارِبُ زيدًا) فكما لا يجوز نداء (الضَّارب) وفيه الألف واللام، كذلك لا يجوز نداء (الذى) التى هى نائبةٌ منابَ الألف واللام، ولو كانت (الَّذى) إنما تعرُّفُها بالألف واللام لما كانت (ذو) التى بمعنى (الذى) معرفةً، لأنها لا لام فيها، وهى معرفةٌ)[١] أهـ.

قلت لا يخلو هذا القول من مخالفة لقولهم (إنَّ (ألْ)هِى القائمة مقام (الذى) لا عكسه، فضلًا عن أن القول بكون(الْ)موصولًا اسميًا لم تستقر عليه منازعهم-كما هو معروف[٢]-ولا خلاف في كون (الَّذِى) اسما، فكيف يحال ما استقر على اسميَّتِهِ إلى شئٍ لم يلتئم عليه الرأى؟

هذا شئ، وشئ آخر أنَّ المقايسة بين (ذُو) و (الذى) لا تدحض ما قلتُه - إن لم تَدْعَمْهُ -، فلم أمنع من كون (ذُو) معرفةً، وتعريفها بالصِّلة، كما هو الشأن في ألفاظ العموم من نحو (مَنْ) و (مَا) و (ذُو) كذلك في لسان طئ[٣]، فاكتُفِيَ فيها كَهُمَا بتعريف الصلة، أما (الذى) فلخصوصه استعمالًا، ودِلالة - كما قدمتُ - خُصَّ بأل المعرفة؛ زيادة في التخصيص.

(مَرْضُــوٌّ)

ذهب المصنف إلى أنَّ التصحيح في هذه الكلمة، أى في اسم المفعول من (فَعِلَ) المعتل اللام، كـ(رَضِىَ) أجود؛ قال (وقد قالوا مَرْضِىٌّ والأجودُ: (مرضُوٌّ) - بالواو -)[٤] أهـ.

---

(١) المخصص ١٤ / ١٠١

(٢) راجع للباحث (تنبيهات الأشموني ٢٠٢ - ٢١٩).

(٣) ذاته (ص ٢١٢)

(٤) المحرر (٤٢٧/٤).

وربما كان هذا الحكم منظورًا عليه بما وُرِثَ عنهم ، ولنتكشف حقيقة المنهج من لسانهم ، فهذا الإمام سيبويه يقول (قالوا (مَرْضِيٌّ) ، وإنما أصله الواو ، وقالوا (مرضُوٌّ) فجاءوا به على الأصل والقياس)[١] أهـ ، وفهم قوم من أبى بشر ترجيح التصحيح على الإعلال ؛ كالهَرْمِيّ - على ماسبق - ، والمرادى[٢] ، وذهب آخرون إلى أنَّ الإعلال فيه أرجح من التصحيح ؛ قال أبو حيان (وهذا الإعلال أرجحُ من التَّصحيح ، ولأنه اعتل في (رَضِيَ) وقرأ ابن أبى عبلة (مرضُوًّا) مصححا)[٣] أهـ ، وقال الرضي (ماكان القلب فيه أولَى ، ويجوز تركه ، فهو كل مفعول ليس الضمةُ فيه على الواو ، لكنَّه من باب (فَعِلَ) - بالكسر- ، نحو (مَرْضِيّ) فإنه أكثر من (مَرْضُوّ) إتباعا للفعل الماضي)[٤] أهـ .

وقد أوجب ابن هشام الإعلال فيه ، وجعل التَّصحيح شاذًا[٥] ، بل نقل الأشموني أنَّ الشاذ إعلاله ؛ فقال (هذا ما ذكر المصنَف)[٦] أهـ . أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو (مَرْضِيّ) ، وذكر غيره أنَّ التصحيح في ذلك هو القياس ، وأنَّ الإعلال فيه شاذ)[٧] أهـ ، وقال المرادي (ظاهر كلام سيبويه اطِّرادُهُ)[٨] أهـ .

فحجة من رجَّحوا إعلاله - كما رأيتَ - هى حمل اسم المفعول على ماضيه المعتل (رَضِيَ) على ماسبق ، وكما يقول التفتازاني (وفي (مَرْضِيّ)أمرٌ آخَرُ ، وهو إجراؤه مُجْرَى فعله الأصلي ، أعنى (رَضِيَ))[٩] أهـ .

أى فلما أعلت في فعله حُمِلَ اسم المفعول عليه[١٠] ، وقد رأينا سيبويه يجعل التصحيح أصلًا وقياسًا

ويمكننا أن نفهم قول المصنف (والأَجودُ (مَرْضُوٌّ) - بالواو -) أى باعتبار

---

(١) الكتاب (٣٨٥/٤ - محقق)
(٢) التوضيح (٧٠/٦)
(٣) البحر (١٩٩/٦) .
(٤) ش الشافية (١١٧/٣)
(٥) الأوضح ٤٠٧/٢ ، والتصريح ٣٨٢/٢ .
(٦) أى في التسهيل (ص ٣٠٩)
(٧) ٦٣٧/٢ - الحلبي
(٨) التوضيح (٧٠/٦) وانظر الصبان ٣٢٨/٤
(٩) شرح العِزِّي (ص ٣٨)
(١٠) انظر : (ش المفصل ٢٢/١٠) .

الأصل ، أما القياس فقد اختلَّ معه ، كما اختلَّ مع غيره ؛ فكما سبق رأيناهم يعتلون للإعلال فيما كان من (فَعِلَ) بحمله على فعله المعتلّ ، وللتصحيح فيما كان من (فَعَلَ) ، نحو (مغْزُوٌّ) بعدم السَّبب في فعله حتى ينتقل إلى مفعوله ، وهذه مخالفةٌ لما استقر من ضوابطهم لأمرين

أولهما أنَّ إعلال الاسم المحمول على الفعل إنما هو في عموم الإعلال ، لا بخصوصه ؛ فقد رأيناهم يعلُّون (قائلا) حملًا على (قَالَ) و(صِيامًا) حملا على (صَامَ) ، وصحَّحوا في (عاوِرٍ ، ولِواذٍ) حملا على فعليهما ، وكذا ما أشبهه ، والإعلال في الاسم المعلِّ يخالف الإعلال في الفعل - كما تلاحظ - ، والجامع بينهما إنَّما هو مجردُ الإعلال ، وعُمُومُه-وكما أعِلَّ (رَضِيَ) كذلك أُعِلَّ (غَزَا) فكان ينبغي أن يتساوى نحو (مَرْضِيّ ، ومَدْعُوّ) تصحيحًا ، وإعلالًا

ثانيهما أن الثابت عندهم أنَّ اسم المفعول يُصَاغ من الفعل المبني للمجهول ، فإن كان الماضي فلا فرق بين (رُضِيَ عنه ، وغُزِيَ) ، وإن كان المضارع فلا فرق أيضًا بين (يُرْضَى عنه ، ويُغْزَى) في تحقق الإعلال في الفعل ، وهو سبب الحمل في اسم المفعول إعلالًا ، وليس لنا أن نعدِّد العلة باعتبارات مختلفة ، كما يقول الأزهرى (فالتصحيح حملًا على فعل الفاعل ، والإعلال حملًا على فعل المفعولِ والتصحيح أولى ؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى)[1] أهـ ، أى في (مَعْدِيّ ، ومَعْدُوّ) ، وهذا إمعان في المخالفة ، لما استقر في اسم المفعول صياغةً وإعلالًا ؛ فصياغته من المبنى للمفعول ، - على ماسبق - وإعلاله يكون بإعلاله طبعًا ، أما تلمُّس الإعلال والتصحيح باختلاف الحمل فلا يُرَى ، وإلاَّ ماوجدنا فرقا بين ما قَنَّنُوه من الفُرْقة بين (مَدْعُوّ ، ومَدْعِيّ) صحة ، وإعلالًا

فالذى أتفَهّمه -بعدما قدمتُ- أنَّ العلة فيما كان أصله (فَعِلَ ، أو فَعَلَ) واحدة باعتبار المصوغ منه اسم المفعول فيهما ، وهو (فُعِلَ) المبنى للمجهول ،

---

(١) التصريح (٢/٣٨٢) .

والكسر في عينه علة للقلب في اللام قطعًا ، فوجدت العلة المسوِّغة لحمل اسم المفعول على الفعل إعلالًا في كليهما ، وإذا وُجِدَ بينهما فرق فالفرق ليس لتخلّف العلة ، بل للاستعمال ، فنحو (مَرْضِيّ) معتلًا أكثرُ ، وفي نحو (مغزُوّ) العكس أكثر .

(فَـــاىَ)

خالف المصنِّفُ في إعراب (الْفمِ) نصبا مع ياء المتكلم مخالفةً صريحةً ، تربَّص لها الباحثُون من قديم ، وذلك قوله (وتقول - في النصب - (فتحتُ فاىَ) - بتخفيف الياء ، وتحريكها - ولايجوزُ الإدغام ؛ لأنَّ الألف لا تُدْغَمُ في الياء)(١)أهـ.

وابن جنى يقول صريحًا (إنهم لم يقولوا : (رأيتُ فَاىَ) ، وإنما يقولون (رأيت فِيَّ) ، هذا مع أنَّ هذه الياء لا يُنْكَر أنْ تأتِىَ بعد الألف ، نحو (رحَاىَ ، وعَصَاىَ) ؛ لخفة الألف ، فدلَّ امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أن طريقهم ليس الاستخفاف ، والاستثقال ، وإنما لالتزامهم ترك الألف والواو قبلها)(٢) ، وقال (إنه لم يُسْمَعْ منهم نحو (فَاىَ) ، ولا (أبَاى) ، ولا (أخَاىَ) وإنما المسموع عنهم : (رأيتُ أبِى ، وأخِى) ، وحَكْىُ سيبويه (كسرْتُ فِيَّ) أدلُّ دليل على أنَّهم لم يراعوا حديث الاستخفاف ، ولا الاستثقال حسبُ ، وأنَّه أمر غيرهما ، وهو اعتزامهم ألاَّ تجئ هذه الياء بعد كسرة ، أو ياء ، أو ألف لاتكون علمًا للنَّصب)(٣) ، وقال أيضًا (أنشدنى (بعضهم) شعرًا لنفسه يقول فيه (كأنَّ فاىَ) ، فقَوِى في نفسي بذلك بعدُه عن الفصاحة ، وضَعفُهُ عن القياس الذى ركبه ، وذلك أن ياء المتكلم تَكْسِرُ أبدًا ماقبلها فكان قياسه أن يقول : (كأنَّ فِيَّ) ، كما تقول (كأن غلامِى) ومثله سواء ماحكاه صاحب الكتاب من قولهم (كسرتُ فِيَّ) ولم يقل (فَاىَ) ، وكأَنَّ هذا الإنسان حمل بضعفِ قياسَ قوله (كأن فاىَ) على قوله

---

(١) المحرر (١٧٧/٢)
(٢) الخصائص (١٧٥/١) .
(٣) ذاته (١٧٦/١)

(كأنَّ فاهُ) و(كأنَّ فاكَ) وأُنْسِيَ ما توجبُه ياء المتكلم من كسر ما قبلها، وجعلها ياءً)[1] أهـ، وكذا كلام الكاتبين عليه[2]

قلت وربما كان الاعتلال بعدم سماعه هو الوجهَ في منعه، وهو ما لا يَسْهُلُ الاعتراف بغيره ههنا - إن ثبت أنه لم يسمع (فايَ) نصبًا -، وأمَّا في القياس فلايمتنع، بل لعله كان الأَوْلَى لوجوه أسوقها

أولها أنَّ الياء لاتستنكر بعد الألف، كما هو الحال في نحو (عصايَ، ورحايَ، وكتابايَ)

ثانيها أن القياس بقاء الألف؛ إذْ الواو في الرفع قلبت ياء؛ لسبب واضح وأدغمت، والياء في الجرِّ أدْغمت، وكسر الفاءِ لمناسبة الياء في الحالين ظاهر، أما في حال النصب فلاسبب لقلب الألف ياء، فالقياسُ - إذن - بقاؤها

ثالثها - أن قولهم إنَّ الفاء تابع لما بعده في ضَمِّه وفتحه وكسره؛ كما فى(فُوك، وفَاك، وفِيك)، فإذا جاءت ياء المتكلم كسرت الفاء - كما يرى ابن يعيش، والسيوطى[3] - سهوٌ في الحقيقة، أو تجوُّزٌ عن السبب في الكسر، فالفاء إنما كسرت لأجل الياء بعدها، لا لياء المتكلم، وهذه الياء هى الأولى، سواء أكانت في الأصل واوا - كما في الرفع - أم أصليَّة، كما في الجرِّ، فكأنها في تقدير مضموم في الرفع، أما في حال النصب فلا ياء، فبقيت الفاء مفتوحةً على الأصلِ

رابعها أن قول ابن جني (إنهم اعتزموا ألا تجئ هذه الياء إلا بعد كسرة، أو ياء، أو ألف لاتكون علمًا للنصب)، فيه نظر، فعلى الرغم مما فيه من تنصيب العرب علماءَ بمصطلحات النحاةِ فقد لا يطَّرِدُ إلا على قول من قال بإعراب هذه الأسماء بالحروف، أما من قال بالإعراب بحركات مقدَّرة، فلا فرق بين (رأيتَ فايَ، وكسرتَ عصايَ)

---

(١) الخصائص (٧/٢)

(٢) انظر (الشجري ٤١/٢، وابن يعيش ٣٨/٣، والرضي ٢٩٤/١، ٢٩٥، والأشباه ٢٢٩/٢).

(٣) السابقان.

فالذى أهتدِى إليه أنَّ ما يعتلُّون به من وجوب قلب الألف في حال النصب ياء لايستقر على مأ أصَّلوا ، والاعتلال بالسَّماع هو المعتمدُ عليه فيه ، وإلا كان القياس يقتضي بقاء الألف نصبًا مع ياء المتكلم .

(اتَّكَـــلَ)

منع المصنِّفُ ؛ ككثيرين من إبدال الياء المبْدَلة من الهمزة في الافتعال ، وماتصرف منه تاءً ؛ فقال : (وإذا كانت الفاء همزةً ، وقيل لك : اصنع من (أكَلَ) و (أمَرَ) فعلا على وزن (افتعل) قلت : (ايتكَلَ) ، (ايتَمَرَ) ولايجوز (اتَّكل ، واتمَرَ) - بتاءٍ مشدَّدة -)[١] أهـ .

وهذه مسألة طالما أدلى الناحون فيها دِلاءَهم ، ومنعُوا منها ، وقضوا عليها بالخطأ والعامِّيَّة ، على الرغم من كونها لغةً ، ووردت في الحديث الشَّريف ، وقُرِئ بها

قرأ عاصم وابن محيصن قوله تعالى ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾[٢] - بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء ، وإدغامها في التاء ، قياسًا على (اتَّسَرَ) - في الافتعال من اليُسْرِ -قال الزمخشري : (وليس بصحيحٍ ، لأنَّ الياء منقلبة عن الهمزة ، فهى في حكم الهمزة ، و (اتَّزَرَ) عامِّيٌّ)[٣] أهـ ، وقال (لم تُدْغم الياء في التاء ، كما في (اتَّسَر) ؛ لأنَّ الياء ههنا ليست بلازمةٍ ، وقول من قال (اتَّزَرَ) خطأٌ)[٤] أهـ .

قال أبو حيان (ذكر غيره أنَّ بعضهم أبدَلَ ، وأدغم ، فقال (اتَّمَنَ) و(اتَّزَرَ) ، وذلك أن تلك لغة رديئةٌ)[٥] أهـ .

وقال المرادي (حكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذى الهمزة ، وحكوا من ذلك ألفاظًا ، وهى (اتَّزَرَ ، واتَّمَنَ) ، - من الإزار والأمانة ، - و(اتَّهَلَ) - من الأهْلِ - ، ومنه عندهم (اتَّخَذَ) من الأخذ ؛ وقال بعضهم هى لغة

---

(١) المحرر (٤/٤٠٦)

(٢) البقرة : ٢٨٣

(٣) الكشاف (١/٤٠٦) .

(٤) المفصل ٣٧٥، وشرحه (١٠/٦٣)

(٥) البحر (٢/٣٥٦) .

رديئة متنازَعٌ في صحة نقلها)[١] أهـ .

قلت روى البخاري وأبو داود في حديث صحيح عن ميمونة (كان إذا أرادَ أنْ يُبَاشِر امرأة من نسائه - وهى حائض - أمَرَها أن تَتَزِرَ ثم يباشرها)[٢] وعن عائشة . (كان يأمرنى فأتَّزِرُ ، فيباشرني ، وأنا حائضٌ)[٣]

وقد اعتدل ابن مالك - كعهدنا به - فقال : (وقد يشبَّه هذا النوع بما فاؤه واو ، أو ياء ، فيجيئ بتاءٍ مشددة قبل العين ، لكنه مقصورٌ على السماع ، كاتَّزَر واتَّكَلَ)[٤]أهـ

ونقل ابن هشام - في الحديث - (وعوامُّ المحدِّثين يحرِّفونه ، فيقرءونه بألف وتاء مشددة ، ولا وجه له ؛ لأنَّه افتعل من (الإزار) ففاؤه همزةٌ ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة)[٥]

قلتُ - وقد سمعتَ ما في كلام بعضِهم من التَّجاوز - حسبُها ثبوتًا تضافرُ الشواهد عليها من قراءة ، وحديث ، ووقوعها لغةً

أمَّا ردُّ القراءة - كما رأيتَ من جار الله - فاعتداءٌ غير محمود ، وستقف على مكانة القُرَّاء في مواطِنَ لاحقه ، وخُذْ أيضًا قول ابن خالويه (قد أجمع الناس جميعًا على أنَّ اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهى أفصح مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك) ، وقال السيوطي (كل ماورد أنَّ القرآن قُرِئَ به جاز الاحتجاج به سواء أكان متواترًا ، أم آحادًا ، أمْ شاذًا)[٦] أهـ .

أما ردُّهم لها كلغةٍ ، فلا يقرُّه البحث ، فما كان لنحوي أنْ يقف على كل ما تكلمت به العرب حتى يردّ ماعداه ، وما خالفه ، وما كانتْ اللغة لِتُبْنَى على الأشْهَرِ منها ، وإلاَّ قضينا بالفناء على لغاتٍ كثيرة ، لم يُقَيَّضْ لها من الشهرة ما هُيِّئَ لغيرها ،

---

(١) التوضيح (٧٨/٦) ، وانظر (التصريح ٢/ ٣٧٣، والخضري ٢/١٩٥ ، ٢٠٧)

(٢) ص البخاري ٨٣/١، والجامع الصغير ١٠١/٢ .

(٣) ص البخاري ٨٢/١.

(٤) شواهد التوضيح ١٨٢

(٥) الأوضح ٣٩٨/٢

(٦) اللغة والنحو بَيْنَ القديم والحديث (١٠٣ ، ١٠٦) .

وذلك هو القُصور الذى لا يُقَدِّم للغة الجليلة خدمة ؛ نقل السيوطي (قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبى عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعتَ مما سمَّيْتَ عربيَّةً ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : فكيف تصنع فيما خالفتْكَ فيه العرب وهم حجة ؟ فقال أحمل على الأكثر ، وأسمِّى ما خالفَني : لغاتٍ)[١] أهـ .

وقال : (قال أبو حيان في شرح التسهيل كُلُّ ما كان لغةً لقبيلة قِيسَ عليه)[٢] أهـ .

وأما مسلكهم من الحديث الشريف ، فليس بأقل من مسلكهم مع القراءة بالآية الكريمة من القضاء عليه - كما سبق - بالخطأ ، والتحريف ، أو عاميَّة راويه ، وما ذلك إلاَّ لوفائهم المسرف لضوابطهم ، وقواعدهم الموضوعة منهم ، وكأنَّ وظيفةَ النَّحو ليستْ وصفَ مايقول العرب ، بل وضعَ المعايير ، والمراصد التى ينبغى أن يسامِتَها العربي ، ولا يحقُّ له أن يحيد عنها ، فإن جنح فلا عذر في رميه بالشذوذ ، أو الخطأ ، أو المروق عن الجَادَّةِ ! !

فماذا يقول النحاة ؟ اسمع هذه الحُجَّة التى يركنون إليها في الردِّ : (إنما لم تبدل الياء تاء ؛ لأنها ليست بأصل ، وإنما هى بدلٌ من الهمزة ، والهمزة لاتدغم ، فينبغى أن يكون بدلها كذلك ، وأيضًا فإن إبدالها - وهى بدل من الفاء - يؤدِّى إلى توالي إعلالين)[٣]

وهذه الحجة لاتثبت عند التحقيق من وجهين

أولهما : قولهم : (الهمزة لا تُدْغَمُ فينبغي أن يكون بدلها كذلك) قلت هذا منقوض ، ففي نحو (ازْدَانَ) لا إدغام في الدَّال ، وفي نحو (ازَّانَ) يجب الإدغام ، مع أن المبدل منه لا يُدْغَمُ ، فكان ينبغى ذلك في البدل - ومع أنه ليس أصلًا كالياء المبدلة من الهمزة- فدل على أنَّهُ تأصيل واهٍ .

وإن خَصَّصُوا هذا التأصيل في الهمزة قلتُ قد ورد في (رُؤْيَا) ، فقد خففت إلى (رُويَا) ، وبإبدال الواو ياء ، وأدغم البدل فقيل (رُيَّا) ، وبه قرئ ؛ قال الرضي (وبعض العرب يقلب ، ويدغم ، فيقول رُيَّا ، ورُيَّةٌ)[٤] أهـ

---

(١) المزهر (١/١٨٤)
(٢) ذاته (١/٢٥٨) .
(٣) التوضيح (٦/٧٨)
(٤) ش الشافية (٣/١٤٠) .

ويقول الدمياطي (اتفق الرواة عنه (أبي جعفر) على قلب الواو المبدلة من همزة (رُؤْيَا) و (الرُّؤْيَا)، وما جاء منه ياءً، وإدغامها في الياء التي بعدها)[١]

ويقول ابن سيده (أما ما حكاه أبو علي عن الحسن من أنَّ بعضهم قال (رُيَّا) فعلى أنه خَفَّفَ (رُؤْيَا) تخفيفا بدليًا، فقال: (رُويَا)، ثم قلب الواو ياء وأدغم فقال (رُيَّا))[٢] أهـ.

فقد أبدلت الواو المبدلة من الهمزة ياء؛ لاجتماعها مع الياء، وسبق الأول منهما بالسكون - كما هو معروف - وعوملت الواو العارضة معاملة الأصلية مع أن ضابطهم (أن يكون السابق منهما ساكنًا متأصِّلًا ذاتًا وسكونًا)

فلتعامل - إذن - الياء في (إِيتزر، وإِيتكل) معاملة الأصلية في (ايتسر) فتدغم في التاء، كما تدغم في (اتَّسَرَ)، وقد وضح انطباق القياس، ولا فرق.

ثانيهما وأما قولهم (إنَّ ابدالها يؤدِّى إلى توالي إعلالين) فذلك أيضًا مدفوع لايثبت - وإن شُهِرَ عنهم - سواء أَمُّوا التوالي العامَّ، أَمْ التواليَ في الحرف الواحد، فكلاهما واقع في كلام العرب، وإن ساغ لهم ترديد هذه العبارة؛ فمن وقوع إعلالين لا في حرف واحد نحو (إيحاء، إيصاء، واستيفاء)، ففي كل منها إعلالان، بل ثلاثة على ضوابطهم، من قلب الياء المتطرفة ألفًا، وقلب الألف همزة، مضافًا إليها قلب الواو المتقدمة ياءً

ومن توالى الإعلال في الحرف الواحد مكررًا، نحو (قائِل، وبائِع، وصحراء، وحمراء)، فعلى ضوابطهم في الهمزة إعلالان، وفي نحو (إقامة) أرْبعُ إعلالات الإعلال بالنقل، والتسكين، والقلب، والحذف، كما هو شائع، وناهيك من نحو (خَطَايَا) ومافيها من الإعلالات على محجَّتهم

فثبت أنَّ مايردِّدُونَهُ من مقاييس مانعةٍ لاتستقر على ما أصَّلوا من ضوابط أيضًا، وثبت أن قولهم (اتَّزرَ، واتَّكَلَ) مستقيمٌ سماعًا، وقياسًا، والله الموفق

---

(١) الإتحاف (ص ٥٤).

(٢) المخصص (١٥/١٩٤).

﴿فَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾

المُصَنِّفُ - كما عليه عامَّتُهم - من منع وقوع تمييز العدد المركب جمعًا ، فإن ورد بعده جمع منصوب ، فعلى البدل ، لا التمييز ؛ قال : (فإذا جاء بعد هذا العدد جمعٌ من نحو قوله - تعالى - : ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ لم يكن (الأسباطُ) تمييزًا ، بل بدل من (اثنتى عشرة) ؛ إذْ لو قصد التمييز لقال : (سِبْطًا) ، كقوله تعالى ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ ، فنصب (عَيْنًا) على التمييز ؛ إذ هى مفردة ، بخلاف (الأسباط) فإنها جمع)[1] أهـ .

واعتبارهُ بدلًا هو التوجيه المنصور والمشهور منهم :

يقول الزجاج (يكون (أسبَاطًا) بدلا من (اثنتىْ عشْرَةَ) وهو الوجه)[2] ويقول أبو البقاء (تمييز (اثنتى عشرة) محذوف ؛ لفهم المعنى ، تقديره (اثنتى عشرة فرقَةً ، و (أسباطًا) بدل من (اثْنَتَىْ عَشْرَةَ) ولايجوز أن يكون (أسبَاطًا) تمييزًا ؛ لأنه جمع ، وتمييز هذا النَّوع لايكون إلا مفردًا)[3] أهـ ، وقال ابن هشام : (ولو كان (أسبَاطًا) تمييزا لذُكّرَ العددان ؛ لأن السِّبْطَ مذكَّر ، وزعم الناظم أنه تمييز وأنَّ ذِكْرَ (أممًا) رَجَّحَ حكم التأنيث)[4]

وذهب الزمخشري إلى أنَّهُ تمييز ؛ قال (فإن قلتَ : مُمَيِّزُ ماعدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعًا ، وهلاَّ قيل (اثنى عشر سِبْطًا) ؟ قلت لو قيل ذلك لم يكن تحقيقًا ؛ لأن المراد : (وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة) ، وكل قبيلةٍ أَسباطٌ ، لا سِبْطٌ ، فوضع (أسباطًا) موضع قبيلة)[5]

وللبحث أنْ يقف مع جار الله ، وابن مالك مطمئنًا إلى قوة مأخذهما ؛ فما ذهبا إليه لايخالفه ظاهر الصناعة كثيرًا ، وما ارتآه العامة - ومنهم المصنف -

---

(١) المحرر (٢/٢٢١) .
(٢) معاني القرآن (٢/٤٢٣) .
(٣) التبيان (٥٩٩) .
(٤) الأوضح (٢/٢٥٥ - ٢٥٦)
(٥) الكشاف (٢/١٢٤) ، وانظر اللسان (سبط) .

ينغِّصُهُ أمورٌ

أولها أن تذكيره لاينفي كونه تمييز ؛ لأنَّ ذكر (أُمَمًا) رجَّح جانب التأنيث - كما ذكر ابن هشام عن الناظم ، والرازى عن الفراء في قوله (إنما قال ذلك ؛ لأنه تعالى ذكر بعده (أُمَمًا) فذهب التأنيث إلى الأمم)[1] أهـ ، ولا أدرى لماذَا يُصِرُّونَ على تَلَمُّس التأنيث ، واستقطابِه من بعيدٍ؟ وكأنهم ذَهِلُوا عن مجازيَّةِ تأنيث جمع التكسير في نفسه

ثانيها أن كونه جمعًا لاينتفي عليه التمييز كليَّةً ، فقد جوَّز الفراء (أحد عشر رجالًا)[2]

ثالثها أن حذف التمييز ليس سهلًا ، إذ لا يحذف التمييز ، فهو توضيح لخفاء ، وحذفه مُبْطِلٌ لوظيفته ، ومُهْدِرٌ للغاية منه ، فلا يناسبه الحذف - إذن - وإنْ جاز فلدليل سابق ، والدَّليلُ هنا متأخر ، فضلًا عما في الحذف من مخالفة لأصولهم المرعية ، وهى أنِ الحذف خلاف الأصل

رابعها لست أرَى ما حرروه بدلًا يثبتُ على البدلية ؛ إذْ لايصلح أن يكون بدل بعض لعدم الضمير ، ولا يصح إضمار (منهم) فالتقطيع للجميع ، كما لايصلح أن يكون اشتمالًا لذلك ، وبدل الغلط محالٌ هنا ، والبدل المطابق يُبْعِده عدم صلاحيته لإحلاله محل المُبْدَل منه ، وإلا أهْدرت العِدَّة .

فإن قيل إن قضية الإحلال غالبة فيه

قلت أيضا عدمُ جواز حذفه مبعِدٌ كونَهُ بدلا ، إذْ هو دليل التمييز - على ما قَدَّروا - وإجحافٌ أنْ يُحْذَفُ الشئُ ، ودليلُه ، فإذا كان وجوده لازما ناهضَ اعتباره بدلا ، فما عرفت بدلًا يلزم ؛ فانتفى كونه بدلا ، وثبت كونه تمييزًا من كل وجه

ومن الغريب أنَّ ابن هشام يناهض التمييز هنا ، ويقرُّ البدلية ، وفيها ما فيها - على ماتقدم - ، ويردُّ البدلية في قوله تعالى ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾

---

(١) مفاتيح الغيب (٣٠٦/٤)

(٢) الارتشاف ق ١٠٧/ أ ، والبحر ٢٢٩/١ ، والهمع ٢٥٣/١ .

لنفس السبب ، قال : (إنَّه إذا أقيم مقام (مائةٍ) فسد المعنى)[١] أهـ .

وقد رأيتَ . فالظاهر كون المثبت تمييزًا لا بدلًا ، ولايقدح فيه كونُهُ جمعًا ، فقد ورد ، ولم يمنعه الأئمة ، وحسبُه وروده في كتاب الله .

(زيدٌ قَـامَ)

أوجب المصنف كون المتقدم في هذا التركيب ، ونحوه مبتدأ ، ولايجوز أنْ يتقدم خبره عليه ؛ إذْ كان فعلًا ، ولا يُعربُ المتقدِّم فاعلًا ؛ إذْ لا يتقدم الفاعل على فعله[٢] ؛ وهذا المذهب هو الذى ارتضاه جمهورُ النحاة ، وارتضيتُه معهم ، إذْ هو الصواب الذى لايصلُحُ غيره[٣]

ولمَّا كان عملى تقويمَ فكرِ الرجل ، ووزنَهُ بمقياس الفكر ، على مساحته الزمنية الممتدة في الأجيال آثرت أنْ أرْهَن هذه القضية قيد البحث ؛ لأهميتها ، وما يترتَّب على حسمها من اعتبار في الأداء اللغويِّ ، وبخاصة وقد ندَّت نأمة من دعاة الثورة التجديدية باعتبار المتقدم - أيضًا - في مثل هذا التركيب فاعلًا ، كما ذهب إليه ابن مضاء الأندلسي في أُطْرُوحَتِهِ[٤] ، ولو وقفتْ هذه الدعوة عند ابن مضاء لما وجدت من البحث هذا كبير حاجة في التصدي لها ، بيد أنى رأيت من بعض المحدثين ، مَنْ له قدمٌ في فكرٍ ، وتَثَبُّتٌ يسارع في الشَّدِّ من هذه الدعوة والانتصار لها فيقول (والحق أن هذا الفهم جدير بالاهتمام ، ويقضى القول به إلى أن نعدَّ مايسميه النحاة ضمائرَ بارزةً علاماتٍ دالةً على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، ولايستطيع متأمل إلا أن يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل)[٥] ، ويضرب لذلك نماذج تشعر بدلالة الفعل على الفاعل ، يخلص منها إلى إعراب المتقدم فاعلًا ، واللواحقَ دوالَّ على نوعية الفاعل ويُطَمئِن البلاغيين بأنه لاخوف على الدلالة ، على هذا الاعتبار فيما يراعون من نحو (محمد يقوم ، ويقوم محمد) (فليس هناك مايمنع من أن

---

(١) المغنى (٢/١٢٣)

(٢) المحرر (٢/٤٧٣ ، ٤٩١ ، ٥٣٠) .

(٣) راجع المصادر هناك .

(٤) الرد على النحاة (ص ٨١ - ومابعدها)

(٥) السابق (ص ٣٠ - مقدمة)

نعد الجملة الأولى اسمية ، والثانية فعلية لتصدر الأولى بالاسم والثانية بالفعل)[(١)] ، وكما قُلت لو وقفت الدعوة عند ابن مضاء لاعتبرناها صوْلَةَ مُقِلٍّ يزاحم باسمه في الشوامخ ، وأنْ تصادف مناصرة من مُحدَثٍ نابهٍ ، فذلك محك الحديث ، وللبحث ملاحظات يحاول أن يتبيَّنَ فيها وجه الحق ، وليستقر مايُصَوِّبُهُ الصواب

أولها أنَّ ماقيل بدلالة الفعل على الفاعل لاشك فيها ، وهى - كما قيل - (دِلالةٌ مطلقة)[(٢)] ضرورة أن كل فعل يشير إلى فاعله ، وما يستشهد به بدلالة (يَقُوم) على غائب مذكر ، و (نَقُومُ) على جماعةِ متكلم ، و (أَقُومُ) على واحده ؛ قلت ذلك سائغ ولكنا لانستطيع أن نحكم بإطلاقه ، إذْ لا تدل (أقوم) على متكلم مؤنث إنْ كانَهُ ، ولاتدل (تقوم) على مفردة غائبة إنْ كانَتْهَا ، ولا (نقوم) على جماعة المتكلمات أن كُنَّهَا ، ولا (قَامَ) على نوعية الفاعل من مذكر ، أو مؤنث إلا بما يلحقه من علامة ، أو التجرُّدِ منها ، وإذا كان الفعل يدل على فاعله دلالة مطلقة لما احتجنا إلى نحو تاء التأنيث ، ولا فرق بين (قامتْ هِندُ ، وقامَ محمدٌ) في الدلالة ، ولكنا لايمكن أن نعزو الدلالة إلى صيغة الفعل ؛ إذْ هى واحدة ، والدالُّ على المقصود ، ما لحق الصيغة ، أى (التاء) ولو كان الفعل في ذاته مميِّزًا لساغ بإطلاقٍ نحوُ (قام فاطمة) ولاقائل به .

ثانيها ضرب الأمثلة على الاستعمال المعروف (المحمَّدانِ قامَا - يقومانِ) و(الهندانِ قامتا - تقومان) الخ ، ذاهبًا إلى إعراب ما لحق الأفعال المتأخرة علامات

فأقول وما الداعى لها - إذن -؟ فإنَّ لُحُوق مثل هذه العلامات في الأسلوب غير المشهور (قاماَ المحمَّدَانِ) - على ماقيل - إنما هو تعجيل بالإشارة إلى نوعية الفاعل ، من مثنى ؛ وجمع ، وإذا استُنْكِر هذا الإعراب من الجِلَّةِ حتى أعرب اللاحقُ فاعلًا ، والظاهرُ بدلًا ، أو مبتدأ - على ما هو معروف - حذرًا من توارد صورة فاعلَيْن لفعل واحد - فللبحث أن يقول إذا أخذنا بنظرية التَّعجيل بالدِّلالة

---

(١) ذاته (ص ٣٠ - ٣٢) .

(٢) السابق (ص ٣٠ - ٣٢) .

على نوع الفاعل، فمع تقدم الفاعل يُعْرَفُ نوعه من مثنى، وجمع، أو غيرهما، فإلحاق علامته بفعله بعد ذلك إسرافٌ لا مبرر له.

فإن قيل تُذْكَرُ العلامة دعمًا وتوكيدًا في الدلالة.

قلت لم يقلْ أحدٌ: إنَّ التوكيد لايتخلف، وإنما هو فضلُ قُوةٍ، وليس بلازم استعماله، فإذا لم يستعمل-كما هو الغالب-فهل يقالُ-إذنْ- على هذه الدعوة المقترحة: (أنَا قامَ، وأنتَ قامَ)؟، - ولا مشاحَّة في عودة الفعل إلى صيغته بعد انفصال ضميره-وكذلك مع بقية الضمائر تثنية وجمعًا؟ وهل يقال (المحمدانِ قامَ، والمحمدون، والهندات قامَ)؟ إلى غير ذلك من التراكيب التى يقتضيها التصوُّرفي هذا المذهب التحديثي؟ فالفاعل عليه، وإن تقدَّم منويٌّ به التأخير، ولا قائل به[١] وهل يقال: (الشمسُ طَلَعَ، والجنةُ أزْلِفَ للمتَّقِين)؟ فالفاعل بنيته التأخيرَ ظاهرٌ، ومع المجازى المؤنث يجوز لحوق العلامة وعدمها

وهل يقال - في غير ضرورة - نحو (إذَا محمدٌ جاءَ فأكرِمْهُ)؟ لقد منعه جمهور النحاة، وغريبٌ أن يقصره ابن مضاء نفْسُه على الضرورة[٢]، وكأنه سها عما يرفع به عقيرتَهُ، وهل يقال: (هل زيدٌ حضَر)؟ - في غير ضرورة - حيث يلزم اتصال (هَلْ) بالفعل مادام في حيزها، فلايتقدم الاسمُ إلا ضرورة؟[٣] وعلى ما أصَّلوه فهذا الأسلوب سائغ؛ إذ الفاعل متأخر نِيَّةً، و(هل) مباشرةٌ للفعل نِيَّةً، ولم أقف على من أثبته.

ثالثها وما يراه بأنَّ الفرق باقٍ عند البلاغيين بين (مُحَمَّدٌ يقومُ، ويقومُ محمدٌ) منظور إليه من وجهين

الأول أنه لافرق بينهما على هذا الاتجاه (فابن مضاء يعرب الاسم فاعلًا تقدم، أو تأخر) - وهذا لفظ مقدِّمِهِ[٤] -، فإذا أعربه متقدمًا فاعلًا، كانت كلتا الجملتين فعليَّةً حتمًا، وما ذهب إليه من أنه لامانع من اعتبار كون نحو (محمدٌ

---

(١) أسرار العربية (ص ٨٥).
(٢) الرد (ص ١٠٦).
(٣) التصريح (١/٨٣).
(٤) ص (٣١).

يقومُ) اسمية ، مع كون المتقدم فاعلًا لا أستطيع فهمه ، فإقرار اسميَّتِها - ولو صورةً - يكون ذلك مسوَغا لدخول النواسخ عليها ، فإذا قلنا (كانَ محمدٌ يقومُ) إن اعتبرناها اسمية قدرنا الفاعل لا محالة ، وإن اعتبرناها فعلية بطلت ، إذْ لا تدخل النواسخ على الفعلية ، وما لا يطَّرِد فلا يؤخذ به ، ولا يُنْتَهَجُ

والثاني أنَّ اعتبار بقاء الفرق بين (محمدٌ يقومُ ، ويقومُ محمدٌ) بلاغةً ، إقرارٌ بمذهب الجماعة ، فالفرق البلاغي هو تكرار الإسناد في الأسلوب الأول دون الثاني ؛ قال أبو حيان (وإنما كانت الجملة الابتدائية فيها زيادةُ توكيدٍ على جملة الفعل والفاعل ؛ لتكرار الاسم فيها مرتين ، إحداهما بظهوره ، والأخرى بإضماره ، وجملة الفعل والفاعل يذكر فيها الاسم مرة واحدة)[١] أهـ فلا يتكرر الإسناد - إذن - إلا إذا اعتبرنا ضميرًا يُسْنَدُ إليه الفعل ، وإذا اعتبرنا الضمير فالأسلوبان متغايران قطعًا ، وإذا كنا نعترف بالفرق فذلك إعراض عما أصَّلوه من كون المتقدم فاعلًا ، وإلا فلا فرقَ ، مادام الإسنادُ واحدًا ، تقدم الفاعل أو تأخر ، وهذا انصراف عما مُهِّدَ له .

رابعها - قال الأنباري (إن من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده ؛ نحو قولك (قام زيدٌ) ، فلو كان تقديم (زيد) على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحالَ قولك (زيدٌ قام أخُوهُ) و : (عمر وانطلق غلامه)[٢] أهـ وفي هذا القدر كفاية

(لاَ أبَا لَكَ)

وقف أبُو الخطَّاب الهَرْمِيّ مع هذا التركيب ، وماشاكله صياغةً موقف غير المدلِّ بعلمه ، معترفا بصعوبته ، ناقلًا نظرة النحاة له ؛ فقال (لما كانت (لاَ) لاتعمل إلا في النكرة أَدخلوا اللام مقحمةً - أى فاصلة بين (الأب) والكاف - وجعلوا إعرابه بالألف ، على معنى أنه مضاف إلى الكاف ، وإن كانت اللامُ في الظَّاهر قد فَصَلتْ ؛ ومنهم من قال إنَّ (أبا) في قولك : (لا أبَا لَك) مبنيّ ، وعلامة

بنائه الألف ، ومنهم من قال إنَّه معرب ، وعلامة نصبه الألف ، وهذه المسائل من مشكلات هذا الباب ، خصوصًا قولهم (لا أبَا لَكَ) فإنَّهُ من المعضِلاتِ)(١) أهـ .

وليس القصد إلى هذه المسألة وحدها ، بل ماشاكلها تركيبًا ، من نحو قولهم : (لارقيبَيْ لكَ ، ولا يَدَيْ لكَ بِهَا) .

ومحكُّ البحث : أنَّ (لاَ) لاتعملُ في معرفة - كما هو مقرَّر - وورود مابعدها بالألف في نحو (لا أبا لَك) يعنى أنه منصوب ، ولايُنْصَب معها إلاَّ مضافٌ أو شبهه ، واعتبار الإضافة فيه هنا يعنى كونَهُ معرفةً ، وليس من شأن (لا) أنْ تعمل في المعرفة ؛ وفي التركيب الآخر (لا يَدَيْ لَكَ) حُذِفَتْ النُّون من المثنى ، والحذف يعنى الإضافة فعنَّ الإشكال السابق ، مما أوقع الاختلافَ ، فاحتدمَ الجدل في تخريج هذا التركيب ، واتَّجه الرأى اتجاهاتٍ شتَّى ، قد يبعدُ ، أو يتعارض مع ما ثبت من أصول وقواعد ، ولكنه محاولة تلمُّسِ وجهٍ يخرجه عن مناهضة ما قَرَّ لدى البحث من ضوابط ، وهنا سأعرض شيئًا من تناولهم لهذا الأسلوب ، ثم أُردِفُهُ بما قد يُرَى رأيًا في هذا الصراع يُؤْتَنَسُ به أو يؤخذ .

يقول المبرد : (لا أبا لَكَ ، ولا أبا لزيد) أقحم اللام توكيدًا ؛ لأنها توجب الإضافة ، ولولا الإضافة لم تثبت الألف في (الأب)(٢)) أهـ ، ويعنى بوجوب الإضافة التأكيد .

ويقول (هذا باب مايقع مضافًا لما بعدَ اللام ، كما وقع في النِّداء ، في قولك (يابُؤْسَ للحربِ) ؛ إذْ كانت اللام تؤكد الإضافة ، كما يؤكدها الاسم إذا كُرِّرَ . وذلك كقولك لا أبَا لَكَ ، ولا مُسْلِمَيْ لَكَ)(٣) أهـ .

فاللام زائدة ، وإذا كانتْ زائدة فلا تتعلَّق بالخبر ؛ إذ الزائد لايتعلَّقُ ؛ هذا شئٌ ، حتى قال ابن عبد ربه (وليس في الأضافة شئ يشبه هذا ؛ لأنَّه حال بين المضاف والمضاف إليه)(٤) أهـ .

---

(١) المحرر (٩١/٣)

(٢) الكامل (١٦١/٢) - بيروت .

(٣) المقتضب (٣٧٣/٤) وانظر (٣٧٩/٤) .

وقد دعاهم اعتبار عمل (لا) إلى اعتبار الإضافة في النصب، وعدم اعتبارها في التعريف ولا نظير له؛ وهذا شئ آخر؛ يقول ابن الخباز (وهذه اللام معتدٌ بها، من حيث إنها فصلت بين الاسمين، فهيأتْ الأولَ لعمل (لا) فيه، وغير معتدٍّ بها، من حيث إنَّ ألف (أب)، ونون (يدَيْنِ) تثبت، ولا تحذف إلا في الإضافة)[1] أهـ

ويقول السكاكي (مضاف من وجهٍ نظرًا إلى المعنى، وغير مضاف نظرا إلى اللفظ، فللأول أُثبِتَ الألف، وللثاني جُعِلَ اسمَ (لا))[2] أهـ، ويقول ابن جنى (أقحم لام الإضافة تمكينًا، واحتياطًا لمعنى الإضافة)[3]، وقال (أجاز أبُو على أن يكون (لَكَ) خبرًا، ويكون (أخَا) اسما مقصورًا تامًا غير مضاف؛ كقولك (لاَ عَصَا لَكَ) ويدل على صحة هذا القول، أنهم قد كَسَّروه على (أفْعَال)، وفاؤه مفتوحة فهو - إذن - (فَعَلٌ) وإذا كان كذلك جاز جوازًا حسنًا أن يكون قولهم (لا أبَا لَكَ) (أبَا) منه اسمٌ مقصورٌ؛ كما كان ذلك في (أخَاكَ) ويُحَسِّنُهُ أنَّك إذا حملت الكلام عليه جعلت (لَهُ) خبرًا، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ، غير أنه يؤنِّس بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق

[ولو كنتَ مولَى العَزِّ أو في ظِلالِهِ] ظَلَمْتَ، ولكن لايَدَىْ لَكَ بِالظلْمِ

فلهذا جوزناهما جميعًا)[4] أهـ.

وتجويزه للثاني اقتناع منه بحذف النون للإضافة، وتطبيقه به على الأول فيه نظر سيأتي، ويقول أيضًا (فإن قلتَ فأنتَ إذا قلتَ لا أبَا لَكَ) إنَّ الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفصل والتنكير، فقد جمعت على الشئ الواحد، في الوقت الواحد معنيين ضدّين، وهما التعريف والتنكير، وهذان- كما ترى - متدافعان! قيل الفرق بين المعنيين واضح، وذلك أن قولهم (لا أبَا

---

(١) العقد (٢٤٢/١)

(٢) الغرة (ص ١٢٩)

(٣) المفتاح (ص ٤٩)، وانظر (الجرجاني - حاشية الكشاف ٢٢٩/١، والإفصاح ٢٣٠)

(٤) الخصائص (١٠٦/٣)

(٥) السابق (٣٣٨/١ - ٣٣٩).

لَكَ) كلامٌ جرى مجرى المثل . وإذا كان الأمرُ كذلك عُلِمَ أن قولهم (لا أبَا لَكَ) إنما فيه تَعَادِي ظاهره ، واجتماع صورتى الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير لفظًا ومعنى)[١] أهـ .

ويقول ابن مالك : (فهذه وأمثالها مضافات إلى مابعد اللام ، واللام مقحمة وإضافتها مقدَّرة الزوال ؛ لأن زوالها مصحِّحٌ لعمل (لا) فإنها لاتعمل إلا في نكرة)[٢] أهـ .

وعلى ماذهبوا إليه يكون الاسم مضافًا صورةً ، فيحصل الشَّرط في الجملة ، ويرد عليه :

* أنَّ الإضافة مقدرة إلى مابعد اللام ، والمقَدَّرُ كالثابت .

* وأنَّ الَّلام حرف جرّ - وإن كان زائدًا في اعتبارهم - فهو لايعلَّق عن العمل

* وفضلًا عن المناهضة الاعتبارية السابقة ، ففيه شبهُ توارد عاملين على معمول واحدٍ ، كما يرد عليه قولهم : (لا أبَالِى ، ولا أخَالِى) ، فلو كانت الإضافة مقصودةً لقالوا : (لا أبِ لِى ، ولا أخِ لِى) فيكسرون الباء والخاء إشعارًا بأنها مضافة تقديرًا

نعم ، قيل إنَّ الجار هو الَّلام ، لا الإضافة ؛ لمجاورتها ؛ فهى أحقُّ بالعمل ، ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل ، فما عُرِفَ حرفُ جر أصْلِيًّا أو زائدًا لم يُنْفَذْ عمله له ، وإذا شغل مابعد اللام بها ، فلا يُغْنِى عن تقدير مضافٍ إلى الأول ، وهو طبعًا مقدَّرٌ بمثل ما جُرَّ باللام ، وبتقديره يبرز المشكل من جديد .

وإذْ كان اعتبار الإضافة مشكلا ذهب ابن مالكِ - فيما نقل يس ، والصبان - إلى (أن هذه الأسماء مفردة ، وليست بمضافة ، والمجرور باللام في موضع الصِّفة لها ، متعلقٌ بمحذوف ، وشُبِّه غير المضاف بالمضاف في نزع التَّنوين من المفرد ، والنُّون من المثَنَّى)[٣]

وهذا رأى لابن مالك غير ما نقلته عنه قريبًا ، وهو ما ذهب إليه ابنا كيسان

---

(١) الخصائص (٣٤٣/١)

(٢) شرح عمدة الحافظ (٣٧٢) .

(٣) يس (٢٣٦/١ ، والصبان ٥/٢)

وهشام ، أى في اعتبار هذه الأسماء مفردةً غير مضافة ، والمجرور في موضع الصفة لها ، فيتعلق بمحذوف ، وشُبِّه غير المضاف بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ؛ كما أن المضاف إليه من تمام المضاف[1]

ويرى بعض المحدَثين المحققين أنه اتجاه خالٍ من التكلف ، كما تكلف القائلُ بزيادة اللام[2] وهو رأيٌ له حسنُهُ ، وإن وَرَدَ عليه أمور

الأول : حذف الخبر في غير ما كثر فيه حذف خبر (لا) ، وفي الموجود غناءٌ عن تقديره .

الثاني أنَّ حذف التنوين يكون بلا سبب يستدعيه ؛ وقد يقال إنه حذف تخفيفًا ، ويرد عليه أنَّ الأصل فيه أن يحذف وقفًا - أو يبدَل - وحذفه في غير الوقف غير مستملح ، حتى عُدَّ من قبيل الضرورة ، أو النَّدْرة ؛ كما في قوله تعالى ﴿أحَدُ اللَّهُ﴾ - فيمن قرأ به[3] - فالأصل - إذنَ - (لا أبًا لَكَ)

الثالث أن قولهم (شُبِّه غيرُ المضافِ بالمضافِ) - وإن كان مقبولًا شكلًا - يناهِضُ ما استقر عليه الرأى في هذا الباب من أنَّ المشبه بالمضاف ما اتَّصل به شئ متمّمٌ لمعناه ، بشرط كونه عاملًا فيما اتَّصَل به ، ولم يقلْ أحدٌ إنَّ الموصوف عاملٌ في الصِّفة ، إلا إذًا قيل بإهدار هذا الشرط ؛ يقول الرضي : (اسمُ (لا) لايصير بالصفة ، ولا بالخبر مضارِعًا للمضاف ، بدليل أنك تقول : (لا رَجُلَ في الدار ، ولا غلامَ ظريفًا ، ولو كان مضارعًا للمضاف لقلتَ لا رجلًا في الدار ، ولا غلامًا ظريفًا)[4] أهـ .

وقد رأيتَ مانجم عن هذه الاجتهادات السابقة ، وصاحِبُوها محاوِلُو خيرٍ ، فلهم الأجرُ ، وإن كان الإشكال مازال قائمًا ، حتى دعا هذا بعضَهم أنْ يذهب إلى أنَّ الإضافة هنا لفظية ، ففي شرح ديوان الحماسة يقول المرزوقي : (لا أباَ لَكَ بعثٌ ،

---

(١) المغنى (١٨١/١) ، وابن كيسان النحوي (١٥٦) .

(٢) ابن كيسان (نفس الصفحة) .

(٣) راجع المحرر (٢/١١٥ ، ٤/١٢٠) .

(٤) شر الكافية (٢/٢٦٦) .

وتخصيص، وليس بنفيٍ لأبيه، وخبر (لا) محذوف، لأن المعنى (لا أبَاكَ)، ودخلت اللام مؤكدة للإضافة؛ لأن هذه الإضافة [لا] تُخَصِّصُ فساغ تأكيدُها باللام، ولو كانت الإضافة متخصصة لكان (لا) لايعمل في (لا أبا لَكَ) وتقدير الخبر لا أباكَ موجود)[1] أهـ، وفي قوله نظرٌ، لا تُقِرُّهُ عليه القواعد، فلم يقل أحدٌ إنَّ الإضافة لفظية فيه، فللإضافة اللَّفظية مواطنها التى لا تَتَّسع لمثل هذه، ولو كانت الإضافة هنا لفظية، لما كان الإشكال هنا أصلًا، ولعله فَهِمَ كما فَهِمَ ابن يعيش قول سيبويه (واعلم أن التَّنوين يقعُ (يسقط) من المنفِيّ في هذا الموضع إذَا قلتَ (لاغُلامَ لَكَ)؛ كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلتَ (لا مِثْلَ زيدٍ) والدليل على ذلك قول العرب (لا أبا لَكَ، ولا غلامَىْ لك، ولا مُسْلِمى لكَ)[2] أهـ حتى قال ابن يعيش (لايتعرف المنفيُّ بالإضافة، كما كان كذلك في قولك (لاَ مِثْلَ زيدٍ عِنْدَكَ)[3] ولذلك عملت (لا فيه) أهـ، وهذا منهما غير مفهوم على كل حال.

وأقول: وإذَا كان الأمرُ كذلك حتى أَشْكَلَ بين النّاحين، ولم يأتوا فيه بمقْنَع - على ماتقدم - حتى صحَّ لشيخنا أن يقول (إنَّها من المعضِلات) فلعلّى بعدُ أميل إلى لغة من يُلزِم الأسماء الستة الألف قصرًا، في مثل (لا أبَا لَكَ) ويكونُ الجارُّ والمجرور خبرًا، وهو ما رآه أبو عليٍّ فيما نقلتُه عن ابن جنى قريبًا، ولايغمزه خصوصيتها كلغةٍ، إذْ لايمتنع استعمالُ مُصْطَلحٍ، أو تركيبٍ لغويٍّ خاصٍّ في اللغات جميعا، ويشايعه أنَّه مثل، أو كالمثل، وللأمثال من الذيوع ما لا يخضعُ لحدود لغته؛ وقد قال ابن جنى (وهذا أقوى دليلٍ على كون هذا القولِ مثلًا لا حقيقةً)[4] وبهذا الفهم تسلم هذه القضية من محجة الجدل الطويل - وقد عُرِفَ عدم خلوه من مغامز - وتتطامن مع ما استقر من كلام العرب، وما سلم عند النحاة من ضوابط، ثم انظر مايرد في نهاية البحث هذا

---

(١) ١/٣٣٢.

(٢) الكتاب (٢/٢٧٦) - محقق).

(٣) ش المفصل (٢/١٠٦)

(٤) الخصائص (١/٣٤٥).

أما التَّراكيب المناظرة لهذا الأسلوب مثناةً ، أو مجموعةً ، من نحو قولهم (لارقيبَيْ لَكَ ، ولا يدَىْ لَكَ بها ، ولا مُسلِمى لَكَ) ، وقد أخضعوها للأحكام السابقة فأنجرَّت عليها إشكالاتها فأقول : إنَّ النون حُذِفَتْ تخفيفًا ، لا للإضافة ، وله شواهده من نحو قراءة : ﴿والمُقِيمى الصَّلاةَ﴾ - بنصب (الصَّلاةَ) ، وقوله

أَبَنِـى كُـلَـيْـبٍ ، إِنَّ عَـمَّـىَّ الـلَّـذَا

وقوله

قـد سالـم الـحياتِ منـهـا الـقَـدَمـا

قال الأمير (أجاز الكسائي حذف نون المثنَّى اختيارًا ، ومن حذفها قوله (البيت) على رواية البغداديين بنصب الحَيَّاتِ بالكسرة)[١] أهـ ، وقد ورد حذفُها في قوله تعالى ﴿ومَا هُمْ بِضَارِّى بِهِ مِنْ أحدٍ إلاَّ بإذْنِ اللَّهِ﴾[٢] ، وبهذا النحو - كما قدمتُ - يسهل تناول هذه الأساليب دون ارتكاب محاذير في غيرها غناءٌ منها

فإن قيل بشذوذه قلتُ إنَّ القياس على الشذوذ أولى من هدم ما استقرَّ من قواعد ثابتة وإن قيل إن اللام قد حُذِفتْ في (لا أبا لَكَ) فقيل (لا أباكَ) في شعرٍ ، قلت في ذلك وجهان من الإجابة

أولهما أنَّها قد عُهِدَ ثبوتها كثيرًا ، فحذفت لدلالة الحال ، وهي مرادة ، لشهرة مكانها ومع ذلك قال الرضي (هو شاذٌّ لايقاس عليه ، فلا يقال (لا أخَاكَ ، ولاَ يَديْكَ)[٣]

ثانيهما : أنَّه لا إضافة مع الحذف ، وإنما العمل لهذه اللام المحذوفة ، وقد نقلوا أنه يجوز حذف حرف الجَرِّ قياسًا - في غير مواضعه - إذا تعيَّن الحرف ، ومكان الحذف[٤] ، ولا أشْهَرُ من وقوع اللام هنا ، ومع ذلك ، فاعترافي بشذوذ الحذف مُسَلَّمٌ .

---

(١) الأمير على المغنى (١/١٦٤)

(٢) الكشاف (١/٣٠٢) وانظر ش الحماسة (١/١٩٠) .

(٣) ش الكافية (١/٢٦٥) .

(٤) التصريح (١/٣١٣) وابن عقيل (١٩٦) .

فإن قيلَ إنَّ حذف النون للتخفيف إنما يسوغ في الاسم المبنى على الفعل، أو (اللَّذان)، (والذينَ) لغةً - على ما يتضح في موقعه - قلت ورد من غيرهما في قوله

لنا أَعُنزٌ لُبْنٌ ثلاثٌ فبعضُها لأولادِها ثِنْتَا وما بينَنَا عنْزُ

ويدعمه أيضا ما حُكِيَ (أنَّ حذف نون التثنية لغير إضافة لغةٌ، ومما يُحْكَى على ألسنة البهائم قول الحَجَلَةِ للقطاة: بَيْضُك ثِنْتَا، وبيضي مَائَتَا)[١]

فليتقرر بعدُ بقناعةٍ أنَّ ماورد من نحو (لا أبَا لَكَ) ليس من قبيل الإعراب، بل من البناء على وجهين

* البناء على فتح مقدَّرٍ للتعذر في لغة من قصر

* البناء على الفتح الظاهر، والألفُ إشباع، ولم أرَهُ لأحدٍ، ولا أستبعده، وإن قيل الإشباع محلّه الضرورة؛ فهذه أقوال جرت مجرى المثل، والأمثال تحتمل من الضرورة والشذوذ ما يحتمل الشعر

أما ما ورد من نحو (لا رقيبَيْ لَكَ، ولا يَدَيْ لَكَ) وما ماثلهما، فهو مبنيٌّ على الياء، والنونُ حذفت تخفيفًا، وقد تقدم دعمه

(هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْرًا)

خَرَّج المصنف هذا التركيب على أنَّ (أفْعَل التفضيل) عامل في كلا الحالين وهو، وإن لم يجاهر بذلك فصنيعه فيه وما أشبهه يَشِي بذلك؛ حيث قال: (تقديره هذا البلحُ في حال البسرية أطيبُ منه في حال التَّمرية)[٢] أهـ؛ وكونُ (أفْعَل) التفضيل العاملَ ذهب إليه المازني وابن كيسان، وأبو عليّ، وابن جنِّي، وابن خروف، ونُسِبَ إلى سيبويه، وذهب سيبويه والمبرد والسيرافي إلى أنَّ العامل في الحالين (كَانَ) التامة صلة لـ(إذْ) في الماضي، و(إذَا) في المستقبل؛ قال سيبويه

---

(١) ضرائر الألوسي (١١١)

(٢) المحرر (٣٢٩/٣) وانظر بقية التراكيب فيها .

(وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، و(إذْ كانَ) فيما مضى؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشْبَه عندهم أنْ ينتصب على (إذا كان) ولو كان على إضمار (كَانَ) لقلت: (هذا التمرَ أطيبُ منه البُسْرَ)؛ لأن (كان) قد ينصب المعرفة؛ كما ينصبُ النكرة، فليس هو على (كَانَ) ولكنَّهُ حالٌ)[1] أهـ.

وذهب الفارسيّ في أحد قوليه إلى أن العامل في الأول اسم الإشارة بما فيه من معنى التنبيه، أو الإشارة، والعامل في الثاني (أفْعل) ولايجوز أن يعمل (أفْعَلُ) في المتقدم لِضعفه، فلايتقدم عليه معموله[2]

فالفارسيُّ لايضمر (إذْ كان) ولا (إذَا كان) ولايعمل (أفْعَل) في المتقدِّم وهو وجه أيْضًا، وفيه نظرٌ؛ فقد يستقيم ذلك فيما فيه اسمُ إشارة؛ كالتَّمثيل، فكيف فيما لااشارة فيه؟ من نحو ما مثل به المصنف (زيدُ جالسًا في السُّوقِ خيرٌ منه قائمًا في البيتِ)، وليس في المتقدم معنى الفعل، فما العامل؟

والذى أريد أنْ أذكِّر به، أنَّ ما لايحتاجُ إلى تقدير أولَى مما يحتاجُهُ؛ وأنَّ المحذوفات ينبغى تقليلها بقدر الإمكان؛ وأنَّ الأصلَ عدمُ الحذف؛ وأنَّه لامعنى لترك الشئ الظاهر لشئ لم يتمَّ عليه الدليلُ، وأنَّه متى أمكَنَ حملُ الكلام على غير إضمارٍ مع صحةِ المعنى كان أوْلى من حمله على الإضمار؛ وهذه من أصول كلامهم[3]

والمقصود من هذه التراكيب التى نحن بصددها تفضيلُ الشئ على نفسه باعتبارين مختلفين، وليس لنا أن نقيِّده بالاعتبار الزَّمني، حتى نفتقر إلى ما يدلُّ على توقيتٍ ماضٍ، أو مستقبل، بل بإطلاق ميزته على نفسه في بعض الأحوال عنها في حالة أخرى

---

(١) الكتاب (١/٤٠٠ - محقق) وانظر (التصريح ١/٣٨٣، ٣٨٤، وابن كيسان ١٣٤)، وقصد سيبويه إضمار (كان) التامة، لا الناقصة.

(٢) ش المفصل (٢/٦٠)

(٣) انظر (البحر ١/٤٠٤، والانصاف ٥٧٣، ٥٩٧، والمغنى ٢/١٦١ - حلبى).

لكل ذلك ضُعِّفَ مذهب القائلين بتقدير (إذ كان، إذا كان) قال الأشموني (وفيه تكلُّف إضمار ستة أشياء، وبعد تسليمه يلزم أعمال (أفْعَل) في (إذْ) و(إذَا) فيكون واقعًا في مثل ما فُرَّ منه)(١)

فما قدره هؤلاء مغموزٌ، ومسلك الفارسيّ - كما تقدم - مع اعتداله غير مطَّرد، وكون (أفْعَلَ) العاملَ في كليهما أعمُّ وأشملُ، وهو ماعليه المصنف، وقد رَجَحَ - فضلا عما قدمته - بأمور منها

أولا - اتفاقهم على جواز: (زيدٌ قائمًا أحسنُ منه راكبًا)، في تفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالين، ولا اسم إشارة، ولاحرف تنبيه، والقول بإضمار (كانَ) ضعيف - على ماقرروا - فإنها لاتُضْمرُ إلا حيث كان في الكلام دليل عليها من (إنْ) و (لَوْ) الشرطيتين، مع مافيه من كثرة المحذوفات - على ماتقدم - وقد قال ابن هشام (لاحاجة إلى إضمار (كان) تامة، أو ناقصة على الأصح)(٢)

ثانيا وفي التمثيل المشهور (هذا بسرًا أطيبُ منه تمرًا) يتعين كون(أفْعَلَ) هو العامل؛ إذ لو كان العامل اسم الإشارة لكانت الإشارة إلى الحال، لا إلى الجوهر، وهو باطل، ولأن العامل إذا لم يكن (أَطْيَبُ) لم تكن الأطيبية مقيدة بالبُسْرِيّة، بل تكون مطلقة، وذلك يفسد المعنى، فالعامل في الحالين (أطيبُ)

ولا يُقال إنَّه لايجوز أن يعمل عاملٌ واحدٌ في حالين؛ كما لايعملُ في ظرفين إلاَّ أنْ يتداخلا، فالجواب أنَّ العامل هنا كالمتعدِّد، لا المتحد؛ قال الخضري (لأنَّه باعتبار ما تضمَّنه من معنى المفاضلة بين شيئن في قوة عامِلَيْنِ)(٣) أهـ، وقال السيوطي (العاملُ في الأول ما في (أطْيَبُ) من معنى الفعل، وفي الثاني معنى التميز، والانفصال منه بزيادة في تلك الصفة وهو الذى تضمنه معنى (أفعل)، وتعلق به حرف الجر، لأنَّك إذا قلت (هذا أطيبُ من هذا) تريد أنَّهُ طاب، وزادَ طيبه عليه)(٤) أهـ.

---

(١) ٤٢٨/١ - حلبى، وانظر (ابن عقيل ٢٤٤). (٣) ٢١٩/١

(٢) الجامع (ص ١٢٢). (٤) الأشباه والنظائر (٢٦٧/٤)

(مــررتُ بمحمــدٍ وعــليًّا)

ألحَّ المصنف على محل المجرور إلحاحًا في جواز إتباعه نصبًا، وكرَّر هذه اللفتة في كل موطنٍ تهيَّأ له فيه ذلك؛ كشأنه فيما يَؤُمُّ إلى تأكيده من قضايا

قال (فيصير مجرورًا في اللفظ منصوبًا في المعنى)[١] أهـ، وقال (وكلُّ اسم له إعرابان لفظٌ وموضع، جاز لك حمل التابع على لفظه، وعلى محله)[٢] أهـ.

وقال: (وأشباه ذلك، كُلُّهَا مجرورة في اللفظ منصوبة في المعنى، فلك أن تحمل التابع على لفظ الاسم المجرور، وعلى محله -إذَا عطفتَ، أو نعتَّ، أو أكدتَّ، أو أبدلتَ)-[٣] أهـ.

وقد وقف النحاة حيال هذه القضية بين كثيرٍ مانع معارض، وقليل مصرِّح به مجوِّزٍ؛ فجمهورهم على المنع بما نظَّروه من كون حرف الجر غير زائد، وقد قصروا جواز الإتباع على محل مجرور الزائد ليس غيرُ؛ لإمكان ظهوره في الفصيح - على ما اشترطوا -

ويرى ابن هشام أن من أجازه هو ابن جنيّ؛ وقال: (لايجوز العطف على الموضع؛ لأنَّه لايمكن ظهوره في الفصيح)[٤] أهـ.

قلت ومِمن صرح بجوازه الأنباري[٥]، والرضى[٦]، وابن يعيش[٧]

ولِمَا لهذه القضية من وزن في الدَّرس النحوي أحاول أنْ أعرض أفكارهم حيالها؛ لنرَى مدى استقرارها على ما نظَّروا، حتى يتبين لنا وجه الصواب، وبالله التوفيق.

يقول ابن جنى (ألا ترى أنك تحكم عليها، وعلى ما جررته بأنهما جميعا

---

(١) المحرر (٣/١٥١، ١٥٣).

(٢) ذاته.

(٣) ذاته (٣/٣٩٤)، وانظر (٣/٤٨٠، ٥٢٢، ٥٢٩).

(٤) المغنى (٢/٩٥)

(٥) الإنصاف (ص ٣٣١)

(٦) ش الكافية (٢/٢٧٣)

(٧) ش المفصل (٧/٦٥، ٨/٩ - ١٠).

في موضع نصب بالفعل، حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب، نحو قولك (مررت بكَ وزيدًا، ونزلتُ عليه وجعفرًا)[١] أهـ، ويقول (والدلالة على صحة هذه الدعوي مطردة من وجهين:

أحدهما أنَّ عبرة هذا الفعل الَّذي يصل بحرف الجرِّ قد تجدها فيما يصل بنفسه؛ ألا ترى أن قولك (مررتُ بزيدٍ) في معنى (جُزْتُ زيدًا) وكذلك (نظرتُ إلى عمرو) في معنى (أبصرتُ عمرًا)، فهذا من طريق المعنى، وأما مِنْ طريق اللفظ، فإنَّ العرب قد جعلتْ ماعطفته على الجار والمجرور جميعًا منصوبًا؛ لأنَّهما جميعًا منصوبا الموضعِ، وذلك قولهم (مررتُ بزيدٍ وعمرًا)، و(نظرتُ إلى مُحمدٍ وخالدًا) وعلى ذلك أجازوا (مررت بزيدٍ الظريفَ) بنصب (الظَّريفَ) على موضع (بزيدٍ))[٢] أهـ. ثم رأيتُ من المبرِّد ما يصرِّح بجوازه، وذلك قوله (وتقول (وحَقِّ الله ثم حَقِّكَ لأفعلنَّ)، (ثم حقَّكَ) تحمله على الموضع كان جائزًا)[٣] أهـ، وإن كان ماصرح به في موضع آخر[٤] أنَّهُ على مذهب سيبويه[٥] (من تقدير فعلٍ لا ينقضُ المعنَى)

ومع إقرار المانعين بما نَظَّرُوا، واطمئنانهم إليه، لاتجدهم على قرار تامٍّ معه، حين تقتضيهم الحاجة الخروجَ عنه، والركون إلى مامنعوا منه؛ اسمع أبا حيان يقول (ليس من المواضع التي تُراعَي في التَّوابع [ما] حرف الجرِّ فيها ليس بزائدٍ، ولا محكومٍ له بحكم الزائد، كـ(رُبَّ)، وإنما يجوز مراعاة المواضع في حرف الجر الزائد ، ولذلك لايجوز (مررت بزيدٍ الخياطَ) - على مراعاة موضع (زيد)، ولا (مررت بزيدٍ وعمرًا) ولا (غضبت على زيدٍ وجعفرًا)، ولا (مررت بعمروٍ أخاكَ) - على مراعاة الموضع)[٦] أهـ.

وكما قلت لست تراهم على كل القرار بما استنُّوا، فهم يحيدون عنه إنْ دعتهم

---

(١) الخصائص (١٠٢/١)، وانظر (١٠٦/١، ٣٤١، ٣٤٢ - منه)
(٢) سر الصناعة (١٤٦/١ - ١٤٧)
(٣) المقتضب (٣٣٧/٢).
(٤) ذاته (١٥٤/٤)
(٥) الكتاب (٩٤/١ - محقق)
(٦) البحر (٣٣٤/٨) وانظر (٥٠١/٨)

الحاجة إلى الميل عنه ؛ وهذا أبو حيّان نفسه يُخرِّجُ قراءة النصب في قوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بقوله (وقيل: النصَّبُ عطفا على موضع (بِهِ) كما تقول: (مررت بزيدٍ وعمرًا)، لما لم يشاركه في الإتباع أتبع على موضعه، ويؤيِّدُ هذا القولَ قراءة عبد الله: (تساءلون به وبالأرحام)[١]، ويقول الزمخشري - مع أنّه من مانعيه - (أنْ يُعطَفَ على محل المجرور، كقولك: (مررت بزيدٍ وعمرًا)[٢] أهـ، وكذا العكبري[٣]، وقد خرج الزمخشري عليه قوله تعالى ﴿يَشْرَبونَ مِنْ كَأْسٍ كانَ مزاجُها زنْجبِيلًا عَيْنًا﴾[٤] على أن (عَيْنًا) بدل من محل (كأسٍ)[٥]، و(كأسٍ) مجرورٌ لا بزائد، فهذا اعترافٌ منه بجوازه؛ كما خرَّجُوا قوله تعالى ﴿بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾[٦] - في قراءة من قرأ بالنصب - على أن النصب في (الكواكب) على البدل من موضع (بزينةٍ)[٧]، وليس حرفُ الجرِّ زائدًا، ثم انظرهم[٨] في قوله تعالى ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾[٩]

وقد رأيت مدى عدم قرارهم على ما نظَّروا، والواقع أن ماقرروه من اشتراطهم وجوب كون حرف الجر زائدًا، وإمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح لايطَّرد، بل قد لايستقيم على ماعرفنا من مسلكهم، فماذا يقولون في قول الحُطيئة[١٠]

طافتْ أمامةُ بالرُّكْبانِ آونةً ... يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوامٍ ما ومُنْتَقبَا

وقد عطف (منتقَبا) على موضع (قَوام) المجرور، وصحيحٌ هو في الأصل تمييز، فالموضع نصب بالأصالة، ولكن ليست (من) زائدة، فإنَّ (مِنْ) لاتزاد في الإيجاب، ونحنُ نعرف موقفهم من الأخفش فيه، فلا قناعة بغير القول بجوازه.

أما اشتراطهم (إمكان ظهور ذلك الموضع في الفصيح)[١١]، فلايستقيم

---

(١) البحر (١٥٧/٣).
(٢) الكشاف (٤٩٣/١)
(٣) التبيان (٣٢٧).
(٤) الدهر ١٧ - ١٨
(٥) الكشاف (١٩٥/٤)
(٦) الصافات: ٦.
(٧) البيان (٣٠٢/٢)
(٨) السابق (٢٢/٢)، والتبيان (٧٠٧)
(٩) هود: ٧١
(١٠) الديوان (ص ١١)
(١١) المغنى (٩٥/٢ - حلبي)

كذلك على ما خَلَدُوا إليه في تطبيقهم، فما تراهم يقولون في العطف على موضع المنادى المفردِ بالنَّصب من نحو ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ - في قراءة النصب - وقد أقر جمعهم النصب عطفا على الموضع مع أن الموضع - وإن كان بحق الأصالة - لايمكن ظهوره في الفصيح - حيث قرروا أنه لايظهر إلا في شعر، وفي إقرارهم هذه الصورة إعلانٌ بتصريحها بلا غضاضة فيما نحن بسبيله.

وأقول أيضًا إذا استبعدوا مراعاة محل المجرور بالحرف في نحو (مررت بزيدٍ وعمرًا) مع أن هذا المحل هو مايقتضيه العامل، وقد قَصَر عنه، فَعُدِّي إليه بالوساطة، وأن هذا المحلَّ قد ظهر، وإنْ عدُّوه غيرَ فصيح، أقولُ إذا منع البصريون، وكثيرون بناءً على تنظيرهم المتحكِّم بعدم إمكان ظهوره في الفصيح، فماذا يقولون في مجرور (غَيْر)، فالجرُّ فيه بحق الأصالة، ولم يظهر محلُّه في كلام فصيح، ولاغير فصيح، ومع ذلك فقد أجازوا مراعاة محل ذلك المجرور، تلَمُّسًا لكون (غيْر) بمعنى (إلاَّ)، اسمع سيبويه يقول: (زعم الخليل - رحمه الله - ويونس جميعا، أنه يجوز (ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ)، فالوجه الجر، وذلك أنَّ (غيرُ زيدٍ) في موضع (إلا زيدٌ) وفي معناه، فحملُوه على الموضع)[1] أهـ، ويقول المرادي (يجوز في المعطوف على المستثنى بـ (غير) اعتبار اللفظ، واعتبار المعنى، فتقول (قام القوم غيرُ زيدٍ وعمروٍ) - بالجر على اللَّفظ، وبالنَّصب على المعنى؛ لأنَّ معنى (غَيْرَ زيد): (إلاَّ زيدًا)، وتقول (ماقام غيرُ زيدٍ وعمروٌ) - بالجرِّ والرفع -، لأنَّه على معنى: (إلاَّ زيدٌ)[2] أهـ، وقد رأيتُ ذلك تحكما، قد لا يسلِّمه لهم البحث الواعي، لأمور:

أولها أنهم احتكموا إلى المعنى فيه، مع أنهم منعوه في نحو (مررت بزيدٍ وعمرًا)، و (نظرتُ إلى زيدٍ وعمرًا) وهما في معنى (جزتُ زيدًا وعمرًا، وأبصرتُ زيدًا وعمرًا) - كما سمعنا من أبى الفتح قريبًا -

ثانيها أنهم فيه احتكموا إلى بعيدٍ يعملُ بواسطةٍ، وما معنا يعمل كذلك

---

(١) الكتاب (٢/٣٤٤ - محقق). (٢) التوضيح (٢/١١٤).

بواسطة فكان القريب الأولى .

ثالثها : أنَّ فيما أجازُوه من مراعاةِ محل المجرور بـ (غَيْرٍ) إحالةٌ على مفقود ، ومع الموجود غير ممكن ، وفي الذى معنا مع الموجود ممكن - وإن قلَّ - ومع المفقود ممكن كذلك ، واللفظ باقٍ ، بخلاف المقيس عليه ، فهو مُهْدَرٌ بالكلية .

وعجبت منهم -أيضًا- في حملهم على موضع معدوم ، لمجرد إمكان تحققه ، أو حملهم على معدوم لو تحقق انعدم ما نظَّرُوا عليه ، ومنعوا من التركيب محلَّ الدراسة ، مع صلاحيته لفظًا ومعنى ! ، وسيتضح ذلك بمايأتي

فقد رأيتُهم يحملون على موضع متوهَّم لمجرد إمكان ذلك الموضع ، وما معنا أهون منْه ؛ انظر قولهم في مثل قول المرار الفقعسي(١)

أَجِدَّكَ لن تَرَى بثُعَيْلِبَاتٍ ولا بَيْدانَ ناجيةً ذَمُولاَ

ولا مُتَدارِكٍ، والشَّمْس طِفْلٌ ببعضِ نواشغِ الوادى حَمُولاَ(٢)

يقول الطَّبري (فقال : (ولا مُتَدارِكٍ) ولم يتقدمه فعل بلفظه يعطف عليه ، ولاحرف يعرب بإعرابه ، فيرد : (مُتَدارِكٍ) عليه في إعرابه ، ولكنه لما تقدَّمه فعلٌ مجحود بـ (لَنْ) يدل على المعنى المطلوب في الكلام من المحذوف ، استْغنىَ بدلالة ما ظَهَرَ عن إظهار ما حذَف ، وعاملَ الكلام في المعنى والإعراب معاملةَ أنْ لو كان ما هو محذوف منه ظاهرًا ؛ لأن قوله (أجدك لنْ تَرَى بثعيلباتٍ) بمعنى : (أَجِدَّكَ لستَ براءٍ) فردَّ (متدارِكًا) على موضع (تَرَى) كأنَّ (لستَ والباء) موجودتان في الكلام) أهـ .

كذا حملوه ، وهو محملٌ حسنٌ ، مع أن ذلك التركيب المتوهَّم ليس الأصل فيه أن يكون مجرورًا ، بل محلُّه النصب ، حتى لو عطف على خير (ليس) جرًا كان تَوَهُّمًا ، فالحمل جرا على التركيب الموجود توهُّمٌ على توهُّم ؛ فقد حملوه

---

(١) معاني الفراء (١٧١/١) والطبري (٤٤٣/١) واللسان - بيد ، وطفل - .

(٢) ثُعَيْلِبات ، وبَيْدان موضعان ، والنواشغ مجاري الماء في الوديان .
وأَجِدَّكَ - مع النفى - : استحلاف بحقيقته (قاموس) .

على توهُّم وجود (ليس واسمها وخبرها) ثم توهموا كون خبرها مجرورًا بالباء، وما معنا ليس أكثر من حمل لفظ على محلٍّ لا خلاف في أنه منصوبٌ، فهو أهون.

ثم انظر كيف حملوا على معدومٍ، لو تحقق ذلك المعدوم انعدَمَ ما نظَّرُوا، أعنى أنهم قد أحالوا على معدوم، وقعَّدُوا، وذلك المعدوم لا أثرَ له فيما قَعَّدوا لو تحقَّق؛ ألا تراهم أجازا الإمالة في نحو (خافَ، ونامَ) اعتلالًا بأن الألف منقلبة عن حرفٍ مكسورٍ، فالكسرة معدومة، وهى لو تحققت مع الأصل لا تُمِيل؛ إذ ليس الأصل ألفًا، وأمالوا في نحو (غَزَا، ودَعَا)؛ لأنها قد تصير ياء في (غُزِى، ودُعِىَ)[1]، فالسبب معدوم، وإن وجد لا إمالة، وإنما هو توهم مسبب إنْ وُجِدَ لايتسبَّبُ، وهذا - لعمرى - غريبٌ، وما معنا من نحو (مررتِ بمحمدٍ وعليًّا)، مع الموجود ممكن - وإن قلَّ - ومع المفقود بمعناه أكثرُ أمكانًا

لكل ماتقدم تستقيم لى رؤية أبى الخطاب ومن قالوا بقوله، وأُرَى في التمسك بمنعه تحكُّمًا، والأخذ بوجهة المانعين في هذا التركيب من الحمل على الموضع قَيْدٌ، من الخير اطِّراحه؛ فما الحملُ عليه إلاَّ مراجعةٌ لأصلٍ اعترفَ به جمهورُهُمْ

(إيَّـــاكَ والأسَـــدَ)

ذهب المصنف في تخريج هذا التركيب تخريجًا مرتكنا إلى المعنى، وفريدا في جزء منه فقال (معناه (باعد نفسَكَ من الأسدِ) فَحُذِفَ (مِنْ) ونابِ منابها (الواو) وجعل موضع (باعد) (إياكَ) بكون (إيَّاكَ) في موضع نصب بـ(باعد)، و (الأسدَ) معطوف على المضمر في (إياك)، كأنه قال (باعد نفسكَ وباعدْ الأسدَ)؛ لأن مباعدته لنفسه من الأسد بمنزلة مباعدة الأسدِ من نفسِهِ)[2]

وما قدره المصنف إنما هو تقدير معنىً لاتقدير إعراب، وإن ذهب إلى نحوه لفيفٌ من النحاة، واستحسنه بعضهم، حتى قال الخضري: (هو أقلُّ تكلُّفًا)[3] أهـ.

---

(١) راجع المحرر (٤/٤٨٣، ٤٨٥).

(٢) ذاته (٣/١٧٤).

(٣) الخضري (٢/٨٨).

ولولا ما انفرد به المصنف من وضع الواو موضع (مِنْ) لكان تقديرا صناعيًا مثاليًا خاليًا من الافتراضات الباهظة التى ساقها النحاة، وإن كانت رؤيته غير مستبعدة، وسأعود إليها قريبًا بعد طرح تناول النحاة لهذا التركيب.

إنَّ النحاة - أو الكثير منهم - يردُّون هذا التركيب إلى أصله الصناعي بتقديراتٍ، قد تطول، أو تبلغ حدَّ الإسراف، ولكنها النظرة التى يقتضيها ظاهر الصناعة - في تقديرهم

فيقدّر السيرافي وقومٌ أصلَه هكذا (اتْقِ نفسكَ أنْ تدنو من الأسدِ، والأسدَ أنْ يدنو منكَ)، فَحُذِفَ (أنْ) والفعل، وجارُه المقدَّر، والجار الملفوظ، والمتعلق به من كل من المعطوف، والمعطوف عليه، فصار (اتقِ نفسكَ والأسدَ) ثم حذف الفعل والمضاف، وأنيب عنه الضمير فانفصل، كذا نقله الخضري[1] وقيل إن ابن عصفور قد اختارَه[2]

وعليكَ أنْ تتأمل ما فيه من تصوّر جامح، فضلًا عن محاذيرَ معنوية ولفظية، ولـم يُكْتَفَ بهذا التقدير الطويل، بل في التقدير أيضًا جارُّ المصدر المؤول من (أنْ) والفعل مقدَّرٌ

وابن الحاجب يرى أنَّ الأصل (اتقِكَ، والأسدَ) ولما كانوا لايجمعون بين ضميري فاعل ومفعول لشئ واحد - أى في غير ما قُرِّرَ فيه من ظنٍّ وشبهه، وليس هذا منه - عوَّضُوا بالنفس، فصار (اتَّقِ نفسك)، ثم حذفوا الفعل؛ لكثرة الاستعمال ثم (النفس) لعدم الحاجة إليه، فانفصل الضمير، فصار (إياكَ)

وعلى الرغم من كونه أخف من التقدير الأول - وإن كان يلتقى الأولَ في المخالفة المعنوية في كونه أمرا بالاتقاء من النَّفس، والمقصودُ، كما لايخفي وقايتُها - لم يرتضِه الرضِيّ؛ وقال: (إن هذا الذى ارتكبه تطويلٌ مستغنى عنهُ)، ورأى أنَّ الأولى أنْ يقال (إياكَ باعدْ)، أو (نَحِّ) وساغ الجمع بين الفاعل والمفعول

(١) الخضري (٨٨/٢)
(٢) التصريح ١٣٩/٢، والأشموني ١٩٣/٢، حلبي.

الواحد؛ لكون أحدهما منفصلًا، كما جاز (ماضربتُ إلاَّ إيّاي)، ثم ينتهى إلى التقدير الذى ارتآه المصنف (بَعِّدْ نفسَك من الأسدِ)[١]

وللرضي محمدة في جنوحه إلى الاختصار، وإن كان باقي التركيب مازال مهمَلًا، ويرى ابنا مالك وهشام أنَّ الأصل (احذرْ تلاقي نَفْسِك والأسدِ)، فحذف الفعل والفاعل والمضاف الأول (تلاقى)، وأنيب عنه الثاني (نَفْس)، فانتصب، فصار (نَفْسَكَ والأسدَ)، ثم حذف الثاني(نَفْس) وأنيبَ عنه الثالث (الكاف)، فانتصب، وانفصل، فصار (إياك)[٢]

ولايخفى ما في كل أولئك التصَوُّرات من شطط، وتجشم الصعب، وافتراضات تُعرِض عنها سماحة اللغة، وبناء التراكيب، فضلا عما تقارفه من محاذير عامة، وخاصة تتدابر مع ما استقر من ضوابطهم، وقد ألْمحت إلى بعض منها فيما سبق، ولن أطِيل في جزئياتها فخذ مثلًا:

يقول ابن هشام نفسه (بيان مقدار المقدر ينبغى تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل)[٣]، ويقول الأنباري (لا معنى لترك الظاهر لشئ لم يتمَّ عليه الدليل)[٤] ويقول (إن تقدير شئ، وفي الكلام ما يُغْنى عنه مما لايصحُّ ارتكابه، ولا اللجوء إليه)[٥]، ويقول أبو حيان: (متى أمكن حمل الكلام على غير إضمارٍ مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار)[٦]، وقد سبق قريبًا

هذه أصول عامة رائدة واعية، سقتها؛ ليتضح مدى المخالفة المرتكبة حيالها، فضلًا عن المخالفات الخاصة في كل تقدير، وقد ألمعت إلى طرف منه في محلِّ كلٍّ، وانظر التقدير الأخير لابني مالك وهشام (احذر تلاقي نفسِك والأسدِ)، وقد مرت بنا مراحل الحذف فيه حتى غدا (إياكَ والأسدَ)، والسؤال فيه ما الذى

---

(١) ش الكافية (١/١٨٢).

(٢) الأوضح (٢/١٥٦، والتصريح ٢/١٩٣، والأشموني ٢/١٩٢، والخضري ٢/٨٨).

(٣) المغنى (٢/١٦١).

(٤) الانصاف (٥٧٣)

(٥) ذاته (٥٩٧)

(٦) البحر (١/٤٠٤).

نصب ما بعد الواو بعد أن كان مجرورًا؟ فإن قيل انجر إليه النصب من المعطوف عليه الذى نُصِبَ بعد أنْ كان مجرورًا، فأخذ حكمه، قلت هذا يستقيم إذا كان مقطوعًا بعطفه على الضمير - وهو رأى الكثرةِ - كما قدمت - والمُصنِف - ولا يستقيم مع غيره القائل بأنه معمولٌ أيضًا لفعلٍ محذوف، والتقدير (واحذرْ الأسدَ)، فإذا كان المعنى عليه كان التقدير بجملته (احذر تلاقي نفسك، واحذر الأسدَ)، وفضلًا عما فيه من كثرة المحذوفات، فيبقى التلاقي معلقًا، إذْ لا يكونُ إلاَّ بَيْن مشترِكين.

وبعد، ففي تقدير المصنف (باعد نفسَكَ من الأسدِ) نزوحٌ عن هذه الافتراضات التى ثبت بعدُها، وتجافيها عن صياغة التراكيب، وفي تقديره كذلك ملاحظةُ الوفاء للمعنى، وإن ورد عليه وضع الواو موضع (مِنْ)، ولم أَرَهُ لغيره، وإن كنتُ لا أستبعده بإطلاقه، فقد رأيناهم يقررون في نحو (استوى الماء والخشبةَ) أنَّ الأصل (معَ الخشبةِ) حذفت (مع) وأقيمت الواو مقامها[1]، وقد ثبت فيما مضى كون (مَعَ) حرف جر[2]، ففي سلوك المصنف قياسٌ على نظيرٍ، وفيه خروجٌ عن التَّبِعةِ المثقلة بالتقديرات الكثيرة، وتلمُّسٌ للعلاقة بين المعنى، وأصل التركيب، وهو عمل يُعَدُّ لَهُ.

ولى بعد كل ذلك أن أقول: ما المانع من أنْ يكون ما بعد الواو منصوبًا على المفعول معه؟، والضمير منصوب بالفعل المحذوف، والتقدير (أُحذِّرُكَ والأسدَ)؟ أى: (ملابسته) ومقارفته، وبه ينحلُّ الإشكال، وليس يأباه المعنى ولا تزهدُ فيه الصناعة، وسيتأكد هذا الفهم بما سأعرضه.

ولقد حاول بعض الباحثين المعاصرين أن يقربَ الهُوَّة، وييسر المأخذ، فقدَّر لما بعد الواو ناصبًا محذوفا وجوبًا، مناسبا للمقام؛ فيقول مثلا في (إياك والنميمةَ): (إياك أُحذِّرُ وأبغِّضُ النميمةَ)، وفي (إياك والتَّعرضَ للعيوب)

---

(١) المحرر (٣/٣٠٧) وحاشيتها

(٢) راجع (١/١٧٠ ومابعدها من هذه الدراسة)

(إياك أُحذِّرُ ، وأقَبِّحُ التعرض للعيوب)[1] ، فالكلام - إذن - جملتان ، وما حاوله - وإن كان ظاهِرَهُ التيسير ، والبعد عن التقديرات المجردة - يغمزهُ المعنى ؛ فليس المقصود تحذيرَ المخاطب في ذاته ، بل تحذيره مُلاَبَسًا بما يليه ، فالمفهوم جليًا ، فيما ساقه ، وما يسوقونه - تحذيره من التباسه بالنميمة ، وتحذيره من التباسه بالتعرض للعيوب ، وتحذيره من التباسه بالأسدِ ، وتقدير الجملتين هدْرٌ لذلك المعنى ، ويصير التحذير عامًا والقصد من هذه الأساليب - كما لايخفي - موقف خاصٌّ دون غيره ، فتقديره في جملتين متغايرتيْ العامل ، يعنى انفصالا بين تركيبين متغايرَيْ الحكم ، مما يؤكد لي استقامة تقدير عاملٍ واحدٍ ، وإليه ذهب السابقون ، وإن أتْخمُوه بكثرةِ التقديرات - كما سبق - واعتبارهم الواو عاطفةً ، مما يجعل البحث مطمئنًا من كون (الواو) للمعية ، وما بعدها (مفعولٌ معهُ) ، بل لعلَى أُراه الوَجهَ المتعيِّنَ ، حيث لايستقيم العطف إلاَّ على تقدير بعيدٍ ؛ فمعلوم أنَّ العطف يقتضي المشاركة ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما اقتضى العاملُ من معنى ، وما بعد الواو في هذه التراكيب ، لايصلح مشارِكًا لما قبلها في الحكم ، فيبطل مقتضى العطف .

لقد تلمس الرضيُّ لمثل هذا جوابا فقال (لايجب مشاركة الاسم المعطوف عليه إلاَّ في الجِهَة التى انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله ، وجهة انتسابِ (إياك) كونه مفعولًا به أى (مُبَعَّدًا) وكذا الأسد مبَعَّدٌ ؛ إذ المعنى إياك بعِّد ، وبعِّد الأسدَ)[2]

قلت تلك (الجهة) هى ذاتها ما يعنيه النَّحويُّون بالمشاركة في الحكم ، لاغيرها ، والمشاركة هنا لاتقوم إلا على وجه مجازِيٍّ ، وتأويلٍ بعيدٍ ، كما قدَّر ، وكما أفْهمَ صاحبنا من قبل

فإذا بَعُدَ العطف فيما نحن بسبيله كان الوجه الآخر ، أى المفعول معه ؛ فمعلوم لدى الدارسين أنه استقر لهم أَن ما لا يمكن أن ينجرَّ عليه العامل بعد الواو يتعين نصبه

---

(١) النحو الوافي (١٣١/٤) . (٢) ش الكافية (٨٢/٢) .

(مفعولا معه) نحو (سرتُ والنيلَ) ، ولما كانَ تبعيدُ ، أو تحذير (الأسد ، والشر ، والنميمة) ومثيلاتها غيرَ ممكن في ذاته اتَّضح وجه النصب على المفعول معه

وأمر آخر أنَّهم أوجبوا النصب على المفعول معه فيما يمكن أن ينجر العامل عليه من معطوفٍ بالواو إذا قُصِدَتْ المصاحبةُ ، أى التنصيص على المعيّة[1] ، وما معنا القصد فيه التنصيص على المعية والملابسة ، فكان به المفعول معه ألصقَ

وأمر آخر يؤكد كونَ مابعد الواو هنا (مفعولا معه) أنَّه لايستعمل في هذه التراكيب من حروف العطف غير الواو ، ونعرف أنها لاتقتضي غير الجمع ، ولا تفيد توقيتًا ، والقول بأنها عاطفة هنا يعينها للجمع المؤقت ، وليس هذا وظيفتها ، ولما كان هذا موقفا لحْظِيًّا - في غالبه - لايحتمل فيه مابعد الواو سبْقًا ، أو تراخيًا عما قبلها تعين للصحبة ، وهو ما أَقوله في معيَّتها

فإن قيل إن الواو قد تعطف مصاحبًا ، نحو (جاء عليٌّ وعمروٌ معه)[2] ، قلت إن المصاحبة مفادة من آثار كلمة (مَعَهُ) لا من الواو ، ولو حذفت (مَعَهُ) لما خرجت الواو من (الجمع المطلق)

وإن قيل إنها تدل على الاجتماع في نحو (اختصم زيد وعمرو)

قلت ذلك مؤدَّاه من الفعل ، وليس منها ، وإنما هى جامعة اشتراكٍ بينهما ولما فيها من إطلاق خُصَّتْ هنا بالاستعمال دون سائر أخواتها

من كل ماتقدم يتعين عندى أنْ تكون الواو للمعيَّة ، والمنصوب بعدها مفعولًا معه ، ولعل ما ذكره الميداني في قوله - ﷺ - (إياكم وخضراءَ الدِّمَنِ) يكون وجها ، وإن خرج معه الكلام على جملتين ، لا جملة واحدة ، ولكنه تخريج نحويٌّ متذوق .

قال (إن (إياً) كلمة تخصيص ، وتقدير المثل : (إياكم أخُصُّ نصحى ، وأُحذِّركم خضراء الدمن)[3] أهـ ، فالتحذير فيه واقعٌ في محله ، والجملة الأولى

---

(١) الصبان (١٣٨/٢) ، و يس (٣٤٤/١)

(٢) التوضيح (١٩٥/٣) .

(٣) مجمع الأمثال (٥٣/١)

تهييج وإثارة، وهو حسن، وما حررته أَنْجَعُ

«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفْضَلَ مِنْهُ أبُوهُ»

النحاة يوجبون في نحو هذا التركيب رفع (أفْضَل) خبرًا مقدَّمًا، و(أبُوه) مبتدأ مؤخرًا، واستقبحوا أن يكون الظاهر فاعلًا لأفعل التفضيل فيما كان مرفوعُه في التركيب مفضَّلًا على غيره كالتمثيل، وقاسوه فيما كان فيه (أَفعل) مسبوقًا بنفيٍ، أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيًا مفضَّلًا على نفسه باعتبارين، كما هو مشهورٌ من نحو (ماشاهدتُ امرأة أحسنَ في عينها الكحلُ منه في عين هند).

أما في التركيب المثبت فمنعوا من ارتفاع الظاهر بأفْعَلَ، وضعَّفُوا ماورد على مثاله؛ يقول المبرد: (يختار في هذا الرفع والانقطاعُ من الأول، لأنه ليس اسمَ الفاعل الذى يجرى على الفعل؛ نحو (فاعل) وما أشبه ذلك مما هو اسم الفاعل، نحو (مررت برجلٍ حسنٍ أبُوه) لأنه اسم من: (حَسُنَ يَحْسُنَ) و(مررت برجلٍ كريم أبُوه)؛ لأنه من (كَرُم)؛ كضارب من (ضرب)[1] أهـ، وقال سيبويه: (ألا ترى أنك لاتقول: مررت بخيرٍ منه أبُوهُ)[2] أهـ.

ويعللون للمنع بنحو ماسبق من كلام المبرد، وقول الرضي (إنما لم يعمل (أفْعَل)؛ لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه، حتى يعمل على ذلك الفعل)[3] أهـ ويقول ابن بابشاذ: (وإنما لم يرفع الظاهر؛ لأنه نقص عن حكم الصفة، في التثنية، والجَمْع، والتأنيث الذى يجوز كله في الصفة، فلما نقص ذلك بطل حكم رفعه الظاهرَ وقُصِرَ على المضمر)[4] أهـ.

وهذا ما استندوا عليه في المنع، أمَّا أبُو الخطاب الهَرْميّ، فقد أجاز رفعه الظاهر بوضوح؛ حيث قال (وأما أفعل التفضيل فلا يرفع ظاهرًا عندهم، لو قلت (مررت برجلٍ أفضلَ منه أبُوهُ) لم يجزْ عند النحاة، وعندى أنَّ (الأب)

(١) المقتضب (٣/٢٤٨)

(٢) الكتاب (٢/٣١)

(٣) ش الكافية (٢/٢٢١).

(٤) الجمل الهادية (ق ١٨٨)، وانظر (ش المفصل ٦/١٠٦).

مرتفعٌ بـ (أفْضَلَ)[١] أهـ .

ولِمَا يراه المصنف وجهٌ من السماع يؤيده ، وعضدٌ من القياس يقويه

أما السَّماع ، فقد حكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار بتلك الشروط التى ضبطها النحويُّون ، فيقال (مررت برجلٍ أفضلَ منه أبُوهُ ، وبرجل خيرٍ منه عمُّه) وقد حكاها سيبويه ، وإن قال عنه الرضي (وليس ذلك بمشهور)[٢] ، وقال ابن الخباز : (وهو شاذ)[٣] ، ولا أرى هذا الحكم منهم إلا تأثرًا بصاحب الكتاب ، وإن لم يَعْنِ عدمُ شهرته ردَّه ، أو شذوذَه ، وقِلَّتُه تقبيحَه ، فحسبه أنَّه مسموع

وأما من جهة القياس فأرى أن رفعه الظاهر ليس بمعزل عن هذا القياس لوجوه

أولها : أنى رأيتهم يعتمدونه في بعض المواقع ، كما لا يُعْتَمَد الفعل ، - وهو الأقوى في العمل ، والأصلُ فيه - ، فجوزوا أن ينصب حالين - كما تقدم في مسألته[٤] - ، وإذا كان (أفْعَل) التفضيل أقوى من الفعل في بعض الاستعمال ، فيمن منع تعدُّد الحال ، حيث منع نصب الفعل لأكثر من حال ، وجوزوا ذلك في (أفعل التفضيل) فلا يُسْتنكر رفعه للفاعل الظاهر

قال السيوطي : (زعم ابن عصفور أن فعلا واحدا لاينصب أكثر من حال قياسًا على الظرف . واستثنى الحال المنصوب بـ (أَفعل التفضيل) نحو (زيدٌ راكبًا أحسنُ منه ماشيًا) ، قال فجاز هذا كالظرف ؛ نحو (زيد اليومَ أفضلُ منه غدًا) ، و(زيد خلفَك أسرعُ منه أمامَك) قال : وصح هذا في (أفعل) التفضيل ؛ لأنه قام مقام فعلين ، ألا ترَى أنَّ معنى قولك (زيدٌ اليومَ أفضلُ منه غدًا) (زيد يزيدُ فضلُه اليومَ على فضلِه غدًا)[٥] أهـ .

---

(١) المحرر (٤٥٧/٣) .

(٢) ش الكافية (٢١٩/٢)

(٣) الغرة (ص ١٤٠) وانظر (المرادي ١٢٨/٣ ، والتصريح ١٠٦/٢ ، والهمع ١٠١/٢)

(٤) راجع ص ٢٠٦ وما بعدها .

(٥) الأشباه (١٧٩/١) .

ثانيها: أن ماحكموا به من نقصه عن الصفات، في التثنية، والجمع، والتأنيث، - على ما سبق - فذلك تقوية له، وترشيح، لاتضعيف؛ إذ به يكون أقرب للأصل في العمل، وهو الفعل، فالفعل كذلك، وهذا فرعه عملا، فلا غرابة - إذن - أن يصرَّح لفرعٍ بعمل الأصل، وهو كثيرٌ، وإنَّ المصدر لكذلك لايُثنى، ولا يُجمع، ولا يؤنث، وهذا فرعه لفظًا، فلا مانع من أن يعمل عمله في رفعه الظاهر

ولقد عهدتم يعتبرون ما يبعِّد الشبه للأفعال مع الأسماء العاملة عمل الفعل مضعِّفًا؛ كالتنوين في المصدر، واقترانه بأل، فغريبٌ أن يقضوا بأنَّ عدم التثنية والجمع في (أَفعل التفضيل) سبب مضعِّف لا مقوٍّ، مع أنَّ ذلك يُعَدُّ فيه ميزةَ قُربٍ بخصيصة الأفعال عن بقية الصفات.

ثالثها - إنْ اعتبروا - أيضًا - السببَ السابق سببًا مضعِّفا، أو مانعًا، لا مقويًا، ومرشحا - كما قرروا - قلتُ إنَّ هذا ثابتٌ في وجه واحد من استعمالات (أفْعَلَ) الثلاث، وهو إذَا صحبَ (مِنْ) أما إذا كان معرَّفًا بأل، أو مضافًا إلى معرفة، فإنَّه يثنى، ويجمع، ويؤنث لزوما، أو جوازًا - على اختلاف الوجهين كما هو مشهور - فعليه يجوز (مررتُ بالرَّجُل الأفضلِ أبُوه) أو: (مررت برجلٍ أفضلِ الرجالِ أبُوهُ) مع جميع صوره تثنية، وجمعًا، وتأنيثًا -، وإذا صح ذلك في هذين الوجهين، حيث لا نقص عن الصفات، فحمل ما صحب (مِنْ) عليهما سائغ - والحملُ في كلام العرب كثير -، وحمل الشئ على نفسه في بعض استعمالاته أقوى من الحمل على غيره، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة التاء في (تُنْقُل) بضم الفاء حملًا على (تُنْفَل) - بفتح الفاء - في اللغة الأخرى، لما يؤديه الحكم بالأصالةِ إلى عدم النظير فيها، فلما ثبتت العلة في استعمالٍ، طُرِّدتْ في الاستعمال الآخر الذى لم تثبت العلة فيه، بل قد رأيت من ضوابطهم أن الحكم إذا ثبتت علته في القليل يُطْرَدُ على الكثير فيما لم تثبت فيه العلة كما هو معروف في نحو (أُكْرِمُ، ويَعِدُ) ففي كل منهما حملُ ثلاثة استعمالات على استعمال واحد، وما معنا فيه حمل استعمال واحد على استعمالين، فكان ألصق حملًا وقد ثبتت نظائره.

رابعها أن ماقيل في منعه من رفع الظاهر، من أنه ليس له فِعْلٌ بمعناه يحل محله، فذلك أيضا منظور إليه من ثلاثة أوجه

الأول أنه مغموزٌ بنحو ما صرحوا فيه، برفعه الظاهر بشروطه مطردًا في نحو (ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، وقد قالوا (لأنه يجوز أن يقال (مارأيت رجلًا يَحْسُن)[١]، ولا يمكن أن يكون: (يَحْسُن، وأحْسَنُ) واحدًا ومع ذلك هو ما صرحوا بجوازه، دون غيره، وهذه العلة التى سقتُها متقدمةً عنهم اعتَلَّ بها ابن الحاجب؛ قال الرضي (قال المصنف إنما لم يعمل (أَفْعَلُ) لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه، حتى يعمل عمل ذلك الفعل [أى في تركيبنا] قلت هذه العلة التى أوردها تطرد في جميع (أفعل التفضيل) فيلزمه - إذن- جواز رفع الظاهر، وذلك لأن معنى (مررت برجل أحسنَ منه أَبُوهُ) أى (حَسُنَ أبوه أكثر من حسنه) كما أن معنى: (أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد): (ما حَسُنَ الكحل في عينه مثلَ حسنه في عين زيد)[٢] أهـ.

الثاني لو تُمُسِّكَ بعدم الفعل، قلت إن هذا الفعل مفقودٌ مع صيغ المبالغة - أيضًا - ومع ذلك أعملُوها رفعا ونصبًا، فضلًا عن أنَّ هذا هو السبب الذى منع الكوفيين له من إعمال أمثلة المبالغة، قال الفراء (ألا ترى أنَّكَ لاتجدُ للصبور فِعلًا فإن قلت (قد صَبَرَ) فذلك للصابر)[٣] أهـ.

الثالث أنه يشبه عندي أن يكون الفعل منه موجودًا، وهو (فَعُلَ) - بضم العين - الدالّ على المبالغة، فإن قيل إن هذا الفعل لايصلح مع التركيب الآخر الفِعلىّ على التَّعدِّى قلت: ينبغى طردُ الباب على المغالبة، فلافرق في المعنى بين (مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه، أو أَكرم، أو أشعر) وبين (مررت برجل فَضَلَهُ، أو كرَمَهُ، أو شَعَرُه)[٤] وبين المغالبة والمفاضلة وشيجة.

خامسها لقد حكى سيبويه والأخفش (مررت برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُه، ومررت

---

(١) الأوضح (٢/٦٦)

(٢) شر الكافية (٢/٢٢١).

(٣) المذكر والمؤنث (ص ٦٣)

(٤) يقال خايرته، فخِرته، وأنا خائره إذا كنت خيرا منه (شر الحماسة ٤/٢٦)

برجلٍ أسدٍ أبُوه ، ومررت برجلٍ مائةٍ إبلُهُ)[1] - في الصفة المؤوَّلَة بالمشتق - وما المرفوع في هذه المُثُل إلا فاعل لما قبله - على تأويله بالمشتقّ - فإذا رفعتْ هذه الصفات الجامدةُ الظاهِرَ ؛ لمجرد تأوُّلها بالمشتق الذى فيه معنى الفعل ، فأفعلُ التَّفضيل المشتقّ بذاته ، وله فعل من لفظه أولى برفعه الظاهر ، وهو ما ذهب إليه ، وصرح به أبو الخطاب الهرميّ .

وبعد فلعلى - لكل ما تقدم - لا أرَى وجها قويًا لمنع النُّحاة من نحو هذا التركيب ، ورفعِ (أفعل التفضيل) الظاهر ، وما كان لهم أنْ يمنعُوا ، وقد ثبتت وجاهته من منظورِ ضوابطهم وقياسهم ، وأكَّده السَّماع عن العرب ، واللَّه الموجه للصواب .



(١) الكتاب (٢/٢٨، ٢٩ - محقق) ويس (٢/٨٠)

الفَصْلُ الثَّالِثُ

عُمـر الهَرْمىّ
وأَدِلَّةُ الصِّناعة النَّحويَّة

أولا: الهَرْمِيّ بين السماع والقياس

ثانيًا: الهَرْمِيّ والشواهد النحوية

(أ) الشواهد القرآنية.

(ب) شواهده من الأحاديث النبوية.

(ج) الشواهد الشعرية.

(د) شواهده من منثور كلام العرب.

برزت أدلَّة الصناعة النحوية في منهج أبى الخطاب الهرمي بروزًا يشهد له، فتمكن من توظيفها التوظيفَ المناسبَ لطريقه، والملائم لمنهجه، ونعنى بها أدلَّة النحوي وعُدَّته، من السماع، والقياس، والشواهد بأبعادها المختلفة.

وسيحاول البحث هنا توضيح موقفه مع كلٍّ منها، كاشفًا عن طريقة تناوله إياها وميزانه العام، في هذا السبيل، وعلى اللَّهِ القصدُ.

أولًا: الهَرمىّ بين السماع والقياس

لم يندَّ أبو الخطاب في فهم وظيفة العربية، من أنها خدمةٌ للمسموع عن العرب والبناءُ عليه دون ماخروج عنه، إذا كان وافيًا بأداء الغرض في التخاطب، فإن لم يَفِ فالقياس عليه أمر غير مستهجن، والتأسيس على مثاله لايُعدُّ تجاوزًا عن مقتضياته، وهذا أمر استقر في مُخَيِّلة الشادين بهذا الفن قديما، فاطمأنوا إليه، يقول ابن جنى (الاستعمال إذا ورد بشئ أخِذَ به وتُرِكَ القياس؛ لأن السماع يبطل القياس، قال أبو على لأن الغرض فيما نُدَوِّنُه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين، إنما هو ليلحقَ من ليس من أهل اللُّغة بأهلها فإذا ورد السماع بشئ لم يبق غرض مطلوبٌ، وعُدِلَ عن القياس إلى السماع)[1] أهـ، ويقول (لكنه لابد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذى في جميع ذلك أمثلتَهم، ثم إنك بعد ذلك لاتقيس عليه غيره)[2] أهـ.

وبهذا الإدراك صدر صاحبُنا فاحترم المسموع احترامًا لايُتَجاوز مهما أمكن غيره، إلا ما احتيج إليه في الكلام، فلا مانع من القياس على نظائره، وسوف يتضح قريبًا؛ يقول (فعلى هذا لايجوز النُّطق إلا بما سُمِعَ عن العرب، وإن أمكن النطق بغير المسموعِ. فوجب علينا اتباع العرب؛ لأن العربية لم تؤلَّفْ إلا لضبط كلام العرب، وما نطقوا به كان هو المتَّبَعَ، ومالم ينطقوا به كان فاسدًا.)[3] أهـ، ويقول (السماعي يحفظ حفظًا، كما نطقت به العرب، لا يُغَيَّرُ مما نطقوا به شيءٌ،

---

(١) المنصف (٢٧٩/١)

(٢) الخصائص (١١٧/١) وانظر: (١٢٥/١).

(٣) المحرر (٢١٥/٤)

وإن كان خارجا على القياس ؛ لأن العربية مبنية على شيئين السماع ، والقياس ، فكل شئ سمعناه عنهم مخالفًا للقياس ، والعقل ضبطناه على ماسمعناه ، والقياس نطْرُدُه على أمثال كلامهم ، فإذا خالفهُ شئ من السماع تركناه على ماسمع ، ولا يبطله القياس ؛ لأن السماع عندهم أقوى من القياس ، وإن كان القياسُ أكثر في كلامهم ؛ لأنه حمل الأشياء على نظائرها ؛ لضرب من الشَّبَه)[١] أهـ .

ومن هذا المُنطَلق صافدتُه في غالب أمره يقف عند هذا المسموع ، ولايتجاوزه ماكان وافيا بالقصد منه ؛ اسمعه يقول (فإن قال قائل هلا ضممتَ الساكنَ ، أو فتحتَه ؟

قيل العرب لاتفعل ذلك ، بل إذا اجتمع معهم ساكنان كسروا أحدهما أصلًا مستمرًا)[٢] أهـ .

ويقول (حتى لو جهلت مستقبل (فَعَلَ) لجئتَ به على (يَفْعِلُ) - بكسر العين - وهو أولى من الضمِّ وكنت غير لاحنٍ ؛ لأنه بابه ، وإن كان قد يجئ على (يَفْعُلُ) - بضم العين ، إذا تحقق أن مستقبله (يَفْعُلُ) - بضم العين - وسُمَع عنهم .)[٣] أهـ .

لذا صادفه البحث يمنع من نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (ظَنَّ) والثاني والثالث في باب (أعْلَمَ) ؛ قال (لايجوز أنْ تقيم المفعول الثاني مقام الفاعل وإنما تقيمَ الأول[٤]) أهـ ، وقال (إنما تقيم الأول مقام الفاعل فترفعه ، وتتركَ المفعوليْنِ الأخيرين منصوبين على حالهما)[٥] أهـ ، وهذا الذى أَختاره ؛ إذ مُرْتَفَقُهُ السماع ، والسماع لم يأت بغير إقامة الأول ، وما يترخَّصُ فيه النحاة من إقامة غير الأول في البابين بتفصيلهم المعروف لامستندَ له ، وقد حُرِّرَ في موطنه .

وإذْ ينكر المنكرون على (حسان بن ثابت) في استعماله جموع القلة في موضع الكثرة ، ينتصب مدافعًا عنه بالمسموع عن العرب فيقول (والحُجَّة لحسان أنَّ

---

(١) ذاته (٣١٧/٢)
(٢) ذاته (٣٧٤/٤) .
(٣) ذاته (٣١١/٤) .
(٤) ذاته (٥١٨/٢)
(٥) ذاته (٥١٨/٢)

العرب قد تستعمل القليل موضع الكثير ، فتضع (الأسياف) في موضع (السُّيوف) و(الجَفَنات) في موضع (الجِفان)، وقد تستعمل الكثير في موضع القليل، فيقولون : (عندى خمسةُ جمالٍ)، و (جِمَالٌ) جمع كثرة، والقياس (خمسة أجمالٍ) ؛ لأن (أجمالٌ) جمع قلة .)[١] أهـ، وهذا موقفه من المسموع، احترامُ ملحوظٌ، وما وجدته أنكر مسموعا إلاَّ فيما نقل من جمعهم (أرْضًا) على (أراضٍ) ؛ قال (وأما قولهم (أراضِى) على وزن (فَعَالِي) فلايجوز ، وهو خطأ ممن ذكره)[٢] أهـ. وسبقت وقفة مع هذه الكلمة في الفصل الثاني من هذه الدراسة[٣]

ومما سبق يتضح لنا من المصنف موقفه من المسموع، وأن المقيس على هذا المسموع إنما هو صوغ على كلامهم، وحملٌ عليه وما أدَّت إليه الحاجة فبُنِى على مِثال كلامهم لايُعدُّ خروجا عليه ؛ (فالقواعد اللغوية، ومنها النحوية مستمدة من الكلام العربي الأصيل مباشرة، وأننا حين نأخذ أنفسنا بها نستطيع أن نحاكى العرب، ونجعل كلامنا مثل كلامهم، ونجريه معه، في مضمار واحد، وذلك هو (القياس) في اللغة وفروعها، وأعنى به محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ المادة، وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما تتبع ذلك)[٤]

وعلى هذا الفهم لمس البحث من أبى الخطاب الاحتكام إلى القياس على النظير فيما لم يُسْمَعْ، تسهيلًا للأداء الاستعماليّ، وهو القائل (وعلى هذا قياس ماورد عليك من هذا الباب ، لأنَّ العربية مقيسة بعضها على بعض)[٥]، وسأطرح هنا نماذج من أقيسته موضحًا مكانها من المستوى المتعارف عليه، أو الممكن الوقوف معه، أو التوقف عنده، وهى كثيرة، وسأكتفي بما يحمل طابعا متحررا، أو ذا ميزة خاصة، أو شبهها

---

(١) المحرر (١٣٦/٢).

(٢) ذاته (١٥٢/٢)

(٣) راجع ١٧٤/١ وما بعدها فيما مرَّ.

(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث (ص٢٢)

(٥) المحرر (٢٨٢/٢).

* أطلق القياس في جمع كل ماكان من (فَعْلٍ) على (فِعَال) وإن لم يسمع جمعه على (فِعَال) قياسا على المسموع من نحو (كِلاب، وثِياب، حِياض)، فيقول: (وتقيس عليه كل ماكان على وزنه، ولو لم يسمع عنهم.)[١]

وإن كان في ذلك دعوة إلى تمرين اللغة وتطويعها فلعله يصطرع مع المسموع، فهل يُجْمَعُ عليه نحو (قَلْب، وأنْف)؟ نعم، رأينا الجمع قد يطَّرد في نوع اطرادا قد يصل به إلى حد القياس، لكنه في غالبه مقصور على السماع، مما يحدُونا إلى التوقف عنده، وإن كنت سمعت صوتًا مثل ذلك عند ابن عصفور في قوله (وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شئٌ جمع كجمع نظيره من غير المضعف)[٢]، أو قوله (وسائر أبنية الثلاثي إنْ جاء منها شئٌ كُسِّر على قياس نظيره من الصحيح)[٣] أهـ.

والذى درستُه في هذا البناء تضافُرُهُ كثرةً على (فِعَال) حتى يمكن على تهيُّبٍ مشايعة ماذهب إليه صاحبي، وابن عصفور في اقتياسه فيه، وإن كان التوقف الأولى.

* أورد في جمع (بُرْدٍ) مكثَّرا (بِرَدَة) ولم تحمل المصادر - على ما وقعتُ - جمعه على غير (بُرُودٍ) وهو ما نصَّ عليه سيبويه[٤]، وكتب اللغة[٥]

ولا أنكره قياسًا من المصنف، فقد ورد من (فُعْلٍ) القدرُ الصالح للقياس عليه حتى صحَّ لابن مالك أن يقول

لِفُعْلٍ اسما صح عينًا فِعَلَهْ

إذ ورد عليه نحو (جُحْر، وجِحَرَة، وقُلْبٌ، وقِلَبَة، وخُرْجٌ وخِرَجَة، وصُلْبٌ وصِلبَة، وكُرْز وكِرزَة، وكُوزٌ وكِوَزَة، وعُودٌ وعِوَدَة، وتُرْسٌ وتِرَسَة)[٦] حتى قال سيبويه (وهو كثيرٌ)[٧] أهـ.

---

(١) ذاته (٢/١٢٦)
(٢) المقرب (٢/١٠٩).
(٣) ذاته (٢/١١١)
(٤) الكتاب (٣/٥٧٦).
(٥) راجع (الصحاح، واللسان، والمصباح، - برد -).
(٦) الوساطة (٤٤٤)
(٧) الكتاب (٣/٥٧٦ - محقق)

فلا يبعد - إذن - قياس (برد ، بِرَدَة) على هذا الكثير

* أطلق القياس في جمع ماكان (فَعْلًا) على (أفْعال) وذلك قوله (ومن باب (فَعْلٍ) أيضا - في جمع القلة - ماجاء على وزن (أفْعَال) ؛ (كثوب وأثواب ، وحوض وأحواض) ، وعلى ذلك فقس كل ماجاء على وزن ذلك)[(١)] أهـ .

وفي اقتياسه في غير معتل العين نظرٌ قد لايشايعه عليه قُدَامى الكاتبين ؛ فهم يُقرُّون أن جمع (فَعْل) غير الأجوف على (أفعال) قليل[(٢)] ؛ ويقول سيبويه (يجئ في (فَعْل) (أَفعالٌ) مكان (أفْعُل) وليس من كلام العرب)[(٣)] أهـ ، ويقول ابن الشَّجرى (وقد كثرفي (فَعْلٍ) أفْعَالٌ ، وإن كان خارجًا على القياس ، فجاء في حَبْر أحْبارٌ وجاء من زَنْد وفَرْد ، وفَرْخ أزناد وأفْراد وأفْراخ ، وأهل وآهال ولحْظ وألْحاظ)[(٤)] أهـ .

وجميعهم يقصرون ماجاء منه على (أفْعال) على السَّماع ، وإن كَثُر ، والبحث الحديث يصحح جمعه قياسا على (أفْعَال) ؛ لكثرة ماورد منه ، حتى جَمَعَ أحد الباحثين منه مايربو على ثلاثمائة كلمة وردت على(فَعْل ، وأفْعَال) فقرر المجمع اللغوي القاهرى قياسه[(٥)]

* أورد (ذئبا) على (أذْآب)[(٦)] كأنه قاسه على (بِئْرٍ وأبْآر) ولم تحمل موارد

---

(١) المحرر (٢/١٢٧)

(٢) ش الشافية (٣/٩٠) .

(٣) الكتاب (٣/٥٦٨ - محقق)

(٤) الأمالي (١/٣٢٩) ، الفصول (٢٥٩)

(٥) في مؤتمره المنعقد بالقاهرة في يناير (سنة ١٩٧٠) كما ورد في(ص ٢٢٣) من الجزء السادس والعشرين من مجلة المجمع الصادر في شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٠ ، ومايو سنة ١٩٧٠ وقد ورد في قراره (استناداً إلى الألفاظ الكثيرة التى وردت مجموعة على هذا الوزن ترى اللجنة جواز جمع (فَعْل) اسما صحيح العين ؛ مثل (بَحْث وأبحاث) على (أفْعال) ، ولو كان صحيح الفاء ، أو اللام ، ويدخل فيه مهموز الفاء ومعتلها ، والمضعف وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنة بصيغته المعروضة ، أهـ ، (عن النحو الوافي ٣/٦٣٨ - ٦٣٩ - حاشية) .

(٦) المحرر (٢/١٢٧) .

اللغة-فيما تهيأ لى ، وهى كثيرةٌ -[١] أنْ جاوزوا به في جمع القلة (أفْعُلًا) ، وهو مانص عليه سيبويه بقوله (إلا أنهم لايجاوزون به (الأفْعُل)[٢] أهـ ، ولعله اهتدى من سيبويه إلى التصريح به على (أَفْعَال) في قوله قبل ذلك : (ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان (فِعْلًا) فإنه إذا كُسِّر على مايكون لأدنى العدد كُسِّرَ على (أفْعال)[٣] أهـ ، ولكن ما أطلقه سيبويه في الأول حدد منه قوله الثاني ، وهو ما دونته المصادر ، فلم يحمل أحدها : (ذِئْبٌ وأذآب) ، وإنْ كنت لا أستبعد مجيئه على (أفْعَال) ؛ لكثرته في (فِعْل) .

* أطلق قياس جمع (فَعْل) على (فُعُول) بناءً على نحو : (فلْس وفُلوس ، وقلْب وقُلوب ، وخَبْت وخُبُوت) - وهو كثير - فقال (وتقيس عليه كل ماكان على وزنه ، ولو لم يسمع عنهم)[٤] أهـ ، فإن كان القصد مالم يسمع فيه جمعٌ من الجموع فله وجهه ، وإلا ففي إمكان صوغ كل ماكان من (فَعْل) على (فُعُول) تحرُّر قد يُتَوقَّفُ معه استعمالا ، نعم كأنَّ معظمه ورد على (فُعُول) حتى قد لايستنكر ألبتةَ أن يصلح قياسًا لما لم يُسْمَعْ منه .

* أورد (فَخِذًا) على (فُخُوذ)[٥] ؛ والمصادر قد توقفت فيه عند (الأفخاذ) قلةً وكثرةً ، وحكى سيبويه أن (الفُعُول) في (الفَعِل) قليل ، كالنُّمور والوُعُول ؛ قال : (شبهوها بالأسُود ، وهذا النحو قليل)[٦] ولم يذكر سيبويه غير (الأفْخَاذ) ، وقال : (وقلما يُجَاوزون به)[٧] أهـ ، وعليه المصادر[٨]

قلت ولِمَا ذَكَره المصنف أوجهٌ من القياس يسلَمُ معها

أولها قياسه على ماورد من (فَعِل) على (فُعُول) كـ (نَمِر ، ونُمُور ، ووَعِل ،

---

(١) راجع (الصحاح ، والأساس ، واللسان والتاج وغيرها) .

(٢) الكتاب (٣/٥٧٥) .

(٣) السابق (٣/٥٧٤) .

(٤) المحرر (٢/١٢٧)

(٥) ذاته (٢/١٣٠)

(٦) الكتاب (٣/٥٧٣) .

(٧) ذاته (٣/٥٧٣) .

(٨) انظر (اللسان ، فخذ ، وكتف ، والصحاح ، والمصباح ، وش المفصل ٥/ ١٨ ، وش الشافية للرضي ٢/٩٨ ونقره كار ص ٨١) .

ووُعُول) فإنْ صحَّ الحمل بالاتفاق في الحيوانية ، فما معنا صيغته على (فَعِل) ألصقُ ؛ إذ الحديث في الصيغة

ثانيها : أن بنى تميم يلتزمون تخفيف (فَعِل) بإسكان عينه ، فهو عندهم (فَعْلٌ) ، و(فُعُولٌ) كثير في (فَعْل) ، حتى يكاد يكون قياسًا فيه - كما سبق قريبًا -

ثالثُها : لقد رأيتُهم يحملون النُّمُور ، والوُعُول على (الأسُود) للمناسبة بينهما مع الاختلاف في بِنْية المفرد ، فحملُ (الفُخُوذ) على (الكُبُود) لهذه المناسبة ، مع كونهما على بنية واحدة أقرب قياسًا

* أوردَ أنَّ (عُرْيَانًا) يجمع جمعَ السلامة على (عُرْيَانُون) ، وجمع الكثرة على (عَرَايًا)[1] ، وقد توقفتُ في (العَرَايَا) فلم أقع عليه ؛ وهذا سيبويه يقول (وإن شئت قلتَ في (عُرْيَان) عريانون . ولم يقُولوا في (عريان): عِرَاءٌ ، ولا عَرَايا ، استغنوا بـ(عُرَاة) ، لأنهم مما يستغنون بالشئ عن الشئ ، حتى لايُدخِلوه في كلامهم)[2] أهـ .

* أورد أن (كَافِرًا)صفة المذكر العاقل يجمع على (كَوَافر)[3]

وقد قيل إنه لم يرد صفة المذكر العاقل منه على (فَوَاعِل) غير (فَوَارس ، وهَوالك ، ونواكس) أمَّا (الفوارس) فلأمن اللبس بالمؤنث ، وأما (الهَوَالك) فقد جاء في مثل (هَالِكٌ في الهَوَالك) والأمثال لاقياس فيها ، وأما (النَّواكس) فقد ورد ضرورة[4] ، وزاد ابن حمزة : (الطَّوائح ، والعوارم)[5] ، وقد نقل البغدادى منه إحدى عشرة كلمة[6] ليس منها (كوافر) ، كما جمع الفيومي[7] قدرًا منها ، حتى قرر الفيروزأبادي[8] أنَّ (قوارئ) جمع (قارئ) لا مخالفة فيه للسَّماع ، ولا

---

(١) المحرر (١٤١/٢)

(٢) الكتاب (٦٤٦/٣) ؛ فالظاهر أنَّ (العَرَايَا) عامِّيّ .

(٣) المحرر (١٤٥/٢)

(٤) المزهر (٧٤/٢)

(٥) التنبيهات (ص ١٣٢ - وحواشيها) وانظر (الكامل ٢٧٢/١، وليس ٣٧٧، وش الشافية ٢٥٣/٢) .

(٦) الخزانة (٢٠٧/١ - محقق)

(٧) المصباح .

للقياس ؛ فإنَّ (فاعلًا) يُجْمَع على (فَوَاعِل)

والظاهر أن محاولة حصر ماورد منه في ثلاثة، أو أربعة، أو عشرة غير منضبطة، فقد جمع منه بعض المعاصرين ماجاوز الثلاثين لفظة حتى قال أحد الكاتبين (الحق أن صيغة (فَاعِل) تُجْمع قياسًا على (فَوَاعِل) سواء أكانت صيغة (فاعل) للمذكر العاقل، أم غير العاقل، لكن مراعاة الشرط أفضل ؛ لأنه الأكثر، أما من لايراعيه فلا يُحْكَمُ عليه بالتخطِئة، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ماهو مباح، وإنْ كان دُونه في القوة)[١]

* أطلق القياس في النسب إلى المركب المزجي بوجوهه، وقد نص على ثلاثة منها

- النسب إلى الصدر : (حَضْرِيّ)
- إلى جزئيْهِ (حَضْرَموتيّ)
- إلى المنحوت منهما (حَضْرَمِيّ)

كما وَجَّهَ إلى القِياس في المنحوت من المركب المزجي والإضافي، من نحو (عبْقَسِيّ)[٢] وفي الآخِرَيْنِ المنحوتين توقَّف النُّحاة عند المسموع، وقضوا بالشُّذوذ على ما وردَ منه[٣]

وما ذهب إليه المصنف في قياسه من المركب المزجيّ - وإن أشعر فيه قوله (وقد يسبكون من الاسمين اسمًا واحدًا)، بالتقليل - دعوةٌ لا تعدم القبول الحَسَن، إذ سواه من الأوجه التى حكاها النحاة فيه لا تخلو من نظر

فما أجمعوا على قياسه من النسب إلى الصدر (حضْرِيّ) موهم النسبة إلى (الحَضْرَة)، وماحكوه من النسبة إلى العَجزُ (موتِيّ)، أو (بَكِّي) موهم النسبة إليهما وحدهما ؛ كما في الصدر دون ملاحظةِ الأصل التركيبي

وما حكوه من النسبة إليهما معًا مزالًا تركيبهما من قولهم : (حَضْرِيّ موتِيٌّ)

---

(١) تاج العروس (قرأ)
(٢) النحو الوافي (٣/٦٥٥).
(٣) المحرر (٢/٣٣٠)
(٤) راجع المصادر المدونة هناك.

موهمٌ تكرر النسبة وتكرر الوصف ، فضلًا عن استثقاله .

وما حكوه من النسبة إلى الجزءين معا مركَّبَيْن من قولهم (حَضْرَمَوْتِى) ، (بَعْلَبَكِيّ) لاشئ فيه ؛ حتى قيل إن النسبة بهذه الصورة توضِّحُ المنسوبَ إليه ، ولا تُوقع في لبس ، وهذا رأى حسنٌ ، ولعله أنسبُ الآراء اليوم[١]

أما وقفتهم عند الوجه المنحوت منه ، والحكمُ بِشذوذِهِ ، وقصرُهُ على السماع ، فالبحث يَعُدُّهُ قيدًا متحكِّمًا منهم ، فربما كان أنسب الاستعمالات بعد هذا الاستعمال المطروح آخِرًا ، وقد وقفنا على ما في الوجوه الثلاثة قبلَهُ ، أمَّا المنحوت فإنه يحمل في بنائه المستحدثِ أثر بِنْيتِهِ المركَّبة ، ويشي بجزئيهِ ، والمعنى مؤدًّى دونما إهدار بكُنْهِ التركيب فيه ، ولا إيهام معه ، ولا استثقال ، بل لعلَى أُراه يميزُ عن الوجه الأخير بخفَّتِهِ ؛ فمن غير ريب أن الكلمة ثقلت بتكاثر الحروف بعد إضافة ياءى النسب إليها ، وقد رأيناهم يحذفون لها مما تكاثرتْ حروفُه .

لكل هذه المرشحات يلمس البحث في هذا الوجه ما يحمل معه من مؤهلات اقتياسه ، ولاخروج فيه عما تقتضيه الأصول ؛ فالمقصود الإفهام ، وهو من أقرب الوجوه إفهامًا للمقصود مع بقائه على مادته المخففة ، وإذا كانوا قد اقتاسوا على (شَنُوءة) و(شَنَئِيّ) ، وضبطوا عليها قاعدة منفردة ، وهى كل المسموع فلأنْ يقيسوا على ما نُحِت من المركَّب المزجى - وقد ورد منه قدر صالح - كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا مايجعلنى أقدِّر للمصنف بُعْدَ النظرة في مساوقة المسموع اللغوى للأداء الاستعمالي

وأما المركَّب الإضافي فلا يخلو ما فصَّلُوه من وجوهٍ فيه من التزاحم ، على الرغم من جهودهم المحمودة حِياله ، ولكنه تصنيف نظرى قد ينوء به توظيفه ، ويَكِلّ ، وأنت خبير بجهودهم في هذا المضمار[٢] ، فمثلا ينسب إلى العجز ما كان منه مبدوءًا بابن ، أو ماكان كنيةً ، أو ما تعرَّفَ صدره بعجزه ، أو ما خِيف فيه لَبْسٌ ،

---

(١) النحو الوافي (٧٤١/٤) . (٢) راجع مثلا (ش الشافية ٧٤/٢ - ٧٦) .

وأمثلتها: (ابنُ بكر، وأبُو بكر، وعبْدُ قيس)، ولو فرضنا في الأخيرة (عبد بكر) فالنسبة إلى جميعها (بَكْرِىّ) ولعلك تلحظ التباس الحال وخفاءه، وناهيكَ بالوجه الآخر مما ينسب فيه إلى صدره كامرئ القيس، وعبد القيس، فيقال (عبدىّ، ومَرَئِيّ)، ولا دلالة في المنسوب على هيكل المنسوب إليه بعامة، هل هو إلى ذلك؟ أو إلى امرئ، أو امرأة، أو (عبدٍ) مضافا إلى أيِّ اسمٍ غير (القيس)

لكل أولئك قد يمكن أن يُطْمأَنَّ إلى ماذهب إليه المصنف من اقتياس ما أمكن من المركَّب الإضافي، بنحتِه على (فَعْلَل)، ولاسيَّما قد وردَ منه عليه القدر المشجِّع بانتهاجه، من نحو: (عبْقَسِيّ، وعبْشَمِيّ، وتيْمَلِيّ، وعبْدَرِيّ، ومرقَسِيّ) وقد حكى ابن عصفور في سوق مازن (سَقْزَنِى) وفي سوق الليل (سَقَلِّى) وفي سوق العطش (سَقْطَشِيّ) وفي سوق يحيي (سَقْيَحِيّ) وإلى دار البطيخ (دَرْبَخِيّ)[1]، فلعل هذا ماحدا بصاحبنا إلى عدم حظر القياس فيه، ولا أدرى ما الذى يحمل النحاة قديمًا وحديثا على التوقف عند المسموع فيه؟ مع أن طرده استعمالا هو الطريق الآمن الأيسر، ولاخروج فيه على نظيره من المسموع منهم، وهو كثير

* وقد قاس المصنف وقوع الجملة الاسمية على الفعلية بعد (رُبَّ) المكفوفة بـ (ما)، والنحاة يقصرونه على الفعلية، ويعتبرون دخولها على الاسمية شاذًّا؛ قال (فإذا أدخلتَ عليها (ما) دخلتْ على الأسماء والأفعال جميعها)[2] أهـ، وهو متأثر فيه بعض المغاربة، على مايأتى في الفصل الخامس.

كما أطلق القياس في (مَفْعَلانَ) في النداء مدحًا وذمًا، كما أطلقه في (فُعَلَ)[3] فيه ذما، وجمهورهم يوقفونهما على ألفاظِ، ستأتى في الفصل الخامس، ولكنها أثرة من آثار المغاربة عليه، كما يتضح قريبًا

أطلق القياس في حذف حرف الجر مع غير (أنَّ، وأنْ)، وذلك قوله

---

(١) المقرب (٢/٦٨)

(٢) المحرر (٣/٤٠٦)

(٣) المحرر (٣/٢٢٦).

(لايجوز حذف الواو ، فيقال (إياكَ الأسدَ) - بغير واو ، ولو أنهم أجازوه على حذف حرف الجر لم يكن بعيدًا ويكون تقديره (إياكَ من الأسدِ) أى (باعد نفسك من الأسد) فتحذف حرف الجر وتنصب ، وهذا كثير في كلام العرب إذا حُذِفَ حرف الجر - وهو الخافض - انتصبَ الاسم)[١] أهـ . كما قاس حذفه في نحو (أمانةِ الله ، وعهدِ الله)[٢] ، وسيأتي أن هذا القياس مذهب للأخفش الصغير إذا تعيَّن المحذوف ، ومكان الحذف ، ولعلَّ الأخذ به الأولى ، فقد ورد مع غير (أنْ وأنَّ) في قوله عليه الصلاة والسلام (مَنْ كانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَينِ فليذهبْ بثالثٍ ، وإنْ أربعةٍ فخامسٍ ، أو سادسٍ) أى (من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن قام بأربعة فليذهب بخامسٍ أو سادسٍ) وقوله (صلاة الرجل في الجماعة تَضَعَّفُ على صلاته في بيته ، وفي سوقه خمسًا وعشرين ضعفًا) أى (بخمسٍ) وقوله (أقرَبهما منكَ بابًا) في جواب من قال (فإلى أيِّهما أهْدِى)؟ وقوله (فضْلُ الصلاةِ بالسَّواكِ على الصلاةِ بغير سواكٍ سبعين صلاةً) ، أراد (بسبعين صلاة)[٣]

* أطلق القياس في (فِعِّيل) للمبالغة[٤] وقد قصروه على السماع ، وقاسه ابنا خروف وولاَّد ، ولم يستبعد أبو حيَّان قياسه ، وقد حُرِّرَ في موضعه

* قاس التَّسمية بالجملة الاسمية على الفعلية ، قال (فلو سميتَ رجلًا (قام زيد) ، أو (يقوم زيد) ، أو (محمدٌ قائمٌ) أو : (عمروٌ أخوك) لبقى على لفظه في موضع الرفع ، والنصب ، والجر)[٥] أهـ .

ولم يرد عنهم التسمية بالاسمية ؛ قال الأشموني (ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز)[٦] أهـ ، وقد حُرِّرَ في موضعه

* أجاز قياسًا أن يكون الشرط مستقبلا والجواب ماضيًا ، كقولك (إن يَقُمْ زيدٌ أكرمْتُهُ)[٧] وقصرَهُ الجمهور على الضرورة ، وجَوَّزَهُ المحقِّقون كالمصنف ؛ لوروده

---

(١) ذاته (١٧٥/٣)
(٢) ذاته (٤٣٧/٣)
(٣) راجع (شواهد التوضيح من ٩٣ - ٩٤) .
(٤) المحرر (٢٦٨/٣) .
(٥) المحرر (٢٨٩/٤)
(٦) منهج السالك (٩٦/١ - حلبى)
(٧) المحرر (٤٤/٤)

في فصيح الكلام، وقد حُقِّق في موطنه

* أطلق القياس في أمر المخاطب باللام على قِلَّة؛ قال (لِتَأْخُذُوا مصافَّكم)، وعلى ذلك: لو قلت: (لِتَقُمْ يازيد)، (لِتخرجْ ياعمرو) لكان جائزًا - على ضعفه على هذا الوجه، فقس عليه)[(١)]

والعامة من البصريين يحملونه على الضرورة، أو الشُّذوذ، ولا يقيسون عليه؛ قال أبو حيان (استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب هو من القلة بحيث ينبغي ألاَّ يُقاس عليه بل نص النحويون على أنها لغة رديئةٌ قليلة إذ لاتكادُ تُحفَظ إلاَّ في قراءة شاذة وزعم الزجاج أنها لغة جيدة، وذلك خلاف مازعم النحويون)[(٢)] أهـ

ولا أُرَى بأسا في مشايعة القياس فيه، وقد ورد منه ما يمكِّن من هذا القياس ويسوِّغه، فضلًا عن التيسير بتعدُّد أنماط التعبير، وهو مذهب الأخفش والكوفيِّين بعامة وقد حُرِّرَ في موضعه.

* أطلق القياس في المصدر المضاف إلى المفعول، ثم ذكر فاعله بعده، نحو (عجبت من ضربِ زيدٍ عمروٌ)، قال عُمَرُ (وعلى ذلك فَقِس)[(٣)] أهـ.

وقد قيل (إنه قليل في الكلام، ولايكاد يُحْفَظ إلا في الشعر، حتى زعم بعضهم أنه لايجوز إلا في الشعر)[(٤)] والتحقيق أنه جائز سعة، وإن كان قليلًا، وقد حُرِّرَ في محله[(٥)]

* أطلق القياس في خروج (لَعَلَّ) إلى حكم (عسى)، فتلحقها (أنْ)، فتقول (لعل زيدًا أنْ يقوم)؛ كما تقول (عسى زيدٌ أنْ يقوم)، وجمهرتهم يقصرونه على الضرورة؛ والتحقيق جوازه سعة؛ لوروده في فصيح الكلام، وقد حُرِّرَ في مظَنِّهِ

---

(١) ذاته (٤/٣٢)
(٢) البحر (٨/٧)
(٣) المحرر (٣/٢٧٦)
(٤) البحر (٣/١١).
(٥) وانظر (الكتاب ١/١٩٠ محقق، ومعانى الفراء ٢/٣٢٤، والمقتضب ١/١٥٢، والمغني ٢/١٣٢، والأشموني ١/٥٤٩ - حلبى).

* قاس (تُجَاهُ) على أخواته: من قبلُ وبعدُ. فحكى فيه القطع عن الإضافة والبناء على الضَّمِّ[١]

وهذا مقياس لم أقع عليه لغيره، وقد ذكر الرضيُّ أن المسموع منه (قبلُ، وبعدُ، وتحتُ، وفوقُ، وأمامُ، وقدَّامُ، ووراءُ، وخلْفُ، وأسفلُ، ودونُ، وأولُ، ومن علُ، ومن عَلْوُ، ولايقاس عليها ما هو بمعناها)[٢] أهـ.

* أطلق القياس في تثنية المشتركيْنِ لفظا مع الاختلاف معنىً؛ قال (حتى إنك لو ضممت مع (زيد) بهيمة، وسميتها بـ(زيد) وأردت تثنيتَهُمَا قلت (الزَّيْدانِ) ولم يمنع من ذلك مانع، وإن كان بعضهم قد خالف في ذلك؛ فقال لايجوز التثنية إلاَّ أنْ يتفق الاسمان لفظًا ومعنى، والأشهر ما ذكرناه)[٣] أهـ.

والجمهور يمنعون منها إلا في لفظٍ ومعنىً، فلا يثنَّى اللفظ مرادًا به حقيقته ومجازه، أو مرادًا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما، وقد صَحَّح ابن مالك ماذهب إليه المصنف؛ قال (والأصح الجواز، وممن صرح بجواز ذلك أبو بكر الأنباري)[٤] أهـ، وقال السيوطي (لو سمَّيْتَ امرأة بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمي بـ(زيد) لقلت في التسمية (الزَّيْدَانِ)؛ لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين)[٥] أهـ، وقد حُرِّر في مكانه

* ثم قد رأيته يحتكم إلى القياس فمنع من إلغاء ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين، وإليه ذهب جماعة، ونسبه الشلوبين إلى المحققين[٦]، وَوُجِّهَ قياسا بأن الثاني والثالث بمنزلة الثاني - في غير هذا الباب -، لأنهما غير الأول، والثاني في غير هذا

---

(١) المحرر (٢/١٠٠)

(٢) ش الكافية (٢/١٠١)

(٣) المحرر (٢/١٠٣)

(٤) شرح العمدة (ص ٣٥)

(٥) الأشباه (٢/١٦٩) وراجع (التسهيل ١/١١، والمرادي ١/٨٣، والتصريح ١/٦٧، والصبان ١/٧٦)

(٦) التصريح (١/١٦٤).

الباب لايعلَّق ولا يُلْغَى [١]

وهذا ما يقتضيه القياس ، أما السَّماع فقد ورد فيها بالإلغاء والتعليق ، وقد حُرِّرَ في موضعه [٢]

كما احتكم إلى القياس فأجاز وجهًا إعرابيًا في قراءة (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فذكر أربعة أوجه فيها ، قرئ بثلاثةٍ منهن ، أما الرابع فقال فيه (ويجوز لك أن تقول (بِسم اللهِ الرحمنُ الرحيمِ) فترفع (الرحمنُ) على قطع النعت ، وتجر (الرحيمِ)على إعراب اسم (اللَّهِ) ، بعد القطع ، فتخفضه ؛ وقد استقبحه قوم)[٣] أهـ .

نعم ورد مثل هذا الإطلاق من الكثير من النحاة ، وهم قاسوه ، ولا وجهَ له ، وإن صحَّ عربيَّةً ؛ فليس كل مايجوز عربية تجوز به القراءة ، قال ابن جنى (وما يحتمله القياس ولم يردْ به السماع كثير ، منه القراءات التى تُؤْثَر روايةً ، ولا تُتَجاوز ؛ لأنَّها لم يُسْمع فيها ذلك ؛ كقوله - عز اسمه - (**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) ، فالسُّنة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياسُ يبيح أشياءَ فيها ، وإنْ لم يكن سبيلٌ إلى استعمال شئ منها)[٤] أهـ ، ويقول الزجاج (القراءة لاتبتدَعُ على وجهٍ يجوز ، وإنما سبيل القراءة اتباع من تقدم)[٥] أهـ ، وقال (ويجوز في العربية ولكن القراءة لا تُخالفُ)[٦] أهـ ، ويقول ابن هشام (القراءة سنة متبعة ، وليس كل ما تجوَزه العربية تجوز القراءة بِهِ)[٧] أهـ .

* وربما قاس على القليل ، والكثيرُ خلافُهُ ؛ كقوله في مصدر (فَعُلَ) (وأما إذا كان الفعل على (فَعُلَ ، يفْعُل) - بضم العين في الماضي والمستقبل - فمصدره اللازم له (فُعْلٌ)- بضم الفاء ، وسكون العين - ؛ قالوا (حسُنَ حُسْنًا) هذا هو

---

(١) يس (١/٢٦٦)

(٢) راجع (الأشموني ١/٢٩٦، والهمع ١/١٥٨) .

(٣) المحرر(٣/٤٩٣) وانظره أيضا في (٢/٦٠) في ضمير الفصل - .

(٤) الخصائص (١/٣٩٨ - ٣٩٩)

(٥) معانى الزجاج (٢/٢٠٧)

(٦) السابق (٢/٢٣٦)

(٧) ش الشذور (ص ٣٠٤) .

اللازم له ، ولو وَرَدَ عليك من هذا الباب شئ لم تعرفْ مصدره حملتَه على (فُعْلٍ)[١] أهـ . والجمهور على أن (الفَعَالَة) أكثر ؛ فالقياس عليها أشبه ؛ إذْ السَّماعُ الوارد منها أشيعُ وأَدْوَرُ ، والمصنف مسبوقٌ إلى هذا النحو بالزجاجي ، وابن عصفور ، وقد حُرِّرَ في موطنه .

* وقد يركن أبو الخطاب إلى الحِسِّ اللغوي فينصِّبُه المقياس الضابط ، وذلك قوله - في المتعدى واللازم - (فقس على ما أوردناه ، ومالم نُورِدُه ، فاتَّكل على أنَّ ما اقتضي فاعلًا ، ولم يقتض مفعولًا فهو لايتعدَّى ، وما اقتضى معناهُ فاعلًا ومفعولًا فهو يتعدَّى)[٢] أ هـ .

وإلى هذا المُقْتضى يمَّمَ الكثير من النحاة وهو ضابط غير مأمون ، لايتوفر إلا لمن تأهل حِسُّه بالأساليب العربية ومفرداتها ، بل كثيرٌ من الأفعال تخفي على ذى الفطنة والدُّربة ، حيث تستعمل لازمة ومتعدية ، من نحو (فَغَرَفُوهُ ، وفَغَر محمد فَاهُ ، ونقصَ المالُ ، ونقصتك الشئَ) ، وغيرها

وقد وقعت عليه يركن في قياسه إلى الحسِّ الديني ، وقد عرفنا منه هذا المنزع البعيدَ الغَوْرِ قبلا ، فاحتكم إليه ، فمنعَ الجائز قياسا في التركيب ، لمَا يؤدّيه العمل به إلى محظور ديني ، اسمعه يقول - في إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله - (مثل ذلك (سرنى قتلُ المسلمِ الكافرَ) - بنصب (الكافر) على أنه مفعول ، و (المسلم) فاعل والتقدير (سرنى أنْ قتلَ المسلمُ الكافرَ) وإن شئت قلتَ (سرَّني قتلُ الكافر المسلمُ) برفع (المسلمُ) فيكون فاعلا للقتل ، و (الكافرُ) مفعولٌ مخفوضٌ بإضافة المصدر إليه والتقدير (سرنى أن قتلَ الكافرَ المسلمُ) ولايجوز في هذه المسألة رفع (الكافر) ؛ لأنك إذَا رفعتَه كان فاعلًا ، ولايسرُّكَ أن يقتلَ الكافرُ المسلمَ .)[٣] أهـ .

وكذا صدر عن هذه الحاسة الدينية الخالصة السمحة ، فسدَّ الباب عن مثل هذا

---

(١) المحرر (٤/٤٦٤)

(٢) السابق (٣/١١٤) .

(٣) المحرر (٣/٢٧٧) وقد تقدم في الفصل الأول من هذه الدراسة (ص٣٧) .

القول، وهو في القياس لايتأبى، ولو عاش صاحبُنا في زماننا لرأى عجبًا !!

* هذا، وقد اتَّضَح موقف المصنف من القياس البِنَائي، وقد أحسن فَهْمَهُ له كأداةٍ في التيسير والتسهيل، حتى تناغم صوتُه في الكثير من شئونه مع المدرسة الحديثة الداعية إلى التسهيل، دون جُنوح عما تطامن من موروثٍ عربيٍّ سليم؛ فرائدُه ما سُمِعَ عن العرب، وماقيس عليه فهو منه، وقد وقف البحث منه على مقربةٍ في أنحائه محاولا الحكم، وكان في جُلِّهِ معه.

وأخيرًا قد يستخدم المصنِّف هذا المصطلح، ولا يَعْنِي به القياسَ البِنائي على ما سُمِعَ، بل فَهْمَ ماعدا المذكور - مثلًا - مقيسًا على المذكور، وذلك منه كثيرٌ؛ كقوله (فهذه مسموعة عنهم - كما ترى - فقس عليها ما ورد - إنْ شاءَ اللَّه[1]). أهـ.



(١) السابق (٢/٤٣٩).

ثانيًا الهَرْمِيّ والشَّواهدُ النَّحوية

سلمت لأبي الخطاب الهرميّ أنماط الاستدلال في الصناعة النحوية ، من جدلٍ عقلي واعٍ ، أو نص مؤيد ، فاطمأنَّ إلى الشاهد النحوي بألوانه المتعددة ، في كتاب اللّه وكلام رسوله ، وشعر العرب ، وأمثالهم ، والمأثور عن فصحائهم ، وقد ألفيتُه ثَرِيًّا في هذا الميدان ، وفي عمله وتناولِهِ لكل منها منهجٌ ، ومذاقٌ راصدٌ ، يُسْلِمك إلى الرضا ، وحسن القُبول ، وللوصول إلى هذه الغاية منك قد لايكتفي بالشاهد الواحد ؛ فقد يحشد لكَ إقناعًا الشاهد تِلْوَ الشاهد ، معدِّدا من ألوانه حتى يطمئنَّ معك عليك ، وهذا شأنُهُ ، ولم تكن كلُّ هِمَّتِه مقصورةً في سَوْق الشاهد على التنظير النحويّ ، بل ربما أزجى به تأكيدًا لمنظُور لغويّ تهدَّى إليه قصدًا ، أو عَرَضًا ، وانظره يستدل على مجئ (إنْ) بمعنى (إذْ) حاشدًا كلٍ ألوان الدليل ، فيستشهد لذلك من كتاب الله ، والحديث الشريف ، ومن الشعر بيتين ، وما يتخلل ذلك من دليل عقليٍّ في تطويع الشاهد ، ومناقشته لاحتجاجه ، كقوله في بيت عنترة - أحدِ الشاهدين -

إنْ كُنْتِ جَاهِلةً بِمَا لمْ تَعْلَمِي

(لأنه لايجوز حملُهُ ههنا على (إنْ) الشرطية ؛ لأنَّ كل أحدٍ جاهل بمالم يعلمْ ، فلم يبق إلا حمله على (إذْ) فيكون التقدير (إذ كنتِ جاهلةً بما لم تعلمي)[1] أهـ ، ويستشهد لمنظور لغويّ قَصَدَ إليه كقوله (العطف في اللغة الرجوع ، يقال عطفتُ على فلان ، أي : رجعت عليه ، قال الشاعر

عَطَفْتُ عليكَ المُهْرَ حَتَّى تفرَّجَتْ ومَلَّتْ مِنَ الطَّعْنِ الدِّرَاكِ الرَّواجِبُ[2]

وكاستشهاده على بُعْدٍ لغوى - انعطف عليه عَرَضًا -: مجئ (لَيْتَ) مصدرا بمعنى (النقص) بقوله (ومنه قوله تعالى ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ أيْ

---

(١) المحرر (٣٨٦/٢) . (٢) ذاته (٥٢٧/٣) .

لا ينقصكم)[١]

وستتجلى الصورة بطرحِ موقفه مع كلِّ نوع من هذه الشواهد

(أ) الشواهد القرآنية :

كان القرآن الكريم أغزر مددٍ لأبى الخطاب ، فجعله عُمْدَتَهُ الأولى في الاستشهاد ، وأخلِقْ بِهِ أنْ يكون كذلك ! ، وقد امتدَّت به الشواهد القرآنية فبلغت خمسًا وخمسين وثلاثمائة آيةَ ، استقاها من سبع وتسعين سورة ، دون سبعَ عشرةَ لم يكن لها نصيب في هذا الكتاب ، وهى (السجدة ، وفاطر ، وغافر ، والزخرف ، والممتحنة ، والجمعة ، والتغابن ، والجِنّ ، وعَبَسَ ، والأعلى ، والغاشية ، والليل ، والهُمَزة ، والفيل ، وقُرَيْش ، والفَلَق ، والناس)

وقد نهج المصنف في تناوله للشواهد القرآنية منهجًا ، نستطيع اجماله فيما يلي

* التزامُه بتوضيح الشاهد التزامًا على امتداد كتابه .
* تكرارُه الآية في أكثرَ من موضع لأكثر من شاهد .
* إيراد القراءات إنْ وُجِدتْ والحديثُ عنها
* قد يذكر من القراءات مايدعَمُ رأيه وحسْبُ .
* عدَمُ التزامه في معظم أمره بذكر أسماءِ القُرَّاء .
* الاعتدال مع القُرَّاءِ ، دون رَدِّ القراء ة - إن شذت - عن المألوف في القياس .

وستتضح سمات هذا المنهج بما سأطرحه من نماذجَ كاشفةٍ عن مدى استقراره ، معقِّبًا بالمعيار الذى آملُهُ للكشف عن موقع صاحبه في هذا المجال .

* قدمت التزام أبى الخطاب بتوضيح الشاهد القرآني على امتداد هذا الكتاب - وهو شأنه من جميع الشواهد المتنوعة من غير القرآن - كما يأتي بيانه في مكانه - ولايكادُ يغفِل هذا المنهج إلا لمامًا ، لوضوح المستشهد به ، أو لتقدم نظيرٍ تحدَّث عنه ويمكنك أنْ تلمس هذا في نحو مايلي

---

(١) ذاته (٣/٣٨) .

يقول (ومن ذلك قوله تعالى - ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فأصله ﴿نعبدك ونسْتَعِينُك﴾ فلما تقدمت الكاف -والحرف الواحد لايقومُ بنفسِهِ - جِئ ب (إيَّا) دِعامة لها فصار ضميرا منفصلًا بعد أنْ كان متصلاً في قولهم (نعبُدك ونستعينُكَ)[1] أهـ.

ويقول (قال تعالى: ﴿ولاَ تَحْسَبَنَّ الذِين يبْخَلُون﴾، ثم قال ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ فجعل لفظة (هُوَ) فصلا لاحكم لها، ونصبَ (خيرا) على أنه مفعول ثان ل (تحْسَب))[2]

ويقول (ويوضحه قوله تعالى ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ ألا ترى أن (رسولا) الأول جاء نكرة، فلما أعيد ذكره بالألف واللام علمنا أنَّ ذلك الرسولَ المعهودَ الذى تقدم ذكره نكرةٌ)[3] أهـ.

ويقول (وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ يرفع (أشهرٌ) خبرا عن (الحج) وإنما جاز ذلك على تقدير حذف مضاف، وهو (أشهر الحج أشهرٌ معلوماتٌ)، فأخبر بظرف عن ظرف، وهو (أشهرٌ) عن: (أشهرُ) أو (الحجُّ حجُّ أشهر معلومات) فأخبر ب (حجُّ) عن (الحجِّ)[4] أهـ.

ويقول (ومن ذلك قوله تعالى ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾، فرفع (أَيٍّ) بالابتداء، وخبرها: (أحْصَى)، ولايجوز أن يعمل فيها (لنعْلَمَ)[5] أهـ

ويقول (ومنه قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾، ف(ضَرْبَ) مصدر منصوب بفعله مضمرًا، وتقديره: (فاضربوا الرِّقَابَ ضَرْبًا)، فحذف (فاضْرِبُوا) وأوقع (ضَرْبَ الرقابِ) موقعه[6]) أهـ.

ويقول (قال الله تعالى ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾، فنصب قوله: (فيسحتكُم) بالفاء؛ لأنه جواب النهى، وهو قوله (لاتفتروا)[7] أهـ.

---

(١) المحرر (٤٩/٢)
(٢) المحرر (٦٠/٢)
(٣) ذاته (٧٥/٢)
(٤) ذاته (٤٦٦/٢).
(٥) ذاته (٣٨٣/٢)
(٦) ذاته (١٠٨/٣)
(٧) ذاته (٦٨/٤)

ويقول (ومن ذلك قوله - تعالى - ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بنى (بيْنَ) وهو فاعل (تَقَطَّعَ)، لإضافته إلى المضمر)[1] أهـ.

وعلى هذا يطرد طريقُه الواضح في تناوله جميع شواهده، على ما يتلقاك على مدَى كتابه

* وربما كرر الآية ذاتها للشاهد ذاته، أو لآخر لمسه فيها مناسبًا لموضوعه، كما صنع في قوله تعالى ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾؛ فقد ذكره في حروف الجَرِّ[2] شاهدًا على زيادة الباء، وفي حروف الزيادة[3] لنفس الشاهد، وقوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾، كرره في أربعة مواطن شاهدًا على زيادة الباء تأصيلًا في بابه، أو تنظيرًا لمشابه[4]، وكذلك فعل مع قوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ فقد ذكرها ثلاث مرات، شاهدًا على كسر أول الساكنين إذا التقيا[5] وقوله تعالى ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ذكره أربع مرات[6] شاهدًا على التوكيد بالنُّون الخفيفة، وخامسةً على إبدال النكرة من المعرفة مع الآية بعدها ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

وهذا النحو منه قليل، وقع في آيات معدودات، إما كشاهدٍ أصليٍّ في موضوعه على ما قلتُ، أو منظَّرٍ عليه في موضوع مماثل

وقد يعدِّد ذكر الآية لتعدُّدِ الشواهد فيها، بما يمسُّ موضوعه، كلٌّ باعتباره كصنيعه مع قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ذكره شاهدًا على فصل ضمير النصب إذا تقدم[7]، وذكره شاهدا للإشمام وقفًا، إشارةً إلى الضَّمة بالشفتين، دُون النطق بها[8]، ومع قوله ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ حيث ذكره شاهدًا على كون الصفة فيه للمدح[9]، كما ذكره شاهدًا لقطع نعت المستغني

---

(١) ذاته (٢٢١/٤).
(٢) ذاته (٤٠٨/٣)
(٣) نفسه (١٥٠/٤)
(٤) نفسه (٦٥/٣، ٣٨٠، ١٣٦/٤، ٢٢٦).
(٥) نفسه (١٥٨/٤، ٤٤٤، ٤٤٦).
(٦) نفسه (٤٤٢/٣، ٥١٨، ٣٤٦/٤، ٣٧٠)
(٧) نفسه (٤٩/٢)
(٨) نفسه (٥٧٦/٣)
(٩) نفسه (٤٨٢/٣)

عن المنعوت بوجوهِه[١]، كما أورده شاهدًا على حذف ألفاتِ (بسم، والله، والرحمن) خطًّا[٢]، وكما يذكر قوله تعالى ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ شاهدًا لـ (ما) الكافة المهيِّئة[٣]، يذكره شاهدًا لـ (رُبَّ) المكفوفة بـ (ما) وتهيئتها للدخول على الأفعال[٤]، وكما يُورِد قوله تعالى ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ شاهدا على الحال الجامدة[٥]، كذلك يورده شاهدًا على الصفة المؤكدة[٦]

وكأنه يَؤُمُّ بذلك التطبيق بما سبق للمتلقِّي الائتناسُ به، والإلْفُ، وبخاصة النَّصُّ صالح لموضوعه وقد أحسنَ به صنعًا، وإن عُدَّ هذا التعدُّد أيضًا قليلًا كسابقه

❊ وللمصنف مع القراءات الواردة في الآيات وقفة زكَّاها له علمه بالقراءات، والأخذ بمقاييس القُرَّاء، والاحتكام إلى ضوابطهم، يلتمع لَك في قوله - في الوقف على المنصوب المنوَّن - (ومن وقف بالحركة فقد لَحَنَ، أو بالتنوين فقد لَحَنَ، ومن أبدل ألفا في الوصل فقد لَحَنَ، كما يفعل العامة في مثل سورة (الكهف)، وسورة (مريم)، فإنَّهُم يصلُون الآيات مع وجود الألف، وذلك لَحْنٌ، وإنما الصَّحيح التنوين في الوصل، وإبدال الألف في الوقف، وقد ينوِّن العامة مثل هذا في الوقف، وهو خطأ، ويسميه القراء اللَّحنَ الخفي، فافهم ذلك)[٧] أهـ.

لذا ألفيتُهُ يتخذ من القراءات المختلفة سندًا لدعم أحكامه، وكأنَّ ذلك أمرٌ عام في جميع كتابه، فتراه يتطرق إلى القراءة -إنْ وُجِدَتْ- معرِّجًا عليها بما تقتضيه مقاييس التراكيب تحليلًا، واسمعه يقول (وقد قُرِئَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ - بضم الدال مع وصلها بلام اسم الله، مع حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين.)[٨] أهـ.

ويقول - في استشهاده للعددِ النائب عن المصدر بقوله تعالى: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ

---

(١) نفسه (٣/٤٩٢).
(٢) نفسه (٤/٢٠٦)
(٣) نفسه (٣/٦٦)
(٤) نفسه (٣/٤٠٦).
(٥) نفسه (٣/٣٢٤)
(٦) نفسه (٣/٤٨٣)
(٧) نفسه (٣/٥٧٥)
(٨) نفسه (٢/١١٥).

﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ﴾ - (تقديره (فأَنْ يشهد أحدهم أربع شهادات بالله) - على قراءة من قرأ بالنصب، فنصب (أرْبَعَ) على المصدر)[1] أهـ.

وكقوله (ويجوز في جميع هذا المنفي النصب على الاستثناء ولهذا قُرِئَ قوله - تعالى - ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ - بالرفع والنصب)[2] أهـ.

وكقوله: (قال الله تعالى - ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾، ف (دفع) مصدر، واسم (الله) مخفوض بالإضافة وهو فاعل في المعنى، و(الناس) مفعولٌ للمصدر. وهو كذلك على قراءة من قرأ ﴿ولوْلاَ دَفاعُ اللهِ الناسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾)[3] أهـ.

وكقوله (قال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ يقرأ برفع (الطَّيْرُ) ونصبها، فالرفع على اللفظ، والنَّصب على الموضع)[4] أهـ.

وكقوله ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ قرئ (اليومُ) بالرفع والنصب على ماذكرنا[5]، وكذلك قوله - تعالى - ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ من قرأه بالفتح فعلى أنه مبنيٌّ؛ لإضافته إلى الفعل المستقبل، وهو (تَمْلِكُ) ومن قرأه بالرفع جعله بدلًا من (يَوْمُ) الأول، وأَعْربه بالرفع.)[6] أهـ.

* وربما قصر استشهاده على القراءة التى تدعَمُ له مذهبًا، فيحكم عليها بمقتضى هذا المذهب، وذلك كقوله - في التدليل على مذهبه المانع من قيام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصريح إلاَّ في الشُّذوذ - (وعليه قوله تعالى ﴿لِيُجْزِى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ - على قراءة من قرأ بنصب (يوم) وهو شاذ، وتقديره لِيُجْزَى الجزاءُ قومًا)[7] أهـ، وكقوله (وأما قوله تعالى ﴿ويُخْرَجُ لَهُ يوْمَ القيامةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ فقد قيل إن تقديره (ويُخْرَجُ له الخروجُ يوم القيامة كِتَابًا) وقد قيل في نصب (الكتاب) - قولٌ آخرُ إنَّه حال، وتقديره (ويخرجُ له

---

(١) المحرر (٤٠٩/٢)
(٢) ذاته (٣٧٠/٣).
(٣) ذاته (٢٧٥/٣)
(٤) ذاته (٢٢٨/٣).
(٥) ذاته (٢٩٣/٣)
(٦) ذاته (٢٩٣/٣)
(٧) ذاته (٥٠٤/٢).

عملُهُ يوم القيامة مكتوبًا)[١] أهـ .

وأبو الخطاب في كل أولئكَ - كما تُعايِنُ - لا يألو جَهْدًا في توجيه القراءة ، وتخريجها بمقتضى الضابط ، وحسبك ما مرَّ ، وكصنيعه في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لسَاحِرانِ﴾[٢] ؛ والقراءة لديه أوثقُ من روايةٍ في شاهد شعريّ ، انظره يوثّق رواية بقراءة في قوله : (وقد روى هذا البيت

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ والأقْوامُ كلُّهُمُ والصَّالِحُون...........

برفع (الأقوامُ) ومابعدها عطفا على موضع اسم (الله) ؛ لأنَّ اسم الله مرفوع في المعنى ، من حيث إنه فاعل اللعنة ؛ لأن (اللعنة) مصدرٌ ، والمصدر لابد له من الفاعل ، والتقدير (ياقومُ أنْ لَعَنَ الله) ، فلما كان مرفوعًا من حيثُ المعنى بالفاعلية جاز عطف مابعده بالجرّ على لفظه ، وبالرفع على محله ، وقد قُرِئَ قوله تعالى ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ والملائِكةُ والناسُ أجْمَعُون﴾ - برفع (الملائكة والناسُ) عطفًا على موضع اسم (الله) من حيث إنَّه فاعلُ المصدر في المعنى ، والتقدير (أنْ لعنَ اللَّهُ والملائكةُ والناسُ أجمعُونَ)[٣] أهـ .

*ولعلك تلاحظ أنه لايهتمُّ بنسبة القراءة إلى قارئها ، وكأنه يكفيه أنها قراءة وردت عن قارئ ، وتقبَّلهَا منه ، ولا بأس به إنْ لمْ يفعل ، وقلَّما يفعل ذلك ، وبخاصَّة في القراءات التي يقف منها النُّحاة موقفا خاصًا ، فكأنه بالنسبة يحدِّد التَّبِعَةَ في صاحبها كما فعل في قوله (وقد قرأ ابن عامر قوله تعالى ﴿وكذلَك زُيِّنَ لِكَثير مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلُ أوْلاَدَهمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول .)[٤] أهـ ، وكقوله : (حتى إنه حُكِيَ عن أبى عمرو أنَّه قرأ في قوله تعالى ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ (لبعشَّأنِهم)[٥] وقد روى اليزيدي عن أبى عمرو في قوله تعالى ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ (فمنْ زُحْزِحَّن النار)[٦] أهـ .

---

(١) المحرر (٥٠٧/٢)
(٢) ذاته (٣١/٣)
(٣) ذاته (١٢٩/٤) .
(٤) ذاته (٤٧٢/٣) .
(٥) ذاته (٤٥٧/٤)
(٦) ذاته (٤٥٨/٤) .

وكقوله : (وأما قراءة أبي جعفر ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ بقطع همزة الوصل من اسم (الله) وسكون الميم من (الم) - فإنه لما كان مذهبه الوقف على فواتح السور صارت همزة الوصل عنده كهمزة القطع ؛ إذْ هي مبتدأة .)[١] أهـ .

استقام للبحث مسلك الرجل في حصر همة قصده بالقراءة ذاتها ، دون العناية كثيرا باسم صاحبها ، وأنَّ القراءة مهما كان مصدرها خليق أن يُوَثَّقَ بها غيرها مما يَرِدُ في نصوص أُخَرَ من غير القرآن ، بل ألفيتُهُ يوثق بالقراءة لغةً ، ألا تراه يقول فيمن يقولون : (لَحْمَر) في : (الأحْمَر) - بتخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى اللام ، وحذفها ، وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها - (وشاهد من يقول (لَحْمَرُ) قوله تعالى «عَادًا لُولَى» في قراءة أبي عمرو)[٢]

* من أجل هذه الثقة العادلة مع القراءة ، والقُرَّاء ، وقعتُ عليه يُحْسِنُ موقفه من القُرَّاء ، فلا يعاظل ، ولا يكابر فيما جاء عنهم مخالِفًا لما استقرت عليه الصِّيغة النحوية عند النحاة ، فتراه يعرض مسلك القارئ مع الصيغة ، ثم يعرض حكم النحاة منه ، وكأنه يعقِلُهُ وَرَعُهُ أن يقضي بحكم في هذا المتَّجه الوَعْرِ ، وحسنًا قد فعل ، ولو اتصل به الحال على هذه السبيل لاستقامت به قَدَمُه ، وأمنت العِثَار ، ولكنه ألمَّ بالسُّبُل البصرية إلمامة فعاقت مَسِيرَهُ هُنَيْهة ، وإن لم يجاهرْ فيها بحُسْنِ الصحبة كما عهدناه معهم ، وسيتضح ذلك في دراسة موقفين لاحقين

قلتُ إن عُمَرَ أحسن النية مع القرَّاء ، ووثق بهم أيَّما وُثُوقٍ وتثبُّت ، فيعرض للقراءة المخالفة دون تجشُّم تَبِعة الحكم عليها ورعًا وتقوى ، وإلَيْك صورًا من ذلك :

يقول (وإنما صححوا الواو والياء في الأول (مَقَاوِم ، ومَعَاوِن ، ومَعَايِش) وهمزوا في الثاني (رسائل ، وصحائف ، وعجائز) فرقًا بين الأصلي ، والزائد ، ومن النحاة من خطأ نافعًا في قراءته (مَعَائِشَ) - بالمد والهمز -)[٣] أهـ

(١) ذاته (٤/٢٢٢) .
(٢) ذاته (٤/٤٤٠) .
(٣) ذاته (٤/٤٢١)

ويقول - وقد قرَّر أنَّ حذف نون الرفع من غير ناصب ، أو جازم خاصٌّ بالشعر - (وقد قرأ نافع قوله تعالى ﴿فَبِمَ تُبَشِّرونِ﴾ - وأصله (تبشرونني) - فحذفَ نون الإعراب ؛ قال بعض النحاة : لحن نافعٌ ، وقال ابن الحاجب بل يجوز وجهان إذا اجتمعت نونُ الإعراب ونون الوقاية جاز حذف إحداهما ، وإثباتهما)[١] أهـ .

ويقول - في الجمع بين الساكنين ، وقد قرر منعه - (وقد حُكِيَ عن نافع أنه قرأ (ومحْيايْ) - بإسكان الياء الأخيرة ، فجمع بين ساكنين ، وقد نُظِرَ عليه في ذلك)[٢] أهـ ، وهذا طريقه مع القراء ؛ وما أوضحه !

ولقد وعدتُ بطرح قضيَّتين رأيتُ الرجل على شيءٍ منه يشايع أهل البصرة مع اعتداله فيهما - كما سيُتَبيَّنُ - فضلًا عن اعتداله العامِّ المحمود من القراء - كما وضح قريبًا - ، والتزمتُ بطرح هاتين المسألتين مدروستين راجيًا فيهما سواء السبيل

أولاهما قوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾

وأبو الخطاب الهرمي على المحجَّة البصرية هنا في الالتزام بإعادة الخافض مع المعطوف على الضمير المخفوض ، وقد عَدَّ - كالبصريين - عدمَ إعادة الخافض والحالةُ هذه ضرُورةً[٣] ، وإن تورَّع مع القراءة ههنا ، ولم يجمح جِماح نحاة أهل البصرة في ردِّها ، أو التهوين منها ؛ فقال (وقد جاء في القرآن الكريم العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة حرف جرٍّ ؛ قال تعالى ﴿واتقوا اللَّه الَّذِى تَسَاءلُونَ بِهِ والأرْحَامِ﴾[٤] أهـ ، وقال بعده بقليل (وقد شذ بغير إعادة خافض)[٥] أهـ ولولا عدُّهُ نحو هذا ضرورة لقلت إنَّ موقفه من الآية على الرؤية المعتدلة من نحاة أهل الكوفة ومن شايعهم .

ولست هنا أرغب ترديد ماقاله نحاة أهل البصرة ، وبخاصة مثل المبرد في قراءة حمزة هذه ؛ فهو مسلك يترجم للبصريين بعامة في محاولة إخضاع النُّصوص

---

(١) ذاته (٤/٢٢-٢٣)

(٢) ذاته (٤/٤٤٣) .

(٣) ذاته (٤/٢٦٢) .

(٤) ذاته (٣/٥٤٤) .

(٥) ذاته (٣/٥٤٦)

لأصولهم وأقيستهم، فما وافقها - ولو بتأويل - قبلوه، وما لم يُجَارِها رفضوا الاحتجاج به أو غلَّطُوه، وكذا صنعوا مع القراء، وماكانت (أئمة القِراءة لتعمل في شئ من حروف القرآن على الأفْشَى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحِّ في النقل)[١]

أقول: ولا أحب الأخذ - إذن - بقول المبرد: (وقرأ حمزة: «**الذِي تساءلُون بِهِ والأرْحامِ**»، وهذا مما لايجوز عندنا إلاَّ أنْ يضطر شاعر.)[٢] أهـ، أو مانقله عنه الحريري والقرطبي من قوله: (لو أنى صلَّيتُ خلف إمام، فقرأ بها لقطعتُ صلاتى.)[٣] أهـ، أو ما يقوله الرضى (والظاهر أنَّ حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفيّ، ولا نُسَلِّم تواتُرَ القراءات)[٤] أهـ، أو ما يقوله ابن عصفور (هى قراءةٌ ضعيفة)[٥] أهـ.

ولستُ - كما قلتُ - في حِلٍّ من ترديد مثل هذه التجاوزات عنهم، ولكنى أطرح رؤية المنصفين فيها، وفي نحوها من القراءات بعامة، وما يحتمله القياس في مسألتنا

يقول الزركشي (القراءات السبع متواترةٌ عند الجمهور، وقيل بل مشهورة، ولاعبرة بإنكار المبرد قراءة حمزة: (والأرحَامِ). والتحقيقُ أنَّها متواترة عن الأئمة السبعة.)[٦] أهـ، ويقول (عن ثعلب - أنه قال إذا اختلفَ الإعرابُ في القرآن عن السَّبعة لم أفضِّل إعرابًا على إعراب في القرآن، فإذا خرجتُ إلى كلام النَّاس فضَّلتُ الأقوى؛ وهو حَسَنٌ)[٧] أهـ، ويقول ابن الجزري: (إنَّ من زعم أنَّ أئمة القراء ينقلون حرف القرآن من غير تحقيق، ولا توقيف، ولا بصيرة فقد ظنَّ بهم ماهم منه مُبَرَّءون، وعنه منزَّهُون)[٨] أهـ، ويقول الدمياطي (كلُّ ماصحَّ سندُهُ، ووافق وجهًا من وجوه النَّحو، سواء أكان أفصح أم فصيحًا، مُجْمَعًا عليه أم

---

(١) مدرسة الكوفة (ص ٤٧).
(٢) الكامل (٢/٤٥ - بيروت)
(٣) درة الغواص (٨٢)، والجامع (٥/٢)
(٤) ش الكافية (١/٣٢٠).
(٥) الضرائر (ص ١٤٩)
(٦) البرهان (١/٣١٨)
(٧) البرهان (١/٣٣٩)
(٨) النشر (٢/٢١٤).

مُخْتَلَفا فيه اختلافًا لايضرُّ مثله ، ووافق خطَّ مصحفٍ من المصاحف المذكُورة فهو من السَّبعة الأحرف المنصوصة في الحديث[١] أهـ .

لذا وجدت المنصفين يجيزون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، وما أنكره الرضِيُّ من القراءة ؛ لكوفية حمزة غريبٌ منه - وهو ذو العقل المتحرر - فما كان النحو بصريا بعامة حتى نقف عنده ، ونرفض مادونه ، وماذا يمنع أن يكون مذهبًا كوفيًا ويُقْبَل على ذلك؟ يقول أبو حيان : (لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لاتجئ على ما علمه البصريُّون ، ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة)[٢] أهـ ، وقال : (ولم تُقْصَر لغة العرب على مانقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاروه ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه)[٣] أهـ ؛ وقال (ولسنا متعبِّدِين بأقوال نُحَاة أهل البصرة ، ولا مبالاة بمخالفة نُحَاةِ البصرة)[٤] أهـ ، ويقول (والذى نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقًا ؛ لأنَّ السماع يعضُدُهُ ، والقياس يقوِّيه)[٥] ، وقال (العطف بغير إعادة الجار ثابتٌ من كلام العرب في نثرها ونظمها)[٦] أهـ ، وهذا ابن مالك يقول (وإن عُطِفَ على ضمير جَرٍّ اختير إعادة الجار ، ولم يُلْتَزَمْ وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين)[٧] أهـ ، ويقول - وقد ذكر قوله ﷺ - (إنَّما مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنَّصارَى كَرَجُلٍ استعمل عُمَّالًا)- (قلتُ تضمَّنَ هذا الحديث العطفَ على

---

(١) الإتحاف (ص ٦)

(٢) البحر (٣٦٢/٢) .

(٣) السابق (٣٩/٢) .

(٤) ذاته (٢٧١/٤)

(٥) ذاته (١٤٧/٢) ورد في قول المسكين(معانى القرءان للفراء ٨٦/٢)

تُعلَّق في مثل السواري سيوفُنا ... وما بينها والكعبِ غوطُ نفانِفِ

وقول الآخر

هلا سألت بذى الجماجم عنهم ... وأبى نُعيم ذى اللواء المحرق

(٦) البحر (١٤٨/٢)

(٧) التسهيل (ص ١٨٧)

ضمير الجرِّ بغير إعادةِ الجارِّ ، وهو ممنوع عند البصريِّين إلا يونس ، وقرطُبًا ، والأخفش ، والجواز أصحّ من المنع لضعفِ احتجاج المانعين ، وصِحَّةِ استعماله نظمًا ونثرًا ، أما ضعفُ احتجاجهم فبيِّنٌ ، وذلك أنَّ لهم حجتين

إحداهما : أنَّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين .

الثَّانية : أنَّ حق المعطوف ، والمعطوف عليه أن يصحَّ حلول كلٍّ واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجَرِّ لايصح حلولُه محلَّ المعطوف ، فمُنِعَ العطفُ عليه إلا بإعادة حرف الجر والحجتان ضعيفتان

أما الأولى ، فيدل على ضعفها أن شَبَهَ الضمير بالتَّنوين ضعيفٌ ، فلايترتب عليه إيجاب ولامنع ، ولو مُنِعَ من العطف عليه لمُنِعَ من توكيده ، ومن الإبدال منه ؛ لأنَّ التَّنوين لايؤكَّد ولا يُبْدَل منه ، وضمير الجرِّ يؤكَّد ويُبدل منه بإجماع ، فللعطف عليه أسوةٌ بهما

وأما الثانية فيدُلُّ على ضعفها : أنه لو كان حلُولُ كلٍّ واحد من المعطوف محل الآخر شرطًا في صحة العطف لم يجز (رُبَّ رَجُلٍ ، وأخِيه .)[١] أهـ ، ويقول أبو حيَّان (إنَّه كما يجوز أن يبدل ويؤكد من غير إعادة جارٍّ كذلك يجوز أن يُعْطَف عليه من غير إعادة جارٍّ .)[٢] أهـ .

وقد اختار هذا المذهبَ المستقيم المحققون كما رأيتَ ، وهو كذلك متَّجَهُ ابن هشام[٣] ، والسيوطي[٤] وغيرهما[٥]

ولا أدرى بعدُ سببًا واضحًا يحمل البصريين على منعه ، حتى ارتكبوا ما ارتكبوا حيال قراءة حمزة- كما سبق- ، ويستأنسون له بشعرٍ مجهول ، حتى قال الرازي (والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين ،

---

(١) شواهد التوضيح (ص ٥٣ - ٥٧)
(٢) البحر (١٤٧/٢ - ١٤٨) .
(٣) الأوضح (١٠٩/٢) .
(٤) الهمع (١٣٩/٢)
(٥) انظر (التصريح ١٥١/٢) .

ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة، ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن.)[١] أهـ.

وغريب كذلك أن سيبويه يمنع منه، فيقول (قَبُحَ أن يقال هَذَا أبُوكَ وعمروٍ)[٢] أهـ.

ويرتكبه في تعبيره؛ حيث يقول: (مَنَعَهُ من صرفِهما وأشباهِهِمَا)[٣] أهـ. !!

وإذا منع البصريون من العطف على الضمير المخفوض، كما قرروا - وقد عرفنا ما عليه - فليكن ما في الآية ونحوها على حذف الجار، وهو مسلك اهتدى إليه الكثيرون، يقول ابن جنى (وليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفُحش على ما رآه أبو العبَّاس، وذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبى العباس إنَّنِى لم أحملْ (الأرْحَامِ)على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدتُ أن تكون فيه(باءٌ) ثانية حتى كأنى قلت: (وبالأرحامِ) ثم حذفتُ الباء؛ لتقدم ذكرها، كما حذفتْ؛ لتقدم ذكرها في نحو (بمن تمررْ أمررْ)[٤]

وقال السيوطي: (وحمل قراءة حمزة عليه سديد؛ لأنَّ هذا المكان قد شُهِر بتكرير الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر)[٥] أهـ.

فإن احتج البصريون بأن حذف الجار في غير ما اشتهر فيه من(أنْ، وأنَّ) غير مقيس قلت: نقل ابن عقيل والأزهري أنه يجوز حذف حرف الجر مع غير (أنْ وأنَّ)، قياسا إذا تعَيَّن الحرف، ومكان الحذف، فيقال: (بريت القلمَ السكينِ)[٦]، وقد تقدم في هذا الفصل أن أبا الخطاب الهرمي يطلق القياس في حذف حرف الجر مع غير (أنْ، وأنَّ)[٧]، وسيأتى كذلك في الفصل الخامس[٨]، وقد وقفتْ معه النصوص المؤيدة، ولا أدرى لماذا لم يُخرِّجْ الآية على هذا

---

(١) مفاتيح الغيب (١٣٢/٣)

(٢) الكتاب (٣٨١/٢ - محقق)

(٣) نفسه (٢٢٣/٣).

(٤) الخصائص (٢٨٥/١).

(٥) الأشباه (٨/٣)

(٦) ابن عقيل (ص ١٩٦) والتصريح (٣١٣/١)

(٧) (٢٣٨/١) هنا

(٨) (٤٦٦/١- من هذه الدراسة).

المذهب؟ وهو مركب سهل ذلول، كما رأينا

وعليه فالنص الكريم سائغ على القواعد، فحرف الجر متعيِّنٌ قطعًا، فضلًا عن مرشح سابق له، وهو الجار المتقدم.

فإنْ منع منه البصريُّون فليمنعوا ما أصَّلوه في تمييز (كَمْ) الاستفهامية إذَا جُرَّ من نحو (على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ.؟) فقد قدروا الجار (مِنْ) ويقرره سيبويه بقوله (فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان وصارتْ (على) عوضًا عنها.)[1] أهـ، وقد رأيت!!

ثانية المسألتين:

قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾

يقول ابو الخطاب الهرميّ (وقد قرأ ابن عامر قوله تعالى ﴿وكذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. وذلك لايجوز.)[2] أهـ.

وهذه ثانية المسألتين اللتين عاين البحث فيهما من عُمَرَ ميلًا إلى المتجه البصري، بعد أن استقام لنا سبيله مع القراءات والقراء - كما قدمتُ منذُ قليل - والحمد لله أن كان هواه هنا جُنُوحًا لا جُمُوحًا، كما هو موقف أهل البصرة ومعهم الفراء[3] - في منعهم الفصل بين المتضايفين بالمفعول به في غير الشعر - حتى وجدناهم يتربَّصُون بهذه القراءة فيوهِّنُون منها، بل يوهِّمُون صاحبها، وما كان للمصنف أنْ يمتطي هذا المهْيَعَ الصَّعب، فيسدَّ الذرائع في ارتكاب مثل هذه القراءة، وقد عهدتُه على الحَيْدَة من القراء، عفاً محترِمًا للمسموع، وهو وإنْ لم يقف منها موقف المجابهة، كما وقف غيره، فحكمه بعدم الجواز إذنٌ بردِّها

واسمع طرفا من أقوال المغالين المتشيعين لأهل البصرة، يقول الرضي

---

(١) الكتاب (١٦٠/٢ محقق) وانظر (المحرر ٣٤٧/٣، ٣٥٢، وحواشيها، والخزانة ١٢٧/٥ محقق).

(٢) المحرر (٤٧٢/٣) - بتصرف.

(٣) معاني القرآن (٣٥٨/١)

(فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولانسلم تواتر القراءات السَّبع، وإن ذَهب إليه بعض الأصوليين)[١]

ويقول الزمخشري (وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان في مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سمجًا مردودًا، كما سمُج، ورُدَّ (زَجَّ - القلوص - أبى مَزَادة)، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذى حملَهُ على ذلك أنْ رأى في بعض المصاحف (شركايهم) مكتوبا بالياء)[٢] أهـ.

كذا!!، وكأنَّ اختلاف الخطَ في المصاحف إعلامٌ باختلاف القراءة

ثم ترى ابن الأنباري يُخْلِص لهذه المقالة، ويردِّدُها، وقد نصَّب نفسه مدافعًا عن مذهب أهل البصرة، فيقول (البصريون يذهبون إلى وَهَمِ هذه القراءة، ووهمِ القارئ؛ إذ لو كانت فصيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دِليل على وَهْى القراءة، وإنما دعا ابنَ عامر إلى هذه القراءة أنَّه رأى في مصاحف أهل الشام (شركايهم) مكتوبًا بالياء ومصاحفُ أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) - بالواو - فدلَّ على صحة ماذهبنا إليه)[٣] أهـ.

ويقول ابن جني - وقد ذكر القراءة عن ابن عامر - (وهذا في النثر وحال السَّعة صعبٌ جدًا، لاسيما والمفصولُ به مفعولٌ، لاظرف)[٤] أهـ.

وقد تردَّد فيه أبو حيان بين المنع، والتجويز، بل الانتصار له؛ فيقول (إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشِّعْر)[٥]

ثم يقول (قرأت فرقة (مُخْلِفَ - وَعْدَهُ - رُسُلِهِ)بنصب (وعدَه) وإضافة (مُخْلِفَ) إلى (رُسُلِهِ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهى كقراءة

---

(١) ش الكافية (٢٩٣/١)

(٢) الكشاف (٥٤/٢)

(٣) الإنصاف (ص ٤٣٦).

(٤) الخصائص (٤٠٧/٢)

(٥) البحر (٣٣٢/١).

(قتلُ - أولادَهم - شركائِهم)[١]، فهذا تصريح منه بجوازه، ثم اسمعه ينتصر لابن عامر بقوله (جمهور البصريين يمنعونها - متقدموهم ومتأخروهم -، ولايجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصحيح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفانَ، قَبْلَ أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضًا في لسان العرب في عدة أبيات. ولا التفات إلى قول ابن عطية (هذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب)، ولا التفات إلى قول الزمخشري[٢] ولا التفات أيضًا إلى قول أبى على الفارسي هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها - يعنى ابن عامر - كان أولى، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب (هو غلامُ - إن شاء الله - أخِيكَ) فالفصل بالمفْردِ أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار؛ قرأ بعض السلف: (مُخْلِفَ - وعْدَه - رسُلِهِ) وقال أبو الفتح إذا اتفق شئ من ذلك نُظِر في حال العربي، وما جاء به، فإنْ كان فصيحًا، وكان ما أورده يقبله القياسُ، فالأولى أن يُحْسَنَ به الظن؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة، قد طال عهدها، وعفا رسَمُها)[٣]أهـ.

وفي حاشية الكشاف - تعليقًا على كلام الزمخشري السابق - (هذا كله - كما ترى ظنٌّ من الزمخشري أنَّ ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه، وكان الصواب خلافَه، والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أنَّ هذه القراءة. يعلم ضرورةً أن النبى - ﷺ - قرأها على جبريل، كما أنزلها كذلك، ثم تلاها النبى - ﷺ - على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرؤون بها خلفًا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر، فقرأها أيضًا كما سمعها، فهذا مُعْتَقَدُ أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد - ﷺ - فإذا

---

(١) السابق) ٥/٤٣٩.

(٢) وأكف عن نقل مارمى أبو حيان الزمخشريَّ به، فموقفه منه معروف.

(٣) البحر (٤/٢٢٩ - ٢٣٠).

علمتَ العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بَعْدَها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لحَّن ابن عامر وما حمله على هذا إلا اعتقادُ اطرادِ الأقيسة النحوية، فظنها قَطْعِيَّة، حتى يردَّ ما خالفها، ثم إذا تُنُزِّلَ معه على اطراد القياس الذى ادعاه مطردا فقراءة ابن عامر هذه لاتخالفه، وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه - وإن كان عَسِرًا - إلا أن المصدر إذا أضيف إلى معموله فهو مقدر بالفعل، وبهذا التقدير عَمِلَ، وهو وإن لم تكن إضافته غير محضة الا أنه شُبِّه بما أضافته غير محضة، حتى قال بعض النحاة إن إضافته ليست محضة، فالحاصل أن اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره، وقد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر، وبين المضاف إليه بالظرف، فلا أقل من أن يتميز المصدر عن غيره، لما بيناه من عدم انفكاكه عن التقدير)[1]، ويقول ابن الجزري (والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهِّي، وهل يحل لمسلم القراءةُ بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر، وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الذائع اختيارًا، ولايختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلًا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت حد التواتر، كيف؟ وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذُوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان، وأبى الدرداء - رضى الله عنهما - وهو مع ذلك عربي صريح، من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنَّه كان قبل أن يوجدَ اللحن ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقَّى وروى وسمع ورأى وقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزر الفراتية لايأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولاَ زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة، وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءات الصحيحة، وركب هذا المحذور ابنُ جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوي قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي

---

(١) حاشية الكشاف (٢/٥٤).

إياكَ وطعنَ ابن جرير على ابن عامر ، ولله در إمام النحاة أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال في كافيته الشافية

وحجتى قراءة ابن عامرِ فكم لها من عاضدٍ وناصرِ

و(أَمَّا) هذا الفصل الذى ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب ، من فصيح كلامهم ، جَيِّد من جهة المعنى أيضًا

أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيرًا ؛ أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ما لا يُنْكَرُ وقد صح من كلام رسول الله - ﷺ - (فهل أنتم تاركُو لِي صاحبي)[1] ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله - مع مافيه من الضمير المنويّ - ففصْلُ المصدر - بخلوه من الضمير - أولى بالجواز ، وقرئ : (فلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّه مُخْلِفَ - وَعْدَهُ - رسُلِه)

وأما قوته من جهة المعنى فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها كون الفاصل فضلةً ، فإنه لذلك صالح ؛ لعدم الاعتداد به .

الثاني : أنه غير أجنبي معنى ؛ لأنه معمول للمضاف ، وهو المصدر .

الثالث : أنَّ الفاصل مقدر التأخير ؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم ؛ لأنه فاعل في المعنى ، حتى إنَّ العرب لو لم تستعمل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية ، فيحكم بجوازه مطلقًا ، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة فالفصل بالمفرد أسهل)[2]

وقد رأيتَ في المسألة السابقة ابن عصفور يضعِّفُ قراءة حمزة ، واسمعه هنا ينتصر لابن عامر فيرد على رادٍّ قراءتِه بقوله (وهذا عندى تحاملٌ عليه ، ولايُنْكَرُ مجئ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ، ولامجرور في الكلام ، وإن لم يَنْقَسْ ذلك ، فقد حكى أبو عبيد ، عن أبى سعيد ، وهو أعرابي لقيه أبو الدقيش

---

(١) صحيح البخاري (٦/٥ الشعب) .

(٢) النشر (٢/٢٦٣ - ٢٦٥) وانظر : (التصريح ٢/٥٧) .

أنه سمعه يقول (إنَّ الشاةَ تسمعُ صوتَ - قدْ عَلِمَ اللَّه - ربِّهَا ، فَتُقْبِلُ إليه وتثغو) ، يريد (صوت رَبِّها قد علم الله) ، فقدم الجملة بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة ابن عامر أسهل)[١] ، ويقول ابن مالك أيضًا - (الفصل بين جزئي الإضافة بمعمول المضاف جائز في فصيح الكلام ، إذا لم يكن الفاصلُ فاعلًا ، ولا في حكم الفاعل ، نحو (عرفتُ إعتاقَ - الجاريةَ - سيدِها ، واعطاءَ - الدرهمَ - زيدٍ) فإن كونه معمولا للمضاف يزيل أجنبيته ، فيكون الفصل كلام فصل)[٢] أهـ .

فثبت استقامة هذه القراءة بمقاييسهم وحسبها أنها قراءة متواترة صحيحة ، وقارئها ابن عامر أعلى القراء سندًا ، وأقدمهم هجرة من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة ، وقد قال بعض الحفاظ إنه كان بحلقته بدمشق أربعمائة عريف يقومون عليه بالقراءة ؛ قال ولم يبلغنا عن أحد من السلف أنه أنكر شيئًا على ابن عامر في قراءاته ولا طَعَنَ فيها)[٣]

ولنا بعدُ أن نقف على مانقله الصبان عن ابن الحاجب (الأولى الأخذُ بقول القُرَّاء ؛ إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم ، ولم يُجمعوا على المنع ، ولأنهم (القراء) ناقلون عمَّن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ، وهو رسول الله - ﷺ - ولثبوت القراءة تواترًا ، ومانقله النحاة أحادٌ ، ولو سُلِّمَ أن مثل ذلك يتواتر ، فالقراءة أعدل وأكثر)[٤]

ما أخذ على الهَرْمِيّ في الاستشهاد القرآني :

وبعدُ - وقد استقام لنا طريقُه ، ووضوح منهجه المعتدل في الشواهد من القرآن الكريم- فقد ثبت للبحث اهتزاز الرؤية عنده في شاهدين تبع في أحدهما الزمخشري فحكم عليه بحكمه ، وتوقفت دونه فيهما ، وهما

---

(١) الضرائر (ص ١٩٩)

(٢) (شرح عمدة الحافظ ص ٣٧٦)

(٣) الإتحاف (ص ٢١٧)

(٤) الصبان (٣٣٦/٤) وراجع المسألة في (٢٧٥/٢ - ٢٧٨ منه ، والتبيان ص ٥٤١ ، والتصريح ٢/ ٥٧ ، والأشموني ٥٢٩/١ - ٥٣٢ حلبى ، والهمع ٥٢/٢ ، والخزانة ٤١٥/٤ - ٤٢٥ - محقق) .

(١) استشهد بقوله تعالى ﴿يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾ للنصب بعد الفاء على جواب الاستفهام، قال: (فنصب (أوارى) على جواب الاستفهام وهو قوله: (أعجزْتُ) ؟)[١] أهـ.

وإلى ذلك ذهب الزمخشري[٢] ونُقِضَ مذهبه، قال أبو حيان (وهو خطأ فاحش؛ لأن الفاء الواقفة جوابًا للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية والجواب شرطا وجزاء، وهنا لاتنعقد؛ تقول: (أتزورني فأكرمك) والمعنى (إن تزرْني أكرمْك) ولو قلت هنا (إن أعجز أن أكون مثل هذا الغراب أوارِ سوءة أخى) لم يصحّ، لأن المواراة لاتترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب[٣]) أهـ، وقد حرر موضعه.

(٢) استشهد بالآية الكريمة ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ على كون (اكْتَال) من الأفعال المسموعة التى تتعدى بنفسها، وبحرف الجرّ[٤]، وإنما صلاحيته للاستشهاد على مجئ (عَلَى) بمعنى (مِنْ) أو على تضمُّن (اكتالَ) معنى (تحكَّمَ، وتسلَّطَ) فعُدِّىَ بـ (على)[٥]

(ب) شواهده من الحديث النبوي:

ولستُ هنا بحاجة إلى التطرق لقضية الاستشهاد بالحديث النبوي، فهذه قضية رحُبت بها ساحة البحث قديما وحديثا، من اللغويين والنحاة، وأولاها الدارسون اهتمامًا خاصًا، ومازالت قضيةً، ولها رُوَّادُها، والثابت المحقق أن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وارد في تصنيفات الكاتبين في النَّحو قديما وحديثًا، حتى

---

(١) المحرر (٦٩/٤)

(٢) الكشاف (٦٠٨/١)

(٣) البحر (٤٦٧/٣).

(٤) المحرر (١٥٦/٣)

(٥) راجع (البحر ٤٣٩/٨، ومعاني الفراء ٢٤٦/٣، والكشاف ٢٣٠/٤، وش لكافية ٣٤٥/٢ واللسان (كيل)، وقد يفهم من كلامهم ما يصحّحه.

من المعارضين أنفسهم ، مما أزعم أن الممانعة فيه تظاهُرةٌ مفتعلة ، لا تقف على ساق .[(١)]

والذى يَعْنِى أنَّ أبا الخطاب الهرمِيّ قد استأنس بالحديث الشريف شاهدًا في كتابه ، وقد وقع ذلك منه في أربعةَ عشرَ موضعا ؛ فجملة ما استشهد به من الحديث أربعةَ عشر حديثا ، والتحقيق أنها ثلاثة عشر ليس غيرُ ، أما مكمل العدة فهو الأثر (**نِعْمَ العبد صهيبٌ لو لم يخف الله لم يَعْصِه**) ، وقد عدّه كالكثير من النحاة حديثًا ، والتحرير أنه أثر مرويٌّ عن عُمَرَ بن الخطاب ، كما نُصَّ عليه في موضعه .

وقد نهج المصنف في تناوله للأحاديث طريقه العام في جميع شواهده

* التزامه بتوضيح الشاهد في الحديث .
* ذكر الروايات الأخرى في الحديث - إن وجدت ، ومسَّت من موضوعه-
* عدم التزامه بذكر أسماء الرواة ، إلا نادرًا

وسأسوق أمثلة من عمله توضح هذا المنهج عنده

* التزم أبو الخطاب - كشأنه الواضح في جميع شواهده - تخريج الشاهد من الحديث الشريف ، وذلك من نحو قوله (وفي الحديث يا نساءُ المؤمناتُ - برفع (المؤمنات) ورفع (النساء) ، ألا ترى أنه نعت قوله (يانساءُ) بـ(المؤمناتُ) وهو معرفة ، فدل على أن (نساءُ) معرفة[(٢)]) أهـ .

وكقوله (وقد جاء في الحديث (**ليسَ في الخضْراوات صَدَقَة**) فجمع (الخضراء) على (الخَضْراوات) وذلك على الشذوذ ، وقد قيل إن قوله (الخَضْرَاوَات) اسم للبقول ، فلذلك جاز جمعها جمع السلامة ؛ لأنها صارت اسما ، وليست صفة ؛ لأنها واقعة ههنا على نفس البقول ، وأما جمع الصفة جمع

---

(١) بوسعك أن تراجع (الخزانة ١/٩-١٥ - محقق ، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٤ - ٢٦٧ ، والمدارس النحوية (ص ٣١٠) وغيرها ، ويقوم الزميل الباحث عبد الوهاب ربيع ببحث في هذه القضية ، ونرجو له أن يوفق إلى ضابط حاسم فيها (رحمه الله ، وأفسح له فى جناته - آمين) .

(٢) المحرر (٣/٢٠٣) .

السلامة فلا يجوز)[١]

وكقوله (وجاء في الحديث أنه ﷺ قيل له (كيف يأتيكَ الوحيُ؟ قال يَتمثَّل لي أحيانا رجلًا، فنصب (رَجُلًا) على الحال، أي متصوِّرا رجلًا)[٢] أهـ، وعلى هذا النهج تراه في جُلِّ ما يتمثل به من أحاديث.

* وللمصنف اهتمام بذكر الروايات غير المستشهد بها إن لمست موضوعه، وترتب عليها تأكيدٌ له، أو حكمٌ آخر، وخذ من أمثلة ذلك:

يقول - وقد استشهد بالحديث الشريف (سلامٌ عليكم دارَ قوم مؤمنين، وإنا إن شاء اللهُ بكم لاحقون) - (ومن رواه: (عن قريب) فإن الاستثناء راجع إلى القرب.)[٣] أهـ.

ويقول: (قال النبى - ﷺ - لامرأة مستحاضة (صلِّى ولو قطَرَ الدَّمُ على الحصير) معناه (صلِّى وإن قطر الدم)، و (إنْ) و (لو) ههنا للتقليل، ويروى وإن قطر الدم على الحصير)[٤] أهـ.

ويقول: (ومن ذلك الحديث (العينانِ وكاءُ السَّهِ) على رواية من روى بالهاء ومن قال: (ست) فإنه حذف الهاء.)[٥] أهـ.

* وكما قدمت، ليس للمصنف همة في ذكر اسم رواة مايستشهد به من أحاديث كما هو الشأن في عموم التصنيف النحوي، ولم يقع ذلك منه غير مرة واحدة في الحديث، (ليس من آمبرِّ مصيامُ في امسفرِ) حيث قال: (ذكر الزمخشري أن هذا الحديث رواه النمر بن تولب - رضى الله عنه - وذكر أنه لم يرو غيره.)[٦]

(ج) الشواهد الشعريـة:

احتلت الشواهد الشعرية المرتبة الثانية عددًا بعد الشواهد القرآنية في كتابنا؛ إذ بلغت أربعةً وسبعين ومائتي شاهد، كان لشواهد سيبويه منها النصيب الأوفي؛ إذ

---

(١) ذاته (١٦٩/٢).
(٢) ذاته (٣٢٥/٣).
(٣) ذاته (٣٨٧/٢).
(٤) ذاته (١٣٢/٤).
(٥) ذاته (٣٧٩/٤).
(٦) ذاته (٤٣٢/٤، ٤٣١).

بلغت أربعة وثلاثين ومائة شاهد، وشواهد كتابنا تشغل رقعة زمنية تمتد في العصر الجاهلى والإسلامي والأموي، وهذا في غالبها؛ كما تَمَثَّلَ المصنف بشعرٍ لشعراء من العصر العباسي الأول، والثاني، والثالث[١] كأبى نواس، وصالح بن عبد القدوس، وأبى العتاهية، والمتنبي، وكشاجم، وعبد الملك بن إدريس الجزيري.

ولست أودُّ، أن أحدد عصور الاحتجاج الشعري؛ فذلك أمر استقر لدى الباحثين، وتطامنوا إلى نهاية عصر الاحتجاج بحدود الخمسين بعد المائة، من نحو إبراهيم بن هرمة، وابن ميادة ورؤبة[٢]، وإنما أود أن أبيِّن أنَّ ماورد في (المحرَّرَ) من شعر المولدين، إنما هو تمثيل يقع في كتب النحو، كما هو حال جميعها مع بيت أبي نواس

كأنَّ صُغْرى وكبرى من فواقعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهبِ

وكأن هذا الفهم هو الذى صدر عنه المصنف، فألفيته يميز بالنسبة إلى المحدثين دون سواهم ممن أورد لهم شعرًا، وقد التزم بذلك في غالبه دون سائر ما استشهد به فتراه يقول (ومن ذلك قول المتنبي)[٣]، (وقد نقدوا على أبى نواس في قوله)[٤]، (ومثله قول المتنبي)[٥]، و (قال أبو نواس في هذا المعنى)[٦]، بل يُفْصِحُ بهذا الفهم في قوله (وعلى ذلك قول كشاجم من المتأخرين)[٧]، و: (كقول بعض المغاربة)[٨]، فما استأنس به المصنف من شعر المُولَّدين إنما هو

---

(١) في الأول (١٣١-٢٣٢) أبو نواس، وأبو العتاهية، وصالح بن عبد القدوس، وفي الثاني (٢٣٢ - ٣٣٤) المتنبي وفي الثالث (٣٣٤ - ٤٤٧) كشاجم، وعبد الملك.

(٢) راجع (الخزانة ١/٨، ٤٢٥ - محقق) وانظر (المزهر ١/٥٨)

(٣) المحرر (٣/٣٢٥)

(٤) ذاته (٣/٤٦١)

(٥) ذاته (٤/٢٥١).

(٦) ذاته (٤/٢٥٢).

(٧) ذاته (٤/٢٥١).

(٨) ذاته (٤/٢٧٣).

تمثيل في غالبه .

وللمصنف في تناوله الشواهد الشعرية منهجه الذى ينضبط في جميع مايستشهد به ، وقد أمكن أن أحدد منهجه هنا في الطرق التالية :

* التزامه توضيح الشاهد الوارد في امتداد كتابه .

* ذكر الروايات الواردة في موطن الشاهد والحديث عنها .

* أنه قد يذكر البيت الواحد في أكثر من موطن لتعدد موطن الشاهد فيه ، كلٌّ بما يناسب موضوعه .

* إعراب مايحتاج إلى إعراب فيما يسوقه شاهدًا

* عدم التزامه في جُلِّ أمره بنسبة الأبيات إلى قائليها

وسأتناول هذه النقاط بذكر نماذج توضح منهج أبى الخطاب الواضح في شواهده :

* التزم المصنف بيان الشاهد في كل مايسوقه من شواهد ، ولاتكاد تصادفه يفتُرُ عن هذه المهمة إلالِمَامًا ، وهذا مسلك لايلقاك في كثير من كتب النحو ، حتى فيما ساقه من ضرائر شعرية ، لم يكتف بإيرادها تعديدًا كما صنع غيره ، بل تراه يوضح مكمن الضرورة في كل منها ، وهذه محمدة تُعَدُّ له ، وإليك نماذج منه

يقول (ومثل ذلك قول جرير

ألستم خيرَ من ركبَ المطايَا وأندَى العالمين بُطونَ راحِ

فهذا تقرير ، وليس استفهاما ؛ لأنه مدحهم بذلك ، ولو كان مستفهِمًا لم يكن بمدحٍ)[1] أهـ .

ويقول (قال شاعرهم

فإن الماءَ ماءُ أبِى وجَدِّى وبئري ذُو حفرتُ وذُو طويتُ

أى بئرى التى حفرتُ ، والتى طويتُ ، والعائد ههنا محذوف تقديره : التى حفرتُها والتى طويتها)[2] أهـ .

---

(١) المحرر (٢/٣٧١) . (٢) ذاته (٢/٣٩٩) .

ويقول (قال الشاعر

بدَا ليَ أنّي لست مدركَ مامضى ولا سابقًا شيئًا إذَا كان جائيًا

فقوله : (سابقا) اسم فاعل ، فاعله مضمرٌ فيه تقديره : (ولا سابقا أنا) ، و(شيئًا) مفعول ، تقديره (ولا أسبقُ شيئًا)(١) أهـ.

ويقول (قال الشاعر

الضاربُون عميرا عَنْ بُيُوتِهِمُ بالتلِّ يوم عميرٌ ظالمٌ عادى

فأضاف (يومًا) إلى الجملة التى هى عمير ظالم عادى)(٢) أهـ.

ويقول : (قال الشاعر - في الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه-

كما خُطَّ الكتاب بكفِّ يومًا - يهوديّ يقاربُ أو يزيلُ

تقديره (بكف يهوديّ يوما)، ففصل بـ (يوم) بين المضاف والمضاف إليه وهما (كف ، ويهوديٍّ)(٣) أهـ.

ويقول (وكذلك قول الشاعر

ألا رجلًا جزاه اللَّهُ خيرًا يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تُبيتُ

تقديره عند الخليل ألا تُرُونَنِي رجلا ، فحذف الفعل ، وهذا تحضيض)(٤) أهـ

ويقول (وقال الشاعر

لقد كان في حول ثواءٍ ثَوَيتُهُ تُقَضَّى لباناتٌ ويسْأَمُ سائمُ

فقوله (ثواءٍ) بدل من (حَوْلٍ)، لأن (الثُّوِىّ) كان في الحول، وهو الإقامة)(٥) أهـ. ويقول (ومن ذلك قول الشاعر

لَمْ يمنع الشربَ مِنْهَا غيرَ أنْ نطقتْ

فقوله (يمنع) فعل مستقبل ، و (غيْرَ) فاعلةٌ، وجاءت منصوبة ؛ لأنها مضافة إلى (أنْ) ، و (أنْ) مبنية على السكون .)(٦) أهـ.

---

(١) ذاته (٢/٤٢١)
(٢) ذاته (٢/٣٦٧)
(٣) ذاته (٣/١٦) .
(٤) ذاته (٣/٩٧)
(٥) ذاته (٣/٥٢٤)
(٦) ذاته (٤/٢٠٠) .

ويقول (قال

ثلاثُون للهجر حولًا كميلاَ

أراد (ثلاثون حولًا للهجر) ففصَلَ ضرورة .)[١]

وهكذا مع غالب مايصادِفك من شواهد هذا الكتاب تُدرك هذا المنهج الواضح والطريق البيِّن .

* وأبو الخطاب لايَنِى في التبليغ بما يخدم قضية الشاهد ، فيتلقاك بالتنصيص على رواية أخرى في شاهده - إن وُجِدَتْ - والحديثِ عنها ، وكذا تتضاعف الفائدة ، وخذ قوله (وقد جاء الخبر معرفة والاسم نكرة ، قال حسان

كأن سبيئة من بيت رأسٍ يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

فنصب : (مزاجَها) وهو معرفة ، وجعله خبرها ، وجعل اسمها نكرة ، وهو قوله (عَسَلٌ) ، ومنهم من يرويه برفع (المِزاج) ونصب (العسل) ورفع (الماء) ، فيكون (مزاجُها) اسمها ، و (عسلًا) خبرها ، والماء مرتفع بإضمار فعل تقديره (يكون مزاجُها عسلًا خالطه ماءُ)[٢] أهـ .

وقوله (وعلى ذلك قول ذى الرمة

كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وراق السَّلَمْ

يروى برفع (الظبية) ، ونصبها ، وجرِّها ، فالرفع ، والنصب ، والخفض)[٣] أهـ .

وقوله (وكذلك أيضا قول الشاعر

أفنى تلادي وما جمَّعت من نَشَبِ قرعُ القواقيزِ أفواهَ الأباريق

وقد رُوِيَ (قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق) - برفع (الأفواه) على أنها فاعلة و (القواقيز) مفعولة ؛ لأن المصدر يضاف إلى الفاعل ، وإلى المفعول .)[٤] أهـ .

وكقوله في البيت :

---

(١) ذاته (٢٦٦/٤)

(٢) ذاته (٥٥٦/٢) .

(٣) ذاته (١١/٣)

(٤) ذاته (٢٧٦/٣) .

غداةَ أحلَّت لابن أصْرم طعنةٌ   حُصينٍ عبيطاتِ السدائفِ والخمرُ

وبعضهم يرويه (طعنةٌ) بالرفع ، و (عبيطاتِ) - بالنصب - و(الخمرُ) بالرفع على القطع مبتدأ وخبره محذوف ، كأنه قال (والخمر كذلك)[1] أهـ .

وكقوله في بيت الفرزدق

وعَضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يَدَعْ   من المال الا مُسْحَتًا أو مجلَّفُ

ومنهم من يرويه (إلا مسحتٌ ، أو مجلَّفُ) - برفع الجميع - ، ويكون رفع (مُسْحَتٌ) بفعل مضمر ؛ لأنه إذا قال (لم يَدَعْ) فكأنه قال (لم يبقَ إلا مُسْحَتٌ) فيتعين رفع (مُسْحَتٌ) على إضمار (يَبْقَى) ، ويكون (مُسحتٌ) مرفوعًا بالفاعلية حملًا على المعنى ، وقوله (مُجَلَّفُ) عطف عليه .)[2] أهـ .

وكقوله في البيت :

كَمْ بِجُود مقرفٍ نالَ العُلاَ   وكريم بُخْلُهُ قَدْ وَضَعهْ

و (مُقْرِفٍ) مخفوض بـ(كم) على وجود الفصل ، وهو قبيح ومنهم من يرويه (كم بجودٍ مُقْرفًا) - بالنصب - ومنهم من يرويه (مُقْرِفٌ) بالرفع)[3]أهـ

وقوله في البيت

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ   والصالِحينَ على سمعانَ من جارِ

:(وقد روى هذا البيت : (يا لعنة اللهِ والأقوامُ كلُّهم والصالحون) - برفع (الأقوام) وما بعدها عطفا على موضع اسم (الله) ؛ لأن اسم (الله) مرفوع في المعنى ، من حيث إنه فاعل (اللعنة) ؛ لأن اللعنة مصدر ، والمصدر لا بُدَّ لهُ من فاعل ، والتقدير (يا قومُ أن لعنَ اللهُ) ، فلما كان مرفوعا من حيث المعنى بالفاعلية جاز عطف مابعده بالجرِّ على لفظه ، وبالرفع على محله)[4] أهـ .

وكذا لايدع مايمكن الوقوف عليه حتى يهتبله ، فيتلقاك بما تستقر به نفسك ، وتتم الفائدة من موضوعه

---

(١) ذاته (١١٩/٣)

(٢) ذاته (١٢١/٣) .

(٣) ذاته (٣٥٠/٣) .

(٤) ذاته (١٢٩/٤) .

* وكما قدمتُ قريبًا ، قد يذكر البيت الواحد في أكثر من موطن لتعدُّد وجوه الشاهد فيه ، كلٌّ بما يناسب موضوعه ، وكأنى به يلجأ إلى ذلك بالتطبيق على ماسبق للنفس به إلفٌ وعهْد ، فتستقرُّ به وتسكن ، وتصيُّد أشياءَ من شئٍ أمر يُحْمَدُ له في التطبيق العملي ، وإليك نماذج من ذلك توضح هذا المنهج

بيت الحطيئة

أطَوِّفُ مَا أطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى بيتٍ قعيدتُه لَكَاعِ

اجتلبه شاهدا على مجئ (ما) مصدرية ظرفية[1] كما أورده شاهدًا على ورود (فَعالِ) سباً لمؤنث في غير النداء[2] ، كما ساقه في الضرائر لذلك[3] مع الاكتفاء بموطن الشاهد .

وكصنيعه مع بيت زهير

بدا لى أنِّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقًا شيئًا إذا كانَ جائِيًا

فقد أورده شاهدًا على عملِ اسم الفاعل عملَ الفعل في نصبه المفعول : (سابقا شيئًا)[4] ، وساقه شاهدا لكون اسم الفاعل الأصلُ فيه التنوينُ والنصبُ لا الإضافة[5] وذكره على الرواية الأخرى بجر (سابق) شاهدًا للعطف على توهم دخول الباء في خبر ليس[6] ، وكما فعل مع بيت الأحوص

ألاَ يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

حيث ذكره شاهدًا على نداء النكرة غير المقصودة[7] ، ودفعه شاهدًا على كون : (ألا) للتنبيه[8] ، ثم أورده شاهدًا على تقدُّم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة[9]

وكذا ترى ، وهو استخلاِص واعٍ ، وتطبيق حسن في تلمس ما يناسب موضوعاته

---

(١) المحرر (٣/٦٤)

(٢) ذاته (٣/٢٢٧) .

(٣) ذاته (٤/٢٧٥) .

(٤) ذاته (٢/٤٢١)

(٥) ذاته (٣/٢٦٢) .

(٦) ذاته (٣/٢٦٣) .

(٧) ذاته (٣/٢١٢) .

(٨) ذاته (٣/١٢٥)

(٩) ذاته (٤/٢٧٥)

المتعددة في شئ ألفه قارئه

* وكما استقر عند المصنف وظيفةُ الشاهد، كتأكيد لتنظيرٍ سابقٍ، وقد عهدناه موضحًا لموطنه مطردًا، كذلك تراه قد لا يَنِي عن توضيح مايخفَى من تركيبه بإعرابه، وسواءٌ ما تعلق بالشاهد، أم ما تضمنه البيت بعامة، وإليك صورا من ذلك :

يقول - وقد ساق بيت جرير شاهدًا على (حبَّذَا) وأسلوبها

يا حبَّذا جبلُ الرَّيان من جبلٍ وحبَّذَا ساكنُ الرَّيانِ مَنْ كانَا

قوله (حبَّذا) فعل وفاعل، و(جبل الريان) مرتفع من الوجهين و(مِنْ جبلٍ) جارّ ومجرور، وموضعه النصب على التمييز، كأنه قال: (ياحبذا جبلُ الريانِ جبلًا) وقوله (حَبَّذا) الثانية فعل وفاعل، و (ساكنُ الريانِ) مرتفع من الوجهين، و[أما] قوله: (من كانا)، ف (مَنْ) في موضع نصبٍ، خبرُ (كان) مقدمًا عليها تقديره (أَيَّ رجل كان)، وقيل إنَّ (مَنْ) في موضع رفع، بدلٌ من (ساكنُ الريانِ) وقوله (يا) حرف نداء، والمنادي محذوف تقديره (ياقومُ حبَّذا)، وقيل إن (يا) ههنا حرف ابتداء، لامعنى لها غير الابتداء والافتتاح)[1] أهـ.

ويقول - وقد استشهد بقول حسان :

ألا طِعانَ، ألا فُرْسانَ عاديةً إلا تَجَشُّؤ كُمْ عِنْدَ التَّنانيرِ

فقوله (طِعان) و (فرسان) اسم (لا) و (عادية) نعت لـ (الفرسان) والخبر محذوف، تقديره (ألا طعان، أَلاَ فُرْسَانَ عاديةً تذكرونها) وقوله (إلَّا تجشُّؤكم) استثناء منقطع.)[2] أهـ.

ويقول - وقد استشهد بقول امرئ القيس

سريْتُ بهم حتى تَكِلّ غُزَاتُهم وحتَّى الجيادُ ما يُقَدْن بأرْسَانِ

فالجياد مبتدأ، وقوله: (مايُقَدْنَ بأرسان) جملة في موضع خبره، و (ما) حرف نفي، و (يُقَدْن) فعل مالم يُسَمَّ فاعله، والنون اسم ما لم يُسمَّ فاعله؛ وقوله

---

(١) المحرر (٣/٣٦٥). (٢) ذاته (٣/٩٨).

(بأرسان) جار ومجرور في موضع نصب بـ (يُقَدْنَ)[١] أ هـ.

* وأما موقف أبى الخطاب من شعراء شواهده فَقلَّمَا يهتم بذكر أسمائهم، ولم يقع ذلك منه إلا قليلا، إذا ما قُورِنَ بما استشهد به، فقد تقدَّم لنا أنه قد بلغت شواهده الشعرية في هذا الكتاب أربعة وسبعين ومائتين، نَسَبَ منها تسعة وعشرين ليس غير، أو ثلاثين إذا ما أضفنا قول أبى عثمان المازني:

هـوِيـتُ الـسِّـمـان فَـشَـيَّـبْـنَـنِـي وقْد كنتُ قِدْمًا هوِيتُ السِّمَانْ

وهؤلاء الشعراء الذين نَسَبَ إليهم هم: (عنترة، والنابغة، والنعمان، وامرؤ القيس، ولبيد، وطرفة، وعمرو بن معد يكرب، والحطيئة، وحسان، وابن أبي ربيعة، والفرزدق، وجرير، والأخطل، وذو الرمة، والعجاج، وأبو نواس، والمتنبي، وكشاجم) - باختلاف نصيب كل منهم عددًا -، وشأنه في ذلك شأن غالبِ النحاة الذين يكتفون بعرض الشاهد دون عَزوه إلى قائله.

مؤاخذته في استشهاده الشعري:

وإذ وقفتَ - بما تقدم - على هذا المنهج الواضح لأبى الخطاب، في فهمه لوظيفة الشاهد الشعري نظريةً، وتطبيقًا، فلأعقبْ بأمور توقف البحث فيهنَّ معه، وهنَّ ثلاثٌ، خالف فيها ما عليه الناس

أولها: أنه نسب البيت

كأنْ طبيةٌ تعطُو إلى وارق السَّلَمْ

إلى ذي الرمة[٢]، ولم اقع عليه في شعر ذى الرمة، والواقع أن هذا الشاهد مختلف في صاحبه اختلافا بيِّنًا بين الكاتبِين، فهو ابن صريم اليشكري، أو زيد بن أرقم، أو علباء بن أرقم، أو الباعث بن صريم - كما حُرِّرَ في موضعه - ولم ينسبه واحد إلى ذى الرمة، وليس بمستنكر أن يكونَه.

ثانيها: أن خرج (مَثْنَى) في كلام الراجز

---

(١) ذاته (٤٢١/٣).
(٢) ذاته (١١/٣، ٣٩).

إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا قدْ بلغَا في المجدِ غايتَاهَا
طارُوا علاهُنَّ فَشُلْ علاهَا واشددْ بمثْنَى حقبٍ حَقْوَاهَا

على أن (مَثْنَى) جاء بالألف في حال الجر لغة، قال (وكان القياس في هذا جميعه الياء في (أبيها، وغايتيْهَا، وعليها، ومَثْنَيْ، وحقْوَيْها)[1] أهـ.

وما وقع البحث عليه أن (مَثْنى) مصدر ميمي، لا مُثَنًّى - على ماحُرِّرَ في موضعه - إلا أن تكون هذه الكلمة وقعت مع المرافق هنا سهوًا

ثالثها أنه نقل في تخريج البيت

وما الدهر إلا منجنونًا بأهله وماصاحبُ الحاجاتِ إلا معذبا

قولًا لبعضهم لم أقع عليه، ولاينضبط بضابطٍ، فقال (وقيل إن (منجنونا) و(معذبا) في تأويل المصدر المحذوف فعله، كأنه قال وما الدهر إلا يُجَنُّ جنُونًا، وماصاحب الحاجات ألا يعذبُ تعذيبا، فأوقع (منجنونا) موقع (جنون) وأوقع (معذبا) موقع (تعذيب)، فلما كان مصدرا محذوف الفعل نصبه)[2]

والذى عليه النحاة في تقديره (إلاَّ يدورُ دوران منْجنُون) ودعاهم إلى هذا التقدير كون (منجنون) لايصلحُ للنصب على المفعولية المطلقة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أما (مُعَذَّبًا) فهو مصدر ميمي على بابه، وقد حُرِّر في موضعه.

وهذه أمور كما تلاحظ سهلٌ تأويلها، ولاترتقي إلى مستوى الخطأ، وإن لزم التنويه بها، ومخطئٌ من يدَّعي العصمة.

كلمة أخيرة:

أورد المصنف قول جرير، أو عبد الله بن قيس

لم تتلفَّعْ بفضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تسقَ دعدُ في العُلَبِ

فقال (فصرف (دعدا) الأولى، ولم يصرف (دَعْدَ) الثانية، وجمع بين

---

(١) ذاته (٣١/٣).
(٢) ذاته (٧٠/٣).

اللغتين)[١] أهـ. وهذا ماعرفناه من النحاة؛ وقد زعم الزجاج أن الصرف في (دَعْد) الأولى ضرورة، حيث يُوجِب المنعَ في مثله، فقال (فأما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف وترك الصرف، فأما ترك الصرف فجَيّد، وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار)[٢] أهـ، وإلى الضرورة ذهب ابن جنى، فقال: (ولو لم يصرف فقال دَعْدُ ولَمْ) لصار وزنه (مفتعلُنْ) و (مُفْتعِلُنْ) ههنا جائز ولكنه استنكره؛ لأن فيه زحافا، فصرف، وجعل إرادة: (مستفعِلُنْ) ضرورة يجب لها صرف ما لا ينصرفُ)[٣] أهـ.

وهذا شئ لا أُرَاهُ، وربما كان غير مستقيم على محجَّة البحث، فما عرفتُ أن المزاحفةَ بالطيّ في حشو المنسرح ضرورة، بل قد طوى الشاعر في صدر البيت وعروضه من (مسْتفعلُنْ) إلى (مُفْتعِلُنْ) فيهما، وكلاهما جائز، فأيُّ ضرورةٍ لو لم يصرفْ وطوَى في صدر العجز، وقد ألمحَ إلى نحو من ذلك ابن السيِّد في قوله (ويجوز في (دَعْدَ) الأولى الصَّرف وترك الصرف، ولايجوزُ الصرف في الثانية، لانكسار البيت)[٤] أهـ.

وهذا يمكن استيعابه، وهضمه، أما الحملُ على الضرورة فلا يُرَى، وليس سهلًا كذلك أن نشايع قولهم (إنَّ الشاعر جمع بين اللغتين)، فصعبٌ وعسيرٌ أنْ يُفْهَمَ ذلك، وما أفهمه أنَّ كلامه على إحدى اللغتين قطعًا

إما بالصرف فيهما، وحذفَ تنوين الثانية،؛ لحركة تاء (مفعولاتُ) في المنسرح - على ماسبق - وإمَّا بعدمه، ويكون التنوين في الأول منْتَحلًا عليه، والله أعلم.

(د) شواهده من كلام العرب:

وكما اعتمد المصنف في استشهاده على الأصول من كتاب الله، والحديث النبوي الشريف، وشعر العرب، فكذلك وثَّقَ بالمأثور من كلام العرب مثلًا، أو

---

(١) ذاته (٣/٥٧٣)

(٢) ما لا ينصرف (ص ٥٠).

(٣) المنصف (٢/٧٧)

(٤) إصلاح الخلل (ص ٢٩٦)

قولًا لأحدٍ من فصحائهم ، وكلاهما وارد في مدرجة الاستشهاد (فلم تُترَك الأمثال جملة في سياق الاستشهاد اللغوى فاستعملت على قلَّةٍ)[١] وقد بلغ ما استشهد به ، أو تمثل من الأمثال سِتَّةَ عَشَرَ مثلًا ، والمصنف مع المثَلِ ينهج منهجه المتلبَّ في عموم شواهده من توضيح موطن الشاهد ، وذكر ما فيه من رواية أخرى إن وجدت إسعادًا على الاطمئنان بما يمسّ موضوعه ، وخذ من ذلك أمثلة

يقول : (وقولهم : أهلَكَ والليْلَ - بنصب (الليلَ) على المفعول معه وتلخيصه بادر أهلَك قبلَ اللَّيلِ .)[٢] أ هـ .

ويقول (وقولهم في المثل (أطرقْ كَرى) ، معناه : (أطرقْ ياكرَوانُ) فحذفَ الألفَ والنونَ الأخيرتين ، فبقى (ياكَرَوَ) فتحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت الواو ألفا ، فصار ، (كَرَى) كما ترى)[٣] أ هـ .

ويقول (قالوا لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ ، يريدون : (من فُصْدَ لَهُ) على لغة من أسكن الصاد ، ويقول حاتم (هذا فَزْدِى أنهْ) ، يريد : (فَصْدِى أنَا)[٤] أهـ .

وكما قدمت ، ربما ينص على رواية أخرى في المثل - إن وجدتْ ، وكان في إيرادها مايخدم قضيته - ؛ كقوله : (فإنْ قيلَ فقد قالوا : (تسمعُ بالمعيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراهُ) ، فجعلوا (تسْمَعُ) في موضع المبتدأ قيل هذا مثل ، والأمثال تحتمل من التغييرات والشذوذات ما لايحتمله غيرها ، وهو شاذٌّ موقوف على السماع ، لايؤخذ به ولايقاس عليه ، على أنهم قد رووا (أنْ تسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراهُ)[٥] أهـ

وتراه يأتنس كذلك بكلام الفصحاء من العرب تعيينًا ، أو بعمُوم ، فيستشهد به ، أو يتمثَّل ، وذلك من نحو قوله (وقال ابن الزبير - جوابًا للذى قال له (لعن الله ناقة حملتنِى إليكَ) - (إنَّ وراكِبَها) بمعنى نَعَمْ ، وراكبَها)[٦] أهـ .

---

(١) رواية اللغة (ص ١٤٣)
(٢) المحرر (٣/٣١١)
(٣) ذاته (٣/٢٢٠) .
(٤) ذاته (٤/٣٩٣) .
(٥) ذاته (٢/٤٥٢- ٤٥٣) .
(٦) ذاته (٤/١٣٥) .

وقوله (ومن الاستغاثة قول عمر - رضى الله عنه - لما طعنه العِلْجُ - قال يالله، يا لَلْمسلمينَ - بفتح اللامين، من اسم (اللَّه) ومن (المسلمين)؛ لأنه استغاث بالله، وبالمسلمين على العِلْجِ)[١] أهـ.

وتراه يتمثل بقول العرب، لاعلى التعيين من نحو قولهم (المرءُ مقتولٌ بما قُتِل به إنْ سيفًا فسيفٌ، وإن خِنْجرًا فخِنْجَرٌ)[٢] و (الناسُ مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ)[٣]، و (ما ذرَّ شارقٌ، وما رعد السحاب، وما أطَّتْ الإبلُ، وما طلع الصَّباحُ)[٤]

وقد يورد الشاذَّ من كلام العرب؛ ليبيِّن وجه الشذوذ فيه، فيتأكد المطَّرِدُ ويستقر كقوله (ولايُغْرَى الغائبُ، لو قلت (عليه زيدًا) لم يجز؛ لأن الاغراء لايقتضى إلاَّ المخاطبة، وقد حكى بعضُ العربِ (عليه رجلًا ليْسَنِي) فأغْرَى الغائب وهو شاذٌ.)[٥] أهـ. وكقوله (وإن كان بعضُ العرب قد يجعل (ليْس) حرفًا، فيقول (ليس الطيِّبُ إلا المِسكُ)، فيجعل (ليس) حرفَ نفيٍ)[٦] أهـ.

وبعد، فلعلَّ البحث قد اهتدى إلى تصوير منهج أبي الخطاب الهرَمِيّ في تناوله لأدلة الصناعة النحوية، بأبعادها المختلفة، بما يمكنُنِى أنْ أزعم أخيرًا أنَّ هذا التناول كان سَوِيَّ الطريقة له، فحَقَّقَتْ وظيفتهَا المنشودة في خدمة الدَّرس النحوي.

وسيتكشف أوضح من موقفه مع أدوات الصِّناعة النَّحوية في الفصل التالي



(١) ذاته (٢٢٣/٣)
(٢) ذاته (٥٣٢/٢).
(٣) ذاته (٥٣٢/٢).
(٤) ذاته (٦٤/٣)
(٥) ذاته (١٧٣/٣)
(٦) ذاته (٥٢٩/٢).

الفَصْلُ الرَّابِعُ

عمر الهزْمِيّ

وأدوات الصِّناعة النحوِّية

(١) الهَرْميّ، والعلة النحوية.

(٢) الهَرْميّ، والعامل النحوي.

(٣) الهَرْميّ، والمصطلح النحوي.

(٤) الهَرْميّ، والحدّ النحوي.

(٥) الهَرْميّ، وتطبيقُهُ الإعرابي.

كما وقفتَ من قريبٍ مع أبى الخطاب في تصوُّره للدليل النحوي ، فالبحث هنا يحاول كشف موقعه من أداة النحويّ ، وأعنى بها مفاهيم الصِّناعة النحوية من العلل ، والعوامل ، والمصطلحات ، والحدود .

وهذا ما سأتلمس التَّهدِّى إليه في هذا الفصل مُنْهيًا إياه ، بالكشف عن التوظيف التطبيقيّ للمصنف في تحليله الإعرابي للتراكيب ، وخصوصية طريقته في هذا المضمار

أولًا الهَرْميّ والعلة النحوية

سرت العلة في التفكير النحوي منذ باكوراته ، وكأنَّها واكبت ميلاده ، ولم تقنع بغير نصيب كبير من هِمة الشادين بهذا العلم ، حتى غدت القسيم الواضح في مساحة النظر النحوي ، ولم يكتف النحوي بالوصف للظاهرة اللغوية في الألفاظ والتراكيب ، بل تجاوزها إلى محاولة تفسير هذه الظاهرة تفسيرا يتطامن مع مانزع إليه من هذا الفكر الجَدَلى الذى جدَّ على عقله لِقاحًا وافدًا ، فراح معه يترصد لكل الظواهر ، ملاحظًا ومفسرًا ، ومعلِّلا ، فصادفنا الخليل بن أحمد يفتح الباب في التفسير ، والتعليل والتحليل ، فرسم سنة للخالفين بعده ، حتى آضت الدراسة النحويَّة رهينةَ هذا التفكير النظري ، (فالجميع مُنْدَفعون إلى الأخذ به)[1] ، وترَسَّم منهاجه ، واسمع الخليل - وقد سُئِلَ عن العلل التى يسوقها في النحو - (فقيل له أعَن العرب أخذتها ، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال إنّ العرب نطقتْ على سجيَّتها ، وطباعها ، وقامت في عقولها عللُ كلامها ، وإنْ لم يُنْقَل ذلك عنها ، وعَلَّلْتُ أنا بما عندى أنه علَّةٌ له ، ومَثَلى في ذلك مَثَلُ حكيم دخلَ دارًا مُحكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحَّت عنده حكمةُ بانيها بالخبر الصادق ، والبراهين الواضحة ، فكلما وقف هذا الرجلُ الداخلُ الدارَ على شئٍ منها قال إنما فعل هكذا لعلةٍ سنحتْ له ، وخطرت ، فجائزٌ أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلَّة التى

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث (ص ١٤٣) ، وانظر (تطور الدرس النحوي ص ٧١، ٧٤، ٨٩) .

ذكرها هذا الداخلُ للدار ، وجائزٌ أنْ يكون فعله لغير تلك العِلَّة ، إلاَّ أنَّ ماذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة) ثم يقول الخليل (فإنْ صحَّت لغيرى علةٌ هى أليق بالمعلول مما ذكرت فليأت بها)(١) أهـ .

وبذا يفتح الخليل باب العلة على مصراعيه لمن خَلَفَهُ ، فنقف على تلميذه سيبويه يضع كتابه الحافل بنتائج هذه العقلية المعللة ، فتكثر التعليلات في كتابه كثرة مفرطة ، سواء أكانت للقواعد المطردة ، أم للأمثلة الشاذة ، وهو القائل في فواتح كتابه (وليس شئٌ يضطرون إليه إلَّا وهُمْ يحاولون له وجهًا)(٢) ، فهو لايعلل فقط لما كثر في ألسنتهم ، واستُنْبِطَتْ على أساسه القواعد ، بل يعلل أيضًا لِمَا يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لايوجد أسلوبٌ ، ولاتوجد قاعدة بدون علة(٣)

وبذلك ثَبَّت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف ، ومدَّها في جميع قواعدهما ومسائلهما ، فليس هناك شئ لايُعَّلل ، بل لكل شئ علته يمسك بها(٤)

وكان لمقالة هذين الإمامين وعملهما أثرهُمَا البالغ في إقدام النحاة على التعليل والتوجيه ويُرجِع البحث المعاصر الأسبابَ التى وجَّهت النحاةَ إلى التعليل لأمور

* أنَّ النحو وُلِدَ بالبصرة التى عَرَفَتْ قبل غيرها فلسفة اليونان ، وحكمة الهنود وذاعت فيها المذاهب الكلامية ، وأن النَّحاة أو أكثرهم كانوا على علم بهذه المعارف فتأثروها وراحوا يبحثون عن الحكمة في النصوص العربية ، وسرِّ وُرود التراكيب والمفردات وأصواتها على ماوردت عليه .

* أنَّ اللغة لم تصل إلى أيدى اللُّغويين إلاَّ بعد أن خطَتْ مراحل بعيدة في طريق التقدم والرقي ، وبعد أن عبَّرت عن العقل الإنساني فترة طويلة من الزمن ، فعدمُ وقوف رجال اللغة على تاريخها ، والأطوار التى مرت بها ، وذهاب دقائقها هو الذى نحَا بِهم إلى هذا الفكر النظري ، لعلهم يلتمسون أسرارها ، ويقفون على شئ من تاريخها

---

(١) إيضاح علل النحو (ص ٦٥ - ٦٦) .
(٢) الكتاب (١٣/١ - محقق) .
(٣) المدارس النحوية (ص ٨٢)
(٤) السابق (ص ٨٦) .

* أنَّ اعتزاز روَّادِنا بلغتهم، -وحسبُها أنها لغة كتابهم-، جعلهم يُدِيمون العكوف عليها وأكثروا الإصغاء لها باحثين، ومنقبين عن أسرارها، فالتمسوا لكل ظاهرة من ظواهر اللغة - وهي كثيرة - سببا ووجهًا، و هكذا اقترن تقديرهم البالغ للغة بشيوع الفلسفة والجدل لتكون العلة[١]

وذلك الجدل نشأ، أولَ ما نشأ للدفاع عن الدين، ومايتصل به من المذاهب والأحزاب، ثم التزموه حتى غلبهم في سائر بحوثهم الدينية، وغير الدينية، وصار إمارةَ الثقافة وعنوانَ المعرفة، وقد جلبه، وأذكى شعلته الأجانب، ولاسيما الفرس، وغيرهم ممن اعتنقوا الإسلام، وبلادهم مهد لحضاراتٍ، وثقافاتٍ مختلفة المظاهر، في مقدمتها علم المنطق، بما يحتويه من طرق الاستدلال، وإقامة البراهين، وصنوف الجدل[٢]

وعليه لم يكن النحاة بمنأى عن هذا التيار الوافد، وما كان لهم أن ينأَوْا عنه، وهم يَحْيَوْنَهُ، فاصطبغ فكرهم به صبغة لازمت نتاجه، وسرت في أوصاله

ولم يُسلَم الباحثون للنُّحاة هذا المنهج المُتْرَعَ بعلاته، من القدماء والمحدثين فينشط المغاربة كابن مضاء[٣]، وأبى حيان إلى الدعوة بنبذ مايعلل به النحاة، يقول أبو حيان (وهذه التعاليل لايُحتاج إليها؛ لأنها تعليل وضعيَّات، والوضعيَّات لاتُعَلَّل)[٤] ويقول (والأولى الإضراب عن هذه التعاليل؛ لأنها تخرجْنَ عن العرب في موضوعات كلامها)[٥] أهـ.

ويقول ابن سنان الخفاجي: (إنّ النحاة يجب اتِّباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه، فأما طريق التعليل فإن النظر إذا سُلِّط على مايعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفَذُّ الفردُ، بل لايثبت منه شئ ألبتةَ، ولذلك كان المصيب منهم المحصِّلُ من يقول هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك، وربما اعتذر المعتذر لهم

---

(١) الرد على النحاة (ص ٣٥ - ٣٦ - مقدمة).
(٢) اللغة والنحو (ص ١٤٣)
(٣) انظر الأسبق
(٤) الهمع (١/٥٦، ٥٧).
(٥) ذاته.

بأن عللهم إنَّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرب بها المتعلم، ويقوى بها المبتدئ فأما أن يكون ذلك جاريًا على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم فذلك بعيدٌ، ولايكاد يذهب إليه محصِّل)[١] أهـ.

وبذا تحمس المنهج الحديث في مواجهة ظاهرة التعليل النحوي، فيقول شداته (إن المعروف في كل منهج علمى من مناهج البحث في الوقت الحاضر أن يُعْنَى أولا وآخرًا بالإجابة عن (كيف تتم هذه الظاهرة، أو تلك؟) فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الاجابة عن (لماذا تتم هذه الظاهرة أو تلك؟) لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفرَّ من وصفه بالحدْسِ والتَّخْمِين، وتفسير الإرادة)[٢]، ويقولون (وإذا كانت العلة بهذه المثابة، فليس لها من العلم نصيب كبير، ذلك أن التفكير العلمي تفكير موضوعي لا ذاتي، ثم هو تفكير جماعيّ لا فرديّ، بمعنى أن الجماعة تتلقَّاه بالقبول، ولايكون عليها اعتراضٌ[٣])

إن علينا أن يكون توجيهنا للظاهرة هو تصويرها؛ كما وردتْ، وأن ننفض أيدينا مما وراء ذلك البحث عن الأسباب، فهى لاتتناهى، ولا يتقدم بها العلم شيئًا[٤]، ويقولون (علينا أن نترك هذا من غير تردُّد، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية، ليست إلا محاكاة العرب، وأن الفيصل راجعٌ إلى أمرٍ واحدٍ هو السماع عن العرب الأوائل، واتّباع طريقتهم التى نقلت عنهم، دون التفات إلى تلك العلل التى لاتثبت على التمحيص)[٥]

والذى يُهِمّ البحث أن يتهدى إليه بعدُ أنَّ كلا الاتجاهين لايخلو من إسراف، فكما أسرف السابقون في تصيُّد العلة، أو تصورها حتى انشعبت معهم في كثير من مناحيها إلى العلل الثواني، والثوالث، أى إلى علة العلة، أو علة علة العلة[٦]،

---

(١) سر الفصاحة (ص ٣١) - عن اللغة والنحو ص ١٤٤ - ١٤٥

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية (ص ٤٢)

(٣) الرد على النحاة (ص ٣٧، ٤٠ - مقدمة).

(٤) السابق.

(٥) النحو الوافي (١/٩١)

(٦) انظر الرد على النحاة، واللغة بين المعيارية والوصفية.

أو مايمكن تسميتها (العلل المركبة)، كذلك أسرف المحدثون وغيرهم في إطلاقهم ردَّ العلة بعمومها، فقد يسلَمُ نظرهم إذا كان المنطوق العربي - في عمومه - على نهج واحدٍ ومقياس مطَّرد، فتتحتم معه الوصفية وحدها، حيث لا يشذ عنها شئٌ، أمَّا وقد تعدَّد الوارد عنهم في النظائر، والتركيب الواحد، فلا أرى الوصفية بإطلاقها بناجعة معه، وبخاصة مع الناحين بدايةً في هذا السبيل، فماذا يقولون في نحو (قائلٌ وبائعٌ) وقد قلبت العين همزة فيهما دون ما يناظرهما من نحو (حاوِلٌ، وعاوِرٌ، وصايِدٌ)؟ وماذا يقولون في نحو (صِيام، وقِيام) وقد قلبت الواو فيهما ياءً دون نظيرهما من نحو (لِواذ، وحِوَال، وعِوان) وشأنها جميعًا واحد صورة وبِنْية؟، وماذا يقولون في نحو قول العرب (ليس محمد بقائمٍ ولا قاعدٍ)، و(لا قاعدًا) جرًا ونصبا؟ وماذا يقولون في نحو قولهم (كفى بالله القادرِ، والقادرُ) جرًا ورفعًا؟، أو نحو قوله تعالى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ - (وأكونَ) -جزما، ونصبا، ورفعا، وقد قرئ به، وجميعه بطبيعته واردٌ على ما أُلِفَ في التراكيب العربية ؟

لانستطيع الإجابة معها طبعا إلا بالسبب والعلة، ولو كانت صورة التركيب متحدة بإطلاق لاضطرد الوصف، وتصويره ليس غيرُ، دونما حاجة إلى اللجوء لتفسير تعليليّ، ولو كانت النظائر كذلك على نمط متحد، لنجع معها الوصف، واكْتُفِيَ فيها بالاعتلال بالسماع وحده، أما وقد ورد صور للتركيب الواحد، والنظائر المفردة كذلك، فالنظر فيها يُسْلِم إلى العلة قطعا، وكذا العقل الانساني حِيال مايصادفه من ظواهر حاكمة، ومحاولةُ إخضاع اللغة، وإفرازاتُها إلى الضرورة المعملية المسلَّمة أمر لايُهْضَم؛ فالشأن في النظريات بعامة أن محاولة تفسيرها إنما هو اجتهاد محض، وكذا فهمنا الخليل، وبعد نظره، ألم يقل (فإن صحَّت لغيرى علة هى أليق بالمعلول مما ذكرت فليأت بها)؟، فتصرفه إنَّما هو اجتهاد، ووجهة نظر، وقد صادف عقلُه وكذا مَنْ بعده ظاهرة إنسانية خطيرة، فما كان له إلا أن ينشط حيالها، وأيضا ماكان له لِيُلْزِمَ غيره بما وصل إليه، فربما وجد

غيره خيرا مما رأى ، وهو بذلك يَسُنّ الطريق إلى الاجتهاد الواعي ؛ للوصول إلى النتائج المقبولة ، وكذا العلوم الإنسانية دأبها أن تُثْرَى بما يضفيه الّلاحِقُ إلى السابق .

فالاعتدالُ – إذن – أهدى سبيلا للوصول إلى الغاية الحسنة ، وأعنى به التفسير بالعلل الأولية دون لجاجة إلى غيرها ، ولعل القول بذلك قولٌ بالضرورة ، ولنسمع أبا الفتح بن جنى يقول (ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوهَ الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوٍ على الاعتراف به . فجميع علل النحو – إذن – مُواطِئة للطباع .)[١] أهـ ، ويقول (فمنها أن يكثر الشئُ ، فيُسْئل عن عِلَّتِهِ ؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول ، فيذهب قوم إلى شئ ويذهب آخرون إلى غيره ، فقد وجب – إذنْ – تأمل القولين واعتماد أقواهما ، ورفض صاحبه ، فإن تساويا في القوة لم يُنْكَر اعتقادهما جميعا ؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلّتين . وعلى هذا معظم قوانين العربية)[٢] أهـ ، ويقول : (علل النحو على ضربين

أحدهما: واجبٌ لا بدَّ له ؛ لأن النفس لاتُطِيقُ في معناه غيره

والآخر: مايمكن تحمله إلا أنه على تجشم ، واستكراه .

الأول : وهو ما لا بدَّ للطبع منه ، قلب الألف واوا للضمة قبلها ، وياء للكسرة قبلها ، أما الواو فنحو قولك في ضارب (ضُوَيْرِب) وأما الياء فنحو قولك في تحقير (قرطاس) وتكسيره (قُرَيْطِيس ، وقَرَاطِيس) وليس كذلك قلب واو (عصفور) ونحوه ياء إذا انكسر ماقبلها نحو (عُصَيفِير ، وعَصَافِير) ألا ترى أنه قد يمكنك تحمّل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ، وذلك بأنْ تقول (عُصَيفِوْر ، وعصَافِوْر)[٣] أهـ .

وبعدُ وقد احتكمتَ إلى رؤية العقل النحوي ، على مساحته الممتدة في هذا البعد من أدوات الصناعة النحوية ، فما موقف صاحبنا منه؟

---

(١) الخصائص (١/٥١)

(٢) السابق (١/١٠٠ – ١٠١) .

(٣) ذاته (١/٨٨) وانظر منه (١/٤٨ ، ٤٩ ، ١٤٥ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٤) .

لقد كاشف أبو الخطاب دارسه بولعه، وغرامه بالعلة النحوية، فتفسير الظاهرة - أيا كان نوعها - ديدنُهُ، وضالَّةٌ يراعته، وكأنّي به قد كان شامل الإرضاء، فأرضى القدامَى، والمحدثين على سواء، فتراه يتمثل بالعلة العقلية الجدلية على حد ما شاع عند القدماء، وربما أغرق فيها، فتداعت لديه العِلل إلى الثواني، والثوالث، فتركبت وتداخلت، وهذا أمر بلوناه في الدرس القديم في غالب أمره، وعرفنا منطق الدارسين منه، وكما تراه في الكثير من شأنه لا يعتلُّ الا بالسماع وحده، وهذا هو حد العلة المنشود عند المحدثين المُجَاهَرِ به، - كما سلف قريبا - ولا يرتضون سواه.

وإليك وقفةً عامةً يتضح بها منهج هذا الرجل، الشامل النظر في هذا المضمار، وميزانه العام فيه، إنه يفاتحنا في أول كتابه بالعلة معلِّلًا منهجه الترتيبيّ، فيقول (وإنما بدأنا بالأسماء؛ لأنها الأصل في الكلام، والأفعالُ، والحروف فرعٌ عليها، ولذلك كان الكلام متركِّبًا من الأسماء وحدَهَا، ولايكون كلام من الأفعال وحدها، ولا من الحروف أصلًا، فلذلك كان الفعلُ والحرف فرعيْنِ على الاسم، في تركيب الكلام)[1] أهـ.

واهتمامه البالغ بالعلة إنما هو أمر راجع إلى وقوفه الملىّ على كتابات سابِقِيه، فضلًا عن مِلاكه الذاتيّ بقوة عارضة، واقتدار على الحِجاج، اسمعه يقول في وجوب رفع المبدل من خبر (ما) موجبًا في نحو (ما زيدٌ بشيءٍ إلا شئٌ لا يُعْبَأُ به) (ولايجوز جر (شئ) ولا نصبه؛ لأنك لو نصبته لكان بدلا من موضع (شئ) و(ما) لاتعمل فيما بعد (إلاّ) فلذلك لايجوز نصب (شئ)؛ لأنك لو نصبتَه فإنما تنصبه بـ (ما)، و (ما) لاتعمل فيما بعد (إلاَّ)، ولا يجوز جره أيضا؛ لأنك لو جررته لكان مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد النفي، ولاتدخل إلا على المنفي، فلذلك لايجوز جر(شئ) بالباء.)[2]

ويقول (أما توكيد النكرة فلايجوز، لو قلت (مررت برجلٍ نفسِهِ) لم

---

(١) المحرر (١٩/٢).
(٢) السابق (٧٦/٣).

يجز ؛ لأنَّ التوكيد معرفة ، والمعرفةُ لاتتبع النكرةَ توكيدا لها ، ولأنَّ النكرة مجهولةٌ شائعة في جنسها ، والتوكيد إنما هو لإزالة الشك في شئ معروف ، والنكرة لم تثبت معرفتها في أصلها ، فكيف يُزَال عنها الشك ، وهي في جميعها مجهولة ؟)[١]

وتراه قد لايكتفي بالعلة الواحدة ، بل إن تعددت نص عليها ، أو أشار إلى أن ثمَّةَ عللًا أخرى ؛ يقول في علة بناء أسماء الإشارة (والعلة في بنائها تضمنها معنى حرف الإشارة - وإن كان لايُنْطَقُ به - ، وقيل بنيتْ ؛ لأنها أشبهت الحروف بكونها محتاجة إلى مايفسرها مِنْ بعدها ؛ كما أن الحروف محتاجة إلى الأسماء ، والأفعال ، وما أشبه الحروف بُنِيَ)[٢] أهـ ، أو كقوله معللًا لخصوص المثني بالألف رفعًا - دون الواو : (لأنَّ التثنية أسبق من الجمع ، فسبقت التثنية على الألف في الرفع ، لأن الألف أخف من الواو ، وقيل غير ذلك .)[٣] أهـ .

وإذ وقفتَ على اهتمامه العام بالعِلَّة بما أُهِّلَ له ، وبما تَوَارَثَه من أجيال سبقته ، فلتقف الآن مع صورة من علله ، وقد قدمتُ أنه بمنهجه الشامل حِيالها قد أرضى مزاج القدامى ، والمُحَدثين على سواء

* **تعليله بالسماع**

سبق أن المحدثين يعوِّلُون في العلة على السَّماع وحده ، فرأيناهم يقولون (ولذلك كان المصيب منهم المحصِّل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك) ، ويقولون : (العلة الحقيقية ليست إلا محاكاة العرب وأن الفيصل راجع إلى أمر واحدٍ ، هو السماع عن العرب الأوائل ، واتباع طريقتهم التى نقلت عنهم)

وأبو الخطاب في الكثير من علله على هذا المحَكِّ المرْضِيّ منهم ، فتراه يوقف علته على السماع وحده ، ويصرِّح بذلك ، وإليك طرفًا منه

يقول - في عدم جمع (أفعل) التفضيل ، المصاحب (مِنْ)- (لو قلت..

---

(١) ذاته (٣/٥٠٣)

(٢) المحرر (٢/٧٣) .

(٣) ذاته (٢/٨٣) .

(الزيدون أفاضِلُ من عمرو) لم يجز؛ لدخول (مِنْ)، والعلة في ذلك السماعُ)[١]أهـ

ويقول - في عدم جمع (أفْعَل، وفَعْلاء) الصفتين، كـ(أحمر، وحمراء)جمع التصحيح- فلايقال (أحمرونَ، ولا حمْرَاواتٌ) - (وعلة ذلك السماعُ عن العربِ)[٢] أهـ

ويقول - في عدم جمع (عطشان، وغضْبان) جمعَ السلامة (والعلة عدم السماع)[٣] أهـ.

ويقول (ولو قلت في (صحراء، وحمراء) (صحرانيّ، وحمرانيّ) لم يجز؛ لأنه لم يسمع عن العرب)[٤] أهـ.

ويقول: (ولاتدخل (رُبَّ) إلا على النكرة، لو قلت (رُبَّ زيدٍ)، أو (رُبَّ الرجلِ) - بدخول الألف واللام - لم يجز، هذا هو المسموع عنهم)[٥] أهـ.

ويقول - في صرف (نَدمانٍ، وعُريان)- (فهذا منصرف؛ لكون مؤنثه على (فعلانة) وليس على (فَعْلَى)، والعلة فيه السماع)[٦] أهـ.

ويقول: (ولو قلت (مررتُ بك وزيدٍ) لم يجز، حتى تعيد الخافض، فتقول: (مررت بِكَ وبزيدٍ)، هكذا سمع عن العرب، وقد علله بعضهم، فقال.)[٧] أهـ.

ويقول (واعلم أن كل موضع دخلته النون الشديدة فالخفيفة تدخله إلا في موضعين فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء، والعلة في ذلك أنه لم يسمع عن العرب.)[٨] أهـ.

ويقول (ولابُدَّ في كل مدغم من تسكين الأول، وتحريك الثاني؛ لأن العرب

---

(١) ذاته (١٤٣/٢)
(٢) ذاته (١٤٠/٢)
(٣) ذاته (١٤٢/١).
(٤) ذاته (١٩٧/٢).
(٥) ذاته (٤٠٥/٣)
(٦) ذاته (٥٥٣/٣)
(٧) ذاته (٥٤٤/٣)
(٨) ذاته (٩٠/٤).

لاتُدْغِم ساكنًا في متحرك .)[١] أهـ .

علله العقليـة :

أما هذا النوع من العلل القائمة على العقل ، والبرهان الجدليّ ، فقد رُزِقَ النصيبَ الأوفى من أبى الخطاب في كتابه ، وعرفنا له أسبابه : الذاتية فيه والمتوارثة من أجيال سلفوا ، فتراه يتوقف عند كل ظاهرة تقريبا ، فانشعبت معه العلة ، وتعددت ألوانها ، وتناولت كل ما طرقه من مناحٍ في هذا الكتاب .

لقد رأيته يبادئنا بعلته في تقديمه الاسم على غيره من أنواع الكلمة ، كما يعلل لمنهجه العام في كتابه مبنيا على هذا الفهم بقوله (فلذلك بدأنا بمقالة الأسماء ، وجعلنا مقالة الأفعال بعدها ، وجعلنا مقالة الحروف بعدهما)[٢] أهـ ، ويعلل تقديمه للمرفوعات على المنصوبات بقوله (وإنما قدَّمنا الرفع ؛ لأنه أول الحركات ، من حيث إنَّ الرفعة مأخوذة من الواو ، والواوُ من أول الفم ، فلذلك كانت الرفعة أول الحركات .)[٣] أهـ .

ثم تراه يعلل لوظائف المُستعْمَلات الوضعيَّات :

كقوله في (التثنية) : (فإنْ قيل ولم جئ بالتثنية في الكلام؟ وهلا استغنوا عنها بالعطف ، فقل جئ بها للاختصار ؛ لأن قولك (قامَ الزيدانِ) أخصر من قولك : (قام زيدٌ ، وزيدٌ) ، فبان لك أن أصلها العطف ، وتُرِكَ للاختصار)[٤] أهـ .

وكذلك يعلل لوظيفة الجمع السالم[٥]

وقوله في وظيفة أسماء الأفعال (وإنما جئ بها للاختصار .)[٦]

وقوله في وظيفة (الأفعال) : (يقومُ ويخرجُ دالان على القيام والخروج وعلى الزمان المستقبل ، فبان أن الغرض بالأفعال غرض عظيم في الاختصارِ والإيجاز)[٧]

---

(١) ذاته (٤/٤٥٨)

(٢) ذاته (٢/٢٠)

(٣) ذاته (٢/٤٥١) .

(٤) ذاته (٢/١٠٤) .

(٥) ذاته (٢/١١٩)

(٦) ذاته (٢/٤٤٠)

(٧) ذاته (٣/١٢٢، ٤/٨) .

وقوله في وظيفة (المصدر): (إنما أُتِيَ بالمصدر في الكلام؛ لأن جميع الموجودات لاتخلو من ذات، أو حدث يحدث من تلك الذات، فالذوات هي الأسماء كلها، والأحداث هى المصادرُ كلها)[١]

وقوله في (نائب الفاعل): (والمراد بهذا الباب الاختصار؛ لأن قولك (ضُرِبَ زيدٌ) أخصر من قولك: (ضَرَبَ عمروٌ زيدًا)[٢] أهـ.

وكقوله في وظيفة (أسماء الاستفهام) من أسماء، وظروفٍ (وإنَّما جئ بهذه الأسماء والظروف في الكلام؛ لأن معناها الاختصار والإيجاز، فلذلك اختيرت نائبةً عن الهمزة، والدليلُ على أنها للاختصار أنك إذا سألتَ بالهمزة، فقلت (أَفَعَلَ هذا زيدٌ؟) يُحتمل أن يُقال لك (لا)، ثم تقول (أَفَعَلَهُ عمرو)؟ فيُحتمل أن يُقال لك (لا) إلى ما لا نهاية له... فإذا قلتَ (مَنْ فعلَ هذا الفعل؟) تعيَّن على المسئول أن يقول: (زيد) أو (عمرو)، فتبيَّن لك أن معناها الاختصارُ.)[٣]

وكقوله في وظيفة (النواسخ) (فإن قيل لم أُتِيَ بـ (كان) وأخواتها في الكلام؟ قيل أُتِى بها للدلالة على وقوع الحدث في أحد الأزمنة، إمَّا الماضي، وإمَّا المستقبل، وإمَّا الحاضر)[٤] أهـ.

وكقوله في وظيفة (اسم الفاعل) (فإنْ قيلَ ولم أتى باسم الفاعل في الكلام؟ قيل طلبًا للاختصار؛ لأنَّ قولك: (زيد قائم) أخصر من قولك (زيدٌ حدثَ منه قيام)[٥] أهـ.

وكقوله في وظيفة (الحروف) (إنَّما وضعت في الكلام؛ لتوصِّل معاني الأفعال إلى الأسماء أو لتربط معنى الكلام بعضه ببعض)[٦] أهـ.

وكقوله في وظيفة (كَمْ) (فإن قيل ولم جئ بـ (كم) في الكلام؟ قيل علتها وعلة أسماء الاستفهام واحدة أنها جئ بها للاختصار؛ من حيث إنك إذا قلتَ

---

(١) ذاته (٣/١١١)
(٢) ذاته (٢/٥٠٢)
(٣) ذاته (٢/٣٧٧).
(٤) ذاته (٢/٥٢٣)
(٥) ذاته (٢/٤١٥)
(٦) ذاته (٤/١٠٣).

(أعشرون درهما مالُك؟)، (أخمسون درهمًا مالُكَ؟) احتمل أن يقول (لا) ويكثر السؤال إلى ما لا نهاية له، فإذا قال له (كمْ مالُكَ؟) تعيَّن عليه الجواب فدل على أنها للاختصار[١] أهـ.

وكقوله في وظيفة (الإمالة): (فإن قيل ولم جاءوا بالإمالة في الكلام؟ وماقصدهم بها؟ قيل: قصدوا بها التخفيف بتجانس الصوت واعتداله، وذلك أن الألف مستعلية الصوت ومخرجها من أعلى الفم، فإذا كان معها كسرة، أو ياء، - ومخرج الكسرة والياء من أسفل الفم - اختلف الصوت بعض الاختلاف، فأرادوا اعتدال ذلك وتجانسه، بأن صيَّروا الألف قريبة من الياء، وصيَّروا الفتحة قريبة من الكسرة؛ لاعتدال الصوت وتجانسه؛ لأنَّ الخُروج من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ صعب، فإذا كان وسطًا سَهُلَ ذلك)[٢]

وكقوله - في وظيفة النَّحو بعامة (لأن العربية لو لم تُصنَف لفشا اللحن، وتغيَّرت الألفاظ، وفسدت المعاني، فكأنها إنَّما صُنِّفت لضبط القرآن الكريم، وضبط الحديث والسُّنَّة.)[٣] أهـ.

وهكذا فكل وضع له وظيفةٌ، وسببٌ، وغايةٌ تستحق الوقوف عندها، والاجتهاد في تفسيرها، وجلاء أسرارها، والحكمة منها

*** وإذا كان هذا شأنه مع المستعملات الوضعية، فلا يُغْفِل التعليل لمصطلحات هذا الفن السائرة بين شُدَاته، وإليك صورًا منه:**

يقول في تعليل تسمية (المنقوص) به (وإنما سميت منقوصة؛ لأنها نقصت من الإعراب الرفعَ، والجرَّ، وثبت فيها النصب)[٤] أهـ.

ويقول في (المقصور) معللا تسميته (لأن القَصْر في اللغة المنع، وهذا قد مُنِعَ من الإعراب، فلذلك سمى مقصورًا)[٥] أهـ.

---

(١) ذاته (٣/٣٥٤).
(٢) ذاته (٤/٤٨٢ - ٤٨٣)
(٣) ذاته (٣/٢٤٦).
(٤) ذاته (٢/١٨٨)
(٥) ذاته (٢/١٩٢)

ويعلل للتسمية بـ(المصدر) بقوله (وإنما سُمِّي مصدرا ؛ لأن الأفعال تصدر عنه ، وهو مُشَبَّه في ذلك بمصدر الإبل عندما تَرْوَى وتصدُرُ ، فالإبل صادرة عنه ، وهو مصدر .)[١] أهـ ، كما يعلل أيضا لتسميتهم إياه (اسم فعل ، وحدثا ، ومفعولًا مطلقًا)[٢]

ويعلل لتسمية (الأفعال الناقصة) بقوله (وإنما سميت (ناقصة) لكونها لامصدر لها ، ولأنها أيضا مفعولُها غير حقيقيّ ؛ لأنه هو الفاعل بعينه ومن شأن المفعول أن يكون غير الفاعل ، فلذلك سُمِّيَتْ ناقصةً .)[٣]

ويعلِّل للتسمية بـ(الجمع المكسَّر) بقوله : (وإنما سمي (مكسَّرا) ؛ لأنه مشبه بتكسير الآنية ؛ لأن الآنية إذا تكسرت اختلفت أجزاؤها ، وكذلك الجمع المكسر قد اختلفت أجزاؤه .)[٤] أهـ .

ويعلل للتسمية بـ(الجَرِّ) فيقول : (وسُمِّيَ الجرُّ جرًّا ؛ لأنه مأخوذ من جَرِّ الفم ، وهو سُفْلُه)[٥] أهـ .

أما تعليلُه النَّحويّ ، إفرادًا وتركيبًا ، فقد استجمع له حاشدا ما رُزق من تصوّر جدليّ ، فلاتراه يُغْفِلُ مايمكن الوقوع عليه ، ويستحق التفسير إلا ويتوفر عليه معلِّلًا ومفسِّرًا ، بل ربما استجمع أطراف العِلَل ، حتى تتداعى الواحدة مُسْلِمةً للأخرى ، فتتركب العلل ، وتتواثب ؛ اسمعه مثلا يعلل لإعراب (أيٍّ) دون غيرها من أسماء الاستفهام ، أو الموصولات بقوله : (وهي معربَةٌ في جميع أحوالها ؛ لأنها محمولة على النقيض والنظير ، فنقيضها (كُلٌّ) ؛ لأنها للاحاطة والعموم ، و(أيٌّ) للبعض ، والبعضُ نقيضُ العمُوم ، ونظيرها (بعضٌ) ، وإنما كانت نظيرَهَا ، من حيث إنَّ معناهما البعضية ، فحُمِلتْ على النقيض والنظير ، فأعْرِبتْ ؛ لأن العرب تحمل الأشياء على نقيضها ؛ كما تحمل الأشياء على نظيرها ، ألا ترى أنهم قد حملوا (لا)

(١) ذاته (٢/٤٠٤)

(٢) ذاته (٢/٤٠٤)

(٣) ذاته (٢/٥٢٢) .

(٤) ذاته (٢/١٥٦) .

(٥) ذاته (٣/٣٩١) .

* **تعليلُه بالتَّعويض**

كقوله (واعلم أنَّ (أنْ) إذا كانت مخفَّفَة من الثقيلة ، ووليتها الأفعال فلابدَّ من هذه الأحرف أن تكون فاصلة بينها ، وبين الأفعال على سبيل العِوَضِ من تشديد (أنَّ))[١] أهـ .

وكقوله – في (ذَيَّا) – تصغيرَ (ذَا) ونظيرها – : (ألحقوا ألفا في آخر هذه الأسماء إنْ صُغِّرتْ عِوَضًا من ضمّ أولها)[٢] أهـ .

* **تعليله بالحملِ على النَّظِير والشَّبيه :**

كقوله (وإنما عملت هذه الحروف (إنَّ وأخواتها) عمل الأفعال ؛ لأنها ضارعت الأفعال الماضية ، أى شابهتها من أربعة أوجه)[٣] أهـ .

وكقوله في بناء (مُذْ ، ومُنْذُ) (والعلة في بناء (مذ و منذ) أنهما محمولتان على حالتى الحرفية ، وهى إذا كانت حرفا مبنية ، فكذلك إذا كانت اسما ؛ للشبه الذى بينهما من حيث اللفظ والمعنى)[٤] أهـ .

وكقوله في حذف تاء التأنيث ترخيمًا (لأن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فهى بمنزلة (بعْلَبَكّ) ، و (رامَ هُرْمُزَ) ، وحضْرَموتَ)[٥] أهـ .

وكقوله في جمع المؤنث السالم (وإنما حملوا النصب على الجرِّ قياسا على جمع المذكر السالم ، من حيث كان نصبُه كجرِّه ، فكرهوا أنْ يكون للمؤنَّث على المذكر مزية .)[٦] أ هـ .

وكقوله في اسم الفعل الذى على (فَعَالِ) (بنى ؛ لوقوعه موقع الفعل ، والثلاثة الأضرب الأُخَرُ مقيسة عليه في البناء مُشَبَّهةٌ به)[٧] أهـ ، أى مما كان على (فَعَالِ) من مصدر ، أو صفةٍ ، أو عَلَمٍ معدولاتٍ .

وكقوله (وإنما دخلت النُّون مع حروف العلة ، (أى في زوائد المستقبل) دون

---

(١) ذاته (٥٨/٣) .
(٢) ذاته (٣٠٤/٢) .
(٣) ذاته (٦/٣)
(٤) ذاته (٤٣١/٣) .
(٥) ذاته (٢١٦/٣)
(٦) ذاته (١٦١/٢)
(٧) ذاته (١٨٤/٤)

غيرها من الحروف ؛ لأنها مشبَّهةٌ بها ، من حيث الغُنَّةُ التي فيها ، ولأنا قد وجدناها تُحْذَفُ ، كما تُحْذَفُ حروف العلة)[١] أهـ .

وكقوله (فإنْ قيل ولم حُذِفَتْ الواو مع باقي حروف المضارعة في (أَعِدُ ، وتَعِدُ ، ونَعِدُ)؟ قيل لأن أبواب التَّصريف لا تختلف ، وقد ثبت أن الواو محذوفة مع الياء ، والكسرة فحملت باقي حروف المضارعة عليها)[٢] أهـ .

وكقوله (وإنما أعملت (ما) عمل (ليس) ؛ لأنها أشبهتها من ثلاثة أوجه)[٣] أهـ .

*** تعليلُه بالحَمْل على النَّقيض :**

كقوله معلِّلًا لعمل (لا) الجنسية (إنما عملت (لا) هذه التي ذكرناها تشبيها بـ (إنَّ) من حيث إنَّها نقيضتُها ؛ لأن (إنَّ) أصل في الإيجاب ، و (لا) أصل في النفي والعرب تحمل الأشياء على نقائضها ؛ كما تحملُها على نظائرها)[٤] أهـ .

وكقوله في إعراب (أيٍّ) : (وهي معربة في جميع أحوالها ؛ لأنها محمولة على النقيض والنظير ، فنقيضها : (كلٌّ) ونظيرها (بَعْضٌ))[٥] أهـ وقد تقدَّم قريبا

*** تعليلُهُ بالانتقال المعنويّ :**

كقوله (وكسرت الراءُ من (يُضَارِبُ) إخبارًا بأنَّه قد انتقل من معنى إلى معنىً)[٦] أهـ .

*** تعليله بنقضِ المعنى :**

كقوله - في عدم صوغ (فَعَالِ) الأمريّ من غير الثلاثي - (لأن بناء أسماء الأفعال من الرباعيّ ، والخماسيّ هدمٌ لها ، وبيان ذلك أنَّك إذا قلت في الرباعي من (دَحْرَجَ) (دَحَارِ) فقد هدمت ؛ لأنك لم تأت بحروف : (دَحْرَجَ))[٧] أهـ .

---

(١) ذاته (٣٢٥/٤) ، وانظر (٩١/٢)

(٢) ذاته (٣٩٥/٤)

(٣) ذاته (٦٦/٣)

(٤) ذاته (٨٣/٢) .

(٥) ذاته (١٤٥/٤)، وانظر (٤٠٢/٢، ١٨٨/٤)

(٦) ذاته (٣٢٢/٤، ٣٢٣).

(٧) ذاته (٤٣٥/٢) .

*** تعليلُه بالأَوَّليَّة والقُوَّة :**

كقوله (وإنما خُصَّ الفاعلُ بالرفع ، والمفعولُ بالنَّصب ؛ من حيث إن الرفع أول الحركاتِ ؛ لأنَّه من الواو ، والواو أول الفَم ، والفاعلُ أشْرف من المفعول ، وأقْوى منه ، فلذلك أخذَ الرَّفع)[١] أهـ .

*** تعليلُه بتقوية الضَّعيفِ :**

كقوله (وأمَّا قولُنا (هُوَ ، وهِيَ) فإنما فتح حرف العلة ههنا ؛ لأن حرف العلة ضعيفٌ ؛ لأنه لو ترك ساكنا ، والسكون ضعيفٌ ، - وهو ضعيف - لسقطَ عند ملاقاةِ ساكنٍ ، فلذلك قَوَّوه بالفتحة)[٢] أهـ .

*** تعليلُه بموافقة العَمَلِ :**

كقوله (وإنَّما كُسِرتْ الباء واللام ؛ لتكون حركتُهُما موافِقةً لعملهما)[٣] أهـ .

*** تعليلُه بعدم الإلباس :**

كقوله (وأما الواو فلا تزادُ في أول الكلمة ؛ لئلا تلتبس بواو العطف)[٤] أهـ .

*** تعليلُه باختصاص أحدِ المتماثلين بحكم دُونَ صاحِبِه**

كقوله في نحو : (قاضٍ) : (إنما خُصَّت الياءُ بالحذف دون التَّنوين ؛ لأن الكسرة التي قبلها تدلُّ عليها ، والتنوينُ لو حُذِفَ لم يبق ما يدلّ عليه ، ولأنَّ التنوين علامة الصَّرف ، من حيثُ إنَّه دخل على الأسماء المتمكنة ؛ للفرق بين ماينصرف وما لاينصرفُ ، والياء لامعنى لها ، فلذلك خُصَّت بالحذف)[٥]

*** تعليلُه بالوظيفة الخاصَّة :**

كقوله - في اختصاص الجزم بالفعل دونَ الاسم - (لأنَّ إعراب الأفعال لايدلُّ على معنى ، وإعرابُ الأسماء يدلُّ على معنىً ، فكان جزم الأسماء يُخِلُّ بها ؛ إذ الأسماء لاتدل إلا على الذَّات ، والمعاني مستفادةٌ من الإعراب ، والأفعالُ معانيها

---

(١) ذاته (٢/٤٩٠) .
(٢) ذاته (٤/١٧٣) .
(٣) ذاته (٤/١٦٠) .
(٤) ذاته (٤/٣٢٣)
(٥) ذاته (٢/١٩٠) .

مستفادةٌ من صِيَغِهَا ، فصار إعرابُهَا لايدلُّ على معنى ، فلذلك كان الجزمُ لايخلُّ بها)[١] أهـ .

* **تعليلُه بالحاصِلِ الموجُود :**

كقوله – في كَتْبِ ما جُهِلَ أصْلهُ من المقصور ، ولايصلح لضوابط اشتقاق ، أو اختبارٍ – (كُتِب بالألف حملًا على اللفظ ؛ لأنَّهُ الحاصل)[٢] أهـ .

* **تعليلُه بالمُشَاركةِ في المَخْرَج :**

وهي علة صوتيَّة ، فالاشتراك في المخرج مخوِّل لإعارة أحدِ الشريكين عملَ الآخر ، لذا أُبْدِلَتْ الياء من الواو في القَسَمِ ، قال (وإنما أبدِلتْ من الواو ؛ لأنهما جميعًا من حروف الشفة ، فلما اتفقتا في الشفة جاز أن تبدل إحداهما من الأخرى)[٣]أهـ .

* **تعليلُه بالسُّلوك الاجتماعي :**

كقوله في التعليل لغلبة (وا) في الندبة – : (لأن أكثر ما تكون النُّدبة في كلام النساء ، والنساء كثيرًا ما ينادِينَ بقولِهن : (وا))[٤]

تعدُّد العِلَة عنْدَه :

وماسبق صورٌ لتعاليله حاول البحث أن يقنِّنَ لها ، وقد عرفناه لايتوقف عند ظاهرة إلا ويحاول لها تفسيرًا ، وما غايتُهُ من وراء ذلك كلِّه إلا قناعةُ المتلقِّى بما يطرحه عليه ، وما أوردتُ – قبلا– توخيَّتُ فيه أنْ يكون عمادُه العللَ المفردة ، ولما كان غايتُه الإقناع – كما سبق – وجدتُهُ في بعض مناحيه تتعدّد معه العلّة عمدًا ، فكأنه يحتشد لها ، فلا يفتأ يطرح الدليل تلو الدليل حتى يتهدَّى مع قارئِهِ إلى القناعة بما يريد ، وهو هدفُ التلقين العلميّ بعامة، واسمعه في استدلاله على ثبوت ألف التأنيث في نحو (حُبْلَى ، وعَطْشَى) بقوله (لايجوز حذفها ؛ لأن الكلمة بنيت عليها ، فكأنها جزء منها ، ألا ترى أنك لو قلت في (حُبْلى) : (حُبْلٌ) ، وفي

---

(١) ذاته (٤/١٨-١٩) .

(٢) ذاته (٤/٢١٨) .

(٣) ذاته (٣/٤٣٥)

(٤) ذاته (٣/٢٢٢) .

(عطشى): (عَطْشَنٌ) لم يجز، فثبت أن الكلمة بُنِيَتْ على الألف، بخلاف (قائم، وقائمة) فإنك تحذفها فدلَّك ذلك على أن الكلمة لم تُبْنَ عليها أَوَلاَ ترى أنَّ الألف تثبت في التثنية، والنَّسب، بانقلابها ياءً في التثنية والجمع وتقلبها في النَّسب واوًا بخلاف تاء التأنيث فإنها تنحذفُ.)[1] أهـ.

ويعلِّل لزيادة ميم (مَنْبج) بقوله (لما اضطردت زيادتها أولًا حملتَ ما تجهل اشتقاقه على ما علمتَ اشتقاقه؛ ألا ترى أنهم حكموا في ميم (منْبج) - وهو اسم بلد - أنَّها زائدة، كأنَّ أصله من (نَبَجَ) حملًا على الأكثر؛ ولأن بعدها ثلاثة أحرف أصول، ولاتكون الميم مع ثلاثة أحرف أصول إلا زائدةً، وليس أيضًا في كلامهم ما هو على (فَعْلِل) - بكسر اللام - فلذلك كانت زائدةً من كل وجهٍ)[2] أهـ.

واسمعه يقول في التخالف بين حركات المستقبل والماضي (فإذا قلت: (يَضْرِبُ) خالفتَ بين حركات المستقبل، وحركات الماضي؛ لأنه قد انتقل من معنى المضيّ إلى معنى الاستقبال، فأدخلتَ الياءَ علامةً للاستقبال، وجعلتها مفتوحةً، طلبا للتخفيف، فسكنتْ الضادُ؛ لئلاً يجتمع أربع حركات لوازم، وكَسَرْتَ الرَّاء من (يَضْرِبُ) بعد أن كانت مفتوحة في الماضي؛ لأنهم أرادوا المخالفة بين المستقبل والماضي، من حيث إنه قد تغيَّر المعنى بانتقاله من المضيّ إلى الاستقبال، ومن عادتهم أن اللفظةَ إذا انتقلت من معنىً إلى معنىً نبَّهوا على انتقال المعنى بتغيير اللفظ، فإنْ قيل: قد كانت الياء تكفِي في الفرق، قيلَ إنَّ الياء هى للفرق بغير شك، إلاَّ أَنَّ الياء حرفٌ زائد خارجٌ عن الكلمة، وهم قصدوا التَّغيير في نفس الكلمة)[3] أهـ.

ثم تراه بعد ذلك يضع الضوابط والمقاييس للتساؤل عن العلة، وإن كان مسبوقًا بنحوها، وهو لايقتحم الأصُول معلِّلًا؛ احتراما لوضع الواضع، فهذه لاسؤال فيها، أما ما انشقَّ على هذه الأصول فالسؤال عنه بدرجتِه، وقد تتعدَّد الأسئلة فيه

---

(١) ذاته (٢/٢٥٢).

(٢) ذاته (٣/٣٥٠-٣٥١).

(٣) ذاته (٤/٣٢٢).

بتعدُّد هذا الانشقاق عن الأصل

يقول (وأصلُ البناء السكون ، كما أنَّ أصل الإعراب الحركة ، فما رأيته مبنيًا على السكون فهو باقٍ على أصله ، وما رأيتَه على حركة فسبيلك أن تسأل عن تلك الحركة ما علتها؟)[١] أهـ.

ويقول (فما رأيتَه من الأفعال والحروف مبنيًا على السكون فلاسؤال فيه ؛ لأنه باق على أصله ، ووضعه الذى وُضِعَ له ؛ إذْ وضع الأفعال والحروف البناء وما رأيته من الأسماء مبنيًا على السكون ، فسبيلك أن تسأل عن علته لم بُنِى؟ لأن أصل الأسماء الإعراب ، وإنما بُنِىَ منها ما بُنِىَ لعلة)[٢] أهـ، ثم يقول (وكلُّ مبنى على حركة ففيه ثلاثة أسئلة لم بُنِىَ؟ ولم بُنِىَ على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بحركةٍ دون حركة؟

فما بُنِىَ من الأفعالِ والحروفِ ، إذا قيل لك فيه : لِمَ بُنِىَ؟ فقل لأن الأصل في الأفعال والحروف البناء ؛ فإذا قيل لك مثلًا لم بُنِىَ الماضي؟ قيل لأنَّ أصله البناءُ ، فإن قيل ولم حُرِّكَ؟ قيل تشبيهًا بالمستقبلِ ، فإن قيل ولم خُصَّ بالفتح؟ فقل طلبًا للتخفيف .)[٣] أهـ.

كلمة أخيرة :

قَنِعْنَا بأن التَّعليل النحوي إنما هو في غالبه وجهةُ نظر ، تحاول تفسير ظاهرة خَفِى سببُها ، وهو اجتهادٌ على غير حاكمٍ ، يختلف باختلاف صاحبه ، من قوة العارضة والتَّصوُّر ، أو ضعفها ، وقنعنا بأنَّ ما يُعلَّلُ به في النحو لايتعيَّنُ ضرورةً أن يكون هو السببَ دُون سواه ؛ حتى قال أبو الفتح (ولو تكلَّف متكلِّف نقْضَها لكان ذلك ممكنا)[٤] ، وإنما هذه الاجتهادات قد تصلح أن تكون أسبابًا ، وإنَّ منها ماقد يصادف رضًا من الجماعة ، حتى يأخذ شكل السَّبب الواضح ، وإنَّ منها ما قد تفترُّ دُونَها هِمَّة القَبول ، وقد وقفنا على استعداد طَيِّب لأبى الخطاب في هذا المضمار ،

---

(١) ذاته (١٥٠/٤)

(٢) ذاته (١٥١/٤) .

(٣) ذاته (١٦٦/٤)

(٤) الخصائص (١٤٤/١)

وقد رُزِق القَبول في كثير من أنحائِهِ ، بما هُيِّئَ له من أدوات الحِجَاج والجَدَل ، وإنْ استحقَّ بعد ذلك وقفة أخيرة في بعض ما اعتلَّ به ، ولم يتروَّحْ البحثُ إليها ، وهاكها

* قال (وغلبوا في التأريخ المؤنث على المذكَّر لهذا المعنى ، ليكمل الشهر بثلاثين ليلةً ، ولايسقط من لياليه شئ)[١] أهـ .

وقد عَلَّل ، لذلك قبله بعدم سقوط أول ليلةٍ منه ، وهذا المقبولُ ، وعليه مَنْ علَّلُوا أما ليتم الثلاثون ليلةً للشهر ، فهو منه سهوٌ غريبٌ ، وقد نُقِلَ عنه نبوغُه في علم الحساب !

اعتل لصحة الواو والياء في (أَبْيَض ، وأَسْوَد ، وما أَقْوَمَه ، وما أَبْيَعَهُ) بسكون ما قبلَهُما ؛ قال (فصحَّتْ الواو والياء لسكون ماقبلَهما)[٢] وهذا تعليل غير موفَّق ، وإلاَّ أُهْدِرَ الإعلال بالنقل بعامة ، والمقبولُ ما علَّلَ به هو نفسه - وغيره - بعد هذا بقوله (وذلك لأنه لو أعلَّهما لألْبس بالفعل)[٣] أهـ .

* علل لكسر المضارع المجزومِ في القافية ، من نحو قول زُهير

وَمَنْ لاَ يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلاحِهِ يُهَدَّمْ ومنْ لاَ يَظْلِمِ الناسَ يُظْلَمِ

بقوله (حُرِّكتْ بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين وهما الميمُ وياءُ الإطلاق بعدها ، أو الميم ولام المصدر في التقدير ؛ إذ تقديره (ومن لا يَظْلِم الناس يُظْلَمِ الظُّلْمَ) ، والمقدر عندهم كالمنطوق بِهِ)[٤] أهـ .

والنُّحاة يعلِّلون الكسر بخوف الإلباس بالمرفوع والمنصوب ، فآثروا الكسر ؛ إذْ لايُتَوَهَّمُ فيه إعرابٌ للفعل بخصوصِهِ ، ولأنَّه حركة نظيره من الأسماء ؛ يقول سيبويه (جعلوا الساكنَ والمجزوم لايكونان إلاَّ في القوافي المجرورة ، حيثُ احتاجُوا إلى حركتها ؛ كما أنَّهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا)[٥] أهـ ، ويقول المبرد (إذا كان الساكن الذي تحرِّكه في الفعل كسرتَهُ ؛

---

(١) المحرر (٢/٢٣٠)

(٢) ذاته (٤/٤١٧)

(٣) ذاته (٤/٤١٨) .

(٤) ذاته (٤/١٥٩-١٦٠)

(٥) الكتاب (٤/٢١٥ - محقق) .

لأنك لو فتحتَهُ لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضممتَهُ لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرتَهُ عُلِمَ أنه عارض في الفعل ؛ لأن الكسر ليس من إعرابه)[١] أهـ، ويقول الزجاجي (لأن الجزم خاص للأفعال ؛ كما أن الجرَّ خاص للأسماء ، فإذا احتيج إلى تحريكه حُرِّكَ بحركة نظيرِهِ ، وهو الكسرُ)[٢] أهـ.

ويقولُ الشَّجرى (إنَّهم لما اضطرهم إتمام الوزن إلى تحريك المجزوم ، والموقوف لا لساكن لقِيَهُ ، بل لينشأ عن حركته حرف مدٍّ يتمُّ به الوزن حركوه بالحركة المأثورة فيه إذَا لقيه ساكنٌ فكسروه ، فنشأت عن الكسرة ياءٌ)[٣]

هذا تعليلُهم وتفسيرُهم .

أما تعليلُ المصنِّف بالتقاء الساكنين - مع اعتبار الثاني حرفَ الإطلاق - فقد وقع في كلام الأنباري في قول طرفة

ولَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاَعِ مَخَافَةً ولكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفُدِ

قال : (الدالُ كسرت ، لالتقاء الساكنيْنِ)[٤]

وقول ابن عصفور في قول قيس بن الخطيم

إذَا قَصَرتْ أَسْيَافُنَا كانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إلى أعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

إنما كسرت ؛ لسكونها ، وسكون ياء الاطلاق بعدها)[٥] أهـ.

كما وقع في كلام ابن هشام في قول الراجز

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

قال (فالياءُ للإطلاق ، والكسرة للساكنيْنِ .)[٦] أهـ، قال الأمير (ظاهرُه أنَّ الساكنين : الدالُ ، وحرفُ الإطلاق ، مع أنَّ حرف الإطلاق إنَّما يوجَدُ بعد الكسرِ)[٧]

قلتُ ولعل لهذه الرؤية وجهًا مقبولًا ؛ على اعتبار أنَّ حرف الإطلاق ذلك الصوت الذى اعتمده الشاعر ذهنًا لبناء قصيدته عليه ، وهو سابق في اعتباره على البناء اللفظي ، فإن صادفت القافية كسرًا في ذاتها فالعمل اللَّفظي ، والعمل الذهنى ملتقيان ، وإن كانت ساكنةً في ذاتها تحقَّق عنصر تنافر السَّاكن الذِّهني ، والساكن اللفظي ، فوجب الكسر على ما اصطلحوا عليه ، فتوجهت رؤية القائلين به كالمصنف ، ومَنْ مرَّ ، وكأنها عندي الأحْرى بالاعتبار ، ويُسْعِد على ذلك أنه لو وقع المجزومُ ، أو السَّاكنُ بعامة في قافية مرفوعة ، أو منصوبة لحرِّك بالضَّمِّ ، أو بالفتحِ ؛ إذ هما حركتا حرفي الإطلاق في المرفوعِ والمنصوبِ ، فحرف الإطلاق - إذن - هو الحكَم ؛ لسبقه ذهنًا

أما فيما يُعَلِّلُ به المصنف ثانيا بقوله (أو الميم ، ولام المصدر في التقدير ؛ إذ تقديره (ومن لايظلم الناسَ يُظْلِمِ الظلْمَ) والمقدَّرُ عندهم كالمنطوقِ به ، فأقول إنَّ هذا التفسير ، وإن توجَّه على المذكور ، ولم يخرجْ على ما استقر من أصولهم ، فيضعِفُه أمور

أولها أنَّ تقدير المصدر المعهود ليس متعيِّنًا ، فالمصدر العامُّ كذلك تقديرًا أى يظلم ظُلْمًا وعليه ، فلا لام فيه حتى يتحقَّق التقاء الساكنين

ثانيها : أنَّ ذلك غير مطَّرد فيما لامصدر له من كل ساكنٍ ، نحو (كأنْ قَدِ) و(وإنْ لَمِ) إذَا وقعا قافيةً .

ثالثها : أنَّهُ لو صلح هذا تفسيرًا في المضارع المجزوم لوجب الكسر في كل مجزوم موقوف عليهِ ، أولا ساكنَ بعدهُ ، من نحو (لم يَضْرِبْ) ؛ إذْ المصدرُ فيه ملاحَظٌ بهذا الاعتبار أى (لم يَضْرِبِ الضَّربَ) وما رأيتُ أحدًا ذهَب إليهِ .

❁ ❁ ❁

ثانيًا[1] الهَرْمِيّ والعاملُ النَّحوي

ليس للبحث حاجةٌ إلى اللَّجاجة والخوض في مناقشة هذا البُعد النحوي، كنظرية، بل كاستعمالٍ شائع لدى النُّحاة قديمًا وحديثًا، وأبو الخطاب الهَرْمِيّ في استعماله واحدٌ منهم.

أما العامل كنظرية مجرَّدة فحديثُها لاينقطع، وما وجدت البحثَ فيها أوقفَنا على بديل تعليمي واضح المعالم كما اهتدى إليه القدماء، وأَوْرَثُوناهُ بالسير فيه، وحتى أولئك الناظرون عليهم فيما تواضعوه من عوامل، لو لم يقفوا على محَجَّة السابقين، أو يدرجوا، لتعثرت خطاهم، وضربوا في مَهْمَهٍ لايُهْتَدَى فيه، ولا مانع من عرض تقديمٍ كاشفٍ، حتى نكون على بَيِّنة من هذا الطريق والسير فيه، ومعاينة موقع الهرْمِيّ منه.

ولست أنكر أنَّ التَّعليل - وقد عرفنا سلطانه على الدَّرس النحوي قبلًا - هو الذى لفت الدارسين إلى التفكير في (العامل)، فالفاعلُ يُرْفَع بِعلَّتِهِ، والمبتدأ يرفع كذلك بعلّتِه، وكذلك المنصوبُ والمجرورُ، والمجزومُ.

وقد وقر في أذهان الدارسين أنَّ الحركات الإعرابية، وما يتصل بها إنما هى أثر لمؤثر أوجدَها، ولايتصور العقل وجودها بغيره، متأثرين في ذلك بما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات (علم الكلام) من أن لكلِ حادثٍ مُحدِثا، ولكل موجود موجدًا، ولايصح في الذهن مخلوق بغير خالق[2]

فما هو العامل الإعرابي؟ هل هو لفظٌ في الجملة؟ أو معنى من المعاني النَّحوية؟ أو الله سبحانه؟

إنَّ ابن مضاء - وهو صوت مرتفع في الدعوة إلى إلغاء العوامل النحوية - يدعو إلى القول بأن العامل هو (اللهُ)، فيقول (فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب

(١) راجع أول الفصل أوَّلاً الهرميّ والعلة النحوية (ص ٢٨٣) من هذا الجزء.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث (ص١٩٦).

والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ، وبعامل معنوي فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بيِّن الفساد ولا فاعلَ إلاَّ اللهُ عند أهل الحق)[١] أهـ .

والأقدمون - وإن تجوّزوا بعزو العمل إلى اللفظ أو المعنى - على أنَّ العامل في الحقيقة هو (المتكلم) ويعبّر عن ذلك ابن جني بقوله (العمل من الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم إنما هو للمتكلم فقط ، لا لشئ غيره ، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لِمَا ظهرتْ آثاره بمضامَّة اللفظ إلى اللفظ ، أو باشتمال المعني على اللفظ)[٢] ويقول (وإنما قال النحويون : عامل لفظيّ ، وعامل معنويّ ، لِيُرُوكَ أن بعض العمل يأتى مسبَّبًا عن لفظ يصحبه ؛ كـ(مررتُ بزيدٍ) ، وبعضه يأتى عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلَّقُ بِهِ ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، هذا ظاهر الأمر ، فأما في الحقيقة فالعمل من الرفع والنصب والجر ، والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسِه ، لا لشئ غيره)[٣] أهـ .

ويرى البحث الحديث أنه لا عاملَ في الحقيقة ، فيقولون (الحقيقة أن لاعامل ، إنَّ وضع اللغة يجعلها منتظمة من الأجهزة ، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العُرْفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، فكل طريقة تركيبيه منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأنَّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية ، والرفع دون ما سبب منطقي واضح ، وكان من الجائز جدًّا أن يكون الفاعل منصوبًا ، والمفعولُ مرفوعًا ، لو أن المصادفة العُرفية لم تجر على هذا النحو الذى جرت عليه)[٤] أهـ .

ويقولون : (ليست العوامل تفعل شيئًا ، ولا الأفراد هم الذين يُحدثون هذه الآثار ، وإنما ذلك شئ تعارفت عليه الجماعة المعيَّنة ، والمتكلم في كل بيئة من هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية)[٥]

---

(١) الرد على النحاة (ص ٦٩ - ٧٠)
(٢) الخصائص (١/١١٠)
(٣) الخصائص (١/١٠٩) .
(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية (ص ٥١)
(٥) الرد على النحاة (ص ١٤ - مقدمة) .

وكأنّي لا أرى تعارضًا بين هذه الآراء جميعها ، فأما ما يراه ابن مضاء فيمكن أن يُطَّرَح ، فإنه لاينكر عاقل متديِّن أن كل حادث عاملُهُ حقيقةً (اللهُ)سبحانه ، ومع ذلك فبتطبيقه لا يستطع إلا أن يقول بالأسباب ، وهى مناط الحديث .

وأما مايقوله المحَدثُون من أنه لاعاملَ ، فذلك مُسْلِمٌ بدوره إلى القول بأن العاملَ المتَكلم ، وهو ما عليه محققو النحويين - على ماسبق - ؛ ذلك أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية ، ولها شروط في الصياغة لابد أنْ يراعيها الفرد ، وهذا قولهم(١) ، فالمتكلم بمراعاة هذه الشروط في الصياغة يكون ملتزِما بهذه الأعراف المعيارية التى تعارفتْ عليها الجماعة ، فالعامل - إذن - هو المتكلم ، وسبيله في ذلك أدواته التى اصطلح عليها من الجماعة بأشكالها الخاصة ، واستخدامها على غير ما تُعُورِفَ عليه منهم خروج عليهم ، فإنْ كان المتكلم هو المستحكم ، فهو محكوم بعرف له أدواته ، ومع توفر هذه الأدوات يظهر أثر عمله ، فكأن هذه الأدوات هي صاحبة الأثر فعلًا

فلا مشاحَّةَ إذن في أن النحاة قديمًا كانوا على وَعْيٍ كامل بهذا المعنى ، وأن عزو العمل إلى اللفظ ، أو المعنى ، إنما هو نوعٌ من الإيجاز ، وأنهم (في قولهم بالعامل كانوا متسامحين ، حين نسبوا العمل إلى الألفاظ ، أو إلى المعاني ، وأن ذلك شئ كان مقررا واضحًا في مصنفاتهم ، أى يعنون بالعمل بيان الارتباط بين أجزاء التراكيب)(٢) ، وقد تقدم مايرشد إليه من ابن جني ، على أنَّ هذا المقياس قد لايفيد كثيرًا في مجال التعليم النحوي ، والأسلم طريقا إلى ذلك هو الاعتقاد بمنهج المتقدمين في عزو العامل إلى اللفظ ، أو المعنى مع اعتقادنا كاعتقادهم أن العامل في الحقيقة هو المتكلم ، يقول أحد المحدثين (وربما اقتضانا الإنصاف ، وحب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه المعنوي ، واللفظي ، وننصرف عن العامل بمعنى (المتكلم) ، ذلك أن العامل اللفظي ، والمعنويّ يسهِّل على المستعرب ، ومتعلم اللغة ، والناشئ فيها أنْ يراه ، أو يسمعَه إنْ كان حِسيّا ويُدْرِكَهُ -

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية (ص ٥١) . (٢) الرد على النحاة (ص ١٩) .

إن كان معنويًا – ، فيضبط كلماته وألفاظه وِفَاقَ ما يحس ويُدْرِك في سهولة وخفة ، ويرى الفعل أمامه ، فيعلم أنه يتطلب فاعلًا مرفوعًا وقد يتطلب مفعولًا به أو أكثر وكأنَّ هذا العامل أَمارة قاطعة على المطلوب ، ورائد لايضلِّل ، أما العامل (المتكلم) فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات ، ومايتصل بها ، وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربيا أصيلًا ، ينطق اللغة العربية بفطرته ، وتجرى على لسانه طائعة بغير أَمارات مرشدة ، ولا علاماتٍ تُوحِي إليه الضبط . فالأخذ برأى الجمهرة في أمر (العامل) إنما هو أخذٌ بالأيسر ، عملًا وتطبيقا وإفادة ، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به ، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذى يجلب الحركات ويغيرها ، ويداور بينها إنما هو (المتكلم) ما في ذلك شك ، ولكن لا بأس أن ننسى ، أو نتنَاسَى هذا الواقع مادامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسي ، والضرر لا أثر له)[١]

وبعد أن قدمت بهذا الكشف فيمكن أن يتحدد به موقع الهَرْمِيّ ، وأين يقف من هذا الفكر النحويّ

تستطيعُ من نصوص هذا الكتاب ، وسلوك صاحبه في منهجه أنْ تدرك أنه كان على مقربة لصيقة بالعامل فكرًا ، وتطبيقًا ، وأن جُلَّ اهتمامه كان عليه ، وأنَّ لنظرية العامل النَّصيب الأوفي في منهجه في هذا الكتاب ، فمن مقالاته (المرفوعاتُ ، والمنصوباتُ ، والمجروراتُ ، والمجزوماتُ) ، وما يتخلل كل ذلك من أحكمام تتعلق بالعامل اللفظي ، والمعنويّ ، والعامل بالأصالة ، والعامل بالحمل على غيره ، وأقوى العوامل وأضعفها ، وأنَّ ثمة مؤثرات على ذلك العامل فتسلبه عمله ، ويعقد مقالة للحروف يحاول فيها أن يَفْرِزْ الحروف العاملة من غير العاملة – على ماسبق توضيحه في الفصل الثاني – كما لايزال يردِّد أثر ذلك العامل في بناء التراكيب إفهامًا ، وإعرابًا ، ويصرِّح بذلك تصريحًا ، وهو إن عزا العمل في كل أُمُوره إلى العامل اللفظي في الكلام ، أو المعنوى الملحوظ – كما هو شأن الكاتبين بعامة – فهو أيضا مثلُهم على فهم تام بأن العامل حقيقة إنما هو (المتكلم) وأنَّ

---

(١) النحو واللغة (ص ٢٠٠ – ٢٠١) .

لجوءهم إلى التَّعبير بما يعبِّرون إنما هو تقريبُ الأداة المؤثرة في الصناعة النَّحوية ، وصياغة الأساليب .

قلتُ إن أبا الخطاب قد اهتم بالعامل اهتمامًا بالغًا ، ويصرِّح بذلك تصريحًا في نحو قوله (واعلم أنَّ كل معمول لابد له من عامل ، فلاتجد مرفوعًا إلا برافع ، ولامنصوبًا إلا بناصب ، ولا مجرورًا إلا بجارٍّ .)[١] أهـ، أو قوله (ولا بدَّ لها (الحال) من عامل يعمل فيها فلا يكون معمولٌ من غير عاملٍ)[٢] أهـ .

والعامل في حقيقته عنده - كما عند المحققِّين- هو (المُتَكلِّم) ، وإن تجَّوز في العزو إلى العامل اللفظي تيسيرًا ، واسمعه يقول (مثال ذلك : (قام القومُ إلاَّ زيدًا) ألا ترى أنَّك أخرجتَ (زيدًا) من القوم ، وهو بعضٌ لهم ، لما دخل حرف الاستثناء ، وهو (إلاَّ) فأوجبتَ للقوم القيام ، ونفيتَهُ عن (زيد))[٣] أهـ .

فالعمل للمتكلم وحده بتأثير أدواته ، وهذا فهم ينبغى أن يقدَّم حتى يُدْرَكَ تجوُّزه وترخُّصُه - كغيره - في إسناد العمل إلى الألفاظ ؛ إذ بتضامها يظهر الأثر- كما سمعنا من أبى الفتح قريبًا- وقد علمنا قريبًا أنها الطريقة الرَّشيدة في ضبط الدرس النحوي ؛ فلتسمعه بعد ذلك على الطريقة العامة ؛ إذ يقول

(تقول (جاءنى هَذَا ، وهذِهِ) ، (ورأيت هذا وهذِهِ) ، و(مررت بهذا وهذِه) فقولك (هذا ، وهذِه) لم تؤثَر فيهما العواملُ شيئًا)[٤] أهـ .

ويقول - في إعراب الأفعال الخمسة - (ولا يَبين الفرق إلا بالعامل إن كان العامل ناصبًا عُلِمَ أنها منصوبة ، وإنْ كان جازمًا عُلِمَ أنها مجزومة)[٥] أهـ .

ويقول : (، (مررت بأخِي وبأبِي) فلايتبين الإعراب في جميع ذلك إلا بالعوامل التى قبلها إن كان العامل رافعًا فهى مرفوعةٌ ، وإن كان العامل ناصبًا فهى منصوبة .)[٦] أهـ .

ويقول - في (رأيت غلامى ، وأخِى) - (فالإعراب على (الأخ والغلام) حكما لا لفظًا ، ولا يتميز إلا بالعامل الداخل عليه)[١] أهـ ، ويقول-في (أنَّ) المفتوحة- : (ويُحْكَم عليها بالإعراب علي مايقتضيه حكم العامل ، بخلاف (إنَّ) المكسورة فإنها حرفٌ لايدخل عليها شئ من العوامل)[٢] أهـ .

❊ وإذا كان العمل للعامل اللفظي ، أو المعنوي ، فالعوامل بذلك تتفاوت قوةً ، وضعفًا ، ويترتب على هذه الدرجة تفاوتٌ في العمل تبعًا ، فالعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوي ، والفعل هو أقوى العوامل على الإطلاق ، وهو بدوره يتفاوت قوةً وضعفًا ، من حيثُ موقعهُ من معمولِهِ ، في مرتبته ، أو غيرها

وذلك تصريحه بأن العامل الفعلي أقوى من غيره ، يقول (العامل في الحال ينقسم قسمين يكون فعلًا ، ويكون غير فعل ، فإذا كان فعلًا جاز تقديم الحال ، وتوسيطها فإن كان العامل غير فعل كانت الحال مؤخرةً ، ويجوز توسيطها ، ولا يجوز تقديمها على العامل)[٣] أهـ .

❊ والعامل اللفظى أَقوى من العامل المعنوي - وإن لم يفصح بذلك تصريحًا - فقد أفاده أبو الخطاب بقوله - في (زيدٌ قامَ) - (ولو قلت قام زيدٌ ، كان فعلا وفاعلًا ، وبطل الابتداء ؛ لأن الفعل قد تقدم على الاسم ، والفعل أقوى من الابتداء ، فلذلك انتقل إلى حكم الفعل والفاعل)[٤] أهـ .

❊ ولما كان العامل مؤثرًا فلابُدَّ أن يظهر أثَرُه ، أى لابد له من عمل ، وليس بالضرورة أن يُقْصَرَ على حركة ، أو سكون ، بل بلغ من قوة أثره أن يَحْذِفَ من نفس الكلمة ، ولذا نرى الجازم يحذف حرف العلة من المضارع المعتلّ ، قال عمر (لما لم يجد حركةً يأخذها أخذ من نفس الفعل)[٥] ، وهى علة الكثير من المحققين كسيبويه والمبرد ، وابن السراج ، وغيرهم - كما حُرِّرَ في موضعه - ، وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ الحرف حُذِفَ فرقًا بين المجزوم وغيره ، وأن الجازم حذف الحركة[٦] ،

---

(١) ذاته (١٨٧/٢)
(٢) ذاته (٤٩/٣)
(٣) ذاته (٣١٩/٣) .
(٤) ذاته (٤٧٤/٢)
(٥) ذاته (٨٩/٢)
(٦) الهمع (٥٢/١) .

وهو رأى يغمزه حذف النون في نحو (لم يَكُ)، فليس حذف النون إلا تشبيهًا بحروف العلة المحذوفة للجازم، والفرق بين المجزوم وغيره حاصل بدون الحذف.

ولقوة العامل الفعليّ يجوز حذفه فيعملُ محذوفًا[١]؛ يقول (كقولك (ضربًا زيدًا، وقتلا عمرا) ألا ترى أن: (ضربًا وقتلًا) منصوبان بفعليهما، وإن كانا مضمرين)[٢] أهـ.

* ولوقوع العامل في مرتبته من معموله أثر في قُوَّته، فلايجوز أن يُلْغَى، فإن زايل مرتبته ضعُف عن العمل، فيجوزُ إلغاؤه[٣]؛ كما أنه إذا احتلَّ مرتبته من معموله لايحتاج إلى تقوية، فإن لم يحتلَّها ضَعُفَ فيحتاج إلى تقوية؛ قال (لأن الفعل وقع في مرتبته، والمفعول وقع في مرتبته، فاستقوى عمل الفعل في المفعول، فلذلك كان المفعول منصوبًا، ولا يجوز دخول حرف الجر عليه، لو قلت (ضربَ زيدٌ لعمروٍ) لم يجز، فإنْ قدمت المفعول فقلت (لزيدٍ ضربتُ) فإن دخول حرف الجر عليه جائز، لأنَّ الفعل قد ضَعُفَ بتأخره عن مرتبته)[٤] أهـ.

وإنَّ من الأفعال العوامل أفعالًا ضعُفَتْ عن مباشرة معمولاتها، فتتقوى بغيرها، قال (اعلم أن في كلام العرب أفعالًا نقصت عن الوصول إلى المفعولات بنفوسها، فوصلوها بحروف الجرِّ فصارت حروف الجر عاملةً في اللَّفظ، والاسم منصوب في المعنى مفعولٌ به بذلك الفعلِ الناقصِ، وذلك نحو قولك (مررتُ بزيدٍ.)[٥] أهـ.

* وكما يتقوىَّ العامل الفعلى للتوصل إلى معموله بحرف الجر، كذلك يتقوى العامل في(المفعول معه) بالواو، يقول (فلما كان الفعل لايصل إلى المفعول بنفسه، جاءوا بالواو واسطةً؛ لتوصل الفعل إلى الاسم، كما جاءوا بالباء في

---

(١) راجع المحرر (٢/ ٤١٠، ٤٩٩، ٥٣٢)
(٢) السابق (٣/ ١٠٨)
(٣) انظر: (٣/ ١١٦، ١٣٩).
(٤) السابق (٣/ ١١٦).
(٥) المحرر (٣/ ١٥١).

قولك (مررتُ بزيدٍ) موصِّلةً للمرور إلى (زيد) لو قلت (مررت زيدًا) – بغير الباء – لم يكن كلامًا تامًا، حتى تأتي بالباء موصِّلَةً للفعل إلى الاسم)[1] أهـ.

* وحيث كانت الأفعالُ هى الأصل في العمل، فالمحمول عليها من غيرها أضعفُ منها عملًا، ولذا لايتقدم معمول أسماء الأفعال عليها، قال (ولايجوز تقديم معمولها عليها، لو قلت: (زيدًا نزالِ) لم يجزْ؛ لضعفها عن العمل؛ لأنها مُشَبَّهة، والمُشَبَّه ناقص؛ ولأنها اسم، والاسم عملُه أضعفُ من عمل الفعل)[2] أهـ.

* ولتصرف الأفعال في ذاتها أثرٌ في قوة عملها، وتصرف معمولاتها معها، بتقدم معمولاتها عليها، وتقديم بعض معمولاتها على بعض، والجامدة ليست كذلك.[3]

كما أن الجامدة لايُتَصَرَّفُ فيها بنصب المصدر، أو الفصل بينها وبين معمولاتها[4]

ومن هذه المنابع ينشعب فكر الهرمي إلى فروعه وروافده

* أما العمل في الحروف فركيزته اختصاصها، فالاختصاص بالشئ مؤثِّر في العمل؛ ليظهر أثر الاختصاص، فالمختصُّ بقبيل حقُّه أنْ يعمل العمل الخاصَّ بقبيله، وغير المختص بقبيل لاعمل له، وعمل غير المختصّ إنما هو شئ مدخولٌ عليه مشابهةً، ومقايسةً؛ يقول ضابطا لذلك (وكان قياسها (ما) ألاَّ تعمل؛ لأنَّ الحروفَ في عملها، وغير عملها على وجهين منها ما يختصُّ بالأسماء، ولا يدخلُ إلاَّ عليها فيعمل فيها، ومنها ما يدخلُ على الأفعال، ولايدخلُ على الأسماء فيعمل فيها، ومنها ما يدخل على الأسماء، وعلى الأفعال، فلا يعمل في الأسماء، ولا في الأفعال؛ لأن عمله في الأفعال ليس بأولى من عمله في الأسماء، وعمله في الأسماء ليس بأولى من عمله في الأفعال، فبان لك أنَّ ما اختصَّ بالأسماء عمل فيها، وما

---

(١) المحرر (٣٠٨/٣)

(٢) ذاته (٢٨٨/٣).

(٣) انظر (٥٤٤/٢-٥٤٧)

(٤) ذاته (٢٤٦/٣ -٢٤٧).

اخْتصَّ بالأفعالِ عَمِل فيها ، والذى لا يختص بأحد القبيلين لا يعمل في شئ منهما وأما (ما) و (لا) فإنما عملتا لشبههما بـ (لَيْسَ))[١] أهـ .

وإذا عمل غير المختص بالحمل على شبيهٍ في المعنَى - كما عملت (ما) حملًا على (ليس)[٢] - فكذلك يعمل غيرُ المختص بالحمل على نقيضه ، كما عملت (لا) حملا على (إنَّ) نقيضتها ؛ (لأن العرب تحمل الأشياء على نقائضها ، كما تحملُها على نظائرها)[٣]

وكما أن ما حُمِلَ على الأفعال في العمل أضعفُ منها ، فكذلك في الحُروف المحمولُ أضعف من المحمول عليه في العمل ، اسمع قوله (والواو لا تدخل إلا على الاسم الظاهر دون المضمر ؛ لأنها بدل من الباء ، وليست بأصلٍ في القَسَمِ ، فلذلك نقصت عن الباء مرتبةً ، - وهو اختصاصها بالظَّاهر دون المضمر - ؛ لأن المشبَّه أنقص من المشبه به)[٤] أهـ ؛ وكما أنَّ (ما) حُمِلتْ على (ليس) ، ولذا نقصتْ عنها من وجوه[٥] ، و (لا) حُمِلتْ على (إنَّ) فنقصت عنها ، وقُصِرَتْ على العمل في النكرات[٦] ، و (لا) الوحدةِ حُمِلَتْ على (ليس) فنقصت عنها ، فلم تعمل في المعارف[٧]

والحرف العامل المختصُّ قد يتأثر بمؤثّر ، فيكفه عن عملِهِ ، ويزيله عن اختصاصه ، كدخول (ما) على (رُبَّ) فأثرت فيها عملًا واختصاصًا ، فلم تَجُرَّ ، وتتهيأُ لدخولها على الفعل ، وهو ليس من مدخولاتها[٨] ، وكذلك الشأن مع (إنَّ) وأخواتها[٩]

وقد يكون المؤثِّر على العمل من نفس الحرف ، فيكفه عن عمله ، أو يضعفه عنه ، كما في (إنْ ، وأنْ ، وكأنْ) المخفَّفات[١٠]

---

(١) ذاته (٤/١٠٥-١٠٦)
(٢) ذاته (٣/٦٦ وما سبق)
(٣) ذاته (٣/٨٢) .
(٤) ذاته (٣/٤٣٢)
(٥) ذاته (٣/٦٨) .
(٦) ذاته (٣/٨٢)
(٧) ذاته (٣/١٠١)
(٨) ذاته (٣/٦٥-٦٦)
(٩) ذاته (٣/٣٩)
(١٠) ذاته (٣/١٠ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٥) .

وكما يعمل الحرفُ حملًا على الفعل، كما في نحو (ما) المحمولة على (ليس) كذلك قد ينوب الحرف عن الفعل عملًا، فـ(يا) في النداء نائبةٌ عن الفعل؛ قال (والناصب له حرف النِّداء على سبيل النيابة عن الفعل؛ لأنك إذا قلت (ياعبد اللَّهِ) فكأنك قلتَ: أدعو عبدَ الله، أو أنادِي عبد الله.)[1]

ولما كان الحرف محمولًا على غيره عملا فهو ضعيفُ التَّصرف، فلا يتقدم معموله عليه[2]، كما لا يُفْصَلُ بينه وبين معموله.

وهذا ما عَوَّلْتُ عليه من أصول عامة مطروحة، أما تفريعات كل أولئك من العوامل بعامة فهى مبثوثة في أبوابها، ومسائلها المعقود لها في هذا الكتاب، وخصوصيات مذهب أبى الخطاب في كلٍّ موضَّحة في محلها من هذه الدراسة

* وبعدُ؛ فثمَّةَ أمور تتعلَّق بهذا الموضوع يجمل أن يبرزها البحث ليتكشف وجهها مما يتعلَّق بأبي الخطاب في تناوله للعوامل تعبيرًا، أو تطبيقًا

أولها إجمالُه في موضع ما يصرِّح به في موضع آخر، وذلك كصنيعه مع الحروف التى يُنْصَب بعدها المضارع من الواو، والفاء، وحتَّى، فهو على أن الناصب معهنَّ (أنْ) المضمرة، وإنْ أوهم تعبيره في بعض مواقفه أنَّ العمل لهنَّ، يقول - في (إنْ تكرمني، وتحسنْ إليّ أكرمْك) - (ولك نصبه على إضمار (أنْ) وفي قوله - تعالى - ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾؛ قال (والنصْبُ على إضمار (أنْ))[3] أهـ، وذلك مع قوله (فأكرمَكَ جواب الأمر منصوبٌ بالفاء)[4]، وقوله (والنصبُ بالفاءِ)[5]، وقوله: (فكل موضع نصبتَهُ بالفاء فالواوُ تنصبُه)[6]، وقوله (وأمَّا الواو التى تنصب الأفعال المستقبلة في الأجوبة فإنها عاطفة.)[7]

ويقول في (حَتَّى) (وأنَّ النَّصب بعدها باضمار (أنْ)، وهذا هو

---

(١) ذاته (٣/٢٠٤، ٢١١)
(٢) ذاته (٢/١٥ - ١٨، ٦٨)
(٣) ذاته (٤/٤٨-٤٩)
(٤) ذاته (٤/٦٨، ٧٠).
(٥) ذاته (٤/٧١)
(٦) ذاته (٤/٧١)
(٧) ذاته (٤/١٤٢).

الصحيح[١]) أهـ، وقوله (وجميعُ ماجاء بعد (حَتَّى) يجوز فيه وجهان الرفع على أنها ملغاة، والنصب على أنها ناصبة باضمار (أنْ))[٢] أهـ، وقوله (وحتَّى للغاية، وأنها تنصب ما بعدها بإضمار (أنْ)[٣] أهـ، وهذا مع قوله (وأما (حَتَّى) فمعناها الغاية، وهي تنصب ما بعدها الفعل المستقبل على معنيين)[٤] أهـ، وقوله (وتزورَنى) منصوب بـ (حَتَّى))[٥] أهـ.

كأنه بهذا المسلك يعتمدُ على فطنة القارئ فيما عُلِمَ من مذهبه، وإن كان نحوٌ من ذلك التعبير وقع من سيبويه[٦]؛ وقال ابن جنى (وإنما جاز أن يُتَسَمَّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبًا بحرف لايُذْكَرُ معها، فصارت في اللفظ كالخلَفِ له، والعِوَض منه.)[٧] أهـ.

ثانيها أنه ذهب إلى أنَّ العامل في اسم الشرط هو الجزاء، وذلك قوله (مَنْ تضربْ أضربْ)، فـ(منْ) مفعولة بقولك (أَضْرِبْ) الثاني)[٨] أهـ، ويقول (أين تُرِدْ أردْ) فـ(أين) في موضع نصب بـ(أردْ) الثاني)[٩] أهـ.

ثم يقول (والظُّروف كلها منصوبة في باب الشرط والجزاء، والناصب لها إمَّا شرطها، وإما جزاؤُها)[١٠] أهـ، ويقول (تقول (متى تَقُمْ أَقُمْ) فـ(متى) ظرف منصوب بـ(تَقُمْ) والتقدير (في أيِّ وقت تَقُمْ أَقُمْ) وكذلك: (أين تخرجْ أخرجْ)، فـ(أين) منصوبة بـ(تَخْرُجْ) وكذلك بقية الظروف لاتكون إلاَّ منصوبةً بفعل الشرط، أو بجوابها)[١١] أهـ.

فكأنه على المحجَّة في جواز إعمال أيٍّ منهما، وهما مذهبان، ولا مانع من الأخذ بأى منهما، وإن كان المختار منهم كون العامل هو الشرط، لما حُرِّرَ في مكانه[١٢]

---

(١) ذاته (٣/٤٢٠).
(٢) ذاته (٤/٦٥)
(٣) ذاته (٤/٦٦).
(٤) ذاته (٤/٦٤)
(٥) ذاته (٤/٥٧)
(٦) الكتاب (٣/٨٩، ٩٢).
(٧) الخصائص (٣/٢٦٠)
(٨) المحرر (٢/٣٩٢)
(٩) ذاته (٢/٣٩١)
(١٠) ذاته (٤/٤١)
(١١) ذاته (٤/٥٣)
(١٢) ذاته (٢/٣٩١) وحواشيها.

ثالثها : المصدر المنوَّن العاملُ عمل الفعل عنده يتحمَّل ضميرًا ، قال - في قوله تعالى - : ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾ (فـ (يتيمًا) مفعول : ((إطْعامٌ)) وفاعله مقدّر أى : (يطعم أحدُكم))[1] أهـ .

وكلامهم على أن الفاعل هنا محذوف لامضمر ، إذ المصدر لايتحمل ضميرًا كالفعل ، وهذه من المسائل المستثناة في حذف الفاعل[2] ، وقد نقل الخضرى عن السيوطي تحمُّله للضمير ؛ لتأوله بالمشتق ، فـ (إطْعامٌ) بمعنى (أنْ يُطْعِمَ) ، ففاعله مستتر ، لامحذوف[3] ، وأنكره المراديُّ ؛ فقال (وإذا حُذِفَ لم يتحمل ضميرَه خلافًا لبعضهم .)[4] أهـ ، والرأى مايراهُ المصنف ، ومن قال به ، تحرُّزا من إهدار ركن الجملة ما أمكن .

رابعها أن المصدر النائب عن اللفظ بفعله يعمل عمل فعله ، قال (وقد يكون المصدر منصوبًا ، ولا فعل معه ؛ كقولك (ضربًا زيدًا ، وقتلًا عمرًا) ، فـ (زيدا ، وعمرا) منصوبان بالمصدر .)[5]

وكون المصدر هنا هو العامل دون الفعل المحذوف هو المشهور من مذهبهم ، قال أبو حيان (اختُلِفَ فيه إذا انتصب ما بعده ؛ فقيل الناصبُ الفعلُ الناصبُ للمصدر ، وقيل هو منصوب بنفس المصدر ؛ لنيابته عن العامل فيه ، ومثاله : (ضربًا زيدًا) ، وهو الصحيح ، ويدل على ذلك قوله (فضَرْبَ الرِّقَابِ) وهو إضافة المصدر للمفعول ، ولو لم يكن معمولًا له ماجازت إضافته)[6] أهـ .

ويقول ابن مالك (عاملُهُ على الأصحّ البدل ، لا المُبْدَل منه ، وفاقًا لسيبويه ، والأخفش[7] أهـ ، قال السيوطي (لأنه صار بدلًا من الفعل ، فورِثَ العمل الذى كان له ، وصار الفعل نسيًا منسياً)[8] أهـ .

---

(١) ذاته (٣/٢٧٤)
(٢) راجع الصبان (٢/٤٤ ، ٢٨٣)
(٣) الخضري (١/١٦٠) .
(٤) التوضيح (٣/٣)
(٥) المحرر (٣/١٠٧) .
(٦) البحر (٨/٧٣)
(٧) التسهيل (ص ١٤٣)
(٨) الهمع (٢/٩٤)، وانظر (الكتاب ١/ ١١٥ ، ومنهج الأخفش ص ٩٠، و ش الكافية ٢/١٩٧) .

* هذا قولهم ، والذى وصلت إليه -بتوجيه الله- أن العمل للفعل المقدر على كل حال لأسباب

الأول: أن المصدر ليس قائمًا مقام الفعل حقيقةً ، بل كالقائم مقامه ، ونيابته إنما هى اكتفاء بلفظه عن لفظ الفعل اختصارًا - كما قال المصنف - ، ولذا يعبرون عنه بأنه ما جئ به بدلا من اللفظ بفعله ، وفعله ملحوظٌ مقدَّر ، وإن لزم حذفه في مواضعه فليس مهدرًا بالكلية ، وبه نُصِبَ المصدر ، فلو لم يكن العمل له لبقى بلا معمول ، ولبقى المصدر بلا عامل ، وإذا وجب تقديره ناصبًا للمصدر وجب إعماله فيما بعد المصدر ، إذ هو الأصل في العمل ، وفي إعمال المصدر - فضلًا عما سبق - تمييزٌ للفرع على الأَصل ، وهو مرغوب عنه منهم

الثاني أنه لو لم يكن الناصبُ الفعلَ ، وكان المصدر قائمًا مقامه حقيقة لكان اسمَ فعل ، لا مصدرًا ، ولم يقل به أحد .

الثالث أن المصدر هنا غير عامل - على ما قررَّه النحاة - ؛ إذْ لا يتقدر بـ : (أنْ) والفعل ، وهو الشَّرط في الإعمال ، وإذا كان العمل بالنيابة مع إمكان إعمال الأصل فإعمال الأصل أولى ، بل ألزم .

الرابع أنَّ ما يستدل به أبو حيان من قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ في عمله بإضافة المصدر إلى معموله ، وإلاَّ ما صحَّتْ الإضافة ؛ أقول فيه لا يتحتَّم هذا دليلًا فكلٌّ ماهنالك أن الفعل لما كان مقدرًا وجوبًا صار كالمعدوم ، فجازت إضافة المصدر إلى المعمول الذى هو في الحقيقة معمولُ الفعلِ ، وبخاصَّة ، والمصدر نائبٌ عنه لفظًا ، والإضافة تكفي فيها أدنى ملابسة - كما يقولون -

هذا ، وإذا ثبت ما نقله الخُضَري عن سيبويه ، من أنَّ المصدر في نحو (ضَرْبًا زيدًا) مفعول به ، أى (الزم ضربا زيدًا)[1] كان العملُ والحالة هذه للمصدر لا غبار عليه ، والله المسدِّد للصواب

---

(١) الخضري (١/١٩٠) .

ثالثًا الهَرْمِيّ والمُصْطلح النَّحوِيّ

استقر المصطلح النحوي المتوارث مع أبى الخطاب، على ماهو عند المتقدمين، والمعاصرين له، والخالفين بعده، وأعني به المصطلح الذى وضعه الفكر البصريّ، اللهم إلا في مواضع معدودة جنح فيها إلى استعمال المصطلح الكوفي، وهو ما استأنس به الكاتبون بعامة من مصطلحاتهم؛ نحو (عطف النسق، والنَّعت، ولام العاقبة، والجحد، والخفض) - على مايأتى بيانه في الفصل التالي -، وليس اقتصارُه في الأعمِّ الأغلب من شأنه على المصطلح البصري بمستغربٍ؛ فذلك حال من شدا بهذا الفن بإطلاقه؛ يقول أحد الكاتبين (ووضح أن هذه المصطلحات (الكوفيَّة) ظلت لاتسود في النحو العربي، إذا نحن استثنينا اصطلاح (النعت، وعطف النسق)؛ لأن نظامه الذى وضعه البصريُّون هو الذى عمَّ بين العلماء والناس في جميع الأمصار، والأعصار، وهو لم يَعُمَّ عفوًا، إنما عمَّ لدقته المنطقية، وكأنَّ عقول البصريِّن كانت أكثر خضوعا وإذعانًا لسلطان المنطق، ومناهجه الصادقة؛ لما قدمنا في غير هذا الموضع من صلة البصرة المبكرة بالدراسات المنطقية والفلسفية، وماهى إلا أن يكُبَّ بعض عباقرتها على النحو، فإذا هم يصوغونه صياغة نهائية، ملائمين بين قواعده ومقاييسه ملاءمةً دقيقة إلى أبعد حدود الدقة، ملاءمة تخلُو من أىِّ عِوَجٍ، أو نقص، أو انحراف)[١] أهـ.

إذا كان هذا شأنه بعامة فله صياغات لبعض الاصطلاحات يقل تداولُها في العرف النحوي، وإليك بيانها

يطلق (الجمع) على مايصطلح عليه بـ (اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعى)، وهو بذلك ينصرف انصراف علماء اللغة؛ حيث لايفرقون بينها، من قِبَل أنهم يريدون بالجمع كل مايدل على الكثير، وذلك من نحو قوله (وتكون للفرق بين الواحد والجمع في قولك (شعير، وشعيرة.)[٢] أهـ، وقوله (وإن

---

(١) المدارس النحوية (ص ١٦٧). (٢) المحرر (٢/٢٤٧).

كان جمعًا لا واحد له نسبتَ إليه على لفظه ؛ تقول - في النسب إلى (قَوْم) قَوْمِيٌّ ، وإلى (رَهْطٍ) (رهطيّ)... وإلى (تَمْرٍ) تَمْرِيّ ، وإلى (رَكْبٍ) ركْبِيّ)[1]أهـ وواضح أنَّ اصطلاحهم عليها باسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى .

يطلق على ما يصطلح عليه بـ (الشبيه بالمضاف) : النَّكرة المطوَّلة[2] ، أو الاسم الطويل[3]

يطلق على الفعل اللازم الذى يتعدى إلى مفعوله بحرف جر (الفعلَ النَّاقِص) ؛ لنقصه عن الوصول إلى مفعوله بنفسه [4]

لايستعمل ما يصطلح عليه بـ (الفعل اللازم) أو (القاصر) وإنما يستعمل (الفعلَ الذى لايتعدَّى)[5]

* يطلق على ما اصطلِح عليه بـ (التنازع) (إعمال الفعلين)[6]

* قد يسمي الفعل الزمنيّ ، بـ (الفعل اللفظي) تمييزًا له عن المصدر ؛ إذْ هو فعل ؛ قال : (المصدر أصل للفعل اللفظي الذى هو (قام))[7] أهـ ، وقال (فإن قيل هل استغنِي بالأسماء والمصادر ، والحروف عن الأفعالِ اللفظية التى هى (قامَ ، وقعدَ ، وخرجَ)؟)[8] أهـ .

يطلق على ما يُصطلحُ عليه بالحال (المؤسسة ، أو المبيِّنة) ، وهى التى لايستفاد معناها بدون ذكرها : (الحال المتمِّمَة) ؛ قال (وكذلك قوله تعالى : ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ ، ولم يتم الكلام إلا بقوله (شَيْخًا) ، وهذه الحال تسمى متمِّمَة)[9] أهـ

* يطلق (العربية) على ما اصطلح عليه بـ (النحو) قال (..فكانت أول ما صُنِّفَ [في] العربية)[10] أهـ ، وقال (العربية لم تؤلف إلا لضبط كلام العرب)[11] أهـ .

---

(١) ذاته (٣٢٦/٢)
(٢) ذاته (٨٣/٣) .
(٣) ذاته (٨٦/٣ ، ١٨٨ ، ٢١٣)
(٤) ذاته (١٥١/٣)
(٥) ذاته (٥١٢/٢ ، ٥١٩ ، ١٢٦/٣) .
(٦) ذاته (١٧٩/٣) .
(٧) ذاته (١٠٦/٣)
(٨) ذاته (١١١/٣)
(٩) ذاته (٣٢٢/٣)
(١٠) ذاته (٢٤٦/٣) .
(١١) ذاته (٢٣٧/٤) .

وقال: (علم العربية ينقسم قسمين: نحوًا، وتصريفًا)[(١)] أهـ.

وهو الإطلاق القديم على النحو بمعناه العامّ.[(٢)]

رابعًا: الهَرْمِيّ والحدودُ النَّحوية

لنتفق على أن القصد بالحدِّ النحويّ: ما به يتميز المحدود عن غيره بوجهٍ ما، ومتى تحقق التمييز بهذه الدرجة فقد أدى الحدُّ غايته، ولستُ على رغبة من تلمُّس تصوُّر المناطقة للحدّ، ومقاييسهم فيه[(٣)]، فربما كان هذا إقحامًا لايتناغم في كثير مع علمنا، وإن ساغ لنا استخدام كلمة (الحدّ)، وهى من مفرداتهم

يقول يس العليمي (مازال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود، والألفاظ المنطقية في صناعة (النحو) وسائر الفنون، ويذمون ذلك أبلغ ذم، ويعدُّونه من التخليط، وإدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين؛ قال ابن السيد: صناعة النحو تستعْمل فيها مجازات ومسامحات لايستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب حمل كل صناعة على المُتعارف بين أهلها وقال المصنف في بعض تعاليقه: حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التامُّ عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض بها تمييز الشئ؛ ليُعْرَفَ أنه صاحبُ هذا الاسم.)[(٤)] أهـ.

وقد تأكد لى من المصنف هذا الفهم عن غاية الحد النحوي، فالمقصود هو تمييز المحدود عن غيره بوجهٍ ما - كما قدمت قريبًا - ولذا تراه لايعاظل في تعريفاته، أو يتكلف بما يُرْهِقُ، أو يَكِدُّ، فتصادفه يَحُدُّ الكلام بأنه (المسموعُ المفهومُ) بشرط تركيبه[(٥)]، وهو حد سهل خال من تعقيدات الحدود، وستتضح الصورة بمناقشة طُرُقِهِ التى استخدمها في هذا السبيل، وإليك بيانها

---

(١) ذاته (٤/٢٩٧)

(٢) راجع (الصاحبي ص ٣١، وأبو الأسود الدؤلى ص ١٣، وغيرها).

(٣) راجع (تجديد علم المنطق ص ٥٠)

(٤) حاشية يس (١/١٧)

(٥) المحرر (٢/٢١- حاشية).

التعريف باللغة والاصطلاح كقوله (النداء في اللغة، هو التصويت بالمنادَى، وهو أيضًا طلب الإقبال من المنادَى على المنادِى)[١] أهـ، وقوله (الترخيم، وهو في اللغة التسهيل والتليين، وهو في النحو عبارة عن حذف حرف، أو أكثر من آخر الكلمة تخفيفًا، أو تسهيلًا)[٢] أهـ.

* **إخراج المحترزات في الحدود**؛ كقوله- في التعجب - (وإنما قلنا (مما يحتمل الزيادة والنقصان) احترازا من الأفعال التى لاتحتمل الزيادة)[٣] أهـ.

وكقوله في المصدر العامل (وإنما اشترطنا أن يكون مقدرا بـ (أنْ والفعل) احترازًا من المصدر المؤكِّد الذى يكون معه فعله)[٤] أهـ، وقوله في حد الكلام (فقولنا (مسموعٌ) احترازًا من غير المسموع؛ كالإشارة، والغمز، والرمز؛ لأن الإشارة مفهومة، وليست بمسموعة، وقولنا (مفهوم) احترازًا من أصوات البهائم، والصَّدى يجيبُ من الجبل)[٥] أهـ.

* **شرحُ ما يحتاجُ إلى شرحٍ من ألفاظ التعريف**؛ كقوله (وحدُّ الحال أنه هيئة الفاعل والمفعول به، ومعنى قولنا هيئة الفاعل، والمفعول به أن الحال تكون صفة للفاعل من حيث المعنى في وقت فعله، وللمفعول وقت وقوع الفعل به)[٦] أهـ

التعريف بالخاصة، أو بالصُّورة المستعملة؛ كقوله في تعريف الاستغاثة (وهو أن تدخل على المنادَى لامَ جرٍّ مفتوحة - إذا كان مستغاثًا به -، ومكسورة - إذا كان مستغاثًا منه -)[٧] أهـ.

* **التعريف بالوظيفة**؛ كقوله - في حد الاسم - (ما جاز أن يكون فاعلًا، أو مفعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الجر، أو حسن الابتداء به)[٨] أهـ، وكقوله (واعلم أنَّ النَّعت تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراكٍ عارضٍ في معرفة، أو

---

(١) ذاته (١٨٧/٣)
(٢) ذاته (٢١٣/٣)
(٣) ذاته (٢٣٣/٣)
(٤) المحرر (٢٧٢/٣).
(٥) ذاته (٢٢/٢).
(٦) ذاته (٣١٥/٣)
(٧) ذاته (٢٢٣/٣)
(٨) ذاته (٢٦/٢).

بيان مدح ، أو ذمٍّ ، أو للتأكيد .)[١] أهـ .

وكقوله (البدل في اللغة : العوض ، وهو في النحو البيانُ)[٢] أهـ ، وقوله (اعلم أنَّ التوكيد : تمكين المعنى في النفس ، وإزالةُ الاحتمال واللبس)[٣] أهـ

* **الاكتفاء بالمعنى اللغوي في الحدِّ** ؛ كقوله (ظروف الزمان الدَّهْرُ ، وما تصرف منه)[٤] أهـ ، وقوله : (ظروف المكان : هى الأرض وما تصرف منها)[٥] أهـ وقوله (الإضافة في اللغة : هى الإسناد ، يقال أَضفت ظهرى إلى الحائط ، أى أسندته إليه ، وكذلك المضاف مسندٌ إلى المضاف إليه)[٦] أهـ

* **التعريف بالسّبب** ؛ كقوله في التعجب (هو استحسان الشئ ، واستعظامه ، أو استقباحه ، واستحقاره)[٧] أهـ ، وذلك الاستحسانُ ، أو الاستقباح إنما هو سبب للحالة الوجدانية المعبَّرِ عنها بأسلوب التَّعجب .

التعريف بالمثال ؛ كقوله في الصفة المشبهة (وهى مثل (حَسَنٌ ، وظريفٌ ، وشريف ، ونبيل ، وكريم) وما أشبه ذلك من الصفة التى لاتتعدى أفعالها إلى مفعول)[٨] أهـ ، وقوله في الاشتغال (ومعنى ذلك أنك إذا قلت (زيدٌ ضربتُه) فقد شغلت(ضربتُ) عن نصب (زيد) بالهاء العائدة على زيد)[٩] أهـ .

* **الأخذ بأكثر من حَدٍّ إنْ وجد** ؛ كقوله في حدِّ الأفعال (اعلم أن حد الأفعال أن تقول الأفعال عباراتٌ عن وقوع الأحداث في أحد الأزمنة الثلاثة الماضي ، والحاضر ، والمستقبل . وإن شئت قلتَ الفعل مادل على حدثٍ وزمان ماض ، أو مستقبل)[١٠] أهـ ، وكقوله في الحرف (وحدُّ الحرف أنْ تقول الحرف مادلَّ على معنى في غيره . فقد تبين لك أنْ الحروف لاتدل على معنى إلا في

---

(١) ذاته (٣/٤٨١) .
(٢) ذاته (٣/٥١٧) .
(٣) ذاته (٣/٥٠٢) .
(٤) ذاته (٢/٣٤٢)
(٥) ذاته (٢/٣٥٦) .
(٦) ذاته (٣/٤٤٥) .
(٧) ذاته (٣/٢٣٣) .
(٨) ذاته (٢/٤٤١) .
(٩) ذاته (٣/١٥٨)
(١٠) ذاته (٤/٧) .

غيرها)[١] أهـ، والأخيرُ ذو القصْرِ هو المنصور، كما حُرِّرَ في محله

وكما ترى فالتعريف يكفي فيه عنده ما به يميزُ الشئ عن غيره، وربما أُخِذَ عليه تعريفُهُ البَدَلَ، بأنه في النحو (البيان) فلايمتنع منه بقية التوابع، وإن كانت مناقشة التعريف لا لذاته، بل بضميمة سوابقه ولواحقه تحقق فيه التمييزَ المنشودَ، على أن نحو ذلك وقع من المبرد في قوله (وإنما هو في الحقيقة تبيينٌ، وإن قيل بدلٌ)[٢] أهـ، وابن الأنباري حيث عَرَّفَهُ بأنه (الإيضاح، ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز)[٣]

وإن كان ثمة شئ نقف فيه عند أبى الخطاب، فهو أخذه بالحد القاصر؛ كتعريفه البناء بأنه (هو لزوم آخر الكلمة حَرَكَة مًا واحدة لاتتغير مع اختلاف العامل)[٤] أهـ؛ فهذا حد لايعم المبنيّ على السكون، أو الحذف القائم مقام السكون أو الحرف القائم مقام الحركة، ولو عبر بـ(حالة) بدل (حركة) لكان شاملا لكل أولئك، كما عبر بعضهم؛ وكتعريفه (المضاعف) بأنه (ماكان مشدَّد العين واللام)[٥]، ولعله اقتصر على الثلاثي؛ لكثرته، أو لأنه المقصود عند الإطلاق، وكما يقول الفارابي (المضاعف ماكانت العين منه واللام من جنس واحد.)[٦] أهـ، والتعبير بالتماثُل أولى، فقد لايكون مشددًا، كالشَّرَر، والعَدَد، والمَلَل، وقد يتماثلان فاء وعينا، كالدَّدَنِ - وإن قَلَّ - ولا يشمل الحدُّ غيرَ الثلاثي، والمتمم لحده - كما قال الرضي (أو ما كُرِّرَ فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليَّيْن، نحو زَلْزَلَ)[٧]



(١) ذاته (١٠٤/٤)
(٢) المقتضب (٢٩٥/٤)
(٣) أسرار العربية (ص ٢٢٤).
(٤) المحرر (٩٨/٢).
(٥) السابق (٤٠٢/٤)
(٦) د الأدب (٧٦/١)
(٧) ش الكافية (٣٤/١)

خامسًا الهَرْمِيّ وتحليلُه الإعرابي

وبعد أن اتَّضحت من البحث معالمُ أدواتِ الصناعة، وأدلَّتِها عند أبى الخطاب الهرمي، وعرفنا موقعه في كل منهما، يجملُ أن نتبين هنا التَّوظيف التطبيقي عنده، في تحليله الإعرابي للتراكيب، ويدفعُني إلى ذلك دفعًا بروزُ هذه السمة في كتابه بروزا واضحًا، حتى تستطيع أن تعدَّها من معالمه العريضة

لقد سلخ أبو الخطاب من هِمَّتِهِ شطرًا كبيرًا في توضيح ما في التراكيب من وجوه إعرابية، وما تحتمله هذه التراكيب منها، تأكيدًا لتطبيقيَّتِه، على اعتبارها الشأوَ البعيد الذى يهدف إليه الدَّرس النَّحوي، ولولعه التائق بالإعرابات تراه يهتبل اللحظة للولوج فيها، فيعرب ويعدِّدُ الوجوه الممكنة في الأسلوب الواحد، وهذه السمة ملمح خصب من ملامحه؛ إذ كان هدفه تبيانَ وظيفة الكلمة في التركيب، والتدريب العمليّ على مثلها، حتى تتمكن القاعدة في نفس المتلقي فضل تمكن، وهذا ما يدعو إليه المربُّون، ولا يفتأون يؤكدون عليه

وإذْ كانت هِمَّتُهُ وهمَّةُ النحو بعامة هى تبيانَ الطريق السويّ لتوظيف المفردات، فالتركيز على هذه الغاية من المصنف تطبيقًا يُعَدُّ محمدةً من محامده، ولعلك قد تلحظ ذلك منه في غير ما خَفِي، بل ربما تناول ما ظهر وانجلى منها، خذ مثلا قوله (اعلم أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله؛ مثاله في الفعل (هذا يضربُ زيدًا) ف (هذا) مبتدأ، و (يَضْرِبُ) خبره، وهو فعل مستقبل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، وفاعلُهُ مضمر فيه؛ تقديره (هُوَ)، و (زيدًا) مفعول منصوبٌ به، وكذلك اسم فاعله يعمل عمله يرفع الفاعل، وينصب المفعول؛ تقول (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا) ف (هذا) مبتدأ، و (ضاربٌ) خبره، وهو قائم مقام (يَضْرِبُ وفاعله مضمر في (ضاربٌ) كأنه قال (هذا ضاربٌ هو زيدًا)؛ كما قدرنا في (يضربُ) و(زيدٌ) مفعول (ضارب)[1] أهـ.

---

(١) المحرر (٢/٤١٦) وانظر باب الصفة المشبهة (٢/٤٣٣، وما بعدها).

ولعل التَّطرُّق إلى واضح الإعرابات مما يَتَهَيَّبُهُ بعض الكاتبين في هذا الفن كابن هشام الذى يعدُّ نأيه عن ذلك مَيْزَةً لكتابه (المغنى) في قوله: (الثالث إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك (الحَوْفِيّ) وقد تجنَّبْتُ هذين الأمرين) ثم يقول: (وخطابي به لمن ابتدأ في تَعَلُّم الإعراب، ولمن استوثَقَ منه بأوثَقِ الأسبابِ)[1] أهـ.

وعجيب أن يَنْأَى بنحو ذلك عن مبتدئ، ولعل سرَّ الصعوبة في الكثير من المصنفات النحوية هو مخاطبتها (من استوثقَ منه بأوثَقِ الأسبابِ) هؤلاء، وهذه آفاتها، دون كبير اعتبار للدارجين على أول طريقه، مع أنهم في الحق جُلُّ رواده، واحتفالُ المائدة بما يُنَاسِبُ كل ذوق مكرُمَةٌ يحتفي بها أولو العطاء، وكذا كان صاحبي مخاطِبًا من يحاول أنْ يتعلَّق، ويهتم اهتمامًا كبيرًا كذلك بمن استوثَقَ، وستدرك ذلك في محاولتي تصوير خطوطه في تناولاته الإعرابية للتراكيب.

وعساى أوفق في إدراك هذا المنهج التحليلي لأبى الخطاب في الأساليب بالنقاط التالية:

١- عرض الوجوه الإعرابيَّة في التركيب الواحد - مع اتحاد الضبط:

وأعنى بذلك بقاء صورة ضبط مفردات التركيب على ماهى عليه، مع إمكان توظيفها وظائف مختلفة في الجملة، وذلك من نحو قوله (فإذا قلت (زيدٌ قائمٌ أبُوه) فـ(زيدٌ) مبتدأ، و (قائم) خبره، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله، مأخوذ من (قام، يقوم) فلذلك رفعتَ (أبُوهُ) على أن (الأب) فاعل، ولك في المسألة وجه آخر أن تقول (زيدٌ قائمٌ أبوه)، فيكون (زيد) مبتدأ، و (أبوهُ) مبتدأ ثانيا، و(قائمٌ) خبر عن (الأب) مقدم عليه، والجملة خبر عن (زيد) والتقدير (زيد أبوه قائم)[2] أهـ، ولايُغْفِلُ الفرق بين ما يترتب على الإعرابين من أثر في تثنية (قَائِمٌ) وجمعه في الوجه الثاني، دون الأول.

ويقول : (وتقول : (كان زيدٌ في الدار جالسًا) فـ (زيد) اسمها ، ولك أن تجعل (في الدار) الخبر ، و (جالسًا) حالٌ ، ولك أنْ تجعل (جالسًا) الخبر و(في الدارِ) حالٌ ، أو فضلة زائدة ، ولك فيه وجه ثالث : أن تجعل (في الدار) الخبر ، و(جالسًا) خبرا بعد خبر)[1] أهـ .

ويقول : (ومن ذلك أن يقول قائل (مَنْ في الدارِ؟) فتقول : (زيد) ، فيكون (زيدٌ) مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره (زيدٌ فيها) وإنْ شئت جعلت (زيدا) خبر مبتدأ محذوف تقديره : (هو زيد) فتكون المسألة على وجهين .)[2] أهـ .

ويقول : (وقوله - تعالى - ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ يتوجَّهُ على الأربعة الأوجه فتقدير الناقصة أن يكون (قلبٌ) اسمها ، و (له) خبرها ، وتقدير التامة (لمن حدث له قلبٌ) ، وتقدير الأمر والشأن (لمن كان الأمر والشأن له قلب) ، فـ(له قلب) مبتدأ وخبر ، وهو في موضع خبر (كان) وتقدير الزائدة : (لمن له قلب) - مع إلغاء (كان -)[3] أهـ .

٢- عرضُ الوجوه الإعرابيَّة في التَّركيب الواحد - مع اختلاف الضَّبط :

وذلك من نحو قوله (تقول : (ضاربَ زيدٌ عمرًا) ، فـ(زيد) فاعل و(عمرا) مفعول ، هذا هو الظاهر ، ثم إنَّك تنظر من حيث المعنى ، فتجد أيضًا (عمرًا) فاعلًا في (زيد) و (زيد) مفعول له ؛ لأنِ (زيدا) ضاربٌ ومضروبٌ ، و(عمروٌ) ضارِبٌ ومضروب ، فعلى هذا يكون (زيدٌ) له إعرابان رفع لفظا ، ونصب معنى ، وكذلك (عمروٌ) له إعرابان نصبٌ لفظا ، ورفعٌ معنى ، ومن ههنا أجاز بعضهم (ضارب زيدٌ عمروٌ).. وقد أجازوا أيضًا (ضارَبَ زيدًا عمرًا).. وهذا بعيدٌ ضعيفٌ قليلٌ)[4]

ويقول (وتقول من ذلك (أكلتُ السمكةَ حتى رأسِهَا) - بالجر - على أن (حتَّى) حرف جر ، و (حتَّى رأسَهَا) - بالنَّصب - على أنَّ (حتَّى) عاطفةٌ بمعنى الواو ، وتقديره : (أكلت السمكةَ ورأسَها) ، و : (حتى رأسُها) - بالرفع - على أن

---

(١) المحرر (٥٣١/٢)

(٢) ذاته (٤٨١/٢) .

(٣) ذاته (٥٥٤/٢)

(٤) ذاته (١٢١/٣ - ١٢٣) .

(حتَّى) حرف ابتداء، و (رأسُها) مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره (حتَّى رأسُها مأكولٌ) [(١)] أهـ.

ويقول: (وتقول في المعرفة (مررت بزيدٍ القائمِ أبُوهُ)، فيكون (القائِم) نعتًا لزيد، والأبُ مرتفعٌ بالقائم ارتفاعَ الفاعل، ويجوزُ لك وجه آخر أن تقول (مررت بزيدٍ القائمُ أبوهُ) - برفع (القائمُ) - فيكون (الأبُ) مبتدأ و(القائم) خبره، مرفوع، ويبطل النَّعتُ ولم يكن أيضًا نعتًا للأب؛ لكونه متقدِّمًا عليه، فصار مبتدأ وخبرًا)[(٢)] أهـ.

ويقول (وتقول (كان زيدٌ وجهُهُ حسَنًا، وكان عمروٌ مالُهُ كثيرًا)، فتجعل (الوجه والمال) بدلين من (زيدٌ، وعمروٌ)، ولك أن تقول (كان زيدٌ وجهُهُ حسَنٌ) فتجعل (زيدًا) اسمها، و (وجهُهُ) مبتدأ، و (حسَنٌ) خبره، والجملة خبر(كانَ)، وكذلك تقول (كان زيدٌ منطلقًا أبُوه) ولك فيه وجه آخر أن تقول (كان زيدٌ منطلقٌ أبُوهُ))[(٣)] أهـ.

ويقول: (وكذلك (مررت بهِ المسكينِ)، فـ(المسكينِ) بدل من الهاء، مخفوض، وقد أجيز نصب (المسكين) على إضمار (أعنى)، تقديره (مررت به أعنى المسكينَ)، ولو رفعه لجاز بإضمار المبتدأ؛ كأنه قال (مررت به هو المسكينُ..)[(٤)] أهـ.

ويقول - في (هذا زيدٌ واقفًا) - (ويجوز رفع (واقف) إذا نقلته عن الحالية، وجعلته مبتدأ وخبرا، فتقول (هذا زيدٌ واقفٌ)، فيكون (هذا) مبتدأ، و(زيد) خبره، و(واقفٌ) خبرا بعد خبر، ولك أن تجعل (هذا) مبتدأ، و (زيدًا) بدل منه و(واقف) خبر (هذا)، ولك أن تجعل (هذا) مبتدأ، و(زيدا) مبتدأ ثانيا و(واقفا) - بالرفع - خبرا عن (زيد) والجملة خبر (هذا)؛ فهذه ثلاثة أوجه في الرفع أوردناها، وليس في النَّصب إلا وجهٌ واحدٌ، وهو الحال)[(٥)] أهـ

---

(١) ذاته (٤٢٣/٣)

(٢) ذاته (٤٩٩/٣)

(٣) ذاته (٥٣٠/٢).

(٤) ذاته (٥٢٠/٣)

(٥) ذاته (٣١٧/٣).

٣- عرض ما يحتمله التَّركيب من وجوه مع تغيير في بعض ألفاظه :

ومن ذلك قوله (تقول في نعت المعرفة : (مررتُ بزيد الظَّريفِ) فإذَا قلت (مررت بزيدٍ ظريفٍ) لم يجز على النَّعت ، ولكن إن جعلته بدلًا من (زيدٍ) جاز ، وإن نصبتَه على الحال كان أجودَ . وتقول في نعت النكرة : (هذا رجلٌ مقبلٌ) وعلى ذلك لو قلت (هذا رجلٌ المقبلُ) على أن تجعل (المقبلُ) نعتًا لـ(رجلٌ) لم يجز ؛ لكونه معرفة ، و(رجل) نكرة ، ولكن إنْ جعلتَه بدلًا جازَ)[١] أهـ .

ويقول : (تقول : (زيدٌ ظننتُه قائمًا) ، فيكون (زيدٌ) مبتدأ ، و (ظننته) فعل وفاعل ومفعول ، و (قائمًا) مفعول ثاني ، والجملة خبر المبتدأ الذى هو (زيد) و(ظننت) ههنا عاملة .

وقد أجازوا (ظننتهُ زيدٌ قائِمٌ) ، فيكون (ظَنَنْتُهُ) فعلا وفاعلًا ، والهاء ضمير شأن وقصة في موضع المفعول الأول ، وقولك (زيدٌ قائمٌ) مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني

وقد أجازوا (ظننتُهُ زيدًا قائمًا) ، فتكون الهاء في (ظننتُ) عائدة على المصدر ، و(زيدًا قائما) مفعولَيْ (ظننتُ) والتقدير (ظننتُ الظَّنَّ زيدًا قائمًا)[٢]

٤- عرض أقوال النُّحاة في إعراب التَّركيب :

وقد رأيتَ المصنف يقلب التركيب على وجوهه ، مُصوِّرًا مايمكن أن يدور عليه من أعاريب ، سواء بإبقاء مفرداته على صورتها ، أم بتغيير فيها ، أم بتقديم لبعضها ، مُورِدًا ما تشغله الكلمة في جميعها من وظيفة ، أو مايمكن أن تشغله ، ولايكتفي بعرض تصوره في ذلك ، بل تراه يعرض لأقوال النحاة - إن وجدت -

من هذا قوله في قوله- تعالى- : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره (فصبْرى صَبْرٌ جميلٌ) ، وقد قيل فيه قول آخر ، وهو أنْ يكون : (صبْرٌ جميلٌ) مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير (فصبرٌ جميلٌ أمثلُ)[٣] أهـ .

---

(١) ذاته (٣/٤٩٠) .

(٢) ذاته (٣/١٤٠) .

(٣) ذاته (٢/٤٨٠) .

وقوله - في (زيدٌ حاتِمٌ جودا) - (وقولك (جُودًا) منتصب على التمييز، وقيل على الحال، وقيل على المفعول من أجله)[١] أهـ.

وقوله (وإعراب قوله (كيف ذلكَ الرجلُ يارجلُ) أن تقول (ذلك) مبتدأ و(كَيْفَ) خبره، وهو مبني على الفتح، ومنهم من قال (كيفَ) مبتدأ و(ذلكَ) خبره، و(الرجلُ) نعت لـ(ذلك)، أو بدل، ومنهم من قال إن (كَيْفَ) بمعنى الظرف و(ذلك) مرفوع به، والتقدير (علَى أيِّ حالٍ ذلك الرجلُ)؛ لأنَّ الظروف تُقَدَّر بحروف الجَرِّ، و(الرجلُ) نعت لـ(ذلك) وقوله (يارجلُ) نداء)[٢] أهـ.

٥- تخريج التركيب على مقتضى لغتين مختلفتين - إن وجد -:

وذلك كقوله (تقول (مازيدٌ بقائمٍ ولاسائرٍ) - بخفض (سائر) عطفا على لفظ (قائم)، وإن شئتَ نصبتَ (سائرًا) على موضع (قائمٍ) وهو النَّصب على لغة الحجازيين، وإن شئت رفعتَ (سائرًا) عطفا على موضع (قائم) وهو الرفع على لغة بني تميم؛ وتقول (ما زيدٌ بقائمٍ، ولا سائرٍ أَخُوهُ)، فيجوز خفض (سائر)، ورفعه، ونصبه على الوجوه التى ذكرنا في المسألة المتقدمة مع (ما))[٣] أهـ.

وكذا رأيتَ هِمَّةَ أبى الخطاب في تناوله للتراكيب إعرابا، وتحليلًا الحاصل فيها، والمتصوَّر، ومايحتمله كلٌّ من وجوه، وماتقدم قليل من كثير، تجلى فيه اقتداره في هذا الكتاب، وأنتَ خبيرٌ أنْ ذلك لايتأتَّى إلا لمن تمرَّس على الأساليب، ووظائف الكلمات، وما يقتضيه التطبيق النَّحوى، والتدريب العملي؛ ليتأكد النظير، ويقَرَّ في ذهن صاحبه

ولا يمتنع بعدَ هذا كله أن ينجم منه أمور في إعراباته، وقفت عندها، وأحسبها انفرادًا منه، أو مُخَالَفَةً لإجماعهم، وهنَّ أربع مواقف سأعرضها معقِّبًا بما أراه، واللَّهُ يهدى للحق

أولها أنه خَرَّجَ (أنْ) في قوله - تعالى - ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على

---

(١) ذاته (٤٧٢/٢)

(٢) ذاته (٣٩٣/٢).

(٣) ذاته (٧٤/٣)

أن (أنْ) تفسيرية[١]

وجميعُهم - فيما وقعتُ - على أنها المخففة من الثقيلة ؛ لفقد شرط التفسيرية ؛ لتعلقها بالأول لفظا ، وشرط التفسيرية ألاَّ تكون معمولة ، ولا مبنيَّةً على غيرها[٢] ؛ قلتُ : وليس بممتنع على إطلاقه ماذهب إليه عُمَرُ ، كأنْ يكون خبر(دَعواهُمْ) محذوفًا : (شكرٌ ، أو ثناءٌ) مثلا ، كنظائره السابقة : ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾ ، وبذا تتم الجملة ، ويُبْدَأ بـ (أنْ) مفسرة غيرَ مبنية على السابق معمولةً له ، وهو وجه لا يتأبَّى على القياس ، وله نظائر ، والله أعلم

ثانيها : أنه قال في رواية الرفع في بيت جرير

كَمْ عمةٌ لكَ يا جريرُ وخالةٌ فدعاءُ قد حلبتْ عليَّ عِشَارِي

(ويروى برفع (العمة) على أن (كَمْ) ظرف ، و(العمةُ)مبتدأة ، وخبرها (فدعاءُ)[٣] أهـ ، مع جعله الخبر في روايتي النصب والجر (قدْ حَلَبت) ، وما عليه المعربون كون الخبر على جميع الروايات (قد حلبتْ) و :(فدعاءُ) صفة على وجوهه .

قلتُ ومايراه صوابٌ كذلك ، على أن يكون مناطَ الأخبار الوصفُ بالفدَعِ لا بالحلْبِ .

ثالثها : أنه ذهب في نصب (مِلَّةَ) في قوله - تعالى - ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ إلى أنه على المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، والتقدير (ملَّ مِلَّةً)[٤] كما ذهب أيضًا إلى نصبه على الاغراء[٥]

والثاني هو الواضح ، وما عليه الناس ، والأول لا تسعفه اللغة والمعنى ، وإن لم يبعد كثيرا ؛ إذ يقال امتلَّ فلانٌ ملةَ الإسلام ، وتملَّلَ أيضًا ، وعن ابن

---

(١) ذاته (٣/٥٥) .
(٢) راجع المصادر المدونة هناك .
(٣) ذاته (٣/٣٥١) .
(٤) ذاته (٣/١٠٩) .
(٥) ذاته (٣/١٧٣) .

الإعرابي (ملَّ يَمِلُّ) - بكسر الميم إذَا أخذَ المِلَّةَ[١]، فتكون اسم مصدر، أو مصدرًا

رابعها أنه ذهب في قوله

ويوْمًا توافِينَا بوجهٍ مقسم كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَمْ

في روايتى النصب والرفع في(ظبيّة)إلى أن (تعطُو)هو الخبر[٢]

ولم يذهب أحد من المعربين إليه، بل جميعُهم - فيما تهيأ لى الوقوف عليه - على أنَّ الخبر محذوف، والتقدير (كأن ظبيةٍ تعطُو إلى وارق السلم هذه المرأة)[٣] وفي كلا الإعرابين نظر

أما على إعرابهم ففيه أمران غيرُ مطردين

الأول حذف الخبرِ، وهو غير مطَّرد.

الثاني الإخبارُ بالمعرفة عن النكرة، حتى رأينا جمهورهم يقصره على الضرورة.

وأما على إعراب المصنف فهو مستقيم صناعة، ويكون مكمن الفائدة في العَطْوِ، وإن ترتب عليه إهمال المشبه، ولكنه مفهوم من صدر البيت

قلتُ ولي توجيهات لم أرها لغيري، وربما صادفتْ قَبولا

أولها أن يكون الجر على مافسروا من كون الكاف جارة، و(أنْ) زائدة

وثانيها أن يكون النصب على المفعولية لفعل محذوف تقديره (أَرَى) مثلًا

وثالثها أن يكون الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والتقدير (هذه، أو هى) و (كأن) ملغاة بوجوهه، والفعل صفة بوجوهه، ولا محاذير على هذا الاتجاه، والله أعلم



(١) انظر (الأساس، واللسان ملل).

(٢) المحرر (٣/٣٩).

(٣) راجع المصادر المدونة هناك

الفَصْلُ الخَامِسُ

عُمَـر الهَرْمِـيّ

والمُعترك النَّحـوي

الفَصْلُ الخَامِسُ

عُمَـر الهَرْمِـيّ

والمُعترك النَّحـوي

- تقديم.
- المصنف، ومسائل الخلاف، ومنهجه في تناولها.
- المصنف والفكر البصري.
- المصنف والمصطلح البصري.
- المصنف والفكر الكوفي.
- المصنف والمصطلح الكوفي.
- المصنف بين الانتماء البصري والانتقاء الكوفي.
- ازدواجية الهرميّ بين فكر المدرستين.
- المصنف والمنزع البغداديّ.
- المصنف والمنزع المغربيّ.
- المصنف والفكر اليمنيّ.
- المصنف وأعلام النحاة: (الخليل، سيبويه، الأخفش، الكسائي، الفراء، المبرد، الفارسي، ابن جني، الزجاجي، ابن بابشاذ الزمخشرى، ابن معط).
- خروج عن الجمهور في المسائل، والضرائر.
- المصنف ونسبة الآراء لذويها.
- المصنف وأصحاب اللقب الواحد.
- المصنف والقولان في المسألة الواحدة.
- تجاوزات أبى الخطاب الهرميّ.

تقديم

إن فكر أبى الخطاب الهَرْمِيّ هو ذلك النسيج الذى تضافرت عليه الأيدى الصَّنَاعُ لإبرازه، وهو ذلك اللقاح المُشْرَب بأفكار متنوعة ثرية، تعاونت على إبداعه.

ولقد تعدَّدَت حوله المسالك والمناهج في المعترك النحوي، فشاء أن يبسط فكره مستوعبًا، مُنتقيًا منها ما يتناغم مع طبعه، ويَسْتقيم وذوقَهُ، وملكَتَهُ، مهتديًا من جميعها إلى مايسجله راضيا عنه، ومخلِّفًا ما يَزْهَدُ فيه.

ولما كانتْ طبيعة منهجه تحريرية، يهدف منها إلى تخليص الدرس النحوي مما يَعْلَقُ به ولا يُغْنِي، رأيته - في غالب أمره - عزوفًا عن الخوض في معترك الخلافات، واللجاجة فيها - بما عهدناه عند المتأخرين - وإن لم تمنعه هذه الحيطة من الولوج في غمار هذا المعترك بطرَفٍ، واقفا منه موقفًا، قد يكتفي فيه برواية المَشَاهد، أو الميل مع فريق دون فريق، أو الانتصار لمن يلمح وجهَ الحقِّ بجانبه، أو لآخرَ بحكم الهوى، والإلْفِ، وماكان له ليفعل غير ذلك، مهما تحرَّرَ مقصده، فالخوضُ في هذا المعترك ركوبٌ للبحر، إما أنْ تُقَاوِمَ منفردًا، أو تأوِى إلى فريقٍ، أو تصحب من يُحسِنُ المودَّة.

ولقد صحب الشيخُ الكثيرَ، وأحسن الصُّحبة في كثير من أنحائه، فوقف مع البصريين وانتصر لهم؛ كما مال إلى أهل الكوفة وأيَّدهم، وانتحى إلى البغداديين فألَمَّ بهم، وإلى المغاربة فأفاد منهم، وكان له مع النابهين من رجالات الفن رحلةٌ، وصحبةٌ.

وكما ألمعتُ، وفُهِم من طبيعة الرجل في منهجه التحريريّ، وجدتُه ينأى - ما أمكنَهُ - عن الإشارة إلى مواطن الخلاف، أو التَرَصُّد لها إلا في مواطنَ، كان مقام الدرس يدعوه للانعطاف إليها، إنْ مع المدرستين، أو مع علَمٍ من الأعلام.

ولكنَّك بالتأمل يمكنك أن تَرُدَّ الخيوط الملوَّنة في ذلك النسيج إلى مصادرها من بصرية، وكوفيَّة، وبغداديّة، ومغربيّة، ويمنيّة، أو ممن كان له يد المشاركة في صُنْعِهِ من الرجال، أو ما أضافته يد أبى الخطاب نفسه، فلقد كان فكرُ عمر كلَّ هذا

اللِّقاح ، وهذا ما حاولت الدراسة الكشف عنه .

ولقد عاين البحثُ منه الميل ، والاتجاه البصريّ ، سواء صرح بذلك تصريحًا أم اتَّضح بردٍّ كل شئ إلى أصوله ؛ وليس ذلك بِدْعًا في أبى الخطاب ، فهو الاتجاه السائد لكل من تَعَاطَى النحو خارجَ حدود الكوفة ، في المشارق والمغارب ؛ فسلطانُ الفكر البصريّ لا فِكاك منه لمن شدا بهذا الفنَ ، وإنْ كانَ الانتماء البصريُّ هو الغالب على مِزاجه فله مع الفكر الكوفي ميلٌ ، حين يقتضى الحقُّ الميلَ ، فيجاهر بالانتصار والحِجاج له

لقد وقف الرجلُ ، وأفاد من مختلف المدارس إنْ في كثير أو قليلٍ ، وأشار إلى ذلك بما اقتضاه الحال ، وإنْ لم يشر إلى جميعها - كما قدمتُ - نأيًا عن ذلك ، وصُدُورا عما انتهجه لنفسه ، ولعلك تلحظ إشارته إلى المدرستين في ثمانيةَ عشرَ موضعًا ليس غيرُ - وهو وإن لم يُشِر إلى جميعها ، فقد حاول البحثُ ردَّ كلٍّ إلى مصدره ، متناولا المواقع التى التقى فيها كُلَّ فريق ، وكُلَّ رجل بإيجاز ، قناعةً بتوفيتها في أماكنها من هذا الكتاب ، محاولًا بَعْدُ دراسة ما ينشُدُ وجه الحق له ، أوعليه في هذا المعترك ، ثم وقفة معه في ذاته ؛ لتتضح لنا شخصيته العامة في هذا الميدان النحويّ .

المصنِّف ومسائلُ الخلاف:

اتضح للبحث من مسلك المصنف في تناوله المُخْتلَف فيه الطرقُ الآتية

أولها : عرض الخِلاف دون حِجاج ، أو اختيار لمذهب :

كقوله في (صَنْعَانِيّ) (قيل إنّ هذه النون بدل من الواو التى في (صنعاويّ) وقيل إنها بدل من الهمزة التى في (صنعاء) أهـ (١٩٧/٢)

وكقوله (إذا جاء بعدها (إذَا) الاسمُ كان مرتفعًا بإضمار فعلٍ ، هذا مذهب سيبويه والأخفشُ يرفعه بالابتداء) أهـ . (٣٤٩/٢)

وانظره في التعليل لبناء (إذا) ، و (الآنَ) (٣٥٠/٢ ، ٣٥٢)

وكقوله : (في الدار جلٌ ، وعلى زيد قميصٌ ، هما مؤخَّران في اللَّفظ ، مقدمان

في المعنى والتقدير قميصٌ على زيد، ورجلٌ في الدار، هذا على قول سيبويه، وقال الأخفش قوله: (قميصٌ، ورجلٌ) مرتفعان بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل) أهـ. (٤٥٤/٢)

وكقوله - في قول العرب: (ليتَ زيدًا راكبًا)-: (وفي نصبه عند النحاة ثلاثة أقوال البصريُّون يقولونَ.. وقال الكوفيون. وقال الفراءُ.). (١٢/٣-١٣)

وكقوله: (فإنْ. قلت: (إنْ زيدٌ قائمٌ) بمعنى: (مازيدٌ قائمٌ) فقد قيل إنها تعمل عمل (ما)، وقيل لاتعملُ، بلْ تكونُ حرفَ ابتداء) أ هـ. (٧٣/٣)

وكقوله: (وفي هذه المسألة خلاف ؛ فسيبويه يجيزها على إضمار الفاعل في (ضربَني)، والكسائي يجيزها على حذف الفاعل أصلًا والفراءلايجيزها؛ لأنَّ المضمر فيها متقدم على الظاهر) أهـ. (١٨٥/٣)

وكقوله: (لو قلت (ما - اليومَ - أحسنَ زيدًا)!! لم يجز عند سيبويه وقد أجازه الأخفش مع الظرف وحروف الجرِّ) أهـ. (٢٤٠/٣).

وكقوله: (فإنْ توسطت (الحال) فقلتَ (زيدٌ قائمًا في الدارِ) فسيبويه لايجيزها؛ لتقدم الحال على العامل، والأخفش يجيزها؛ لأنها متوسطة، وعنده تجوز الحال المتوسطة) أ هـ. (٣٢٠/٣).

وكقوله - في العدد المعدول - (هذا مذهب الكوفيين، يجيزُونه إلى العشرة والبصريون يقفونَهُ على ما سُمِعَ من الواحد إلى الخمسة) أهـ. (٥٥٥/٣)

وكقوله - في جواب النَّهي غير الصَّالح جوابًا للشرط المقدر - (فيه خلاف: البصريون لايجزمونه، والكوفيُّون يجزمونه) أهـ (٧٣/٤)

وكقوله (وقد قالوا (رَكْبٌ)، قيل إنه جمع (راكِب)، وقيل إنه ليس بجمع، بل هو اسم للجمع) أهـ (١٤٦/٢-١٤٧).

وكقوله: (قال الخليل التعريف بالألف واللام كليهما؛ وقال سيبويه: التعريف باللام وحدها، وإنما دخلت الألف معها للوصل) أهـ. (٧٦/٢).

وكقوله: (وأصل (الاسم) من: (وسم، يَسِمُ) - إذا عَلَّمَ - على قول

الكوفيين، وأما على قول البصريين فهو من (سما، يسمو)، فيكون على قول الكوفيين محذوف الفاء، وعلى قول البصريين محذوف اللام) أهـ.

(٣٩٩/٤)

ثانيها: عرض الخلاف دون حجاج، أو اختيار، وتطبيقه على أحد الآراء

كقوله - في ياء تفْعِلينَ - (وقد قيلَ إن هذه الياء حرف لاموضع له من الإعراب، بل هو علامة التأنيث لاغير، والفاعل مضمر في (تَفْعِلينَ) أهـ. (٥٤/٢)

وكقوله (وقد قيل إنَّ هذه الياء حرف تأنيث لاموضع له من الإعراب، وقيل إنها ضمير فاعلٍ في موضع رفع بفعلها، ولا يبين فيها إعراب) أهـ. (٣٥٨/٢)

وتطبيقه وكلامه على الثاني؛ وهو ماعليه الجمهور.

وكقوله - في خبر (إنَّ)- (وإنْ كان ظاهرُهُ أنَّه باق على رفع الابتداء، فإنه انتقل عن رفع الابتداء وصار مرفوعًا بـ(إنَّ) عند البصريّين، ومرفوعًا بالابتداء عند الكوفيين، فالعامل مختلف، والرفع متفقٌ في اللفظ، وهو في المعنى غير الرفع الأول؛ لأنَّ الرافع الأول هو الابتداء، والرافع الثاني هو (إنَّ) أهـ. (٥/٣)

وكقوله - في (أيمُن) - (وألفها ألف وصلٍ عند سيبويه، وهي اسمٌ مفرد عنده مشتقة من اليُمْنِ، والبركة، وعند الفراء أنَّ ألفها ألفُ قطع، وهي جمع (يمِين) عنده) أهـ. (٤٣٨/٣)

واختياره على مذهب سيبويه تطبيقا، كما في (٤/ ٩٣-٩٤)

ثالثها: عرض الخِلاف دون حِجاج، وكلامُه على مذهبٍ منها

كقوله (وهذه (إنْ) النافية لاتعمل شيئًا، لو قلت (إنْ زيدٌ قائمًا)، وأعملتها إعمال (مَا) النافية لم يجزْ عند سيبويه، وأبُو العبَّاس يجيزه، ويُعْمِل (إنْ) عمل (ما) النافية الحجازية) أهـ. (٥١/٣)

وكقوله (فأمرُ المخاطب مبنيٌ على السكون، ولايقال معربٌ، ولا مجزومٌ، وهذا الأمر الذى هو بغير اللام مبنيٌ عند البصريِّين، ومجزومٌ عند الكوفيِّين معربٌ بتقدير اللام) أهـ. (٢٨/٤).

رابعها : عرضُ الخِلاف مع الاختيار ، والتَّوجيه :

وذلك كقوله في تثنية المشترك لفظًا دُون معنى (وإنْ كان بعضهم قد خالف في ذلك فقال : لاتجوزُ التثنية إلاَّ أنْ يتَّفق الاسمان لفظا ، ومعنى ، والأشهر ما ذكرناه) أهـ . (١٠٣/٢)

وكقوله -في تعريف العدد المضاف ، وتمييزِه عندَ الكوفيين- (وهذا قبيحٌ ؛ لأن الألف واللام لايجتمعانِ) أ هـ . (٢٢٧/٢)

ثم قوله (والأحسنُ فيما ذُكِرَ جميعه مذهبُ البصريين) أ هـ (٢٢٩/٢)

وكقوله في الأصل في علامة التأنيث (والكوفيُّون يجعلون التأنيث بالهاء اعتبارًا بالوقف ، وليس ذلك بشيءٍ ، والإجماعُ على قول البصريِّين) أهـ . (٢٥٠/٢)

وكقوله- في من يقول في شيخ (شُوَيْخٌ)- (وهو ضعيفٌ - أيضًا - لأن الياء إذا تحرَّكَت ، وانضمَّ ماقبلها لايجوزُ قلبها واوًا إلاَّ نادِرًا) أهـ . (٢٨٤/٢ ، ٢٨٥)

وكقوله : (والعلة في امتناع الإخبار بالزمان عن الجثث : أنَّ الزمان مُتقَضٍّ والجُثَّة ماكثة ، والمتقضي لايكون خبرًا عن الماكث ؛ ومنهم من قال - وهو الأحسنُ - إنما لم يُخبَر بالزمان عن الجُثثِ ؛ لأنه لافائدة فيه) أ هـ . (٣٥٣/٢)

وكقوله - في التنازع - : (الاختيار في هذا الباب إعمال الثاني ؛ لأنه أقرب إلى الاسم ، وهذا قول البصريَين والأجودُ قولُ البصريِّين ؛ لأنه الذى ورد به القرآن ، وعليه أكثر استعمال العرب) أ هـ . (١٧٩/٣)

خامُسها : عرض الخلاف ، وحُجَج كلٍّ ، مع الاختيار :

كقوله في إعمال اسم الفاعل الماضي (وحجتهم أنَّه مشتق من الفعل ، وأنَّه مؤدٍ معناه ، وأنَّ لفظه كلفظه ، وهذه حجةٌ أقوى من حجة البصريين) أهـ . (٢٧٠/٣)

وكقوله : (فإذا قلت : (إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان) - برفع عمرو - جاز عند الكوفيين ولم يجزعند البصريِّين ، فحجة الكوفيِّين وحجة البصريين في امتناعه) أهـ . (٢٧/٣)

وكلامه على المحجَّة البصرية ؛ كقوله - بعد أنْ طرح حجة كل من البصريين

والكوفيين في الأصل في الاشتقاق عن حجّة الكوفيين- (وليس في هذا دليل ؛ لأن الفعل يعمل في فاعله ، ومعلومٌ أنَّ الفاعل أصلٌ للفعل ، وأنَّه (الفعل) مقدَّمٌ عليه أيضًا ، وهو (الفاعل) أصل له ، فدل على أنْ قول الكوفيين ليس بشيءٍ) أهـ.
(٩/٤، وانظر ١٠٧/٣)

وكقوله في بيت حسان - وقد ذكر علة التَّفنيد لمن آخذوه عليه - (والحجة لحسان أنَّ العرب قد تستعمل القليل موضع الكثير ، فتضع (الأسياف) موضع (السيوف) ، و(الجَفَنَاتُ) في موضع (الجِفان) ، وقد تستعمل الكثير في موضع القليل) أهـ. (١٣٦/٢)

ثم إليك عرضًا لمواقف أبى الخطاب الهَرْمِيّ من المدارس المختلفة

أولا - الآراء والأفكار التى التقى فيها عمر الفكرَ البصريّ :

وقد قدمتُ بأن الغالب في ميله إلى الفكر البصريّ ، وهذه الآراء التى التقى فيها الفِكْرَ البصري مؤيِّدًا بتصريح منه ، أو بغير تصريح ، وإنِّى مُوردها بإيجاز إحالةً على تحريرها في مواضعها من هذا الكتاب ، وها هى المسائل

١- الفاعل لايتقدَّم على الفعل. (٥٥/٢)
والكوفيون أجازوه.

٢- ضمير الفصل لا موضعَ لهُ. (٥٨/٢)
والكسائي على أنَّ محلَّه محل مابعده ، والفراء كمحل ما قبله

٣- الإعرابُ أصله إنَّما هو للأسماء دُونَ الأفعال والحروف. (٩٤/٢)
والكوفيون على أن الإعراب أصل فيهما

٤- أدواتُ الشَّرط تجزمُ الأفعال المستقبلة وجوابَها. (٣٨٥/٢، ٤٦٤، ٤٠/٤)
والكوفيّون على أن الجواب مجزوم بالجوار.

٥- المذَّكرُ المؤنَّث بالتاء ؛ -كطلحة لا يُجْمَع جمعَ المذكر السالم (١١٩/٢)
وذهب الكوفيّون ، وابن كيسان إلى جوازه.

٦- الأسماءُ الستة معربةٌ بالحروف. (١٧٢/٢)

والكوفيّون على أنها معربة من مكانَيْنِ .

٧- الفعل مشتق من الاسم ، وهو المصدر . (٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٠٦، ٤/ ٩)

والكوفيون على أنَّ المصدر مشتق من الفعل .

٨- العددُ المضاف يتعرف بتعريفِ المضاف إليه ، والمركَّب بتعريف أوَّلِه . (٢/ ٢٢٨)

والكوفيون يجيزون تعريف الجميع .

٩- تاءُ التأنيث في الأسماء ، الأصل فيها : التاءُ ، اعتبارًا بالوصل . (٢/ ٢٥٠)

والكوفيّون على أنَّ الأصل فيها : الهاءُ اعتبارًا بالوقف .

١٠- بِنْيَة الضَّمير المنفصل المرفوع (أَنْتَ) وفروعه ، وهي : (أَنْ) وحدها ، والتاء حرف خطاب ، لا موضع له . (٢/ ٢٥٦، ٣٣٣)

والكوفيون على أن الضمير بكماله اسم ، وأن التَّاء من نفس الكلمة[1]

١١- التاء في (أَرَأَيْتَكَ؟) الفاعلُ ، والكافُ حرف خطاب . (٢/ ٣٤٠)

وللكوفية فيه مذهبان .

١٢- لاتجزم (إذَا) إلاَّ في ضرورة شعرٍ (٢/ ٣٤٨، ٤/ ٤٢)

وأجازه الكوفيون قليلًا في الاختيار .

١٣- لايشترطُ تقدُّم عامل (أيّ) الموصولة ، ولا استقباله ، وقد أفاده بتمثيله في قوله (أيُّ القوم أكرمتَه زيدٌ) (٢/ ٣٩٤)

والكوفيُّون يشترطون التقدم في العامل ، واستقباله .

١٤- فرَّق بيْن الفعل ، واسم الفعل ؛ قال (اعلم أنَّ أسماء الأفعال منزَّلة منزلة

---

(١) لعل وجهة الكوفيّين الأولى ؛ فهى التَّى يُشايِعُها الظاهر ، والفقه المقارن من الشقيقات للعربية ؛ إذْ أنَّ الضمير (أنْتَ) - في الحبشية والسبئية ، والمعينية (Anta) وفي العبرية والبابلية والآشورية (Atta) ، وفي الآرمية (Ant) فالقولُ برؤية الكوفة من أنها بسيطة لا مركبة أوضح ؛ فأصول (أنْتَ) العربية موجودة في هذه اللغات ، وهنَّ شقيقات (راجع مدرسة الكوفية ص ١٩٢ - ١٩٣ ، وما فيه من مراجع)

الأفعال ، حتى صارت عوضًا عنها تعمل عملها ، فبذلك سُمِّيَتْ أسماء أفعال) أهـ . (٤٣٢/٢)

والكوفيُّون يعدُّونَ أسماء الأفعال من قبيل الأفعال .

١٥- يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في نحو (قَائمٌ زيدٌ)و(قاعدٌ عمروٌ) (٤٧٢/٢)

ومنعه الكوفيُّونَ ، وأعربوا المتقدم مبتدأ

١٦- أعربَ إعرابَ البصريّين في نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) ، فيرى أنَّ الوجه الآخر كون (قائم) خبرًا مقدما ، و (أبوه) مبتدأ مؤخّرا (٤٧٥/٢)

والكوفيون لايجيزون هذا الوجه ؛ لما فيه من تقديم ضمير الاسم على ظاهره .

١٧- عاملُ الرَّفع في المبتدأ هُو الابتداء (٤٨٩/٢ ، ٥/٣ ، ٨٤، ١٥٨)

والكوفيُّون على أنَّ المبتدأ والخبر ترافعا ، فرفع كل منهما الآخر

١٨- لايقوم المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريحِ إلا شذوذا (٥٠٤/٢، ٥١٢)

وأجازه الكوفيون ، والأخفش ، وقومٌ .

١٩- يجوز قيام الجار والمجرور مقام الفاعل ، في نحو (مُرَّ بزيدٍ) (٥١٣/٢)

والكوفيُّون يمنعون منه إلا فيما حرفُ الجرِّ فيه زائد .

٢٠- (كان) - وأخواتها - ترفع المبتدأ ويكون اسمًا لها ، وتنصب الخبر الذى كان مرفوعا بخبر الابتداء ويصير خبرا لها (٥٢١/٢)

والكوفيُّون على أنها لاتعمل شيئًا بل المرفوعُ على حاله ، والمنصوب بعدَها حال أو شبيهٌ به .

٢١- لايجوز العطف بـ(لَيْسَ) وهو عليه تلميحًا ؛ حيث اكتفي بنقل رأى غيره ، فقال (ومنهم من يجعلها حرف عطف ؛ فيقول (قام زيدٌ ليس عمروٌ) ؛ فيكون رفع (عمروٌ) بالعطف على (زَيدٌ) لا على أنه مرفوع بـ(ليس) كأنه قال : (قام زيدٌ لا

عمروٌ) أ هـ . (٢/٥٢٩)

والكوفيون على اعتبارها في النسق كـ (لا)

٢٢- لايفصل بين (كان) واسمها بمعمول خبرها في نحو (كان طعامَك زيدٌ آكلًا) . (٢/٥٤٠)

والكوفيون على جوازه .

٢٣- لايجوز تقدُّم خبر (مازال) على (ما) في نحو (قائما مازالَ زيدٌ) . (٢/٥٤٤)

والكوفيون - عدا الفراءِ - وابنُ كيسان على جوازه .

٢٤- (إنَّ) تدخل على المبتدأ ، والخبر ؛ فتجعل المبتدأ اسمها فتنصبه ، والخبر خبرها فترفعه . (٣/٥)

والكوفيُّون على أنه لاعمل لها في الخبر ، فهو مرفوع بما كان قبل دخولها

٢٥- يمتنع دخول لام الابتداء على خبر (لَكِنَّ) إلا في الشّعر (٣/٢٣)

والكوفيُّون على جوازه مطلقًا

٢٦- عامل الرفع في الخبر الابتداء ؛ قال (وعمروٌ يطلب أن يكون خبره مرفوعًا بالابتداء) أ هـ (٣/٢٨)

والكوفيُّون على الرَّافع فيه ، وفي المبتدأ - على ما مر قريبًا -

٢٧- يجوز حذفُ خبر (إنَّ) وأخواتها مطلقًا (٢/ ٤٢)

والكوفيُّون يمنعونه إلا مع كون الاسم نكرة .

٢٨- تخفف (إنَّ) المشددة ، فتكون حرف ابتداء يرتفع مابعدها على الابتداء والخبر وتلزمها لامُ الابتداء فرقًا بين (إنْ) المخففة من الثقيلة و (إنْ) النَّافية (٣/٥٢)

والكوفيون على أنَّ (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلاَّ)

٢٩- تعمل (مَا) عمل (لَيْسَ) في لغة أهل الحجاز (٣/٦٦)

والكوفيُّون لايعملونها ؛ لعدم الاختصاص ، والمنصوب بعدها في لغة أهل الحجاز ، منصوبٌ على نزع الخافض .

٣٠- النكرة المفردة مع (لاَ) الجنسية مبنيَّة على الفتح . (٨٣/٣، ١٠٠)
والكوفيون ، وبعضُ البصريِّين على أنَّ حركة الاسم حركة إعراب

٣١- المرفوع بعد (لاَ) الجنسية هو خبرها المرفوع . (٨٤/٣) .
وهو مذهب البصريِّين - عدا سيبويه - مع المبنيّ وغيره ، وعند سيبويه مع المبنى الرفع على خبر الابتداء ، أما الكوفيُّون فعلى ماكان عليه في كليهما .

٣٢- العامل في المتقدِّم المشغولِ عنه هو مفسَّر العامل المتأخر ، من لفظه ، أو معناه أو ملابِسه . (١٥٨/٣ - ١٥٩)
والكوفيُّون على أنَّ العامل فيه ماعمل في ضميره ، وإن شُغِلَ عنه ، وصلح ذلك ؛ لأنهما لشئ واحد .

٣٣- يجب تقدير المتعلَّق في نحو (القتالُ اليومَ ، وزيد أمامَك) وهو الخبر في الحقيقة ، والناصبُ للظَّرف . (٤٦٣/٢)
والكوفيُّون على أنَّه منصوب على الخلاف ؛ إذ المبتدأ هو الخبر في المعنى فلما خالفه انتصب . [١]

٣٤- (مِنْ) معناها : ابتداء الغاية في المكان ، ولا تدخل (مِنْ) على الزمان (٤٢٦/٣)
والكوفيُّون على أنها لابتداء الغاية مطلقا في زمان ، أو مكانٍ . [٢]

٣٥- إذَا تقدَّم الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية في نحو (إنْ زيدٌ قامَ قمتُ) فالمرفوع على إضمار فعل ، ولا يجوز رفعه بالابتداء ؛ لأنَّ الشرطية لايليها إلاَّ الفعل . (٦٤/٣)
والكوفيُّون على أنَّ المرفوع مرفوعٌ بما عاد عليه من الفعل ، من غير تقدير فعلٍ ، ونُقِلَ عنهم الرفع بالابتداء فيه .

---

(١) ستعقب دراسة لهذه المسألة في الفصل قريبًا (ص٣٥٩)
(٢) ستعقب دراسة لهذه المسألة في الفصل قريبًا (ص٣٦٤) .

٣٦- الاختيار في باب التنازع إعمال الثاني ؛ لأنَّه أقربُ إلى الاسم (١٧٩/٣)
والكوفيُّون على الأول ؛ لتقدمه .

٣٧- المنادَى المفرد المعرَّف مبنيٌّ على الضّم أبدا ، في محل نصبٍ ، لكونه مفعولًا به في المعنى . (١٨٨/٣)
والكوفيُّون على أنَّه معرب مرفوعٌ بغير تنوين .

٣٨- (ها) في نحو (يا أيُّهَا الرجلُ) حرف تنبيه حشوٌ لا موضع له (١٩٢/٣)
والكوفيُّون على أنَّ (ها) مبقَّاة من (هذا) والأصل : (يا أيُّ هَذَا الرجلُ) ثم حذفت (ذَا) فأيُّ مناديً ليس بموصوفٍ ، و(هذا الرجلُ) استئناف .

٣٩- لايجوز نداء مافيه (ألْ) نحو (يَا الرَّجُلُ) حتى لايجتمع على الاسم علامتا تعريف ، وهو ممتنع . (١٩٤/٣)
والكوفيُّون على الترخيص فيه .

٤٠- الميم في (اللَّهُمَّ) عوض عن حرف النداء ولذا لايجوز الجمع بينهما (١٩٦/٣)
والكوفيُّون على أنها ليست عوضًا عنه ، بل من آثار جملة (أُمَّنا بخيرٍ)

٤١- إذا رُخم الرباعي ساكنُ الثالث حُذِفَ رابعُه لا غيرُ نحو (يا هِرَقْ) - على اللغتين . (٢١٤/٣)
والكوفيُّون على حذف الرابع ، والساكن قبله ، فيقال (يا هِرُ) على اللغتين

٤٢- لايجوز ترخيم المركَّب الإضافي (٢١٤/٣)
والكوفيُّون على جوازه ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه .

٤٣- لايجوز ترخيمُ الثلاثي - غير المؤنَّث بالتَّاء - أصلًا (٢١٥/٣)
ويُجِيزُ الكوفيُّون - عدا الكسائي - ترخيمَه إذا كان محرَّك الوَسط ، وأجازه بعضهُم بإطلاق .

٤٤- المندوب لايكون إلا معرفة ، ولا يُنْدَبُ مبهمٌ ، ولا نكرة (٢٢١/٣)
وأجاز الكوفيون ندبَ النكرة ، والأسماءَ الموصولة .

٤٥- (أفْعَلَ) بعد (ما) التَّعجُّب، فعل ماض، ومابعده مفعول به (٢٣٥/٣)
والكوفيُّون على أنَّ (أَفْعَلَ) اسمٌ، والمنصوب بعده مشبه بالمفعول به.

٤٦- لايجوز التَّعجب من الألوان، إلاَّ بلفظة (أشدّ، وأبْيَنَ) ونحوها (٢٣٨/٣)
والكوفيُّون على جوازه في الألوان مطلقًا، وبعضُهم في البياض والسواد، ليس غيرُ

٤٧- (المفعول معه) منصوب بالفعل قبلَه، بوساطة الواو. (٣٠٧/٣)
والكوفيُّون على أنه منصوب بالخلاف.

٤٨- لايجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار (٣١١/٣، ٥٤٤)
والكوفيُّون يجيزونه في سعة الكلام.

٤٩- (وَحْدَهُ) في نحو (لقيتُ زيدًا وحدَهُ) مصدر في موضع الحال. (٣٢٩/٣)
والكوفيُّون - ويونُس - على انتصابه بالظرفية.

٥٠- إذا كانت (كَمْ) خبرية فتمييزها مخفوض بالإضافة. (٣٤٨/٣)
والكوفيُّون على أنَّ الخفض بـ(مِنْ) مضمرة

٥١- لايجوز الجرّ في تمييز (كمْ) الخبرية، عند الفصل بينها وبين تمييزها إلاَّ على قُبح في ضرورة. (٣٤٩/٣)
والكوفيُّون على بقائه مخفوضًا؛ إذْ الخافض عندهم (مِنْ) مضمرة.

٥٢- (نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلان لايتصرفان. (٣٥٧/٣)
والفراء، ومن وافقه - عدا الكسائي - على أنَّهما اسمان.

٥٣- إذا كانت (إلاَّ) بعد نفي في كلام تامٍّ جرى مابعدها على ماقبلها بدلًا (٣٦٩/٣)
والكوفيُّون على أنَّه منسوقٌ على ماقبلها؛ لأن (إلاَّ) عندهم من حروف العطف

في باب الاستثناء خاصة .

٥٤- (رُبَّ) حرف . (٤٠٤/٣)

والكوفيُّون والأخفش على أنَّه اسم بمعنى (قليل) مضافٌ إلى النكرة ، مرفوعٌ أبدًا ولا خبرَ له .

٥٥- (حتَّى) تكون عاطفةً للأسماء المفردة في نحو (قام القومُ حتَّى زيدٌ) (٤٢٢/٣، ٥٣٦)

والكوفيُّون - كما نُقِلَ عنهم - لايجعلون (حتَّى) حرف عطف ، وإنما يعربون مابعدها بإضمار عاملٍ ، وهي ابتدائية .

٥٦- (مُذْ) في نحو (مذْ يومانِ) مبتدأ ومابعدها خبرٌ ، وكذلك (مُنْذُ) (٤٢٨/٣)

وأكثرُ الكوفيِّين ، وقومٌ على أنهما ظرفان ، مضافان لجملة حذف فعلها ، والمرفوعُ فاعلٌ بذلك الفعل

٥٧- لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور والكوفيُّون يجيزونه بغيرهما في الشعر [1] (٤٧٢/٣)

٥٨- لايؤكَّد إلا المعرفة ، أمَّا توكيد النَّكرة فلايجوز ، وتوكيدُ المحدودة شاذٌ . (٥٠٣/٣)

والكوفيون يجيزون قياسًا توكيد كل نكرة محدودة .

٥٩- لاينفرد (أكْتَعُ ، وأبْصَعُ) في التوكيد دون سبق بـ (أجْمَع) (٥٠٦/٣)

وأجازه الكوفيُّون ، وابن كيسان .

٦٠- لايُعْطَفُ بـ (لَكِنْ) المفردُ في الإيجاب ؛ نحو (قامَ زيدٌ لكنْ بكرٌ) (٥٣٧/٣)

---

(١) تقدمت مناقشة هذه المسألة في الشواهد في دراسة موقفهم من قراءة ابن عامر ﴿ وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ -أوْلادَهُمْ- شُرَكَائِهِمْ ﴾ (ص٢٥٨) .

وأجاز الكوفيون مجئ (لكن) العاطفة مفردًا بعد الموجب - على ما نُقِلَ عنهم - وقد حُقِّقَ في موضعه

٦١- يجوزُ العطف بـ(بِلْ) بعد الإيجاب نحو (قام زيدٌ بل عمروٌ) (٥٣٨/٣)

والكوفيُّون لاينسقون بها إلاَّ بعد نفي .

٦٢- لا يحسُنُ العطف على الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكَّد بمضمر منفصل، أو يطولَ الكلام (٥٤٢/٣)

والكوفيُّون - عدا الفراء - يجيزونه من غير توكيدٍ، أو فصلٍ

٦٣- الأمرُ للمخاطب مبنيٌّ على السُّكون ولايقال معرب ولا مجزوم (٢٦/٤)

والكوفيُّون على أنه معرب مجزوم بتقدير اللام .

٦٤- استعمال لام الأمر مع المخاطب قليلٌ ضعيفٌ . (٣١/٤)

والكوفيُّون على أنَّ دخولها عامٌ في الجميع ؛ إذ هو الأصل، وإن حذفتْ مع المُواجَه تخفيفًا، استغناءً بالمُوَاجهة .

٦٥- (لكنَّ) حرف بسيط لا مركَّب، قال (كلُّها مفردة إلا (كأنَّ) (١٠٥/٤)

والكوفيُّون على أن (لكِنّ) مركبة من (لاَ) و (إنَّ) والكاف زائدة لا للتشبيه وحذفت الهمزةُ تخفيفًا

٦٦- السين، وسوف، حرفان للاستقبال، وليست السين مأخوذة من (سَوْفَ) (١١٣/٤)

والكوفيُّون على أنَّ السِّين محذوفة منها[1]

٦٧- لا يتقدَّم المعطوف على المعطوف عليه إلاَّ لضرورة (٢٧٥/٤)

وأجازه الكوفيُّون سعةً بشروطه .

٦٨- وزن نحو (صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك) (فَعَلْعَلٌ) (٣٣٩/٤)

---

(١) سترد قريبا دراسة هذه المسألة (ص٣٧٢) .

والكوفيُّون على أنه (فَعَلَّلٌ)؛ إذْ اللام مكررة فيهما، أبدلت الوسطى ميمًا كراهة التوالي، وعند البصريين المكرر العين واللام كما هو الظاهر منه

٦٩- ما أتى من المصادر من نحو (كَيْنُونة، وصَيْرُورَة، وقَيْلُولة) إنما هو على وزن (فَيْعلُولة)في الأصل - بزيادة الياء - وقد حذفت منه العين (٣٤٣/٤)

والكوفيُّون على أنها (فُعْلُولة) - بضم الفاء - في الأصل، فُتحتْ الفاءُ وقلبت الواو في الواويّ منها ياءً، حملًا على اليائي؛ لكثرته فيها

٧٠- ما أتَى من الصفات من نحو (هَيِّن، ولَيِّن، وسَيِّد) إنما هو على وزن (فَيْعِل) والمخفف منه على: (هَيْن، ولَيْن، وَسَيْد) محذوف العين. (٣٤٣/٤)

والكوفيُّون على أنه على (فَعِيل) مقلوبًا، فالمحذوف من مُخَفَّفِهِ الياءُ الزائدة.

٧١- حذف الواو من المثال في المضارع من نحو (يَعِدُ، ويَزِنُ) إنَّما هو لاستثقالها بوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة. (٣٩٤/٤)

والكوفيُّون يعلِّلون للحذف بالفرق بين المتعدِّى، والَّلازم.

٧٢- ماكان من المصادر على (تَفْعال) هو معدولٌ عن مصادر الفعل الثلاثي للمبالغة (٤٧٠/٤)

والكوفيُّون على أنه معدولٌ عن (التَّفعيل) مصدر (فَعَّلَ)

٧٣- في نحو (كلمتُهُ فاهُ إلَى فِيَّ): (فَاه) منصوب على الحال، فهو اسمٌ نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والمعنى مشافَهَةً، أى (مُشافِهًا)

(٣٣٩/٣)

والكوفيُّون على أنه معمولٌ لحالٍ محذوفَةٌ، أى (جاعلًا فاهُ.)

المصنِّف والمصطَلح البصري:

وكما عاينتَه الجانح بهواه إلى الفكر البصريّ في الكثير من شئونه، فهو كذلك على المصطلح البصري - في الغالب من استعمالاته- وما عنْوَنَ من أبواب؛ كما

(١) ص ٣٢٠ من هذه الدراسة

تقدم في الفصل الرابع[1] وهذه مثل منها :

١- المضمر (٣٦/٢)

والكوفيُّون يسمونه : المَكْنِيّ ، والكناية

٢- النُّون اللاحقةُ الفعلَ لغير رفع ، ولا توكيد في نحو (أكرمنى ، ويكرمُنِى) تسمى (نون الوقاية) (٤٢/٢ ، ١٢٦/٣)

والكوفيُّون يسمونها (نونَ العماد)

٣- صيغة ضمير الرفع المنفصل بين المبتدأ والخبر تُسمَّى (فصلًا) (٥٨/١)

والكوفيُّون يُسَمُّونَه (العماد)

٤- عقد لـ (الظَّرف) وهو المستعمل في جميع تطبيقه. (٣٤٢/٢وغيرها)

والكوفيُّون يسمونه : (المحل ، والصفة)

٥- عقد لـ (ضمير الشأن والقصة) وعليه تطبيقه. (١٤٤/٣ وغيرها)

والكوفيُّون يسمونه (ضميرَ المجهول)

٦- عقد للمفعول من أجله ، وطبَّق بهذه التسمية. (٣٠٣/٣ وغيرها)

والكوفيُّون لايترجمون له ، ويجعلونه من باب (المصدر) فلا يُفرِدُون له بابًا

٧- عقد لـ (التَّمييز) بابا ، وطبق بهذه التسمية. (٣٤٠/٣ وغيرها)

والكوفيُّون يسمونه (التبيين ، والتفسير)

٨- عقد لـ (البدل) ، وطبَّق بهذه اللفظة (٥١٧/٣ وغيرها)

والكوفيُّون يسمونه : (الترجمة ، والتبيين ، أو التكرير)

ثانيا - آراء التقى فيها عُمَرُ الفكر الكوفي :

وقد قدَّمتْ الدراسة بما سبق كشفًا للمنزع البصري لدى أبى الخطاب ، واتَّضح منه غَلَبُ هواه عليه ، حتَّى إنه ليصرِّح بذلك تصريحًا في نحو قوله - وكأنَّه يعبِّرُ عن وجهة بصريّة نُدِبَ إليها - (ولا يؤكَّدُ إلا المعرفة - كما مثَّلْنَا - أمَّا توكيدُ النكرة فلايجوز وقد جاء عن العرب توكيد النكرة إذا كانت محدودة وهذا شاذٌ ،

---

(١) ٥٠٣/٣ .

وأما الكوفيُّون فيجيزونه قياسًا في كل نكرة محدودة) أهـ[1]

وإن كان ذلك الميل لايعدِمُ أن يَطِيبَ معه الموردُ الكوفيّ ، فيُسِيغُهُ ، وقد ينصَب من نفسه للذَّوْدِ عنه ، وليس ذلك منه في مرارٍ قليلة ، وإليك ما التقى فيها عُمَرُ الفكر الكوفيّ من مسائل

١- اللواحق في الضمائر المنفصلة المنصوبة هنَّ الضمائر ، و (إيَّا) دعامة . (٢/٤٧)

أما البصريُّون فلهم فيها مذاهبُ غير هذا

٢- حروف اللِّين في التثنية والجمع إعرابٌ ، كالفتحة والضمة والكسرة

والبصريُّون على أنَّها حروفُ إعراب ، لا إعراب (٢/١٠٧)

٣- يُجْمَعُ (مِفْتاح) على (مَفَاتِح) ، ومصباح على (مَصَابِح) (٢/١٤٨)

والكوفيُّون هم الذين يرخِّصون في مماثل (مَفَاعِلَ) زيادةَ الياء ، وحذفها من مماثل (مَفَاعِيل)

والبصريُّون على أنَّ زيادة الياء في مثل (مَفَاعِل) وحذفها من مثل(مَفَاعِيل) لا يجوزُ إلاَّ ضرورة - كما حُرِّرَ في محله -

٤- المستوعَبُ من الظروف لايجوز ظهور (في) معه ؛ لأن الفعل استوفاه ، فلا يجوز أن يقال (صمتُ في اليوم) (٢/ ٣٦٠)

والبصريُّون على جوازه كما حُرِّرَ في محله .

٥- يجوز الجزم بـ(كَيْفَمَا) في المجازاة قياسًا (٢/ ٣٨٥، ٤/ ٤٠، ٥٦)

والبصريُّون - عدا قطرب - يُجازُون بها معنىً لا عملًا

٦- يجوز أن تأتي (إنْ) بمعنى (إذْ) (٢/٣٨٦)

ومنعه البصريون ، وتأوَّلُوا ماورد منه

٧- (ذا) المسبوقة بـ(ما) الاستفهاميَّة في الوجه الآخر تكون زائدة ملغاة لا مركَّبة مع (ما) (٢/٣٩٦)

والبصريُّون على تركُّبِها مع (ما) اسما واحدا للاستفهام .

٨- اسم الفاعل للماضي يعمل عمل الفعل (٢/ ٤١٧، ٤٢٠، ٣/ ٢٦٥، ٢٧٠)
ومنع منه البصريُّون بشروطهم[(١)]

٩- يجوز إضافة الصفة المشبهة إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف، في نحو (مررت برجلٍ حسنٍ وجْهِهِ). (ص ٤٤٣)
ورده البصرين قاصرين ماورد منه على الضَّرورة[(٢)]

١٠- تخرُجُ (كأنَّ) من معنى (التشبيه) إلى معنى (الظَّنِّ) إذا كان خبرها مشتقًا (٣/٩)
والبصريُّون على أنَّها لاتخرج عن معنى (التشبيه) وما أوهمه مؤَوَّل[(٣)]

١١- يجوزفتح (إنَّ) في جواب القسم، مالم يكن في خبرهااللَّامُ، والأحسن الكسر (٣/٤٦)
والبصريُّون يوجبون الكسر.

١٢- إذا خففت (كأَنَّ) بطل عملها. (٣/ ١٠، ٣٩)
والبصريُّون على جواز إنفاذِ عملها لها

١٣- يجوز أن يُتْبع مجرورُ المصدر من فاعل، أو مفعولٍ على لفظِهِ ومحلِّه. (٣/١٥٥)
وسيبويه، وأكثرُ البصريين منعوا منه على المحلِّ

١٤- من حروف النداء (آ) - بالمد - (٣/١٨٩)
ولم يذكرها البصريُّون من حروف النداء

١٥- (أفْعِلْ بِهِ) في التعجب، فعلُ أمر، وفاعله مضمر فيه، تقديره أنْتَ، والجارّ والمجرور في موضع نصبٍ. (٣/٢٤١)

---

(١) لهذه القضية دراسة ترد قريبًا في هذا الفصل (ص٣٦٧)
(٢) ستدرس قريبا في الفصل هذه المسألة (ص٣٦٢)
(٣) انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة (ص٦٥).

والبصريُّون على أن (أفْعِلْ) ماضٍ في صورة الأمر، والباء زائدة في الفاعل لرفع قبح إسناد ماصورتُهُ الأمر إلى الظاهر[١]

١٦- إذا أضيف الزمان إلى المستقبل جاز فيه وجهان: إعرابُه، وبناؤه على الفتح. (٢٩٢/٣، ١٧١/٤)

ومنعه البصريُّون - إلاّ في المضاف إلى الماضي، والمبنيّ من المستقبل - ولحَّنَه المبرد.

١٧- حروف الجر تتعاقب، فيكون بعضها في موضع بعضٍ. (٣٩٨/٣)

والبصريُّون على منعه وتضمين عاملٍ ما أوهم ذلك معنىً يتعدَّى به.

١٨- يجوز رفع الاسم بعد (حتَّى) الابتدائية على الابتداء وتقدير الخبر، في نحو (أكلتُ السمكةَ حتى رأسُهَا). (٤٢٣/٣)

والبصريُّون يمنعونَ الرفع إلا مع ذكر الخبر؛ لأنَّ فيه تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، وإعمالَ الضّعيف (الابتداء) مع إمكان العامل الأقوي.

١٩- يجوز التعاقب بين الّلام، ونون التَّوكيد في القَسَم، بحذف اللام وبقاء النُّون وعكسه. (٤٤٣/٣)

ومنعه البصريُّون، فلا يجوزُ الاكتفاء بإحداهما عن الأخرى إلا ضرورة[٢]

٢٠- إضافة أفعل التفضيل غيرُ محضة لاتفيدُ تعريفًا [٣] (٤٥٣/٣)

والبصريُّون على أنها محضة[٤]

٢١- يجوز نصب (أجمعِينَ) على الحال في نحو ﴿فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعِينَ﴾ (٥٠٦/٣)

ومنع منه أكثرُ البصريين لكون ألفاظ التأكيد معارفَ.

---

(١) لاحظ ما يرد قريبا في دراسة هذه المسألة (ص ٣٦٦)

(٢) يرد قريبًا بسط لهذه المسألة (ص٣٧٥)

(٣) لم يصرح بذلك، وأفاده صنيعه بجعلها القسم الثالث من أقسام غير المحضة الأربعة.

(٤) يرد قريبًا دراسة لهذه المسألة (ص٣٧٧).

٢٢- يتبعُ اللَّقبُ المفردُ الاسمَ المفردَ عطفَ بيانٍ أو بدلًا (٣/ ٥١٥)

وأوجب البصريون فيه إضافة الأول إلى الثاني .

٢٣- همزة الوصل في نحو (أُقتُلْ ، أُخرُجْ ، أُنصُرْ) مِمَّا ثالثه مضمومٌ ، ضُمَّت إتباعًا لضم الحرف الثالث . (٤/ ٩٦)

والبصريُّون يعللون للضم بالفرار من عدم النظير ؛ إذ أصل حركة همزة الوصل الكسرُ ، فضُمَّت لذلك .

٢٤- يجوزُ قليلًا قياسُ أمر المخاطَب بلام الأمر ؛ نحو (لِتَقُمْ) يا زيدُ (٤/ ٣٢)

ومنع منه البصريُّون إلا شذُوذًا .

٢٥- الفعل بعد لاَمَيْ التعليل والجحود منصوب باللَّام نفسها ، وذلك قوله (فقولك : (لتكرمَنى) منصوب باللام ، وتقول في لام الجحود : (ماكنت لاشتُمَكَ) فقولك : (أشتمَك) منصوبٌ باللام) أهـ . (٤/ ٥٨)

والبصريُّون على أنَّ النصبَ على إضمار (أنْ) .

٢٦- (أنَّ) وصلتها بعد (لَوْ) في محل رفعٍ فاعلًا بفعلٍ مقدَّر (٤/ ١٣١)

وسيبويه وأكثر البصريين على أنَّه في محل مبتدأ على خلافٍ في الخبر ، وانظره في محله .

٢٧- يجوز حذف (أنْ) الناصبة للمضارع وبقاء عملها في الشِّعر دون عوض . (٤/ ٢٦٩)

والبصريون أوجبوا الرفع إلاَّ بعوضٍ من الحروف المعروفة .

٢٨- يجوز في الَّضرورة ترك صرفِ ما ينصرف . (٤/ ٢٤٤)

ومنعه البصريُّون - إلا الأخفش -

المصنِّف والمصطلح الكوفي:

وكما تقدَّم غلبة المصطلح البصري على استعمال المصنِّف وتطبيقه ، فلم يمتنع في بعض أحواله من استخدام المصطلح الكوفيّ إنْ في بعض أبوابه ، أو في تطبيقه ، من ذلك :

١- عقد لـ (عطف النسق) وطبَّق به . (٥٢٧/٣وغيرها)

والبصريُّون يسمونه (العطف بالحرف) .

٢- عقد لـ (النَّعت) وطبق بهذه اللفظة استعمالًا (٤٨١/٣وغيرها)

والبصريُّون يسمونه (الوصف ، والصفة) في غالب استعمالاتهم ، وربما قالوا (النَّعت) أيضًا

٣- سمَّى اللام في نحو(لِدُوا للموتِ) : (لامَ العاقبة) . (٤١٠/٣)

والبصريُّون يسمونها (لام الصيرورة) ، أو لام (التَّعليل) - على خلافٍ في النقل - وقد حُرِّرَ في محله .

٤- قد يستعمل المصطلح الكوفي ؛ كاستعماله (الجَحْد) في نحو قوله (ويختار النصب في الأمر والنهي والاستفهام ، والجحد) أ هـ. (١٧٠/٣)

وقوله (ومعناها الاستدراك بعد الجَحْد) أ هـ. (٥٣٦/٣)

وكاستعماله (الخفض) في إعراباته ، وإن كان غالب أمره على استعمال : (النفي ، والجر) .



المصنِّف بين الا نتحاء البصري والانتقاء الكوفيّ

اتضح مما سبق عرضُه غلبة سلطان المذهب البصريّ على فكر صاحبي أبى الخطاب الهرميّ ، حتى ساغ للبحث أن يُسمِّى ذلك (انتحاءً) عامًا في وجهته ، كما لم يمنعه ذلك من أن ينتقى من نِتاج العقل الكوفيّ ، ما اطمأن إلى وجاهته ، وقد رجَح التَّوفيق معه في هذا الانتقاء ، فما ارتضاه منهُمْ - في غالبه - هو ما عضَده المحقِّقون من قبله ، ومن بعده ، واخترته ، وذلك نحو اختياره كون اللاحقةِ في (إياك) وفروعها الضَّميرَ ، و (إيَّا) دعامة ، وورود (إنْ) بمعنى (إذْ) ، وزيادة (ذَا) مع (مَا) في أحدِ الوجهين ، وإعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وورود (كأنَّ) بمعنى الظن ، والإتباع لفظًا ومحلا على مجرور المصدر ، والتعاقُبِ في حروف الجر ، والإتباع في اللقب مع الاسم مُفْردَيْنِ ، وترك صرف ما ينصرف في الشعر ، وغيرها مما أثبتُّه هنا ، وحرَّرْتُه في مواضعه من هذا الكتاب .

وما كلُّ ما التقى فيه البصريِّين مرضيًّا يحسُن السكون دونه ، ولا كل ما انتقاه من الكوفة كذلك ، وقد تقدَّم للبحث دراسة مواقفَ فيما سبقَ .(١)

والبحث ، هنا يحاول كشفا دارسًا عن بعض هذه المواقف ، بصرية كانت منه أو كوفيةً ، مما لم تسمح طبيعة التحقيق الإحاطة بدراستها في أماكنها من الكتاب ؛ ليستقر ما يرى من الحق فيما له ، أو عليه ، ولتتضح معالم الدرس النحويِّ بعامة ، وعند أبى الخطاب بصورة خاصَّة ، وإليك هذه المسائل

المسألة الأولى : متعلَّقُ الخبر الظَّرفي

ذهب المصنف مذهب أهل البصرة في وجوب تقدير المتعلق في نحو (القتال اليومَ ، وزيد أمامَك) ، وهو الخبرُ في الحقيقة ، والناصبُ للظرف ،

قال عُمَر (والنَّاصِب له هو المحذوف الذى تعلَّق به - كما قلنا - في

---

(١) بالفصلين الثاني ، والثالث .

(القتالُ اليومَ) فإنما نصبَ (اليومَ) قولك (واقِعٌ) المحذوف)[١] أهـ .

وذلك هو الصواب الذى أرتضيه ، والكوفيُّون- كما قدمتُ - على أنه منصوب على الخلاف ؛ إذ المبتدأ هو الخبر في المعنى ، فلما خالفه انتصب[٢]

وقد فهم بعض الدارسين المُحدثين من سيبويه أنَّه يرى نحو هذه الرؤية الكوفيَّة ولا يقدِّر متعلَّقا حيثُ قال (بل وجدت سيبويه نفسَه يعرب نحو (هو خلفَك) فيقول (إنَّ الظرف منصوبٌ بالمبتدأ ؛ لأنه غيرُه ولا يقدِّر كونا عاما)[٣] أهـ ، ولست أدرى كيف فهم من سيبويه ذلك؟ وهو على الجادَّة البصرية المشهورة ، كما عليها المصنف - من تقدير المتعلَّق لابدَّ ؛ حيثُ قال سيبويه[٤] (فهذا كلُّه انتصب على ماهو فيه ، وهو غيره ، والعاملُ في (خَلْفَ) الذى هو موضعٌ لهُ ، والذى هو في موضعٌ خبره)[٥] أهـ ، وهذا ظاهر ، فالظرف ليس خبرًا ، بل هو موضع للخبر ، وفي مكانه ، والذى هو في مكانه هو ذلك العاملُ المتعلَّق حتمًا

ويدفعُنى دفعًا للحديث في هذه المسألة - ولا أعتبُره بعض ميلٍ عن مقتضيات المنهج - أمران

أولهما أنه اختيار صاحبي ، وقد آليت تجلية الكشف فيما له ، أو عليه في ميدان الدرس النحويِّ ، وهذا له .

ثانيهما أنَّ هذه المسألة معتبرة من المسائل المهمة التى اهتبلها شُداة التجديد في النحو العربي ، فدعوْا إلى إلغاء (المتعلَّقِ) بعامةً في مواضعه من خبر ، أو صلة ، أو صفة ، أو حال ، والجمهُور على وجوب تقديره محذوفًا فيهنَّ ؛ يقول الهرميّ (واعلم أنَّ الظروف ، وحروف الجر إذا وقعتْ خبرًا ، أو صلةً ، أو صفةً ، أو حالًا تعلقتْ بمحذوفٍ أبدًا)[٦] أهـ .

وقد نشِطَتْ الدعوةُ إلى إلغاء المتعلَّق في الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا

---

(١) المحرر (٢/٤٦٦)

(٢) الإنصاف (م ٢٩)

(٣) الرد على النحاة (ص ٢٤ - مقدمة) .

(٤) نفس الموقع الذى وقع عليه الباحث

(٥) الكتاب (١/٤٠٦ - محقق)

(٦) المحرر (٢/٤٦٧) وانظر المصادر هناك .

خبرا أو صلة ، أو صفة ، أو حالًا – ويكونان هما ذلك كلّه ، دون حاجةٍ إلى متعلَّق تعميدًا لمذهب ابن مضاء في هذه المسألة .[١]

وقد تكشَّفَ لي رُدودٌ أُراهَا لاتستقرُّ معها تلك الدعوة ، ولا مذهبُ صاحبها ؛ فتقدير المتعلَّق ، ليس ترفًا ، وفضلًا من القول ، بل هو تأسيسٌ ، يُهْدَرُ التركيب بدون ملاحظته واعتباره :

أولها أنَّ ابن مضاء يقول في نحو (زيدٌ في الدَّارِ) (هذا كلامٌ تام مركَّب من اسمين دالين على معنيين ، بينهما نِسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولاحاجة بنا إلى غير ذلك)[٢]

وإذا ساءلْنَا ابن مضاء عن هذه النسبة لما خرج كلامه عن ذلك (المتعلَّق) عند النُّحاة ؛ فالظرف ، أو حرف الجرّ دالٌّ على النسبة ، وليس إياها ، ضرورة أنَّ الدالَّ غير المدلول ، وبهذه الدِّلالة استقام الفهم مع ملاحظة المحذوف ، فاندرج تحت مايشيع بين النحاة من الحذف لدليل ، ولا تعارض .

ثانيها : أنَّه إذا صحّ وقوعهما بذاتهما موقع الخبر ، وأخواته ، فماذا يسمَّى الظرف والجار والمجرور حينئذ؟ لقد استقر في كلام النحاة تسميتهما (شبه الجملة) ، وهو اصطلاح مقبول ، وسائغ ، فهما جملةٌ باعتبار(المتعلَّق) ، وغيرُها باعتبار الظَّاهر فتنازعهما الأصلُ ، والظَّاهرُ ، فكانا طرفًا بين الجملة وغيرها ، وإذا رُفِضَ متعلقهما فماذا يُسمَّيَان؟ لايقال (جملة) لأنهما ليسا بها ، ولا (مفردًا) ؛ لأنهما ليسا منه كذلك ؛ إذْ الظرف حقيقة على تقدير (في) وإلاَّ لا يسمى ظرفًا

ثالثُها : أنَّهما إذَا وقعا خبرا ، أو صفة ، أو حالًا ، فما الرابط – إذن – بين المبتدأ وخبره ، وبين الصفة والموصوف ، وكذلك الحال؟ ، فإذا لم نعترف بالرابط لانجد نسبة بين الموصوف وصفته ، وقد علمنا أنَّ الخبر ، والنَّعت ، والحال كلّهن صفات ، ولابد من علاقة بين الصفة والموصوف ، ورابطة ، إلا إذا كانت هى إيَّاه ،

---

(١) الرد على النحاة (ص ٢٤ – ٢٥ – مقدمة) . (٢) ذاته (ص ٢٤ ، ٧٩) .

فيُسْتغنَى عن الرابط، وليس الظرف والجار والمجرور عين الموصوف باعتباره، بل هما مخالفان، فما العلاقة - إذنْ؟ وإذا اعترفنا بذلك الرابط، فماذا يتحمَّله؟ إلا ما يئول إليه القول القديم بالمتعلَّق حتمًا

رابعها أنَّ الذى استقرَّ في فهم النُّحاة أنَّ الموصولات وُضِعتْ لوصف المعارف بالجُمَل، ومن صلاتها (شبه الجملة) بنوعيْهَا، ولو اعتبرا بذاتهما لما صحَّ بهما الوصل؛ إذ ليسا - إذن - في تقديرِ جملتين، ولما كانا في تقدير جملتين صلحا صلة، حتى اشترط النحاة تحديدهما بالتامّين، ويعنون بالتَّام مايُفْهَمُ متعلَّقه عند ذكره وبالناقص ما لايُفْهَمُ متعلقه عند ذكره، وعلى القول بإلغاء المتعلَّق يصلُحُ صلة، وخبرًا، وغيرهما نحو (جاء الذى بِكَ) و (زيدٌ فيك)؛ إذ لايُفْهم التامّ من الناقص إلا بفهم المتعلَّق وعدمه، وحيثُ لامتعلَّق، فلا فرق، وعليه فالتركيبان المتقدمانْ صالحان صياغة على هذا الفهم التجديدي، ولم يقل به ذَوْقٌ عربيّ، فضلًا عن صناعة نحويّ.

خامسها قولهم: (أفِي الله شَكٌ؟)، و (أمامَكَ الكتابُ) وتجويزهم إعراب المتأخر فاعلا بالاستقرار المتقدِّم، ولم يقل أحد إنه فاعل بالظرف باعتباره، فليس الظرف فعلًا يقع من فاعل، ولايكون الفاعل إلاَّ لفعلٍ، أو ما أشبهه مادة

سادسها إذا صلَح ما في (محمدٌ في الدار، ومررت برجلٍ من قومك، ورأيت الهلالَ في السماء) خبرا وصفة، وحالا بذاته، فماذا نقول في قولهم برفع الخبر لفظًا، أو محلًا، وبالتبعية المطلقة في الصفة، والنصب في الحال، إنْ لفظا، أو محلًا؟ فإذا اعتبرنا المذكور خالفنا مما استقر من كلامهم دُونَما بدل واضحٍ، وإذا اعتبرنا المحلّ اعترفنا بالمُتَعَلَّق، ليس من ذلك بدٌ، فوجب المصير إليه.

المسألة الثانية

إضافة الصفة المشبهة إلى مضاف إلى ضمير موصوفها:

وافق المصنف الكوفيين في جواز نحو (مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ)، قال (الوجه الثاني: مررتُ برجلٍ حسنِ وجْهِهِ)-بِكَسر النون من(حَسَنِ) من غير تنوين

وكسر (وجهِهِ)- ويكون (حسن) مضافًا إلى (وَجْهِهِ) أ هـ[(١)]

وهذا الوجه أجازه الكوفيُّون - كما تقدم قريبًا[(٢)] - ومنعه البصريُّون إلاَّ ضرورة على قبحٍ ؛ قال سيبويه : (وقد جاء في الشِّعر (حسنةُ وجهِهَا) شبهوه بـ (حسنة الوجهِ) ، وهو رديءٌ ؛ لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالألف واللام معرفة ، وهو من سبب الأول ، كما أنه من سبب الألف واللام)[(٣)] أهـ ، وقد ذهب الزجاجي إلى أنَّ سيبويه أجازه وحده . (وأنْ جميع النَّاس من البصريِّين والكوفيِّين قد خالفوه في ذلك ، وهو خطأ ؛ لأنَّه أضاف الشَّئَ إلى نفسه)[(٤)] وتعقبَّه ابن السيد ؛ فقال (هذا كلام جَمَعَ بين الخطأ ، والكذب ؛ لأن هذه المسألة لم يُجِزْها سيبويه - كما زعم - وإنما قال وقد جاء في الشِّعر (حسنةُ وجهِهَا) شبهوه بـ (حسنة الوجه) وهو رديء .

وقوله أيضا إن جميع البصريين ، والكوفيين خالفوه كَذِبٌ ، بل أكثر أصحابه موافق له فيما قال)[(٥)] أهـ ، وقال ابن بابشاذ (مذهب سيبويه - رحمه الله - جائزٌ عنده ، كما جاز مع الألف والَّلام في قوله (هذا رجلٌ عفيفُ يَدِهِ) ؛ لأنَّ الألف واللام عاقبت الإضافة إلى المضمر ، وليس احتجاج من احتجَّ عليه أنَّه قد أضاف الشئ إلى نفسه بحجة ؛ لأنَّ هذه إضافة لفظيَّة لا حقيقية)[(٦)] أهـ ، والعجب للرضي أنْ ينسب إلى ابن بابشاذ المنع فيها محتجًا بأنَّه أضاف الشئ إلى نفسه[(٧)] ، وقد عرفنا مذهب ابن بابشاذ ، وقد تبع البصريُّون وناسٌ سيبويه في قصر وقوع هذا التركيب على الضرورة ؛ قال ابن عصفور (لايجوز خفض معمولها في حالة إضافته إلى ضمير الموصوف إلاَّ عند الاضطرار)[(٨)] أهـ .

وقد أفاد الرضى أنَّ متمسَّك البصريين في منعه إلا ضرورةً كونُ الإضافة فيها لقصد التخفيف فينبغي أنْ يُبْلَغَ فيها أقصاه ، من حذف التنوين ، والضَّمير ، ويقبح أن

---

(١) المحرر (٢/٤٤٣)

(٢) ص(٣٥٥)

(٣) الكتاب (١/١٩٩ - محقق)

(٤) الجمل (ص ١١١) .

(٥) إصلاح الخلل (ص ٢١٣)

(٦) الجمل الهادية (ص ١٤٧)

(٧) شرح الكافية (٢/٢٠٧)

(٨) الضرائر (ص٢٨٧) وانظر : (الألوسي ص٢٦٤) .

يُقتصَر على أهون التخفيفين، وهو حذف التنوين، ولايتعرض لأعظمهما، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنَّ في الصفة، وأنَّ الكوفيين يجوِّزونها بدون قبح في السعة، اكتفاء من التخفيف بحذف التنوين، وقد وُجِدَ[(١)]

وما اعتلَّ به الكوفيون قياسًا مقبولٌ، فقد تحقق من وظيفة الإضافة نوع من التخفيف، وليس حتمًا أن يتحقَّق كله، ويؤيِّد هذه الوجهة، ورود السماع بمثل هذا التركيب كما ورد في حديث أم زرع (صُفْرُ وِشَاحِها)[(٢)] وفي حديث الدجال (أعورُعينِهِ اليُمْنَى)[(٣)]، وورد في وصفه - ﷺ - (شُثْنُ أصَابِعِه)، حتى قال السيوطي (وهو عند الكوفيين جائزٌ، في الكلام كله، وهو الصَّحيح)[(٤)]أهـ وقال ابن هشام (ولا يمتنع نحو (حسنُ وجهِهِ) مطلقًا خلافًا للمبرد، ولا في النثر خلافًا لسيبويه)[(٥)]، وهو المذهب المعتمد[(٦)]

المسألة الثالثة استعمال (مِنْ) في الزَّمان:

تقدم أنَّ أبا الخطاب ينحو في هذه المسألة نحو أهل البصرة في منع دخول (مِنْ) على الزمان، وذلك قوله (مِنْ) معناها ابتداء الغاية في المكان. ولاتدخل (مِنْ) على الزمان)[(٧)] والكوفيُّون على أنَّها لابتداء الغاية مطلقًا، في زمان، أو مكان، وهو الظَّاهر الذى حرره المحققون، واختاره المنصفون، والبصريُّون يعتسفون في تأويل ما ظاهره دخولها عليالزمان، فتأولوا نحو قوله تعالى ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ على حذف مضافٍ، أىْ (تأسيس)، وقول زهير

---

(١) ش الكافية (٢/٢٠٧).

(٢) صحيح مسلم (١٥/٢٢٢)، والروض الأنف (٢/٣٢)، والمزهر (٢/٥٣٤)

(٣) صحيح البخاري (٤/٢٠٣)

(٤) الهمع (٢/٩٩)

(٥) الجامع الصغير (ص ١٦١)

(٦) انظر (أمالي السهيلي ص ١١٧ - ١١٨، والخزانة (٤/٢٩٣) - محقق، وشرح المفصل (٦/ ٨٦)، والأشموني (٢/١٠)

(٧) المحرر (٣/٣٩٦، ٤٢٦).

أقـويْـنَ مِـنْ حِجَـجٍ ومِـنْ دَهْـرِ

أي : (من مرِّ حجج ، ومن مرِّ دهر)[١]

قال ابن الخباز (وهذا لايخرجُهُ عن الزمان)[٢] أهـ، وقال الرضي (الظاهر مذهبُ الكوفيِّين ؛ إذْ لا منع من مثل قولك نمتُ من أول اللَّيل إلى آخره ، وصمتُ من أول الشهر إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال)[٣] أهـ، ويقول ابن مالك (هى لابتداء الغاية مطلقا على الأصح)[٤] ، ويقول السهيلي (وليس يُحْتاج في قوله ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ إلى إضمار ، كما قرره بعض النُّحاة : (من تأسِيس أول يوم) فرارًا من دخول (مِنْ) على الزمان ، ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه (من وقت تأسيس أول يوم) فإضماره للتأسيس لايفيد شيئًا ، و (مِنْ) تدخل على الزمان وغيره ، ففي التنزيل (مِنْ قَبْلُ ، ومِنْ بَعْدُ) ، والقَبْل والبَعْدُ زمان ، وفي الحديث : (ما مِنْ دابَّةٍ إلاَّ وهى مُصيخَةٌ يومَ الجُمْعَة ، مِنْ حينَ تطْلُع الشّمس إلى أنْ تغرُب)، وفي شعر النابغة

تُورِّثْنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلَى اليومِ قد جَرَّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ[٥]

وفي قوله – تعالى – ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ يقول العكبري (مِنْ لابتداء غاية الزمان ، على رأى من أجاز ذلك ، وزائدة على رأى من لم يجزه ، وهو مُشْكِلٌ على أصله ؛ لأنَّه لايجيز زيادة (مِنْ) في الموجب)[٦]

فالظاهر هو قولُ الكوفيين ؛ قال ابن منظور (قال أبو عبيدة والعرب تضع (مِنْ) موضع (مُذْ) يقال (ما رأيته من سنةٍ) أى مذ سنة)[٧] أهـ.

وفي نوادر أبى زيد[٨] (قال أبو الحسن (مذ ، ومنذُ) لابتداء الغاية في الزمان و (مِنْ) لابتداء الغاية في سائر الأشياء ، والزمان – وإنْ انفردَ بـ (منذُ ، ومذْ) –

---

(١) المحرر (٣/٤٢٧)
(٢) الغرة (ص ٤٢)
(٣) ش الكافية (٢/٣٢١)
(٤) التسهيل (ص ١٤٤) .
(٥) الروض الأنف (٢/٢٤٦) .
(٦) التبيان (ص ٤٤)
(٧) اللسان (منن) .
(٨) النوادر (ص ١٦١ – ١٦٢) .

فالأصل فيه أنْ تدخل عليه (مِنْ))[١] أهـ.

ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام (مَنْ يعملُ لي من نصفِ النَّهار إلى صلاة العصر علي قيراطٍ قيراطٍ؟ فعملتْ النَّصارى من نصفِ النَّهار من يعملُ من صلاة العصر؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر)، وقوله (أرأيتَكُمُ لَيْلَتَكُمْ هذهِ؟ فإن على رأسِ مائةِ سنةٍ منها)، وقول عائشة - رضى الله عنها - (ولم يجلس عندى من يوم قيلَ فِيَّ ما قِيلَ)، وقول أنس (فلم أَزَلْ أحب الدُّبَّاء من يَوْمِئِذٍ) والشواهد كثيرة[٢]

المسألة الرابعة: (أفعِلْ بهِ):

ذهب المصنف مذهب الكوفيين في هذا الأسلوب - كما هو منحَى ابن كيسان، والزمخشري - من كون الإعراب فيه على بابه، فهو فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مقدَّر، والجار والمجرور في محلِّ نصب، قال أبو الخطَّاب - في (أحسِنْ بزيدٍ) - (فقولك (أحْسِنْ) فعل تعجب، وفاعله مضمر فيه، تقديره (أنت) و(بزيد) جار ومجرور في موضع نصب)[٣] أهـ.

وهذا مذهب أهل الكوفة - على ماسبق - واختاره الزمخشري؛ فقال (وعندى أن أسهل منه[٤] مأخذًا أنْ يُقال إنَّه أمر لكل أحدٍ، بأنْ يَجْعَلَ (زيدا) كريما (أى في أَكْرِمْ بزيد) أى يصفه بالكرم، والباء مزيدةٌ أو بأن يُصيِّره ذا كرم، والباء للتَّعدية، هذا أصله ثم جرى مجرى المثل، فلم يغيَّر عن لفظ الواحد في قولك (أَكْرِمْ - يارجلان - بزيد، ويا رجال أَكْرِمْ بزيدٍ)[٥]

والبصريُّون على أن الباء زائدة في الفاعل؛ لرفع قبح إسناد ما صورتُهُ الأمر إلى الظاهر، و(أحْسِنْ) فعل ماضٍ، في صورة الأمر، ويلزم مذهبهم شذوذٌ من أوجه **أحدها** استعمال (أفْعَلَ) للصَّيرورة قياسا وليس بقياسٍ، وإنما قلنا ذلك لأن

---

(١) راجع (المرادي ٢٠١/٢، والخزانة (٤/ ١٢٦ ب) والهمع (٣٤/٢)

(٢) شواهد التوضيح (١٢٩ - ١٣٣).

(٣) المحرر (٢٤١/٣)

(٤) أى من تخريج البصريين الآتى قريبًا.

(٥) المفصل (ص ٢٧٦ - ٢٧٧).

أصل (أفْعِلْ) عندهم (أفْعَلَ) أى صار ذا كذا

ثانيها: وقوعُ الظَّاهر فاعلا لصيغة الأمرِ بغير لام.

ثالثها جعلُهم الأمرَ بمعنى الخبر

رابعها: حذف الفاعل في نحو ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[(١)]

أما الفراء وابن كيسان فيتفقان على الصُّورة الأمرية، ويختلفان في المخاطب إلاَمِ يعود؟، فالفراء -كما هوعند الزمخشري-على أنَّه كُلُّ أحدٍ، وإنما أُلزِمَ إفرادُهُ؛ لأنَّه كلام جرى مجرى المثل، والأمثالُ لاتتغير، فوجبت له صورة واحدة مع المثني، والجمع

وأما ابن كيسان فالضَّمير عنده للمخاطب - أيضًا - والمقصودُ به ضمير المصدر؛ كأنه قال (يا حُسْنُ أحسن بزيد) أى: ألزمه، ودُمْ به [(٢)]

وفي دراسةٍ عن ابن كيسان قال صاحِبُها[(٣)] (فأما الصِّيغة الأخْرَى فهى متدرجة عن الأمر الحقيقيّ، وكأنَّ الأصل فيها أنْ يخاطب الانسان نفسه آمرًا، وقد عهدنا العرب تميل إلى التجريد أحيانًا، فإذا رأى العربي أمرًا مستغربًا جرَّد من نفسه شخصًا آخر وخاطبه (أبصِرْ بِهِ وأسمِعْ) وكأنَّه يدعوه إلى التَّحقق من هذا الأمر الغريب، ثم تدرج الأمر، فأصبح هذا التركيب للتَّعجب المجرَّد، وأصبحَ العربي يقوله عندما يشاهد أمرًا غريبًا سواء أكان انفرد به بنفسه، أم كان في جماعةٍ، المتعجِّبُ هو المتكلم، والمُخَاطَبُ بالصيغة هو الشخصُ الذى جرده من نفسه)[(٤)]

أهـ وفي هذا الفهم إبقاء لصياغة التراكيب على ماعُهِدَ فيها، دونما خروج على النظائر والمعنى عليه واضح

المسألة الخامسة: إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي

اختار المصنف - كما سبقَ -[(٥)] الوجهة الكوفيَّة في جواز إعمال اسم الفاعل

---

(١) الأشباه (٨٨/٢، ١٥٥، ١٥٦).

(٢) راجع: (المغنى ٩٩/١، ١٥٨، وش الكافية ٢/ ٣١٠، والمرادي ٥٨/٣، والتصريح ٨٨/٢ - ٨٩).

(٣) د. محمد البنا

(٤) ابن كيسان النحوي (ص ١٤٢)

(٥) ص ٣٥٤.

بمعنى الماضي وانتصر لها ، وذلك قوله (ولا يجيزون (أي البصريُّون) عَمَلَهُ لما مضى ؛ لأنَّ اسم الفاعل يُضارع الفعل عندهم ؛ وقال الكِسائي بل قد ضارعه من حيث اللفظ والمعنى أما اللفظ فلأن لفظه كلفظه ، وأما المعنى فلأنه مشتق منه ، فمعناه كمعناه ؛ وقولهم (هذا ظَانٌّ زيدٍ قائمًا أمسِ) دليلٌ قَوِيٌّ للكسائي ، وقولهم (هذا الضَّارِبُ زيدًا أمسِ) جائزٌ بالإجماع ، وفي هذا دليلٌ قويٌّ للكِسائي) أهـ[1]

والحقُّ أنَّ في مثل هذين التركيبين دعمٌ لمسلك الكسائي ، وأن ما استمسك به البصريُّون لا يسلَمُ ، كما سأوضّح بتأييد من اللَّه

فوجه الدلالة في التركيب الأول (هذا ظانٌّ زيدٍ قائمًا أمسِ) إعمال اسم الفاعل في المفعول الثاني (قائمًا) ولا يستقيم تقدير عامل آخر له كما قدَّروا في قوله تعالى ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ ، لما يترتب عليه من حذف معمول الظَّن ، وهو ممتنع ، وقد تمحَّلَ فيه البصريُّون ، فذهبوا إلى أنَّهُ ضرورةٌ - ولاضرورةٌ - ؛ قال الرضي (قال السيرافي الأجودُ ههنا أنْ يقال إنَّما نصب اسم الفاعل المفعولَ الثاني ضرورةً ، حيثُ لم يمكن الإضافة إليه ، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل وقال أبو عليّ وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل ؛ قال الأندلسي لايستقيم ذلك في مثل (هذا ظانٌّ زيدٍ قائمًا أمسِ) ؛ للزوم حذف مفعول (ظَانّ) ، وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينةِ ، وإن كان قليلًا ، ويُضْعِفُ مذهب السيرافيِّ قولُهم (هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرًا) ، إذْ لا اضطرار ههنا إلى نصب (عمرا) ؛ لأنَّ إعراب التابع على إعراب المتبوع الظَّاهر أولى)[2]

وقال أبو الحسن الأشموني (ويقوِّى ماذهب إليه (أي الكسائي) (هذا ظانٌّ زيدٍ أمس قائمًا) ، فـ (قائما) يتعيَّن نصبه بـ (ظانّ) ؛ لأن ذلك لو أضمِر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه ، وثاني مفعولي (ظان) وذلك ممتنع ؛ إذْ لايجوز الاقتصار على

---

(١) المحرر (٣/٢٦٩) . (٢) شر الكافية (٢/٢٠٠) .

أحد مفعوليْ (ظَنّ) .)[١] أهـ .

وقد رأيتَ المصوِّبينَهُ يكتفون في الأعمال بما في اسم الفاعل من معنى الماضي - على ما تقدَّم - ويقول ابن يعيش : (والجَيِّد أنْ يكون منصوبا بهذا الاسم ، وذلك لأنَّ الفعل الماضي فيه بعض المضارعة ، ولذلك بُنِي على حركة ، كذلك أُعْمِلَ الاسم الذى في معناه عملًا دون عمل الاسم الجارى على الفعل المضارع ، فكما أَعْطَوْا الفعل الماضي حظًا بالشبه وهو بناؤه على حركة ، كذلك أَعْطَوْا الاسم الذى في معناه حَظًّا من العمل ، وذلك بأنْ أعملوه في المفعول الثاني لمَّا لم يمكن الإضافة إليه ؛ لأنَّه لا يُضافُ إلى اسمين فأضيف إلى الاسم الذى يليه ، وصارت إضافته إليه بمنزلة التنوين له ، فعمل في الثاني بحكم أنه في معنى الفعل ، وأنه كالمنوّن)[٢] أهـ .

وقد سَلِمَ - كما رأيتَ - لابن يعيش الشَّطرُ الأول من توجيهه ، من إعماله ؛ لما فيه من معنى الفعل ، ومضارعته ، ولكنه ينعطف بعد ذلك إلى توجيه السِّيرافي القائل بضرورته ، وقد علمنا ما على القول ، فضلا من عدم النظير في عامل عَمِل في المعمول الأول دون الثاني ، كما أنَّ في الشَّطر الأخير من توجيهه ذُهولا عما يردِّدُه البصريُّون - وهو منهم ، وعلى الوفاء لهم - من أنَّ الإضافة في اسم الفاعل بمعنى الماضي حقيقية ، وإذا كانت حقيقية فلاوجه لملاحظة الانفصال بالتنوين فيها

فالظاهر هو - إذن - الاكتفاءُ في الإعمال بما في اسم الفاعل للماضي من معنى الفعل - كما سبق - وهو ما طرحه المصنَف بدليله الثاني بنحو (هذا الضاربُ زيدًا أمسِ) وجوازه بالإجماع ، ووجه الاستدلال به أنه بمعنى الماضي قطعًا والمعنى - كما تقرَّر - (هذا الذى ضرب زيدًا أمسِ) فاسم الفاعل - إذن - عمل ، وهو بمعنى الماضي ، وما اعتلَّ به المانعون من قصر المشابهة على اللفظ ، والمعنى مفتقد فيه فهو مُشبه للفعل معنى ، والصورة مفتقدة ، وإن كانتْ مادته قَائِمَةً ، فسلم للكسائي منهجه ، ويؤيده - على ما أُرى غير ماسبق - وجوهٌ

---

(١) ٥٦٢/١ - حلبى . (٢) شرح المفصل (٧٧/٦)

أولها أنَّ البصريين يُعمِلون صيغة المبالغة، مع فوات الصِّيغة المسوِّغة للإعمال، ومع اكتفائهم بالشبه المعنوي، ويمنعون من إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي لذات السبب، ولاسم الفاعل بفعله شِبْه اتحادٍ معنوي، وصيغُ المبالغة تزيد على أفعالها من المبالغة ما ليس فيها، فالمشابهة في اسم الفاعل أقوى، فهو بالعمل أولى، وإذا كانوا - أيضًا - يُعْمِلُونَ الصفة المشبَّهة باسم الفاعل أي يُعْمِلون فرع الفرع، ولا مشابهة بينها وبين الفعل بحالٍ، مع انعدام العنصر الزمني منها، وهو خصيصة الأفعال، فأنْ يعمل اسم الفاعل الماضي - وله بالفعل مشابهة من أكثر من وجه، مع وضوح الفرعية - أولى.

ثانيها أنَّ ما ذهبوا إليه في المنع من أنَّ الشَّبه اللفظي مُفْتَقَد تحكُّمٌ، فيكفيه أن يشبِهَ المضارع لفظًا، وللشَّبه الصُّوريِّ سلطانه في ضوابطهم على كثير من المسائل، ألم يقضوا ببناء (كلاَّ) الاسمية حملًا على (كلاَّ) الحرفية شبيهتها صورة؟ أَوَ لَمْ يقضوا بدخول لام الابتداء في الخبر بعد (إنَّ) التى بمعنى (نَعَمْ)؛ لأنها في صورة (إنَّ) المؤكدة[١] في نحو (إنَّ محمدٌ لقائمٌ)، وما معنا قد جمع شبَهين المضارع صورة، والماضي معنى، وهذا كافٍ في العمل.[٢]

ثالثها: وكما قلتُ: إنَّهم أعملوا صيغ المبالغة ولا شَبَهَ لفظيًّا بينها وبين المضارع، فضلًا عن عدم الانطباق في الشَّبه المعنويّ، ولانستطيع أنْ نقول إنَّ لها فعلًا من تركيبها يحمل معناها، يعمل هذا العمل؛ فإنْ قيل (زاد، أو كَثُرَ في كذا - مثلًا) فهذه حجة عليهم؛ إذْ منعوا من إعمال (أفعل التفضيل) العمل في الظاهر رفعًا للسبب عينه، قال الفراء (ألا ترى أنك لا تجدُ للصَّبور فعلًا، فإنْ قلت قد صَبَرَ، فذلك للصَّابر)[٣]

رابعها أنَّهم أعملوا صيغ المبالغة - مع التثنية، والجمع - وبالتثنية والجمع

---

(١) شرح المفصل (١٣٠/٣)

(٢) انظر فيما حُمِلَ على غيره فأعطى حكمه (المغني ١٩٠/٢ - ١٩١)

(٣) المذكر والمؤنث (ص ٦٣)، وانظر (ص ٢٢٣) من هذه الدراسة.

يبعُدُ الشَّبه بالفعل ؛ إذْ هو بمعزل عن ذلك واعتَبِرْ هذا أيضًا في اسم الفاعل

وإنَّ قويا ما يستشهد به الكسائي من قول اعرابي سُمِعَ بعد انقضاء رمضان يقول (يارُبَّ صائِمِهِ لن يصومه ، ويارُبَّ قائِمِه لن يقومه) فأعمل اسم الفاعل المجرَّد بمعنى الماضي ، ووجهه أنَّ (صائمًا ، وقائمًا) مضافان إلى الهاء فلو لم يكونا عاملِيْنِ فيها كانت الإضافة محضة فيكونان معرفتين ، ومدخول (رُبَّ) لايكون غير نكرة ، أما جعلهم إياه من حكاية الحال فلا معنًى لَهُ .(١)

خامسُها أنَّا رأيناهم يحكُون رفعه الضمير اتفاقا ، وكذلك الظاهر - على ماوضح من كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور ، وقال السيوطي هو الأصح بشرط الاعتماد -(٢) ، وهو على كل حال يتدابر مع ماقرروه من أنَّ الرفع للعمد ، والرفع أقوى من النصب ، فإذا صرحوا بالإعمال في الأقوى فذلك تصريح بالعمل في الأضعف ، وهو النصب ، إذ هو أحمل له وبخاصة أَنَّا قد لحظنا النصب يؤثِّره ما لا شبه بينه وبين الأفعال بوجهٍ ؛ كالعددِ النَّاصب للتميز - مثلًا -

سادسُها : أنِّي وجدت البصريِّين بعامة ، بَلْهَ الكوفيين يستشهدون بقول أبى الأسود(٣)

فألفيتُه غيرَ مستعتِبٍ ولا ذَاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قليلاَ

على حذف التنوين من (ذَاكِرَ) ونصب المفعول ضرورة ؛ لالتقاء الساكنين ولم يشذ منهم واحد - فيمن وقفت عليه -(٤) ، وفي هذا المسلك منهم إقرارٌ بإعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي حتمًا ؛ إذْ لايخفي قصدُ الماضي فيه ، وبعيدٌ أنْ يُتَأَوَّلَ الحالُ فيه ، بل عسير ؛ فمعلوم من موقفه مع صاحبته أنَّ حاله الراهنة حال شكوي ، وأسباب الشكوى مُقدَّمة عليها قطعا ، ولايكون ذلك مع الحضور إلا مُضِيًّا ؛ وأيضًا لاضرورة فيما لو أضاف ، فالأمر هيِّنٌ دون ارتكاب محظور في حذف التنوين ، غير أنهم عَلَّلوا ارتكاب النصب - مع مايحمله من ضرورة - (إيثارًا لتماثل

---

(١) راجع : الخزانة ٤٥٦/١- محقق والتصريح ١٨/٢ .

(٢) الخضري (٢٥/٢) .

(٣) الشاهد رقم ١٧٦ من هذا الكتاب

(٤) راجع مصادر الشاهد في محله .

المتعاطفين في التَّنكير) - كما قال الألوسي -[١] ، ومعلومٌ أنَّهُ لو كان بمعنى الحال، أو الاستقبال لكانت إضافته لفظية، فلا يُخْشَى منها عدمُ التماثل في المتعاطفين تنكيرًا، وماكان بحاجة أنْ يرتكِبَ ضرورةً في حذف التنوين، إذ تهيأ له الأصلُ الممهَّد في نظرهم، ثبت - إذنْ - أن اسم الفاعل في البيت بمعنى الماضي قطعًا، وقد عمل، وأقر إعمالَه جماعتُهم

سابعُها أنَّ مايشهد للكسائي قطعًا ما أجازه البصريون والكوفيون جميعا من نحو (كان زيدٌ آكلًا طعامَك)[٢] و (طعامَك كان زيدٌ آكلًا) و (كان زيدٌ طعامَك آكلًا) والناصب للطعام هو الآكلُ بطبيعة الحال، وفيه دليل الماضوية (كانَ)، بل يرشِّح العملَ تقدُّمُ المعمول عليه في الأخيرين، ومعلومٌ لنا أنَّ الإعمال مع وقوع المعمول في مرتبته أقوى .

لقد عمل اسم الفاعل هنا، وهو ماضٍ قطعًا، ولاثباتَ لما نقله الصبان[٣] من أن الأصل (زيدٌ آكلٌ طعامَكَ) ودخلت (كان) قصدَ حكاية التركيب السابق، أى دخلت (كان) بعد العمل

وهذا غريبٌ، وعجيب ؛ ففضلًا عما يحمل - على هذا الزعم - من تناقضٍ زمنيّ بين ماضَوية (كان) بطبعها، وبين الحالية المخوِّلة لعمل اسم الفاعل، ففيه مغمز لما أصَّل البصريُّونَ من قواعد ؛ إذ عليه يجوز - عندهم - (الخمسةُ أثوابٍ، والضاربُ زيدٍ)، وهو ما ردُّوه على الكوفيين والفراء، مع أن حجتهم أنَّ (أل) دخلت بعد التركيب، والعمل[٤] ، فليتأمل

لكل أولئك الأمور استقام مذهبُ الكسائيّ، وسَلِمَ لأبى الخطاب الهرميّ موقفه منه، واللَّهُ المُؤَيِّد الحق .

المسألة السادسة : السين وسوف حرفان مستقلان :

تقدم أن أبا الخطاب على الجادة البصرية، من كون السين وسوف حرفين

---

(١) الضرائر (ص ١١٣)
(٢) راجع (المحرر ٢/٥٤١، وحواشيها) .
(٣) ٢/٢٩٣
(٤) ش الكافية (١/٢٧٧، ٢/١٥٦) .

للاستقبال مستقلَّين ، وليست السين مأخوذة من (سَوْفَ) ، وذلك مفاد من قوله (ومنها حرفان للاستقبال ، وهما : السين ، وسوفَ ، ومن العرب من يحذف الفاء ، وقيل إنَّ (السين) مأخوذة من (سوف)[١] أهـ .

وهذا مذهب أهل البصرة – على ماسبق – ؛ يقول ابن الخشاب (وليست عند المحققين – أعنى السين – محذوفةً من (سَوْفَ) وإن أعطت معناها ، وكانت كبعض لفظها ، بل كلٌّ منهما حرف موضوع برأسه ، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّها محذوفة منها ، ورووا (سوف أفعل ، وسوْ أفعلُ) بحذف الفاء ، و(سأفعلُ) بحذف الواو والفاء ، وليس باب الحروف الحذف ، ولا التصريف .)[٢] أهـ .

ويقول ابن يعيش (والذى عليه أصحابُنا أنهما كلمتان مختلفتَا الأصل ، وإن توافقا في بعض حروفهما ، ولذلك تختلف دِلالتهما ، فـ (سوف) أكثر تنفيسًا من السين ، ولو كان أصلهما واحدًا لكان معناهما واحدًا ، مع أن القياس يأبى الحذف في الحروف ، وأما (سوْ أفعل) ، و (سفَ أفعلُ) فحكاية ينفرد بها بعضُ الكوفيين مع قلتها)[٣] أهـ .

ولعلَّ ما يراه الكوفيون أقرب تمشِّيا مع واقع اللغة ، وتطورها ، لأمور

أولها أنهم مجمعون على أنَّ التصريف لايدخل الحروف ، وما دخل منه الحرف فشاذ ومثلوا له بـ (سَوْ) المحذوفة من (سوف)[٤] ، فهذا اعتراف منهم بما رفضوه

ثانيها أنه لا وجه لقولهم بانفراد الكوفيين في روايته ، فقد ورد في قول عديّ بن زيد[٥]

---

(١) المحرر (١١٣/٤)

(٢) المرتجل (ص ١٧)

(٣) ش المفصل (١٤٨/٨) ، وانظر (الانصاف) ٩٢ ، والرضي (٢٢٣/٢) ، والهمع (٧٢/٢)

(٤) راجع أوائل كتب التصريف في ذلك

(٥) ضرائر ابن عصفور (ص ١٤١) .

فَإِنْ أَهْلِكْ فَسَوْ يَجِدُونَ فَقْدِي   وَإِنْ أَسْلَمْ يَطِيبُ لَكُمْ مَعَاشُ

وعلى فرض انفراد الكوفيين بنقله، فلا مانع من الأخذ به، والثقة مطلوبة، قال ابن مالك (ولم يذكر البصريُّون في حروف النداء (آ) لكن ذكرها الكوفيُّون، وزيادة الثقة مقبولة)[1] أهـ.

ثالثُها ذكروا أنَّ (سَوْ، وسَفَ، وسَيْ) محذوفة من (سوف)؛ قال ابن هشام (ويقال فيها (سَفَ) - بحذف الوسط -، و (سَوْ) - بحذف الأخير -، و(سيْ) - بحذفه، وقلب الوسط ياء مبالغة في التَّخفيف) أهـ، فلا يمتنع عليه أن تكون (السين) مختزلة من (سَوْفَ) كشقيقاتها، بل هو الأقرب، ويدعمه الاشتراك لفظًا، ومعنى، واستعمالًا

رابعُهَا: أن كون السين محذوفة منها هو ما يشايعه الفقه اللغوي، وتطور الاستعمال، يقول أحد الباحثين (نهج الكوفيُّون - في ذهابهم إلى أنَّ السين، وسوف حرف واحد، وأن السين ليست إلا (سَوْفَ) اقتطع الاستعمال، وجريها على الألسنة بعض حروفها تخفيفًا - منهجًا يتَّفق مع واقع اللغة في تطورها واستعمالها   أما البصريُّون فقد أمعنوا في منهجهم العقلي حتى ليخيل إلى الواقف على احتجاجهم أنهم كانوا ينكرون خضوع اللغة للتطور بفعل الاستعمال عندهم إنكارًا بائنًا؛ لأنَّ الأصل عندهم في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف، وأنْ يكون أصلًا في نفسه)[2] أهـ.

خامسُها إذا أنكر البصريون كونها مختزلة مخفَّفَة من (سَوْفَ) بناء على أصلهم المضبوط في حروف المعاني، فليعترفوا - إذنْ - بأنَّ مخففات (إنَّ) وأخواتها أُصولٌ في ذواتها، وليست مخففاتٍ من الثقيلات فيهنَّ، وهو ما لم يقولوه

فالظَّاهر مُتَّجَهُ أهل الكوفة، والضبط عليه أسوغ

---

(١) شرح عمدة الحافظ (ص ١٧٤).   (٢) مدرسة الكوفة (ص ٢٠٤)

المسألة السابعة : تعاقُب الَّلام والنُّون في القسم :

نهج المصنِّف طريق أهل الكوفة في هذه المسألة - على ماتقدم - فجوَّز التعاقب بين اللام ، والنون في القَسَمِ ؛ وذلك قوله (ويجوز حذف الَّلام من جواب القسم ، فإذا حذفتَ اللامَ لزمتْ النون ، تقول والله يقُومَنَّ زيدٌ والتقدير والله ليقومنَّ زيدٌ ؛ ويجوز لك حذف النون ، وإبقاء اللام فتقول : والله ليقومُ زيدٌ)[١] أهـ

والبصريُّون لايجيزون الاكتفاء بإحداهما عن الأخرى إلا ضرورة ؛ قال الرضي (ولايجوز عند البصريَين الاكتفاء باللام عن النّون إلا ضرورة ، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة ، ويُحْكَى عن أبى عليٍّ موافَقَتُهُم في تجويز التعاقب بين اللام والنون ، قال

تألَّى ابنُ أوس حَلفةً ليردُّني إلى نِسْوَةٍ كأنَّهنَّ مفائد[٢]) أهـ

وعليه قول عبد الله بن رواحة[٣]

فَلاَ وأبى لنأتِيها جميعًا ولو كانتْ بها عَرَبٌ ورومُ

ومن حذف اللام قول عامر بن الطفيل[٤] :

وقَتيلِ مُرَّةَ أثْأرَنَّ فإنَّه فرغٌ، وإنَّ أخاكُمُ لم يثأرِ

وقد جعل ابنُ مالك ثبوت النون مع المستقبل غالبًا ، وقد يُسْتَغْنَى بها عن اللام[٥] ، وجمهورهم على استقباحِها ، إلا ضرورة ؛ قال سيبويه (فإذا حلفتَ على فعل غير منفي ، لم يقع لزمتْهُ اللامُ ، ولزمتْ الَّلامَ النُّونُ . وزعم الخليل أنَّ النونُ تلزم كلزوم اللام[٦]) أهـ .

وقد حكى المرادي ، والأشموني عن سيبويه (واللَّه لأضربُهُ)[٧] ، ولم أتمكن

---

(١) المحرر (٣/٤٤٣)

(٢) ش الكافية (٢/٢٣٩)

(٣) المغنى (٢/١٧٢)

(٤) ضرائر ابن عصفور (١٥٧) وشواهد المغني (٩٣٥) .

(٥) التسهيل (١٥٢)

(٦) الكتاب (٣/١٠٤) ، وانظر (المقتضب ٢/٣٣٢)

(٧) التوضيح (٤/٩٦) ، ومنهج السالك (٢/ ٢١٥) .

من مصدرهما فيه ، والذى حرَّرْتُه أن المجوِّز هم الكوفيون وأبو عليٍّ ، وابن مالك ، والرمَّاني

قال الرمَّاني (وربما حُذِفت لام القسم ؛ لأنَّ النون يدل عليها ، قال الشاعر

وقتيلِ مُرَّةَ أثأرنَّ ....

وأجازوا حذف النون وإبقاء اللام ؛ كما حذف هذا الشاعر الَّلام وأبقي النّون)(١) أهـ.

وقال أبو حيان (حق اللام أن تقترن بها النون المؤكدة ، والإخلال بها ضعيف قبيح ، أما الكوفيُّون فيختارون ذلك ، ولكن يجيزون تعاقبهما)(٢) أهـ.

ولعل القول بوقوعه في النثر عملًا بالمسموع منه يصادف قَبولًا ؛ فقد ورد من حذف النون قوله - ﷺ- (قُومُوا فَلأُصَلِّى لُكُمْ) - في رواية - قال السهيلي (وإنما أراد (لأُصَلِّيَنَّ) ، وقلَّما يوجد في الكلام انفراد هذه اللام في التأكيد ، والقَسَمُ دون النون ، فإن صَحَّتِ الرواية فليس ببعيد في القياس كل البعد أن تقول (ليقومُ زيدٌ) أي : (لقائِمٌ زيدٌ) ، تُوقِعُ الفعل موقع الاسم ؛ كما توقع الاسم موقع الفعل ، وتعمله عمله)(٣) أهـ.

وكذلك قوله - ﷺ - (لَيَرِدُ عليّ أقوامٌ أعْرِفُهمْ ويعْرِفُونِى)(٤) ، قال ابن مالك (وفيه غرابة ، وهو مما زعم أكثرُ النَّحويين أنه لايجوز إلا في الشِّعر والصَّحيحُ أنه كثيرٌ في الشعر ، قليل في النثر)(٥) أهـ.

وقد خرج عليه الأخفش قول اللّه تعالى ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾(٦) - بفتح اللام وحذف النون في قراءة ؛ فقال (ولا أعلمه إلا على قوله (لَيُرْضُنَّكُمْ) ، وكذا قوله تعالى ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾(٧) ، أى

---

(١) معانى الحروف (٥٢)

(٢) البحر (٨/٢١٣) وانظر (الهمع ٢/٤٢)

(٣) أمالي السهيلي (٩٥)

(٤) كذا الرواية بحذف نون الرفع .

(٥) شواهد التوضيح (١٦٥) وانظر شرح العمدة (٢٢٠)

(٦) التوبة ٦٢

(٧) الأنعام : ١١٣ .

لَتَصْغَيَنَّ[١] ونظر عليه أبو حيان في ذلك[٢]

هذا، وليُفْهم أنَّ المُصَنِّف - وإنْ أطلقه في هذا الموضع - فقد قال بتلازمهما في موضع آخر، وذلك قوله: (واعلمْ أنَّ هذه النُّون لازمة مع القسم)[٣] أهـ.

وللتوفيق بين قولَيْهِ اعتمادُ التلازم بينهما كثيرا، والتَّصريح بالتعاقب في الكلام قليلًا، وهو المختار من الكوفيِّينَ، والفارسي، وابن مالك - على ماسبق. -

المسألة الثامنة: إضافة أفعل التفضيل غير محضة:

ذهب المصنِّف إلى أنَّ إضافة أفعل التفضيل غير محضة، وإن لم يُصَرِّحْ في ذلك بغير جعله القِسْمَ الثالث من أقسام غير المحضة الأربعة[٤]

واعتبار إضافته غير محضة هو مذهب أهل الكوفة، وإليه ذهب ابن السراج، والأنباري، والفارسي، وعبد القاهر، ومن المتأخرين: الجُزوليّ، وابن عصفور، وابن معطى[٥] وصاحبنا - على ما يبدو. -

وإنما ذهبوا إلى تنكيره؛ لكون الإضافة فيه بمعنى (مِنْ)، والجارُّ والمجرور في محل النصب بأنه مفعول (أفْعَل) كما لو ظهر (مِنْ)، فـ(أفضل) في قولك: (أفْضَلُ القَوم) صفة مضافة إلى معمولها الذى هو المجرور بعده، سواء انجرَّ بـ(مِنْ) ظاهرةً، أو مقدرة فهو كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، من نحو (ضَارِبُ زيدٍ)، ودليل تنكيره قول الحارث بن حلِّزة[٦]

مَلِكٌ أضلعُ البَرِيَّةِ لاَ يُو جَدُ فِيهَا لِمَا لَدَيْهِ كِفَاءُ

وقول زيادة بن زيد الحارثي

ولمْ أرَ قومًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ أقَلَّ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِهِمْ فَخْرَا

ووجه الاستشهاد بالأول: أنَّ (أضْلَعُ البرية) وقع نعتا لنكرة، وهو مَلِكٌ، فلو

---

(١) منهج الأخفش (٢٦٥) عن خ المعاني ق (١٢٧/أ)

(٢) البحر (٢٠٨/٤، ٦٤/٥).

(٣) المحرر (٩٠/٤)

(٤) ذاته (٤٥٥/٣).

(٥) الفصول (٢٢٤) وأسرار العربية (٢١٣)

(٦) شرح المعلقات السبع للزوزني (١٦٢) والرواية في القصيدة (أضْرَعَ البَرِيَّةَ) أخضعَها وأذلَّها؛ وهى أنسب مما يرويه النحاة.

كانت إضافتُه تفيد التَّعريف لما صَحَّ وقوعه نعتًا للنكرة .

وفي الثاني أنه وصفَ النكرة ، وهى (قَوْمًا) بـ (خيرَ) المضاف لمعرفة ولو كانت الإضافة معنوية لما وقع صفةً للنكرة .

نقل البغدادي (قال أبُو على في (التذكرة القصرية) قال أبو بكر في (أفْعَلُ الناسِ) ؛ نحو (أشرفُ الناسِ ، و : أفضلُ القومِ) إنَّ هذه الإضافة في تقدير الانفصال ؛ لأنَّ ماتضيفه من هذا القبيل ينبغى أن يكون بعض ما يضاف إليه ، بدلالة امتناع (زيدٌ أفضلُ الحَميرِ) ، فيجب أن يقدَّر الانفصال ، وإلا لم يجزْ ؛ لئلا تضيف الشئ إلى نفسه . فإن قلتَ فإنَّ ما يقدر فيه الانفصال نجد فيه معنى الفعل ، نحو (ضارب) وليس في (أَفْعَل) معنى الفعل

قيل هذا وإن قَصَر عن (فاعل) فإن فيه معنى الفعل ، في بيت أوس

فإنَّا وجدْنَا العِرْضَ أحْوَجَ ساعةً إلَى الصَّونِ مِنْ رَيْط يَمَانٍ مُسَهَّمِ

ووصوله تارة بالحرف ، وأخرى بنفسه ؛ نحو (أَعْلَمُ بِمَنْ) و (أعْلَمُ مَنْ) وهذا مما يختصُّ بالفعل

فإن قلتَ إذا قدرت فيه الانفصال اقتصرت به على النكرة ، كضارب زيدٍ ، وقال : ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ فالجواب عندي نَعَمْ ، وذلك قوله

مَلِكٌ أَضْلَعُ البَرِيَّةِ.

وأما (أحْسَنُ الخالِقينَ) فيكون مقطوعًا أى (هو أحْسَنُ الخالقين) لأنه موضع ثناء)[1] أهـ .

وفي بيت زيادة قال ابن جنى (في هذا البيت شاهدٌ لجواز (مررت برجلٍ أكرَمِ أصحابِهِ على أصْحابِهِ) - على الصِّفة -[2])

والذى أرتاحُ له ماذهب إليه سيبويه ، والبصريُّون من كون الإضافة فيه محضة ، فإن أضيف إلى معرفة فهو معرفة ، وإنْ أضيفَ إلى نكرةٍ فهو نكرة ، وذلك أنه في هذه الحالة بعض المضاف إليه ؛ كـ (أىّ) فيدخلُ فيه دُخولَ (أىّ) فيما أضِيفَ إليه ،

---

(١) الخزانة (٣٦١/٤ - محقق) . (٢) السابق (٣٦٤/٤) .

فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام، كما في قولك (بعضُ القوم، وثلثُهم، وجزؤُهم) ولو كان بتقدير (مِنْ) لجاز (زيدٌ أَفضلُ عمروٍ)

أما ما احتجوا به من قول الحارث بن حِلِّزة فمُخَرَّجٌ (أضلعُ البريَّةِ) فيه على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره (هو أضلَعُ البريَّةِ) على أنَّ الرواية المُثْلَى هى (أَضْرَعُ البرِيَّةَ) - بالنصب - كما قدمتُه، وأما قول زيادة فيخرَّجُ فيه (خَيْرَ قَوْمِهِمْ) على النصب على المدح، أو على البدل من (قَوْمًا)، أوأنَّ النكرة (قَوْمًا) لما وصفت بـ (مِثْلَنا) تخصَّصَتْ، فجاز أن يُخْبَر عنها بالمعرفة (المفعول الثاني) وله نظائر[1]

يقول ابن مالك (الصَّحيح في إضافةِ أفْعَلِ التفضيل كونُها محضةً، نَصَّ على ذلك سيبويه - رحمه الله - ويدل على أن ذلك هو الصحيح

أنَّ الحامل على اعتقاد عدم التمخض في إضافة الصفة إلى مرفوعها، ومنصوبها وقوعُ الأول فيها موقع الفعل، ووقوع الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل، ومنصوبه، و (أفْعَل) المضاف بخلاف ذلك، لم يجز اعتقاد كون إضافته غير محضة.

وأيضًا فإنَّ المضاف إلى (أفْعَل) التفضيل لايليه مع بقاء المعنى المُفَاد بالإضافة إلا بالإضافة، فكان كغلام زيدٍ، ولا خلاف في تمحُّض (غُلاَمُ زيدٍ)، فكذا إضافة (أفضلُ القومِ) وشبهه.

* ولأنَّ (أَفْعَل) التفضيل إذا أُضِيفَ إلى معرفة لا يُنْعتُ إلا بمعرفة، ولا يُنْعتُ به إلا معرفة، ولا تدخل عليه (رُبَّ)، ولا يُجْمَعُ فيه بين الإضافة والألف واللام، ولاينصب على الحال إلاَّ في نادر من القول، ولو كانت إضافته غير محضة لكان نكرة، ولم يمتنع وقوعه نعتًا (للنكرة) ولا منعوتا بها، ولا مجرورًا بـ (رُبَّ)، ولا

---

(١) راجع في المسألة (ش الكافية ٢/٢٨٨ - ٢٨٩، والغرة ص ٩٩، والتوضيح ٢/٢٤٥ والأشموني ١/٤٩٢، وشرح القصائد السبع للأنباري ٤٧٦، والبحر ١/٣١٢، وش المفصل ٦/٨٨، والتصريح ١/١٣.

مجموعًا فيه بين الألف واللام والإضافة، ولا منصوبًا على الحال دُون استندار، واحترزتُ بقولي (دُونَ استندارٍ) من قول المرأة الصّحابية لرسول الله - ﷺ: (ومَا لَنَا أكْثَرَ أهلِ الدَّارِ)؟ وهو معرفة مؤوّل بنكرةٍ كغيره من المعارف[1] الواقعة أحوالًا[2] أ هـ.



(١) في الأصل (النكرات)

(٢) شرح عمدة الحافظ (٣٧٣ - ٣٧٤ - حاشية).

ازدواجيّة الفكر البصريّ والكوفيّ عند الهَرِمِيّ

أوقفتْ الدراسةُ بما سجلته آنفًا على موقع أبى الخطاب المحدَّد من فكر المدرستين ، وإن كان ثَمَّتَ القليل من المسائل التى ازدوج فيها فكره بينهما ، فقال بكلَ منهما ، وكأنه أخذ بكليهما ، وما أبو الخطاب ببدع في ذلك ، أو فردًا ، أو متناقضًا ؛ فهى سِمَةٌ علميَّة وقعتُ عليها عند الكثير من الرجال ، حتى قال أبو الفتح بن جني (ألا ترى أن العالم الواحد قد يُجِيبُ في الشئ الواحد أجوبةً ، وإن كان بعضها أقوى من بعض ، ولا تمنعه قوة القويِّ من إجازة الوجه الآخر ؛ إذ كان من مذاهبهم ، وعلى سَمْتِ كلامهم فإذا رأيت العالم قد أفتَى في شئ من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلأنَّه وضع يده على أظْهَرِها عنده ، فأفتى به ، وإن كان مُجيزًا للآخر ، وقائلًا بِهِ .)[١] أهـ .

ومن ذلك قوله (مررتُ بعمَّتك وخالَتِك - بالجرّ - فلما وصلتَ بعض الكلام ببعضٍ أبدلتَ الهاء تاءً)[٢] أهـ ، وهذا تطبيقٌ كوفيّ ، وهو على الجادّة البصرية ، من أنّ الأصل (التاءُ) اعتبارا بالوصل ، والهاءُ مبدلةٌ منها في حال الوقف ، والكوفيُّون على عكسه وقد رفضه ، وقال عنه (ليس بشئ ، والإجماعُ على قول البصريِّين)[٣] أهـ .

وقد منع من مذهب الكوفيِّين في قلب الياء واوًا في تصغير نحو (بَيْتٍ) على (بُوَيْت) ، وشَيْخ على (شُوَيْخ) وقال عنه (وهو مذهب الكوفيَين وهو ضعيفٌ)[٤] أهـ . وقد ذكر في مصغر (عائشة) (يا عُوَيْشةُ ، ويا عُوَيشُ)[٥] مرخمة ، وغيرَ مرخمةٍ ، والقياس : (يا عُيَيْشَةُ ، ويا عُيَيْشُ) - أى بعد حذف زائده ، ولايستقيم ماذكره إلاَّ على ما ضعفه من مذهب الكوفيين

---

(١) الخصائص (٢/٤٩١)
(٢) المحرر (٢/١٦٠)
(٣) السابق (٢/٢٥٠) .
(٤) ذاته (٢/٢٨٤)
(٥) ذاته (٣/٢١٦) .

وكقوله - وقد ضَعَّفَ نحو (شُوَيْخ) - على ماسبق - (ويجوز في هذا الذى هو منقلب عن الياء أن تقول (نُوَيْبٌ، وعوَيْبٌ) - بالواو - وذلك أن الياء لما انضم ماقبلها ثقُل النطق بها؛ إذ قولك (عُيَيْبٌ، ونُيَيْبٌ) أثقل من قولك: (عُويبٌ، ونُويبٌ) فكانت الواو أخف؛ لأن قبلها ضمة، والضمة من جنس الواو)[1] أهـ، وفي هذا انعطافة إلى مذهب أهل الكوفة، وقد ضعَّفه قبلُ.

وقد فرق بين ألقاب الإعراب من رفع، ونصب، وجَرّ، وجزم، وبين ألقاب البناء من ضم، وفتح، وكسر، ووقف[2]، كما هو صنيع سيبويه[3]، ومَنَعَ - للفرق - استعمالَ ألقاب أحدهما في الآخر، (فلايقال في المعرب المرفوع مضمومٌ، ولا في المبنيِّ المضموم مرفوع اصطلاحًا للنَّحويين على ذلك.)[4]، وهذا هو المنحَى البصري - كما وضحتُه هناك، وأهل الكوفة لا يفرِّقون؛ فيسمُّون الضمة اللازمةَ: رفعًا، والفتحة، والكسرة: نصبًا وجرًا[5]، ثم تراه في تطبيقه لا يمتنع من استعمال ألقاب أحدهما في موطن الآخر؛ كقوله مثلا (ومن خصائصه أنه مفخم إذا كان ما قبله مفتوحًا، أو مضمومًا، كقولك: (غفرَ اللَّه لكَ) - في المنصوب -)[6] أهـ، والقصد إلى الفتح البنائي في الماضي: (غَفَرَ) وكقوله: (ما أشَدَّ الحَرَّ) بنصب (أشدَّ والحرَّ) -على التعجب.)[7] أهـ، والقصد في الأول: (الفتح)، وغير ذلك مما يتناثر في الكتاب في توضيحه، وإعراباته، وهو على كل حالٍ تجوزٌ منه - على ماعُرِفَ من بصريّته فيه -، وقد عُهِدَ ذلك لدى الكاتبين، حتى قال ابن الخشاب: (وربما تجوَّزوا فاستعملوا ألقاب أحد القسمين في الآخر، والأجودُ استعمال كل منهما فيما وضع له؛ ليقع الفرق، ويُؤْمَن اللبس)[8] أهـ، وحتى رأيتُ سيبويه يتجوز في هذا الاستعمال، ويستعمل ألقاب الإعراب في موضع

---

(١) المحرر (٢/٢٨٦)

(٢) ذاته (٢/٨٢)

(٣) الكتاب (١/١٣، ١٥، ١٧ - محقق).

(٤) المحرر (٢/١٠١).

(٥) السابق (٢/٨٣- حاشية)

(٦) ذاته (٣/١٩٩)

(٧) ذاته (٣/٢٤٥).

(٨) المرتجل (ص ١٠٥).

البناء[١] وكذلك المبرد[٢] وغيرهما، مما يشيع في كتب النحو

وكما عقد مقالة في (المجرورات) وهو اصطلاح بصري، كما نص عليه هو بقوله (ويقال فيه الجر والخفض لغتان، فالجرُّ عبارة البصريِّين، والخفضُ عبارة الكوفيِّين)[٣] أهـ، ولا يمتنع من التعبير بأيهما في إعراباته - كما تقف عليه في هذا الكتاب - وإن كان الغالب عليه التعبير بـ (الجرِّ) وكأنه يجمع بينهما في قوله (والنَّصب والخفض في التثنية بالياء و (الزَّيْدَيْنِ) مخفوض بالباء جارٌّ، ومجرورٌ وعلامة خفضِهِمَا الياء)[٤] أهـ.

ثالثا: المصنف والمنزِع البغدادي:

وقد لمحَتْ الدراسةُ إلمامة بغدادية ألمت بفكر عمر في بعض مناحيه وإن لم يطرد ذلك معه، حيث هي وغيرُها لا تمثِّل الظاهرة التي يقرِّها البحث لدى البصرة، والكوفة، وقد تكشف ذلك منه في مسألتين

١ - جواز العطف على المحل (التَّوهم) في نحو (هذا ضاربٌ زيدًا وعمروٍ) - بالخفض - قال (فزيد مفعول (ضَارِب) لما صار (ضارب) منوَّنًا و(عمروٍ) مخفوضٌ على موضع (زيد) قبل وجود التَّنوين؛ كأنك قلت (هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ)[٥] والجمهُور يمنعون منه؛ إذْ اشترطوا أن يكون الموضع بحق الإصالة؛ لأن الوصف المستوفي شروط العمل الأصلُ فيه الإعمال، لا الإضافة؛ لالتحاقه بالفعل.

ومن جوَّزَهُ البغداديوزن تمسُّكًا بنحو قول امرئ القيس[٦]

فَظَلَّ طهاةُ الَّلحْمِ ما بينَ مُنْضِجٍ صَفيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

قال الأنباري: (القديرُ نَسَقٌ على الصَّفيف في التقدير، والتقدير من بين

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٦٤، ٣٣٠، ٣/٢١٤، ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٨٧ - محقق)

(٢) انظر (المقتضب ٤/٤، ٨٣)

(٣) المحرر (٣/٣٩١).

(٤) ذاته (٢/١٠٨)

(٥) ذاته (٣/٢٦٢)

(٦) ديوانه (ص٥٨)، والمعلقات العشر (ص٢٩)، وجواهر الأدب (٢/٣٧)، والدرر (٢/١٩٥).

منضج صفيف شواءٍ ، أو قديرٍ معجَّل) وأجاز الكسائي ، والفراء . (عبدُ اللَّه مكرمٌ أخاكَ في الدار وأبِيكَ) .)[١] أهـ .

وقال المفضل : (التوهم في كلام العرب كثير ، منه قول امرئ القيس (البيت) ، خفض (قديرا) على أنَّهُ أضاف (مُنْضِجًا) إلى (صَفِيفٍ) وهو في كلامهم كثير .)[٢] أهـ ، وخرَّجه المانعون على حذف مضاف ، أى : (أو طابخِ قديرٍ) ؛ قال ابن هشام : (وأجاز البغداديُّون إتباع المنصوب بمجرور) - وقد أورد البيت ثم قال : (وخُرِّجَ على أن الأصل (أو طابخِ قديرٍ) ، ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف ، كقراءة بعضهم : ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ - بالخفض - أو أنه عطف على (صفيف) ، ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أنَّ الصفيف مجرور بالإضافة .)[٣] أ هـ .

ولعلك تلمح - فيما عدَا الأخير - وهو ماذهب إليه البغداديون ، والمصنف - بُعْدًا ؛ إذ حذف المضاف ، وبقاء عمله ضعيف ، أو نادر[٤] ، والخفض على الجوار لم يستقرّ عليه الرأى .[٥]

٢- جواز الإتباع على محل المجرور بالحرف نصبًا في نحو (مَرَرتُ بمحمدٍ وعليًا) ، وهى من المسائل التى شُهِرَ بها ابن جنى البغدادي ، وللبحث وقفة مع هذا التركيب في الفصل الثاني .[٦]

رابعًا: المصنِّف والمنزِع المغربيّ:

وأقصد بالمغربية البُعْدَ الشامل لما فوق البحر ، أو تحته من بلاد المغرب ، في الأندلس ، أو ما تسفَّلها من بلاد المغرب ، وقد وضح إلمام المصنف بالفكر المغربي ، في أدبٍ ، ونحوٍ ، فنزع إليه في شئ من شئونه ، فألفيتُه يتمثل بشعر أهل المغرب ، كتمثُّلِه لكسر المجزوم في الرويّ المطلق بقول بعض المغاربة

---

(١) شرح القصائد السبع (ص ٩٧)

(٢) المفضليات (٥٢٦ - ٥٢٧)

(٣) المغنى (٨٨/٢) وانظر (٩٥/٢ منه ، والهمع ١٤١/٢ ، ١٤٥ ، ٧٠/٢) .

(٤) راجع : (المحرر ٤٧٤/٣) .

(٥) ذاته (٤٦٧/٣)

(٦) (ص٢٠٩-٢١٤) من هذا الجزء

(عبد الملك بن إدريس الجزيري)[١]

وصَغِيرُكم عبدُ العزيز وإنَّنِي أطوِى لفُرقتِهِ هوى لم يَصْغُرِ

ثم نلمحه يغذو من فكر ابن عصفور والجُزولى، وابن معطى، وغيرهم من رجالات المغرب، ووضح ذلك في المسائل الآتية

١- أطلق القياس في (فُعَلَ) في سب المذكر في النِّداء خاصة -، فقاس (يا لُؤَمُ)، وقد قيل إن المسموع منه أربعة (خُبَثُ، وغُدَرُ، وفُسَقُ، ولُكَعُ)، وتوقفوا عندها، والذين نصوا على قياسه هم المغاربة [٢]

٢- أطلق القياس في (مَفْعَلانَ) - في المدح والذم في النداء خاصة - فقاس (يا مَجْوَدَانُ، ويا مَصْلَحَانُ، ويَا مَعْظَمانُ)، وقد قيل إن المسموع منه ستة ألفاظ ليس غيرُ، وهُنَّ (مَكْرمانُ، ومَلأمَانُ، ومَخبَثانُ، ومَلْكَعانُ، ومطْيبانُ، ومكْذَبانُ)، وتوقفوا عندها، والذين نصُّوا على قياسه هم المغاربة[٣]

٣- اعتبر الضمير في (رُبَّهُ رجُلًا) نكرة؛ لعوده إلى نكرة، فصار حكمُه حكمَ النكرة[٤]، وهو ماذهب إليه ابن عصفور المغربي، وقوم

٤- تجويزه دخولَ (رُبَّ) المكفوفة بـ(ما) على الأسماء، وذلك قوله (فإذا دخلت عليها (ما) دخلت على الأسماءِ والأفعال جميعًا)[٥] أهـ، وسيبويه والجمهور على اختصاصها بالفعل حينئذ، والذى جوز دخولها على الاسمية قياسًا هو أبو موسى الجُزُولى المغربي، فيقال: (ربَّما محمدٌ قائمٌ)

٥- تخريجه المتعدِّد من الحال في نحو قوله (وتقول (هذا زيدٌ متكئًا متحدِّثًا) فيكون (متكئا) حالا من (زيدٌ) و (متحدثًا) حالا من الضمير في(متَّكِئ)، وكذلك (هذا زيدٌ مصليًا، باكيًا)، فـ(مصليًّا) حال من (زيد) و(باكيًا) حال من المضمر في (مصلِّى))[٦] أهـ.

---

(١) المحرر (٤/٢٧٤- وحواشيها)
(٢) السابق (٣/٢٢٥- وحواشيها)
(٣) ذاته (٣/٢٢٦).
(٤) ذاته (٣/٤٠٥ وحواشيها)
(٥) ذاته (٣/٤٠٦)
(٦) ذاته (٣/٣٣٢ وحواشيها).

وهذا مذهب ابن عصفور، وجماعة، حيث منعوا ترادف الحالين فأكثر على شئ واحد وأقرُّوا بالتداخل، أى بجعلها حالا من الضمير في الأولى، كما هو مذهب الفارسي، ونسبه أبو حيان إلى كثير من المحققين[١]

٦- قاس (ما) على (لا) في جواز حذفها من جواب القَسَمِ، قال (فتقول (واللَّهِ قامَ زيدٌ) وأنت تريد (والله ما قامَ زيدٌ) و (واللهِ يقوم زيدٌ)، وأنت تريد: (واللهِ لايقومُ زيدٌ). [٢]

والجمهور على منعِهِ في غير (لا)، والذى ذهب إليه هو ابن معطٍ المغربي وابنُ مالك - كما سأوضحه قريبًا -

خامسا: المصنِّف والفكر اليمنيّ:

أوقفتْ الدراسةُ قبلًا على شخصية أبى الخطاب المُنْتَمِيةِ بيئةً في تمثيله، تلك البيئة التى أفرزت الكثير على ما تمثَّلَ به شاهدَ إيضاحٍ في هذا الكتاب، حتى غدا ذلك طابَعًا مميَّزًا، متفرِّدًا في التأليف النَّحوي، يشير إلى يمنيَّة صاحبه، كما قد كان شاهدَ عصرِهِ، نَقَل إلينا بعض السلوك الاجتماعي تأكيدًا على التطبيق في التنظير النَّحوي

أما من حيثُ الفكرُ النحوىّ المُعِدّ لهذه العقلية، فيبدو أنه لم يكن ذا بالٍ كبير في تكوينه، بل صادفتْهُ المتمرِّدَ الذى يرفض منه ما خالف فهمًا عامًا، أو ما يَتدابرُ و ما يعتقده هو وينتصر له، ولعلَّ هذه البصيرة غير المحدودة هى التى نصَّبته هذه المكانة في تاريخ النحو اليمنىّ، وذلك في نحو ما يلي

١- قوله (وقد رأيت بعض المشايخ في وقتنا يخطِّئُون صاحب (الجُمل) في هذه المسألة ويصوِّبونها، فيقولون صوابُه (كانت زيدًا الحمَّى تأخذُ)، وليس ذلك أراد أبو القاسم، إنما أراد مذهب سيبويه خاصة، والمشايخُ أورودها على الإجماع)[٣] أهـ.

---

(١) راجع (الهمع ١/٢٤٤، والخضري ١/٢١٩)

(٢) المحرر (٣/٤٤٣).

(٣) المحرر (٢/٥٤٣).

٢- وقوله (وحكَى لى بعضُ الفقهاء أنه قد ورد في الشَعر مثل (إنَّ زيدٌ قائمٌ) والتقدير (إنَّه زيدٌ قائمٌ)[١] أهـ

٣- وقوله (وقد أجاز أبو السُّعود صاحب شرح مختصر الحَسن (قام القومُ ليسَ زيدٌ) - برفع (زيدٌ) - على أنَّ (ليس) حرف عطف بمعنى (لا)، كأنه قال (قام القومُ لا زيدٌ)، فـ(لا) حرف عطف وهذا الذى ذكرناه من قول أبى السُّعود شاذٌ، لا يُقاسُ عليه)[٢] أهـ.



(١) ذاته (٣/١٤٨).

(٢) ذاته (٣/٣٧٣).

الهرميّ وأعْلامُ النحاة

صاحبَ أبو الخطاب في رحلته هذه الحاشِدَ من الأنماط العقلية، سواء منها النشاط الجماعيّ - وقد وقفنا على ذلك فيما سبق مِمَّا يمثِّل مدرسةً، أو منزِعًا - أم النشاط المنفرد لِعَلَمٍ من رجالات هذا الفن، وليسوا بالقِلَّة، مما يوضحه الثبت الرادف لهذا الكتاب، لمن نصَّ عليهم؛ وما أشار إليه من أفكارهم القليلُ، وما سكتَ عنه الكثيرُ، والبحث هنا يحاول أنْ يُبْرِزَ لقاءه، ومن كان له عليه صحبةٌ ذاتُ أثرٍ في رأى نحويّ، أو فكرٍ عامّ، مكتفيًا مع الآخرين بما عُلِّقَ قَرِينَ كل منهم في هذا الكتاب.

أ - المصنف والخَليل:

١- يرى المصنف أنَّ الأجوبة في الأمر والنَّهى والاستفهام، وشقيقاتها مجزوماتٌ بكونها جواباتِها[1]

والقائل به هو الخليل، ووافقه المبرد والسيرافي والزجاج، حيث يرون أنَّ الجازم هو نفس الطلب على سبيل تضمَّن معنى حرف الشرط - عند الخليل والمبرد - ولنيابته مناب الجازم عند السيرافي والزجاج، والجمهورُ على أنَّ الجازم هو (إنْ) الشرطية المقدرة[2]

٢- يرى المصنف أنَّ الهاء في (هِرْكَوْلَة) - للعظيمة الوَرِكَيْن - زائدةٌ، ووزنها (هفْعَوْلَة)، وهذا مذهب الخليل، وجمهورُهم على أصالتها، ووزنها عندهم (فِعْلَوْلَة)[3]

ب - المصنِّف وسيبويه:

لأبى بشر الأثرُ الواضح على تكوين أبى الخطاب، كما هو الشأن في كل الشُّداة في هذا العلم، فالتقى به في آراء كثيرةٍ، بل في بعض المنهج والتَّمثيل، كما يتضح

---

(١) المحرر (٤/٦٧ح)

(٢) السابق (حاشية).

(٣) ذاته (٤/٣٥٨ وحواشيها)

فيما يلي

١- تبعه في أقسام المعارف الخمسة، وقصر (المُبْهَمات) على أسماء الاشارة[١] كما صنع سيبويه

٢- الّلام وحدها المعرِّفة، وإن لم يصرِّحْ بذلك، فاستعماله عليه؛ كقوله (يدخل عليه لام التَّعريف)[٢]

وقوله (قد تدخل عليه لامُ التَّعريف، وأنَّ لام التَّعريف فيه قد تكون لازمة)[٣]، وإنْ كانَ يستعمل (الألف والَّلام) أيضًا

٣- وافق سيبويه في كون الإعراب معنويًا، حيثُ حدَّه بأنَّه (اختلاف أواخر الكَلِم لاختلاف العامل عليها)[٤]؛ وهذا مذهب سيبويه، وعليه الأكثر، وذهب آخرون إلى أنَّه لفظيّ، وحَدُّوهُ بأنه (ما جِئَ به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذفٍ)

٤- فرَّق بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب، فجعل للبناء الضم، والفتح، والكسر والوقف؛ وللإعراب الرفع، والنصب، والجرَّ، والجزم[٥]

وهو عمل سيبويه، وعليه البصريُّون - كما سبق قريبًا -

٥- النُّون في المثنى والجمع زائدةٌ، عوضًا عن الحركة والتنوين اللَّذَينِ كانا في الواحد[٦]، وهو ما نص عليه سيبويه.

٦- (ذُو) أصلها (ذَوَيٌ) - بالياء -[٧]

٧- الألف المردُودةُ في المقصور وقفًا هى الَّلامُ؛ قال (فتنطقه في الوقف بالألف لأن التنوين يزول إذا وقفتَ على الكلمة، فتعود الألف التى حُذفتْ لالتقاء الساكنين)[٨] أهـ.

---

(١) المحرر (٣٦/٢ وحواشيها، ٦٩/٢)

(٢) ذاته (٦٣/٢)

(٣) ذاته (٦٣/٢)

(٤) ذاته (٨٢/٢ وحواشيها).

(٥) ذاته (٨٢/٢).

(٦) ذاته (١١٠/٢)

(٧) ذاته (١٧٣/٢)

(٨) ذاته (١٩٣/٢) وحاشيتها.

وكونها اللَّامَ هو مذهب سيبويه، وقوم، وآخرُون على أنَّها الألفُ المبدلة من التنوين وقد حرَّرتُهُ في موطنه.

٨- (إبراهيم، وإسماعيل)، يصغَّران - في أحد الوجوه - على (بُرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل) - بحذف الهمزة -[١]

وهذا مذهب سيبويه، وقد حُرِّرَ في موضعه.

٩- ينقاس (فَعَالِ) اسمَ فعل أمرٍ من كلّ فعل ثلاثيّ.[٢]

وهو مذهب سيبويه، والمختار من كثير، وقصره البعضُ على السماع

١٠- (أنَّ) ومعمولاها تسدُّ مسدَّ معمولَيْ (ظَنَّ)[٣]

وذلك لسيبويه، وآخرون على أنَّ السدَّ عن الأولِ، والثاني محذوفٌ.

١١- (ما) في التعجب اسمٌ تامٌّ لايحتاج إلى صِلةٍ، ولا إلى عائد وهي في موضع رفع بالابتداء، وهي بمعنى (شَئ)[٤]

وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وفيها مذاهبُ أُخَرُ حُرِّرتْ في موضعها

١٢- (حَبَّذَا) - من قولنا: (حَبّذا رجلًا زيدٌ) - فعل وفاعل[٥]

وهذا مذهب سيبويه وفي التركيب آراء أُخَرَ محررة في موطنها.

١٣- الناصب للمستثنى هو الفعل المتقدِّمُ[٦]

وهو مذهب سيبويه، وفي العامل آراء أُخَرُ محررة في هناك.

١٤- (سِوَى) ظرفٌ غير متصرف؛ قال (إنَّها منصوبة أبدًا مع الموجب المنفي؛ قال سيبويه لأنها مُشَبَّهة بالظروف والظروف منصوبة)[٧] أهـ.

١٥- لايجوز الجمع بين فاعل (نِعْمَ) الظاهر والتمييز؛ قال (لئلا تجمع بين البدل والمبدَل منه، ولم يجز ذلك إلاَّ في الشِّعر)[٨]

---

(١) المحرر (٢/٣١٢)
(٢) ذاته (٢/٤٣٤)
(٣) ذاته (٣/١٤٠)
(٤) ذاته (٣/٢٣٤).
(٥) ذاته (٣/٣٦٤)
(٦) ذاته (٣/٣٦٨)
(٧) ذاته (٣/٣٧٥)
(٨) ذاته (٣/٣٦١)

والمنع مذهبُ سيبويه[١]، وأجازه آخرون

١٦- العاملُ في المضاف إليه المضافُ؛ قال (لايكون مجرور في كلام العرب إلا بها (الحروف)، أو بإضافة اسم إلى اسم[٢]) أهـ، وقال (فإن قيل ما الذى عمل في(زيد) الخفضَ؟ قيل (غلامٌ)الذى هو مضاف إليه)[٣] أهـ وهذا مذهب سيبويه المختارُ من كثيرين، كما حُرِّرَ في مكانه

١٧- (أيْمُنٌ) - في القَسَمِ - اسمٌ مفرد، وهمزتُه وصل[٤]

وهو مذهب سيبويه، والفراء على أنه جمع (يمين) وهمزته قطع، كما حُرِّر هناك

١٨- شرط منع الاسم الأعجميّ من الصرف كونُه علَمًا في حال العُجْمة[٥]

---

(١) المنع من الجمع بين الفاعل الظاهر لـ(نِعْمَ) والتمييز، نقلوه عن سيبويه، وليس له نص واضح في كتابه عنه، وقد أجازه المبرد، وأبو علي، وابن السراج، والسيرافي، وطائفة (ش المفصل ٧/ ١٣٢)؛ قال المبرد (المقتضب ١٤٨/٢) (واعلم أنك إذا قلت (نِعْمَ الرَّجُلُ رجلًا زيدٌ)، فقولك (رجلًا) توكيد؛ لأنه مستغنًى عنه بذكر الرجل أولا، وإنما هذا بمنزلة قولك (عندي من الدراهِم عشرون درهمًا) إنما ذكرت الدرهم تأكيدًا) أهـ، كما أجازه الزمخشري (المفصل ص ٢٧٣)، واضطرب فيه ابنُ هشام والأشموني، فقال الأول (المغني ١٩٠/٢ - حلبي) (وأما ما اختاره المبرد، ومن وافقه من (نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ) فمردود) أهـ، وقال (الجامع ص ١٢٧) (ويجوز ذكره مع فاعل (نعم - وبئس) المظهر خلافا لسيبويه) أهـ، وقال الثاني (٤٥١/١ - حلبي) (وأما إجازة المبرد، ومن وافقه فمردودة) أهـ، وقال (٣٨/٢ - منه) (وهو الصحيح، لوروده نظمًا، ونثرًا ومن النثر ماحكى من كلامهم نَعْمَ القتيلُ قتيلًا أصلح بين بكر وتغلب) أهـ، وصحّحه ابن مالك موافقةً للمبرد والفارسيّ (التسهيل ص ١٢٧) وأورد في (شواهد التوضيح ص ١٠٧) قوله - ﷺ - (نعم المنيحةُ اللُّقْحةُ الصفيُّ مِنْحةً) وقول امرأة عبد الله بن عمر تَعْنيه: (نعم الرجلُ من رجلٍ لم يطأ لنا فِرَاشًا، ولم يفتِّشْ لنا كنفًا منذُ أتيناَهُ) ثم قال (تضمن الحديث الأول والثاني وقوعَ التمييز بعد فاعل(نِعْمَ وبِئْسَ) ظاهرًا، وهو مما منعه سيبويه، فإنَّه لايُجِيز أن يقع التمييز بعد فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) وأجاز المبرد وقوعه بعد الفاعل الظاهر، وهو الصَّحيح) أهـ.

(٢) المحرر (٣٩٢/٣)

(٣) ذاته (٤٤٦/٣، ٤٧١)

(٤) ذاته (٤٣٨/٣، ٩٩/٤-١٠٠).

(٥) المحرر (٥٦١/٣).

وهو مذهب سيبويه واختاره كثيرُون، وآخرون على اشتراط علميَّته حالَ النقل إلى العربيَّة ليس غيرُ، وقد حُرِّر في موضعه.

١٩- العملُ في المعطوف إنما هو للسابق، والعاطف نائبٌ عنه اختصارًا؛ قال: (إنما العمل لما قبلها وهى نائبة عنه؛ لأنكَ إذا قلتَ (قام زيدٌ وعمرو) فالرافع لـ(عمرو) هو (قامَ) والواو إنَّما هى دالة على العطف على (زيد) مُشْرِكَةٌ لعمرو في قيامه مع (زيد) فكأنه قال: (قام زيدٌ، قامَ عمروٌ) فحذفتَ: (قامَ) وجعلْتَ الواو نائبةً عنه اختصارًا)[1] أهـ.

وهذا مذهب سيبويه، وقد حُرِّرَ في موطنه.

٢٠- عد إسكان عين (مَعَ) ضرورة شعرية.[2]

وهو مذهب سيبويه، وخالفه المتأخرون، باعتبار أنَّه لغةُ ربيعةَ وغَنْم.

٢١- أوزان الرباعي المجرد خمسةٌ ليس غيرُ (وزاد الأخفش مثالًا سادسًا، وهو (فُعْلَلٌ) فقد صارت أمثلة الأسماء الأصول تسعة عشر مثالًا عشرةً ثلاثيةً، وخمسةٌ رباعيةً، وأربعةً خماسيَّةً)[3] أهـ.

وهذا مذهب سيبويه وقد وُضِّح في مكانه

٢٢- سلك المصنف منهج سيبويه في جمع التكسير بجعله المفردَ دائرتَهُ، بطرْحِ المفرد وزنًا، ثم إيراد ما يردُ على هذا المفرد من أوزان الجموع قلَّة وكثرةً، وقياسًا وسماعًا[4]، وهو الذى انتهجه المبرد والزمخشري في المفصَّل، وابن الحاجب في كافيته، وابنُ مالك ومن تبعه سلك طريقة الابتداء بالجمع، وذكر ما يَرِدُ عليه من المفردات قياسًا وسماعًا، ومسلك سيبويه ومن تبعه أولى

٢٣- برز أثرُ سيبويه على أبى الخطاب كذلك واضحًا في تمثيله، فهو مورده في كثير من أنحائه؛ كما هو المورد لكل من خَلَفَهُ، وإن ورد هذا التمثيل في كُتُبُ النحو، فإنِّى أرده إلى مصدره، وإليك منه

---

(١) ذاته (١٠٩/٤)

(٢) ذاته (٢٦٧/٤).

(٣) ذاته (٣٠٣/٤)

(٤) ذاته (١٢٥/٢ وما بعدها)

- تمثيله لـ (ما) فيما إذا أبدل من خبرها موجَب بـ (ما زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شئٌ لا يُعْبَأ به)[١]

- تمثيله للمحقق بـ (إذا) والمحتمل بـ (إنْ) بـ (إذا احمرَّ البُسر جئتك ، وإنْ احمرَّ البُسرُ جئتك)[٢]

- تمثيله لحذف (كان) واسمها بـ (أعطِنى دابةً ولو حمارًا) ، و (أطعمنى شيئًا ولو تمرًا)[٣] وهو تمثيل سيوبه[٤]

- وكتمثيله لاسم (لا) المثنَّى المفصول بـ (لا يَدَىْ لَكَ بِهَا)[٥] وهو من عمل سيبويه[٦]

- وكتمثيله للمقلوب بـ (أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي)[٧] وهو من صنع سيبويه[٨]

- وكتمثيله للمصدر المحذوف فعله بـ (خيْرَ مقدَمٍ)[٩] و (مواعيدَ عُرقوبٍ)[١٠] ، و (غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم)[١١] ، وهو من عمل سيبويه[١٢]

- وكتمثيله في المفعول معه بـ (استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، وما شأن زيدٍ والبُرَّ يسرقه ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ، وما أنتَ وقصعةً من ثريدٍ)[١٣] ، وهو من تمثيل سيبويه - أو نحوه[١٤]

- وكتمثيله للحال من النكرة بـ (له عليَّ مائةٌ بيضًا)[١٥] ، وهو من إيراد سيبويه[١٦]

---

(١) ذاته (٣/٧٧- والكتاب ٢/٣١٦) .
(٢) ذاته (٢/٣٨٩، والكتاب ٣/٦٠) .
(٣) ذاته (٢/٥٣٢)
(٤) الكتاب (١/٢٦٩)
(٥) المحرر (٣/٩١)
(٦) الكتاب (٢/٢٧٩)
(٧) المحرر (٣/١١٨)
(٨) الكتاب (١/١٨١) .
(٩) المحرر (٣/٢٨١)
(١٠) ذاته (٣/٢٨١)
(١١) ذاته (٣/٢٨٢)
(١٢) الكتاب (١/ ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣)
(١٣) المحرر (٣/٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٣) .
(١٤) الكتاب (١/٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٩)
(١٥) المحرر (٣/٣٢٦)
(١٦) الكتاب (٢/١١٢) .

- وكتمثيله في الحال من المفضَّل على نفسه أو غيره باعتبار طورين بـ(هذا بسرًا أطيبُ منه تمرًا ، ومررت برجلٍ خيرَ مايكون خيرٍ منك خيرَ ما تكونُ)[١] وهو من تمثيل الكتاب[٢]

- وكتمثيله في التمييز بـ(على التمرة مثلُها زُبْدًا ، وما في السماء قدرُ راحةٍ سحابًا)[٣] ، وهو من عمل أبى بشر[٤]

- وكتمثيله في الحال بـ(عادَ عودُه على بدئِه ، ادخلوا الأولَ فالأولَ ، بيَّنْتُ له حسابَهُ بابًا بابًا)[٥] وهو من تمثيل أبى بشر[٦]

- وكتمثيله في البدل بـ(خلقَ اللهُ الزرافةَ يديْها أطولَ من رجليها ، وعجبتُ من وقع أنيابِهِ بعضها على بعض)[٧] ، وهو من عمل سيبويه[٨]

- وكتمثيله في اسم الزمان بـ(أتت الناقة على مضرِبها) أى زمان ضرابها[٩] - وهو من مُخَيِّلَةِ أبى بشر[١٠]

- وكتمثيله في الإمالة بـ(يريدُ أن ينزعَهَا ، ويضرُبها ، وهؤلاء عِندَهَا)[١١] وهو من إيراد أبى بشر[١٢]

وربما استعار تعبيرَ سيبويه ، كأن يعبر عن الخبر المفرد بقوله (باسمٍ هُو هُو)[١٣] وعليه كثير من النحويين ، وهو من خصوصيَّات سيبويه[١٤]

وكقوله (فيما يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولِين)[١٥] ، واستُنكِرَ من جماعةٍ جمعه جمع العاقل ، وهو من مفردات سيبويه[١٦]

---

(١) المحرر (٣/٣٢٧)
(٢) الكتاب (١/٤٠٠)
(٣) المحرر (٣/٣٤١)
(٤) الكتاب (٢/١٧٢)
(٥) المحرر (٣/٣٣٠)
(٦) الكتاب (١/٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٨)
(٧) المحرر (٣/٥٢٢)
(٨) الكتاب (١/١٥٤، ١٥٥) .
(٩) المحرر (٣/٤٧٤)
(١٠) الكتاب (٤/١٢٣)
(١١) المحرر (٤/٤٧٦)
(١٢) الكتاب (٤/١٢٣)
(١٣) المحرر (٢/٤٦٠)
(١٤) الكتاب (٢/١٢٧)
(١٥) المحرر (٣/١٤٩)
(١٦) الكتاب (١/٤١، ٤٣) .

وذلك غير ما أحال عليه المصنف في هذا الكتاب مما هو مبيَّنٌ في مواضعه .

وإنَّ ثمَّة خَطًّا منهجيًا عامًّا يربط صاحبنا بسيبويه بصلةٍ ، أقنع بإيراد مواطنها من كتاب سيبويه اكتفاءً بما مرَّ في منهج كتابنا ، فضلًا عن كونها متناثرةً فيه ، وإنما هي تشكل تأثُّرًا وانطباعًا عامًا ، وذلك كاستعماله ألقاب البناء في الإعراب والعكس[1] ، وتفنيد الآراء والاختبار[2] والتصريحُ بالعلة (وعلة كذا)[3] ، والقياس التمثيلي على ما ورد من الشِّعر[4] ، والتعبيرُ بالنَّصب بالفاء والواو توسُّعًا[5] ، والتلخيص في آخر الأبواب ، (جملة هذا الباب)[6] ، والتعبير عن (أنَّ) بالاسم[7] ، والقصد بالوزن الصُّورة ، لا أصله من الهيئة[8] ، واحترام المسموع[9] ، والإشارة إلى الصَّواب والخطأ في الكلام[10] ، والتَّصغير بمعنى التحقير[11] ، والتعبير في (اقْعَنْسَسَ) بزيادة إحدى السينين دون تمييز[12] واعتبارُه للمخالطب المتلقِّى بنحو (اعْلَمْ)[13] وتسميته معمولَيْ (كان) باسمى الفاعلِ والمفعولِ[14] ، والحدّ بالتمثيل[15] ، والتطبيق التوضيحي بإحلال شيءٍ أوضحَ مَحَلَّ شئ خفيٍّ[16] ، وبيان الوجوه المختلفة في الإعراب[17] ، والتوجيهات اللغوية والمعنوية[18]

لقد كان أثر أبِى بِشْر على المصنَف عظيمًا ؛ كما هو الحال في كل الخالِفِينَ بعده ، وإن أفرزَ الزمانُ ، وطولُ العهد ، وتعدُّدُ المشارب ، مايُقِلُّ كُلاًّ عن صاحبه ، وكذلك كان عُمَرُ .

---

(١) الكتاب (٢/٢٦٤ ، ٣٣٠ ، ٣/٢١٤ ، ٢٧٤) .
(٢) ذاته (٢/٤٠١ ، ٣/٥) .
(٣) ذاته (٣/١٠)
(٤) الكتاب (٣/٣٤ – ٣٥) .
(٥) ذاته (٣/٨٩ ، ٩٢) .
(٦) ذاته (٣/١١٩) .
(٧) ذاته (٣/١١٩ ، ٢٦١)
(٨) ذاته (٣/١٠٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٤٣٤ ، ٦٠١) .
(٩) ذاته (٣/٣٧٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٢٢ وغيرها) .
(١٠) ذاته (٣/٣٩٤)
(١١) ذاته (٣/٤١٥)
(١٢) ذاته (٣/٤٣٥)
(١٣) ذاته (في مواضع كثيرة)
(١٤) ذاته (١/٤٥)
(١٥) ذاته (١/٧٣ ، ١٥٠)
(١٦) ذاته (١/١٠٧)
(١٧) ذاته (١/٢٣١ ، ٢/١٨ ، ٢٢ ، ٢٣) .
(١٨) ذاته (١/٣٥٣) .

(ج) المصنّف والأخفش :

اجتمع أبُو الخطاب عمر وأبا الحسن الأخفش على مايلي من آراء

١- (كَيْفَ) اسم، وليستْ ظرفًا[(١)]

٢- (لعل زيدٍ قائمًا) قال : (ومن العرب من يخفض بـ(لَعَلَّ) فيقول : (لعلَّ زيدٍ قائمًا) - بخفض (زيد) ونصب (قائم) على الحال -، فيجعلها في هذا المكان حرفَ جرٍ)[(٢)]

وكذا روَى (قائمًا) نصبا، والذى حكوْه الرفع في الخبر، قال ابن منظور (حكى أبو زيد : إن لغة عقيل (لعلَّ زيدٍ منطلقٌ) بكسر اللام من (لعلِّ) وجر زيد)[(٣)] أهـ.

وخرج ابن هشام الرفع على أن مجرور (لعَلّ) في موضع رفع بالابتداء، وما بعده الخبر لتنزيلها منزلة حرف الجرِّ الزائد، نحو : (بحسبِكَ دِرهمٌ)[(٤)]

أما النصب فقد ورد ؛ قال الفراء (وفي خبرها الرَّفعُ والنَّصبُ)[(٥)] أهـ.

قلت وتخريجُ المصنِّف للنصب على الحال غيرُ بعيد، فهى الحال السَّادة مسدَّ الخبر على ماهو مذهب أبى الحسن الأخفش من نحو (محمدٌ قائمًا، وحكمُك مُسمَطًا)[(٦)] وإن كان هذا الاستعمال مضعُوفا - على ضوابطهم - لكنه وارد ؛ وإنَّما ضُعِّفَ ؛ لصلاحية الحال للإخبار، وإنما ينساغ مالا يصلحُ للإخبار، وقد ورد ما يشذُّ من هذا الاستعمال في الحديث ؛ من نحو (كانوا يُصَلُّونَ مع رسُول اللهِ - ﷺ - وهمْ عاقدِى أزرِهِم) وقولِ صاحبة المزادتين (عَهْدِى بالماءِ أمْس هذه الساعة، ونَفَرُنَا خُلُوفًا) ونظيرهما قراءة عليّ «ونحْنُ عُصْبَةً» قال ابن مالك : (وهذا النَّوع

---

(١) المحرر (٢/٣٦٩، ٣٧٣).

(٢) ذاته (٣/١٣)

(٣) اللسان (علل).

(٤) المغنى (١/٢٢٢)، وانظر التصريح ١/٢١٣، والصبان ٢/٢٠٤، ٢٣٦، والخزانة ٤/٣٧١/ب.

(٥) الهمع (٢/٣٣)

(٦) منهج السالك (١/١٧٣ - حلبى).

من سد الحال مسدَّ الخبر- مع صلاحيتها لأنْ تُجْعَلَ خبرا - شاذٌ، لا يكاد يستعملُ وإنما يحسُنُ سدُّ الحال مسد الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبرا، نحو (ضَرْبِي زيدًا قائمًا)[١] أهـ.

قلتُ أيضًا ويصلح حملُ كلام المصنف على توجيهٍ آخر، وهو أن يكون على حذف الخبر العامل في الحال، كأن التقدير (لعلَّ زيدٍ، نَهَضَ قائمًا) وشبهه.

٣- (مِنْ) تزاد في الإيجاب؛ قال: (كقوله تعالى ﴿قُلْ لِلمُؤْمِنينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ (مِنْ) زائدة، وإن كانتْ في الإيجاب[٢] أهـ.

وذلك المشهور من مذهب الأخفش، وقد حُرِّرَ في محله

٤- يجوز رفع (اللَّه) في (عَمْرَكَ اللَّهُ)؛ قال (ويجوز لك رفع اسم الله - عز وجلَّ - فتقول: (عَمْرَكَ اللَّهُ)؛ لأنَّ (عَمْرَكَ) مصدر، والمصدر يعمل عمل الفعل، كأنه قال: عَمَّرَكَ اللَّه تعميرًا)[٣]

والمنقول أن أبا الحسن الأخفش من حكى هذا الوجهَ، كما قُرِّرَ في موضعه

٥- البدل تابع للمُبْدَلِ منه في إعرابه، ولكنه في تقدير جملة أخرى[٤]

وهذا مذهب أبى الحسن وعليه جماعة، كما سجل في موطنه.

٦- (الفاء) تزادُ بين المبتدأ وخبره[٥]

وذلك مذهب أبى الحسن، واقصُدْهُ في محله.

٧- (الهاءُ) زائدة في (هِجْرَعٌ، وهِبْلَعٌ)، فوزنهما (هِفْعَلٌ) بدلالة الاشتقاق (البَلْع، والجَرَع)[٦]

وهذا مذهب أبى الحسن، وجمهورهم على أصالة الهاء، ووزنهما (فِعلَلٌ)

٨- المحذوف من مصدر (أفْعَلَ)، و(استفعلَ) معتلّى العين؛ نحو (الإقامة

---

(١) شواهد التوضيح (١١٠ - ١١١).
(٢) المحرر (٣٩٧/٣)
(٣) ذاته (٤٤١/٣).
(٤) ذاته (٥١٧/٣)
(٥) ذاته (٥٣٣/٣)
(٦) ذاته (٣٥٨/٤).

والاستقامة)، العينُ، ووزنهما (الإفالة، والاستفَالة)[١]

وهذا مذهب أبى الحسن، والخليلُ وسيبويه على حذف ألف المصدر.

٩- المحذوف من اسم المفعول من معتل العين الثُّلاثي؛ نحو (مقُول، ومَبِيع) هو العين (الواو، والياء)[٢]

وهذا مذهب أبى الحسن، والخليلُ وسيبويه، على أنَّ المحذوف واو مفعول.

(د) المصنف والكسائي:

تلاقي المصنف والكسائي في

١- إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي [٣]

وقد تقدمت دراسة هذه المسألة قريبًا في الفصل.

٢- حذف (كان) واسمِها دُونَ (إنْ، ولَوْ)؛ قال: (من ذلك قوله - تعالى - ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾؛ قيل إنَّ نصب (خْيرًا) على إضمار (كَانَ) تقديره: (يكن الانتهاءُ خيرًا لكم) -)[٤] أهـ.

وذلك ما ذهب إليه الكسائي فيها، وفيها مذاهب مُحَرَّرَةٌ في موضعها

(هـ) المصنّف والفرّاء:

أَنِسَ المصنف لأبى زكريا الفراء، وأفاد منه، فكان أحد مصادره المعتمدة، خاصة في هذه الأبواب التى عقدها للمؤنَّثات باعتباراتها المختلفة[٥]، من واجب التأنيث وجائزه، ومِنْ حيوان وغيره، فقد نص الفراء على جميعها في كتابه (المذكر والمؤنث)[٦]

والفراء لم ينهج معها نهجًا تصنيفيًّا واضحًا، وإنما كانت هِمَّتُه سرد المفردات، متلوةً بأحكامها من تذكير وتأنيث، وقد تتزاحم معه الأحكام وتصطرع، بين جائز

---

(١) ذاته (٤/٤١٠).
(٢) ذاته (٤/٤١٣)
(٣) ذاته (٣/٢٦٦).
(٤) ذاته (٢/٥٣٦).
(٥) المحرر (٢/٢٦٠ وما بعدها)
(٦) (ص ٧٢ وما بعدها).

التأنيث، إلى لازمه، إلى ممتنعِه، والاستعمالاتُ من خاصٍّ بالحيوان إلى غيره، فليست عُدّةُ الفراء - كما قلت - فيها تصنيفا، بل حشدًا لما ورد عن العرب منها، فصنَّفها المصنف إلى هذه الأبواب حكمًا، واستعمالًا أى ما يتعلَّق بها من حكم واجبٍ، أو جائزٍ مميِّزًا ما يتعلق منها بالحيوان، أو بغيره وهو ما يفعله الفراء في جملته، وفي تصنيف المصنف إياها حسب أبوابها عمل يُعَدُّ له، وإن كنتُ مع ذلك وقعت عليها عند الزجاجي- في جُمَلِه - فلا يقدح في عمل الشيخ، فكلاهما صادر عن الفراء، كما صدر عنه غيرُهُمَا من المتصدِّين للغة في هذا الباب، ويرجِّح لدىَّ هذا الزعمَ أمران:

أولهما: أنَّ (المذكر والمؤنث) هو أقدم كتاب، صُنِّفَ في هذا الفن[1]

ثانيهما: أنَّ الترتيب بين الكلمات التى ساقها الفراء يلتقي في كثير ومساق أبى الخطاب الهرميّ وغيره، وذلك شئ يبعد أن تُعِدَّ الصُّدْفة مثله.

أما عمَّا جمع بينهما من آراء فهذَان:

١- تجويزه نصب تمييز الجمع من الثلاثة إلى العشرة، وذلك قوله (وتقول: (عندى خمسةٌ رجالًا) بتنوين (خمسةٌ) ورفعها، ونصب (رجالًا) على التمييز)[2] أهـ.

وهذا ماصرح به الفراء، ووافقه قومٌ، وقصره جمهورهم على الضرورة، وقد حُرِّرَ في موضعه

٢- عامل الرفع في المضارع تجرُّدُه من الناصب والجازم، وذلك قوله (ولايكون الفعل المستقبل إلا مرفوعًا حتى يدخل عليه ناصب من النواصب. أو جازم من الجوازم، فإن قيل وما الذى عمل في الفعل المستقبل الرفع؟ قيل رُفِعَ تشبيهًا بالمبتدأ؛ لأنه يكون في أول الكلام، كما يكون المبتدأ)[3] أهـ.

ويقصد بذلك إلى التَّجرُّد عن العوامل اللفظية، كالحال مع المبتدأ، وهذا

---

(١) المذكر والمؤنث (ص ٤٠ - المقدمة)

(٢) المحرر (٢٢٤/٢).

(٣) المحرر (١٧/٤) وراجع حواشيها.

مذهب الفراء، واختير من المحققِّين، وقد حُرِّرَ وغيره في محله

(و) المصنف والمبرد :

وقد أفرزتْ صحبة أبى العباس المبرد من أبى الخطاب عمر عن التقائه إياه في هذه الآراء

١- الخُماسيّ المجرَّد يجمع بحذف خامسه لاغيرُ؛ قال (ومثل ذلك (فرزدق، وفرازد)، فتحذف الحرف الخامس منه قياسًا مطَّرِدًا)[1] أهـ.

وهذا ماعليه المبرد، وسيبويه، والجمهورُ يُجِيزون فيما كان رابعه شبيها بالزائد؛ كفرزدق حذف خامسه، وحذف رابعه، كما هو مطروح في موقعه

٢- جواز وقوع المعرفة بعد (لا) غير مكررة قليلا؛ قال (لاتكاد تقع بعد (لا) إلا مكررة)[2]

وقال (وأكثرُ ماتكون مكررة)[3]

والجمهورُ يوقفونه على الضَّرورة إلا ماذهب إليه المبرِّد وابن كيسان في جواز وقوعِهِ سعةً.

٣- يمتنع ترخيم المنادَى ذِي التاء غير العلَم، فاشترط تسميته (كَرجُلٍ سميَّتَه ثُبَة، وعِزَة)[4]، وقضى بشذوذ ترخيم (جَارية) لتنكيره[5]

وهذا مذهب المبرد، والجمهورُ على عدم اشتراط العلميَّة في ذى التاء

٤- يجوز حذف المضاف إليه؛ لوجود آخَرَ دليلا عليه

قال في قول الفرزدق

بَـيْـنَ ذِرَاعَـىْ وجَـبْـهَـةِ الأسَـدِ

(فحذف الأسدَ الأول، وتركَ الثاني دليلًا)[6]

وهذا مذهب المبرد، وسيبويه على الإقحام بين المتضايفين، والمحقِّقُون على

(١) ذاته (١٤٨/٢)

(٢) ذاته (٩٠/٣)

(٣) ذاته (٩٤/٣).

(٤) ذاته (٢١٥/٣)

(٥) ذاته (٢١٩/٣)

(٦) ذاته (٤٧٤/٣).

نهج المبرد، كما حرر في موضعه.

٥- الفعلُ المتوسِّط الشرطَ والجزاءَ مسبوقًا بالواو، يجوز فيه الرفع على الحال؛ قال (وقولك (تُحْسِنْ) مجزوم بالعطف على فعل الشرط، ولك في (تُحْسِنْ) وجهان آخران أن ترفعه على الحال. ولك نصبه على إضمار (أنْ))[1] أهـ.

وقد منع سيبويه الرفع وأحالَه، وأجازه المبرِّد على تأويلٍ؛ إذ واو الحال لاتدخل على المضارع المثبت، ولكن يضمر له مبتدأ، والجملةُ تكونُ حالًا، وقد حُرِّرَ في موقعه

٦- يمتنع دخولُ نون التوكيد في الشرط إلاَّ إذا كانت معه (مَا)[2]

وهذا مذهب المبرد، وقد قصر عدم تصاحبهما على الضَّرورة، وسيبويه، ومن تبعه على جواز التخالف بينهما، كما هو مثبت في مكانه من هذا الكتاب

٧- المصدر المؤول من (أنَّ) وجملتها بعد (لَوْ) في محل رفع فاعلٍ بفعل محذوف؛ قال (فأنَّ في موضع رفع بإضمار فعل تقديره (ولو ثبتَ أنَّهُمْ صبرُوا، أى ولو ثبتَ صبرُهُمْ)[3]

وهذا مذهب المبرد، والزجاج، والكوفيِّين - على ماسبق - وسيبويه والبصريُّون على أنه في موضع المبتدأ، وقد حُرِّرَ في مكانه

(ز) المصنفُ وأبو على الفارسيّ

التقى المصنف أبَا عليّ فيما يلي

١- لايجوز الجمع بين الميم والإضافة في (الفَمِ) إلا في ضَرُورَة شعر[4]؛ وهذا مذهب مشهور لأبى عليّ، وصحَّحَ النحويون وقوعه سعةً - وإن قلَّ - وقد ورد في كلامٍ لرسول الله - ﷺ - وقد حَرَّره البحث في مكانه

---

(١) ذاته (٤٨/٤)
(٢) ذاته (٨٨/٤).
(٣) ذاته (١٣١/٤)
(٤) ذاته (١٧٦/٢).

٢- خافض تمييز (كَمْ) الاستفهامية المجرورة إضافتُها إليه على تشبيه الاستفهامية بالخبرية في نحو (على كَمْ جذعٍ بيتُك مَبْنِيٌّ)؟[١]

وهو اختيار أبى على والزجاج، وهشام الكوفيِّ والطُّوَالِ، والجمهورُ على أنَّ الخفض بـ(مِنْ) مضمرةً.

٣- إذا كانت (لَمَّا) مع الماضي كانت ظرفًا بمعنى (حِينٍ) في نحو (لمَّا قَامَ زيد قمتُ)[٢]

وكونها بمعنى (حِينٍ) هنا هو مذهب أبى على والجملة بعدها في موضع جرٍّ، بها فهى من الظروف التى تجب إضافتُها إلى الجُمَلِ، وقد حُرِّرَ في مكانه

(ح) المصنف وابن جنى

التقى المصنف عُثمانَ في مسألةٍ من أظهر خصائص عُثْمان؛ وهى جواز إتباع المجرور بالحرف على محلّه نصبًا في نحو (مررت بمحمدٍ وعليّا) ورفعا في (مُرَّ بزيدٍ) و(نُزِلَ على عمرو)

قال (مجرورين في اللفظ مرفوعين في المعنى؛ لأنهما اسمان لما لم يسمَّ فاعله، فعلى هذا لك أن تعطف على موضعهما بالرفع، وأن تبدِل منهما بالرفع، وأنْ تنعتهما بالرفع)[٣] أهـ.

وهذا مذهب شُهِرَ به، عثمانُ، وقد ألمحتُ بذلك قريبًا في هذا الفصل وسبقت دراسةٌ مفصلة لهذه المسألة في الفصل الثَّاني من هذه الدراسة.[٤]

(ط) المصنف وأبو القاسم الزَّجاجيّ

وضح للبحث علاقةٌ حميمة بين المصنف، وأبى القاسم الزجاجي، ويبدو أنه كان على وُدٍّ أليفٍ لصاحب الجُمل، فصاحبَه طويلًا في كتابه، حتى وجدتُه ينتضى للدِّفاع عنه، إنْ اقتضى الحال، أو يطبّق عليه تقريبًا لتنظيره، أو يفنِّدُ حين يقتضي

---

(١) ذاته (٣/٣٥٢، وراجع ٣/٣٤٧).
(٢) ذاته (٤/٣٨).
(٣) ذاته (٢/٥١٣)، ومواضع متفرقة.
(٤) (٢٠٩-٢١٤).

الموقف تفنيدًا لرأى صاحب الجمل ، وكأنَّ كتاب الزجاجي كان محلَّ دراسة اليمنيين ، وشغلًا منهم ، اسمعه يقول :

(وكذلك قول صاحب الجُمَل (كانت زيدًا تأخذ الحُمَّى) ، لا تجوز هذه المسألة . وقد رأيتُ بعض المشايخ في وقتنا يخطِّئون صاحب الجُمَل في هذه المسألة ويصوبونها فيقولون : (صوابُه (كان زيدًا الحُمَّى تأخذُ) ، وليس ذلك أرادَ أبو القاسم إنما أراد مذهب سيبويه خاصة ، والمشايخ أوردوها على الإجماع)[1] أهـ .

وكقوله (وقد أجمل صاحب الجُمَل ؛ فقال إنَّ النُّعوت إذا تكررت جاز قطعها فاشترط التكرار لا غيرُ ، وقال بعضهم ليس الأمرُ كذلك .)[2] أهـ .

وكتطبيقه في عطف البيان بقوله (وكذلك قولهم في أول الجُمَل قال أبو القاسم عبد الرحمن ، فـ (عبدُ الرحمن) عطف بيان على(أبُو القاسم)وإن شئت بدلٌ)[3] أهـ .

وليست هذه العلاقة بين الشيخين غريبة بعمومها وخصوصها ، (فقد كان كتاب (الجُمَل) للزجاجيِّ كتابَ المصريِّين ، وأهل المغرب ، وأهل الحجاز ، واليمنِ ، والشام[4]

وهذا في عمومه ، وخصوصُهُ مابين(المحرَّر) في هدفه التعليمي ، وتخليص النحو من كثير من الشوائب التى تقف دون تحقيق الوظيفة المتوخاة منه ، وبين (الجُمَل) في بعده (عن تأويلات المتأولين ، وفي أسلوب سهل ، لاترى فيه عوجًا ولا أمتًا من تعقيدات المعقِّدين ، وتفريعات النُّحاة ، والتجويزات المشهورة عنهم في المسألة الواحدة ، حتى لتخفي الضوابط وتتشعب المسائل)[5]

---

(١) المحرر (٥٤٣/٢)
(٢) ذاته (٤٩٤/٣)
(٣) ذاته (٥١٥/٣) .
(٤) أبو على الفارسي (ص ٥٣٥)
(٥) السابق (ص ٦٣٠)، وانظر المدارس النحوية (ص ٢٥٤)

لذا لم يكن مستبعدًا - بعدُ - أنْ تلمح من أبى الخطاب التأثر البيِّن بأبى القاسم ، وتستطيع أن تدرك ذلك في المناحي الآتية :

١- هذه الأبواب التى عقدها للتأنيث[١] ، أوردها الزجاجى في جمله[٢] وإن كانا كلاهما صادرينِ عن الفراء فيها - كما قدمت منذ قليل -

٢- ذلك الباب الذى عقده للأفعال المهموزة[٣] ، عقدَ له الزجاجي[٤] ، وأورد الأكثر منه .

٣- والمصنف بطبيعة منهجه عَزُوفٌ عن مسائل التمارين التجريدية - كما سبق في محله - فلا تلمح في كتابه شيئًا منها ، على غير منهج الكثير من النحاة وحسنٌ ما فَعَلَ ، ولم يقع في كتابه إلا مسألة واحدة من هذا النحو ، وإن اندرجت تحت عنوان الضَّوَابِط فيما يميز الفاعل من المفعول إن اشتبها ؛ في نحو (أعجبَ زيدًا ماكره عمروٌ) ، ونحوه[٥]

والحق أن هذه المسألة أول من أوردها الزجاجي[٦] - فيما اجتهدت - وإن أوردها بعده ابن هشام[٧] والأشموني[٨]

٤- عقد في (الجمع بين (إنَّ) ، و(كَانَ) بابًا[٩] ، وهو من صنع أبِي القاسم[١٠] وإنْ أضفى عليه أبو الخطاب الشرح والتوضيح

٥- عد المصنِّفُ (قَارَبَ) من أفعال المقاربة[١١] ، وهو ما صنَع الزجاجي[١٢]

---

(١) المحرر (٢/٢٦٠ وما بعدها-) .
(٢) الجمل (ص ٢٨٨ - ٢٩٠) .
(٣) المحرر (٢/٢٧٥)
(٤) الجمل (ص ٢٩٠)
(٥) المحرر (٢/٤٩٦)
(٦) الجمل (ص ٢٤ - ٢٥) .
(٧) المغنى (٢/٨٥ - حلبي)
(٨) منهج السالك (١/٣٢٣ - حلبى)
(٩) المحرر (٣/٦٠)
(١٠) الجمل (٥٧)
(١١) المحرر (٤/٨١) .
(١٢) الجمل (ص ٢٠٩)

وقد وقف النحاة منه موقف التَّصدى ، والرَّد[1]

٦- نقل المصنف في اسم المكان من (خاف) (مَخَافًا ، ومخِيفًا)[2] ، (والمَخِيفُ)

ينقله اللغويون عن الزَّجاجي [3]

٧- نقل في حد الماضي (ما حسُنَ وقوعُه مع أمس)[4] ، وهو حد أبي القاسم ذاته[5] وقد حُرِّرَ في مكانه

٨- وقد تراه يستعير عبارة أبي القاسم نفسها ؛ كقوله (وكل شئ كان خبرًا للمبتدأ فإنه يكون خبرًا عن هذه الأفعال ؛ لأن هذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر ، فلذلك جعلنا كل ما كان خبرا للمبتدأ خبرًا لهذه الأفعال)[6] أهـ ، ويقول أبو القاسم (واعلم أن كل شئ كان خبرًا للمبتدأ ، فإنه يكون خبر هذه الحروف)[7] أهـ .

---

(١) قال أبو حيان - فيما نقل السيوطي (الهمع ١/١٣٠) - (وزعم الزجاجي أنَّ (قارَبَ) مما الأجود فيه أنْ تستعمل بـ (أنْ) وردَّ عليه ، وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لاتستعمل إلا بـ (أنْ) ، وليست من هذا الباب ، وأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر ، بدليل مجئ مفعولها اسمًا في فصيح الكلام ، تقول (قاربَ زيدٌ القيامَ) أهـ .
قلتُ ولعل من عدَّها في هذا الباب استند إلى المعنى وبخاصة ، العنْوَنَةُ للباب من لفظه ، ولعله أيضا أنس بقول سيبويه (٣/١٥٧ - محقق) (وتقول (عسَيْتَ أنْ تفعل) ، فـ(أنْ) ههنا بمنزلتها في قولك (قاربتَ أنْ تفعلَ) أى قاربت ذاكَ .) أهـ ، والمقايسة في لزوم (أنْ) - كما لا يخفَي - وإن كنتُ لا استنكر كليَّةً عدها من هذا الباب ، بل هى ألصق به لفظًا ومعنىً ، ألا تراهم يسمونها (أفعال المقاربة) ، أما نصبها المفعول الصريح فلا يستنْكَر فيها ، بل هو من خصوصيَّات أمَّهات الأبواب في انفرادها بأحكام خاصة ، كما في (كَانَ) دون أخواتها ، فلا يمتنع في (قَارب) نصبها للمفعول الصريح ، مع إمكان عدِّها من هذا الباب

(٢) المحرر (٤/٤٧٧)

(٣) اللسان (خوف)

(٤) المحرر (٤/١٢)

(٥) الجمل (ص ٢١)

(٦) المحرر (٢/٥٣٦)

(٧) الجمل (ص ٥٤) .

وقوله في (إنّ) : (واعلم أن كل شئ كان خبرا للمبتدأ فإنه يكون خبرا لهذه الحروف)[١] أهـ . وهى عبارة أبى القاسم تقريبًا[٢] وقد حُرِّرَ ما في هذا الإطلاق في موطنه .

ويقول الهَرميّ (قالوا : (إنَّ زيدًا لقائمٌ) ، فصارت اللامُ مؤكِّدة للخبر ، وإنَّ مؤكدةً للجملة)[٣] أهـ .

وهذا فهم الزَّجاجي وعبارته (إنَّ اللام دخلت توكيدًا للخبر و (إنَّ) دخلت توكيدًا للجملة)[٤] وقد حُقِّق في محله .

وليس هذا بدعًا ، فالكاتب نِتاجُ ما يقرأ وما يستبطن ، وتاريخُ الكتابة في شتَّى مناحى الفكر يشهد بذلك ، وربما جَرَتْ عبارةٌ على القلم يظنها له ، وماهى إلا من ذخيرة قديمة العهد لغيره ، والناسُ في ذلك إلْفٌ .

(ى) المصنِّف وابنُ بابَشَاذَ :

احتلتْ (المقدمة المُحْسِنية) لأبى الحسن بن بابشاذ مساحةً رحبةً في صدر الفكر النحوى اليمنيّ ، فصادفت من الدارسين القَبول والاستحسان ، فعكفوا عليها شرحا وتعليقًا ، بل لقد نهج بعضهم نهجها في تصنيفهم ، حتى عُدّتْ معلما واضحًا لدى الباحث والدارس ، وعرفت بـ (البابشاذية)[٥] ، والطَّاهرية ، وربما كان ذلك راجعًا إلى طبيعتها ، كمختصر سهل ، واضح التقاسيم ، حافل بالكثير كما هو الشأن في (مختصر الحَسَنِ) الذى كان عليه يأخذ الطلبة في النحو ، فلا يستفتحون إلا بِهِ[٦]

يقول الحبشي (ومن الكتب المقبولة عند أهل اليمن (المقدِّمة) في علوم النحو المعروفة بـ (المقدمة المحسنية) للعلامة طاهر بن بابشاذ ، شرحها جماعة من العلماء منهم أحمد بن عثمان بن بُصَيْبص (ت ٧٦٨) والإمام يحيي بن حمزة

---

(١) المحرر (١٩/٣)
(٢) الجمل (ص ٥٤)
(٣) المحرر (٢١/٣) .
(٤) الجمل (ص ٦٦)
(٥) العقود اللؤلؤية (٢٩٤/١)
(٦) مصادر الفكر العربي في اليمن (ص ٣٦٩) .

(ت ٧٤٩)، وأحمد بن عمر المنقش (ت في القرن التاسع) وغيرهم)[١]

وقد امتد الاهتمام بهذه المقدمة، شرحًا وتعليقًا، ونظمًا حتى عهد قريب، ويكفى أن تدرك مدى الاهتمام بها بما يأتى، سواء من معاصر لصاحبنا أو ممن خَلَفُوا

- وضع أبو على يحيي بن العَمَك (ت ٦٧٠) (البيان في النحو) استدرك فيه على المقدمة [٢]

- وضع عبد الله بن عمر الفائشي (ت ٦٩٥) كتابًا في النحو نحا فيه نحو البابشاذية، سماه (اللوامع)[٣]، كما شرح أحمد بن عثمان بن بُصَيْبِص (ت ٧٦٨) المقدمة المحسنية[٤] كما شرحها محمد بن حمزة مظفر (ت ٧٩٦)[٥] ونظمها عبد اللطيف بن أبى بكر الشَّرَجِي (ت ٨٠٣) في نحو ألف بيت[٦]، وشرحها على بن محمد بن هطيل (ت ٨١٢) في كتاب يسمى (عمدة ذوى الهمم، على المحسنية في علم اللسان والقلم)[٧]، كما شرحها - على ما سبق - أحمد بن عمر المنقش في كتاب يسمى (شرح الطاهرية في النحو)[٨] وغيرهم كثير[٩]، وقد تقدم شئ من ذلك في الفصل الأول.

وقد وقفتَ على مدى اهتمام اليمنيين بالطَّاهر بن بابشاذ، حتى تستطيع أن تدرك أنه كان يحتل اهتمامًا عامًّا بمقدمته - في عصر صاحبنا، أو فيما عقبه - فلم يكن غريبًا بعدُ أنْ يحظى هذا الرجل من أبى الخطاب الهرميّ بالنظر، والنَّظَر الدءوب سواءٌ في تلك المقدمة، أو شرحها له، أو في شرحِهِ الجُمَلَ للزجاجي، وقد أدرك البحث هذه العلاقة بينهما، ويمكن أن يجملها في الآتي

---

(١) مصادر الفكر العربي في اليمن (ص ٣٦٧)
(٢) ذاته (ص ٣٧٤)
(٣) العقود (١/٢٩٤)، تاريخ الفكر اليمني (ص ٣٧٤)
(٤) تاريخ الفكر اليمني (٣٧٥).
(٥) السابق (ص ٣٧٦).
(٦) ذاته (ص ٣٧٧)
(٧) ذاته (ص ٣٧٧)
(٨) ذاته (ص ٣٨٠)
(٩) راجع السابق، وبروكلمان (٥/٣٠٣).

١- كتاب (المحرَّر) جعله صاحبه عشر مقالات ، كما قسم ابن بابشاذ مقدمته المختصرة عشرة فصول الاسم ، والفعل ، والحرف ، والرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخط .[١]

٢- رجع إليه وأشار كمصدر له في مثل قوله (فمن أثبتَ النُّون في الماضي فقد أخطأ ، ومن حذفها من المستقبل في حالة الرفع ، فقد أخطأ ، وقد ذكر ذلك ابن بابشاذ وغيرُه من العلماء)[٢]

٣- قسَّم التَّثنية إلى ثلاثة اقسام تثنية في اللفظ والمعنى ، وتثنية في المعنى دون اللفظ ، وتثنية في اللفظ دون المعنى[٣] وهو صنع ابن بابشاذ[٤] ، والثاني لا يسمَّى مثنًّى اصطلاحا ، والثالثُ إنما هو محمولٌ على المثني تجوزًا

٤- قَسَّم الجمع إلى ثلاثة أقسام جمعٌ في اللفظ دُون المعنى ، وجمعٌ في اللفظ دون المعني ، وجمع في المعنى دون اللفظ[٥] ، وكذا فعلَ ابن بابشاذ[٦]

٥- عدَّ (نَزَالِ) اسم فعل أمر متعديًا إلى مفعول ، كأنه مأخوذ من (أَنْزَلَ) الثُّلاثي المزيدِ الهمزةَ ؛ فقال (نزالِ زيدًا) فهذا مشتق من (أَنْزِلْ) الذى هو فعل أمر ؛ وقولك (نَزَالِ زيدًا) واقع موقع قولك (أَنْزِلْ زيدًا) ، ومغنٍ عنه)[٧] أهـ ، وجميعهم على أنه لازم ، وما نصَّ عليه المصنف ذهب إليه ابن بابشاذ ، وذلك أيضًا في نحو قول المصنف (لايجوز تقديم معمولها عليها ، لو قلت (زَيْدًا نَزَالٍ) لم يجزْ ؛ لضعفها عن العمل)[٨] أهـ ، ويقول الطاهر (لايتقدم معمولها عليها لايجوز في (نَزَالِ زيدًا) ، (زيدًا نزالِ)[٩] أهـ ، والعلاقة واضحة

٦- ويقول المصنف في (كان) وأخواتها (وجميعها متصرفة ؛ تقول كان يكونُ ، سيكونُ ، كُنْ ، لاتكنْ)[١٠] أهـ ، ويقول الطاهر (أفعال متصرفة بالوجوه

---

(١) كشف الظنون ٢/١٦
(٢) المحرر (٢/٨٦) وراجع حاشيتها
(٣) ذاته (٢/١٠٥)
(٤) شرح الجمل (ق ٧)
(٥) المحرر (٢/١٢١) .
(٦) شرح الجمل (ق ٧)
(٧) المحرر (٢/٤٣٢)
(٨) ذاته (٣/٢٩١)
(٩) الجمل الهادية (ق ١٨٥)
(١٠) المحرر (٢/٥٢٨) .

الخمسة كان، يكون، وسيكون، وكنْ، ولا تكنْ)[١] أهـ، والمعروف أنَّ التصرف إلى ثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، والمستقبلُ عامٌّ في ذي السين، والأمر، والنَّهي، ولكن ابن بابشاذ أنِسَ بتنوُّع الصورة وتبعه المصنف؛ ونحوه قوله (واعلم أنَّ الفعل يتصرف على خمسة أوجه تقول قام، يقوم، سيقومُ، قُمْ، لا تَقُمْ)[٢]، ونفسه ما صنعه ابن بابشاذ في شرحه على مقدمته[٣]

٧- وقد يُفِيد من تمثيله؛ كقوله في حدود تعدِّي الفعل (وأقصى ما ينصب الفعل عشرة، فتقول على ذلك (أَعْلَمَ زيدٌ القومَ عمرًا خارجًا إعلامًا يومَ الجمعة أمامَ أخيكَ ضاحكًا إكرامًا له وجعفرًا إلا بكْرًا)[٤] أهـ، ويقول ابن بابشاذ (يتعدَّى إلى عشرة منصوبات مثل (أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا قائمًا إعلامًا يومَ الجمعةِ عندَ فلانٍ ضاحكًا تعظيمًا له، وجعفرًا إلا أخاكَ)[٥]

٨- ويقول الهرميّ - في المفعول معه - (تقديره (استوى الماءُ مع الخشبةِ فحَذَفَ (معَ) وأقام الواو مقامها، ونقل (الخشبةَ) من الخفض إلى النصب)[٦] أهـ، ويقول الطاهر (فعمِلتَ ثلاثةَ أشياءَ حذفتَ (مع) وأقمتَ مقامها الواو، ونقلتَ إعراب (الخشبة) من الجرِّ إلى النَّصب)[٧]أهـ.

٩- ويقول عمر (ومن البدل الشاذ كَتْبهم: الحيوة، والصلوة، والزكوة، بالواو مادامت مفردةً، فإذا كانت مضافةً، أو مثناة كُتِبتْ بالألف) (ومن البدل كتبهم (يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ) - بالياء - بدلًا عن الهمزة، في(إذْ)؛ لأنه (يوم) ركب مع (إذ)، و(حِينَ) مع (إذْ) تركيب الشَّئ الواحد، فكُتِبَتْ متصلة بما قبلها، وذلك على مذهب من بنَى، وأما من أعربَ فإنَّه يكتبها بألِفٍ منفصلة حملًا على الأصل)[٨]أهـ، وكأن المثبت هنا هو لفظ ابن بابشاذ[٩]

---

(١) الجمل الهادية (ق ١٥٦).
(٢) المحرر (٩/٤)
(٣) الجمل الهادية (ق ٧١)
(٤) المحرر (١٢٧/٣)
(٥) الجمل الهادية (ق ١٧٩).
(٦) المحرر (٣٠٧/٣)
(٧) الجمل الهادية (ق ١٣٠)
(٨) المحرر (٢٤٢/٤)
(٩) الجمل الهادية (ق ٢٠٩).

وقد تظلمُ الرجلَ إذا ماحاولتَ أنْ تجرِّدَهُ من هذا التأثر ، وقد وقفتَ على اعتلاق العقل النحوي اليمنيّ بما كتب ابن بابشاذ ، وما كان الهرميّ - وإن تميَّزَ - إلا واجهةً من هذا الفكر العام ، ولايستطيع منصفٌ أن يزعم أنَّ كتابا نحويا بَرِئ من هذا التأثر مِنْ سابق ، بل إنّ التاريخ النحويّ ليوقفنا على مايصعب تصوُّر زعمه من سابقين أو لاحقين ، ورحم الله صاحبه ؛ فقد أوقف على مصدره في شئ من أنحائه ، ولعلَّ التقارب اللفظي في بعض ما سجَّلت هنا كان إفرازًا مما وعتْ الذاكرة ، وهو توارُدٌ لا يُغْفَل من دءوبِ الوقوفِ على فكر الآخرين .

(ك) المصنِّف والزَّمخشري :

ماكان لأبى الخطاب الهرميّ وهو النحوي المتفتح المستوعب ، والذى آلى أنْ يضع كتابه محرَّرًا من كل ما علِقَ بالنحو من صعوبات وعوائق ، حتى عُمِّيَ على الكثير من شُداتِه ؛ أقول ماكان له أن ينعزل عن هذه الظاهرة الفاتحة التى بادرت ميدان النحو العربي بعد عهد طويل ، قنع فيه النُّحاة بكتاب سيبويه فعاشوا في إساره ، (قناعةٌ ، ورضًا ، ثم لف ودوران حوله ، شروح ، وتعليقات ، واستدراكات ، وتعليلاتٌ ، وخلافات ، جزئية ، أغلبها في أمور شكلية ، ثم مؤلفات في التطبيق على قواعد الإعراب ، وبعض محاولات في نظم القواعد النحوية)[١] ، هذه الظاهرة التى تمثلت في كتاب (المفصَّل) للزمخشري (الذى اعتُبِر من حيث مادته وتصنيفه وطريقة معالجته للقضايا النحوية أعظَمَ كتاب ظهر بعد كتاب سيبويه ، ولعل أهم مميزاته أنه تخلى عن كل مايشوبُ المؤلفات النحوية من الحشو ، والاستطراد ، وذكر الخلافات)[٢] ، (حتى أقبل الدارسون عليه إقبالًا لا يعادِلُهُ تقريبا إلا الإقبال على كتاب سيبويه ، بعد وفاة صاحبه ؛ ذلك أنهم وجدوا فيه طِلبتهم متمثلةً في الحصول على المادة النَّحوية خالصة من الشوائب ، وسهلة التناول)[٣]

---

(١) تطور الدرس النحوي (ص ٨٢) .

(٢) ذاته (ص ٨٩) .

(٣) ذاته (ص ٩٠) .

لكل ذلك وجدتُ اليمنيِّين ككل الدارسين يعكفُون على هذا النحو الجديد، متوفرين عليه درسا وتحصيلًا، ومنهم من يجنِّدُ نفسه شارحًا له، كما هو الحال في غير اليمن، في عصر أبي الخطاب الهرميّ، أو بعده، فقد شرحه الفضل بن أبي السعد العصيفري (ت بعد ٦١٤)[١]، ومحمد بن علي بن أحمد يعيش (ت ٦٨٠)[٢] وأبو القاسم محمد بن أبي القاسم[٣] (ت ٧٦٠)، وأحمد بن محمد الخالدي (ت ٨٨٠)[٤] وغيرهم.

ولمنهج (المحرَّر) المتخلِّص من مواريثَ كثيرة في النَّحو، وجد صاحبه في (المفصل) مَوْرِدًا لايُعَافُ، فنهل منه وأطال، حتى رَوِيَ، ولا غروَ، فهو الذي واجه أحكام النحو وقضاياه، بعقلية مستقلة، وتصور متحرر، ثم مواجهة تخطيطه ومنهجه بحركة ثورية، وبناء جديد[٥]، لذا أدرك البحث ما لجار الله من أثر في هذا الكتاب منهجًا ومادة، بل ربما أنس أبو الخطاب بعبارته فساقها، وقد أحال عليه في مواطن عدة، ويبرز (المفصَّل) مصدرًا هامًا له في نحو ما يلي من نماذج

١- نقل عنه وأحال؛ فقال (ويدل على ذلك ماروى الزمخشري وهو قوله ومن جرأة الحجاج على ربِّه أنه سبق لسانه في مقطع (والعادياتِ) أنْ فتح (أنَّ)، فقال (أنَّ رَبَّهُمْ) فحذف اللام من قوله (لخبير) ليصحح قراءته بحذف حرف من القرآن)[٦] أهـ.

وقوله (ذكر الزمخشري أنَّ هذا الحديثَ رواه النَّمِر بن تولب - رضي الله عنه - وذكر أنه لم يروِ غيره)[٧] أ هـ.

٢- أفاد من عبارته في نحو قوله (واعلم أنَّ (إنْ) لاتستعمل إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، وأمَّا إذا كان أمرٌ محقَّقٌ لا يجوز دخول (إنْ) فيه..)[٨]

---

(١) مصادر الفكر اليمني (٣٧١)

(٢) السابق (ص٣٧٣)، وانظر الفصل الأول من الدراسة.

(٣) ذاته (ص ٣٧٥).

(٤) ذاته (ص ٣٨٠).

(٥) تطور الدرس النحوي (ص ٨٢)

(٦) المحرر (٣/٢١ - وحاشيتها)

(٧) ذاته (٤/٣٧٩).

(٨) ذاته (٢/٣٨٨)

وعبارة الزمخشري : (ولاتستعمل (إنْ) إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ، ولذلك قبح : إنْ احمرَّ البسر كان كذا ، وإن طلعتْ الشَّمس آتك .)[١]

وكقوله في النداء (وإنما قالوا : (يا أللَّهُ) - برفع الصوت - وإن كان الباري قريبًا - جلَّ جلالُه - استبعادًا لمظانِّ الإجابة ، واستصغارًا منهم لنفوسهم)[٢] أهـ .

ويقول الزمخشري : (وقول الداعي (ياربُّ ، ويا أللَّهُ) استقصارٌ منه لنفسه ، وهضمٌ لها ، واستبعادٌ عن مظان القَبول .)[٣]

٣- كما نقل عنه في قوله : (وقوله - عز وجل - ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ يتوجه على الأربعة[٤]) أهـ ، ويقول الزمخشري (وقوله تعالى ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ يتوجه على الأربعة الأوجُهِ)[٥] أهـ ، وإنْ كان تفصيلها للمصنف .

٤- الضمير في نحو (رُبَّهُ رجلًا) مجهول لايعود على شئ قبله ، فحكم هذا الضمير حكم النكرة .[٦]

والذاهب إلى كونه نكرةً الزمخشري وبعضُ المغاربة - كما تقدم - وحُرِّرَ في موضعه .

٥- أما موقفه منه منهجًا ، فقد التقى معه في عموم الخِطَّة ، وقد ألمحتُ إلى ذلك في الفصل الثاني

(ل) المصنّف وابن معطٍ :

وقد ثبت للبحث عدم بُعدِ أبى الخطَّاب من ابن معطٍ الزواوي ، فقد وجده يلتقيه في مسألتين

١- جواز حذف (ما) النافية من جواب القسم قياسًا على (لا)[٧] ، كما ألمحتُ إليه قريبًا - وكما سيأتى تفصيله ، وهو مذهبٌ انفردَ به ابن مُعطٍ

---

(١) المفصل (ص ٣٣٢)
(٢) المحرر (٣/٢٠٠)
(٣) المفصل (ص ٣٠٩)
(٤) المحرر (٢/٥٥٤) .
(٥) المفصل (ص ٢٦٥)
(٦) المحرر (٣/٤٠٥ - وحواشيها)
(٧) ذاته (٣/٤٤٣) .

٢- عدَّ العاشر من حوامل همزة الوصل (الألف التى مع لام التَّعريف)[١] وهو ما ذهب إليه ابن معطٍ، وقد رأيتُه عند ابن منظور في (اللسان) والناسُ على أن الاسم العاشر (ابنُمٌ) ولم يذكره الثلاثة، وقد حُرِّرَ في موضعه

مواقفُ خَرَجَ فيها المصنف على الجمهور:

استقرَّ بما سبق موقفُ أبي الخطاب من الفكر النحوي بعامةٍ، سواء منه ما عُدَّ مدرسةً أم منزِعًا جماعيًا؛ كما وَضَحَتْ علاقتُهُ بأعلام هذا الفن

وثمةَ مواقف خرج فيها عُمَرُ عن جمهور النحاة، منفردًا، أو مُشَايِعًا لغير كثير، مما اعتبرتُهُ ميلا عن الفكر العام، أو المألوف الخاص، وإليك هذه المسائل، مسجلًا معها ما اهتديتُ إليه من تقويم مخلص، معتمدًا في ذلك جانب الحق وحدَهُ

١- استدل على تأنيث العدد في أصل وضعه في كلام العرب تأنيث (قِدْر، وشمْس) بردَ تائه في التأنيث كَهُمَا؛ فتقول (قُدَيْرة، وشُمَيْسة، وخُمَيْسة، وسُدَيْسة)[٢] وهذه لم أقع عليها من عامتهم إلا عند ابن قتيبة، حيث يقول (ست، أصلها سِدْسٌ، وذلك أنك تقول في تصغيرها سُدَيْسَة)[٣] أهـ.

أما جمهورهم فمنعوه من التاء خوف اللَّبْس، وقد حُرِّرَ في موضعه

٢- ورد قوله (تقول في النسب إلى الخليفة (خَلِيفيّ))[٤] أهـ بالياء - مع نهجه مذهب العموم في قوله (وإذا نسبتَ إلى (فَعيلة)

- بفتح الفاء قلت في النسب إلى حنيفة (حَنَفيّ)[٥] أهـ.

وماورد في الاستعمال الأول مناهَضٌ من نظر القدماء، إذ يوجبون حذف يائه فيقال (خَلَفِيّ) وقضوا بشذوذ ماورد منه بالنسب على لفظه

وقد تصدَّى بعض الباحثين المحدَثين إلى ما عدَّه القدماء شَاذًّا، حتى جمع منه

(١) ذاته (٩٣/٤)
(٢) ذاته (٢٠٧/٢)
(٣) أدب الكاتب (ص ١١٠).
(٤) المحرر (٣١٥/٢)
(٥) ذاته (٣٢٧/٢)

ما جاوز المائة من الألفاظ ، وردت على (فِعَيليّ) ، وانتهى من بحثه إلى أمرين

أولهما : أن النسب إلى (فِعَيلةَ) هو (فِعِيليٌّ) قياسا مطردًا

ثانيهما : أنه يجوز النسب إليها على : (فَعَليّ) - بحذف الياء - كما يرى بعض القدماء بشرطيْهِ : عدم التضعيف في العين ، وعدم اعتلالها مع صحة اللام - مع زيادة شرط ثالث عليهما ، هو اشتهار المنسوب إليه شهرة تمنع الخفاء ، واللبس عن مدلوله إذا حُذِفتْ ياء (فَعِيلةَ) للنسب ، فمتى اجتمعت الشروط الثلاثة ، صحّ حذف الياء جوازًا وجوبًا ، وما عرضه هذا الباحث من الأدلة قويٌّ غير مرجوح ، ورأيُه حسنٌ ، والأخذ به أولى ، وقد أخذت به لجة (الأصُولِ) في مجمع اللغة العربية بالقاهرة .[1]

٣- قدَّر متعلَّق الصلة بالكون الخاص ، وذلك قوله : (وكذلك : (الذى أمامك عمرو) تقديره : الذى استقرَّ أمامك عمرو ، أو الذى جلَسَ أمامَك عمروٌ)[2]

والذى يُفهم من النُّحاة أن الكون العامَّ - لفهمه بدون ذكره - يجب حذفه ، والكون الخاص ؛ لعدم فهمه إلا بذكره يجب ذكره[3]

قلتُ وليست هذه مخالفةً مطلقة ، فقد جوَّز البعض حذف الكون الخاص عند العلم به كما هو الشأن معه خبرًا[4]

٤- جوَّز إظهار الفعل مع المصدر الدُّعائيّ ؛ قال : (واعلم أنه قد جاء من المصادر ماهو منصوبٌ ، وليس معه فعلٌ من جنسه ، كقولهم (سقيًا) و (رعيًا) معناه (سقاهُ اللَّه سقيًا ، ورعاهُ رعيًا) فكثر على ألسنة العرب فحذف منه الفعل ، وترك المصدر دالًا على الفعل ، باقيًا على نصبه ، ولك أنْ تستعمل فعله معه ،

---

(١) النحو الوافي (٧٢٩/٤ - ٧٣٠ - وحواشيه)

(٢) المحرر (٤٠١/٢) .

(٣) التصريح ، ويس (٨٨/١) وغيرهما

(٤) انظر (شواهد التوضيح ص ٦٥ ، والمغني ٢١٥/١ - حلبى ، والجامع ٥/١ والخضري ١/ ١٠٦) .

فتقول (سقاه الله سقيًا، ورعاه رعيًا)[١] أهـ.

وجمهورُ النحاة على أن حذف الفعل واجب؛ إذْ هو المسموع[٢]، إلا ماحكاه الرضي من أن هذه المصادر يجوزُ ذكر أفعالها معها، وذلك قوله (وأقول الذى أرَى أنَّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها، ويُعَيِّن ما تعلقتْ به من فاعلٍ، أو مفعول، إمَّا بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليستْ مِمَّا يجب حذفُ فعله، بل يجوز نحو سقاكَ اللَّه سقيًا، ورعاكَ الله رعيًا)[٣] أهـ.

٥- يجب إعمال (ظَنَّ) وأخواتها إذا تقدمت؛ قال (فهذه لاتكونُ إلا ناصبة للمفعولين؛ لأنها مقدّمة في أول مراتبها، فاستقرت على معموليها، ونصبتهما.... وقد جاء في الشعر إلغاؤها، وهو شاذ لايؤخذ به)[٤] أهـ.

والكوفيُّون والأخفش على جواز الإلغاء، والبصريُّون على جوازه بشرط أن يتقدم على الفعل بعضُ كلام؛ والرأىُ مايراه المصنِّف، وقد حُرِّرَ في مكانه

٦- لايجوز الإغراء بـ (عِنْدَ)؛ قال (ولا يُغْرِى بـ (عِنْدَ)؛ لو قلت (عِنْدَكَ زيدًا) لم يجز؛ لأنها مبهمة؛ لأنها تصلح لكل جهة من الجهات الست)[٥] أهـ.

نعم هى على ما قال من الإبهام؛ قال ابن الخشاب (هى أشد إبهامًا منها - أعنى الجهات الست-، ألا ترى أنه يصح أن تُطْلَق على كلّ واحدة من هذه الجهات، فتقول (الشئ عندِى)، وهو إما فوقَك، أو تحتك، أو عن يمينك، أو عن شمالك، أو أمَامك، أو وراءك)[٦] أهـ.

أما كونها لا يُغْرَى بها، فلم أجد واحدًا يشايِعُ عليه، وهذا سيبويه يقول (فأما ما يتعدَّى المأمور إلى مأمور به فهو قولك. (عِنْدَكَ زيدًا) تأمره به، حدثنا بذلك أبو الخطاب)[٧] أهـ، ويقول أبو حيان (وأما (عِندَك) فإنها تكون متعدية، وتكون لازمة، فتكون بمعنى تخوَّفْ، وتقدَّمْ)[٨] أهـ، ويقول ابن جنى (وكذلك

---

(١) المحرر (٢/٤١٠)
(٢) انظر المصادر المدونة في موضعه السابق.
(٣) ش الكافية (١/١١٦)
(٤) المحرر (٣/١٣٧).
(٥) ذاته (٣/١٧٢)
(٦) المرتجل (ص ١٥٧)
(٧) الكتاب (١/٢٤٩ - محقق)
(٨) التذييل والتكميل (٦/٢١٨).

(عِنْدَكَ، ووراءَكَ) اسم تَنَحَّ)[١] أهـ، ويقول الفراء (والعرب تأمر من الصفات بـ (عليك، وعندَكَ، ودُونَك، وإليكَ)[٢] أهـ. ويقول ابن الخباز (دُونَك، وعندَكَ ظرف مكان و(عليك) حرف جر، وحكمهما معلوم في الأصل، فنُقِلَتْ عن موضعها الأول، وأُغْرِيَ بها المخاطب.)[٣] أهـ.

وكذا جميع من وقعت عليهم يقرُّون هذا الاستعمال[٤]، فأرجو أن يكون ماقرره المصنف سهوًا منه

٧- يجوز حذف حرف الجر مع غير (أنْ، وأنَّ) ولفظِ الجلالة في القسم؛ قال (ولا يجوز حذف الواو، فيقال (إياكَ الأسدَ) - بغير واو -، ولو أنهم أجازوه على حذف حرف الجر لم يكن بعيدًا)[٥] أهـ.

وقال (ويجوز لك حذف حرف القسم من غير عوض، فتقول (اللهِ لأفعلنَّ) وكذلك تقول أمانةِ اللَّهِ، وعهدِ اللَّهِ يجوز في هذا كله ثلاثة أوجه أيضًا والخفض على إضمار حرف القسم)[٦] أهـ.

والمنقولُ عنهم قياسه مع (أنْ، وأنَّ)، ولفظ الجلالة في القسم، ليس غيرُ، ومن أجازه الأخفش الصغير قياسًا مع غير (أنْ، وأنَّ) إذا تعين الحرف، ومكان الحذف[٧]

٨- لا يتم الكلامُ إلا بالتَّمييز؛ قال (الكلام لا يتمُّ إلا به)[٨]، وجعل هذا فرقًا بينه وبين الحال، والمفعول له[٩]

---

(١) الخصائص (٣/٣٥)

(٢) معاني الفراء (١/٣٢٢)

(٣) الغرة (ص ١٤٤)

(٤) وراجع (المفصل ص ١٦٥، وشرحه ٤/ ٧٤، وش الكافية ٢/ ٧٥، والفصول ص ٢٢٣ والتسهيل ص ٢١٣، واللسان - علا، وعند، والأمير ١/ ١٣٥).

(٥) المحرر (٣/١٧٥)

(٦) نفسه (٣/٤٣٦-٤٣٧)

(٧) التصريح (١/٣١٣)، وابن عقيل (ص١٩٦)، وانظر شواهد التوضيح (ص٩٣)، وسبق في الفصل قبله.

(٨) المحرر (٣/٣٠٦)

(٩) ذاته (٣/٣٤٥).

وكلام النحاة على أنه فضلة ، ويقدّمونه بذلك في حدّه[١] ، كما أن الحال كذلك وإن خص المصنف الفضليَّةَ بالحال ؛ فقال (هذه بعد تمامِ الكلام ، وهذا لا يتمُّ الكلام إلا به) ، نعم يذكر النحاة أنه ربما توقَّف عليهما انعقادُ الكلام ؛ فالحال كقوله - تعالى - ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ و : ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ ، والتمييز نحو (ماطاب محمد إلا نفسًا)[٢] كما قد يجب ذكر الحال لعارض من كونها سادةً مسدَّ عمدة ؛ كـ (ضربِي العبدَ مُسيئًا) ، أو لتوقف المعنى عليها ، كقوله[٣] :

إنَّما الميتُ من يعيشُ كئِيبًا   كاسفًا بالُه قليلَ الرجاءِ

فالمراد بالفضلة في كلامهم (ماليس ركنا في الإسناد ، وإن توقف المعنى عليه)[٤]

قال ابن مالك (والأصل في الحال أن تكون جائزةَ الحذف ؛ لأنها فضلة ، وقد يعرض لها ما يصيِّرُ الفائدة منوطَةً بذكرها ، ومن العوارض الموجبة أن يكون العامل منفيّا ، أو منهيًّا عنه ، كقوله - تعالى - ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ ، وكقوله تعالى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ ، ومن الأحوال العارض لها ما يلحقها بالعُمَدِ قول جابر - رضى الله عنه - (نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الحيوان اثْنَيْنِ اثنيْنِ)[٥] أهـ .

فهل خرج التمييز عن هذا الفهم عند النُّحاة حتى عده عمدة ؟

أكاد أفهم لما يراه المصنف وجهًا من الحكمة ، سواء أكان التمييز لعددٍ أم لغيره ؛ إذ العدد مع المعدود كالكلمة الواحدة ، وكذلك كلُّ مقدار مع مميزه ، ومن أجل ذلك لا يَفْصِلون بين العدد ومميَّزه إلا ضرورة ، كما لا يفصلون بين المتضايفين إلاَّ ضرورة ، ومعلومٌ أنَّ المتضايفين كالكلمة الواحدة ، حتى قال الرضي (ألا ترى

---

(١) راجع المصادر في ذلك .
(٢) الأمير على المغني (٢/٨٩، والصبان ٢/ ٢٠٢)
(٣) منهج السالك (١/٣١٢ - حلبى)
(٤) الخضري (١/٢١٢)
(٥) شرح عمدة الحافظ (ص ٣٤٨ - ٣٤٩) .

أن (عشرون) مع مميزه بمنزلة (رجل، ورجلان) ولو وجدوا لفظًا دالًا على المعدود مع العدد، كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا إلى العدد، وكذلك كل مقدار مع مميزه لايُفْصَلُ بينهما، نحو (رطلٌ زيتًا)؛ لأنه هُوَ، بدليلِ إطلاق أحدهما على الآخر)[١] أهـ.

فاستقام - عليه - مايراه المصنف؛ ومفهومُ الفضلية - إذن - على التمييز صناعي، والعُمْديَّة عليه عارضَةٌ لازمة، بخلافه في الحال، فإنها وإنْ عرضتْ العُمْدِيَّة لاتلزم.

٩- يجب بناء الزمان المضاف إلى الفعلية ذات الفعل الماضي؛ قال: (وهذا إجماع أن الظرف إذا أضيف إلى الفعل الماضي بُنِي على الفتح لأنَّ الظرف إذا أضيف إلى الفعل الماضي كان مبنيًا على الفتح أبدًا)[٢] أهـ.

والاجماع على جواز بنائه والحالة هذه بناء راجحًا، ولم أقف على من قال بوجوبه غير المصنف، إلا أن يقصد بالوجوب الأرجحية منهم

١٠- يجوز حذف (ما) النافية من جواب القسم حملًا على (لا)؛ قال (ويجوز حذف حرف النفي من جواب القسم، فتقول (واللَّهِ قام زيدٌ) وأنت تريدُ (واللَّهِ ماقام زيد)، و (والله يقوم زيدٌ) وأنت تريد (واللهِ لايقوم زيدٌ)[٣]

وجمهور النحاة يُطْبِقُون على الترخيص في (لا) دون (ما)[٤]، وليس الهَرْميّ فردًا فيه، فقد ذهب سابق له، هو ابن معط - كما قدَّمتُ قريبًا - ومعاصر وهو ابن مالك

يقول ابن معطى في ألفيته [٥]

وإن أتَى الجوابُ منفيًا بـ (لا) أو (ما) كقولي: والسَّمَا مَا فَعَلا

---

(١) ش الكافية (٢/٩٦)

(٢) المحرر (٣/٢٩٢، ٢٩٣)

(٣) السابق (٣/٤٤٣).

(٤) انظر المصادر في موطنه.

(٥) الدرة الألفية (ص ١٢).

فـإنَّـه يـجـوز حـذف الـحــرفِ إذْ أمِنُوا الإلـبـاسَ حالَ الـحـذفِ

وقال ابن مالك (ويكثر حذف (نافي) المضارع المُجرَّد مع ثبوت القَسَم ويقلّ مع حذفه، وقد يُحْذَفُ نافي الماضي إنْ أمِنَ اللَّبس)[١] أهـ.

قال ابن الخباز في شرحه لابن معطي (ما رأيت في كتب النَّحو إلا حذف (لاَ)، وقد ذكر يحيي حذف (ما)، وقال لي شيخنا - رحمه الله - لايجوزُ؛ لأن التصرف في (لا) أكثر من التَّصرف في (ما))[٢]وحكاه ابن هشام؛ وقال (وأنشد ابن مالك:

فَوَ اللَّهِ ما نِلْتُمْ وما نِيلَ مِنْكُمُ بِـمُـعْـتـدِلٍ وفـقٌ ولا مُـتَـقَـارِبُ

وقال: (أصله (ما ما نِلْتُم) ثم في بعض كتبه قدر المحذوف (ما) النافية وفي بعضها قدره (ما) الموصولة)[٣] أهـ.

وقد قدر السيوطي المحذوف (ما) النافية فقال (أراد (ما ما نلتم (فحذف (ما) النافية، وأبقى الموصولة؛ لدلالة المعطوفة عليها)[٤] أهـ.

والمنصوص عليه منهم أنَّ حذف (ما) ضرورةٌ؛ قال ابن عصفور (ومنه حذف (ما) النافية، وهو قليلٌ جدًا، وهو قوله

لـعـمـر أبـى دهـمـاء زالـتْ عـزيـزةً على قـومِـهـا ما فـتَّـلَ الـزنـدَ قـادحُ

يريد (مازالتْ)[٥]أهـ، وهو ما أتوجَّهُ إليه ولا أرى مانعا من تقدير(لا)كما قدمت

١١- يجوز إجراءُ النَّعتِ على المنعوتِ بعد القطع[٦]

وهذه مسألة متنازَعٌ فيهَا، وقد صرح هو بنفسه عنه بقوله (وقد استقبحه

---

(١) التسهيل (ص ١٥٢)

(٢) الغرة (ص ٥٢)

(٣) المغنى (٢/١٧١- حلبى) وانظر (الأشباه ٢/٥٧، والمدارس النحوية ص ٣٤٠)

(٤) الهمع (٢/٤٢) ولو قُدِّرَتْ (لا) على المعهود ما بَعُدَ عن المنهج

(٥) ضرائر الشعر (ص ١٥٦) والسابق (٢/ ١٥٦) والألوسي (١١٧)

(٦) المحرر (٣/٤٩٣).

قوم)[١] أهـ، وعُلِّل قبحه بأنَّ فيه إتباعًا بعد القطع[٢]؛ إذ الشرط تقديم المُتْبَعِ عند الجمع بين الإتباع والقطع[٣]؛ قال الأزهري (الإتباع بعد القطع لايجوز؛ لما فيه من الفصل بين النَّعت والمنعوت بجملة أجنبية، أو لما فيه من الرجوع إلى الشئ بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارًا بتكثير الجمل)[٤]

والصَّحيحُ جوازه، وهو ما أَختارُ؛ إذْ لا مانع قويًا منه؛ قال الأشموني (قال ابن أبي الربيع الصَّحيحُ المنع، وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز)[٥] أهـ

١٢- لايلزم الترتيب بين (أبْصعَ وأكتعَ) في التوكيد

قال: (ويجوز تقديم أبصعين على أكتعين)[٦] أهـ.

وجمهورهم يلتزم بتقديم (أكْتعين) على (أبْصعين) عند الجمع بينهما، وقد نُقِل عن ابن كيسان عدم التقيّد بترتيب، وعليه ابن مالك[٧]

١٣- القصد من تنوين الترنمِ التَّرنُّمُ

قال: (وتنوين التَّرنُّم، وليس له فائدة إلا تحسين الصوت)[٨] أهـ.

وهذا ميلٌ عما استقرَّ لدى الكثير من النُّحاة من أنه جئ به لترك الترنم في الرَّوِيِّ المطلق؛ يقول سيبويه: (وأما أناسٌ كثير من تميم فإنهم يُبدِلون مكان المدة النون فيما ينوَّن، وما لم ينون، لمَّا لم يريدوا التَّرنم أبدلوا مكان المدَّة نونًا، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه)[٩] أهـ، ويقول الرضي (هو في الحقيقة لترك التَّرنم؛ لأنه إنما يؤتى به إشعارًا بترك التَّرنم عند بنى تميم في رَوِيٍّ مطلق.)[١٠] أهـ، وعليه ابن مالك[١١]، ويقول المرادي، والأشموني (ويُسَمَّى تنوين الترنم على حذف

---

(١) نفسه (٣/٤٩٣)

(٢) شرح العوامل (ص ٤)

(٣) الأوضح (٢/٧٦)، وانظر (التسهيل ص ١٦٩)

(٤) التصريح (٢/١١٦)

(٥) منهج السالك (٢/٧٢ - حلبى).

(٦) المحرر (٣/٥٠٦)

(٧) راجع تحريره في محله

(٨) المحرر (٤/١١٨)

(٩) الكتاب (٤/٢٠٧)

(١٠) ش الكافية (١/١٤)

(١١) التسهيل (ص ٢١٧).

مضاف ، أي قطع الترنم ؛ لأن الترنم مدُّ الصوت بمدة تجانس الرّويَّ)[١]
ويقول الأنباري (وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم ؛ لأنَّ التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف ، والواو ، والياء)[٢] أهـ .

وللنفس ميلٌ للأخذ بنظر المصنف ، ومن قال به ، كابن بابشاذ وغيره ، يقول ابن بابشاذ (وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي لمدّ الصوت عند الحُدَاء) وقال (وإنما دخل بمعنى الترَّنم ، وتحسين الصوت .)[٣] أهـ .

ويقول ابن يعيش (وهذا التنوين يستعمل في الشَعر ، والقوافي للتطريب معاقِبًا بما فيه من الغُنَّةِ لحروف المد واللين ، وقد كانوا يستلذون الغُنَّة في كلامهم ؛ وقد قال بعضهم إنَّما قيل للمطرِّب (مُغَنٍّ) لأنه يغنِّنُ صوته ، وأصله (مُغَنِّنٌ) فأبدل من النون الأخيرة ياء ، كما قالوا تَقَضِّى الباز ، والمراد تقضُّضٌ)[٤] أهـ ، ويقول خالد (أي المحصِّل للترنم كما صرح ابن يعيش وكذا شارح (اللباب) ، وإنما جئ به لوجود الترَّنم ، وذلك لأنَّ حرف العلة مدَّة في الحلقِ ، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم ؛ لأن التنوين غُنَّةٌ في الخيشوم)[٥] أهـ ، وقال الصبان (الترنم يحصُل بالنون نفسها ؛ لأنها حرف أغنّ ، وعليه لايكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الرّوِيِّ)[٦] أهـ ، ويقول الأنباري (لأنه خفيف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه من الخيشوم ، وأنه لا معتمد له في الحلق ، فأشبه الألف ؛ إذْ كان هوائيًا)[٧] أهـ .

فإذا أمكن للنُّون بطبيعتها أن تؤدى وظيفة حرف الإطلاق من التطريب ، وبخاصة - كما قيل - إنه صوت أكثر ما يكون في الحداء ، ولمَّا كان أقلَّ كلفة من حروف اللين ؛ لانسلاله دون جهد عضليٍّ بفتح الفم كان صنوها ، فالظاهر الأخذ

---

(١) التوضيح (١/٢٧) ، والأشموني (١/١٥ حلبي)
(٢) الإنصاف (ص ١٥٧)
(٣) الجمل الهادية (ق ٦٣) .
(٤) ش المفصل (٩/٣٣)
(٥) التصريح (١/٣٥ - ٣٦)
(٦) (١/٣١)
(٧) أسرار العربية (ص ٥٥) .

بهذا التفسير، وهو المفهوم من الزمخشري في قوله (النائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بنى تميم)[١]، ويقول ابن سيده (النون ؛ لأنها شبه حروف العلة في الترَّنم بها، كالتلحين لحروف العلة، وما فيها من الغنة كما في حروف العلة من المدّ)[٢] أهـ وغريب أن يضطرب أبو حيان في تفسير هذا المصطلح ؛ يقول في تفسيره : (ذكره النحويون في القوافي المطلقة إذَا لم يترنَّم الشاعر)[٣]

بينما يقول - وكأنه يغمز ابن مالك في تفسيره له بأنه : ترك الترنم - وقد سبقت الإشارة إليه - : (والنحويون يُسمُّون هذا تنوينَ الترنم، فيظهر من كلامهم أنه دليلُ الترَّنم، ويظهر من كلام هذا المصنف أنه يُشعِر بترك الترنم، والترنم : هو رفع الصوت بالغناء، والتطريب ؛ قالوا : تَرَنَّم بكذا، أى رفع صوته به مطرِّبا مغنيًا، وهذا التنوين يستعمل في القوافي للتَّطرِيب معاقِبا بما فيه من الغُنَّة في كلامهم)[٤] أهـ.

فثبتَ أنَّ الرأى مايقوله المصنف، وعليه المحققون كما سبق.

١٤- (أفكل، وأيدع) من (فَكَلَ، ويَدَعَ)

وبذا حكم بزيادة الهمزة فيهما[٥]، وكلامهم على أنهما مجهولاَ الاشتقاق، والحكم بزيادة الهمزة فيهما من حمل المجهول على المعلوم ؛ لاطرادزيادتها صدرا فيما عُلِمَ اشتقاقه، وأنه لم يُسْتَعْمَل لهمَا فعل ؛ ولكن ورد اسم المفعول (مفكُولٌ)، وحُكِيَ (يَدَّعْتُه تيديعًا)، فالحكم بالاشتقاق - على ماذهب - أوْلَى من الحكم بجهالته فيهما ؛ إذ هذا التصرفَ يشي بوجود فعلٍ لهما، ولعلَّه أمِيتَ أو هُجِرَ، وهذا ما نأخذ به

١٥- رد الكلام الملحون على ما هو عليه في الحكاية : [٦]

---

(١) المفصل (ص ٣٢٩).

(٢) المخصص (٢٦٨/١٣) وانظر (العمدة ٢/ ٣١١) والأشباه (٣١١/٢).

(٣) البحر (٤٦٧/٨).

(٤) التذييل والتكميل (٢٧٨/٦ - ٢٧٩)

(٥) المحرر (٣٣٤/٤).

(٦) السابق (٢٨٣/٤).

وقد ذهب إليه قوم، والجمهورُ على التصويب، وقد حرر في مكانه

١٦- تجب الحكاية في المفرد المنسوب إليه حكمٌ هو للفظه

قال: (إذا قال (رأيتُ زيدًا) أو: (ضربت زيدا) تقول أنت في تفسيره: ف(زيدًا) مفعولٌ، فتأتي به منصوبا، وإن كان مبتدأ، حكاية للفظ (زيد) الأول؛ ليعلم أنك تريده، ولو جئتَ به مرفوعا لجاز أن يتوهَّم السامع أنك تريد (زيدًا) غير (زيد) الذى أخبرك عنه)[١] أهـ، وكلامهم على أن الحكاية جائزة، وجريانه بوجوب الإعراب جائز كذلك، وقد حُرِّرَ في موقعه.

الميل عن الجمهور في الضرائر

أورد أبو الخطاب الهرميّ في الضرائر الشعرية مايجاوز الخمسين ضرورة، وقد أورد منها ما مال فيه عن جمهورهم مشايعًا لفريق، أو منفردًا به، وهاكها

١- عد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة[٢]، مع استشهاده له بقوله تعالى أيضًا ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[٣] وقوله تعالى ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[٤] - كقراءتين -

نعم عده الكثيريون ضرورة، والمحقِّقون على وروده عن قلة في السعة؛ قال أبو حيان: (وهو موجود في كلام العرب، وأكثرُ مايوجد في الشعر)[٥]، وقال ابن السِّيد (حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا يعدُّ ضرورة شاعر)[٦] أهـ وقد حرر في موطنه

٢- عد تذكير المؤنث ضرورة؛ قال (ويجوز له تذكير المؤَّنث الحقيقي على تأويل الحبيب، أو المحبوب، أو الظبي، أو الشخص)[٧]، وما أفهمه أنه ليس ضرورة

---

(١) المحرر (٢٨٨/٤)

(٢) ذاته (٢٤٨/٤)

(٣) السابق (١٢٠/٤، ٢٧٥).

(٤) ذاته (١٢٠/٤).

(٥) البحر (٥٢٨/٨)

(٦) إصلاح الخلل (ص ٣٩٦)

(٧) المحرر (٢٥١/٤)

٣- عدَّ نقل حركة هاء الضمير إلى الساكن قبله في الوقف في نحو (لم أضْرِبُهْ) ضرورة[١]، وما فهمته من كلامهم أن هذا النوع ليس ضرورة، بل الضرورة نقل حركة الضمير إلى الحرف المتحرِّك قبله في حال الوقف، نحو ضَرَبُهْ في (ضَرَبَهُ) وقد حُرِّرَ في مكانه.

٤- عدَّ إبدال الياء من ثاني الحرف المشدد ياء ضرورةً، في نحو (التَّقَضيِّ، والتَّظنيّ)[٢]، وإليه ذهب ابن عصفور والسيوطي، وجمهُورهم على أنه ليس ضرورة، بل عقد له المصنف في إبدال الياء[٣]

٥- عدَّ إسكان عين (مَعَ) ضرورة[٤]

وإلى ذلك ذهب سيبويه، والمحقِّقون على أنه لغة لربيعة، وغَنْم، وقد حُرِّرَ في مكانه.

٦- عدَّ الرفع في الإغراء ضرورة[٥]، والتَّحقيق أنه واقع سعة، وإن قلَّ[٦]

٧- عدَّ الخفض بـ (مَتَى، ولَعَلَّ) وبعد (بَلْ) ضرورة[٧]، والخفض بـ (متى، ولعل)، لغة كما صرح نفسه[٨]، وإضمار (رُبَّ) بعد (بَلْ) قليلٌ، ولكنه غير مقصور على الضرورة.

المصنِّف ونسبته آراء العلماء:

أكدتُ مرارًا أنَّ أبا الخطاب بما انتهجه لنفسه، ولكتابه كان حذرًا مقلًا من حشد مايُستَغْنَى عنه من آراء لاتضر في عدم التوقف عندها، فَسَلِمَ له منهجه، وإن كانت طبيعة البحث النحويّ لا تَغْنَى عن ذكر ما يُعَدُّ من الآراء ذا أثر توظيفي يفيد، أو يحمل أهمية في تقعيد، وكذلك فَعَلَ؛ كما يتضح من كتابه، وقد وُفِّقَ إلى حد بعيد في إصابة النسبة لهذه الآراء إلى ذويها - إنْ بلفظها، أو معنى لفظها - وسواء في ذلك

---

(١) المحرر (٤/٢٥٧)
(٢) ذاته (٤/٢٦١)
(٣) ذاته (٤/٣٧٤)
(٤) ذاته (٤/٢٦٧).
(٥) ذاته (٤/٢٦٦)
(٦) ذاته (٣/١٧٨)
(٧) ذاته (٤/٢٧١)
(٨) ذاته (٣/١٣-١٤، ٣/٣٩٢).

الفكر العام لمدرسة من المدارس ، أو الخاص لصاحب مذهب من الرجال ، وهذا ما يُعَدّ من مردود القول الخوض فيه ، وإنما أُعَرِّجُ على ما تتضح لبحثي وجهته في هذه المنسوبات .

أقول ربما نسب إلى عالم رأيا ، وثبت لى من كلامه ما يخالفه ، أو من المنقول منهم عنه ما يناهضُه ، وليس المصنف فردًا في هذا المضمار ، فقد أوقفتنا التجربة مع غيره أنه ماسلم أحد منه ، ومع ذلك فالحكم بعمومه على هذه الظاهرة ليس أمرا مقطوعًا به ؛ فقد يُنْقَلُ عن صاحب الرأى رأىٌ في موضع ، وله ما يخالفه في نفس الموضع ، بل قد يحمل ذلك له مؤلَّفٌ واحدٌ ، وقد ألزمتنا التجربة أيضًا أن نحسن الظن بالعلماء ، وبخاصة من ليس لهم مؤلفات متداولة ، أو من لم يظهر له جميع ما ترك من آثار .

لكل أولئك أُوقِف حكمى على الظنّ بما اهتديت إليه ، إمَّا من الوقوع على شئ من مؤلَّفات صاحب الرأى ، أو من المنقول عنه ، فقد يكون صاحبي وقف على ما لم أقف عليه ، أو اهتدى إلى ما لم أُمَكَّنْ منه ، أو فهم ما عجزت عن فهمه ، و(الاستدراك على المتقدمين في تقويم الرأى لا يمثل ظاهرة ، بل الظاهرة أنهم كانوا على الحق ، وأنهم كانوا مؤيَّدين بالحكمة والصواب)[١] ، ويقول ابن مالك (وزيادة الثقة مقبولة)[٢]

لذا أسجِّل هنا ما اهتدى البحث إليه من نسبته أقوالًا شاع عن أصحابها مايخالفه ، ومما ثبت لى حتى الآن ، ولعله بالبحث يُهْتدَى إلى ما يحقق نسبته ، وذلك فيما يلي

١- نسب إلى الأخفش تجويزه (كان طعامَك آكلًا زيدٌ) ، قال (فهذه المسألة لاتجوز عند سيبويه والأخفش يجيزها)[٣]

والذى ثبت لى - حتى الآن - أنَّ مُجِيزهُ هم الكوفيون ، وابن السراج ،

---

(١) ابن كيسان النحوي (ص ١٠١)

(٢) شرح عمدة الحافظ (ص ١٧٤) .

(٣) المحرر (٥٤٢/٢)

والفارسي وابن عصفور، على ما حُرِّرَ في موضعه.

٢- نسب إلى الزجاج تجويزه نصب المحلَّي بـ(ألْ) وصفًا لـ(أيّ) في النداء نحو (يا أيُّهَا الرجلُ) قال (وقد أجاز نصبه أبو اسحاق الزجاج)[١] أهـ

وكذلك فعل الرضيّ، وما وقعتُ عليه أنه رأى أبى عثمان المازني، كما حقق في موطنه

٣- نقل عن الأخفش تجويزه الفصل بين فعل التعجب، ومعموله بالظرف والجار والمجرور[٢]، وما توصلتُ إليه أن مُجوِّزه الفراء، والجرمي، والفارسي، ونقلوه عن المبرد، كما أثبت في محله.

٤- نَقَل عن الأخفش أجازته (الضَّارِبُ زيدٍ)؛ قال (ولو قلت (هذا الضاربُ زيدٍ) لم يجز جر (زيدٍ) على المذهب الصحيح، وقد أجازه الأخفش)[٣] أهـ وما اهتديت إليه أن هذا إنَّما هو مذهب للفراء، كما حُرِّرَ في مكانه.

٥- نقل عن أبى إسحاق الزجاج أن العامل في نحو (دِرْهَمٍ) في قولك (بكم درهمٍ اشتريت ثَوْبَكَ؟) (مِنْ) مضمرة[٤]

وما حررتُه أنَّه مذهب الجمهور، أما أبو إسحاق فيخفض بالإضافة تشبيها للاستفهامية بالخبرية.

٦- نسب إلى ابن الخباز تجويزه زيادة (ما) مع (مَا عَدَا، وما خَلاَ) في الاستثناء وجرّ ما بعدهما باعتبارهما حرفيْ جَرّ.[٥]

وما اهتديت إليه أنَّه رأى للكسائي، وأبى على، وأبى الفتح، والجرمي، والربعى، وابنُ الخبَّاز على ما عليه العامة؛ كما حقق في موطنه.

المصنف وأصحاب اللقب الواحد من العلماء:

وربما اكتفي المصنِّف من العالِم بلقبه، وحاملُ ذلك اللقب غير واحد، فيخفَى

---

(١) ذاته (٣/١٩٣).

(٢) ذاته (٣/٢٤٠).

(٣) ذاته (٣/٢٥٧، ٤٥٣).

(٤) ذاته (٣/٣٤٧)

(٥) ذاته (٣/٣٧٣)

المقصد، ولعل صنيعه ثقةٌ منه في المتلقِّي آنذاك، وفي مقدرته على التمييز، وإن كان الأسلم التمييزَ بالاسم في المتشابه؛ منعًا للإلباس، كما هو شأنه في غالبه، وذلك في

١- قال في (لَيْسَ) (وأبو العباس لايجيز تقديم خبرها عليها)[1] أهـ. ومقصده أبو العباس المبرد.

٢- وقال في (إنْ) النافية (لو قلت (إن زيدٌ قائمًا) وأعملتَها إعمال (مَا) النافية لم يجز عند سيبويه، وأبو العباس يجيزه)[2] أهـ، ويعنى به المبرد.

٣- وقال في (لا إله إلاَّ اللَّه) (وقال أبو العباس يجوز نصب اسم (اللَّه) على الاستثناء.)[3] أهـ، والمقصود: أبو العبّاس ثعلب

٤- وقال في (لا) (وقد أجاز أبو العباس أن تقول: (لا رجلٌ في الدارِ) - بتنوين (رجل)، ورفعه على الابتداء والخبر)[4] أهـ، والمقصود أبو العباس المبرد.

٥- ويقول في (كَلاَّ): (وقال أبو العبَّاس معناها ليس الأمرُ كذلك)[5] أهـ. والمقصود أبو العباس ثعلب، فلو ميَّز لما أبْهَم، وناهِيك بما كلَّفَهُ!

عمر الهرمِيّ والقولان في المسألة الواحدة:

ماسبق عرفنا فيه الهرمي ذا الرأى المحدَّد، مع الفريق، أو الفرد، أو مع نفسه؛ وثمَّة مواطن انشعب فيها اتجاهه، فقال بقولين في المسألة الواحدة، في تنظيرٍ أو بينَ التنظير والتطبيق، ولستُ أسمِّي هذا المسلك اضطرابًا؛ فقد يتفق للرجل رأيان في المسألة الواحدة، حتى تستطيع أن تحكم بعموم ذلك بين المصنفين، وتاريخ التأليف النحويّ قد أوقفنا على نحوٍ من ذلك لدى جمهرتهم، وهذا أمر لم يسلم منه سيبويه نفسه، فقد وقعتُ على موطن له خالف فيه تنظيرُه تطبيقَهُ؛ ألا ترى أنه قرر منع

---

(١) ذاته (٥٤٧/٢)

(٢) ذاته (٥١/٣)

(٣) ذاته (٨٩/٣).

(٤) ذاته (٨٨/٣)

(٥) ذاته (١٤٠/٤).

العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض في المعطوف - على ما هو المشهور من مذهب البصريين بعامة - فقبَّح أنْ يقال (هذا أبُوكَ وعمرٍو)[١]، مع ارتكابه إياه في تعبيره حيث قال (مَنَعَهم من صرفِهِمَا وأشباهِهِما)[٢] حتى أضحى ارتكاب مثل ذلك أمرًا غير مُسْتَهْجَن، ولا مطّرح، بل لعله الحاصل الفكري المتجدد بالبحث الدءوب، وما يُسْلِمُه إلى معاودة النظر غالبا فيما يُعْتَنَق من آراء ومذاهب، وهذا أمر وارد اعترفنا به، ولمسه السَّالفون، وضبطوا له؛ فهذا أبو الفتح ابن جني يقول (ألا ترى أنَّ العالم الواحد قد يُجيب في الشئ الواحد أجوبة، وإن كان بعضُها أقوى من بعض، ولاتمنعه قوة القَوِيِّ من إجازة الوجه الآخر؛ إذ كان من مذاهبهم، وعلى سمت كلامهم فإذا رأيتَ العالم قد أفْتَى في شئ من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلأنه وضع يده على أظهرهما عِنْدَهُ فأفتي به، وإن كان مُجيزًا للآخر، وقائلًا به)[٣] أهـ.

وكأن هذه ظاهرة تستحق وضع الضابط الدارس، والمنهج المحدِّد، فترى أبا الفتح يخطط في دراسته بقوله (ومن ذلك أن يرِد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيُعْلَم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته، ولم ينفه، وأن القول الآخر مُطَّرح من رأيه، فإن تعارض القولان مرسلَيْن بُحِثَ عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه، فإن استَبْهَمَ الأمر، وجب سَبْرُ المذهبين، فإنْ كان أحدهما أقوى من صاحبه، وجب أن يُنْسَبَ إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني. فإن تساوى القولان في القوة وجب أن يُعْتَقَد فيهما أنَّهُمَا رأيان له.)[٤] أهـ.

ويقول (ومن ذلك أن يَرِدَ اللفظان عن العالم متضادَّيْنِ على غير هذا الوجه، وهو أن يَحْكُمَ في شيءٍ بحكمٍ ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنَّه لم يعلل أحد القولين، فينبغي حينئذ أن يُنْظَرَ إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه،

(١) الكتاب (٢/٣٨١ - محقق).
(٢) السابق (٣/٢٢٣).
(٣) الخصائص (١/٤٩١)
(٤) السابق (١/٢٠٥).

فيُجْعَلَ هو المراد المعتزَمَ منهما ، ويُتَأوَّل الآخر إنْ أمكن)[١] أهـ .

فاستقام لنا - إذَنْ - سلامة الظاهرة ، وقد ألَمَّ بها صاحبي ، فازدوج معه الرأى في المسألة الواحدة سواء في التنظير ، أو بين النَّظَرية والتطبيق ، على ما ألمحتُ قريبًا ، وإليك ما كشفه البحث منه في ذلك

١- ذكر أنَّ (رغِيفًا) يجمع على (فِعْلانَ) - بكسر الفاء -[٢] - وهو ما لم أتمكن من الوقوف عليه ، ثم ذكر أنه يرد على (فُعْلانَ) - بضم الفاء -[٣] وهو ما عليه الناس .

٢- ذكر أن المقصور يكتب جميعه بالألف[٤]- ، وهو مذهب لبعضهم مُحَرَّر في موضعه - مع تفصيله الذى أثبته في مقالة (الخَطِّ)بالعَوْدِ إلى أصلها في الثلاثي ، فتكتب ألفا في الواوي ، وياء في اليائي ، وياء مطلقا في غير الثلاثي[٥]

٣- مثل بـ (قَبَعْثَرى) مع الأسماء المؤنَّثة المقصورة[٦] ، كما مثل بها و بـ (جَحْجَبَى) لما تكون الألف فيه علامة للتأنيث في الأسماء[٧] ، وبهما معا لما الألف فيه زائدة لتكثير البنية[٨] ، وما عليه الناس هو الأول في (جَحْجَبى) والأخير في (قَبَعْثَرى)

٤- أطلق في المنسوب بقاءه على لفظه ؛ قال : (ويكون الاسم باقيًا على لفظه ، لايزاد فيه شئ ولاينقص منه شئ ، بل على لفظه ، وحركته وسكونه) ، (وقد شرطتَ أنَّ النسب القياسي لايُغَيَّر فيه الواحد عن لفظه ، بل إذا نسبتَ إليه زدتَ عليه ياءً ، وهو باقٍ على لفظه)[٩] أهـ ، وذلك مع قوله : (ياء النسب يغير لها ماقبلها)[١٠] أهـ ، وقد حُرِّرَ في موضعه

---

(١) نفسه (٢٠٣/١)

(٢) المحرر (١٣٧/٢)

(٣) ذاته (١٥٦/٢)

(٤) ذاته (١٩٤/٢)

(٥) ذاته (٢١٢/٤) .

(٦) ذاته (١٩٤/٢)

(٧) ذاته (٢٥٢/٢)

(٨) ذاته (٣٢٩/٤)

(٩) ذاته (٣٢٤/٢)

(١٠) ذاته (٢١٠/٤) .

٥- ذكر أن بنية ضمير الرفع المنفصل من نحو (أَنْتَ، وأَنْتُمْ) هو (أَنْ)[١] وحدها - وهو مذهب أهل البصرة على ما سبق - مع ذكره أن نحو (أَنْتُمْ، وهُمْ، وضَرَبَهُمْ) مبني على السكون[٢]، وفي الأخير اتجاه دعا إلى قصده بعض رواد المدرسة الحديثة تسهيلًا واختصارًا، كما أُثبتَ في موضعه.

٦- ذهب إلى أنَّ اسم الفاعل مشتقٌّ من الفعل يَعْمَلُ عمله؛ وذلك قوله (واسم الفاعل بعكس المصدر؛ لأنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر، وههنا اسم الفاعل مشتقٌّ من الفعل)[٣] أهـ، وهذا مذهب السيرافي، وأبي علي، وعبدِ القاهر، وفي تطبيقه يذهبُ مذهبَ الجمهور من كونه مشتقًا من المصدر، وذلك في نحو قوله (ألا تَرى أنَّه (واقف) نكرة مشتق من الوقُوف)[٤]، وقد تكرر ذلك منه في مواطن عِدّة[٥].

٧- ذهب إلى جواز إظهار فعل المصدر الدُّعائي من نحو: (سَقْيًا، ورَعْيًا) -[٦] على ما تقدَّم قريبا في هذا الفصل - وبيّنت أنه مَيْلٌ عن مذهب الجمهور، وإليه ذهب الرضي، وفي الحاصل قال (الثاني لايستعمل معه فعله؛ كـ(مرحبًا، وأهلًا، وسهلًا، وسقيًا ورعيًا)[٧] أهـ. وهذا مذهب الجمهور، اللهم إذا اعْتبِر في قوله سابقا (ولك أن تستعمل فعله معه)[٨] سقطٌ نسخي لكلمة (لَيْسَ) فيكون أصل السياق (و[ليس] لك.) فيتحد القولان، ولعله كذلك.

٨- ذهب إلى أن (فَعَالِ) - اسم الفعل - واقع موقع فعل الأمر[٩]، وعلى ذلك بُنِيَ بناءَه، فقال (اسم لفعل؛ مثل (نَزَالِ، ودَرَاك)، وهو الأصل في هذا الباب؛ لأنه بنى لوقوعه موقعَ الفعل)[١٠] أهـ، وفي موضع آخر يستدلُّ على اسميتها

---

(١) ذاته (٢/٣٣٣).

(٢) ذاته (٤/١٧٢).

(٣) ذاته (٢/٤١٥، ٤٢٤، ٣/٢٥٣)

(٤) ذاته (٣/٣١٦)

(٥) راجع الصفحات (٢/٣١٣، ٣/٤٨٥، ٥٥٠، ٥٥٣).

(٦) المحرر (٢/٤١٠).

(٧) ذاته (٢/٤١٤)

(٨) ذاته (٢/٤١٠)

(٩) ذاته (٢/٤٣٣)

(١٠) ذاته (٤/١٨٤).

بقوله (إنك إذا قلت (نَزَالِ) فهي في موضع نصب مفعولة، كأنك قلت (انزل نُزُولًا) فقولك: (نَزَالِ) واقع موقع (نُزُولٍ)[١] أهـ.

وعلى القول الأول لا موضع لها من الإعراب، وهو قول الأخفش، ونُسِب إلى الجمهور، والقول الثاني هو قول المازني وطائفة، ونُسِبَ إلى سيبويه، قال الرضي (ماذكره بعضُهم مِن أنَّ أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ؛ إذْ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدَّرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية.)[٢] أهـ، وقيل بُنِيتْ والحالة هذه؛ لتضمن الأمر منها لام الأمر، وحُمِل الباقى عليه؛ وقد حُرِّرَ في موضعه[٣]

٩- ذكر أن (إنَّ، وأنَّ، ولكِنَّ) لايغيِّرْنَ من معنى الابتداء شيئًا[٤]، مع قوله في موقع آخر (بخلاف ما قلنا في (إنَّ) إنَّ حكم الابتداء باق فيها وحدها، وليس بباقٍ في باقي أخواتها)[٥] أهـ؛ والأولُ ما عليه الناس

١٠- اختار في إعمال الفعلين (التنازع) مذهب البصريين، وجوَّدَهُ، وكان تطبيقه عليه في مسائله، ثم تكرر منه هذا التأصيل (والأصلُ في هذا الباب أنك إذا أعملت الثاني حذفتَ معمول الأول، فإذا أعملتَ الأولَ أضمرتَ معمولَ الثَّاني.)[٦] أهـ.

وهذا التأصيل إنما يطَّردُ على نحوٍ مايراه الكسائي وهِشام، والسهيلي، وبتطبيقه يتجه اتجاهًا بصريًا، قضيَّتُه إضمار المرفوع في الأول عند إعمال الثاني؛ من نحو (ضربَنِى وضربْتُ زيدًا) قال (فيكون (ضَرَبَنِى) فعلًا ومفعولًا، وفاعله مضمر فيه لايعود على شئ تقديره ضربني (هو) ويفسر هذا المضمرَ قولُك (زيدًا) المنصوب بـ(ضربت) الثاني، وتقول في التثنية (ضرباني وضربتُ الزيدْيِن)،

---

(١) ذاته (٢٨٨/٣)

(٢) ش الكافية (٦٧/٢)

(٣) وراجع (المرادى ٧٥/٤، والهمع ١/ ١٧، والتصريح ١٩٥/٢)

(٤) المحرر (٨/٣، ٢٩)

(٥) ذاته (١٣٥/٣)

(٦) المحرر (١٨٠/٣، ١٨٣، ١٨٦)

وفي الجمع (ضربُوني وضربت الزيدِينَ)[١] أهـ.

وهذا - كما تلحظ - مذهب البصريين، فلايحذف؛ لامتناع حذف العُمَد، والكسائي وهشام والسهيلي يوجبون الحذف فرارًا من الإضمار قبل الذكر؛ وقد حُرِّرَ في موضعه

١١- ذهب إلى أنَّ النصب فضلة لا يُحْتاج إليه في تمام الكلام[٢]، مع ذهابه إلى أن التَّمييز لايتم الكلام إلا بهِ[٣]، وقد تقدمت وقفة مع هذه المسألة قريبًا

١٢- ذهبَ إلى (أنَّ حروفَ العِلّة أصلُها ناشئٌ مِنِ الحركاتِ)[٤]، وفي موقع آخر قال (اعلم أنّ الجر ينشأ من الياء؛ كما أنَّ النَّصب ينشأ من الألف، والرفع ينشأ من الواو، وهذا قول المحققين أن الحركات مأخوذة من الحروف وقيل إن الحروف مأخوذة من الحركات)[٥] أهـ.

١٣- قصر (عطف البيان) على تبيين الأسماء بالكُنَى، والكُنَى بالألقاب، والأسماء بهما، أو هُمَا بالأسماء[٦]، وخَرَجَ عن هذا الضابط في قوله (هذا زيدٌ أفضل القوم)، قال (ف(هذا) مبتدأ، و(زيدٌ) بدل منه، أو عطف بيان.)[٧] أهـ، والآخر ماعليه جميع الناس.

١٤- قال (ولايكون العامل في الحال إلا العاملَ في صاحبها)[٨] أهـ، وقد قِيلَ به، ثم رأيته يمثِّل للحال بنحو ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[٩]، و: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾[١٠]، مما العامل في صاحبها ليس العامل فيها، وقد قيل به أيضًا

١٥- قصر بدل الاشتمال على المصدر بقوله (لايكونُ إلاّ مصدرًا)[١١] أهـ،

---

(١) المحرر (٣/١٨٤)
(٢) ذاته (٢/١٠٩)
(٣) ذاته (٣/٣٤١، ٣٤٤)
(٤) ذاته (٢/٩٢)
(٥) ذاته (٣/٣٩١)
(٦) ذاته (٣/٥١٣).
(٧) ذاته (٣/٤٥٤)
(٨) ذاته (٣/٣١٨)
(٩) ذاته (٣/٣٢٤)
(١٠) ذاته (٣/٣٢٢)
(١١) ذاته (٣/٥٢٣)

وله العذر ؛ لغلبته فيه ، وإن قصره الزجاجي عليه ، كما حُرِّرَ في موطنه ، ثم طبق بما يخالفه في الاستشهاد بقوله تعالى ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ﴾[1] وليست (النارُ) مصدرًا

١٦- قال فيما يُمْنَعُ لعلة واحدةٍ مقام عِلَّتيْنِ (التأنيث بالهمزة الممدودة ، أو بالألف المقصورة ، والجمع ، وبعضُ النُّحاة يقول : التأنيث ولزوم التأنيث ، والجمع ونهاية الجمع)[2] أهـ ، وما عزاه هنا لبعض النحاة طبق به ، كأنَّه له ؛ حيث قال (وعِلَّةُ منعه من الصرف التأنيث ، ولزومُ التأنيثِ)[3] ؛ وقال (والعلة في منع هذا النوع من الصرف التأنيث ، ولزوم التأنيث .)[4] أهـ .

١٧- أوجب الحكاية في المفرد المنسوب إليه حكم هو للفظه[5] - كما ذكرت قريبًا- وما أوجبه تنظيرا انصرف عنه تطبيقًا ، فأورده بما يقتضيه حكم الإعراب ، وهو ما جوزه جميع النحاة - وذلك من نحو قوله : (هذَا غُلام زيدٍ) ، فلما انجرَّ (زيدٌ) وانتصب بَانَ حينئذ أن حكم المضمر حكم الظاهر)[6] أهـ ، وقوله (ضربني وضربتُ زيدًا) ففاعل (ضربني) مضمر ، لايعود على شئ ، بل يفسره (زيدٌ) الذى بعده .)[7] أهـ ، وقوله (مازيدٌ بشيءٍ إلاَّ شئٌ لايُعْبأُ بِهِ) فعلمت من هذا كلِّه أنَّ (شيئًا) الذى بعد (إلاَّ) لايكون إلا مرفوعًا)[8] أهـ .

بلِ هو استعماله في تخريجه لبعض آيات القرآن الكريم ، من قوله في ﴿إنَّ اللَّه برِيءٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورَسُولُه﴾ (برفع (رسُولٍ) على الثلاثةِ الأوجهِ وأن يكون (رسولُهُ) مبتدأ...)[9] أهـ .

وقوله في الآية ﴿قدْ أنزلَ اللَّهُ إليْكُم ذِكرًا رسُولًا﴾ (و (رسولا) مفعول المصدر الذى هو (ذِكْرٌ))[10]

---

(١) ذاته (٥٢٤/٣)

(٢) ذاته (٥٤٧/٣) .

(٣) ذاته (١٩٥/٢)

(٤) ذاته (٥٥١/٣ ، ٥٥٢) .

(٥) ذاته (٢٨٨/٤) .

(٦) ذاته (٥٧/٢)

(٧) ذاته (٥٨/٢)

(٨) ذاته (٧٦/٣)

(٩) ذاته (٢٥/٣)

(١٠) ذاته (٢٧٣/٣) .

نعم، إن أكثر أحواله في تطبيقه على الحِكاية، وهما على كلٍّ طريقان غيرُ منكرَيْنِ.

١٨- ذكر (جُنْدُبًا) فيما كان على (فُعْلُلٍ)[١]، كما ذكره فيما زيدت فيه النون، فوزنه (فُنْعَل)[٢] وهما مذهبان للناس

١٩- ذهب إلى أن الواو في: (أوادم، وأوَيْدم) مبدلة من ألِف: (آدم)[٣]، وهذا مذهب للمازني، والجمهُورُ على أنها مبدلة فيهما من الهمزة؛ إذ التَّصغير والتكسير مما يرد الأشياء إلى أصولها، وهو ماذهب إليه في قوله (وكذلك (أوَيْدِمُ) - بالواو -، أصله (أُؤَيْدِم) - بالهمزة - فخففت إلى الواو)[٤] أهـ.، وقد حُرِّرَ في موضعه.

٢٠- ذكر في الهمزة أنها صوتٌ (هوائي لاهجاء له، ويصوَّر في الصورة ألفا، ولا اعتماد له في مخرجه، بل هو صوتٌ يخرج من الجوف)[٥]؛ وقال (ومخرجها من أقصى الحلْق. فنجد مخرجها من الصدر، والاعتماد عليها هنالك وأنها بخلاف الألف؛ إذْ الألف هوائية مدَّةٌ لا اعتماد لها في مخرجها)[٦]؛ وقال: (فللهمزة والهاء، والألف أقصى الحلق)[٧] أهـ.

وقد أرجعتُ هذا التَّردُّد مع هذين الصوتين إلى اختلاف تصوُّر الدَّارسين فيهما بعامَّة، كما حرر في موضعه

٢١- ذهب إلى أنَّ (سِوَى) ملازمةٌ النصبَ على الظَّرفية في قوله (وأما إعراب (سِوَى، وسُوى، وسَوَاء) في نفسها، فإنَّها منصوبة أبدًا مع الموجب والمنفي؛ قال سيبويه لأنها مُشَبَّهة بالظروف، والظُّروفُ منصوبة.)[٨] أهـ.

وهذا ما عليه جمهور الناس، كما حررته في مكانه، وتطبيقُه على هذه الكلمة

---

(١) ذاته (٣٠٣/٤)
(٢) ذاته (٣٤٧/٤)
(٣) ذاته (٣٧٧/٤)
(٤) ذاته (٤٤٠/٤).
(٥) ذاته (٢٠٨/٤)
(٦) ذاته (٤٣١/٤)
(٧) ذاته (٤٥٠/٤).
(٨) ذاته (٣٧٥/٣).

يخالف هذا التنظير ، فلغتُه استعمالُها اسما – ، كما تقدَّم في الفصل الأول من هذه الدراسة – ، وذلك من نحو قوله (الأسماءُ مجرَّدُها عن الإعراب لايدلُّ إلا على ذات المُسَمَّى ، لا سِوَى)[١] أهـ .

أو قوله (وهى أربعةٌ لا سِوَى)[٢] ، وقوله (وهذا في المصادر لا سِوَى ، دُونَ الأسماءِ)[٣] أهـ ، وهو كثيرٌ ، حتى عدَّه البحث من سماتِ لغته في استعماله لها استعمال (غَيْر)

وهذه قضية وقف الدارسون حيالها موقفًا ؛ فسيبويه والجمهور على أنها ظرف غير متصرف ؛ قال سيبويه (وأما (أتاني القومُ سِوَاكَ) فزعم الخليل – رحمه الله – أنَّ هذا كقولك : (أتاني القومُ مكانَك) و (ما أتاني أحدٌ مكانَك) إلا أنَّ في (سِواكَ) معنى الاستثناء)[٤] أهـ ، وقال (ومن ذلك أيضًا (هذا سواءَكَ) و (هذا رجلٌ سواءَك) فهذا بمنزلة (مَكَانَكَ) إذا جعلته في معنى (بَدَلَكَ) ولايكون اسمًا إلاَّ في الشعر)[٥] أهـ ، وقال (ويدُلُّك على أن (سَوَاءَكَ) بمنزلة الظُّروف أنك تقول (مررت بمن سواءَكَ) ، و(على من سواءَكَ) ولا تحسُنُ الأسماء ههنا ، ولا تكثُر في الكلام)[٦] أهـ ، وعليه البصريون[٧]

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسمًا وظرفًا ، واختاره قوم كابن مالك حيث يقول (والأصحُّ عدمُ ظرفيَّته ، ولزومِه النَّصبَ)[٨] أهـ ، وابن هشام في قوله (وهى عند الزجاجي وابن مالك كـ(غَير) في المعنى والتصرّف وهو الأرجح)[٩] أهـ .

أما وقوعُهَا اسما في الشعر فكثير ؛ وأما وقوعُهَا اسمًا في النَّثر ففي قوله – ﷺ – (ما أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ من الأمَمِ إلاَّ كالشَّعْرة البيضاء في الثَّور الأسودِ ، أو كالشَّعرة

(١) ذاته (٢/٩٥)

(٢) ذاته (٤/٣٠٦)

(٣) ذاته (٤/٣٩٦)

(٤) الكتاب (٢/٣٥٠ – محقق) .

(٥) السابق (١/٤٠٧) .

(٦) ذاته (١/٤٠٩)

(٧) انظر (المقتضب ٤/٣٤٩، والمنصب ١/١٢١)

(٨) التسهيل (ص ١٠٧)

(٩) المغنى (١/١٢٤) .

السَّوْداء في الثوب الأبيض)، وقوله (دَعَوْتُ رَبِّى ألاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أمّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أنْفُسِهَا)، وماحكاه الفراء من قولهم (أتَانِي سَوَاؤُكَ)

ولعلَّ القول باستعمالها اسمًا - وإنْ كانَ قليلًا - هو المقبولُ؛ قال الخضري (ومذهب الرماني، والعكبري أنها تكون ظرفًا غالبًا، و ك(غير) قليلًا، وهذا أعدل المذاهب؛ لعدم تكلفه في بعض المواضع)(١)



(١) ١/٢١٠، وانظر في المسألة (المخصص ١٤/٥٥، وضرائر ابن عصفور ٢٩١-٢٩٢ والإنصاف م ٣٩، وش الكافية ١/١٤٧، والمرادي ٢/١١٨، والخزانة ٣/٤٣١ - محقق، والأشموني ١/ ٤٠١ - ٤٠٤ - حلبى، والتصريح ١/٣٦٢، وابن عقيل ٢٣١-٢٣٢ وغيرها.

تجاوزات أبي الخطَّاب الهَرْمِيّ

وبعد فلعله قد اتضَّحتْ صورة ما حاولَهُ البحثُ من مكان أبى الخطاب في مساحة الفكر النحوي، وموقعه في هذا المعترك، وموقفه من الناس فريقًا، وأفرادًا، أو من نفسه هو، وقد ألفيتَ منه سَواءَ الباحث في ميله، أو انتقائه، أو اختياره أو فيما يرفض، بل فيما يتردد فيه مزاجه، فهذه مناحٍ سويَّةٌ، لا تتجاوزُ المألوف عند الناس، وذوى الفكر الناشط منهم بخاصة

وفي إشارة أخيرة يجمل أن أنّوه بما جاوز فيه - على قدر علمي - حدودَ المألوفِ، وإن لم يكن الفردَ في هذا الباب، فللعلماء تجاوزات معروفة سُجِّلتْ عنهم، ولهم في ذلك مجالس، وما ادَّعَى أحدٌ أنَّ في مثله إغضاءً من منازلهم، بل ربما كان ادِّعاءُ سلامةِ ساحتِهم منه هو الإغضاءُ ذاتُهُ، وما صاحبي إلاَّ واحد من هؤلاء، وقد عددتُ عليه ثلاثةَ مواقف لم يتبيَّنْ لبحثي حتى الآن إلاَّ أنَّ فيهنَّ تجاوزًا عن حدود المستوى الصَّوابي الذى تُعُورِفَ عليهِ

أولاها أنه أورد في جمع (جِذعٍ) (جِذْعَان)[1] ومبلغ علمى أنَّ له (الجُذُوعَ) كثرةً، أما (الجِذْعَان) - بضم الجيم وكسرها - فهو جمع (جَذَعٍ) - مفتوح الفاء والعين -[2]

ثانيتها أنه استدل على كون التأريخ مبنيٌّ على الليالي دون الأيام بقوله (ويدلُّ تأنيث الفعل - (أى في نحو كتبتُه لخَمْسٍ خلَوْنَ) - أيضًا على أنّ التأريخ مبنى على الليالي دون الأيام، إذ لو أردتَ بالتأريخ الأيامَ لقلتَ (كتبتُ لخمسةٍ خلوا، فكنت تثبت الهاء في (خمسة) وتحذف النون في (خَلَوْا)[3] أهـ.

قلتُ وعجيبٌ أنْ يهتزَّ مع هذه الأطْروحة الواضحة، ويستنتجُ بعدم التذكير

---

(١) المحرر (١٢٨/٢)

(٢) راجع (العين ٥٢/١ والصحاح ١١٩٥/٣، واللسان (جذع)

(٣) المحرر (٢٣٢/٢).

على حمل التأريخ على الليالي دون الأيام ، وما ذلك إلاَّ ذُهُول عما استقر عندنا منهم ، فألواو لا تعود إلا على الجمع المذكر العاقل لُزُومًا ، وعلى غير العاقل منه مجازًا ، وقد تلحق فعلَهُ العائد عليه التاءُ بتأويل ، أما غيرُ العاقل بعامَّةٍ ، فالتاء أو النون على اختلاف العدد قلةً وكثرةً ، ولادليل في التاء أو النون على الذكورة والأنوثة معه ؛ فيقال (الأيامُ مرَّتْ ، ومرَرْنَ) ؛ كما يقال (الليالي مرَّتْ ، ومَرَرْنَ) وغير العاقل منزلٌ منزلة المؤنث ؛ كما ذكر هو نفسه[1] ؛ فالأيام والليالي في عود الضمير عليهما سواء ؛ فأى دليل لليالي على خصوصيتها بالتأريخ لتأنيث ضميرها؟ وانظر قوله تعالى ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ و : ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾[2] ، يقول الطبري (لاتكادُ العرب تكنى بالهاء والميم إلا عن أسماء بنى آدم ، والملائكة ، وأما إذا كانت عن أسماء البهائم ، وسائر الخَلْق - سوى مَنْ وصفناها - فإنها تُكنى بالهاء والألف ، أو بالهاء والنّون)[3] أهـ ، ويقول : (إنَّ الأيام في الجميع تصير إلى التأنيث ، فتصير نعوتُها ، وصِفاتُها كهيئة صفاتِ المؤنَّث)[4] أهـ .

ثالثها أنه قال في قوله - تعالى - ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ (تقديره إن القصة أو القضية لا تعْمَى الأبصارُ ، ولكن تعمَى القلوبُ التى في الصُّدور ، وهذا أمرٌ عظيمٌ ؛ لأنَّه إخبارٌ عن يوم القيامة)[5] ، وفي هذا التفسير ذهولٌ عن معنى الآية فلا علاقة لها بيوم القيامة ؛ كما حُرِّر في موقعه ، اللّهُمَّ إلاَّ أنْ يكون في النسخة سقط نسخى لنحو قوله - تعالى - ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ فيستقيم تفسيره عليه ، ولعله كذلك ، واللَّه أعْلم

❁ ❁ ❁

الخَاتِمَة

(أ) نتائج البحث:

١- نتائج عامة حول (المحرر) وصاحبه.

٢- ملامح التجديد في تصنيف الهرميّ.

٣- مواقف عدّها البحث على الهرميّ.

٤- أبرز الأفكار العامة التى قررها البحث، أو شايعها.

(ب) منهجى في التحقيق.

(ج) نسخ التحقيق:

النسخة (ص).

النسخة (د).

الحواشي والتعليقات في (ص).

(أ)

١ - نتائج عامة حول (المحرَّر) وصاحبه

وبعد هذه الرُّفْقَةِ الطويلة مع الكتاب وصاحبه ، يمكن استخلاص هذه الخطوط العامة التى تنْشعب عنها خطوط وفَّاها البحث نصيبها من الدراسة ، وإليك ما يجمُل طرحه في هذه الواجهة :

كان لتحوُّل الأمر إلى الرسوليِّين في اليمن بعد الأيوبيين أن نعمت البلاد بمسحة من تقدم علمي أَسْعَدَ عليه أولو الأمر من القائمين عليه منهم ، وإن حُرِمَتْ البلاد استقرار الحال ، حصيلةَ القلاقل التى أَرَّثت فتنتهَا الأطماعُ ، والتناحر المذهبي ، امتدت طوال هذا العصر الضارب قرابة القرنين ونصف القرن من الزمان ، وكان لذلك الأثرُ في احتجاب الكثير من الذخائر اليمنية ، امتدت يدها إلى تراث عمر بن عيسى الهَرْمِيّ

* والتاريخ النحويّ في العصر الرسوليّ يشير إلى أبى الخطاب الهرميّ كأبرز مَعْلَمٍ يبتدئ به هذا العصر ، وهذا ما تضافرت عليه روايات المؤرخين ؛ إذ عدوه أحدَ اثنين يؤرَّخ بهما النحو في العصر الرسولي ، وبينه وبين صاحبه مائةُ عام ، أو نحوها ، كما قد أشار إلى ذلك البحث في محله .

* وإذْ يُعَدُّ الهَرْمِيّ من المعالم النحوية التى هُيِّئَتْ في العصر الرسولي ، فقد كان واجهة لثقافة عصره ، والتى انتشرت بين باحثي اليمن ، وصادفت منهم هَوىً ، إنْ من أقلامٍ زحفت إلى اليمن من خارجها ؛ كالزمخشري ، وابن بابشاذ ، وابن الحاجب وغيرهم ، أو من بين ظهرانيهم كأبى السعود ، والحسن بن عباد ، ومن عداهما

وكل أولئك أفرزته عقلية الهرميّ ، فضلًا عن التراث الممتدّ في الحِقَب النحوية ، والماثلِ دائمًا بين شُداة النحو ، من النتاج البَصرىّ ، والكوفيّ ، وما جاوزهما من مشارب ممتدة في رحابة الوطن الناطق بالعربية .

* ولقد وثَّق البحث نسبة كتاب (المحرَّر في النحو) إلى المصنف: (عمر بن عيسي بن إسماعيل الهرميّ)، كما وثَّقَ اسمه المُعَنْوَن به، ويمنيَّةَ صاحبه.

* تكشَّف للبحث تعدُّد مناحى ثقافة أبى الخَطاب الأدبية، والعروضية، والفقهية، والمنطقية، ورسوخه في علم القراءات والرواية، كما كشف البحث عن شخصيته العلمية المتميزة الملموسة في تواضعه غير المُدِلّ التيَّاه، أو المكابر، وهو الواثق بالعلماء، ومايصدر عنهم، كما هو النافذ المعتدّ على بصيرة في مواطن الدفاع، والتأييد لما يتوثَّقه، ويعتقده، وأنّ للإحساس الديني الغامر سلطانًا على الرجل، تبدت آثاره على تطبيقيته في هذا الكتاب.

* يتوارى الأسلوب الأدبي الذى شُهِرَ به أبو الخطاب من هذا الكتاب في غير مقدمته وخاتمته، وفيما سواهما فأسلوبه أسلوب العالم السمح العبارة، الصريح الفكرة، الواضح المعنى، الجانح إلى العلميّة المنطقية فيما يطرح ويناقش.

* وكتاب (المحرَّر في النحو) يمثل انعطافًا ملموحًا في التصنيف النحوي، القائم على استواء الخِطّة وطرافتها، لصاحبه لقاء مع القدماء في مدارجهم، وبالمدارس الحديثة فكرا، وقياسًا وتطبيقًا، كما برزت في تقسيمات صاحبه إيَّاهُ إلى عشر مقالات في النحو، والتصريف، والخط والضرائر الشعرية.

* كان للسابقين أثر في الانتخاب، والانتقاء من الهرمي، حتى وقع كتابه منفردًا في التصنيف النحوي، قامت فلسفته على اللقاح المتكامل للمنهجية النحوية.

فتأسيسه على النظر في (**المفرد**) من حيث تبيين أنماطه المتنوعة، ومايمكن أن يَعْتَوِرَ هذه المفرديَّة من أحكام، كما أن لـ (**الشكل الاعرابي**) يدًا في تشكيل نسيج هذا المنهج، مع قيام بنائه الجزئي، ومفرداته على نظرية (**العامل النحوي**)، كما شكَّلَهُ بمقتضى نظرية (**الأحكام اللغوية**) الرامية إلى الفصل بين النحو والصرف تصنيفًا، وإن ربط بينهما تطبيقًا على مختلف أنحائه.

* والترتيب العام في التبويب قائم على الموضوعية في الأبواب، حيث قد تتعدد للشئ الواحد باعتبارات مختلفة تتعلق بها، كما أن للترتيب بين الأبواب

فلسفة مؤسَّسة على ملاحظة الوشائج، والصلات بينها، سبق المصنف بها الكثير من المصنفين؛ كصنيعه في أبواب المفعول به، والجوازم، والإمالة، والتمييز، وما يرتبط به من أبواب.

* وقد التزم المصنف في الباب الواحد، أو الفصل بوحدة الفكرة وتخصصها، فلاتختلط فيها الأفانين ارتجالًا، أو تداعيًا، وإن ألمَّ على عُجَالة بما يَمَسُّ غرضه من سبيل، اعتذر عن جُنوح مسارِه.

* وإن الخط العملي في كل الأبواب قائم على الأبعاد الثلاثة للدرس التلقيني المستخلصة من التمهيد للفكرة إجمالًا، ثم التفصيل والشرح، ثم الحاصل في استنباط النتائج، وهى أُسُسُ عَرْضِ الأفكار كما ينشدها المربُّون.

كما تأسس الكتابُ على سمات بارزة، معترف بها قديما وحديثًا، وكان للهرميّ في تناولها طابعٌ عُدَّ لَهُ؛ كعرض الأفكار عن طريق التحاور، وعرض الأحكام المصطلح عليها، والتنبيه على اختلاف الحكم باختلاف الاعتبار في الشئ الواحد، واختصار الطرق بمراجعة الأصول القريبة، دون البعيدة، والتركيز على الفروق بين النظائر المشتبهات لفظًا، والتأكيد على بيان المستوى الصوابي في استعمال التراكيب، والاستقصاء في التوضيح، والتنظير بالتمثيل، وغيرها مما بسطته الدراسة في محله.

* ومن الخط العام للمصنف في كتابه التقريب بالنظير الملموس، أو المشاهدة المعاصرة، والتوجيه إلى كيفية التعامل مع المصادر العلمية، واستخدامه العبارات الجامعة، والاهتمام باللغات والمقاييس اللغوية، وإيراد المأثورات من الأخبار، والحمل على الوجه الأشهر في متعدِّد الوجوه، ومراعاة الضبط العلمي، والتقسيمات الواضحة، وتكامل الكتاب كوَحْدَةٍ، حيث يكمل في موضع ما نقص في آخر

* وقد حاول الهرمي التخصيص استعمالًا في المصطلح النحويِّ؛ كالتفريق بين زيادة التضعيف والتكرير، وكتخصيصه عطف البيان بالأعلام دون غيرها.

* للمصنف في بعض المفردات مواقف خاصة، تناولها البحث بالدراسة، من أبرزها: اعتقاده مجئ (كأنَّ) للظن إذا كان الخبر مشتقا، وإطلاق جواز الوجهين الرفع والنصب بعد (حتَّى)، واعتباره (مَعَ) حرف جر، واعتباره (ال) في (الذى) معرِّفة لازمة، وتأكيده مرارا على جواز الإتباع في محل المجرور نصبًا، وكل ذلك أكده البحث، مبينا سلامة منحاه في دراسة مستفيضة، وللهرمِيّ مذهب متخفف المُؤَونة في نحو التركيب: (إياكَ والأسدَ) طرحتْه الدراسة، وأنسِتَ به مع ما ارتأته مما يمكن مسايرته، مع التخفيف في مناقشة الأساليب، دون الجَنَفِ عن الضوابط العامة.

* وأدلة الصناعة النحوية بارزة في مدرسة أبى الخطاب، وقد أحسن توظيفها بما يتلاءم مع طريقه، فالفهم الأكيد لديه: أنَّ وظيفة العربية، إنما هى في ترصُّد المسموع دونما خروج عنه - ماكان وافيا بالحاجة - والقياس عليه بناءً - إذا لم يف - أمر غير مطَّرح، فالوقوف عند حد المسموع التزام لا يُحْمَدُ العدول عنه، والهذا الوفاء بالمسموع التزم بإقامة المفعول الأول مقام الفاعل في بابَىْ (ظَنَّ، وأعْلَمَ) - مثلًا - دون سواه، على غير مايُصَرِّحُ به النحاة من إقامة الثاني، أو الثالث، ولم يعضُد قياسَهم سماع

والقياس على هذا المسموع - فيما لم يرد - قياس على نظير، دعت إليه الحاجة، فهو من كلامهم، تسهيلا للأداء الاستعماليّ، ولذا أطلق القياس في أمور لمس البحث فيها سبْقًا، وروحا جديدًا التقى فيه عمر في كثير منها البحث الحديث بما عرضته الدراسة موضحة المعيار الضابط في مقامه.

* وللشاهد النحوي حضور ثرىٌّ بألوانه المتنوعة في الكتاب، ولكل منها في تناول أبى الخطاب الهرمي منهجٌ، وللقرآن الكريم الحظ الوافر منها، وهو المعتدل مع القُرَّاء، والقراءات إلا ما شايع فيه أهل البصرة بما بسطته الدراسة مصوِّبة بما أتيح لها مسلك غيره

* ولأدوات النحوي، ومفاهيمه من العلل، والعوامل، والمصطلحات،

والحدود ، وتحليل الأساليب مُثُول شاخص بين يدى عمر ، وقد أرضي بتعليلاته القدماء والمحدثين على سواء ؛ إذ قد يكتفي بالسماع علة ، أو يُفْرِدُ للعقل الساحة ، فيأنس بعلله المنطقية ، فوقف مع كل ظاهرة محاولا التفسير ، والاستبطان والوقوف على الأسباب .

* والعامل النحوي لصيق بفكر الهرميّ نظرية وتطبيقًا ، وله نصيب معايَن في النهج الترتيبي لكتابه ، وهو وإن عزا العمل إلى اللفظ تطبيقا وتعليما ، فاعتقاده على أن العمل للمتكلم ، كما هو المذهب السَّوِيّ الذى أكده البحث مع المشارب المختلفة ، حيال هذه النظرية ، وليست العوامل بأنواعها على قدم سواء قوة وضعفًا ، فهى تتباين في ذلك لذاتها ، أو لطبيعتها ، أو موقعها ، أو اختصاصها

* وللمصطلح البصريّ العمومُ الغالبُ في استعمال الهرميّ - كما هو عند غيره - إلا في مواضع معدودات رَكَنَ فيها عُمَرُ إلى المصطلح الكوفيّ .

* والقصد بالحد النحوي عنده ما به يتميز المحدود من غيره بوجهٍ ما ، دون خضوع لنمط ثابت ، في سبيل هذه الغاية - وهو ما يرتضيه البحث منه - ، ولذا تعددت لديه الأصناف المحَدِّدَةُ ، من لغة ، واصطلاح ، والتحديد بالخاصة ، أو بالصورة المستعملة ، أو بالسبب ، أو بالمثال .

* ومن السمات البارزة عند أبى الخطاب تحليلاتُهُ الإعرابيةُ للتراكيب ، فقد أولاها شطرًا وافرًا من جهده ، على اعتبارها الغايةَ المأمولةَ للدرس النحوي ، بتبيان وظيفة الكلمة في الأسلوب ، والتدريب العملي على مثلها ، وله في ذلك منهج استخلصه البحث في عرضه الوجوه الإعرابيّة في الأسلوب الواحد مع اتحاد الضبط ، أو مع اختلافه ، أو مع تغيير في بعض ألفاظه ، أو تخريج الأسلوب على مقتضى لغتين مختلفتين ، أو عرض آراء النحاة بالأسلوب الواحد .

* وللهرميّ في ساحة المعترك النحوي حضور بارز في انتماء ، أو انتحاء ، أو انتخاب في ميل ، أو نزوع ، أو إلمام ؛ فالحصاد المختلف للفكر النحوي ، التقى على طبيعته ، وطبيعة كتابه العازفة - في غالبها - عن مواطن الخلاف ، إلا مادعت

إليه ضرورة حال ، وللفكر البصري الغزو المنتصر في ساحته ، مع انتحائه في بعض شعابه إلى نتاج العقل الكوفي ، أو إلمامه بالمنزع البغدادي ، أو المغربي ، أو اليمني ؛ وله في تناول المسائل الخلافية طُرُقٌ ، من عرضها بلا حجاج ، واختيار ، أوعرضها دون حجاج ، أو اختيار نظري ، مع تطبيقه على أحدها ، أو العرض مع الاختيار والتوجيه ، أو العرض وطرح حجج كل فريق مع الاختيار .

وقد وقع عليه البحث يلتقي الفكر البصريّ في ثلاثٍ وسبعين مسألة ، والكوفي في ثمان وعشرين ، والبغدادي في اثنتين ، والمغربي في ست .

* ولم يمتنع أبو الخطاب من الازدواجية بين مقتضَى الفكر البصري ، والكوفي فالأخذ بالمذهبين غير مستنكرَ على ساحة البحث ؛ فقد ينظر بموجب الاتجاه البصري ، ويطبِّقُ بمنظور كوفي

* والوقوف مع أعلام النحاة تأثُّرًا مظهرٌ بارز في فكر أبى الخطاب الهرميّ على مقدار كلٍّ منهم وزنًا ، أو ميلًا ، أو حضورًا معاصرًا مؤثرًا ، على الانتحاء اليمني بعامة ، فاختلفت أنصباء تأثره ، أو التقائه كلاً على مايبعثه المشرب والهَوى ، فكان له مع الخليل لقاءان ، ومع سيبويه واحد وعشرون ، والكسائي اثنان ، والأخفش عشرة ، والفراء اثنان ، والمبرد سبعة ، والفارسي ثلاثة ، وابن جني اثنان ، والزجاجي تسعة ، وابن معط اثنان ، وله مع ابن بابشاذ والزمخشري صحبةٌ اتضحت آثارها في كتابه ، وقد عرضت الدراسة كل هذه الملامح مستوفاةً بما يقتضيه البحث العلمي ، مستندةً إلى المقاييس الحكمية الضابطة في الفكر النحوي بعامة .

٢ - ملامح التجديد في تصنيف الهرمي

ولأبى الخطاب الهرمي في مصنفه (المحرَّر في النحو) ملامح عدَّها الباحث من حسناته ، كما اعتبرها تطورًا تجديديًا في خصائص التصنيف النحوى ، وتعليم درسه ، أبرزها مايلي

* استنان التطبيق بمفاهيم الدين ؛ فالكتاب مَثَلٌ لما ينبغى أن يكون عليه المعلم المسلم مع الله ، وطلابه فيما يطرحه عليهم من تنظيرٍ نحوى ، غايته خدمة هذا الدين

الحنيف ، والنأيُ بالدرس النحوي - ما أمكن - عن الأشكال التركيبية المجردة ، فالصلاة ومتعلقاتها ، ومفاهيم الدين حقل خِصْب للتطبيق على النظرية النحوية

مراعاة المقام في التمثيل ، والاحتفال بالتمثيل البيئي ، والمعتاد المألوف المتناوَل ، والتأكيد بالتمثيل العملي ، وضرب الأمثلة للتقريب ، وشاعرية التمثيل

* التوجيه إلى كيفية التعامل مع المصادر العلمية .

* التوظيف التطبيقي للألفاظ في الأساليب ، فقد أولاه الكثير من همته ، على اعتباره الهدفَ المنشودَ للدرس النحوي ، بتبيان وظيفة اللفظة في التركيب ، والتدريب العملي على مثلها ، وما يشابهها

* إهماله التمارين التجريدية التى لا يقصد منها غير مدى الإدراك النحوي ، دون أن يكون لها في الاستعمال نصيب .

* مراعاته مقتضى (الأحكام اللغوية) كنظريةٍ في الفصل بين قضايا النحو والصرف تصنيفًا ، والربط بينهما تطبيقًا ؛ وهذه سمة من سمات التجديد دعَا لها المحدثون .

تقسيمه الواضح في كتابه إلى عشر مقالات ينضوي غالبها تحت النحو والصرف ، ومتعلقاتهما مع تسلسلهما تحت الاسم ، والفعل ، والحرف ترتيبًا

موضوعية التبويب بتعدد الأبواب للشئ الواحد باختلاف الاعتبارات المتعلقة به ، وملاحظة المهمة الاستعمالية للأبواب بترتيب المتصلات منها في قطاع مطرد .

* بناؤه الباب الواحد على أسس تربوية في عرض الأفكار ، من التمهيد بعموم الفكرة ، ثم الإيضاح والتفصيل ، ثم خاتمة محصِّلة للنتائج

* تخصيصه لبعض مصطلحات الفن ، كالتفريق بين زيادة التضعيف والتكرير ، وقصره عطف البيان على العَلَمِ بفروعه

* التطرق إلى شئ من قضية الدلالة ، والبيان اللغوي ، ومسائل الخط ، وهى دعوة دَعَا إليها الدارسون في الدراسة النحوية .

* القياس على المسموع أداةٌ صالحةٌ للتطويع بمقتضى حاجة الأداء ؛ كما تجلى في القياس البنائي ، كأداة للتيسير ، والتسهيل ، وقد تجاوب صوته في كثير من أنحائه فيه مع المدرسة الحديثة الرامية إلى تسهيل الأخذ اللغوي ، دون تجاوزٍ لموروث عربي سليم .

وبوسعك الوقوف على بيان هذه الملامح فيما تقدم من دراسة ، وفي مظانها من الكتاب المحقق .

٣- مواقف أخذها البحث على أبى الخطاب الهرميّ

وللهرميّ مواقف عدَّتها الدراسة عليه ، لعل الصواب جانبه فيها ، أو لم يتبين لها مع البحث وجهٌ يُشايَعُ كثيرا ، وإليك أبرزها

* استعماله اللغوى لـ (قط) في المستقبل .

* اعتباره (أصائل) جمع جمع الجمع

* احتكامه إلى القياس دون السماع ببقاء الألف في (فَاىَ) نصبًا مع ياء المتكلم

* استشهاده للنصب بعد الفاء في جواب التمني بقوله تعالى ﴿يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾

استشهاده بالآية الكريمة ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾ ، على كون (اكتال) من الأفعال المسموعة المتعدية بنفسها تارة ، وبحرف الجر أخرى ، وهو خَلْفٌ فيهما ، كما بُيِّنَ في موقعه .

* تخريجه (مَثْنَى) في قول الشاعر

فـاشْـدُدْ بِـمَـثْـنَـى حَـقَـبٍ حَـقْـواهَـا

على أنه مُثنًّى لزم الألف على لغةٍ ؛ وكلامهم على أنه مصدر ميمي

نقل عن بعض النحاة وجها مردودًا في قول الشاعر

ومَا الدهرُ إلا منجنُونًا بأَهْلِهِ وما صاحبُ الحاجَاتِ إلاَّ معذَّبَا

أنَّ (منجنونا) في تأويل المصدر المحذوف فعله ، كأنه قال : (وما الدهر إلا يُجَن جُنُونًا) ولم يفنِّدْه ، وهو مايرفضه النحاة .

* أعرب (فذَلِكَ) من قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ مفعولًا ثانيا، وماعليه الناس أن المفعول الثاني محذوف

اضطرابه في نسبة بعض الآراء إلى غير أصحابها، والثَّابتُ -حتى الآن- للبحث خلافه، وعدم التفريق بالاسم بين أصحاب اللقب الواحد، كما قدَّمت الدراسة.

وقد قدمت عقيب كل فصل من الدراسة، ما افتقد من عمله صفةَ الانتشار، وإن كانت على وجهٍ من قياسٍ، أو ضابطٍ عام.

٤ - أبرز الأفكار العامة التى قررها البحث أو شايعها

لقد كان من نتيجة البحث أن توصلت الدراسة إلى افكار عامة، قررتها، أو شايعتها، وهى كثيرة، أقتنع بسردها هنا اكتفاء ببسطها في هذا القسم، أو في مواضعها من التحقيق في القسم الثاني، وهاك أبرزها

* اللواحق في ضمائر النصب المفصولة هى الضمائر

* التشديد في نحو (هَذَانِّ) لا لعلة، بل هو استعمال خاص، وإلاَّ ماتخلَّف

* إطلاق قياسية جمع (فَعْلٍ) على (أَفعال)؛ لكثرة ما ورد منه

* لامانع من جمع (ذِئْب) على (أذْآب) وجمع (بُرْد)على (بِرَدَة)، و(فَخِذ) على (فُخُوذ)، قياسًا على النظائر

* جمعا التصحيح يدلان بوضعهما على القلة، ودلالتهما على الكثرة لا من ذاتهما، بل من قرينة خارجية.

كثرة الوارد من جمع (فاعل) صفة للمذكر على (فواعِلَ) تُصَحِّحُ فيه القياس.

* صحة الجمع بين الميم والإضافة في (الفم) سعةً، دون قيد بضرورة.

المنصوب في قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ تمييز لا بدل، والتمييز محذوف.

* لامانع من نصب تمييز الثلاثة إلى العشرة.

* سلامة تعريف المضاف والمضاف إليه لوروده .

* الوارد من تصغير الأعجميات هو مجرد استعمال دون دلالة على بِنْية ، والوقوف على ماسُمِعَ منه لازم ، دون توجيه لأرجحيَّة .

* لامانع من النسب إلى (فَعِيلَةَ) دون حذف ؛ لكثرة الوارد منه .

* قولهم في النسب إلى (الرِّى) : (رازىٌّ) قياس مصحَّفٌ عن النسب إلى (راغا) وهو اسم المدينة القديم .

* (أنت) الضمير المنفصل ضمير بسيط لا مركب

* كون الضمة في (نَحْنُ) بقية واو - كما هو في شقيقات العربية- أقرب من تعليل النحويين بما عللوا

* صحة استعمال (إذْ) في المستقبل مقام (إذا) .

* صحة ورود (إنْ) بمعنى (إذْ) كما وردت (إذ) بمعنى (إنْ) .

* استقامة إضافة الصفة المشبهة إلى حامل ضمير موصوفها

* لامانع من إقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل بمقتضيات الاهتمام ، ودواعي الموقف .

* دلالة (كَانَ) على الاستمرار ليست ذاتية ، بل من قرينة خارجية .

* صحة مجئ (كأنَّ) للظن إذا كان خبرها مشتقًا

* منع العطف رفعا على موضع اسم (أنَّ) المفتوحة .

* لامانع من كون (ما) في نحو قول الله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ بمعنى (شئ) وذلك الشئ (بعضٌ) ولِمَا في (ما) من الإبهام أوثِرَتْ عن (بعض) والمعنى عليه أبلغ وآكد .

* (المحصِّلة) في قول الشاعر

ألا رجلٍ جزاه اللهُ خيرًا يدل على مَحصِّلَةٍ تُبِيتُ

هى المستديرة المكتملة ، على سبيل الاستعارة ، لا التى تُحَصِّل تراب المعدن لتنخله ، كما عليه الباحثون

* المتضمن لحرف الاستغراق في أسلوب (لا) الجنسية هو اسمها لا هى، كما ذهب إليه الكثير

* في نحو (لا أبا لَك)، الاسم ليس من قبيل الإعراب، بل من قبيل البناء على الفتح على لغةٍ من يلزم الألف، أو على فتح مقدَّر على لغة من قصر، وعدم التنوين للبناء، أو البناء على الفتح، والألفُ إشباعٌ، وماورد من نحو (لا رقيبيْ لك) مبنى على الياء، والنون حذفت تخفيفًا، ولا إضافة في الأسلوبين

* العامل في نحو (ضربًا زيدًا) هو الفعل المحذوف لا المصدر

* رفع (مجلَّفُ) في قول الفرزدق

وعضُّ زمان يابن مروان لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحتًا أو مُجَلَّفُ

ضرورة، ولا داعي للتأويلات الفرضية الكثيرة فيه

* الغاء العمل في (ظن) وأخواتها في التقديم لايصلح إلا ضرورة، في نحو

ومَا إخالُ لدينا منك تأوِيلُ

والقول بأنه على تعليق بلام ابتداء مقدرة غير مستقيم

* لايصلح إضمار الشأن بعد (إنَّ) ومابعدها صالح لمباشرتها له عملا، أو غير صالح له

الأخفش يرجح الفاعلية في الاسم التالي (إنْ)، لا ماينقلون عنه من ابتدائيته

اختيار النصب في الاسم التالي واوا مسبوقة بجملة اسمية ليس حتمًا، بل المدار على المقصود من الثانية تجدُّدًا أوثبوتًا، فيختلف الحكم بالاعتبارين

لامعنى للضرورة في حذف الضمير المشغول به، ورفع المشغول عنه في نحو (زيدٌ ضربتُ) فالنصب والرفع مستويان وزنًا

* الأشبه بالمقاييس والضوابط أنْ يكون مابعد الواو في نحو (إياكَ والأسدَ) مفعولًا معه.

* لايمتنع إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي عمل الفعل، وقد تضافرت

الدلائل الموجِّهة لهذا العمل

* الميم اللاحقة اسم الله في النداء ليست عوضا عن حرف النداء ، وليست مبقَّاة من جملة ، وإنما (اللهم) بناء مستقل من آثار السامية ، كما في العبرية ، ولا غضاضة عليه من الجمع بين الميم وحرف النداء .

* المبرِّد يجيز في تكرار المنادى المضاف في حالة فتح الأول الإقحام في الثاني ، كما هو مذهب سيبويه ، والحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، لا ما نقلوه عنه من اقتصار رأيه على الوجه الثاني .

* لا تُلتَزَمُ في ذى التاء الفارقة لغةُ من ينوي المحذوف - في حال الترخيم - بل تجوز الأخرى ، والقرينة الدالة هى الضابط المفرِّقُ لاغير

* (أَفْعِلْ) التعجب أمرٌ ، والفاعل مستتر ، والباء جارَّةٌ على بابها

* الأشبه في قولهم : (ما أقبحَ بالرجل أن يفعلَ كذا) أن يؤوَّل على زيادة الباء في (الرجل) وهو مفعول فعل التعجب ، والمصدر المؤول بدل اشتمال منه ، وفيه خروج عن التَّبِعة من الفصل المحظور بين (أَفْعَلَ) ومعموله .

* عجز البيت :

الفارجو بابَ الأمير المُبْهَم

من بحر الكامل ، لا كما ذهب إليه الدارسون في كونه من الرجز اعتمادًا على هذا العجز أو عليه يكون بيتًا من مشطوره .

* (مواعيد) جمع (مَوْعِد) على إشباعٍ ، لا جمع (موعود) مصدرا ورد على مفعول .

* الأشبه في نحو (فأرسلها العِرَاكَ) أن تعرب (العِراكَ) مفعولًا لأجله لا حالًا

* الأشبهُ أن يكون (خارِجًا) في قول الفرزدق

على حَلفةٍ لا أشتمُ الدهرَ مُسْلمًا ولا خارجًا من فِيَّ ذُورُ كلامِ

حالًا لفعل محذوف تقديره (ولا أُرَى خارجا) على ماتقرره الضوابط

المطردة، لا حالًا لفعل من لفظه، أو مصدرًا ورد على فاعل، كما وجهوه

* أفعل التفضيل في نحو (هذا بسرًا أطيبُ منه تمرًا) عامل في كلا الحالين ولا تقدير.

* لايمتنع (أفْعِلُ) من رفع الظاهر سماعًا، وقياسًا

* لايعدِمُ الحرف دلالةً ما في نفسه على كل حال.

* لايُستنكر وقوع (بَلَى) في الإيجاب، كما لايُستنكر وقوع (نَعَمْ) موقعها

* الأشبه في قول عبد الرحمن بن حسّان

يشجِّجُ رأسه بالفِهرواجِي

أن يكون من (الوَجْيِ) - بالياء - الدق، لا من (الوَجْأ) - بالهمزة - وخففت همزته ضرورة.

* الظاهر عد (فُعْلَل) بناء سادسا للرباعي المجرَّد من الأسماء

* الأولى أن تحمل دلالة زيادة الهمزة في (أيْدَع، وأفْكَل) على الاشتقاق، لا من حمل المجهول على المعلوم، كما يذهبون.

الأوجه أنْ تحمل زيادة الألف في نحو (قَبَعْثَرَى) على مدّ الصوت، وإطلاقه، لا على تكثير البنية؛ كما يرون، فالخماسي لايحتمل زيادة مُكَثِّرة

الأشبه عدم إخضاع نحو (مَنْجَنُون، ومَنْجَنِيق) إلى قانون الأصالة، والزيادة؛ إذ هما أعجميان، وكذلك (التَّوراة)؛ إذ هي عبرية.

* لاوجه لقيد (فِعِل) من الأسماء في لفظ أو اثنين؛ فبنو تميم يجيزون باطرادٍ إتباعَ الفاء حركةَ العين في (فَعِل) فيصير (فِعِلا).

* الظاهر أن تنوين الترنم له، لا لتركه، كما هو الشائع بين الدارسين

* الوجه اقتياس ما أمكن من المركب الإضافي بنحته على (فَعْلَل) في النسب؛ فالوارد الكثير يرشحه.

* غير مستقبح الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بالمفعول في الكلام

* سلامة إطلاق القول في جواز الوجهين: الرفع والنصب بعد (حَتَّى)، وهو

الأقرب قياسًا ، وسماعًا ، والأطوع استعمالًا

(الأراضي) اسم جمع ، لا جمع ، ولا داعى لتخطئتها .

* (ذَيَّا) ونظيراتها من تصغير المبنيات هى صيغ موضوعة لدلالات تحقيرية ، وليس من الحكمة التعسف معها بتطويعها للضابط العام .

* (أل) في (الذى) مُعرِّفة لازمة ، والصلة زيادة تخصيص لخصوصيته

* لافرق في السبب في إعلال اسم المفعول من الناقص المعتل من (فَعِلَ ، وفَعَلَ) ، وإنما الفرق في الاستعمال .

* قلب الهمزةِ الفاءِ ياءً ، وإدغامها في تاء الافتعال له وجه قوي .

* لامانع من الجمع بين فاعل (نِعْمَ) الظاهر والتمييز .

* اعتبار (لاسيَّمَا) من أدوات الاستثناء ، والاكتفاء من معنى الإخراج بوجهها الخاص .

* اعتبار (مَعَ) حرف جر ، لا ظرفا ، كما ذهبوا إليه ، وقد أكَّدته الدراسة .

* دخول (مِنْ)على الزمان لامانع منه ، والرأى كونها للغاية مطلقًا

* الأشبه معنًى وصناعة أن يكون المرفوع بعد (مُذْ ، ومُنْذُ) فاعلًا لفعل محذوف لا مبتدأ ، ولا خبرًا كما وجهوه

* حروف القَسَمِ ليست مبدلة بعضها من بعض ، وليس شئ منها أصلًا للآخر ؛ إذ لادليل على الإبدال فيها .

* الصواب في قول أبى نواس

كأنَّ صُغرى وكُبرى من فواقِعها

أن (مِنْ) ومجرورها صفة ، وليست (مِنْ) جارَّة للمفضول ، كما ذهب إليه الكثير من الناس .

* لامانع من إضافة الموصوف إلى الصفة إذا اختلف اللفظ .

* المقاييس ، والضوابط لاتقر الدعوة بإعراب المتقدم في نحو (مُحَمَّدٌ يقومُ) فاعلًا لا نحويًا ، ولا بلاغيًا .

التزام القول بوجوب المتعلَّق مع الظرف والجار والمجرور، والدعوة إلى إلغائه لاتثبت

* لا تمتنع (أجمعُون) أن تقع حالًا باعتبارٍ، ولايقدح ذلك في وضعها مؤكِّدة

*الأوجه أن يكون بدلُ الاشتمالِ من قَبِيل بدل بعضٍ من كلٍّ تجوُّزًا

العطف على ضمير الرفع المتصل دون تأكيد، أو فصلٍ غيرُ مستنكر في الكلام.

* ليس بلازم إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور

كلام الفرزدق

لم تتلفعْ بفضلِ مئزرِهَا دعْدٌ ولم تسق دعدُ في العُلَبِ

على إحدى اللغتين إما الصرف، وحذف تنوين الثانية لوجوب حركة (مفعولات) المنسرح، وإمَّا عدمِ الصرف، والتنوينُ في الأول منتحل، ولا معتمد للجمع بين لغتين.

* لامانع من الجزم في جواب النهى غير الصالح جوابًا للشرط المقدر، على تقدير المناسب لدلالة حالٍ.

* وقف البحث على صريح الجزم بـ (أنْ) في قول أعرابية

أهابُكَ إجلالًا وإن كنتَ في الثَّرى وأكره حقًّا أنْ يسُؤْكَ مكانِي

فالظاهر كونُه لغةً، وله وجه من القياس، ولا مستند قويًا لمن منعه، وخطَّأه.

نحو (ضُحَاها، وتَلاها، وطَحَاها)، تحمل في ذاتها سبب الإمالة، وليست إمالتها للتناسب، كما يذهبون.

وعلى الله القصد، ونسأله الهداية والصواب

❁ ❁ ❁

(ب) منهجى في التحقيق

لقد كان غاية جهدى الوصول إلى نسخة صحيحة لأبعد مدى من كتاب (المحرَّر في النحو)وفاء بحق العلم الذى أشرُف بالانتساب إليه، والأمانة التاريخية التى اضطلعت بها حِيالَ الرجُل، فكان طريقى إلى ذلك مايلي

(١) راجعت بدايةً كتب الفهارس في مظانها، وتراجم الرجال وقوفًا عليه بصفة عامة، وحصرًا لنسخ الكتاب بصفة خاصة، وقد تأكدت بعد دراسة وجود هاتين النسختين للكتاب.

النسخة الأولي: وهى الأصل، وقد نسخت في حياة المؤلف، وعليها إجازته بدار الكتب المصرية حاملة رقم (٢٨٩ - نحو) وهذه رمزت إليها بالحرف (ص)، إشارة إلى أنها الأصل.

النسخة الثانية: وهى حديثة نسختها دار الكتب المصرية عن النسخة السابقة وتحمل رقم (١٩٤٠ - نحو) ورمزت لها بالحرف (د) إشارة إلى مصدرها، (دار الكتب المصرية)؛ وسيأتى الحديث تفصيلًا عن هاتين النسختين

(٢) قمت بتصوير النسخة الأصل، ثم نسختها بيدي متحريًا الدقة الحرفية البالغة، ثم راجعتها مراجعة أمينة على نسختى المصورة، ثم قابلتها بالأصل، والنسخة (د).

(٣) عنيت بضبط النسخة، وتخليصها من أخطاء النسخ، وسهوه

(٤) تحريت أن يكون عرض نسختي وفق القواعد الإملائية المتبعة، وعلامات الترقيم المعترف بها في النَّسخ المعاصر

(٥) قمت بضبط النصوص، والمفردات التى يورث إغفالها لبسًا

(٦) قمت بتخريج الشواهد الواردة في الكتاب من آيات القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة، والنصوص الشعرية، والنثرية، وعلقت بما يتناسب مع كلٍّ منها، مُحِيلًا على الموارد التى يمكن الرجوع إليها في كلٍّ، لمن يبغى

التوثُّق ، أو المزيد .

(٧) نهجت في الشاهد الشعري : ذكر الشاعر ، ومصادر الشاهد ، ومافيه من غريب لغة ، ومعناه - إن خَفِيَ - ، وموطن الشاهد ، ومايحتاج إعرابًا - إن كان في ذكره جلاء لمشكل

(٨) تتبعت الآراء والأقوال التى عرضها المصنف ، وأشرت إليها في أماكنها أو رويت نصوصها - إن وُجِدتْ -

(٩) أشرت إلى الآراء التى أطلقها المصنف محدِّدًا أصحابها ، ومصادرها

(١٠) عرَّفت بالأَعلام التى ذكرها المصنف بإيجاز ، مركِّزًا على أهم اللمحات ، مُحِيلًا على مصادر الترجمة لمن يشاء مزيدًا

(١١) عرَّفت بالأماكن والقبائل الواردة في النص ، وكذلك ماذكره من كتب .

(١٢) قمت بتفسير مايحتاج إلى تفسير من الكلمات اللغوية الواردة .

(١٣) اجتهدت في الاستشهاد على القضايا التى أغفل المصنف الاستشهاد لها بما مُكِّنْتُ من أدلة الشاهد بفروعه

(١٤) علَّقت على بعض المسائل المطروحة ، كما وقفت عند الكثير من القضايا التى تفتقر إلى إيضاح ، وبخاصة تلك التى لم أتناولها بقسم الدراسة ، وماعرضته الدراسة ألمحت إليه في عُجالة في التحقيق قصدًا إلى تمام الفائدة ، وأحلت على موطنه من الدراسة

(١٥) اعتمدت في توثيق نصوص الكتاب ، ومسائله على نصوص الأعلام المعتمدة ، وما عرضته من رأى أكدته بما يُؤْنِسُ من كلامهم

(١٦) مازدته تقويمًا للنص وضعته بين الحاصرتين [ ] معتمدًا في ذلك على كلام المصنف نفسه في موضع مشابه - إن وجد - أو من كلام موثَّق للعلماء في موضوعه ، مشيرًا إلى ذلك في الحاشية

(١٧) ماثبت لى أنَّه من عمل ناسخ (ص) في الحاشية ، وأشبه أسلوب المصنف ، وكان في إضافته تقويمٌ للنص ، أو إضافة فائدة مهمة أضفته بين

العلامتين [ ]

مع إشارتي إلى ذلك في الحاشية ، معتبرا هذه الإضافة كالأصل في التحقيق ، وما يتعلق به - على ما يأتي قريبًا -

(١٨) ماوقع في النسخ بالأصل من خلل في تركيب عبارة اجتهدت في تعديله من المصادر محافظًا على لفظه ما أمكن ، ومعناه ، ودوّنت النص المضطرب في الحاشية . وهذا نادر .

(١٩) قمت بترقيم المخطوط إلى صفحات دون اتباع طريقة الوجه والظهر في الأوراق ، ودعاني إلى ذلك أن النسخة حملت ثلاثةَ ترقيمات

١- ترقيم بالقلم الرصاص انتهى بالورقة ٣٠٨، وهى نهايتها

٢- ترقيم عام على الورقة الأخيرة هو (أوراقه ٣٠٣)

٣- ترقيم حرفي للملازم كل ثماني ورقات ، آخرها (ثامنة وثلاثون) على الورقة (٣٠٠) وترك عد الورقة - حاملة كلمة المصنف ، مع بدايته الملزمة الثانية بعد سبع ورقات ، فيكون حاصل الصفحات عليه (٦٠٨ صفحة) وعلى الحصر العام المثبت (٦٠٦ صفحة)

وهذا ما حملنى إلى اتِّباع طريقة الصفحات ، دون اتباع طريقة الوجه ، والظهر عَدًّا فكانت الصفحات (٦١٦ صفحة) .

(٢٠) أعددت فهارس عامة للموضوعات ، والآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والأشعار ، والأمثال ، والأعلام ، والشعراء ، والقبائل ، والأماكن والبلدان ، والكلمات اللغوية ، وما ورد من تفسيراته اللغوية ، والكتب الواردة ، وموارد البحث والتحقيق .



(ج) نسخ التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على مايأتي

(١) النسخة (ص) :

وهى النسخة الأصل التى نُسِخَت في حياة المصنف وراجَعَها ، وأجازها بخط يده للسلطان ، عمر الأشرف الرسولي ، وأشار في بعض حواشيها بقلمه ، ولعل هذه هي النسخةُ الوحيدة المعتمدة التى أجمعت عليها فهارس المكتبات العربية ، وكتب التراجم ، وقد بذلت الجهد الدائب للعثور على نسخة أخرى ؛ لتيسير التحقيق في المقابلة دون جدوى ، وغالب الظن أنه لا توجد أخرى ، ولكنى بتوفيق من الله ذُلِّلَت لى مصاعبها في إخراج الكتاب ، بما أرجو معه رضا الله ، ورضا مصنفه ، وارتياح القائمين على هذا العلم .

وإن انفراد كتاب (المحرَّر في النحو) بنسخة واحدة لايقلل من شأنه ، فذلك شأن الكثير من تراثنا العربي الذى تبدد ، أو غاب ، وإن إخراج كتاب كالمقتضب ، والحجة لابن خالويه ، وتوجيه اللمع لابن جنى ، وغيرها اعتمادًا على النسخة الواحدة شاهدٌ على ذلك ، وحسب الكتاب أنه نسخة المصنف ذاته ، لذا كان عمدتي في التحقيق هذه النسخة ، ورمزت لها بالحرف (ص)

وصف النسخة :

- توجد النسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٨٩ - نحو)
- تقع في ٦١٦ صفحة (٣٠٨ ورقة) ؛ وارجع إلى ما دونته في (منهجى في التحقيق) قريبًا
- مسطرتها ١٩ سطرا ، وعدد الكلمات حوالي ١٤ كلمة في كل سطر
- كتب النسخة جميعها ناسخ واحد لم يحدد اسمه .
- خطُّها نسخىٌّ معتاد ، وهى مضبوطة بالنسخ الكامل غالبا على امتدادها ، وقد التزم الناسخ كتابة عناوين الأبواب ، والفصول ، والمقالات ، وبداية الفقرات ،

والكلمات المهمة ، وأسماء الأعلام بالمداد الأحمر ببنط أكبر من بنط النسخ

- توجد تعقيبات في نهاية بعض الصفحات للكلمة الأولى من الورقة التالية ، دون التزام في جميعها ، ومن غير خط الناسخ

- يوجد ترقيم حرفي كل ثماني ورقات للملازم من غير خط الناسخ

- رُمِّمت الورقات (٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨)

- يوجد خرم صغير فوق كلمة (الفصول) (ق ١) واللام مصوبة بقلم أحدث من قلم النسخة .

وثقب في الورقة (٤٦) على كلمة (وهو) وجها ، و (الشهر) ظهرا ، و ق (٥١) فوق كلمة و : (فهذه) وجها ، و (لفاعله) ظهرا ، و ق (١٠٦) فوق كلمة (آباؤهم) وجها ، و(الذى) ظهرا ، و ق (١٧٩) فوق كلمة (المرسلات) وجها ، و(معهم) ظهرا ، و ق (٢١٣) فوق كلمة (معناها) وجها ، و (استوى) ظهرا ، و ق (٢٢٩) فوق كلمة (فيقال) وجها ، و : (الشرط) ظهرا ، و ق (٢٤٣) فوق كلمة (أخبرت) وجها ، و (مثل) ظهرا ، ، و ق (٢٩٢) فوق كلمة (تحذف) وجها ، و : (يقوم) ظهرا ؛ كما توجد ثقوب صغيرة في الورقتين (٢١٩ ، ٢٢١) لا تمس كلامًا

وهذه الأوراق حسب الصفحات - كما صنعت - هى بالترتيب (ص ٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ٢٢١-٢١٢ ، ٣٥٩ - ٣٦٠ ، ٤٢٥ - ٤٢٦ ، ٤٥٩ - ٤٦٠ ، ٤٨٥ - ٤٨٦ ، ٥٨٣ - ٥٨٤) ، (٤٣٩ - ٤٤٠ ، ٤٤١ - ٤٤٢)

- توجد آثار رطوبة في الأوراق (٣٠٠ - ٣٠٨) =(الصفحات ٥٩٩ - ٣١٦)

صفحة العنوان :

كتب العنوان في الجزء الأعلي منتصف الصفحة بخط نسخيّ على شكل مثلث قاعدته إلى أعلى .

* يسار العنوان كتب بالمداد الأحمر بخط مخالف (هذا الكتاب من الكتب المصنفة لملوك الأكراد) ويسار هذه العبارة من أعلى (دل) وتحتها كتب : (باحافظ

باكبيج باسناد) ١٨/٢٦ ، يوم جهار شنبه (كذا) .

* تحت العنوان مائلًا إلى اليسار قليلا خاتم (الخزانة المصرية) وهو غير واضح .

* يسار الخاتم كتب بالخط الفارسي (من ممتلكات العبد الفقير لله سبحانه وتعالى) ، وقد مُرِّجَ الاسم تحته بالمداد الأسود .

* في أعلى الثلث الأسفل مائلا لليسار خاتم (وقف يوسف أكاه بن سليمان بناه سنة ١٢١٠)

* تحت السابق بقلم أحمر (نمرة ٣٨٩١) وتحتها بالأزرق : (نمرة ٢٨٩ نحو الحسين)

الصفحة الأخيرة :

* في السطر الأول تتمةْ كلمة المصنف .

بعدها مباشرة إجازة المصنف للسلطان عمر الأشرف ، وهى في سبعة سطور شغلت ثلثي الصفحة أفقيا

تحت الإجازة بالخط الثلثيّ المتداخل على شكل مثلث قاعدته لأسفل ، كُتِب (حسن متلا صاحب ومالك هذا الكتاب ، المحرر في النحو).

* تحت الإجازة ، ويمين السابق من أعلى خاتم (الخزانة المصرية)

* يمين السابق ، ولأعلى كُتِبَ (دخل في ملك الفقير عبد الرءوف ابن على أبي البركات عفى الله عنه ، مشترى من المحلّى في أوسط ربيع آخر ١٠٢٤ غرش مم (- بلفظه -)

في أعلى الصفحة كتب (جرحا جوقم)

* مقابل أول سطر من الإجازة من جهة اليمين كتبت هذه الكلمات (الهجر - الحروف - الله)

(٢) النسخة (د) :

وهى نسخة صوريّة استنسختها دار الكتب المصرية عن السابقة ، رقمها

(١٩٤٠ - نحو)

- وخطها نسخى معتاد، غير مضبوط بالشكل

- مسطرتها ٢١ سطرا وعدد الكلمات حوالي ثماني كلمات في السطر الواحد،

- تقع النسخة في جزئين الأول (٥٠٤ صفحة = ٢٥٢ ورقة)، وينتهى بباب النداء، والثاني (٥١٥ صفحة = ٥ر٢٥٧ ورقة) ويبدأ بباب التعجب حسب ماهو مشار إليه في النسخة (ص)

- ورد في نهايتها: (بعون الله تعالى قد تم نسخ هذا الكتاب على نفقة دار الكتب المصرية نقلًا عن النسخة المحفوظة بها تحت نمرة ٢٨٩ - نحو، وكان الفراغ من كتابته في صباح يوم الثلاثاء الموافق ربيع الأول من سنة ١٣٥٢ هـ على صاحبها أفضل السلام، وأزكى التحيات، و ٤ من شهر يولية سنة ١٩٣٣ ميلادية، وكتبه راجى عفو المتين محمود عبد اللطيف فخر الدين، النساخ بدار الكتب المصرية العامرة وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه وسلم تسليما تم.).

ملاحظة على هذه النسخة:

- يبدو أن الناسخ كان متواضع الحظ في علم النحو، فامتلأت النسخة بالتصحيفات والتحريفات والسقطات في الانتقالات المتشابهة.

- لم أفد شيئا ذا بال من هذه النسخة، وإن اعتبرتُها معينا موثِّقا لنسختى، وبخاصة في قراءة بعض الحواشي التى استعنت بها - على ما يأتى - قريبًا

- رمزت إلى هذه النسخة بالحرف (د) إشارة إلى كونها نسخة (دار الكتب)

- أقحم الناسخ حواشي (ص) في أصول الكتاب، وكثيرا ماكان يَنْبِهِمُ عليه أليقُ مواطن النص بالإضافة، فيقع الاضطراب والتنافر مما أساء إساءة بالغة إلى نص الكتاب.

وهذه أمثلة

- ماورد في (٢/٤٥٤) (اعلم أن العين [من فَعَلَ على اختلاف حركة العين] إذا كانت واوا، أو ياء، وسكنت لام الكلمة حذفت العين من الوزن) أهـ، وإقحام

هذه الحاشية أخلَّ بالسياق كما تلاحظ، وهى حاشية متعلقة بكلام آخر

- ورد كلام المصنف : (اعلم أنَّ الألف لاتكون في الأسماء، والأفعال أصليةً قطُّ، إنما تكون إما زائدة كما في جميع ما ذكرنا، وإما أنْ تكون منقلبةً عن حرف أصلي) أهـ، وقبالتها حاشية تتعلق بأول الفصل، أقحمها ناسخ(د)فكانت الفقرة هكذا (وعلم أن الألف لاتكون في الأسماء والأفعال [غير الهمزة، بدليل أن الهمزة مخرجها من أقصى الحلق، كما تقول أحمد، أُبلم - وهو خوص المَقْل - الألف أن مخرجها من أقصى الحلق، والألف بخلاف ذلك؛ لأنه صوت هواء يخرج من أعلى الفم، كما قال: عصا، رحى ألا ترى أن مخرجها خلاف مخرج الهمزة ويدلك على ذلك أنك تقول (إناث وأبان، فتعلم من حيث الحس أن الهمزة التى في أول الكلمة بخلاف التى بعد النون، وبعد الباء، ومن شرط الألف ألا تكون إلا ساكنة] أصلية قط) أهـ (٢/٤٢٤ - ٤٢٥)

وكذا رأيت ماترتب على عدم تلمس المناسب من النص للحاشية من الخلل، والاضطراب فضلا عما ما في الحاشية من الفساد.

- ماورد في حوار المازني، وأبى العباس المبرد في حروف الزيادة، ونصه في الأصل (فقال له أبو العباس : الجوابَ، فقال أجبتك دفعتين، يعنى أنه يجمعها قولك هويت السمان) أهـ.

والعبارة في (د) (فقال له أبو العباس [لا زائدة]) أهـ(٢/٤٢١)، وهذه حاشية متعلقة بقوله بعد (وقد تكون هذه الحروف في نفسها أصولا)أهـ، والحاشية (لازائدة)

وغير ذلك كثير

وستعقب وقفة مع حواشي الأصل يتبين موقف البحث منها



الحواشي والتعليقات في (ص)

لقد كان تعويلي في هذا العمل حقيقةً على نسخة واحدة لكتاب (المحرَّر في النحو) هى تلك النسخة التى باشرها المصنف بنفسه، ووثقها بإجازته للسلطان الأشرف الرسولي بخط يده - كما سبق أن قدَّمت -، وما النسخة (د) إلا نسخة من هذه لم تقدم للعمل شيئًا غير ما تعسر عليَّ في توضيح لبعض الحواشي التى اقتضاها النص تقويمًا أو إيضاحًا

أقول لقد كان اعتمادى على النسخة الواحدة مسئولية باهظة، بلوت آثارها، وقدرت تبعاتها العلمية والتاريخية، وأدركت مدى خطورة التقوُّل على الرجل بما ليس من عمله، فوقفت طويلًا عند هذه الحواشي، والتعليقات التى وردت على صفحات النسخة الأم، وهى كثيرة أتَى على بعضها البِلى، وقِدَمُ العهد، والكثير منها بخط الناسخ؛ فهل هى للمصنف؟

عكفت على ذلك زمنا دارسًا ومحققًا، فزعزع همتى حيالها أمور

أولها أن كون الناسخ واحدا ليس بحجة في كون هذا من كلام المصنف، فالناسخ لم يذكر اسمه - على ماسبق -، وربما كان ناسخًا خاصًا للسلطان عمر الأشرف، وهو مَلِك عالم، وله في التأليف قَدَمٌ - كما بيَّنت في محله - فلعله استند إلى إجازة المصنف له بقوله (فما وجد فيه من شئ يحتاج إلى زيادة بيان، أو توضيح غامض فليفعل فيه بما استصوبه، واستحسنه؛ لثقتى بروايته.)[1] أهـ.

أقول احتمال أن تكون هذه التعليقات للسلطان عمر الرسولي، والناسخ بين يديه، وبخاصة كثير منها لا يفتقر إلى نحوي كبير كالهرميّ

ثانيهما: أن التاريخ أوقفنا على كثير من الكتب التى اختلطت فيها حواشي المعلقين بنصوص المؤلفين، وهذه مَخَافَة؛ يقول الأستاذ على ناصف (وقد يعلّق

---

(١) المحرر (٤/٥٧٥).

معلِّق على حواشي نسخته بما يوضح غموضًا ، أو يتدارك فوتًا ، أو يسدُّ نقصًا ، فيختلط التعليق بالنص ويسايره حتى يمتزج به ، ويعز فصله منه ، وربما لا يستبين الناسخ من ذلك أليق مواطن النص بالإضافة التى بدا له أنَّها منه ، فإذا العبارة غير مستوية ، ولا متلائمة عند مقطع الكلام الذى أقحمت الزيادة منه)[١]

وهذا عينه ماحدث في النسخة (د) - كما عرضت قريبا -

وفي مقدمة (سر صناعة الإعراب) (بعض القراء يكتبون على نسخهم تعليقات مرسلة ، غير مضافة إلى شخص معين ، فإذا وجد الناسخ مثل هذه التعليقات ظنها من أصل الكتاب وقد سقطت من قلم الناسخ الذى قبله ، فيدخلها في نسخته الجديدة وبهذا يضطرب التأليف وتسوء الحال ، ويدخل في تآليف العلماء ماليس منها ، وقد نبه القدماء على شئ من ذلك وقع في (الكتاب) لسيبويه ، فهو - إذن - خطأ قديم يقع فيه الناسخون كثيرا)[٢] أهـ .

ثالثها أَن المنهج العلمي يحتم عدم إدخال هذه الزيادات الهامشية في صلب النص بما تُلْزِمُهُ حرمة حق المصنف ، يقول الأستاذ هارون (وأما الزيادة الخارجية التى يقصد بها التوضيح فلايصح أن تكون في منهج أداء النص)[٣] أهـ .

رابعها أَن بعض هذه الحواشي تأثرت بالزمن ، فصعب ، أو استحال تَبَيُّنُهَا والكثير منها متداخل يتعذر ربطه بما يناسبه من النص الأصلي للمصنف مما يورث خللًا وتشويشًا - كما هو في النسخة (د) على ما مرَّ - وكما أن بعضها مُحِيَ تمامًا كما في حاشية (ص ٤٢٨)

خامسها بعض هذه التعليقات تُعجِّل قبل تبيُّن مضمونها في نفس الصفحة فتتكرر مع ما نص عليه المصنف .

سادسها كثير من هذه التعليقات - وإن تناسب بدايةً مع نص المصنف ،

---

(١) سيبويه إمام النحاة (ص ١٥٧)وانظر (تحقيق النصوص ، ونشرها ص ٧٣)

(٢) ص (٥٠)

(٣) تحقيق النصوص (ص ٧٣) .

فلايطرد معه نهاية نتيجة إسهاب المعلق في فكرته ، دون ملاحظة ما يتناسب بدقة مع النص ، وإدراجُهُ مع النص الأصلي يؤثر على تسلسل الكلام وطرده

سابعها بعض هذه التعليقات اعتبرتُها تهافتًا نحوياً لايصدر عن رجل مثل الهَرْمِيّ ، وقد عرفنا شأنه

لكل هذه الأسباب عوَّلْتُ على أداء النص الثابت المُجَاز للمصنف ، وهو ما ورد في صلب النسخة الأم ، وما ترجَّح لى أنه له في الحاشية ، وكان في إدخاله تَقْويمٌ لخلل في النص ، أو تتميمٌ ، أو تجديدُ فائدة ملحَّة ، أو توضيح خفيٍّ أضفتُه ، وسبيلي في ذلك ما غلب على ظني أنه له اعتمادا على التشابه في الأسلوب بين مافي الحاشية وأسلوبه ووضعت كل أولئك بين علامة الحصر [ ] مع إشارتي إلى ذلك في الحاشية ، وماترددت فيه ، وكان في إلحاقه فائدة علقته في الحاشية بإشارة إلى ذلك

ومما يؤكد كون بعض الحواشي للمصنف ماورد في حاشية (ص ٢٧٧ - مخطوط) عند حاصل الاستثناء ([وقد شرطنا أن المنصوبات خمسة عشر بابًا ، وذكرنا ههنا مالم نُقدِّم ذكره في المرفوعات مثل [.] فلاحاجة إلى إعادتها] .) ، وكونها من صاحب العمل ظاهر

وكما ورد في(ص ٣٨٣ - مخطوط) - عند قوله في الأصل (فالفاء والواو إذا كانتا بمعنى (رُبَّ) خفضتا) - [فجميع هذه الحروف التى ذكرناها تخفض مابعدها ، ولا يجوز إلغاء شئ منها ، بل تعمل على كل حال .] أهـ ، وذلك قطعٌ بكونها للمصنِّف .

وكما ورد - عند قوله (ص ١٥٨ - مخطوط) (والأجنبي مالم يكن معمولًا للصلة ، ولا معمولًا لمعمولها ، ولا متعلقا بها ، فكل ذلك أجنبي) - في الحاشية قبالته (مثال ذلك (الذى ضربتُه قائمًا أبوه يومَ الجمعةِ زيدٌ) فهذا معنى قولنا لايجوز الفصل) أهـ ، ولعل هذا النص للمصنف ، ولعله لغيره ، ويكون الضمير في : (قولنا) أي : (نحن النحاة) لذا أوردته في الحاشية

إن الهدف - كما قدمت - الحيطةُ البالغة في رعاية حق الرجل التاريخي بأدائه كما وضعه كمًّا وكيفًا، وهذا ماحرصت عليه، وما اطمأننت إليه لغايةٍ بأحكامه السابقة ألحقته مميَّزا بإشارتي إلى ذلك، وقد اتخذت هذه الإلحاقات مراتب ثلاثة

(١) ما ألحقته لتكميل نص من الحاشية :

ما ورد في الصفحات (من المخطوط) ٢٢ - ٢٣ - ٢٨ - ٣٢ - ٤٢ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٧ - ٥٢ - ٥٦ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٧٤ - ٧٧ - ٧٨ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٩ - ٩١ - ٧٩ - ١٠٠ - ١١٧ - ١٢٧ - ١٤٣ - ١٥١ - ١٨٠ - ١٨٣ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٥ - ٢٠١ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٣١ - ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٨ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٩ - ٢٧١ - ٢٧٨ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٩٧ - ٢٩٩ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٦ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٣٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥٨ - ٣٧٧ - ٣٨٣ - ٣٨٨ - ٤٠٠ - ٤٢١ - ٤٢٦ - ٤٢٩ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٤٠ - ٤٤٥ - ٤٤٨ - ٤٥١ - ٤٥٥ - ٤٦٣ - ٤٧٠ - ٤٨٣ - ٤٨٦ - ٤٩٠ - ٥٠٣ - ٥١٥ - ٥١٨ - ٥٢٢ - ٥٤٢ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٧ - ٥٤٦ - ٥٤٨ - ٥٥٠ - ٥٥٨ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧٨ - ٥٨٣ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٩٠ - ٥٩٣ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٦٠٢ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٥ -)

(٢) ما ألحقته لفائدة ملحة :

ما ورد في الصفحات (من المخطوط) (١٥ - ٥٥ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٦ - ١٨٢ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨٢ - ٣٩٦ - ٤٦٤ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥١٠ - ٥٢١ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٦٠ - ٥٨٠ - ٥٨٩)

(٣) ما ألحقتُه لتوضيح :

ماورد في الصفحات (من المخطوط) (٨٣ - ١٦٥ - ١٨٢ - ٢٠٤ - ٢٧١ - ٢٨٥ - ٢٢٧ - ٢٩٣ - ٢٩٥ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٥ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٣٨ - ٣٥١ - ٣٥٧ - ٣٨٠ - ٤٩١ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٤٠ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٥٦ - ٥٧٠ - ٥٨٢ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٩٨ - ٦٠١ - ٦٠٤ -)

وهذا ما أمكنني الاطمئنان إليه بالمقياس السابق، وما قل درجة وكان في ذكره

فائدة علقته في الحواشي وأن غالب ما بقي من الحواشى تعليقات توضيحية، يغلب على الظنِّ أنها تعليقات قراءة، وذلك من نحو

- ما جاء عند قوله (إذ لو قصد التمييز لقال (سبطا) أهـ (ص ٨٦، د ١/ ١٣٧) (لأن تمييز ماجاء بعد (أحد عشر إلى تسعة وتسعين) لايكون إلا مفردًا منصوبًا) أهـ.

- ما جاء عند قوله (إذا احمر البسر جئتك) أهـ (ص ١٥٣، د١/٢٤٣) (لأن احمرار البسر وطلوع الشمس متحققان) أ هـ.

- ما جاء عند قوله (فأى منصوبة بـ (يَنْقَلِبون) لا بـ (سيعلم الذى قبلها) - (١٥١، ١/٢٣٩)

* (إذ التقدير في الكلام (ينقلبون أيَّ مُنْقَلَبٍ)؛ لأن أسماء الاستفهام يكون ماقبلها مُلْغىً عن العمل فيها، ولايعمل فيها إلا مابعدها) أهـ.

- ماجاء عند قوله (وضعُها الإضافة إلى الجملة الاسمية والفعلية)- (١٥٤، ١/٢٤٣) (الجملة الاسمية هى المبتدأ والخبر؛ كقولك (زيد قائم، وعمرو قاعد) وشبهه، والفعلية كل فعل وفاعل؛ كقولك (قام زيد، وقعد عمرو) وشبهه، و(حيث تكون أكون)، وأمثال ذلك، فَوضْعُ (حيثُ) الإضافة إلى هذه الجمل) أهـ.

- ماورد عند قوله (وتكون مهيئة لدخول حرف الجر على الفعل) (٢٢٤-١/ ٣٩٥) - (أى يحسن دخول حرف الجر على الفعل معها، وإن كان لايحسن دخول حرف الجر على الفعل بغير (ما)) أهـ.

- ماورد عند قوله (فجميع التعجب يجرى هذا المجري) -(٣٠٣، ٢/٢) (من كون فعل التعجب كله مفتوحا، وهو (أحسن، وأشرف، وأقبح)، وأشباهه؛ لأنه فعل ماض يُتَعَجَّبُ به، وجميع المتعجَّب منه منصوب بالمفعولية، وهو (زيد) وأشباهه) أهـ

- ماورد عند قوله: (الزيادة والنقصان) - (٣١٣، ٢/٢) - : (وهو مختص

بالأفعال دون الأسماء) أهـ.

-ماورد عند قوله (وإما بوزن (فَعْلة)، مثل(الغَزْوة، والرَّمية) -(٥٣٢، ٢/٣٤٠)

* (فظهور الواو في (غزوة) دليل على أن (غزا) من ذوات الواو، وظهور الياء في (رَمْية) دليل على أن(رمى) من ذوات الياء) أهـ.

- ما ورد عند قوله (يَرْمَعُ، ويَعْمَل) - (٥٦٢، ٢/٤١٤) - (أنه من عمل الناقة، ومن الرمع الذى هو البريق.) أهـ.

وهكذا في معظمها

وقد تحمل بعض الحواشي فائدة مجددة، وذلك من نحو

- ماورد عند قوله (وتكون مُعَلَّقَة عن العمل، و(زيد قائم) مبتدأ وخبر في هذه المسائل كلها) - (٢٧٧، ١/٤٤٥) - (والفرق بين المُعَلَّقَة والملغاة أنك إذا قلت: (زيدٌ - ظننت - قائمٌ) كانت (ظننت) ملغاة لا عمل لها لفظًا ولا معنى، وإذا قلت (ظننت أزيدٌ قائمٌ؟) أو (ظننت هل زيد قائمٌ؟)أو (ظننت ما زيدٌ قائمٌ) كانت(ظننت)ههنا معلقة، وهى عاملة في المعنى دون اللفظ، يُحكم على موضع الجملة بعدها بالنصب، حتى لو عطفت، أو نعتَّ على الجملة جاز لك النصب فتقول (ظننت أزيدٌ قائمٌ وعمرًا؟) و (ظننت هل زيدٌ قائمٌ الظريفَ؟) - بالنصب - بخلاف الملغاة فإنه لايجوز فيها النصب على العطف ولا على النعت) أهـ.

- ماورد في نهاية الفصل عند قوله (وسيأتى ذكر ذلك في فصل التوابع - إن شاء الله -) - (٣٠٤، ١/٤٨٩) (وقد قالوا (يا بؤس لزيدٍ، ويا ويحَ لعمروٍ) - بنصب (بؤس، وويح) على زيادة اللام، وإضافة (بؤس، وويحَ) إلى (زيد، وعمرو) فكأنك قلت (يا بؤس عمروٍ، ويا ويحَ زيدٍ) (كذا)، واللام زائدة مقحمة، قال الشاعر

قالت بنُو عامرٍ خالُو بَنِي أسدٍ يابُؤْسَ للجهلِ ضرَّارًا لأقوامِ

كأنه قال: (يابؤس الجهل) (في الحاشية، د -: الحرب)، واللام زائدة،

وقال آخر

يـابُـؤْسَ لـلْـحـربِ الَّـتـي وضـعـت أرَاهِـطَ فـاسـتـراحُـوا

فكأنه قال يابؤس الحرب، واللام زائدة، فنصب (بؤس) على ذلك) أهـ.

- ماورد عند قوله في حاصل البدل (ويشترط في بدل البعض، وبدل الاشتمال العائد إما لفظًا وإما تقديرًا) - (٤٢٤، ٢/١٨٤)

(كقول الشاعر

لقد كان في حول ثواء ثويته

فالعائد على الحول مقدر تقديره (لقد كان في حولٍ ثِواءٍ ثويته فيه) فالهاء في (فيه)عائدة على الحول، وقوله تعالى ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ فالأبواب بدل من المضمر في (مفتَّحَةً)، والعائد محذوف تقديره (مفتحة لهم أبوابُها) وكذلك (ضربت زيدًا الرأسَ والرِّجْلَ) فالرأس بدل من (زيد) بدلَ بعض من كل والعائد محذوف تقديره (ضربتُ زيدًا رأسَه ورِجلَه) أهـ.

لقد نقلت ما تمكنت منه من هذه الحواشي - من غير ما ألحقته مُشَارًا إليه بما سبق - وكدت أضيفها في ملحق خاص، ولكنى اهتديت إلى أن ذلك إسراف لا مبرر له، والحقَّ أبغي، والله هو الهادى إليه.

ترتيب للنص من الحاشية:

تدخلتْ الحاشية بترتيب في فقرات النَّص في النسخة الأصل بعضها بخط المصنف نفسه، وذلك فيما يلي

١- مقابل قوله (مبنيّ على الضَّمِّ أبدا) - (ص ٢٩٦)

قال الله تعالى ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ ينقل من آخر القسم بعد قوله (ولا يجوز هذا إلا في الشعر)، إلى آخر الكلام ألمْ تسمعي أىْ عبدُ.) أهـ. وفي (ص٣٠٠- مخطوط)

- عند قوله (ولا يجوز هذا إلا في الشعر) - : (ينقل من هنا إلى أول القسم عند قوله: مبنيٌ على الضَّمِّ أبدًا.) أهـ.

وكأن هذه الإشارة بخط الناسخ، وهو تنظيم مناسب إلا في البيت (ألمْ تسمعي) فمحله الترخيم، وقد ذكره هناك في (ص ٣٠٧ - مخطوط)

٢- ورد عند قوله (فإن القصة لا تعمَى الأبصار) - (ص ٢١٩) - (يكتب هنا قال الشاعر هى الشفاءِ لِدَائي) من الصفحة التى تلو هذه الصفحة إلى قوله لمنْ كانَ لَهُ قَلْبٌ) ثم فصل، ثم يكتب بعد ذلك وقد تكون زائدة ويستمر) أهـ، وفي (ص ٢٢٠) عند: (وقال الشاعر) - وفي أول الصفحة - (يكتب هذا قبل (وقد تكون زائدة) إلى آخره إلى قوله تعالي ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ أ هـ.

٣- ورد في (ص ٥٥٣) - بعد العنوان (الباب الأول في قسمة التصريف) - (يكتب من الورقة الملصقة) وهذه الإشارة من خط المصنف، كما ترشد إجازته، وكل ذلك معلق عليه في مواضعه

اضطراب أصلحته في النسخة:

وقع في النسخة اضطراب في بعض النصوص بتقديم أو تأخير، مرجعُهُ - فيما أزعم - من عمل الناسخ، فاجتهدت في وضعه فيما يتسق معه، دون المساس بالنص، فما عملى فيه إلا ترتيبٌ تقويمًا للنص، وهو عمل أَهَّلَتِي للإحساس به الوقوف مليًا مع النص، وذلك في المواضع التالية

١- وقع اضطراب في تقسيم عناوين المقالة التاسعة حيث اطرد التسلسل فيها مع أبواب المقالة الثامنة فعنون للمقالة التاسعة، وذكر تحتها الخط وأحكامه ومايجوز للشاعر استعماله، ثم جعل (الضرائر) الباب الثاني عشر و (الحكاية) الثالث عشر، طردا للمقالة الثامنة، وما أشار إليه في (الفهرس) الذى تقدم الكتاب أن المقالة الثامنة أحد عشر بابًا، والتاسعة للخط، ومايجوز للشاعر استعماله، والحكاية، فأبوابها ثلاثة - إذن - فعنونت للخط بالباب الأول، وللضرائر بالثاني، وللحكاية بالثالث، وهو قصده كما بيَّنه في الفهرس وانظر (الصفحات ٥١٩، ٥٣٦، ٥٤٦ - المخطوط)

٢- قمت بتقديم سطر من قوله: (واعلم أن مدار الخط (المخترع) على ثمانية

أنواع والبدل) على كلمة (فصل)، فاستقام السياق وزال خلله، (ص ٥١٩ - المخطوط)

٣- وقع في (ص ٥٤٦ - المخطوط) بعد قوله (وقال امرؤ القيس

قِفَا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ

وقَبْلَ قوله (واعلم أنه لايُحكى إلا كل كلام تام) سطران من قوله (ومن ذلك تقول فلذلك عمل فيه القول) وفي هذا الكلام تنافر مع سابقه ولاحقه، مما أورث السياق إبهامًا - فنقلتُه في مكانه بعد قوله (وتقديره قلتَ قولًا حقًا، أو قلتَ قولًا باطلًا) - (ص ٥٤٧) - فاتَّسق الكلام واطرد.

٤- وقع اضطراب في مُحتَوي الصفحات (٥٩٠ - ٥٩٣ - المخطوط) بتداخل الفِقر بعضها في بعض ودخول ماليس من مساق كلامه فيه، مما جلب إليهن تشويشًا، وعَمَّى القصد فاجتهدت في إصلاح هذا الاضطراب بما حقق القصد منه، وذلك في التالي

أ - نقلت فصل (قلب الواو في الجمع ياء، وهي عين) من قوله (فصل وإذا كانت الواو مقابلة للعين في جمع وقبلها كسرة) والفصلين بعده إلى قوله (لأن أصله يَدَى، ودَمَى، وأخو، وأبَو، فحذفت الواو والياء لغير علة) - (ص ٥٩٢، ٥٩٣ -المخطوط) بعد قوله (وأصله قِوام، وعِواذ، وانقِواد) - (ص ٥٩٠) - ، وكان المنقول واقعا بين فصل القلب المكاني - (ص ٥٩٢) وقوله (ومن ذلك (القِسِيّ) في جمع (القوس) -(ص٥٩٣)، وكلامه في وقوع الواو، والياء عينين، وبما صنعت اتصلت الوشائج المنقطعة، كما تعاينه في محله

ب - نقلت فصول الواو والياء الواقعتين لامين من قوله (فصل وإذا تطرفَتْ الواو في آخر اسم وكان قبلها ضمة فإنَّ الضمة تقلب كسرة) حتى قوله (وقد سبق الأول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء) - (ص ٥٩٠ - ٥٩٢ - المخطوط) - وقد وقعت هذه الفصول بين (فصل وإذا سكن ماقبلهما صحَّتا) بعد قوله (ص ٥٩٠) (فتثبت ساكنة في حال الرفع، والنصب والجر، وتنحذف في

حال الجزم)، وقوله (فصل، في قلب الحروف) - (ص ٥٩٢)، نقلته بين قوله (لأن أصله يدى، ودمى وأخو، وأبو، فحذفت الواو، والياء)، وقوله (وقد قالوا (مَرضِي) وأصله (مَرْضُوْو - بواوين)

فاستقامت الفكرة، واطرد السياق في حديثه عن الواو والياء لامين

ج - نقلت الفقرة المتعلقة بقلب الواو ياء في اسم المفعول المعتل العين من قوله (وقد قالوا (مرضِي، وأصله (مرضُوٌ) - بالواو -) - (ص ٥٩١) بعد صنوها من قلت الواو ياء في جمع على (فُعُول) في أول (ص ٥٩٢) وقد كانت في نهاية فصل قلب الواو والياء المتطرفتين همزة - بعد قوله (فقلبوا الواو والياء همزة لكونها جاءت متطرفة) أهـ فانتظم الكلام واتصل

د - نقلت الفقرة من قوله (ويصحان إذا سكن ماقبلهما، أو مابعدهما) والفصل بعدها (ص ٥٩٠) وقد وقعا بعد قوله (وأصله قِوام وعِواذ، وانقِواد) وقبل (فصل، وإذا تطرفت الواو في آخر اسمٍ وكان قبلها ضمة) من الصفحة نفسها - نقلتهما إلى موقعهما المثبت بعد قوله (فصار مرضيّ والأجود، مرضُوٌّ - بالواو -) - (ص ٥٩١) -، ودعاني إلى ذلك أنه لايتعلق بهما تغيير، وكلامه فيه، وأنَّ أكثرها نحويّ، وبما صنعت التأم الحديث وترابط.

هـ - نقلت فصل (قلب الحروف مكانيًا)من موضعه (ص ٥٩٢) وقد كان ترتيبه بعد (فصل فيما إذا تطرفت الواو في جمع على (فُعُول) - (ص٥٩١) - وقبل فصل وقوع الواو عينًا في جمعٍ وقبلَها كسرة - (ص ٥٩٢) - نقلته إلى موضعه المثبت بعد فصل صحة الواو والياء إذا سكن ماقبلهما (ص ٥٩٠)، وألحقتُ به بقية حديثه في القلب المكاني من قوله (ومن ذلك القِسيّ في جمع (قوس) - (ص ٥٩٣) - إلى آخر الباب حيث أنهى به باب (التغيير) وقد اتصل الكلام بما صنعت.

وقد وقعت فِقرتان في موضعين، وغيرهما أولى بهما، وربما كان السبب تداركهما بعد فوت ولكنهما بموقعهما لا يمثلان خللًا في السياق، ففكرتهما مستقلة، فتركتهما في مكانهما مع تنبيهي على ذلك هناك، وذلك في :

(١) قوله – في نهاية فصل تخفيف الهمزة بيْنَ بَيْنَ إذا كانت متحركًا ما قبلها (ص ٥٩٦) – (وقال – تعالى – ﴿قدْ آفْلَحَ المؤْمِنُونَ﴾ – بحذف الهمزة – وأصله: (قدْ أفْلَحَ)، فنقلت فتحة الهمزة إلى الدال) أهـ، ومحلها الأوفق هو الفصل قبل هذا الفصل.

(٢) قوله في نهاية الفصل الذى عقده لاسم الهيئة (وقد قالوا في الفعل إذا كان رباعيًا معتل العين أجازَ إجازةً) – (ص ٦٠٦) ومحله الألْيقُ في كلامه على المصدر مما كان على (أفْعَلَ) – (ص ٦٠٤)

هذا وماقمت به إنما هو القصد أن يخرج الكتاب على صورته اللائقة به، وما هو إلا ترتيب شكلي هادف، وعدمُ المساس بحق المصنف في كلامه حُرْمَةٌ مكفولةٌ، والله الهادي للصواب.

هلْ في الكتاب سَقْط؟

ثبت للبحث اكتمال الكتاب دون سقط شئ منه، فلم يحدث اختلال في تسلسل توالي الصفحات بما يُشْعِرُ سقطًا، فالكتاب تام في جميع صفاته وموضوعاتِهِ وفْق ما رسمه المصنف في الفهرس الذى قدمه به، ولكنه ذكر في هذا الفهرس في المقالة الأولى (الباب السابعَ عشرَ في جمع الشهور والأيام) مع أن التناول للأبواب لايدل على سقط؛ فالباب الثامن عشر وقع في وسط الصفحة بعد الباب السادس عشر) فلاسقط – إذن – وإنما السهو في الترقيم؛ نعم، كتب الناسخ في الحاشية عند (الباب الثامن عشر (بإشارة ممدودة قبل كلمة (الباب) وبالمداد الأحمر (من هنا باب جمع الشهور والأيام في الورقة) صح أهـ، ولاوجود لهذه الورقة والظاهر أنها كانت قصاصة ملحقة بعد تمام الكتاب كما حدث في الباب الأول في التصريف، وإن كانت الورقة هنالك ملصقة

ولا أدرى ماذا يقصد بجمع الشهور والأيام؟ وما وقع بين الباب السادس عشر والثامن عشر هو (فصل فيما يجرى مجرى التأريخ) – (ص ٩١ – مخطوط) والله أعلم

هذا، ولعلي بما توفرت عليه قد قدمتْ شيئًا يصادف قبولًا من العلم بعامة، ومن المصنِّف - رحمه الله - وكتابه بخاصة، وهدى الله السالكين إليه سواء السبيل.



صور النسخ الخطية

كتاب المحرر في النحو

تأليف الشيخ الامام العلامة سيبويه عصره و
قدوة دهره بهاء الدين عمر بن عيسى بن
اسماعيل الهرمي بلدا والاشعري
نسبا عفى عنه الله تبارك
وتعالى
امين

هذا الكتاب من الكتب
المصنف للمولى
الارشاد

باحافظ بالبيكي باسناد ١٨ ... يوم

من ممتلكات العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى

[redacted]





٢٨٦١

٢٨٩

صفحة الغلاف في (ص)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الثقة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وشرفه على سائر الحيوان وميزه بإدراك المعاني وتحصيل البيان واختص العرب بأشرف لغة وأفصح لسان وجعل ذلك عليهم من أعظم الامتنان والصلاة على نبيه محمد المبعوث بالفرقان الهادي إلى مناهج الإيمان وعلى آله الذين هم لدوحة الشرف أغصان ورضي الله عن أصحابه السابقين لأركان الدين مصابيح البيان وبعد فإن العلم لما كان غذاء للنفوس الزكية المناسبة للروحانيات العلوية وكانت رياضته بالعارف [illegible] وبلاغته بالذات [illegible] موفقه وكان [illegible] السلطان [illegible] سلطان الوجود وملتقى الشرف والجود [illegible] والدين [illegible] الإسلام والمسلمين عمر بن مولانا [illegible] السلطان الأعظم الملك [illegible] الدنيا والدين يوسف بن مولانا السلطان [illegible] الملك المنصور [illegible] رسول خلد الله ملكهم وأجرى [illegible] السعادة فلكهم [illegible] أبناء العلوم أجلّ فيها بأوفر السهوم [illegible] منها [illegible] وهو [illegible] ذكرا [illegible] علي بالبر كان جامع الجواهر الاعراب [illegible] المسئول والإيجاب [illegible] دعوته بالسمع والطاعة [illegible] الأسد [illegible] مصابيح [illegible] و[illegible] هذا الكتاب [illegible] معتمدا [illegible] الحرف [illegible] وأوردت المسائل جملة [illegible]

ان الحجاج اذا كان صفة لم يمل كما تقول هذا الرجل الحجاج اي كثير الحج والعمل واذا قلت هذا الحجاج

بن يوسف املت لانه علم ... ذلك الفرق بين العلم والصفة وبما للفتحة مع الخفض وتقول مررت

بالرجل الحجاج وقد اما لوا في الشذوذ قولهم هذا باب وماله ... الالف منقلبة عن واو ومن اللام

... وقد اما لوا الربو وان كان من الواو ولاجل الراء المكسورة التي قبله وقد اما لوا والشمس وضحاها

والقمر اذا تلاها وان كان من ذوات الواو ولان اصل ضحاها من الضحى ولا ... للاتباع والازدواج لتشاكل

روس الاي وكذلك في هذه السورة جلاها ويغشاها واتبعها الامالة واحبوا ان يكون جميع السورة

ممالا للتشاكل وكذلك والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى وللآخرة خير لك من الاولى

ممال كله وان كان القياس في الضحى ان لا يمال لانه ... اتباعا وارادة التشاكل ...

واما الحروف فلا يمال منها شي وذلك نحو حتى والى وعلى واما واذا ... من ذلك لانه حرف

ولا تتصرف في الحروف واذا ... وقد اما لوا ...

بلى لانها نائبة عن الجملة التامة ...

السكوت عليها لانها نائبة عن جملة تامة وكذلك يا التي هي حرف نداء قد اما لوها لانها نائبة

عن فعل وقالوا يا زيد ... اذ ... يا ... عن فعل ...

وقد اما لوا اذا ومتى وانى ... ولم يميلوا اما الاستفهامية ولا الشرطية ولم يميلوا اذا

التي هي ظرف قال المبرد وامالة عسى جيدة لانها فعل ويقال فيها عسيت فتقلب الالف

فلذلك جازت امالتها جيدة فهذه اصول الامالة مستوفاة مشروحة فافهمها ...

والى هاهنا انتهى الكتاب ونجز والله الموفق للصواب واتفق الفراغ من نسخه

يوم الاثنين مستهل ربيع الآخر احد شهور سنة سبع وثمانين وثمانمائة احسن الله تقضيها

وذلك ... غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وصلى الله على محمد ...

قال المصنف [illegible] العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن علي بن إسماعيل [illegible] مولانا

ومالك السلطان الأجل [illegible] الكامل [illegible] العادل الملك الأشرف [illegible] الدنيا والدين [illegible]

ومالها السلطان الأجل العالم العامل العادل الملك [illegible] الدنيا والدين [illegible] الملك

الملك [illegible] ابن رسول [illegible] ملكه [illegible]

في علم النحو التي صنفها ووسمها بالشافية [illegible] الشروح [illegible]

وأرادتهم [illegible] الشروح [illegible]

ولم يكن [illegible] من المسائل [illegible] والتحقيق [illegible] الإيضاح والتبيين حتى

كشف [illegible] المشكل [illegible] ويحل [illegible]

على [illegible] ويسهله [illegible] غاية البيان [illegible] فلما كمل [illegible]

[illegible] الأولى [illegible]

[illegible] فكم من مشكل فيه [illegible] وكم من [illegible]

[illegible] حتى جاء في غاية [illegible] واضح البيان والتمثيل لم يشكل [illegible] المستفيد

طريقه ولا [illegible] كشفه [illegible] المسائل [illegible] أمثال [illegible]

[illegible] وأن [illegible] من البلاد [illegible] من أبواب العباد

[illegible] وعاصيها [illegible] والعصمة [illegible] الدنيا والآخرة [illegible]

[illegible] وآله [illegible] ذلك [illegible]

لفروعه [illegible] وفصوله [illegible]

[illegible] في [illegible] والله تعالى [illegible]

الطريق [illegible]

كتابة المصنف في (ص)

النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات بمدينة صنعاء المحروسة

صحيح ذلك وكتبه عيسى بن إسماعيل [illegible]

حامداً لله ومصلياً على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين

ورضي الله عن أصحابه أجمعين وأسأل الله [illegible]

[illegible] فما وجدته [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] والحمد لله [illegible]

الجزء الأول

كتاب

المحرر في النحو

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة الشلوبينية عصره

وفريدة دهره [illegible] الدين عمر بن عيسى

بن إسماعيل الهرمي نسبًا والأشعري

مذهبًا عفا عنه الحق

تبارك وتعالى

آمين

تم



صفحة العنوان نسخة (د)

رواية ذلك لما علمته من فهمهم لفروعه وأصوله وإتقانه
لأبوابه وفصوله مع ما أن أكثر القول في تصنيفه عليه
على ما قدمت في هذه الإجازة وعزيته إليه والله تعالى
ولي التوفيق فنسأله هداية الجميع إلى أرشد الطريق
وكان ذلك في مجالس عدة أبتداؤها أول العشر الأول
من رجب الأصم سنة ست وثمانين وستمائة وآخرها
يوم السبت السادس من ربيع الآخر إحدى شهور سنة
سبع وثمانين وستمائة للهجرة النبوية على صاحبها
أفضل الصلوات وأزكى التحيات بمدينة صنعاء المحروسة

بعون الله تعالى قد تم نسخ هذا الكتاب على نفقة دار
الكتب المصرية نقلا عن النسخة الخطية المحفوظة بها تحت
نمرة ٢٠٠٩ نحو وكان الفراغ من كتابته في صباح يوم
الثلاثاء الموافق ١١ ربيع الأول من سنة ١٣٠٢ هجرية
على صاحبها أفضل السلام وأزكى التحية و ٤ من
شهر يولية سنة ١٩٢٣ ميلادية وكتبه راجي
عفو المنان محمود عبد اللطيف فخر الدين
النساخ بدار الكتب المصرية العامرة
وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم
تم بتمامه

آخر المستند (د)

فهرس الدراسة

الموضوع | الصفحة

❁ ❁ ❁

تقرير عن نشرة سابقة
للمحرر
«في جَدَليَّة الانتحال والوَهَمِ»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين .

اللهم لا رادَّ لقضائك ، ولا معقب لحكمك ، فامنحنا الحكمة والصبر



وربما فاجأتُك بما لم يكن يخطر ببال باحث على نزاهة ، أو رجل على مُسْكَةٍ من عقل ، أو إنسانٍ ما فتئ يحمل شيئا من إنسانيةٍ وخلق

ولقد كنا نقيم الدنيا ولا نقعدها ، إذ يتسرب عن غير عمد بعض فكر يُنْتَحَل على قلمٍ لغير صاحبه ، ولا نقصِّر أن نتلمس عذرا ؛ كأن نقضى بأنه سقط فى محِلِّتِهِ على غير قصده ، أو انتوائه ، أو قد نرتضى باحتمال وقع حافرٍ على حافرٍ - كما علَّمونا - فإن يكن القصدُ محقَّقا ، فالعتْبُ لايرحم ، والجنايةُ لاصقة .

قلت ذلك فيما كان قد يحمل الرجل بعضَ رائحةٍ ممن سواه فأنْ يكونَ النظرُ ، والانتقاء ، والانتحالُ فى عمل متكامل جدّ كبير صرخت ألوانه عند رجل ، لا نحسب أنه كان أمينا مع نفسِهِ ، ومعهدِهِ ، والعلم الذى يتودَّدُ إليهِ ، ويعدُّ نفسه من رجاله ، وأن يكون موكولا إليه بتربية نشء ، فتلك الكبيرة التى لاتُغْتَفَر ! !

ولا أُكْثِرُ عليك بما يحملُك على تساؤُلٍ ، فأبُرِّدُ لهفتك بأنَّ كاتب هذه السطور رجل مُنِحَ منذ نعومة أظفاره عشق العربية حتى آضت دمَهُ ، وحسَّهُ ، وهواه ، وغايته وقد كانت أُطروحتى لدرجة العالمية (الدكتوراه)

« المحرر فى النحو » ، لعمر بن عيسى الهرمى ، تحقيق ودراسة .

كما حدثتك فى صدر هذا الكتاب .

خرجت هذه الرسالةُ فى ثلاث مجلدات تقربُ صفحاتها من (ألفى صفحة) ، وللدراسة منها اهتمام لا نحسَبهُ توافر كثيرا فى دراسات آخرين منهجًا ، وفكرًا ،

وفصولاً ، فكانت فى أربعمائة صفحة ، من خمسة فصول وضعنا فيها مايمكن ، وما ينبغى ، أو يجب ، حتى نزعم أنه لم يعد ما يسهل أن يكون استدراكا لمتعقِّب

أما التحقيق فقد وقفنا منه مع كل ما يلزم الوقوف عنده ، فى تعليق موثَّقٍ بتأسيس ، أو تأكيد ، أو توضيح ، أو تقويم ، مشفوعا بفهارس ضافية بلغت ثلاثة عشر نوعا

ولم تطبعه الجامعة أخذا بوَصَاةِ الحاكمين عليه ؛ كما قد حالت الظروف العمليَّةُ ، والعلميَّةُ دون طباعتِه ، أو دعت إلى إرجائها

أطلت . وماذا بعد ؟!

ليس عجبًا أن يختلف محققان أو أكثرُ على تحقيق نص ؛ فاختلاف المناهج ، والتناول ، والأدوات المتاحة لكل محقِّقٍ ، وسائلُ لإثراءِ النصِّ وتجلِيَتِهِ ، وذلك خدمة له تُدْنِيه من يد مريديه ، وطالبيه ولا نختلف على ذلك ولا تُفاجأ به كما لا أُفاجأُ به . أما ما يَفْجَأُنَا معًا ، أو يفجعنا ، ويلوى العنق ليًّا ، ويعصر القلب ، أو يذرِّيه رمادا ، فذلك الذى صنعه أحد الذين يحملون درجةَ الدكتوراه - وما أكثرهم فى زماننا !- وأحد الذين يحسِبون أنفسهم على التَّحقيق ، وقد لا يملكون القليل ، أو الكثير من أدواته فكرا ورسالة ، وقد كثُروا ، وذلك أمر لا يَدِين إلا لقلّةٍ ممن وُهِبُوا الإخلاصَ ، والولاءَ لإرثٍ غال لا يُسْتَبَاح لغير أهله لَوى عنقى ، وعصر قلبى ، أو ذرَّاه رمادا - كما حدثْتُك - .

ذلك الفاضل الدكتور : الذي تعجَّل مجدًا ليس له ، فأخرج الكتاب فى نشرة بتاريخ ٢٠٠٥ م

أي بعد عملى بربع قرن من الزمان تقريبا ، ونحسبُ أن الأستاذ لم يكن على صلح مع نفسه ، ولا دينه ، ولا مع التاريخ ، فأساء إلى كل أولئك أى إساءة وتصوَّرْ - كما أَتَصَّورُ وأحسب - أنَّ نشرته هذه بلُحمتِها وسَدَاها منتحلةٌ من عملنا فى الكتاب إن فى دراسة أو تحقيق ؛ فالدراسة نُحِلَت نحلاً ، أو انتُحِلَت انتحالا

بمنهجها ، ومادتها ، إلا من غلائل لا تستر ، بما ستراه بين يديك ، والتعليقات على النص لم تُجاوز - غالبا - ما علقنا عليه بمراجعنا ، وإذ كنت أسوق نصوصا موثَّقة بمصادرها فحسبه أن يشير إلى تلك المصادر في كثير من أمره ، وهذا كان منهجه تلك (الأنظُرِيَّة) التى لا تفيد شيئا ! ، فالدراسة ذات سبعة الفصول ، ومادتها منسوخة من دراستى ذات الفصول الخمسة بفروعها ، ومباحثها ، أما الأخطاء الجانية على النص ، وصاحب النص ، والجرأة التى لا تُحْمَد ، فستقف عليها بما يُقْنِعك بأن الكتاب قد خرج من يده - عافاه الله - مسْخًا مشوَّها غير شرعىّ حتى يَسْهُل عليك أن تقول إن الكتاب - وهو طفرةٌ اكتشفتُه ومسحتُ عنه غبار الزمن ، وهَدْهَدْتُه بما هو أهله - قد صار على يديه من أسوأ ما أخرجتْه المطابع فى علم النحو - على ما عرفنا - من قديم وحديث ، وحسبك أن تَعْرِفَ أن الكتاب على يديه لم يعد يُعزَى لصاحبه ، وإنما الى شبيه فى الاسم أخطأ إليه ذلك الناشر الفاضل (سأتعامل مع الأستاذ المحقِّق بهذه الكلمة ؛ إذ لا تحقيق ، ولا نزعمه على رزق منه) - وكان تعامله فى ترجمة المصنف وما يتعلق بها لغير صاحب الكتاب ، بما ستقفُ عليه جميعه فيما بين يديك .

وكلمةٌ أخيرة

يتعسَّر ، أو يتعذر عليَّ أن احتسب ذلك من توارد الخواطر ؛ كما لا يسهل أن أزعُمَ ، أو تزعُمَ أن يكون من وقع حافرٍ على حافرٍ ؛ وعلى كل حال فلك الحكم بعد قراءتك هذا الجزء ، وبعد ما سأوقفك عليه في الفصلين الآتيين .

وللّه الأمر من قبل ومن بعد



الفصل الأول

هل انتحال سافر أو توارد خاطر؟

المبحث الأول: فى الدراسة.

أولا: المقدمة.

ثانيا: المنهج والتناول.

ثالثا: فى ملامح التربية.

المبحث الثانى: فى التحقيق.

أولا: انتحال عام.

ثانيا: فى التعليق على النص.

المبْحَث الأول

فى الدراسة

أولًا : المقدمة :

أفادَ الأستاذ مما سجَّلتُ فى "المقدمة" وغيرها من دواعى انتخاب الكتاب للدّرس والمعالجة ، وإليك شيئاً من ذلك

- قلت "وقد حاول أن يبرزه على مثالٍ لم يتأتَّ لسابقيه مخلِّصًا النَّحوَ من دواخل لا يتعلَّقُ بها كبيرُ ثمرة للشادنين به" (ص٥٢)[١]

وقلت (ص٣٢٣) "فى هدفه التعليمىّ ، وتخليص النحو من كثير من الشوائب التى تقف دون تحقيق الوظيفة المتوخَّاة منه"

وهذا مع قولى (ص٣٢٩) ، "أن يضع كتابه محرَّراً من كلِّ ما علق بالنَّحْو من صعوبات وعوائق ، حتَّى عُمِّى على الكثير من شُدَاته

فقال الأستاذ (ص ٥) لمستُ فيه محاولة تحرير النحو ، وتخليصه مما داخله من التعقيد والغموض فجاء إسهاما جديدا فى علم النحو وهذا ما خلعه على صدر نشرته !

- وقلت "وهذا ما حدا بالبحث النظر زمناً فيما يلمِّح بجديد مثير فأنْ يصادف البحث كتاباً حافلاً له الكثير من مقومات التربية ، وسهولة المأخذ وطرافة المنهج ، أمرٌ يدعو إلى النظر الدءوب فهو ضالتة المنشودة" (ص١) أخذه وقال

"لتميزه من غيره بنهجه الجديد ، وأسلوبه الميسر تمثّل فى المنهج التعليمى والبعد التربوى ، وأمثلته قريبة المأخذ ، سهلة التناول فهو يقدم صورة جديدة ، من التراث ليست مكرورة ، أو صورة من كتاب سبقه (ص٥)

---

(١) الصفحات المدوَّنة صفحات رسالتنا التى كان النظر فيها منه مقارنة نشرته ، ويسهل عليك ردّ هذه الصفحات إلى طبعتنا هذه .

وقلت "فكان بحثى كشفاً له ، ولصاحبه ؛ كما هو تأْريخٌ لمسار الفكر النحوى فى عصر من عصور اليمن" (ص١)

أخذه وقال "وهو بما يحويه لا يمثل مجرد تحقيق كتاب ، وبعثه من مرقده إنما يكشف عن بعض جوانب الحياة العلمية فى اليمن" (ص٦ ، ١٨٣)

* وانظر قولى "يمَّمَت الهمَة إلى انتجاع جزء عزيز من الوطن الكبير ، قلما يلوى الباحثون عليه وما فتئ اليمن يجود بالعقلية القادرة على الرِّفادة ، وحسن التوجيه" (ص٠ أ)

وانظر قوله (شارحاً) :

"والحقيقة أن التراث اليمنى لم يحظ بالجهد المناسب ، فلم يحقق منه على كثرته إلا القليل ، ولم يخرج منه إلى النور إلا شَذَرات" (ص٦) ، وستقف على غير ذلك فى لاحق .

ثانيًا : فى المنهج .

قسم الأستاذ عمله قسمين قال

"**قسم تناولت فيه دراسة المخطوط وصاحبه** ، وقدمت فيه لنص كتاب الهرمى ،

"**وقسم ثان حققت فيه كتاب (المحرر فى النحو للهرمىّ)** (ص٦)

وهذا عملنا نفسه (ص٠ب)

" **القسم الأول : دراسة حول المحرر وصاحبه** .

القسم الثانى تحقيق الكتاب بموجب المقاييس العلمية للتحقيق .

الفصل الأول (ص١٥-عنده) الهرمى حياته ، وعصره

ولنا الفصل الأول : عمر الهرمى دراسة شخصية- تاريخية علمية (ص١)

لمحة تاريخية (عصر المصنف ص٢)

وقد نقل إشارة بالألمانية عن بروكلمان (ص١٥) على نحو ما أشرت إليه ، ونصصت عليه ، وعلى غيره فى (ص٤٥) ويعلم الله ما عانيت من أجله .

ساق تلامذته (ص١٨) بالترتيب كما صنعت (الجندى-الملك الناصر-الملك العادل ابنا الملك الأشرف)، ولم يعرِّف بهم، كما عرفت (انظر لنا ص١١-١٢)، وهذا منى اجتهادٌ لم يشر إليه أحد لا أدري: كيف يتأتى هذا بترتيبي؟! وقد أخطأ فى عده ابن جابر تلميذاً له بناء على زعم خاطئ-على ما سيأتى-

* فى عنوان (علمه) (ص١٩) بدأ بقول الجَنَدِيِّ كما بدأت!! وإن لم يأت فيه بشئ ذى بال، وقد أخطأ-فى قوله انتهت إليه رياسة أهل مذهبه بعد ابن حنكاش والصمعى" - على ما سيأتى-(وقارن بكلامنا ص١٠-١١)

* فى عنوان (مكانته) (ص٢١) نقل قول الحبشى الذى أوردته نفسه (وفى العصر الرسولى ازدهرت العلوم اللغوية، والنحوية فنبغ فى علم النحو العلامة عمر بن عيسى الهرمى، والعلامة عبداللطيف بن أبى بكر الشرجى)-وهذا ما أوردته-

ثم قال "وبين الهرمى والشرجى مائة عام، وإذا علمنا أن الشرجى قد اختصر كتاب (المحرر فى النحو) فذلك دليل على مكانة الهرمي، ويُعَد اختياره لتدريس علم النحو لأبناء الملك ثم التصنيف لهم دليلاً آخر على علوٍّ مكانته وارتفاع منزلته"

* وهذا قولى نفسه الذى سلخه والذي لم يقله غيري "ويمكن أن تُقَدِّر منزلته إذا عرفت أن بين الأول والثانى فى مساحة العصر الرسولى مائة عام؛ حيث ولد الشرجى سنة أربعين وسبعمائة وتوفى سنة اثنتين، وثمانمائة، وقد قام باختصار (المحرر فى النحو) كتابنا، وحسبك كذلك أن تتصور هذه المنزلة باختيار السلطان الأشرف له مؤدبا لبنيه، وكذلك فعل المؤيد بعده" (ص١٠) أتصادف فرقًا؟

- ص ٢١ عَنْوَن بالعنوان "صحبته الملوك"

وعنوانى (ص١٢) "من صحبهم من الملوك"، وهذا لى ولم يذكره أحدٌ غيرى ممن ترجم له

وقد ذكَر من ذكرتُ: الملك الأشرف، والملك المؤيد.

وذكْر مؤلفات الأشرف نقلاً بنصها وترتيبها هـ(٥)- كما ذكرتها هـ(٢) بأكثر من مرجع (ص١٣)، والعجيب أن يضعها في الحاشية كما فعلت، وينقل ما سجلت عن المؤيد من الخزرجي، وليس من مراجعه هنا!

- ص٢٢ عنون بعد العنوان السابق مباشرة

مشاهير علماء اللغة والنحو ممن عاصر الهرمى

وعنوانى الرادف مباشرة (ص١٤) **معاصروه من نحاة اليمن**.

وقد سقت خمسة حسب سنوات وفياتهم، معرفاً بجميعهم، وقد وصلت إليهم بعد البحث والنظر كما يُفْهَمُ وهم (الصَّمَعَى-وابن يعيش-والفائشى-وابن أبى الرجال، وابن الصائغ)، ولم يشر لذلك التصنيف غيري.

وقد نقل الخمسة أنفسهم دون تعريف، ودون ترتيب، إيهاماً، وزاد اثنين ليسا مواطنيه: "الظفارى، والبعلى"

- ص ٢٢-٢٤ عقد العنوان "فقهه ومذهبه"

واستدل على كونه حنفى المذهب بتكرار الأذان،والإقامة، وأنه يقال: "على كذا وكذا درهما".

وهذا ما عنونت له (ص١٨) بـ "(**ك-مذهبه الفقهى)**"، وسقت المسألتين نفسهما دليلاً على كونه حنفى المذهب، وأحسب أن مثله ما كان يدرك نحو هذا لولا أنه وجد العنوان، والمادة أمامه، أمَّا ما تَزيَّد به بعد ذلك فدليل على تعلقه بالفقه عموماً، ولا علاقة له بمذهبه الفقهى خاصة.

وانظر قولى (ص١٨) "أجمعت المصادر على أنه حنفى المذهب"

وخذ قوله (ص٢٢) "لم يختلف اثنان على أن الهرمى على مذهب أبى حنيفة"!!

- ص ٢٤-٢٧ عقد مبحثاً بعنوان "**كتبه، ومصنفاته**" وقد أورد أسباباً لضياع مصنفاته، وهل له كتاب آخر يسمى:

(التصريح فى النحو)، وما يتعلق به؟

وهذا مبحث عقدت له (ص١٥) بعنوان (**مؤلفاته**)، وقد ذكرت أسباب ضياع مؤلفاته مجتهداً، كما سقت أسباباً سبعة ترجح أن (المحرر) تهذيب لكتابه (التصريح فى النحو) وتحرير.(ص١٧-١٨) وقد يعلم الله كم عانيت فى اقتناصها، فأتى الفاضل فنقلها برمتها وأمثلتها على اختلاف فى الترتيب، على ما هو منهجه، ولم يتسع وقته للاجتهاد فى غيرها، ولو على سبيل ذر الرماد!!(ص٢٥-٢٧)

وإذ يبدأ كلامه بأنه يغلب على ظنه أنهما كتابان متخالفان غيران (ص٢٥) ينتهى- كما فعلت- بأن كتاب المحرر شرح، أو اختصار للتصريح.

وانظر قوله "بل غالب الظن أن (المحرر فى النحو) ما هو[1] إلا شرح، أو اختصار وتحرير لكتاب "التصريح" (ص٢٧)

وهذا قولى " مما يقوى زعمى أن هذا الكتاب (المحرر) موجود فى تصريحه الذى أرجح أن يكون" المحرر تحريراً له وتهذيباً" !(ص ١٧)

- ص٢٧-٢٨ ساق مبحثاً تحت عنوان " الزمان، والمكان"

وإن لم يُوَفَّقْ فى هذا العنوان. فهو مفاد من مقدمتنا "الاختلاف المذهبى (ص٢-العنوان نفسه). اهتمام الملوك من بنى رسول بالعلم (ص٤)- تكريم العلماء (ص٤). وغيرها انظر لنا (ص٢-٥). وقارن.

الفصل الثانى (ص٢٩-) وعنوانه "ظواهر[2] المنهج والتنظيم فى المحرر، وقد ساقه فى مباحث

أولاً : منهجية التقسيم العام:

هذا المبحث أفاده من مبحثنا من الفصل الثانى : ثانيا (المحرر فى النحو، دراسة منهجية).

---

(١) لاحظ كيف يستقيم القصر مع غلبة الظن؟!.

(٢) لاحظ كلمة (ظواهر)!

قلت أولاً "**مادته، ومنهجه التصنيفى العام**" (ص٥٢-وما بعدها) ولاحظ العنوان.

وقد اكتشفتُ بمدارسته، وسابقيه، ولاحقيه أن لمنهجه علاقة بابن بابشاذ (ص٣٢٧)، والزمخشرى، (ص٣٢٩)، وابن هشام (ص٣٨٥،٣٨٦)، حاشية، كما قارنت بالسيوطى.(٦٣)

وانظر قولى "وهو السابق لابن هشام الذى انتهج المنهج نفسه فى عموم كتابه "شذور الذهب" (ص٦٤). وانظر (ص٢٧٣).

وقلت "وغريب أن يسلك ابن هشام نفس السبيل زاعماً أنها من مبدعته وعلى قدر علمى فالزجاجى هو رائدهما هنا" (ص٦٤)

وقلت "وقد صنع السيوطى مثله، وعدَّهُ فضيلة منهجية لنفسه والفضل للسابق، فبين صاحبنا والسيوطى ما يتجاوز مائة العام.. وصاحبنا أدق منه رغم تقدمه "(٦٣). وما يدرى إلا اللهُ والعالمون كم يكلف مثله؟

وها هم الأربعة الذين اكتشفتُ صلة الرجل بهم منهجاً وتصنيفاً- كما رأيت- وهم أنفسهم من توقف الأستاذ عندهم دون سواهم، !! وماذا يصنع والبضاعة معدة مزجاةٌ؟ وما عليه إلا أن يفصل ويشرح بما لا غناء فيه. (انظر له ص٢٩-وما بعدها).

* قلت (ص٥٤) "وقد قدمت أنه لم يَشْرَع ينفذُ خطته فى هذا الكتاب إلا بعد أن استقامت له، ووضح معالم منهجه فى عمومه وخصوصه، فعرف بماذا يبدأ وبماذا ينتهى فلكل ذلك أسباب قدمها بين يدى بحثه

وانظر قوله (ص٣١) "اتضحت معالم عمله وخطواته من خلال منهج خطط له بداية ويظل الهرمى عاكفاً على منهجه الذى رسمه، وخطته التى اهتدى إليها، ونظامه "أهـ.

وانظر كذلك قولى (ص٦٧)

" التزم المصنف بموضوعية المنهج فى عموم كتابه، كذلك التزمها فى جزئياته

من الأبواب والفصول" .

مع قوله "ويحتفظ بهذا المنهج فى عمله جميعه ، ليس فى ترتيب المقالات فحسب ، بل يمتد ذلك إلى الأبواب والفصول (ص٣١).

كان هذا الفهم -كما رأيت- على مقربة منه ، وقد كشفتُ عن مناهج التصنيف النحوى فى أربعة ، وبيَّنْتُ أن الفلسفة التى بنى عليها المصنف كتابه هى نتاج كل هذه الأفانين فى المنهج ؛ كالنظر فى (المفرد) مشيراً إلى أن الزمخشرى سلك هذا المنهج فى عمومه ، و (الشكل الإعرابى) ووزنه فى هذا المنهج بإطلاقه ، ونظرية (العامل) ، ونظرية (الأحكام اللغوية).

وقد كان الأستاذ الناشر مترصداً لهذا الفكر ، وإن لم يحكمه ، ونزعم أن أدواته لا ترقى إليه ، فتراه مطبقاً بما لا خير فيه من ابن هشام ، والسيوطى. وانظر له (ص٢٩-٣٦) ، ولنا (ص٥٢-٥٩).

- ص٣٧ ساق الأستاذ المبحث الثانى من الفصل الثانى تحت عنوان

ثانيا : "منهجية الهيكل الداخلى

وهذا مبحث عقدته تحت عنوان

ثانيا : فلسفته المنهجية فى الترتيب والتبويب. (ص٦٠ من الفصل الثاني)

وقد قلت "إنه لم يقدم على وضع كتابه إلا بعد أن توافرت لديه معالمه ، واتضحت أبعاد خطته ، واستقر له منهجه ، فعرف بماذا يبدأ ، وبماذا ينتهى؟

ورحت أدلل على ذلك بموضوعية أبوابه ، وتخصصها ، وأنه قد تتزاحم الفِكَرُ فى الأبواب التى عقدها للصنف الواحد ، وأن ذلك ليس بدعاً فى التصنيف . ذاكراً أنه فى ترتيبه لأبوابه ما يشهد له بحسن الصنع ، أو السبق فيه ، وسقت على ما يُعِينُ على هذا الفهم فى اثنى عشر ملمحا (انظرها فى ص٦٢-٦٦) ، وقارن بما أورده الأستاذ فى نشرته ، وانظر قوله "إنه فى تقسيمه للأبواب وتنظيمه لا يسوقها كيفما عَنَّ له ، أو لها (كذا!) إنما يحاول أن يضع كل شىء فى نصابه ، واضح المعالم ،

وفق ما رسم من منهج " (ص٣٧) ، ومما يؤسف له أنه لم يطابق ما يفصح عنه عنوانه فاعتمد على تعليلات ، والقول إنما هو فى عصب المنهج وهيكله (كما أطلق عليه)٠

* وقد عقدت من دراستنا في الفصل الثاني مبحثاً عنونته :

ثالثاً : "موضوعية الفصول والأبواب" (ص٦٧-٧٠)

بينت أن المصنف قد التزم بموضوعية المنهج فى عموم كتابه ، وأنه التزمها فى جزئياته من الأبواب ، والفصول ، قلت "وأبرز ما يصادفك فيه بعامة هو "وحدة الفكرة" فى كل منها ، وتخصصها ، فليس الشكل الكمِّيُّ عنده للباب ، أو الفصل بمتعين ، بل حكمه فى كل أولئك إلى الفكرة التى يطرحها اتسع وعاؤها تبعاً لها ، أو ضاق لها كذلك ، فمتى انتهت الفكرة ، انتقل إلى فصل آخر لفكرة أخرى) ، وأشرت إلى أنه قد لا يتجاوز الفصل الواحد سطراً ، أو سطرين ، بل قد يقع الباب فى سطر واحد" ٠

وقد سلخ الباحث هذه الجزئية فقال (ص٣٨-٣٩)

"والغالب على الأبواب والفصول أن حجمها يزيد ، ويتسع ، أو يقل وينكمش (كذا) ، وفقاً للمادة المطروحة-فى الباب-التى يعالجها من خلال ارتكازه معيَّنَة (؟) حتى يكون الباب ، أو الفصل أحياناً لا يستغرق أسطرًا قليلة ، بل ربما سطرين أو أكثر

وما مثلت به هو عينه ما مثل به "الإضافة-جموع التكسير-أبواب التأنيث" ، وباب معرفة الأصول من الزوائد (انظر لنا ص٦٧) ، و (له ص٣٩)٠ وكأن الكتاب ضاق بأن يرفده بغيرها ، ولكنه اعتمد على الجهدِ "الجاهز" المعدّ فاستمرأه ، وأساغه !!

- فى (ص٤٠) ساق مبحثاً عنون له بالعنوان

ثالثا "تكامل المادة العلمية فى المحرر"

والعنوان بمفهومه ذكرته (ص١١٨) بلفظ **(تكامل الكتاب)**. وقد قدمته بقولى "والكتاب وحدة متكاملة ، فتراه يتم فى موضع ما نقص فى آخر ، أو

يصوِّب ما عثر فيه في موطن سابق" أهـ

والأستاذ الناشر ذكر هنا عنوانين

(١) تقسيم المادة وفق خصوصية جزئياتها· ومثل بالمصدر·

(٢) الإحالة على موضع آخر·

أما العنوان الثانى فهو لى بحرفه (ص١١٦) بجميع الأمثلة الأربعة عشر (!) بغالب ترتيبها، ولم يشر إلى موضعها من «المحرر» اكتفاءً بمصدري الذي بين يديه!! وأما العنوان الأول فقد سقته في (ص٦٠) تحت عنوان "فلسفته المنهجية فى الترتيب والتبويب"·

ثم قلت (ص٦١) ممثلا بنموذج

"ويعقد للمصادر باباً باعتبارها نوعاً خاصاً من الأسماء، ثم باباً باعتبارها مفعولات تتأثر بالعوامل، ثم باباً باعتبارها عوامل، ثم باباً باعتبار صياغتها" أهـ، وقد أحلت على مواضعها الأربعة، وهذا قول الأستاذ- وكأنه لم يعثر على تمثيل آخر- "فالمصدر-مثلاً-يعرض فى مواضع عدة: فى مقالة الأسماء باعتباره (فى الأصل باعتبارها) نوعاً منها، وفى مقالة المنصوبات فى موضعين المفعول المطلق (باعتبارها) معمولات، وعمل المصادر باعتبارها عوامل، ثم يعرض لها فى باب آخر باعتبار صياغتها" أهـ (ص٤٠). ولم يشر إلى مواضعها كذلك اكتفاء بما ينقل منه، وقد رأيت!! واللفظ ذاته

ومن الغريب أنه قال "فالمصدر" فكان ينبغى عود الضمير إليه مذكراً (باعتباره) ولكنه ذهل عنه إلى ما ينقل من كلامنا (المصادر) والضمير العائد مؤنث قطعاً (باعتبارها)· وهذا هو الأثر الذى يُتْرَكُ دائماً من لاقط متعجل!!

* ص٤٣ ذكر عنواناً "رابعاً **الإجمال والتفصيل**"، وقال "كان الهرمى على وعى تام بما خططه منهجاً لعمله الذى يقوم به، هذا المنهج يغلب على أبواب كتابه، ويتلخص فى نقاط ثلاث:

- التقديم العام للفكرة المطروحة فى الفصل ، أو الباب٠
- تفصيل الفكرة ، والتمثيل لها٠
- حاصل الباب إجمالاً ، وإيجازاً٠

وهذا المبحث سقته ص (٧١) تحت عنوان

منهجه العملى فى الباب الواحد (وقدا ستحلَّه بنصه كما تلاحظ)

وقد قلت "بوسعك أن تلمس المنهج العملى للمصنف مع الباب الواحد فى غالب الكتاب فى النقاط التالية

- التمهيد بعرض الفكرة إجمالاً٠
- التفصيل لما تقدم عرضه٠
- الحاصل فى إيجار ما تقدم شرحه٠

وقد ذكرت أن هذه الأبعاد الثلاثة هى الأسس العلمية والتربوية فى الدرس بخاصة ، وعرض الأفكار بعامة ؛ فالتقديم بالتمهيد الشامل تهيئة لذهن المتلقى وإعداده لتلقى ما يلقى عليه من جزئيات الموضوع . فإذا ما تهيأ ذهنه . راح يبسط ما سبق أن مهد به . ثم يعقب هذا باستخلاص عام للنتائج ، وهذه ما أطلق عليها "الحاصل" (ص٧١)

وانظر قول الأستاذ الناشر (ص٤٢) - وقد سلخ كلامنا وتنظيرنا السابق بحرفه - كما تلاحظ -

"فهو فى تقديمه العام يمهد المتلقى ذهنياً ، أو نفسياً بما [١] سيقدم عليه من جزئيات عمل سيفصلها ، بعد (وانظر ما بعده عنده ، وعندنا) ، و (ص٩٣-لنا) !

* ص (٤٣) قال - فى الحاصل "أما الحاصل فإنه يمثل النتيجة ، ولا يعنى ذلك أنها مجرد إيجاز ، واختصار لما تقدم تفصيله فى الباب ؛ إذ ربما يضيف جديداً

---

(١) كذا (بما)٠

أو يستدرك شيئاً ، أو يصحح سهواً وقع فى الباب " ٠

واسمع قولى-وقد أفردت لهذه (الحواصل) حديثاً دارساً٠ (ص٧١-٧٤)- قلت "وليست الحواصل إيجازاً ، واختصاراً لما تقدم بسطه فى بابه ، وحسب ، بل قد تعتبر كذلك لواحق مؤسسة فى استدراك فَوْتٍ ، أو تسجيل فائدة ، أو تصحيح لسهو وقع فى بابها" (ص٧٢) !! أليس النص بحرفه تقريبا ؟ !

• - ص (٤٥-٤٦) عقد مبحثاً بعنوان "خامساً **الكثرة والتنوع فى التمثيل**٠

وقال " كان للمثال بروز واضح فى كتاب (المحرر) يلحظه الدارس ، وكان وراء ذلك هدف تعليمى يزجيه ، وقد توافرت فيه عدة أمور

- مراعاته للمقام ، والحال٠
- ارتباطه بالبيئة المعيشة٠
- بساطة التمثيل ، ووضوحه٠

"ولأن المثال عنده مرتبط ببيئته فاستطاع أن يربط بين القاعدة النظرية والواقع المشاهد القريب" أهـ

وهذا موضوع خلصت إليه بعد لأْي ، وأن يقف باحث عند فلسفة التمثيل لا أحسبنى مسبوقاً فيه ، ولكن الأستاذ الناشر أساغه كغيره مما نسجله-قلت هذه الجزئية ناقشتها بإفاضة فى "**السمات البارزة للمصنف فى المحرر**" تحت عنوان ١٧ الإكثار من التمثيل

وبعد التقديم قلت "أولى المصنف المثال اهتمامًا واضحًا ، ويمكنك القناعة بذلك من الوقوع على معالمه التالية

(أ) مراعاة المقام فى التمثيل٠

(ب) احتفاؤه بالتمثيل البيئى٠

(ج) التمثيل بالمعتاد المألوف ، والمتناول٠

(د) التأكيد للتنظير بالتمثيل العملى٠

(هـ) تقريب التنظير بالتمثيل ، والتصوير الخطَى٠

(و) ضرب الأمثلة للتقريب٠

(ز) التعريف بالتمثيل٠

(ح) شاعريته فى التمثيل٠ (ص١٠٠-١٠٥-من رسالتنا)

وقد رأيت كيف ساغ الأستاذ الناشر منها ثلاثة ، وأدمج غيرها٠ وقد ساق ما سقناه تمثيلاً واستشهاداً ، ولا أذكر الفارق الكبير بين التناولين ؛ فذلك للقارئ٠

وانظر قوله (ص٤٦) وقد سبق

"ولأن المثال عنده مرتبط ببيئته ، فقد بدت البساطة[1] ، والوضوح٠ فاستطاع أن يربط بين القاعدة النظرية ، والواقع المشاهد القريب"٠

وهذا قولنا (ص١٠٣): "وكما عرفته يربط بين النظريَّة ، والمشاهَدة تقريباً ، وتأكيداً ، يمثِّل بالمعتاد المألوف لكل فرد فى كل بيئة ، وزمان" !!

- ص٤٧- ما سجله من (د) "واقعية التمثيل ، وبعده عن التكلف والصناعة وما مثل به٠

عنونت له (ص١٠٣) بـ (ج) "**التمثيل بالمعتاد المألوف**" والأمثلة هى ذاتها ، ولم يكلف خاطره فى البحث عن غيرها ، ولو من باب التمويه٠

وقارن بين ما ساقه ص (٤٦) فى (٣) "بساطة التمثيل ووضوحه"

وما أوردته (ص١٠٣) بـ "التأكيد للتنظير بالتمثيل العملى

التمثيل نفسه ما سقته "والهمس يجرى" ، "والشدة (ص١٠٣-١٠٤)

ولم يبحث الأستاذ عن غيره فلم يمثل بغيره تحت عنوان

(ب) أنه قريب الأداء والإجراء (ص٤٦)!!ولا ندرى ما الأداء والإجراء هنا؟

- ولقد ذكرت من معالم منهجه (ص١١١) "إهماله التمارين وسقت كلاماً

---

(١) كذا صدرت من نحوى لغوى٠

علمياً موثقاً، ذاكراً أنها مما وضعه النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية " ولا يُقْصَدُ بها غير الترويض على المقايسة النحوية٠ ولا خير فيها، وحسنٌ ما صنع بإهمالها"، وسقت الأدلة على ذلك من صنيعه، ومسلكه.

وقد اهتبلها الأستاذ ونقل، وقال (ص٤٧) "وأمثلة ذلك تجعله بعيداً عن أمثلة التمارين التى يجرى وراءها النحاة امتحاناً، وتدريباً، واختراعاً وتكلف ما ليس موجوداً" أهـ. ولم يبيّن أين يكون ذلك في كتابه!

وقد أزعم أنه لا يعرف شيئاً عنها، ولا أين توجد؟!!

ومن الغريب أن يعتبر ما سبق " من السمات التنظيمية للمحرر يكاد يختص بها كما قال (ص٤٩)٠

ويلاحظ أن أشياء منها ليست منهجاً٠ وليس هذا موضوعنا؛ فموضوعنا فى الإغارة والنقل، والاستباحة لعملنا٠

- وضعت عنواناً "**السمات البارزة للمصنف فى المحرر**

وسقت تحت هذا العنوان ثلاثين عنواناً فرعياً، مُنْهِياً بكلمة خاتمة (ص٧٩-١٢٠) وقد انتقى منها الأستاذ ما انتقى، فبدد ما اجتمع، ونثر ما انتظم.

ومن العجيب أن يسوق ما سبق مستقلاً تحت عنوان

خامساً: الكثرة، والتنوع فى التمثيل،(ص٤٥)، وقد وقفنا عندما نقل وانتحل منها قريباً، وكأنه لم يشأ اكتفاءً-وٰالعنوان عن التمثيل، كما تلحظ-فقال "ويضاف إلى هذه السمات(١) ملامح أخرى تمثلت فى المحرر

١- عرض الأفكار عن طريق الحوار، والمناقشة٠

٢- الاهتمام باللغات، والأخبار٠

٣- التفريق بين الأشياء المتقاربة، أو المتشابهة٠

---

(١) لاحظ العنوان وقارن بعنوانى مع أنه لم يسبق له العنونه بـ(السمات)٠

٤- ذكر الأصول مع تحليلها. (ص٤٩-٥١).

وهذه بعينها، والتمثيل لها من عملنا فى" **السمات البارزة للمصنف فى المحرر** ، وقارن بعملنا وأرقامنا

١- عرض الأفكار عن طريق الحوار.

٧- التنبيه على الأصول والتركيز عليها.

٩- التنبيه على الفروق بين النظائر والمتشابهات.

٢٣- الاهتمام باللغات.

٢٤- ذكر المرويات من الأخبار.

وكما رأيت فالعناوين بلفظها -تقريباً- والنصوص استقاها جميعها بترتيبها غالباً، بل ذهل عن أن يحيل إلى مواضعها من المحرر (انظر له (٥٠، ٥١)، مع (ص١١١-١١٤-لنا)، فى الاهتمام بالأخبار، واللغات (له ص٥٠، ولنا ١١٢-١١٥)، والتفريق بين الأشياء المتقاربة، جميع التمثيل من إيرادنا، ولم يشر إلى موقعها من المحرر!! (قارن له-ص٥١ مع ص٨٧- لنا) وانظر لنا (ص٧٩، ٨٤، ٨٧، ١١١، ١١٢، ١١٥)، فلن تصادف فروقا تُذكر، بل بعد أن ينقل ما ينقل فى الأخبار وغيرها بنصه، يقول (ص٥٠) " وربما كان عرضه لشيءٍ من هذه الأخبار من باب الترويح والتخفيف "

وهذا قولنا فلعله كذلك يمثل انعطافةً إلى الاستجمام من عمل فكريٍّ كادٍّ "(ص١١٥) .

ونشير من بعد إلى أن هذه الضوابط التى سقناها ومثلنا لها أمور لا يدركها إلا ذو بصر توفر على النص السنين العدد، وعاشه، واستوعبه حتى تمكن من استخراج ما استخرج، فضلاً عن دربة بالنحو ومناهجه، ولا نحسب أن هذه مواهب اجتمعت لصاحبنا، وحاله ما نحن بسبيله، وليغفر له الله.

وإذ أشرنا من قبل إلى أنه قد لا يستطيع التخلص من عباراتنا، وسقنا لذلك أمثلة عديدة، فخذ هذه أيضًا، فحين نقول عند العنوان (ص٧٩) :

١) عرض الأفكار عن طريق الحوار :

"ولا ينسى عمر قارئه ؛ فهو مشاركه ، وله فكر وكتب ، وما غَفَلَ عنه فى موضع من كتاباته..." ، ينقل العنوان نفسه ، (ص ٤٩) وما تحته من تمثيل لا يتجاوزه مقدماً بقوله- "والهرمى لا يُغْفِل أن يشرك معه المتلقى فى التفكير" !!

عقدت مبحثاً (ص١٠٥) بعد مبحث رقم (١٧-المتعلق بتمثيله ص١٠٠-١٠٥)، وهذا المبحث أسميته **"تجاوزاته فى التمثيل** ، وقلت تجاوز فى شىءٍ حدَّ المألوف تمثيلاً فعده البحث عليه ، وإليك ما وقع منه سهواً" ، وسقت لذلك أمثلة ستة بتحليلاتها ونصوص الرجل فيها ، وأماكنها.

وجاء الأستاذ وعقد مبحثاً (ص٤٨) بعنوان **"مآخذ الهرمى فى مثاله"** (كذا) وقد ساق فيه ما سقته بترتيبه ، وتمثيله ، ونصوصه ، إلا فى بعض غلالة لا تستر ما وراءها ، وما نحسب أنَّ مثله يدرك الوصول إلى نحوه

عقدت (ص١٧١) الفصل الثالث بعنوان **"عمر الهرمى ، وأدلة الصناعة النحوية"** ، وجعلته مبحثين

(أ) الهرمى بين السماع والقياس .

(ب) الهرمى ، والشواهد النحوية .

وهذا جعله الأستاذ فصلين

الفصل الثالث : أدواته اللغوية (ص٥٣)

الفصل الرابع شواهد الهرمى (ص٧٥)

وقد قلت فى مبحث **"الهرمى بين السماع والقياس** بعد مقدمة ضافية- (ص١٧٣) "وبهذا الإدراك صدر صاحبنا ، فاحترم المسموع احتراماً لا يُتَجَاوَزُ مهما أمكن غيره . ،وقلت "ومن هذا المنطلق صادفته-فى غالب أمره- يقف عند هذا المسموع ، ولا يتجاوزه ما كان وافياً بالقصد منه" .

وقد أوردت إنكار المنكرين على "حسان بن ثابت" فى استعماله جمع القلة فى

موضع الكثرة وكيف ينتصب الهرميُّ مدافعاً عنه بالمسموع فى كلام العرب ، إلى نهايته· (ص١٧٤)

وترى الأستاذ بعد مقدمته فى "(السماع والقياس عند الهرمى)(ص٥٣) يقول " فالهرمى–على ذلك– يحترم السماع ، ويقف عنده ، لا يتجاوز المسموع ؛ إذ أنه الأصل فى اللغة ، والمعول فيها (كذا)· " وقارنه بقولنا السابق· ثم يورد الأستاذ ما أوردته من رواية "حسان"–كما فعلت–(انظر له–(ص٥٤) أما هذه الأشكال للسماع عند الهرمى التى اخترعها ، ففيها ما فيها ، ولا يقره عليها علم (انظر ص٥٤–٥٧)· وقد رأيت !

٥٧ وما جعله محاور للهرمى فى قياسه بقوله "وهو يجرى فى قياسه على محاور منها

– التعميم فى القياس·

– تعميم القياس على النظائر ، دون قياس فى جزئية بعينها

وهذا الثانى (رقم٢) لا نعرفه ، ولم يمثل له·

أقول هذا المبحث وقفتُ عنده بما يشير إلى قياساته المطلقة فى بعض الأمور وقد سقت نماذج كثيرة منها (ص١٧٥–١٨٥) من نحو (أطلق القياس) وكررتها عند كل نموذج تقريباً·

وقد أفاد الأستاذ من تمثيلنا مما أوردته (ص١٧٥ ، ١٧٧) بل إنه استعمل عبارتى بعد عنوانه السابق فيقول "فهو يطلق القياس ، "ربما جعل قياسه المطلق يجرى على ما كان على وزنه ، وإن لم يسمع عن العرب" (ص٥٧)، وقد رأيت !!

– ص ٥٧ عقد الأستاذ مبحثاً عن "العلة" بهذا العنوان "العلة"·

وقد قدم بمقدمة فى أسطر–أفادها– من كلامى عن العلة ، ثم ساق قول الخليل كما فعلت· ولقد سقت بحثاً دارساً عن "**العلة عند الهرمى**"(ص ٢١٨)، قدمت بمقدمة ، وسقت قول الخليل فى تعليله النحوى ، وقد قلت : "ولم يكتف النحوى

بالوصف للظاهرة اللغوية بل جاوزها إلى محاولة تفسير هذه الظاهرة تفسيراً يتطامن مع ما نزع إليه من هذا الفكر الجدلى" (ص٢١٨)، واسمع قوله-مع ما قدمت- "ودفعهم ذلك إلى البحث عن علل يفسرون بها الظواهر التى لاحظوها أثناء تقعيدهم اللغة" (ص٥٧).

ولقد أردفت مباشرة بنص الخليل، وقلت "واسمع الخليل، وقد سئل عن العلل التى يسوقها فى النحو"، وقال الأستاذ "وها هو ذا الخليل عندما سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو" ثم ساق النص نفسه (ص٥٧)

ولقد أزجيت من علل الهرمى تعليله بالسماع، خلاف العلل الجدلية، العقلية وعلل النحويين، رصدت منها ستة عشر نوعاً. (ص٢٢٤-٢٣٩).

وقد انتخب الأستاذ منها التعليل بالسماع (التمثيل الأول[١] نفسه)، والتعليل بالفرق (بعض ما مثلت به)[٢]، والتعليل بالتعويض (التمثيل والنصوص نفسها دون تجاوز)[٣]، والتعليل بالحمل على النظير، أو النقيض، أو عليهما معاً. (مثل بأىِّ فى النقيض والنظير، ،وحمل (لا) على (إنَّ) فى النظير، وهو ما فعلته بعينه)[٤]. والتعليل بالتخفيف (وهو ما سقته بقولى "التعليل بالخفة)،(ص١٣٠) ومن العجيب اللافت أن خمساً من تسع أوردها بترتيبى ذاته!

السماع-الفرق-التعويض-الحمل على النظير-الحمل على النقيض[٥].

وما لم يمثل له، أو ما تعجل وزاده إجمالاً (ص٦٤) دون تمثيل من تعليله بالأولية، وتقوية الضعيف، وأمن اللبس، وموافقة العمل، هى نفسها، نظَّرْتُ لها بتمثيلها ص (٢٣٣)، وكأنه يفهرس فى هذا ما فصلت مكتفيًا بعناوينها!

---

(١) ص٥٨، ولنا ص٢٢٤ .

(٢) ص٦٠ (ولنا ص٢٣٠).

(٣) ص٦١، ولنا ص٢٣١

(٤) ص ٢٢٩-٢٣٢

(٥) انظر له ص (٦٠-٦٢)، ولنا (٢٣٠-٢٣٢).

- وإذ أعقد بعد هذا عنواناً "تعدد العلة عند الهرمى" بعد ما سقت من علل (ص٢٣٤-٢٣٦)

تجد الناشر يسلك المسلك نفسه، فيقول "ولا يكتفى الهرمى-أحياناً-بالعلة الواحدة فيسوق علتين معاً، أو أن يركب العلة فتكون من عدة أوصاف "كذا!" (ص٦٤)

* ص ٦٤، ويُرْدِفُ الأستاذ الناشر دراسته عن "العلة" بدراسة عن "العامل" تحت عنوان "**العامل والمعمول**[1] عند الهرمى"

وهذا ترتيبى نفسه بعد "العلة"، قلت

ثانياً: "الهرمى، والعامل النحوى" (ص٢٣٩):

وقد قدمت بمقدمة طويلة نظَّرْتُ فيها لهذه النظرية عند الدارسين (ص٢٣٩-٢٤٢) وفيها قلت: "وما وجد البحث فيما أَوْقَفَنَا على بديل تعليمى واضح، كما اهتدى القدماء" (ص٣٣٩)، وينظر إليها الأستاذ، فيقول: "ونظرية العامل. فى حقيقتها نظرية تعليمية هدفها التيسير على المتعلم" (ص٦٤)

ثم قلت (ص٢٤٢) "تستطيع من نصوص هذا الكتاب وسلوك صاحبه فى منهجه أن تدرك أنه كان على مقربة لصيقة بالعامل فكراً وتطبيقاً، وأَنَّ جُلَّ اهتمامه كان عليه، وأن لنظرية "العامل" النصيب الأوفى فى منهجه فى هذا الكتاب، فمن مقالاته المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، وما يتخلل كل ذلك من أحكام تتعلق بالعامل اللفظى، والمعنوى". إلى نهايته.

وها هو الأستاذ يصوغ هذه الفكرة، ويَصْدُرَ عنها، فيقول-بعد أن قدم لنظرية العامل بسطور- "والذى يعنينا هو بروز العامل" فى صور تعليمية عند الهرمى، وأثره فى تشكيل مادته، وتنظيم كتابه، فقد كان لنظرية العامل أثر لا يخفى فى تقسيم

(١) لاحظ؛ فلا علاقة للمعمول.

الهرمى لكتاب "المحرر ؛إذ تجده يجعل للمرفوعات مقالة، وكذلك للمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات" أهـ· ويستشهد بالنص نفسه الذى أوردته (ص٢٤٣)·وقارن له بـ (ص٦٥)

وتحت عنوان (أثر العامل ص٦٦) يسوق ما سقته من نصوص تمثل الأثر الخفى فى أسماء الإشارة، والأسماء الخمسة مضافة لياء المتكلم (ص٦٧له)· وقارن (ص٢٤٣-لنا)·

ولقد درست كون العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى، وأثر قوة العامل الفعلى، وأثر الترتيب بين العامل والمعمول فى قوة العمل، وما ضعف من أفعال، فتقوَّى، وأثر التصرف والجمود فى العمل قوة وضعفاً، وضعف المحمول على الأفعال عنها عملاً، والعمل فى الحروف وركيزته الاختصاص، ثم أوقفت على أمور تتعلق بهذا الموضوع فى تناول الرجل للعوامل تعبيراً، أو تطبيقاً (ص٢٤٧-٢٥٠)·

وهذه نحلها الأستاذ تحت عنوان: (نوعية العامل)، وأنواعه عند الهرمى

- عامل لفظى·
- عامل معنوى·
- درجة العامل (القوة والضعف-التصرف والجمود-الاختصاص وعدمه) وقد نظر ملياً إلى ما سجلت، ونقل وأفاد، -كما ترى- وإن لم يحكم مقادته، أو يجزم فى عبارته، أو يصدر عن فكر نحوىٍّ متخصص (انظر له ص٦٨-٧٤)·

*** الفصل الرابع "شواهد الهرمى" (ص٧٥-٩٤) وما بعدها·**

وقد وقف عند الأربعة "القرآن الكريم، والقراءات، والحديث الشريف، والشعر، والأمثال وكلام العرب"·

وهذه الأربعة التى توقَّفْتُ عندها (ص١٨٦-٢١٥) تحت عنوان

ثانياً الهرمى، والشواهد النحوية (من الفصل الثالث):

وفى الشواهد القرآنية سقت منهجاً استنبطتُهُ للهرمى فى ست نقاط (ص١٨٧)

وكان الأستاذ جد قريب مما سجلت، وانظر قولى

"وقفت عليه يُحْسِنُ موقفه من القُرَّاء، فلا يعاظل، ولا يكابر فيما جاء عنهم مخالفاً لما استقرت عليه الصيغة النحوية عند النحاة" (ص١٩٢)

وقولى "الاعتدال مع القراء دون رد القراءة، إن شذت عن المألوف فى القياس" (١٨٧)

وقولى "وفضلاً عن اعتداله العام المحمود مع القراء، (١٩٣) درست قضيتين قراءة حمزة (تساءلون به والأرحام)، وقراءة ابن عامر: (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) (ص١٩٣-٢٠٢)؛ إذ كان منحى الرجل فيهما بصرياً وإن لم يجاهر بما يُرْوَى عن البصريين فيها".

وأيضاً قلت "إن عمر أحسن النية مع القراء، ووثِقَ بهم أيما وثوق وتثبُّت، فيعرض القراءة المخالفة دون تجشم تَبِعَةِ الحكم عليها، وَرَعاً وتقوى، وإليك صوراً من ذلك"، وسقت موقفه من (نافع) فى ثلاثة بنصوصها (ص١٩٣).

وتجد الأستاذ الناشر يأخذ هذا ويقول: (ص٨١) "ونجده أحياناً يشير إلى ما أثير حول القراءة. وإن كان قد ذكر تخطئة النحاة للقراءة، دون تدخل منه، أو إشارة لرفضه، أو قبوله" أهـ ويسوق اثنين من النماذج الثلاثة عن (نافع) مما سقت-كما تقدم.

وانظره-أيضاً- فى قوله "الملاحظ أن الهرمى كان معتدلاً اعتدالاً كبيراً فى تناوله للقراءات القرآنية" (ص٨٠) وهو كلامى السابق كما مر قريباً-ثم يتوقف (ص٨٢) عند قراءة ابن عامر السابقة، مكتفياً بنص سقته لابن مالك (ص٢٠١)، في دراسة هذه القراءة، ومن العجيب أن يعتمد على مرجعَيّ (النشر[1]، والتصريح)، وشرح التسهيل بين يديه (٣/ ٢٧٦-٢٧٧). وعذرنا فى عدم الرجوع إليه هنا أنه لم

(١) وقد نقل نص بن مالك. ومازاده عن مرجعَيّ لا يحمل نص ابن مالك كما يُوهِم

يكن طبع إبان كنا نعمل فى رسالتنا ، فما عذره؟ إنه النقل وحده ! !

❊ - ص٨٣- عقد مبحثاً بعنوان : " **الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف** "

وهذا مبحث درسته بعنوان **شواهده من الحديث النبوى** (ص٢٠٣-٢٠٤) وقد كشفت عن منهج الهرمى فى الحديث الشريف

- التزامه توضيح الشاهد فى الحديث٠
- ذكر الروايات الأخرى إن وجدت ، ومسَّتْ موضوعه٠
- عدم التزامه بذكر أسماء الرواة إلا نادراً٠

وسقت لذلك من الشواهد ما يؤكد ، ويوثق٠ فإذا بهذا المنهج بشعبه الثلاث بلفظها تقريبا تقفز عنده على أوراقه بترتيبها ، وشواهدها إلا ما أقحمه من عناوين تندرج تحت الثلاثة٠(٨٣- ٨٥)!!

بل ما أشرت إليه من تحقيق الأثر "نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ" فى كونه ليس حديثاً ، وإنما هو مروى عن عمر (- (ص٢٠٣) استله كذلك موهماً أنه من عمله ! (انظر له ص٨٣-٨٥)٠ وانظر ما قلته (ص٢٠٤)- عن الحديث "لَيْس من امْبِرِّ امْصِيامُ فى امْسَفَرِ" وقارن بنقله (ص٨٤)٠

❊ ص ٨٥-٩٢ ذكر عنواناً "**الشواهد الشعرية**"

وبالعنوان نفسه سقت هذا المبحث (ص٢٠٤-٢١١) ، وقد ذكرت فيه عدد شواهده ، وأعصرها (جاهلية ، وإسلامية ، وأموية) ، وتمثيله لبعض المحدثين (ستة شعراء) ، وموقفه من هذه المحدَثة ، وكشفت عن منهجه فى تناول شواهده الشعرية فى خمس قواعد

- التزامه توضيح الشاهد الوارد على امتداد كتابه٠
- ذكر الروايات الواردة فى موطن الشاهد والحديث عنها٠
- ذكره الشاهد فى أكثر من موطن لتعدد موطن الشاهد فيه ، بما يناسب موضوعه.
- إعرابه ما يحتاج إلى إعراب فيما يسوقه شاهداً٠

- عدم التزامه فى جل أمره ، بنسبة الأبيات إلى قائليها.

وفى نهايته سقت أسماء الشعراء الستة عشر الذين نَسَبَ إليهم-على اختلاف الأعداد لكل منهم- فى ثلاثين موضعاً مرتباً إياهم ترتيباً تاريخياً.

وهذا المنهج-فى غالبه-ترصد له الأستاذ الناشر بنقاطه ملتزماً إياه فى عرضه للشواهد الشعرية ، مستشهداً بالكثير من شواهده ، وإن قدم ، وأخر موهماً ابتداعه ، بل ساق-كما فعلت-أسماء من استشهد بأشعارهم ، بل ساق مما ذكرت تحت عنوان مؤاخذة فى استشهاده الشعرى (لنا ص٢١٢) وقارن له (ص٩٢) ، وانظر له (ص٨٦)، مع (٢٠٩-٢١٠) لنا ، وله (٨٨)-مع (٢٠٨) لنا ، وله (٩١)-مع (٢١١). فستجده بلفظه تقريبا ونماذجه ثم خذ نموذجاً واحداً ، ثم قارن :

قلت "قد يذكر البيت الواحد فى أكثر من موطن ؛ لتعدد وجوه الشاهد فيه ، كل بما يناسب موضوعه . وكما فعل مع بيت الأحوص

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

حيث ذكره شاهداً على نداء النكرة غير المقصودة ، ودفعه شاهداً على كون (ألا) للتنبيه ، ثم أورده شاهداً على تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة" أهـ. (ص٢١٠)

وخذ قوله ، وصنيعه :

"وقد كرر الهرمى بعض شواهده ، لمرتين أو لثلاث ، مستشهداً به فى كل موضع من جهة تختلف عن سابقتها فيما يتناسب وموضع الاستشهاد به ومنه-أيضاً-قول الأحوص

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

إذ يورده شاهداً على نداء النكرة غير المقصودة ، ومرة شاهداً على أن (ألا) للتنبيه ، وثالثة شاهداً على تقدم المعطوف على المعطوف عليه" أهـ (ص٨٦) هل لاحظت فرقاً فى اللفظ أو المعنى يبعد شبهة الإغارة؟! وانظر بقيته فى موضعه .

* -٩٢-٩٣ ذكر مبحثاً بعنوان : "**(الاستشهاد بالأمثال وكلام العرب)**" ، وهذا قد عنونت له بالعنوان **(شواهده من كلام العرب)** حددت له ستة عشر مثلاً ، وأوردت منهجه العام فى تناوله من ذكر ما فيه من رواية أخرى-إن وجدت- والائتناس بكلام العرب استشهاداً ، أو تمثُّلاً ، وأنه قد يورد الشاهد من كلام العرب ليبين وجه الشذوذ فيه.

وقد نظر فيه الأستاذ حتى بدأ بما بدأت ، وأورد أمثالاً بما ناقشت-وإن لم يورد شيئاً من كلام العرب ، وأقحم شعراً على أنه مسوق من الرجل مثلاً ، وما فعله الرجل ! (انظر ص٩٢-٩٤) ، ولنا (ص٢١٣-٢١٤).

* ٩٥-١٣٨ الفصل الخامس **"النقول النحوية فى المحرر"**

وقد عقده للنقول-كما ترى- وكان تحته

- الاتجاه البصرى (ص٩٥) ، ومن أخذ منهم من علماء البصرة "الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، والزجاج ، وقطرب ، وأبو عمرو ، ثم عرض لعموم تأثره آراء البصريين !!

- الاتجاه الكوفى (ص١١٧) ، وذكر أنه لا يأخذ إلا عن ثلاثة من أعلام نحاة الكوفة ، وذكر نقولاً عن الكسائى (ص١١٨) ، والفراء (ص١١٩) ، وثعلب (ص١١٩) ثم عرض لمسائل النحو الكوفى فى الكتاب ، ثم عرض لموقفه ونقوله من الزجاجى ، وابن بابشاذ ، ووقف معهما وقفة طويلة (ص١٢٣-١٣٦).

وجلىٌّ من الذكر أنه كان- على عنوانه- مرتكزاً على نقول الرجل عن هؤلاء ، بصرف النظر عن أن ذلك يمثل اتجاها ، واعتقاداً نحويًّا أَوْلَا ؟

وهذه ملامح النظر فى عملى فى هذا الجزء من الدراسة.

فقد عقدت الفصل الخامس بعنوان **"عمر الهرمى ، والمعترك النحوى** (ص٢٦٤-٣٣١) قدمت بفكره العام ، ثم منهجه فى تناول مسائل الخلاف ، ثم عرضت لمواقف الرجل من المدارس المختلفة :

أولاً : الآراء التى التقى فيها عمر الفكر البصرى (ص٢٧٠) (٧٣ مسألة)

المصنف والمصطلح البصرى (٨ مسائل)

ثانياً   آراء التقى فيها عمر الفكر الكوفى (ص٢٨٠) (٢٨ مسألة)

المصنف والمصطلح الكوفى (٥ مسائل)

المصنف بين الانتحاء البصرى ، والانتقاء الكوفى (دراسة ثمانى مسائل ٢٨٥-٣٠٣)٠

ازدواجية الفكر البصرى والكوفى عند الهرمى (ص٣٠٤)٠

ثالثاً   المصنف ، والمنزع البغدادى٠

رابعاً : المصنف والمنزع المغربى٠

خامساً   المصنف ، والفكر اليمنى٠

ثم عرضت لموقف الهرمى وأعلام النحاة ، أى   من أخذ من آرائهم المنفردة عن مدارسهم ، فأوقفت على مشربه من الخليل ، وسيبويه (فى فكره وتمثيله) ، والأخفش ، والكسائى ، والفراء ، والمبرد ، والفارسى ، وابن جنى ، والزجاجى ، وابن بابشاذ ، والزمخشرى ، وابن معط٠

والأستاذ الناشر كان على نظر لصيق بهذا العمل ، ينتزع منه ، ويغترف

قلت   "ولقد عاين البحث منه الميل ، والاتجاه البصرى ، سواء صرح بذلك تصريحاً ، أم اتضح بردِّ كل شيء إلى أصوله" (ص٢٦٦)٠ وقلت   "وهذه الآراء التى التقى فيها الفكرَ البصريَّ مؤيِّداً بتصريح ، أو بغير تصريح" ٠ (ص٢٧٠) ، وهذا قوله

"نستطيع القول بأن ميل الهرمى كان إلى البصرة ، سواء صرح بذلك وأشار أم لم يصرح   واهتدى إليه البحث ، وتوصل إلى نسبته إلى صاحبه" أهـ(ص٩٥)٠

وواضح النظر والنقل حتى يكاد يكون بلفظى-كما يُعَايَنُ- !

- عقدت للمسائل التى التقى فيها عمر الفكر البصرى ، وكذا موقفه من

المصطلح البصرى (ص٢٧١-٢٨٠)-كما مر-[١] فنقلها الأستاذ برمتها بترتيبها أحياناً وبعبارتى غالباً، خالطاً الفكر بالمصطلح (انظر له ص١١١-١١٧).

ومن الغريب أنه ندر أن أشار فى تعليقاته على نص الكتاب إلى حقيقة المذهب من بصريٍّ، أو كوفيٍّ-إلا عند إشارة المصنف إلى ذلك-، كما أنه لم يلتزم تسلسل الترتيب على صفحات الكتاب اعتماداً على ما فعلت! ونقل!

عقدت-كما أشرت قبلاً-للآراء التى التقى فيها عمر الفكر الكوفىّ (ص٢٨٠-٢٨٤)، وكذا لموقفه من المصطلح الكوفىّ (ص٢٨٤). وعددها قد مر"[٢].

وهذا هو الأستاذ يعقد لها (ص١٢٠-١٢٣) ناقلاً لها برمتها، خالطاً المسائل بالمصطلح مستخدماً عبارتى، ناسياً أن الصياغة لى، وليست للمصنف، وإنما هو صوغ تنظيرٍ منى (مع أن همته فى النقول التى نقلها الهرمى عن غيره)، ومن الغريب أنه لم يشر فى تعليقاته إلى كون المخالفة كوفية إلا فى النادر الذى لا يذكر.

أما موقفه من الأعلام فقد خلط الفكر العام بالفكر الخاص فلم يأت بطائل راجع الخليل (ص٩٦-٩٧).

ومع سيبويه نقل كل ما أثبتُّ، حتى ما أشرت إليه من تبعيَّة الهرميّ له فى تمثيله (انظر له ص٩٨-١٠٣)، بل مالم يكمله فى النص أكمله فى الحاشية بترتيبى دون إشارة إلى موضع التمثيل -كما فعلت بل ما تصرَّفت فيه ببعض تغيير، أورده بلفظي على غير تمثيلهما (ص١٠٣ ولنا ٣١٥) -!! انظر (١٠٢-١٠٣) ولنا (٣١٤-٣١٥) ولا أدرى كيف تأتَّى له ذلك؟

ومع الأخفش ذكرت عشرة آراء تبعه فيها (٣١٧-٣١٨)، نقل بعضها، وزاد أموراً لا تختص بالأخفش (ص١٠٤-١٠٨)[٣]

---

(١) ٧٣ مسألة، ٨ فى المصطلح.

(٢) ٢٨ مسألة، ٥ فى المصطلح.

(٣) وما أخطأت فيه عن مذهبه في المبدل من الضمير، نقله- على ما ذكرت-، والحق أنه لا خصوصية للأخفش فيه (لنا ص٣١٨، وله ص١٠٧)، ولم يشر إلى ذلك في التعليق على الأصل (ص٩٨٧)!!

ومع المبرد والفارسيّ سلك المنهج نفسه (انظر لنا (٣٢١-٣٢٢) وله (١٣٦)

- خصصت بعد ذلك مبحثاً للمصنف ، والزجاجيّ ، (ص٣٢٣-٣٢٥) ذكرت أن علاقة حميمة ربطت بين المصنف والزجاجيّ ، فصاحبه طويلاً فى كتابه ؛ فقد كان كتابه (الجُمَل) كتاب المصريين ، وأهل المغرب ، واليمن ، والشام ، وفى خصوصيَّة ما بين (المحرر) فى هدفه التعليميّ ، وتخليص النحو من كثير من الشوائب التى تقف دون الوظيفة المتوخاة منه ، وبين (الجُمَل) فى بعده عن تأويلات المتأولين ، وسقت أثر (الجمل) عليه فى نقله أبواباً ، وتأثره إياه فكراً ، بل عباراتٍ كذلك ، وانتهيت بأن هذا ليس بدعاً ، فالكاتب نتاج ما يقرأ ، وما يستبطن٠

وكان هذا العمل مَنْبَهَةً للأستاذ الناشر ، فاهتبل الفرصة ، ونقل ما أشرت إليه ثم أشار إلى صفحات نقوله من الزجاجى بما لا طائل من ورائه٠ انظر لنا (٣٢٣-٣٢٥)، وله (١٢٤-١٣١)

* عقدت مُرْدِفًا مبحثاً للمصنف وابن بابشاذ ؛ إذ كان أثر الرجل على الهرميّ ظاهراً؛ ضرورة أن (المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ احتلت مساحة رحبة فى صدر الفكر النحويّ اليمنيّ، فصادفتْ من الدارسين القبول ، والاستحسان (ذكرت أقوالهم فى ذلك وبعض الشروح)٠ وقد أدرك البحث هذه العلاقة بين الرجلين منهجاً وفكراً ، تصنيفاً ونقولاً " (ص٣٢٦-٣٢٩)٠ وكان هذا المبحث بطبيعة الحال لافتاً للناشر ، فتوقف عند ابن بابشاذ كذلك-وهو من اكتشافى لعلاقته بصاحبنا- فوقف معه كما وقفت ، وأفاد من ذلك انطلاقاً ، وزاد نقولاً (انظر ص١٣١-١٣٥)٠ ولاحظ التعاقب - كما فعلت -

* عقدت (ص٩١) بحثاً فى منهجه بعنوان :

التركيز على بيان مستوى الأداء الصوابىّ :

وذكرت أن ذلك منه " حِرْصٌ على مستوى الصواب فى الأداء ، فهماً من رسالة العربية ووظيفة النحوى " ، وسقت أمثلة دالة على صنيعه هذا (ص٩١-٩٢)

وقد استرشد الأستاذ بهذا البحث تحت عنوان

الفصل السادس : التصويب اللغوى عند الهرمى (ص١٣٩)٠

فى حصر الصور غير الصحيحة ، وجمع كل الأساليب التى لا تجوز ، وأشار إليها الهرمى (١٤٠-١٥١) ، ومثل هذا لا يساق ؛ إذ مبنى النحو عليه ضرورة !

١٦٧-العنوان-١٠-"**معنوى دينى**"-فى أسباب رفضه لبعض الأساليب-

وهذا البحث مفاد من حديثنا عن "**خلقه الدينى** (ص٢٥-٢٦) بتمثيله ، وتحليله بل والحكم ، حيث قلت " وهو فى القياس غير ممتنع ، ولكنه احتكم إلى مقياس خلقىّ مسلم ، وهو مانعه "(ص٢٦) وهذا قوله وهما جائزان ، ولكن المبرر والمسبب الذى أبرزه الهرمىّ لرفض التركيب بخصوصية كلماته ، ما أشار إليه نافيا بقوله "أهـ - وكذا الركاكةُ من نحوى !!

* (١٧١-١٧٦) **الفصل السابع "آراؤه ، ولغته"**

أولاً : آراؤه :

وقد ذكر إحدى وعشرين مسألة (٢١) وهذا المبحث بنصه وترتيبه منقول من مبحثىَ ذَوىْ العنوانين

- مواقف خرج فيها المصنف على الجمهور (ص٣٣٢)

- الميل عن الجمهور فى الضرائر (ص٣٤١)، وقد ذكرت اثنتين وعشرين مسألة (٢٢) ، فأخذها برمتها ، وبمراجعى ، خالطا بينها وزاد اثنتين فكبا فيهما ! والغريب أن مصادرى المدونة عنده على غير طبعتها فى مصادره !

ثانياً : مآخذ على الهرمى (١٧٦- ١٧٨)

وقد نص على أحد عشر مأخذاً ، وجميعها أشرت إليها (خلا ، وعدا ص١٢٠ (رقم ١٠ ، وعنده ص١٧٨) ، يا ويلتا ، واكتالوا ص٢٠٢ (بترتيبه ٥ ، ٦ ص١٧٧) ، (جذع ، وجذعان ٣٥٤، ٣٥٥، أذآب فى القلة ، والقدور حاشية ١٠٤، ١٠٦ من التحقيق) ، (فإنها لا تعمى الأبصار ٣٥٥) (وعنده١٧٦) ، (فاى ٣٦٤) ، وقد درستها

ص (١٤١-١٤٣) بمرجعى ، (وأرأيتك ص٣٦٥) وقارن بما أورده (١٧٦-١٧٨) ، ضرب أمثلة لنحو " فخوذ" (ص١٧٦/ رقم١٩) ، وهذه الأمثلة الستة لم يشر إليها فى تعليقه (ص٢٨٦ من التحقيق) ، وقد نقلها من تحقيقنا (ص١٠٦ هـ(٥) ، وسيرد إشارة إلى ذلك.

* ص١٧٨-١٨٠ ساق مبحثاً بعنوان **"لغة الهرمى فى المحرر"**

وهذا مبحث استقى عامته من بحثى فى ذلك ، وهو عندى بعنوان (**لغته** ص٢٩-٣٧ط) وقد عنيت به لغته الخاصة ، وقد درستها مبيناً موقعها من القياس ، وإن هذه لا يتأتى استخراجها إلا من ذى بصر ودربة على الأساليب ، ومساربها ، ولا نحسب رجلاً كالناشر بهذه الركاكة فى الأسلوب - كما وقعنا عليه- يسهل عليه أن يتصيد هذه الشوارد ، أو يتلبث عندها ، ولقد اغتنم الأستاذ ما اجتهدت فاستباحه ، مغيراً فى الترقيم ، والعناوينُ ، والتنظير بلفظى ، وتمثيلى غالباً ، وقد حاول أن يضيف (ص١٨٠) بعض استعمالات ظنها خاصة بلغة الرجل فأخطأ ، إذ ما زاده يستعمله الناس ، ولا يبعد عن سماع وقياس ، ومن الغريب العجيب أن الأستاذ لم يعلق على شئ منها-غالباً-فى تعليقه على الأصل المحقق ، بل لم يشر فى سرده هنا إلى مواضع بعضها (انظر ص١٧٩) ، كأنه اكتفاء بالمنقول عنه! وقد أشرت إلى كل هذه الاستعمالات فى التعليق تحقيقاً ووقفت فى الدراسة مع كل منها دارساً وموجهاً. (انظر لنا ص٢٩-٣٧) ، وله (ص١٧٨-١٨٠) وقارن باللفظ والتمثيل.

* لقد قدمنا بأن الأستاذ الناشر قد استمرأ كل ما اجتهدنا فيه ، فاستباحه ، حتى عباراتنا لم يستطع منها فكاكاً ، وقد سبق شئ من ذلك. وقد نحسب أن هذه صياغة وُهِبْنَاهَا من فضل الله ، فأصبحت تشير إلينا حتى غدت من سمات ما نكتب. وخذ - أيضًا - من ذلك

قلت (ص٣٦١) : "وللشاهد النحوى حضور ثريٌّ بألوانه المتنوعة فى الكتاب"

وفى (ص٣٦٢) : "وللهرمى فى ساحة المعترك النحوى حضور بارز ، : "وله

مع ابن بابشاذ، والزمخشري صُحبة اتضحت آثارها في كتابه" (ص٣٦٢) أهـ.

وخذ قوله (ص١٨٢-١٨٣) "وللشواهد .بأنواعها حضور قوي بارز، كان للتمثيل حضور معبر..."

"فكان لكل من الخليل، وسيبويه، حضور ورفقة اتضحت صورته في المحرر، أهـ!! أرأيت؟

واسمع قولنا في موقفه من العامل (ص٣٦١) "وليست العوامل بأنواعها على قدم سواء قوة، وضعفاً؛ فهي تتباين في ذلك؛ لذاتها، أو لطبيعتها، أو موقعها، أو اختصاصها" أهـ، وانظر كذلك لنا (ص٢٤٤-٢٤٥)-أيضاً-

وخذ قوله (ص١٨٢) "وليست النظرية (نظرية العامل) عنده مجرد عامل ومعمول. بل تخطاه إلى بيان درجة العامل قوة وضعفاً، وتصرفاً، وجموداً، واختصاصاً، وعدمه" أهـ

وهذه أيضاً، -قلت (ص٣٣٠) "لقد أدرك البحث ما لجار الله من أثر في هذا الكتاب منهجاً ومادة" أهـ

* وهذا قوله (ص١٨٣) "وكان لتأثره بالزجاجي أثر بارز في (المحرر) منهجاً، ومادة" أهـ. وكذا رأيت، ولله الأمر!!

* ص١٨١ عقد مبحثاً بعنوان **الخاتمة والنتائج**

ويقع في ثلاث صفحات (ص١٨١-١٨٣).

وهذا المبحث اختصصْتُهُ بعناية، بعنوان (الخاتمة) وسقت النتائج منها في أربعة عناوين تحت كلٍّ مسائلُهُ، ونتائجه (انظر ص٣٥٧-٣٧١). وملامح هذه النتائج

- نتائج عامة حول المحرر وصاحبه[1].

---

(١) ولا أذكر محققا قبلي أفرد للدراسة في التحقيق نتائج، وهذا شئ استخلصته لطبيعة الكتاب، وطبيعة دراستي حياله.

- ملامح التجديد فى تصنيف الهرمى٠

- مواقف عدَّها البحث على الهرمى٠

- أبرز الأفكار العامة التى قررها البحث ، أو شايعها٠

وقد سقت فى هذه النتائج العامة خمسة وعشرين ملمحاً (٢٥) استل الأستاذ الناشر منها ثمانية عشر ملمحاً شكلت نتائجه جميعها ، بترتيب ما عرضناه ، تقريباً ، وبتغيير فى العبارة بما يوهم٠

وتعجب له وقد أسكره النقل فساق فى النتائج ما لم يسبق له دراسته من :

"ثبت من صحة توثيق الكتاب للهرمى ، وعنوانه .

موسوعية الهرمى العلمية ، والفقهية ، والمنطقية ، والأدبية، والعروضية، (١٨١)٠

منهجه فى مسائل الخلاف :

- أنه يقدم المسائل بلا احتجاج لأى منها ، أو اختيار٠

- أو أنه يقدمها مع اختيار الأجود عنده٠

- أو أنه يقدمها مع احتجاج كل فريق" (ص١٨٣)٠

وهذا جميعه لم يذكره فى معرض بحثه ، ولم يشر إليه ، ولم يمثل له هنا ، وكذلك لم يشر إليه فى الفصل الخامس فيما أسماه (النقول النحوية) (ص٩٥- وما بعدها)، وانظر ما كتبه عن الهرمى وكتابه (ص١٥-وما بعدها)٠ فلم يطرق بحالٍ ما أشار إليه ، قريباً من توثيق الكتاب ، وموسوعية الهرمى !!

قلت هذه جميعاً-كما كررتُ- مستحضرة من نتائجى تفصيلياً ، ولقد عقدت فى دراستى عن شخصية الهرمى (ص١٧-٢٩) ومذهبه الفقهى ، والعقدى ، وثقافته الفقهية ، والأدبية والعروضية ، والمنطقية ، وأسلوبه٠ وأشرت إليها فى النتائج (ص٣٥٨)٠

أما هذه المنهجية التى أشار إليها فى نتائجه مع مسائل الخلاف-وقد تقدمت

قريباً-فلم يشر إليها، ولو من طرف حيِيٍّ فى دراسته، وإنما استقاها من دراستنا؛ فقد نظَّرْنَا لذلك فى خمس نقاط مسوقة بشواهدها.

١- عرض الخلاف دون حجاج، واختيار لمذهب.

٢- عرض الخلاف دون حجاج، أو اختيار، وتطبيقه على أحد المذاهب.

٣- عرض الخلاف دون حجاج، وكلامه على مذهب منها.

٤- عرض الخلاف مع الاختيار والتوجيه.

٥- عرض الخلاف، وحجج كل مع الاختيار. (انظر ص٢٦٧-٢٧٠) وقد أشرنا إليها موجزة فى النتائج (ص٣٦٢)، وهى معتمدةُ، وقد انتزع منها ثلاثة- كما تعاين-!

ومن الغريب المضحك-أو المبكى بالأحرى- أنى حين تحدثت فى هذه النتائج عن فلسفته التصنيفية فى كتابه بتأسيسه على "المفرد، والشكل الإعرابى، والعامل النحوىّ، والأحكام اللغوية (ص٣٥٩)، وهو ما سبق تفصيله (ص٥٢-٥٩) تجد الأستاذ لم يدرك مقتضى "الشكل الإعرابى ؛ فقال فى نتائجه، إذ نقل "وجعل "الشكل اللغوى" حاكماً فى كتابه" (كذا- !! ص١٨١) مع استعماله عبارتي نفسها.

واستمع؛ قلت: «كما شكَلَه بمقتضى نظرية «الأحكام اللغوية» الرامية إلى الفصل بين النحو والصرف تصنيفًا، وإن ربط بينهما تطبيقًا» (ص٣٥٩).

وهذا قوله: «وجعل «الشكل اللغويّ» حاكمًا في كتابِهِ، فجعل للنحو أبوابًا، وللصرف أبوابًا أخرى، ففصل بينهما، وإن كان قد ربط بينهما تطبيقًا» (ص١٨١)!!

ص١٨٤ "**وصف المخطوط**"

نقل الأستاذ فى وصفه للنسخة (أ) ما سجلته بلفظى تقريباً فى وصف النسخة (ص) مع اختصار ما اقتضاه الوصف، انظر له (ص١٨٤)، ولنا (ص٣٧٥، ٣٧٦).

وفى النسخة (ب) قال: "وهى نسخة حديثة قامت دار الكتب بنسخها على نفقتها الخاصة، ومسطرتها واحد وعشرون سطراً، وعدد كلمات السطر الواحد تتراوح فيما بين سبع كلمات وعشر، وخطها نسخى، غير مضبوطة بالشكل" أهـ

وهذا قولي في وصفها "ص٣٧٧" "وهي نسخة حديثة، استنسختها دار الكتب المصرية عن السابقة... وخطها نسخي معتاد، غير مضبوطة بالشكل، مسطرتها ٢١ سطراً، وعدد الكلمات حوالي ثماني كلمات في السطر الواحد" أهـ.

وقد أفاد مما سجلته من ملاحظات على هذه النسخة، وقارن (ص١٨٦ له، ولنا ص٣٧٨) .

وقد تدهش من قوله عن النسخة (ب) من أن (دار الكتب المصرية قامت بنسخها على نفقتها الخاصة)- اعتزازًا بما أفاده ناسخها -، وهذا عجب؛ فناسخ الدار قد نسخها من النسخة الأصل!، ومن الغريب-كذلك- أنه لم يذكر للنسخة الأصل موطناً، ولا رقماً، ربما كان ذلك إيهاماً بأنها نسخة يمنيَّة وقف عليها في رحلته المزعومة لليمن!!، وقد يساعد على هذا التصور قوله السابق عن النسخة الثانية (إن دار الكتب قامت بنسخها على نفقتها الخاصة). أي أوفدت لها ناسخاً ينسخها من اليمن على نفقة الدار الخاصة، مع أن الناسخ قال: «نقلًا عن النسخة الخطية الموجودة بها تحت نمرة ٢٨٩ نحو»! أرأيت!!

والنسخة الأصل في دار الكتب من تاريخ لا نعلمه، وكانت مرجع المؤرخين، كالزركلي الذي أشار إلى موطنها في دار الكتب، ورقمها٢٨٩، وسجل نموذجاً لخط المصنف في الإجازة-لا كما زعم الأستاذ أنها بخط المصنف. (انظر الأعلام ٥/ ٥٨).

ص١٨٦- منهج التحقيق- وإن المنهج الذي ساقه الأستاذ الفاضل لمعالجته النصَّ مستقًى في عمومه وبلفظه غالبًا من منهجنا الذي أزجيناه في عشرين نقطة، شَكَّلَ ما انتخبه منها عصب منهجه باللفظ أحيانًا وهذا ما يقابل ترتيبه عندنا (١، (٣،٥) ٤، ٦، ٦، ٦، ٧، ١٠، ١١، ١٢، ٩، ١٤، ٢٠، ١٦)، وما بقي لا بال له، كتصحيح نسبة الأبيات، وذكر رقم الصفحة الأصل، وإتمام أنصاف الأبيات، وإتمام الآيات، وبذا تم منهجه ذو التسع عشرة نقطة. !!

ثالثًا : فى ملامح التربية فى (المحرر)

لهج الأستاذ الناشر بالإشارة إلى البعد التربوىّ فى "المحرر" ، والإلحاح على ذلك من نحو قوله (ص٥) "تمثل فيه المنهج التعليمى ، والبعد التربوىّ الذى حرص عليه صاحبه من بداية عمله" ، وفى ص (٥١) "فالهرمى يستمر مع منهجه ، وهدفه التعليمى فى إيضاح ما يخفى على المتلقى" وفى ص(٤٥) "وكان وراء ذلك هدف تعليمى يزجيه" .

وهذا ما خلعه على غلاف الكتاب من قوله "إذ يتمثل فيه المنهج التربوى ، والبعد التعليمى" .

تلك الإشارات التى دَلَّ بها الأستاذ الناشر ، وكأنها من مبدعته ، أو اكتشافه ، ولا نحسب أن موهبته- وقد وقعنا على تواضعها- كانت لتكتشف ذلك أو تنوِّه به ، لولا ما وقف عليه مما كتبنا ، فالهرمى مربِّياً فى كتابه هو من تصنيفنا ، وتحديد معالمه لنا ، بما أَوْقفنا عليه من مسبباته ، وأدواته حتى ساغ أن نصفه وكتابه بهذا الخط من التربية ، والتوجيه.

فقضية كونه كتاباً تربوياً التى صدح بها الأستاذ ، وظل يلوكها كعالم نفسيٍّ تربوى (!!) هى من استنتاجاتنا التى توصلنا إليها من طريقة الرجل ، ومنهجه وتاريخه ، ومن شىء فهمناه من طرق التربية ، وقد أشرنا إلى ذلك فى كل مناسبة مواتية. واسمع منا ، ثم قارن بما انتفض به الأستاذ الناشر

(ص١) "فأن يُصَادف البحث كتاباً حافلاً له الكثير من مقومات التربية ، وسهولة المأخذ ، وطرافة المنهج أمرٌ يدعو إلى النظر الدءوب ؛ فهو ضالتُهُ المنشودة ، وهو ما وقعتُ عليه من هذا الكتاب.." .

(ص٥٢) "سبق فى مراحل التقى فيها المناحيَ الحديثةَ فكراً وقياساً وتطبيقاً" .

(ص٧١) : "فلعلك تدرك أن هذه الأبعاد الثلاثة هى الأسس العلمية ، والتربوية

في الدرس بخاصة ، وعرض الأفكار بعامة" •

(ص٧٩) "إن اضطلاعه بالتلقين والتربية زمناً -كما عرفنا- قد أكسبه المنهج التربوى السوىَّ فى هذا الميدان" •

(ص٩٣) "وبذا يكون قد توفر على منهجه التلقينىّ المنشود ، وهو ما يلهج به المربُّون" •

(ص١٠٠) : "المؤاخاة بين النظرية ، والواقع أمر يُدْعَى إليه فى العلوم التطبيقية ، وقد أفاد صاحبنا من ذلك بما يعزُّ فى كتاب نحوىّ" •

(ص١٠١) : "وهو بذلك يكشف عن ناحية تربوية ؛ إذ يشتقُّ أمثلة من البيئة ، وهو ما يتواصى به القائمون بمهنة التعليم ، ويرشد إليه المربُّون" •

(ص١٠٣) : "ولعمرى إنه أنجع تربيَةً ، وتقويماً من هذه الأمثلة التجريدية المفترضة التى لا تصادف فى القلب وتراً ، ولا فى العقل لَمْعَةً" •

(ص١٠٣) "وهذا ما يؤكَّد عليه فى التربية بما يسمَّى "وسيلة الإيضاح" •

(ص١٠٧) : "وتلمُّسُ النظر فى المحسوس تطبيق عملىٌّ يدعو إليه المربُّون" •

(ص١٠٨) : "ويطبق عليها ائتناساً بواقع محسوس ، ولا تُنْكَرُ ميزة ذلك كوسيلة تربوية موضحة" •

(ص٧٤) "وكذا تتكشف الأبعاد التربوية والعلمية للحواصل ، من كونها حصيلة موجزة تستقر فى وعى المتلقِّى لما درس فى الباب" ،

وغير ذلك مما هو مبثوث فى دراستنا •

أفبعد ذلك يسهل أن يدعى هذا الأستاذ الناشر أن ما أشار إليه ، وبه من فتوحاته غير ناظر إلى ما اكتشفنا ، وسجلنا ، وسقناه؟ ولله الأمر.

❁ ❁ ❁

المبحث الثانى

فى التحقيق

وإن يكن ما مرَّ صنيعه فى الدراسة- وإنما عملُ المحقق فى دراسته حقيقةً- فلم يسلم تحقيقى للعمل منه استباحةً وانتحالاً بالدرجة نفسها ، أو نحوها ، إن فى عموم ، أو خصوص .

أما العموم ففى ترتيب لبعض الأبواب ، والفهارس- على ما سترى- وأما الخصوص فالوقوف على جلّ ما علقت عليه دون مجاوزته غالباً ، والإفادة منه تقويماً وتعليقاً -إن علَّق- أو اكتفاء بمصادرى ، أو اعتمادها مرشدة إلى غيرها ، حتى كان التحقيق منه صورة مشوشة لعملى الذى تناولت به نص (المحرر) وإليك ما وقفنا عليه من منهجه فى تناول النص :

لقد اكتشفت القراءة لهذا العمل الذى استحلَّهُ الأستاذ من عملنا لنفسه فى تحقيق النص ما يلى

- أنه يعلق على ما علقت عليه غالباً ، وما حطَطْتُ عليه سلكه نفسه تقريباً ، وما قومته نظر إليه ، والمقابلات قد تكون بلفظها ، ومصادر التعليق نفسها اكتفاء ، أو مرشدة إلى مراجع أخرى٠٠ كما قدمت ، وكما سنلاحظ قريباً-٠

- ما انفرد به تلك الحواشى التى أثقل بها الأوراق ، وغالبها محسوبٌ على الرجل المصنف وهو منه براء ، وأكثره غير محقَّق فى لفظ ، أو مضمون ، وسيُعْرَض نماذج من ذلك٠

- أنه أثقل الحواشى بهذا المنهج الذى لا طائل من ورائه من تعداد المصادر تحت كلمة " انظر ، وإن علق بشئ فمفاده منا ، أو بما لا غناء فيه٠

- أنه ما توقف عند كلمةٍ مفسراً ، أو مبينًا لبحر الأبيات المستشهد بها ، ولا ذكر الشاهد فى البيت إلا نادراً .

- أنه ترك إحالات الكتاب جميعها ، ولم يُرْجِع إحالات الرجل إلى مكانها من الكتاب حتى أبهم ، وأغلق.

- أما صنيعه مع حواشى الأصل ، وما أورده ناسخ النسخة الثانية ، وأقحمه فى أصله ، فللأستاذ الناشر معها منهج غريب سنتناوله قريباً.

- والأستاذ الناشر لم يكن-على الرغم من كل ذلك -أميناً على النص فاجترأ عليه بتبديل ، وتغيير فى غير موضع مما أساء إلى النص ، وتدابر مع المنهج السوىّ للتحقيق. وإليك صنيعه فى كل ذلك

أولًا : انتحال عام

أنه سجل ما سجلته من ضياء الحلوم (ص١٢٣٦هـ٨) فنقله بنصه فى ص (١٣٥٠) هـ ١٤ "وانظر لنا (ص١١٥٦) والكتاب لم يرجع إليه ، ولم يذكره فى مصادره ، ولم يوثق منه فيما سبق ، وتأخر من مواطن وروده (تسعة مواضع). رغم رحلته المزعومة لليمن -كما قدمت- ! !

ص ٢٨٦ أشار المصنف إلى أنه يجمع (فَخِذ)، على (فُخُوذ) وعلق الأستاذعلى ذلك فى (هـ٣) : بقوله : "لم أجد فيما بين يدى من مصادر جمع فَخِذ على (فُخُوذ) أهـ

وفى الدراسة قال (ص١٧٦) : "لم يذكر ذلك أحد من قبله ، وإن كان القياس لا يرفضه ؛ مثل نَمِر ، ونُمُور ، وكَبِد ، وكُبُود ، ولَبِد ، ولُبُود ، وكَرِش ، وكُرُوش ، ووَعِل ووُعُول" أهـ

وهذا مأخوذ بنصه من تعليقى فى التحقيق ص١٠٦/ هـ(٥) قلت "لم يذكر فيه سيبويه وغيره غير الأفخاذ؛ قال "وقلما يجاوزون ذلك" وسقت كلاما لابن منظور ، وابن يعيش ، ونقره كار ، ثم قلت

" فلعل ما ذكره المصنف قياس على نحو "كُبُود" ، والعلاقة بينهما موجودة ؛ كما قالوا : "نُمُور ، ووُعُول ، شبهوهما بالأُسُود (سيبويه-ذاته).

والنظر-كما ترى-والنقل لا يخفيان أمَّاما تعالم به متزيداً بـ"لبد، ولبود" فهو خطأ، إذ هو (فِعْلٌ) لا (فَعِلٌ) الذى الكلام فيه!!

* ص٢٨٥ قال الهرمى "وتقول-فى الكثير بُرْد، وبُرُود، وبِرَدَة"-ضبطها الأستاذ الناشر "بُرَدَة"-بالضم-خطأ!!

وفى التعليق هـ(٣) قال "يجمع (برد) على أبراد، وأبرد، وبرود، ويجمع بُرْدَة على (بُرَدٍ). انظر اللسان"أهـ، ولم يعلق على مقتضى النص.

وفى ص١٧٨-فيما أخذه على الرجل قال (١١) "جمع بُرْد على (بُرَدَة)، وقد ورد منه جُحْر وجُحَرة، وقُلْب وقُلَبَة، وخُرْج، وخُرَجَة، وصُلْب، وصُلَبَة، وكُرْز، وكُرَزَة"، - ضبطها جميعها بالضم خطأً-كما ترى ولا تكون فى الجمع إلا مكسورة الفاء، ولم يشر إلى مصدره، وهى بنصها، وترتيبها من تعليقى فى التحقيق (ص١٠٥)، (ص١٧٥) من الدراسة، وقد أشرت إلى مصادرى (هـ١) ولا مصدر له إلا مصدرى المستتر!! وهو عن تجميع خاصّ من مصادر عدة.

* قومت خللاً فى التبويب للمقالة التاسعة؛ فجعلت (الخط) الباب الأول، و(الضرائر) الباب الثانى، و(الحكاية) الباب الثالث (انظر لنا ص١٠٨٣-وحواشيها).

وهذا التنظيم مفاد من خطة المصنف التى ساقها بين يدى الكتاب، وقد سلك الأستاذ الناشر المنهج نفسه فى تقسيم المقالة التاسعة دون تبصر، فصوب كما فعلت الباب الثانى عشر إلى الباب الثانى (ص١٢٢٥)، وسها عما صنعته فى أول المقالة بزيادة[الباب الأول] (ص١٠٨٣)، ولذا كان عنده الباب الثانى دون أول!!

* أخذ فهرس الحديث الشريف بمنهجه الذى سقته حسب الحرف الأول، وقد نقله نفسه، بخلاف صنيعى فى الآيات الكريمة، فلم يتبعه؛ لعسره؛ إذ سلكت فيه أبجدية الحرف الأول من الآية.

* وقد نهج المنهج نفسه-كما فعلت- فى فهرس الأمثال-(وإن أدخل فيه كلام العرب).

* أما فهرس الشعر فقد نظمته

(الصدر، القافية، البحر، القائل، الصفحة)

وقد تبع المنهج نفسه بإيراد الأبيات بإهمال الصَّدر، وببعض تقديم وتأخير، وبعض خطأ فى القوافى، والوزن.

ومن الغريب أنه لم يذكر فى تحقيقه إشارة إلى بحر بيت واحد، ولكنه ساقها فى الفهارس بأبحرها، وما ذلك إلا لأنها أمامه معدة جاهزة!!

وإنَّ ما تعرضت له فى أنواع الفهارس نفسَهُ ما صنع، فقد وضعت أربعة عشر فهرساً، وكانت عنده أحد عشر بنقصه (موضوعات الدراسة-الكلمات اللغوية-تفسيراته اللغوية)!!



ثانيا- فى التعليق على النص

قدمت أن الأستاذ الناشر لم يفارق ما علقت عليه غالباً ، فما حططت عليه وقع نفسه منه ، وما قوَّمتُه نظر إليه، وكادت المقابلات تكون بلفظها ، ومصادر التعليق - في كثير من أمره- ذاتها اكتفاء، أو مرشدة إلى غيرها معها ، وإليك مما رصدت منه دون حصر[١] :

ص/هـ		ص/هـ	
١١/٣	تنبيه على التقسيم	٢/١٩٥	مفاده نفسه وبمثل حروفه
٢/٥	تقويم لعمل الناسخ وما فيه من التباس	٤/١٩٧	مفاده نفسه " ومافيه من خلط"
٣/٦	تصويب للنسختين	٣/١٩٨	نفسه
٤/٧	"خالف الترقيم إلى الأبجدية"	٢/١٩٩	"خرج فى الترقيم إلى الأبجدية"
/٥	تنبيه على غفلة من المصنف	/٣	مفاده (أغفل المصنف هنا)
١/٩	أسرار العربية (نص)	١/٢٠٣	أسرار العربية (النص)
/٣	الغرة ، وش الكافية	/٣	الغرة المخفية
/٩	"وهو كترتيب الزمخشرى فى عموم مفصله"	١/٢٠٤	"وهو فى مجمله يتقارب كثيراً مع ترتيب الزمخشرى فى المفصل"
١/١٠	"وهن أربع مقالات : مقالة المرفوعات.. المنصوبات.. المجرورات.. التوابع وما شذ ترتيبه"	/١	وهى مقالة المرفوعات ، ، نفسه (بحرفه)
١/١١	الصاحبى ، والمقتضب ، والجمل الهادية ، والأسرار	/٢٠٥ ١، ٣	الصاحبى ، والأسرار (وغيرهما)
/٤	أنواع الإشارات/ البيان ، ش الكافية	/٤	البيان ، ش الكافية
٢/١٢	الإنصاف	١/٢٠٦	الإنصاف (وغيره)
٧/١٣	الفصول ، وش المفصل (وغيره)	/٧	الفصول (وغيره)

(١) النهر الأيمن هوامشى فى الرسالة ، والأيسر له فى نشرته وقارن..

٤/١٤	الارتشاف ، وش الكافية (الرضى)
/٦	الفقه على المذاهب الأربعة ، وص مسلم (وغيره)
١/١٦	الصاحبى ، وش الكافية ، وش المفصل (وغيرها)
/٣	المقتضب ، وإيضاح الزجاجى
٢/١٧	"لو قال (الجر) لكان أعم"
/٣	الأسرار ، والغرة ، والتسهيل ، (وغيرها)
/٤	الخصائص (نص)
/٥	الأسرار ، والإصلاح (وغيرهما)
١/١٨	الكتاب ، والمنصف (وغيرهما)
٣/١٨	شرح عمدة الحافظ
/٥	"ما يعقبه هو باب الأسماء والنكرات"
/٦	قصر الإخبار هنا إلخ
٣/١٩	زيادة يلتئم بها النص ، وهى من كلامه أول الفصل
٢/٢٠	الجمل ، والفصول
/٣	الرجل لا يقع إلا على كل حيوان ناطق . ذكر بالغ
/٥	كلمة يتم بها السياق
/٧	الجمل (وغيره)
٢/٢٣	ش المفصل ، والأسرار (وغيرهما)
٦	الكتاب

١/٢٠٧	الارتشاف ، وش الكافية (وغيرهما)
/٣	الفقه على المذاهب الأربعة ، وص مسلم
٢/٢٠٩	الثلاثة نفسها (وغيرها)
/٦	نفسهما ، (والجمل)
١/٢١٠	"الأدق أن يقال : "الجر" ؛ لأنه يشمل . . . إلخ
/٢	الأسرار ، وش التسهيل ، والغرة (وغيرها)
/٤	الخصائص (وغيره)
/٥	الأسرار ، والإصلاح
/٨	الكتاب ، والمنصف (وغيرهما)
١/٢١١	والكتاب المصنف
٢/٢١١	شرح عمدة الحافظ
/٦	"ما يعقب هذا الباب باب الاسم النكرة"
/٧	المصنف هنا اقتصر ٠٠ إلخ
٣/٢١٢	أضفتها ليستقيم الكلام ، وهى من كلامه فى أول الفصل
١/٢١٣	الجمل والفصول ، (وغيرهما)
/٢	لا يقع (رجل) على جمع الآدميين
/٣	إضافة لابد منها
/٤	انظر الجمل٠٠
٤/٢١٥	ش المفصل ، والأسرار
/٦	الكتاب

١/٢٤ تسعة مراجع
/٢ الضمير تسمية بصرية ، ويسميه الكوفيون : الكناية ، والمكنى (الارتشاف)
/٣ تعليق على تعبير المصنف
٣/٢٥ تعليق
/٦ إشارة إلى زيادة
١/٢٦ الاقتضاب (نص)
/٢ ش الكافية (نص)
١/٢٧ ابن رشيق (العمدة . . .)
/٥ الخصائص ، والصاحبى ، والمزهر (وغيرها)
٢/٢٨ تعليق تصويب
/٥ تعليق
/٧ الكتاب (نص)
٣/٢٩ الجمل الهادية ، والفصول (وغيرهما)
٢/٣٠ الكتاب ، والمقتضب (وغيرهما)
١/٣١ معانى الفراء (نص)، وش الشافية (وغيرهما)
/٢ البحر ، والإتحاف ، والحجة
/١٠ تعليق (تصويب)
٢/٣٢ تعليق
/٥ تعليق
١/٣٣ ش المفصل
/٧ دراسة بمصادر كثيرة
٥/٣٥ زيادة يقتضيها السياق

٣/٢١٧ سبعة منها
/١ نفسه لفظاً ، ومرجعاً
/٥ مفاد من تعليقى
١/٢١٩ مفاده ، وأنفذ ما صوبت به
/٤ نفسه
٩/٢٢٠ انظر الاقتضاب
/١٠ انظر ش الكافية
٢/٢٢١ انظر العمدة
/٤ الثلاثة نفسها
٥/٢٢٢ التعليق (نفسه) تصويب
/٧ التعليق (نفسه)
/٩ الكتاب (وغيره)
٣/٣٢٣ نفس المصدرين
/٧ نفسهما (وسر الصناعة)
٥/٢٢٤ (معانى الفراء النص نفسه) ، وش الشافية
/٦ الثلاثة نفسها (وزاد عليها)
١/٢٢٥ التعليق نفسه (تصويب)
/٢ نفسه (تصويب)
٢/٢٢٦ نفسه (تصويب)
/٣ ش المفصل (وغيره)
٩/٢٢٧ أفاد منها ، ومرجعين
٤/٢٢٨ زيادة يستدعيها السياق

٦/	ش التوضيح ، وش المفصل
٤/٣٦	تعليق
٥/	تعليق
٦/٣٧	ويقصد خمسة الأقسام المضمرات السابقة تفصيلاً
٤/٣٩	تعليق ، ومصادر (الجمل الهادية ، وغيرها)
٨/٤٠	تعليق عن الأخفش ، والمازنى
١/٤١	ش التصريح (وغيره)
٢/	الكتاب (نص) ، وغيره
٥/٤٢	الكتاب (نص)
١/٤٣	تعليق (ومراجع)
٥/	تعليق (ومراجع)
١/٤٤	زيادة يقتضيها السياق
٢/	تصويب إلى : "لا إعراب له"
١/٤٥	تعليق على القراءة ، ومصادر
٢/	الكتاب (نص) ، وغيره
٢/٤٦	المقتضب (نص) وغيره
١/٤٧	المفصل (نص) ، وغيره
٣/	تعليق ، ومراجع
٤/	تعليق ، ومراجع
٥/	تعليق ، ومراجع
١/٤٩	الفراء ، والرضى (نص)
٥/٥٠	الكتاب ، والمقتضب (نص) ، وغيرهما

٦/	انظر ش المفصل
٥/٢٢٩	نفسه
٧/	نفسه مختصراً
٧/٢٣١	شرح تعليقى بقوله "يقصد بها إلى آخره
٥/٢٣٣	اختصره ، وأحال على (شرح المقدمة=الجمل الهادية)
٩/٢٣٤	أفاد ، وأشار إليهما
١٠/	ش التصريح
٢/٢٣٥	انظر الكتاب
٦/	انظر الكتاب (وغيره)
١/٢٣٦	أفاد من التعليق ، وثلاثة مراجع
٤/	مراجع
٦/	بلفظه
٨/	"الأدق والأولى أن يقال : لا إعراب له"
٣/٢٣٧	-تعليق ، وأغلب المصادر
٤/	انظر الكتاب ، وش المفصل
٣/٢٣٨	انظر المقتضب
١/٢٣٩	انظر المفصل (وغيره)
٣/	تعليق ومرجع
٤/	تعليق ومرجع
٥/	تعليق ومرجع
٤/٢٤٠	الفراء (وغيره)
٤/٢٤١	انظر الكتاب ، والمقتضب

‎/٧	زدت "كان [مبدوءا] بأب
٥١/٤	البحر (نص)، ويس على التصريح
٥٢/٥	تعليق لحذفى كلمة (ويجمع)
‎/٧	"كأنها عبارة الزمخشرى، (نص)
٥٣/٣	النشر، والإتحاف (وغيرهما)
‎-٥/	تعليق، والنشر، والاتحاف، والصاحبى، والفراء
٥٦/٦	"المدلغة الحجاز، والقصر لغة تميم
٥/٢	زيادة وهى من كلامه الآتى"
٦٢/٢	أسرار العربية
٧٤،١٠/٤ /	الصاحبى، والمزهر (وغيرهما)
‎/٥	الخصائص، والارتشاف (وغيرهما)
٦٤/٥	"زدته تمييزاً بين نوعى السالم"
٦٦/١	"ولا وجه للشرط هنا"
٦٧/١	الكتاب (نص)-(وغيره)
٦٨/١	من عبارات الزجاجى، وتعقبه ابن السيد "الجمل، وإصلاح الخلل"
٦٩/٧	ابن السراج، وأسرار العربية، (تعليق)
٧٠/٣	زيادة بمقتضى السياق
٧١/١	المقتضب (نص)، والشجرى، وشرح القصائد السبع، والصاحبى (وغيرها)
‎/٥	وهى لغة أزد السراة وقفًا انظر: (شواهد التوضيح)
‎/٦	سر الصناعة (نص)، والخصائص (وغيرهما)

‎/٦	الأولى أن يقال "كان مبدوءاً بأب"
‎/٩	ش التصريح، وغيره
٢٤٢/٥	"الأولى أن تحذف كلمة (ويجمع)
‎/٦	انظر المفصل
‎/٩	النشر، والإتحاف (وغيرهما)
‎/١١	المراجع نفسها بترتيبها
‎/١٢	نفسه بحرفه
٢٤٤/٢	"زيادة مأخوذة من كلامه التالى"
٢٤٩/١	أسرار العربية (وغيره)
‎/٣	انظر الصاحبى، والمزهر (ولمع الأدلة)
‎/٢	الخصائص، والارتشاف (وغيرهما)
٢٥١/١	"زيادة حتى لا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث.
٢٥٢/١	"ولا وجه للشرط فى التركيب"
٢٥٣/٦	وهو قول سيبويه (الكتاب)-(وغيره)
٢٥٤/١	"هو تعبير الزجاجى" "الجمل، وإصلاح الخلل" "وتتبعه ابن السيد"
٢٥٥/٧	نفسه
٢٥٦/١	زيادة يقتضيها السياق
‎/١١	المقتضب (النص)، والشجرى، وشرح القصائد السبع (وغيرها)
‎/٢٥٧	وهى لغة أزد السراة انظر (شواهد التوضيح)
‎/٣	انظر الخصائص، وسر الصناعة

٧٣/٢	"العبارة . وهى صياغة مضطربة"
/٣	أسرار العربية
/٥	ش المفصل
٧٥/٩	أسرار العربية
٧٨/٤	"لو عبر بالطريقة، أو الحالة لشمل السكون أيضًا" إلى آخره
/٧	تصويب
٧٩/٣	"الذي ورد من دخول حرف الجر على (كيف) وحكم بشذوذه، فكأن المصنف قاسه"
/٨	المعانى، والبيان، والبحر (وغيرها)
٨١/١	زيادة يقتضيها السياق
/٤	الكتاب (نص)
/٥	قال الصبان (نص) (ومصادر أخرى)
٨٣/٣	المقرب وشرح التصريح (نص)، وغيرهما
/٤	التسهيل، وشرحه (نص)، وغيرهما
٨٤/٢	أسرار العربية (وغيره)
/٨	البحر، والبيان، والتبيان (نص) وغيرها
٨٥/١	البحر، والتبيان
/٢	الصاحبى (نص)
/٣	الشجرية، والفراء، وابن يعيش (نصوص)
٨٦/٣	الأسرار، والإنصاف (تعليق على الكوفى)

٢٦١/١	"الكلام هنا غير مستقيم" وفعل ما قمت به
/٢	انظر أسرار العربية (وغيره)
/٥	انظر المفصل
٢٦٣/٤	أسرار العربية
٢٦٥/٥	"الأولى أن يقال صورة واحدة أو حالة ما واحدة؛ إذ المبنى يبنى على السكون أيضًا"
/٧	نفسه
/٨	"دخل حرف الجر على (كيف) وقد حكم بشذوذه، وكلام الهرمى. يوحى بقياسه"
٢٦٦/٥	المعانى، والبيان، والبحر.
٢٦٧/	أضافها إلى النص دون إشارة
/٤	الكتاب (النص-نفسه)
/٥	انظر حاشية الصبان (نفسه)
٢٦٩/٢	انظر المقرب، وش التصريح
/٣	انظر ش التسهيل (بعض النص) وغيره
/٤	انظر أسرار العربية (وغيره)
/٩	الثلاثة بترتيبها (وزاد معانى الأخفش)
٢٧٠/١	البحر، والتبيان (وزاد البيان)
/٢	الصاحبى (وغيره)
/٤	انظر الشجرية، ومعانى الفراء
٢٧١/٣	الإنصاف، والأسرار (وغيرهما)

٢/٨٧	أسرار العربية
/٨	أسرار العربية (نص)
٤/٨٩	الكتاب (نص)(ومراجع غيره)
٢/٩٤	الكتاب (نص) وغيره
٤	أسرار العربية
/٥	تصويب اضطراب، والإشارة إليه
٣/٩٨	تصويب لما فى الأصل، والإشارة
/٥	زيادة على النص تقويماً
/٦	الكتاب، والمقتضب، والبحر، والشجرية (وغيرها)
/٨	البيان، التبيان، البحر، الشجرى (وغيرها)
٢/٩٩	شرح الجمل لابن بابشاذ، والأشباه (وعند ابن القواس-كما ينقل السيوطى)
٢/١٠٠	(الهمع، (نص)، والخضرى
/٣	ش الكافية
/٧	المقتضب، والأسرار، وش المفصل (وغيرها) (ونص من المقتضب)
٨/١٠١	زيادة
٤/١٠١	زيادة للتقويم
٣/١٠٤	الكتاب، والمقتضب (وغيرهما)
/٤	فى (أذ آب)
/٥	فى (جذعان)
٢/١٠٦	الكتاب (نص)، وابن يعيش، واللسان
/٥	لم يذكر فيه سيبويه وغيره غير (الأفخاذ) أى فى (فخوذ)

/٥	أسرار العربية (وغيره)
٣/٢٧٢	أسرار العربية (وغيره)
٤/٢٧٣	انظر الكتاب (وغيره)
٢/٢٧٧	انظر الكتاب (النص-نفسه) وغيره
/٤	أسرار العربية (وغيره)
/٥، ٦	نفسه
/٢٨٠	صوب بما صوبت، ولم يشر
/	أضافها للنص، ولم يشر لتصويب
/٣	نفسها (وغيرها)
/٦	نفسها (وغيرها)
/٧	والأشباه، "وجعله من كلام ابن القواس"!
٣/٢٨١	الهمع، والأسرار
/٥	الهمع، وش الكافية
/٩	المقتضب، الأسرار، وش المفصل (بعض نص المقتضب)
٥/٢٨٢	نفسها
٥/٢٨٣	نفسها
٣/٢٨٤	الكتاب، والمقتضب (وغيرهما)
/٧	مفاد منه
/٨	مفاد منه
٩/٢٨٥	الكتاب (النص نفسه)، واللسان
٣/٣٨٦	"لم أجد فيما بين يدى من المصادر جمع فخذ على (فخوذ)

١٠٧/٢	الكتاب ، والمقتضب ، والطبرى
/٩	ش الشافية ، ش المفصل
١٠٩/٤	التبيان (نص) ، والكشاف ، والبحر
/٧	المحتسب ، والمنصف
/٨	البحر (نص) ، واللسان (وغيرهما)
١١٠/٣	الكتاب ، والمقتضب ، واللسان ، وش المفصل
/٦	زيادة غير موجودة فى النسختين
١١١/١	تعليق طويل ، ونص من (الأسرار)
١١٣/٣	المقتضب ، (وغيره)
/٤	فى درة الغواص .
١١٤/٤	زيادة لازمة أفادها بتمثيله
١١٥/٦	الكتاب ، وش الشافية (نصان) (وغيرهما)
١١٦/١	الكتاب ، وش الشافية
/٢	ذكروا منه أربع عشرة كلمة (مراجع) والمزهر
١١٧/٣	الكتاب (نص) ، و (غيره)
١١٨/٣	تعليق (قادم وقادمة) (اللسان)
/٥	تصويب ، وتعليق ومصادر
١٢٢/٤	المقتضب (نص) (ومصادر أخرى)
/٥	ما علق على (مصابح) التسهيل (وغيره)
١٢٥/١	ص ، د (بِضَاع) صوبت إلى (بِضَع)
١٢٦/١	انظر التسهيل
/٢	معانى الفراء (نص)
١٢٨/٥	أسرار العربية

/٦	الكتاب ، والمقتضب (وغيرهما)
٣٨٧/٥	انظر ش الشافية ، وش المفصل
٢٨٨/٥	التبيان (نص) ، والبحر (نفسه)
/٨	المحتسب ، والمنصف
/٩	البحر ، واللسان
٢٨٨/١١	الأربعة نفسها (وزاد التكملة)
٢٨٩/١	زادها نفسها
/٦	الأسرار (النص نفسه) ، والكتاب
٢٩١/٣	انظر المقتضب
/٤	انظر ودرة الغواص
/١١	زيادة تقتضيها الأمثلة المذكورة
٢٩٣/٢	انظر الكتاب ، وش الشافية
/٣	نفسه
/٤	انظر ألمزهر
٢٩٤/٢	انظر الكتاب
/٧	مفاده نفسه (بدون مصدر) !
٢٩٥/١	نفسه تقريباً
٢٩٧/٣	انظر المقتضب (وغيره)
/٤	مفاده ، و (التسهيل)
٢٩٨/	صوبها فى النص ولم يشر لأصلها
٢٩٩/٢	انظر ش التسهيل
/٣	انظر معانى الفراء (قطعة من النص)
٣٠١/٢	راجع أسرار العربية (وغيره)

٨/١٣٠	معانى الفراء، والتبيان، والنسفى (وغيرها)	٣/٣٠٢	معانى الفراء، والتبيان، والنسفى
١٣٢/ ١، ٢	وقد عدها الرمانى سبعاً (معانى الحروف، وغيره)	١/٣٠٣	نفسه (وزيادة)
٤/١٣٣	التاء فى بنت (المنصف، وسر الصناعة) (وغيرهما)	١/٣٠٤	المنصف، وسر الصناعة
٧/١٣٤	الجمل الهادية (وغيرها)	٢/٣٠٥	انظر شرح المقدمة=(الجمل الهادية وغيرها
/٩	الجمل الهادية (وغيرها)	/٣	انظر شرح المقدمة (=الجمل الهادية) وغيرها
٢/١٣٥	(أى: مفرده)	/٤	المقصود (تأنيث مفرده)
١/١٣٦	تصويب لما فى النسختين	٣/٣٠٦	التصويب نفسه
٨/١٣٧	زيادة	٩/٣٠٧	نفسه
٤/١٣٨	زيادة	٣/٣٠٨	نفسه
٦/١٣٩	"لم أقف على هذا الجمع فيما بين يدى من المصادر"	٣/٣٠٩	التعبير نفسه بحرفه تقريبًا!
/٧	تعليق على ابن كيسان (ش المفصل) وغيره	/٥	نفسه من (ش المفصل) وغيره
١/١٤٣	تعليق (الإنصاف، والأسرار) وغيرهما	١/٣١٣	مفاده (الأسرار، والإنصاف) وغيرهما
/٢	الجمل الهادية (وغيرهما)	/٢	شرح المقدمة النحوية=(الجمل الهادية)
١٤٤/ ٢، ٣	الكتاب، والمقتضب، وش الكافية (وغيرها)	/٤	الثلاثة نفسها بترتيبها
٢/١٤٦	الخزانة، ودرة الغواص، والارتشاف	١١/٣١٤	الثلاثة نفسها، وزاد (العضديات)
/٥	تصويب	٤/٣١٥	مفاده نفسه
٥/١٤٧	ش الكافية (نص)، وغيره	/١٠	انظر ش الكافية
٣/٢٥٠	المفتاح، والصاحبى، والشجرى (وغيرها)	١/٣١٩	الثلاثة نفسها (وزيادة)

٢٥١/٤ مفتاح العلوم (وغيره)

٢٥٢/١ الشجرى (نص)، والمقتضب، والصاحبى (وغيرها)

/٤ تصويب لما فى النسختين

٢٥٣/٣ الشجرى (نص)، (وغيره)

/٦ تقويم اضطراب

١٥٦/١، ٢ الجمل الهادية

١٥٨/٣ ش الشافية، والهمع، والدرر (وغيرها)

١٥٩/٦ الإنصاف

/٩ أسرار العربية (نص)

١٦٢/٢ شواهد الشافية (وغيره)

/٥ الإنصاف (نص)، (وغيره)

١٦٣/١ ش الشافية (وغيره)

١٦٥/٦ المنصف (نص)، و (غيره)

/٧ المنصف، والمقتضب (أما بدل النون من الألف)-وغيرهما

١٦٧/٢ المقرب (نص)، والهمع

/٧ زيادة على النص (عطا-يعطو)

١٦٨/٣ "وحكى الكسائى.." ش المفصل، والتسهيل

/٥ الكتاب، والمقتضب، والخصائص، والمنصف (والمصباح)

/٧ نص، وانظر (ش الشافية)

٣٢٠/٥ انظر مفتاح العلوم

٣٢١/١ الشجرى (بعض النص)، والصاحبى والمقتضب

/٢ نفسه

٣٢٣/١، ٢ انظر الأمالى الشجرية

/٥ نفسه

٣٢٥/١، ٢ انظر شرح المقدمة=(الجمل الهادية)

٣٢٦/٦ الهمع، والدرر، وش الشافية

٣٢٧/٦ الإنصاف (وغيره)

٣٢٨/٢ انظر أسرار العربية

٣٢٩/٨ شواهد الشافية (وغيره)

٣٣٠/٢ انظر الإنصاف

/٦ انظر ش الشافية

٣٣٢/٨ المنصف (النص-نفسه)

/٩ انظر "المنصف، وفى المقتضب (بدل النون من الألف)

٣٣٣/٧ يجوز على ضعف. انظر (المقرب)

٣٣٤/٤ زيادة من ب، وح (أ)، وليست فيهما أصلاً، بل هى منى (!!)

/٥ نفسه بنصه، وفصه، ومرجعيه

٣٣٥/١ الأربعة بترتيبها

/٤ انظر ش الشافية

١٦٩/ ٢٠٩	تصويب وزن فى الأصل جمع الإشارة (فِعْلاء ، وفعَلاء)
١٧٠/ ٧	المقتضب
/ ٨	الكتاب
١٧٤/ ١	الفصول ، والغرة
/ ٢	ش الكافية (نص) ، وش المفصل
١٧٩/ ١	"زيادة يقتضيها المقام"
١٨٠/ ١	زيادة ليست فى النسختين (فحذفوا الواو)
/ ٦	معانى الزجاج (نص)
/ ٧	أسرار العربية (نص)
١٨١/ ٤	زيادة ، وإشارة
/ ١٠	زيادة ، وإشارة
١٨٢/ ١	ش المفصل (وغيره)
١٨٣/ ٢	تعليق عن الفارسى من اللسان ، وغيره
/ ٤	زيادة (تمييزه)
١٨٤/ ١	الكتاب (نص)
/ ٣	المقتضب
/ ٤	أسرار العربية (نص) (وغيره)
١٨٥/ ٢	أسرار العربية
١٩٢/ ١	زيادات لازمة لتقويم اضطراب
/ ٣	الكتاب (نص)

/	صوبه-كما فعلت-ولم يشر إلى أصله
٣٣٦/ ٤	انظر المقتضب (وغيره)
/ ٥	انظر الكتاب (وغيره)
٣٣٩/ ١	الفصول ، والغرة ، (وغيرهما)
/ ٢	ش الكافية (بعض النص) ، وش المفصل (وغيرهما)
٣٤٣/ ١	"اللفظ غير موجود فى (ب)" ، بل هو غير موجود فيهما ، إذ هو منى !
/	وضعها فى النص دون إشارة ، وهى منى !
/ ١١	انظر معانى الزجاج
/ ١٢	انظر أسرار العربية ، (وغيره)
/٣٤٣	أضافها دون إشارة
٣٤٤/ ٣	"سقط من (ب)" ، وهى ليست فى النسختين بل منى ٠ !
/ ٦	المفصل ، وش المفصل
٣٤٥/ ٥	انظر اللسان (٠٠ حكاه أبو على)
/ ٨	زاد (معدوده) ، وهو بمعناه !!
٣٤٦/ ٣	الكتاب (والغرة)
/ ٧	المقتضب (وغيره)
/ ١٠	أسرار العربية (نص)
٣٤٧/ ٢	انظر أسرار العربية
٣٥٤/ ٢	أضافها على أنها من عنده (وقد أخل)
/ ٣	: انظر الكتاب

٢/١٩٥ من عبارات الزجاجى (الجمل)، والبحر، والهمع، وأدب الكاتب (وغيرها)

٢/١٩٧ تصويب

٢/١٩٨ (نص) مجالس ثعلب (وغيره)

/١٢ الغرة (نص)، والفصول (وغيرهما)

٢/١٩٩ تقويم للنص ترتيباً

/٧ إحالة وتنبيه

٦/٢٠١ تعليق دقيق على الترتيب، والتبويب

١/٢٠٢ عبارة الزجاجى تقريباً (الجمل) و (درة الغواص)، وغيرهما

/٦ انظر المذكر والمؤنث للمبرد

١/٢٠٣ سيبويه (الكتاب-نص)

٥/٢٠٤ معانى الفراء (نص)

١/٢٠٧ ش الكافية (نص-إنكار الرضى)

٥ الكتاب (نص)

٤/٢٠٩ المفصل، وش المفصل (نص)

١/٢١٠ تصويب لما فى النسختين

/٤- الفصول، والمذكر والمؤنث، والأشباه (وغيرها)

٢/٢١٢ تعريف (المهاجمة)

/٣ تعريف (المقاصرة)

١/٢١٣ ارتشاف الضرب، وش المفصل

١/٢١٧ المنقوص والممدود (نص)

١/٣٥٧ انظر الجمل (ويكاد يكون نصه)، وأدب الكاتب، والهمع (وغيرها)

٣/٣٥٨، ٢، ٣ التصويب نفسه

/٣ انظر مجالس ثعلب (وغيره)

١/٣٦٠ الغرة (نص)، والفصول (وغيرهما)

/ وضعه فى النص-كما صنعت-ولم يشر إليه

١/٣٦١ نفسه

٦/٣٦٢ تعليق مفاد من تعليقى نفسه

١/٣٦٣ انظر (الجمل) (بنصه تقريباً)، ودرة الغواص٠

/٤ انظر المذكر والمؤنث للمبرد

/٥ انظر (الكتاب-وغيره)

٥/٣٦٤ انظر (معانى القرآن-للفراء)(وغيره)

١/٣٦٦ انظر ش الكافية (وأشار إلى إنكاره)

/٦ الكتاب (نفسه) والجمل

/٧ المفصل، وش المفصل (وغيرهما)

٣/٣٦٨ نفسه

/٥ الثلاثة نفسها (وغيرها)

٩/٣٦٩ نفسه، ومرجعه

١/٣٧٠ نفسه، ومرجعه

/٢ نفس المرجعين (والهمع)

٣/٣٧٣ نفسه (وزاد)

٦/	الكتاب ، والمذكر والمؤنث للمبرد ، وش المفصل (وغيرها)
٢١٨/٧	الكتاب (نص) ، والمقتضب ، وش المفصل
٢٢٣/١٣	إصلاح الخلل (وغيره)
٢٢١/٤	ش المفصل (نص)
٢٢٣/١٤	إصلاح الخلل (نص) وغيره
٢٢٤/٢	الإصلاح ، ومعانى القرآن للفراء
٢٢٧/٢	تعليق
٢٤١/٢	"لعله سها عما وعد به هنا ، فلم يذكره هناك"
٦/	المقرب ، (نص) والتصريح
٢٤٤/(١)	المقرب (نص)
٢/	الكتاب (نص)
٢٤٥/٤	الكتاب ، والمقتضب (وغيرهما)
٩/	الكتاب (نص)
٢٤٦/٣	المقتضب، وش الشافية (وغيرهما)
٧/	المقتضب (نص) ، ومصادر غيره
٩،٨/	درة الغواص ، والاشتقاق ، (والروض الأنف)
٢٤٧/١	الكتاب (نص) ، ودرة الغواص ، وش المفصل ، والهمع (وغيرها)
٣/	زيادة على النص ، مع الإشارة
٥/	تقويم
٢٤٨/٣	اجتهاد فى كلمة غامضة

٨/	الثلاثة نفسها (وغيرها)
٣٧٤/٥	الثلاثة نفسها
٣٧٩/٨	نفسه بإشارتى (وغيره)
٣٧٦/٦	انظر ش المفصل
٣٧٩/٩	إصلاح الخلل (نفس النص) (وغيره)
١٢/	انظر معانى القرآن للفراء
٣٨٢/٢	نفسه ، ومرجعه
٣٩٥/٨ :	"لم يذكر هذه الوجوه ، فربما سها"
٣٩٦/٣	المقرب (نص) نفسه
٣٩٨/١	المقرب (نفس النص) ، (وغيره)
٢/	انظر الكتاب (نفس النص)
٧/	الكتاب ، والمقتضب
٣٩٩/٣	الكتاب (نفس النص)-وغيره
٥/	نفسهما (وغيرهما)
٨/	المقتضب (النص نفسه)
٩/	درة الغواص ، والاشتقاق (والمقتضب)
٤٠٠/١	الأربعة نفسها
/	وضعها فى النص دون إشارة
٤/	نفسه
٩/	وضع فى النص ما راق له من اجتهادى دون إشارة

/٥	الكتاب ، والمقتضب
٢/٢٥٠	الكتاب (نص) ، (وغيره)
/٥	الكتاب ، والمقتضب (وغيرهما)
/٧	ش الشافية (وغيرها)
٦/٢٥١	(فى ص (تحريكها) وهو سهو وصوبتها : (بقاؤها) ، والكتاب (نص)
٦/٢٥٦	* كذا ولعل (كثرة الحروف) أنسب
١/٢٥٩	تقويم للنص
١/٢٦٠	المذكر والمؤنث للفراء ، والجمل (واللمع)
/٤	وريَّة صوبتها (وُرَيِّئَة)
٦/٢٦٣	(تتمه ٠٠ وهى مفهومة من كلامه على ما يأتى)
٦/٢٦٤	تقويم لتحريف فى النص
/٧	المقتضب (وغيره)
١/١٦٥	تصويب لتصحيف بإشارة
٢/٢٦٨	زيادة لتقويم النص
٢/٢٧١	زيادة للتقويم
/١٢	زيادة على النص
١/٢٧٣	الكتاب ، المقتضب ، المقرب
٧/٢٧٦	تقويم للنص (اضطراب) موثقة بمصادرها
٢/٢٨١	زيادة كلمة تقويماً
١/٢٨٨	راجع ش المفصل
٦/٢٨٨	زيادة يقتضيها المقام
٤/٢٨٩	زدته تتميماً
٤/٤١٢	نفسهما
٢/٤٠٣	الكتاب (النص نفسه)
/٣	الكتاب ، والمقتضب (وغيرهما)
/٤	ش الشافية (وغيرها)
٥/٤٠٤	* فى أ ، ب (تحريكها) وهو سهو وصوبتها (ثباتها) ، والكتاب (نفس النص) !!
١٤/٤٠٨	* الأولى أن يقال لكثرة الحروف
٢،١/٤١١	نفسه
١/٤١٣	المذكر والمؤنث للفراء ، والجمل (والمختصر)
/٢	وضعها فى النَّصِّ كما صنعت ولم يشر
٧/٤١٥	* زيادة يقتضيها السياق ، وهو مأخوذ من كلامه التالى *
١/٤١٦	وضعه كما فعلت ، ولم يعلل
/٢	انظر المقتضب
/٤	وضع ما صوبته دون إشارة إلى أصله
٤/٤١٨	زادها كأنها منه وأخطأ
٤/٤٢٠	نفسه
/٩	نفسه
١/٤٢٣	الثلاثة نفسها (وغيرها)
٥/٤٢٥	نفسه كما صنعت ، ولم يشر لمصادر
٦/٤٢٨	زادها نفسها
١/٤٣٥	انظر ش المفصل ، (والكتاب)
/٤٣٥	وضعها فى النص دون إشارة (س أسفل)
٤/٤٣	نفسه

/٥	الإنصاف (نص) والهمع
٥/٢٩٠	زيادة تقويماً للنص [بناء]
١/٢٩٦	الظرف اصطلاح بصرى . إلخ
/٩	أسرار العربية ، ش المفصل
١/٢٩٧	قومت اضطراباً فى النسختين ترتيباً
/٧	الرضى ، ونصه ، وقد تصرفت فى نص الرضى
٦/٢٩٨	الكتاب ، والرضى (نصان)
/٨	الكتاب (نص) ، والهمع
٣/٣٠١	تقويم (خرج) بدل (خروج)
٤/٣٠٣	زيادتان كان يقتضيهما السياق
/٥	والكوفيون (البحر ، وش المفصل)
٧/٣٠٤	ش المفصل ، والتوضيح
/٩	الأسرار (نص) ، والخصائص ، والشجرية والهمع
/١٠	ش المفصل (نص)
٦/٣٠٥	"وهو قول الفارسى" ومصادر متعددة
٨/٣٠٦	المبرد (نص)
/٥	"يقصد (السابق)
٨/١	أسرار العربية ، والتسهيل
٣/٣٠٨	سيبويه (نص)
/٧	العقود اللؤوية (مواضع) ، وياقوت

/٥	انظر الإنصاف والهمع
/٤٣٧ س١٢	وضعها فى الأصل دون إشارة
١/٤٤٣	بحرفى جميعه ، وأحال تمويهاً على الإنصاف. وليس فيه كما فى لفظى الذى نقله !
/٢	انظر أسرار العربية ، شرح المفصل (وشرح المقدمة)
/ ٣، ٤	نقله بنصه مشيراً إلى أن ذلك فى حاشية (أ، ب) مع أن الاضطراب فى أصلهما ولا حاشية !
٣/٤٤٤	نفسه بنصه عن الرضى ، بما تصرفت فيه !
٢/٤٤٥	انظر الكتاب ، وش الكافية (وغيرهما)
/٥	انظر الكتاب
٢/٤٤٧	نفسه
٤٤٨/ ٧، ٨	زيادة يقتضيها السياق (نفسهما)
/٨	والكوفيون (ش المفصل، والبحر)
٢/٤٤٩	ش المفصل
/٣	انظر الخصائص ، والشجرى (ش المقدمة)
/٥	انظر ش المفصل ، (وش المقدمة)
١/٤٥٠	"وهو قول أبو على الفارسى (كذا) ! وأغلب مصادره
/٨	انظر المقتضب (والأشمونى)
/٥	"يقصد الفصل الذى سبق"
١/٤٥٢	انظر أسرار العربية
/٤	انظر الكتاب
/٧	العقود اللؤلؤية (مواضع)

٥/٣١٠ إصلاح الخلل، والإنصاف، والجمل الهادية (وغيرها)

٣/٣١١ تقويم

/٦ الخصائص

٢/٣١٢ ش الكافية، والهمع (وغيرهما)

/٣ انظر الفصول

/٢ أسرار العربية (نص)

/٥ معانى الفراء (نص)

١/٣١٤ المقتضب (نص) (وغيره)

٢/٣١٥ المفصل، وش المفصل، وش الكافية، والهمع

/٤ زدت كلمة[فصل] لمقتضى التقسيم

/٦ الكتاب

٥/٣١٦ معانى الزجاج، والأسرار (وغيرهما)

/٦ المفصل (نص)، وش الشذور

٢/٣١٧ مصادر البيت

٢/٣١٨ زيادة كلمة وإشارة

٢/٣١٩ الأمالى الشجرية (وغيرها)

١/٣٢٠ الزجاج (نص)، وخصص الرماني (معانى الحروف) بما إذا دخلت على (ما)، أو لم، أو ليس

/٧ تقويم لما فى (ص، د)

١/٤٥٤ الإصلاح، والإنصاف، (ش المقدمة- الجمل الهادية)

٢/٤٥٤ نفسه، وعزاه إلى (ب) وهو من صنعى

/٣ انظر الخصائص

٢/٤٥٥ الهمع، وش الكافية (وش المقدمة)

/٣ راجع الفصول (وش المقدمة)

/٥ انظر أسرار العربية

٢/٤٥٦ انظر معانى الفراء (النص نفسه)(وغيره)

/٤ انظر المقتضب (وغيره)

٢/٤٥٧ المفصل، ش المفصل، ش الكافية

/ زادها دون إشارة، وكأنها من النص وهى من صنعى

/٣ انظر الكتاب

٤/٤٥٨ انظر معانى الزجاج، وأسرار العربية

/٥ انظر المفصل

/٧ نفسها بترتيبها تقريباً (وموضعان فى ش الكافية كما صنعت)!!

٤٥٩/س٥ زادها على النص دون إشارة

٢/٤٦١ انظر أمالى ابن الشجرى (وغيره)

/٩ "وذلك إذا دخلت على ما، أو لم، أو ليس، انظر معانى الحروف للرمانى"

٣/٤٦٢ نص عليه ذاكراً أن الخطأ فى (ب)، وهو إيهام؛ فالخطأ فيهما، والتصويب منى!!

٣/٣٢١ الفراء (نص) ومصادر غيره متعددة

٤/٣٢٣ تقويم للنص ، أشرت إليه (اضطراب)

٢/٣٢٤ زيادة لازمة (والإشارة إلى ذلك)

/ ٥، ٦ زيادة

٤/٣٢٥ زيادة

٦/٣٣٤ "لم أقف على هذه الرواية فيما تيسر لى من جوامع الحديث الشريف"

٤/٣٣٥ تقويم (لا)=(فلا)

٥/٣٣٦ الكتاب ، والمقتضب ، والشجرية

٤/٣٣٧ تصويب أشرت إليه

٥/٣٤٢ تصويب ليس فى النسختين (الفاعل) = العامل

٦/٣٤٦ زيادة . وفاءً لما مثل به

٥/٣٤٩ أسرار العربية ، وش المفصل

٧/٣٥٠ زيادة محددة (المصدر المؤكد)

٣/٣٥٢ بغية المستفيد

/ ٥ تفسير الحقل ، ومراجعه (اللسان ، والعقود وياقوت)

٥/٣٥٦ زيادة

٧/٣٥٩ البحر (نص) ، والمحتسب (وغيرهما)

/ ١٠ ص ، د (معط) وهو سهو

٤/٤٦٣ انظر (معانى الفراء) (وغيره)

٤٦٤/ س٦ وضع تقويمى فى الأصل دون إشارة

٤٦٥/ س١ وضعها فى الأصل دون إشارة

/ ٢، ٤ نفسه

٣/٤٦٦ نفسها

٤/٣٧٤ "لم أجد فيما بين يدى من كتب الأحاديث المشهورة تلك الرواية"

/ ١١ أفاده نفسه ، وأشار خطأ إلى ما فى الأصل

١٢/٤٧٥ الثلاثة نفسها (والمفصل)

٤٧٦/س١١ وضع تصويبى فى الأصل دون إشارة

١/٤٨١ وضعه فى النص ، وادعى أنه غير موجود فى (ب) ، والصواب أنه غير موجود فيهما .

٨/٤٨٤ زيادة .. إذ ما ساق من نماذج يعبر عن هذه الزيادة

٥/٤٨٧ نفسهما (وزيادة)

٨/٤٨٨ "أولى أن يقال المصدر المؤكد"

٧/٤٨٩ نفسه

/ ٩ نفسه بلفظه تقريباً ، (مرجعيه واللسان ، والعقود"

٧/٤٩٢ نفسها

٢/٤٩٦ راجع البحر ، والمحتسب (وغيرهما)

/ ٧ وفى (ب) (ومعط) ، والحق أنه كذلك فى (أ) ، والتصويب لى !

٥/٣٦٠	"أطلق القول فيه إلى آخره"
٤/٣٦٣	تصويب لما فى النسختين
٢/٣٦٤	تصويب لما فى (ص ، د) إلى (ظان) من (ضارب) وهو سهو.
٦/٣٦٦	ش المفصل (نص)
٢/٣٦٩	صوبت سهواً فى التمثيل
٦/	زيادة
٧/	"بالشروط . وانظر المفصل.. والتسهيل.. (وغيرهما)
٧/٣٧٠	ص "مغنيًا" على النصب ، ولا وجه له
٥/٣٧٦	زيادة على النص (وهلمى)
٧/	تقويم لما فى النسختين
٨/	ش المفصل (نص) (وغيره)
٦/٣٧٧	زيادة على (ص ، د)
٣/٣٧٩	تعليق عن مذهب سيبويه (الكتاب ، والجمل ، وإصلاح الخلل ، وش المفصل (وغيرها)

٢/٤٩٧	هذا تعميم . إلخ. سطران بلفظى وقد أحال على التسهيل (ص١٣٦) ، وليس هذا لفظه بل هو لى مفاداً من مرجعى !
٤/٤٩٩	"فى ب (معط) ، والصواب أنه كذلك فى (أ ،ب) ، والتصويب لى !
١/٥٠٠	فى ب (ضارب) ، والحق أنه كذلك فى النسختين ، والتقويم لى. ولكنه منهجه
٢/٥٠٣	انظر ش المفصل (وشرح المقدمة)
٥٠٥/س أخير	وضع تصويبى دون إشارة وقد أخطأ ص٥٠٦/١ إذ علق على غير موضع تصويبى ، والمدعى تصويبُه هو ذاته ما فى الأصل !
٤/٥٠٦	نفسها
٥/	"ولذلك شروط. وانظر المفصل والتسهيل".
٤/٥٠٩	نفسه. فى أ، ب (ومغنيًا)
٥١٢/س٢	زادها دون إشارة
٣/	نفسه
٥/	انظر الغرة ، وش المفصل
٨/	أضافها على أنها سقطت من (ب) ، والحق أنها سقطت منهما ، وهى من صنعى
٢/٥١٤	المراجع نفسها الكتاب ، الجمل ، والإصلاح وش المفصل (مع تعليق أبتر)

٨/٣٨٥	تصويب لما فى (ص،د) =الأحد عشر-إلى (الإحدى عشرة)
١/٣٨٩	الأسرار، الإنصاف، وش الشافية (وغيرها)
١/٣٩٧	"المناسب لتمثيله السابق (عندك)"
١/٣٩٨	"ص، د (المجرورات)-سهو، صوابه ما أثبت"
/٢	تعليق
/٥	زيادة من كلامه
٥/٤٠٠	زيادة من كلامه الآتى..
٢/٤٠٢	زيادة يقتضيها السياق
٢/٤٠٣	تقويم لما فى النسختين (حالا)
٤/٤٠٨	"نعمان يطلق على عدة مواضع" وعدّدْتُها
/٧	الرضى (نص)
١/٤٠٩	الرضى، والتسهيل، والهمع
/٥	"ص، د "وموضعه" وأثبت المناسب
٢/٤١٧	تقويم لما فى (ص، د)

٦/٥٢٥	وضع فى الأصل (الإحدى عشرة)، وعلق "وصوابه (الأحد عشر)، وهو ما فى الأصل خطأ!!
١/٥٢٩	الأسرار، والإنصاف، وش الشافية وهو تابع لخطاى، والصواب (ش الكافية)!!
٤/٥٣٥	وضع (عندك) فى المتن، وقال فى (ب) (خلفك)- مع أن (خلفك) هو ما فى النسختين!
٥/٥٣٦	"فى (أ)، (ب)، (المجرورات)، وصوابه ما أثبت فى المتن"
/٦	مفاد بمراجعه من هذه الصفحة، ومن ص (٤٩٤/ هـ٢)
٣/٥٣٧	زيادة من عندى
٦/٥٣٨	"زيادة سقطت من (ب)" مع أنها ليست فى (أ) كذلك
١/٥٤٠	زيادة من عندى
١/٥٤١	"فى (أ) (حالاً)"، مع أنها فى النسختين ولكنه الإيهام!
٤/٥٤٤	"اسم يطلق على عدة مواضع (فى اليمن)، وقد أخطأ. بتخصيصه (اليمن)
/٦	نفسه (والهمع)
١/٥٤٥	ش التسهيل، والهمع.
/٤	"(أ) وموضعه، وصوابه ما ذكرت"
٥٥٠/س٥	وضعه فى المتن دون إشارة

٤/٤٣٣	"إليه ذهب الكوفيون ، والأخفش وابن مالك" (الخصائص ، والهمع ، والتسهيل (وغيرها)
٤٤١/ ١، ٩	تصويب لما في (ص ، د)
/ ٨	"يقصد المتقدم ، وهو من تعبيراته"
/ ٩	تقويم لما في النص
٣/٤٤٢	زيادة يقتضيها السياق
١/٤٤٧	زيادة
/ ٤	تقويم للنص من كلامه
١/٤٤٨	"وهي المتفق عليها"
/ ٢	وهو مما عليه البصريون
١/٤٥٦	"إليه ذهب الكوفيون" الصاحبي ، والمغني ، والمجالس "وغيرها"
٢/٤٥٧	زيادة موضحة
/ ٥	الجمل ، وإصلاح الخلل
١/٤٥٨	المقتضب
١/٤٦٢	الجمل ، والإصلاح ، والرضي (وغيرها)
/ ٥	تصويب وإشارة
٤٦٧/ ١ ، ٢	الكتاب (ونص)
٩/٤٧٥	تقويم اضطراب في النص
٨/٤٧٧	المفصل وغيره
٥٦٢/ ١، ٦	"وعليه الكوفيون ، والأخفش ، وابن مالك" "والخصائص ، والهمع ، وش التسهيل "(وغيرها) باختصاري عن ابن جني
٢/٥٦٧	نفسه ، ٥٦٨، ٥٦٩
/ ٧	(يقصد السابق ، وهو ما جرى عليه من قبل)
٥/٥٦٨	نفسه
/ ٤	زيادة من عندي
٢/٥٧٢	نفسه
٤ ، ٥	نفسه
١/٥٧٣	"وهو المتفق على عده"
/ ٢	"وهذا مذهب البصريين"
١/٥٧٨	وهو قول الكوفيين (الصاحبي ، والمغني (والجنى)
/ ٧	زيادة من عندي
١/٥٧٩	انظر الجمل ، وإصلاح الخلل (وغيرهما)
١/٥٨٠	انظر المقتضب
٥/٥٨٢	انظر الجمل ، وإصلاح الخلل
٥٨٣/س١	وضع تصويبي في المتن دون إشارة
٢/٥٨٦	انظر الكتاب (نص) ، وزاد غيره
٢/٥١٣	أفاد منه ، وذكره ، وقال وموضعه الصحيح (ص٥٩٢) ، وصوابه (٥٩٤)
٦/٥٩٤	انظر : المفصل

٤/٤٧٩	"هي رواية أبي عثمان المازني انظر المقتضب (وغيره)
٤/٤٨٤	أسرار العربية
٦/٤٨٨	المعاني ، والمفصل ، وش المفصل
٨/٤٨٩	معاني الحروف للرماني (نص)
١/٤٩٤	تعليق عن الزجاجي ، وابن السيد ونقده (الجمل ، وإصلاح الخلل)
٤/٤٩٦	زدت كلمة لتقويم النص
٩/٤٩٧	زيادة متممة من كلام ابن عقيل
١/٤٩٨	"زيادة يقتضيها السياق"
٧/٤٩٩	تقويم خطئه في القرآن الكريم
٢/٥٠٠	زيادة متممة للسياق
٦/٥٠٣	زدت (لم يقم بكر)
٢/٥٠٤	الكتاب ، والمقتضب (وغيرهما)
٦/٥٠٧	سيبويه (وروى الخليل . .)(وغيره من مصادر)
٧/٥١١	زيادة "تقويماً للنص"
٨/٥١٢	زدت (وقوله تعالى) تقويماً
١/٥١٧	"كأنه ينظر الزجاجي ؛ فذلك لفظه تقريباً" (الجمل)-(وغيره)
١/٥٤٢	"الصواب : في مواضع (إن)
٦/٥٦٧	الخصائص (نص) ، والأسرار
٤/٥٧٢	تصويب (الأسماء) بدل (الذوات)
٥/٥٧٥	كقول ابن ميادة إلخ (حاشية)
١/٥٩٦	"انظر المقتضب وهي رواية المازني"
١/٦٠١	انظر أسرار العربية (وغيره)
٦/٦٠٤	انظر المفصل ، وش المفصل
/١٣	انظر معاني الحروف للرماني
٧/٦٠٩	نفسه بنصه ومرجعيه (الجمل ، والإصلاح)
٦١١/س٤	زادها على النص دون إشارة
٧/٦١٢	نفسها ، (كأنها منه)!
١/٦١٣	"زيادة يقتضيها السياق"
/٦١٤	س (أخير) وضعه دون إشارة
٢/٦١٥	زيادة يقتضيها السياق
٨/٦١٦	زاد (لم يقم علي)!!
١٠/٦١٦	انظر الكتاب ، والمقتضب (وغيرهما)
٢/٦١٩	انظر الكتاب (وهو مما رواه الخليل)
١٣/٦٢٢	هذه زيادة يقتضيها السياق
٦٢٤/س٧	زادها دون إشارة
١/٦٢٩	"الكلام بنصه في جمل الزجاجي ، (الجمل) .
٧/٦٥١	"الصواب أنها في باب مواضع (إن) المكسورة
٢/٦٧٥	الخصائص (النص نفسه) ، والأسرار
٢/٦٨١	زيادة من عندي (وقد جمع بين الأسماء والذوات) فأخل
٢/٦٨٥	أفاده تمثيلاً ومرجعًا

٧/٥٨١ انظر : الجمل ، وإصلاح الخلل

٧/٥٨٣ سيبويه (نص)، والمقتضب ، والمفصل

/١٠ زيادة يقتضيها السياق

١/٥٨٥ "لم يتقدم فى الباب تنويه بذلك"

٢/٥٩٩ "كذا وقع.. فما وجدت من المفسرين من يقول به" أى عن قوله : "لأنه إخبار عن يوم القيامة

٢/٦٠٣ الكامل للمبرد (نص)

٢/٦٠٥ "إحالة على الباب التالى فلم يسبق له فى هذا الباب التنويه به"

٥/٦١٢ سيبويه (نص)

٩/٦٣٣ "وتبعه هشام، والسهيلى، وابن مضاء.. وحسنه -الفرار- . إلخ (الجمل ، والهمع) (وغيرهما) ومصادر غيره

١٠/٦٤٤ "كأنه كلام الزمخشرى (المفصل- نص) ، ومصادر غيره

٢/٦٥٠ تكملة منى

/٩ تقويم لما فى النص (التحريك ، والفتح) الى (السكون ، والفتح)

٣/٦٧٢ زيادة

٤/٧٠٤ ش المفصل

٤/٦٩١ انظر الجمل ، وإصلاح الخلل

١/٦٩٣ الكتاب (النص نفسه) والمقتضب ، والمفصل

/٣ زيادة من عندى يقتضيها السياق !!

١/٦٩٥ "لا موضع لهذا الكلام هنا ، فلا أدرى لم جاء به" ؟

٧/٧١٠ "لم يقل أحد بأن الأمر هنا إخبار عن يوم القيامة"

٤/٧١٥ انظر الكامل (والنص نفسه)

٤/٧١٦ "لم يذكر ذلك فى الباب نفسه ، إنما سيعرض له فى الباب التالى".

٣/٧٢٣ انظر : الكتاب (نفس النص)

٥/٧٣٩ نفسه ، بنصه ، وهو لى وأخطأ هشام= ابن هشام ، والفرار = الفراء !! (الجمل ، والهمع) وغيرهما ، !

٢/٧٤٩ انظر المفصل

٣/٧٥٤ (فى ب . . .) والحقيقة أن السقط فيهما ، والتتمه لى

٢/٧٥٥ ، ٣ "التحريك بالفتح ، والتسكين" وقال : زيادة من عندى ، وهى لى-وعمله فيه ما فيه.

٣/٧٨٢ نفسها (قال : زيادة من عندى)

١/٨٠٣ انظر ش المفصل

١/٧١٦	سحيم-ومراجعه
/٧٤٨	البخارى ، وإصلاح الخلل (وغيرهما) ١١، ١٢
٩/٧٤٩	الكتاب ، والشجرى (نص) ، وش المفصل
١١/٧٥٣	ص ، د (فزائد)
٣/٧٥٥	ش الكافية (وتعليق)
٧/٧٥٨	رده الفراء (المعانى)(نص)
٨/٧٥٥	كلمة اجتهدت فيها مرجحاً
٥/٧٩٢	"الذى عدها من أدوات الاستثناء الكوفيون ، وبعض البصريين ، كالأخفش وأبى حاتم والفارسى ، والنحاس ، وابن مضاء (الهمع) وغيره
٢/٨٢٣	مظان الشاهد
٢/٨٢٤	المفصل
٢/٨٢٥	الجمل ، والأسرار
٤/٨٤٨	"الكاتبون يعزون هذا المذهب للفراء" انظر المفصل (وغيره)
٣/٨٤٩	المقتضب
/٤	ش الشافية (١/ ١٤٤)
٢/٨٥٠	معانى الفراء ، وش المفصل٠

١/٨١٣	مراجعه أغلبها بترتيبى
٨٤٥/ ٢، ٣	البخارى ، وإصلاح الخلل (وغيرهما)
٤/٨٤٦	انظر الكتاب ، وأمالى الشجرى (والغرة)
٥/٨٤٩	"فى ب (فزائد) ، والصواب أنه كذلك فيهما ، والتصويب لى !
١٥/٨٥٠	ينظر ش الكافية
٥/٨٥٣	انظر معانى الفراء٠ (وغيره)
٩/٨٧١	وضعها فى المتن دون إشارة وهى لى مدعياً أنها فى (ب) فقط كعادته
١/٨٨٨	نفسه بمرجعه مع تغيير قول السيوطى
٢/٩١٢	مصادر الشاهد بترتيبها غالبًا والتنصيص على الرواية كما فعلت (ص/ ٨١٤/ ٢) .
١/٩٢٢	أغلبها بترتيبها
٧/٩٢٣	انظر المفصل (وغيره)
٢/٩٢٤	الجمل ، والأسرار (وغيرهما)
٧/٩٤١	"انظر "المفصل ، وأجازه الفراء" ، والإحالة على الأخفش والتصويب لي .
٧/٩٤٢	انظر المقتضب
/٨	انظر ش الكافية (١/ ١٤٤) ومن الغريب أنه أخطأ (الشافية) ، فليس هذا فى الكافية فى هذا الموطن ، ولا غيره !!
١/٩٤٣	معانى الفراء ، وش المفصل

٥/٨٥٢	المقتضب (نص)
/٧	ش المفصل ، (وغيره)
٧/٨٥٣	ابن يعيش
١/٨٥٥	البحر ، والخصائص (نصان)
٣/٨٥٥	الإنصاف ، والمفصل ، وشرحه (وغيرها)
٣/٨٥٦	الجمل (وغيره)
٣/٨٦١	الفراء (نص)
/٤	الكشاف ، والبيان
١/٨٦٧	الهمع (نص) ، وابن يعيش ، والتصريح
٣/٨٦٩	إصلاح الخلل ، والأسرار ، والفصول وش المفصل ، والغرة ، والجمل الهادية (وغيرها)
/٤	تعليق
٢/٨٨٣	العين ، والأسرار ، والإنصاف (وغيرها)
٥/٨٨٥	"كوجه في العربية" فلم أقف عليه قراءة
٥/٨٨٨	معانى الزجاج ، والصاحبى ، والبحر (وغيرها)
/٨	الرازى (نص) ، وانظر التبيان
١/٨٩٨	ص ، د (أعجبنى)-تصحيف
١/٨٩٩	ص ،د (أعجبنى) - تصحيف
٣/٩٠٧	بعد نصوص موثقة قلت : "كأن المصنف هنا يفتى بغير مذهبه الحنفى"
٥/٩٤٥	انظر المقتضب
/٨	انظر ش المفصل
٩/٩٤٦	انظر ش المفصل
١/٩٤٨	انظر الخصائص ، والبحر
٥/٩٤٨	انظر الإنصاف ، والمفصل ، وش المفصل
/١٠	انظر الجمل (وغيره)
٣/٩٥٤	انظر معانى القرآن (وغيره)
/٥	انظر البيان
١/٩٦١	انظر الهمع (مفاده)
١٢/٩٦٢	شرح المقدمة ، والأسرار ، والإصلاح ، وش المفصل ، والغرة (وغيرها)
١/٩٦٣	نفسه معنى
٩/٩٧٦	نفسها بترتيبها (وغيرها)
٥/٩٧٨	"لم أعثر على قراءة النصب"
٢/٩٨١	انظر معانى القرآن للزجاج
/٦	انظر التبيان
٢/٩٩٠	فى (ب) أعجبنى ، وهو تدليس على
٥/٩٩١	(أ) ؛ فذلك من عملى
٥/٩٩٨	"المصنف يفتى بغير مذهبه الحنفى" انظر الفقه على المذاهب الأربعة" وهو من مصادرى !

٢/٩١٠	الخصائص، وسر الصناعة، والمحتسب، اللسان، الإنصاف، وش الشافية، والمفصل ومعانى الحروف	٥/١٠٠٠	..الخصائص، سر الصناعة، المحتسب.. اللسان، -الإنصاف.. ش الشافية. معانى الحروف، ش المفصل..!!
٨/٩١٦	المفصل، وش المفصل، والمرتجل (وغيرها)	٨/١٠٠٧	انظر المفصل، وش المفصل (وغيرهما)
٣/٩١٧	تقويم لنص، والإشارة إلى أن التقويم من كلامه	٣/١٠٠٨	نفسه (وقد أخطأ فى الإحالة)
٨/٩١٩	"أى السابق، أو المتقدم، وهو من تعبيراته"	٦/١٠١٠	"يقصد الفصل السابق، وهو مما جرى به قلمه".
١/٩٤٢	الجمل الهادية (نص) واستثناؤه ومصادر أخرى	١/١٠٣٩	"استثنى ابن بابشاذ "شرح المقدمة" (الجمل الهادية)
٤/	أى المتقدم، وهو من تعبيراته	٣/	يقصد: الفصل السابق، وهو مما جرى به قلمه.
٩/٩٣٦	"وهي لغة أزد السراة (الكتاب- نص وش المفصل)، وغيرهما	٩/١٠٢٧	"هي لغة أزد السراة" الكتاب والمفصل، وغيرهما.
١/٩٤٤	الجمل (نص)، وابن بابشاذ (وغيرهما)	١/١٠٤١	انظر الجمل، والغرة (وكشف المشكل)
٨/٩٤٥	"كأنه ينظر ابن بابشاذ (نص= الجمل الهادية)"	٩/١٠٤٢	انظر شرح المقدمة
٢/٩٤٧	الجمل (نفسه)	١/١٠٤٥	هذا ما عليه الزجاج (الجمل)
١١/٩٥٠	تقويم	٢/١٠٤٨	نفسه
١/٩٦٠	المفصل، وش المفصل	١/١٠٦١	انظر المفصل
٣/٩٧٦	الجمل، إصلاح الخلل	١/١٠٧٧	انظر الجمل، والإصلاح (وغيرها)
١/٩٩٣	الجمل	١/١٠٩١	انظر الجمل
٢/٩٩٥	تقويم من المصادر	١/١٠٩٥	نفسه
٢/٩٩٥	تقويم من المصادر	١/١٠٩٥	نفسه
٦/	الخصائص، والكتاب، والإنصاف (وغيرها)	٥/	انظر: الخصائص، والإنصاف (وغيرهما)

١٠٠٤/ تقويم للنص

٥، ٦

١٠٠٥/ ١ الكتاب ، والمقتضب ، وش الشافية (وغيرها)

١٠٠٨/ ٢ تقويم فى لفظة

١٠٤٨/ ١ "لحن ابن هشام قولهم (لا غير) فى (المغنى) وتحقيق المسألة (ومراجع)

١٠٥١/ ٤ تقويم لما فى (ص ، د) من خلل

/ ١٥ المبرد (نص)

١٠٥٢/ ٦ "وقع ذلك لابن عصفور" فى قوله (الضرائر)

١٠٥٤/ ١ الخصائص (نص)، وش المفصل (وغيرهما)

١٠٥٥/ ١٠ الزجاج (المعانى-نص)

١٠٥٦/ ١ الفصول ، وش المفصل (وغيرهما)

/ ٢ المفصل ، والفصول

١١١٠/ ٤ د" الهذليين ، الكتاب ، والكامل ، وش الحماسة ، الشعر والشعراء ، والمغنى ، وابن عصفور (وغيرها)

١١٣٢/ ٨ الترجمة ، والمصدر (البحر ، والنهر الماد)

١٣٣٨/ ٥ مصادر البيت

١٣٤٨/ ١ الغرة لابن الخباز ، والأشباه

١١٠٥/ (أسفل) وضعه فى الأصل دون إشارة وهو

س٤ من عملى

/ ٩ الثلاثة نفسها (وغيرها)

١١٠٨/ (أسفل) وضعها فى الأصل دون إشارة

س٣

١١٥٢/ ١ "قال ابن هشام وقولهم (لا غير) لحن (المغنى)

١١٥٥/ ٢ نفسه مدعياً أن المقوم ما فى (ب) والحق أنه ما فيهما ، والتصويب لى

/ ٣ انظر المقتضب

/ ٦ انظر الضرائر

١١٥٦/ ٥ انظر الخصائص ، وش المفصل

/ ٨ انظر معانى القرآن للزجاج

١١٥٨/ ٢ انظر الفصول . والمفصل

١٢٢٥/ ٣ نفسها بترتيبها (وغيرها) وراجع بقية شواهد (الضرائر) ، وقارن

١٢٤٦/ ٨ البيت موجود فى البحر ، والنهر الماد. ولست أدرى متى وقع على ذلك وهذا من قراءتى الخاصة ؟

١٢٥١/ ٣ غالبها بترتيبها تقريباً

١٢٦٤/ ٦ الغرة ، والأشباه (وغيرهما)

١/١٣٠٤ المفصل ، وش المفصل	٣/١٤٠٧ انظر المفصل
/٢ الكتاب ، والمفصل (نصان) والمقتضب (وغيرهما)	/١٤ انظر الكتاب ، والمقتضب ، والمفصل



وهذا ، وغيره غيض من فيض يدرك بأدنى تأمل ، رفعنا القلم عنه ، خشية أن يميل الطريق إلى غير المقصد ، وقد اكتفينا بهذه الفقرات ، وغَيْرُها ماثل شاهد على النظر ، والنقل ، والانتقاء ، ونحسبها لا تغيب على ذى بصر ، وليغفر له ، ولنا الله .

ومن بعدُ - أيضا - وقد وقفتَ على ما صُنع - فلك الحكم فى الإجابة على عنوان القضية هل انتحالٌ سافر ، أو توارد خاطر ؟

فإن تكن الأولى ، فلله تلامذتُهُ ، وأساتذته ، وقَرَأَتُهُ ، ومقوّمُوهُ ، وما جرَّ عليهم ، وما حمل إليهم ولله نحن جميعا يوم نقف بين يديه ، ولا أدرى بأى وجه يلقَى الجليلَ سبحانه - وما فعل حيالى ، وحيال العلم والواثقين فيه ، والمطمئنين إليه ! ! !

وإن كانت الثانيةُ - تلك التى لا أدريها ، ولعلك كذلك معى لا تدريها - فالعفْوَ من الله نرجو ، والغفران ، ولا نملك غير رجاء الصفح لنا ، وله ولله الأمر من قبل ومن بعد .



الفصل الثانى

أوهام وأخطاء فى الدراسة والتحقيق

المبحث الأول: فى الدراسة.

المبحث الثانى: فى التحقيق.

أ- فى الضبط.

ب- فى الحواشى.

ج- فى تقويم النص.

د- فى الجرأة على النص.

المبحث الأول:
أخطاء جانيةٌ فى الدراسة

قد وقع الناشر الفاضل فى أخطاء لا يُسْكَت عنها ، أخطرها أن الكتاب بما فَهِمَهُ خطأً لم يعد يعزى لصاحبه ، فشخصية الهرميُّ شخصية أخرى غير صاحبه ، لَقْد نزعَ الكتابَ من صاحبه بحسن نية ، أو بغفلة ؛ كما نزع التحقيق من مكتشفه ، ومحققه بغير حسن نية بطبيعة الحال. وإليك من أخطائه

أنه قال عن (الهرميّ) ، وعن (الشرجيّ) (ص٦) "إنهما أول اثنين يؤرِّخ بهما النحو العربى فى اليمن"

وهذا خطأ صُرَاحٌ ؛ فالنحو اليمنيُّ قبلهما حافل بالأعلام ، وما كانت المخيلة اليمنية غائبة عن النشاط النحوى طيلة سبعة قرون ، أو زهاءها حتى يأتى هذان العلمان ؛ فهناك الحسن بن عباد ، ومحمد بن يحيى الزبيدى ، وعلى بن سليمان بن حيدرة ، وغيرهم ، والصواب أن هذين هما أهم رجلين فى العصر الرسولى فى اليمن ، (انظر مصادر الفكر العربى فى اليمن ص٣٦٧).

- ذكر أن الكتاب له نسخة واحدة بخط المصنف (ص٦ ، ص١٨٤)

وهذا خطأ بَيِّنٌ ؛ فالناسخ لم يذكر اسمه ، وإنما الذى من خط المصنف هو إجازته عليها ، كما بَيَّنَّا ذلك من قبلُ ، ولعله اغتر بما ذكره الحبشى سهواً ، والمقطوع به ما ذكرته ؛ كما تشهد بذلك إجازته من فرق واضح بين خط ناسخ ، وخط عالم مصنف ، وقد أشرت إلى ذلك دارساً (انظر ص٣٨٠-من رسالتنا).

- ذكر أن للهرمى أخاً ، لم نعرفه من أسرته (ص١٦) اسمه "محمد بن عيسى ابن عمر بن عثمان الهرمى ، وهو الملقب بـ(الصفىّ) ، وهو أخو الفقيه أبى بكر بن عيسى المعروف بالسراح الحنفى" ، وهذا الخطأ المزعج الذى وقع فيه الأستاذ ، فانصرف عن المؤلف نفسه اسماً وصفة-كما يأتى- فما عاد الكتاب له!!

- ذكر عن المؤلف أنه ولد سنة ٦٣٣ ، وأن كنيته أبو بكر ، ويعرف بالسراج ، ويكنى بأبى العتيق ، وأبى الخطاب ، ورجح كون وفاته بزبيد[١] سنة (٧٠٣) ، وقال عن أخيه الذى توهمه ، وذكر أن وفاته (سنة٧٠٣) : "ولا أدرى أتوفى قبل أخيه أم بعده" ؟ (انظر ص١٦)، قلنا : هذا عبث لا يقع فيه باحث مبتدئ لأسباب :

أولها : أن المولود سنة (٩٣٣) ليس صاحبنا ، وإنما هو أبو بكر بن عيسى بن عمر بن عثمان الهرمى ، وهو المعروف بالسراج ، وأبى العتيق ، وهو الذى توفى فى زبيد يوم السابع من جمادى الآخرة سنة٧٠٣" ، لا كما زعم الأستاذ وتوهم ، وقد أورث التشابه فى الأسماء هذا الخطأ القاتل ؛ فصاحبنا هو "عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمىُ" ، ومن يتحدث عنه بكناياته ، وألقابه هو أبو بكر بن عيسى بن عمر بن عثمان الهرمى. وكذا رأيت ما أورثته الغفلة !

ثانيها : أن الخزرجى لم يترجم فى العقود لعمر الهرمى -صاحبنا- كما زعم الأستاذ ، ولم يذكر من يلقب بالهرمى إلا السابق ، وأخاه : محمد بن عيسى بن عمر بن عثمان الهرمى[٢].

ثالثها : أن أحداً لم يذكر سنة ميلاد صاحبنا "عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمى" وإن كنا اجتهدنا فى ذلك (انظر رسالتنا ص٧-٩).

رابعها أن الأستاذ ذكر أن الجَنَدِيّ وهو تلميذه ذكر أنه (توفى بزبيد فى شهر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعمائة) ، وهذا وهم ؛ فذلك كما قدمت : أبو بكر بن عيسى بن عمر بن عثمان الهرمى (انظر العقود ص٣٥٦). أما الجندى فما ذكره عن صاحبنا أن قال "ومات على ذلك لنيف وسبعمائة"[٣]

خامسها : أن الأستاذ ، وقد اقتنع -خطأ- أن الجَنَدى وهو تلميذه ، وأول من ذكر

---

(١) مرجعه الخزرجى فى العقود اللؤلؤية. انظر السابق١/ ٣٥٦ .

(٢) انظر السابق .

(٣) السلوك٢/ ٤٠٣، ورسالتنا ١/ ٩.

وفاته بسنة (٧٠٣) فلماذا ذكر في العنوان أن وفاته سنة (٧٠٢)؟!!

وقد قلت إن هذا الخطأ المزعج -الذي ترتب عليه كون الكتاب أصبح ينسب لغير صاحبه- قد شرد معه بعيره إلى غيره تبعاً؛ فقد ترتب عليه الخطأ نفسه في أساتذته، وتلامذته، وصفاته على النحو الآتي

١- ذكر أنه من تلامذة الفقيه أبي العتيق: أبي بكر بن عيسى بن حنكاش، وروى قصة مع السلطان نور الدين، (انظر ص١٧)، ولا دليل على تلمذته له؛ ولم يذكر ذلك الخزرجي (انظر العقود ١/ ١٥٥-١٥٦).

٢- ذكر أنه تلمذ لأبي السعود، فتح الله[1]، ولا دليل على أنه تلمذ له، وإنما أشار إليه في (المحرر)، كما يشير كل من أَلَّف إلى مرجعه، بنحو قوله "وقد أجاز أبو السعود صاحب شرح مختصر الحسن" "وهذا توفي (سنة٦٥٦)، وما وقفنا على تلمذته له.

٣- ذكر أنه تلمذ على محمد بن الحسن الصمعي (ت٦٧٥)، وتولى التدريس بعده في المدرسة المنصورية بزبيد (ص١٧).

وهذا خطأ؛ فلم يذكر تلمذتَه له مصدرٌ، أما توليه التدريس بعده، فهو خطأ مبنيٌّ على الخطأ في تحديد شخصيته؛ قال الخزرجي-في حديثه عن الصَّمَعيِّ "وهو الذي دَرَّس قبل السراج في المدرسة المنصورية بزبيد[2]" وهذا بناء على أن "السراج" هو "صاحبنا عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، وقد تقدم أن هذا الملقب بـ "السراج" هو-كما نص الخزرجي- "أبو بكر بن عيسى بن عمر بن عثمان الهرمي المعروف بالسراج"[3] وهو الذي دَرَّس في المدرسة المنصورية المذهب الحنفي بعد الصَّمَعيّ. لا كما زعم الأستاذ أنه صاحبنا-وياله من خطأ وتردً

---

(١) ص١٨

(٢) العقود ١/٢٠٣.

(٣) العقود١/٣٥٦.

أسند فيه الأمر لغير صاحبه!!

٤- ذكر من تلامذة (عمر بن عيسى الهرمى) ابن جابر بناءً على قول الجندى "ثم دخل زبيد، وأخذ عن المكى، والسراج" (ص١٨)· وقد عرفنا أن المقصود بالسراج ليس (عمر الهرمى)، بل أبا بكر بن عيسى بن عثمان الهرمى-كما سبق-!

٥- جر هذا الخطأ المزعج أن يصفه بصفة غيره من نحو "وكان صالحاً، سليم الصدر تغلب عليه البداوة، وكان قائلاً بالحق " إلى آخر ما نقله (ص١٩)·

وقد يمَّم الأستاذ بهذه الصفات المخلوعة على صاحبه زعماً، فعلق بما علق، وهى-وإن لم نستبعدها عن صاحبنا-لم تُقَلْ فيه، وإنما قيلت فى أبى العتيق السراج المتقدم قريباً هنا؛ قال الخزرجى "وكان صالحاً، سليم الصدر، تغلب عليه البداوة، لكونه من أهل البادية، من قرية من وادى زبيد تعرف بالهرمة، وكان قائلاً بالحق آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، لا يحاشم صغيراً، ولا كبيراً"[1]·

وقد رأيتَ إلى أى مدى تسحب العجلة والغفلة، حتى يُعْزَى الكتاب إلى غير صاحبه؟!

وتُخْلع عليه كُنًى وألقابٌ ليست له، ويُزاحَمُ بشيوخ، وتلاميذ لا يعرفهم من ترجم له، ويُنْعت بصفات غيره، حتى عاد رجلاً غير الذى نعرفه، وتأكد لنا تاريخه، وصفاته، ولله الأمر من قبل، ومن بعد!!



---

(١) نفسه·

المبحث الثاني:
أخطاء جانيةٌ فـى التحقيـق

(أ) أوهام ضبط وفكر

والضبط العلميُّ يترجم عن ثقافة الكاتب ومُعْتَقَدِه، وما صدر عن الأستاذ فى ضبطه لما يحتاج ضبطاً، أو علق فيما يقتضي تعليقاً إنما يَنِمُّ على بضاعة لا تُطْلَبُ، وثقافة لا تُشَرِّفُ صاحبها، وإليك من ذلك

١٣٤ "إذ يحكى الهرمى ما ذكره ابن بابشاذ من أنه لا يقال فى الماضى "قَامَانِ، ولا قَامُونَ، ولا يقال فَعَلانِ، ولا فَعَلُونَ".

قال الأستاذ: "ويبدو لى أنه لم يفطن إلى أن ابن بابشاذ ينقل لهجة محلية مصرية سمعها تتوارد على ألسنة أهل مصر، فأحب أن يصحح ما وقعوا فيه".

ولا ندرى متى استعملت المحلية المصرية النون مع الاثنين والجماعة فى الماضى؟! وعلمنا أن المثنى والجمع فى المصرية بواو الجماعة، ولانون!

- ص١٩٤/ هـ (٤) لم يفطن الأستاذ أن "القسوم" استعملها الرجل بمعنى (الحظوظ) "آخذاً فيها بأوفر القسوم" فعلق بأنه لم يجد فيما بين يديه غير (نوى قسوم) إلى آخر ما علق وهماً.

- ٢٤١: (من حيث صفاته)، والصواب (صفاؤه)، وقد علق هـ(٣) فى (أ) صفائه! فترك الصواب إلى الخطأ

- ٢٨٥ ضبط جمع (بُرْدٌ) على (بُرَدَةٌ)-بالضم-وصوابه الكسر.

- ٣٠٣/ هـ(٣) "وجعلها المزنى وصوابه المازنى.

٢٩٩/٣ أسفل "فى تأنيث الصفة الرجال سائرة-والأصوات خاشعة، والجمال راحلة، والجمال والجمل سائرات".

ولم يعلق الأستاذ على هذا الخطأ؛ فاعتبارها صفات يوجب قرنها بالألف واللام.

- ٢٩١/ س٤(أسفل) ضبط "ذُبَاب، و"ذُبَّان" وصواب الجمع بكسر الذال.
- ٣٧٠/ س٢: ضبط "مُهْجَمِيّ، ومُقْصَرِيَ" بضم الميم فيهما، والصواب الفتح.
- ٨/ (مهالبيّة)، و (حضارميَّة) بالياء المشددة، والصواب مهالبة وحضارمة.
- ٣٨٥ (الشعر) صوابه (الثغر)
- ٤٢١/ هـ (٤) "الجمع السالم يصغر على لفظه"، والصواب الرد إلى الواحد، وجمعه الجمع المناسب.
- ٤٣١/ هـ (٩) سيبويه ينسب إلى (قَبَعْثَرَى) على (قَبَعْثَرِوِيّ) كذا (!) وهو تدليس على سيبويه، وغيره، فحذف الألف واجب، ولكنه لم يفهم سيبويه فجدَّفَ.
- ٤٥٠ / هـ (١) "هذا قول أبو على" !!
- ٤٥٥/ ٣ "الفصول الخمسين".
- ٤٦١/ س٢ (أسفل) الاستفهام طلب ما تجهله!
- ٥٤٨/ هـ (١)، ٥٨٩/ ١١ الجمل للخليل.
- ٥١٠/ هـ (١٠) قال "جعل هذه الصفات مؤنثة فقال حذامة، وقطامة، ويسارة. .إلخ" ولم نعرف هذا من غيره!! ولا معنى له.
- ٨٠٠/ س ضبط من صيغ المبالغة (فُعُل) مثل (عُقُر) كذا!
- ٨١٩/ هـ قرأ نافع (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ) نصبا، والصواب أن الفتح بناء.
- ٨٥٧/ ١١ "ابن دريد صاحب الأمالى"!
- ٨٥٨/ ١ -فى مهاه- "الصحاح، واللسان- مادة (م هـ م ه)، والصواب (م هـ هـ).
- ٨٦٤/ ٤ "قال أبو إسحاق" "قال "يقصد الزجاجى وهذا خطأ، فالزجاجى: أبو القاسم، أما أبو إسحاق فهو الزجاج.

- ٨٦٩/ أخير (كأين . كائن)، والصواب (كائن ٠٠ ، كإن)"
- ٨٧٤/ هـ٢ "على أن يكون (رجلاً) توكيدٌ، والصواب "توكيداً" ٠
/ هـ (٤) : والشاهد فيه تمييز التوكيد بعد الفاعل الظاهر والصواب
الجمع بين الفاعل الظاهر، والتمييز
- ٨٨٣/ س ١٠ "خَلَوْا" والصواب "خُلُوًّا"
- ٨٨/ ٤، ٥، ٧: "سوِىَ، سُوَى، سَوَى"
والصواب" سَوَاء"
- ٨٩٣/ البيت

وقفتُ فيها أُصَيْلاً كى أسائلَها
إلا أوَارِىُّ

والصواب أصيلاً أوارىَّ، ومافى النص " أُصَيْلاَلاً " فحرفه!
- ١/٩٠٤ فى (مِنْ) فى (ما جاءنى من أحد) قال "جعلها سيبويه للتبعيض، ورفض المبرد كونها زائدة" !! وهذا خطأ صارخٌ، والصواب أنهما على زيادتها تأكيداً، وقد مثلا بالتركيب نفسه٠
- ٩٠٦/ البيت

مِنْ عَنْ يَمِينْ الحُبَيَّا نظرةً قَبْلُ

والصواب قَبَـلُ
- ٩٠٨/ البيت : تطيب النفسُ تترك ما لديها
الصواب "رأيت النفس" وهو ما فى الأصل، والديوان، ولا يصلح للمعنى غيره
- ٩٢٢/ البيت ...... حتى تكل غَزَاتِهِمْ
والصواب غُزَاتُهُمْ
- ٩٧١/ البيت............... * سَمُّ العُدَاةِ وآفة الجُزْرِ

الصواب........... * سُمُّ.........

- / البيت الثالث : ويأوى إلى نسوةٍ عُطُلٍ

الصواب ويأوى إلى نسوة عُطَّلٍ

- ٩٩٧/ البيت......... * وأَكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ..

الصواب........* وأُكْرُومةُ... بالضم

- ١٠٥٩/ ٢ : " قراءة ابن ذكوان... وأبو عبدالرحمن السلمى " كذا ٠ !

- ١١٠٢/ هـ(٣) الفعل مع نونى التوكيد " مع المثنى المذكر ، أو المؤنث يبنى على السكون ، ومع جمع المذكر يبنى على الضم " كذا ! !

- ١١٦٩/ منتصف * " ذَهْ ، وتَهْ.. وقد حكى ذَهِ٠ وتَهِ "

والصواب : * " ذِهْ ، تِهْ ٠٠ وقد حكى ذِهِ ، وتِهِ "

- ١١٣٧/ البيت.... *قَضِّيَ البَازِى...الصواب : *تَقَضِّيَ البَازِى

- ١٣٠٦/ هـ (٣) العَرْقُوَةُ : الخشبة المعروقة على الدلو (كذا !)

- ١١٣٤/ الأبيات ... غير أكفاء ولا أكيات

والصواب : غير أَعِفَّاءَ ، ولا أكياتِ

- ١٣٣٠/ البيت : ... *مثل اللُّصُوتِ المُرْدِ

الصواب *كاللُّصِوتِ المُرَّدِ

- ١٣٣٨/ الأبيات ٠٠ *وبالغداة كِتَلَ البرنج

الصواب * " كُتَلَ ٠٠ - بضم الكاف "

- ١٣٣٩/ الأبيات... *يُنَزِّى وَفَرَتِجْ

الصواب... *وَفْرَتِجْ

- ١٠٩٧/ البيت... *بِقَد كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أن يَمْصَحَا

الصواب... *قَدْ كَادَ...

- ١٢٠٥/ البيت ٢: * فإن كان قبل التاء ياء فاكْتُبْهُ *

والصواب............... فَكَتْبُهُ

وغير ذلك كثير.



(ب) أوهام استعمال الحواشى

للحواشى ، والتعليقات على الأصول المؤلفة منهج لا يُغْفَلْ من الدارسين " فإذا وُجِدَت زيادات أضيفت فى جوانب المخطوط ، أو طُرَّتِهِ من تنبيه ، أو تفسير أو غير ذلك ، فلا تضاف مطلقاً على المتن ، بل يشار إليها فى الحاشية "[(١)].

وقد وقفنا موقفاً صارماً مدروساً مع هذه التعليقات التى كانت على حاشية الأصل وأقحمها ناسخ دار الكتب فى نسخته ، فأخل أىَّ إخلال ، وقد سقنا منهجنا مع هذه الحواشى (ص٣٨٠-٣٩٠) كاشفين عما ألحقناه منها تكميلاً للنص ، أو لفائدة ملحة ، أو للتوضيح ، مميَّزة بالإشارة إليها (انظر ما سبق " ٠ من هذا الجزء. الصفحات المشار إليها).

أما الأستاذ الناشر فقد وقف مع هذه الحواشى موقفاً عجباً ، فلم يكن له فيها منهج مميز ، ولم ينتق ما يناسبه : إن فى أصل ، أو حاشية ، فأقحم فى النص ما يغنى عنه النص ، وأثقل الحاشية بما أَنَّتْ تحته الحاشية ، وزاحمت تعليقاته-إن كانت ثمة له تعليقاتٌ ، وإن الكثير لا يَرْقَى إلى مستوى الرجل (المصنِّف) ، مما أساء إليه إساءة بالغة ، كما أن كثيراً من هذه الحواشى قد اضْمَحَلَّ ؛ أو امَّحَى الكثير منه ؛ فكان إيراده مزعجاً ، وقراءته على خطأ مشين ٠

وهذه الحواشى ليست مقطوعة بكونها للمصنف ، والأستاذ الناشر يعترف بذلك ، وعلى الرغم من ذلك صنع حيالها ما صنع ، وانظر ما ورد فى إحدى الحواشى (ص٩٩٨هـ(٢) "وقد ذكر ذلك فى حروف الجر ، وقد ذكر الاستئناف مشبعاً فى باب مقالة الحروف " ٠ كذا بالحديث عن الغائب ، ولم يقل "ذكرنا" مثلاً ٠

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات- د٠ صلاح المنجد ، ص١٧ ، وتحقيق النصوص ص٧٣، ولنا ص٣٨١.

واسمع قول الأستاذ مقراً بأن الحواشى ليست مأمونة (ص٩٥٥/ هـ١)-بعد نقله حاشية- "وفى الكلام تقديم-(فى الأصل تقدير)-وتأخير، وخلط حاولت إصلاحه" أهـ وانظر قوله (ص٤٦٧/ هـ٢) "ولم أثبت ذلك فى المتن؛ إذ سبق الحديث بنصه تقريباً، ويبدو لى أن هذه الحاشية ليست من صنيع الهرمى، بل لغيره" !!

هذا مع كون الحاشية نفسها بخط من أقحم منها الكثير فى النص أو أثقل به حواشيه..!

قلت أقحم فى الأصل ما لا يفيد كثيراً من نحو ما صنعه (ص٢١٩-٢٢٢) فى نون العظمة، ومحلها فى الحاشية، وكما في (٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩)- والرجل لم يشر إليها فى الحاصل، مما يرجح أنها تَزَيُّدٌ عليه، وليست من صنعه، وما أورده (ص٢٧١)، وحسبك أن تقرأ عن "الليل، والنهار، والتمر والماء "فقد اتفقوا فى السواد والجدة" ! كذا.!، وما أورده (ص٥٤٥-٥٤٦)، ولم يشر إليه، بل ربما نقل فصلًا كاملًا دون إشارة (ص٤٧٥-٤٧٦)، (٩٧٥-٩٧٦) (وانظر ما فيه من تحريف وخطأ)، وهذا النقل الوحيد الذى أشار إلى أنه من الحاشية، أو من المرات القليلة، وانظره فى (ص١٠٤٩- ١٠٥٠)، مما تصادفه، وتحس بنبوة عن النص ومساره.

وقد صادفناه يقحم فى الحواشى، أو فى الأصل ما لا يرقى إلى ثقافة عالية، أو إلى فكر مستقيم، مما أساء إلى الرجل المصنف المظلوم بما لم يَدُرْ فى حسبانه؛ إذ جَرَّدَ قلمه حين كتب، فضلاً عن الإساءة إلى من نقل نحو ذلك وأساغه. وانظر ما أقحمه فى الأصل من هذه الحواشى من المسيئ غير المفيد كما فى (ص٥٣٦) (لأنك إذا قلت... إلى غداً)، ص٥٤٩ (تقديره إذا كورت الشمس) إلى نهايته، ص٦١٤ (بخلاف سائر أخواتها- إلى نهاية الفصل)، ص (١٢٥٧-١٢٥٨) (مكرر فيما بعده)، ص١٢٧٩ والحاصل وما فيه من أخطاء (كَنَهْبُلٌ جعله (كَهْبَلٌ)، فحكمنا

بأن النون زائدة ، ووزنه (فَعْلَلُ)-كذا!!) ، ص١٢٨٤ (كقولك : شرب..." وما فيه من تهافت) ، ١٣٠٥-١٣٠٦(واعلم أن الألف لا تكون فى الأسماء والأفعال غير الهمزة... (إلى آخره)٠

وما أورده فى المتن فى (ص١٢٢٢). من الحاشية- : "ومن ذلك أيضاً إذا قال جماعة (نحن نرجوا ، وندعوا) أثبت الألف فى هذا ؛ لأن هذه الواو ضمير جماعة... وكذلك إذا قال الواحد المعظم (نحن نرجوا)... لأنها ضمير جماعة (كذا!) إلى آخره ، ولا ندرى : أى ثقافة نحوية حملت الأستاذ أن يقحمه ، ولم يتبصر ما به حتى أساء إلى نفسه ، وإلى المصنف المظلوم٠!!

وإن كانت هذه الحواشى ، ومثلها مما حمَّلَ المَتْنَ ، وأساء ، فقد رزحت الحواشى بنحو من ذلك ، مما زهد فيه خِفَّتُهَا ، أو أخل به سقم قراءتها.

من ذلك ما فى ص٦٥٦/ هـ (١)- فى لا يقوم ، ولا يكون- : "وهما يقوم ، ويكون ولم يتغيروا عن رفعهما ؛ إذ (لا) النافية لا عمل لها" أهـ كذا! وصوابه (لم يتغيرا)٠

وما ورد فى ص٥٣١/ هـ (٢) : (بخلاف لو قلت ، (٥٣٢/ هـ (٣) ، ٥٣٤/ هـ (٥) ، ٩٧٨/ هـ (٥) "فسجد الملائكة كلهم مجمعين ، أى فى حال إجماعهم" ، ص١٣٢٣/ هـ (٥) "والساكنان" هما الألف ، والياء الأول المشدد بحرفين٠ والألف ، والميم فقلبوه همزة" كذا٠ وانظر غيره ، فلن يعز عليك الوقوع عليه٠

والقراءة السقيمة لكثير من الحواشى أورث إيرادها عجباً ، لا يُتَصَوَّرُ سبباً لإيراده غيرُ عدم إدراك مراميه ، وهذا الخطرُ عينُهُ٠ ومن ذلك

ص١٠٥٦ "حين يقول الرجل "وإن كان الاصطلاح فى زماننا على غير ذلك"(١٠)

فيعلق الأستاذ (١٠) : "فى (ب) ، وحاشية (أ) أضاف "فشاء مخاطبة أن يقول : أيها الملك أعطنى" ٠

هكذا القراءة ! ! والصواب : "تسامحاً فله أن يقول : أيها الملك أعطنى" وفى هـ (١١) نفس الصفحة "فى (ب) وحاشية (أ) أضاف "يظنون أنه أمر وليس هو أمر..." وصواب القراءة -كما هو مدون- "وليس بأمر".

وفى ص ٧٨٨/ هـ (٥) :

"فلست لأنسى ولكن لملك ينزل من جو السماء بصوتى"

كذا وهى قراءة لا يُقِرُّهَا مبتدئ فضلاً عن متخصص ، المفروض أن يحس الخطأ من وزن البيت ، والصواب

فَلَسْتَ لأِنْسِيّ ولكن لمَأْلُكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[1]

وفى ١٣٩٤/ هـ (٦) : "أضاف "لأنك تقول روح يروح ، ويروض إذا أشفع" !!

وصواب قراءته "لأنك تقول رَوَّحَ ترويحة ، وترويحتين إذا شفع" وفى ١٤٠٧/ هـ (٨) "ما كان من الأسماء ثلاثياً إن كان من ذوات الياء أملت ذلك كله ؛ لأنه زائد على ثلاثة... سواء كان قبل الألف فتحة ، أو كسرة أو ياء ، أو واو كذا. والله. ولا أدرى كيف تصوره؟ !!

وفى ١١٩٤ فى تعريف (قاصعاء)

هـ (٨) : "فى ب ، وحاشية (أ) "وهو اسم مؤنث أسماه بحجرة اليربوع" وصواب القراءة "وهو اسم مؤنث من أسماء جحر اليربوع".

وفى ص١٣٣٢ هـ (٧) : "فى (ب) وحاشية (أ) أضاف : "وقال عمرو بن معدى كرب

خليلى لم أخنه ولم يخنى على امضمضامة أمسيف كلامى

كذا. والله !

وصوابه

خَلِيلٌ لَمْ أَخُنْهُ ولَمْ يَخُنِّى عَلى امْصَمْصَامَةِ آمْسَيْفِ آمْسَلاَمُ

(١) لعلقمة بن عبدة ، وقيل : لغيره (انظر ش الشافية ٢/ ٢٤٦)

أى على الصمصمامة السيف السلام- بلغة حمير.

وانظر ما قرأه خطأ ونتيجته فى (ص١٣٦١) فى (صبية ، صبيان)(٢)

(هـ٢) "فى ب ، وحاشية أ "أضاف ، وأصله صنوة ، وصنوان ؛ لأنه من صنا يصنو ، فقلبوا الواو ياءً اعتباراً بكسرة الصاد التى قبلها ، ولم يعتدوا بالياء" ، هكذا قرأها ، وأوردها ، ولا ندرى عن أى حس ، وفقهٍ نحويٍّ يسوغه دون نظر ، أو تدبر.؟!

والصواب-كما ترى- "وأصله : صِبْوَة ، وَصِبْوَانٌ ؛ لأنه من صبا يصبو... ولم يعتدوا بالباء".

وعلى الرغم مما رأيت فى إقحامه فى النص كثيراً من الحواشى المتهافتة ، فقد تراه يترك ما يحتاجه النص ، ويذكر ما نص عليه من تكملة فى الحاشية ومن ذلك

ص٧٩٤-فى المتن- "ولو قلت هذا الضارب زيد لم يجز على المذهب الصحيح"(٥)

هـ(٥) : "فى (ب) وحاشية (أ) أضاف (جر زيد)

والمنهج كان إضافتها والإشارة إليها هكذا "لم يجز[جر زيد]..." ولكنه ضياع المنهج الذى يُورِثُ مَا يُورِثُ.

وفى ص٧٩٦ فى المتن "و"يضاف اسم الفاعل إلى مفعول"(١٠)

هـ(١٠) : (فى (ب) مفعوله). وهو الصواب الذى كان ينبغى إثباته فى المتن ، وقد تعجب كل العجب أن (مفعوله) هى المثبتة فى (أ) ، (ق١٦٣/أ ، ص٣٢٥). لا فى (ب) وحدها ولكنه الإيهام ، أو الغفلة.. وقد رأيت كما رأيتُ من أمره ، ولله الأمر كله.

❁ ❁ ❁

ج- أوهام وأخطاء في تقويم النص

قدمنا أن ناسخ كتابنا (المحرر في النحو) ليس صاحبه عمر بن عيسى الهرمي، لا ما زعمه الأستاذ الذي قام بنشره، وقد تأكد لنا هذا على ما سبق، ونحسب أن الناسخ الذي لم يذكر اسمه- وربما كان أحد نساخ الملك عمر الرسولي- كان قليل البضاعة في النحو، فوقع منه الكثير من الأخطاء إعراباً، أو في مقتضى التراكيب صياغة، وترك هذه الأخطاء يسئ إساءة بالغة إلى المصنف الذي شُهِدَ له من المؤرخين أنه كان الأعلم في النحو في العصر الرسولي، وله فيه مؤلفات كثيرة- على ما ذكروا- والمنهج الكشف على هذه الهَنَات، وتقويمها، والتنبيه عليها، وهذا هو الثابت لدى المحققين؛ يقول ابن كثير "الصواب أن يرويه السامع على الصواب... إذا نبه المصحح على ما كان عليه الأصل الذي صححه مما هو واضح الخطأ"[1].

والأستاذ الفاضل-على الرغم من تَرَسُّمِهِ ما نُصَحِّحُ، أو نُعَلِّقُ عليه غالباً-أغفل الكثير الفاحش مما يجب تقويمه عن مذهب، أو عدم إدراكٍ، مما أساء إلى النص، وإلى الغاية منه، ونحن سنورد ما وقعنا عليه منه، تاركين تصويبه اكتفاءً بما ورد في رسالتنا وفي طبعتنا هذه وإليك منه

٢/٤٨٢	"فأما قوله-تعالى-... لا يصح نصب (أساطير)
١/٤٨٨	"فدخل حرف الجر على (زيد)، وهو الباء"
٤٩٥/أ (أسفل)	"قائم... يدل على (قام) بالفعلية التي هي فيه"
٩/٥٠٤	"لكونه مفعول، ولكنه...
/ ٩ (أسفل)	"وزيداً قائماً مفعولين.."
٥٠٩	هلهلة نص في (نزال)

(١) تحقيق النصوص ونشرها (ص٤٦-٤٧).

٨/٥١٠	اسم الفعل "لا يجوز من الخماسى الأصول" (أى من الأفعال!!)
٥٤١/ ٤(أسفل)	"وقد يكون خبر المبتدأ غير المبتدأ فى اللفظ"
١٠/٥٤٥	"فحذف (الدخول)، وأقام (جنات) مقامه؛ لأنها جثة" كذا!
٥٤٨/هـ(١)،	٨٥٩/هـ١١ "الجمل"
٥٥٣/٨(أسفل)	"فهو مرفوع فى المعنى... غير مبين فى اللفظ...
٥٥٤/ أخير	"لأنه أزيل عن مرتبته، وهو التأخير"
١/٥٥٥	"أزيل عن مرتبته وهو التوسط"
٥/٥٥٧	"ولو قلت أعجب زيد ما كره عمراً" لم يجز
١/٥٥٨	"فلما وقعت على البيت والفرس..." لا ذكر لجواب (لما)
٥٧١/ ٤(أسفل)	"فهذا هو المخافة"
٥٩٧/ ٥(أسفل)	"لا يفصل بين (كان) وبين اسمها، إلا بخبرها، أو بالظرف، أو بحرف"
٦٠٨/ آخر سطر	"(وعندك) فضلة لا عمل لها
٦١٣/ ٢، ١(أسفل)	قال الشاعر... فأدخلوا اللام على (عجوز)... فنقلوا اللام...
/٦١٥	سقط أكثر من سطر بين (فاعلم ذلك)، (فإذا قلت إن زيداً وعمرو قائمان)
٦١٨/ ٦(أسفل)	"إنه هذان. أو: إن الأمر والشأن هذان..."
٦٢٢/ ٤ (أسفل)	"وقد تخرج "لعل" إلى معنى (عسى)
٤/٦٥٨	"ما... إذا تقدم الخبر على الاسم بطل عملها، ورجع إلى الابتداء والخبر"
٧/٦٥٨	"ومثاله في المعرفة "لا زيد فى الدار"
١/٦٥٩	سقط حوالى سطر قبل قوله "فتقول على ذلك...
٦/٦٦٢	"لا فى الدار رجل، ولا فيه امرأة"
٩/٦٧٨	"تقديره: إما تمنوا منا، وإما تفدوا فداء"
١/٦٨٥	"واعلم أن الرتبة الأولى من قولك (ضرب) للفعل، والثانية للفاعل..
٦٦٢، ٦٦٣	لم يفرق بين أبى العباس ثعلب، والمبرد فجعلهما واحداً، وهما اثنان
٤/٧٤٢	فى يا زيد "خالفنا به إعراب المنادى، وجعلناه مضموماً؛ لئلا يلتبس بإعراب المنادى"

٧٤٩/ ٩	بعد (يا ، والهمزة) : "وباقى حروف النداء لا تكون إلا للقريب" !!
٧٥١/ ١-٥	من قوله-تعالى- وقال تعالى إلى آخره-حتى الحاصل-مكانه فى القسم الأول كما أشير به فى أول "القسم"
٦٩٣/ ١٠	"وهى الثلاثة المفعولين"
٦٩٩/ س١	من الحاصل "تعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما٠٠ أعطى وأخواتهما"
/ س٢ من الحاصل	"المفعول الأول عامل فى الثانى على التأويل" !!
٧٠٣/ ٥(أسفل)	"ظننت وأخواتها... لا يخلو من أن يكون أولاً
٧٠٩/ ٩	أى : الشأن والقصة حرب واقع"
٧١٣/ ٢(أسفل)	"وأَنَّ (أَنَّ) يصح تقديرها... فالفعل من هذا الباب !
٧٢٤/ ١	"إنْ زيداً تكرمه يكرمك٠٠ التقدير إن تكرم زيداً يكرمك"
٧٢٧/ ٤(أسفل)	"إذا كان فى صدر كلامك فعل ، ثم عطفت عليه جملة، كان الأحسن النصب"
٧٣٠/ ٢، ٤	"لا يغرى بغائب.... فأغرى بالغائب" !
٧٣٨/ ٤	"لأن الفاعل مؤخر فى المعنى عن الفعل"
/ بعد (فصل)	"فيكون (ضربنى) فعل ومفعول ، وفاعله مضمر فيه" !
٧٤٣/ أخير	"فيكون (هذا) منادى مفرد" !
٧٤٥/ ٥، ٦(أسفل)	"لا يجوز حذفها ، فكأنه جزء من الكلمة ؛ لأنها عوض...
٧٤٧/ ٢(أسفل)	"ومن خصائصه (لفظ الجلالة) أنه مفخم إذا كان ما قبله مفتوحاً أو مضموماً"
٧٦٠/ ٥	"الترخيم... حذف حرف من آخر الكلمة"
/ ٦(أسفل)	"الفاء بقيت على فتحها... وكذلك المكسورة بقيت على حالها !
٧٦٦/ أخير	"والنساء كثيراً ما ينادون بقولهم (وا) (!!)
٧٧٦/ ٢(أسفل)	"لا تحتاج إلى صلة ، ولا إلى عائد ، بل هى فى موضع رفع
٧٧٩/ ٥	"لو قلت ما أعمى عمراً لم يجز... ولكن تقول ما أقبح عوره" !!
٧٨٢/ ٣، ٢(أسفل)	: "ما أعظم الله... تقديره : ما أعظم قدرة الله ، على تأويل : ما أوسع كرم الله" !!

٨٠٣/ ٤	"فيحتاج إلى فاعل ومفعول ، وإن كان لا يتعدى فلابد من الفاعل"
٨٠٤/ ٧	"لا يخلو المصدر من أحد هذه الثلاث حالات"
٨١١/ ٨	"مواعيد... جمع (وعد) ، و (وعد) مصدر"
٨١٥/ ٥(أسفل)	"تقدير اسكت اسكت أنت يا زيد ، أي : صه أنت يا زيد" ؟
٨١٧/ س٨	"لأن القيام ، والضرب والصلاة وقعوا فى اليوم"
٨٢٣/ ٧(أسفل)	"وقسم لا حدود له"
٨٢٥/ ٥(أسفل)	"تقول فى الظرف"
٨٢٦/ ٨	"وقد تقدم ذكرها فى باب الظروف"
٨٢٧/ هـ (٢)	"ولا يكون منصوباً" - فى المفعول لأجله-.
٨٣١/ ٨	"وانتقلت "الطيالسة" من النصب إلى الخفض
٨٣٢/ ٢	"جاءوا بالواو واسطة... كما جاء بالباء فى قولك "مررت بزيد"
٨٣٤/ ٩	"فلو خفضت "عمراً ، وشرب ، عطفاً على الكاف...
/ ٣(أسفل)	"لأن الضمير لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الخافض"
٨٣٨/ ٢(أسفل)	"ولك أن تجعل... زيداً مبتدأ ثانياً. وواقفاً... خبر عن زيد"
٨٤٠/ ٥(أسفل)	"وإن جعلت العامل (ذا) لا يجوز أن تقدم الحال"
٨٤١/ ٣	"فإن توسطت... سيبويه لا يجيزها"
/ ٦	"فسميعاً وقديراً حال من البارى-جل وعلا-"
٨٤٦/ ٩	"كل هذه مصادر منصوبات... تقديره...
٨٤٨/ ٢	"فأداء وفرض الوقت حال ، ومعناه : مؤدياً"
/ ٦	"فقولك : "بسرا ، و"تمرا" حال...
/ ٩	"هذا بسرا...
٨٤٧/ ٧	"فقوله "عوده" قائماً مقام "عائداً"
	"ففارساً ، وراكباً إن شئت تمييزاً ، وإن شئت حالاً"
٨٥٢/ ٤	"لعل زيداً قائماً خير من قعوده"
٨٥٣/ ١	: "تقديره.. ولا أخرج خروجاً" أي فى "ولا خارجاً من فِيّ زور كلام"

٨٥٧/ ٧ "مبهم لا يعلم من أى الموزونات هى..."

٨٦٨/ ٤ "بكم درهم اشتريت ثوبك... تقديره : كم من درهم"

/ ٩ "تضمنها حرف الاستفهام"

٨٧١/ ٥ "فإذا قلت : نِعْمَ الرَّجُلُ ، فمعناه : نعم الرجل... إذا أصاب نعمة وبِئْسَ... إذا أصاب بؤساً"

٨٧٤/ ٤ "ولا يجوز الجمع بين الفاعل ، والتمييز

٨٨٠/ ٥(أسفل) "حكم "إلا" بعد كل كلام موجب أن يكون منصوباً...

٨٨٢/ ١ "حكم "إلا" فى جميع المنفى : الإتباع... والنصب...

٨٩٤/ ٦ "كأنه قال ليس بها أنيس ، ليس بها إلا اليعافير ، والعِيس

٨٩٩/ أخير "الجر ينقسم قسمين مجرور بالإضافة ، ومجرور بحرف جر"

٩٠١/ ٤ "والواو والفاء التى بمعنى (رب)

٩٠٢/ ٢ "متى كان متصلاً بفعل فإنه مجرور فى اللفظ منصوب فى المعنى" !!

٩٠٥/ ٢ و (إلى) معناها انتهاء الغاية فى المكان"

/ ٦ "-عن الغَاية- "فمما تدخل فيما قبله.."

٩٠٩/ ٢ "قليل من الفرسان ركبت" !!

٩١٨/ فصل مقحم يتدابر مع سابقه ، ولاحقه ، ومكانه (باب الإضافة)

/ ٨ "ولا مفعولاً أولاً...

٩١٩/ ٥، ٦ "الجار والمجرور لا يكون... أو مفعولاً ثانياً لظننت وأعطيت" !

/ ٧(أسفل) "هذا عمرو قدامك... (قدامك) ، فى موضع الحال... تقديره "هذا عمرو مستقراً فى الدار..." !!

٩٢١/ ٣ "تقول فى معنى (كى)... وسرت حتى تطلع الشمس... أى سرت إلى أن تطلع الشمس"

٩٢٩/ ٦ "وبك اسم مضمر"

/ ٨، ٩ "والواو لا تدخل إلا على الاسم الظاهر ، تقول والله لأفعلن وبحياتك لأفعلن...

٩٣٠/ ٥ ، ٤(أسفل) : "لما نظر شيئاً استعظمه ، واستعجب به"

٩٣٤/١	"لأنهم يستعظمون الدهر"
٩٣٤/٧	"وتقول : عوض العائضين
٩٣٧/٧(أسفل)	"غلام زيد... وأبو بكر" .. تقديره : غلام لزيد ، وابن لبكر..."
٩٤٠/٩	"فلما أردت الإضافة خففته..."
/ ٦ (أسفل)	"تقول : هذان ضاربا زيد ، وضاربو عمرو"
/ ٣ (أسفل)	"ليس لهذا فائدة غير حذف النون"
٩٤٦/٨	"وزيد أفضل القوم ، والزيدون أفاضل القوم" -أى فى الجمع-
/ ٩	"كل ذلك جائز إذا كان مضافاً"
/ أخير	"لا يثنى ولا يجمع ، ولا يذكر ، ولا يؤنث مادامت معه(من)! "وتذكيره واجب"
٩٥٣/٤	"تقديره : شراب ألبان ، وآكلوا تمر"
٩٦٢/ ٩، ٨، ٧	"لأنه ليس فى الموت اشتراك ، ولا تخصيص... فقولك "واحدة" أى : فى قوله تعالى : ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ مَوْتَتَنَا الأُولَى﴾ ، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾.
/ ٥	﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ نعت لقوله : "أمة"
٩٦٤/ ٦، ٥(أسفل)	"رأيت هذا الرجل ، ومررت بهذه الدار" ف (الرجل، والدار) نعت لـ (هذا) ...!!
٩٧٠/ ٥	"ذكر ذلك صاحب سد الخلل" !
هـ (٤)	"وكتابه سد الخلل استدراك على كتاب الزجاجى" !!
/ ٥	"وليس لك أن تقطع من النعوت الأول شيئاً" التى هى القصير ، البزاز ، التاجر"
٩٧٢/ ٢، ٣	"ثم قال "والمقيمين" منصوب بإضمار أعنى ، ثم قال : "والمؤتون" مرفوع بإضمار "هم"
٩٧٣/ ١، ٢	"فقلت مررت برجل قائم أب له... جاز"
٩٧٥/٨(أسفل)	"استغنوا عن تبيين هذه الأشياء بـ (كلا ، وكلتا) !
/ ٥ (أسفل)	: "مررت... بالهندات أجمع !

٩٨٠/ ٣(أسفل)	"وقد قيل : إن قوله تعالى (... بجناحيه) أنَّ قوله (بجناحيه) تأكيد"
٩٨٣/ ١١	"فالاسم الذى يوضع ... لتمييزه عن غيره ، واللقب تعلق ...
/ ٣ (أسفل)	"أما الكنية فهى ما كانت متعلقة بـ (أبو) ، أو بـ (أم)
٩٨٤/ آخر سطر	"والفرق بينه وبين البدل مذكور فى أول الباب" !
١٠٠٩/ ٥	"وكونه صفة ؛ لأنه نعتٌ لما قبله"
١٠١٠/ ٤(أسفل)	"بخلاف (عائشة) فإن الكلمة لم تبن عليها"
١٠١١/ ١	"ويكون جرها كنصبها ، ولا يدخله تنوين أصلاً"
١٠١٦/ ٨(أسفل)	"من قولك (يزيد المال)٠ فهذا (يزيد) ليس فيه مضمر"
١٠١٨/ ٩	"فقامت الخفة مقام أحد العلتين"
١٠٢٢/ ٣، ٤	"إن كان منقولاً من جملة مرفوعة ، بقى على رفعه ٠٠ ،
	"فإن كان منقولاً من جملة منصوبة بقى على نصبه" !
١٠٢٦/ ١	"فصرف (دعداً) الأول ، ولم يصرف (دعداً) الثانية
/ س أخير	"أول الفصل٠
١٠٢٧/ ٤	"تقف على المنصوب بالألف... ويبدل من التنوين ألفاً"
١٠٣٩/ ٣	"يقوم ، وسيقوم" يدلان على الزمان بمعناهما" !
١٠٤٠/ ٥	... والأسماء دالة على (الأدوات) فلذلك كان الإعراب خاصاً بالأسماء"
١٠٤١/ ١، ٥	"الماضى هو ما حسن وقوعه فى أمس"
١٠٤٣/ ٨	"... لأنه يحسن فى أمس" !
١٠٤٥/ ٢	"الفعل المستقبل ما حسن وقوعه فى غد...
١٠٤٨/ ٨(أسفل)	"لأن الخفض لا يكون إلا بحروف الجر إلا ملفوظاً بها ، أو مقدرة"
١٠٥٩/ ٥(أسفل)	"وكأنهم أسكنوا الأمر مع الواو ، والفاء فرقاً بين لام الأمر ، ولام كى"
١٠٦٥/ س٣	(ومتى وحتام)(٣)

هـ(٣): "لم أر أحدًا ذكرها في أدوات الشرط غيره من قبل" !! وانظر هـ(٤) وكذا ظلم الرجل، وما يستحقُّه! ؛ إذ هي في الأصل: "ومتى، ومتى ما" !!

١٠٦٦/ ٨	: "٠٠ وكيفما تكن أكن٠ مجزوماً أيضاً"

/ ٤ (أسفل) "فقد تبين لك جزم الراء من (تقصر)، والواو من (تكون)!!

٣/١٠٦٨ "وعلامة الجزم فى (يغزو) حذف الواو... وفى (يخشى) حذف الألف".

/٥ ... مجزومان على الشرط والجواب، وعلامة جزمه حذف النون.."

"تقوموا، تفعلوا" شرط وجواب مجزوم بـ (إن).."

٧/١٠٦٩ -فى بدل الفعل من الفعل-: "من يأتنى يمش أحسن إليك"

/ ٣(أسفل) "إن تأتنى-تكرمنى-أحسن إليك"

١/١٠٧٠ "التقدير: إن تأتنى مكرماً لى أكرمك"!

/٩ "لا يعمل فيه فعل الشرط شيئاً"

أى فى "تحسن" من قولك "إن تكرمنى وتحسن إلى أكرمك"

١٠٧٣/ أخير "وقول العرب: أما زيد فقائم... فإن (أما) تسمى: حرف تفصيل الجمل"!

٤/١٠٧٨ "علمت أن سيقوم خالد" - والمقام لـ (سوف)

/ ٤(أسفل) (... وَحَسِبُوا أَن لاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ) فيكون منصوباً بـ (أن)...

١٠٨٦/ أمير "واعلم أن جواب النهى فيه خلاف"

١/١٠٨٧(من الحاصل) "الأجوبة الستة مجزومة مع غير الفاء، كانت الأجوبة منصوبة، ويجوز الرفع"(كذا!)

١٠٨٩/ ٣(أسفل) "الواو لا يدخلها رفع... لا يدخله رفع أصلاً"

/ أخير "لما انكسر ما قبل الياء تعذر دخول الجر والرفع عليها"!

١٠٩٠/ ٧(أسفل) "وقد حذفوا النون... فكثر استعمال هذه الكلمة... فزاد، وخفضوها"

١٠٩٧/ ٢(أسفل): "وأن (كاد) تستعمل بغير (أن) وقد جاءت فى الشعر...

٩/١١٠٠ "بثلاث نونات، أحدها مشددة"

١١٠٧/ ٥، ٣(أسفل) "وحركة ألف الوصل... إذا كان ثالث الفعل مضموماً فإنه يكون مضموماً"

١١٠٩/ ٩(أسفل) "وأما ألف المخبر عن نفسه، وهو المتكلم فألفه ألف قطع أبداً"

١١١٠/ قبل (الحاصل) "أخذ، وأكل، وأمر، ألفها قطع، وإن كان ثلاثياً"

١١٢٥/ ٥(أسفل) فى (وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ)-قراءة- بحذف التنوين من (سابق)-: "لأن التنوين من (سابق) ساكن، واللام من (الليل) ساكنة"!!

١١٣٠/ ٤ "ومنها حروف العرض ، وهى (ألا)

ومن الغريب أنه قال فى (هـ٢) "فى (ب) حروف" !!

١١٣٣/ أخير "وقد تكون (لو) للتعليل ... و"إن" و"لو"-ههنا-للتعليل" !!

١١٣٣/ ٦ "ما ... مهيئة لدخول (رب) ، وقد تقدم"

١١٣٦/ ٧(أسفل) "ومنها حروف الخطاب ، وهى الكاف ، والتاء"

١١٣٧/ ٣ "ولو وصلت وقلت (لعل يفعل) لم يجز إدخال هاء السكت

١١٥١/ ٨ "فالذى يبنى على الضم قولك (يا زيد) فى المنادى المفرد العلم ، مبنى على الضم"

١١٥٢/ ٣(أسفل) "شد الفرس" لا يكون الفعل من ذلك إلا مكسور الأول" !

١١٥٣/ ٨(أسفل) -أين ، وكيف ، وشتان ، وهيهات بنيت لتضمنها حروف الاستفهام" !! وبنيت "شتان ، وهيهات" لتضمنها معنى الفعل"

– ومن الغريب أنه فى (هـ٨) فى (ب) لتضمنهما !

١١٥٥/ ٤ "وكذلك إذا جاء ساكن فى القافية" والقصد إلى (الفعل)

١١٥٧/ ٨(أسفل) "وكذلك الضمير بالتاء فى المذكر المخاطب ، وكل ذلك طلبا للتخفيف "

١١٦٠/ ٣ فى أسئلة البناء-"مثال ذلك فى المركبات ... بنيت"

١١٦٤/ ٣ "وأما ياء النفس ففيها لغتان السكون ، والحذف" !!

"وما رأيته منها (الضمائر) مبنياً على الكسر ... فى قولك "أنت" !!

١١٦٧/ ٥ -فى الموصولات- : "وعلة بنائه شبهه الحرف ...

فلما أشبهت الموصولات بنيت ...

١١٦٨/ ٥(أسفل) "والنون فى اللذين ، والذين مقصورة كما يقصرون فى التثنية) !

١١٦٩/ ٦ "فالتقت هى ، والألف قبلها ساكن ، فحركت اللام"

١١٧١/ ٧ "رويد ... وهلم ... مبنيات"

/ ٨ "وبكه.. بمعنى دع" !!

/ أخير-فى (هيهات)

: "وقد يقال : (أيهات) ، (إيها) بالتنوين" !

٢/١١٧٤	"فهذا ثمرة الباب"
٣/١١٨٠	"فتبقى على إعرابها الذى سمى به"
٤/١١٩٧	"فتكتب على حد حركتها : فى النصب بالألف ، وفى الضم بالواو ، وفى الجر بالياء"[1]
١٢٠٢/ فى (أسفل)	"وإما أن تكون فى الكلمة واو من نفس الكلمة"
١/١٢١١	"الوصل والقطع أكثر ما يكون مع ...
١/١٢١٥	"حرف الإشارة ، مثل ذا ، وأولى" !
٨/١٢١٦	... واللتين قاما"
٩/	"وأما حروف المد ، واللين المحذوفة ... حذف الألف"
١/١٢٢٢	-فى (ابنا)- : "تثبت الألف ، والتنوين فى (ابن) ؛ لأنه-ههنا-مثنى ..." !!
٤/١٢٢٢	"نقص للإفراد"
٧،٨/١٢٢٣	"بين عمرو ، وعمر- : "ويزول اللبس أيضاً وعمر لا يمكن تنوينه"
٦/١٢٣١	"أعضاء المؤنث بالناهد ، والكعب ، والكفل ، والعجز"
٧/١٢٤٠	"سلام الله يا مطرٌ عليها ..." فنصب (مطراً) ضرورة[2]
٨/١٢٤٧	"لأن الأصل فيه "تصبر ، وتعبد" بالرفع ...
١/١٢٥٧	"أيُّ زيد ، تقديره : أى زيد هو ؟"
٤/	"أى الرجل ، والتقدير أى الرجل هو ؟"
٣/١٢٧٤	"وإبط فى أحد اللغتين"
١٢٧٧/ أخير	"وقد خرج ، الميم والتاء زوائد.."
١٢٨٣/ أخير	"ووعد يعد ، ووسن يسن ...
٤/١٢٨٦	"وييس ييبس ، وييس "-بالكسر والفتح"- فى الأصل-(بئس) المهموز
١٣٠٥/ ٩(أسفل)	"فى مثل (حَبْرَكَى ، وجَحْجَبى ، ووزنه (فعللى) ؛ لأنه من (حبرك ، وجحجب) !

---

(١) انظر العبث النائم فى السطرين الأخيرين من الصفحة المذكورة.

(٢) فى الأصل (٥٤١) "يامطر" ، فغيرها الأستاذ : (يا مطرا) وفى الأصل "فنون مطرا" ضرورة ، فغيرها الأستاذ : "فنصب "مطرا" ضرورة !! . - والكلام في تنوين ضمة المنادى المفرد -.

١٣٠٦/ ٤	"قطوطى... من "قطا يقطو"، ووزنه "فعلى" كذا!
١٣٠٧/ ١	"قمحدوده. وأصلها "فعلوة.."
/ ٩	"قوْقيت، وسوسيت، وزنه فعليت"
١٣٠٨/ ٤(أسفل)	"قيلولة، وصيرورة... أصله: "قيولوله"، وصيوروره" !!
١٣٠٩/ ٢	"جعيفر-فى تصغير (جعفر)، ووزنه فعيلل..."
/ ٥	"وتزاد رابعة فى مثل " جدرية... لأنه من الجدر"(كذا!)
١٣١٢/ ٥(أسفل)	"زعفران، وعقربان" ووزنهما "فعللان"
١٣١٨/ ٧	"وتزاد الهاء عوضاً من ذهاب الحركة فى مثل: "هراق الماء"
١٣١٩/ ١	"السين تزاد فى (استطاع يستطيع) أصله: أطاع" !!
/ ٤	"يكون أصله (استخذ) بوزن (استفعل) فحذف أحد التائين" !
١٣٢٥/ ٥	"وقد أبدلت الهمزة[1] من الواو فى قولهم يوجل، وياجل" !!
١٣٣٩/ ٢(أسفل)	"السين إذا وقعت قبل عين، أو حاء، أو طاء جاز إبدالها صاداً"
١٣٤٣/ ٩	"وكذلك "ولدة" فى جمع "وليد"
١٣٤٧/ ٤(أسفل)	"فإن كان معتل العين؛ نحو خاف، وباع، ويسمى هذا ذوات الثلاثة" !
١٣٥٥/ ٥	"فحذفت الواو والياء لما تحركتا" !
١٣٦١/ ٨(أسفل)	"دلى، وعتى. فإن الواو تنقلب فيه ياء، وتقلب الواو الثانية ياءً أيضاً" !
٢(أسفل)	-فى القلب المكانى- "من ذلك قولهم لاغى فى لا يغ، وهاغى فى هايغ، وشاكى فى شايك وهو حامل السلاح" كذا!!
١٣٦٥/ ٦(أسفل)	"قسى، وعصى.. ثم كسرت القاف من (قسى)، والصاد من (عصى) إتباعاً لكسرة السين والصاد.." !
١٣٦٨/ ٤	"الذى اؤتمن. فإذا خففته قلت "الذى يتمن"
/ ٦	"وتقول ائذن لى... فإذا خففت قلت "وتقول لوزن"
١٣٦٩/ ١	"فى مثل "سأل" تجعل الهمزة بين الألف، والهمزة"

---

(١) فى (الأصل) "الألف" وهو الصواب.

١٣٧٢/ ٢	"وكذلك "أو يدم" بالواو أصله : "أو يدم" فخفف" !!
١٣٧٦/ ٣	"قد يضم الحرف ؛ لالتقاء الساكنين ؛ للاتباع بضمة قبله أو بعده"
١٣٨٤/ ٦	"اذبح عنوداً... اذ بحنوداً"
١٤٠٣/ ٥	"كما تقول : الكافرون٠ النار "[1]-فى الإمالة"
/ ٧، ٨	"قصدوا بها التخفيف لتجانس الصوت"
١٤٠٥/ ٢(أسفل)	"فإذا تقدمت الكسرة بحرفين ، أو ثلاثة"
١٤١٢/ ٥	"وقد يجتمع قبل الألف راء مفتوحة ، وبعدها راء مكسورة ، فيميلوا الألف"
١٤٠٨/ ٣(أسفل)	"وتمتنع الإمالة من الألف إذا كانت فى الكلمة أحد سبعة أحرف...
١٤١٢/ ٤	"ولم يلتفت إلى الطاء والغين ، وإن كانت من حروف الاستعلاء" !



وبعد ؛ فليس هذا كل ما يمكن أن يساق ، فغيره كثير أحجمنا عنه مخافة الإملال من إطالة ، ولا يتعسر أو يتعذر التقاطه ، لم يشر إليه ، أو يقوم من ميله ، ونحسب أنه لم يفطن له ، ولم يقو على إدراكه ، مع دنوه لذى بصر من لغة ، فأساء إلى الرجل كل الإساءة ، وإلى النص ، فخرج مزقاً مهلهلاً- كما رأيت !! لا يحقق الغاية من ورائه ، وليغفر له الله ما اقترف من إثم حيال تراث ثمين عريق٠



---

(١) فى الأصل (الكافرين النار) ، وهو ما أشار إليه (هـ ٥) "فى ب : (الكافرين النار) - مع أنها كذلك فى (أ) ، أو (ص) خ/ ص٦٠٩ ، ق ٣٠٥ ، وقد صوب بالخطأ٠ والتصويب : "للكافرين النار" !!

د- جرأة على النص وتحريف

والاجتراء على النص جناية يُحَذَّرُ من اقترافها ؛ فالنص أمانة ؛ إذ هو حق صاحبه وبيئته والتاريخ ، والتصرف فيه بالهوى عدوان لا يُسْمَحُ به ، "وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن هذا العمل ، وليدعه لغيره مما هو موسوم بالإشفاق والحذر "(١)

وقد كان الأستاذ على شئ من هذه الجرأة مع النص

وخذ شيئا من ذلك :

٣٣٣/هـ١ "ومن ذلك أيضاً دستوا : دستوانى·· والروحاء رَوَحَانى ، وإلى كبير الجمة جَمَانى" !!

وهذا تحريف ، لا يقبل من نحوى ، والصواب : دستواء دستونىّ (سيبويه ٣/ ٣٣٦) ، رَوْحانى ، وجُمَّانى وقد أشرنا إلى كثير من هذا فى حديثنا عن ضبطه الخطأ ، مع أن هذا من استدراكنا (ص١٦٦- تحقيق) ، ومصادرنا ، مع كبوته في (جمّاني) ، ولا يناسب .

٣٤٣/ ٥ "وكذلك فى المؤنث تقول عندى اثنتا عشرة امرأة وهى فى الأصل "تقول فيه"

٤٠٥/٦ "وكذلك تُصَغِّرُ مكرم مكيرم ، ومخرج مخيرج" والصواب ما فى (أ) ، وأشاح عنه بإشارته

"وكذلك تصغير مكرم مكيرم ، ومخرج مخيرج

٤٦٦/٣ "أى وقت يقوم زيد (أغداً أم بعده؟)

علق هـ(١) "فى (أ) "أو" ، وهذا غير محقق فما فى (أ) ، (ب) (أم)

٥٦٥/٧ "فقيل قيل ، وصيغ

هـ(٢) "فى (أ) ، (ب) (صوغ) وصوابه ما أثبت"

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها (ص٤٢).

وهذا كلام غير مستقيم ؛ فما فى الأصل (ص ٢٠٢ ، ق١٠١) (صيغ) هو المثبت لا ما ادعاه !!

٦٢٤/ س٣(أسفل) «وقول الشاعر»

ليست في النص، ولم يشر إلى كونها من زيادته

٦١٨/ س١ "إن في الوجه شذوذ" (كذا)

وما في الأصل (ص٢٣٢ ، ق١١٦) : "في هذا الوجه شذوذ" ، وهو الصواب كما يلحظ.

٧/٧١٣ عنوان ما لا يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

وما فى الأصل (خ ص ٢٨٠) "ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين" ، وهذه لغة النحاة ؛ كسيبويه وغيره ، فغيَّرَه :

٧/٨٠٤ "لا يخلو المصدر من أحد هذه الثلاث حالات"

وما فى الأصل (ص٣٣٠) : " هذه الثلاث الحالات" وهى الصواب ، أو الأصوب ، وانظر لنا (ص٧٠٦)

٩٤٥/ س١ "المعنى الثالث"(١)

هـ(١) علق : "فى (ب) : (والثانى)

وما فى (أ) = (الأصل) : المعنى الثانى ، وهو الصواب كما أثبته فى (ص٨٥٢) ، وهو ما أشار إليه الرجل بقوله : "وله معنيان" فما ذلك الثالث الذى ادعاه ، واجترأ فغير ؟

/١٢٦٧ "اعلم أن علم العربية ... إلى آخره"

/١٢٦٩ مكانه قبل المدون أول الصفحة-بإشارة من المصنف-ظناً- أما المدون فى أول الصفحة فكأنه بعد عنوان الباب الأول وبذا يستقيم النص كما فعلنا (ص١١٤٩) ، فاستقام الكلام ، أما هو فاجترأ فأخل وبدد .

وليغفر له الله ما فرط منه ، وليجنبنا الزلل ، إنه الهادى إلى سواء السبيل .

❁ ❁ ❁

د. محمد محمود محمد صبري الجبه
مدرس اللغويات بجامعة الأزهر

كتاب

المحرر في النحو

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/١٩٣٨٠

الترقيم الدولى : I.S.B.N.
978-977-6269-06-4

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر - إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الهرمى ، عمر بن عيسى بن أسماعيل
كتاب المحرر فى النحو
تاليف عمر بن عيسى بن أسماعيل الهرمى اليمنى (المتوفى سنة ٧٠٢هـ)
دراسة وتحقق أمين عبدالله سالم- القاهرة مؤسسة العلياء للنشر ٩٠ ٢
٢٣٢ص ٢٤ سم
تدمك ٩٧٨٩٧٧٦٢٦٩٠٦٤٠
١ - اللغة العربية - النحو
أ- العنوان
٤١٥,١

الناشر

مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع

٤٦ ش البستان - عابدين - القاهرة
ص.ب ٢٠٣٣ الرمز البريدي : ١١٥١١
ت وفاكس ٢٣٩٦٢٣٤٦
E-mail:elalyaapublisher@yahoo.com

كتاب

المحرر في النحو

تأليف

عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني
المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

دراسة وتحقيق

أ. د. أمين عبد الله سالم
أستاذ ورئيس قسم اللغويات
كلية اللغة العربية بالمنوفية

الجزء الثاني

مؤسسة العلياء


بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني

التحقيق

كتـــابُ

المُحَــرَّرِ فى النَّحـو

تأليف

الشَّيخ الإمام العَلَّامة

سيبوَيْهِ عَصْره وقُدوَة دَهْره:

بهاءِ الدِّين عُمَرَ بنِ عيسىَ بن إسماعيل الهَرميّ بلدًا

والأشعَرىّ نَسَبًا

عفا عنْهُ الحَقُّ

تباركَ وتعالى

آمين

تمّ

/٢/ بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الثقة

الْحمدُ للَّه الذيِ خلق الإنسان، وشَّرفَهُ على سائر الحيوان، ومَيَّزَهُ بإدراك المعانى وتفصيل البيان، واختصَّ العربَ بأَشْرفِ لُغة وأفصح لسان، وجعل ذلك من أعظم الامتنانِ، والصَّلاة على نبيِّه محمدٍ المبعُوثِ بالفُرقان، الهادِى إلى مناهج الإيمان، وعلى آله الذين هم لدوحةِ الشَّرفِ أَغْصان، ورضى اللَّه عن أصحابه الشائدين لأركان الدين شامخَ البُنْيانِ.

وبَعْدُ:

فإنَّ العلم لمَّا كان غذاءً للنُّفوس الذكية، المناسبةِ للرُّوحانيَّاتِ[١] العُلْوِّية، وكانت رياضُهُ بالعارفين مورقة، وحدائقُهُ بالذَّاكِرين مُونِقَة[٢]، وكان المقام الأعظم، السلطانُ الملك الأشرف المكرَّم، سلطانُ الوجود، ومُلْتَقَى الشَّرف والجُود، مولانا، ومالكنا مُمَهِّد[٣] الدُّنيا والدِّين، غَيَّاثُ الإسلامِ والمسلمين عُمَرُ[٤] بن مولانا، ومالِكنا السُّلطانِ الأعظمِ المَلِكِ المظفَّر، شمسِ الدُّنيا والدِّين يُوسُفَ[٥] بنِ مولانا، السُّلطانِ الشَّهيد، الملِكِ المنصور:

---

(١) الرُّوحانى: نسبة غير قياسية إلى الروح، مما يقابل المادة (الكتاب ٣/٣٣٨، اللسان-روح). يقول الرازى (٣/٤٥٧): (أمَّا الأرواحُ العارفة باللَّه -تعالى- المواظبة على خدمة اللَّه تعالى- فإنَّها تصير مُشْرِقةً بأنوار المعارف الإلهيّة، مبتهجةً بالقرب من الأرواح المقدسة الطاهرة.) أهـ، ويعرف الروحانى (نفس الصفحة) بأنه (القربُ من جوار ربِّ العالمين، والانخراطُ فى زمرة الملائكة المقرَّبين، والموافقة من النبيِّين، والصِّدِّيقين، والشهداء، والصَّالحين) أهـ.

(٢) مُعْجِبَةٌ بحسن منظرها، ورُوَائِها. (اللسان - أنق)، وفى (د): موفَّقة - تصحيف.

(٣) د: (مهدى) - تصحيف، فذلك لقَبُهُ فى كتب الرجال المعروف به (انظر آخر هذا الكتاب).

(٤) تقدم التعريف بالسطان الأشرف: عمر الرَّسولىّ صاحب المّصَنف فى الفصل الأول من الدراسة (ص١٣).

(٥) الملك المظفر شمس الدنيا والدين: يوسف بن عمر بن على بن رسول. ثانى سلاطين بنى رسول على اليمن، تولَّى بعد مقتل أبيه سنة ٦٤٧هـ/١٢٤٩م. استمر حكمه إلى سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٥م. قرأ النَّحو واللُّغة، والمنطق، وجمع أربعين حديثًا، وكان له فى الطب تأليف. ألف (المعتمد فى=

عُمَرَ بنِ عليِّ بْنِ رسولٍ[١] - خَلَّدَ اللَّه ملكَهُم ، وأجرى فى بحور[٢] السَّعادة فُلْكَهُمْ - جامعًا لشَتَاتِ العُلوم ، آخذًا فيها بأوفر القُسُوم ، محيطًا منهَا بجوامع الحُدُود[٣] والرُّسُوم[٤] ، دعاه ذلك أن اقترحَ عليَّ تأليفَ كتاب ، جامعٍ لجواهر[٥] الإعراب ، محيطٍ بكافَّة الفُصول والأبوابِ ، فحينئذٍ لبَّيْتُ دعوته بالسَّمع والطاعة ، وبذلت فى مطلوبه جَهْدَ الاستطاعة ، مستضيئًا بمصابيح أنوارِه ، مُسْترشِدًا بدقائقِ أفْكَاره ، وغرائب[٦] إيرادِه وإصدَارِه ، وجمعتُ هذا الكتاب بمَقَامِهِ الشَّريف ، معتصمًا بحُسْنِ نظَره من الخطأ[٧] والتَّحريف ، فكنت أَصنَعُ الأُصُول غيرَ منتظِمَة ، وأُوردُ المسائل مُجْمَلة ومُبْهَمة ، وهو / ٣ / - خَلَّد اللَّه ملكَه - ينظم منها ما انتَثر ، ويوضِّح ما استبَهَمَ واستَتَر ؛ وعلى الجملة أنّه جَامِعُ فرائدِه ، وناظِمُ قلائِدِه ، فسهَّل من غوامضه ما تعسَّر ، ووسمه -خلَّد اللَّه ملكَهُ- بكتاب (المُحَرَّر) ، وجعله عشْرَ مقالات ، ضمَّن كل مقالةٍ [منها أبوبًا وفُصُولًا ؛

الأدوية المفردة). انظر : (العقود اللؤلؤية ٢٧٧/١ ، وقلادة النحر ٩٦٣/١/٣ ، وأنباء الزمن ق ٨٥ ، وبغية المستفيد ص٦١ - ٦٢ ، والعطايا السنية ص٣٨٦ - ٣٨٧ ، وغاية الأمانى (٤٣٣/١ -) ، والأيوبيون فى اليمن (ص٣٤٢).

(١) السلطان الملك المنصور. نور الدين. أبو الفتح عمر بن على بن رسول - ورسول لقب جده : محمد بن هارون بن أبى الفتح - وهو مؤسس دولة بنى رسول فى اليمن ، وأول سلاطينها ولد بمصر ، وكان نائبًا للملك المسعود الأيوبى على اليمن ، أعلن استقلاله باليمن سنة ٦٢٨هـ/١٢٣١ - كما سبق فى الفصل الأول من الجزء الأول - اغتاله بعض مماليكه سنة ٦٤٧ : ١٢٤٩م.
انظر (العقود ٤٢/١ - وقلادة النحر ٨٧٦/٣/١ ، ٨٩٨ ، ونزهة العيون ١٣٦/٢ ، وبغية المستفيد (ص٦٩ - ٧٠ ، والعطايا السنية ٢٦١ ، وبنو رسول وبنو طاهر ص٩٩ - وغاية الأمانى ٤١٩/١ ، ٤٣٣ ، والأعلام ٢١٨/٥ ، والمنجد ٤٧٧ - أعلام).

(٢) د : (محور) - تصحيف.

(٣) حد الشئ : تعريفه الجامع لكل أفراده ، والمانعُ لكلِّ ما ليس منه.

(٤) الرَّسْمُ : التعريف بالخاصة ؛ كتعريف الإنسان بأنه ضاحك. (انظر شرح الخبيصى على التهذيب ص٥٢ ، وشرح المفصل ٣/٧ ، والمنجد - حد ، ورسم).

(٥) ص ، د : (الجواهر) - تصحيف.

(٦) د : (وعن أبيه) - كذا - تحريف.

(٧) د : (فى الخطل) - تحريف.

وبيان[١] ذلك

الْمَقَالَةُ الأُولَى[٢] فى الأسماء][٣]

وفيها ثلاثة وأربعون بابًا

١- الكلام ٢- الاسم ٣-الأسماء النكرة[٤]

٤-الأسماء المعارف. ٥-الإعراب. ٦-المعربات.

٧-البناء. ٨-التثنية. ٩-فى الجمع.

١٠-التاءات. ١١-الخمسة الأسماء المعتلَّة.

١٢-المعانى. ١٣-أَقسام الأَسماء فى الإعراب.

١٤-العدد. ١٥-تعريف العدد. ١٦-التأريخ.

١٧-فى جمع الشُّهور والأيَّام[٥]

١٨-فيما يُغَلَّبُ من المؤنَّث على المذكَّر.

١٩-التأنيث. ٢٠-المؤنَّث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره.

٢١-ما يذكَّر ويؤنَّث من أعضاء الحيوان.

٢٢-ما يذكَّر من أعضاء الحيوان، ولا يجوز تأنيثه.

٢٣-ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان، ولا يجوز تذكيره.

٢٤-ما يذكَّر ويؤنَّث من غير أعضاء الحيوان.

٢٥-الأفعال المهموزة. ٢٦-التَّصغير.

٢٧-تصغير الثُّلاثىّ. ٢٨-تصغير الرُّباعىّ.

---

(١) كلمة غير واضحة فى (ص)· ولعل المثبت صواب، وهو ما فى (د)·

(٢) (٢/١٧-٤٤٩ المحرر).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (د)·

(٤) (د): المنكرة·

(٥) مكانه من الكتاب فصل فيما يجرى مجرى التاريخ؛ ولعله يقصده؛ فقد تخطَّى هذا الرقم هناك إلى الثامنَ عشرَ، بعد السادسَ عشرَ، ولا يوجد ما يدل على سقط؛ فالسياق متصل، والباب الثامن عشر يقع فى منتصف الورقة· وكذا الفصل المشار إليه·

٢٩-تصغير الخُمّاسيّ. ٣٠- تصغير الظُّروف.
٣١-تصغير المُبْهَمات والموصولات[١] ٣٢-تصغير الجمع.
٣٣-النَّسب. ٣٤-المُخاطَبة. ٣٥-الظُّروف.
٣٦-أسماء الاستفهام. ٣٧-أسماء الشَّرط. ٣٨-الموصولات.
٣٩-المصادر. ٤٠-اسم الفاعل. ٤١-اسم المفعول.
٤٢-أسماء الأفعال. ٤٣-الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل.

المَقَالَةُ الثَّانِيَةُ[٢] في المرفوعات

وهى ثلاثةَ عَشَرَ بابًا

١-المبتدأ والخبر. ٢-الفاعـل.
٣-ما لم يُسَمَّ فاعلُه. ٤-(كان) وأخواتها.
٥-(إنَّ) وأخواتها.
٦-الفرق بين (إنَّ) المكسورة، و(أَنَّ) المفتوحة.
٧-مواضع (إنْ) المكسورة المخففة.
٨-مواضع (أَنْ) المفتوحة المُخَفَّفة.
٩-الجمع بين (إنَّ) و(كَانَ). ١٠-(ما) الحجازيَّة.
١١-(لا) التى تعمل عمل (إنَّ). ١٢-دخول ألف الاستفهام على (لا).
١٣-(لا) التى تعمل / ٤ / عمل (لَيْسَ).

المَقَالَةُ الثَّالِثَةُ[٣] في المنصوبات

وهى تسعةٌ وعشرُون بابًا

١-المفعول المطلق. ٢-المفعول به.

---

(١) كلمة غير واضحة فى (ص)· والمثبت هو المذكور فى (د) وفى مكانه من الكتاب·
(٢) (٢/ ٤٤٩ - ٣/ ١٠٢ المحرر)·
(٣) (٣/ ١٠٣ - ٣٨٨ المحرر)·

٣-ما يتعدى إلى مفعولين يجوزُ الاقتصارُ على أَحَدِهما.

٤-(ظننت) وأخواتُها.

٥-ضميرا الشَّأن والقصَّة.

٦-(أعْلَمْتُ) وأخواتها.

٧-ما يتعدى من الأفعال بحرف الجر

٨-ما يتعدَّى من الأفعال تارةً بنفسِهِ وتارةً بحرف جرّ.

٩-اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.

١٠-الإغراء.

١١-إعمالُ الفِعلين.

١٢-النِّداء.

١٣-[فيما لا يقع إلا فى النداء خاصة.

١٤-][١] التَّعجب.

١٥-عمل اسم الفاعل.

١٦-إعمال المصادر.

١٧-(عمل)[٢] أسماء الأفعال.

١٨-المفعول فيه.

١٩-ظروف المكان.

٢-المفعول من أجله

٢١-المفعول معه.

٢٢-الحال.

٢٣-التَّمييز.

٢٤-(كَمْ).

٢٥-(نِعْمَ)، و(بِئْسَ).

٢٦-(حَبَّذا).

٢٧-الاستثناء.

٢٨-الاستثناء المقدَّم.

٢٩-الاستثناء المنقطع.

الْمَقَالَةُ الرَّابِعَةُ[٣] فى المجرورات

وهى ستَّةُ أبوابٍ

١-حروف الجرّ.

٢-(حتَّى).

٣-(مُذْ)، و(مُنْذُ).

٤-القَسَم.

٥-الإضافة.

٦-الخفضُ على المجاورة.

---

(١) ما بين المعقوفين من حاشية (ص)، وفى (د) ١٣ - التعجب فيما لا يقع إلا فى النداء خاصة ١٤ - التعجب، وهو ظاهر الالتباس.

(٢) زيادة على ص، د، وهى مثبتة فى محلها من الكتاب.

(٣) (٣/ ٣٨٩ - ٤٧٦ المحرر).

الْمَقَالَةُ الخَامِسَةُ[1] في التَّوابع وما شذَّ ترتيبه

وهى سبعةُ أبوابٍ :

١-النَّعت. ٢-التَّوكيد.

٣-عطف البيان، وهو تبيين الأسماء بالكُنَى والأَلقاب.

٤-البدل.

٥-عطف النَّسق، وهو العطف بالحروف العشرة.

٦-مالا ينصرف. ٧-الوقف.

الْمَقَالَةُ السَّادِسَةُ[2] في الأفعال، وهى مقالة المجزومات

وهى أربعةَ عشرَ بابًا

١-الفعل الماضى. ٢-الفعل المستقبل.

٣-النَّهى. ٤-الأمر.

٥-الجزم بحروف النَّفى. ٦-حروف الشَّرط والجزاء.

٧-نواصب الأفعال. ٨-الأجوبة.

٩-الأفعال المعتلَّة اللام.

١٠-قسمة الأفعال فى التعَّدِّى، وغير التَّعدى.

١١-الأفعال التى لا تتصَّرف، وهى نعم وبئس، (وأخواتهما)[3]

١٢-أفعال المقاربة، وهى (كاد) و(عسى)[4]

١٣-التوكيد بالنُّون الثَّقيلة والخفيفة.

١٤-ألف الوصل والقطع.

---

(١) (٣/ ٤٧٧ - ٥٨٠ المحرر).

(٢) (٤/ ٥ - ١٠٠ المحرر).

(٣) زيادة من (د) وحاشية (ص)، وفيهما: (وأخواتها)، والمثبت الصَّواب.

(٤) (د): (عيس) - تحريف.

الْمَقَالَةُ السَّابعةُ[١] فى الحروف

وهى قسمان

١-فى الحروف العاملة. ٢-فى الحروف التى ليست بعاملة.

/ ٥ / الْمَقَالَةُ الثَّامِنَةُ[٢] فى المبنيَّات

وهى أحد عشر بابًا

١-البناء. ٢-المضمرات.

٣-الموصولات. ٤-الأسماء المبهمة.

٥-أسماء الأفعال. ٦-أسماء الاستفهام.

٧-أسماء الشَّرط. ٨-المُرَكَّبات.

٩-الكِنايات. ١٠-ما بُنِى من الظروف.

١١-ما أُضِيف إلى مبنىّ.

الْمَقَالَةُ التَّاسِعَةُ[٣]: فى الخَطِّ، وما يجوز للشَّاعر استعماله [وباب الحكاية:

فأما الخط][٤] فعلى نوعين

الأول المسموع المتبع. والثانى المخترع، وهو ثمانية أقسام

١-الممدود. ٢- المقصور. ٣-المهموز.

الرابع والخامس[٥] الوصل والقطع.

٦-المحذوف. ٧-الزيادة. ٨-الإبدال[٦]

---

(١) (٤/١٠١ - ١٤٦ المحرر).

(٢) (٤/١٤٧ - ٢٠٢ المحرر).

(٣) (٤/٢٠٣ - ٢٩٤ المحرر).

(٤) التكملة من (د)، وحاشية (ص).

(٥) خالف الترقيم فى هذين إلى الأبجدية.

(٦) سها عن ذكر ما يجوز للشاعر استعماله، والحكاية؛ ولعلك تلاحظ أنَّهما من هذه المقالة، وقد نظم هناك الضرائر تحت الباب الثانى عشر، والحكاية تحت الباب الثالث عشر، كأنهما من تقسيمات =

الْمَقَالَةُ العَاشِرَةُ[١] في التَّصريف

وهى سبعةَ عشرَ بابًا [بما أُضِيفَ إليها]

١-قسمة التصريف. ٢-معرفة أبنية الأصول من الأسماء.

٣-أبنية الثلاثى الأصول. ٤-أبنية الرباعى الأصول.

٥-أبنية الخماسىّ الأُصُول. ٦-أبنية الأفعال.

٧-أبنية الزَّوائد. ٨-حروف الاستقبال.

٩-حروف الزِّيادة. ١٠-زيادة الحروف.

وهى عشرة: الهمزة والألف، والواو، والياء، والنُّون، والميم، والتَّاء، والهاء، والسِّين، واللام.

١١-الإبدال، وهو يحتوى على حروف الزيادة، وهى هذه العشرة وزيادة الدال، والجيم، والطاء.

١٢-الحذف. ١٣-الأسماء المعتلاَّت والصِّحاح.

١٤-التَّغيير. [١٥-فى المصادر.

١٦-فى ما جاء من المصادر والزمان، والمكان على (مَفعل) - بفتح الميم.

١٧-فى الإمالة][٢]



المقالة الثامنة، وما صنع هناك سهو عن بيانه هنا؛ لذا جعلتُ -كما بَيَّنَ- الخطّ: الباب الأول، والضرائر الثانى، والحكاية الثالث، فكانت هذه المقالة ثلاثة أبواب، وهو ما ينبغى أن يكون حسب تنظيمه الذى سها عنه.

(١) (٤/ ٢٩٥ - ٥٠٠ المحرر)

(٢) تتمة من حاشية (ص)، و(د).

المقالة الأولـــى

فى الأَسمـــاء



المقالة الأولــى

فى الأَسمــاء

وإنما بدأنا بالأسماء ؛ لأنَّها الأصل فى الكلام[١] ، والأَفعالُ والحروف فرع عليها ، ولذلك كان الكلام مركبًا من الأسماء وحدها ، ولا يكون كلام من[٢] الأَفعال وحدها ، ولا من الحروف أصلًا ، فلذلك كان الفعل والحرف فرعين على الاسم فى تركيب الكلام ، من حيث إن الاسم يقوم بنفسه[٣] ؛ فتقول : (زيدٌ أَخُوكَ) ، ولا يقومُ الفعلُ بنفسه[٤] ؛ فلو قلت (قَامَ خَرَجَ) ، أَوْ : (فَقدْ قَامَ[٥]) لم يجز ، ولم يكن كلامًا مفيدًا[٦].

ولو قلت (قَامَ زيدٌ) و : (خَرجَ عمرٌو) ، كان كلامًا مستقيمًا ؛ لأنك أسنَدتَ الفعل إلى الاسم ، فلذلك كانت الأَفعالُ فروعًا ، والأسماءُ أصولًا[٧].

/٦/ وأما الحروفُ فلاحظَّ لها فى تركيب الكلام ، وإنما هى أدواتٌ[٨] تدل على

---

(١) فى أسرار العربية ص ٤١ : (إنما قُدِّم الاسم ؛ لأنه الأصل ، ويستغنى بنفسه عن الفعل ، نحو قولك (زيدٌ قائمٌ) أهـ ، وانظر ص٣٠ - منه وما يأتى.

(٢) د : (فى) -تصحيف-.

(٣) ابن الخباز (الغرة ص٦) : (والبداءة بالاسم ؛ لأَنه يقوم بنفسه فى التأليف ، من حيث إنه يُسند ، ويُسنَدُ إليه) أهـ وانظر (شرح الكافية ٦/١ ، والمزهر ١١/١).

(٤) سيبويه (٢١/١ محقق) : (ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلاَّ لم يكن كلامًا ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ؛ تقول : اللهُ إلهُنا ، وعبدُ اللَّه أخونا) أهـ.

(٥) به محو فى (ص) ، والمثبت من (د).

(٦) الأنبارى (ص٧ - الإنصاف) : (... ولو أخبرت عنه فقلت : (ذَهَبَ ضَرَبَ) ، و : (انطلق كَتَبَ) ، لم يكن كلامًا) أهـ.

(٧) قال السيوطى (الأشباه ٥٤/١) : (فدل ذلك على أصالة الاسم فى الكلام ، وفرعية الفعل والحرف عليه) أهـ ، وقال ابن جنى (الخصائص ٤١/١) : الأسماء أقوى القِبَل الثلاثة ، ولابد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف ، والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية فى النفس والرتبة على مالا خفاء به جاز أن يُكتفَى بها) أهـ.

(٨) ص ، د : (أداة) - بالإفراد - ، وما أثبتُّه من كلامه فى (٩٦/٢-المحرر).

معنىً فى الأسماء ، أو فى الأفعال ؛ فلذلك بدأنا بمقالةِ الأَسماء وجعلنا مقالة الأَفعال بعدها ، وجعلنا مقالة الحروف بعدهما(١)٠

واعلَمْ أنَّ المقالاتِ -التى بين مقالة الأَسماء ، ومقالة الأَفعال(٢) -كلها داخلة فى حكم الأسماء ، وستعلم ذلك من أبوابها -إن شاء الله٠



(١) د : (بعدها) -بالإفراد-تصحيف ، وهو كترتيب الزمخشرى فى عموم مفصلة٠
راجع شرح المفصل (١٧/٢ ، ٤٩) ، وقال ابن جنى (الخصائص ٣٠/٢) (إنما يُعنَى بقولهم : إن الاسم أسبقُ من الفعل أنه أقوى منه فى النفس ، وأسبقُ فى الاعتقاد من الفعل) أهـ ، وانظر (المزهر ٥٦/١)٠

(٢) وهنَّ أربعٌ مقالةُ المرفوعات ، ومقالةُ المنصوبات ، ومقالةُ المجرورات ، ومقالةُ التَّوابع وماشذ ترتيبه٠

الباب الأول

فــى الكـــلام

قسمةُ الكلام ثلاثةٌ اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، ليس فى كلام العرب شئٌ رابع غيرُ هذه الثلاثة[١].

فإنْ قيل وما[٢] الكلامُ؟

قيل[٢] الكلامُ: هو المَسْموعُ المَفْهومُ[٣]، كقولنا (زَيدٌ قائِمٌ) و (قَامَ أَخوكَ)؛ فقولُنا (مَسْمُوعٌ) احترازٌ من غير المسموعِ؛ كالإشارة، والغمزِ، والرَّمزِ[٤]؛ لأَنَّ

---

(١) ابن فارس (الصاحبى ص٨٩): (أجمع أهلُ العلم أن الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف) أهـ، وقال المبرد (المقتضب ١/١٤١): (لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة) أهـ؛ إذْ الدّليل الذى دلَّ على الانحصار فى الثلاثة عقلى، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات. (ش الشذور ص١٤).

قال ابن معطى (الفصول ص١٥٠): (ودليلُ حصرها أَنَّ المنطوق إمَّا أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه، وبه، وهو الاسم، وإمَّا أن يصح الإخبار به، لا عنه، وهو الفعل، وإما ألا يصحَّ الإخبار لا عنه، ولا به، وهو الحرف) أهـ.

وانظر (الجمل الهادية ق-٤-٥، والمرتجل ص٥-٦، وأسرار العربية ص٢٩، والأشباه ٢/٣-٤).

(٢) ما بين الرقمين سقط من (د).

(٣) بشرط التالى قريبًا. قال ابن فارس (الصاحبى ص٨٧): (زعم قوم: أن الكلام ما سُمِعَ وفُهِمَ، وذلك قولنا: قام زيدٌ، وذهب عمروٌ؛ وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى، والقولان عندنا متقاربان؛ لأنَّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى) أهـ، وانظر (ش المفصل ١/١٨).

(٤) ما ذكره مدلولُه متقاربٌ؛ فالإشارة: الإيماءةُ بالعين، أَو باليد، والرَّمز الإشارة والإيماء، والغمز الإشارةُ بالعين. (اللسان ٠)، والقصد: الدلالة بغير اللفظ؛ ويُطْلَق الكاتبون على مثل هذه وغيرها: الدَّوَالُّ الأربع، وهنَّ: الكناية والإشارة والعَقْدُ، والنصبُ.

(البيان والتبيين ١/٧٦، والتصريح ١/٢١، والخضرى ١/١٥، والظاهر أنْ لا حصر، فكل ما اصطلح عليه من غير لفظٍ وسيلةَ تفاهم، فهو رمز.

الإشَارةَ مفهومةٌ، وليستْ بمسموعةٍ[١].

وقولُنا (مفهومٌ) احترازٌ من أصوات البهائم، والصَّدى يُجِيبُ من الجبل.

واعلم أنَّ الكلام لا يَنْعقِدُ إلاَّ من آسمَيْنِ، أَوْ من آسم وفعلٍ[٢]، فلا يكون كلام مفيدٌ من حرفين، ولا من فعلين، ولا من فعلٍ وحرفٍ، ولا من اسمٍ وحرفٍ.

• فمثال الاسمين قولك (زَيدٌ أَخوكَ)؛ فـ(زيد) اسم و(أَخُوكَ) اسم، وقد أَفاد الكلام بهما لما جعلتهما مبتدأ وخبرًا.

• ومثال الفعل والاسم قولك (قَامَ زيدٌ)، فقد سمعت هذا أيضًا وأفادك، فهذا هو الكلام؛ لأَنه مسموعٌ مفهومٌ.

• وأما لو قلتَ -من الحرفين- (هَلْ بَلْ)، أو: (مِنْ إِلىَ)، لم يكن كلامًا، ولم يُفِدك شيئًا[٣].

• ولو[٤] قلت -مع الفعلين- (قَامَ قَامَ)، أو: (قَامَ قعدَ) لم يُفدك أيضًا شيئًا[٤].

وكذا لو قلتَ -مع الفعل والحرف- (إلى قَامَ)، أو: (قَامَ[٥] هَلْ)، لم يُفدْكَ أيضًا شيئًا.

• وكذا لو قلتَ -فى الاسم مع الحرف- (زيدٌ مِنْ)، أو (هَلْ زيدٌ) لم يفدك أيضًا شيئًا؛ فهذا وما أشبهه مسموعٌ غير مفهوم[٦]؛ فلم

---

(١) فإنها ربما دلت بالوضع على معنى، ولكنها ليست بكلمات. (ش الكافية ١/٤).

(٢) ابن جنى (سر الصناعة ١/٢٨٩): (الجمل إنما تتركب من جزئين، إمَّا اسم واسم وهو نحو المبتدأ وخبره، وإمَّا فعل، واسم ...، ولابد فى كل واحدة من هاتين الجملتين من اسم يُسند إليه غيره.) أهـ، وراجع (الخصائص ٢/٣٣١ والمفصل ص٦، والرضى ١/٧) وقال الأخير (ولا يتأتى ذلك إلاَّ فى اسمين أو فعل واسم) أهـ.

(٣) الإنصاف ص٧

(٤) ما بين الرقمين ساقط من (د).

(٥) د (قال). والمثبت من (ص). وكلاهما مناسب.

(٦) تراه يتجه اتجاهًا عقليًا فى أقسام التراكيب مفيدةً، وغيرَ مفيدةٍ، فثلاثة مفيدة الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، والحرف مع الاسم - فى النداء خاصة على ما سيأتى قريبًا-، وأربعةٌ غير=

يكن كلامًا لذلك[١].

والإشارة والغمزُ مفهومةٌ غير مسموعة[٢]؛ فلم تكن[٣] أيضًا كلامًا[٤] لأنَّ الكلامَ هوُ المسموعُ المفهومُ، /٧/ وقد بيناه.

فإن قيلَ قد قالوا في النِّداء: (يازيدُ)، و: (يابكرُ)، [و[٥]]هذا[٦] كلامٌ مفيد[١] وهو من حرفٍ واسمٍ، وقد ذكرتُ[٧] أَنَّ الحرفَ، والاسمَ لا يكونُ منها كلامٌ.

مفيدة: الفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف، والحرف مع الفعل، والحرف مع الاسم -فى غير النداء كما هنا-، وقد نص ابن الخشاب (فى المرتجل ص٢٧) على ستةٍ أهمل منها الحرف مع الاسم، والمصنفُ أشملُ بذكره هذا التركيب مهمَلًا فى غير النِّداء. وانظر (ش الكافية ١/٨-٩، والتصريح ١/٢٢).

(١) قال ابن يعيش (١/٢٠) (ليس المرادُ مُطلقَ التركيب، بل تركيَب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرَى على السبيل الذى به يحسُنُ موقعُ الخبر وتمامُ الفائدة) أهـ.

(٢) الجاحظ (البيان، والتبيين ١/٧٨) (الإشارة واللفظ شريكان، ونِعمَ العونُ هى له، ونعم الترجمان هى عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تُغنِى عن الخط) أهـ، وانظر ما قبله، وبعده؛ وفى قوله تعالى ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ﴾ (آل عمران: ٤١) قال الزَّمخشرى (الكشاف ١/٤٢٩) (فإنْ قُلْتَ الرمزُ ليس من جنس الكلام، فكيف استثنى منه؟ قلت لمّا أدّى مؤدَّى الكلام، وفُهِمَ منه ما يُفْهَم منه سُمِّى كلامًا، ويجوز أن يكون استثناء منقطعًا) أهـ، وانظر ما يأتى.

(٣) ص، د (يكن) -بالياء التحتيَّة- والمثبتُ المناسبُ.

(٤) أمّا إطلاقُه على الخط، والإشارة، وما يُفْهم من حال الشئ، فهو إطلاق لُغَوِىّ -على ما سيأتى- أو مجازٌ؛ قال السيوطى (وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنّ إطلاقه على هذا حقيقةٌ) أهـ، والصوابُ ما سبق من كونِه على سبيل المجاز كإطلاقه على المعنى القائم بالنفس، قال الآمدى: فإنه يصح أن يقال فى نَفسى كلام وفى نفسِ فلانٍ كلامٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ ... وهذا الإطلاق، والاشتهار دليلُ صحةِ إطلاق الكلام على ما فى النفس، ولا نظر إلى كونه أصليًا فيه، أو فيما يدل عليه من العبارات أو فيهما) أهـ، وقال يس العليمى (إَطلاق الكلام على اللفظ مطلقًا حقيقىٌّ ... وقيل مجازىٌّ فيه، حقيقىٌّ فيما فى النفس من المعانى، وقيل مشترك بينهما) أهـ. راجع (الهمع ١/١٠، والبحر ١/٦٩، ٤٥٢، وغاية المرام ص٩٧، يس ١/١٨، والمرادى ١/١٤).

(٥) زيادة يلتئم بها السياق.

(٦) ما بين الرقمين ساقط من (د).

(٧) كذا ضُبِطَ بالضم على التكلُّم، والمقام للخطاب، وهو صوابٌ على الالتفات.

قِيلَ إنمَّا كانَ الكلامُ بحرف النِّداء تامًا ؛ لكون حرفِ النِّداءِ نائبًا عن فِعلٍ[١] ، فإذا قلت (يَازَيْدُ) فكأنَّك قلتَ (أدعُو زيدا)٠ أو (أُنادى زيدا[٢]) ؛ فبانَ لك أَنَّ الحرفَ مع الاسم لا يكون كلامًا إلاَّ فى باب (النِّداء) ؛ لنيابة حرف النداء عن الفعل٠

واعلم أن الكلام ينقسم قسمين نحويًّا ، ولغويًّا[٣] ، فالنَّحوىُّ هو المسموع المفهوم[٤] ، وهو الذى قدمناه٠

واللغوىُّ ينطلق على كل ما لفظت به - مفيدًا كان أو غيرَ مفيدٍ[٥]- فالمفيدُ ما قدَّمناه ، وغيرُ المفيد لو قلتَ - مثلًا (زَيْدٌ) ، لم يكن كلامًا نحويًا ، لأنه لم يفدك شيئًا[٦] ، وكان كلامًا لغويًّا ، لأنهُ لفظٌ مسموعٌ غيرُ مفيدٍ يُبطِل الصَّلاةَ ، وليس بكلام

---

(١) ابن معطى (الفصول ص١٥٠) ، وقال ابن يعيش (٢٠/١) (ولم يُفِد الحرفُ مع الاسم إلاَّ فى موطن واحد ، وهو النداء خاصة ، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ، ولذلك ساغت فيه الإمالة) أهـ ؛ قلتُ ينبغى أن يُضَاف نحو قولهم : (ألاَ ماءَ) ؛ فقد تمَّ الكلام بالحرف ، والاسم ، ولا يَحتاج إلى خبرٍ لفظًا ، ولا تقديرًا ، حملًا على معنى التمنىّ- ؛ كما هو مذهب سيبويه على ما يأتى فى (ص٣/ ٩٥-المحرور) ، وانظر (يس ٢٢/١ ، والهمع ١٢/١)٠

(٢) فجُعلتْ الفائدةُ باعتبار هذه الجملة المقدرة ، لا باعتبار الحرف مع الكلمة)٠ قاله الأنبارى٠ (أسرار العربية ص٤٠)٠

(٣) د : (نحوىٌّ ، ولغوىٌّ) - بالجر مضبوطًا- ، وهو خطأ٠

(٤) أى ما اجتمع فيه اللفظ ، والإفادة ، كما حدَّه ابن هشام٠ راجع التصريح (١٩/١)٠

(٥) انظر ما مر فى الصفحة السابقة ؛ وقال أبو حيان (الارتشاف٠ ق ١٢٥/أ) (الكلام فى اللغة ينطلق على الخط ، وعلى الإشارة ، وعلى ما يفهم من حال الشىء ، وعلى القول المركب الذى لا يفيد ، وعلى المعنى الذى فى النفس ، وعلى التكليم ٠٠) أهـ ، وانظر (الرضى ٣/١)٠

(٦) أى الفائدة الاصطلاحية من إفهام معنى يصلح السكوت عليه٠ راجع المرادى ١٥/١ ، وأسرار العربية ص٢٩ ، والخضرى ١٦/١ ، واللسان٠ (كلم)٠(٩) ؛ إذ هو كلام أجنبى عنها يبطلها ؛ لقوله -ﷺ- (إنَّ هذه الصَّلاةَ لا يصلُحُ فيها شئٌ من كلام النَّاسِ إنَّما هى التَّسبيحُ ، والتكبيرُ ، وقراءة القرآن) ، وقد حدُّوا الكلام المبطل بأنَّه ما كان مشتملًا على بعض حروف الهجاء ، وأقلُّه ما كان منتظما من حرفين ، وإنْ لم يُفْهِمَا.

راجع (الفقه على المذاهب الأربعة ص٢٤٦ ، ونيل الأَوطار للشوكانى ٣٦٤/٢، وصحيح مسلم بشرح النووى ٢٠/٥-٢١)٠

عند النحويين ؛ لأَنَّ الكلام لا يكون عندهم[١] من اسم مفرد[٢] ؛ إذ الكلامُ عندهم ما أَفادَ ، وما حَسُنَ السكوتُ عليه[٣].

فإن قيلَ قالوا (صَهْ) -بكلمة مفردة- ، وقد أفادت وحسُن السكوت عليها قيل هي كلمةٌ بمعنى كلمتين[٤] ؛ إذْ تقدير قولِكَ (صَهْ) : اسكتْ ؛ واسكُتْ فعل وفاعل ، فالفعل (اسكت) ، وفاعله مضمر فيه مستتر ، تقديره (اسكت أنت) ، وليست التاءُ فى (اسكت) بفاعلةٍ ؛ لأنها من نفس الكلمة ، فكانت[٥] كلامًا تامًا لذلك ؛ لأَنَّهَا من فعلٍ واسمٍ فى المعنى.

وحاصلُ هذا الْبابِ : أن الكلام : هو المسموع المفهوم ؛ وأَنَّ قسمته ثلاثةٌ اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ؛ وأنَّه لا يكون إلاَّ من اسمَيْنِ ، أو من اسم وفعلٍ ، ولا يكونُ من فعلَيْنِ ، ولا من حرفينِ ، ولا من فعل وحرف ، ولا من اسم وحرفٍ ، إلا فى النداء على التأويل ، ولا يكون الكلام النحويُّ من اسم مفرد ، وإنما يكون كلامًا لغويًا ، وأما (صَهْ) فإنها كلمة[٦] فى معنى كلمتين ، وكل ذلك مُبَيَّنٌ فى الباب .



(١) د : (عندهم لا يكون).

(٢) اشتراطُ التركيب هو المذهبُ ، وزعم ابنُ طلحة أن الكلمة الواحدةَ وجودًا ، وتقديرا قد تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام ، كـ (نَعَمْ ، ولا) فى الجواب ، والصحيحُ أنَّ الكلام هو الجملة المقدرة بعدهما ، لا واحدة منهما. أفاده المرادى (التوضيح ١/٧) ..

(٣) مع كونه مقصودًا لذاته ، انظر (التسهيل ص٣ ، والارتشاف. ق١٢٥/أ).

(٤) وليس على حده فى الفعل ، بل على حد الصفات ؛ قال ابن يعيش ٤/٢٥ : هذه الاسماءُ ، وإنْ كان فيها ضميرٌ تستقلُّ به فليس ذلك على حدِّه فى الفعل ؛ ألا ترى أنَّ الفعل يصير بما فيه من الضَّمير جملةً ، وليست هذه الأسماء كذلك ، بل هى مع ما فيها من الضمير أَسماءٌ مفردة على حدِّه فى اسم الفاعل واسم المفعول ، والظرف) أهـ وابن جنى يسميه جملةً باعتبار إفادته ، قال (الخصائص ١/ ١٧) (أما الكلام فكل لفظ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه ، وهو الذى يسميه النحويون الجُمل ، نحو زيدٌ أخوك... وصه ، ومه ، ورُوَيْد...)أهـ

(٥) أى صه.

(٦) (كلمة) من (د) ، وليست فى (ص).

/٨/ الباب الثانى

فــى الاســـم

الاسمُ ما جاز أن يكون فاعلًا ، أو مفعولًا ، أو دخل عليه حرفٌ من حروفِ الخفضِ ، أو حَسُنَ الابتداءُ به(١).

فالفاعلُ ما كان منه فعل ؛ كقولك (قَامَ زيدٌ) ، و : (قَعَدَ عَمْرٌو) ، ف (قَامَ) و(قَعَدَ) فعلان حدثاَ من (زيد) و(عمرو) وأُسنِدَا إليهما ، وقُدِّما عليهما ؛ فلذلك كانا فاعلين للقيام والقعود.

والمفعول ما وقع عليه فعلُ الفاعِل ؛ كقولك (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) ، و (أكرم محمدٌ بكرًا) ألا ترى أنَّ الضَّرب والإكرام قد وقَعَا على عمرو ، وبكر ؟ فلذلك كانا مفعولين منصوبين.

ومثال دخول حرف الجر قولُك (خَرَجْتُ من زَيدٍ) ، و (نزلتُ على عمروٍ) ؛ فقد دخل حرفا الجر ، وهما مِنْ ، وعلى على الاسمين(٢) ، ولا يدخل حرفُ الجرِّ على الأَفعال ، ولا تكون مجرورةً قطُّ بحرف جر ، ولا بإضافة(٣).

---

(١) هذا الحد بالخاصة ، وهو منقول عن سيبويه ، قال المبرد (مذهب سيبويه أنَّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلا). نقله ابن فارس (الصاحبى ص٢٨٩) ، وأوردَ عليه (كيف ، وعند ، وأين ، وحيثُ) ، فهنَّ غير صالحاتٍ للفاعلية ؛ قلت هو مردودٌ ببقية الحدِّ ، فلا يمتنعنَ من الجر ، وهو خصوصية فى الاسم.

وأقول أيضًا إنْ أخذوا على الحدِّ بالخاصة والعلامة ، على اعتبار أن العلامة تكون بالأمور اللازمة ، والحدودُ بالذاتية ، والذاتيُ لا تلزم حقيقة الشئ بدونه ، وليس اللازم كذلك. قلت حدود النحاة ، وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود ، وإنما الغرض بها تمييز الشئ ؛ ليُعرفَ أنه صاحب هذا الاسم ، فيكفى أن يحصل التميز بالخواص الوجودية الثابتة للشئ المرسوم ، راجع (غاية المرام ص٢٨ ، وش المفصل ٧/٧٣ ، وش الكافية ١/١٢-١٣ ، يس ١/١٧ ، والمفتاح ص١٨٣).

(٢) ص ، د (الأسماء) ، والمناسب ما أثبت.

(٣) بدخول حرف الجر حد المبرد الاسم (المقتضب ١/١٤١) ، قال : (كل ما دخل عليه حرف من=

• ومثال ما حَسُنَ الابتداء به قولُك (زَيدٌ قائمٌ)، و: (عمروٌ أَخُوك)؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسما، وقولُهم (آيمُنُ اللَّهِ) داخلةٌ فى حكم المبتدأ؛ لأنها لا تكون إلاَّ مبتدأةً[١]، ولا تكون فاعلةً، ولا مفعولةً، ولا يدخلُ عليها حرفُ الجرِّ.

وقولهم (يا زَيْدُ) داخل فى المفعوليَّة؛ من حيثُ إنَّ زيدا مفعولٌ فى المعنى؛ لدخول حرف النداء عليه، وحرفُ النداء نائبٌ عن فعلٍ، وقد تقدم ذكره فى باب (الكلام)[٢].

فصـــل

واعلم أَنَّ للاسم خَواصَّ تختصُّ به، أىْ يحسُن دخولُها عليه، ولا تدخل على الفعل أصلا، وهى الألف واللام، والتثنيةُ والجمعُ، والإضافةُ[٣]، والنعتُ والتَّصغيرُ والنِّداءُ والتَّنوينُ، والتَّعريفُ، والإخبارُ عنه، والفاعليَّةُ، والمفعوليَّةُ[٤].

• فمثالُ الألف واللام (الرَّجُلُ)، و(الغُلامُ)؛ ولا تقول: (القَامَ)، ولا (اليَقُومُ)[٥].

• ومثال التَّثنية (الزَّيدانِ)، و(العَمْرانِ)، ولا يُثَنَّى الفعل أصلا.

• ومثال الجَمْعِ (الزَّيدُونَ)، و(العَمْرونَ)، ولا يُجْمَع الفعلُ أَصلًا[٦].

حروف الجر، فهو اسمٌ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)أهـ، وراجع (إيضاح الزجاجى ص٥١).

(١) وخبرها محذوف، راجع (اللسان) يمن والهمع ٢/ ٤٠، والمحرَّر ٣/٤٣٨، وحواشيها).

(٢) ٢/٢٤ - المحرر.

(٣) لوقال: (الجرُّ) لكان أَعمَّ. انظر (شرح عمدة الحافظ ص٧، وتوضيح المرادى ١/٢٢).

(٤) ومن علاماته أيضًا: الترخيمُ، والنسبُ، والتأنيثُ، والإضمار. راجع (الغرة ص٨، والفصول ص١٥٢، والمرتجل ٨-١٣، وأسرار العربية ص٣٥-٣٦، والتسهيل ص٣).

(٥) ابن جنى (الخصائص ٣/٢٣٣): (وذلك أنه إنَّما الغرض فيه إفادته، فلابد أن يكون منكورا، لا يسوغُ تعريفهُ؛ لأنه لو كان معرفةً لما كان مستفادًا ...، ولذا قال أصحابنا اعلم أن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكورا، والمفادُ هو الفعل لا الفاعل) أهـ.

(٦) لأن الغرض من التثنية، والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل للدلالة على المصدر يعبر به=

● ومثال الإضافة (غُلامُ زيدٍ) و(ثُوبُ خَزٍّ)، ولا تجوز الإضافة إلى الفعل[١] إلا فى / ٩ / ظروفِ الزمان، وسُنبيِّنُها فى باب (الظُّروف)[٢].

● ومثال النَّعت: (هَذا رَجلٌ ظَريفٌ)، و (هذا زيدٌ العاقلُ)، ولا يجوز أن يُنْعَتَ الفعل[٣].

● ومثال التَّصغير (فُلَيْسٌ)، و(جُمَيْلٌ) ولا يُصغر الفعل إلا ما شذ فى باب (التَّعجُّب)[٤].

● ومثالُ النِّداء (يا زيدُ)، و(يا عمرُو)، ولا يُنادَى الفعل[٥].

● ومثالُ التَّنوينِ[٦] زَيدٌ وعَمْروٌ.

● ومثالُ التَّعريفِ العَلَمِيَّةُ، والإضافةُ، والألفُ واللامُ، والإِضمارُ؛ لا يكون شئٌ من ذلك فى الأفعال؛ والعلميَّة فى قولك زيد و: عمرو، ولا يكون الفعل علمًا أصلًا، وسنبين معنى العلم فى بابه عقيب[٧] هذا الباب.

عن القليل، والكثير، فلم تكن حاجةٌ إلى تثنيتِه، وجمعِه. راجع (إصلاح الخلل ص٢٦، والجمل الهادية. ق١١٥، وأسرار العربية ص٢٤٠).

(١) ولا إضافتُه أيضًا. قال يس (٢/٢٤): (المضاف لا يكون إلا اسمًا ... لأن الغرض الأهم من الإضافة تعريفُ المضاف، والفعل لا يتعرف، وكذلك المضاف إليه لا يكون اسما؛ لأنه محكوم عليه، ولا يُحْكَم إلا على الاسماء) أهـ وانظر (الأشباه ١٧٤٨، ٢٢٩).

(٢) ٢/٣٦٧، ٣٩٠ المحرر.

(٣) ابن جنى (المصنف ١/٣٢١): (إنما لم تُحَقَّر الأفعال؛ لأنَّ التَّحقير فى معنى الوصف؛ ألا ترى أن قولك (هذا رُجَيْلٌ)، معناه: رجلٌ صغيرٌ، والأفعال لا توصف؛ فلذلك لم يجز تحقيرها، وإنما لم توصف، لأن الصفة ذكر حال الموصوف، والأفعالُ لا أحوال لها) أهـ وانظر (الكتاب ٣/٤٧٨ - محقق، ومفتاح العلوم ص٢٧).

(٤) انظر (٣/٢٤٨ - المحرر).

(٥) ، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه مُخْبَر عنه فى المعنى، قاله المرادى (١/٣٤)، وراجع شرح عمدة الحافظ ص٩).

(٦) ينبغى تقييده بغير الترنم؛ إذ لا يمتنع منه الفعل، كما سيأتى فى (٤/١١٨-المحرر)، وانظر (السابق ص٥، والتسهيل ص٣، والجامع الصغير ص٩).

(٧) ما يعقبه هو باب الأسماء النكرات، وانظر (العلم) فى (٢/٦٢).

• ومثالُ الإخبار عنه قولُك : (زيدٌ قائمٌ) ، و(عمروٌ قاعدٌ)[١] ، فأخبرت عن زيد وعمرو بالقيام والقعود ، ولا يُتَصوَّرُ ذلك في[٢] الفعل ، لو قلت قامَ قاعدٌ - على أَنْ تجعل (قَامَ) مبتدأ و : (قاعدا) خبره - لم يجزْ٠

• ومثالُ الفاعليَّة والمفعوليَّة (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) ، فحصلت الفاعليةُ فى (زيد)[٣] والمفعوليةُ فى (عمرو)٠

ولا يُتَصَوَّرُ شَئٌ من جميع ما ذكرناه -من خواص الاسم- فى الفعل[٤] ؛ لا يجوز

---

(١) قَصَرَ الإخبار بالابتداء ، وفى الحق هو شامل للمبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ، قال ابن معط (الفصول ص١٥٢) : (ومعنى الإخبار : كونُه فاعلًا ، أو مفعولًا ، أو مبتدأ) اهـ ، وإنْ أفردها بعض الكُتَّاب كعلامات ؛ كما صنع المصنفُ ، وابنُ الخشاب (المرتجل ص١٢) والسيوطى (الأشباه ٢/٠٥) ، (وأسرار العربية ص٧٧)٠

(٢) ص ، د : (من) -وهو غير مناسب- ، والمناسب ما أثبتُّ ، وهو من كلامه الآتى٠

(٣) د : (يد) - تصحيف-٠

(٤) عورضت هذه الخواص بمثل : (كيف ، وعند ، وحيث ، وإذا) ، ونحوها ، فربما تخلَّفت هذه العلامات فى جميعها ، أو بعضها ؛ إذ لا تُعرَّفُ بأل ، ولا تُثنى ، ولا تُجمع ، ولا تُنْعت ولا تصغر ، ولا تنادى ، ولا تنون ، ولا يسند إليها ، أو يحدَّث عنها ؛ أفاده ابن فارس ، ثم قال (هذه مقالات القوم فى حد (الاسم) يعارضها ما قد ذكرته ، وما أعلم شيئًا مما ذكرته (أى فى حد الاسم) سلم من المعارضة ، واللَّه أعلَمُ : أى ذلك أصحُّ ؟ وذُكِرَ لى عن بعض أهل العربية أَنَّ الاسم ما كان مُستِقرًّا على المسمَّى وقت ذكرك إياه ، ولا زمان له ، وهذا قريب) اهـ ، وقد أسرف النُّحاة فى حدِّ الاسم ، وقد ذكر ابن فارس منها أنماطًا ، حتى ارتضى ما قدمتُ ، وقال ابن الأنبارى : (قِيل ذكر فيه النحويُّون حدودًا تَنِيفُ عن سبعين حدا) اهـ وقال : (ومنهم من قال : لا حدَّ له ، ولهذا لم يحُدَّه سيبويه ، وإنما اكتفى فيه بالمثال ، فقال : (الاسم رجل وفرس٠) اهـ٠
وإذا انشعبت رؤية الكاتبين فى حد الاسم ، وما منها حدٌّ إلا وهو مغموزٌ عند النظر ، فلعل التعريف بالوظيفة ، أو بالخاصِّية -كما صنع المصنف- أقرب منها جميعًا ؛ ففيه وفاء بالغرض المتوخى من تمييز الشئ ؛ ليُعَرف أنه صاحبُ هذا الاسم ، وقد أشرنا إليه فى (٢٦/٢ ح١) ، وهذا يكفى تعريفًا٠
أما ما يلجُّ به ابن فارس من تخلف هذه الخصائص فى بعض الأَسماء ، فيمكن أن يُجَابَ عنه بأن الشئ إذا وُجِدَ فيه بعض خصائص نوعه ، ولم يوجد فيه بعضُها لم يُخرِجْهُ عن نوعه نقصانُ ما نقص منه ، وأنَّ الجنس يُوجدُ ، ويتحقق فى ضمن بعضِ الأفراد ، فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس مطلقًا ؛ لوجوده فى ضمنه٠
راجع (الصاحبى ٨٩-٩٢ ، وأسرار العربية ٣٤-٣٥ ، وإصلاح الخلل ص٥ -١٠٩ ، ١٣٥ ، ويس ٩/١ ، والأشباه ١٣/٤ ، وأمالى الشجرى ٢٩٢/١-٢٩٣)٠

أنْ تقول (الْقَامَ)، ولا (قَامَانِ)، ولا (قَامُونَ)، وإذا اعتبرتَ باقى الأَمثلة وجدتَها لا تُتَصَوَّرُ -على ما ذكرنا- فى الفعل.

وحاصلُ هذا البَابِ:

أن الاسم ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرفٌ من حروفِ الجر[١]، أو حَسُنَ الابتداءُ به وآيمُنُ اللَّه داَخلةٌ فى حكم الابتداء، وهى اسم، وأَنَّ للاسْم خواص تختصُّ به، وهى أنْ يحسُنَ دخولُ الألف واللام [عليه[٢]] والتثنية، والْجَمع، والإضافة والنَّعتُ، والتَّصغير، والنِّداء، والتَّنْوِينُ، والتَّعْرِيفُ، والإخبار عنهُ، والفاعلية، والمفعولية، وكلُّ ذلك مذكورٌ فى الباب.



(١) كذا حده الزجاجى. (الجمل ص١٧).

(٢) زيادة يلتئم بها النص، وهى من كلامه فى أول الفصل.

الباب الثالث

فى الأسماء[١] النكرات

النكرةُ كلُّ اسمٍ شائعٍ فى جنسه، لا يختصّ به واحدٌ دون آخر[٢]؛ كـ(رجل) و(إنسانٌ) و(فرسٌ)، و(أَسَدٌ)؛ فقولنا رَجُلٌ وإنسانٌ يقعان على جميع الآدميين[٣]، يستوى فى ذلك الرفيع والوضيع؛ وكذلك قولنا فرسٌ وأسدٌ يقعان على جميع أفراد هذين الجنسين[٤]؛ أَلا تَرَى أَنَّ قولك /١٠/رَجُلٌ يقع على كل شخص (ذكر[٥]) من بنى آدم، وكذلك فَرَسٌ يقع على كل حيوان من الخيل[٦]، وكذلك الباقى.

وأنكر النَّكِراتِ (شَيْءٌ)[٧]؛ لأَنَّها لفظةٌ [عامة][٨] تقع على كل موجود[٩] من

---

(١) سقطت كلمة (الأسماء) من (د).

(٢) الجمل ص١٩١، والفصول ص٢٢٥

(٣) كذا وقع. وهو إطلاق مُختلّ، وربما كان ذلك سائغا فى الإنسان، أما الرجل فلا يقع إلا على حيوان ناطق ذكر بالغ، وقد نص عليه المصنف فيما يأتى قريبًا، وانظر (التصريح ٩/١).

(٤) (الجنس عند النحويين، والفقهاء، هو اللفظ العام، وكل لفظ عم شيئين فصاعدًا فهو جنسٌ لما تحته، سواء اختلف نوعه أم لم يختلف، وعند آخرين: لا يكون جنسًا حتى يختلف بالنوع، نحو (الحيوان) فإنه جنس للإنسان، والفرس، والطائر، ونحو ذلك، فالعام جنس، وما تحته نوع، وقد يكون جنسًا لأنواع، ونوعًا لجنس) أهـ قاله ابن يعيش ١٩/١، وانظر (غاية المرام للآمدى ص٣٦، وشرح الخبيصى ص٣٦).

(٥) كلمة يتم بها السياق، وهى من المصادر. انظر المرتجل ص٢٧٧) وغيره.

(٦) السابق (ذاته): (وفرس لكل ذى أربع صهال) أهـ.

(٧) الكتاب ٢٢/١ -محقق-، والغرة ص١٨٥، والجمل ١٩١، والبحر ٨٩/١، ٤٩/٥، والارتشاف. ق١٤٢/ب) وما يلى قريبًا.

(٨) تكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٩) أبو حيان (البحر ٨٩/١): (... هو عندنا مرادفٌ للموجود، وفى إطلاقه على المعدوم بطريق الحقيقة خلافٌ، ومن أطلق ذلك عليه، فهو أنكر النكرات؛ إذ يُطلق على الجسم، والعَرَض، والقديم، والمعدوم، والمستحيل) اهـ، وانظر الكشاف ٩/٢ وفى حاشيته (الأشعرية .. فسروه بالموجود ليس إلا. والمعتزلة .. قالوا: والمعدوم الذى يصح وجوده، فاتفقوا على خروج =

مَرئِيّ، وغير مرئيٍّ ؛ فالمرئيُّ الأشخاصُ كافةً، وغيرُ المرئيِّ :

العقلُ[١]، والوهمُ، والفَهْم، والحِسُّ، والذِّكرُ والتَّخيُّل، وما شاكل ذلك.

ثم جَوْهَرٌ أعرف من شئ ؛ لأنه أخص منه، والجوهر هو[٢] الجزء الذى لا يتجزأ، أى لا يمكن أن يُقْسَمَ فردين ؛ لصِغَر حجمه، حتى إنه[٣] لا يُدركه الطرْف، ولا ينضبط إلا بالوهم ؛ لأن كل ما أدركه الطرْفُ أمكنَ أنْ ينقسم، وما يزال ينقسم فى الوهم حتى يقف وهمُك على الجزء الذى لا يتجزأ، وكلُّ ما أمكن أن ينقسم فى النظر أو فى الوهم فهو جسم متجزِّئ وليس بجوهر فردٍ[٤].

ثم جِسْمٌ أعرف من[٥] جوهر ؛ لأَنَّه أخصُّ منه، وهو كلُّ ما تركَّب من جوهرين فصاعدًا ؛ لأنَّ الجوهرين إذا اجتمعا صارَا جسمًا[٦] يتجزأ ؛ لأنَّ الجسم هو ما أمكن تجزِئَتُهُ ؛ فلذلك خرج عن اسم الجوهرية، ودخل فى اسم الجسميَّة.

ثم حَيَوانٌ أَعرف من جسم ؛ لأنه أخص منه، من حيث إنَّ[٧] الحيوان اسم للحيوانات، وجسم يجمع الحيوانات والجمادات.

ثم إنْسَانٌ أعرفُ من حَيَوَان ؛ لأَنَّه مختصٌّ بالآدميِّ فقط، والحيوانُ يجمع الآدميَّ وغيرَه.

ثم رَجُلٌ[٨] أعرف من إنسان، لأن الإنسان يقع على المذكر

المستحيل) أهـ، وانظر بعده وراجع (غاية المرام للآمدى ص٢٨٤ - وما بعدها).

(١) د : (الفعل) - تصحيف -.

(٢) سقطت : (هو) من (د).

(٣) ص (أنه) -بفتح الهمزة- تصحيف، فهى الابتدائية.

(٤) الاقتضاب ص١٨

(٥) د (فى). -خطأ-.

(٦) سقط : (جسما) من (د).

(٧) ص (أن) -بفتح الهمزة- وهو ضعيف، مرغوب عنه.

(٨) رتبها أبو حيان تسعة في (الارتشاف ق١٤١/ب) : (شئ. ثم متحيز، ثم جسم ثم نام، ثم حيوان، ثم ماش، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل. فهذه تسعة، لكل منها مقابله) أهـ، والمصنف كصنيع الزجاجى (الجمل ١٩١) وعند ابن الخباز : شئٌ، ثم موجودٌ، ثم مُحدَث، ثم جوهرٌ، ثم =

والمؤنث ؛ قال اللّه تعالى - ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[١] ؛ قيل إنَّ الإنسان ههنا جميع بنى آدم، وقيل آدمُ[٢]، وَحْدَهُ، ورجل لا يقع إلا على المذكر وحده.

والأَصلُ فى هذا الترتيب أَنَّ العَامَّ أنكرُ من الخاص، من حيثُ إنَّ العام يدخل تحته الخاصُّ، ولا يدخل العام تحت الخاص.

فتقول -على ذلك- (كلُّ جَوهرٍ شئٌ)، ولا تقول (كلُّ شئٍ جوهرٌ)[٣]، لأن الشئ يجمع الجوهر والعَرَض[٤]، والأعراضُ: هى الصفات والألوان، والجواهرُ /١١/ هى الأشخاص ؛ والشئُ يجمع ذلك كله.

وكذلك تقول (كُلُّ جِسْمٍ جَوْهَرٌ)، ولا تقول (كُلُّ جوهرٍ جسمٌ) ؛ لأن الجوهر فى نفسه فرد، والجسم متركب من جواهر.

جسمٌ، ثم نام (الغرة ص١٨٥). ، وراجع (تنبيهات الأشمونى ص١٧١-١٧٣)، والمقصود بذلك كله التَّمثيلُ. والتَّقريب، فَيُقَاسُ عليه ما شابهه، فكحيوان شجرٌ، وحجرٌ - مثلًا-، وكانسانٍ فرسٌ، وكرجلٍ امرأةٌ، انظر (الخضرى ٥٢/١).

(١) التين : ٤ .

(٢) الظاهرُ الأولُ : مقصودًا به الجنْسُ ؛ بدليل قوله تعالى بعده : ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ أى إلى النار إن لم يطع الله، ويتبع الرسل، أو إلى أرذل العمر، ولا ينطبق الأول على آدم، وبدليل الاستثناء فى قوله -تعالى- : ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ والاستثناء من عام لا خاص، قال الفراء ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ استثناءٌ من الإنسان ؛ لأن معنى الإنسان : الكثيرُ، ومثله ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ؛ لأن الإنسان فى معنى جميع) أهـ (المعانى ٢٧٧/٣) ؛ وأيضًا لا خصوصية بحسن تقويم الخَلْقِ بآدم، بدليل قوله تعالى (الانفطار : ٦، ٧) : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾، ثم راجع (ابن كثير ٤٠٧/٨، والنسفى ٣٦٧/٤، والكشاف ٢٦٩/٤).

(٣) الأشمونى - ط الحلبى (٦٨/١-) (كل واحد من هذا أعم مما تحته، وأخص مما فوقه فتقول : كل عالِم رجلٌ، ولا عكس، وهكذا : كل رجل إنسانٌ، إلى آخره) أهـ، وراجع (الصبان ١٠٦/١).

(٤) ابن السيد الاقتضاب ص١٨) : الجوهر هو الجسم، كالإنسان، والفرس، والحجر، ونحو ذلك، وأعراضه أحواله، وصفاته المتعاقبة عليه كالألوان ... والحركات المختلفة، من قيام، وقعود ...) أهـ، فالجوهر : الموجود القائم بنفسه، والعرض بخلافه (منجد ١١١).

وتقول (كلُّ حيوانٍ جِسمٌ)، ولا تقول (كلُّ جسمٍ حيوانٌ)؛ لأن الجسم عام[١] للحيوان والجماد.

وتقول (كلُّ إنسانٍ حيوانٌ)، ولا تقول: (كلُّ حيوانٍ إنسانٌ)[٢]، لأن الحيوان يجمع البهائم والآدميين، فكان عامًا، والإنسان لا يقع إلاَّ على بنى آدم.

وتقول (كلُّ رجلٍ إنسانٌ)، ولا تقول: (كلُّ إنسانٍ رَجلٌ)، لأن الإنسان يجمع الرجل والمرأة، والرجل لا يقع إلاَّ على المذكر.

واعلم أن من[٣] دلائل المنكرات: أَن يحسُن دخول (رُبَّ) عليها، وأَن يحسُن دخول الألف واللام عليها[٤] أيضًا، تقول -من ذلك- (رَجُلٌ)، فهذا نكرة، والدليل على تنكيره أن الألف واللام يحسُن دخولها عليه، فتقول: (الرَّجُلُ) فى رجل، و (الغلام) فى غلام، ولو قلتَ -فى زيد -الذى هو علم[٥]- [الزيد[٦]] لم يحسن، بل لم يجز[٧]؛ لأنه قد تعرف بالعلميَّة.

والدليل على تنكير رجل أيضًا أن (رُبَّ) يحسن دخولها عليها، وما حسن دخول رُبَّ عليه فهو نكرة[٨]، تقول (رُبَّ رَجُلٍ)، و: (رُبَّ غُلَامٍ)[٩]، ولا

---

(١) د (علم) - تصحيف.

(٢)؛ لأن فيه إخبارًا عن العام بالخاص، قال ابن هشام (المغنى ٥١/١) (ذلك باطل، إذ ليس كل حيوان إنسانا) أهـ.

(٣) يشير إلى أن لها علاماتٍ أُخَرَ، والمذكوران بعضُهما، وراجع (الأشباه ٣٦/٢٥) وما يأتى.

(٤) الفصول ٥٥، وش المفصل ٨٨/٥، وما سبق، وابن عقيل ص٣١، وأسرار العربية ص٢٤٩) قلت وتقيُّد (أل) بكونها مؤثرة فى المعنى، احترازا من العلم المنقول من صفة، أو مصدر، أو غيرهما - على ما يأتى فى (٦٣/٢ المحرر) - فأنه قابل لـ(أل)، إلا أنها لا تؤثر فى معناه، بل مدلول ما صاحبته، وما عَرِىَ منها سواءٌ فى التعريف بالعملية؛ ومثل ما يقبل (أل) ما هو واقع موقع ما يقبلها، كـ(مَنْ) بمعنى: إنسان)، و(ما) بمعنى (شئ) فإنهما لا يقبلانها، ولكنهما واقعان موقع ما يقبلها، فهما نكرتان لذلك. وانظر ابن مالك فى (شرح عمدة الحافظ ص٤٩).

(٥) كأنه يحترز بالعلمية مما إذا اعتبر مصدرًا، فدخلوها عليه لا شيء فيه.

(٦) زيادة يلتئم بها السياق.

(٧) سيرد فى (٦٣/٢- المحرر) جوازه للمح أصله. وانظر رقم (٤) هنا.

(٨) سيبويه ٤٢٧/١ - محقق: (فرب لا يقع بعدها إلا نكرة) أهـ.

(٩) وبه استدل على تنكير (مَنْ، وما) بدخولها عليهما. راجع (الأشموني ١١٤/١ - ط الحلبى)=

(تقول (رُبَّ زيدٍ)، ولا: (رُبَّ الرجُل)، وما عدا النكرة من جميع ما ذكرناه فهو معرفة.

وحاصلُ هذا البابِ:

أَنَّ النكرة كل اسم شائع في جنسه لا يختصُّ به واحدٌ دون آخر، وأنكر النكرات شيءٌ ثم جوهرٌ ثم جسمٌ[1] ثم حيوانٌ ثم إنسانٌ، ثم رجلٌ، وأن العام أنكر من الخاصِّ، وأن ما حسُن دخول (الألف واللام) عليه، أو (رُبَّ) فهو نكرة؛ والجميع مُبَيَّنٌ في الباب.



وتنبيهات الأشموني ص٢٠٠) - للباحث -.

(١) سقط: (جسم) من (د).

الباب الرابع

فى الأسماء المعارف

الأسماءُ المعارفُ على خمسة فصول[1] المضمراتُ ، والأعلامُ ، والمُبْهماتُ - وهى أسماءُ الإشارة- ، وما عُرِّفَ بالألف واللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة تعرف به·

الفصل الأول

فى المضمرات[2]

وتنقسم خمسة أقسام : مضمرٌ منفصل مرفوع ، ومضمر متصل مرفوع ، /١٢/ ومضمرٌ مُتَّصلٌ منصوبٌ ، ومضمرٌ منفصلٌ منصوبٌ ، ومضمرٌ متصلٌ مجرورٌ·

•• القسم الأول : المضمر المنفصل المرفوع بحق الابتداء[3]

هذا المضمر لا يكون إلا مبتدأ مرفوعًا حكمًا[4] ، وهو

---

(١) المعارفُ عند سيبويه الخمسةُ نفسُها ، وخَصَّ المبهماتِ بأسماء الإشارة ، وكذلك هى عند المبرد ، والأنبارى ، والزجاجى ، وابن يعيش ؛ وآخرون يَعمُّون بالمبهم الاسمَ الموصولَ أيضًا ؛ فهن ستٌّ ، وجعلها ابن مالك سبعةً بالمنادى· والمصنف عليه ضمنا وإن صرح هنا بالمذكور ، راجع (الكتاب ٥/٢-٦-محقق) والمقتضب ٢٧٦/٤ ، وما بعدها ، وأسرار العربية ٢٤٩ ، والجمل ١٩١ ، وشرح المفصل ٥٦/٢ ، والفصول ٢٢٥ ، والغرة لابن الخباز ، ص٨٣ ، والتسهيل ٢١ ، وشرح العمدة ٤٩ ، ثم انظر (المحرر ٦٩/٢ ح٢)·

(٢) الضمير تسمية بصرية ، ويسميه الكوفيون : الكناية ، والمكنىّ (الارتشاف ق١٤٢/ب)·

(٣) لا مانع من التعبير به ، وإن اختلف فى أيهما الأصل فى استحقاق الرفع ، المبتدأ أم الفاعل؟ ولكن لما كان هذا المنفصل الأصلُ فيه أن يكون مبتدأ ، ولا يكون فاعلًا إلا لعذر يقتضيه منفصلًا· صارت الابتدائية أصلًا فيه ، فساغ وحسن التعبير به ، بل هو أدق مما يعبر به بحق العمدة ؛ إذْ العمْدية ليست خاصةً بالابتداء كما لا يخفى ، راجع الرضى (٦٩٨ ، ١٣/٢-١٤)·

(٤) أى على الأصل ، وإلا فيكون خبرًا لمبتدأ ، وإنَّ وأخواتها ، وبعد إلا وحروف العطف وهى مواضعُهُ الخمسة كما ساقها ابن يعيش (١٠٣/٣)·

اثنا[١] عشر مضمرا منفصلا عن الأسماء، والأفعال قائمًا بنفسه، وهى (أَنَا) للمذكر والمؤنث المتكلم، و(نَحْنُ) للجمع المذكر والمؤنث، والواحدِ المعظَّم، مثل الملك، والعالم، والصالح، و(نَحْنُ) مبنية على الضم و(أَنْتَ) للمذكر المخاطب، وهو بفتح التاء، و(أَنْتِ) -بكسر التاء- للمخاطب المؤنث، و(أَنْتُمَا) للمخاطب المثنى المذكر والمؤنث؛ و(أَنْتُمْ)، و(أَنْتُنَّ) لمخاطب الجمع المذكر والمؤنث، و(هُوَ) للغائب المفرد المذكر، و(هِيَ) لغائبة المؤنث؛ و(هُمَا) للغائب المثنى من المذكر والمؤنث، و(هُمْ) و(هُنَّ) للغائب المجموع من المذكر والمؤنث، فهذه الاثنا عشر[٢] كلها ضمائر ابتداء؛ لا تكون إلا مرفوعة بالابتداء[٣]، وما بعدها مرفوع بحق الخبر - إِذَا أفاد- ؛ كقولك (أَنَا قَائِمٌ)، و: (نَحْنُ خَارِجُونَ)، وكذلك (هُمَا ضَابانِ) و(هُنَّ ضارباتٌ)؛ فقس عليه ما بقى.

• وحاصلُ هذَا القِسْمِ:

أَنَّ هذه المضمراتِ، لَا تكون إلاَّ منفصلة، مرفوعةٌ بالابتداء، وما بعدها مرفوع بحق الخبر -إذا أفاد- وأنها مبنية، وأن الواحد المعظَّم يخبر عنه بلفظ الجمع، وذلك مذكور فى القسم.

• القسمُ الثَّانِي: وهو المضمر المتَّصلُ بفعلِ المرفوعُ[٤] بحق الفاعليَّة:

وهو مبنيٌّ أَيضًا، وإنما يُحْكَمُ على موضعه بالرفع حكمًا، وهو اثنا عشر[٥] مضمرا متصلًا بفعله[٦]، مثل (فَعَلْتُ) مضمومة التاء للمتكلم المذكر،

---

(١) د: (اثنى) -بالياء- فى الموضعين، وهو خطأ.

(٢) د (اثنى) -بالياء- فى الموضعين، وهو خطأ.

(٣) تقدم انه الأصل، نحو (هُوَ ضرب)، وقد يقع خبر المبتدأ نحو (الكريُم أَنْتَ)، وخبرا لإنَّ، نحو (إن الذاهبين نحنُ)، وبعد (إلا) فاعلا، نحو (ما فاز إلا أنت)، وبعد عاطف، نحو (جاء عبدُ اللّه وأنتَ) (الأسبق - ذاته).

(٤) ص، د: (مرفوع) -على التنكير-، وهو خطأ. صوابه ما أثبت.

(٥) د: (اثنى) -بالياء- (خطأ).

(٦) المفتاح (ص٣٠).

و(فَعَلْتُ)مضمومة التاء أيضًا للمؤنث المتكلم ، و(فَعَلْنَا) للجمع المتكلم من المذكر والمؤنّث ، وللواحد المعظم(١) ، و(فَعَلْتَ) -بفتح التاء- للمذكر المخاطب وفعلتِ -بكسر التاء- للمخاطب المؤنّث ، و(فعلتُما) للمخاطب المثنّى من المذكر والمؤنث ، و(فعلتُم) للجمع المخاطب من المذكر ، والواحد المعظَّم ، وكذلك (قمتم) ، و(خرجتم) - ولو كان /١٣/ المخاطب واحدًا إذًا كان معظَّمًا(٢).

---

(١) بعده فى(د) ، وهو فى حاشية (ص) (وتسمى هذه النون : نون العظمة) أهـ.

(٢) جاء بعده فى (د) ، نقلًا عن حاشية (ص) ولعله بخط ناسخها (واعلم أنَّ نون المعظمين التى يتكلم بها الواحد المعظَّم يجرى حكمها حكم نون الجمع ، فى جميع تصرفاتها ، فإن معناها معنى الجمع ، وإن كانت مختصة بالواحد المعظم ، فيقول (نحنُ القائمون) ، و(نحن الفاعلون) ؛ كما يقول الجماعة المتكلمون (نحن القائمون) (ونحن الفاعلون) ، ولا تختلف صيغتها ، فلذلك سميتْ بنون العظمة ، وكذلك يقول الواحد (نحنُ نفعلُ) ، و : (نحن نأمر) ، وقد قال -تعالى- ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (أ)خاطبَ الربَّ تعالى وهو واحد ، ثم قال (ارجِعُونِ) ، مخاطبًا اللَّه عز وجل - بضمير الجمع ، وهو الواو ، وقال عز وجل و﴿وَأَنَّا اخْتَرْنَاكَ﴾ (ب) على قراءة حمزة ، فأثبت نون الجمع فى الكلمتين (أنَّا) ، و(اخترنا) -جل وعلا- وقال - تعالى- ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ (جـ) ومتى أخبرت عن نفسك بنون العظمة ، فلا تأت (د) بصفاتها وأخبارها إلا بلفظ الجمع - فى الأسماء ، والأفعال- ، تقول فى الأسماء (إنَّا مُكْرِمُوكَ) وقال القطامى (هـ)

إنَّا مُحَيُّوكَ، فَاسْلَمْ أَيُّهَا الطَّلَلَ

وتقول - فى الأفعال - (نحنُ نأمرُ) ، و(نحنُ نَقُولُ) ، و(إنَّا نَقُول لَكَ). كله بلفظ الجمع ، لا تختلف صيغتُه فى الأسماء ، والأفعال) أهـ

أ-المؤمنون ٩٩ ، قال الزمخشرى (الكشاف ٤٢/٣) (خطاب اللَّه بلفظ الجمع للتعظيم) أهـ.

ب-طه ١٣ ، وبفتح الهمزة ، وشدِّ النُّون مع الألف ، والنّون مع الألف فى الفعل قرأ حمزة : ووافقه الأعمش ، وبه قرأ طلحة ، وابن أبى ليلى وخلف (البحر ٢٣١/٦، والنشر ٣٢٠/٢ والإتحاف ٣٠٢-٣٠٣) ؛ قال ابن خالويه (الحجة ص٢٤١) : (.. أنا اخترناك ، كما تخبر الملوك عن أنفسها بنون الملكوت) أهـ.

جـ-القصص : ٥٨ .

د- د ، والحاشية (تأتى) ، وكأن الكلام على النفى ، لا النهى.

هـ-يمدح أبا عثمان عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبى العاص (الديوان ص١ ، أمالى المرتضى ١٨/٢ ، اللسان - (طول)- ، العمدة ٢١٨/١ ، د. الأدب ٣٤٦/٣، جمهرة الأشعار ص١٥١ ، معانى الزجاج ٤٠/٢ ، مجمع الأمثال ٢٩١/٢ ، والخزانة ٤٨١/٦) ، وتمامه :

ولا يحسُنُ أَنْ تُخَاطَبَ الملوكُ بالتاء مفردةً ؛ مثل أن تقول (أنتَ أيها الملك فعلتَ) و : (خلد اللَّه دولتك)[١] وأمثال ذلك ، بل تقول (أنتُمْ فعلتُمْ) ، (خلَّدَ اللَّه دولتكمْ)[٢] ، تخاطِبُه فى ذلك كلِّه بلفظ الجمع ؛ ولا تقول أيضًا (هَذَا غلامُكَ وصاحُبكَ) ، ولكن تقول (هذا غلامُكم وصاحُبكم) ؛ لأن الخطاب بالإفراد يقتضى المِثليَّة ، وقدرُ المعظَّم أعظَمُ مِنْ ذلك ، بل الأجودُ[٣] أَنْ تخاطب[٤] المعظم بلفظ الجميع تعظيمًا وتفخيمًا ؛ فتقول له (غلامُكُمْ ، وفعلتُم ، وأَنْعَمْتُم) ، أو تقول (فَعَلَ مَولانا) و (فَعَل سيدُنا) و (فعل الأَميرُ) ، و (فَعَلَ السلطانُ) - بلفظ الغيبة [كأنك تُخْبِرُ عن غائب[٥]] .

وقد رُخِّصَ للشاعر فى مخاطَبة الملوك بالتاء والكاف المفردتين[٦] ؛ لضرورة الشعر ، وهذا اصطلاح بين العلماء ، وهو أنهم أرادوا الفرق بين الملك وغيره ، وليسَ هُو بلازم[٧] ؛ والدليل على أنه مُحَدثٌ اصطلاحيٌ قولُه -تعالى- حكاية عن عيسى -عليه السلام- فى خطابه لربه -سبحانه وتعالى ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ

وإنْ بَلِيتَ وإنْ طَالَتْ بِكَ الطِّيَلُ

والطِّيَلُ جمع طِيلَة العُمُر

والبيت : من بحر البسيط. والشاهد (محيوك) بالجمع على التعظيم.

(١) قال ابن السِّيد (اقتضاب ص٦٠) : (ولا يجوز أن يكتب بذلك إلى من يعظمه ، ويوقره إنما ينبغى له أن يُصَغِّر نفسه ، ويضَعَ منها) أهـ.

(٢) الرضى (٢٢٧/٢ ش الكافية) : (.. هو مجاز ولم يجئ للواحد الغائب ، والمخاطب المعظمين (فعلوا وفعلتم) فى الكلام القديم المعتدِّ به ، وإنما هو استعمال (المولدين) أهـ.

(٣) د : (واجب).

(٤) د : (يخاطب) -بالتحتية-

(٥) التكملة من د ، وحاشية (ص).

(٦) ابن رشيق (العمدة ٢٢/١) : (ومن فضل الشعر أن الشاعر يخاطب الملك باسمه وينسبه إلى أمه ، ويخاطبه بالكاف ، كما يُخَاطِبُ أقلَّ السُّوقة ، فلا يُنكر ذلك عليه ، بل يراه أوكد فى المدح ، وأعظم إشهارا للممدوح ... والكاتب لا يفعل ذلك إلا أن يفعله منظومًا غير منثور ، وهذه مزية ظاهرة ، وفضل بيِّن) أهـ.

(٧) تقدم قريبًا هنا قول الرضى : (...إنما هو استعمال المولدين)أهـ.

عَلَيْهِمْ﴾[(١)] ، وكذلك باقى الآية[(٢)] خطابٌ كلها بلفظ الإفراد ، فلو كان هذا الذى ذكرناه فى المعظم لازمًا لكان فى مخاطبة البارى- عز وجل- أولى ؛ فدل على أنَّه محَدثٌ اصطلاحى[(٣)]

وقد أشبعنا القول فى هذا الموضع ، ثم نعود لما نحن فيه ؛ فنقول [وتقول][(٤)] فى الجمع المخاطب المؤنث : (فَعَلْتُنَّ) ، و(فَعَلَ) للواحد المذكر الغائب ، و(فَعَلَتْ) -بفتح اللام وإسكان التاء -للغائبة المؤنثة- ، و : (فَعَلَا) للمثنى المذكر الغائب ، وكذلك (فَعَلَتَا) للمثنى (المؤنث)[(٥)] الغائب ، والألف فى (فَعَلَا) و(فَعَلَتَا) واحدة ، ووقعت التاء فرقًا بين المذكر والمؤنث ، و(فَعَلُوا) للمذكر الجمع الغائب ؛ وَحَدُّ الفعل اللامُ ، والواو ضميرُ الجميع الفاعلُ ، و : (فَعَلْنَ) للمؤنث المجموع الغائب ، فحدُّ الفعل اللامُ ، والنونُ ضمير الفاعل المؤنث المجموع الغائب.

فهذه اثْنَا[(٦)] عَشَرَ مُضمرًا ، لا تكون إلا فاعلة مرفوعة حكما ، ولا تكون إلا متصلة بفعل ؛ مثل التاء من (فَعَلْتُ) هى ضمير متكلم اتصلت بفعل مرفوعةٌ فى المعنى / ١٤ / بحق الفاعلية ، وهى مبنية فى اللفظ ، ومثل ذلك (خَرَجْتُ) و(خَرَجَا) ، و(خَرَجُوا) ، و(خَرَجْنَا) ، وعلى ذلك فقس. وإذا اتصلت هذه التاء

---

(١) المائدة : ١١٧

(٢) بل والآيات قبلها ، وبعدها.

(٣) فى الخصائص (٢/١٨٨-١٨٩) : (وذلك أن أصغر الناس قدرا قد يخاطب أكبر الملوك محلا بالكاف من غير احتشام ... وليس الكلام شعرا فتُحتَمَلُ له جرأة القافية ... فإن قيل فهلا جاز أن يقال للملك ، ومن يلحق به فى غير الشعر أنت ؟) صرح ابن جنى بجوازه ، ثم انظر (الصاحبى ص٣٥٣ ، والمزهر ١/٣٣٣ ، وقد عُلِّلَ الجمع مع الواحد المعظَّم بأنه متبوع غالبًا ، فكأنه بمن تبعه جمع ، فعُبِّر عنه تعبير الجماعة ، أو لأنه لنباهة ذكره ، وفخامة قدره نُزِّل منزلة الجماعة. راجع (أدب الكاتب ص١٧-١٨ ، والاقتضاب ص٦١- ٦٢ ، وشواهد الكشاف ص٤٩٦).

(٤) بمثل هذه الكلمة يستقيم السياق.

(٥) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) د : (اثنى) -بالياء- وهو خطأ.

المضمرة[١] ، أو النون والألف ، أو نون التأنيث بالأفعال سكنتْ أواخُر الأفعال ، وهى اللام من كل فعل ، كقولك فَعَلْتُ ، وفَعَلْتما وفَعَلْتُم وفَعَلْتُنَّ وفَعَلْنَا وفَعَلْنَ ، ومثل ذلك ضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَا وضَرَبْنَ وخَرَجْتُ وخَرَجْنَا ، وخَرَجْنَ.

وإنما سكنتْ اللام فى هذه الأفعال ، وهى آخرها ، ولم تسكن الفاء ، ولا العين ، ولا التاء ؛ لأن فاء[٢] الكلمة لا يمكن إسكانها ولا النطق بها (ساكنة)[٣] ، وعين الكلمة بيان وزنها ؛ إذ لو سكنت العين فى ضَرَبَ وحَسُنَ وعَلِمَ لم نعلم ما وزن الكلمة؟ أهو[٤] (فَعَلَ) -بفتح العين- أو (فَعِلَ) -بكسرها- ، أو (فَعُلَ) -بضمها-؟

ولو سكنَّا التاء لالتبستْ بتاء التَّأنيث ؛ إذْ تاء التَّأنيث لا تكون إلاَّ ساكنة ، فوجب[٥] سكون اللام ؛ لأن العرب لا تجمع بين أربع حركات فى كلمة واحدة[٦].

فإنْ[٧] قيلَ التاءُ اسمٌ مضمرٌ ليس منْ حُروفِ الفعل ، والفِعْلُ غيرُ الاسم ، فكيف تقول : أربع حركات فى كلمة واحدة؟[٧]

قيل : الضَّميرُ لمَّا اتَّصل بالفعلِ -بحكم الفاعلية- صار كالجزء منه[٨] ، فلذلك

---

(١) احتراز من تاء التأنيث.

(٢) ص ، د : (أول) ، والمثبت المناسب لكلامه ، وبدليل ضمير التأنيث بعده.

(٣) زيادة تُقِيم النص.

(٤) ص ، د : (أهى) ، ولعل المثبت أوفق.

(٥) ص ، د (ووجب) ، -بالواو- والفاء أنسب تفريعًا.

(٦) سيبويه (٣٣٢/٢ محقق) (ليس فى كلامهم اسمٌ على أربعة أحرف متحركٌ كلُّه) أهـ.
قلنا : هذا فى الاسم مع خفته ، فالفعل الأثقل أولى بالتخفيف ، وراجع (يس ٥٥/١).

(٧) ما بين الرقمين ساقط من (د).

(٨) (الرضى ١٣/٢-١٤) : (كون الشئ كجزء كلمة إنما يتم إذا كانت مقتضية له (فى الأصل لها) بالأصالة ، ومن حيث الطابع ، والذات ، والفعل مقتض للمرفوع كذلك ، ومن ثمة لا يخلو فعل منه ، فصحَّ أن يُجعَل الضمير المرفوع كالجزء الأخير منه) أهـ ، وانظر أسباب هذا التنزيل منزلة الجزء فى (المتصف ٣٣٢/٢ ، والإنصاف ص٧٩ ، وأسرار العربية ص٨٣ ، وش المفصل ١٤/١ ، والأشباه ٦٢/٢) .

أجْرَوهُما(١) مُجرى الكلمة الواحدة ، فمن هَهُنا تعين لك أن الحرف الساكن من قولك ضَرَبْتُ وفَعَلْتُ هو اللامُ لا غير ؛ فافهم ذلك وقس عليه.

• • وحاصل هذا القسم(٢)

أَنَّ هذه المضمراتِ لا تكون إلا مُتصلةً بفعلٍ ، ولا تكون إلاَّ فاعلةً مبنيةً على اختلاف حركاتها ، وهى مرفوعة حُكْمًا -بحق الفاعلية- ، وأَنَّ التاء ، والنون والألف ونون التأنيث ، إذا اتصلتْ بالأفعال سكن ما قبلها ، وعِلَلُ ذلك مذكورةٌ فى القسم ؛ وأَنَّ خطاب الملوك لا يحسن بلفظ الإفراد ؛ وأَنَّ الشَّاعَر يجوزُ له ذلك ، والجميعُ مشروحٌ فى القِسم.

القِسم الثَّالثُ : المضمرُ المتَّصلُ بالفعل المنصوبُ بحق المفعولية :

ولا يكون إلا منصوبًا / ١٥ / أبدا ، ولا يُتَبيَّنُ النصب فيه ؛ لأنه مبنى ، وهو اثنا عشر مضمرا.

تقول من ذلك (نَفَعَنِى الشَّئُ)(٣) ؛ الياء ضمير المتكلم الواحد المذكر والمؤنث ، والنون فيه للوقاية ، وإنما سُمِّيَتْ نُونَ الوقاية ، من حيث إنَّ(٤) الفعل لا يدخله الكسر ، ومن شروط هذه الياء - التى هى ياء النفس- أن يكون ما قبلها مكسورًا أبدا ، بدليل قولك (قَامَ غُلامِى) و : (أَكرمْتُ صَاحِبِى).

ألا ترى أنك كسرت ميم (غُلامِى) ، وباء(٥) (صَاحِبِى) فى موضع الفاعلية؟ ،

هذا ، ولم يرتضِ ابنُ مالك هذه العلة المطروحة بناء على أنَّ التوالى لا يوجد إلا فى الثلاثى وبعض الخماسى ، والأكثر لا توالى فيه وارتأى العلة فى الفرق بين الفاعل والمفعول فى نحو : (ضَرَبْنَا) قال أبو حيان : (والأولى الإضرابُ عن هذه التَّعاليل ؛ لأنها تخرجْنَ على العرب فى موضوعات كلامها) أهـ (الهمع ١/٥٧).

(١) ص ، د : (أجروه) -بالإفراد فى الضمير الغائب- والصواب المثبت.

(٢) ص ، د : (الباب) -سهو-.

(٣) حرف ابن بابشاذ تمثيلا (الجمل الهادية ق٣٧) ، وابن معطٍ (الفصول ص٢٣٠) ، وانظر (المفتاح ص٣٠).

(٤) ص : (أنَّ) -بفتح الهمزة- وهو ضعيف مرغوب عنه.

(٥) د : (ياء)- بالمثناة التحتية - تصحيف.

فلما وجب لها كسر ما قبلها - ، والفعلُ لا يدخلُهُ الكسر - اجتلبوا «هذه النون»[(١)] ، وجعلوا الكسرة عليها وقايةً للفعل من الكسرِ ؛ لأنَّ الكسرَ لا يدخلُه[(٢)] ؛ فلذلك سُمِّيَتْ (نونَ وِقايةٍ).

وفى ياء النَّفس لغتان الإسكانُ والتَّحريكُ بالفتحِ[(٣)] ، تقول (غلامِى)

---

(١) سيبويه (٣٦٩/٢ محقق) : (وإنما قالوا فى الفعل (ضَرَبَنِى) ، (ويضربُنِى) كراهية أن يُدخلوا الكسرة فى هذه الباء ، كما تدخل على الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِعَ الجر) أهـ ، وقال المبرد (٣/ ٣٩٨ - المقتضب) : (وهذه النون زائدة. زادوها عمادا للفعل ؛ لأن الأفعال لا يدخلها كسر ، ولا جر ، وهذه الياء تكسر ما قبلها) أهـ ، وكذا الناس عليه. انظر مثلًا : (الرضى ٢١/٢ ، والمرتجل ص٢٧٣ ، والتصريح ١٠٩/١) وهو مذهبُ الجُمهور ؛ غير أن ابن مالك ذهب إلى أنَّها سُمِّيتْ بذلك ؛ لأنَّها تقى الفعل اللَّبس فى نحو (أَكْرِمْنِى) فى الأمر ، فلولا النّون لا لتبستْ ياءُ المتكلم بياء المخاطبة ، وأمُر المذكَّر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر أحقّ بها من غيره ، ثم حمل الماضى ، والمضارع على الأمر. راجعه فى : (شرح التسهيل لابن مالك ق٢٣ ، والصبان ١٢٣/١) .

واتجاهه ، وإن كان وجهًا فيه قصرٌ لوظيفتها تضييقا ، فقد ألفناها تلحق الأفعال بِرُمَّتها متصرفةً ، وجامدةً. ومالا أمر منه ، بله الحروف ، وأسماء الأفعال ، كأنها وضعت وقاية من كسر مالا يدخله الكسر بعامة. من فعل وحرف ، وغيره حتىَّ يجوز أن يقال : وظيفتُها : وقايةُ (الكلمة) من الكسر ؛ ليشمل كل مدخولها ، وإن كان الأصل فى ذلك الفعل ، فرأى الجمهور أقرب ، وأشمل. ثم راجع للباحث (تنبيهات الأشمونى ١٨٨-١٨٩).

(٢) كأنه كرر العلة تأكيدًا.

(٣) سيبويه ٢٢١/٢ محقق) : (... وهى فى غير النداء مبنيّةٌ فيها اللُّغتان الفتحُ ، والوقف.) أهـ ؛ قال المبرد (المقتضب ٢٤٦/٤) : (أصلها الحركةُ ، والدليل على ذلك أنها اسم على حرف ، ولا يكون اسم على حرف إلا وذلك الحرف متحركٌ ؛ لِئَلا يسكن ، وهو على أقل ما يكون عليه الكلم فيختلّ ... وإنما جاز إسكانها في قولك : (هذا غلامِى) ؛ لأن ما قبلها معها بمنزلة شيء واحد ، فكان عوضًا مما يحذف منها ، والحركات مستثقلة فى حروف المد ، واللِّين ، فلذلك أسكنت استخفافًا) أهـ ، وقيل : السكونُ أصلٌ ؛ لأنها حرف علة ، فوجب السكون ، كواو (اضربوا). (الهمع ٥٣/٢) ، ثم انظر (المعانى - للفراء ، ٢٩/١ ، ٩٣/٢ ، وللزجاج ٣٤٣/٢) والحجة - لابن خالويه ص٧٤ ، والشجرية ٣٢٧/٢ ، والبيان ٥٧/٢ ، ش الكافية ١٤٧/١ ، ومدرسة الكوفة ص٣٠٥).

ويستثنى فى وجوب فتحها : ما إذا أُضيفت إلى منقوص ، أو مقصور ، أو مثنى ، أو جمع على حدِّهِ. انظر : (الأشمونى ٥٣٨/١ ، والتصريح ٦٠/٢).

و(ضَرَبنى) و(إننى) -بإسكان الياء- ، و (غلامِيَ) و(ضربنِيَ) و(إننيَ) بتحريكها بالفتح- ؛ قال اللّه -تعالى- ﴿إنِّى أَخَافُ﴾[١] -بالإسكَانِ- و ﴿إنّىَ أخافُ إنْ عَصَيْتُ رَبىِّ﴾[٢] -بتحريك الياء بالفتح- ، قُرِئ بهما جميعًا[٣] إسكانِ ياء النفس وفتحِها ، وهو فى القرآن كثير[٤].

[ويجوزُ حذفُ ياءِ النَّفس ؛ إذْ الكَسرةُ قبلها دالَّة عليها[٥] ؛ قال تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[٦] ؛ وقال -تعالى- ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكْرَمَنِ﴾[٧]. و ﴿رَبِّيٓ أَهَانَنِ﴾[٨] - بحذف الياء- ويجوز إثباتُها ، والنطقُ بالكسرة من غير ياء ؛ كما[٩] تقول (مَرَرْتُ بالحَسَنِ وزيدٍ) ؛ ألا ترى أنَّ نون (الحَسَنِ) مكسورةٌ ، من غير ياء مع تخيلها فى

---

(١) وردت هذه الجملة فى آيات كثيرة ، منها المائدة : ٢٨ ، والأنعام ١٥ ، والأعراف: ٥٩ ، ويونس: ١٥ ، وهود: ٣ ، ١٦ ، ٨٤.

(٢) الأنعام ١٥ ، ويونس ١٥ ، والزمر ١٣

(٣) فتح الياء نافع وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، وأسكنها الباقون (النشر ١٦٤/٢).

(٤) قال الفراء (٢٩/١) (... ما كان فى القرآن مما فيه ياءٌ ثابتةٌ ففيه الوجهان ... ، وعلى هذا يقاس كل ما فى القرآن منه) أهـ.

(٥) قال الفراء (المعانى ٩٠/١) : (وإنما استجازوا حذف الياء ، لأَنَّ الكسرةَ تدل عليها وليست تَهَيَّبُ العرب حذفَ الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسورًا ... وهو كثير يُكتَفَى من الياء بكسر ما قبلها) أهـ ، وانظر منه (٢٠٠/١ ، ٢٠١ ، ١٨/٢ ، ٢٦٠/٣) ، هذا فى الفِعْل ؛ أما فى الاسم فقد نص الرضى على أنه (إنْ كانت فى اسم فبعض النُّحاة لم يُجَوِّز حذفها ، والوقفَ على الحرف الذى قبلها بالإسكان ، نحو (غُلامِ) كما جاز فى المنقوص حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتمادًا فى إزالة اللبس على حال الوصل) أهـ (ش الشافية ٣٠٠/٢) ، وقال الزجاج (٣٩١/١-المعانى) : (... الأجود إثباتها ، وحذفُها أقلُّ إلا أنَّه جائز ، تقول (هَذَا غُلامِ قَد جاء) ، والأجود (هَذَا غُلامِى قَدْ جَاء) أهـ ، وراجع (النشر ١٧٩/٢- ، والإتحاف ص١٢).

(٦) الكافرون ٦ ، وقرأ السبعة بحذف الياء (وصلا ووقفا) ، وأثبتها يعقوب وسلام فى الحالين وأثبتها الحَسَنُ وصلا (البحر ٥٢٢/٨ ، والإتحاف ص٤٤٤ ، والحجة لابن خالويه ص٣٧٧).

(٧) الفجر ١٥

(٨) الفجر ١٦

(٩) د : (ما) -تصحيف-.

السمع عند النطق ياءً ، وليست بياءٍ.

وإذا وقفت على (دِينِ) ، و(أَكْرَمَنِ) أسكنت النون ؛ كما فى سائر الموقوفات ، وإذا وَصَلْتَ أثبَتَّ الياء مُشبعةً مُخففةً ، وإن شئت حذفتها ، وأتيت[1] بالكسرة فى الوصل ، فقلت : ﴿أَكْرَمَنِ * وَأَمَّآ إِذَا﴾ بكسرة مختلسة[2] وتُتَخَيَّلُ فى النطق ياءً وليست بياءٍ[3].

و[تقُولُ][4] (نَفَعَنَا) -بفتح العين- للمتكلم المذكر والمؤنث (الجمعين[5]) والواحد المعظم ، و (نَفَعَكَ) -بفتح الكاف للمخاطب الواحد المذكر و : (نَفَعَكِ) - بكسر الكاف -للواحدة المؤنثة المخاطبة ، و : (نَفَعَكُمَا) -للمثنى المخاطب المذكَّر ، والمؤنَّث[6]- ، و(نَفَعَكُمْ) -للمخاطب المجموع المذكَّر- ، و : (نَفَعَكُنَّ) -للمخاطب المجموع المؤنث- ، و (نَفَعَهُ) -للغائب[7] الواحد المذكر- و : (نَفَعَهَا) - للواحدة الغائبة المؤنثة- ، و : (نَفَعَهُمَا) - للغائب المثنى من المذكَّر والمؤنَّث ، و : (نَفَعَهُمْ) -للغائب المجموع المذكر- ، و : (نَفَعَهُنَّ) - للمجموع الغائب المؤنَّث-.

فهذه اثنا عشر مضمرا مبنيةٌ ، ولا تكون إلا منصوبة الموضع بحق المفعول ، وفاعلُها يكون مضمرا وظاهرا ؛ كقولك -فى الظاهر -(نَفَعَنِى زَيْدٌ) ، و(نَفَعَنِى

---

(١) د : (أثبت) -تصحيف-.

(٢) قرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء وصلا ، ووقفًا ، وقرأ ابن عامر ، وعاصم وخلف بحذف الياء فى الحالين ، وقرأ نافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائى ، وأبو جعفر بالإثبات وصلا ، والحذف وقفا ؛ والذى عليه الجمهور هو التخيير وصلا ، كما أشار المصنف. راجع (البحر ٢/٤١٢ ، ٨/٤٧٠ ، وأمالى الشجرى ٢/٧٢ ، والنشر ٢/١٨٢ ، والإتحاف ٤٣٨ ، وابن خالويه ٣٧٠ -الحجة) أهـ.

(٣) ما بين الحاصرتين من (د) ، وحاشية (ص) ، ويغلب على الظن أنه بخط ناسخها ، وللمصنف.

(٤) زدتها ، لطول الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه السابق : (نَفَعَنِى).

(٥) زيادة يقتضيها النص.

(٦) العبارة فى (د) (للمثنى المذكر المخاطب ، والمؤنث) أهـ ، -اضطراب-.

(٧) ص ، د : (للمخاطب) سهو خاطر.

علمُك)، وفى المضمر (زَيدٌ نَفَعَنِى)، و (عَمْروٌ أكرَمنى)، فـ (زيدٌ) مبتدأ و (نَفَعَنِى) خبره، وفاعلُه مضمرٌ فيه، والنون (للوقاية) والياء مفعولةٌ منصوبةُ الموضعِ، تقدير الكلام زَيدٌ نَفَعَنِى هُوَ، / ١٦ / ويظهر هذا الفاعل المضمر فى التثنية والجمع؛ تقول (الزَّيدانِ نَفَعَانى)، و(الزيدُون نَفَعُونى)؛ فقد ظهر المضمر الذى كان مستترا، وهو الألف -فى التثنية-، والواو -فى الجمع-، وموضع الألف والواو الرفعُ بالفاعلية، ومثل ذلك (أكرمنى زيدٌ) و (أكرمَنَا عمْروٌ) - بتحريك الميم[1]- وعمروٌ وزيدٌ فاعلان، وكذلك (أكرمَكَ زيدٌ)، و (أَكرمَكُنَّ - يا نسوةُ - بكرٌ)، كلُّ هذه الاثنا عشر لا تكون إلا منصوبة، ولا تكون إلا مفعولة[2]، وعلى ذلك فقس.

• • **وحاصل هذا القسم**[3]

أَنَّ هذه المضمرات لا تكون إلاَّ منصوبةً مفعولةً مبنيةً أبدا، وفاعُلها يكون مضمرًا، وظاهرا، والنون فى (نَفَعَنِى)، وأمثالِه للوقاية، وليست مضمرًا، وإنما المضمر الياء وحدها، وأن الكسر لا يدخل الأفعال، وأن الياء لا يكون ما قبلها إلاَّ مكسورًا، وقد بُيِّنَ ذلك جميعُه فيه.

• • **القِسْم الرَّابع**

وهو المُضْمَرُ المنفصل المنصوب بحقِّ المفعوليّة[4] تقديرا، وحكما، ولا إعراب لجميع المضمرات فى الظاهر؛ لأنها مبنية، وهو[5] اثنا عشر مضمرا منفصلا -أيضًا[6]- (إيَّاىَ) للواحد المتكلم المذكر والمؤنث، و (إيَّانَا) -

---

(١) احترازًا من الفاعل؛ حيث تسكن معه.

(٢) أى إذا اتصلت بفعل، أو حرف ناصب، فلا يتعارض مع كونها تُجَرُّ مع الاسم والحرف - كما يأتى فى (٢/٥٦، ٣/١٢٦ - المحرر).

(٣) ص، د (الباب) - سهو.

(٤) جمع ابن يعيش فيه خمسة مواضع، لا تخرج عن مفعوليته، انظر (٣/١٠٣).

(٥) ص، د (وهى)، وما أثبتُّ المناسب.

(٦) (أيضًا) راجعة إلى العدد.

للجماعة المتكلمين من المذكر والمؤنث، والواحدِ المعظم، و (إِيَّاكَ)-بفتح الكاف-للمخاطب المذكر و (إِيَّاكِ)-بكسرها-للمخاطبة الواحدة المؤنثة، (إِيَّاكُمَا) للمثنَّى المخاطب المذكر والمؤنث، و (إِيَّاكُمْ)-للجماعة المخاطبين من المذكر-و (إِيَّاكُنَّ)-للجماعة المخاطبة[(١)] من المؤنث-، و (إِيَّاهُ)-للواحد المذكر الغائب-، و (إِيَّاهَا)للواحدة المؤنثة الغائبة، و(إِيَّاهُمَا)للاثنين الغائبين من المذكر والمؤنث و(إِيَّاهُمْ)للجماعة الغائبين المذكرين، و(إِيَّاهُنَّ) للجماعة الغائبات المؤنثات

فهذه الضَّمائر لا تكونُ إلاَّ منصوبةَ المواضعِ بحقّ المفعول؛ كقولك (إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ) فـ (أَكْرَمْتُ) فعل وفاعل، و (إِيَّاكَ) مفعولٌ مقدمٌ، والأصل فيه أن يكون مؤخرا؛ لأنه مفعول، ومرتبةُ المفعول بعد الفعل والفاعل، ولو أخرته لقلت (أكرمتُك) - بالكاف لاغير-؛ لأَنَّ أصلَ الضَّمير من قولك (إِيَّاكَ) إنما هو الكاف وأمثالُها / ١٧/ من الهاء، والياء والنون فى قولك (إياهُ)، و (إياى)، و (إِيَّانَا) فلما تقدمت هذه الكاف التى ذكرتَها[(٢)] بعد التاء فى قولك (أكرمتُك) - ولا تقوم بنفسها إذا تقدمت؛ لأنها على حرف واحد والحرف الواحدُ لا يقوم بنفسه، بل لابدَّ له أَنْ يكونَ متَّصلا بغيره-، فلذلك أضافوا إلى (الكاف) - لمَّا[(٣)] تقدمت -قولهم (إِيَّا)، وجعلوها دِعامةً للكافِ؛ ليجوزَ النُّطق بها، و(إِيَّا) زائدة لا ثمرة لها، بل المضمر هو الكاف[(٤)] ووجب تقديمها

---

(١) ص، د: (المخاطبين) -سهو-.

(٢) ص، د (ذكرناها)، ولا يناسب.

(٣) كرر فى (ص).

(٤) المصنف بهذا الوجه يسلك مسلكًا كوفيًا؛ فهذه حجتهم فى كون الضمير هى لواحق (إِيَّا)، و(إِيَّا) زائدةٌ دعامة عند انفصاله، وإليه ذهب ابن كيسان، واختاره أبو حيان، وقال عنه الرضى (وما أرى هذا الرأىَ بعيدًا عن الصواب) أهـ، وإليه ذهب الطبرى حيث يقول: (وهى (الكاف) كناية اسم المخاطب المنصوب بالفعل فكُثرِّتْ بـ(إِيَّا) متقدمةً؛ إذ كانت الأسماء إذا انفردت بأنفسها لا تكون فى كلام العرب على حرف واحد) أهـ وقال ابن فارس (فلما قُدِّمت الكاف ... لم تستقم كاف وحدها مقدمة على فعل، فوصل بها (ايا) اهـ. =

= ومذهب سيبويه ، والبصريين أن الضمير (إيَّا) ، واللواحق حروف دالة على التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، قال سيبويه : (اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين : ايا ما لم تقدر على الكاف التى فى (رأيتك) أهـ ، واستُشكل بأن الضمير ما دل على متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، و(إيَّا) على حِدَتِها لا تدل على ذلك ، وأجِيب بأنها وضعت مشتركة بين المعانى الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أُردِفَتْ بحروف دالة على المعنى المراد ، وعليه الكثير٠

وذهب الخليل إلى أن (إيَّا) ضميرٌ ولواحقه أيضا ضمائر ، وقد أضيفت (إيَّا) إليها ، وعليه الأخفش ، والمازنى ، واختاره ابن مالك ؛ قال : (ومن المضمرات (إيا) ٠٠ لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم ، أو غيره اسمًا مضافًا إليه ، وفاقًا للخليل ٠٠٠) أهـ ، وهو اختيار ابن جنى قال (٠٠ وتأملنا هذه الأقوال على اختلافها ٠٠ فلم نجد ما يصحُّ مع الفحص ، والتنقير٠ غير قول ابى الحسن الأخفش) اهـ٠ قلنا : وَرَدَ عليه أَنَّ الضمائر لا تضاف ؛ إذ أنَّ الإضافة لتخفيف فى مُشْبِهِ فعل ، وليست (إيَّا) به ، أو لتخصيصٍ ، أو تعريفٍ ، والضمير أعرف المعارف ، فلا وظيفة للإضافة إذن ، ولا معنى لإضافته ، كما لم يُعْهد إضافة الضمير ، وأيضًا لو كانت (إيا) ضميرا للزم إضافة الشئ إلى نفسه٠

وذهب الزجاج إلى أَنَّ (إيَّا) اسمٌ مظهر ، لا ضمير ، وقد خُص بالإضافة إلى سائر المضمراتِ ، واللواحقُ ضمائر مجرورة ، قال : (موضع الكاف فى (إياك) خفض بإضافة (إيا) إليها ، و(إيا) اسمٌ للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات) أهـ ، وضُعِّفَ بأنه لو كانت (إيَّا) اسمًا مظهرًا لما اقتصر فيه على ضربٍ واحد من الإعراب ، وهو النصب ، إذ لا يعهد ذلك فى الأسماء إلا فى بعض الظروف ، وبعض المصادر ، وليست (إِيَّا) منهما وذهب ابن درستويه إلى أنه بين الظاهر والمضمر٠

وذهب الكوفيون ، أو بعضهم -على خلاف فى النقل- إلى أن (إياك) ، بكماله٠ هو الضمير ، وضُعِّفَ بأن الكاف فى (إياك) بمنزلة التاء فى (أنتَ) لكن سيأتى فى (٢/٢٣٣ ح) اعتمادنا الضميرَ(أَنْتَ)برمته ، وهو بسيط لا مركب ؛وهذا المذهب فى(إياك)يصادف هوى لدى بعض المحدثين باعتبار(إيَّا)مع مصاحبها لزوما هما معا : (الضمير) وهو ما يناسب اليوم ، تيسيرا ، وتخفيفا واختصارًا ، انظر -حسب ترتيب الورود- (الإنصاف م٩٨ ، وأسرار العربية ص ١٤٠ ، وابن كيسان النحوى ص ١٢٢ ، والارتشاف ق١٥٣/ب ، وش الكافية ٢/١٠ ، والطبرى ١/١٦٤ ، والصاحبى ص ١٩٢ ، والكتاب ٢/٣٥٥ ، والتصريح ١/١٠٣ ، والتسهيل ص ٢٦ ، وسر الصناعة ١/٣١٢-٣١٤ ، ومعانى الزجاج ١/١١٠ ، والهمع ١/٦١ ، والنحو الوافى ١/٢٣٧) ثم راجع (البحر ١/٢٣ ، ٤/١٢٨ ، والجمل الهادية ق٤٢-٤٣ ، واللسان (أيَا) والتبيان ص٧ ، وش المفصل ٣/٩٨-١٠١ ، والأمير (١/١٥٥) ، وغيرها٠

ولنا بَعْدُ أَنْ نطمئن إلى ما يراه الكوفيون -وعليه المصنف- ، من أنَّ اللواحق هى الضمائر فقد رأينا ما على المذاهب الأُخَرِ ، وقد عُهِدَ كون اللواحق ضمائر ، ولم يُعْهد ذلك فى (إيَّا) ، والركونُ إلى =

حينئذ ، لأنه لا يجوز أن تقول

(أَكرمتُ إياك) ؛ لأَنَّ اتصالَ الكاف بالفعل ممكن ، فيقولون (أَكرمتُكَ) ولا يقولون (أَكرمتُ إيَّاك) ؛ لأن (أَكرمتك) أخفُّ من (أَكرمُت إياكَ) ، وليس حاجة إلى الزيادة ، فقد[1] اعتدل الكلام بقولك (أكرمُتكَ) لأنَّا إنما زدنَا (إيَّا) فى الموضع الذى لا تكون الكاف فيه متَّصلةً بفعل ؛ فإذا كانتْ (غير)[2] متصلة بشئ وجب زيادة (إيَّا) ؛ لما ذكرنا أن الكاف لا تقوم بنفسها ، فيكون -على ذلك- (أكرمتُكَ) فعلًا وفاعلًا ومفعولًا ، وكذلك (إياكَ أكرمتُ) يكون فعلًا ، وفاعلًا ومفعولًا - مع التقديم أيضًا[3]- ، ومن ذلك قوله -تعالى- ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[4] ، فأصله نَعبدُك ونَستعِينُكَ ، فلما تقدمت الكاف - والحرفُ الواحد لا يقوم بنفسِهِ - جيءَ بـ (إيَّا) دِعامة لها فصار ضميرا منفصلا بعد أن كان متصلا فى قولهم : (نَعبدُك ، ونَستعينُك) .

وتقول : (إياكَ قصدتُ) و (إياكَ اكرمتُ) ، أَصله كله (قصدتُك ، واكرمتُك) فلما تقدَّمت الكاف جئ بـ (إيا) دعامةً لها ، وصار (الضميرُ)[5] منفصلًا ، وكذلك (ما ضربْتُ إلَّا إياك ، وما أكرمُت إلا إياك) ، فقولك (إيَّاكَ) مفعول لقولك (ضربتُ وأَكرمت) ، وهو مضمرٌ منفصلٌ ، إلا أنَّه جاء بعد (إلاَّ) (فانفصل) ، وكان أصله الاتصال[6] -كما ذكرنا- .

المعهود أولى ، ولعل القول ببساطتها أيضًا دون تركيب -وهو كوفى كذلك- لا يعدم حسنا .

(١) ص ، د (وقد) ، وما أثبتُّ أَنسبُ .

(٢) زيادة لازمة لتقويم السياق .

(٣) الظاهر ان كلمة : (أيضًا) مقحمة .

(٤) الفاتحة ٥ ، وراجع البحر (٢٣/١) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ذكر المصنف موضعين من موجبات الانفصال لتعذر الاتصال : التقديمُ ، ووقوعُه بعد (إلاَّ) وانظر مواضعَ أُخَرَ فى (شواهد التوضيح ص ٢٥ ، وابن يعيش ١٠٣/٣) .

فعلى ذلك فقس أنَّه[١] متى أمكنَ اتصالُ الضمير فلا يجوز الإتيان بالمنفصل[٢]، ألا ترى أنك لو قلتَ (أكرمتُ زيدًا) لا يجوز أن تقول (أَكْرَمَ أَنَا زَيْدًا)[٣]، لأن التاء من أَكْرَمتُ قد أغنتْ عن المنفصل، وهو قولك أَنَا وكذلك [في][٤] (أَكْرَمتُك) لا يجوز أن تقول (أكرمتُ إِيَّاكَ)؛ لأنَّ الكاف /١٨/ التى هى ضمير المفعول بعد التاء أغنت عن إياك؛ لأنها متصلة والمتصلُ أَخصر من المنفصل[٥]، وقد قالوا[٦] (مَا أَكْرمتُ إلاَّ إِيَّاكَ) و: (مَا قصدتُ إلاَّ إيَّاك)، فجاءوا بـ(إِيَّاكَ) متأخرًا بعد (إلاَّ)؛ لأنه لا يمكن اتصالُها بالفعل؛ لأجل دخول (إلاَّ) فوجب تأخيرها[٧] وقولنا إنَّ (الكاف) مضمر، و(إِيَّا) دعامة لها، هو مذهب الكوفيين وأَمَّا مذهب البصريين فهو أَنَّ (إِيَّا) اسم مضمر مفعولٌ مقدَّم على الفعل، أو مؤخر بعد الاستثناء، منفصلٌ عنه، والكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب، فعلى هذا القول لا تكون (إِيَّا) دعامة.

---

(١) ص، د (لأنه)، وأرى الأنسبَ ما أَثبتُّ.

(٢) انظر (المقتضب ٣٩٦/١)، وفى الأشباه (٢٩/١) (الاختصار هو جُلُّ مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم، ومن ثَمَّ وضعوا باب (الضمائر)؛ لأنها أخصر من الظواهر ... ولذا لا يُعْدَل إلى المنفصل، مع إمكان المتصل) أهـ.

(٣) قال أبو حيان (الارتشاف ق١٤٣/أ): ولا يقع (أنا) موقع (التاء)، لا يجوز: (فَعَلَ أَنَا) قاله سيبويه، وأجازه غيرُه، فخصه الجرمى بالشعر وأجاز فيه (قَامَ أنا)، و (قَامَ هُو)، وجوزه المبرد فى الشعر، والكلام، قال: ليس المعنى كمعنى التاء، بل لايقال ذلك إلا على معنى النفى، والإيجاب، أى: ما قام إلاَّ أَنَا) أهـ، وراجع (الكتاب ٣٥٠/٢ محقق) ولا أدرى علام اعتمد أبو حيان؟، وكذلك السيوطى (٦٠/١)- فيما نقلاه عن المبرد؟ وما بين يدىَّ تصريحه (تقول: قمت، ولا يصلح قَامَ أَنَا، وكذلك ضربتُك لا يصلح ضربتُ إِيَّاك) أهـ (المقتضب ٣٩٦/١).

(٤) زيادة يستقيم بها السياق.

(٥) قال الزمخشرى (المفصل ١٤٦): (ولأنَّ المتَّصل أَخصر لم يُسَوِّغُوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذرٌ الوصل) أهـ، وانظر ما سبق فى (٢).

(٦) أى فى الفصل؛ لعدم تَأَتِّى الاتصال، وذلك لحصره بـ(إلا)، وانظر مع ما فى (٦) السابق (المرادى ١٣٨/١-) وبقية مواضع الفصل.

(٧) يقصد: تأخيرها مفصولة، ولعل: (فصلها) أولى.

● ● **وحاصلُ هذا القسم**[١]

أَنَّ هذه الضمائر لا تكون إلاَّ منصوبة بحق المفعوليَّة، وتكونُ مقدمةً، ومؤخرة؛ وأَنَّ المضمر الكاف و: (إِيَّا) دِعامة[٢]، وقيل إنَّ (إِيَّا) هى المضمرة، والكاف حرف خطاب، وأنه متى أمكن المتصل لم يُؤْتَ بالمنفصل.

● ● **القِسْمُ الخامِسُ: المضمر المجرور باسم أوحرف جرٍّ:**

وهو اثنا عشرَ أيضًا، ولا تكون[٣] إلا مجرورةً، إمَّا بإضافة اسم إليها، وإما بدخول حرف الجر عليها[٤]؛ وهى قولك (عَمَلِى لِى) -للواحد المتكلم المذكَّر والمؤنَّث، و (عملُنا لَنا) - للجماعة المتكلمين من المذكر والمؤنث، والواحد المعظم- و (عملُكَ لَكَ) -بفتح الكاف- للواحد المذكر المخاطب، و (عملُكِ لَكِ) -بكسر الكاف- للواحدة المؤنَّثة المخاطبة، و (عَملكُما لكُما) - للمثنَّى المخاطب من المذكَّر والمؤنَّث -، و: (عَملكُم لكُم) للجماعة المخاطبين المذكَّرين، و: (عَملُكُنَّ لكُنّ) -لجماعة المؤنث المخاطبات- و (عملُه لَه) - للغائب الواحد المذكر-، و (عَملُها لَها) للواحدة المؤنثة الغائبة-، و (عملُهُما لَهُما) -للاثنين الغائبين من المذكر والمؤنث-، و: (عَملُهُم لَهُمْ) للجماعة الغائبين من المذكَّر، و: (عَمَلُهُن لَهُنَّ) -لجماعة الغائبات من المؤنَّث-.

فهذه جميعها ضمائر المجرور المتصل، ولا تكون إلاَّ مجرورة.

وفى ياء النفس منها لغتان[٥] الفتْحُ والسكونُ؛ تقول (عَملِى لى) - بالسكون- و (عَمَلِىَ لى) -بالفتح-[٦].

---

(١) ص، ب (الباب) سهو.

(٢) كرر هذا الرأى فى (ص، د) بعد قوله: (خطاب) الآتى قريبًا، حيث قال: (وقيل أن الكاف مضمر، و(إيا) دعامة) أهـ، وكما ترى.

(٣) ص، د: (لا تكون)، وزدت الواو بمقتضى السياق.

(٤) راجع (المرتجل ص٣٣٩).

(٥) راجع ما سبق فى (٢/ ٤٣ وحاشيتها).

(٦) بها أثر محو فى (ص)، والمثبت من (د).

وهذا المُضْمر / ١٩/ لا يكون إلاَّ مجرورًا بإضافة الاسم إليه في قولك (عملُنَا ، وعَملِي ، وعملُك ، وعملُه ، وعملُهم) ، وكذلك (غلامُه ، وغُلامُك ، وغُلامُنا ، وغُلامِي) ، فقولنا عَمَلٌ و غُلَامٌ مضافان إلى المضمر الذى بعدهما ، فالمضمر يكون مجرورًا بإضافة الاسم إليه ، والمضاف يجرى بتصاريف الإعراب ، وكذلك النُّون من عملُنَا والياء من عَمَلِي مجرورتان بإضافة العمل إليهما ؛ لأنك لو جعلت فى مكانهما اسماً مظهرًا لكان مجرورًا ، كقولك (عَمَلُ القَوْمِ لِلْقَومِ) و (عَمَلُ زَيْدٍ لزيدٍ) ، فإذا جعلتَ الياء فى مكان القومِ وزيدٍ كانت مجرورةً ، وكذلك النُّونُ فى (عَمَلُنَا) مجرورة أيضًا ؛ لأنك لو جعلت فى مكانها اسمًا مظهرا لكان مجرورًا ، فكذلك[١] هذا المضمر يكون مجرورًا بإضافة ما قبله إليه . وأَمَّا كونُه[٢] مجرورًا بحرف جرٍّ ، فهو قولك : (المالُ لِى) و : (عملُنَا لَنَا) و : (مررتُ بِهِ) ، و : (نَزَلْتُ عليكُمْ) ، و : (سِرْتُ إليهِنَّ) .

فالمُضْمَرات كلُّها فى هذه الأَماكنِ مجرورةٌ بحرف الجرِّ ، فإذا قلتَ (عملُنَا لَنَا ، وعملِي لِى) ، فـ(عملُنَا ، وعَمَلِي) مبتدآن ، وقولك لى ولنا جار ومجرور فى موضع خبر المبتدأ ، وليس لحرف الجر عملٌ فى قولك : (عَمَلُنَا)[٣] وإنَّما العمل فيما بعده ، وهو لنا ، ولى ؛ إذْ اللام حرف جر جرّت النُّون من لنا والياءَ من لى ، ومثل ذلك (مَرَرْتَ بِى) ، و(مررتَ بنا) ، و(خرجتَ إليَّ) ؛ وكذلك تقول فى إضافة الاسم إليها (غلامُكَ) ، وغلامُها ، وثوبُها) ، وعلى ذلك فقس .

واعلم أَنَّ هذه المضمراتِ الخمسةَ[٤] لا تتغير ألفاظها عن حالاتها ، وإنَّما تتغير الألفاظ الداخلة عليها ؛ لأنك تقول : (نَفَعنِى ، ونَفَعَنَا ، وأكرمَنِى ، وأَكرمَنَا ، وسَرَّنِى ، وسرَّنَا)[٥] ، فقد تغير اللفظ الداخل على المضمرات ، وهو

---

(١) ص ، د : (وكذلك) -بالواو- ، ولعل ما أثبتُّ المناسبُ ، أو الأنسبُ .
(٢) كأنَّ فى التفصيل الآتى تكريرًا عن سابقِهِ غَنَاءٌ عنه .
(٣) أُراه لا يحتاج إلى تبيين ، وكأنَّه يقصد به مبتدِئًا ، ولكنَّهُ الإلحاح فى التوضيح .
(٤) يقصد خمسة أقسام المضمرات السابقة تفصيلاً .
(٥) لو نَوَّعَ فى العامِل وظيفةً ، لكان أنجع وأَشمل .

السروروالإكرام ولم تتغير الأسماء المضمرات وهى : النون والياء من نَفَعنِى ، و(النون والألف) من نَفَعَنَا وكذا بقيةُ المضمرات لا تتغير عن ألفاظها فى حال من الأحوال ، ولا يدخلها إعراب أَصْلًا. من الأصول[(١)] ؛ لأنها مبنية قطعًا ، وإنَّما يقع الإعراب والتغيير على ما دخل عليها اسمًا كان أو فعلًا ؛ ألا ترى أنك تقول (فعلتُ) ، و(فعلْنَا) و(فعلتُم) ، فتخبر عن هذه المضمرات /٢٠/ بالفعل ، وتقول (أَكْرَمْتُ) ، و(أكرمتُم) و(أكرمْنَا) فأخبرت[(٢)] عن هذه الضمائر بالأكرام[(٣)] ؛ فقد ترى كيف اختلفت[(٤)] الأفعال على هذه الضمائر حينا إكرامًا وحينا فعلًا؟ ؛ فكذلك[(٥)] ما أشبهه.

فقد بان لك أن المضمر لا يتغير لفظه الذى وُضِع عليه ، وإنما يقع التغير فيما قبله ، حينًا يكون اسمًا ، وحينًا يكون فعلًا[(٦)] ؛ ألا ترى أن الاسم المضمر الذى هو التاء من (أكرمتُ) ، و (أكرمتُم) والنون من (أكرمْنَا) لم يتغير ، ومثله (عَمَلِى لِى) ، و(عملُكُنَّ لَكُنَّ) ، و(عملُهُنَّ لهُنَّ) ، ثم تقول (غلامِى لِى) ، و(ثوبُكُنَّ لَكُنَّ) ، و(دَارُهُنَّ لَهُنَّ) ، فقد تغيرت الألفاظ ولم تتغير المضمرات -على ما تقدم-.

فهذه ستون مضمرا ، وهى خمسة أنواع كل نوع منها اثنا[(٧)] عشر[(٨)] وبقى منها

---

(١) لا محل لقوله : (من الأصول) هنا ، وعلى فرض عدم إقحامه ينبغى أن تكون الصياغة (وألاَّ يدخلها إعرابٌ أَصْلٌ من الأُصولِ) وكدت أغيره عليها.

(٢) القصد بالإخبار : الإسنادُ بعمومه.

(٣) ص ، د بعده : (والفعل) ولا موقع له ههنا.

(٤) د : (اختلف) -بدون التاء-.

(٥) ص : (وكذلك) -بالواو-.

(٦) أو حرفًا أيضا ، كما سبق ، ويأتى فى تمثيله.

(٧) د : (اثنى) -بالياء- خطأ.

(٨) وهى الضمائر البارزة ، وقد أفاد بما مر الستين ، إذ البارز متصل ، ومنفصل ، والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور ، والمنفصل مرفوع ومنصوب ليس غير ، فهذه خمسة أقسام ، لكل منها اثنتا عشرة لفظة ، فهى ستون. وانظر (التصريح ١/١٠٤)

سبعة مضمرات ، وهى فى قولك (أَفْعَلُ) ، و(نَفْعَلُ) ، و(تَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ)[١] ، و(تَفْعَلان) و(تفعلُونَ) ، و(تَفْعَلِين)[٢] .

ففاعلاتُ هذه الأَفعالِ كلها مضمرات ؛ وبيانُ ذلكَ أَنَّ المضمر فى (أَفعَلُ) تقديره أفعل أنا ، ولا يظهر فى اللفظ ، وأن المضمر فى (نَفْعَلُ) تقديره نفعل نَحْنُ ، والمضمر فى (تَفْعَلُ) تقديره : تفعل أَنْتَ والمضمر فى (يَفْعَلُ) تقديره : يفعل هو ، وهذا[٣] قد يظهر فاعله[٤] ، لأنك قد تقول (يَفْعَلُ زيدٌ) ، والمضمر فى (تفعلاِن) هو الألف ، والمضمر فى (تفعلُون) هو الواو ، والمضمر فى (تفعلين) هو الياء .

وقيل إنَّ هذه الياء حرفٌ لا موضع[٥] له من الإعراب ، بل هى علامة التأنيث لا غير ، والفاعل مضمر فى (تَفْعَلِينَ) تقديره تفعلِينَ أنتِ -يا امرأة[٦]- .

---

(١) انظر الإرتشاف . ق ١٤٢/ب ، والمفصل ص١٣٢ ، وشرحه ١٠٩/٣) .

(٢) سبق عدُّهُ للألف والواو فى ضمائر الرفع المتصلة كما سبق عده للمستتر متصلًا مع الغائب ، أما (الياء) فسيأتى الحديث عنها ، فكون الضمائر ستين إنما هو بعد المستتر فالضمائر إذن أربعة وستون عند الأخفش -بإسقاط ياء المخاطبة- وخمسة وستون عند غيره ، وسبعة وستون عند المصنف باعتباره مع الماضى ، والمضارع تنويعًا ، وإن ترتَّب عليه تنوُّع الصورة ، والأنسب عدُّ السبعة الأربعة التى ذكرها . (أى المستترة) ، وفى اسم فعل الأمر نحو (نَزَالِ) ، واسم الفعل المضارع نحو (أَوَّهْ) ، والمصدر الواقع بدلًا من فعله ، نحو (ضَرْبًا زَيْدًا) . أفهمه المرادى ١٣٤/١ ، وانظر (يس ١٠٤/١) .

(٣) أى الأخير .

(٤) وعلامته أَنْ يُجرَّد الفعل منه ، ويسند إلى الظاهر . (شرح عمدة الحافظ ص٥٧) والمصنف يشير إلى واجب الاستتار ، وجائزه ، وقد ذهب إلى الفرق غيرُ واحد من النحاة ، وقد حققه ابن هشام فى أوضحه (٥١/١) فقال : (وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو (زيدٌ قامَ) واجب ، فإنه لا يقال (قام هو) على الفاعلية ، وَأما : (زيدٌ قام أبُوه) .. فتركيب آخر) أهـ وانظر عليه (التصريح ١٠٢/١) ، والاشمونى (٧٢/١) .

(٥) د (لا محل) ، وكلاهما صواب .

(٦) القائل بحرفيَّة الياء هو الأَخفش ، والمازنىُّ على أنَّ الياء ، والألف ، والواو ، والنون جميعها حروف ، وعلامات كالتاء فى قامَتْ قال أبو حيان (الارتشاف ق/١٤٣/ب) : (ذهب الجمهور إلى أن النون ، والواو ، والألف ، والياء ضمائر- كما ذكرنا- ، وذهب المازنى إلى أنها علامات كالتاء =

فجميعُ هذه المواطن السَّبعة[١] فعلاتها[٢] مضمرات فيها ، فمنها مالا يظهر ، ومنها ما هو ظاهر.

فالذى لا يظهر قولك أَفْعَلُ أَنَا ، تَفْعَلُ أَنْتَ ، نَفْعَلُ نَحْنُ ؛ فهذه ضمائرها مستترات أبدا لا يجوز ظهورها ، وإنَّما نقدرها بقولنا تفعلُ أنتَ ، ونفعل نَحْنُ - تقريبًا على المتعلِّم- وأمَّا الفاعل فلا يظهر إلا فى التثنية والجمع فى يَفْعَلَانِ وتَفْعَلُونَ فإذا قلت (أَنَا أَفعَلُ) ، (أَنْتَ تَفْعَلُ)[٣] كان أنا ههنا مبتدأ وأفعل خبره ، الفاعل مضمر فى أفعل مستتر فيه يعود على أنا تقديره (أَنَا أَفْعَلُ أَنَا) ولكن لايُنطق بـ (انا) الثانى بل هو مستترٌ فيه أبدا ، وإنما نذكره تقريبًا على المبتدئ ، ولا يجوز أَنْ / ٢١/ يكون أنا[٤] الأول الذى هو مبتدأٌ فاعلًا ؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل[٥] وأما قولك (تفعلَانْ) (وَيَفْعَلُونَ) ، فالألف والواو فاعلتان والألف علامة للتثنية مع كونها فاعلةً ، تقديره (تفعل أنتما)[٦] فالألف واقع موقع أنتما وهو مرفوع ؛ لأنه فَاعل ؛ وحدُّ الفعلِ (تفعلُ) وليست الألفُ بعلامة للرفع ، وإنما علامة الرفع النون.

وكذلك : (تَفْعَلُونَ) ، الواو علامة الجمع ، وهى ضمير[٧] الفاعل ، تقديره

فى قامتْ والضميرُ مستكنٌّ كاستكنانه فى (زيدٌ فعلَ ، وهند فعلتْ) وذهب الأَخفش إلى أَنَّ الياء فى : (تَفْعَلِينَ) ونحوه حرفُ تأنيث والضمير مستكنٌّ) أهـ ، وقال ابن مالك (التسهيل ص٢٣) (وليس الأربعُ علاماتٍ ، والفاعل مستكنٌّ خلافًا للمازنى فيهنَّ ، وللأخفش فى الياء) أهـ وانظر له (شرح عمدة الحافظ ص٣٩-٤٠) ثم راجع (الجمل الهادية ق٤٤ ، وابن يعيش ٩١/٥ ، ٨/٧ ، والرضى ٩/٢ ، ١٦١ ، والروض الأنف ١٥٧/١ ، والسعد على العِزِّى ص٢٢ ، والمرادى ٤١/١ ، والهمع ٥٧/١).

(١) ص ، د (فجميع هذه المضمرات الثمانية) كذا ، ولعَلَّ ما أَثبتُّ الصواب.

(٢) التأنيث على اعتبار اللفظ ، وغيرُ العاقل يعامل معاملة المؤنث فلذا ساغ جمعُه جمعَ المؤنث.

(٣) الظاهر أنها جملة زائدة.

(٤) سقط (أَنَا) من (د).

(٥) انظر (المحرر ٤٧٣/٢ - ٤٨٩).

(٦) ص ، د (تفعلان أَنتما) و(تفعلون أنتم) ، وهو سهو ، صوابه ، ما أثبت.

(٧) د (... علامة) -سهو- والصواب المثبت من (ص).

تَفْعَلُ أَنْتُمْ ؛ فالواو هَهنا وقعت موقع أَنْتُمْ ، وهى فاعلة فى موضع رفع بفعلها ، وحَدُّ (الفعل[١]) : تَفْعَلُ والواو ضمير فاعل ، وعلامة جمع ، والنُّون علامة الرفع .

وكذلك : (تَفْعَلِينَ) ؛ الياء علامة الفاعل المؤنَّث ، تقديره تفعل أنتِ[٢] فالياء واقعة موقع أَنْتِ ، وهى فاعلة مرفوعة بفعلها على قولٍ ، وليست بعلامة رفع ، وَإِنما الرفع بالنون ؛ وقال بعضهم : هذه الياء علامة للتأنيث لا غير ، وليست بضمير ، بل الفاعل مضمر فى (تَفْعَلينَ) لا يظهر ، تقديره تفعلين أنتِ وهذا الخلاف فى (تفعلين) لا غير[٣] .

ومن أَحكام هذه المضمرات أَنَّ الكاف ، والهاء ، والياء[٤] إذا اتصلت بفعل كانت منصوبة أبدا ؛ كقولك –فى الكاف– (أَكْرَمَكَ زَيْدٌ) ، وفى الهاء – (زَيْدٌ أَكرمتُهُ) ، وفى الياء (أَكرَمَنِى بَكْرٌ) .

هذه المضمرات منصوبات حكمًا لا لفظًا ؛ لأن المضمرات مبنيات لا يدخلها إعراب فى جميع أقسامها ؛ ألا ترى أَنَّ (الهاء) ، من (أَكْرَمتُهُ) مضمومة فى اللفظ ، وموضعُهَا : النَّصبُ بحقِّ المفعول؟

وإذا اتَّصلتْ الهاء ، والكاف ، والياء باسم كانت مجرورة أبدا[٥] ، كقولك – فى الكاف– (هذا غُلامُكَ) ، وفى الهاء – (هذا غلامُه) وفى الياء– (هذا

---

(١) كلمة : (الفعل) من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٢) ص ، د : (تفعلين أنت) وهو سهو– فلا يكون هذا التقدير إلاَّ على قول الأَخفش والمازنى المعتبريْنِ الياء حرفا ، والفاعل مضمرا ، والتصويب مما عليه الناس

(٣) كأنه اقتصر على مسلك الأخفش ، وهو صادق بما ذكر ، ويشركه المازنى فيها وفى الثلاثة الأُخَرِ ، وقد تقدم فى الصفحة قبل السابقة .

(٤) أى المتصل المشترك فيه النصب والجر . راجع (شرح عمدة الحافظ ص٤٥٥) .

(٥) انظر (المحرر٢/٤٥ ، ٥١) ، قال ابن هشام (المغنى ١٨٧/٢) : (فليُعْلَمْ أنَّهُنَّ إذا اتَّصلْنَ بالفعل كن مفعولات ، وإن اتَّصلنَ باسم كن مضافا إليهن) أهـ. وراجع (النشر ١٦١/٢) ، وليس الاتصال بالاسم قيدًا فى جره ، بل تمثيلًا ، فقد سبق للمصنف فى (٥٧/٢ –المحرر) صورتا الجر بالحرف ، والإضافة ، كما أنه ليس الفعل قيدا فى النصب ، بل الناصب مطلقٌ ، كالوصف ، والحروف الناسخة ، وإن كان الفعل الأصل فيه . راجع (شرح عمدة الحافظ ص٥٥ ، والتصريح ٩٩/١) .

غلامِى) ، هذه المضمرات -أيضًا- مجرورات حكمًا لا لفظًا ؛ لأنها مبنيات أيضًا ، أي : لا يدخلها الإعراب مع اختلاف صِيَغِها ؛ ألا ترى أَنَّ الهاء من قولك (هذا غلامهُ) مضمومةٌ فى اللفظ وموضعها الجر بإضافة الغلام إليها؟

فإذا أردتَ أَنْ يظهر لك هذا جعلت مكان المضمر أسمًا ظاهرًا ؛ فقلتَ فى النصب- مقام (أكرمْتَك) - (أكرمتُ زيدًا) ، وفى الجرِّ -مقام (هذا غلامُك)- (هذا غلامُ زيدٍ) ، فلما انجرَّ زيد ، وانتصَب بانَ حينئذ /٢٢/ أَنَّ حكمَ المُضْمَر حُكْمُ الظَّاهر ، وعلى ذلك فقس.

ومن شرط هذا المضمر أن يتقدمه شئٌ يعود عليه ، كقولك (زَيْدٌ ضربتهُ) ، و : (عمروٌ أكرمتُهُ) ، فالهاءُ قد تقدم قبلها زيدٌ وعمروٌ ، وهى عائدة عليهما ، وكذلك شرطُ المضمراتِ جميعًا أن تَعُود على شئٍ قبلها[1].

وقد جاء عن العرب مضمرات لا تعود على شيء قبلها ، بل يفسِّرها ما بعدها ، وهى أربعة مضمراتٍ[2]

* ضمير الشَّأن والقصة ، وهو يذكر بعد باب ظننت[3].

* وضمير فى (نِعْمَ) فى قولهم (نِعْمَ رجلًا زيدٌ) ، ففاعل (نِعْمَ) ههنا مضمر لا يعود على شئ ، بل يفسره رجلًا[4] المنصوب على التميز[5].

---

(١) سيبويه (٨٦/٢ محقق) : (إنما تضِمرُ اسما بعد ما تعلم أن من تحدّثَ قد عرف من تَعنى ، وأنك تريد شيئًا يعلمه.) أهـ ، وفى (٨١/٢)- منه (وإنما يُضْمَر إذا عرفت من يعنى) أهـ ، ويقيد ذلك بضمير الغائب ؛ إذْ هو المحتاج إلى مفسِّرٍ سابق العلمُ به ، أما غيره فدلالة الحضور مُغْنية ؛ قال ابن هشام (ش الشذور ١٣٥) (فإنْ كان لمتكلم ، أو مخاطب فمفسِّره : حضور من هُوَ له) اهـ وانظر (التصريح ٢٨٤/١) ؛ هذا وقد يُغْنِى عن تقدم المرجع لفظا مادتُه ، أو السياقُ ، راجع (الخضرى ٥٤/١) ، وقد علقناه فى موضع آخر.

(٢) راجع فيها : (البحر ١٣٥/١ ، ١١٢/٣ ، ٣٧٨/٦ ، والمغنى ١٠٣/٢ ، والهمع ٦٦/١ ، والأشباه ٣٨/٢ ، والأشمونى ٣٢٠/١-٣٢١ ط الحلبى ، وضرائر الألوسى ص١٨٤).

(٣) ١٤٤/٣ ، المحرر.

(٤) ص ، د (رجل) -بالرفع- والنصب أنسب كالآتى له.

(٥) انظر ما يأتى فى المحرر (٣٦٠/٣).

* وضمير فى (رُبَّ) فى قولهم : (رُبَّهُ رَجُلًا)[١] ، فالهاء المتصلة بـ (رُبَّ) ضميرٌ لا يعود على شئ ، بل يفسرها[٢] رجلا الذى بعدها.

* وضمير فى باب إعمال الفعلين[٣] ، فى قولهم (ضَرَبَنِى وضَرَبْتُ زَيْدًا) ، ففاعل ضَرَبَنِى مضمرلا يعود على شئ ، بل يفسره : زَيْدٌ الذى بعده منصوبًا ، وسنذكر كل واحد من هذه الأربعة[٤] فى بابه -إن شاء الله- تعالى-.

فصــل

[فى ضمير الفصـل][٥]

وقد تجعل المضمرات المنفصلة المرفوعة بالابتداء فصلًا[٦] ، لا إعرابَ لها[٧] ، حتى إنَّ[٨] منهم من يقول : إنَّه حرف[٩].

---

(١) المحرر (٤٠٥/٣) ، وقال سيبويه (١٧٦/٢ محقق) : (ولا يجوز أن تقول : نِعْمَ ، ولا : رُبَّهُ ، وتسكت ، لأنهم بدءوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمارٌ مقدَّمٌ قبل الاسم.) أهـ.

(٢) أنثه رجوعا إلى الهاء ، والتذكير مناسب رجوعًا إلى الضمير ، وكلٌّ صواب.

(٣) أى : إذا أُعمِلَ الثانى ، واحتاج الأول إلى مرفوع -كما فى التمثيل- وانظر (المحرر ١٨٤/٣).

(٤) بقى ثلاثة مواضع يذكرها النحاة : أن يكون مخبرا عنه بمفسِّره ، نحو ﴿مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ ، والضمير المبدل منه ما بعده ، نحو : (ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) ، وقد نص عليه المصنف فى (٥٢٠/٣ محرر) ، والضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر ، ومنعه المصنف. (المحرر ٤٩٣/٢) ، وانظر المراجع المتقدمة فى رقم (٢) من الصفحة السابقة.

(٥) زدت ما بين الحاصرتين توضيحا.

(٦) د : (متصلا) - تحريف.

(٧) وعليه أكثر أهل البصرة ، وتسميتُه : ضميرًا مجازٌ ، للشبه الصُّورىّ. وهو الصحيح ، وقال الكسائى محله محل ما بعده ، وقال الفراء : كمحل ما قبله. (الأمير ٦/١ ، والهمع ٦٨/١) ، وقال الزجاج (المعانى ٣٨/١) : (هو بمنزلة (ما) فى اللغو) أهـ ، وفى ٢٥٤/٢- منه : (اعلم أن (هو) لا موضع لها فى قولنا ، وأنها بمنزلة (ما). المؤكدة)أهـ. وانظر الكتاب ٣٩٠/٢ ، ٣٩١ -محقق ، وابن بابشاذ (الهادى ق ٢٤٥ ، والإنصاف م ١٠٠ ، والمخصص ٥٠/١٤ ، والمغنى ٣٠/٢ ، ١٠٦).

(٨) ص (أَنَّ) -بفتح الهمزة- تحريف ، فحتى هنا ابتدائية.

(٩) قال أبو حيان (الارتشاف. ق١٥١/ب) : (.. وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف ، وصحَّحه ابنُ عصفور ، وذهب الخليل إلى أنه ضمير باقٍ على اسميته) أهـ ، والمفهوم من سيبويه أنه حرف ؛ =

ويسميه البصريُّون الفصل، ويسميه الكوفيُّون العِمادَ[١].

وهو يدخل فى أربعة مواضع[٢]

* فى الابتداء والخبر، كقولك (زَيْدٌ هُوَ القائِمُ)، فيكون زَيْدٌ مبتدأً وقولك هو فصلٌ لا يعتدُّ به[٣]، والقائم خبر المبتدأ.

* وفى (ظَنَنْتُ)، وأَخواتها، تقول (ظَننتُ زيدًا هُو القائمَ)، فيكون زيدٌ مفعولًا [أَوَّلَ][٤] لظننت، والقَائِمَ مفعول ثان، وقولك هو فصل لا إعراب[٥] له، وفيه وجه آخر أن يكون هو مبتدأ، والقائمُ خبره، والجملة فى موضع المفعول الثانى، يحكم عليها بالنصب[٦]، قال -تعالى- :

حيث شبهه بالحرف، قال فى (٢/٣٩١) (فصار (هو)، وأخواتُها بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا) أهـ؛ قال ابن بشاذ (الجمل الهادية ق٤٥) : (.. أطلق عليها بعض المحققين لأجل ذلك على هذه الأسماء أنَّها حروف، لمَّا أجراها سيبويه مجرى (ما)، و(لا) اللذيْنِ هما حرفانِ زائدان، وهذا تصريح من صاحب الكتاب -رحمه الله- بالحرفيَّة.)أهـ.

(١) قال أبو حيان (ذاته) : (ويسميه الفراء، وأكثر الكوفيين (عمادا)، وبعض الكوفيين يسميه (دعامة)، ويسميه المدنيُّون : (صفة) أهـ وانظر (معانى الفراء ١/٥١، ومجالس ثعلب ١/٤٣، ٢/٣٥٤، والمفصل ص١٣٣، والكشاف ٣/٤٩٦، ومعانى الزجاج ١/٣٨، وش الكافية ٢/٢٤). قال ابن هشام (المغنى ٢/١٠٥) (وسُمِّىَ فصلا، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعِمَادًا، لأنه يَعتمِد عليه معنى الكلام.) أهـ وراجع (الصبان ١/٢٨٢).

(٢) الكتاب (٢/٣٨٩، ٣٩٢ محقق) قال المبرد (المقتضب ٤/١٠٤) : (ولا تكون زائدة إلاَّ بين اسمين لا يَستغنى أحدهما عن الآخر، نحو اسم (كان) وخبرها، أو مفعول : (ظننتُ، وعلمتُ)، وما أشبه ذلك، والابتداء، والخبر، وباب (إنَّ) أهـ.

(٣) فى وظيفته قال الرازى (٣/١٠٦-التفسير) (تحقيق القول فيه : أن للمبتدأ حقيقةً، وللخبر حقيقة، وكون حقيقة المبتدأ موصوفًا بحقيقة الخبر أمر زائد على حقيقة المبتدأ، وحقيقة الخبر، فإذا كانت هذه الموصوفية، أمرًا زائدًا على الذاتيْن فلابُدَّ من صيغة ثالثة دالة على هذه الموصوفيّة، وهى كلمة : (هو) أهـ، فقصْدُ المصنف عدمُ الاعتداد به لفظًا لا معنى، وسيأتى إيضاحٌ أَوْ فَى قريبًا.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ص، ب : (لا عمل له) : وليس بشئ، والمثبت مفهوم من التقسيم الآتى.

(٦) سيبويه (٢/٣٩٢) (قد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتِها فى هذا الباب بمنزلة اسم مبْتدأ، وما بعده مبنىٌ عليه، فكأنك تقول : أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدت عمرا أخوه خيرٌ منه، =

﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾[١] ، ثم قال ﴿هُوَ خَيۡرًا لَّهُمۖ﴾ فجعل لفظة (هو) فصلا لا إعراب لها ، ونصبتَ خَيْرًا على أنَّه مفعول ثان لـ تَحْسِب ، ويجوز رفع خير[٢] على أن يكون هو مبتدأ ، (وخير خبره ، والجملة فى موضع المفعول الثانى لـ تحسب)[٣] ، ولا تكون هو فى هذا الوجه فَصْلا ، بل تكون اسمًا مضمرا مرفوعًا بالابتداء وما بعده خبره.

* وفى (كان) وأخواتها ، قال اللَّه -تعالى- ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا /٢٣/ هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[٤] ، فنصب الحق بكونه خبر كان وقوله هو فصل لا اعتداد به ويجوز الرفع[٥] على الابتداء والخبر.

* وفى (إنَّ) وأخواتها ؛ كقولك (إنَّ زيدًا هو القائم) على الوجهين إمَّا أَنْ

فمن ذلك ما بلَغَنَا أن رُؤبَه كان يقول : أظن زيدًا هو خيرٌ منك أهـ.
وانظر المقتضب ٤/١٠٣ ، وش الكافية ٢/٢٧ ، والتسهيل ٢٩).

(١) آل عمران ١٨٠ ، ويقرأ حمزة بالتاء ، والخطاب للرسول ، أو لكل أحد ، وقرأ الباقون بالياء ، وعلى الأول يقدر المفعول الأول مضافًا إلى الذين ، أى : (بُخْل الذين) ، وعلى الثانى : (الذين) فاعل ، والمفعول الأول محذوف. أى بُخْلَهم أو أن الفعل مسند لغير (الذين) ؛ فيكون الفاعل مضمرا ، (والذين) المفعول الأول على حذف المضاف ؛ كما فى الوجه الأول. وعلى كل التقادير (خيرا) الآتى هو المفعول الثانى راجع (الفراء ١/١٠٤ ، الكشاف ١/٤٨٣ ، والبحر ٣/١٢٨ ، والنشر٢/٢٤٤ ، والإتحاف ص١٨٢ ، الحجة لابن خالوية ص١١٦-١١٧)

(٢) الرفع بمقتضى القياس جائز وانظر رقم (٦) من الصفحه السابقة ، ولكنِّى لم أقف عليه قراءةً فيما تيسر لى رغم تعدده ، وكدت أقطع بأنه لم يقرأ بالرفع ؛ والخَيْرُ ردُّ هذا التجويز (فالقراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوِّزُه العربية تجوز القراءة به). قاله ابن هشام (ش الشذور ص٣٠٤) ، وقال الزجاج فى مثله (ولا تقرأ بهذين الوجهين - وإن كانا جائزين- ، لأن القراءة لا تبتدع على وجه يجوز ، وإنما سبيل القراءة اتِّباعُ من تقدم) أهـ (معانى القرآن ٢/٢٠٧) ، وانظر منه (٢/٢٣٦، ٤٥٥، ٤٧٠، ٥٢١، ١/١٢٢، ٤٥٧).

(٣) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) الأنفال ٣٢

(٥) النصب قراءة الجمهور. حتى أنكر الزجاج الرفع (المعانى ٢/٤٥٥) ولكن بالرفع قرأ الأعمش ، وزيدُ بن على. قال أبو حيان : (وهى جائزة فى العربية ، فالجملة خبر «كان» وهى لغة تميم يرفعون بعده (هو) التى هى فصل فى لغة غيرهم) أهـ.

يكون هو فصلا ، والقَائِمُ مرتفعٌ بكونه خبرَ (إنَّ) ، وإِمَّا أن يكون هو مبتدأ ، والقائم خبره.

وفى (إنَّ) وأخواتها لا يتبين للفصل ثمرة[١] ؛ لأن الخبر مرفوع على الوجهين ، وكذلك فى الابتداء لا يتبين له ثمرة ؛ لأنه مرفوع ، ومع (ظَنَنْتُ) ومع (كان) تُتَبَيَّن ثمرته ، فيكون الخبر والمفعول الثانى مع الفصل منصوبًا ، ومع كون الفصل مبتدأ ، يكون الخبر مِنْ (كان) ، والمفعول الثانى مِنْ (ظننت) مرفوعين ، فتُتَبَيَّن ثمرة الفصل[٢].

• • وحاصلُ هذا القِسْم :

أَنَّ الضمائر مجرورة إِمَّا بالإضافة ، وإِمَّا بحرف جر ؛ وأَنَّ المضمرات جميعَها لا تتغير عن حالاتها مع اختلاف الإعراب ، وإِنَّمَا تتغير الألفاظ الداخلة عليها ، وأَنَّ الكاف ، والهاء ، والياء إذا اتصلْنَ بفعل كن منصوبات حكما لا لفظًا ، وإِنْ اتصلْنَ باسم كُنَّ مجروراتٍ حِكما لا لفظا ، وأَنَّ المضمر لابد له من شئٍ يعودُ عليه ، وأنها سبعة[٣] وستون ضميرا ، وأَنَّ ياء النفس فيها لغتان التحريك (بالفتح) والسكون ، وأن من المضمرات ما يكون فصلا بين معرفتين[٤] ، فى باب (الابتداء) ، وفى باب (كان) ، وباب (إِنَّ) ، وباب (ظن).

(البحر ٤/٤٨٨) وراجع : (التبيان ٦٢٢ ، ومعانى الفراء ١/٤٠٩ ، والكشاف ٢/١٥٥ ، والرازى ٢/٢٦٨ ، والإتحاف ص٢٣٦ ، وأيضًا الفراء ٢/١١٣ ، ٣٥٢ ، ٣/٣٧ ، والكتاب ٢/٣٩٢).

(١) المقصود ثمرته اللَّفظية ، فالصُّورة متَّحدة على الوجهين ، قال سيبويه (٢/٣٩٢) (ولكن ما بعدها مرفوع ؛ لأنه مرفوعٌ قبل أن تذكر الفصل) اهـ. أما الثمرة المعنوية فثابتة ، وانظر (الجامع ٣٣ ، والمغنى ٢/١٠٥ ، والكشاف ١/١٤٦).

(٢) لم ينص على (ما) الحجازية إمَّا لعدم قياسيَّتها أساسًا ، أو حملًا لها على باب (كان) ؛ إذ هى مقيسة على (ليس) عند من أعملها ، أو أن مدخوليها لم يخرجا عن الابتداء والخبر عند من لم يُعمِلها.

(٣) ص ، د (ستة) ، وهو سهو عَمَّا فى (٢/٥٤).

(٤) أو ما يشبه المعرفة من كون الخبر أفعل تفضيل ، لمشابهته المعرفة فى كون مخصِّصه حرفًا يقتضيه أفعل التفضيل معنى وهو (مِنْ) كما أن مخصِّصَ ذى اللام حرف متحد معه ، وهو اللام ، قال الزجاج (المعانى ١/٣٨) : (موضع دخولها إذا كان الخبر معرفة ، أو ما أشبه المعرفة) اهـ ، وجوز أهل =

الفصل الثانى

فى الأسماء الأعلام

اعلم أَنَّ الاسم العَلَم هو ما سُمِّى به شخص ليَمِيزَه عن غيره، كـ (زَيْدٌ، وعَمْروٌ) وهو ينقسم إلى قسمين[1]

* عَلَمٌ لمن يعقل يتميَّز به مفرده من سائر جنسه؛ نحو (زَيْدٌ وعمرٌو) اللذين قد عرفا وشُهِرَا من الأسماء التى قد صارت مشهورة بعينها فلا تحتاج إلى نعت، وإنْ نُعِتَتْ كانت نعوتها على سبيلِ المدح أو القدح، لا على سبيل أنها تتميز بالنَّعت؛ (فقد يكون النعت مميزًا للأسماء الأعلام المشهورة -إذا اشتركت فى الألفاظ- مثل أن يكون (زيدٌ، وزيدٌ، وزيدٌ) مشهورين فيحتاجون حينئذ إلى التمييز[2] بالنعوت)[3]، وكالأسماء التى ليست بمشهورة، بل[4] قد اشتركت بغيرها، مثل (محمدٌ، ومحمدٌ)، (وعُمَرُ، وعُمَرُ)، فلا تتميز إلاَّ بنعتها؛ كقولك (محمد البزاز)، و(محمدٌ الطويلُ)، (محمدٌ القصيرُ)، فقد تميزت هذه /٢٤/ الأسماء بنعوتها، إذْ لو لم تُنْعتْ لا لتبست، ولم يعرف المقصود من المحمَّدِين المذكورين.

المدينة وقوعه بعد النكرة، وأنكره الخليل، وعدَّه أبو عمرو لحنا، وقيل هو مسموع على قلة، وقد يقع بعده الفعل مضارعًا، وماضيًا، كقوله تعالى ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ وقوله ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾، وما أخرجه البخارى (٨/١٢-الشعب) (... وَكان رَسُول اللَّهِ هو صَالَحَ أَهْلَ البَحْرَيْنِ ...) وانظر (الكتاب ٢/٣٩٣، ٣٩٧، والبحر ٥/٢٤٧، والرضى ٢/٢٥).

(١) وهما -كما نَصَّ- نوعا العلم الشَّخصىّ، وأهمل المصنف العلم الجنسىّ؛ كـ(أسامة) للأسد، و(ثعالة) للثعلب، وغيرهما، راجع (الأشمونى ١/٩٧، والتصريح ١/١١٤، وشرح عمدة الحافظ ص٢٥٠).

(٢) قال المبرد (المقتضب ٤/٣٩٩): (لو قلت: رأيت زيدا الأحمر، وهو لا يُعَرف إلا بهذا النعت، لم يكن قولك: (رأيت زيدًا) مُغْنِيًا ...)أهـ.
وانظر (المرتجل ص٢٨٨، والمحرر ٣/٤٩٣).

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص)، وأحسبها بخط ناسخها.

(٤) فى النفس من هذه الكلمة شئ، وعندى أن (الواو). أنسب.

* وعَلَمٌ لما لا يَعقِل يتميَّز به فى جنسه من غيره، وهو مما يستعمله العاقلون ويألفونه فى الإبل والخيل[(١)]، وإذا[(٢)] سمى فرس منها بعينه (سَكَابِ)[(٣)] أو (صَرِيحًا)[(٤)]، أو جمل منْها (شَدْ قَمًا) أَوْ (جَدِيلًا)[(٥)]- وإنْ كانت أجناسا فى الأَصل- فقد تميزت من جنسها بذلك الاسم الذى قد خُصَّتْ به، واستعمله العاقلون.

وبعض[(٦)] الأسماء الأعلام يدخل عليه لام التعريف، وذلك على ضربين[(٧)]

* **الضَّرب الأول**: وهو ما تكون فيه[(٨)] اللامُ لازمةً لا يجوز حذفها من الاسم، وذلك كل اسم عَلَمٍ سُمّى بلفظةٍ فيها الألف واللام[(٩)]، وجُعِل علما مع وجود الألف واللام؛ مثل تسميتهم (الثُّريَّا) بـ(النَّجْمِ)، وخصوها[(١٠)] بالنجم دون سائر النجوم

---

(١) قال الزمخشرى (المفصل ص٩) (سَمَّوا ما يتخذونه من خيلهم وإبلهم، وغنمهم وكلابهم، وغير ذلك بأعلام -كل واحد منها مختص بشخص بعينه. يعرفونه به، كالأعلام فى الأناسِيِّ.) أهـ، وانظر (التسهيل ص٣١).

(٢) كذا، ولعل (كما) أنسب.

(٣) قيل: هو علم لفرس بوزن (قَطَامِ)، وقيل اسم فرس عُبَيْدة بن ربيعة، وقد ورد فى قوله (قُحَيْف العجلى، أو رجل من تميم) من أبيات

أَبَيْتَ اللعنَ إنَّ سَكَابِ عِلْقٌ تَجُوعُ لَهَا العِيالُ، وَلاَ تُجَاعُ

راجع (شرح الحماسة للتبريزى ٢٠٨/١، ياقوت ٢٢٩/٣، اللسان (سكب) والخزانة ٢٩٧/٥).

(٤) ضبط بالخاء المعجمة تصحيفا، فهو بالمهملة؛ ففى اللسان (صرح): (صَرِيحٌ اسم فحل مُنْجِب) أهـ وقال (الصريح: فحل من خيل العرب معروف) أهـ. وفى (العمدة ٢٣٤/٢)؛ قال ابن رشيق (الصريح لبنى نهشل، وزعم غيره (ابن سعد): أنه كان لآل النعمان) أهـ.

(٥) كلاهما بالدال المهملة: فحلان من الإبل كانا للنعمان بن المنذر (العمدة ٢٣٣/٢، والمرتجل ص٢٩٠، واللسان (شدقم، جدل)، وابن يعيش ٣٤/١).

(٦) د: (وبعضها) -تصحيف-.

(٧) شرح المفصل (٤١/١).

(٨) الضمير عائد على قوله: (الضرب)، حتى لا يتكرر مع قوله: (من الاسم) الآتى.

(٩) فمقارنة النقل، أو الارتجال شرط، راجع (المغنى ٤٩/١).

(١٠) ص، د: (وخصوه) -بضمير المذكر- وأثبتُّ المناسب.

علما لها، ولو لم يلفظ بالثريا[١]، بل إذا قالوا (النَّجْمُ) عُلِم أن مرادهم: الثُّرَيَّا[٢] لا غير.

وكذلك (الدَّبَرَانُ[٣]، والعَيُّوقُ[٤]، والسِّمَاكُ)[٥]، كل هذه أعلام على هذه النجوم؛ لا يجوز حذف الألف واللام[٦] منها[٧]، [٨] لأنها سُمِّي بها، والألف واللام فيها(٦)، فصارت الألف واللام، كالجزء من الكلمة[٩].

* - **والضرب الثاني**: وهو كل اسم عَلَم كان فيه لمحٌ من الصفة، كقولنا (الحَسَنُ، والحُسَينُ، والعبّاسُ، والفَضْلَ[١٠]، والحارِثُ) وما أشْبَهَهُ[١١]،

---

(١) قال الزمخشري (المستقصى ١/٢٤): (النجم، وهو اسم للثريا خُصَّتْ به من بين سائر الكواكب) أهـ.

(٢) د: (الثرايا) -بالألف بعد الراء- (تصحيف).

(٣) منزل للقمر، وهو مشتمل على خمسة كواكب في برج الثور، سُمّى بذلك؛ لأنه يتبع (الثريا) (المنجد -٢٠٥).

(٤) نجم أحمر مضئ في طرف المَجرَّة الأيمن يتلو (الثُّرَيَّا)، ولا يتقدمها. (المنجد-٥٣٨، د. الأدب ٣٦١/٣).

(٥) أحد السماكين: نجمان، يقال لأحدهما: الرامح، وللآخر الأعزل (السَّابقان - ٣٥١، ١/٤٦٥، والاشتقاق لابن دريد ص٤٤).

(٦) سيبويه (٢/١٠٢ محقق): (وأما الدَّبران، والسِّماك، والعيُّوق، وهذا النحو، فإنما يلزم الألف، واللام من قِبَل أنه عندهم الشئُ بعينه) أهـ. وانظر (المقتضب ٤/٣٢٥).

(٧) د: (فيها) - تصحيف.

(٨) ما بين الرقمين ساقط من (د).

(٩) الرضى ١/١٣٩ (كانت اللام في مثله لازمةً؛ لأنه لم يَصِرْ علما إلا مع اللام، فصارت كبعض حروف ذلك العلم.) أهـ، وانظر (٢/١٣٦ منه، والصاحبي ص١٢٥).

قلت: لا تُحذَف إلاّ في نداء، أو إضافة؛ لأن حرف النداء، والإضافة لا يجامعان (أل) هذه، على أنه سمع في غيرهما الحذف، قالوا: (هذا عَيُّوقٌ طالعا).

انظر (١/١٥٣-١٥٤-تصريح).

(١٠) هذا خلاف ما قبله، وما بعده، فهن منقولات من صفة، وهو من مصدر، وراجع (ابن يعيش ١/ ٢٩- ٣٠، شرح الكافية ١/١٣٩، والهمع ١/١٧٢)، ولكنه جعل الحكم للغالب.

(١١) د: (وما أشبه) -في الموضعين- تحريف.

فالحَسَنَ والحُسَينُ، ملموح فيهما معنى الحُسْنِ، والعباس ملموح فيه [معنى](١) العُبُوس(٢)، والفَضْلُ معنى الفضل، والحارث معنى(٣) الحَرْثِ(٤)، فهذا وما أشبهه يجوز فيه أن تأتى بالألف واللام، وأن تحذفهما(٥)، فتقول حَسَنٌ، وحُسَينٌ، وعَبَّاسٌ، وكذلك باقيها(٦).

وهذا النوع مخالف للأول؛ لأنَّ الأول لا تُحذف منه الألف واللام؛ لأنه إنما سُمِّىَ بالاسم، والألف واللام فيه، وهذا سُمِّىَ به، وليست الألف واللام فيه، وإنَّما أدخلت الألف واللام فيه؛ لضرب من التفخيم والتعظيم؛ إذْ كانت الصفة تفخيمًا، وتعظيمًا، هذا فى الصفة التى يسمى بها عند الوضع، وليس فيها ألف ولام، كـ (حَسَنٌ، وحُسَيْنٌ، وعَباسٌ، وفَضْلٌ) وإنما أُدْخلتْ الألف واللام فيهم بعد وضع التسمية /٢٥/ للتعَّظيم والتفخيم(٧) وإذا سمى مولود وقت وضعه(٨) باسم فيه الألف واللام فإنها تثبت فيه، ولا يجوز حذفها، بل تكون ثابتة، اسمًا جامدًا كالنَّجم، والدَّبَرَان، أو صفة كالحَسَن، والحُسَين، وما أشبههما، فلو سمى بهذه الأسماء، وفيها الألف واللام -عند الوضع- لم يجد

---

(١) زيادة مُفَادها من كلامه.

(٢) الاشتقاق (ص٤٤).

(٣) ص، د: (مِنْ) فى الموضعين، وأثبتُّ المناسِبَ، وهو من كلامه.

(٤) إصلاح الأرض للزرع، أو الكَسْبُ. (الاشتقاق ص٤٤).

(٥) ص، د (تحذفها) - تصحيف.

(٦) قال ثعلب (المجالس ١/٣١٠): (... إدخال الألف واللام، وإخراجهما عند الكسائى، والفراء واحد، وقال الخليل إذا أسقطتهما، فلا يكون الاسم الأول، فلا يسقطهما إلاَّ وقد حُوِّل المعنى) أهـ، قال ابن الخشاب (المرتجل ص٢٩٧): (فمن ألحق اللام هذه الصفات المعلقة أعلامًا راعَى معنى الوصف فى الأصل، ومن حذفها غلَّب النقل إلى العلمية، ولم يراع للكلمة أصلًا فى أول الوضع. أى قبل النقل) أهـ وراجع (الارتشاف. ق١٥٥/أ).

(٧) قال الفراء ١/٢٤٢: (العرب إذا فعلت ذلك فقد أمسَّتْ الحرف مدحا) أهـ.

وقال الرضى (١/١٣٩ ش الكافية): (... إن كانت متضمنة للمدح كالحسن، والحسين، وذمه إن كانت متضمنة للذم كالقبيح، والجهم لو سمى بهما) أهـ.

(٨) لو قال: (وقت وضع الاسم له) لكان أدق، وكأنه كذلك، ونُسِخَ مضطربًا.

حذفها، لأنها تصير كالجزء من الكلمة[١].

وما كانَ من الأسماءِ نكرةً كرجلٍ، وفرسٍ، ونجمٍ، وحجرٍ، وحَيَوان[٢]، وأردتَ أن تُسَمِّيَ به شخصا؛ ليصير به علما يمتاز به جاز ذلك؛ فتقول (جاءنى فَرَسٌ ونَجْمٌ)، و (رأيتُ فرسًا ونجمًا)، و (مررتُ بفرس ونجم)، ولا يجوز دخول الألف واللام عليه؛ إذْ قد صار علمًا يجرى مَجرى زيد وعمرو[٣] -كما تقدم فى الفصل[٤]-.

وكذلك إذا سميت امرأة بـ(الياقُوتَةِ)، فلا يخلو أن تنظر فيه جنس الياقوت مجردا عن الوصفية، فيكون، كـ(النَّجْم) للثريا[٥]، لا يجوز حذف الألف واللام منه، أو أن تنظر[٦] فيه إلى معنى الصفة، من حيث صفاؤه[٧]، وجوهريَّته، فيكون كالحَسَن، والعبَّاس، يجوز إثْباتُ الألف واللام وحذفهما؛ كما كان ذلك فى الحَسَن والعبَّاس[٨].

---

(١) في الهمع ١/٧٢: (هذا النوع أحق بعدم التَّجَردُ؛ لأن الأداة فيه مقصودة فى التسمية قصد همزة (أَحْمَد)، وياء (يَشْكرَ)، وتاء (تَغْلِبَ) أهـ.

(٢) وهو المنقول من اسم عين. أى ذات انظر (التصريح ١/١١٥)، والثعالبى (٢٤٠-٢٤١).

(٣) بل ذكر الرضى فيه جواز دخول الألف واللام للمح الأصل إنْ كان فى الأصل المنقول منه معنى المدح والذم؛ قال: (فالأولى جواز لمح الأصل، نحو: (الأسد) - فى المسمى بأَسَد، و(الكلب) فى المسمى بكلب، قالوا: بنو الليث - فى بنى ليث بن بكر بن مناة-، وإنْ لم يكن فى الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام إلا إذا وقع اشتراك اتفاقيٌّ، فحينئذ إمَّا أن تُضيفَ العَلم، أو تعرفه باللام.) أهـ (ش الكافية ١/١٣٨).

(٤) أُحِسُّ فى الكلام سقطا؛ كأَنْ يكونَ الأصل: (وإن كان فيه ما يلمح جاز دخولها)، وهو ما يُلَمِّحُ له الآتى (وكذلك إذا سَمَّيتَ ...) وراجع الرضى السابق.

(٥) ص، د (والثريا)، وأظنه سهوا عن المثبت.

(٦) د: (ينظر) -بالياء- وهو صواب، والمثبت الأنسب، وهو من (ص).

(٧) ص (صفائه)، و(د) (صفاته). والأول ضعيف، والثانى تصحيف.

(٨) ولا أدرى لماذا فرَّقَ؟ وقد قرَّر قبلُ أَنَّ العبرة بالوضع، فما قارنت الأداة وضع اسمه، فزيادتها لازمة، وما لم تقارنه، فالجواز والإثبات للَّمْحِ، -إنْ كان فيه ما يلمح- والمنقول من صفة، أو مصدر، أو اسم عَين فى ذلك سواء، قال أبو حيان (الارتشاف ١٥٥/أ) (... إن لمحت فيه الأصْل أدخلت عليه (أل)، أو لم تلمح استدمت تجريده منها أ) أهـ.

فصـــل

والكُنَى ، والألقاب كلها أعلام[١] ، وقد يكون المضاف علما

فأما الكُنَى فهى[٢] كل اسم كان (مبدوءًا)[٣] بأب[٤] ، أو[٥] بأم[٦] ، كقولك أبو بكر ، وأبو على ، وأبو زيد ، وأبو الفتح ، وأبو الفرج ، وأم كلثوم ، وأم حسن ، وأم الإخوة ، وأم البنين ، وأم عامر ، وما أشبهه.

- وأما الألقابُ ، فمثل حسامُ الدِّين ، وشجاع الدِّين ، وكبطَّةَ ، وقُفَّةَ[٧] وشميلة[٨] ، وقمامة[٩] ، وحِنْطِش[١٠] ، وكل ما سمى به إنسانٌ خلافا لاسمه الموضوع عليه بعد الولادة[١١].

---

(١) سيبويه (٢/٩٧-محقق) : (الألقَابُ ، والكنى بمنزلةِ الأسماء ، كزيد ، وعمرو) أهـ. وانظر (٣/ ٥٠٦) منه ، والمقتضب ١٧/٤ ، ٣٢٧ ، وابن يعيش ٢٧/١).

(٢) ص : (فهو) -تصحيف-.

(٣) زدته من المصادر.

(٤) ص ، د : (بأبو) -بالواو- تصحيف-.

(٥) (أو) سقط من (د).

(٦) أو ابن ، أو بنت ، أو أخ ، أو أخت ، أو عم ، أو عمة ، أو خال ، أو خالة ، (الخضرى ٦٢/١).

(٧) الشجرة اليابسة البالية ، يُشبَّهُ بها الرجل المسن ، وأيضًا الزنبيل على هيئة قرعة يُتَّخذ من الخوصِ ، ونحوه. (د. الأدب ٢٦/٣ ، واللسان -قفف-).

(٨) لعلَّهُ : ما يُشْتَمل به ، أو تصغير (شَمْلَةٍ) له أيضًا ، أو هو (سَمِيلَةٌ)-بالسين المهملة- الخرقة البالية ، أو : (سُمَيْلَةٌ) -تصغير السَّمَلَة)- : الماء القليل ، أو : الحمأةُ من الطين ، وجميعها صالح للتلقيب ذما ، راجع (اللسان-سمل ، شمل-).

(٩) الكُناسةُ ، والجماعة من الناس. ولعله تصحيف : (بُقَامة) ؛ إذ يقال : رجل بُقامةٌ ، لقلة عقله ، شُبِّهَ بالبقامة من الصوف : ما يطيِّره النَّجَّادُ (مجالس ثعلب ٣٧٤/٢ ، واللسان -بقم).

(١٠) لم أتمكن من تحقيق هذه الكلمة ، فلعلها محلية خالصة. والذى بين يدى (الحُنْظُبُ) -بالطاء- ذكر الخنافس والجراد : والأغلب فيه الظاء ، وقال ابن دريد : (حُنْطُبٌ ، وحُنْطَبٌ حنش من أحناش الأرض ، والحُنْظَبُ - بالظاء المعجمة : الذكر من الجراد) أهـ ، ولَعَله حِنْفِصٌ لصغير الجسم ، أو : حِنْتِصٌ ما سقط من القُراعة ، والمروةُ من سقط النار ، وراجع (اللسان. حنطب ، حنفص وحنتص ، والاشتقاق ١٢٠ ، وأدب الكاتب ١٠٧).

(١١) أبو حيان (البحر ١٠٤/٨) : (اللقب : هو ما يُدْعى به الشخص من لفظ غير اسمه ، وغير كنيته ، =

- وأما المضاف[١]، فهو قولك عبدُ اللَّهِ، وعبدُ الصَّمدِ، وعبدُ الرحمنِ، وعبدُ الدارِ، وشبهُه؛ كلها أعلام مضافة؛ لأنَّ الاصطلاح وقع عليها عند التَّسمية بها على الإضافة[٢]، وسيُذْكَر ذلك فى (عطف البيان)[٣]-إنْ شاء الله-.

•• وحاصل هذا الفصل:

معرفة حد العَلَمِ، وأنه لمن يعقل، ولما[٤] لا يعقل، وأنه قد تدخل عليه لام التعريف، وأَنَّ لام التعريف[٥] فيه قد تكون لازمةً، وغيرَ لازمةٍ، والجميعُ مُبيَّن فى الفصل.



= وهو قسمان: قبيحٌ، وهو ما يكرهه الشخص؛ لكونه تقصيرًا به وذمًا، وحَسَنٌ وهو بخلاف ذلك.. .)أهـ، وانظر (يس ١/١٢٠).

(١) اكتفى بنوع من الأعلام المركبة، وهو المركب الإضافى؛ إذ هو الغالب، والآخران الإسنادىُّ كشاب قرناها، والمزجىُّ كمعدى كرب، وقد ذكرها جميعها فى (٤/١٩٠- ١٩٣ المحرر)، وانظر (التصريح ١/١١٦-١١٨).

(٢) ص، ب: (العلمية) -سهو-.

(٣) (٣/٥١٣ المحرر).

(٤) ص، ب (لِمَنْ) -وهو غير مناسب-.

(٥) (لام التعريف) سقط من (د).

الفصل الثالث(١)

فـى المبهمـات

/٢٦/ وهى أسماء الإشارة(٢) ؛ مثلُ ذَا وذَاكَ وذلِكَ -للمذكَّر(٣)- وتا وتى ، وتِهِ ، وتاكَ ، وتِيكَ ، وتِلْكَ(٤) ، وذِهِ ، وذِى -للمؤنَّث- ولا يُثَنَّى(٥) من هذه(٦) اللغات إلاَّ قولك تا وحدها(٧) ؛ وعلة ذلك : السماعُ تقول -فى تثنيتها- تَانِ ، ولا يجوز تثنية باقى لغاتها.

وذَانِ للمذكر المثنى ، وتَانِ للمؤنث المثَنَّى ، وتُشَدَّدُ النون وتُخفَّف

---

(١) ص ، د : (الثاني) -سهو-.

(٢) قصر المبهم على أسماء الإشارة ، وهو صنيع سيبويه ، قال فى (٢/٥ محقق) : (وأما الأسماء المبهمة ، فنحو هذا ، وهذه ...)أهـ ، وجُلُّهم يَعنُون بالمبهمات : أسماءَ الإشارة والأسماءَ الموصولة ؛ قال ابن الخباز (الغرة ص٩١) (المبهم نوعان موصول ، واسم إشارة ، وسُمِّيَا بالمبهم ، لأنهما فى أول الوضع غير مختصين بمعين ، وعُدًّا فى المعارف ، لأَنَّهما حين الاستعمال لا يكونان إلاَّ لِمخصوص) أهـ ، وقال الرضى (٢/١٣٠-ش الكافية) : (ويُعْنَى بالمبهمات أسماء الإشارة ، والموصولات ...)أهـ وانظر أيضًا نحوه فى (المرتجل ص٣٠٤ ، والمفصل ص١٩٧ ، وشرحه ٨٦/٥ ، ومفتاح العلوم ص٣٤ ، والجامع ص١٨) ثم راجع ٢/ ٣٦ من المحرر.

(٣) سقط (للمذكر) من (د).

(٤) يشير بذلك إلى المراتب الثلاثة القُربى ، والوُسطى ، والبعُدى. مع المذكر والمؤنث -على ما يلى- ، وانظر (الاتشاف ق١٥٧/ب).

(٥) وقع بعده سهوا فى ص ، د : (ويجمع) ، والواقع أنه لا جمع لكلتا الصيِّغتين من لفظهما ، بل للجمع صيغة خاصة يستوى فيها المذكر ، والمؤنث ، وهو ما يشير إليه كلامه الآتى بإشارته إلى التثنية خاصة ، وانظر الزجاج (مالا ينصرف ص٨٢ ، وابن يعيش ١٣٣/٣).

(٦) الإشارة إلى أسماء المؤنث.

(٧) كأنها عبارة الزمخشرى : (ولم يُثَنَّ من لغاته إلا (تا). وحدها.) أهـ ، وجوَّز ابن يعيش أن تكون (تان) تثنيت (تا) ، أو تثنية (تى) ، و(تِهِ) على حذف ، وقلب حركة (١٣٣/٣) ، وهو مستبعد ، فالظاهر قصر التثنية على (تا) استغناءً عن باقى لغاتها ؛ كما فعلوا فى التَّصغير على ما يأتى فى (٢/ ٣٠٥) المحرر.

ولا يجوز الجمعُ بين ها التنبيهِ، ولام البعد، وتسمى لامَ التَّراخى كقولك (هَاذَلِكَ)، فإنَّ هذا لا يجوز[(١)]، لأن (ها) التنبيه تختص بالقريب، واللاَّمُ من ذلك تختص بالبعيد[(٢)]، فإذا قلت (هَاذَلِكَ)، فكأنك قد جمعت بين القرب والبعد فى لفظة واحدة، وذلك ممتنع[(٣)].

واعلم أن (ها) التنبيه فى قولك: (هذا) حرف، واسم الإشارة (ذا)[(٤)] وحده واللام التى للبعد فى (ذلك) حرف أيضًا.

وقد تلحقها كاف الخطاب، وهى حرف مع أسماء الإشارة، لا موضع لا من الإعراب عند جميع النحويين[(٥)]؛ لأن الحروف مبنية[(٦)]؛ بخلاف الكاف فى قولك غُلَامُكَ وأكرمتُكَ، فإنَّ الكاف فى غُلَامُكَ -وإنْ كانت مبنيةً- فهى فى موضع خفض بإضافة غلام إليها، والكافُ فى: أكرمتُكَ فى موضع نصب؛ لأنَّها مفعولةُ (أكرمْتُ)؛ لأن هذه الكاف اسمٌ مضمرٌ له موضع من الإعراب، والكاف

---

(١) الارتشاف ق١٥٧/ب.

(٢) انظر العكبرى (التبيان ص١٥).

(٣) قال الحفنى -على الأشمونى ق١٠٢ (لأن (ها) التنبيه تدل على قرب المشار إليه، واللام على بعده، وهما متنافيان) أهـ. وقال ابن الخشاب (المرتجل ص٣٠٢) (لا تفاقهما فى الدلالة على التراخى، والبعد فى المشار إليه، فلا يقال: هَذَلِكَ، وهاتِلْكَ) أهـ. وهو غريب.

(٤) البصريون على أنه ثلاثى الأصل، والألف عينهُ مع حذف لامه. أو عكسه، والكوفيُّون على أن الاسم هو الذال وحدها، وزيدت الألف دعامة، وعليه السُّهَيْلِىّ، وذهب السيرافى، وحسَّنَهُ أبو حيان إلى أنه ثنائى مثل (ما)، فألفه أصل، وغير واضح مذهب المصنف فيه، وإن كان ظاهره على ثنائيته. راجع (الارتشاف ق١٥٧/أ، والتبيان للعكبرى ص١٤، والفراء ١٥٤/٢، والإنصاف م٥٩، والهمع ٧٥/١، والمحرر ٣٠٤/٢- حاشية).

(٥) قال الأشمونى (١٠٢/١ ط الحلبى): (وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية - على اختلاف مواقعها- ؛ لأنها لو كانت اسمًا لكان اسم الإشارة مضافًا، واللازم باطل؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال) أهـ، وانظر (ابن يعيش ١٣٤/٣، والمحرر ٣٣٦/٢، وحواشيها.

(٦) فى النفس من هذه العلة شئ، فلا محل لها هنا، وكأن فى النص سقطا كأن يقول: (وهو مبنى)، وبه يتسق السياق مع علته.

في (ذلِكَ) لا موضع لها من الإعراب[١].

/٢٧/ واعلم أنَّ الكاف التى للخطاب -اسمًا كانت أو حرفًا- مفتوحةٌ فى خطاب المذكر، مكسورةٌ فى خطاب المؤنَّث[٢]، مضمومةٌ فى خطاب (المثَّنى و)[٣] الجمع المذكَّر والمؤنَّث؛ مثال ذلك كله: (ذَاكَ الرَّجُلُ) و(ذَلِكَ الرَّجُلُ) -بفتح الكاف- و(ذَلِكِ الرجلُ - ياامرأه) -بكسر الكاف- و(ذلِكُمْ)- لجماعة المذكر المخاطبين - و(ذلكُنَّ) -لجماعة النساء المخاطبات-، و(تِلْكَ)، و(تَانِكَ) فهذه الكاف مفتوحةٌ مع المذكر مكسورةٌ مع المؤنث المفرد أبدا، مضمومةٌ مع التثنية والجمع، مع المذكر والمؤنث، ويأتى ذكر ذلك مُستَقصىً فى باب المخاطبة[٤] - فى آخر مقالة الأسماء[٥]-.

واعلم أن هذه المُبْهَماتِ -نعنى أسماء الإشارة[٦]- مبنية كلها، لا يدخلها إعراب؛ والعلةُ فى بنائها تضمُّنها معنى حرف الإشارة، وإِنْ كان لا يُنْطَقُ به[٧]- وقيل بنيت؛ لأنها أشبهت الحروف بكونها مُحْتاجةً إلى ما يفسِّرها من بعدها، كما أن الحروف محتاجة إلى الأَسماءِ والأفعال، وما أشبه الحروف بُنِيَ[٨]؛ فلذلك لا

---

(١) راجع (المحرر ٣٣٦/٢).

(٢) أى المفرد فيهما كما لا يخفى، وسيأتى له قريبًا.

(٣) زيادة يقتضيها السياق. وهى من كلامه الآتى قريبا هنا، وفى (٣٣٤/٢).

(٤) ٣٣٤/٢-٣٤١.

(٥) كذا، ولعله ترتيب (تصريحه) الذى نرجح أن يكون هذا الكتاب تحريرًا له.

(٦) انظر ما سبق فى أول الفصل من تعليق.

(٧) قال الأنبارى (أسرار العربية ص٢٥٣: (حرف الإشارة، وإن لم ينطقوا به - إلا أن القياس كان يقتضى أن يوضع له حرف، كغيره من المعانى؛ كالاستفهام والشرط والنفى، والنهى ... إلى غير ذلك، إلا أنَّهم لما لم ينطقوا به، وضَمَّنُوا معناه اسم الإشارة -وإن لم ينطق به- وجب أن يكون مبنيًّا)، اهـ، وانظر الزجاج (ما لا ينصرف ص٧٩، والكتاب ٢٨٠/٣، والأشباه ٢٢٩/١).

(٨) قال الرضى (٣٠/٢ ش الكافية): (قيل إنَّما بُنِيَتْ؛ لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها... كاحتياج الحرف إلى غيره) أهـ، وانظر ما يأتى فى (المحرر ١٨٠/٤).

تعمل العوامل فى لفظها شيئًا ؛ تقول : (جَاءنى هَذَا ، وهَذِهِ) ، و(رأيتُ هذَا وهَذِهِ) ، و(مررتُ بهَذَا وهَذِهِ) ؛ فقولك هذا وهذه لم تؤثر فيهما[1] العوامل شيئًا.

• • وحاصلُ هذَا الفَصْلِ

أَنَّ معنى هذه الأسماء الإشارة ، وأَنَّ لفظة (ها) فيها للتنبيه ، وأن الكاف للخطاب ، وذا اسمٌ للإشارة ، واللامُ للبعد ، وأَنَّ هَذَا يختص بالقريب ، وذَاكَ يختصُّ بالذى يليه ، وذَلِكَ بالبعيد ، وأنه لا يجوز أن يُجْمَعَ بين ها[2] التنبيه ، ولام التراخى ، وأنها مبنيةٌ لا يدخلها إعراب ، وأنَّ فى بنائها علتين ، والجميع مُبَيَّنٌ فى الفصل.



(١) ص ، د : (فيها) -بإفرادٍ- تصحيف.

(٢) ص ، د : (هاء) -بالهمزة- تصحيف.

الفصل الرابع

فيما عُرِّف بالألف والـلام

نحو الرَّجُلُ والغُلَامُ ، فهذه اللام تكون للعهد[١] ، ومعنى العهد أن يكون قد تقدم ذكر (رجل) عَهِدْتَهُ[٢] ، وعَرَفْتَهُ[٣] ، فيقول لك مخاطبك (رأيتُ ذلك الرجُلَ) ، (يعنى)[٤] الذى عرفته ، ويوضحه لك قوله -تعالى- ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٥] ؛ ألا ترى أن رُسولا الأول جاء نكرة فلما أعيد ذكره بالألف واللام علمنا أنه ذلك الرسول المعهود الذى تقدم ذكره نكرة[٦] .

/٢٨/ وقد تكون هذه اللام للجنس[٧] ؛ كقوله تعالى- ﴿إِنَّ الأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[٨] لم يُرِد به إنسانًا بعينه ، وإنما أراد بقوله : الإِنْسَان جميع بنى آدم[٩] ، فدلَّ على أَنَّ الألفَ واللام تكونان لجميع الجنس[١٠] ؛ وكذلك قولهم (أهلك

---

(١) انظر (الارتشاف ١٦٠/أ) .

(٢) الفراء ١/٤٧٣ : (كل حرف ذكره متكلم نكرةً ، فرددت عليها لفظهَا فى جواب المتكلم زدت فيها ألفا ، ولاما ، كقول الرجل : (قد وجدت دِرهما) ، فتقول أنت فأين الدرهم؟) أهـ .

(٣) العهد يكون بتقدم مدخول (أل) ؛ كما مثل ، أو يكون حاضرًا مبصَرا ؛ كقولك القرطاس -لمن يترصد- ، أو حاضرا فى العلم ، كقوله تعالى : ﴿إِذْ هُمَا فِى الغَارِ﴾ . أفاده أبو حيان (الارتشاف -ذاته-) .

(٤) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) - بخط ناسخها .

(٥) المزمل : ١٥ ، ١٦ ، وفى (ص) : (فأرسلنا) ، وهو خطأ .

(٦) الزمخشرى (٣/١٧٨-الكشاف) : (لما أعاده ، وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف ، إشارة إلى المذكور بعينه) أهـ ، وانظر (التبيان ١٢٤٧ ، والبحر ٨/٣٦٤) .

(٧) (وهى التى لم يتقدم للاسم الداخلة عليه لفظ ، ولا هو حاضر مبصَر ، ولا حاضر معلوم) . قاله أبو حيان (الارتشاف ق ١٦٠/ب) .

(٨) العصر ١

(٩) الطبرى ٦/١٢٥ (بمعنى : جنس الناس) أهـ وفى البحر ٨/٥٠٩ : (الإنسان اسم جنس يعم ، ولذلك صح الاستثناء منه) أهـ ، وراجع (البيان ٢/٩ ، ٥٣٣ ، والصاحبى ص٣٤٨) .

(١٠) قال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ص٦٣) : (وعلامتها : صلاحية الاستغناء عنها بكل) أهـ ، =

النَّاسَ الدينارُ والدِّرهمُ) ، و : (رخص الطَّعامُ) ، و (رخص السِّعر) ، فليس المرادُ دينارًا بعينه ، ولا درهما بعينه ، ولا طعاما ، ولا سعرا بعينْهما[(١)] ، وإنَّمَا المراد جنس الدنانير والدراهم ، وجنس الطعام[(٢)] والأَسعار[(٣)] ، بل ذلك واقع على كل دينار ، ودرهم ، وطعام ، وسعر[(٤)].

وقال الخليل[(٥)] التَّعريفُ بالألف واللام كليهِما ؛ وقال سيبويه[(٦)]

= وانظر (المغنى ١/٤٩ ، والتوضيح ١/٢٦٠ ، والمرتجل ص٢٩٨).

(١) فى هذا التعبير نظر ؛ إذ المختار الجمع والإفراد ، والأحسنُ الجمع ، أما التثنية فقد نص على جوازها ابن مالك ، ووهَّمه أبو حيان ، والصحيح جوازه قليلا ، وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والإفراد ، والتثنية ، والمختار الجمع. راجع (الأشمونى ٢/٨٧٨ ط الحلبى التصريح ١/١٢٠ ، والهمع ٢/١٢٢).

(٢) الأطعمة أنسب ، وإنْ صلح التعبير على معنى الجنس ، كقوله تعالى : ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ﴾.

(٣) قال الرمانى (معانى الحروف ص٦٥) (كل ذلك لا يراد به شيء بعينه ، وإنما يراد به الجنس ، وهو واحد يدل على أكثر منه) أهـ.

(٤) راجع الفراء (المعانى ١/٤٢٦) وابن فارس (الصاحبى ١٢٥).

(٥) ابن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى البصرى. أبو عبد الرحمن. ولد بالبصرة سنة ١٠٠هـ/٧١٨م ، وشبَّ على حب العلم. أخذ عن أبى عمرْو ، وعيسى بن عُمَر ، وأيوب ، وعاصم ، وغيرهم ، وهو أستاذ سيبويه ، ولُحْمَة كتابه ، كما تلمذ عليه الأصمعى ، والنضر ، ومؤرج ، وغيرهم. شافه الأعراب ، واعتكف للعلم ، ونبغ كما لم ينبغ سابق. توفى سنة ١٧٠هـ/٧٩١م. من آثاره -على ما يُنْسب إليه- العين ، ومعانى الحروف ، والعوامل ، والعروض ، والنقْط ، والشكل. وغيرها. انظر (الفهرست ٦٣-٦٥ ، إشارة التعيين صورة ١٩ ، البغية ١/٥٥٧-٥٥٩ ، المزهر ٢/٤٠١ ، معجم الأدباء ١١/٧٢-٧٤ ، هدية العارفين ١/٣٥٠ ، والموسوعة ٤٢٩ ، النشأة ٧٧-٧٩).

(٦) عمرو بن عثمان بن قَنبر أبو بشر ، أو : أبو الحسن ، والأول الأعرف ، فارسى الأصل هاجر إلى البصرة مع أهله. طلب العلم- فاختلف إلى حماد ، والخليل ، وعيسى بن عمر ، ويونس وأبى الخطاب الأخفش الأكبر- نبغ فى النحو حتى صار إمامه غير المُدافَع ، وكتابه عمدة الباحثين ومَحَجَّتُهم إلى اليوم. قضى على أثر مؤامرة علمية من الكسائى. لم يُنْتَصف له فيها. ترك على أثرها العراق وعاد إلى موطنه ، وكانت وفاته شابًا سنة ، ١٦١ ، أو ١٧٣ ، أو ١٨٠ ، أو ١٨٨ ، أو ١٩٤هـ-على خلاف- راجع (الفهرست ٧٦-٧٧ ، البغية ٢/٢٢٩-٢٣٠ ، إشارة التعيين لوحة ٣٨-٣٩ ، الموسوعة ٥٧٤-٥٧٥ ، الهدية ١/٨٠٢ ، الوفَيَات ٣/٤٦٣-٤٦٥ ، والنشأة ٧٩- ،=

التَّعريف باللام وحدها، وإنَّما دخلت الألفُ معها للوصل[١].

• • وحاصلُ هذَا الفصلِ:

أَنَّ الألف واللام يكونان لتعريف العهد، ويكونان لتعريف الجنس، وأَنَّ فى التعريف بهما قولين.

= المزهر ٢/٤٦٢، والمنجد ٣٧٥-أعلام) وغيرها.

(١) سيبويه ٤/١٤٧ (تكون (الهمزة) موصولة فى الحرف الذى تُعَرَّفُ به الأسماء، والحرف الذى تعرف به الأسماء هو الحرف الذى فى قولك: القوم، والرجل، والناس ... وزعم الخليل، أَنها مفصولة كـ(قَدْ)، و(سوف)، ولكنها جاءت لمعنى؛ كما يجيئان للمعانى) أهـ وفى ٣/٣٢٤: (زعم الخليل أن الألف واللام اللتيْنِ يعرفون بهما حرف واحد: كـ(قد)، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلةً من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام فى قوله: أَأُريدُ؟، ولكنَّ الألف كألف (آيمُ) فى (آيمُ اللَّهِ)، وهى موصولة، كما أن ألف (آيم) موصولة - حدثنا بذلك يونس عن أبى عمرو، وهو رأيه) أهـ؛ ولعلك تلاحظ أن رأى سيبويه خاصَّةً غيرُ واضح من نصه، مما حدا بالكاتبين أن يقفوا بين مفسر، أو مرجح. بل اضطرب فى فهمه البعض كابن هشام - على ما سنرى- يقول الزمخشرى (المفصل ٣٢٦): (وهذه اللام وحدها هى حرف التعريف عند سيبويه، والهمْزة قبلها همزةُ وصل مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزة (ابن) و(اسم)، وعند الخليل أَنَّ حرف التعريف (أل) كهلْ، وبلْ، وإنما استمرَّ بها التخفيف لكثرة الاستعمال) أهـ، ويقول ابن بابشاذ (الهادى ق١١٠): (الحجة للخليل -رحمه الله- فى أن التعريف بهما جميعًا-: هو أن حروف المعانى أكثرها يأتى على حرفين، مثل: هل، وبل ... فتمسك بالأكثر) أهـ، ورجحه السيوطى بسلامته من مخالفة الأصل، وبوجود نظيره. انظر (الهمع ١/٧٩)، ويضطرب ابن هشام فى كتبه، فبينما يقول فى (القطر) (هى (أل) عند الخليل، وسيبويه، لا اللامُ وحدَها خلافًا للأخفش) أهـ، يقول فى شرحه (المشهور بين النحويين أن المعرِّف (أل) عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه ... وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه، والخليل فى أن المعرِّف (أل)، وقال: (إنما الخلاف بينهما فى الهمزة. أزائدة هى أم أصلية) أهـ (شرح القطر ١٢٤-١٢٥)، ولكنه فى الأوضح (١/٩٧) يقول: (وهى أل) لا اللام وحدها، وفاقا للخليل، وسيبويه، وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه) أهـ، وهو لفظ ابن مالك (التسهيل ٤٢). وانظر (التصريح ١/١٤٨)، واختار الرضى قوله سيبويه إنَّ اللام معرِّفة وحدها، بدليل تخطِّى العامل الضعيف لها (٢/١٣٠-١٣١) وهو منتقض بما قرره من اسمية (أل) الموصولة مع تخطى العامل لها كذلك. والحاصل المشهور أَنَّ الهمزة عند الخليل همزةُ قطع أصلية، وُصلتْ فى الدَّرج؛ لكثرة الاستعمال، وعند سيبويه وصلٌ زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن، ولا مدخل لها فى التعريف، والظاهر مذهب الخليل، وأَنَّ هذا الخلاف لا طائل وراءه ثم راجع (الرمانى ص ٧٠، والأشمونى ١/١٣٦-١٣٧، النشر ١/٤١٥، والخضرى ١/٨٤).

الفصل الخامس

فى تعريف الإضافة[١]

اعلم أن المضاف ، إمَّا أَنْ يتعرف بما أُضيف إليه أو يتخصَّص به فإن أُضِيفَ إلى معرفة تَعرَّفَ بها ، وإن أُضِيفَ إلى نكرة تَخصَّص بها ؛ فمثال إضافته إلى المعرفة قولك (غُلامُ زيدٍ ، وغُلامُكَ) ، فقولك غلامٌ معرفة لأجل إضافته إلى زيد ، وإلى (الكاف) المضمرة ؛ ومثال إضافته إلى النكرة قولك (غُلامُ رَجلٍ) ، و(صَاحِبُ ثَوْبٍ) ، ألا ترى أنك خصصتَ الغلام بكونه غلامَ رجلٍ ، وأخرجتَه من أن يكون غُلامَ امراةٍ ، وخصصت صاحب ثوب بالثوب من رجل ليس له ثوب.

واعلم أن من شرط الإضافة أَنْ يُحذفَ معها التنوين ، والألف واللام ، ثم يضاف الاسم بعد حذفهما ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة[٢] والألف واللام ، فإذا أردتَ إضافة (الغُلَام) -مثلًا- إلى شيء حذفت منه الألف واللام وقلت (غُلامُ زَيدٍ) ، وإنْ أضفت قولك [غُلَامٌ بالتنوين مثلًا - حذفتَ منه التَّنوين ، وقلت][٣] (غُلامُ زيدٍ) ، ولا تقول : الغلامُ زيدٍ بالألف واللام ، وإضافة[٤] الغلام إلى زيد وجرِّه ولا تقول غلامٌ زيدٍ - بتنوين غلام وجرّ زيد ، فإن رفعت زيدا وقلت (الغلامُ زيدٌ) جاز ، وكان الغلام مبتدأ ، وزيدٌ خبره/٢٩/ ولم تجتمع الألف واللام والإضافة فى شيء من العربية إلاَّ فى باب الْحَسَنُ الْوَجْهِ وما شبه به[٥] ، وسيأتى ذكره[٦] -إن شاء الله-.

---

(١) القصد إلى (الحقيقيَّة) - كما قيدها الزمخشرى ، وإنْ كان قيدا مفهومًا ؛ إذ لا يتبادر الذهن إلى اللفظة فى الغالب. راجع (المفصل ص١٩٧ ، وشرحه ٨٥/٥).

(٢) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٤) (؛ لأن التنوين دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال ، ولا يكون متصلًا منفصلًا فى حال)أهـ ، وانظر (المحرر ٤٥٢/٣)

(٣) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) ص ، د : (بإضافة) ، والمثبت الأنسب.

(٥) سقط (به) من (د).

(٦) (٢٥٨/٣ ، ٤٥٢ المحرر).

واعلم أَنَّ ما أُضيف إلى المضمر فهو أعرف مما أُضيف إلى العَلَمِ وما أُضيفَ إلى العلم فهو أعرفُ مما أُضيف إلى المبُهْمَ ، وما أُضيف إلى المبهم أعرف مما أُضيفَ إلى ما فيه الألف واللام[(١)] ، فقولك غلامُكَ أعرف من غُلامُ زَيدٍ وغلام زيدٍ أعرف من غُلامُ هَذَا[(٢)] ، وغلام هذا أعرف من غلام الرجل فافهم هذا ، وقس عليه تصب -إن شاء الله- تعالى-.

• • حاصلُ هذَا الفَصْل[(٣)]

أنَّ المضاف يتعرَّف بما أضيف إليه -إنْ كانَ معرفةً- ويتخصَّصُ بما أُضيف إليه-

---

(١) المصنف على ما عليه سيبويه من أَنَّ مراتب المعارف المضمر ، فالعلم ، فالإشارة ، فذو الأداة ، فالمضاف إليها بحسب المضاف إليه ؛ فالمضاف إلى واحد منها أعرف مما دونه ترتيبًا ، ولم يوضّح المصنف مرتبة المضاف بالنسبة للمضاف إليه فى نفسه هل هو فى مرتبته مطلقا؟ أو فى مرتبته إلا المضاف إلى المضمر؟ ، أو دونه مطلقًا أو دونه إلا المضاف لذى أل؟ أقوال. والذى عليه سيبويه الأول ، قال الرضى (٣١٢/١) : (تعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء ؛ لأنه يكتسب التعريف منه ، وهذا مذهب سيبويه) أهـ ، واستثنى ابن هشام المضاف إلى الضمير فإنَّه فى حكم العَلَم ، واستدل على ذلك بقولهم (مررتُ بزيدٍ صاحبِك) ، إذ لو كان فى قوة الضمير لما جاز وصف العلم به ؛ لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، فقد تقرر كون الموصوف إمَّا أعرفَ من الصفة ، أو مساويًا لها ، فلا يجوز أن يكون دونها. (راجع ش الشذور ص١٥٦ ، ٤٣٣).قال الأمير (على المغنى ٤٩/١) : (لا وجه لاشتراط ألا يكونَ النَّعت أعرف فإنَّه نظيرُ البيان ، مع أنه موضِّح ، ومخصِّص ، تقول جاء الرجلُ صاحبُك) أهـ.
وقال الخضرى (لا ضرر فى ذلك ، بل هو الأنسب ؛ لكونها تُعَيِّنُ الموصوف ، وتوضحها أهـ (١/ ٥٣) ، واختار المبرد كون المضاف أنقصَ من المضاف إليه مطلقًا (الهمع ٥٦/١) قال الخضرى (والأنسب كون المضافِ دون ما أضيف إليه مطلقًا ؛ لاكتسابه التعريف منه ، ولأن نحو (غُلامُ زيدٍ) صادق بأَىِّ غلمانِه ، ففيه إبهام عن زيد) أهـ ، ولعله الأقرب. وراجع (الكتاب ١١/٢ محقق ، وما بعدها ، وش المفصل ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ ، والإنصاف م١٠١ (٧٠٧-٧٠٩) ، والتسهيل ص ٢١ ، والتصريح ٩٥/١ ، وما سبق).

(٢) لعلَّ ما يقول به الكوفيُّون من كون المبهم أعرفَ من الاسم العلم ؛ لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين بالعين ، والقلب ، وأما العلم فتعريفه بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين أعرف مِمَّا يعرف بشئ واحد ، ولأن العَلَمَ يقبل التنكير ، ولا كذلك المبهم ، نقول لعله أنسب ، وعلى ذلك المضاف إلى المبهم أعرف من المضاف إلى العلم ، والتمثيل شاهده. وانظر (الإنصاف ٧٠٨-٧٠٩).

(٣) د : (الباب) -سهو-.

إنْ كان نكرة- ، و(أَنَّهُ)[1] لا يجوز الجمع بين التنوين ، والألف واللام ، والإضَافَةِ إلاَّ فى باب (الْحَسَنُ الوَجْهِ) ، وأَنَّ المضاف إليه مخفوضٌ أبدًا ، وأَنَّ المضاف إلى المضمرِ أعرفُ من المضافِ إلى العلم.



(١) زيادة يستقيم بها النص.

الباب الخامس

فـى الإعـراب[١]

الإعرابُ - فى اللغة - البيانُ، يقال: أَعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها[٢]، ويقال: أعرب الرجل فى كلامه إذا بَيَّنَهُ، وإنَّما كان الإعراب بيانا، من حيثُ إنَّه[٣] يُبيِّن[٤] معنى الكلمة[٥]، أَهِىَ فاعلة أم[٦] مفعولة أم مجرورة[٧]؟

وبيان ذلك: أنك تقول (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) - بنصب[٨] أَحْسَنَ ونصب زيد، فيكون معنى الكلام تعجبًا.

وتقول: (ما أَحْسَنُ زَيْدٍ)؟ -برفع أَحْسَنُ - وجر زيدٍ - فيكون معنى الكلام استفهامًا، وتقول (مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ) -بفتح أحسن ورفع زيدٍ - فيكون معنى الكلام

---

(١) ربما زاحم هذا الباب ترتيبه الأسماء، فالأفعال، فالحروف، والعذر - كما نبَّه الزمخشرى على مثله أنه لما كان الإعراب أصلًا فى الأسماء، فهو ألصق ببابها، ولأن إدراك المعانى مرتبط بالإعراب، فتقدم. وانظر (ش المفصل ١/٤٩).

(٢) أسرار العربية ص٤١.

(٣) ص (أَنَّهُ) -بفتح الهمزة- وهو مُنْصَرَفٌ عنه عند الأكثر.

(٤) تقرأ فى (ص) (بَيَّنَ) -على الماضى- والمثبت من (د)، وهو الأنسب.

(٥) ابن جنى (الخصائص ١/٣٥): (الإبانة عن المعانى بالألفاظ) أهـ، وراجع (الرضى ١/٢٤ ش الكافية، وابن يعيش ١/٧٢)، وقد ذكر المصنف من المعانى اللغوية ما يناسب المعنى الاصطلاحى، وإلاَّ فللإعراب معانٍ لغوية أُخَرُ منها الإجادة والحُسْن، والتَّغيُّر، والإصلاح، والتكلم بالعربية وغيرها؛ راجع فيها (اللسان-عرب-، والأشمونى ١/٢٦ ط الحلبى، وارتشاف الضرب ق١٢٥/ب، ويس ١/٥٩، والهمع ١/١٣-١٤).

(٦) د: (أو) - فى الموضعين-.

(٧) فى (الإنصاف ص٢٠٠): (الإعراب إنما دخل الكلام فى الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللبس، والفرق بين المعانى المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية، المفعولية إلى غير ذلك) أهـ.

(٨) كذا تعبيره أحيانًا فى استعمال ألقاب الإعراب فى موطن البناء، وليس فردا فيه، فغيره كذلك، و: (بفتح) -أنسب-.

نفيا؟ ألا ترى إلى اختلاف هذه المعانى الثلاثة، و(أنَّه)[١] لم يُفْهَم شيء منها إلاَّ بالإعراب-مع أن لفظها متَّفقٌ-، فلولا الإعرابُ لا لتبسَتْ، ولم يُعرف أنها تعجب، أو استفهام، أو نفيٌ[٢]؟

فقد بان لك أنَّ الإعراب هو البيان، وأن المعانى لا تُعرف إلاَّ بِهِ، ألا ترى أنك لو قلت: (مَا أَحْسَنْ زَيْدْ) -بسكون أحسنْ، وزيدْ- لم يعلم ما أردت من المعانى الثلاثة، ولم يعرف أنها تعجب، أو استفهام، أو نفى، وإذا نصبت تبين أنه تعجب وإذا رفعت تبيَّن أنه نفيٌ، وإذَا جررت تبيَّن أنه استفهام؛ فهذه المسألة تدل على شرف العربية، وارتفاع منزلتها.

/٣٠/ والإعراب فى النحو هو اختلاف أواخر الكَلِمِ[٣]؛ لاختلاف العامل عليها[٤]؛ كقولك (نَفَعنى زَيدٌ)، و(نَفَعتُ زيدًا)، و(انتفعتُ بزيدٍ)؛ ألا ترى إلى اختلاف حركة زيد -بالرفع، والنصب، الجرّ، لاختلاف العوامل عليه؟ وعلى ذلك فقس جميع المعربات.

والإعراب ينقسم أَربعة رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ، وجزمٌ، والبناء ينقسم أربعة

---

(١) زيادة يستقيم بها النص.

(٢) انظر ما يأتى فى (٢/٩٤- المحرر، وحواشيها، ٣/٢٤٥).

(٣) لفظًا، أو تقديرًا. كما في المصادر.

(٤) مذهبه -كما هو جَلِيّ- أَنَّ الإعراب معنويٌّ، والحركات دلائلُ عليه، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعليه الأكثر؛ ويرى ابن مالك: أن الإعراب لفظىّ، وقد حدَّه بأنه (ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف) أهـ. (التسهيل ص٦)، ورجحه الأشمونى؛ لأن المذهب الأول يقتضى أن التغيير الأول (أى الانتقال من الوقف إلى الرفع) ليس إعرابًا؛ لأن العوامل لم تختلف بعدُ، وليس كذلك. (١/٢٦). وانظر الصبان ١/٢٤٩، قال (ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية) أهـ. والفرق بينهما نظريًا: أن المعنوى هو الانتقال مع الرفع إلى النصب، إلى الجر، فتكون الحركات علاماتِ إعراب، لا نفس الإعراب، وأن اللفظىّ هو نفس الحركات؛ كالضمة والفتحة، والكسرة، وعمليًا: إذا قلنا (جَاءَ زَيْدٌ) يقال فى إعرابه -على الأول- مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة، وعلى الثانى مرفوع، ورفعه ضمة ظاهرة. راجع للباحث (تنبيهات الأشمونى ١٢٣-١٢٤)، ثم المرادى ١/٤٨، والمرتجل ص٣٤، والارتشاف ق١٢٦/أ-، والأَشباه ١/٧٣).

أقسام ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، ووقْفٌ[١]٠

فالرفع على أربعة أضرب[٢] الضمة[٣] ، والألف ، والواو ، والنون

فالضمة تدخل على الأسماء المفردة ، والجمع المكسَّرِ ، وعلى الأَفعال ؛ مثال ذلك (زَيدٌ يقومُ) ، فقد دخلت الضمة على الاسم المفرد وهو زيدٌ ، وعلى الفعل ، وهو يَقُومُ وكذلك : (الرِّجالُ قِيامٌ) فقد دخلت الضمة على الجمع المكسر ، وهو الرجال ، وقيام٠

و(الأَلِفُ) علامة الرفع فى التثنية خاصة ؛ مثال ذَلك (هذانِ الزَّيدَانِ) ، و(قَامَ الرجلانِ) ، فالألف علامة الرفع فى التَّثنية ، وإنما جعلت علامةً للرفع فى التثنية -ومن حقها أَن تكون من علامات النصب[٤]- ؛ [وخُصَّتْ بالألف][٥] ؛ لأَنَّ التثنية أسبق من الجمع ؛ من حيث إنَّ الاثنين قبل الثلاثة فسبقت التثنية على الألف فى الرفع ؛ لأن الألف أخف من الواو ، وقد قيل غير ذلك[٦]٠

---

(١) هذا التفريق بين ألقاب النوعين إنما هو صَنيع سيبويه (الكتاب ١/١٣ ، ١٥ ، ١٧ محقق) ، وخالفه الكوفيون ، وسموا الضمة اللازمة رفعا ، والفتحة والكسرة نصبًا ، وجرًا ؛ قال ابن يعيش (١/٧٢) (والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة) أهـ ، والحقيقة أن البصريِّين يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب (الصبان ١/٦٧) ، وقد رأينا سيبويه فى مواضع كثيرة من كتابه يطلق ألقاب الإعراب على المبنيات٠ انظر مثلًا (الكتاب ٢/١٨٣ ، ٢٧٤) وغيرهما٠ حتى قال ابن الخشاب (المرتجل ص١٠٥) : (وربما تجوزوا ، فاستعملوا ألقاب أحد القسمين فى الآخر ، والأجودُ : استعمال كل منهما فيما وضع له ؛ ليقع الفرق ، ويؤمن اللبس) أهـ ، وراجع (ش المفصَّل ٣/٨٤ ، وش الكافية ٢/٣ ، والأشباه ١/١٥٩)٠

(٢) (شرح عمدة الحافظ ٣٧ ، والجامع ص١١-١٦)٠

(٣) كان القياس فى حركات الإعراب أن يقال : رفعة ، ونصبة ، وجرة ؛ لأن الضم ، والفتح والكسر للبناء -كما سبق- ولكنهم أطلقوا ذلك توسعًا٠ (الهمع ١/٢٢)٠

(٤) إذْ القياس إقامة كل حرف مقام ما يجانسُهُ من الحركة ، كما فى الأسماء الخمسة٠ أفاده الأنبارى (أسرار العربية ص٦١)٠

(٥) تتمة يقتضيها السياق ، وهى من كلامه فى (٢/١٠٧ المحرر)٠

(٦) لاحظ ما يأتى فى (٢/١٠٧ وحواشيها) و(تنبيهات الاشمونى -لنا- ص١٤٩-)٠

و(الواو) علامةٌ للرفع فى الجمع (المذكَّرِ)(١) السالم، وفى الخمسة الأسماء المعتلَّة المضافة؛ مثال ذلك -فى الجمع السالم- (هؤلاء الزيدونَ) ف هؤلاءِ مبتدأ والزَّيدونَ خبره، وعلامةُ رفعه الواو، و[فى الأسماء الخمسة](٢) (هَذَا أَخُوكَ)، فعلامة الرفع فى أَخُوكَ الواو، ولكل هذه مواضع تذكر فيها(٣)- إنْ شاء الله-.

و(النُّونُ) علامةُ الرفع فى الأفعال المستقبلة(٤) -إذا ظهر ضميرُ التَّثنية والجمع، ومخاطبة المؤنث؛ وذلك قولك (تَفْعَلَانِ) للمخاطب المثنى من المذكر والمؤنث تقول: (تَفْعَلَان يا رجلان)، و(تفعلان ياهِنْدانِ)، وتقول -للمؤنث الغائب أيضًا- (الهندانِ تَفْعَلَانِ)، فالتاء فى (تَفْعَلَانِ) علامةٌ للمضارعة، وعلامةٌ للتأنيث، وتقول (يَفْعَلَانِ) للغائب المثنَّى المذكر؛ كقولك (الزيدانِ يَفْعَلانِ)؛ و[تقول] (تفعلُونَ)(٥) للجماعة المخاطبين من المذكر؛ لأنك تقول (يَا زيدُونَ أنْتم تَفْعَلُونَ) /٣١/ وتقول للجماعة(٦) الغائبين المذكرين (يَفْعَلُونَ) -بالياء-؛ لأنك تقول (الزيدونَ يفعلُونَ)، و(تقول) (تَفْعَلِينَ) -لمخاطبة المؤنث-؛ (لأنك)(٧) تقول (تَفْعَلِينَ يا امرأة).

فالنُّون فى ذلك كله للرفع، وحدُّ الفعل من هذه الأمثلة جميعها (يَفْعَلُ)، والألف، والواو والياء ضمائر الفاعلين، والنُّون فى جميع ذلك علامة الرفع تثبُت فى حالة الرفع، وتنحذف فى النصب، والجزم.

واعلم أن هذه الأمثلة إنَّما وضعت؛ ليقاس عليهَا كلُّ فعل على وزنها أَو على غير

---

(١) زدته تمييزًا بين نوعى السالم.

(٢) زيادة يقتضيها النص.

(٣) المحرر (٢/ ١١٩، ١٧٢).

(٤) راجع (السعد على العِزِّى ص١٢، والمحرر ٤/ ٢٠).

(٥) ص: (يفعلون) - بالتحتية -تصحيف-.

(٦) ص (لِجَمَاعَةِ)، والمثبت من (د). وكل صواب.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

وزنها مما يكون مستقبلا[١]، كما تقول فى وزن يَفْعَلانِ (يَضْرِبان)، و(يَخْرُجَانِ) وفى وزن يَفْعَلُونَ (يُكْرِمُونَ)، و(يُحْسِنُونَ)، وكذلك تقول فى وزن تَفْعَلِينَ (تُكْرِمِينَ)، و(تَخْرُجِينَ)[٢].

وأما الذى من غير وزنها فمثل (يَسْتَخْرِجُونَ)، و(يَنْطَلِقُونَ)، و(يكتَسِبُون)، إنَّمَا المراد من ذلك أنْ يكون الفعل مستقبلا لا غير، فيعرب بالتثنية[٣] والجمع ومخاطبة المؤنَّث بالنون فى الرفع، وتُحذف فى النَّصب والجزم[٤]؛ وعلى هذا قياس باقيها[٥].

واعَلمْ أنَّ هذه النُّون لا تدخل إلاَّ على الأفعال المستقلة علامةً لرفعها؛ إذْ[٦] كانت معربة.

وأمَّا الأَفعال الماضية فلاحظَّ لها فى الإعراب[٧]، ولا تدخلُ عليها نُونٌ؛ لا يقال (قَامَانِ)، ولا (قَامُونَ)، ولا يقال (فَعَلَانِ)، ولا (فَعَلُونَ)، ولا (ضَرَبَانِ) ولا (ضَرَبُونَ)، ولكن تقول (قَاما، وقامُوا، وفَعَلا، وفَعَلُوا، وضَرَبَا، وضربُوا) -من غير نونٍ-؛ فمن أَثبَت النُّون فى الماضى فقد أخطأ، ومن

---

(١) فى التصريح ١/٨٥: (سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالًا بأعيانها، وإنما هى أمثلة يُكنَى بها عن كل فِعل كان بمنزلتها.) أهـ.

(٢) كذا تمثيلهُ، وكأن العبرة بالحروف دون الحركة، ولا يخفى اتحاد التركيب، ولكن الحركات يلزم اختلافها فى حرف المضارعة، والعين -كما هو واضح.

(٣) من استعمالاته غالبًا: وضع الباء موضع (فى)، ولا مانع منه.

(٤) ص، د: (الجر) - سهو، أو (تصحيف).

(٥) ما سبق هو رأى الجمهور من أنها معربة بثبوت النون رفعًا، وبحذفها فى الجزم والنصب، وحُمِل النصب على الجزم، كما حُمِل النصب على الجر فى التثنية، والجمع، وذهب الأخفش، وابن درستويه إلى أن هذه النون ليست إعرابًا، وإنما هى دليل إعراب مقدر. قبل ثلاثة الأحرف. وإليه ذهب السهيلى، وذهب الفارسى إلى أنه مُعرب، ولا إعراب فيه، وزعم بعضهم أن هذه الأفعال معربة بالألف والواو، والياء، وهذه الحُروف علامات إعراب كما هى فى: (الزيدان، والزيدون، والزيدين). (ارتشاف الضرب ق١٢٨/ب).

(٦) ص، د: (إذا) -بالألف- ولا وجه للشرط هنا، والمثبت المناسب.

(٧) انظر (المحرر ٢/٩٧، ٤/١٢، ١٥٠).

حذفها من المستقبل -فى حالة الرَّفع- فقد أخطأ[١].

وقد ذكر ذلك ابنُ بابَشاذَ[٢]، وغيره من العُلَماء، وسنُشْبع القولَ فى ذلك نواصب[٣] الأَفعال -إنْ شاء الله-.

و(النَّصْبُ) على خمسة أَضربٍ الفتحةُ، والأَلفُ، والياءُ، والكسرةُ، وحذفُ النون[٤]

فالفتحة تدخل فى[٥] الأسماء المفردة، والجمع المكسَّر، والأفعالِ المُستقبلة؛ كقولك (إنَّ زَيدًا لَنْ يَقُومَ)، فَ(زيدًا) اسم إنَّ، ولن يقومَ خبرها، وهو منصوب بـ لَنْ، وموضعه الرفع على خبر إنَّ؛ فقد رأيت[٦] كيف دخلت الفتحة على الاسم المفرد، وهو زَيْدٌ وعلى الفعل المستقبل، وهو يَقُومُ، وكذلك (رأيت الرجالَ قيامًا) فـ رأيتُ فعل وفاعل، وقولك الرجالَ قيامًا مفعولان لـ رأيْتُ /٣٢/

---

(١) سيأتى تحريره فى (٤/٢٢ وحواشيها).

(٢) طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان الجوهرى أبو الحسن النحوىّ المصرىّ، أصله من الدَّيْلَم بالعراق، ولكنه ولد ونشأ بمصر. وَرَدَ العراق تاجرًا، وأخذ عن علمائه، ثم قفل إلى مصر، وكان يلازم الإقراء فى جامع عمرو. تزهَّد فى آخر حياته (ت سنة ٤٦٩هـ/١٠٧٥م). من آثاره: المقدمة المحسنيّة، وشرحها، وشرح جمل الزجاجى، وأصول ابن السراج، والتعليقة ... وغيرها. انظر (إشارة التعيين لوحة ٢٣، قلادة النحرم ٢/١ ص٦١٢، والوفَيَات ٢/٥١٥، ٥١٧، ومعجم الأدباء ١٢/١٧-١٨، والبغية ٢/١٧-١٨، وهديَّة العارفين ١/٤٣٠، والنشأة ص١٢٤)-؛ ولفظ ابن بابشاذ هنا. قال فى (شرح الجمل ق٦): (ولا يجوز إلحاقه نونًا؛ كما تقول العامة: (ضَرَبُونَ)؛ لأن هذه النون إنما تكون فى الأفعال المستقبلة فى حالةرفعها، إذَا ثُنِّىَ فاعل الفعل، أو جُمِع) أهـ. وقال فى (الجمل الهادية. ق٧١): (لا يجوز حذف النون التى هى علامة الرفع إذا لم يكن ناصب، لا يجوز: (هم يضربُوهُ، ويأخذُوه ... كلُّه لحنٌ) أهـ. وفى الماضى قال (ق٦٧): (ولا يجوز أن يدخله نون بحال من نحو (ضَرَبُونَهُ) أهـ، وفى (ق ٦٩) (فدخول النون فيه من أقبح اللحن) أهـ.

(٣) الصواب فى (الفعل المستقبل) ٤/٢٢ المحرر.

(٤) التسهيل ص٨، والمرادى ١/٦٧، والأشمونى ١/٣٥، وش الكافية ١/٢٤

(٥) د: (على).

(٦) ص، د: (ترى) والمثبت المناسب.

فقد رأيتَ كيف دخلتْ الفتحةُ على الرِّجال وعلى قِيام، وهو جمعٌ مكسَّر.

والألف علامَة النَّصب فى الخمسةِ الأسماءِ المعتلة المضافة؛ كقولك (رأيتُ أَخَاك، وأَبَاك، وحَمَاك، وفَاك، وذَا مالٍ)؛ فالألفُ فى هذا جميعه علامةُ النَّصب.

والياء علامةٌ للنَّصب فى التَّثنية، والجمع [المذكَّر][1] السالم؛ كقولك (رأَيْتُ الزيدَيْنِ) -بفتح الدال فى التثنية-، والزيدِينَ - بكسرها فى الجمع، فعلامة نصب التثنية والجمع الياء، والنُّونُ زيدت عوضًا من الحركة والتنوين[2].

والكَسْرَةُ علامةُ النَّصب فى جمع المؤنَّث السالم؛ كقولك (رأيتُ الهِنْداتِ) و(أكرمتُ الزينياتِ)؛ فعلامةُ نصب هذا الجمع كسرُ التَّاء فيه، وهذه[3] التاءُ زائدةٌ، وإنَّما كُسِرتْ هذه التاء فى موضع النَّصبِ حملًا للجمع المؤنَّث السَّالم على الجمع المذكَّر السالم؛ مثل الزيدِين والعَمْرينَ لما كان نصبه كجره بالياء كان -أيضًا- نصب المؤنث السالم كجره بـ (كسر)[4] التَّاء؛ لئلاَّ يكون للمؤنَّث على المذكّر مَزيَّة[5]، وإنما كان النَّصب محمولًا على الجرِّ؛ إذْ الياءُ من علامات الجرِّ، فعلمنَا أَنَّ اليَاء أَصلٌ فى الجرِّ، وأَنَّ النَّصب محمولٌ عليه[6].

وحَذْفُ النُّونِ علامة للنصب فى تثنية الأفعال وجمعها[7]، ومخاطبة المؤنث

---

(١) زدته تحديدًا.

(٢) انظر ما يأتى فى (٢/ ١١٠، وحواشيها).

(٣) فى ص، د أقحمت (تسمى) قبل (هذه)، ولا معنى لها.

(٤) زيادة لازمة على النص.

(٥) سيبويه (١/ ١٨ محقق): (جعلوا تاء الجمع فى الجر، والنصب مكسورةً؛ لأنهم جعلوا التاء التى هى حرف إعراب، كالواو، والياء، والتنوينُ بمنزلة النون، لأنها فى التأنيث نظيرةُ الواو، والياء فى التذكير، فأجروها مجراها) أهـ. وانظر (المحرر ٢/ ١٦١، والهمع ١/ ٢٢).

(٦) ص (عليها) بالتأنيث- والمثبت المناسب وانظر ما يأتى فى (٢/ ١٠٨-المحرر).

(٧) من عبارات الزجاجى (ص٢١-الجمل٩، وتعقَّبه ابنُ السيد (إصلاح الخلل ص٣٥) قال: (هذه عبارة فاسدة؛ لأن الأفعال لا تثنَّى، ولا تجمع، ويجب أن يُتأول قوله على أنه أراد فى تثنية ضمائر الأفعال، وجمعها، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه) أهـ. وانظر (المحرر ٢/ ٢٧)؛ نقول: والتخطئة تعسُّف، فالاستعمال على التوسع، والتجوز واضح.

كقولك (لَنْ تَفْعَلَا) و (لن يَفْعَلا)، و: (لَنْ تَفْعَلُوا)، و (لَنْ يَفْعَلُوا) و: (لَنْ تَفْعَلِي - يا امرأة)، وكقولك (لن تَضْرِبا، ولنْ يَضْرِبا، ولن تَضْربوا، ولَنْ يَضْربوا، ولن تَضْرِبِى - يا امرأة-)، لما دخل عليها الناصب وهو (لَنْ) حذفتْ النون، وجُعِل[1] حذفها علامة للنصب؛ إذ كان إثباتها علامةً للرفع، وكذا حذفها علامةٌ للجزم[2].

و(الْجَرُّ) على ثلاثة أضرب: الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ[3]

فالكسرةُ: علامة الجرِّ فى الأسماءِ المفردةِ، والجمعِ المكَّسر[4]؛ كقولك: (مررتُ بزيدٍ) و (نزلتُ على الرجالِ)؛ فقد دخلت الكسرة على زيدٍ وعلى (الرجال).

والياء علامةُ الجرِّ فى ثلاثة أَشياءَ فى التثنية، والجمع [المذكر][5] السالم؛ كقولك (مررتُ بالزيدَين) -بفتح الدال فى التثنية-، و(مررت بالزيدِينَ)- بكسر الدال فى الجمع-، (وفى الخمسة الأسماء؛ كقولك)[6] (نزلتُ على أَخيك)، وأخواتِها علامةُ الجرِّ فيها الياءُ، وعلامة النصب الألف وعلامة الرفع الواو[7].

والفَتْحَةُ علامة /٣٣/ الجر فى الأسماء التى لا تنصرف؛ كقولك (مررت

---

(١) د (وجعلت). والمثبت الأنسب من (ص).

(٢) سيبويه (١/١٩): (وافق النصب الجزم فى الحذف، كما وافق النصب الجرَّ فى الأسماء؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء، والأسماءُ ليس لها فى الجزم نصيب، كما أنه ليس للفعل فى الجر نصيب) أهـ. وانظر (المفتاح ص٦٨، وتوضيح المقاصد ١/١١١).

(٣) انظر (شرح عمدة الحافظ ص٤٥، والأشمونى ١/٣٥ - ط الحلى).

(٤) كأنه سها عن جمع المؤنث السالم، أو اكتفى بما سبق من إشارته قبلُ إلى ذلك؛ فجرُّه أيضًا بالكسرة.

(٥) زيادة مخصِّصة لأحد النوعي -كما سبق-.

(٦) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٧) الحكم خاص بالأسماء الخمسة، وقد استطرد إليه.

بأحمدَ وإبراهيَم) من حيثُ إنَّ[1] الأسماء التى[2] لا تنصرف لا تُنَوَّنُ ولا تُخفض، فجُعل خفضها كنصبها، وسنذكر علة ذلك فى بابه[3] -إنْ شاء الله-.

و(الجَزْمُ) على ضربين سكونٌ، وحذفٌ[4]

فالسكون قولك (لم يضربْ)، و(لم يَقْعُدْ) -بالتسكين- وكان أصله يَضْربُ، ويقعدُ -بضم آخره، فلما دخل الجازم- وهو لَمْ- حذفتْ الضَّمَّة التى كانت فى آخره؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان آخرُه[5] حرفًا صحيحًا فجزمُه بحذف الضَّمَّة من آخره؛ لأن الحرف الصحيح يحتمل الحركة، ومثله: (لم يستخرجْ، ولم يُكرمْ، ولم يَقُمْ)، وإنَّما قلنا صحيحًا احْترازًا ممَّا آخره حرف علة، وحروف العلة ثلاثة الواوُ، والياءُ، والألفُ.

و(الحَذْفُ) فيما كان آخره حرفَ علة[6]، كقولك لم يَغْزُ، ولم يرْمِ ولم يَخْشَ، وكان الأصل يغزُو -بالواو-، ويرمِى -بالياء- ويخشَى -بالألف-، فلما دخل عليها الجازم، ولم يجد حركة يأخذها أخذ من نفس الفعل[7]، وهو حرف لعلة، فحُذِفَ لدخول الجازم[8]، فقالوا (لم يَغْزُ)، و(لم يَرْمِ)، و(لَمْ يخْشَ).

---

(١) ص (أَنَّ) -بفتح الهمزة- وهو مرغوب عنه.

(٢) سقطت من (د).

(٣) (٢/٢٠٢، ٣/٥٤٧).

(٤) شرح العمدة ص٤١، والأشمونى ١/٣٥- ط الحلبى).

(٥) د: (فى آخره حرفًا صحيحًا) -وهو خطأ-.

(٦) فى التسهيل ص١١ وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا فى الضرورة، فيقدَّر بقدرها) أهـ، وراجع (الجامع الصغير ص١٥، والمحرر ٤/٢٠، ٣٩٨).

(٧) كأنه ينظر ابن السراج فى هذه العلة؛ قال الأنبارى (أسرار العربية ص٢٣٨) (حُكِيَ عن ابن السراج أنه شبَّهَ الجازم بالدواء، والحركةَ فى الفعل بالفضلة التى يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إنْ صادف فضلة حذفها، وإلاّ أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل، إن وجد حركة أخذها، وإلا أخذ من نفس الفعل) أهـ، وراجع (الكتاب ١/٢٣ محقق - والمقتضب ٣/١٦٦، والتصريح ١/٨٧).

(٨) انظر فى (الهمع ١/٥٢) لأبى حيَّان رأيًا.

و(حَذْفُ النُّونِ) أيضًا علامة الجزم فى الأمثلة المذكورة، وهى (لم يَفْعَلا) و(لم تَفْعِلى)، وتقريب ذلك أَنْ تقول حذفتْ النون علامة للنَّصب والجزم فى تثنية الأفعال وجمعها، ومخاطبِة المؤنث؛ فقد[١] بان لك أَنَّ (حذف النون) من هذه الأفعال علامةٌ للنصب والجزم، ولا يَبِين الفرق إلاَّ بالعامل[٢] إِنْ كانَ العاملُ ناصبًا عُرِف أَنَّها منصوبة، وإِنْ كانَ جازمًا عُلِم أَنَّها مجزومة[٣].

وعلمنا من هذا أن [علامات][٤] الإعراب على أربعة أقسام (حَركةٌ)، وهى[٥] رفع، ونصب، وجر، و(حَرْفٌ)، وهو الواو، والياء، والألف، والنون، و(سُكونٌ). وهو سلب الحركة، و(حَذْفٌ)، وهو: حذف حروف[٦] العلة من آخر الأفعال، وحذف النُّونِ.

فقد تبيَّن لك[٧] أَنَّ الحركاتِ ثلاثةٌ، والحروفَ أربعةٌ، والحذفَ اثنان، وتبين لك أن الجزم هو السكون والحذف، ولا يكونان[٨] إلا فى الأفعال، ولا يكون الحذف إلا فى هذه الأربعةِ الأحرفِ التى ذكرناها، وهى: الواو، والياء، والألف، والنون، -كما تقدم ذكره- وأُلحِقت النون بحروف العلة فى الخمسة الأمثلة /٣٤/ التى هى يَفْعَلانِ ويَفْعَلُون وأخواتُهما[٩]، ولا تكون النون علامة للإعراب إلاَّ

---

(١) ص، د: (وقد)، ولعل المثبت أنسب تفريعًا.

(٢) قال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ص٤٩) (وحذف النُّون يشترك فيه الجزم، والنّصب، ويُفرَّقُ بينهما بالعامل) أهـ.

(٣) (النَّصب داخل هنا على الجزم، كما دخل فى تثنية الاسم على الجر، لأن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم) قاله المبرد (المقتضب ٨٢/٤)، وانظر ما مر عن أبى حيان (الارتشاف ق١٢٨/ب)- فى (٨٥/٢ المحرر).

(٤) زدتها بمقتضى السياق.

(٥) ص، د: (وهو)، ولعل ما أثبت أنسب.

(٦) د: (عروف) -كذا، وهو تصحيف.

(٧) سقط: (لك) من (د).

(٨) د: (يكونا) -بدون النون- (تصحيف).

(٩) ص: (وأخواتُها)، والمثبت المناسبُ من (د).

فى هذه الأفعال.

وخُصَّتْ النون بأن كانت إعرابا تشبيهًا بحروف العلة ، من حيثُ إنَّ مخرجها من الخيشوم[١] ، فلذلك كان فيها غنَّة ، والواو فيها غُنَّة[٢] ، ومن حيث إنَّ العرب قد حذفتها كما تحذف حروف العلة فى قولهم (لَمْ يَكُ زَيدٌ قائمًا)[٣] ، وقوله – تعالى- ﴿قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾[٤] ، فلهذا أُلحِقتْ بحرُوف العِلّة.

فصـل

واعلم أن أصل الإعراب بالحركات ، وهى الضمةُ ، والفتحةُ ، والكسرةُ[٥] ؛ فإنْ قيل ولم كانت حروف العلة -التى هى الواو والياء والألف- إعرابًا فى الخمسةِ

---

(١) الخيشوم مخرج النون الساكنة الخفيفة المُخْفاة التى لم يبق منها إلا الغُنَّة ، أما الساكنة سكونًا خالصًا ، والمتحركة. فمن بين طرف اللسان ، وفُويق الثنايا ، وسيأتى فى (٤٥١/٤ وحاشيتها المحرر) ، وانظر (الارتشاف ق١/ب).

(٢) قال الرضى (٢٢٩/٢ ش الكافية) : (فجعل النون بدل الرفع ، لمشابهته فى الغنة للواو) أهـ ، وقال ابن سيده (المخصص ٢٧٨/١٣) : (.. ؛ لأنه أشبه حروف العلة فى الترنم بها ، كالتلحين لحروف العلة ، وما فيه من الغنة ، كما فى حروف العلة من المد) أهـ.

(٣) قال المبرد (المقتضب ١٦٧/٣) : (فأما من قال : (لم أكُ) فإنه لَمَّا رأى النون ساكنة ، وكانت مضارعة للياء والواو بأنها تدغم فيهما ، وتزاد حيث تزادان ، فتكون للصرف ، كما تكونان للإعراب ، وتُبدَل الألف منهما ... فحذفت لسكونها استخفافًا)أهـ ، وانظر (معانى الزجاج ٢/ ٥٤ ، وأمالى الشجرى ٣٨٥/١ ، والتصريح ١٩٦/١) ، والحذف مقصور على المضارع الساكن جزمًا غيرِ الملاقى ساكنًا ، ولا متّصلٍ بضمير ، وإنْ أجاز (يونس) الحذف مع الملاقى ساكنًا. راجع (شرح القصائد السبع ص٤٦ ، والوساطة ٤٤١ ، والمرادى ٣١١/١ ، وشواهد التوضيح ص ١٧٥ ، والجامع ص٥٥).

(٤) المدثر ٤٣.

(٥) راجع (المرتجل ٥٤ ، والأشمونى ٥١/١ ، والأشباه ٢٢/٢-٢٣ ، وقال ابن يعيش ٥١/١ : (لوجهين أحدهما : أنا لما افْتَقَرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أول ؛ لأنها أخفُّ ، وأقلُّ ... الوجه الثانى أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعانى ، وتفرّقُ بينها ، وكانت الكَلِمُ مركبةً من الحروف ، وجب أن تكون العلامات غير الحروف ، لأنَّ العلامة غير المُعَلَّمِ ...) أهـ مختصرًا.

الأسماءِ، والتثنية، والجمع.

قيل لأن حروف العلة أصلُها أنها ناشئةٌ من الحركات، فالواو تنشأ[١] من الضمة، كقولك (هَذَا زَيْدُو) -بالواو مثلًا- و(رأيتُ زيداً) -بالألف-، و(مررتُ بزِيدِى)[٢] -بالياء-، فعلمتَ أن هذه الحروف منشؤها من الحركات[٣]، فلهذا صارت إعرابًا فيما تعذرت فيه الحركات، وهو التثنية والجمع، والخمسةُ الأسماء، وسنذكُر كل شيء منها فى بابها[٤] -إنْ شاء الله-، وأُلْحقت النُّونُ بحروف العلة فجُعلت إعْرابًا فى رفع تثنية الأفعال وجمعها، ومخاطبةِ المؤنث -كما تقدم ذكرها[٥]- قبل هذا.

• • حاصلُ هذا البابِ:

أَنَّ الإعراب هو التبيان، وأنَّه اختلافُ أواخر الكَلِم؛ لاختلاف العامل عليها، وأَنَّه ينقسم أربعة أقسام رفعٌ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ، وأَنَّ علامات الرفع أربعٌ، وعلاماتِ النصب خمسٌ، وعلاماتِ الجر ثلاثٌ، وعلاماتِ الجزم اثنتان، وجميع ما يعرب به الكلام حركةٌ، وحرفٌ، وسكونٌ، وحذفٌ، والجميع مشروح فى الباب.

---

(١) فى ص (تَنْشَؤُ)- برسم الهمزة على الواو-وهو خط المصحف: (.. تاللَّه تَفْتَؤُ..)

(٢) وهى لغة أزْد السراة وقفًا، كما يجئ فى (٣/٥٧٥-المحرر)، ومنه ما رواه أحمد بن صالح عن ورش: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُو وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. انظر (شواهد التوضيح ص٢٣).

(٣) قال ابن جنى (سر الصناعة ١/١٧-١٨): (اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد، واللين، وهى الألف، والياء، والواو، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثٌ، وهى الفتحةُ، والكسرةُ، والضَّمةُ، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويِّين يسمون الفتحة: الألفَ الصغيرةَ، والكسرةَ: الياءَ الصغيرةَ، والضمةً: الواوَ الصغيرةَ وقد كانوا على طريق مستقيمة ... ويدُلك على أن الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهنَّ حدث بعدها الحرف الذى هى بعضُه) أهـ، وانظر (الخصائص ٢/٣١٥، والمخصص ١٣/٢٦٨، والمفتاح ص٦١)، وما يأتى (المحرر ٣/٣٩٣).

(٤) انظر المحرر (٢/١٠٧، ١١٩، ١٧٢).

(٥) ٢/٨٤.

الباب السادس

فـى المعـربـات

اعلم أن جميع الكلام على قسمين معربٌ، ومبنيٌّ[١]

• • القسمُ الأوَّل : فى المعربات :

اعلم أن المعرباتِ : هى الأسماءُ المتمكنة[٢]، والأفعالُ المضارعة، ومعنى المتمكن عندهم : أن الاسم معرب لم يشبه الحروف، ولا وقع موقعها، ولا تضمن معناها[٣]، واسم المتمكن أيضًا[٤] على قسمين

/٣٥/: متمكنٌ أَمْكَنُ، وهو الذى يستوفى حركات الإعراب مع التنوين[٥]؛ كقولك : (هذا زيدٌ)، و(مررت بزيدٍ) و(رأيت زيدًا)، فهذا متمكِّنٌ أمكنُ.

ومتمكن غير أمكن، وهو الأسماء التى لا تنصرف[٦]؛ كقولك : (هذا أَحمدُ)، و(رأيتُ أحمدَ)، و(مررتُ بأحمدَ)، فتدخله الحركات إلا الجرَّ والتنوينَ.

---

(١) بل ثَمَّةَ نوع ثالث، وهو : الأسماء المتمكنة قبل التركيب. كحروف الهجاء باء تاء ثاء، وكأسماء العدد : واحْد. اثنانْ. ثلاثةْ، ونحو محمدْ. خالدْ. إبراهيمْ؛ فقد قيل : إنها لا توصف بإعراب ولا ببناء، وسيأتى تحريره فى (٢/٤٥٥، ٤/ ١١٠) وانظر (ارتشاف ق٩٤/ب).

(٢) العبارة فى (ص) و(د) : (اعلم أن الأسماء المعربة هى المتمكنة، والأفعال المضارعة) أهـ. وهى صياغة مضطربة، كما ترى، والمثبت مفاد من الحاصل الآتى، والمصادر. وراجع (الارتشاف ق١٢٦/أ، والفصول ص١٥٥).

(٣) أسرار العربية ص٤٥ .

(٤) لعل كلمة (أيضًا) مقحمة هنا.

(٥) راجع (المحرر ٢/١٨٦، وشرح المفصل ١/٥٧).

(٦) قال ابن يعيش (ذاته) : (المتمكن أعم من الأمكن، فكل أمكنَ متمكنٌ، وليس كل متمكنٍ أمكنَ، والتمكن رسوخ القدم فى الاسمية ... وقولنا اسم متمكن. أى هو بمكان منها، أى لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب، والأمكن على وزن (أفعل) التى للتفضيل، أى هو أتم تمكنًا من غيره لم يعرض فيه شبَهُ الحرف، فيخرجَهُ إلى البناء، ولم يشابه الفعل، فينقُصَ تمكنُه، ويمتنع منه بعض حركات الإعراب، وهو الجر) أهـ.

واعلم أن الإعراب فى الأصل لا يكون إلا للأسماء[(١)]، دون الأفعال، والحروف، وإنما خُصَّتْ الأسماء بذلك، لأنها تدل على المعانى المختلفة؛ مثل الفاعلية والمفعولية، والإضافةِ بصيغة واحدة، فلم تُغْنِ صِيَغُها (عن إعرابها)[(٢)]؛ لأن الصيغة واحدة، والمعانى كثيرة؛ فإذا قلت (زيدٌ) فإنَّما[(٣)] تدلُّك الصيغة على ذات المسمى لاغير، فإذا قلت (قَامَ زيدٌ) دلتك لفظة (زيد) على ذات (زيد)، ودَلَّك الرفع على أَنَّه فاعل، وكذلك إذا قلت: (ضربتُ زيدًا) أو (مررتُ بزيدٍ) فإنما دَلَّكَ الاسم على الذات وحدها، ولم يدُلَّك على الفاعلية إلا الرفعُ، وعلى المفعوليَّة إلا النَّصب، وعلى إضافة المرور إلى (زيد) إلا الجرُّ[(٤)].

ومن ذلك المسئلة المشهورة، وهى قولهم[(٥)] (ما أَحْسَنَ زيْدًا) -فى التعجب- و: (ما أَحْسَنُ زَيدٍ)؟ -فى الاستفهام- و: (ما أَحْسَنَ زيدٌ) فى النفى؛ ألا ترى أن لفظة (زيد) لم تدل إلا على شخصه فى نفسه لاغير، ولم يدل على التعجب منه إلا النصب ولا على الاستفهام إلا الخفض، ولا على النفى إلا الرفع، إذ لو

---

(١) هو ما عليه البصريون، للعلة المسوقة، والكوفيون على أن الإعراب أصل فيهما؛ لأن مقتضى الإعراب فى الأسماء موجود كذلك فى الأفعال، كما فى المثال المشهور (لا تأكل السمك، وتشربُ اللبن)، بوجوهه الثلاثة، فالإعراب هو المميز بينها، بل قيل إن الإعراب أصل فى الفعل فرع فى الاسم. وسيرد تحريره فى (٤/١٦ - ١٩، المحرر، وحواشيها).

(٢) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) ص، د: (إنَّما) -بدون الفاء- والمثبت الصواب. فيهما.

(٤) فى التسهيل ص٧: (وهو فى الاسم أصل؛ لوجوب قَبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة، والفعل، والحرف ليسا كذلك) أهـ.

(٥) انظر (٢/٨٢ من المحرر). قال ابن الخباز (الغرة ص١١): (المثال المتَقَصَّى فى ذلك ما ذكره أبو الحسن من قولهم: (ما أحسنْ زيدْ). ألا ترى أن الكلام يحتمل النفى، والاستفهام، والتعجب، والإعراب هو الفاصل بينها) أهـ. وقال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق٩، ٣٤): (... فهذه معانٍ ثلاثة لم يُفرِّق لك بين كل واحد منها، وبين الآخر إلا الإعراب) أهـ. وانظر (الصاحبى ص٥٥؛ وأسرار العربية ص٤٧، والمرتجل ص٣٤، والمزهر ١/٣٢٩، والأشباه ١/٢٢٧، ٤/١٦٠، والمقتضب ٤/١٨٧، والمحرر ٣/٢٤٥).

قلت (ما أحسنْ زيدْ) -بإسكان الدال[١]- ، لم يعلم أنه تعجب ، أو استفهام أو نفى ، فبان لك من هذا أن الأسماء مجرَّدُها عن الإعراب لا يدل إلاَّ على ذات المسمَّى لاسوى ، وأن المعانيَ العارضة لها مثلَ الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة لا يدل عليها إلا الإعرابُ[٢].

وأما (الأَفْعَالُ) ، فليست بأصيلة[٣] فى الإعراب ؛ لأنها تدل على المعانى المختلفة بصيَغٍ مختلفة ، فأغنى اختلاف صِيَغِها عن إعرابها[٤] ؛ مثال ذلك أنك تقول (قامَ زيدٌ) فتدلنا لفظةُ قام على ما مضى من الزمان ، لأن قام إِنَّما وضعت[٥] لذلك.

وتقول يَقُومُ ، فتدلنا هذه اللفظة التى هى يقوم- على الحال الذى يكونُ فى الوقتِ الحاضرِ ؛ لأنَّ هذه اللَّفظة إِنَّما وُضِعتْ للحالِ[٦]/٣٦/ ؛ وتقولُ[٧] سيقومُ فيدلّنا على الزَّمان المُستقَبل بلفظه ، وهو قولك سيقوم ، فلهذا كانت الأفعال غير معربة فى الأصل ، لأن معانيها مستفادة من صيغها[٨] ، وليست على صيغة واحدة ، بل صِيَغُها متفرقة ؛ للماضى صيغة ، وللحال صيغة ، وللمستقبل صيغة ، وللأمر صيغة ، وليست الأسماء كذلك ، وإِنَّما أعرب من الأفعال المضارِعُ ؛ لمشابهته

---

(١) بل و(النون) أيضًا -كما فى (٢/٨٢- المحرر) ، أما بفتح النون فالالتباس واقع بين النفى والتعجب لا غير ، وإن كان إسكان (الدال) فى التعجب لا يرد إلا على لغة من يقف على المنصوب المنوَّن بالسكون -كما يأتى فى (٣/٥٧٥-المحرر) ؛ وعليها فالإسكان فيهما يحتمل المعانى الثلاثة.

(٢) فلو لم يعرب لالتبست هذه المعانى بعضها ببعض (أسرار العربية ص٤٧).

(٣) ص ، د : (أصلية). وكأنَّ ما أثبتُّ أشبه.

(٤) انظر دراستنا (تنبيهات الأشمونى ص١٠٧-وما بعدها).

(٥) د : (توضع).

(٦) سيأتى له أن المضارع محتمل للحال ، والاستقبال ، ويتخصص للاستقبال بقرينته. (انظر ٤/١٦- المحرر).

(٧) ص (ويقول) -بالتحتية- والمثبت من (د).

(٨) انظر ما يأتى فى (٤/١٦ - ١٧ المحرر) وحواشيها.

الأسماء، والمضارَعةُ هى المشابهة[١]، وسنذكر ذلك فى (مقالة)[٢] الأفعال -إنْ شاء الله-.

وأما (الحُرُوفُ) فلا حصة لها فى الإعراب؛ لأنها أدوات يتوصل بها إلى المعانى الداخلة، على الأسماء، والأفعال[٣].

فقد[٤] وضح لك -بما ذكرنا- أَنَّ المعرب على قسمين الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، وما سوى هذين القسمين فمبنىٌّ، ليس له حصة فى لفظ الإعراب.

•• حاصلُ هذَا القِسم:

أَنَّ المعرب هو الاسم المتمكِّنُ الَّذى لم يشبه الحرف، ولم يقع موقعه، ولم يتضمَّن معناه، وأَنَّ المتمكّن الأمكَنَ هو الَّذى يستوفى الحركات الثلاث مع التنوين، وأَنَّ الفعل المضارع معرب، وهو الذى أشبه الأسماء بدخول حرف المضارعة عليه[٥]، وهى الحروف التى يجمعُها[٦] (نَأَيْتُ)[٧]، وأَنَّ الإعراب فى الأصل للأسماء دون الأفعال والحروف، وأَنَّ ما بقى من سائر الكلام مبنى.

---

(١) يفسرون (المضارعة) بمشابهته الاسمَ المصوغ للفاعل لفظًا، ومعنى فاللفظ فى الحروف، وحركتها، وسِمَتِها. أصليةً، وزائدةً، والمعنى فى الدلالة على الحال، والاستقبال؛ كاسم الفاعل، وسيرِدُ مزيدٌ فى (٤/١٦-المحرر)، وانظر: (المرادى ١/٥١، وابن يعيش ٧/٦).

(٢) زيادة أُراها مناسبة، وانظر رقم (١) السابق.

(٣) وجه هذه العلة أنَّ ما كان كذلك لا تتعاقب عليه المعانى التركيبية التى تفتقر فى الدلالة عليها إلى إعراب، فيقى على أصله من البناء. راجع (أسرار العربية ص٥٤).

(٤) ص، د (وقد) -بالواو- وأثبت الأنسب.

(٥) سيأتى للمصنف وجوه المشابهة بينهما كما عليه الناس، والقصد هنا أن هذه الحروف هى الأصل فى المشابهة، ولولاها لما وُجِدَتْ، ولما تعدَّدتْ الوجوه، راجع المحرر (٤/١٦-١٧).

(٦) د: (تجمعها) - بالفوقية، وهو صواب.

(٧) راجع المحرر (٤/٢٤، ٣٢٢، ٣٢٥).

• • القِسْمُ الثَّانِي - فى المبنيات[١]

اعلم أَنَّ الفعل الماضِيَ مبنيٌّ أبدًا على الفتح[٢] ، وفعلُ الأمر للمخاطب مبنيٌّ أبدا على السكون[٣] ، والحروف مبنية أبدا[٤].

كلُّ هذه لا سؤال فى علة بنائها ؛ لأن أصلها البناء ، وإنما السؤال فيها أن تقول : لم حُرِّكتْ؟ ، ولم بنيت على السكون[٥]؟ ، ولم خصت بحركة دون حركة؟ وكل ذلك يأتى فى المبنيات[٦].

واعلم أنه قد بنى من الأسماء ما شابه الحروف[٧]، وذلك مثل الأسماء المضمرة، والأسماء المبهمة[٨] ، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط ، وأسماء الأفعال ، والمنادَى المفرد[٩] ، والظروف المقطوعة عن الإضافة كـ(قبْلُ ، وبَعْدُ) ، وما /٣٧/ شاكل ذلك ، ولكل واحد من هذه باب يذكر فيه -إنْ شاء الله- فى مقالة (المبنيات)[١٠].

---

(١) انظر (مفتاح العلوم ص٣٤ - ٣٥).

(٢) انظر (المحرر ٤/ ١٢، ١٥٠) ، وما بعدها ، ولا خلاف عليه. ثم راجع (الخضرى ١/ ٣٠).

(٣) انظر المحرر (٤/ ٢٨، ١٥٠) وهذه وجهة البصريين ، وعند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام أمر مقدرة ؛ لأنه عندهم مقتطع من المضارع المجزوم بها ، فحذفت اللام تخفيفًا ، ثم حرف المضارعة خوف اللبس بالمضارع غير المجزوم وقفا ، ويؤتى بهمزة الوصل عند الحاجة إليها ، وسيأتى تحريره فى مواطنه المشار إليها.

(٤) راجع (٤/ ١٥١) ، وما بعدها ، والصفحة السابقة.

(٥) سيأتى له فى (٤/١٥١ - المحرر) : أن ما بنى على السكون من الأفعال ، والحروف لا سؤال فيه ؛ لمجيئه على الأصل فى البناء ، وهو السكُون ، وما جاء على أصله لا يسأل عنه ، والسؤال فيما بنى على السكون من الأسماء لم بنى؟

(٦) (٤/ ١٥٠) ، وما بعدها.

(٧) ص ، د : (المبنيات) ، وهو سهو ، تصويبُه من كلامه فى (٤/١٦٦) ، وغيرها.

(٨) قصر المبهمات على أسماء الإشارة -كما سبق تحريره فى (٢/٦٩) ، والغالب على أن المبهمات تعُمُّها ، والموصولةَ ، راجع حواشى الصفحة السابقة.

(٩) د : (المفردة) -بالتاء- سهو.

(١٠) راجع (المحرر ٤/١٤٧ - ٢٠٢) ، وأبوابها المرسومة فى غيرها.

الباب السابع

فى البنـــاء

البناء ضد الإعراب[١] ؛ لأَنَّ الإعراب اختلاف أواخر الكلم باختلاف العامل عليها[٢] ؛ كقولك (قام زيدٌ) ، و(رأيت زيدًا) ، و(مررت بزيدٍ) ؛ ألا ترى٠ كيف اختلف آخر (زَيْد) ، باختلاف[٣] العوامل٠ ؟

والبناء هو لزوم آخر الكلمة حركة[٤] ما واحدة ، لا تتغير مع اختلاف العامل ؛ مثال ذلك (قام هؤلاءِ) و(رأيتُ هؤلاءِ) ، و(مررتُ هؤلاءِ) ، ألا ترى كيف اختلفت عوامل الرفع والنصب ، والجر ، ولم يختلف آخر هؤُلاءِ؟ بل هو مكسور على حالِهِ فى حالة الرفع ، والنصب ، والجر[٥] ؛ لأنه مبنىٌّ ، من حيثُ إِنَّهُ اسم إشارة ، وقد قدمنا علة بنائها فى أسماء الإشارة[٦]٠

وكذلك كَيْفَ ، وأَيْنَ مفتوحتان[٧] على كل حال ، وهما من أسماء الاستفهام ؛ لأنك تقول (كيف أصبحتَ)؟ فهى ههنا منصوبة خبرا لـ أصبحتَ ، تقديره أصبحت كيف؟ إلاَّ أَنَّ (كيف) لا يجوز تأخيرها ؛ لأنها استفهام لا يكون إلاَّ فى صدر

---

(١) ابن سيده (المخصص ١٤/٧٩-٨٠)٠

(٢) راجع (٢/ ٨٢-المحرر)٠

(٣) د : (لاختلاف)٠ وهو صواب أيضًا٠

(٤) تكرر هذا الاستعمال له٠ انظر ما يأتى فى الحاصل (٢/١٠٢) ، ولو عبر بالطريقة ، أو الحالة ، كما عممَّ غيره لشمل السكون أيضًا على ما ينبغى ، وكما عبَّر غيره٠ بل هو نفسه فى (٤/١٥٠) حيث قال (إبقاؤها على السكون ، أو على حركة واحدة لا تتغير عنها) أهـ٠ وانظر (المرتجل ص٣٥، وابن يعيش ٤٩/١ ، والفصول ص١٥٤ ، وش الشذور ص٦٨) والتعبير بـ (حالة) أشمل من جميعه ؛ لعمومها الحركةَ والسكونَ ، والحذفَ القائم مقام السكون أو الحرف القائم مقام الحركة ، وراجع (شرح عمدة الحافظ ص٢٠)٠

(٥) (وقد يبنى على الضم ، فيقال (أولاءُ) : قاله أبو حيان (البحر ١٢٨/١)٠

(٦) راجع ما سبق فى ٧٣/٢) ، وما يأتى فى (٤/١٨٠)٠

(٧) ص ، د : (مفتوحة) -بالإفراد- والتثنيةُ الأنسب كما أثبتُّ٠

الكلام[١] ولا تُنَوَّنُ ؛ لأنها مبنية[٢] ، وتقول (كيفَ أنتَ) و(كيفَ حالُك ؟)؟ فهى ههنا مرفوعة[٣] ؛ لأنها خبر المبتدأ ، والمبتدأ ما بعدها ، تقديره (حالُك كَيْفَ)؟ ، و(أَنْتَ كَيْفَ)؟ إلا أَنَّ الاستفهام لا يكون إلاَّ فى صدر الكلام ؛ فلذلك حكمتَ بأنَّها[٤] مرفوعة على الخبر ، وإن كانت مفتوحة لأجل البناء.

وتقول : (انظر على كيفَ جاء زيد؟)[٥] ، فتكون مفتوحة فى موضع الجر ، ولا يؤثر فيها حرف الجر شيئًا ، وتقديرها انظر على أى حال جاء زيد؟ أو على أى شئ[٦]؟ فقد اختلفت عليها العوامل ، ولم تغيرها عن حركتها -وهى الفتحة- ، وكذلك : قَبْلُ ، وبَعْدُ [من][٧] الظروف المقطوعة عن الإضافة مبنيَّانِ[٨] على الضَّم ؛ كقوله -تعالى- ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٩] ؛ أَلَا ترى أَنَّ مِنْ دخلت على قبلُ وبعدُ ، ولم تغيرهما عن ضمهما[١٠] ، وكان حقهما الجر ؛ لدخول حرف

(١) راجع فيه ، وما بعده (المحرر ٣٨٢/٢ وما بعدها).

(٢) كأنَّ البناء علة لمنع التنوين ، وهو صادق فى تنوين (التمكين) ، أما تنوين (التنكير) فلا يمتنع عليه المبنى ، نحو : (صهٍ ، وسيبويهٍ) -فيمن نكر- فليحترز.

(٣) راجع ما يأتى فى حواشى (٣٦٩/٢ ، ٣٨٢ -المحرر).

(٤) ص ، د : (أنها) -بدون الباء- ، ولعل ما أثبت أنسب.

(٥) الذى ورد من دخول حرف الجر على (كيف) قولهم (انظر إلى كيف تصنع ؟). و(على كيف تَبِيعُ الأَحمرين؟) ، وحُكِمَ بشذوذه ، فكأنْ المصنف قاسه ، وراجع تحريره فى (٣٨٠/٢-المحرر ، وحواشيها).

(٦) كذا ، ولعله (هيئة) ، ولكنه ممن ذهب إلى اسميتها كما يأتى تحقيقه فى ٣٦٩/٢ ، ٣٧٣ ، ٤٨٦- وحواشيها).

(٧) د : (فى) -سهو-.

(٨) ص ، د : (مبنية) - بالإفراد- ، والتَّثنية المناسبةُ ، ولكلامه الآتى بعده.

(٩) الروم : ٤ .

(١٠) الضمُّ قراءة الجمهور ، على حذف المضاف إليه ، ونيَّتِه معنىً ، وقرأ أبو السَّمَّال ، والجُحدرى ، والعقيلى بالكسر والتنوين فيهما على إغفال المضاف إليه لفظًا ونية ، بل قرئ شاذًا بالكسر من غير تنوينٍ ، على إرادة المضاف إليه لفظًا ، (وسمع الكسائى بعض بنى أسد يقرؤها : (لِلَّهِ الأمرُ مِنْ قَبلِ ومِنْ بَعْدُ). يخفض (قبل) ، ويرفع (بَعْد) على ما نوى). قاله الفراء (المعانى ٢١٩/٢) ، وانظر (الكشاف ٢١٤/٣ ، والعكبرى ١٠٣٦ ، والبحر ١٦٢/٧ ، =

الجر عليهما، وكان الأصل فى ذلك لِلَّه الأمر من قبلِ الأشياءِ، ومن بعدِ الأشياءِ[١]، فحذف المضاف إليه،

وهو الأشياء /٣٨/ فبقى الظرف مقطوعًا عما يتمه[٢]، لما لم يُضَفْ إلى شئ، فأشبه الحرف، لأنه قد نقص فَبُنِيَ على الضم[٣]، وكذلك سائر ظروف المكان إذا قُطِعتْ عن الإضافة بُنِيتْ على الضم، تقول (قُمْتُ قدَّامُ[٤]، وتُجَاهُ[٥]، ووراءُ[٦]، وأَمامُ، وخلفُ) كل ذلك مبنى على الضم؛ لأنه قُطِع عن الإضافة، وهو لا يكاد يستعمل إلاَّ مضافا[٧].

وكذلك قولهم[٨] (أَمَّا بَعْدُ فقدْ كان كذا وكذا) -بضمِّ- بَعْدُ-، وتقديره أما بَعْدَ حمِد اللَّهِ -بنصبِ (بَعْدَ)-؛ لأنك جعلته مضافا، ولما قطعتَه عن الإضافة بنيْتَه على الضم[٩]، ولولا القطع عن الإضافة لكان منصوبًا[١٠].

= والبيان ٢٤٨/٢، والمحرر ٣٦٥/٢، ٢٩٩/٣، ١٥٢/٤، ١٩٧).

(١) كذا قدره ابن يعيش (٣٠/٣)، قال ابن هشام (ش الشذور ص١٠٣): (وهذا المعنى حقٌّ إلا أَنَّ الأنسب للمقام أن يقدر: من قبل الغلب، ومن بعده) أهـ.

(٢) د: (تَمَّمَهُ) -على الماضى- والأنسبُ المثبتُ من (ص).

(٣) قال الأنبارى (البيان ٢٤٨/٢): (.. مبنيٌّ لاقتطاعه عن الإضافة؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فلما اقتطع عن الإضافة. تنزل منزلة بعضِ الكلمة، وبعضُ الكلمة مبنيٌّ) أهـ، وانظر فيه سر بنائه على حركة، واختيار الضمة بالذات، وقال الحريرى (درة الغواص ١٦٨): (وإنما بنيت على الضمة؛ لأنها فى حالة الإضافة تُعرَب تارة بالنصب، وأخرى بالجر، فخُصَّتْ عند البناء بالضم الذى خالف حركتى إعرابها؛ ليعلم أنها مبنية، لا معربة) أهـ، وانظر ابن خالويه (ليس ص٣٠)، والمحرر كما سبق في رقم (١٠)

(٤) سيأتى شاهده فى حاشية (٣٦٨/٢ المحرر).

(٥) يستعمل اسمًا وظرفًا، مثلث الفاء، واوا، وتاء، ولم أقع على استعماله مقطوعًا عن الإضافة. راجع (اللسان -وجه-)، وإن كنت لا أنكر القطع فيه قياسًا على نظائره.

(٦) منه قول عُتَىّ بن مالك العقيلى (اللسان -ورى-):

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ   لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

(٧) راجع (المحرر ٣٦٤/٢).

(٨) د: (فهم) -كذا-.

(٩) انظر (الهمع ٢٠٩/١).

(١٠) وناصبه اختلف فيه؛ فقيل: فعل الشرط المقدر، وقيل: (أَمَّا)؛ لنيابتها عن الفعل المقدر، =

واعلم أَنَّ حركات البناء أربع[١] الضمَّةُ والفتحةُ ، والكسرةُ ، والوقفُ كما أَنَّ حركات الإعراب أربع الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، والجزمُ ، ولا يقال فى المعرب المرفوع مضمومٌ ، ولا فى المبنى المضموم مرفوعٌ اصطلاحًا للنحويين على ذلك ، فرَّقُوا به بين حركات الإعراب ، وحركاتِ البناء.

فقالوا -فى المبنى (على الضم)[٢] مضمومٌ ، وفى المعربِ مرفوعٌ ، وقالوا -فى المفتوح من المبنىّ- مفتوحٌ ، وفى المفتوح من المعرب منصوبٌ ، وقالوا -فى المكسور من المبنىّ- مكسورٌ ، وفى المعرب : مجرورٌ ، وقالوا -فى المبنىّ الساكنِ- موقوفٌ ، وفى المعربِ : مجزومٌ ؛ لتختلف الألفاظ ، ويُفْهم المبنىّ من المعرب[٣] ، وإن كانتْ الحركات والمبانى[٤] واحدة من حيثُ النطقُ بها[٥] ، بدليل أنك تقول (قام أحمدُ) ، و(يا أحمدُ) فالرفع فى آخر أحمدُ من (قَامَ أَحمدُ) اسمٌ للحركة التى على الدال ، والضَّمُّ فى قولك (يا أحمدُ) اسمٌ للبناء ، وكلاهما شيء واحد[٦].

= وهو مذهب سيبويه، فعلى الأول. (أمَّا) نائبه عن الفعل معنى لا عملا، وعلى الثانى. نائبة عنه معنى وعملا، وصلُح عملها فى الظرف ؛ لأن المعانى تعمل فى الظروف، ولا تعمل فى المفعولات الصِّحاح. وكأنَّ التقدير (مهما يكن من شيء بعدُ). راجع (الاقتضاب ص٣، والتصريح ١/ ١٣)، هذا وتلزم الفاء، وربما ورد بدونها كقوله (ص) - (البخارى ٢٨/٥) (أَمَّا بَعْدُ، أنكحتُ أبا العباس بنَ الرَّبيع، فحدَّثَنِى، وصَدَقَنِى ...).

(١) راجع ما سبق فى (٢/٨٣-المحرر)، وش المفصل (٨٤/٣).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) راجع المخصص ٨٠/١٤، والجُمل ٢٦٢-٢٦٣)، وقد تقدم تحريره استعمالًا فى (٨٣/٢ وحاشيتها) فعُدْ إليها.

(٤) ص، د : (والمعانى) -بالعين-، وهو تصحيف عن المثبت.

(٥) قال سيبويه (١٣/١) (فالنصب، والفتح فى اللفظ واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف) أهـ.

(٦) أى نطقا. قال الصَّبان (٦٦/١) : (أنواع البناء، وأنواع الإعراب، وإن اتَّحدتا فى الصورة - مختلفتان فى الحقيقة، كما اختلفتا فى الأسماء، فإن الأولى لازمة غير مُجتلَبة لعامل، والثانية لازمة مُجتلَبة لعامل) أهـ. ثم راجع (الهمع ٢٠/١، ويس ٦١/١، وما مر فى (٨٣/٢ - المحرر)).

واعلم أن من المنبيات ما بُنِيَ على الضَّمِّ كـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ) ، وأمثالهما[١] من الظروف المقطوعة عن الإضافة ، و(مُنْذُ) ، و(حَيْثُ) ، و(يا زيدُ) ، وما أشبه ذلك[٢] ، ومنها يبنى[٣] على الكسر ، كـ(أَمْسِ ، وهؤلاءِ ، وقَطامِ ، وحَزَامِ ، ونَزالِ ، دَراكِ ، وجَيْرِ) وما أشبه ذلك[٤].

ومنها ما بُنِيَ على الفتح ، كـ(أَيْنَ) ، و(كَيْفَ) ، و(شَتَّانَ) ، والأفعالِ الماضية كلِّها[٥].

ومنها ما يُبْنَى على الوقف ، كفعل الأمر للمخاطب /٣٩/ و(مَنْ) ، و(ما) ، و(لَمْ) وَ(هَذَا) و(مَهْما) ، و(هَلْ) ، و(نَعَمْ) ، و(بَلَى) ، و(بَلْ) ، وما أشبه ذلك[٦] ، وسيأتي ذكر ذلك -إن شاء الله- في موضعه[٧] من (مقالة)[٨] المبنيات.

• • **حاصلُ هذا الباب :**

أَنَّ البناءَ ضدُّ الإعرابِ ؛ لأنَّ الإعرابَ : اختلافُ أواخر الكَلِمِ باختلاف العوامل ، والبناءُ : لزومُ أواخر الكَلِمِ حركةً[٩] لا تتغير مع اختلاف العامل ؛ وأَنَّ حركاتِ[١٠] البناء أربعٌ الضمةُ ، والفتحةُ ، والكسرةُ ، والوقفُ ؛ وأَنَّ حركاتِ الإعراب أربعٌ رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، وجزمٌ ، وأَنَّ من المبنيَّات ما بُنِيَ على الضم ، ومنها ما بُنِيَ على الفتح ، ومنها ما بُنِيَ على الكسر ، ومنها ما بُنِيَ على الوقف ، والجميع مُبيَّن ، مشروح في الباب.



---

(١) ص، د : (أمثالها)، والمثبت المناسب.
(٢) المحرر ١٥٢/٤
(٣) د : (بنى) -على الماضي- في الموضعين، وهو صواب أيضًا.
(٤) المحرر ١٥٨/٤
(٥) المحرر ١٥٦/٤ - ١٥٧
(٦) المحرر ١٦٢/٤
(٧) راجع ما سبق هنا.
(٨) زدتها على النص بمقتضى تقسيميه.
(٩) راجع ما حررنا تعليقًا في ٩٨/٢
(١٠) يطلق عليها أيضًا : (ألقاب). انظر مثلًا : (الفصول ص١٥٤)، ولعله أحسن ؛ إذْ منها الوقف، والجزم، وليسا بحركة، وما معنا محمول على الأكثر.

الباب الثامن

فـى التثنيـــة

التثنية ضمُّ شيء إلى مثله بشرط اتفاق اللفظ[(١)] ؛ كقولك : الزَّيدانِ، والعَمْران ، لما اتفق لفظ زيدٌ وزيدٌ ، وعمروٌ ، وعمروٌ جازت تثنيتهما ، حتى إنك[(٢)] لو ضممتَ مع زيد بهيمةً ، سميتها بزيد وأردتَ تثنيتهما قلت (الزَّيدانِ) ، ولم يمنع من ذلك مانع وإنْ كان بعضُهم[(٣)] قد خالف فى ذلك ؛ فقال

لا تجوز التثنية إلا أَنْ يتَّفق الاسمان لفظًا ، ومعنى ؛ والأشهرُ ما ذكرناه[(٤)].

---

(١) أى على ما هو القياس ، فلا يرد عليه ما سيأتى من مختلفَىْ اللفظ فى تغليبٍ ؛ كالعُمَريْن والقَمَريْن فهو محفوظ. انظر (شرح العمدة ص٣٥).

(٢) ص : (أنك) -بفتح الهمزة، والمثبت الصواب.

(٣) ابن عصفور (المقرب ٤٢/٢) : (إنْ اتفق الإسمان فى اللفظ، ولم يتفقا فى المعنى .. فلا سبيل إلى التثنية، نحو قولك : (رأيت المشترى، والمشترِى) تعْنى بأحدهما الكوكب، وبالآخر قابل عقد البيع) أهـ، وفى (التَصريح ٦٧/١) : (يشترط اتفاق المعنى، فلا يثنَّى المشترك، ولا الحقيقةُ، والمجازُ، وأما قولهم (القلم أَحَدُ اللسانين فشاذ) أهـ، ونحوه فى الخضرى ٩٣/١، وقال (وكذا المشترك باعتبار معنييه، كقرآن -للحيض، والطهر- ؛ لئلا يلتبس بفردَىْ أحد المعنيين ... وأجاز الناظم تثنية كل منهما، وجمعه مع أمن اللبس، كعندى عينانِ منقودةٌ وموردودة) أهـ، وقال المرادى (٨٣/١) (هذا مذهب أكثر المتأخرين. قال فى شرح التسهيل : والأصح الجواز، وممن صرح بجواز ذلك أبو بكر الأنبارى) أهـ. وراجع الصبان ٧٦/١، والآتى.

(٤) ربما كان غير الأشهر هو المناسب، وإن شايَعَهُ ابن مالك. والأنبارى كما سبق ؛ يقول ابن مالك (التسهيل ص١٢) : (... اثنين متفقين فى اللفظ غالبًا، وفى المعنى على رأى) أهـ. وقال فى شرحه : (ونبهتُ يقولى : (وفى المعنى على رأيٍ)، على خلاف فى المختلفَىْ المعنى ؛ كعين ناظرة، وعين نابعة، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع، وجمعه، والأصحُّ الجواز ؛ لأن أصل التثنية والجمع العطفُ، وهو فى القبيلين جائز باتفاق، والعُدُول عنه اختصار، وقد أُوثرَ استعماله فى أحدهما، فليجْرِ فى الآخر قياسا، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله ... وقال بعضهم : اختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز : (زيدٌ ضاربٌ، وعمروٌ)، فحذف خبر (عمرو) اكتفاء بخبر (زيد) ؛ لتوافقهما معنى، كذلك جاز أن تقول (جاء الضَّاربَانِ) فى المتوافقيْن معنى، وكما لم يجز أن يقال : (زيدٌ ضاربٌ، وعمروٌ)، فتحذف خبر (عمرو) إذا =

وأصلُ التثّنية العطفُ[١] ، والمرادُ بها الاختصار[٢] ؛ لأنك إذا قلتَ (قام الزيدانِ) فالمعنى (قام زيدٌ ، وزيدٌ) ؛ فإنْ قيل لم جِئَ بالتثنية فى الكلام؟ وهلا[٣] استغْنَوْا عنها بالعطف؟ فقل جئ بها للاختصار ؛ لأن قولك (قام الزيدان) أخصر من قولك (قام زيدٌ ، وزيدٌ) فبان لك أَنَّ أصلها (العطف وترك ل)[٤] الاختصار .

وهى تنقسِم ثلاثة أقسام[٥]

* تثنيةٌ فى اللفظ والمعنى[٦] ، وهى (الزيدانِ) و(العَمْرانِ) ؛ لأنها تثنية (زيد وزيد) مضمومًا أحدهما إلى الآخر ، فقد اتفق لفظًا (زيد وزيد) ومعناهما .

= خالف خبر (زيد) معنىً ، وإن وافقه لفظًا . كذلك لا يجوز أن يقال : (زيد وعمرو ضاربان) مع مخالفة المعنى ، والجواب من وجوه

أحدها : أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجز ؛ لأنه حذف بلا عوض فى اللفظ ، ولا دليل على معناه ، وأحد مفردى المثنى معوض عنه علامة التثنية ، ومقدور على الدلالة عليه بقرينةٍ .

الثانى أن ذكر (عمرو) فى المثال المذكور يوقع فى محذورين

أحدهما توهم المحذوف مماثلًا للمذكور ، والآخر توهم إلغاء ذكر (عمرو) والمثنى لا يتوهم فيه إلغاء ،

الثالث : أن التخالف فى اللفظ أحق وأولى .

ومن صرح بجواز ذلك ابن الأنبارى ، واحتج بقوله - ﷺ - : (الأيدِى ثلاثةٌ ؛ فَيَدُ السائل السفلى إلى يوم القيامة) أهـ (شرح التسهيل ١/١١ ، وشرح عمدة الحافظ ص٣٥ - حاشية) .

وفى الأشباه والنظائر ٢/١٦٩ (ولو سميتَ امرأة بزيد ، وجمعتَ بينها ، وبين رجل يسمى بزيد ، لقلتَ فى التَّثنية (الزَّيدَانِ) ، لاشتراكهما فى التسمية ، مع اختلاف الحقيقتين) أهـ .

(١) أىْ لغة ، واصطلاحًا ؛ إذ يقال ثَنَيْت العود : عطفْتُه ، وفى الاصطلاح ما وضع لاثنين ، وأغنى عن المتعاطفين . (انظر التصريح ١/٦٦) .

(٢) أسرار العربية ص٦٥ ، نفسه ، والهمع ١/٣٤ ، والضرائر للألوسى ص ١٦٤

(٣) د : (ولا) -تصحيف- .

(٤) زدت ما بين الحاصرتين تقويمًا للنص ، وهى مفهومة من كلامه هنا ، وفى الحاصل وما مر فى (١) .

(٥) انظر الأمالى الشجرية ١/١١-١٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ق٧) .

(٦) ابن بشاذ (ذاته) : (وعليه أكثر الكلام) أهـ .

* وتثنيةٌ فى المعنى دون اللفظ(١) ، كقوله -تعالى- ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٢) وقوله تعالى - ﴿فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾(٣) ، أَلَا ترى أن لفظ القلوب والأيدى لفظ الجمع ، ومعناهما التثنية ؛ إِذْ ليس لهما إلاَّ قلبان(٤) ، والدليل عليه : لُحوق ألف التثنية فى آخرهما ، والأيدى إنما أريد بها أيضًا اليمينان(٥)/٤٠/ من السارق ، والسارقة ؛ لأنه لا تُقْطَعُ إلا اليمينُ من هذا ومن هذه(٦).

* وتثنيةٌ فى اللفظ دون المعنى(٧) ،

---

(١) (ذاته) : (وهو كل ما كان فى الجسد منه شيء واحد، وأرِيد تثنيته، وهو مضاف إلى مثنى، فإنه يكون بلفظ الجمع) أهـ، وقال الزجاج (المعانى ٢/٢٠) (ما كان الشئ منه واحدا فتثنيته جمع ؛ لأن الأصل هو الجمع) أهـ، وانظر (الكتاب ٣/٦١ محقق، والضرائر ٩٥، وليس ٣٣٩)، والمقرب ٢/١٢٨).

(٢) من الآية ٤ -التحريم-، وقال أبو حيان (البحر ٨/٢٩٠-٢٩١) : (أتى بالجمع ... وحسَّنَ ذلك إضافتُه إلى المثَّى ... والجمُع فى مثل هذا أكثر استعمالًا من المثنى، والتثنية دون الجمع لكن كرهوا اجتماع تثنيتين، فعدلوا إلى الجمع ؛ لأن التثنية جمع فى المعنى ...) أهـ.
وقال الأنبارى فى البيان ٢/٤٤٦ (كل عضو ليس فى البدن منه إلا عضو واحد فإن تثنيته بلفظ جمعه، والقلب ليس فى البدن منه إلا عضو واحد) أهـ.
وانظر الثعالبى (فقه اللغة ٢١٣، والعكبرى - التبيان ١٢٢٩).

(٣) من الآية ٣٨ -المائدة-، وانظر (البحر ٣/٤٨٣، والتبيان ٤٣٦).

(٤) انظر ما سبق، وفى الصاحبى ٣٤٩) : (ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجمع، والمراد التثنية) أهـ.

(٥) فى الأصل (الميا من)، والمثبت من الكشاف، وهو الأنسب.
قال الزمخشرى (الكشاف ١/٦١٢) : (أريد باليدين اليمينان ؛ بدليل قراءة عبد الله (وَالسَّارِقُونَ، والسَّارِقَاتُ فاقطعُوا أَيْمَانَهُمْ) أهـ.
وانظر (البرهان ١/٣٣٦)، والمصنف يردُّ اعتراضًا أنَّ ما فى الجسد منه اثنان فتثنيته إذا ثنيِّ المضاف إليه واجبة، وهنا جمع اليد، وفى الجسد يدان، فالواجب التثنيةُ، حتى لا يوهم قطع الأربع، لكنَّ المرادَّ ظهرَ من الدليل الشرعى بقطع اليمنيين، وقراءة ابن مسعود، فلما لم يكن فى الجسد إلا يمينٌ واحدة جرت مجرى الآحاد فجمعت. (راجع الأمالى الشجرية ١/١٣-١٤، والفراء ١/٣٠٦-٣٠٧، وابن يعيش ٤/١٥٥-٧).

(٦) ص، د : (هذا)، وهو تصحيف. أثبتُّ المناسب.

(٧) هو ملحق بالمثنى على التحقيق. (الخضرى ١/٣٩) ؛ قال ابن عصفور (المقرب ٢/٤٠) (ذلك موقوف على السماع)، ونقل الأزهرى عن ابن هشام قوله : (الذى أراه أن النحوِّيين يُسمُّون =

وهى [مثل] (القَمَرانِ)[١] -للشمس، والقمر- و(العُمَرَانِ) -لأبى بكر وعمر -رضى الله عنهما-، وقد قيل إن المراد بالعُمَرَيْن ههنا عُمَرُ بن الخطاب، وعُمَرُ ابن عبد العزيز[٢]، وكذلك (أَبا نَيْنِ)[٣] -فى اسم جبل- و(عِمَا يَتَيْنِ)[٤]، و(رَامَتَيْنِ)[٥] -فى اسم مواضع-؛ ألا ترى أن اللفظ متَّفِق فى التَّثنية، والمعنى

= هذا النوع مثنىً؛ لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وغايته أن هذا مثنىً فى أصله تجوُّزٌ) أهـ. (التصريح ٦٦/١).

(١) الفراء (المعانى ٣٣/٣) (العرب قد تجمع الاسمين على تسمية أشهرهما، قال الشاعر (الفرزدق)

أَخَذْنا بآفاقِ السَّماءِ عَلَيْكُمُ   لَنَا قَمَرَاهَا، والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

يريد الشمس، والقمر)أهـ، وانظر(الأشباه٨٩/٣، والعمدة٦٤/٢، والمغنى ٦٤/٢)

(٢) وعليه فلا تغليب، لكنه مردود بما رُوى أنه قيل لعثمان: (نسألك سيرة العُمَرَيْن. قال: نعم)(اللسان -عمر- والمغنى ١٩٥/٢)، وفى المخصص ٢٢٧/١٣، والمزهر ١٨٦/٢ (... قال معاذ الهراء لقد قيل سيرةُ العُمَرين قبل عمر بن عبد العزيز) أهـ، وشاهده قول جرير (النوادر ٥٢٨)

مَا كَانَ يَرْضَى رسولُ اللَّهِ فِعْلَهُمُ   والْعُمَرَانِ أَبُو بَكْرٍ، وَلاَ عُمَرُ

وانظر (إصلاح المنطق ٤٠٢، والكامل ٢٢١/٢).

(٣) د: (أنانين) -تصحيف-، وهو مما يُعبَّر عنه من المفرادت بلفظ التثنية (شرح العمدة ٣٨)، وهما أبانان: الأبيض، والأَسود، والأبيض شرق الحاجِر، والأسود لبنى فزارة، وبينهما ميلان، قيل أبانين، لأنه يليه جبل نَحْوٌ منه، يُقال له: (شَرْوَرَى) فغلبوا أبانًا عليه، فقالوا: (أبانان). انظر (ياقوت ٦٢/٢، ٦٣، شواهد الشافية ٣٩٨، شواهد المغنى) ٧٢٤؛ وقد ورد فى قول مهلهل (الطبرى ٣٣٠/٢، وشرح الحماسة ١١٤/١، والشعر والشعراء ٣٠٥، والروض٢٠٤/١):

لَوْ بِأَ بَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا   خُضِّبَ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ

(٤) جبلان لهذيل متقاربان. اسم كل واحد منهما: عِمَايَةٌ، وقيل هما عِماية، ويَذْبُل جبلان بالعالية، وثنى (عِمايةُ) تغليبًا، قال جرير

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عِمَايَتَيْنِ، ويَذْبُل   سَمِعَتْ حَدِيثَكَ أُنْزِلَ الأَوْعَالاَ

انظر (ياقوت ١٥٢/٤، ابن يعيش ٤٦/١، وش الكافية ١٣٧/٢، ١٧٢).

(٥) موضع، قال ابن منظور (اللسان-رام): (وإنما قضينا على (رَامَتَيْنِ) أنها تثنية سُمِّيَتْ بها البلدة للضرورة؛ لأنهما لو كنتا أرضين لقليل الرامتين بالألف واللام) أهـ، وفيه قول جرير (الديون ٩٠٩)، (وزهر الآداب ٥٢٥)

بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فودَّعُوا   أَوَ كلَّما رَفَعُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ

مُخْتلف ، لأنَّ أبا بكر غير عمر ، والشمس غير القمر .

فصـــل

واعلم أَنَّ إعراب التثنية فى الرفع بالألف ، وفى النصب والجر بالياء[(١)] ، وإِنَّما خُص الرفع بالألف ؛ لأن التثنية قبل الجمع[(٢)] ، فسبقت على لألف ؛ إِذْ الألف أَخَفُّ من الواو ، والياء ، فسبق الأخف على الأخف[(٣)] ، وقيل إِنَّ التثنية أثقل من الجمع من حيثُ إِنَّهَا[(٤)] تكون فى كل ملفوظ به ؛ لأنَّك تقولُ (الزَّيدان) ، و(الثَّوبان) و(رَجُلانِ) و(دابَّتانِ) ، وفى كل شيء لَفَظْتَ به من معرفة ونكرة ، وحيوان عاقل ، وغير عاقل ، وكلِّ جماد أيضًا ، فلَكَ أَنْ تثنِّيه ، والجمع [المذكَّر][(٥)] السالم مخصوص بكل مذكر علم يعقل ، أو من صفات من يعقل[(٦)] ؛ فدل على أن التثنية أكثر من الجمع ، وإذا كانت أكثرَ من الجمع كانت أثقل ؛ لأن ما كثُر دَوْره فى كلامهم فهو أثقل[(٧)]

ومنه المثل (تسألنى برامتيْن سَلجَمًا) . (المستقصى ٢/٢٦ ، والميدانى ١/٢٩١)

(١) اتجاه كوفى فى إعراب المثنى والجمع . بأن هذه الحروف (إعراب) كالحركات ، وعليه قطرب ، وقيل هو مذهب سيبويه ، والبَصْرِيُّون على أنها (حروف إعراب) ، وقيل انقلابها إعراب ، راجع (الإنصاف م٣ -(٣٣-٣٩) ، وأسرار العربية ٦٨ ، وتنبيهات الأشمونى لنا (١٥١ ، وما بعدها) .

(٢) كذا المشهور وقوعا . وخالف الجُوَيْنِيّ ؛ قال : (الظاهر أَنَّ التثنية وضع لفظها بعد الجمع ، لمسيس الحاجة إلى الجمع كثيرًا ، ولهذا لم يوجد فى سائر اللغات تثنية ، والجمع موجود فى كل لغة) أهـ (المزهر ١/٤٦) .

(٣) الرضى (١/٢٩ - ش الكافية) (لمناسبة الألف بخفته ، لقلة عدد المثنى) أهـ .

(٤) ص : (أَنَّهَا) -بفتح الهمزة- ، وهو مرغوب عنه .

(٥) زدتها تخصيصا .

(٦) انظر الأنبارى (أسرار العربية ٦٦) .

(٧) ربما أوهمت عبارته ، فالتثنية أخف من الجمع كما قرر من قريب ، (٢/١١٦) فى علة حركة النون فيهما ، بل القصد أنه لكثرة دورها قصدوا فيه غاية التخفيف ، وإن كان أخف من الجمع أصلا ، وكثرةُ الاستعمال علةٌ صالحةٌ للتخفيف ؛ قال ابن يعيش ٤/١٣٩ (جُعِلتْ الألف فيما يكثر استعماله ؛ لخفتها ، لأنهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم) أهـ ، وفى الأشباه (١/٢٦٢) (الشئ إذا كثر استعماله على ألسنتهم خَفَّ)أهـ ، وانظر (المرتجل ص٦٢ ، وأسرار العربية ٦٦)

ألا ترى أن التثنية ليست مُقيَّدَة بشئ[١]، بل كل الأسماء شئ، والجمع مخصوص بالقيود التى ذكرنا، فلذلك خُصَّتْ التثنية بالألف؛ لكون الألف خفيفةً، والتثنيةُ ثقيلةٌ، فجعلوا الخفيف مع الثَّقيل؛ ليعتدل الكلام، والجمعُ السَّالم خفيفٌ؛ لقلَّتِه، والواوُ ثقيلةٌ، فجعلوا الثقيل مع الخفيف؛ ليعتدل الكلام أيضًا[٢].

والنَّصب، والخفضُ فى التثنية بالياء؛ كقولك -فى النصب- (رأيتُ الزَّيدَيْنِ) فـ رأيت فعل وفاعل، والزيدَيْنِ مفعول بهما، وعلامة النصب فيهما الياء؛ وتقول -فى الخفض- (مررت بالزَّيدَين)، فقولك مررت فعل وفاعل، والزيدَيْنِ مخفوض بالياء[٣]. جارٌّ ومجرورٌ، وعلامة خفضهما الياء، وأصل الياء أن تكون للخفض من حيث إنَّهَا[٤] تنشأ من الكسرة[٥]، فجئ بها علامةً للنصبِ، / ٤١/ والجر فى التثنية؛ مِنْ حيثُ إنهما أَخَوَانِ؛ فإنْ قِيلَ ومن أين علمتَ أنهما[٦] أَخَوانِ[٧]؟

قيل لأنَّهما من حركات الفَضَلات؛ من حيثُ إنَّ النَّصب حركةُ المفعول،

---

(١) أى خاص، ليستقيم مع لاحقه.

(٢) قيل خصت التثنية بالألف، لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل اسمًا فى نحو (اضْرَبا)، وحرفًا فى نحو: (ضَرَبَا أخواك)، وكذلك الواو، مع الجمع فى نحو (ضَرَبُوا)، و: (أكلونى البراغيث)، وإن كان سيبويه لم يُعَلِّل بغير الفرق، وقد تُقْبَل العِلل، ولكن الاعتلال بالسماع أولى (راجع الأشمونى ٥١/١، وتنبيهات الأشمونى - للباحث ص١٤٩)، وما بعدها، والكتاب ٥/١ محقق، وش الكافية للرضى ٣٠/١).

(٣) ص، د: (بالياء) -تصحيف-.

(٤) ص، د (أَنَّهَا) -بالفتح- ضعيف.

(٥) ابن الأنبارى (أسرار العربية ٦٧): (دلالة الياء على الجرِّ أشبه من دلالتها على النصب؛ لأن الياء من جنس الكسرة، والكسرة فى الأصل تدل على الجرِّ، فكذلك ما أشبهها) أهـ.

(٦) د: (أنها) -تصحيف-.

(٧) سيبويه (١٨/١ محقق) (لأن الجر فى الاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب، وأقوى) أهـ، والأشمونى ٥٢/١ ط الحلبى (؛ لمناسبة النصب للجر، دون الرفع، لأن كلًّا منهما فضلة، ومن حيث المخرج، لأن الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الضم، والضمُّ من الشفتين) أهـ و(الأسرار ٦٧).

وهو فضلةٌ فى الكلام ؛ لأنك تقول (رأيتُ زيدًا) فلو قلتَ (رأيتُ)، وسكتَّ. كان كلامًا تامًا، وإنْ كان مبْهما ؛ لأنه يحتمل رؤية (زَيْدٍ) وغير زَيْدٍ، فعلمت أن زيدًا فضلة، وإنما جئت به ؛ لِتُبَيِّن أن الرؤية كانت منك له دون غيره، وقد يتمُّ الكلام بدون المنصوب ؛ ألا ترى أنك تقول : (قَامَ زَيْدٌ)، فيكون كلامًا تامًا من فعل وفاعل، و(زَيْدٌ أَخُوكَ)، فيكون مبتدأً وخبرًا، وهو كلام تامٌّ من غير منصوبٍ، فعلمتَ من هذا أن النصب فضلةٌ لا يُحْتَاج إليه فى تمام الكلام[1] ؛ لأن الكلام تمامُه المرفوعُ، وهو المبتدأ والخبر، والفاعل، وما حمل على ذلك ؛ وكذلك حركةُ الخفض فضلةٌ، من حيثُ إنَّ الجار والمجرور مفعول به أيضًا فى المعنى، فهو فضلةٌ كما أن المفعول به فضلة ؛ كقولك : (مَرَرتُ بزيدٍ)، فلو سكت على مررت لجاز، وكان كلامًا مُبْهَمًا -كما تقدم فى النصب[2]-، وينعقد الكلام التَّامُّ أيضًا بدون الجر ؛ كقولك (خَرَجَ بَكْرٌ)، فقد انعقد الكلام من فعل، وفاعل ولم يَحْتَج إلى مجرور، و : (عَبْدُ اللَّهِ قَاعِدٌ)، فيكون مبتدأً وخبرًا، وهذا كلام تامٌّ موضَّحٌ من غير إبهام ؛ لأن الكلام لا يحتاج فى تمامه إلى نصب، ولا إلى جر، فإذا جاء معه منصوب أو مجرور كان فضلة.

---

(١) سيأتى له فى باب التمييز (أنه لا يتم الكلام إلا به) (٣/ ٣٤٤ المحرر)، ولا تعارض ؛ فقد يعرض للفضلة توقُّف الفائدة عليها، فيكون لها بذلك فى لزوم الذكر ما للعمدة. (انظر ابن مالك. شواهد التوضيح ٢١٢).

(٢) قال ابن الأنبارى (الأسرار ٦٧) : (إنهما يقعان فى الكلام فضلة ؛ ألا ترى أنك تقول : (مَرَرْتُ)، فلا تفتقر أن تقول (بزيد)، أو نحوه، كما أنك إذا قلت (رأيتُ) لا تفتقر إلى أن تقول (زيدا) أو نحوه، أهـ، وقد حقق ابن الأنبارى (نفس الصفحة) وجوه الحمل فى خمسة
أولها أن الجر ألزم للأسماء من الرفع، فالحمل على الألزم أولى.
ثانيها أنهما يقعان فى الكلام فضلة -على ما سبق-.
ثالثها أنهما يشتركان فى الكناية، حيث يقال (رأيتُكَ، مررت بِكَ).
رابعها : أنهما يشتركان فى المعنى ؛ إذْ (مررتُ بزيد) فى معنى : (جُزْتُ زيدا).
خامسها : أن الجر أخف من الرفع، والحمل على الأخف أولى. وقد مرَّ الحمل على خصوص الحركة. الصفحة السابقة رقم (٧).

فمن ههنا كان النصبُ والخفضُ أَخَوَيْنِ ؛ لأنهما زائدان على الرفع فى تقويم الكلام ، فحمل النصب على الجر فى التثنية والجمع (المذكر)[١] السالم.

وإنَّمَا حُمل عليه ولم يُحمَل على الرفع ؛ لأن الرفع ليس بفضلة ؛ إذْ لا يكون كلامٌ مفيدٌ إلاَّ وفيه مرفوع ؛ كقولك (قَامَ زَيْدٌ) ، و (ضرب زيدٌ عمرًا) و (زيدٌ أَخُوك) ، و : (مررتُ بزيدٍ) ؛ فهذا كله كلامٌ تام لابد له من مرفوع ولا يتم إلا به ، والمنصوب والمجرور فضلةٌ مع المرفوع ، ولا تجد كلامًا تامًا من منصوبين ، ولا من مجرورين ؛ لو قلت (زيدا قاعدا) أو (بِزيدٍ) أو : (على زيدٍ) لم يكن كلامًا تامًا ، ولكن[٢] الكلام يكونُ[٣] تامًا من المرفوع ، ولا يُحتاج إلى المنصوب/٤٢/ كقولك : (قَام زيدٌ) ، و : (زيدٌ أخوكَ) فهذا كلام تام ، وليس فيه مجرور ، ولا مَنْصوبٌ ، فبان لك أن المرفوع عمدة فى الكلام ، وأن النصب ، والجر زيادة عليه ؛ ولذلك حُمِلَ النَّصب على الجر ولم يُحْمَل على الرفع.

فصــل

وزيدت النُّونُ فى التثنية ، والجمع عوضًا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد[٤] ، وبيانُ ذلك : أَنَّك إذا قلتَ (الزَّيْدَانِ) فأصلُه (زَيْدٌ) مضمومٌ إليه زيد

---

(١) زدتها تخصيصا ، وقد سبق نظيره.

(٢) ص، د : (وكذا). والمناسبة ما أثبت، فالموطن للاستدراك، ولا معنى للتشبيه هنا.

(٣) ص : (تكون) -بالتاء- والمثبت من (د)، وهو المناسب.

(٤) بذا علل سيبويه (الكتاب ١/١٨ -محقق) ؛ قال (وتكون الزيادة الثانية نُونًا، كأنها عوض لِمَا مُنِعَ من الحركة والتنوين ..) أهـ. ونحوه فى (المقتضب ١/١٤٣ ، ٢/١٥٣ ، والمفصل ١٨٣)، ولمَّا كانت هذه العلة تفتقد العمُوم ؛ إذْ لا تنسرب على ما ليس فى مفرده حركةٌ، ولا تنوينٌ كُحُبْلَيَانِ، وهَذَانِ، ولا على مالا تنوين فى مفرده، نحو (لارَجُلَيْن، ويا زيدانِ، وأحمدانِ)، ولا على مالا حركة فى مفرده كـ (عَصَوان، وقاضَيَان) اهتدى بَعض الكاتبين إلى أن يقول بالتعويض عن كلٍّ بحسبه عنهما، أو عن أحدهما، وغيرَ عوض فى فاقدهما، قال ابن بشاذ : (الجمل الهادية ق٢٩) : (وما لم يكن فى واحده إلاَّ حركةٌ فالنُّون عوض من تلك الحركة ... وما لم يكن فى واحده إلا تنوين، مثل عصًا، فالنون عوض عن التنوين وحده ... وما كان فى واحده حركة، وتنوين، فالنون عوض منهما جميعًا ... وإن أشكل عليك شيء ... فقل : عِوَضٌ من الحركةِ والتَّنوين =

آخر ، فالضمة [التى][1] على الدَّال من (زَيْدٌ) هى الحركة ، والنون التى بعدها فى النطق الساكنةُ هى التنوين ؛ لأنك إذا نطقت به قلت (زَيْدُنْ) - بنون بعد الدال - ، ولكنهم أسقطوها فى الخط اصطلاحًا ، فلما ثنيته ، وقلت : (الزَّيدَانِ) كانت الألف عوضًا عن علامة الرفع - وهى الضمة فى الواحد ، ولكن[2] الألف ساكنةٌ [لا يُتَبَيَّن عليها حركةٌ ، فجعلوا][3] النّون عوضًا عن الحركة ، وهى الضمة التى ذكرناها فى (زَيْدٌ) وعوضًا عن التنوين ، وهو[4] النّون الملفوظ [بها][5] بعد الدَّال ؛ وكذلك الكلامُ فى الجمع (المذكر)[6] السالم ، يكون واوه علامةً للرفع كما كانت الألفُ علامةَ الرفع فى التثنية ، والنُّون عوضٌ عن الحركة والتنوين -كما تقدم-٠

وتسقط النُّونَانِ فى الإضافة ، فتقول (هَذَان غلامَا زيدٍ) ، فهذان مبتدأ ، وغلاما خبره ، وعلامة رفعه الألف ، وزَيْدٍ مخفوض بإضافة الغلامين إليه ، وأصله غلامان بإثبات النون ، إلاَّ أنَّك لما أردت إضافتَه إلى زيد أسقطت النون

= كما قال سيبويه) أهـ٠ مختصرًا، ونحوه فى (شرح اللمع للموصلى ق٥٤) : ، وزاد : (وغير عوض فيما خلا عنهما، كحبلى مثناة، وهذانِ٠ وعليه ابن جنى) أهـ٠ وربما أسس ابن الخشاب (المرتجل ٦٥) حيث يرى أنها (عوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم فى الأصل، ثم صارت بعدُ من خصائص التثنية، ولهذا لَحِقَتْ المثنىَ من المبنىِّ، وليس فى واحده حركةٌ ولا تنوينٌ...) أهـ، وقال عن القولَ بالتفصيل السابق : (لا حاجة داعيةً إلى القول بهذا من اختلاف حكم الحرف٠) أهـ٠ ولم يرتض ابن مالك الأخذ بالتعويض٠ فقال : (النون لدفع توهم الإضافة، والإفراد) (التسهيل ١٣)، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها زيدت للفرق بين التثنية، وبين الواحد المنصوب، فى نحو قولك : (رأيت زيدًا)٠ قاله فى (أسرار العربية ص٦٩)، ثم انظر (الغرة ٢٦-٢٧، والهمع ١/ ٤٨، وانظر ما على هذه المذاهب من مآخذ فى دراستنا (تنبيهات الأشمونى ١٥٢-١٥٥)، والارتشاف (ق٨٧-٨٩)٠

(١) زيادة يقتضيها السياق٠

(٢) د : (ولأن) -تصحيف-٠

(٣) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

(٤) ص : (وهى)، والمناسب ما أثبت٠

(٥) من (د) وحاشية (ص)٠

(٦) زيادة مخصصة، وقد مر نظيره٠

لأجل الإضافة ؛ وتقول- فى الجمع - (هَؤُلاءِ مُسلمُو مكةَ) - على الابتداء والخبر - كان أصله : مُسْلِمُونَ فلما أردتَ إضافتَه إلى مكة حذفتَ النُّون فى الإضافة ، وكذلك إذا أضفت المثنَّى إلى المضمر قلت (هذان غلاماكَ وغلاماه)، و : (رأيت غلاميْكَ وغلاميْهِ) ؛ أصله غلامين ، فلما أردت الإضافة إلى الكاف والهاء حذفتَ النُّون ؛ فإذا أضفت المثنى إلى ياء النَّفس قلت فى الرفع (هذانِ غُلامَایَ ، وصَاحِبَایَ) ، فوجب تحريك الياء ؛ لأنَّ الألَفَ قبلَها ساكنٌ ولا[1] يقع إدغام ، لأن الألف لا تدغم فى الياء فى الرفع[2] ، وفى النصب : (رأيتُ غلامَّى ، وصاحبَيَّ) ، وأصله/٤٣/ : (غُلامَيْ يَ)[3] -بياءين- الأَوَّلَةُ[4] ساكنةٌ ، وهى علامة النَّصب فى

---

(١) ص، د : (فلا)، والمناسب ما أثبت.

(٢) ص، د : (النَّصْبُ)، وهو سهو، والمثبت ما أفادته المصادر، قال الأزهرى (التصريح ٦١/٢) : (وتسلم ألفُ التَّثنية من القلب ياء اتفاقًا ؛ كمُسلماى ؛ إذْ لا موجب لقلبها ياء) أهـ.

(٣) القصد إلى الأصل المنطوق، لا الأصل التركيبى، فالمعروف أنه : (غلامين لى) حذفت اللام تخفيفًا، والنون للإضافة.

(٤) د (الأولى)، وقد تردد ورود المثبت فى(ص) وآثرت الإبقاء عليه، دون إثبات ما فى (د) المستعمل، ولا أدرى هل هو من ناسخ أولا؟ وربما خُطِّئ، أو حكم بعاميته، قال الحريرى (درة الغواص : ٣٠) : (ومن مفاحش ألحان العامة، إلحاقُهم هاءَ التأنيث بأول. فيقولون : (الأَوَّلَةُ)، كناية عن الأولى، ولم يسمع فى لغات العرب إدخالها على (أفعل) الذى هو صفة. ولا على أفعل الذى هو للتفضيل، نحو (أفضل، وأول) أهـ. كما أنكره الرضى (ش الكافية ٢١٨/٢) قال : (تصريفُه كتصريف (أفعل) التفضيل، واستعماله بـ (من) مبطلان كونه (فوعلا)، وأما قولهم أولةٌ، وأوَّلتَانَ، فمن كلام العوامِّ، وليس بصحيح) أهـ ولا أُرَاه منهما غيرَ إسراف، وتَحكّم فالَمعروف أنَّ أفعل التفضيل قد يُجَرَّدُ من معنى التفضيل، وأَيُّ تفضيل فى استعمال (الأول) بمعنى المتقدم ؛ وقد عثرت على ما يؤيدّ هذا الاستعمال ؛ قال السيوطى (الهمع ٢١١/١) (لأول استعمالان أحدهما أن تكون صفة، أى (أفعل) تفضيل بمعنى (الأسبق) فيعطَى حكم أفعل التفضيل، من منع الصرف، وعدم تأنيثه بالتاء، ودخول (من) عليه ... والثانى أن يكون اسمًا، فيكون مصروفًا، نحو (لقيته عامًا أولًا)، ومنه ما له أولٌ، ولا آخرٌ، قال أبو حيان : ومن محفوظى أن هذا يؤنث بالتاء، ويُصْرَف أيضًا، فيقال : (أولةٌ)، و(آخرةٌ)-بالتنوين-) أهـ وانظر (١٠٥/٢) - منه

التثنية ، والعربُ إذا اجتمع معهم مثلان أدغموا الأول فى الثانى[١] ؛ فالأول ياءُ التثنية ، والثانى هو ياء النَّفْس ، جُعِلت مشدَّدة مفتوحةً ؛ كقولك (رأيت غلامىَّ ، ومررت بغلامىَّ) -بياء مشددة هى ياء النفس ، وياء التثنية الأولى مدغمة فيها والتشديد دال عليها ، وهذه الياء لا تكون إلا مفتوحة أبدا[٢] ؛ [إذْ][٣] لا يمكن سكونها[٤].

وإنما وجب حذف النُّون فى الإضافة ، لأنَّها عوض من التنوين ، والتنوينُ لا يجتمع مع الإضافة ؛ فلذلك وجب حذف النون ؛ كما يجب حذف التنوين.

فصـــل

واعلم أنَّ نون التثنية مكسورةٌ ، ونون الجمع مفتوحةٌ[٥] ؛ تقول من ذلك (هذان الزيدانِ) ، و : (رأيتُ الزيدَينِ) ، و (مررت بالزيدَينِ) ، وإنما كُسِرت النُّونُ فى التثنية ؛ لالتقاء الساكنين ، والساكنان هما الألفُ ، والنونُ[٦] وإنما كان أصل النُّون السكون من حيثُ إنَّها[٧] عوضٌ عن التنوين[٨] ، والتَّنوين ساكنٌ ، لا

---

(١) أى بشرطه على ما يأتى فى الإغام.

(٢) انظر ما سبق من (المحرر ٢/ ٤٣ (ح)، وما سيأتى فى ٢/١٧٧).

(٣) زيادة يتطلبها النص.

(٤) لما فيه من الجمع بين ساكنين.

(٥) أى على الأشهر فيهما، وحكى الكِسائى، والفراء فتح نون المثنى مع الياء، وقيل إنَّها لغة بنى أسد، وأجازه بعضهم مع الألف، ورفضه ابن عصفور، ورَدَّ ما استشهدوا به بأنه مصنوع، أما نونُ الجمع فلا تكسر إلاَّ ضرورةً، وقال ابن مالك (يجوز أن يكون كسر نون الجمع، وما ألحق به لغة) أهـ. انظر ابن عصفور (ضرائر الشعر ٢١٧، والمقرب ٢/ ٤٧) والمرادى : (التوضيح ١/ ٩٩-١٠١)، والأشمونى ١/ ٥٢-٥٥ط الحلبى، والشنقيطى (الدرر ١/ ٢٠).

(٦) الرضى (ش الشافية ٢/ ٢٢٥) : (النون فى الأصل ساكن، فلو حذفتَ الألف، والواو للساكنين، لالتبس بالمفرد المنصوب، والمرفوع المنون) أهـ أى لم يحدف الأولُ اللِّينُ على ما هو المقرر فى الساكنين إذا التقيا ؛ لما يؤدّيه من إلباسٍ، فحرِّك الثانى، وانظر (المقتضب ٢/ ١٥١، والغرة لابن الخبار ص٢٣).

(٧) ص : (أنها) - بفتح الهمزة، وهو ضعيف.

(٨) مرَّ بحث التعويض، وأفاد الخضرى : أنها قائمة مقام تنوين المفرد فى الدلالة على تمام الاسم، =

يجوز تحريكه ؛ كقولك : (هذا زيدٌ) ، (هذا بكرٌ) ، بسكون النون التى بعد الدال والراء من زَيْدٌ ، وبكرٌ -وهو[١] نونٌ[٢] ساكنةٌ تظهر فى اللَّفظ دون الخَطِّ[٣] ، والضَّمَّتان اللَّتان فوق الدَّال والراء إحداهما علامةُ الرفعة[٤] التى على الدَّال والرَّاء[٥] ، والثَّانيةُ[٦] علامةٌ للتَّنوين ودالَّةٌ عليه ، وإنما جار حذف التنوين فى الخط ؛ لدلالة الضمة الثانية عليه ؛ فبان لك من هذا أن التنوين ساكنٌ ، لا يجوز تحريكه ؛ كما ترى فى قولك (هذا زيدٌ قائمٌ عندك) ، ألا ترى أن التَّنوين ساكن فى (زيدٌ ، وقائمٌ) لا يتحرك أصلًا أبدًا ، إلاَّ إذا لقيهُ ساكنٌ من بعده ؛ كقولك : (هذا زيدٌ الظَّرِيفُ) ، فكسرتَ النون التى هى : التنوين[٧] ؛ لالتقاء الساكنين ، والساكنان هما التنوين من (زَيْدٌ) ، واللام من (الظَّرِيفُ) ، وسقطت الألف من (الظَّرِيفُ) للوصل ، ولو نطقت بـ(زَيْدٌ) من غير أن يلقاه ساكن لقلتَ (هذا زيدٌ قائمٌ) ، ونطقت به بالنون الساكنة التى هى التنوين ، وعلى[٨] ذلك قوله -تعالى- : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[٩] ؛ (حَيْثُ)[١٠] حركت التَّنوين من (أَحَدٌ)

= وما لا تنوين فى مفرده لبناءٍ ، أو امتناع صرفٍ فمقدَّر فيه تنوينُه (انظر ١/١٩) ، وفى (١/٤٥-منه) : (أصل النُّون السكونُ ؛ كالتنوين المعوَّضَةِ هى عنه) أهـ.

(١) ص ، د : (وهى) ، والصَّواب ما أثبتُّ.

(٢) فى هذا الإطلاق توسُّع ، وتجوُّز ؛ قال الأشمونى (١/١٤ ط الحلبى) : (هو فى الأصل مصدر (نَوَّنْتُ) أى أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسمًا لنون تلحق الآخر لفظًا ، لا خطا) أهـ ؛ قال الصبان (١/٣٠) : (وباعتبار النَّقل ، والغلبة اندفع اعتراض السُّهيلى بأنَّ التَّنوين فعل المُنوِّن ، فلا يصحُّ حمل النون عليه) أهـ وانظر (المرادى ١/٢٣).

(٣) لغير توكيد. احترازا من نحو (لَنَسْفَعًا) (الأشمونى - ذاته).

(٤) د (للرفعة).

(٥) تكرير فى عدمه غَناء.

(٦) د (لثانية) -بلا واو العطف-.

(٧) ص : (للتَّنوين) -تصحيف-.

(٨) ص ، د : (وكذلك) ، والمثبت المناسب.

(٩) الآيتان ١ ، ٢ -الإخلاص-.

(١٠) زيادة اقتضاها النص.

بالكسرة ؛ لالتقاء /٤٤/ الساكنين[١] ، وهما التنوين من (أَحَدٌ) واللام من اسم (الله) ، وسقطت الألف للوصل ، والدال من (أَحَدٌ) باقية على رفعها ، والنُّونُ الحادثة بالتنوين التى تظهر فى النطق مع الوصل مكسورةٌ ؛ لالتقاء الساكنين -كما تقدم-.

وقد قرئ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ) - (بضم الدال مع وصلها بلام اسم (الله) مع)[٢] حذف التنوين[٣] ؛ لالتقاء الساكنين ، والساكنانِ التنوين ، واللام من اسم (اللَّه).

وتقول -فى الجمع- (هؤلاءِ الزيدُونَ) ، و(رأيتُ الزيدِينَ) ، و(مررتُ بالزيدِينَ) ، فنونه مفتوحة أبدا ؛ لالتقاء الساكنين ، والسَّاكنانِ الواو والنُّون - فى حالة الرفع- ، والياء والنون فى حالة النَّصب والجرِّ.

فإن قيل لِمَ فتُحتْ نون الجمع ، وكُسِرتْ نون التثنية ؟

قيل لأحد ثلاثة أشياء الفرقُ ، والسبقُ ، والتعّديلُ.

فأما (الفَرْقُ) فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين نون الجمع و[نون][٤] التثنية بحركة يَبينُ لهم الفرقُ بها ، فجعلوا الفتحةَ فى الجمع ، والكسرةَ فى التثنية ، فوقع لهم الفرقُ بذلك[٥].

---

(١) قال الزمخشرى (الكشاف ٢٩٨/٤) : (الجيد هو التنوين ، وكسره لالتقاء الساكنين) أهـ، وانظر ٤/ ١٢٠ من (المحرر).

(٢) تتمة من (د)، وحاشية (ص).

(٣) قرأ بحذف التنوين أبانُ بن عثمان ، وزيدُ بن على ، ونصرُ بن عاصم ، وابن سيرين والحسن ، وابن أبى إسحاق ، وأبو السَّمَّال ، وأبو عمرو ، وفى ورواية يونس والأصمعى. وغيرهم ؛ قال المبرد (الكامل ١٤٧/١) : (حذفَ النُّون ؛ لالتقاء الساكنين ، وليس بالوجه ، وإنما يحذف لالتقاء الساكنين حروف المد) أهـ ، وفى المقتضب ٣١٣/٢ (أما الوجه فإثبات التنوين ، وإنما هذا مجاز) أهـ وقال أبو حيان - بعد ذكر قرائها السابقين - (البحر ٥٢٨/٨) (وهو موجود فى كلام العرب ، وأكثر ما يوجدفى الشعر) أهـ ، ثم انظر (المنصف ٢٣١/٢ ، ومعانى الفراء ٤٣٢/١ ، وش المفصل ٦/٢ ، والبيان ٢/ ٥٤٥-٦ وضرائر الألوسى ١١٤ ، والروض الأنف ١١/٢) ، و(اللسان-وحد).

(٤) زدتها على النص تقويمًا.

(٥) العلة لسيبويه، قال : (الكتاب ١٨/١ محقق) : (فرَّقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف =

وأما قولنا (السَّبْقُ)، فلكون(١) التَّثنية قبل الجمع. فسبقتْ على الكسر؛ لأنَّ الكسر أصلٌ فى السَّاكنين إذَا التقيا(٢).

وأما قولنا (التَّعْدِيلُ) فلأنَّ التَّثنية خفيفة، والجمعُ ثقيلٌ، والكسرة ثقيلةٌ، والفتحة خفيفةٌ، فجُعِل الخفيفُ، وهو الفتح مع الثَّقيل، والثَّقيلُ وهو الكسر مع الخفيف(٣)؛ ليعتدل الكلام(٤).

فصـــل

ومن العرب من يُجرى التَّثنية جميعها، والخمسةَ الأسماءَ المعتلة المضافة بالألف فى الأحوال الثلاث(٥)، فيقول (رأيتُ أباك)، و: (مررت بأباك)، و: (هذا أَبَاك) ويقولون -فى التثنية-(٦) (رأيتُ الزيدانِ)، و (هذان الزيدانِ،

= اللِّين الذى هو حرف الإعراب مختلِف فيهما) أهـ، ويقول الأخفش، (صارت هذه مفتوحةً؛ ليفرق بينها، وبين نون الاثنين المكسورة أبدا) أهـ. (منهج الأخفش ٣٣٨-عن مخطوطة المعانى ٦/أ-ب)، وانظر الزجاج (معانى القرآن ١/٨).

(١) د: (فتكون) -تصحيف-

(٢) أى: لسبق المثنئ على الجمع حرك بأصل التخلص، قاله الخضرى (١/٤٥)، وانظر (الأسرار ٧٠).

(٣) وقع اضطراب فى هذه العبارة فى (ص، د)؛ إذْ هى فيهما (فجعل الخفيف مع الثقيل، وهو الفتح، والثقيل مع الخفيف، وهو الكسر) وفيها من الخلل ما ترى، وتنظيم العبارة من المصادر؛ يقول ابن الأنبارى فى (السابق): (الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخفَّ الأثقلَ، والأثقلَ الأخف؛ ليعادلوا بينهما) أهـ، ونحوه (الأشباه ١/١٠٦، ١٦١).

(٤) راقب ما مر فى (٨٨)؛ ويقول ابن الخباز (الغرة ص٢٦): (تكسر فى التثنية، لأن قبلها ألفا، أو ياء قبلها فتحة، فلم يستثقل الكسرة، وتفتح؛ لأن قبلها واوًا قبْلها ضمةٌ، أو ياء قبلها كسرة، فاستحق الفتح؛ لتعادل اللفظ) أهـ. وانظر (المقتضب ١/١٤٤، والشجرى ١/٣١، والمرتجل ص٦٦).

(٥) هى لغة القصر، فيعربْنَ بحركات مقدرة على الألف (التصريح ١/٦٥) وانظر (٢/١٧٨ المحرر).

(٦) لغة بنى الحارث -كما يأتى للمصنف-؛ قال ابن مالك (التسهيل ص١٢): (ولزوم الألف لغة حارثية) أهـ ونسبها أبو حيان، والسيوطى إلى كنانة، وبنى الحارث ابن كعب، وخَثْعَم، وزَبيد، وبنى العنبر، وبنى الهجيم ومراد بن عذرة. (البحر ٦/٢٥٥، والهمع ١/٤٠)، وانظر (الروض الأنف ٣/٢٥٤، والرازى ٦/٤٨)، قال الأخفش (زعم أبو زيد أنه سمع أعرابيًا فصيحًا من بلحرث يقول: (ضَرَبْتُ يَدَاهُ) و: (وَضَعْتُهُ عَلاَهُ) يريد: (يَدَيْه)، و(عَلَيْهِ) أهـ. (منهج الأخفش الأوسط =

ومررت بالزيدَانِ)[١]؛ قال اللَّه -تعالى- ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٢]، وكان قياسه (إنَّ هَذيْنِ)[٣]، وقال الشاعر[٤]

إِنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا قَدْ بَلَغَا فى الْمَجْدِ غَايَتَـاهَا
طَـارُوا عَـلَاهُـنَّ فَـطِـرْ عَـلَاهَـا وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا[٥].

= ص٤٨-عن خ المعانى ق٥٠/أ، وانظر (المرادى ٩٠/١، والرمَّانى (معانى الحروف ١١١)٠

(١) وعندئذ يكون الإعراب بحركات مقدرة كالمقصور (شرح الجزولية للورقى ق٩٠)، بل إنَّ بعض من يلزمه الألفَ يُعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح؛ قال الدمامينى (من العرب من يُلزِم المثنى الألفَ، ويُعربه إعرابَ المفردات، وعلى هذا تقول جاء الزيدانُ -بضم النون- ورأيت الزيدانَ- بفتحها، ومررت بالزيدانِ-بكسرها-، وهو قليل جدا) أهـ(تعليق الفرائد ق٢٤)

(٢) من الآية ٦ -طه- وسيأتى تخريج هذه القراءة مفصلا فى (٣٠/٣-المحرر)٠

(٣) وبه قرأ أبو عمرو، وعيسى بن عمر (المعانى للفراء ٢٩٣/٢، والرازى ٤٨/٦)

وقال الفراء فى قراءة أبى عمرو: (ولست أجترئ على ذلك) أهـ، وانظر (المحرر ٢/ ٧٠)٠

(٤) اختلف فيه الكاتبون؛ فقيل أبو النجم، أو رجل من بنى الحارث، أو رؤبة، أو بعض أهل اليمن٠ وانظر المصادر الآتية، والأبيات الأربعة ضمن عشرةٍ فى ملحقات ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب -١٦٨/٣)٠

(٥) اضطرب النقل فى هذه الأبيات الأربعة، والعلاقة مفتقدة بين السابقَين، واللاَّحِقَيْنِ كما ترى، وقد ورد الأولان خامسَ، وسادسَ الأبياتِ المشهورة:

وَاهًـا لِرَيَّـا، ثُـمَّ واهًـا٠ وَاهَـا هِيَ المُنَى لـو أننا نِلنَـاهَا
يـا لـيت عـيناها لنا٠ وَفَاهَا بِـثَـمـنٍ نُـرْضِـى بـه أَبَـاهـا

إنَّ أباها ٠٠٠ (البيتان)

وكما وردت روايتهما، والثانى والثالث٠ هكذا:

أىَّ قَـلُـوصِ راكـب تـراهَـا شَـالُوا عَـلاهن فشُـل عَـلاها
واشدُد بمثنىَ حقَبٍ حقواها نـاجـيـةً، ونـاجـيـةً أبـاهـا

إنَّ اباها ٠٠٠ (البيتان)

راجع (الإنصاف ص١٨، والخصائص ٢٦٩/٢، الخزانة ١١٣/٧، ١١٥، ٤٥٥٠-محقق، ش شواهد الشافية ٣٥٦، ش المفصل ٥٣/١، ٢٩/٣، ٣٤، واللسان (علا)، وشواهد المغنى ١٢٨، ومعجم البلدان ٨١/١، وضرائر الألوسى ٢٣١، والنَّوادر ٢٥٩، والوساطة ٠٠، والدرر ١٢/١-١٤)، والأبيات: من مشطور الرجز٠

من اللغة شالوا: ارتفعوا، المَثْنَى: مصدر ميمى أُرِيدَ به اسمُ المفعول٠ أى المعطوف، والحَقَبُ: حبلٌ يُشَدُّ به الرَّحْل إلى بطن البعير، والحَقْوُ: الخَصْر، ومشد الإزار٠

وقال عنترة[١]

يَكْسُو ذَيْلُهَا رِجْلاَهَا

وهذه لغةُ بنى الحارث

/٤٥/ حاصلُ هذا الباب :

أَنَّ التَّثنية ضَمُّ شيء إلى مثله ؛ بشرط اتفاق اللفظ، وأصلها : العطف، والمرادُ بها الاختصار ؛ وأنَّهَا تنقسم ثلاثة أقسام، وأَنَّ إعْرابَ التثنية فى الرفع بالألف، وفى النصب، والجر بالياء، والنُّونُ عوض من الحركة والتنوينِ اللذَيْنِ يكونان[٢] فى الواحد، ولا تكون[٣] إلاَّ مكسورة، وتسقطُ فى الإضافَة، وأن من العرب من يُجرِى التثنية، والخمسةَ الأسماءَ بالألف فى الرفع، والنصب، والخفض.



الشاهد يُستشهَد بهنَّ على قصر الأسماء الستة (كما فى : أَبَاهَا)، ولزوم المُثَنَّى الألفَ (كما فى (غايتاها، وحَقْواها)، وعلى أن بنى الحارث يقلبون الياء الساكنةَ المفتوح ما قبلها ألفا (كما فى لَدَاك، وإلاكَ، وعلاك).

(١) حتى الآن لم أعثر على هذا الشعر لعنترة ؛ فليس فى ديوانه الذى بيدىّ، ويُشْبهُ أَنْ يكون المذكور قطعة من عجز بيت من (الكامل)، وفى الديوان قصيدتان من هَذا البحر والروى. فلعله ساقط من إحداهما الأولى مطلعها (الديوان ٦١-٦٧)

قِفْ بالدِّيَارِ، وصِحْ إلى بَيْدَاهَا فَعَسَى الدِّيارُ تُجيبُ مَنْ نَادَاهَا

وانظر الأخرى فى (ص١٠١)، وربما كان المثبت فى الأصل وقال غيره.

الشاهد : وقوع المُثنىَّ المنصوب (رِجْلاَهَا) بالألف على لغة من يلزمه الألف.

(٢) ص، د : (الذى يكون) والمثبت هو المناسب.

(٣) ص، د : (يكون) -بالياء- وهو خطأ.

الباب التاسع

في الجمـع

الجمع ضمُّ شيء إلى أكثرَ منه[١]، وأصلُه العَطْفُ[٢]، والمراد بهِ الاختصارُ؛ كقولك: (هؤلاء الزيدُونَ)، أصله (زيدٌ• وزيدٌ• وزيدٌ)، فلما أردت الجمع جعلت الثلاثةَ الألفاظَ بلفظة واحدة، وهى (الزيدون)[٣].

واعلم أن الجمع على [قسمين[٤]] جمعٌ سالمٌ، وجمع مكسَّرٌ.

القسم الأول: فى الجمع السالم:

والجمع السالم ما سلم فيه بناء الواحد، وشرطه أن يكون لكل مذكَّر عَلَمٍ يعقل[٥]، أوْ من صفات من يعقل؛ كقولك -فيمن يعقل- (الزَّيدُونَ) و (العَمْرُونَ)، فهذا (جمع)[٦] علَمِ مذكَّرٍ يعقل، ولو قلت فى طلحة، الاسمِ العَلَمِ الطَّلْحتُونَ لم يجزْ؛ لأنَّه مؤنَّث فى اللفظ، فلا يجمع جمع السلامة للمذكر[٧]،

---

(١) ابن يعيش (٥/٢)، بلفظه.

(٢) (ذاته)، وفى الضرائر للألوسى (٢٦٥)؛ (لأن حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعدا إلى مالا يدركه الحصر) أهـ.

(٣) ابن الأنبارى (أسرار العربية ٦٦): (لما عدلوا عن التكرار فى التثنية طلبا للاختصار كان ذلك فى الجمع أولى) أهـ.

(٤) ما بين الحاصرتين تتمة من (د)، وحاشية (د). بخط ناسخها.

(٥) كان الأولى أن يقسمه قسميه، فالجمع السالم ليس مقصورًا على المذكر وحده، وقد أخر القسم الآخر إلى ما بعد جمع التكسير (١٦٠/٢ من المحرر)، وكان حَرِيًّا به أن يَردِفه صِنْوَهُ. وبخاصة وأنَّه يسمِّيه (جمع المؤنث السالم) لا الجمع بالألف والتاء المزيدتين، كما حققه الباحثون، وبقيت شروطٌ لجمع المذكر السالم، -وإن استدركها تمثيلًا-، وهى: ألاَّ يكون بتاء التأنيث، وقد نبَّهَ عليه هنا، وألاَّ يكون (أَفْعَل فعلاء) وقد أشار إليه فى (١٤٠/٢ (ح) المحرر)، وانظر فيها وبقيتها (الرضى ش الكافية ١٨٠/٢، والفصول ١٦٢، والمرادى ٩٢/١، والصبَّان ٨١/١).

(٦) زيادة يقتضيها النص.

(٧) أى: لو بقيت لاجتمعت علامتا تذكير، وتأنيث، ولو حذفت لمَا وُجِد ما يدل عليها، وليس ذلك شأن الجمع، وقد أجازه الكوفيّون، وابن كيسان، ويفتح عينه، فيقال: (الطَّلَحُون)، وهو مردود.=

وكذلك لا تقول رَجُلُونَ ولا غُلامُونَ ؛ لأَنَّهُ نكرة[١] وكذلك لا تقُول جَمَلُونَ ، ولا فَرَسُونَ ؛ لأنه لا يعقل٠

وتقول -في صفات من يعقل- المُسْلِمُونَ ، والصَّالِحُون ؛ ولو قلت الدوابُّ الرافِسُونَ ، و : الخيل الجارونَ ، و : الحميرُ الناهِقوُن لم يجز ؛ لأنها صفة لما لا يعقل ، فلا تجمع جمع السلامة٠

فإنْ قيل قد[٢] جاء في القرآن ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾[٣] ، وهذا لا يَعقِل ، وقد جمع جمع السلامة !

قيل لأَنَّه لمَّا وصفهما[٤] بصفة من يعقل -وهو السجود- ؛ إِذْ ليس السجود إلاَّ ممن[٥] يعقل -فلذلك جاز (جمعهما)[٦] جمعَ من يعقل[٧] ، وكذلك قوله تعالى

(انظر الإنصاف م٤ ص٤٠، وما بعدها، والأشمونى ٤٦/١ ط الحلبى، والكتاب ٩٥/١-٩٦ محقق، وتنبيهات الأشمونى -لنا-١٣٨-١٣ ، والخضرى ٤٢/١)٠

(١) أى ما لم يُصَغَّر، فإنْ صُغِّر لم تشترط العَلَمِيّة ؛ نحو : (رُجَيلون)٠ (المقرب ٥٠/٢، تنبيهات الأشمونى ١٤٠)٠

(٢) سقط : (قد) من (د)٠

(٣) يوسف -٤-٠

(٤) ص، د : (لأنهم لما وصفوه)، وهو تحريف تصويبه أُثْبِتَ من المصادر التالية٠

(٥) د : (لمن)، تحريف٠

(٦) زدتها على النص تقويمًا٠

(٧) الزمخشرى (٣٠٢/٢-الكشاف) : (لما وصفهما بما هو خاص بالعقلاء، وهو السجود أَجْرَى عليهما حكمهم كأنها عاقلة، وهذا كثير شائع فى كلامهم أن يلابِسَ الشئُ الشئَ من بعض الوجوه، فيُعطَى حكمًا من أحكامه، إظهارًا لأثر الملابسة، والمقاربة) أهـ، وفى (المفضليات ص٤) (وإنما تدخل هذه النون، والياء فى جمع ذُكْران الإنس، والجن، وما أشبههم ؛ فيقال : الجن، والإنس، والملائكة ساجدون ؛ فإذا عدوت هذا صار المذكر، والمؤنث إلى التأنيث ٠٠٠٠ وإنما ذلك، لأنها وصفت بأفاعيل الآدميين، وقال (الفراء) ألا ترى أنَّ الركوع، والسجود لا يكون إلا من الآدمِّيين، فأُخرجت على أفعال الآدمِّيين لما وصفت بصفتهم) أهـ، وراجع (البحر ٢٨٠/٥، والشجرى ١/ ١٣٤ ، ٣١٢، والفراء ٣٥/٢، ٢٠١ ، والرازى ١٠٣/٥ ، والصاحبى ٤١٩ ، والمقتضب ٢٢٣/٢، والكتاب ٤٧/٢ محقق)٠

﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾(١) ؛ لما خاطب اللَّه السماء والأرض مخاطبة من يعقل جمعهما جمع من يعقل(٢)

فصـــل

وبيانُ (معنى السالم من)(٣) ذلك أَنَّك تقول زيدٌ، و: زَيْدُونَ، فزدتَ الواو، والنُّون على لفظ زَيْدٌ؛ لأجل الجمع، ولم تغيِّر من لفظ زَيْدٌ شيئا، فهذا معنى قولهم السَّالِمُ(٤).

والجمع ينقسم ثلاثة أقسام(٥)

*/٤٦/ جمعٌ فى اللفظ والمعنى، كقولك: (الزَّيدُونَ)، و (العَمْرُون)، فقد علمت أَنَّه جمع من حيث المعنى؛ لأنه ضم ثلاثة أشياء متماثلة زيدٌ، وزيدٌ، وزيدٌ، ولفظه لفظ الجمع من حيث إنك زدت فى آخره واوًا ونونًا.

وجمع فى اللفظ دون المعنى(٦)، كقوله -تعالى- ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ

---

(١) فصلت -١١-.

(٢) قيل فيه قولان ما ذكره، وهو أنَّه لمَّا وصفها بالقول، والطاعة، وخوطبت -وذلك من صفات العاقل- جمعها جمع من يقعل؛ والقول الثانى: أَنَّ المقصود: أتينا بمن فينا، فلذلك جمع. انظر (العكبرى ١١٢٤-التبيان) -والأنبارى (٣٣٧/٢-البيان، والشجرى٣١٢/١، والكشاف٤٤٦/٣، والبحر٤٨٧/٧)وغيرها

(٣) تتمة يبدو أنها سقطت من الناسخ، والسياقُ لا يتمُّ بدونها.

(٤) أى: حقُّه أَنْ يصحَّ نظْم الواحد معه، فلا يتغير عن هيئته، إلا فى عدة مواضع جاء التغيير فيها قياسًا، كجمع المقصور والمنقوص، نحو الأعلَوْنَ، والقاضُونَ. (مفتاح العلوم ٢٧-٨).

(٥) عهِدْتُ هذا التقسيم عند ابن بابشاد (شرح الجمل ص٩)، وعند ابن (القواس) -كما ينقل السيوطى فى (الأشْبَاه ١٢٣/٢)، ويقسِّمون الجمع عمومًا أيضًا إلى عامٍّ، وهو التكسير لعمومه المؤنَّث، والمذكَّر؛ وخاصٌّ وهو المذكر السالم؛ ومتوسط، وهو جمع المؤنث السالم؛ لأنه إنْ لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسَّر، وإن سلِم فهو إما مذكر أوْ مؤنث، أَفاده السيوطى.

(٦) هو فى حقيقته مجاز بقرينةٍ مميِّزة؛ قال الزجاج (معانى القرآن ١٨٩/٢) (.... وحقيقة هذا الباب أنَّ كل ما كان فى الشئ منه واحد لم يثنَّ، ولُفِظ به على لفظ الجمع؛ لأن الإضافة تبيِّنه) أهـ، ويقول ابن فارس (الصاحبى ٣٠٧): (الرتب فى الأَعداد الثلاثة رتبة الواحد، ورتبة الاثنين، ورتبة الجماعة، فهى للتوحيد، والتثنية، والجمع، لا يزاحم فى الحقيقة بعضُها بعضًا، فإِنْ عُبِّر عن=

قُلُوبُكُمَا﴾[١] ؛ فلفظ القُلُوب لفظ الجمع ، ومعناه معنى التثنية[٢].

* وجمع فى المعنى دون اللفظ ، وهو (نحو)[٣] قَوْمٌ ، ورَهْطٌ[٤] ونَفَرٌ فهذه الألفاظُ أسماء مفردةٌ ، وضُعِت للجمع ؛ لأن العرب لم تنطق لها بمفرد[٥] ، ولو أردت أَن تستخرج مفردًا لم تقدر[٦].

ومن ذلك قولهم عِشْرُونَ وثَلَاثُونَ إلى التِّسعينَ ، ليست بجمع ، إنَّما هى أسماء مفردة وردت على لفظ الجمع موضوعة لهذه[٧] العِدَّة[٨] ، فلهذا كانت جمعًا فى المعنى دون اللفظ ، وإِنَّما أُعربت إِعراب الجمع السالم ؛ لأنها وردت على صورة الجمع[٩] ؛ تقول من ذلك (عِندى عِشْرونَ رجلًا) ، فرفعتَ عشرين بالابتداء ، وقولك : (عندى) الخبرُ مقدمًا ، و : (رأيت عشرين) بالمفعولية ، و (مررت بعشرين) على الجار والمجرور ، فعلمت أَن رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ، والدليل على أن هذه الأعداد ليست بجمع حقيقىّ :

واحد بلفظ جماعة ، وعن اثنين بلفظ جماعة فذلك كله مجاز ، والحقيقة ما ذكرناه) أهـ.

(١) التحريم : ٣.

(٢) انظر (المحرر ٢/١٠٥).

(٣) زيادة على النص.

(٤) الرَّهْط : ما دون العشرين من الرجال ، والنَّفَر نحوُه ، وقيل : الرهْط من سبعة إلى عشرة والنَّفَر ما دون السبْعة إلى الثلاثة والمشهور الأول (ديوان الآداب ١/١١٦ ، ٢١٢ ، واللسان (-رهط-نفر).

(٥) البحر (١/٢٠٣) القوم اسم جمع لا واحد له من لفظه وإنما واحده : آمْرُؤٌ) أهـ ، وانظر الصاحبى ٤٢٧ ، والمزهر ٢/١٩٩ ، وفى الكتاب ٣/٣٧٨ : (نَفَر بمنزلة : حجر لم يكسر له واحد ، وإن كان فيه معنى الجمع) أهـ ، وراجع الثعالبى (فقه اللغة ٢٥٢).

(٦) ص ، د ، تقرأ : (تتصور) ، ولا أدرى ما هو؟ ولعل المثبت المقصود.

(٧) د : (بهذه) -تصحيف-.

(٨) السيوطى ١/٤٦ -همع : (هى أسماءٌ مفردة ، وذهب بعضهم إلى أنَّها جموع ، ورُدَّ بأنها خاصة بمقدار معيَّن ، ولا يُعْهَد ذلك فى الجموع) أهـ ، وهو ما أفاده ابن مالك (شرح العمدة ص٣٠) ، وقال الخضرى (١/٤٣) : (إذ لا يقال : عِشْرٌ ، وإلا لزم انطلاق عشرين على ثلاثين ، وثلاثين على تسعة ؛ لأن أقل الجمع ثلاثة من مفرده) أهـ.

(٩) انظر (شرح الكافية - الرضى ١/٣٣).

أَنَّ من جملتها(١) (عِشْرينَ(٢)) عينُها مكسورةٌ ، وشينها ساكنة ، فلو كانت جمعًا لعشَرَةٍ لقلت (عَشَرُونَ) - بفتح العين والشين(٣)-٠

فإنْ قيل ولم كُسرتْ العين من (عِشْرينَ) ، وأُسْكِنتْ الشين؟ قيل : لأن (عِشْرِينَ) من العشرات فى مقابلة (اثنَيْنِ) من الآحاد ، فلما كانت همزة (اثْنَيْنِ) مكسورة ، كانت العين من (عِشْرِينَ) مكسورةً(٤) ، وكذلك الشِّين فى مقابلة الثاء

---

(١) د (جملها) -تصحيف-٠

(٢) فى اللسان (عشر) : (عشرون اسم موضوع لهذا العدد ، وليس بجمع العَشْرة ؛ لأنه لا دليل على ذلك ٠٠٠) وقال : (العشرون : عَشَرة مضاف إلى مثلها ، وضعت على لفظ الجمع ، وكسروا أولها لعلة) أهـ٠

(٣) قال الرضى (٢/١٨٤-شرح الكافية) : (غُيِّر أوائِلُ بعض تلك الجموع تنبيهًا على أنَّهَا ليست فى الحقيقة بجمع سلامة) أهـ٠

(٤) حكى هذا التعليل الزجاج ، قال : (زعم أهل اللغة أنَّ أول (عِشْرِينَ) كسر ؛ كما كسر أول (إِثْنَيْنِ) ، لأن (عِشرين) من (عشرة) مثل (اثنين) من (واحد) ، ودليلهم على ذلك فتحهُم ثلاثين كفتح (ثلاثة) ، وكسرة (تِسعين) ككسرة (تِسعة) أهـ (المعانى ٢/٤٦٩) وفى أسرار العربية (١٧١) : (لما كان الأصل أن يُشتقَّ من لفظ الاثنين ، وأول الاثنين مكسور ، كسروا أول العِشرين ؛ ليدلوا بالكسر على الأصل) أهـ ، انظر (شرح المفصل ٦/٢٨ ، وياقوت ٤/١٢٦) ، ولم يقرَّ المبرد هذا التفسير فيه ؛ قال (المقتضب ٢/١٦٣) : (قال قوم إنما كسرت ، ليدلوا على الكسرة التى فى أول (اثنين) ؛ لأنها تثنية (عشرة) ، وليست بجمع ، وليس هذا القول بشئ ، ولكن نقول فى هذا إنه اسم قد صُرِّفَ على وجوه ، فمنها : أنك تقول في المذكر (عَشَرَة) ، وللمؤنث (عَشْر) بالإسكان ، وليس على منهاج التذكير ٠٠٠) أهـ ، والكسرة عند الخليل كسرة الواحد ؛ إذ الواحد : (عِشْرٌ) ، والعِشْرُ من أظماء الإبل تِسعة أيام ، فالعِشْرون عِشْرَانِ وجَبْرُ الثالث ، ففى العين (١/٤٨٥) (قال الليث قلت للخليل زعمتَ أنَّ (عشرين) جمع (عِشْرٍ) والعِشْرُ تسعةُ أيَّام ، فكان ينبغى أنْ يكون (العِشْرون) سبعة ، وعشرين يومًا ، حتى تستكمل ثلاثة أتساع ، فقال الخليل ثمانية عشر يومًا عِشْران ، واليومان مع الثمانية عشر جزء من العِشْر الثالث ، وعُدًّا مع الثمانيةَ عشر يومًا فسُمِّيتْ بالجمع ؛ قلتُ من أين جاز ذلك ، ولم تستكمل الأجزاء الثلاثة ؟ هل يجوز أنْ تقول - للدرهم ودانقين - : ثلاثةُ دراهمَ ؟ ، قال لا أقيس على هذا ، ولكنْ أقيسه على قول أبى حنيفة ، ألا ترى أنَّه لو قال : طلقتها تطليقتين ، وعشر تطليقة ، هِى ثلاثُ تطليقات ، وليس من التطليقة الثالثة إلا عشر تطليقة ؛ فكما جاز لأبى حنيفة أنْ يعتدَّ بالعشر ، جاز أن أعتدَّ باليومين) أهـ٠

من (اثْنَيْنِ) وإذا اعتبرت ذلك فى جميع الأعشار وجدته صحيحًا، ألا ترى أن (السِّتينَ) فى مقابلة (ستِة) وسين (ستة) مكسورة، فكذلك[١] (السِّتُون) سينها مكسورةٌ، وكذلك (خَمْسون) فى مقابلة (خَمْسة) [والخاء مفتوحة فيهما][٢]، و(تِسْعُون) فى مقابلة (تِسْعة)، فلذلك كانت تاء (تِسعة) مكسورة، وتاء (تِسعين) مكسورة مثلها.

وقد جاءت أشياء على لفظ الجمع السالم، ومعناها الإفراد[٣]، مثل: (قِنَّسْرِينَ)[٤] /٤٧/ و(فِلَسْطِينَ)[٥]، فهذه أسماء بلدان مفردة من حيث المعنى[٦]، وإعرابها إعرابُ الجمع السالم، -بالواو والنون فى الرفع، وبالياء والنون، فى النّصب والجرّ، فتقول: [هذه فِلَسْطُونَ][٧] و: (رأيت فِلَسْطِينَ)، و(مررتُ بفِلَسْطينَ)[٨]؛ ومنهم من يعرب نونها لا غير، ويجعلها بالياء على كل حال[٩]؛ فيقول: (هذه فِلَسطِينُ)، و(رأيت فلسطِينَ)، و(مررت بِفلَسطِينَ)، ولو قال:

---

(١) ص، د: (وكذلك) -بالواو-والمناسب الفاء تفريعًا.

(٢) زدت ما بين الحاصرتين، للتناسب، وهى مفهومة منه.

(٣) كان الأولى بما يأتى القسم الثانى مما سبق. أى: (الجمع فى اللفظ دون المعنى).

(٤) قرية في سورية تعرف بإسْكى حلب، كانت على طريق القوافل بين (حلب) و(إنطاكية) فتحها أبو عبيدة سنة ٦٣٧م، ونقل سيفُ الدولة سكانها إلى (حلب) بعد أن هزمهم البيزنطيون سنة ٩٦٣م (المنجد ص٥٥٧-أعلام)، وفى ياقوت ٤/٤٠٤: (كانت حمص، وقِنَّسْرِين شيئًا واحدًا، وكانت قِنَّسرين مدينة بينها وبين (حلب) مرحلة من جهة (حمص) بقرب العواصم، وما زالت عامرة آهلة إلى أن خرجت سنة (٣٥١هـ) أهـ مختصرًا، وانظر اللسان -قنسر-)، ويضبط بفتح ثانية مشددًا، وقد كسره قوم.

(٥) آخر كورة فى الشام من ناحية مصر. قصبتها بيت المقدس، راجع (ياقوت ٤/٢٧٤، والمنجد ص٥٣٠-أعلام، والموسوعة الثقافية ٧٢٣).

(٦) ص: (المعتاد) -تحريف-.

(٧) زدته على النص تناسبًا، وهو مفهوم من كلامه.

(٨) وهو الوجه الأقيس، والأجود (الكتاب ٣/٢٣٢، الهمع ١/٥٠، وتنبيهات الأشمونى ١٤٢- وما بعدها).

(٩) راجع (الكامل ١/٣٠٤، والسابق، وش المفصل ٥/١٤٥)، و(المحرر٤/٢٩٣).

(هذه فِلَسْطُونُ) -بالواو على هذه اللغة- لم يجز[١]، وكذلك (قِنَّسْرِينُ) يجرى مجراها.

•• القِسْمُ الثَّانِي: فى الجمع المكسر وأحكامه:

اعلم أن الأسماء ثلاثيةٌ، ورباعيةٌ، وخماسيةٌ[٢]؛ فللثُّلاثيِّ جموع نحن نذكرها، وللرباعى جموع، وللخماسى جموع -نحن نذكر ذلك مفصلا- إنْ شاء الله-.

فصل

فى جمع الثلاثى

اعلم أن للثلاثى عشرةَ أوزان:

أَحَدُها[٣] ما كان على (فَعْلٍ) -بفتح الفاء، وإسكان العين-؛ مثل (فَلْسٌ)، (كَلْبٌ) والجمع[٤] فيما كان من العشرة فما دونها-، وهو أقل العدد- على أحد أربعة أمثلة، وهى (أَفْعُلُ) -بفتح الهمزة، وضم العين، و(أَفْعَالٌ)-بفتح الهمزة، و(أَفْعِلَةٌ) -بفتح الهمزة، وكسرة[٥] العين-، و(فِعْلَةٌ) -بكسر الفاء، وسكون العين -ولا[٦] يجمع ما دون العشرة على غير هذه الأربعةِ[٧] الأمثلةِ.

---

(١) نقل الزجاج عن المبرد جواز الواو قبل النون المجعول معتقب الإعراب قياسا، قال أبو على: لا شاهد له، وهو بعيد عن القياس (ش الكافية ٢/١٤٠).

(٢) -أى المجردة، ولا يزيد الاسم عليها، ولا يقل.

(٣) سها. أو عدل عن الترقيم فى باقيها.

(٤) ص. د (وجمعه). والمثبت المناسب.

(٥) د (وكسر) -بدون التاء-، وهو صواب.

(٦) (د): (لا يجمع) -بدون الواو-، وهو صواب أيضًا.

(٧) قيل وجمعا السلامة للقلة، وقيل: هما جمعا كثرة، وقيل مشتركان بين القليل والكثير، وهذا أصح من حيث السماع، وقيل فى المؤنث مشترك بين القليل والكثير، قال تعالى فى أيام التشريق: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾، وفى أيام رمضان: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ وقيل اسم الجنس، واسم الجمع من جموع القلة (انظر المصباح ٦٩٥)، وفى شواهد التوضيح ص٩٠: (جموع القلة ستة، وهى=

ويأتى ذكر ذلك فى فصل[(١)] أبنية أقل العدد- ، وما زاد على العشرة فله أمثلةٌ كثيرة[(٢)]

فتقول -من ذلك فى الواحد الذى هو على وزن (فَعْلٌ)[(٣)]-بفتح الفاء، وسكون العين، مثل (فَلْسٌ)، و(كَلْبٌ)، و(قَلْبٌ) -إذا أردتَ [أن][(٤)] تجمعه، وكان عدده دون العشرة، جمعتَه، جمع القلة على وزن (أَفْعُل)، فقلت (عندى خمسةُ أَفْلُسٍ)، و(خمسة أَكْلبٍ)، و(أَقْلُبُ[(٥)] هؤلاء الرجال خبيثةٌ) -إذا كانوا دون العشرة- ، فإذا أردت أن تجمعه جمع كثرة -وهو ما زاد على العشرة- بنيته على (فِعَالٌ) -بكسر الفاء، وفتح العين- لما سمع عنهم وزنه على (فِعَالٌ)، مثل (كِلَابٌ) و(ثِيَابٌ) و(حِيَاضٌ)، وتقيس[(٦)] عليه كل ما كان على وزنه ولو[(٧)] لم يسمع عنهم[(٨)]، فتقول: (عِنْدِى كلاب كثيرة) و(حِياضٌ كبيرةٌ) و: (ثِيابٌ كثيرة) - إذا

= (أَفْعُل، وأَفْعَال، وفِعْلة، وأَفْعِلة والجمع بالألف والتاء، وجمع المذكر السالم) أهـ، وانظر ما يأتى فى (١٣٥/٢ محرر) وتعليقنا عليه، والارتشاف ق٥٥/ب٠

(١) ص، د (باب)، والمناسب المثبت، فهو المذكور هناك (١٣٤/٢ محرر)٠

(٢) أولى بهذا الاعتراض الطويل التقديم٠

(٣) -الكتاب ٥٦٧/٣ وما بعدها، والمقتضب ١٩٢/٢

(٤) زدته تقويمًا للتركيب٠

(٥) اللسان (قلب): (الجمع: أَقْلُبٌ، وقُلُوب (الأول عن اللحيانى) أهـ٠

(٦) ص، د: (فتقيس) بالفاء، والمثبت المناسب لكلامه٠

(٧) أحسِبُ الواو مقحمة٠ أو سهوَ نسخٍ، فهو يشترط السماع، فلعلها: (لَوْلَمْ)٠ فيه، وفيما يأتى؛ وعلى افتراض عدم زيادتها، فلعلنا نلمح جرأة قد لا يشايعها السماع، فهل يجمع عليه نحو: (فَلْس، وقَلْب، وأَنْف)؟ وإذا كان الجمع قد يطرَّد فى نوع اطرادًا يشارف به حدَّ القياس، فهو فى غالبه وقف على سماع، فلا نعدُّ منه ذلك إلا اجتراء، وإن كان احترامه للسماع فى كثير من شئونه يوقفنا عند هذه البادرة، ويجعلنا نرجح زيادة الواو فى تعبيره (ولو لم)، وصحيح أنه ندَّت مثل هذه النبرة عند ابن عصفور فى قوله (سائر أبنية الثلاثى إن جاء منها شيء جُمع كجمع نظيره من غير المضعف) أهـ، وكقوله (وسائر أبنية الثلاثى إنْ جاء منها شيء كسِّر على قياس نظيره من الصحيح) أهـ (المقرب ٢/ ١٠٩، ١٠١)، ولنا الوقوف على المسموع ألزم٠

(٨) يوجد ثقب فى (ص) على هذه الكلمة، والمثبت من (د)٠

أردت به جمع الكثرة من غير عدد ، فإن أردت به العدد خرج إلى حكم التمييز فى الأعداد ، فقلت (عِشروُن كلبًا) /٤٨/ وما شاكل ذلك وخرج من حكم الجمع ؛ ومنه ما يبنى على (فُعُولٌ) -بضم الفاء والعين- لما سمع عنهم أيضًا مبنيًا على (فُعُولٌ) ، مثل فُلُوس ، وقُلُوب وجُيُوب وخُبُوت[1] وتقيس عليه كل ما كان على وزنه ولو لم يسمع عنهم.

ومن باب : (فَعْلٌ) أيضًا -فى جمع القلة- ما جاء على وزن (أَفْعَالٌ) ؛ كـ (ثَوْبٌ ، وأَثْواب) ، و(حَوْض ، وأَحْواض) ، وعلى ذلك فقس[2] كل ما جاء على وزن ذلك.

فصل

وما كان على (فِعْلٌ) -بكسر الفاء ، وسكون العين ، نحو (جِذْعٌ) ، و(عِدْلٌ) و(بِئْرٌ) ، و(ذِئْبٌ) ، فإنك تجمعه فى أقل العدد على (أَفعَال)[3] ، نحو (جِذع ، وأَجْذَاع) ، و(عِدْل ، وأَعْدَال) ، و(بِئْر ، وآبَار)[4] و(ذِئْبٌ ، وأَذْأَبٌ)[5] ، هذا فى

---

(١) (الخبت ما اتسع من بطون الأرض. عربية محضة، وجمعه : أَخبات، وخُبُوت) اللسان (خبت).

(٢) ظاهر كلامه قياسية (أَفْعَالٌ) فى (فَعْلٌ) مطلقًا معتلَّ العين أو صحيحَها -وإن مثَّل بالمعتل-، وفيه نظر للنحاة قديمًا، وحديثًا ؛ فسيبويه يقرر قياسيَّته فى (فَعْلٌ) المعتل العين، قال : (أما ما كان فَعْلًا) من بنات الياء، أو الواو، فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على (أَفْعَال)، وذلك (سَوْطٌ، وأسواطٌ) أهـ٥٨٦/٣، وقال فى صحيح العين (يجئ فى (فَعْل) أفعَال، مكان (أَفْعُل) وليس بالباب فى كلام العرب) أهـ، وانظر المقتضب(١٩٣/٢، ١٩٦)، وحكم الرضى بقلة ... (أَفْعَال) فى (فَعْل) غير الأجوف (ش الشافية ٩٠/٣) وراجع (الأمالى الشجرية ٣٢٩/١، وابن يعيش ٣٤/٥ والفصول ٢٥٩)، وجلُّهم عليه، وقد كثر الوارد من (فَعْل) الأجوف على (أَفْعال) حتى أقرَّ المجمع اللغوى القاهرىّ قياسيَّته فى مؤتمره المنعقد فى (يناير ١٩٧٠) ومما جاء فى قراره (واستنادًا إلى نص عبارة أبى حيان فى استحسان الذهاب إلى جمع (فَعْل على (أَفْعَال) مطلقاً) أهـ، وانظر قبله وبعده فى (النحو الوافى ٦٣٨/٤-٦٣٩) حاشية.

(٣) درة الغواص ص٧٥ : (الثلاثية على اختلاف صيغها تجمع على (أَفْعَال) أهـ وانظر شر المفصل ١٥/٥

(٤) الكتاب ٥٧٥/٣-٥٧٦، والمقتضب ١٩٤/٢

(٥) ربما قاسه على بئر، وآبار، ولم أقف فيما أتيح لى على : (آذْاب)، وفهمى من سيبويه قصره فى=

جمع القلة٠

وتقول -فى جمع الكثرة- ، فى (جِذْعٌ) (جُذُوعٌ)، و(جذعان)[١]، وفى (ذئب) (ذِئَابٌ) و(ذُؤْبان)[٢] وفى (بِئْر) (بِئَارٌ)[٣]، على ذلك فقس كل ما جاء على وزن ذلك٠

فصل

فإنْ كل على (فُعْلٌ) -بضم الفاء، وسكون العين-، نحو (قُفْلٌ، وبُرْدٌ، وعُودٌ، وكُوزٌ) فإنك تقول فى أقل العدد- (قُفْل، وأقْفال، وبُرد و، أبْرَاد، وعُودٌ، وأَعْوَاد، وكُوزٌ، وأَكْواز)، فيكون على أَفْعَال٠

وتقول -فى الكثير- (بُرْدٌ، وبُرُود، وبِرَدَة[٤])، و(كُوزٌ، وكِوَزَةٌ،

القلة على (أَفْعُل) قال: (٠٠٠ وذلك قولهم: ذِئْب، وأَذْؤُبٌ ٠٠٠ إلاَّ أنهم لا يجاوزون (الأَفْعُل) أهـ (الكتاب ٥٧٥/٣)، والمبرد (المقتضب ١٩٥/٢) (وأما ما يجئ على (أَفْعُل)؛ نحو ذئب، وأذؤب فداخل على (فَعْل) أهـ وفى الصِّحاح (١٢٥/١) (جمع القليل أَذْؤُب) أهـ وكذا فى اللسان (ذأب)، وعليه المثل: «تحتَ جِلدِ الضَّأنِ قَلْبُ الأذؤبِ) الميدانى ٢٧٥/١، ففى قياس المصنف نظر، وإن كنت لا أستبعده٠

(١) كذا وقع، (والجُذْعَانُ) بضم الجيم، وكسرها جمع (جَذَع) مفتوح الفاء، والعين لا (جِذْع) انظر اللسان، والمصباح (جذع)، والخليل (العين ص٢٥١) وقال (جِذْعَان الجبال صغارها) أهـ٠

(٢) سيبويه (٥٧٥/٣)، وش الشافية ٩٣/٢، ومجمع الأمثال ٢٥٧/١

(٣) ومنه قول أبى دلامة (الكامل ٢٦٤/١)٠

ونْ حَفَرُوا بِئْرًا حَفَرْتُ بِئَارَهُم ... لِيَعْلَمَ قَوْمٌ: كَيْفَ تِلْكَ النَّبَائِثُ

وانظر المحتسب ١٠/٢، والبحر المحيط ٣٤٢/٧) فى قوله تعالى: ﴿هُمْ وأزوَاجُهُمْ في ظِلاَلٍ﴾ -٥٦ يس-٠

(٤) ذكر فيه سيبويه فى الكثرة (بُرُود) (٥٧٦/٣) وربما ورد على (بِرَاد) كما فى اللسان (برد) والوساطة (٤٤٤) ولم أصادف فيه (فِعَلَة) نعم قد ورد من هذا الباب قدر صالح للقياس عليه، نحو (جُحْر، وجِحَرة، وقُلْبٌ، وقِلَبَةٌ، وخُرْج، وخِرَجَة، وصُلْب، وصِلَبَة، وكُرْزٌ، وكِرَزَة، وكُوز، وكِوَزة ٠٠٠ حتى قال سيبويه (وهو كثير) (السابق نفس الصفحة)، والوساطة، وإذْ ورد منه هذا الكثير فلا يُستبعدِ ما قاسه المصنف عليه من نحو (بُرْد وَبِرَدَة)، قال ابن مالك

لِفُعْلٍ اسما صَحَّ عينا فِعَلَهْ. وراجع المرادى (التوضيح ٥١/٥)٠

وكِيزَانٌ)[١] ، و(عُودٌ ، وعِوَدَة[٢] ، وعِيدَان) ، وعلى ذلك فقس كل ما جاء على وزن ذلك

فصل

فإن كان على (فَعَلٌ) -بفتح الفاء والعين- ، نحو جَبَلٌ وجَمَل ، فإنك تجمعه -في أقل العدد- على (أفعَالٌ) نحو أَجْبَال[٣] ، وأَجْمَال ، وفي الكثير على (فِعَالٌ)[٤] نحو جِبَالٌ ، وجِمَال ، ومن ذلك أيضًا أَبْواب ، وأَنْيَاب - في جمع القلة وهو أيضًا جمعٌ للكثرة.

وقد لا يكون للاسم إلاَّ جمع كثرة ، ولا يكون له جمع قلة ، كقولك : قِدْرٌ[٥] وقُدُور ، ليس له جمع قلة[٦].

وقد يكون للاسم جمع قلة ، ولا يكون له جمع كثرة ، كقولك : (بابٌ ، وأَبْواب)[٧] ،

---

(١) اللسان (كَوَزَ) : (الكوز من الأواني معروف والجمع أكواز ، وكيزان ، وكِوَزَةٌ (حكاها سيبويه) ، مثل عود ، وعيدان ، وأعْواد ، وعِوَدة) أهـ ، وانظر (الهمع ٢/١٧٨).

(٢) انظر ما سبق من (اللسان) ، وسيبويه على أن (العِوَدَة) جمع (العَوْدُ) -بفتح العين- : المسنُّ من الإبل ، وهو ما عليه ابن هشام (راجع الكتاب ٣/٥٨٨ ، والتصريح ٢/٣٧٨) وقال الرضى ٢/٩٤ ش الشافية (لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلان) أهـ ، وانظر الصحاح ٢/٥٢٤ ، وقد قصر (العِوَدَة) على جمع (العَوْد) ، أمَّا (العُودُ) فعلى العِيدان.

(٣) لا يمتنع فيه (أَجْبُل) ، وإن كان (أَجْبَال) أقوى ، وقد اجتمعا في قوله :

إنِّي لأكنِي بأَجْبَالٍ عن اجْبُلِهَا وباسم أوديةٍ عن ذِكْر وادِيهَا

انظر المقتضب ٢/١٩٨ ، والخصائص ٣/٣١٦ ، والشجرية ١/١٠٩ ، والمزهر ٢/١١٧ ، ومنه قول جرير (الديوان ٩٤٣) :

عَمْروٌ وسعدٌ يا فرزدقُ فِيهِمُ زُهْرُ النُّجوم ، وَبَاذِخاتُ الأَجْبُلِ

(٤) بشرط صحة لامه ، وعدم تضعيفه ، وكونه اسمًا لا صفة ، فلا يطرد في نحو : (فتى ، وطَلَل ، وبطل) ، أفاده الأشموني ٢/٤٤٢

(٥) محله الأنسب هو الفصل السابق.

(٦) حكى فيه سيبويه (أَقْدُر) ، قال : (قالوا : القُدُور - في القِدْر- ، و(أَقْدُرٌ) حين أرادوا بناء (الأقل) أهـ (٣/٥٧٦) ، وقال ابن يعيش ٥/١٩ (أنكر الجرميّ أَقْدُرٌ) أهـ ، وفي اللسان (قدر) : (جمع القدر : قُدُور ، ولا يكسر على غير ذلك) أهـ وكأنَّ المصنف عليه.

(٧) (وقد يقال : أبوبة للازدواج ، .. ولو أفرد لم يجز) الصحاح ١/٩٠

و(ناب ، وأَنْياب)[1] ، فهذا جاء على جمع القلة ، وليس له جمع كثرة ، فعلى ذلك فقس كل ما جاء على وزن هذا.

فصل

وما كان على : (فَعِلٌ) - بفتح الفاء ، وكسر العين - نحو كَتِف ، وفَخِذ فإنك تقول فيه -فى جمع القلة- (أكتاف ، وأفخاذ) ، ولو أردت الكثرة لقلت فُخُوذٌ[2] ، وأما (كَتِفٌ) فلم يجئ[3] إلا على أَفْعَال ، فى الكثرة والقلة[4].

فصل

وما كان على : (فَعُلٌ) - بفتح الفاء ، وضم العين ، نحو عَجُز ، وعَضُد ، فإنك تقول [فيه][5] -فى جمع القلة- (أَعْجَازٌ) ، /٤٩/ و(أعضَاء) ، وليس له جمع كثرة بالجملة[6].

---

(١) (ونُيُوب -أيضًا- على غير قياس). (السابق ١/٢٣٠)، وفى الكتاب (٣/٥٩١) (وقالوا : ناب وأنياب، وقالوا : نُيُوب، كما قالوا أُسُود، وقد قال بعضهم أَنْيُبٌ) أهـ، قال الرضى ش الشافية ٢/٩٦ : (جاء نيوب. وليس الفُعُول فيه مستمرا) أهـ، وانظر اللسان (عمد)، (نيب).

(٢) لم يذكر فيه سيبويه، وغيره غيرَ (الأفخاذ)، قال (٣/٥٧٣) (وقلما يجاوزون به) أهـ، ونقله عنه ابن منظور (فخذ) ؛ قال : (والجمع أفخاذ ؛ قال سيبويه (ولم يجاوزوا به هذا البناء) أهـ، ونحوه فى (المصباح-فخذ)، وقال نقره كار (ش الشافية ص٨١) : (أفخاذ فيهما. أى : فى القلة والكثرة) أهـ، وابن يعيش ٥/١٨ : (ولا يكادون يتجاوزونها إلَى بناء الكثرة) أهـ. فلعلَّ ما ذكر المصنف قياسٌ على نحو (كُبُود) والعلاقة بينهما موجودة، كما قالوا (نُمُور، ووُعُول، شبهوها بالأسُود (سيبويه. ذاته).

(٣) د (فلا يجئ)، وهو صواب أيضًا.

(٤) بل جميعه على أَفعَال قلةً، وكثرة إلا ما ورد على (فُعُول) تشبيهًا، راجع ما سبق، قال الرضى (ش الشافية ٢/ ٩٨) : (لزم فى جمعه (أَفعَالٌ) فى قلة الصحيح، وغيرِه وكثرتها) أهـ، وانظر اللسان (كتف).

(٥) زيادة يستقيم بها السياق.

(٦) إنْ قصد ما مثل به فمسلم، وإلا فقد ورد فيما كان منه (فِعَال)، نحو (رَجُل، ورِجال، وسَبُع وسِباع) (الكتاب ٣/٥٧٣، والمقتضب ٢/١٩٩، والطبرى ٥/٢٣٧ ؛ وقال ابن عصفور (المقرب ٢/ ١٠٧) (وإن كان على وزن (فَعُل) جمع فى القليل، والكثير على (أَفْعَال) كأعضاد، وقد يجمع فى القليل والكثير على (فِعَال) (كسِبَاع) أهـ.

فصل

وما كان على[1] (فِعَلٌ) -بكسر الفاء، وفتح العين-، نحو (ضِلَع، وعِنَب) فإنك تقول[2] فيه -فى جمع القلة- (أَضْلاع[3]، وأَعْناب)، وتقول -فى جمع الكثرة (ضُلُوع) ولا يقال -فى عِنَب -إلا أعناب[4] لا غير.

واعلم أن الكثير فى هذا الباب كله الذى تقدم أن يجئ على (فِعَال) أو على (فُعُول) كما مثلناه.

فصل

وما كان على: (فُعُلٌ) -بضم الفاء والعين-، نحو (عُنُق، وطُنُب)[5]، فإنه يجمع -فى القليل والكثير- (على أفعال)[6] نحو عُنُق، وأعناق، وطُنُب، وأطناب ولا يقال: عُنُوق، ولا طُنُوب[7].

فصل

وما كان على (فِعِلٌ) -بكسر الفاء، والعين -نحو إِبِل، وإِطِل - وهى الخاصرة-، وإِبِط[8]،

---

(١) د: (على وزن).

(٢) سقط من د.

(٣) وأَضْلُعٌ أيضًا (الكتاب ٥٧٣/٣، وديوان الأدب ٢٥٣/١).

(٤) ابن يعيش (١٩/٥) (اجتزءوا عنه (فُعُول) ببناء القلة، كما اكتفوا بأَرْسَانٍ عن رُسُون) أهـ.

(٥) حبل الخِباء، وعِرق الشجر، وعَصَب الجسد (ديوان الأدب ٢٥٩/١).

(٦) المبرد (يلزمه أَفْعَال، ولا يكاد يجاوزها) أهـ (المقتضب ٢٠٠/٢).

(٧) انظر شرح الشافية للرضى ١٠٠/٢، وفى ش المفصل ٢٠/٥: (لم يجاوزوه) (أفعالًا) إلى غيره لقلته، أهـ.

(٨) مثل له المبرد وابن يعيش بالأولين، أما سيبويه فلم يجد له إلا اسمًا واحدًا، هو (إِبِل) أما (الإِبْط) فهو ساكن العين، وقيده المصنف هناك بإحدى اللغتين، وأما (الإِطِل) فيقال فيه أيضًا (إِطْل) - بإسكان العين. بل ذهب ابن السيد إلى أنه لم يرد محركًا إلا فى الشعر، وأنه ساكن الوسط انظر (الكتاب ٥٧٤/٣، ٢٤٤/٤)، المقتضب ٢٠١/٢، وشرح المفصل ١٩/٥، واللسان (أبط)،=

فإنَّك تجمعه[١] على (أَفْعال)، نحو آبال و آطال، وآباط، ولا تكاد[٢] تجاوز ذلك -قليلًا كان أو كثيرًا-[٣].

فصل

وما كان على (فُعَلٌ) -بضم الفاء، وفتح العين-، نحو (صُرَدٌ)[٤]، و(نُغَرٌ[٥]) و(جُرَذٌ)[٦]، فإنه كثيرًا ما يجئ على (فِعْلان) نحو (صِرْدان)، و(نِغْران)، و(جِرْذان[٧]).

فصل[٨]

وقد جمعوا (حَمَلٌ)[٩] -بالحاء- الذى هو الواحد على (حُمْلانِ)[١٠] -بضم

والاقتضاب ٢٧٣، والمحرر ٣٠١/٤) وهناك بسْطٌ.

(١) ص، د: (تجمع)، والمثبت المناسب.

(٢) ص: (يكاد) بالياء، تصحيف.

(٣) الرضى (٩٩/٢ ش الشافية): (أى فى القليل والكثير، لقلة (فِعِل) أهـ، وقال ابن عصفور (المقرب ١٠٨/٢): (جُمِع فى القليل والكثير على (أفعال) كآبال) أهـ وانظر الكتاب ٣/ ٥٧٤

(٤) طائر فوق العصفور، وقال الأزهرى: يصيد العصافير (اللسان -صرد)، و(الصِّردان) العرقان اللذان يستبطنان اللسان (ديوان الأدب ٢٥٣٨) وانظر (المقتضب ٢٠٢/٢).

(٥) د: (نفر) -بالفاء تصحيف، والنُّغَروِزان (رُطَب) قيل فرخ العصفور، وقيل ضرب من العصافير أحمر المنقار، وقيل يسمى: البلبل، وقيل يشبه العصفور (المصباح، واللسان، نغر)، وديوان الأدب ٢٥٣/١).

(٦) فى ص، د: (جُرَزٌ) بالزاى وهو تصحيف. ولعله (خُزَز) كما فى الكتاب (٥٧٤/٣): ولد الأرنب، أو الذكر منها (اللسان. خزز)، والجُرَذُ: ذكر الفئران، أو الضخم منها (ذاته، وديوان الأدب ٢٥٢/١، والمصباح).

(٧) سيبويه(٥٧٤/٣) (أجرت العرب شيئًا منه مجرى: (فَعَل)، وهو قولهم (رُبَع، وأَرْباع، ورُطَب، وأَرطاب، كقولك: جَمَل، وأجْمال)أهـ، وانظر (المقرب١٠٩/٢)

(٨) أى فى جموع شاذة.

(٩) كذا مرفوعاً، وفى عبارته شئٌ فى فصله بين الصفة، والموصوف، ووصفِه النكرةَ بالموصول، ويسلم على تقدير علمّيته.

(١٠) اللسان (حمل): (الحَمَل): الخروف، وقيل هو من ولد الضأن: الجَذَعُ فما دونه، والجمع حُمْلان وأحمال ...) أهـ ولها معان أُخَرُ، انظرها فيه.

الحاء- ، وقالوا -أيضًا- فى جمع حَجَر- (حِجَارَةٌ) على وزن فِعَالة[١] ، وقالوا -أيضًا- فى جمع بَعْل (بُعُولَةٌ)[٢]

وبه نطق القرآن الكريم فى قوله -تعالى- ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾[٣] ، وقالوا أيضًا فى جمع فَتىً (فِتْيَة[٤] ، وفِتْيان).

وقالوا -فى صَبِىّ (صِبْيَةٌ ، وصِبْيَانٌ) ، وقالوا -فى صِنْو ، (صِنْوان) و(أَصْنَاء)[٥] ، وقالوا فى جمع (زَوْج) (زِوَجَةٌ)[٦]- بكسر الزاى- ، و(أزواج) ، وقد قالوا فى (ثور) (ثِوَرَةٌ) -بكسر الثاء ، وبالواو ، و(ثِيَرَةٌ) - بالياء المفتوحة ، و(ثِيْرَةٌ) -بإسكان الياء - و(أثوار)[٧].

وقد قالوا أَسَدٌ و (أُسُدٌ) -بضم الهمزة ، وضم السين- ، و(أُسْدٌ) -بإسكان

---

(١) زيادة التاء فى الـ (فِعَالِ) قليلة ، كالعِظَامة ، والحِجَارة ، والمِهَارة ، والذِّكارة. أفاده الطبرى (٤/ ٥٢٦-٥٢٧-التفسير) ، والمرادى (٥/٥٨-التوضيح) ، وابن عصفور (٢/١٠٧-المقرب).

(٢) زيادة التاء على (فُعُول ، وفِعَال) لتأكيد معنى الجمعية ، كعُمُومة ، وخُئُولة ، وفِحالة نص عليه الرضى ٩١/٢ ش الشافية ، وانظر (ليس ٣٦٢ ، وابن يعيش ١٨/٥) ، قال الطبرى (٥٢٦/٤) (البُعولة جمع بعل. وهو الزوج للمرأة ، وقد يجمع البعل : البُعُولة ، والبُعُول ... وكذلك ما كان على مثال (فُعُول) من الجمع ، فإن العرب كثيرًا ما تدخل فيه الهاء) أهـ مختصرًا.

(٣) من الآية (٢٢٨) -البقرة ، وقال أبو حيان (البحر ١٧٥/٢) : (ولا ينقاس فلا يقال فى (كُعُوب) - جمع كَعْب كُعُوبة) أهـ ، وقال الزجاج (٣٠٠٨ - معانى القرآن) : (ولا تدخلها إلا فى الأمكنة التى رواها أهل اللغة) أهـ.

(٤) قال أبو حيان (البحر ١٠٢/٦) : (الفِتْية) جمع (فَتىً) جمع تكسير قلة ... وعند ابن السراج أنَّه اسم جمع لا جمع تكسير) أهـ ، وقال ابن هشام (الأوضح ٣٠٣/٢) : (ولعدم اضطراده قال أبو بكر هو اسم جمع لا جمع) أهـ.

(٥) العكبرى (التبيان ٧٥١) : (الصِّنوان جمع صِنْو ، مثل قِنْو ، وقِنْوان ، وقد يُجمع فى القلة على (أَصْناء) ، وفيه (لغتان : كسر الصاد ، وضمها) أهـ.

وانظر (الكشاف ٣٤٩/٢ ، البحر ٣٦٣/٥).

(٦) فِعَلةٌ شاذ فى (فَعْل) ، وهو محفوظ فيه راجع (المرادى ٥١/٥ ، وابن عقيل ٤٢٨ ، الهمع ١٧٨/٢).

(٧) الكتاب ٥٨٨/٣ ، ٣٦١/٤ ، والمنصف ٣٤٥/١-٣٤٧ ، شرح المفصل ٢٤/١٠ ، واللسان (ثور) وما يأتى.

السين[١]- ، وقد يقال -في جمع (ثَمَرَة) (ثُمُرٌ)[٢] -بضم الثاء والميم ، ويجوز إسكان الميم[٣] ، و : (ثِمَارٌ) ، و(أَثْمَار) ، وقد قالوا - في جمع (عَبْد) (عَبِيدٌ[٤]) ، وأَعْبُد) .

وقَدْ يُسْتغنى بالقليل عن الكثير ، مثل (رَسَنٌ) ، قالوا في جمع قليله وكثيره : (أَرْسان[٥]) ولم يقولوا (رُسُونٌ)[٦] ، فافهم ذلك /٥٠/ وقس عليه ما جاء على وزنه.

فصـــل

في أبنيـــة أقـــل العـــد

اعلم أنَّ لأقل العدد أوزانًا أربعة ، وهى (أَفْعَالٌ) ، و(أَفْعِلَةٌ) ، و(أَفْعُل)

---

(١) قال ابن جني (المحتسب ٢/٨) : (أُسُدٌ مقصور من أُسُود، فصَار (أُسُدٌ) ثم أَسْكِن فقال (أُسْدٌ)، ومثله قوله أيضًا في (ثِيَرة) -جمع ثور- : إنه مقصور من (ثِيَارة)، فلذلك وجب عنده قلب الواو من ثور ياء، ولو كان مكسرًا على فِعَلَة، لوجب تصحيحه ...) أهـ، وانظر ٢/٣٠٠ منه والمنصف ١/ ٢٤٧، وفي الكامل ١/٣٣٠، (فَعَل قد يجمعونه على (فُعْلٍ) كقولهم أَسَدٌ، وأُسْدٌ) أهـ.

(٢) في البحر (٦/١٢٥) والمصباح أن (الثُمُر جمع ثِمَار)، قال أبن منظور (اللسان - ثمر) (وقد يجوز أنَّ (الثُّمُر) جمع ثَمَرة، كخَشَبَة، وخُشُب، وألا يكون جمع (ثِمار) ؛ لأن باب (خَشَبة، وخُشُب) أكثر من باب (رِهَان، ورُهُن)، قال ابن سيده : أعنى أن جمع الجمع قليل في كلامهم) أهـ، وبه قرأ حمزة، والكسائي، وخلف ﴿انْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ﴾ من الآية ٩٩- الأنعام، قال الدمياطي (الإتحاف- ٢١٤) : (... بضم الثاء، والميم-جمع ثَمَرة كخَشَبة، وخُشُب، ووافقهم الأعمش) أهـ، وانظر (٢١٩) منه، ووجَّه الرازي هذه القراءة بوجهين : الأول -وهو الأبْيَن أن يكون جمع ثَمَرة، كما قالوا خَشَبة، وخُشُب، وأَكَمة، وأُكُم، والثاني : أن يكون جمع (ثَمَرة على ثِمار)، ثم جمع (ثِمَارا) على (ثُمُر)، فيكون (ثُمُرٌ) جمعَ الجمعِ. انظر التفسير الكبير (٤/١٠٨).

(٣) وبها قرئ. انظر البحر (٦/١٢٥).

(٤) وهو جمع عزيز قليل ؛ لأنه أشبه بالآحاد، حتى قيل إنه اسم جمع لاجمعٌ. راجع (توضيح المرادى ٥/٧٥)، واللسان (عبد).

(٥) لم ينقل سيبويه في تكسيره غير (أرسان) (٣/٥٧١) والمبرد (٢/١٥٧)، ونقل ابن منظور فيه (أَرْسُنٌ) (اللسان-رسن)، وانظر ابن يعيش (٥/١١)، والرَّسَن : الحبل.

(٦) د : (أرسون) -تصحيف-.

و(فِعْلَة[١]).

[فأفعال[٢]] نحو (جَمَل، وأجمال)، و(رُطَب، وأرطاب).

و(أَفْعِلة): كـ (رغيف، وأرغفة)، و(فِعْلة) نحو (غِلْمة، وصِبْية)، و(أَفْعُل)، نحو (أَفْلُس)، و(أَدْوُر)، و(أَثْوُب).

وجمع القلة هو العشرة فما دونها، لا يكون لأقل العدد وزن إلا على أحد هذه الأربعة[٣]، وما عداها لا يكون وزنًا للعدد القليل؛ ولهذا أُخِذَ على حسان فى قوله[٤]

(٣) لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

قالوا إن هذا البيت مدح، وكان ينبغى له أَنْ يستعمل (الجِفَانَ) التى هى جمعٌ للكثرة؛ لأنَّ (الجَفَنَاتِ) جمعٌ للقلة[٥]، وكان حقه أن يقول

---

(١) المقتضب ١٥٤/٢، وشرح المفصل ٩/٥ -وما بعدها، وما تقدم فى (١٢٥/٢ وحواشيها).

(٢) زدتها على النص قياسًا على نظائره.

(٣) انظر ما سبق ١٢٥/٢، من المحرر (تعليق)؛ فلعل الحصر فيه إضافى؛ فالكثير كما ذكرنا على كون جمعىْ التصحيح من جموع القلة، وقال الزمخشرى (١٨٩-المفصل): (ومنه ما يجمع بالواو والنون، والألف، والتاء). أهـ. وهو ما نص عليه المصنف قريبًا، وراجع (المقتضب ١٥٤/٢) والذى نميل إليه أَنَّ جمعى التصحيح ليسا نصًا فى قلة، أو كثرة، وبالقرائن يتخصصان لأىٍّ من الاستعمالين، راجع الزجاج (معانى القرآن ٢٦٦/١) وهو ما سيتأكد عن قريب.

(٤) الديوان (١٢٦، ١٣١) من قصيدة يفتخر فيها. مطلعها:

أَلَمْ تسأل الرَّبْع الجديد التكلُّمَا بمدفعِ أَشْدَاخٍ، فبُرقَةِ أَظْلَمَا

وانظر: (الكتاب ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٦/٢، والكامل ٣٥٣/٢، والبحر المحيط ٩٨/١، وشرح المفصل ١٠/٥، وشرح الكافية ١٩١/٢، وش شواهد المغنى ٢٥٥، والعمدة ٢٠٧/١، ٥٣/٢، ومعانى الزجاج ٢٦٦/١)؛ والبيت من الطويل والرواية فى الديوان والكتاب، والكامل (بالضُّحَى).

من اللغة والمعنى الغُرّ البيض، يريد بياض الشحم، فالجفان معدة للضَيفان، والسيوف تقطر بالدم لكثرة الحروب.

الشاهد استشهد به سيبويه على استعمال صيغة جمع القلة فى معنى الكثرة؛ قال (وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير) أهـ، انظر ما يأتى.

(٥) ينقلون عن النابغة أنه لما سمع البيت قال لحسان: (قَلَّلْتَ جِفَانَك، وسُيُوفَك) المصباح وغيره،=

(السُّيوف)؛ لأن(السُّيوف) جمع للكثرة، و(الأَسْياف) جمع للقلة.

والحجة لِحَسَّانٍ أن العرب قد تستعمل القليل موضع الكثير(١)، فتضع (الأَسياف) فى موضع (السُّيوف) و(الجَفَنات) فى موضع الجِفَان(٢).

وقد تستعمل الكثير فى موضع القليل؛ فيقولون (عندى خمسةُ جمالٍ)، و(جِمَال) جمع كثرة، والقياس (خمسة أَجْمالٍ)؛ لأن (أَجْمَالٌ) جمع قلة.

والأحسن فى ذلك كله أن يستعمل جمع القلة فى موضع القلة، وجمع الكثرة فى موضع الكثرة(٣)؛ فإنْ جاء على غير ذلك، كان مخالفًا للقياس، وكان جائزًا(٤).

وقد تشكك الكاتبون فى هذا الموقف النقدى بين النابغة، وحسَّان؛ قال الزجاج (السابق): (هذا الخبر عندى مصنوع، لأن الألف، والتاء قد تأتى للكثرة)، اهـ- وقال الرضى (السابق) (لو ثبت أنَّ النابغة قال لحسان ... قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أنَّ المجموع بالألف والتاء جمع قلة) أهـ، قال ابن الأنبارى (أسرار العربية ٢٥٨) (وهذا عندى ليس بصحيح؛ لأن هذا الجمع يجئ للكثرة كما يجئ للقلة، قال اللّه تعالى ﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ والمراد الكثرة، لا القلة، ... وأما ما روى عن النابغة، وحسان، فقد كان أبو على الفارسى يقدح فيه، ولو صحَّ فيحتمل أنَّ النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان، ويعارضها فى الحال) أهـ.

(١) فى الكشاف ١/ ٢٣٥: (الجموع يتعاور بعضُها موقع بعض؛ لالتقائهما فى الجمعية) أهـ، وانظر ابن مالك (شواهد التوضيح ص٩٠).

(٢) فى المصباح (الشاعر وضع أحد الجمعين موضع الآخر؛ للضرورة، ولم يرد به القليل) أهـ، وفى دعواه الضرورة نظر بعدما تقدم من الترخّص فى تعاور المواقع، ثم انظر البحر ١٩٢/٧، ومعانى الزجاج ٢٦٦/١، والعينى ٥٢٦/٤ (هـ الخزانة) والعكبرى (التبيان ٣٥٤)؛ ولى بعد أنْ أقول إنَّ جمعى التصحيح بوضعهما يدلان على القلة، ودلالتها على الكثرة لا من ذاتهما بل من قرينة خارجةٍ، وشاهدى على ذلك امتناعُهم من تصغير جمع الكثرة على لفظه، لما بين صيغته الدالة على الكثرة، وصيغة التصغير من التعارض، والتنافى -كما قالوا-، وأجمعوا عليرده إلى صيغتى جمع التصحيح؛ لما فيهما من معنى القلة المناسبة للتصغير، فقالوا (وُرَيْقات، ورُجَيْلُون) فى (ورق، ورجال)، ولو لم يكن جمعا التصحيح يفيدان القلة وضعًا لَمَا لجأوا إليهما فى التصغير.

(٣) أىْ فيما سمع فيه الصِّنفان، والاَّ فالمسموعُ؛ قال أبو حيان (البحر ٥٢٢/٥): (مثال ذلك (أفئدة) فهو من جموع القلة التى جرت مجرى جموع الكثرة، والقلة؛ إذْ لم يرد فى السماع غيرها) أهـ، وانظر ابن يعيش ١١/٥، ٢٥/٦

(٤) انظر المقتضب ١٥٦/٢-١٥٧، وقال ابن مالك (التسهيل ٢٦٨) (وربما استُغنى بما لإحداهما عَما للأخرى وضْعًا، أو استعمالًا. اتكالًا على قرينة) أهـ وانظر: (الارتشاف ق٥٥/ب).

فصــل
فى تكسير ما كان على أربعةِ أحرُفٍ وثالثُه حرفُ مدٍّ ولـين

أما ما كان منه على (فَعِيلٌ)، نحو (رَغيفٌ، وقَفيزٌ، وكَثيبٌ) فإنَّ أقل العدد فى ذلك [يُجْمع][1] على (أَفْعِلَة)[2]، نحو (قفيزٌ، وأَقْفِزة، ورَغِيف، وأَرْغفة)، ووزن (أَرْغفة): (أَفْعِلة)، وفى الكثير (فُعُلٌ) -بضم الفاء والعين- نحو (رَغِيف، ورُغُف)، و(فِعْلَانُ) -بكسر الفاء- نحو (رِغْفَانٌ)[3]، و(فُعْلَان) -بضم الفاء- نحو (قُضْبَانٌ، وكُثْبَان) و(فُعُلٌ) نحو (قُضُب، وكُثُب)؛ والأَصلُ فى هذا كلِّه أَنَّ ما كان بوزن (فَعِيل) كـ(رَغِيف، وقَضِيب، وكَثِيب)، أَوْ على وزن: (فَعَال) -بفتح الفاء- كـ(قَذَال، وغَزَال)، أَوْ: (فِعَال) كـ(حِمَار[4]، وخِمَار /٥١/، وكِتَاب)، أو على وزن: (فُعَال) -بضم الفاء- كـ(غُرَاب، وجُرَازٌ[5]، وحُوَار[6]، وذُبَاب)، أو على وزن: (فَعُول) -بفتح الفاء، كـ(عَمُود، وخَرُوف)؛ ألا ترى أن حرف المد واللين ثالث لهذه الأسماء كلها.

---

(١) زيادة مناسبة ليست بالأصل.

(٢) المقرب ١٨/٢

(٣) (رُغفان) بضم الراء لا غير فيما وقفت عليه، راجع سيبويه ٦٠٤/٣، والمقتضب ٢٠٧/٢، الكامل ١/ ٢٧٤، واللسان (رغف) والصِّحاح (١٣٦٦/٤) والمصباح (رغف) فلعل المذكور تصحيف على المصنف، فهو على الجادة، كما سيأتى له فى (١٥٦/٢ محرر) أى على (فُعْلاَنْ) -بضم الفاء، ولعله هنا أيضًا قاسه على (قِضْبَانٍ) بكسر الفاء؛ قال سيبويه (ذات السابق): (وقد كسَّرهُ بعضهم على (فِعْلاَن)، وهو قليل، وذلك قولهم ظَلِيم، وظِلْمَانٌ، وعَرِيضٌ (التَّيسُ)، وعِرْضَان، وقَضِيب، وقِضْبان) اهـ وقال عنه المبرد (المقتضب. ذاته): (ليس بأصل فى الباب) أهـ.

(٤) انظر المرادى (التوضيح ٣٨/٥)، والبحر ٤٧٢/٥، والكامل ٥٠/١، ١١٥

(٥) د (جران) -بالنون- تصحيف-، والجُرَاز -بضم، وتخفيف الراء، آخره زاى: موضع بالبصرة (ياقوت ١١٧/٢) وأيضًا: السيف الماضى النافذ (اللسان (جرز)، والمنجد).

(٦) د: (خوار) بالمعجمة الفوقية -تصحيف-، والحُوَارُ -بالضم- ولد الناقة، ولا يزال حُوَارًا حتى يُفْصل عن أُمه، فإذا فُصِل فهو فصيل، وبالكسرة: المحاورة، وهو غير مقصود، انظر (ياقوت ٢/ ٣١٤)، واللسان (حور).

فلتعلم[١] أَنَّ جمع[٢] هذه الأمثلة جميعِها مستوٍ على وزن واحد، لكون حرف اللين ثالثها[٣]، فتُجمع فى أَقل العدد على (أَفْعِلَة)[٤]، نحو (قَذَالٌ، وأَقْذِلة، وخِمَار وأَخْمِرة، وغُرَاب وأَغْرِبة، وعَمُود، وأَعْمِدة) -وفى الكثير تجمعُ ذلك كلَّه[٥] على (فُعُل[٦]) -بضم الفاء والعين- أو (فُعْلَان) -بضم الفاء وسكون العين- أو: (فِعْلَان)[٧] -بكسر الفاء، وسكون العين-، فلذلك قلتَ- فيما جاء على (فُعُل) - قَذَال، وقُذُل، وعَمُود، وعُمُد، ورَسُول، ورُسُلٌ[٨] -بضم الراء، والسين-، وقد يجوز إِسكان الحرف الثانى تخفيفًا[٩]، فتقول (رُسْل، وكُتْب، وعُمْد، وقُذْل، وقُضْب)٠

وتقول -فيما جاء على (فِعْلانَ، وفُعْلان) -بضم الفاء وكسرها- (غُراب وغِرْبان، وغُلام، وغِلمان، وذُباب، وذِبّان[١٠]، وقَضِيب، وقُضْبان،

---

(١) خبر (أَنَّ) فى قوله (أَنَّ ما كان بوزن ٠٠٠)، وقد فصل بينهما بسطور٠

(٢) د: (جميع) -تصحيف-٠

(٣) عبارة المبرد (المقتضب ٢/٢١٠) بتصرف، وانظر شرح المفصل ٥/٤٠

(٤) فى درة الغواص (٧٥) (فُعَال على اختلاف فائه يُجمع على (أَفْعَلة) أهـ، وربما شذ منه شئ، فلم يستعملوا فيه (أَفعلة)، نحو كِتَاب، فلم يقولوا فيه (أَكِتَبةٌ) انظر التوضيح ٥/٤٠.

(٥) إطلاق يحترز منه؛ إِذْ لَسْنَ على قدمٍ فى جميع الصِّيغ، بل ما سمع عليها منها، ولذا حرره فى قوله الآتى (قلت: فيما جاء)٠

(٦) بشرط صحَّة آخره، وعدم تضعيفه إِنْ كانت المدة ألفا (المرادى ٥/٤٣، وابن عقيل ٤٢٢)٠

(٧) ليست الأَوزان الثلاثة سواءً فى ورود الأمثلة الخمسة عليها، بل وردت جميعها على (فُعل، وفِعْلان) -بالكسرة- أما (فُعْلان) بالضم، فقد ورد عليه (فُعَالٌ، وفَعِيلٌ) ليس غير، وانظر (شرح المفصل ٥/ ٤٢-٤٣)٠

(٨) البحر المحيط ٥/٣٥٧

(٩) فى المخصص ١٤/٢٢١: (إذا تتابعت الضَّمَّتان خففوا أيضًا، وكرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإِنما الضَّمَّتان من الواوين، وذلك قولك الرُّسْل، والطُّنْب) أهـ، والتَّخفيف لغة تميم٠ وانظر (الكتاب ٣/٦٠١، ٤/١١٤، ومعانى الفراء ٣/١٢٥، والمنصف ١/٣٣٦)٠

(١٠) ضبط فى (د) بضم الذال خطأ، وفى الكامل ٢/٥٣: (أدنى العدد فيه (أَذِبَّةٌ) و(الكثير الذِّبَّان) أهـ، وانظر ابن يعيش (٥/٤٣)٠

وكَثيبٌ، وكُثْبان)٠

وربما جاء هذا الباب[١] على (أَفْعِلَاءَ)[٢] -بالمد- نحو (صَدِيق وأَصْدِقَاء) و(نبيّ وأنبياء)[٣]، وإنْ كان مضاعفا [أو معتلًا][٤] كان على (أَفْعِلَاءَ) -أيضًا- نحو (عَزيز، وأعَّزاء، وغَنيّ، وأَغنياء، وقَوِيّ، وأَقوياء، وشَدِيد، وأَشِدَّاء)٠

فصــل

فى جمع ما كان على أَفْعَــل[٥]

لا يخلو (أفْعل)[٦] إما أَنْ يكون اسمًا ك (أَحْمَد)، و(أُبلُم) -للطُّفْى[٧]-، وإِثمِد[٨]، وأَفْكَل، وأَيْدَع[٩]، وأَرْنب، وأَجْدَل[١٠]، وأَجْدَع[١١]، وأَبْطَح[١٢]،

---

(١) كذا٠وهو يؤُمُّ إلى نوعٍ منه، وأفاد بقوله: (رُبَّمَا) قِلَّته، وهو كذلك إلاَّ فيما يأتى٠

(٢) الرضى ش الشافية ٩٣٢/٢ (وربما كُسِّر على (أفْعِلاء) كأنصباء، وأخْمِساء) أهـ وانظر (المحتسب ٢٧٦/٢)٠

(٣) عومل (نبيّ) فى جمعه معاملة المعتلّ، وإن كان مهموزَ الأَصل -على الأَرجح- لكثرته بدون همز، وربما جمع على أَصله، فقيل (نُبَآء)، وقد ورد، انظر الطبرى (١٤١/٢-الجامع) وإن كان مأخوذًا من النَّبْوَةِ، فعلى قياسه؛ راجع المرادى (٦٣/٥-٦٤- التوضيح)٠

(٤) زيادة لازمة أفادها بتمثيله، كما نص عليها غيره، انظر مثلًا (التصريح ٣١٢/٢، والاشمونى ٢/ ٤٤٩)؛ وأَفْعِلاَءُ فيهما لازم إلا ماندر٠

(٥) الكتاب ٦٤٤/٣، والمقتضب ٢١٤/٢ وما بعدها، والكامل ٣٣/١، ٣١/٢

(٦) د: (فعل) -تصحيف-٠

(٧) كذا ورد فى ص، د ولم أتحققه، والطُّفْيُ: خوص المقل، جمع (طُفْية) اللسان (طفا)، والأَبِلُم -بفتح الهمزة واللام، وبكسرهما، وبضمهما خوص المَقْل٠

(٨) حجر يتخذ منه الكُحل، أَوْ ضرب منه (اللسان ثمد، وديوان الأدب ٢٧٤/١) وياقوت ٩٢/١، وتنويعُ التمثيل إِشارةٌ إِلى أنَّ المقصود الهيئةُ لا خصوصُ الحركة قال ابن الحاجب (وأفعل الاسم كيف تصرف) أى تصرفت حركة همزته، وعينه (ش الشافية للرضى ١٦٨/٢، ونقره كار ص٩٤)٠

(٩) د: (ابرع) -تصحيف، والأَفكل: الرعدة، والأَيدع الزعفران، وسيأتيان فى (٣٣٤/٤محرر)٠

(١٠) الصقر٠ صفة غالبة، وأصلهُ من الجدْل الذى هو الشدة ٠٠ كسرَّوه تكسير الأَسْماءِ، لغلبة الصفة (اللسان. جدل)٠

(١١) اسمٌ (اللسان -جدع) وفى المصادر (أجرع) للرملة المستوية، وكلٌّ مناسب٠

(١٢) كل مسيل فيه دقائق الحصى فهو أبطح أو الرمل المنبسط على وجه الأرض (ياقوت ٧٤/١،=

فإن هذا النوع جميعه[١] يكسَّر[٢] على (أَفَاعل)، نحو (أَحَامد، وأَجَادل، وأَبَاطح، وأَبَالِم، وأثامد، وأفاكل، وأيادع، وأرانب، وأجادع)؛ فكل هذا على وزن (أفاعل) وهذا أَصل مستمر فيما كان على (أفْعَل) من الأسماء، سواء أكان كـ (إِثْمِد) -بالكسر-، أو كـ (أُبْلُم) -بالضم، أَوْ كـ (أَحْمَد) -بالفتح-.

وأما العَلَمُ، فإنه يختص بشئ آخر، وهو أنه يجمع جمع السلامة، فتقول (أَحْمد، وأَحامِد، وأَحْمَدُون)، و(أَحْمَر، وأَحَامر، وأَحْمَرُون) -إذا سميتَ به رجلا-، هذا في الأسماء الأعلام خاصة[٣].

فإن كان (أَفْعَل) صفة، وله مؤنث على (فَعْلَاء)[٤]-كـ(أَحْمر، وحَمْراء، وأَصْفر، وصَفْراء، وأَشْقر، وشَقْراء، وأَسْمر، وسَمْراء) / ٥٢/، فإنَّه يُجمع على (فُعْل)[٥] -بضم الفاء، وإسكان العين-، كـ(حُمْر، وصُفْر، وشُقْر، وسُمْرِ)، ولا يجمع شيء من هذه الصفة -التى هى لون أو عيب- جمعَ السلامة؛ لا يقال: (أَحْمرُون، ولا حَمْراوات)[٦]؛ وعلة ذلك: أَنَّه لم يُسمع عن العرب[٧].

واللسان -بطح).

(١) بل يستثنى من ذلك (أجمع، وأكتع) فإنَّ العرب التزمت فيه جمع السلامة (المقرب ٢/١٢٣).

(٢) د: (تكسر) -بالتاء- (تصحيف)-.

(٣) سيبويه (٣/٣٩٨ محقق): (إنْ سميت رجلا بأحمر، فإن شئت قلت: أَحْمَرون، وإن شئت كسرته فقلت: الأحَامِر، ولا تقول الحُمْر؛ لأنه الآن اسمٌ، وليس صفة) أهـ وانظر الكامل ٢/٣١

(٤) ليس بحتم له (فَعْلاَء) وجودًا فقد يُغنى التقدير فيهما عن التقابل، بأن ينفرد خلقة كأكْمَر، وآدَرُ، ورَتْقاء، وعَفْلاء، فجمعُها أَيضًا (فُعْل)؛ أو ينفردا استعمالا كآلى، وعَجْزاء؛ إذْ لم يتبادل الوصف استعمالًا، وفى الثانى خلافٌ فى جمعه على فُعْل قيل باطراده وقيل محفوظ. راجع (الأشمونى ٢/٤٣٣ ط الحلبى) والصبان ٤/١٢٧، والتسهيل ٢٧١، والهمع ٢/١٧٥

(٥) ابن خالويه (ليس ١٧٩): (ليس فى كلام العرب جمع لأفْعَل، وفَعْلاء صفةً إلاَّ على فُعْل) أهـ، وانظر الطبرى (٢/٣٢٤-الجامع)، والرضى (ش الشافية ١/٤٤، ٢/١٦٦، ١٦٩) ويجمع على فُعْلان أيضًا؛ نحو (حُمْران، وسُودان، وبِيضَان) الكتاب ٣/٦٤٤، والمنصف ٢/٣١٤

(٦) د. (حمروان) -تصحيف-.

(٧) علله المصنف فى (٢/١٦٨ من المحرر) بحمل المؤنَّث على المذكَّر، ولَمَّا كان المذكر لا يُجمع جمعَ السلامة لم يُجمع عليه المؤنث حتى لا يكون للمؤنث على المذكر مزية، وهى عِلَّة سيبويه=

وكذلك (عَطْشان، وغَضْبان) لا يجوز جمعه جمع السلامة- إذا كان له مؤنث على (فَعْلَى)-، فلا تقول فى (عَطْشان) (عطشانون)، ولا فى (غَضْبان) (غَضْبانون)، بل تقول فيه (عِطَاشٌ)، و(غِضَاب) و (عَطَاشَى)، و(غَضَابَى)[1]، والعلة فى امتناع جمعه جمعَ السلامة: عدمُ السماع؛ فإن كان مؤنَّثه على (فَعْلَانَة) نحو (نَدْمَان)، و(عُرْيان) جاز أَنْ يجمع جمع السلامة وجمع التكسير؛ تقول -فى التكسير- (نَدَامَى)، و(عَرَايا)، وتقول - فى السلامة (نَدْمانُون)، و(عُرْيَانُون)[2].

ولم يجئ ماله مؤنث على (فَعْلَانَة) إلاَّ هذين الحرفين لاغير[3].

وأما (أَفْعَل) التفضيل وبابه، فقد تقدم[4] مشروحًا فى باب الإضافة.

وأنه يجوز جمعُه جمعَ السلامة، وجمعَ التكسير[5] -ما لم يكن معه

(٦٤٥/٣): (لا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو، والنون) أهـ. وانظر المحتسب (٢/ ١٣٢)، والموضع المثبت من المحرر ففيه تعليق.

(١) سسيبويه (٦٤٥/٣): (وأما (فَعْلان) إذا كان صفة، وكانت له (فَعْلَى)، فإنه يُكسَّر على (فِعَال) ... وقد يكسَّر على (فَعَالَى)، و(فعَالٌ) فيه أكثر من (فَعَالَى) ... ولا يجمع بالواو، والنون (فَعْلان) كما لا يجمع (أَفْعَل) أهـ وقال الرضى ١٦٧/٢ ش الشافية: (... تشبيهًا للألف والنون بالألف الممدودة) أهـ، وانظر المقرب ١٢٤/٢).

(٢) الأكثر جمعه جمع التكسير، وإن اجتمعت فيه شرائط الجمع السالم حملًا على ما ورد من الأكثر فى نظائره. (انظر الأشباه والنظائر ١٨٢/١)، وإن كان الرضى (١٧٣/٢) ذكر أَنَّ ما كان صفة على (فُعْلان) كعُريان، وخُمْصَان لا يجمع على (فَعَالَى)؛ ففى ما ذكره المصنف من جمع (عُريان) على (عرايا) نظر، فلم ينقله سيبويه، ولا غيره، قال سيبويه (٦٤٣/٣): (وإن شئت قلت فى عريان عُريانون ... ولم يقولوا فى (عريان: عِراء، ولا عَرايا. استغنوا بعُراة) أهـ، وفى اللسان -عرا- (الجمع عريانون، ولا يكسر) أهـ. فلعل المصنف قاسه على نحو: (خزيان، وخزايا) وإن افترقا.

(٣) القصد إلى مضمون الفاء، وكأن فى الكلام سقطا، فلم يذكر منه غير (عُريان) أمَّا مفتوحها فقد ذكروا منه أربع عشرة كلمة. انظرها فى (الهمع ٣١/١، والأشباه ٣١/٢، والمزهر ١١٣/٢، الخضرى ٢/ ٩٨).

(٤) الصواب: فسيأتى. انظر ٤٥٣/٣ (المحرر).

(٥) سيبويه ٦٤٤/٣: (أما الأصغر، والأكبر فإنه يكسَّر على (أَفَاعِلَ) ... وإنْ شئت قلت: الأصْغَرون، والأَكْبرون، فاجتمع الواو والنون، والتكسير ههنا) أهـ.

(مِنْ)[١] - ، قال الله[٢] -تعالى- ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[٣] ، فجمع أَكْبر على أَكابر مكسَّرا ، وقال اللّه -تعالى- ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾[٤] ، فجمع أَرْذَل على أراذل مكسرا ، وكذلك (قوله -تعالى-)[٥] ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[٦] وكذلك (قوله -تعالى[٧] -) ﴿وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[٨] ، فجاء به سالما ، وهو جمع أَخْسر ، وأَرْذَل ، ويكسَّر مؤنثه على (الفُعَل) نحو الكُبْرَى للواحدة والكُبَر - للجمع - ، والصُّغْرى للواحدة ، والصُّغَر للجمع ، أَوْ على (الفُعْلَيات نحو)[٩] (الكُبْرَيات) ، و(الصُّغْريات)[١٠]٠

فإذا كان فيه (مِنْ) فلا يجوز جمعه ، لا جمع تكسير ولا جمعَ سلامة[١١] ، لو قلت فى قولك (زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرو) (الزيدون أَفَاضِلُ من عمرو) لم يجز ؛

---

(١) وكذا إنْ أضِيف إلى نكرة٠ فيلزمه فيهما الإفراد ، والتردُّدُ بين نوعَىْ الجمع المذكورين فيما إذا كان بأل ، أو مضافًا لمعرفة٠ انظر البحر ٥٤/٧ ، ٤٨١/٨ ، وشرح المفصل ٦١/٥

(٢) سقط من (د)٠

(٣) من الآية ١٢٣ الأنعام٠ وراجع (الكشاف ٤٨/٢ والرازى ١٤١/٤) وله فيها رأى بالتقديم والتأخير ، ومع قراءة الإفراد قد يهتزُّ٠

(٤) من الآية ٢٧ -هود ، وقالوا : (أَرَاذِل) جمع (أَرذُل) وقيل : جمع (أَرذَال) ، وقياسه (أَراذِيل) ، أى أنه جمع جمع ، والظاهر أنه جمع (أرذل) أفعل تفضيل٠ راجع (البحر ٢٤١/٥ والعكبرى (التبيان ٦٩٤) ، والرازى ٥١/٥-٥٢) والرَّذْل الدون من كل شيء فى منظره٠

(٥) زدتها على النص

(٦) من الآية ١٠٣-الكهف٠

(٧) زيادة٠

(٨) من الآية ١١١ -الشعراء٠

(٩) ما بينهما من (د) ، وحاشية (ص)٠

(١٠) سيبويه (٦٠٨/٣) : (تكسَّر على (فُعَل) ، وذلك قولك : الصّغرى ، والصُّغَر ٠٠٠ وإنما صير (الفُعْلَى) ههنا بمنزلة (الفُعْلةِ) ؛ لأنها على بنائها ؛ ولأَنَّ فيها علامة التأنيث ، وليفرقوا بينها ، وبين ما لم يكن (فُعْلَى أَفْعَل) ٠٠٠ وإن شئت جمعتهن بالتاء ، فقلت (الصُّغْريات والكُبْرَيات) أهـ أى : (تشبيهًا لما فيه ألف التأنيث بما فيه تاؤه فجمع على (الفُعَل) كما يجمع نحو الغُرْفة عل الغُرَف) ؛ قاله الحسينى(ش الشافية٩٣) ، وراجع (الصبان ١٠٧/٤ ، والهمع١٧٦/٢ ، البحر٥٤/٧)

(١١) أى : (كان للاثنين ، والجمع المذكر ، والمؤنث بلفظ احد) قاله ابن عصفور (المقرب ١٢٣/٢)٠

لدخول (مِنْ) والعلة[١] فى ذلك: السماع.

وقد قالوا[٢] (حَمْقَى)[٣] مقصورًا فى جمع أَحْمق، و(نَوْكَى) فى جمع أَنْوك[٤]، كـ[٥] (جَرْحَى) فى جمع جَرِيح، و(مَرْضَى) فى جمع مريض.

والأصل فى هذا أن كل ما كان صفة لعلة أو مرض، فإِنَّهُ يجئ على (فَعْلَى) - فى الجمع المكسر -، نحو صَرْعَى، وسَكْرَى[٦].

وكذلك قالوا[٧] (رجل أَرْمل)، و(أَرَامل) فى التكسير، و(أرملون) فى جمع السلامة، و(نساء أَرْملات)، و(أرامل).

فصــل

فى تكسير ما كان على (فاعل)[٨]

اعلم أن ما كان من ذلك اسما، فجمعه على (فَواعل)، نحو (قادمة[٩]،

---

(١) د (والعلة عليه)، وليس بشئ.

(٢) أي فى (أَفْعل) لغير تفضيل.

(٣) د: (حُمْقًا) -بالتنوين- (تصحيف)-.

(٤) فى المثل (هُوَ أَنْوَك)؛ قال الأصمعى النَّوْك العجز، والجهل، وقال غيره: العِيُّ (الفاخر ٥٤)، وفى اللسان (نوك): (الأحمق، وجمعه النَّوْكَى قال سيبويه (أجرى مجرى هَلْكَى؛ لأنه شيء أصيبوا به فى عقولهم) أهـ، وانظر الميدانى (المجمع ١/٨٢).

(٥) ص، د: (و) وأثبت المناسب، فالموضع مقايسته على الآتى؛ كما فهم من قول سيبويه السابق.

(٦) أطلقه المصنف فى كل ما كان صفة؛ كما أطلقه الزَّجاج (معانى القرآن ٢/٤٧٠)، قال (فَعْلَى جمعٌ لكل ما أصيبوا به فى أبدانهم وعقولهم) وكذا ابن جنى (المحتسب ٢/٧٢)، والفراء (المعانى ٢/ ٢١٥): (والعرب تذهب بفاعل، وفَعيل، وفَعِل إذا كان صاحبه كالمريض، أو الصريع، أو الجريح، فيجمعونه على (الفَعْلَى) فجعلوا (الفَعْلَى) علامة لجمع كل ذى زَمانةٍ، وضرر، وهلاك، ولا يبالون: أكان واحده فاعلًا أم فعيلًا، أم فَعْلان) أهـ، وقصر أبُو حيان قياسه فى (فَعِيل) بمعنى (مفعول) إذا كان آفة (البحر ٤/٥١٩)؛ وقال الرضى (٢/١٤٤ ش الشافية) (أصل (فَعْلى) أنْ يكون جمعًا لفَعِيل فى معنى (مَفْعُول) ثم حُمل عليه ما وافقه فى هذا المعنى) أهـ، وانظر (الزمخشرى (المفصل ١٩٧)، ونقره كار (ش الشافية ٩٠)، والكتاب ٣/٦٤٨).

(٧) أَىْ فيما كان مؤنثه على (أَفْعَلَة) (المقرب ٢/١٢٣).

(٨) انظر فى هذا الفصل (ليس ٣٣١-٣٣٢) لابن خالويه، والمقرب ٢/١٢٢

(٩) فى الأصل بدون التاء، وهو مستقيم لو لم يقيده أما وقد قيده بقوادم الجناح، فهو سهو فالقادم=

وقَوَادم) -لقوادم الجناح- ، و(حاجب وحواجب) ، وما أشبه ذلك كان علمًا /٥٣/ أو نكرة فإنه يجمع على (فَواعل) ، فالنكرة ما تقدم ذكره ، والعَلَم نحو (خالد وخوالد ، وقاسم ، وقواسم)[١]٠

وقد قالوا -فى النكرة- حاجِرٌ[٢] وحُجْران -بضم الحاء- ، وحائط وحيطان -بكسر الحاء[٣]- ، وقد جاء (وادٍ ، وأودية)[٤] ، ونادٍ ، وأَنْدِية[٥]٠

ومتى كان (فاعل) صفة لمذكر[٦] فلا يجمع على (فواعل) إلاَّ شاذا لا يقاس

للرَّحْل مقدمهُ ، وللإنسان : رأسه ، وأحد الخلفين المقدمين للضرع٠ أما من ريش مقدم الجناح فالقادمة لا غير (انظر اللسان-قدم)٠

(١) سيبويه (٣٩٩/٣) : (وإن سميته بخالد ، فأردت أن تكسِّر للجميع قلت : (خوالد) ؛ لأنه صار اسمًا بمنزلة (القادِم ، والآخِر) ، وإنما تقول : (القوادم ، والأواخر) ، والأَناسِيُ ، وغيرهم فى ذا سواء) أهـ ، وانظر : الألوسى (الضرائر ١٨٨)٠

(٢) ص ، د (حاجز) -بالزاى- ، وهو تصحيف ، صوابه بالراء -كما فى سيبويه (٦١٤/٣) وديوان الأدب ١٧/٢ ، وياقوت ٢٠٤/٢ ، وش المفصل ٥٣/٥ ، وش الشافية ١٥٤/٢ ، والحاجر : مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادى ، وهو فاعل من الحجر (من ابن يعيش) والقصد إلى أنَّ فاعلًا من الأسماء الذى يكسَّر على (فَوَاعل) قد يُكسّر على (فُعْلان) ، أفاده سيبويه٠

(٣) والأصل فيه (فُعْلان) ؛ إذ هو مشبَّه بفعِيل ، فجمعوه جمعه والباب فى (فَعِيل ، فُعْلان) إلا أنَّه كُسِر ، فقلبت الواو ياء ، كما كُسِّر (فَعِيل ، على فِعْلان قليلًا نحو قِضْبان٠ انظر (ش المفصل ٥٣/٥ ، والكتاب ٦١٤/٣) ، قال الرضى : (يجوز أن يكون حِيطان من الأول) أهـ (ش الشافية ١٥٢/٢)٠

(٤) ابن يعيش : (جمعوه فى القلة على (أَفْعِلَة) ، كما قالوا : أرغفة ، ولم يأت إلاَّ فى هذا الحرف المعتل نادرًا كأنهم كرهوا فيه (فَوَاعل) ، لئلا تنقلب الواو همزة ، فيقال (أوادٍ) ٠٠ كما قلبوها فى (أَوَاقٍ) أهـ (٥٣/٥) والرضى ١٥٤/٢

(٥) ابن منظور على أنه جمع (النادى) (اللسان -ندى-) ، وعارض ابن الشجرى (الأمالى ٢٤٨/١) ، وقال (الأَندية ليست بجمع (ناد) ؛ لما قلنا إنَّ (فاعلًا) لا يجمع على (أَفْعِلَة) ، ولكنها جمع (نديّ) كرغيف ، وأرغفة ، وهو مجلس القوم ، ومُتحدَّثهم) أهـ ، قال الفراء (النَّدِيُّ ، والنادى لُغَتان) أهـ (المعانى ١٧١/٢)٠

(٦) أى عاقل ؛ إذْ غير العاقل يجرى مجرى المؤنَّث ؛ قال أبو حيان (البحر ٣٦١/٥) : (وفواعلُ الوصف لا يطرَّد إلا فى الإناث ، إلاَّ أنَّ جمع التكسير من المذكر الذى لا يعقل يجرى مجرى الإناث) أهـ ، وانظر التصريح (٣١٣/٢)٠

عليه ، قالوا : فارس وفَوَارس ، وهالِكٌ وهَوَالك ، ونَاكِسٌ ونَوَاكس[١] ، فإن هذا جمع لصفة المذكر ، وقد جاء على فواعل ، وقد جاء -أيضًا- كافر وكوافر[٢] ، وكافرة وكوافر ، وهذا فى المذكَّر [العاقل][٣] مسموع لا يقاس عليه .

وجمع ذلك -على الصحيح- (فُعَّالٌ) -بضم الفاء وتشديد العين- و(فُعَّل[٤]) -بضم الفاء ، وتشديد العين أيضًا- ؛ قالوا (شاهد ، وشُهَّد ، وشُهَّاد ، وضارب ، وضُرَّب ، ضُرَّاب) ، وكذلك[٥] (صائم ، وصُوَّم ، وصُوَّام) ، وقد قالوا (شَادٌّ ، وشُدَّد ، وشُدَّاد) ، وقد قالوا[٦] (رامٍ ، ورُمَاة ، وغازٍ ، وغُزَاة ، وقَاضٍ ، وقُضَاة ،

---

(١) قيل لم يرد منه صفةً لمذكرٍ عاقل غير هذه الثلاثة ؛ أما (فَوَارِسُ) فلأمن اللبس بالمؤنث ، وأمَّا (هَوَالِكُ) فقد جاء فى مثل (هَالِكٌ فى الهَوَالِك) ، والأمثال لا قياس فيها ، وأما (نَوَاكِسُ) فقد جاء ضرورةً ، انظر (المقتضب ١٣٢ ، وحواشيه) ، والرضيُّ ذكر منه (غوائب) (١٥٣/٢) وقد نقل البغدادى منه إحدى عشرة كلمة (الخزانة ٢٠٧/١ -محقق) ثم انظر الكامل (٢٧٢/١) ، و(ليس ٣٧٦) .

ونقول : قد عثر بعض الباحثين على ما جاوز الثلاثين كلمة من هذا النوع ، حتى ذهب الزبيدى أنَّهُ لا مخالفة فيه لسماع ، ولا قياس ، فإنَّ (فاعلا) يجمع على (فَوَاعل) ؛ قال الباحث (عباس حسن) (فلا داعى للتمسك بالشرط السالف إلا على أنه الأفضل ، لا على سبيل أنه وحده الصحيح) أهـ (النحو الوافى ٦٥٥/٤ -حاشية) ولنا أنَّه وإنْ قَلَّ ، فلا يستنكر كلية ، والقرينة المميزة المرصودة صالحةٌ لتحسينه دون ما قيدٍ ، وبخاصة وقد ورد منه قدر صالح لانتهاجه ، واقتياسه ، وإن كان غيره أحسنَ .

(٢) لم أعثر على هذه الصِّيغة فيما تهيأ لى ، وإن كنت لا استنكرها . انظر هامش (١) السابق .

(٣) زيادة زدتها ، وهى ما عليه الناس (راجع (٦)) . السابق

(٤) المبرد (المقتضب ٢١٦/٢) : (فإنْ أردت أنْ تكسر المذكر فإنَّ تكسيره يكون على (فُعَّل) ، وعلى (فُعَّال) أهـ وانظر (الكتاب ٦٣١/٣) .

(٥) أى ما كان من بنات الواو ، والياء وهما عينان (ذاته) .

(٦) أى فى وصف المذكر العاقل الذى على (فاعل) معتل اللام بالياء ، أو الواو ، و(فُعَلَةٌ) مُطَّرد فيه ، انظر (التصريح ٣٠٦/٢ ، والصبان ١٣٢/٤ ، والمقتضب ٢١٨/٢ ، وشرح المفصل ٥٤/٥ ، والبحر ١١٣/٧) ، وفى الأشباه ١٢١/١ (الذى عليه الجمهور أن وزنه : (فُعَلَة) ، وأَنَّهُ من الأوزان التى انفرد بها المعتل الذى هو على وزن : (فاعل) لمذكر عاقل ، وقال بعضهم (وزنه (فَعَلَةٌ) ككامل وكَمَلة ، وأنَّ هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح ؛ وقال الفراء : وزنه : (فُعَّلٌ) =

ووَالٍ، ووُلاةٌ) وقد قالوا[1] (غَازٍ، وغُزًّى)[2] قال الله-تعالى- ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا﴾[3]، وقد قالوا[4] (كاتب وكَتَبَة، وبار وَبَرَرَة، وكافر، وكَفَرَة، وفاجر، وفَجَرَة، وخائن وخَوَنَة، وحائك وحَوَكَة)[5]، وقالوا: (عالم وعُلَماء، وجاهل وجُهَلاء، وشاعر، وشُعَراء)[6] وقالوا (شاهد وشُهُود، وقاعد وقُعُود)[7].

وقالوا: (قائم وقِيام، ونائم ونِيام)[8]، وقالوا[9] (فارس وفُرْسان، وشابٌّ وشُبَّان، وصاحب وصُحْبان[10]، وراع ورُعْيان، وراكب ورُكْبَان)، وقد قالوا (رَكْبٌ)؛ قيل إنَّه جمع راكب، وقيل إنه ليس بجمع، بل هو اسم

بتضعيف العين، كنازل، ونُزَّل، والهاء فيه، أعنى فى (غُزاة، ورُماة) عوض مما ذهب من التضعيف؛ كالهاء فى إقامة، واستقامة اهـ، وانظر المرادى (التوضيح ٥/٥٠، ش الشافية ٢/ ١٥٦)، وأدب الكاتب ص٦٤٩).

(١) أى ندورا على (فُعَّل) فى وصف على فاعلٍ لمذكر معتل اللام، قال ابن مالك (فِي المُعَلِّ لاَ ما نَدَرْ)، وانظر (السوابق).

(٢) ص، د: (غُزّ) بدون الألف -(تصحيف)-.

(٣) من الآية ١٥٦ -آل عمران، قال أبو حيان (البحر ٣/٨١): (غُزًّى جمع (غازٍ) كعافٍ، وعُفًّى، وقالوا: (غُزَّاءُ) بالمد، وكلاهما لا ينقاس، أجرى جمع فاعل الصفة من المعتل اللام مُجرى صحيحها كركَّع، وصُوَّام، والقياس (فُعَلَة) كقاضٍ، وقُضاة)، أهـ، وانظر ٣/٩٣ منه، والعكبرى (التبيان ٣٠٤)، والزجاج (معانى الفراء ١/٤٩٦).

(٤) أى على (فَعَلَة)، وهو مقيس فى كل وصف على فاعل لمذكر عاقل صحيح اللام (الكتاب ٣/ ٦٣١)، و(الأشمونى ٢/٤٣٩ -ط الحلبى).

(٥) د: بالجيم فيهما -(تصحيف)-.

(٦) أى فيما حمل على (فَعِيل) من (فاعل) دالٍّ على سجيَّة، وخليقة فطرية غير مكتسبة فى الغالب، انظر (التسهيل ٢٧٥، والتصريح ٢/٣١٢).

(٧) الطبرى (٣/٤٤-الجامع)، وفى الاشمونى ٢/٤٤٥: (مسموع فى فاعل وصفا غير مضاعف؛ كرادٍّ، ولا معتل العين؛ كقائم، نحو شاهد، وشهود) أهـ.

(٨) الرضى (ش الشافية ٢/١٥٨، والسابق ٢/٤٤٣).

(٩) سيبويه ٣/٦١٤: (أمَّا ما كان أصلُه صفة، فأجرى مجرى الأسماء، فقد يبنونه على (فُعْلاَن) أهـ.

(١٠) المفصل ١٩٤، وديوان الأدب ٢/١٧، وشرح القصائد السبع ١٣٥

للجمع[١]، وقد قالوا (هالك، وهَلْكى، ومائق، ومَوْقَى)[٢]، وجميع هذا مقيس[٣] عليه أمثاله.

وقد جاء في المؤنث (حُيَّضٌ) جمع تكسير؛ لأنه لا يلبس[٤]، وإن كان من شرطه[٥] أن يكون على (حوائض)[٦]، إلاَّ أَنَّهم استكفوا بحُيَّض عن (حَوَائض)، ويجوز (حائضات)[٧] جمعُ السلامة.

فصـــل

فى تكسير ما كان على أربعة أحرف، أو خمسة[٨]

اعلم أَنَّ جميع ذلك يأتى جمعه على وزن (فَعَالِلَ)[٩] - وإن اختلفت

---

(١) سيبويه على أن نحو (رَكْب)، و(سَفْر) وجميع هذا الباب من لفظ المفرد، ومن تركيبه إلا أنه لم يكسر عليه الواحد، بل هو اسم موضوع بإزاء الجمع، أى أَنَّه كقوم ورهط، وإن كان من لفظ الواحد، فهو اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط؛ والدليل على إفراده جوازُ إفراد ضميره، وتصغيرُه على لفظه؛ والأخفش على أن كل ما يفيد معنى الجمع على وزن (فَعْل) وواحدُه اسمُ فاعل، فهو جمع تكسير واحدُه ذلك الفاعلُ؛ لكنَّ تصغيره على لفظه ردٌّ عليه؛ قال ابن سيده (المخصص ١٤/ ١٢٠ (فإذا صُغِّر على مذهب الأخفش رُدَّ إلى الواحد فصُغرِّ على لفظه، ثم تلحقه الواو، والنون إذا كان لمذكر ما يعقل، وإن كان للمؤنث، أو لما لا يعقل جمع بالألف والتاء) أهـ، انظر هنا: (الكتاب ٦٢٤/٣ محقق، وش الشافية للرضى ٢٠٢/٢-٢٠٤، والكشاف ١٠٦/٢، ش الكافية ١٧٨/٢، والخزانة ١٩٧/٢-محقق-، والأشباه ١٥٩/٢، والتسهيل ٢٨٠، والمقرب ١٢٦/٢).

(٢) المائق الهالك حمقا، وغباوة، أو السئ الخلق، أو السريع البكاء القليل الحزم (اللسان-موق)، وانظر ١٤٣/٢، ماسبق بتعليقه

(٣) د (تقيس)، وهو صواب أيضًا.

(٤) ابن يعيش (٥٧/٥): (كسروه أيضًا على (فُعَّل كالمذكر، واعتمدوا فى الفرق على القرينة، قالوا: (حُيَّضٌ) أهـ.

(٥) أى: شأنه، كوصفٍ لمؤنث على (فاعل).

(٦) ربما أوهم الاستكفاء أنه لم يرد على (حوائض)، وليس بذاك، فقد جاء عليه جميعه، راجع نقره كار (ش الشافية ٩٢)، وغيره.

(٧) د: (ما يضاف)، (كذا).

(٨) مجرَّدَين أَوْ مزيدًا فيهما؛ كما قال ابن هشام (الأوضح ٣١٤/٢).

(٩) د: (فعالك) (كذا) فيهما.

أبنيته[١]- كـ(جعفر وجَعَافر، ومسجد ومَساجِد)، ألا ترى أن مساجد وجعافر قد استويا في الحركات والسَّكنات؟ -وإن كانًا قد اختلفا في الوزن-؛ لكون (جعافر) على (فَعَالِل) و(مساجد) على (مفاعل).

وكذلك الخماسي /٥٤/ تقول فيه (سَفَرْجَلٌ، وسَفَارِجُ)، لَمَّا كان مُختلف الأنواع، من الحلو والحامض، والشَّامِي واليمنيّ، [جمع][٢]، وأما إذا كان نوعًا واحدًا، قلت في واحده (سفرجلة)، وفي جمعه (سَفَرْجَل)[٣] كتمرة، وتَمْر؛ ومثل ذلك: (فرزدق) و(فرزاد)، فتحذف الحرف الخامس منه قياسا مطردا[٤].

وتقول: (قَلَنْسُوَةٌ، وقَلَانِسُ)[٥]، و(مِفْتاح ومَفَاتِح)، و(مِصْبَاح ومَصابِح)[٦]،

---

(١) لفظ ابن مالك في نظمه: (وبفعالِلٍ وشبهه انطقا)، وقال المبرد (المقتضب ٢/٢٢٦): (اعلم أن جميعها يكون على مثال (مفاعل)، وإن اختلفت مواضعها، وحركاتها) أهـ، فالمقصود الصورة، لا خصوص الوزن، وراجع (الكتاب ٣/٦١٢-٦١٣، والفصول ٢٥٩، والمفصل ١٩٣).

(٢) زيادة يقتضيها النص، ويقول المبرد (المذكر والمؤنث ص٢٢): (الجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه، كقولك: تمورٌ) أهـ.

(٣) في إطلاق (الجمع) عليه توسعٌ، ومسامحة؛ إذ هو اسمُ جمع باصطلاح النُّحاة، أو هو جمع لغويٌّ.

(٤) وهو رأي المبرد، قال (المقتضب ٢/٢٢٨): (الحرف الذي تحذفه هو الحرف الأخير، وذلك أن الجمع يسلم حتى ينتهي إليه، فلا يكون له موضع) أهـ، وحذف الخامس في نحو (فرزدق) -مما رابعُه شبيهٌ بالزائد- غير متعين إلا عند المبرد. وسيبويه يجيزه، ويجيز حذف الرابع، والإبقاءَ على الخامس؛ فيقال: (فرازق)؛ قال السيوطي (هو الأجود) (٢/١٨١ همع)، وانظر (الإنصاف ٢٢٦، وش المفصل ٥/٣٩)، بل أجاز الكوفيُّونَ، والأخفشُ حذفَ الثَّالث؛ كأنَّهم رأوا حذف الثالث أسهلَ؛ لأنّ ألف الجمع تحلُّ محلَّه، أفاده المرادي (٥/٧٧-التوضيح)، والأشموني (٢/ ٤٥٦ - ط الحلبي).

(٥)؛ (لأن الواو والنون زائدتان، وهي على مثال (قَمَحْدُوةٍ)، فإن شئت قلت (قلانس)، فحذفت الواو، وإنْ شئت قلت: (قَلاسٍ)، فحذفت النون) قاله المبرد (٢/٢٣٢-المقتضب).

(٦) كأن المصنف يتجه بتمثيله اتجاهًا كوفيًّا؛ إذ يجيزون في مماثل (مَفَاعِل) زيادةَ الياء، وحذفَها من مماثل (مفاعيل)؛ فيقولون في جعافر (جعافير)، وفي عصافير (عصافِرُ)، وجعلوا من الأول ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾، ومن الثاني: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾، ومذهب البصريين أن زيادة الياءَ في مثل (مَفَاعل)، وحذفها من مثل (مفاعيل) لا يجوز إلا ضرورة، انظر: (الأشموني ٢/٤٥٩، =

و(قِنْدِيل ، وقَنَاديل ، ومِنْديل ومَناديل ، وسِرْدَاب وسَرَادِيب)[١].

وكذلك (زِبْرِجٌ وزِبَارِجٌ ، وبُرْثُن وبُرَاثِنْ) ، و(مَقْطع ومَقَاطِع ، ومُنْخُل ومَنَاخِل) وتقول فى جَحَنْقَل (جَحَافِل) ، وتحذف النُّون ؛ لأنها زائدة[٢].

وتقول فى منطلق : (مَطَالِقُ) ، وفى مقتدر (مَقَادِرُ)[٣].

فصل

فى جميع ما كان على (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين

أما ما كان من ذلك جنسًا مخلوقًا ، فالفرق بين واحده وجمعه حذفُ الهاء من الواحد[٤] نحو (تمْرة ، وتمْر ، وذَرَّة ، وذَرّ) ومثله (حبَّة ، وحبّ ، ولَوْزة ، ولَوْز ، وجَوْزة ، وجَوْز ، وبَيْضة ، وبَيْض) ؛ وقد قالوا (تمْرة ، وتمور ، وقَمْحة ، وقُموح)[٥].

والمرادى ٥/٨٢-٨٣ ، والصبان ٤/١٥١ ، وابن عصفور (الضرائر ١٣٠) ، ووافق ابنُ مالك الكوفيين (التسهيل ٢٧٩) ، وعليه أبو حيان (البحر ٤/١٤٤).

(١) الزائد من الخمسة حرف لين قبل الآخر ، فلا يحذف ، بل يجمع على (مفاعيل) وشبهه (التوضيح ٥/ ٧٨).

(٢) ؛ إذ الخماسى المزيد فيه حرف يجمع بحذفه (ابن عقيل ٤٣٤).

(٣) أى بإبقاء ماله مزية فى المعنى ، أو اللفظ ، وحذف الآخر (الهمع ٢/ ١٨٠ ، والتصريح ٢/٣١٦).

(٤) المبرد (٢/ ٢٠٥ -المقتضب) : (هذه المخلوقات أجناس ، وبابها ألاَّ يكون بين واحدها وجمعِها إلاَّ التاءُ) أهـ ، وانظر (٢/ ٢٣٠ ، والمزهر ٢/١٠٦) قال ابن مالك (التسهيل ٢٥٣) : (وربما فَصَلَتْ الأَسْماء الجامدة ، والآحاد المصنوعة) أهـ وفى إطلاق (الجمع) على هذا النوع تجُوز باعتبار المعنى وهو خلاف المصطلح عليه من تسميته باسم (الجنس الجمعى) راجع (ش الشافية للرضى ٢/ ١٩٣ ، وحواشيه ، وتنبيهات الأشمونى ص٤٩ ، والطبرى ١/١٠٤-١٠٥).

(٥) الجنس لا يجمع إلاَّ إذا اختلفت أنواعه كما يأتى له ، فالمذكور جمع (تمر ، وقمح) ، قال الجوهرى (الصحاح ٤/١٣٦٦) : (جمع التَّمر تمور ، وتُمْران بالضم ، ويراد به الأنواع ؛ لأَن الجنس لا يجمع فى الحقيقة) أهـ ، وقيل لا ينقاس جمعه على ما ورد منه ، وقيل ينقاس. أفاده فى(الارتشاف ق٦٣/ب ، ٦٤/أ)

وقد جاء في المصنوع[١] (سفينةٌ، وسفين[٢]، وسُفُنٌ[٣]، وسفائن)، فأما (فَعْلَةٌ) في المصنوعات -بفتح الفاء، وسكون العين[٤]-، مثل (جَفْنة، وقَصْعة، وصَحْفة، وعَيْبة[٥])، فإنَّها[٦] تجمع جمع السلامة على (فَعَلَات)؛ تقول (جَفَنات، وصَحَفات، وقَصَعات، وعَيَبات)، وقد تقدم في باب (الجمع السالم)[٧]-، ويجمع مكسرا على (فِعَال)[٨]- بكسر الفاء- نحو (صَحْفة، وصِحَاف، وقَصْعة، وقِصَاع)، وكذلك (ضَخْمة، وضِخَام، وخَدْلة[٩]، وخِدَال، وعَيْبه، وعِيَاب، وسَلَّة، وسِلَال، ودَبَّة، ودِبَاب[١٠]، وبَطَّة وبِطَاط[١١]، ورَكْوة، ورِكَاء[١٢])؛ وقد قالوا[١٣] (بَدْرَة، وبُدُور)[١٤].

---

(١) ابن السِّيد (الاقتضاب ١٣٥): (إلاَّ أنَّه قليل؛ قالوا: رَيْطة، ورَيْط، وملاءة، ومَلاءٌ ...) أهـ.
(٢) انظر البحر ٦/١٤١، والأشباه ٢/١١٨، والمفصل ١٩٦
(٣) وهو جمع شاذ، قال ابن عصفور (المقرب ٢/١٢٠) (جمع فَعِيلةَ على (فُعُلٍ) شاذ) أهـ.
(٤) كذا، والأولى تقديم هذا الضبط على قوله: (في المصنوعات).
(٥) العَيْبة وعاء معروف أكبر من المِخلاة يحفظ الأنسان فيها ثيابه، وفاخر متاعه، ومنه قوله -ﷺ- (إنَّ الأنصار كَرِشِي، وعَيْبَتِي ...)، (صحيح مسلم بشرح النووى ١٦/٦٨).
(٦) يبدو أن هنا سقطا (في أقَل العدد) -مثلًا-، قال سيبويه (٣/٥٧٨): (وما كان على (فَعْلة) فإنك إذا أَردت أدنى العدد جمعتَها بالتاء، وفتحتَ العين) أهـ.
(٧) بل سيأتي في ٢/١٦٢ المحرر.
(٨) الكتاب (ذاته).
(٩) المرأة الممتلئة الساقين، والذراعين. المستديرتُهما (اللسان -خدل-).
(١٠) الدَّبة: التي يجعل فيها الزيت، والدهن. وأيضًا: الكثيب من الرمل والجمع (دباب) (اللسان. دبب).
(١١) ديوان الأدب ٣/٩٢: (البِطَاط جمع بَطة) أهـ.
(١٢) التمثيل تنوَّع اسمًا، وصفة، وصحيحا، ومضعفا، ومعتلا، قال الرضى (٢/١٠١) (فَعْلَةٌ تكسَّر على (فِعَال) غالبًا في الصحيح، وغيره) أهـ، وانظر الفراء المنقوص، والممدود ص١٢) و(الرَّكوة): سِقَاء الماء (ياقوت ٣/٦٣).
(١٣) أي في جمع (فَعْلَةَ) على (فُعُول) ندورا (الكتاب ٣/٥٧٨، والخصائص ٢/١١٢).
(١٤) د (بذرة وبذور) -بالمعجمة، والبدرة: عشرة آلاف درهم، وأيضًا مَسْك السَّخْلَة ما دامت تَرْضع. (ديوان الأدب ١/١٣٧).

و[قد يجيء المعتلُّ على فُعَل][١] ؛ قالوا (دَوْلة ، ودُوَل ، ونَوْبة ، ونُوَبٌ) كما قالوا[٢] (ظُلْمة ، وظُلَم)، وقد قالوا[٣] (خَيْمةٌ ، وخِيَم ، وضَيْعَة ، وضِيَع) ؛ [كما] قالوا (هَضْبَة وهِضَب)[٤] -اسم للتل ، وهو ما ارتفع من الأرض[٥]- ، و (بَضْعَة ، وبِضَع[٦]) ، وقد قالوا (قَرْية وقُرَى) -على الشذوذ[٧]- ، وقد قالوا (أَرْضٌ[٨] وأَرَضَات) -بفتح الراء ، والضاد- وأما قولهم (أَرَاضِي) على وزن

---

(١) زيادة أضفتها تقويمًا للنص من كلام ابن عصفور (المقرب ١١٢/٢).

(٢) ص ، د : (وكذلك) ، وهو غير مناسب ، والمثبتُ المناسبُ للمقايسة فَهْماً من المَصَادر

(٣) أى فى (فَعْلة) من ذوات الياء على (فِعَل) ، (الكتاب ٥٩٣/٣) ، وانظر (المقتضب ٢٣٠/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢/١ ، والهمع ١٧٦/٢).

(٤) ص ، د : (هِضَاب) وهو تحريف ، صوابه ما أثبتُّ ؛ فالمعتلُّ السَّابق محمولٌ عليه شذوذًا ، وإنْ كان كلاهُمَا غيرَ مقيس. راجع (سيبويه ٥٩٤/٣ ، والرضى ش الشافية ١٠٣/٢) ؛ قال ابن سيده (المخصص ١١٦/١٤) : (ومن الشاذ قولهم : هَضْبة ، وهِضَب ، وبَدْرة ، وبِدَر ، وبَضْعَة وبِضَع) أهـ.

(٥) راجع (اللسان. هضب).

(٦) ص ، د : (بضاع) وهو تحريف ، فالمقصود قياس معتلٍّ شاذٍّ على صحيح شاذٍّ ؛ كما سبق ، وانظر ما سبق من (المخصص) ، وفى اللسان (بضع) : (بعضهم يقول بَضْعَة ، وبِضَع ؛ مثل بَدْرة ، وبِدَر ، وأنكره على بن حمزة على أَبى عُبَيْد) أهـ ، وفى (تنبيهات على بن حمزة على الغريب المصنف ص٢٠٩) (.. وقد أساء ، إنَّما جمع بَضْعَة بَضْعٌ -بإسكان العين-) أهـ.

(٧) ابن يعيش ٢١/٥ : (ليس ذلك بقياس مطرد. إنما حملوه على غيره ، حملوه على (فُعْلَة) ؛ حيث قالوا غُرَف ، وظُلَم) أهـ ، وحكى السيوطى (المزهر ٨٥/٢) إجماع النُّحاة على أَنَّهُ ليس فى كلام العرب نظيرٌ لقَرْية ، وقُرىً ، إلا ما زاد ثعلب من (نَزْوَة ، ونُزَىً) ؛ وكأنَّه سها عن سيبويه فقد ذكرهما (٥٩٣/٣) ، قال السيوطى (ذاته) (ولا ثالث لهما فى كلام العرب) ؛ ونقول بل حكى ياقوت (٣٠٤/٤) بَرْوة ، وبُرىً -للتى تُجْعل فى أنف البعير- ، وكَوةً ، وكُوىً ، والحق قَبْوة ، وقُبىً ؛ ونحوه فى (٣٣٨/٤) منه ، وزاد الفيُّومى (المصباح ٦٩٧) ضَحْوة ، وضُحًى ، وانظر (المنقوص والممدود ص١٣).

(٨) ذكَر (أَرْضًا) تنبيهًا على أَنَّ المؤنث بتاءٍ مقدرةٍ كالمؤنث بتاء ظاهرة ؛ قال الأنبارى (أسرار العربية ٧١) : (الأصل فى أَرْضٍ (أَرْضَةٌ) بدليل قولهم فى التصغير (أُرَيْضَة) أهـ ، وفى (درة الغواص ص٦٥) : (الهاء مقدرة فى (أَرْض) فكان أصله : (أَرْضة) ، وإنْ لم يُنْطق بها) أهـ.

(فَعَالِى) فلا يجوز، وهو خطأ ممن ذكره[١]، والمسموع فى جمع (الأرض) قولهم (أَرَضُونَ) -فى الكثرة-، و (أَرَضَاتٌ) -فى القلة[٢]-، ولو أنهم قالوا (أُرُوضٌ) مثل (فُلُوس) كان قياسًا إلا أَنَّهُ لم يُنْطَق به[٣].

وقد قالوا: (سَنَة وسُنُون)[٤]، فجمعُوه جمع السلامة للمذكر[٥]، وقالوا (سَنَواتٌ) فجمعوه جمع السلامة للمؤنث.

[فصل

فى تأنيث الجمع المكسر

اعلم أَنَّ الجمع المكسر مؤنث فى اللفظ، وإن كان مذكرًا فى المعنى؛ فلذلك جاز تذكيره وتأنيثه، ويدلك على أنه مؤنث فى اللفظ: أنك تُلحِق علامة التأنيث بفعله[٦]، وصفته، وبالإشارة إليه، تقول -فى تأنيث فعله- (قامتْ الرِّجالُ)،

---

(١) كأنه ينظر إلى الحريرى (فى السابق) حيث يقول (ويقولون فى جمع (أرض: أراضٍ) فيخطئون فيه؛ لأن الأرض ثلاثية، والثلاثى لا يجمع على (أفاعل) (كذا)؛ والصواب أَنْ يقال فى جمعها (أَرَضُون) -بفتح الراء) أهـ وما خطأه المصنف له وجه عند الباحثين، ففى اللسان (أرض): (... أرض وأراضٍ، وأهلٌ، وأهالٍ؛ كأنهم جمعوا (أرضاةً، وأهلاةً)؛ كما قالوا (لَيْلة، وليالٍ) كأنهم جمعوا ليلاة ...) أهـ وفيه: (وقال الجوهرى: (والأراضى -أيضًا- على غير قياس كأَنَّهم جمعوا (آرُضًا) قال ابن بَرِّى: صوابه أن يقول جمعوا (أَرْضَى) مثل (أَرْطَى)، وأما (آرُضُ) فقياس جمعه (أَوَارِضْ) أهـ، وقد حررنا هذه الكلمة فانظرها فى القسم الأول من هذا البحث.

(٢) (لأن الجمع بالتاء أقل، والجمع بالواو والنُّون أعمّ) (الكتاب ٥٩٩/٣)، ويقول ابن عصفور (المقرب ١٠٦/٢) (إن كان مؤنثًا بالتاء فبابه أَنْ يُجْمَع للقليل بالألف، والتاء، وللكثير بالواو والنون) أهـ.

(٣) بل نُطِق به فى قولهم: (ما أكثر أُرُوضَ بَني فلان). اللسان -(أرض)-.

(٤) (شاع هذا الاستعمال فيما لم يكسرَّ من المعوض من لامِه هاء التأنيث) عن (التسهيل ص١٤) وانظر (الكتاب ٤٠٢/٣ محقق، والطبرى ٣٥٣/٥، والروض الأُنُف ٢٢٢/٣).

(٥) تعويضًا عن حذف اللام (الواو أو الهاء فى قول) وتخصيصًا له بشئ لا يكون فى التامّ (أسرار العربية ص٧١)، وجمعه بالواو والنون شاذ؛ لانتفاء العلمية، والوصفية، وعدم العقل، ووجود التاء وهى مانعةٌ مما اجتمعت فيه سائر الشروط كطلْحة؛ أفاده ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ٢٩/١).

(٦) انظر التسهيل ص(٧٥).

(وسارتْ الجِمَال)[١]، قال اللَّه -تعالى- ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾[٢]، فأنَّثَ (قَالَتْ)، و (لَيْسَتْ) وقال ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ﴾[٣]، ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ﴾[٤]؛ وتقول - فى تأنيث الصفة (رجال سائرةٌ، وأبصار خاشعةٌ، وجمال[٥] راحلةٌ[٦]، والرجالُ التى لقيتك، والجمالُ التىٰ سارتْ)؛ قال اللَّه - تعالى- ﴿خَـٰشِعَةً أَبْصَـٰرُهُمْ﴾[٧]، وقال -تعالى- ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[٨]، فأنَّث الصفة ووَحَّدَها، ويجوز الجمعُ فى الصفة، فتقول

---

(١) الفراء (١/٢١٠-المعانى): (فَنَادَتْهُ المَلاَئِكَةُ) يُقْرَأ بالتذكير، والتأنيث، وكذلك (فَعَلَ المَلائِكَةُ) وما أشبههم من الجمع يُؤنَّث ويُذَكر وكلٌّ صوابٌ؛ فمن ذَكَّر ذهب إلى معنى التذكير، ومن أنَّث فلتأنيث الاسم، وإنَّ الجماعة من الرجال، والنساء، وغيرهم يقع عليه التأنيث)أهـ، وفى٢/١٠ منه (الجمع من المذكر يؤنث فعله، ويذكر إذا تقدم؛ العرب تقول ذهبتْ الرجال، وذهبَ الرجَال)أهـ ونحوه فى(الطبرى٦/٣٦٣)، وانظر التسهيل ٢٤، والعمدة٢/ ١١١، ٢٨٠

(٢) من الآية ١١٣ -البقرة-، وفى ص، د (قالت) -بدون الواو-٠

(٣) من الآية ١٠٨-طه، وفى ص، د: (وخَشَعَتْ الأَبْصَارُ)، ولا توجد آية بهذا التركيب، والموجود: (زَاغَتِ الأَبْصَارُ)-(من الآية ١٠ الأحزاب)؛ فكأنَّه تداخلت عنده الآيتان٠

(٤) من الآية ١١١ -طه-٠

(٥) ص، د- جمعها بـ(أَلْ) وهو سهو إن قصد الصفة الصناعية وقد يسلم قصدًا إلى الوصف المعنوىّ؛ إذْ الخبرُ وصفٌ فى المعنى؛ قال الآمدى (غاية المرام فى علم الكلام ص١٤٤) (الوصف هو خبر الخبير عمَّن أخبر عنه بأمر ما، كقوله إنه عالم، أو قادر، أو أبيض، أو أسود، ونحوه، وأنَّه لا مدلول للصفة، والوَّصف إلاَّ هذا) أهـ٠

(٦) بإفراد الصفة؛ إذ الجماعة يُخبَر عنها كما يخبر عن الواحد؛ لمكان التأنيث، لتأولهم بالجماعة، (العمدة، والتسهيل) كما فى هامش (١)

(٧) من الآيتين ٤٣-القلم، ٤٤- المعارج، وأنَّث فيهما، وذكَّر فى (خَاشِعًا أَبْصَارُهُم) ٧-القمر) على قراءة البصريين، وحمزة والكسائى وخلف٠ انظر (النشر ٢/ ٣٨٠، وتبيان العكبرى ١١٩٣)٠

(٨) من الآية ٧-الحاقة-؛ والشائع فى مثل (النَّخْل) اصطلاحًا أنَّه اسم جنسٌ، وقد يُعبَّر عنه بالجمع باعتبار معناه، قال الثعالبى (فقه اللغة ٢٥٥): (الجمع الذى ليس بينه، وبين واحده إلاَّ الهاء٠ هذا الجمع يذكَّر، ويؤنَّث ٠٠٠) أهـ وانظر (الزجاج -معانى القرآن ١/١٢٧)، وقال ابن الشجرى (الأمالى ٢/): (أسماء الأجناس والجموع تذكَّر أفعالُها، وتؤنَّث، جاء فى وصف اسم الجمع ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ و ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ فذكَّر صفة الجنس، وأنث) أهـ وانظر (البيان ٢/٤٠٥، ٢/٤٠٧-منه)٠

(الجِمال سائراتٌ) و : (الجِمالُ اللَّواتى جِئْنَ)، هكذا سمع عن العرب ؛ وتقول -فى الإشارة- (هَذِه الرِّجال)، و : (هَذِهِ الجِمَال) ؛ فكل[١] هذا دليل على تأنيث الجمع المكسر، وإن كان واحده مذكرا[٢] ؛ لأنك تقولُ -فى واحده- (قَامَ الرجلُ)، و(سار الجَمَل)، و(خَشَعَ البَصر)، [و][٣]، لا يجوز التأنيث، إلاَّ أَنَّ العرب قد أَنَّث الجمع المكسَّر فى اللفظ سماعًا ؛ إذْ لو قلت (قام الرجال، وسار الجمال، والرجال الذين قاموا) لجاز ذلك، واللَّه أعلم[٤]].

فصــل

فيما يُجْمَعُ من الجمع

/٥٥/ اعلم أن العرب قد جمعت الجمع، وليس بقياس، وإنما هو قد جاء قليلًا شاذًا، يحفظ حفظًا، ولا يقاس عليه[٥] من ذلك قولهم : (نَعَمٌ) -فى جنس الأبل-، و(أَنْعَام)، و(أَنَاعِيم) فنعَم بمنزلة (جَبَل)، و(غَنَم)، ثم جمعتَه على (أَنْعَام)- ؛ كما يجمع (جَبَل) على (أَجْبال) و(غَنَم) على (أَغْنام) ثم تجمع (أَنْعَامٌ) على (أَنَاعِيم)[٦]، وقد قالوا (قَوْل، وأَقْوال، وأَقَاوِيل)[٧]، وأما قولهم

---

(١) د : (وكل)، والمثبت فى (ص).

(٢) د : (مذكر) -بدون الألف-وهو خطأ.

(٣) زدت (الواو) على الأصل.

(٤) هذا الفصل من (د) وحاشية (ص) وانظر المحرر (٢/٢٣٩).

(٥) أبو حيان (البحر ٣/٣٥٢) : (الجموع مطلقًا لا يجوز أَنْ تجمع بقياس، سواء أكانت للتكثير أم للتقليل. نص على ذلك النحويُّون) أهـ وانظر ٨١/١ منه، والكتاب ٦١٩/٣، وفقه اللغة (٢١٩).

(٦) ومنه قول ذى الرمة (الديوان ٥٧٠) :

دانَى لَهُ القَيْدُ فِى دَيْمُومَةٍ قُذُفٍ قَيْنَيْهِ، وَانْحَسَرَتْ عَنْهُ الأَنَاعِيمُ

وقال ابن سيده (المخصص ١١٧/١٤) : (ما كان على أفْعَال) كسر على (أَفَاعِيل) ؛ لأن (أَفْعالا) بمنزلة (إِفْعَال)، وذلك نحو أَنْعَام، وأناعيم) اهـ، وقد يُعْنىَ بالأَنعام الواحد مجازا ؛ فيقال : هو الأَنعام ؛ لأنه فى معنى (النَّعَم)، وعليه يكون (أَنَاعِيمُ) جمعًا لمفرد : انظر (البحر ٥٠٩/٥).

(٧) الكتاب ٤٠٧/٣، ٦١٨.

(مصارين) فإنَّه[١]، جمع مُصْرَانٍ -بضم الميم-؛ كما جمعوا (سُلْطان) على (سَلَاطين)، و(مُصْران) جمع (مَصِير) كما قالوا (رَغيف، ورُغفان)[٢].

وأما قوله -تعالى- ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾[٣] [ف (الآصَال جمع (أُصُلٍ)-بضَمِّ الهمزة، والصاد-مثل (عُنُق، وأعْنَاق)، و(الأُصُلُ) جمع (أصيل) (بمنزلة رَغيف، ورُغُف، فقولهم: (أصائل) جمع (آصال)، و(آصال) جمع أُصُلٍ، و(أُصُلٌ)، جمع أَصِيل[٤] -وهو اسم للعشيّ، فأفهم ذلك -إن شاء الله-[٥]].

---

(١) سقط (فإنَّه) من (د).

(٢) المبرد (المذكر والمؤنث ص٢١): (مَصير، ومُصْران كرغيف ورُغفان، وجَرِيب وجُرْبان، وفى أقل العدد (أمَصْرة)، وجمع الجمع (مَصَارين) أهـ، وانظر (ش الشافية ٢/٢١٠).

(٣) من الآية ٣٦-النور-.

(٤) إلى هذه المراحل نفسِها ذهب الزجاجى (الجمل ص٣٥٣)، والأنبارى (شرح القصائد السبع ص٣٨٣)، وابن الشجرى (الأمالى ١/٢٥٠) وغيرهم، وكون (أصائل) جمعًا لـ (آصال) رُدَّ، وهُجِّنَ حتى قال المرادى (هو خليق بالرد)، والسهيلى (وهذا خطأ بين)، وابن السيد: (لا يصح .. أن يكون جمعًا لآصال) أهـ واسمع السّهيلى. يقول (هذا خطأ بيِّن من وجوه منها أن جمع الجمع لم يوجد قط فى الكلام فيكون هذا نظيره، وعن جهة القياس؛ إذ كانوا لا يجمعون الجمع الذى ليس لأدنى العدد، فأحْرَى ألاَّ يجمعوا جمع الجمع، وأبْيَن خطأ فى هذا القول غفلتُهم عن الهمزة التى هى فاء الفعل التى فى (أصيل)، و(أصل) وكذلك هى فاء الفعل فى (أصائل)؛ لأنها (فَعائل)، وتوهَّموها زائدة -كالتى فى (أقاويل) ... فلو كانت (أصائل) جمع (آصال)؛ مثل (أقوال، وأقاويل) لاجتمعت همزة الجمع مع همزة الأصل، ولقالوا فيه (أَوَاصيل) - بتسهيل الهمزة الثانية-، ووجه آخر من الخطأ بيِّن أيضًا، وهو أنَّ (أَفَاعيل) جمع (أَفْعَال)، ولابُدَّ من ياء قبل آخره ...) أهـ، وعن الثانى أجاب ابن الشجرى، بأنهم (ألزموه القصر لتوالى ثلاثة أحرف معتلة) اهـ، وعن الأولى، وأن الأصل كان ينبغى (أآصيل، ثم أواصيل) لا (أصَائِل) - قيل: قد يُدَّعَى بأنه جمع ثم حَدَث فيه قلب مكانى، فيكون وزنه (أعافيل)، وأصَائل (أعافل)؛ كذا طرحه ابن السِّيد، وهو بعيد، وصحح ابن السيد، والمرادى، والرضى كونها جمع (أَصيل) كنظير، ونظائر، وأفيل، وأفائل (الصغير من أولاد الإبل)، وصحَّح المبرد، والسهيلى، وابن الباذش، وابن عصفور كونه جمع (أَصِيلة) لغة فى (أَصيل)، وفيها مبحث أوسع فى القسم الأول، وانظر (الكامل ٢/٦٥، والروض الأنف ٢/٢٤-٢٥، وإصلاح الخلل ٣٨٨، وتوضيح المرادى ٥/٨٤، والمقرب ٢/١٢٧، وش الشافية ٢/١٤٦، والهمع ٢/١٨٤، واللسان (أَصل).

(٥) من قوله: (فالأصائل) جمع (آصال) إلى نهايته من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

فصـــل

[في إعراب][1] الجمع المكسر

الجمع المكسر ما تغيَّر فيه نظام الواحد[2]؛ كقولك (رجلٌ، ورِجَال، ورغيف، ورُغْفان، وأَسَدٌ وأُسُدٌ)؛ وإنَّما سُمِّي مكسَّرًا؛ لأنه مُشَبَّهٌ بتكسير الآنية[3] لأنَّ الآنية إذا تكسَّرتْ اختلفتْ أجزاؤها، وكذلك الجمع المكسَّر قد اختلفت أَجزاؤه، وذلك أَنَّكَ لمَّا قلت: (رِجَالٌ) في جمع رَجُل أدخلتَ الألف بين الجيم واللام، وكسرت الراء، وفتحتَ الجيم، وكذلك:

(رُغْفان) جمعَ (رَغِيف) -ضممت الراء[4] فيه، وأسكنتَ الغين، وحذفت الياء، وزدت ألفا ونونا في آخره، وكذلك: (أُسُدٌ) في جمع أَسَد تغير بالحركة، وذلك أن الهمزة والسين من أَسَد مفتوحتان، ومن (أُسُد) -الذي هو جمع- مضمومتان.

وهذا التغيير الذي في الجمع المكسر على ثلاث أضرب[5]

* إما بزيادة على لفظ الواحد، كـ(فَلْس، وأَفْلُس، وفُلُوس)؛ زيدت الألف في (أَفْلُس)، والواو في (فُلُوس) على لفظ الواحد، وكذلك (مَساجِد) و(رِجَال)، زيدت فيه[6] الألف على لفظ (رَجُل، ومَسْجِد).

* وإمَّا بِنُقصان؛ كـ(رَغِيف، ورُغُف، ورَسُول، ورُسُل، وكِتَاب، وكُتُبٌ)؛ فقد نقصت الياء من (رَغِيف)، والواو من (رَسُول)، والألف من (كِتَاب).

---

(١) من (د)، وحاشية (ص).

(٢) شرح الكافية ٢/١١٠

(٣) أسرار العربية ص٧٤ (نفس التشبيه).

(٤) انظر (المحرر ٢/١٣٧)، مما يثبت تصحيف السابق عليه.

(٥) انظر (أسرار العربية ص٧٤، والتوضيح ٥/٣٣، والأوضح ٢/٢٩٨).

(٦) كذا في (ص)، (د)، ويقصد: في كل منهما، و(فيهما) أنسب.

* وإمَّا بتغيير حركة ؛ كقولك : (أَسَدٌ ، وأُسُدٌ ، وعَمَدٌ[١] ، وعُمُدٌ) ؛ أَلا ترى أَنَّ حركة الواحد غير حركة الجمع؟ إذ الواحد مفتوح الأول والثانى ، والجمعُ مضمومُ الأول والثانى.

واعلم أن إعراب الجمع المكسر كإعراب الآحاد بالحركات ؛ فى قولك /٥٦/ (جاءنِى[٢] الرجالُ) -بضم اللام- كما تقول : (جَاءَنِى الرَّجُلُ) -بضم اللام- ، و (رأيتُ الرِّجَالَ) -بفتح اللام- ؛ كما تقول (رأيت الرجلَ) -بفتحها- ، و (مررتُ بالرجالِ) -بكسر اللام- كما تقول : (مررتُ بالرجِلِ).

والجمع السالم ليس إعرابه كإعراب الواحد ؛ بل تقول فى الواحد : (جاءنى زيدٌ) ، و (مررتُ بزيدٍ) ، و : (رأيت زيدًا) ؛ وتقول فى الجمع (جاءنى الزيدون) ، و (رأيتُ الزيدِينَ) ، و (مررتُ بالزيدِينَ) ، فقد ترى كيف اختلف الواحدُ ، والجمع السَّالم ؛ لأنَّ إعراب الواحد بالحركاتِ ، وإعرابَ الجمع بالحروف.

فصل

اعلم أن العرب تُغلِّب المذكر على المؤنث[٣] ، حتى إِنَّهُ[٤] لو اجتمع مذكرٌ واحدٌ ومائة مؤنَّث جعلتَ الحكم للمذكر ؛ فقلت (زيدٌ والهنداتُ خارجون) [ولا تقول : (خارجات[٥]) و : (عمروٌ والفواطمُ خرجُوا) ، ولا تقول (خَرَجْنَ)][٦] ؛ لأن للمذكر على المؤنث مزيةً- فلذلك كان المؤنَّث تبعًا له.

---

(١) العَمَدُ : اسم جمع ، والواحد : (عَمُود) ، وقال الفراء (جمع عَمُود) ؛ كما قالوا (أديِم ، وأَدَمٌ) ؛ وقال أبو عبيدة : (جمع عِمَاد). (البحر المحيط ٥١١/٨) ، وفى المعانى للفراء (٢٩١/٣) : (قال الفراء والعُمُد ، والعَمَدُ جمعان للعمود ، مثل الأديم ، والأدَم ...) اهـ ، وقيل (العُمُد جمع عِمَاد ، وعَمَد). اللسان (عمد).

(٢) د : (جاء بى) -بالياء- ، وكلاهما صواب.

(٣) انظر (المحرر ٢٣٩/٢).

(٤) ص : (أنه) -بفتح الهمزة- والمثبت الصواب.

(٥) د : (جاء رجال) كذا- ، وهو تصحيف-.

(٦) ما بين الحاصرتين من (د) ، وحاشية (ص).

وكذلك : إذا اجتمع من يعقل ، ومالا يعقل غُلِّب من يعقل على مالا يعقل ؛ كقولك (الجَمَل والجَمَّالُ ، والحِمارُ والحَمَّارُ خارجون) ولا تقول (خَوَارِجُ) - بالجمع المكسر- .

ومما غلب فيه من يعقل على مالا يعقل قوله -تعالى- ﴿فَمِنْهُم﴾[(١)] ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[(٢)] فأخبر[(٣)] عمن يعقل ، وعمالا يعقل بـ (مَنْ) التى هى مختصة بمن يعقل ، تغليبًا لمن يعقل على مالا يعقل[(٤)] .

حَاصِلُ هَذَا البَابِ :

أَنَّ الجمع ضمُّ شيء إِلىَ أكثرَ منه ، وأَصلُه العطفُ ، والمرادُ به الاختصارُ ؛ وأَنَّه على ثلاثة أقسام ، وأن السَّالم ما سلِم فيه نظامُ الواحدِ ؛ وأَنَّ الجمع المكسَّر ما تغيَّر فيه نظامُ الواحد ؛ وأَنَّ إعرابَهُ بالحروف الواوُ فى الرفع ، والياءُ فى النّصب والجرّ ؛ وأَنَّه يُغَلَّب فيه [المذكَّر على المؤنَّث][(٥)] ، ومَنْ يَعقِل على مالا يَعقِل ؛ ونونُ الجمع مفتوحة أبدًا فرقًا بينَها ، وبين [نون] التثنية[(٦)] ؛ وتسقُط النُّونان فى الإضافة .

---

(١) ص (وَمِنْهُمْ) ، وهو خطأ .

(٢) من الآية ٤٥ -النور- .

(٣) د : (وإخبر) -بالواو- ، والمثبت المناسب من (ص) .

(٤) الرازى (٢٩٦/٦ - التفسير الكبير) : (ذَكَر مالا يعقل مع مَنْ يعقل ، وهُمْ الملائكة ، والإنس ، والجنّ - (أى عموم العقلاء . لا خصوص مَنْ فى الآية) ، فغلَّب اللفظ اللائق بمن يعقل ؛ لأن جعْلَ الشريفِ أصلا ، والخسيسِ تبعًا أولى من العكس ، ويقال فى الكلام مَنْ المقبلان -لرجل ، وبعير-) اهـ ، وفى (النهر الماد ٤٦٣/٦ - هامش البحر) : (اندرج فى (كل دابة) المميِّز ، وغيره ، فسهل التفصيل بـ (مَنْ) التى لمن يعقل ، ومالا يعقل ؛ إِذْ كان مندرجًا فى العام ، فحكم له بحكمه ، كأنَّ الدوابَّ كلَّهُم مميِّزون) اهـ ، وانظر الفراء (المعانى ٢٥٧/٢ ، والكشاف ٧١/٣ ، والعكبرى - التبيان ٩٧٥ ، والهمع ٩١/١ ، والنسفى ١٤٩/٣) ، ثم انظر (المحرر ٢٤٠/٢) .

(٥) ما بين الحاصرتين فى الموقعين من (د) ، وحاشية (ص) ، بخط ناسخها .

(٦) راجع (المحرر ١١٥/٢ - والتعليق) .

الباب العاشر

فــي التــاءات

اعلم أن التاءاتِ ثلاثٌ[١] تاء زائدٌ، وتاء أصليةٌ، وتاء مُنْقلبةٌ

* فالتاءُ الأصليةُ؛ في قولك (أَقْوَاتٌ) -جمعَ قوتٍ/٥٧/، وفي (أَبْيَاتٌ) - جمعَ بيت- ، فهذه التاءُ تُعرب بالحركاتِ الثلاثِ؛ كقولك (هذه أبياتٌ وأقواتٌ) -بضم التاء- و: (رأيت أبياتًا وأقواتًا) -بفتحها- و (مررت بأبياتٍ وأقواتٍ) - بكسرها- ، وإنَّمَّا أُعربَتْ بالحركات كلها؛ لأَنَّها أصليةٌ، لا تسقط في الواحد[٢] ولا في التصغير، لأنك تقول: (بَيْت، وبُيَيْتٌ، وقُوت، وقُوَيْتٌ) فلا تسقط التاء.

* والتاء الثانية المنقلبة عن الهاء[٣]، فهي نحو قولك: (عَمَّهْ)، وخَالَهْ). تكون تاء في الوصل لاغير، فإذا وقفتَ عليها وقفتَ بالهاء[٤]، وإذَا وصلت كانت بالتاء، وأُعْرِبتْ بالحركات كلها[٥]؛ فتقول -في ذلك- (هذه عمةٌ، وخالةٌ، وقائمةٌ وقاعدةٌ)، و: (رأيت عمةً وخالةً، وقائمةً، وقاعدةً)، و: (مررت بعمةٍ وخالةٍ،

---

(١) د: (ثلاثة) -بالتاء- ، وكل صواب، وقد عدها الرماني سبعة.

(٢) انظر الرماني (معاني الحروف ١٥٢)، والأزهري (التصريح ١/٨١).

(٣) في هذا التعبير مخالفة لمذهبه؛ فهو على الجادة البصرية من أن الأصل التاءُ اعتبارًا بالوصل، والهاءُ مبدلة منها حال الوقف، والكوفيُّون على العكس، وقد رفضَ المذهبَ الكوفيَّ، وقال عنه: (ليس ذلك بشيء، والإجماع على قول البصريين) - (المحرر ٢/٢٥٠). والعبارة المتمشية مع مذهبه هي (والتاء الثانية المنقلبة هاء في الوقف)، وهو ما يشعر به كلامه الآتي قريبًا؛ هذا. ولا فرق بين هذه التاء، والتاء الآتية في الجمع ذي التاء، فكلاهما زائد، وإنْ انفردت الأَخيرة بالدِّلالة على الجمعيَّة، وإنْ كان الفرق بالانقلاب في هذه مَيْزة، وعدم القلب في الآتية ميزة، وهي على كل حال ميزةٌ غيرُ مطرَّدة في مطلق اللغات، فقد يوقف على الأُولى بالتاء، وعلى الثانية بالهاء -كما يأتي في الإبدال-.

(٤) الرماني (معاني الحروف ١٥٢): (أَمَّا تاء التأنيث في الواحد، فتكون تاء في الوصل، وهاءً في الوقف) اهـ.

(٥) لا يطلق ذلك في غير المنصرف منه، فوجب النظر.

وفاطمةَ ، وعائشةَ[١]) ، وتقول- بالإضافة[٢]- (هذه عمتُك ، وخالتُك) ، و(عمةُ زيدٍ ، وخالةُ بكرٍ) -برفع الاسم الأول- ، و(رأيت عمتَك وخالتَك) -بالنَّصب- ، و(مررتُ بعمِتك ، وخالتِك) -بالجر ، فلما وصلت بعض الكلام ببعض ، أبدلتَ الهاء تاء ، وأعربتَ الكلمة بالحركات الثلاث[٣] ؛ كما ترى ، والدليل على أَنَّها [زائدة][٤] ، منقلبةٌ سقوطُها فى الواحد ، وانقلابُها هاء فى الوقف ، وإثباتُها فى الوصلِ[٥] ، والإضافةِ ؛ تقول : (هذه عمةٌ قائمةٌ) -فى الوصل بالتاء فى النُّطق- وكذلك (هذه عمَّتُك) - بالتاء بالإضافة- ، فإذا وقفتَ قلتَ (هذه عَمَّهْ) فانقلبت التاء هاء.

* والتاء الثالثة الزائدة وهى التاء التى تكون فى الجمع المؤنث السالم ؛ كقولك (الزينباتُ) فى جمع (زينب)، و (المسلماتُ) فى جمع (مُسلِمة) و(السَّمَاوات) فى جمع (سماء) ، و(الحُبْلَيَاتُ) فى جمع (حُبْلَى).

وإنَّمَا سُمِّيتْ زائدة ؛ لأنها تسقط فى الواحد ، أو فى تصغيره ، فسقوطها فى الواحد قولك (زَينَبُ) فى الزَّيْنَبات ، [وفى تصغيره (زُيَيْنِبُ)][٦] وكذلك الباقى وتسقط أيضًا فى تصغير (بِنْت)[٧] ، ولا تسقط من واحدِ البناتِ ، فإذا [صغَّرتَ

---

(١) ضبطا فى (ص ، د) بالجر والتنوين -خطأ-.

(٢) أى (فى) وهو من استعمالاته -كما سبق-.

(٣) د : (الثلاثة) ، وكل صواب.

(٤) زدته. بما يقتضيه كلامه.

(٥) راجع المرتجل لابن الخشاب ، ص١٩

(٦) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها ؛ ولم تُرَدَّ إليه الياء فى التصغير ؛ لتجاوزه الثلاثة ، وقيام الحرف الرابع مقام التاء ، فلا يجمع بينها. (التصريح ٢/ ١٧٠ ، وش المفصل ٥/٩٦).

(٧) التاء فى (بنت) تاء العوض من اللام المحذوفة ، وقيل هى بدلٌ من الواو ، وليست للتأنيث لسكون ما قبلها ، وإن كانت فيها رائحة التأنيث ، ولا تقوم مقام اللام من كل وجه بدليل حذفهم إياها فى التصغير والجمع. انظر (ش الشافية ٢/٦٨ ، والمرادى ٥/ ١١٠ ، وسر الصناعة ١/ ١٦٥ ، والبيان ٢/ ١٤ ، والمنصف ١/٥٩).

(بِنْتٌ)[١]] قلتَ (بُنَيَّةٌ)[٢]، فسقطتْ التَّاء فى التَّصغير، ولا تسقط فى الواحد، وهو (بِنْتٌ).

وإنَّما كان هذا جمعًا مؤَّنثًا سالمًا؛ لأَنَّه سلم فيه بناءُ الواحدِ، كما كان ذلك فى المذكر[٣].

وإعرابُ هذه التاء الزائدة / ٥٨ / فى الرفع بالضمة، وفى النَّصب والجرِّ بالكسرة؛ فتقول (هؤلاءِ الزينباتُ) -برفع التاء-، و: (رأيت الزينباتِ)، و (مررتُ بالزينباتِ)-بكسر التاء- فى النصب والجر.

وإنما حمل النصب على الجر فى الجمع المؤنث السالم -وإن كانت التاء تحتمل النَّصب؛ فتقول: (رأيتُ الزينباتَ، واكرمتُ الهنداتَ) -بفتح[٤] التاء-، فلا يمتنع ذلك؛ لأن التاء تحتمل النصبة[٥]، وإنما حملوا النَّصب على الجر قياسًا على جمع المذكر السالم[٦]، من حيث كان نصبه كجره[٧]، فكرهوا أن يكون للمؤنث على المذكر مزية[٨].

---

(١) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) سيبويه (٣/٤٥٥-محقق): (فإذا جئت بما ذهب من الحرف حذفتها، وجئت بالهاء/ لأنها العلامة التى تلزم لو كان الحرف على أصله، وذلك قولك فى بِنت: بُنَيَّةٌ ..) اهـ مختصرًا

(٣) أى حق مفرده: أنْ يسلم نظمُه، وقد يتغيَّر قياسًا؛ كجمع الممدود، وما كان على (فَعْلَةَ) الآتى، والمقصور بأنواعه. (انظر المفتاح ص٢٨)؛ لذا قالوا: (التعبير بما جُمِع بالألف والتاء أَوْلى)، وأجيب بأنَّ جمع المؤنَّث السالم صار لقبًا لكل ما جمع بألف وتاء أفاده (الخضرى ١/٤٦)، وانظر (تنبيهات الأشمونى ١٥٧).

(٤) ص، د: (بكسر)، وليس كلامه فيه -كما هو واضح-.

(٥) ابن الخشاب (المرتجل ص٧١): (فحملتَ النَّصبَ عل الجَرِّ، وإن كان فتحُ التَّاء ممكنًا، ولكن عدلوا عن فتحها مع إمكانه حملًا للفرع على الأصل ... ولئلا يكون الفرع أوسع تصرفًا من أصله) اهـ.

(٦) انظر ما سبق، وقال سيبويه (الكتاب ١/١٨): (ومن ثم جعلوا تاء الجمع فى الجرِّ والنَّصْبِ مكسورةً؛ لأنه جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب كالواو، والياء، والتنوينَ بمنزلةِ النُّون؛ لأنها فى التأنيث نظيرة الواو، والياء فى التذكير، فأجرَوْها مجراها) اهـ وانظر (أسرار العربية ص٧٤).

(٧) د، وحاشية ص-بخط الناسخ- (كقولك: رأيتُ الزَّيدِين، ومررت بالزَّيدِينَ) اهـ

(٨) راجع ما سبق فى (المحرر ٢/٨٧)، ومفتاح العلوم ص(٦٧).

فصـــل

وجمعُ المؤنَّث السالم شرطه أَنْ يكون بالألف والتاء أَبَدًا؛ فالأَلَفُ[١] والتاءُ علامتان للجمع، وتختصُّ التاء بكونها -أيضًا- علامةَ التأنيث؛ والدليل على ذلك أَنَّك إذا جمعتَ (مُسْلِمةً)، و(حمزةً)، و(طلحةً) قلت: (مسلماتٌ، وحمْزاتٌ، وطَلَحاتٌ)، وكان الأصل (مسلمَتاتٌ، وحمزتَاتٌ، وطلْحَتَاتٌ) - بإثبات التاءَيْنِ- التَّاءِ التى فى الواحدِ، والتَّاءِ التى للجمع بعد الألف، حُذِفَتْ التاء الأولى؛ لئلا يُجْمَع بين علامتَىْ التأنيث[٢]، وأثبتوا الثانية؛ وإنَّما خُصَّت الأولى بالحذف؛ لأن فيها علامة واحدة، وهى التَّأنيث لاغير، وأُثْبِتَت [التَّاءُ الثانِيةُ][٣]؛ لأنَّها تدلُّ على معنيَيْنِ معنى التَّأنيث، ومعنى الجمعِ[٤].

فصـــل

واعلم أَنَّ علاماتِ[٥] التأنيث فى هذا الباب ثلاثٌ التاءُ، والهمزةُ الممدودةُ، والألف المقصورة، فعلى هذا يكون الجمع المؤنث السالم على ثلاثة أضرب

• • **فالضَّرْبُ الأَوَّلُ:**

ما كان تأنيثه[٦] بالتاء وكان على وزن (فَعْلَة)[٧].

---

(١) ص، د: (كالألف)، والمثبت المناسب.

(٢) فى الجمل الهادية، لابن باشاذ (ق١٧) نفسه، وفى المقتضب ١/١٤٤ (إنما حذفت التاء من (مسلمة)، لأنها علم التأنيث، والألف والتاء فى (مسلمات) علم التأنيث، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث) أهـ، وانظر (الأشباه ١/٣١٤، والهمع ١/٢٣، والإنصاف ٢٠، والمرادى ٥/٢٦).

(٣) تتمة من (د)، وحاشية (ص).

(٤) ابن باشاذ (السابق): (لأن الثانية تدل على معنيين، وهو التأنيث والجمع، والأُولى تدل على معنى واحد، فكانت أَوْلَى بالحذف) اهـ، وانظر الرضى (ش الشافية ٢/٧).

(٥) أى المؤنث بهذه العلامات، كما لا يخفى قصده.

(٦) أىْ مفرده.

(٧) ضبطه مثلث الفاء ليشمل ماتحدث عنه، والقصد إلى ما كان عليه. ومن كل اسم ثلاثىّ ساكن العين، وخصه بالذكر؛ لانفراده بالأحكام الآتية، انظر (المقتضب ٢/١٨٦، والتسهيل ١٨).

كقولك (طَلْحة، وقَصْعة، وجَفْنة) فإن هذا النوع يجمع على (فَعَلَات) - بتحريك العين بالفتح-، كقولك (طَلَحات، وقَصَعات، وجَفَنَات)؛

فإن[(١)] هذا الفصل[(٢)] لا تكون عينه إلاَّ محركة بالفتح[(٣)]؛ فاللام من (طَلَحات) مفتوحة؛ لأنها[(٤)] فى مقابلة العين من (فَعَلات)، وكذلك إذَا قلت (قَصَعات) - بفتح الصاد-، فالصَّاد فى مقابلة العين من (فَعَلات) وكذلك الفاء مفتوحة من (جَفَنَات)؛ لأَنَّها فى مقابلة العين / ٥٩ / من (فَعَلات)، وما شاكل ذلك جرى هذا المجرى، إذا كان صحيحًا ليس فيه[(٥)] شيء من حروف العلة-؛ فإنْ كان معتلَّ العين؛ كقولك (عَوْرَةٌ)، و(سَوْرَةٌ) -بإسكان الواو- التى فى مقابلة العين من (فَعْلَةً) تقول فيه[(٦)] (عَوْرَاتٌ، وسَوْرَاتٌ) -بإسكان الواو- ولا يجوزُ تحريكُها[(٧)].

وكذلك إذا كانت العين[(٨)] مشدَّدة[(٩)]؛ كقولك (شَدَّة، وسَلَّة، وبَطَّة)؛ فإنَّ

---

(١) د: (كأنَّ) -تحريف-.

(٢) يقصد هذا النوع من الأسماء.

(٣) سيبويه (٥٧٨/٣): (فإنك إذَا أردت أدنى العدد جمعتَها، وفتحتَ العين) اهـ ورُبما سكن الثانى فى الأَسماء، نحو (فتستريحَ النفسُ من زفْراتها) انظر (الطبرى ١٩٥/٣-الجامع).

(٤) كذا فى ص، د، وربما كان: (وهى) أَنسَبَ.

(٥) أيْ فى موضع العين، معتلَّ الفاء، أَوْ اللام، أو صحيحَهما، انظر (التصريح٢٩٨/٢).

(٦) ص، د: (فيها)، والمثبت. أنسب.

(٧) أى على الأَشهر، وهُذَيل تحرِّك بالفتح (المقتضب/١٩١، وش الشافية ١٨٩/٢)؛ وفى(التسهيل ١٩): (وتفتح هُذَيل عين جَوْزات، وبَيْضات، ونحوهما) اهـ، وبها قرأ ابن عباس: (ثَلاَثَ عَوَرَاتٍ)-٣١-النور-؛ قال أبو حيان (وروى عن ابن عباس تحريك واو: (عَوَرَاتٍ) - بالفتحِ؛ والمشهور فى كتب النَّحو أن تحريك الواو، والياء فى مثل هذا الجمع هو لغةُ هُذَيل بن مدركة ... وله مذهب فى العربية. وبنو تميم يقولون رَوْضَاتٌ، وجَوْزَاتٌ، وَبَيْضَاتٌ، وسائر العرب بالإسكانِ) اهـ، انظر (البحر ٤٤٦/٦، ٤٧٢، والمصباح ٦٩٧، والمفصل ١٩١).

(٨) ص، د: (اللام) وهو سهو منه، والتَّصويب منه -على ما سيأتى- ومن غيره.

(٩) د: (مشدودة) -تصحيف-.

العيْن -أيضًا- تكون ساكنة باقية على إدغامها ؛ فتقول (شَدَّات، وسَلاَّت، وبَطَّات)، ولا يجوز (شَدَدَات، ومَدَدَات[١]، ولا سَلَلات ولا بَطَطَات)[٢].

وكذلك : إن كانت الصِّفةُ على (فَعْلَة) -بإسكان العين-؛ كقولك (امرأة خَدْلة)، و(قضيَّةٌ سَهْلة)، و(امرأة عَبْلةٌ)؛ تقول في جمعه (خَدْلَاتٌ وَسَهْلات) -بإسكان الدَّالِ، والهاءِ-، ولا يجوز تحريكُ العين في مثل هذا[٣].

وإنَّما سكنتْ العينُ في هذه الأضرب الثلاثة (من)[٤] نحو (عَوْرات، وشَدَّات وسَهْلات)؛ لأن المعتلَّ، والمشدَّد، والصِّفة فيها ثقل[٥]، فلم يحركوها للثقل الذي فيها[٦]، ووجب تحريك الضرب الأول الذي هو (طَلَحات) وأخواتها؛ لأنه صحيح، والاسم الصحيح أخف من المعتلّ، والمشدّد، والصِّفة، والفتحة خفيفة، فمن ثم جاءت مفتوحة[٧].

---

(١) ليست مذكورة في تمثيله السابق.

(٢) فرارًا من الثقل في فكّ المثليْن ؛ قال الأنباري (الأسرار ٢٥٦-٢٥٧) : (لأنك لو قلت في (سلة) (سَلَلَات) .. لكان ذلك مستثقلا) اهـ، وانظر ابن عصفور (الضرائر ٨٥)، وشرح القصائد السبع ٥٨٢.

(٣) الطبري (٢٩٥/٣) : (فأما إذا كان نعتًا، فإنك تدع ثانيه ساكنًا، مثل ضخمة - تجمعها : ضخْمات) اهـ.

(٤) زدتها على النّص ؛ فهو يطلبها.

(٥) لكي تستقيم العلة يزاد هنا : (ولو حركوها ازدادت ثقلا)، ولعل نحوه سقط من الناسخ.

(٦) ربما صلح اضطراد هذه العلة في الصفة ؛ أما المعتلُّ -وإن استثقلت الحركة على الواو والياء أيضًا- فالإلباس الناتج عن القلب فيه ألفًا أقوى اعتلالًا ، فكان ينبغي الأخذ به دون تعميم ؛ يقول نقره كار (ش الشافية ص٨٣) : (لأنه لو فُتح ، فإنْ قلب ألفا لزم زيادة التغيير ، وإنْ لم يقبل لزم الاستثقال) اهـ، وفي المصباح (٢٩٨) : (لثقل الحركة على حرف العلة ؛ ولأن تحريكهن وانفتاح ما قبله سببٌ لقلبه ألفا) أهـ، وابن جني (المنصف ٣٤٣/١) : (لئلا يصيروا إلى لفظ يجب معه القلب) أهـ، وهذا الاعتلال أولى من الاعتلال بالاستثقال ، وإن كان واردا فيه ؛ وفي ثقل الصفة عن الاسم. انظر (ابن يعيش٢٨/٥، والرضى ١١٣/٢-١١٤ ش الشافية ، والأشباه والنظائر ٥١/١-٥٢)، والصبان٤/ ١١٦، والنوادر٥٣٧).

(٧) لا قول في خفتها بالنسبة لشقيقتيها ، ولكن السكون أخف ؛ فالعلة : تَحمُّل الاسم الخفيف الفتحَ الأثقلَ من السكون ؛ لتمكنه من حمله ، وانظر ما سبق.

وما جاء من ذلك على (فِعْلَةَ)[١] -بكسر الفاء، وسكون العين-؛ كـ (سِدْرَةٍ وكِسْرَةٍ) يجوزُ في جمعها ثلاثة أوجه

* (سِدْرَاتٌ، وكِسْراتٌ) -بإسكان الدال، والسين-
* و(سِدِرَات وكِسِرَاتٌ) - بكسر الدال، والسين-
* و(سِدَرات، وكِسَرات) -بفتح الدال، والسين -

والكاف من[٢] (كِسَرات) مكسورة[٣]، والسين من (سِدرات) مكسورة أيضًا- لأنهما مكسورتان في (كِسْرة، وسِدْرة) باقيتان على كسرهما في الجمع في أحواله الثلاثة.

فمن سَكَّنَ العين من (فَعْلَةَ) -في الجمع- فهو باق على الأصل؛ لأن الأصل سكون العين في الواحد، ومن كسر (الدال والسين)[٤] من (كِسِرات، وسِدِرات) فللاتباع[٥]؛ لأنَّ أول الحرفين مكسور، وهما السين، والكاف، فأُتْبِعَ الحرف الذي بعدهما / ٦٠ / بحركتهما؛ وهما الدَّال والسِّين؛ ومن فتح الدال والسين، فطلبًا للتَّخفيف؛ من حيث إنَّ الفتحة أخف من الكسرة[٦].

---

(١) انظر فيه (الكتاب ٣/٥٨٠-٥٨١، والمقتضب ٢/١٨٨، والمنصف ٢/٢٩٤، والمقرب ٢/٥٢).

(٢) د: (في).

(٣) سقط من (د).

(٤) لعله عدل عن (العين) تعبيرًا، توضيحًا بالمنظور.

(٥) نقل المرادي (التوضيح ٥/٢٨)، والأشموني ٢/٤٢٢، ط الحلبي) - عن الفراء منع إتباع الكسرة مطلقًا فيما لم يسمع والصحيح الجواز مطلقًا؛ وكلام الفراء لا يشي بالمنع بل قلته؛ قال: (معاني القرآن ٢/٢٣٠) (وقلما تفعل العرب ذلك بفِعْلةَ أن تُجْمَعَ على التاء، إنمَّا يجمعونها على (فِعَل)؛ مثل (سِدْرة، وسِدَر)، وإنما كرهوا جمعَه بالتَّاء؛ لأنهم يُلزِمون أنفسهم كسر ثانيه إذا جمع ... وقد احتمله بعض العرب فقالوا: نِعِمَات، وكِسِرات) أهـ؛ فالمفهوم قلته، وإنَّهُ لكذلك؛ لأن اجتماع الكسرتين في أول الكلمة أقل من اجتماع الضمتين. (راجع ش المفصل ٥/٣٠)، هذا والإتباع فيه مقيد بما إذًا لم تكن اللامُ واوًا كذِرْوَة ورِشْوَة، فيمتنع الإتباع؛ لثقل الواو بعد الكسر (التصريح ٢/٢٩٨).

(٦) ش المفصل ٥/ ٣٠.

وما جاء من ذلك على (فُعْلَة)[١] -بضم الفاء، وإسكان العين-، كـ (جُمْعة) و(غُرْفَة)، (وُبْردة)، فيجوز فيه أيضًا ثلاثة أوجه

*[الأول][٢] (جُمْعات، وغُرفْات، وبُرْدات) -بإسكان العينِ-، والعينُ هي الميم من (جُمْعات)، والراءُ من (غُرْفات)، و(بُرْدات)، أيضًا على أصل الواحد[٣]، مضمومةُ الباء ساكنةُ الراء[٤].

الوجه الثاني (جُمُعاتٌ، وغُرُفاتٌ، وبُرُداتٌ) -بضم الأول والثاني-، فضمُّ الأول على أصله، وضمُّ الثاني؛ للإتباع لضمة[٥] أوله.

و[الوجهُ الثَّالثُ][٦] (جُمَعات، وغُرَفات، وبُرَدات)- بضم الفاء على أصلها في الواحد، وبفتح العين طلبًا للتخفيف[٧].

---

(١) الكتاب (٥٧٩/٣)، والمقتضب ١٨٧/٢، ومنهج الأخفش ٣٥٧

(٢) زدتها؛ لسهوه عنها، بدليل تقسيمه التالي.

(٣) مذهب أبي علي، والجماعة أن السكون في نحن (غُرْفَاتٍ) تخفيف عن الضم، وليس على الأصل؛ واستدل أبو علي بأنَّ السكون لم يجئ في المفتوح على الأصل إلا نادرًا في الشعر، فلا يحمل عليه الشائع الكثيرُ، وكذلك الفتح عندهم تخفيف عن الضم؛ وذهب بعضهم -كالمصنف- إلى أن التسكين على الأصل، واستدل بقول سيبويه (ومن العرب من يدع العين من الضمة في فُعْلَة)، أي يبْقيها على سكونها، فهذا يدل على أنه سكون الأصل. انظر (الكتاب ٥٨٠/٣ محقق، والمرادي (التوضيح ٢٩/٥)، وابن خالويه (الحجة ص٩١-٩٢).

(٤) كذا التعبير، كأنه خاص ببردات، ولو سلك سبيل الميزان بالفاء، والعين لعمَّمَ.

(٥) لعلها في ص تقرأ: (بضمة) - كما في (د)، فالباء طويلة غير منقوطة، والمثبت أنسب.

(٦) زدتها؛ لسهوه عنها، بدليل تقسيمه التالي.

(٧) قال ابن بشاذ (الجمل الهادية ق١٧) (ما كان مضموم الأول جاز فيه ثلاثة أوجه الضم على طريق الإتباع، والفتحُ للتَّخفيف، والإسكان على الأصل) اهـ؛ ويستثنى من الإتباع ما إذا كانت اللام ياء نحو (دُمْيَة)، و(زُبْيَة) فلا إتباعَ، استثقالا للياء بعد الضمة (التصريح ٢٩٨/٢)، وقال أبو حيان (البحر ٨٠/١): (وهذه اللُّغىَ الثلاث جائزة في جمع (فُعْلَة) الاسم الصحيح العين، غير المضعف، ولا المعلّ اللام بالياء) اهـ، وانظر أيضًا (٤٧٩/١، ١٠٨/٨ منه، ومعاني الزجاج ١/ ٢٢٥، وأسرار العربية ٢٥٧).

•• الضَّرْبُ الثَّانِي :

وهو ما كان تأنيثه بالهمزة الممدودة ؛ نحو (صحراء ، وأسماء ، وعُشَرَاء[١] ، وحمراء ، وبيضاء)٠

اعلم[٢] أنَّ ما كان من هذا النوع اسمًا لا صفة ؛ كـ(صحراء ، وعُشَرَاء ، وأسماء) فإنه يجمع جمع السلامة ، وتنقلب همزته واوا -فى التثنية والجمع- ؛ تقول -فى التثنية- (صَحْراوان ، وعُشَرَاوان ، وأسماوان) ؛ وتقول[٣] -فى الجمع- (صَحْراوات ، وعُشَراوات وأسماوات) ؛ وإنما قلبوها واوا فرقًا بينها ، وبين جمع الألف المقصورة[٤] ، فى قولك : (حُبْلَى ، وحُبْلَيَات) -ويأتى ذكره فى الضرب الثالث- إن شاء الله- ، فلذلك جعلوا الممدود بالواو ، والمقصور بالياء ، فقالوا فى [جمع][٥] (صَحْراء ، وعُشَراء) (صَحْراوات ، وعُشَراوات) ، وقالوا فى [جمع] (حُبلى ، وذِكرى) : (حُبْليات ، وذِكْرَيات) ، فجعلوا المقصور بالياء ، والممدود بالواو ، إرادةً[٦] للفرق المذكور٠

ويجوز جمع هذه الأسماء جمع التكسير ، فتقول -فى صحراء (صَحَارى) وفى عُشَرَاء (عِشَارٌ[٧] ، وأَعْشِرَةٌ)[٨]٠

---

(١) الناقة إذا بلغت فى حملها عشرةَ أشهر ، ثم هو اسمها إلى أن تضع فى تمام السنة (الثعالبى ص ١٧٠ ، ود٠ الأدب ١/٤٥٨ ، ٢/١٢ ، واللسان (عشر) ، والبحر ٨/٤٣٠)٠

(٢) د : (واعلم) -بواو العطف- والمُثْبت أولى٠

(٣) ص ، د : (فتقول) بالفاء ، والواو أنسب بين المثنى والجمع٠

(٤) علَّله ابن الأنبارى (أسرار العربية ص٧٣) بأن الواو تقلب همزة كما فى (أُقِّتَتْ) ، فأبدلوا الهمزة إليها كتعويض ، وتقاصٍّ ؛ ولأنه لو أبدلتْ ياء ، والياءُ أقربُ إلى الألف ، لكان أقرب إلى اجتماع الأمثال ، وهم فروا منه ؛ ولعل الاعتلال بالفرق أقرب -كما سيأتى فى الضرب الثالث-٠

(٥) زيادة يقتضيها النص٠

(٦) سقط من (د)٠

(٧) ابن عصفور (المقرب ٢/٢٥) : (وإن كان على (فُعَلاَءَ) كسر على (فِعَال) اهـ ، وانظر نقره كار (ش الشافية ٩٢-٩٣)٠

(٨) لم أقف على هذا الجمع لعُشَرَاء ، فيما بين يدىَّ من المصادر ، ولعل فى الكلام سقطا -مثلًا- (ويُجْمَع عِشار على) ، فيكون جمعَ جمعٍ ؛ كما يقال فى رباط أربطة ، وإن حكى ابن منظور فى=

وهذا أصل مطرد يقاس عليه جميع المؤنث من الأسماء الممدودة التى فى آخرها همزة، فإنْ أحَبْبْتَ جمعتَها جمعَ السلامة، وإن أحْبَبْتَ جمعتَها جمعَ التكسير.

وأما ما كان من هذا الممدود صفةً؛ كـ(حمراء /٦١/ وبيضاء)، فإنَّه لا يجوزُ جمعُه جمعَ السَّلامة؛ فلا تقول (حَمْراوات)، ولا (بَيْضاوات)[١]؛ والعلة فى ذلك أن مذكر هذه الصفة المؤنثة لا يجوز جمعه جمع السلامة؛ لأن مذكر (حَمْراء) (أَحمْرُ)، ومذكر (بيضاء): (أَبْيضُ)، وأنت لا تقول فى [جمع][٢] أحمر (أَحْمَروُنَ) ولا فى [جمع] أبيض (أَبْيَضُونَ)، بل لا تجمعه إلا جمع التكسير، فتقول -فى أحمر- (حُمْرٌ)، و-فى أبيض- (بِيضٌ)؛ وتجمعه جمع التكسير بالنقصان؛ لأن (أَحْمَر) ذهبت منه الهمزة من أوله، فصار (حُمْرٌ) -كما ترى-، ولو جمعناه جمع الزيادة لزدنا ألفا بعد الحاء، وقلنا (أحامِرُ)، و[فى أَبْيَضَ]: (أَبَايِضُ)، فلما كان المذكَّر لا يجوز جمعه جمع السلامة حملنا المؤنث عليه، فلم يجز جمعُه جمعَ السلامة؛ لئلاَّ يكون للمؤنَّث على المذكَّر مزيَّة[٣]، وقد

جمع جمعه (عشائر) كجِمال، وجَمائل، وحِبال وحَبَائل، (اللسان-عشر)، وانظر (الصحاح ٧٤٧، وكتاب العين ١/٢٨٦).

(١) أجازه ابنُ كيسان بناءً على تجويزه جمع مذكره جمع السلامة؛ إذ يجيز أن يجمع (أَفْعَلُ)، ومؤنثه (فَعْلاءُ) جمعًا سالمًا؛ فيقالُ (أحمرون، وحمراوات)، والبصريون يمنعون من ذلك -كما قدمنا فى ٢/ ١٤٠ (المحرر) -تعليق-، وقد نُسِبَ إلى الفراء أنه أول من أجاز جمع هذا الوصف، ومؤنثه جمعًا سالمًا، قال أبو حيان: (وأجاز الفراء: (أسودون، وسوداوات)، وحكاه مسموعًا، وذلك فى نحو قول حكيم بن الأعور بن عياش:

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلاَئِلَ أَحْمَرِينَ، وَأَسْوَدِينَا

قال ابن عصفور -ونسبه للكُميت- (فأما قول الكُميت فضرورة) أهـ، وقال ابن يعيش (وكان ابن كيسان يقول: (لا أرى به بأسا، والمذهب الأول) اهـ.

انظر ش المفصل ٥/٦٠-٦١، والرضى ش الكافية ٢/١٨٧، وابن كيسان النحوى ١١٠، والخزانة ١/١٧٨-محقق، والدرر ١/١٩).

(٢) زيادة يقتضيها النص.

(٣) راجع ٢/١٤١ من المحرر -تعليق- وقد اعتلَّ له هنا، وقصره هناك على عدم السماع، ولا تعارض=

جاء فى الحديث «لَيسَ فِى الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»[(١)] فجمع الخَضْراء على (الخَضْرَاوَاتِ)، وذلك على الشُّذوذ[(٢)].

وقد قيل إنَّ قوله: (الخَضَرْاوَاتِ) اسمٌ للبُقول، فلذلك جاز جمعها جمع السلامة؛ لأنها صارت اسما[(٣)]، وليست بصفةٍ؛ لأنَّها واقعة ههنا على نفس البُقُول.

وأما جمعُ الصفة جمعَ السلامة فلا يجوز، والدليل على أن المراد بالخَضْرَاوات الاسمُ: أَن الصدقة لا تكون إلا فى نفس البقول، ولا تكون فى نفس الخضرة، فلذلك كانت (الخَضْرَاواتُ) إلى الاسمية أقرب.

• • **الضَّرْبُ الثَّالِثُ:**

ما كان تأنيثه بالألف المقصورة.

نحو (حُبْلَى، وسكْرَى، وغَضْبَى)، وأمثال ذلك. فإنَّ هذا جميعه يجمع جمع السلامة للتأنيث؛ كقولك - فى حُبْلى (حُبْلَيَاتٌ)، وفى سكرى (سَكْريَاتٌ)، وفى غضبى: (غَضْبَيَاتٌ)، فتنقلب ألف[(٤)] (حُبْلَى، وسَكْرى، وغَضْبى) ياءاتٍ.

كتفسير ظاهرةٍ واقعةٍ، ويقول الحريرى (درة الغواص ١٦٦) (العلة فيه أنه لما كان هذا النوع من المؤنَّث على غير لفظ المذكَّر ومبنيًا عليه صيغةٌ أخرى، قلَّ تَمَكنُه، وامتنع من الجمع بالألف، والتاء كما امتنع مذكره من الجمع بالواو، والنون) أهـ.

(١) الجامع الصغير للسيوطى (١٣٧/٢) – عن الدارقطنى. عن جابر (لَيْسَ فِى الخَضْرَاوَاتِ زَكَاةٌ). وفى (كنوز الحقائق – للمناوى ٧٨/٢ – هـ (السابق) (لَيْسَ فِى الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ)، وقد ذكره كل ممن يلون:

(٢) تأمله مع ما سبق من مذهب الكوفيين، وابن كيسان.

(٣) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ص١٨): (قيل الخضراوات ههنا اسم للبقولات، ولم يُقصد به قصْدُ الصفة، إنما قُصِدَ به قَصْدُ الاسم، فجرى مجرى (طَرْفاء، وطَرْفَاوات) اهـ، وقال الرضى (١٨٧/٢ – ش الكافية (فإن غلبت الاسمية جاز اتفاقا، كقوله ﷺ ... (الحديث) اهـ، وانظر له أيضًا: (ش الشافية ١٧٢/٢)، ثم راجع فى توجيه هذا الحديث (المقتضب ٢١٥/٢، وابن يعيش ٦١/٥، وابن الخباز (الغرة ص١٧٧).

(٤) (ألفات) -بالجمع- أنسب.

وإنَّما قُلِبتْ ياء فرقًا بينها وبين الممدود[١] الذى هو [نحو][٢] (صَحراء، وعُشَراء) الأسماءِ[٣]، ويجوز أيضًا جمعُه جمعَ التكسير؛ فتقول (حَبَالى، وسَكَارى، وغَضَابى)٠

واعلم أن المقصور من هذا الضرب يجمع اسمه، وصفته جمع السلامة والتكسير -كما ذكرنا- بخلاف الضَّرب الثانى الذى /٦٢/ هو الممدود، فإنه لا يجمع جمع السلامة والتكسير إلا ما كان منه اسما؛ كـ(صَحْرَاء)، وما أشبهها، وأما ما كان صفة كـ(حَمْراء) فلا يجوز جمعه جمع السلامة، ولكن يجمع جمع التكسير -كما تقدم[٤]-٠

•• حاصلُ هَذا الْبَابِ:

أَنَّ التاءاتِ ثلاثٌ[٥] أصليةٌ، وزائدةٌ، ومنقلبةٌ، وإعراب الأصليةِ والمنقلبةِ كإعراب سائر الأسماء، وإعرابُ الزَّائدةِ فى النَّصب والجرِّ بالكسرة، والجمعُ

---

(١) علَّله ابن الأنبارى (أسرار العربية ٧٣) بأن الياء تكون علامةً للتأنيث، فكان قلب الألف إليها أولى، وبأن الياء أخفُّ من الواو، فقلبت الألف إلى الأخف دون الأثقل، وأيضًا علَّله الأزهرى بأن الياء مما يؤنث بها؛ (كتَقُومينَ)٠ وقال: (وإنما قلبوا الممدودة واوا، لأن بقاءها يؤدى إلى اجتماع ثلاث ألفات، فإن الهمزة من مخرج الألف، وخُصَّتْ بالقلب واوا؛ لأن الياء قريبة من الألف فلو قلبت ياء لأدَّى إلى اجتماع ثلاث ألفات) أهـ (التصريح ٢٩٧/٢)
قلتُ: لعل الاعتلال بالفرق أقرب، ولا حاجةَ مُلِحَّةً إلى هذه التعاليل المجرَّدة، فلا أرى سببًا فى اختيار الياء؛ لكونها مما يؤنث بها، وقد علمنا أنهم يفرُّون من اجتماع العلامتين٠ ولذا يحذفون تاء المفرد فى الجمع، وهى أصل، فأَنْ يفروُّا مما فيه رائحة تأنيث سيرٌ على المنهج أيضًا؛ فهم غير حريصين على تَلمُّس وجه تأنيث حتى يعمدوا إلى الياء ولو كان الأمر كذلك، لطلبوه فى المدود أيضًا، ولا فرقَ فكلاهما مؤنث، وأيضًا الاعتلال فى الممدود بالقلب إلى الواو دون الياء فرارًا من اجتماع ثلاث ألفات أو شبهها مغموزٌ، لأن هذا أيضًا لا يسلم، فلم يستنكر نحو نهايات، بنايات، وشبهها٠ مع ما فيه من الجمع بين ما زُعِمَ الفرار منه، فثبت فى رأينا أن التنويع فيها للفرق لاغير، وهو ما عليه المصنف، ثم انظر (المخصص ١١٣/١٥)٠

(٢) زدتها فالمقام يقتضيها٠

(٣) لعل المناسب: الاسمين، ولعله قصد النوع منها٠

(٤) انظر ما سبق (المحرر١٦٨/٢)٠

(٥) د: (ثلاثة)، وكلٌّ صوابٌ٠

المؤنَّثُ السالمُ ما سلم فيه بناءُ الواحدِ، وهو بالواو والتاء[١] مع الممدود وبالياء مع المقصور، وأن علامات التأنيث فى هذا الباب ثلاثٌ الهمزةُ، والألف المقصورةُ، والتاءُ، وجمعُ هذا المؤنث على ثلاثة أضرب :

أَوَّلها (فَعْلَةُ) -بفتح الفاء وسكون العين-، و(فِعْلَةُ) -بكسر الفاء وسكون العين، و(فُعْلَةُ)-بضم الفاء وسكون العين-·

والثانى من الأضرب : (صَحْرَاء) وبابه[٢]، ويجمعُ جمعَ السلامة بالواو والتاء، وأن الصِّفة من هذا الضرب لا يجوز جمعها جمع السلامة·

والثالث من الأضرب نحو (حُبْلَى) و(سَكْرَى)، وجمعُها بالألف والتاء، وتنقلب ألف التأنيث ياء فيه، كما انقلبت الهمزة فى الممدود واوا فرقًا بين المقصور والممدود، وجمع هذا نصبُه كجرِّه، وهو مشروح فى الباب·



---

(١) سقط من (د)·

(٢) د : (وجمعه يجمع)، وهى زيادة على (ص) لا غناء فيها·

البابُ الحَادِى عَشَرَ
فى الخمسةِ الأسماءِ المعتلَّةِ المضافَةِ

اعلم أن هذه الأسماء أُعربَتْ بالحروف(١) دون سائر الأسماء المفردات ؛ لأن جميع الكلامِ من المُفْرداتِ ، والجَمْعِ المكسَّرِ معربٌ بالحركات٠

فإنْ قِيلَ ولم أُعربتْ هذه الأسماء بالحروف؟

قيل لأنها أسماءٌ معتلَّةُ الأواخر ، فضعُفَتْ ؛ لدخول حرف العلة عليها ، فجعلوا إعرابها بالحروف تقويةً لها ، وعوضًا عن اعتلالها(٢)٠

وهِيَ خمسةٌ (أَخُوكَ ، وأَبُوك ، وفُوكَ ، وحَمُوك ، وذُومالٍ) ، وأضافوا(٣) إليها اسمًا سادسًا ، وهو قولهم (هَنُوك) ؛ مثال ذلك (هذا أَبُوك ، وأَخُوك)

---

(١) إعرابها بالحروف ، هو مذهب البصريِّين ، والكوفيُّون على أنها معربةٌ من مكانين ، وقيل الحروف دلائل إعراب ، وليست حروف إعراب ، وقيل معربةٌ بحركات مقدرة ، وقيل ما قبل حروف العلة حروف إعراب ، وهن إشباع ؛ قال ابن مالك فى القول بإعرابها بالحروف (هذا أَسْهَلُ المذاهب ، وأبعدُها عن التكلف) اهـ ، (شرح التسهيل ص٨) وانظر المذاهب فى (الإنصاف م٢ ص١٧ ، وما بعدها ، والهمع ١/٣٨-٣٩، والمخصص ١٣/١٦٩-١٧٠ ، وأسرار العربية ٦١-٦٤ ، وغيرها)٠

(٢) (خصوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة ٠٠٠ ، لأن لام بعضها ، وعين الآخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات ، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروفٍ أجنبية) اهـ ، الرضى (١/٢٨) ش الكافية ؛ ويقولُ ابنُ يعيش ١/٥٢ ، وابن بابشاذ (الجمل الهادية ق٢٢) (إنما أعربتْ هذه الأسماء بالحروف ؛ لأنها أسماءٌ حُذِفَتْ لاماتُها فى حال إفرادها ، وتضمنتْ معنى الإضافة ، فجُعِل إعرابُها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها ٠٠٠) اهـ ؛ فالاعتلالُ فى قول المصنف يُعْنَى به : الإعلال بالحذف وقيل أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئةً لإعراب التثنية ، والجمع بالحروف٠ (انظر الخصائص ١/٣٠٩، والمرتجل ٥٥-٥٦ ، والإنصاف ١/٣١، وشرح الكافية (ذاته) ، ودراستنا (الأشمونى ١٢٥-١٢٧ ، ١٤٧)٠

(٣) يشير إلى قلة استعماله هذا الاستعمالَ ؛ قال ابن مالك (جريانُه فى الإعراب بالحروف قليلٌ ، والمشهور جريانُه مجرى (يَدٍ) ؛ فى كونه ثُنائِيًّا معربًا بالحركات فى إضافةٍ ، وغيرها) أهـ ، (شرح عمدة الحافظ ١/٣٣)٠

[بالواو][١] -في الرفع- ، و : (رأيتُ أباك ، وأخاك) -بالألِف في النَّصب- ، و (مررت بأخِيك وأبِيك)-بالياء في الجر- ، وكذلك الباقي٠

/٦٣/ وسُمِّيَتْ معتلةً ؛ لاعتلال آخرها ، والدليل على اعتلالها أن أصل الأَخِ (أَخَوٌ)[٢] -بالواو- ، والأَبِ (أَبَوٌ)-بالواو- ، والفَمِ (فَوْهٌ)[٣]-بالهاء- والحَمِ (حَمَوٌ)[٤] -بالواو- ، والهَنِ (هَنَوٌ)[٥] -وذي[٦] مال (ذَوَيٌ)[٧]- بالياء- ، فحذفتْ الحروفُ المعتلَّةُ التي في أواخرِ هذه الأسماءِ ، وهي الواوُ ،

---

(١) تتمة من (د) ، وحاشية (ص بخط ناسخها)٠

(٢) سيبويه (٣/٣٦٣محقق) (يدلك على ذلك ٠٠٠ قول بعض العرب فيما زعم يونس (آخاء) ، فهذا جمع (فَعَل) أهـ ، وذهب الفراء إلى أن وزنهما (فَعْلٌ) بالإسكان ، ورُدَّ بسماع قصرهما ؛ إذْ القصر يوجب فتح العين ؛ إذ لا مقتضى لقلب اللام ألفًا إلاَّ تحرُّكُها ، وانفتاحُ ما قبلها ؛ كما رُدَّ بجمعها على (أفعال) لاضطراده في (فَعَل) دون فَعْل ؛ انظر (الدماميني - تعليق الفرائد ق١٨ ، والتوطئة ص١٣ ، والخصائص ١/٢٠١ ، ٣٣٨) ، والرضي ١/٢٩٨

(٣) هو عند الخليل ، وسيبويه (فَعْلٌ) ، وأصله ما ذكره المصنف ، وعند الفراء (فُعْلٌ) بضم الفاء ؛ قال سيبويه : (٢/٨٣) : (وأصله فَوْهٌ) أهـ ، وقال الشلوبيني (التوطئة ص١٣) (لامه هاء ، لقولهم في الجمع أَفْواهٌ ، وفي التصغير (فُوَيْهٌ) أهـ٠ وانظر (سيبويه أيضًا ٢/٢٦٤ ، ٣/٣٦٥ ، ٤٥٣ ، والمقتضب ٣/١٥٨)٠

(٤) عند الجمهور ، ولامه واو ، لقولهم : حَمَوانِ ، وقيل لامُه ياءٌ ، من الحماية ؛ لأنَّ أحماء المرأة يحمونها ، ورُدَّ بتثنِيَتِها على (حَمَوَانِ) ، وفي إحدى لغاته (حَمْوٌ) وذهب الفراء إلى أنه (فَعْلٌ) ، ورُدَّ بالتثنية ، وبقصرِها المسموعِ ، وجمعِها على (أَفْعال) ، انظر دراستنا (تنبيهات الأشموني ٤١١-٤١٢)٠

(٥) دليل كونه (فَعَلًا) واويا : جمعُهم له على (هَنَوَات) ، وعُورض ذلك بجواز كونه كجَفْنة ، وجَفَنات ، وقيل دليله جمعهم لهُ على (أَهْنَاءٍ) ، واعترضه الرضي بعدم سماعه ؛ والقطعُ بأنَّه على (فَعَلٍ) قولهُم فيه (هَنَاةٌ) ، ولولا حركة العين ما قلبت اللام ألفا (السابق ، وشرح الكافية ١/٢٩٨)٠

(٦) ص ، ب (ذومال) -بالرفع- ، وأثبت المناسب إعرابًا عطفًا على إخوته٠

(٧) ضبط في (ص) - بفتح الواو ، ولم أتحقق أَعَنْ مذهبٍ ، أم تصرُّفٍ نسخي؟ فهي عند سيبويه : (فَعَلٌ) ، ولامها ياء ، وعند الخليل (فَعْل) ، ولامها واو ، وعند ابن كيسان : (ذَوَوٌ) بالفتح ، فحذف إحدى الواوين ٠٠٠ انظر (الكتاب ٣/٢٦٢-٣ ، والشجرية ٢/٤٢ ، الأشباه ١/٣٨ ، ١٨٣ ، والمرتجل ٥٩ ، والمخصص ١٣/٢٢٠ ، والهمع ١/٤٠)٠

والهاء[١] والياءُ تخفيفًا ؛ لغير علة ، والتخفيفُ فيها كونُ حرف العلة ثقيلا ؛ لينساغ[٢] النطق بهذه الأسماء.

ولا تُعربُ هذه الأسماء بالحروف إلاَّ ما دامت مضافةً[٣] ، فإذا أفردتَها عن الإضافة أعربتها بالحركات ؛ كقولك (هَذَا أخٌ ، وأَبٌ)-بالرفع ، و (رأيت أَخًا وأبًا) -بالنَّصب- (ومررت بأخٍ وأبٍ) -بالجر- ، وكذلك الباقى-.

وأما (ذُو مالٍ) فإنَّهُ لم يُستَعمل إلاَّ مُضَافا[٤] ، ولم يُفْردوه قَطُّ[٥] ؛ فلم يُعرَب لذلك إلا بالحروف.

وأما (الفَمُ) فإنك إذَا أضفتَه أعربتَه بالحروف -كما ذكرنا- فإنْ أفردتَه أبدلتَ من واوه ميما ، بعد إسقاط الهاء التى حُذفتْ تخفيفًا -كما تقدم- فيبقى[٦] (فَمٌ) -كما ترى- فتكون الميمُ عوضًا عن الواو التى هى عين الكلمة ؛ فتقول (هَذَا فَمٌ) ، و (رأيتُ فَمًا) و(أكلتُ بِفَمٍ) ؛ وإنما أبدلتْ الواوُ فيه ميمًا ؛ لأنَّهُمْ استثقلوا حركةَ الإعراب على حرف العلة[٧] ؛ لو قلت -فى الرفع- (هَذَا فَوٌ) ، بضم الواو -وفى

---

(١) والهاء تجرى مجرى حروف العلة فى خفائها ، ولذا أُبدلتْ منها الهمزةُ فى (ماء) ، كما تبدل من الألف ، والياء -كما سيأتى فى ٤/ ٣٨٦ - ٣٨٧ من المحرر).

(٢) د (لينصاغ) -بالصاد-تصحيف-.

(٣) إلى غير ياء المتكلم ، ويشترط أيضًا إفرادُها ، وقد أفادهما بتمثيله ، وأهمل شرط كونها غير مُصغرة ، وانظر (التصريح ١٠/٦٢) ، والآتى قريبًا.

(٤) أى إلى اسم جنس ظاهر ؛ إذْ وضعُها للتوصُّل إلى الوصف بأسماء الأجناس. (يس ١/٦٣) ولا تضاف إلى ضمير إلاَّ ضرورةً. انظر (ضرائر الشعر ، لابن عصفور ٢٩٣).

(٥) ابن الشجرى (الأمالى ٢/٤٣) : (لأنهم إنما صاغوه توصلًا به إلى الوصف بأسماء الأجناس ... فلزمت إضافته لهذا ؛ لأنهم لو أفردوه فاتهم ما حاولوه ، وأرادوه ؛ ولأنَّ إفرادَه كان يُسقِط واوه ؛ لسكونها ، وسكونِ التنوين) أهـ. وانظر (شرح المفصل ١/٥٣ ، والأشباه ١/٣١٠).

(٦) ص ، د (فبقى) ، والمثبت المناسب.

(٧) الثقلُ -وإن كان واردًا- ، فليست العلةُ مجردَ الاستثقال ، بل ما يُصارُ إليه من عدم النظير بتعرضه للحذف ، وبقاءِ الاسم على أصل واحد ؛ قال المبرد. (المقتضب ٣/١٥٨) (فإن أفردتَ لم يصلحْ اسمٌ على حرفين أحدهما حرفُ لينٍ ؛ لأن التنوين يُذهِبُ حرف اللّين ، فيبقى الاسمُ على حرف ؛ فتقول فى الإفراد : (فَمٌ) فاعلم ، فتبدل الميمَ من الواو ؛ لأنهما من مخرج واحد) أهـ ، وفى (درة=

النصب (رأيت فَوًا) -بفتحها- وفى الجر- (أكلتُ بِفَوٍ) -بكسرها- [لثقُل ذلك][1] ، فلما ثَقُلَتْ الحركةُ -وهى الضمة والكسرةُ ، والفتحةُ -على حرف العلة- وهو الواو- أبدلوها ميما فى الإفراد ، وأسقَطُوا الميم فى الإضافة ، وأعربُوه بالواو ، وسائرُ أخواته[2] فى الإضافة بالواوِ مُبَيَّنَةً -كما تقدم- وفى الإفراد بحذف الواو منها ، وتعربُ بالحركات.

واعلم أنه لا يجوز الجمع بين الميم والإضافة فى الفم ؛ حَيْثُ[3] ، لا تقول (هَذَا فَمُكَ) ، ولا (افتح فَمَكَ)[4] ، بل تقول (هَذَا فُوكَ) ، و(افْتَحْ فَاكَ) ، وقد جاء فى الشِّعر بإثبات الميمِ مع الإضافةِ ؛ قال[5]

الغواص ٩٠) (لم يَرَوْا إيقاعَ الإعرابِ عليه ؛ لئلا تَثْقل اللفظَةُ ، ولم يَرَوْا حذفه ؛ لئلا يُجْحِفوا به ، فأبدلوا من الواو ميمًا) أهـ.

(١) تتمة من (د) ، وحاشية (ص).

(٢) ص ، د (أخواتها) ، والمناسبُ ما أثبتُّ.

(٣) ص (حسب) ، ولا معنى له ؛ فلا غيرها يستعمل بالميم ، والمثبت من (د).

(٤) قصر المصنف هذا الاستعمال على الضرورة ، وأشهرُ من نَهَج هذا السبيلَ أبو على ، وتابعه ابنُ عُصفور ، وغيرُه من المغاربة ؛ قال أبو على -فى (البغداديات)- كما نقل البغدادى- (هذا الإبدال فى الكلام إنما هو فى الإفراد دون الإضافة فأُجْرِى الاضافة مُجرَى المفرد فى الشعر ضرورة) أهـ- أى فى البيت التالى- ، وهذاَ الاتجاه منه ومن غيره لم يُشايَعْ من كثيرين ؛ قال ابن مالك (والصحيحُ جوازُه على قلة) أهـ ، والمرادى ، والأشمونى ، والأزهرى (ولا يختص بالضرورة خلافًا لأبى على) اهـ ، والحريرى : (سُمِع عنهم الإضافةُ إلَى الميم) أهـ. والسيوطى (الصحيحُ ... جوازه فى الاختيار) أهـ ، وسندهم فى ذلك ما رواه مسلم (٣١/٨) ، والبخارى (٣/ ٣١) من قوله -ﷺ- (لَخلوُفُ فَمِ الصَّائمِ أَطْيَبُ مِنْ ريحِ المِسْكِ) ؛ وراجع (الخزانة ٤٥١/٤ ، وشرح العمدة ٤٠٥ ، والتوضيح ٢/ ٨٠ ، والأشمونى ٤١/١ ، والتصريح ٦٤/١ ، ودرة الغواص (٩١) ، والهمع ٤٠/١ ، والارتشاف ، ق١٢٧/ب).

(٥) رؤبةُ بنُ العجاج (الديوان ١٥٩/٣ - مجموع أشعار العرب) ، والخزانة ٤٥٢/٤ -محقق- ، وشواهد المغنى ٣٤٧ ، والتسهيل ٩ ، والرضى ٢٩٦/٢ ، ودرة الغواص ٩١ ، والدرر ١٤/١) ، وهو من أرجوزة طويلة يمدح فيها أبا العباس السفاح ، وقبله

كَالْحُوتِ لاَ يَرْوِيهِ شَئٌ يَلْقَمُهْ

(٤) يُصْبِحُ عَطْشَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ[١].

- وكان صوابُه (وفى البَحر فُوهُ)- ، وذلك لضرورة الشعر[٢].

فإذا أَضَفْتَ جميع[٣] هذه الأسماء إلى ياء النَّفس لم يُتَبَيَّنْ فيها /٦٤/ الإعرابُ ، فقلت (هذا أَخِى[٤] ، وأَبِى) ، و (رأيت أَخِى ، وأبى) ، و : (مررتُ بأخِى ، وَأَبِى) ؛ فلا يُتَبَيَّنُ الإعرابُ[٥] فى جميع ذلك إلاَّ بالعوامل الَّتى قبلها ؛ إنْ كان العامل رافعًا فهى مرفوعة ؛ كقولك (هَذَا أَخِى) هو مبتدأ وخبر ، وإنْ كان العامل ناصبًا فهى منصوبة ؛ كقولك (رأيتُ أَخِى) ، فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ ، و (مررت بأخى) جار ومجرور ؛ وكذلك الباقى ، بكَوْنِ الأول تَجْرى[٦] عليه العوامل ؛ وياءُ النفس - وما قام مَقَامَها من الأَسماء[٧]- مخفوضةٌ بإضافة الاسمِ الأول إليها.

---

(١) يروى فيه (ظمآن) بدل (عطشان).

من المعنى (يلقمه) يبْتلعه ؛ قيل فى تفسيره (لوجوده فى الماء إنما ضرب المثل بريِّهِ ، فقيل (أَرْوَىَ مِنْ حُوتٍ) ، ولعدم طاقته على مفارقة الماء ، قيل : (أَظْمَأ مِنْ حُوتٍ) ، كأن ملازمتهُ للماء إنما هى لشدة ظمئه) -عن البغدادى-.

-ويُضربُ الشاهد مثلًا لمن عاش بخيلًا مثريًا (الميدانى ٣/٥٣٣).

- الشاهد : (فَمُه) حيث استعمل (الفم) بالميم حالَ الإضافةِ على ضَرورةٍ فى قَوْلٍ ، وعلى اتساع قليلًا عند الكثر وقد مر.

(٢) تقديم هذه الجملة على التصويب أنسب.

(٣) عدا : (ذِى) -كما سبق- فى التزام كونِ مصحوبِها اسمَ جنسٍ ظاهرٍ.

(٤) د : (هَذَا أَبِى ، وَأَخى) -بتقديم الأب-

(٥) اتجاه المصنف غير واضح فى حركة ما قبل الياء ؛ هل هى حركة إعراب ، أو بناء ، أو بينهما؟ قيل بكل ذلك ؛ فقيل إنها حركة بناء ؛ لأنها لم تحدُثْ بعامل ، ولذا لا تختلف باختلاف العوامل ، وإن كان هذا بناء عارضًا لا يَطْرِدُ فى الكلمة البناء ، وقيل إنها حركةُ إعراب ؛ لعدم موجب البناء ؛ إذ الإضافة إلى مبنى لا توجب البناء ، ولا تجوِّزه إلا فى الظروف ، وما جرى مجراها ، فبقى على إعرابه ، وقيل أنها حركةٌ بينهُما ؛ لعدم وجودِ سببٍ للإعراب أو البناء (انظر الأشباه ١/٢٩١-٢٩٢ ، والمحرر ٢/١٨٧ ، وتعليقنا هناك).

(٦) د (يجرى) -بالياء- ، وهى غير منقوطة فى (ص).

(٧) ليس الكلام فى القائم مقامها ، بل فيها ؛ لخصوصيتها بالحكم المذكور.

وأما (الفَمُ) فإنك إذَا أضفتَه إلى ياء النَّفْسِ قلتَ فيه -فى الرفع- (هَذَا فِيَّ) بكسر الفاء، وتشديد الياء وفتحها، ويجوز كسرُها على ضعفٍ[١]، فيكون قولك (هَذَا) مبتدأ، و: (فِيَّ) خبَره مرفوعًا حُكْمًا؛ وتقول -فى الجر- (أكلتُ بِفِيَّ)[٢]، فتنطق به كما نطقتَ[٣] به فى الرفع[٤]، ويكون (أكلتُ) فعلًا وفاعلًا، و (بِفِيَّ) جارٌّ ومجرورٌ بالباء حكما؛ وتقول -فى النصب- (فَتَحْتُ فَایَ)[٥]-

---

(١) الرضى ٢٩٥/١ ش الكافية (جاء فى لغة يَربوع فيها الكسرُ مع الياء قبلها ... وهو عند النُّحاة ضَعِيفٌ) أهـ، وفى البيان ٥٧/٢: (كسرة ياء المتكلم لغةٌ لبعض العرب، حكاه أبو عليٍّ قُطْرب) أهـ، ونقلها الأشمونى عن (أبى عمرو بن العلاء، والفراء، وقطرب) (٥٤١/١)، وقرأ يحيى بن وثاب، والأعمش وحمزة: (بِمُصْرِخِيِّ - ٢٢ إبراهيم)، وأُنِكرتْ من كثير من النحويين، ووُهِّمَتْ؛ قال الزمخشرى: (... لكنَّه غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحةً حيثُ قبلها ألفٌ فى نحو (عَصَایَ) فما بالُها، وقبلها ياءٌ؟ ...) أهـ؛ وقد عرفناها لغةَ يربوع، فما ينبغى أن تُرَدَّ أوتُتَّهَم، والمعتدِلُون مِن رءوس المذهب على التجويز، بَلهَ التحسين، ورووا عليها أبياتًا (انظر الكشاف ٣٧٤/٢-٣٧٥، والمحتسب ٤٨/٢، والبحر ٤١٩/٥-٤٢٠، والتبيان ٧٦٨، والنشر ٢/ ٢٩٨، ٢٧٢).

(٢) وعليه قول أبى الدرداس (... أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيَّ) (ص البخارى ٣١/٥ - الشعب).

(٣) سقط من (د).

(٤) (فى الرفع) مكرر فى (د).

(٥) كذا، ولم أقف عليه لغيره؛ فالكلُّ مُجمع على ثَباتِ صورتها فى الأحوال الثَّلاث، وجمعُهم ينكر (فَتَحتُ فَایَ) بالسماع، والقياس؛ يقول ابن جنى (الخصائص ١٧٥/١) (لم يقولوا (رَأيتُ فَایَ)، وإنما يقولون: (رأيتُ فِيَّ)وخطأ ابن الشجرى ٤١/٢-٤٢ (كَسَرْتُ فَایَ) وأنكر ابن جنى على من أنشد شعرا لنفسه فيه (كَأَنَّ فَایَ)، وأبعده عن الفصاحة، وقال: (كأن هذا الإنسان حمل بضعفِ قياسَ قوله (كَأَنَّ فَایَ)، على قوله: (كَأَنَّ فَاهُ)، و(كَأَنَّ فَاكَ)، وأُنْسِيَ ما توجبه ياء المتكلم من كسر ما قبلَهَا، وجعِله ياءً) أهـ. (السابق ٧/٢)، كما حكى سيبويه (كَسَرْتُ فِيَّ)؛ ومن جهة القياس: أن الفاء فى (فُوكَ) يكون تابعًا لما بعده فَقَوِى سبَبُ قَلْبِهِ -كما يرى ابنُ يعيش-، وأنهم اعتزموا ترك الألف والواو قبلها، كما اعتزموا (ألاَّ تجئ هذه الياءُ إلاَّ بعد كسرٍ، أو ياءٍ، أو ألِفٍ لا تكون علمًا للنصب) أهـ. كما قال ابن جنى.

انظر: (ش المفصل ٣٨/٣، والخصائص ٧/٢، والأشباه ٢٢٩/٢، والرضى ٢٩٤/١-٢٩٥)؛=

بتخفيف الياء، وتحريكها، ويكون (فتحتُ) فعلًا وفاعلًا، و(فَاىَ) مفعولٌ، علامةُ نصبه الألفُ، ولا يجوز الإدغام؛ لأنَّ الألف لا تدغم فى الياء(١).

فصـــل

فإذا جمعتَ هذه الأسماء كلَّها جمعَ تكسير أعربتَها بالحركاتِ؛ فقلتَ (هؤلاءِ آباءٌ، وآباؤُك -بالرفع-، [وآخاءٌ](٢)، وآخاؤُكَ)، و: (رأيت آباءً، وآباءَك، وأخاءً، وآخاءَك) -[بالنَّصْبِ]-(٣)، و: (مررتُ بآباءٍ، وآبائِك، وآخاءٍ، وآخائِك) -بالجر-، وكذلك باقيها معربةٌ بالحركاتِ فى الجمعِ المكسر، والإضافةِ، وبالحروف فى حال الإفْرادِ، والإضافِة، وكذلك الفم تقول: (هذهِ أفواهٌ، وأفواهُك) -[بالرفع]- و: (رأيت أفواهًا، وأفواهَك) -بالنصب- مفعولةً، و: (مررتُ بأفواهٍ وأفواهِك) -بالجار والمجرور-، وظهرت الهاء التى كانت محذوفة فى الواحد -فى قولنا (فَوْهٌ)؛ لأن الجمع يردُّ الأشياء إلى أُصولها.

ومن العرب من يُجْرِى هذه الأسماءَ الخمسةَ(٤) بالألف فى الأَحوال الثلاث؛

وأقول: ما أورده المصنِّف -ما لم يعارضه عدمُ سماعه- له وجه من القياس؛ إذ لا سبب واضحٌ فيه للقلب والإدغام؛ كما هو مع الياء، والواو فى حالتَى: الجرِّ، والرَّفْعِ، وأنَّ الألف لا تُستنكر قبل الياء؛ كما فى (عَصَاىَ، وفَتَاىَ)؛ كما لم يدغموا فى نحو (مُسْلِمَاىَ)؛ لعدم الإخلال بالإعراب، فإذا لم يُسْتنكر وُقوع الألف قبلها، وأن عدم الإخْلال بالإعراب مراعىً، فبقاء الألف بهذين الوجهين متوجِّهٌ، وسائغٌ؛ فإن قيل بأن الألباس فى الرفع، والجرّ موجود.

قلنا: إن الإدغام فى الجر، والقلب والإدغام فى الرفع متحتِّمٌ، فوجب المصير إليه، واكتُفِى بالعامِل مفرِّقا، أما فى حال النصب فغيرهما، فلا غرابة فى بقائها، وانظر القسم الأول.

(١) انظر ١١٢/٢ - المحرر.

(٢) من (د)، وحاشية (ص)، واستعمالُ: (الآخاء) قَليلٌ، وقد ورد عليه قولُ بشر بن المهلب بن أبى صفرة (سر الصناعة١/١٦٧، والخصائص١/٢٠٨، واللسان (أخا))

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنَا إِذْ نُسِبْتُمُ ... وَأَىُّ بَنِى الآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهْ

(٣) زدته تمشيا بمقتضى منهجه.

(٤) سبق فى ١١٦/٢- المحرر، وهى لغة بنى الحرث، وخثعم وزبيد وغيرهم (الخضرى ٣٨/١) وإطلاقها المصنفُ فى الخمسة يُحترَزُ منه، فهى واردة فى الثَّلاثةِ لا غير: (الأب، والأخ، والحم) =

فيقول (هَذَا أباهُ) ، و : (رأيتُ أَبَاهُ) ، و : (مررتُ بأباهُ)٠ قال الشاعر

/٦٥/ إِنَّ أَبَــاهَــا وَأَبَــا أَبَــاهَــا قَدْ بَلَغَا فِى المجد غَايَتَاهَا [١]

فقال (أَبَاهَا)[١] [بالأَلِفِ ، وهو فى موضع جرّ][٢] ، وكذلك[٣] التثنية - أيضًا- يجرونها[٤] هؤلاء فى الأحوال الثلاث بالألف ، وقد تقدم جميع ذلك فى باب (التثنية)[٥]٠

• • وحاصلُ هذاَ البابِ :

أَنَّ هذه الخمسة الأسماءَ إعرابُها بالحروف : فى الرفع بالواو ، وفى النَّصبِ بالأَلِفِ ، وفى الجر بالياء ، وإنما أعربت بذلك ، لضعفها ، ولا تعرب بالحروف إلاّ فى الإضافة ، وأنها فى حالة الإفراد عن الإضافة تُعْرَبُ بالحركات (فى) الرفعِ والنَّصْب ، والجرِّ ، وإذا جُمِعتْ جمعَ التكسير أُعرِبتْ أيضًا بالحركاتِ ، وأَنَّ من العربِ من يُجرى هذه الأسماء بالألف فى الإعراب ، فى الرفع ، والنَّصْب ، والجرِّ٠



أما باقيها ، فلا ، (راجع الصبان ١/ ٧٠ ، والتصريح ١/ ٦٥ ، والخضرى ١/٣٧) ، وليُستَدْرَكْ بهذا ما سبق من المصنف ؛ نعم أطلقه الفارقى (الإفصاح ٣٧٦) ؛ قال (فتكون الأسماء الستة والتثنية فى الأحوال الثلاثة جميعها بالألف) أهـ ، ولكن القول ما تقدم٠

(١) (د) (وغايتاها) -سهو-٠

(٢) تتمة من (د) ، وحاشية (ص)٠

(٣) ص ، د (فى التثنية) ، والصواب المثبت٠

(٤) كذا التعبير٠

(٥) ٢/ ١١٧ (المحرر)٠

الباب الثانى عشر

فـــى المعانـــى[1]

اعلم أَنَّ معانِىَ الكلام كلها ستَّةٌ على قول كثيرٍ من النَّحويِّين ، وهى الخبرُ ، والاستخبارُ ، والأمرُ ، والنَّهىُ ، والدعاءُ ، والتمنِّى[2].

فأما حدُّ الخبر ، فهو كل لفظ احتمل الصدق والكذب. سُمِّىَ خبرا[3] ؛ مثال ذلك (زيدٌ قائمٌ) ، و : (قَعَدَ عَمْروٌ). هذا خبرٌ ؛ لأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أن يقال فيه : صَدَقَ أو : كَذَبَ ، وكذلك قولك -فى التَّعجب- (ما أَحْسَنَ زيدًا). هو خبر ؛ لأنه يحتمل الصدق والكذب[4] ، وكذلك النَّفْى فى قولك : (مَا قَامَ زيدٌ) هو خبر ؛ لأنه يَحْتَمِل الصدق والكذب ، وكذلك الشرط والجزاء فى قولك (إِنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عَمْروٌ) هو خبر أيضًا ؛ لأنه يحتمل الصدق ، والكذب[5].

والاستخبارُ هو : الاستفهامُ ، وحدُّه : طلبُ الخبر من المخبِرِ ، ويسمى أيضًا الطَّلَبَ[6] ، ويسمى الإنشاء[7] ؛ وله علامتان : الهمزةُ ،

---

(١) راجع (المفتاح ص١٣٣- ، والصاحبى ص٢٨٩ ، والشجرية ١/٢٥٤).

(٢) تبع المصنف فى هذه الستة نفسها أبا الحسن الأخفش ، وقد وقع فيمعانى الكلام اختلاف كبير ، فقيل لا تُحصر ، وقيل قسمان : خبرٌ ، وغيرُ خبر ، وقيل عشرة وقيل سبعة ، وقيل خمسة ، وقيل أربعة ، وقيل ثلاثة. (الاقتضاب ١٩-٢٠ والهمع ١/١٢) ؛ قال أبو حيان (الارتشاف. ق ١٢٥/أ) (وإذا حقق النظر فى هذه الأقسام رَجعتْ إلى الخبر ، والإنشاء) أهـ ، وقال الآمدى : (غاية المرام ص١١٧) : (ما ذكروه من أقسام الكلام ... أمكن أَنْ تُرَدَّ إلى قسمين ، وهما الطلب والخبر) أهـ ، وراجع : (شرح السعد ١/٧٢).

(٣) المفتاح ٧١ ، ٧٢ ، ١٨٣ ، أى ما كانت له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه. (شرح السعد ١/ ٧٢).

(٤) جملة التعجب باعتبار الأصل خبرية ، وأما الآن فإنشائية اتفاقًا (الخضرى ١/٧٧) ، وهى من نوع الإنشاء غير الطلبى (السعد ٢/٢٩).

(٥) قال السكاكى (المفتاح ص١٣٥) (الجملة الشرطية جملةٌ خبريةٌ مخصوصةٌ) أهـ.

(٦) الطلب اصطلاح يشمل ما عدا الخبر ، كما يُفْهمه ما سيأتى ، وانظر (السابق١٣٢)

(٧) وهو إنشاء طلبىٌّ ، والإنشاء أيضًا عامٌّ فى كل ما يرد مما عدا الخبر ، طلبيًا كان أو غير طلبى (إتمام=

و(هَلْ)(١)، تقول من ذلك -فى الهمزة- (أَقَامَ زَيْدٌ؟) (أَخَرَجَ عَمْروٌ؟) (أَعِنْدَكَ شئٌ؟)، وتقول فى (هل): (هَلْ لك مالٌ؟) (هلْ عليكَ دينٌ؟)؛ ألا ترى أَنَّ قولَكَ، (أقام زيدٌ؟، وهل لك مالٌ؟) استفهام؟ وهو طلب خبرٍ منْ مُخبِرٍ؟، وهو إنشاء -أيضًا-؛ لأنَّ المستفِهم أنشأ جملةً يطلب بها خبرًا من مخبِره.

ومما يجرى مجرى الاستفهام (مَنْ)، و(مَا)، و(أَيٌّ)، و(كَيْفَ)، و(مَتىَ) و(أَيْنَ)، و(أَنَّى)، و(أَيَّانَ)، (وكَمْ)/٦٦/ وسيأتى ذكرها فيما بعد -إن شاء الله- فى باب (الاستفهام)(٢)؛ تقول من ذلك: (ما اسمُكَ؟، ومن أَبُوك، وأَىَّ وقتٍ تأتينى؟ وكيفَ حالُكَ؟، ومتىَ الخروجُ؟ وأين مُنْصَرَفُكَ؟، وأَنَّى يكون سيرُكَ؟، و: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾(٣)، وكَمْ مالُكَ؟)؛ فجميع هذه الأسماء للاستفهام، وهى أسماء مبنيَّةٌ؛ لتضمنها همزة الاستفهام.

والأَمْرُ هو طلبُ الفعلِ من المأمورِ على وجه القَهْرِ(٤)، أو السؤالِ؛ فالقَهْرُ لمن هو دُونَك؛ تقول (قُمْ، واقْعُدْ، وقُوَما، واقْعُدا، وقُوموا، واقْعُدوا)؛ فهذا أمرٌ للمخاطب، ويكون الأمر للغائب -أيضًا-(٥)، وهذا كله لمن هو دونك.

والسؤالُ يكون لِمَنْ هو فوقَك، أو مثلُك؛ كقوله -تعالى- ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾(٦)، وقول القائل -فى الدعاء- (اللهمَّ اغفر لنا). (اللَّهم أَعْطِنا)،

الدراية ١٤٢-١٤٤) قال أبو حيان (الارتشاف ١٢٥/أ): (الإنشاء ما اتحد قيامُه بالذِّهنِ، والتلفظِ به زمانًا ووجودًا؛ كالطَّلب على أقسامه ...) أهـ، وراجع: (شرح السعد ٢٩/٢).

(١) انظر (المحرر ٢/ ٣٦٩، ٤/ ١٣٧).

(٢) راجع (المحرر ٣٦٩/٢ - وما بعدها).

(٣) القيامة: ٦

(٤) الأصل فى صيغته وضعًا الاستعمالُ فى الاستعْلاء على الحقيقة؛ إذْ هو المتبادَر للذهن عند الاستماع، وما سواه من المعانى، فباعتبار القرائن. انظر (مفتاح العلوم ص١٣٧، ومختصر المعانى ٢/ ٤٢)، وراجع (المحرر ٢٩/٤).

(٥) راجع (المحرر ٢٨/٤).

(٦) الفاتحة ٦، قال الزمخشرى (الكشاف ٦٧/١): (صيغة الأمر والدعاء واحدة لأن كل واحد منهما طلب، وإنما يتفاوتان فى الرتبة)أهـ، وانظر: (البحر ٢٧/١)

فهذا جميعُه سؤال ، ولفظُهُ الأمْر[١] ؛ وكقولك -لِمَنْ هو أَعْلَى منك- (أيُّهَا الملِكُ أَعْطِنِى ، وافعلْ بِى ، واصْنَعْ لِي) ؛ فهذا يجرى مجرى ما قلنا إنه سؤالٌ ، لا أَمْر[٢]٠

وتقول - فى المِثْلِيَّة- (أَعْطِنِى -يا صديقى- ، وافعلْ لِى) ، هذا أيضًا سؤال[٣] ليس بأمر ، ولكن لفظه لفظ الأمر ، وإِنْ كَانَ قد يُمِكن الأمر على المِثْل فى النادر[٤] ، ويجرى السُّؤَالُ[٥] كله فى البناءِ والإعراب مَجْرَى الأمر٠

واعلم أن الأمر ينقسم قسمين : أَمرٌ للحاضر ، وأَمرٌ للغائب ؛ فأمرُ الحاضر (قُمْ) ، و(اقْعُدْ) ، وهو الذى يكون مبنيًا على السكون عندَ البصريِّين ؛ والكوفيُّون يقولون : مَجْزُوم[٦] ، وإِذَا كان الفعل معتلاً ، قُلتَ (اغزُ ، وارمِ واخْشَ) ؛ فتحذفُ حرفَ العلة للبناء ، وهو الواو من : (اغْزُ) ، والياءُ من : (ارْمِ) ، والألف من (اخْشَ) ، وكذلك (قُومَا ، وقُومُوا ، وقُومِى) ؛ فحذفت النُّون للبناء -أيضًا- كما تحذف للجزم ؛ لأنَّ الأصل (تَقُومانِ ، وتقومُونَ ، وتقومِينَ) حذفت التاءُ فرقًا بينَ الأمرِ والخبرِ ، فصار : (قُومَانِ) ، فحذفت النُّون للأمر٠

فصار : (قُومَا) ، وكذلك : (قُومُوا ، وقُومِى) ، الحكم فيهما واحدٌ فى حذف التاءِ والنُّونِ ؛ وأمرُ الغائبِ /٦٧/ معربٌ بالجزم -بخلاف أمرِ الحاضرِ ، فإنَّهُ مبنىٌّ- ،

---

(١) الزركشى (البرهان ٣١٦/١) : (تقول فى نحو (اغفر لنا ، واهدنا) : فعلىٌ دعاءٍ ، أو سؤالٍ ، ولا تقولُ : فِعْلىٌ أمر٠ تأدُّبًا من جهة أن الأمر يستلزم العلو ، والاستعلاء) اهـ٠

(٢) الشجرى (الأمالى ٢٨٦/١) : (أصحابُ المعانى قالوا : الأمرُ لمن هو دونك ، والطلبُ والمسئلةُ لمن فوقَك ٠٠٠ وسَمَّوا هذه الصيغة إذا وُجِّهَتْ إِلى اللَّه -تعالى- : دُعَاءً ٠٠٠ وإذا كانتْ لمن فوقك من الآدميين سموها : سؤالا وطلَبًا) أهـ ، وانظر (المقتضب ١٣٠/٢ ، والصَّاحِبى ص٢٩٨ وش المفصل ٥٨/٧)

(٣) يسمى علماء المعانى الطلبَ من المساوى رتبة : الالتماسَ٠ انظر (مختصر المعانى ٤٤/٢)٠

(٤) إذْ الاستعلاءُ لا يستلزم العُلُوَّ ؛ فيجوز أن يتحقَّقَ مِنَ المساوى٠ بل من الأدنى ، أفاده السعد (السابق -ذاته)٠

(٥) ص ، د : (الأمر) ، وهو سهو٠ صوابه ما أثبت٠

(٦) سترد دراسته مستوفاة فى (٣٠/٤ المحرر)٠

والجازم لأمر الغائب اللام[١]؛ ومثال ذلك (لِيَقُمْ زَيدٌ) و(لِيَخْرُجْ عَمروٌ) وقوله - تعالى- ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[٢].

وكان الأَصْل (لِيقومُ زيدٌ) -بضم الميم- و(لِيخرجُ عَمْروٌ) -بضم الجيم- ولِيَطَّوَّفُونَ -بإثبات النُّون- ، فحذفتْ الضَّمةُ من (يَقُومُ)، و(يَخْرُجُ)، والنون من (يطَّوَّفُونَ)؛ لدخول اللام؛ لأنَّها جازمةٌ، وحُذِفَتْ الواو من (يَقُومُ)؛ لالتقاء السَّاكِنيْنِ، وهما الواوُ والميمُ، وكذلك كلُّ ساكنيْنِ التقيا حُذِفَ أحدهما[٣]، أَوْ يُحَرَّك بالكسر[٤].

والنَّهْيُ، هو طلبُ تَرْكِ الفعل من المنهيِّ على وجه القهرِ[٥] أو[٦] السؤال؛ فالقَهْرُ قولك- لِمَنْ هو دُونَك- (لا تَقُمْ)، و(لا تقْعُدْ).

والسُّؤال قولك -لمن هو فوقَك[٧]- (اللَّهم لا تعذِّبْنِي). (اللَّهم لا تخزني يوم القيامة، ولا تَهْتِكْ لى سْترًا)، وكقوله -تعالى- ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾، ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾[٨].

وكذلك تقول -لمن هو فوقك من بنى آدم- (لا تُهنِّى أَيُّهَا المَلِكُ)، و(لا تقطعْنِى بِرَّكَ أَيُّهَا الأَمِيرُ، ولا تُهْمِلْنِى)؛ كل هذا لفظُه النَّهْيِ، وهو سؤال مجزومٌ بـ

---

(١) راجع ما سيأتى (٤/٣١-المحرر).

(٢) الحج ٢٩، وسترد فى (٤/٣٣ - المحرر).

(٣) يقصد المتقدِّم منهما. وهو من تعبيراته كما يأتى منه مرارًا.

(٤) الحذف إذا كان الأول لينًا، والكسرُ إنْ لم يكنْه. وانظر (المحرر ٤/٤٤٢).

(٥) انظر ما سبق فى (الأمْر)، فأمرهُما واحد فى الحقيقة، وغيرها. وقال الشجرى ١/ ٢٥٤: (وقومٌ جعلوا النَّهى داخلًا فى حَيز الأمر قالوا لأنك إذا قلت: لا تأكل، كان بمنزلة قولك (دع الأكل) وعند قوم من المحققين: أن الصيغتين تدلأن على معنيَيْنِ كل واحد منهما قائمٌ بنفسه، وإنْ اشتركا فى بعض المواضع) أهـ، وانظر (الصاحبى ٣٠٢، والمغنى ١/١٩٩).

(٦) ص، د (والسؤال)، والمثبت المناسب كما سبق فى الأمر.

(٧) وأيضًا الالتماس من المساوى، انظر (التصريح ٢/٢٤٥، والمرادى ٤/٢٢٥).

(٨) البقرة: ٢٨٦، وفى ص، د وبتقديم الاستشهاد الثالث على الثانى، وأثبت ما فى ترتيب الآية الكريمة.

(لا) التى للنَّهْى ؛ لأنَّهَا عاملةٌ فيه الجزمَ.

وكذلك (لا تَغْزُ)، و(لا تَرمْ)، ولا (تَخْشَ)، ولا (تقُوموا)، و(لا تقُوما) و(لا تقُومى)، فحذفت حروف العلة، والنون للجزم[1] -على ما تقدَّم فى الأمر- وعلى ذلك قياس جميع ما جاء من النهى.

والدُّعاء، [وهو النِّداء][2]، ويختص بمن يعلم؛ كقولك (يا أَللَّهُ) و(يَارَبُّ)، و(يأَيُّها الناسُ)، و(يَأَيُّها الذينَ آمنُوا)، و(يا زيدُ)، و(يا عمروُ)؛ وإنما جعلنا (النِّدَاء) قسمًا خاصًا؛ لأنَّهُ ليس بِخبرٍ، ولا استخبارٍ، ولا أمرٍ، ولا نهيٍ، فلذلك أُفْرِدَ له قسمٌ[3].

وقد يقع النِّداء على مالا يعقل؛ كقولهم: (يا دارُ. أين سُكَّانك؟)[4]، وقول الشاعر[5]

فَحَيِّ -وَيْحَكَ- مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ[6]

وقول الآخر[7]

---

(١) راجع (المحرر ٢/ ٨٩).

(٢) تتمة من (د)، وحاشية ص) بخط ناسخها.

(٣) قال ابن الخشاب (المرتجل ١٩٢) (النداء ليس بخبر؛ لأنه أصل من أصول الكلام لا يحتمل الصدق، ولا الكذب، ولهذا عُدَّ ركنا من أركان الكلام) اهـ.
وقد جعله السعد (مختصر المعانى ٢/٤٧) من أقسام الإنشاء الطلبى، وقال ابنُ الشجرى ١/ ٢٥٤: (أدخل قوم النِّداء فى باب الأمر ... وليس هذا القول بشئ ...، وقال بعضُهم النداء خبرٌ من وجه، وغيرُ خبرٍ من وجه) أهـ، وانظر (ابن يعيش ١/١٢٧، والمغنى ٢/ ٤١، والنحو الوافى ٤/٧).

(٤) بخروج النِّداء عن معناه الحقيقى إلى معنى التحسُّر، أو التوجُّع، أو التلذُّذ، راجع (مختصر المعانى ٢/٤٢).

(٥) كثير عزة. وسيرد الحديث عنه فى (٣/٢٠٣-المحرر).

(٦) صدره:

حَيَّتْكَ عَزَّةُ بَعْدَ الْهَجْرِ، وانْصَرَفَتْ

والشعر من بحر البسيط.

والشاهد هنا (يَا جَمَلُ) فى خروج النداء لغير العاقل مجازا.

(٧) عنترة من معلقته، راجع (الديوان ص١٥، وشرح القصائد السبع ص٢٩٦، وجمهرة الأشعار=

يَـا دَارَ عَـبْـلَـةَ بِـالْـجِـوَاءِ تَـكَـلَّـمِـى[1].

وإنَّما ذلك على سبيل المجاز[2]، وتنزيل المنادَى /٦٨/ فى ذلك مَنْزِلة من يعقل.

والتَّمَنِّى[3]، قولك (لَيْتَ زيدًا عِندنا)، و (ليتَ اللهَ يغفرُ لِى)، وكذلك قولهم (أَلَا مَاءَ باردًا عندَك)، فهذا تمنٍّ؛ لأنَّك تودَّدْتَ بهذينِ الحرفينِ شيئًا ليس معك.

وللتمنّى علامتان[4]؛ إحداهما (لَيْتَ)، والأخرى: (أَلَا)، وقد تكون (لَوْ) للتَّمنىّ؛ فتقول (لَو كان لِى مالٌ)، و (لَوْ أَنَّ اللهَ يغفرُ لِى).

•• حاصلُ هذاَ البابِ:

أن المعانِىَ سِتّة خبرٌ، واستخبارٌ، وأمرٌ، ونَهْىٌ، ودعاءٌ، وتَمنِّى[5]؛ وأن الأمر ينقسم قسمين أمرٌ للغائب معرَبٌ مجزوم باللام، وأمر للمخاطب مبِنىٌّ على الوقف، والجميعُ مشروحٌ فى الباب.



ص٩٤ وجواهر الأدب ٢/٥٣، والعِقد الفريد ٥/١٥٤، وشواهد المغنى ٤٨٠، والمعلقات العشر ص١٣٧).

(١) عجزه:

وَعِمِى صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِى

من اللغة الجِوَاء بلد يسميه أهل نجد: جِواءَ عُدَيْنَةَ، والجِواء أيضًا جمع جَوّ البطنُ من الأرض الواسعُ فى انخفاض. والبيت من بحر الكامل. والشاهد: مناداةُ غيرِ العاقل مجازا.

(٢) أبو حيان (البحر ٥/٢٢٨: (هذا النِّداء، والخطابُ بالأمر استعارة مجازيَّةٌ، وعلى هذا جمهور الحُذَّاق) أهـ.

(٣) مختصر المعانى ٢/٣٩.

(٤) العلامة الموضوعة له: (لَيْتَ) وحدها، أما غيرها فمولَّدٌ بمعونةِ القرائن. (المفتاح ص١٣٢، والسابق ذاته، والمحرر ٤/ ١٢٤).

(٥) كذا بالياء، والقياس حذفها (تَمَنٍّ).

البابُ الثالثَ عشَرَ
فى أَقسام الأَسماء فى الإِعراب[(١)]

اعلم أن الأسماء الظاهرة المعربة على تسعة[(٢)] أنواعٍ

•• **النَّوع الأَول منها**

ما يَستَوْفِى حركاتِ الإعراب مع التنوين، وهو كل اسمٍ متمكنٍ آخرُه صحيحٌ؛ مثل (زيدٌ، وعمروٌ) تقول فيه (قام زيدٌ)، و(مررت بزيدٍ)، و(رأيت زيدًا)، وما أشبه ذلك مما آخره صحيح، ليس فيه من حروف العلة شئ؛ كـ (جعفرٌ، وسفرجلٌ، وجحمرِشٌ، ورجالٌ، وأبطالٌ)، وما أشبه ذلك فإنه يجرى مجرى: (زَيْدٌ) فى الرَّفع، والنَّصب، والخفض والتَّنوين، ويسمى هذا المتمكِّنَ الأَمْكَنَ؛ لأنه يَسْتوفِى حركاتِ الإعراب مع التنوين[(٣)].

•• **النَّوع الثَّانِى:**

ما يستوفِى حركاتِ الإعراب من غير تَنْوينٍ، وهو كلُّ اسم فيه ألفٌ ولامٌ، أو مضاف إلى اسم ظاهر أو مضمر -ما خلا ياء النفس[(٤)]-؛ مثال ذلك -فيما فيه الألفُ واللَّام-: (قَامَ الرَّجُلُ، والغلامُ) -بالضم- و (رأيتُ الرجلَ والغُلامَ) -بالفتح-، و (مررتُ بالرجلِ والغُلامِ) -بالكسر-.

---

(١) راجع فيه (الجمل الهادية لابن بابشاذ. ق ١٠، وما بعدها.

(٢) ص، د: سبعة وهو سهو. صوابه المثبت، كما عدَّدَها، ونص عليها فى الحاصل وزاد ابن بابشاذ (الجمع بالألف والتاء) فكانت عنده عشرا.

(٣) فى اللسان -مكن (معنى قول النحويين فى الاسم إنه متمكِّنٌ. أى أنه معرب كعمرو، وإبراهيم، فإذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الأمكن، كزيد، وعمرو، وغيرُ المتمكن: هو المبنىُّ، ككيف، وأين) أهـ، وانظر (ش المفصل ٥٧/١، وأسرار العربية ص ٥٥، والتصريح ٢/ ٢١٠).

(٤) (الجمل الهادية ق١٣)، وقد حدد المصنف المنصرف بما يدخله الحركات الثلاث، والتنوين، وغير المنصرف: ما امتنع فيه الجر والتنوين (٢٠٢/٢-المحرر) فساغ له أن ينوع هذا النوع الثانى، فلا يقال له منصرف، ولا غير منصرف، وقد قيل بكل ذلك. انظر (الأشباه ٢٩٣/١-٢٩٤).

وتقول -فى المضافِ إلى الظَّاهر- (هذَا غلامُ زيدٍ)، و (رأيت غلامَ زيْدٍ)؛ فالاسمُ الأولُ، وهو (الغُلَامُ) يجرى بتصاريف الإعراب -كما ترى- بالرفع والنصب والجر، والاسم الثانى هو (زَيْدٌ) الذى (الغُلَامُ) مضافٌ إليه مجرورٌ/٦٩/ أبدا لا يتغير عن جَرِّه ما دام مضافا.

وتقول -فى الإضَافِة إلى المُضْمر- (هذا غلامُكَ وصاحبُكَ)، و (مررتُ بغلامِكَ وصاحِبك)؛ فالاسم الأول يجرى بتصاريف الإعرابِ -على ما تقدم- و(الكاف) هى الاسم المضمر فى موضع جرٍّ بإضافة الاسم إليها.

بدليل أنَّكَ لو وضعتَ مكانها ظاهرا، وقلت -فى مقام قولك (غُلَامُكَ) (غُلَامُ زيدٍ) لظهرَ الجر فى (زَيْدٍ) الذى هو فى موضع الكاف، وكذلك (غُلَامهُ، و[غلامُنا][1]، وغلامُهم)؛ هذه الضمائر كلها مجرورةٌ -كما تَقدَّم فى الكاف-.

فإن كانت الإضافة إلى ياءِ النَّفس بطَل الإعرابُ فى اللَّفظ، وهو باق فى الحكم[2]، كقولك: (هذا غُلامِى، وهذا أَخِى)، و: (رأيتُ غُلَامِى، [وأَخِى][3])، و: (مررتُ بِغُلَامِى وأَخِى)؛ فالإعرابُ على الأخ، والغُلام حكمًا، لا لفظًا، ولا يتميَّز إلاَّ بالعامِل الدَّاخل عليه.

فقولك[4] (هَذَا غُلَامِى) مرفوعٌ بالابتداء والخبرِ، و: (رأيتُ غُلَامِى)

---

(١) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) أى هو مقدر، كما يفهم منه، قال ابن هشام (الجامع ص١٧): (وكالمقصور، نحو غُلامِى) أهـ، أى فى تقدير الحركات الثلاث؛ وينبغى أن يُستثنى منه المثنىّ، وجمعُ المذكر السالم فهما معها باقيان على إعرابهما؛ والقول بتقدير الحركات الثلاث هو قول الجمهور؛ ومنهم من يقول ببنائه، وإليه ذَهَب الجُرجانى، وابن الخشاب؛ ومنهم من يقول إنه لا معرب ولا مبنى، وإليه ذهب ابن جنى، ومنهم من يقول بتقدير الحركة فى الرفع والنصب وبالكسرةِ الظاهرة جرًّا، وبه أخذ ابن مالك قال: (هذا عِنْدى هو الصحيح، ومن قدَّر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه، ولا حاجةَ إليه) أهـ، قال أبو حيان (ولا أعرف له سلفا فى هذا المذهب) أهـ، انظر (التسهيل ١٦١، وشرح عمدة الحافظ ص٤٠٠ (حاشية)، وارتشاف الضرب ص٩٠٨، والمرادى ٢/٢٩٧، والأشمونى ١/٥٤١، والصبان ٢/٢٨٣).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ص، د: (كقولك)، وهو تصحيف، والمناسب ما أثبت.

منصوبٌ بالمفعولية و (مررتُ بغلامِى) مجرور بالباء[١].

• • النَّوع الثالِثُ :

كلُّ اسم آخره ياءٌ قبلَها كسرةٌ[٢] ؛ نحو (عمٍ ، وَشَجٍ ، وقاضٍ ومُشْترٍ ، ومُسْتَدْعٍ).

وتُسمَّى : الأسماءَ المنقوصَةَ ، وإنما سُمِّيَتْ منقوصةً ؛ لأَنَّها نقصت من الإعراب الرَّفع ، والجرَّ[٣] ، وثبت فيها النَّصبُ.

مثال ذلك : (هَذَا عمٍ ، وقاضٍ ، ومُشْتَرٍ ، ومُستَدْعٍ) ؛ فقولك (هذا) مبتدأ و(عَمٍ) خبر[٤] يحكم على موضعه بالرفع ، وما بعده معطوفٌ عليه ، ولا يدخله لفظ الرفع إلا فى ضرورة الشعر[٥].

وتقول -فى الخفض- (مررتُ بعمٍ ، وشَجٍ ، ومُشْترٍ ، ومُستدعٍ).

---

(١) د : (بالياء) -تحريف-.

(٢) فى أسرار العربية ص٥٧ ، (ما كان فى آخره ياء خفيفة قبلها كسرة) أهـ ، والقَيْد بالخفيفة أدقّ ؛ ليخرج نحو : (دَعِيٍّ ، ونَبِيٍّ ، وشَقِيٍّ) ، والمنسوب ، وقَيَّده ابن مالك بالاسم المعرب ، احترازا من نحو (الَّذِي) -وبالياء اللاَّزمة. احترازا من نحو (بَنِى عمرو) ولَهُ وجاهتُه (انظر شرح العمدة ص٣٤).

(٣) الأسرار (٥٧) ، والفصول ١٥٩ ، والجمل الهادية ق١٩ ، نفس العلة ، وعلَّله ابن يعيش بنقص شيئين : حركةً وحرفًا ؛ فالحركةُ : الضَّمةُ ، أو الكسْرَةُ ... والحرفُ الياءُ (٥٦/١) ، وما هنا أولى ؛ إذ الحذف فى الحركتين لازم ، وفى الياء أولى فى أحد وجهيه ، وغير الأولى فى الوجه الآخر ، فالتعلق بما علَّله المصنف وغيره أقرب.

(٤) د : (خبره).

(٥) نقل الرضى عن قوم من العرب أَنَّهُمْ يُجْرونَ الواو ، والياء مُجْرى الصَّحيح فى الاختيار (ش الشافية ١٨٢/٣) ، والمتَّجهُ فيه قصرُهُ على الضرورة ، وليس الحكم مقصورا على الرفع بل الجرِّ ايضًا -كما يأتى قريبًا ، وفى الضرائر (٢٤٧/٤-المحرر)-ومن الرفع قول حسان يمدح أبا بكر

والثانِىُ التَّالِىُ المحمودَ مشْهَدُهُ ... وأولُ الناسِ قِدْما صَدَّقَ الرسُلاَ

(الروض الأنف ٣٨٨/١) ثم انظر (الهمع ٥٣/١ ، والدرر اللوامع ٢٩/١-٣٠) - كذا أوردوه على أنه مرفوع وهو خطأ منهم ؛ إذْ هو منصوب عطفًا على منصوب فى بيتين سابقين ، وانظر (الديوان ٢١١-٢١٢).

وفى النَّصب (رأيت عَمِيًا، وشَجِيًا، وقاضِيًا، ومستدعِيًا)؛ فتثبت الياء فى جميع ذلك فى حالة النصب، ويثبتُ النَّصب عليها، وانحذفت الياءُ من جميع ذلك فى حالة الرفع، والجرِّ؛ ألا ترى أن أصل قاضٍ (قَاضِيٌ)، وأن أصل داعٍ (دَاعِيٌ)، ومُشترٍ (مُشْتَرِيٌ)، ومُستَدْعٍ (مُسْتَدْعِيٌ) -بالياء مثبتةً مُحَرَّكةً فى جميع ذلك؟؛ لأنه مشتق من (قضَىَ يقضِى)، ومن (اشترى يشترِى)، ومن: (استَدعَى /٧٠/ يَستَدْعِى)٠

فإن قيلَ لِم حذفتْ الياءُ فى الرفعِ والجرِّ من هذه الأمثال، قيل حذفت لاستثقال الرفع والجر عليها؛ من حيث إِنَّك[1] إذا قلت (هذا قاضٍ)، فأصله (هذا قاضيٌ) -بالياء والضمة والتنوين-، فثقُلت الضمة على الياء المكسورِ ما قبلها، فحذفتْ الضَّمةُ، فبقى (قَاضِيْنْ) -بالياء مسكنةً، والتَّنوينِ أيضًا ساكنا الذى[2] هو نونٌ ساكنة فى النطق دون الخط، فحذفت الياءُ؛ لالتقاء الساكنين، والساكنَانِ الياءُ والتَّنْوين[3]، فبقى (قَاضٍ) -بكسرة الضَّادِ، والتنوينُ بعدَها كأنَّهُ نونٌ ساكنةٌ يُلفَظُ بها لفظًا من غير إثبات لها خَطًّا، وأما الياءُ التى هى حرف إعرابٍ، فقد حذفت أصلا، فلذلك امتنع هذا المعتلُّ من دخول الرفع والجر عليه بحذف[4] الياء منه٠

وتقول -فى الجَرِّ- (مررتُ بقاضٍ). أصله (قَاضِي) -بالياءِ، والكسرةِ، والتَّنوين، فثقُلَتْ الكسرةُ على الياءِ المكسورِ ما قبلها، فحذفتْ الكسرةُ[5]،

---

(١) ص (أنك) -بفتح الهمزة- وهو مرغوبٌ عنه٠

(٢) كذلك التعبيرُ بالفصل بين الصفة والموصوف، وهو قبيح فى النثر، ومنه شعرا قولُ طرفة (الديوان ص٣٢، فقه اللغة للثعالبى ص٢٠٩)٠

وَكَرِّى إِذَا نادى المضَافُ مُحنَّبًا كذئْبِ الغَضَا -نَبَّهْتَهُ- المتورِّدِ٠

ووقع فى قوله الزجاج (المعانى ٣٠٧/٢): (وموضع الكافِ نصبٌ التى فى أول كذلك) أهـ، وانظر القسم الأول من هذا البحث٠

(٣) انظر الفراء (معانى القرآن ٢٠١/١)، و(ابن يعيش ٥٦/١)٠

(٤) الباء للسببية؛ إذ بحذف حرف الإعراب، وهو الياء لم يعد للضمة والكسرة محل

(٥) ص (الضمة)، وهو سهو، والمثبت من (د)٠

فصار : (قاضِيْنْ) ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، لالتقاء الساكنين -على ما تقدم- فصار : (مررتُ بقَاضٍ) ؛ ففى[١] حالة الرفع والجّر بضادٍ مكسروةٍ والتنوينُ بعدَها من غير ياء[٢].

وفى حالة النَّصْب تخف الفتحة على الياء ؛ فلذلك لم تحذف ، وصَحَّتْ[٣] فى حال النَّصب ؛ فقلتَ : (رأيت قاضِيًا ، ومُشْترِيا ، ومُستدْعِيًا) ، وكذلك جميعُ ما وَرَدَ عليك من هذا الباب ؛ وإنما خُصَّتْ الياءُ بالحذف دون التنوين ؛ لأن الكسرة التى قبلها تَدُلُّ علَيْها ؛ والتَّنوينُ لو حُذِفَ لم يَبْقَ ما يدلُّ عليه ؛ ولأنَّ التنوين علامةُ الصَّرْفِ ؛ من حيثُ إِنَّه[٤] دخل على الأسماءِ المتمكِّنَة للفرق بين ما ينصرف ، ومالا ينصرف ، والياءُ لا معنىَ لهَا ؛ فلذلك خُصَّتْ بالحذْفِ[٥].

فصـــل

وإذا دخلت الألفُ واللَّامُ على جميع المنقوص ثبتتْ الياءُ ساكنةً - فى موضع الرَّفع والجرِّ- ، ولا يقع فيها رفعٌ /٧١/ ولا جرٌّ ؛ لأن الرفع والجر ثقيلان على الياءِ المكسورِ ما قبلها ؛ فتقول (هذا القاضِى) ، و : (مررتُ بالقاضِى) -بإسكان الياء- ؛ وتقول -فى النَّصب- (رأيتُ القاضِيَ) -بنصب الياء- ؛ لأنَّ النَّصب خفيفٌ ، فلذلك لم يثْقُلْ على الياء ، وثقل عليها[٦] الرَّفعُ والجَرُّ ، وانحذف التنوين من هذا النَّوع ؛ لأن فيه الألفَ واللامَ ، والألفُ واللَّامُ والتَّنوينُ لا يجتمعان.

---

(١) ص ، د : (فى) ، وأثبت الفاء تفريعًا عما سبق ، وهو قصده.

(٢) الإنصاف ٦٤٩

(٣) لعله يقصد وسلمت من الحذف.

(٤) ص ، د (أنَّهُ) -بفتح الهمزة- وقد مر له نظائر.

(٥) انظر العلتين نفسهما فى (أسرار العربية ص٥٧) ، ثم قال : (فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخلْ لِمعنى أولى مما دخل لمعنىً) اهـ.

(٦) ص ، د : (فى الرّفع والجر). ولا معنى لـ(فى) ههنا.

فصل

فإذا[١] وقَفْتَ على ما ليس فيه[٢] ألفٌ ولامٌ قلتَ (هذا قاض)، و (مررتُ بقاضْ) [-بسكون الضاد-][٣]، و: (رأيت قاضيًا)؛ حذفتَ الياءَ في حالة الرَّفع والجرِّ، وتركتَ الضادَ ساكنةً.

ولك فيه وجهٌ آخرُ، وهو أَنْ تقول (هذا قَاضِي)، و(مررتُ بِقَاضِي) -بإثبات الياء ساكنةً-؛ والأولُ أَجودُ[٤].

وإنْ وقفت على ما فيه الألف واللام قلتَ: (هذا القاضِي)، و(مررت بالقاضِي)، و(رأيت القاضِي) -بإثبات الياء ساكنة-

ولك فيه وجه آخر أَنْ تَقُولَ (هذا القاضْ)، و:(مررتُ بالقاضْ) و: (رأيت القاضْ)[٥]- بحذف الياء[٦]، وإسكانِ الضَّاد؛ والأولُ

---

(١) د: (إذا).

(٢) سقط من (د): (فيه).

(٣) تتمة من (د) وحاشية (ص) بخط الناسخ.

(٤) (الكتاب ٤/١٨٢-١٨٣ محقق، وش المفصل ٩/٧٥، والتسهيل ٣٢٩، والمرتجل ٤١-٤٢)؛ ومذهب سيبويه أن حذف الياء أجودُ إجراءً للوقف على الوصل؛ لأن الوصل هو الأصل، ومذهب يونس أن إثبات الياء أجود؛ لأن الياء إنما حُذِفتْ؛ لأجل التَّنوينِ، ولا تنوينَ فى الوقف، فيرجح رد الياء (عن الكتاب، وأسرار العربية ص٥٨)، ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين، أو الفاء، فإن كان نحو (مُرٍ، ويَفٍ) علمًا، تعين الإثبات وقفًا (المقرب ٢/٣٠، والأشمونى ٢/٥١١ ط الحلبى، والصبان ٤/٢٠٨).

(٥) سبقت جملة النصب جملة الجر فى (د).

(٦) كذا ورد. وهو اتجاه غيرُ مُشايَعٍ، وكأنَّ الإجماعَ على الإثبات؛ قال سيبويه (٤/١٨٤) (وأما فى حال النصب فليس إلا البيان) أهـ، والرضى (٢/٣٠٠ ش الشافية): (... لا كلام فى أنَّه لا يجوز حذف يائِه، بل يجب إسكانه) أهـ، وابن يعيش ٩/٧٥: (وأما النَّصب فليس فيه إلا إثباتُ الياء؛ لأنَّها قد قَوِيتْ بالحركة فى حال الوصل، وجرت مَجرى الصحيح فلم تحذف فى حال الوقف) أهـ، وانظر (الهمع ٢/٢٠٥-٢٠٧، والجامع ٢٢٦)؛ نعم وَرَدَ ما يُثبت ما أورده، ولو على نَدْرَةٍ؛ فى اللسان (لَوَمَ) حكى عن الفراء: (أن لغة لقوم يقولون (رأيت قاضْ، ورامْ) أهـ، وقال المرادى

أَجْوَدُ[(١)].

•• النَّوع الرابعُ وهو المقصُور[(٢)]

ومعنى قولنا (المقصُورُ) أَنَّه قُصِرَ عن جميع الإعراب؛ لأن القصر فى اللغة المَنْعُ، وهذا قد مُنِعَ[(٣)] عن الإِعرابِ، فلهذا سمى مَقْصُورًا[(٤)].

مثال ذلك (هذِه عَصًا، ورحًى، ومَوليً، ومُشتَرىً، ومُسْتَدْعىً)[(٥)]، و (رأيتُ عصًا، ورحىً، ومولىً، ومُشترىً، ومُستدْعىً)، و (مررت بعصًا، ورحىً، ومولىً، ومُشترىً، ومستدعىً)؛ فقد ترى كيف اختلفت عليه العوامل، ولم يتغيَّر عن لفظه؛ ولا يَتَبيَّنُ فيه إعرابٌ؛ لكونه مقصورًا فى آخرِهِ ألفٌ، بل يحكم عليه بالإعراب حكمًا على قدرِ العامل، وكذلك جميعُ المقصورِ.

وأما التَّنْوين فلا يحذف من الاسم المقصور إلاَّ مع الألف واللام [أ][(٦)]و

(التوضيح ١٦٢/٥) (وينبغِى لمن قدَّر فتحة الياء فى النصب أن يقِفَ بالوجهين) أهـ، وقال أبو حيان (الارتشاف ق١٢٠/أ): (ومن قال (رأيت القاضِى) بإسكان الياء، فينبغى أن يقِفَ بالوجهين كحالة الرفع والجر) أهـ، وانظر الصبان (٢٠٧/٤).

(١) سيبويه (١٨٣/٤): (فإذا لم يكن فى وضع تنوين، فإن البيان أجود فى الوقف، وذلك قولك هذا القاضِى، وهذا العَمِى؛ لأنها ثابتة فى الوصل) أهـ، وانظر (معانى الفراء ٢٠١/١، والبحر المحيط ٣٧٠/٥، والمرتجل ٤١-٤٢).

(٢) قَصَرَهُ على النوع الأول من نوعَىْ المقصور. وهو ما وقعت فيه واو، أو ياء متطرفة بعد فتح فتقلب ألفا. والنوع الثانى سيأتى. وراجع المخصص (١٠٢/١٥).

(٣) د: (امتنع)، وهو صواب أيضًا.

(٤) ابن الأنبارى (الأسرار ص٥٩) نفسه، وقال الرضى (٣٤/١ ش الكافية) (سُمِّىَ مقصورا؛ لكونه ضِدَّ الممدود، ولكونه ممنوعًا من مطلق الحركات، والقصرُ المنعُ، والأول أولى؛ لأنه لا يُسمَّى نحو (غُلامِى) مقصورًا، وإن كان ممنوعًا من الحركات الإعرابية أيضًا) أهـ، وانظر ١٧٤/٢ - منه- ونحوه فى التوضيح ١١٢/١، وقال الأزهرى (التصريح ٩٠/١) (... فَعَلَى هذا لا يسمى نحو (يَسْعَى) مقصورا، وإن كان ممنوعًا من ظهور الحركات فيه، لأنه ليس فى الأفعال ممدودٌ) أهـ. وانظر (ش المفصل ٣٨/٦، والأسرار ٥٩).

(٥) أى فى الثلاثى، والرباعى، والخماسى، والسداسى.

(٦) زيادة يقتضيها التنويع.

الإضافة[1] ؛ والعلةُ امتناع لفظ هذا المقصورِ من الإعرابِ : أنك إذا قلتَ (هَذه عَصًا) فأصله (هذه عَصَوٌ) -بواو مضمومةٍ مفتُوحٍ ما قبلها- ، و (رأيتُ عَصَوًا) - بواو مفتوحةٍ ، مفتوحٍ ما قبلها- و : (مررتُ بعَصَوٍ) -بواو مكسورةٍ مفتوحٍ ما قبلها- .

/٧٢/ وكذلك (رَحىً) ، أصله : (رَحَيٌ) -بياء مضمومةٍ مفتوح ما قبلها ، و : (رأيتُ رحيًا)-بياء مفتوحةٍ مفتوحٍ ما قبلها- ، و : (مررتُ برَحَيٍ) -بياء مكسورةٍ مفتوح ما قبلها ، فلما تحركت الواو من (عَصَو) ، والياء من (رَحَيٍ) ، وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفا ، فلما قلبتا ألفا التقى ساكنان ، وهما الألفُ والتَّنوينُ ؛ وذلك قولك : (هذه[2] عصا ، ورحىً) ، أصله (عَصَوٌ ، ورَحَيٌ) ، انقلبت الواو والياء ألفا -لما ذكرنا[3]- فصار : (عَصَانْ ، ورَحَانْ) - بألفٍ مُسْكَنةٍ ونونٍ بعدها فى اللفظ- لا فى الخط- فحذفتْ الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فبقى (عصًا ، ورحىً) - بنون التَّنْوين[4] التى تَبِينُ فى النطق[5] ، وكذلك باقى الأمثلة من (مَوْلىً) ، و(مُشْتَرىً) ، و(مُسْتَدْعىً) على ما قلنا فى (عَصًا ، ورحى) من أن أصله الياءُ كـ (مُشْتَرَيٍ) فَفُعِلَ فيه ما فُعِلَ فى (عَصًا ، ورَحىً) فتنطقه[6] ، فى الوقف بالألِف ؛ لأَنَّ التَّنْوينَ يزول إذا وقفتَ على الكلمةِ ، فتعودُ الألف الَّتى حُذِفَتْ ؛ لالتقاء السَّاكنين[7]

---

(١) انظر ابن سيده (المخصص ١٠٢/١٥ ، وشواهد الشافية ٢٠٣).

(٢) ص ، د : (هذا) -سهو-.

(٣) من : (وذلك ...) مكرر فى (ص ، د).

(٤) فى الإنصاف (٦٤٩) : (حذفتْ الألفُ ؛ لالتقاء الساكنين ، وبقى التنوين بعدها ؛ لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتَّنوينُ جاء لمعنىً ، فكان تَبقِيَتهُ أولى) أهـ ، وانظر (الأسرار ص٦٠).

(٥) إنما يكون فى اللفظ لا فى الخط. إلاَّ فى قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ) حيث وقع ، فإِنَّهُمْ كتبُوه بالنون. (النشر ٢٢/٢).

(٦) ص ، د : (فتكتبه) ، وهو سهو ، وأثبتُّ المناسبَ.

(٧) الألف الموقوف عليها هى الألف الأصلية. لامُ الكلمة ، عند أبى عمرو ، والكِسائى ، وابن كَيْسان ، ونُقِل عن سيبويه والخليل ، ويقوِّى هذا المذهبَ ثبوتُ الرواية بإمالة الألف وقفا ، والاعتدادُ بها رويًّا ، وبَدَلُ التنوين غيرُ صالح لذلك ؛ ومذهب الفراء ، والمازنىّ ، والفارسىّ : أنها بدل من=

فلذلك كُتِبَ المقصور كلُّه بالأَلِف[1]

فإن دخلت على جميع المقصور الألفُ واللامُ ثبتَتْ الألفُ ؛ لأن التّنْوين الذى حُذِفَتْ لأجله الألفُ قد انحذَفَ ؛ لوجودِ الألِفِ واللَّامِ ، ويُكْتَب كله بالألف.

ونطقُه أَيْضًا بالألف ، ولا يَبِينُ فيه الإعْرابُ ؛ لأن آخره ألفٌ ، والألفُ لا يقع عليها إعرابٌ[2] ، فتقول : (هذه العصَا ، والمستدعَى) و (رأيت العصَا والمُستَدعَى) و : (مررتُ بالعصَا والمُستَدعَى) ، فيكون بالألف فى الأحوال الثلاثِ ، ولا يجوز تَنْوينُ هذا النّوع الذى فيه الألف واللام ؛ لأَنَّ الألفَ واللام والتَّنوينَ لا يجتِمعان.

• • النوعُ الخامِسُ : الأَسماءُ المُؤنَّثة المقْصُورةُ :

وهى كل اسم مؤنث تأنيثه بالألف المقصورة ، نحو (حُبْلَى ، وسَكْرى ، وعَطْشى ، وجُمَادَى وحُبَارَى[3] ، ودُنْيا ، وذِكْرَى ، وقَبَعْثَرَى ، وكُمَّثرَى)[4] ،

التنوين ، وقيل : الألفُ فى حال النَّصب بدلٌ من التنوين ، وفى حال الرفع ، والجرِّ بدلٌ من الحرفِ الأصليّ ، وعُزِى إلىَ سيبويه والفارسيّ ، وأكثر البصريين.

راجع (المرتجل ص٤٩ ، وشرح المفصل ٩/٧٦-٧٧ ، والمخصص ٥/١٠٢ ، والنشر ٢/٧٥-٧٦

(١) يريد توقف الخِّط على الوقف ، وهو استطراد بعيد ، وإن خالف ما نص عليه هو فى (٤/٢١١- المحرر) وقد قيل بما أورده هنا ، قال ابن الحاجب : (ومنهم من يكتب الباب كله بالألف) أهـ ، ويقول ابن معطى : (جميع ما يكتب بالياء يجوز أن يكتب بالألف) أهـ ، وأجاز الفراءُ فى اليائى كَتْبَهُ بالألف ، أما الواوى فبالألف لا غير. انظر (ش الشافية ٣/ ٣٣٢ ، والفصول (٢٥٧) ، والمنقوص والممدود للفراء ص ١١ ، والهمع ٢/٢٤٣).

(٢) (لتعذر تحريك الألف ، ولأنها لو قدر تحريكها لانقلبت همزة ؛ كانقلاب ألف (دابّة) حين قيل (دَأَبّة) ، قاله ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ص٢٥).

(٣) الشهرُ المعروف ، وطائرٌ على ما سيأتى ، وكلاهما (فُعَالىَ) ، راجع (المخصص ١٥/٢٠١ ، ٢٠٢).

(٤) الألف فى (قَبَعْثَرَى) ، و(كُمَّثْرَى) ليست للتأنيث ، بل لتكثير البِنْية ، وهو ما عليه المصنف ، انظر (المحرر ٤/ ٣٢٩) ، ولعلَّه يقصد بذكره ههنا مطلق الألف المقصورة ، ولكن كلامه فى المؤنث بها يُبْعده ، راجع (ش الكافية ٢/١٧٤).

فجميع هذا لا يدخله شئٌ من الإعراب ولا من التَّنوين[١] ؛ مثال ذلك (هذه حبلَى ، وسكرَى) ، و(رأيتُ حبلى وسكرى) ، و (مررتُ /٧٣/ بحُبلَى وسَكْرَى) ، فلا تَتغيَّر فى الأحوالِ الثلاثِ ؛ وإنما لم يدخل شئٌ من الإعِراب فى الظاهر ؛ لأن آخرَه ألفُ التَّأْنيث ، و[لَمْ يدخلها] تنوين ؛ لأنَّ ألف التأنيث إذا كانت فى الاسم فإنَّه لا ينصرفُ ، والأسماءُ التى لا تنصرف لا يدخلُها تنوينٌ ؛ ويأتى ذكرها فيما بعد -إن شاء الله- ، والألف لا تتحرَّكُ بحال ؛ فلذلك كانت (حُبْلَى) وأخواتُها لا تتحرك بحال ؛ لأن فى آخرها ألفًا ، و[لا تُنوَّنُ][٢] ؛ لكونها لا تَنصرف ، وكلُّ اسمٍ فِى آخره ألفٌ فإِنَّهُ لا يقع عليه إعرابٌ ، وكذلك باقى المقصورات مما لا ينصرف من نحو (جُمادى وحُبَارى ، ويحْيَى ، ورَيَّا) لا يدخلها إعرابٌ أصلًا ، ولا تَنْوينٌ[٣]٠

•• النَّوعُ السَّادِسُ :

الأسماءُ والصفاتُ التى هى مؤنَّثةٌ ممدودةٌ ؛ كـ (صَحْراءَ ، وعُشَراءَ ، وبَيْضاءَ ، وحَمْراءَ) ، اعلم أن تأنيث هذا النَّوع بالهمزة ، كما كان تأنيث النَّوع الأول بالألف المقصورة ، وعلامةُ التأنيث هى الهمزة الأخيرة التى بعد الألف٠

وقد قيل إنَّ أَصْلَها ألفُ [التأنيثِ[٤] وقَعَتْ] قبلها ألفٌ ساكنةٌ فلما التقى ساكنان همزوا الأخيرةَ منهما[٥] ، فصارت (حَمْراء) -كما ترى- ، وهِىَ من الأَسماء التى لا تنصرف هى وبابُها ؛ ومثل ذلك : (أنبياءُ ، وأصدقاءُ ، وظُرَفاء ، وكُرَماءُ) كلُّ ذلك لا ينصرف ؛ لأن فى آخره همزةً تشبه همزة (حَمْرَاءَ)٠

وعلة منعه من الصرف التأنيثُ ، ولزومُ التَّأْنيثِ ، ويأتى ذكر ذلك فى باب

---

(١) ابن يعيش ٥٦/١ ، ٣٧/٦ ، وفى المخصص ١٠١/١٥ (هذا الضرب لا يلحقه التنوين على حال) أهـ ، وذلك فى غير (قبعثرى ، وكمثرى) ؛ فهما غير ممتَنعيْنِ من التنوين٠

(٢) زيادة لازمة لتقويم النص ، ولعلها سقطت من الناسخ ، والعلةُ بدونها مضطربة٠

(٣) شرح المفصل ٥٦/١ ، والعلة نفسها٠

(٤) زدتها بما يقتضيه النص ، وهو من كلامه مُفادةٌ علَى ما يأتى فى (٢/ ٢٥٤) ومن المصادر٠

(٥) راجع : (المحرر ٢٥٤/٢ -والتعليق)٠

(مالا ينصرف)[١] -إنْ شاءَ اللَّهُ -تعالى- ، ولا ينصرف معرفة ولا نكرة ، ولا يدخله التنوين بحال ، ولا يدخله أيضًا من الإعراب إلاَّ الفتحُ والضَّم ؛ كقولك (هذه حمراءُ ، وصحراءُ)-بالضم من غير تنوين- ، (رأيتُ حمراءَ ، وصحراءَ) -بالفتح من غير تنوين- و : (مررتُ بحمراءَ ، وصحراءَ) -بالفتح من غير تنوين- ، ولا يكسَرُ[٢] ؛ لأنَّه لا ينصرف ، وعلة منعه من الصرف

التأنيثُ ، ولزومُ التأنيث.

وتثنيةُ هذا النوع[٣] بالواو ، تقول[٤]-من ذلك- : (صَحْرَاوَان) ، و(حَمْرَاوَانِ)- بالواو[٥]- .

وفى النَّسَب إلى ذلك كله : (صَحْراوِيٌّ) ، و(حَمْراوِيٌّ) -بالواو[٦] أيضًا /٧٤/ ، وكذلك[٧] (صَنْعَاوِيٌّ) و(بَهْرَاوِيٌّ) [فى النسب][٨] إلى صَنْعَاء ؛ وبهراء[٩] وقد قيل (صَنْعَانِيٌّ) و(بَهْرَانِيٌّ) -بالنون- ، قيل : إنَّ[١٠] هذه النون بدل من

---

(١) ٥٥١/٣-المحرر).

(٢) ص ، د : (كسر) ، والمثبتُ أنسبُ.

(٣) ص ، د : (الباب) ، وهو سهو.

(٤) د : (وتقول) -بالواو- تصحيف.

(٥) أى فى الأشهر قال الرضى ١٧٤/٢ (ربما صُحِّحَتْ ، فقيل : حَمْراءَان ... وحكَى المبرد عن المازنى قلبها ياء ؛ نحو (حَمْرَايانِ) أهـ ، ولم أقِفْ للمبرد على هذا النقل فيما تيسَّر لى ، بل قال (المقتضب ٣٩/٣) : (وإن كان الممدود إنَّما مدَّتُه لتأنيث لمْ يكن فى التثنية إلا بالواو) أهـ ، ونحوه فى ٨٧/٣ ، ٦/٤ ، منه ، وهو ما نص عليه سيبويه (٣٩١/٣ محقق) ، وراجع (التسهيل ١٧ ، والفصول ١٦١ ، والأشمونى ٤١٦/٢) ، وقد قيل : إنَّ الإبقاء على الهمزة ، أو قلبها ياء فى نحو : (حمراء) من صنيع الكسائى ، أفاده ابن سيده (المخصص ١١٦/١٤) ؛ نعم أوجب السيرافى تصحيحه إذا كانَت واوٌ قبل ألفِهِ كعَشْوَاء ؛ لئلاَّ يجتمع واوان. (التصريح ٢٩٥/٢).

(٦) لأن التثنية ، وجمعَىْ التصحيح ، والنسب تجرى مجرى واحدا (ذاته).

(٧) نبه عليه على حدة ، لاختصاصه بالاستعمال الآتى.

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) حى ، أو قبيلة من اليمن (د.الأدب ٩/٢ ، واللسان -بهر-).

(١٠) د : (أنَّ) -بفتح الهمزة-خطأ-.

الواو[١] التى فى (صنعاوى)، و(بهراوى) وقيل إِنَّها بدل من الهمزة[٢] التى فى صنعاء، وبهراء.

ولم يسمع منهم دخول النون فى النسب -فى هذا الباب- إلا فى (صنعانى، وبَهْرَانِيٍّ) لا غَيْرُ[٣]؛ ولو قلتَ فى [صَحْراء، وحمراءَ][٤] (صَحْرَانِيٍّ، وحَمْرَانِيٍّ)[٥] لم يجز؛ لأنه لم يُسْمَع عن العرب.

هذا حكم همزة التأنيث الممدودة، وهى [زائدة] فى جميع ما كان مؤنثًا من هذا النَّوع، ومن غيره فى كل ممدود، وهمزتُه زائدةٌ للتأنيث فى جميع كلام العرب.

وَأَمَّا إِذَا كانت الهمزة فى الممدود أَصليةً، فإنها تثبت على حال واحد لا تتغير

---

(١) وعليه الأكثر للمناسبة بين النُّون والواو؛ قال فى المنصف: (وقد رأيناهم أبدلوا الواو من النُّون فى قولهم (مِوَّاقِدٍ) أهـ، وفى (الخصائص): (النون) حرف من حروف الزيادة أغنُّ، ومضارعٌ لحروفِ اللّيِّن، وبينها من القرب، والمشابهات ما قد شاع، وذاع، فألحقوا النُّون فى ذلك بالحروف اللينة الزائدة) أهـ، انظر (ش الكافية ١/ ٦٠، والمنصف ١/١٥٨-١٥٩، والخصائص ١/٣٦٣)، ثم انظر فى وجوه الشبه بينها وبين حروف اللِّين (الأشباه ١/٢٨٩- ٢٩٠، والمرتجل ٨٠، واللسان (بهر).

(٢) إليه ذهب المبرد فى بعض أقواله؛ فى الكامل ١/١٤٧ (... بَهْرانِيٌّ، فتبدل النون من ألف التأنيث) أهـ، وفى المقتضب ٣/٣٣٥: (أما بدَلُ النون من الألف فقولك .. صَنْعانىّ، وبَهْرانىّ) أهـ، وحمل عليه الرضى، قال (١/٦٠): (وليس بوجه؛ إِذْ لا مناسبة بين الهمزة، والنُّون ...) أهـ، لكن نقل ابن جنى عن أبى على قوله: (لو أجاز مجيز أن تكون النون فى (صنعانِيّ، وبهرانِيّ) بدلًا من الهمزة لكان وجهًا؛ لتقارُبَ بَعْضِ الحروف من بعض) أهـ (المنصف ١/٥٩)؛ على أَنَّ المبرد يرى أيضاً بالرأى الأول قال فى (٣/١٦٧): (وتحل محل الواو فى قولك بهرِانِىٌ، وصنْعانِيٌ) أهـ.

(٣) وهذا منه غريب، فقد نقل فى النسب (رُوحَانِيٌّ) أيضًا (٢/ ٣٢٠، ٣٢٢-المحرر)، كما قالوا (دُسْتُوَانِيٌّ)-فى النسب إلى (دُسْتُوَاءَ): مدينةٌ، فهنَّ أربعُ كلمات فيما وقفت عليه راجع (الكتاب ٣/٣٣٦-٣٣٧، ودرة الغواص ص١١٣، والمقرَّب ٢/٦٩).

(٤) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) ص، فيهما بالهمزة، وهو تصحيف على غير المقصود.

عنه[١] ، كقولك (هذا قِثَّاءٌ ، وحِنَّاءٌ)[٢] ، ويكون هذا النَّوع منصرفا ؛ لأَنَّ همزته أصليةٌ ، وليست للتأنيث ؛ فتقول فيه (هذا قِثَّاءٌ وحِنَّاءٌ) -بالضم والتنوين- ، و (رأيتُ قِثَّاءً ، وحِنَّاءً) -بالنصب والتنوين- و (مررتُ بقِثَّاءٍ ، وحِنَّاءٍ) -بالجر والتَّنوين- ، ويجرى هذا النَّوع بجميع وجوه الإعراب مع التَّنوين ؛ لأَنَّ همزته أصليَّة ، والهمزة الأصلية لا تَمْنَعُ الصَّرف .

وتثنيتُه بإثبات الهَمْزة[٣] ؛ تَقُول (هذان قِثَّاءَانِ ، وحِنَّاءَانِ) ، و (رأيتُ قِثَّاءَيْنِ وحِنَّاءَيْنِ) و : (مررتُ بقِثَّاءَيْنِ ، وحِنَّاءَيْنِ) ، فيجرى فى وجوه الإعراب مَجْرى الأسماء الصحيحة من نحو (زيدٌ ، وعمروٌ) ؛ لأنَّ الهمزة حرفٌ صحيحٌ جلْدٌ يحتمل الإعراب ، بخلاف حروف العلة ؛ [فإنها ضعيفة][٤] .

والنسبُ إلى ذلك أيضًا (قِثَّائِيٌّ) ، و(حِنَّائِيٌّ) -بإثبات الهمزة- و : (رأيتُ قِثَّائِيًّا ، وحِنَّائِيًّا) ، و : (مررتُ بقِثَّائِيٍّ ، وحِنَّائِيٍّ) ، فتَثْبُتُ الهمزة فى هذه الأحوال كلها ، ولا يجوز تغييرها[٥] بحالٍ[٦] ؛ لأَنَّها أصليةٌ ؛ من حيث إنها جزءٌ من الكلمة .

وهذا الجِنْس الذى همزته أصلية لا يُجمعُ جمعَ السلامة إلا إذا سُمِّىَ به ، فإنَّهُ يجمع بالواو والنون -فى الرفع- ، وبالياء والنُّون -فى النَّصب والجرِّ- /٧٥/،

---

(١) الفصول ١٦١ ، وقد أجاز ابن مالك قلبها واوا (التسهيل ص١٧) ، وانظر المحرر ٣٢٩/٢.

(٢) قِثاء جمع (قِثَّاءة) ، وتكسر فاؤه ، وتضم ، وهو فى الحالين ممدود ، والحِنَّاء معروف (ابن ولاد - المقصور والممدود ص٩٢) ، والفراء (المنقوص ، والممدود ص٤٨ ، واللسان -حنأ-) .

(٣) لقوتها بالأصالة ، وعدم انقلابها من غيرها (٢٩٥/٢-تصريح) .

(٤) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها ؛ هذا ، ولعلَّ التوفيق قد جانبه فى هذا التعليق ، فلا علاقة بين تحمل الإعراب ، وما هو فيه ، فالإعراب بعلامة التثنية ، لا الهمزة ، وإلاَّ كان حكم الممدود جميعِه واحدا ، إلا إنْ قصد المقايسة فى المفرد ، بدليل قوله (من نحو زيدٌ ، وعمروٌ) ، ولا خصوصية فيه أيضًا ، فالممدود جميعه كذلك ، إلا إذا قصد تحمل التنوين .

(٥) د (تغيُّرُها) .

(٦) بل يجوز القلبُ واوًا ، وإنْ كان أقلَّ من الإثبات ؛ قال ابن عصفور (المقرَّب ٦٤/٢) : (جاز فى النسب إليه وجهان : أفصحهما أنْ تنسبَ إليه على لفظه ولا تغيِّره ؛ فتقول فى النسب إلى (قراء) : قَرَّائِيٌّ ، والآخَرُ : قلبُ الهمزة واوا) أهـ ، وانظر : (الهمع ٤٠/١) .

وهمزته ثابتة على كل حال٠

فإن سميتَ به مذكرا قلتَ (هؤلاء قِثَّاءون) و (رأيتُ قِثاءِينَ)، و: (مررت بقِثَّائِينَ) وكذلك: (حِنَّاء)، وما أشبهه -إذَا كان لمذكَّرٍ علمٍ يعقلُ-٠

وإذَا جمعتَ هذا النَّوعِ جمعَ السلامة للتأنيث (أيْ)[١] بالألف والتاء تقول فيه (هؤلاء قِثَّاءات، وحِنَّاءَاتٌ)، و(رأيت قِثَّاءاتٍ، وحِنَّاءاتٍ) -بكسر التاء، وتنوينها- ؛ لكونها تاءً زائدةً، وتثبت همزته في جميع ذلك، فرقا بين الأصلية والزائدة؛ لأَنَّ الزائدة تُبدِلُها واوا[٢]، فتقول: (صحراوات، وعُشَرَاوات)، [فقد أبدلت الواو عن الهمزة (فى صحراء، وعُشَرَاء)[٣]] وأما إذا كانت الهمزة فى الممدود مبدلة من واو، أو ياء أصلِيَّة؛ كقولك: (كِسَاء، ورداء) -فإنَّ هذه الهمزة أصلها فى (كساء) واو؛ لأنَّه من (كَسَوْتُ)، فأصله على هذا: (كِسَاوٌ) -بالواو فى آخره-، وكذلك (رِدَاءٌ) أصلُه (رِدَايٌ) -بياء فى آخره؛ لأنَّهُ من الرِّدْيَةِ[٤]، فلما تطرفت الواو، والياء بعد ألف زائدة قُلبتَا همزة، وهذا أصلٌ مستمرٌّ فى كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة فإنَّها تقلب همزة؛ (و) كقولك (عَطَاءٌ) و(سِقَاءٌ) أصله (عَطَاوٌ) -بالواو-، و(سِقَايٌ) -بالياء-، فلمَّا تطرفَتْ الواوُ والياء بعد ألفِ زائدة قُلِبتَا همزتَيْن؛ لأنَّ ذلك من (عَطَا يَعْطُو)[٥] سَقَى يَسْقِى٠

فكل هذا النَّوعِ[٦] ممدود مهموز، همزتُه بعدَ الأَلف مبدلةٌ إما من واو، وإمَّا من ياء، وكذلك جميع ما جاء على مثاله؛ مثل (وَفَاءٌ، وشِفَاءٌ، ورِياءٌ، وشَقَاءٌ[٧])، وأمثال ذلك٠

---

(١) زيادة رأيتُها مناسبة٠

(٢) التصريح (٢/٢٩٧)٠

(٣) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

(٤) ابن سيده (المخصص ١٥/١٠٣): (لأنه من قولك حَسَنُ الرِّدية) أهـ٠

(٥) زيادة يقتضيها السياق٠

(٦) ص، ب (الباب)، وهو سهو، تصويبه المثبت من كلامه الآتى٠

(٧) د (سقاء) -بالسين-، وهو صواب أيضًا٠

فإذا علمت ذلك فلتعلم أَنَّ هذا النَّوعَ منصرفٌ يجرى بتصاريفِ الإعراب ؛ تقول (هذا كساءٌ ، ورِداءٌ) ، بالضم والتنوين- ، و (رأيت كساءً ، ورداءً) ، و (مررت بكساءٍ ورداءٍ) ، لأن همزته مبدلة عن حرف أصلى ، وليست للتأنيث ، فهى على هذا جزء من الكلمة.

فإذا ثَنَّيْتَ هذا النوع جَازَ لك فى تثنيته وجهان

إثباتُ الهمزة ؛ كقولك (كِساءان) ، و : (رِدَاءان) ؛ فتُثبتُ الهمزة.

والوجهُ الثَّانى أن تردَّها إلى أصلها ؛ فتقول (كِسَاوان)[1] ، و (رِدايانِ).

/٧٦/ وقد قيل إنَّ ذواتِ الياءِ -مثل (رداء) وأشباهه-تُثَنَّى[2] على (رِدَاوان)[3] -بالواو- ، و : (رِدَاءانِ) -بالهمزة-على ما تقدم فى الوجه الأول.

وكذلك النَّسَبُ[4] ؛ تقول فيه : (كِسائيٌّ ، وردائيٌّ) ، و (كِساوىّ ، ورداوِىّ) ، ولا يقولون (رِدايِيٌّ) -بقلبِ الهمزة ياءً- فرارًا من الجمع بين ثلاثِ ياءات متواليات مع الكسرة[5].

وأَمَّا إذا كانت الهمزةُ ملحقةً متطرفةً ؛ كقولهم (زيزاءٌ)[6] ، و(قُوبَاءٌ) ، فإنَّ

---

(١) وحكى الكسائى عن العرب : (كسايان) ، فصار فيه ثلاثُ لغات ، ولا يقاس عليه خلافًا للكسائى ، وقد نقله أبو زيد لغةً عن فزارةً ، (راجع -شرح المفصل ١٥١/٤ ، والتسهيل ص١٧ ، والتوضيح ٥/ ٢٤).

(٢) د : (يثنى) -بالياء- وهو خطأ.

(٣) سيبويه (٣٩١/٣ محقق) : (وقال ناس ... فى رِدَاءٍ رِداوان) أهـ ، والمبرد (٣٩/٣-المقتضب) (... والقلبُ إلى الواو فى هذا يجوز ، وليس بجيِّد) أهـ وانظر (الخصائص ٣٥٦/١ ، والمنصف ٣٢٣/٢ ، والمصباح ٢٢٥).

(٤) إذْ حكمُ همزة الممدود فى النسب ؛ كحكمها فى التثنية القياسية -على ما مر- وانظر الأشمونى(٢/ ٤٩٤ ، ط الحلبى).

(٥) ص ، د : (الكسرات) -بالجمع- ، والمثبت الصواب ؛ إذْ هو الموجود ، اللهم إلا إذا اعتُبرتْ كسرة الراء ، والياء ، فى حال الجر ، وهو مع توارده بعيد ، وانظر (ش الشافية ٥٥/٢).

(٦) بكسر فائه ، وقد تفتح ما غلُظ من الأرض ، أو الأَكَمَةُ الصغيرة ، واسمُ قرية من قُرى البلقاء ، وهمزته منقلبة عن ألف منقلبةٍ عن ياءٍ ، انظر (الكامل ٨٤/٢ ، وابن يعيش ٣٩/٨ ، واللسان - زيز- ، وياقوت ١٦٣/٣).

هذه الهمزة ليست للتأنيث، ولا أصليةً، ولا منقلبةً عن حرف أصلى، ولكنها ملحقةٌ؛ فـ (زِيزَاءٌ) ملحق[١] بـ (سِرْدَاب، وسِرْدَاح)[٢]، و(قُوبَاءٌ)[٣] ملحق بـ (فُسْطَاط، وقُسْطاس)[٤]، وهى زائدة هى والألف التى قبلها؛ لأن أصله (زَيزَ، وقَوبَ)[٥]، فعلمت زيادتها، وزيادة الألف التى قبلها؛ وإنما فعلوا ذلك؛ لإلحاق مثال بمثال، وذلك أَنَّ (سِرْدَابٌ)[٦] وزنُه (فِعْلالٌ) -بكسر الفاء-، فأرادوا أن يلحقوا به (زيزًا) فزادوا ألفا، وهمزة[٧] على (زِيز)، فقالوا (زِيزَاء)؛ ووزنه (فِعْلَاءٌ)[٨].

وكذلك: (فُسْطَاطٌ) ووزنه (فُعْلَال) -بضم الفاء[٩] فأرادوا أن يُلْحقوا به (قُوب)، فزادُوا فيه أيضًا ألفا، وهمزةً[١٠]، فقالوا (قُوبَاء)، فصار وزنه (فُعْلَاءٌ)[١١].

---

(١) سقط: (ملحق) من (د).

(٢) مكان ليِّن ينبت النَّجمةَ، ورطب النبت، ومن النُّوق: العظيمةُ كثيرةُ اللَّحم (د. الأدب ٦٩/٢، والمزهر ٢١٣/١).

(٣) ساكنةُ الواو، ومحركتُها بالفتْح همزتُها للتأنيثِ، ولا إلحاق (انظر المبرد المقتضب ٢٦٦/٢، والمذكر والمؤنث ص٩)، وابن ولاد: المقصور والممدود ص٩١).

(٤) ص، د: (قسطاط) -بالطاء- وهو سهو خاطر عن سابقه، ولا وجود له، والمثبت من (السابق).

(٥) كذا بالضبط فى (ص)، والقصدُ إلى التجريد المُعجمىّ، وإنْ لم يستعملا كذا ماضييْنِ.

(٦) كذا، وهو صواب على الحكاية.

(٧) فيه تجُوزٌ احتكامًا إلى الصُّورة، وإلاَّ فالهمزة لم تَزِدْ ابتداء، بل زيدت الياءُ، ثم قلبت الياءُ ألفًا، ثم الألف همزة كما سبق فى الصفحة السابقةح٦، وانظر اللسان (زيز-، وقوب).

(٨) ص، د (فِعْلالٌ)، وهو سهو والمثبت الصَّواب، بناء على اطراد قاعدة الحكم بزيادة الهمزة الواقعة بعد ألف قبلها أكثرُ من حرفين مقطوعٍ بأصالتها، وهو ما أصَّلَه المصنف فيما فات (راجع التوضيح ٢٥٢/٥)؛ هذا ولا يبعُد أن تكون هذه الكلمة (فِعْلالا) بأن تكون مصدر (زَوْزَى): أَسْرَعَ عدوُه، وعليه قول رؤبة (المحتسب ١٨٥/٢):

نَاجٍ وَقَدْ زَوْزَى بِنَازِيزَاؤُهْ

(٩) ص (وأرادوا) -بالواو، والمناسب المثبت.

(١٠) راجع رقم (٧) هنا، و(الكتاب ٢١٥/٣) محقق، والمقتضب ٤/٤، وسر الصناعة ١١٢/١).

(١١) ص، د: (فُعْلاَل) وهو سهو انظر رقم (٥)، والمزهر ١٧/٢، والمخصص ٩٨/١٥، هذا ولم=

•• النَّوع السَّابع ما لا ينصرف:

اعلم أَنَّ أصل الأسماء كلها الصَّرْفُ[(١)]؛ والصرفُ هو جريانها بجميع الحركات مع التنوين[(٢)]؛ كـ: (زيدٌ وعمروٌ) -فيما آخره حرف صحيح-، وأما إذا كان آخره حرف علة فإنَّ إعرابه مقدَّر، ويقال: هو منصرف حكما[(٣)]؛ من نحو (العَصَى، والرَّحَى)؛ فإنَّ إعراب هذا مقدَّر عليه فى الحكم، وكـ: (القاضِى، والغازِى)[(٤)] إعرابُهما مقدَّر عليهما فى الرفع، والجر، ثابتٌ فيهما فى حالة النصب.

واعلم أَنَّ فى الأسماءِ أسماءً[(٥)] لا تنصرف ومعنى قولهم لا تنصرفُ[(٦)] أَنَّها مُنِعت الجرَّ والتَّنْوين[(٧)].

يبين صورة هذه الهمزة فى التثنية، والنسب كشبيهاتها، وكأنه أنساه استطراده ما قصد إليه، وقد أشار إلى ذلك فى الحاصل الآتى فى قوله (وإذا كانت الهمزة ملحقة كانت التثنية بالواو، وبالهمزة) أهـ، وفى سيبويه ٣/٣٩١ (... علباءان، فهذا الأجود والأكثر- واعلم أن أُناسا كثيرا من العرب يقولون: عِلْبَاوانِ، وحِرْبَاوانِ. شبهوهما ونحوهما بحمراء؛ حيث كانت زنةُ هذا النَّحو كزنته، وكان الآخر زائدا كما كان آخر (حمراء) زائدا، وحيث مُدَّت كما مُدَّت حمراء) أهـ؛ فالأجود ترك الهمزة، لأنها ليست للتأنيث، وإبدالُها واوا أقلُّ، وجاز حملًا على همزة التأنيث فى زيادتها وانظر (المقتضب ٣/٨٧، ٤/٦، وشرح الكافية ٢/١٧٥، والتسهيل ص١٧، وابن يعيش ٤/١٥٠، والهمع ١/٤٤، والتصريح ٢/٢٩٦).

(١) المبرد (المقتضب ٣/٣٠٩): (التنوينُ فى الأَصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها، وبين غيرها، وأنه ليس للسائل أَنْ يسأل: لم انصرف الاسم؟) أهـ، وانظر الفصول ص١٥٦

(٢) يفهم منه أَنَّ الممنوع من الصَّرف هو المنوع من الجرِّ، والتنوين، بناءً على أَنَّ الصرف هو التَّصرف فى جميع المجارى، وقيل الصرفُ هو التنوينُ، والممنوع من الصرف، هو الممنوع منه (انظر ١/٢٤-همع).

(٣) كلامه منصرف على ما مثل به ليس غير، فلا ينطلق على نحو (بُشْرَى). فهو غير منصرف.

(٤) د: (القارى) - تصحيف.

(٥) ص، د(اسما) وهو محتمل الإفراد، والجمع بترك الهمزة، وأثبت المناسب المفهوم منه

(٦) د: (ينصرف) -بالياء- فيهما، وهو (خطأ).

(٧) انظر (٢) هنا، وقال المبرد (المقتضب ٣/٣٠٩) (تأويل قولنا لا ينصرف. أى لا يدخله خفض، ولا تنوين؛ لأن الأفعال لا تُخفَضُ، ولا تُنَوَّنُ) أهـ، وراجع (أسرار العربية ص٥٦).

وإنما امتنعت من الصرف ؛ لشبهها بالأفعال[١] ؛ إِذْ كان إعراب الأفعال ليس فيه جرٌّ ولا تنوين ، فأُعرِبَتْ هذه كذلك ، بغير جرٍّ / ٧٧ /، وبغير تنوين[٢].

فإنْ قِيل ومن أَيْنَ أَشبَهتْ الأفعال؟

قيل من حيث إنَّ الفِعل فرعٌ على الاسم من وجهين

أحدهما أنّ الفعل مشتقٌّ من الاسم ، وهو المصدر[٣] ؛ مثال ذلك -إذا قلت (ضَرَبَ ضَرْبًا) ؛ فقولنا (ضَرَبَ) مشتق من (الضَّرْبْ) ؛ لأنك لا تنطق قولك (ضَرَبَ) إلا وقد وقع (الضَّرْب) ؛ كما أنك لا تقول (قَامَ زَيْدٌ) إلاَّ وقد وقع منه (القيام) ؛ فالضرب والقيام ، اسمان ، وقد اشتُقَّ منهما الفعلان وهما (ضَرَبَ ، وقَامَ).

والوجهُ الثاني : أَنَّ الفعل لا يستقيم بنفسه[٤] ، ولا بدَّ له من فاعل يَسْتَنِد إليه ؛ مثل (قام زيدٌ) ، و(زيدٌ قامَ) ؛ أَلَا ترى أَنَّ (قَامَ) غيرُ مستغْن عن (زيد) ولا يقوم بنفسه؟ ؛ إذ لو قلت (قَامَ) - وسكتَّ من غير أن تنوى ضميرًا- لم يكن كلامًا ، بخلاف الأسماء ، فإنها يقوم بها الكلام ، إذا أُخْبِرَ ببعضها عن بعض ، ولا تحتاج إلى الأفعال[٥] ، والأفعالُ لا يقوم بها الكلام ولو انضمَّ بعضُها[٦] إلى بعض بغير اسم ، بلْ لابُدَّ لها من اسم تُسْنَد[٧] إليه ؛ ليقوم به الكلام ؛ فتقول -فى الأسماء- (زَيدٌ قائمٌ) ، و (عمروٌ أَخُوكَ) ، مبتدأٌ وخبرٌ من اسمين ، ولم يحتجْ الاسم فى ذلك إلى الأفعال.

---

(١) الكتاب (١/ ٢١، ٢٣ - محقق).

(٢) الهمع (١/ ٢٤).

(٣) وجه كونه فرعًا عن الاسم ، وهو فرعية اللفظ (ابن يعيش ١/ ٥٧).

(٤) وجه كونه أثقل من الاسم ، وهو فرعية المعنى (السابق).

(٥) سيبويه (١/ ٢١ محقق) : (ألا ترى أَنَّ الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلامًا والاسم قد يَسْتغنِى عن الفعل ؛ تقول اللَّهُ إلهُنا ، وعبدُ اللَّه أخونا) أهـ.

(٦) د : (بعضهم) -كذا-.

(٧) د : (تستند) وهو صواب أيضًا.

فدل على أَنَّ الفعل فرع على الاسم من وجهين(١) من حيثُ إنَّ الفعل مشتق من الاسم(٢) ، وأَنَّ الفعلَ لا يقوم بنفسه ، إلاَّ باسم يُسْنَدُ إليه ؛ إمَّا فاعلٍ ، أو مبتدإٍ ؛ كقولك (قام زيدٌ) ، فقد أسندتَ (قام) [الذى هو فعلٌ إلى (زيدٌ) الذى هو فاعل ، ولا يستغنى (قامَ) عنه ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، و : (زيدٌ قامَ) ، فقد أَسندتَ (قَامَ)](٣) إلى (زيد) مبتدأً(٤) ، وصار (قَامَ) الذى هو فعل خبرًا عنه ؛ إذْ الأخبار مُسنَداتٌ إلى المبتدآت أَسماءً كانت أَوْ أَفعالًا.

فإذا ثبت ذلك فلتعلم أَنَّهُ متى اجتمع فى الاسم علَّتان فرعيَّتان ، أو علةٌ تقوم مقام علَّتِين فرعيَّتين(٥) من علل تسع -نحن نذكرها- فقد أشبه الاسم الفعْل بهاتين العلتين اللتين نذكرهما(٦) ، فأعرب بإعراب الفعل ، ومُنِع الجرَّ والتَّنوينَ(٧).

---

(١) وما اجتمعا فيه من الأسماء حدثت المشابهة بينه ، وبين الفعل ، والعلة نفسها لابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٤) ، وانظرها فى (ش المفصل ١/٥٧ ، والأشباه ١/٢٦٢ ، والهمع ١/٢٤) ووجه الربط (أَنَّ فى الأسماء ما هو فرع على غيره ، من حيثُ إنَّه ثانٍ له ودخيل عليه ، فحصل بين هذا الضرب من الأَسماء ، وبين الأفعال مشاركةٌ ، ومشابهة فى الفرعية ، والشئُ إذا أَشبه الشئ أُعطِىَ حكمًا من أحكامه ...) قاله ابن يعيش ١/٥٨ ، وسيأتى للمصنف إشارته.

(٢) هذا الوجه قد لا يتأتى على رأى الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر ، فماذا يكون سبب المنع عندهم؟ وأجيب بأن الفرعية اللفظية على مذهبهم : كونُ الفعل مركبًا والاسم مفردًا ، والمركب فرع عن المفرد. (انظر يس ٢/٢٠٩-٢١٠) ، وانظر ما عليه فيه ؛ وقال الصبان ٣/٢٢٩ : (كذا قال بعضهم ، وفيه تأمل ؛ لأن التركيب جاء للفعل من حيثُ المعنى كما اعترِفَ به ، لا من حيث اللفظ. على أَنَّ كثيرًا من الأَسماء يدل على شيئين ، بل أشياء كضارب وأكرم) أهـ ، وسيأتى مناقشته فى موضعه (المحرر ٢/٥٤٨)ح .

(٣) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) لا فرق فى الإسنادين -كما هو ظاهر- من حيث كونُه فعلا ، والفرق فى الوظيفة.

(٥) انظر فى التفريع الرضى (ش الكافية ١/٣٧) ، وابن مضاء (الرد على النحاة ١٣١-١٣٢).

(٦) د : (يذكرهما) -بالياء-تحريف-.

(٧) ابن الخشاب (المرتجل ص٧١) : (مالا ينصرف لَمَّا أشبه الفعل من وجهين ، أو من وجه قوى لازم قائم مقام وجهين جذبه الفعل إلى حَيِّزه ، فثقُل ؛ لشبهه بالفعل ، فمُنِع العلامةَ الدالةَ على الخِفة ، والتمكنُ ، وهى التنوين ، فحذف ، ثم تبعته حركة الجر ؛ لأنهما خاصتان للاسم ، وبه ، فتبعت إحداهما الأُخرى فى الحذف ، كما صحبتها فى الأختصاص) أهـ.

كقولك (هذا أحمدُ) -بضمه بلا تنوين- ، و (رأيتُ أحمدَ)- بالفتح بلا تنوين و : (مررتُ بأحمدَ) -بالفتح من غير تنوينٍ- ؛ تنزل[١] منزلة /٧٨/ الفعل فى الإعراب لاغير ، وسيأتى بيان ذلك مستقصىً فى باب (مالا ينصرف)٠

النوع الثامن : التثنية ، وقد تقدم ذكرها فى باب (التثنية)٠

النوع التاسع : الجمع ، وقد تقدم -أيضًا- فى باب (الجمع)٠

• • وحاصلُ هَذَا البابِ :

أَنَّ الأسماء فى الإعراب على تسعة أنواع

النوعُ الأولُ : ما يَستوفِى حركاتِ الإعراب مع التنوينِ٠

النوعُ الثَّانِي : ما يستوفِى حركاتِ الإعراب من غير تنوينٍ ، ويبطُل[٢] الإعرابُ إذا كانت الإضافة إلى ياء النفس٠

النَّوع الثالثُ : كل اسم فى آخره ياء قبلها كسرة ، وهو باب (قَاضِى) ، وأن الوقف عليه فيه وجهان ، وأنه يصحُّ[٣] إعرابه فى النصب٠

النَّوعُ الرابعُ وهو المقصور ، ولا يدخله إعرابٌ ، وينطق[٤] فى الوقف بالألف٠

النَّوعُ الخامس الأسماء المؤنثة المقصورة ، [و][٥] أَنَّها لا يدخلها شئٌ من علامات الإعرابِ٠

النَّوع السادسُ : الأسماء والصفات التى تأنيثها بالمد كصَحْراء ، وبَيْضاء ؛ فصحراءُ يجوز جمعُها جمعَ السلامة ، و(بَيْضاء) لا يجوز ، والجميع لا ينصرف ، وتثنيته بالواو- كما أَنَّ النوع الأول تثنيته بالياء- ، وأَنَّ الهمزة الأصلية تُثَنَّى[٦] على

---

(١) د (فنزل)٠

(٢) يقصد : عدم ظهوره٠

(٣) يقصد : يظهر٠

(٤) ص ، د : (ويكتب) ، وهو سهو٠

(٥) زيادة لازمة يقتضيها السياق٠

(٦) د : (يثنى) -بالياء-٠

لفظها ، وأَنَّ الهمزة إذا كانت مبدلة جاز ردُّها إلى أصلها فى التثنية ، وإذا كانت الهمزة ملحقة كانت التثنية بالواو وبالهمزة.

النَّوعُ السابعُ مالا ينصرف ؛ لشبهه بالأفعال ، وأَنَّ عللَّه تسع ، ومتى اجتمع فى الاسم منها (علتان فرعيتان أو واحدة تقوم مقامها لم ينصرف)[1].

[**النَّوعُ الثامنُ** : التثنيةُ.

النَّوعُ التَّاسِعُ : الجمعُ وقد تقدما[2] فى بابيهما][3].



(١) تتمة يقتضيها السياق ، وهى منصوص عليها منه سابقًا ، وفى (ص٣/٥٤٧-المحرر).

(٢) د : (تقدم ما) -تحريف-.

(٣) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) ، وفيهما : (أبوابهما) - وأثبت المناسب.

الباب الرابع عشر
فـــى العَـــدَد

اعلم أن العدد على أربعة أَضْرُبٍ آحادٌ، وأَعشارٌ، ومِئِينٌ، وأُلوفٌ[١]

فالآَحادُ: من الثلاثة إلى العشرة، والأَعشار من أَحَد عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين، والمِئِينُ من المائة إلى الألف، والأُلوفُ الألف فما فوقها.

واعلم أن العدد فى كلام العرب مؤنث فى أصل وضعه[٢]؛ كتأنيث (قِدْر) و(شَمْس)؛ لأن قِدْرا، وشَمْسا مؤنثتان من غير علامة التأنيث [فيهما، بل حكما، فكذلك العدد مؤنث من غير علامة التأنيث][٣]؛ كقولك (هذه خَمسٌ، وسِتٌّ)[٤] /٧٩/ و (رأيتُ خمسًا وستًا)، فهذا مؤنث بالوضع، والدليلُ على تأنيث العددِ، وتأنيثِ (شَمْسٍ، وقِدْرٍ، وعَيْنٍ)[٥]، وأمثال ذلك أَنَّكَ إذا صغَّرتَهُ ظهرت فيه علامةُ التأنيث؛ فتقول: (قُدَيْرَة[٦]، وشُمَيْسة،

---

(١) الفصول ص ٢٤٠، وفى (الغرة ص١٥١) (أجمع النحويون على أن مراتبه أربع آحاد وعشرات، ومئات، وألوف) أهـ.

(٢) قال الرضى ١٤٧/٢ ش الكافية (ما فوق الاثنين موضوعٌ على التأنيث فى أصل وضعه، وأعنى بأصل وضعه: أن يعبَّر به عن مطلق العدد؛ نحو (ستةٌ ضِعْفُ ثلاثةٍ)، و(أربعةٌ نصفُ ثمانية) قبل أن يستعمل بمعنى المعدود؛ كما فى (جاءنى ثلاثةُ رجالٍ)، فلا يقال فى مطلق العدد (سِتٌّ ضعف ثلاثة)، وإنَّما وضع على التأنيث فى الأصل؛ لأن كل جمع إنما يصير مؤنثًا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين ...) أهـ، وانظر (ابن يعيش ١١/٦-١٢).

(٣) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها؛ وفى (الشجرية ٢٩٢/٢) (أسماء العدد الخاليةُ من علامةِ التأنيث كذوات العلامة فى التأنيث، فثلاث كأتَان، وعَنَاق وثَلاثةٌ كزُرافة، وبُغاثة ...) أهـ.

(٤) يصلح ذلك لعدِّ المذكر، قال أبو حيان (البحر ٢٧٩/٦): (المذكر إذا حذف وأبقى عدده قد لا يؤتى بالتاء. حكى الكسائى عن أبى الجراح (صُمنا من الشهر خمسا)، ومنه ما جاء فى الحديث (ثم أَتْبَعَهُ بِستٍّ مِنْ شَوَّالٍ)، يريد ستة أيام) أهـ.

(٥) انظر (الجمل للزجاجى ص١٣٨).

(٦) (المذكر والمؤنث) للفراء ص ٨٢، و(المحرر ٢٨٨/٢).

وخُمَيْسَة ، وسُدَيْسَة)[١] فظهرت علامة التأنيث ، وهى الهاء فى جميع ذلك ، من حيث إنَّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها[٢].

فإذَا ثبت ذلك فلتعلم أَنَّ المعدود على قسمين مذكَّر ، ومؤنَّث ، فإذا عددت المؤنث لم تحتجْ إلى علامة ؛ لأن العدد مؤنَّث ، والمعدودُ مؤنَّث ، فلم تحتج إلى إظهار علامةٍ فى العدد ؛ لأنه بإضافته إلى المؤنث قَد عُلِمَ تأنيثُه لفظًا ومعنى ؛ فاللفظ من حيث إنَّه مضاف إلى مؤنَّث ، والمعنى من حيث إنَّ وضعه فى أصل العربية التأنيث[٣] -كما قدمنا-

فتقول -فى الآحاد- (ثَلَاثُ نِسوةٍ) ، و(خَمْسُ جوارٍ) ، و(تسع جُبَّات) فلم تحتج إلى علامة فى عدد هذا المؤنَّث ، وهو قولك (ثلاثُ ، خمسُ ، وتسعُ) - بغير هاء- لما كان المعدود مؤنثًا ، وهو (الجوارِ ، والنسوةُ[٤] ، والجُبَّات) ،

---

(١) وقع مثل ذلك فى كلام ابن قتيبة (أدب الكاتب ص١١٠) : (ست. أصلها سدس وذلك أنك تقول فى تصغيرها : سُدَيْسَة) أهـ وفيه ، وفيما ذكره المصنف نظر ؛ إذْ العدد لمؤنث لا تلحقه التاء حذرًا من التباسه بعدد المذكر ، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله :

ما لمْ يَكُنْ بالتَّا يُرىَ ذَا لَبْس كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وخَمْسِ

وقال ابن عصفور (المقرب ٨٧/٢) : (وإنْ كان مُؤَنَّثًا ألحقتَه إيَّاها ... إلاَّ البِضْع والعَشْر ، وما دون العشر من أسماء عدد المؤنث التى هى على ثلاثة أحرف) أهـ.

وقد علمنا قبل أنه لا يستعمل فى مطلق العدد بدون التاء.

(٢) انظر المُحرر٢٨٨/٢ ، وأسرار العربية ٢٦١ ، وقال المرادى (١٤٤/٤-التوضيح) (المؤنَّثُ بلا علامة ظاهرةٍ فيه تاءٌ مقدَّرة ؛ ولذلك تردُّ فى التصغير) أهـ.

(٣) قيل فى تَعْليل لحاق العلامة مع المذكَّر دون المؤنث : إنَّ لحاق العلامة أصل فى التأنيث ، والمذكر أصل للمؤنث ، فأعطوا الأصل للأصل فثبتت العلامة مع المذكر ، وجعل الفرع للفرع فأسْقِطَتْ مع المؤنث ، وقيل إرادةً للفرق ، ولخفة المذكر صحب العلامة ، ولثقل المؤنث خُفِّفَ بحذفها ؛ ليعتدلا ؛ وقال ابن مالك فى تعليله (لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات ، كزُمرة ، وأُمَّة ، وفرقة. فالأصل أن تكون بالتَّاء ؛ لتوافق نظائرها ، فاستُصْحِبَ الأصل مع المذكر ؛ لتَقدُّم رتبته ، وحذفتْ مع المؤنث فرقًا ؛ لتأخر رتبته) أهـ. انظر (الشجرية ٢٩٢/٢ ، وابن يعيش ١١/٦-١٢ ، والتصريح ٢٦٩/٢ ، والخضرى ١٣٥/٢ ، وأسرار العربية ١٦٩-١٧٠ ، والتوضيح ٣٠٢/٤) ، ولاحظ الآتى فى (٣).

(٤) ص ، د : (النساء) ، والمثبت هو ما مثل به.

فاستغنيْتَ عن إظهار علامةٍ فى (ثَلاث، وخَمْس، وتِسْع، وثمان)[١]؛ إذْ قد صار ذلك معلومًا باللفظ، ويجرى هذا المقياس من الثلاثة إلى العشرة فى[٢] المؤنث.

وإذا عدَدْتَ المذكَّر أثبت علامة التأنيث -وهى الهاء- من ثلاثة إلى عشرة؛ فقلت (ثلاثةُ رجالٍ)، و(خمسةُ غِلمانٍ)، و(تسعةُ أَعْبُدٍ). أثبتَّ الهاء فى (ثلاثة) و(خمسة)، و(تسعة)، لأنك تعدّ مذكَّرا، فلو لم تأت بعلامة التأنيث فى العدد، لَمْ يُعْلم أنَّ العدد مؤنَّث فى أصلِ وضعِه؛ مثال ذلك إذَا قلت (عندى خمسُ رجالٍ)، و(تسعُ غلمانٍ) -بغير الهاء التى هى علامة تأنيث العدد-، لكان العدد يكَتسِى من المذكَّر تذكيره؛ لأنَّ الأعداد تكتسى مما أضيفتْ إليه معناها، فلو أنَّك لفظتَ به بغير هاء لكان العددُ مذكَّرًا فى الظَّاهر، وقد حكمنا أنه مؤنَّث /٨٠/ فى أصل الوَضْعِ، وكان يُنْقَضْ عليهم أصلُهم الذى قد أصَّلُوه، من تأنيثه فى أصل وضعه، فأَلحقوه علامة التأنيث فى إضافته إلى المذكَّر؛ ليُعْلَم أنَّه مؤنث من حيثُ اللفظُ والمعنى، واستغَنْوا عن إثبات الهاء فى إضافة العدد إلى المؤنَّث؛ لأنَّهُ فى أصل الوضع مؤنث، ومضاف إلَى مؤنَّث يكتسِى منه تأنيثه، فلم يحتجْ إلى علامة[٣].

والمعدُودُ المضاف إلى الآحاد مخفوض بالإضافة؛ كقولك - فى الرفع (عندى ثلاثُة رجالٍ، وخمسةُ غلمانٍ، وسبعُ جوارٍ، وعشرُ نِساءٍ)؛ [وتقول - فى النَّصب- (رأيت ثلاثةَ رجالٍ، وخمسةَ غلمانٍ، وسبعَ جوارٍ، وعشرُ

---

(١) لم يسبق به التمثيل، وهو بين السطرين فى (ص).

(٢) المناسب: (فى) فى الأول، و(من) فى الثانى.

(٣) انظر ما سبق فى (٣)، وقال ابن الخباز فى (الغرة ص١٦٠) (أكثر النحويُّون القول فى ذلك، وأحسنُ ما عثرتُ عليه قولان: أحدهما قول أبى على، وهو أن أصل العدد، وأوله بالهاء، من حيثُ إنَّه جماعة، والجماعة مؤنثة، والمذكرُ قبل المؤنث فأعطوا الأول للأول مشاكلة، والقول الثانى - قول العبدى- وهو أن التاء دخلت فى عدد المذكر مخلوعًا عنها معنى التأنيث، ولم يقصدوا إلاَّ مجرد التمييز) أهـ.

نِساءٍ)][1]، وتقول -في الجر- (مررت بثلاثةِ رجالٍ، وخمسةِ غلمانٍ، وسبعِ جوارٍ[2]، وعشرِ نساءٍ)[3]، فما بعد العدد مخفوض أبدًا بالإضافة إلى العدد، والعدد نفسه يجرى بتصاريف الإعرابِ على قدر العوامل الداخلة عليه، من رافعٍ، وناصبٍ، وخافضٍ.

فقد تبين لك أن العدد من الثلاثة إلى العشرة -بالهاء- مع المذكر، ومن الثلاثِ إلى العشرِ -بغير هاء- مع المؤنث-؛ تقول -في المذكَّر- (سبعةُ رجالٍ، وثمانية غلمانٍ) -بإثبات الهاء-، وكذلك ما أشبهه في جميع المعدود المذكر؛ وتقول -في المؤنث- (خمسُ نِسوةٍ[4]، وسبعُ جَوارٍ) -بغير هاء-

---

(١) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط الناسخ، ويبدو عليها صنع المصنف، وفي (د) (عشرة نساء) -بالتاء- وهو خطأ.

(٢) د (جواير) -تصحيف-.

(٣) في تمثيله بـ(غلمان، وجوار، ونساء) نظرٌ صناعي؛ إذْ حقُّ العدد القليل أن يضاف إلى بناء قلة فيما سُمع له بناءُ قِلة، وله منه مندوحة بِغِلمة، وجَاريات، ونِسْوة، نعم في (جَوَارٍ) أُهمِلَ بناء قِلَّتِهِ، فالإضافة إليه مطردة، وفي الأخيرين نظر -كما قلنا- صناعةً، وإن كان الاستعمال لا يأباه، فقد ورد استعمال الكثير فيما سمع له جمع قلة، قال تعالى: ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، وقد خُرِّجَ ذلك على الاستعارة، أو على كثرة الاستعمال، فالمقياس الاستعمالي يشايعه، وإن وقف عنده صناعة، انظر العكبرى (التبيان ١٨١، وابن يعيش ٢٥/٦، والمحرر ١٣٦/٢)، وقد ذكر الرضى (١٥٣/٢) أن المبرد. (يُجَوِّز قياسا: (ثلاثة كلاب) بتأويل (ثلاثة من كلاب)، وليس بمشهور) أهـ، وكذا نقله عن المبرد ابن مالك (التسهيل ١١٦)، والمرادى (التوضيح ٣٠٧/٤)، وقد وقف المبرد معارضًا سيبويه في قصره له على الشعر حيث قال (٥٦٩/٣ محقق): (وقد يجئ (خمسةُ كلابٍ) يراد به خمسةٌ مِنَ الكلاب) أهـ، وفي (٦٢٤/٣ محقق): (ويكون ثَلَاثة كلاب) على غير وجهِ (ثلاثةِ أَكْلُبٍ)، ولكن على قوله (ثلاثة من الكلاب) أهـ وخصَّه بالشعر، وقد تعقبه المبرد بنحو (ثلاثة قروء)، وخرَّج قول سيبويه على قصر الشعر في استعمال الكثير في معنى القليل. أما الإضافة بمعنى الجنس فهي سائغة في الشعر والكلام (المقتضب ١٥٦/٢-١٥٧) وحواشيه.
والأحْسن تخريج الوارد منه على التوسع بوضع أحدهما موضع الآخر، أو لكثرة استعماله دون الآخر راجع (البحر ١٨٦/٦-١٨٧، ودرة الغواص ٢٢٢، والمحرر ١٣٥/٢ - ١٣٦ وحواشيها).

(٤) قيل (هو جمع تكسير للقلة. لا واحد له من لفظه، وزعم ابن السراج أنه اسم جمع، وقال الزمخشري النسوة اسمٌ مفردٌ لجمع المرأة، قاله أبو حيان (البحر ٢٩٩/٥)، وانظر (١٨٩/١ منه، والأشباه ٢١٧/٤، والتبيان ١٥٤).

وكذلك ما أشبهه فى جميع المعدود[١] المؤنَّث.

ومن شرط المعدود المضاف إلى الآحاد أن يكون جمعًا[٢]؛ كقولك (خمسةُ رجالٍ)، و(خمسُ نسوةٍ)، فقد أضفت الخسمةَ، والخمس إلى الرجال، والنِّسوة[٣]، وهما جمعان[٤]، ولو قلت (خَمْسةُ رجُلٍ) -بالمفرد-، و(خَمْسُ امرأةٍ) لم يجز.

فصل
فى الاعشار

اعلم أن الأعشار - من أحدَ عشرَ إلى تسعة وتسعين - حكمُ ما بعدها النصب على التميز؛ مثال ذلك (عندى أحدَ عشرَ رجلًا، وَخمسون غلامًا، وتسعون ثوبًا، وتسع[٥] وتسعون جارية)، فقد جاء (رجلًا، وغلامًا، وثوبًا، وجارية) مفردةً[٦] من[٧] غير جمع منصوبةً على التَّمييز.

والأعشارُ نفسُها تجرى/٨١/ تبصاريف الإعراب؛ تقول (عندى عشرُون رجلًا، وخمسةٌ وعشرون رجلًا)، و: (رأيت عشرِين رجلًا) و (خمسةً وعشرِين رجلًا)، و (مررت بعشرين رجلًا) و: (بخمسةٍ وعشرِينَ رجلًا)، فرفعت

---

(١) ص، د (العدد)، والمثبت الصواب بدليل سابقه.

(٢) أى للقلة، كما سبق قريبًا إلا إذا عدم، أو أهمل فيغنى عنه جمع الكثرة، قال المبرد (المقتضب ٢/ ١٥٦-١٥٧): (فإذا كان فى الشئ ما يقع لأدنى العدد أضيفت هذه الأسماء إليه ... واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد، فالعددُ الذى يكون للكثير جار عليه ما يكونُ للقليل) أهـ، وانظر (الأوضح ٢/ ٢٥٣).

(٣) ص، د (النِّساء)، والمثبت ما فى التمثيل.

(٤) ص، د (جمع) -بالإفراد- والمناسب ما دونت.

(٥) ص، د: (تسعة) -بالتاء- وأحسبه سهوا عما أثبت من الصواب.

(٦) ص، د (مفردا) -على التذكير- والأنسب لما بعده ما حررت.

(٧) لعل (مِنْ) مقحمة، فالسياقُ مستقيمٌ بدونها.

عشرين، وخمسة[١] فى موضع الرفع بالابتداء[٢]، وقولك (عِنْدِى) خبُرهما[٣] مقدَّمٌ، ونصبت العشرين والخمسة بالمفعولية لرَأَيْتُ، وجررت العشرين والخمسة بالباء الداخلةِ عليها[٤]، وعلى هذا فقس إلى تسعة وتسعين.

وإعرابُ الأَعشارِ[٥] من -عشرين إلَى تسعين- كإعراب الجمع السالم، بالواو -فى الرفع-، والياء -فى النَّصب والجرّ-، ونونُه مفتوحةٌ كنون الجمع السالم، وقد تقدم ذكر ذلك فى باب (الجمع)[٦].

وما بين الأعشار من الآحاد -مثل قولنا (خمسةٌ وعشرون، وسبعةٌ وثلاثون، وثلاثةٌ وسبعون)- يجرى بتصاريف الإعراب على حكم ما ذكرنا.

مثاله (عندى خمسةٌ وعشرون رجلًا، وتسعةٌ وتسعون ثوبًا) - برفع (خمسةٌ وتسعةٌ)؛ لأجل الابتداء والخبر، و: (رأيتُ خمسةً وعشرين، وتسعةً وتسعين) - بنصب (خمسةً)، و(تسعةً)[٧] -لأجل المفعولية-[٨]، و: (مررتُ بخمسةٍ وعشرين، وتسعةٍ وتسعينَ) - بجر خمسةٍ، وتسعةٍ- لأجل حرف الجرِّ.

وكذلك: المؤنَّث فى قولك (خمسٌ وعشرون، وتسعٌ وتسعون) تُجْرِى[٩] خمسًا وتسعًا كما أجريت خمسةً وتسعةً فى المذكر، فى الرَّفع والنَّصب والجرِّ، وحكم هذه الآحاد التى بين الأعشار فى التأنيث والتذكير كحكمها إذا كانت مفردةً، مع المذكر بالهاء، ومع المؤنَّث بغير هاء.

---

(١) د: (وخمسة وعشرين).

(٢) لا يخفى كون (خمسة) رفعها بالعطف على المبتدأ، لا على أنها مبتدأ، وإن كانت مبتدأة حكمًا، وكذا القول فيما بعده فى المنصوب، والمجرور.

(٣) ص، د: (خبرها) والمثبت الموافق لكلامه.

(٤) أى (العشرين).

(٥) العقود.

(٦) ٢/ ١٢٢

(٧) زيادة يقتضيها المقام.

(٨) سقط من (د).

(٩) د: (يجرى) -بالياء- تحريف-.

فصـــل

والعدد من (أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشر) مبنيٌّ على الفتح، فى حالة الرَّفع والنَّصب والجرِّ؛ مثال ذلك -فى الرفع- (عندى أحدَ عشرَ رجلا، وتسعَ عشرةَ امرأةً، وسبعةَ عشرَ غُلامًا) -(بالفتح)-[1] فى الآحاد، والأعشار، وكذلك فى (رأيتُ) و: (مررت)؛ إذ (رأيتُ) تنصبُ، و(مررت) تجر بالباء[2].

فلم تغيِّر منها العوامل شيئًا /٨٢/ لأجلِ التركيب، والبناءِ على الفتح، إلا (اثْنَىْ عشرَ) فإنه[3] معربٌ إعراب التَّثنية[4]- فى الرفع بالألف؛ فتقول (عندى اثَنا[5] عشرَ رجلًا)، وفى النَّصبِ والجَرِّ (بالياءِ)[6]-إذَا قلت: (رأيتُ اثنىْ عشرَ رجلا)، و (مررت باثنىْ عشرَ رجلًا)، وكذلك -فى المؤنث- تقول فيه[7] (عِنْدِى اثنتَا عشرةَ امرأة) -فى الرفع بالألف-، و: (رأيتُ اثنَتىْ عشرةَ امرأةً)، و (مررتُ باثْنَتَىْ عشرةَ امرأةً)- بالياء فى النَّصب والجَرِّ-؛ لأنه مُثَنَّى-، فيجرى مجرى

---

(١) زيادة يقتضيها المقام.

(٢) يقصد: فى الغالب.

(٣) أى: صدره -على ما سيأتى-.

(٤) قيل لم يبْنُوا (اثنى عشر)؛ لأنَّه لا نظير له؛ إذْ لا يوجد مركَّبٌ صدره مثَنَّى (الأشباه ٩٩/١)، وعلَّله ابن سيده (المخصص ٩١/١٤) بأن الاثنى قد كان إعرابها بالألف والياء، وكانت النون على حالة واحدة فيهما جميعًا، وعند الإضافة تسقط النون، ويقوم المضاف إليه مقامَها، ويدخل حرف التَّثنية من التغيير معه ما كان يدخله معها، و(عشر) فى قولنا: (اثنا عشر) لما حلَّ محلَّ (النُّون) صار بمنزلة المضاف إليه، ولم يمنعْ التَّغييرَ فى علامة التثنية كما كان ما هو بمنزلته؛ وقد ذهب ابن كيسان، وابن درستويه إلى أنهما مبنيان تركيبًا مع العجز كسائر أخواتهما وبناؤهما على الألف، والياء، ورُدَّ بأنهما لو كانا مبنيين لزما الياء، لأنها نظيرة الفتحة فى الواحد، ولهذا قالوا لا يَدَيْنِ لَكَ، انظره فى: (ابن كيسان النحوى ١٥٠-١٥١، والهمع ١٥٠/٢، والتصريح ٢٧٣/٢، وراجع (أسرار العربية ١٧٠، والارتشاف ق١١٠/ب).

(٥) د (اثنى) -بالياء- (خطأ).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) لعلها مقحمة، أو هى تأكيد، وهى ساقطة من (د).

التثنية- فى الرَّفع بالألف والنَّصب ، والجَرِّ بالياء- (وعَشَرَ) من قولك (اثنى عَشَرَ) مفتوحةٌ أبدا فى حالة رفع (اثنى) ونصبه ، وجره ؛ كما كان مفتوحًا مع أخواتها من أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسعةَ عشر .

والعلةُ فى بناءِ العدد الذى ذكرناهُ -وهو من أَحَدَ عشر إلى تسعةَ عَشَرَ - أنَّه تضمن معنى حرف العطف[١] ، وذلك أَنَّ قولك (عندى خمسةَ عشرَ) معناه (عِنْدى خمسةٌ وعشرةٌ) -بواو العطف ، والإعرابِ والتنوينِ ، (فحذفوا الواو)[٢] ، وركَّبُوا الاسمين ، وجعلوهما اسمًا واحدًا[٣] ، وهما (خمسة وعشرة)[٤] ، فقالوا (خمسةَ عشَرَ) و(ثلاثةَ عشَرَ) ، وبنَوْهُ على الفتح ؛ لتضمُّنه [معنى][٥] حرف العطف[٦] ، وتنوينه مقدر فيه ، وإنَّما حُذِفَ ؛ لأجل البناء[٧] ، فلذلك كانتْ الإضافةُ ممتنعةً فيه[٨] ؛ إذْ لو قلت (أحدَ عَشَرَ رَجُلٍ) - بكسر (رجلٍ) على إضَافة (عَشَرَ)

---

(١) وهل التضمُّنُ فى الجزءين ، فتكون العلة واحدةً ، أو فى الثانى ، والأولُ بُنِى لصيرورته كجزء كلمة وقع صدرًا لها ؟ قال بالثانى الزمخشرى (المفصل ١٧٦) ، وابن يعيش (٤/١١٢) ، والرضى (٢/ ٨٧ ش الكافية) ، والظاهر أنَّهما بُنيا معًا لهذا التضمُّن ؛ ففى المخصص (٤/٩١) (فحذفت الواو ، وتضمنتا معناها ..) أهـ وابنُ الأنبارى (الأسرار ١٧٠) (لمَّا حُذِفَ واوُ العطف ضُمِّنَا معنى حرف العطف ، فلما تضمنتا معنى الحرف وجب أن يُبْنَيَا) أهـ ، وهو ما عليه المصنف (٤/١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٩٢- المحرر) ، وانظر (الأشباه ١/٩٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) المبرد (٤/٢٩-المقتضب) : (فلما جعلتَ الاسمين اسمًا واحدًا حذفتَ واو العطف مغيِّرا له عن وجهته) أهـ.

(٤) من قوله (بواو العطف ... عشرة) سقط من (د).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) انظر الكتاب (٣/٢٩٧) ، و(مالا ينصرف ص١٠٥) ، والتضمُّنُ علةٌ لأصل البناء لا خصوص الفتح ؛ فالفتح للتخفيف ، كما سيأتى له قريبًا ، وله فى (المحرر ٤/١٥٧) (حذفت الواو ، وتضمن الأسمان معناها ، وما تضمن معنى الحرف بنى ، وبنيت على حركة ، لأنَّ لها أصلًا فى التمكن ، وخُصَّتْ بالفتح طلبًا للتخفيف) أهـ.

(٧) الزجاج (معانى القرآن ١/١١٢) : (جميعُ ما نصب على التميز فى العدد على معنى دخول التنوين ، وإن لم يذكر فى (عشرة) ؛ لأن التنوين حذف ههنا مع الإعراب) اهـ.

(٨) قال الأنبارى (أسرار العربية ١٧٢) : (حذف للبناء ، فكأنه موجود فى اللفظ ، لأنه لم يقم مقامه=

إليه- لم يجز على هذا المعنى ، أعنى معنى التمييز- ، فلو قلت (عِنْدِى أَحَدَ عَشَرَ زيدٍ)[١] و(خمسةَ عَشَرَ بكرٍ) على أن عندك هذه العدة لرجل مُسَمًّى بزيدٍ ، أو بكْرٍ جازت إضافتُهُ ، وكُسْره[٢] ؛ لأنه بمنزلة (عِندى عبيدُ فلانٍ) ، و(غلمانُ فُلَانٍ) الذين هم على هذه العِدّة.

بيانُ ذلك أنَّه إذا اتَّفَقَ أَنْ يكون عند رجل لزيدٍ -مثلًا- خمسةَ عشرَ دينارًا مُودَعة ، و[ليس عنده][٣] لعمروٍ مثلُها ، فَ[إذَا] سأل سائِلٌ هذَا المودَع ، فقال له (هَلْ[٤] عندك الخمسةَ عشرَ التى لعمروٍ)؟ ، فإجَابتُه[٥] (ليس عند خمسةَ عَشَرَ عمروٍ) -بالإضافة- ، (بلْ عندى خمسةَ عشرَ زيدٍ) -بالإضافة أيضًا[٦] ، فلذلك جازت الإضافة /٨٣/ على هذا المعنى.

والمركَّبُ مبنىٌّ على حالِهِ [بالفتح][٧] مع الإضافة[٨] [فى الأَحوال الثَّلاثِ] ،

شيء يبطل حكمه ، فكان باقيًا فى الحكم ، فمنع من الإضافة)أهـ

(١) المقتضب ١٧٦/٢ ، ٣٠/٤، والهمع ١٥٠/٢

(٢) أى الجر ، فى (زيد) ، ونحوه.

(٣) زيادة لازمة لإقامة النص ، وكأنها سقطت من الناسخ.

(٤) د : (عندى الخمسة) -وبدون الاستفهام- (تحريف)-.

(٥) ص ، د (أجابهُ) ، ولعله تصحيف عما أثبت ؛ إذ هو المناسب.

(٦) إذ قد يضاف العدد إلى مستحِقِّ المعدود ، فيستغِنى عن التميز ، وعليه جميع الأعداد إلاَّ أثنى عشر ، واثنتى عشرة ؛ لقيام العجز فيهما مقام النون – ولا يخاطب به إلاَّ ذُو عَهْدٍ بالتميز ، انظر (الصبان ٧٠/٤) ، وأوضح المسالك ٢٥٦/٢).

(٧) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٨) وهو القياس ، وأكثرُ كلام العرب ؛ وبه وجْهٌ ثان ، وهو إعرابُ عجزِه مع بقَاءِ التركيب كبعلبكّ ، واستحسنه الأخفش ، وقال عنه سيبويه (وهى لغة رديئة) ، وقال عنه المبرد (وله وُجَيْهٌ من القياس ، وهو أن تَردَّه بالإضافة إلى الإعراب) ، وقيل (وهى ضعيفة ولكن لا يمتنع القياس عليها) ؛ ووجهٌ ثالثٌ ، جوزه الفراء ، وهو إضَافة الصَّدْرِ إلىَ العجزُ مزالا تركيبُهما ، وقد حكى الفراء أنه سَمِعَ من أبى الفقعس الأسدىّ ، وأبى الهيثم العقيلى (ما فَعلتْ خمسةُ عَشَرِك) ، راجع (الكتاب ٢٩٩/٣ محقق ، والمقتضب ١٧٧/٢ ، ٣٠/٤، وشرح المفصل ١١٤/٤، ٢٠/٦ والمرادى ٣١٦/٤-٣٠٧، والهمع ١٤٩/٢).

وإنما خصوا هذا المركب المبنىَّ بالفتح طلبًا للخفة[١]٠

واعلم أن العدد المركب – من أَحَدَ عَشَرَ – إلى تِسْعَةَ عَشَرَ تُدْخِلُ الهاء فى الاسم الآخِرِ منه مع المؤنث، وتَحذفُها من الأَول؛ فتقول (عندى خمس عشرةَ امرأة) فأثبتَّ الهاء فى (عشرة) من المؤنث، وحذفتَها من (خَمْس)، وتثبت[٢] الهاء–فى المذكر– فى الاسم الأول، وتحذفها من الثانى[٣]؛ فتقول (عندى خَمْسَةَ عشَرَ رجلا)[٤]، فأثبتَّ الهاء فى (خَمْسَةَ)، وحذفتَها من (عَشَرَ)[٥]٠

فصـــل

وتقول –فى اسمِ الفاعلِ من ذلك– (هذِهِ المسألةُ الحاديةَ عَشْرَةَ) و(المرأةُ الخامسةَ عَشْرَةَ) إلى (التاسعةَ عشْرةَ)، بإثبات تاء التأنيثِ فى الاسمين كليهما؛ لأَنَّه اسم فاعل وليس بعدد[٦]؛ ألا ترى [أنك إذا قُلْتَ: (هذا الخامسُ والسادسُ، والخامسةُ والسادسةُ)، فإنما اشتققتَ هذا اللفظ من لفظ (الخَمْسةِ) و(السِّتَّةِ) التى هى عدَدٌ[٧]، وهذه ليست بأعداد][٨]؛ لأنَّ (الخامس) اسم فاعل؛ لأنك تقول: (خَمَسْتُ القومَ أَخْمِسُهم، فأنا خامسهم)؛ كما تقول: (ضربت القوم أضربهم، فأنا ضاربُهم)[٩]، وكذلك الخامسة والسادسة، وهى اسم فاعل كالضارِبة٠

---

(١) قيل (لأن الفتحة أخف الحركات؛ لأنها تخرج من خَرْقِ الفم بلا كُلفة)، (د٠ الأدب ١/٨٧)، وانظر (المخصص ١٤/٩١)٠

(٢) د: (وثبتت)، والمثبت من (ص)٠

(٣) راجع: (أدب الكاتب ٢٩٥)٠

(٤) (رجلا) بين السطرين فى (ص)٠

(٥) د: (عشرة) –بالتاء– وهو سهو٠

(٦) فيجب فيه أبدًا أن يذكَّر مع المذكَّرِ، ويؤنَّث مع المؤنَّث؛ كما يجبُ ذلك فى (ضارب)، قاله ابن هشام (الأوضح ٢/٢٥٨) وانظر ابن يعيش ٦/٣٥

(٧) فى التصريح ٢/٢٧٦: (قولهم: مصوغ من العدَدَ تقريبٌ على المتعلِّم، وفى الحقيقة أنه مصوغ من (الثَّلْثِ) إلى (العَشْرِ)، وهى مصادر: ثَلَثْتُ الاثنين إلى عشَرْتُ التسعة) أهـ، وانظر (الصبان ٤/٧٥)٠

(٨) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

(٩) يريد أن مضارعات أفعال العدد من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)؛ قال الأشمونى (٢/٣٧٩ ط الحلبى):

وتقول - فى المذكر[١] (الرجلُ الحادِىَ عشَرَ)، و(البابُ الرابعَ عشَرَ)، و(الحديثُ السادسَ عَشَرَ) إلى (التاسِعَ عَشَرَ)، بحذفِ تاء[٢] التأنيث من (التَّاسِع) ومن (عَشَرَ)؛ لأنه اسم فاعل، وليس بعدد[٣].

وهو مبنِىٌّ على الفتح من (الحادِى عَشَرَ) إلى (التاسِعَ عَشَرَ)، ومن (الحادية عشْرَةَ) إلى (التاسِعَةَ عَشْرَةَ)؛ كما كان ذلك فى (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ)، وفى[٤] (إحْدى عشْرَةَ) إلى (تِسْعَ عَشْرَةَ)[٥].

فصل المِئِين

اعلم أن المائة مؤنثة لفظًا؛ بدليل قولك (مائةُ رَجُلٍ)، و (مائةُ آمرأةٍ)، فظهرتْ[٦] علامةُ التأنيث فى (المائة) مع الرجل، والمرأة[٧].

(مضارعُها على وزن (يَضْرِب) ألا ما كان لامُه عينًا، وهو (رَبَعَ، وسَبَعَ، وتَسَعَ) فإنَّه على وزن (شَفَعَ يَشْفَعُ) أهـ، وانظر (د. الأدب ٢/ ١١٤، ١٦٠، والكتاب ٣/٥٥٩ محقق).

(١) أى حال التركيب.

(٢) د: (ياء) -بالتحتية- (تصحيف).

(٣) والقصد بهذا الاستعمال هنا: إفادة الاتصاف بمعناه مقيَّدًا بمحصاحبةِ العشرة. (التصريح ٢/ ٢٧٦).

(٤) ص، د (مِنْ)، ولعله تصحيف عن المثبت كما فى سابقه.

(٥) الرضى ٢/٨٧ ش الكافية: (بنى (حادِى عشَرَ) إلى (تاسعَ عَشَر) بناء (خمسةَ عشَرَ) وذلك لأنَّ أصل (خامسَ عشَرَ): (خامسٌ، وعشرةٌ)؛ كما تقول: الخامسُ والعشرُون والرابعُ والخمسون. جرت عادتهم بإبقاء الجزء الثانى مما فوق العشرة- مركبًا كان أو معطوفًا فى المفرد من المتعدِّد-؛ كما كان فى العددِ؛ فتقول: الثانى والعشرُون، كما قلتَ فى العدد: اثنانِ وعشرون ... ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرفٍ ظاهرٍ؛ كما فى (الثالثُ والعِشرُون) أو بحرف مقدَّرٍ؛ كما فى (ثَالِثَ عَشَرَ) أهـ.

(٦) ص، د: (وظهرت) -بالواو-، ولعل ما أثبت أنسب.

(٧) ص: (الامرأة)، والمثبت من (د)، واستعمال (الآمرأة) مما يُتوَقَّفُ عنده وإنْ ورد سماعه قليلًا فيما حكاه الفارسى؛ ففى (اللسان -مرأ-): (حكى أبو على (الامرأة)، وفى (أبو على الفارسى ص٥٤٤) - عن التكملة ص١٢١ (أورد قول الفراء كانَ النحويُّون يقولون (امرأة) فإذا أدخلوا الألف واللام، قالوا (المرأة)، وهو جهة الكلام، قال وسمعتُها بالألف واللام (الامرأة) ثم عقب عليه بقوله: (ولعل الذى سمعها منه لم يكن فصيحًا؛ لأن قول الأكثر على خلافه) أهـ، ونفاه=

فمن ههنا كانت (المِائةُ) مؤنثةً[1] ، فإذا عددت مِئِينا حذفتَ الهاء من العدد الذى يتقدمُ المِئِينَ -وهو الآحاد- مع المذكَّر والمؤنَّث ، وذلك قولك (عندى ثلاثُمائةِ رجلٍ ، وخمسُمائةِ جُبَّةٍ) ؛ فقد حذفتَ الهاء مع (ثلاثٍ ، وخَمْسٍ) ؛ لأنك تعدُّ المائة ، والمائةُ مؤنثةٌ ؛ فصار قولك (ثلاثُمِائةِ رجلٍ) بمنزلة قولك (ثَلاثُ نسوةٍ).

فإنْ قيل/٨٤/: قد شرطنا أن العدد المضاف من الآحاد لا يكون [تمييزه[2]] إلاَّ جمعًا ، وقد أضفتَ فى هذا الفصل إلى المائةِ وهى مفردةٌ فى اللفظ !

قيل إنَّما فعلوا ذلك حملًا على معنى المِائِة ؛ من حيثُ إنَّهَا جمعٌ فى المعنى وذلك أنَّ معنى المِائَةِ عَشْرُ عَشَراتٍ ، فلما كانت عَشْرَ عشَراتٍ كانت جمعًا من حيثُ المعنى ، وهى مفردة من حيثُ اللَّفظُ[3].

ومن الدليل على أنها حُمِلتْ على معنى الجمع أَنَّ تمييزَهَا مفردٌ كتمييزِ الجمع ، فى قولك (عِشْرُونَ رجلا) ، و(تسعونَ رجلا) ، لكنه مخفوض [بعد المائة ؛ لكونها أضيفت إليه][4] ، وهذا منصوب بعد -العشرين إلى التسعين- على التمييز ؛ لأنَّهُ غير مضاف فلما كان تمييز الجمع من (أَحَدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ) مفردًا كان تمييز المائة مفردًا ، فلذلك لا تقول (مائةُ رجالٍ) ، ولا (خمسُمائةِ رجالٍ) ، بل تقول : (مائةُ رجلٍ) ، و(خمُسمائةِ رجلٍ) حملًا على معنى الجمع.

ابن الشجرى (٢/٢٨٧-الأمالى)- وعللَّه باستثقال كسرة اللام ؛ ولعلَّ الارتكان إلى قلةِ الاستعمالِ أولى ؛ لوجود ما هو أثقل منه.

(١) المقتضب ٢/١٦٦

(٢) زيادة لازمة يقتضيها السياق ، ولعلها سقطت من الناسخ.

(٣) سيبويه (١/٢٠٩ محقق) : (كان ينبغى أن تكون فى القياس (مئين ، ومئات) ولكنهم شبَّهُوه بعشرين ، وأحدَ عشرَ ، حيث جعلوا ما يُبَيِّنُ العدد واحدا ؛ لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد ، وليس بمُستَنكر فى كلامهم أنْ يكون اللفظُ واحدًا ، والمعنى جميعٌ) أهـ ، وانظر (اللسان -مأى-)

(٤) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) ، وفيهما : (إلى رجل) ، وليس بذاك ولعلَّ العلة غير مناسبة ، فالتعليل فيه ينبغى أن يكون للإضافة ، لا للخفض ، وقد عللَّه ابن الأنبارى (أسرار العربية) ١٧٢ ، بتشبيه المائة بالعشْر ؛ لكونها عقدا مثلها.

فبان لك أَنَّ تمييز المائة مفردٌ مجرور ، وتمييزَ الأَعشار كلها مفردٌ منصوبٌ ، وهى من (أَحدَ عشرَ) إلى (تسعةٍ وتسعين)[١] ؛ لأنه مفرد عن الإضافة ؛ لأن الاسم الذى قبله -وهو العدَدُ- قد تم بوجود النُّون فى (عشرين) ، وأخواتها إلى (تسعين) ؛ لأنك إذا قُلْت : (عِنديَعشرون ، أو تسعون) فقد تم الاسم بوجود النُّون ، وما بعد النون يكون منصوبًا ، ومن (أَحَدَ عشر) إلى (تسعةَ عشرَ) تام بتقدير التنوين[٢] ؛ لأن معنى قولك (خمسةَ عَشَرَ) (خَمْسةٌ وعَشْرَةٌ) -بالواو العاطفة والتَّنوين- ، فلما أرادوا التركيب ، للاختصار حذفوا الواوَ العاطفةَ ، وحركةَ الإعرابِ ، والتَّنْوين وجعلُوا الاسمَ مركبًا مبنيًا على الفتح ، وتنوينُه مقدَّرٌ فيه ، والإضافةُ ممتنعةٌ مع النُّون والتَّنوينِ ، والمقدر عندهم كالمحقَّقِ[٣] ؛ فلذلك كان تمييزُ هذا الجمع[٤] منصوبًا ، وتمييزُ المائَةِ مخفوضًا اعتبارًا بالإضافة ، كما خفضوا فى تمييز الآحاد من حيثُ اللَّفظ ؛ لأن لفظ المائة موحَّدٌ فَحُمِلَ تمييزُها فى الجرِّ على تمييز الآحاد[٥] فى قولك (خمسة رجال) ؛ فتقول على /٨٥/ ذلك : (مائةُ رجل) ، و(خمسُمائةِ غلام) ، فخفضت التمييز بالإضافة بعد حذفك التنوين من مائة.

ولو أنك نوَّنْتَ المائةَ ؛ فقلتَ (عندى مائةٌ رجلًا) لم يجز إلا النَّصْبُ ؛ لأن التنوين والإضافَة لا يجتمعان[٦]

---

(١) المقتضب ٣/٣٤، ٣٥

(٢) يقصد به انتصابه بعد تمام الاسم بالنُّون والتَّنوين ؛ لتعذر الإضافة ؛ قال الأنبارى (أسرار العربية ص١٦٠) (إذا كان فى العدد نُونٌ ؛ نحو (عشرون) ، أو تنوينٌ مقدَّر نحو (خمسة عشر) صار النون ، والتنوين ما نِعَيْنِ من الإضافة) أهـ ، وقال الرضى (١/٢١٧ ش الكافية) : (أى أَنَّ تمامهما سببٌ لانتصاب التمييز ، تشبيهًا له بالمفعول الذى يجئُ بعد تمم الكلامِ بالفاعلِ) أهـ ، وانظر (الصبَّان ٢/١٩٦).

(٣) د : (المتحقق) ، وهو صواب أيضًا.

(٤) أى من (أَحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ).

(٥) هذه هى العِلَّةُ ، وانظر (٤) بالصفحة السابقة.

(٦) لأن التنوين يدلُّ على الانفصال ، والإضافةَ تدلُّ على الاتصال ، فلم يَجْمعوا بينهما ؛ إذ أن التنوين=

فحملتَ قولك (مائةٌ رجلًا)[١] -بالتنوين- على قولك (عِشْرونَ رَجُلًا)٠

وإنما كان الخفض بالإضافة فى قولك (مائةُ رَجُلٍ) أكثرَ وأحسنَ ؛ لأنَّه أَخَفُّ على الأَلْسُن[٢] ، وأكثُر تداولًا من أن يقال (مِائةٌ رَجُلًا) و (خمسُمائةٍ رجلًا) -بتنوين (المائة) ، ونصب (رجل)- ؛ فإنه ثقيل٠

فصــل
فى الأُلــوف

اعلم أن الألف ، والألوف ، والآلاف مذكرة[٣] ؛ فالأَلْفُ بمنزلة (رجل) ، والآلاف بمنزلة : (رِجال) ، والأُلوف مثلُه ؛ فتقول على ذلك (ثَلَاثةُ آلافٍ ، وخَمْسةُ آلافٍ) - بإثبات الهاء فيِ الخمسة والثلاثة- ؛ كما تقول (عِنْدى خمسةُ رجالٍ ، وثلاثةُ رجالٍ)[٤] ، وكذلك : (خمسةَ عشَرَ أَلفًا) ؛ كما تقول : خمسةَ عشَرَ

يؤذن بانقطاع الاسم ، وتمامه ، والإضافةَ تدل على الاتصال ، وكون الشئ متصلًا منفصلًا فى حالة واحدة مُحَال (أسرار العربية ٢١٣)٠

(١) الذى أفهمه من مسلكه فى هذا التركيب أنه جائز سعة ، وإنْ قل تداولًا ؛ لثقله بخلاف الإضافة -كما يأتى قريبًا- ، والذى استقر لنا من الجماعة أنَّ هذا التركيب بالتنوين والنصب وقفٌ على الشعر ليس غيرُ ؛ قال المبرد (المقتضب ١٦٦/٢) : (فإن اضطر شاعر فنوَّن ، ونصبَ ما بعده ، لم يجز أن يقع إلا نكرة ؛ لأنَّهُ تميز ؛ كما أنه إذَا اضطرَّ٠ قال : ثلاثةٌ أثوابًا) أهـ ، ونحوه فى الكتاب ١٦١/٢-١٦٢ محقق ، وانظر (الجُمل ٢٤٦ ، والغرة ص ١٦٠ ، وابن يعيش ٢٤/٦ ، وغيرها) نعم لا يعدِمُ هذا المسلك من المصنف مناصِرًا ، فقد أفهم الرضى أنه قد يرد فى السَّعة على قِلَّةٍ ؛ قال : (وقد يفرد منصوبًا) أهـ(ش الكافية ١٥٤/٢) ، وأجازه ابن كيسان ؛ قال الأزهرى بعد أن ساق البيت المشهور : (إذا عاش الفتى مائتين عاما ٠٠٠) : (قال ابن مالك وذلك يُقوىِّ ما أجازه ابن كيسان من نحو (الألفُ دِرهمًا ، والمائةُ دينارًا) -بالنصب- ، ويؤيِّدُه قول حذيفة -رضى اللّه عنه- (وَنَحْنُ ما بَيْنَ السِّتِّمِائَةَ إلى السَّبْعِمِائَةَ) -بالنصب- فأجرى (أل) فى تصحيح نصب التميز مجرى التنوين ، والنون) ٠٠٠ ثم قال (والحق أن البيتَ ضرورةٌ ، والروايةُ شاذةٌ) أهـ ، وكلام ابن هشام على تجويزه قليلًا (الأوضح ٢٥٣/٢) ، وانظر التصريح ٢٧٣/٢ ، وابن كيسان النحوى ص١٧٦)٠

(٢) الرضى (١٤٧/٢ ش الكافية) : (إذْ بإضافتها إلىَ معدوداتها يحصُل التخفيف بحذفِ التَّنوْينِ) أهـ٠

(٣) ص : (مذكر) -بسقوط التاء- تحريف٠

(٤) راجع (المقتضب ١٦٧/٢)٠

رَجُلًا)، وكذلك: (أحدٌ وعشرونَ أَلْفًا)، (وخمسةٌ وتسعون أَلفًا)[١]؛ كما تقول (أحدٌ وعشرونَ رجُلًا)، و(خمسةٌ وتِسعون رَجُلًا) وكذلك (خمسُمائةِ ألفِ رجلٍ)، و: (ثلاثُمائةِ أَلْفِ امرأةٍ) -بالإضافة-، فأتيت بـ ثَلَاثٍ، وخَمْسٍ -بحذفِ الهاء-؛ لأنك تعدُّ المائة، والمائةُ مؤَّنثةٌ، وليس للألف فى ذلك شئ؛ لأنه بعد المائة، وأنتَ تعُدُّ المائة، فلذلك أَنَّثتَ الخمس والثَّلاثَ؛ لأجل إضافتهم[٢] إلى المائة؛ لأن المعتبر فى العدد ما أضيف إليه، والأَلْفُ هى مضافة إلى المائة؛ فقولك: (خمسُمائةِ أَلْفٍ) بمنزلة قولك (خَمْسُمائةِ رجُلٍ).

ومن أحكام التمييز فى العدد أَنَّهُ من (أحدَ عشَر) إلى (تسعة وتسعين)[٣] أن يكون تمييزه مفردًا منصوبًا -كما قدمنا[٤]- مثاله (عندى خمسةَ عشَر رجلا)؛ فقولنا: (رجلًا) تبْيِينٌ لعِدة الخمسةَ عشرَ أنها رجالٌ؛ من حيث إنَّ (الخمسةَ عشرَ) وأمثالها من العدد تَحتمِل الرجالَ وغيرها من سائر ما يعدُّ، فلما قلت (رجلا) بَيَّنْت أن الخمسة عشر عِدَّتُها (رِجالٌ)، وسنذكر التمييز، وأحكامه فى بابه[٥] من /٨٦/ مقالة النصب - إن شاء الله-.

فإذا جاء بعد هذا العَدَدِ جمعٌ من نحو قاله -تعالى- ﴿ٱثْنَتَىْ﴾[٦] ﴿عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًاۚ﴾[٧] لم يكن (الأَسْبَاطُ) تمييزًا، بل هى بدل[٨] من (اثنتَىْ عشرةَ)؛ إِذْ لو قصد

---

(١) ص، د: بتقديم الجملة الثانية على الأولى، وأخرته قصد اتحاده مع المقيس عليه.

(٢) كذا فى (ص، د) وهو صواب اعتبار بالمعدود، والأولى: (إضافتها).

(٣) لعل حذفه الصواب، وكأنها مقحمة.

(٤) فى (٢/ ٢١٢) وكرره هنا؛ لما يبنى عليه من حكم سيأتى.

(٥) (٣/ ٣٤٠- ٣٤٥ المحرر).

(٦) ص: (اثنى) -تصحيف-.

(٧) من الآية: ١٦ -الأعراف-.

(٨) (وهو الوجه) -كما قال الزجاج (٤٢٣/٢-معانى القرآن)، وكونه بدلًا هو التوجيه المُشايَع من أكثرهم، والتمييز محذوف، راجع مثلًا (التبيان ٥٩٩، والبحر ٤٠٧/٤، واللسان -سبط- وشرح الشذور ٤٥٩، والأوضح ٢٥٥/٢، وغيرها)، ومُتمسَّكُهم المانعُ من كونه تميزًا جمعُه، وتميز هذا النوع لا يكون إلا مفردا، وتذكيرُه، ولو كان تميزًا لذُكِّر العددان، وذهب الزمخشرى =

التمييز لقال : (سِبْطًا) ؛ كقوله -تعالى- ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْـنًا﴾[١] ؛ فنصب (عَيْنًا) على التمييز[٢] ؛ إذْ هى مفردةٌ بخلاف (الأَسْبَاطِ) فإنَّها جمعٌ.

ومثلُ ذلك من الكلام (رأيت خمسةَ عشرَ رِجالًا) ، فتنصب (رِجَالًا) على البدل من (خمسةَ عشرَ) ؛ ومن قال على التَّمييز فقد غلط[٣].

فصــــل

وتقول (ثلاثُمائةِ رَجُلٍ) -بكسر الهاء- من ثلاثمائةِ ، ويكون (رجلٌ) مخفوضًا بإضافة المائة إليه ، وهو تمييزٌ لها.

فإذا قلت : (ثلاثمائةٍ) بتنوين المائة -نصبتَ التمييز ؛ فتقول (ثلاثُمائةٍ رجلًا) فتنصب (رجلًا) ؛ لأنه تمييز[٤] ، والخفض ممتنع ؛ لأجل دخول التنوين.

(٢/١٢٤-الكشاف) ، وابن مالك -(فيما نقل ابن هشام فى أوضحه)- إلى أنه تمييز ؛ ولنا أن نقف مع الأخرَيْنِ عن قناعة بقوَّة المأخذ وما ذهب إليه العامة من كونه بدلًا ، والتمييز محذوف لا يستقر من وجوه :

أولها : تذكيرُه لا ينفى كونَه تمييزا ؛ لأن ذكر (أُمَمًا) رجَّحَ حكم التأنيث (قاله ابن هشام نفسه فى السابق ، والرازى ٤/٣٠٦) ؛ وكأنَّهم ذهلوا عن مجازية تأنيث جمع التكسير فى نفسه.

ثانيهما كونه جمعا لا ينفى التمييز به ، فقد جَّوز الفراء : (أحدَ عشرَ رجالًا) (١/٢٥٣-همع ، والبحر ٢/٢٢٩ ، والارتشاف ق١٨٠٧).

ثالثها ذهابُهم إلى حذف التمييز منظور إليه ؛ فالتمييزُ لا يحذف ؛ إذْ هو تبيينٌ لخفاءٍ ، وحذفه مبطل لوظيفته ، فلا يناسبه الحذف -إذنْ- وإن جاز فلدليل سابق ، والدليل هنا متأخر.

رابعًا : لا أُرَى ما حرروه بدلًا يثبت على البدلية فلا يصح أَنْ يكون بعضًا ، ولا اشتمالًا ؛ لعدم الضمير ، والمعنى على خلافهما ، وبدَلُ الغلط محال ، والبدل المطابق يبعدُه عدمُ صلاحيته لإحلاله محلَّ الأول ، وإلاَّ أُهدِرتْ العِدَّة ، وإن قيل إنَّ قضية الإحلال غالبة ، قلنا أيضًا عدمُ جواز حذفه مبطلٌ كونه بدَلا ؛ إذ هو دليل التمييز المحذوف على ما قدَّروا ، وما عرفنا بدلا يلزم ، فانتفى البدل من كلِّ وجه ، وثبت كونُه تمييزًا.

(١) من الآيتين ٦٠ البقرة ، ١٦٠ الأعراف ، وفى (ص) : (اثنتى) -بالياء-.

(٢) انظر الزجاج (معانى القرآن ١/١١٢) ، و(البحر ١/٢٢٩).

(٣) انظره مع ما سبق عن الفراء.

(٤) عُدْ إلى (٢/٢١٩-المحرر-).

وكذلك تقول (ثلاثمائةٍ رجالٍ) -بالتنوين وجر (رجالٍ)- ولا يكون (الرجال) ههنا تمييزًا، بل بدلا[١] من (مائةٍ)؛ قال اللَّه -تعالى- ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[٢]، فقد قيل إن سنين بدل من مائة[٣]، وقد قيل إن سِنِينَ عطفُ بيانٍ[٤]، ويأتى ذكر (عطف البيان) فى مقالة التوابع -إن شاء الله-.

فصـــل

وتقول (عندى خمسةُ رجالٍ) -برفع[٥] (الخمسة) على الابتداء، و(عندى) خبره مقدم[٦]، وخفض (رجالٍ) على الإضافة.

وتقول: (عندى خَمْسةٌ رِجَالٌ) - بتنوين الخمسة ورفعها[٧]- وتنوين الرجال، ورفعه[٨] على البدل[٩] من الخمسة، ولا يجوز الخفض مع وجود التنوين، لا

---

(١) لاحظ ما يأتى فى تخريج الآية.

(٢) من الآية -٢٥- (الكهف)، وقراءةُ الجمهور بتنوين (مائةٍ)، وقرأ حمزة والكسائى، وخلف بغير تنوين على الإضافة بإيقاع الجمع موقع المفرد، قليلًا، وخطأه المبرد فى غير الضرورة، انظر (النشر ٣١٠/٢، والاتحاف ٢٨٩، والبحر ١١٧/٦، والمقتضب ١٦٩/٢).

(٣) من (قال اللَّه ... من مائة) سقط من (د).

قال العكبرى (التبيان ٨٤٤): (بدلٌ من (ثلاث)، وأجاز قوم أن تكون بدلًا من (مائة)؛ لأن (مائة) فى معنى (مئات) أهـ، وانظر الأنبارى (البيان ١٠٦/٢) وردَّ ابن هشام (البدلية) من (مائة) قال: (إنه إذا أقيم مقام مائة فسد المعنى) أهـ، (المغنى ١٢٣/٢)، نقول: هو وارد على الأول أيضًا.

(٤) الرازى ٤٧٩/٥، والكشاف ٤٨١/٢، والبيان، والبحر (السابقان)؛ نقول: ولا يصلح عطف بيان على مذهب أهل البصرة، لتنكيره، ولا على مذهب المصنف، لقصره إياه على الكنى، والألقاب كما سيأتى فى (٥١٣/٣-المحرر) ثم راجع ابن خالويه (الحجة ص٢٢٣).

وقد لاحظنا ما على البدل، وعطفِ البيان، فلم يبق إلا أن يكون تمييزًا، وبه أخذ الفراء قال: (المعانى ١٣٨/٢) (ومن نوَّنَ ... نصب السنين بالتفسير للعدد) أهـ، وهو الأوجَهْ، بل الوَجْهُ.

(٥) ص: (ترفع)، والمثبت من (د)، وهو الأنسب.

(٦) النصب أولى، وإن صلح على أنه خبر بعد خبر.

(٧) بين السطرين فى (ص).

(٨) (ورفعها) أولى، والمثبت جائز باعتبار اللفظ.

(٩) الكتاب (٦٢٤/٣): (وإن نوّنت قلت: (ثلاثةٌ كِلابٌ) على معنىً، كأنّك قلتَ (ثلاثةٌ)، ثم=

تقول (خمسةٌ رجالٍ) -بتنوين (خمسةٌ) ورفعها، وخفض (رَجُل)؛ لأنَّ التنوين، والإضافةَ لا يجتمعانِ.

وتقول: (عندى خَمْسَةٌ رِجالًا)[1] -بتنوين (خَمْسَةٌ)، ورفعها، ونصب (رجال) على التمييز-؛ فقد جاز لك فى هذه المسألة ثلاثة أوجهٍ الخفضُ على الإضافة، والرَّفعُ على البدل، والنَّصبُ على التمييز[2].

ومثل ذلك (هذا ثَوْبُ خَزٍّ) -بالخفض على الإضافة-، و (هذا ثوبٌ خَزٌّ) - برفعِ (ثوبٌ) وتنوينه مع /٨٧/ رفع الخز على البدل، و (هذا ثَوْبٌ خَزًّا) - بتنوين (ثَوبٌ)، ونصب (خزّ) على التمييز.

فهذه ثلاثة أوجه جائزةٌ فى هذا الباب، وأمثِاله من نحو (هذا بابُ ساجٍ) - بالإضافة، و (بابٌ ساجٌ) -بالضم على البدل-، و: (بابٌ ساجًا) - بالنصب على التمييز-؛ و: (خاتمُ حديدٍ)، و (خاتمٌ حديدٌ)، و: (خاتمٌ حديدًا)؛ فقس على ذلك، وسنذكرُ هذا فى بابِ الإضافة[3].

• • وحاصلُ هذا الباب:

أن العدد على أَربعة أَضرُبٍ؛ وأنَّ وضعه فى الأصل مؤنَّث؛ وأنَّه مع المؤنث بغير هاءٍ ومع المذكر بالهاء من الثلاثة إلى العشرة؛ وأنَّ ما بعد الثلاثة إلى العشرة

قلت (كِلابٌ ...) أهـ، وتنوين العدد وترك إضافته إنَّما يجوز فى الشعر، وقد أجازه الفراء (المعانى ١/٢٦٧): (لو قلت: عندى خمسةٌ أثوابٌ) لجاز، أهـ، وراجع (البحر ٦/٤٣١-٤٣٢، وابن يعيش ٦/٢٣).

(١) المقتضب ٢/١٦٦، والمذكر والمؤنث للمبرد ص١٩، والتسهيل ص ٣٠، وهو من قَبيل الضرورة كسابقه؛ قال سيبويه (٢/١٦١ محقق): (لو جاز فى الكلام، أو اضطر شاعر، فقال: (ثَلاَثَةٌ أثوابًا) كان معناه معنى (ثلاثة أثواب) أهـ، وكلام ابن مالك على جوازه على قلة، بل عثرت على قراءة حكاها ابن خالويه (الحجة ص١٥٢-١٥٣) وهو قوله تعالى ﴿فَلَهُۥ عَشْرٌ أَمْثَالَهَا﴾ -الأنعام ٢٩٦- بالنَّصب- وهو شاهد على النَّصب.

(٢) مجالس ثعلب ٦٥٢

(٣) المحرر ٣/٣٤٣ .

مجرور، وما بعد (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةٍ وتسعينَ) منصوبٌ على التمييز؛ وأنَّ (العدَدَ)[١] من (أَحدَ عشَرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) مبنيٌّ على الفتح، وتَحْذِفُ الهاءَ من الاسم الأول مع المؤنَّث، وتُثْبِتها مع الاسم الثانى، وتَثبُت فى المذكّر مع الاسم الأول، وتُحذَف مع الثانى، وأن المائة إذا عدَدَتْها أجريَتها مُجرى المؤنث - سواء أكان المعدودُ مذكرا أم[٢] مؤنثًا- ؛ كقولك (ثلاثُمائةِ رجلٍ، وثلاثُمائةِ امرأةٍ)؛ لأن لفظها لفظ المؤنَّث، ويُخْفَضُ ما بعدها بإضافةِ المائة[٣] إليه، وإذا عددْتَ الألف ذكَّرت العدد فأثبتَّ الهاء؛ وقلت (ثلاثةُ آلافِ رجلٍ، وثلاثةُ آلافِ امرأةٍ)؛ ويُخْفَضُ[٤] ما بعد الأَلْفِ بالإضافة أيضًا؛ وأَنَّ اسم الفاعل إذا اشتققتَهُ من العدد، وركبتهَ كان مبنيًا على الفَتْح؛ كقولك (هذا الخامسَ عشَرَ) و (مررتُ بالخامسَ عشَرَ)، و (هذه الخامسةَ عشرةَ)، و: (مررتُ بالسادسةَ عشرةَ)؛ فبنَيْتَ الهاء على الفتحِ فى الاسمين كليهما مع المؤنَّث، وتحذفُها[٥] مع المذكَّر، ويكون مبنيًا أيضًا على الفتح -فى الرفع، والنصب والجر- ، ولا يجوز تغييره عن ذلك.



---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ص، د (أو)، والمثبت الصواب.

(٣) ص: (المؤنث)، وهو سهو خاطر عما سبقه.

(٤) ص (تخفض) -بالتاء- والمثبت من (د).

(٥) ص، د: (تحذفهما) -بضمير المثنى- والمقصود: (الهاء).

الباب الخامَس عشَرَ

فى تعريف العدد

اعلمْ أن تعريف الأعداد لا يخلو من وجهين : إمَّا أن تعرِّف المضافَ إليه ، فيتعرَّف بتعريفه العدد ، وهو الاسم الأول ، وإما أن يتعرَّفَ العدَدُ ، ويتنكَّر التمييز .

فصــل

فى تعريف العدد المضاف

تقول من ذلك (عندى خمسةُ رجالٍ) ، و (ثلاثةُ أعْبُدٍ) ، فهذا نكرة ؛ لأنه مشاعٌ فى جنسه ، ومعنى/٨٨/ المُشَاعِ كونُه لا يُعَرفُ به أىُّ أعبدٍ هُم[١] ؟ ؛ لأنك إذا قلت لمخاطبك (عندى ثلاثةُ أعبُدٍ) لم يعلَم أىَّ أَعْبدٍ هؤلاء من عبيدك ؟ فإذا أردتَ تعريف العدد قلت (عندى ثلاثةُ الأعبدِ) - بالألف واللام فى الثانى - ، وهو المضاف إليه ، ومعنى ذلك[٢] (عندى ثلاثةُ الأعبدِ الذين تعهَدُهم) ؛ لأن الألف واللام للعهد ، وقد تقدم فى باب (المعارف)[٣] .

وهكذا يجرى جميع هذا الباب لا يكون التَّعريف إلا فى الاسم الثانى ؛ كقولك (ثلاثةُ الرجالِ) ، و : (خمسة الجِمال) ، و : (عشرُ النسوان) ، و (مائةُ الدِّرهم) ، و (ألفُ الدينارِ) ، كله معرَّف[٤] ، وتعريفه بالاسم الثانى ، وهو دخول الألف واللام على المضاف إليه ، والدليل على ذلك قول الفرزدق[٥]

---

(١) (هُمْ) سقط من (د) .

(٢) من (عندى ... ذلك) سقط من (د) .

(٣) ٢/٧٥

(٤) د : (معروف) -تصحيف- .

(٥) الديوان ١/٣٠٥ من قصيدة فى مدح (يزيد بن المهلب بن أبى صُفرة) ، وانظره فى (المقتضب ٢/١٧٤ ، والجمل ص ١٤٤ ، وإصلاح المنطق ٣٠٣ ، والفصول ٢٤٣ ، وشرح المفصل ٢/١٢١ ، والمغنى ٢/٢٢ ، وشواهد المغنى ٧٥٥ ، وشواهد الكشاف ٤١٣ ، والدرر ١/١٨٥) .

مَا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارهُ فَسَمَا(١) فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ(٢).

فعرَّف (الأَشْبَارِ) بالألف واللام، وهي الاسم الثاني، ولم يعرِّف (خَمْسَةَ)، وعلى هذا يكون تعريف [العدد بتعريف](٣) التمييز المضاف(٤) إليه مجموعا -كما مثلنا في (ثلاثة الرجال)- [أ]و مفردا كـ(مائةِ الدرهمِ)، فقد بان لك أن (الرجال) مجموع، و(الدرهم) مفرد هذا مذهب البصريين(٥).

وقال الكوفيون التعريف يقع على الأول والثاني؛ فيقولون (هؤلاء الخمسةُ الرجالِ)، و: (العشرةُ الغلمانِ)، و: (الثمانيةُ الأَعْبدِ)، فيجمَعُون بين الألف واللام والإضافة(٦) في قولك: (الخمسةُ الرجالِ) - بكسر اللام من (الرجالِ)؛ لأنه مضاف إليهِ، وهذا قبيحٌ(٧)؛ لأنَّ الألف واللام والإضافة لا يجتمعان.

---

(١) يروى: (فَدَنَا) بدل: (فَسَمَا)، وهي رواية الديوان، والمقتضب.

(٢) عقد الإزار: كناية عن حَداثة سنه، وإدراك خمسة الأشبار: كناية عن بلوغ الغاية في الفضائل، أو بلوغ حدّ الجهاد بحمل سيفٍ هذا طولهُ؛ لأنه منتهَى طوله في الأكثر أو بلوغ اليفاعة والشباب، وطول الرجال، والمعنى ما زال منذ كان صبيًّا إلى أن مات يقود الجيوش، ويخوض الحروب، ويوضحه البيت بعده:

يُدْنِي خَوافِقَ مِنْ خَوافِقَ تَلتَقِي فِي ظِلِّ مُغْتَبِطِ الغُبَارِ مُثَارِ

والبيت من الكامل.

والشاهد: تعريف الثاني بالألف واللام، والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول -كما ذكر-.

(٣) زيادات لازمة لتقويم النص، وقد اضطرب، وأخل بدونها -كما ترى- ولعله لسقط نسخي.

(٤) ص، د (الجمع) مكان المضاف إليه، وهو كما ترى.

(٥) سيبويه (٢٠٦/١ محقق): (وتدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ لأنه يكون الأولُ به معرفةً، وذلك قولك: ثلاثةُ أبوابٍ، وأربعةُ أنفسٍ، وأربعةُ أثوابٍ ... وإذا أدخلت الألف واللام قلت خمسةُ الأثوابِ، وستةُ الأجمالِ، فلا يكون هذا أبدًا إلا غيرَ منوَّن يلزمه أمرٌ واحدٌ) أهـ.

(٦) في المفصل ٢١٦: (روى الكسائي: (الخمسةُ الأثوابِ)، وعن أبي زيد أن قومًا من العرب يقولونه غيرُ فصحاء) اهـ، وفي (إصلاح المنطق ص٣٠٢) -عن الكسائي- (فإذا دخلتْ الألف واللام قلتَ: (هذه الخمسةُ الأثواب)، وإنْ شئت قلت: (خمسةُ الأثوابِ)، وإن شئت قلت: (الخمسةُ الأثوابُ، وأجريتَها مُجرى النعت) أهـ، فالكوفي -كما ترى- يرى ما يراه البصري أيضًا، وانظر ما يأتي.

(٧) وهو من عبارات الحكم البصري عليه، قال المبرد (المقتضب ١٧٣/٢): (وهذا كله خطأ =

فصـــل

وتقول -فيما فوق العشرة إلى تسعة وتسعين- (عندى الخمسةَ عشرَ درهمًا)، و(الستة عشر فرسًا)[١]، تُدْخِلُ[٢] الألف واللام على الاسم الأول، وتحذفها[٣] من (عشر)، ومن التمييز أصلًا أبدا عند البصريين.

وقال الكوفيون[٤] (عندى الخمسةَ العشرَ درهمًا)؛ فيدخلون الألف واللام فى الاسمين الأولين[٥]، ويتركون التمييز على تنكيره؛ لأن التمييز نكرة فى جميع كلام العرب وسنذكره فى (المنْصُوبات) بأوسع من هذا[٦] -إن شاء اللّه تعالى- وقومٌ

فاحش، وعلة من يقول هذا الاعتلالُ بالرواية؛ ومما يبطل هذا القول: أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافُهُ، والقياسُ حاكم بعدُ: أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال ...) أهـ.

وقال الزمخشرى (المفصل ص٨٣) (ما تقبَّله الكوفيون ... بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء) أهـ، وانظر (ابن يعيش ١٢١/٢-١٢٢ والأشباه ٩٤/٣-٩٥، والأشمونى ١/ ١٤٤ ط الحلبى، والارتشاف، ق١١١/أ).

أقوال ومنحَى الكوفيين - وإن عزَّ فله وجه من قياس وسماع، فلا ينبغى أن يخَطَّأ، ويُقبَّح؛ فالقياس -كما وُجِّهَ- أن المضاف إليه هو المضاف من حيثُ المعنى، والمقصود هو المضاف وجئ بالمضاف إليه لبيان نوعه، فعرِّف المقصود من حيثُ ذاتُه، ثم أضيف بعد التعريف تبيِّنًا لنوعه، (الرضى ٢٧٧/١ ش الكافية)، وهو وجه، وإنْ غُمِزَ. فالسماع الآتى يعضُده، وأما السماع فما مر، وما رواه مسلم (٧١/١٠) فى فضائل الأنصار (... ألا ترَى أن سَمَّى رسولُ اللهِ -ﷺ- دارَكم فى الأربع الدُّورِ التى سمّى؟ ...)-الحديث-.

(١) د: (فرشا) (كذا).

(٢) د (يدخل) -بالتحتية-تصحيف.

(٣) د: (ويحذفها).

(٤) والأخفش -أيضًا- من البصريِّين. انظر (ش المفصل ٣٣/٦، وش الكافية ١٥٦/٢).

(٥) كأنهم لاحَظُوا أنهما فى الحقيقة اسمان، والعطفُ مراد فيهما، وتاء التأنيث تقع معهما حشوا؛ فيقال (ثلاثةَ عشَرَ)، ولولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك. (الأشمونى ١٤٤/١ ط الحلبى).

(٦) انظر: (المحرر ٣/ ٣٤٠ - وما بعدها).

من الكتاب[١]/٨٩/ يقولون (عندى الخمسةَ العشرَ الدرهمَ)، فَيُدخلون الألف واللام على الثلاثةِ الأسماءِ[٢] (الخمسة، والعشرة، والدرهم)[٣].

وعلى هذا قياس ما بقى من الأعشار من نحو قولك (الأَحدَ عشرَ درهمًا) إلى (التسعة والتسعين درهمًا) -على الثلاثة الأقوال[٤]- وما بين (أَحدَ عشرَ) إلى (تسعة وتسعين) مقيسٌ على ما ذكرنا؛ والأحسنُ فيما ذكر جميعِه فى هذا الباب قول البصريين[٥].

•• وحاصلُ هذَا البَابِ:

أنَّ تعريفَه فيه وجهان: (خمسةُ الأثوابِ) بجر (الأثواب) - و: (الخمسةُ الأثوابِ) بجر (الأَثْوابِ)- أيضًا، فإذا جاوزت العشرة كان على ثلاثة أوجه (الأحدَ عشرَ درهمًا)، و(الأحدَ العشرَ دِرهمًا)، و (الأحدَ العشرَ الدِّرهمَ).

---

(١) عبارة الزجاجى (الجمل ١٤٢-١٤٧)، والحريرى (درة الغواص ١٢٦)، وابن يعيش ٦/٣٣، والأشمونى ١/١٤٤).

(٢) لاحظ هذا الاستعمال منه، وقد رأيتَه فيما مرَّ يردُّه، وكثيرًا ما يقع فيه.

(٣) فى اللسان (أحد -وعشر-): (قال الكسائى إذا أدخلتَ فى العدد الألف واللام فأدخلْها فى العدد كلِّه؛ فتقول: (ما فعلتْ الأحدَ العشرَ الألفَ الدرهم)؛ والبصريون يدخلونهما فى أوله) اهـ، وقال الفراء (معانى القرآن ٢/٣٣): (إذا أدخلتَ فى (أحدَ عشرَ) الألف واللام أدخلتهما فى أولها؛ فقلت (ما فعلت الخمسةَ عشرَ؟)، ويجوز: (ما فعلت الخمسةَ العشرَ): فأدخلتَ الألف واللام مرتين، لتوهُّمِهِمْ انفصالَ ذا مِنْ ذا فى حال؛ وإن شئتَ أدخلتَ الألف واللام أيضًا فى (الدرهم) الذى يخرج مفسِّرا؛ فتقول ما فعلتْ الخمسةَ العشرَ الدرهمَ) اهـ، فالكوفى يرى ما يراه البصرى أيضًا، كما مر فى سالفه، ولعمْرِى إِنَّهُ التطوُّر ذاته دون الوقوف على نمط.
هذا وخرجوا ما ورد منه على زيادة اللام فى غير الأول، انظر (معانى الحروف للرمانى ص٦٩) وراجع (أدب الكاتب ٢٩٨، شرح عمدة الحافظ ٣٦٢).

(٤) يلاحظ أن فى الأعداد المتعاطفة وجهين ليس غير تنكير تمييزها، أو تعريفه على الخلاف، ولا خلاف فى تعريف المعطوف والمعطوف عليه، راجع (٦/٣٤ -شر المفصل) نَعَمْ أجاز قومٌ إدخالها على المعطوف عليه، وتركها من المعطوف، نحو الأحد وعشرون، وقد جوزه أبو الحسن الأُبَّدِى، ذكره أبو حيان (الارتشاف ق١١١/ب)، فيكون فيه أوجه ثلاثة.

(٥) راجع م٤٣ من الإنصاف (٣١٢-٣٢٢).

البابُ السَّادسَ عشرَ

التَّأريـــخ(١)

اعلم أن التأريخ محمولٌ على الليالى دون الأيام ؛ لأنَّ أولَ الشهر ليلة ، فلو حملناه على الأيام لسقط من أول الشهر ليلة(٢) ؛ فلذلك حملوه على الليالى ، وغلَّبُوا فى التأريخ المؤنثَ على المذكَّرِ لهذا المعنى ؛ ليكمل الشهر ثلاثين ليلة(٣) ولا يسقط من(٤) لياليه شئ .

فتقول -على ذلك- (كَتَبْتُ لخمسٍ خلوْنَ ، ولستٍّ خلَوْنَ) - بحذف الهاء من العدد- ؛ لأنك تعد الليالى ، والليالى مؤنثةٌ ، وإن كانت الليالى محذوفةً من اللفظ فإنها مقدَّرة فى المعنى ؛ لأنك إذا قلت (كتبتُ لخمسٍ خلونَ) فكأنك قلت (كتبت لخمس ليالٍ خلوْنَ) ، فحذفت اللَّيالى من اللفظ اختصارًا ، وهى مرادة ؛ لأنه إذا قال لخمسٍ علم أنه يريد المؤنث من حيثُ إنَّ(٥) الخمس لِلْمؤنَّث .

فعلمت(٦) أن المؤنَّث مغلَّبٌ على المذكر فى التأريخ ، وإن كان شرطُ(٧) المذكَّر أن يُغلَّب على المؤنَّثِ فى جميع العربيَّة ، إلا فى التأريخ ، فإنَّ المؤنث يُغلَّب على المذكر ، وفى شيء قليل من كلام العرب -سيأتى ذكره فى الباب الثانى بعد هذا الباب(٨) .

---

(١) جميعه فى ص ، د -بدون الهمزة- .

(٢) من عبارات الزجاجى (الجمل ص١٥٦) ، وقال أبو حيان (البحر ١/١٩٩) : (لأن أول الشهر ليلة الهلال ، ولهذا أُرِّخَ بالليالى ، واعتماد العرب على الأهِلة ، فصارت الأيام تبعًا للّيالى ، أو لأنَّ الظلمة أقدمُ من الضوء بدليل : ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ أهـ ، وانظر ٢/٢٢٣ - منه و(معانى الفراء ١/١٥١ ، والطبرى ٥/٩١ ، وأدب الكاتب ٢٩٦ (نفس العلة) ، وش الكافية ٢/١٥٧ ، والهمع ٢/١٥٢ ، والمغنى ٢/١٨٢) .

(٣) هذا قول لا أفهمه رغم وقوفى معه طويلًا . (٤) د : (فى) .

(٥) ص (أنَّ) -بفتح الهمزة- ، وهو مرغوب عنه كما سبق من نظائره .

(٦) ص ، د (وعلمت) -بالواو- والفاء الأنسب تفريعًا .

(٧) لعل الأنسب (شأن) . (٨) (٢/٢٣٨ - ٢٤١) .

فصــل

فإذا قَدْ علمت أن التأريخ محمولٌ على الليالى دون الأيام ، فهو ينقسم على[١] ثلاثة أقسام /٩٠/ بحسب الشهر

من الثَّلاثِ[٢] الليالى إلى العشر ، ومن الإحدى عشرةَ[٣] إلى العشرين[٤] ، ومن إحدى[٥] وعشرين إلى السَّلْخِ[٦] .

فإذا أَرَّخْتَ فيما دُونَ[٧] العشرِ اللَّيالى الأُول قلت : (كتبت لليلة خلَتْ) ، (ولليلتين خلتا)[٨] ، (ولثلاثٍ خَلَوْنَ من الشهر)[٩] ، و : (كان الأمر لأربع[١٠] خَلَوْنَ) ، و(لعشر خَلَوْنَ) ، فتأتى بالفعل مجموعًا ، وهو قولك (خَلَوْنَ) ، وتجعل فاعلَهُ ضمير جماعة المؤنث وهو (النّون) من : (خَلَوْنَ) ؛ لأنه يعود على الليالى دون الأيام ، واللَّيالى مؤنّثةٌ ؛ فلذلك كان الضمير العائد عليها مؤنثًا ، وكذلك لو صرحتَ بذكر الليالى لقلتَ : (كتبتُ لخمسٍ ليالٍ خلوْنَ) ؛ فأتيتَ بـ(خَلَوْنَ) مؤنَّثًا مجموعًا ؛ لذكر الليالى فى اللَّفظ فكذلك[١١] لو حذفتَها أتيتَ بقولك (خَلَوْنَ) أيضًا مجموعًا .

---

(١) كذا ، وهى المرة الوحيدة التى يَسْتعمل فيها (انْقَسَم) بـ(عَلَى) ، ولا أستبعده على تضمين .

(٢) سيأتى فى الحاصل (من أول الشهر) .

(٣) ص ، د : (الأحد عشر) -تصحيف- .

(٤) ص ، د : (عشرين) ، وأثبت المناسب لمكتنِفَيْهِ .

(٥) ص ، د : (أحد) ، وهو سهو ، أو تصحيف .

(٦) آخر الشهر .

(٧) حذفها الصواب ، فهى مقحمة ، والسياق المستقيمُ بدونها ؛ فليس بما دون العشر الأُوَلِ تأريخٌ .

(٨) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٩) وفى أول الشهر (كُتِبَ لأول ليلةٍ منه ، أو لغرَّته ، أو مُهَلِّهِ ، أو مُسْتَهَلِّهِ) (التسهيل ١٢٠) وسيأتى قريبًا .

(١٠) اللام فيه بمعنى (بعد) ، وفى (المستَهلِّ) بمعنى : (عند ، أو فى) : انظر (المخصص ١٤/٦٨ ، وأدب الكاتب ٥٤٦) – وما يأتى تعليقًا .

(١١) ص ، د : (وكذلك) ، والمناسب المثبت .

ويدلُّ تأنيثُ الفعل أيضًا على أَنَّ التأْريخ مبنيٌّ على الليالى دون الأيام ؛ إذ لو أردتَ بالتأريخ الأيام لقلت (كتبت لخمسةٍ خلوا) -فكنت تثبت- الهاء فى الخمسة وتحذف النون من[1] (خلَوْا)[2] ، فلما حذفوا الهاء من (خَمْسٍ) ، وأثبتوا (النُّون) فى (خَلَوْنَ) علمنا أَنَّهُ لليالى دون الأيام ؛ فعلمتَ من ذلك أنك تجمع الفعل ، وتظهرُ فاعلَهُ بالنُّون المؤنثة ، وهى التى فى قولك (خَلَوْنَ) -فيما دون العشر-[3] ، وتحذف الهاء أيضًا من (ثَلَاثٍ) ، (وخَمْسٍ) ، و(سِتٍّ) ، وأَخَواتِها إلى العشر.

وإذا أَرَّخْتَ من إحدى عشرة إلى تسعَ عشرة[4] قلتَ (كتبتُ لإحِدى عشرة ليلةً خلتْ) و : (لتِسعَ عشرةَ ليلةً خلَتْ) ، وكذلك ما بينهما ؛ تقول فيه جميعه (خَلَتْ) بالتاء إلى العشرين ، ولا تقل (خَلَوْنَ) - كما قلت فى الأَوَّلِ[5] ، وتحذف الهاء من

---

(١) ص ، د (فى) -تحريف-.

(٢) كذا ورد. وعجيبٌ أن يهتز مع هذه الأُطروحة الواضحة ، ويستنتجُ بعدم التذكير حملَ التأريخ على الليالى دون الأيام ، وهذا سهو مطَّرَحٌ ؛ فالواو لا تعود إلا على جمع سالم لمذكر عاقلٍ لزوما ، وعلى المُكسَّر منه جوازا ، أما غير العاقل فالتاء أو النّون على اختلاف العِدةِ قلة وكثرةً ، ولا دليل فى التاء أو النون على الذكورة أو الأنوثة فى المَعُودِ عليه ، وهما فيهما سِيَّان ، وإنما غيرُ العاقل بمنزلة المؤنّث كما سبق أن أشرنا (١٤٤/٢) ، والأيام والليالى -إذَنْ- سواء فى عَوْد هذين الضميرين فأى دليل لليالى على خصوصيتها بالتأريخ لتأنيث ضميرها؟ انظر (الهمع ٥٩/١، ١٥٣/٢) ، وفى الطبرى (١/ ٤٨٥) : (لا تكاد العرب تكْنِى بالهاء والميم إلا عن أسماء بنى آدم ، والملائكة ، وأَمَّا إذا كانتْ عن أسماء البهائم ، وسائر الخلْق سوى من وصَفْناها ، فإنها تكْنِى عنها بالهاء والألف ، أو بالهاء والنُّون) أهـ ، وفى ٤٥٩/٣ منه : (إن الأيام تصير إلى التأنيث ، فتصير نُعُوتها وصفاتُها كهيئة صفات المؤنَّث) وقال ابن خالويه (الحجة ص١١٩) : (إن كل جمع خالف الآدميين كان كواحده المؤنث ؛ لأن لفظه ، وإن كان جمعًا كلفظ الواحد) أهـ.

(٣) اعتبر المشاكلة اللفظية بين الجمع والضمير العائدِ إليه ، فلم يحك غير جمعه ، وذلك وإن كان الأولى فلا يمتنع الإفراد فى الضمير باعتبار المعنى ، فيقال : (خَلَتْ) كما ثبت عكسه فيما يلى ، وراجع الرضى : (٥٧/٢ ش الكافية).

(٤) العبارة فى ص ، د : (من أحد عشر إلى تسعة عشر) ، وما أثبته المناسب ، وهو من كلامه الآتى قريبًا.

(٥) الفراء (٤٣٥/١ - المعنى) : (كلامُ العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة ، تقول : لثلاث ليال خلوْنَ ، وثلاثة أيام خلون إلى العشرة ، فإذا جُزْتَ العشرة قالوا : خلَتْ ، ومَضَتْ) أهـ.

خَمْسٍ وثلاثٍ وأشباهمها، وتثبتُها في العشْرِ.

وإنما قلتَ (خَلَتْ)، ولم تَقُلْ (خَلَوْنَ)؛ لأنَّك في هذا أفردتَ الليلة بقولك (إحدى عشرةَ ليلة)، و: (تسعَ عشرةَ ليلةً)[١] وفي ذلك الأول جمعت (خَلَوْنَ)؛ لأنك قد جمعتَ (الليالي) بقولك (خمس ليالٍ، وست ليالٍ)[٢]؛ فقد تَبَيَّنَ لك الفرق بينهما.

وقد أجازوا في الفصل[٣] أَنْ يُقَال: (لإحْدَى عشرةَ ليلةً خَلَوْنَ)، و(لِخَمْسَ عشرةَ ليلةً خلَوْنَ)، فجمعت (خَلَوْنَ) حملًا على لفظ/٩١/ العدد من (إحدى عشرةَ إلى تسعَ عشرة)؛ لأن معناه معنى الجمع، وهو قليل لا (يكاد)[٤] يُستَعْمَلُ[٥]، وإذا أَرَّخْتَ من العشرين إلى السلخ كان لك فيه وجهان:

الوجه الأولُ: -وهو قليلُ الاستعمال- أن تَقُولَ: (كتبتُ لعشرين ليلةً خلَتْ- أو: خلَوْنَ)[٦]، و(لخمسٍ وعشرين ليلةً خلتْ - أو: خلون)، فتفرد الفعل[٧] أو تجمعه كما فعلت ذلك في القسم الأوسط[٨]- الذي هو من (إحدى عشرة إلى تسع عشرة)؛ لأنك قد ذكرت الليلة، وهي مفردة، فلذلك أفردت فعلَها، وهو (خَلَتْ).

---

(١) في (أدب الكاتب ص٢٩٦): (قالوا -لما فوق العشرة- : خلت، ومضت لأنهم بيَّنوه بواحد) أهـ.

(٢) (ذاته): (قالوا: لثماني ليال خلون؛ لأنهم بينوه بجمع) أهـ.

(٣) أي: في هذا الضرب منه.

(٤) زيادة لابد منها تقويمًا للعبارة.

(٥) بل هو مستعمل، وإن قلَّ عن الأول؛ قال ثعلب: (المجالس ١٧٨/١) (وهو الاختيار، وتجوزانِ في معنى واحد) أهـ، وفي التسهيل ١٢١ (وقد تخلف التاءُ النونَ والعكس) أهـ، وقال ابن يعيش (١٠٦/٥) (إن أتيتَ به فحسن، وإن لم تأت به فعربيٌّ جيد) أهـ، وانظر (المفصل ص٢٠١، والهمع ١٥٢/٢، ودرة الغواص ص١٠٠).

(٦) أي يؤرخ بما مضى، لتحققه، راجع (الصبان ٧٨/٤).

(٧) ص، د: (فتفرد الليلة، أو تجمعها)، وهو سهو قطعا، وأثبتُّ الصوابَ وهو من تعبيراته في المتقدم، واللاحق.

(٨) د: (الأول) -سهو- والمثبت من (ص).

والوجه الثانى : أن يقيَّدَ التاريخ بالعشرِ الأواخر -وهو الأَليق[(١)]- ، فتقول (لعشرٍ بقيتْ) ، و (لعشر بقِينَ) اعتبارًا بلفظ العشر[(٢)] ، وهو مجموع من حيث المعنى ، وكذلك (لخمسٍ بقيَتْ) ، و(بقين)[(٣)] ، هكذا فى جميع العشر الأخيرة إلاَّ فى ليلتين[(٤)] ، فإنك تقول (لليلتين بقيتا)[(٥)].

وبعضهم يختار[(٦)] دخول حرف الشرط مع (بَقِيتْ) ، و(بَقِينَ) ؛ فيقول (لِخَمْسٍ -إِنْ بَقِيَتْ-) ، و(لِثلَاثٍ - إِنْ بقِيَتْ) ، وكذلك (لستٍّ -إِنْ بَقينَ-) ، و (لسبع -إِنْ بقِينَ-) فيدخل حرف الشرط (احترازا من نقصان الشهر[(٧)] ؛ لأنك إذا حذفتَ حرفَ الشرط)[(٨)] ، وهو إِنْ وقلت (لخمسٍ بَقِيتْ) ، فقد قطعتَ بأن الشهر بقى منه خمس ، والشهور تنقص ، وتَتمّ.

فصــل

وتقول (كتبت لغرة الشهر) ، و : (لأول ليلةٍ من الشهر) ، و(لمُسْتهلِّ الشهر) كل ذلك إذا أردت أوَّلَهُ ، و : (لليلةٍ خَلَتْ)[(٩)]

---

(١) وقيل الأشهر التعبير بالخلوِّ حتى الرابعةَ عشرةَ ، ومن السادسةَ عشرةَ إلى آخره بالبقاء ، وبالنصفِ فى الخامسة عشرة ، وهو أسهل. انظر (التسهيل ١٢٠-١٢١ ، وش الكافية ١٥٨/٢) وقال الحريرى (الدرة ص١٠٠) (والاختيار أن يُقَال - من أول الشهر إلى منتصفه (خلتْ وخلوْنَ) ، وأن يستعمل فى النصف الثانى (بقيت ، وبقين) أهـ.

(٢) أى المفرد ، فيفردُ الضمير.

(٣) أى وبمراعاته يجمع الضمير.

(٤) سبق القول فى معنى اللام فيه (٢/ ٣٣١-تعليق) ، وانظر (الغرة ص١٦٣ ، والصبان ٧٨/٤).

(٥) أما الأخيرة فستأتى. (٦) د : (اختار).

(٧) فى (الغرة ص١٦٣) قال ابن الخباز (ومنهم من يتحرَّى مخافة الخطأ ؛ فيقول مستظهرا (لعشرٍ إنْ بقِينَ) ، وهذا إنَّما يصدُر عن جاهل بالنُّجوم ؛ لأن من كان عارفًا بها أدرك عدةَّ الشهر فما يتحرَّى) أهـ ، وهو غريب ! ؛ وذكر الرضى أن التحرِّى من (الخامس عشر) إلى الأخير ؛ لتجويز نقصان الشهر (ش الكافية ١٥٨/٢ ، وانظر الفصول ٢٤٢ ، والصبان ٧٨/٤).

(٨) التتمة من د ، وحاشية (ص) ، بخط ناسخها.

(٩) وقعت هذه الجملة فى (ص ، د) قبل جملة : (ولمُستهَلِّ الشَّهرِ) ، وهو اضطرابٌ غير مناسب ، ومكانُها فيما وُضِعَتْ.

وكذلك (لِليلتينْ خلَتَا)[١]

وتقول (كتبتُ لسلْخِ الشهر)، و(بتأريخ سلْخِ الشهر)، و(لآخر ليلةٍ من الشهر) إذا أردتَ آخِره[٢]

وتقول: (أَرَّخْتُ) -بالألف-، و: (وَرَّخْتُ) -بالواو- لغتان، وكذلك (التأريخ) -بالألف- و(التوريخ) -بالواو-[٣]

فَصْــل

ومما يَجرِى مَجرى التأْرِيخِ أَنَّك إذَا قلت (سطرتُها يومَ الثلاثاء الحادِىَ والعشرينَ) فيكون يَوْم ظرفا منصوبًا، وسَبَبُ نصبه كون السَّطْرِ[٤]، والكتابة وقعا فيه، وقولك الحادِى بدل من اليوم، وهو منصوب مثلُه، و(العشرين) عطف على (الحادى)، وكذلك باقى الأعداد إلى التَّاسِع والعشرين[٥]

وإذا حذفتَ ذكر (اليوم) فقلتَ (ارتحلنا الأربعاءَ الخامسَ والعشرينَ) /٩٢/ كان (الأربعاءُ) ظرفًا -أيضًا- منصوبًا؛ لأَنَّ الارتحال وقع فيه -كما تقدم-، وحكمُ ما بعده أن يكون بدلًا منه -على ما تقدم أيضًا-.

فإن قلت (صَدَرْتُ فى يوم الخميسِ السادسِ والعشرِين)، ف(السادسِ) مجرور بدلٌ، من (يومِ)، و(العِشْرين) معطوفٌ عليه؛ وتقول (صدرتُ فى الأربعاء السادسِ والعشرينِ)، فالسَّادسِ مجرور بدلًا من (الأربعاءِ)، و(العِشْرِين) عطفٌ عليه.

وتقول: (اليومُ الذى سرنا فيه يومُ السَّبتِ الثانى والعشرُون)، ف(اليومُ) مبتدأ؛

---

(١) الرضى ٢/١٥٧، والهمع ٢/١٥٢

(٢) (السابقان)، والتسهيل ١٢١

(٣) فى الاقتضاب (١٠٢): (يقال: أَرَّخت الكتاب تأريخًا، وهى أفصح اللغات، وورخته توريخا، فهو مؤرِّخ، وموَرِّخ، وأَرَخْتُهُ أَرْخًا، فهو مأروخ، وهى أقل اللغات) أهـ، وانظر (إصلاح المنطق ١٠٩، والإبدال ١٣٨ - كلاهما لابن السكيت-، ود. الأدب ٣/٢٧٢).

(٤) د: (السطور) -تحريف-.

(٥) سيأتى قريبًا: (إلى الثلاثين).

لأنك نقلته عن الظرفية ؛ إذْ لم توقع فيه فعلا ، وليس يكون ظرفًا إلاَّ إذَا وقع فيه فعلٌ ، و(يومُ السَّبْتِ) خبرٌ[١] عن (اليوم) الأول ، و(الثَّانِى) بدل من (يَوْمُ) الأول ، مرفوعٌ مثلُهُ ، و(العِشْرُونَ) عطف على (الثَّانى)٠

وهكذا - متى كان الظرفُ منصوبًا كانت الأعدادُ التى بعده بدلًا منه منصوبةً على البدل منه - من الثانى من الشَّهر إلَى الثَّلاثين٠

وقد يدخلُ الْيَومُ الأول من الشهر فى هذا الشرط[٢] ؛ فتقول (اليومُ الَّذى صُمْنا فيه يومُ الجمعة أولُ الشهر ، -أو- غرَّةُ الشَّهْرِ) ، فيكون قولك (أولُ الشَّهْر) و(غرَّةُ الشَّهْر) بدلًا من (يومُ الجُمْعةِ)٠

وهكذا جميع ما كان بعد اليوم من العدد يجرى إعرابه على إعراب (الْيَوْم) - إن كان الظرف مرفوعًا فالعدد مرفوع ، وإن كان مخفوضًا فالعدد مخفوض ، وإن كان منصوبًا فالعدد منصوب ، والذى بعد العدد عطفٌ عليه٠

[وقد يجوزُ التأريخ بالأيام ، فتقول (كُتِبَ بتاريخ اليومِ الأول ، والثَّانى ، والحادِى عشرَ ، والتاسِعَ عشرَ ، والحادِى والعشرين) فيكون جميع هذا العدد مجرورًا بإضافة التاريخ إليه][٣]

وتقول : (كتبتُها الخامس والعِشْرينَ) ، فتنصب (الخَامِسَ) ، لأنه ظرف مقدَّر بـ (فى) ، وكذلك (صَدَرْتُ الخامسَ والعِشْرين) ، و (جَاءتنى ورقتُك الخامسَ والعشرينَ) ؛ فـ (الخامسَ) فى جميع هذه المسائل منصوبٌ على الظرفية بتقدير (فى) ، وإن شئت أظهرت (فِى) ، فقلت : (كتبتُها فى الخامس) ، و(صدَرْتُ فى الخامسِ) ؛ فافهم ذلك٠

• • وحاصلُ هَذَا البابِ :

أَنَّ التَّأريخ محمولٌ على الليالى دون الأيام ؛ وأَنَّه ينقَسِمُ /٩٣/ ثلاثة أقسام من

---

(١) كلمة (خبر) بين السطرين فى (ص)٠

(٢) لعل (الحكم) أنسب٠

(٣) ما بين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها ، وانظر الرضى (ش الكافية ٢/١٦٧)٠

أَول الشهر إلى العشْر ، ومن الإحْدَى عشرةَ[١] إلى العشرين ، ومن إحدى[٢] وعشرين إلى السَّلْخ ؛ وأَنَّك[٣] تقول فى القسم الأول (خَلَوْنَ) وفى القسم الثانى (خَلَتْ)[٤] ، وفى القسم الثالث : (خَلَتْ ، وخَلَوْنَ) ، ولك أَنْ تقول : (لعشْرٍ بقِيَتْ ، ولِخَمْسٍ - إِنْ بَقِيَتْ-) ؛ وأنه يُقَالُ (أَرَّخْتُ ، ووَرَّخْتُ) ، و : (التأْريخ) ، و(التوْريخ) ؛ وأن إعراب الحادى[٥] والعشرين جارٍ على إعراب الظرف الذى قبله ، ويكون بدلًا منه[٦]



(١) ص ، د (أحد عشر) ، والمناسب ما أثبتُّه ، كما مر فى صدر الباب.

(٢) ص ، د (أحد) ، وهو تصحيف.

(٣) ص ، د (فإنك) بالفاء -تصحيف-.

(٤) راجع ما سبق فى (٢/٢٣١-وتعليقته).

(٥) كذا ، ولا أثر فى تقييده به ، وقد أطلق الحكم سابقًا ، ولعله خصَّه لكونه أول ما مثل به فى الفصل.

(٦) فى د ، وحاشية (ص) : (من هنا باب جمع الشهور والأيام فى الورقة) أهـ ، وهو الباب الذى فهرسه بـ (السابعَ عشَرَ) ، ولعله كان فى ورقة ملحقة ، كما يتضح ؛ إذ نهاية هذا الباب ، وبداية تاليه فى منتصف الورقة - كما تلاحظ - مما يؤكد استنتاجنا عدم سقوطه من أصل المخطوط ، وانظر (٢/١١- المحرر).

الباب الثامنَ عشَرَ
فيما يُغَلَّبُ في المؤنَّثِ على المذكَّر

اعلم أنه ليس في العربية شيء يُغلَّب فيه المؤنث على المذكر إلَّا باب (التأريخ)[١]، وشيءٌ من المؤنث يتَقدَّم على المذكَّر، فيغلَّبُ عليه سماعًا أيضًا؛ وليس بقياس.

فأما التأريخُ فقد ذكرناهُ أَنَّهُ محمول على الليالي دون الأيام، وإن كان مع كل ليلة يوم، واليوم مذكَّر، والليلةُ مؤنَّثَةٌ، فغُلِّبَتْ الليلةُ على اليوم، وجُعِل التأْريخ بها؛ لِلْعلَّةِ[٢] المذكورة في باب (التأريخ)، وهي[٣] أنا لو حَمَلناه على الأيام لسقط من أول الشهر ليلة.

والنوع الثاني قولُهم (عندي خمسٌ من الإبل ذكورٌ)[٤]، و(عشرٌ من الخيل ذكورٌ)، حملت التأنيث على لفظ الخيْل، والإبل[٥]، فقلت (خمسٌ، وعشْرٌ) -بحذف الهاء-.

وإنما فعلوا ذلك؛ لأنَّ لفظ الخيل، والإبل قد تقدم على لفظ (الذُّكُور)

---

(١) عبارة الزجاجي تقريبًا (الجمل ص١٥٦)، وبعده (فأما ما سوى ذلك فإنه يُغلَّب فيه المذكر على المؤنث) أهـ، والكثير يطلق على هذا: تغليبًا -كما رأينا للزجاجي-، وانظر مثلًا (ليس ١٩٤) لابن خالويه، ودرة الغواص ٩٩، والمزهر ٨٧/٢)؛ وحقق ابن هشام أن إطلاق: (التغليب) على هذا سهوٌ، فإنَّ حقيقة التغليب: أن يجتمعَ شيئان فيجْرِي حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظ أحدهما عن الآخر) أهـ، ويمكن الإجابة عنه بأنهما، وإن لم يجتمعا فهما متلازمان، فأُجِرى التلازم مُجرى الاجتماع فأطلق التغليبُ عليه توسعًا.

(٢) د: (لها العلة) -تحريف-.

(٣) ص، د (وهو)، والمثبت المناسب.

(٤) الكتاب (٥٦٢/٣-محقق).

(٥) ابن قتيبة (أدب الكاتب ٣٠٠) (لأنهما لفظان مؤنثان موضوعان للجمع، ولا واحد لشئ منهما من لفظه، وهما يقعان على الذكور، وعلى الإناث، وعليهما جميعًا) أهـ.

فأحبُّوا الحملَ عليه ؛ لقربه من العدد[١] ، وغلَّبوا فيه المؤنَّث على المذكَّر ؛ لأجل القرب لا غيرُ.

ولو قلتَ : (له عشرةٌ ذكورٌ من الخيل) ، و (خمسةٌ ذكورٌ من الإبل) لأدخلتَ الهاء فى الخمسة والعشرة ؛ لأنك قدَّمتَ الذكور ، فحملتَ العدد على لفظ التذكير ، فأثبتَّ الهاء[٢] ؛ إذْ لا يجوز (خمسٌ ذكورٌ مِنَ الإبل) ؛ ويجوز فى الأول أَنْ تقول : (له خمسٌ من الإبل ذكورٌ) ، فتؤنث على ما ذكرنا[٣] ، ويجوزِ أن تقول (له خمسةٌ مِنَ الإبل ذكورٌ) فتثبت الهاء حملًا على معنى الذكور[٤]

وتقول[٥] (الهِنْداتُ وزيدٌ خرجُوا) ولا تقول (خَرَجْنَ) ، وكذلك لو تقدم المذكَّر /٩٤/ ، وتأخَّر المؤنَّث إلى جانب الفعل لقُلتَ (زيدٌ والهنداتُ خَرجُوا) ، و (الفواطِمُ وعمروٌ قاموا) ؛ فقلتَ (قامُوا) ، و(خرجُوا) ، ولم تقل (قُمْنَ) ولا (خَرَجْنَ) ؛ لأنه قد دخل مع[٦] المؤنثِ مذكَّرٌ ، فغلَّبتَ المذكر[٧] على المؤنَّث ، فلذلك لم تقل (خَرَجْنَ) ولا (قُمْنَ) ، ولكن قلت (خرجوا ، وقاموا) ، ولا تبالى فى ذلك ؛ ولو كان مع مائة امرأةٍ رجلٌ واحدٌ لغلَّبْتَ فيه المذكَّر على المؤنَّث.

---

(١) انظر (المذكر والمؤنث - للمبرد - ص١٩)٠

(٢) سيبويه ٣/ ٥٦٢ ؛ (لأنك لم تجئ بشئ من التأنيث ، وإنما ثَلَّثْتَ (عددت) المذكَّر ثم جئت بالتفسير ، فمِنَ الإبل لا تُذهِبُ الهاء ؛ كما أن قولك (ذُكورٌ) بعد قولك : (من الإبل) لا تثبت الهاء) أهـ٠

(٣) انظر ما سبق ، وفى الأشباه ١/ ٤٨ : (العربُ راعت المتقدِّم فى قولهم (عندى ثلاثةٌ ذكور من البطِّ) ، و(عندى ثلاثٌ من البطِّ ذكورٌ) ، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ (ذكور) ، وحذفوها لما تقدم لفظ (البَطِّ) أهـ ، وانظر (درة الغواص ٢٦٠)٠

(٤) لعلهُ قياس محمول على تغليب الذكور ؛ إذ هى الأصل ، والذى يفيده سيبويه أنه لا يجوز ، قال كما سبق قريبًا (كما أن قولك (ذكور) بعد قولك (من الإبل) لا تثبت الهاء) أهـ ، وانظر (المقتضب ٢/ ١٨٤) ، نَعَمْ رأيت نحو هذه الصورة عند (عباس حسن ٤/ ٥٤٥)٠

(٥) سبق فى (المحرر ٢/ ١٥٧)٠

(٦) د : (على)٠

(٧) د : (المذكور) -تحريف-٠

ومن ذلك لو مررت بمائة من النساء، وفيهنَّ رجل واحد لقلتَ لهم (سلامٌ عليكم) - بميم الجمع التى هى للمذكر، ولا تقول: (عليكنَّ) - بالنون التى هى لجمع المؤنث؛ ومن ذلك[1] أيضًا قوله تعالى ﴿فَمِنْهُم﴾[2] ﴿مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾، غلَّب فى هذا من يعقل على مالا يعقل، فأخبر عن الجميع بـ (مَنْ)، وهى مختصة بمن يعقل، والذى يمشى على بطنه لا يعقِلُ، وكذلك الذى يمشى على أربع إلَّا أنَّه لمَّا جمع بين الذى يعْقِلُ - وهو الذى يمشى على رجلين[3] -وبين مالا يعقل- وهو الذى يمشى على بطنه، والذى يمشى على أربع -فغلَّبَ من يعقِلُ على مالا يعقِلُ[4]

وهذا قياس -أيضًا- مطرد: أَنَّهُ إذا اجتمع مَنْ يعقل، ومالا يعقل غُلِّب من يعقل على مالا يعقل - كما قلنا فى المذكَّر والمؤنَّث: إنه يُغلَّب المذكَّر المؤنَّث -

تقول من ذلك[5]: (الجِمَالُ والجَمَّالة خرجوا)؛ ولا تقول (خَرَجْنَ)، ولا تقول (خرجَتْ)، و (الغنَمُ والراعى سَرَحُوا)[6]، ولا تقول: (سَرَحَتْ)[7]،

---

(١) أى التغليب عمومًا بصرف النظر عن موقعه.

(٢) ص، د: (منهم)-والصواب المثبت، وسبق الحديث عن الآية فى (٢/١٥٨-المحرر).

(٣) قد يدخل فيه الطائر، ويُبْعِدُ ورودَه أَنَّ شأنه الطيرانُ، فيختصّ الحكم بالإنسان.
انظر (المغنى ٢/١٩٥).

(٤) ولا تُفْردَ (مَنْ) لما لا يعْقل خلافًا لقطرب، وإنما تقع على مالا يعقل تغليبًا، أفاده الرضى (٢/٥٥ ش الكافية)؛ ونقول لو خُرِّج على إجراء مالا يعقل إجراء من يعقل، لكان قولا - وله نظائر، انظر (فقه اللغة ٢١٢).

(٥) سبق فى (٢/١٥٨-المحرر).

(٦) يستعمل متعديًا، ولازمًا؛ ففى النوادر قال أبو زيد (٥١٢): (وقالوا: سَرَحَتُ ما شيتى فأنا أسرَحُها سُروحا، وسرحتْ الماشيةُ تسرَحُ سُروحا) أهـ، والسُّروح بالغداة، والرَّواح بالعشى (أدب الكاتب ٢٣٨).

(٧) قال الفراء (المعانى ٣/١١٢) (فإذا قلت: (هؤلاءِ قومُك وإبلُهم قد أقبلوا) ذهبْتَ بالفعل إلى الناس خاصَّةً؛ لأن الفعل لهم، وهم الذين يُقْبلون بالإبل، ولو أردت إقبال هؤلاء، وهؤلاء لجاز: (قد أقبلوا)، لأن الناسِ إذا خالطهم شيء من البهائم صار فعلهم كفعل الناس، كما قال (تعالى): ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ﴾؛ فصارت الناقةُ بمنزلةِ الناسِ) أهـ.

وعلى ذلك فقس[١]

• • وحاصلُ هذَا البابِ :

أَنَّ المذكر مغلَّبٌ على المؤنَّث فى جميع كلام العرب ، إِلَّا أَنه إذا تقدم المؤنث على المذكر فى بعض المواضع غُلِّبَ المؤنَّث على المذكَّر[٢] ، وأن ذلك فى مثل قولك : (لهُ خَمسٌ من الإبل ذُكورٌ) ؛ وأنَّ من يعْقِلُ مغلَّبٌ على مالا يعقِلُ ، وإن كان مائةُ دابة ورجلٌ واحد ، أو مائة امرأة ، ورجلٌ واحدٌ لغلَّبْتَ الرجلَ فى ذلك كلِّه ، وجعلتَ الإخبارَ بالتذكير ، لا بالتأنيث ؛ فافهم ذلك وقسْ عليه .



(١) مما غلِّب فيه المؤنَّثُ على المذكَّر (ضَبُعَانِ) ، مثنى الذكر ، والأنثى ، والأنثى (ضَبُعٌ) والمذكر (ضِبْعَانٌ) ، غلَّبوا المؤنَّث فى التثنية كراهة الزيادة ، وكذا فى الجمع (ضَبُعَاتٌ) ؛ قال المبرد (الكامل ١/١٦٤) : (وإنما جُمعَ على التأنيث دون التذكير ، والبابُ على خلاف ذلك ؛ لأنَّ التأنيثَ لا زيادة فيه ، وفى التذكير زيادةُ الألِف والنُّون ، فثنى على الأصل) أهـ ، وانظر ابن خالويه (ليس ١٩٤) ، واللسان -ضبع- ، ودرة الغواص ٩٩ ، والمزهر ٢/٨٧ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٦٤) .

(٢) د : (المذكور) -تحريف- .

/٩٥/ البابُ التاسعَ عشَرَ

في التأنيث

اعلم أَنَّ الكلام ينقسم ثلاثة أقسام أسماءً، وأفعالًا، وحروفًا

فالحروفُ كلُّها تذكَّر، وتؤنَّث؛ مَنْ ذَكَّرَها حملها على معنى الحرف، ومن أنَّثها حملَها على معنى الكلمة[1]؛ فتقول (مِنْ تَجُرُّ الأَسْمَاءَ)، فتأتى بالتاء فى (تَجُرُّ) و[2] (إنَّ تنصبُ الاسمَ وترفع الخبر) فتجعل فعلها بالتاء؛ كل ذلك حملًا على معنى الكلمة.

وإن شئتَ ذكَّرتَ؛ فقلت (مِنْ يَجُرُّ الأسماءَ) -بالياء-، و: (إنَّ يَنْصب الاسمَ، ويرفعُ الخبرَ)؛ فذكَّرتَ ذلك كله حملًا على معنى الحرفِ، ويكون معناه -إذا أنثت- (مِنْ) كلمةٌ تجرُّ الأسماء، و: (إنَّ) كلمةٌ تنصب الاسم وترفع الخبر، وإذا ذكرت كان معناه: (مِنْ) حرفٌ يجرُّ الأسماء[3]، و: (إنَّ) حرفٌ ينصبُ الاسمَ، ويرفعُ الخبرَ.

ولم يجئ من الحروف مؤنَّثٌ بعلامة التأنيث -وهى التاء- إلا ثلاثة أحرف[4] وهى (لا)، و(ثُمَّ)، و(رُبَّ)[5]، قالت العرب (لا)، و(لَاتَ)[6]، وقال -

---

(١) الصبان (٤/٩٥)، نفسه. (٢)، (٣) ما بين الرقمين سقط من (د).

(٤) المنصوص عليه أربعةٌ، ورابعتهنَّ: (لَعَلَّ)؛ نحو (لعلتَ هندًا قائمةٌ) - راجع مثلًا (ش الكافية للرضى ٢/٣١٣، والألوسى، الضرائر ٣١٧).

(٥) ابن الجزرى (النشر ٢/١٥٠) (زيدت عليها (التاء)؛ لتأنيث اللفظ؛ كما زيدت فى (رُبَّتَ، وثُمَّتَ)، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائى، وأئمة النحو، والعربية، والقراءة) أهـ، وقال يس العليمى (١/٤١): (التاء فى (رُبَّتَ، وثُمَّتَ) تدلُّ على تأنيث الكلمة فى نفسِها، لا على التأنيث فى غيرها، وحكمُ (لاتَ) حكمُ (رُبَّتَ) أهـ، وانظر الأنبارى (البيان ٢/٣١٢).

(٦) قيل لا تتعين التاء فيه للتأنيث؛ إذْ يُحتَمَلُ أن تكون لامَ الكلمة، وهى فعل ماض بمعنى (نقص)، استُعمِلَ للنفى كقَلَّ، أو أنها مبدلةٌ من سين (ليس)، كما أبدلت الياء ألفًا؛ لعلته؛ والأول الأشهر (انظر المغنى ١/٢٠٣).

تعالى- ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[(١)] ، تقديره (وَلَاتَ الحينُ حِينَ مَنَاصٍ)[(٢)]

و (ثُمَّ) ، و(ثُمَّتَ) ، و(رُبَّ) ، و(رُبَّتَ) ، تقول من ذلك (رُبَّتَ أَمْرٍ ضيقٍ قد انفرجَ) ، و(رُبَّتَ ليلةٍ سَرَيْتُها) ، وكذلك (ثُمَّتَ) ، تقول (قام زيدٌ ثمتَ عمرو) ، و(جاء بكرٌ ثمتَ بشرٌ)[(٣)]

وأما حروفُ التهجى فتذكَّر أيضًا وتؤنَّث ؛ تقول من ذلك (كتبت كافا حسنًا)[(٤)] و (ميمًا حسنًا) و (كافا حسنةً) ، و : (ميمًا حسنةً) ؛ فمن ذكَّر حمله على معنى (الحرف) كأنه[(٥)] قال (كتبت حرفا حسنا) ، ومن أنَّثَ حمله على معنى (الكلمة)[(٦)]

---

(١) من الآية ٣ -ص- ، قال الزمخشرى (الكشاف ٣/٣٥٩) (هى (لا) المُشبَّهَة بليس ، زيدت عليها تاء التأنيث ؛ كما زيدت على (رُبَّ ، وثُمَّ) للتوكيد) أهـ ، وانظر (البحر ٧/ ٣٨١، والتبيان ١٠٩٧)٠

(٢) يشير إلَى أنَّ اسمها (الحِينُ) محذوفًا ؛ ولم يذكرها مع شقيقاتها (ما ، وإنْ ، ولا) العاملات عمل (ليس) وهذا تصريحٌ منه بعملِها هذا العملَ ، مع الالتزام بحذف مرفوعها ، وهو ما عليه سيبويه ، والجمهور ، وقيل تعمل عمل (إنَّ) ، فالخبرُ هو المحذوفُ ، وقيل لا تعمل شيئًا ، والمرفوع إنْ وليها فمبتدأ ، وإن وليها منصوب فمفعولٌ لفعل محذوف٠ انظر (الكتاب ١/٢٨، ٣٨٩، والبحر ٧/٣٧٣-٤ ، والمغنى ١/٢٠٤، وتنبيهات الأشمونى ٣٢٢، وما بعدها)٠

(٣) انظر الرضى فى هذا الاستعمال ؛ فلا تستعمل بالتاء إلا إذا وليها المؤنَّث إشعارًا به من أول الأمر ، وذلك فى عطف قصة على قصة ، وقال (ولا تقول جاءنى زيدٌ ثمت عمْرو) ، وقد جوَّزه ابن الأنبارى ، ولا أدرى ما صحته) أهـ (ش الكافية ٢/٣١٣) ؛ ونقول إنكار الرضى٠ لا يثبُتُ ؛ فقد سبق أن التأنيث للكلمة فى ذاتها لا فى غيرها ، بل يرى الثعالبى (فقه اللغة ٢٢٥) أنها ليست للتأنيث ، بل زائدة محضة ، وعليه ، وعلى سابقه لا يتحتم تأنيثُ مابعدها ، وأيضًا فقد ورد ما أنكره فى قول رؤبة (الديوان ٣/١٨٣ - مجموع أشعار العرب) ، وأراجيز العرب ٨٣، وضرائر الألوسى ٣١٧)

فبِالسَّلامِ ثُمَّتَ السَّلامِ

وما أنشده أبو زيد (النوادر ٣٤٣)

يَا صَاحِبَا رُبَّتَ إِنسَانٍ حَسَنْ يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ

(٤) د (الحروف) -تصحيف-.

(٥) د : (وكأنه) -بالواو-.

(٦) الزجاج (معانى القرآن ١/٢٢) (فمن قال هذه كاف أنثه لمعنَى الكلمة ، ومن ذكر ، فلمعنى الحرف) أهـ ، وانظر الكتاب ٣/٢٥٩ محقق ، والمقتضب ٤/٤٠) ، وذهب الفراء إلى أنها مؤنثة=

وأما الأفعالُ فمذكَّرة كلُّها فى أصل وضعها[١] ، وإنَّما تدخلُ عليها تاء التأنيث ساكنةً[٢] دِلالةً على تأنيث الفاعل ؛ مثال ذلك إذا قلت (قامتْ هند) ، فإنما دخلت التاءُ على (قام) دلالة على تأنيث (هِنْد) ، وأما نفس (قَامَ) فلا يوصف بتأنيث ؛ والعلة فى ذلك أن الفعلَ مشتقٌّ من المصدر ؛ من حيث إنَّ (قام) مشتقٌّ من القيام ، و(ضَرَبَ) مشتق من الضَّرْبِ ، والقيامُ ، والضَّرْبُ /٩٦/ مصدران[٣] والمصادر مذكرة كلها ، فلذلك كان الفعل مذكَّرا[٤] ، فإذا احتِيج إلى التأنيث فى ذلك أُنِّثَ المصدر ؛ فيقال (قام زيد قومةً واحدةً) ، و : (ضرب زيدٌ عمرا ضرباتٍ) فالتأنيث متعلِّق بالمصادر لا بالأفعال ؛ لأن الأفعال إنما جئ بها دلالة على وقوع المصادر فى أحد الأزمنة ؛ فلذلك وقعت على الدلالة على الزمان ، والحدثِ لا غيرُ .

واعلم أن المؤنَّث ينقسم قسمين حقيقىٌّ ، وغير حقيقىٍّ[٥]

فالمؤنَّثُ الحقيقى كل ما له فرج[٦] ، كالمرأة ، والناقة ، والمُهْرَة ، وسائر الحيوانات مما له فرج ، فهذا لا يجوز تذكيرُ فعله ، ولا حذفُ علامة التأنيث منه فى مثل قولك (قامتْ هِنْدُ) ، و : (هِنْدٌ قامتْ)[٧] ، و(نُتِجَتْ المُهْرَة) ، و(المهرة

= جميعُها ، ولا تذكَّر إلاَّ فى الشعر (المذكر والمؤنث ، له ص١١١) ، والصبان ٤/٩٥ ، وانظر ٢/ ٢٥٥ منه) .

(١) سيبويه ٣/٢٦٦ : (الأفعال على التذكير) أهـ.

(٢) ليس قيدًا ، بل تمثيلا ، وإلا فالمتحركة أيضًا فى أول المضارع .

(٣) ص ، د : (مصادر) ، وأثبت المناسب .

(٤) فى (سر الصناعة ١/٢٢٩) : (الفعلُ لا يصحُّ فيه معنى التأنيث ، وذلك أنَّهُ دَال على الجنس ، والجنس إلى الإشاعة ، والعموم أبدًا ، فهو أيضًا إلى التذكير ...) أهـ وفى (يس ١/٤١) (الفعل لا يقبل التأنيث ؛ لأنَّ مدلوله المصدر الذى هو جنس مطلَقٌ ، والجنسُ موضوعٌ على التذكير) أهـ. انظر (ابن يعيش ٨٨٥ ، والأشباه ١/٨٦ ، ٢/١٢٠) .

(٥) شرح الكافية ٢/١٦١ ، ١٦٩ ، والهمع ٢/١٧١

(٦) التصريح (١/٢٧٧) –نفسه– ، والتعبير بـ : (الذى يلد ، ويتناسل) أولى.

وقد يكون تناسُله عن طريق البيض ، والتفريخ ؛ كالطيور . انظر (النحو الوافى ٣/٧٨ ، ٤/٥٨٧) .

(٧) أى من المسند إلى الظاهر منه ، والضمير المتصل .

نُتِجَتْ)[١]، ولا يجوز (قَامَ هندُ)[٢]، ولا (نُتِجَ المُهْرَة).

فإن فصلت بين الفعل والفاعل فى مثل هذا جاز التذكير، فقلت (حضَرَ القاضىَ اليومَ امرأةٌ)، لما فصلت بين (المرأة)، وبين (حَضَرَ) جاز لك التذكير[٣]، فقلت (حضَرَ) ولم تقل (حضرتْ).

وأما المؤنَّثُ غيرُ الحقيقىّ، فهو الذى ليس له فرج؛ كـ(الشَّمْسِ)، و(الدَّار) و(النَّار) و(القِدر)[٤]، وما شابه ذلك، فإنَّ هذه مؤنثات غير حقيقيَّة؛ تقول فيها (طلعَ الشمسُ)، و (طلعتْ الشَّمْسُ)، و(وَقَدَ النارُ) و (وَقَدَتْ النارُ)، و (انعمَرتَ الدارُ)، [وهذا قِدْرٌ، وهذه قِدرٌ][٥]؛ فتؤنث الفعل، وتذكره قياسا مطردًا لأنه مؤنث غير حقيقى، فيجوز لك فيه هذان الوجهان إن شئت أتيت بعلامة التأنيث، وإنْ شئتَ لم تأتِ بها[٦]

والجمعُ المكَسَّر[٧] يُلْحَقُ بالمؤنث الذى ليس بحقيقىٍّ[٨]؛ تقول (قام

(١) ضبط فى (ص)، على البناء للمعلوم، والصواب لزوم بنائه للمجهول، راجع اللسان (نتج).

(٢) نقله سيبويه عن العرب، قال (٢/٣٨ محقق): (وقال بعض العرب: قال فلانة) أهـ، وقال المرادى (التوضيح ٢/١١) (ذكر المصنف أنه لغة لبعضهم وقال بعضهم: هو شاذ، لا يجوز إلا حيث سُمِعَ) أهـ.

(٣) سيبويه ٢/٣٨ محقق: (لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصيرُ بدلًا من شئ) أهـ، أى لأن الفعل بَعُدَ عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث (التصريح ١/٢٧٩).

(٤) هذه الكلمة بين السطرين فى (ص).

(٥) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) قال الزجاج (معانى القرآن ١/٩٩): (معنى تأنيث مالا يُنْتَج غير حقيقة، فلك فى لفظه فى الفعل التذكيرُ، والتأنيثُ) أهـ، وراجع (ش المفصل ٥/٩٢، والهمع ٢/١٧٠)؛ وهذا كما لا يخفى مقصور على المسند إلى الظاهر، أما المُسنَدُ إلى المتَّصل، فالواجب إلحاقُ العلامة بالفعل، لحقيقىِّ التأنيثِ كان الضميرُ، أو غيره، راجع (الأشمونى ١/٣٠٨-محقق).

(٧) احترزَ به من جمعى التصحيح، فلهما حكم مفردهما، من وجوب تذكير، أو تأنيث، وإنْ كان الكوفيُّون يُجِيزون الاستعمالين فيهما، والفارسىُّ فى جمع المؤنث، وانظر (الأوضح ١/٢٤٨-٢٤٩).

(٨) قال الزمخشرى: (تأنيث الجمع ليس بحقيقىٍّ، ولذلك اتُّسِع فيما أُسند إليه بإلحاق العلامة، =

الرجالُ)، و (قامتْ الرجال)، و (جاءَ الناسُ)، و: (جاءتْ الناسُ)، إنْ شِئْتَ أتيتَ بعلامة التأنيث وإنْ شئتَ حذفتَها.

وقال بعضُهم[١] التقدير في ذلك -إذا أنثت- (قامتْ جماعةُ الرجال)، وإذا ذكرتَ -كان تقديره (قام جَمْعُ[٢] الرجال).

فصل

وأما الأسماء فإنها تنقسم قسمين مذكَّرا، ومؤنَّثًا.

فالأصلُ في الأسماء التذكيرُ[٣]، والتأنيث /٩٧/ طارئ[٤] عليها؛ لأن أصل الأسماء جميعِها: (شيءٌ)، والشيء مذكَّر؛ ولأن المذكر أصلٌ للمؤنث، ولأنَّ علامةَ التأنيث طارئَةٌ على الاسم، والمطرِيُّ عليه قبلَ الطارئ[٥]؛ مثل قولك قائمٌ، وقائمةٌ، لما طرأت[٦] التاء على قائمة علمنا أن (قائما) أصل لقائمة[٧]

فإذا ثبتَ ذلك فاعلم أنَّ علاماتِ التأنيث خمسٌ التاءُ، والألفُ المقصورةُ، والألفُ الممدودةُ، والكسرةُ، والياءُ[٨]

= وتركها) أهـ، (المفصل ص ٢٠٠، وشرح المفصل ١٠٣/٥).

(١) المرادي ١٤/٢، والأشموني ١/٣١٢/٣: (إثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفُها لتأوله بالجمع) أهـ، وانظر ابن عقيل (١٧٣)، وابن خالويه (الحجة ص١٠٨)

(٢) ص، د: (جميع)، والمثبت من المصادر- كما سبق-.

(٣) سيبويه (٢٢/١ محقق): (إنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن (الشئ) يقع على كل ما أُخْبِرَ عنه من قَبْل أن يُعلمَ: أذكرٌ هو أو أنثى؟، و(الشئ) ذكر) أهـ، وقال ابن جنى (سر الصناعة ١٣/١): (فعلمت بهذا عمومَ التذكير، وأنه هو الأصل الذى لا ينكسِرُ) أهـ.

(٤) ص (طارٍ)، وأصادفه عند الكاتبين كثيرًا، وهو مقصور على الضرورة.

(٥) ص، د: (والطارئ قبل المطريِّ عليه)، وهو سهوٌ أَخَلَّ، والعكس المثبت هو الصواب؛ قال السكاكى (المفتاح ٦٤): (إنَّ الزيادة معلومٌ علما قطعيًّا اتصافُها بالتأخُّر عن المزيد عليه ... فوجودك الزيادة مع التأنيث دون التذكير ... شاهد على تأخره عنه) أهـ.

(٦) ص: (طرت) -بدون الهمزة- تصحيف.

(٧) راجع الصبان ٩٥/٤، والهمع ١٦٩/٢، والأشباه ٢٥٧/١، ١١٧/٢، وابن يعيش ٥٩٠/١

(٨) زاد ابن معطى (الفصول ٢٤٦): النون فى جمع المؤنث؛ والهاء فى (هذه)، وسيأتى حديث المصنف عنها (٢٥٧/٢-المحرر) وقد سبق للمصنف عدُّها ثلاثةً (١٦٢/٢-المحرر)- كما فى=

فالتاءُ تدخل فى الكلام على وجوه[(١)]

* تكون للفرق بين المذكَّر والمؤنَّث فى الأجناس[(٢)] ؛ نحو قولك (شيخٌ وشيخةٌ) و : (غلامٌ وغلامةٌ).

* وتكون للفرق بين المذكر والمؤنث فى الصفات ؛ كـ(قائمٌ وقائمةٌ)، و (قاعدٌ وقاعدةٌ).

* وتكون لتأكيد التأنيث ؛ كقولهم (امرأةٌ)[(٣)] و(ناقةٌ) ؛ لأن المرأة مؤنثة فى أصل خلقتها ؛ لأنها فى مقابلة (الرجل)، والناقةُ مؤنَّثةٌ ؛ لأنها فى مقابلة الجَمَل فلما كانت مؤنثة فى أصل خلقتها علمنا تأنيثها من حيث الوضع، وهو أن لها فرجا حقيقيًّا[(٤)]، وأنها فى مقابلة ذكر، فثبت أن التاء لم تدخل فى هذا الفصل إلا لتأكيد التأنيث ؛ لأن التأنيث معلوم ولو لم تدخل.

وتكون للفرق بين الواحد، والجمع[(٥)] ؛ فى قولك (شَعيرٌ، وشَعِيرةٌ، وتَمْرٌ، وتمرةٌ).

(المذكر والمؤنث ص٥٧) للفراء -، والقصد هنا إلى ما كان فى اسم، وفعلٍ ؛ وانظر (الأشباه والنظائر ٢/١١٩).

(١) راجع (ابن الشجرى ٢/٢٧٦، وما بعدها، وابن يعيش ٥/٩٧-٩٨، والرضى ٢/١٦٢، والتسهيل ٢٥٣، واللسان (ها)، والمقرب ٢/٧١-٧٢، والارتشاف ق ٨٨/أ).

(٢) الزمخشرى (فى الاسم)، وابن يعيش (فى الجنس) والتمثيل بما مثل، وكلٌّ صوابٌ (ش المفصل ٥/٩٧).

(٣) فى التمثيل له بـ(امرأة) نظرٌ ؛ إذْ لها مذكَّرٌ من لفظها، (انظر الطبرى ٢/٤٤٦-الجامع) فالتاء تتعيَّن فيها فارقةً ؛ بخلافها فى : (ناقة)، إذْ لا مذكَّر لها من لفظها، فكانَ خاصًا بالمؤنث، فكانت التاء فيه تأكيدًا ؛ قال الفراء (المذكر والمؤنث ٨٨) (وذلك منهم إرادةُ تأكيدِ التأنيث ... ؛ لأن لفظ (النَّاقة) مخالفٌ للجَمَل، ولفظ (النَّعجة) مخالف للكبْشَ، وكان ينبغى أن يُكتفَى بالخلاف من الهاء) أهـ، وانظر (المقرب ٢/٧١، والرضى (ش الكافية ٢/١٦٤، والهمع ٢/١٧٠).

(٤) كذا، ولعل الأصل : (حقيقىَّ التأنيث)، أو لعلَّه يحترز مما يبيض ويُفرِخ ؛ فالفرج غير حقيقىّ، وعلى كلٍّ، ففى النفس من هذه الكلمة شئٌ.

(٥) فى التعبير عنه بالجمع توسُّع، وتجوُّز، وإنما هو اسمُ (الجنس الجمعىّ) كما اصطُلِح عليه عندهم، وهو ما فُرِّق بينه وبين واحده بالتاء، أو بالياء، انظر (تنبيهات الأشمونى ٤٧-٤٨)، وإن كان الفراء يطلق (الجمع) على كل ما له واحدٌ موافق فى أصل اللفظ ؛ كغمام، وغمامة (الهمع ٢/١٨٤).

فقولك (شَعِيرة، وتَمْرة) للواحد، و(شعيرٌ، وتمرٌ) للجمع، وكذلك (بُرٌّ، وبُرَّة) و (زبيبٌ، وزبيبةٌ)، وما شاكل ذلك من ([سفينة][1]، وسفينٌ[2]، وبَقَرة، وبقَرٌ، وشَعَرةٌ، وشَعَر، وحَمَامةٌ، وحمامٌ).

وتكونُ للمبالغة، والتَّكثير في الصِّفة؛ من نحو قولهم (علَّامةٌ، ونسَّابةٌ)[3]-للكثير العِلْم، والعارف بالأنساب-[4]

ولا يجوز دخولُ هذه التَّاءِ في صفة القديمِ -سبحانه-؛ لكونها علامةَ تأنيثٍ، والتأنيثُ نقصٌ، والبارى -جلَّ وعلا- مُنَزَّهٌ عن ذلك.

وتكون لمعنى النَّسَب في قولك (المَهَالِبةُ)، و(الموازِجَةُ)[5] و(المَهَاجِمَةُ)[6] و(المَقَاصِرَةُ)[7]؛ لأن هذه التاء في الجمع عوضٌ عن ياء النسب

(١) تتمة من (د)، وحاشية (ص).

(٢) تمييزها بين الواحد وجنسه في المصنوعات قليل (راجع ما سبق - المحرر ٢/ ١٥١).

(٣) أبو زيد (النوادر ١٥٣): (يُدْخِلون الهاء للمبالغة ... وقد يُقال: نسَّابٌ ...) أهـ، وفي الكامل (١١١/١) (وحذفُ الهاء جائزٌ فيه، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء) اهـ، فالتأكيد للمبالغة (الأشموني ٤٠١/٢)، وانظر: (الخصائص ٢٠١/٢، والمزهر ٢٠٥/٢، والشجريَّة ٤٨/٢، ٢٩٠).

(٤) لفظ ابن يعيش (٩٨/٥).

(٥) التاءُ فيه تختلفُ عنها فيما قبلها، وما بعدها؛ إذْ هي في الأسماء الأعجمية للمشابهة بين الاسم الذي تلحقه علامةٌ للنسَّب، وبين الأعجمّي المعرَّب؛ من حيثُ كانا منتقلين، هذا منتقل إلى التعريب، وذلك منتقل من العلمية إلى الوصفيَّة، فليست للنَّسب -إذن- وإنما يُجاءُ بها دِلالة على تعريب الأسماء الأعجميَّة، والفرق بينها وبين تاء النَّسب أن التاء في المنسوب لازمة؛ لأنها عوض عن الياء بخلافها في الأعجميّ فإنها فيه غير لازمة؛ لأنها ليست عوضًا عن شئ، راجع (الكتاب ٣/ ٦٢٠، والمذكر والمؤنث للمبرد ص٤، والمفصل ١٩٩، شرحه ٩٨/٥، وش الكافية ١٦٣/٢، وش الشافية للرضى ١٨٥/٢- ١٩٠، وللحسيني ص٩٧، والتسهيل ٢٥٦، والأشباه ١١٩/٢٥)، والمَوَازِجة - جمع (مَوْزَج) الخُفّ.

(٦) نسبة إلى (المَهْجَم): موقعٌ قريبٌ من وادي سُرْدُد باليمن، وللمَهَاجمة أثر في التاريخ اليمني، انظر (العقود اللؤلؤية ٥٩/١، ٨٣، ٨٨، ٩٠، ٤/٢، ٩، ٢٦٠، ٣١١، وغيرها، وبنو رسول وبنو طاهر، ص٥٥٧).

(٧) نسبة إلى (المقصر)، موقعٌ قريبٌ من وادي سِهَام باليمن، انظر: (بنو رسول وبنو طاهر=

التى تظهر فى الواحد(١) /٩٨/ من قولك : (مُهَلَّبِيٌّ) ، و(مَهْجَمِيٌّ) ، و(مَقْصَرِيٌّ) ، ومثل ذلك فى النسب إلى البلد قولك (الحضارِمةُ) ، و(البغادِدَةُ) ، فهذه التَّاءُ فى الجمع عوض عن ياء النَّسب فى المفرد(٢) ؛ فى قولك (حَضْرَمِيٌّ) ، و(بَغْدادِيٌّ) .

ولا يجُوز الجمعُ بين هذه التَّاء ، وبيْن ياء النَّسب ؛ لو قلتَ (حضارِمِيَّة ، ومهالِبِيَّة) لم يجز ؛ لأنَّ هذه التَّاء عوض من الياءِ التى فى قولك (مهالبيَّة) ، و(حضارميَّة) ، ولا يجوزُ الجمع بين العوِض والمعَّوض عنه .

والدليلُ على أَنَّ تاء التأنيث عوضٌ من ياء النسبِ أنك إذا قلت (مَهَالِبَةٌ) و(حَضَارِمةٌ) فمعناه معنى قولك (مُهَلَّبِيُّون ، وحَضْرَمِيُّون)(٣)

واعلم أن هذه التاء فى جميع أقسامها(٤) عند البصريِّين علامة التأنيث ، [وهى تاء](٥) اعتبارًا بالوصل(٦) ؛ لأنك إذا قلتَ (امرأةٌ قائمةٌ فى المسجدِ) لم تنطق

ص٢٢٨ ، والعقود ٢/ ١٢٠ ، ١٨٦ ، ٣٥٠) ، وغيرها .

(١) سيبويه (٢/١٩٦-محقق) : (كانت الهاء فى (الجحاجحة) بدلًا من الياء ، كما كانت الألف فى (يمانٍ) بدلًا من الياء) أهـ ، وانظر (١/ ٢٩٤ ، ٣/ ٦٢١ منه ، والكامل ١/ ٤١ ، ٢/ ٢٢).

(٢) إذ عند إرادة جمع المنسوب جمعَ تكسيرٍ حُذِفَتْ ياؤه ؛ فهى لا تجامع جمعًا للتكسير بالتاء ؛ لما بينهما من التبادل المعنوى كثيرًا ، راجع (ش الكافية ٢/ ١٦٣ ، والغرة ص١٨٠).

(٣) ص ، د (مهلبيٌّ ، وحضرميٌّ) ، وهو سهو -والمثبتُ هو الصواب ، وإنْ كان مسلكه مسلك ابن يعيش فيه حيث قال : (المهالبة ، والأشاعثة ، والمسامعة : الأصل مُهلبيٌّ ، وأشعثيٌّ ومِسمِعيٌّ ، فلمّا لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضًا منها ، فأفادت النسب ، كما كانت تفيده الياء فى (مهلبىّ) ، ونحوه) أهـ.

(٥/٩٨) ، والتصويبُ مُفَادٌ من : (الارتشاف ق٨٨/ب) .

(٤) كذا ، وهو إطلاق يحتُرز منه ، فليست فى جميع أقسامها للتأنيث ، ولعلَّه يقصد اعتبار أصل الاستعمال ، أو على تأويل التأنيث فيما لا يتضح فيه تأنيثُ .

(٥) زدتُ ما بين الحاصرتين تقويمًا للنص .

(٦) ابن جنى (المنصف ١/ ١٦٠-١٦١) : (الوصل من المواضع التى تجرى فيها الأشياء على أصولها ، وأن الوقف من مواضع التغيير ٠٠٠ فلما رأينا هاء التأنيث فى الوصلِ تاء علمنا أن أصلها : التاء ، وأن الهاء فى الوقف بدل من التاء فى الوصل) أهـ ، وانظر (سر الصناعة ١/ ١٧٦- ١٨٠ ، والأشمونى ٢/ ٢٥٤ ، ط الحلبى ، وشواهد الشافية ٢١٩-٢٢٠).

بعلامة التأنيث إلا تاءً ، فعلمتَ أن علامة التأنيث هى التَّاء اعتبارًا بالوصل ، ولا تكون فى الوصل إلا تاء كما تقول (هذه شيخةٌ ، وقائمةٌ ، وشعيرةٌ ، وبُرةٌ) ، فمتى وصلت ثبتتْ[١] التاء ، ولا يجوز النطق بالهاء مع الوصل ؛ لا تقول (هذه شيخهٌ) - بإثبات الهاء مع التنوين- ولا (بُرَّهٌ ، ولا قامهٌ) ؛ لأن هذا خَلْفٌ[٢] فى الكلام فى الوصل ، ولو وقفتَ لأثبت الهاء ؛ وأصل الكلام عند البصريين الوصلُ[٣]

والكوفيُّون[٤] يجعلون التأنيث بالهاء اعتبارًا بالوقف[٥] ، وليس ذلك بشئ ، والإجماع على قول البصريين.

واعلم أن تاء التأنيث -فى الأَسماءِ[٦]- لا تكون تاءً إلَّا فى الوصل ، وإذَا وقفتَ عليها انقلبتْ هاءً ، هذا أصل مطَّردٌ.

ومن أحكام التاء أنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا أبدا ؛ كقولك (قائمةٌ ، وقاعِدَةٌ) و(فاطَمة ، وعائشةُ) ، و(حمزَةُ ، وطلحةُ)[٧] ، ففتحةُ[٨] الميم من

---

(١) د : (تنيت) -كذا- .

(٢) (قال أبو عبيد : والخَلْفُ من القول : السقط الردئ) أهـ (المزهر ١/٥٠١).

(٣) انظر ما سبق فى(٣) ، قال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٠٨) : (البصريُّون راعوا الأصْلَ ، وهو الوصل الثابت فى النطق ، والوصل هو الأصل ، والنطق كذلك فلا يعترض بعوارض الوقف أهـ ، وفى (الغرة ١٨٩) قال ابن الخباز (حجتُهم أَنَّ التأنيث فى الوصِلِ ، والهاء تثبت فى الوقف ، والوصلُ أصلُ الوقف) أهـ.

(٤) فى (ش الشافية للرضى ٢/٢٨٨) : (قال ثعلب : إن الهاء فى تأنيث الاسم هو الأصل) اهـ ، والفراءُ يعبِّر عنها بالهاء -انظر مثلًا له : (المذكر والمؤنث ص ٥٧) ، و(معانى القرآن ١/٣٨٨).

(٥) الصبان (٤/٩٥) : (وليس بشئ ؛ لأنَّ التاء فى الوصل ، والهاء فى الوقف ، والأصل هو الوصل لا الوقف) اهـ ، وحكى ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٠٨) لهم علةً ، وهى : (أنهم راعوا الصورة المثبتة فى الخط) ، وقال ابن الخباز (الغرَّة ١٨٩) : (حجتهُم أن الهاء من مخرج الألِف ، والهمزةِ ، وهما علامتا تأنيث ، فكذلك هذِهِ) أهـ ، وانظر بعدُ : (ابن يعيش ٣/١٣١ ، ٥/٨٩، ش الكافية ٢/ ١٦١).

(٦) د (الأسماع) - تصحيف- .

(٧) أى فى اسم مؤنث حقيقةً ، أو لفظًا ، أو صفةٍ ، وقد مثَّل لجميعه.

(٨) د : (ففتحت) -خطأ- .

(قائمَة)، والدال من (قاعدَة)، والميم من (فاطمَة)، والشين من (عائشَة)، والزاى من (حمزَة)، والحاء من (طلحَة) لازمة، هذا أصلٌ مطَّرِدٌ.

وإنما كسر ما قبل الهاء في قولك (هَذِهِ)[1]؛ لأَنَّ الهاء ههنا بدل من ياء؛ إذْ الأصل فيه (هَذِى)، والياءُ الساكنة لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا /٩٩/ فى الغالب[2] فأبدلوا من الياء فى (هَذِى) هاء[3]، وأبقوا الذَّال مكسورةً على حالها؛ لتدل على أن الهاء بدلٌ من ياءٍ.

فقد علمْتَ أنَّ تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحًا، فى جميع ما ذكرنا، وما جرى مجراه؛ فإنْ كان قبل هذه التاء ألفٌ كان ما قبلها -وهو الألفُ- ساكنًا أصلًا أبدا؛ كقولك (غُزَاةٌ، ورُماةٌ، وقضَاةٌ، وأَرْطاةٌ[4]، وفَلَاةٌ)؛ فقد ظهر لك سكونُ الألِف قبل تاء التأنيث[5]. ومن أحكامها أنها تكون مع الأَفعال[6] ساكنةً أبدا، ظاهرةً فى النطق تاءً -فى الوصل والوقف-، ولا يجوز تحريكُها بحالٍ؛ نحو قولك (قامَتْ، وقعدَتْ، وخرجَتْ)؛ فهذه التاء ساكنةٌ لا تتغيَّر أبدًا عن حالها، إلا إذَا لقيها ساكنٌ من بعدِها فإنها تتحرَّك بالكسر[7]؛ كقولك (قامتِ المرأةُ،

---

(١) الأَوْلَى تأخيرُه إلى موضعه من (المحرر٢/ ٢٥٧)، فليس كلامه فيه، وكأنه نظر فيه ابنَ خالويه حيثُ قال (ليس ص١٥٤): (ليس فى كلام العرب هاء التأنيث إلا قبلها فتحة؛ نحو (عشرَة، وبقَرَةَ، وقائمَة) إلا هاء هذه) اهـ. والمصنِّف بذلك ينعطف إلى منحَى الكوفة من كون (الهاء) هى الأصلَ فى التأنيث، وفيه عدولٌ عما صرح به قريبًا.

(٢) كأنه يشير بقوله (فى الغالب) إلى نحو (عصاىْ، وفتاىْ، وكبراىْ) -وقفا- مثلًا

(٣) انظر المحرر (٢/٢٥٨).

(٤) واحدة (الأَرْطَى) شجرٌ ينبتُ فى الرمل، تستَظِلُّ بظلاله الظِباءُ من الحَرِّ، (راجعه موسَّعا فى المحرر ٤/٣٣٥).

(٥) والسكونُ فيه صورةٌ، والنيَّةُ بالأصلِ المتحركِ، فاضطردتْ القاعدة؛ قال ابن خالويه (ليس ١٥٥): (إنما جاز الإسكان قبلها؛ لأن الألف قبلها فى نية حركة) اهـ.

(٦) أى الماضية، كما لا يخفى-، وانظر (التوضيح ٢/٩، والهمع ٢/١٧٠).

(٧) الرمانى (معانى الحروف ٤٢): (هى ساكنة أبدا؛ نحو (قامتْ هند)، فإنْ لقيها ساكنٌ كُسِرتْ؛ لالتقاء الساكنين، نحو: (قامتِ المرأةُ) اهـ، وظاهرٌ النظرُ إليه.

وخرجتِ الجاريةُ) ، فكسرت التاء لالتقاء الساكنين ، وهما التاءُ ، واللّامُ التى بعدها

فصل

الأَلِفِ المقْصُورة

اعلم أَنَّ الأَلف المقصورةَ تكون علامةً للتأنيث ، وهى تنقسم قسمين تكونُ فى الأسماء ، وفى الصفات :

فالصفاتُ ؛ مثل (حُبْلى ، وسَكْرَى ، وعَطْشَى).

والأسماءُ ؛ مثل (جُمَادَى ، وحُبَارَى[١] ، وقَبَعْثَرَى[٢] ، وجَحْجَبَى[٣]) ؛ فهذه الأَلف فى أواخر هذه الأسماء كلَها علامةٌ للتأنيث ، ولا يجوز حذفها ؛ لأنَّ الكلمة بُنِيت عليها ، فكأنها جزء منها[٤] ، ألا ترى أَنَّك لو قلتَ فى حُبْلى : (حُبْلٌ) ، وفى عطشى : (عَطْشٌ) لم يجز ؟ فثبت أن الكلمة بُنِيَتْ على الألف ، بخلاف (قائم[٥] ، وقائمة ، وقاعد ، وقاعدة) فإنك تحذفها ، وتقول : (قائمٌ ، وقاعدٌ) فتتّم الكلمة ، فدلَّك ذلك على أن الكلمة لم تبن عليها ؛ أَوَلَا[٦] ترى الألف ثبتت فى التثنية والجمع ، والنَّسب ، بانقلابها[٧] ياءً فى التثنية والجمع ؛ من حيث إنَّك تقول :

---

(١) طائر أكبر من الدجاج الأهلىّ ، وأطولُ عنقا ، يُضرب به المثل فى البلاهة ، فيقال : (أبْلَهُ من الحُبَارى) ؛ لأنها إذا غيَّرت عشها نسيته ، وحضنت بيض غيرها (المنجد –حبر) ، وسها ابن منظور فذكر أنَّ(ألفه ليست للتأنيث) ، بل هى له(اللسان حبر)

(٢) إن قصد بتمثيله به الألفَ عمومًا ، فلا شيء فيه ، وان بَعُد ؛ فكلامه فى المؤنَّث بها ، وإن كان يقصده مؤنثًا ففيه نظر ، إذْ لم يقل به أحد ، وهو نفسه كغيره نصَّ على أن الألف فيه زائدةٌ لتكثير البنية ، (انظر ما يأتى فى المحرر ٣٢٩/٤، وش الكافية ١٦٧/٢) ، والقبعْثرى : الجملُ الضَّخم الكثيرُ الوبر.

(٣) حى من الأنصار ، انظر (المحرر ٣٢٩/٤).

(٤) راجع (المحرر ٥٥١/٣).

(٥) لو حذف المذكر لكان أنسب ؛ إذْ هو مكرر فيما بعده.

(٦) زدت (الواو) تقويمًا للنص ؛ فهو علة أخرى.

(٧) ص : (فانقلابها) –بالفاء– والمثبت اللائق.

(حُبْلَيَانِ، وحُبْلَيَاتٌ)، وتقلبها فى النسب واوا ؛ كقولك[(١)] (حُبْلَوِىّ، ودُنْيَوِىّ) - إذا نسبت إلى (حُبْلَى، ودُنْيَا)- وكذلك سائر أخواتها، فتثبت الألف فى جميع تصرفات الكلمة، بخلاف تاء التأنيث، فإنها /١٠٠/ تنحذف فى الجمع والنسب ؛ فتقول فى (حمزة) حَمْزِىٌّ، وفى (طلحة) طَلْحِىٌّ، ولا يجوز أن تقول (طلحتِىّ، ولا حمزِتِىّ)- بالتاء فى النسب، وإذا جمعت قلت (حمَزَات، وطَلَحات، فتحذف تاء التأنيث التى تنقلب فى حمزة، وطلحة [هاء فى الوقف وتكون تاء فى الوصل][(٢)]، وتثبتُ التَّاءُ التى هى الآن فى (حمَزات، وطلَحات) ؛ لأنها علامة للتأنيث والجمع، وتقف على (حمزة، وطلحة)- بالهاء ؛ وكذلك جميعُ ما شابَهَهُ، وهذه التاء فى (حَمَزات، وطَلَحات) غير التاء فى (حمزةَ، وطلحةَ) ؛ وقد تقدم ذلك فى باب (التاءات)[(٣)]

واعلم أن ما كان على وزن (أَفْعَلِ) التفضيل[(٤)] فمؤنَّثه مقصورٌ قياسًا مطَّرِدًا[(٥)] ؛ مثال ذلك (زيدٌ الأَفْضَلُ، وهندُ لفُضْلَى) -بضم أوله، وقصره من غير مد- و (زيد الأَحْسَنُ، وهند الحُسْنَى)، وعلى هذا قياسُ جميعِ (أَفْعَل التَّفْضيل.

وكذلك ما كان بوزن: (فَعْلاَنَ) -بفتح الفاء- من الصفات ؛ (كعَطْشَان،

---

(١) د: (لقولك) -تحريف-.

(٢) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص)، وأشبَهُ أن تكون بخط المصنف.

(٣) المحرر ٢/١٦٢

(٤) د: (للتفضيل).

(٥) أطلق فيه القياس، كما أطلق ابن عصفور -مثلًا- فى قوله (كل فَعْلَى مؤنث فَعْلان، وكل فُعْلَى مؤنث الأَفْعَل، نحو الكُبْرى) اهـ؛ وقيل إنه لا يُستغنَى فيه عن سماعٍ، إذْ لم يقولوا فى تأنيث: (الأشرف، والأمجد، والأظرف، والأكرم: شُرْفَى، ومُجْدَى، ظُرْفَى، وكُرمَىَ) أفاده خالد (التصريح ٢/١٠٣) والصواب: إطلاق القياس فيه، فالوقوف على كل المسموع منه صعبٌ، والوارد الكثير منه مؤذِن فى إطلاقه، وما حكموا بغير سماعه، ورد مسموعًا فى لغة بنى عقيل وبنى كلاب، قالوا: الكرْمَى، والجُمْلَى، واللؤمىَ، والرُّذْلَى ... وانظر بحثًا فى (النحو الوافى ٣/ ٣٩٩-٤٠٠).

وسَكْران) ؛ فمؤنثُه مقصورٌ مفتوحُ الأول[١] ؛ كقولك : (سَكْرى) ، و(عَطْشى) ، وكذلك جميعُ ما ورد عليك من هذا الباب فقسه على ما ذكرنا.

فصـــل

الألفُ الممـدودةُ

اعلم أن الألف الممدودة تكون علامةً للتأنيث ؛ وتنقسم أيضًا قسمين اسمًا ، وصفة ؛ فالاسمُ مثل (صَحْراء ، وأَسْماء ، وحَسْناء) ، والصفةُ مثل (حمراء ، وبيضاء) ، فجميع هذا مؤنث ، وعلامة تأنيثه الهمزةُ التي في آخره بعد الألف.

وقد قالوا إن هذه الهمزة قد كانت ألفا ، فلما أرادوا المد أدخلوا عليها ألفا أخرى[٢] تسمى[٣] ألف المد ، وهي التي قبل هذه[٤] الهمزة ، فاجتمع معهم ألفان : ألفُ المد[٥] ، وألفُ التأنيث ، وهما ساكنان ، واجتماع ساكنين غير ممكن ، فهمزوا الأخيرة منهما ، وهي التي للتأنيث[٦]

---

(١) الفراء (المنقوصُ والممدود ، ص١٥) : (ما كان من نعت المذكر على (فَعْلاَنَ) ، فالأنثى فيه مقصورة ، وتكتب بالياء ، مثل : سَكْرى ، غَضْبَى ، وعَطْشَى) اهـ ، ونفسه في المخصص ١٥/ ١٠٩

(٢) ص (آخر) وكلامُه على التأنيث فيه.

(٣) ص : (يسمى) ، وأثبتُّ فيه وفيما قبله المناسب لكلامه الآتي.

(٤) سقط من (د).

(٥) د : (الجر) -كذا-.

(٦) سيبويه (٣/٢١٤) : (جاءت هذه الأبنية كلها للتأنيث ، والألف إذا كانت بعد ألِفٍ مثلُها إذا كانت وحدَها ، إلاَّ أنك همزتَ الآخِرة للتحريك ؛ لأنه لا ينجزم (يسكن) حرفان فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمنزلة الألِفِ لو لم تبدل) اهـ ، وفي (٤/٢٤٠-منه) (الألف بدل من ألف حَمْرَى) اهـ ، وانظر المقتضب (٣/٨٤) ، وقال ابن الخباز (الغرة ص١٩١) : (الهمزة في (صحراء) أصلُها ألفٌ ، قلبت همزة ؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ، ويدل عليه قولهم في جمع صحراء (صَحَارَى) ، فزالت الهمزة ، وعادَ حرف اللِّين الذي كان في الواحد) اهـ ، وانظر (المنصف ١/ ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ حيث قال ابن جني (هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح) اهـ ، ثم راجع (المرتجل ص٨٤ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ص٩ ، وابن يعيش ٥/٩١).

فعلى هذا تقول العلماء حينًا هى همزة التأنيث[١]، وحينا يقولون هى أَلفُ التأنيث[٢]؛ فمن قال ألفُ التأنيث، اتكل على أن أصلها ألفٌ، والهمزةُ مبدلةٌ منها، ومن قال: همزةُ التأنيث، اتكل على أن الأَلِفَ مبدلةٌ منها (الهمزةُ)[٣]

واعلم أن كلَّ ما كان على (أَفْعَل) صفةً مما /١٠١/ فعله زائد على الثلاثة لفظًا أو حكمًا فمؤنثه على (فَعْلَاء)[٤] ممدودًا[٥] قياسا مطردا؛ مثال ذلك (أَحْمَرُ، وحَمْرَاءُ، وأبيضُ، وبيضَاءُ، وأَسْمَرُ، وسَمْرَاءُ) وما أشبه ذلك من الألوان.

ومثل (أَعْرَجُ وعرجاءُ، وأَعْوَرُ وعَوْراءُ، وأَحْوَلُ وحَوْلاءُ) وما أشبهه من العيوب، والعاهات؛ فكلُّه[٦] يكون مؤنثه ممدودًا قياسًا مطردا؛ فافهم ذلك.

فصـــل

الكَسْــــرَة

اعلم أن الكسرة لا تكون علامةً للتأنيث إلَّا مع التَاء، والكافِ اللتين هما لخطاب المؤنث[٧]؛ نحو قولك (فَعَلْتِ -ياهند-)، و(قُمتِ -ياسلمى-)، فالتاء

---

(١) عند أبى الحسن أن الهمزة نفسَها علمُ التأنيث (الغرة ٢٢٠)، وهى نفسها عند سيبويه أيضًا ولكنها المنقلبة عن الألف كما سبق (المنصف ١/١٥٥).

(٢) تعبير سيبويه فى(٣/٢١٣)، وعبر عنها الفراء بالمدة الزائدة(المذكر والمؤنث ص٥٧)

(٣) زدته تعديلا للعبارة؛ وبقى من يقول بأن الألف الأولى للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل)، ومؤنث (فَعْلاَن) ورُدَّ بعدم وقوع علامة التأنيث حشوا، وقيل الألفان معًا للتأنيث، ورُدَّ بعدم النظير؛ إذ لا يوجد علامةُ تأنيث من حرفين، راجع (المنصف ١/١٥٤، إوَصلاح الخلل ص٨٨، والتصريح ٢/٢١١).

(٤) المبرد (المذكر والمؤنث ص٨): (كل شيء كان مذكره (أَفْعَل)، فهو مؤنثه (فَعْلَاَء)، وهو وصف لا محالة) اهـ.

(٥) د: (ممدود) - بالرفع، وهو خطأ.

(٦) د: (وكله) -بالواو-.

(٧) سيبويه(٣/٢٧٢) (الكاف مما يؤنث به) اهـ، وقال ابن الشجرى (الأمالى ٢/١١١) (الكسرةُ من علامات التأنيث؛ فى نحو (أنتِ فعلتِ)، وذلك أن الكسرة من الياء، والياء قد استعملت علامة للتأنيث فى قولهم: تفعلين، وهذِى أَمَةُ اللهِ) اهـ، وانظر شرح المفصل ٣/٨٦، والمقتضب ٣/ ٣٧٤).

ضمير الفاعل، وهو مؤنث؛ لأنه ضمير (هند) [وسَلْمَى][1]، وعلامة تأنيثه كسرةُ التاء، وهذه التاء -أيضًا- اسمٌ مضمر، وإنْ[2] كان فيها معنى الخطاب.

وقد تكون هذه التاء حرف خطاب [كما] فى قولك (أَنْتِ ياهند) -بكسر التاء- فهذه التاء التى فى (أنتِ) حرف خطاب المؤنث[3] وجعلوا الكسرة فيها فرقا بين المذكر والمؤنث، وهى أيضًا حرف لا موضع له من الإعراب فى خطاب المذكر - إذا قلت (أنتَ يا زيدُ)-فالتاء حرف مفتوح، وخَصُّوا المؤنَّث بالكسرِ؛ لأن الكسر من خصائص التأنيث[4]

وكذلك تاء الضمير فى (قُمتِ -ياهندُ-)، كسروها؛ لأنها مؤنثة فرقا بينها وبين المتكلم، والمخاطب المذكر؛ إذْ المتكلم يقول فى ذلك (قمتُ) -بضم التاء- مذكرا كان أو مؤنثًا؛ لأن تأنيث المتكلم مفهومٌ من حيث المعنى، والمخاطب المذكر تقول فى خطابه (قمتَ-يازيدُ) -بفتح التاء- وسبقَ المتكلم على الضَّمة؛ لأنها أول الحركات؛ من حيث إنَّها[5] تنشأ من الواو، والواو من أول الفم، فلما كان المتكلم أول المراتب أخذ أول الحركات، وأخذ المؤنَّث الكسر؛لأنَّ الكسرَ من خصائص التأنيث، فلم يَبْقَ للمخاطب المذكر إلا الفتح[6]

وكذلك (الكافُ) التى هى للمؤنَّث مكسورة، وعلامةُ التأنيث فيها الكسرةُ؛

---

(١) زيادة يقتضيها النص.

(٢) ص، د: (فإنْ) -بالفاء-، وأثبتُّ المناسبَ.

(٣) أحسِبُ أن هذه الكلمة مقحمةٌ، وحذفها أولى، والعبارة أراها (علامةٌ للخطاب، وجعلوا ...)، فالكسرة هى العلامة، وليست التاء -كما يشير كلامه بعد- وإن كان ابن معطى وقع فى مثله؛ حيث قال فى علامات التأنيث (والتاء المكسورة) اهـ (الفصول ٢٤٧).

(٤) الهمع ١/٥٦.

(٥) فى (ص) الهمزة مفتوح فى (أنها)، وهو مرغوب عنه.

(٦) شرح المفصل ٣/٨٦، وفى الهمع ١/٥٦: (قال أبو حيان: وهذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل)اهـ، وانظر (المحرر ٢/ ٣٣٣).

مثال ذلك (أكرَمِك -ياهندُ-زيدٌ)، و: (غُلَامِك قائمٌ)، فهذه[١] الكاف اسمٌ مضمر للمؤنث /١٠٢/، وعلامة تأنيثه: الكسرةُ.

وقد تكونُ هذه الكاف حرفا -أيضًا- لا موضع له من الإعراب، وتكون علامةُ تأنيثه: الكسرةَ -فى قولك إذا خاطبتَ امرأةً[٢] بـ (ذلِك، وتلكِ) [فإنك تقول (أرينى ذلكِ الثَّوْبَ يا امرأة) -بكسر الكاف، و(آتِينى تلكِ المرأةَ يا امرأة)][٣]؛ فالكاف ههنا حرف لا موضع له من الإعراب، والكسرةُ فيها علامةُ التأنيث، والكلامُ عليها كالكلام على التاء.

فصـــل

اليـــاء

اعلم أن الياء تكون علامة للتأنيث فى قولنا (هَذِى)[٤] التى هى اسمٌ للإشارة إلى مؤنَّث؛ علامة تأنيثه الياءُ الساكنة التى فى (هَذِى) -كما ترى- ولك أن تقول فيه: (هَذِهِ) -بهاء-.

وقد قالَ بعْضُهم إنَّ هذه الهاء للتأنيث[٥]، وإنما كُسِرَ ما قبلها؛ لأنَّها بدلٌ من

(١) بموضعه خرق كبير فى (ص) لا يتبين معه المقصود، وترجمها فى (د): (يا فاطمة) -كذا-، وما أثبتُّ المناسبُ لما بعده.

(٢) عقد المصنف بابا للمخاطبة (٢/٣٣٢ - ٣٤١)- فاطلبه منه.

(٣) تتمة من(د)، وحاشية(ص) بخط الناسخ، وفيهما (ايتنى) بلا ياء، وهو تصحيف.

(٤) راجع ما سبق فى ٢/٢٤٦ (تعليق) - المحرر) تعليق (٨).

(٥) ابن معطى (الفصول ٢٤٧): (٠٠٠ والهاء فى (هذه) بدل من الياء فى (هَذِى)-) اهـ، ونقل السيوطى فى (الأشباه ١/٢٦٠) عن ابن الحداد قوله (الهاء فى (هذه) ليست من قبيل هاء الضمير، بدليل امتناع جواز الضم فيها، وإنما هى هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير، ومجراها فى الصفة مجراها؛ من حيث كانت زائدة، وعلامة لمؤنث ٠٠٠ وإنما كُسر ما قبلها، وهاءُ التأنيث لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا؛ لأنَّها بدلٌ من الياء، وإنما أبدلتْ منها الهاء، للتفرقة بين (ذى) التى بمعنى: (صاحب)، وبين (ذِى) التى فيهما معنى الإشارة) اهـ، وفى الكتاب (٣/٤٥٣): (الهاء بدلٌ من الياء، كما كانت الميم فى (فم) بدلًا من الواو) اهـ، وانظر العكبرى (التبيان ص٥٢).

الياء التى للتأنيث[(١)] والياء لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، وخصوصًا إذًا كانتْ ساكنةً[(٢)]، وقد تقدم فى أحكام (تاء التأنيث) أَنَّ ما قبلها يكونُ مفتوحًا أبدا[(٣)]، وإنَّما كُسِرَ ما قبل هذه الهاء للعلة التى ذكرناها.

وكذلك: (الياءُ) فى قولك (تَفْعَلِينَ يا هندُ)، و: (تَقُومِينَ يادعدُ)، و: (تخرُجِينَ يا سعادُ)؛ فالياء فى هذه الألفاظ، وما أشبهها علامةٌ للتأنيث، ويكون ما قبلها مكسورًا؛ لأنَّها ساكنةٌ، فلذلك كسر ما قبلها؛ لتصح.

وقد قيل إنَّ هذه الياء حرفُ تأنيثٍ لا موضع له من الإعراب[(٤)]

وقيل إنها ضمير فاعل فى موضع الرفع بفعلها، ولا يبين فيها الإعراب؛ إذ المضمرات كلُّها لا يبين فيها الإعراب، وهى علامة تأنيثٍ أيضًا، والنُّون علامة الرفع فى ذلك.

وقد يكون المؤنَّثُ الحقيقىُّ بغير علامة للتأنيث؛ كقولك: (سعادُ، وزينبُ، ومريمُ) هذا مؤنث حقيقى، وهو بغير علامة، وذلك أنهم جعلوا الحرف الرابع فيه

---

(١) الزمخشرى، وابن معطى، وفريق على أن الياء للتأنيث، والهاء مبدلة منها كما سبق، وهذا رأى لم يشايعَ من فريق آخر؛ كالرضى، وابن يعيش، والمرادى؛ إذ يرون أن الدَّالَّ على التأنيث إنما هو الصيغةُ فيهما، وليس الهاء، أو الياء؛ قال الرضى (٣١/٢ ش الكافية): (ولا تقول إنَّ التاء (فى تا) والياء ههنا علامة التأنيث ...)، وفى (١٦١/٢-منه): (وقال جار الله: الياء أيضًا علامةُ التأنيث فى نحو (ذِى)، والأولى أن يقال: هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتأنيث كـ(تا)، وليس فى اسم الإشارة ما هو على حرف واحد) اهـ.

ويقول ابن يعيش فى (١٣١/٣): (وأما ذِهِ فهى ذِى، والهاء بدل من الياء وليست للتأنيث أيضًا ...) اهـ، وفى (١٩١/٥-منه) قال (وأما الياء فى (هذى) فليست علامة للتأنيث كما ظُنَّ، وإنما هى (عين الكلمة)، والتأنيث مُستفادٌ من نفس الصِّيغة، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث، لأنَّ الاسمَ عندهم الذَّال وحدها، والألف من (ذا) مزيدة، وكذلك الياء مزيدةٌ للتأنيث) اهـ، وانظر نحوه فى (٤٥/١٠-منه)، وقال المرادى (التوضيح ١٨٨/١): (قلت: الظاهر أن يقال: (ذِهِ) صيغة مرتجلة للمؤنث). اهـ، وبهذا نأخذ.

(٢) يحترز من المتحركة التى قد يسبقها ساكن، نحو (فتايَ، وعصايَ).

(٣) انظر (المحرر ٢٥١/٢).

(٤) سبق الحديث عليه فى ٥٤/٢-المحرر.

بمنزلة علامة التأنيث[١] ؛ فلذلك كان لا ينصرف[٢]

• • **وحاصلُ هذا البابِ :**

أَنَّ الأفعال مذكَّرةٌ ؛ وأَنَّ الحروف تذكَّر وتؤنَّث ، وأن الفعلَ إِنَّما يؤنَّث تبعًا[٣] لفاعله ؛ ولم يؤنث من الحروف بعلامةٍ إِلَّا ثلاثة ، وهى /١٠٣/(لا) ، و(رُبَّ) ، و(ثُمَّ) ؛ وأنَّ حروف التَّهجى يجوز تذكيرها ، وتأنيثها ؛ وأن علامات التأنيث خمسٌ التاءُ ، والهمزةُ ، والألفُ ، والكسرةُ ، والياءُ ؛ وأن التَّاء على وجوه ؛ وأَنَّ الوقف عليها بالهاء ، وأَنَّ الألف تنقلب همزة فتكون علامةً للتأنيث ، وتكون ممدودة ؛ وأنَّ الألفَ علامةٌ للتأنيثِ فى المقصورات ؛ وأن المؤنَّث على قسمين بعلامةٍ ، وبغير علامةٍ ، وينقسم من بعد ذلك قسمين آخرين ما له فرجٌ ، [وهو الـ] حقيقىُّ ، وما ليسَ له فرجٌ ، [وهو غيرُ الحقيقىّ][٤] وأن المؤنث غير الحقيقى يجوز تذكير فعله وتأنيثه[٥] ، ولا يجوز ذلك فى الحقيقى ، وأن الجمع المكسر يلحق بالمؤنث غير الحقيقى .



(١) ابن يعيش ٩٦/٥ : (وذلك أنهم شبهوا باء (عقربَ) ، وقاف : (عَنَاقَ) ، ودال (سُعادَ) وإن كُنَّ لا ماتٍ أصولًا بهاءِ التأنيث فى طلحةَ ، وحمزةَ ؛ إذ كانت هذه الأسماء مؤنثة ، وكانت الباءُ والقافُ ، والدالُ متجاوزة للثلاثة التى هى أول الأصول ؛ كتجاوز الهاء فى (طلحة) و(حمزة) الثلاثة) اهـ.

(٢) انظر (المحرر ٥٧١/٣).

(٣) ساقطان من (د).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) أى فى حالة الإسناد إلى الظاهر ، ومع المضمر المتصل يستويان فى وجوب التأنيث ، وقد مرَّ.

البَابُ العشْرُون

فيما يؤنَّث من جسد الحيوانِ ولا يجوزُ تذكيره[١]

وهو من القسم الثانى الذى بغير علامة للتأنيث العَيْنُ[٢] ، والأُذُن[٣] ، والكَبِد[٤] والكَرِشُ[٥] ، والفَخِذُ[٦] ، والسَّاقُ[٧] ، والقَدَم[٨] ، والعَقِب[٩] ، والعَضُد[١٠] ، والإِصْبَع[١١] والضِّلَع[١٢] ، واليَدُ ، والرِّجل ، والكَفُّ[١٣] ، والعَجُز[١٤] ، والقِتْب[١٥] ، والسِنُّ[١٦] ، واليَمِينُ ، والشِّمَال .

---

(١) راجع (المذكر والمؤنث للفراء ص٧٢ وما بعدها ، والمزهر ٢/٢٢٣ ، والمصباح ٧٠٣).

(٢) الفراء ص٧٢ (٣) (ذاته) ، واللسان (أذن).

(٤) (ذاته)-وفى اللسان (كبد) : (أنثى ، وقد تذكَّر ، قال ذلك الفراء ، وغيره ٠٠٠ وقال اللحيانى : هى مؤنثة فقط) اهـ.

(٥) الكرشَ ، لكل مجتر بمنزلة المعدة للإنسان ، تؤنثها العرب ، وفيها لغتان : كِرْشٌ ، وكَرِشٌ (اللسان . كرش ، والفراء ٧٥).

(٦) (ذاتهما) : (الفخذ أنثى) اهـ.

(٧) الفراء ص٧٦ : (وقد تذكَّرُ الساق) اهـ ، والمشهور فيها التأنيث وبه ورد القرآن ﴿والتفَّتْ السَّاقُ بالسَّاقِ﴾ ، انظر (اللسان٠ سوق) ، وذكره السيوطى فيما يؤنَّثُ ولا يذكر (٢/٢٢٣-المزهر).

(٨) الفراء ص ٨٠ : (القَدَم أنثى ، واليَدُ ، والكفُّ٠ والرِّجْلُ إناثٌ كلُّهن) اهـ واللسان (قدم).

(٩) الفراء ص٧٦ : (وقد تذكر (العَقِبُ) اهـ.

(١٠) الفراء ٧٧ : (العضُد أنثى) اهـ ، والفارابى (ديوان الأدب ١/٢٤٤) : (هو العضُد يذكر ويؤنث) اهـ ، ونقل اللحيانى فيها التأنيث لا غير ، وقيل التأنيثُ لتِهامةَ ، والتذكيُر لتميم (لسان).

(١١) (تذكَّر وتؤنث ٠٠٠ وإن ذكَّر الإصبعَ مذكَّرٌ جاز) اهـ ، (اللسْان -صبع-)

(١٢) -الفراء ٧٨ ، واللسان : (مؤنثة) ، والضِّلَعُ ، والضِّلْعُ٠ لغتان.

(١٣) انظر (٨) ، ونقل ابن السِّيد عن بعض النحويين أن الكَفَّ تذكر وتؤنث (إصلاح الخلل ٢٩٨) قال الفيومى (المصباح كفف) : (الكف أنثى ، وزعم من لا يوثق به أن الكفَّ مذكر ، ولا يعرِفُ تذكيرَها من يوثق بعلمه) اهـ.

(١٤) الأشهر فيها التأنيث ، وحكى قوم فيها التذكير (إصلاح الخلل ٢٩٨) ، وفى المصباح (عجز) (هى مؤنثة٠ وبنو تميم يذكرون) اهـ٠ (وقال اللحيانى هى مؤنثة فقط (اللسان -عجز).

(١٥) إِكَافُ البَعير ، والتذكير فيه أعمّ ، وقد يؤنَّث ، وذكر الأصمعى أَنَّه لا يؤنث (اللسان - (قتب)- .

(١٦) الفراء ٨٩ - المذكر والمؤنث .

اعلم أنَّ هذا الباب تأنيثُه ليس بتأنيث حقيقيّ ، ولا هو عن إيجاب علة ، ولا وجه لتأنيثه إلَّا كونُه مسموعًا عنهم مؤنَّثًا ، ولا وجهَ لتعليله إلَّا حملُهم إيَّاه على (الجارحة) ، فأنثوه حملا على لفظها ؛ لأنها مؤنثة .

كما أن ما أُنِّث من الأمكنة إنَّما يُعنى به (البقعةُ ، أو الجِهَةُ)(١) ، وإنما يذكَّر ما ذكر من الأَمكنة إذَا أريدَ به (المكانُ ، أو الموضعُ)(٢) ؛ فلذلك تقول (هذه تَعِزُّ)(٣) -على معنى البقعة- ، و (هذا تَعِزٌّ)- على معنى المكان ، و (هذه زَبيدُ) ، و (هذَا زَبيدُ)(٤) على هذا القياس ، وكذلك : (هذه بغداد) ، و (هذَا بَغدادُ)(٥)

---

(١) د : (الجهةُ ، أو البقعةُ) .

(٢) ابن السيد (إصلاح الخلل ٣٢١) : (القياس يوجب فى المواضع كلها أن تُذَكَّر على معنى (الموضع والمكان) ، وتُؤنَّث على معنى : (الأرض ، والبلدة ، والبقعة ، والمحلة) اهـ ، وانظر الفراء (معانى القرآن ٤٢٩/١) .

(٣) -بفتح ، فكسر ، فزاى مشددة- : قلعة عظيمة من قلاع (اليمن) المشهورات ، والحاضرة الثانية للبلاد ، وقاعدة لواء (تعزّ) ، وآخر مدينة يمنية من الجنوب ، ولها أربعة أقضية تعزّ ، والمخا ، وماوية ، والحجرية ، (انظر -ياقوت ٣٤/٢ ، والموسوعة الثقافية ص٢٩١ ، والمنجد ص١٨٨- اعلام) .

(٤) مدينة فى اليمن قريبة من البحر الأحمر ، مركز قضاء (زبيد) ، قاعدة الزيديين أُحدِثت فى أيام المأمون ، وبإزائها ساحل (غلافقة) ، وساحل (المندب) ، كانت عاصمة لبنى زياد ثم لبنى (أيوب) ، كما كانت ولا تزال من أهم مراكز العلم والتجارة ياقوت ١٣١/٣ ، والموسوعة ٥١٠ ، والمنجد ٣٢٠-أعلام) .

(٥) أطلق المصنف جواز الأمرين-كما ترى- ، وهو إطلاق المبرد حيث قال (المذكر والمؤنث ص٣٤) : (واعلم أنَّ الأماكن فيها أمران ، لك أن تتأول فيها أى الأمرين شئت من قولك بلدة ، وبلد ، وبقعة ومكان ، وناحية ، وصقع) اهـ كما أطلق الرضى (٥٢/١ ش الكافية) : (وإن جهلتَ كيفية استعمالهم لها ، فلك فيها وجهان) اهـ ، وقد يكون هذا الإطلاق مأمونًا ما لم يُعارَضْ باستعمالٍ مسموعٍ ، فيوقف عنده ؛ يقول الزجاج (ما ينصرف ، وما لا ينصرف ص٥٢-٥٣) (أسماء البلدان على أوجه فمن أسمائها ما لا تقول فيه إلا هذه ، ولا يستعمل إلا مؤنثًا ، قال سيبويه وذلك نحو (عمان) ، لم يقولوا إلا هذه عمان ومنها ما استعمل على التأنيث والتذكير وذلك نحو (مِنًى ، وهَجَر) ، ومن أسماء البلدان ما يكون مذكرًا صفة يسمى به المكان ، وذلك نحو (واسط) و(فَلْج) اهـ ، مختصرًا بتصرف وانظر : (الكتاب ٢٤٤/٣-محقق) .

فصل

والذى يدلُّ على تأنيثِ هذا البابِ ، وجميعِ أمثاله[١] من المؤنَّثات المُشْكِلَةِ خمسةُ أشياء[٢]

* (الإشارةُ) فى قولك (هذه عَيْنٌ) ، و : (هذه يَدٌ) ، ولا تقول : (هذا عينٌ) ، ولا (هذا يدٌ) -إذا أردت /١٠٤/ التأنيثَ- ، فلما أشرتَ إليه بـ (هذه) التى هى للتأنيث علمنا أنَّه مؤنث .

* و(الإضْمَارُ) فى قولك (هِى العينُ ، وهى السِّنُّ ، وهى اليَدُ ، وهى الأُذُنُ) ولا تقول (هو العيْنُ) ، ولا (هو الأُذنُ)[٣] ، فلما كان ضميُره ضميَر تأنيثٍ علمنا أنه مؤنث .

و(الوَصْفُ) فى قولك (عينٌ حسنةٌ) ، و(أُذُنٌ طويلةٌ) ، ولا تقول (عينٌ حسنٌ) ولا (أذنٌ طويلٌ) فلما ظهرت التاء فى الصفة علمنا أَنَّهُ مؤنث .

* و(الإخبارُ عنه) بأَنْ تجعله فاعلا[٤] ، وتُسْنِدَ إليه فعلا ؛ فتقول (حسُنَتْ عيْنُهُ) و(كَبُرتْ سِنُّهُ) ، فتأنيثُ فعلِهِ يدلُّ على أنَّه مؤنَّثٌ .

* و(التَّصْغيرُ) فى قولك : (عُيَيْنَةُ ، وأُذَيْنَةُ) ، فلما ظهرت علامة[٥] التأنيث - وهى الهاء فى (عُيَيْنَةَ) ، و(أُذَيْنَةَ)- علمتَ أنه مؤنث ؛ من حيثُ التصغير ، لأنَّ التَّصغير يرد الأشياءَ إلى أُصولها[٦]

---

(١) سقط من (د).

(٢) انظر (التسهيل ص٢٥٣ ، والتصريح ٢/٢٨٥-٢٨٦).

(٣) (د)وحاشية(ص) : (وإنْ كان سائغا فى النُّطق غير أنَّه لم يُسمَع عن العرب) اهـ

(٤) بل أنفع علامةً أَنْ يُجعَل مبتدأ مخبرا عنه ، نحو (العين حسنة) فتأنيثها لا يتخلف ؛ لإسنادها إلى الضمير ، وما كان كذلك وجب التأنيث فيه بلا فرق بين مجازيِّه وحقيقيِّه بخلافهما فى فعل الفاعل المجازى فقد يتخلف معه ، وانظر ما سبق في (٢/٢٤٥-المحرر) ، (الهمع ٢/١٧٠) ، ولعلَّهُ نَوَّعَ لتقدم كلامه فى الوصف ، والخبر نوع من الوصف ، راجع -أيضًا (المحرر ٢/١٥٣ تعليق).

(٥) ص ، د (تاء) والمثبت المناسب لقوله بعد (وهى الهاء).

(٦) التوضيح ٤/٥ ، والتصريح ٢/٢٨٦ .

فلما ظهرتْ علامةُ التأنيث فى هذه الخمسةِ الأشياءِ ، علمتَ أنَّ هذا الباب جميعه مؤنث ، وإنْ لم يكن فيه علامة تأنيث ؛ كقولك (سِنٌّ ، وعَيْنٌ) وأمثال ذلك مما ليس فيه علامةُ تأنيثٍ ، وإنَّما يعرف تأنيثُه بأَحد هذه الخمسة الأشياء التى ذكرناها .

وكذلك[(١)] (هنْد ، ودعْد ، وجُمْل) إذا اصغرتها قلت : (هُنَيْدة ، ودُعَيْدة ، وجُمَيْلة) ، فظهرت فيها علامة التأنيث فى التصغير ؛ لأَنَّ التَّصغيرَ يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها .

وكذلك[(٢)] دِرْعُ الحديدِ ، والقَوْسُ ، والحَرْبُ ، والعُرْسُ ، كلُّها مؤنَّثة من حيثُ المعنى .

فإنْ قِيلَ[(٣)] فقد قال اللَّه -تعالى- ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[(٤)] ، ولم يقل (قريبَةٌ) ، والرحمةُ مؤنثةٌ !

قيل إنَّ ذلك حملٌ على المعنى ؛ من حيثُ إنَّ[(٥)] (الرحمة) ههنا المراد بها (المطر) أو (الرزق) ، وهما مذكران ، فلهذا جاء الخبر مذكرًا حملًا على المعنى[(٦)]

---

(١) أى : المؤنث الحقيقى العَرِيّ عن العلامة .

(٢) أى فيما ليس من جسد الحيوان ، وهو مؤنث عرِيٌّ عن العلامة ، من غير الحقيقى .

(٣) أىْ وقد سبق من دلائل التأنيث ، وصفه أو خبره ، أو ضميره وجميعه فيما يأتى ، وقد ذُكِّر .

(٤) من الآية -٥٦- الأعراف- .

(٥) ص ، د (أَنَّ) -بالفتح- وهو مزهود فيه .

(٦) د : (المثَّنى) -تحريف- ، وقد اختلف فى تخريجه على مذاهب ؛ فقيل : ذُكِّر على المعنى ؛ لأَنَّ (الرحمة) بمعنى : الرَّحِم ، أو الترحّم ، أو الغفران ، أو العفو أو المطر ، وقيل التذكير على طريق النسب ، أىْ : ذاتُ قرب ، وقيل (قَرِيبٌ) نعت لمذكر محذوف ، أى شئٌ قريبٌ ؛ وقيل مشبَّه بفَعِيلٍ الذى بمعنى (مفعول) ؛ وقيل : هو مصدر جاء على (فَعِيلٍ) - كالنقيق- أفهمه أبو حيان (البحر ٤١٣/٤) وقال الرضى (حملا للفَعيلِ بمعنى الفاعل على الفَعِيل بمعنى المفعول) اهـ. (ش الكافية ٢٠٣/١) ، وذهب الجوهرى ، والزجاج ، والزمخشرى ، والرازى إلى أَنَّ التذكير فيه ؛ لكون التأنيث مجازيًا غير حقيقيّ ؛ وكأنه سهو منهم ؛ إذ اختلاف الحكم فى الظاهر منهما لا المضمر (راجع المغنى ١١٣/٢ ، معانى الزجاج ٣٨٠/٢، والكشاف ٨٣/٢، وتفسير الرازى ٢٤٠/٤).

وكذلك قوله -تعالى- ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّى﴾[١] ، ولم يقل (هَذِهِ)[٢] ولا (هَذِى) ؛ لأن الإشارة ههنا إنما هى إلى (الرَّدْم)[٣] ، أو إِلَى (الخير) ، فكأنه قال (هذا الرَّدْمُ) أو : (هذا الخير رحمةٌ من ربى) ؛ فلذلك قال (هذا) ، ولم يقل (هذه) /١٠٥/ ولك أَنْ تقول (هذا الرجلُ رحمةٌ للخلق) ، أو (السلطان رحمة من اللّٰه فى أرضه) ، أى هو بمنزلة الرحمة[٤]

وكذلك قوله -تعالى- : ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُولُوا ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾[٥] ؛ فالهاء فى (مِنْهُ) تعود على (القِسْمَةَ) والقسمةُ مؤنثة ، فكان -يجب[٦] أن يقول (فارزقوهم منها) ؛ إِذْ كان الضمير على قدر[٧] ما يعود عليه ، وقد تقدم ذكر القسمة ، وهى مؤنثة ، وإنما قال (مِنْهُ) -بلفظ التذكير- حملًا على المعنى ؛ لأَنَّ المراد بالقسمة الشئُ المقسومُ ، و (الشيءُ) مذكر ، كأنه قال

وللفراء رأى لعلَّهُ منفرد به ، وهو أنَّ العرب فى القرابة من النسب يلتزمون التأنيث ، وفى غيره يجيزون التذكير والتأنيث (معانى القرآن ١/ ٣٨٠ ، والمذكر المؤنث ١٢٣ -كلاهما له) ، وخطأه الزجاج (ذاته) ؛ قال : (هذا غلط ؛ لأَنَّ كل ما قرب من مكان ، أو نسب ، فهو جار على ما يصيبه من التأنيث ، والتذكير) اهـ ، ولعلّ أكثرها سوغا ما ذكره ابن جنى (المحتسب ٢/٢٨٩) من إنه (كثر مجئ (فَعِيلٍ) مذكرًا وصفًا للمؤنث ؛ كقولهم : حُلَّةٌ خَصِيفٌ (ذات لونين أبيض وأسود) ، ومِلحفةٌ جَدِيدٌ ، وناقة حَسِيرٌ ، وسديسٌ (أتت عليَها السنة السادسة) .

وريح خَرِيقٌ (باردة شديدة) اهـ ، ثم راجع (الشجرى ١/ ٢٢٧ ، ٢/٢٥٦-٢٥٧ ، اللسان (رحم » .

(١) من الآية -٩٨-الكهف- .

(٢) بل قرأ به ابن أبى عبلة (البحر ٦/١٦٥) .

(٣) قاله ابن عطية ، وقال الزمخشرى ، والرازى : الإشارة إلى السد ، أو الإِقْدار والتمكين (البحر- السابق- ، الكشاف ٢/ ٤٩٩ ، والرازى ٥/٥١٤) ، وابن الأنبارى على أَنَّ التذكير على بابه ، ولا تأويل ؛ (لأن تأنيث الرحمة غير حقيقى ، والتأنيث إِذَا كان غير حقيقى جاز فيه التذكير) اهـ (البيان ٢/ ١١٨) .

(٤) والإخبار بالمصدر عن الذات واردٌ .

(٥) من الآية -٨- النساء- ، وفى ص د (فإذا) والمثبت الصواب .

(٦) (كذا) ، ورحم اللّٰه ابن هشام إِذْ يقول : (الأَدب فى إيراده ، وإيراد أمثاله أن يُقَال : ما الحكمة فى كذا تأدبًا مع كتاب اللّٰه -تعالى-) اهـ مما نقله السيوطى عنه الأشباه (٣/١٤٧) .

(٧) يستعمل : (قَدْرًا) بمعنى : (حَسَبِ) كثيرًا ، فهو من مفرداته .

وإذا حضر الشيءَ المقسومَ أولوا القربى واليتامى ، والمساكين ، فارزقوهم منه ، فلما كان المعنى كذلك حمل عليه الضمير [١]

• • **وحاصلُ هَذَا البابِ :**

أَنَّه مسموعٌ غيرُ مقيسٍ ؛ وأَنَّ تأنيثه يُعَرفُ بخمسة أشياءَ التصغيرُ ، والصفةُ ، والإضمارُ [٢] ، والإشارةُ ، والإخبارُ عنه ، وأَنَّهُ قد ورد شئٌ على غير هذه الخمسةِ محمولًا على المعنى ؛ فافهمْ ذلك ، وقس عليه موفَّقا -إنْ شَاءَ اللَّه -تعالى- .



(١) هذا وجهٌ فى التخريج ، وقد أفاد الرازى فى التذكير ثلاثة أوجه : ذاك ، أو يكون الضمير عائدًا إلَى (الميراثِ) ، فهو عائدٌ على القسمة باعتبار المعنى لا اللفظ ، أو يكون راجعًا إلى (ما) فى قوله تعالى ﴿مَا تَرَكَ الوالدان والأقربون﴾ -(من الآية٧- قبلها) ، وعليه الزمخشرى ، (الرازى ٣/ ١٥٠ ، والكشاف ١/٥٠٢) ، ثم انظر (البحر ٣/١٧٦ ، والتبيان - للعكبرى ص٣٣٣) .

(٢) ص ، د (والإسناد) ، وأثبت ما ذكره المصنف قبل (٢/٢٦٢-المحرر) ، وحتى لا يتكرر مع (الإخبار عنه) .

الباب الحادى والعشرون

فيما يذكَّر ويؤنَّث من أعضاء الحيوان[١]

العُنُقُ[٢]، واللِّسانُ[٣]، والإبْطُ[٤]، والذِّراعُ[٥]، والمتنُ[٦]، والعاتِقُ[٧]، والقفا[٨]، والضِّرْسُ[٩] فجميع هذه الأعضاء يجوز تذكيرها، وتأنيثها، فمن أنث حَمَل على الجارحة ومن ذكر حَمَل على العضو، وإذا عرضْتَها على الخمس العلامات المذكورة فى الباب الأول وجدتها كذلك.

•• **وحاصل هذا الباب**: أَنَّهُ مسموعٌ[١٠] غير مقيس، يُحفظ حفظًا، ولا يقاس عليه.

---

(١) راجع فيه المصباح ٧٠٣، والمزهر -نظما-٢٢٤/٠٢)، و(أدب الكاتب ٣١٤).

(٢) اللسان (عنق)، والفراء ٧٣ - المذكر والمؤنث، على أنَّ العُنُق، مذكر، وفى المصباح ٤٣٢: (هو مذكر، والحجاز تؤنث، فيقال هي العُنُق) اهـ.

(٣) ابن يعيش (١/٥، ٤٣/٥): (اللسان يذكر ويؤنث، فمن ذكره ذهب إلى العضو وجمعه على: (أَلْسِنة)، كحمار، وأَحْمِرة؛ ومن أنَّثه ذهب إلى الجارحة، وجمعه على (أَلْسُن)، كذراع وأذرع)، اهـ، ونحوه فى (المذكر، والمؤنث للمبرد ص٢٢)، وقال الفراء (المذكر والمؤنث ص٧٤): (اللسان يذكر، وربما أنث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة ... فأما اللسان بعينه فلم أسمعه من العرب إلا مذكرا) اهـ، وانظر (اللسان -لسن-)، (وأدب الكاتب ٣١٤).

(٤) اللسان (أبط): (الإبْط باطن الجناح يذكَّر، ويؤنَّث، والتذكير أعلى، وقال اللحيانى هو مذكر وقد أنثه بعض العرب) اهـ، وفى (إصلاح المنطق ص٣٦٢): (حكى الفراء عن بعض الأعراب: رفع السوط حتى برقتْ إِبِطْه) اهـ، وانظر (إصلاح الخلل ٣٠٨، وما بعدها، والفراء ١٠٤).

(٥) الفراء ٧٧: (الذراع أُنثى، وقد ذكَّر الذراع بعضُ بنى عكل) اهـ، وانظر (اللسان، ذرع).

(٦) الظهرُ، ويذكَّر ويؤنَّث (المصباح، واللسان -متن-).

(٧) ما بين المَنِكب، والعُنق، مذكَّر، وقد أُنِّث، وليس بثبت؛ قال ابن برى والعاتق مؤنثة، قاله ابن منظور (اللسان -عتق-)، وانظر المصباح، والفراء ٧٧

(٨) المصباح، والفراء ١٠٣، وفى اللسان (قفا) (العرب تؤنثها، والتذكير أعمُّ، ابن سيده: القفا: وراء العُنُق أنثى) اهـ. (٩) فى المصباح (الضِّرس مذكر ما دام له هذا الاسم، فإن قيل فيه: سِنٌّ فهو مؤنث، فالتذكير والتأنيث باعتبار لفظين ... وقال الزجاج الضرس بعينه مذكر لا يجوز تأنيثه، فإن رأيته فى شعر مؤنثا، فإنما يعنى به السن) اهـ، وانظر (اللسان - ضرس).

(١٠) الفيومى (٣٦١-المصباح): (تذكير الأسماء، وتأنيثها سماعى) اهـ.

الباب الثانى والعشرون

فيما يذكَّر من أعضاءِ الحيوان ولا يجوزُ تأنيثُه

الرأسُ، والجَبِين، والخَدُّ[١]، والفَمُ، والأنفُ، والمَنْخَرُ[٢]، والثَّغْر[٣]، والنَّاجذ[٤]، والذقْنُ[٥]، والبَطْنُ[٦]، والمِعَى -واحدُ الأَمعاء[٧]-، والشِّبر[٨]، والباع[٩]، والظُّفْر[١٠]

هذا كله مذكر؛ لأن المراد به العُضْو، وإذا صغَّرْتَ جميع /١٠٦/ ذلك صغرته

---

(١) ص، د: (الجسد)، وهو تحريف للمثبت، وإن كان المُعرَضُ عنه صوابًا على التذكير، لكنه ليس عضوًا، والتَّصويب من الجمل (٢٨٩)، ومن كلامه الآتى، وانظر (المصباح ١٨٢).

(٢) بفتح الميم والخاء، وبكسرهما، وبضمهما، وبفتح الميم، وكسر الخاء، والمُنخور -أيضًا-: الأنف، أو ثقبه (اللسان - نخر).

(٣) ص، د: (الشَّعَر)، والمثبت من السابق فى (١)، والمُعرَضُ عنه صواب أيضًا.

(٤) السن بين الضرس، والناب - وقيل الناجذ: آخر الأضراس، وهو ضرس الحلم ·· وقيل: الأضراس كلها نواجذ (عن المصباح، واللسان - نجذ).

(٥) مجتمع اللَّحيين من أسفلهما، قال اللحيانى: (هو مذكر لا غير) اهـ (لسان).

(٦) (حكى أبو عبيدة أن تأنيثه لغة)، (اللسان -بطن-)، وقال الفراء (البطن ذكر، ومن أنَّثه فهو مخطئ) اهـ (المذكر والمؤنث ص٧٩).

(٧) عبارة الزجاجى (الجمل ٢٨٩)، وقال ابن السيد (إصلاح الخلل ٢١٤): (وإنما قال: (أحد الأمعاء)، ليميزه من (المِعَى) الذى يراد به شِعْبٌ ضَيِّق فى الجبل يسيل فيه الماء فإن هذا يذكَّر) اهـ، وفى (ص٣١٢-منه): (المِعَى يذكر، ويؤنَّث، والأشهر فيها التذكير) اهـ. وأنكر ابن منظور التأنيث، قال: (مذكَّر ·· وروى التأنيث من لا يوثق به) (اللسان -معى-) نعم ذكر الفراء أَنَّ التذكير أكثر الكلام، وربما ذهبوا به إلى التأنيث (المذكر والمؤنث ص٧٥)؛ ومنه الحديث: (المؤمن يأكل فى مِعىً واحدةٍ) -كرواية الفراء (السابق) ورواه البخارى ٩٢/٧ بالتذكير فى أكثر من رواية.

(٨) (ما بين أعلى الإبهام، وأعلى الخنصر· مذكر)، (اللسان -شبر-).

(٩) (مسافة ما بين الكفين إذا بسطتَهما يمينا، وشمالًا، قال أبو حاتم: هو مذكر)، (المصباح ٦٩- واللسان-بوع-).

(١٠) (اللسان -ظفر-): (الظُّفر لما لا يصيد، والمِخْلَبُ لما يصيد، كله مذكَّر) اهـ

بغير هاء؛ كقولك (شُبَيْر، وبُوَيعْ، ورُؤَيْسٌ[١]، وخُدَيْدٌ)، قال اللَّه -تعالى- ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٢]، فذكَّر فعل الرأس؛ فقال (اشتعل)، ولم يقل (اشتعلتْ) فدلَّ ذلك على أَنَّ الرأس مذكَّر.

• • وحاصلُ هذا البابِ:

أَنَّهَا أَلفاظٌ محفوظة غير مقيس عليها.



(١) ص، د (رويس)، وهو صواب.

(٢) من الآية -٤- مريم.

الباب الثالثُ والعِشرون

فيما يؤنَّث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوزُ تذكيره[١]

العَيْنُ - عينُ الماء، وعيْنُ السحاب[٢]، وعيْنُ القِبْلة[٣]، وعينُ الميزان[٤]، وعين الرُّكْبَة[٥]

وأُذُنُ[٦] الدلو، وأُذُنُ الكُوزِ، والسَّاقُ - ساقُ الشَّجرة-، واليَدُ من النِّعمة، والرِّجْلُ من الجراد، -وهى قطعة منه[٧]، والقِدْر[٨]، والضَّرَب[٩]- وهو العسل الأبيض-، والضُّحَى -بضم الضاد مقصورًا[١٠]- فأما الضَّحَاء -بالفتح- فممدود مذكَّر[١١]، والحَرْب، يقال: (وقعتْ بينَهم حرب عظيمةٌ)[١٢]، والقَوس،

(١) المزهر (٢/٢٢١)، والجمل (٢٩٠)، وأدب الكاتب (٣١٢).

(٢) هذا القول غير محقق، بل العَيْن: سحابة تأتى من ناحية القبلة، قبلة أهل العراق (اللسان - عين).

(٣) حقيقتها، كما فى (اللسان)، وقال ابن السكيت (إصلاح المنطق): (ما عن يمين القبلة قبلة أهل العراق) اهـ (ص٥٦).

(٤) المَيْل؛ قيل: هو أن ترجَحَ أحد كِفتَّيه على الأُخرى، وهى أنثى (لسان)، وإصلاح المنطق (ذاته)، والمزهر ١/٣٧٢

(٥) النُّقْرة التى عن يمين الرَّضَفة وشمالها، وهى المُشَاشة التى على رأس الركبة (السوابق ذاتها).

(٦) الفراء (٧٣).

(٧) ديوان الأدب ١/١٩٢: (٠٠٠ والرِّجْلُ: الجماعة من الجراد) اهـ.

(٨) الفراء (المذكر والمؤنث ص٨٢): (القدر أنثى ٠٠٠ ويذكرها بعض قيس) اهـ

(٩) (ذاته ص٨٣): (العسل الأبيض، أنثى، يقال: هِيَ الضَّرَبُ البيضاء) اهـ.

(١٠) ص، د (مقصورٌ) -بالرفع-، والأنسب النصب على الحال.

(١١) ابن ولاد: (المقصور والممدود ص٦٦): (الضُّحى بالضم٠ مقصور فإذا فتحت أولها مددت، وذكَّرت، فقلت: هو الضَّحاء) اهـ، وانظر الفراء (المنقوص، والممدود ص٢٧، المذكر والمؤنث ص٨٤)، والضَّحاء عندهم مثل الغداء إذا أكلت ضحوةً (السابقان)، ومنه المثل (عجِّلْ لإبلك ضَحَاءها) (الميدانى ٢/٢٥٩)، على أنَّ ياقوتا حكى فى المقصور التأنيث والتذكير، قال (فمن أنَّث ذهب إلى أنّه جمع ضُحوة) اهـ (البلدان ٣/٤٥٤) وفيه نظر، وفى شرح القصائد السبع(٣٥٦): (الضُّحى مؤنثة، والضَّحاء بالمد، والفتح مذكر) اهـ

(١٢) اللسان (حرب) بالتمثيل، وفيه: (حكى ابن الأعرابى فيها التذكير، والأعرف تأنيثها، وإنما=

والدِّرع[(١)]، والعُرْسُ[(٢)]، وقُدَّام، ووراء[(٣)] -فى الظروف-، ويقال -فى العرس (شهدنا عُرْسا طيِّبة)، والنارُ، والدَّارُ، والعَروض -من الشعر[(٤)]- وكذلك العَروضُ للناحية[(٥)]، وناقة عَروضٌ -إذا كانت صعبةً لم تُرَضْ[(٦)]-، والصَّعُود[(٧)]، والحَدُورُ، والهَبُوطُ[(٨)] -بفتح أول هذه الثلاثة-، وكذلك الصَّبُوب، والكَؤُود- عقبةٌ صعبة المُرْتَقَى-، وهما مفتوحتا الأول، والكأس، والمُوسَى[(٩)]؛ يقال (هذه

حكاية ابن الإعرابى نادرة) اهـ كما حكى الفراء التذكير (المذكر والمؤنث ٨٤).

(١) ينبغى قيده بـ (دِرع الحديد)، فأما (دِرعُ المرأة) وهو قميصها فمذكر؛ قال الثعالبى (فقه اللغة ص١٥٧): (الدِّرع مذكَّر للنساء خاصة، فأما دِرعُ الحديدِ فمؤنثة) اهـ وانظر (يس٢/٣٣٤، وأدب الكاتب ٣١٣).

(٢) -بالضم: مهنة الإملاك، والبِناء، وقيل طعامه خاصة؛ والأشهر فيها التأنيث، وقد حُكِى فيها التذكير، وهو قليل، أمَّا (العِرْسُ) بالكسر زوجة الرجل، فالتأنيث لا غير راجع (إصلاح الخلل ٣٢٢، وديوان الأدب ١/١٥٥، وشواهد الشافية ٤٠١، ونقره كار (ش الشافية ٥٦)، ويس٢/ ٣٤٢.

(٣) انظر (المحرر ٢/ ٣٠٠).

(٤) (آخر جزء من القسم الأول من البيت، وهى مؤنثة) - (العمدة ١/١٣٥)، وقال الخليل (... والتذكير جائز) اهـ (العين ١/٣٢١)، وانظر الفراء (٨٥).

(٥) الجانب، وأيضًا: المدينة، ومكة، واليمن، وقيل مكة واليمن، وقيل غير ذلك (راجع ياقوت ٤/١١٢، والمصباح -عرض-، واللسان -عرض-).

(٦) (اللسان - عرض).

(٧) الطريق صاعدا، مؤنَّثة، والعقَبة الشاقَّة، والمَشَقَّةُ، ومن الإبل الناقة التى ولدت لغير تمام (ذاته - صعد-)، وديوان الأدب ١/٣٨٩، وما يأتى، (والنوادر ٥٢٠).

(٨) الخليل (العين ١/٣٣٧): (الصَّعُودُ: طريق منخفض من أسفله إلى أعلاه، والهَبُوط من أعلاه إلى أسفله ... والعرب تؤنِّثه) اهـ، والهَبُوط مثل الحَدُور (المصباح)، وقال الفراء (المذكر والمؤنث ص٨٥): (يقال: وقعوا فى (صَعُود) منكرة، وكذلك الحَدُور، والهَبُوط، والكؤود، والصَّبُوب إناث كلهن) اهـ، والصَّبُوبُ بمعنى (الحدور) (اللسان - صبب).

(٩) قيل المُوسَى تذكر، وتؤنث، وهى عند الكسائى (فُعْلَى) من (مَاسَ) - إذا تبختر، وعند البصريين: (مُفْعَل) من (أَوْسَى) حَلَقَ، وقال الأُموى هو مذكَّر لا غير، ورُدَّ، وغُلِّطَ، وقيل مؤنث لاغير، انظر ابن السيد (الاقتضاب ١٧٠، وإصلاح الخلل ٣٠٢، ٣٢٦، والمزهر=

مُوسَى جَيِّدةٌ)، وكذلك الجَرُوزُ[١] والقَلُوص[٢]، مؤنَّثٌ مفتوحُ الأوَّل.

والزَّود[٣] من الإبل، والغُول[٤]، والعَنَاق[٥]، والرَّخْلُ[٦]، والقَلْتُ[٧] -نقرة فى الجبل تمسك الماء- والدَّلْوُ[٨]، وجَهَنَّم، وسقَرُ، ولَظَى[٩]، والطَّسُّ والطَّسَّة، والطَّسْتُ[١٠]، والشمس[١١]، والمَنْجَنِيق[١٢]، والمَنْجَنُونُ[١٣]، وشَعُوبٌ[١٤]-

---

٢/٢٢٤، ٢٢٥، وش الشافية ٢/٣٤٤، وتنبيهات ابن حمزة ٣٢١، وما لا ينصرف ص٣١، واللسان (موسى، ووسى).

(١) التى لا تُبْقِى شيئًا: أى الأَكُول، من صفات الإبل (النوادر ٤٧٤، والمزهر ١/٢١٣).

(٢) من الإبل بمنزلة الجارية من النساء، وهى الشابة، وأَيْضًا: الأنثى من النَّعام (النوادر ٢٥٩، ديوان الأدب ١/٣٩٢).

(٣) الكامل ١/٤١: (القطعة من الإبل، وأكثر ما يستعمل ذلك فى الإناث، ويجوز فى السائر) اهـ.

(٤) الفراء (المذكر والمؤنث ٨٧): (الغُولُ أنثى والعَنَاق) اهـ و(أدب الكاتب ٣١٣).

(٥) الأُنثى من ولد المَعْز قبل استكمالها الحول، وأيضًا الدَّاهية (ديوان الأدب ١/٣٨١، والمصباح).

(٦) ص، د: (الرحل) - بالمهملة، والتصويب من المصادر ففى (الفراء ٨٨): (الرَّخْل انثى وهو من ولد الضأن) اهـ، واللسان - رخل.

(٧) ما عرَّف المصنف، وقيل مُستَجْمَع الماء فى الحَجَر خاصة، فإذا كان فى الجبل فهو الرَّدْهَة، وأيضًا النُّقرة أسفل الإبهام) (الثعالبى ١٨٢، ١٨٨، وديوان الأدب١/٩٨، والأصمعيات ٦٣، وشرح القصائد السبع ١٧٥، والنوادر ١٧٥).

(٨) الفراء (الدلو أنثى)، وابن السيد (الدلو تذكر، وتؤنث) (المذكر المؤنث ٩٢، وإصلاح الخلل ٣٠٢).

(٩) الكشاف ٤/٤١، والفراء ٩٣: (سقَرُ، ولَظَى اسمان لجهنم مؤنثان) اهـ.

(١٠) يقال: هى الطسُّ، والطسَّة لغة فيه (د الأدب ٣/٤، ٢٧)، وفى المصباح (قال الفراء، كلام العرب (طسَّةٌ، وقد يقال: (طسٌّ) بغير هاءٍ، وهى مؤنثة، وطىء تقول: طَسْتٌ كما قالوا فى (لص لَصْتٌ)، ونقل عن بعضهم التذكير، والتأنيث ... وقال الزجاج التأنيث أكثر كلام العرب) اهـ مختصرًا، وانظر الفراء ص٩٤ بتغيير عما فى المصباح عنه، ويس ٢/٣٣٤

(١١) البحر٤/١٦٧ (المشهور فى الشَّمس أنها مؤنثة، وقيل تذكَّر، وتؤنَّث) اهـ

(١٢) الفراء (ص١٠٠): (المنجنيق أنثى) اهـ، وهى آلة حربية كانوا يرمون بها الحجارة (يونانية (المنجد-جنق)، وقول الفراء (السابق): (وبعض العرب يسميها: منجنون) لا أدريه.

(١٣) (الدولاب التى يُسْتَقَى عليها ... مؤنثة) اللسان -منجنون-

(١٤) د. الأدب ١/٣٨٨: (وهى معرفة لا تدخلها الألف واللام) اهـ، وفى المصباح: (وِزانُ:

اسمُ المنية ، والأَفْعَى الأنثى- والأُفْعُوانُ الذكر[١]- والسماء[٢] ، والأرض[٣]

والعلة فى تأنيث هذه الأشياء السماعُ عن العرب ، ويُعْرَف أيضًا تأنيثُها بالخمسةِ الأَشياءِ المذكورة فى باب : (ما يؤنث من أعضاء الحيوان) ، وهى التصغير ، والصفة ، والإشارة ، والإضمار[٤] ، والإخبار عنها .

وحاصل /١٠٧/هذا الباب :

أَنَّهُ[٥] لغة محفوظةٌ غيرُ مقيس عليها ؛ فافهم ذلك موفقًا -إنْ شاء اللَّه تعالى- .



رَسُول ؛ لأنَّهَا تُفرِّق الخلائق ، وصار علما عليها غير منصرف)اهـ

(١) الثعالبى (فقه اللغة ص١١٠) نفسه ، وانظر الفراء ص١٠٠ ، المذكر والمؤنث ، وأدب الكاتب ١٠٧

(٢) الفراء(١٠٢) (السماء يؤنث ، ويذكر ، والتذكير قليل ، كأنها جمع سماوة ، وسماءة) اهـ ، وانظر اللسان -سما-) .

(٣) ذهب الطبرى فيها إلى التذكير ، والتأنيث ، انظر (الجامع ١/٤٣١-٤٣٢) وهو غريب فالناس على التأنيث ، انظر (اللسان -أرض-) ولعل ما ذكره الطبرى يوجِّهُه التأويلُ بالموضع (مثلا) .

(٤) ص ، د (الإسناد) ، وأَثْبتُّ المثبت هناك ، حتى لا يتكرر مع ما بعده ، كما فعلت سابقًا .

(٥) سقط من (د) .

البابُ الرابعُ والعشرون
فيما يؤنَّث ويذكَّر من غير أعضاء الحيوان

السَّبيل- يذكَّر ويؤنَّث[١]-، والطَّرِيق[٢]، والصِّراط-، والغالب عليه التذكير[٣]-، والهُدَى، والسُّرَى[٤]، والقَلِيبُ[٥]: -البِئْرُ-، وكذلك الطَّوِيُّ[٦]، والرَّكِيُّ[٧]، والذَّنُوبُ[٨]، والحالُ، -وقد يقال حالة أيضًا-، ودِرعُ الحديد[٩]، والسُّوقُ[١٠]،

---

(١) الاقتضاب ص٨ (نفسه) وفى (التبيان ٧٩٠: (قيل السَّبيل بمعنى (السُّبُل) فأنث على المعنى)، وقد ورد فى القرآن على اللغتين ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾، ﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ (الثعالبى ٢١٩).

(٢) المبرد (المذكر والمؤنث ص٢٣): (وتقول: هو الطَّرِيق، وهى الطَّرِيق) اهـ، وانظر الفراء (ص٨٧).

(٣) فى المزهر ٢/٢٢٥ (قال الأخفش أهل الحجاز يؤنثون الطَّريق، والصِّراط، والسَّبيل والسُّوق، والزُّقاق، وبنو تميم يذكِّرون هذا كله) اهـ، وانظر (الكشاف ١/٦٨).

(٤) الرضى (ش الشافية ١/١٥٧): (لنَدْرته فى المصدر يؤنثهما بنو أَسد على توهم أنهما جمع (هُدْية)، و(سُرْية)، وإن لم تسمعا؛ لكثرة (فُعَلٍ) فى جمع (فُعْلَةَ) اهـ، وراجع د٠ الأدب ٢/١٨٩ (نفسه)، واللسان - (هدى - سرى).

(٥) القَلِيبُ: البِئرُ قبل أن تُطْوَى (تبنى بالحجارة) فإذا طُوِيَتْ فهى (الطَّوِيُّ) (ياقوت ٤/٣٨٦)، وفى (الشجرية ١/١٥٨ (التذكير فى القليب أكثرُ) اهـ.

(٦) انظر (٥)، وقال الفراء ص١٠١): (الطِّوَيُّ ذكر، فإن رأيته مؤنثًا، فإنما ذُهِبَ بتأنيثه إلى البئر) اهـ.

(٧) الفراء (الرَّكى أنثى، وربما قيل رَكيَّة) اهـ(ص٩١)، والفارابى على أَنَّه جمع (رَكِيَّة) (د٠ الأدب ٤/٥٤، ٢٣٧)، والركيُّ، والركيَّة البئر.

(٨) (الدلو العظيمة، ولكن العرب تذهب بها إلى النَّصيب، والحظ ٠٠ والذَّنُوبُ يذكر ويؤنث)، (معانى القرآن للفراء ٣/٩٠)، وأيضًا الفرسُ الطويل الذَّنَب، ولحمُ أَسفلِ المتْن؛ هذا ولا يقال للدلو العظيمة ذَنُوبٌ إلا ما دامت ملأى بالماء (البحر ٨/١٤٣).

(٩) انظر ما سبق فى (٢/٢٧٠-المحرر)، وقال الفيومي (المصباح): (درعُ الحديد مؤنثة فى الأكثر ٠٠٠) اهـ.

(١٠) انظر تعليق (٣) هنا، وقال الفراء (٩٦): (السُّوق أُنثى، وربما ذُكِّرتْ، والتأنيث أغلب عند الفُصَحاء؛ لأنهم يصغرونها: (سُوَيْقَةٌ) اهـ، وانظر (اللسان -سوق-).

والسِّلَاحُ[(١)]، والحانُوتُ[(٢)]، والصَّاعُ[(٣)]، والمَنُونُ[(٤)]، والعنكبوتُ[(٥)]، والخَمْرُ[(٦)] -والغالب عليها التأنيثُ-، ووَاسِطٌ[(٧)] -من البلدان- وهَجَر[(٨)]، وقُبَاءُ[(٩)]

هذه الأسماء تُذكَّر، وتُؤنَّث؛ والعِلَّة فى ذلك: السماعُ عن العرب؛ لأنهم ذكَّروها (فى حال)[(١٠)]، وأنَّثوها فى حال.

•• وحاصِلُ هذَا البابِ:

أَنَّه لغةٌ، محفوظةٌ غيرُ مقيسةٍ؛ فافهمْه.



---

(١) ابن السكيت (إصلاح المنطق ٣٦٠) (السلاح مؤنَّث، وقد يذكر) اهـ، والفراء ٩٩

(٢) الحانوت معروف، وغلب على حانوت الخمَّار، وهو يذكَّر، ويؤنَّث (اللسان-حنت)، وذهب الفراء إلى أَنَّهَا أُنثى، وإِنْ ذُكِّر فعلى الموضع (ص٩٨).

(٣) التأنيث لأهل الحجاز، والتذكيرُ لبنى أسد، وأهل نجد (المصباح -صوع-).

(٤) (ذاته) (المنون المنية• أُنثى) اهـ وفى (اللسان -منن-): (هو يذكَّر، ويؤنَّث فمن أنث حمل على(الَمنِيَّة)، ومن ذكَّر حمل على المَوْتِ) اهـ، وانظر (الروض ٢/ ٢٣٠).

(٥) (أنثى، وقد يذكِّرها بعض العرب) اهـ الفراء (معانى القرآن ٢/ ٣١٧، والمذكر والمؤنث ١٠٢).

(٦) (السابق ٨٣): (الخمر أُنثى، وربما ذكَّرُوها) اهـ وانظر (أدب الكاتب ٣١٤).

(٧) اسم لأماكن كثيرة، أشهرها (واسط الحَجَّاج) بين البصرة، والكوفة (ياقوت ٥/ ٣٤٧)، وهى الآن محافظة بالعراق قاعدتها (الكوت) لها خمسة أقضية (المنجد ٧٣ - اعلام)، وأيضًا (قرية باليمن بسواحل زبيد) (الخزانة ٦/ ١٣ - محقق)، وانظر (المحرر ٢/ ٢٦١-تعليق) والكتاب ٣/ ٢٤٤، والمقتضب ٣/ ٣٥٧-٣٥٨)، وتذكيره الشائع، والتأنيث جائز على البقعة.

(٨) القرية فى لغة حمير، والعرب العاربة، وتطلق على مواطن هَجَر البحرين، وهَجَر نجران ٠٠٠ وقيل ناحية نجران كلها هَجَر، وهو الصواب (ياقوت ٥/ ٣٩٣).

(٩) (بالضَّمِّ، وأصله اسم بئر هناك، عرفت القرية بها، وهى مساكن بنى عمرو بن عوف من الأنصار ٠٠٠ وهى قرية على ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة) قاله ياقوت (٤/ ٣١٢)، قال سيبويه (السابق) فى الثلاثة-: (وأما (واسط) فالتذكير والصرف أكثر ٠٠٠ وكذلك (هَجَرُ) يؤنث ويذكر ٠٠٠ وأما قولهم (قُباء، وحِرَاء) فقد اختلف العرب فيهما فمنهم من يذكّر، ويصرف ٠٠٠ ومنهم من أنَّث، ولم يصرف ٠٠٠) اهـ.

(١٠) زدته تقويمًا للنص.

البابُ الخامسُ والعِشْرُون

فى الأفعال المهموزة(١)

يقال قرأ زيد الكتاب، وأقرأ غيرَه، واستقرأ، وأخطأ، واستبرأْتُ الجاريةَ(٢)، وتلكَّأْتُ عليه فى البيع، وتواطأْنا على الأمر؛ وكان ذلك على تواطُؤ، وأطفأْتُ النار، وانطفأتْ هى، وأوطأْتَنى عَشْوَةً(٣)، وأرجأْتَ الأمرَ يا رجل، وبارأَتُ الكَرَى(٤)، وبرِئْتُ من المرض، وَبَرأْتُ -أيضًا-(٥)-، واندرأْتُ عليه(٦)، واستبطأْتُ فلانًا، وزَأَرَ الأسد، ونأَمَ البوم(٧)، وخَبَأْتُ الشَّئ، وكَفَأْتُ الإناء -قلبتُه-، وأَكْفأْتُ فى الشّعر، وهو مثل (الإقْوِاء)، وقال بعضهم هو اختلافُ قوافيه(٨)

---

(١) انظر فيه (اصلاح المنطق ١٤٥، وما بعدها، والجمل ٢٩٠، والمزهر ٣١١/١، وأدب الكاتب ٣٩١).

(٢) إذا لم تطأْهَا حتى تحيض (لسان -برأ-).

(٣) يقال أَوْطَأْهُ العشوةَ، وعشوةً: أَركبه على غير هُدًى (السابق - وطأ).

(٤) يقال بارأ المرأةَ والكَرِىَّ مبارأة وبِراء صالحها على الفراق، والكَرِىُّ النائم، ويحتمل أن يكون المذكور (الكَرَى): النوم، أى: فارقته، وهو الأقرب (انظر السابق - كرا - برأ).

(٥) الزجاج (معانى القرآن ٤٧٣/٢): (بَرِئْتُ من المرض، وَبَرأْتُ أيضًا بُرْءاً، وقد رووا بَرَأْتُ أبرُؤ بروءا) اهـ وليس من المهموز على (يفعُل) غيره (السابق، والنوادر ٥١٥، واللسان - برأ).

(٦) اندرأ عليه اندفع (د٠ الأدب، واللسان - درأ-).

(٧) النئيم: الصوت الضعيف الخفى أيًّا كان (السابق -نأم-).

(٨) اختلف فيهما: هل هما لشئ واحد أو مختلفان؟ قيل بكلٍّ، قال ابن رشيق (العمدة ١٦٥/١-١٦٦): (عند أكثر العلماء اختلاف إعراب القوافى: (إقواء)، وهو غير جائز لمولد، وإنما يكون فى الضم والكسر، ولا يكون فيه فتحٌ، هذا قول الحامض؛ وقال ابن جنى: الفتح فيه قبيح جدًا، إلا أن أبا عبيدة، ومن قال بقوله كابن قتيبة يسمون هذا: (إكفاءً)، و(الإقواءُ) عندهم ذهابُ حرفٍ أَوْ ما يقوم مقامه من عروض البيت؛ نحو قول الشاعر، وهو بجير بن زهير بن أبى سلمى

كانت علالة يوم بطْنِ حُنَيْنِ وغـداةَ أَوْطـاسٍ، ويـومَ الأبـرقِ

والجمهورُ الأول من العلماء على خلاف رأى أبى عبيدة فى الإقواء وأما (الإكفاء) فهو الإقواءُ بعينه عند جِلة العلماء؛ كأبى عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، =

وأومأتُ إلىَ الرَّجُل ، وتوكأتُ على الشئ ، واسْتَخْذَأَ فُلانٌ لفلانٍ ، واسْتَخْذَأْتُ له[١] وما رَزَأْتُهُ شيئًا[٢] ، وأردأت الرَّجُلَ ، أى أَعَنْتُه[٣] ، وأنشأ يقول كذا وكذا ، وأنشأت الكتاب ، وهو كتابٌ مُنْشَأٌ من ديوان فلان ، وانْدَرَأَ علينا فلان[٤] ، وكافأْتُ فلانًا على فعلِه ، ورَأَسْتُ فلانًا ضربْتُ رأسه ، وكذلك رأَسْتُ القومَ صِرْت رئِيسَهُمْ[٥]

وهذا الباب مظِنَّتُه كتب اللغة وليس من باب[٦] النحو ، وإنما ذكرناه ؛ لأن بعضهم يغلِطُ فيه ، فينطقُ به بغير همزٍ[٧]

• • **وحاصِلُ /١٠٨/ هذا الباب : أَنَّه لغة ، وأنها ألفاظٌ معدودة محفوظةٌ غيرُ مقِيسة**[٨]

وهو قول أحمد بن يحيى ثعلب .

وقال المفضل الضبى : (الإكفاء) : اختلافُ الحروف فى الرويِّ ، وهو قول محمد بن يزيد المبرد وأنشد :

قُبِّحْتِ من سَالفةٍ وَمِنْ صُدُغْ كَأَنَّها كُشْيَةُ ضَبٍّ في صُقُعْ

فأتى بالغين من العين ... والناس اليوم فى (الاكفاء) على رأيِ المفضَّلِ ... والخليلُ يسمِّى هذا النوع : (الإجازة) اهـ مختصرًا ، وانظر (الشعر والشعراء ١/١٠١ ، والعِقد الفريد ٥/٥٠٧ ، والروض الأنف ١/١٥٤ ، ٢/٣٣ ، والضرائر -للألوسى- ٢٠١-٢٠٦ ، ٢٥٩ ، ود. الأدب ٤/٢٢٥).

(١) فى ص ، د - بالحاء ، وهو تصحيف صوابه المثبت ، ففى (إصلاح الخلل ٣٣١) : (استخذأ فلان لفلان. وتركُ الهمز فيه أقيس من الهمز ، ويكون مشتقًا من (الخذا) ، وهو استرخاء الأذنين ... لأن الذُّلَّ يعدُّ لِينًا ، وضعفا) اهـ ، وفى اللسان (خذأ) : (... استخذأت له ، وترك الهمزة فيه لغة) اهـ ، وانظر (خذا) ، والاقتضاب (ص١٩٠) ، واستَخْذَأْتُ : خَضَعْتُ .

(٢) أى : ما أَصبتُ من ماله شيئًا ، ولا نَقَصْتُ منه (اللسان - رزأ) .

(٣) (د. الأدب ٤/٢٢٤ ، والمصباح ٢٢٥ ، واللسان -ردأ-) .

(٤) سبق وهذا تكرير .

(٥) النوادر ٥١٩ ، واللسان - (رأس-) .

(٦) ربما كان : (أبواب) أنسبَ .

(٧) د : (غير مهموز) ، وفى اعتباره ذلك غلطًا نظرٌ ؛ فقد حكى الأخفش أن من العرب من يترك الهمزة فى كل ما يهمز ، إلا أَنْ تكون الهمزةُ مبتدأً بها (الاقتضاب ١٩٠) .

(٨) د : (منسية) -تحريف- .

البابُ السادسُ[١] والعشرُون
فى التَّصغير

التَّصغيرُ ، والتَّحقير واحد[٢]

وقد يراد بالتصغير التقريبُ ؛ كما تقول : (السقف فُوَيْقَنا)[٣] -إذا كان دانِيًا- ومنه قولهم (يا بُنَيَّ)، و (يا أُخَيَّ) -بالتصغير[٤] ومنه قول النبيّ -ﷺ- (يا حُمَيْراءُ)[٥] ، المرادُ بذلك كلِّه[٦] التَّقريبُ.

وقد يراد بالتَّصغير التقليلُ ؛ كقولك : (عندى نُفَيْقَةٌ)[٧] ، و : (عندى دُرَيْهمات) ؛ المرادُ بذلك كله التَّقليلُ[٨]

---

(١) ص (باب السادس) ، والمثبت الصواب ، وهو من (د).

(٢) ابن الخباز (الغرة ١٨٠ ، وابن يعيش ١١٣/٥) نفس الحد ، وفيه نظر، والقصد به إلى اللغة أقرب ؛ إذ يخرج عنه اصطلاحًا واستعمالًا إلى معانٍ أُخَرَ ليس فى التحقير فيها نصيب ؛ كما سيأتى ، وقريبٌ من هذا الحد قول ابن الحاجب : (المصغَّرُ : المزيدُ عليه ، ليدل على تقليل) اهـ (ش الشافية ١٨٩/١).

(٣) الثعالبى (فقه اللغة ٢٥٥) -نفسه-.

(٤) جعله ابن عصفور من تقريب المنزلة قال (المقرب ٨١/٢) : (إنما تريد تقريب منزلة أخيك ... من نفسك) اهـ، وجعله الثعالبى تصغير إكرام ورحمة ، والسيوطى تصغير تعطُّف وابن خالويه وخالد تصغير تحبُّب، انظر (فقه اللغة ٢٥٥، والهمع ١٨٥/٢ ، وليس ١٩٢ ، والتصريح ٣١٧/٢، والإنصاف ١٣٨-١٣٩ ، وفصل المقال ص٣٧١).

(٥) قطعةٌ فى حديث رواه النسفى (١٣٤/٣) من حديث (الإفك) (أبشرى يا حُمَيْرَاء فقد أنزل اللَّه براءتك) ، وروى المناوى (كنوز الحقائق -هـ الجامع الصغير ١٩٠/٢) -عن الديلمي- : (يا حُمَيْرَاءُ أما علمت أن الأنين اسم من أسماء اللَّه ...) وفى سنن ابن ماجه ٨٢٦/٢ -كتاب الرهون- (قال حُمَيْرَاء ، من أعْطَى نَارًا فكأنما تصدَّق بجميع ما انضجتْ النَّارُ) الحديث.

(٦) سقط من و (د).

(٧) د : (نفيعة) -بالعين- (تحريف).

(٨) انظر شرح المفصل ١١٣/٥، وما بعدها ، وشواهد الشافية ٨٦، وفى (الجمل الهادية ق٦٤) (تحقيرُ كبيرٍ ، أو تقليلُ كثيرٍ ، أو تقريبُ بعيدٍ) ، وهو ما نص عليه المصنف ، وهى وظائفه الثلاثة عند البصريين ؛ فالتحقير لذات الشئ ، أو لشأنه ، والتقليلُ لكميته ، والتقريبُ لزمانه ، أو لمكانه ، أو لمنزلته -كصُدَيِّقِى- أفاده المرادى (التوضيح ٨٩/٥).

واعلم أَنَّ للتصغير ثلاثةَ أمثلة (فُعَيْلٌ) -بضم الفاء وفتح العين- و(فُعَيْعِلٌ) و(فُعَيْعِيلٌ)[١]-بضم الفاء، وفتح العين الأولى، (وكسر العين الثانية منهما)[٢]

وشرطه أن يُضَمَّ أولُه، ويُفتَح ثانيه، وتُلْحق ياء التصغير ثالثةً ساكنةً فى كل مُصغَّر[٣] [من ثلاثىٍّ، ورباعىٍّ، وخماسىٍّ، وسداسىٍّ، ويُكْسَرُ ما بعد ياء التصغير فى غير الثلاثىِّ[٤] إلا ما كان فى[٥] آخره تاءُ التأنيثِ[٦]، أو همزةُ التأنيثِ[٧]؛ كـ(حُمَيْزَةَ) -تصغيرَ (حمزة)- و: (حُمَيْرَاءُ) - تصغيرَ (حمراء)-، وما أشبههما، ووزن (سكران) وما أشبهه.

فإنك تقول فيه (سُكَيْرَانُ)، و(عُطَيْشَانُ)[٨]، فلا يكسر ما بعد ياء التصغير فى هذه الثلاثة[٩] الأمثلة، وما أشبهها، ويُكْسَرُ[١٠] ما بعد ياء التَّصغير فى باقى الكلام، وتُقْلبُ الألف التى تكون بعد الحرف الكمسور ياءً؛ كـ(سُرَيْحِين) فى (سِرْحَانٍ)[١١]

---

(١) سقط من و (د).

(٢) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط الناسخ.

(٣) للحسينى نقره كار تعليل مقبول لهذه الصورة (ش الشافية ص٤٧).

(٤) الأوضح ٣٢١/٢: (إن كان متجاوزًا للثلاثة احتيج إلى عمل رابع، وهو كسرُ ما بعد ياء التصغير) اهـ.

(٥) سقط من (د).

(٦) أى من الثلاثى.

(٧) ليس الحكم موقوفًا على الممدودة، بل المقصورة أيضًا كحُبَيْلَى، (فلا يكسر ما قبلهما إبقاء عليهما من أَنْ ينقلبا ياءً، وهما علامتا التأنيث، والعلامة لا تتغير ما أمكن) قاله الرضى (٩٤/١ ش الشافية).

(٨) أى باب (فَعْلاَنَ فَعْلَى)، أَوْ: مالا يجمع على (فَعَالِينَ) صفةً، أو اسمًا.

(٩) ينبغى أَنْ يضاف إليهَا ما قبل ألف (أَفْعَالٍ) جمعًا؛ نحو (أُحَيْمَالٌ)، فلا يُكْسَر ايضًا، وكما سيأتى فى (المحرر ٣٠٨/٢)، وانظر التصريح ٣٢٠/٢، والأشمونى ٤٦٦/٢ ط الحلبى، والحسينى ص٤٨).

(١٠) د (وتكسر) -بالتاء الفوقية- تصحيف.

(١١) سيبويه ٤٢١/٣ محقق (كل اسم آخره ألف، ونون زائدتان، وعدة حروفه كعدة حروف فَعْلاَنَ كُسِّرَ للجمع على مثال: (مَفَاعِيلَ)، فإنَّ تحقيره كتحقير (سِرْبَالٍ) شبهوه به، حيثُ كُسِّر للجمع=

وتقول في أمثلة][1] التَّصْغير ؛ -في فَلْسٍ- (فُلَيْسٌ) ، وفي جعفر (جُعَيْفِرٌ) ، وفي دينار (دُنَيْنِيرٌ)[2] ، فقد ضممتَ أوَّلَ المصغر ، وهو الفاء من (فُلَيْس) ، والجيم من (جعفر) ، والدال من (دينار) ، وفتحتَ الثاني من ذلك كله ، وهو اللام من (فَلْس) ، والعين من (جعفر) ، والنون من (دينار) ، وألحقتَ ياء التَّصغير ثالثةً ساكنةً كما ترى.

ولا يكون المصغَّرُ إلَّا على هذه الحالة ، وكُلُّ مصغر فهو مقيس على هذه الأمثلة التي ذكرناها ، نحو (جُمَيْلٌ) -في جَمَل- ، و(مُحَيْمِدٌ) في محمد- ، و(أُحَيْمِدُ)- في أحمد- ، و(يُوَيْسِفُ) -في يوسف- وجميع ما يصُغَّر في الأسماء على هذا القياس ؛ ولا يكونُ التَّصغيرُ إلَّا في الأَسماءِ[3] ، دون الأَفعال ، والحروف.

فَصْــل

واعلم أَنَّ التَّصغير محمولٌ على التَّكسير[4] ؛ لأنَّ التَّكسيرَ تغييرٌ[5] للبِنْيَة ، والتصغيرُ تغييرٌ للبنية -أيضًا- ؛ ألا ترى أنك تقول : (مَسْجِد) ثم تقول (مَساجِدُ) و(رَجُل) ثم تقول (رِجَال) فتغيِّر صورة الجمع عما هي عليه في الواحد[6] ، وفي التصغير تقول : (فَلْس) ثم تقول (فُلَيْس) ، و(جَعْفَر) ، ثم تقول (جُعَيْفِر) ، فقد غيرت بنية الواحد.

وأيضًا -فإنَّ أَلِفَ التكسير تلحقُ ثالثةً ساكنةً / ١٠٩ / كما في (دَنانير) ،

كما يُكَسَّرُ (سِرْبَالٌ) ، وفُعِلَ به ما ليس لبابه في الأصل ؛ فكما كُسِّرَ للجمع هذا التكسيرَ حُقِّرَ هذا التحقيرَ ؛ وذلك قولك : (سُرَيْحِينٌ) في : (سِرْحَان) اهـ وانظر (المقتضب ٣/٣٣٧).

(١) ما بين الحاصرتين من (د) ، وحاشية (ص) بخط الناسخ.

(٢) بردِّ النون ؛ لزوال سبب القلب ياءً ، وهو انكسار ما قبلها (الكتاب ٣/ ٤٦٠ ، والتوضيح ٥/١٠٥).

(٣) ينبغي القيدُ بالمتمكِّنة ، راجع (المفصل ٢٠١).

(٤) الكتاب ٣/٤١٧ ، والمقتضب ٢/٢٣٥ ، وأسرار العربية ٢٦١ ، والمحرر ٤/١١٤ وما سيأتي قريبًا.

(٥) سقط من (د).

(٦) وقعت هذه العبارة في (ص) ، (د) بالعكس هكذا : (فتغيِّر صيغة الواحد عما هي عليه في الجمع) -سهو-.

و(دَرَاهِم)، وياءُ التصغير تلحق ثالثةً ساكنةً أيضًا كـ (فُلَيْس)، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير) وهذا معنى قول النحويين التَّصغيرُ والتَّكسيرُ من وادٍ واحدٍ[١]، فلذلك كان التصغير محمولًا على التكسير فى أشياءَ كثيرةٍ؛ من جملتها أنك إذا صغرت (نحو)[٢] سِرْحَان قلتَ فى تصغيره: (سُرَيْحِينٌ) -بياء التصغير بعد الراء، وياء أخرى بعد الحاء منقلبة عن ألف (سِرْحَانٍ)؛ كما تقول فى جمعه (سَرَاحِينُ)[٣]، فتقلب أيضًا الألف ياء، وهى التى بعد الحاء فى (سرحان)، قلبتها فى الجمع ياء بانكسار ما قبلها، وهو الحاء من (سَرَاحِينَ)[٤]

وإذا صغرت: (سَكْران، وعَطْشان) قلت: (سُكَيْرانُ، وعُطَيْشَانُ)؛ فتثبتُ الألف التى فى سكران، وعطشان كما تثبتها فى التكسير[٥]؛ فى قولك (سَكَارى، وعَطَاشَى)، وإنما ثبتت الألفُ فى (سَكَارَى، وعَطَاشَى)، لأن الألف والنون من

---

(١) من عبارات سيبويه (٤١٧/٣)، وانظر (المفصل ٢٠٢، وشرحه ٥٢/٥، ١١٨، ١٩/١٠، والمنصف ٨٨/٢)، ويجمع ابن الخباز الشبه بينهما؛ فيقول (الغرة ص١٨٠): (الشبه بينهما من وجوه:

أولها: التصغيرُ فرع على التكبير؛ كما أَنَّ التكسير فرع على الواحد، وثانيها: أَنَّه بناء مُخترَعًا مثلَ بنائه، وثالثها: تَغَيُّر أولِ الكلمة وثانيها له، ورابعُها: زيادةُ حرفِ اللِّينِ ثالثًا، وخامسها: حذفُ الزائد الذى ليس بمدٍّ رابعٍ، وسادسها: حذف الأصل الخامس، وسابعها إثبات المدات الرابعة، وثامنها حذف ألفات الوصل، وتاسعها: رد اللامات المحذوفة، وعاشرها إعلال اللامات بحروف اللين قبلها) اهـ، ثم انظر (المحرر ١١٤/٤).

(٢) زيادة رأيتُها مناسبة.

(٣) انظر الصفحة قبل السابقة تعليق (١١)، وابن الشجرى (الأمالى ٥٥/١)، وقال الأشمونى (٤٨٢/٢ ط الحلبى): (كل ما كسر على فعالين) صغر على (فُعَيْلِين) اهـ، و(التصريح ٣٢٠/٢).

(٤) بعده فى (ص)، (د): (وأمَّا الألف فى سراحين، ودنانير، قلبت ألف (دينار) ياء فى التصغير والتكسير -كما ذكرنا-) اهـ، وهى كما ترى، ولعلها (وأما الألف فى سراحين ودنانير (فزائدة للجمع) ... الخ) اهـ والله يهدى للصواب.

(٥) الرضى (٢٠/١ ش الشافية): (إن النحاة قالوا فى تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث كلُّ ما قُلِبَ أَلفُه فى الجمع ياءً، فاقلبها فى التصغير أيضًا ياء، وما لم يقلب فى التكسير فلا تقلب فى التصغير، وهذا ردٌّ إلى الجهالة، ولا يطرد ذلك فى نحو (ظَرِبَانٍ) لقولهم ظُرَيْبَان، وظَرَابِينُ) اهـ، قلت: إنَّ ذلك لا يقدح فى طرد القاعدة لقلته.

(سكران)، و(عطشان) مشبهتان لألفَيْ التأنيث[١] من نحو (حُبْلَى، وحَبَالى)، و(صَحْراء، وصَحَارى)، فلما ثبتت الألف فى (حُبْلَى وحبالَى، وصَحْراءَ، وصَحَارى) ثبتت أيضًا فى (سُكَيْران، وعُطَيْشَانَ)[٢]؛ لأجل الشبه بينهما، وسنذكر وجوه الشَّبه فى باب (مالا ينصرف[٣]) -إنْ شاء الله-.

وكذلك لو صَغَّرْتَ (عُثْمان وعِمْران) لقلت فيه (عُثَيْمَانُ، وعُمَيْران) فى أصح الوجوه[٤]؛ لأن الألف والنون فى (عُثْمَان وعِمْران) مُشْبِهَتان -أيضًا- الألفَ والنُّون من (سَكْرانَ وعَطْشَانَ)، فلذلك صُغِّرا[٥] كتصغيرهما؛ هذا هو الصحيح.

ومنهم من يقول: (عُثَيْمِينٌ، وعُمَيْرِينٌ)، فيقلبُ الألفَ ياءً، وحجته أن (عُثْمَان وعِمْران) اسمان ليسا بصفة[٦]، فيُلْحِقُهُ باب (سِرْحانٍ)، و(شَيْطَانٍ) فى

---

(١) فى عبارته إيهام، وكأنه نظر ابن الحاجب فى قوله (الألف، والنون المشبهتين بهما)، وتعبير الأزهرى: (لمشابهتهما بألفى التأنيث) اهـ (التصريح ٣٢٠/٢)، وهو تعميم يحترز منه؛ فنحو (سَكْرَان) إنما هو مشبه بحمراء، لا نحو (حُبْلَى)، ونص على هذا الإيراد نقره كار (ش الشافية ص٤٨)، وكلام سيبويه أدقُّ وأصرح (لأنَّ هذه النون لما كانت بعد ألف، وكانت بدلًا من ألف التأنيث، حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التى فى حمراء ...) اهـ (٤٢٠/٣).

(٢) ص، د: (سكارى، وعطاشى) وهو سهو.

(٣) لعله سها عما وعد به هنا، فلم يذكره هناك (٥٥١/٣) وفى وجوه الشبه يقول ابن الخشاب (المرتجل ص٨٠-٨١): (وذلك، لأنهما زائدتان زيدتا معًا، كما أن تينيك -أعنى الألفين- زائدتان زيدتا معًا، وأن النون تشبه حروفَ اللين، والهمزةُ تعتل وتقلب إلى حروف اللين، فالنون على هذه مضارعةٌ لهمزة (حمراء) -مع أن أصل الهمزة فيها ألف تأنيث-، وقبل النون فى (سكران) ألفٌ كما قبل الهمزة، ولمؤنث (سكران) صيغةٌ تخصه، كما أن مذكَّر (حمراء) له صيغةٌ تخصُّه، وتَمْنَعُ النون فى (سكران) وبابه من لحاق تاء التأنيث به فى اللغة الفاشية، كما تمتنع همزة (حمراء) من لحاق تاء التأنيث بها، فلما ضارعت هذه الصفةَ (حمراءَ) وبابَه من هذه الوجوه أُجْرِيَتْ مَجراها) اهـ وانظر (المقتضب ٣٣٥/٣-٣٣٦)، ولم يرتض السهيلى هذه المشابهة؛ إذْ لا علاقة بينهما لفظًا، ومعنىً (راجع له الأمالى ص٣٧)، وانظر (اللسان -نون-).

(٤) لأن حق الألف والنون أن يسلما على هيئتهما بعد تحقير الصدر، إلا أن يكونَ الجمعُ ملحقًا بالأُصول، فَيُفْعَل ذلك بتصغير الواحد، ليجرى الواحد فى التصغير مجرى الجمع.

(٥) ص، د (صُغِّرَ) -بالإفراد- وأثبت المناسب-.

(٦) ش الشافية للرضى (٢٠١/١).

تصغيره وجمعه ، فيقول (عُثَيْمِينٌ ، وعَثَامينُ ، وعُمَيْرينٌ ، وعَمَارينُ)[١] ، وهذا فى لغة ضعيفة شاذَّةٍ نادرةٍ لا يُؤخَذُ بها ، ولم يذكرها إلَّا[٢] القليلُ من العلماءِ.

وعلى هذا قياس ما ورد عليك من /١١٠/ هذا الباب ، فتُصَغِّر كلَّ ثلاثيٍّ كما تصغّر (فَلْسٌ) ؛ لأن (فَلْسٌ) ثلاثيّ ، فيُحمل عليه فى التّصغير كلّ ما كان ثُلاثيًّا ، وكذلك كل رباعيٍّ فى كلام العرب ، فإنك تحمله فى التصغير على تصغير (جعفر) ؛ لأن (جَعْفَر) رباعيّ ، فقس عليه كلّ ما كان رباعيًّا ، وكذلك (دُنَيْنيرٌ) تقيس عليه كلّ ما كان مثله مما ألفه رابعة ؛ لأن العربيّة مقيسةٌ بعضها على بعض ، فافهم ذلك موفقًا -إن شاء اللّه .

•• حاصل هذا الباب :

أن التصغير يُضَمّ أوّله ، ويُفْتَح ثانيه ، ويُجْعل ياء التصغير ثالثةً ساكنة ، وأنه على ثلاثة أمثلة (فُعَيْل ، فُعَيْعِل ، فُعَيْعيل) وأن (سِرْحان) تنقلب ألفُه ياءً هو وأمثاله ، وأن (سكرانَ) لاتنقلب ألفه ، وكذلك (عُثْمان)[٣] لا تنقلب ألفه وأن (حمراء ، وصحراء) (وحُبْلىَ ، وعطْشى) تصغيرها على (فُعَيْلَى)[٤] هى وما شابهها[٥] وأن (سكران) ، و(عَطشَان) على (فُعَيلان) بالألف ، فافهم ذلك.



---

(١) لم أقف على جمعهما تكسيرًا ، ففى المقرب (٩٩/٢) : (لم يقولوا عَثَامِينُ) اهـ ، ونحوه فى التصريح ٢/ ٣٢٠ ، وإنَّ كلام الصبان يشير إلَى جمعهما هذا الجمع (انظر ١٧٥/٤).

(٢) سقط من (د).

(٣) كتب فى (ص) بدون ألف.

(٤) كذا ، والقصد إلى عدم الكسر بعد ياء التصغير فيهما مقصورًا كان أو ممدودًا.

(٥) د : (وما أشبهها) ، وكلاهما صواب.

الباب السابعُ والعِشْرُون

فى تصغير الثلاثى

اعلم أن الاسم الثلاثى لا يخلو إمَّا أن يكون صحيحًا كلُّه، أو معتلَّ الفاء، أو العين أو اللام.

* فالصَّحيحُ قولك (فَلْسٌ، وجَمَلٌ، وحَمَلٌ، وفَخِذٌ)، تقول فى تصغيره كله (فُلَيْسٌ وجُمَيْل، وحُمَيْل، وفُخَيْذ)، فتضم أوله، وتفتح ثانيه، وتُلْحِق ياء التصغير ثالثةً ساكنةً -كما ذكرنا-، ويبقى الحرف الثالث يكون عليه الإعراب، يجرى بتصاريف الإعراب؛ تقول: (هذا فُلَيْسٌ، ورأيت فُلَيْسًا، ومررت بفُلَيْسٍ)، وجميع الصحيح من الثلاثيَّات مقيسٌ على هذه الأمثلة التى ذكرناها، يُجْرىَ هذا المُجْرَى.

* وأما المُعْتَلُّ إنْ كان اعتلالُه[1] بالفاء[2]؛ كقولك (وَعْدٌ، ووَرْدٌ، ووَبْلٌ، ووَرْسٌ) فإنك إذا صغرتَ هذا النوع جَرَى مَجْرى الصَّحِيح؛ فتضمُّ أوله وتفتح ثانيه -كما ذكرنا فى الصحيح-؛ فتقول: (وُعَيْد، ووُرَيْد، ووُبَيْل، ووُرَيْس) -بضم الواو، وفتح ثانيه[3]

/ ١١١/ وكذلك إذا كان اعتلالُ فائه بالياء؛ كقولك (يُسْرٌ، ويُمْنٌ)، فإنك تُصغِّره أيضًا بضم أوله، وفتح ثانيه.

وأما إذا كان معتل (الْعَيْنِ) فلا يخلو اعتلاله أن يكون بالواو، أو بالياء، أو بالألف[4]

---

(١) كلمة غير واضحة فى (ص)، والمثبت من (د)، وهو مفهوم كلامه الآتى.

(٢) الباء بمعنى (فى)، وهو من مفرداته، ثم انظر (المقرب ٨٧/٢).

(٣) ابن عصفور (المقرب ٨٧/٢): (إن شئت قلبت الواو، والياء همزة، فتقول فى تصغير (يسر، ووعد: يُسَير، ووُعَيْد، وإن شئت قلت أسَيْرٌ، وأَعَيْدٌ) اهـ، وهو غريب فى اليائى؛ نعم ورد منه شيء مبدلًا ياؤه همزة، وإن كان شاذا. (انظر المحرر ٤٦٧/٤).

(٤) القصد إلى صورتها، فلا يقدح بعدم أصَالتها ذاتا، وسيوضحه فى الآتى.

* فالمعتلُّ بالواو قولهم (قَوْسٌ، وقَوْلٌ، وقَوْمٌ، وبَوْنٌ، وصَوْمٌ)؛ فهذا وما أشبهه إذا صغرتَه ضممتَ أوله، وفتحتَ ثانيه، وتُلحِقُ ياءَ التَّصغير ثالثةً ساكنةً؛ فتقول (قُوَيْسٌ[١]، وقُوَيْلٌ[٢]، وقُوَيْمٌ، وبُوَيْنٌ، وصُوَيْمٌ)، فلا تغير الواو عن حالها[٣]، ولا ضمةُ الفاءِ[٤].

* و[أما[٥]] المعتَلُّ بالياء؛ مثل: (بَيْعٌ، وشَيْخ، وعَيْر، وصَيْد، وكَيْس[٦])؛ فإنَّك إذا صغرتَ هذا النَّوع ضممتَ أوله، وفتحتَ ثانيه، فقلت (بُيَيْع، وشُيَيْخ، وعُيَيْر، وصُيَيْدٌ، وكُيَيْس)، جميع ذلك بياءين، تثبُتُ الياء الأصليةُ فيه على حالها[٧]، ويدخلُهُ ياءُ التَّصغيرِ ثالثةً[٨].

ومنهم من يقول: (شُوَيْخٌ، وبُوَيْع، وعُوَيْر، وصُوَيْد، وكُوَيْسٌ)، فيَقْلِبُ[٩] الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها[١٠]، وهو مذهب الكوفيِّين، وهو ضعيف[١١] -

---

(١) (القوس) يذكر، ويؤنث، وإذا صُغِّرَتْ على التأنيث قيل: (قُوَيْسَةٌ)، وانظر ما يأتى (٢/٢٨٨-المحرر)، بل ذهب ابن عصفور إلى أنَّ (قُوَيْسٌ) بغير هاء شاذ (المقرب ٢/٨٨).

(٢) د: (قُوَيْل، وقُوَيْس) -بالتقديم والتأخير-.

(٣) سيبويه (٣/٤٦٨): (وما كانت العين فيه ثانيةً فواوه، لا تتغيَّر فى التحقير؛ لأنَّهَا متحركة) اهـ.

(٤) د: (الفاءات) -غير مناسب-.

(٥) زدته تقويمًا للنص.

(٦) الظَّرف والفطنة، وقيل العقل، وهو مصدر. وقيل مخفف (كيِّسٌ) كهَيْن، وهينٍّ (المصباح).

(٧) السيوطى (٢/١٨٦-همع): (لا تُقْلَبُ إنْ كانت ياءً كبَيْت فى الأصح الذى هو مذهب البصريين) اهـ.

(٨) العبارة فى ص، د: (تثبت الياء الأصلية فيه، ويدخله ياء التصغير ثالثة على حالها)، وأثبت المناسب، بتقديم (على حالها) فى مكانها.

(٩) ص، د (تقلب) -بالتاء- والمناسب المثبت.

(١٠) أى اكتفاء بأحد السببين فى القلب، مع تجويزهم ما سبق، وذلك كراهة اجتماع الياءين وقد ذكر السيوطى اختيار ابن مالك له (الهمع ٢/١٨٦)، وليس بذاك فالناظم على جوازه مرجوحًا؛ قال (التسهيل ٢٨٤): (٠٠٠ وجوازًا مرجوحًا إنْ كان ياء، أو منقلبًا عنها) اهـ؛ قال المرادى (التوضيح ٥/١٠٧)، والأشمونى ٢/٢/٤٧٢-بلفظه): (ويؤيِّده أنَّهُ سُمع فى (بيضة) (بُوَيْضَة)، وهو عند البصريين شاذٌّ) اهـ.

(١١) قال الحريرى (درة الغواص ٢٥٣): (٠٠ ومن هذا القبيل قولهم فى تصغير ضيعة (ضُوَيْعةٌ)، وفى تصغير بيت: بُوَيْتٌ، والاختيار فيهما: ضُيَيْعَة، وبُيَيْت ٠٠٠) اهـ، وانظر ما سبق قريبًا.

أيضًا[١]- ؛ لأن الياء إذا تحركت ، وانضمَّ ما قبلها لا يجوز قلبها واوا إلَّا نادرا[٢] ، بخلاف : (مُوسِرٌ) فإن الياء لم تنقلب فيه واوا إلَّا لأنَّها ساكنةٌ ، وانضمَّ ما قبلها ، فوجب قلبها واوا ؛ لأن الياء لا[٣] تثبت ساكنةً مع انضمام ما قبلها ؛ كما فى (مُوسِرٌ ، ومُوقِنٌ) ، أصله (مُيْسِرٌ) ، و(مُيْقِنٌ) ، فثَقُلَ النطق بالياء [الساكنةِ][٤] المضمومِ ما قبلها.

وأما (عِيَيْرٌ[٥] ، وشِيَيْخٌ)-بياءين ، وبكسر العين والشين [فقد كسر] استثقالًا للضم قبل الياء[٦]

فقد بان لك أَنَّ فى معتلِّ العينِ بالياء ثلاثةَ أَوْجُهٍ (شُيَيْخٌ) -بضم الشين- ، و(شِيَيْخٌ) -بكسر الشين- ، و(شُوَيْخٌ) -بالواو- وكذلك باقيه.

* والمعتل بالألف لا يخلو إمَّا أن تكونَ الألفُ منقلبةً عن ياء ، أو عن واو[٧]

* فالمنقلبة عن الياء قولك : (نَابٌ ، وغَابٌ ، وعَابٌ)[٨] ، فهذا وما أشبهه إذا صغرته قلت فيه : (نُيَيْب ، وغُيَيْبٌ ، وعُيَيْبٌ) -بياءين- ، تَقْلِبُ الألفَ ياءً ، /١١٢/ ردًّا لها إلى أصلها[٩] ؛ إذ كان أصل نابٍ (نَيَبٌ) ، وعَابٍ ، وهو[١٠] العيْبُ

---

(١) لعل هذه الكلمة مقحمة ؛ فالسياق مستقيم بدونها.

(٢) كبويضة ، وضُويعة -على ما سبق- ؛ إذْ شرط القلب فى مثله : سُكونُها.

(٣) (لا) ، بين السطرين فى (ص) ، وسقطت من (د).

(٤) زدته تقويمًا للنص.

(٥) أى فيمن كسر الفاء.

(٦) سيبويه (٤٨١/٣) : (ومن العرب من يقول : شِيَيْخٌ ... كراهية الياء بعد الضمة) اهـ ، وانظر (الرد على النحاة ص١٣٦) ، و(اللسان -شيخ-).

(٧) انظر (الكتاب٤٦١/٣ ، والمقتضب٢٧٩/٢ ، وش المفصل١٢٣/٥ ، والمقرب٨٨/٢)

(٨) (الناب) : من النوق : المُسِنَّةُ ، ونابُ القوم : سيِّدهم ، والناب من الأسْنَان ، وأصلهنَّ الياء و(الغاب) : الآجامُ ، وهو من الياء ، و(العاب) : العَيْب ، وجميعُهُنَّ (فَعَلٌ) -بفتح الفاء ، والعين- (انظر د. الأدب ٣٣٢/٣).

(٩) الزمخشرى (٢٠٣-المفصل) (البدل غير اللازم يرد إلى أَصله ، تقول فى (... باب ، وناب بويب ، ونييب (فى الأصل : نويب » اهـ.

(١٠) ص ، د : (من العيب) ، وأَثبتُّ الصواب ، ولعل ما أثبت فيهما تحريف ، واذكر ما سبق قريبًا=

(عَيَبٌ)[١]، فلما صغرتها رددتَها إلى أصلها ؛ لأن التَّصغير يردُّ الأشياء إلى أُصُولها.

ويجوزُ فى هذا الذى هو منقلبٌ عن الياء أَنْ تقول : (نُوَيْبٌ ، وغُوَيْبٌ ، وعُوَيْبٌ) -بالواو[٢]- ، وذلك أَنَّ الياء لما انضمَّ ما قبلها ثقُل النُّطق بها ؛ إذْ قولُك (عُيَيْبٌ ، ونُيَيْبٌ) أثقلُ من قولك : (عُوَيْب ، ونُوَيْب) فكانت الواو أخف ؛ لأنَّ قبلها ضمةً[٣] ، والضمَّةُ من جنس الواو ؛ كما أنَّ الكسرة من جنس الياء.

ويجوز لك أن تقول (نِيَيْبٌ ، وغِيَيْبٌ[٤] ، وعِيَيْبٌ) -بكسر أوله- قياسا على (شِيَيْخٌ ، وعِيَيْرٌ ، وبِيَيْتٌ)[٥]

* والألف المنقلبة عن الواو مثل (بَابٌ ، ومَالٌ ، وقَالٌ)[٦] ؛ إذا صغرتَ هذا وأمثاله قلت : (قُوَيْل ، وبُوَيْب ، ومُوَيْل) -بالواو- ؛ لأنَّ أَصْلَهُ : (قَوَلٌ ، وبَوَبٌ ، ومَوَلٌ)[٧] ، بدليلِ ظهور الواو فى : (أبوابٌ ، وأموالٌ ، وأقوالٌ) فلما ظهرتْ الواوُ فى الجمع عُلِمَ أَنَّ الألف فى واحده واو[٨] ، فلذلك صغروا هذه الألفاظ بالواو ؛ لأنَّ التصغير يرد الأشياء إلى أُصُولها ، ومن ثَمَّ صغروا (رِيحًا) على (رُوَيْحَةٌ)[٩] -

---

ولعلها (بمعنى العيْب) كما فى (ش المفصل ٩/٥٨ ، ٦٣).

(١) ابن خالويه(ليس ٣٢٢) : (إن (عابا) الأصل فيه (عَيَبٌ) ، فلما تحرك قلب) اهـ

(٢) سيبويه (٤٦٤/٣) (ومن العرب من يقول -فى (ناب)- : (نُوَيْبٌ) فيجئ بالواو ؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم) اهـ.

(٣) الرضى (ش الشافية ٢٠٩/١).

(٤) سقط من (د).

(٥) أى استثقالا للضمة قبل الياء ، وخوفًا من انقلاب الياء واوا لضمة ما قبلها ؛ قال المبرد (٢٧٩/٢- المقتضب) : (ذلك يجوز فى كل ما كان ثانيه ياء فى التصغير) اهـ ، وانظر (المقرب ٨٧/٢ ، ش الشافية ٢٠٩/١).

(٦) القال اسم من (قال• يقول) ، والخَشَبَةُ التى تُضْرَبُ بها القُلَّةُ (د• الأدب ٣٣٧/٣) ، وهو اسم لا مصدر ، وهو فى الأصل ماض استُعمِل استعمال الأسماء ، وقد يبقى على فتحه للدلالة على ما كان عليه (مصباح).

(٧) أسرار العربية (ص٥٧).

(٨) كلاهما بين السطرين فى (ص).

(٩) ص ، د : (رويح) -بدون التاء- ، وفيه نظر ، ففى المقتضب (٢٨١/٢) : (ريح ، لو حقرتها=

بالواو- ؛ لأنها من (تراوحتْ الأرواح)، فلما ظهرتْ الواوُ فى الفعل علمتَ أنَّ أصل الياء من (رِيح) واو[1]، ولذلك لا يقال: (ترايحتْ الأرياحُ)[2]؛ ولذلك[3] صغَّرُوها على أَصْلِها.

وأما (عِيدٌ) - وإنْ كانَ من ذوات الواو- فإنه يُصَغَّر على (عُيَيْدٌ) -بياءين- وتجمعه على (أعياد) فرقًا بينه، وبين (عُود) إذا صغَّرتَه فإنك تقول فيه (عُوَيْدٌ)- بالواو-، وتجمعُه على: (أَعْواد)[4].

وإنَّما قلنا إنَّ (العِيد) من ذوات الواو؛ لأنَّهُ من (عَوْدِ المَسَرَّات)، فلما ظهرت الواو فى بعض[5] الاشتقاقاتِ، علمتَ أنَّ الياءَ من (العِيد) واوٌ.

* وأما إذّا كان الاسمُ معتلَّ اللام، فلا يخلو أَنْ يكون اعتلالُه بالألف، أو بالياء، أو بالواو:

* فالمعتل بالألف نحو قولك (عَصًا)، و(رحَىً) أصله عَصَوٌ -بالواو-، ورَحَيٌ بالياء-، فإذا صغرتَه قلت (عُصَيَّةٌ، ورُحَيَّةٌ)، وأصله (عُصَيْوةٌ) و(رُحَيْيَةٌ) -بياءين- قلبتْ الواو /١١٣/ فى (عُصَيْوَة) ياءً وأدغمتْ فى الياء التى

لقلت: رُوَيْحَةُ؛ لأنها من (روحت) ٠٠٠) اهـ، وانظر (ابن يعيش ١٢٣/٥، والعكبرى ١٣٤- التبيان)، ولا نستبعد ما أورده المصنف منزوع التاء، فبنو أسد يذكرون قال الفراء (المذكر والمؤنث ٩٧) (كأنهم اجترءوا على ذلك؛ إذْ كانت (الرِّيحُ) ليس فيها هاء، وربما ذُهِبَ بالريح إِلَى الأَرَجِ، والنَّشْرِ) اهـ.

(١) راجع ابن دريد (الاشتقاق ص٥١).

(٢) فى نحوه قال الحريرى (درة الغواص ص٥١): (هو خطأٌ بيِّنٌ، ووهَم مُستهجَن، والصواب أن يُقال: (هبَّت الأرواح) اهـ، وقد حكى السهيلى (الروضِ الأنف ٤٤/١) أن بنى أسد لغتهم (رِيحٌ وأرياحٌ؛ كما قال: (قَيْلٌ، وأقيال) كأنَّهُم أماتوا الواو إماتة.

(٣) د: (وكذلك)، تصحيف.

(٤) سيبويه ٤٥٨/٣: (فأما (عِيدٌ) فإن تحقيره (عُيَيْدٌ)؛ لأنَّهم أَلزموه هذا البدل، قالوا أعيادٌ، ولم يقولوا أعوادٌ ٠٠٠، وإنما (أعيادٌ) شاذ) اهـ، وانظره فى (د٠ الأدب ٣٢٤/٣، واللسان (عود)-، وتوضيح المرادى ١٠٧/٥، وابن يعيش ١٢٤/٥، والهمع ١٨٦/١، والدرة ٥٢).

(٥) كلمة (أصل) بدل: (بعض) أصحُّ؛ إذْ هو مصدر، وهو الأصل فى الاشتقاق على ما عليه المصنف، ولو قال: (فى بعض الاستعمالات) لسلم.

قبلها ، وكذلك (في[1]) (رُحَيَّة) أدغمت[2] الياء في الياء فقلت (عُصَيَّةٌ ، ورُحَيَّةٌ) -بالياء المشددة- ، وظهرت علامة[3] التأنيث في (عُصَيَّة ، ورُحَيَّة) ، وهي الهاء في آخرهما[4] ؛ لأنَّ التصغير يردُّ الأشياء إلى أُصولها[5] ؛ وذلك أَنَّ (عَصًا ، ورَحيً) مؤنثان[6] في المعنى ؛ وكلُّ ما كانَ مؤنَّثا في المعنى ، وهو ثلاثيٌّ[7] ، فإنَّك إذَا صغرتَه رددتَ إليهِ هاء التأنيث[8]

فتقول في (هِنْدٍ) هُنَيْدَةُ ، وفي (شمس) شُمَيْسَةٌ ، وفي (عَيْنٍ) عُيَيْنَةٌ .

* والمُعْتلُّ بالواو[9] ؛ كقولك (دَلْوٌ) ، و(قِنْوٌ) - وهو قِتْبُ[10] النخل - فإنك

---

(١) زيادة يتطلبها النص .

(٢) ص ، د : (أدغمتَا) ، ولعلها (أدغمْنا) ولا يناسب ما بعده .

(٣) ص ، د : (تاء) ، وما أثبت المناسب لما سيأتي بعده ، فرارًا من تكراره .

(٤) ص ، د : (آخرها) -بالإفراد- ، والمثبت الموافق .

(٥) سيبويه (٣/٤٥٥) : (اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل) اهـ ، وفي (٣/٤٨١- منه) (كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء) اهـ ، وانظر المفصل (٢٠٤ ، وشرحه لابن العيش ٥/١٢٥) ، وعليه المثل : (العَصَا مِنَ العُصَيَّة) (١/٢٥-ميداني) .

(٦) ص ، د (مؤنثات) -مجموعا- تصحيف .

(٧) أو رباعي بمدة قبل لام معتلة ؛ كسماء ، وسُمَيَّة ، وهو ما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير ، فالثلاثي عام لثلاثيِّ الأصل كيُدَيَّة ، أو في الحال ؛ كما مثل ، أو في المآل كسُمَيَّة (راجع المرادي ٥/١١٤ ، والأشموني ٢/٤٧٧ ، -ط الحلبي- والتصريح ٢/٣٢٣ ، والهمع ٢/١٨٩) .

(٨) شذ منه ألفاظ صُغِّرَتْ بدون التاء (القوسُ ، والنابُ ، والدِّرع ، والحربُ ، والعربُ ، والعُرس ، والخَوْد ، والفَرَس ، والنَّصَفُ ، والضُّحَى ، والبغل ، والزودُ ... وأنهاها بعضُ المتأخرين إلى عشرين كلمة ، (راجع الفصول ٢٥٠ ، وش الشافية ١/٢٤١-٢٤٣ ، والتصريح ٢/١٨٩ والخضري ٢/١٦٨) ، والارتشاف ق٥٠/ب) .

(٩) د (باللام) -سهو- .

(١٠) كذا هذه الكلمة في (ص) تقرأ : (قِتْبٌ) وهو المثبت في (د) ولم يَتَبيَّن لي وجهُ الصواب فيها استعمالًا ، وقد قلبتها على شبيهاتها صورة. فبعُدَ التلمُّس ، فالقِتْب : واحد الأمعاء ، ولعله مصحف عن (القَتِّ) ، وهو الفِصْفِصَةُ الرُّطبَة قبل أنْ تجف ، أو (القَبِّ) يبس التمر أو (القُلْب) الجُمَّار ، ولعله (الفَنَنُ) الغصنُ والفرْعُ ، وهو تلمُّسُ غير المخصوص ، والقِنوُ مخصوصٌ ، وجميعُها كما ترى احتمالاتٌ تبعُد عن مؤدَّى القِنْو المُعْجَميّ ، ولعله أيضًا كلمة محلية راجع (د. الأدب ٣/٢ ، واللسان (قنا) ، قنب ، قبب ، قلب ، كرب- ، وأدب الكاتب ص١٠٦) ، ولعلها :

إذَا صغرتَ هذا النوع قلت فيه (دُلَيٌّ ، وقُنَيٌّ) -بياءٍ مشددة- ، وأصلُه (دُلَيْوٌ ، وقُنَيْوٌ)-بياء ، وواو بعدها- ، فقُلِبتْ الواو ياءً ، وأُدغِمتْ في الياء[1]

وهذا أصلٌ مستمرٌّ ؛ وهو أَنَّ العرب متى اجتمع معهم واو وياء ، وسبق الأولُ منهما بالسكون قلِبَتْ الواوُ ياءً ، وأدغمتْ الياء في الياء- ، كما ذكرنا في (دَلْو ، وقِنْو)[2]- ، وسيأتي في باب (التصريف) -إنْ شاءَ الله- .

* والمعتَلُّ بالياء مثلُ (ظبي) و(نِحْي) -لظرف السمن[3]- إذا صغرت قلت (ظُبَيٌّ ، ونُحَيٌّ)- بياءٍ مشددة ؛ لأنَّ ياء التَّصغير أدغمتْ في ياء (ظَبْي) ، و(نِحْي) ، والأصل فيه (ظُبَيْيٌ ، ونُحَيْيٌ) -بياءين- فأُدْغِمَ ، وصار مشددًا -كما ترى- فافهمْ ذلك ، وقس عليه .

• • وحاصلُ هذا البابِ :

أَنَّ الثلاثي يكون صحيحًا ؛ مثل (فَلْسٌ) ، ومعتل الفاء مثل (وَعْدٌ) ، ومعتل العين بالألف نحو (بَابٌ ، ونَابٌ) ، ومعتل العين بالواو مثل (عُودٌ) ، ومعتل العين بالياء مثل (شَيْخٌ) ، ومعتل اللام بالألف ، نحو (عَصًا ، ورَحىً) ، ومعتلُّ اللام بالواو نحو (قِنْوٌ ، ودَلوٌ) ، ومعتل اللام بالياء نحو (ظَبْيٌ ، ونِحْيٌ) ، وأن تصغير مثل (شَيْخٌ ، وبَيْتٌ) يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجه (شُوَيْخ ، وشُيَيْخٌ ، وشِيَيْخٌ) - بكسر الشين- وعِلَلُ ذلك مشروحةٌ في الباب .



قُنُبٌ برعم النبات ، وله معان أخَرُ فكأنه تخصيص استعمال ، انظر اللسان (قنب) .

(١) ابن عصفور (٢/٨٨-المقرب) : (تدغم ياء التصغير في حرف العلة بعدها ، فيصير جميع ذلك إلى الياء) اهـ.

(٢) الكتاب ٣/٤٧١ ، والمقتضب ٢/٢٣٦ .

(٣) خاصَّةً (لسان -نحا-) .

الباب الثامن والعشرون (١)

فى تصغير الرباعى

اعلم أن ذلك كله يكون على مثال (فُعَيْعِل)؛ مثال ذلك (جُعَيْفِرٌ) فى/١١٤/ (جعفر)، و(دُرَيْهِم) فى (دِرْهم)، ضممتَ أوله، وفتحتَ ثانيه، وألحقتَ ياء التصغير ثالثةً وكسرتَ ما بعد ياء التصغير، قياسا على جمع التكسير؛ كما تقول (جَعافِر، ودَراهِم)(٢) هذا فى الأسماء التى حروفُها أصولٌ صِحَاحٌ.

وكذلك إنْ كانَ فى المُصغَّر(٣) حرفٌ زائدٌ(٤) - فى أوله، أو فى وسطه- أو فى آخره- كان تصغيرُه كتصغير (جَعْفَر، ودِرْهَم) من غير حذفٍ(٥)، مثال ذلك فى أَحْمَدَ: (أُحَيْمِدُ)، وفى أسعد: (أُسَيْعِدُ)، فالألف فيهما زائدة، ولم تنحذف فى التصغير؛ لأن الكلمة رباعية، والرباعى خفيفٌ، فقس على هاتين الكلمتين كلَّ ما كان بوزن: (أَفْعَلَ).

فإن كانت الزيادةُ (ألفا(٦)) ثانية فى مثل: (مَالِك، وضَارِب، وحَاتِم)، فإنك تقلبها واوا؛ فتقول (مُوَيْلِك، وضُوَيْرِب، وحُوَيْتِم)؛ لأنه لما انضم ما قبل الألف

---

(١) (الثامن والعشرون) -من (د)، وحاشية (ص).

(٢) فى الكتاب (٤١٧/٣) (ما كان على أربعة أحرف• إنما يجئ على حال مُكَسَّرِه، للجمع فى التحرك، والسكون، ويكون ثالثُه حرفَ اللين؛ كما أنك إذا كسَّرته للجمع كان ثالثُه حرفَ اللين) اهـ وقال ابن خالويه (ليس ٢٢٨): (يقال: (دُرَيْهِم) كما يقال: (دَراهِم)؛ لأنَّ الجمع والتصغير من وادٍ واحدٍ) اهـ.

(٣) أىْ ما يرادُ تصغيرُه، والتعبيرُ بالمكبَّر، أو بالاسم عمومًا، أَدَقُّ.

(٤) أى على الثلاثة؛ إذْ ليس المراد فيه زيادة الحروف، وأَصالَتها، بل مجرد العدد قصدًا إلى الاختصار، بحصر أوزان التصغير فيما تشترك فيه، انظر: ش الشافية (٢٥٠/١-الرضى، والحسينى ٤٩).

(٥) قال المبرد (المقتضب ٢٤١/٢) (تصغير ذلك على وزن واحد، كانت فيه زوائد، أو كانت الحروف كلها أصلية ...) اهـ، وانظر (الكتاب ٤١٦/٣، والمفتاح ٢٦).

(٦) زدتها على النص تخصيصا، وقد أفهمها بتمثيله.

فى التصغير- والألفُ لا يكون ما قبلَها إلا مفتوحًا -فلذلك قلبت الألف واوا ؛ لانضمام ما قبلها ؛ لأن الواو من جنس الضمة[١]

فإنْ صغَّرْتَ مثل[٢] (مُوسِر، وموقن) قلت (مُيَيْسِر، ومُيَيْقِن) -بياءين- إحداهما ياءُ التصغير، وتَقْلِب[٣] الواو التى فى (موسر، وموقن) ياءً فى التصغير ؛ لأنَّه من اليَقِين، واليُسْر ؛ فلذلك صُغِّرَ على أصله[٤]

فإن صغرتَ مثل (مَوْعِدٌ)، و(مَوْرِدٌ) قلت فيه (مُوَيْعِدٌ)، و (مُوَيْرِدٌ) -بالواو- ؛ لأنهما من ذوات الواو ؛ إذ هما من (الوَعْد، والوِرْد)، فبقيت الواو على أصلها، بخلاف : (مُوقِن، ومُوسِر) فإن الواو فيهما منقلبة عن ياء، فلذلك صغرا على أصلهما[٥]

فإن كان حرف العلة ثالثًا نحو (كتابٌ، وعَجُوزٌ، ورَغِيفٌ) قلتَ فى تصغيره (كُتَيِّب، وعُجَيِّز، ورُغَيِّف) ؛ أَبْدلتَ الألف فى (كتاب) ياء ؛ لأن الألف لا تحتمل الحركة ؛ لأن وضعها السكونُ، فلما صغرتَ (كتابا) قلبت ألفه ياء، وأدغمتها فى ياء التصغير، وكذلك الياءُ فى (رَغيف) أَدغمتَها -أيضًا- فى ياء التصغير فقلت : (رُغَيِّفٌ)[٦] /١١٥/ -بالتشديد-، وأما (عجوز)[٧]، فإنك تصغره على : (عُجَيِّز) -بالتشديد-، وأصله (عُجَيْوِزٌ) فقلبْتَ الواوَ ياءً، وأدغمتَ الياء فى الياء- على ما قدمنا فى المعتلِّ بالواو من باب : (تصغير[٨] الثلاثى)-.

---

(١) ش الشافية ١/٢١٧، والتصريح ٢/٣٢١

(٢) ملاحظٌ عدمُ زيادة اللين فيه وتاليه، وأوردهما فيما كانت الزيادة ثانية فيه ؛ لاختصاصهما بكلام، وكون مطلقِ اللينِ وقع ثانيًا.

(٣) ص، د : (فتقلب)، والواو الأنسب، ولو قال (والثانية المنقلبة عن ...) لكان أوجه.

(٤) لزوال موجب انقلاب الياء واوا، وهو سكونُها، وانضمامُ ما قبلها ؛ قاله ابن عصفور (المقرب ٢/ ١٠١)، وانظر (الكتاب ٣/٤٥٧، ٤٥٩، والهمع ٢/١٨٨).

(٥) راجع الحسنيى (ش الشافية ص٥٠).

(٦) المقرب ٢/٩٠

(٧) ص، د (عُجَيِّزٌ) -على التصغير-، وهو سبق، صوابه ما أثبتُّ.

(٨) من نحو (عُصَيَّة)، راجع ما سبق فى (٢/٢٨٧-المحرر).

واعلم أَنَّ هذه الواو متى كانت ثالثةً ساكنة أُدْغِمتْ فى ياء التَّصغير ، ولا يجوز بقاؤها[١] بحالٍ ؛ كقولك فى تصغير عَجُوز (عُجَيِّزٌ) ، وثَمودٍ (ثُمَيِّدٌ) ، وقَعُودٍ (قُعَيِّدٌ) ، كل ذلك بالياء المشددة ؛ ألا ترى أن (العجوز) إذا صُغِّرت كان أصلها (عُجَيْوِزٌ) -بياء التصغير ، وواو بعدها-؟ فثقُل عليهم اجتماع الواو والياء ، فقلبوا الواو ياء ، وأدغموها فى ياء التصغير ، فلم تظهر ، فقالوا (عُجَيِّزٌ) -بياء مشددة- ، وكانت الياء الأَوَّلةُ[٢] هى ياء التصغير ، والتشديدة هى الياء الثانية التى انقلبت عن الواو.

فإن كانت الواو مُحَرَّكة ثالثةً فى مثل (أَسْوَدُ ، وجَدْوَلٌ)[٣] فإنك مخيَّرٌ فى تصغير هذا النوع إنْ شئَت قلتَ : (أُسَيِّد ، وجُدَيِّل) -بالياء المشددة- ، وإنْ شئتَ قلت (أُسَيْوِدٌ ، وجُدَيْوِلٌ) -بياء ، وواو بعدها[٤]-.

والفرق بين (أَسْوَد ، وجَدْوَل) ، وبين (عَجُوز ، وثَمُود ، ورَسُول) : أن الواو فى هذا ساكنة ، والساكنُ ضعيفٌ ؛ لذلك قُلِبتْ وأُدْغِمتْ ، وأما واو (أَسْوَد ، وجَدْوَل) فإنها محركة ، فلذلك جاز فيها وجهان : (أُسَيِّد ، وأُسَيْوِد) ، و(جُدَيْوِل ، وجُدَيِّل)[٥]

---

(١) وقع فى ص ، د : (تحريكها) ، ولا وجه له ، وهو سهو ؛ قال سيبويه (الكتاب ٣/٤٧٠) (وأما واوا (عَجُوز وجَزُور) فإنها لا تثبتُ أبدا) اهـ ، ووجهه كما يقول السيوطى (٢/١٨٦-همع) (الجرْىُ على قاعدةِ اجتماع ياء ، وواو ، سبقت إحداهما بالسكون : من قلب الواو ياء ، وإدغامِها فى الياء) اهـ ، وانظر (الرضى ١/٢٢٩).

(٢) سبق الكلام فى استعماله هذا (٢/١١٢-المحرر-).

(٣) أى سواء كانت أصلية كالأول ، أم زائدة كالثانى.

(٤) الزمخشرى (٢٠٤-المفصل) : (أجود الوجهين أُسَيِّد ، وجُدَيِّل ، ومنهم من يظهر ...) اهـ ، وانظر (المقرب ٢/٩٠) ، وقال الحسينى (ص٥٢-ش الشافية) : (فمن ترك قَلْبَ الواو ، وقال : أُسَيْوِدُ ، وجُدَيْوِل نَظَر إلى عُروض الاجتماع ؛ لأَنَّهُ إنَّما حصل بسبب ياء التصغير ، وهى غير لازمة ، ومن قلب الواو ياء ، وأدغم ياء التصغير فيها نظر إلى مجرد الاجتماع) اهـ ؛ هذا وقد نسب ابنُ دريد القلبَ والإدغام إلى تميم. (راجع الاشتقاق ص٣٠٩).

(٥) انظر ما مر قريبًا من الصفحة السابقة ، وفى الكامل ١/١٨٦ : (فى أسود : أُسَيِّد) وهو الوجه=

فإنْ كان حرفُ العِلَّة رابعًا نحو (مُعْطٍ، ودَاعٍ) فإنك تصغِّره على لفظه؛ تقول (مُعَيْطٍ، ودُوَيْعٍ) على قياس (دُرَيْهِم وجُعَيْفِر).

وكذلك تصغير مُكْرِمٍ (مُكَيْرِمٌ)، ومُخْرِجِ (مُخَيْرِجٌ)، ومُفْرَدٍ (مُفَيْرِدٌ)، ولا تحذَفُ الميم -وإنْ كانت زائدة- لأنها علامة لاسم الفاعل[1]

• • وحاصلُ هذَا البابِ:

أَنَّهُ على مثال (فُعَيْعِل)، وأن الحرف الزائد على الأربعة[2] يحذف؛ وإذا كان ثانِيًا قُلِب واوًا إنْ كان من ذوات الواو، وإنْ كان مِنْ ذوات الياء قلب ياء[3]

وإن كان ثالثًا قلب ياء على كل حال/١١٦/؛ ككتاب، وشبهه؛ وأن الواو الثالثة الساكنة تُقْلَبُ ياءً قطعا، وأن (أَسْوَد) يجوز فيه وجهان؛ وأنَّ حرف العلة إذا كان رابعًا مثل (مُعْطٍ، ودَاعٍ) صغَّرْتَه على لفظه؛ وأنَّ الميم لا تُحْذَف من أول الاسم كـ (مُكْرِم)؛ فافهم ذلك موفقًا -إنْ شاءَ اللَّهُ-تعالى-.



الجيد، لأن الياء الساكنة إذا كان بعدها واو متحركة قلبتها ياء، ومن قال فى تصغير (أسود) أُسَيْوِدُ، فهو جائز، وليس كالأول، ولا تقول فى (عجوز) إلا: (عَجَيِّز)، لأنها ساكنة) اهـ بتصرف، ثم راجع (المقتضب ٢/٢٤١، والخصائص ٣/٨٤، والمصنف ١/٣٣٦-٣٣٧).

(١) أرَى فى هذا التعليل تَعلُّقًا فى عدمِه غَنَاءٌ؛ إذْ قد مر أَنَّ الرباعى بإطلاقه يُصَغَّر على (فُعَيْعِل) دون حذف منه، وسواء أكانت الزيادةُ لمعنىً أَمْ لغير معنى.

(٢) زيادة استبق بها إلى الباب التالى، فلم يسبق له حديثه فيه فى هذا الباب، وفى (ص)، و(د) (الخمسة)، وهو سهو على ما يأتى.

(٣) كذا وقع تعبيره ههنا عامًّا، والقصد باللِّين عمومًا فى ثلاثى أو رباعى، وكلامه فى الرباعى كما لا يخفى، وفى التصريح ٢/٣٢١): (وإنْ كان ثانى المُصغَّر لينا، أَلفًا، أو ياءً منقلبًا عن لين رددتَه إلى أصله الذى انقلب عنه ...) اهـ، وانظر بعده.

البابُ التَّاسعُ والعشرُون
فى تصغير الخُماسىّ

اعلم أَنَّ الاسم الخماسى لا يخلو أن يكون كله أصولًا ، أو بزوائد :

* فإن كان أصولًا مثل (سَفَرْجَل ، وجَحْمَرِش) وأشباهه ، فإنك إذا صغّرتَه حذفتَ الحرف الأخير منه[1] ، فقلت فى تصغير سفرجل (سُفَيْرِج) ، وفى جَحْمَرش : (جُحَيْمِر) ؛ كما تقول فى تكسيره : (سَفَارِجُ ، وجَحَامِرُ)[2]

* فإن كان فى الخماسىِّ[3] زيادة من أوله نحو (مُدَحْرج ، ومُقَرْطِس) فإنك إذا صغرتَه حذفتَ الميم من أوله ؛ لأَنَّها زائدة[4] ؛ فقلتَ (دُحَيْرِجٌ) ، (وقُرَيْطِسٌ[5]) على مثال (سُفَيْرِج) ، وإِنَّما حذفوا حرفًا من الكلمة الخماسية ؛ لأَنَّ الكلمة الخماسية كثيرة الحروف ، فاستثقلوها[6] ، فحذفوا الحرف الآخر منها فى التصغير ، والتكسير ؛ لأن الحرف الآخر موضع الاستثقال ، وإِنَّما حذفوا الميم من (مُدَحْرِج) -وهى أول الكلمة دون الجيم- ؛ لأن الميم زائدة ، والزائد أولى

---

(١) إذْ كل اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعُه حرفَ مدٍّ ولين فقياسُه أَنْ يُرَدَّ إلى أَربعة أَحرف فى التصغير . (انظر الرضى ١/٢٠٥ ، والأشباه ٢/٦٧) ، وقد يحذف غير الخامس إذا كان شبيهًا بالزائد -وإن كان أصلًا- كدال (فرزدق) فهى شبيهة بالتاء ، وقد يصغر على لفظِه الخماسىِّ دون حذف ، وقد حُكِىَ هذا عن الأخفش فيقال فى تصغير (سفرجل) : (سُفَيْرِجَل) ، والأَخيران مرغوب عنهما ، (راجع الكتاب ٣/٤١٨ محقق ، ٤٤٨-٤٤٩ ، والمقتضب ٢/٢٤٧ ، والمفصل ٢٠٣ ، وش الشافية للحسينى ص٥٠) .

(٢) سيبويه (٣/٤١٧ محقق) (وإنما حملهم على هذا أَنَّهم لا يحُقِّرون ما جاوز ثلاثة إلا على زنته وحاله ، لو كسروه للجمع) اهـ.

(٣) د : (الخامس) -تحريف- .

(٤) الأسبق (٣/٤٤٦) : (حذفت الميم ، لأنها زائدة على الأربعة ، ولو لم تحذفها لم يكن التصغير على مثال (فعيعل ، ولا فعيعيل) ، وكانت أولى بالحذف ، لأنها زائدة) اهـ.

(٥) زيادة يقتضيها المقام .

(٦) فلا يُصغَّر إلا الثلاثىُّ ، والرباعىُّ ، أما الخماسى فمستكْرَه تصغيره ، كتكسيره (المفصل ٢٠٢) .

بالحذفِ من الأصلِ.

وهذا أصلٌ مستمرٌّ في المُصَغَّر الخماسيِّ أَنَّهُ يرد في التَّصغير إلى الرُّباعيِّ[١]؛ فإنْ صغَّرْتَ مثل (دِينار، وقِنْديل، ومَنْصُور)، قلت فيه (دُنَيْنِير[٢]، وقُنَيْدِيل، ومُنَيْصِير) ولم تحذف من الحروف شيئًا[٣]؛ لأنَّ حرف العلة لما[٤] وقع رابعًا ساكنًا كان النطق به سهلا؛ فلم[٥] يحذفوا منه شيئًا، بل قلبوه[٦] ياءً[٧]؛ كما يقولون في التكسير (مَنَاصِير، وقَنَادِيل، ودَنَانِير)، فيقلبون ألف (دِينار)، وواو (منصور) ياءً.

فَصْـــل

ويُصَغِّرُونَ[٨] مثل (حُبْلَى، وعَطْشَى، وسَكْرَى) -من المقصور- (حُبَيْلَى، وسُكَيْرَى، وعُطَيْشَى).

فلا تحذف الألف؛ لأنَّ الرباعي /١١٧/ خفيف[٩]

---

(١) فالضابط: أنه لا يُرْتَقَى إلى أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ أُصولٍ في التصغير، قاله الرضي (٢٠٢/١-ش الشافية)، وانظر (الصبان ١٥٨/٤).

(٢) بردِّ ثاني المصغر إلى أصله المبدل هو منه (راجع المحرر ٢٧٩/٢ -تعليق-، والأشموني ٤٧٢/٢ ط الحلبي).

(٣) في المقتضب ٢٥٧/١: (إِذَا صغرتَ اسمًا على خمسةٍ، ورابعُه أحدُ الحروف الثلاثة المصوِّتة (وهي الواو، والياء، والألف) فإنَّ جمعه وتصغيره غيرُ محذوفٍ فيهما شيٌ) اهـ، وانظر (٢/ ٢٤٢-منه، والكتاب٣/٤١٦، وش المفصل ١٢٩/٥).

(٤) د: (ما) -تصحيف-.

(٥) زدت الفاء في (فلم)

(٦) أي حرف اللين فيه.

(٧) أَيْ: إنْ لم تكنها، كما عبَّرَ الزمخشري، وانظر: (ش المفصل ١٢٩/٥، والمفصل ٢٠٤) فالمبدل الألف، والواو؛ لسكونهما عقيب الكسر، وراجع (الأَوضح ٣٢١/٢، ونقره كار ص٥٧).

(٨) ص، د (ويصغِّروا)، والصواب الرفع كما أثبت.

(٩) ش المفصل ١٢٨/٥؛ ولأنها لم تَخْرُجْ بها عن بناء التصغير، وهو (فُعَيْعِل)، إلاَّ أَنَّهم فتحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير ...؛ لأن أَلِفَ التأنيث تفتح ما قبلها ...) اهـ، وانظر (التصريح ٣٢١/٢).

فإنْ صغَّرْتَ مثل[١] (حُبَارَى ، وجُمَادَى) فلك فيه وجهان إنْ شئتَ قلتَ (حُبَيْرَى[٢]) -بحذف الألف الأولى- ، وإن شئت قلت (حُبَيِّرٌ)[٣]- بياء مشددة - ، وبِحَذْفِ[٤] ألف التأنيث.

وكذلك (جُمَيْدَى ، وجُمَيِّد) (فى تصغير جُمَادَى)[٥] ؛ لأن هذا الجنس خماسى فخفف بحذفِ حرفٍ منه[٦] ، بخلاف (مَنْصُور ، ودِينَار) فإنَّ حرف العلة ساكنٌ فيه رابعٌ خفيف ؛ فلذلك لم يحذفوه.

وإن صغرتَ مثل (قَبَعْثَرَى ، وجَحْجَبَى)[٧] فإنك تحذف الألف فى التصغير ، فتقول (قُبَيْعِثٌ ، وجُحَيْجِبٌ) ، حُذِفتْ الألفُ استثقالاً[٨] ؛ لكثرة الكلام[٩]

---

(١) أى : ما كانتْ ألف تأنيثه خامسةً تقدَّمتْها مدَّةٌ (الأوضح ٢٦٦/٢، الأشمونى ٤٧١/٢).

(٢) النوادر (ص٥٣٧).

(٣) المبرد (المقتضب ٢٤٣/٢ : (ذوات الثلاثة إذا لحِقَتْها زائدتان مستويتان ، فأنت بالخيار : أيَّهُمَا شئتَ حذفتَ) اهـ وانظر (٢٥٩/٢ ، ٢٧٦ منه ، وابن يعيش ٨٥/٥) ، وقال الرضى (٢٤٦/١ ش الشافية) : (كل واحدة من ألف التأنيث ، والألف المتوسطة متساويتان فى الإخلال ببنية التصغير ، وأيَّتَهما حذفتَ تحصُلُ البِنْية) اهـ ، واختار المبرد (٢٥٩/٢) حذف الأُولى وإبقاء الثانية ، إبقاءً على علامة التأنيث ، وهو الأقيس.

(٤) د : (وتحذف).

(٥) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط الناسخ).

(٦) وربما قالوا : (حُبَيِّرَة ، وجُمَيِّدَة) -بالتاء- عوضًا عن الألف المحذوفة ، (أرادوا ألاَّ يُفارِقَها التأنيثُ فى التحقير ، وصاروا كأنهم حقروا : (حُبَارَة) ، قاله الخليل (سيبويه ٤٨٢/٣) وانظر (المقرب ٩٥/٢ ، والمرادى ١١٦/٥ ، والأشمونى ٤٧٩/٢ ، ط الحلبى).

(٧) مما ألفه خامسةٌ ، أَو سادسةٌ ، وقبلها أربعة أُصُول أَوْ خمسة ، كانت الألف لتأنيثٍ أَوْلا : (راجع ش المفصل ١٢٩/٥ ، والكتاب ٤١٩/٣).

(٨) ولأن الألف لما كانتْ ساكنةً حقيقيةً لازمةً للكلمة صارت بمنزلة الحرف الأصلىّ ، والحرفُ الأصلىُّ إذا كان خامسًا يُحذَف ، فكذلك ما هو بمنزلته ؛ ولأن بقاءها يُخرِج البناء عن مثال (فُعَيْعِل) ، (والمرادى ١٠٤/٥ ، ونقره كار ٥٦ ش الشافية) ، وقد صاحب ألفَ التكثير فى الحذف خامسُ (قَبَعْثَرَى).

(٩) كذا ، ولعل (الحروف) أنسب.

وإن صغرت مثل (حمراء، ومَعْيُوراء)[١] فإنك لا تحذف منه شيئًا[٢]؛ تقولُ (حُمَيْراء)، و(مُعَيِّراء) -بياءين- الأولى مُشدَّدةٌ، والثانية مُسكَنَةٌ؛ لأن ألف التأنيث في الممدود[٣] قد قَوِيَتْ بالإعراب، فلا تُحذَف[٤] بخلاف المقصورة في (جَحْجَبَى، وقَبَعْثَرَى) فإنها ساكنة، والساكنُ ضعيفٌ.

وإنْ كان في الاسم زيادتان، ولإحداهما معنىً من نحو (مُقْتَدِر، ومُغْتَسِل، ومُنْطَلِق) فإنك تقول في تصغيره: (مُقَيْدِر، ومُغَيْسِل، ومُطَيْلِق)[٥]، فتحذف الحرف الزائد، وهو: التاء من: (مُقْتَدِر، ومُغْتَسِل)، والنون من (مُنْطلق) ولم تحذف الميم -وإن كانت زائدة-؛ لأنها لمعنى اسم الفاعل[٦]

ولك أَنْ تقول (مُقَيْدِير، ومُغَيْسِيل، ومُطَيْلِيق)- بياءٍ قبل الحرف الأخير- وتسمى هذه الياء ياءَ العِوَضِ[٧]؛ لأنها عوض من الحرف الذي حُذِفَ، وهو التاء والنُّون.

وكذلك كل كلمة حُذِفَ منها حرفٌ[٨] في التصغير جاز لك أَنْ تَعوِّض في[٩] آخرها ياء ساكنة، فتقول في سفرجل (سُفَيْرِج، وسُفَيْرِيجٌ)، وفي فرزدق: (فُرَيْزِد، وفُرَيْزِيد) فهذه الياء مطردة في كل ما حذف منه حرف، من أول الكلمة

---

(١) مقصورًا، وممدودًا، والقصد إلى الثاني: الحَمِيرُ، وهو اسمُ جمعٍ كالمشيوخاء، (لسان -عير).

(٢) الكتاب ٤٤١/٣، والمقتضب ٢٥٩/٢، والهمع ١٨١/٢، والعصام ص٥٧ ش الشافية.

(٣) د: (المحدود) -تصحيف-.

(٤) سقط (فلا تحذف) من (د)، وقد علل سيبويه عدم السقوط بإنها وإن كانت زائدة بمنزلة الهاء، كأنها من نفس الكلمة فصارت بمنزلة كاف (مبارك) (الكتاب ٤٤٠/٣).

(٥) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط الناسخ.

(٦) انظر (ش المفصل ١٣٠/٥، وش الشافية ٢٥٢/١-للرضي).

(٧) المقتضب ٢٤٧/٢، وفي التصريح ٣١٩/٢: (لأن ذلك لا يُخِلُّ ببنائها، بخلاف الزائد فإنه يُخِلُّ به) اهـ.

(٨) أصلي أو زائد، وقد مثل لكلٍّ، راجع (المقرب ٩١/٢، والأشموني ٤٦٥/٢).

(٩) أي (قبل) وهو أولى، قال سيبويه (٤١٧/٣): (إنْ شئتَ ألحقتَ في كل اسم منها ياء قبل آخر حروفِهِ عوضًا) اهـ، وانظر (المقتضب ٢٥٧/١، ٢٤٤/٢، وابن يعيش ١١٦/٥، ١٣١).

مثل : (دُحَيْرِيج) فى مُدَحرج ، أومن وسطها مثل (مُغَيْسِيل) فى مُغْتَسل ، أو من آخرها فى مثل (سُفَيْرِيج) فى سَفَرْجل ، ويجوز لك أن تأتى بياء العوض ، وألا تأتى بها[1]

فإن كانت الزيادتان ليس لأحداهما /١١٨/ مزية على الأخرى فى نحو قولك (حَبَنْطَى[2] ، وقَلَنْسُوَة) فإنك مخير فى حذف أيهما شئتَ ؛ فتقول فى حَبَنْطَى : (حُبَيْنِطٌ) -بحذف الألف التى فى آخر الكلمة ، وإنْ شئتَ (قلتَ)[3] (حُبَيْطِى)[4]- بحذف النون[5]- ، وتقول فى (قَلَنْسُوَة) : (قُلَيْنِسَة) -بحذف الواو ، وإثباتِ النُّون- ، وإن شئت قلت (قُلَيْسِيَةٌ)[6]-بحذف النون ، وقلب الواو ياء- .

* وما كان من[7] الأسماء سداسيًّا ، أو سباعيًّا فإنك إذا صغرتَه رددتَه إلى (فُعَيْعِل) ، فتقول فى تصغير مستخرج (مُخَيْرِج) -بحذف السين والتاء- .

---

(١) الزمخشرى (المفصل ٢٠٥) : (ويجوز التعويض وتركه فيما يحذف من هذه الزوائد ، والتعويض أن يكون على مثال (فُعَيْعِل) ، فيصار بزيادة الياء إلى (فَعَيْعِيل) اهـ.

(٢) تكافأت الزيادتان : النون بتقدمها ، والألف بكونها فى نية الحركة (المقرب ٩٧/٢).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) كتبت فى (ص ، د) : (حُبَيْطًا) بالألف ، وفيه نظر ، فبعد حذف النون ، يكسر ما بعد ياء التصغير ، فتقلب الألفُ ياءً ، فيعامل معاملة (قاضٍ) فيقال : (حُبَيْطٍ) ، و(رأيت حُبَيْطِيًا) -راجع (ابن يعيش ١٣١/٥ ، والهمع ١٨٧/٢) ، ولعل ما أثبت- وإن كان عن نسخ فيما أزعم-له وجه قياسٍ ؛ إذْ بحذف النّون صار كدعوى ، فعومل معاملته ببقاء ألفه ، وإن اختلف كُنْهُ الألفين.

(٥) كذا الخيار فى (سيبويه ٤٣٦/٣ ، والمبرد ٢٤٣/٢) ، وقد رجَّحَ العصام حذف الألف قال : (القياس يقتضى ترجيح حذف الألف من (حَبَنْطَى) من وجهين : أحدهما أنَّها بمنزلة لام (سَفَرْجَل) وثانيهما أنَّ فى إبقائها مزيدَ عمل ، وهو قلبها ياء ، وحذفها) اهـ (شرح العصام على الشافية- هـ نقره كار ص٥٨).

(٦) (الكتاب ٤٣٦/٣-نفسه ، واللسان (قلس) ، وبالتعويض- كما أفاد ابن عصفور يقال فى الوجهين : (قُلَيْنِيسة ، وقُلَيْسِيَّة) بالتشديد (المقرب ٩٤/٢).

وقد اختار العصام (الأسبق) حذف الواو ، وقال : (وكذا يقتضى (القياس) حذف واو (قَلَنْسُوَة) ؛ لقربها من الآخر ، بل ، لكونها الآخر ، واحتياجها إلىَ القلب ياء) اهـ.

(٧) د : (فى).

وتقول فى اشْهِيبَاب (شُهَيْبٌ، وشُهَيْبِيبٌ)، وتحذف جميع زوائده[١] وفى زعفران (زُعَيْفِران)، وفى عُقْرُبَان (عُقَيْرِبَان) -بإثبات الألف[٢]-

●● وحاصل هذا الباب:

أنك تحذف منه الحرف الأخير إذا كان خماسيًا، وحروفُه أصولٌ، وإن كان فيه حرف زائدٌ[٣] حذفت الزائدَ، وتركتَ الحرف الخامس؛ كما قالوا (دُحَيْرِج) فى مُدَحْرِج، فتحذف الميم الزائدة، وتترك الجيم؛ وأنَّ (دينارا)، وأمثاله تقلب ألفه ياء، وكذلك (منصُور) تقلب واوه ياء، وأن ألف التأنيث من (حُبْلَى) لا تنحذف، ومن (حُبَارى) تنحذف، وقيل لا تنحذف، ومن (قَبَعْثَرَى) تُحْذَفْ ألفه وراؤه جميعا، والممدود لا يُحْذَفُ منه شئ، ومتى اجتمع فى الاسم الخماسىِّ زائدان حذفت أحدهما، وتُثْبِتُ التى[٤] لها معنى، والمحذوفةُ التى ليست لها معنى، كـ (مُغَيْسِل) فى (مُغْتَسِل)، فإنك لا تَحْذِف الميم، لأنَّها علامة اسم الفاعل، وتَحْذِفُ التاء، وأنَّ (حَبَنْطَى، وقَلَنْسُوَة) فيهما[٥] وجهان، وأنَّ مازاد على الأربعة من[٦] الخماسىّ، والسداسىّ، والسباعىّ فإنك تردُّه إلى الرباعى والجميع مشروحٌ فى الباب.

---

(١) ذلك متحقق فى حروف الزيادة، أما زيادة التضعيف فهى باقية، وذلك فى (شهيبب)، وفى (شهيبيب) الياء بدل من الألف، فلم يحذف جميع الزوائد إذن إلا إذا اعتبرناها ياء التعويض، ولم يذكر سيبويه فيه إلا الثانى، قال: (كأنك حقرت: (شِهْبَاب) اهـ (٣/٤٣٥)، وانظر الرضى (١/٢٦١ ش الشافية).

(٢) إذْ هى زيادة مقدرة الانفصال عن البِنْية، والتَّصغيرُ واردٌ على ما قبل هذه الزيادة (انظر التصريح ٢/٣٢٠)، و(الكتاب ٣/٤٢٤).

هذا وجاء بعده فى (د)، وحاشية (ص): (وقد جاء من التصغير شيء على غير قياس، قالوا فى إنسان: (أُنَيْسِيَان)، وفى مغرب: (مُغَيْرِبَان)، وفى عشىّ (عُشَيَّان)، وفى ليلة: (لُيَيْلِيَة)، وكان القياس: (أُنَيْسان، ومُغَيْرب، وعُشَيٌّ، ولُيَيْلة)، هذا الذى ذكره ابن الخباز فى شرح الدرة الألفية) اهـ.

وانظر فيه (الكتاب ٣/٤٨٤، والمخصص ١٤/١١٢، والاشتقاق ٢٦٥، والإنصاف ص ٨١٢، والرضى ١/٢٧٤، وما بعدها).

(٣) ص، د: (حروف زوائد ... الزوائد)، والصواب ما أثبت.

(٤) كذا بالتأنيث فيه، وفيما بعده، والمناسب التذكير كما فيما قبله، وإنْ صلحا على الاعتبارين.

(٥) ص، د: (فيها)، والمناسب ما أثبت. (٦) د: (فى).

الباب الثلاثون

فى تصغير الظروف

اعلم أن الظرف ظرفان ظرفُ زمانٍ، وطرفُ مكانٍ، وكلاهُمَا[١] مذكَّرٌ لا يجوز تأنيثه؛ لأنَّ ظروف المكان المراد بها المكان والموضع، والمكانُ مذكَّرٌ /١١٩/، وظروف الزمان المراد بها: الحين، والدهر، والوقت، واليوم (وهى مذكرة)[٢]

ولا يؤنَّثُ من الظروف إلا (قُدَّامُ- ووراءُ)[٣]، والدليلُ على أنَّهما مؤنثان: ظهورُ علامة التأنيث فى التَّصْغير إذَا صغَّرْتَهما؛ تقول (قُدَيْدِيَمة، ووُرَيِّئَة)[٤]

---

(١) إن أراد بهذا التعميم ما مثل به فهو متَّجِه، وإلا فلا وجه لعمومه، والمقرر هو تذكير ظرف المكان إلاّ ما استثنى، وقد وقع السيوطى فى هذا الإطلاق؛ قال (الهمع ٢١١/١): (الظروف كلها مذكرة إلا ما شذ...) اهـ، وخصص الزجاجيّ كالمقتضَى؛ فقال (الجمل ٢٥١): (الأماكن مذكرة كلها، فتصغيرها بغير هاء إلا ...) اهـ، ونحوه بتخصيصه بالأماكن سلك الفراء (المذكر والمؤنث ص١٠٩) وهو الوجه.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) (الكتاب ٢٦٧/٣، ٢٦٨، والجمل، والهمع (السابقان)، و(ما ينصرف ص٧٠) عليهما فقط وزاد كثيرون عليهما (أمَامَ)؛ قال الفراء (١٠٩): (أَمَامَ تحقيرها: أُمَيِّمٌ، وأُمَيِّمَة) اهـ.
وفى الشجرية (١٥٥/٢): (جلست أُمَيِّمَة زيدٍ) اهـ، وانظرها فى (أسرار العربية ص٢٦٢، والأوضح ٣٣٠/٢، والتصريح ٣٢٤/١)، وأنكرها الرضى؛ قال (ش الشافية ٢٤٣/١): (حكى أبو تمام: (أُمَيِّمَة) فى أَمَام، وقال: ليس بثبت) اهـ.
قلت وعلى ما ذهب إليه أبو الحسن والمبرد فى (هَيْهَات) من كونها ظرفا بمعنى: (فى البعد)، لم ينون؛ لأنَّه معرفة مؤنثة ينبغِى أَنْ يُضاف إليها، أَوْ إليهما، (انظر نوادر أبى زيد ٢٢٣، والمقتضب ١٨٢/٣).

(٤) المبرد (المذكر والمؤنث ص١٦): (العرب تقول فى تصغير (قُدَّام، ووراء) (قُدَيْدِيَمة، ووريِّئة) ولم يكن حق هذا وإن كان مؤنَّثًا أَنْ تدخله الهاء؛ لأنَّها لا تدخل فيما جاوز الثلاثة، ولكن لما كانت الظروفُ بابُها التذكيرُ، وكانت هاتان مؤنَّثتين، اضطر إلى إبانة ذلك فيهما) اهـ بتصويب، وانظر (الأسرار ٢٦٣، وابن يعيش ١٢٨/٥، والمصباح ٤٩٤).
هذا وقد وقع فى (ص، د): (وُرَيَّة)، وهو على من قال: إنَّ لام (وراء) واو أو ياء؛ ككساء، =

واعلم أن الظروف لا يُصَغَّر منها إلَّا ما كان مُعْرَبا ؛ تقول فى (ليلة) (لُيَيْلَة)، وفى حين (حُيَيْن)، وفى الشهر (شُهَيْر)، وفى الدَّهر (دُهَيْر).

وكذلك ظروف المكان، تقول فيها (خُلَيْف، وتُحَيْتٌ، وفُوَيْقٌ).

وما كان من الظروف غيرَ متمكِّن فلا يجوزُ تصغيرُه[1] ؛ لأنَّه مبنيٌّ ؛ من نحو (إذَا) و(إذْ)، و(مَتَى)، و(أيْنَ)، و(أيَّانَ) ؛ لأنها قد استوغلتْ فى شبه الحروف، فلا يجوز تصغيرها[2]

ولأنَّ تصغيرها لا يُظْهِر فيها فائدةً ؛ لأَنَّ معنى التَّصغير التحقيرُ، ولا يظهر التَّحقيرُ فى الأسماءِ غيرِ المتمكنة[3]

وكذلك (مُذْ)، و(مُنْذُ)[4]، و(مَنْ)، و(مَا)، و(كَيْفَ)، كل هذه لا يجوز تصغيرها ؛ لعدم تمكُّنها، وكذلك (لَدَى)، و(عِنْدَ)، لا يجوز تصغيرهما ؛ لأن (لدى، وعند) معناهما القُرْبُ، والتَّصْغِير معناه القُرْبُ، فلا يُظْهِر تصغيرهما فيهما فائدةً زائدةً على معناهما[5]

ورداء، ومن : (وَرَّيْتُ بكذا) فتصغيره : (وُرَيَّة)، بحذف الياء الثالثة، كما فى (سُمَيَّة) -تصغير سماء- (الرضى ١/٢٤٤).

(١) الجمل (١٥١).

(٢) ش الشافية (نقره كار ص٦٢).

(٣) لعله يقصد أن التصغير وصف، ولما كانت هذه الأسماء لا توصف حالًا، ولا مآلا بعد التصغير، فلا فائدة فى تصغيرها -إذن-.

(٤) امتناع تصغيرهما مقصورٌ على حال حرفيتهما، أمَّا فى حال الاسمية، فـ(مُذْ) يصغر على (مُنَيْذ) بردِّ المحذوف، ولا يصغر (مُنْذُ)، لتوغله فى معنى الحرفية، وللاستغناء بتصغير (مُذْ) عن تصغيره، ولم يُعْكَس ؛ لأنَّ (مُذْ) بتصرفها بحذف النون فى الاسمية أدْخَلُ، أفاده الحسينى (٥٢، ٦٢ ش الشافية)، قال العصام (نفس الصفحة) : (ولا يخفى أنَّ جعل (مُنَيْذ) تصغير (مُذْ) دون (مُنْذُ) تحكم، ويمكن الدفع بأن الكلام فى (مُذْ) علما) اهـ.

(٥) سيبويه (٣/٤٨٠-٤٨١)، وفى المُخصَّص ٥٨/١٤ : (قال النحويون ولا تُحَقَّر ؛ لأنها نهاية القُرْبُ)، وفى (١٤/١١٠-منه) : (لأن تصغيرها -لو صُغِّرت- إنما هو تقريب ... وهى فى غاية التقريب) اهـ، وانظر (المقتضب ٢/٢٧٠)

وكذلك (غَدٌ)[١] ، و(البارحةُ)[٢] ، و(أَوَّلُ من أَمْسِ)[٣] ، لا يجوز تصغير هذه الأسماء -وإن كانت معربة- حملا على (أَمْسِ) ؛ من حيث إنَّ (غدا) نقيض (أَمْس) وقريبةٌ من (أمس) ، و(أَوَّلُ من أَمْسِ) يجرى مجرى (أَمْسِ) ، وإنما لم[٤] يُصَغَّرْ (أمس) ؛ لأنه مبنيٌّ على الكسر غيرُ متمكِّن[٥] ، وسيُذْكَرُ فى (المبنيَّات)[٦] ، ولم يُصَغَّرْ من المبنيَّات إلا الأسماء المبهمات ، والأسماء الموصولات[٧]

وأما المُضْمَراتُ فلا يُصغَّرُ منها شئ ؛ لأنَّ التَّصغير إِنَّمَا يكون فى المتمكِّنةِ ، والمُضْمَرَات ليس فيها شيء متمكِّنٌ ؛ لقوة شبهها بالحروف[٨] ، والتَّصغيرُ لا يكون إلا في المتمكنات ، ولا يكون فى الأفعال ، ولا فى الحروف[٩] ، ولا فى ما توغل فى

---

(١) لأنه لم يوجد بعد فيستحق التصغير (ابن سيدة ١٤/١١٠).

(٢) (ذاته).

(٣) الكتاب ٣/٤٨٠ ، والمقرب ٢/٨٢.

(٤) سقط من و(د).

(٥) لا مانع من هذه العلة ، وقال سيبويه (الكتاب ٣/٤٧٩) : (وأما أمس ، وغدا فلا يُحقَّران ؛ لأنهما ليس اسمين لليومين بمنزلة (زَيْد) ، و(عَمْرو) ، وإنما هما لليوم الذى قبل يومك ، واليوم الذى بعد يومك ... وكذلك (أول من أمس) اهـ.
وقال الرضى ١/٢٩٣ : (لأنَّ الغرض الأهم منهما : كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل ، والآخر بعد يومك ، وهما من هذه الجهة لا يقبلان التحقير) اهـ

(٦) المحرر ٤/١٥٨ ، ١٦٣

(٧) ينبغى الاحتراز من المركب المزجى كبعلبك -فى لغة من بنى- والمنادى المبنى فإنهما يصغران ، انظر (الهمع ٢/١٩١).

(٨) مع قلة تصرفها ؛ لأنها لا تقع صفاتٍ ولا موصوفاتٍ (الحسينى ص٦٢) ، وفى سيبويه (٣/٤٧٨) : (علامات الإضمار لا يُحَقَّرْنْ ؛ من قِبَل أَنَّها لا تقوى قوة المظهرة ، ولا تَمَكَّنُ تمكُّنَها فصارت بمنزلة (لا) ، و(لو) ، وأشباههما) اهـ ، وقال ابن سيده (المخصص ١٤/١٠٩) (... من جهتين : إحداهما أَنَّ الإضمار يجرى مجرى الحروف ، ولا تُحقَّرُ الحروف ، والأُخرى : أنَّ أكثر الضمائر على حرف أو حرفين ...) اهـ.

(٩) (إنما لم تحقر الأفعال ؛ لأن التحقير فى معنى الوصف ، ألا ترى أن قولك : (هذا رُجَيْل) معناه رجلٌ صغير ، والأفعالُ لا توصف ، فلذلك لم يجزْ تحقيرُها ، وإِنَّما لم توصف ؛ لأنَّ الصفة ذِكْرُ حال الموصوف ، والأفعالُ لا أحوال لها ، وكذلك الحروف ، فلذلك لم يوصفا ، ولم يُصَغَّرا ، ولذلك=

شبه الحروف، كالمضمرات وأسماء الشرط، وأسماء /١٢٠/ الاستفهام، و(الآنَ)، و(كَذَا)، و(كَيْتَ)، فافهم ذلك موفقًا -إنْ شاء الله-تعالى-.

• • وحاصلُ هذَا البابِ:

أَنَّ تصغير الظروف كتصغير سائر الأسماء؛ وأَنَّ (قُدَيْديمَة) و(وُرَيِّئَة)[1] مؤنثان، ولا يُصَغَّرُ من الظروف، ومن سائر الأسماء إِلَّا المُعْرَبُ، وأما المَبْنِيُّ فلا يُصَغَّرُ، فافهم ذلك.



أيضًا لم تصغر الأسماء المبنية)، قاله ابن جنى (المصنف ٣٢١/١)، وانظر (المرادى ٩١/٥-٩٢، والهمع ١٩١/٢، والمفتاح ٢٧).

(١) انظر ما سبق فى (٢/ ٣٠٠) (ح٤).

البابُ الحادِى والثّلاثُون

فى تصغير المُبْهمَات والمَوْصولات

اعلم أَنَّ هذه(١) الأسماء لما كانت مبنية غير متمكنة خالفوا بتصغيرها تصغير سائر(٢) الأسماء، فقالوا فى (ذا) (ذَيَّا)، وفى (تا) (تَيَّا) -بفتح أولهما-، ومن شرط(٣) المُصَغَّر أن يُضَمَّ أوله، فخالفُوا بهذا(٤)، وفتحوا أوله؛ لأنَّهُ مبنى غير معرب فجعلوا فتح أوله فرقًا بينه، وبين المعرف فى التصغير، وألحقوا ألفًا(٥) فى آخر هذه الأسماء- إذا صغرت- (عوضا)(٦) من ضم أولها، وقلبوا ألف (ذا)، و(تا): ياءً، وأدغموها في ياء التصغير، فقالوا فى ذا (ذَيَّا)(٧) وفى تا (تَيَّا) -

---

(١) الكتاب ٣/٤٨٧، والمقتضب ٢/٢٨٦ -وما بعدها، والملاحظ أَنَّ المصنف جعل الموصولات قسيم المُبْهَمات لاقسما منها كما هو المتعارف، انظر مثلًا (المفصل ١٩٧، والفصول ٢٣٠-٢٣١، ودرة الغواص ١٢-١٣).

(٢) الأشمونى ٣/٤٧٩-ط الحلبى.

(٣) د: (شروط).

(٤) الباء بمعنى (فى)، وهو من مفرداته -كما سبق-.

(٥) د: (الفاء) -تحريف-.

(٦) تتمة من المصادر، وهى مفهومة من كلامه على ما يأتى قريبًا.

(٧) كلامه على أَنَّ (ذا) ثنائى وقد قيل به؛ قال المرادى (١/١٨٨-التوضيح) (ذهب قوم منهم السِّيرافى إلى أن (ذا) ثنائية الوضع، فالألف على هذا أَصلٌ كألف (ما)، وليست منقلبة عن شئ) اهـ وانظر (٥/١١٨ منه)، وفى الهمع ١/٧٥، -عن أبى حيان-: (لو ذهب ذاهب إلى أَنَّ (ذا) ثنائىُّ الوضع؛ نحو (ما)، وأنَّ الألف أصل بنفسها ... لكان مذهبا سهلا قليل الدعوى) اهـ والكوفيُّون على أَنَّ الاسم هو الذال وحدها والألف زائدة لتكثير الكلمة؛ قال الفراء (وُجِدَتْ الألف من هذا دِعامة، وليست بلام فعل) اهـ (المعانى ٢/١٨٤، والإنصاف م٩٥، والتبيان ص١٤).
والبصريون على أَنَّه ثلاثى، وأصله (ذَيَيٌ، أَوْ ذَوَيٌ)، والأصل فى المصغر منه (ذَيَيْيَا) بثلاث ياءات الأولى المنقلبة عن ألف (ذا)، والثانية (ياءُ التصغير)، والثالثة ياءُ بناء الاسم على ثلاثة -كما يرى ابن يعيش-، ولام الكلمة كما يرى غيره، فحُذِفتْ الأولَى؛ لتوالى الأمثال، دون الثانية؛ لأنها للتصغير، ودون الثالثة؛ لعدم وقُوع ياء التصغير طرفا؛ ولأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وياءُ التصغير لا تفتَحُ، فتعيَّن حذف الأولى. وانظر الجزء الأول (ص١٧٨).

بتشديد الياء- والحرف المشدّد بحرفين أحدهما الياء التى انقلبت عن ألف (ذا)، والآخر[١] ياء التَّصغير، والألف الأخيرة هى ألف العوض عن الضَّمة التى كانت تجب فى أوله بحق التصغير، قال الشاعر[٢]

(٨) أَلَا قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ مَرَّتِهَا: اسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا[٣] مُتَيَّمِ[٤]

(و)[٥] تقول فى تصغير (هذان) (هَذَيَّانِ)، وفى (هاتان): (هاتَيَّانِ) وفى (أُولَى): (أُولَيَّا)[٦]، وفى (أولاءِ) (أُولَيَّاءُ)[٧]

ولا يُصَغَّرُ (ذِهِ) و(ذِيكَ)، و(تِهِ)، و(تِيكَ)، و(تِى)، ولا يُصَغَّر من هذه شئٌ، بل اكتفوا عن ذلك بتصغير (تَا)[٨]

كذا وجَّهوه، انظر (ابن يعيش ٥/١٣٩، والمقرب ٢/١٠٣، والتصريح ٢/٣٢٥، والأشباه ١/٢١، والتوضيح ٥/١١٨) وغيرها وأَرَى ما رآه المصنف، ولا داعى لهذه الافتراضات، والتقديرات التى لا تستقر، وللوقوف على تفنيد ذلك موقع آخر، التمسه فى القسم الأول.

(١) ص، د: (الأخرى)، والمثبت المناسب

(٢) الأعشى، من قصيدة يهجو فيها (عُمَيْرَ بن عبد الله بن المنذر بن عبدان) والشاهد مطلعها وبعده

عَلَى قِيلِهَا يَومَ الْتَقَيْنَا، ومَنْ يَكُنْ عَلَى مَنْطِقِ الوَاشِينَ يَصْرِمْ، وَيُصْرَمِ

(الديوان ص١٨٠، والجمل ٢٥٢، وشواهد الكشاف ص٥١٩)، وروايته (نُبْهَتِهَا) بدل (مَرَّتِهَا).

(٣) د: (إليه) -تحريف-.

(٤) من الطويل، والمرَّة: واحدة المِرَار، والمتيَّم: من استعبده الحب، والنُّبْهَة على الرواية الأخرى الانتباه والقيام من النَّوم.

والشاهد: قوله (تيا) تصغير (تا) الإشارية، وقد مر ما فيه.

(٥) بياض فى (ص) مساحة كلمة، وفى (د) (تقول)، ولعل ما أثبت مقبول.

(٦) الكتاب ٣/٤٨٨، وش الشافية ١/٢٨٧، وفى الغرة ص١٨٥ (من قصر (أُولَى) قال: (أُوَلَيَّا) ••• ومن مده قال: (أولَيَّاء) اهـ وراجع (المقرب ٢/١٠٤، والأوضح ٢/٣٣١).

(٧) ص، د: (اللات، أُولَيَّات)، وهو -تصحيف، أَوْ سهو إلى الموصول، وليس كلامه فيه، والمثبت من المصادر -على ما مر-.

(٨) المبرد (المقتضب ٢/٢٨٧): (فإن حقَّرْتَ (ذِهِ)، أو (ذِى)، قلت (تَيَّا)، وإنما منعك أن تقول (ذَيَّا) كراهة التباس المذكر بالمؤنث) اهـ وانظر (الكامل ٢/٩٤، والمرتجل ٣٠١، ودرة الغواص ص٩٣).

فصــل

فى تصغير الموصـولات

تقول فى (الَّذِى): (الَّلذَيَّا)، وفى الَّتِى (الَّلتَيَّا)[١]، وفى (أُولَى) (أُوَلَيَّا)[٢]

وفى (الَّلاتِى) (الَّلتَيَّاتُ)[٣]، وفى (الذِينَ) (الَّلذَيُّون)، وفى اللتِينَ[٤] (الَّلتَيُّونَ) -بضم الياء عند سيبويه[٥]؛ وقال الأخفش (الَّلذَيَّوْنَ، والَّلتَيَّوْنَ) -بفتح الياء[٦]- وأصل الذى، والتى (لَذِى، ولَتِى)- بغير ألف، ولام- مثل (عَمٍ،

---

(١) بإبقاء الأوّل على حركته، وإلحاق ياء التصغير ثالثةً، وإدغامها فى ياء الَّذى، والَّتى، وزيادة الألف فى الآخر، راجع (المقرب ١٠٥/٢).

(٢) ص، د: (أولات، أوليات) -وهو تصحيف- فليس (أولات) موصولًا وصححت بما أرجو صوابه.

(٣) ص، د (أُليَات) - وهو تصحيف مَا أثبت-؛ قال المبرد (المقتضب ٢٨٩/٢) (لو حقرت (الَّلاتى) لقلت فى قول سيبويه: (الَّلتَيَّاتُ). تصغِّر التى، وتجمعها كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذى يحقر واحده، وكان الأخفش يقول (الَّلوَيَّا)؛ لأنه ليس جمع (التى) على لفظها، وإنما هو اسم جمع) اهـ، وانظر (الكتاب ٤٨٩/٣، وشرح المفصل ١٤١/٥، والمخصص ١٤/ ١٠٥)، وقد حكى ابن مالك فيه (الَّلوَيْتَا) (التسهيل ٢٨٨).

(٤) لَعلَّه قياس فيما سُمِّىَ به من مذكَّر بـ (التى)، وجمعه، وقد مَثَّل به ابن عصفور فى (المقرب ٢/ ١٠٥)، قال: (... الَّلذيِّين، والَّلتَيِّن، نصبا، وجرا) اهـ.

(٥) الكتاب ٤٨٨/٣.

(٦) وكاشِفُ المذهبين أن سيبويه يحذف الألف المزيدة فى تصغير المفرد (الَّلذَيَّا)، ولا يقدرها، والأخفش يحذفها؛ لالتقاء الساكنين: هى، وعلامة الجمع، ويقدرها، فسيبويه يضمُّ الياء قبل الواو، ويكسرها قبل الياء، فهو يحذف ألف العوض نِسيًا، ويعامل ما قبلها معاملة جمع الصحيح، والأخفش لا يحذف ألف العوض نِسيا، بل يعتدُّ بها، فصار الاسم عنده كالمقصور، فى فتح ما قبل الواو، والياء، كما فى (الأعلَوْنَ، والأَعْلَيْنَ).

انظر السِّيرافى (هـ الكتاب ٤٨٨/٣-٤٨٩)، والمقتضب ٢٨٩/٢، والرضى ٢٨٨/١، والمخصص ١٠٥/١٤، والعصام، ونقره كار ص٦٢).

وشَجٍ(١)) ودخلت عليهما(٢) لامُ التَّعريف، فصارا(٣) (الَّذِى، والَّتِى) ثم لزمتا(٤) /١٢١/ مكانًا(٥) واحدًا، وصارتا لا تنفصلان عن هذا الاسم كما تنفصلان عن سائر الأسماء(٦)، إذَا قُلْتَ: رجل، والرجل، فهذا ما جاء فى التصغير.

• • **وحاصلُ هذَا البابِ:**

أَنَّ تصغيرها مخالفٌ لتصغير الأسماء، فيُفتَحُ أَوَّلُها، وتُلْحَقُ ألفٌ فى آخرها؛ كقولهم (ذَيَّا)، و(تَيَّا) وكذلك الموصولات؛ كاللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا.



(١) وهذا مذهب البصريين، قال الزجاج (معانى القرآن ١/٣٤): (أصل الذى: (لَذِ) على وزن (عم). فاعلم، كذلك قال الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجميع من يوثق بعلمه) اهـ وقال الكوفيون: (الأصل فى الذى (الذَّالُ) وحدها، وما عداها زائدٌ؛ لسقوط الياء فى التثنية والجمع، وقالوا فى إحدى لغاتها: (اللَّذْ) -بسكون الذال-، ورُدَّ بعدم وجود اسم غير ضمير متصل على حرف واحد. وراجع: (شرح المفصل ٣/١٤٠، اللسان (ذا)، والإنصاف م ٩٥، والرضى ٢/٣٩-ش الكافية). ولعل ما يذهب إليه الكوفيون أقرب، بنقله من الإشارة إلى الحاضر إلى الإشارة إلى الغائب، فاحتاج إلى ما يوضحه، فوضح بالصلة، ومن آثار هذا الأصل استعمال (ذا) موصولة مع (من، وما).

ويقرب ذلك اتحاد صورة الإشارة مع الموصولات تقريبًا مفردةً، ومثنّاة، فكأنها هى، وقد زيد عليها الألف واللام.

(٢) ص، د (عليها)، والمناسب المثبت.

(٣) ص، د: (صار) -بالإفراد -تصحيف-.

(٤) ص: (لزمًا)، والموافق ما دونتُه، فكلامه عن الألف واللام.

(٥) يقصد: استعمالًا

(٦) لا يفهم مذهبه فى وظيفة الألف، واللام هل هما للتعرف، أو أنَّهما مرادان لفظًا لا معنى؟ قيل بكل، فهما لازمتان لا تنفصلان، والتعريف بالصلة، وقيل التعريف بهما، وسيأتى مزيد إيضاح فى (١٧٨/٧-من المحرر)، وانظر القسم الأول من هذا البحث.

البابُ الثَّانى والثَّلاثُون
فى تصغير الجمع[١]

اعلم أن الجمع جمعان : جمْعُ قِلَّة ، وجمعُ كثرة ، فجمع القلة يختص بما دون العشرة ، وجمع الكثرة ما عدا ذلك.

واعلم أن جمع القلة أربعة أوزان أولها (أَفْعَال) كـ (أَجْمَال ، وأَحْمَال ، وأَعْدَال).

والثانى (أَفْعُلُ) -بضم العين- كـ (أَفْلُس ، وأَرْغُف ، وأَثْوُب ، وأَدْؤُر).

الثالث (أَفْعِلَةٌ) -بكسر العين- كـ (أَرْغِفَة ، وأَزْمِنَة).

الرابع (فِعْلَة) -بكسر الفاء- كـ (غِلْمَة ، وفِتْيَة ، وصِبْيَة).

اعلم أنك إذا صغرتَ جمعا على أحد هذه الأوزان صغَّرتَه على لفظه ، ولم تغيِّره[٢] ، فتضمُّ أوله ، وتفتح ثانيه ، وتُلْحِق ياء التصغير ثالثةً ساكنةً ؛ كما فى سائر الأسماء ؛ فتقول[٣] فى أجمال (أُجَيْمَالٌ) ، وفى أَفْلُس (أُفَيْلِسٌ) ، وفى أرغفة (أُرَيْغِفَةٌ) وفى غِلْمة (غُلَيْمَةٌ)[٤]

هذا تصغير جمع القلة على لفظه ؛ كما تُصَغَّرُ الآحادُ على لفظها[٥]



---

(١) الكتاب ٤٨٩/٣ - وما بعدها ، والمقتضب ٢٧٨/٢ ، والرضى ٦٥/١ش الشافية.

(٢) القصد (لا تجاوزه إلى غيره) - كما قال سيبويه (٤٨٩/٣) ، وقال الزمخشرى (٢٠٥-المفصل) : (جمع القلة يُحَقَّرُ على بنائه) اهـ ، وانظر (الهمع ١٨٩/٢).

(٣) ص ، د : (فقلت) ، والمناسب لكلامه ما أثبته.

(٤) وهو القياس ، وربما قالوا (أُغَيْلِمة) على غير مُكبرِّه ، كأنهم صغروا (أَغْلِمةً) وإن لم يقولوه ؛ قال الأشمونى ٤٦٦/٢ ط الحلبى : (أُغَيْلِمةٌ .. ما استغنى فيها بتصغير مُهمَلٍ عن تصعير مُسْتَعْمَل) اهـ ، فأُغَيْلِمة شاذ فى (غِلْمة) ، وانظر (اللسان -غلم- والمخصص ١١٣/١٤ ، والمقرب ١٠٣/٢).

(٥) انظر السيرافى على الكتاب (٤٩٠/٣) ، وابن يعيش ١٣٢/٥ ، والرضى ٢٦٧/١ ش الشافية.

فصـــل

وإذا صغرتَ الجمع المسلَّم[١] صغرتَه -أيضًا- على لفظه[٢]، تقول فى (الزيدين، والعمرين، والبكرين) (الزُّيَيْدون، والعُمَيْرُون، والبُكَيْرُون)، فتصغِّر الواحد على لفظه، كأنك صغرتَ (زيدًا، وعمرًا، وبكرًا) ثم زدت عليه واوًا ونونًا -فى الرفع، وياء، ونونًا فى النصب والجر.

وكذلك تصغيرُ الجمع المُؤنَّث السالم؛ تقول فى (الزَّينَبات): (الزُّيَيْنِبات) وفى (الهندات): (الهُنَيْدَات).

فهذا[٣] قياسُ الجمع المُسَلَّم: أنك تُصَغِّر واحده، ثم تزيد عليه علامة الجمع[٤] -كما قدَّمنا فى الأمثلة-.

فصـــل

فإن كانَ الجمعُ مكثَّرا[٥]، فلا يخلو أن يكون جمعًا لمن[٦] يعقل، أو جمعًا لما لا يعقل؛ مثال الجمع الذى يعقل /١٢٢/ (رِجالٌ، ونسِاء، وغِلْمان، وظِرَاف، وشُجْعَان)؛ فإذا صغَّرْتَ مثل هذا رددتَه إلى واحده[٧]، وصغرته، وزدت عليه (مع

---

(١) ورد هذا الاستعمال (المسلم) فى تعبير السهيلى (الروض الأنف ٣/٢٢٢).

(٢) فيه تسمح، والقصد تصغير واحده كما يأتى له؛ إذْ لو اعتبرت عبارته لكان تصغير (زيدون) على (زُيَيْدِين) على مثال: (عُصَيْفِير)، ولا قائل به.

(٣) ص، د (وهذا) بالواو، والأنسب الفاء تفريعا.

(٤) شرح المفصل ٥/١٣٢

(٥) ص، د (مكسرا) -بالسين- وهو تصحيف غير مناسب؛ إذْ يشمل القلة، والكثرة، وكلامه فى الكثرة ليس غيرُ.

(٦) ص، د (لما) - سهو.

(٧) إنما لم يُصَغَّرْ على لفظه؛ لما يؤدِّيه التَّصغير إلى التناقُضِ بين معنى الكثرة فى الجمع، والتقليل فى التحقير؛ قال ابن جنى (المنصف ٢/٨٥): (تحقير الجموع إنما يراد به تقليل أعدادها، ومحال أن يجتمع فى الكلمة الواحدة معنيان يتنافيان ... ويمتنع أن يكون الشئ الواحد قليلًا كثيرًا فى حالة واحدة ...) اهـ، وانظر (مفتاح العلوم ص٢٧، والهمع ٢/١٩٠).

المذكر)[١] واوا ونونا -فى الرفع- وياء ونون -فى النصب والجر[٢]، (وألفًا وتاء فى المؤنث).

فإذا أردتَ تصغير (رِجَال) رددتَه إلى لفظ (رَجُلٍ) ثم صغرتَه على (رُجَيْلٌ) ثم زِدْ عليه واوا نونا -فى الرفع- ؛ فتقول (رُجَيْلُون)، وياء ونونا فى النصب والجر، فتقول: (رُجَيْلِينَ)[٣]

وتقول فى نساء (نُسَيَّاتٌ)، وفى غِلْمان[٤] (غُلَيِّمُون) -على قياس ما قلناه فى (رِجَال)، وتقول فى (ظِرَاف): (ظُرَيِّفُونَ) - (للمذكر)، و(ظُرَيِّفَاتٌ) - للمؤنث، كأنَّكَ صغرت ظَرِيفًا، وظَرِيفة، ثم زدتَ عليه واوا ونونا -فى الجمع المذكر- وألفًا وتاء[٥]- فى المؤنث-، وكذلك: (شُجَيِّعُون) فى تصغير (شُجْعَان) ترده إلى (شُجَاع) ثم تُصغِّره، ثم تزيد عليه واوا ونونا.

ولك فيه وجه آخر أَنْ تردَّه إلى جمع قلته -إنْ كانَ له جمْعُ قِلة[٦]- ؛ فتقول فى (غِلمان): (غُلَيْمَةٌ) رددته إلى (غِلْمَة) ثم صغرتَه[٧]، ثم تقول فى (نِسَاءٍ) (نُسَيَّةٌ)، رددته إلى (نِسْوَةٍ)[٨]، ثم تقول فى (شجعان) -لما لم يكن له جمع قلة-

---

(١) زدته تحديدا، وهو من مفهوم كلامه.

(٢) أى سواء أكان مفرده مما يجمع أم لا (١٩٠/٢ -همع).

(٣) فُيجْمَع الجمعَ السالم ؛ لأنه حينئذ فى معنى الصفة، وإن كان قبل التصغير لا يُجْمَعه (الصبان ٤/ ١٧٥).

(٤) ص، د: (غلام) -وهو سهو عما أثبت-.

(٥) د (ياء -بالتحتية- (تحريف).

(٦) السيوطى (١٩٠/٢): (الأمران جائزان فيما له جمع قلة) اهـ، وانظر (المقرب ٢/ ٨٤، والرضى ٢٦٦/١ ش الشافية).

(٧) به محو فى (ص)، والمثبت من (د).

(٨) سيبويه (٣٧٩/٣): (نساء ... جماع (نِسْوة)، وليس (نِسْوَةٌ) بجمع كُسِّرَ له واحد) اهـ، أى أن (نِسْوة) اسم جمع، وأسماء الجموع تصغر على لفظها كجموع القلة، قال المبرد (المقتضب ٢/ ٢٩١) (تقول: (نُسَيَّةٌ)، لأن (نِسْوة) من (امرأة) بمنزلة (نَفَرٍ) من رجل) اهـ، وانظر (الهمع ٢/ ١٨٩)، وزعم ثعلب أن النسوة عدد قليل، والنساء عدد كثير، (انظر ليس لابن خالويه ص٢٣٢).

(شُجَيِّعُونَ) لاغير ، رددته إلى لفظ (شُجَاع) ، وصغرتَ شُجاعا ، وزدتَ عليه واوا ونونا ، أو ياء ونونا .

ومثال تصغير الجمع الذى لا يعقل كقولك : (مَساجِدُ ، ودَرَاهِمُ ، ودَنَانِيرُ ، وكُتُبٌ ، وبُيُوتٌ) .

اعلم أنك إذا صغرت شيئًا من هذا فإنك تردُّه إلى واحده ، ثم تصغره وتزيد عليه ألفًا وتاء ، فيكون على صورة جمع المؤنث السالم ؛ فتقول : (مُسَيْجِدَاتٌ) ، و(دُرَيْهِمَاتٌ)(١) ، و(دُنَيْنِيرات) ، و(كُتَيِّبات) و(بُيَيْتَات) ، فرددتَه إلى (مَسْجد ، ودِرهم ، ودِينار ، وكِتَاب ، وبيت) ثم صغَّرتَه على لفظه ، ثم زدت عليه ألفًا وتاء ؛ ألَا ترى أن (بُيَيْتَات) إذا ردَدْتَه إلى واحده كان (بَيْتٌ) فإذا صغرته كان (بُيَيْتٌ) ، ثم تزيد عليه ألفًا وتاء ، فتقول : (بُيَيْتَات) .

فصـــل

فى تصغير أسماء نادرة

قالوا فى تصغير (إبراهيم) (بُرَيْهِيمٌ ، وبُرَيْهِمٌ ، وأُبَيْرِهُ ، وبُرَيْهٌ) ، هذه أربعة أوجه تجوز جميعها فى تصغير /١٢٣/ إبراهيمَ ، وكذلك (إِسْماعيل) تقول فى تصغيره (سُمَيْعِيلٌ ، وسُمَيْعِلٌ ، وأُسَيْمِعُ ، وسُمَيْعٌ)(٢)

---

(١) ابن جنى (المنصف ١/٨٦) (تقول فى تحقير (دراهم) دُرَيْهِماتٌ ؛ لأنه لا جمع قلة لدرهم) اهـ ، وقال ابن الشجرى (الأمالى ٢/٢١) : (جموع الكثرة لا تُحَقَّر على ألفاظها ، ولكن تُحقَّرُ آحادها ، ثم يُجْمَع الواحد بالألف والتاء ؛ كقولك فى تحقير دراهم : دُرَيْهمات) اهـ ، وانظر (سيبويه ٣/٤٩١) .

(٢) الذى حكاه سيبويه (٣/٤٤٦) : (بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل) وفى الترخيم : (بُرَيْه ، وسُمَيْع) (٣/٤٧٦) ، وعند المبرد فيهما : (أُبَيْرِيه ، وأُسَيْمِيع) ، وأصل الخلاف اعتبارُ الهمزة فيهما ؛ فالميم ، واللام أصلان باتفاق ، ومذهب المبرد فى الهمزة أنها أصلية لمصاحبتها أربعة أصول ، فلا تكون إلا أصلية ، كما هى فى (إِصْطَبل) ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ، ومن ذلك اختلف التطبيق ، ومع سيبويه السماعُ ، ومع المبرد قياسٌ ، وكلٌّ مذهَب ؛ أما (بُرَيه ، وسُمَيْع) فكلٌّ منهما شاذ ترخيما لا يقاس عليه ؛ إذ فيه حذف أصل عند سيبويه ، وأصلين عند المبرد ، والأصول لا يحذف منها غير واحد ، وأما (بُرَيْهِم ، وأُبَيْرِه) فعلى المذهبين ، وفيه الحذف بدون عوض من المحذوف ، وله=

وكذلك تَرُدُّ[١] إلى الاسم ما حُذِفَ منه ؛ فتقول فى تصغير (فَم) (فُوَيْهٌ)، فرددتَ إليه الهاء والواو ؛ لأن أصله (فَوْهٌ)، فحذفتَ الهاء، وأبدلْتَ الواوَ ميما ؛ فقلتَ (فَمٌ) فلما صغَّرتَه رددتَهُ إلى أصله[٢]

وكذلك : (أُخَيٌّ، وأُبَيٌّ، وبُنَيٌّ) أَصله[٣] (أَخَوٌ، وأَبَوٌ، وبَنَوٌ)، فلما صغرتَه ردَدْتَه إلى أصله[٤]، وكذلك (تقول)[٥] فى اسم (سُمَيٌّ)[٦] ؛ لأن أصله (سُمْوٌ)[٧] فلما صغرته رددته إلى أصله في التصغير، فقلت (سُمَيٌّ)، وأصله

وجه من القياس ؛ إذ حكى الكوفيون فى الجمع (بَرَاهِم، وسَمَاعِلُ -بغير ياء-، وحكى بعضهم (أَباره، وأَسَامِع) فعليه يكون ما حكاه من (بُرَيهِم وأبَيْره، وسُمَيعِل، وأُسَيْمِع) ذا وجه ؛ إذْ التصغيروالتكسير من وادٍ واحد -كما سبق- انظر (البحر ١/٣٩٧، والمزهر ١/٣٩٧، والمزهر ١/٢٩٣، والرضى ١/٢٦٣-٢٦٤، ٢٨٣-٢٨٤، والصبان ٢/١٧٠، والتوضيح ٥/١١٣، والمقرب ٢/٩٢).

وبعد : فأقول : إنَّ الاحتكام إلى مقياس الأصالة والزيادة في حروف مثلهما تحكُّمٌ لا يَبْرأ من اعتساف، فما كان لهذه الألفاظ اشتقاق يعرف منه بتاؤها، وما أُراه أن الوارد منها مصغرا هو مجرد استعمال دون دلالة على بِنْية، فالوقوف على ما سُمِعَ لازمٌ دون توجيه لأرجحية، واعتمالِ افتراضٍ ؛ يقول ابن جنى (المنصف ١/١٢٧) (أما الأسماء الأعجمية ففى حكم الحروف، فى امتناعها من التَّصريف، والاشْتقاق ؛ لأنها ليست من العربية، وإذا كان ضربٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسوغ فيه التصريف مع أنَّه عربيٌّ، فالأعجميُّ بالامتناع من هذا أولى ... ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيمَ، ولإسماعيل، ونحوهما اشتقاقًا، كما لا تجدهما لقَدْ، وهَلْ، وبَلْ، فالأمر فيهما واحد) اهـ، وانظر (الارتشاف ق١٥/أ).

(١) ص، بدون نقط.

(٢) الكتاب ٣/٤٥٣، والمقرب ٢/٨٥.

(٣) ش الشافية ١/٢١٩، والمحرر ٤/٤٠٠.

(٤) إذ يتوصل إلى مثال (فُعَيْل) فى الثنائى بردَ ما حذف منه (٢/١٨٧-همع).

(٥) زدته تقويما للنص.

(٦) ما فيه همزة وصل إذا صغر حُذِفَتْ، فيبقى على حرفين، لا ثالث لهما، فيرد المحذوف بعد حذف همزة الوصل استغناء بتحريك الأول (المرادى - التوضيح ٥/١١).

(٧) ضبط فى (ص) بسكون الميم دون ضبط الفاء، وهو (فِعْلٌ) أو (فُعْلٌ) ؛ لجمعه على (أفعال)، وهو مطرد فيهما، ومعرفة ذلك سماع ؛ قال ابن منظور (وهذا لا يُدْرَى صِيغَته إلا بالسمع) اهـ، اللسان (سما).

(سُمَيْوٌ)، فاجتمعت الياء والواو، وسبق الأول منهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء[(١)]

وكذلك: (أُخَيٌّ، وأُبَيٌّ، وبُنَيٌّ) أصله (أُخَيْوٌ، وأُبَيْوٌ، وبُنَيْوٌ) ففُعِلَ به ما ذكرنا فى (اسم)[(٢)]

وكذلك: (إسْحَقُ) تصغيره على[(٣)] (سُحَيْق)[(٤)]

(تصغير الترخيم)[(٥)]

اعلم أن فى التَّصْغير نوعا يسمى (تصغيَر التَّرخيم)، وشرطه أن تُحذَفَ الزوائدُ جميعُها من الاسم[(٦)]؛ فتقول فى (أحمد): (حُمَيْدٌ)، وفى مُحَمَّد: (حُمَيْد)؛ لأنه لم يُعْتَبر فيهما (إلَّا)[(٧)] الأصل الذى اشْتُقَّا منه (وهو الحَمْدُ)، وكذلك (تقول)[(٨)] فى مستخرج (خُرَيْجٌ) وفى عِمْران (عُمَيْرٌ)، وهذا أصلٌ مستمر فى كل اسم فيه زوائد، فإنك تحذف زوائده، ثم تُصغِّره بعد حذف الزوائد؛ كما فى (مدحرج) (دُحَيْرِجٌ)، وكذلك (مُتَقَرْطِس)، تقول فيه (قُرَيْطِسٌ)[(٩)]

---

(١) (الإنصاف ص١٣، وأسرار العربية ص٣١).

(٢) (المقتضب ٢/٢٦٨، وشرح المفصل ٥/١٢١).

(٣) سقطت: (على) من (د).

(٤) لا يتعين فيه ذلك، ولعل المصنف ساقه لنَدرته، كما عنون للفصل، وإلا فإسحق إن قصد الأعجمى فعلى (أُسَيْحِيق)، إلا ما سمع على (سُحَيْقٍ)، وإن قصد (إسحاق) بمعنى (الإبعاد) فأيضًا على (أُسَيْحِيق)، ويصغر ترخيمًا على (سُحَيْقٍ).

(٥) زدت هذا العنوان بما يقتضيه التقسيم ولعله كان وذُهِلَ عنه.

(٦) ثلاثيا كان أو غيره، وقد مثَّل لكلٍّ، انظر: (المفصل ٢٠٦).

(٧) تتمتان من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٨) زدته على النص، فالسياق يطلبه.

(٩) سيبويه (٣/٤٧٦ محقق) (كل شيء زيد فى بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه فى الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنها زائدة فيها ... وبنات الأربعة فى الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة، تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه) اهـ، وانظر (التسهيل ٢٨٩).

وتقول في (مُقْعَنْسِس) (قُعَيْسِسٌ)[١]، وقد قيل (مُقَيْعِسٌ)[٢]، وإذا صغرتَه تصغير الترخيم قلت (قُعَيسٌ)[٣]

وكذلك في (مُنْطَلِق) (طُلَيْقٌ) -على تصغير الترخيم-، وعلى الكثير المستعمل (مُطَيْلِق) فافهم ذلك، وقس عليه موفقًا -إنْ شاء الله-.

وحاصِلُ هَذَا الْبابِ:

أنَّ جمع القِلَّة يُصَغَّر على لفظه، والجمع السالم كذلك[٤]؛ والجمع المكثَّر[٥] إنْ كان ممن يعقل صغَّرْتَ واحده، وزدتَ عليه واوا ونونا، أو ياء، ونُونًا، وإنْ كان لا يعقل صغَّرْتَ واحده، وزدت عليه ألفا وتاء، والجميع مُبَيَّنٌ.



(١) هو رأى المبرد؛ إذْ يرى حذف الميم؛ كما تحذف في نحو (مُحْرَنْجِم)؛ لأن السين للإلحاق بحرف أصلى؛ قال (المقتضب ٢٥١/٢-٢٥٢) (كان سيبويه يقول في تصغير (مقعنسس) (مُقَيْعِسٌ، ومُقَيْعِيسٌ)، وليس القياس عندى ما قال؛ لأن السين في (مُقْعَنْسِس) ملحقة، والملحق كالأصلى، والميم غير ملحقة، فالقياس، (قُعَيْسِسٌ، وقُعَيْسِيسٌ) حتى يكون مثل (حُرَيْجِم، وحُرَيْجِيم) اهـ، وانظر الرضى (٢٥٩/١ش الشافية).

(٢) هو قول سيبويه -كما سبق- وقال (٤٢٩/٣) (وإذا حقرت (مُقْعَنِسس) حذفت النون، وإحدى السينين؛ لأنك كنت فاعلًا ذلك لو كَسَّرْتَه للجمع؛ فإن شئت قلت: (مقيعِسٌ)، وإن شئت قلت (مُقَيْعِيسٌ) اهـ، وانظر (ش المفصل ١٣٧/٥).

وما يراه سيبويه الأجودُ والأقيسُ بما يقتضيه قانون بقاء الزيادة الفاضلة، والميم امتازت بدلالتها على الفاعلية، وبتصدرها فتبقى.

(٣) بحذف الميم، والنون، وإحدى السينين؛ لأنها زوائد للإلحاق بمحرنجم، قاله ابن يعيش (٥/ ١٣٧).

(٤) سبق أن نوهت بتسمُّحه في ذلك ركونًا إلى الصُّورة، وإن كان رأيه كغيره بالرَّدِّ إلى الفرد، ثم زيادة العلامة المناسبة، راجع (٣٠٩/٢ -المحرر بالتعليق).

(٥) ص: (المكسَّر) -بالسين- وهو خطأ، وفي (د): (المكسور) -وهو خطأ.

البابُ الثَّالِثُ والثَّلاثُون
فى النَّسَب

اعلم أَنَّ النسب هو الإضافة /١٢٤/ إلى أبٍ، أو بلدٍ، أو قبيلةٍ[١]؛ فتقول فى النسب إلى الأب- إذا كان اسمه (زيدا) - (زَيْدِيٌّ)، وإن كان اسمه حاتما (حاتِمِيٌّ) وإن أردت النسب إلى لفظة الأب نفسِها[٢] قلت (أَبَوِيٌّ) وكذلك إلى الأخ (أَخَوِى[٣]) وإلى الخليفة (خَلِيفِيٌّ)[٤]، وإلى السلطان (سلطانِيٌّ)، وإلى البلد: (كُوفِيٌّ، وبَصْرِيٌّ) وإلى القَبِيل (تَمِيمِيّ، وعَبْسِيّ).

وكذلك ما أشبهه من سائر الأسماء من نحو (مِصْرِيٌّ) إلى مصر، و(دِمَشْقِيٌّ) إلى دِمَشق، و(غَوْرِيٌّ) إلى الغَوْرِ[٥]، و(نَجْدِيٌّ) إلى نَجْد، و(مَوْصِلِيٌّ) إلى

(١) الكتاب ٣٣٥/٣ محقق: (إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءَىْ الإضافة) اهـ، وانظر (المقتضب ١٣٣/٣، المقرب ٥٤/٢).

(٢) ص، د: (نفسه)، والمثبت الصواب.

(٣) بوجوب ردِّ لامه؛ إذْ هو محذوفُها، ومتحرِّك الوسط، ولم يُعوَّض عنها بهمزة الوصل، انظر العصام، ونقره كار (ص٧٥-ش الشافية).

(٤) كذا فى (ص، د)، ولا أدرى هل هو عن رأيٍ له أو عن تحريف ناسخ؟ أما هو فعلى رأى الناس كما سيذكره فى (ص٢/ ٣٢٧)، والنسبة إلى (فَعِيلَةَ) بدون حذف يائه قضى القدماء فيه بالشذوذ، كما فى: (سَليقِيّ)، و(سَلِيمِيّ)، وما كان مثله، وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين، وأثبت أنها ليست شاذة، وأورد منها الكثير مما يؤكد قياسيَّته، وانتهى من بحثه إلى أن النسب إلى (فَعِيلَةَ) هو (فَعِيلِيٌّ) قياسًا مطردًا، ويجوز: (فَعَلِيٌّ) بشرطيْهِ، وبشرط اشتهار المنسوب إليه شُهرةً تمنع اللبس، ويؤيِّدُه قول ابن قتيبة (أدب الكاتب ص٣٠٧) فى (فَعِيل، وفَعِيلة): (... وإن لم يكن الاسم مشهورًا لم تُحْذَف الياء فى الأول، ولا فى الثانى) اهـ، والأخذ بهذا الرأى أولى (وقد أخذت به لجنة (الأُصُول) فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، راجع: (النحو الوافى ٧٢٩/٤-٧٣٠).

(٥) بفتح الأول: المُنْخَفَضُ من الأرض، ويطلق على: غور تهامة، وما يلى اليمن، وغور الأردن منخفض عن سطح البحر، يقع بين الضفتين الشرقية والغربية، وهو سهل واسع تحيط به الجبال شرقًا، وغربًا، وأيضًا بلاد جبلية فى (آفغانستان) تسمى فى يومنا (هزارستان)، والغُورُ بالضم: جبال، وولاية بين هراة، وغزنة.

المَوْصِل ؛ تُلْحِق أبدا فى آخر الاسم ياءً مشدَّدةً إِذَا أردتَ النِّسبةَ إِليه[١]

وكذلك الصفة[٢] ، واللَّقَبُ ؛ كما تقول (الجَنَاب[٣] السامىُّ الأَجَلِّىُّ المَوْلَوِىُّ المُحْتَرَمِىّ المَخْدُومِىُّ)[٤] ؛ فدخول ياء النسب فى مثل هذا إنما هو[٥] للمبالغة والترجيح ، بخلاف قولك : (الرجلُ الكبيرُ الجليلُ) ، فإن قولك (الكبيرىُّ الجليلىُّ) أبلغ من (الكبير الجليل) من غير ياء النَّسب عند جميع الكُتَّاب[٦] ؛ لأنَّ إضافة ذلك بياء النسبة تُؤْذِن استحقاقه[٧] لذلك كما أن قولك

= انظر ياقوت ٤/٢١٧-٢١٩ ، د• الأدب ٣/٢٩٣ ، والمنجد ٥١٠ -أعلام واللسان (غور).

(١) قيل فى تعليل لحقاها (إنما كانت ياء ، تشبيها بياء الإضافة ؛ لأن النسب فى معنى الإضافة ، ولهذا كان النحويُّون المتقدمون يترجمونه بباب (الإضافة) ، وكانت الياء مشدَّدة ، لأن النسب أبلغ من الإضافة ، فشدَّدُوا الياء ؛ ليدلوا على هذا المعنى ، وكانت مكسورًا ما قبلها توطيدًا لها) اهـ (أسرار العربية ٢٦٤).

(٢) ابن عصفور (٢/٥٤) : (••• وإلى صفته ، وهو قليل) اهـ.

(٣) بالفتح الناحية ، وما قرب من محلة القوم ، يقال : أخصب جناب القوم ، وفلان خصب الجَنَاب ، وجديبه (اللسان ، والمنجد ، جنب).

(٤) ورد هذا الاستعمال فى قول الحسينى نقره كار (ص٣ شرح الشافية) (المقر الأشرف الأميرىُّ العالِمىُّ المَوْلَوِىُّ ، المالِكىُّ الكامِلِىُّ ، الأشرَفِىُّ) اهـ ، وانظر : (فى علم اللغة التاريخى ص٢٤٧).

(٥) ص ، د (هى) ، وأثبت الصواب ، أو الأصوب.

(٦) فى الخصائص ٣/٤٦ (قال الأصمعىُّ الشئ إِذَا فاق فى جنسه قيل له : (خَارِجِىٌّ) ، وتفسير هذا أنه لما خرج عن معهود حاله أُخْرِجَ أيضًا عن معهود لفظه ••) اهـ ، وفى ٣/١٠٤ (ومنه (التوكيد) : الاحتياطُ فى إشباع الصفة ، كقوله :

والدَّهْرُ بالإِنْسَانِ دَوَّارِىُّ

أى دَوَّارٌ ، ••• وياءا الإضافة إذا لحِقَتا الصفة قَوَّتَا معناها) اهـ.

وانظر (٣/٢٠٦) - منه ، والمحتسب ٢/١١٥ ، ٢٤٨-له) ، وفى الكشاف ١/١٤ (حاشية) : (الأوحِدىُّ للمبالغة كالأحمرىّ ، منسوب إِلَى اللفظ تنبيهًا على أنه عريق فى معنى الوحدة ، يستحق أن يعبر عنه بالأوحد ، وينسب إليه) اهـ ، ثم راجع (الشجرية ١/٢٨-٢٩ ، واللسان (دور) ، والبحر ٥/١٣٨ ، والأشمونى ٢/٥٠٧ ، وصبح الأعشى ٦/٢٠).

(٧) كتب أساتذتنا محققو (ش الشافية للرضى ٢/٩-حاشية) (ياء المبالغة ياء تلحق الآخر ؛ للدلالة على نسبة الشيء إلى نفسه ، فيكون المنسوب ، والمنسوب إليه شيئًا واحدًا ، كأحمر ، وأحمِرِىّ ، ودوَّار ، ودَوَّارِىّ ، ووجه المبالغة : أنهم لما رأوا المنسوب كاملًا فى معناه ، ولم يجدوا شيئًا=

(غُلامُ زيدٍ) أبلغ من قولك (الغُلامُ لِزَيدٍ)[١]، فكأن تلك الألقابَ والصِّفاتِ المضافةَ إليه مِلْكٌ له، مُستَحَقَّة له، بخلاف الألقاب التى بغير ياء النسب؛ فإنَّهَا لا تدلُّ على الاستحقاق، ولا على المِلْك.

فصل[٢]

واعلم أن النسب على ضربين سماعيٌّ، وقياسيٌّ؛ فالسماعيُّ يُحفَظُ حفظًا كما نَطَقَتْ به العرب، ولا يُغَيَّر مما لفظوا به شيء -وإن كان خارجًا على القياس-؛ لأن العربية مبنية على شيئين السماعِ والقياسِ، فكل شيء سمعناه عنهم مخالفًا للقياس، والعقل ضبطناه على ما سمعناهُ[٣]، والقياسُ نطرُدُه[٤] على أمثال كلامهم؛ فإذا خالفه شئٌ من السماع تركناه على ما سُمِعَ[٥]، ولا يُبْطِله القياسُ؛ لأن السماع عندهم أقوى من القياس، وإنْ كان القياسُ أكثرَ فى كلامهم؛ لأنه حملُ الأشياء على نظائرها لضربٍ من /١٢٥/ الشَّبَه، وهو طرد الأشياء على أمثالِ كلامهِم، وقواعد أركانهم.

فصل

والنَّسبُ معناه الإضافةُ، والإسناد، والاعتزاءُ إلى أَبٍ أو[٦]، وقبيلة، أو بلد

ينسبونه إليه أكمل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه) اهـ.

(١) لِما تفيده الإضافة من الاتحاد، والالتصاق؛ قال المبرد (الكامل ١/١٠٧): (المضافُ والمضافُ إليه كالشئِ الواحدِ) اهـ.

(٢) ربما كان تأخير هذا الفصل إلى ما بعد الفصلين القادمين أولى.

(٣) ابن يعيش (٦/١٠): (استعمِلْ ذلك كما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره فما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه فهو القياس) اهـ.

(٤) ص، د (يطرده) بالياء - والنُّون المناسبةُ.

(٥) قال الخليل (الكتاب ٣/٣٣٥): (كل شيء من ذلك عدَلَتْهُ العربُ تركتَه على ما عدلته عليه) اهـ، وقال ابن فارس(الصاحبى ص٥٧): (ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أنْ نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيسَ قياسًا لم يقيسوه؛ لأنَّ فى ذلك فسادَ اللغة، وبطلانَ حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لاتؤخذ قياسًا، نقيسه الآن نحن)اهـ

(٦) فى الأصل: (وقبيلة).

أو صناعة ؛ كقولك (هاشِمِيٌّ)، و(تَغْلَبِيٌّ)[١]، و(بَغْدَادِيٌّ)، و(كُوفِيٌّ)، و(حريرِيٌّ) و(سُكَّرِيٌّ).

وكل منسوب فى كلام العرب فإنك تلحق فى آخره ياءً مشدَّدةً، ويكون الإعراب على الياء ويُنْقَلُ الاسم مع هذه الياء من معنى الجنسيّة، والجُمُود إلى (معنى)[٢] الوصفيةً والاشتقاقِ[٣] فتقول: (هذا رجل كوفِيٌّ، ومصرىٌّ) ولا يجوز الوصف بمصر ولا بالكوفة؛ لأنها جامدة، وليس فيها اشتقاق، فلما دخلت ياء النسب جعلتْه صفة مشتقًا[٤]؛ لأنه فى معنى: (منسوب)، فيجرى على ما قبله فى الوصفية[٥]، ويجوز نصبه على الحال، كما قلت: (هذا رجلٌ كوفىٌّ)، و(رجلٌ مصرىٌّ)، فإذا قلت: (هذا زيدٌ كوفيًّا)، و(هذا عمروٌ مصريًا) كان قولك (كوفيًا، ومصريًا) نصبُهُما[٦] على الحال.

فصــل

ولا يجوز الجمع بين علامة[٧] التأنيث، وياء النسب، لو نسبت إلى فاطمة،

---

(١) بكسر اللام، وفتحها عند الخليل شاذ، إذ الفتح فى غيره نادر، وأجاز المبرد، وابن عصفور الفتح، والكسر قياسا، (الكتاب ٣٤١/٣، والمقرب ٦٤/٢، وش الشافية ١٩/٢).

(٢) زيادة لازمة للنص، وانظر ما يلى.

(٣) وهى التغييرات اللفظيَّة، والمعنويَّة، والحُكْمِيَّة، راجع (الصبان ١٧٧/٤)، قال ابن يعيش (١/ ٢٦) (لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل؛ لأنَّهما صارا فى معنى (منسوب، أو معْزُوّ)، وانظر (٦٩/٢، ٤٨/٣).

(٤) فى هذا القول توسع؛ فهو ليس مشتقًا، بل فى حكمه، وصحيح أنه وقع فى عبارة بعض الكاتبين بذلك، كما قال السيوطى (١٣٣/١-الاشباه) (تنقله من الجمود إلى الاشتقاق) والأدقُّ ما قدمتُ؛ قال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١١٠): (... إذا دخلت على الكلمة الجامدة جعلتها فى حكم المشتقات ...) اهـ وابن يعيش (٦٩/٢) (والنسب يخرجه من حيِّز الجمود إلى حكم المشتقات) اهـ، وانظر (الهمع ١٩٢/٢).

(٥) قال الرضى (١٣/٢ ش الشافية) (فيدل على ذات غير معيَّنة، موصوفة بصفة معينة، وهى نسبته إلى المجرَّد عنها، فيكون كسائر الصفات، من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة؛ فإن كلًا منهما ذات غير معينة، موصوفة بصفة معينة) اهـ.

(٦) د (بنصبهما) -تحريف-.

(٧) تقييدها بالتاء أولى، وهو الملاحظ من تمثيله؛ قال المبرد (١٣٧/٣-٨-المقتضب) (كل ما نسبتَ=

وعائشة لقلت (فاطِمِىّ، وعائشى)، ولا تقول (فاطِمتىٌّ، ولا عائشِتِىٌّ) - بإثبات التاء قبل ياء النسب[١] -، فإن أردت تأنيثه بعد ذلك قلت (فاطميَّةٌ، وعائشَّيةٌ، ومصريَّةٌ، وكوفيَّةٌ)، فأثبت الهاء من بعد ياء النسب، وذلك جائز[٢]، وأما من قبلها فلا يجوز.

وكذلك لا تقول فى (الزيدان)، ولا فى (الزيدون) (زيدانِىٌّ)، ولا (زيدُونِىٌّ)، فتجمعُ بين ياء النسب، وبين علامتى التثنية، والجمع[٣]، بل تنسبُ إلى واحده؛ فتقول (زَيْدِىٌّ) ثم تقول: (زيديَّانِ)، و(زيديُّونَ)، فتُلْحِقُ ياء النسب قبل علامة (التثنية و)[٤] الجمع[٥]

وتقول فى النِّسبة إلى الصفة[٦] (أَحْمَرِىٌّ) إلى (أحمر)، و(أَشْقَرِىٌّ) إلى (أشقر)، وليس لمثل هذا فائدة إلَّا المبالغةَ فى الصفة؛ لأن قولك[٧] (أَحْمَرِىٌّ) ليس معناه إلا الزيادة فى الحمرة، والمبالغة فيها، وكذلك (أَشْقَرِىٌّ).

إليه فالهاء ملغاة منه، فكأنه لم تكن فيه هاء ...؛ لأنَّ ياءىْ الإضافة تعاقب هاء التأنيث) اهـ.

(١) امتناعه؛ لئلا تقع تاء التأنيث فى حشو الكلمة، وهى لا تقع فى هذا الموقع، انظر (أسرار العربية ٢٦٤).

(٢) بل الواجب لا غير.

(٣) وقعت هذه العبارة فى (ص، د) مضطربة اضطرابًا أخلَّ بها فهى هناك (فتجمع بين نون الجمع، وبين ياء النسب، وبين علامة الجمع) اهـ، كذا وقعت العبارة، وهى كما ترى، والعبارة المدونة فهمتها من المصادر، ومن تمثيله انظر مثلًا (ش الشافية الرضى ٢/ ١٠، ونقره كار، والعصام ٦٢، ٦٣).

(٤) زدته متميمًا للنص.

(٥) من: (بل ... الجمع) سقط من (د)؛ وما نص عليه المصنف إنما هو فى غير المسمىّ به منهما، أما المسمَّى به منهما معربًا بالحركاتِ، ولزوم الألف فى المثنى، والياء فى الجمع، وجعلِ النُّون فيهما معتقب الإعراب، فالنسبة فيهما على لفظهما، ومن أعرب بإعرابهما قبل التسمية أفرد، ونسب ثم ثنَّى، وجمع، وعُلِّل ذلك وما كان قبل التسمية بعدم الجمع بين العلامتين المتساويتين فى نحو (مسلمانِيَّانِ، ومسلمونيُّونَ) وبين علامتى التثنية والجمع فى نحو (مسلمُونِّيانِ، ومسلمانِّيون) فيكون للكلمة إعرابان، انظر (الكتاب ٣/ ٣٧٤، والمقتضب٣/ ١٦٠، والرضى٢/ ١٠، والمقرب٢/ ٥٦، والأشمونى٢/ ٤٩٠ ط الحلبى)

(٦) انظر (٢/ ٣١٦-المحرر).

(٧) ص، د: (قوله)، والمناسب المثبت

فصــل

فيما سُمِعَ(١) من النَّسب سماعًا، ولا يقاس عليه(٢)

من ذلك قولهم فى النسب إلى (العالِيَةِ)(٣) (عُلْوِيٌّ)(٤)، وإلى الشتاء (شَتْوِيٌّ)(٥)، ألا ترى أن القياس فيه (عالِيٌّ)، فتلحق الياء بآخره، والكلمة باقيةٌ عن حَالها/١٢٦/ لا يغيَّرُ من لفظها شئٌ، هذا معنى القياس عندهم، وكذلك قولهم فى الشتاء (شَتْوِيٌّ) قياسه (شِتَائِيٌّ)(٦)، فلما قالوا (شَتْوِيٌّ)، و(عُلْوِيٌّ) فغيروهما عن لفظ: الشِّتاء والعالية، فلذلك قيل مسموعٌ؛ لأنه مغيَّرٌ عن لفظ واحده، وكذلك جميعُ ما سُمِعَ، فإنَّ شرطه: أنْ يكون مُغَيَّرا عن لفظ واحدِهِ(٧)

وقالوا فى النسب إلى الرُّوحِ (رُوحَانِيٌّ)(٨)، وقياسه (رُوحِيٌّ)، وإلى

---

(١) لعل (ورد) أنسب.

(٢) انظر فيه (الكتاب ٣/٣٣٥-٦، ش المفصل ٦/١٠-١٢).

(٣) اسم لكل ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة، وهى الحجاز وما والاها (اللسان - علا-، وياقوت٤/٧١، ود، الأدب ٤/٤٣)، والاشتقاق ٥٥)

(٤) ومنه قول المراد الفقعسى (مجالس ثعلب ١/٢٠٨، واللسان -علا-).

أَأَن هَبَّ عُلْوِيٌّ يُعَلِّلُ فِتْيَةً ... بنَخْلَةَ وَهْنًا، فَاضَ مِنْكَ المَدَامِعُ.

قال ياقوت (٤/٧١): (قالوا عُلْوِيٌّ ... على غير قياس، وقد قالوا عَالِيٌّ - على القياس أيضًا قال الفراء: تركوها، ونسبوا إلى مصدرها)اهـ، وانظر بعده فيه

(٥) ومنه قول العجاج (أراجيز العرب ١٧٩)

جَنَابُهُ، وَاسْتَوْحَشَ الْوَحْشِيُّ ... ظَلَّ، وَظَلَّ يَوْمُهُ الشَّتْوِيُّ.

(٦) قيل: (شَتْوِيٌّ) قياس، والشَّتْوَة واحدة (الشِّتاء)؛ قال ابن سيدة: (كأنهم نسبوه إلى (شَتْوَة)، قال أبو سعيد: قال بعض أصحابنا إنَّه ليس بشاذٍّ؛ لأن (شِتَاء) جمع (شَتْوة)؛ كقولنا (صَحْفَةٌ، وصِحَافٌ)، وإذا نُسِبَ إلى جمع، فحقه أن يُنْسَب إلى واحده، فنُسِبَ إلى (شَتْوة) لذلك، وهو قياس مطرد) اهـ (١٣/٢٤٠-المخصص).

(٧) أى تغييرا مخالفًا لما يقتضيه قياسُ النَّسب من تغييرٍ.

(٨) قال سيبويه (٣/٣٣٨): (وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول فى الإضافة إلى الملائكة والجن جميعًا (رُوحانِيٌّ) اهـ، وقال ابن منظور (وهو من نادر معدول النسب) اهـ، (اللسان - روح-)، والزيادة فيه للمبالغة فى النسب (درة الغواص ١١٢).

(الرَّى)[١] (رازى) وقياسه: (رَيِّيٌّ)[٢]، وإلى (المَرْوِ)[٣] (مَرْوزِيٌّ)[٤]، وقياسه (مروِيٌّ)[٥]، وإلى البصرة: (بِصْرِيٌّ)[٦] -بكسر الباء-، وقياسه (بَصْرِيٌّ) -بفتح الباء-، وإلى: (دَرَابْجِرْدَ)[٧] (دَرَاوَرْدِيٌّ)، وقياسه (دَرَابْجِرْدِيٌّ)، وإلى الدهر (دُهْرِيٌّ)[٨]-بضم الدال- وقياسه (دَهْرِيٌّ)-

---

(١) مدينة قديمة فى شمال إيران كان اسمها القديم (راغا) أطلالُها على بعد حوالى ثلاثةِ أميال جنوبىَّ شرق (طهران) يُنْسَبُ إليها (زرادشت) فتحها المسلمون فى خلافة عمر (سنة ٢١هـ)، وولد فيها هارون الرشيد، من أعلامها أبو بكر، وفخر الدين الرازى (ياقوت ١١٦/٣-١١٧، والموسوعة الثقافية ٥٠٢، والمنجد ٣١٥-أعلام).

(٢) ذكره ابن منظور فى يائى العين واللام (ريا)، فالنسبة إليه (رَيَوِيٌّ)؛ كحيَوِىّ، وما ذكره المصنف وجهٌ؛ قال سيبويه: (ومن قال: أميِّيٌّ، قال: حَيِّيٌّ، وكان أبو عمرو يقول: حيِّيٌّ ولَيِّيٌّ) اهـ (٣/ ٣٤٥) والمقتضب ١٣٨/٣، هذا، ولعلك تلاحظ أن القول بأن (رازى) تطور لـ(راغِىّ) كنسبة إلى اسم المدينة القديم أولى، وهذا ما رأيته.

(٣) مدينة قديمة فى واحة كبيرة، كانت حاضرة إحدى المقاطعات الشمالية لفارس القديمة فتحها العرب (سنة ٣١ هـ)، خرج منها أبو مسلم الخُرَاسانى، هى الآن فى روسيا وتسمى: (مارى) (المنجد ٦٥٦-أعلام، والموسوعة الثقافية ٩١١).

(٤) فى ياقوت (مَرْو الرُّوذ)، والنسب إليه: (مَرْوَرُوذِىّ)، و(مَرُّوذِىّ)، فلعله عليه قياسٌ نحتىٌّ -على ما يأتى فى المركب- وفيه قلب الذال زايا، انظر (١١٢/٥).

(٥) فى المقرب ٦٨/٢: (ولا يقال فى غير الإنسان إلا (مَرْوِيٌّ)، اهـ، ونحوه (الارتشاف ق٨٧/أ).

(٦) (قالوا: إنما كسرت الباء؛ لأن (البَصْرَة) فى الأصل الحجارة الرخوة، فإذا حذفت التاء كسرت الباء، فقيل بِصْرٌ، فلما نسبت إلى (البصرة) حذفت تاء التأنيث لياء النسب، فكُسِرَتْ الباء لحذف التاء؛ فلذلك قيل: (بِصْرِىّ) -بكسر الباء) اهـ (الإنصاف ٨٠٣)، ونحوه فى (ياقوت ٤٣٠/١)، والأمير (٧/١، وأدب الكاتب ٤٥٧)؛ وهذا تمحُّلٌ لا معنى له، فكم كرر الأنبارى أن (التمسك بالظاهر واجب مهما أمكن) اهـ -مثلًا- (الإنصاف ٧٩٦).

(٧) د: (درابحره) -تحريف- وقال ياقوت (دَرَابْجِرْدُ) كورة بفارس، نفيسة ... قال الزجاج النسبة إليها على غير قياس، يقالَ فى النسبة إلى (دَرَابْجِرْدَ، دَرَاوَرْدِيٌّ) اهـ (٤٤٦/٢)، وانظر (المخصص ٢٤١/١٣، والمزهر ٢٥١/٢، والأشباه ١٠٠/٣).

(٨) قيل (الدُّهْرِيُّ): المنسوبُ إلى بنى دَهْرٍ بطنٌ من كلب (اللسان -سته، سوس، دهر) وقيل المُسِنُّ الذى قد أتى عليه الدَّهر، والقياس الفتح (فقه اللغة ٣٧، وديوان الأدب ١٧٦/١، والإنصاف ٨٠١)؛ هذا وكأنى أراه للفرق بين المنسوب إلى (دَهْرٍ) بمعنى (زمن)، وإلى (دَهْرٍ) (واد دون حضرموت) ولعله أقرب: (انظر ياقوت ٤٩٢/٢).

بفتحها[١]- وفى الرجل -من السَّهْل- (سُهْلِيٌّ)[٢]- بضم السين- والقياس (سَهْلِيٌّ) -بفتحها-، وقالوا فى النسب إلى أَمْسِ (إِمْسِيٌّ) -بكسر الهمزة[٣]-، والقياس فتْحُها، وقالوا فى النسب إلى صَنْعَاءَ، ورَوْحَاءَ[٤]، وبَهْراءَ[٥] (صَنْعَانِيٌّ، ورَوْحانِيٌّ، وبَهْرَانِيٌّ) -بالنُّون على غير قياس[٦]- وقياسه (صنعاوِيٌّ، ورَوْحاوِيٌّ، وبَهْراوِيٌّ) -بالواو- ك: (حمراوِيّ، وصفراوِيّ، وخضراوِيّ)؛ لأَنَّهما مشتركان فى المد، وفى علامة التأنيث التى هى الهمزة، والنَّسَبُ إِلى جميع المؤنَّث الممدود تقلب فيه الهمزةُ واوا ك (صحراوِيّ، وخضراوِيّ)، وما أشْبَهَهُ قياسًا مطردًا. وقالوا فى النَّسب إلى اليَمَنِ: (يَمَانٍ)[٧]-بنون واحدة منوَّنة مكسورةٍ[٨]، وزيادة ألف قبل النوُّن-، وقياسه (يَمَنِيٌّ)، فخففوا ياء النسب بأن حذفوا منها التشديد، وكأنهم جعلوا الألف فى (يَمَانٍ) عوضًا من التشديد[٩]،

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٨ - محقق.

(٢) (ذاته)، وفى المخصص ١٣/٢٤٠: (السُّهْلِيّ: المنسوب إلى السَّهل الذى هو خلاف الجبل، والسَّهْلِيّ هو الرجل المنسوب إلى (سَهْلٍ): اسم رجل، وحى من بنى عدى)اهـ، وانظر(المقرب ٢/٦٧، وديوان الأدب ١/١٧٦، والرضى ٢/٨٢)

(٣) ومنه قول العجاج (أراجيز العرب ١٧٨)

كَـأَنَّـهُ حِيـنَ وَنَـى الـمَـطِـيُّ وَجَـفَّ عَـنْـهُ الـعَـرَقُ الإِمْـسِـيُّ

كذا ضبط بكسر الهمزة، وقال فى اللسان: (النسبة إليه إِمْسِيٌّ، على غير قياس) اهـ.

(٤) قرية من قرى (بغداد) (ياقوت ٢/٧٦، واللسان - روح).

(٥) سبق فى (٢/١٩٧-المحرر).

(٦) راجع ما سبق فى المحرر ٢/١٩٧ (والنوادر ٥٤٢، والاشتقاق ٥٤٩، والمقرب ٢/٦٩، واللسان - صنع-).

(٧) وعليه قول عمران بن حِطَّان (الغرة لابن الخباز ص٩٩):

يَوْمًا يَمانٍ إِذَا لا قيتُ ذَايَمَنٍ وإِنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فَعَدْنَانِى

(٨) وحذفت الياء لمعاملته معاملة (قاض)؛ والأنثى: (يمانِيَةٌ) بياء واحدة مفتوحة، والتشديد عامىّ، انظر (المزهر ١/٣١٣، وأدب الكاتب ص٤٠٣).

(٩) المبرد (٢/٢٢٤-الكامل): (هو فى أكثر الكلام تكون الألف عوضًا من إحدى الياءين، ويجوز (يمانِيٌّ) فاعلم، تكون الألف زائدة، وتشدد الياء) اهـ، وانظره فى (المقتضب ٣/١٤١، والشجرية ١/٣٥٤، والفصول ٢٥١، والاقتضاب ٢٩٧، والإنصاف ٧١).

وقالوا فى النسبة إلى البادية (بَدَوِىّ[١])، والقياس: (بَادِىّ)، وقالوا لكبير الجُمَّةِ[٢] (جُمَّانِىّ) -بتشديد الميم، والياء- والقياس (جُمِّىّ)، ولغليظ الرقبة (رَقَبَانِىّ)[٣]، والقياس (رَقَبِىّ)، وقالوا فى (فُقَيْم كِنانة) (فُقَمِىّ)، وفى (مُلَيْحِ خُزَاعة) (مُلَحِىّ)[٤] -بضم الميم- والقياس (مُلَيْحِىّ، وفُقَيْمِىّ)[٥]



---

(١) الكتاب ٣/٣٣٦ محقق، وقد يكون منسوبًا إلى (البَدْوِ)، فيكون الشذوذ فى حركة عينه إلاَّ على قول يونس؛ إذْ يحرِّك عينَ ما كان مثله واويًا، أو يائيا، ويمكن أن يوجَّهَ الفتح؛ ليكون كالحَضَرِىّ؛ لأنه قرينه، راجع الرضى (٢/٤٨-٤٩، ٨٢-ش الشافية).

(٢) مُجتَمَعُ شَعَر الرأس، وما سقط على المنكبين (اللسان -جمم-).

(٣) قالوا (زيدت الألف والنُّون للمبالغة فى النسب)، وعدُّوا منه: (ربَّانِىّ، ورُوحانِىّ، وصيدلانِىّ) وما مثل، انظر (المخصص ١٣/٢٤١، ومعانى الزجاج ١/٣٣٧، والدرة ١١٢).

(٤) (الكتاب ٣/٣٣٥-نفسه)، قالوا أما فُقَيْم دارم فلم يشذوا فيه، فنسبوا (فُقَيْمِىّ) على القياس؛ كما لم يشذوا فى (مُلَيْح سعد، ومُلَيْح بن عمرو بن ربيعة) فنسبوا: (مُلَيْحِىّ): على القياس، فكأن الحذف فى الأولين للفرق، انظر (المقرب ٢/٦٧، والمرادى ٥/١٣٧، والمخصص ١٣/٢٣٩، واللسان (-فقم، ملح) أقول: ولو قيل الحذف للفرق بين المنسوب إلى (مُلَيْح): وادٍ بالطائف، و(مُلَيْحَة): موضع فى بلاد تميم لكان قولا، ولا شذوذ، انظر (ياقوت ٥/١٩٦).

(٥) ش المفصل ٦/١١، والسوابق.

فصــل

فيما يُقَاسُ عَلَيْهِ

اعلم أَنَّ القياسَ فى النَّسب أن تزيدَ على الاسم ياء /١٢٧/ مشدَّدةً تُسَمَّى ياءَ النسب ، ويكون الاسم باقيا على لفظه ، لا يُزَاد فيه شيء ولا يُنْقَصُ منه[(١)] شئٌ ، بل (يبقى[(٢)]) على لفظِه ، وحركتِه وسكُونِه[(٣)] ؛ نحو (زَيْدِىٌّ) فى زيد ، و(بَكْرِىٌّ) فى بَكْرٍ ؛ ألا ترى أن (زيدا) و(بكرا) لم يتغير من لفظهما شئٌ ؟ وعلى ذلك قياسُ كلِّ اسمٍ[(٤)] ؛ فإنَّك فى النَّسبِ تتركُهُ على لفظه ، ثم تزيد عليه ياء النسب ، وهذا أصل مُطَّرد فى كل اسم صحيح ؛ فى مثل (جَعْفَرِىٌّ ، وعثمانِىٌّ ، وعِمْرانِىٌّ ، وسَفَرْجَلِىٌّ ، وفَرَزْدَقِىٌّ) .

وأما قولهم : (كُرْسِىٌّ) ، و (بُخْتِىٌّ) فإن الياء فيهما هى ياء النسب ، ولكن لا يجوز حذفُها ؛ لأن الكلمة بُنِيتْ عليها[(٥)] ، فكأنها كالجزء من الكلمة[(٦)] ، كما قلنا

---

(١) مكرر فى (ص) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) لعلى أتوقف فى فهم ما طرحه ؛ فالمنسوبُ إليه يلزمه من أجل ياء النسب تغييراتٌ قطعًا ، سواء أكانت عامةً ، أم خاصةً ، وهو تغيير قياسىٌّ ، فالعامُّ : كسر ما قبل الياء ، والخاص : حذفُ حرفٍ ، أو قلبُه ، أو ردُّ محذوفٍ ، أو إبدالُ حركةٍ ، أو زيادةُ حرفٍ ، أو زيادةُ حركةٍ ، أو نقل بِنْية إلى بنية أخرى ، أو حذف كلمة ، قال الرضى (هذا هو القياسىُّ من التغييرات) اهـ ، وانظرها فى (٢/١٧-ش الشافية ، والتوضيح ٥/١٢١ ، والأشمونى ٢/٤٨٣ ، والأشباه ١/١٣٣) ؛ قال سيبويه (٣/٣٢٥) ، (اعلم أن ياءىْ الإضافة إذَا لَحِقَتَا الأسماء فإنهم مما يُغيِّرونه عن حاله قبل أن تُلْحِقَ ياءى الإضافة) اهـ ، ولكننى أجد فى فهم المصنف أصلًا من قول الخليل الآتى .

(٤) قال الخليل (الكتاب ٣/٣٣٥) : (ما جاء تامًا لم تُحْدِثْ العربُ فيه شيئًا فهو على القياس) اهـ ، وما نظَّرهُ المصنف مستقيم بما مثَّل ، وإنْ كان لا يطَّرد فى كل اسم صحيح .

(٥) ص ، د : (عليهما ، فكأنهما) ، وأثبتُّ المناسب لتعبيره .

(٦) الأعرف فى مثله الحذفُ والإحلالُ ، وإن لم تتغيَّرْ الصورة ، فلعلَّ المصنف لا يقول به ؛ إذْ لا فائدةَ ظاهرةً عليه ، وإنَّ غيرَه بخلاف ؛ قال ابن جنى (الخصائص ٣/٦٣) (وكذلك الإضافة إلى كرسىٍّ : كرسىٌّ ، وإلى بُخْتِىٍّ بُختىٌّ ، فتحذف الأُولَيَيْنِ للأُخْرَيَيْنِ) ، وقال الرضى (٢/٥٣) :

فى (سَكْرَى، وحُبْلَى) إنَّ الكلمة بُنِيتْ على علامة التَّأنيث؛ إذ لو قلت (سَكْرٌ، وحُبْلٌ) لم يَجُزْ[١] وكذا[٢] لو قلتَ: (كُرْسٌ)، و(بُخْتٌ) لم يجزْ؛ لأن الياء بُنِيَتْ عليها الكلمةُ.

وكذلك[٣] (مدائِنِيٌّ، ومَعَافِرِيٌّ)، تنسبُ إلى الجمع على لفظه؛ لأنه قد صار اسمًا لمفردٍ[٤]؛ لأنَّ (المَدَائِنَ)[٥]، و(المَعَافِر)[٦] اسمان لبلدين[٧]، ومن شأن الجمع أن يُنْسَبَ إِلَى واحِدِهِ[٨]؛ فتنسب إِلى الفرائض (فَرَضِيٌّ)[٩]، وإلى

(يجب حذفهما فى النسب، فيكون المنسوب، والمنسوب إليه بلفظ واحد) اهـ وانظر (البحر ٢/ ٢٧٢، وياقوت ٤/٤٥١)، فجلهُّم على أن الياء فيه ليست للنسبة، وإن كان المبرد (المقتضب ٣/ ٢٣٤) أطلق عليها: (ياء النسب) قال: (الياءُ ياءُ النسب، وإنْ لم يُسعمَل غير منسوب) اهـ، وحرر العصام أنها صورةُ نِسبةٍ ثم ذهب إلى أن الحقَّ أنها للنسبة تقديرًا (هـ ش الشافية لنقره كار ص٦٣).

(١) المحرر ٢/٣٥٢، ٣/٥٥١.

(٢) د: (وكذلك).

(٣) أى: مما ينسب على لفظه دون تغيير.

(٤) سيبويه (٣/٣٨٠)، (وسألته عن قولهم: مَدَائِنِيٌّ، فقال: صار هذا البناء عندهم اسمًا لبلد ... وفى مَعَافِر مَعَافِرِيٌّ) اهـ، وقال المبرد (٣/١٥٠-المقتضب): (إذا سُمِّىَ واحدٌ بشىءٍ منها كان النسب على اللفظ؛ لأنه قد صار واحدا) اهـ، ثم راجع (ابن يعيش ٦/٩، والتصريح ٢/٣٣٦، ودرة الغواص ٢٠٧).

(٥) اسمٌ أُطلق قديمًا على مدينةٍ، أومجموعةِ مدن فى العراق على مسافة حوالى عشرة أميال جنوبىَّ بَغداد، احتلها العرب على يد سعد بن أبى وقاص بعد معركة القادسية (سنة ١٦هـ، ٦٣٧م) نقل المنصور صخورها لبناء بغداد. (ياقوت ٥/٧٥، والمنجد ٦٤٤-أعلام).

(٦) بفتح الميم: حىٌّ من اليمن، نسبةً إلى (مَعَافِر بن يعفر) من القحطانيين، اعتنقوا الإسلام واشترك بعضهم فى فتح مصر، اشتهر بحياكة الأقمشة، وصُنْع الأسرجة. (المنجد ٦٧٣)؛ قال ابن السكيت (إصلاح المنطق ص١٦٢): (تقول: هذا ثوبٌ مَعَافِرِيٌّ، وهو منسوب إلى مَعافِر حى من اليمن، ولا تقل: (مُعَافِرِيٌّ). اهـ، وانظر (العقود اللؤلؤية ١/٩٤، ٢/٦، ٥٦، ٩٤، والمزهر ٢/١٩٧، واللسان -عفر-، وش المفصل ٦/٩، والكتاب ٣/٣٨٠).

(٧) ص، د: (لبلد)، والمناسب ما أثبت.

(٨) سيأتى. وانظر (المخصص ١٣/٢٤٦).

(٩) المبرد(٣/١٥٠-المقتضب): (لأنك رددتَه إلى (فَرِيضَةٍ)، فصار كقولك فى النسبة إلى (حَنِيفَة): حَنِفِيٌّ) اهـ، وانظر: (درة الغواص ٢٠٧، والأشمونى ٢/٥٠٣).

الأحاديث (حَدِيثِيٌّ).

وإِنْ كان جمعًا[(١)] لا واحدَ لَهُ نسبتَ إليه على لفظِهِ[(٢)]؛ تقول فى النسب إلى (قَوْمٍ) (قوميٌّ)، وإلى (رَهْطٍ) (رَهْطِيٌّ)، وإلى نفر (نَفَرِى)، وإلى إبِل (إِبَلِيّ)[(٣)]، وإلى (تَمْر) (تَمْرِيٌّ)، وإلى (رَكْب) (ركْبِيٌّ)، تنسب إليه على لفظه؛ لأنه لا واحد له[(٤)].

فصـل

فإِنْ قيل قد شرطتَ أَنَّ النسب القياسيَّ لا يُغَيِّرُ فيه الواحد عن لفظه[(٥)]، بل إذا نسبَت إليه زدتَ عليه ياءً، وهو باقٍ على لفظه، فلم جعلت النسب إلى (عائشة، وفاطمة) قياسًا، وقد[(٦)] حذفتَ منه تاءَ التأنيثِ؟

قيل الأصلُ فى تاء التأنيث أنَّها مُركَّبة زائدةٌ على الكلمة، ليست منها، فلما نسبت إلى ما فيه تاء التأنيث حذفت تاءَ التأنيثِ، ونسبتَ إلى الاسم الأصليِّ؛ فقلت (عائشِيٌّ وفاطِمِيٌّ)، فكان مِنْ باب القياس؛ لأنَّ الاسم فى الأصل (عائِشٌ، وفاطمٌ -بغير هاء- فلذلك)[(٧)] لم يُغيَّرْ منه شئٌ؛ فافهم ذلك وقس عليه.

---

(١) يقصد ما يدل على الجمع اسمَ جنسٍ، كتمر، أو اسمَ جمع؛ كنَفَرٍ، أو اسمَ جمعٍ جاء من لفظه ما يطلق على واحده؛ كركْب، وقد مثل لجميعه.

(٢) قال ابن سيده (المخصص ٢٤٦/١٣ : (إذا كان الجمعُ الذى يُنْسبُ إليه لا واحد له من لفظه مستعملٌ نُسبَ إلى الجمع؛ تقول فى النسبة إلى (نَفَرٍ) نَفَرىٌّ، وإلى (رهْط): رهطْىٌّ) اهـ، وانظر (الهمع ١٩٧/٢).

(٣) ضبط فى (ص) بكسر الباء، والمتَّجَهُ أن الفتح فيه واجب، فرارًا من استثقال توالى الأمثال، ومنهم من ترك كسره، وهو مرجوح (المرادى ١٣٠/٥، والصبان ١٨١/٤، والرضى ١٨/٢).

(٤) الكتاب ٣٧٨/٣، والتسهيل ٢٦٥

(٥) راجع ما سبق.

(٦) ص (فلقد) بالفاء، والمثبتُ المناسُب من (د).

(٧) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخطّ ناسخها.

فصـــل

وإذَا نسبْتَ إلى (فَعِيَلةَ) /١٢٨/ بفتح الفاء[١]- أو (فَعُولَةَ)، أو (فُعَيْلَةَ)- بضم الفاء- (حذفَت التاءَ مع حروف المدِّ واللِّين؛ ف)[٢] قلتَ فى النسب إلى حَنِيَفة (حَنَفِيٌّ)، وإلى شَنُوءَة[٣] (شَنَئِيٌّ)[٤] وإلى قُرَيْظة (قُرَظِيٌّ).

وقد جاء النسب إليه على لفظه مع حذف تاء التأنيث فى الشِّعر ضرورةً[٥]

فإن كان الاسم على (فَعِيلٍ) -بفتح الفاء، وكسر العين-، أو (فُعَيْل)- بضِّم الفاء، وفتح العين - فإنَّك تنسب إليه على لفظِهِ[٦]؛ فتقول (قُرَيْشِيٌّ،

---

(١) د: (الياء) -تحريفًا-.

(٢) زيادة من فصول ابن معطى ص(٢٥٣) يتمّ بها السِّياق؛ وأغفل المصنف شروط الحذف، وإن كان بتمثيله لم يخرج عما يحذف منه، والشروط صحة العين، وعدم التضعيف فى (فَعِيلَة، وفَعُولَةَ)، وعدمُ التضعيف فى (فُعَيْلَة)، وانظر (ش الشافية (الرضى ٢/٢٠، والحسينى ص٦٦)، والتصريح ٢/٣٣١)

(٣) مخلاف باليمن (كورة) بينها وبين صنعاء اثنان وأربعون فرسخًا، تنسب إليها قبائل (الأزهر)، يقال لهم (أزد شنوءة) (ياقوت ٣/٣٦٨).

(٤) الحذف فيه مذهب سيبويه والجمهور، ومذهبُ الأخفش، والجرمى، والمبرد إلى وجوب بقائهما (الواو، والفتحة)، وذهب ابن الطراوة إلى حذف الواو فقط، وبقاء الضمة، فشَنَئِيٌّ عند غير سيبويه شاذ، وعند سيبويه قياس وإن لم يرد غيره، لأنه لم يرد ما يخالفه، فهو كل المسموع، انظر (الكتاب ٣/٣٣٩، والخصائص ١/١١٥-١١٦، والمرادى ٥/١٣٨، والأشمونى ٢/٤٩٢، والمزهر ١/٢٤٨، والمفتاح ٢٨، ومنهج الأخفش ٤٣٥).

(٥) أى دون حذف الياء، وفتح العين فى (فَعِيلَةَ، وفَعُولَة)، وفى اعتباره ذلك ضرورةً نظر أما فى (فَعُولَةَ) فهو قياس المبرد ومن رأى رأيه كما سبق، وأما فى (فَعِيلَةَ) فقد عرفنا الرأى فى (٢/٣١٥- المحرر- تعليق)، وأما (فُعَيْلَةَ)، فكأنهم أجمعوا على أن نحو (خُرَيْبِيٌّ) شاذ. انظر (الرضى ٢/٢٩).

(٦) بالإثبات لا غيرُ عند سيبويه، والحذف ضرورةٌ، وعند المبرد، الإثباتُ والحذف مطَّردان قياسًا على ما سُمِعَ منهما، وهو كثير، ووافقه السيرافى، وقال الحذف فى هذا خارج من الشذوذ، وهو كثير جدًا، وقيل الحذف كثير فى (فُعَيْلٍ)، ولم يسمع فى (فَعِيلٍ) إلا فى (ثَقَفِىّ)، فلو فرق المبرد بينهما لكان، أنسب (انظر الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب ٣/١٣٣، والارتشاف ق٨٣/أ، والأشمونى ٢/٤٩٤)؛ قلت: ذلك ما لم يكونا معتلَّى اللام، فإن كانا حذفتْ الياءُ، وقلبتْ لامه=

وثَقِيفِيٌّ)- فى النسب إلى (قُرَيش، وثَقِيف)؛ وقد جاء فى الشعر (ثَقَفِيٌّ، وقُرَشِيٌّ)(١)

• • [النَّسَبُ إلى المنقوص](٢)

فإنْ كان الاسمُ(٣) على (فَعِلٍ) -بفتح الفاء، وكسر العين- مثل (عمٍ، وشَجٍ) قلت (عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ)(٤)؛ فإنْ كان رباعيًا مثل (قاضٍ، وغازٍ) قلت (قاضَوِيٌّ، وغازَوِى(٥)) وقد قيل (قاضِيٌّ، وغازِيٌّ)(٦)؛ وإن كان خماسيًا، أو سُدَاسيًا؛ مثل (مُشْتَرٍ، ومُسْتَدْعٍ) قلت (مشترِيٌّ، ومستدعِيٌّ)؛ لأن الخماسىّ والسداسىّ ثقيلان، فخففا بحذف حرف العلة(٧)

• • [النَّسَبُ إلى المَقْصُور].

وإنْ نَسَبْتَ إلى مثل (حُبْلَى)، و(ذِكْرى) جاز ثلاثة أوجه (حُبْلِيٌّ)،

ألفًا، ثم واوا بعلَّتِه؛ نحو (عَلَوِيٌّ)، و: (قُصَوِيٌّ) راجع (التصريح ٢/٣٣١).

(١) ابن مالك (التسهيل ٢٦٣): (ولا يقاس عليه) اهـ، ومنه قول (صفية بنت عبد المطلب):

كَيْفَ وَجَدْتَ زَبْرَا
أَأَقِطًا أَمْ تَمْرَا
أَمْ قُرَشِيًّا صَقْرَا؟

(اللسان -ثقف-)؛ وقول (على) يوم النهروان (نيل الأوطار ١/٥٧)

أَنَا الغُلَامُ القُرَشِىُّ المُؤْتَمَنْ أَبُو حُسَيْنٍ فَاعْلَمَنَّ وَالْحَسَنْ

(٢) زدت العنوانات ضرورة التقسيم.

(٣) أى الثلاثى.

(٤) بفتح عينه، وقلب لامه ألفًا لعلته، ثم تقلب الألف واوا، كما تقلب ألف (فَتىً) (الكتاب ٣/٣٤٣، واسرار العربية ٢٦٦، والتوضيح ٥/١٣٩، والمقتضب ٣/١٣٦).

(٥) بقلب يائه واوا، وهو رأى المبرد بتنزيل ساكنِهِ كالمعدوم، وإجرائه مجرى (عَمٍ).

(٦) بحذف يائه، وهو الوجه عند سيبويه؛ لأن الألفَ المنقلبة والأصليةَ رابعةً يجوز حذفها مع خفتها، فحق الياء الثقيلة المكسور ما قبلها وجوبُ الحذف، وقد يرد الوجه الآخر وليس بالوجه عنده، انظر فيه وما قبله (الكتاب ٣/٣٤٠-٣٤١، ش المفصل ٥/١٥١، والرضى ٢/٤٥، والعصام ٧١، والأشمونى ٢/٤٨٧-٤٨٨ ط الحلبى).

(٧) أسرار العربية ٢٦٧.

و(حُبْلَوِيٌّ)، و(حُبْلَاوِيٌّ)، هذا في المؤنث الرباعي[١]. وإنْ نَسَبْتَ إلى (حُبَارَى) قلت (حُبارِيٌّ)، وإلى (قَبَعْثَرَى) قلت (قَبَعْثَرِيٌّ) -بحذف ألف التأنيث مما زاد على الأربعة[٢]-

• • [النَّسَبُ إلى الممدودِ].

وإنْ نَسَبْتَ إلَى ممدودٍ لم تحذفْ منه شيئًا[٣]

فتنسِبَ إلى حمراء[٤] (حمراويًّا) وإلى صحراء (صحراويًا). تَقْلِبُ الهمزة واوًا لاغير[٥]

وإلى قِثَّاء[٦] (قِثَّائِيٌّ)، وإلَى حِنَّاء (حِنَّائِيٌّ) - بالهمزة لاغير[٧]

وإلى كساء، ورداء (كسائِيٌّ، وردائِيٌّ) - بالهمزة، و(كِسَاوِيّ، ورِدَاوِيّ) - بالواو- أيضًا[٨]

وإنْ نَسَبْتَ إلى (عِلباءٍ، وزيزاءٍ) من المُلْحَقِ قلت (عِلْبَاوِيٌّ، وزِيزَاوِيٌّ) - بالواو- و: (علبائِيٌّ، وزِيزَائِيٌّ) -بغير واو-.

---

(١) المقتضب ١٤٧/٣، والجمل ٢٥٤، وتمثيل المصنف بما سكن ثانيه، فإذا تحرك كجَمَزَى، فالحذف لا غير؛ لزيادة استثقاله بسبب الحركة، فصارت ألفه كأنهاخامسة، والخامسة يجب الحذف فيها على ما يأتي (السابق، والهمع ١٩٤/١، والحسيني ٧٠).

(٢) الكتاب ٣٥٤/٣، وسواء أكانت خامسة، أم أكثر فالحذف بلا خلاف، للاستثقال وإن كان تمثيله بـ(قَبَعْثَرَى) موهما للتأنيث، وليست منه، بل هي لتكثير البِنْيَة، ولا فرق بين نوعي الألف في وجوب الحذف. (انظر الرضى ٩/١، ٣٦/٢، والمحرر ٣٢٩/٤).

(٣) سيبويه (٣٥٥/٣): (وأما الممدود مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدده أو قلَّ، فإنَّه لا يحذف) اهـ، وانظر ص٣٥٧ منه، والمقتضب ١٤٩/٣، والتصريح ٣٣١/٢-٣٣٢

(٤) أي مما كانت همزته زائدة للتأنيث.

(٥) ومن العرب من يقرُّ الهمزة فيقول (حمرائِيٌّ)، وهو ردئ (الهمع ١٩٤/٢).

(٦) أي: مما همزته أصلية.

(٧) ونُقِلَ قلبها واوًا، وقد مر في (١٩٨/٢ح، وراجع (التسهيل ٢٦١، والأشموني ٤٩٥/٢ -حلبي).

(٨) راجع المحرر(٢٠٠/٢-تعليق).

فصــل

وإنْ نَسَبْتَ إلى اسمٍ مركَّبٍ ؛ مثل (بَعْلَبَكّ ، وحَضْرَمَوْت)قلت (بَعْلِيٌّ[١] ، وحَضِرْيٌّ) ، ولك أن تقول (بَعْلَبَكِّيٌّ ، وحَضْرَمَوْتِيٌّ)[٢] ، وقد يَسْبِكُون من الاسمين اسمًا واحدًا ؛ فيقولون (حضْرمِيٌّ)[٣] ، وفى (عَبدِ القَيْس) (عَبْقَسِيٌّ) وفى (عَبدِ شَمْس) (عَبْشَمِيٌّ)[٤] ؛ فقس على ذلك[٥] -إنْ شاء الله- .

---

(١) وهو الوجه ؛ لأنَّ الثانى منزَّل منزلةَ تاء التأنيث ، فيسقط كسقوطها ، وتلحقُ ياءُ النسب بعد سقوطه ، راجع (الكتاب ٣/ ٣٧٤، ودرة الغواص ٢٠٨ ، والمخصص ١٣/ ٢٤٢

(٢) أى : بالنسبة إلى جميع المركب ؛ وقال عنه السيوطى (فأما قولهم (بَعْلَبَكِّيٌّ) فمولَّد من اصطلاح العامة عليه)اهـ. (الأشباه ٣/ ٩٣) ، وقد نصوا على جوازه (ش الشافية ٢/ ٧٣، وشواهد الشافية ص١١٦) ، بل قيل (إن النسب بهذه الصورة يوضِّح المنسوب إليه ، ولا يُوقِع فى لبس ، وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم) اهـ ، (النحو الوافى ٤/ ٧٤١).

(٣) الكتاب ٣/ ٣٧٤-محقق (قالوا : حَضْرَمِيٌّ ؛ كما قالوا ، (عَبْدَرِيٌّ) ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف) اهـ ، وقال : (وليس هذا بالقياس) (ذاته ٣/ ٣٣٦) ، وانظر المبرد (المقتضب ٣/ ١٤١ ، والكامل ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢١) ، والغرة ص١٩٨

هذا ، وقد نص المصنف فى المركب المرجى على ثلاثة أوجه ، وبقى وجهان يذكرهما النحاة : النسبة إلى العجز ، فيقال : بَكِّيٌّ ، واختاره المجرمى ؛ والنسبة إليهما معًا مُزَالًا تركيبهما ؛ فيقال : (بَعْلِيٌّ بَكِّيٌّ) ، واختاره أبو حاتم ، وآخرون (التوضيح ٥/ ١٤٠ ، والتصريح ٢/ ٣٣٢).

(٤) قال الخليل (١/ ٦٨-العين) : (نسبها إلى (عَبدِ شَمْسٍ) فأخَذَ العين ، والباء من (عَبْد) ، وأخذ الميم ، والشين من (شَمْس) ، وأسقط الدال ، والسين ، فبنى من الكلمتين كلمة ، فهذا من النحت) اهـ ، وانظر (المخصص ١٣/ ٢٤٣).

هذا ، ولم يذكر المصنف فى المركب الإضافىِّ غير الوجه المنحوت ، والنُّحاة على شذوذه ؛ كما فى المركب المزجى ، وأصل الأوجه فيه أنه ينسب إلى (عجزه) فيما كان مبدوءًا بابن أو ما كان كنيةً ، أو ما تعرَّف صدرُهُ بعجُزه ؛ نحو (غلامُ محمَّدٍ) ، أو ما يُخْشَى فيه اللبس ؛ كعبد القيس ، وما سواها ينسب فيه إلى صدره ؛ كامرئ القيس. راجع (المرادى ٥/ ١٤٢ ، والأشمونى ٢/ ٤٩٧ ، ط الحلبى ، والرضى ٢/ ٧٤-٧٦ ، والارتشاف ق٨٣/أ).

(٥) إنْ قصد بالقياس ما قبل الوجه الأخيرِ فَلَهُ ما قَصَدَ ، وإنْ قَصَدَ هُنَّ جميعًا ، فانسحاب الإطلاق على الأخير منظورٌ إليه ، ومعه أقف ، فقد أشرتُ إلى اتجاههم فى رفضه قياسًا ، والركونِ إلى المسموع منه وحسْبُ ، سواء أكان تركيبُه مزجيًا أم إضافيًا -وأضفْ إلى ما مر قول أبى الحسن الأشمونى :

•• وحاصلُ هذَا البابِ :

أَنَّكَ إِذَا أردتَ تنْسِبُ[(١)] شيئا إلى شيءٍ أَلْحقتَ آخِرَ الاسمِ[(٢)] المنسوب ياءً مشدَّدةً، وجعلتَ الإعرابَ عليها، وتَقْلِبُ[(٣)] الاسمَ /١٢٩/ من الجُمُود إِلَى الاشتقاقِ حتى صار[(٤)] يعمل عمل الفعل ؛ ألا ترى أَنَّ (الكوفةَ) جامدةٌ لا تعمل، فإذا نسبت إِلَيْها قلتَ : (هذا كوفيٌّ أَبُوهُ)، فرفعتَ الأب بكوفى.

والنَّسبُ على قسمين شاذٌّ، ومسموعٌ محفوظٌ لا يُقَاسُ عليه، ومَقِيسٌ يستمر فى جميع الكلام، وأَنَّ فى المقصور الرباعى ثلاثَة أَوْجُهٍ (حُبْلِيٌّ، وحُبْلَوِيٌّ، وحُبْلَاوِيٌّ)، وأن الخماسيَّ تحذفُ منه ألفُ التأنيث كـ(حُبَارِيّ) فى (حُبَارَى) ؛ وأَنَّ (حمراء) وبابهُ تُقْلَبُ همزته واوا أبدًا ؛ لأَنَّها زائدة للتأنيث ؛ وأَنَّ باب (كِسَاء) يجوز فيه وجهان : (كِسائِيٌّ، وكِسَاوِيٌّ)، وإِثْبَاتُ الهمزة أجودُ ؛ وتقولُ فى (قِثَّاء، وحِنَّاء) (قثائِيٌّ، وحنَّائيٌّ) -بالهمز لا غير ؛ لأنها همزةٌ أصليةٌ وأَنَّ مثل (علباء، وحِرْباء) تقول فيه (عِلْبَاوِيٌّ، وحِرْباوِيٌّ)، و(علبائِيٌّ، وحِرْبَائِيٌّ) ؛ فافهم ذلك، وقس عليه -إِنْ شاء الله-.



(شذ بناء (فَنْلَل) من جزءي الإضافة منسوبًا إليه ؛ كما شذ ذلك فى المركب المزجى) اهـ، (٢/ ٤٩٨)، ونحوه (الارتشاف ق٨٣/ب) ؛ هذا ما قرَّره النُّحاة، ولكنى بعدُ لى من الميل ما يوجِّه اقتياسه، والانتصارَ له على ما يراه الشيخ، وإن لم يؤكد منحاه فيه، ولكنَّ فى إشارته غناءً عن الإعراب عن مذهبه، وطُرِحَ ذلك فى حديث آخر، التمسه فى القسم الأول من هذا البحث.

(١) د : (نسب شئ)، وهو صواب.

(٢) سقط من (د).

(٣) د : (وتقسم) (كذا).

(٤) سقط من (د).

البابُ الرابعُ والثَّلاثُون

فى المخاطَبَةِ[١]

اعلم أَنَّ العربَ قد جعلتْ للمخاطبة حرفين ؛ وهما التاءُ والكافُ ، فقد يكونانِ اسميْنِ ، وقد يكونانِ حرفيْنِ ، ولا يخلُوَان فى ذلك كلِّه من معنى المُخَاطَبَة .

فمثال كونهما اسمين قولنا (قُمْتَ - يا زيدُ) ، و(خَرَجْتَ - يا عمرُو) ؛ فالتاء اسمٌ مضمر فاعلٌ مفتوحٌ فى اللفظ مرفوعٌ فى المعنى ؛ لخطاب[٢] الواحد المذكَّر ، و (قُمْتِ) ، و(خرجْتِ) للمؤنث المخاطب -بكسر التاء- ، وموضع التاء رفع ؛ لأنَّها اسمٌ ، وهى ههنا فاعلة ، وإنَّما كسرتْ تاء التأنيث ؛ لأنَّ الكسرَ من علامات التأنيث ، وفتحتْ تاءُ المخاطَبِ المذكَّر[٣] تخفيفًا ، وضُمَّتْ تاءُ المتكلم ؛ لأنه الأول ، فأخذ أول الحركات ، وهى الضَّمَّةُ[٤]

وكذلك (قمتُمْ ، وقمتُمَا ، وقمتُنَّ) ؛ كل هذه التاءات للمخاطب المثنى ، والمجموع من المذكَّر ، والمؤنَّث ، وقد تقدم جميع ذلك فى (المُضْمَرَات) فى باب (الأسماء المعارف)[٥]

واعلم أَنَّ هذه التاء لا تكون إلا اسمًا إذاَ اتصلتْ بالفعل ، وموضِعُهَا الرفعُ ؛ بدليل أنك لو وضعت مكانها اسمًا ظاهرًا لكان مرفوعًا ؛ فتقول فى (موضع)[٦] (قُمْتَ-يا زيدُ) (قامَ زيدٌ) /١٣٠/ ، فبان لكَ أَنَّها اسمٌ موضعُها الرَّفعُ بالفاعلية .

وقد تكون حرفًا ؛ (كما) فى قولك (أَنْتَ قائِمٌ) ، و (أنتِ قاعدةٌ) ، و : (أَنتُمَا سائِرَانِ) و : (أنتُمْ خارِجُونَ) ، و (أنتُنَّ خارِجَاتٌ) .

---

(١) راجع فيه (شرح المفصل ١٢٦/٨).

(٢) ص (كخطاب) ، والمثبت من (د).

(٣) ص ، د (للمذكر) ، والمثبت المناسب .

(٤) انظر المحرر (٢٥٦/٢).

(٥) المحرر (٣٨/٢).

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

إذَا قيل لك (أَنْتُنَّ)، و(أَنْتَ) كلُّه اسمٌ، واحد، أو اسمٌ وحرف؟

فقل: لا، بل اسمٌ، وحرفٌ؛ فحدُّ الاسمِ المُضْمَرِ منه[1] الألفُ، والنُّونُ، وهو (أَنْ) من (أَنْتَ)، والتاءُ حرفُ خطابٍ[2]، لا موضعَ له من الإعرابِ، مفتوحٌ مع المذكَّر، مكسورٌ مع المؤنَّث، مضمومٌ مع التَّثنية والجمع؛ ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قلتَ (أَنْتَ) فتحتَ التاء فى مُخاطبة المذكَّر، وإِذَا قلتَ (أنتِ) كسرتَها مع المخاطب المؤنث[3]، وأما: (أَنْتَ[4] وأنتِ، وأنتُمَا) فمواضِعُها الرَّفعُ على الابتداء، ولو اختلفتْ حركةُ التَّاء -وإِذَا قلتَ (أنتُمَا، وأنتُمْ، وأَنتُنَّ) ضممتَ التاء مع المخاطب فى (المثَّنى و)[5] الجمع مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا[6]

وموضع المُضْمَر مع اختلاف حركات التاء رفعٌ بالابتداء، وهو الألف والنون لا سوى، وهو قولك: (أَنْ)[7]، والتاءُ، والألفُ، والميمُ، والنُّونُ، حروفٌ

---

(١) د: (فيه) وهو صواب أيضًا.

(٢) سيبويه (٣٣٢/٣ مُحقَّق): (وكذلك: (ذلك)؛ لأنَّ هذه الكاف لحقت للمخاطبة وكذلك: (أَنْتَ) التاءُ بمنزلة الكاف) اهـ، وانظر ٢٤٥/١ منه، والمرتجل ٣٣١، وفى (الخصائص ١٨٩/٢): (التاء فى (أَنْتَ)، وإن كانت حرف خطاب، لا اسمًا فإنَّ معها نفسَ الاسم، وهو (أَنْ) من (أَنْتَ) ... فالاسم (أَنْ)، وحدَهُ، والتاءُ من بعدُ للخطاب) اهـ، وانظر (سر الصناعة ٣٠٧/١-٣٠٩) وما يلى.

(٣) الإنصاف (٦٩٦ - ٧٠٢).

(٤) د (أنت - بفتح التاء-).

(٥) زدته تتميما للسياق، وهو مفهوم منه كما سبق.

(٦) الأنبارى (الإنصاف ٦٨٢): (لأنَّها لو فتحتْ أو كسرتْ لجاز أن يُتَوَّهم أنها كلمتان منفصلتان فاجتلبوا حركة لم تكن فى الواحد؛ لتدل على أنها كلمة واحدة، وأجروا جميع المضمر فى التثنية والجمع هذا المُجْرى) اهـ، وانظر (الهمع ٥٨/١).

(٧) انظر ما سبق فى (٢)، والقول بأن (أَنْ) هى الضمير وحدها هو قول البصريّين، والتاء مبيِّنَةٌ - على ما وضح - كما هو الحال فى ضمير المتكلم، وذهب الفراء إِلَى أنَّ (أَنْتَ) بكما له اسم، والتاءُ من نفس الكلمة، وذهب ابن كيسان إِلى أن الضمير هو التاء المتصرفة، كانتْ مرفوعةً متصلةً، فلما أرادُوا انفصَالها دعموها بأنْ؛ لتستقلَّ لفظًا، راجع (التسهيل ٢٥، وش المفصل ٩٥/٣، ٨/ ١٢٧، وش الكافية ١٠/٢، والأشباه ١٩٨/١، والمغنى ٢٦/١، وابن كيسان ١٢١ ...)؛ ولعل أعدل هذه الآراء وأقربها لما انتهى إليه الدرس الحديث مذهبُ الفرَّاء، وأنَّ (أَنْتَ) بسيطةٌ لا مركبة؛ =

لواحقُ للتاء ؛ فالتَّاء للمخاطب ، والألفُ للتثنية ، والميمُ علامةُ جمع المذكَّر ، والنُّون علامة جمع المؤنث ، (ولا موضع لها جميعها من الإعراب)(١)

فصـل(٢)

والكافُ -أيضًا- تكون اسمًا ، وتكون حرفًا ، ومع ذلك معناها الخطابُ فى كلا الوجهين ؛ فكونها(٣) اسمًا فى قولك (أَكْرَمَكَ ، وأَنْزَلَكَ ، ورَفَعَكَ ، وشَرَّفَكَ ، وكَرَّمَكَ) - بفتح الكاف للمخاطب المذكَّر ، والكافُ ضميرُ الخطاب اسمٌ فى موضع نصبٍ بالمفعولية ؛ ألا ترى أنك لو وضعتَ مكانها ظاهرًا -وكانَ الخطابُ فى مثل قولك -مثلًا- (أكرمكَ عَمرٌو) أو (رفعك الله)- ، وأردت أن تضعَ مكان الكاف اسمًا ظاهرًا قلتَ : (أكرم زيدًا عمروٌ) و : (رفع بكرًا اللهُ) لكان الاسمانِ الواقعانِ موقعَ الكاف منصوبَيْنِ .

وكذلك تقول : (زيد أكرم عمرًا) ثم إِذَا أردتَ تحذِفُ(٤) -(عمرًا) ، وتجعلُ مكانه الكاف ؛ فتقول (زيدٌ أكرمَكَ) ، فتكون الكاف فى موضع نصبٍ ؛ لأنها واقعة موقع (عمرو) ، فبانَ لك أنَّ الكاف منصوبةٌ .

وكذلك (أكرمكُمَا ، وأكرمكُمْ ، وأكرمكُنَّ) /١٣١/ ، كلُّ هذه الكافاتِ علامةٌ للخطاب ؛ وهى اسمٌ مضمرٌ مبنىٌّ مع المذكَّر على الفتح ، ومع المؤنَّث على الكسر ، ومع التثنية ، والجمع على الضمِّ أبدًا(٥) ؛ فى قولك (أكرمكُمَا ، وأكرمكُمْ ، وأكرمكُنَّ) .

كما هى فى شقيقات العربية من الحبشية ، والآرامية والسبئية ، والمعينيّة ، والعبرية ، والبابلية ، والآشورية ؛ فأصولها موجودة فيها ، وانظر (مدرسة الكوفة ص١٩٢-١٩٣) ، والفصل الخامس من الدراسة (ص٣٤٤) .

(١) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٢) انظر (سر الصناعة ١/٣٠٧-٣٠٩) .

(٣) د : (لكونها) -تصحيف- .

(٤) كذا بدون (أن) ، وهو من تعبيراته .

(٥) راجع السيوطى (الهمع ١/٥٨) .

فهذه الكافُ اسمٌ ، لا تتغيَّرُ عن حالتها ؛ لأنها مبنيَّةٌ ، وسنذكر علة (بناء)[١] المضمرات فى مقالة (المبنياتِ)[٢] -إنْ شاء اللهُ-

هذا إِذَا اتصلتْ بفعلٍ ، فإِنَّها لا تكون إلا منصوبةً اسمًا مضمرًا للخطابِ[٣] ، ولا تكون حرفًا أصلًا ؛ وإذا اتصلتْ باسمٍ كانت مجرورةً ؛ (كما) فى قولك (غلامُكَ ، وغلامكُماَ ، وغلامِكُمْ ، وغلامكُنَّ) ، فإِن الكاف ههنا فى موضع جرٍّ بإِضافة الغلام إِليها ؛ لأنَّك إِذَا وضعت مكانها اسمًا[٤] لم يكن إِلَّا مجرورًا بالإِضافة ؛ إِذَا قلت (غلامُكَ) ثم تقول (غلامُ زيدٍ) ؛ ألا ترى أنك إِذا قلتَ (غلام زيدٍ) كان (زيدٌ) مجرورًا بإِضافة (غلام) إليهِ ؟ فكذلك الكاف تكون مجرورةً بإِضافة الغلام إِليهَا ؛ لأنَّها فى مكان (زَيْدٍ) ، وهى مكسورةٌ مع المؤنَّث ، مفتوحةٌ مع المذكَّر ، مضمومةٌ مع التثنية والجمع .

وأما كونُها حرفًا ففى قولك (ذَاكَ) ، و(ذلِكَ)[٥] ، و(ذانِكَ) ، و(أولئِكَ) ، و(تاكَ) ، و(تلكَ) و(تانِكَ) ، و(هذانِكَ) ، و(هَاتانِكَ) ، وفى تثنية الخطاب (ذلكُمَا) و(ذانِكُمَا)[٦] ، و(تلكُمَا) و(تانِكُمَا) ، وفى الجمع المخاطب[٧]

---

(١) زدته تقويمًا للنص .

(٢) ٤/ ١٧٢ (المحرر) .

(٣) انظر (المحرر ٥٦/٢) .

(٤) أى ظاهرًا -كما تقدم- .

(٥) سيبويه (٢٤٤/١ محقق) : (هذه الكاف لم تجئ علمًا للمأمورين ، والمنهيين المضمرين) اهـ ، وفى (٢٤٥/٢) منه : (وينبغى لمن زعم أنهنَّ أسماء أن يزعم أن كاف (ذاك) اسم ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أن يزعم أنها مجرورة ، أو منصوبة ...) اهـ ، أى أو مرفوعة ؛ ولا تجوز أن تكون مرفوعة ، لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع ، ولا منصوبة ؛ حيث لا ناصب ، ولا يجوز أيضًا أن تكون مجرورة ؛ إذ لا جار أفهمه ابن جنى (سر الصناعة ٣٠٨/١) ، وانظر الزجاج (معانى القرآن ٣٠/١) و(المحرر ٧٢/٢) .

(٦) وَهِمَ ابن فارس فى كتابه (الصاحبى ص٣٠) حيثُ زعم اسمية الكاف فيه ؛ قال : (لم تحذف النون ، وقد أضيفَ ؛ لأنه لو حُذِفَ النون لذهب معنى التثنية أصلا ، لأنه لم تكن للتثنية ههنا علامة إلا النون وحدها ، فإذا حذفت أشبهت الواحد ، لذهاب علامة التثنية) اهـ (كذا) ، وسها عنه محققه رغم قَدَمِهِ !

(٧) ص ، د : (للخطاب) ، وما أثبته المناسب .

(ذاكُم)، و(ذلِكُمْ)، و(تِلكُمْ)-فى خطاب المذكر-، و(ذاكُنَّ)، و(تلكُنَّ)-فى خطاب المؤنَّث المجموع-

وكذلك: (ذَلِك، وتلِك -بكسر الكاف- وذانِك، وأولئِك)؛ تَكْسِرُ[١] الكاف أبدا مع خطاب المؤنَّث، وتَفْتَحُهَا مع خطاب المذكَّر[٢]؛ قال اللَّه -تعالى- ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[٣]؛ فجعل (ذَا) إشارةً إلى يُوسُفَ الصِّدِّيق -ﷺ- وعلى نبينا محمد -ﷺ-، والكافَ والنُّونَ خطابًا للنِّسوة؛ فعلى هذا الأصل يكون اسمُ الإشارة لمن تسأل عنه[٤]، والكاف فى جميع تصرفاتها لمن تخاطبه.

واعلم أن هذه الكافَ حرفٌ لا موضع له من الإعراب، بل لمجَّردِ الخطاب، مكسورةٌ مع المؤنَّثِ، مفتوحةٌ مع المذكَّر /١٣٢/ مضمومةٌ مع المثَّنى، والمجموع.

فصل

فى السُّؤَال فى هذا الباب[٥]

تقول من ذلك (كَيْفَ ذلكَ الرَّجلُ -يا رجلُ-؟) -بفتح الكاف- فقولنا (ذا) اسم إشارة للمسئول عنه، والكاف حرف خِطابٍ للمخاطب، وهو قولك: (يا رجل) فلذلك فتحتَها؛ لأنها لخطاب المذكَّر.

ولو سألَت مؤنَّثا عن رجل قلت: (كيفَ ذلِكِ الرَّجلُ - يا امرأةُ-؟) بكسر الكاف-؛ لأنَّ الكاف موضوعةٌ لمن تخاطبه، والذى تخاطبه يكون مذكَّرا، ويكون مؤنَّثا؛ فإذا كان مذكَّرا كانت الكاف مفتوحةً، وإذا كان مؤنَّثا كانت مكسورةً، واسم الإشارة موضوع لمن تسأل عنه؛ ومن تسأل عنه يكون مذكَّرا، ومؤنَّثا؛ فإنْ

---

(١) د: (بكسر) -تحريف-.

(٢) فقه اللغة للثعالبى ص٢٢٩

(٣) من الآية ٣٢ -يوسف-.

(٤) كذا، ولعله سها إلى الفصل التالى، والمناسب هنا: (اسم الإشارة لمن تشير إليه)

(٥) انظر (المقتضب ٣/٢٧٥، وأسرار العربية ٢٧٩، وابن يعيش ٣/١٣٤-١٣٥).

كان مذكرًا فإنه يكون بـ(ذاكَ ، وبذِلكَ) ، وإنْ كان مؤنَّثا فإنَّهُ يكون بـ(تا[١] ، وتِلْك ، وتَاكَ) ، ولو سألت جماعةً مذكَّرِينَ عن رجل لقُلتَ

(كيفَ ذلِكُمْ الرَّجُلُ -يا رِجالُ-)؟ ؛ فتظهر علامة جمع المذكر ؛ لأنَّكَ تخاطِبُ جمعا (مذكَّرا)[٢] ، ولو سألت نساء عن رجل ، أو عن رجلين ، أو عن رجال لقلت (كيف ذلِكُنَّ الرجلُ - يا نساءُ-)؟ ، فـ (ذا) للرجل ، وقولُك (كُنَّ) لجماعة النساء ، و (كيف أولئِكُنَّ الرجال- يا نسوةُ)؟ فـ(أولاءِ) للرجال ، والكافُ والنُّونُ للنساء ، و (كيف ذانِكُنَّ الرجُلانِ -يا نساءُ-)؟ ، فقولك (ذانِ) للمثنَّى ، وقولك (كُنَّ) للنساء.

وتقول (كيفَ تِلْكَ المرأةُ -يا رجلُ-)؟ فقولك (تِلْكَ) إشارةٌ إلى المرأة والكافُ خطابٌ للرجل ؛ لأنك لما خاطبتَه فتحْتَ كافَهُ ، ولماكان سؤالك عن امرأةٍ قلت (تِلْكَ) ، ولو خاطبت امرأة ، وسألتَ عن امرأة لقلتَ (كيفَ تِلْكِ المرأةُ يا امرأةُ)؟ ، فكسرتَ الكاف ؛ لأنك تخاطب مؤنَّثًا ، وقلت (تِلْكِ) ؛ لأنك سألتَ عن مؤنَّثٍ.

واعلم أن الاسم المؤنث من (تِلْكَ) هو التاءُ وحَدها ، واللَّامُ لامُ التراخِي ، وتُسَمَّى لامَ البُعْدِ ، وهى فى مقابلة الَّلام من (ذَلِكَ) للمذكر ، وأصلها (تِى) التى هى من اللغات[٣] (تَا ، وتِى ، وتِهِ) فلما دخلت عليها لامُ البُعد ، ولامُ البعد ساكنةٌ والياء/١٣٣/ من (تِى) ساكنةٌ ، فانحذفت الياءُ ؛ لالتقاء الساكنَيْنِ ، فصارت (تِلْكَ) كما ترى ؛ الاسمُ منه فى الظاهر التاءُ وحدَها ، واللامُ حرفٌ للبُعْدِ ، والكاف حرفٌ للخطاب يشترك فيه المذكَّر والمؤنَّث ، وتُفَرِّقُ بينهما بفتحها مع المذكَّر ، وكسرها مع المؤنَّث[٤]

(١) لعله ذكره اعتبارًا بالقسمة العقلية ، وإلا فهو متعذر ، انظر جدول الصبان(١٤١/١)

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ص ، د (لغات) ، وكأنه تصحيف عن المثبت.

(٤) انظر (المحرر ٧٣/٢).

وتقول من[(١)] ذلك -أيضًا- (كَيْفَ تِلكُنَّ المرأةُ -يا نساءُ-)؟ -إِذَا سألتَ نساء عن امرأةٍ-، وقولك (تِلْكَ)[(٢)]؛ لأنك تسأل عن امرأةٍ وقولك (كُنَّ) خطابٌ للنساءِ، و: (كيفَ تِلكُمْ المرأةُ -يا رجالُ-)؟- إذَا سألتَ رِجالًا عن امرأةٍ-؛ فقولك: (تِلْك) للمرأة، والكاف والميُم للرجال؛ لأنَّ أوَّلَ كلامك لمن تَسْأَلُ عنه وآخرَه لمن تُخَاطِبُهُ[(٣)]، هذا أصلٌ مطَّرِد، فابْنِ على ذلك جميع ما يرِدُ عليك، وأكثر ما يتولَّدُ من هذه المسائل في هذا الباب ست[(٤)] وثلاثون مسألةً، فَرُضْ نفسك فيها مع المذكَّر، والمؤنَّث، والمثنَّى، والمجموع، فلا يخلو من ست وثلاثين مسألةً، وقد أحطْنا بأكثرِها[(٥)]؛ والأصلُ فيها أن تجعل أول كلامك لمن تَسْأَلُ عنه؛ إِنْ كان مذكَّرًا، أَشَرْتَ[(٦)] بعلامة المذكر، وإن كان مؤنثًا أشرتَ[(٧)] بعلامة المؤنَّثِ مع المفرد، والمثنَّى، والمجموع؛ وكذلك من تخاطبه، إن كان مذكَّرا أتيتَ بعلامة

---

(١) د: (في)، و(من) انسب كما في (ص).

(٢) ملاحظ أن المقصود منه: (تي) وحدها.

(٣) عبارة المبرد (المقتضب ٣/٢٧٥)، وانظرها في (الجمل ٢٦٥)، ومختار الصِّحَاح (ص٧٤) وفي (أسرار العربية ص٢٧٩) (ضابطَ هذا الباب: أن يُجْعَل أولُ كلامك للمسئول عنه الغائب، وآخرُه للمسئول المخاطب ... فإن قيل لم قُدِّمَ المشارُ إليه الغائبُ؟ قيل: عنايةً بالمسئول عنه) اهـ، وانظر (توجيه اللمع لابن الخباز ص٥٢٣).

(٤) ستة في ص، د غير مناسب.

(٥) حاصلةٌ من أحوال المخاطب: مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا، وكل منها: مذكَّر أو مؤنَّث فهذه ستة، تضرب في أحوال المشار إليه، وهو ستة مثلها، فتلك ستٌّ وثلاثون، وانظرها في جدول الأشموني (١/١٠١ ط الحلبي) وابن الخباز (الغرة ص٩٦)، وقد شعَّبَها بعضهم كابن معط، وخالد الأزهري إلى مائة وثمانٍ ناشئة من اعتبار المراتب الثلاثة للإشارة من قرب، وتوسط، وبعد، وثُلاثتُها في المسائل الست والثلاثين يُنْتَج مائة وثمانٍ، راجع: (الفصول ٢٣١، والتصريح ١/١٢٦)، وقد حرر الصبان أن الصور الستة والثلاثين ملحوظٌ فيها المعنى لا اللفظ؛ إذْ من ستة المشار إليه حالتان مشتركتان في اللفظ وهما الجمع المذكر، والجمع المؤنث، ومن ستة المخاطب حالتان كذلك، وهما المثنى المذكر والمؤنث، فتسقط صورة على كل من الاعتبارين، ويبقى خمسة في خمسة بخمسة وعشرين. وانظره فيه (١/١٤٠-١٤١).

(٦) أي حكمًا، وإلا فلم يمثِّل إلاَّ بعشر.

(٧) ص، د: (سألت)، وهو سهو لا يناسب، والمثبت الصواب.

المذكَّر ، وإن كان مؤنَّثًا أتيتَ بعلامة المؤنث مع (المفرد و)[1] المثنَّى والمجموع ؛ فافهمْ ذلك .

فصـــل

وإعرابُ قولك (كَيْفَ ذلكَ الرَّجُلُ -يَا رَجُلُ-)؟ أَنْ تقول (ذَلِكَ) مبتدأ ، و(كَيْفَ) خبره ، وهو مبنيٌّ على الفتح ؛ ومنهم من قال (كَيْفَ) مُبتدأٌ[2] ، وذلِكَ خبره ، والرَّجُلُ نعتُ لذلك ، أو بدلٌ[3]

ومنهم من قال إنَّ كَيْفَ ، بمعنى الظَّرف[4] ، و(ذلك) مرفوعٌ بِهِ[5] ، والتقدير على أيِّ حالٍ ذلكَ الرجلُ ؟ ؛ لأنَّ الظُّروف تُقدَّر بحروف الجر ، والرَّجلُ نعت لـ (ذَلِكَ) وقولك (يا رجلُ) نداءٌ .

فصـــل

وقد تلحق كافُ الخطاب مع التاء فى قولهم (أَرَأَيْتَكَ زيدًا قائمًا)[6] ؟ -بفتح

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، ومفادُها من كلامه السابق .

(٢) ذهب إلى نحو من ذلك ابن عطية فى قوله تعالى ﴿كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ (٥٠-النساء) قال (٠٠ ويصح أن تكون فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر فى قوله (يَفْتَرُون) اهـ ، وردَّه أبو حيان ؛ فقال : (هذا لم يذهب إليه أحدٌ ؛ لأن كَيْفَ ، ليست من الأسماء التى يجوز الابتداء بها) اهـ ، (البحر ٢٧١/٣) ، وقال ابن يعيش (١١٠/٤) : (٠٠٠ ولا يُخْبَرُ عنها ؛ فلا يُقَال : كَيْفَ فى الدار ؛ كما يقال مَنْ فى الدارِ؟) اهـ .

(٣) سيأتى إعرابُ ما فيه (أل) بعد اسم الإشارة فى (٤٨٦/٣-المحرر-) .

(٤) انظر تفصيل القول فيه فى (المحرر ٣٦٩/٢) .

(٥) أى على الفاعلية .

(٦) فى هذا التمثيل نظرٌ ، فى تصريحه بجزئيه المنصوبَيْنِ ، والشائعُ فى هذا التعبير أنَّه لابد فيه من جملة استفهامية تدلُّ على الحال المُسْتَخبَر عنها ، فإنْ لم توجد قدِّرتْ ، والجملةُ الاستفهاميَّةُ فى موقع المفعول الثانى قال أبو حيان (البحر ٢١٦/٥) : (العرب تعدِّيها إلى مفعولين أحدُهما منصوبٌ ، والآخر أغلبُ ما يكون جملةً استفهامية) اهـ ، كما قالوا فى (أرأيتَك زيدًا ، ما صَنَعَ ؟) وقالوا فى قوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ : إنَّ المفعول الثانى محذوف ، والتقدير : (لم=

التاء والكاف- من (أَرَأَيْتَكَ)؛ فتكون الهمزة للاستفهام، و(رأَيْتَ) فعلٌ وفاعلٌ، يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ مفعولُهُ الأولُ (زيدًا)، والثانى (قائمًا)، والتاءُ ضميرُ الفاعل للخطاب /١٣٤/ والكافُ حرفُ خطابٍ، لا موضعَ لهُ من الإعرابِ[1]؛ وقد

كرمتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه) (المغنى ١/١٥٦ والكشاف ٢/٤٥٦)، أو: (تفضيلَه، أو تكريمَه)؛ كما ذهب العكبرى (التبيان ٨٢٦)، بل ذهب الرضي إلى أنه (لا محل للجملة المتضمِّنة لمعنى الاستفهام؛ لأنَّها مستأنفة لبيان الحال المُسْتخبَرِ عنها ... وليست الجملة المذكورة مفعولًا ثانيًا لرأيتَ؛ كما ظن بعضهم) اهـ. (شرح الكافية ٢/٢٨٢)، وهو رأيٌ له لا يثبت مع ما استقرَّ من نحو (رأيتُ زيدًا أبو مَنْ هُو؟) وغيره، فى اعتبار الجملة الاستفهامية فى محل المفعول الثانى؛ وعلى كلٍّ فكلامنا فى تمثيل المصنف. وقلت: إنَّ التمثيل فيه باستفهام ملفوظٍ أو مقدر، إبرازًا للحالة العجيبة التى من شأنها أن يُسْتَفْهَم عنها، وانظر تمثيل سيبويه (١/٢٤٥)، والمبرد (٣/٢٠٨، ٢٢٧).

نَعَمْ رأيتُ ابن منظور يحكى نحو تمثيل المصنِّف، قال: (وروى المنذريُّ عن أبى العباس قال (أرأيتك زيدًا قائمًا؟) اهـ، (اللسان -رأى-)، وفيه نظر كما مر.

(١) سيبويه (١/٢٤٥ محقق): (التاء علامةُ المضمر المخاطبِ المرفوع، ولو لم تلحق الكاف كنت مُسْتَغْنيًا، فإنما جاءت (الكاف) فى (أرأيتَ) توكيدًا، وما يجئ فى الكلام توكيدًا لو طُرِحَ كان مُسْتغْنىً عنه) اهـ، وراجع المقتضب (٣/٢٠٨، ٢٧٧)، والمسألة خلافية فمذهبُ البصريِّين كما ترجمه سيبويه، والمبرد، والمصنف، وغيرهم أن التاء هى الفاعل، وما لحقها حرفٌ يدلُّ على اختلاف المخاطب، وأغْنَى اختلافُه عن اختلافِ التَّاء؛ ومذهب الكسائى أن الفاعل هو التاء، والكاف فى موضع النصب مفعولًا (أول)؛ ومذهب الفراء أن التاء هى حرف خطاب كهى فى (أَنْتَ)، وأنَّ (الكاف) بعدها فى موضع الفاعل، استُعِيَر ضميرُ النَّصب للرفع، (فلذلك وحَّدُوا التاء، وثَنَّوْا الكاف، وجمعوها)، هذا ما نقله الكاتبون من مذاهب، راجع (البحر ٤/١٢٥، والشجرية ١/٢٩٢، ٢٩٩، وسر الصناعة ١/٣٠٨-٣١٠، وشرح الكافية ٢/٢٨٢، ومجالس ثعلب ١/٢١٦، والخصائص ٢/١٨٥، ١٩٠، والهمع ١/٧٧، ومعانى الزجاج ٢/٧٠).

والذى أُرَاهُ أنَّ رأى الفراء فيه غيرُ واضح، فهو يرى ما نُقِلَ عنه، كما يرى برأى البصريِّين؛ انظر قوله (معانى القرآن ١/٣٣٣) (وموضع الكاف نصب، وتأويله رفع، كما أنك إذا قلتَ للرجل (دُونَكَ زيدًا) وجدتَ الكاف فى اللفظِ خفضًا، وفى المعنى رفعًا؛ لأنها مأمورة) اهـ، ثم يقول فى (٣/٢٩٤: (.. والكافُ صلةٌ تكونُ، ولا تكونُ، والمعنى واحد) اهـ، وهذا ما استندت عليه فى فهم رأيه الثانى.

هذا ورُدَّ ما ذهب إليه الفراء (أى الأول على ما فهمتُ) بصحَّةِ الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قطُّ مرفوعة؛ وما رآه الكسائى يلزمه تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل وليس به، ولو كان مفعولًا لكان فاعلًا فى المعنى، وليس المعنى عليه (انظر العكبرى، التبيان، ٤٩٥، والمغنى ١/١٥٨).

قُرِئَ قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾[١]، فالهمزةُ للاستفهام، و (رَأَيْتَ) فعل وفاعل، والكاف حرف خطاب و (الَّذِى) مفعولٌ أولُ، والمفعولُ الثانى قوله (فَذَلِكَ)[٢]، فافهم ذلك، وقس عليه.

• • وحاصلُ الْبَابِ :

أَنَّ (ذَا) اسم إشارة، واللامُ حرفٌ للتَّراخى، والكافُ حرف خطابٍ، وتكون اسمًا، وحرفًا، مفتوحةٌ مع المذكر، مكسورةٌ مع المؤنَّث؛ والتاءُ كذلك تكون حرفًا واسمًا، وكلاهما للخطاب، مفتوحةٌ مع المذكَّر، مكسورةٌ مع المؤنَّث، والكافُ والميم خطابٌ للجمع المذكر، وخطابُ الجمع المؤنث بالكاف والنُّون، وأَنَّ أول كلامك لمن تَسْأَلُ عنه، وأَنَّ آخره لمن تخاطبه، وجميع بذلك مشروح فى الباب.



(١) الآية ١-الماعون، وهى قراءة (عبد اللّه بن مسعود) (البحر ٥١٧/٨، معانى الفراء ٢٩٤/٣، والكشاف ٢٨٩/٤).

(٢) فى هذا الإعراب نظرٌ؛ فلم أرَهُ لغيره؛ إِذْ المفعولُ الثانى محذوف -على ما مرَّ- وقدَّره الزمخشرى (من هو)، والحوفىُّ (أليس مستحِقًّا عذاب الله؟) أما الفاء فقال العكبرى: (جواب شرط مقدر)، وقيل عاطفة على (الذى)، فاسم الإشارة منصوبٌ، وفيه نظر والذى أراه أنها استئنافُ بيانٍ بعدَ تشويقٍ باستخبارٍ، انظر: (الكشاف ٢٨٩/٤، والنهر المادّ ٥١٧/٨-هـ البحر، والتبيان ١٣٠٦).

الباب (الخامسُ والثَّلاثُون

في)[١] الظروف

اعلم أن الظرف[٢] ظرفان: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ فظرف الزمان: الدهرُ، وما تصرف منه[٣]؛ فالأَبدُ[٤]، والدهرُ، والحِقْبةُ، والأَحقابُ، والعامُ، والسَّنةُ، والحِينُ، والوَقْفَةُ[٥]، والسَّاعةُ، والشَّهرُ، واليومُ، واللَّيلةُ واللَّحظةُ، وطَرْفَةَ[٦] العين، وفردُ[٧] ساعةٍ، وقليلٌ من نهارٍ، وقريبٌ مِنْ ساعةٍ، وبَعِيدٌ من الزمان، كلُّ هذِه ظروفٌ، أَ[٨]وْ تَجْرِي مَجْرَى الظرف.

فصـل

وإنَّما سُمِّيَ الظَّرف ظرفًا؛ لأنَّه يحتوي على ما فيه؛ كما يحتوي ظرفُ العسل، وظرف الطَّعامِ على ما فيهما، وكلُّ شيءٍ حوى شيئًا فهو ظرفٌ لَهُ[٩]

---

(١) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) (الظرف) اصطلاح بصرى، ويسميه الفراء (المَحَلّ)، والكسائى وأصحابه (الصِّفة)، (التصريح ١/٣٣٧، والصبان ٢/١٢٥، ومدرسة الكوفة ٣٠٧، ومعاني الفراء ١/١١٩).

(٣) الفارابى (د. الأدب ١/١٠٧) (الدهر الزمان، قال الشاعر

إنَّ دَهْرًا يلُفُّ شَمْلِي بِجُمْلٍ لـزمـانٌ يَـهُـمُّ بـالإِحْـسَـانِ

انظر (اللسان -دهر-)، والمحرر ٣/٢٩٠، وما يأتى.

(٤) ص، د: (كالأبد)، والمناسب لكلامه ما دَّونتُ، وفي المصباح (ص١): (الأَبَدُ: الدهر الطويل الذى ليس بمحدود؛ قال الرمانى فإذ قلت لا أكلمه أبدًا، فالأبدُ من لدنْ تكلمتَ إلى آخر عمرك) اهـ، وانظر (ص٢٠١) منه.

(٥) كذا وردت هذه الكلمة، وظننتُها تصحيف (الوَقْت)، ولكنها ذاتها تكررت فى (٣/٢٩٠) ولم أتحققها، وأحسبُها محليَّةً.

(٦) اسم من طرْفِ العين إطباق الجَفْن على الجَفْن، والمقصود: مقدارُ زمن ذلك.

(٧) كأنه من إضافَة الصفة إلى الموصوف، نحو (سَحْقُ عِمَامَةٍ)، وهو باعتبار المعنى قريب، وإن كنت لم أقف على هذا التركيب، فلعلها محلية.

(٨) زدت الهمزة بما يقتضيه السياق، فقد مثل بما هو ظرف، وبما ينوب عنه.

(٩) أسرار العربية ص ١٤٤، ش الفصل ١/٨٩.

تقول من ذلك (قمتُ يومَ الجمعة)، و(سرت بُكْرةَ الخميسِ) -بنصب (يومَ، وبُكْرةَ)، وبخفض (الخميسِ، والجمعةِ)- ؛ ألا ترى أَنَّ القيام وقع فى يوم الجمعة، والسَّير وقع فى بُكْرَةِ يوم الخميس[١]؟ فلذلك كانَ (اليوم) و(البكرة) ظرفين للقيام، والسَّير؛ لأنهما وقعا فى الظرفين؛ من حيثُ إنَّ الظرفيْنِ قد احتويا على السَّيرِ والقيامِ.

فصل

والظرف مفعولٌ فيه[٢]، وإنَّما سُمِّىَ مفعولًا فيه؛ لأنَّ الفعل فُعِلَ فيه، فلما صار داخلًا فى الظرف /١٣٥/ وواقعا فيه سمى (الظرف)[٣] مفعولًا فيه.

وهو منصوبٌ أبدًا متى وقع فيه الفعُل[٤]، وأما إِذَا لم يقع فيه الفعلُ، ونقلتَه، وأخبرتَ عنه جرى بتصاريف الإعرابِ[٥]، وصار كسائرِ الأَسماءِ؛ لأنَّه حينئذٍ لم يكن ظرفًا؛ من حيثُ[٦] إنَّ الظرفَ: ما وقع فيه فعلٌ، فإذا لم يقع فيه فعل فهو اسمٌ يجرِى مَجرى سائر الأسماء فى الإعراب.

فصل

وتقول فى أيام الأُسبُوع (اليومُ الخميسُ)؛ فترفع (اليومُ)، (والخَمِيسُ)،

---

(١) ص، د: (ألا ترى أن القيام وقع فى بكرة يوم الجمعة، والسير وقع فى يوم الخميس) اهـ، وهو سهو عما فى تمثيله -كما ترى-؛ وقد أثبت ما يناسبه.

(٢) ابن مالك (شرح العمدة ص٢٩٨) (يسمى ظرفًا، ومفعولًا فيه) اهـ.

(٣) زدته لزومًا دفعًا لإيهام غير المقصود.

(٤) سيبويه (١/٤٠٤ محقق): (وذلك؛ لأنَّها ظروفٌ تقع فيها الأشياءُ، وتكون فيها، فانتصبت؛ لأنه موقوعٌ فيها، ومكونٌ فيها، وعَمِلَ فيها ما قبلها) اهـ.

(٥) كقوله تعالى ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [١٢-سبأ]؛ قال الفراء (المعانى ١/١١٩) (الاسمُ إذا كان فى معنى صفةٍ، أو محلٍّ قوى إذا أُسنِد إلى شئ؛ ألا ترى أن العرب يقولون هو رجل دونَك، وهو رجل دونٌ، فيرفعون إذا أفردُوا ...، ومن كلامهم، المسلمون جانبٌ، والكفار جانبٌ) اهـ، وانظر (الشجرية ٢/٢٤٩، ابن عقيل ٢١٦).

(٦) سقط من (د).

فيكون (اليومُ) مبتدأ، و: (الخميسُ) خبرًا، و (اليومُ الأَحَدُ)- بِرفع (اليومُ، والأحدُ) على الابتداء والخبر، وهو الوجْهُ الجيِّدُ[١]

وكذلك باقى أيام الأسبوع كلُّها مرفوعةٌ بالابتداء والخبر فإذا قلت (اليومَ الجمعةُ) جاز لك نصب (اليوم)، و(الجمعةُ) مرفوعةٌ بالابتداء، و(اليومَ)[٢] خبرُها مقدَّمًا عليها وإنَّما نصبتَ (اليوم)؛ لأنَّه ظرفٌ للاجتماع؛ كأنَّك قلتَ (الاجتماعُ يَوْمَ الجمعةِ) أى الاجتماعُ فى يوم الجمعة، وكذلك (اليومَ السبتُ)، فيكون (اليومَ) منصوبًا، و(السبتُ) مبتدأٌ، واليومَ خبرُه مقدَّمٌ[٣] عليه منصوبٌ على الظرف كأنك قلتَ (السبتُ فى اليومِ)؛ لأنَّ السَّبتَ هو القطع[٤]، فكأنك قلت (القطعُ فى اليومِ)، فقد وقع القطع والاجتماع فى اليوم، والظرف إذا وقع فيه الفعل كان منصوبًا -ولو كان مقدمًا-، أَلا ترى أَنَّك تقول (اليومَ صمتُ)، و(يومَ الجمعةِ سرتُ)؛ فاليومَ ظرفٌ منصوبٌ مفعولٌ فيه؛ من حيثُ إنَّ[٥] السير والصوم وقعا فى الظرف؟ والفرق بين (الجمعة)، و(السبت)، وسائر الأيام أَنَّ الجمعة، والسبْت مصدران معناهما الاجتماعُ، والقطعُ، وهذا النصب مختصٌّ بيومِ (السبت)، ويوم (الجمعة)، ومع ذلك يجوز الرفع فى اليومين: مع[٦] (الجمعة والسبت)[٧]؛ فتقول (اليومُ الجمعةُ)، و(اليومُ

---

(١) قيل لا يجوز نصب (اليوم) خبرًا عن الأحد، والخميسِ، إِذْ هما بمعنى اليومين واليومُ لا يكون فى اليوم، وأجاز الفراء وهشام النصْبَ؛ وذلك لتأويلهما اليوم بالآنَ؛ كما يقال: (أنا اليومَ أفعلُ كذا)، أى: الآن، فمعنى (اليومَ الأحد): الآن الأحدُ، و(الآن) أعمُّ من الأحدِ، فيصحُّ أن يكون ظرفَه. عن (الرضى ١/٩٦، والهمع ١/١٠٠).

(٢) ص، د: (يوم) والمثبت المناسب لما مثل.

(٣) كذا وقعا مرفوعين، والأنسبُ النصب، والرفعُ أيضًا جائزٌ خبرًا بعد خبر.

(٤) قال العكبرى (التبيان ٧٢): (أصل (السبت) مصدر، يقال سَبَتَ يسبتُ سبْتًا، إذا قطع، ثم سُمِّيَ اليومُ (سَبْتًا) اهـ، وقال الفارابى (د. الأدب ١/٩٧): (... ويقال: إنما سُمِّيَ بذلك؛ لانقطاع الأيام عنده) اهـ، وانظر (أمالى المرتضى ١/٣٣٧، والطبرى ٢/١٧٤، والمزهر ١/٤٢٧).

(٥) ص (أَنَّ) -بفتح الهمزة- وقد تكرر مرارًا على ما سبق، وهو مزهودٌ فيه.

(٦) ص، د (مِنْ)، وهو تصحيف عن المثبت.

(٧) الكتاب (١/٤١٨) محقق: (وكذلك: (اليومَ الجمعةُ، واليومَ السبتُ، وإِنْ شئت رفعت) اهـ، =

السبتُ)، فترفع اليومين بالابتداء، والخبرُ (الجمعةُ) و(السبتُ)، و(مع)[١] باقى أيام الأسبوع مرفوعةٌ لا غيرُ على الابتداء والخبر[٢]

واعلم أنَّ الظروف معربةٌ كلُّها بالنَّصب[٣] /١٣٦/؛ لأنها مفعولٌ فيها؛ إلَّا إذَا نقلْتَها عن الظرفية، فإنَّها تجرى بتصاريِف الإعراب[٤]؛ وصورةُ نقلِها أَنْ تخبِرَ عنها.

فتقول (يومُ الجمعةِ مبارَكٌ) جعلته مبتدأ وخبرًا[٥]؛ لأنك أخبرت عنه بالبركة ولم توقع فيه فعلًا؛ وكذلك: (أعجبنى يومُ الجمعِةِ)، جعلته فاعلًا؛ لأنك نسبتَ العَجَبَ إليه[٦]، وكذلك (عجبتُ مِنْ يومِ الجمعةِ)؛ جعلتَه مجرورًا.

وأمَّا إذا كان ظرفًا والفعلُ واقعٌ فيه، فهو باقٍ على نصبه؛ كقولك (خرجتُ يومَ الجمعةِ)، و: (صمتُ يومَ السَّبتِ) -بفتح الميم من (يوم) فيهما-؛ لأن

وقال الرضى (٩٦/١ ش الكافية): (اليوم إذا وقع خبرا عن الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه؛ لكونهما فى الأصل مصدرين، فمعنى: (اليومَ الجمعةُ، أو السبتُ)، أى الاجتماع، أو السكون، والأَوْلَى رفعه؛ لغلبة الجمعة، والسبت فى معنى اليومين) اهـ، قلت: ولا أدرى كيف يتبادر هذا المصدر مع مزاحمة معنى اليوم له حتى يبنوا عليه جواز النصب دون بقية الأيام؟ فإنْ قُصِد المعنى المصدرى لهما زايلهما المعنى المستعملُ قطعًا، وحُمِّلاَ معنى جديدًا له حكمهُ، فلا يقال: إنَّ هذا الحكم لهما باعتبارهما يومين، بل باعتبارهما مصدرين، أما على المعنى الأول فلا فرق بينهما وبين سائر الأيام فى وجوبِ الرَّفع، وهذا ما أُراه.

(١) زيادة لازمة تقويمًا للنص.

(٢) سيبويه (٤١٨/١) محقق: (أما: اليومُ الأَحَدُ، واليومُ الاثنانِ، فإنه لا يكون إلا رفعًا وكذلك إلى الخميس؛ لأنه ليس يعمل فيه) اهـ، وانظر (الهمع ١/ ١٠٠).

(٣) أى حكمها الإعرابىُّ: النصبُ لفظًا، أو محلًّا، والقصدُ: أن جميع أسماء الزمان صالحةٌ للنصب على الظرفية مبهمةً أو مختصةً، إذ كلامه فى الزمان، قال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ٣٠٠) (أسماءُ الزمان كلها، مبهماتها، ومختصَّاتها صالحةٌ للظرفية) اهـ، وانظر (التصريح ٣٤١/١، والخضرى ١٩٧/١).

(٤) راجع الصفحة قبل السابقة، والقصد إلى المتصرِّف منها، فلا يؤخذ بإطلاقه بل فيما جاز نقله عن الظرفية، كما أشار إليه فى (٢٩٠/٣)، وارجع إلى (الهمع ١٩٦/١).

(٥) لعلها مقحمة، والمناسب الاقتصار على ما قبله.

(٦) المناسب: (الإعجاب)، وقد يصلح ما ذكره على بُعد بجعله اسم مصدر الفعل السابق.

الخروج والصوم قد جعلا فى الظرفين ؛ ولو قدمتَ الظرف فقلت (اليومَ خرجتُ)، و(يومَ السبت صمتُ) -بفتح الميم فيهما- لكان أيضًا منصوبًا على حالِهِ ؛ لأَنَّ الخروج والصوم وقعا فيه ، ولم تخبر عن الظرف بشيءٍ ، فلذلك وجب نصبه ، بخلاف قولنا (يومُ الجمعةِ مبارَكٌ) فإنك أخبرت عنه بنسبة البركة إليه ، فكانَ مبتدأً وخبرًا ، وانتقل عن الظرفية . إذْ لم يقع فيه فعلٌ ، وكذلك قولنا (اليومَ جاءَنا زيدٌ)، و : (يومَ الجمعةِ وصلنى كتابُك)، و(يوم الخميس صدرَ إليكَ دَراهِمُ) ؛ الظرفُ فى ذلك كلِّه منصوبٌ ، وإِنْ كان مقَدَّمًا ؛ لأَنَّ الفعل وقع فيه ، ولا يجوز الرفع إِذَا وقع الفعل فى الظرف ، وإنما يجوز الرفع إذا أخبرت عن الظرف ، ولم توقع فيه فعلًا .

فَصْـل

من ظروف الزمان ما جاء مبنيًّا ؛ مثل (إِذْ)، و(إِذَا)، و(مَتَى)، و(أَيْنَ) و(أَنَّى)، و(أَيَّانَ)[1] ، و(أَمْسِ)، و(الآنَ)[2] ، و(قَطُّ)، ونحوِها من الظروف المبنية ، فقولنا : (إِذْ) معناها : ما مضى من الزَّمانِ[3] ؛ كقولك : (جئتك إِذْ قام زيد) ؛ فالمجيءُ والقيامُ قد وقعا ، ومعناه (جئتك وقتَ قيامِ زيدٍ) ؛ ولو قلتَ (جئتُك إِذْ يقوم زيدٌ) لم يجز ؛ لأَنَّ (إِذْ) لا يكون بعدها إِلَّا مَاضٍ .

وقد يأتى بعدها المبتدأُ والخبرُ ، ويكون معناه معنى المضى ، تقول (جئتُك إِذْ زيدٌ قائمٌ) ؛ تقديره جئتك وقتَ قيامِ زيدٍ .

فقد علمتَ من هذا أَنَّ (إِذْ) ظرفٌ لما مضى من الزمان /١٣٧/، وأَنَّها مبنِّيةٌ على السكون ، وأَنَّها يقع بعدها الجملةُ الاسميَّة ، والفعلية ؛ كقولك (صليتُ إِذْ صلَّتْ

---

(١) سيأتى الحديث عن معانيها فى (٣٧٦/٢-المحرر).

(٢) ص ، د (فالآن) - بالفاء - والواو المناسبة.

(٣) فى البحر ٤١١/٤ (إِذْ ظرفٌ لما مضى يصْرِفُ المضارع للمضىّ) اهـ، وانظر (الهمع ٢٥٤/١)، وما سيأتى فى موقفهم منها مع المستقبل.

الجماعة) و: (جئتُكَ إِذْ الجيشُ خارجٌ)[١]، ولا يكون بعدَها المستقبلُ أبدًا؛ فلو[٢] قلت (أجيئُك إِذْ يقومُ زيدٌ) لم يجز[٣]

والجملةُ الفعليَّةُ هى الفعلُ والفاعلُ، والجملة الاسمية هى المبتدأ والخبر، وموضع الجملتين الاسمية والفعلية الخفضُ بالإضافة بعد (إِذْ)، و(إذَا)[٤]

وتلخيص ذلك أن (إِذْ)، و(إذَا) يقدَّران بـ(وقت)؛ كأنك قلت -(فى إِذْ[٥]) (جئتُكَ وقتَ خَرَجَ[٦] بكرٌ)، و (جئتك وقتَ زيدٌ خارجٌ)؛ و(تقولُ فى إذا)،

---

(١) وقد اجتمعا فى قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لصاحبه﴾، فإضافتها إلى الاسمية قليلة، وإلى الماضوية لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا كما فى الآية، أما إضافتها إلى المستقبل لفظًا ومعنى فانظر الآتى فيه.

(٢) ص، د: (ولو)، وأحسبه تصحيفًا عن المثبت؛ فالموضع للفاء.

(٣) وهو ما عليه الجمهور، فلا تقع للاستقبال، فإنْ وقع ما ظاهره ذلك كان من باب إيقاع المستقبل موقع الماضى؛ لتحقق الوقوع، كما فى قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾.
وذهب قوم إلى أنَّ (إِذْ) تكون بمعنى (إذَا)، فيقعُ المستقبلُ بعدها بلفظِهِ ومعنَاهُ أو بمعناهُ فقط، كما فى الآية؛ وكقوله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ؛ إِذْ الأَغْلالُ فِى أَعْنَاقِهِمْ﴾، و: ﴿إِذْ الظَّالِمُون مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾؛ فالمعنى على الاستقبال، ويلزم أن تكون بمعنى (إذَا)، والجمهور يؤوّلونه على وضع المستقبل موقع الماضى -كما قلت- قال الزمخشرى (٤٣٦/٣-الكشاف) (المعنى على (إذَا) إلا أن الأمور المستقبلة لما كانت فى أخبار اللَّه -تعالى- مُتيقَّنةً مقطوعًا بها عُبِّرَ عنها بلفظ ما كان، ووجد، والمعنى على الاستقبال) اهـ، وقال أبو حيان (البحر ٤٧٤/٧): (إذ هنا بمعنى: (إذا)، وحسَّنَ ذلك تيقُّنُ وقوع الأمر) اهـ، وانظر (الروض الأنف ٢١٤/٢، ٢١٦-٢١٧).
والواقع أنَّ جملة من الشواهد تثبت وقوع المستقبل بمعناه بعد (إِذْ)، مما حدا بالمنصفين أنها بمعنى (إذَا) فيها، وإن كان الأصل فيها الاستعمال فى الماضى؛ قال قطرب (كلمة (إِذْ)، و(إذَا) يجوز إقامة كل منهما مقام الأخرى)، قال الرازى: (وأقول هذا الذى قاله قطرب حسن) اهـ، (تفسيره ٧٦/٣)، ومنه قوله -(ص)-: (يَالَيْتَنِى أَكُونُ حَيًّا، إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ)؛ قال ابن مالك (شواهد التوضيح ص٩) (استعمل فيه (إِذْ) موافقةً لـ(إذَا) فى إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيحٌ، غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين) اهـ، وانظر فى المسألة (الطبرى ٤٠٧/٦، ٥٥٠، والمغنى ١/ ٧٥، والصاحبى ١٩٦، وشرح الشذور ١٢٦، والبحر ١٣٧/١).

(٤) أحسبها مقحمة، وحذفها أولى؛ فلم يتحدث عنها بعد.

(٥) زيادة: تخصيصًا -لكلامه كما يتضح-.

(٦) ص، د: (خروج)، والمثبت المقصود، على إضافة الجملة.

(أَجيئُكَ إذا قَدِمَ عمروٌ) ، و(أزورك إذا بكرٌ عِنْدَكَ)(١) فمن ههنا قلنا إنَّ موضع الجملتين الخفضُ.

وأما(٢) (إذَا) فمعناها ما يُستَقبل من الزمان(٣) ، وهى تقتضى الشرط(٤) ، ولابد لها من جواب ، وقد يكونُ جوابُها بالفاء ، ويكونُ بغير الفاء(٥) ؛ تقول : (إذَا قامَ زيدٌ فإنّى أقوم) ، فقد جاءت الفاء فى قولك (إنِّى) جوابًا لـ (إذَا) ؛ لأن فيها معنى الشرط ، وكذلك (إذا قام زيدٌ قمتُ) ؛ فقولك (قمتُ) جواب (إذا) (بغير الفاء)(٦)

ولا يُجْزَمُ بها فى الشرط إلَّا فى الشعر(٧) ، وستُذْكَر فى باب (الشرط) ؛ وهى أيضًا بمعنى الوقت ، ولا تدخل إلَّا على الجملة الفعليةِ خاصَّةً ؛ لأنها بمعنى الشرطِ ، والشرطُ لا يكون إلَّا بالأفعال(٨) ، ولا تكون إلَّا لِما(٩) يُسْتَقْبَل من الزمان ؛

---

(١) انظر المقتضب ٣٤٧/٤-٣٤٨ ، وقد استقر القوم على أن هذا التمثيل لا يجوز بإطلاقه إلا إذا قُدِّر ما بعدها مرفوعًا بفعل محذوف ، تقديره : (كَانَ) -مثلًا- وهو ما عليه المصنف على ما يأتى ، وراجع (الأشمونى ٥١١/١- ط الحلبى).

(٢) كأنَّ هذا التفصيل مؤخرٌ من تقديم ؛ فقد سبقه بتمثيله لـ (إذا) -كما تلاحظ.

(٣) المغنى (٨٤/١) ، والإيضاح للفارقى ص(٢٧٥).

(٤) أى : فى الغالب : (وقد لا تضمن معنى الشرط ، بل تتجرد للظرفية المحضة ؛ نحو (والَّليلِ إذَا يَغْشَى) ، قاله السيوطى (٢٠٦/١-همع).

(٥) ألزمها السيوطى (ذاته) ، وفيه نظر ؛ فالشواهد على تجرده منها كثيرة.

(٦) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٧) انظر المحرر ٤٢/٤ ؛ قال الألوسى (الضرائر ١٥٥-١٥٦) : (لا يُجزَمُ بها إلا فى ضرورة الشعر ؛ لأنها موضوعة لزمنٍ معين واجب الوقوع ، والشرط المقتضى للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع ، وعدمه) اهـ ، وظاهر كلام ابن مالك جوازُه فى النثر قليلًا (التسهيل ٢٣٧) ، وفى (شواهد التوضيح ١٨) : (هو فى النثر نادر ، وفى الشعر كثير) اهـ ، وجعل منه قوله (ص) : (إذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تكبِّرا أربعًا وثلاثينَ ...) -الحديث-.

(٨) سيبويه (٤٦١/٣) : (إذَا هذه لا تضاف إلاَّ إلى الأفعال) اهـ ، قال المبرد (٣٤٧/٤-المقتضب) : (لأن (إذا) فيها معنى الجزاء ، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل) اهـ.

(٩) د : (لمن) - وهو (خطأ).

ألا ترى إلىَ قوله -تعالى- ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾[(١)] أنها ههنا للمستقبل؟ ، وكذلك : (إذا جاء زيدٌ جئتُ) ، ألا ترى أن المجئ لم يقع؟ ، فإذا قلت : (إذَا زيدٌ قامَ قمتُ)[(٢)] ؛ فـ(زيدٌ) مرتفع بإِضْمَارِ فعل تقديرُه (إذا قامَ زيدٌ (قام)[(٣)] قمتُ) ؛ لأنَّ (إذَا) لا يليها إِلَّا الفعل ، فإذا جاء بعدها الاسم كان مرتفعًا بإضمار فعلٍ[(٤)].

هذا مذهبُ سيبويهِ[(٥)] ، والأخفشُ يرفعُهُ بالابتداء[(٦)] ، ويجعلُ (قَامَ) خبره ،

---

(١) الآية -١- النصر.

(٢) سقط (قمت) من (د).

(٣) زدته بما يقتضيه النص.

(٤) ابن الشجرى (الأمالى ١/٣٣) : (وإنما احتجت إلىَ إضمار الفعل بعد (إذا) ، لأنها تطلب الفعل كما تطلبه (إنْ) الشرطية ، والاسمُ بعدها يرتفع ، أو ينتصب بفعل مضمر يفسره الظاهر) اهـ.

(٥) هذا ما نقله الكاتبون عن سيبويه ؛ انظر مثلًا (الشجرية ١/٣٣٢) ، وابن بابشاذ (الجمل الهادية ق٥٨) ؛ والتحريرُ أن سيبويه كما يقضى بوقوع الفعلية بعدها ، كذلك يقضى بجوازه مع الأسمية ، فقد قدمت قوله (إذَا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال) اهـ ، انظر رقم (٧) السابق ، وقال فى (١/١٠٧ محقق) (والرفع بعدهما (إذَا ، وحيثُ) جائزٌ ؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما ؛ فتقول : (اجلس حيثُ عبدُ اللَّهِ جَلَس ، واجلس إذَا عبدُ اللَّه جَلَسَ) اهـ ، وانظر (ابن يعيش ٢/٣٦) ، ولعل ذلك ما فهمه السيرافى ، والسهيلى من أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش فى جواز وقوع المبتدأ بعدها ، والخلاف فى خبره ؛ فسيبويه يُلْزِمُ أن يكون فعلًا -كما فى تمثيله- والأخفش فقط يجوز نحو (أجئيك إذَا زيدٌ قائِمٌ) ، أفاده ابن عقيل (٢٧٤) ، والمرادى (٢/٢٧٠-التوضيح).

(٦) راجع (ابن بابشاذ ق٥٨) ، والمغنى ١/٨٥ وما سبق ، وعُلِّلَ وقوعُ الاسم بعدها بأنها ليست شرطًا فى الحقيقة (ابن يعيش ٤/٩٧) ، وقال الرضى (٢/١٠٩) : (ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الأخفش وقوع الفعلية بعدها) اهـ ، وقد فَهِمَ صاحب (منهج الأخفش النحوى ص٩٠) إجازته وقوع الاسم بعدها بتقدير فعل ، وهو فهم مردود.

هذا ، وقد وافق ابنُ مالك الأخفشَ ؛ قال (التسهيل ٩٥) : (وقد تغنى ابتدائيةُ اسم بعدها عن تقدير فعلٍ وفاقًا للأخفش) اهـ ، كما رجحه ابن جنى بقول ضيغم الأسدى

إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِى فِى ابْنِ عَمِّى ... وإنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ

إِذْ يتعيَّن أن يكون : (هو) مرفوعًا بالابتداء ، ويفسُد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر ؛ لأَن ذلك لا دليل عليه ، ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره ؛ قال (وفى هذا البيت تقويةٌ لمذهب أبى الحسن) أهـ (الخصائص ١/١٠٤-١٠٥).

ويُجِيزُ فى (إِذَا) أَنْ يليها الأسماء ؛ قال تعالى ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[١] ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾[٢] ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[٣] ؛ فكل ما كان بعد (إِذَا) مرفوعًا فإنما رفعُه بإضمار فعلٍ عند سيبويه ، ولا يكون الفعلُ /١٣٨/ المضمر إلا على قدْرِ الفعلِ المظهَر ؛ وتقديره عند سيبويه : (إذا انفطرتْ السماءُ انفطرتْ) ، و : (إذا كُوِّرتْ الشمس كورت)[٤] ، و : (إِذَا انشقَّتْ السماء انشقت) .

والأخفش[٥] يرفع ذلك كلَّه بالابتداء ، وما بعده خبره ؛ فـ[٦] (السماءُ ، والشمسُ) فى الآيات المذكورة مرفوعةٌ بالابتداء عنده ، والخبر (كُوِّرتْ ، وانشقَّتْ ، وانفطرتْ)[٧]

و(إِذَا) ظرفٌ لا عمل لها[٨] ؛ وتقدير الجملة بعد (إِذَا) خفضٌ بالإضافة[٩] ؛ لأنها بمعنى : (وقت) ؛ تقول من ذلك (إِذَا قامَ زيدٌ قمتُ) ؛ تقديره وقتَ قيامِ زيدٍ أقوم والعلة فى بناء (إِذْ) ، و(إِذَا) : شبهُهُا بالحروف ، وذلك أَنَّ (إِذْ) على حرفين ، والحرفان ليسا من أبنية الأسماء المتمكِّنة ، بل من[١٠] أبنية الحروف ؛ كـ (مِنْ) ، و(عَنْ) فلذلك بنيت (إِذْ) على السكون ؛ لأنه الأصل فى البناء .

---

(١) الآية -١- الانشقاق .

(٢) الآية -١- الانفطار .

(٣) الآية -١- التكوير .

(٤) زيادتان يقتضيهما السياق .

(٥) والكوفيُّون أيضًا (البحر ٨/ ٤٣٢ ، وابن يعيش ٤/٩٧) ، وانظر ترجمة الأخفش فى ٢/٤٥٤ المحرر .

(٦) ص (والسماء) ، ود (السماء) ، والفاء المناسبة تفريعًا .

(٧) راجع فيه : (المقتضب ٢/ ٧٢ ، والكشاف ٤/ ٢٢١ ، والبحر ٨/ ٤٣٢ ، والشجرى ١/ ٣٣٢) ، وزعم قوم أن (إِذَا) تكون لغوًا ، وفضلًا ، وذكروا قوله جل ثناؤه (إِذَا السماءُ انشقَّتْ) ؛ قالوا تأويله انشقتْ السَّماء ؛ كما قال : (اقتربت الساعة) و(أَتَى أمرُ الله) ، وأُنِكرَ هذا من باقى الناس ، انظره فى (الصاحبى ١٩٣) .

(٨) أىْ فى الجزم إلا ضرورة ، أو ندورًا كما سبق ، فلا ينفى كونها خافضةً لما بعدها -كما يأتى له- .

(٩) الهمع ١/ ٢٠٦ ، والتوضيح ٢/ ٢٦٩

(١٠) د ، وحاشية (ص) : (على السكون) .

وبُنِيَتْ (إِذَا)[١]؛ لتَضَمُّنِها معنى حرف الشَّرط، وهو أَنَّها لا تخلو من الشَّرط[٢] وقيل إِنَّما بُنيت حملًا على (إِذْ)؛ لموافقتها لها فى المعنى[٣]، واللفظ.

وأَمَّا (مَتَى)، و(أَيْنَ)، و(أَنَّى)، و(أَيَّانَ)، فمبنيَّاتٌ؛ لتضُّمنها حرف الشرط[٤]، أو لتضمنها حرف الاستفهام[٥]، وسيأتى ذكر ذلك فى باب (الاستفهام)[٦]، وفى (الشَّرط)[٧]

وأما (أَمْسِ) فمبنيٌّ على الكسر[٨]؛ لأنه متعِّرف من غير جهات التعريف التى تقدم ذكرها فى باب (المعارف)، وذلك إِذا كان أمسًا ليومك لا لأمسٍ من الأُمُوسِ[٩]، وهى الأيام الماضية[١٠]، فإِذَا أردتَ به أمسَ يومك، فإِنَّه يكون معرفةً بألف ولام محذوفتين[١١]، فإِذا قلت: (لقيتهُ أَمْسِ)، فكأَنَّك قلتَ لقيتُه الأمسِ

---

(١) د: (فى) -تحريف-.

(٢) أى غالبًا، كما تقدم، وعلة المصنف فى (إِذْ) الشبه الوضعى، وفى (إِذَا) المعنوى وهى علةٌ صالحةٌ، وإن ذهب ابن يعيش إِلىَ أَنَّ علة البناء فيهما (الشبه الافتقارى) فى تنزُّل كلٍّ منهما منزلة بعض الاسم، فإِذْ تقع على الأزمنة الماضية كلها دون اختصاص، فاحتاجت إلى ما يوضحها كالموصول مع صلته، وإِذَا لإبهامها فى المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها توضِّحها أيضًا كالموصولات، وأيضًا لما فيها من معنى الشرط (ش المفصل ٩٦/٤)، ولا مانع من تعدد الأسباب، وانظر دراستنا (تنبيهات الأشمونى ص٨٢-وما بعدها).

(٣) فكل منهما بمعنى (وقت) على ما تقدم.

(٤) أى إذا وقعْنَ شرطًا.

(٥) أى إِذَا وقعْنَ استفهامًا.

(٦) (٣٧٨/٢، ١٨٨/٤).

(٧) (٣٨٩/٢، ٤٠/٤).

(٨) إِذَا استُعمِل ظرفًا عند جميع العرب، وإِنْ استُعمِل غير ظرف، فكذلك عند الحجازيِّين، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، وانظر تفصيله فى: (الهمع ١٠٨/١-٩، والتسهيل ٩٥، والإفصاح ٢٣٧-٨).

(٩) ش المفصل ١٠٦/٤، والتوضيح ١٥٧/٤-١٥٩).

(١٠) فإذا أُريدَ به يومٌ من الأيام الماضية أعرب بإجماع (شرح الشذور ص١٠٠).

(١١) قال ابن الأنبارى (أسرار العربية ٥٣): (بُنِيتْ؛ لأَنها تضمنت معنى لام التعريف؛ لأن الأصل فى (أمس): (الأمس)، فلما تضمنت معنى اللام تضَّمنَتْ معنى الحرف، فوجب أن تُبْنى) اهـ، وقال=

الَّذى هو قبل يومى هذا ، وإنما جاز حذف الألف واللام منه ؛ لأَنَّ ذلك معلومٌ من قولك : اليوم[١]

وأما (قَطُّ) فإنَّها ظرفٌ لما مضى من الزمان مبنيٌّ على الضَّم ؛ تقول (ما رأيته قَطُّ) أى ما رأيتُه فى الزمن الماضى[٢] ، وهو ضدُّ : (أَبَدًا)[٣] ؛ لأنَّ (أبدًا) للزمن المستقبل تقول (ما[٤] أراه أبدًا) ، أى فى الزمن المستقبل على التأبيد.

وأما (الآنَ) فهى اسمٌ لوقتِ الحال ؛ تقولُ : (أَقَام[٥] /١٣٩/ زيد الآنَ)؟ أىْ : فى هذا الوقت الكائن بين الماضى والمستقبل ؛ وعلةُ بنائِهِ أنه متضمِّنٌ معنى الإشارة[٦] ، وما تضمَّن معنى الإشارةِ بُنِيَ ، وقيل : بُنِيَتْ ؛ لتضُّمنها معنى لام التعريف[٧] ، ولما بُنِيتْ وجب بناؤها على الحركة ؛ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ ،

ابن الخشاب (المرتجل ١٠٣) ، (.. حذفتَ من لفظه لام التعريف ، وضمنتَه إياها ؛ لأنك استعملتَه مجردًا منها استعماله وهى داخلة عليه فيما أردته من المعنى) اهـ ، وانظر (الخصائص ١/ ٣٩٤، والشجرية ٢/ ٢٦٠ ، والأشباه ١/١٠٥).

(١) ابن يعيش ٤/١٠٦ (لأن (أَمْس) يقع على اليوم المتقدم ليومك من أوله إلى آخره ، فأمره واضح فاستغنى بوضوحه عن علامة التعريف) اهـ ، فالألف واللام فى قول المصنف (اليوم) للعهد الذكرى فيما تقدم من قوله (يومى).

(٢) الهمع ١/ ٢١٤ ، والجمل الهادية ق٥٨ ، ودرة الغواص ١٧ ، والمغنى ١/ ١٥١

(٣) قال الأنبارى (البيان فى الغريب ٢/٥٢٦) : (أبدًا للمستقبل ، وقطُّ للماضى ، تقول : واللهِ لا أكلمُهُ أبدًا ، ولو قلتَ : واللَّه ما أكلمه قَطُّ ، ولا كلمتُه أبدًا لكان فاسدا) اهـ.

(٤) فى استعماله هنا (ما) نظر ؛ إذ قرر أنَّ (ما) لنفى الحال ، وإن قيل بصلاحيتها للاستقبال ، فالأولى هنا على كل حال (لا) ، أو (لَنْ).

(٥) لعل : (يقوم) أنسب.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٠ محقق ، وفى الاقتضاب ٢١- (قال سيبويه وأصحابه : إنما بُنِيَ (الآن) وفيه الألف واللام ؛ لأنه ضارع المبهم المشار إليه ، وذلك أن سبيل الألف واللام أن تدخلا لتعريف العهد ... أو لتعريف الجنس .. فلو دخلت الألف واللام (الآن) على غير هذه السبيل ؛ لأن (الآن) إنما هو إشارة إلى الوقت الحاضر خالف نظائره فَبُنِيَ) اهـ ، وانظر (التسهيل ص٩٥ ، والبحر ١/ ٢٤٩، ومعانى الزجاج ١/١٢٦).

(٧) وهو قول الفارسى ؛ لأنَّه استُعمِل معرفةً ، وليس علمًا ، وألْ فيه زائدةٌ زيادةً لازمة كما لزمت فى (الذى) ، واسم (الله) ، وضعَّفَهُ ابن مالك بأن تضمُّنَ اسم معنى حرفٍ اختصارًا ينافى زيادة ما لا=

والساكنانِ : الألفُ والنُّونُ ، وخُصَّتْ بالفتح طلبًا للتَّخفيف .

فصـــل

واعلم أَنَّ ظروف الزَّمانِ لا تكون أخبارا عن الجُثَثِ ، ولكن تكون أخبارا عن المصادر[(١)] مثل[(٢)] القيام ، والقُعُود ، والقتال ، والخُروج ، وما شاكل ذلك من المصادر ؛ لو قلت (زيدٌ اليومَ) أو (بكرٌ غدًا) لم يجز ؛ لأنه لا فائدة فى ذلك[(٣)]

والعلة فى امتناع الإخبار بالزمان عن الجُثَثِ أن الزمان مُتقضٍّ ، والجثة ماكثة ، والمُتقضِّى لا يكون خبرًا عن الماكث[(٤)] ، ومنهم من قال -وهو الأحسن- أن[(٥)] تقول : إِنَّما لم يُخْبَرْ بالزمان عن الجُثَثِ ؛ لأنه لا فائدة

يُعتدُّ به ، هذا مع كون المزيد غير المضمَّن معناه فكيف إذا كان إياه ، (السيوطى) هذا ، وفى المسألة مذاهب أُخَر ذهب الفراء إلى أنه مبنىّ ؛ لأنه منقول من فعل ماض ؛ كالقِيلِ والقَالِ ، وتُرِكَ على فتحِه محكيا ، وذهب المبرد إلى أنه مبْنِيٌّ لمخالفته نظائره فى استعماله أولَ وضعه باللام فبُنِيَ ، وذهب بعضُهم إلى أَنَّهُ معرَبٌ ، وفتحتُه إعرابٌ على الظرفية ، واختاره السيوطى ؛ لأنه لم يثبت لبنائه علةٌ معتبرة ، وهو قولٌ لهِجَ به بعضُ المحدثين ، ولا يثبت مع ما نقل عنهم من قولهم : (مِنَ الآنَ) بالفتح ، (الخضرى) ، ونص سيبويه صريح فى البناء (ذاته) : (٠٠٠ بمنزلة الفتحة فى خمسةَ عشر ، وبمنزلة الفتحة فى (الآن) حين قالوا (من الآنَ) إلى غدٍ) اهـ ، فإن لم تثبت لهم علة للبناء ظاهرةٌ فأَنْ يُحمَل على السماع أولى ، مع أن القول بتضمُّنِ معنى الإشارة ، أو القول بالشبه الجمُودى علةٌ صالحة للبناء ، ثم انظر فيما سبق : (معانى الفراء ١/١٦٧ ، وابن بابشاذ ق٥٨ ، واللسان (أين) ، وش الشافية ١/٣٨ ، والإنصاف م١٧ ، وليس ٢٩٨ ، والأشباه ١/٨٧ ، والشجرى ٢/٢٦١ ، والخضرى ١/٨٥ ، والهمع ١/٢٠٨) .

(١) الجمل (١٢٧) بلفظه ، وانظر (إصلاح الخلل ص٩٤ ، وش الكافية ١/٩٤) .

(٢) د : (قبل) -تصحيف- .

(٣) الرضى (ذاته) ، ويستثنى منه الموضعان التاليان فى الفصل الرادف .

(٤) قال ابن يعيش ١/٨٩ : (وأما الجُثَثُ فأشخاص ثابتة موجودة فى الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان ؛ إذْ كانت موجودة فى جميع الأزمنة) اهـ ، أى : (نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء ، فلا فائدة فى الإخبار بالزمان عنها) (التصريح ١/١٦٧) .

(٥) لعل العبارة مستقيمة بدون : (أَنْ تَقُول) ، وأُحِسّ فى الكلام سقطا ، وكأَنَّ أصل العبارة (ومنهم من قال -وهو (فلان)- : الأحسنُ أن تقول ٠٠٠ الخ) .

فيه(١) ؛ من حيثُ إنَّ(٢) الخبر ما أفاد ، وإنَّ الخبر لا يكونُ إلا بما تجهَلُهُ ، بدليل أنك لو قلت (زيدٌ اليومَ) أو : (زيدٌ غدًا) لم يفد(٣) ، وكذلك لو قلت (زيدٌ فى اليومِ) ، أو : (زيدٌ فى غدٍ) لم يفد ؛ لأنك لم تخبر بما لم يعْلَمْه ؛ إذ كان (زيدٌ) موجودًا فى اليوم ، أو فى غدٍ ، وهو معلوم من قَبْل أن تنطقَ بِه ؛ والخبرُ ما أفادَ .

فإذَا قلتَ (أَنْتَ فى زمانٍ طيِّبٍ) جاز ؛ لأنَّك وصفتَ الزمان بالطَّيِّبِ(٤) ، وهو شيء يجهله المخاطب ؛ إذْ قد يكون (زيد) فى زمانٍ طيِّبٍ ، وفى زمانٍ(٥) غير طيِّبٍ ، ولو لم تنطق بـ (طيِّبٍ) ، وسكت على (زمانٍ) لم يجز ؛ لأنه معلوم أنه لا يخلو من زمان(٦)

وتقول للأعمى (أَنْتَ فى الصُّبحِ) ، (أَنْتَ فى النهارِ) فيفيدُ من غير صفة ؛ إذْ حصل له بذلك فائدةٌ بالصبح ، والنهار ، بخلاف الَّذِى ينظُر .

فعلمت أن العلة فيه كونُهُ لم يُفِدْ ، وإنما جاز الإخبار بالزمان عن المصادر ؛ لأنَّ الخبر(٧) بالزمان عن المصادر فيه فائدة ؛ مثال ذلك : (الخُرُوجُ الْيومَ) ، و : (صلاةُ الجمعةِ وقْتَ الظهرِ) ، و (القتالُ بعدَ غدٍ) ، فقد جعلت (الخروج ،

---

(١) المبرد (المقتضب ٣٢٩/٤) : (فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضَّمنُ الجثث ، لأن الاستقرار فيها لا معنى له ... فلا فائدة فيه) اهـ ، وانظر (أسرار العربية ص٨٠).

(٢) ص : (أَنَّ) -بفتح الهمزة- مرغوب عنه-.

(٣) المبرد (السابق) : (لو قلت : زيدٌ يومَ الجمعة لم يستقم ؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو منه زيدٌ ، ولا غيره فلا فائدة فيه) اهـ.

(٤) إذْ عاد الزمانُ خاصًا ، فتحصل الفائدة ، والزمانُ يتخصَّصُ بالإضافة ، أو الوصف كما مثل ، وانظر (الجامع الصغير ٤٨ ، ويس ١٦٧/١).

(٥) ص ، د (فى غير زمان) ، وهو قلب لا يناسب .

(٦) والفائدة مقيَّدٌ بها المكان -أيضًا ، فليس المكان صالحًا للإخبار عن الذوات بإطلاقه بل بشرط الفائدة ، وكذلك عن الأحداث ؛ قال ابن السيد (إصلاح الخلل ١٢٧) (... الحكم فى هذا أنْ يُقَالَ : ما وقعت فيه فائدةٌ جاز أَنْ يكون خبرًا ، وما لم تقع به فائدة لم يجز أن يكون خبرًا.

ولا يخصَّصُ زمانٌ من غيره ؛ لأن تخصيص الزمان بهذا فيه إيهام أنَّ ذلك جائز فى المكان على الإطلاق) اهـ ، وانظر (التسهيل ٤٩).

(٧) (الإخبار) أنسب .

والقتال ، والصلاة) /١٤٠/ التى هى مصادر مبتدآتٍ ، وأخبرتَ عنها بالظُّروف ، وجاز ذلك ؛ لأجل الفائدة ، وإنما أفاد مع المصادر لأنَّ المصادر متقضية ، والزمان متقضٍّ ، فاتَّفَقَا ، فلذلك جاز الإخبارُ بكل واحدٍ منهما عن الآخر[١] ، ولأنَّهُ وقع فيه فائدة ، إذْ القتال[٢] قد يكون فى اليومِ ، وفى غيرِ اليوم .

فصل

وقد قالوا (الهلالُ الليلةَ) ؛ فـ (الهلالُ) مبتدأ ، وهو جثَّةٌ ، و(الليلَةَ) ظرف زمانٍ مفتوحةٌ ، وقد وقع الظرف خبرًا عن الجُثَّةِ ، وهذا مناقضٌ لما تقدَّم فى الفصل الأول[٣] ! وإنما جاز ذلك لوجهين :

[الوجهُ الأوَّلُ][٤] وهو أن (الهِلَال) لا يستقرُّ على حالٍ واحدٍ ، بل ينتقِلُ ، فى مروره فى المنازل ، ويزيد وينقُصُ ، فأشبه المصادرَ ، وظروفَ الزمانِ ، فلذلك جاز الإخبار عنه بالظرف[٥]

والوجه الثانى : أن ثَمَّ مضافًا محذوفًا[٦] ؛ تقديره (استهلالُ الهلالِ الليلةَ) ؛ فـ (استهلالُ) مصدر ، وهو مبتدأ ، و(الليلةَ) خبرهُ منصوبة ؛ لأنَّها ظرف زمان ، والظروف إذا وقعت خبرًا لمبتدأٍ كانت منصوبةً ، فحذف قولهم (استهلالُ) ؛

---

(١) سقطت الواو من (د) .

(٢) المناسب لتمثيله (الخروجُ) .

(٣) يقصد : (السابق) .

(٤) زيادة يقتضيها المقام .

(٥) سيبويه ٤٤٨/١ محقق ، وقال المبرد (المقتضب ٣٥١/٤) : (إنما استقام هذا ؛ لأن فيه معنى الحُدُوث ، إنما يريد : الليلةَ يحدُثُ الهلال ، فللمعنى صلُح) اهـ ، وقال المرادى (٢٨١/١ : (لأن الهلال يُشبِه اسم المعنى بالحدوث وقتًا دون وقتٍ ، فأفاد الإخبارُ عنه) اهـ ، وانظر (الإنصاف ٦١) .

(٦) وأقيم المُضاف إليه مقامه (أسرار العربية ص٨٠) ، وضبطهما ابن مالك بقوله فى الإخبار به عن اسم العين إذا كان : (يشبه اسم المعنَى بالحدوث وقتًا دون وقتٍ ، أَوْ تُنْوَى إضافة معنى إليه) اهـ (التسهيل ص٤٩) .

لكثرة الاستعمال ، وناب قولهم (الهِلالُ) مناب (الاستهلال)[١] ؛ فافهم ذلك ، وقس عليه .

فصل

واعلم أَنَّ ظروف الزمان تضافُ إلى ما بعدها فتخفضُه إذَا لم تكن[٢] مُعَرَّفَةً بالألف واللام ، وتكون هى منصوبةً على حالها ؛ تقولُ من ذلك : (قامَ زيدٌ يومَ الجُمعةِ) ، و : (قمتُ يومَ السَّبتِ) ، و : (أجيئُكَ بعدَ غدٍ) ، فما بعد الظروف مخفوضةٌ بالإضافةِ ، والظرفُ منصوبٌ على كل حالٍ ما دام الفعلُ واقعًا فيه .

فصل

فى ظروف المكان

اعلم أَنَّ ظُروفَ المكان : هى الأرضُ[٣] ، وما تصرَّف منها ؛ كالجهات السِّت ؛ وهى أمامُ ، وقُدَّامُ ، وخلفُ ، وفوقُ ، ويَمْنَةٌ ، ويَسْرةٌ ، ووراءُ ، وعْنِدَ ، ولدى ، وقبلُ ، وبعد ، والمسجد ، والدار ، والبيت ، والحِصْنُ ، والجبل ، وما أشبه ذلك من جميع تسمية الأرض مثل شرقيُّ الدار ، وغربيُّها ، وجانبُها ، وركنُها ، وفِناءُ الدَّار ، وموضعٌ ، ومكانٌ ، ومنزلٌ ، وبلدٌ ، وقرية ، ومدينة ، و(زَبِيُد)[٤] ، و(تَعِزُّ)[٥] ، /١٤١/ و(المُغْرِبةُ)[٦] ، و(عُدَيْنَةُ)[٧] ، وجميع أسماء المدن ، والقُرى

---

(١) فالإخبار حينئذ إنما هو فى الحقيقة عن المعنى المقدَّر ، قاله المرادى (٢٨١/١) ، وانظر (شواهد التوضيح ص٩٦) .

(٢) ص ، د (يكن) -بالتحتَّية ، تصحيف ، صوابُه المُثبتُ .

(٣) سيبويه(٤١٠/١-محقق) : (الأصلُ فى الظروف الأرضُ والمستَقرُّ من الأرض)اهـ

(٤) تقدم الكلام عليها فى (٢٦١/٢) .

(٥) ذاته .

(٦) ص ، د : (المُغْرِبَةُ) هكذا ، وهو ما فى الخزرجي ، وانظر الآتى .

(٧) قال ياقوت : (بالتصغير اسم لربض (تعز) باليمن ، ولتعز ثلاثة أرباض : عُدَيْنَةُ هذه ، والمَغْرِبِيّة ، والمَشْرِقِيَّة ، ••• وعن أبى الريحان المكى عَدِينَةُ - بفتح العين وكسر الدال - قرية بين تعز ، وزبيد باليمن •••) اهـ ، وقد ذكر الأولى الخزرجى : (المُغْرِبَةُ) : (العقود اللؤلؤية ٣٧٥/١) ،=

والأمكنةِ، والأحْوالِ[١]، والذُّهُوبِ[٢]؛ كلُّها ظروف مكان؛ لأنها أسماء لبُقَعٍ من الأرضِ.

وكل اسمٍ لشيءٍ من أجزاء الأرض فهو ظرفُ مكانٍ؛ نحو البَريدِ، والفَرْسَخِ، والمِيلِ، وفرسخَيْنِ، وبريديْنِ، وميلَيْنِ، كل هذه ظروف مكان، وكذلك الطريقُ، والصِّراط، والسَّبيلُ، والقصْر، والبُستانُ كُلها ظروفُ مكانٍ؛ لأنَّها أسماءٌ لأجزاء من الأرض.

وكلُّها معربة بالنصب[٣] إذَا فُعِل فيها الفِعْل، ولم تكن (فى) ظاهرةً فيها، وذلكَ قولُكَ (قمتُ أَمامَك)، و: (سِرْتُ خلفَك)؛ فـ (قمتُ) فعل وفاعل، و(أمامَك) منصوبٌ على الظرف؛ لأن القيام وقع فيه، وكذلك (سرتُ خلفَك)؛ لأنَّ السَّيرَ وقع فى الخَلْفِ، فلذلك نُصِبَتْ الظروف إذا وَقَعَ الفعلُ فيها؛ لأنَّهَا مفعولٌ فيهَا.

وكذلك سائر ظروفِ المكان منصوبةٌ كلُّها متى فُعِلَ فيها الفعلُ، فإذا نقْلتَها عن الظَّرفيَّة وهى وقوع الفعل فيها، أعربتها إعرابَ سائر الأسماء[٤]؛ فتقول (أَمَامُكَ

وانظر منه (٤٤١/١، ٢/٦١، ١٢٦، ٢٢٣، ٣١٧).

(١) جمع (حَوْلٍ): البستانُ فى الاستعمال اليمنى (سؤال شخصى)، وهو فى الأصل (الحِوَلُ): الأخدود تُغرسُ فيه النخل على صفٍّ (اللسان – حول).

(٢) بالمعجمة، والمهملة رباط تحت مدينة (آب) اليمنية، (العقود اللؤلؤية ٢٥١/١)، ولعلها: (الرُّحُوبُ): (جمع (رُحْبَة)-بالضم-كالقرية، وهى قرية من قرى صنعاء اليمن، على ستة أيام منها، وهى أودية تنبت الطلح وفيها بساتين وقرى (معجم البلدان ٣/٣٣-٣٦، غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى ٤٣/١).

(٣) أطلق المصنف النصب فى المختص، وغير المختص، وإن كان بتمثيله -كما سيأتى-خصَّصَ بالمبهم، أما هذه المختصَّات، من نحو (دخلتُ الدارَ، أو المسجدَ، أو السُّوقَ) فيأتى تحريرها فى (٣٦٢/٢ (ح) – المحرر)، وراجع (المغنى ١٤٢/٢).

(٤) الكتاب (٤١٠/١–محقق)؛ وقال المبرِّد (١٠٢/٣) (إنَّما يكون ظرفًا إذَا تضمَّن شيئًا، نحو (زيدٌ خَلفَك)؛ لأنَّ المعنى (زيد مستقرٌّ فى هذا الموضع) والخلفُ مفعولٌ فيه، فإنْ قلتَ (خَلفُك واسعٌ) لم يكن ظرفًا، ورفعتَ؛ لأنَّك عنْه تُخْبر) اهـ؛ قال سيبويه (ذاته): (هذه الأشياء كلها قد تكون أسماءً غير ظروفٍ بمنزلة: (زيدٌ، وعمرٌو) اهـ.

مُمْرعٌ) و : (قُدَّامُكَ مباركٌ) - برفع (أَمَامُ ، وقُدَّامُ) بالابتداء ، وما بعدَهُمَا خبرُهما ، وبطلتْ الظرفيَّةُ ؛ لأنَّه لم يقع فيهما فعل .

فصـــل

واعلم أنَّ (كُلاًّ) ، و(بعضًا) ، وجميع أسماء الأعداد(١)- من الثلاثة إلى العشرة-(٢) إذا أُضيفَتْ إلىَ ظروف الزَّمان كان حكمُها حكمَ الظرف ، كقولك (أنا أزورك كلَّ حينٍ) ، أى : فى كل وقت ؛ فـ(كلَّ) ههنا منصوبة على الظرف ؛ لكونها أضيفت إلى (حينٍ) ، وهو ظرف ، فصار إعرابُها النَّصْبَ كإعرابِ الظَّرف(٣) ، وما بعدها مخفوضٌ بها وهو (حين) .

وتقول (لستَ تزوُرنى إلَّا بعضَ الأحيان) فـ(بعض) ههنا ظرفٌ لما أُضِيفَتْ إلى (الأحيان) ، فجرت مجرى الأَحْيَان(٤) والتقدير لست تزورنى إلا فى بعض الأحيان .

فصــل

وكلُّ ما حَسُنَ فيه دخول : (فِى) فهو ظرف(٥) ، وعلى ذلك تقول (سرتُ جميعَ اليوم) ، و(قمتُ قدامَّك) ، و(مَشَيْتُ خلفَك) ، و(صمتُ خمسةَ أيامٍ) ؛ تقديره

---

(١) أى : مما ينوب عنه - وكذلك عن المكان- : ما أفاد كليَّةَ أحدِهما ، أو جزئَّيته ، وأسماءُ العدد المميزة بهما ، انظر (الأوضح ١/ ٣٢٠، والأشمونى ١/٣٨١ ط الحلبى والصبان ٢/١٣٣).

(٢) لا داعلى لهذا القيد ، كما سيأتى له قريبًا والمناسب : (وما فوقها) .

(٣) لأنها لما أضيفت إلى الزَّمانِ عرضت لها اسميَّة الزَّمانِ ، وصارت دالَّةً على كليَّتِه ؛ إذْ هى من الألفاظ الدالة على الإحاطة ، والعموم (١/٣٣٨-التصريح) .

(٤) إذ بإضافتها إلى الزَّمان ، عرضتْ لها اسميَّته ، فصارت دالَّة على جزئيَّته ، حيثُ كانت من الألفاظِ الدالة على الجزئيَّة ، (ذاته) ، وانظر (المغنى ٢/ ١١٣ ، والدرر ٢/ ١٤١) .

(٥) قال ابن السيد (إصلاح الخلل ١٤٧) : (إنَّ الظروف إنَّما صارت ظروفًا ؛ لِمَا تضمنته من معنى (فى) ، وإذا لم يجز أن تُقدَّر بفى لم تكن ظروفًا) اهـ ، وقال ابن يعيش : (الظروف فى عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان ، والمكان على الإطلاق ، بل الظرف منها ما كان منتصبًا على تقدير (فى) ، واعتباره بجواز ظهورها معه) اهـ (٢/ ٤١) ، وانظر (المعانى ١/ ١١٦ للفراء ، وابن بابشاذ (الجمل الهادية ق٥٩) ، وابن عقيل ٢١٦ ، والإنصاف ٢٤٦) .

سرتُ فى جميعِ اليوم، وصمتُ فى خمسة أيام /١٤٢/؛ فكلُّه منصوب على الظَّرف.

وكذلك قُمتُ فى قُدَّامِك، ومَشَيتُ[١] فى خلفك؛ أصله هكذا إلَّا أَنَّ: (فِى) حذفتْ، وانتصَب الظرف، وصار مفعولا فيه لما حذفت منه (فِى).

وكذلك: (صمتُ ثلاثَة أيامٍ[٢]، وخمسةَ أيَّامٍ[٣]، وعشرةَ أيَّامٍ)، وكذلك مازاد على العشرة؛ تقول فيه (صمت ثلاثين يومًا) و(تسعين يومًا) لما ميزته بظرف حكمنا على الثلاثين، والتسعين بالظرفية؛ لأنا ميَّزناها بظرف، وكذلك (صمتُ مائةَ يومٍ، ومائتىْ يوم، وتسعَمائة يوم، وألفىْ يوم، وثلاثةَ ألافِ يومٍ) إلى مالا نهاية له، فتكون الأعداد جميعُها منصوبةٌ على الظرفِ، وما بعدها منصوب على التمييز- من أَحَدَ[٤] عشَرَ إلى تسعة وتسعين-، ومخفوضٌ مع الآحاد والمِئِين، والألوفِ بالإضافة، والآحادُ، والأعشارُ، والمئينُ، والألوفُ منصوبةٌ على الظَّرفيةِ فى هذا الموضع.

فصــل

واعلم أَنَّ ظرف المكان، وظرفَ الزمان مقدران بـ(فى)[٥]؛ لأن معنى (فى) الوعاءُ، والظَّرف وِعاءٌ، ولا يصحُّ أَنْ يكون ظرفًا إلَّا إذا صحَّ فيه معنى (فى)،

---

(١) ص، د: (سرت)، والمثبتُ هو المناسبُ لتمثيله.

(٢) قال العكبرى (التبيان ص١٨٠): (وكذلك كلُّ عدد أُضِيفَ إلى زمانٍ، أو مكانٍ) اهـ، وانظر (الأشمونى ١/٣٨١، ط الحلبى).

(٣) ملاحظ التكرار.

(٤) ص: (إحدى)، وهو خطأ.

(٥) راجع ما مَّر قريبًا، وفى الأشباه ١/١٧ (قولهم: الظَّرف على تقدير (فى) إنما هو تقدير معنى، وليس المراد أنها مُضْمَرة، ولا مضمَّنَة، ولذا لم يقتضِ البناء) اهـ، وفى (الأسرار ١٤٤): (فإنْ قيل لم لم يَبْنُوا الظروف لتِضمُّنها معنى الحرف؟ قيل لأنَّ الظروف، وإن نابتْ عن الحرف، إلا أَنَّها لم تتضمَّنْ معناه، والذى يدلُّ على بذلك أنه يجوز إظهاره مع لفظها، ولو كانت متضمِّنَةً للحرف لم يجز إظهاره) اهـ.

تقول من ذلك : (سرتُ يومَ الخميس) ، و : (قمتُ قدَّامَ الأمير) ، تقديره سرتُ فى اليوم ، وقمت فى القدام ، وكذلك سائرُ ظروفِ الزمان ، والمكان إِذَا فُعِلَ[١] الفَعلُ فيها[٢]

ويجوز تقديمُ ظرف الزمان ، والمكان ، وهو باقٍ على ظرفيَّته ؛ تقول من ذلك : (اليومَ سرتُ) ، و : (يومَ الجمعة قدِمَ الأمير) ، و : (أمامَك مشيتُ) ، و (خلفَك ركبتُ) ، فكلُّهُ ظرف مفعول فيه مقدم ، ولابد من تقدير (فى) معه[٣] تقدَّمَ ، أو تأخر .

فصـــل

واعلم أَنَّ الفعل قد يكون مستوعبًا للظرف ، كقولك : (صمتُ يومًا) ، و (نمتُ جميعَ اللَّيلةِ) ، وقد لا يكون مستوعبًا ؛ كقولك : (سرتُ اليومَ) ، (أخرجُ غدًا) .

فهذا الذى ليس بمستوعِبٍ يجوز دخول (فى) عليه ؛ تقول (سرتُ اليومَ) و(سرتُ فى اليوم) ، و(أخرجُ غدًا) ، و(أخرجُ فى غدٍ) ؛ لأنَّ السَّيرَ والخُروجَ وقعا[٤] فى الظرف .

/١٤٣/ والمستوعِبُ لا يجوز ظهور : (فِى) معه ؛ لأَنَّ الفعلَ استوفاه ؛ فلا يجوز أن تقول (صمتُ فى اليوم) ؛ لأنَّ ظهور : (فى) يقتضى صوم بَعْضِ اليوم ، ولذلك كان ظهور (فى) ممتنعًا فى المُستوعِبِ[٥]

---

(١) ضبط فى (ص) : (فَعَلَ) -بالفتحات- تصحيف- .

(٢) ابن جنى (الخصائص ٣/٢٢٢) : (من شرط الفعل إِذَا نصب ظرفا أن يكون واقعًا فيه ، كقولك : صُمت يومًا ... [فهو] واقع فى الظرف الذى نصبه لا محالة) اهـ.

(٣) د (فيه) -تصحيف .

(٤) مكرر فى (د) .

(٥) فالمستوعَب إذنْ ليس ظرفًا ؛ لعدم إمكان ظهور (فى) ، وهو اتجاه الكوفيِّين ، والبصريُّون على أنَّ ما يكون العملُ فى جميعه هو ظرف ، وينتصب انتصاب الظروف ، والكوفيُّون على أنه منتصب على التشبيه بالمفعول به ؛ إِذْ الظرف عندهم ما انتصب على تقدير (فى) وإذا عمَّه الفعل لم يتقدر بفى ؛ =

فصــل

واعلم أنَّ ظروفَ المكان تنقسم قسمين مبهمًا، ومختصًّا

فالمختصُّ: ما له أقطار تحصره، ونهاياتٌ تُحيط بِهِ[١]؛ كـ (الدَّار)، و(المسجِدِ)، و(المدينةِ)، و(القريةِ)، و(مكةَ)، و(زَبيدَ)، وأمثال ذلك؛ فإنَّ لها حدودًا تحيط بها ونهاياتٍ تحصُرُها.

والمبهَمُ ما ليس له أقطارٌ تحصُرُه، ولا نهاياتٌ تحيطُ به؛ مثل (قدام)، و(خلف) و(فَوق)، و(تحت)، وما أشبه ذلك[٢]؛ فإنك إذا قلتَ (قمتُ قدامَك)، و: (سرتُ خلفَك) فالقدامُ إلى مالا نهاية له، وكذلك (الخلفُ) إلى ما لا نهاية لَهُ[٣]؛ فليس له حدٌّ يحصُره، ولا نهايةَ تحيطُ بِهِ.

فتقول في المختص (زيدٌ في المسجد)، و: (أقمت[٤] في الدار)،

لأنَّ (فِي) يقتضي عندهم التبعيض، وإنما جعلوه مشبهًا به لا مفعولا به؛ لأنهم رأوه ينتصب بعد الفعل اللازم (أفاده السيوطي).

وردَّه الرضي وقرَّر جواز ظهور (في) معه كما هو مذهب البصرة؛ قال: (والأولى جوازه كما هو مذهب البصريِّين، ولا يُعَرفُ إفادة (في) التَّبعيضَ) اهـ، ونحوه قاله أبو حيان انظر (ش الكافية ١/ ٩٤، والهمع ١/١٩٨، والبحر ٢/٤٥٢)، وفيما ادعَياه نظر؛ إذْ قرر الرضي (نفس الصفحة) (أنه باستغراقه إياهُ كأنَّه هو)، وذلك يحتم ضرورة تعذر استعمال (في) معه؛ فالظَّرفُ غيرُ المظروفِ قطعا، والحالُّ غير المحلِّ، وإن كانت لا تعرف إفادة (في) للتبعيض نصًّا، فمفهومها لا يمنعُه، ضرورةَ أن المظروف ليس كل الحيِّز للظرف، بل بعضُه، وإلا كان هو هو فالحقُّ أنَّ النظر الكوفي- وهو ما اهتدى إليه المصنف- أولى، وانتصابه حينئذ على التشبيه بالمفعول به لا الظرف؛ قال ابن بابشاذ (شرح الجمل ق١٧): (كل ما كان في المعاني مستوعبًا لظرفه، فإنَّ الأحسنَ نصبُه، وهذا من أصول الكوفيِّين المستحسنة) اهـ.

(١) أي ما استحق ذلك بخلقة فيه -كما مثل، انظر (الفصول ١٨٦).

(٢) أي: أسماء الجهات، وما ليس اسمَ جهة، ولكن يشبهه في الإبهام؛ كقوله تعالى ﴿ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾؛ (شرح الشذور ٢٣٤، والصبان ٢/١٢٩).

(٣) ابن الأنباري (الأسرار ١٤٥): (ألا ترى أنك إذا قلت (خلفَ زيد) كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتمِلًا جميعَ ما يُقابل ظهره إلى أن تنقطع الأرضُ؟) اهـ.

(٤) ص، د: (قمت)، والمثبت أنسب.

و: (صليتُ في مكة)، لا يجوز حذف (في) من الظرف المختص(١)

وقد تستعمل الباء في المختصِّ نائبةً عن (في)؛ تقول (زيدٌ بمكة)، و: (زيد في مكة)، و(زيدٌ في المسجدِ)، و(زيدٌ بالمسجدِ)، فتكون الباء بمعنى (في)؛ لأنَّها نائبة عنها(٢)؛ إذْ كان معناها الإلصاق، وقد تكون الباء في موضعٍ لا تدخل فيه (في) إذا قلت (مررتُ بزيدٍ)، فلا تقول (مررتُ في زيد)، وكذلك (كتبتُ بالقلم)، فلا تقول: (كتبتُ في القلم)، وإنما جاز أن تكون (الباء) بمعنى (في)، لأن [الباء بمعنى الإلصاق، و(في) بمعنى الوعاء](٣)، والإلصاقُ(٤)، والوعاء كالشيء الواحد.

فصـــل

واعلم أن جميع المختصِّ لا يجوز حذف (في) منه(٥)؛ إذا قُلتَ (قمت في المسجد) لا يجوز أن تقول (قمتُ المسجِدَ)؛ لأن المسجد مختص له حدود، وكذلك يجوز أَنْ تَقُولَ (قُمتُ في الدَّارِ)، ولا يجوز: (قمت الدار)(٦)، فإن جاء

---

(١) أي أنه لا ينتصب ظرفًا، وقد سُمِع نصب كل مكان مختص مع (دَخَلَ)، و(سَكَنَ)، ونَصْبُ (الشام) مع (ذَهَبَ)؛ فيقال: (دخلت البيتَ، وسكنتُ الدارَ، وذهبتُ الشامَ)، واختلف الناس فيه؛ فقيل: هي منصوبةٌ على الظرفية شذوذا، وقيل على إسقاط الجارِّ، وقيل على التَّشبيه بالمفعول به، وقيل على المفعوليَّة الحقيقيَّة، راجع (شرح عمدة الحافظ ٢٩٩، والتوضيح ٢/ ٩٠-٩١، والخضرى ١/١٩٩، والأسرار ١٤٧).

(٢) الفراء (معاني القرآن ٢/٧٠): (وقد وجدنَا من العرب من يجعلُ (في) موضع الباء، فيقول (أدخلك اللّه بالجنة)، يريد: في الجنة) اهـ، وقال المرادي (٢/٢٠٩) (وفي هي الأصل، وبها تعتبر باء الظرفية) اهـ.

(٣) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) ص: (ولإلصاق) -بدون الألف- تصحيف-.

(٥) أي: (لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) إذا أُريدَ معنى الظرفية)، قاله السيوطي (١/٢٠٠- همع)، وذلك عَدَاهُ مع الأفعال المشار إليها في الصفحة السابقة رقم (٥).

(٦) المبرد (المقتضب ٤/٣٣٦) (لأن هذه مواضع مخصوصة، ليس للفعل عليها دليل) اهـ، وانظر (الأشموني ١/٣٧٧ - ط الحلبي).

شيء من ذلك، و(في) محذوفةٌ منه في شعرٍ[١] أو في غريبِ كلامٍ، كانَ محمولًا على الضَّرُورة، أو على الشُّذوذ.

فصــل

وأما المُبْهَمُ فهو قولك (قمتُ أمَامك)، و: (سرتُ خلفَك) هذا مبهَمٌ، ومعنى الإبهام فيه أنه ليس له حدٌّ معلوم؛ بدليل أنك إذَا /١٤٤/ قلت: (زيدٌ أمامَك) احتمل أَنْ يكونَ الأمامُ من موضعك الذي أنت فيه إلى مالا نهايةَ له[٢]، وكذلك الجهاتُ السِّتُّ كلُّها.

وكذلك: (شرقيُّ الدار)، و(غربيُّ الدار)، و(ميلانِ)، و(فَرسخَانِ)، و(بريدانِ)[٣] كله يَجْرِي مَجْرَى المُبْهمَات[٤]، وإنْ كانَ له حدٌّ معلومٌ لكنَّه مجهولُ الصُّورةِ[٥]؛ إذْ لم تُبيِّنْ الموضع الذي سرتَ فيه؛ فلذلك جَرَى مَجْرَى المُبْهَم.

فجميعُ هذا المُبْهَمِ يكون منصوبًا، ولا تُذْكَرُ معه (في)؛ تقول (قمتُ

---

(١) كقول ساعده بن جُؤيَّة (د· الهُزَليين ١/ ١٩٠، والنوادر ١٦٩، والخزانة ٣/٨٣، والمخصَّص ١٤/ ٧٦):

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قال ابن هشام (الجامع ١١٢): (ولا يصل العاملُ المَختصَّ إلاَّ بِفِي، فأما قوله (البيت) فضرورةٌ) اهـ.

(٢) في التصريح (١/٣٤١): (هذه الجهات لا أمدَ لها معلومٌ، فخلفَك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا) اهـ، وانظر (الصفحة قبل السابقة (٣) - تعليق).

(٣) في (ص، د) ثلاثتها بالياء، وهو خطأ صوابه المثبت.

(٤) سمى ابن معطى هذا النوع المعدودَ، وضابطه: ما صلُحَ في جواب (كم)؟، وجعلها ابن هشام من قبيل المُبْهَم، وقال ابن عقيل (أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة؛ لأنها وإن كانت معلومةَ المقدارِ فهي مجهولة الصفة، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة، لأنَّها معلومة المقدار) اهـ، انظر (الفصول ص١٨٦، والأوضح ١/ ٣٢٤، وابن عقيل ٢١٩).

(٥) ففيه إبهامٌ، واختصاص؛ فالإبهام من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، والاختصاص من جهة دلالته على كمية معيَّنةٍ؛ فعلى هذا يصح القولان، أفاده ابن هشام (ش الشذور ٢٣٤).

قدامَك) ، و : (سرتُ خلفَك) ؛ فـ(قمت) ، و(سرتُ) فعل وفاعل ، و(قدامَك) ، و(خلفَك) منصوبان على الظرف مفعول فيهما ، وكذلك (زيد شرقِيَّ الدار)-فـ (زيد) مبتدأ ، و(شرقيَّ الدار) خبره .

وكذلك : (عمروٌ غَرْبيَّ الدارِ) ، وكذلك (سرت ميلَيْنِ) ، و (مشَيْتُ فَرسخَيْنِ) ، [و][1] لا يجوز ظهورُ (فى) مع شيء من المبهم ، ولا يكون إلَّا بحذف (فى) من اللفظِ ، والمعنَى مقدَّرٌ بها ، وإن جاء في الشِّعر بظهور (فى) فعن ضرورة .

فصـــل

واعلم أَنَّ ظروف المكانِ لا تُستعملُ إلَّا مُضَافة[2] ، وتَجُرُّ ما بعدها بها ، وهى فى نفسها تكون منصوبةً على الظَّرفيَّةِ ؛ تقول من ذلك : (سرتُ يوَمَ الجمعة)[3] ، و : (قمتُ قدامَ الأميرِ) ؛ فقولك : (الجمعةِ ، والأميرِ) مخفوضانِ بإضافة الظَّرفين إليهما ، لا يتغيران عن خفضِهما ؛ لأنَّ الظُّروفَ لا تكاد تُستَعمل إلا مضافةً ، تَخْفِضُ ما بعدها ، والظرفُ فى نفسه منصوبٌ على الظَّرفية ، فافهم ذلكَ ، وقس عليه جميع ما جاء فى الكلام .

(فصـــل)[4]

ويجوز قطع ظروفِ المكان[5] عن الإضافة ، فإذا قطعتَها عن الإضافة بنيتَها على

---

(١) زيادة يقتضيها النص.

(٢) أى فى الأصل ، قال الزمخشرى (المفصل ١٦٨) (والذى هو حدُّ الكلام وأصلُه أن يُنْطَقَ بهِنَّ مضافاتٍ) اهـ ، إذْ بالإضافة يتميزُ مضمونها ، وتُعْرَفُ حقيقتُها (٣٤١/١-تصريح) ، وفى إطلاق المصنف نظر ، وإن كان بتمثيله خصص بالمقصود على أسماء الجهات ، راجع (ابن يعيش (٢/ ١٢٧ ، ٨٧/٤) وما بعدها ، هذا وهى عند البصريِّين ظروف ، أضيفتْ أو لم تضفْ ، وترك الإضافة قليلٌ عندهم ، وهى عند الكوفيَّة لا تكون ظرفًا إلا مع الإضافة أما عند الإفراد فهى بمعنى اسم الفاعل ، فمعنى (جلست خلفًا) عندهم ، أى متأخرًا ، نصبٌ على الحال) ، من (ش الكافية ١/ ٩٦) ، وانظر (الهمع ١٩٩/١).

(٣) كذا أورده ، وكلامه فى ظروف المكان ، وهو إقحام حذفه أولى ، وإنْ عمم فيما يلى.

(٤) زدته بما يقتضيه التقسيم الموضوعى.

(٥) أى المبهمة ، انظر : (ش الشذور ١٠٣).

الضَّمِّ ؛ فتقول : (قمتُ قدامُ) ، و : (سرتُ خلفُ) -بالضم- ، و(مشَيت قبلُ) ، و (جئتُ بعدُ) ، وكذلك قولهم : (أمَّا بعدُ)(١) ؛ قال اللَّه -تعالى- ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ ، أصلُه (للَّهِ الأمْر من قبلِ الأشياءِ ، ومن بعدِ الأشياءِ)(٢) و(أما بعَد حمدِ اللَّهِ) ، فلما قُطِعَ عن الإضافة بُنِيَ على الضم ؛ لقطعه عما يستحقُّه من الإضافة ؛ لأنه لمَّا قطع نقص /١٤٥/ ، فأشبه الحروف فى كونها ناقصةً محتاجةً إلى الأسماء ، وهذا ناقص محتاجٌ إلى الإضافة(٣) ، فبُنِيَ على الضَّم(٤) ، وتقديره (قمت قدامَ زيدٍ) ، و : (سرت خلفَ عمروٍ) ، و : (من قبل الأشياءِ) ، و : (من بعد الأشياءِ) ، و : (أمَّا بعدَ حمدِ الله)(٥)

وإنَّما بُنِى على الضَّمِّ ؛ لأن الظَّرف لا يدخله الرفع ما دام ظرفًا ، بل يكون منصوبًا على الظرفية ، (أ) ومجرورًا بـ(حرف)(٦) الإضافة ، فلما قُطِعَ عن الإضافة بُنِى ، وخُصَّ بالضَّمِّ ؛ لأن الضَّم لا يكون للظرف إعرابًا فى حال ظرفيَّتِه(٧)



(١) الكتاب ١٣٩/٣ محقق ، ثم انظر (المحرر ١٠٠/٢).
(٢) انظر (المحرر ١٠٠/٢).
(٣) الرضى (١٠١/٢) : (بُنيتْ هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه ، لمشابهتها الحرفَ ؛ لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف) اهـ ، وانظر المرادى ٢٧٧/٢
(٤) العلة صالحةٌ لأصل البناء ، أما خصوصُ الحركة فقد علَّلَهُ بما يأتى بعد.
(٥) ملاحَظٌ التكرار.
(٦) زيادة لازمة يقتضيها السياق ، من المصادر ، انظر (الهمع ١٩٦/١) ، والمقصود بحرف الإضافة (مِنْ).
(٧) قال الرازى ٥١٠/٦ : (بُنِيا (قبلُ وبعدُ) على الضَّم لما قطعا عن الإضافة ؛ لأن غير الضمة من الفتحة ، والكسرة يشتبه بما يدخل عليهما ، وهو النَّصب ، والجرّ أما النصب ففى قولك (جئت قبلَه ، أو بعدَه) ، وأما الجرُّ ففى قولك : (من قبلِهِ ، ومن بعدِه) فبنيا على الضم ؛ لعدم دخول مثلهما عليه فى الإعراب ، وهو الرفع) اهـ ، وانظر (المحرر١٠٠/٢ ، ١٥٣/٤ ، ١٩٧) والزجاج (معانى القرآن ١٤٥/١ ، وما لا ينصرف ص٨٩) ، والشجرى ٣٢٨/١ ، وأسرار العربية ص٥٢).

فصـــل

وقد قالوا : إنَّ هذا البناء لا يكون فى الظروف إلا إذَا كانت الإضافة منويَّةً مرادة[١] ؛ مثل قولك : (قمتُ قدَّامُ)[٢] ، و(سرتُ خلفُ) ، فيكون التقدير (قمت قدامَ زيدٍ) ، و(سرت خلفَ عمروٍ) ، فـ(زيد ، وعمرو) مرادان كأنَّه ملفوظٌ بِهِمَا.

وأمَّا إذا قلتَ (سرتُ قبلًا) ، و : (قمتُ بعدًا) فلا يجوز[٣] البناءُ إذَا كنتَ لا تريد مضافا منويًّا[٤] ، وعلى ذلك قول الشاعر[٥]

(٩) فَسَاغَ لِىَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَـادُ أَغَـصُّ بِـالْـمَـاءِ الْـفُـرَاتِ[٦]

فصـــل

واعلم أَنَّ ظروف الزمان تُضاف إِلى المُفْرد فتخفضُه ؛ كقولك : (سرتُ يومَ

---

(١) الزمخشرى (المفصل ١٦٨) : (وإنما يُبْنَيْنَ إذا نُوِىَ فيهنَّ المضاف إليهِ ، وإنْ لم يُنْوَ فالإعراب) اهـ ، وانظر (ش الشذور ١٠٣).

(٢) وعليه قول إعرابى (البيان ، والتبيين ٣/٣٠٦) :

لَعَنَ الإلَه تَعِلةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

(٣) ص (يشترط) ، ولا معنى له والتصويبُ من المصادر ؛ قال ابن هشام (ش الشذور ص١٠٤) : (... فإنها حينئذ تبقى على إعرابها ، وذلك كقولك : (ابدأ بذا أولا) إذا أردت : ابدأ به متقدمًا ، ولم تتعرض للتقدم على ماذا) اهـ ، وانظر (الأشمونى ١/٥٢٢ ط الحلبى).

(٤) فيعوِّض التنوين عن المضاف إليه ، فيعرب (ش الكافية ٢/١٠٢ ، والمرتجل ١٠٢)

(٥) عبد اللّٰه بن يعرب ، أو يزيد بن الصعق ، قيل : وهو الصواب (معانى الفراء ٢/٣٢٠ ، وش المفصل ٤/٨٨ ، والمفصل ١٦٨ ، وش الكافية ١/٩٦ ، ٢/١٠٢ ، درة الغواص ١٢٧ ، والثعالبى ٢٤٦ ، والأشمونى ١/٥٢٢).

(٦) يروى (وساغ) -بالواو- ، و(الحَمِيمِ) بدل : (الفُرَاتِ).

والبيت : من الوافر.

والمعنى : هدوء نفسه ، وقرار عينه بعد انتقامه من الربيع بن زياد العبسى ، وثأرِه منهم ، وكان قد أغار من قبل ذلك عليهم ، واستاق نعمهم ، أفاده أبو عبيدة عن يزيد (هـ ش المفصل) ، والحميمُ -على الرواية الثانية- البارد من الأضداد.

والشاهد : إعراب (قبل) ، وتنوينه بعد قطعه عن الإضافة لفظًا ، ونية.

الجمعةِ) وتضاف[١] إلى الجملةِ[٢] الاسميَّة، والفعليَّةِ[٣]

تقول[٤] (سرت يومَ زيدٌ خارجٌ)، (يومَ) ظرف مفعول فيه، وقولك (زيدٌ خارجٌ)، مبتدأ، وخبرٌ، باقٍ[٥] على رفعه فى اللفظ، وهو مجرور فى المعنى بإضافة (يوم) إلى الجملة الاسميَّةِ؛ قال الشاعر[٦]

(١٠) الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ بُيُوتِهِمُ بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عادى[٧]

فأضاف (يوما) إلى الجملة التى هى (عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عَادِى).

وتضاف ظروفُ الزَّمان إلى الجملة الفعليَّةِ -أيضًا-، وسنذكر ذلك فى

---

(١) د: (يضاف) -بالتحتية- تصحيف.

(٢) المقصود: أسماء الزمان المبهمة غير المختصة بوجه كحين، ومدَّة، وما يختصُّ بوجه دون وجه، كنهار، وصباح، ومساء، أما المختصّ كأمس، وغدٍ فلا يضاف إلى الجُمل، وكذلك المحدود كيومَيْنِ، وليلتَيْنِ، وأسبوع على الصحيح، انظر: (المرادى ٢/٢٦٥، والهمع ١/٢٢٨، والمحرر ٣/٣٩١).

(٣) أصل إضافة الزَّمان إلى الجمل إضافته إلى جملة الفعل للشبه بين الفعل والزمان؛ (من حيث كان الفعل عبارةً عن أحداث متقضِّية؛ كما أن الزمان حادثٌ يتقضَّى ... ولما أضافوا اسم الزمان إلى جملة الفعل -لما ذكرنا- أضافوه أيضًا إلىَ جملة الابتداء؛ لأنها أُختها)، قاله ابن الشجرى (١/ ١٣٣)، وفى الاسميَّة اشتُرِط كون جزئِها الثانى فعلًا، أو يكون مضمونُها مشهورَ الوقوع فى أحد الأزمنة الثلاثة، وإن كان جزءاها اسمين، سواء فى الماضى، أو المستقبل، واشترط سيبويه والمبرد كونها ماضية المعنى، وهو مردود بنحو قوله تعالى ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾، انظر (الرضى ش الكافية ٢/١٠٣، والكتاب ٣/١١٩، والكامل ٢/٢٩٨، والمغنى ٢/٦٧).

(٤) سقط من (د).

(٥) خبر: (قولك).

(٦) القطامى: (الديوان ص١٢) من قصيدة مطلعها

مَا اعْتَادَ حبُّ سليمَى حينَ مُعْتَادِ وَلاَ تَقَضَّى بَوَاقِى دَيْنِهَا الطَّادِى

وانظر الشاهد فى: (المقتضب ٤/١٤٥) الجمل ص١٠٠، والشجرية ١/١٣٢)، ومثله قول الفرزدق (الديوان ٩١٥):

هَلاَّ عَدَدْتَ فَوَارِسًا كَفَوَارِسِى يَوْمَ ابْنُ كَبْشَةَ فِى الْحَدِيدِ مُقَنَّعُ

(٧) فى الديوان (الضاربين) -بالنصب-، ويروى: (دِيَارِهِمْ) بدل (بُيُوتِهِمْ) والبيت من البسيط. والشاهد: إضافة (يَوْمَ) إلى الجملة الاسمية.

(باب)[(١)] (المفعول فيه)[(٢)] فى المقالة الثَّالثِة، وهى مقالة: (المنصوبات)، وما لم يكن فى هذا الباب مذكُورا فهو مذكورٌ هنالِك.

• • وحاصلُ هَذَا الْبَابِ:

أن الظَّرف ظرفان: ظرفُ مكانٍ، وظرفُ زمانٍ[(٣)]؛ وأَنَّ الزَّمان هو الدَّهر وما تصَّرف منه /١٤٦/ وظرفُ[(٤)] المكان الأرضُ وما تصَّرفَ منها؛ وأنه مفعول فيه منصوبٌ ما دام فعلُه معه[(٥)]، وأن الظرف إذا نقلتَه عن موضعه جرى بتصاريف الإعرابِ، وبطل[(٦)] عن حكم الظرفية، وأنَّ[(٧)] من ظروف الزمان ما جاء مبنيًّا، وأَنَّ ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجُثَثِ، وتكون أخبارًا عن المصادر، وإِذَا أفادتْ جاز الإخبار بها عن الجُثَثِ، وتخفض ما بعدها بالإضافة لفظًا أو حكمًا، وهى باقية على نصبها؛ وأن (كلاًّ)، و(بعضًا) وأسماء الأعداد تتكَوَّنُ بما أضيفتْ إِليهِ، وأن ظرف المكان ينقسمُ قسميْنِ: مبهمًا ومختصًّا؛ وأنَّ المبهم ينصبه الفعلُ بنفسه؛ وأنَّ المختصَّ لا يكون إلا بـ(فى)، وإذا نقلتَ ظرفَ المكان أجريتَه بتصاريف الإعراب، وبطَل عن الظرفية[(٨)]؛ وأن ظروف المكان لا تستعمل إلا مضافةً؛ وأنها إذَا قُطِعْت عن الإضافة بُنِيَتْ؛ وأنَّك إذَا قلتَ: (اليَوْم الجمعةُ)، و(اليَوْم السبتُ) جاز نصب (اليوم) ورفعه، فإنْ قلت: (اليومُ الأحدُ)، و(اليومُ الخميسُ)، كانت الأيام[(٩)] مرفوعةً على الابتداءِ والخبر؛ فافهم ذلك موفقا -إنْ شاء الله-.

---

(١) زيادة على الأصل.

(٢) ٣/ ٣٩١ - المحرر -.

(٣) د: (ظرف زمان، وظرف مكان) -معكوسًا-.

(٤) د (صرف) -تصحيف-.

(٥) لعله: (فيه)، وسقط (معه) من (د).

(٦) لعل (خرج) أنسب، أو أن (عن) مقحمة.

(٧) سقط من (د).

(٨) كذا مكررًا.

(٩) الجمع بقصد أيام الأسبوع عدا (الجمعة، والسبت) على ما مر.

الباب السادسُ والثّلاثون

فى أسماء الاستفهام[١]

اعلم أن آلات الاستفهام إحدى عشرة[٢] (الهمزة)، و(هل)- ؛ وهذان حرفان[٣]-، و(مَنْ) و(ما)، و(كَيْفَ)[٤]، و(أيٍّ)[٥]، و(كَمْ) -وهذه أسماء- و(متى)، و(أيْنَ)، و(أنّى) و(أيّانَ)، -وهذه ظروف-.

فأما (الهمزةُ)، و(هَلْ) فلا يُحْكَمُ لهما بإعراب؛ لكونهما حرفين، وأُمُّ الباب (الهمزةُ)، وجميع ما بقى من الأسماء متضمِّنٌ معنى الهمزة[٦]، وهى أسماءٌ يحكم على موضعها بالإعراب، وهى مبنية فى نفسها.

فصــل

وأما: (الهَمْزَةُ) فتكون استفهامًا -كما ذكرنا- فى مثل قولك: (أقامَ زيد)؟ (أخرج عمرو)؟ إذَا كنت تستفْهم عن قِيامه، وخُروجه، وليس عندك عن قيامه ولا

---

(١) راجع (الأمالى الشجرية ١/٢٦٢، وما بعدها، شرح عمدة الحافظ ٢٧٧ وما بعدها).

(٢) السابقان، ولم يعدَّ المصنف هنا: (أمْ)، وعدَّها فى (٤/١٣٧)، وانظر التعليق هناك، فهى اثنتا عشرة كلمة (المفتاح ص٢٣٣)، أو ثلاثَ عشرةَ، إنْ عُدَّ منها: (مهما): كما أورده ابن هشام (الجامع ٢١٤)، وابن مالك (ذاته)؛ كقول عمر بن ملقط:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ؟ أوْدَى بِنَعْلِى وَسِرْ بَالِيَهْ

وعدَّه ابن عصفور ضرورة (ضرائر الشعر ص٢٨٧).

(٣) والعريق فيه هو الهمزة و(هَلْ) دخيل فيه؛ إذْ أصلها أن تكون بمعنى: (قَدْ) - أفاده الرضى (١/ ١٧٣ - ش الكافية).

(٤) القائل باسميَّتها الأخفشُ، وتابعه السِّيرافى، فموضِعُها عنده الرفع مع المبتدأ، والنصب مع غيره، أما سيبويه فعدَّها ظرفا، فموضُعها عنده النَّصب دائمًا، وتقديرها (فى أى حال)، أو (على أى حال)، (منهج الأخفش ٩٩- ١٠٠، ٤٢٨)، وانظر ما سُقْتُهُ فى (٢/ ٣٧٣، ٣٨٠).

(٥) الحقيقة أنَّ (أيًّا) مزدوجة الهُوِيَّة؛ فهى بحسب ما تضاف إليه، راجع: (أسرار العربية ٢٧٤، ٢٧٥).

(٦) سيبويه (١/٩٩ محقق): (إنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام فى الأصل غيرُهُ، وإنما تركوا الألف فى (مَنْ)، و(هَلْ)، ونحوِهنَّ، حيث أمنوا الالتباس) اهـ.

عن[1] خروجه خبر، فاستفهمتَ عنه؛ لتعلمَهُ؛ لأنَّ /١٤٧/ الاستفهام هو طلب [علم][2] ما تجهله[3]

وتكون الهمزةُ للتَّقرير[4]؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[5]؟، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[6]؟، ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[7]؟؛ ألا ترى أنَّ هذا وأمثاله لفظُه لفظ الاستفهام، ومعناه التقرير؟؛ من حيثُ إنَّ اللَّه -عزَّ وجل- قد شرح صدره، وكفى عباده[8]، وتُلِيَتْ آياته -أيضًا- على الكفَّار، فكَانَ[9] معنى الكلام التقرير بذلك[10]؛ لأن المراد استقرار[11] مَنْ ذُكِرَ بما ذُكِرَ؛ لأنَّ البارى -سبحانه وتعالى- عالمٌ بكلِّ شيء لا تخفَى عليه خافيةٌ -تعالى علوًّا كبيرًا- [و][12]لأَنَّ الاستفهام لا يكون إلَّا عن المجهُولات، والبارى مُنَزَّه عن ذلك، وعما يجرى

---

(١) ص، د: (من) فى الموضعين، ولعلَّه تصحيف عما أثبَتُّ.

(٢) زيادة يقتضيها السياق، ولعلها توافقه.

(٣) الرمانى (معانى الحروف ص٣٢): (منها (وجوهِها): أن تكون على جهلٍ من المستفهِم) اهـ، وانظر (معانى القرآن للزجاج ٢/٤٢٤).

(٤) الزجاج(ذاته): (أن تسأل مستخبرًا على وجه التقرير؛ فتقول للرجل: (أأَنا فعلت كذا، وكذا)؟ وأنت تعلم أنك لم تفعل، فإنما تسأله؛ لتقرِّرَه، وتوبخه) اهـ، وخصص الرمانى التقرير بما إذَا دخلتْ على (ما) أو (لم)، أو (ليس) (معانى الحروف ص٣٣)، وهو ما مثل به المصنف، أما ما ذكره الزجاج فهو بالتَّوبيخ أولى

(٥) الزمر ٣٦-، قال أبو حيان (البحر ٧/٤٢٩) (الهمزة الداخلة على النَّفى للتقرير) اهـ-.

(٦) الشرح ١-قال الزمخشرى (الكشاف ٤/٢٦٦): (استفهم عن انتفاءِ الشَّرح على وجه الإنكار، وأفاد إثبات الشَّرح، وإيجابه؛ فكأنَّهُ قِيلَ قد شرحنا لك صدرك ولذلك عطف عليه (وَضَعْنَا)اعتبارًا للمعنى) اهـ، وانظر (الهمع ٢/٥٦)

(٧) المؤمنون ١٠٥

(٨) لعلَّ المناسب للنص الكريم: (عَبْدَهُ) بالإفراد - وإنْ صَحَّ ما ذُكِر.

(٩) ص: (فكأنَّ) -بالهمزة- وأحسب أن الصواب ما دَّوْنتُ، وهو ما فى (د).

(١٠) ص، د (لذلك)، وكأنَّهُ تصحيفٌ عن المذكور.

(١١) كذا، وأرَى الأنسبَ (تقرير).

(١٢) زدتها بما يقتضيها تعدُّد العلة.

مجرى ذلك(١) ، ومثلُ ذلك قول جرير(٢)

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بِطُونَ راحِ(٣) ؟

فهذا تقريرٌ ، وليس باستفهامٍ ؛ لأنَّه مدحهم بذلك ، ولو كان مستفْهِمًا لم يكن بمدحٍ ، ويروى : أنَّ هِشَامًا(٤) أعطاه على هذا البيت مائةَ ناقة برُعَاتِها(٥) ، وكان عند هشام قَعْبٌ من فضة ؛ فقال جريرٌ والقَعْبَ(٦) -يا أميرَ المؤمنِينَ- ؛ فقال : خذه لا هنَاكَ ، فدلَّ على أَنَّهُ ليس باستفهامٍ على الحقيقة .

فصـــل

وأما (هَلْ) فتنقسم أربعة أقسام(٧)

---

(١) ابن خالويه (الحجة ص٣٣) : (لا يكون فى القرآن استفهامٌ ؛ لأنَّ الاستفهام استعلامُ مالا يُعْلَمُ ، واللَّه تعالى يعلم الأشياء قبل كونهَا ، فإذا وردَ عليك لفظٌ من ذلك ، فلا يخلُو من أنْ يكون توبيخًا ، أو تقريرًا .) اهـ ، وانظر (٣٢٧ منه) .

(٢) ش الديوان ص٩٨ من قصيدةٍ يمدح فيها (عبد الملك بن مروان) مطلعها :

أَتَصْحُو أَمْ فُؤَادُكَ غيرُ صَاحِ عَشِيَّةَ هَمَّ صَحْبُكَ بالرَّوَاحِ ؟

وانظر الشاهد فى (جمهرة الأشعار ص٣٧، شرح القصائد السبع ٤٥ ، العِقد الفريد ٢/ ٨٣، جواهر الأدب ٢/ ٢٥٧ ، المقتضب ٣/ ٢٩٢ ، والخصائص ٢/ ٤٦٣ ، والبحر ١/ ١٤٢ ، ٦/ ٤٦٧) وغيرها .

(٣) البيت : من الوافر .

والشاهد : وقوع الهمزة فى (أَلَسْتُمْ) للإنكار الإبطالى ، فهى للتَّقْرير ، حيثُ دخلتْ على نفيٍ ، ونفيُ النَّفى إثباتٌ .

(٤) بل عبد الملك بن مروان -على ما سبق- ، وانظر أيضًا شواهد المغنى ١/ ٤٢ ، والعمدة ٢/ ١٣٩

(٥) حكى ابن قتيبة (الشعر والشعراء ١/ ٤٧٥) أنه (أمر له بمائة من نَعَم كلب ، فقال له جرير يا أمير المؤمنين ، نحن أشياخ ، وليس فى واحد منا فضلٌ عن راحلته والإبل أُبَّاقٌ ، فقال فنجعل أثمانها لك رِقَّةً ؟ قال لا ، ولكن الرِّعاء ، فأمر له بثمانية أَعْبدٍ ؛ فقال جرير والمِحْلَبُ يا أمير المؤمنين ، فنبذ إليه أحدا هنَّ ، وقال خُذها ، لا نَفَعَتْك) اهـ ، انظرها فى (العِقد الفريد ٢/ ٨٣) .

(٦) القَعْبُ قدح صغير يروى به الرجل الواحد (الثعالبى ١٦٨ ، د٠ الأدب ١/ ٩٦) ولعل هذه الرواية أنسب مما رواه ابن قتيبة ، وابن عبد ربه .

(٧) (الحجة ص ٢٩٤ ، ومعانى الحروف للرمانى ص٣٣) .

تكون استفهامًا -كما ذكرنا-.

وتكون بمعنى: (قَدْ)[١]؛ في قوله -تعالى-: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[٢]؛ معناه: (قد أتى على الإنسان حينٌ من الدَّهر)[٣]

وتكون بمعنى (ما)[٤]؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[٥] معناه: ما جزاء الإحسان إلا الإحسانُ[٦]

وتكون بمعنى (إنَّ) المشدَّدة[٧]؛ كقوله -تعالى- ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، ثم قال: ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِذِى حِجْرٍ﴾[٨]؛ تقديره: إنَّ في ذلك؛ لأنَّهُ جوابُ القَسَم[٩]، وهو قوله (وَالْفَجْرِ).

---

(١) بل قيل: هو الأصلُ فيها -كما نقلت عن الرضيّ قريبًا، وفي سيبويه (١٨٩/٣): (وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة: (قد)، ولكنهم تركوا الألف، إذْ كانتْ (هل) لا تقع إلا في الاستفهام) اهـ، هذا قول سيبويه، والذي أفهمه أنها للاستفهام بطريق الأصالة قال المبرد (٢٨٩/٣ - المقتضب: (هَلْ تخرج عن حدِّ المسألة فتصير بمنزلة: (قد) اهـ، وانظره في (ابن يعيش ١٥٢/٨)، بل استصوب ابن هشام أنها لا تأتي بمعنى: (قد) أصلًا، (المغني ٣٠/٢)، وهو مذهب الليث (اللسان - هلل).

(٢) الإنسان -١-.

(٣) قال الفراء (٢١٣/٣): (وهل قد تكون جحدا، وتكون خبرا، فهذا من الخبر) اهـ، وجوَّز الأنباري أن تكون بمعنى (قد)، وأن يكون الاستفهامُ بمعنى التقرير، وهو تقرير لمن أنكر البعث (البيان ٢/ ٤٨٠)، وهو منحى ابن جني قال (الخصائص ٤٦٢/٢): (وقد يمكن عندي أن تكون مبقاةً في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال -واللَّه أعلم-: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلابد من جوابه من: (نَعَمْ) ملفوظًا بها، أو مقدَّرة) اهـ، وانظر (٤٦٥/٢ منه، والبحر ٣٩٣/٨، ٤٦٢، والشجري ٢١٢/١، والصاحبي ٢٩٥، والكشاف ١٩٤/٤، والتبيان ١٢٥٧، ومدرسة الكوفة ٣٢٣).

(٤) النفي فيها مجازٌ متفرِّعٌ عن الاستفهام (الأمير ٢٩/١)، وقال ابن مالك (شرح العمدة ٢٧٩): (ولذلك دخلت إلاَّ كما تدخل على النَّفي الصَّريح) اهـ.
وانظر الفراء (٤٢٣/١، ٣: ٢١٣).

(٥) الرحمن ٦

(٦) الشجري (٥١/١-الأمالي)، وابن يعيش (٨١/١).

(٧) ابن هشام (المغني ٣٠/٢)، وقد استبعده.

(٨) الفجر ١، ٢، ٥.

(٩) قيل: الجواب محذوف، تقديره: (ليعذَّبَنَّ، أو ليؤخَذَنَّ) كما ذهب الزمخشري، والرضيّ، =

فصــــل

وأما الأسماءُ الَّتِي معناها: الاستفهامُ فمنها أسماءٌ، ومنها ظروفٌ

فالأسماءُ: (مَنْ)، و(مَا)، و(أَيٌّ)، و(كَمْ)، و(كَيْفَ)[1]؛ هذه أسماءٌ متضِّمنةٌ معنى همزةِ الاستفهام؛ فـ(مَنْ) سؤالٌ عمَّن يعقل، و(مَا) سؤالٌ عَّما لا

واستظهره أبو حيان.

وقيل: الجواب ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾، وإليه ذهب العكبرى، والأنبارى.

وقيل الجواب ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾؛ كما قيل به فى قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ [النازعات – ١٥]، واستبعده ابن هشام، ونسبه أبو حيان إلى (مقاتل)، وقال (وقول مقاتل ··· قولٌ لم يصدر عن تأمل؛ لأنَّ المُقْسَم عليه– على تقدير أن يكون التركيب إنَّ فى ذلك قسمًا لذى حِجْر – لم يُذْكَرْ، فيبقى قَسَمٌ بلا مُقْسَم عليه؛ لأن الذى قدَّره من: إنَّ فى ذلك قسمًا لذى حجر لا يصحُّ أن يكون مقسمًا عليه) اهـ، وهو المذهب.

انظر (الكشاف ٤/ ٢٥٠، وش الكافية ٢/٣٤١، وتبيان العكبرى ١٢٨٥، وبيان الأنبارى ٢/ ٥١١، والمغنى ٢/٣٠، والبحر المحيط ٨/٤٦٨، ٤٢٠).

(١) راجع (المحرر٢/٣٦٩ رقم (٤) –تعليق– وما نقلته هناك عن سيبويه والأخفش هو الصواب؛ قال سيبويه (٤/٤٢٣): (و(معنى) كَيْفَ على أى حال) اهـ.

وعكس المذهبيْن ابنُ بابَشَاذَ، والرضيُّ؛ قال الأول (الجمل الهادية ق٩٧) (كَيْفَ عند سيبويه اسمٌ، وعند الأخفش ظرفٌ، والدليلُ على مذهب سيبويه: أنها اسم أنك تُبدِل منها الاسمَ؛ فتقول كيف زيدٌ؟ أصالحٌ أم سقيمٌ؟ ولو كانت ظرفا لأبدلت منها الظرف ··· وفى عدم ذلك دليلٌ على صحة مذهب سيبويه فى الاسميَّة، وحجَّةُ الأخفش فى الظرفية: أنَّها تقدَّر بالجارِ والمجرور ···) اهـ، ونحوه فى (ش الكافية ٢/١١٧)، وهو سهو منهما والصواب عكسُه، كما عرفنا من سيبويه، وانظر المغنى (١/١٧٤)، والخضرى (١/١٠٤–١٠٥)، والهمع (١/٢١٤) والتصريح (١/ ٣٨٢)؛ وقد فُسِّرَتْ ظرفيَّتها على المجاز، قال ابن الشجرى (١/٥٢) (إنما عدُّوا كيف فى الظروف؛ للاستفهام بها عن الأحوال، والحالُ تشبه الظرف ···) اهـ، ونقل السيوطى، وابن هشام (السابقان) عن ابن مالك قوله (لم يقل أحد: إنَّ (كَيْفَ) ظرف، إذْ ليست زمانًا، ولا مكانًا، ولكنها لما كانت تُفَسَّرُ بقولك (على أىِّ حال)؛ لكونها سؤالًا عن الأحوال العامَّة سميت: ظرفًا؛ لأنها فى تأويل الجار والمجرور، واسمُ الظرْفِ يطلقُ عليهما مجازًا) اهـ، قال ابن هشام (وهو حسنٌ).

يعقِل /١٤٨/؛ و(أَيٌّ)[١] سؤالٌ عن بعض من كل، و(كَمْ) سؤال عن عَددٍ[٢]؛ و(كَيْفَ) سؤالٌ عن حالٍ.

وتتبيَّنُ معانى هذه الأسماء بأجوبتها، (أو بدلها)[٣]؛ فتقول -فى (مَنْ) (من جاءَكَ يا عمرُو)؟ فيقول المجيب: (زيدٌ)، أو (عمروٌ)، وما أشبه ذلك، وكذلك تقول (من جاءك؟ أزيدٌ أم عمروٌ)؟ فتفسِّره بمن يعقل، فلما فُسِّرَتْ (مَنْ) بمَنْ يعقِلُ علمتَ أنها لمَنْ يعقلُ[٤]

و(مَا) لما لا يعقِلُ[٥]؛ تقول: (ما فى الدار؟)، فيقول المجيب (فَرَسٌ أو جملٌ، أو ذهبٌ، أو فضَّةٌ)؛ أو تقول (ما فى الدار؟ أفرسٌ أمْ جملٌ، أم ذهبٌ، أمْ فضةٌ؟)، فيتبين معناها بجوابها (أو بدلها).

و(أَيٌّ) تكون لمَنْ يَعْقِل، ولما لا يعْقِلُ[٦]، ومعناها: السُّؤَال عن بعضٍ من كلٍّ[٧]؛ تقول (أَيُّ القوم جاءك؟ أزيدٌ أم عمروٌ؟)[٨]، يقول لك المجيبُ -أيضًا- إذا قلَت (أى القوم عندك)؟ زيدٌ، أو عمروٌ، وتقول -فيما لا يعقل- (أَيُّ الدّوابِّ عندَك؟ أَفَرَسٌ أَمْ جملٌ؟) [أ][٩] و(أَيُّ الدوابِّ عندك؟)، فيقول المجيب: (فرسٌ) أو (جمَلٌ).

و(فى)[١٠] (كَيْفَ) تقول: (كيفَ حالُك؟) فيقول المجيب (صحيحٌ) أو:

---

(١) ص، د (وأين)، وهو سهو، وانظر ما يأتى قريبًا.

(٢) سقط من (د).

(٣) زيادة من المصادر، وقد مثل له كما يأتى.

(٤) العبارة فى (ص، د): (فلما فُسِّرتْ بمَنْ، وهى لمن يعقل، علمتَ أنَّها لمن يعقِل) (كذا).

(٥) أى عن ذوات غيرِ الأناسىِّ، وعن صفات الأناسىِّ (ش المفصل ٤/٥، والمفتاح ١٣٤).

(٦) المفتاح ١٣٥

(٧) ابن هشام (الجامع ٢١٥): (أَيٌّ كبعضٍ من كلٍّ) اهـ، وانظر الكتاب ٢/٤١١-محقق.

(٨) د (ويقول) -بالواو-.

(٩) زدت الهمزة على مقتضى السياق من تقسيمٍ بين دِلالة الإبدال، والجوابِ.

(١٠) زيادة يستقيم بها النص.

(سقيمٌ)، وتقول: (كيف حالُكَ؟ أَسقيمٌ أم صحيحٌ)[١]؟ لأن (كَيْفَ) سؤالٌ عن حالٍ، لمَنْ يعقِلُ، ولما لا يعقِلُ[٢]

فقد علمَت أَنَّ هذه كلَّها أسماءٌ، وتبيَّنَتْ معانيها بأجوبتها، (والبدلِ مِنْهَا)[٣] وهذه الأسماء مبنيَّةٌ كلُّها إلا (أَيًّا).

وعلةُ بنائها تضمُّنُها (معنى)[٤] حرف الاستفهام، فـ(مَنْ)، و(ما) و(كَمْ) مبنيات على السكون، و(كَيْفَ) مبنية على الفتح طلبًا لتخفيف[٥]

وإنما أُعِرَبْت (أَيٌّ)[٦] من بينها؛ لأن معناها في أصل وضعها السؤالُ عنْ بعضٍ من كلٍّ؛ لأنك تقول (أيُّ القوم جاءك)؟ فيقال: (زيدٌ)، أَلا ترى أن (زيدًا) بعضٌ من الكلِّ؟ فحملْتَ أيًّا في إعرابها على نقيضِها -وهو كلٌّ-، ونظيرِها -وهو بعضٌ[٧]-، فدخل عليها الرفْعُ، والنَّصب، والجرُّ كما يدخل على (كلٍّ)، و(بعضٍ).

فصل

ومنها أربعةُ ظروف، وهي (متَى)، و(أيَّانَ)، و(أَيْنَ)، و(أَنَّى)؛ فـ(متى) سؤال عن زمانٍ، و(أيَّان) مثْلها[٨]، و(أَيْنَ)، سؤال عن مكانٍ، و(أَنَّى) سؤالٌ

---

(١) بهذا الجواب المطابِقِ، والإبدالِ منها باسمٍ استَدَلَّ على اسميتها القائلُون بها -كما سبق-.

(٢) التسهيل ٢٤٢، والمفتاح ١٣٥

(٣) زيادة من المصادر -كما سبق-.

(٤) تتمة نصَّ عليها المصنفِ فيما سبق في (٣٧٣/٢)، وفيما سيأتي في المبنيات، وكثيرًا ما يهملها.

(٥) انظر (المحرر ١٥٦/٤، ١٨٨).

(٦) كان القياس بناؤُها؛ لوجود مقتضى البناء من التضمَّن كأخواتها.

(٧) ابن الأنباري (الإنصاف ٧١٢): (أعربوها حملا على نظيرها، وهو بعضٌ، وعلى نقيضها، وهو (كُلّ) على خلاف القياس) اهـ، وانظره في (أسرار العربية، ص٢٧٦، وشرح عمدة الحافظ، ص٢٨٣، والمحرر ١٤٥/٤، ١٨٨)، وعللّه الأشموني بضعف الشَّبه بما عارضه من لزومها الإضافةَ (٢٢٩/١ ط الحلبي، والصبان ٥٥/١.

(٨) (الشجرية ٢٦٠/٢، والمخصص ٦٠/١٤)، وقال الرضي (١١٦/٢ ش الكافية): (إلا أنَّ (متى) أكثرُ استعمالًا، وأيضًا (أيَّانَ) مختصٌّ بالأمور العظام) اهـ.

عن جهة[١]

ويبين لك أَنَّ هذه /١٤٩/ ظروفٌ بأجوبتها [والبدل منها[٢]] -أيضًا-.

تقول من ذلك: (مَتَى الخروجُ؟) فيقول المجيب: (غدًا، أو بعدَه)، أو تقول: (متى الخروجُ؟ أغدًا أم بعدَه؟).

وكذلك: (أيانَ يقومُ زيدٌ؟) معناه: أيَّ وقت يقوم زيد؟ أغدًا أم بعده؟، فيقول المجيب (غدًا، أو: بعدَه)، وكذلك: (أينَ زيدٌ؟) فيقول المجيب (فى السوقِ، أو: فى المسجدِ).

وكذلك (أَنَّى) تقول فيها: (أنى يخرج زيد؟) أَىْ[٣] فى أىِّ جهةٍ يخرُج زيد؟

وهذه الظُّروف منصوبةُ المواضعِ على الظرفيَّة، مبنيَّةٌ أبدًا، وإنما بُنِيَتْ لتضمُّنِها [معنى][٤] حرف الاستفهام، وهو (الهمزةُ)[٥]؛ فـ(مَتَى) مبنيَّة على السكون، والسكونُ أصلٌ فى المبنيات[٦]، و(أَنَّى) كذلك، و(أَيَّانَ)، و(أَيْنَ) بُنِيَتَا على الفتح[٧]؛ لالتقاء الساكنين، وخصَّتَا بالفتح طلبًا للتَّخفيف[٨]

وحكاه السكاكى عن الربعى (المفتاح ١٣٥) وانظر: (البحر ٤/٤١٩).

(١) الطبرى (٤/٤١٣-الجامع)، وفى البحر ٢/٤٤٣: (أَنَّى سؤال عن الكيفيَّة، وعن المكان، وعن الزمان، والأظهر أنه سؤال عن الجهة) اهـ، وانظر: (١٧١ منه والصاحبى ص١٠٠، وشواهد الشافية -٣١-١١).

(٢) تتمة من المصادر على ما سبق فى نظائره، وكما فى تمثيله.

(٣) فى (ص) ضبطت مشدَّدة الياءِ، وليست بها.

(٤) تتمة من كلامه على ما مر فى الصفحة السابقة.

(٥) الكتاب ٣/١٨٩

(٦) راجع (المحرر ٤/١٥٠، ١٦٢).

(٧) المناسب للعلة: (الحركة)- على ما سيأتى فى (٤/١٥٦، ١٨٨).

(٨) فى (البيان ٢/٧٦-للأنبارى): (بُنِيَ على حركة؛ لالتقاءِ الساكنَيْن، وكانت الحركة فتحةً؛ لأنَّها أخفُّ الحركات) اهـ، وقال ابن سيده -فى أيَّانَ- (المخصص ١٤/٨٢) (الأصلُ فيها أن تكونَ ساكنةً؛ لأنَّهَا وقعتْ موقع حرف الاستفهام غير أنَّها التَقَى فى آخرها ساكنانِ، فآثروا تحريكَ آخرها بالفتح؛ لأن قبل آخرها ياء وهى مع ذلك مشددةٌ، وبينها وبين الياء الألف، وليست حاجزًا حصينًا ... ففتحوا النوّن كأنها وقعت بعد ياء مضعفة) اهـ.

فصــل

وإنَّمَا جِيءَ بهذه الأسماءِ، والظُّروف فى الكلام؛ لأَنَّ معناها الاختصارُ والإيجازُ[١]، فلذلك اختِيرتْ نائبةً عن الهمزة؛ والدليلُ على أَنَّها للاختصار أنَّك إذا سألتَ بالهمزة، فقلتَ (أفعلَ هذَا زيدٌ؟) يُحتَمل أَنْ يُقَال لك لا، ثم تقول (أَفَعَلُهُ عمروٌ؟) فيحتمل أَنْ يُقَال لك لا، إلَى مالا نهايةَ له، فإذَا قُلتَ (مَنْ فعلَ هذا الفِعْل؟) تَعيَّنَ على المسئولِ أنْ يقول (زيدٌ، أو: عمروٌ) وكذلك إِذَا قال (أينَ زيدٌ)؟ قلتَ له (فى السُّوقِ، أو فى المسجد)، فإذا قلتَ له (أزيدٌ فى البيت؟): (أَزيدٌ فى السُّوق؟) احتمل أن يقولَ (لا) مع ذلك كلِّه إِلى مالا نهاية له[٢]، وكذلك باقيها؛ فإذا قال لك[٣] (أَيْنَ زيدٌ؟)، أو: (متىَ الخروجُ؟) وجب عليك[٤] التَّعْيِينُ؛ فتقولُ[٥] (فى السُّوقِ) أو (بعدَ غدٍ)، فتبيَّنَ لك أن معناها الاختصارُ[٦]

---

(١) (مالا ينصرف-للزجاج ص٨٢): (أسماء الاستفهام كُلها اختصارٌ وإيجازٌ) اهـ.

(٢) ابن جنى (الخصائص ١/٨٢): (كَمْ مالُك؟ ··· أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غيرِ المُحاط بآخرها، وكذلك: (أين بيتُك)؟ قد أغنتك (أَيْنَ) عن ذكر الأماكن كلها، وكذلك (منْ عندك؟) قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم ··· وعلى هذا بقية الأسماء من نحو: كَيْفَ، وأيّ، وأيَّانَ، وأنَّى ···) اهـ، وانظر (المرتجل ص٣١٧، والجمل الهادية ق ٥٤، وش المفصل ٤/٥، ١٠٤).

(٣) ص، د (له) ولعلَّ المثبت أنسبُ.

(٤) ص، د (عليه)، والمناسب الخطاب فى جميعها.

(٥) ص، د: (فيقول) -على الغائب-.

(٦) فى (أسرار العربية ٢٧٥): (فإن قِيلَ فَلِمَ أقاموا هذه الكَلِمَ مقام حرف واحد، وهى همزة الاستفهام، وهم يتوخَّوْنَ الإيجاز، والاختصارَ فى الكلام؟ قيل: إنما فعلوا ذلك للمبالغة فى طلبِ الإيجاز، والاختصار، وذلك لأن هذه الكَلِمَ تشتمل على الجنس الذى تدل عليه، ألا ترى أن: (مَنْ) تشتمل على جميع من يعقل، و(أَيْنَ) تشتمل على جميع الأمكنة، و(متى) تشتمل على جميع الأزمنة، وكذلك سائرها، فلما كانت تشتمل على هذه الأجناس كان فيها فائدةٌ ليستْ فى الهمزة) اهـ، وانظر بعده.

فصـل

واعلم أنَّ أسماءَ الاستفهام أسماءٌ متوغِّلَةٌ فى شبه الحُرُوف ، فلذلك لا يدخلها إعرابٌ ، ولا ألفٌ ولامٌ ، ولا تُثَنَّى ، ولا تُجْمَعُ[1] ، ولا تُنوَّن[2] ، ولا تُضَافُ[3] ، ولا تكون فاعلةً ؛ وهذه خواصُّ الأسماء ، وهى ممتنعة منها ، فلذلك كانتْ مبهمَةً ، وإِنَّما يدخل عليها حرفُ الجرِّ وحَده[4] ، وتكون

مفعولةً[5] فى المعنى ؛ تقول (فِيمَ جئتَ ؟) ، و(عَلَامَ ركبتَ ؟) ، و : (إِلَامَ تَمْشِي ؟) و[عليه][6] قوله -تعالى[7]- /١٥٠/ : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[8] -بحذف الألف من (ما) فى جميع ذلك إِذَا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ[9] ، وكانتْ استفهاميَّةً ، فرقًا بين الاستفهاميَّة ، والتى بمعنى : (الَّذِى)[10] ؛ والأصلُ فى ذلك أن تقول (فِيمَا

---

(١) سمع تثنية (أيّ) ، وجمعها ، انظر (الكتاب ٤٠٩/٣ محقق).

(٢) تنون (أيٌّ) ، (السابق) ، ولا قَدْحَ فهى مُعْرَبَة كما سبق.

(٣) انظره مع مسلكهم فى (كَمْ) ، نحو (بكم دينارٍ اشتريتَ الدَّارَ ؟).

(٤) ابن يعيش ٩/٤ : (لأن الاستفهام له صدر الكلام ، ولذلك لا يعمل فيه مِنَ العوامل اللفظية إلاَّ حروفُ الجرِّ ، وذلك لِئَلاَّ يخرج عن حكم الصَّدْر ، وإِنَّما وجب لحروف الجرِّ أن تعمل فى أسماء الاستفهام دُونَ غيرها من الحروف ، لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم) اهـ ، أقول وكالحرفِ الاسمُ ؛ نحو ابْنُ مَنْ أَنْتَ ؟ .

(٥) د : (مغفولة) -تصحيف- .

(٦) زيادة يقتضيها النصّ.

(٧) ص (نعم) -كذا صورتها- .

(٨) النبأ ١ ، وحذفُ الألف قراءةُ الجُمهور وقرأ عبدُ الله ، وأبىّ ، وعكرمة ، وعيسى (عَمَّا) بالألِفِ على الأصل ، قال ابن جنى : (هذا أَضعفُ اللغتين) اهـ ، (المحتسب ٣٤٧/٢ ، والبحر ٤١٠/٨).

(٩) لو عبرَ بالخافض ؛ كما عبَّر ابن عصفور -مثلًا- فى (المقرب ٣١/٢) لكان أعمَّ ؛ ليدخل المضاف نحو (مجئ مَ جئتَ) ؟

(١٠) الشجرى (٢٣٣/٢) (فرقوا بهذا بينها وبين الخبريَّة ، كما جاء فى التنزيل ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ، وانظر (الثعالبى ٢٢٢ ، والكشاف ٧٠/٢) ، وعلَّله الأزهرى فقال (خُصَّت الاستفهاميَّة بحذف الألف للتطرُّف ، وصِينَتْ الموصولةُ عن الحذف ؛ لتوسط الألف ؛=

جئتَ ؟) و (علامَا ركبتَ ؟) ، و : (إلَا مَا تنتظرُ ؟[١]) ، و(عَنْ مَا ؟) -بإثبات الألفِ فى جميعِ ذلك[٢]- ، فلمَّا دخل حرفُ الجر على الاستفهاميَّة ، وهو (فِى) و(عَلَى) و(إلَى) ، و(عَنْ) فى مثل قوله -تعالى- ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ أُسقِطَتْ الألفُ من الاستفهاميَّة[٣] فرقًا بينَها وبين (ما) الخبريَّة[٤] التى بمعنى (الَّذِى) ؛ إذْ الخَبَرِيَّةُ تَثْبُتُ فيها الألفُ[٥] ؛ مثال ذلك (طمِعْتُ فيما طمِعْتَ فيهِ) ، و (جِئتُ فيما جِئتَ فيهِ) ، والتقديرُ طَمِعتُ فى الذى طَمِعتَ فيه ، وجِئتُ فى الَّذِى جئتَ فيه ، فأثبتَّ الأَلِفَ فى (ما) مع دخول حرف الجرِّ عليها ؛ لأنها خبريَّة ، وأَسْقَطتَّ الألفَ مِنْ[٦] (ما) الاستفهاميَّة مع دخول حرف عليها ؛ للفرقِ المذكورِ ، وأَيْضًا -فإنك تُقدِّر (ما) الاستفهاميَّة بـ(أَيٍّ) ؛ فتقول فى قولك (فيم جئتَ ؟) معناه فى أَىّ أمر جئْتَ ؟ ،

لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد) اهـ ، (التصريح ١٣٩/١) ، وانظر (المحرر ٤/ ٢٢٧ ، والمغنى ٤/٢).

(١) المناسب لما سبق فى تمثيله (تَمْشِى).

(٢) وإثبات الألف على الأصل ، قيل ضعيفٌ ، وقيل نادرٌ ، وقيل ضرورةٌ ، وقيل جائزٌ فى سعة ؛ قال الفراء (وإن أتممتَها فصوابٌ) ، وهو ما اعتبر لوروده قراءة على ما سبق ، راجع (الفراء ٢/ ٢٩٢-المعانى) ، والأنبارى (البيان ٢/٢٩٣ ، ٤٨٩ ، والتسهيل ٣١٤ ، ومعانى الزَّجاج ٢/٤٢٦ ، والخزانة ٦/٩٩ ، والعينى ٤/٥٥٥ ، والضرائر للألوسى ٢٢٧ ، والبحر ٧/٣٣٠).

(٣) مقيَّد بما إذَا لم تصحبْها (ذَا) زائدةٌ أو موصولةٌ ، فإنْ فلا تُحذَف ؛ نحو (لماذا جئتَ)؟ قال التبريزى (شرح الحماسة ٦٦/١) : (لأنه حينئذ يصير (ما) ، و(ذا) كالشيء الواحد ، فلا تغير (ما) اهـ ، وراجعه فى : (شواهد التوضيح ص١٦٠ ، والتوضيح ١٨٠/٥ ، وجامع ابن هشام ٢١٤ ، والصبان ٢١٧/٤).

(٤) ملاحظ التكرير.

(٥) إلاّ فى نحو قولهم (ادْعُ بِمَ شئْتَ) ، أى بالذى شِئْتَ ؛ فإنَّ العربَ تَحذِف الألف من (ما) ، الموصولة ههنا خاصة ؛ كما تحذفُها مِنْها إذا كانت استفهامية (الإنصاف ٥٧٤) ، ومنه قول سراقة (يا نبيَّ اللهِ، مُرْنى بِمَ شِئْتَ) ؛ قال ابنُ مالك : (... شاهدٌ على إجراء ما الموصولة مَجْرى (ما) الاستفهامية فى حذف ألفها إذَا جُرَّتْ ، لكنْ بشرط كون الصِّلَةِ (شاءَ) وفاعلها) اهـ. (شواهد التوضيح ص١٩٥) ، وانظر (الأشمونى ٢/٥٢٠ ط الحلبى) ، وقد نُقِلَ عن المبرِّد أنَّ الحذفَ والحالة هذه لغة.

(٦) د : (فى) ، وهو خطأ.

وفى قولك : (عَلَامَ ركبت؟) : معناه : على أيِّ شيءٍ ركبتَ؟ ، وفى قولك : (إِلَامَ تمشيِ)؟ معناه : إلى أيِّ وقتٍ تمشى؟ فبانَ لَكَ الفرقُ بينَهُما ، وكذلك باقِى أَخَواتها[1] ، تحذف الألف منها مع الاستفهاميَّة ، وتثْبِتُها مع التى هى بمعنى (الَّذِى).

ويدخلُ[2] عليها جميعِها حرفُ الجرِّ ، أعنى : أسماءَ الاستفهام يدخلُ عليها حرفُ الجر إلَّا (كَيْفَ) وحدَها فإنها مُشْكِلةٌ جِدًّا ؛ إذْ لا يدخلُ عليها شئٌ من علاماتِ الأسماءِ ، إلَّا أَنَّ قُطْرُبًا[3] قد حكى أنهم يقولون : (انظرْ إلى كَيْفَ يصْنَعُ زيدٌ؟)[4] ، فدخل عليها حرفُ الجرِّ ، وهو من خواصِّ الأسماءِ ، فعلمنَا أَنَّ (كَيْفَ) اسمٌ لهذَا المعنى[5]

---

(١) لعله يقصد أن ما شابهها من الأمثلة فعلى هذا التقدير.

(٢) د (تدخل) -تصحيف-.

(٣) أبو على : محمد بن المستنير ، وهو الأشهر ، ويقال : أحمد بن محمد ، و : الحسن بن محمد ، نشأ بالبصرة ، وتلمذ على عيسى بن عمر ، وسيبويه ، وغيرهما ، وعلى سيبويه أكثر ، وهو الذى خلع عليه لقبَه الذى أَنْسَى اسمَه ، كان عالمًا ثقة ، روى عنه الجِلة ، وأدَّب ولد أبى دُلَف القاسم بن عيسى ، ومال إلى مذهب المعتزلة النظامية ، توفى سنة ٢٠٦هـ-٨٢١م.
من مصنفاته معانى القرآن ، والاشتقاق ، والعلل فى النحو ، والمثلث ، والأصوات ، وغيرها ، (الفهرست ص٧٨ ، إشارة التعيين لوحة ٥٣-٥٤ ، البغية ١/٢٤٢-٢٤٣ ، هدية العارفين ٢/٦ ابن خلكان ٤/٣١٢٠٣١٣ ، نشأة النحو ١٠٩ ، المنجد ٥٥٤-أعلام).

(٤) حكاه عن (قطرب) ابنُ بابشاذ (الجمل الهادية ق٥٢) ، وابن يعيش ١/١١٠ ، والأمير ١/١٧٤) ، وروى ابن الخشاب (المرتجل ٢٦) : عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الأَحْمَرينَ؟ وانظر إلى كيف تَصْنَعُ؟ وقال (فليس ذلك بالشائع ، ولا القياس ، وإن كان فَيه بعض التنبيه على أن العرب وضعتْ الكلمةَ اسمًا) اهـ ، وانظر (البحر ١/١١٩ ، ٨/٤٦٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص١٢ ، والتسهيل ٢٤٢).

(٥) قيل هذا الوجه ضعيفٌ ، إذْ دخول حرف الجر شاذٌّ ، حتى قيل : انفرد بروايته قطرب ، فصار كدخوله على غير ما هو له ؛ كدخوله على الفعل مثلًا ، ولذا استدل على اسميَّتها بأنها تفيدُ مع الاسم وحده ، ومع الفعل ، ولا كذلك الفعل والحرف (ابن يعيش ٤/١١٠ ، وأسرار العربية ٢/٣٩).
أقول لا يمتنع ما أوردَهُ المصنف وغيره من نهوضِه دليلًا ، على اعتبار الأصل فى الأسماء من صلاحيتها ، بل اختصاصها بالجرِّ ، وامتناعُها منه لعارضٍ لا يقدح فى اسميَّتها ، والعارضُ هنا نيابتها عن الحال ، والحال لا يدخل عليها الجار ، فكذلك ما قام مقامه ، وقد استدل أبو البقاء العكبرى على اسميتها بوجوه :

ومثال دخول حرف الجر عليها أنك تقول (مِمَّنْ[١] أَنْتَ؟)، و (مِنْ متَى أَنْتَ واقف؟)، و: (على أيِّ حالٍ زيدٌ؟)، و: (بِكَمْ درهما اشتريتَ ثوبَكَ؟)، فدلَّ على أنها أسماءٌ دخولُ[٢] حرفِ الجّر عليها.

وتكونُ أسماءُ الاستفهام مفعولةً /١٥١/، لكن بشرط ألَّا يعمل فيها إلَّا ما بعدَها، وتكون[٣] مبتدأةً، وتكون خبرًا لمبتدأٍ[٤]

مثال كونها مفعولة (مَنْ رأيتَ؟)، و (ما أكلتَ؟)، و (كم ثوبًا لبستَ؟)؛ فموضعُ (ما) و(من)، و(كم) نصبٌ بـ(رأيتَ، وأكلتَ، ولبستَ)، وهو مفعول مقدم، وتقديره أيَّ شيء رأيتَ؟ -بنصب أيّ-، لكونها مفعولةً مرئيَّةً، وإذَا قلت: (ما أكلتَ؟) فتقديره[٥] أَيَّ شيءٍ أكلتَ؟، وإذا قلتَ (كم لبستَ؟) كان تقديرُه -بالعدد- أَعِشْرِينَ[٦] ثوبًا لبستَ، أخمسين ثوبًا لبستَ؟، فقولك: (عشرِينَ، وخمسِينَ) مفعولٌ منصوبٌ بـ(لبِسْتَ)، علامَةُ نصبه الياءُ.

وكذلك: (كَيْفَ) أكثرُ أحوالها منصوبةٌ[٧]، وقد تكون خبر مبتدأٍ، فتقول

أولها: دِلَالتها على معنىً فى نفسِها دون زمان، وهُوَ حدُّ الاسم.

ثانيها: أَنها تُجَاب بالاسم، والجواب على وفْق السؤال.

ثالثها: أنه يُبدَل منها الاسم، والبَدَلُ يشارك المبدل منه فى جنسه.

رابعها: أَنَّ من العرب من يدخل عليها حرف الجرِّ، وهو شاذ، ولكنه يدل على الاسمَّية.

خامسها: يبطُل أن تكون حرفًا؛ لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدةً تامة، والحرفُ ليس كذلك، ويبطلُ أَنْ تكون فعلًا؛ لأنها لا تدل على حدث وزمان، وأن الفعل يليها بلا فاصل، ولا كذلك الفعل، فثبت كونُها اسمًا (المسائل الخلافية ص٦: مخطوط).

(١) د: (فَمِنْ) -تصحيف-.

(٢) ص، د: (لدخول) -تصحيف-.

(٣) ص: (فتكون - بالفاء - والمثبت المناسب).

(٤) انظر فى إعراب أسماء الاستفهام (المغنى ٢/٩١).

(٥) زدتُ الفاءَ بمقتضَى السِّياق.

(٦) ما ضرَّ لو كان التقديرُ: (أَيَّ عددٍ من الثياب لبستَ)؟، وهو الأخصَرُ.

(٧) إذْ سبق فى (٢/٣٦٩) أنها عند سيبويه نصبٌ دائمًا، وعند الأخفش، والسيرافى رفْع مع المبتدأ نصبٌ مع غيره، فغالبُ حِالها النَّصبُ - إذَنْ-.

(كَيْفَ حالُك ؟) فتكون خبر مبتدأ مقدَّمًا[١]

والَّتِى[٢] يجوز الابتداء بها قولك (مَنْ)، و(مَا)، و(كَمْ)[٣]، و(أَيٌّ)؛ فتقول: (ما اسمُك؟)، و (من أبُوك؟) و (كم مالُك؟)؛ فـ (من) و(ما)، و(كم) أخبارٌ عن الاسم الذى بعدها، وهو مبتدأٌ[٤]، وقيل بل (مَنْ)، و(مَا)، و(كَمْ) مبتدآت، وأخبارُها ما بعدَها[٥]

فبان لك أَنَّهَا يجوز فيها وجهانِ أَنْ تكون مبتدأً، وما بعدها خبرُها (وأَنْ يكونَ ما بعدَها مبتدأً، وهى خبرٌ مقدَّمٌ)[٦]

واعلم أَنَّ أسماء الاستفهام لا تكون إلا فى صدر الكلام؛ لأَنَّهَا متضمِّنَةٌ معنى الهمزة، والهمزةُ لها صدرُ الكلام[٧]؛ وجميعُها مبنيَّةٌ، وأما (أَيٌّ) فمعربة حملًا على النَّقيضِ والنَّظير، (وهو كلٌّ، وبعضٌ، وقد تقدم)[٨] فى أول هذا الباب[٩]

ولا يجوزُ أَنْ تكون أسماءُ الاستفهام متوسِّطةً، ولا متأخِّرةً[١٠]، ولكن تكون مقدَّمَةً، ولو أنها كانت مفعولةً فإِنَّ ما يعمل فيها ما بعدَها؛ قال اللَّه -تعالى-

---

(١) ابن هشام (المغنى ١٧٣/١): (تقع خبرًا قبل مالا يستغنى ... وحالًا قبل ما يستغنى ...) اهـ.

(٢) ص، د: (الذى) -خطأ-.

(٣) زدتها، لتمثيله لها، ولعلها سقطت من الناسخ.

(٤) وهو الوجه الأولى؛ لكونها نكرةً، وما بعدها معرفة (ش الكافية ٩٩/٢).

(٥) وهو مذهب سيبويه؛ لأنه يُخبر عنده بمعرفة عن نكرةٍ مضَّمنةٍ استفهامًا (ذاته ٩٧/١) والهمع ١/ ١٠٠، والمغنى ٨٣/٢).

(٦) تتمة من (د)، وحاشية (ص) -بخط ناسخها.

(٧) الشجرى (٢٦٤/١): ٠لأنك لو أَخَّرته تناقض كلامك؛ فلو قلت: (جلس زيدٌ أَيْنَ)؟، و: (خرج محمدٌ مَتَى؟) جعلت أول كلامك جملةً خبرِيَّةً، ثم نقضتَ الخبرَ بالاستفهام) اهـ، وراجع: (ابن يعيش ١٥٥/٨، والرضى ٩٧/١).

(٨) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وواضحٌ كونُها للمصِّنف.

(٩) ص (٣٧٥) من هذا الحزء

(١٠) يرى ابنُ مالك أَنَّ (ما) الاستفهامية إِذَا رُكِّبَتْ مع (ذَا) فارقتْ وجوبَ التَّصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعًا، ونصبًا؛ فالرفع كقولهم (كان ماذا؟)، والنصب كقول أم المؤمنين عائشة: (أقول ماذا؟)، انظر: (شواهد التوضيح ٢٠٥-٢٠٦).

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[١] ؛ فـ(أَيَّ) منصوبة بـ(يَنْقَلِبُونَ) الذى بعدها لا بـ(سَيَعْلَمُ) الذى قبلها[٢]

وكذلك إذا قلتَ : (مَنْ ضربتَ؟)، و : (ما أكلتَ؟) فـ(من ، وما) مفعولٌ مقدَّمٌ بـ(أكَلْتَ ، وضربْتَ)، ولا يجوز أن تقول : (ضربتَ مَنْ؟)، ولا (أكلتَ مَا؟)، لأنَّ الاستفهام له صدُر الكلام.

وإذَا قلْتَ[٣] (ظننتُ زيدًا قائمًا) كان فعلًا وفاعلًا، ومفعولَيْنِ، فإذا أدخلت الهمزة رفعتَ؛ فقلت /١٥٢/ : (ظننتُ أَزَيدٌ قائمٌ؟) -بالرفع على الابتداء والخبر، ويبطل عمل (ظَنَنْتُ)؛ لأنَّ ما قبل الاستفهام لا يعملُ فيما بعده[٤]، وكذلك (ما أدرى : أَيُّهُم خرج؟ أزيدٌ أم عمروٌ؟)؛ فيكون : (أَيُّهُمْ خَرَجَ) مبتدأً، وخبرًا، ولا يجوز أن ينصبه قولك : (أَدْرِى) الذى قبله[٥] ؛ ومن ذلك قوله -تعالى- ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[٦]، فرفْعُ (أَىّ) بالابتداء[٧]، وخبرُها (أَحْصَى)[٨]، ولا يجوز أَنْ يعمل فيها (لِنَعْلَمَ).

---

(١) الشعراء : ٢٧٧

(٢) المبرد (الكامل ١/٨) : (ولا يكون نصبها بـ(سَيَعْلَمُ)؛ لأن حروف الاستفهام إذا كانت أسماءً امتنعتْ مما قبلها؛ كما يمتنع ما بعد الألف من أن يعمل فيه ما قبله) اهـ، والنصب على أنها مفعول مطلق؛ لأن ما أضيف إلى المصدر مما هو فى المعنى صفة له كالمصدر، وذهب العكبرى إلى أنَّ (أَيًّا) نعتٌ لمصدر محذوفٍ، والتقدير (ينقلبُون انقلابًا أىَّ مُنْقَلَبٍ)، ورُدَّ ذلك بأن (أيا) إذا وصف بها لم تكن استفهامًا، راجع (البحر ٧/٤٩، وتبيان العكبرى ١٠٠٢، والبيان ٢/٢١٧، والمغنى ٢/٦٥).

(٣) أى فى أثر الاستفهام فى التَّعليق عن العمل. انظر : (المغنى ٢/٦٥).

(٤) الكامل (١/٨ بيروت) : (يمتنع ما بعد الألف أنْ يَعملَ فيه ما قبله) اهـ.

(٥) راجع : (المحرر ٣/١٤٢).

(٦) الكهف ١٢

(٧) الفراء (٢/١٣٥) : (رفعتَ (أَيًا) بأَحْصَى؛ لأن العِلْمَ ليس بواقع على (أَىِّ) اهـ.

(٨) هذا يتأتى على اعتبار : (أَحْصَى) فعلًا ماضيًا على المشهور والمنصور من قصر صوغ (أَفْعَلَ)، وفعل التعجب على الثلاثى، وعلى القول بجواز صوغه من (أَفْعَلَ) يكون : (أَحْصَى) أفعل تفصيل، فيجوز اعتبار (أى) موصولة بنيت لتحقق شرطها عند سيبويه من الإضافة، وحذف صدر=

(كَيْفَ حالُك؟) فتكون خبر مبتدأ مقدَّمًا[١]

والَّتى[٢] يجوز الابتداء بها قولك: (مَنْ)، و(مَا)، و(كَمْ)[٣]، و(أَيٌّ)؛ فتقول (ما اسمُك؟)، و (من أبُوك؟) و (كم مالُك؟)؛ ف(من) و(ما)، و(كم) أخبارٌ عن الاسم الذى بعدها، وهو مبتدأٌ[٤]، وقيل بل (مَنْ)، و(مَا)، و(كَمْ) مبتدآت، وأخبارُها ما بعدَها[٥]

فبان لك أَنَّهَا يجوز فيها وجهانِ أَنْ تكون مبتدأً، وما بعدها خبرُها (وأَنْ يكونَ ما بعدَها مبتدأً، وهى خبرٌ مقدَّمٌ)[٦]

واعلم أَنَّ أسماء الاستفهام لا تكون إلا فى صدر الكلام؛ لأَنَّهَا متضمِّنَةٌ معنى الهمزة، والهمزةُ لها صدرُ الكلام[٧]؛ وجميعُها مبنيَّةٌ، وأما (أَيٌّ) فمعربة حملًا على النَّقيضِ والنَّظير، (وهو كلٌّ، وبعضٌ، وقد تقدم)[٨] فى أول هذا الباب[٩]

ولا يجوزُ أَنْ تكون أسماءُ الاستفهام متوسِّطةً، ولا متأخِّرةً[١٠]، ولكن تكون مقدَّمَةً، ولو أنها كانت مفعولةً فإنَّ ما يعمل فيها ما بعدَها؛ قال اللَّه -تعالى-

---

(١) ابن هشام (المغنى ١/١٧٣) (تقع خبرًا قبل مالا يستغنى ... وحالًا قبل ما يستغنى ...) اهـ.

(٢) ص، د: (الذى) -خطأ-.

(٣) زدتها، لتمثيله لها، ولعلها سقطت من الناسخ.

(٤) وهو الوجه الأولى؛ لكونها نكرةً، وما بعدها معرفة (ش الكافية ٢/٩٩).

(٥) وهو مذهب سيبويه؛ لأنه يُخبر عنده بمعرفة عن نكرةٍ مضَّمنةٍ استفهامًا (ذاته ١/٩٧) والهمع ١/١٠٠، والمغنى ٢/٨٣).

(٦) تتمة من (د)، وحاشية (ص) -بخط ناسخها.

(٧) الشجرى (١/٢٦٤): ٠لأنك لو أَخَّرته تناقض كلامك؛ فلو قلت: (جلس زيدٌ أَيْنَ)؟، و: (خرج محمدٌ مَتَى؟) جعلت أول كلامك جملةً خبريَّةً، ثم نقضتَ الخبرَ بالاستفهام) اهـ، وراجع: (ابن يعيش ٨/١٥٥، والرضى ١/٩٧).

(٨) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وواضحٌ كونُها للمصِّنف.

(٩) ص (٣٧٥) من هذا الحزء

(١٠) يرى ابنُ مالك أَنَّ (ما) الاستفهامية إِذَا رُكِّبَتْ مع (ذَا) فارقتْ وجوبَ التَّصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعًا، ونصبًا؛ فالرفع كقولهم (كان ماذا؟)، والنصب كقول أم المؤمنين عائشة: (أقول ماذا؟)، انظر: (شواهد التوضيح ٢٠٥-٢٠٦).

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[١] ؛ فـ (أَيَّ) منصوبة بـ (يَنْقَلِبُونَ) الذى بعدها لا بـ (سَيَعْلَمُ) الذى قبلها[٢]

وكذلك إذا قلتَ : (مَنْ ضربتَ؟)، و : (ما أكلتَ؟) فـ (من ، وما) مفعولٌ مقدَّمٌ بـ (أكْلتَ ، وضربْتَ) ، ولا يجوز أن تقول : (ضربتَ مَنْ؟)، ولا (أكلتَ مَا؟)، لأنَّ الاستفهام له صدُر الكلام.

وإِذَا قلْتَ[٣] (ظننتُ زيدًا قائمًا) كان فعلًا وفاعلًا ، ومفعوليْنِ ، فإذا أدخلت الهمزة رفعتَ ؛ فقلت /١٥٢/ : (ظننتُ أَزَيدٌ قائمٌ؟) -بالرفع على الابتداء والخبر ، ويبطل عمل (ظَنَنْتُ) ؛ لأنَّ ما قبل الاستفهام لا يعملُ فيما بعده[٤] ، وكذلك (ما أدرى : أَيُّهُم خرج؟ أزيدٌ أم عمروٌ؟)؛ فيكون (أَيُّهُمْ خَرَجَ) مبتدأً ، وخبرًا ، ولا يجوز أن ينصبه قولك (أَدْرِى) الذى قبله[٥] ؛ ومن ذلك قوله -تعالى- ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[٦] ، فرفْعُ (أَىّ) بالابتداء[٧] ، وخبرُها (أَحْصَى)[٨] ، ولا يجوز أَنْ يعمل فيها (لِنَعْلَمَ).

---

(١) الشعراء : ٢٧٧

(٢) المبرد (الكامل ١/٨) : (ولا يكون نصبها بـ (سَيَعْلَمُ) ؛ لأن حروف الاستفهام إذا كانت أسماءً امتنعتْ مما قبلها ؛ كما يمتنع ما بعد الألف من أن يعمل فيه ما قبله) اهـ ، والنصب على أنها مفعول مطلق ؛ لأن ما أضيف إلى المصدر مما هو فى المعنى صفة له كالمصدر ، وذهب العكبرى إلى أنَّ (أَيًّا) نعتٌ لمصدر محذوفٍ ، والتقدير (ينقلبُون انقلابًا أىَّ مُنْقَلَبٍ) ، ورُدَّ ذلك بأن (أيا) إذا وصف بها لم تكن استفهامًا ، راجع (البحر ٧/٤٩ ، وتبيان العكبرى ١٠٠٢ ، والبيان ٢/٢١٧ ، والمغنى ٢/٦٥).

(٣) أى فى أثر الاستفهام فى التَّعليق عن العمل. انظر (المغنى ٢/٦٥).

(٤) الكامل (١/٨ بيروت) : (يمتنع ما بعد الألف أنْ يَعملَ فيه ما قبله) اهـ.

(٥) راجع : (المحرر ٣/١٤٢).

(٦) الكهف : ١٢

(٧) الفراء (٢/١٣٥) : (رفعتَ (أَيًا) بأَحْصَى ؛ لأن العِلْمَ ليس بواقع على (أَيٍّ) اهـ.

(٨) هذا يتأتى على اعتبار : (أَحْصَى) فعلًا ماضيًا على المشهور والمنصور من قصر صوغ (أَفْعَلَ) ، وفعلَ التعجب على الثلاثى ، وعلى القول بجواز صوغه من (أَفْعَلَ) يكون : (أَحْصَى) أفعل تفصيل ، فيجوز اعتبار (أى) موصولة بنيت لتحقق شرطها عند سيبويه من الإضافة ، وحذف صدر=

وتقول (أَيُّ القَوْمِ جاءك؟) فهى مبتدأٌ، و: (أَيَّ القومِ رأيتَ؟) فأىّ منصوبةٌ بـ(رأيت) فهى مفعولة مقدمة، و: (بأيِّ القومِ مررتَ؟) فهى مجرورة بحرف الجرِّ.

• • وحاصلُ هذَا الْبابِ:

أَنَّ علاماتِ الاستفهام إحدى عشْرَةَ؛ وأَنَّ الهمزةَ تكونُ للاستفهام، وللتقرير، وأَنَّ (هَلْ) على أربعة أقسام؛ وأَنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبلَهُ؛ وأنَّ (أَيًّا) معربةٌ من بين أسماء الاستفهام؛ وأَنَّ من الاستفهام حروفًا، وظروفًا، وأسماءً؛ فالظروفُ منصوبةٌ على الظرفيَّة، والأسماء تجرى بتصاريف الإعراب، فتكون مفعولةً، ومبتدأةً[(١)]، ومجرورةً؛ كلُّ ذلك فى المعنى[(٢)]، وأما فى الظاهر فمبنيَّة؛ وأَنَّ (ما) الاستفهامية إذا كانت مجرورةً حُذِفَ ألفُها؛ للفرق بينها وبين (ما) التى بمعنى (الذى)، والجميعُ مبيَّنٌ فى البابِ.



الصلة، فيعمل فيها: (لِنَعْلَمَ) على قراءتِهِ: مفعولًا، أو نائب فاعل، ويجوز اعتبارُها استفهامية، والعِلْمُ معلَّق (البحر ١٠٣/٦-١٠٥)، وضعَّف الناظرون كونه أفعل تفضيل؛ لأن بناءه من غير الثلاثى المجرد شاذٌّ، والقياس على الشاذ ممتنع فى غير القرآن، ففيه أولى بالامتناع (الكشاف ٢/ ٤٧٤، والبيان ١٠١/٢)، بل أنكر السُّهيلى التفضيل، وقال: (هذا لا يصح؛ لأنَّ التمييزَ هو الفاعل فى المعنى، فإذا قلت: أيُّهم أعلم أبا؟ فالأب هو العالم ... فيلزم على قوله -إذن- أن يكون الأمدُ فاعلًا بالإحصاء، وهذا محال، بل هو مفعولٌ، وأَحْصَىَ فعل ماضٍ، وهو النَّاصب له) اهـ، (الروض الأنف ٥٤/٢)؛ وإنكارُ السُّهيلى ليس بلازم؛ فيمكن على اعتباره تفضيلًا أن يُخَرَّجَ نصب (أَمَدًا) على أنه مفعول به لفعل محذوف دلَّ عليه الاسمُ (العكبرى ٨٣٩).

(١) ينبغى أن يُستَثْنَى من هذا الإطلاق: (كَيْفَ)، فإنها لا تقع مبتدأةً، وليست من الأسماءِ التى يجوز الابتداءُ بها، كما لا تقع مفعولًا بِهِ، (انظر البحر ٢٧١/٣، والمحرر٣٣٩/٢ - وحاشيتها).

(٢) يقصد: المحلّ.

البابُ السَّابِعُ والثَّلاثُونَ
في أسماء الشَّرط

اعلم أَنَّ هذَا البابَ حروفٌ، وظروفٌ، وأسماءٌ؛ فليس فيه من الحروف إِلَّا حرفانِ، وهما (إِنْ)، و(إِذْ مَا) على قول سيبويه[١]؛ ومن الأسماءِ (مَنْ)، و(مَا)، و(أَيٌّ)، و(مَهْمَا)[٢] و(كَيْفَ مَا)[٣]؛ ومن الظروف: (مَتَى)، و(أَيَّانَ)[٤]، و(أَيْنَ)، و(حَيْثُمَا) و(أَنَّى)[٥]

واعلم أنَّ هذه الأشياء تجزم الشَّرطَ وجوابَه[٦]، ولها صدْرُ الكلامِ[٧]؛ تقولُ من ذلك (إِنْ تُكرِمْنى أُكرِمْك)، جزَمْتَ: (تكرمْنى)؛ لأنه شرطٌ، وجزمتَ (أُكرِمْك)؛ لأنَّه جزاء، وهو فعل مستقبل؛ إِذْ لا يكونُ الشَّرط إِلَّا فيمَا يُستَقبل، ولو

(١) الكتاب ٣/٦٥: (... ومن غيرهما (الأسماءِ والظروفِ) إِنْ، وإِذْ مَا) اهـ، وانظر: (المقتضب ٢/ ٤٥، وابن يعيش ٨/١٥٦، والأشباه ٢/٩٧؛ قال ابن الشجرى (٢/٢٤٥) (إِذْ) مع (ما) إذا شُرِطَ بها حرفٌ عند سيبويه، لا اسمٌ، وليست معها زائدةً كزيادتها مع غيرهما من الأسماء التى شرطُوا بها) اهـ، وهى عند المبرد -فى أحد قولَيْه- وابن السراج، والفارسىّ ظرفٌ؛ فعلى قول سيبويه تكون للتعليق كإِنْ دون إِشعارٍ بأمرٍ آخرَ، وعند غيره تكون مشعِرةً بالزمان؛ والجزمُ بها قليلٌ لا ضرورة خلافًا لبعضهم (ش الكافية ٢/٢٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٦، والتوضيح ٢/٢٣٩، والمغنى ١/ ٧٩).

(٢) على الأصحِّ، وذهب السُّهيلىّ، وابن يسعون إلى حرفيَّتها (٢/٢٤٨-التصريح).

(٣) الجزم بها على مذهب الكوفة قياسٌ مطلقٌ، ووافقهم قُطرب، والبصريُّون يجازون بها معنىً لا عملًا، وقيل: يجوزُ بشرط اقترانها بما (الأشمونى ٢/٣٢٣-٣٢٤ ط الحلبى)، وهو ما عليه المصنِّف، وانظر: (المحرر ٩٦٣، ٩٧٤).

(٤) أنكر قومٌ الجزمَ بها؛ لقلته، والصحيح الجواز، قال أبو حيان (البحر ٤/٤١): (... تُستعمل فى الجزاء فتجزم المضارعيْن، وذلك قليلٌ فيها، ولم يحفظه سيبويه ولكن حفِظَهُ غيرُه) اهـ، وانظر (الهمع ٢/٥٧).

(٥) كأنه سها عن (إذا ما)، وقد ذكرها فى (٤/٤٠-المحرر)، وانظر ابن يعيش ٧/٤٢.

(٦) راجع ما يأتي فى (٤/٤٠).

(٧) ش الكافية ١/٩٧.

كان فعلًا ماضيًا كان معناه الاستقبال.

وقد تكون (إنْ) بمعنى: (إذْ)[١] /١٥٣/، قال الشاعر[٢]

(١٢) هَلَّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَاآبْنَةَ مَالِكٍ   إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِى[٣]

لأنَّه لا يجوز حملُه ههنا على (إنْ) الشرطية؛ لأنَّ كلَّ أَحد جاهلٌ بما لم يعلَمْ، فلم يبق إلا حملُه على (إذْ)، فيكونُ التَّقدير إذْ كنتِ جاهلةً بما لم تعلمى؛ وكذلك قوله -تعالى- ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[٤] معناه: إذْ شَاء الله[٥]؛ وكذلك قولُ النَّبىّ -ﷺ-: (سَلَامٌ عليكمُ دارَ قوم مؤمنِينَ، وإنَّا -إنْ شاءَ

---

(١) هو ما قرره الكوفيُّون، وأنكره البصريُّون -على ما سيأتى-.

(٢) عنترة (الديوان ص١٥) من معلقته التى مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ من متردَّمِ   أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟

وانظر الشاهد فى: (جمهرة الأشعار ص٩٧، والمعلقات العشر ص١٤٨، وشرح القصائد السبع ٣٤٢، وجواهر الأدب ٥٧/٢، وزهر الآداب ٨٥/١، والطبرى ٢٧٩/١، وشواهد الكشاف ٥٣٦).

(٣) يروى: (الحَىَّ) بدل (الخَيْلَ).

والبيت: من بحر الكامل.

والشاهد: وقوع (إنْ) بمعنى: (إذْ) على ما قرَّره، ويُسْتَشْهَدُ به على ورود: (هَلاَّ) للتخضيض، وورود الباء فى (بما) بمعنى (عن)، راجع (الشجرية ٢٧٩/١، ٢٣٢/٢).

(٤) الفتح: ٢٧

(٥) قال الرمانى (معانى الحروف ص٧٦): (زعم الكوفيُّون أَنَّها تأتى بمعنى: (إذْ)، فى قوله (الآية)، زعموا أنها بمعنى (إذْ شاء الله)، والبصريُّون يأبَوْن ذلك، ويقولون: إنْ ههنا شرطٌ على بابها، وإنما جاء هذا على تقدير التأديب للعباد، ليتأدبوا بذلك ... وقيل الاستثناءُ وقع هنا على دخولهم (آمنين)، وفى الكلام تقديم، وتأخير، والتقدير: (لتدخُلُنَّ المسجد الحرام آمنين - إنْ شاء الله-) اهـ، وقيل فيها أيضًا: إنَّ أصل ذلك الشرط، ثم صار يذْكَرُ للتبرك، وقيل إنَّ المعنى: لتدخلن جميعًا، إن شاء اللّه ألاَّ يَمُوت منكم أحدٌ قبل الدخول، وقيل: إنَّ ذلك من كلام الرسولِ، أَوْ مِن كلام المَلَك.

ولعلك تدرك ما فى هذه التخريجات، أو ما فى بعضها من شطَطٍ، وعسْفٍ لا مبرر له، غيرُ الوفاء لما قعَّدُوا، وسيأتى مزيد، انظر (البحر ١٠١/٨، والكشاف ٥٤٩/٣- ٥٥٠، والمغنى ٢٤/١-٢٥، والطبرى ٤٩٣/١، والغرة لابن الخباز ص١٦٧، والهمع ٥٨/٢، وابن كثير ٣٣٧/٧).

اللَّهُ- بكمْ لاحِقُونَ)[١] معناه : إِذْ شَاء اللَّهُ[٢] ، ومن رواه : عَنْ قَرِيبٍ[٣] فإنَّ الاستثناء راجعٌ إلى القرب ؛ لأن الوقت غير مُعيَّن ؛ وكذلك قولُ الشاعر[٤]

(١٣) أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ[٥] مَالِكٍ[٦]

معناه إذ أُذْنَا قتيبة حُزَّتَا.

---

(١) أخرجه مسلم فى باب الجنائز (٧/٤١-بشرح النووى) عن عائشة (... السَّلامُ عليكُم دارَ قوم مؤمنينَ ، وأتاكم ما توعدون ، غدًا مؤجلون ، وإنَّا إنْ شاء اللَّه بكم لاحقون) ، وانظر له روايتين أخرَيَيْن فى (٧/٤٤ ، ٤٥) ، وفى سنن أبى داود (٣/٢١٩) (السلام عليكم دارَ قوم مؤمنين ، وإنَّا إنْ شاءَ اللَّهُ بكم لاحقون) وانظر (مسند الإمام أحمد ٦/٧١ ، وسنن ابن ماجه ١/٤٩٣ ، ٤٩٤).

(٢) لأنه لا يجوز الشكُّ فى اللحوق بهم ، وخرجَّهَ البصريون بأن ذلك على طريق التأدب ؛ (لأنه لما أدَّبَهُ الحقُّ تعالى بقوله -تعالى- : ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ تمسَّك بالأدب ، وأحالَ على المشيئةِ ، فقال : (وإنا إنْ شاء اللَّه بكم لاحقون) ، قاله الأنبارى (٦٣٣-٦٣٥-الإنصاف).

(٣) لم أقف على هذه الرواية فيما تيسَّر لى من جوامع الحديث الشريف.

(٤) الفرزدق (الديوان ٢/٣١١)-من قصيدة فى قتل (قتيبةَ بنِ مُسلم) ، وقد قتله (وكيعُ بنُ حسان) ، وفى مدح سليمان بن عبد الملك ، وهجو قيس وجرير.
وانظره فى : (الكتاب ٣/١٦١ ، والمحتسب ٢/١٢٨ ، وإصلاح الخلل ٣٧٨ ، وش الكافية ٢/٢٦٤ ، والمغنى ١/٢٤ ، وشواهده ٨٦ ، والهمع ٢/١٩ ، والدرر ٢/١٣)

(٥) ص (بن) -بدون الألف- خطأ.

(٦) الرواية فى جميع مصادرى (خازم) -بدل (مالك) ورواية الديوان (أَنْ) بفتح الهمزة كما هى رواية الخليل ، والمبرد ، وابن (خازم) بمعجمتين : عبد اللَّه بن خازم السلمى أمير خراسان ، قتله أهلها ، وحملوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان (السيوطى ، والأمير) ، والبيت : من بحر الطويل.
والشاهد : وقوع (إنْ) موقع (إذْ) ، كما فى الآية والحديث ، وأباه البصريُّون على ما سبق ، فرواه المبرد بفتح الهمزة على أنها المخففة من الثقيلة ؛ كأنه قال : (أتغضب لأنْ ...) ، وعند الخليل أيضًا بفتح الهمزة على أنَّ (أنْ) هى الناصبة للمضارع ، ويرده أن (أنْ) الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لـ(إنْ) المكسورة ، وسيبويه وقوم على أنَّ (إنْ) على بابها من الشرط ، والتعليق فى المستقبل ، ومجازه : (أتغضب إنْ افتخر مفتخر بحزِّ أذنى قتيبة) ، فيكون من وضع السَّبَب موضع المُسَبَّبِ ، وإليه ذهب السيرافى ، ووجه ثان أنْ يكون على معنى التبيين ، والتقديرُ : (أَتغضبُ إنْ تبيَّن فى المستقبل أَنَّ أذنى قتيبة حزتا فى ما مضى) ، (إصلاح الخلل ٣٧٩ ، والمغنى ١/٢٤) كذا ، وفى كلا الوجهين تهافتٌ لا يسايره حِسٌّ ، وما دار قطُّ بخلد الشاعر ، وما ينبغى له أن يدور ، بله يحُومُ !

فصــل

واعلم أن (إنْ) لا تستعمل إلا فى المعانى المحتمَلة المشكوكِ فى كَوْنِها[١]، وأما إذَا كان أمرٌ محقَّق فلا[٢] يجوز دخول (إنْ) فيه.

مثال دخولها فى المعانى المحتَملة قولك: (إنْ تكرمنى أكرمْك)؛ فقولك[٣] (تكرمْنى (و)[٤] أكرمْك) ممكنان يحتمل أن يكونا، وألّا يكونا.

وإذا اعتبرت جميع الأفعال الداخلة عليها: (إنْ) وجدتها ممكنةً أن تكونَ، وعلى ذلك إذَا[٥] قلت: (إنْ طَلَعتْ الشَّمس جئتُك) لم يجزْ[٦]؛ لأنَّ طلوعها

ومن المستقيم ما رواه عليه المبرد بفتح (أنْ)، ويكون الكلام على التعليل، وهو واضح، ونحوه ما رواه الفراء (١/٨٥-المعانى):

أَتجْزَعُ أَنْ بَانَ الخَلِيطُ المُودِّعُ ... وَحَبْلُ الصَّفَا مِنْ عَزَّةَ المتقطِّعُ

أما على الكسر، فليتوجّه على قول الكوفيِّن من أنَّ (إنْ) بمعنى (إذْ)؛ فالمعنى عليه، ولا معاظلة فى التأويل، ولا إسراف فى افتراض مردودٍ، وتقارضُ الألفاظ فى لغة العرب غير مستنكَرٍ، وقد وردَ، وكما تحتل (إنْ) موقع (إذْ)، فكذلك تحتل الثانية موقع الأولى، وخذ قول علقمة بن عبده (اللسانِ -حلا-):

أَلاَ رجُلٍ أحلوهُ رحْلِي ونَاقَتِي ... يُبَلِّغُ عَنِّى الشِّعْرَ إِذْ مَاتَ قَائِلُهْ

فتعاور المواطن بينهما -إذنْ- غيرُ بعيدٍ، ثم انظر (الثعالبى ٢٣٤، وابن فارس ١٧٧)، هذا، وقد رجح أستاذنا محيى الدين منحى الكوفيين فيما أورده، بكون الفعل بعد(أنْ)ماضيًا لفظًا ومعنى، وعدم ذكر الجواب، وروايةِ فتح الهمزة، وكلُّها يمنع(إنْ)الشرطيَّة، وإن تمحَّلَ البصريونَ فيهنَّ جوابًا، راجع (الانتصاف٦٣٤)

(١) كأنها عبارة الزمخشرى (المفصل ٣٢٢) حيث يقول: (ولا تستعمل (إنْ) إلاَّ فى المعانى المحتملة المشكوك فى كونها) اهـ، وانظر: (ابن يعيش ٤/٩)، والرضى ١٠٩/٢، والاقتضاب ٢٨٨).

(٢) ص، د: (لا) بدون الفاء، وهو من تعبيراته، وأثبت الأدوار المتفق عليه.

(٣) ص، د: (وقولك)، والمثبت المناسب تفريعًا.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) كذا التعبير، وكأنه سها عما يقنِّنُ له من لزومها فى المتحقق.

(٦) السكاكى (المفتاح ص٤٧): (٠٠ إلا فى اليوم المُغيِم) اهـ، وفى ص (١٠٤) قال فى (إذا): (الأصلُ فيها القطع بوقوع الشرط) اهـ.

متحقِّقٌ ، ولكن تقول : (إِذَا طلعتْ الشَّمسُ جئتُك) ، وكذلك إِذَا قلتَ : (إِنْ احمرَّ البُسْر جئتُك) ، لا يجوز ، ولكن تقول : (إِذَا احمرَّ البُسْر جئتُك)[١]

والفرق بين (إِنْ) ، و(إِذَا) ما قدمناه ، وهو : أن (إِنْ) لما لا يتحقق[٢] ، ويمكن أَنْ يكون وألا يكون ، وأنَّ (إِذَا) لما يتحقق[٣] ، ولما هو ممكن[٤]

فصــل

وجميع أسماءِ الشرط مبنيَّةٌ[٥] ، وعلةُ بنائها : تضمنُّهَا معنى حرف الشَّرطِ[٦] ؛ وما تضمَّنَ معنى الحرف بُنِيَ ، ولذلك أيضًا كانَ لها صدُر الكلام[٧] ؛ لأنَّها متضِّمنةٌ

(١) من تمثيل سيبويه ، قال (٣/٦٠ محقق) : (إذا تجئ وقتًا معلومًا ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : (آتيك إِذَا احمرَّ البسر)كان حسنًا ، ولو قلت : (آتيك إِنْ احمرَّ البسر) كان قبيحًا ، فإِنْ أبدًا مبهمة)اهـ ، وانظر : (المقتضب ٢/٥٤-٥٥) ، والشجرية(١/٣٣٣)

(٢) أى المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ ، انظر : (البحر ٥/١١٩١ ، والهمع ١/٢٠٦

(٣) وقد اجتمعا فى قوله -تعالى- : ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ .

(٤) قلت : هذا الأصل فيها وضعًا ، وقد يتعاوران المواقع ؛ فتدخل (إِنْ) في المحقق ، و(إِذَا) فى غيره ، فليس ما وُضِعَا له بضربة لازم ، ولذا أعتبر هذا التأصيلَ فيهما أغلبيَّ الاستعمال ؛ فمن استعمال (إِنْ) موضع (إِذَا) : ما خرج عليه جماعة ما ورد فى الفصل السابق (إصلاح الخلل ٣٧٨) ، وقوله تعالى : ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾ ، ومن استعمال (إِذَا) فى موضع (إِنْ) ما عقد له السيوطي (الجامع الصغير ١/ ١٥- ٣٧)، وانظر: (كنز الحقائق ١/ ١٤- ٢٥)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ ، و : ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى الأَرْضِ﴾ ، وكثيرٌ من الأمثال على نحو منه فى (المستقصى ١/ ١٢٣ ، وما بعدها ، وقول عنترة (الجواهر ٢/٥٦).

وإِذَا شَربْتُ فإِنَّنِى مُسْتهلِكٌ مَالِى ، وعِرضِى وافرٌ لم يُكْلمِ

وغيرها ، مما يجعلنا مطمئنين إلى أَنَّ مراعاة أصل الوضع فيهما أغلبُّى الاستعمال ؛ كما قال أبو حيان (١٨٥/٥) : (إِنْ في الغالب إِنَّما تدخل على غير المحقق) اهـ ، أما التزامُ ذلك كما يُفْهَم من المصنف وغيره فيهما ، فلا أُراه .

(٥) انظر (المحرر٤/١٨٩) ، ويحترز فى هذا الإطلاق من (أيٍّ) ، فقد قرر أَنَّها معربة فى جميع أحوالها (١٤٥/٤-المحرر) .

(٦) التسهيل٢٣٦ : (ما سوى (إِنْ) أسماء متضمنة معناها ، فلذلك بنيتْ إلاَّ (أيًّا) اهـ

(٧) وجوز الكسائى تقديمَ معمول فعل الشرط ، أو الجواب على الأداة ؛ نحو (خيرًا إِنْ تفعلْ يثبك الله) ، و(خيرًا إِنْ أتيتَنى تُصِبْ) قال أبو حيان : (وتحتاج إجازةُ هذا التركيب إلى سماعٍ) ، (٢/٦١-همع) ، وانظر (ش الكافية ١/٩٧).

معنى إنْ، و(إنْ) حرفٌ، والحروفُ لا تكون إلا متصدِّرةً.

ومنها ما بُنِيَ على السُّكون، ومنها ما بُنِيَ على الفتح؛ فـ(مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا)، /١٥٤/ و(إذَا مَا)[١] و(أَنَّى)، و(مَتَى) مبنياتٌ على السُّكون؛ لأنَّه الأصلُ في المبنيَّات؛ لأنَّ البناء ضدُّ الإعراب؛ من حيثُ إنَّ الإعراب حركةٌ، والبناءُ سلبُها، فالسكون أصلٌ في البناء، وما رأيته مبنيًّا محرَّكًا فلِعِلَّةٍ[٢]؛ وأما (أَيْنَ)[٣]، وَ(أَيَّانَ)، و(كَيْفَ) فمبنياتٌ على الفتح، طلبًا للتَّخْفيفِ في جميع الأحوال.

وأمَّا (حَيْثُمَا) فمبنيَّةٌ على الضَّم، وإنَّما بُنِيتْ على الضَّمِّ؛ لأنَّهَا خالفتْ الظروف بكونها مضافةً إلى جملة، ومن شأن الظُّروف أن تُضاف إلى المُفْردات؛ تقول من ذلك: (حيثُ تكونُ أكونُ)، و: (حيث زيدٌ قائمٌ أقومُ)، فلما كانَ وضعُها الإضافةَ إلى الجُمل الاسميَّة، والفعليَّة[٤]، ووضعُ الإضافة في غيرها إلى المفرداتِ خُولِفَ بها طرائقَ المُعرباتِ، فبُنِيتْ على الضَّمِّ إشعارًا بالمعنى الذي خُصَّتْ به[٥]؛ ألا ترى أنك أضفتها إلَى: (تكونُ)، وإلى: (زَيدٌ قائمٌ) فكان الضَّمُّ إعلامًا بذلك؛ وتقول في سائر الظروف[٦] (أمامَ زيدٍ)، و(قدامَ عمروٍ)، فتضيفُها إلى المفردِ. وأمَّا (حَيْثُ) فلا تضافُ إلَّا إلى جُمْلةٍ[٧]، فلذلك بنيتْ على الضَّمِّ.

---

(١) سبق عده لـ(إذْ مَا) دون هذه (٢/ ٣٨٥)، وذكَرَ هذه في (٤/ ٤٠)، وانظرها هناك.

(٢) (المحرر ٤/١٦٦).

(٣) ص: (أَنَّى) وهو سهو.

(٤) التوضيح ٢/٢٦٢، والرضى ٢/١٠٣

(٥) قال ابن هشام (المغني ٢/٦٧): (تختصُّ بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتُها إلى الجملة لازمة) اهـ، وفي الشجرية ٢/٢٦٢): (لما عدِمتْ الإضافة التي يستحقها ظرف المكان، صارت إضافتُها كلا إضافة، فأشبهتْ الغايات التي استحقت البناء على الضَّمِّ؛ لقطعها عن الإضافة) اهـ، وراجع (الرضى ٢/١٠٨)، و(تنبيهات الأشموني ص١١٨-للباحث-).

(٦) أي المكانية، أما الزمانية، فمنها ظرفان يضافان أيضًا إلى الجمل، وهما (إذَا، وإذْ) كما في (٢/٣٤٧).

(٧) وربما أضيفتْ إلى المفرد، وقضى البصريُّون بندرته، وقاسه الكسائيُّ بناءً على ما سمع، =

ولا يُجَازَى بها إلَّا مع (مَا)[١]- ، وكذلك : (كَيْفَ) لا يُجازَى بها إلَّا مع (ما) عند البصريِّينَ[٢] وأما عند الكوفيِّنَ فيُجَازَىَ بها[٣] (مطلقًا)[٤]

وفيها[٥] ثلاثُ لغات : (حَيْثُ) -بالضَّم ، وبالفتح ، وبالكسر[٦]- ، ويقال (حَوْثُ) -أيضًا بالواو مع الحركات الثلاث[٧]- .

وما كان من هذه الأسماء ظرفًا فهو منصوبٌ بما بعده ؛ تقول من ذلك (أين تُرِدْ أُرِدْ) ، فـ(أَيْنَ) فى موضع نصب بـ(تُرِدْ) الثَّانى[٨] ، وتلخيصُ ذلك أَيَّ موضع تريدُ أريدُ ؛ تقديره : أريدُ أيَّ موضع تُرِيدُ ، ألا ترى أن قولك : (أَيَّ موضعٍ) ههنا

والصوابُ قصرُه على الشِّعر ، انظر الألوسى (الضرائر ١٥٨-١٥٩) والمرادى (٢/٢٦٤) .

(١) سيبويه (٢/٥٩ محقق) : (إذا ضمَمْتَ إليها (ما) صارت بمنزلة (إنْ) وما أشبهها) اهـ، وقال أبو حيان (البحر ١/٤٢٩) : (حَيْثُ هى ظرف مكان مضافة إلى الجملة ، فهى مقتضية الخفضَ بعدها ، وما اقتضى الخفضَ لا يقتضى الجزمَ ؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال.... فإذا وُصِلتْ بـ (ما) زال منها معنى الإضافة ، وضُمِّنَتْ معنى الشرط ، وجُوزِى بها ، وصارت إذ ذاك من عوامل الأفعال)اهـ، وانظر (المقتضب٢/٤٦ ، والكامل ١/١٦٩ ، وش المفصل ٧/٤٦) .

(٢) البصريُّون لا يجزمون بها مطلقًا ، والكوفيُّون وقُطربٌ يجزمون بها مطلقًا ، ويجزم بها قوم إذا اقترنت بـ(ما) ، وراجع (الإنصاف م٩١ ، والمغنى ١/١٧٣ ، والهمع ٢/٥٧ ، والكتاب ٣/٦٠ ، وما مر فى (٢/٣٨٥ من المحرر) .

(٣) فى (البحر ١/١١٩) (والجزمُ بها غير مسموع من العرب ، فلا نجيزُهُ قياسا ، خلافًا للكوفيِّين ، وقطرب) اهـ، وراجع (إصلاح الخلل ٢٦٤-٢٦٥) .

(٤) زيادة من المصادر -على ما سبق- يقتضيها السياق .

(٥) أى : (حَيْثُ) ، وفى كلامه لف ، ونشر ، وكان الآلَفُ إردافَه بكلامه السابق عنها .

(٦) لم يَحْكِ فيها سيبويه غير الضَّم والفتح (الكتاب ٣/٢٨٦) ، ولم يعرف البصريُّون فيها غيرهما ، والكسرُ ما حكاه الكسائى (مدرسة الكوفة ٣٢٤ ، والمفصل ١٦٩) ، والفتح بناءٌ عند الأكثرين ، وقيل هى فتحةُ إعراب -قاله العكبرى (التبيان ٥٥٧) بل قيل إعرابُها لغة فَقْعسِيَّة (التسهيل ٩٧ ، والبحر ١/١٥٥) .

(٧) وهى لغة طيئ (معانى القرآن ٢/٣٦٣ ، ومالا ينصرف ٩١ -كلاهما للزجاج- ، والهمع ١/٢١٠) .

(٨) ازدوج رأىُ المصنف فى ناصب أداة الشرط ، ظرفًا ، أو اسمًا ؛ فهو على ما عليه الأشهر من أنَّ العاملَ الشرطُ فيهما كما ذكر فى (٤/٥٣) ، وهنا يقررٌ كونَ العامل الجزاءَ ، وهو مرجوحٌ ؛ قال الرضى ٢/٩٩ ش الكافية) : (ولو جوزنا عمل الجزاء فى أداة الشرط كما هو مذهب بعضهم لجاز أن تكون فى نحو : (مَنْ جَاءَك فأكرِمْ) ... منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء ... لكن الحقَّ أن=

منصوبٌ بقولك (أريد) مفعولٌ به، ولا يكون الفعلُ إلَّا مؤخَّرا، ولا يكون اسمُ الشرط إلا مُقدَّما، وكذلك باقى الظُّروف من هذا الباب.

وأما الأسماءُ التى هى للشرط فتكون مفعولةً؛ كقولك: (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) فـ (من) مفعولة بقولك: (أَضْرِبْ) الثانى، و: (بمن تمرُرْ أمرُرْ) فـ (من) مجرورة بالباء، و: (مَنْ تضربْهُ أضربْهُ) فـ (مَنْ) مبتدأة، وما بعدَها خبرٌ، وكذلك ما بقى، فافهم ذلك موفَّقًا -إنْ شاء الله-.

/١٥٥/ وحاصِلُ هذا البابِ:

أَنَّ للشرط حروفًا، وأسماءً، وأنها مبنيَّةٌ كلُّها؛ لتضُّمنِها معنى حرف الشرط، وأَنَّ (إنْ) لا تستعمل إلَّا فى المعانى المحتَمَلَةِ المشكوكِ فى كونها، وأنها تكون بمعنى (إذْ)، ولا يكون الشَّرطُ إلَّا فيما يُستَقْبَلُ، وإنْ كان ماضيًا فمعناه: الاستقبالُ.

وأنها تكون مبتدأةً، ومفعولةً، ويدخلُ عليها حَرْفُ الجرِّ، وأَنَّ (مَنْ)، و(ما) أسماءٌ[1] للشَّرطِ تامَّةٌ لا تكون إلَّا فى صدرِ الكلامِ.



= الجزاء لا يعمل فى أداة الشرط ... والسرُّ فى جواز عمل الشرط فى أداته دون الجزاء أَنَّ الأداة من حيثُ طلبُها للصَّدْرِ كان القياس ألا يعمل فيها لفظٌ أصلًا، وإنْ كان متأخِّرًا؛ لأَنَّ مرتبة العامل التَّقَدُّمُ ... لكنهم جوزوا أن يعمل فيها ما حقُّه أن يليَها بلا فصلٍ كالشَّرط، وأما الجزاءُ فلفرط تأخُّره عنها لم يجزْ عمله فيها، سواء أكانت الأداة ظرفًا كمتىَ، وأيْنَ، أو غيره كمَنْ، وما؛ والدليلُ على أنه لا يعمل الجزاء فيها: أنه لم يسمع مع الاستقراء نحو: (أَيُّهم جاء فاضربْ) -بنصب (أَيُّهم)-» اهـ، مختصرًا، وانظر (المرادى ٢/٢٦٦، والمغنى والأمير ١/٨٩).

(١) كذا مجموعا، ولعل سقطًا لبقيتها حدثَ من النَّاسخ، أو اكتفى بفهمه من السابق.

الباب الثَّامنُ والثَّلاثون

في الموصـولات

اعلم أنَّ الأسماء الموصولات هي : (الَّذى) -للمذكَّر- ، و(الَّتى)- للمؤنَّث- و(اللَّذانِ) -لتثنية المذكر- ، و(اللَّتانِ) -لتثنية المؤنَّث- ، و(اللَّذينَ) -لجمع المذكَّر- ، و(الَّلاتِى) ، و(اللَّواتِى) -لجماعة المؤنَّثِ- ، و(مَنْ) ، و(ما) ، و(أَيٌّ) بمعنى (الَّذى) ، و(الَّتى) فى المواضع التى يحْسُنُ فيها أَنْ تكون مقدَّرة بمعنى (الذى) ، و(التى) ؛ لأنها تكون استفهاميَّة ، وتكون شرطيَّة ، ولا يجوز أن تقدر بـ(الذى) ، و(التى) فى الشَّرط ، والاستفهام.

وكذلك : (الأَلِفُ واللَّامُ) تكونان بمعنى : (الَّذِى ، والَّتِى) ، و(ذَا) -إذَا كانت مع (ما) فى أحد الوجهين- ، و(ذُو) -فى لغة طَيِّءٍ- تكونُ بمعنى : (الَّذى ، والَّتى)[(١)]

فهذه الأسماءُ تُسمَّى : الأسماءَ الموصولاتِ ، وتسمَّى : النواقصَ[(٢)]

وإنَّما سُمِّيَتْ : موصولةً ؛ لأنَّها لا تتمُّ إلا بصلةٍ ، وعائدٍ ؛ فالصِّلةُ للموصول كالجزء من الكلمة الذى لا تتمُّ الكلمةُ إلَّا به ، فتكونُ متنزِّلةً[(٣)] فى ذلك منزلةَ الجزءِ الأخيرِ من الكلمة ، والموصولُ فى نفسه مُتنزِّلٌ منزلة الجزء الأَوَّلِ من الكلمة[(٤)] ، ومن ههنا كان الاسمُ الموصول لا يكمُلُ اسمًا إلَّا بكمال صلتِهِ ، وعائدِهِ.

تقول من ذلك (الذى قامَ زيدٌ) ؛ فـ(الَّذِى) اسمٌ ناقص فى موضع رفع

---

(١) راجع فيها : (التسهل ٣٣-٣٤، والهمع ١/٨٢-٨٣).

(٢) ابن يعيش ٣/ ١٥٠ (الموصول وحدَهُ اسمٌ ناقصٌ ، فإذا جئت بالصلة ، قيل : موصول حينئذ) اهـ.

(٣) ص ، د : (ويكون متنزلًا) -وهو سهو ؛ فحديثُه عن الصلة- كما هو واضح- وأثبتُّ ما يقتضيه المقام.

(٤) سيبويه (٢/٢٨٣ محقق) : (... الذين فى الدار ، جعلوا (الذين) وما بعده بمنزلة اسمين جعلا اسمًا واحدًا) اهـ ، وفى (الكامل ١/٢٥ بيروت) : (الصلة من الموصول بمنزلة الدال من (زيد) ، أو الياء) ، وانظر : (١/٢٣ منه ، والتسهيل ٣٨، والتصريح ١/١٤٠).

بالابتداء، وقولك: (قَامَ) صلتُه، والعائدُ على: (الذى) الضميرُ فى: (قام)، وتقديره فى اللفظ: (الذى قام هو زيد)، و: (زيدٌ) خبر عن: (الَّذِى)، ولا تقدِّرْه فى الكلام إلَّا بلفظِهِ: (هو) -إذا كان مستترا-.

فقولك: (الَّذِى) بمنزلة الزاى من: (زَيْدٌ)، وقولُك: (قَامَ) هو بمنزلة الدال[١]، وتلخيصه: أَنْ تقول: (القائمُ زيدٌ)؛ ألا ترى أَنَّ (الَّذى)/١٥٦/وَصِلتَهُ، وهى[٢] (قام[٣]) رجعا إلى لفظة: (القائم)؟، وكذلك (الذى ضربتُه زيدٌ)؛ فـ (الذى) مبتدأ، وقولك: (ضربتُه) صلتُهُ، والعائدُ: الهاء فى (ضربتُهُ)، وسُمِّيتْ: عائدًا؛ لأَنَّها تعود على (الذى)؛ إذْ كان هو المضروب، و(زيدٌ) خبر المبتدأ، وتلخيص الكلام: (المضروبُ هُوَ زيدٌ).

وتقول -فى (التى)-: (التى أكرمتُها هندُ)؛ فـ (الَّتِى) مبتدأ، و: (أكرمتُها) صلته والعائد: الهاء فى: (أكرمتها) التى[٤] هى ضمير هِنْد، و(هندُ) خبر المبتدأ.

وتقول فى (مَنْ): (مَنْ أكرمتُه عمروٌ)، تقديره: الذى أكرمتُه عمروٌ.

وتقول فى (أَىٍّ) (وما)[٥] (أَىُّ القوم أكرمتُه عمروٌ) و: (ما أكلتُه الخبزُ)، تقديره: الذى أكرمتُه من القوم عمروٌ، والذى أكلتُه من المأكولاتِ الخبزُ.

و(مَنْ) فى ذلك كله[٦] مبتدأٌ مقدر بـ (الذى)، و(أكرمتُه) صلتُهُ، والعائدُ عليه الهاء التى فى: (أكرمته)، و(عمروٌ) خبر (مَنْ).

وكذلك فى قولك: (أَىُّ القوم أكرمتُه عمروٌ)[٧]

---

(١) كأنه ينظر إلى المبرد -كما سبق-.

(٢) ص، د: (هو) -سهو-.

(٣) د: (قائم) -سهو-.

(٤) أى الهاء: وكذا فصل بين الصفة والموصوف.

(٥) زيادة على النص، وقد سقطت من الناسخ، بدليل تمثيله.

(٦) مثال واحد ذكره، فالمناسب: (فيما سبق) -مثلًا- وإن كان التعبير أُراه: (والموصول فى ذلك كله).

(٧) فى هذا التمثيل نظر؛ إذ لم يتقدم عامل مستقْبَلٌ، والكوفيُّون يشترطونهما، والبصريُّون لا يشترطونهما؛ قال ابن مالك (التسهيل ٣٤): (ولا يلزم استقبال عامله، ولا تقديمه، خلافًا=

(أَيُّ)[1] مبتدأ ، وهى بمعنى : (الذى) و(القَومُ) مخفوضٌ بالإضافة ، و(أكرمتُه) صلةُ (أَيّ) ، والعائد (الهاء) فى (أكرمتُه) ، و(عمرٌو) خبر (أَيّ).

وكذلك : (ما أكلتُه الخُبْزُ) ؛ فـ(ما) مبتدأ ، وهى بمعنى (الَّذِى) ، و(أكلتُه) صلتُهُ ، والعائد : (الهاء) ، و(الخبزُ) خبر (ما) ، والتقديرُ الَّذِى أكلتُه الخبزُ.

فصــل

وتقول -فى (ذَا) -إِذَا كانتْ بعد (ما) الاستفهاميَّةِ- : (ماذَا صَنَعْتَ -يا رجل-؟) فـ(ما) مبتدأ ، وهى استفهاميَّة ، و(ذَا) بمعنى (الَّذِى) ، وهو[2] خبر (ما) ، و: (صنَعْتَ) صلةُ (ذَا) ، والعائدُ محذوفٌ ، تقدير الكلام : (ما الذى صنعتَهُ -يا رجل-؟) فالهاء فى (صنعته) هى العائد ، وتلخيصه : أى شيء الذى صنعتَه[3]؟



فصــل

وفيها وجهٌ آخر ، وهو أنَّك إذا قلتَ : (مَاذَا[4] صنعتَ؟) كانت (ما) استفهامية

للكوفيِّين) اهـ ، وَوُجِّهَ ما يراه الكوفيّون بأن (أيًّا) وضعت على الإبهام ، وقولنا : (أعجبنى أيُّهم قَامَ) على التعيين ؛ إذ معناه : أعجبنى الشخصُ الذى وقع منه القيام ، ولم يقع إلا عليه ، وذلك مخرجٌ لها من العموم.

وقولنا : (يُعجِبُنى أيهم يقوم) مبهَمٌ ؛ لعدم تعيُّنه بوقوع القيام منه خارجًا ، وإنما اشتُرِط ذلك للفرق بين الاستفهامية والشرطية ، وبين الموصولة ؛ فإنَّ الشرطيَّة والاستفهاميةَ لا يعمل فيهما إلا متأخر ، انظر التصريح (١/١٣٦) ، وقد حقق الصبان أن الفيصل فى التعيين وعدمه مضِّى الصلة ، واستقبالُها ، لا مضُّى العامل ، واستقباله (١/١٦٧).

وهو الشرط الكوفىّ ، ومضى الصلة ، وتحققها مخرجٌ لما استقر فى (أى) من العموم والإبهام ، وانظر (تنبيهات الأشمونى ٢١٧-٢١٨).

(١) ص ، د : (فأى) -بالفاء- وهو غير مناسب.

(٢) أى (ذا).

(٣) وهذا الوجه الأول ، وهو كونها غير ملغاة ، على ما يأتى فى الوجه التالى.

(٤) (ذا) بين السطرين فى (ص).

مفعولةٌ مقدمةٌ ، والعامل[١] فيها (صنعتَ) ، و(ذَا) زائدةٌ ملغاةٌ[٢] ، وكأنَّك[٣] قلت (مَا صَنَعْتَ) -بإسقاط (ذَا)[٤]- ، فعَلَى هذا قولُه -تعالى- : ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[٥] ؛ فنصب (خَيْرًا) ؛ لأنه جوابُ (ما) ، و(ما) منصوبةٌ مفعولةٌ لـ(أنزل) ، و : (ذا) زائدة ؛ فمتى كانت (ذا) زائدةً ، و(ما) منصوبةً ، فالجوابُ منصوبٌ ؛ كالآية[٦]

---

(١) ص ، د : (الفاعل) ، ولعله تصحيف عن المثبت.

(٢) ذهب المصنف فى الإلغاء مذهبَ أهل الكوفة ، وبه قال ابنُ مالك ، وابنُ الأنبارى ، والسهيليّ ، والبصريُّون على أن الإلغاء : (أن تركب مع (ما) فيصيرا اسمًا واحدًا) ، وقال ابن يعيش : (أن تجعل (ما) و(ذا) جميعًا بمنزلة (ما) وحدها ، وتكون قد ركبتَ من كلمتين كلمةً واحدةً) اهـ (١٤٩/٣) ، وانظر : (الهمع ٨٤/١، والمفصل ١٥١ ، وش الشذور ١٤٨ ، والزجاج (المعانى ٧٢/١ ، والطبرى ٢٩٢/٤) ، وهو المفهوم من سيبويه فى قوله (٤٠٥/١) : (فلو كانت (ذا) لغوًا لما قالت العرب : (عماذا تسأل)؟ ولقالوا : (عم ذا تسأل)؟) اهـ ، أى بإثبات الألف لتوسطها فى الكلمة ، ولو كانت (ذا) زائدة لحذفتْ الألف من (ما) الاستفهامية ؛ لتطرفها ، وقد دخل عليها حرف الجر ، كما تقدم فى ٢/ ٣٧٩ ، وانظر : (التصريح ١٣٩/٢) ؛ والرأى الآخر الذى ذهب إليه المصنف قال به الكوفيُّون ، وابنُ مالك ، قال ابن هشام (المغنى ١٥/٢) : (أجازه جماعة منهم ابن مالك والتحقيقُ أنَّ الأسماءَ لا تزاد) اهـ ؛ كما ذهب إليه الأنبارى (البيان ٢٨٠/٢) ، والسهيلى ، قال فى (الأمالى ص١٠٥) : (ولا أعرف أحدًا قال : إن (ذا) تكون صلة ، أى زائدة إلا فى باب (ماذا) خاصة) اهـ ؛ أقول : ولعل القول بزيادتها غير مُستبعِدٍ ، إذ الأصلُ عدمُ التركيب ، وما حكاه سيبويه من قول العرب ليس بلازم ؛ فقد قرئ ﴿عَمّا يتساءلون﴾-على ما مرَّ ، وقد عثرتُ على ما يقطع بزيادتها ، وهو ما رواه البخارى ، فى (باب الصوم ٤١/٣-الشعب) : (.. ثم أفرغَ ما فِى فِيهِ من الماءِ لا يَضِيرُه إنْ لم يزْدَرِدْ ريقَهُ ، وماذا بَقِيَ فِى فِيهِ ...).

(٣) ص ، د : (كأنه) -على الغيبة- ، والمناسب لكلامه ما أثبتُّ.

(٤) ص : (ما) ، والتصويب من (د).

(٥) النحل -٣٠- ، والنصب قراءة الجمهور (البحر ٤٨٧/٥).

(٦) قال العكبرى (التبيان ٧٩٤) : (ما فى موضع نصب بأنزل ، ودلَّ على ذلك نصب الجواب وهو قوله (قالوا : خيرًا) ، أى أنزل خيرًا) اهـ ، وقال الأنبارى (البيان ٧٧/٢) : (فلما كان السؤالُ منصوبًا كان الجواب منصوبًا) اهـ ؛ لأن حق الجواب أن يطابق السؤال اسميَّةً ، وفعليةً (الصبان ١/ ١٦٠).

/١٥٧/وإذا كانت (ما) مرفوعةً، و(ذا) بمعنى الذى كان الجوابُ مرفوعًا، وقد قرئ -أيضًا- قوله- تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرٌ﴾[١]- (بالرفع)- وكذلك قول الشاعر[٢]:

(١٤) أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ: مَاذَا يُحَاوِلُ؟ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وبَاطِلُ[٣]؟

فرفع: (نحبٌ)؛ لأنَّه جعل (ذَا) بمعنى (الَّذِى).

فأمَّا قوله- تعالى-: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٤]

---

(١) أثبتها بمقتضى السياق، فهو يشير إليها، ولعلها سقطت من الناسخ، وبالرفع قرأ زيد بن على، أى: المنزَّلُ خيرٌ (البحر- ذاته)، قال الفراء (المعانى ١/٣٩): (ولو رُفِعَ (خَيْرٌ) على: (الذى أنزله خيرٌ) كان صوابا) اهـ، وانظر (الخزانة ٦/١٤٦).

(٢) لبيد (الديوان ص١٣١)، وهو مطلع قصيدة فى رثاء النعمان بن المنذر، وبعده:

حبائلُهُ مبثوثةٌ بسبيلِهِ ويفنَى إِذَا مَا أخطأتْهُ الحبائِلُ

والشاهد من شواهد: (الكتاب ٢/٤١٧، وابن السيرافى ٢/٥٣، والجمل ٣٣١، ومعانى الفراء ١/١٣٩، والطبرى ٤/٢٩٣، والبحر ١/١٩١، ٢/١٤٢، واللسان (حول، ذو)، والشجرى ٢/١٧١، ٣٠٥، وابن يعيش ٣/١٤٩، والمغنى ٢/٤، وشواهده ١٥٠، والجواهر ٢/٩٥، والخزانة ٦/١٤٥).

(٣) المحاولة: استعمال الحيلة، وتقليب الفكر بُغْيَةَ الاهتداء إلى المقصود، والنَّحْبُ: معناه هنا النذر، وهو ما ينذره على نفسه موجِبًا عليها فعله على كل حال.

والمعنى: اسألوا الحريص على الدنيا عما يَهُمُّهُ مما وقَّفَ نفسه عليه من شئونها، أنَذْرٌ ذلكَ واجبٌ قضاؤُه، أم ضلال أمره وباطل؟

والبيت: من الطويل.

والشاهد: رفع (نحب) لأنه مردود على (ما) حيث جعل (ذا) موصولة، قال ابن السيرافى (السابق): (ولو كانت (ذا) مع (ما) كشيء واحد لكان (ماذا) منصوبًا بيحاول، وكان قوله: (أَنَحْبٌ) منصوبًا؛ لأنه استفهام مفسِّرٌ للاستفهام الأول، فهو على إعرابه، وكان المعطوف عليه منصوبًا) اهـ؛ أقول: ولا يتعيَّن كون (ذا) موصولة، بل يجوز اعتبارها ملغاة على الفهمين السابقين، وتكون (ما) أو (ماذا) بِرُمَّتِهَا منصوبة بيحاول، ويكون (أَنَحْبٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف، راجع (الخزانة)، بل أجاز الفراء النصب فى: (نحبٌ)؛ قال: (ولو قال: أنحبا فيقضى أم ضلالًا وباطلًا كان أبين فى كلام العرب) اهـ (السابق).

(٤) النحل: ٢٤

فلا[١] يصحُّ (فيه)[٢] نصب : (أَسَاطِيرُ الأَولينَ)[٣] ؛ لأن المعنى : قالوا هى أساطيرُ الأولين ؛ من حيثُ إنَّ الكفار لم يقرُّوا بالإنزال[٤] ، ولم يقولُوا : أَنزل أساطيرَ الأولين[٥] ، إنَّما قالوا : هى[٦] أساطيرُ الأوَّلِينَ .

فصـــل

وتقول فى (ذُو) -فى لغة طيئ- : (أَنْتَ ذُو فعلتَ هذا الفعلَ) ؛ فـ(أنت) مبتدأ ، و(ذُو) خبره[٧] ، وهو بمعنى (الذى) ، و(فَعَلتَ هذا) صلتُهُ ، والعائدُ عليه : التَّاءُ فى (فعلتَ) ، والتقدير أنتَ الذَّى فعلتَ هذا ؛ قال شاعرهم[٨]

(١٥) فَإِنَّ المَاء مَاءُ أَبِى وَجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[٩]

---

(١) ص ، د : (لا) ، والفاء لازمة على ما سبق .

(٢) زيادة يقتضيها النص .

(٣) بل قرئ بالنصب شاذا (البحر ٥/ ٤٨٤ ، والتبيان ٧٩٣) ، وتوجيهه آت .

(٤) ابن الشجرى (٢/٢٧٢) : (فهذا لا يقدر فيه إلا (هُوَ) ، ولا يقدر فيه : (الذى أَنْزَلَ) لأنه إخبار عن الكافرين ، والكافر جاحدٌ لإنزال القرآن) اهـ ، وانظر الرضى (٢/٥٩ ش الكافية) .

(٥) تُوجَّهُ على قراءة النصب على سبيل التهكم ، والاستهزاء ، قال أبو حيان (الأسبق) : (... أساطير بالنصب على معنى : (ذكرتم أساطير) أو : (أنزل أساطير) على سبيل التهكم والسخرية ؛ لأن التَّصديق بالإنزال ينافى (أساطير) ، وهم يعتقدون أنه ما نزل شئٌ) اهـ ، وانظر العكبرى (الأسبق) ، والرازى ٥/٣٠٣ ، والكشاف ٢/٤٠٦ .

(٦) لعل التقدير بـ(هِىَ) كما فعل أنسب وأدق من تقديرهم : (هُوَ) ، وعليه كثيرون ؛ إذ التقدير بالمذكر لا يدرأ المتوهَّم ، فسواء عليه الرفع ، والنصب ، فالمقدر فى النصب : (أنزل) ، وفى الرفع (هو) ، أى : المنزل ، والمعنى واحد ، وبتقدير المؤنث : (هِىَ) ، عود على الأساطير دونما لمح بالإنزال وهو دأبهم .

(٧) والمشهور فيها البناء ، وعدم التصرف بأن تكون على لفظ واحد مع اختلاف الاستعمال ، وبعضُهم يعربها إعرابَ (ذِى) بمعنى صاحب ، راجع الباحث (تنبيهات الأشمونى ص٢١١-٢١٢) .

(٨) سنان بن الفحل الطائى ، من أبيات مخاطبًا عبد الرحمن بن الضحاك والى المدينة فى شأن بئر متنازع عليها بين حيَّين من العرب ، وانظره فى (الإنصاف ص٣٨٤ ، والغرة ص٩٢ ، والشجرية ٢/ ٣٠٦ ، وش المفصل ٣/١٤٧ ، واللسان (ذو) ، والتوضيح ١/٢٢٨ ، والتصريح ١/١٣٧ ، والهمع ١/٨٤ ، والدرر ١/٥٩ ، والخزانة ٦/٣٤-محقق) .

(٩) طىُّ البئر بناؤها بالحجارة ، والمعنى واضح .

أي : بئرى الَّتى حفرتُ ، والتِى طويتُ ، والعائد ههنا محذوفٌ ، تقديره التى حفرتُهَا ، والتى طويتُها .

فصـل[١]

وتقول فى (الألف واللام) التى بمعنى : (الذى ، والتى) : (القائمُ عمروٌ) ، و : (القاعدةُ هندُ) ؛ فـ (القائمُ) و(القاعدةُ) مبتدآن ، وما بعدهما خبرُهما ، وهو (عمرو ، وهند) ، والألف واللام فيهما بمعنى : (الذى ، والتى)[٢] ، والعائد على الألف واللام : المضمرُ فى (القائم ، والقاعدة) ؛ وتقدير الكلام (الذى قام عمروٌ) ، و(التى قامتْ هندُ) ، والمضمر فى (القائم) : هُوَ وفى (القاعدة) : هِىَ تقديره : الذى قام هُوَ عمرو ، والتى قامت هِىَ هند[٣]

وتقول -فيما يتعدَّى- : (الضاربُ زيدًا عمروٌ) ؛ فـ (الضارب) مبتدأ ، وهو اسمٌ وفاعلُهُ مضمر وهو قولك : (هُوَ) يعود على الألف واللام ، والألفُ والَّلامُ بمعنى (الذى)[٤] ، و(زيدًا) مفعول (الضارب) ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، و(عمروٌ)[٥] خبر (الضارب) ، وتقدير الكلام : الذِّي ضَربَ زيدًا هُو عمروٌ .

والبيت : من بحر الوافر

والشاهد : وقوع (ذُو) اسم موصول فى لغة طئ خاصة ، وفيه أيضًا شاهد على استعمالها بلفظ واحد للمذكر ، والمؤنث ، وهى هنا بمعنى (التى) - كما وضَّحَ المصنف- ، وكثيرون- وإن ذهب ابن عصفُور إلى قصر (ذُو) على المذكر ، و(ذات) للمؤنث ، وذكَّر ههنا تأويلًا للبئر بالقليب ، راجع (الخزانة ٦/٤٠).

(١) كانت هذه الكلمة ، قبل : (وتقول فيما يتعدَّى) الآتى ، فقدمتُها هنا بهدف التنسيق الموضوعى.

(٢) القول باسميتها موصولةً هو للجمهور ، وذهب المازنىُّ ومن وافقه إلى أنها موصول حرفىّ ، والأخفش على أنها حرف تعريف ، والتمسه فى دراستى : (تنبيهات الأشمونى ٢٠٥-٢١٠) ، والكشاف ١/١٩٦-١٩٧ ، والهمع ١٨٤ ، والتصريح ١/١٣٧

(٣) الزمخشرى (المفصل ١٤٣) : (اسم الفاعل فى (الضارب) فى معنى الفعل ، وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام ، ويرجع الذكر منها إليه ، كما يرجع إلى (الذى) اهـ.

(٤) ص : (التى) -سهو- .

(٥) ص : (عمرا) -بالنصب- (خطأ) .

فصـــل[١]

واعلم أَنَّ صلات هذه الأسماء على أربعة أَضْرُب[٢] :

* /١٥٨/ إِما مبتدأٌ وخبرٌ ؛ كقولك : (الذى أَبُوه قائمٌ عمروٌ) ؛ فـ (الذى) مبتدأ ، و : (أَبُوهُ قائم) مبتدأ وخبر صلةٌ للذى ، و(عَمْروٌ) خبر للذى ، والعائد على الذى (الهاء) فى قولك : (أبوه).

ولا يجوزُ الفصلُ بين (الَّذِى) وصلتِهِ بأجنبىٍّ[٣] ، وخبرُ الموصول من جملة الأجنبيَّات ، ولا يجوز الفصل به بين الصِّلة والموصول.

* وإِمَّا بفعلٍ وفاعلٍ[٤] ؛ كقولك : (الذى قَامَ أَبُوه بكرٌ) ؛ فقولك : (قَامَ أَبُوهُ) فعل وفاعل وهو جملة فعلية صلةٌ للذى ، و(بكرٌ) الخبر.

واعلم أَنَّ الجملة الفعلية[٥] إِذَا وقعتْ صلةً دخلتْ هى ، وجميعُ ما كان معمولًا لها ، وتعلق بها داخل[٦] فى حكم الصلة ، ولا يجوز الفصل بين الصِّلة والموصول فى ذلك جميعه بأجنبىٍّ ، والأجنبىُّ : ما لم يكن معمولًا للصِّلة ، ولا معمولًا لمعمولها ، ولا متعلقًا بها ، فكلُّ ذلك أَجنبىٌّ[٧]

---

(١) زدت هذه الكلمة بما يقتضيه الانتقال الموضوعى.

(٢) انظر المفصل ٣/١٥٠-١٦٠

(٣) ابن مالك (التسهيل ص٣٨) : (الموصول ، وصلته كجزءَىْ اسم ، فلهما مالهما من ترتيب ، ومنع فصلٍ بأجنبىٍّ إلاَّ ما شذَّ) اهـ ، وانظر الآتى بعدُ.

(٤) ويشترط خبريتها لفظًا ومعنى ؛ فلا يجوز : جاء الذى اضرِبْهُ خلافًا للكسائى (الأشمونى ١/١٢٣).

(٥) لا خصوصيَّة لهذا القيد ؛ فالاسميَّة كذلك ، ولكنَّ وجهَ التَّخصيص كونُها ذاتَ معمولات.

(٦) الظاهر كونها مقحمة ، فالسياق مستقيم بدونها.

(٧) فى (د) ، وحاشية (ص) : (مثال ذلك : (الذى ضربتُه قائمًا أَبُوهُ يومَ الجمعةِ زيدٌ) ، فالذى مبتدأ ، وقولك : (ضربته) صلة (الذى) ، و(قائمًا) حال ، وهو معمول للصلة ، أى منصوب بها ، و(أَبُوهُ) معمولٌ لمعمول الصلة ، وهو (قائم) ، أى : مرتفع به ، وقولك : (يوم الجمعة) متعلّق بمعمول الصلة ؛ لأَنَّ القيام وقع فى (يوم الجمعة) ، و(زيدٌ) خبر (الذى) وهو أجنبى لا يدخل فى الصلة ، فإذا فصلت (به) بين (الذى) ، وبين قولك : (ضربته قائمًا يوم الجمعة) لم يجز ، فهذا معنى قولنا : لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ، ولا بين الصلة ومعمولها ، ولا بين الصلة ، وما تعلقت =

واعلم أنَّ الحال ، والمصدرَ ، والظَّرفيْنِ إذا كانتْ معمولةً للصِّلَةِ فهى داخلةٌ فى حكم الصِّلَةِ ، وإذا كانتْ الحالُ من الموصول فلا تدخلُ فى حكم الصِّلة ، ولا تكون إلا فى آخر الصلة ؛ لأنها أجنبيةٌ ، وكذلك الخَبَرُ هو أجنبيٌّ ؛ لا يجوزُ[١] فى جميع ما[٢] ذكرنا من الأَجنبيَّات الفصلُ به بين الصِّلةِ ، والموصُولِ[٣]

* وإمَّا بشرطٍ وجزاءٍ ؛ كقولك : (الذى إنْ تكرمْه يكرمْك عمروٌ) ؛ فـ(الذى) مبتدأ ، وإنْ حرف شرط ، و(تكرمْه[٤] يكرمْك) شرطٌ ، وجزاءٌ صلةٌ للَّذِى ، والعائد على الذى : الهاء فى (تكرمْه)[٥]

* وإمَّا بـ(جارّ ومجرور[٦] أو) ظرف[٧] ؛ كقولك : (الَّذِى فى الدَّارِ زيدٌ) ؛ تقديره : (الذى استقرَّ فى الدار زيدٌ) ، أو : (الذى جلس[٨] فى الدار زيد) ؛ وكذلك : (الذى أمامك عمرو) تقديره : (الذى استقرَّ أمامك عمروٌ) أو : (الذى جلس أمامك عمروٌ) ؛ فـ(الذى فى المسئلتين مبتدأٌ ، و(عمروٌ) الخبر ، والظرفان اللذان هما (أمامَك) و(فى الدار) صلتان للذى ، والعائد المضمر فيهما ، وهو

= به ، وهو (اليوم) اهـ ، وظاهر كونه من عمل المصنف ، وربما كانت لغيره ، ويُقْصَدُ بالضمير فى قولنا : (نحن النحاة).

(١) ص ، د : (لا يجوز الفصل) ، وكلمة (الفصل) تكريرٌ على ما سيأتى.

(٢) د : (من) -خطأ-.

(٣) رُخِّصَ الفصلُ بمعمول الصلة ، وجملة القسم ، وجملة الاعتراض ، وجملة النداء بعد الخطاب وهن من متعلقاته ، راجع (الهمع ٨٨/١ ، والجامع ٣٥).

(٤) سقط من (د).

(٥) لما كان الشرط والجزاء كجملةٍ واحدةٍ فى افتقار كل منها إلى الأخرى افتقارَ المبتدأ إلى الخبر ، صلُح ذكر العائد فى أيٍّ منهما ، وفى كليهما أحسن ، انظر (ابن يعيش ١٥١/٣).

(٦) زدت ما بين الحاصرتين ، وفاء لما مثَّلَ به ، ولعله سقط من الناسخ ، وما زدته قاله ابن مالك فى (شرح عمدة الحافظ ص٥٩).

(٧) أى : تامَّيْنِ ، والمراد بالتامِّ فيهما : ما يُفهم بمجرَّدِ ذكره ما يتعلَّق هو به (التصريح ١٤١/١).

(٨) فى هذا التقدير نظر ، وهو ترخُّصٌ يُعَدُّ عليه ؛ فالذى نصَّ عليه النُّحاة أَنَّ الكون العام لفهمه بدون ذكره واجبُ الحذف ، والكون الخاصُّ لعدم فهمه إلاَّ بذكره واجب الذكر ، ففى تقديره (جلس) فيهما خلف ، انظر (يس ١٤٣/١).

المضمر فى (استقرَّ) أو (جَلَسَ)، وتقديره : (استقر هُو) أو (جَلَسَ هُوَ)

واعلم أن جميعَ[١] هذه الموصولات مبنيَّةٌ، وعلةُ بنائِهَا : شبهُهُا بالحرُوفِ ؛ من حيثُ إنَّها ناقصةٌ تحتاج إلى صلةٍ، وعائدٍ /١٥٩/، كما يحتاجُ الحرف إلَى الأسماء وإلَى الأَفعال[٢] فبُنِيتْ لذلك ؛ لأنَّ كل شيء أشبه الحرفَ، أو تضمَّن معناه، أو وقع موقعه بُنِيَ، ويأتى بيان ذلك فى (المبنيات) -إنْ شاء الله-تعالى- و(أيٌّ) من بين هذه الموصولات معربةٌ، حملًا على النَّقِيض والنَّظِير[٣]- كما قدمنا فى باب (أسماء الاستفهام).

فإنْ قيلَ من أينَ علمتَ أنَّ هذه الموصولات أسماء؟

قيل لأنَّها تكون فاعلةً، ومفعولةً، ويدخل عليها حرفُ الجرِّ[٤] ؛ مثال ذلك : (جاءنى الذى قام)، و : (رأيتُ مَنْ عِندَكَ)، و : (رغبتُ فيما رغبتَ فيهِ) ؛ فـ (الذى) فاعل : (جاءنى)، و(مَنْ) مفعول (رأيتُ)، و(ما) مجرورة بـ (فى)، وكذلك باقيها[٥] من (اللذان)، و(الذين)[٦]

وأكثر ما يكون (الذى) نعتًا[٧]، فافهمه -إن شاء اللّه تعالى-.

---

(١) يستثنى من هذا الإطلاق المثنَّى : (اللَّذانِ، واللَّتانِ)، فهو معرب ؛ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئه على صورة المثنىّ، والتثنية من خصائص الأسماء، انظر : (الأشمونى ١/٢٩، وتنبيهاتى عليه ٩٥-٩٦).

(٢) راجع المحرر (٤/١٧٦)، وقال ابن يعيش (٣/١٣٩) : (لأنه أشبه الحرف من حيثُ إنَّه لا يفيد بنفسه، ولابد من كلام بعده، فصار كالحرف الذى لا يدلُّ على معنىً فى نفسه، إنما معناه فى غيره) اهـ، وعلة أخرى هى : (احتياجه فى تمامه اسمًا إلى جملة بعده توضحه (فلذا) وجب بناؤه ؛ لأنه صار كبعض الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يستحقُّ الإعراب) اهـ، بتصرف من السابق.

(٣) راجع المحرر ٢/٣٧٥، ٤/١٤٥، ١٧٦ والرضى ٢/٥٧، وأسرار العربية ٤٧٤، وشرح عمدة الحافظ ص٢٢، ودراستنا (تنبيهات الأشمونى ٨٧-٩٥).

(٤) أى : وهذه من خصائص الأسماء - كما سبق فى (٢/٢٦-المحرر-).

(٥) د : (فى) -تصحيف-.

(٦) أى : وما شابههما من الموصولات الخاصة.

(٧) وذلك أن الأصل فى وضعهما التوصلُ إلى وصف المعارف بالجمل ؛ كما وصفت النكرات بالجمل، ولم يجز أن يُجروا الجمل على المعارف ؛ لكونها نكرةً، فأصلحوا اللفظ بتوسيط الذى=

• • وحاصل هذا الباب :

أَنَّ الأَسماء الموصولة ثَلَاثَة عشَرَ[١] ، وإنَّما سُمِّيَتْ موصولةً ؛ لأنها لا تتمُّ إلا بصلة وعائد ؛ وأنَّهَا تُوصَل بأحد أربعة أشياء : الفعلُ والفاعلُ ، والمُبْتَدأ والخَبَرُ ، والشَّرط والجزاء ، والظرف ، ولابدَّ لها من عائد ؛ وأنَّ جميع الموصولات مبنيَّةٌ ؛ وأنَّ (ذَا) لا تكون بمعنى الذى إلا مع (ما) ، و(ذُو) لا تكون بمعنى الذى إلا فى لغة طيِّئ ؛ وأنَّ (أيًّا) معربة ، وما بقى من الأسماء[٢] الموصولات فمبنيٌّ ؛ وأنَّ (الذى ، والتى) إنما وضعا للصِّفة ، وقد تكون الموصولات فاعلةً ومفعولةً ، ويدخل عليها حرف الجرِّ ؛ فافهَم ذلك موفَّقا -إنْ شاءَ اللَّه تعالى- .



= والتى وفروعهما ؛ لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفةَ ؛ قال ابن الخشاب (المرتجل ٢١٧) (عللت النحاة المجئ بها فى الكلام أنها وُصْلَةٌ إلَى وصف المعارف بالجمل ؛ إذ كانت الجمل نكرات ، والوصف بها إنما يصح فى نكرات الأسماء ، دون معارفها ؛ إذ كانت الصفة وفق الموصوف فى التعريف والتنكير ، وقد آثروا وصف المعرفة بالجملة ، كما وصفوها بالمفرد ... فصدَّهم ما يعرض من التناقض عن أن يقولوا : (مررت بزيدٍ أبُوه منطلقٌ) فتوصلوا إلَى ذلك بالمجئ بالموصولات التى وصف بها ، وجعلوا الجمل صلاتٍ لها ، وأجروها على المعارف أوصافًا) اهـ، وانظر (الخصائص ٣٢١/١، والمفصل ١٤٣ ، وشرحه ١٥٤/٣ ، وأسرار العربية ٢٧٠ ، والأشباه ٦٧/١ ، ٨٥، ٣١٠، ٢٤١/٢).

(١) أي ما ذكره ، وقد ذكر (الأُلَى) فى التصغير (٣٠٦/٢) ، وذكرُه (اللَّواتى) مع عدم شهرتها أولى منه (اللَّائى) ، وهو ما يذكره الناس ، وهذه الأربع عشرة التى يذكرونها (ثمانية نصٌّ ، وستةٌ مشترك) ، وهى الموجودة بإضافة (الألى) ، واستبدال (اللائى) باللَّواتى ، انظر الأشمونى (٧٨/١ ط الحلبى وما بعدها ، والهمع ٨٣/١) ، وثَمَّةَ صيغ أخرى فرعية عن المذكورات، ولغات ؛ وارجِعْ لِما سبق ، (التسهيل ٣٣-٣٤).

(٢) ص ، د : (أسماء) – وهو استعمال مرغوب عنه ؛ فهو من إضافة الموصوف إلى صفته .

البابُ التَّاسِعُ والثَّلاثُون

فى المصـادر

اعلم أَنَّ المصادر أربعة أسماء؛ تسمى: (مصادر)، وتسمى (أسماءَ أفعال)[(١)]، وتسمى: (أَحداثًا)[(٢)]، وتسمى: (مفعولاتٍ مطلقةً)[(٣)]

وإنَّما سُمِّيَ المصدر: (مصدرًا)؛ لأنَّ الأفعال تصدُر عنه؛ أَلَا ترى أَنَّك إِذَا قلتَ: (قَامَ) فإنَّما صدر عن قيام قد وقع قبل لفظك به، وهو مشبَّهٌ فى ذلك بمصدر الإبل عند (ما[(٤)]) تَرْوَى وتصدُر، فالإبلُ صادرة عنه، وهو مصدَرٌ، فـ (قام) هو بمنزلة الإبل الصادرة، و(قِيامٌ) بمنزلة المصدر الذى صدَرت عنه الإبلُ، وهو الماء[(٥)]

وسُمِّيَ (اسمَ فعلٍ)؛ لأَنَّهُ اسم وضع /١٦٠/ على الحركة التى تحدث من الفاعل[(٦)]، أَلَا ترى أَنَّه إذا كان قاعدًا، ثم احترك من قعوده ناهضًا للقيام، فهذه الحركة التى هى (النهوض)[(٧)] تسمَّى اسم فعل[(٨)]، وهى المصدر.

وسُمِّيَ (حدثًا) -أيضًا-؛ لأنه يحدث من الفاعلين، وهو حركتُهم، وأفعالهم.

---

(١) المبرد (المقتضب ٦٨/٣): (المصدر اسمُ الفعل) اهـ.

(٢) الزمخشرى (المفصل ٣١): (يسمّيه سيبويه الحدثَ، والحدثان، وربما سماه: (الفعل) اهـ، والكتاب (٣٦/١-محقق): (المصدر• وهو الحدث) اهـ، وانظر (٣٤/١) منه والتسهيل (٨٧).

(٣) لا يسمى مفعولًا مطلقًا إلا إذا انتصب بفعله (ش الكافية ١٩٢/٢)، وانظر (١٠٦/٣ المحرر).

(٤) زيادة من (د)، وسقطت من (ص).

(٥) أسرار العربية ١٤٠-١٤١، والتصريح ٣٢٥/١، وابن يعيش ١١٠/١

(٦) الطبرى (٥٣٨/٥): (وأما الأكل ... فهو فعل الآكل) اهـ.

(٧) تتمة يقتضيها السِّياق، ولعلها سقطت من الناسخ.

(٨) كذا، وأخشى أَنْ يكون فى الكلام سقطٌ؛ فالحركة هى الفعل، ولفظها هو (اسمُ الفعل)، وأرى أن كلمة (اسم) هنا زائدة، وسلامة السياق بدونها.

وسمى : (مفعولًا مُطلقًا) ؛ لأن (الفعل)[١] أطلق عليه من غير واسطة حرف .

وبيانه إذًا قلتَ : (ضربتُ زيدًا ضربًا)[٢] ، كأنَّ قائلًا يقول لك : (بمن وقع هذَا الضربُ ؟) ، فتقول : (بزيد) ، فدخل حرف الجر ، وهو الباء على (زيدٍ)[٣] ؛ وتقول : (قمتُ قيامًا) ، فيقول قائل (أحدَثَ منكَ حادثٌ ؟) ، فتقول : (قيامٌ) - بغير حرف جرٍّ ، فبان لك أنه مفعول مطلق من غير واسطة[٤]

ومثل ذلك : (ضربت ضربًا) ، و : (أكرمت أكرامًا) ، و(استخرجت استخراجًا) ؛ فهذه المصادر ، وهى : (ضربًا ، وإكرامًا ، واستخراجًا) منصوبةٌ بأفعالها المذكورةِ معَهَا[٥]

ولا يكون المصدَرُ إلَّا منصوبًا ما دام معهُ فعلهُ[٦] مذكورًا[٧] ، فإن حذفتَ منه فعله ؛ وأخبرتَ عنه جرى بتصاريف الإعراب ؛ كقولك (يعجبنى خروجُك) ،

---

(١) لفظ بن بابشاذ ق ٥١ (الجمل الهادية) واصطلاحهم : (المفعول) ؛ قال ابن هشام(ش الشذور ٢٢٦) (لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيدٍ) اهـ ،

(٢) (ضربًا) بين السطرين فى (ص) .

(٣) (على زيد) بين السطرين فى (ص) ، وفى (د) : (فدخل حرف الجر على زيد ، وهو الباء) ، وليست بذاك .

(٤) بخلاف بقية المفعولات فإن صدق المفعوليَّة عليها مقيَّدٌ بالجار كالمفعول به ، وله ، وفيه ومعه . قال ابن هشام : (تقول : (ضربت زيدًا ضربًا) ، فالضرب مفعولٌ ؛ لأنه نفس الشيء الذى فعلته بخلاف قولك : (ضربت زيدًا) ، فإن (زيدًا) ليس الشيء الذى فعلتَه ، ولكنك فعلت به فعلًا ، وهو الضرب ، فلذلك سمى مفعولًا به ، وكذلك سائر المفاعيل) اهـ (ش الشذور ٢٢٦) ، وانظر : (ش الكافية ١/١١٣ ، والهمع ١/١٨٦ ، ويس ١/٣٢٣) .

(٥) سقطت : (معها) من (د) ، قال الأنبارى (أسرار العربية ١٤٠) : (إن قال قائل : لم كان المصدر منصوبًا ؟ قيل : لوقوع الفعل عليه ، وهو المفعول المطلق) اهـ .

(٦) ربما كان (عامله) أشمل ، فقد يكون مصدرًا ، نحو ﴿ وَجَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ ، أو وصفًا نحو و﴿ الصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ ، و(الخبزُ مأكولٌ أكلًا) ، انظر (التصريح ١/٣٢٥) .

(٧) يقصد : وجوب ذكر عامل المصدر المؤكدِّ ، فمنهجه على ما سيأتى : أن المصدر نوعان : مؤكدٌ ، ومقدر بأن والفعل ، والثانى المعاقب ، أمَّا الأول ، فلا يحذف عامله ؛ إذْ جئ بالمصدر لتقويته ، وتقرير معناه ، والحذف ينافيه ، راجع (الصبان ٢/١١٥) .

و : (كرهتُ خروجَك) و : (عجبتُ من خروجك) ؛ أَلَا ترى أَنَّ (الخروج) مصدر من قولك : (خرج يخرج خُروجًا)، وكان حقه النصب، إلَّا أنك لما نقلته عن فعله، وهو (خرج)، وأخبرت عنه بالإعجاب، والكراهية، وحرف[1] الجر أجريتَه بتصاريف الإعراب.

واعلم أَنَّ المصدرَ (المؤكِّد)[2] لا يثنَّى، ولا يُجْمَعُ ؛ لأنَّه يدلُّ على القليل والكثير، فأشبه لفظه لفظ الجمع[3] ؛ مثاله (ضربت ضربًا)، و(قمت قيامًا) ؛ فقولك : (ضربًا) لفظ دال على الضرب من الواحدة إلى مالا نهايةَ لَهُ، وكذلك (قياما) يدل على المرة[4] الواحدة إلى مالا نهاية له، فلذلك استغنوا بواحده عن جمعه ؛ لأَنَّ العرب تطلبُ الاختصار كيفما حصل لها ؛ لأنهم إذَا حَصَلَ لهم المقصود من المعنى باللفظ القليل كان أَفْصَحَ، وأَسَدَّ من حصول المعنى باللفظ الكثير.

فإن جاء المصدَرُ محدَّدًا، أو اختلفتْ أنواعه /١٦١/ ثُنِّى وجُمِعَ[5] ؛ تقول فى المحدد : (ضربتُ زيدًا ضربةً)، فقد حدَّدتَه بقولك : (ضربة)، وعلمت أنها

---

(١) لم يُخبَر عنه بحرف الجر -كما هو ظاهر-، ولكنه يقصد تعلق العامل عمومًا.

(٢) زدته تحديدًا من المصادر، وهو مفهوم من كلامه على ما يليه.

(٣) ابن الشجرى (١/١٦٥) : (لأنه اسم جنس بمنزلة العسل، والبُرِّ، والزَّيت، فلا يصح تثنيته إلا أن يتنوع) اهـ، وعللوه أيضًا بأنه بمنزلة تكرار الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع (المرادى ٢/٨١، والأشمونى ١/٣٦٧ ط الحلبى، وابن عقيل ٢٠٧، والسيوطى ١/١٨٦-همع)، وهذه علة لا تسلم من الدور ؛ إذْ يحملون الفعل على المصدر فى عدم التثنية، والجمع- كما تقدم فى (٢/٢٧ المحرر)، وأيضًا فهو ليس مؤكِّدا للفعل فى نفسه، بل للمصدر المفهوم منه -على ما يأتى- ؛ لذا قال الخضرى (١/١٨٩) (الأولَى أَنْ يقال : لأن المقصود به الجنس من حيثُ هُوَ : قليلًا أو كثيرًا، كما أَنَّ المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك) اهـ بتصرف.

(٤) د : (المرءة) -تصحيف-.

(٥) التسهيل ص٨٧ : (وإن زاد عليه (أى عامِلِهِ فى المعنى) فهو لبيان النوع، أو العدد، ويسمى مختصًا، ومؤقتًا، ويثنَّى، ويجمع) اهـ وفى الخلاصة :

وما لتوكيد فوحِّدْ أبدَا   وثَنِّ واجمعْ غيرَهُ، وأَفْرِدَا

واحدة بدخول تاء التأنيث، وذهبتْ دلالته على القليل والكثير؛ لأنَّهُ بدخول تاء التأنيث يصير يدل على ضربةٍ واحدةٍ، ولا يتعدَّاها[١]، فاحتجت حينئذ إلى تثنيتِهِ، وجمعِهِ، للدِّلالة على ذلك.

تقول: (ضربته ضربةً، وضربتَيْنِ، وضَرَبَاتٍ)؛ لأنَّه ليس فى اللفظ ما يدل على الكثير، ولا على التثنية، بخلاف ما إذَا قُلتَ[٢]: (ضربتُ زيدًا ضَرْبًا) فإن (الضَّرْبَ) مبهم[٣] يدُلُّ بإطلاقِهِ على القليل، والكثير، فأشبه الأجناسَ، واستغنى عن التثنية والجمع؛ كما فعلوا ذلك فى (التَّمر، والبَقَر، والغَنَم، والبُرِّ، والشَّعِير)، وأنه بلفظه يدل على القليل، والكثير من جنسه[٤]، فلم يقولوا (تُمورٌ)، ولا: (أَبْقَارٌ)، ولا (شُعُرٌ)، ولا: (أَبْرَارٌ) إلا أَنْ تختلف أَنْواعُهُ كالبَرْنِيِّ[٥]، والمَعْقُلِيِّ[٦]، والنَّجْرَانِيِّ[٧]، والمُوَلَّد[٨]، والمِقْضَاب[٩]

---

(١) الأشمونى ٤٦١/٢، ط الحلبى (ضَرْبٌ، صالح للقليل، والكثير، وإذا قيل (ضَرْبَةٌ) فالتاء للتنصيص على الوحدة) اهـ.

(٢) أى فى المؤكد.

(٣) وهو اسم المؤكَّد (التسهيل -ذاته-).

(٤) انظر رقم (٣) - فى الصفحة السابقة، (١٤٩/٢ (ح) من المحرر)

(٥) بفتح الموحدة: ضَرْبٌ من التمر أحمرُ، مدوَّر، وهو أجود التمر وأصله فارسى (بَرْ ثمرة الشجرة، و: نيك: الجيد)، فعرِّب بحذف الكاف، وتشديد الياء (اللسان-بر)، لهجات العرب ٣١).

(٦) ربما كانت النسبة إلى (معقُلة): خبراء بالدهناء، وموضع (ياقوت ١٥٧/٥، والاشتقاق لابن دريد ص٦٣)، أو إلى (المَعْقَل): أعلى الجبل: (الاشتقاق ٥٦٦)، أو هو تصحيف (العُفْلِيّ) نسبة إلى (العُفْلَة) -بالفاء- موضع باليمن (السلوك للجندى ٢٣٨/٢، والعقود اللؤلؤية ٣٤٤/١)، أو هو تصحيف (المَعْلَقِيّ)، نسبة إلى (مَعْلَق): اسم حصن بزهمان (ياقوت ١٥٨/٥)، أو هو تصحيف (المَعْقَرِيّ)، نسبة إلى (مَعْقَرٍ): موضع قرب (زبيد) باليمن (ياقوت ١٥٧/٥)، ولعلى أرجحه، بيئةً، ومسقطَ رأس.

(٧) نسبة إلى (نجران) لعدة مواضع منها: مخلاف من مخاليف اليمن، وأقويه (ياقوت ٢٦٦/٥).

(٨) أراه المهجَّن من نوعين مختلفين، كغيره من مفهوم المولد: (غير المحض من كل شئ)، راجع (اللسان -ولد-).

(٩) نوع جيد من التمر اليمنى ورد فى وصف زبيد (بغية المستفيد ص٣١).

فحينئذ تقول : (تُمورٌ) ، وكذلك : (الأَبرارُ) لا يجوز ؛ إلا أَنْ تختلف أنواعُه ، كالوسنيِّ[١] ، والحَقْلِيِّ[٢] ، والقُصَيْبِيِّ[٣] ؛ فتقول حينئذ : (أَبْرَارٌ) - إِذَا أردت هذه الأَنواع -وعلى ذلك فقس ، وافهمْهُ من حيثُ المعنى .

وتقول -أيضًا- فى المختلف الأنواع : (قرأتُ علمًا)[٤] ، و : (اشتغلتُ شُغْلًا)[٥] ؛ فقولك : (قرأتُ عِلمًا ، واشتغلتُ شُغْلًا) لا يدل على أنك قرأت علومًا كثيرة[٦] ، ولا اشتغلت أشغالًا كثيرة ، من حيثُ إنَّ العُلُومَ والأشغالَ مختلفةٌ اختلافًا كثيرًا ، فاحتجتَ حينئذ إلى تعيينها بالتَّثْنية والجمع[٧] ، فتقول : (قرأت عِلْمَيْنِ) ، و(ثَلَاثَةَ علُومٍ) -إِذَا كنتَ قرأتَ ذلك- ، و : (اشتغلت شُغْلَيْنِ) ، و : (ثلاثة أشغالٍ)- إِذَا كنتَ فعلتَ ذلك- .

---

(١) كذا بالسين المهملة ، ولعله منسوب إلى (الوشن) -بالمعجمة- : ما ارتفع من الأرض ، أو (الوشم) : موضع دون اليمامة فتصحف عنهما ، انظر (اللسان-وشن ، وشم-).

(٢) (الحقل) : المزرعة التى يزرع فيها البُرّ ، وإليه نسب ، ولعله منسوبٌ إلى (الحقل) : موضع ؛ قال ابن سيده : لا أدرى ، أين هو ؟ (اللسان-حقل) ، أقول : هو موضع باليمن مجاور لوادى (بَنَا) ، وهو مجاور لزبيد باليمن (ياقوت ٣٤٣/٥، والعقود اللؤلؤية ١/ ٣٣، ٤٠).

(٣) د : (القصيمى) -بالميم- ، وكلا الضبطين محتمل ، فالأول إلى (القُصَيْبَة) ، موضع قال :

وَهَلْ لِيَ إِنْ أَحبَبْتُ أرضَ عَشِيرَتِى وأَحْبَبْتُ طرفاء القُصَيْبَةِ مِنْ ذَنْبِ ؟

والثانى إلى (القَصِيم) : (مقاطعة فى نجد تشتهر بزراعة القمح) (اللسان - قصب-وقصم) ، والمنجد ٥٥٣-أعلام) ، وأرى الثانى - لما سبق .

(٤) فى ناصب ما كان من غير لفظ الفعل مذاهب : الجمهورُ على أنَّه منصوب بفعل مضمر من لفظه وقيل : منصوب بالفعل الظاهر ، وقيل إنْ أُريدَ به التوكيدُ فبالمضمر ، أَوْ بيان النَّوع فبالظاهر (التصريح ٣٢٧/١، الهمع ١٨٧/١).

(٥) فى ناصب غير الجارى على فعله (اسم المصدر) مذاهبُ : قيل الفعلُ الظاهرُ ، وقيل : جار مقدر ، وقيل : الجارى المقدَّرُ إنْ خالف معناهُ الظاهرَ ، وإلا فالظاهرُ (السابقان ، والصبان ١١٣/٢).

(٦) من : (واشتغلت (الأول) ... كثيرة) سقط من (د) .

(٧) فى (ش المفصل ١٠/١)- فى قول الزمخشرى (التَّضاعيف)-قال ابن يعيش : (إنما جمع والمصادر لا تُثَنَّى ، ولا تُجْمَعُ ؛ لأنَّهُ أراد أنواعًا من التضعيف ؛ كما يقال : العلوم ، والأشغالُ) اهـ.

وقد تقومُ أَشياءُ مقام المصادر[1] فتنْتَصِبُ[2] نصبَها[3] ؛ تقول[4] (ضربتُ زيدًا سوطًا) ؛ قال اللَّه -تعالى- ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[5] ، وقال -تعالى- ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ﴾[6] ، تقديره : (فَأَنْ يشهد أحدُهُمْ أربعَ شهاداتٍ باللَّهِ)[7] -على قراءة من قرأ بالنصب[8]- ، فنصب (أَرْبَعَ) على المصدر ، وكذلك : (السوط[9]) ، و(الثَّمانِينَ) ؛ لأنها قامت مقام المصادر ، وليست بمصادر[10] ، من حيثُ إنَّ/١٦٢/ (سوطًا) وقع موقع (ضَرْبةً) ، كأنك قلت : (ضربتُه ضربةً)[11] ، و(جلدتُه[12] جَلَداتٍ) ؛ ولأنَّ (ثمانين) فى موضع (جَلَداتٍ كثيرةً) ، و : (أَرْبَعَ) وقع موقع (شهاداتٍ أَرْبَعَ)[13] ، فلذلك انتصبتْ انتصابَ المصادِرِ .

---

(١) ص ، د : (المصدر) ، والمثبت المناسب لكلامه .

(٢) د : (فنصب) -تصحيف- .

(٣) التسهيل ٨٧ ، والأشمونى ١/٣٦٥-٣٦٧ ط الحلبى) .

(٤) د : (فتقول) .

(٥) النور -٤- وانظر العكبرى (٩٦٤) .

(٦) النور -٦- .

(٧) أى العامل فيه المصدر ؛ إذ هو مقدر بأَنْ والفعل (البيان ٢/١٩٢) ؛ إذْ المصدر ينصبَ بمصدرٍ مثله كما سبق فى (٢/ ٤٠٥ - وحواشيها) .

(٨) وهى قراءة الجمهور ، على المفعوليَّة المطلقة ؛ لأنه فى حكم المصدر ، بإضافته إلى المصدر وقرأ حمزة ، والكسائى ، وخلف ، وحفص بالرفع ، على أنه خبر ، والمبتدأ : (شهادة أحدهم) ، وعلى النصب تكون (شهادةُ) خبر مبتدأ محذوف ، أى : فالحكمُ ، أو الواجب أو مبتدأ مضمر الخبر أى : (فعليه شهادةٌ) ، أو شهادة كافية ، أو واجبة ، انظر (البحر ٦/ ٤٣٤ ، والتبيان ٩٦٥ ، والرازى ٦/ ٢٣٥ ، والنشر ٢/: ٣٣٠ ، والإتحاف ٣٢٢ ، والكشاف ٣/ ٥٢ ، والنسفى ٣/ ١٣٣) .

(٩) د : (السيوط) -تحريف- .

(١٠) شرح المفصل ١/ ١١٢

(١١) قيل الأصل : ضربتُه ضربةً بسوطٍ ، وحذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، وحذف حرف الجر ، فتعدَّى إليه الفعل ، فنُصِبَ (السابق ذاته) وقيل أصله : (ضربتُه ضربَ سَوْطٍ) فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه (التصريح ١/ ٣٢٨ ، وش الكافية ١/ ١١٥ ، والإنصاف ٨٢٢) .

(١٢) المناسب لما فى النص الكريم (اجلدُوهُمْ) .

(١٣) كأنَّه على قيام الصفة مقام الموصوف ، ولا بأس به .

[فصـــل]

واعلم أَنَّهُ قد جاء من المصادر ما هو منصوبٌ، وليس معه فعلٌ من جنسِه[١]؛ كقولهم[٢]: (سَقْيًا، ورَعْيًا) معناه (سقاهُ اللَّه سقيًا، ورعاه رعيًا)، فكثُر على ألسنة العرب، فحُذِفَ منه الفعلُ، وتُرِكَ المصدر دالًا على الفعل[٣]، باقيًا على نصبِه، ولك أَنْ تستعمل فعله معه؛ فتقول: (سقاه اللَّه سقيًا)، و: (رعاه اللَّه رعيًا)[٤]

ومن المصدر ما جاء منصوبًا، ولم يستعمل معه فعلٌ من جنسِهِ[٥]؛ كقولك (أَهْلًا، وسهْلًا، ومرحبًا)[٦]، و(سُحْقًا، وبُعْدًا).

فهذه المصادر وردت منصوبةً، وليس معها فعلٌ، وهى منصوبة عندهم بإضمار (صادفتَ أهلًا، وسهلًا)، أو: (لقيت أهلًا، وسهلًا، ومرْحبًا)[٧]،

---

(١) إذ هو محذوف وجوبًا؛ لقيام المصدر مقامه؛ قال سيبويه (٣١١/١ محقق): (هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل إظهارُه، وذلك قولك: سقيًا، ورعيًا) اهـ، وانظر(٣١٢)-منه-، والمفصل ٣٢، وشرحه ٢٨/٢، والأوضح ٣٠٩/١).

(٢) د: (كقولكم) -تصحيف-.

(٣) خالد (٣٢٩/١-٣٣٠-تصريح): (هى مصادر جعلت بدلًا من أفعالها، وعُوِّضتْ منها، ففائدتها: النيابةُ عن أفعالها، وإعطاء معانيها)، وانظر: (المقتضب ٢٦٧/٣).

(٤) الإجماع على وجوب الحذف على ما سبق، وأجازَ الرضى إظهارَ الفعل؛ قال: (١١٦/١) (الذى أَرَى أَنَّ هذه المصادر، وأمثالها، إنْ لم يأت بعدها ما يبِّنها، ويُعيِّن ما تعلقت به من فاعل، أَوْ مفعول، إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك اللَّه سقيًا، ورعاك رعيًا) اهـ، وانظر (١١٤/١ ش المفصل).

(٥) ابن يعيش ٢٨/٢: (هذا إنما يُستعمل فيما لا يستعمل فيه الفعل، ولا يحسُن إلا فى موضع الدعاء به) اهـ.

(٦) قيل: أول من قاله سيف بن ذى يزن لعبد المطلب بن هشام لما وفد إليه مع قريش ليهنئوه برجوع المُلك إليه (الفاخر ص٣، وأدب الكاتب ص٥١، والاقتضاب ١١٨).

(٧) بهذا التقدير لا تكون هذه المنصوبات مصادر، بل مفعولاتٍ بها، أَمَّا إذا فُسِّرتْ على المصدر فبتقدير فعل من جنسها، قال سيبويه (٣٢٧/١ محقق): (حذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم إياه، كأنه صار بدلًا من (رَحُبَتْ بلادك، وأَهَلَتْ)اهـ وانظر (٢٩٥/١) منه، والمقتضب ١٨/٣)، وبنحو تقدير المصنف قدَّر الزمخشرى (انظر ش المفصل ٢٨/٣)، وعلى كلٍّ فالاعتبارنِ واردَانِ باختلاف=

وكذلك (سُحْقًا، وبُعْدًا)[١]

وممَّا يجرى مجرى ذلك[٢] قولهم: (كَرامةً، ومَسَرَّةً)[٣]، و(نَعْمَةَ عَيْنٍ)[٤]، و(نَعَامَ عَيْنٍ)[٥]، و(قَرَارَ عَيْنٍ)[٦]، و(شُكْرًا لا كُفْرًا)[٧]، و(قُرْبًا، لا بُعْدًا)، و(سبحانَ اللَّهِ) و(مَعَاذَ اللَّهِ)[٨]، و(غُفْرَانَ اللَّهِ)[٩]، و(تبًّا لَهُ)[١٠]، تقديره: (سبَّحتُ اللَّهَ تسبيحًا)؛ -فسبحانَ[١١]، فى موضع (التَّسْبيح)-، و: (أعوذُ باللَّه عَوْذًا)[١٢]، فجعلتَ (سُبْحان)، و(مَعَاذَ) فى موضع (التَّسبيح)، و(الْعَوْذِ)،

= التَّقديرَيْنِ، وراجع (السيوطى ١٦٩/١، والأشمونى ١٩٦/٢ ط الحلبى).

(١) الكتاب ٣١١/١ محقق)، وقال الرازى (١٩٦/١): (سُحْقًا، وبُعدًا، ودمْرًا، ونحوهما مصادر موضوعة مواضع أفعالها، وهى من جملة المصادر التى قال سيبويه: نُصِبتْ بأفعالٍ لا يُستَعْمَل إظهارها) اهـ.

(٢) أى فى حذف الفعل وجوبًا، وإنما قال: (ومما يجرى) إشعارًا بأنَّهُ قليل؛ إذ إقامةُ المصدرِ مقام الفعل المقصود به الخبر قليل (المفصل ٣٢، وابن عقيل ٢٠٩، والأشمونى ٣٧٠/١).

(٣) قال ابن عقيل (ذاته): (المصدر فى هذه الأمثلة، ونحوها منصوبٌ بفعل محذوفٍ وجوبًا، والمصدرُ نائبٌ مناب الفعل فى الدّلالة على معناه) اهـ.

(٤) قيل لا يستعمل: (نُعمَى عين) -وهو استعمال فيه- إلا بعد (حُبًّا) (١٩١/١-همع، والأشباه ١/ ١٣٠).

(٥) الكتاب (٣١٩/١ محقق)، وهو مثلث بالفاء، وأنكر الشلوبين الفتح (همع-ذاته)، وذكره ابن منظور وما قبله مثلثى الفاء، ونعمةُ العين: قُرَّتها (اللسان -نعم).

(٦) انظر الفاخر ص٦، وشرح القصائد السبع ٣٧٦.

(٧) لعل كلمة: (حَمْدًا)، سقطت، كما فى المصادر: قال السيوطى (كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة، وقد تُفْرَدُ) اهـ، وانظر (الطبرى ١٢٨/٦).

(٨) ابن يعيش ٢١/١

(٩) نظير (سبحان الله) فى البناء من المصادر، والمجرى، لا فى المعنى، وبعض العرب يقول: غُفرانَك لاكفرانَك، يريد: استغفارًا، لا كفرًا (الخزانة ٢٦٣/٧ محقق).

(١٠) ص، د: (قبالة) -بالقاف- تصحيف، قال ابن منظور (تبًّا له -على الدعاء، نصبٌ؛ لأنه مصدر محمول على فعله؛ كما تقول: سقيًا لفلانٍ) اهـ (اللسان-تبب)، فيكون من النوع الأول.

(١١) ص (وسبحانٍ) -بالواو- والفاء الأنسب تفريعًا.

(١٢) ص، د (معاذًا)، وهو سهو؛ لما يأتى بعده قال سيبويه (٣٢٢/١): (وكأنه حيث قال: معاذَ اللَّهِ، =

ولا يكون (سُبْحَانَ) إِلَّا منصوبًا[١]، ويُخْفَضُ ما بعده بالإِضافة[٢]، ومعناه: التَّنزيهُ؛ لأنك إذا قلت: (سُبحانَ اللهِ)، فمعناه: أُنزِّه اللَّه تنزيهًا[٣]

وما أشبه ذلك من المصادر المنصوبةِ كلُّها منصوبةٌ بإِضمار فعلٍ، تقديره: (أكرمَك كرامةً)، و(أَسُرك مسرَّةً)، أو (صادفتَ كرامةً، ومسرةً)، و(صادفت نِعمةَ عين، وقَرار عين)، و(لقيت شكرًا لا كفرًا)، و(وجدت قربًا لا بُعْدًا)[٤]، وما أشبه ذلك.

واعلم أَنَّ المصدرَ ينقسم قسمين:

* مصدرٌ مؤكِّد لفعله، وهو كل مصدر ذكر معه (فِعْله)[٥]؛ لأَنَّك إِذَا قلت: (ضربت ضربًا، وقتلت قتلًا، وأكلت أكلًا)، فليس للمصدر في هذا وأمثاله فائدةٌ سوى التأكيدِ؛ لأنَّ الثمرة قد صارت في الفعل، والمعنى مستفاد منه[٦] /١٦٣/، وليس للمصدر عمل مع وجود لفظ الفعل؛ لأنَّ العمَلَ للفعل لا له.

* ومصدرٌ غير مؤكد، ويعمل عمل الفعل، ومن شرطه: أَنْ يقدَّر[٧] بأَنْ

= قال: عياذًا بالله، وعياذًا انتصب على (أعوذ) باللَّه عِياذًا، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا، كما لم يَظْهَرْ الفعل الذي قبله) اهـ، وانظر (التبريزي -شرح الحماسة ١/٣٥٣، والطبري ٢/١٠٩، والبيان ٢/٣٨).

(١) شرح المفصل ١/١١٩

(٢) وقد يستعمل غير مضاف، فقيل: (سُبْحَانَ من زيدٍ) (السابق).

(٣) الطبري (١/٤٧٤): (أصل التسبيح للَّه عند العرب: التَّنزيهُ له من إضافةِ ما ليس من صفاته إليه، والتبرئة له من ذلك) اهـ.

(٤) المناسب تقدير فعل من لفظه؛ كما فعل سيبويه (١/٣١٩ محقق)، وإِنْ صحَّ ما ذكره معنى.

(٥) تتمة من (د)، وحاشية (ص)، والقصدُ أَنَّ وجود العامل شرطٌ في المؤكِّد، فلا يحذف كما سبق في (٢/٤٠٥ وحواشيها)، فلا يعني أَنَّ كل ما ذُكِرَ معه فعله أو عامله يكون مؤكِّدًا، ضرورة أَنَّ ذلك عامٌّ في المبيَّن أيضًا، ولكنه يحترز به من النوع التالي.

(٦) الخضري ١/١٨٦، وقال الرضي (١/١١٤ ش الكافية): (وهو في الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمَّوْه تأكيدًا للفعل توسُّعًا، فقولك: (ضربت) بمعنى: (أحدثت ضربًا)، فلما ذكرت بعده (ضربًا) صار بمنزلة قولك: (أحدثت ضربًا ضربًا)، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحدَه، لا للإخبار، والزمان اللذيْن تضمنهما الفعل) اهـ.

(٧) د: (يقر) -تصحيف-.

والفِعْل، ومثاله (عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا)؛ فقولُكَ: (ضَرْب) مصدر يحتاج إلى فاعل، وإلى مفعول، ففاعلُه: (زيد)، مخفوضٌ فى اللفظ بالإضافة، مرفوعٌ فى المعنى بالفاعلية[1]، و(عمرًا) مفعولٌ منصوبٌ بوقوع المصدر عليه؛ لأن المصدر المقدر بـ(أن والفعل) يعمل عمل الفعل[2]، وتقدير الكلام: (عجبتُ من أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)، فظهر الفعل، والفاعلُ، والمفعولُ لمَّا قدرته بـ(أَنْ والفعل).

وهذا المصدر المقدر بأَنْ والفعلِ يجرى بتصاريف الإعراب؛ تقول -فى المرفوع- (أعجبنِى ضربُ زيدٍ عمرًا)، و-فى المنصوب- (كرهتُ ضربَ زيدٍ عمرًا)، و-(فى المجرور[3])-: (عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمرًا)، وتقديره فى ذلك كله بأَنْ والفعل؛ فتقول: (أعجبَنِى أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)، فمتَى قدَّرتَهُ بأَنْ والفعلِ بطل عمل المصدر، ورجع إِلَى الفعل والفاعل.

وهذا المصدرُ المقدَّر بأَنْ والفعل يضافُ حينًا إلى الفاعِل؛ فتقول: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا) فـ(زيدٌ) فاعل المصدر، و(عمرًا) مفعولُ المصدر، فقد أضفت (الضَّرْبَ) وهو المصدر إلى (زيد)، وهو فاعل.

وتقول: (عجبتُ من ضربِ عمرٍ زيدٌ).

فأضفتَ المصدر إلى (عمرو)، و(عمروٌ) مفعول، و(زيدٌ) فاعل المصدر مرفوعٌ به، و(عمروٌ) فى موضع نصب بالضَّرْبِ، وقد أضفتَ (الضَّرْبَ)[4] إلىَ (عمرٍو)، فهو مخفوضٌ فى اللفظ بالإضافة، منصوبٌ فى المعنى؛ لأجل المفعولية.

• • وحَاصلُ هذا الباب:

أَنَّ المصدر ينقسم إلى قسمين: مؤكدًا، ومقدرًا بأَنْ والفعل[5] والمؤكِّد لا

---

(١) ص، د: (الفعلية) -تصحيف-.

(٢) انظر المحرر (٣/٢٧٢).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) سقط من (د).

(٥) النحاة على أَنَّ المصدر غير المؤكِّد: ما كان مبيِّنًا لنوعٍ، أو لعددٍ، وقد أَجمله المصنف فيما سبق، =

يكون إلا منصوبًا ما دام معه فعله ، وهذا المؤكِّد ينقسم قسمين :

أحدهما : يستعمل معه فعله ، كـ(ضربت ضربًا) ، و(قتلت قتلًا) .

والثانى لا يُستَعْملُ معه فعله[(١)] كـ(مرحبًا ، وأهلًا ، وسهلًا ، وسقيًا ، ورعيًا) ؛ وأَنَّ المصدر لا يثنَّى ، ولا يُجمَعُ إِلَّا إِذا دخلت عليه تاءُ التأنيث[(٢)] ، أو كان مختلفَ الأنواع ؛ لأنه يدل على /١٦٤/ القليل ، والكثير من جنسه ؛ وأَنَّ المصدر إِذَا لم يُذْكَرْ معه فعله ، وكان مقدَّرًا بـ(أَنْ والفعل) جرى بتصاريف الإعراب ، وعمل عمل فعله .

واعلم أَنَّا قد بوَّبْنَا له فى هذا الكتاب ثلاثةَ أبوابٍ : هذا البابُ بحقِّ الاسمية ، وبابٌ فى (المنصوبات) ؛ لكونه مفعولًا مطلقًا[(٣)] ، والبابُ الثالث (فى عمل المصادر)[(٤)] ؛ لأَنَّه اسمٌ يعملُ عملَ الفعل ، فذكرناه مع الأسماء العوامل عمل الفعل فى آخرِ[(٥)] المنصوبات .



ولا قول فى أنَّ هذا النوع من المصادر لا توكيد فيه ، والفرق بينه وبين سابقه أيضًا أَنَّ الأول مصدرٌ مفعولٌ مطلق ، وهذا مصدرٌ لا غيرُ .

(١) سبق أنْ جوز فى (سقيا ، ورعيا) إظهار الفعل معهما (ص٤١٠) من هذا الجزء .

(٢) وهذه التاء الدالة على الوحدة لا تدخل على كل مصدر ، بل على المصادر الصادرة من الجوارح المدرَكَةِ بالحسِّ ، نحو (قومة ، وضربة ، وأكلة) وأما مصادر الأفعال الباطنية والخصال الجِبِلِيَّة الثابتة ؛ نحو : (الظَّرف ، والحُسن ، والجبن ، والعلم ، والجهل) فلا تباشرها ؛ فلا يقال : علمته عَلْمَة ، ولا فهمته فَهْمة ولا جبن جَبْنَةً ، أفاده يس (٧٧/٢) .

(٣) ٣/ ١٠٦ – وما بعدها .

(٤) ٣/ ٢٧١ – وما بعدها .

(٥) وبقى له باب رابع لم يذكره ، وهو باب : (المصادر) ، أىْ صياغتها (انظر ٤/٤٥٩ – وما بعدها) .

البابُ الأَرْبَعُون

فى اسم الفاعل

اعلم أَنَّ اسم الفاعل مشتقٌّ من الفعل ، يعمل عمله ؛ وذلك مثل قولك : (قام ، يقوم ، فهو قائم) ، و(كال ، يكيل ، فهو كائِل) ، و(ضرب ، يضرب ، فهو ضارِب) ، و(أكرم يكرم فهو مُكرِمٌ) ، و(انطلق ، ينطلق ، فهو منطلق) ؛ فقولنا (قَائِمٌ) اسم فاعل مشتق من (قام) ، وكذلك : (ضارب) اسم فاعل مشتق من (ضَرَبَ) ، و(مُكرِمٌ) اسم فاعل مشتق من (أَكْرَمَ) ، و(مُنْطَلِقٌ) اسم فاعل مشتق من (انطَلَقَ) .

وإِنَّما سُمِّى (اسم فاعل) ؛ لأَنَّه اسمٌ موضوعٌ لِمَنْ[1] وقعَ منه الفعلُ ؛ من حيثُ إِنَّك إِذَا قلتَ : (قائِم) ، و(ضارِبٌ) ، و(شاتِم) فهو اسم لمن (قامَ ، وضرَبَ ، وشَتَم) ، فدلَّك على أَنَّهُ اسم فاعلٍ ؛ إِذْ كان اسمًا لمن حدث منه الفعل .

فصـــل

واسمُ الفاعل بعكس المصدر ؛ لأَنَّ الفِعل مشتقٌّ من المصدر ، وههنا اسمُ الفاعل مشتق من الفعل[2]

فإِنْ قيلَ ولم أُتِيَ باسم الفاعل فى الكلام ؟

---

(١) (لِمَا) أولى ؛ إِذْ المجهول أمره يعبَّر عنه بـ(ما) ، ويُسوِّغ تعبيره أنه غالب فى العلماء أو بما مثل به ، أفاده الرضى (١٩٨/٢ - ش الكافية) .

(٢) ذهب المصنِّف فى اشتقاق اسم الفاعل من الفعل مذهب السيرافى ، وبعض البصريين كالفارسى واختاره عبد القاهر ، فيكون فرع الفرع ، ومذهب البصريِّين أنَّ المصدر أصل لهما ، ومذهب الكوفيِّين أنَّ الفعل أصل للمصدر وله ، وزعم ابن طلحة أن كلا من الفعل والمصدر أصلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر ، راجع : (الرضى (السابق) ، والتصريح ٣٢٥/١ والأشمونى ١/ ٣٦٤ ط الحلبى ، والخضرى ١٨٧/١ ، والتسهيل ٨٧) ، والمصنف على المذهب البصرى فى تطبيقه ، وإن كان على ما سبق منظرًا ، وسيأتى نماذج من ذلك .

قيل طلبًا للاختصار ؛ لأنَّ قولك : (زيدٌ قائمٌ) أخصر من قولك (زيدٌ حدثَ منه قيامٌ). وقيلَ إنَّما أُتِيَ باسم الفاعل فى الكلام ؛ لأنَّهم أرادُوا أن يَسْبِكُوا من قولك : (قَامَ فلانٌ) لفظةً واحدةً تدلُّ على القيام ، وعلى الفاعل ، فقالوا (قَائِمٌ) ، فصار (قائِمٌ) ، يدل على (الفاعل) بالاسميَّة التى هى فيه[١] ، ويدلُّ على[٢] (قيام)[٣] بالفعليَّة التى هى فيه[٤] ، فبانَ لك أَنَّ قولنا : (قائمٌ) فيه طَرَفٌ من الفعل بحسب كونه مشتقًّا منه ، وهو أنه وُضِعَ صفةً بالفعلِ[٥] ، وفيه طرف من الاسميَّة ؛ لأنَّه أيضًا وضع دلالة على الفاعل ، فلهذا كان أخصر /١٦٥/ من حيث هو اسم واحد يدل على شيئين : وهما[٦] الصِّفة ، والذَّاتُ[٧]

واعلم أَنَّ اسمَ الفاعل يعمل عمل فعلِهِ[٨] ؛ مثاله -فى الفعل- (هذا يضربُ زيدًا) ، فـ(هذا) مبتدأ ، و(يَضْرِبُ) خبره ، وهو فعل مستقبل يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وفاعله مضمر فيه ، تقديره هو ، و(زيدًا) مفعوله ، منصوب به ، وكذلك اسم فاعله يعمل عمله : يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ؛ تقول (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا) ؛ فـ(هذا) مبتدأ ، و(ضارِبٌ) خبره ، وهو قائم مقام (يَضْرِبُ) ، وفاعلُه مضمرٌ فيه[٩]

---

(١) سقط من (د).

(٢) (على) بين السطرين فى (ص).

(٣) ص ، د : (قام) ، ولعلَّه تصحيف ، أو سهو ، والمثبت من لفظه على ما سبق.

(٤) ولذا يحدُّونَهُ بما دلَّ على حدث ، وصاحبِه (٢/٩٥- همع) ، أو : (الصفة الدالة على الحدث والحدوثِ وفاعله (-ابن هشام- الجامع ١٥٤) ، وانظر (النحو الوافى ٣/٢٣١).

(٥) ص ، د : (للفعل) -تصحيف-.

(٦) ص ، د : (وهو) - والمناسب ما أثبت.

(٧) إذْ هو موضوعٌ للذات المتصفة بالمصدر على وجه القيام به ، (الرضى ٢/١٩٩).

(٨) لم ينصَّ على شروط الإعمال ، وملخصها : إنْ كان بأل فبلا شرط ، وإن لم يكن ، فبشرط : الحال ، أو الاستقبال -عند غير الكسائى ، وهشام ، وابن مضاء ، والمصنَّف عليه- والاعتمادِ على نفى ، أو استفهام ، أو مُخبَرٍ عنه ، أو موصوف ، وتمثيل المصنف عليه ، من الدلالة على الاستقبال ، والاعتماد على المخبر عنه ، وانظر (الأوضح ٢/٧ ، وش الكافية ٢/٢٠٠).

(٩) ص : (فى ضارب) ، وفى (د) : (فيه ، فى ضارب) وأثبت الأنسب.

وكأنَّه قال[١] (هذا ضاربٌ (هُوَ) زيدًا)، -كما قدرنا فى (يَضْرِبُ)-، و(زيدٌ) مفعولُ: (ضَارِبٌ).

وأجاز الكوفيُّونَ: (هذا ضارِبٌ زيدًا أمسِ)، وتقديره عندهم (هذا ضرَبَ زيدًا أمس)[٢]

وكذلك ما يتعدى إلى مفعولَيْن تقول فيه (هذا معطٍ زيدًا درهمًا)، و: (هذا ظانٌّ زيدًا قائمًا)، فيكون (هذا) مبتدأ، و(مُعْطٍ) خبره، وهو اسم ناقص من باب (قاضٍ)، و(زيدٌ) مفعول أول، و(درهمٌ) مفعول ثان، كأنه قال: (هذا يُعطِي زيدًا درهمًا)، و(هذا أَعطى زيدًا درهمًا)[٣]، وكذلك (هذا ظانٌّ زيدًا قائمًا)؛ (ظَانٌّ) اسم فاعل، و(زيدًا قائمًا) مفعولاه، ويكون[٤] (هذا) مبتدأً، و(ظَانٌّ)[٥] خبرَه.

والتَّقديرُ فى اسم الفاعل بلفظ فعله أبدًا، إنْ كان الفعلُ[٦] ماضِيًا قدَّرته بالفعل الماضى، وإن كان مستقبلًا قدَّرته بالمستقبل؛ فتقول فى الماضى (هذا ضاربٌ زيدًا) أيْ: (هذا ضرَبَ زيدًا)، وفى المستقبل (هذا ضاربٌ زيدًا)، أى: (هذا يضرِبُ زيدًا)، وإنْ كان لفظ اسم الفاعل فى الزمانين سواء.

والفرق بينهما أَنْ يُقَيَّدَ اسمُ الفاعل إما بـ (أَمْسِ) للماضى[٧]، أو بـ (غَدٍ)

---

(١) لعل الأوفق: (كأنك قلتَ).

(٢) فى البحر ٣/٧٢: (أما الكسائيُّ، وهشام، فإنَّه يجوز عِندَهما إعمال اسم الفاعل الماضى غير المعرَّف بالألف واللام، من غير تأويل بكونه حكاية حالٍ) اهـ، وقال ابن الخباز (الغرة ١٣٦): (قال الكسائى: يعمل إن أريد به الماضى، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ﴾، وبقول العرب: هذا مارٌّ بزيد أمس، ولا حجة فى الآية؛ لأنها حكاية حال ماضية حاضرة، ولا حجة فى النقل، لأن مارا عمل فى الباء، وحرف الجر كالظرف يكتفى برائحة الفعل) اهـ، وانظر (المحتسب ٢/ ٣٢٧)، والمحرر (٣/٢٦٦)، وقد اختاره هناك.

(٣) كذا التقدير بالماضى، وكأنه يلوِّح بالمنحى الكوفيِّ.

(٤) ص: (فيكون) -بالفاء- والمثبت من (د)، وهو المناسِبُ.

(٥) ص، د (مُعْطٍ) -وهو سهو-.

(٦) القصدُ به إلى الحَدَث، لا المعنى الاصطلاحى، كما هو واضح.

(٧) ص، د: (الماضى، المستقبل) ولعل المثبت أنسب.

للمستقبل[١]؛ [فتقول- فى المستقبل-: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)- وفى الماضى-: (هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ)، وليس يفرَّقُ بينهما إِلَّا بِغَدٍ، أو أَمْسِ][٢]، وقد أقمتَ اسم الفاعل فى هذه المسائل كلها مقام فعله.

واعلم أن اسم الفاعل من الفعل الثلاثى مبنى على وزن (فَاعِل)[٣]، كـ(ضَرَبَ، فهو ضَارِب)، و(قَتَل، فهو قاتل)، و(أَكَلَ فهو آكِلٌ)، ومن الرباعى على وزن: (مُفْعِل)[٤] -بضم الميم، وكسر العين-؛ كـ(أكرم - فهو مُكرِمٌ)، و(أَعْطَى فهو مُعْطٍ)، و(أنزل، فهو مُنزِلٌ)، ومن الخماسى /١٦٦/ على (مُنْفَعِل)، و(مُفْتَعِل)[٥]؛ نحو (انطلق، فهو منْطَلِقٌ) و(اكتسب فهو مكتَسِبٌ)، وقد جاء هذا الخماسى على غير ذلك، نحو (احمرَّ فهو محمرٌّ)، وأصله (مُحمرِرٌ) -

---

(١) أى، وما فى مدلولهما.

(٢) تتمة من (د)، وحاشية (ص).

(٣) أطلق القول فيه، وليس (الفاعل) من الثلاثية على سواء، وإنما هو من (فَعَلَ) متعديًا ولازمًا، ومن (فَعِلَ) متعديًا، ومن غيرهما يقل مجيئه على: (فَاعِل)، وهو مقيد بشرط تقدير الحُدُوث، كما صنع ابن عصفور، وإلا انصرف إلى صِيَغ أخرى ليست على (فَاعِلٍ)، وهى فى حقيقتها صفات مشبهة، وإن أطلق عليها اسمُ فاعل مجازًا، كفرح، وكريم، راجع (شرح اللامية ص٢٨، وما بعدها، والمصباح ٦٨٩، والتصريح ٨٨/٢، والخضرى ٣٤/٢).

(٤) القصد إلى الصورة فيه من ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وهى متحققة فيما عدَا الثُّلاثى رباعيًا كان أو غيره، وهو ما وضحه فى (٤٢٤/٢-المحرر)، ولكنه هنا اجتزأ ركونًا إلى الصورة؛ ونحوه قول الفراء (المعانى ١٥٣/٢): (وما كان من ميم زائدة أدخلتها على فعل (رباعىّ) قد زيد على ثلاثيه شيء من الزيادات، فالميمُ منه فى الفاعل مضمومة، من ذلك قولك: رجلٌ مُستضرب، ومُستطعِم) اهـ، وكذلك كما ترى، وقال ابن جنى (المنصف ١٩٨/١): (ولكنه تسامح فى اللفظ، وهو من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمَلُ على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا؛ لأن أغراضهم مفهومة) اهـ.

وقد أفهم ابن السيد أَنَّ النحويين يفعلون ذلك كثيرًا، فقد يعبِّرون، ولا يريدون حقيقة الوزن إنما المماثلة فى الصُّورة، وتَعادُل السواكن، والمتحركات، انظر (الاقتضاب ١٩١)، وأيضًا قال ابن جنى (السابق ٩٤/١): (... أراد هذا المِثَال، وما كان مثله فى حركته، وسكونه) اهـ، وانظر (١/ ٨١) منه، ثم (التسهيل ص١٣٦).

(٥) انظر ما سبق فى (٤).

براءين أُدغمتْ الأُولى فى الثَّانية- ، وأصلها مكسورةٌ ؛ لأَنَّ الأصل فى اسم الفاعل من الخماسى أن يسكَّن ثانيه ، وينكسر ما قبل آخره فى الأكثر[١] ؛ ومن السداسىّ على (مُسْتَفْعِل)[٢] ؛ نحو (استخرج ، فهو مُستخرِجٌ) ، و(استولى ، فهو مُسْتولٍ) ، و(استقدر فهو مُستقدِر).

فهذا جميعُه اسم فاعل يعملُ عمل فعلِهِ ؛ إنْ كان الفعل لا يتعدّى فاسمُ فاعله لا يتعدَّى ، وإن كان يتعدَّى فاسمُ فاعله يتعدَّى.

تقول فيما لا يتعدَّى -من الثُّلاثىّ- (هذا قائمٌ أَبُوه) ؛ فـ(هذا) مبتدأ ، وقائم خبره و(أَبُوه) فاعل (قائمٌ)[٣] ؛ لأن الفاعل لابدَّ منه ، وتقديره (هذا قَامَ أَبُوه) فقائمٌ ههنا الَّذى هو اسم فاعل فى موضع (قام) الذى هو الفعل

وتقول فيما لا يتعدَّى -من الرباعىّ- (هذا مُنجِبٌ أَبُوه) ؛ فقولنا (هذا) مبتدأ ، وقولنا (مُنْجِبٌ) خبره ، و(أَبُوه) فاعل ، والتقدير (هذا أَنْجَب أَبُوه) فـ (مُنْجِبٌ) اسم فاعل قام مقام (أَنْجَب).

وتقول فيما لا يتعدَّى -من الخماسىّ- (هذا منطلقٌ أَبُوه)[٤] فـ(هذا) مبتدأ ، و (مُنْطَلِقٌ) خبره ، و (أَبُوه) فاعل ، والتقدير (هذا انطَلَقَ أَبُوه) ؛ [فقـ]ـد قام (مُنطلِقٌ) مقام (انطَلَقَ).

وتقولُ فيما لا يتعدَّى -من السُّداسىّ- (هذا مُسْتَمْكِنٌ أَبُوه) ؛ فـ(هذا) مبتدأ ، و(مُستمِكنٌ) خبره ، و(أبوه) فاعل ، والتقدير (هذا اسْتَمْكَنَ أَبُوه) ، فقد قام (مستمكِنٌ) مقام (استَمْكَنَ).

---

(١) الأكثريَّةُ منصرفة إلى سكون الثانى ؛ إذْ هُوَ فى اسم الفاعل ساكنٌ فى غير ما كان من (تَفَعَّلَ ، وتفاعل) ، أى فيما كان من (افتَعَلَ ، وانْفَعَلَ ، وافْعَلَّ) ، وخماستُها أوزان الخماسىّ ، وساكنُ الثانى أكثرها -كما ترى- راجع (السعد على العزى ص٦) ، و(ش الشافية ١/٦٧-وما بعدها).

(٢) انظر (٤) السابق.

(٣) ويجوز أن يكون مبتدأ ثانيًا ، و(قائم) خبره على تقديم وتأخير ، وسيأتى هذا الوجهُ الآخر وحديثُهُ فى (٤٧٥/٢ من المحرر).

(٤) ما بين الرقمين ساقط من (د).

وتقول فيما يتعدَّى منه إلى مفعول واحدٍ -فى الثُّلاثيِّ- (هذا ضاربٌ أَبُوه زيدًا)، فـ(هذا)[1] مبتدأ و(ضاربٌ) اسم فاعل يعمل عمل فعله، وهو (ضَرَبَ)، و (أَبُوه) فاعل: (ضارِبٌ)، و (زيدًا) مفعول (ضارِبٌ)، والتقدير (هذا ضَرَبَ[2] أَبُوه زيدًا)؛ والدَّليلُ على أَنَّه متعدٍّ إلى مفعول: كونه يقتضى ضاربًا، ومضروبًا، بخلاف: (قَامَ) فإنه لا يقتضى غير (قائم) لا غيرُ، فلذلك كان لا يتعدَّى إلى مفعول، واقْتُصِرَ فيه على الفاعل، و(ضَرَبَ) لما /١٦٧/ اقتضى ضاربًا، ومضروبًا كان مُتعدِّيًا؛ فالضارب فاعل، والمضروب مفعولٌ تعدى إليه الضارب؛ بدليل أنك إذا قلتَ: (ضَرَبْتُ) -وسكتَّ- كان الكلام مبهمًا لا يُعْلَمُ على من وقع الضرب، حتى يُتَبَيَّنَ من وقع به الضربُ.

وتقول (هذا ضاربٌ زيدًا)، و: (شاتمٌ عمرًا)؛ ففاعل (ضارب، وشاتم) مضمر[3] فيه يعود على (هَذَا)، والاسمُ المنصوبُ بعدَه مفعولٌ بهِ؛ قال الشاعر[4]

(١٦) بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلَا سابِقًا[5] شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا[6]

---

(١) ص: (فهو) -تصحيف-.

(٢) كذا فيه، وما قبله على التقدير -بالماضى-.

(٣) رفعُه الضميرَ المستتر جائز اتفاقًا (التصريح ٦٦/٢)، وانظر (يس-نفس الصفحة)

(٤) زهير (الديوان ص٢٨٤) حين طلبه كسريٍ لقتله، وقبله:

بَدَا لَى أَنَّ اللَّه حقٌّ فزادني إلى الحقِّ تقْوى اللهِ ما قَدْ بدا لِيَا

وتَرَى الإسلاميَّة واضحة فى البيت، مما أستبعدُ نسبتَه إلى زهير، وأرجح نسبة الشاهد إلى (صِرْمَة ابن أنس الأنصارى)، كما فعل سيبويه فى موضع من كتابه وثعلب (نفس الصفحة من الديوان)، وابن السيرافى.

وانظره بهذه الرواية فى (الكتاب ١٦٥/١ -وهنا نسبه لزهير)، والجمل ص٩٦، والبحر ٢٩٣/٤)، وما يأتى من مصادر فى الرواية الأخرى (٢٦٣/٣ من المحرر).

(٥) يُرْوَى: (سابق) -بالجرِّ- وسيأتى حديثها (انظر ما سبق)، ويُرْوَى: (ولا سابِقِى شئٌ) -وهى رواية الديوان-؛ قال ثعلب: (ويروى ولا فَائِتِى) اهـ (نفس الصفحة من الديوان)، وعليهما فلا شاهد فيه هُنَا.

(٦) البيت: من بحر الطويل. والشاهد هنا: إعمال اسم الفاعل المنوَّنُ النصبَ فى المفعول، كما وضحه.

فقوله[١] : (سابقًا) اسمُ فاعل، وفاعلُهُ مضمرٌ فيه ؛ تقديرُه : (ولا سابقًا أنا)[٢]، و : (شيئًا) مفعول به، تقديره : (ولا أسبقُ شيئًا).

وتقول -في الرباعي- : (هذا مُخرجٌ أبوه زيدًا) ؛ فـ(أبوه) فاعل (مُخْرِجٌ)، و(زيدًا) مفعول كما تقول : (هذا أَخْرَجَ أبوه زيدًا).

وتقول -في الخماسيِّ- (هذا مُكْتَسِبٌ أَبُوه مالًا)، فالأب فاعل المكتسب ؛ والمال : مفعولٌ، وتقديره (هذا اكْتَسَبَ أَبُوه مالًا).

وتقول -في السُّداسيِّ- (هذا مُسْتخرِجٌ أَبُوه المالَ) ؛ فـ(أبوه) فاعل لـ(مُستخرِجٌ) و(المال) مفعول، وتقديره : (هذا استخرجَ أَبُوهُ المالَ)[٣]

وتقول -فيما يتعدى منه إِلَى مفعولين -في الثلاثي- : (هذا كاسٍ أَبُوه زيدًا جُبَّةً) ؛ فـ(هذا) مبتدأ و(كاسٍ) خبره، وهو اسمُ فاعل آخرُه ياءٌ[٤] لا يَبِينُ فيها الرفع والجر[٥]، والأب فاعل (كاسٍ) ؛ لأنه اسم فاعل من (كسا، يكسُو، فهو كاسٍ)، و : (زيدًا) مفعولٌ أولُ، و : (جبَّةً) مفعولٌ ثانٍ، والتقدير (هذا يكسُو أَبُوه زيدًا جُبَّةً).

وفي الرباعي (هذا مُعْطٍ أبوه زيدًا درهمًا) ؛ فـ(مُعْطٍ) اسم فاعل، والأب فاعله و(زيدٌ) مفعول (أول[٦])، و(درهمٌ) مفعولٌ ثاني، والتقدير : (هذا يُعْطِي[٧] أبوه زيدًا درهمًا).

وفي الخُماسِيِّ (هذا مُخْتَارٌ أَبُوه قومَه عمرًا) ؛ فـ(مُخْتَار) اسم فاعل من (اختار، يختار)، و : (أَبُوه) فاعل، و(قومَهُ) مفعولٌ أولُ، و : (عمرًا) مفعولٌ

---

(١) ص : (فقولك)، ود : (تقول) -تصحيف- ، وأثبتُّ المناسبَ.

(٢) التتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) د : (مالًا).

(٤) أي قبل إعلالها بالحذف.

(٥) راجع (المحرر ٢/ ١٨٩).

(٦) زيادة يقتضيها النص.

(٧) ص : (مُعْطٍ)، وليس القصدُ إليه، وهو سهو عما أثبت.

ثاني، والتقدير (هذا اختار أبوه من قومه عمرًا)، فأنت مُخَيَّرٌ في حذف حرف الجرِّ، وتركِه؛ قال اللَّه -تعالى- في الحذف-: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[١]؛ تقديره: (واختار موسى من قومِه سبعينَ رجلًا)[٢]

/١٦٨/ وتقول - إذا أردتَ إثباتَ حرف الْجَرِّ- (اختار مُوسى مِنْ قومه زيدًا)، فخفضتَ القومَ بـ(مِنْ) وموضعُه نصبٌ على المفعوليَّة، وإِنْ شئتَ حذفتَ (مِنْ).

وفي السُّداسيِّ (هذا مُسْتَعْطٍ أبُوه زيدًا مالًا)[٣]؛ فـ(مُسْتَعْطٍ) اسم فاعل، و(أبُوه) فاعله، و(زيدًا) مفعول أول، و(مالًا) مفعولٌ ثاني.

وتقول -فيما يتعدَّى إلى مفعولَيْن لا يجوز الاقتصار على أحدهما-، وكلُّهَا ثُلاثيَّةٌ-، مثال[٤] ذلك (هذا ظانٌّ زيدًا قائمًا)، فالفاعل مضمر في (ظانٌّ)، و(زيدًا قائمًا) مفعولاه، وإِنْ أظهرتَ الفاعلَ قلتَ: (هذا ظانٌّ أبُوه زيدًا قائمًا)، وكذلك: (هذا عالمٌ زيدًا قائمًا)، تفسيره كتفسير (ظَانٌّ)[٥] لا فرق بينهما.

وتقول فيما يتعدَّى منه إِلَى ثلاثةِ مفعولِينَ -وليس ذلك في الثُّلاثِّي، بل كلُّها رباعيَّة- فتقول[٦] (هذا مُعْلِمٌ زيدًا عمرًا قائمًا)؛ فـ(مُعْلِمٌ) اسم فاعل من (أَعْلَمَ،

---

(١) الأعراف: ١٥٥

(٢) قال الزجاج: (حذف (مِنْ)، ووصل الفعل فنصب) اهـ (معاني القرآن ٢/٤٢٠)، وانظر (الكشاف ٢/١٢١، والتبيان ٥٩٧)، وقال أبو حيان (البحر ٤/٣٩٨): (اختار من الأفعال التي تعدت إلى اثنين أحدهما بنفسه، والآخرُ بواسطة حرف الجر، وهي مقصورة على السماع) اهـ، وسيأتي مزيد تفصيل في بابها (٣/١٣٠-المحرر)، وقد أنكر الرازي كونَ الفعل ذَا وجهيْن؛ فقال في (تفسيره ٤/٢٩٧): (وعندي فيه وجه آخر، وهو أَنْ يكون التقدير (واختار موسى قومَهُ لميقاتنا)، وأراد بقومه المُعتَبَرِينَ منهم إطلاقا لاسم الجنسِ على مَنْ هو المقصودُ منهم، وقوله (سبعين رجلًا) عطف بيان، وعلى هذا الوجه فلا حاجة إلى ما ذكروه من التكلف) اهـ؛ نقول وكلامه لا يخلو من نظر؛ فماذا يقول في نحو: (اخترت زيدًا الرجال)؟، ولا يصلح عطف بيان، فضلًا عن أن عطف البيان في النكرات منكر من البَصْرِيِّينَ -على ما سيأتي-، وبيان المعرفة بالنكرة ينبغي أن يُرَدَّ.

(٣) سقط من (د).

(٤) حذف: (مثالُ ذلك) أحسنُ إصلاحًا للنَّصِّ؛ فهو بدونه مستقيم.

(٥) ص: (ضارب) وهو سهو.

(٦) حسَّنَ التكرارَ توكيدًا وقوعُ الطُّول والفصل.

يُعْلِمُ)، وفاعله مضمر فيه، و: (زيدًا عمرًا قائمًا) مفعولاتُهُ، والتقدير (هذا أعلمَ زيدًا عمرًا قائمًا)، وإنْ شِئْتَ أظهرتَ الفاعلَ؛ فقلتَ: (هذا مُعْلِمٌ أبوه زيدًا عمرًا قائمًا)، فالأب فاعل (مُعْلِم).

ومثل ذلك: (مُخْبِرٌ) من (أخبر)، و(مُحَدِّثٌ) من (حدَّثَ)، و(مُنْبِئٌ) من (أَنْبَأ)؛ كل ذلك يعمل عمل فعله، وسيأتى ذكر ذلك فى باب (إعمال اسم الفاعل)[1]

وأما الخماسيُّ، والسداسيُّ فليس فيهما ما يتعدَّى إلى ثلاثة، وكذلك الثلاثيُّ.

واعلم أنَّ اسمَ الفاعل مُعتَبَر بفعله؛ فإذا قيل من أَيْنَ[2] ضاربٌ مشتقٌّ؛ قلت من: (ضَرَبَ) الذى هو ثلاثى؛ لأنّ اسمَ فاعل الفعل الثلاثى وزنُهُ (فاعِلٌ)؛ كـ (ضَرَبَ، فهو ضارِب)، و(شَتَمَ، فهو شاتِم)، وكذلك تقول -فى الرباعى- اسم فاعله (مُفْعِلٌ[3]) -بضم الميم وكسر العين- كـ (أَعْلَمَ، فهو مُعْلِمٌ)، ومثله: (أَخْرَجَ يُخرِج فهو مُخْرِج)، و(أَنزَلَ يُنزِل، فهو مُنزِلٌ)، لا يكون اسم الفاعل إلا على: (مُفْعِلٌ) فى الرباعىّ، ولابدَّ له من ميم فى أوله مضمومةٍ، وكذلك الخماسىّ، والسداسىّ، لابد له من ميم فى أوله؛ فاسم الفاعل من: (انطلَقَ)، و(اكتَسَبَ): (مُنطلِقٌ، ومُكتَسِبٌ) /١٦٩/ وزنه (مُنْفعِل، ومُفْتَعِل)، واسم الفاعل من: (اسْتَخْرَجَ، واسْتَقْدَرَ): (مُستخرِجٌ، ومُستقدِر)، فهذه أسماء فاعلين وأفعالها (أَعْلَمَ، وانطلَقَ، واستخرَجَ).

وكذلك: اسمُ المفعول من هذه الأفعال، تجئ فيه الميم -أيضًا- مضمومةً، والفرق بينه وبين اسم الفاعل كَسْرُ ما قبل الحرف الأخيرِ فى اسم الفاعل، وفتحُه فى اسمِ المفعولِ[4]، كقولك فى (أَعْلَمَ) -الذى هو الفعل- اسمُ فاعله:

---

(١) المحرر ٣/٢٥٣

(٢) كذا، ولعل التعبير بأىّ أنسبُ، وكأنه مصحَّفٌ عنه، وإنْ صلح المثبتُ مجازًا.

(٣) راجع ما سبق فى ٢/٤١٨ ح(٤).

(٤) سيبويه (٤/٢٨٢ محقق): (وليس بين الفاعلِ، والمفعولِ فى جميع الأفعال التى لحقتها الزوائد إلاَّ الكسرة قبل آخر حرف، والفَتْحةُ، وليس اسمٌ منها إلاَّ والميمُ لاحقةٌ أولًا مضمومةٌ) اهـ، وانظر:

(مُعْلِمٌ) -بكسر اللام-، واسم مفعوله: (مُعْلَمٌ) -بفتح اللام-، وعلى هذا (منطلِقٌ)، و(مُنْطلَقٌ به)[1] و: (مُستخرِجٌ)، و: (مُستخرَجٌ)، وعلى هذا فقس - إن شاء الله-.

• • وحاصلُ هذَا البابِ:

أَنَّ اسمَ الفاعل مشتقٌّ من الفعل، ويعملُ عملَه، وأُتِيَ به للاختصار، وأنَّه من الثلاثيِّ على وزن (فاعل)، ومن الرباعي على وزن (مُفْعِل) ومن الخماسي على وزن (مُنْفَعِل)، و(مُفْتَعِل)، ومن السداسي على وزن: (مُسْتَفْعِل)؛ وأَنَّ منه ما يتعدَّى ومالا يتعدَّى؛ وأَنَّ الفعل إذَا تعدَّى إلى واحدٍ تَعَدَّى اسمُ فاعله إليه، وإذَا تَعدَّى إلى اثنين، أَوْ إلى ثلاثةٍ تَعدَّى اسمُ فاعله إلى ذلك؛ وأَنَّ من مالا يتعدَّى ألبتةَ؛ وأنَّه مُعتبَرٌ بفعله الماضي في الاشتقاق، والجميعُ مشروحٌ في البابِ.



(المقتضب ١/٢١٢، وشرح اللامية ص٣٣، والمرادي ٣/٣٩، والرضي ٢/٢٠٤).

(١) يشير إلى جواز صوغ اسم المفعول من اللازم إذَا صاحبَهُ جارٌّ ومجرورٌ؛ كما يأتي في الصفحة التالية.

الباب الحادى والأربُعونَ

فى اسم المفعول

اعلم أَنَّ العرب كما[١] اشتقَّتْ من الفعل اسمًا لفاعله ؛ كـ(ضاربٌ من ضَرَبَ) ، و(مُعلِمٌ) من (أَعْلَمَ) -اشتقُّوا- أيضًا- من الفعل اسمًا لمفعوله ؛ فقالوا (مضروبٌ) من (ضَرَبَ) ، و : (مشتومٌ) من (شَتَمَ) ، و(مُعْلَمٌ) من : (أَعْلَمَ) ، و : (مُسْتَخرَجٌ) من (استخرجَ) .

فهذا ، وما أشبهه اسمٌ للمفعول ؛ لأنه اسمٌ لمن وقع عليه الفعل[٢] ، وما وقع عليه الفعل فهو مفعول ، كما كان اسم الفاعل اسمًا لمن وقع منه الفعل ؛ وذلك مثل (مضروبٌ) من ضَرَبَ ، و(مشتومٌ) من شَتَمَ ؛ ألا ترى أَنَّ الضَّرب قد وقع على المضروب ، وأن قولك : (المضروبُ) اسمٌ لمن وقع عليه الضَّربُ ، فقد تصرح لك أن (المضروبَ) اسمٌ للمفعول ، كما أَنَّ (ضاربا) اسمٌ لمن وقع منه الضرب /١٧٠/ ، ومن وقع منه الضرب فهو[٣] فاعلٌ ، فقد تصرح لك أَنَّ (ضارِبًا) اسمُ فاعل بكونه[٤] وقع منه الضَّربُ .

فصــل

واسم الفاعل مبنيٌّ من كل فعل يتعدَّى ، أو لا يتعدَّى ؛ لأن الفاعل لابدَّ منه ، فلذلك قلنا -من (قاد)- : (قائِدٌ)[٥] ، ومن (قَعَدَ) (قاعِدٌ) .

ولا يكون اسم المفعول إلا مما يتعدَّى ؛ لو قلتَ -من (قامَ) (مَقومٌ) ، ومن

---

(١) ص ، د : (لما) ، والمناسب فى المثبت.

(٢) انظر شرح الكافية ٢/٢٠٣-٢٠٤

(٣) د : (هو).

(٤) الباء للسببية ، والعبارة فى (د) : (اسم لمن وقع منه الضرب) اهـ.

(٥) ص ، د : (قام ، قائم) -بالميم ، وأحسبه تصحيفًا للمثبت ؛ فكلامُه على التَّنويع فيه بين المتعدِّى واللازم ، وبالميم يكون كلا التمثيلين لازمًا ، وليس هذا كلامه.

(قَعَدَ) : (مَقعُودٌ) لم يجز ؛ لأن (قَامَ ، وقَعَدَ) لا يتعدَّيَانِ[(١)]

فإنْ كان الفعلُ يتعدَّى ؛ كقولك (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) ، و(شتم خالدٌ[(٢)] بكرًا) فاسم المفعول منه جائزٌ ؛ فتقول (عمروٌ مضروبٌ) ، و(بكر مشتومٌ) ، فبان لك أَنَّ اسم المفعول لا يكون إلا مِمَّا[(٣)] يتعدَّى ، وكذلك : (زيد مُكْرَمٌ) و(المال مُستخْرَجٌ) -بفتح الراء من : مكرَمٌ ، ومستخرَجٌ- ، هذا أيضًا اسمُ مفعول ؛ لأنَّ فعله يتعدَّى ؛ لأنك تقول (أكرم زيدٌ عمرًا) و : (استخرج بكر المال) ، فتعدَّى (أَكرمَ) ، و(استخرجَ) إلى (عمرو) وإلى (المال) ، فلذلك جعلتَ منه اسمَ مفعولٍ ؛ فقلت (مُكرَمٌ) ، و(مُستخرَجٌ) بخلاف ما إذا لم يتعدَّ الفعل ، فإنه لا يُجعلُ منه اسمُ المفعول ؛ لا تقول في : (ضَحِكَ زيدٌ) الذى[(٤)] لا يَتعدَّى إلى مفعول : (مَضْحُوك)- على أَن تجعلَهُ اسمَ مفعول[(٥)]- ، ولا في : (قَعَدَ عمرو) (مَقْعُودٌ)[(٦)]

وتقولِ فيما يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ ، يجوزُ الاقتصارُ على أَحدهما (هذا مُعْطىً أَبُوهُ دِرهمًا) فـ (أَبُوهُ) مرفوعٌ بكونه اسمَ ما لم يُسَمَّ فاعله لـ (مُعْطىً) ، و(درهما) مفعول ثاني بقي على أصله ، و(أبوه) -وإن كان مفعولًا أولَ[(٧)] من شرطه : النَّصْبُ- فقد رُفِعَ ههنا ؛ لأنه اسم ما لم يسم فاعله .

وكذلك تقول فيما يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ لا يجوز الاقتصار على أَحدهما (هذا معلومٌ أَبوه قائمًا) ، فـ (هذا) مبتدأ ، و(معلومٌ) خبره ، و(أَبُوه) اسم مالم يُسَمَّ

---

(١) قال ابن يعيش (٦/٨٠) : (لا يجوز أَنْ يُبْنَى مفعول إلا مما يجوز أن يُبْنَى منه (يُفْعَلُ) ؛ لأنه جارٍ عليه ، فلا تقول : (مقومٌ) ، ولا (مقعودٌ) ؛ لأنَّهما لازمانِ ؛ كما لا تقول : (يُقَام) ولا (يُقْعَد) ، إلا أن يتَّصل به جار ومجرور ، أو ظرف ، أو مصدر مختصٌّ) اهـ.

(٢) ص (خَلِدٌ) -بدون الألف- وهو صواب ، وأن كان قليل الاستعمال خطًأ -كما يأتي-.

(٣) ص ، د : (ما) -تصحيف-.

(٤) كلمة (الذى) كررت في (ص).

(٥) لعل السياق مستقيم بدون هذا القيد.

(٦) ش الكافية ٢/٢٠٤-٢٠٥

(٧) ص : (أولًا) -بالتنوين- ، والمثبت الأصوب.

فاعِلُهُ، وكان حقُّه النَّصب؛ لكونه مفعولا (أول)[(١)]، ولكنه رُفِعَ لَمَّا أقيم مقام الفاعل، حين صار اسمَ ما لم يُسَمَّ فاعله[(٢)]، و(قائمًا) مفعول ثانى، فبان /١٧١/ لك تعدِّيه إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ لو قلتَ (هذا معلومٌ أبوه) -وسكتَّ عن (قائم)- لم يجزْ، ولم يُفِدْ.

وكذلك تقول فيما يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفعولِينَ (هذا معلَمٌ أَبُوه زيدًا قائمًا)، ف (هذا) مبتدأ، و(مُعلَمٌ) خبره، وهو اسم مفعول من: (أَعلَمَ)، و(أَبُوه) اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، مرفوع كذلك، وكان من شرطه: النَّصبُ؛ لكونه مفعولًا، فلما نُقِلَ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ارتفع عوضًا عن الفاعل، و(زيدًا قائمًا) مفعولاه[(٣)] بقيا على نصبهما؛ فقد تعدَّى اسمُ المفعول، وهو (معلَم) إلى ثلاثة الأَوَّلُ منها، وهو (الأبُ) ارتفع؛ لأنَّه جُعِلَ عوَضَ الفاعل، ثم (زيدًا)، ثم (قائمًا) بقيا على نصبهما، وأما (الأب) فمرفوعٌ، لأنه اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، أقيم مُقامَ الفاعل[(٤)]؛ لأَنَّكَ تقول فى فعله (أَعْلَمَ بكرٌ أباه زيدًا قائمًا)، فلما أظهَرْتَ[(٥)] الفاعلَ، وهو (بكرٌ) مع الفعل نصبتَ (الأبَ)، فلما حذفت الفاعل أقمت عوضه المفعول؛ إذْ ذلك شرط ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أَنْ يُحذَفَ الفاعل، ويقام المفعول به مُقَامَهُ[(٦)]، فبان لك أن (الأب) منصوب فى المعنى، وأن اسم المفعول من (أعلم) فى الأصل يتعدى إلى ثلاثةٍ أَحَدُهَا مرفوع عَوِضَ الفاعل.

واعلم أَنَّ اسمَ الفاعل كذلك يَتعدَّى[(٧)] إلىَ ثلاثةِ مفعولِينَ[(٨)]؛ فتقول: (هذا

---

(١) زيادة يقتضيها النص.

(٢) (حين صار اسمَ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ)، مُفادُها ما قبلها، فكأنها وقعت تفسيرًا.

(٣) ص، د: (مفعولَيْنِ)، وأرُى الصواب ما أثبتُّ.

(٤) فيما سبق غناء عن هذا التكرار، ولكنَّه الإسراف فى التوضيح.

(٥) د: (أظهر).

(٦) انظر (المحرر ٢/ ٥٠٢) وما بعدها.

(٧) ص: (يتعدَّى أيضًا)، وفى: (كذلك) غناءٌ عن: (أَيْضًا).

(٨) سبق فى (٢/٤٢٢-المحرر)، وكرر هنا مقارنةً بينَهُ، وبين اسم المفعول.

مُعْلِمٌ -بكسر اللام- أباه زيدًا قائمًا) فـ(هذا مبتدأ، و(مُعلِمٌ) خبره، وفاعله مُضْمَرٌ فيه، و(أباه) مفعول أول، و(زيدًا) مفعولٌ ثانى، و(قائمًا) مفعول ثالث، والفاعل مضمر فى (مَعْلِم)، تقديره: (هذا معلم هو أباه زيدًا قائمًا)، فإذا حذفت هذا المضمر الذى فى (مُعْلِم)، ورددته إلى اسم المفعول، قلت: (هذا معلَم) -بفتح اللام- احتجت[1] إلى أنْ تحذف الفاعل، وتقيم (الأب) مقام ذلك المضمر، وهو (هو) الذى كان فى (معلم) فرفعته[2]، وقلت: (هذا مُعَلَمٌ أبوه زيدًا قائمًا) -بفتح اللام من (مُعْلَم)-.

فصــــل

والفرق بين ما يتعدَّى إلىَ مفعولَيْنِ يجوز الاقتصارُ على أحدهما، وبين ما يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ لا يجوز الاقتصار على أحدهما /١٧٢/: أنَّ الذى يتعدَّى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما- وهو (باب أَعْطَى)- من شرطه أن يكون المفعول الثانى منهما[3] غير الأول؛ مثال ذلك: (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، و: (هذا معطٍ زيدًا درهمًا)؛ فالدرهم غير زيد، وزيدٌ غير الدِّرهم، فلو اقتصرتَ على أحدهما؛ فقلت (أعطيتُ زيدًا)- ولم تذكر الدرهم-لجازَ، وكان كلامًا تامًّا، غير أَنَّ فيه بعضَ إبهام؛ لأنه لم يُعرفْ ما أعطيتَه، ولو قلت (أعطيتُ دِرهمًا) -ولم تذكر زيدًا -لجازَ أيضًا، ويكون كالأول مبهمًا؛ لأنك لم تذكر من أعطيتَه[4]؛ فإذا ذكرتَهُمَا[5] كليهما كان ذلك غايةَ البيانِ.

ومن شرط المتعدِّى إلى مفعولَيْنِ لا يجوز الاقتصار على أحدهما أن يكون

---

(١) سقط من (د).

(٢) أى (الأب).

(٣) ص، د (منه) فى الموضعين، والمثبت الأنسب، وإن صلح الآخر على اعتبار الباب وإنْ كان بعيدًا.

(٤) انظر (المحرر ٣/١٣٠).

(٥) د: (ذكرتَ)، وهو صواب أيضًا.

المفعول الثانى منهما هو الأولُ بعينه[١] ، -وهو : (باب ظننتُ) وأخواتِها- ؛ تقول فى ذلك : (ظننتُ زيدًا قائمًا) ، و : (علمتُ بكرًا قاعدًا) ، فلو اقتصرتَ على أحدهما ؛ فقلت : (ظننتُ زيدا) ، ولم تقل (قائمًا) لم يجز ، ولم يُفِدْ الكلام ، وكذلك لو قلت : (علمتُ بكرًا) ، وسكت عن : (قاعدًا)[٢] ، لم يجز ،

ولم يفد الكلام ؛ لأن (قائمًا) ههنا هو (زيد) و(زيد) هو القائم ، بخلاف الأول ، وهو (باب أعطيتُ) فإنَّ المفعول الثَّانى فيه[٣] غير الأول ، فلذلك كان حذف أَحدِهما لا يُخِلُّ بالكلام ، وأما باب : (ظَنَنْتُ) فإنَّ الثانى فيه هو الأول ، فلذلك كان حذفُه[٤] يُخِلُّ بالكلام ، فلا يجوزُ الاقتصار على أحدهما ؛ لأنَّه صفةٌ له من جهةِ المعنى ، بخلاف الدرهم فى باب : (أعطيتُ) فإنه غيرُ (زيد) ، وليس بصفةٍ لَهُ .

فصــل

واعلم أَنَّ اسمَ المفعول يعملُ عملَ[٥] ما لم يُسَمَّ فاعلُه[٦] ، فإذا قلتَ : (هذا معطًى أَبُوه دِرهمًا) كان (هَذَا) مبتدأ ، و : (مُعْطِىً) خبره ، و : (أَبُوهُ) اسم ما لم يُسَمَّ فاعله لـ (معطى) ، و : (دِرهمًا) مفعول لمُعْطِىً ، والتقدير (هذا الرجل[٧] أُعْطِىَ أَبُوهُ دِرهمًا) ، فقولك : (أُعْطِىَ) فعل ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، و : (أَبُوهُ) اسم مالم يُسَمَّ فاعله ، و : (دِرهمٌ) مفعول لـ (أُعْطِىَ) ، فقد بان لك أنَّ (مُعْطِىً) الذى هو اسم

---

(١) إذ هو خبر فى الأصل ، والخبر عين المبتدأ ، وانظر ما يأتى فى (المحرر ٢/٤٦٠)٠

(٢) ص ، د : (قائم) - سهو عما فى التمثيل -٠

(٣) (فيه) ، بين السطرين فى (ص)٠

(٤) أى : أحدهما٠

(٥) سقط من (د)٠

(٦) بالشروط التى سقناها فى إعمال اسم الفاعل (٢/٤١٦) ، وانظر (المفصل ٢٢٩ ، والمرتجل ٢٣٩ ، والتسهيل ١٣٨ ، والتوضيح ٣/٢٨ ، والتصريح ٢/٧١) ، قال الناظم :

فهو كفعلٍ صِيغَ للمفعولِ فِى معناه كالمُعْطَى كفافًا يَكْتَفِى

(٧) لم يتقدم ذكره فى التمثيل ، وفى تقديره إسراف صناعىٌّ٠

مفعول عمل عمل (أُعْطِيَ) الذى هو فعل ما لم يُسَمَّ فاعلُه ؛ من حيثُ إنه رفع الفاعلَ[١] ، ونصبَ المفعول.

/١٧٣/ ويجوزُ إِضَافَةُ اسم المفعول إلى مفعوله[٢] ؛ فتقول (زيدٌ مُعْطَى دِرْهَمٍ) -بجرِّ الدرهم- ، و : (عمروٌ مُعْطَى مهابةٍ) ، فيكون (زيدٌ ، وعمروٌ) مبتدأين و : (مُعْطَى) خبرهما ، وفاعل[٣] (مُعْطَى) مضمر فيه يعود على (زيدٌ ، وعمروٌ) ، و(الدرهم ، والمهابة) مفعولان لـ (مُعْطَى) مخفوضان فى اللفظ منصوبان فى المعنى ؛ وعلى ذلك قول الشاعر ، وهو الأخطل[٤]

تَسْمُو الْعُيُونُ إِلَى إِمامٍ عَادِلٍ مُعْطَى الْمَهَابَةِ نَافِعٍ ضَرَّارِ[٥]

ففاعل : (مُعْطَى) مضمر فيه ، يعود على : (إمام) ، و : (المَهَابةِ) مجرورةٌ بإضافة (مُعْطَى) إليها وموضعها[٦] النصب مفعولَ (مُعْطى) ، و : (مُعطَى) -بفتح الطاء- اسمُ مفعول.

---

(١) كذا ، والقصدُ إلى نائبه ، وهو من تعبيرات سيبويه.

(٢) كما يضافُ اسمُ الفاعل إلى مفعوله ؛ فحكمهما واحدٌ ، وينفردُ عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعِهِ ، انظر : المرادى ٣/٢٧-٢٨ ، والأشمونى ١/٥٦٤ .

(٣) كذا ، أى نائبه ، وقد سبق قريبا.

(٤) فى مدح (عبد اللّه بن مُعاوية بن أبى سفيان) من قصيدة مطلعها :

صَدَعَ الخليطُ فشاقَنِى أجْوَارِى وَنأوْكَ بعدَ تقارُبٍ ، ومَزَارِ

وقبل الشاهد :

بأغرَّ ، مَا وَلَدَ النِّسَاءُ شَبِيهَهُ أَحَدًا عَلِقْنَ بِهِ عَلَى الأَطْهَارِ

(شرح الديوان ص١١٠).

(٥) رواية الديوان : (إلى عزيزٍ بابُهُ) ، بدل : (إلى إمامٍ عادلٍ).

والبيت : من بحر الكامل.

والمعنى : تشرئِبُّ العيونُ إعجابا ، إلى إمام عادل ، منيعِ الجانبِ يُرْجَى خيره ، مهيبةٍ ساحتُه ، قادر على النفع إن قصده ، والضرِّ إنْ عزم عليه.

والشاهد إضافة اسم المفعول إلى مفعوله ، وقد وضحه المصنف.

(٦) ص ، د : (وموضعه) والمناسب التأنيث كسابقه.

• • وحاصلُ هذا البابِ :

أنَّه يعملُ عملَ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول ؛ وأنه إذا كان الفعل لا يتعدَّى فلا يجوزُ ردُّهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، ولا يجوز أن يُبْنَى (منه) اسم المفعول ، فإذا كان الفعل يتعدَّى جاز ردُّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وإلى اسم المفعول ، وأن اسم المفعول بوزن (مَفْعُولٍ)[1] في الثلاثي ، ويكون على (مُفْعَل) - بضم الميم ، وفتح العين - في الرباعي ، والخماسي ، والسداسي[2] ؛ وأنَّ منه ما لا يتعدَّى في الظاهر ، وما يتعدّى .



---

(١) د : معقول - تصحيف .

(٢) كذا والكلام فيه سبق في (٢/٤١٨ حاشية) .

البابُ الثَّانى والأربعُونَ

فى أسماء الأَفعال[1]

اعلم أَنَّ أسماء الأفعال منزلةٌ منزلةَ الأفعال[2] حتى صارت عوضًا عنْهَا، تعملُ عملَهَا، فبذلك سُمِّيَتْ: أسماءَ أفعالٍ[3]

وهى على ضربين: ضربٌ منها مُشتقٌّ من فعله[4]، وفيه حروف فعله؛ وضربٌ منها موضوعٌ، وضعتْهُ العرب فى معانى الأفعال التى هذا اللفظ يدل عليها[5]

الضَّرْبُ الأولُ - وهو المُشْتقُّ من الفعل-: قولُك (نزالِ زيدًا)[6]؛ فهذا

---

(١) تسميةٌ بصرية، والكوفيُّون يزعمونها أفعالًا، وزعمها ابن صابر قسمًا رابعًا من الكلام أسماه: الخالفة، انظر: (التوضيح ٧٥/٤، والأشمونى ١٩٧/٢، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ص٢٩).

(٢) أى: (تقوم مقام الأفعال فى الدِّلالة على معناها، وفى عملها)، قاله ابن عقيل، انظر: (الخضرى ٨٩/٢).

(٣) وهل هى أسماءٌ للألفاظ النائبة عن الأفعال، أو لمعانيها من الأحداث، والأزمنة، أو أسماءٌ للمصادر النائبة عن الأفعال؟ قال: بالأول جمهورُ البصريِّين، وبالثانى قومٌ، ونُسِبَ إلى ظاهر كلام سيبويه، وبالثالث آخرُون، وعليه المصنف كما فى (المحرر ٣/ ٢٨٩) قال الخضرى (السابق): (الأرجحُ أَنَّ مدلولها لفظ الفعل، كما يُفهِمُه قولهم: (اسمُ فعل)، لكن من حيثُ دِلالتُه على معناه لا من حيثُ كونُه لفظًا، ولَذلك كان كلامًا تامًا) اهـ، وانظر: (التصريح ١٩٥/٢، والتسهيل ٢١٠)، وراجع بحثًا فى: (النحو الوافى ١٤١/٤-١٤٢).

(٤) أى القياس منها.

(٥) أى المرتجَلُ، وهو سماعى، وأغفلَ القسمَ الثالث المنقول من جار مع مجروره، أو ظرفِ مكان أو مصدرٍ، وقد نص عليه فى (١٧١/٣، ١٨٣/٤)، وانظر ابن الخشاب (المرتجل ٢٥٢، وتوضيح المرادى ٧٩/٤).

(٦) كأنه ينظر ابن بابشاذ فى هذا الاستعمال فى صوغ (فَعَالِ) من: (أَفْعَل)؛ قال فى (الجمل الهادية ق١٨٥): (لا يجوز أَنْ يتقدَّمَ معمولها عليها؛ ولا يجوز فى (نَزَالِ زيدًا): (زيدًا نزالِ) اهـ؛ والمُستعمَلُ عندهم: (نَزَالِ) من اللازم (انْزِلْ)، قال ابن يعيش (٣٣/٤): (هو لازم على حدِّ مُسمَّاه، وهو (انْزِلْ) اهـ، ولكن صياغة المصنف غير مُسْتنكَرة، بل قيل بقياس نحوها على ما يلى قريبًا.

مُشتقٌ من (أَنزِلْ) الذى هو فعلُ أمر، وقولك: (نَزَالِ زيدًا) واقع موقع قولك (أَنْزِلْ زيدًا) ومُغْنٍ[١] عنه، وكذلك: (دَرَاكِ عمرًا)، تقديرُه (أَدْرِكْ عمرًا)[٢]، و: (أَكَالِ الطعامَ) بمعنى (كُلْ الطَّعامَ)، و: (ضَرَابِ زيدًا) بمعنى (اضرِبْ زيدًا)، فجميع هذا النَّوع واقعٌ موقعَ فعلِ الأمر.

وقد تُستَعْمَلُ هذه الأَسْماءُ من غير ذكر مفعولٍ[٣]؛ كقولك (نَزَالِ /١٧٤/ نَزَالِ) -فى الحرب[٤]-، وعليه قول الشاعر[٥]

(١٨) وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا[٦] دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[٧]

---

(١) ص، د: (مغنيا) على النصب، ولا وجه له.

(٢) الجمهور على أَنَّ صياغته من غير الثلاثى شاذَّة، نحو: (دَرَاكِ) من (أدرك)، و(بَدَار) من (بادَرَ)، وأجاز ابن طلحة بناءه من (أَفْعَل) قياسًا على (دَرَاكِ)، وعلى بنائهم فعلَىَ التَّعجب من (أَفْعَل) (٢/ ١٩٦-التصريح).

(٣) توهم عبارته أَنَّ ذلك اختيارٌ استعماليٌ؛ وإنما هى على حكم ما نابتْ عنه، قاصرًا، أو مجاوزًا.

(٤) يؤمُّ خصوصيةً بهذا القيد، وكأنه يعنى عدوله عن المنازلةِ، لا النُّزول، وبه قال الجوهرى؛ قال ابن منظور: (ويقوِّى ذلك قول الشاعر اللسان-نزل):

فدعَوْا: نزالِ. فكنت أول نازل وعلام أركَبُهُ إذَا لم أنـزِلِ

وصف فرسه بحسن الطِّراد، فقال وعلام أركبُه إذا لم أنازل الأبطال عليه ... ويدلك على أنَّ (نَزَالِ) فى قوله: (فدعوا نَزَالِ) بمعنى المنازلة دون النزول إلى الأرض قوله (وعلام أركبه إذَا لم أنزل) أى ولِمَ أركبُه إذا لم أُقاتِلْ عليه) اهـ مختصرًا، وهو مفيدٌ، فانظر تتمة فيه.

(٥) زهير فى مدح (هرم بن سنان) (الديوان ٨٩) نفس الرواية، وهو من شواهد: (الكتاب ٣/ ٢٧١، وابن السيرافى ٢/ ٢١٢، والمقتضب ٣/ ٣٧٠، والكامل ١/ ٢٧٩، وإصلاح المنطق ٣٣٦، الجمل ٢٣٣، والبحر ٥/ ٢٥٩، والشجرية ٢/ ١١١، والبيان والتبيين ١/ ١٨٩، والعمدة ١/ ٩٩، والشعر والشعراء ١٤٥، وهو الآداب ٧٦١، والخزانة ٦/ ٣١٨، وشواهد المغنى ٧٥١) وغيرها.

(٦) يروى هذا الصَّدر هكذا:

وَلأَنتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ

ونسبهُ بهذه الرواية ابنُ السيرافىِ، وثعلبٌ (الديوان) -أيضًا- إلى زهير، وكذا ابنُ السكيت ونسبه السيوطى، والجاحظ، والبغدادى إلى (المُسيَّب بن عَلَس الضبعى: خال الأعشى) ونسبه ابن رشيق إلى (أَوْس بن حجر)، ويروى فى (الشعر والشعراء) هكذا:

وَلأَنتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَ النَّزَالُ، ولُجَّ بِالذُّعْرِ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٧) البيت من بحر (الكامل).

فلم يذكر الفاعل، ولا المفعول[١]، وكذلك: (دَرَاكِ دَرَاكِ) أى: (أدرك أدرك) و(عَوادِ. عوادِ) أى: (عُدْ. عُدْ)، و(عَطَافِ. عَطَافِ). أى: (اعطِفْ. اعْطِفْ)، و(خَرَاجِ. خَرَاجِ) أى: (اخرُجُوا. اخرُجُوا)[٢]

وعلى هذا فقس جميعَ الأفعال الثُّلاثيَّة؛ إذْ لا يجوز استعمال أسماء الأفعال إلا من فعل ثُلاثيٍّ، والمراد بالثُّلاثيِّ هو الماضى؛ كقولك: (نَزَالِ) من: (نَزَلَ)[٣]، و(عَطَافِ) من: (عَطَفَ)، و(خَرَاجِ) من: (خَرَجَ)، ولا معتبر بأفعال الأمر التى هى (انزِل، واعطِفْ، واخرُجْ)، فالهمزة فى هذه الأفعال زائدة؛ لأجل الأمر.

فإذَا قَدْ علمتَ أنه لا يجوز إلا من الثُّلاثيِّ فلتعلمْ أنه لا يجوز من الرُّباعى الأصول، ولا من الخماسيّ[٤]؛ لأنَّ بناء أسماء الأفعال من الرُّباعى والخماسيّ هدمٌ لهما[٥]؛ وبيان ذلك أنَّكَ إذَا قلتَ -فى الرباعى من (دَحْرَجَ) (دَحَارِ)، فقد هدمت، ومن (قَرْطَسَ): (قراطِ)[٦] فقد هدمتَ؛ لأنك لم

والمعنى: لَنِعْمَ المتكمىّ بسلاحه أَنْتَ، إذْ تشتدُّ الحرب، ويتداعى الأَبطال للنزال، ويتخبَّط الناس من الذعر فى مثل لُجَّة البحر.

والشاهد: (نَزَالِ) حيث وقعت اسما للفعل، وقُصِدَ هنا لفظُها حكايةً، وأُنِّثَتْ قيل: لأنها بمنزلة (النزلة) (الإنصاف ٥٣٥)، وقيل: لتأويل (نَزَالِ) باللفظة، أو الكلمة أو الدعوة (الرضى ٧٦/٢)، والأقربُ أَنْ يكون التأنيث؛ لكون (نَزَالِ) بمعنى المُنَازَلة) كما سبق عن الجوهرى.

(١) هنا خاصة أى لا لفظًا، ولا تقديرًا؛ إذْ هو مقصودٌ لفظُهُ على طريق الحكاية، فتأثر بالعامل فوقع نائبًا للفاعل.

(٢) لعلَّهُ عَدَلَ إلى الجمع نظرًا لقول سيبويه (٢٧٦/٣): (.. خراجِ. أى: اخرجوا، وهى لعبة) اهـ وفى اللسان (خرج): (قال الفراء: خَرَاجِ اسم لعبة لهم معروفة، وهو أَنْ يمسك أحدهم شيئًا بيده، ويقول لسائرهم: أَخْرِجُوا ما فِىَ يدى؛ قال ابن السكيت: لَعِبَ الصبيان خَرَاجِ -بكسر الجيم- بمنزلةِ: دَرَاكِ، وقَطَامِ) اهـ.

(٣) انظره مع قوله قريبًا: (نَزَالِ زيدًا)، فصاغه من (أَنْزَلَ)، والتمس تعليقنا عليه.

(٤) ص، د: (الخماسى الأصول)، وكلمة: (الأُصُول) سهوٌ قطعا؛ إذْ الفعل لا يتجاوز بأصوله أربعةً، وهو ما نص عليه فى بابه (٣١٧/٤) وغيره، وكما يشهد تمثيله.

(٥) ص، د (لها)، والمناسب المثبتُ.

(٦) أجازه الأخفش منه على (فَعْلاَلِ)؛ فيقال فى المذكورَيْنِ (دَحْرَاجِ، وقَرْطَاسِ)، وقاسه بناء على=

تأتِ[١] بحروف (دَحْرَجَ)، ولا حروف (قَرْطَسَ)، ولا معنى (دَحْرجَ)، ولا معنى (قَرْطَسَ)؛ لأنك حذفتَ منه حرفًا أصلًا، فغيَّرَهُ الحذف لفظًا، ومعنىً.

وكذلك لو أردتَ في الخماسيِّ أن تنطق باسم فعل لم تَقْدِرْ على ذلك إلَّا بهدم بعضِ حروفِهِ، إذْ لو قلت من: (اقتدَرَ): (قَدَارِ)، ومن (انطلقَ): (طلاقِ) لكان فاسدًا؛ إذْ حذفتَ منهما[٢] الحرفين الزائدين الذين فيهما معنى (الانطِلاق) و(الاقتِدَارِ)[٣]

وكذلك: (خَرَاجِ) من (استخرج) لا يمكن؛ لأنَّ معنى (خَرَاجِ) غير (اسْتَخْرِجْ)؛ إذْ كان معنى (خَرَاجِ) معنى: (اخْرُجْ)[٤]، وليس معناه معنى (استَخْرِجْ).

وعلى ذلك فقس ما ورد عليك من[٥] جميع الأفعال الثُّلاثيَّة[٦]

ما سمعه سيبويه شذوذا من نحو (عَرْعَارِ، وقرقارِ) (الكتاب ٣/٢٨٠)، ورَدَّ المبرد تأويل ما سُمِعَ بأنَّه اسم فعل، وفسَّرَهُ بأنه حكاية صوت، والصحيح ما قاله سيبويه؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الثاني مثل الأول، راجع: (المرادى ٤/٧٦، والرضى ٢/٧٦، والأشمونى ٢/١٦٢-الحلبى، ومنهج الأخفش ٣٧٣، والصبان ٣/١٦١).

(١) ص، د: (لأنه لم يأت) وأثبت المناسب كلامه.

(٢) ص، د: (منه) -تصحيف-.

(٣) يقصد معنى: (الانفعال، والافتعال).

(٤) ص: (خرج) -تصحيف-.

(٥) د: (فى) -تصحيف-.

(٦) بشرط كون الثُّلاثى تامًا، متصرفًا، كاملَ التَّصرف (الأشمونى ٢/١٦٢-ط الحلبى) والمصنف يقيسه من الثلاثي -على ما ترى-، وللنَّحويين خلافٌ فى هذا القسم المعدول عن لفظ الأمر المأخوذ من لفظه على (فَعَالِ): فمنهم من طرده فى كل فعل ثلاثى؛ لكثرة ما ورد منه عنهم، فيعدُّه قياسًا، وهو مذهب سيبويه؛ قال (٣/٢٨٠): (اعلم أنَّ (فَعَالِ) جائزة فى كلِّ ما كان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعُلَ)، أو (فَعِلَ) ...) اهـ ووافقه ابن الحاجب (٢/٧٥-ش الكافية- (أصل)، وابن مالك (التسهيل ١٨٧)، وابن هشام (الجامع ١٤٨)؛ ومنهم من يقف عندما جاء عن العرب؛ فلا يقال: (قَوَامِ) فى معنى: (قُمْ)، ولا (قَعَادِ) فى معنى: (اقعُدْ)؛ لأنَّ قياسه يوجب كثرة بناء الأسماء الذى هو على خلاف الأصلَ، ولأنَّ الأمر يُغْنِي عنها (أفهمه ابن الخباز (الغرَّة ١٤٣)، واختاره =

وقد تجئ أسماءٌ على وزن (فَعَالِ)، وليست بأسماء أفعال، ولا واقعةٍ موقع أفعال[١]، وذلك مثل: (حَذَامِ)، و(قَطَامِ)، و(يَسارِ)، و(فَجَارِ)، و(لَكَاعِ)، و(جَعَارِ) -للضَّبُع-، و(فَسَاقِ) و(خَبَاثِ)[٢]؛ فهذه أسماءٌ معدولة على وزن: (فَعَالِ)، فصارت /١٧٥/ مُشْبِهَةً لأسماء الأفعال من حيثُ اللَّفظُ، لا من حيثُ المعنى، وسيأتى ذكرها فى (المبنيات)[٣] -إن شاء الله-.

والضَّربُ الثانى: من أسماء الأفعال، وهو: الموضوع فى معنى الفعل، يقوم مقامه[٤]، وليس لفظه كلفظه.

اعلم أَنَّ هذه الأسماءَ أسماءُ أفعالٍ مُرتَجَلة، لا اشتقاق لها من لفظ الأفعال، وإنَّمَا وضع كلُّ اسمٍ منها موقع فعلٍ[٥]، يقوم مقامه، ويؤدى معناه، وإنْ كانَ من غير لفظه.

(من ذلك)[٦] قولُهُم: (صَهْ) بمعنى: (اسكُتْ)، و: (مَهْ) بمعنى: (اكفُفْ)[٧]،

ابن الخشاب قال: (وهو القول عندى) اهـ، وابن يعيش؛ قال: (لأن (فَعَالِ) اسم وضعته العرب موضع (افْعَل)، وليس لأحد أنْ يبتدع اسمًا لم يتكلم به العرب) اهـ.
انظرهما فى: (المرتجل ص٢٥٢، وش المفصل ٥٢/٤)، وهو صنيع المبرد، انظر (الرضى ٢/ ٧٦)، (ورُدَّ بأنَّه بابٌ واحد كثر استعماله على منهاج واحد، فكان حقيقًا بالاتساع، وإن فقد السماع) قاله خالد (التصريح ١٩٦/٢)، فاقتياسه هو المذهب المشايع، راجع (الوافى ١٤٤/٤).

(١) راجع المقتضب ٣٦٨/٣، والمزهر ١٣٢/٢

(٢) أى ماعدل عن عَلَم، أو مصدر، أو صفة، وقد مثل لهنَّ.

(٣) المحرر ١٨٤/٤

(٤) ابن عقيل ص ٣٦٤

(٥) قال الخضرى (٢٥/١): (اتُّفِقَ لبعض الأفعال أن وضع لها وضعًا قصديًا أسماءٌ أُخَرُ غير ألفاظها، تطلق، ويُرَادُ بها ألفاظ الأفعال، لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها (أسماء الأفعال)، فصَهْ -مثلًا- مدلُولُها لفظ (اسْكُتْ) باعتبار دلالته على طلب السكوت) اهـ، وانظر ٨٩/٢-منه.

(٦) تتمة من (د) وحاشية (ص) بخط الناسخ.

(٧) بذا فسَّره الكثيرون، ولم يرتضِهِ ابنُ هشام، والمرادى؛ قال الأول (ش الشذور ١١٦): (مَهْ، بمعنى: (انكفف)، ولا تقل: بمعنى (اكْفُفْ)؛ كما يقولُه كثيرون منهم؛ لأنَّ (اكفُفْ) يتعدَّى، و(مَهْ) لا يتعدَّى) اهـ، ونحوه المرادى (٧٨/٤).

و : (إِيهِ) بمعنى (زِدْ)[١]، و : (أُفٍّ، وتُفٍّ)[٢] بمعنى (التَّضجُّر)[٣]، و (أَوْهِ)[٤] بمعنى : (التألُّم)، و : (وَاهًا) بمعنى التعجُّب[٥]

وكذلك : (هيهاتَ هذَا الأَمْر) بمعنى (بَعُدَ هذا الأمر)؛ فـ (هذا) فاعل (هَيْهَاتَ) فى موضع رفع، و(الأَمْرُ) نعته، فعلى هذا (هيهات) بمنزلة (بَعُدَ)[٦]، و(هذا) فاعلها، والأمر نعته[٧]؛ و(هيهاتَ) مبنيَّةٌ على الكسر، وقد جاء فتحُها، وقد جاء : (هَيْهاتٍ) -بالكسر والتنوين- و(هَيْهاتًا) -بالفتح والتنوين-، و(أَيْهاتٍ) -مع الكسر والتنوين[٨]- كلُّ هذه لغاتٌ فى (هَيْهَات)، ومعناها جميعًا (بَعُدَ)[٩]

---

(١) فى حديثك (السابق)، وقال ثعلب (المجالس ٢٢٨/١) : (العرب تقول ايهِ، بمعنى حدِّثْنا) اهـ.

(٢) انظر فى لغات (أُفٍّ) : (البحر ٣٨/٤، ٧٠، والشجرى ١/ ٣٩٠، والهمع ١٠٦/٢)، و(تُفٍّ) إتباعٌ له (اللسان -تفف-)، وفى (الفاخر ص٤٨) قال المفضل : (كان يقال ذلك عند الشيء يُستَقْذَرُ، ثم كثر حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذَّوْنَ منه ... وتف إتباع) اهـ، والأصل فى (أف) أنه وسخ الأذن، وفى (تف) : أنه وسخ الأظفار (السابقان، والمزهر ٥٤/١)، قلتُ وفى كون (تُفٍّ) إتباعًا نظر؛ إذْ استُعمِل بالواو والإتباعُ لا يكاد يستعمل بها، راجع أيضًا (المزهر ٤١٥/١-٤٢١).

(٣) الناسُ على أنَّه، وتاليَيْه بمعنى المضارع، فمعناه (أتوجَّعُ) (الأوضح ١٦١/٢، والتصريح ٢/ ١٩٦، والهمع ١٠٦/٢)، فكأنَّ المذكور تصحيفٌ عنه، ولكنى وقفت على مثله للعكبرى (التبيان ٨١٧) وقال أيضًا : (وقيل : اسمٌ للجملة الخبرية، أى كرهتُ، وضَجِرتُ) اهـ.
وإن كان هذا يتمشى مع ما يراه المصنف وبعضُهم من أنَّهَا أسماءٌ للمصادر النائبة عن الأفعال، وقد مرَّ.

(٤) بفتح الهمزة، وسكون الواو، وكسر الهاء، وهى لغة، وراجع اللغات فى (ش الكافية ٧٤/٢-٧٥) واللسان (أوا).

(٥) انظر : (يس ١٩٧/٢، والميدانى ٢٨/١، واللسان (ويه).

(٦) مع إفادة المبالغة، كأنك قلتَ : ما أبعدَهُ، فالمعنى الدقيق (بَعُدَ جِدًّا).

(٧) كذا وقع مكررًا، والسِّياقُ مستقيم بدون العبارة من (فعلى هذا ...) إلاَّ إِذَا تعلَّق الإعراب بـ(بعد هذا الأمر) المقيس عليه.

(٨) راجع ما يأتى فى (المحرر ١٨٣/٤، والرضى ٧٣/٢، وقد حكوا فيها ستًّا وثلاثين لغةً، وانظرها فى (الهمع ١٠٦/٢).

(٩) كونها اسمَ فعلٍ ماضٍ، بمعنى (بَعُدَ)، أو (بَعُدَ جدًّا) -على ما سبق- هو المشهور، وذهب الزجاج إلى أنَّها اسم بمعنى (البُعدِ) فى موضع رفع، وذهب المبرِّدُ إلى أنها ظرفٌ غير متمكن، =

وكذلك : (هَلُمَّ) -بفتح[١] الميم، وتشديدها- ، بمعنى : أَقْبِل[٢] ، وهي مبنيَّة على الفتح[٣] ، ولا تثنَّى ، ولا تُجْمَع في اللغة الفصيحة[٤] ؛ فتقول : (هلُمَّ -يا زيدُ-) و(هَلُمَّ -يا زيدانِ-)، و(هَلُمَّ -يا زيدُونَ-)، و(هَلُمَّ -يا امرأةُ-)، و(هلُمَّ -يا نساءُ-).

ومنهم من يقول (هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا، (وهلُمِّي[٥])، وهلمُمْنَ[٦])، وهو قول التميميين[٧]

وبُنِيَ لإبهامه، وتأويله عنده : (في البعد) ؛ فعند الزجاج، هي مبتدأٌ، وما بعدَها خبرٌ، وعند المبرِّد خبرٌ مقدَّم، وما بعدها مبتدأ، أفاده الصبان ٣/١٩٩ ؛ قال المبرد (المقتضب ٣/١٨٢) : (تأويلُها في البعد، وهي ظرف غير متمكِّن لإبهامها) أهـ، وانظر (الإفصاح ٣٦٧)٠

(١) ص : (بضم)، وهو سهو، والمثبت من (د)، وهو الصَّوابُ٠

(٢) أي غير المعدَّاة، فإنْ استعملت معدَّاةً فهي بمعنى (هاتِ، أَحْضِرْ)، انظر ما يأتي في (المحرر ٤/ ١٨٢)٠

(٣) قال الزجاج (معاني القرآن ٢/٣٣٤) : (فتحتُ الميم ؛ لأنَّها مدغَمةٌ، كما فتحت في (رُدَّ) في الأمر ؛ لالتقاء الساكنَيْنِ، ولا يجوز : (هَلُمُّ إلينَا) -للواحد بالضم-، كما يجوز في (رُدّ) الفتح والضم، والكسر ؛ لأنها لا تتصرف) اهـ

(٤) ص، د : (الصحيحة)، وهو تصحيف، والمثبتُ من المصادر، وبها جاء التنزيل (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ -١٥- الأنعام)، وهي لغة أهل الحجاز٠ انظر : (المخصص ١٤/٨٧، واللسان هلم-، والفراء ١/٢٠٣، والزجاج ٢/٣٣٣، والصاحبي ٢٧٩، وإصلاح المنطق ٢٩٠، والإفصاح ١٠٨)٠

(٥) زيادة من سيبويه، ليتناسب مع سابقه (١/٢٥٢-محقق)٠

(٦) وهو القياسُ فيه من فكِّ الإدغام عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك، وزعم الفراء أن الصواب : (هَلُمَّنَّ) -بفتح الميم، وزيادة نون بعدها وقاية للفتح، وإدغامها في نون النسوة-، وحكى عن أبي عمرو : (هلُمِّينَ يانسوة) -بزيادة الياء-، وحكى عن بعضهم : (هلُمُّنَّ) - بضم الميم شذوذا (المراد ٦/١١٩، والأشموني ٢/٦٩٦)٠

(٧) ص، د : (الكوفيين)، وهو سهو، تصويبه من المصادر السابقة، وقال ابن جني (الخصائص ٣/ ٣٦) : (وأما التميميُّون فيجرونها مجرى (لُمَّ)، فيغيرونها بقدر المخاطب وأعلى اللغتين الحجازية، وبها نزل القرآن) اهـ، ثم راجع (الكتاب ١/١٥٢ محقق، والمقتضب ٣/٢٥، ٢٠٢-٢٠٣، والبحر ٤/٢٣٥، والشوكاني ١/١٨٨، والأشباه ٣/ ٢٢٠، والتبيان ٥٤٧، والكشاف ٢/ ٥٩)، وهي والحالة هذه فِعلٌ، وقيل : اسمُ فعلٍ٠

و(هَاتِ)[١] بمعنى (أَعْطِنِى)، مبنيَّةٌ على الكسر ؛ لالتقاء السَّاكنين وهما الألف، والتاء.

وكذلك : (هَا) مقصورةً بمعنى (خُذْ) مبنيةٌ على السُّكون[٢]، وقد يقال (هاكَ[٣])، وقد تمدُّ[٤]، فيقال : (هاءَ يا زيدُ-)، أى : (خُذْ)، وقد تلحق بها الميم علامةً للجمع مع ضَمِّ الميم[٥]، فيقال : (هاؤُمُ -يا زيدون-)، أى (خُذُوا)، قال اللَّه -تعالى- : ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[٦] ؛ أى : (خذوا كتابيه)، ويقال (هاكِ، وهاكُمَا، (وهَاكُمْ[٧])، وهَاكُنَّ)[٨]

وكذلك (شَتَّانَ) كلمة معناها : الافتراق، مبنيَّة على الفتح، تقول (شَتَّانَ زيدٌ وعمرو)[٩] أى (افترق زيد وعمرو) ؛ فهذه مسموعة عنهم -كما ترى- فقس

(١) ابن يعيش ٤/٣٠ : (هو اسم لأعطنى، وناولنى، ونحوهما، وهو مبنى ؛ لوقوعه موقع الأمر، وقال بعضهم : هو من (آتى يُؤَاتى)، والهاء فيه بدل من الهمزة) اهـ، وأنكر قومٌ منهم العكبرى، وابن هشام كونه (اسمَ فعلٍ)، وذهبوا إلى فعليَّته، بدليل بروز الضمير معه، فيقال هاتى، وهاتِيَا، وهاتُوا، وهاتِينَ، والأصل -كما سبق- (آت) بالهمزة فأبدل ؛ ودليل فعليَّته أيضًا تصرفه، قال العكبرى : (.. تقول فى الماضى : هاتَى يهاتِى مهاتاة، مثل : رامى، يرامى، مراماة) اهـ.
وإن كان ابن منظور (اللسان -هتا-) قد ذكر أنَّ (العرب قد أماتَتْ كلَّ شيءٍ من فعلها غيرَ الأمر بهَاتِ)
وقد ذكر التبريزى أنه يقال فى مضارعه : (.-لا أُهَاتِى) وقد وَرَدَ فى قوله (حاشية يس)

لِـلَّـهِ مَـا يُـعْـطِـى، وَمَـا يُـهَـاتِـى

أى : يأخذ ؛ ولما سبق فلعلَّ القول بفعليته أقرب، وأقوى، راجع العكبرى (-التبيان ص١٠٦)، وابن هشام (الأوضح ١/١٨، وش الشذور، ص٢٢، والتصريح ١/٤٤)، ويس (نفس الصفحة)، وشرح القصائد السبع ص٥٦، والأشمونى ٢/٢٠٥- ط الحلبى).
(٢) على صورة واحدة، للواحد، والمثنَّى والجمع، مذكَّرا، ومؤنَّثا، وانظر ما يلى بعد.
(٣) بإلحاق الكاف حرفًا يختلف باختلاف المخاطب، متصلةً بها زوائدُ التَّثنية والجمع.
(٤) قال ابن مالك (التسهيل ٢١٠) : (لِخُذْ : (ها، وهاءَ) - مجردين ومتلُوَّىْ كاف الخطابِ - بحسب المعنى) اهـ.
(٥) مع الواو، وبدونها، وقد تسكَّنُ، انظر (المخصص ١٤/٩٠، واللسان هوأ).
(٦) الحاقة : ١٩
(٧) تتمة من (سر الصناعة ١/٣١٧) - يقتضيها السياق.
(٨) راجع فيه (الكتاب ١/٢٤٤ محقق، والرضى ٢/٦٨، وإصلاح المنطق ٢٩١، والهمع ٢/١٠٥).
(٩) ابن يعيش ٤/٣٧، ٦٨، واللسان (شتت).

عليها[١] ما ورد -إنْ شاء اللَّه -تعالى.

• • وحاصل هذا الباب:

أنه ضربان: ضربٌ مُشْتَقٌّ من فعله، وضربٌ موضوعٌ وضعًا، وأنه يعمل عمل فعله، وأنها مبنية /١٧٦/ كلُّها، وإنّما جِئَ بها للاختصار[٢]، فافهم ذلك، وقسْ عليه -إن شاء الله- تعالى.



(١) القصد إلى القياسِ التطبيقيِّ، لا القياس البنائيّ -كما لا يخفَى-.

(٢) فى الأشباه ١/٣٢: (وضعُ أسماء الأفعال: الاختصارُ، والمبالغةُ، أما الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكَّر، والمؤنَّث، والمثَّنى، والمجموع ... وأمَّا المبالَغة فتُعْلَمُ من لفظها؛ فإنَّ (هيهاتَ) أبلغُ فى الدلالة على البعد من (بَعُدَ)، وكذلك باقيها، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التى هى مُسَمَّاها تُغنِى عن وضعها) اهـ، وكما أَرجع ابن جنى الوضْعَ فيها إلى السَّعة فى اللغة، والمبالغة، والاختصار، (الخصائص ٣/٤٦)، وراجع: (الإنصاف ص١٤٤)، وفى النحو الوافى (٤/١٤٢-١٤٣) عرض مفيد، فالتمسه فيه إنْ شئتَ.

الباب الثَّالثُ والأربعون

في الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل[١]

وهى مثل[٢] (حسَنٌ، وظَرِيفٌ، وشَرِيفٌ، ونَبِيلٌ، وكَرِيمٌ)، وما أشبه ذلك من[٣] الصفات[٤] التى لا تتعدَّى أفعالُها إلى مفعولٍ[٥]؛ ألا ترى أَنَّ قولك (حَسُنَ زيدٌ)، و: (ظَرُفَ بكرٌ)، و: (نبُلَ عمروٌ) لا تتعدَّى جميع هذه الأفعال عن[٦] فاعليها، ولا يكون لها مفعولٌ قط[٧]؛ لأنها صفة ملازمة للمسمَّى[٨]؛ من حيثُ إنَّكَ إذَا قلتَ: (رجلٌ حسَنٌ) فالحسن ثابت فيه غير منفكٍّ عنه[٩]، فلذلك كان الحسن لا يستغنى عن الفاعل الذى تسنِدُهُ[١٠] إليه، ولا الفاعل مُستغْنٍ عنه، إذَا أردتَ الإخبار به عنه.

وإنما كانت هذه الأفعالُ لا تتعدَّى من حيثُ إنَّهَا إنما وُضِعَتْ علامةً لصفة الذات، أو[١١] وْلِبَيَانِ اللَّون مثل الخُضْرة، والصُّفْرة، والشُّقْرة[١٢]

---

(١) د: (الفعل) -سهو-.

(٢) كأنه صنيع المبرد فى حدِّه إياها بالتمثيل؛ حيث قال (المقتضب ١٥٩/٤): (اعلم أَنَّ هذه الصفة إنما حدُّها أن تقول: هذا رجلٌ حسَنٌ وجهُهُ) اهـ، ولم يحدَّها سيبويه انظر (١٩٤/١ محقق) وما يأتى.

(٣) د: (فى).

(٤) ص، د: (الصفة) -بالإفراد- والمثبتُ المناسب.

(٥) قال ابن الحاجب (ش الكافية ٢٠٥/٢): (الصفة المشبَّهة ما اشتق من فعل لازم، لمن قام به على معنى الثبوت)اهـ، وانظر (التسهيل ص١٣٩، والجامع١٥٩)

(٦) لعلها مقحمة؛ فالسِّياق بدونها مستقيمٌ، أو كأنَّه ضمن (تَعَدَّى) معنى: (انصرف)

(٧) كذا، وهو من استعمالاته، ولنا فيها حديث، التمسه فى القسم الأول (لغته).

(٨) د: (للمثنى) -تصحيف، وانظر (المعنى ٨٧/٢).

(٩) شرح المفصل ٨٣/٦.

(١٠) د: (بسنده) -بالتحتية- (تصحيف).

(١١) زدت الهمزة.

(١٢) إذْ أفعال السَّجايا، والألوان، والحِلَى، لازمة، راجع: (المغنى ١١٥/٢-١١٦).

وهذه الصفة تكون ظاهرةً منظورةً ؛ مثل (الحُسْن ، والطُّول[١] ، والقصر) ، وما أشبه ذلك من الصِّفات المنظورة ، وقد تكون غير منظورة ، مثل (الحسب ، والكَرَم ، والشَّرَف) .

فصــل

واعلم أَنَّ هذه الصفات[٢] تتخرَّجُ على ثمانيةَ عشر وجهًا[٣] منها وجهان ممتنعان ، وستَّةَ عشرَ وجهًا جائزةٌ

الوجه الأَول : أَنْ تقول (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ) -بتنوين (حسنٍ) وكسره ، ورفع (وجْهُهُ) ، فيكون (مررت) فعلًا وفاعلًا ، وقولك (برجلٍ) جارٌّ ومجرور ، و(حَسَنٍ) نعتُهُ و (وجهُهُ) فاعل مرفوع بـ(حَسنٍ) ارتفاعَ الفاعل بفعله ؛ كأنك قلت (مررت برجلٍ حَسُنَ وجهُهُ) ؛ فـ(حَسُنَ) فعل ماض ، و(وجهُهُ) فاعلُهُ ، وقولنا (حَسَنٍ وجهُهُ) -بالتنوين- قد وقع موقع (حسُنَ وجهُهُ) ؛ لأنك إذَا قلتَ (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ)[٤] -بتنوين (حسنٍ) كان تقديره (مررت برجل حسُنَ وجهُهُ) -بضم السِّين ، وفتح النُّون- ، و(وجهُهُ) فاعله فهذا هو الوجه الجيِّد[٥]

---

(١) د (الطويل) -تصحيف- .

(٢) أي صور ، أو مسائل هذه الصفات .

(٣) حاصلةٌ من أَنَّ الصفة تكون باللام أَوْ مجردة عنها ، ومعمولها يكون مضافًا ، أو باللام أو مجردًا عنها ، فهذه ستة ، والمعمول في كل واحدة منها يكون مرفوعًا أو منصوبًا ، أَوْ مجرورًا صارت المسائل ثماني عشرة (الرضى ٢٠٦/٢) وجعلها ابن عقيل ستا وثلاثين ؛ إِذْ أَنَّ الموصُوف أيضًا يكون مضافًا إلى ضمير الموصوف ، أو مضافًا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف .
والصورتان في الثماني عشْرَة السابقة ، صارت ستا وثلاثين ، انظر (ص٣٠٤) ، وانظر (الأشموني ٦/٢ ط الحلبي ، والخضري ٣٧/٢ ، والصبان ٩/٣)

(٤) سقط (وجهه) من (د) .

(٥) المقتضب ١٥٩/٤ ، وقال ابن يعيش ٨٤/٦ (هذا هو الأصلُ ؛ لأنَّ الحُسْنَ إنما هو للوجه ... فلذلك ارتفع بفعله ، وليس فيه نقل ولا تغييرٌ) اهـ بتصرف وقال الرضى (لأن الوجه فاعل في المعنى والأصل ارتفاعه بالصفة) اهـ (٢٠٨/٢)

الوجْهُ الثَّانِي : (مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ) -بكسر النون من (حَسَنِ) ، من غير تنوين /١٧٧/ وكسر (وجهِهِ) ، ويكون (حسَنِ) مضافًا إلى (وجهِهِ) ؛ فقولك (برجلٍ) جار ومجرور ، و(حسنِ وجهه) نعته ، وقولك (وجهِهِ) مخفوض بالإضافة(١)

(١) هذا الوجه أجازه سيبويه ، وأكثرُ أصحابه في الشعر على قبح ؛ قال (١/١٩٩) (وقد جاء في الشعر (حسنةُ وَجْهِهَا) شبهوه بحسنةِ الوجْهِ ، وهو رديء ، لأنه بالهاء معرفة ؛ كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول ؛ كما أنَّهُ من سببه بالألف واللام) اهـ ، وغلط الزجاجي (الجمل ١١١) فنصَّ على أنَّ سيبويه أجازه وحده ، وأنَّ جميع الناس من البصريِّينَ والكوفيِّينَ قد خالفوه في ذلك ، وهو خطأ ؛ لأنَّه أضاف الشيء إلى نفسه ، (هذا كلامه) ، وتعقبه ابن السيد في (إصلاح الخلل ٢١٣) ؛ قال (بل أكثر أصحابه موافق له) اهـ ، وانظر بعده ، ويقول ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٤٧) (مذهبُ سيبويه -رحمه الله- جائزٌ عنده كما جاز مع الألف واللام ...
لأنَّ الألَفَ واللاَّم عاقبتْ الإضافة إلى المُضْمَر ، وليس احتجاجُ من احتجَّ عليه أنَّهُ قد أضاف الشيء إلى نفسه بحجة ؛ لأنَّ هذه إضافة لفظية لا حقيقية) اهـ ، ولعلك -وقد سمعت قول ابن بابشاذ- تدرك ما في قول الرضى ٣٠٧/٢ (ومنعها ابن بابشاذ مستدلًا بنسج العنكبوت ، وهو أنَّه إضافة الشيء إلى نفسه) اهـ (كذا !).
هذا وقد عُلِّلَ أيضًا قبحُه حتى قُصِرَ على الضرورة بأنَّ الإضافة فيه لقصد التخفيف ، فينبغي أنْ يُبْلَغَ فيه أقصى ما يمكن منه ، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين ، أيْ حذف التنوين ، ولا يُتعرَّض لأعظمهما ، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنَّ في الصفة (الرضى) وأما الكُوفيُّون ، فيجوزونَهُ سعة بلا قبح ، اكتفاءً من التخفيف بحذف التنوين ، وقد وُجِدَ ؛ ولعلك تدرك بعدُ الاعتلالَ الواهِيَ الذي يركن إليه المانعون سواء في الشعر ؛ كمَنْ سبق ، أو مطلقًا ؛ كالمبرد.
والمنصفون يصحِّحون متَّجَه الكوفيِّين ؛ قال ابن هشام (الجامع ١٥١) (ولا يمتنع نحو (حسنُ وجهِهِ) مطلقًا خلافًا للمبرد ، ولا في النثر خلافًا لسيبويه) اهـ ، وقال السيوطي (٩٩/٢-همع) (هو عند الكوفيِّينَ جائزٌ في الكلام كلِّهِ ، وهو الصَّحيح ؛ لأن مثله قد ورد في الحديث ؛ كقوله في حديث أم زرع (صُفْرُ وِشَاحِهَا) ، وفي حديث الدجال : (أعور عينِهِ اليمنى) ، وفي وصف النبي -ﷺ- (شُثْنُ أَصابِعِهِ » اهـ ، ولسنا بعدُ نتمسك بما قال السهيلي في (٠٠ أعورُ عينِهِ اليُمْنَى ٠٠) : (هو بعيد عن القياس ؛ لأنه جمع بين طرفي نقيضٍ نقلِ الضَّمير إلى الصفة مع بقائه في اللفظ مضافًا إليه) اهـ ؛ فقد قال الرضى (السابق) : (إن ذلك زيادةٌ على القدر المحتاج إليه ، وليس بقبيحة ؛ كما في (رجلٌ ضاربٌ إياهُ) اهـ ، راجع (ص مسلم ٢٢٢/١٥ ، والبخاري ٢٠٣/٤ ، الروض الأنف ٢/ ٢٣ ، أمالي السهيلي ١١٧-١١٨ ، الخزانة ٢٩٣/٤ ، وما بعدها -(محقق) ، الضرائر (ابن عصفور=

الوجه الثالث: (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهَهُ)(١) -بتنوين (حَسَنٍ) وكسره، ونصب (وجهَهُ)؛ فقولك: (برجلٍ) جار ومجرور، و(حسنٍ) نعته، و(وجهَهُ) منصوب على التشبيه بالمفعول به، ومعنى التشبيه بالمفعول به: أَنَّكَ إذَا قلتَ: (حسَنٌ وجهَهُ) كان مشبهًا بقولك: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ غلامَهُ)؛ فـ(ضارب) اسم فاعل، و(غلامَهُ) مفعول له(٢) منصوبٌ، وقولك: (حسَنٌ وجهَهُ) لا يتعدى، فينصِبَ(٣) مفعولًا؛ من حيث إنَّ الحُسْنَ صفة للوجه ملازمة له، فكيف يتعدَّى إلى (غير)(٤) موصوفِهِ؟، فلذلك كان يتعدى (على سبيل التَّشبيه)(٥)، وإنْ لم يكن مُتَعدِّيًا فى الأصل(٦)

٢٨٧، والألوسى ٢٦٣)، ش المفصل ٨٦/٦، والمزهر ٥٣٤/٢، الأشمونى ١٠/٢ ط الحلبى).

(١) استُقْبِحَ هذا الوجه، حتَّى عدَّه بعضُهم ضرورةً؛ والحقُّ أَنَّه جائزٌ سعةً، وإنْ كان مضعوفًا؛ ففى (الضرائر): (نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل فى حال إضافتها إلى ضمير موصوفها؛ نحو قولك: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ) -بنصب (وجهِهِ)، لا يجوز ذلك إلا فى ضرورة) اهـ(ابن عصفور ٢٨٦، والألوسى ٢٦٣)؛ ولا أستطيع أَنْ أفهم الضرورة فيه؛ فلا فرق بين الرفع، والنَّصب وزنًا، إنْ وقَعَا إلا إذا فُسِّرَتْ الضرورة بما وقع فى الشعر مطلقًا، وُجِدَتْ المندوحةُ، أو لم توجدْ، أو التزم النصب فى قافيةٍ مثلًا، والحقُّ أَنَّهُ جائز فى الكلام، وإن غمزته الصناعة بنقل الضمير إلى الصفة، مع وجوده فى لفظ السببى، ومع عدم التخفيف بحذف التَّنوين، وضعف الصفة عن النَّصب أَصْلًا؛ قال الرضى (٢٠٨/٢): (جوزوه على قبح فى السعة) اهـ بتصرف، ومع تجويزه تلاحظ العسف فى منع سابقه وهو أقل منه مخالفةً للأصول.

(٢) أى: للضارب.

(٣) د: (فتنصب) -بالتاء-.

(٤) زيادة: أُرَى السياق يقتضيها.

(٥) تتمة من (د)، وحاشية (ص)، أَحسبها لناسخها.

(٦) قال ابن يعيش (٨٦/١): (لما كان حكمُها فى عدم التَّعدِّى حكمَ أفعالها؛ لأَنَّهَا فروع فى العمل عليها فأقصى درجاتها أَنْ تُساوِيَها، وأَمَّا أَنْ تفوقَها فلا، وإنَّما تَعدِّيها على التشبيه لا على الحقيقة) اهـ، وأَحكَمَهُ ابن هشام فقال (ش الشذور ٢٤٤): (ليس ذلك على المفعوليَّة؛ لأنَّ الصِّفة إنما تتعدَّى تبعًا لتعدِّى فعلها، و(حَسُنَ) الذى هو الفعل لا يتعدَّى، فكذلك صفته التى هى فرعه، ولا على التمييز؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى الضَّمير ... وإذًا بطل هذان الوجهان، تعيَّنَ ما قلنا من أنه مشبَّه بالمفعول به، وذلك أنه شُبِّهَ (حَسَنٌ) بضارب فى أن كلا منهما صفة تثنى، وتجمع، وتذكر، وتؤنث، وهى=

فهذه ثلاثةُ أوجهٍ فى هذه المسألة الجرُّ فيها بالإضافة، والرَّفع بالفاعلية، والنَّصبُ على التشبيه بالمفعولية، وكذلك جميع مسائل هذا الباب الرَّفعُ فيها بالفاعليَّة، والنَّصب على التشبيه بالمفعوليَّة، أو على التمييز[(١)]، والجَرُّ بالإضافة.

الوجه الرابع: (مررتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ)-بغير تنوين-؛ فـ(حَسَنِ) نعت لرجل، و: (وَجْهٍ) مخفوض بالإضافة.

الوجه الخامس: (مررت برجلٍ حسنٍ وجْهًا) - بتنوين (حَسَنٍ) على الصفة لرجل، و: (وجهًا) منصوب على التمييز.

الوجه السَّادس: (مررت برجل حسنٍ وجهٌ) -بتنوين (حَسَنٍ)، وكسره، وتنوين (وجهٌ) ورفعه-؛ فـ(حَسَنٍ) نعتٌ لرجل، و(وَجْهٌ) رفع بالفاعلية، وهذه ثلاثة أوجه.

الوَجْه السَّابع (مررت برجلٍ حسنِ الوَجْهِ)؛ فـ(حسن) نعتٌ لرجل، و: (الوجهِ) مخفوضٌ بالإضافة.

الوجْهُ الثَّامِنُ: (مررت برجل حسنٍ الوجهَ) -بتنوين (حَسَنٍ)، وكسره نعتًا لرجل، و: (الوجهَ) منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به[(٢)]

الوجهُ التَّاسع: (مررتُ[(٣)] برجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ) -بتنوين (حَسَنٍ) وكسره نعتًا لرجل، و(الوجهُ) مرفوع فاعل (حَسَنٍ)[(٤)]، وهذه ثلاثة أوجه.

طالبة لما بعدها بعد استيفاء فاعلها، فنصب (الوجه) على التشبيه بعمرو فى قولك: (زيدٌ ضاربٌ عمرا) اهـ.

(١) وجهة كوفيَّةٌ يحوِّم حولها عُمَرُ؛ فالبصريُّون ينصبون على التشبيه بالمفعُول فى المعرفة، وعلى التميز فى النكرة، والكوفيُّون على التميز فى جميعه، وبعض النُّحاة على التَّشبيه بالمفعول فى الجميع؛ قيل والأولى التفصيل، (المقتضب ١٦١/٤، والاقتضاب ٣٤٣، وش الكافية ٢/ ٢١٠، ش المفصل ٨٧/٦).

(٢) أو على التميز عند الكوفيَّة، وإليه ذهب أبو على الفارسى (ابن يعيش ٨٥/٦).

(٣) د: (مر) -بدون التاء-.

(٤) فى (الاقتضاب ٣٤٣-٣٤٤)، قال ابن السيد (أكثر البصريِّين يقولون تقديره (حسنٍ الوجهُ منه)، فحذف الضمير لمَّا فهم المعنى، والكوفيُّون يقولون: إنَّ الألَف واللام عاقبتا الضمير، =

الوجه العاشر : (مررتُ بالرَّجل الحَسَنِ /١٧٨/ الوَجْهِ) -بجرّ (الحَسَنِ) نعتًا للرجل، و(الوجه) مخفوضٌ بالإضافة[(١)]

الوجه الحادِي عَشَرَ : (مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجْهَ) -بجر (الحسنِ) نعتًا للرجل، و(الوجهَ) منصوب على التشبيه بالمفعول به.

الوجه الثانى عشر : (مررت بالرجل الحَسَنِ الوَجْهُ) -بجر (الحسن) نعتًا للرجل، و : (الوجهُ) مرفوعٌ فاعلٌ، وهذه ثلاثةُ أوجُهٍ.

الوجه الثالثَ عشرَ : (مررتُ بالرَّجل الحَسَنِ وجهُهُ) - بجرّ (الحَسَنِ) نعتًا للرجل، و : (وجهُهُ) مرفوع فاعل.

الوجه الرابعَ عشَرَ : (مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ وجهَهُ) - بجر (الحسن) نعتًا للرجل، و : (وجْهَهُ) منصوب على التشبيه بالمفعول به[(٢)]

الوجه الخامسَ عشَرَ : (مررت بالرَّجل الحَسَنِ وجهِهِ) - بجر (الحسن) نعتًا للرجل[(٣)]، و : (وجهِهِ) مخفوض بالإضافة؛ هذا الوجهُ لا يجوز؛ لأَنَّ العرب لا تُضيفُ ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه الألفُ واللَّام[(٤)]، لا يجوز : (هذا الغلامُ

وسدًّتا مسده، وكان الفارسى يأبى هذين التأويلين جميعًا، ويضمر فى (حسن) ضميرًا يرجع إلى (الرجل)، ويجعل (الوجه) بدلًا منه) اهـ.

وانظر (المغنى ١/٥٢-حلبى، والبحر المحيط، والدر اللقيط ٧/٤٠٤-٤٠٥).

(١) ليس شيء فى العربية يُجمَع فيه بين الألف واللام، والإضافة إلا هذا، وما جرى مجراه (الجمل ص١٠٩، والمحرر ٣/٢٥٧، ٤٥٢).

(٢) انظر ما مر فى (٢) السابق.

(٣) ص : (لرجل) - تصحيف -.

(٤) ش الكافية ٢/٢٠٦، وعلَّله بأنَّ الإضافة فيه لم تُفِدْ الخِفَّةَ المُتوخَّاة فى الإضافة اللفظية فى الصفة المشبهة؛ والخفة تحصل فيها، إما بحذفِ ضمير الموصوف من فاعلِ الصفة، وإما بحذف التَّنوين، وإما بهما معًا، ولم يتحقق ذلك؛ إذ الضَّمير باقٍ لم يحذف والتَّنوينُ لم يكن فى الصفة بسبب اللام حتى يحذف.

قلت : ومنعُ هذه المسألة بإطلاقه غيرُ متعيِّن إلاَّ إذَا خلا الموصوف من (أَلْ)؛ كقولنا : (مررت بزيدٍ الحسنِ وجهِهِ)، أما إذا كان الموصوف بأل -كما مثَّلَ- فالجرُّ جائز خلافًا للمبرد فى منعه، والصحيحُ جوازُهُ؛ لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير مافيه (أل)، وقد ورد بالجَرِّ قوله :

زيدٍ)، ولا: (هذا الضَّارِبُ بكرٍ) -بخفض (زيدٍ)، و(بكرٍ).

الوجهُ السادسَ عَشَرَ: (مررتُ بالرَّجُل الحَسَنِ وجهًا) -بجر (الحَسَنِ) نعتًا للرجل، و: (وجهًا) منصوبٌ على التمييز.

الوجْهُ السَّابع عَشَر: (مررتُ بالرَّجل الحَسَنِ وَجْهٌ) -بخفض (الحَسَنِ) نعتًا للرجل، ورفع (وَجْهٌ) على الفاعلية.

الوجْهُ الثَّامِنَ عشرَ: (مررت بالرجل الْحَسَنِ وَجْهٍ) - بخفض (الحَسَنِ) نعتًا للرجل، وخفض (وجهٍ) لتجعله مضافًا؛ وهذا لا يجوزُ.

فهذه ثمانيةَ عشرَ وجهًا؛ ستةَ عشرَ منها جائزةٌ، وهى التى قدمنا جوازها، وقد قدمنا -أيضًا- الوجهين الممتنعين، وهما (مررت بالرجل الحسنِ وجهِهِ) - بخفض (وجهِهِ)، ولا يجوز؛ لأنَّ العرب لا تضيف ما فيه الألفُ واللَّامُ إلَى ما ليس فيه الألفُ واللام.

والوجه الثَّانِي: قولك: (مررتُ بالرَّجل الحَسَنِ وجْهٍ)[1] -بجرِّ (وجهٍ)، وتنوينه؛ لأن العرب لا تضيف المعرفة إلى النكرة؛ لأنك إذَا قلتَ (الغلامُ رَجُلٍ) لم يجز، وكذلك لا يجوز إضافةُ (الحسنِ) إلَى (وَجْهٍ).

ويجرى قياس هذه المسائل /١٧٩/ فى جميع الصفات؛ من قولك: (مررت برجل كريم أبُوهُ، وشريفٍ قدرُه، وعالٍ[2] حسَبُهُ)؛ كلها تتصرف على الثمانيةَ عشرَ وجهًا المقدَّمِ ذكرُها الجَرُّ فيها جميعًا بالإضافة، والرفعُ بالفاعليَّة، والنَّصبُ على التَّشبيه بالمفعولِ به، وإنْ شئت قلت: على التَّمييز؛ والمعتبرُ فى ذلك بالرَّفع،

= الوُدُّ أنتِ المُسْتحِقَّةُ صفْوِهِ مِنِّى، وإنْ لَمْ أرْجُ منكِ نَوَالاَ

راجع (المرادى ٥٢/٣، والأشمونى ٤٩٧/١ -حلبى، والخضرى ٣٨/٢، والتسهيل ١٤٠).

(١) الرضى ٢٠٦/٢: (اثنان منها ممتنعتان: (الحَسَنُ وجهِهِ، والحَسَنُ وجْهٍ، واختلف فى: (حسنِ وجهِهِ) اهـ وقد مر.

(٢) اسم الفاعل إنْ أفاد الثُّبوت والدوام كان صفةً مشبَّهة حقيقيَّة على المشهور، وعن الزمخشرى وابن الحاجب أنَّ الصِّفة لا توازن المضارع أصلًا، وما أريد به الدوام مما وازنه فاسم فاعل ملحقٌ بالصفةِ حكمًا، وليس منها حقيقة؛ أفاده الخضرى (٣٤/٢).

والنَّصب ، والجَرِّ هو (الوجْه ، والقَدْرُ ، والحَسَبُ ، والشَّرَفُ ، والأبُ) ؛ لأنها هى الفاعلة للصفة ، فقس على ذلك ما شابهه.

والصِّفةُ يكونُ إعرابها على حسَبِ الموصوف قبلها ، وهى مثل (الحَسَن ، والشَّرِيف ، والوضيع ، والنَّبيل) : تجرى[1] على ما قبلَها على حكم النَّعت.

وحاصِلُ هذَا البابِ :

أَنَّه جميعه ثمانى عشرة مسئلة ؛ وأنَّ الرَّفعَ بالفاعلية ، والنَّصب بالمفعولية ، أو على التمييز ، والجرَّ بالإضافة ؛ وأنَّ فيه وجهين ممتنعان ، وستةَ عشَرَ جائزة ؛ وأنه ليس فى كلام العرب بابٌ يُجْمَعُ فيه بين الأَلِفِ والَّلام والإضافة إِلَّا هذا.



(١) ص : (يجرى) -بالتحتيَّة تصحيف.

المقالةُ الثانيةُ

فــى المرفوعــاتِ

المقالةُ الثانيةُ

فى المرفوعاتِ[١]

وإنما قدَّمنا الرفع ؛ لأنَّه أولُ الحركات ؛ من حيثُ إنَّ الرفعةَ مأخوذة من الواو[٢] ، والواو من أول الفم[٣] ؛ فلذلك كانتْ الرفعةُ أولَ الحركاتِ[٤]

فإذَا ثبت هذا فلتعلم أنَّ الرفع فى كلام العرب على أَحدَ عشرَ بابًا ، لا يكون فى كلام العرب مرفوع من غيرها ، وهى : المبتدأُ ، والخبرُ ، والفاعِلُ ، واسمُ ما لم يسمَّ فاعلُه .

واسمُ (كان) ، وخبرُ (إنَّ) ، واسمُ (ما) الحجازِيَّةِ ، وخبرُ (لا) التى تعمل عمل (إنَّ) ، واسم (لا) التى تعمل عمل (ليس) ، والفعلُ المستقبلُ إذا لم يكن معه ناصبٌ ولا جازمٌ ، والتابعُ لهذه الأشياء ، يكون بحسبها .

ليس فى كلام العرب مرفوع سوى هذه[٥] ؛ فإذا ورد عليك اسم[٦] مرفوع فاعْرِضه[٧] على أحد هذه الإحدَى عشرةَ[٨] ، فهو لا يخرج منها -إن شاء الله- .

---

(١) نهج ابن هشام هذا المنهج فى ترتيبه المرفوعات ، ثم المنصوبات ، ثم المجرورات ، كما صنع صاحبنا ، وهو الأسبق ، ويعلله ابن هشام بقوله (الشذور ص ١٥٨) : (بدأت منها (المعربات) بالمرفوعات ؛ لأنها أركان الإسناد ، وثنَّيت بالمنصوبات لأنها فضلاتٌ غالبًا ، وختمت بالمجرورات ؛ لأنها تابعةٌ فى العمْديَّة ، والفضليَّة لغيرها ، وهو المضاف ...) اهـ.

(٢) راجع ما سبق فى (٢/٩٢-المحرر) وما يأتى فى (٣/٣٩١).

(٣) أى : الشفتين ، كما سيأتى فى (٤/٤٥٢ ، ٤٥٦).

(٤) أى : فكان الرفع إعرابَ الأوائل ، والعمد ، فصلحت العلة للتقديم ، وانظرح(١).

(٥) كأنَّه أغفل اسم (كاد) ، وقد بَوَّبَ لها فى (٤/٨١) ، واسم (إنْ) العاملة عمل (ليس) وقد أشار إليها (٣/٥١ ، ٧٣) ، وإن لم يقف منها موقفًا ، وانظر (ش المفصل ٧١/١ ، وابن هشام (١٥٨-ومابعدها).

(٦) لو أغضي عنه لعمَّ المضارعَ فهو منها ، ولكنَّه جنح إلى الأكثر .

(٧) ص (فأَعْرِضه) -بالهمزة- تصحيف- .

(٨) ص ، د : (الأحدَ عشَرَ) -تصحيف- .

الباب الأوَّلُ

فى المبتدأ والخبر

اعلم أَنَّ المبتدأ مرفوعٌ ، وخبرَه مرفوعٌ ، وهو كلُّ اسمٍ ابتدأتَ به لتُخبر عنه مجرَّدًا من العوامل اللفظية[١]

فقولنا /١٨٠/ : (كلُّ اسمٍ) احتراز من الفعل ؛ لأن المبتدأ لا يكون إِلَّا اسمًا ، ولا يكون فعلًا قط[٢] ، فلذلك احترزنا بقولنا[٣] (كلُّ اسْم) .

فإن قيل فقد قالوا : (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[٤] ، فجعلوا (تَسْمَعُ) فى موضع المبتدأ ، وخبرُه : (خير من أَنْ تراه) ، وتقديره (سماعُك بالمُعَيْدِيِّ خير من أَنْ تراه) !

قيل هذا مَثَلٌ ، والأمثال تحتَمِلُ من[٥] التَّغييرات ، والشُّذُوذات مالا يحتمله[٦] غيرها[٧] ، وهو شاذٌّ موقوف على السماع ، ولا يؤخَذُ به ، ولا يُقَاسُ عليه .

---

(١) ابن يعيش ١/٨٣-نفسه تقريبًا ، وينبغى قيدها بالعوامل اللفظية (غير الزائدة) (الأشمونى ١/١٤٥ ط الحلبى) .

(٢) كذا التعبير ، وكثيرًا ما يقع فيه .

(٣) د : (بقولك) -غير مناسب- .

(٤) مَثَلٌ أولُ من قاله المنذر للصَّقْعَبِ بن عمرو النَّهدى ، وأيضًا لُشَّقة بن ضَمْرة ، وكان يسمع بذكره ، فيستعظمُه ، فلما رآه اقتحمته عينه ؛ يضرب لمن خبَرُه خير من مرآهُ و(المُعَيْدِيُّ) : تصغير (مَعَدِّىّ) ، فخفف الحرف المشدد مع ياء التصغير .
ويروى المثل : (لأَنْ تسمع) ، و(أَنْ تسمع) ، و(لا أَنْ تراه) ، انظر (المستقصى ١/٣٧٠ ، والميدانى ١/٢٢٧-٢٣٠ ، وإصلاح المنطق ٢٨٦ ، والشجرى ٢/٥ ، والفاخر ٦٥ ، وأمالى الزجاجى ١٢٦-١٢٧ ، والبيان والتبيين ١/١٧١ ، والمزهر ١/٤٩٥ ، وفصل المقال ١٢٥-١٢٦ ، واللسان (معد) .

(٥) د : (فى) -تصحيف- .

(٦) د : (يحمله) ، وهو صواب أيضًا .

(٧) إذْ (الأمثال يتكلم بها كما هى) ، (المستقصى ص٠هـ) ، وقال ابن منظور (اللسان-هنأ- (المثل يجرى مجرى الشعر) اهـ ، وانظر (المقتضب ٣/٢٨٠ ، ٤/٢٦١) .

على أنهم قد رَوَوْا : (أَنْ تسمعَ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أَنْ تراه) ؛ فيكون[١] (أَنْ)[٢] مبتدأةً ؛ لأنها فى محل الاسم ، و(خيرٌ) خبرها ، والتقدير (سماعُك) ؛ كما فى الوجه الأول[٣]

ومثله قوله -تعالى- : ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤] ؛ تقديره : (وصيامُكم خيرٌ لكم)[٥] ، وقولنا (ابتدأتَ بِهِ) احترازٌ[٦] من الاسم الذى يكون متعلِّقا بما قبله ، أو يكون ما قبله متعلِّقا به ؛ كالفاعل -مثلًا- : الفعلُ الذى قبله متعلقٌ به ، فلا يكون متبدأ .

كقولك : (قام زيدٌ) ؛ فـ(زيد) فاعل متعلق بـ(قام) ، و : (قام) متعلق به من حيثُ إنَّ[٧] (قام) مسندٌ إلى (زيد) ، و(زيدٌ) مطالِبٌ بفعله الذى قبله .

ولو قلت : (زَيدٌ قامَ) لكان (زيدٌ) مبتدأ ؛ لأنه ليس قبله شئٌ متعلِّقٌ به ؛ فإنْ قيل : فأنت تقول : (فى الدارِ رجلٌ) ، و : (على زيدٍ قميصٌ) ؛ فقولك : (رجلٌ ، وقميصٌ) مبتدآن ، وليسا فى أول الكلام!

قيل هما مؤخَّران فى اللَّفظ مقدَّمان فى المعنى ؛ والتقدير : (قميصٌ على زيد) ، و : (رجلٌ في الدار) ؛ هذا على قول سيبويه[٨]

---

(١) ص : (ويكون) -بالواو- ، والمثبت الأنسبُ من (د).

(٢) كلمة : (أَنْ) بين السطرين فى (ص).

(٣) قال الزمخشرى (المستقصى -ذاته) : (له وجهان : أحدهما : أَنْ تنزِّلَ الفعلَ مع (أَنْ) المطروحة منزلة المصدر ... الثانى : أَنْ تَجعلَ الفعل نفسه كأنه المصدر ...) اهـ ، وقال السيوطى (٢/٦- همع) : (إنَّه مما نُزِّل فيه الفعل منزلةَ المصدر ، وهو : سماعُك ؛ لأنه مدلول للفعل مع الزمان فجرَّدَ لأحد مدلوليه) اهـ ، ثم راجع دراستى : (تنبيهات الأشمونى ٥٨-٦٢).

(٤) البقرة -١٨٤-.

(٥) انظر (معانى الزجاج ٢٣٩/١ ، والتبيان ١٥١ ، والبحر ٣٩/٢).

(٦) ص : (احترازا) -بالنصب- والصوابُ ما أثبتُّ.

(٧) ص : (أَنَّ) -بفتح الهمزة- والمشهور ما دوَّنْتُ.

(٨) الكتاب (١٢٨/٢ محقق) : (لأنه مستقرٌّ لما بعده ، وموضعٌ ، والذى عمل فيما بعدَهُ حتى رفعه هو الذى عمِلَ فيه حين كان قبله) اهـ ، أى : الابتداء فيهما.

وقال الأخفش[١] قوله: (قميصٌ)، و(رجلٌ) مرتفعانِ بالجار والمجرور ارتفاعَ الفاعل[٢]؛ لأنَّ قولك: (فى الدارِ رجلٌ) متعلِّقٌ بفعل محذوف؛ تقديره: [(استقر فى الدار رجلٌ)، فبان لك عند أنْ أظهرتَ المحذوف - وهو (استقر) - أنَّ (رجل) فاعل؛ لكونه المستِقرَّ، ومثله (على زيدٍ قميصٌ)؛ ارتفع (القميصُ)؛ لأنك إذًا أظهرتَ المحذوف قلت: (ثبت على زيدٍ قميصٌ)، فبان لك أن:

---

(١) أبو الحسن: سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بنى مجاشع من دارم، فارسىُّ الأصل، من خوارزم، سكن البصرة، وكان من أنبه نحاتها، تَلمَذَ على شيوخ سيبويه -دون الخليل-، ثم قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، وكان معتزليًا، وله رواية، حدث عن هشام بن عروة، والكلبى، والنخعى، أدَّبَ ولدىْ الكسائى، ويقال: إنَّ الكِسائىَّ قرأ عليه كتاب سيبويه سرًّا مقابل أجر كبير، ولعلاقته بالكسائى وافق الكوفيِّين فى كثير من المسائل.
فكان أكثر البصريين فى ذلك، وهو أبرعُ أصحاب سيبويه، والطريقُ إلى كتابه.
مات سنة عشرٍ، أو خمسَ عشرةَ، أو إحدى وعشرين ومائتين (-٨٣٠م) من آثاره: معانى القرآن، والأوسط، والعروض والقوافى، ومعانى الشعر، والمقاييس، وغيرها.
راجع ترجمته فى (الفهرست ص٧٨، وإشارة التعيين لوحة ٢١، وابن خلكان ٢/٢٨٠-٣٨١ والبغية ١/٥٩٠-٥٩١، والمزهر ٢/٤٠٥، ٤١٩، ٤٤٤، ٤٦٣، وهديّة العارفين ١/٣٨٨، والنشأة ١٠٤، والمنجد ٢٨-أعلام).

(٢) قال الزجاج (المعانى ٢/١٩١): (هذا مذهب الأخفش، وزعم سيبويه أَنَّ هذا يرتفع بالابتداء) اهـ، وفى المحتسب (٢/٢٤٤): (أن أبا الحسن يرفع (زيدا) من قولك: (فى الدار زيد) بالظرف، كما يرفعه بالفاعل) اهـ؛ وأقول: الموجِبُ لهذا الإعراب هم الكوفيُّون؛ لمنعهم تقدم الخبر على المبتدأ: مفردًا كان أوْ جملة، حتى لا يعود مما يتحملانه ضمير على متأخر، أما الأخفش فله فيه قولان: الارتفاع بالفاعلية، أو الابتداء (ش الكافية ١/٩٤، ٢٠٤)، وقال ابن هشام (المغنى ٢/٨٠): (الجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيُّون يجيزون الوجهين) اهـ؛ أما قولُ الكوفيين فواهٍ؛ فالمرجع منوىٌّ به التقدم، وقول الأخفش الآخر، لا يطرد فى نحو (إنَّ فى الدار زيدًا) على أن هذا الحكم ينبغى أن يقيَّد بعدم اعتمادهما، أما إذا اعتمدا على نفيٍ، أو استفهام، أو موصول أو موصوفٍ، أوْ صاحب خبر، أو حال، ففيه مذاهب، أرجحها كونه فاعلًا (راجعها فى الهمع ٢/١٠٧)؛ فسيبويه والأخفش اتفقا على أنَّ الظرف إذا وقع صلة، أو صفة أو ما سبق، فإنه يرْفَعُ كما يرفع الفعل؛ لأن هذه المواقع أولى بالفعل من غيره، فرجح جانبه على الابتداء، أفهمه الأنبارى فى (البيان ٢/٥٣، ٧٧، ٣٤٠-٣٤١، والإنصاف م٦ص ٥١-وما بعدها، والأسرار ص٧٧).

(القميص) هو الفاعل ؛ لأنه الذى (ثبت)][1]

ويقاسُ عليه كلُّ جارٍّ ومجرورٍ تقدَّمَ على المبتدأ ؛ فإنَّ الأخفشَ يقول هو مرتفع بالجارِّ والمجرور ؛ كما تقول : (بزيدٍ داءٌ) ، و(لِعَمْرٍ ومالٌ) ، و(فى أخيك خَصْلَةٌ حسنةٌ) و(على الجبل خيالُ[2] قوم) ؛ فكل هذا مرتفع بالابتداء ، وما قبله خبرُه على قول سيبويه وعلى قول الأخفش /١٨١/ : مرتفعٌ بالجارِّ والمجرورِ.

وقولنا (لِتُخْبِرَ عنْهُ) احترازٌ من الأسماء المعدُودة من غير إخبارٍ عنها ؛ كقولك : (زيدْ ، عمْرو ، بكْرْ) -بالإسكان من غير إعرابٍ[3]- ؛ وكقول الكيَّال : (ستَّهْ ، سبْعَهْ ، ثمانيهْ).

فإنَّ هذا لا يُسمَّى : مبتدأً ؛ لأنه لم يُقْصَد الإخبار عنه ، ولم يُقْصَد إلا التَّعديدُ[4]

ولا يجوزُ إعرابُ مثل هذا ؛ لأنَّ الإعراب إنما يُستَحَقُّ بعد التركيب ، والإسنادِ[5] ، كقولك : (قام زيدٌ) ، و : (زيدٌ أَخُوك) ، فقد ركَّبْتَ ، وأَسْنَدتَ.

وأما لو قلتَ (زيدْ ، عمرْو ، بكرْ) فإنَّه لا يَستحِقُّ الإعرابَ ، ولا يكون إلَّا ساكنًا[6] ؛ لأنك لم تقصد الإخبارَ عنه ، وإنَّما أَخرجتَهُ مُخرجَ التَّعديد.

---

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) معناه هنا : ما يُرَى كالظِّل على البعد ، انظر : (اللسان -خيل- ومجالس ثعلب ٣٥٢/٢) ، ولعل المثبت تصحيف : (خِيَام).

(٣) ابن يعيش ٤٩/١ : (الاسم إذا كان وحده مفردًا من غير ضميمة إليه لم يستحقَّ الإعرابَ) اهـ ، وانظر (٢٨/٦) منه - و(ش الكافية ١٧/١).

(٤) قال ابن سيده (المخصص ٩٤/١٤) : (وهذه الأعداد ، إذْ عُدَّ بها لم تقع فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مبتدأ ، ولا خبرًا ، ولا فى جملة كلام آخر ، والإعراب فى أصله للفرق بين اسمين فى كلام واحدٍ ، أَوْ لفظين مجتمعين فى قصة لكل واحد منهما غير معنى صاحبه ... فلما لم تكن هذه الأعداد على الحد الذى يستوجب الإعراب ، ولا على الحد الذى يحمل على ما استوجب الإعراب ، سُكِّنَّ ، وصُيِّرْنَ بمنزلة الأصوات) اهـ.

(٥) المفصل ص (٢٤) : (لأنهما (المبتدأ والخبر) ، لو جرِّدَا لا للإسناد ، لكانا فى حكم الأصوات التى حقُّها أَنْ يُنْعَق بها غيرَ معربة ؛ لأنَّ الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد ، والتركيب) اهـ.

(٦) وهل هو سكونُ بناءٍ؟ قيل : الأسماء قبل التركيب مبنيَّة ؛ لأن عدم التركيب من أسباب البناء ، أَوْ =

وقولنا : (مجردًا عن العوامل اللَّفظية) احترازٌ من العوامل التى تغيِّر المبتدأ والخبر ؛ وهى أربعةُ عواملَ (ظننتُ) وأخواتُها ، و(كان) وأخواتُها ، و(إنَّ) وأخواتُها و(ما) الحجازيَّةُ[1]

اعلم أنَّ هذه الأَربعةَ العواملَ إِذَا دخلتْ على المبتدأ والخبر غيَّرتْ حكمَهُ[2] ، وجعلتْ الحكم لها ، وإنْ كان أصلُه : الابتداء ، والخبر ، فتغيره عن لفظه ، إما برفع ، أو بنصب وسيأتى ذكر ذلك واحدًا واحدًا فى باب : (العوامل)[3] -إنْ شاءَ الله- .

مثال التغيير بـ (ظننتُ) (أن)[4] تقول : (ظننتُ زيدًا قائمًا) ؛ فـ (ظننتُ) فعل وفاعل ، و : (زيدًا قائمًا) مفعولان لـ (ظننت) ، وكان الأصل (زيدٌ قائمٌ) قبل دخول : (ظننت) مرفوعًا[5] على الابتداء ، والخبر ، فلما دخلتْ : (ظننتُ) نقلته إلى النصب ، وصارا مفعولين لـ (ظَنَنْتُ) .

وكذلك (كان زيدٌ قائمًا) ، أصله (زيدٌ قائمٌ) ، مبتدأٌ وخبرٌ ، فلما دخلت (كان) جعلت (زيدًا) اسمها ، ونصبت (قائمًا) خبرًا لها.

وكذلك : (إنَّ زيدًا قائمٌ) ، أصله (زيدٌ قائمٌ) ، فغيرتْه (إنَّ) عن حكمه ، فصيرت المبتدأ اسمًا لها ، والخبرَ خبرًا لها .

= لشبهها بالحروف المهمَلة فى كونها غيرَ عاملة ، وغير معمولة ، وقيل : معربة ؛ لصلاحيتها للعمل ، وقيل واسطةٌ لا معربة ، ولا مبنية ، أَىْ موقوفة ؛ لعدم الموجب لكل منهما ، واختاره قوم.

انظر : (المرادى ٤٩/١ ، ٥٤ ، والأشمونى ٢٩/١ ط الحلبى ، والهمع ١٩/١ ، ودرة الغواص ٢٣٢-٢٣٣ ، والأشباه والنظائر ١٤٣/٢ ، والمحرر ١١٠/٤).

(١) راجع (المرتجل ص١١٥ ، وأسرار العربية ص٧٥).

(٢) لعل (حكمهما) أنسب.

(٣) لم يفرد بابا للعوامل ، كما لم يشر إليه فى (الفهرسة) ، ولعل المناسب (فى أبوابها) أَوْ لعلَّ هذا البابَ موجودٌ فى (تصريحه) الذى نرجح كون هذا الكتاب تحريرًا له.

(٤) زدتها تقويمًا للنص.

(٥) لعل الأنسب فيهما التثنية ، وإن صلَحَ المثبت رجوعًا إلى كلمة : (الأصل).

وكذلك : (ما زيدٌ قائمًا) ، أصله : (زيدٌ قائمٌ) . [مبتدأ وخبر ، فلما دخلت عليه (ما) ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر][1] نقلتْه إلى حكمها ، وصار اسمًا لها ، وخبرًا ، فهذه صورة التَّغيير لهذه العواملِ الأربعة .

فصــــل

واعلم أن المبتدأ لا يكون إلَّا اسمًا[2] ، ولا يكونُ إلَّا معرفةً فى الأكثر[3] ، ولا بُدَّ له من خبرٍ تسنِدُه إليه .

ومثال ذلك : (زيدٌ أَخُوكَ) /١٨٢/ ، و : (عْمرٌ وقائمٌ) ، و : (بكر قام أخوه) ، و (بِشْرٌ فى الدار) و : (خالدٌ أَبُوه منطلقٌ)[4] ؛ فجميع هذه الأسماء مبتدآت ، وما بعدها خبرها (مسند إليها على ما ذكرنا)[5] ، وجميعُها معارِفُ ، وجميعُها مخبَرٌ عنها بما بعدها ؛ فـ (فى)[6] قولك (زيدٌ أخوكَ) أخبرتَ عن (زيد) بالأخوَّة ، و (فى) قولك : (عمروٌ قائمٌ) أخبرت عن (عمرو) بالقيام ، و (القائمُ)[7] ، و (الأخُ) اسمانِ مفردَانِ ، و (فى) قولك (بكرٌ قامَ أَخُوهُ) أخبرت عن (بكر) بفعل ، وفاعل ، وهو قولك (قامَ أَخُوه) ، وتسمَّى هذه الجملةُ : فعليةً ، و (فى) قولك : (بِشرٌ فى الدار) أخبرتَ عن (بِشْر) بالجار والمجرور ، وهو قولك (فى الدار) ، و (فى) قولك

---

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٢) صريحًا ، أَوْ مؤوَّلًا ، أَوْ وصفًا رافعًا لِمُكتفىً به -كما قال ابن هشام (الأوضح ١/١٠٢) ، وانظر ما سبق (٢/٤٥٢-المحرر) .

(٣) سيبويه (١/٣٢٨ محقق) : (... أَنْ تبتدئ بالأعرف ، وهو أَصل الكلام) اهـ ؛ قال المبرد (المقتضب ٤/١٢٧) : (فأما المبتدأ فلا يكون إلاَّ معرفةً ، أو ما قارب المعرفةَ من النكرات) اهـ.
وعُلِّلَ ذلك بأن الغرض من الإخبار إفادةُ المخاطَبِ ما ليس عنده ، وتنزيلُه منزلتَك فى علم ذلك الخبر ، والإخبارُ عن النكرة لا فائدة فيه ، انظر (شرح الكافية ١/١٠٨ ، والأشباه ٢/٤٥) .

(٤) ملاحظٌ تنوع التمثيل بتنوع أنواع الخبر .

(٥) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٦) زدت (فى) معهنَّ بمقتضى السياق .

(٧) ص ، د : (والقيام) -سهو إلى سابقه- .

(خالدٌ[1] أبوه منطلقٌ) أخبرتَ عنه بجملةٍ من مبتدأ، وخبر، وهو أنَّ (خالدٌ) مبتدأ، و(أَبُوهُ) مبتدأٌ ثانٍ، و(منطلقٌ) خبر عن الأب، والأبُ، ومنطلقٌ، خبرٌ عن (خالدٌ)، وهو جملة أسمية.

فصــل

وقد جاء الابتداء بالنكرة -إذَا أَفادتْ[2]- فى مواضَع كثيرةٍ[3]؛ وذلك[4] قولك: (ما أحدٌ فى الدار)، فـ(ما) حرف نفى، و(أَحَدٌ) مبتدأ، وهو نكرةٌ[5]، وقولك (فى الدار) خبُره، وإنما جاز الابتداء بالنكرة ههنا؛ لأنَّ قولك (أَحَدٌ) عامٌّ، فقام العمُوم مقام المعرفة[6]

وكذلك قولهم: (سَلَامٌ عليكُمْ)؛ فـ(سلامٌ) ههنا نكرة، و(عليكُم) خبره، فهو[7] مبتدأ وخبر، وإنَّما جاز الابتداءُ بالنكرةِ؛ لأنَّ فيها معنى الدعاء[8]؛ من حيثُ

---

(١) ص: (خلد) فيهما -بدون ألف، وهو جائز خطًّا على قلة، وقد سبق نظيره.

(٢) الفصول ص١٩٨، وابن يعيش ١/٨٦، ٩٣، والمصنفُ اشترط الفائدة ليس غيرُ، وهى المعتبرة فى الابتداء بالنكرة، فمتى وقعت جاز الابتداء بها، وُجِدَ شئٌ من الشرائط أولًا، إذ لا حصرَ؛ قال ابن هشام (الآتى): (لم يُعَوِّلْ المتقدِّمون فى ضابطِ ذلك إلاَّ على حصول الفائدة، ورأى المتأخرِّون أنَّه ليس كل أحدٍ يهتدِى إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها: فمن مقلٍّ مُخِلٍّ، ومن مكثرٍ موردٍ ما لا يصلُحُ، أو معدِّدٍ لأُمورٍ متداخلة) اهـ، وانظر (بدائع الفوائد ٢/١٤٨).

(٣) انظر اجتهادًا فى كثير من الصور فى (المغنى ٢/٩١-٩٤-حلبى، والأشباه ٢/٤٦، والخضرى ١/ ٩٨-٩٩).

(٤) لعل: (من ذلك) أدق، وأنسبُ.

(٥) (وهو نكرة) - سقط من (د).

(٦) وبيانه كما قال خالد: (أن النكرة فى سياق النفى تعمُّ، وإذَا عمَّت كانَ مدلولُ النكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرَّف بأل الاستغراقية) اهـ، (انظر التصريح ١/١٦٨).

(٧) ص: (وهو) -بالواو-، والمثبت الأنسب من (د).

(٨) قال الرازى (٥/٧٣-التفسير): (أكثر ما يستعمل (سلامٌ عليكم) بغير أَلِف، ولام، وذلك لأنه فى معنى الدعاء، فهو مثل قولهم (خيرٌ بيْنَ يديْك)؛ فإن قيل كيف جاز جعل النكرة مبتدأ؟ قلنا النكرة إذا كانت موصوفة جاز جعلها مبتدأ، فإذا قلت (سلامٌ عليكم) فالتنكير فى هذا الموضع يدل على التمام والكمال، فكأنه قال (سلامٌ كاملٌ عليكم) اهـ.

إنَّ معناهُ: سلَّمْنا عليكُمْ سلامًا، أو: سلَّمكم اللَّه تسليمًا؛ فلذلك أفادتْ؛ لأن قولك: (سلامٌ) في موضع: (سلَّمَكُمْ[١] الله[٢]).

وكذلك قولهم: (وَيْلٌ لزيدٍ)، و: (ويحٌ لعمروٍ)، وإنما جاز الابتداء بـ(ويلٌ، وويحٌ)؛ لأن معناهما: الدعاءُ[٣]؛ من حيثُ إنَّ قولك: (ويلٌ لزيدٍ) معناه: أدعو عليه بالويل، والثُّبور.

وقد قالوا -أيضًا- (على زيدٍ قميصٌ)، و: (لِعمرٍ ومالٌ)؛ فقولك: (قميصٌ، ومالٌ) نكرتان مبتدأتان، وما قبلهما خبراهما[٤]، وجاز الابتداء -في هذا الموضع- بالنكرة؛ لتقدُّمِ الخبر على المبتدأ[٥].

وقد قدَّمنا في أول الباب أنَّ مثل هذا مرتفعٌ بالجار والمجرور؛ تقديره: (ثبت على زيدٍ قميصٌ)، و: (استقر لعمرٍ مالٌ)، وهو قول الأخفش[٦].

فَصْلُ الخَبَرَ

اعلم أَنَّ الخبر /١٨٣/: هو ما أفاد، وحسُن المسكوتُ عليه[٧]، ولو طَالَ

---

(١) ص، د: (سلمك) -بإفراد الضمير-، والمناسب لكلامه جمعُه كما أثبتُّ.

(٢) بهذا التقدير يشير إلى أن أصله النصب، فبقى حالة الرفع على معنى حالة النصب من التخصيص فساغ الابتداء به، أو أنَّ تنكيره رعاية لأصله حين كان منصوبًا، راجع (التسهيل ٨٨، والرضى ١/ ٩٠).

(٣) ابن يعيش ١/ ٨٧: (إنما جاز الابتداء بها؛ لأنها ليست إخبارًا في المعنى؛ إنما هي دعاء ومسئلة، في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة) اهـ، وانظر (المغنى ٢/ ٩٣-حلبى).

(٤) ص، د: (خبرهما) -بالإفراد- تصحيف.

(٥) ظاهر كلامه -كما عند غيره- أن التقديم له دخل في التسويغ، والتحقيق: أن المسوِّغ للابتداء بالنكرة: أن يُخْبَرَ عنها بظرف مختصٍّ، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة وإنما الذى سوغه الإضافةُ إلى ما يصلُح للإخبار عنه، أفاده (المغنى ٢/ ٩٣-حلبى والتصريح ١/ ١٦٨).

(٦) انظر (٢/ ٤٥٤)، وأيضًا (الروض الأُنُف ١/ ٢٥٨).

(٧) وَرَدَ عليه الفاعل في نحو (قامَ زيدٌ)، فإنَّه يصدُق عليه ذلك؛ إذْ قد تمَّتْ به الفائدة؛ لذا قيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة فلا يرد الفاعل على هذا التعريف، انظر ابن عقيل، والخضرى (١/ ٩٢).

الكلامُ، ويأتى بيانُ ذلك فى تقسيماتِ الأَخبارِ[١]

وخبرُ المبتدأ مرفوعٌ لفظًا، أو حكمًا؛ فالمرفوع فى اللفظ، إذا كان اسمًا مفردًا؛ كقولك: (زيدٌ أخوك)؛ فـ(زيد) مبتدأ، و(أخوك) خبرُه، وهو اسم (مفردٌ)[٢] مرفوعٌ، وعلامة رفعه: الواوُ، والكافُ فى موضع خفضٍ بالإضافة.

وكذلك: (قائمٌ) فى قولك: (زيد قائمٌ) مفردٌ- أيضًا- مرفوعٌ.

فإذا وقع خبر المبتدأ جملةً فعليَّةً كانت مؤدَّاةً على لفظها، لا تتغيَّر عن حالها التى هى عليها[٣]، ويُحْكَمُ على موضعها بالرفع.

وقد يقع خبر المبتدأ فعلًا ماضيًا، ومستقبلًا، وظرفًا، وشرطًا وجزاء، فلا يتغيَّر الخبر عما هو عليه فى اللفظ، بل يُحْكَمُ على موضعه بالرفع، وهو باقٍ على ما كان عليه من نصب، أو جر[٤]، وسيأتى مثال ذلك.

فصــل

وجملة ما يُخْبُر به عن المبتدأِ خمسةُ أشياءَ[٥]

* باسم هُو هُو[٦]؛ كقولك: (زيدٌ أَخُوك)، و(عمروٌ قائمٌ)، فالأخ هو (زيدٌ)

---

(١) قريبًا فى الفصل بعده.

(٢) من (د)، وحاشية (ص) -بخط ناسخها-.

(٣) ص، د: (عليه)، وهو سهو، فقد أنَّث (الحال)، بوصفها، كما هو ظاهر.

(٤) ش المفصل ١/٨٨.

(٥) ظاهرٌ أنَّه تقسيم تفريعى لأحد النوعين، فالإخبار بمفرد، أو جملة، فهما اثنان وما عداهما تفريعات للجملة، أما شبه الجملة، فالخبر فيهما مختلِف باعتبار المتعلق مفردًا، أو جملة.
وبكل من الاعتبارين يندرجان تحت أيٍّ من النوعين السابقين، فالخبر إذن نوعان تأسيسًا، أو ثلاثة باعتبار شِبْهِ الجملة نوعًا بملاحظة صورتها وحسب، وهو ما يذكره الكاتبون، انظر (إصلاح الخلل ١٢٣-١٢٤، وأسرار العربية ٧٩، والفصول ١٩٩، وحاشيته، والهمع ١/٩٥).

(٦) لفظ سيبويه (الكتاب ٢/١٢٧ محقق): (المبتدأ لابد أن يكون المبنىُّ عليه شيئا هُوهُو) اهـ، وقال الأخفش (وخبره إنْ كان هو هو أيضًا مرفوع) اهـ، (منهج الأخفش ٣٣٤-عن خ المعانى ٤/أ). وراجع المقتضب (٤/١٢٧)، والإنصاف (٤٧، ٢٤٥).

و(زيدٌ) هو الأخ[١]، والقائم هو (عمرو).

* وبفعل وفاعلٍ، وهو الجملةُ الفعليَّةُ؛ كقولك: (زيد قامَ)، و(عمرو قامَ أَخُوه) و: (زيدٌ يقومُ)، و: (بكرٌ يقومُ أَبُوه)، و: (الزيدانِ يقومانِ)، و: (العَمْرون يخرجُون) [فجميعُ هذه الأَخبار جُمَلٌ، من فعلٍ وفاعلٍ؛ فمنها ما فاعلُه ظاهرٌ، وهو (أخوه، وأبوه)[٢] وشبهُهُما، ومنها ما هو مضمر؛ كقولك: (قام)، و: (يقوم)، ففاعله مضمرٌ فيه، أي: قام هو، ويقوم هُوَ[٣]؛ وقد يكون الخبر منفيًا؛ كقولك][٤] (بِشْرٌ لَنْ يَقُومَ).

فقولك (لن يقوم) خبر عن المبتدأ، و(كذلك) (خالدٌ لم يَقُمْ)، فـ(لم يقمْ) خبر عن (خالدٌ).

والاسم الأول في جميع هذه الأمثلةِ[٥] مبتدأٌ، وما بعده من[٦] الجملة الفعلية خبره، من فعل وفاعلٌ، مستقبلا كان (الفعل[٧]) أو ماضيا، فإنْ كان ماضيًا كان باقيًا على فتحِهِ[٨] في الظَّاهِرِ، وهو مرفوع في المعنى؛ لأجل الخبر، مثل (زيدٌ قامَ).

وإن كان مستقبلًا كان باقيًا على رفعه لفظًا، ومعناه: الرفع بكونه خبرَ المبتدأ، وتقدُّرُه بالاسم، فإذا قلتَ: (زيدٌ يقومُ) أو: (زيدٌ قامَ)؛ فتقديره: (زيدٌ قائمٌ)، وكذلك (يقومان)، و(يقومون) حكمه حكم الاسم، تقديره: (الزيدانِ قائمانِ)، و: (الزيدونَ قائمُون)، وكذلك قولنا: (بِشر لَنْ يقومَ)؛ فقولك

---

(١) ش المفصل ٨٧/١، وقد مثَّل المصنف لنوعَيْ المفردِ: المشتقِّ، والمنزَّلِ منزلتَه.
(٢) سقطت كلمة: (أبوه) من (د).
(٣) أوبارز: كما في (يقومان)، و(يخرجون) المذكورَيْنِ.
(٤) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.
(٥) وقع في (ص)، (د): (الأسماء)، وهو سهو -تصويبه ما أثبت.
(٦) د: (في) -تصحيف-.
(٧) زدته بمقتضى السياق منعًا للإبهام.
(٨) لعل لفظه، أعم، وأشمل للمضموم والساكن، ولكنه ركون إلى الأصل.

(بشر) مبتدأ، وقولك: (لن يقومَ) جملةٌ /١٨٤/ فعليَّة منصوبةٌ بـ(لن)[١]، وقعتْ خبرًا عن (بشر)، فبقيت على نصبها فى اللفظ، وهى مرفوعة فى المعنى بالخبر[٢]؛ تقديره: (زيدٌ غيرُ قائمٍ)، وكذلك قولنا: (زيدٌ لم يقم) مجزوم بـ(لم) فى اللفظ مرفوع فى المعنى بالخبر، تقديره: (زيدٌ غيرُ قائمٍ).

* وبمبتدإٍ وخبرٍ، وهو: الجملة الاسمية[٣]؛ كقولك: (زيدٌ أَبُوه قائمٌ)، و: (عمروٌ أخوك منطلقٌ)، و: (بكرٌ جيشُه قادمٌ)؛ فالاسم الأول فى هذا كله مبتدأ، والجملة التى بعده خبر عنه، وهى فى نفسها مبتدأٌ، وخبرٌ، وبيان ذلك أَنَّ قولك: (زيدٌ أبوُه قائمٌ)، (زيدٌ) مبتدأٌ، و(أبُوه) مبتدأ ثانٍ، و(قائمٌ) خبرٌ عن الأبِ، و(الأبُ)، و(قائمٌ) خبرٌ عن (زيد)، وكذلك باقى الأمثلة مثل هذا.

ويشترط فى هذه الجملة التى تقع خبرًا للمبتدأ أَنْ يكون فيها عائدٌ يعود على المبتدإِ وهى الهاء[٤] التى فى قولك: (أَبُوه)، و: (جَيْشُهُ)، وما أشبه ذلك، لابد من العائد فى الجُملةِ على المبتدأِ، وإِلَّا فلا يصحُّ الكلامُ؛ أَلَا ترى أنك لو قلت: (زيدٌ عمروٌ قائمٌ) لم يصحَّ[٥]؟ ولم يكن كلامًا مُفيدًا؛ لعدمِ العائدِ على: (زيدٌ). ولو قلتَ: (زيدٌ عمروٌ [عنده[٦]] قائمٌ)، جاز؛ لأنك قد جئتَ بالعائد على

(١) كذا وقعت عبارته، وكلامه موهم أن النصب للجملة، ولم يقل به أحد، ولا هو، ولو قال: (منصوبة الفعل) لسلم.
(٢) الباء فيه للسببية، و: (على) أليق.
(٣) (ش الكافية ١/٩١).
(٤) أى: الضمير، وهو الأصل، مذكورًا، أو مقدَّرًا، ويُغْنِى عنه فى الربط: إشارةٌ إلى المبتدأ، أو إعادةُ المبتدإِ بلفظه، أو بمعناه، أو قد تكون الجملة نفسَ المبتدأ فى المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، راجع: (المغنى ٢/١٠٦-١٠٧-حلبى، والتصريح ١/١٦٥، والمرادى ١/٢٧٤، والأشباه ٢٥/٤٨).
(٥) ولا يُدَّعَى حذفُ الضمير، فهو غيرُ متعيِّن؛ قال ابن مالك (إِذْ ليس تقدير (إِلَيْهِ) أولى من تقدير (مَعَهُ) أو (عَنْهُ) أو (عِنْدَهُ)، وشرط جواز الحذف كونُ المحذوفِ متعيَّنًا فى التقدير) اهـ (شرح عمدة الحافظ ص٧٣).
(٦) تتمة من (د)، وحاشية (ص).

(زيدٌ) وهو الهاء فى (عِنْدَهُ)، وكان كلامًا مُفيدًا؛ لأَنَّ الخبر ما حسُنَ السكوتُ عليهِ، وعلى ذلك فقس موفقًا -إنْ شاء الله-.

* وبظرف؛ كقولك: (زيدٌ عندَك)، و: (عمروٌ أمامَك)، و: (بكرٌ خَلْفَكَ)؛ فالظرف ههنا خبر عن المبتدأ؛ لأنَّه قد أفادَ، وحسُن السكوتُ عليْهِ، والظرفُ باقٍ على نصبه، مرفوعٌ من حيثُ المعنى بالخبريَّة، والأصلُ فيه: (زيد مستقرٌّ خلفَكَ)[١] و: (عمروٌ مستقِرٌّ[٢] أمامك)؛ فـ(مستِقرٌّ) هو الخبر على الحقيقة[٣]، وإنما حذف اختصارًا وهو الناصب للظرف[٤]، ولكنه حُذِفَ، وأُقِيمَ الظرف مقامه لمَّا أفادَ.

وكلُّ ظرفٍ وقعَ خبرًا فإنَّه يكون منصوبًا على حاله، ويُحكَمُ على موضعه بالرفع؛ كقولك (زيدٌ وراءَك)، و: (القِتالُ اليومَ)؛ فـ(زيدٌ، والقتالُ) مبتدآن،

---

(١) المناسب لتمثيله السابق: (عندك).

(٢) اختلف فى ذلك المتعلِّقِ به المحذوف؛ فذهب الأكثرون -وهو مذهب سيبويه وتابعيه- إلى أنه فعل: (استقرَّ) -مثلًا-؛ لجواز وقوعه صلةً، وهى لا تكون إلا جملةً، ولأن الأصل فى العمل والتَّعلق إنما هو الفعلُ، فتقديره أولى، ورجَّحه الفارسيّ، والزمخشريّ، وابن الحاجب، والرضيّ، وذهب آخرون تبعًا لابن السراج والأخفش، وابن جنى إلى أن المحذوف اسمٌ: (مستقرٌّ)، ونحوه؛ لأنَّ أصل الخبر أن يكون مفردًا، وإِضمارُ الأصل أولَى، وفى تقدير الفعل تقديرٌ لجملة، وفى تقدير الاسم تقديرٌ لمفردٍ.
وكلما قلَّ الحذف كان أولى، ورجَّحه ابن مالك، قال: (٠٠ معمولٌ فى الأجود لاسم فاعلٍ كونٍ مطلقٍ، وفاقا للأخفش تصريحا، ولسيبويه إيماءً) اهـ(التسهيل ٤٩)، وراجع (التوضيح ١/ ٢٨٠، وش الكافية ١/ ٩٣، وأسرار العربية ٧٩، والصبان ١/ ٢٠١، وابن يعيش ١/ ٩٠).

(٣) ابن مالك: (ما يُعزَى للظرف، من خبريَّةٍ وعمل، فالأصح كونه لعامِلِهِ) اهـ(التسهيل ٤٩، وتعليق الفرائد للدماميني، ق١٠٠)، وهو ما ذهب إليه ابن كيسان، قال: (الخبر فى الحقيقة هو العاملُ المحذوفُ، وإنَّ تسمية الظرف خبرًا مجاز) اهـ(ابن كيسان النحوى ١٣٠).
وذهب الفارسى، وابن جنى إلى أنَّ الظرف هو الخبر حقيقةً، وأن العامل صار نسيًا منسيا (الهمع ١/ ٩٩).

(٤) وهو الأصح، وقيل: ناصبُه المبتدأ، وعليه ابن خروف، وقيل المخالفة، وعليه الكوفيون، انظر: (الإنصاف م٢٩ (٢٤٥-٢٤٧)، وما يأتى فى(٢/ ٤٦٦-تعليق).

و(اليومَ) و(وراءَك) ظرفان خبران، وهما منصوبان /١٨٥/ على حالهما، محكومٌ على موضعهما بالرفع لمَّا كانا يتعلَّقانِ بمحذوفٍ، والتقديرُ: (زيدٌ مستقِرٌّ وراءَك) و: (القتالُ كائنٌ اليومَ)، فحُذِفَ (مستقرٌّ، وكائِنٌ)، وأُقِيمَ (وراءَك، واليومَ) مُقامَهُمَا.

* وبجارٍّ ومجرورٍ؛ كقولك: (زيدٌ فى الدار) و: (المالُ لعمروٍ)، و: (القميصُ على زيدٍ) و: (الخروجُ إلى بكرٍ)؛ هذه الأسماءُ مبتدآتٌ كلُّها، وما بعدَها من المجرورات أخبارٌ عنها، وهى متعلِّقاتٌ بمحذوف؛ تقدير ذلك: (زيدٌ مستِقرٌّ فى الدار)، و(القميصُ كائنٌ على زيد)، و: (الخروجُ واقعٌ، إلى بكر)؛ فهذه المحذوفاتُ[1] هى الأخبار الأصلية، وإنَّما حُذِفَتْ اختصارًا، ونَابتْ هذه المجروراتُ عنها، وتمَّ الكلامُ بها، وحَسُنَ.

* وبشرطٍ وجزاءٍ[2]؛ كقولك (زيدٌ إنْ تُكرْمه اليومَ يكرمْك غدًا)؛ فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(إنْ) حرفُ شرطٍ يجزمُ الأفعالَ المستقبلةَ؛ وجوابَها[3]؛ فـ(تكرمْه) هو الشرط و(يكرمْك) هو الجواب، و(اليومَ، وغدًا) ظرفان، فـ(إنْ)، وما بعدها من الشرط والجزاء، والظرفيْنِ خبرُ (زيدٌ)؛ لأنَّ الخبر عندهم: ما أفاد، وحسُنَ السكوتُ عليه.

فصل[4]

واعلم أنَّ ظروف الزمان لا تكونُ أخبارًا عن الجثثِ، ولكن تكون أخبارا عن

---

(١) ص، د: (المجرورات) -تصحيف- صوابه ما أثبتُّ.

(٢) لا وجه لاستقلاله نوعًا من الخبر غيرُ التنويع؛ إذْ هو مندرجٌ تحت الفِعليَّة، وهو ما قرَّره المصنف نفسه فى (٢/ ٥٣٧، ٣/ ١٩)، وراجع ما علقته فى (٢/٤٦٠(ح٥))، والهمع ٩٦/١، وكأنه -فيما أرَى- ناظرٌ الزمخشريَّ؛ حيثُ قسم الجملة أربعة أقسام: (فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية) (المفصل ٢٤)، قال ابن يعيش ٨٨/١: (هذه قسمة أبى على، وهى قسمة لفظية، وهى فى الحقيقة ضربان: فعليّة، واسميّة) اهـ، وانظر الرمانى (معانى الحروف ١٦٩).

(٣) المحرر ٢/ ٣٨٥، ٤/ ٤٠، وهناك تعليقةٌ.

(٤) تقدم فى ٣٥٣/٢.

المصادر ؛ لو قلت : (زيدٌ اليومَ) ، أو : (عمروٌ غدًا) لم يجزْ أنْ يقع ظرفُ الزَّمانِ خبرًا عن : (زيدٌ)، [وعمرو][١] ؛ لأنَّه ليس فى ذلك فائدة ؛ لأنا نعلَمُ حقيقةً أَنَّ (زيدًا) لا يخلو من زمان ، إمَّا يومٍ أو ليلةٍ ، أو ساعةٍ ، وأصلُ الخبر [أَنْ يكونَ] بالمجهولاتِ[٢].

فلذلك لم يكن الظرف من الزمان خبرًا عن الجُثثِ[٣].

وقيل إنَّما امتنع ذلك ؛ لأنَّ الزمان مُتَقَضٍّ[٤] ، والجثثُ ماكثةٌ ، ولا يكون المُتَقَضِّى خبرًا عن الماكثِ.

وإنَّما كان خبرًا عن المصدر ؛ لأنَّ الخبريَّة تفيدُ إذا قلتَ : (القتالُ اليومَ) ، و : (الخروجُ بعدَ غدٍ) ؛ (فقد حسُنَ السكوتُ عليْهِ)[٥] ، وإذا حسُنَ السكوتُ علَى الظرف وقعتْ به الفائدةُ.

لأنَّ الزَّمانَ مُتَقضٍّ ، والمصادرُ متقضِّيَةٌ ، فجاز الإخبارُ بِمُتقضٍّ عن مُتقضٍّ.

وقد أخبروا بظرف الزَّمان عن الجثث إذا وصفتَ الزَّمان ؛ وذلك مثل قولهم : (زيدٌ فى زمانٍ طيِّبٍ) ، لما وصفته بالطِّيْبةِ /١٨٦/ أفادَ ، وكذلك تقولُ للأعمى (أَنْتَ فى النهارِ) ، و : (أنتَ فى اللَّيل) ؛ فجاز الإخبار بالظرف عنه -وإنْ كان جثَّةً- لأنه قد حصَلَ به الفائدةُ ؛ من حيثُ إنك[٦] قد أفدتَه شيئًا ليس يعلمُه ؛ لأنَّ الخبر لا يكون إلا بالمجهولات ؛ بحيثُ إنَّكَ لو قلت لمبْصرٍ (أنتَ فى النَّهار) لم يجزْ[٧] ؛ لأنك لم تفدْه شيئًا يجهله ، بل أخبرتَه بما هو يعلمه ، ولا فائدة فى ذلك -وقد تقدم

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ص ، د : (عن المجهولات) - والصواب المثبت ، وهو من كلامه فى (٢/٤٨٢).

(٣) قال الأنبارى (أسرار العربية ص٨٠) : (لو قلت -فى ظرف الزمان- (زيدٌ يومَ الجُمعةِ) لم يكن مفيدًا ؛ لأنه لا يجوز أَنْ يخلوَ عن يوم الجمعة ، وحكمُ الخبر أَنْ يكونَ مفيدًا) اهـ.

(٤) د (مقتضى) -بالياء- وهو صواب أيضًا.

(٥) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) ، بخط الناسخ.

(٦) ص (أَنك) -بفتح الهمزة- ، والكسرُ الأشهرُ المنصورُ.

(٧) إلا بتنزيل ، فيصحّ.

ذلك فى باب : (الظروف)[١]

واعلم أَنَّ الظرف إذا وقع خبرًا ، فإنه يكون منصوبًا -كما قدمنا[٢]- ، والناصبُ له هو المحذوفُ الذى يتعلَّق به[٣] ، كما قلنا فى : (القتالُ اليومَ) ، فإِنَّما نصب (اليومَ) قولُك : (واقعٌ) المحذوف ؛ ولا يجوز : (القتالُ اليومُ) -برفع (اليومُ) ؛ لأن القتال غير اليوم ، وقد جاء فى القرآن الكريم : ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[٤] - برفع (أَشْهُرٌ) خبرًا عن : (الحَجُّ) ، وإنما جاز ذلك على تقدير حذف مضافٍ ؛ و[التقدير][٥] هو : (أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلومات) ، فأخبر بظرفٍ عن ظرفٍ ، وهو أشهرٌ عن أشهر أَوْ[٦] (الحجُّ حجُّ أشهرٍ معلوماتٍ) فأخبر بـ(حجُّ) عن (الحجُّ)[٧]

---

(١) (٢/٣٥٣-المحرر).

(٢) قريبًا فى (٢/٤٦٣).

(٣) سبق فى (٢/٤٦٣) ، وهو للبصريِّين بحجة أَنَّ الظرف ما تضمن معنى (فى) : مكانًا ، أو زمانًا -فمآله إلى حرف الجر ، وحرفُ الجرِّ وظيفته إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم ، فلزم تقدير المتعلَّق به فعلًا أو مشتقًّا منه -على ما يأتى- ، والكوفيُّون على أنه منصوب على الخلاف ؛ إِذْ المبتدأ هو الخبر فى المعنى ، فلما خالفه انتصبَ ؛ والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، راجع (الإنصاف م٢٩).
أقول ولا أدى كيف فهم أستاذنا (البنا) من سيبويه أنه يرى نحو هذه الرؤية الكوفيَّة ، ولا يقدِّر متعلقًا به ؛ يقول : (بل وجدتُ سيبويه نفسه يعرب نحو (هو خلفك) ، فيقول : إن الظرف منصوب بالمتبدأ ؛ لأنه غيره ، ولا يقدِّر كونًا عامًا) اهـ (الرد على النحاة ص٢٤ - مقدمة).
وسيبويه على الجادة البصرية من تقدير المتعلق به ، لابد ، اسمعه يقول (نفس مورد أستاذنا من الكتاب ١/٤٠٦ محقق) : (فهذا كله انتصبَ على ما هو (فيه) ، وهو غيره ... والعامل فى (خَلْفَ) : الذى هو موضع له ، والذى هو فى موضع خبره) اهـ ، وذلك ظاهرٌ ، فالظرف ليس خبرًا ، بل هو فى موضعه ، وما هوُ فى موضعه هو المتعلَّق به قطعًا.

(٤) البقرة : ١٩٧

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ص ، د : (إذ) -تصحيف- كما لا يخفى ، فهما قولان ، ولا وجه للتعليل هنا.

(٧) قال : أبو حيان (البحر ٢/٨٤) : (لابد من حذفٍ ؛ إذ (الأشهُرُ) ليست الحج وذلك الحذف إما فى المبتدأ ، فالتقدير : (أشهرُ الحجِّ) أو : (وقتُ الحجِّ) ، أو فى الخبر ، أى : (الحج حج أشهر) ، أو يكون الأصل : (فى أشهر) فاتسع فيه ، وأخبر بالظرف عن الحج لما كان يقع فيه ، وجُعِلَ إيَّاه على سبيل التوسع ، والمجاز) اهـ ، وانظر : (الطبرى ٤/١١٤ ، والعكبرى ١٥٩-١٦٠).

فصــل

واعلم أَن الظروف، وحروف الجر إِذَا وقعت خبرًا أو صلةً، أو حالًا (أو صفة)[١]

تعلَّقت بمحذوفٍ أبدًا[٢]؛ فإنْ لم تقع[٣] فى أَحدِ هذه المواضعِ[٤] تعلَّقتْ بموجودٍ[٥]؛ كقولك -فيما يتعلق بالموجود-: (مررتُ بزيدٍ)، فقد تعلق: (بزيد)[٦] وهو جارٌّ، ومجرورٌ بـ (مررتُ)، وهو موجود، و: (نزلتُ أمامَك)؛ فقد تعلق (أمامَك) -وهو ظرف- بـ (نزلتُ)، وهو موجود، وموضعُ (زيد) النصب بـ (مررتُ)، (وإنْ كان فى اللفظ مجرورًا، والظرفُ منصوبٌ بـ (نزلت) لفظًا، ومعنى)[٧]

---

(١) زيادة من كلامه الآتى فى الفصل التالى.

(٢) كأنها عبارة (الاقتضاب ص٢٨٩)؛ وقال ابن الشجرى (الأمالى ١/٣٣٠): (واسم الفاعل فى هذا الموضع مما رفضُوا إظهارَه تخفيفًا، وللعلم به، فحذفوه، وأنابوا الظرف منابه) اهـ.
ولا يجوز عند الجُمهور إظهار هذا العامل أصلًا؛ لقيام القرينةِ على تعيينه، وسدِّ الظرف مسده؛ وقال ابن جنى بجوازه، ولا شاهد له (الرضى ١/٩٣، ١٠٨) وابن يعيش (١/٩٠)، وقد ارتآه ابن مالك (التسهيل ص٤٩) قال: (وربما اجتمعًا لفظًا) اهـ.
وقد أجاز ابنُ يعيش ذكره ابتداء؛ قال (السابق): (فإن ذكرتَه أولًا، وقلت: زيدٌ استقرَّ عندك لم يمنع منه مانع) اهـ؛ قال ابن هشام: (المغنى ٢/٨١- حلبى): (وهو غريب!).
وانظر الأشباه ٢/٥٦، والهمع ١/١٠٨، والصبان ١/٢٠٠، والمحرر ٢/٥٣٨).
هذا وقد ذهب بعض الدارسين المحدثين: (أستاذنا البنا) إلى إلغاء المتعلَّق فى الظرف، والجار والمجرور إن وقعا خبرا، أو صلة، أو صفة، أو حالًا، ويكونان هما ذلك كله دون ما حاجة إلى متعلق تعميدًا لمذهب (ابن مضاء) فى ذلك، انظر (الرد على النحاة ص٢٤-٢٥-المقدمة).
ولى فيه ردودٌ محلها فى القسم الأول من هذا المبحث، فالتمسها ثمَّةَ.

(٣) د: (يقع) بالتحتية - تصحيف.

(٤) د: (المواضيع) -صياغةٌ كوفيةٌ-.

(٥) الرضى (١/٩٣): (وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلق الظرف، والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود) اهـ.

(٦) (بزيد) غير واضح فى (ص)؛ لثقب، وفى (د): (زيد) والمناسب ما أثبت.

(٧) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

فصـــل

والمتعلَّقُ به المحذوفُ[١] هو أربعة أقسام[٢] : الخبرُ، والصِّفَةُ، والصِّلَة، والحال.

كما تقدم فى الفصل الأَوَّلِ[٣] : أن الجار (والمجرور[٤]) والظرف إذا وقع خبرًا، أو صفةً أو صلةً، أو حالًا تعلَّق بمحذوف.

* فمثالُ وقوع الظرف (خبرًا) قولك : (زيدٌ أمَامَك)، و : (عمرو قُدَّامَك)؛ فـ(أمام وقدام) ظرفان؛ لأنهما[٥] تَمَّ الكلامُ بهما؛ من حيثُ إنهما خبران، وهما متعلِّقان بمحذوفٍ تقديره : (زيدٌ مستقرٌّ أمامك)، و : (عمرو مستقِرٌّ قدامك)[٦]، فحذفتَ (مستِقرًّا) اختصارًا، وناب /١٨٧/ (أمامَك، وخلفَك) عن : (مستِقرّ)، وصار هو الخبر على سبيل النيابة عن (مستقرٌّ)، و(مستقِرٌّ) هو الناصُب لـ(خلف، وأمامَ)؛ إذ هما مفعولان[٧] له، وكذلك : (القتالُ اليومَ)، و(الصلاةُ يومَ الجمعةِ) فُعِلَ به مثل ما فُعِلَ بالأول، هذا وقوع الظرف خبرًا، وكذلك المجرور، والخبرُ على الحقيقة هو المحذوف، والظرفُ نائبٌ عنه.

وإنما لم يجزْ أَنْ يقع الظرف خبرًا بنفسه؛ لأَنَّ أصل الخبر أَنْ يكون هو المبتدأَ بعينه، أو معنًى فيه؛ لأنك تقول : (زيد قائمٌ)، و : (عمرو أَخُوك)، فـ(زيد) هو القائم، والقائمُ هو (زيدٌ)؛ و(عمروٌ) هو[٨] (الأَخُ)، و(الأخُ) هو (عمروٌ)، فلو

---

(١) ص، د : (والمتعلق بالمحذوف) -تصحيف- أو سهو، صوابه ما أثبت.

(٢) راجع ما سبق قريبًا، وثمة مواضع أربعة أُخر، راجعها فى (المغنى ٨١/٢، الأشباه ٢٣١/١

(٣) يعنى : المتقدم، وهو من تعبيراته.

(٤) زيادة من المصادر.

(٥) كذا، ولو قال مكانه : (وقد) لاستقام، فالعلة التى ساقها صالحة للخبرية، لا للنظر فيه، ولعله كذلك، وسُهِىَ عنه.

(٦) ص، د : (خلفك) – وهو سهو عما فى التمثيل السابق.

(٧) د : (منقولان) –كذا– (تصحيف).

(٨) د : (وهو) – كأنه تكرير لواو : (عمرو).

أخبرت بظرف ؛ كقولك : (زيدٌ أمامَك) ، و(عمروٌ فى الدار) لم يجز أن يكون (أمامك ، وفى الدار) خبريْنِ بأنفسهما ؛ لأن (الأمام ، والدار) ليساغَيْنَ (زيد) ، (وعمرو)[١] فاحتجنا أنْ نقدِّر لهما محذوفًا[٢] ، وهو (مستقِرٌّ) أو (كائنٌ) ، فمن هَهُنَا قلنا : إنَّ الظرف والمجرور إذا وقعا خبرًا وجب أن يُعَلَّقَا بمحذوف ؛ لأجل ذلك جاز الإخبار بهما ؛ لأنهما نائبان عن الخبر المحذوف ، وهو (مستقرٌّ ، وكائنٌ ، وواجبٌ ، وثابتٌ) ، لا يقدر المحذوفُ إلَّا بأحدِ هذه الأربعةِ[٣]

* ومثال وقوع الظرف والمجرور (صفةً) قولك : (هذا رجلٌ عندَك) ، و(هذا رجلٌ من الكرام) ؛ فـ(الظرف و) الجار والمجرور متعلقانِ بمحذوفٍ صفةٍ لرجل ؛ وتقديره : (هذا رجلٌ كائنٌ من الكرام) ، و : (كائنٌ عندَك) ؛ فقولك (كائنٌ) صفة لرجل ؛ لأنك وصفْتَهُ بالكون ، وحذفتَه اختصارًا ، وأنبتَ الظرفَ ، وهو (عندَك) ، والمجرورَ ، وهو[٤] (من الكرام) عن : (كائن) ، فصار الظرف منصوبًا باللفظ[٥] ، مرفوعًا بالمعنى ، وكذلك صار المجرور مجرورًا فى اللفظ ، مرفوعًا فى المعنى ؛ من حيث إنَّهُمَا[٦] صفتان لـ(رجل) على سبيل النيابة عن المحذوف ، وهو (كائنٌ) ، أو (واجبٌ) ، أو (مستقرٌّ) ، أو (ثابتٌ) .

* ومثالُ وقوع الظرف والمجرور (صلةً) قولك : (الذى عندَك زيدٌ) ؛ فـ(الذى) مبتدأ ، و(عندَك) صلة (الذى)[٧] وهو متعلِّقٌ بمحذوف ، و(زيدٌ) خبر

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) راجع ما سبق فى (٢/٤٦٣) .

(٣) كلمة : (الأربعة) سقطت من (د) ، ولا خصوصيَّة للقيد بالأربعة ، وإلا فمضارعُهَا (مماثلها) كذلك من نحو (موجودٌ ، وواقعٌ ، وحاصلٌ) ، وانظر المصادر .

(٤) سقط : (وهو) من (د) .

(٥) الباء بمعنى (فى) ، وهو من تعبيراته ، وفى (د) : (فى) ، وقد سبق تعاورهما المواقع فى (٢/٣٦٢- المحرر) .

(٦) ص : (أنهما) -بفتح الهمزة- ، وقد سبق كثير من نظائره ، والفتح مزهود فيه .

(٧) (الذى) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(الذى) وتقديرُ المحذوفِ : (الَّذِى استقرَّ عندَكَ زيدٌ) ، فحُذِفَ (استَقَرَّ)[١] اختصارًا /١٨٨/ فناب (عندك) منابَهُ ، فلذلك بقى على نصبه ؛ لأنه ظرفٌ للاستقرار.

وتقول -فى المجرور- : (الذِى فى الدار زيدٌ) ؛ تقديره : (الذى استقر فى الدار زيد) ، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بالظرف.

* ومثالُ وُقُوع الظرف ، والمجرور (حالًا) قولك : (هذا زيدٌ أمامك) ، و(هذا زيدٌ فى الدارِ) ؛ تقديره : (هذا زيد مستقرًّا أمامك) ، و(هذا زيد كائنًا فى الدار) ، وإنما كان (كائنًا) ، و(مستقرًّا) حالينِ[٢] ؛ لأنهما جاءَا بعد تمامِ الكلام[٣] ، ولو[٤] سكتَّ على قولك : (هذا زيدٌ) لتمَّ الكلام بكَوْنِ : (هذا) مبتدأً ، و(زيدٌ) خبره ؛ فلما كان ذلك علمتَ أن الظرف ، والمجرور متعلِّقان بمحذوف ، وهو قولك : (مستقرًّا) و(كائنًا) ثم حذفوا (مستقرًّا) ، و(كائنًا) اللذين هما حالان اختصارًا ، وناب الظرفُ عنهما ؛ وهذا أصل مستمر فى كل خبرٍ ، أو صفةٍ ، أو صلةٍ ، أو حالٍ.

واعلم أَنَّ هذا المحذوفَ فى هذه الأربعةِ المواضعِ لا يقدَّرُ إلا بكائنٍ ، أو ثابتٍ أو مستقرٍّ أو واجبٍ[٥] لاغيرُ[٦] ؛ لأن هذه الأشياء معلومةٌ بالعقل ؛ لأنك إذا قلتَ :

---

(١) قدر فى الصلة : (استقرَّ) ، وفى غيرها : (مستقرًّا) ؛ إذْ الأَصل فى الصلة أن تكون جملة ؛ قال الأشمونى (٣٧٨/١ ط الحلبى) : (العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة : (استقر ، أو مستقر) ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير (استقر) ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة) اهـ ونحوه ابن عقيل ٢١٧. وانظر ما سبق فى (٤٦٣/٢-المحرر-تعليق) ، وأيضًا (الإنصاف ٢٤٦ ، والمغنى ٨١/٢.

(٢) ص ، د : (حالًا) بالإفراد ، والمثبت هو المناسب.

(٣) د ، وحاشية (ص) ، ولعله بخط ناسخها : (وبعد معرفةٍ ، بخلاف : (هذا رجلٌ عندك) فإنه نكرة ؛ إذ لا يكون الحال من النكرة) اهـ.

(٤) لعل الأنسبَ (إذْ لو) ، فالمقام للتعليل.

(٥) إطلاقٌ صالح فى غير الصلة ، أما فيها فالواجب تقدير الفعل حتى تتأتى الجملة المتَحَتِّمة فى الصلة على ما مر (بالصفحة السابقة) ، وانظر أيضًا : (الشجرى ٢٤٨/٢ ، والأشباه ٢٣١/١).

(٦) كذا ، ولا وجه للحصر على ما سبق قريبًا (٤٦٩/٢) ، وإن كان السيوطى نقل فيمن قدر اسمًا : (كائن ، أو مستقر ، أو موجود ، أو ثابت) ، (السابق -ذاته) ، ولا دليل على الحصر فى الأربعة ، على ما تقدم.

(زيد فى الدار) عُلِمَ -من حيثُ العقلُ- أَنَّه لا يخلو من أَحدِ هذه الحالات إِمَّا (كائنٍ) أو (واجبٍ)، أو (مستقرٍّ)، أو (ثابتٍ)، ولو قدره مقدِّرٌ فقال (زيدٌ قائم فى الدار) لم يَجُزْ[١]؛ لأَنَّه قد يكون قائمًا، وغير قائم، فلذلك كان مُحالًا أَنْ تُقدِّر بغير هذه الأربعة التى ذكرناها؛ لأنه قد يكون راقدًا، أو[٢] قاعدًا، أو مستندًا، أو على حالة غير ذلك، فإذا قدرتَه بـ(مستقر، أو كائن) لم يمتِنعْ؛ لأَنَّ الاستقرارَ، والثبوتَ والكونَ تدخل تحتها جميع الأفعال.

فصـــل

وقد يكون خبر المبتدأ غير المبتدأ فى المعنى[٣] على سبيل التَّشبيه[٤]؛ كقولك (زيدٌ حاتمٌ جودًا)، و: (عمروٌ زهيرٌ شِعرًا)، و: (أبو يوسفَ أبو حنيفةَ فِقهًا)[٥]؛ فالأول فى هذه الأسماء مبتدأ، والثانى خبره على سبيل التشبيه؛ تقديره (زيد مثلُ حاتمٍ جودًا)، و(عمرو مثلُ زهيرٍ شعرًا)، و(أَبُو يوسفَ مثلُ أَبِى حنيفةَ فقهًا)؛

---

(١) أى الحذفُ؛ لعدم ما يدلُّ عليه، والكونُ الخاصُّ لا يُحذَف؛ قال ابن يعيش (١/٩٠) (فلو أردت بقولك (زيدٌ عندَك) أنه جالس، أو قائم لم يجز الحذف؛ لأن الظرف لا يدلُّ عليه؛ لأنه ليس من ضرورةِ كونِه فى الدار أَنْ يكونَ جالِسًا، أو قاعدًا) اهـ.
وانظر (الأشمونى ١/١٥٥ ط الحلبى)، وأقول والمعتمد فيه قيام القرينة، فإنْ وجدت جاز الذكر، والحذف؛ قال الرضى (١/٩٣) : (ولو كان خاصًا كآكل، وشارب، وضارب، وناصر لم يجز؛ لعدم الدليل عليه، وقد يحذف خاص لقيام الدليل، نحو: (من لك بالمهذب)، أى: من يضمن) اهـ، وانظر الأمير (ح المغنى ٢/٨٠).

(٢) ص، د: (و)، والمناسب للسياق: (أو)، كما أثبتُّ.

(٣) ص، د (فى اللفظ)، وهو سهو؛ إِذْ لا يكونان إلا كذلك، واتحادُهما لفظًا متأَوَّلٌ بعموم فى الثانى، انظر (التسهيل ص٤٧).

(٤) الثعالبى (فقه اللغة ٢٣٧) : (إقامة الإنسان مقامَ من يشبهُه، وينُوب منابه من سنن العرب أن تفعل ذلك؛ فتقول: (زيدٌ عمروٌ)، أى: كأنه هو، ويقوم مقامه ويسد مسده ... وفى القرآن ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ أى هنَّ مثلهن فى التحريم) اهـ.

(٥) الفصول ص١٩٩، وش الكافية ١/٩٧؛ وقال ابن يعيش (١/٨٧) : (... منزَّلٌ منزلة ما هوهو ... فأَبُو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سدَّ مسده فى العلم، وأغنى غناءه)اهـ.

فـ(مِثْلُ) ههنا هى الخبرُ على الحقيقة، وحذفتْ اختصارًا، وأقيم /١٨٩/ (حاتمٌ، وزهيرٌ، وأَبُو حنيفةَ) مقام (مثل) على حكم النيابة، و: (مِثْلٌ) اسمٌ يجرُّ ما بعده، وهو خبر فى نفسه، فحذف اختصارًا[١]، وأقيم الاسم الذى بعده مقامَه؛ وقولُك: (جودًا)، و(شِعرًا) و(فِقهًا) منتصِبٌ على التمييز؛

وقيل على الحال، وقيل: على المفعول من أجله[٢]

فصل

واعلم أن الخبر قد يكون معرفة، وقد يكون نكرة؛ كقولك -فى النكرة- (زيدٌ قائمٌ) و: (عمروٌ قاعدٌ)؛ فـ(قائم، وقاعد) نكرتان، فهذا الخبر، وما أشبهه يجوز تقديمه على المبتدأ؛ فتقول (قائمٌ زيدٌ)، و(قاعدٌ عمروٌ)[٣]

وتقول -فى المعرفة- (زيدٌ أَخُوكَ)، و: (عبدُ اللهِ المنطلقُ)؛ فـ(أَخُوكَ) معرفة بالإضافة، و(المنطلقُ) معرفةٌ بالألف واللام؛ فلا[٤] يجوز تقديم الخبر على

---

(١) فى التصريح ١/٣٧٥: (وإنما حُذِفَ: (مِثْلُ)؛ ليزول لفظ التشبيه، فيكون الكلام أبلغ) اهـ.

(٢) قال الرضى (١/٢١٠): (كونه حالًا هو رأى الخليل، وقال أحمد بن يحيى هو مصدر ... والذى أُرَى أن المصدر فى مثله تميز، والدليل عليه: أنك تقول: هو قارونُ كنزًا، والخليل عروضًا، وسيبويه نحوا، وهذه ليست بأحوال، ولا مصادر) اهـ.
وابن مالك على (الحالية) (التسهيل ص١٠٩)، وانظر (الصبان ٢/١٧٣، والهمع ١/٢٣٨)، وعلى القول بأنه تمييز؛ قيل: تمييزٌ محول عن الفاعل، والأصل: (زيد مماثلٌ شعرُه شعرَ زهير)، فحول الإسناد عن المصدر، وأخر، ونصب على التمييز أفاده (يس ١/٣٧٥)، وقد نقل المصنف أيضًا كونه (ظرفًا)، وانظر التعليق فى (٣/٣٠٤-المحرر).

(٣) على التقديم والتأخير وجوبًا عند البصريِّين، والكوفيُّون والأخفش يجيزون كون المتقدم مبتدأً، وما بعده فاعل، إِذْ الاعتماد عندهم ليس بشرط؛ كما أنَّ الكوفيين لا يجيزون تقدم الخبر عليه مفردًا كان أو جملة؛ لما فيه من تقدم ضمير الاسم على ظاهره، والحق جوازه، وما يعتلُّ به الكوفيُّون مغموزٌ؛ فالمرجع متقدم رتبة؛ قال سيبويه (٢/١٢٧ محقق) (... وهذا عربيٌّ جيِّدٌ، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ اللّه ...) اهـ، ثم راجع: (مجالس ثعلب ١/٣١٣، والإنصاف م٩، وأسرار العربية ص٧٨، والمغنى ٢/٨٠-ط الحلبى، والخضرى ١/٩٠).

(٤) لعل: (ولا) أنسب.

المبتدأ إِذَا كان الخبرُ معرفةً[١] ؛ لأنَّك إِذَا قلتَ : (المنطلقُ عبدُ الله) ، و : (أَخوك زيدٌ) انعكست المسألة ، وكان (المنطلقُ) ، و : (أَخُوك) مبتدأين ، وما بعدهما خبراهما[٢] ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ -إذا كان معرفةً[٣]- ، وكذلك إِذَا كانَ الخبر فِعلا[٤] لا يجوز تقديمُه[٥] ؛ في قولك : (زيدٌ قام) ؛ فـ (قام) خبرٌ عن[٦] (زيدٌ) ، ولو قلت : (قام زيدٌ) كان فعلًا وفاعلًا ، وبطل الابتداء ؛ لأن

---

(١) أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا مُبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ؛ نحو : (أفضلُ من زيد أفضلُ من عمرو) (شرح عمدة الحافظ ص٨٣ ، وابن عقيل ص٨٣) .

(٢) ص ، د : (خبرهما) -بالإفراد- (تصحيف) .

(٣) إِذْ كل واحدٍ منهما يجوز أَنْ يكون خبرًا ، ومخبرًا عنه (الأشباه ٢/ ٤٩ ، والمفصل ص ٢٧ ، والتسهيل ص٤٦ ، وابن يعيش ١/ ٩٩ ، والجامع ص٤٩ ، والبحر ٤/ ٩٥) ، وغيرها.
قلت : ولا ينبغي أن يؤخذ بإطلاقه ، بل إذا قامت قرينة على تعيُّن الخبر جاز تقديمه ؛ كما في مسائل التشبيه ؛ نحو : (بنونا بنو أبنائنا) ، وإن لم يتعين فالمتأخر الخبر ، نحو : (أبو حنيفة أبو يوسف) ؛ إذ يصلح كل منهما أن يكون مشبَّهًا به ، فما ذكره المصنف هو الأشهر ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ ، وخبرًا مطلقًا ، وقيل : المشتق الخبر تقدم أو تأخر ، والتحقيق أن المعتبر ما كان معلومًا أولًا ، فهو المبتدأ ، فإن تساويا في العلمية ، أو الجهالة ، فالمبتدأ الأعرفُ ، فالذي أُرى أَنَّ المقصود بالإفادة هو الخبر ، تقدم أو تأخر ؛ راجع (ش الكافية ١/ ٩٧ ، والمغني والأمير ١/ ٨٣- ٨٤ ، والهمع ١/ ١٠٠- ١٠١ ، والخضري ١/ ١٠١) .

(٤) أي لواحدٍ ، فإن كان لاثنين ، أو لجماعةٍ ؛ نحو : (أَخَواك قاما ، وإخوتُك قامُوا) ، فقد أجاز التقديم فيه قوم ؛ إِذْ اللبس مأمونٌ ؛ فيقال : (قاما أخواك ، وقاموا إخوتك) ما لم تُجعَلْ العلامة حرفًا ، أو الظاهرُ بعدها بدلًا منها ، على ما هو معروف في مثل هذا التركيب ، راجع (إصلاح الخلل ص١٢٦) ، وإذا رفع الفعلُ ظاهرًا فالجوازُ لا شيء فيه نحو (قام أخوه محمد) .

(٥) المبرد ٤/ ١٢٨-المقتضب : (فإذا قلت : عبدُ اللَّه قام ، فعبد اللَّه رفع بالابتداء ، وقام في موضع الخبر ، وضميره الذي في (قام) فاعل ، فإن زعم زاعمٌ أَنَّه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال) اهـ ، وأجاز الكوفيُّون والأخفش ارتفاعه بالفعل المتأخر (المغني ٣/ ١٤٥ ، والأشموني ١/ ٣٠٢ط- الحلبي ، وأسرار العربية ٨٤-٨٥) ، وعليه ابن مضاء (الرد على النحاة ٨١) وشايعه أستاذنا (البنا) ، قال (والحق أن هذا الفهم جدير بالاهتمام) (المقدمة ص٣٠) ، ولنا معه وقفة التمسها في القسم الأول من هذا المبحث .

(٦) د : (في) -تصحيف- .

الفعل قد تقدم على الاسم، والفعلُ أقوى من الابتداء[١]؛ فلذلك انتقلَ إلى حكم الفعل والفاعل.

وتقول[٢]: (أَيْنَ زيدٌ؟) و: (ما صناعتُك؟)، و: (كم مالُك؟)، و: (مَنْ أَبُوكَ؟)؛ فهذه أسماءُ استفهامٍ وقعت أخبارًا مقدَّمةً على المبتدأِ، والمبتدأُ هو الأسماء التي بعدها.

وإنما وجب تقديمُ أسماء الاستفهامِ؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام؛ فلذلك كان مقدَّمًا وجوبًا، ولو كان خبرًا[٣].

وإذا ثنَّيْتَ المبتدأ، وجمعتَهُ ثنَّيْتَ الخبرَ، وجمعتَه؛ فتقول: (الزَّيدانِ قائمانِ) و: (الزيدُونَ قائمُونَ).

فإذَا قلتَ: (زيدٌ قائمٌ أَبُوهُ) فـ(زيد)[٤] مبتدأ، و: (قائمٌ) خبره، وهو اسم فاعل يعملُ عملَ فعلِهِ[٥]، مأخوذٌ من (قامَ، يقومُ)؛ فلذلك رفعتَ: (أبُوه) بقائم على أن الأب فاعل؛ من حيثُ إنَّ اسم الفاعل يعملُ عملَ فِعْلِه[٦]؛ والفعلُ إذا تقدم كان موحَّدًا، لا يُثَنَّى، ولا يُجمَعُ[٧].

فتقول على ذلك (الزيدانِ قائمٌ أبواهما)، و: (الزيدون/١٩٠/ قائمٌ آباؤُهم)؛ فـ(الزيدان، والزيدون) مبتدآن، و(قائم) خبرهما، و(الآباء[٨]) مرتفع

---

(١) يس العليمى (١/١٧٣): (المانعُ من التقديم لزومُ إلغاء العامل القوى، وهو الفعل، وإعمال العامل الضعيف، وهو الابتداء) اهـ.

(٢) أى فى تقديم الخبر وجوبًا.

(٣) اعتبار اسم الاستفهام هنا خبرًا مذهبُ غير سيبويه، وعنده هو مبتدأ (أى عدا أَيْنَ)؛ لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرةٍ مضَّمنَةٍ استفهامًا؛ إذ الأصل عدم التقديم، والتأخير، فأشبها معرفتين تأخر الأخَص منهما؛ واختار ابن هشام جواز الوجهين، وإذا وقع بعد الاستفهام فعل؛ نحو: (من قام؟) فلا خلاف فى كونه مبتدأ (المغنى ٢/٨٣، وش الكافية ١/٩٧، والهمع ١/١٠٠، ١٠٢).

(٤) (فزيدِ) كرر فى (ص).

(٥) ص: (أَنَّ) -بالفتح- وهو ضعيف وقد تقدم كثيرًا.

(٦) راجع المحرر ٢/٤٢١.

(٧) الكتاب ٢/٣٦-محقق، والمرادى ٢/٧، والأشمونى ١/٣٢.

(٨) كأنه سها عن (الأبوين).

بـ (قائم)، ولم تُثَنِّ (قائمًا)، ولم تجمعه؛ لأنه قد صار بمنزلة الفعل المتقدم؛ لكونه اسمَ فاعلٍ، وقد رفع ظاهرًا، وهو قولُك (أبواهما، وآباؤهم)؛ لأن اسم الفاعل ينوب مناب فعله، وهو: (قَامَ).

ولك في المسألة وجهٌ آخرُ أن تقول: (زيدٌ قائمٌ أَبُوهُ)؛ فيكون (زيد) مبتدأ (وأَبُوه) مبتدأٌ ثاني[1]، و: (قائم) خبرٌ عن الأب مقدَّمٌ عليه، والجملةُ خبرٌ عن (زيدٌ)، والتقدير (زيد أبوه قائم)[2]، فعلى هذا تُثَنِّي (قائمًا)، وتجمعُه؛ فتقول (الزيدان قائمان أبواهما) و: (الزيدون قائمُون آباؤُهم)؛ لأن اسم الفاعل إِذَا لم يرفع ظاهرًا وكان فاعلُه مضمرًا فيه ثُنِّيَ وجُمِعَ -على ما ذكرنا-.

فصـــل

وقد يكونُ مبتدأٌ بعدَ مبتدإٍ؛ كقولك: (زيدٌ أَبوهُ قائمٌ)؛ فـ(زيد) مبتدأ، و: (أبوه) مبتدأ ثاني، و: (قائمٌ) خبر عن الأب، والأب، والقائم جملة اسميَّة خبرٌ عن: (زيد)، [والهاء في (أَبُوه) عائدةٌ على (زيد)][3]؛ إِذْ لا بدَّ في الجملة الواقعة خبرًا من عائد يعود على المبتدأ[4]

وقد تكون ثلاثةُ مبتدآتٍ، وأربعةُ مبتدآتٍ فصاعدًا إِلَى ما لا نهايةَ لَهُ[5]؛ فتقول

---

(١) الأقيس (ثانٍ).

(٢) المغني ٤٥/٢-ط الحلبي: (يحتمل أن يُقَدَّرَ (أبوه) مبتدأً، وأَنْ يُقَدَّرَ فاعلًا بـ(قائم) اهـ، وأفاد في(١٣٢/٢ منه) أن كون: (أَبُوهُ) فاعلًا أولى؛ لأنه إِذا قُدِّرَ فاعلًا كان خبرُ (زيدٍ) مفردًا، وهو الأصل في الخبر، ولأن الأصل عدم التقديم، والكوفيون يوجبون الفاعلية.
وهذا من جهة الصناعة، أما من جهة المعنى، فتقديره مبتدأ أقوى؛ قال الزمخشري (الكشاف ٢/ ٣٧٦): (إذا قلت: مررت برجل أبوه قائم، فهو أقوى معنى من قولك (مرت برجل قائم أَبُوهُ)؛ لأن المخبر عنه إنما هو الأب لا رجل) اهـ، وانظر (البحر ٣٥٧/٢، في قوله -تعالى- ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾-(البقرة ٢٨٣)- ، والعكبري ٢٣٣، ثم ابن يعيش ٩٢/١

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) راجع ما سبق في (٤٦٢/٢ -المحرر-).

(٥) التسهيل ص٥٠، وش الكافية ١٠٩/١.

على ذلك : (زيدٌ أَبُوه أَخُوه منطلقٌ) ، و : (نَعْمَانُ[١] أَثْلُهُ[٢] أَغْصانُه مائِلَةٌ) ؛ فالاسم الأول من هذا مبتدأٌ ، وهو : (زيدٌ ، ونعمانُ) ، و(الأبُ ، والأَثْلُ) مبتدآنِ ثانيانِ.

و : (الأخُ ، والأَغصانُ) مبتدآن ثالثان ، و : (منطلقٌ ، ومائلةٌ) خبران[٣] عن (الأخ ، والأغصان) ، والجملةِ من قولك : (أَبُوه أَخُوه منطلقٌ) خبر عن : (زيدٌ) ، وكذلك الجملة من قولِك : (أَثْلُهُ ، أغصانُه مائلةٌ) خبر عن : (نَعْمانُ).

والأَصلُ فى أَخْبارِ هذه المُبْتدآت بالجُمَل : أَنْ يكون فيها عائدٌ على المبتدأِ الأول ، وذلك أَنْ يكونَ فى كل جملةٍ عائدٌ على المبتدأِ الذى قبلها[٤] ، وهو الهاء ؛ فالهاء فى : (أَبُوه) عائدةٌ على : (زيدٌ) ، وفى : (أَخُوه) عائدة على : (الأب) ، وكذلك الهاء فى (أَثْلُه) عائدة على (نَعْمان) وفى : (أغصانه) عائدة على الأثل ، فافهم هذا الأصل ، وتأملْه ؛ فهو[٥] أصل كبير.

وإذا كثرت المبتدآتُ إلى خمسة ، وإلى /١٩١/ عشرة ، فهى تُضْبَط بالعائد الذى يعود على المبتدآت ، وهو الهاءُ المُضْمَرةُ ، فتكون هذه الهاء فى المبتدأ الأخير عائدة على ما يليها من المبتدآت ، والهاء التى فى المبتدأ الذى يليها عائدة على ما يليها من المبتدآتِ ، وكذلك إِلَى المبتدأ الأول[٦]

---

(١) -بفتح فسكون- : يطلق على عدة مواضع : نَعْمان الأراك : وادٍ بين مكة ، والطائف ، ونَعْمان السحاب : جبلٌ قربَ عرفة ، ونَعمان : حصن من حصون (زبيد) ، وأيضًا : حصن فى جبل (وَصَاب) باليمن من أعمال (زبيد) أيضًا ، ونَعمان الصَّدر : حصنٌ آخَر فى ناحية (النجاد) باليمن ، ورجح القصد إلى أحد الأخيرات بيئةً ، وانظر (ياقوت ٥/٢٩٣ ، د٠ الأدب ٢/١٥ ، واللسان -نعم- والعقود اللؤلؤية ١/١١٦ ، ١٣٨ ، ٣٠٤ ، ٣١٧ ، ٣٥٩ ، ٤١٩).

(٢) شجر دقيق الأوراق ، عُنقودِيُّ الأزهار ، صُلبٌ خَشَبُه ، تُتَّخذ منه القِصاع والجِفان (المنجد ، اللسان).

(٣) ص ، د : (خبر) -بالأفراد- وأثبت المناسب لنظائره فى كلامه.

(٤) الرضى (١/١٠٩) : (يضاف كل واحد من المبتدآت إلى ضمير متلُوِّه إلاَّ المبتدأ الأول) اهـ.

(٥) د : (فهذا).

(٦) ذكروا أَنَّهُ قد تتأخر العوائد بعد خبر المبتدأ الأَخير ، فتترتب العوائد : الأخير للأول وما قبل الأخير للثانى ، وهكذا نحو (هندٌ زيدٌ عمرٌو بكرٌ خالدٌ قائمٌ عندَه فى داره بأمره معها) (الرضى - الأسبق) ؛ قال ابن مالك (التسهيل ص٥٠) : (يجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت : أول لآخر ، وتالٍ لمتلُو) اهـ ، والحق مع أبى حيان فى قوله : (هذا ... مما وضعه النحويُّون للاختبار والتمرين ، =

(فصـــل)

وقد تقع الجملةُ من المبتدأ، والخبر [حالًا][(١)]؛ قال اللّه -تعالى- ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[(٢)]؛ ف (أولئك) مبتدأ، و (أَصْحَابُ الجَنَّةِ) خبره، و: (هُمْ فيِهَا خَالِدُونَ) جملةٌ من[(٣)] مبتدأ وخبر، وموضعها[(٤)] النصبُ على الحال من: (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ).

و(قد يُخبَرُ بذاتٍ عن معنًى)[(٥)]؛ قال تعالى: ﴿بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ﴾[(٦)]؛ ف (بشراكم) مبتدأ، وهو مصدر، و: (جناتٌ) خبره؛ تقديره: (بُشْراكم اليوم دخولُ جناتٍ)[(٧)]، فحُذِفَ (الدخول)، وأقام: (جَنَّاتٌ) مُقَامه..[(٨)]

فصـــل

وقـد يكونُ خبـرُ المبتدإِ واحـدًا، واثنين، وثلاثـةً، وأربعـةً[(٩)]؛ مثل

= ولا يوجد مثله فى كلام العرب ألبتة) اهـ (نقله السيوطى -١/١٠٨-همع).

(١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط الناسخ.

(٢) البقرة: ٨٢، والأعراف: ٤٢.

(٣) (من) بين السطرين فى (ص).

(٤) ص، د: (وموضعه)، وأثبت المناسب، وإن صح ما فيهما على التأويل بالكلام.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة لازمة مفادة من المصادر، والحاشية على ما يأتى.

(٦) الحديد: ١٢

(٧) البحر ٨/٢٢١، وانظر: الفراء (المعانى ٣/١٣٢-١٣٣).

(٨) د، وحاشية (ص): (وإنما لم تكن: (جناتٌ) خبرًا بنفسها؛ لأنها جثة، والجثث لا تكون أخبارًا عن المصادر، ولا المصادر أخبارًا عن الجثث، فلا تقول: (القتالُ زيدٌ).
ولا: (زيدٌ القتالُ)؛ لأن هذا كلام لا فائدة فيه، فإذا أردت تصحيحه قلت (القتال كائنٌ من زيدٍ) أو واقع) اهـ.

(٩) ابن يعيش ٢/٥٦: (المبتدأُ قد يكونُ له خَبَرانِ فصاعدًا) اهـ، وانظر (التسهيل ٥٠)، وفى التعدُّد أقوالٌ الجمهور على جواز التعدُّد، وهو الأصحُّ؛ كما فى النعوت، سواء اقترن بعاطفٍ أم لا، ومنعه ابن عصفور والمغاربة وما ورد منه يؤول على تقدير مبتدإٍ لكلٍّ، أو جعلِ ما بعد الخبر الأوّل صفاتٍ، وقيل يجوز التعدد إن اتحدت فى الإفراد، والجُمل، ويمتنع إنْ اختلفْنَ، وقيل يُقْصَر=

قولك[1] : (هذا حُلوٌ حامِضٌ) ؛ فـ(هذا) مبتدأ ، و : (حلوٌ حامضٌ) خبران عن (هذا) ؛ لأنه أخبر بالحلاوة[2] ، والحُمُوضِة (معًا)[3] ، فإذا اجتمعتْ فيه الحلاوةُ والحُمُوضة كانا[4] خبرًا ، كأنَّه قال : (هذا مُزٌّ)[5]

وقد تكون ثلاثةُ أَخْبارٍ ؛ كقولك[6] : (زيدٌ صالحٌ[7] ، عالمٌ ، كريمٌ) ؛ فهذه ثلاثةُ أَخبارٍ ، وليستْ بنُعوتٍ ؛ لأنَّها نكراتٌ ، و : (زيدٌ) معرفة ، ولا تُنْعَتُ المعرفةُ إلَّا بمعرفة .

وقد تكونُ أربعةُ أَخْبارٍ ؛ كما[8] قال اللَّه -تعالى- : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ المجيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[9] ؛ فـ(هو) مبتدأ ، وهو اسم مضمر و : (الغَفُورُ) خبر له ، وهو معرفةٌ ، ولا يجوز أنْ يكون نعتًا للمضمر ؛ لأنَّ المضمراتِ لا تُنعت ، و : (الودودُ) خبر ثاني ، و : (ذُو الْعَرْشِ) خبرٌ ثالث ، و : (فَعَّالٌ) خبرٌ رابع[10]

= الجوازُ على ما كان المعنى منها واحدًا ؛ كالمثال المذكور ، راجع (ابن عقيل ص ٩٤ ، الهمع ١/ ١٠٨).

(١) فى المتعدد لفظًا ، لا معنى ، وضابطُه : مالا يصدُقُ الإخبارُ ببعضه عن المبتدأ (الأشمونى ١/ ٢٥١- الحلبى).

(٢) ص ، د : (الحُلُوَّة) -كذا مضبوطًا- فلعلَّه تصحيفٌ ، أوْ لعلها محليَّة من استعمال الصفة استعمال المصدر ؛ إذْ يقال : (ناقة حَلِيَّة) : عَلِيَّةٌ فى الحلاوة ، وأصلها : حَلُوَّةٌ (اللسان-حلا-) ، ونقلها فى (د) كما هى.

(٣) زدته بما يقتضيه النص.

(٤) ص ، د : (كان) -لمفردٍ-تصحيف-.

(٥) (امتزج الطعمان فى جميع أجزائه ، وانكسر أحدهما بالآخر ، وحصل بالانكسار كيفيَّةٌ متوسطةٌ بينهما) اهـ قاله الرضى (١/ ١٠٢) ، وانظر (الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٨).

(٦) فى المتعدد لفظًا ، ومعنىً : وعلامته : صحةُ الاقتصارِ على كلٍّ من الخبريْنِ ، أو الأخبار (الصبان ١/ ٢٢١).

(٧) (صالح) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٨) سقط : (كما) من (د).

(٩) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦

(١٠) كأنه اعتبر قراءة : (المجيدِ) بالجرِّ ، -صفةً للعرش- فعدَّها أربعة ، ويُقْرَأُ بالرفع -نعتًا لله- ، فتكون الأخبار خمسة ، وبالجر قرأ حمزة ، والكسائى ، وخلف ، والحسن ، والأعمش ،=

وقد تكون الأَخْبَارُ أكثر من ذلك إلى مالا نهايةَ له[١] ؛ وعلى ذلك فقس. والأصلُ فى ذلك : أَنَّ الأخبار : ما أفادتْ ، وقد تريد أَنْ تُعْلِم مخاطبك بصفاتٍ كثيرة ، فكل تلك الصفات إِذَا وقعت بعد مبتدأ فهى أخبارٌ له ، إِذَا كانت نكراتٍ[٢] ؛ كقولك : (زيدٌ عالمٌ عاقلٌ ، صالحٌ كريمٌ ، شجاعٌ ، ذُو رأى ، مطاعٌ فى قومه) ؛ كل هذه أخبار عن : (زيدٌ).

وكذلك إذا ذَممته ؛ فقلت : (زيدٌ فاسقٌ ، خَبيثٌ ، ملعونٌ ، بخيلٌ ، ذليلٌ /١٩٢/ جبانٌ[٣] ، سفيهٌ ، غيرُ مطاعٍ فى قومه) ؛ فكل هذه أخبار عن : (زيدٌ) ؛ فافهم ذلك ، وقس عليه.

فصــل

وقد جاء المبتدأُ محذوفًا ، وخبرُه ملفوظًا به ، وقد جاء الخبرُ محذوفًا[٤] ، والمبتدأُ ملفوظٌ به[٥] فمما جاء فى حذفِ المبتدأ ، وإثباتِ الخبر قولُه -تعالى- ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ﴾[٦]

وابن وثاب ، والمفضل عن عاصم ، وعمرو بن عبيد ، وبالرفع قرأ الباقون (الحجة لابن خالويه ٣٦٧، والنشر ٣٩٩/٢، والبحر ٤٥٢/٨، والإتحاف ٤٣٦، والتبيان ١٢٨٠).

قال أبو حيان (السابق) : (الأحسن جَعْلُ هذه المرفوعات أخبارًا عن : (هُوَ)، فيكون (فَعَّالٌ) خبرًا ، ويجوز أن يكون : (الودودُ ، وذُو العرش) صفتين للغفور ، و : (فَعَّالٌ) خبرَ مبتدإٍ) اهـ.

(١) ابن جنى (المحتسب ٣٠٧/٢) : (لك أن تأتى للمبتدأ من الأخبار بما شئْتَ ؛ كقولك : زيد عالمٌ جميلٌ جوادٌ ، فارسٌ بصريٌّ ، ونحو ذلك) اهـ.

(٢) لم أستطع هضم هذا القيد منه ، وكأن تنظيره يتدابر مع تطبيقه ؛ فقد مر استشهاده بالنص الكريم ، وثلاثة أو أربعةٌ -على اعتبار القراءتين- منها معارف كما مر ؛ ولعله يقيد بالتنكير ؛ لأن الخبرِّية فيه آكد للموجود ، أو لمقدر ، أما بالتعريف فيحتملها ، ويحتمل الصفة وهذا اجتهاد رأيتُه ، وإن لم أَرَ هذا القيد لغيره

(٣) (جبان) كرر فى (ص).

(٤) ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ص٧٩) : (وإن عُلِمَ المبتدأ ، أو الخبر عند حذفه جاز حذفه) اهـ.

(٥) وقد يُحذفان معا ؛ نحو : (نَعَمْ) فى جواب : (أزيدٌ مسافرٌ؟) (الجامع ص٥٠).

(٦) الحج : ٧٢، وفى ص ، د : (قل هل أنبِّئُكُمْ) وهو خطأ ، وكأنه التباس بالآية (٦٠-المائدة) : (قُلْ هَلْ أنبِّئُكُمْ بشرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَة) ، وغريبٌ أَنْ يقارف الخطأ نفسَه ابنُ هشام (المغنى ١٦٨/٢-حلبى).

فرفع: (النَّارُ)[١] على إضمارِ مبتدَأٍ محذوفٍ[٢]، تقديرُهُ: (هِيَ النار)[٣]، وقال -تعالى- ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ تقديره (قالوا هِيَ أساطيرُ الأوَّلِينَ)[٤]، وكذلك قولهم: (مَنْ فِي الدَّارِ؟) فتقول (زيدٌ) تقديره: (هو زيدٌ)[٥]

وكذلك قوله-تعالى-: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌۖ﴾[٦] مرفوعٌ على أَنَّه خبر مبتدأ محذوفٍ[٧]، تقديره: (فصبرِى صبرٌ جميلٌ)؛ فحُذِفَ قوله: (صبرى) -وهو المبتدأ-، وأُثْبِتَ الخبر، وهو: (صَبْرٌ جَمِيلٌ).

وقد قيل فيه قولٌ آخر وهو: أنْ يكون (صبرٌ جميلٌ) مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير (فصبرٌ جميلٌ أَمثلُ)[٨]

---

(١) فى قراءة الجمهور، وقرأ ابنُ أبى عبلة، وإبراهيمُ بن يوسف، وزيدُ بن على بالنصب على الاختصاص وانظره فيما يلى.

(٢) هذا وجه، والثانى: أنْ تكون مبتدأ، و: (وَعَدَهَا) الخبر، راجع (الكشاف ٣/٢٢، والبحر ٦/ ٣٨٩، والتبيان ٩٤٨، والبيان ٢/١٧٩).

(٣) فى السوابق: (هو) أى: الشر، وكلاهما صواب.

(٤) راجع ما سبق فى (٢/٣٩٨-المحرر-).

(٥) (المغنى ٢/١٦٨، والأشمونى ١/١٦٨).

(٦) يوسف: ١٨، ٨٣.

(٧) أى وجوبًا بخلاف سابقه؛ إذْ هو مخَبرٌ عنه بمصدر مرفوع جئ به بدلًا من اللفظ بفعله؛ لأن الأصل فيه النصب، وفى النصب لا يظهر ناصبُه؛ إذ هو بدل منه، فلا يجمع بينهما، ثم حمل الرفع على النصب فالتُزِم إضمار المبتدأ، راجع (الكتاب ١/٣٢١ محقق، والهمع ١/١٠٤، والتصريح ١/١٧٧).

(٨) راجع الوجهين أنفسهما فى: (الرازى - المفاتيح ٥/١١١، والكشاف ٢/٣٠٨، والمفتاح ص٥٩، والغرَّة ص١١٦، وشرح المفصل ١/٩٥، والبحر ٥/٢٨٩).

هذا، وللأعلم فيه رأىٌ منفردٌ -على اجتهادى- وهو أَنَّه مبتدأ لا خبر له، قال: (هامش الكتاب ١/ ١٦٢ بولاق): (تقديرُ سيبويه فى هذا أَنْ يحملَه على أنه إَضمارُ مبتدأ، أو إضمار خبر، فكأنه قال: (أَمْرُكَ صبرٌ جميلٌ)، أو: (صبرٌ جميل أمثل)؛ والقولُ عندى أَنَّه مبتدأٌ لا خبر له؛ لأنه اسمُ فعل ناب مناب الفعل، والفاعلِ، ووقع موقعه، وتعرَّى عن العوامل، فوجب رفعه، واستغنى عن الخبر، لما فيه من معنى الفعل، والفاعل) اهـ، وانظر: (تنبيهات الأشمونى-للباحث ص٢٦٣-٢٦٤).

ومن ذلك أَنْ يقول لك القائل : (مَنْ فى الدارِ)؟ ، فتقول (زيدٌ) ، فيكون (زيدٌ) مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديره : (زيدٌ فيها) ، وإنْ شئتَ جعلت (زيدًا) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : (هو زيد) ، فتكون المسألة على وجهين[١]

ومِّما حُذِفَ فيه المبتدأ[٢] : النُّعُوتُ جميعُها إذَا قُطِعتْ ، فإنما تُقْطَع على إضمار مبتدأ -إذا رَفَعْتَ- ، وإذا نصبت كانت بإضمار : (أَعْنِى)[٣] ؛ قال -تعالى- : ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٤] ، أى (وهُمْ المؤتُون الزكاةَ)[٥] ؛ وقال الشاعر[٦]

(١٩) النَّـازِلِـينَ بِكُـلِّ مُعْـتَـرَكٍ ... وَالـطَّـيِّـبُـونَ مَـعَـاقِـدَ الأُزْرِ[٧]

---

(١) وفى أيِّهما المختارُ خلافٌ نقله ابن هشام (المغنى ٢/١٦٢-حلبى) ، قال : (قال الواسطى : الأول كونُ المحذوفِ المبتدأ ؛ لأنَّ الخبر محطّ الفائدة ، وقال العبْدىّ الأولى كونُه الخبرَ ؛ لأن التجُّوز فى أواخر الجملة أسهل) اهـ ، وبالثانى قال ابن جنى (الخصائص ٢/٣٦٢)، قال (الخبرُ أولى بذلك من المبتدأ ؛ لأنَّ الاتساع بالإعجاز أَوْلَى منه بالصُّدور) اهـ ، وانظر (الأشباه ٢/٤٩).

(٢) أَىْ وجوبًا ، وانظر ما يلى.

(٣) قال سيبويه : (إنْ شئتَ نصبتَ ، وإنْ شئتَ ابتدأت... تُضْمِر فى نفسك شيئًا لو أظهرتَه لم يكن ما بعده إلاَّ رفعا) اهـ بتصرف (٢/ ٦٣ ، ٧١ محققٍ) ، وقال الرضى (١/١٠٣) : (إنما وجب حذفُه ؛ ليُعْلَم أنه كان فى الأصل صفةٌ ، فقُطِعَ لقصد المدح ، أو الذم ، أو التَّرحم ، فلو ظهر المبتدأ لم يَتَبَيَّنْ ذلك) اهـ ، وانظر (التسهيل ص٤٥).

(٤) النساء : ١٦٢ ، وقبل الشاهد : ﴿لَكِنْ الرَّاسِخُون في الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ ... ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ .

(٥) قال أبو حيان (البحر ٣/٣٩٥) : (ارتفع : (الْمُؤْتُونَ) .. على إضمار : (وَهُمْ) على سبيل القطع إلى الرَّفع ، ولا يجوز أَنْ يُعْطف على المرفوع قبله ؛ لأن النَّعت إذَا انقطع فى شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنْعُوت) اهـ ، أى ، وقد قطع (المقيمين) قبله ، ولنا وقفة أخرى مع هذه الآية فى (٣/ ٤٩٧) ، وثمة وجوه أخر فى الرفع انظرها فيه ، وفى العكبرى (٤٠٨) .

(٦) الخِرْنِق بنت هِفان القيسية ، من بنى قيس بن ثعلبة ترثى أخاها بشرًا ، ومن قتل معه فى يوم (قُلاب) ، وتتمة الشاهد فى البيت قبله كما سيأتى فى (٣/٤٩٧-المحرر) :

لاَيَبْعَدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الـعُـدَاةِ وَآفَـةُ الْـجُـزْرِ

الديوان ص٢٩-٣٠ ، والكتاب ١/٢٠٢ ، ٢/٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ محقق ، وابن السيرافى ٢/٣٣ ، ومعانى الزجاج ٢/١٤٤ ، والمحتسب ٢/١٩٨ ، والجمل ص٢٨ ، والغرة ص١٠٦ ، والشجرى ١/ ٣٤٥ ، وأمالى المرتضى ١/٢٠٥ ، والفراء ١/١٠٥ ، والبحر ١/٢٠٤ ، ٣/٣٩٦ ، والمزهر ١/ ١٤٥ ، والعينى (هـ الخزانة ٤/٧٢) ، والخزانة ٤/٤١-محقق ، والإنصاف ٣٦٨).

(٧) يروى : (النَّازلُون ، والطَّيبون) -برفعهما- وبنصبهما ، وبرفع الأول ونصب الثانى ، كما فى=

تقديره (أعنى النَّازلين)، و(هم الطَّيِّبون)، فقد أثبتَ الخبر، وحذَفَ المبتدأ (وهو هُمْ)[١]، وعلى ذلك فقس.

فصـــل

وأصلُ الخبر أَنْ يكونَ بالمجهولات[٢]؛ لأنه إعْلام، ولا تُعْلِم المُخبَرَ إلا بما يجهلُه؛ إذْ لو قلتَ -لعاقل يعرف (البحر)- (البحرُ مالحٌ) لم يفدْهُ، ولم يكن له ثمرةٌ عنده، وكذلك إذا قلت لرجل (النَّارُ[٣] حارَّةٌ) /١٩٣/ استرَكَّ كلامك، واستجهلك؛ لأنه عالم بذلك[٤]؛ فلا يكونُ الخبر إلَّا بما يجهله أبدًا، فافهم هذا؛ فإنه أصل كبير.

فإن قيل فما (تقول[٥] فى) قولهم (اللَّهُ ربُّنَا)، و: (محمدٌ نَبِيِّنَا)؟ هذا

الديوان، وبالعكس كما هنا، وانظر (السوابق).

من اللغة لا يَبْعَدَنْ: لا يهلك، سُمُّ العداة: آفة القضاء عليهم، والمُعْتَرَك: موضعُ اللقاء فى الحرب: والطيِّبون معاقدِ الأُزُر: كناية عن العفّة.

والبيتان من بحر الكامل.

والشاهد: قطع (النازلين، والطيبون)، على المدح بنصب الأول، ورفع الثانى؛ قال ابن جنى (المحتسب): (الرفع على (هم)، والنصب على (أعْنِى)، فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفَانِين، وضروبًا، فكان أبلغَ منه إذا أُلزِمَ شرحًا واحدًا) اهـ.

(١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) اعترضه الرضى بقوله: (قول النحاة: أصل الخبر التنكير؛ لأن المسند ينبغى أن يكون مجهولًا، ليس بشئ؛ لأنَّ المسند ينبغِي أن يكون معلومًا كالمسند إليه، وإنما الذى ينبغى أن يكون مجهولًا هو انتساب المسنَد إلى المسنَد إليه) اهـ(١٠٩/١)؛ قلت ولا وجه للردِّ منه، فمقصود النحاة جهالة النِّسِبة، لا جهالة الطرفيْنِ؛ قال يس (١٦٨/١): (يكفى فى تحصيل الحاصل جهل الانتساب، ولذا أفاد التركيب الذى فيه المبتدأ، والخبر معرفتان إذا جهل الانتساب) اهـ، وانظر (المفتاح ٩٢).

(٣) أى المركب الإسنادى المعلوم مدلوله ضرورةً، فلا يسمَّى مثل هذا كلامًا؛ لعدم الفائدة (الصبان ١/ ٢١).

(٤) الخصائص ٢٣٣/٣: (ولذلك لو أَخْبَرَ بما لا شك فيه لعُجِبَ منه، وهُزِئَ من قوله) اهـ، وفى ٣/ ٣٣٦- منه (وليس كذلك عقد الأخبار؛ لأنه يجب أَنْ يستفادَ من الجزء الثانى ما ليس مستفادًا من الجزء الأول) اهـ، وانظر (الارتشاف ق ١٢٥/ب).

(٥) التكملة من (د)، وحاشية (ص) -بخط ناسخها-.

معلوم، فكيف[1] جاز الإخبارُ عنه؟

قيل: أصل استعمال هذا لمن كان يجهلُ ذلك، وهم الكُفَّار في الجاهلية، فلما كثر الإسلام، وتكرر استعماله، صار على حكم الثَّناء لا على حكم الإخبار[2]، وكذلك قولهم: (النَّارُ حارَّةٌ)، إنما يليق الإخبار بذلك للطفل، ولمن يجهل ذلك[3]، وكذلك: (البحر مالح)[4] لا يصح إلا لمن يجهل ذلك، فقس عليه.

فصل

في الحروف التي يرتفع[5] ما بعدها بالابتداء والخبر[6]

وهي (إِنَّما) -بالكسر-، و(أَنَّمَا) -بالفتح- و(كأَنَّما)، و(لكنَّما)، و(لعلَّما)، و(ليْتَما)[7] [ولَوْلَا) التي يمتنِعُ بها الشيءُ لوجود غيره][8]، و(إِنْ) و(لكنْ) الخفيفتان[9]، و(بَيْنَا) و(بَيْنَمَا) و(إِذْ)، و(إِذَا)[10]، و(متى)، و(حيثُ)

---

(١) ص: (وكيف)، والمثبت من (د)، وهو الأنسب.

(٢) أو يوجَّه على قول من يعتقدُ السَّامعُ عدمَ إيمانه، ذكر الوجهين في (التصريح ١/١٥٥).

(٣) أو بتنزيل العالم منزلة الجاهل لغرضٍ، على ما هو معروف في ضروب الخبر، وانظر (يس ١/١٦٧)، و(شرح السعد ١/٧٩).

(٤) قيل: لا يقال: (مالح) بل: (مِلْحٌ)، و(مالح) لغةٌ رديئة منكرة؛ والحقُّ أنَّه ورد في شعر الفصحاء مما لا ينكر أو يضعَّف، راجع (الاشتقاق ٤٥١، وأدب الكاتب ٤٣١، ومعجم البلدان ٥/١٨٩، والاقتضاب ٢١٦-٢١٨، واللسان (ملح»

(٥) د: (ترفع).

(٦) الكتاب (١/١١٦ محقق): (لأنَّها حروف لا تعمل شيئا، فتُرِكتْ الأسماء بعدها على حالها، كأنه لم يُذْكَرْ قبلها شيء ...) اهـ، وفي الجمل ص٢٩٣): (وتسمى حروف الرفع) اهـ، وانظر (الجمل الهادية ق٩٨).

(٧) انظر ما يأتي في (٣/٤٠-المحرر).

(٨) التكملة من(د)، وحاشية(ص) بخط الناسخ، وانظر ما يأتي في(٤/١٣٠-المحرر)

(٩) انظر (٣/١٤، ٣٥، ٣٩، ٥٢ -المحرر).

(١٠) عند الأخفش خاصة، وسيبويه على وجهٍ في جواز وقوع الأسميَّة بعدها، وقد حرر في (٢/٣٤٩).

و(حيثُما)، و(أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، وكيفَمَا)، و(لِمَ)، و(فِيمَ)، و(إلَامَ)، و(عَلَامَ)، و(حَتَّامَ)، و(مَا) -في لغة بني[1] تميم-، و(هَلْ)[2] و(بَلْ) و(إِذَا) - إذا كانت للمفاجأة-.

تقول: (خرجت فإذا زيدٌ بالباب)، و(منه)[3] قوله -تعالى- ﴿فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾[4]

و(إِذَا) الشرطيَّة؛ كقوله -تعالى- ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۞ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۞ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾؛ كل ذلك مرفوعٌ بالابتداء؛ لوقوعه بعد (إِذَا) الشرطية، وهذا رأيُ الأخفش[5]

وقال سيبويه إنما يرتفع الاسم بعد (إِذَا) بإضمار فعل[6]

وأجمعوا كلُّهم على أَنَّ ما بعد (إِذَا) التي للمفاجأة يرتفع بالابتداء[7]، وستُذْكَر

---

(١) سقط من (د).

(٢) ما لم يكن بعد تاليها فِعْلٌ، فلا يقال: (هل محمد قامَ) إلاَّ ضرورة، راجع (تنبيهات الأشموني ٧١-٧٤) وقال الأنباري (الأسرار ص٣٨): (لم تغير اللفظ؛ لأن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء؛ كما كان يرتفع به قبل دخولها)اهـ.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الأنعام: ٤٤، وراجع: (البحر ٤/ ١٣١، والتبيان ٣٩٧)، وما يأتي قريبًا.

(٥) (رأي الأخفش) بين السطرين في (ص).

(٦) تقدم جميعه في ٢/ ٣٤٩ - ٣٥٠

(٧) قال ابن جني (سر الصناعة ١/٢٥٧): (لا يجوزُ وقوع الفعل بعدها، وذلك أنَّ ما بعدها مرفوع بالابتداء، وهي خبر عنه؛ فكما أَنَّ المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، فكذلك إذا هذه لا يكون ما بعدها إلا اسمًا) اهـ، ولا يتعيَّن ما قال أبو الفتح بخبريَّتها، إلا على القول باعتقادها ظرفَ زمان خاصٍّ؛ كما هو مذهبُ الزجاج، والشَّلَوْبِين، والظاهرُ من مذهب سيبويه؛ أو ظرفَ مكانٍ، كما هو مذهب السِّيرافي، والمبرِّد، بل إذا وقع بعد تاليها اسمٌ مرفوع -على هذيْن الاعتبارَيْن- كان خبرًا، وكانت (إذا) من صلته، أمَّا إذا وقع بعد تاليها اسمٌ منصوب كان حالًا، وصحَّت خبريَّتها؛ نحو (خرجت فإذا زيدٌ واقفٌ، واقفًا)، هذا إِذَا كان نكرةً؛ كما في التمثيل، فإن كان معرفة تعيَّن عند البصريِّين الرفع خبرًا، ويجوز عند الكوفيِّين النَّصب على الحال. راجع (أمالي الشجري ١/٢٢٩-٢٣٠، ٢٣٤، وش المفصل ١/٩٤-٩٥، ٤/٩٨، والرضي ١/١٠٣، ٢/١١٣، والبحر ٦/٢٥٩، والمغني ١/٧٩-٨٠- ط الحلبي).

فى باب (الشَّرط)[١] -إنْ شاء الله-.

جميعُ هذه الحروف يقع بعدها المبتدأُ وخبُره مرفوعَيْنِ؛ مثال ذلك (إنَّما زيدٌ قائمٌ)، و: (لعلَّمَا أَخُوك شاخصٌ)، و: (بينَا زيدٌ قائمٌ أقبل عمروٌ)، و: (عَلَامَ أَخُوكَ شاخِصٌ)؟

و: (فِيمَ زيدٌ واصِلٌ؟)، و: (إلَامَ عمروٌ مقيمٌ؟)، و: (متى أَخُوك خارجٌ؟)[٢] فَجميعُ[٣] ما بعد هذه الحروفِ يرتفعُ بالابتداءِ، والخبرِ؛ فافهم ذلك.

ولَسْنَا نُرِيدُ أنَّها لا يكون بعدها إلا الأسماءُ، بل يكون بعدها الأسماءُ، والأفعالُ[٤]، فإذا كانَتْ بعدها أسماء فإنَّها تكونُ مرفوعةً بالابتداءِ.

تقول فى الأَسماء (بينَا زيدٌ قائمٌ أقبل عمرو)؛ وأصل (بَيْنَ): أَنْ تخفض ما بعدها /١٩٤/، فلمَّا دخل الألف، وقالوا (بينَا)[٥] جعلوا الألف عِوضًا من

هذا وقد ذهب الأخفش إلى حرفيِّها، ورجحه ابن هشام (المغنى ([illegible])، والجامع ص٢٢) وابن مالك (شرح عمدة الحافظ ٢٤٣-٢٤٤-وحواشيه)، وقد رجح ابن مالك حرفيتها بأمور

أولها: أنها كلمة تدل على معنى فى غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

ثانيها: أنها كلمة لا يليها إلا جملةٌ ابتدائيَّة مع انتفاء علاماتِ الأفعال، ولا يكون ذلك إلا فى الحروف.

ثالثها: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا فى الحروف كـ(لكنْ)، و(حتَّى) الابتدائية.

رابعها: أنَّها لو كانتْ ظرفًا لم يُخْتَلَفْ فى كونها مكانًا، أو زمانًا؛ إذ ليس فى الظروف ما هو كذلك.

خامسها: أنَّها لو كانت ظرفًا لم تربط بين جملتى الشرط والجزاء؛ كالفاء فهى إذن حرف.

سادسها: أنَّها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها (إنَّ) المكسورة، وقد قالوا: (خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا بالبابِ)، ولا يقال: (عندى إنَّك فاضلٌ) بالكسر، إذْ المكسورة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ وهذا الرأى الذى ينبغى أنْ يُعتَمَد.

(١) ٥٧/٤ المحرر.

(٢) راجع الخضرى (٨٩/١).

(٣) ص، د (وجميع) -بالواو- والمثبت أنسبُ تفريعًا.

(٤) سيبويه (١١٦/٣): (يجوز أَنْ يليها بعدها الأسماءُ، ويجوز أَنْ يليَها بعدها الأفعالُ) اهـ.

(٥) جعل ابن الشجرى (بَيْنَا) أصله: (بينَمَا)، بحذف الميم، ولا يكون إلا ضرورة (الأمالى ٢٠٨/٢)، =

الإضافة[١]، ورفعوا ما بعدها بالابتداءِ، والخَبرِ[٢]

وكذلك: (لعلَّما زيدٌ قائِمٌ)، و: (لعلَّما قامَ عمروٌ)، و: (جئتُك إذْ زيدٌ قائِمٌ)، و(إذْ قامَ زيدٌ)[٣]

وكذلك باقيها تدخل على الأَسماءِ، والأفعالِ، نحو: (كيف زيدٌ صانعٌ؟)، و: (كيف صنع زيد؟)، و: (أين عمروٌ متقدِّمٌ؟)، و: (أين توجَّهَ بكرٌ؟)؛ فيكون الاسم بعد هذه الحروف مبتدأ، وخبرًا، وأما الفعلُ فيكونُ على حكمه.

و(أَيْنَ)، و(كَيْفَ) اسمان للاستفهام لك فيما بعدهما وجهان[٤] أَنْ تقول (كيف زيدٌ صانعٌ؟) و: (أينَ عمروٌ خارجٌ؟)، فيكون: (عمروٌ) مبتدأً، و: (خارجٌ) خبره و(أَيْنَ) ظرف، في موضع نصب على الظرفيَّة.

وكذلك (كيف زيدٌ صانعٌ؟) مبتدأ، وخبر، و(كَيْفَ) في موضع نصب،

وفي اللسان (بين): (أصل (بَيْنَا): (بَيْنَ)، فأُشْبِعتْ الفتحةُ فصارت ألفًا) اهـ، قال الرضي (٢/ ١١٣): (أشبعتُ الفتحة فتولدت ألفٌ؛ ليكون الألفُ دليلَ عدم اقتضائه للمضاف إليه؛ لأنَّه كأنه وقِّفَ عليه، والألفُ قد يُؤْتَى بها للوقف) اهـ؛ فالألف كـ(ما) كافَّةٌ عن الإضافة، لا ما يرى ابن الشجرى، وانظر: (سر الصناعة ١/٢٧، ودرة الغواص ٨٤-٨٥، وشواهد التوضيح ص٢٢، والخزانة ٧/٦٢-٦٤).

(١) كان الأصمعيّ يخفض بعد (بَيْنَا) إذا صلَح في موضعه (بَيْنَ)، (اللسان)، وقال الزجاجى (الجمل ص٢٩٤) (ومنَ العرب من يضيف (بَيْنَا) إلى ما بعدها فيخفضُه) اهـ.

(٢) والجملة في محلّ خفضٍ بالإضافة عند جميعهم، سواءٌ أكانت اسميّة أم فعليّة، وإن ندرت الفعليّة، بل قيل: تلزم الإسميَّة، ويقدَّرُ في الفعلية مبتدأ، و(بينا، وبينما) في ذلك سواء، والفارسيُّ وابن جنى، يقدران زمانًا (بينا أوقاتِ ...) مثلًا؛ إذْ الزمان هو ما يضاف إلى الجملة دون المكان)، (الهمع ١/٢١١، والخزانة ٧/٦٢-٦٤).

أقول: لا داعِيَ لتقدير الزمان، إذْ هما والحالةُ هذه ملازمان للزمان مع الدلالة على المفاجأة (اللسان-بين، والهمع) وبتقدير الزمان إضافةٌ للزَّمان إلى الزَّمان، وهو منكَرٌ، وعلى فرض مراعاة أصلهما المكانى، فلاَ أستنكر الإضافة إلى الجمل، ونظيره: (حَيْثُ).

(٣) يشير إلى جواز إضافة (إذْ) إلى الجملتين، وقد مر في (٢/٣٤٦-المحرر).

(٤) ليس عليهما الحكم مقصورًا، بل كذلك مع غيرهما، واقتصارهُ عليهما؛ لذكره لهما لا غير.

تقديره (أَىَّ شَيْءٍ[١] زيدٌ صانعٌ؟).

والوجه الثانى: أن تقول: (كيف زيدٌ صانعًا؟)[٢]، فيكون: (زيدٌ) مبتدأ، و: (كَيْفَ) خبرٌ مقدَّمٌ، و: (صانعًا) حال؛ لأنك تقول: (كيف زيدٌ؟)، وتسكت، فيتمُّ الكلام، وإذا قد تمَّ الكلامُ جاز نصبُ ما بعدَهُ على الحال.

وكذلك: (أَيْنَ أَخُوكَ خارجًا؟) على الكلام الذى فى (كَيْفَ) لا فرق بينهما؛ ف(صانعًا) و(خارجًا) حالانِ[٣]؛ لأنه يحُسن السكوتُ قبلَهما؛ وعلى ذلك فقس[٤].

وَحَاصِلُ هذَا الباب:

أَنَّ المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، ولا يكون إلَّا مرفوعًا، ولابدَّ له من خبرٍ، ويُخبَرُ عنه بأحد أربعة أشياء[٥]: الجملةِ الفعليةِ، والاسميّة، ولابد فى الجملة إذا وقعت خبرًا من عائد، والظَّرفِ، والشَّرطِ؛ وأَنَّ ظروف الزمان لا تكون أَخْبارا عن الجُثَثِ، ولكن تكون أخبارًا عن المصادر؛ وأنَّ الظرف إذا وقع خبرًا كان منصوبًا، وتَعلَّق بمحذوفٍ؛ وأنَّ المبتدأ أصله أن يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً -إذَا أفادتْ- والخبر أصلُه أن يكون نكرةً، وقد يكونُ معرفةً؛ وأَنَّ أَصله أَنْ يكون بالمجهولات؛

---

(١) فى النَّفس من هذه الكلمة شئٌ، وأكاد أقطع بأنَّها سهوٌ عن: (صُنْعٍ) فتكون، (كيف) مفعولًا مطلقًا، وهذا شأنها عند مَن اعتبرها اسمًا، وهو قائلٌ به، وقد تقدم أنَّ إعرابها -على هذا الاعتبار- قبلَ مالا يستغنى بحسبه، وإن استغنى فعلى الحال فى نحو: (كيف جاء زيدٌ)؟ وعلى المفعوليَّة المطلقة فى نحو ما مثل، انظر: (الخضرى ١/١٠٤، ويس ١/١٧٦، والمحرر ٢/٣٧٣، ٣٨١ والصبان ٢/١٨٣، والجامع ٢١٣).

(٢) ذكرهما يس (١/١٧٦)، وقال: (وهذه فائدةٌ غريبةٌ، نقلها ملخِّص شرح ابن القواس على ألفية ابن معطى) اهـ.

(٣) ص، د: (حال) -بالإفراد-، والمناسب لكلامه ما أثبتُّ.

(٤) فى (درة الغواص ٢٦٤): (بكم ثوبُك مصبوغًا؟ وبكم ثوبُك مصبوغٌ؟) إذا نصبتَ (مصبوغًا) كان انتصابه على الحال، ... وإن رفعتَه رفعتَه على أنَّه خبر المبتدأ الذى هو (ثوبُك) ...) اهـ.

(٥) أى غيرُ ما هو الأصل فى الإخبار، وهو المفرد، فلا يتناقض ذلك مع قوله سابقًا. (وجملة ما يخبر به عن المبتدأ خمسةُ أشياءَ: باسم هوهو ... الخ)، راجع (٢/ ٤٦٠ من المحرر، وحواشيها).

ويكون /١٩٥/ للمبتدأ خبرٌ، وخبرانِ، وثلاثةٌ، وقد يكون خبرُ المبتدأ غيرَ المبتدأ- (إذا كان تشبيهًا-)[(١)]، وقد يثْبُتُ المبتدأ، ويُحذَفُ الخبر، وقد يُحْذَفُ المبتدأ، ويَثْبتُ الخبر، وأَنَّ الجملَ الابتدائياتِ -إذا كثُرتْ[(٢)]- لزم فيها العائد، فافهم ذلك.



(١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) - بخطِّ ناسخها، وراجع (٢/٤٧١-المحرر).
(٢) لعلَّ هذا القيد قيد تأكيدٍ، لا تأسيسٍ؛ فلابد من العائد كثُرَتْ، أَوْ قلَّتْ.

البابُ الثَّانى

فــى الفاعـل

اعلم أَنَّ حدَّ الفاعل : ما ارتفع بإسناد[١] الفعلِ[٢] إليه[٣] ، المقدَّمِ ذكرُه عليه لفظًا -فى المُعْرَبات- ، وتقديرًا -فى المبنيَّات- ؛ هذا كلامُ أمير المؤمنين عليِّ بن أبى طالب -كرَّمَ اللَّهُ وجهَهُ[٤]-

مثال ذلك (قام زيدٌ) ، و : (خَرجَ مُوسَى) ، و : (قَعدَ هؤُلاءِ)[٥]

فقولنا (قام) فعل ، و : (زيدٌ) فاعل ؛ لأَنَّه الذى فعل القيام ، ورفعتَه ؛ لأَنَّك أسندتَ إليه (قام) -وهو الفعل- ؛ والإسناد : هو نسبةُ الفعل إلى الفاعل مع تقدُّمِه عليه ، ولو تقدم (زيدٌ) على (قامَ) ، لارتفع (زيدٌ) بالابتداء ، وكان (قامَ) خبرَه[٦]

وكذلك : (خرجَ مُوسَى) ؛ فـ(مُوسَى) فاعل - وإنْ لم يظهر فيه لفظُ الإعراب-

---

(١) الإسناد : هو تركيب الكلمتين ، أَو ما جرى مجراهما على وجهٍ يفيدُ السَّامع ، (المفتاح ص٣٨).

(٢) أو ما فى تأويله ، والمصنف عليه ، كما يكرره فى إعرابه مرارًا ، انظر مثلًا (٢/ ٤١٦ ، ٥٣٠)- من المحرر ، وغيرهما) من كون اسم الفاعل ، ونحوه يعمل عمل الفعل ، وهذا معنِيٌّ بقول النحويين : (أو ما فى تأويله) ، راجع : (التوضيح ٢/ ٤ ، والأشمونى ١/ ٣٠٠، ط الحلبى والتصريح ١/ ٢٦٨).

(٣) ابن يعيش ١/ ٧٤ : (ربما قال بعضهم فى عبارته : الفاعلُ : ما ارتفعَ بإسنادِ الفعلِ إليه وهو تقريب ، وهو فى الحقيقة غير جائز ؛ لأَنَّ الإسناد معنى ، ولا خلافَ أَنَّ عامل الفاعل لفظيٌّ) اهـ ، وهو اتجاه المصنف على ما سيأتى ، وقال ابن مالك (التسهيل ٧٥) : (وهو مرفوع بالمسنَدِ حقيقة ، وليس رافعَه الإسنادُ خلافًا لخَلَفٍ) اهـ ، ويُنْسَبُ هذا الرأى أيضًا لهشام من كون الرافعِ الإسناد ، أَىْ النسبة ، فيكون العاملُ معنويًّا ، راجع : (الهمع ١/ ١٥٩ ، والتصريح ١/ ٢٦٩).

(٤) ذكره المصنف أيضًا فى (٣/ ٢٤٦-المحرر) ، ولم أَتمكن من الوقوف على هذا النَّصِّ للإمام فيما تيسَّر من كتب الرجال ، وما وقفت عليه من نحوٍ لَهُ دونتُه فى الصفحة المشار إليها ، فالتمسه هناك.

(٥) التمثيل لما أعرِب لفظًا ، أَو تقديرًا ، أَوْ كانَ مبنيًا.

(٦) راجع (المحرر ٢/ ٤٧٣) ، وكونُ الفاعل لا يتقدم على الفعل مذهب البصريِّينَ ؛ لأنه كالجزء منه ، وأجازه الكوفيُّون ، والأخفشُ ، وابن مضاء ، كما سبقت الإشارة إليه فى موضعه ، وانظر (الأشباه ١/ ٢٧٨ ، والهمع ١/ ١٥٩).

لأَنَّ آخرَهُ ألفٌ مقصورة، فهو مرفوعٌ فى المعنى؛ لأجل الفاعلية، غيرَ مبيَّنٍ فى اللَّفظ (إعرابُهُ[١])؛ لكون آخرهِ ألفًا مقصورةً.

وقولك: (قَعَدَ هؤلاء)؛ (قَعَدَ) فعل ماض، و: (هؤلاءِ) فاعلٌ، وموضعه الرفع، لكنه مبنىٌّ على الكسر؛ لأَنَّهُ اسم إشارة، وأَسماءُ الإشارةِ مبنيَّة[٢]

فإِذَا أَردتَ تَعْرِفُ[٣] أَنَّها مرفوعة حكمًا فانْعتْها؛ تقول: (قامَ هؤلاءِ العاقلُونَ) - بالرفع- فتبين لك أَنَّ (هؤلاء) مرفوعٌ، وكذلك إذا عطفتَ عليها؛ فقلتَ (قام هؤلاءِ وزيدٌ)، فبان لك أَنَّه[٤] مرفوع؛ لمَّا عطفت عليه (زيدًا)، ورفعتَه، علمتَ أَنَّ (هؤلاء) مرفوعٌ.

وتقول فى التَّثْنية، والجمع (قام الزيدانِ)، و: (خرَجَ العَمْرونَ)[٥]

فصـــل

وإِنَّما خُصَّ الفاعلُ بالرفع، والمفعولُ بالنصب؛ من حيثُ إِنَّ[٦] الرَّفع أولُ الحركات؛ لأنه من الواو، والواوُ من أَوَّلِ الفَمِ، والفاعلُ أشرفُ من المفعول، وأقوى منه، فلذلك أخذ الرفع[٧]

وقيل إِنَّما أَخذَ الرَّفع؛ لأَنَّ الفاعِلَ واحدٌ، والرفع ثقيلٌ، والمفاعيلُ /١٩٦/ كثيرةٌ، والنَّصبُ خفيفٌ، فأعطِيتْ المفاعيل النصبَ الذى هو خفيف؛ لكثرتها[٨]

---

(١) زدته على النص دفعًا للإبهام.

(٢) راجع (المحرر ٢/ ٧٣، ٤/ ١٥٨، ١٨٠).

(٣) كذا ورد بدون (أَنْ)، وهو من استعمالاته، ولى عليه حديث التمسه فى القسم الأول.

(٤) كذا بتذكير الضمير بعد تأنيث، وكلاهما صواب.

(٥) ص: (العَمْرَانِ)، ود: (الزيدُون، والعَمْرَان)، والاضطرابُ لطمس، وتصحيح فى (ص) للألف، والواو، وأثبت المناسب للترتيب، والقصد بتمثيله أنَّ الفاعل يرفع بالعلامة الظَّاهرة، أو المقدَّرة، أو ما ينوبُ من ألِفٍ، أوْ واوٍ.

(٦) ص (أَنَّ) -بالفتح-، وقد تقدَّم كثيرًا، والفتح مرغوبٌ عنه.

(٧) راجع ما سبق فى (٢/ ٤٥١-المحرر)، وما أحيل عليه فيها.

(٨) ابن الخشاب (المرتجل ص١١٨): (خُصَّ الفاعل بالرفع، والمفعولُ بالنصب؛ لأن الفاعل=

وأُعطِيَ الفاعلُ الرفع الذى هو ثقيلٌ ؛ لخفَّةِ الفاعل ؛ من حيثُ إنَّهُ واحدٌ ؛ ليعتدل الكلام[١]

وقال أَبُو عليٍّ الفارسيّ[٢] -صاحبُ : (الإيضاح)[٣] ليس لِرفعِ الفاعل ، ولا لنصب المفعول ، ولا لِجرِّ المضاف تعليلٌ ، بل هو وضعٌ وضعه اللَّه -تعالى- على أَلْسنَةِ العرب[٤]

فصــل

واعلم أَنَّ مرتبةَ الفعل قبل الفاعل ؛ لأنَّه يعمل فيه الرَّفع[٥] ، ومرتبة الفاعل

أقْوى ، والمفعول أضْعف ، والضَّمُّ أقوى من الفتح ، فجُعِل الأقوى للأقوى ، والأضعف للأضعف تنبيهًا ، وتناسُبًا بين المدلولاتِ ، وأدلتها) اهـ.
انظر (١٠٢-منه- ، وأسرار العربية ص٨٢).

(١) ينسب هذا القول للزجاج كما فى (المنصف ١/١٩٠) ، وفى الخصائص ١/٤٩-عن الزجاج- : (إنَّ الفِعل له فاعلٌ واحدٌ ، وقد تكون له مفعولاتٌ كثيرة ، فرُفِعَ الفاعل ؛ لقلته ، وَنُصِبَ المفعول ؛ لكثرته ، وذلك ليقلَّ فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون) اهـ، وانظر : (ابن يعيش ١/٧٥، والمرتجل ص١١٨ ، والأسرار ص ٨١، والرد على النحاة ص١٢٧).

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان ، ولد سنة ٢٨٨هـ/ ٩٠٠م ، ونشأ بفسا من بلاد فارس ، ثم أمَّ بغداد ، وتَلَمَذَ على الزجاج ، ومَبْرَمان ، وابن السراج ، وابن الخياط ، وغيرهم.
وكان واحد زمانه فى علم العربية ، ذا صيتٍ فى الأقطار الإسلامية ، حظيًّا لدى سيف الدولة الحمدانى فأوغر صدر بن خالويه عالمِ بنى حمدان ، فكان بينهما إحَنٌ ومساجلات ، ثم عاد إلى فارس ، ولقى عضد الدولة البويهى (فَنَّا خسرو) فنال عنده المكانة ، توفى ببغداد سنة ٣٧٧هـ/٩٨٧م).
من تلاميذه : ابن جنى ، وعلى بن عيسى الرَّبعى.
ومن تصانيفه الإيضاح ، والتكملة ، والحجَّة ، والتَّذكرة ، والمسائل وغيرها.
(الفهرست ص ٩٥ ، وابن خلكان ٢/٨٢- ٨٣ ، والبغية ١/٤٩٦-٤٩٧ ، وهديّة العارفين ١/٢٧٢ ، ونشأة النحو ٢٠٠- ٢٠١ ، والمنجد ٥١٧-أعلام ، وشذرات الذهب ٤/٨٨-٨٩).

(٣) كتاب مشهور فى النحو صنَّفه لعضُد الدولة البويهى ، ولذا يشهر بـ(الإيضاح العضُدى) ورزق اهتمام الشراح ، فشرحه ابن جنى ، وعبد القاهر ، والعكبرى ، وابن أبى الربيع وغيرهم ، انظر (بروكلمان ٢/١٩١).

(٤) لم أوفق فى توثيق هذا القول للفارسى مما بين يدىّ من كتبه.

(٥) ابن يعيش ١/٧٥ : (القياسُ فى الفعلِ من حيثُ هو حركة الفاعل فى الأصل أن يكون بعد الفاعل ؛ =

قبل[١] المفعولِ[٢] ؛ لأنَّه[٣] يعمل فيه النَّصْبَ[٤] ، فإذَا قلتَ (ضرب زيدٌ عمرًا) كان هذا على حقيقة المراتب بتقدُّم الفعل- وهو (ضَرَبَ)- ، والفاعلُ يلِيه- وهو (زيد)- ، والمفعولُ أخيرٌ- وهو (عمرو)- ؛ فإذا قلت : (ضرب زيدٌ عمرًا) ، فقد جئت بكل شيء فى مرتبته.

وإذا[٥] قلت : (ضربَ عمرًا زيدٌ) -بتقديم المفعول على الفاعل- جاز[٦] ، ولكن لا يكون على حقيقته ؛ لأنه أُزِيل عن مرتبته ، وهى[٧] التأخيرُ ، وكذلك الفاعل أُزِيلَ عن مرتبته ، وهِى التَّوسُّط ، فيكون (عمروٌ) الذى هو مفعول مقدَّمًا فى اللفظ مؤَخَّرًا فى المعنى ، و(زيدٌ) الذى هو فاعلٌ مؤخَّرًا فى اللفظ مقدَّمًا فى المعنى.

فمن ههنا إذَا قلت : (ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ) جاز إذَا رفعتَ (الغلام) على أنه فاعل ؛ وإنَّما جازتْ هذه المسألة ؛ لأنَّ الهاء من الغلام تعود على (زيد) ، و(زيدٌ) مقدم عليها فجازت ؛ لأنَّ من شرط المضمر أن يتقدَّمَهُ شئٌ يعود عليه ، إمَّا لفظًا[٨] أو معنى[٩] ، وقد[١٠] تقدم (زيدٌ) فى هذه المسألة لفظًا ، وهو فى المعنى مؤخَّرٌ ،

لأن وجودَه قبل وجودِ فعلهِ ، لكنْ عرض للفعل أنْ كان عاملًا فى الفاعل ، والمفعول ؛ لتعلقهما به ... وكانت مرتبةُ العامل قبل المعمول ، فقُدِّمَ الفعل عليهما) اهـ.

(١) لأنه كالجزءِ من الفعل فوجب أنْ يترتَّب بعده (السابق).

(٢) المفعول فى الحقيقة هو المصدر ، وقد درب النُّحاة على هذا الإطلاق فى (المفعول به) ؛ إذْ كان لا يلبس ، انظر (إصلاح الخلل ص٥٨ ، والمغنى ٢/١٨٥-ط الحلبى)

(٣) أى الفعل ، كما يلى.

(٤) اعتلَّ للرتبة بطبيعة العمل ؛ إذْ الرَّفعُ للعمد ، والنَّصب للفضلات ، والعمدة مقدَّمٌ ، وهو تعليل لا بأس به ، وقد اعتَلَّ باتصال الفاعل بالفعل اتصالًا جزئيًا -على ما سبق- وكلاهما صالح ، وراجع (المرادى ٢/١٥ ، والتصريح ١/٢٨ ، وابن عقيل ١٧٥) وغيرها.

(٥) ص : (فإذا) -بالفاء-.

(٦) حيث لا مانِعَ ، ولا مُوجِبَ ، انظر (الأشمونى ١/٣١٣ حلبى).

(٧) ص ، د : (وهو) -سهو-. (٨) راجع المحرر (٢/٥٧).

(٩) وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل ؛ كقوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (الصبان ١/٦٠).

(١٠) ص ، د : (فقد) -بالفاء- ولا يناسب ، وما أثبتُّ الموافق.

وإنْ كانَ ملفوظًا به متقدِّما، والهاء عائدةٌ عليه؛ فلذلك جازتْ.

فإذَا قلتَ. (ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا) -برفع (الغلام) على الفاعلية، ونصب (زيد) على المفعولية، مع تأخره، وتقدم (الغُلام) - لم تَجُزْ هذه المسألة؛ لأَنَّ الهاء ليس لها شيءٌ تعودُ عليه؛ لا في اللَّفظِ، ولا في المعنى؛ من حيثُ إنَّ[1] (زيدًا)[2] وقع في مرتبته، وهي المفعوليَّة، فلا يُنْوَى به التَّقديمُ[3]؛ فبان لك من

(١) ص: (أَنَّ) -بالفتح- وهو ضعيف، وقد تقدم نظائره الكثيرة منه.

(٢) ص، د: (الغلام) -سهو-.

(٣) الجمهور يَمْنَعُون التَّقديم في هذه الصُّورة؛ لعود الضَّمير حينئذ على متأخر لفظًا، ونيَّة، وأجازه أبو عبد اللَّه الطُّوَال من الكوفيِّين، والأخفشُ، وابنُ جني، وصحَّحه ابن مالك؛ قال (التسهيل ٧٩): (والصحيحُ جوازه على قِلة) اهـ، كما صححه الرضى بقوله (١/٧٢): (والأولَى تجويزه، لكن على قلة، وليس للبصريَّة منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا) اهـ بتصرف، وحُجَّة المجيز شدةُ اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل، وقد وردت عليه الشواهد الكثيرة، وقياسه على المواضع التي يعود فيها الضَّميرُ على متأخِّرٍ رتبةً (راجعها في الأشموني ١/٣٢١- حلبي، والمحرر ٢/٥٧)، والمانعُونَ يقضون بشذوذ السَّماع، ويؤولونه، واستثناءِ المواضع المشار إليها، ويقصِرُونه على الشِّعر؛ قال المرادي (٢/٢٠): (وقد أجازه بعضهم في الشعر دون النثر، وهو الإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنما ورد في الشعر) اهـ، بل عدَّه السهيلي (من أقبح الضرورة) (الروض الأنف ٢/١٢٩)، وانظر (المغني ٢/١٠٤-ط الحلبي، والتصريح ١/٢٨٣، والصبان ٢/٥٨-٥٩، وضرائر الألوسي ص١٨٦، والهمع ١/٦٦)؛ ثم اسمع ابن جني من قوله في هذه الصورة: (من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: (ضَرَبَ غلامُهُ زَيْدًا)، فهذا لم يمتَنِعْ من حيثُ كان الفاعل ليس رتبَته التقديمُ، وإنما امتنع لقرينةٍ انْضمَّت إليْهِ، وهي إضافةُ الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدُّم المضمر على مظهره لفظًا، ومعنى، فلهذا وجب إذا أردتَ تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل، فتقول: (ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ) .. وأما أنَا فأجيز أنْ تكون الهاءُ في قوله: (جزى ربُّه عنيِّ عدِيَّ بنَ حاتمٍ) عائدةً على (عِدِيّ) خلافًا على الجماعة ... وذلك أنَّ المفعول قد شاع عنهم، واطرد من مذاهبهم كثرةُ تقدُّمِه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا عليٍّ إلى أنْ قال: إنَّ تقدم المفعول على الفاعل قسمٌ برأسِه؛ كما أَنَّ تقدُّمَ الفاعل قسم أيضًا قائمٌ برأسِه، وإن كان تقديمُ الفاعل أكثرَ، وقد جاء الاستعمال به استعمالًا واسعًا .. فلما كثُر وشاع تقديمُ المفعول على الفاعل كان الموضوعُ لَهُ، حتى إنه إذا أُخِّر فموضعُه التَّقديم .. ولا تستنكر هذا الذى صوَّرته لك) اهـ مختصرًا من (الخصائص ١/٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧)، وبعدُ فلعلَّ الحجة في تجويزه صالحةٌ، وبخاصةٍ والسماعُ يؤيِّده، والقياسُ ينصُرُه، وجميعُهم يقرِّر أنَّ الإبهام ثم الإفهام، وتأخيرَ البيان لوقت الحاجة من مقاصد البلغاء.

هَهُنا /١٩٧/ فائدة المراتب ، وأَنَّ الشيء إِذَا وقع فى مرتبته ، فلا يُنْوَى به غيرُها ، لا التَّقديمُ عليها ، ولا التَّأخيرُ عنها ، وإِذَا وقع فى غير مرتبته جاز[1] أن يُنْوَى به مرتبتُه ، تقدَّم عليها أو تأخَّر.

وعلى هذا إذا قلت (ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ) -بنصب (الغُلام) على أَنَّه مفعول- جاز ؛ من حيثُ إِنَّ الغلام مقدَّم فى اللفظ ، مؤخَّرٌ فى المعنى ؛ لأَنَّكَ لفظتَ به فى غير مرتبته ، وهِى[2] التَّوسُّط ، ومرتبتُهُ : التَّأخُّر ، ولفظْتَ بالفاعل ، وهو (زيدٌ) فى غير مرتبته ، وهو التأخُّرُ ، ومرتبته : التَّوسُّطُ ، فصار (زيد) مؤخَّرًا فى اللَّفظ مقدَّمًا فى المعنى ، والمفعولُ مقدَّمًا فى اللَّفظ مؤخَّرًا فى المعنى ، فلذلك جازت هذه المسألة[3]

إِذْ التَّقْدير (ضَرَبَ زيدٌ غُلَامهُ) على أصل المراتب ؛ من حيثُ إِنَّ الغلام وقع فى غير موضعه ، فجاز أَنْ يُنْوَى به موضِعُهُ ، وهو التَّأخير فحينئذ جازتْ المسألة[4]

وأما لو قلت (ضَرَبَ غُلامُهُ زيدًا)[5] -برفع (الغلام) لم يجز ؛ لأنك جعلته فاعلا ، والفاعل مرتبته التوسط ، فلا يُنْوَى به غيرُها[6] ؛ فلذلك لم تجزْ المسألة ؛ لأَنَّ الضمير فى الغلام ليس له شئٌ يعودُ عليْهِ.

---

(١) يعنى بالجواز الوجوب ، و : (وجب) أنسب.

(٢) لعل الأصوب : (وهو) ، لرجوعه إلى (غير) ، وإن صح المثبت باعتبارين.

(٣) المقتضب٤/١٠٢ (لأَنَّ الغلام فى المعنى مؤخَّر ، والفاعل فى الحقيقة مُقدَّم) اهـ.

(٤) قال ابن السيد (إصلاح الخلل ٢٢٠) : (كلُّ ما وقع من هذه الأشياء فى مرتبته لم يجز أَنْ يتَّصل به ضميرٌ يعود على ما بعده ، وما وقع منها فى غير مرتبته جاز) اهـ ، وانظر فى هذه الصورة (الأشباه ٢/ ٦٤).

(٥) ملاحظٌ التكرار.

(٦) المبرد (٤/١٠٢-المقتضب) (لأَنَّ الغلام فى موضعه لا يجوز أَنْ يُنْوَى به غير ذلك الموضع) اهـ ، وقال ابن يعيش ١/٧٦: (والشئُ إِذَا وقع فى مرتبتِهِ لا يجوز أَنْ يُنْوَى به غيرها) اهـ ، وانظر (الإنصاف ص٧٠).

[1]ومن ذلك قولُه -تعالى- : ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2] ، فتقدم (إِبْرَاهِيمَ) وهو مفعول ؛ لأنه المبْتَلَى ، وتأخَّر اسم البارى -عز وجلَّ- وهو (رَبُّهُ) ، وهو فاعل ، ولا يجوز فى الكلام (ابْتَلَى ربُّهُ إبراهيمَ)[3] ؛ لأنَّ الهاء ههنا تقدَّمت لفظًا ، ومعنىً ؛ لأنها وقعت فى موضع الفاعلية ، فليس لها شيء تعود عليه ، لما وقع (إِبْرَاهِيمَ) مفعولًا ههنا فى رتبته متأخِّرًا بعد اسم الله ، وهو (رَبُّهُ) ، فصار فى موضعه لفظًا ، ومعنى ، من حيث إنَّهُ[4] فى موضعِ المفعُوليَّة.

ومثلُ ذلك قولُه -تعالى- : ﴿لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا﴾[5] ، لا يجوز تقديمُ الفاعل ههنا ، وهو (الإيمانُ) -إلى مرتبته ؛ لأنه إذَا تقدَّم الإيمان ، فقد تقدم لفظًا ، ومعنىً ، فلم يبق للهاء المتَّصلة بالإيمان شئٌ تعود عليه ، من حيث إنَّهَا[6] تعودُ على (النَّفْس) ، والنَّفسُ مفعولة مؤخَّرةٌ لفظًا ، ومعنىً ، فوجبَ /١٩٨/ تقديمُ النَّفْسِ ، لتعودَ الهاءُ عليها.

فصل

وَقَد يكون الفاعلُ فاعلًا حقيقةً ، وفاعلًا مجازًا ؛ فالفاعل الحقيقىُّ : هو الذى يقع منه فعلٌ على الحقيقةِ ؛ مثل : (قَامَ زيدٌ) ، و (قَعَدَ عمروٌ)[7] ؛ والمجازُ مثل

---

(١) يُستحسَن أَنْ يزاد : (قد يجب توسط المفعول)- كما فى (الأوضح ١/ ٢٥٣ ، والتصريح ٢٨٣/١ ، وذلك حذرٌ من عود الضمير على المتأخر لفظًا ورتبة ؛ إذْ الفاعل ملتَبِسٌ بضمير المفعول.

(٢) البقرة : ١٢٤ ، وراجع : (البحر المحيط ١٧٥/١).

(٣) فى (الكشاف ٣٠٩/١) : (ليس كذلك : (ابتلَى رَبُّه إِبْرَاهيمَ) فإنَّ الضمَّير فيه تقدَّم لفظًا ومعنى ، فلا سبيل إلى صحَّته) اهـ.

(٤) ص : (أَنَّهُ) -بفتح الهمزة- ، وهو ضعيفٌ-.

(٥) الأنعام : ١٥٨ ، وفى (ص) ، (د) : (فلا) ، وهو خطأ.

(٦) ص : (أنها) -بالفتح- وهى عادته ، أو عادة الناسخ ، وقد سبق مرارًا.

(٧) بل قيل : إنَّ ذلك أيضًا فى حقيقته مجازٌ ؛ إذْ عامَّة الأَفعال من المخلوقين لا تخلُص منه للمتأمل ، ضرورةَ عجزها عن القيام ، أوْ الاتصافِ بمفهومات الأحداث كمفهوماتٍ جنسيَّة عامَّة ؛ ويعبِّرُ عن ذلك ابن جنيّ بقوله (الخصائص ٤٤٧/٢) : (أكثرُ اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة ، وذلك عامة الأفعال ؛ نحو : قام زيدٌ ، وقعدَ عمروٌ ، وانطلقَ بشرٌ ... ألا ترى أَنَّ الفعل يفاد منه معنى الجنسية ؛ =

(سَقَطَ الحائطُ)(١)، و: (ماتَ زيدٌ)، و: (لَمْ يقمْ عمروٌ)، و: (ما خَرَجَ بِشْرٌ)(٢)، ألا ترى أنَّ (السقوط) و(الموت) ليسا(٣) لهما على الحقيقة، وإنما أُسْنِدَا(٤) إليهما مجازا؟ وكذلك (لم يقمْ زيدٌ)، و: (ما خرجَ عمروٌ)؛ لأنَّه لم يحدثْ منهما فعل فلذلك كان فاعلًا مجازًا.

وإنَّما رفعناهُ به؛ لأنَّك قد أَسْندتَ إليه فعلًا منفيًّا(٥)، فهذان الفعلان لم يحدثا عن الفاعلَيْنِ، وقد أُسْنِدَا إليهما، وهما منفيَّان، فارتفعا بهما مجازًا لا حقيقةً.

فصل(٦)

وتقول: (أعجبَ زيدًا ماكره عمروٌ)(٧)؛ فـ(أعجب) فعل ماض، و(زيدًا)

فقولك: (قامَ زيدٌ) معناه: (كان منه القيامُ)، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلومٌ أنَّهُ لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك؟ وهو جنس، والجنس يُطَبَّق في جميع الماضي، وجميع الحاضر، وجميع الآتي الكائناتِ من كل من وُجِدَ منه القيام، ومعلومٌ أنَّه لا يجتمع لإنسان واحدٍ، في وقتٍ واحدٍ، ولا في مائة ألف سنةٍ القيَامُ كله الداخل تحت الوهم، وهذا محال عند كل ذي لبٍّ، فإذا كان كذلك علمتَ أنَّ (قامَ زيدٌ) مجازٌ لا حقيقة، وإنَّما هو وضعُ الكلِّ موضعَ البَعْضِ؛ للاتساع والمبالغة وتشبيهِ القليل بالكثير) اهـ، وفي ٢٤٧/٣ -منه-: (إنَّ هذه اللغة أكثرُها جارٍ على المجاز، وقلَّما يخرجُ شئٌ منها على الحقيقةِ)اهـ

(١) قال ابن فارس (الصاحبي ص٣٤٦): (.. ومن سُنَنِ العَرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلًا في الحقيقة، يقولون: أراد الحائط أنْ يقع، وفي كتاب اللَّه جَلَّ ثناؤه: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ اهـ، وراجع: (الكشاف ٤٩٤/٢).

(٢) راجع: (المقتضب ١٤٦/١، والصبان ٤٢/٢)، قال ابن يعيش (٧٤/١): (الفاعل في عرف أهل هذه الصَّنعة أمرٌ لفظيٌ، يدلُّ على ذلك تسميتُهم إيَّاه فاعلًا في الصُّور المختلفة من النَّفي، والإيجاب، والمستقبل، والاستفهام، مادام مقدمًا عليه، وذلك نحو: (قامَ زيدٌ، وسيقومُ زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ؟ فزيدٌ في جميع هذه الصور فاعلٌ، من حيث إنَّ الفعل مسندٌ إليه، وتقدَّم عليه، سواءٌ فُعِلَ أو لم يُفْعَل) اهـ، ثم راجع: (الخصائص ١٨٥/١، والهمع ١٦٥/١).

(٣) ص، د: (ليس) -بدون الألف- تصحيف-.

(٤) ص، د: (أَسنِدَ) -بدون الألف- تصحيف-.

(٥) انظر رقم (٢) السابق.

(٦) فيما يعرف به الفاعل من المفعول، وراجع فيه (الجمل ٢٤-٢٥، والمغني ٨٥/٢ -ط الحلبي، والأشموني ٣٢١/١ -حلبي، والصبان ٦٠/٢-٦١).

(٧) قال ابن هشام (أكثرُ ما يشتبه ذلك إذا كان أحدُهما اسمًا ناقصًا، والآخرُ اسمًا تامًّا) اهـ، والمراد=

مفعول، و(ما) فاعلة (أعجب)، و(ما) اسم ناقص بمعنى (الذى) يقع على مالا يعْقِلُ، وصلتُه: (كَرِهَ عمروٌ)، والعائدُ عليه المضمر فى: (كَرِهَ)، وهو الهاء المحذوفة، و(عمروٌ) فاعل (كَرِهَ)، وتقدير الكلام: (أعجبَ زيدًا الشئُ الَّذِى كرِهَهُ عمْروٌ) - بإظهار الهاء الثانيةِ التى هى ضمير المفعول، وكانت محذوفةً قبل هذا التقدير.

ولو قلتَ (أعْجبَ زيدٌ ما كَرِهَ عمروٌ)[١] لم يجز أن ترفع (زيدًا)؛ لأنك جعلته فاعلًا، وما مفعولةً، ومن شروط (ما)[٢] مع الإعجاب: أَنْ تكون فاعلةً؛ لأنَّها التى تُعْجِبُ، ولا تَعْجَبُ[٣]

وبيان ذلك: أَنَّكَ تقول: (أَعْجبَنى البيتُ الَّذِى كرِهَهُ عمرو)، و: (أعجبنى الفرسُ الذى كرِهَهُ بكْرٌ)[٤]، فعلى ذلك تقول (أعجبنى ما كَرِهَهُ عمروٌ)، تريد: أعجبنى الفرسُ أو البيتُ؛ لأنَّ (مَا) لا تقع إلَّا على مالا يعقل، فلما وقعت على البيْتِ والفَرَسِ-، والبيتُ، والفرسُ لا يكونان فى هذه المسألة إلا فاعليْن؛ إذْ هما يُعْجِبان غيرهما ممن يعقل؛ لكون التَّعجب[٥] لا يُمكن إلا ممن يعقل، وأَمَّا مالا يعقل فلَا يكون منه تَعجُّبٌ - (صحَّتْ المسألة)[٦]

بالناقص ما لا يتم إلاَّ بصلتِه، أو صفتِهِ، والتَّامُّ: ما عداه، (الأمير، والصبان-ذاته).

(١) ص، د: (عمرا) - بالنصب- (خطأ).

(٢) أىْ إنْ وقعتْ على مالا يعقل (المغنى-ذاته).

(٣) كذا مضبوطًا فى (ص)، والمناسب (تُعْجَبُ)، ولا بأس بالمذكور مطاوعة.

(٤) الزجاجى (وتقريب هذا الباب أَنْ تردَّ الفعل إِلَى نفسك، فإنْ ظهرَ اسمُك فيه بالنُّون والياء، فغيُرك فيه مرفوع؛ لأنَّهما ضميرُ المفعول؛ كقولك: أعجبنِى، وأسخطنِى، وأرضانى، وسَّرنى) اهـ.

(٥) العَجَبُ أنسب، وإنْ صلح ما عبَّر به.

(٦) زيادة لازمة من المصادر السابقة، جوابًا لـ(لَمَّا)، ولعلها سقطت، أو نحوها من الناسخ؛ قال ابن هشام، والأشمونى (ذاتهما): (وطريقُ معرفة ذلك أَنْ تجعل فى موضع التام ... -إنْ كان منصوبًا- ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسمًا بمعناه فى العقل، وعدمه، فإن صحَّتْ المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله وإلاَّ فهى فاسدةٌ) اهـ، وقد مرَّ عن الزجاجى.

ولو قلتَ أيضًا: (أعجبتُ[١] الفرسَ)، و: (أَعجبْتُ البيتَ) /١٩٩/ لم يجزْ؛ لأنَّ الفرس، والبيت لا يتعجَّبَان منك؛ لأنهما لا يعقلان، ولا يكون التَّعجُّبُ إلَّا مِمَّنْ يعقل.

وكذلك تقول: (كرهتُ الفرسَ)، و: (كرهتُ البيتَ)؛ فالفرسُ، والبيت[٢] ههنا مفعولَانِ، بخلاف المسألة في: (أعجَبَنِي)؛ لأنَّهُمَا ههنا مكرُوهانِ، والكَرَاهةُ ههنا[٣] تقع ممَّنْ يعقِلُ، ولا تقع ممَّا لا يَعْقِلُ، فلذلك جاز رفع (عَمْرو) في المسألة الأولى بخلاف (زَيْد)، فإنه هنالك منصوب، من حيثُ إنَّه مفعول بالإعجاب.

وتقول: (كَرِهتُ البيتَ)، ولا تقول: (كَرِهَنِي البيتُ)؛ وإنما رفعتَ (عمرا) في المسألة الأولى[٤]، لأنه الذي فعل الكراهة فيما لا يعقل، ولو نصبتَهُ مع مالا يعقل، فقلت (كَرِهَ البيتُ عمرًا) لم يجزْ؛ إذْ ليس للبيت، وأمثالِه إرادةٌ، ولا كراهِيَةٌ، وعلى ذلك فقس[٥]

---

(١) أي بوضع ضمير المتكلم في موضع التام، إن كان مرفوعًا، وفي موضع النَّاقص اسمًا بمعناه في العقل، وعدمه، فإنْ صحَّتْ المسألة بعد ذلك، فهي صحيحةٌ قبلَهُ، وإلاَّ فهي فاسدةٌ، (السوابق).

(٢) د: (فالبيت، والفرس) -بتقديم وتأخير-.

(٣) الظاهر أن كلمة: (ههنا) مقحمة.

(٤) ص: (الأولة)، وقد تقدم الكلام فيه (٢/١١٢ المحرر).

(٥) تعرض الباحث الأستاذ: (عباس حسن) في كتابه (النحو الوافي ٢/٩٥-٩٦) لهذه المسألة ثم قال:
(والحقُّ أَنَّ هذه المسألة التي عرض لها بعضُ النحاة لا تُفْهَمُ بضابطهم ولا يزول مافيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية، وقيامِ قرينةٍ تدلُّ على الفاعل، والمفعول به، وتفرِّقُ بينهما، أمَّا ذلِك الضابط، وما يحتويه من فروضٍ، فلا يُزِيل شبهة، ولا يكشفها؛ لأنَّه قائم على أساسٍ وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أَنْ يكونَ من جنسه ... فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصيل إذَا كنَّا لا نعرف حقيقة ذلك الأصيل، وجنسه؟
فمعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصيل أَوَّلًا، ونحن إذَا اهتدينا إلى معرفة الأَصيل لم نكن بعده في حاجة إلى ذلك الضابط، وما يتطلبُه من فروض لا تُجْدِي شيئًا، ذلك أَنَّ الأصيل سيدلُّ بمعناه في جملته على من فَعَل الفعل، فيُعْرَفُ من وقع عليه الفعل تبعًا لذلك، ويزول الاشتباه، وإذًا لا حاجة إلى الضابط، ولا فائدة من استخدامه ... فمن الخير إهمال تلك المسألة بضابطها وفروضه، =

فصـــل

وقد جاء الفعلُ محذوفًا[١]؛ يقولُ لكَ القائلُ: (مَنْ قامَ؟)، فتقول: (زَيْدٌ)، والمعنى: (قام زيدٌ)، فالفاعل ظاهرٌ، والفعل مُضْمَرٌ[٢]

وقد[٣] جاء الفاعل مضمرًا فى الفعل، ولا يعودُ على شئ، وذلك فى قولك: (ضَربَنِى وضربتُ زيدًا).

ففاعل: (ضَرَبنِى) مضمرٌ لا يعُود على شيءٍ، بل يدلُّ عليه ما بعدَهُ، وهو (زيْدًا) المنصوب[٤] وكذلك قولُهُم[٥] (إِنْ زيدٌ يكرمْك تكرمْه) فـ(زيدٌ) ههنا مرفوع بفعلٍ مُضْمرٍ[٦]

والرجوع إلى فهم المعانى الصحيحة لمفرداتها اللّغوية، والاعتماد بعد ذلك على القرائن، هذا هو الطريق السَّديدُ، وعليه المُعوَّلُ) اهـ، وهو اجتهاد مقبول، وسائغ، والأخذ به مُعتبَرٌ فيما يُتَّجَهُ فيه إلى قياسٍ على مثل هذه الأساليب الواردة، فالبعد عن القياس عليها وجيهٌ؛ إذْ كان يُشْكِلُ الغرضَ المنشودَ من استعمال التراكيب، ووظيفتِها من الإفهام، أمَّا هذه التراكيب الواردة فلا بديل فى سبر مقصودها إلاّ باستعمال هذا الضابط الذى وضعوه، حيثُ لا طريق غيره.

(١) جوازًا، أو وجوبًا، وقد مثل لهما، وانظر (ش الكافية ١/٧٦، والهمع ١/٦٠، والخضرى ١/١٦٢).

(٢) فى هذا الإطلاق تجوُّز؛ إذْ الفعل لا يُضْمَر، بل يحذف، وقد تجوز أيضًا ابن مالك فى قوله:

وَيَرْفَعُ الفاعلَ فعلٌ أُضمِرَا كمثل: (زيدٌ) فى جواب: من قَرَا؟

هذا، ولا يتعيَّن أنْ يكون المحذوف فعلًا، والباقى فاعلًا، بل يجوز أنْ يكون خبرًا، والباقى مبتدأ؛ قال المرادى ٢/٨: (هذا المثالُ يحتمِل أنْ يكون (زيدٌ) فيه مبتدأ محذوف الخبر -وهو الأظهر؛ لأنَّ الأَوْلَى مطابقة الجواب للسؤال) اهـ، كما استظهره الرضى؛ لنفس السبب (٥٦/١)، وابن هشام (المغنى ١٦٣/٢-حلبى)، ومن لاحظ أنَّ أصل الاستفهام وحقيقتِه بالفعل قدَّر فى الجواب فِعْلًا، فكان الباقى فاعلًا.

(٣)، (٤) حق ما بين الرقمين (٣، ٤) أنْ يُنْقَل لما بعد (... أَقْلام) من ص٥٠٠ الآتية بما يقتضيه الترتيب فيما يتعلق بأحكام الفعل، ثم انظر فى المسألة (المحرر ١٨٤/٣).

(٥) أى فيما يحذف وجوبًا.

(٦) راجع (٢) هنا، والحذف هنا واجب؛ لوجود المفسِّر (شرح عمدة الحافظ ص٩٦، والتصريح ١/٢٧٥.

تقديره : (إِنْ يكرِمْك زيدٌ (يكرمْك[١]) تكرمْه) ؛ وقال تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٢] ، تقديره : (وَإِنْ استَجَارك أَحدٌ المشرِكينَ)[٣] ، ولا يجوز رفع الاسم بعد (إِنْ) بالابتداء[٤] ، وإِنَّما يُرفع بإِضمار فعلٍ ؛ لأَنَّ (إِنْ) الشَّرطيَّة لا يليها إِلَّا الأفعالُ .

وقال -تعالى- : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[٥] ، و : ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[٦] ؛ فـ(أَنَّ) ههنا مرفوعةٌ بإِضمار فعل تقديره : (ولو ثبَتَ أَنَّهم صبروا)[٧]

و : (لَوْ ثبتَ أَنَّ ما فِي الأَرضِ من شجرةٍ أَقْلامٌ)[٨]

واعلَمْ أَنَّ الفعل لا يكون بغير فاعلٍ ؛ لأَنَّ الفعل لا بدَّ له من محدِثٍ ؛ لأَنَّ الفعلَ

---

(١) زدته بما يقتضى السياق .

(٢) التوبة : ٦

(٣) الزجاج (٢/٤٧٧-المعانى) : (الرفع بفعل مُضْمَر ، (و) الذى ظهر يفسِّره . المعنى : وإِنْ استجارَك أَحَدٌ) اهـ ، وراجع (العكبرى ٦٣٦ ، وابن يعيش ١/٨٢ ، والكشاف ٢/١٧٥) .

(٤) ذهب إليه الفراء (المعانى ١/٤٢٢) ، وردُّوه ، قال الزجاج (ذاته) (ومن زعم أَنَّهُ يَرْفَع : (أَحَدًا) بالابتداء فخطأٌ ؛ لأَنَّ الجزاء لا يتخطى ما يُرْفَعُ بالابتداء ، ويَعْمَلُ فيما بعده) اهـ ، وقال الزمخشرى (ذاته) : (ولا يرتفع بالابتداء ؛ لأن (إِنْ) من عوامل الفعل ، لا تدخل على غيره) اهـ ، وانظر (الرازى ٤/٤٠٢ ، وابن يعيش ٩/١٠) .

(٥) الحجرات : ٥ .

(٦) لقمان : ٢٧

(٧) أى : ولو ثبتَ صبرُهُمْ ، فأَنَّ وما بعدها فاعل لفعل محذوف ؛ وهذا مذهبُ المُبَرد ، ومذهب سيبويه أَنَّ (أَنَّ) ، وما بعدها بعد (لو) فى موضع مبتدأ محذوف الخبر ، أى لو صبرهم ثابت ؛ والمنصورُ الأَوَّلُ ؛ قال السيرافى : لو كانت (أَنَّ) فى موضع اسم مبتدأ لجاز أَنْ يقال : (لو أَنَّ زيدًا جالسٌ أتيناك) ، على معنى : لو وقع هذا ، والحق الأول ، لاقتضائها الفعل) اهـ ، انظر فيه (الكتاب ٣/١٣٩ محقق ، والمقتضب ٣/٧٧ ، والبحر ١/٣٣٥ ، ٨/١٠٩ ، ش المفصل ١/٨٣ ، وما يأتى فى (٤/١٣١ ، المحرر ، وحواشيها) .

(٨) راجع (٣) من الصفحة السابقة ، وقال أبُو حيان (البحر ٧/١٩٠) : (أَنَّ بعد (لَوْ) فى موضع رفع على الفاعلية ... على رأى المُبَرد ، أَوْ فى موضع مُبتدَأ محذوف الخبر على رأى غيره) اهـ .

لا يُحدِثُ نفسَهُ[١]، فلذلك لزم الفاعلُ إمَّا ظاهرًا /٢٠٠/، وإما مضمرًا[٢]؛ [إذْ][٣] لابدَّ منه؛ بخلاف المفعول فإنه قد يُسْتَغْنَى عنه؛ لأنَّ الفعل قد يكون له مفعولٌ؛ كـ (ضربتُ زيدًا)، وقد لا يكون له مفعول؛ كـ (قامَ زيدٌ)، فدَلَّكَ على أنَّ الفاعل لابدَّ منه، والمفعولُ قد يُسْتَغْنَى عنه[٤]؛ فافهم ذلك موفَّقًا -إن شاءَ اللَّهُ- تعالى-.

• • وحاصلُ هذَا البابِ:

أَنَّ الفاعلَ مرفوعٌ، ويجب تقديمُ فعلِه؛ [وأَنَّ][٥] مرتبةَ الفعلِ أولًا، والفاعل وسطًا، والمفعولِ أخرًا؛ وأنَّ الضمير إذَا تقدَّم[٦] لفظًا، ومعنى لم يجز، وإذَا تقدم لفظًا لا معنىً جازَ، وقد يكون الفاعلُ حقيقيًّا، وقد يكونُ مجازًا.



---

(١) المقتضب ٤/ ٥٠، ومفتاح العلوم ص٣٨، والصبان ٢/ ٤٥.

(٢) قال الناظم:

وبعدَ فعلٍ فاعلٌ فإنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ، وإلَّا فضميرٌ استَتَرْ

(٣) زدتها، فلعلها أنسب للسياق.

(٤) المقتضب ٤/ ٥٠: (... والفعل قد يقع مستَغْنِيًا عن المفعول ألبتةَ، حتى لا يكون فيه مُضمرًا، ولا مُظهرًا، وذلك نحو تكلم زيدٌ) اهـ.

(٥) زيادة يقتضيها النص.

(٦) أي مع عامله الفاعل -كما تقدم-.

البابُ الثَّالِثُ[١]

فى ما لم يُسَمَّ فاعلُه

اعلم أَنَّ شرط الفعل الذى لم يُسَمَّ فاعله أَنْ يُضَمَّ أَولُه ، ويُكْسَر ما قبل آخره - إِنْ كان ماضيًا[٢] - ، وأَنْ يُضَمّ أوله ، ويفتح ما قبل آخره - إِنْ كانَ مُستَقْبَلًا[٣] - ، وأن يُحْذَف الفاعل ويُقام المفعولُ مُقامَه[٤] ، ولا يكون إِلَّا من الأَفعالِ الَّتِى تتعدَّى .

والمراد بهذا الباب : الاختصارُ[٥] ؛ لأن قولك : (ضُرِبَ زيدٌ) أَخْصر من قولك : (ضَرَبَ عمروٌ وزيدًا) .

ومثال ذلك كلِّه[٦] فى الماضى (ضُرِبَ) ، و(أُكرِمَ) ، و(اكتُسِبَ) ، و(استُخرِجَ)[٧]

---

(١) د : (الثانى) -سهو- .

(٢) علَّله السعد ، فقال : (السِّرُّ فى ضم الأَول ، وكسر ما قبل الآخر : أَنَّه لابد من تغيير ؛ ليفصل بين المبنى للفاعل ، والمفعول ، والأصل : (فَعَلِ) ، فغيَّروه إلى (فُعِلَ) -بضم الأول ، وكسر الثانى- دون سائر الأوزان ؛ ليبعد عن أوزان الاسم ، ولو كسر الأول ، وضُمَّ الثانى لحصل هذا الغرض ، لكنَّ الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس ؛ لأنه طلب خفة بعد الثقل ، ثم حمل غير الثلاثى المجرد عليه ، فى ضَمِّ الأَوَّل وكسر ما قبل الآخر) اهـ (السعد على العِزِّى ص١٠) ، وانظر : (أسرار العربية ص٨٨) .

(٣) السابق (ص١٢) : (كان حرف المضارعة مضمومًا حملًا على الماضى ، وكان ما قبل آخره مفتوحًا ، فإن كان مفتوحًا فى الأصل أبقِىَ عليه ، وإلا فُتِحَ ليعتدِلَ الضَّمُّ بالفتح فى المضارع الذى هو أثقلُ من الماضى) اهـ .

(٤) أى : (فى جميع أحكامه ؛ كالرَّفع ، ووجوب التأخير ، وامتناع الحذف ، وتنزيله منزلة الجزء ، والإغناء عن الخبر فى نحو : أمضروبٌ العبدانِ ، واتصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثًا) (المرادى ٢٢/٢) .

(٥) قصر الغرض على : (الاختصار) ؛ إِذْ هو أَنفع أغراضه المناسبة للصِّناعة ، مع وجوده فى كل غرض ، مهما اختلفت الدِّلالات ، وانظر ما يأتى فى (٥١٨ المحرر) من هذا الجزء .

(٦) سقط : (كله) من (د) .

(٧) التنويع فى التمثيل ؛ لاختلاف الأفعال عددَ حروفٍ .

ومثاله فى المستقبل (يُضْرَبُ)، و(يُكْرَمُ)، و(يُكْتَسَبُ)، و(يُسْتَخْرَجُ)؛ فليس الفرق بين الماضى والمستقبل إلا كسر ما قبل آخر الماضى، وفتح ما قبل آخر المستقبل، ويشتركان كلاهما فى ضَمِّ أَوَّلِ حرفٍ[١]

مثال ذلك (ضُرِب زَيدٌ)، و: (استُخرِجَ المالُ)، و (يُضْرَبُ زيدٌ)، و(يُستَخرَج المالُ)، أصله: (ضَرَب عمروٌ زيدًا)[٢]، و(استخرجَ بكرٌ المالَ)، فلما رددته إلى مالم يُسمَّ فاعله حذفتَ الفاعل، وهو (عمروٌ)، و(بكرٌ)، وأقمتَ المفعول به مُقَامَ الفاعل، وهو: (زيدٌ)، و(المالُ)، وضممتَ أول الفعل، وكسرتَ ما قبل آخِرِه؛ إذْ شرط هذا الباب أنْ يُضَمَّ أول الفعل، ويُكْسَر ما قبل آخره -إن كان ماضيًا[٣]-، وإنْ كان مستقبلًا ضُمَّ أولُهُ، وفُتِح ما قبل آخره، وأَنْ يُحْذَفَ الفاعل، /٢٠١/ ويُقَامَ المفعولُ مُقامَه[٤]، هذا أصل مستمر لا يُنْقَضُ، إلَّا أنه قد جاء فى النادر أَنَّهم يقيمون المصدر مقام ما لم يُسَمَّ فاعله مع وجود المفعول الصريح[٥]؛ فيقولون (ضُرِبَ زيدًا) -بالنصب-، فيكون اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ مضمرا، وهو المصدر المحذوف، تقديره (ضُرِبَ الضَّرْبُ زيدًا)[٦]، فيكون

---

(١) ص، د: (الحرف) -تصحيف- ولعلَّ الأصل: (الحروف)، فسقطت واوه.

(٢) د: (ضرب زيدًا عمرا).

(٣) يشرُكُ أولَ الماضى فى الضم ثانيه فى المبدوء بتاء زائدة؛ نحو (تُعُلِّم)، وثالثُه فى المبدوء بهمزة الوصل، نحو (أُنطُلِق به، واُستُخرِج)، (التسهيل ص٧٧، والتصريح ١/٢٩٣-٢٩٤، وشرح اللاَّميَّة ص٢٥).

(٤) سبق له قريبًا النص عليه، فلعله تأكيدٌ منه؛ كما فى كثير من مواقفه.

(٥) إليه ذهب الكوفيُّون، والأخفش، وابنُ مالك؛ قال ابن مالك (شواهد التوضيح ص١٧٠): (نيابةُ المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائزةٌ عندى، وعند الأخفش، والكوفيين) اهـ.
وانظر له أيضًا (شرح عمدة الحافظ ص٩١-٩٢، والتسهيل ص٧٧)، وقصرَ ابنُ عقيل مذهب الأخفش على ما إذَا تقدَّم غيرُ المفعول عليه مع وجوده، فيجوز إقامة غيره؛ فقد نُقِلَ عن الأخفش نقلان إجازته مطلقًا كالكوفيين، وقصره على تقدمه؛ ففى المسألة ثلاثة مذاهب. انظر: (المرادى ٢/٣٢، والخضرى ١/١٧١، وش الكافية ١/٨٥، ومنهج الأخفش ٣٨٠، والهمع ١/١٦٢).

(٦) قال ابن جنى (الخصائص ١/٣٩٧) (أجاز أبو الحسن ضُرِبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زيدًا ...)ثم قال: (هو جائز فى القياس، وإن لم يرد به الاستعمال)اهـ

(الضَّرْبُ) مصدرًا، وهو اسم ما لم يسم فاعله، و(زيدًا) باقٍ على نصبه بالمفعوليَّة[١]، وعليه قوله -تعالى- : ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٢] -على قراءة من قرأ بنصب (قَوْم)[٣]، وهو شاذٌّ[٤]، وتقديره : (لِيُجْزَى الجَزاءُ قومًا)[٥]؛ وكذلك قول الشاعر[٦] :

(٢٠) وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ[٧] جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الْكِلَابَا[٨]

---

(١) قال الفراء (المعانى ٢/٢١٠) -فى قراءة عاصم- : (نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ - الأنبياء ٨٨)- : (يكون أُضْمِرَ المصدر فى (نُجِّى)، فنُوِىَ به الرَّفْعُ، ونصب (المؤمنين)، فيكون كقولك : (ضُرِبَ الضربُ زيدًا)، ثم تكنى عن الضرب، فتقول : (ضُرِبَ زيدًا)، وكذلك : نُجِّى النجَاءُ المؤمنين) اهـ، ثم راجع (الحجة لابن خالويه ص ٢٥٠، والعكبرى ٩٢٥، والبحر ٦/٣٣٥، والأنبارى (البيان ٢/ ١٦٤)، والنشر ٢/٣٢٤٤). (٢) الجاثية : ١٤

(٣) هى قراءة ابى جعفر، وشيبة، ورويت عن عاصم (البحر ٨/٤٥، والنشر ٢/٣٧٢، والإتحاف ٣٩٠، وشرح عمدة الحافظ ص٩١-٩٢).

(٤) الأنبارى (البيان ٢/٣٦٥) : (هذا لا يستقيم على مذهب البصريِّينَ؛ لأن المصدر لا يجوز إقامتُه مقام الفاعل مع مفعول صحيح، وأجازه الأخفش، والكوفيُّون) اهـ.

(٥) خرجت كذلك على إقامة الجار والمجرور : (بما) مع وجود المفعول الصريح، ولا يجيزه الجمهور أيضًا، كما خُرِّجَتْ على أَنَّ التقدير (لِيُجزَى الخيرُ قومًا)، والأصل : (لِيَجْزِىَ اللهُ قومًا الخيرَ) على إقامة المفعول الثانى، وهى جائزة، راجع المصادر فى (٣) والكشاف ٣/٥١١، والتبيان ١١٥٢، ومعانى الفراء ٣/٤٦).

(٦) جرير فى هجاء الفرزدق : (الخصائص ١/٣٩٧، والإفصاح للفارقى ص٩٣، والحجة لابن خالويه ص ٢٥٠، وأمالى الشجرى ٢/٢١٥، وش المفصل ٧/٧٥، وش الكافية ١/٨٥، والخزانة ١/ ٣٣٧-محقق، والدرر ١/١٤٤)، ولم أقف عليه في ديوانه، ولا فى النقائض.

(٧) ص، د : (فقيرة) بتقديم الفاء على القاف-، وهو تصحيف، والصواب : تقديم القاف على الفاء، مُصغَّرًا (الخزانة).

(٨) يروى : (فلو) -بدل : (ولو).

قُفَيْرَة : أُمُّ الفرزدق، الجِرْو -مثلثُ الجيم- : ولدُ السباع، ومنها الكلب. والبيت من بحر : الوافر. والشاهد : إقامة المصدرِ، أو الجارِّ والمجرور مع وجود المفعول الصَّريح -كما وضَّحهما- وكلاهما لا يجوز إلا ضرورةً عند البصريِّين، وأجازهما الكوفيُّون والأخفش، وابن مالك كما سبق هذا، وقد نقل البغدادى تخاريج فى البيت تَتَدابَرُ مع صناعة الشعر، أعرضت عنها، لإسرافها، وإن شئت فانتجع (الخزانة)، وأقول : لو قال قائل إنَّ (الكلابا) هى نائب الفاعل، ومنع من ضمته حركة حرف الإطلاق، لكان قولًا.

فقوله : (لَسُبَّ) فعل ما لم يسم فاعله ، واسم ما لم يسم فاعله المصدر الذى هو (السَّبُّ) ، و(الكلاب) بقى مفعولًا منصوبًا على أَصِلهِ.

وقيل : إِنَّ اسْمَ (ما لم يُسمَّ[١]) فاعله : الجارُّ والمجرور من قوله (بذلك الجِرْو)[٢]

وهذان القولان ضعيفان[٣] ، وعلى كل حال أنَّه شاذ ، وأَمَّا قوله -تعالى- (ويُخْرَجُ)[٤] ﴿لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾[٥] ، فقد قيل إنَّ تقديره (ويُخْرَجُ له الخروجُ يومَ القيامةِ كتابًا) ، ويكون على ما ذكرنا فى قوله (تعالى[٦]) (لِيُجْزَى)[٧]

وقد قِيلَ -فى نصب : (الكتاب)- قولٌ آخر[٨] إِنَّهُ حال[٩] ، وتقديره (ويُخْرَجُ له عمله يومَ القيامةِ مكتوبًا) ، فيكون : (كِتَابًا) فى موضع (مكتوب)[١٠] ،

---

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) راجع مواطن الشاهد السابقة ، والمرادى ٣١/٢ ، والأشمونى ٣٢٨/١- ط الحلبى

(٣) عند جمهور البصريِّينَ -كما سبق-.

(٤) على قراءة أبى جعفر المدنى : (يُخْرَجُ) -بالياء- مبنيًّا للمفعول (معانى الفراء ١١٨/٢ ، والرازى ٥/ ٣٧٨ ، والبحر ١٥/٦ ، والنشر ٣٠٦/٢ ، والإتحاف ص٢٨٢).

(٥) الإسراء : ١٣

(٦) زيادة على النص.

(٧) أى على إقامة المصدر ، وقيل : النائب الجار والمجرور : (له) ، وقيل : النائب ضمير (الطائر) ، راجع ما سبق فى (٤).

(٨) سها عن الوجه الأول فيه ، فقد قيل هو مفعول به ، وقد أفهمه بمقايسته على الآية السابقة ، ف (قومًا) فيها مفعُول قطعا.

(٩) الكشاف ٤٤١/٢ : (انتصب (كِتابًا) على الحال) اهـ ، وابن الجرزى (ذاته) ، وما يأتى

(١٠) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٧٤) : (التقدير يُخْرَجُ له عمله يومَ القيامة مكتوبًا ، و(كتابا) يُنْصَب على الحال الواقعة موقع (مكتوب) اهـ ، قلت : ولعلنا نتحفظُ فى اعتبار (كتابًا) حالًا ، وإِنْ تردَّد هذا الإعراب بينهم كما سبق -فيبعدُه أَنَّ (كتابًا) -وإِنْ صَحَّ مصدرًا كما فى قوله تعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾- ، فجمودُه ، ومصدريَّتُه يُبْعدانِه عن الحال وكونُ المصدر بمعنى اسم المفعول نادرٌ ؛ فالكتاب على معناه من الاسمية ، ويؤكِّدُه قوله تعالى (مَنْشُورًا) ، والنشر للصفحات لا للكتابة ، فمنشورًا (أى : مَفْتُوحًا يقرؤُهُ هو وغيره) قاله (ابن كثير ٤٦/٥). وعن الحسن : (يابن آدم بسطتُ=

ويكون : (عَمَلُهُ) اسمَ ما لم يسمَّ فاعله ، وإن كان محذوفًا فى اللَّفظِ ، فهو مُرَادٌ فى التَّقدير.

فصــل

وقد أجازوا أن تقول : (ضُرِب زَيْدٌ عَمروٌ) -برفع الاسمين- ، فيكون (ضُرِبَ) فعل ما لم يسم فاعله ، و(زَيْدٌ) اسم ما لم يسم فاعله ، و(عَمْروٌ) مرتفع بفعل مضمر تقديره : (ضُرِبَ زيدٌ. يَضْرِبُه[١] عمرو) ، كأن قائلًا قال : (ضُرِبَ زيدٌ) ، فقيل : (من يضربه؟) فقال المجيب : (يَضْرِبُه عمروٌ) ، ثم حُذِفَ : (يَضْرِبُهُ)[٢] ؛ لدلالة (ضُرِبَ) الأَولِ عليه ، وبقى : (عمروٌ) مرفوعًا بـ(يضربُه) ، وإن كان محذوفًا فى اللَّفظ[٣]

وعليه قولُه -تعالى- : ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ * رِجَالٌ﴾[٤] -على قراءة من قرأ (يُسَبَّحُ) /٢٠٢/ بضم الياء ، وفتح الباء على ما لم يُسَمَّ فاعلُه[٥]- ، كأَنَّ قائلًا

= لك صحيفةً ، إذَا بُعِثْتَ قُلِّدْتَها فى عُنُقِك) ، (السابق والكشاف ٢/٤٤١).
ويؤكِّد أَنَّ المقصود به الصَّحيفة أَيْضًا قوله تعالى : (اقرأ كتابَك) ، ويبعد أن يكون القصد : الكتابة أو (المكتُوب) ، فالوجه الأول -إذَنْ -وإِنْ كان مُنَاهَضًا -أقربُ مأخذًا.

(١) كذا بلفظ المضارع فيه ، وفيما بعده ، ولعل الماضى أنسب.

(٢) إذ فعل الفاعل يجوز حذفه فى جواب استفهامٍ مُقدَّر ، راجع (الأوضح ١/ ٢٤٠ ، والأُشمونى ١/٣٠٥ ط الحلبى).

(٣) فى الخصائص ٢/ ٢٢٤ : (تقول : (أُكِلَ الخبزُ ، زيدٌ) ، و : (رُكِبَ الفَرَسُ ، مُحَمَّدٌ) فترفع زيدًا ومحمدًا بفعل ثان يدل عليه الأول) اهـ ؛ قال أبو حيان (البحر ٦/٤٥٨) : (واختلف فى اقتياس هذا ، فعلى اقتياسه (يجوز) نحو (ضُرِبتْ هندُ ، زَيدٌ) ، أى : ضربها زيد) اهـ ، وقال السيوطى (١/ ١٦٠-همع) : (منعه (القيَاسَ) الجمهور ، وجوزه الجرمى ، وابن جنى ، وابن مالك ، حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه ، فلو قيل : (يُوعَظُ فى المسجدِ ، رجالٌ)-على معنى لفظ (رجال)- لم يجز ؛ لصلاحية إسناد (يُوعَظُ) إليهم ، بخلاف : (يوعظ فى المسجد ، رِجالٌ ، يَزِيدُ) ، فإنه يجوز ؛ لعدم اللبس) اهـ.
وانظر (ابن يعيش ١/٨١، والتصريح ١/٢٧٤).

(٤) النور ٣٦، ٣٧.

(٥) قرأ به ابن عامر ، وأبو بكر ، وعاصم ، والبختريّ ، وحفص ، وأبو عميرة ، ويعقوب ، والمفضل ،=

قال (مَنْ يسبِّحه؟)؛ فقيل: (يسبِّحُهُ رِجالٌ)، فحُذِفَ (يُسَبِّحُ)، و (رِجالٌ) باقية على رفعها[(١)]؛ ومثل ذلك قول الشاعر[(٢)]

(٢١) لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[(٣)]

فقوله: (لِيُبْكَ) فعلُ أمر للغائب؛ من حيثُ إنَّ اللام فى أوله، وهو فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، بدليل ضمة الياء (وفتح الكاف)[(٤)]، وأصله: (لِيُبْكَى)، فحُذِفتْ الألفُ علامةً للجزم، وقوله (يَزِيدُ) مرفوعٌ؛ لأنه اسم ما لم يُسمَّ فاعله، وقوله (ضارِعٌ) مرفوعٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: (يَبكيهِ ضارع)، فحذف (يَبْكِيه) اختصارًا، وبقى: (ضارِعٌ) على رفعه.

والجمهور على البناء للمعلوم، وعلى القراءة الأولى النائب: أحدُ المجرورات (البحر ٦/٤٥٨، والنشر ٢/٣٣٢، والإتحاف ص ٣٢٥، والرازى ٦/٢٨٧، والكشاف ٣/٦٨).

(١) انظر (السوابق) ومعانى الفراء ٢/٢٥٣، ٣/٢٢، وابن يعيش ١/٨٠، والتبيان ٩٧١، والبيان ٢/١٩٦، والنسفىّ ٣/١٤٦)؛ وخُرِّجَ أيضًا على أنَّ (رِجَالٌ) خبرُ مبتدأ محذوف أى: المُسبِّحُ رجالٌ (البحر-ذاته، والحجة لابن خالويه ص٢٦٢).

(٢) الحارث بن نُهَيْك كما فى: (الكتاب ١/٨٨ ط الحلبى، وإفصاح الفارقى ص ١٤٠، وابن يعيش ١/٨٠، ونسبه ابن السيرافى إلى (الحارث بن ضرار النهشلى ١/٧٧)، وعلىُّ بن حمزة (التنبيهات ١٣١) إلى (نهشل ابن حرىّ) وينسب إلى (لبيد - الديوان ٢٣٢)، والمَرْثِىُّ فى جميعها (يزيد بن نهشل)، وانظر (المقتضب ٣/٨٢، والخصائص ٢/٣٥٣، ٢/٤٢٤، والبحر ٤/١١٧، والرازى ٥/٢٦٥، والدرر ١/١٤٢، واللسان (طيح)، والخزانة ١/٣٠٣-محقق-، والاقتضاب ص ٤٢٠، وشواهد الكشاف ٣٩١).

(٣) رواه الأصمعى، والعسكرى (لِيَبْكِ يَزيدَ ضَارِعٌ) -بالبناء للفاعل- على حد الكلام، وفى رواية الشاهد، قالوا: هى من تَغيير النحويين (الخزانة، والرازى)، وكأنه كذلك فلا شاهد.

ويروى: (لخصُومِهِ) -بالإضافة إلى هاء الضمير- (ابن السيرافى).

من اللغة: الضارع الذليل، والمُخْتَبِط: الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة، والطوائح - جمع طائحة (على حذف الزائد): الشِّدَّةُ المهلكة.

يقول فليبكِ يزيدَ أولئك الذين كان لهم عونًا، وقوة، وملجأ من شدائد السنين

والبيت من بحر الطويل.

والشاهد حذف الفعل المسند إلى (ضارع) جوازًا؛ لدلالة السابق عليه، ورفع (ضارع) على الفاعلية، أى: (لِيَبْكِهِ ضَارِعٌ).

(٤) زدت ما بين الحاصرتين منعًا للبس، فليس الضَّمُّ وحدَه العلامةَ.

وكذلك قوله -تعالى- ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[١] ، فقوله : (زُيِّنَ)[٢] فعل ما لم يسمَّ فاعله ، و : (قَتْلُ) اسم ما لم يُسمَّ فاعله ، مرفوعٌ ، وقوله : (شُركاؤُهُمْ)[٣] مرفوع بإضمار فعل ؛ كأنه قال (مَنْ زَيَّنَه لَهُمْ ؟) قيل[٤] : (زَيَّنَهُ شُرَكاؤُهُمْ) ، فحُذِفَ الفعلُ ، وهو (زَيَّنَ) ، وبقى : (شُركاؤُهُمْ) مرفوعًا بذلك الفعلِ المحذوف[٥]

فصــل

وإذَا كان أوسطُ الفعل معتلًا ؛ مثل (قالَ ، وباعَ ، وسارَ ، وخافَ) ، ورددْتَه إلى ما لم يُسمَّ فاعله كسرتَ أولَّه ، وقلبتَ ألفَهُ ياء ساكنةً ؛ فقلت : (قِيلَ القولُ) ، و(بِيعَ المتاعُ) .

وكان الواجب أَنْ يُضَمَّ أولُه ؛ فيقال (قُوِلَ)[٦] ، و(بُيِعَ) إلا أنه جُعِل مكسورًا ، ليصحَّ حرف العلة ، [وهو الياء][٧] ؛ من حيثُ إنَّ الياء الساكنة[٨] لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا[٩] ، وكذلك (غِيضَ الماءُ) ، و : (كِيلَ الطَّعَامُ) .

وأما قولك : (قِيلَ القولُ) ، و : (صِيغَ الخاتَمُ) ، فإنَّ أصله : (صُوِغَ) ،

---

(١) الأنعام : ١٣٧

(٢) ما بين الرقمين سقط من (د) .

(٣) على قراءة الحسن ، وأبى عبد الرحمن السلمى ، وأبى عبد الملك صاحب ابن عامر (البحر ٤/ ٢٢٩ ، ومعانى الفراء ١/ ٣٥٧ ، ٣/ ٢٥٣) ، ولنا عودة أخرى مع الآية فى (٣/ ٤٧٢-المحرر) .

(٤) لعل : (فقيل) -بالفاء- أنسب .

(٥) وهذا تخريج سيبويه ، وخرجه قطرب على أن (شركاؤهم) فاعل المصدر : (قَتْلُ) ، فعلى توجيه سيبويه : (الشركاء) مُزَيِّنُونَ لا قاتلونَ ، وعلى توجيه قطرب ، هم قاتلون مجازا من وضع السَّبَبِ موضع المسبَّبِ ، وإن لم يُبَاشِروا القتلَ ، راجع (البحر -ذاته-) .

(٦) د (قول القول) .

(٧) زدته تحديدًا ؛ فالعلة تخصُّه دون الواو ، بدليل تمثيله ومَا بعده ، وتخصيصه الواوَ بقولِ

(٨) أى بعد حذف حركتها استثقالًا

(٩) لا أفهم قصده ، وما قاله مُزَاحَمٌ بنحو (بَيْت ، وبُيَيْت) ، ولو قال : (لا يكون ما قبلها مضمومًا) لسلم ، وهو ما يرمى إليه ، وإن لم تسعفْ العبارةُ .

و(قُوِلَ) ثقلتْ الكسرة على الواو المضموم ما قبلها، فنقلت إلى الحرف الأول بعد حذف حركته، فانقلبت الواو ياء[١]؛ فقيل (قِيلَ، وصِيغَ)[٢]، واستوى فى ذلك ذواتُ الواو، وذواتُ الياء؛ هذه هى اللُّغةُ الجيِّدة[٣]

ولك فيه وجه آخر: أن تقول: (غِيضَ الماءُ)، و: (بِيعَ المتاع)، و: (قِيلَ القَوْلُ)، و: (صِيغَ الخَاتَمُ) بإشْمامِ /٢٠٣/ الكسرة صوت الضمة من غير تصريح بالضَّمَّة[٤]

ولك فيه وجه آخر، وهو: أَنْ تجعل الضَّمَّةَ على حالها[٥]، وتَقْلبَ ألف: (قال[٦]، وباع، وغاض) واوا[٧]، فتقول: (قُول القولُ)، و: (بُوع المتاعُ)، و: (غُوضَ الماءُ)- بالواو الصريحة، والضمة الصريحة-.

---

(١) لسكونها إثْر كسر؛ كما فى (مِيعاد، ومِيقات)، (أسرار العربية ص٨٨، والحجة لابن خالويه: ص٦٩).

(٢) المصنف -كما ترى- على نقل كسرة العين إلى الفاء، وحذف ضمة الفاء، وإليه ذهب الزجاج (معانى القرآن ٥٢/١)، وابن الخشاب (المرتجل ص١٢٠)، والأنبارى (أسرار العربية ص٨٨)، واختاره الرضى (٢/٧٠)؛ وابنُ الحاجب على أنَّ كسرة الفاء مجتلبة بعد حذفها من العين؛ لأن النَّقل إنما يكون إلى السَّاكِن دون المتحرِّك، وبه قال العكبرى (التبيان ص٢٨) قال: (لأنك لا تنقُل إليها الحركة إلاَّ بعد تقدير سكونها، فيحتاجُ فى هذا إلى حذف ضَمَّةِ القاف (أى فى: قِيلَ) وهذا عمل كثير) اهـ، والحق الأول، ولا حجة لما يعتلُّ به ابن الحاجب؛ فإنَّ القصد إلى التخفيف ما أمكن، فيجوز نقل الحركة إلى متحرِّكٍ إذَا كانت حركة المنقول منه أخفَّ من حركة المنقول إليه، (أفاده الرضى)، وأيضًا قد ثبت النقل إلى متحرك، كما يقال: (أُغْزِى)، والأصل: (اغْزُوِى) سكنت الواو استثقالًا للحركة عليها، ونقلت الكسرة إلى الزاى، فكذلك: (قِيلَ وصِيغَ) انظر (المنصف ٢٥١/١).

(٣) فبها ورد القرآن: (وَقِيلَ: يَا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءَكِ ... وَغِيضَ الْمَاءُ) راجع (الهمع ١٦٥/٢).

(٤) أى: النطق بجزء قليل من الضمة، يعقبُهُ جزء كبيرٌ من الكسرة، يجلِبُ بعدَهُ ياءً (عباس حسن ٢/ ١٠٢)، وهذا الأحسَنُ فى تحديده، وراجع (التصريح ٢٩٤/١)، ونقره كار (ش الشافية ١٨١).

(٥) القصد إلى (إخلاصِهَا) -كما يُعبَّر عنه-دون إشمام-انظر (الأوضح ٢٦٧/١).

(٦) ص، د: (كال) -بالكاف- والمثبت المناسب لتوضيحه، وتنويعًا بالواوى واليائى.

(٧) المصِّنف على أنَّ القلب فى (الألف)، وكذا فى (التصريح ٢٩٤/١)، وهو اعتداد بالصورة الجاهزة، وطُلَّابُ الأصل يقولون: حذفت حركة العين من (فُعِلَ) الأجوف، فسلمت الواو المجانسة للضمة، وقلبت الياء إلى مجانس، وهو (الواو)، راجع -مثلًا- (الهمع ١٦٥/٢)، =

فهذه ثلاثُ لغاتٍ في[1] معتل العَيْنِ : الكسرُ ، والإشمام ، والضَّمُّ[2]

فصــل

واعلم أَنَّ ما لم يُسَمَّ فاعله لا يكون إلا من الأَفعال الَّتي تتعدَّى[3] ؛ لأنَّ من شرطه : أَنْ يُحْذَفَ الفاعل ، ويقام المفعول به مقامه ، فإذَا أردتَ تجعَلُهُ[4] مما لا يتعدَّى حذفتَ الفاعل ، ولم تَجِدْ مفعولًا تُقيمه مُقامَ الفاعل[5] ، فلذلك كان لا يجوز ، أ (لَا)[6] ترى أَنَّكَ إِذَا قلتَ (قامَ زيدٌ) ، وقيل لك رُدَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله قلتَ : (قِيمَ) ، وحذفتَ (زيدا) ولم يبق معك ما تقيمه مقام الفاعل[7] ، بخلاف المتعدِّي ، فإنك إِذَا قُلتَ : (ضَرَبَ (زيدٌ) عمرًا) فقد تعدَّى (ضَرَبَ) إلى مفعول ، و(إذا) قيل لك : رُدَّهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، قلتَ : (ضُرِبَ عَمْروٌ) ، لمَّا حذفت (زيدًا) ، وهو الفاعل -وجدْتَ (عمرًا)- وهو المفعولُ ، (ف) أقمته مقام الفاعل ، فرفعتَه . فإِنْ قيلَ : هل للاسم الذى لم يُسَمَّ فاعلُه موضعٌ من الإعرابِ؟ أم[8] لا موضعَ لَهُ؟

ولعل ما عليه المصِّنف أقربُ ؛ إِذْ لا أثر للردِّ إلى الأصل ؛ فهم يردُّون كسرة العين ، ويحذفونها ، فلا أثر إذن إلا للضَّمِّ ، والغاية واحدة.

(١) كرر في (د).

(٢) المنصف ٢٤٨/١-٢٤٩ ، والمرتجل ص١٢٠

(٣) سيرد قريبًا.

(٤) كذا بدون السابك : (أَنْ) ، وهو من تعبيراتِهِ ، وقد سبق له نظائر.

(٥) في (أسرار العربية ص٨٩) : (وليس بصحيح ؛ لأنَّكَ لو بنيتَ الفعل اللازم للمفعُول ، لكنت تحذف الفاعل ، فيبقى الفعل غيرَ مُسنَدٍ إلى شئ ، وذلك محال)اهـ

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ص ، د : (مقام ما لم يسم فاعله) -وهو سهو- تصويبه من تنظيره الآتي بعده ، وفي (الغرة ص٨٠) (ولا (يقال) : قِيمَ ؛ لئلا يبقى الفعل حديثًا من غير مُحدَّث عنه) اهـ ، قال خالد (التصريح ٢٩٤/١) : (وخصَّه أبو البقاء بما لا يتعدَّى بحرف جر ، ومثَّلَهُ بـ (قَامَ) ، وجَلَسَ ، وعلَّله بأنه لو بُنِيَ الفعل للمفعول ، لبقى الفعل خبرًا بغير مُخْبَرٍ عنه ، وذلك محال) اهـ.

(٨) كذا بـ(أَمْ) ، والأشهر (أَوْ) ، والمُثْبَتُ منه صوابٌ ؛ لوقوع (هل) موقع الهمزة ، وعليه قول الرسول (ص) لجابر : (هل تزوجت بكرًا أم ثيبا؟) ، وانظر (شواهد التوضيح ص٢٠٩).

وذلك أَنَّك إِذَا قلتَ : (ضُرِبَ زيدٌ) فإنَّ (زيدًا) بالأصل مفعولٌ به ، وإنما رفعتَه ؛ لأنك جعلته عِوَضَ الفاعل.

قيل في ذلك قولان : منهم من يقول إنَّ موضعَه النَّصْبُ ، فلك أَنْ تُجْرِيَ التوابعَ على اللَّفظِ ، وعلى الموضِعِ ؛ فتقولَ (ضُرِبَ زيدٌ الظريفُ ، والظريفَ)[١] ، و (شُتِمَ عمروٌ نَفْسُه ، ونفسَهُ) -بالرفع ، والنصب- ، وكذلك الباقي.

ومنهم من يقولُ لا موضع له من الإعراب ؛ فتقول (ضُرِبَ زيدٌ الظَّريفُ) -بالرفع لاغيرُ- ، ولا يجيز[٢] النَّصبَ ؛ لأنَّ هذا الفعل بُنِيَ لما لم يسمَّ فاعله ، وليس له أصلٌ في النصب ، وإِنَّمَا[٣] هو فِعلٌ وضع للمفعول على هذه الصِّيغة ، كما أَنَّ (قَامَ) فعل وضع للفاعل على هذه الصِّيغَةِ[٤]

فصل

وقد حُكِيَ عن سيبويه[٥] أَنَّه أَجازَ فيما لا يتعدَّى أَنْ يُرَدَّ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ؛

---

(١) في معاني القرآن للزجاج ٢/١٦١) في قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾ - المائدة-٣- ، قال (ولو كان بعض هذه المرفوعات نصبًا على المعنى لجاز في غير القرآن ، لو قلت : (حُرِّمتْ على النَّاسِ الميتةُ ، والدمَ ، ولَحْمَ الخنزيرِ ، وتحمله على معنى : (وحرَّم اللهُ الدَّمَ ولَحمَ الخنزيرِ لجاز لك) اهـ.

(٢) د (يجوز).

(٣) د (فإنما) -بالفاء- .

(٤) إليه ذهب الكوفيُّون ، وابنُ الطراوة ، ووافقهم ابن مالك بناءً على أَنَّها أَصلٌ ؛ للزومها في أفعال لم يُنْطَقْ لها بفاعل ، نحو (جُنَّ ، وبُهِتَ ، وزُهِيَ ، وزُكِمَ ، ووُعِكَ) ، وغيرها ، فهي قسم رابع من أبنية الثلاثي ، ودليل الأصْلِيَّة عندهم أَنَّها لو كانت فرعًا للزم ألاَّ يوجَد إلا حيثُ يوجد الأصل ، ورُدَّ بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل ؛ كما في بعض الجموع ، ونسب هذا الرأي إلى المبرِّد وَهْمًا ، كما نسب إلى سيبويه ، ولا نصَّ في كتابه ، راجع (المقتضب ١/٢٠٨ ، والأشموني ٢/٥٤٩ ط الحلبي ، والهمع ٢/١٦٤ ، والخضري ٢/١٨٤ ، والتصريح ٢/٢٥٧ ، والارتشاف ق٢٣٧).

(٥) نقله عن سيبويه أيضًا الزجاجي (الجمل ص٨٩) ، قال (وقد أجازه بعضُهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه ، فيقال (قُعِدَ ، وضُحِكَ) كأنه قال قُعِدَ القعودُ ، وضُحِك الضحكُ ؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على مصدره) اهـ ، وكأنَّ المصنِّف ينظرُ إليه ، وحققه ابن السيد ، فقال (إصلاح الخلل=

فتقول /٢٠٤/ (قُعِدَ)، و (ضُحِكَ)، و (جُلِسَ)، ويكون التقدير عنده: (قُعِدَ القعودُ)، و: (ضُحِكَ الضَّحِكُ)، و (جُلِسَ الجلوسُ)، فجَعل هذه المصادر اسم ما لم يُسَمَّ فاعله، وهى (القُعودُ، والضَّحكُ، والجلوسُ)[١] واستغْنِىَ بها عن وجود المفعول الصَّريح.

ولو كان مع المصدر مفعولٌ صريحٌ لم يقم مقام الفاعل[٢]، إلَّا ذلك المفعول[٣]؛ كقولك (ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا)، [فـ(زيدٌ) مفعول صريح، وهو اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه]، فلا يجوز نصبه، ورفع (الضَّرب) إلا على وجه نادر شاذٍّ لا يعمل عليه؛ [يقولون: (ضُرِبَ زيدًا ضربٌ شديدٌ)، فيرفعُونَ المصدر، وهو (الضَّربُ)، ويجعلونه اسمَ ما لم يُسمَّ فاعلُه، ويبقى (زيدٌ) منصوبًا على مفعوليَّتِه، وهذا شاذٌّ لا يعمل عليه][٤]، وقد قدَّمنا منه بعض شئ[٥]، فافهمْ مذهبَ سيبويه، ومذهب غيره.

فصـــل

واعلم أَنَّ الأفعالَ منها ما يتعدَّى إلى مفعولٍ صريح، ومنها مالا يتعدَّى، ومنها

ص١٩٦): (والذى نُسب إلى سيبويه من إجازته ليس بمشهور عنه، وقد أنكره أبو جعفر بنُ النحاس فى كتابه (المقنع)، وقال: هذا القول غلط على سيبويه، وذكر أَنَّ الكسائىَّ، والفراء، وهشاما أجازوه. والأشبه فى هذا لمن أجازه أن يُضمِرَ مصدر الفعل، فيقيمه مقام الفاعل المحذوف؛ لأَنَّ الفعل يدلُّ على مصدره؛ كما قال أبو القاسم) اهـ، وانظر (التصريح ١/٢٨٩) وقال أبو حيان (هو غلط على سيبويه) (الارتشاف ق٢٣٣/ب)، أقول ولم أقف لسيبويه على نصٍّ صريح فى كتابه على هذا المذهب، فلعلَّ ما سَجَّل الكاتبون عنه مُستقىً من قوله فى (٢٨٢/٤ محقق): (... فيكون الحرف على: (انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ، ويكون (يُفْعَلُ) منه على (يُنْفَعَلُ) و(فُعِلَ) على (انفُعِلَ) اهـ، ومعلوم أن (انفعل) لا يكون إلا لازما.

(١) قدره بالمصدر المعهود؛ إذْ هو الصَّالِحُ للنِّيابة، حتى تتحقق الفائدة الزائدة على مدلولِ الفعل. إذ المصدر غيرُ المختصِّ لا يَنُوبُ، انظر (ش الكافية ١/٨٥، والهمع ١/١٦٤)

(٢) ص، د: (مَقَام ما لم يُسَمَّ فاعله) -سهو-.

(٣) كلمة (المفعول) بين السطرين فى (ص).

(٤) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) انظر (٢/٥٠٣ -المحرر، وحواشيها).

ما يتعدَّى بحرف الجرِّ(١)

* فالذى يتعدَّى إلى مفعول صريح قولك : (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) ، و : (أكلَ بكرٌ الطَّعامَ) ، فإذا رددته إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه حذفتَ الفاعل ، وأقمتَ المفعول مُقامَهُ- كما تقدم(٢)- .

* والذى لا يتَعدَّى أصلًا ، لا يجوز ردُّه إلى ما لم يُسمَّ فاعله إلَّا على قول سيبويه الذى تقدم .

كقولك : (قام زيدٌ) ، و : (قعدَ بكرٌ) ، لو قلتَ : (قِيمَ) ، و(قُعِدَ) لم يجز ، وأَجازه سيبويه ، على إقامة المصدر(٣) ، وقد تقدَّم فى الفصل الأَول(٤)

* والذى يتعدَّى بحرف جرٍّ قولك : (مررتُ بزيدٍ) ، و : (نزلتُ على عَمْرٍو) ؛ تقول فيه : (مُرَّ بزيدٍ) ، و(نُزِلَ على عمرو) ؛ ف (مُرَّ) ، و(نُزِلَ) فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وقولك (بزيد) ، و(على عمروٍ) قد أقيما مُقامَ الفاعل(٥) ، مجرورَيْنِ فى اللَّفظن مرفوعَيْنِ فى المعنى(٦) ؛ لأَنَّهما اسمان لما لم يُسَمَّ فاعله(٧) ؛ فعلى هذا لك أَنْ تعطِفَ على موضعهما بالرفع ، وأن تُبْدِل منهما بالرفع ، وأن تنعتَهما بالرفع(٨) ، فتقولُ -فى العطف- (مُرَّ بزيدٍ وبكرٌ) -بالرفع- عطفًا على موضع (زيد) ؛ لأنَّه

---

(١) راجع (المحرر ٧٨/٤).

(٢) قريبًا فى (٥٠٣/٢).

(٣) انظر رقم (٥) ص٥١١ من هذا الجزء ، وقيل : النائبُ ضميرٌ مجهولٌ (أَىْ ضمير أَحَد ما يعمل فيه الفعل ، من زمان ، أو مكان ، أو مصدر) وعليه الكسائى ، وهشام ، وقيل : هو مُفرَّغ لا ضمير فيه ، وعليه الفراء ، راجع (إصلاح الخلل ١٩٦ ، والبحر ٢١٣/٢ ، والهمع ١٦٤/١).

(٤) يقصد : المتقدم ، وهو من تعبيراته .

(٥) ص ، د (مقام ما لم يُسمَّ فاعله) ، وهو سهو والمثبت من كلامه المتقدم .

(٦) ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ص٨٨) (وإِنْ نَابَ الجارُ والمجرورُ فهو فى موضع رفع) اهـ.

(٧) ظاهرُ كلامه أَنَّ النائبَ هو المجرورُ ، وهو مذهب البصريِّين ، وقيل : النائبُ حرف الجر وحدَه ، وقيل مجموعها ، انظر (الأشمونى ٣٢٨/١ ط الحلبى).

(٨) منعه الجمهورُ بناءً على أصلهم من أنَّهُ إنَّما يُرَاعَى محلٌّ يظهر إعرابه فى الفصيح ، وهو المجرور بحرفٍ زائدٍ ، أو غيرِ زائدٍ ، ومدخوله ظرف ، وقد أجازه ابن جنى مراعاة لمحله ، (السابق -ذاته والتصريح ٢٨٧/١-٢٨٨) ، بل حكى أبو حيان الإجماع على المنع قال (البحر ٢١٣/٢) :

مرفوعٌ بالمعنَى مجرورٌ باللَّفْظِ ؛ لأجل حرف الجرِّ ، وتقول -فى البدل- (مُرَّ بزيدٍ أَخُوكَ) ، فأبدلت (الأخ) من (زيد) بالرفع ، وتقول - (فى النَّعت)[١]- (مُرَّ بزيدٍ الظَّريفُ) ، فترفع (الظريفُ) على موضع (زيدٍ).

فصــل

وإِذَا اجتمع معكَ مفعولٌ صريحٌ /٢٠٥/، ومفْعولٌ بحرف جرٍّ أَقمتَ المفعولَ الصَّريح مُقام[٢] الفاعل ، ويبقى المجرور على حاله لا يجوز إقامته مقام الفاعل ، مع وجود المفعول الصريح ؛ كقولك : (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا على الحائطِ) ، فإذا رددتَهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه قلتَ (ضُرِبَ عمروٌ عَلى الحائط) ، ولا يجوز أن تقول (ضُرِبَ على الحائطِ عمرًا)[٣] ، وتجعلَ الجارَّ والمجرور اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وتجعل (عمرًا) مفعولًا على ما هو عليه ؛ لأنَّ (عمرًا) مفعولٌ صريحٌ ، و(على الحائط) مفعول بحرف جرٍّ ، وإقامة المفعولِ الصَّريح مقام الفاعل[٤] أولى.

(ولا يجوز أَنْ يكون الاسم المجرور فى موضع رفع باتفاق منهم) اهـ ، هذا قوله ، مع أنه حكى فى (الارتشاف ق٢٣٦أ) قال (فى النهاية تقول : مُرَّ بزيدٍ وعمروٌ ، وذُهِبَ إلى خالدٍ وبكرٌ ، فترفع يعنى على الموضع) اهـ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) مكرر فى (د).

(٣) سبق أَنْ ضعَّفه ، وقضى على ما ورد منه بشذوذه (ص٥٠٤ هنا) ؛ ولا أنكره فقد ورد قراءةً وشعرًا -على ما سبق- ، أما الكلام فقد أُرى فيه قياسًا حسنًا ، والمدار فى قياسيته : الاهتمامُ ، وما يحمله أيٌّ منهما من مرشحات النيابة ، فربما كانتْ إنابة المجرور أولى ، كما إذا قلنا : (سُرِقَ من الحارس سلاحَهُ) ، فسرقة (السلاح) ليست غريبة ، والغرابة فى سرقته من (الحارس) فكان مكمنَ الاهتمام بإقامتِهِ -إذنْ- أولى ، وكذا يمكن أن يقال فى كل ما يصلح للنيابة عند الاجتماع ، فإذا ادُّعِيَ أَنَّ حاجة الفعل للمفعول أقوى ، قلت : إنَّ دلالة الفعل عليها أيضًا لها إعتبارها ، فهى دلالة ذاتية ، ودلالتُه على المفعول أمر خارج ، ومع ذلك فقد يرشِّحها الموقف ، وبحسب الاهتمام تكونُ درجةُ الأولويَّة كل بحسبه ، وفى (ح الخضرى ١٧١/١) : (حقق فى (شرح الجامع) : أَنَّ الأحقَّ بالنيابة ما يكون أهمَّ فى الكلام ، مثلًا : لو كان القصدُ إيقاع ضرب زيد أمام الأمير ، أُنِيبَ الظرف مع وجود المفعول به ، وهكذا) اهـ.

(٤) ص ، د : (مقام ما لم يسم فاعله) ، وهو سهو تكرر سابقًا ولاحقًا.

وإذا اجتمع معك مجرورٌ، ومصدرٌ، وظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ، كنت مخيَّرًا فى إقامة أيِّها شئت[١] مُقامَ الفاعل ؛ مثالُ ذلِكَ : (سِيرَ بزيدٍ يومَيْنِ فرسخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا) فلك أنْ تُقِيمَ المجرورَ وهو : (بزيد) مُقَامَ الفاعل، ويكون مجرورًا باللفظ مرفوعًا بالمعنى[٢]، والْيومَيْنِ، والفرسخَيْنِ، وسيْرًا شدِيدًا باقية[٣] على النَّصْبِ.

ولك أَنْ تُقِيمَ : (اليومَيْنِ) مُقَام الفاعل ؛ فتقول (سِيرَ بزيدٍ يومَانِ فرسخَيْنِ سيرًا شديدًا).

ولك أَنْ تُقِيمَ : (الفَرْسَخَيْنِ) مُقام الفاعل ؛ فتقول : (سِيرَ بزيدٍ يومَيْنِ فرسخَانِ سيرًا شديدًا).

ولك أَنْ تقيمَ : (سيرًا شديدًا) مُقامَ الفاعل ؛ فتقول : (سِيرَ بزيدٍ يومَيْن فرسخَيْنِ سيرٌ شديدٌ)، فترفع السير (وصفته)[٤]، وتترك ما بقِى منصوبًا على حاله.

ولا يجوز شئٌ من ذلك مع المفعول الصَّرِيحِ ؛ لو قلت : (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير ضربًا شديدًا)، فليس لك أَنْ تُقيم شيئًا من هذه الأشياء مع وجود المفعول الصَّريح[٥]

---

(١) الزمخشرى (المفصل ٢٥٩) : (أمَّا سائر المفاعيل فمستويةُ الأقدام، لا تَفَاضُلَ بينها إذَا اجتمعتْ فى الكلام فى أن البناء لأيِّها شئتَ صحيحٌ غيرُ ممتنِع) اهـ، وهذا مذهب الكثيرين، ورجَّح بعضُهم المجرورَ ؛ لأنَّهُ مفعولٌ بواسطة، وبعضُهم الظرفيْنِ، والمصدر ؛ لأنَّها مفاعيل بدون واسطة، وبعضهم المصدر ؛ إذْ دلالة الفعل عليه أكثر ؛ والأولى أنْ يقال : الأولى بالنيابة ما كان أدخلَ فى اهتمام المتكلّم، أفاده الرضى (٨٥/١- ش الكافية) وقد تقدم.

(٢) د : (فى المعنى)، وكل صواب.

(٣) ص، د : (باقون) -كذا- وهو خطأ.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سبق فى (ص ٥٠٣)، وأنَّ الكوفيِّين على إطلاق الجواز، والأخفشُ على إطلاقِه، أو جوازِه فى غير المفعول بشرط التقدم -على خلاف فى النقل عنه، وقد تبعهما ابن مالك، راجع (التسهيل ص ٧٧، والبحر ٣٣٥/٦، والمفصل ٢٥٩، والفصول ١٧٧، ومنهج الأخفش ص١٠١).

فصــل

تقول -فيما يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ يجوز الاقتصار على أَحدِهما- (أَعْطَى زيدٌ عمرًا دِرهمًا)، و (كسا بكرٌ خالدًا جُبَّةً)؛ فإذا رددْتَهُ إلى ما لم يُسمَّ فاعلُهُ، قلت (أُعْطِيَ عمروٌ درهمًا)، و (كُسِيَ خالدٌ جُبَّةً)؛ فـ(أُعْطِيَ) فعل ما لم يُسمَّ فاعلُهُ، و: (عمروٌ) اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ وهو المفعول الأوَّل، و (دِرهمًا) مفعولٌ ثانٍ / ٢٠٦/ بقى عل أَصله[١]، والفاعلُ قد حذف، وتقديرُه في الأصل (أعطَى زيدٌ عمرًا درهمًا)، فلما نقلْتَهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ضممتَ أَوَّلَهُ، وحذفتَ الفاعِلَ، وأقمتَ

(١) لم أقطع منه: آالأصل من النصب، أو الأصلُ في العاملِ المعلوم؟ أرجِّحُ الأول؛ والمسألةُ مختلف فيها: فسيبويه والجمهورُ على أنَّ العامل في المفعول الثاني هو ذلك الفعل المبنيُّ للمفعول؛ قال سيبويه (١/٤١-٤٢-محقق) (كُسِيَ عبدُ اللَّه الثوبَ، وأُعطِيَ عبدُ اللَّه المالَ... انتصب الثوبُ، والمالُ؛ لأنهما مفعولان تعدَّى إليهما فعل مفعُول هو بمنزلةِ الفاعلِ) اهـ.
وأُخِذَ على إعراب سيبويه، والجمهور أن فعل المفعُول لو تَوجَّهَ إلى المفعول الثَّاني لرَفَعَهُ، فهو مثل الأول صالح للنيابة عن الفاعل، فلذلك قالوا: إنه منتصب بما كان منصوبًا به قبل بناء الفعل للمفعول، واختاره الزمخشري.
وذهب الفراء وابن كيسان إلى أَنَّهُ منتصب بفعل محذوف تقديره: (قبل، وأخذ) (الهمع ١/١٦٣، وابن كيسان النحوى ص١٤٨).
قلت: وما اختاره الزمخشري لا ينهض؛ فالفعل المعلوم لم يُحذَفْ حتى يُراعَى عملًا؛ بل حُوِّلَ إلى صورةٍ أخرى، فلا يُتَصَوَّرُ أَنْ يعمل بصورتيه: المحوَّل منها وإليها في آن واحدٍ، ولا مَغْمَزَ في منحى سيبويه، والجمهور؛ فلا ضير أَنْ يعمل عامل رفعًا ونصبًا في آن واحد وأفعال النسخ وحروفه كذلك، وهي أيضًا لو توجهت إلى معمولها الثاني لرفعته، أو نصبته، باعتبار عملها، ولم ينكر ذلك فيها، بل المتعدِّي البسيط كذلك، فقد تبين -إذن- ضعفه؛ وما يراه الفراءِ، وابن كيسان متهالكٌ لا يقوم على ساقٍ- وإن كان ظاهر كلام أستاذنا (البنا) منه معاضدة-؛ فلا دليل على المقدر، والأصلُ عدم الحذف، وكونُ الكلام جملةً أولى من كونه أكثر، ويناهضُه أيضًا: ما يأتي في باب ما يتعدى إلى مفعولَيْن لا يجوزُ الاقتصار على أحدهما، فماذا يقولان -مثلًا- في نحو (ظُنَّ زيدٌ قائمًا)، و: (أُعلِمَ عبدُ اللَّه أَبَاهُ مسافرًا)؟؛ إِذْ تقدير عامل آخر فيهما يترتب عليه حذف الثاني من الأول، والثاني والثالث من الثاني، وكلاهما مردود، إلاَّ بدليل عند مَن أجازه، ولا دليل.

المفعول الأولَ مقامَ الفاعلِ ؛ وكذلك : (كُسِيَ خالدٌ جُبَّةً)، القولُ فيه كالقول فى الأول[١]

وقد أَجَازُوا أَنْ تقول: (أُعْطِيَ زيدًا دِرْهمٌ)، و: (كُسِيَتْ خالدًا جُبَّةٌ)، فيجعلونَ المفعولَ الثَّانِيَ اسمَ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فيرفعونَهُ، وينصبونَ المفعول الأول[٢] ؛ فهذا البابُ جائِزٌ فيهِ الوجهان، وهما أَنْ تقيم أَيَّ المفعولَيْنِ شئتَ[٣]، وكذلك باقى هذا الباب مما جاء فى باب (أَعْطَى، وكَسَا) مما يجوزُ فيهِ الاقتصارُ على أَحدِ المفعولَيْنِ، فَإِنَّ لك أَنْ تقيم أَيَّ المفعولَيْنِ شئت مُقام الفاعل[٤]

وتقول -فيما يتعدَّى إِلَى مفعولَيْنِ لا يجوز الاقتصارُ على أَحدِهما- (ظننتُ زيدًا قائمًا)، و: (علمتُ بكرًا قاعدًا)، فإِذَا رددْتَهُ إِلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه قلت: (ظُنَّ زيدٌ قائمًا)، و: (عُلِمَ بكرٌ قاعدًا)، فأقمتَ المفعولَ الأوَّلَ مُقامَ الفاعل اسمَ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، وتركتَ المفعول الثانى[٥] منصوبًا على حاله، لا يجوز أَنْ تجعله (اسمًا)[٦] لما لم يُسَمَّ فاعلُه، كما أجزتَه فى الباب[٧] الأوَّلِ، وكذلك فى باقى

---

(١) ص، د: (عمرو)، وهو سهو -وأثبتُّ المناسبَ.

(٢) فى المحتسب ٢/٣٢٩: (وقد -أيضًا- يجوز مع استيفاء المفعول الأوَّل أَنْ يُبْنَى الفعلُ للمفعول الثانى ؛ فتقول: (أُلبِسَتْ الجُبَّةُ زيدًا) على طريق القلب، والاتساع وارتفاع الشك) اهـ، وراجع (أسرار العربية ص٨٧).

(٣) الزجاج (المعانى ١/٢٣٩) (زيدٌ، والمالُ مفعولان لأَعْطَى فلك أَنْ تُقيم أَيَّهُما شئتَ مقام الفاعل) اهـ.

(٤) أطلقه المصنِّف فيه كما أطلقه ناسٌ، والمتَّجَهُ القيدُ فى إقامة الثانى بعدم الإلباسِ ؛ فإِنْ ألبس تعيَّنَ إقامةُ الأول ؛ نحو (أعطيتُ محمَّدًا عليًّا)، فكل منهما يصلح للفاعلية معنى، ولا يتعيَّنُ المقصودُ إلاَّ بالإعراب، فلزمتْ إقامةُ الأول، وهو ما عليه الجمهور، وقيل: يمتنع الثانى مطلقًا، وقيل يمتنع إِنْ كان نكرة، والأولُ معرفةً، وقيل يجوز ذلك الأخيرُ على قبحٍ، راجع (ش المفصل ٧/٧٧، والأشمونى ١/٣٢٩- ط الحلبى، والتصريح ١/٢٩٢، والخضرى ١/١٧٢، والهمع ١/١٦٢).

(٥) د، وحاشية (ص): (وهو قائمًا، وقاعدًا) اهـ.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) يقصد باب: (أعطى) ونظائره.

أخوات (ظَنَنْتُ) وما جاء في بابها لا يجوزُ أَنْ تُقِيم المفعولَ الثَّانِيَ مُقَام الفاعل، وإنَّما تُقِيم الأَوَّلَ[١].

وتقولُ -فيما يَتعدَّى إلى ثَلاثَةِ مفعولِينَ- (أعلمتُ زيدًا عمرًا قائِمًا)، فإذا رددتَهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ قلتَ: (أُعْلِمَ زيدٌ عمرًا قائمًا)، فإنَّما تُقِيم المفعولَ الأَوَّلَ مُقَام الفاعل، فترفعُه[٢]، وتترك المفعولَيْنِ الآخريْنِ منصوبَيْنِ على حالهما، فلا يجوز أَنْ تقيم شيئًا منهما مُقام الفاعل[٣]، ولا أن تقتصر عليهما، ولا على واحدٍ منهما[٤].

فصـــل

إذَا قيل لك: لِمَ أُتِي باسم ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ في الكلام؟ فقل لأَحَدِ أربعة أشياء: إمَّا للمخافة، وإما للجلالة، وإما للإبهام، وإما للجَهَالة[٥].

---

(١) المصنَف على ما عليه المتقدِّمون، وما عليه المسموعُ؛ فالمتقدِّمون على منع الثَّاني مطلقًا؛ (للإلباس في النكرتين، والمعرفتَيْنِ، ولعود الضمير على المؤخَّر، إنْ كان الثاني نكرة؛ لأن الغالب كونه مشتقًا، وهو حينئذ شبيه بالفاعل؛ لأنه مسند إليه، فرتبته التقديم) (ابن هشام)، وأَمَّا السماع (فلا شك أنَّهُ لم يأت إلا بقيام أول مفعولَيْ علمِتُ) (الرضي) والمتأخرون على الجواز إن لم يلبس، ولم يكن جملة، وقيل: يشترط ألا يكون نكرة، والأول معرفة؛ وبما عليه المتقدِّمون والمصنف أخذ.

انظر (ش الكافية ١/٨٤، وأوضح المسالك ١/٢٦٥، وأسرار العربية ص٨٧)

(٢) د: (فتركه) -سهو على ما بعده.

(٣) أجاز إقامةَ الثاني قومٌ، ومنعه قومٌ؛ لأنَّ المفعولَ الأَول واقع عليه الإعلام فهو مفعول صحيح؛ لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقةً؛ ولأن أصله الفاعلية فهو أولى بما كان ملتبسًا به، أما الأخيران فأصلهما المبتدأ والخبر، وفي الثالث نُقِل الإجماع على منعه، بل جوَّزه قومٌ إنْ لم يلبس؛ والمقبولُ ما ذهب إليه المصنف، ومن سبقه إليه؛ فمُستَنَدُهم السماع، والسماعُ إنما جاء بإقامة الأول ليس غيرُ. راجع (السابقين، والصبان ٢/٧٠، والتصريح ١/٢٦٤، ٢٦٦، وابن عقيل ص١٨٥، والتسهيل ص٧٧).

(٤) سيأتي في (٣/١٤٩-المحرر).

(٥) اقتصر المصنف على الأغراض المعنوية، وقد يحذف الفاعل لغرض لفظيٍّ، كالإيجاز أو تصحيح سجع، أو إصلاح نظم، انظر: (الهمع ١/١٦٤، وأسرار العربية ص٨٦، والسعد على العِزِّي ص٩).

* مثال (المَخَافَة) : أَنْ تقول : (قُتَلَ زيدٌ) ، وكان قاتِلَه السلطانُ فخفتَه ، فحذفتَ اسمه مخافةً له ، وكان أَصلُه : (قَتَلَ السلطانُ زيدًا) ، فلما رددتَهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ خوفًا /٢٠٧/ من ذكر السلطان حذفتَه ؛ فهذه[١] هي المخافة.

ومثال (الجَلَالَةِ) : أَنْ تقول : (خُرِجَ على السُّلطانِ) ؛ أصلُه (خَرَجَ الخارجِيُّ على السلطان) ؛ فأجلَلْت السُّلطانَ مِنْ أَنْ تذكر مَنْ خرَجَ عليه تعظيمًا له ، وهيبةً.

ومثال (الإِبهَامِ) : أَنْ تقول : (ضُرِبَ زيدٌ) ، فأَنتَ عارفٌ لمن ضرَبَهُ ، إِلَّا أَنَّك أردتَ أن تُبْهِمَ على السامع.

ومثال (الجهالة) : أَنْ تقول : (ضُرِبَ زيدٌ) ، ولم تعرف من ضربَهُ ، ولكنَّك وجدتَهُ مضروبًا فأخبرتَ بذلك مع جهلِكَ بضارِبِهِ ؛ فهذه علل ما لم يُسَمَّ فَاعلُهُ[٢]

وحاصلُ هذَا الْبابِ :

أَنَّه يُحذَفُ الفاعل ، (فيه[٣]) ، ويقام المفعول مُقامه ؛ وأَنَّ (الفعل) يُضَمَّ أوله ، ويُكَسر ما قبل آخِره -إِنْ كانَ ماضيًا- ، ويُضَمُّ أوله ، ويُفْتَحُ ما قبلِ آخره- إِنْ كانَ مستقبلًا- ؛ وأَنَّ غير المتعدِّي لا يجوز ردُّهُ إلى ما لم يسمَّ فاعلُهُ ؛ وأَنَّ[٤] ما يتعدَّى إِلَى مفعولَيْنِ[٥] لك أَنْ تُقِيم أيَّهما شئتَ ؛ وأن ما يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ لا يجوز الاقتصار على أَحدهما يُقَام الأولُ منهما[٦] ، وأَنَّ ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولينَ تقيمُ

---

(١) ص ، د : (فهذا هو) -تصحيف-.

(٢) لبعدها عن نظر النحويِّ بمقتضى الحذف الصناعيِّ ، وهو وظيفتُه قال ابن هشام (المغنى ١٧٦/٢) : (قولهم يحذف الفاعل لعظمته ، وحقارة المفعول ، أو بالعكس أو للجهل به ، أو للخوف عليه ، أو منْه ، أو نحوِ ذلك فإِنَّهُ تطفّل منهم على صناعة البيان) اهـ.

(٣) زيادتان يقتضيهما المقام.

(٤) د : (فأنَّ) -تصحيف-.

(٥) أي يجوز الاقتصار على أحدهما -كما سبق-.

(٦) وقع في (ص) ، و(د) ، اضطراب وخلطُ الحكمينْ في هذه العبارة ؛ نصه : (وأن ما يتعدَّى إلى مفعولين ، يقام الأولُ منهما ، وأن ما يتعَدَّى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما لك أَنْ تُقيمَ أيَّهما شئتَ) اهـ ، وهو سهو واضطراب ، وتصويبُه من كلامه السابق في ص٥١٧ من هذا الجزء.

الأَوَّلَ منها(١) ؛ وأَنَّ ما كانَ معتلَّ العَيْنِ كان مكسور الأَوَّل(٢) ؛ وإذا تعدَّى بحرف جرٍّ أُقِيمَ المجرورُ مُقامَ الفاعل(٣) ؛ وظرفُ الزَّمان ، وظرفُ المكان ، والمصدرُ تقوم(٤) مقام الفاعل مع عدم المفعول الصَّريح ؛ وأن الفعل غير المتعدِّى يجوز ردُّه إلَى ما لم يسمَّ فاعلُه عند سيبويه ، ويُجْعَلُ المصدَرُ اسمَ مالم يُسَمَّ فاعلُهُ ؛ وأَنَّهُ قد جُعِلَ المصدرُ اسمَ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ مع وجود المفعول الصَّريح قليلًا ؛ وأنه قد قيل (ضُرِبَ زيدٌ عمروٌ) على أَنَّ (عمروٌ) مرفوعٌ بإضمار فعلٍ ، وقد جاء فى القرآن منه شئٌ ؛ وقد شرحنا جميع ذلك فى الباب ؛ فافهم ذلك ، وقس عليه .



(١) ص ، د (منهما) -تحريف- .

(٢) اقتصر على الوجه الأَجود ، وقد مرّ فيه ثلاثة أَوجُه ص(٥٠٨-٥١٠)من هذا الجزء

(٣) ص ، د : (مقام ما لم يسم فاعله) -سهو ، وقد تقدم مثله .

(٤) ص : (يقوم) -بالمثناة التحتية- (تصحيف) .

البابُ الرَّابعُ
فى كان واخواتها

وهى ثلاثة عشرَ فعلًا (كان)، و(أَمْسَى)، و(أصبح)، و(أضحى)، و(ظَلَّ)، و(باتَ)، و(صارَ)، و(لَيْسَ)، و(مازال)، و(ما انفكَّ)، و(ما فتِئَ)، و(ما برِحَ)، و(ما دام)(١)

اعلم أَنَّ هذه الأفعال تدخل على /٢٠٨/ المبتدأ، والخبر، فترفع المبتدأ ويكون اسمًا لها، وتنصب الخبر(٢) الذى كان مرفوعًا بخبر(٣) الابتداء ويصير خبرًا لها.

مثال ذلك: (كان زيدٌ قائمًا)، و: (صار عبدُ اللّه عالمًا)، و (مازال زيدٌ صالحًا)، وكذلك باقيها.

فصـــل

وتُسمَّى (كان) وأخواتها الأَفْعالَ النَّاقصة؛ وإنما سُمِّيتْ: (ناقصةً)؛ لكونها

---

(١) هى المتفق عليها، كما نقل السيوطى فى (الهمع ١/١١١)، ولم يذكر سيويه منها سوى أربعة (كان، وصار، ومادام، وليس)، وقال: (وما كان نحوَهن من الفعل مما لا يَستغنِى عن الخبر) اهـ.
(الكتاب ١/٤٥ محقق)، والظاهرُ عدمُ الحصر فى عِدَّةٍ، وإنْ شُهِرَ المذكورات، فثَمَّةَ أفعال تلحق بصار: (آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتدَّ، وتحوَّل، وغدا، وراح، وجاء، وآل)، (التسهيل ص٥٣، وشرح الكافية لابن مالك، ق٢٧)، حتى أوصلها السيوطى إلى ثلاثين فعلًا (السابق، ذاته)، ولى فيها دراسة، يراجع: (تنبيهات الأشمونى ص٢٦٥-٢٧١)، ثم انظر (مجالس ثعلب ٢/٣٥٩)- فيما يسمِّيه الكوفيون: تقريبًا-.

(٢) وهو ما عليه البصريون، وربما عُبِّرَ عن معموليها بالفاعل والمفعول مجازًا، وقد وقع ذلك فى عبارة سيبويه، والمبرد، والمصنِّف -على ما سيأتى-؛ والكوفيُّون على أنها لا تعمل شيئًا، والمرفوعُ بعدها على حاله، والمنصوب حالٌ، ورُدَّ بوروده معرفة، ومضمرًا، وجامدًا، وبكونه لا يُستغنَى عنه؛ وذهب الفراء إلى أن الاسم مرتفع؛ لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، راجع: (الإنصاف م١١٩)، وأسرار العربية ص١١٨، والتصريح ١/١٨٤، والمجرر ٢/٥٣٨ - ٥٣٩).

(٣) لعل كلمة: (خبر) هنا مقحمة، أو الباء للسببية.

لا مصدر لها[١]، لو قلت (كان زيدٌ قائمًا كونًا)[٢] لم يجز، ولا يُذْكَرُ لها مصدر قط[٣]، ومن شأن الأفعال أن تُذْكَرَ[٤] مصادرُها معها، فتقول (قَامَ زيدٌ قيامًا)، و: (ضرب زيدٌ عمرًا ضربًا)، وتذكر المصدر مع الأفعال كلها، ولا تذكره مع (كَانَ) وأخواتها؛ ولأنها -أيضًا- مفعولها غير حقيقيّ؛ لأنَّه هو الفاعل بعينه[٥]؛ من حيثُ إنَّكَ[٦] إذا قلت: (كان زيدٌ قائمًا) فـ(قائمًا) هو زيد، و(زيد) هو (القائم)، ومن شأن المفعول: أن يكون غير الفاعل، فمن ههنا سُمِّيتْ: ناقصةً.

---

(١) قال المرادى (٣٠٣/١): (لأنها سُلِبَتْ الدلالة على المصدر) اهـ، ونفسه قاله ابن معطى (الفصول ص١٨٣)، وقال ابن يعيش (٨٩/٧): (لأن الفعل الحقيقيّ يدل على معنى، وزمان ... و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط لما نقصت دلالتها كانت ناقصة) اهـ، وانظره أيضًا فى أسرار العربية/١١٣؛ ولم يرتضِ الرضيّ الرأيَ السابق، وقال عنه: (ليس بشئ) اهـ؛ إذْ فى (كان) دلالةٌ على الكون المطلق، وفى الخبر دلالة على الكون المقيَّد، والفائدة فى التخصيص بعد الإطلاق.
انظر شرح الكافية ٢/ ٢٩٠، وفى الأشباه (١٢٨/١) عن ابن القواس: (كان من حيثُ إنها فعلٌ لها مصدر فى الأصل، إلا أنَّهُ لا يُستَعمل مع خبرها؛ لأن الخبر عوض منه، ولا يجمع بين العوض، والمعوض) اهـ، ولعل هذا ما يعنيه المصنف، وآيَتُهُ ما سيردُ فى (٥٣٩/٢-المحرر)، وقيل سميت ناقصةً؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع، وعليه قوم؛ كابن الخشاب (المرتجل ص١٢٥)، والزمخشرى (المفصل ص٢٦٣)، والرضى (السابق) وغيرهم.

(٢) انظر رقم (١)، وما سيأتى فى المحرر (٥٣٩/٢).

(٣) كذا باستعمال: (قَطُّ) فى المستقبل، وقد تكرر منه، ولعل كلمة (لا) السابقتَها مصحفةٌ عن (لم).

(٤) أى تصلح لذلك.

(٥) سبق أن قلنا -فى الصفحة السابقة- إنَّهُ ربما عُبِّر عن معمولهما بالفاعل، والمفعول مجازا، قال سيبويه (٤٥/١): (هذا باب الفعل الذى يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول، واسمُ الفاعلِ والمفعولُ فيه لشيء واحد) اهـ.
وقال المرادى (٣/٢): (وربما سماه سيبويه: فاعلًا، والخبرَ مفعولًا على سبيل التوسع) اهـ، وانظر: (المرتجل ص١٢٤، والهمع ١١١/١).

(٦) ص: (أن) -بفتح الهمزة-، وقد تقدم نظائره، وهو مرغوب عنه.

وأكثر النحاة -أيضًا[١]- يطلق عليها اسم الحرفية[٢] فيقول: (بابُ الحروف)، وليست[٣] كذلك، إنما هي أفعال متصرفة دالة على الزمان الماضي والحاضر، والمستقبل[٤]؛ من حيثُ إنك تقول: (كان)، (يكون)، (سيكون) فهو (كائن)، فدل على أنها أفعال، [لكن][٥] من حيث كانت لا تدلُّ على المصدر؛ ولا تدلُّ على اسم المفعول استجاز النحاة تسميتها حروفًا؛ لنقصانها.

فصـــل

فإن قيل: لِمَ أُتِيَ بـ (كَانَ)، وأخواتها في الكلام؟

قيل: أُتِيَ بها للدِّلالة على وقوع الحدث في أحد الأزمنة إمّا الماضي، وإما المستقبل، وإمَّا الحاضر؛ ألا ترى أَنَّك إذا قلت: (كان زيدٌ قائمًا)، فإنما فائدة (كان) ههنا الإعلامُ بوقوع قيام (زيدٍ) في زمن قد مضى؛ وتقول -في المستقبل- (يَكُون زيدٌ قائمًا)؛ ففائدة (يكون): الإخبارُ بقيام (زيدٍ) فيما يستقبل، والدليل على ذلك: أنَّك إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ) فليس في الجملة ما يدلُّ على المضيِّ،

---

(١) لعل كلمة أيضًا مقحمة، ولعلها لتعليل ثالث للنقصان؛ إذ قيل بأنها أفعال غير حقيقية؛ لنقصانها حتى ساغ أن يطلق عليها: الحروف.
راجع (أسرار العربية ص١١٣).

(٢) في نسبة هذا إلى أكثر النُّحاة توسع يُحتَرز منه، فهذا الإطلاق مشهور عن الزجاجي قال في (الجمل ص٥٣: باب الحروف التي ترفع الاسم، وتنصب الخبر) اهـ، وقال ابن الخباز (توجيه اللمع ص٧٧): (عبَّر الزجاجي عنها بالحروف، وذلك تجوز؛ لأن الحرف في الأصل قطعة من الشئ) اهـ، ونُقِلَ عن المبرد (الهمع ١/١٠)؛ قال ابن السِّيد (إصلاح الخلل ص١٣٥-١٣٦): (تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفًا ليس ببعيد في القياس لعلتين: إحداهما: لمَّا كان الحدث الذي هو خبرها خارجًا عنها أشبهت الحرف الذي معناه في غيره ... ولمَّا كان كل عامل منها يحصِّل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجمل تحتملها قبل دخوله من غير تغيير للخبر، أشبهت حروفَ المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة) اهـ، وانظر (ش المفصل ٢/٩٦) وما يأتي في (ص٥٣٨-المحرر) من هذا الجزء.

(٣) ص، د: (وليس) -بدون التاء- تصحيف.

(٤) د: (والمستقبل، والحاضر).

(٥) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

ولا على الاستقبال ، فجاءوا بـ (كَانَ) دليلًا على المُضيِّ ، وعلى الاستقبال[١]

فإنْ قيل فإنّ الله- تعالى- يقول : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٢] ، و﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[٣] ، وقد قلتم : إنَّ (كَانَ) فعل يدل على المضى /٢٠٩/ فهل كان ذلك من البارى فيما مضى حسب؟ -تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا- !

قيل معنى (كَانَ) ههنا معنى : (لَمْ يَزَلْ)[٤] ، كأنه قال : لم يزلْ اللَّهُ عزيزًا حكيمًا ، ولم يَزَلْ غفُورًا رحيمًا.

وقيل إنها ههنا باقية على معناها ، أى هو كائن على عزته ، وحكمته فيما مضى ، ومستمرٌّ ذلك فيما يُستَقْبَل[٥] ، كَأَنَّ معناه : وكان اللهُ هذِه صفتُه متأبِّدًا[٦]

---

(١) المقتضب ٣/٩٧ ، وش المفصل ٧/٨٩ ، واللسان (كون).

(٢) النساء : ٣٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ ، والفرقان : ٧٠ ، والأحزاب : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ ، والفتح : ١٤

(٣) النساء ١٥٨ ، ١٦٥ ، والفتح ٧ ، ١٩

(٤) فى (التسهيل ص٥٥) : (وتختص كان بمرادفة : (لَمْ يَزَلْ) كثيرًا) اهـ ، وفى البحر ٦/١٨٧ : (عبر بعض أصحابنا عن كان هذه بأنها ترادف : (لَمْ يَزَلْ) وانظر نحوه فى (اللسان) (كون) ، والهمع ١/ ١٢٠) ، وفى صحيح البخارى (٦/١٦٠) من تفسير ابن عباس فى (حم السجدة) : (... وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا ، سمَّى نفسه ذلك ، وذلك قوله : لم يزل كذلك ...) الحديث.

(٥) الزجاج (معانى القرآن ٢/٢٣) : (قال بعضهم : الخبر عن اللَّه فى هذه الأشياء بالمضىِّ كالخبر بالاستقبال ، والحال ؛ لأن الأشياء عند اللَّه فى حال واحدة : ما مضى ، وما يكون وما هو كائن) اهـ ، وانظر (٢/١٠٣ ، ١٠٤ منه ، ونقله فى اللسان (كون).

(٦) يقف النحويون والكاتبون كما رأيتَ موقفًا دينيًا ، حتى تراهم يجنحُون بها عن المعنى الوضعىِّ الذى يلهجون به من دِلالتها على المضىِّ ؛ وفى دلالتها على الاستمرار بذاتها نظر ، قال الفراء (المعانى ٢/ ٤٠٣) : (أدخلت العرب (كان) على الخبر الدائم الذى لا ينقطع ، ومنه قول اللَّه فى غير موضع (وكَانَ رَبُّكَ قديرًا ، وكان اللهُ غَفُورًا رَحيمًا) ، والمعنى البيِّن : أن تدخل (كان) على كل خبر قد كان ثم انقطع ، كما تقول للرجل (قد كنتَ موسِرًا) ، فمعنى هذا : فأنت الآن مُعْدِمٌ) اهـ ، هذا هو الوضع فيها ، أما فى دلالتها على الدوام ، والاستمرار فبجانب اللَّه تعالى خاصة وليس من ذاتها ، بل من قرينة خارجية حملتْها ضرورةُ استمرار صفات الله ؛ وكما قال ابن الشجرى : (الأمالى ٢/ ١٩٤) (... لأن كل صفة للَّه مستَحقة فى حال فهى مستحقة فى كل حال) اهـ ، ويقول ابن السيد (إصلاح الخلل ص١٥٤) (... لكن الناس لما ظهر لهم أن اللَّه عليم حكيم أخبروا أنها صفات لم يزل موصوفًا بها) اهـ ، وقال الرضى (٢/٢٩٣ -شرح الكافية-) : (وذهب بعضهم إلى أنَّ (كان)=

و : (أَصْبَحَ) معناها : الإخبار عن وقوع الحدث فى وقت الصبح ؛ كقولك : (أصبحَ عبدُ اللَّه شَاخِصًا) ؛ فقد أخبرت بوقوع الشخوص فى وقت الصبح .

وقد تكون (أَصْبَحَ) تامةً تكتفى باسم واحد ؛ كقولك : (أصبح عبدُ اللَّهِ) ، و(أصبحنا) أي : دخل عبد اللَّه فى وقت الصبح ، ودخلنا فى وقت الصبح .

= يدل على استمرار مضمون الخبر فى جميع الأزمنة ، وشبهته قوله -تعالى- : ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ، وذَهَلَ أنَّ الاستمرار مستفادٌ من قرينةٍ وجوب كون اللَّه سميعًا بصيرًا ، لا من لفظ (كان) ، ألا ترى أنه يجوز : (كان زيد نائمًا نصفَ ساعة ، فاستيقظ) ، وإذا قلت : (كان زيد ضاربًا) لم يُستَفَدْ الاستمرار ، وكان قياس ما قال أن يكون : (كُنْ) ، و(يكونُ) أيضًا للاستمرار) اهـ.

وهذا اتجاه سائغ مقبولٌ ، ولا خروج فيه عن وضع استقرَّ فى دلالة الألفاظ ؛ ولسنا بعدُ نَسِيغُ ، ما قاله المبرد (المقتضب ١١٩/٤) : (جائز أن تقول : (كنتُ أخاك) وإن كان أخاه الساعة : تريد أن تُعلِمَه ما كان ، وتخبره عن وقته الذى هو فيه ، لعلم المخاطب ذلك) اهـ ، قلتُ : هذا أيضًا عن قرينة علِمْ المخاطب وقد استدل ابن السيد (السابق) بدلالتها على الاستمرار بقول سلامة بن جندل

كنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارِخٌ فَزِعٌ   كَانَ الصُّرَاخُ لَهُ قَرْعَ الظَّنَابِيبِ

قال : (لم يُرِدْ : أنهم كانوا على هذه الصفة ، ثم انقطع ذلك بعدُ ، وإنما المعنى أنَّ ما يشاهد منهم الآن من إصْراخ المستغيث خُلُقٌ قد عُلِمَ منهم قديمًا) اهـ.

قلت : لا دلالة أكيدةً فيه أيضًا ، فقد يكون المقصودَ حكاية الماضى ، أو التذكيرُ بما كانوا عليه حفزًا للاستمرار عليه فى الحاضر ، أو أن الرواية : (إنَّا ... تَلْقَى) ؛ وأما ما حكاه الشجرى (ذاته) من أنه (إذًا كان فعلًا يتطاول لم تدل دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع ؛ كقولك : (كَانَ زيدٌ صَدِيقِى) ، لا دلالة فى هذا القول قطعًا على أن صداقته قد زالت ، بل يجوز أن تكون باقية بحالها ... واعلم أن الزمان الذى تدل عليه (كان) يكون محدودًا ، ويكون غير محدود ؛ فالمحدود كقولك : (كَانَ زَيْدٌ جالسًا) ، وغيرُ المحدود ؛ كقوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ؛ لأن كل صفةٍ للَّه مستحقةٌ فى حال ، فهى مستحقة فى جميع الأحوال) اهـ ، فلا يسلم من اضطراب ؛ إذْ أثبت جواز الدِّلالة على الاستمرار فى الأسبق ؛ فالدلالة إذن ذاتية ، وعلى قطع الاستمرار فى الأخير بخصوصيَّته ، وهى دلالة خارجية بما علل ، وأشرت إليه سابقًا ، فضلًا عن أنَّ ما أورد احتماله فى الأسبق لا يثبت نظرًا ، ووقوعًا بشاهدة الظاهر .

وبعد فقد استقام أن دلالتها على الزمان غير المحدود هدمٌ لِما استقرَّ لها فى وظيفتِها وضعًا فى لسان العرب ، من اتصاف المَخبرَ عنه بالخبر فى الزمن الماضى ؛ ولأنْ يزاد على ما وضعت له معنىً لقرينةٍ خيرٌ من أن تخلع عن وضعها أصلًا ، وبه أقول ؛ فالرأىُ أن الارتكان إلى الدِّلالة الوضعية أولى ، والخروجُ عنها لقرينةٍ كسائر الأفعال غيرُ مستنكرٍ ، ثم انظر بحثًا فى (أمالي المرتضى ٣٠٠/٢-٣٠٢ ، والبحر ١٥٩/٣) .

و : (أَمْسَىَ) معناها : الإخبار بوقوع الحدث فى وقت الإمساء ؛ كما تقول : (أَمْسَى زيدٌ قائمًا) ؛ فقد أخبرت بوقوع القيام فى وقت المساء[١] ؛ وقد تكون تامة تكتفى باسم واحد ، فتقول : (أَمْسى زيدٌ) أى : دخل[٢] فى المساء ، و : (أَمْسَى السَّفْرُ) ، أى وقعوا فى وقت الإمساء.

و : (ظَلَّ) معناها : الإخبار بوقوع الحدث فى وسط النهار[٣] ؛ كقولك : (ظَلَّ زيدٌ مشتَغِلًا) ، فقد أخبرتَ بوقوع الشُّغْل فيما بين طرفَىْ النهار.

وتكون تامةً تكتفى باسم واحد ؛ فتقول (ظَلَّ زيدٌ) ، و(ظَلَّ الْقَوْمُ) -إذا كان بمعنى : القيلولة[٤]- ؛ كما تقول : (بلغ الجيشُ موضع كذا ، وكذا ثم ظَلُّوا) أى قَالُوا.

(وأَضْحَى) مثل (ظَلَّ) تكون ناقصة ، وتكونُ تامة ؛ فمثالُ كونها ناقصةً قولك (أَضْحَى زيدٌ واقفا) ، فقد أخبرت بوقوع الوقوف فى وقت الضُّحَى ؛

ومثال كونها تامة قولك : (أضحى زيدٌ) ، أى دخل فى وقت الضُّحَى[٥]

و : (بَاتَ) معناها : الإخبار بوقوع الحدث فى وقت المبيت[٦] ؛ مثال ذلك : (بات زيدٌ ساهرًا) ؛ فقد دلت (بات) على وقوع السهر من (زيد) فى وقت المبيت ؛

---

(١) الأشمونى ١٧٩/١ حلبى ، والتصريح ١/ ١٩٠

(٢) د : (دخل زيد فى المساء).

(٣) كلام النَّحويين على أن (ظل) تستعمل فى النهار ، دون تحديد بوقت فيه ، وليس هذا فيها بضربة لازب ؛ فقد ورد استعمالها غيرَ مختصَّة بنهار ، أو ليل ؛ نحو قوله -تعالى- : ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ ، ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ ، انظر : (الاقتضاب ص١٦١) ، ولعل ما ذكره عُمَرُ أنسبُ تخصيصًا ؛ إذْ : (أصبح ، وأضحى) ، يَشْغَلاَن جزئيهما من النَّهار ، فالمناسب بعدهما الوَسَط قطعًا.

(٤) كذا ، وكأن فى الكلام سَقَطَ نحو : (تَفَيُّؤ الظلِّ وقت القيلولة) -مثلًا- وبها يلتئم النص ، وفى الهمع ١١٦/١) : (بمعنى دَامَ ، أو طَالَ ، أو أَقامَ نهارًا) اهـ ، والذى وقعت عليه : (استظل) : اكتنَّ بالظل (اللسان -ظلل-) ، على أن الأنبارى ذهب إلى أنَّها لا تُستعمَل إلا ناقصة (أسرار العربية ص١١٨)- وفيه نظر.

(٥) ما بينهما سقط من (د).

(٦) فقه اللغة للثعالبى (ص٢٥٠) ، وتنبيهات الأشمونى (ص : ٢٧٣).

وتكون تامة ، فتقول (بَاتَ زيدٌ) ، أي : دخل في وقت المبيت .

و : (صَارَ) معناها الانتقالُ من حال إلى حال ؛ كقولك : (صار زيدٌ عالمًا) ، فقد نقلتَهُ من حالة الجهالة إلى حالة العلم ، ولا /٢١٠/ تكون تامة قط على هذا المعنى ، [فإنْ أخذتَه من الصَّوْرِ ، وهو التَّناولُ خرج عن هذا المعنى][١] ، فحينئذ تقول : (صَارَت الظبيةُ الغصنَ[٢]) -إذا تناولتْهُ-[٣] ، فيكون فعلًا وفاعلًا ، وليس من هذا الباب .

و : (لَيْسَ) معناها نفيُ الخبرِ عن اسمِها[٤] ؛ كقولك : (ليسَ زيدٌ قائمًا) ؛ فقد نَفَيْتَ عن (زيد) القيام ، بقولك : (لَيْسَ) ؛ وهي فِعْلٌ ؛ والدَّليلُ على فعليَّتها أَنَّك تُلحِق بها الضَّمِيرَ ؛ فتقول : (لستُ قائمًا) ، والضميرُ لا يدخل إلَّا على الأفعال[٥] ؛ وأَصلُها فعلٌ ماض ، ولا تتصرف بمستقبل ، ولا حاضر ، لأنها تضمنت معنى نفس النفي ، فأشبهت (ما) النافية[٦]

و : (مازالَ) ، و : (ما انْفَكَّ) ، و : (مَا فَتِئَ) ، و(ما بَرِحَ) ، و : (ما دَام[٧]) ،

---

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٢) ص ، د : (للغصن) - تصحيف لِمَا أراده من معنى التناول ، ويصحُّ بمعنى انتهى إلى ، ويكون يائيًا .

(٣) وردت : (صار) بمعنى : (أَمَال) ، وبمعنى : (قَطَعَ) ، وكلامُ المصنف عليه ، وهذه من باب (فَعَل ، يفعِل ، ويفعُل) ، وقيل : الكَسْر بمعنى : القطع ، والضم بمعنى : الإمالة : راجع (د الأدب : ٣/٣٩٣، وأساس البلاغة (صور) ، والحجة لابن خالويه ص١٠١ ، والإتحاف ص١٦٣) .

(٤) في الحال عند الإطلاق ، وعند التقيُّدِ بزمن يكونُ بحسبه (الأشموني ١/١٧٩ ط الحلبي ، والمحرَّر ٣/ ٦٧ وحاشيتها) .

(٥) وبه يُرَدُّ على من زعم حرفيَّتَها كـ (ما) ، وهُمْ الفارسي ، وأبو بكر بن شقير ، وقوم؛ قال المبرد (المقتضب ٤/٨٧) : (أما الدليل على أنها فِعْل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلاَّ في الأفعال فيها ؛ نحو : (لستُ منطلقًا ...) .

وانظر (البحر ١/٣٣٨ ، والمفصل ص٢٦٨ ، وشرحه ٧/١١١ ، والمغني ١/٢٢٧ ط الحلبي) .

(٦) ابن يعيش ٧/١١١

(٧) ربما وقعت هذه الكلمة هنا سهوًا مع الأربعة ، بدليل تمثيله لهنَّ ، دونَها ؛ إذْ هي على خلاف معهُنَّ لا ينتظمهنَّ جميعًا حكمٌ واحدٌ ؛ فـ(ما) معها مصدرية ظرفية ، ومعهُن نافية ، وهي ملازمة =

كلها معناها : ثبوت الخبر للمخبر عنه [على الدوام[(١)]] ؛ كقولك : (ما زال زيدٌ عالمًا) ؛ فقد أثبتَّ له العلمَ على الدَّوام بقولك (ما زال) ، وكذلك : (ما انْفَكَّ بكرٌ سائرًا) ، و : (ما فتِئَ عمروٌ مقيمًا) ، و : (ما برح خالدٌ كريمًا) ، فقد أثبتَّ لهؤلاءِ جميعَ صفاتهم الَّتِى أخبرتَ بها عنهم على الدوام .

فَصْــــل

واعلم أن هذه الأفعالَ جميعَها تعملُ عملًا واحدًا ، وهو رفعُ الاسم ، ونصبُ الخبر لا تختلف فى شيء من ذلك : ماضيها ، ومستقبلُها ، وحاضرُها ؛ وجميعُها متصرِّفة[(٢)] ، تقول : (كَانَ) ، (يَكُونُ) ، (سَيكُونُ) ، (كُنْ) ، (لا تَكُنْ)[(٣)] ، و : (أضحى) ، (يُضْحِى) ، و : (بات) ، (يَبِيتُ) ، و(لم يُبِتْ)[(٤)] ، و(لَمْ يُضْحِ) ، كل ذلك يعمل عملًا واحدًا ، وكذلك : (مازال) ، و(لَمْ يَزَالُ) ، و(ما بَرِحَ) ، كل ذلك عمله واحد ؛ مثاله (كان زيدٌ قائمًا) ، و(يكون عَبدُ اللَّه قاعدًا) و(سيكون السِّعْرُ رخيصًا) و(كُنْ - يازيد - مطيعًا) ، و : (لا تكن مخالفًا) ، وكذلك : (مازال زيدٌ شاخصًا) ، و(لم يزل السلطانُ قاهرًا) ؛ وكذلك باقيها ؛ كلها تتصرف هذا التصرف ، وتعمل هذا العمل ، إلا (لَيْسَ)[(٥)] ؛

= للمضى -على الأشهر- دونَهنَّ ، ولابد أن تُسبقَ بكلام غيرَهن ، راجع : (ش الكافية ٢/٢٩٦ ، والهمع ١/١١١ ، والأشباه ٢/١٧٠) ، وإنْ كان القصدُ الانتظامَ فى معنىً واحد فله وجهه ؛ فمعناهنَّ جميعًا : الثبوت والدوام (الأشباه - ذاته) ، وربما قصد المصنف (مارام) -بالراء- التى بمعنى : (ما زال) وصُحِّفَ خَطًّا ؛ فإنْ كان فله أيضًا وجهه ، قال ابن مالك (التسهيل ص٥٢) (... وونى ، ورام مرادفتاها (فتئ) اهـ) .

وانظر (درة الغواص ٩٥ ، و د : الأدب ٣/٤١٠ ، والتصريح ٢/١٨٦) .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وهى من المصادر ومن كلامه بعده .

(٢) أى جنسَ تصرف ، فيشمل ما كان تصرفه تامًا ، أو ناقصًا ، عدا عديم التصُّرف الآتى

(٣) كأنه ينظر ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٥٦) (٠٠ أفعال متصرفة بالوجوه الخمسة : كَانَ ، ويَكُونُ ، وسَيَكُونُ ، وكُنْ ، ولا تكُنْ) اهـ .

(٤) ص ، د : (لم يك) ، وأحسبه سهوًا عن المثبت ، وما أثبتُّ نافٍ للتكرير .

(٥) وكذلك : (مَادَامَ) عند الفراء ، وكثيرٍ من المتأخرين (التسهيل ص٥٣ ، والتصريح ١/١٨٦) ، =

فإنها لا تتصرَّف بماض[١] ، ولا حاضر ، ولا مستقبل ، بل تكونُ على حالة واحدة ؛ لأنها وُضِعَتْ للنفى ، وأشبهت (ما) التى هى حرفٌ للنَّفى ، فلذلك مُنِعَتْ التصرف[٢]

وإنْ كان بعضُ العرب قد يجعل (لَيْسَ) حرفًا[٣] ، فيقول : (لَيْسَ الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ) ، فيجعل (ليس) حرف نفى ، و(الطِّيبُ) مبتدأ ، و(إلَّا) حرف إثبات ، و(المِسْكُ) خبرٌ عن (الطِّيبُ)[٤]

ومنهم من يجعلُها /٢١١/ حرف عطفٍ[٥] ؛ فيقول : (قَامَ زيدٌ ليس عمروٌ) ، فيكونُ رفع (عمرو) بالعطف على : (زيد) ، لا على أنَّه مرفوعٌ بـ (لَيْسَ) ؛ كأنه قال : (قام زيدٌ لا عمروٌ).

= والمتقدمون على أن لها مضارعًا ، فهى ناقصة التصرف ، وصحَّحَ الصَّبَّانُ لها مصدرًا عاملًا كفعلِه ؛ فلا فرق بين : (أحبك مادمتَ صالحًا) ، و : (أحبك مدَّةَ دوامِك صالحًا) ، والقول بالفرق تحكُّمٌ : (الصبان ١/٢٣٠) ، وردَّ ابن مالك تصرفه (انظر شرح العمدة ص١٠٦).

(١) أى على صورةٍ من صُوَرِهِ الثلاث الموضوعة له ، وإنْ كان أصله على : (فَعِلَ) كما يأتى للمصنف فى (٤١٢/٤).

(٢) ابن جنى (الخصائص ٣١١/١) : (ذهب بعضهم فى ترك تصرف : (ليس) إلى أنها أُلْحِقَتْ بـ (ما) فيه ، كما أُلحِقت : (ما) بها فى العمل فى اللغة الحجازية) اهـ ، وقال ابن الخشاب (المرتجل ١٢٦) : (ولجمودها ذهب قوم إلى أنها حرف) اهـ ، وانظر : ما مرَّ فى الصفحة قبل السابقة.

(٣) سيبويه (١٤٧/١ محقق) : (وقد زعم بعضه أن لَيْسَ تجعل كـ(ما) ، وذلك قليل لا يكاد يعرف) اهـ ، وإهمالها إذا اقترنت بإلا حملًا على (ما) معزوٌّ إلى تميم انظر : (شواهد التوضيح ص ١٤١ ، والبحر ٥١/٨ ، وش الكافية ٢٩٧/٢ ، والهمع ١١٥/١).

(٤) خرَّجه أبو عليّ على الإعمال ، وأنَّ فى (ليس) ضميرَ الشأن ، والجملة خبر ، أو أن (الطيب) اسمها والخبر محذوف ، و(المسك) بدل منه ، أو (إلا المسكُ) نعت ، وردَّه النحاة بكونه لغةً ، وهى تَرُدُّ هذه التأويلات ؛ قال السيوطى (إذا كان لغة طائفةٍ من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل ، ومن ثَمَّ رُدَّ تأويلُ أبى عليّ ...) اهـ ، (المزهر ٢٨٥/١) ، وانظر منه : (٢٧٨/٢ ، والأشباه ٧٢/٣ ، ٨٣ ، والتسهيل ص٥٧ ، والمغنى ٢٢٧/١ ط الحلبى ، ويس ٩٧/١).

(٥) إليه ذهب الكوفيُّون ، ومنعه البصريُّون ؛ قال ابن فارس (الصاحبى ٢٦٨) : (البصريون يقولون : لا يجوز العطف بـ (ليس) ... وكان الكسائى يقول : أُجريتْ (ليس) فى النسق مُجرى (لا) اهـ ، وفى مجالس ثعلب (٤٤٧/٢) : (الفراء يقول : إذا حسُنَتْ ليس موضع (لا) جاز) اهـ.

فَصْـــل

وتقول : (كان زيدٌ وجهُه حسنًا) ، و : (كان عمروٌ مالُه كثيرًا) ، فتجعل[1] الوجه ، والمال بدلين من (زيدٌ ، وعمروٌ) ، وتنصب : حسنًا ، وكثيرًا على الخبر ، ويكون التقدير (كان وجهُ زيدٍ حسنًا) و : (كانَ مالُ عمروٍ كثيرًا).

ولك أن تقول : (كان زيدٌ وجهُه حسنٌ) فتجعل (زيدا) اسمها ، و(وجهُه) مبتدأ و(حَسَنٌ) خبره ، والجملة خبر (كان) ، ويُحْكَمُ عل موضعها بالنَّصب خبرًا لـ(كان).

وكذلك تقول : (كان زيدٌ منطلقًا أَبُوه) ، فيكون (زيدٌ) اسم (كان) و(منطلقًا) خبره ، و(أبوه) فاعلُ (منطلقٍ) ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله ، والتقدير (كَانَ زيدٌ انطلقَ أَبُوهُ) ؛ فقولك : (منطلقًا) فى موضع (انطلق) ، والفعل إِذَا تقدم لا يثنَّى ولا يُجْمع ، وكذلك اسم الفاعل إذا كان فاعله مظهرًا لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَعُ[2] ؛ تقول -على ذلك- : (كان الزيدان منطلقًا أبواهما) ، و : (كان الزيدُون منطلقًا آباؤُهم) ؛ فلا تثنى (منطلقًا) ولا تجمعه ؛ لأنه بمنزلة الفعل المتقدم من حيثُ إِنَّه[3] اسم فاعل ، واسمُ الفاعل يعمل عمل فعله ، [وفاعله][4] مظهرٌ[5] بعده ، وهو : (أَبُوهُ) ،

= ويستشهدُون على ذلك بقول لبيد (الديوان ص١٤١) :

فـإِذَا جُوزِيتَ قَـرْضًـا فَـاجْـزِهِ إِنَّمَا يَجْزِى الفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ

وبنحو ما أخرجه البخارى (٥/٣٣) من قول أبى بكر وهو يحمل الحسن : (... بأبى • شَبِيهٌ بالنبى لَيْسَ شَبِيهٌ بعلىٍّ ••) الحديث.

والبصريون يُخرِّجون نحو ذلك على حذف الخبر ، راجع (الثعالبى ص٣٦، والعينى والخزانة ٤/٤٧٧ ، ٤٧٨ ، وإصلاح الخلل ص ١٤١ ، ومجمع الأمثال ١/٣٩، ٢/٢٩٤، والمغنى ١/٢٢٨ -ط الحلبى- وشرح الكافية ٢/٣٠٠، واللسان (ليس).

(١) د : (فيحتمل) -تصحيف-.

(٢) راجع (المحرر ٢/٤٧٥)

(٣) ص : (أنه) -بفتح الهمزة- وهو ضعيف.

(٤) زيادة موضحةٌ إبهام السِّياق.

(٥) ص ، د : (مظهرًا) -بالنصب- وهو خطأ.

ولك فيه -وجه آخر أَنْ تقول : (كان زيدٌ منطلقٌ أَبُوهُ) - برفع (منطلق) - ، وتجعل (الأب) مبتدأ ، و(منطلقٌ) خبره تقدم عليه ، والجملةُ خبرُ (كان) ؛ فعلى هذا تثنِّ (منطلقًا) وتجمعه[١] ، فتقول : (كان الزيدان منطلقَان أبواهُما) ، و(كان الزيدون منطلقُون آباؤُهم) ، والتقدير : (كان الزيدون آباؤُهُمْ منطلقُونَ) ، والجملة فى موضع نصبٍ خبرًا لـ (كان)[٢] ، وعلى ذلك يجرى القياس أَنَّ اسم الفاعل مثلُ الفعل فى تقديمه ، وتأخيره ، وعمله .

وتقول : (زيدٌ كَانَ قائمًا) ؛ فـ(زيدٌ) مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون اسمَ (كان) ؛ لأنِ الفاعل لا يتقدم على الفعل ، وقولك : (كان قائمًا) خبرُه ، واسمُ (كان) مضمرٌ فيها يعود على (زَيْدٌ) ، تقديره : (زيد كان هو قائمًا) ؛ ولا يجوز أن يكون (زيد) اسمها ؛ لأنه قد /٢١٢/ تقدَّم على (كان) ، و(كان) فعلٌ ، والفعل لا يكون الفاعلُ مقدمًا عليه ، بل إذا تقدَّم رُفِعَ بالابتداء[٣]

ويجوز : (زيدٌ -كان- قائمٌ)[٤] على أن (زيدًا) مبتدأ ، و(قائمٌ) خبره ، و(كان) زائدة ، وكذلك تقول (هذا زيدٌ -كان- قائمٌ) ؛ فـ (هذا) مبتدأ ، و(زيدٌ) خبره ، و(كان) زائدة ، و(قائم) خبرٌ بعد خبرٍ ، وإِنْ شئت نصبتَ .

وتقول : (كان زيدٌ فى الدار جالسًا) ؛ فـ (زيدٌ) اسمها ، ولك أن تجعل : (فى الدار) الخبر ، و (جالسًا) حالٌ ، ولك أن تجعل (جالسًا) الخبر ، و : (فيِ الدارِ) حالٌ ، أو فضلةٌ زائدةٌ[٥] ، ولك فيه وجهٌ ثالثٌ أن تجعل (فى الدار)

---

(١) راجع : (المحرر ٢/٤٧٥) .

(٢) انظر (الجمل ص٥٥) ، وقال ابن السيد (إصلاح الخلل ص١٤٩) : (يجوز فى هذه المسألة وجه آخر ، وهو : أن يكون (منطلق) مرفوعًا بالابتداء ، وأبوه فاعل به يسد مسد الخبر ، فلا تثنى منطلقًا ، ولا تجمعه فى هذا الوجه ، كما لم تثنه ، ولم تجمعه ، وهو منصوب) اهـ .

(٣) انظر (المحرر ٢/٤٧٣ ، ٤٨٩) .

(٤) الكتاب (٢/١٥٣ محقق) .

(٥) سيبويه ١/٥٦ محقق (والإلغاء والاستقرار عربى جيد) اهـ ، وسيبويه يسمِّى الظرف الواقع خبرًا مستقرًا ، لأنه يُقَدَّرُ باستقرَّ ، وإن لم يكن خبرًا سماه :

الخبر ، و(جالسًا) خبرًا بعد خبرٍ .

وتقول -أيضًا- : (كَانَ فى الدَّارِ زَيْدٌ) ؛ فـ(زيدٌ) اسم (كان) ، و : (فِى الدارِ) الخبر ، فإن جئت بعد هذا بلفظ يصلح أن يكون خبرًا نصبتَه ، وكان المجرور فضلةً زائدةً ، فقلت : (كان فى الدار زيدٌ جالسًا) .

ومن مسائل (كَانَ) : (إِنَّ زَيْدًا -كان - جالسٌ)[١] ؛ فـ (جَالسٌ) خبر (إِنَّ) و(كان) زائدة ، وتقول : (مررت برجلٍ -كان- قائمٍ) ؛ فـ(كان) زائدة ، و(قائمٍ) نعتٌ للرجل .

وتقول[٢] (أعطنى دابَّةً ولَوْ حِمارًا) ، تقديره . (أعطنى دابةً ، ولو تكون حمارًا) ، فاسم (كان) مضمرٌ فيها[٣] ، تقديره : (تكون هى[٤]) و(حمارًا) الخبر[٥] ، و : (أطعمنى شيئًا ولو تمْرًا) تقديره : (أَطْعِمْنى شيئًا ، ولو يكونُ تمرا) ، فاسمها مضمر فيها ، و(تَمْرًا) الخبر .

وتقول : (المرءُ مقتول بما قَتَلَ به إِنْ خِنْجَرًا فخِنْجَرٌ ، وإِنْ سيفًا فسيفٌ) ، و : (الناسُ مجزيُّون بأعمالهم إِنْ خيرًا فخيرٌ ، وإِنْ شرًّا فشرٌّ)[٦]

لغوا ، (الخزانة ٤/٥٩ - بولاق) ، وقال السيوطى ١/٢٤٣ - همع) : (إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ ، وظرف أو مجرورٌ ، وكلاهما صالحان للخبرية ، بأن حسن السكوتُ عليه جاز جعل كل منهما حالًا والآخر خبرًا بلا خلاف ، وانظر : (ابن الشجرى ٢/٧٥ ، وأمالى السهيلى ص٥٣-٥٤) .

(١) المقتضب (٤/١١٦) .

(٢) أى : فى حذف (كان) مع اسمها ، وبقاء خبرها بعد (إِنْ) ، و(لَوْ) الشرطيتين .

(٣) سيبويه (١/٦٩ محقق) : (ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : ألا طعامَ ، ولو تمرًا ، كأنك قلت : ولو كان تمرًا ، وائتنى بدابة ، ولو حمارًا) اهـ ، وانظر : (المفصل ص٧٣ ، وشرحه ٢/٩٨ ، وش الكافية ١/٢٥٢) .

(٤) (تكون هى) بين السطرين فى (ص) .

(٥) د : (خبر الخبر) -كذا- .

(٦) ذهب ابن مالك إلى أنَّ هذا النص حديث ، وروى صدره : (المرء مجزيٌّ بعَمَلِهَ ...) وحكى الصبان ما فى النص حديثًا ، وتردَّد قول ابن هشام فيه بين كونه حديثًا وكونه من كلام الناس ، وقال عنه سيبويه (وذلك قولك : الناس ...) إلخ كما نصَّ لى المثال الأول .

فإنْ قيلَ لم انتصب الأولُ، وارتفعَ الثانى؟

قيل لأَنَّ الأول خبرٌ لكان المحذوفة، تقديره (إنْ يكن الذى قَتَلَ به خنجرًا)[١] فـ(الذى) اسم لكان المضمر[٢]، [و(خنجرًا) خبرُها، وارتفع الثانى؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (فالذى يُقْتَلُ بِه خِنْجَرٌ)، فيكون (الذى) مبتدأً، و(خنجرٌ) خبره، كذلك القولُ فى قوله (إنْ خيرًا فخيرٌ)، تقديره: (إنْ يكنْ عملُه خيرًا، فجزاؤهُ خيرٌ)؛ فـ(عملُهُ) اسمها، و(خيرًا) خبرها، و(جزاؤه) مبتدأ، و(خيرٌ) خبره[٣]][٤]

[ومنه[٥]] قول النعمان بن المنذر[٦]

= راجع: (شواهد التوضيح ص٧١، والصبان ١/٢٤٢، والأوضح ١/١٣٧، وشرح الشذور ص١٨٧، والكتاب ١/٢٥٨).

(١) الكتاب (ذاته).

(٢) الخصائص ٢/٣٧٩، والتصريح ١/١٩٣

(٣) وفى هذه المسألة أربعة أوجه:

أولها: نصبُ الأول، ورفع الثانى، على ما خرجه، وهو أجودها.

ثانيها: رفعهما فى الموضعين: على أن الأول اسم (كان) المحذوفة مع الخبر، والثانى خبر مبتدأ محذوف، والأصل: (إن كان فى عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ).

ثالثها: نصبهما فى الموضعين جميعًا: على أن الأول خبرٌ لكانَ المحذوفةِ مع اسمها، والثانى مفعول به لفعل محذوف مع مفعوله الأول، والأصل (إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا ...).

رابعها: رفع الأول، ونصب الثانى -على ما مرَّ فى الوجهين الثانى، والثالث؛ وما على هذه الأوجه، انظره فى (تنبيهات الأشمونى ص٢٨٧- ٢٩١، وشرح الكافية لابن مالك ق ٣٧، والمرادى ١/٣٠٧، ٣٠٨، وابن يعيش ٢/٩٧).

(٤) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) زيادة يلتئم بها السياق.

(٦) مخاطبًا الربيع بن زياد العبسى، وكان من ندمائه، فرماه لبيد وهو حدَثٌ بداء أمام النعمان، فنفَّرَ منه، فى قصة مشهورة؛ فقال من أبياتٍ البيتَ المذكور.

انظر (الكتاب ١/٢٦٠ محقق، وابن السيرافى ١/٢٣١، والفاخر ١٧٢، والعِقد الفريد ١/٢٢٨، وآمالى الشجرى ١/٣٤١، والمرتضَى ١/١٩٣، ومجمع الأمثال ٢/٤٩٥، وياقوت، البلدان١/ ٣٨٦، والخزانة٤/١٠-محقق، والعمدة١/٥٢)، وغيرها

(٢٢) قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ صِدْقًا[١] وإنْ كَذِبًا فَمَا اعتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ[٢] إذَا قِيلَا[٣] ؟

تقديره : (إنْ يكن قولُهم صِدْقًا[٤] ، وإن يكن كذبًا) ؛

[وربما حُذِفَتْ بدون إنْ ولَوْ][٥] ؛ وعلى ذلك قول النحاة -في عدد حروف العطف- : (وإِمَّا مكسورةً مكرَّرةً) تقديره : (وإِمَّا إذا كانتْ مكسورةً مكررةً) ، [وإن شئت نصبت مكسورةً على الحال[٦]] .

وكذلك [من حذف (كَانَ) وحدَها[٧]] قولُ العرب : (أَمَّا[٨] أَنْتَ منطلقًا انطلقتُ) أصله (أَنْ كُنْتَ منطلقًا انطلقتُ) ، فحذفوا /٢١٣/ (كَانَ) ، وعوَّضوا عنها (ما)[٩] ، فصار : (أَنْ مَا أَنْتَ منطلقًا انطلقتُ) ، فأدغموا النون فى الميم[١٠] ،

---

(١) يروى : (حقًّا) بدل : (صِدْقًا) ، و(ما قيل) بدل : (ذلك) .

(٢) يروى : (قَوْلٍ) بدل : (شئ) .

(٣) البيت : من بحر : (البسيط) .

والشاهد : إضمار (كان) واسمها بعد (إنْ) الشرطية ، أى : إن كان ذلك صدقًا ، وإن كان كذبًا ، كما بينه .

(٤) ص : (حقًّا) ، وهو رواية ما سبق .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من المصادر لتقويم النص .

انظر : مثلًا (التصريح ١/١٩٤) .

(٦) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها ، وهو الأوجه .

(٧) التكملة لابدَّ منها ، وهى من المصادر ، انظر مثلًا (ش الشذور ص١٨٦) وفى ص ، د : (وكذلك) .

(٨) الهمزة فى (أَمَّا) مكسورة ، فيه وفيما بعده ، وهو خطأ نسخِيّ ؛ إذْ ليس مذهبًا له ، ودليله فيما بعد : (حذفتْ لامُ الجر تخفيفًا) ، وإنْ الشرطية لا يدخل عليها الجار .

(٩) سيبويه (١/٢٩٣ محقق) : (فإنَّما هى (أَنْ) ضُمَّت إليها (ما) ، وهى (ما) التوكيد ولزمْت كراهَة أن يُجحِفُوا بها ؛ لتكون عوضًا من ذهاب الفعل ، و(أَمَّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر ؛ لأنَّهُ من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار ساقطًا) اهـ ، وانظر (٣/١٠١-منه) ، وأمالى الشجرى ١/ ٣٥٣ ، والرضى ١/٢٥٣ ، وابن يعيش ٢/٩٨) .

(١٠) الرمانى (معانى الحروف ص١٥٧) : (بعض الكتاب يكتبها موصولة للإدغام ، والأولَى أن يفصل ؛ ليبين أنهما حرفان ، ولا يلتبس بقولك : (أَمَّا) التى هى حرف واحد فى قولك (أَمَّا زيد فمنطلق) اهـ .

وعلى[١] ذلك قول الشاعر[٢]

(٢٣) أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ[٣]   فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٤]

فقوله : (أَبَا خُرَاشَةَ) منادى محذوفٌ منه حرفُ النِّداء ، وقوله : (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) أصلُه : (لِأَنْ[٥] كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) ، فحذفتْ (كان[٦]) ، وعُوِّضَ عنها (ما) ، وحذفت لام الجر تخفيفًا ، وأُدْغِمَت النونُ فى الميمِ ، فصار بلفظ (أَمَّا) ، وقوله (ذَا

---

(١) ص ، د : (فعلى) -بالفاء- والواو وأنسب.

(٢) العباس ابن مرداس السلمى الصحابى ، انظره فى : (الكتاب ١/٢٩٣ محقق ، والخصائص ١/٣٨١، والإنصاف ص٧١، والشجرى ١/٣٤، ٣٥٣، ٢/٣٥٠، وش المفصل ٨/١٣٢، والاقتضاب ص٥١ ، والمغنى ١/٣٤ ط الحلبى ، وشواهده ص١١٦ ، ومجمع الأمثال ٢/٤٦٤ ، والشعر والشعراء ص٣٤٨، والرضى ١/٥٣، والعين ٣٣١).

(٣) رواه الخليل (العين-ذاته) ، وابن دريد (الاشتقاق ص٣١٣) ، وابن قتيبة (الشعر-ذاته) (إِمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) ، وعلى هذه الرواية لا شاهد ، كما لا يجوز حذف الفعل ، وراجع (سيبويه ١/٢٩٤-محقق).

(٤) أبوخراشة : كنية : (خفافِ بن نَدْبَة) ، صحابيٌّ شهد فتح مكة ، ومعه لواء بنى سليم وشهد حُنَيْنا ، والطائف ، وثبت على إسلامه فى الردة ، وكان أحَد أغربة العرب ، والضَّبُع المقصود بها السنة المجدبة على سبيل الاستعارة ؛ وقال ابن الإعرابى : (ليس يريدون بالضبع السنة ، وإنما هو أن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار وسقطت قواهم ، فعاثت فيهم الضباع ، والذئاب فأكلتهم) اهـ (الخزانة ٤/١٥).

يقول : إن كنتَ ذا قوة ومنَعَةٍ من قومك ، فلا تغترْ ؛ فإنَّ قومى لكذلك أنا بِهِمْ ، والبيت : من البسيط.

والشاهد فيه : حذف (كان) ، وحدَها بعد (أَنْ) ، والتعويض عنها بـ (ما) ، والأصل (لأَنْ كنت) فحذفَ ، وعَوَّضَ ، وفَصَلَ.

وفى دخول الفاء فى (فَإِنَّ) كلام ؛ قيل : دخلت على المعنى ؛ كدخولها فى جواب الشرط ؛ لأن الأول سبب للثانى فى المعنى ، وقيل دخلت جوابًا لما دل عليه النداء ، أى : تنبه ، وتيقظ ، فإنَّ ...، وقيل دخلت على مذهب الكوفيين من أن أصل (أَنْ) فى هذا (إِنْ) المكسورة الشرطية وأنها إنَّما تُفتَح إذا دخلت عليها (ما) ، راجع (الخزانة ٤/١٤-١٥ ، والدرر ١/٩٢-٩٣).

(٥) ص ، د (لئن) -تصحيف خطى- فكلامه على (أَنْ) ، والجار.

(٦) ص ، د : (كنت) - توسع ، تصويبه من المصادر.

نَفَرٍ) خبرُ (كان) المحذوفة[١]، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[٢]؛ قيل: إنَّ نصب (خيرًا)[٣] على إضمار: (كَانَ)، تقديره: (يكن الانتهاءُ خيرًا لكم)[٤]؛ وكذلك قولهم: (وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ)[٥]، تقديره: (تأخَّرْ وراءَكَ يكنْ أوسعَ لك)؛ فاسْم (كَانَ) مضمر فيها، و: (أَوْسَعَ) خبرُها، والتقدير: (يُكُنْ التأخرُ أَوْسعَ لك[٦])؛ فافهم ذلك موفقًا -إنْ شاء الله-.

فَصْــل

وكل شئ: كان خبرًا للمبتدأ، فإنَّه يكون خبرًا عن هذه الأفعال؛ لأن هذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر؛ فلذلك جعلنا كلَّ ما كان خبرًا للمبتَدأ خبرًا لهذه الأفعال[٧]

(١) هذا ما عليه العامة، وذهب ابن جنى إِلَى أَنَّ الرفع، والنصب بـ(ما) قال فى (الخصائص ٢/٣٨١): (لأنها عاقبت الفعل الرافعَ الناصبَ، فعملتْ عمله من الرفع، والنصب، وهذه طريقة أبى علىٍّ، وجِلَّةٍ من أصحابنا من قبله فى أن الشيء إذا عاقب الشيء ولِيَ من الأمر ما كان المحذوف يليه) اهـ. وانظر (التصريح ١/١٩٥).

(٢) النساء: ١٧١

(٣) ص، د: (خير) -بالجر-، والمثبت حكاية ما فى النص الكريم، وهو أولى.

(٤) وهو ما ذهب إليه الكسائى وأبو عبيدة، ومذهب الخيل، وسيبويه: أَنَّهُ منصوب على فعلٍ يجب إضماره، تقديره: وائتوا خَيْرًا لكم، ومذهبُ الفراء على أنه منصوب صفةً لمصدر محذوف تقديره: (انتهوا انتهاءً خيرًا لكم).
راجع: (الكتاب ١/٢٨٣ محقق، والرضى ١/١٢٩، ومجالس ثعلب ١/٣٠٧، ومعانى الفراء ١/٢٩٥، والزجاج ٢/١٤٧، والشجرى ١/٣٤٣، والبحر، والنهر الماد ٣/٤٠٠ - ٤٠١، والتبيان ٤١١، والمغنى ٢/١٦٩).

(٥) مَثَلٌ أَولُ من قاله الحطيئةُ الشاعر لابن الحمامة الشاعر منعًا له من الولوج عليه، وقد استأذنه، فقاله. انظر الفاخر ص٣٠١، ومجمع الأمثال ٣/٤٣٩، واللسان: (ورى).

(٦) الكلام فيه كما سبق فى الآية، وفسره الميدانى بقوله (أى: تأخر تجد مكانًا أوسعَ لك)، فهو عليهِ صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ، وانظر: (ش المفصل ٢/٢٨٢، والأشباه ٤/٧٨).

(٧) كأن الوارد هنا من عبارات الزجاجى فى (الجمل ص٥٤)، وقد تعقبه ابن السيد فى (إصلاح الخلل ص١٤٤-١٤٥)، قال: (هذا الذى قال لا يصحُّ على الإطلاق؛ لأن المبتدأ يخبَرُ عنه=

والذى يُخْبَرُ به عن المبتدأ [أحد][1] أربعة أشياء الاسم المفرد والجملةُ الأسميَّةُ ، والجملةُ الفعلية ، والظرف[2] ؛ وقد تقدم تمثيله فى باب الابتداء.

ومثاله ههنا -فى الإخبار- باسمٍ هُوَهُوَ- (كان زيدًا أَخَاكَ) ، و : (كان زيدٌ جالسًا) ؛ وبالجملة الاسمية : (كان زيدٌ أَبُوه منطلقٌ) ؛ فـ(أبوه) مبتدأ ، و(منطلقٌ) خبره ، والجملةُ خبرُ (كَانَ) ، وهى جملةٌ اسميَّةٌ ؛ وبا[3] لجملة الفعليَّة (كان زيدٌ قَامَ أَبُوهُ) ، و (يَقُوُم أَبُوهُ) فهذه جملة فعليَّة ؛ لأنها من فعل وفاعل ، وهى خبرُ (كَانَ) ، وكذلك (كَانَ زيدٌ إِنْ قَامَ أَبُوهُ قَامَ أَخُوهُ) ؛ فهذه جملة شرطية ، وهى فعليَّة -أيضًا- وقد وقع الشرطُ والجوابُ هَهُنا خبرًا لـ(كان) ، وكذلك[4] (كان زيد إِنْ يَقُمْ أبوه يَقُمْ أَخُوه) ؛ كل هذا خبر لـ(كان) ، وإِنْ كان مجزومًا بـ(إِنْ) الشرطية فإِنَّه يحكم على موضعه بالنصب /٢١٤/ ؛ لأَنَّ كل جملةٍ وقعتْ خبرًا لـ(كان) أو مفعولًا ثانيًا لـ(ظننتُ) ، أو مفعولًا ثالثًا لـ(أَعْلَمْتُ) فإِنَّ موضعها النصبُ على حكم المفرد إِذًا وقع فى هذه المواضع ، وكل جملة وقعت خبرًا لمبتدأ ، أو خبرًا لـ(إن) ، أو صفة

بالاستفهام ويخبر عنه بالأمر والنَّهى ... وبالتحضيض وبالدعاء ولا يجوز أن يُخْبَرَ عن (كان) وأخواتها بشئٍ من ذلك ، ومن هذه الأفعال مالا يجوز أن يخبر عنه بالفعل الماضى ، وهى (ليس) و(صَارَ) ، وكلُّ ما فى أوله : (ما) اهـ وانظر بعده.

قلت : وهذا اعتراض لا يستقرُّ ؛ فمراد الزجاجى ، وعليه المصنف : أخبار المبتدآت الصالحة لدخول النواسخ عليها ، ومعلوم أنَّ (كان) وأخواتِها لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبية ، استفهامًا ، أو غيره ، كما يمنع من دخولها المبتدأ نفسه إذا كان استفهامًا ، أو دعاء ، وانظره ، وصورَه فى (شرح عمدة الحافظ ص١٠٤-وحاشيتها).

نعم ما أورده من امتناع الإخبار بالماضى عن (صَارَ) ، وما صُدِّرَ بـ(ما) له الوجه ، وعليه الرأى ؛ (لأنها تُفْهِمُ الدوامَ على الفعل ، واتصالَه بزمن الإخبار ، والماضى يفهم الانقطاع فتدافعًا) قاله السيوطى (١/١١٣-١١٤) ، وإذا ثبت ما أجازه الأندلسىُّ من وقوع أخبار جميعِها ماضيةً ، استقام ما أطلقه الزجاجى ، والمصنف ، وراجع : (الرضى ١/٢٥١-٢٥٢).

(١) زيادة يقتضيها النص ، وهى من كلامه فى (٢/٤٨٧-المحرر).

(٢) د : (الظروف) -على الجمع-.

(٣) ص ، د (والجملة) ، والمناسب للسياق ما اثبت.

(٤) التنويع بيانٌ بعدم الفرق بين ما جُزِمَ لفظه أو محلُّه.

لنكرة مرفوعة فإن موضعها الرفع على الخبرية، أو الوصفية، فإن كانت مرفوعةً فى اللفظ فلها محل فى الرفع، وهو الخبرية، أو الوصفية، وسنذكر حكم الجملة -إذا وقعت صفة- فى باب: (النعت)[١]

وتقول فى الظرف -إذا وقع خبر (كان)- (كان زيدٌ أمَامَك)، و(كان زيدٌ خلفَك)، و: (كان عمروٌ فِي الدار)، و: (صار زيد[٢] على سطحِ المسجدِ)؛ تقديره: (كان زيدٌ مستقرًّا أمامَك)، و: (كان عمروٌ مستقرًّا فى الدار)، و: (صارَ زيدٌ واقعًا[٣] على سطحِ المسجدِ)، فحذفتَ: (مُسْتَقِرًّا) اختصارا، وجعلتَ الظرف والمجرور ينوبَان عنه، وقد تقدم لك[٤] فى باب (الابتداء)[٥]: أَنَّ الظروف وحروف الجر إذَا وقعت أخبارًا، أو صفاتٍ، أو صلاتٍ، أو أحوالًا تعلَّقت بمحذوفٍ، وقد قدمناه.

فصــل

وكثير من العلماء يسمون هذه الأفعال حروفًا مجازًا[٦]، وليست بحروف؛ لصحة دخول دلائل الفعلية عليها[٧]، من التصرف، ودخول الجوازم[٨]، وإنَّماَ

---

(١) ٤٩٩/٣ - المحرر.

(٢) د: (فزيد) بدل (زيد).

(٣) د: (واقفًا) وهو خطأ، فالتقدير بالكون العام لا الخاص.

(٤) ص، د: (ذلك)، وهو تصحيف عن المثبت.

(٥) ٤٦٧/٢- المحرر.

(٦) تقدم فى (٥٢٢/٢) - من هذا الباب.

(٧) قال ابن الخباز (الغرة ص١١٩): (لأنها أشبهت الأفعال الحقيقية بدخول علامات الأفعال عليها، وقال أبو البقاء -رحمه الله-: لم يذهب أحدٌ إلى أنَّها حروف ومن عَبَّر عنها بذلك فهو متجوز كالزجاجى) اهـ، وانظر: (شرح الجمل لابن بابشاذ ق٢٦).

(٨) الكثير على أنها أفعال غير حقيقية؛ قال المبرد (المقتضب ٣٣/٣): (كان فى وزن الفعل وتصرفه، وليست فعلًا على الحقيقة) اهـ، وفى ٩٧/٣-منه: (وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك، وإنما صُرِّفْنَ تصرف الأفعال؛ لقوتهن؛ لأنك تقول فيهن يفعل، وسيفعل، وهو فاعل، ويأتى فيهن جميع أمثلة الفعل) اهـ، وراجع: (الغرة - ذاته، وتوجيه اللمع ص٧٨)، وأسرار العربية ص١١٣، وابن يعيش ٨٣/٦).

استجازُوا ذلك لأنَّهُم رأوها ناقصةً عن رتبة الأفعال ؛ من حيثُ إنَّ فاعلَها ليس بفاعلٍ حقيقيّ ، بل هو فى الأصل مبتدأ ، وأن منصوبَها ليس بمفعولٍ حقيقيٍّ ، ولا هو غيرُ فاعلها ، بل هو عين فاعلِها[1] ؛ لأنك إذَا قلتَ : (كان زيدٌ قائمًا) ؛ فأصله (زيدٌ قائمٌ) ، وإنما دخلت (كان) ؛ لتدلَّ على أن الجملة وقعتْ فيما مضى ، وأَنَّ (قائمًا) -أيضًا- صفةٌ لـ (زيد) من حيثُ المعنى ، ومن شرط المفعول أن يكون غيرَ الفاعل ، وإنما نصبُوه على التشبيه بالمفعول به ؛ هذا قول البصريين[2] ؛ وقال الكوفيُّون : نُصِبَ خبر (كان) على الحال[3] .

ومن دلائل نقصان (كان) -أيضًا[4] أنَّها لا تدل على المصدر كما يدل عليه / ٢١٥/ سائرُ الأفعال ؛ تقول (ضَرَبَ زيدٌ [عمرًا[5]] ضربًا) ، ولا تقول (كان زيد قائمًا كونًا)[6] وتريد بالكون الذى[7] هو المصدر المؤكِّد ، جميع النحاة مجمعون على أن مصدر كان [الناقصة[8]] لا يستعمل معها ، من حيثُ إنَّ[9] خبرها قد أغنى

---

(١) انظر ما سبق عن هذا التعبير (ص٥٢٢ من هذا الجزء - وحواشيها) ؛ وقال ابن هشام (الجامع ص٥٣) : (ترفع المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وفاعلها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها ، ومفعولها) اهـ.

(٢) انظر ما مرَّ فى أول الباب (٢/٥٢١) وقال ابن معط (الفصول ص١٨٠) : (ترفع ما كان مبتدأ على أنه اسمها ، تشبيهًا له بالفاعل ، وتنصب ما كان خبرًا على أنه خبرها تشبيهًا له بالمفعول) اهـ ، وراجع مع ما سبق هنا ، وهناك (الصبان ١/٢٢٦).

(٣) قالوا : (إنَّا ما وجدنا فعلًا ينصب مفعولًا هو الفاعل فى المعنى إلا الحالَ ، فكان حمله عليه أولى) اهـ (الإنصاف ٨٢١) ، وانظر ما مر فى (٢/٥٢١).

(٤) راجع هذه الأدلة وما عليها فى (٢/٥٢٢).

(٥) زدتها بمقتضى حقِّ الفعل المتعدى .

(٦) ابن السيد (إصلاح الخلل ص١٦٣) : (كان الناقصة ليس لها مصدر عند النَّحويين إنما تدل على الزمان وحدَه ، ولو كان لها مصدرٌ لم تُسَمَّ : ناقصةً ؛ فلا يجوز أن يقال : (كان زيد منطلقًا كونًا) اهـ ، وقال أبو حيان (البحر ١/٦١) : (الأصحُّ أنه لا يلفظ به معها ؛ فلا يقال كان زيدٌ قائمًا كونًا) اهـ ، وانظر (التصريح ١/٣٢٥).

(٧) كذا التعبير ، و(الذى) مفعولٌ به ، ولا يراد غير المؤكد هنا .

(٨) زيادة مخصصة من كلام ابن السِّيد (الأسبق) ، وأفادها المصنف فى (٢/٥٤٩).

(٩) ص : (أَنَّ) -بفتح الهمزة- وقد تقدم مرارًا ، وهو مرغوب عنه عِنْد الجِلَّة .

عن مصدرها ؛ لأنَّ المصدر قد استفدناه من الخبر ؛ لأنك إذَا قلتَ : (كان زيدٌ قائمًا) ، فقد وقع (قائمًا) ، وهو الخبر فى موضع قولك : (كَوْنًا) الذى هو مصدر (كَانَ) ، وأَغْنَى عنْه ، فلا فائدة فى ذكر الكون مع ذكر الخبر ، لأنَّ الكونَ هو فى الحقيقة القيامُ ، فإذَا قد[١] ظهر القيام أغنى عن ذكر الكون ، وعلى هذا قالت العلماء : إنما لم يذكر معها مصدرها ؛ لأن الدلالة عليه مستفادة من خبرها ، من حيثُ إذَا قلتِ : (كَانَ زيدٌ قائمًا) ؛ فقولك : (قائمًا) هو وقوعُ الكَوْنِ[٢]

وتسمى (كان) : أُمَّ الباب ؛ لأنَّ جميع الأفعال يدخل تحت الكَوْنِ ، من حيثُ إن كل فعل (كائنٌ) ؛ ولأنها تتصرف فى كلام العرب أكثر من باقى أخواتها[٣] ، فلذلك سُمِّيَتْ : أم الباب .

فَصْــل

واعلم أنه لا يجوز الفصل بين (كَانَ) ، وبين اسمها إلَّا بخبرها ، أو بالظرف ، فإن فصلتَ بينها ، وبين اسمها بغير خبرها[٤] ؛ فقلت (كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا) -

---

(١) سقط : (قد) من (د) .

(٢) انظر (٥٢٢/٢ح١) وقال ابن يعيش ٩٠/٧ : (صار الخبر كالعوض من الحَدَث) اهـ ، وقال ابن السِّيد (إصلاح الخلل ص١٣٥) : (الفعل الصحيحُ إنَّما وُضِع فى أصل وضعه ليدلَّ على حدث واقع فى زمان محصَّل ، وذلك الحدث هو خبره الذى يستفيده المخاطب منه إذا ذُكِرَ ، وذلك الحدث الذى هو خبره مضمَّنٌ فيه غير خارج عنه ، وأحداث هذه الأفعال التى هى أخبارها خارجةٌ عنها غير مضمنة فيها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : (قَامَ زيدٌ) أو : (كان زيدٌ قائمًا) فإنما تخبر عن (زيد) بالقيام فى كلتا المسألتين ، غير أن القيام مضمن فى (قام) غير خارج عنه ، والقيام خارج عن (كَانَ) غير مضمن فيها ...) اهـ ، وانظر : ابن بابشاذ (الجمل ق : ١٥٧) .

(٣) أفاد السيوطى عن أبى البقاء : أن (كَانَ) كانت : أَمَّ الباب لأوجه : سعةُ أقسامها ؛ وأنَّ كل شيء داخل تحت الكون ، وكثرتُها فى كلامهم حتى حذفوا منها النون فى (لم يَكُ) ، وصلاحية الإخبار بأخواتها عنها دونَها ، واتساعُ دلالتِها على الزمان بخلاف أخواتها ، فبخصوصه ، كالصباح ، والمساء (الأشباه ٥٥/٢) .

(٤) مما كان معمولًا لخبرها غير ظرف ، أو مجرورٍ ، فهما جائزٌ الفصلُ بهما للتوسع فيهما وهو ما قرَّره المصنِّف على ما سيأتى ، وراجع (التصريح ١٨٩/١ ، والأشمونى ١٩١/١) ، ثم انظر الصور التالية وغيرها فى : (الأشباه والنظائر ٥٥/٢-٥٦) .

بنصب (طعامَك) على أنه مفعول لـ (آكل)[(١)]- فلا[(٢)] تجوز هذه المسألة، من حيثُ إنَّ (زيدًا) اسمُ (كَانَ، و(آكلًا) خبرُها، و(طعامَك) مفعولُ (آكل)، وقد فصلتَ بين (كان) وبين (زيد) الذى هو اسمُها[(٣)]، ولا يجوز ذلك بالإجماع[(٤)]، وكذلك باقى أخواتها

فإذًا قلتَ (كَانَ آكلًا طعامك زيدٌ) جازَ؛ لأنك قدمتَ (آكلًا)، وهو الخبر، وتقديم خبرها على اسمها يجوز[(٥)]

وتقول (كَانَ طعامَكَ زيدٌ آكلٌ) -برفع (آكِلٌ)- يجوز ذلك، على أن اسم (كان) مضمر فيها، فلم يقع فصل على ذلك؛ إذْ كان اسمُها مستترًا فيها، تقديره (كان الأمر)، و(زيدٌ) مبتدأ، و(آكلٌ) خبره، و(طعامَك) مفعولُ (آكل) مقدمٌ عليه، ولم يقع فصلٌ بين (كان)، واسمها؛ لكون اسمها مستترًا فيها[(٦)]

وتقول (طَعَامَكَ كَانَ زيدٌ آكِلًا)؛ [ذلك[(٧)]] جائزٌ، و(طعامَك) مفعولُ (آكل) وقد تقدم على (كَانَ)، ولم يَقَعْ /٢١٦/ فصلٌ، بل ولِيَها اسمُها؛ فلذلك جاز[(٨)]

---

(١) كأنَّ هذا القيدَ للتوضيح، لا للتَّأسيس، إذْ لا غيرَه.

(٢) ص، د: (لا)، والمثبت الصواب جواب الشرط.

(٣) بما لم تعمل فيه (كان)، انظر (إصلاح الخلل ص١٥١).

(٤) لعله يقصد إجماع البصريين، وإلا فالكوفيُّون يجيزونه، ومِنْ أقوى ما يَسْتدِلُّ به الكوفيون على جوازه قوله:

بَانَتْ فؤَادِىَ ذاتُ الخَالِ سَالِبَةً ... فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

وقوله:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِيًا ... لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

وتأوله البصريُّون بما لا يَنْهَضُ، انظر (الهمع ١/١١٨، والصبان ١/٢٣٧، والمرادى ١/٣٠٥).

(٥) الأشباه ٢/٥٥.

(٦) المقتضب ٤/٩٩: (الوجه الذى يصحُّ فيه: أن تضمر فى (كان) الخبر، أو الحديث أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيرًا له ... فتقول على صحة المسألة: كان غلامَهُ زيدٌ ضاربٌ) اهـ.

(٧) زيادة يقتضيها السياق وبها يستقم.

(٨) (إصلاح الخلل ١٥١، والمقتضب ٤/١٠١).

وتقول : (كان اليومَ زيدٌ آكلًا[1] طعامَك) ، و (كَانَ عندَك زيدٌ قائمًا) ، يجوز ذلك كلُّه وإنْ كُنْتَ قد فصلتَ بالظَّرف بينها وبينَ اسمِها ، وذلك جائزٌ[2].

وتقول : (كان طعامَك آكلًا زيدٌ) ، فهذه المسألة لا تجوز عند سيبويه[3] ؛ لأن الفصل بين (كَانَ) واسمها قد وقع -تقدم (آكلًا) أو تأخَّر[4]- ، والأخفش[5] يُجِيزها[6] ؛ لأن الناصب للطعام هو الآكل ، وهو يليه فكأنه يجذبه إلى جانبه ، وكأنَّ التقدير عنده : (كانَ آكلًا طعامَك زيدٌ) ، فجعل الخبر ، وهو (آكل) يليها فى النيَّة ، والتقدير[7] ؛ لأنه جعل الطعام كأنه مؤخرٌ بعد (آكل) فى النية .

فهذه ست مسائلَ ، خمسٌ منها جائزةٌ ، وواحدةٌ لا تجوز ، وهى الأولى التى ذكرناها فى أول الفصل ، وكذلك قول صاحب الجمل[8] (كانَتْ زيدًا تأخذُ

---

(١) ص ، د : (آكل) -بالرفع- ، وليس الكلام على الشأن والحديث .

(٢) للتوسع فى الظرف ، ومثله الجار والمجرور .
راجع (المغنى ١٩٨/٢) .

(٣) الكتاب (٧١/١ محقق) : (لا يستقيم ... فى (كان) .. أن تقدِّم ما يعمل فيهِ الآخِر) اهـ .

(٤) السابق (٧٠/١) (لو قلت : كانتْ زيدًا الحمَّى تأخذ ، أو : تأخذُ الحمَّى ، لم يجز ، وكان قبيحًا) اهـ .

(٥) تقدمت ترجمته فى (٤٥٤/٢-المحرر) .

(٦) لم أقع على رأى للأخفش فيها ، بل المجيزُ هم الكوفيُّون ، وابن السراج ، والفارسى ، وابن عصفور ، وحجَّتهم أن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، والخبرُ يجوز تقديمه ، ومعمولُه كجزئِه فتبعه بخلاف تقديمه وحده .
راجع (الأوضح ١٣٣/١ ، والأشمونى ١٩٠/١-ط الحلبى ، والخضرى ١١٥/١)

(٧) لا أدرى : أَيَّ خصوصية فى هذا التعليل للأخفش -كما نَقَلَ- والنيةُ لابد أن تكون كذلك عنده ، وعند غيره ، ضرورةَ تقدُّمِ العامِل على المعمول قطعًا .

(٨) أبو القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق ، أصله من (صبر) نشأ ببغداد ، ثم طبرية ، تلمَذ على الزجاج ، وإليه نُسِبَ ، وعلى ابن كيسان ، وابن السراج ، والأخفش ، وغيرهم ، وأملَى وحدَّث بدمشق ، وانتفع الناس بعلمه ، توفى سنة ٣٤٠هـ/٩٤٩م) .
من آثاره : الكافى ، والأمالى ، والجمل - وهو أشهرها ، وقد نال الحظوة عند المشارقة ورزق الكثير من الشروح- ، والإيضاحُ فى النحو ، وغيرها .

الحمَّى)[١] لا تجوزُ هذه المسألة- كما ذُكِرَ على قول سيبويه[٢] ؛ لأنَّك فصلت بـ(زيد) بين (كَانَ) وبين (الحُمَّى) وهى اسمها ، وتجوز هذه المسألة على مذهب[٣] الأخفش[٤] ؛ لأنَّ الناصب لـ(زيد) هو (تَأْخُذُ) ، وهو يليه فكأنه يجذبه إلى جانبه ، وكأَنَّ التقدير عنده : (كانت تأخذ الحُمَّى زيدًا) ؛ فـ(زيدٌ) مؤخَّرٌ فى المعنى ، وإِنْ كان مقدَّمًا فى اللفظ ، و(الحمَّى) مقدَّمَةٌ فى المعنى ، وإِنْ كانتْ مؤخرةً فى اللفظ ؛ وسيبويه يعتبر وقوع الفصل بيْن (كان) وبين اسمِها بما ليس معمولًا لها سوى الظرف ، والحرف ، وقد وقع ذلك بـ(زيد) .

وقد رأيتُ بعضَ المشايخ فى وقتنا يُخطِّئُون صاحب (الجُمَل) فى هذه المسألة ، ويصوِّبونها ؛ فيقولون صوابه[٥] (كانتْ زيدًا الحمَّى تأخُذُ) ، وليس ذلك أراد أبو القاسم إنما أراد مذهب سيبويه خاصة[٦] ، والمشايخ أوردوها عَلى الإجماع[٧]

انظر (الفهرست ص ٨٠، والإشارة لوحة ٢٧ ، والهدية ٥١٣/١، والوفيات ١٣٦/٣ ، والنشأة ١٧٤).

(١) الجمل ص٥٧ (... ولو قلت (كان طعامَك زيدٌ آكلًا) لم يجزْ ... وكذلك لو قلت (كانت زيدًا تأخذُ الحمَّى) لم يجز) اهـ، وانظر (إصلاح الخلل ص١٥٢).

(٢) انظر رقم (٤) السابق.

(٣) د : (قول) بدل : (مذهب).

(٤) تقدم أن المجيز هم الكوفيون ، وابن السراج ، والفارسى ، وابن عصفور ، راجع رقم (٦) من الصفحه السابقة ، وإصلاح الخلل ص١٥١-١٥٢).

(٥) ليس المقصود صوابَ المسألة ، بل صواب صياغة التركيب غير الجائز ، وذلك فيما إذا تقدم المعمولُ ، وتأخَّر الخبرُ عن الاسم ، وقد تقدم منه أنه لا يجوز بإجماع ، راجع الصفحة السابقة ، وحاشيتها من المحرَّر.

(٦) تقدم أن سيبويه لا يجيز المسألة بوجهيْها ، تقدم الاسمُ على الخبر ، أو تأخر ، (انظر الصفحة السابقة) ، وقال ابن السيد (إصلاح الخلل ص١٥٢) : (لم يُجزْ سيبويه هذا مع تقدم العامِل ؛ كما لَمْ يُجزه عن غير تقدُّمه) اهـ ، أما مع تقدُّم الخبر ، فقد أجازها قوم -كما مر-.

(٧) تقدم أن هذا الإجماع إنما هو بصريٌّ ، والكوفيُّون يجيزونها (الصفحة السابقة) من المحرر.

فَصْــــل

وهذه الأفعال في جواز تقديم أخبارها عليها، وامتناعِه على أربعة أقسام[(١)]

* منها خبرٌ لا يكون إلا مقدَّمًا، ولا يجوزُ تأخيره، وهو إذا وقع الخبر استفهامًا؛ كقولك: (مَنْ كان أبُوك؟)، و: (أَيْنَ كان بيتُك؟)، و: (متىَ كان قدومُك؟)؛ فقولك: /٢١٧/ (مَنْ)، و(أَيْنَ)، و(مَتَى) أخبارٌ لـ (كانَ) مقدمةٌ عليها، وما بعدها أسماؤُها، ولا يجوز تأخيرُ الخبر ههنا؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام[(٢)]، وقد قدمنا من ذلك ما فيه كفاية[(٣)]

* وخبر لا يجوز تقديمه بلا خلاف، وهو: خبر ما لزِمَ أولَهُ (ما)[(٤)]؛ كقولكَ: (ما زال زيدٌ قائمًا) فهذا يجوز، لأن الخبر فيه مؤخر، ولو قدَّمته، فقلت (قائمًا مازال زيدٌ) لم يجز[(٥)]، وكذلك[(٦)]:

---

(١) إصلاح الخلل (ص١٣٩-١٤١).

(٢) ذاته ص١٣٨

(٣) انظر: المحرر ٢/٣٨١.

(٤) وكأنه يجيزه فيما لا يلزم؛ نحو: (ما كانَ عليٌّ واقفًا)؛ كما يفهم أن النفى إذا كان بغير (ما) يجوز التقديم؛ نحو: (قائمًا لم يَزَلْ زيدٌ)، وهو جائز عند الجميع، قال ابن مالك في (شرح الكافية ق: ٢٨ (فلو كان النفي بلا، أو لنْ، أو لمْ، جاز التقديم عند الجميع) اهـ، ولكن الفراء يمنعه (التسهيل ص٥٤).

(٥) المانع هم البصريون إنْ كان النفي بـ(ما)، ويجيزونه إن كان النفي بغيرها -كما مر-، والفراءُ يمنعه مطلقًا، كان النفي بـ(ما) أو بغيرها، والكوفيُّون -عدا الفراء- ووافقهم ابنُ كيسان على الجواز في التقديم مطلقًا؛ لأنَّه لا (ما)- عندهم، ولا غيرها يلزم الصدر فجاز التقديم.

انظر: الرضى٢/٢٩٧، والتصريح ١/١٨٨، والهمع ١/١١٧، والأشباه ٢/٥٦).

وحجة البصريِّين: (أن ما للنفي، والنفي له صدر الكلام، فجرى مَجْرى الاستفهام في أنَّ له صدر الكلام، والسر فيه: أنَّ الحرف إنما جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل، فينبغي أنْ يأتي قبلَهما، لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ههنا)، قاله الأنباري: الإنصاف ص١٥٩، وانظر ١٧٣-منه، وأسرار العربية ص١١٩

(٦) أي: ما لزم (ما) المصدرية؛ لأن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله (الإنصاف ص١٥٩).

([اجْلِسْ[١]] خارجًا ما دام عمروٌ)، لا يجوز[٢] -أيضًا- وكذلك باقى أخواتها[٣]، كقولك (قائمًا ما برح زيدٌ)، و (عالمًا ما فتِئَ بكرٌ) كل ذلك لا يجوز؛ لأن[٤] فى أوله (ما)، و(ما) حرفٌ، وتقديم معمول الحرف[٥] على الحرف لا يجوز.

* وخبرٌ فى تقديمه خلافٌ، وهو خَبَرُ (لَيْسَ) - إذا قلت (قائمًا لَيْس زيدٌ)- فسيبويه[٦] يُجيزُ هذه المسألة، ويقول (لَيْسَ) فعلٌ على كل حال، فيجوز تقديم معمولها عليها[٧]. وأبو العبَّاس[٨] لا يجيز تقديم خبرها

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر رقم (٦) من الصفحة السابقة، والمرادى ١/ ٣٠٠، والأسرار ص١١٩

(٣) أى (مازال).

(٤) إلى «يجوز» ساقط من (د).

(٥) فى هذا إطلاقٌ يُحترَزُ منه، فما كلُّ الحروف على سواء فى هذا لحكم؛ فلم يقع الخلاف إلا فى (ما)، أما بقية النوافى، فلا منع إلا عند الفراء؛ فإطلاق المصنف صالحٌ عليه وحده وراجع ما سبق فى (٥) السابق

(٦) تقدمت ترجمته فى (٧٦/٢ المحرر).

(٧) لم ينصَّ سيبويه صَراحة على جوازه، وإنْ كانَ ظاهرَ كلامه؛ حيثُ قال فى (١/ ١٠٢) (أزيدًا لستَ مثله؟؛ لأنَّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك أزيدًا لقِيتَ أخاه) اهـ، ويوضِّحه البَطَلْيَوسىّ بقوله (إصلاح الخلل ص١٤٠): (٠٠ والعامل الظاهرُ لا يجوز أنْ يفسَر عاملًا متقدمًا إلاَّ أنْ يكون متصرِّفًا فى نفسه) اهـ، وقال ابن منظور: (اللسان -كون) (لأنه لا يفسِّر الفعلُ الناصبُ المضمرُ إلاَّ بما لو حُذِفَ مفعوله لتسلط على الاسم الأول فنصبه) اهـ؛ فقولُ الأنبارى -إذَنْ- فى (الإنصاف ص١٦٠): (وزعم بعضُهم أنَّهُ مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص) اهـ، منظور إليه، فقد أثبتُّ له نصًّا، وإنْ كان غيرَ صريح، وكأنه صرح بذلك فى ٦١/١ (ولكن (ليس)، و(كان) يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر، ولم يكن ملتبسًا) اهـ.

(٨) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمَيْر الأزدى، المبردُ، ولد بالبصرة سنة ٢٠٧ أو ٢١٠هـ/٨٢٦م، تَلمذَ على الجرمى، والمازنى، والسجستانى، وغيرهم، وانتهت إليه الرياسة بعد المازنى، احتدمتْ اللَّدادة بينه وبين ثعلب رأسِ الكوفة، فاتسعت بهما الفرقة بين المدرستين، توفى ببغداد، ودفن بالكوفة سنة ٢٨٥هـ/٢٩٨م.

من آثاره: المقتضب فى النحو، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والكامل، =

عليها(١)، ويقول (ليس) فعل غير متصرف(٢)؛ فهو يشبه الحُروفَ، فلا يتقدَّمُ معمولُه عليه(٣)

* وخبر يجوز تقديمُه، وتأخيرُه، وتوسيطُه(٤)، وهو في سبعة أفعال (كان)،

والفاضل، وغيرها، انظره في (الفهرست ٨٧-٨٨، إشارة التعيين لوحة ٥٣-٥٤، البغية ١/ ٢٦٩-٢٧١، الوفيات ٤/٣٠٣-٣٢٢، والهديّة ٢/٢٠، والنشأة ١١٢-١١٤، الموسوعة ٨٨٢، والمنجد ٦٣٢، أعلام، بروكلمان ٢/١٦٥، زيدان ١/٤٩٥-٤٩٦، ومقدمة المقتضب).

(١) لم أتمكن من الوقوف على هذا الرأى للمبرد فى كتبه التى بين يدىَّ، وإن نقلتْه المصادر جميعُها عنه على ما سيأتى.

(٢) أى (والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرِّفًا فى نفسه، فأمَّا إذا كان غير متصرف فى نفسه، فينبغى ألا يتصرف عملُه، فلا يجوز تقديم خبره عليه (الإنصاف ١٦١).

(٣) قال ابن جنى (الخصائص ٢/٣٨٣) (امتناع أبى العباس من ذلك خلاف للفريقين البصريين، والكوفيِّين) اهـ؛ وظاهر كلام أبى الفتح أنَّ الكوفيين يجيزونَهُ، وهو خلافُ ما نقله الناس، بل هم على المنع، قال الرضى(٢/٢٩٧):

(ومنع الكوفيَّة من ذلك؛ لأنَّ مذهبهم أنها حرف كـ(ما)، فألحقوها بها كـ(إنَّ)، ووافقهم المبرد، وإن كان مذهبُه أنها فعل، نظرًا إلى عدم تصرفها) اهـ، والحقُّ أنه لا يوجد نصٌّ عن العرب قاطعٌ بتقديم خبرهَا إلاَّ ما ورد فى قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، ولم يتقدَّم غير معمول الخبر، وهو (يَوْمَ)، قال المجيزون: وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل؛ وهو منقوض بنحو (إنَّ فى الدار زيدًا جَالِسٌ) فإنَّ تقدم المعمول فيه ليس تصريحًا بجواز تقدم العامل؛ فخبر (إنَّ)-غير الظرفى لا يتقدم على اسمها ألبتة؛ قال أبو حيان (البحر ٥/٢٠٦): (وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (لَيْسَ) عليها، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إلاَّ لَجَاجَةً وكُنْتُ أَبِيًّا فِى الخَفَا لَسْتُ أُقْدِمُ) اهـ

وقال ابن الخباز (الغرة ص١٢٠): (... وما عثرنا على نص قاطع بجواز التقديم، مع أن خبرها لم يرد مقدَّما فى كلام عربى) اهـ؛ لذا اختارَ مذهبَ الكوفيين، وعليه المبرد -الأنباريُّ (الإنصاف ص١٦٣)، وابن مالك (شرح العمدة ص١١٢، والتسهيل ص٥٤)، وعليه السيرافى، والزجاج، وابن السراج، والجرجانى، والفارسى.

راجع (المرادى ١/٣٠١-٣٠٢، والأشمونى ١/١٨٨-ط الحلبى)، والصبان ١/٢٣٤-٢٣٥، والأشباه ٢/٥٦).

(٤) أى: مالم يعرض ما يوجِبُ التوسُّطَ، أو يمنعه، فالموجِبُ نحو: (كان خادمَ هندٍ بعلُهَا)، والمانعُ=

و(أمسى) و(أَصْبَح) ، و(أَضْحَى) ، و(ظَلَّ) ، و(بَاتَ) ، و(صَارَ) ؛ تقول : (كان زيدٌ قائمًا) ، و : (قائمًا كانَ زيدٌ) ، و : (كان قائمًا زيدٌ) ، وكذلك الباقى .

فَصْــل

واعلم أَنَّ لـ (كان) فى كلام العرب أربعةَ أوجه[1]

* تكون ناقصة ، وهى التى ذكرنَا أنَّها تحتاجُ إلى اسم وخبر ؛ كقولك (كان زيدٌ قائمًا) ، و : (يكون زيدٌ قائمًا) ، ومعناها الدِّلالة على وقوع الخبر فيما مضى ، أو فيما يُسْتَقْبَلُ ؛ كما ذكرنا فى المثال .

* وتكون تامَّة ، وهى التى تَكْتَفِى باسمٍ واحدٍ ، ولا تحتاجُ إلى خبرٍ ، وذلك إذا كانت بمعنى (حَدَثَ) أو : (وَقَعَ) ؛ تقولُ (كانَ المطرُ) - إذَا خَيَّلْتَ للسحاب كان واقعًا[2]- إنَّما مرادك (وقعَ المطرُ)[3] ، وكذلك -إذا رأيتَ الحرب واقعة قلت (كَانَ الحرْبُ) أى (حدثَ الحربُ)، و[منه[4]] قولُه -تعالى- ﴿وَإِن﴾[5] ﴿كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[6] ، تقديره وإن حضر ذُو عسرة[7] ؛ وقال الشاعر[8]

نحو (صارَ صَاحِبِى عَدوِّى)، وانظر (الأشمونى ١/١٨٥-الحلبى)، وأسرار العربية ص١١٨).

(١) شرح المفصل ٧/٩٧ ، وما بعدها ، وأسرار العربية ص١١٣ ، وما بعدها .

(٢) كذا وقع التعبير ، وقد عَيِيتُ بمراده .

(٣) كررت هذه الجملة فى (ص) ، (د) بعد : (حدثَ الحربُ) -الآتى- .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) ص (فإن) -بالفاء- وهو خطأ .

(٦) البقرة : آية ٢٨٠

(٧) العكبرى والتبيان ص٢٢٥) : (كان هنا التَّامة ، أى إنْ حدَثَ ذُو عُسْرة وقيل هى الناقصة ، والخبر محذوف تقديره (وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق ، أوْ نحو ذلك) اهـ ، وانظر (القرطبى ٣/ ٣٧٣) .

(٨) جرير -كما نُسِبَ إليه- ، ولم أقف عليه فى ديوانه ، وأكثرهم لم ينسبه ، والذى نسبه إليه صاحب (ذيل الأمالى ص١٤٠) .

(٢٤) فَإِنْ كَانَتْ الهَيْجَاءُ ، وانْشَقَّتْ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[١]

/٢١٨/ أى إذا حدثَتْ الهيجاءُ ، و(الضَّحَاكَ) منصوب على المفعول معه[٢] ، تقديره فيكفيك مع[٣] الضَّحَّاك سيفٌ مُهَنَّدٌ.

وقال آخر[٤]

(٢٥) إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِى فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ[٥]

وانظره فى (معانى الفراء ١/٤١٧ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ص ١١٧ ، والرازى ٤/٣٨٤ ، وابن يعيش ٢/٥١ ، والمغنى ٢/١٣٥ ، واللسان -عصا ، وحسب ، وشواهد الكشاف ص ٣٧٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٥ ، والصبان ٢/١٣٦ ، وشواهد المغنى ص٩٠٠) ، ويردُ فى المحرر (٣/ ٣١١) .

(١) الهيجاء الحرب ، و : انشقَّتْ العصا ، كنايةٌ عن انقسام القوم ، وتفرقهم.

والبيت من بحر الطويل.

والشاهد وقوع (كَانَ) تامة ، كما وضحه.

(٢) يروى (الضَّحَّاكُ) بوجوه ثلاثة النصب ، والرفع ، والجر ؛ قال ابن مالك : (فالنصب على أنه مفعول معه ، والجرَّ على أنه معطوفٌ ، والرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قال : (فحَسْبُكَ سيفٌ مهندٌ ، والضحاكُ كذلك) اهـ.

(شرح العمدة ص٢٩٦).

وصحح ابن هشام كونَ النصبِ على المفعول به بإضمار : (يَحْسِبُ) ؛ لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به ، والجرُّ بإضمار (حَسْبِ) أخرى ، والرفع بإضمار (حَسْبِ) ، وحذفِها ، وإقامةِ المضاف إليه مقامها ، (المغنى ٢/١٣٥ – ط الحلبى).

(٣) يرى ابن بَرِّى أن الواو فى قوله : (والضَّحَّاكَ) ليست بمعنى : (مَعَ) ، وإنما هى بمعنى الباء ، كما تقول بعت الشاء شاة ودرهمًا ؛ لأن المعنى : أن (الضَّحَّاكَ) نفسه هو السيف المهند ، وليس المعنى يكفيك ، ويكفى الضحاك سيفٌ مهندٌ.

راجع (اللسان – عصا) ، وحاشية الأمير (٢/١٣٥).

(٤) الربيع بن ضَبُع الفزارى ، من المعمِّرين ، وبعده :

وَأَمَّا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ فَسِرْبَالٌ خَفِيفٌ ، أَوْ رِدَاءُ

انظر (الجمل ص٦٢ ، وأمالى المرتضى ١/٢٥٥ ، والاقتضاب ص٣٦٩ ، واللسان -كون-).

(٥) يروى (يَهْرِمه) -بالراء- بدل : (يَهْدِمُهُ) - بالدال .

والبيت من بحر الوافر.

والشاهد : كسابقه ، وقد وضَّحه.

إنما المراد إِذَا حدث الشتاء ، وإِذَا حَضَر ، وإذا وَقَعَ ؛ فهذه التامَّةُ بمنزلة الأفعال غيرِ المتعدِّية ؛ لأنك تقول (كَانَ زيدٌ) بمعنى (حدثَ زيدٌ ، أو خُلِقَ) ؛ كما تقول فى الفعل الذى هو غيرُ متعدٍّ : (قَامَ زَيدٌ).

وهذه التامة تتصرف تصُّرف سائر الأفعال ؛ تقول (كان ، يكون ، سيكون ، كونًا ، فهو كائن) بخلاف الناقصة فإنها لا يكون لها مصدر ، وهذه يكون مصدرها معها[١] ؛ فتقول : (كانَ زيدٌ كَوْنًا) ؛ كما تقول (قامَ زيدٌ قِيامًا) ، ولا تقول (كان زيدٌ قائمًا كَوْنًا) ، ولا يجوز أن يكون المصدر مع الناقصة ، ونعنى بالمصدر المصدر المؤكِّد[٢] ، وأما المصدر الذى يقدر بـ(أَنْ والفِعْلِ) ، فهو مذكور فى كل موضع ؛ تقول[٣] (عجِبْتُ من كون زيدٍ أَخَاكَ) ؛ تقديره (عجبتُ من أَنْ كان زيدٌ أخاك)[٤] ؛ وقد غلط ابن بابشاذ[٥] ، وابنُ الخبَّاز[٦] فى هذا ، ومنعًا[٧] من مصدر

---

(١) انظر ٢/ ٥٣٩ المحرر ، والأشباه ٢/ ١٧١ ، والجمل الهادية لابن بابشاذ ق١٥٧).

(٢) انظر (٢/ ٥٢٢ ، ٥٣٩- وحواشيها - المحرر).

(٣) ص ، د (تقديره) ، وليس عليه الكلام ، وأثبت المناسب لكلامه.

(٤) قال ابن عقيل ص٩٧ : (اختلف الناس فى (كان) الناقصة ، هل لها مصدر أو لا؟ ، والصحيحُ أَنَّ لها مصدرًا ، ومنه قوله

بِبَذْلٍ ، وحُلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ) اهـ

قال الأزهرى (التصريح ١/ ١٨٧) (وفيه ردٌّ على أبى البقاء فى زعمه أن المنصوب بعد مصدر (كان) حالٌ ؛ لأن الضمير لا ينتصب على الحال) اهـ.

وراجع (الهمع ١/ ١١٤ ، والدرر اللوامع ١/ ٨٤).

(٥) تقدمت ترجمته فى (٢/ ٨٦-المحرر).

(٦) أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن الخبَّاز أبو العباس ، نشأ بإربل ، وتعلم بالموصل ، نحويٌّ ضرير ، كان أستاذ زمانه فى النحو ، واللغة ، والفقه ، والعروض ، توفى بالموصل سنة ٦٣٧هـ/١٢٣٨م.

من آثاره النهاية ، وشرح ألفية ابن معطى ، والتوجيه ، وشرح اللمع فى النحو ، وغيرها.

انظر (البغية ١/ ٤٠٣ ، والهدية ١/ ٩٥ ، والنشأة ص٢١٠).

(٧) ص ، د : (ومنعوا) -على الجماعة- وأثبتُّ المناسبَ.

(كان) المؤكِّد[١] ، والمصدرِ المقدر[٢] بـ(أَنْ وَالفعلِ) ؛ [فقالا لا يجوز عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زيدٍ قائمًا][٣] ، وليس ذلك بصحيح ؛ لأنك تقول : (عجبت من كونِ زيدٍ العالمَ الكبيرَ) ، و : (يعجبنى كونُك أَخَا زيدٍ) ؛ فهذا لا يجوز نصبه على الحال[٤] ، وإنما هو منصوب على خبر (الكون) ، تقديره : (عجبتُ مِنْ أَنْ كان زيدٌ العالمَ الكبيرَ) ؛ ولا يجوزُ أن يكونَ (العالمَ الكبيرَ) حالا

* وتكون بمعنى[٥] الأمر والشأن ، ومعناها معنى النَّاقِصَة تحتاج إلى اسم وخبر ؛ فتقول : (كانَ زيدٌ قائمٌ) ؛ فيكون اسمها مضمرًا فيها ، وهو إما (الشأن) ، وإما (الأمرُ) ، و(زيدٌ) مبتدأ ، و(قائمٌ) خبره ، والجملة خبرُ[٦] (كان) ، والتقدير (كان الامرُ ، أو الشأنُ زيدٌ قائمٌ) .

واعلم أن ضمير الشأن ، والقصة لا يكون بعده إلا جملةٌ من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، ولا يُفسَّر بمفردٍ قَطُّ[٧] ، ولا يُفَسِّرُه ما قبله /٢١٩/ ، بل لا يكون مفسَّرًا إلا بما بعدَهُ[٨] ، وعليه قول الشاعر[٩]

(١) أى كما عليه الناس ، قال ابن بشاذ (الجمل الهادية ق١٥٧) : (هى مجردة من الحدث دالةٌ على الزمان حسب ، ولهذا لم يستعملِ لها مصدر مادامت ناقصةً ناصبةً للخبر ؛ لا يجوز : كان زيد قائمًا كونًا ؛ لأن خبرها قد أغنى عن مصدرها ، ولذلك كانت ناقصة ، وقال فى (شرح الجمل ص٢٠٥) : (لأنه إذا لم يكن لها مصدر فلا يُتصوَّر عملُ مصدر لها) اهـ ، وانظر (الغرة لابن الخباز ق١٤١) ، ولم أقف له على رأى صريح فيه ، وإن كان مذهبه كالكثيرين أنه لا مصدر لها ، ولا يستعمل معها ؛ كالحال عند ابن بابشاذ ، وانظر (توجيه اللمع ص٨٣) .

(٢) كلمة (المقدر) بين السطرين فى (ص) .

(٣) التكملة من (د) ، وحاشية (ض) بخط ناسخها .

(٤) امتناعه فى الأول ، للتعريف ، وفى الثانى له ولجموده .

(٥) فى هذا التعبير توسع ، والقصد : أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن (أسرار العربية ص١١٥) .

(٦) السكاكى (المفتاح ص٤٢) : (وهى عندى عينُ الناقصة اسمها الضمير ، وخبرها الجملة) اهـ .

(٧) كذا ، و(قَطُّ) خاصة بالماضى ، وقد تكرر منه .

(٨) انظر الارتشاف ق : ١٥٠/أ) ، وما يأتى فى (المحرر ٣/ ١٤٥) .

(٩) العُجَيْرُ السَّلولى ، وانظره فى (الكتاب ١/ ٧١ محقق ، وابن السيرافى ١٠/ ٩٩ ، ونوادر أبى زيد ص٤٤٢ ، والإيضاح للفارقى ص٦٣ ، ومعانى الفراء ١/ ١٩٢ ، والجمل ص٦٣ ، وابن يعيش ١/ ٧٧ ، ٣/ ١١٦ ، والجمل الهادية ق : ١٥٨ ، والدرر ١/ ٤٦) .

(٢٦) إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ : شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ[١]

تقديره (إذا متُّ كان الأمرُ والشأنُ[٢] الناسُ نِصْفانِ) ؛ فقولك (الناس) مبتدأ و : (نِصْفَانِ) خبرٌ ، والجملة فى موضع خبر (كان) ، واسمها هو الأَمرُ أو[٣] والشأن الذى هو مُضْمر فيها ، وهذا القسم من حَيِّزِ الناقصة ، من حيثُ إنَّ الناقصةَ تحتاج إلى اسمٍ وخبرٍ ، وهذه[٤] تحتاجُ إلَى اسمٍ وخبرٍ ، فقد استويا

وقد تُقَدِّر هذا الضمير مؤنثًا ؛ فتقول : (كانتْ زيدٌ قائمٌ)[٥] ، تقديره (كانت القصة زيدٌ قائمٌ) ؛ قال اللَّه -تعالى- ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٦] ، أى فإنَّ القصةَ لَا تَعْمَى الأبصارُ[٧] ، /٢٢٠/ وقال الشاعر[٨] - فى ضمير الشأن والقصة فى (ليس) -

---

(١) يروى فيه (نصفين) - بالنصب ، وعليها لا شاهد ، و (صِنْفَان) بدل : (نصفان) ، و(أفعَلُ) بدل : (أصنع) ، ويروى العجز

ومُثْنٍ بصَرْعِى بعضَ ما كنتُ أصنَعُ

والبيت من بحر الطويل.

والشاهد إضمار اسم كانَ ضميرَ الشأن والقصة ، كما وضحه .

(٢) الشأن يقدر ضميره ، كما عليه الناس ، وقد قدَّره بالظاهر ، وقد تكرر ذلك منه ، وقد وجدتُه عند ابن الأنبارى (أسرار العربية ص١١٥) قال : (كان الشأن والحديث الناس صنفان) ، وانظر غيرَها ، ولا مانع منه إذ المآل فى المقدر الظاهر

(٣) زدت الهمزة بمقتضى السياق ، كما هو ظاهر .

(٤) د ، وحاشية (ص) (التى فيها ضمير الشأن ، والقصة) اهـ.

(٥) وهو من غير الأكثر ، وعليه قراءة ﴿أَوَ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أن يَعْلَمَهُ علماءُ بَنِى إِسْرَائِيلَ﴾ وفى الارتشاف (ق١٥١/أ) : (قال البصَريُّون ، والكسائى : إنْ ذَكَّرْتَ الهاء فهى كنايةٌ عن الأمر ، والشأن ، وإذا أنثت فكنايةٌ عن القصة ، وألزمهم الفرَّاء أنْ يقولوا : إنَّهَا قامَ زيدٌ ، وهذا معدومٌ فى كلام العرب) اهـ.

(٦) الحج ٤٦

(٧) قال أبو حيان (البحر ٣٧٨/٦) : الضمير فى (إِنَّهَا) ضميرُ القصة ، وحَسَّنَ التأنيثَ هنا ، ورجَّحه كونُ الضمير ولِيَهُ فعلٌ بعلامة التأنيث ، وهى التاء فى (لاتَعْمَى) ، ويجوز فى الكلام التذكير ، وقرأ به عبد الله (فإنَّهُ لاتَعْمَى) اهـ.

وراجع (معانى الفراء ٢١٢/٢ ، ٢٢٨ ، والكشاف ١٧/٣ ، والرازى ١٦٩/٦ ، والتبيان ص٩٤٥).

(٨) هشام بن عقبةَ أخو ذى الرمَّة وربما أقحمه البعض فى لامية كعب بن زهير خطأ ، وانظره بنسبته=

(٢٧) هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بَهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[١]

تقديره وليس الأمرُ، والشأنُ منها شفاءُ الداءِ مبذولٌ؛ [فالأمر اسمُ (لَيْسَ) و(شفاءُ الداءِ) مبتدأ، و(مبذولٌ) خبرُه][٢]، والجملةُ خبرُ (لَيْسَ)[٣]

/٢١٩/ وتكون[٤] زائدة[٥] دخولُهَا كخروجها، ولا عملَ لها، ولا معنى، كقولك (زيدٌ - كَانَ - قَائِمٌ)؛ ف(زيد) مبتدأ، و(قائم) خبره، و(كان) زائدة لا عمل لها، إذ لو أسقطتها وقلت (زيد قائم) لصحَّ الكلام[٦]

وتقول (إنَّ زيدًا -كان- قائمٌ) على زيادتها، و(قائمٌ) خبر (إنَّ)[٧]؛ وكذلك (إنَّ زيدًا -كان- أَخُوه قائمٌ)، و (إنَّ الزيدَيْنِ -كانا- قائمان)، و: (إنَّ الزَّيدِينَ - كانُوا - قَائِمُون) - على زيادة (كَانَ) مع كون الضمير فيها-، وكأنَّهَ قال

لهشام فى (الكتاب ٧١/١، ١٤٧ محقق، وابن السيرافى ٢٧٩/١، والمقتضب ١٠١/٤، والجمل ص٦٢، وإصلاح الخلل ص١٤١، والغرَّة ص٨٦، والجمل الهادية ق١٥٩، وش المفصل ١١٦/٣، والمغنى ٢٢٨/١، وشواهد المغنى ٧٠٤).

(١) البيت من بحر البسيط.
والشاهد: أنه أضمر فى (لَيْسَ) ضمير الشأن، والقصة، وجعله اسمها، وفسره بالجملة التى صارت خبرًا، راجع الفارقى (الإيضاح ص٣٢٣، والأشباه ١٩٥/٣).

(٢) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) من: (وقال الشاعر ليس) منقول عن ص٢٢٠خ، إلى هذا الموضع بإشارة فى حاشية (ص) لعلها بخط الناسخ، وفيها: (يكتب ههنا قال الشاعر هى الشفاء لدائى من الصفحة اليمنى التى تلو هذه الصفحة إلى قوله (لمن كان له قلب)، فصل ثم يكتب بعد ذلك: وقد تكون زائدةً، وتستمر) اهـ، وقد أردف الناسخ بعده، وتبعه فى (د): وقوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ ... ﴿كَانَ﴾ على ما سيأتى، وهو اضطراب، وقد وضعته فى محلهِّ، وأرجو الصَّواب.

(٤) د: (وقد تكون).

(٥) لم ينص على شرطَيْها، وتمثيله عليهما؛ فأغنى؛ والشرطان: كونُها بلفظ الماضى، وكونها بين متلازمين ليْسَا جارًّا، ومجرورًا، وما خالف فضرورة؛ أنظر (الضرائر للألوسى ص٣٠٨).

(٦) انظر (الكتاب ٥٣/٢ - محقق).

(٧) المقتضب (١١٦/٤، ١١٨) وخرَّجه المبردُ على زيادة (كان)؛ وهو الأرجحُ، أو على إعمالها على حذف خبرها، وهو ضعيف، وراجع: (الجمل ص٥٧، والأشباه ٨٨/١).

(إنَّ الزيدَيْنِ قائمان)، و: (إنَّ الزيدِينَ قائمُون)؛ ومنهم من يقول إنَّ (كان) لا تُزَاد، وفيها ضمير[(١)]، وقد جاء ذلك كثيرًا، ونظيره (زيدٌ- ظننتُ- قائمٌ)؛ ف (ظننت) زائدة مع كونِ التاءِ ضميرَ فاعلٍ لها[(٢)]، وعلى ذلك -أيضًا- قول الشاعر[(٣)]

(٢٨) فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِـيـرَانٍ لَـنَـا -كَـانُـوا- كِـرَامِ[(٤)]

تقديره (وجيرانٍ لَنَا كرامٍ)، و: (كَانُوا) زائدة، وفيها الواو ضميرًا[(٥)] ومنهم من جعل (كَانَ) ههنا ليست زائدة، وجعل اسمها الواو، و(لنا) الخبر، و(كرامٍ) نعتٌ للجيران[(٦)]، وكذلك قول الشاعر[(٧)]

---

(١) فى الإفصاح للفارقى ص٢٥٤ -عن المبرد- (إنَّما تُلْغَى (كان) إذا كانت مجردة لا اسم لها، ولا خبر، فأما إذا كان لها اسمٌ فلا) اهـ، وقيل لأن إسنادها إلى الضمير يدل على الاهتمام بها (الصبان ١/٢٣٩)، لكنَّ ذلك مغتفر بتنزلهما منزلة الكلمة الواحدة؛ قال الأنبارى (أسرار العربية ص٨٤) (فلو لم يتنزل الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة، وإلا لما جاز الإلغاء) اهـ، ثم انظر (الخزانة ٤/ ٢٥-بولاق، وتوجيه اللمع ٨٥).

(٢) إطلاق الزيادة عليها فيه نظر؛ فالمعروف أنها ملغاة، وبه استدلَّ من يجيز زيادة (كان) مع عملها، واستشكل الصبان فى قياسه بأنَّ الإلغاء ليس كالزيادة، راجع (١/٢٤٠).

(٣) الفرزدق - فى مدح (هشام بن عبد الملك)- (الديوان ٢/ ٢٩٠، والكتاب ٢/١٥٣، والمقتضب ٤/١١٦، والجمل ص٦٢، وإصلاح الخلل ص١٥٦، والصاحبى ص٢٤٧، ومعانى الزَّجاج ٢/ ٣٢، والمغنى ١/٢٢٢، وشواهده ٦٩٣، وشواهد الكشاف ٥١٦).

(٤) يروى: (رأيت ديارَ)، بدل (مررتُ بدارِ) وهى رواية الديوان -والبيت من بحر الوافر، والشاهدُ: استشهد به سيبويه وغيره على زيادة (كان) مع تحمُّلها الضمير، وخالفه المبرد، وأكثر النحويين -كما قال ابن السيد- (السابق)- قال المبرد (وهو عندى على خلاف ما قالوا من إلغاء كان، وذلك أنَّ خبر كان: لنا، فتقديرُهُ: (وجيرانٍ كرام كانُوا لَنا) اهـ، وبه نأخذ؛ قال ابن سيده (اللسان-كون): (وهذا أسوغ، لأن (كانَ) قد عملتْ ههنا فى موضع الضَّمير، وفى موضع (لنا)، فلا معنى لما ذهب إليه سيبويه من أنها زائدة) اهـ، وانظر بحثه فى (الخزانة ٤/٣٧-بولاق).

(٥) ص، د: (ضميرٌ) -بالرفع-، والأنسب النصب على الحال، وكل صوابٌ.

(٦) وهو المبرد ومن شايعه كما تقدم قريبًا.

(٧) مجهولٌ أمرُه؛ فعلى تداول هذا الشعر بين الكاتبين لم ينسبه أحدٌ لقائل بذاته، وانظره فى (سر الصناعة ١/٢٩٨، وإصلاح الخلل ص١٥٧، والمفصل ص٢٦٤، وشرحه ٧/٩٨، والفصول=

(٢٩) بَنُو بَكْرٍ بْنِ سَاعِدَةٍ تَسَامَوْا عَلَى -كَانَ- الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ[١]

/٢٢٠/ وقوله[٢] -تعالى- ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[٣] يَتوجَّه على الأربعة الأوجه[٤] فتقدير الناقصة أن يكون (قَلْبٌ) اسمهَا، و: (لَهُ) خبرها، وتقدير التامة (لِمَنْ حَدَثَ له قلبٌ)، وتقدير الأمر والشأن: (لِمَنْ كَانَ الأمرُ، والشَّأْنُ: لَهُ قَلْبٌ)؛ فـ(لَهُ قَلْبٌ) مبتدأٌ، وخبرٌ، وهو[٥] فى موضع خبر (كان)؛ وتقدير الزائدة[٦] (لِمَنْ لَهُ قَلْبٌ)، [-مع إلغاءِ كَانَ-][٧]

فَصْــل

/٢٢٠/ والأحسنُ أن يكون اسم (كان) معرفةً، والخبرُ نكرةً[٨]؛ كقولك:

ص١٨٢، والضرائر لابن عصفور ص٧٨، والألوسى ص٣٠٩، والخزانة ٤/٣٣-بولاق-، والدرر ١/٨٩، والأشمونى ١/١٩٤، واللسان (كون).

(١) يروى صدره: سَراة بنيِ أَبِي بكرٍ تسامَى، وجِيادُ بدل سَرَاةُ؛ تسامَى مخفف (تتسامى)، بحذف إحدى التاءين، والمسوَّمة، المُعَلَّمَة، وهى الخيل العربية التى جُعِل عليها علامة، وتُرِكتْ فى المراعى، والعِرَاب: النقيَّة العُروبة الخالصةُ من الهُجْنَة.

والبيت: من بحر الوافر، والشاهدُ: زيادةُ (كان)، ويستشهد به على الفصل بين الجار والمجرور ضرورة.

(٢) من هنا حتى نهاية الفصل فى (د) بعد: (والجُملةُ خَبَرُ لَيْسَ) السابق فى الصفحة قبل السابقة، ومحلهُّ هنا؛ فهو تطبيق عامٌّ على الأوجه الأربعة، ومناسبتهُ بعد ذكرها كما فعلتُ وقد نبَّهْتُ على ذلك قريبًا.

(٣) ق: ٣٧

(٤) المفصل ص٢٦٥، والمغنى ٢/١٣٣ ط الحلبى، والصبان ١/٢٤٠

(٥) لعل المناسب: (وهما).

(٦) قيل: وهو أضعفها، حتى قال ابن عصفور (باب زيادتها الشعر) (المغنى، والضرائر -السابقان)، وجعل ابن يعيش الوجه الرابع فى الآية كونَها بمعنى: (صار) (١٠٢/٧) -بدل الشأنية-؛ هذا وكونها بمعنى: (صار) وجهٌ خاصٌّ فى خصوصيات (كان) وأهمله المصنف- راجع فيه: (أسرار العربية ص١١٧).

(٧) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٨) الكتاب ١/٤٧-٤٨- محقق.

(كان زيدٌ قَائِمًا) و : (كان عبدُ اللَّهِ منطلقًا) ؛ وقد يكونان معرفتين ؛ فتقول (كان زيدٌ أَخَاكَ) ، و (كان عبدُ اللَّهِ العالِمَ) ، إِلَّا أَنَّهُما إذا كانا معرفتين أدخلت بينهما ضميرًا [فارقًا بين النَّعت والخبر ؛ لأنك إذا قلت (كَانَ[١] زيدٌ القائمَ) احتمل أن يكون (القائم) ، نعتًا لا خبرًا ، فإذا أدخلت الضمير (و[٢]) قلت (هو) بطلت النعتيَّة ؛ لأجل دخول الضمير ؛ إذ لا يكون نعتًا بعد الضمير ، وهذا الضَّميرُ[٣]] يُسَمَّى ضميرَ الفصل[٤] ؛ فقولك[٥] (كان زيدٌ هُوَ القائمَ) يكون (زيد) اسمها

و(القائمَ) خبرها ، و(هو) فصل لا يعتدُّ به ، قال اللَّه -تعالى- ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾[٦] ؛ وقال -تعالى- ﴿ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ ﴾[٧]- بنصب (الرقيبَ) و (الحقَّ) [على أَنَّهما خبران] ، والضميرُ فصلٌ لا يعتدُّ به[٨]

وقد جاء الخبرُ معرفةً ، والاسمُ نكرةً[٩] ، قال حسان[١٠]

---

(١) سقطت كلمة (كان) من (د) .

(٢) زدت الواوَ تقويمًا للسياق .

(٣) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٤) راجع ما سبق فى (٢/٥٨-٦١-المحرر) .

(٥) ص ، د : (كقولك) ، وهو تصحيف للمثبت ، وإلاَّ تكرر مع سابقه .

(٦) ارجع إلى (٢/٤٠ - المحرر) .

(٧) ارجع إلى (٢/٦٠ - المحرر) .

(٨) وليس بلازم إيراده كما لا يخفى ، وإن أوهم كلامه بالتزامه .

(٩) خَصَّه سيبويه بالشعر ؛ قال : (وقد يجوز فى الشعر ، وفى ضعيف من كلام) اهـ مع أنه أجازه مع (إِنَّ) ، اختيارًا (الكتاب ١/٤٨ ، ٢/١٤٢) .

وقد تبع الجمهور سيبويه فى مسألتنا بقصرها على الضرورة .

انظر (الإفصاح ص٦٣ ، والضرائر لابن عصفور ص٢٩٦ ، والمقتضب ٤/٩٢)

(١٠) من قصيدة يهجو أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب قبل فتح مكة (الديوان ٧١-٧٢) ، وانظر (الكتاب ١/٤٩ ، وابن السيرافى ١/٣٨ ، والمقتضب ٤/٩٢ ، والكامل ١/٧٤ ، والجمل ص٥٢ ، وسيرة ابن هشام ٣/٣٢١ ، وضرائر ابن عصفور ص٢٩٦ ، والألوسى ص٢١٢ ، وشواهد الكشاف ص٣١٧-٣١٨ ، والدرر ١/٨٨ ، واللسان (جنى ، وسبأ) ، والبحر ٤/٤٩٢ ، ٥/١٢٢ ، ٨/٣٩٢ ، وابن يعيش ٧/٩٤) وغيرها .

(٣٠) كَأَنَّ سبيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[١]

عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْطَعْمَ غَضٍّ مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ الجِنَاءُ[٢]

فنصب (مزاجَها)، وهو معرفة، وجعلَه خبرَهَا، وجعل اسمها نكرةً، وهو قوله (عَسَلٌ) ومنهم من يرويه برفع (المِزَاج)، ونصب (العَسَل)[٣]، ورفع (الماء)؛ فيكون (مزاجُها) اسمها، و(عسلًا) خبرها، و(الماءُ) مرتفع بإضمار فعلٍ[٤]؛ تقديره (يكون مزاجُهَا عَسَلًا خَالَطَهُ مَاءٌ)؛ كما قال الآخرُ[٥]

(٣١) شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ، وَأَقِطْ[٦]

---

(١) يُنْسَبُ هذا البيت للنابغة الذبيانى، انظر: (ديوانه ص٢٢٧).

(٢) يروى فى البيتين: سُلَافَةٌ، وجَنِيَّةٌ، وخَبِيئَةٌ بدل: (سبيئةٌ)، وعَصَّرَهَا بدل (هصره)، و(اجْتِنَاءُ) بدل: (الجِنَاءُ).

من اللغة السَّبِيئَةُ المُبْتَاعة، ولا يقال إلاَّ للخمر خاصَّةً، بيتُ رأسٍ: اسم لقريتين فى كل واحدة منهما كروم كثيرة؛ إحداهما ببيت المقدس، أو الأردن، والأخرى من نواحى حلب (ياقوت ٢/ ٥٢٠)، والضميرُ فى: (أنيابها) يعود على (شَعْثَاء)، صاحبتِه فى البيت الأسبق، وجِنَاءُ: جمع جَنِيّ.

والمعنى شبه طعم ريقَها بطعم الخمر ممزوجةً بعسل وماء، أو بطعم تفاحٍ غَضٍّ قد اجتنى، والبيتان: من بحر الوافر.

والشاهد الإخبار بالمعرفة عن النكرة فى باب (كان) -كما وضحه-، وقد حمل عند الجمهور على الضرورة كما سبق، وقد خُرِّجَ أيضًا على القلب؛ قال السكاكى (ص٩١): (وهذا النمط مُسَمًّى بيننا بالقلب، وهى شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر، ولها شيوعٌ فى التراكيب) اهـ، وانظر (المغنى ٢/٩٩- ط الحلبى).

(٣) هى رواية أبى عثمان المازنى انظر (المقتضب ٤/٩٢، والإفصاح ص٦٤، وابن السيرافى ٢/ ٣٩، وابن يعيش ٧/٩٤).

(٤) تقدير المبرد: (وفيه ماء): أى بتقدير خبر؛ والأكثرُ على ما قدَّرَ المصنِّف.

(٥) غير معروف لكاتب، وانظره فى (الكامل ١/١٩٦، ٢١٨، ٤٠٣، والمقتضب ٢/٥٠، وإصلاح المنطق ص٣٤٧، والإنصاف ص٦١٣، واللسان -زجج-عرضًا).

(٦) الأَقِطُ - مثلَّثُ الفاء-: طعامٌ يتخذ من اللبن المخيض، يُطْبَخ ثم يترك حتى يَمْصُل.

والشعرُ من مشطور الرجز.

والشاهد تقدير العامل اللائق كما بيَّنه، أو تضمين العامِل المتقدِّمِ معنىً صالحا لهما: (مُتَناوِلٌ) مثلًا.

تقديره (شرَّابُ ألْبانٍ، وآكل[١] تمر، وأَقِطْ)، /٢٢١/ وقال آخر[٢]

(٣٢) عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[٣]

تقديره: (علفتُها تِبنا، وسقيتُها ماءً باردًا).

وخبر (كأَنَّ سَبِيئَةً) -في بيت حسَّانٍ- قوله في البيت الثاني (على أَنْيابها أو طَعْمَ غَضٍّ).

ومن ذلك[٤] أن المصدر الذي هو (الكَوْنُ) المقدَّر بـ(أَنْ والفعل) يعمل عمل (كان)؛ تَقُول: (عجبتُ مِنْ كَونِ زيدٍ قائمًا) فـ(زيدٌ) مخفوض في اللفظ مرفوع في المعنى، و(قائمًا) خبر (الكون)؛ والتقدير (عجبتُ مِنْ أَنْ كَان زيدٌ قائمًا)؛ وتقول: (عجبتُ من كَوْن زيدٍ أَخُوكَ قائمًا)؛ فرفعتَ (الأخ) على البدل من موضع (زَيْدٍ)؛ لأنَّ موضعه رفع[٥]؛ فافهم ذلك، وقس عليه -إِنْ شَاء اللَّهُ-.

• • وحاصلُ هذا الباب:

أَنَّ (كان) وأخواتِها -وهي ثلاثةَ عشرَ فعلًا- ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل المبتدأَ اسمَها، والخبرَ خبرَها؛ وأَنَّهَا ناقصةٌ؛

---

(١) ص، د (آكلوا) -على الجمع- تصحيف.

(٢) بعضُ بني أسد -كما حكى الفراء- يصفُ فرسه، وحكى البغدادي أنه منسوب إلى ذي الرمة- وليس في ديوانه-، وانظره في: (معاني الفراء ١/١٤، والإنصاف ص٦١٣، والبحر ٦/٣٦٠، وأمالي الشجري ٢/٣٢٢، والمرتضى ٢/٢٥٩، وابن كثير ١/٧٢، والمغني ٢/١٦٩ ط الحلبي، وشواهده ص٩٢٩، والطبري ١/٢٦٤، والخزانة ٣/١٣٩ -محقق، والدرر ٢/١٦٩).

(٣) صدر بيت من بحر الرجز، وعجزه:

حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

شَتَتْ: أقامتْ شتاء.

والشاهد: تقدير العامل المناسب -كما بيَّنه-، وأيضًا يُخَرَّجُ على تضمين العامل السابق معنى عاملٍ صالحٍ لَهُما: (أنلتها) مثلًا.

(٤) لعل الإشارة إلَى ما يتعلَّقُ بـ(كَانَ) عمومًا، وإِنْ فُقِدَتْ العَلاقَةُ بين السابق واللاحق، وقد سبقت إشارته إلى عمل مصدر (كَانَ) الناقصة في (٢/٥٤٩).

وكأَنَّ إعادته هنا لِمَا يتعلَّق بتابع المخفوضِ بإضافة المصدرِ إليه.

(٥) سيرد الحديث على هَذا النحو في (٣/١٥٣).

وأنَّ مصدرَها لا يُسْتَعمَلُ معها ؛ وأَنَّهَا في تقديم خبرها ، وتأخيره على أربعة أقسام ؛ وأَنَّ جميعها تكون ناقصة ، وتامة[1] ؛ [وَأَنَّ] كل شيء يُخْبَر به عن المبتدأ يخبر به عنها ؛ وأنَّهُ لا يفصل بين كان وبين اسمها إلَّا بخبرها ، أو بالظرف أو بحرف [جرٍّ ومجرورِه[2]] ؛ وأَنَّ (كان) على أربعة أقسام ؛ وأَنَّها لا تدلُّ على مصدرٍ ؛ وأَنَّ الكون المقدَّر بـ(أَنْ والْفِعْلِ) يعمل عملَ الفعل ؛ وأَنَّ اسمها يكونُ معرفةً ، ويكون نكرة ، وقد ذكرنا ذلك جميعَه في البابِ مشروحًا ؛ فافهمْ ذلك .



(١) إلاَّ (لَيْسَ) ، و(ظل) على ما رأى الأنباري ، وقد سبق في (٥٢٦/٢-حاشية) .
(٢) زيادتان يقتضيها السياق .

فهرس أبواب وموضوعات

الجزء الثانى

المقالة الأولى فى الأسماء (١٧-٤٤٨)

المقالة الثانية: في المرفوعات (٤٤٩)

الكلام معنىً (٥٢٣)- معانى أفعال الباب (٥٢٣)- عملها وتصرفها (٥٢٨)- صورٌ تركيبية لـ (كان) وما يترتب عليها من وجوه إعرابية (٥٣٠) (٥٣٢) - زيادتها (٥٣٢) - حذف كان واسمها بعد (إنْ ، ولَوْ) (٥٣٢)- حذفها وحدها معوَّضًا عنها بـ (ما) (٥٣٤)- حذفها مع اسمها بدون (إن ، ولو) (٥٣٥)- أخبار كان وأخواتها (٥٣٦)- المعمولان فى باب (كان) عند البصريين والكوفيين (٥٣٩)- كان أم الباب (٥٤٠)- ما يفصل به بين (كان) واسمها (٥٤٠)- صور من ذلك (٥٤٠)- تقدم أخبار هذه الأفعال عليها بين الوجوب والجواز والامتناع (٥٤٤)- وجوه (كان) فى الكلام (ناقصة ، وتامة ، وشأنية ، وزائدة) (٥٤٧)- الخبر يكون معرفة ، ونكرة ، وقد يخبر فى الباب بنكرة عن معرفة (٥٥٤)- عمل المصدر (الْكَوْنِ) عمل (كان) (٥٥٧)- الحاصل (٥٥٧).



د. محمد محمود محمد صبري الجبة
مدرس اللغويات بجامعة الأزهر

كتاب
المحرر في النحو

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/١٩٣٨٠

الترقيم الدولي : I.S.B.N.
978-977-6269-06-4

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر - إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الهرمى ، عمر بن عيسى بن أسماعيل
كتاب المحرر فى النحو
تاليف عمر بن عيسى بن أسماعيل الهرمى اليمنى (المتوفى سنة ٢ ٧هـ)
دراسة وتحقق أمين عبدالله سالم- القاهرة مؤسسة العلياء للنشر ٩ ٢
٢٣٢ص ٢٤ سم
تدمك ٩٧٨٩٧٧٦٢٦٩٠٦٤٠
١ - اللغة العربية - النحو
أ- العنوان
٤١٥,١

الناشر
مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع

٤٦ ش البستان - عابدين - القاهرة
ص.ب ٢٠٣٣ الرمز البريدي : ١١٥١١
ت وفاكس ٢٣٩٦٢٣٤٦
E-mail:elalyaapublisher@yahoo.com

كتاب

المحرر في النحو

تأليف

عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني

المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

دراسة وتحقيق

أ. د / أمين عبد الله سالم

أستاذ ورئيس قسم اللغويات
كلية اللغة العربية بالمنوفية

الجزء الثالث

مؤسسة العلياء



البَابُ الخَامِسُ

فى (إنَّ) وأَخواتِها

اعلم أَنَّ هذه الحروف تنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، وهى ستة[١] (إنَّ)، و(أَنَّ) و(كَأَنَّ)، و(لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، و(لَكِنَّ) المشددة.

[و[٢]] علم أَنَّ هذه الحروفَ تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل المبتدأ اسمَها فتنصبُه، والخبرَ خبرها فترفعُه؛ مثال ذلك (إنَّ زيدًا قائمٌ)، و (لعلَّ أَخَاك قاعدٌ)، و (لَيْتَ بكرًا قادمٌ)، وكذلك الباقى؛ ألا ترى أَنَّ الأصل (زيدٌ قائمٌ) و (بكرٌ قادمٌ[٣])، و (أَخُوكَ قاعدٌ[٤])، مبتدأ كله وخبر، فلما دخلت عليه (إنَّ) وأخواتُها غيَّرَت المبتدأَ، وهو /٢٢٢/ (زيدٌ) وأمثالُه، ونقلَتْه إلى النَّصب، ورَفَعَتْ الخبر، وهو (قائمٌ)، وإنْ كان ظاهرُه أَنَّه باقٍ على رفع الابتداء، فإنَّه قد انتقل عن رفع الابتداء، وصار مرفوعًا بـ (إنَّ) عند البَصريِّين، ومرفوعًا بالابتداء عند

---

(١) عدها سيبويه خمسة، فأسقط (أَنَّ) المفتوحة عدًّا، قال (هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) اهـ، وعقد بابًا لما يحسن السكوتُ عليه فى هذه الحروف الخمسة، وبابًا لما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة، راجع (٢/١٣١، ١٤١، ١٤٧ محقق)، وإنْ لم يهمل (أَنَّ) المفتوحة دراسةً بل عقد لها بخصوصها أبوابًا (هذا باب إنَّ، وأَنَّ)، و(هذا بابٌ من أبواب أَنَّ)، و(هذا باب آخر من أبواب (أَنَّ)، راجع (٣/١١٩، ١٣٢، ١٣٤)؛ قال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ١٢٣) (وهذا أولى من جعلها ستَّةً بأَنَّ المفتوحة؛ لأنها فرعٌ، والمكسورةُ أصلٌ؛ وذلك أَنَّ المفتوحة تصير مكسورةً بحذف ما تتعلقُ به؛ كقولك فى (عرفتُ أنك بَرٌّ): (إنَّك بَرٌّ)، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلاَّ بزيادة؛ كقولك فى (إنَّك بر) (عرفت أنك بر) والرجوع إليه بحذف أصل للمتوصَّل إليه بزيادة) اهـ، وانظر بعده، ثم راجع (الهمع ١/٣٨، والأمير على المغنى ١/٣٨ -الحلبى- وتنبيهات الأشمونى -للباحث-٣٥٤-٣٥٦).

(٢) زدت الواو بمقتضى السياق.

(٣) ص، د (قاعد)، وهو سهو عما فى التمثيل السابق.

(٤) ص، د: (مقيم)، هو سهو عما فى التمثيل السابق.

الكوفيين[1]، [ف[2]] العامل مختلف والرفع متَّفِقٌ فى اللفظ، وهو فى المعنى غير الرفع الأول؛ لأن الرافع[3] الأول هو الابتداء[4]، والرافع الثانى هو (إنَّ)، وكذلك باقى أخواتها[5]

فَصْـل[6]

وإنَّما عملت هذه الحروفُ عملَ الأفعالِ؛ لأنَّها ضارعتْ الأفعالَ الماضيَة أىْ شابهتها من أربعةِ أوجُهٍ[7]

الوجهُ الأول: أَنَّ أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضى.

الثانى: أَنَّ معانيها معانى الأَفْعَال؛ من حيثُ إنَّ (إنَّ)، و(أَنَّ) معناهما التأكيد، كأنك إذا قلتَ (إنَّ زيدًا قائمٌ)، فقد قلتَ (أَكَّدتُ قيامَ زيدٍ)، وكذلك

---

(١) قال الزمخشرى (المفصل ص٢٢٧: (وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف .. وعند الكوفيِّينَ هو مرتفع بما كان مرتفعًا به فى قولك (زَيدٌ أخُوكَ)، ولا عمل للحرف فيه) اهـ.
وقال الأنبارى (الإنصاف ص١٧٦) -فى حجة الكوفيين- (الأصل فى هذه الأحرف ألاَّ تنصبَ الاسم، وإنَّما نصبتهُ؛ لأنها أشبهت الفعل ... فهى فرع عليه، فهى أضعف منه؛ لأنَّ الفرع أبدًا يكون أضعفَ من الأصل، فينبغى أَلاَّ تعمل فى الخبر جريًا علي القياس فى حطِّ الفروع عن الأصول) اهـ، ويطرحُه الفراء بقوله (١/٢١١-المعانى-): (كان نصب (إنَّ) ضعيفًا، وضعفُه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره) اهـ.

(٢) زدت الفَاءَ بمقتضى السياق.

(٣) د: (الرفع) - تصحيف.

(٤) أى: عند البصريين -كما لا يخفى-.

(٥) وعند الكوفية: الرفعُ على ما كان عليه قبل دخولها، ورُدَّ هذا المنحَى بأَنَّ الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلمازال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك فقد وُجِدَ كل ما عمل فى المبتدأ قد عمل فى الخبر؛ نحو (ظَنَنْتُ) وأخواتها، وأيضًا فليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدى إلى ترك القياس، ومخالفة الأصل بغير فائدة، فلا يجوز، راجع (الإنصاف ١٧٩، وأسرار العربية ١٢٧، وابن يعيش ١/ ١٠٢، والرضى ٢/٣٤٦، والتصريح ١/٢١٠-٢١١).

(٦) انظر (المقتضب ٤/١٠٨).

(٧) المرتجل ١٦٩، والصاحبى ١٧٥، وش الكافية ٢/٣٤٥، والأمير ١/٣٥.

(لَيْتَ) معناها (تمنَّيْتُ)، و(كَأَنَّ) معناها (شَبَّهْتُ)، و(لَعَلَّ) معناها (تَرَجَّيْتُ)، و (لَكِنَّ) معناها (اسْتَدْرَكْتُ)، فلما كانت معانيهَا معانى الأَفعال أشبهتها[(١)]

الثالث: أَنَّ هذه الحروفَ تدخل عليها نونُ الوقاية؛ فتقول (إِنَّنِى، وكَأَنَّنِى) كما دخلت نون الوقاية فى قولك (ضَرَبَنِى، وأَكْرَمَنِى)، وقد بيَّنا معنى (نُونِ الوقاية) فى باب المضمرات[(٢)] من المعارف، وهذا الوجه أقوى شبهِ هذه الحروف بالأفعال[(٣)]

الرابع أنها تقتضى مرفوعًا، ومنصوبًا؛ كما يقتضى الفعلُ المتعدِّى[(٤)]؛ تقول (إِنَّ زيدًا قائمٌ)؛ كما تقول (ضرب زيدٌ عمرًا)[(٥)]؛ والدليلُ على أَنَّها تقتضى مرفوعًا ومنصوبًا أَنَّكَ لو قلتَ (إِنَّ زَيدًا) وسكت عنْ (قَائِمٌ) لم يجز، أو (إِنَّ قَائِمٌ) وسكتَّ عن (زيد) لم يجزْ؛ كما أنك لو قلت (ضَرَبَ زيدًا) - وسكت عن الفاعل- لم يجز، أو (ضَرَبَ عمروٌ) -وسكت عن المفعول- كان مبهمًا مع جوازه[(٦)]

---

(١) السُّهيلىّ (نتائج الفكر ٢/٢٨٠) (وكان عملها نصبًا؛ لأَنَّ المعانى التى تضمنتها لو لُفِظَ بها لنصبَتْ نحو التوكيد، والتمنّى، والترجِّى، فإنها معانٍ فى نفس المتكلم؛ تقديرها أؤكد وأتمنَّى ....) اهـ.

(٢) ٢/٤٢ - المحرر.

(٣) ابن خالويه (الحجة ص١٣١) (... صحةُ كناية الاسم المنْصوب فيها كصحَّة كنايتِهِ فى الفعل إِذا قلتَ (ضَرَبَنِى، وإِنَّنِى) اهـ.

(٤) معانى الحروف للرمانى (ص١١٠).

(٥) الزجاج (معانى القرآن ١/٤٠): (إِلاَّ أنه قُدِّمَ المفعولُ بِهِ؛ ليُفْصَلَ بين ما يُشَبَّهُ بالفعل، ولفظُهُ لفظُ الفعل، وبين ما يُشبَّه به، وليس لفظُه لفظ الفعل) اهـ، وانظر فى تعليل هذه الصورة ما درسته فى (تنبيهات الأشمونى ص٣٥٦-٣٦٠).

(٦) ابن الخشاب (المرتجل ص١١٦) (إِذْ لابد للفعل من فاعل، والنَّصبُ لما كان للمفعول وما شُبِّهَ به، وليس يلزمُ ذكر هذا القِسم؛ كما يلزمُ ذكرُ الفاعل ... وذكر مفعوله مع فاعله جائزٌ، لا لازمٌ، ولا واجبٌ) اهـ.

فلمَّا أشبهتْ هذه الحروف الأفعالَ من هذه الوجوه الأربعة عملت عملها ، غير أنها حروف فلم تتصرف تصرف الأفعال فى تقديم اسمها[١] عليها ، ولا تقديم خبرها /٢٢٣/ عليها ، ولا على اسمها[٢] ، كل ذلك لا يجوز ؛ لأنَّها حروفٌ والحروفُ ضعيفة[٣]

فَصْـلٌ

واعلم أن (إنَّ) و(أَنَّ) معناهما التأكيد[٤] ، ولا يغيِّرانِ من معنى الابتداء شيئًا[٥] ، والاسمُ بعدَهُمَا باقٍ على رفعه فى المعنى ، وإنْ كَان منصوبًا فى اللفظ[٦]

ومعنى (كَأَنَّ) التشبيهُ ؛ تقول (كَأَنَّ زيدًا أَسَدٌ) ؛ فأصل الكاف فى (كَأَنَّ) أن تكون مؤخرة كأنك قلت (إنَّ زيدًا كالأسد) ، فقدموا الكاف ؛ لضربٍ من المبالغة[٧] ، فقالوا (كأنَّ زيدًا أسدٌ) ؛ وأصل هذا التشبيه أن يكون المشبَّه بِهِ

---

(١) فى ذلك نظر ، فالأفعال أيضًا لا تتقدم أسماؤها (فواعلها) عليها ، والمصنف عليه ، وقد تقدم مرارًا ، انظر مثلًا (٢/ ٤٧٣ ، ٤٩١).

(٢) إذا لم يكن ظرفًا ، أو جارًا ومجرورًا -كما لا يخفى-.

(٣) أسرار العربية ص١٢٧

(٤) سيبويه (٢/ ١٤٤) (معنى (إنَّ زيدًا منطلقٌ) (زيدٌ منطلقٌ) ، وإنَّ دخلت توكيدًا) اهـ.

(٥) إذْ التوكيدُ تقويةُ الثابت لا تغيير المعنى (الرضى ٢/ ٣٤٧) ؛ وقال الأنبارى (الأسرار ص٣٧) (إنَّ قد غيرَّت اللفظ ... ولم تغيِّر المعنى ؛ لأن معناها التأكيد ، وتأكيد الشئ لا يغير معناه) اهـ ، وراجع (يس ١/ ٢٢٧).

(٦) المقتضب ٤/ ١٠٧ ، ١١١ ، ٣٧١).

(٧) ابن جنى (الخصائص ١/ ٣١٧) : (قالوا : إنَّ زيدًا كعمرو ، ثم إنَّهم بالغوا فى توكيد التشبيه ، فقدموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به ، وإعلامًا أن عقدَ الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف ، وهى جارة لم يجز أن تباشر (إنَّ) ؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحُها ، فقالوا (كأن زيدًا عمروٌ) اهـ ، والقول بالتركيب متَّجه الجِلَّة ، راجع (الكتاب ٣/ ١٥١ ، ١٦٤ ، ٣٣٢ محقق ، ونتائج الفكر ٢/ ٢٨٢ ، والإنصاف ١٩٧ ، والمفصل ٣٠١ ، وشرحه ٨/ ٨١ ، والأشباه ١/ ٦٦) ، وتنبيهات الأشمونى ٣٦٨-٣٦٩) ؛ وقال بعضهم إنها غير مركبة ؛ لعدم الدليل عليه (الرضى ٢/ ٣٦٠) ، ولعله الأقرب ؛ فالأصل عدم التركيب ، وناهيك ما تكلفوه.

أعلي من المشبَّه ، أو أدنى منه ، أو مثله[١] ؛ كقولك (كأن زيدًا أسدٌ) ، و(كأن زيدًا حاتِمٌ) و (كَأَنَّ زيدًا أبوهُ) و (كأن زيدًا حمارٌ) ؛ فقد شبهتَ -فى الأعلى- بقوة الأسدِ ، وكرم حاتم ، وفى الأدنى بالحمارِ ، وفى المثلية بالأب[٢] ؛ فإذا كان الخبرُ لا معنى فيه للتشبيه خرجتْ (كَأَنَّ) إلى معنى (الظَّنِّ) ؛ كقولك (كأنَّ زيدًا قائمٌ) و (كأَنَّ الجيشَ خارجٌ) ، فليس فى (قائمٌ) ، ولا (خارجٌ) ههنا معنى التشبيه ، ولكنها ههنا بمعنى (الظن)[٣] ، كأنك قلت (أظنُّ زيدًا قائمًا) ، و(أَظُنُّ الجيشَ خارجًا) ؛ وقد قالوا -على هذا المعنى- (كَأَنَّ زيدًا قائِمًا) -بنصب الأسمين- ، فجعلوا (كَأَنَّ) بمعنى (الظن) ، وأعملوها عملها ، فنصبوا بها مفعولين[٤] ، كأنَّهُ قال (أَظُنُّ زيدًا قائمًا) ، وعلى ذلك قولُ الشاعرِ[٥]

(٣٣) أَوْ لَيْتَنِى مِنْكَ الْجَمِيلَ فَوَائِدًا   وبَـرَرْتَـنِـى حَـتَّـى كَـأَنَّـكَ وَالِـدًا

---

(١) ابن رشيق (العمدة ١/٢٩٠) (سبيل التشبيه ... أن تُشَبِّه الأَدْوَنَ بالأعلى ، إذا أردت مدحه ، وتُشبِّه الأعلى بالأدون ، إذا أردتَ ذمه) اهـ.

(٢) الغرض فى الأعلى والأدنى من التشبيه بيانُ مقدار حال المشبه فى القوة والضعف ، والزيادة ، والنقصان ، وفى المثليَّة بيانُ حال المشبَّه ، والأنسب أن يفسَّر التشبيه مع المثلية بالتشابه ، أى الجمع بين شيئين فى أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصًا ، والآخر زائدًا ، سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد ، أفهمه التفتازانى (شرح السعد - مختصر المعانى ٤/٤١).

(٣) كون (كأَنَّ) فيه بمعنى (الظَّنِّ) مذهب الكوفيين والزجاجى ، وقصروا الدلالة على التشبيه فيما إذا كان خبرُها جامدًا ، فإذا كان مشتقًّا ؛ نحو (كأَنَّ محمدًا قائمٌ) كانت للظن ، والشك ؛ إِذْ لا يُشَبَّه الشئ بنفسه ، وأجيب بأن الشئ يُشَبَّهُ فى حالة ما به فى حالة أخرى ، فكأن التقدير (كأن هَيئَةَ محمد هيئةُ قائمٍ) قال الرضى (٢/٣٤٦) (والأولى أن يقال هى للتشبيه أيضًا ، والمعنى (كأنك شخص قائم) حتى يتغايرَ الاسمُ والخبرُ حقيقةً ، فيصحَّ تشبيه أحدهمَا بالآخر) اهـ ، وقال الفراء (٢/٣١٢) (كَأَنَّ فى مذهب الظن ، والعلم ، فهذا وجه مستقيم) اهـ ، وانظر (المغنى ١/١٦٣-حلبى-) ، والتصريح ١/٢١٢ ، والهمع ١/١٣٣) ؛ ولعلها -والحالة هذه- بالظنِّ أشبه ، انظر (الحُلَلَ ص٤٩).

(٤) الألوسى (الضرائر ص٢١٣) (حُكِيَ عن العرب أَنَّ منهم من ينصب خبر (كأَنَّ) ويشبهها بـ(ظَنَنْتُ) اهـ ، وسيأتى الحديث عن انتصاب الجزئين قيبًا.

(٥) لم أقف على قائل لهذا الشعر ، ولا على مصدرٍ حمله غير كتابنا هذا.

وَاللَّهِ، لَوْ وَجَبَ السُّجُودُ لِمُنْعِمٍ   مَا كُنْتُ إِلاَّ رَاكِعًا لَكَ سَاجِدًا[١]

فقال (كأَنَّكَ والدًا)، فنصب الأسمين على معنى (ظننتُكَ والدًا)؛ فجعل (كَأَنَّ) لها مفعولين أحدهما الكاف المتصلة بـ(كأن[٢])، والثانى (والدا) كأنه قال (حتى ظننتُكَ والدًا)؛ فإن قيل ليس الرواية إلا (كأنَّكَ والدُ)؟ قيل الدليل على أنه منصوبٌ البيت الثانى، ألا تراه منصوبًا؟ وهو قوله[٣] (ساجدًا)، فبان لك أَنَّ القافية منصوبةٌ كلها[٤]

وقد تُخَفَّفُ (كَأَنَّ) /٢٢٤/ فيبطُل عملها[٥]، ويرتفعُ الاسم [بعدها[٦]]، فتقول (كَأَنْ زيدٌ قائمٌ)؛ فـ(كَأَنْ) حرفُ ابتداء، و(زَيدٌ قائمٌ) مبتدأ وخبر، وقيل إِنَّ اسمها مضمَرٌ فيها ضميرَ الشأن، والقصة[٧]، كأَنَّه قال (كَأَنْ [الأمرُ والشأنُ[٨]] زيدٌ قائمٌ)، وتكون الجملة بعدها خبرَها

---

(١) الشعر من بحر الكامل.
والشاهد نصب (كأنَّ) الجزئين على معنى الظن كما وضَّح، والجمهور فى مثله يخرجونه على الحال فى الثانى، وحذف الخبر، والتقدير هنا (كأنك بَدَوْتَ والدًا)

(٢) ص، د: (بأَنَّ) -تصحيف-.

(٣) ص، د (قولك) -بالكاف-، والمناسب ما أثبت.

(٤) ليست القافية نصًا فى الدليل، فقد يكون النصب ضرورة.

(٥) فى البحر ٣/٢٩٢: (الأكثر والأفصح أن ترتفع تلك الجملة على الابتداء والخبر، ويكون اسمُ (كَأَنْ) ضميرَ شأن محذوفًا، وتكون تلك الجملة فى موضع رفع خبرَ (كأنْ)، وإذا لم يُنْوَ ضميرُ الشَّأنِ جاز لها أن تنصب الاسم إذا كان مظهرًا، وترفع الخبر.
هذا ظاهر كلام سيبويه، ولا يُخَصُّ ذلك بالشعر؛ فتقول: (كَأَنْ زيدًا قائمٌ) اهـ، وفى ٣/٢٩٣ (كأَنَّ إذَا خففت لا يجوز إعمالُها عند الكوفيِّينَ، وأن البصريين أجازوا ذلك) اهـ، فالمصنف يتَّجه اتجاهًا كوفيًا مع اعترافه -كما سيأتى- بأنهم يقولون (كَأَنْ زيدًا قائمٌ)؛ والمذاهب فيها بعامة المنعُ مطلقًا وعليه الكوفيون، والجواز مطلقًا، والجوازُ فى المضمَرِ لا البارز، وقصرُ العمل على الضرورة، راجع (الأشمونى ١/٢٥٢ -ط الحلبى-، والتصريح ١/٢٣٤، والهمع ١/١٤٣، والضرائر (ابن عصفور ٣٠٩، والألوسى ٢١٥)، وما يأتى فى المحرر ٣/٣٩، وحواشيها).

(٦) تكملة من (د)، وحاشية (ص)، وبعدها (بالابتداء والخبر) اهـ.

(٧) راجع رقم (٥) هنا.

(٨) تكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

وعلى ذلك قول ذى الرمة[١]

(٣٤) .... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[٢]

يروى برفع (الظبية)، ونصبها، وجرها

فالرفع على إضمار الأمر، والشَّأْنِ؛ كأنه قال (كَأَنْ الأمر والشأن ظبيةٌ) - على ما ذكرنا - ؛ والنصبُ على أنه أعملها مع التخفيف، وكذلك يقولون (كَأَنْ زيدًا قائمٌ)، فيعملونها مع التخفيف؛ والخفضُ على أن (أَنْ) زائدة، والاسمُ مجرورٌ بالكاف، التى هى حرفُ جرٍّ؛ كأنه قال (كظبيةٍ)، و (كَزَيدٍ)[٣]

ومعنى (لَيْتَ) التمنى[٤]؛ فتقولُ (ليت زيدًا قائمٌ)[٥]، كأنك قلت

---

(١) ليس فى ديوانه؛ والكاتبون يختلفون اختلافًا كثيرًا فى قائله، فنسبوه إلى (ابن صَريم اليشكرى)، وإلى (زيدين أرقم)، وإلى (الباعث اليشكرى)، وإلى (أرقم اليشكرى)، وإلى (علباء بن أرقم اليشكرى)- ، وفى (الكتاب ٢/ ١٣٤، ٣/١٦٥ محقق، والكامل ١/٥٠ بيروت، والإفصاح ٣٤٦، والأصمعيات ١٥٧، والمحتسب ٢/١٠٣، واللسان (أنن)، والشجرية ٢/٣، والإنصاف ٢٠٢، وابن يعش ٨/٣٨، والمغنى ١/٣٢ -حلبى، وشواهده ١١١، والخزانة ٤/٣٥٩ب، والعينى ٤/ ٣٨٤هـ خ، والمقرب ٢/٢٠٣).

(٢) عجز بيت، وصدره

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ

من المعنى المقسم: الجميل القسمات، تعطو تمد عنقها متناولة، والسَّلَم شجر من العِضَاهِ طيب الريح، تهيم به الظباء.

والشعر من بحر الطويل.

والشاهد توارد ثلاثة أوجه فى (ظَبْيَة)، وقد وضحها المصنف.

وانظر سابق المصادر.

(٣) أى فى المثال المتقدم، وإن كان ساقه دلالةً على النَّصب، وفيه نظر؛ فالمتَّجه على أن زيادة (أَنْ) بعد الكاف وقفٌ على الضرورة، انظر (ابن عصفور المقرب ٢/٢٠٣، والضرائر ص٢٥٩، والألوسى (الضرائر ص٢١٥).

(٤) د (للتمنى).

(٥) فى هذا التمثيل نظر معنى؛ إذْ كلامهم على أن التمنى طلب مالا طمع فيه، وهو المستحيل، أو ما فيه عسر، أى من شأنه أن يُطْمَعَ فيه، ولكن فيه عسر؛ لذا كانت (ليت) متعلقةً بالمستحيل غالبًا، والممكن قليلًا، وإلا كان ترجيًا.

راجع (المغنى١/٢٢٢-ط الحلبى، والهمع ١/ ١٣٤، وتنبيهات الأشمونى ٣٦٤).

(تمنيتُ قيامَ زيدٍ).

وقد ورد عن العرب (ليت زيدًا راكبًا)[١] -بنصب (زيدٍ، وراكبٍ)-، وفى نصبه[٢] عن النحاة ثلاثةُ أقوالٍ

البصريُّون يقولون إنَّه منصوب على الحال، والخبر محذوف، والتقدير ليت زيدًا أقبلَ راكبًا[٣]؛ فـ(زيدًا) اسم (لَيْتَ)، و(أَقْبَلَ) خبرها، وهو محذوف، و(راكبًا) منصوبٌ على الحالِ.

وقال الكُوفيُّون بل هو منصوب على إضمار (كَانَ)، والتقدير (ليتَ زيدًا كانَ راكِبًا)[٤]؛ فـ(زيدًا) اسم (ليتَ)، واسمُ (كَانَ) مضمرٌ فيها، و(راكبًا) خبر (كَانَ)[٥]، والجملة التى هى (كان)، واسمها، وخبرها خبرُ (لَيْتَ)، والتقدير (ليت زيدًا كان هو راكبًا).

وقال الفراء[٦] (ليت) ههنا تتعدَّى إِلَى مفعولَيْنِ على معنى (تمنيت)[٧]،

---

(١) المتأخرون على جواز نصب الجزئين فى الجميع، والكسائى فى (لَيْتَ)، والفراءُ فى (ليت) ونقل عنه أيضًا فى (كأنَّ، ولَعَلَّ)؛ وقيل: إنها لغة رُؤْبَةَ وقومه، وحُكِيَ عن تميم النَّصبُ بلَعَلَّ، وسُمِعَ أيضًا فى (كَأَنَّ)، و(إِنَّ)، ولم يسمع فى (أَنَّ) و(لَكِنَّ)؛ بل قيل هو سائغ فى الجميع، وأنه لغة؛ والمسوغُ كثيرًا فى (لَيْتَ) حتى عَمِل عليه المولدِّون، انظر (المرادى ١/ ٣٣٤، والخزانة ٤/ ٢٩١ ب).

(٢) أى الثانى.

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٢، محقق، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٠، والإفصاح ١٦٧، والبحر ٤/ ٤٤٤).

(٤) ص، د (قائمًا)، وهو سهو عما فى التمثيل المتقدم.

(٥) شُهِرَ هذا النحوُ عن الكسائى؛ لأن (كانَ) تستعمل ههنا كثيرًا؛ نحو قوله تعالى ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾، وغيرها، وضُعِّفَ بأنَّ حذف (كان) فى غير ما اشتهر حذفها فيه ضعيفٌ؛ راجع (ش الكافية ٢/ ٣٤٧، وش المفصل ٨/ ٤٨).

(٦) يحيى بن زياد بن عبد الله الدَّيْلمى أبو زكريا، فارسيُّ الأَصل، وُلِدَ بالكوفة سنة ١٤١هـ/٧٥٧م، ثم أَمَّ بغداد، وروى عن سَلمةَ، ويونس، والكسائى، وهو رأس الكوفيين بعد الكسائى، ورُزِق فى حياته النباهةَ، والترف مع ورعه، وزهده، توفى سنة ٢٠٧/ ٨٢٢م، راجع (الفهرست ٩٩، والإشارة لوحة ٥٧، والوفيات ٦/ ١٧٦، والبغية ٢/ ٣٣٣، والهدية ٢/ ٥١٤، والموسوعة ٧٠٧).

من مآثره معانى القرآن، والمنقوص والممدود، والحدود، والمذكر والمؤنث، وغيرها

(٧) ما قاله الفراء فى المعانى (١/ ٤١٠): (ويجوز النصب فى (ليتَ) بالعماد، والرفع لمن قال: (ليتكَ=

كأنَّهُ قال (تمنيت زيدًا راكبًا)؛ فـ(زيدًا) مفعول (تمنَّيْتُ) الأول، و(قَائِمًا) مفعول ثاني.

ومعنى (لَعَلَّ) الترجي[١]، تقول (لعلَّ اللَّهَ يغفرُ لِي)، أي أرجوه /أَنْ[٢]/ يغفرَ لي؛ وفيها أربع لغات[٣] (لَعَلَّ)، و(لَعَنَّ)[٤]، و(عَلَّ)[٥]، و(عَنَّ)[٦]- بنون مشددة مع حذف اللام.

ومن العرب من يخفض بـ(لَعَلَّ)[٧]؛ فيقول (لَعَلَّ زَيْدٍ قائمًا) -بخفض (زيد)، ونصب (قائم) على الحال[٨]-، فيجعلها في هذا المكان حرف جر، وهذا

=قائِمًا) اهـ، ولم يوضِّحْ الفراء أن تَجْرى مجرى (أتمنى» اهـ، كما حملها ابن يعيش (١/ ١٠٤، ٨/ ٨٤) على (وَدِدْتُ، وتمنَّيْتُ)، وكذلك فعل غيره، وهو مغموزٌ صناعة إذْ المحمول عليه لا ينصب مفعولين؛ ولعل ما نقله ابن منظور من الحمل على (وَجَدْتُ) أقرب صناعة، وإن لم يطرد معنىً، راجع (التسهيل ٦١، واللسان -ليت-، ومجمع الأمثال ٣/ ١٠٤، والمستقصى ٢/٣٠٢).

(١) د (للترجي)؛ أي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، وزاد ابن مالك التعليل والاستفهام، انظر (التسهيل ص٧١، وتنبيهات الأشموني ص٣٦٤-٣٦٦).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الإبدال لابن السكيت ص(١١١)، وذكروا فيها عشر لغات راجعها في (الغرة لابن الخباز ص١٢٥، والتسهيل ص٦٦، وتنبيهات الأشموني ٣٦٦، والمغني ١/ ٢٢٢، وأوصلها الصبان إلى سبعَ عشرةَ لغة (١/٢٧٢).

(٤) ومنه قول الفرزدق (الديوان ٢/ ٢٩٠، والعمدة ١/ ٨٧، والخزانة ٤/ ٣٩ ب)

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا ... نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ؟

(٥) ومنه قول رؤبة (المحرر ٤/١١٩)

يَا أَبَتَا عَلَّكَ، أَوْ عَسَاكَا

(٦) ومنه قول القلاخ (اللسان - عنن)

يَا صَاحِبَيَّ عَرِّجَا قَلِيلًا ... عَنَّا نُحَيِّي الطَّلَلَ المُحِيلَا

(٧) وهم بنو عقيل، وأنكرها الفارسيُّ، وهو محجوج بنقل الأئمة أنَّ الجر بها لغة قوم بأعيانِهم، انظر (البحر ١/ ٩٣، ش الكافية ٣/ ٣٦١، والتصريح ١/ ٢١٣).

(٨) في اللسان (علل) (حكى أبو زيد أن لغة عقيل (لعلَّ زيدٍ منطلقٌ) اهـ، وخرجه ابن هشام (المغني ١/ ٢٢٢، ٢/ ٧٨-ط الحلبي) على أن مجرورها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والمرفوعُ خبرٌ؛ لتنزيلها منزلة حرف الجر الزائد؛ نحو (بحسْبِك درهمٌ)، وانظره في (التصريح ١/ ٢١٣، والصبان ٢/ ٢٠٤، ٢٣٦)، وهو وجه؛ ولا يَبْعُد ما ذهب إليه المصنف؛ فقد قال الفراء: (في خبرها=

شاذ[١] ؛ كشذوذ (مَتَى) فى حروف الجر[٢] ؛ كما قالوا [(متَىَ قيامِ زيدٍ) -بخفض (قيام)- ، وليس ذلك مما يُعْتَمَدُ عليه[٣]].

/٢٢٥/ ومعنى لَكِنَّ الاستدراكُ بعدَ الجحد[٤] ؛ فتقول (ما خرج عمرٌ ولَكِنَّ بَكْرًا خارجٌ) ، فقد نفيت عن (عمرو) الخروج - والنَّفْىُ جَحْدٌ- ، واستدركتَ خروج (بكْر) ، بقولك (لَكِنَّ) ، ومن شرطها أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها ؛ فتقول (ما قام زيد لكنَّه قاعدٌ) ، فالقيام والقعود مختلفان ، ولو قلت (ما قام زيد لكنه قائم) لم يجز ، ولم يكن كلامًا مفيدًا ؛ وقد تجئ (لَكِنَّ) وليس معها[٥] نفى ؛ كقولك (خرج زيدٌ لكنَّ عبدَ اللَّهِ لَمْ يخرجْ) ؛ فقولك (خرجَ زيدٌ) إيجاب ، وقد جاءت بعده (لكِنَّ) و(عبدَ الله) اسمُها ، و(لَمْ يَخْرُجْ) خبرُها ، وهو فعل مستقبل مجزوم بـ (لَمْ).

وتُخَفَّفُ (لَكِنَّ) ، فتكونُ عاطفةً[٦] ؛ مثل (ما قام زيدٌ لَكِنْ عمروٌ) ، وسيأتى ذكر (لَكِنْ) المخففةِ فى باب (العطف)[٧] -إنْ شاء الله- .

=الرفع والنصب) اهـ (الهمع ٢/٣٣) ، فينتصب ما بعدها -إذَنْ- على الحال السادة مسد الخبر -على مذهب الأخفش- من نحو (محمدٌ قائمًا) ، و(حكمك مُسَمَّطًا) ، وإن كان هذا الاستعمال مضعوفًا ، ولكنه وارد ، وإنما ضعف لصلاحية الحال للإخبار ، وإنما ينساغ مالا يصلح له ، بَيْدَ أنه ورد ما يزكِّيه ففى الحديث (... وهُمَ عاقدى أُزُرِهم) وقول صاحب المزادتين (... ونَفَرُنَا خُلوفًا) ، وقراءة علىٍّ (ونحنُ عصبةً) ؛ نعم هو قليل لا يكاد يستعمل.

انظر (شواهد التوضيح ص١١٠-١١١).

(١) الرمانى (معانى الحروف ١٢٥) (... وهو من الشاذ) اهـ.

وانظر (الإفصاح ص١١١).

(٢) انظر (المحرر ٣/٣٩٢).

(٣) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) ليس قيدًا ، بل القيد ما يأتى ، بقوله (ومن شرطها ...) ، وراجع (المغنى ١/٢٢٥).

(٥) أى : قبلها.

(٦) وهل تعمل حينئذ؟ الجمهور على المنع ، ونُقِلَ عن يونس ، والأخفش جوازُ الإعمال ، والصحيحُ المنعُ ؛ لعدم سماعه ، راجع (البحر ١/٣٢٧ ، ٣/٣٨ ، والمرادى ١/٣٦٠ ، والأشمونى ١/٢٥٤- ط الحلبى ، ومنهج الأخفش ص٤٣ ، والهمع ١/١٤٣).

(٧) ٣/٥٣٦-المحرر.

فصـــل[١]

وكلُّها تعمل عملًا واحدًا، وهو نصبُ الاسم، ورفعُ الخبر؛ وكلُّها لا يجوز تقديمُ خبرِها، ولا اسْمِها عليها، ولا الفصلُ بخبرها بينها، وبين اسمِها[٢]، إلاَّ أَنْ يكون ظرفًا، أو جارًا، ومجرورًا؛ تقول -من ذلك- (إنَّ زيدًا قائمٌ)؛ هذا هو الصواب، فإنْ قلت (قائمٌ إنَّ زيدًا) لم يجز؛ لتقدم الخبر، ولَوْ قلت (إنَّ قائمٌ زيدًا) لم يجز -أيضًا-؛ لأنك فصلت بـ(قائمٌ)- وهو الخبرُ- بين (إنَّ)، وبين (زَيْد) الذى هو اسمها[٣]

وأما إِذَا وقع خبرُها ظرفًا، أَوْ حرْفًا[٤]، جاز الفصل به بينها، وبين اسمها[٥]، ولا يجوز تقديمه عليها، ويجوز تأخيُره بعدَ الاسم؛ مثالُ ذلك (إنَّ زيدًا عندَك)، و(إنَّ زيدًا فى الدار)؛ فقد جاء الظرف، والجار والمجرور خبرين مؤخرين بعد الاسم، وهذا جائزٌ؛ وتقول (عِنْدَكَ إنَّ زيدًا)، و (فيِ الدارِ إنَّ عمرًا)- بتقديم الخبريْن، وهما الظرف، والجارّ والمجرور -فهذا لا يجوزُ قطعًا؛ لأن (إنَّ) وأخواتِها حروفٌ، والحروف لا يتقدم معمولُها عليها.

وتقول (إنَّ عندَكَ زيدًا)، و (إنَّ فى الدارِ عمرًا)؛ ففصلتَ بالخبرين، وهما الظرفُ والجارُّ والمجرورُ، بين (إنَّ) وبيْن اسمها، وكان ذلك جائزًا/٢٢٦/؛ وإنما أجازُوا الفصل بالظرف، والجار والمجرور بين (إنَّ) وبين اسمها؛ لاتّساع

---

(١) راجع فيه (المقتضب ١٠٩/٤).

(٢) الكتاب ١٣١/٢ محقق، وشرح عمدة الحافظ ص١٢٣

(٣) سيبويه (١٣١/٢): (ليس لك أن تقول كأَنَّ أَخُوكَ عبْدَ اللّهِ، تريد (كأنَّ عبدَ الله أَخُوك)؛ لأنها لا تتصرف تصُّرفَ الأفعال) اهـ.

(٤) يقصد: حرف جر مع مجروره.

(٥) ما لم يعرض موجبٌ للتقديم على الاسم، أو مانعٌ؛ فالموجبُ نحو (إنَّ فى الدار صاحبَها)؛ لمحل الضمير، والمانعُ نحو (إنَّ عليا لفى الدار)؛ لامتناع تقدم الخبر المصاحب اللام، راجع (الصبان ٢٧٣/١).

العربِ فى الظُّروفِ، والحروفِ[(١)]؛ أَلاَ ترى أنهم قد فصلوا بها بين المضاف، والمضاف إِلَيْه؟

قال الشاعرُ -فى الفصل بالظرف بين المضاف، والمضاف إليه-[(٢)]

(٣٥) كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ -يَوْمًا- يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[(٣)]

تقديره (بكفِّ يهوديٍّ يومًا)، ففصل بـ(يوم) بين المضاف، والمضاف إليه، وهما[(٤)] (كَفٌّ) و(يهوديّ)، والمضاف إليه كاسم واحد، فإذا جاز الفصل بالظرف بين المضاف، والمضاف إليه، وهما كالاسم الواحد فأَوْلَى أَنْ يجوز الفصلُ بين (إِنَّ)، واسمِها بالظرف؛ [و[(٥)]] قال الشاعر[(٦)] -أيضًا- فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه [بالظرف]

(٣٦) لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ -الْيَوْمَ- مَنْ لاَمَهَا[(٧)]

---

(١) (المغنى ١٩٨/٢ -ط الحلبى)، وفى (ش المفصل ٢٣/٣) (وإنما جاز بالظرف؛ لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا فى زمان، أو مكانٍ فكانت كالموجودة وإِنْ لم تذكر، فكان ذكرُها، وعدمُها سِيَّيْنِ، فلذلك جاز إقحامها) اهـ.

(٢) البيت لأبى حيَّة النُّميرى، انظره فى (الكتاب ١٧٩/١ محقق) والمقتضب ٢٧٧/٤، والخصائص ٤٠٥/٢، والغرة ص٢٣٣، والبحر ٢٢٩/٤، والوساطة ٤٦٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٣، والضرائر -لابن عصفور ١٩٢، وللألوسى ١٤٤، والشجرى ٢٥٠/٢، وابن يعيش ١٠٣/١، والدرر ٦٦/٢)، وسيأتى فى المحرر ٤٧٢/٢، ٢٧٦/٤

(٣) خَصَّ اليهوديَّ؛ لأن اليهود كانوا أهل الكتاب.

يصف آثار ديار تتباعد، وتتقارب، وتتداخل كفوضَى خط يهوديٍّ، يقارب ويباعدُ، فتضطرب صورته أو تتشابك.

البيت من بحر الوافر، والشاهد فيه: الفصل بالظرف (يَوْمًا) بين المتضايفين؛ كما أوضح، وهو ضرورةٌ عند الجلة، وإِنْ صحَّحَ أبو حيان الفصل فى سعة(السابق).

(٤) ص، د (وهو) -بالإفراد-، والمناسب ما أثبت.

(٥) زيادة يقتضيها السياق فى الموضعين.

(٦) عمرو بن قميئة، وانظره فى (الكتاب ١٧٨/١، ١٩٤ محقق، وابن السيرافى ٢٤٣/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٣٢، والمفصل ص٩٩، والعمدة ٢٧٧/٢، ومعجم البلدان ١٦٨/٣، والوساطة ٤٦٤، والخزانة ٤٠٦/٤ -محقق).

(٧) ساتِيدَ مَا: جبل بين ميَّا فَارِقِينَ، وسَعِرْتْ؛ واستَعْبَرَتْ: بكت من وحشة الاغتراب، وضمير=

- بنصب[١] الْيَوْمَ ، وتقديره (لِلَّه دَرُّ من لامها اليومَ) ، ففصل بقوله (الْيَوْمَ) بين المضاف ، والمضاف إليه ، وهما (دَرُّ ، ومَنْ لاَمَ) ؛ ومثله قول الآخر[٢]

(٣٧) كَأَنَّ أَصْوَاتَ -مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا- أَوَاخِرِ المَيْسِ تَنْقَاضُ الفَرَارِيجِ[٣]

تقديره (كأنَّ أصواتَ أواخرِ المَيْسِ مِنْ إيغالِهِنَّ) ، ففصل بين (أَصْواتَ) وبين (أواخرِ) بالجار ، وهو (مِنْ) ، وبالمجرور وهو (إيغالِهِنَّ بِنَا) ، وهذا كثير فى أشعار العرب .

وإذَا قُلْتَ (إنَّ زيدًا عِنْدَك) كان تقديرُ (إنَّ زيدًا مُستَقِرٌّ عِندَك) ، فحذفتَ (مستقرًا) وأنبتَ (عِنْدَك) منابه ، وتركت (عِنْدَك) منصوبًا على حاله ، وهو العامل فى (عِنْدَك) النَّصبَ .



=المؤنث لابنتِه ، أو لنفسه ، وكَنَّى بابنةِ عمرو فى بيتٍ سابقٍ عنه والمعنى لما رأيت هذا المكان هتَنَت عبراتُها لوعةً ، ووحشةً ، وما كان لها أن تبكى ، فقد اغتربت عن ديارها مختارةً ، فاستحقَّت اللوم ، ومن لامها فقد أحسن .

والبيت من بحر السريع .

والشاهد : كسابقه ، وقد وضحه المصنف ، وسيكرره فى ٣/٤٧١

(١) ص : (فَنَصَبَ) ، ولعل المثبت أنسب ، وهو من (د) .

(٢) ذى الرُّمة (الديوان ص٧٦ ، والكتاب ١/١٧٩ ، ٢/١٦٦ محقق ، ٢٨٠ ، وابن السيرافى١/٦٦ ، والمقتضب ٤/٣٧٦ ، والخصائص٢/٤٠٤ ، وسر الصناعة ١/١١ ، والعمدة٢/٦٠ ، والثعالبى٢٠٩ ، والوساطة ٥٦٤ ، والفارقى١٢٨ ، والاقتضاب ٤٣٧ ، والخزانة٤/١٠٨ محقق ، وسيكرره فى المحرر ٣/٤٧١ ، ٤/٢٧٦

(٣) يروى : (إنْقَاضُ ، وأَصْواتُ) بدل : (تَنْقَاض) ، وجميعُهُ : التصويت .

من اللغة الإيغال سرعةُ الدخول فى الشئ ، والأواخِرُ للرحل ، والمَيْسُ شجر يُتَّخَذ منه الرِّحَالُ ، والأقتاب .

والمعنى أَنَّ رحالهم جُدُدٌ ، وقد امتدَّ السير ، واشتَدَّ الخَبَبُ ، فاحتكَّ الرحل بعضه ببعض اضطرابًا ، فكانت الرحالُ تحدث مثل صوت الفراريج .

والبيت من بحر البسيط .

والشاهد : كسابقه ، وقد بينه .

فَصْــل

واعلم أن الظرف ظرفان ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ[١]؛ فظرف المكان يكونُ خبرًا عن الجُثَث، وظرفُ الزمان خبرًا عن المصادر.

تَقُول[٢] -فى ظرف المكان- (إنَّ زيدًا عندك)، و (إنَّ زيدًا فى المسجدِ)، فيكون الظرف والمجرور خبرين -كما قد ذُكِرَ-[٢]. وتقول (إنَّ زيدًا عندك/٢٢٧/ قائمًا)؛ فيكون (عِندك) الخبر، و (قائمًا) حالٌ، وإنْ قلتَ (إنَّ زيدًا عندك قائمٌ)، فيكون (قائمٌ) الخبر، و(عندك) فضلةٌ لا حكم[٣] لها، وإذَا نصبتَ (قائمًا) كان (عندك) خبرًا[٤] عمدةً لا فضلةً.

ولو قلت -فى ظرف الزمان- (إنَّ اليومَ بكرًا قائمًا) -بالنصب- على أن يكون (قائمًا) كالأولى حالًا[٥] -لم يجز؛ لأن (اليوم) ظرف زمان، فلا يجوز أن يكون خبرًا عن (زيد)؛ لأنه جثة؛ ولأن الكلام لم يتمَّ على الظرف؛ لأنَّكَ لو قلتَ (إنَّ زيدًا اليومَ) -وسكتَّ- لم يجزْ السكوتُ عليه، بخلاف ظرف المكانِ فإنَّه يحسُن السكوتُ عليه، ويتمُّ به الكلام؛ ألاَ ترى أَنك إِذَا قلت (إنَّ زيدًا عِنْدَكَ) -وسكتَّ- كان الكلام تامًا مفيدًا؟ وإنْ قلت (إنَّ زيدًا عندكَ قائمًا) جاز نصبه[٦] على الحال؛ لأنَّ الحالَ جاءتْ بعد تمامِ الكلامِ.

وتقولُ -فى المصادر- (إنَّ القِتَالَ الْيَوْمَ)؛ فيكون (القِتالَ) اسمها، و(اليومَ) خبرها؛ لأن (القتالَ) مصدر، و(اليومَ) ظرف زمان، فجاز الإخبارُ بظرف الزَّمان عن المصدر، ولو أتيتَ بالحال بعدَه، فقلت (إنَّ القتال اليوم كائنًا) لكانت الحال

---

(١) راجع ما تقدم فى (٢/٣٥١، ٤٦٣ - المحرر).

(٢) ما بين الرقمين ساقط من (د).

(٣) ص، د (لا عمل)، وليس بشئ.

(٤) ص، د (خبرٌ عمدةٌ) -بالرفع- وهو خطأ، ص، د: (حال) -بالرفع- وهو خطأ.

(٥) راجع (٢/٣٥٢ - وحواشيها).

(٦) أي: قائمًا.

جائزةً فى هذا المكان ؛ لأن الإخبار بظرف الزمان عن المصدَر جائزٌ ؛ لأن الفائدة به قد وقعتْ ، وحسُن السكوتُ عليه ؛ إِذْ ليس هو[(١)] جثة ؛ فلذلك تم الكلام ، وجازت الحال فيه بعد تمام الكلام ، بخِلاف الجثث مع ظرف الزَّمان .

فَصْــل

واعلمْ أَنَّ كل شئ كان خبرًا للمبتدأ ، فإِنَّهُ يكون خبرًا لهذه الحروف[(٢)] ؛ لأَنَّها داخلة على المبتدأ ، والخبر ؛ فلذلك ما كان خبرًا للمبتدأ كان خبرًا لهذه الحروف ، وجميعُ ما يُخْبَرُ به فى هذا الباب أربعةُ أشياء باسمٍ هُوُ هُوَ ، وبجملة اسميةٍ ، وبجملةٍ فعليةٍ ، وبظرفٍ

فتقول فى الاسم الذى هُوهُو (إِنَّ زيدًا أَخُوك) ، و (إِنَّ زيدًا قائمٌ) ؛ فالأَخ هو زَيْدٌ ، وهو اسمٌ جامدٌ ، ومعنى قولنا جامد : أَنَّهُ ليس بمشتق من فعل ، وكذلك قولهم : (إِنَّ زيدًا قائمٌ) ، فـ(قائمٌ) صفة ظاهرةٌ مشتقة من (قام) .

* وتقول -فى الجملةِ الاسمية- /٢٢٨/ : (إِنَّ زيدًا أَبُوه قائمٌ)؟ فـ(أَبُوه قائمٌ) مبتدأ ، وخبر ؛ وهى[(٣)] جملةٌ اسميَّةٌ فى موضع خبرِ (إِنَّ) .

وتقول- فى الجملةِ الفعليَّةِ- (إِنَّ زيدًا قامَ أَبُوه) ؛ فـ(قَامَ أَبُوه) فعل ، وفاعل ، وهى جملة فعليَّة فى موضع الخبر

---

(١) أى الاسم ، وكلامه عن الظرف ، ولو قال (اسمه) لما أوهم.

(٢) تقدم التعليق على نحو من هذه العبارة فى (٥٣٦/٢) ، وكأَنَّ المُثْبَت هنا من عبارات للزجاجى (الجمل ص٥٤) ، وقد تعقبه ابن السيد (إصلاح الخلل ص١٦٢) ، وعدَّه تسامحًا ؛ لأَنَّ (المبتدأ قد يُخبر عنه بأشياء لا يصح أن يُخْبَر بها عمَّا عَمِلتْ فيه (إِنَّ) ، كالتحضيض ، والدعاء ، والاستفهام ، والأمر ، والنهى) اهـ ، قلت ومرادُ الزجاجى ، وعليه عُمَرُ بالمبتدآت ، الصالحاتُ لدخول النواسخ عليها ، ولا شئ عليه ، ومعلومٌ أَنَّ ما أورده ابن السِّيد أخبارٌ مبتدآتُها غيرُ صالحةٍ للنواسخ ؛ كما تقدم ذكره هناك . نعم إِنْ استقرّ ما صححه ابن عصفور من صلاحية المذكورات للإخبار مع النواسخ من نحو قوله

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسِبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

صحَّ الإطلاق ، وانظر (شرح المفصل١/١٠٢ ، والهمع ١/١٣٥ ، ويس ١/٢١٠).

(٣) ص ، د : (وهو) -فى الموضعين- ، والمثبت أنسب ، وإن صلح الأول قصدا للتركيب.

ومن الجملة الفعلية الشرطُ والجزاءُ ؛ كقولهم (إِنَّ زيدًا إِنْ يَقُمْ أَبوه يَقُمْ أَخُوه) فهذه جملة من شرط وجزاء ، وقد وقعتْ خبرًا لـ(إِنَّ) ، وموضعُ الجملةِ كلِّها رفعٌ على الخبرية .

* وتقول -فى الظرف- (إِنَّ زيدًا عندك) ، و (إِنَّ زيدًا أمامك) ، و (إِنَّ القتالَ اليومَ) ، و (إِنَّ الخروجَ بعد غد) ؛ فهذه الظروف التى هى (عنَدك) ، و(أمامك)[١] ، ظروفُ مكانٍ أَخْبارٌ عن (زَيْد) ، وأمثاله من الجثث ، (واليوم) ، و(بعد غد) ، و(الشهر) ، و(السنة) ظروفُ زمانٍ أَخْبار عن المصادر ، وهى (القتالُ) ، و(الخروجُ) ، وأمثال ذلك .

وجميعُ الظُّروف منصوبةٌ على حالها ؛ لكونها ظروفًا ، فلا تتغيَّر عن نصبِها إِلاَّ إِذَا نقلتَها من الظرفية[٢] ، بأَنْ تُجعَلَ مبتدأَةً أو فاعلةً ، أو مضافةً[٣] ، فيجرى عليها تصاريف الإِعراب ، وقد تقدم ذلك فى باب (الظُّروف)[٤]

فَصْــل

واعلم أَنَّ لام الابتداء ، تدخل فى خبر (إِنَّ) وحدَها[٥] من بين سائر أَخواتها[٦] ؛ تقولُ (إِنَّ زيدًا لَقَائِمٌ) ، أصلُه (لزيدٌ قائمٌ) -قبلَ دخول (إِنَّ)- ، فاللام مؤكدة للمبتدأ والخبر ، فلما أرادوا دخول (إِنَّ) ، -واللاَّمُ مقدَّمةٌ- كرهوا أن يجمعوا بين حرفَىْ تأكيد ، فأَخَّروا اللام إِلَى الخبر[٧] ، وجعلوا (إِنَّ) مع الاسم وقالوا (إِنَّ زيدًا

---

(١) أى (واليوم ، وبعد غد) حتى يستقيم الجمع فى (ظُرُوفٍ) ، وما يتعلق بها.

(٢) خروج عن الموقع ، وهو استطراد لا يصلح هنا.

(٣) (أو مجرورة) أنسب ، ولعله يقصد : (مضافة إليها).

(٤) انظر (٢/٣٤٣).

(٥) بشرط كونه مؤخَّرًا عن الاسم ، وكونه مثبَتًا ، وكونه غيرَ ماض ، راجع (التصريح ١/٢٢٢، والأشموى ١/٢٤٠-ط الحلبى-).

(٦) الجمل (ص٦٦) ، وكأنها عبارته .

(٧) الزجاج (معانى القرآن ١/٤٤٣) (ولا تلى هذه اللام (إِنَّ) ، لا يجوز (إِنَّ لزيدًا قائم) بإجماع النحويين كلهم ، وأهل اللغة)اهـ ، وانظر (المقتضب ٢/٣٤٣، والشجرى ٢/١٦٨ ، وابن يعيش ٨/٦٣ ، والأشباه ١/٦٦).

لقَائِمٌ) ، فصارت اللامُ مؤكدة للخبر ، و(إنَّ) مؤكدةً للجملة[١]

ولا يجوز فتح (إنَّ) مع ، [وجود[٢]] اللام ، إذْ لا تكون (إنَّ) إلاَّ مكسورة مع اللاَّم حتى إنَّكَ لو قلتَ (ظَنَنْتُ أَنَّ زيدًا قائم) -تَفْتَحُ (أَنَّ) لاغير[٣]- ثم [إذا[٤]] أتيت باللام فى الخبر كَسَرْتَ (إنَّ) مِن كل بُدّ[٥] ؛ فقلت (ظننت إنَّ زيدًا لَقائمٌ) ، ولا يجوز فتح إنَّ مع اللام.

ومن ذلك ما رُوىَ عن الحجَّاج[٦] أنه قرأ قوله -تعالى- ﴿أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي القُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ * أَنَّ رَبَّهُمْ﴾[٧] -بفتح (أَنَّ)- ، فحذف اللام من قوله- سبحانه- /٢٢٩/: (لَخَبِيرٌ) ؛ لتصِحَّ قراءتُه بحذف حرف من القرآن ؛ لأنه لو نطق باللام ، لوجب كسر (إنَّ) ، ويدلُّ على ذلك ما رَوَى الزمخشرى[٨] ، وهو قوله ومن جرأة الحجاج على ربه أَنَّه سبَق لسانُه فى مقطع ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ﴾ أَنْ فتح

---

(١) كأنه ينظر الزجاجى فى هذه العبارة -اسمعه يقول (إنَّ اللام دخلت توكيدًا للخبر ، وإنَّ دخلت توكيدًا للجملة) اهـ (الجمل ص٦٦) ، وقال ابن السيد (إصلاح الخلل ص٦٩) (ليس بصحيح ؛ لأن اللام ، وإنَّ معًا سواء فى التأكيد ... فإنما تؤكد فى كلا الحالين الخبر ... فإذا لم يصحَّ تأكيد الاسم ، وثبت أَنَّ التأكيد إنَّما هو للخبر بطل [التفريق] بين اللام ، وإنَّ) اهـ ، مختصرًا ؛ ولا يخلو كلامه من نظر ؛ فالمؤكَّد هو نسبة الخبر إلَى الاسم لا نفس الخبر (المغنى ١٥٨/٢) ، ولا يبعد ما ذهب إليه الزجاجِىّ والمصنف ، فالخبر ، أو نسبته فى كليهما مؤكَّد ، وإن كان بإنَّ مؤكَّدًا تأكيدًا عامًا ، وباللام تأكيدًا خاصًا ، قال الزجاج (٤٤٢/١) (هذه اللام تؤكد الكلام زيادة على تأكيد) اهـ ، وانظر الهمع ١٤٠/١).

(٢) كلمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) راجع المحرر (١٤١/٣ ، وحواشيها).

(٤) زدت هذه الكلمة تقْويمًا للنص.

(٥) كذا التعبير ، ولا أدريه ، وقد نقَّبت عنه كثيرًا.

(٦) ابن يوسف الثقفى ، والٍ مشهور ، من قِبَلِ عبد الملك بن مروان ؛ من حسناته إحلالُ العربية محل غيرها فى الدواوين ، وعهدُه إلى نصر بن عاصم بضبط القرآن الكريم ت٧١٤هـ (الموسوعة ٣٨٤).

(٧) العاديات ٩ ، ١٠ ، ١١ ، والأخيرة متمِّمَةٌ فى (د) (بِهِمْ يومَئِذٍ لخَبِيرٌ).

(٨) محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم جارُ الله ، فارسىٌّ ، ولد بزَمَخْشَرَ سنة ٤٦٧هـ/١٠٧٥م تلمذَ على النيسابورى ، والأصبِهانى ، وغيرهما ، وبرغم فارسيَّته تبحر فى العربية حتى غدًا من ألمع الكاتبِين فيها فقها ، ونحوا ، وصرفا ، وله منهجه النحوى ، والمُعْجَمى ، ورُزِقَتْ مصنفاته الشهرة ، =

(إِنَّ)؛ فقال (أَنَّ رَبَّهُمْ)، فحذف اللام من قوله (لَخَبِيرٌ)؛ ليصحِّحَ قراءته بحذف حرفٍ من القرآن[١]

ولا يجوز الجمع بين اللام، و(إِنَّ)؛ لأنهما حرفًا تأكيدٍ؛ فلا يجوزُ الجمعُ بينَهما[٢]؛ ويجوز أَنْ تدخلَ اللامُ على الاسم إذا تقدَّم الخبرُ[٣]؛ مثل قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَةً﴾[٤]؛ ألا ترى أَنَّ اللام دخلت فى (آيةً) وهى[٥] اسم (إِنَّ) لمَّا تقدم الخبر[٦]، وهو الجار والمجرور. ويجوز دخول اللام على فضلة الخبر إذا تقدمت[٧]، كقولك (إن زيدًا لفى الدار قائم)، فـ(زيد) اسمها، و(قائم) خبرها، وقولك (فى الدار) فضلة زائدة.

ويجوز (إِنَّ زيدًا فى الدار لَقَائِمٌ) -بدخولها على الخبر-؛ ولا يجوز دخولها

عُدَّ آخِرَ شيوخ المعتزلة، توفى ٥٣٨هـ/١١٤٤م، من آثاره: المفصل، والأنموذج، والأحاجى، والأساس، والكشاف، وغيرها، راجع (قلادة النحر م٢/٢/٦٩٥، والإشارة لوحة ٥٤، والوفَيَات ٥/١٦٨، والبُغية ٢/٢٧٩، والهديَّة ٢/٤٠٢، والنشأة ٢٠٤، والموسوعة ٥١٥).

(١) عبارة الزمخشرى (المفصل ص٣٩٥) (ومما يُحْكَى من جراءة الحجاج على الله -تعالى- أن لسانه سبق فى مقطع: (والعاديات) إلى فتح (إِنَّ) فأسقط اللام). أهـ، وفى شرحه قال ابن يعيش ٨/٦٦: (وتحكى هذه الحكاية عن بعض العرب، وقيل إِنَّهُ ابن أخى ذى الرمة) اهـ، قلت هى أيضًا قراءة أبى السمال، وانظر (الكشاف ٤/٢٧٩، والقرطبى ٧٢٥٣، والبحر ٨/٥٠٥، والفراء ٣/٢٨٦).

(٢) راجع ما سبق، و(الخصائص ١/٣١٤، والتصريح ١/٢٢١، والخزانة ٤/٣٣٤).

(٣) المرادى (التوضيح ١/٣٤٦) (اشتُرِط فى دخولها على الاسمِ تقديمُ الخبر؛ لئلا يُجْمَع بين حرفينِ لمعنىً واحدٍ) اهـ.

(٤) الحِجْر ٧٧، والنحل ١١، ١٣، ٦٥،

(٥) ص، د (وَهُوَ)، ولا يناسب.

(٦) قال أبو حيان (البحر ١/٤٦٨) (دخلت اللام على اسم (إِنَّ) لحيلولة الخبر بينه وبينها؛ إِذْ لو كان يليها ما جاز دخولها، وهى لام التوكيد، فصار فى الجملة حرفا تأكيد إن واللام) اهـ.

(٧) المفصل ٢٩٥، والتسهيل ص٦٣، وقال ابن عقيل (ص١٣١) (وينبغى أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخولُ اللام عليه، فإِنْ كان الخبر لا يصحُّ دخول اللام عليه لم يصحَّ دخولها على المعمول... فلا تقول: (إِنَّ زيدًا لَطَعَامك أَكَلَ)، وأجاز ذلك بعضهم) اهـ.

على الجار والمجرور- إذَا تأخَّرَ بعد الخبر[١]- ؛ كقولك (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَفِي الدَّارِ)[٢]

ولا يجوز دخول اللام على [خبر[٣]] باقى[٤] أخوات (إِنَّ) ؛ لو قلت (لَعلَّ زيدًا لَقائِمٌ) أو (كَأَنَّ زيدًا لَقَائِمٌ) لم يجز ؛ لأن هذه الحروف غَيَّرتْ معنى الابتداء ، ونقلته عن محلّه إلى معانٍ أُخَرَ[٥] ؛ أَلاَ تَرى أَنَّ : (لَعَلَّ) نقلتْه إِلىَ التَّرَجِّى ، و (كَأَنَّ) إلى التشبيه ، و : (لَيْتَ) إلى التمنى ، وهذه اللاَّمُ لامُ الابتداء ؛ إذ كان أصلها فى الابتداء : (لَزيدٌ قائمٌ) ، فنُقِلتْ إِلَى الخبر ؛ لدخول (إِنَّ) معها -كما تقدم فى أول الفصل- ، ولا معنى لدخول هذه اللاَّمِ مع هذه الحروف ؛ لاختلاف المعانى ، ولكنهم قد أجازوا دخولها على [خبر[٦]] (لَكِنَّ) فى الشعر ؛ قال الشاعرُ[٧]

(٣٨) وَلَـكِـنَّـنِـى مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيـدُ[٨]

---

(١) لتأخر المعمول ، ولامُ الابتداء تطلب الصدر ما أمكن. (التصريح ٢٢٣/١).

(٢) أى مع تجريد الخبر المتقدم من اللام ، فإن لم يُجَرَّدْ ؛ فقيل بجوازه ، وقيل بالمنع ، وهو الصحيح ؛ لعدم السماع ، انظر (الأوضح ١٨٣/١ ، والهمع ١٣٩/١).

(٣) كلمة يلتئم بها السياق من كلام ابن عَقيل ص (١٣٩).

(٤) لعل هذه الكلمة مقحمة ، فالسياق بدونها مستقيم.

(٥) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق٨٢) : (والعلة فى امتناع اللام من الدخول فى أخبار هذه الحروف ... أنهن قد غَيَّرْنَ معنى الابتداء ، واللامُ هى فى الأصل لامُ الابتداء ، فلم يجزْ دخولها مع هذه الحروف المغيِّرةِ المعنى) اهـ.
وانظر (شرح المفصل ٦٤/٨).
وانظر للباحث (تنبيهات الأشمونى ٣٨٤-٣٨٥).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) المجهولُ ؛ فلم يُسمِّه أحدٌ من الكاتبين ، بل لم يذكر معظمهم للشعر تتمةً ، وانظره فى (معانى الفراء ٤٦٥/١ ، والمفصل ٢٩٤ ، وشرحه ٦٤/٨ ، واللسان (لكن) والإنصاف ٢٠٩ ، وش الكافية ٣٥٨/٢ ، وشواهد المغنى ٦٠٥ ، وإصلاح الخلل ص١٦٦).

(٨) لم يذكروا له صدرًا -كما سبق- وإن كان ابن عقيل قد ذكر له صدرًا (ص١٢٩)
يَلُومُونَنِى فِى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى
من اللغة : العميدُ : من هَدَّهُ العشق ، ورواية الفراء : (لكميد) : حزين.

ولا يجوزُ ذلك إلاَّ فِى الشعر حَسْبُ[1]

وقد دخلت اللام على خبر المبتدأ فى الشعر ، قال الشاعر[2]

(٣٩) أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[3]

فأَدخَلَ[4] اللاَّمَ على /٢٣٠/: عَجُوزٌ ، وهى خبر المبتدأ ، وهو (أُمُّ الحُلَيْس) ، وكان أصله (لأُمُّ الحُلَيْسِ عجوزٌ) ، فنَقَل اللام إلى الخبر ، وهو (عجوزٌ) ضرورةً ، وإنما اخْتُصَّتْ اللام بـ (إِنَّ) ؛ لأَنَّ (إِنَّ) لم تُغَيِّر معنى الابتداء .

فصل

ويجوز العطف على موضع (إنَّ) المكسورةِ[5] ؛ فتقول (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ) -بالرفع- فيجوز فى (عمرو) ثلاثةُ أوجه

=والشعر من بحر الطويل.

والشاهد يستشهد به الكوفيُّون على دخول اللام فى خبر (لَكِنَّ) ، ومنعه البصريون ، وأنكروا هذا الشعر ، والمعْتدلونِ خرَّجوه على زيادة اللام ، أو على الضرورة أو الشذوذ ، أو أن الأصل لكنْ إنَّنِى ، أو لَكِنْ أنَا ، فغيِّر إلى صورته ، ولا يخلو من تعسُّف ؛ والحق جوازُه على قلة ؛ ففى الأشباه - عن ابن هشام- (هذا هو الإنصاف ، وإنه لا تأويل ٠٠٠ ، وذلك لبقاء معنى الابتداء معها) اهـ بتصرف (الأشباه ٢/١٧٣).

(١) وهو على المحجَّة البصرية -على ما مر- .

(٢) عنترة بن عروس ، أو رؤبَة بن العجاج ، وعليه الأكثر ، انظره فى (ديوان رؤبة ٢/١٧٠ - مجموع أشعار العرب ، ضمن المنسوبِ إليه ، والصاحبى ص١٤٦ ، والصبان ٢/١٤٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٣٠ ، ٧/٥٧ ، والرضى ٢/٣٥٦ ، والمغنى ١/٩١ ، وشواهده ٦٠٤ ، والضرائر (ابن عصفور ٥٩ ، والألوسى ٢٩٦) ، والخزانة ٤/٣٢٨ ، والرازى ٦/٤٩).

(٣) الشَّهْرَبَةُ : ويقال أيضًا : الشَّهْبَرَةُ : المُسنَّةُ ، وفيها بقيَّة قوة .

والشعر بيتان من مشطور الرجز.

والشاهد دخول اللام على خبر المبتدأ ضرورةً ، أى شذوذًا ، وقدَّره بعضهم (لَهِىَ عجوزٌ) ؛ لتكون اللام فى التقدير داخلةً على المبتدأ ، وقيل زائدة.

(٤) ص ، ب (فأدخلوا) ، و(فنقلوا)٠ -بالجمع-والمثبت فيهما هو المناسب .

(٥) المقتضب ٤/١١١-١١٢ ، والجمل ص٥٨ ، ٥٩ ، وإصلاح الخلل ص ١٧٠ ، والكامل ١/١٨٨ ؛ والكلام بعد استكمال الخبر كما هو واضح .

الأول : أَن تعطفه على المضمر ، فى (قائمٌ)[١] ، وهو فاعل مستتر فيه ، كأنك قلت (قائمٌ هو وعمروٌ).

والثاني : أن يكون (عمروٌ) مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره (إن زيدًا قائمٌ ، وعمرو قائم)[٢]

والثالث : أن يكون (عمروٌ) معطوفًا على موضع (زيد) قبل دخول (إنَّ) ؛ لأنك لو حذفت (إنَّ) لكان (زيد) مرفوعًا بالابتداء[٣] ، كأنك قلتَ (زيدٌ قائم وعمرو) ، وعلى ذلك قوله -تعالى- ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[٤]- برفع (رسوله)[٥] على الثلاثة الأوجه[٦]

* أن يكون معطوفًا على المضمر فى (بَرِئٌ) ، تقديره (هو ورسولُه).
* وأنْ يكون (رسولُه[٧]) ، مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره (ورسولُه برئٌ).
* وأن يكون معطوفًا على موضع [اسم[٨]] إنَّ قبل دخولها ؛ كأنه قال (اللَّهُ برئٌ ورسولُه).

وأكثر النَّحويين يجيز العطف على موضع (أَنَّ) المفتوحةِ[٩] ، ويستدل بهذه

---

(١) فى هذا الوجه ضَعْفٌ ؛ للعطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل ، أو تأكيد ، انظر (الكتاب ١٤٤/٢ محقق ، وشرح المفصل ٦٧/٨).

(٢) الكتاب (ذاته).

(٣) المبرد (المقتضب ٣٧١/٤) (لأن (إنَّ) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ) اهـ. وانظر ٣٧٣/٤-منه ، والكتاب ١٤٤/٢-محقق ، وهذا قول لبعض البصريين الذين لا يشترطون وجودَ المُحْرِز ، أى : الطالب لذلك المحل ، ومن يشترطه فعلى الوجهين الآخرين (التصريح ١/ ٢٢٧ ، والصبان ٢٨٥/١).

(٤) التوبة ٣ ، وبالكسر قرأ الحسن ، والأعرج ، وانظر ما سيأتى.

(٥) ص ، د (رسول) -بدون الهاء- وهو خطأ ، وأثبت ما فى النص الكريم.

(٦) العكبرى (التبيان ٦٣٤-٦٣٥) ، وهذا على قراءة الجمهور بالرفع ، وقُرِئَ النصب عطفًا على اسم (إنَّ) ، وقُرِئَ بالجر شاذًا ، وخُرِّجت على الجوار ، أو بالواو على القَسَمِ ، وراجع (البحر ٦/٥).

(٧) ص : (الرسول) ، بين السطرين ، والمثبت الواجب كما فى النص القرآنى الكريم.

(٨) زيادة متممة للسياق من المصادر.

(٩) أبو حيان والبحر (٦/٥) : (ومن أجاز العطف على موضع اسم (إنَّ) مع المكسورة أجاز ذلك مع=

الآية[١]

ويُروَى أَنَّ سيبويه[٢] أجازه[٣] ، ولم أقف على من منع منه إلا ابنَ بابَشَاذَ[٤]

=(أَنَّ) المفتوحة ؛ ومنهم من أجاز ذلك مع المكسورة ومنع مع المفتوحة) اهـ.

(١) أى على قراءة الفتح ، وهى قراءة ما عدا الحسن ، والأعرج (البحر-ذاته-والإتحاف ص ٢٤٠ ، والرازى ٤/٤٠٠).

(٢) تقدمت ترجمته (٢/٧٦-المحرر).

(٣) ليس فى عبارة سيبويه ما يثبت جوازه صراحةً ؛ قال فى قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ والبحرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾-لقمان ٢٧- (وقد رفعه قوم على قولك لو ضربتَ عبَد الله وزيدٌ قائمٌ ماضَّرك) ، أى لو ضربت عبد الله وزيدٌ فى هذه الحال) اهـ(١/١٤٤).
قال السيرافى فى (حاشيته) : (إنما أحوج سيبويه أن يفسر رفع (الْبَحْرُ) بالحال ؛ لأن رفع (البحر) على موضع (أَنَّ) لا يحسن) اهـ ، وخرج ابن جنى الرفع فى (الْبَحْرُ) على العطف على موضع (أَنَّ) واسمها (المحتسب ٢/١٦٩) ، والزمخشرى على العطف ، أو الواو للحال (الكشاف ٣/٢٣٦).
فسيبويه لم يصرح واضحًا مع المعطوفة حتى قال الرضى (٢/٣٥٣) (وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة ، فى قوله تعالى ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ ، قال إنَّ المفتوحة حكمها مطلقًا حكم المكسورة فى جواز العطف على محل اسمها بالرفع ؛ لأنهما حرفان مؤكدان أصلُهما ، واحد) اهـ ، وقال ابن السيد (إصلاح الخلل ص١٧٤) (هذه الآية أَنَّ الله برئ
احتج بها سيبويه على جواز العطف على موضع (أَنَّ) المفتوحة ، وذلك مما رده قوم على سيبويه ، وقالوا : إنما جواز العطف على الموضع فى همزة (إِنَّ) أَمَّا مَنْ فتح (أَنَّ) فلا يجوز العطف على موضعها) اهـ ، وانظره بعده ، والأخذ عن سيبويه كما رأيتَ مبهم كما أبهمتْ عبارته ، ورأيْنَا أنه لم يصرح من بعيد أو قريب مع المفتوحة بجواز.

(٤) تقدمت ترجمته فى (٢/٨٦-المحرر).
قال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ، ق٨٣-٨٥) (مذهب المحققين كالفارسى وأمثاله أَنَّهُ لا يجوز العطف على موضع (أَنَّ) المفتوحة ؛ لأن المفتوحة لا تكون مفتوحة إلا بعامل فلأجل ذلك اتفق الكل على أَنَّهُ لا يجوز الابتداء بأَنَّ المفتوحة ؛ لأنها لابدَّ لها من عامل لفظى ، ولا يعمل فيها الابتداء بحال ، فإذا امتنع أن يُبْتَدأ بها لهذه العلة ... فقد ظهر أنه قد ارتفع عنها معنى الابتداء ، وإذا ارتفع لم يبق لها موضعُ ابتداء ، فعلى أَىِّ شئ يحمل العطف قبل دخولها؟ ، ومن جوز الحمل على موضعها تعلق بنفس ظاهرها ، وأجراها مجرى (إِنَّ) فى كونهما حرفين مؤكِّدين لفظيَّيْنِ ، وليس اتفاقُ اللفظ مما يوجب اتفاق المعنى) اهـ.
وقال فى (آية براءة) (وإنما امتنع أن يكون محمولًا على موضع (أَنَّ) ، لأن (أَنَّ) فى الآية لا يبتدأ بها بإجماع ، وكونُها لا يخلو من أن يكون مبتدأ ، أو خبر مبتدأ ، أو مفعولة ؛ فكونها مبتدأ لا يجوز ؛=

وَحْدَهُ[١]، فاعلم ذلك.

[وإنَّما يصحُّ الحملُ على المحل بعد مضى الجملِة، فإذا لم تَمْضِ لزمكَ أَنْ تقول: (إنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ) - بنصب (عمروٌ)-][٢]؛ فإذا قلت (إنَّ زيدًا، وعمروٌ قائِمَانِ)- برفع (عمروٌ)، جاز ذلك عند الكوفيِّين[٣]، ولم يجزْ عند البصريِّين فحجة الكوفيِّين أَنَّ (عمرًا) معطوفٌ على موضع (زيد)، وموضعُه الابتداءُ قبل دخول (إنَّ)، و(قَائِمَانِ)[٤]، عندهم مرفوعٌ بكونه خبرَ الابتداء، لا بكونه خبرَ (إنَّ)[٥] فجاز ذلك.

=لأن المفتوحة لا يبتدأ بها، وكونها خبر (الأذان) ممتنع، لأن (أذان) نكرة، و(أَنَّ) المفتوحة، باسمها وخبرها مقدرة تقدير المعرفة...، وكونها خبر مبتدأ محذوفٍ، دعوى تحتاج إلى إقامة برهان، وتكلف تقدير محذوف، فلم يعتدَّ به، فلم يبق إلا أن يكون مفعولًا للأذان على تقدير جارٍّ، كأنه قال (أذانٌ بأَنَّ اللَّهَ)، وإذا كان معمولًا للجار، فالجار والمجرور فى موضع نصبٍ ببرئ، وإذا كان فى موضع نصب ببرئ فقد صار فى موضع المفرد الذى هو مفعول به، وإذا صار فى موضع المفرد الذى هو مفعول به، بطل حكمُ الابتداء، وإذا بطل حكمُ الابتداء بطل أن يكون الرسول محمولًا على محلِّه، وهذا واضح) اهـ، وانظر له (شرح جمل الزجاجى، ق٣٢)؛ ولعلك بعدُ أدركتَ وجاهة موقف مَنْ مَنَعَ مع المفتوحة.

(١) قد علمت أنه ليس وحده، بل عليه لفيفٌ من الناس، إن لم يكن أكثرهم.

(٢) ما بين الحاصرتين تكملة لابد منها؛ لإقامة النص، وهى من لفظ الزمخشرى (المفصل ص٢٩٦)، ولعل نحوها ساقطٌ من الناسخ، وقد أفهمتْها سائرُ المصادر.

(٣) الكسائى أجازه مطلْقًا فيما خَفِيَ إعرابُه، وما ظهر؛ والفراءُ فيما خَفِيَ لاغيرُ، قال الفراء (١/٣١١- المعانى) (ولا استحِبُّ أن أَقول: (إنَّ عبدَ الله وزيدٌ قائمان)؛ لِتَبَيُّنِ الإعراب فى (عبد الله)، وقد كان الكسائى يجيزه؛ لضعف (إنَّ) اهـ، وفى (مجالس ثعلب ٢٦٢/١): ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُه يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، قال: (يجوز، ولم نسمع من قرأ به، ويقال: (إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان، وإنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ ...) اهـ.

وانظر (ابن يعيش ٦٩/٨).

(٤) د: (قائمًا) -تصحيف-.

(٥) إذ عندهم -كما تقدم- أَنَّ الخبر على رفعه قبل دخول (إنَّ)، فلا يلزم عليه صدور مؤثِّرَيْنِ مختلفين على موضع واحد.

انظر: (الرضى ٣٥٤/٢، والعكبرى ٤٥١-التبيان، والرازى ٤٣٢/٣).

وحُجَّةُ البصريين فى امتناعه[١] أَنَّكَ إِذَا رفعتَ (عمرا) وجعلتَه معطوفًا على موضع (زَيْد) يكونُ رفعُهُ بالابتداء، و(قائمان) مرفوعٌ [خَبرًا لإنَّ[٢]]؛ فقد اختلف عامل المبتدأ، وهو (عمْرُو)[٣] وعامل الخبر، وهو (قَائِمانِ)؛ من حيثُ إنَّ (زيدًا)/ منصوبٌ بإِنَّ/، و(عمرًا)/ مرفوعٌ/[٤]، وقد اشتركا فى قولنا (قَائِمَانِ)؛ ف (زيدٌ) يطلب أَنْ يكون خبره مرفوعًا بـ(إِنَّ)، و(عَمْرُوٌ)/١/٢٣١/ يطلبُ أَنْ يكون خبرُه مرفوعًا بالابتداء، وليس معنا إلاَّ لفظةٌ واحدةٌ وهى (قَائِمانِ)، فتناقَضَا؛ لأنَّا إنْ رفعناها على أنَّها خبرُ (إِنَّ) بطل [خبر الابتداء، وإِنْ رفعناها على أنها خبرُ الابتداء بطل خبر (إِنَّ)؛ فلا يجوز أن يكون خبرٌ واحدٌ لعاملين مختلفين][٥]؛ فلذلك امتنعت عند البصريين[٦]

وأَمَّا[٧] قوله -تعالى- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[٨] ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[٩]؛ ف (الصابئُونَ) معطوف على (الَّذِينَ) قبل دخول (إِنَّ) عليه؛

---

(١) راجع الحجة نفسها فى (ش المفصل ٨/٦٩، والمغنى ٢/٩٥-ط الحلبى).
وما ورد من نحو ذلك فقد حمله سيبويه على الغلط؛ قال (٢/١٥٥) (واعلم أن أناسا يغلطون، فيقولون: (إِنَّهُم أجمعُون ذاهبون)، و(إنك وزيدٌ ذاهبان) وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيَرَى أنه قال هُمْ) اهـ، قال ابن هشام (السابق ٢/٩٦) (أجيب عن المثال بأمرين أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر (إِنَّ)، والثانى أنه تابعٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، أى إِنَّكَ أنتَ وزَيدٌ ذاهبان ...) اهـ، وانظر (معانى الزجاج ٢/٢١٣، والهمع ٢/١٤٢).
(٢) تكملة من (د)، وحاشية (ص)، وفيهما (لخبر إن)، ولعله تصحيف عن المثبت.
(٣) (عمرو)، و(قائمان) بين السطرين فى (ص).
(٤) من (د)، وحاشية (ص)، أشبه بخط ناسخها.
(٥) من د، وحاشية ص بخط ناسخها.
(٦) شرح المفصل (٨/٦٩).
(٧) رَدٌّ ما تمسك به الكوفيُّون من جواز العطف رفعًا على موضع اسم إنَّ قبل استكمال الخبر؛ قال ابن مالك (التسهيل ص٦٦): (وإن تُوُهِّم ما رأياه، قُدِّر تأخير المعطوف، أو حذفُ خبرٍ قبله) اهـ. راجع (المرادى ١/٣٥٠، والإنصاف م٢٣).
(٨) ص، د (والنصارى، والصابئون) -على التقديم، والتأخير-، وهو خطأ، ألبسه آية البقرة ٦٢: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ﴾.
(٩) المائدة: ٦٩، وقراءة عثمان، وأبيّ، وعائشة، وابن جبير، والجحدرى، وابن كثير:

لأن أصله مبتدأ، قبل دخولها عند الكوفيين، وخبر (إنَّ) قوله (مَنْ آمَنَ)[١]

و(الصَّابئُون) عند البصريين مرفوع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ، تقديره (والصابِئُون مَنْ آمَنَ)[٢] كأنهم استأنفوا قوله (وَالصَّابِئُونَ)، وخبره[٣]، وهو (مَنْ آمَنَ)

وكذلك (لَكِنَّ) يجوز العطف على موضعها؛ فتقول ([لَمْ يقم[٤] بكرٌ] لكنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ)؛ لأن (لَكِنَّ) لم تغيِّر معنى الابتداء -أيضًا[٥]- مثل (إنَّ)[٦]

=(والصابئينَ)، على مُقْتَضَى الصناعة، وبالرفع قرأ السبعة (البحر ٥/٥٣٥).

(١) أسرار العربية ص١٢٩، والتصريح ١/٢٢٨-٢٢٩، وقال الفراء (١/٣١٠) (إنَّ رفع (الصَّابِئينَ) على أنه عطفٌ على (الَّذِين)، و(الَّذِينَ) حرف على جهة واحدةٍ في رفعِهِ، ونصبِه، وخفضِهِ، فلما كان إعرابُه واحدًا، وكان نصب (إنَّ) نصبًا ضعيفًا ... جاز رفع الصابئين ...) اهـ.

(٢) أى على التقديم والتأخير؛ قال سيبويه ٢/١٥٥) (كأنَّه ابتداء على قوله (والصَّابِئُونَ) بعد ما مَضَى الخبرُ) اهـ، وخُرِّجَ أيضًا على أَنَّ المذكور خبر الصابئون أو خبر (إن) محذوف، وضعف بأن فيه الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه والكثير عكسه، (المغنى ٢/٩٥-ط الحلبى-).

هذا، وفى الرفع وجوهٌ أُخَرُ ذكرها الباحثون:

أولها: أن (الصَّابِئُونَ) معطوف على الفاعل فى (هادوا)، وعليه الكسائى.

ثانيها أن (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) فما بعدها فى موضع رفع.

ثالثها أن (الصابِئُون) فى موضع نصب، ولكنه جاء على لغة بلحارث الذين يلزمون التثنية الألفَ، والجمعَ الواوَ.

رابعها: أن يُجْعَل النُّونُ حرفَ الإعراب.

ففى الرفع سبعة أوجه؛ وفى الذى يَبْعُد، أو يُؤْنِسُ منها.

راجع (البحر ٣/٥٣١، والتبيان ٤٥١، ومعانى الزجاج ٢/٢١٢، والكشاف ١/٦٣١، والخزانة ٤/٣٢٤ب، والرازى ٣/٤٣٢).

(٣) لعل (والخبر) أوفق؛ إذ ليس خبرَه أساسًا.

(٤) زدته تقويمًا للنص، كما هو الشأن فى (لَكِنَّ) من وجوب سبقها بكلام.

(٥) سقط (أيضًا) من (د).

(٦) سيبويه (٢/١٤٦) (ولكنَّ بمنزلة إنَّ) اهـ، ومنه قوله:

وَمَا قَصَّرَتْ بِى فِى التَّسَامِى خُئُولَةٌ ... وَلَكِنَّ عَمِّى الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ

وراجع: (المقتضب ٤/١١١، والرضى ٢/٣٥٥، والأشمونى ١/٢٤٥-ط الحلبى، والتصريح ١/٢٣٧).

أما: لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ، فلا يجوز العطف على موضع أسمائها؛ وعُلِّلَ بأن معنى الابتداء معهُنَّ=

فَصْــل

ومن مسائل هذا الباب قوله -تعالى- ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1] ؛ قيل فى هذه الآية ثلاثة أقوال[2]

* منهم من قال إنَّ هذه نزلت على لغة بنى الحارث[3] ؛ فإنهم يجرون التَّثنيةَ فى الرفع، والنَّصب والجرّ بالألف[4] ؛ يقولون (هذان الزيدانِ)، و (رأيت الزَّيْدَانِ)، و (مرَرْتُ بالزيدَانِ)، وكذلك الخمسةُ[5] الأسماءُ المعتلة المضافة، عندهم بالألف على كل حال؛ يقولون (هذا أخاه)، و (رأيتُ أَخَاه)، و (مررت بأخَاهُ)؛ قال الشاعر[6]

إِنَّ أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهَـا قَدْ بَلَغَا فِى الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(٤٠) طَارُوا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

وكان القياس فى هذا جميعه: الياء فى (أبيها)، و(غايتيْهَا)، و(عَلَيْهَا)،

قد تَغَيَّر، بخلاف الثلاثة السابقة، وأجازه الفراء قبل وبعد الاستكمال بشرط خفاء إعراب الاسم، كما هو فى غيرِهِنَّ، حتى لا يتنافرا فى الظاهر، انظر (المرادى ١/٣٤٩).

(١) تقدمت فى (٢/١١٧-المحرر)، وبالرفع مع تشديد (إنَّ) قرأ السبعة غيرَ (أبى عمرو)، وقرأ هو بالياء، وقرأ ابن كثير، وحفص بتخفيف (إنْ) مع الألف، ولا أشكال فى القراءتين الأخيرتين.

انظر (النشر ٢/٣٢١، والإتحاف ٣٠٤، والبحر ٦/٢٥٥) وما يأتى.

(٢) الثلاثة فى (التبيان ٨٩٥) والإتحاف (السابق).

(٣) راجع المحرر (٢/١١٧ - وحواشيها)، قيل وهو الوجه الأقوى، والمختار من أبى حيان، وكثيرين (الرازى ٦/٤٨، والبحر (الأسبق).

(٤) راجع ما سبق فى (٢/١١٦-المحرر)، وفى النوادر لأبى زيد ص ٢٥٩: (لغة بنى الحارث بن كعب قلبُ الياءِ الساكنةِ - إذَا انفتحَ ما قبلها- ألفًا؛ يقولون أخذتُ الدرهمَان، واشتريت الثَّوْبَان، والسلام عَلاَكُمْ) اهـ، وانظر أيضًا (د٠ الأدب ٣/٢٦١، والحجة لابن خالويه ص ٢٤٢، و(ليس -له- ٣٣٤، والصاحبى ٢٩).

(٥) تقدم ما فى هذا الإطلاق فى مُحْتَرَزٍ فى (٢/١٧٨ - المحرر).

(٦) تقدم الأربعة فى (٢/١١٧)، والأول، والثانى فى (٢/١٧٩ - المحرر).

و(مَثْنَى)[١]، و(حَقْوَيْها)، وكذلك قوله -تعالى- ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ الواجب فيه الياء فى (هَذَيْنِ) علامةً للنصب؛ لأنه اسم (إِنَّ) ولكنَّهُ جاء بالألف على لغة هؤلاء، وهو منصوب فى المعنى، ومثله قول عنترة

يَكْسُو ذَيْلُهَا رِجْلاَهَا[٢]

كان الواجب أن يقول (رِجْلَيْهَا)؛ لأنه مفعول، وهذا /٢٣٢/ كثير فى كلام العرب[٣] أنهم يُجْرون التثنية، والأسماءَ الخمسةَ[٤] فى الرَّفع، والنَّصب والجرِّ بالألف فاعرف ذلك.

* والوجه الثانى فى الآية أن تكون (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ)[٥]؛ ويكون (هذان) مبتدأ، وقولُه (لَسَاحِرَانِ) الخبر، والتقدير (نَعَمْ هذانِ لَسَاحِرَانِ)، /و[٦]/ فى هذا الوجه شذوذٌ؛ لأن اللام لا تدخل على الخبر إلا مع (إِنَّ) المؤكِّدة[٧]، ولاشك أن هذا قد جاء عن العرب فى الشعر[٨]، قال[٩]

---

(١) كذا كلامه، وكأنه فهم منه التثنية، وهو توهم، فقد تقدم أنه اسم مقصور، وهو مصدر يسمى أريد به اسم المفعول، راجع حاشية (١١٧/٢-المحرر).

(٢) راجع (١١٧/٢-المحرر).

(٣) ابن يعيش ١٢٩/٣ (وهذه لغة فاشية) اهـ.

(٤) ص، د: (التثنية والجمع)، وهو سهو عما تكرر فى كلامه بالمثبت.

(٥) التبيان ٨٩٥، والكشاف ٥٤٣/٢، والرازى ٤٨/٦، وكون (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ) أثبته سيبويه، والأخفش، وصححه ابن عصفور، وابن مالك، وأنكره أبو عبيدة، (منهج الأخفش ص٨٧، والهمع ١٤١/١)، وعجبتُ لاضطراب أبى حيان فى إثباته؛ يقول (البحر ٤٤/١): (وتأتى أيضًا حرف جواب بمعنى (نَعَمْ) خلافًا لمن منع ذلك) اهـ، ويقول (٥٣١/٣) (ثبوت (إِنَّ) بمعنى نَعَمْ فيه خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب، فتحتاج إلى شئ يتقدمها تكون تصديقًا له، ولا تجئ ابتدائية) اهـ، وانظر المحرر ٣٤/٣، ١٣٥/٤

(٦) زدت الواو بمقتضى السياق.

(٧) المغنى ١٩١/٢، ط الحلبى، وأفاد ابن يعيش أن الذى سَهَّلَه وجودُ لفظ (إِنَّ) وإِنْ كانت بمعنى (نَعَمْ)، وخرَّجه الزمخشرىّ على أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف؛ فلا شذوذ (الكشاف ٢/ ٥٣٤).

(٨) بل نقل ابنُ خالويه أن من العرب من يفعل ذلك تأكيدًا للخبر (الحجة ص٢٤٣).

(٩) تقدم فى (٢٤/٣-المحرر).

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [٣٩]

فأدخلَ اللاَّمَ على الخبر؛ ومنهم من قال: إنَّ اللامَ داخلة على مبتدأ محذوف والتقدير (إنَّ هَذَانِ لَهُمَا سَاحِرَانِ)، فحُذِفَ المبتدأ[١]، وتُرِكَ اللام دليلًا عليه[٢]، وعلى هذا تقول -لمن قال لك (أزيدٌ قائم؟) (إنَّ زيدٌ قائمٌ)، معناه نَعَمْ، زيدٌ قائمٌ، ويجوز -أيضًا- (إنَّ زَيْدٌ)[٣]؛ فيكون معناه (نَعَمْ زَيْدٌ) جوابًا لمن قال: (أَزَيْدٌ فَعَلَ هَذَا؟)؛ فيقال[٤] له (إنَّ زَيْدٌ)، أى نَعَمْ، زَيْدٌ.

* والوجه الثَّالثُ فى الآية أَنْ يكون (إنَّ) فيها ضميرُ شأنٍ، وقصة[٥]، وهو اسمُها، ويكون التقدير (إنَّهُ هَذَانِ)، أى[٦] (إنَّ الأمَر والشأنَ هذَانَ لَسَاحِرَانِ)، ويكون (هَذَانِ) مبتدأ، و: (سَاحِرَانِ) خبرٌ، والجملة مِنَ[٧] المبتدأ، والخبر خبرٌ عن (إنَّ)[٨]، وعلى ذلك قول الشاعر[٩]

---

(١) د، وحاشية (ص): (وهو هما).

(٢) انظر رقم (٧) السابق، ومنهج الأخفش ٣١٣، وضعَّفه ابن هشام بأن الجمع بين لام التوكيد، وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين (المغنى ١/٣٧-ط حلبى-)؛ قلت ولا يمتنع فالمقدَّر كالثابت، وقد وردت صورتُه، انظر الأمير (نفس الصفحة)، ٢/١٥٨ -منه- والعجَبُ له؛ فهذا الوجه هو تخريجه فى (ش الشذور ص٤٩)، ولا وجه أيضًا لمقايسته أيضاً بالتأكيد الاصطلاحى؛ إذْ اللام ليست وظيفتُها تأكيدَ المبتدأ وحَسْبُ حتى تُهْدَر وظيفتُها بحذفه كالمقيس عليه، بل لتأكيد مضمون الجملة، وجزءُ الجملة باقٍ، فصارت كـ(إنَّ) إذا حذف أحدُ ركنىْ الإسنادِ معها، ولم يقل أحدٌ بأنَّ الحذف مُنافٍ للتأكيد فسقط ما وقع عليه ابن هشام.

(٣) د، وحاشية (ص)-بعده: (برفع زيد) اهـ.

(٤) فى السابق غناء عن اللاحق.

(٥) ضعَّفه أيضًا ابن هشام بأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف (المغنى ١/٣٧ ط الحلبى)، وعجيب منه ذلك؛ فقد خَرَّجَ عليه الحديث: (إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناسِ عذابًا يَومَ القيامة المصوِّرُونَ)، والبيت الآتى، انظر(السابق ١/٣٥، وش الشذور ص٤٩).

(٦) ص، د: (أو) فيهما -تصحيف-.

(٧) د: (فى) -تصحيف-.

(٨) يَردُ عليه ماتقدم من دخول اللام فى الخبر، وانظر: (النشر٢/ ١٦٠، والتبيان ٨٩٥)

(٩) عزاه بعضُهم إلى الأخطل، وليس فى ديوانه، وكأنَّ من عزاه إليه اغترَّ بجوِّه الكَنَسِىّ، وانظره فى (الجمل ص ٢٢١، والشجرى ١/ ٢٩٥، والعمدة ٢/ ٢٧٣، والحُلَل ٢٨٧، وشرح القصائد السبع=

(٤١) إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وظِبَاءَ[١]

تقديُره (إِنَّهُ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ)، أَىْ[٢] (إِنَّ الأَمَر والشأْنَ من يدخلِ الكنيسةَ) و(مَنْ) مبتدأ، وما بعدها خبر.

وعلى هذا الوجه يجوز (إِنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ)، و (إِنَّ فى الدارِ عمروٌ)، [فيكون اسم (إِنَّ) مضمرا فيها، وهو الأمر والشأن، و(زيدٌ) مبتدأ، و(قائمٌ) خبره، والجملة خبر (إِنَّ) وكذلك (عمروٌ) مبتدأ، و: (فى الدارِ) خبرُه، والجملة خبر (إِنَّ)][٣]، والتقدير (إِنَّ الأمرَ والشأنَ زيدٌ قائمٌ)، و (إِنَّهُ فى الدار عمرو[٤]).

وقد حُكِىَ عن[٥] سيبويه[٦] (إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ)، و: (إِنَّ فيك عمروٌ راغِبٌ) على إضمار الشأن كلِّه[٧].

=٥٥٥، والخزانة ٤/١٢ب، وابن يعيش ٣/١١٥، والرضى ١/١٠٣، ٢/٢٩).

(١) الجآذر: ج جُؤْذر: ولد البقر الوحشى، مستعار للملاح من النساء.

والشعر من بحر الخفيف، والشاهد: كون اسم (إِنَّ) ضميرَ شأنٍ محذوفًا، والجملة الشرطية الخبر، و(مَنْ) شرطية بدليل جزمها الفعين، ولا تصلح اسمًا لـ(إِنَّ)؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

(٢) ص، د (أو) فيهما -تصحيف.

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) خصه قوم بالضرورة، ولم يجيزوا حذفه فى النثر؛ قال ابن يعيش ٣/١١٤ (ولا يجوز حذف هذه الهاء إلا فى الشعر، ولا يجوز فى حال الاختيار: إِنَّ زيدٌ ذاهبٌ على معنى: إِنَّهُ ذاهب) اهـ، وانظر (الهمع ١/١٣٦، والمغنى ١/٣٧-ط الحلبى)، بل عليه المصنف كما سيأتى فى ٤/٢٧٠؛ والظاهر أنه لا يختص به؛ فقد خُرِّجَ عليه الحديث: (إِنَّ مِنْ أشدِّ الناسِ عَذَابًا .. المُصَوِّرُونَ)، وقول النبى (ص) عن الدجَّال (إِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ)، راجع (شواهد التواضيح ص١٤٨)، وفى الأصل (زيد) بدل (عمرو)، والمثبت المناسب لكلامه.

(٥) لعل (عن) مقحمة.

(٦) تقدمت ترجمته فى ٢/٧٦ - المحرر.

(٧) سيبويه ٢/١٣٤ محقق (ورَوَى الخليل -رحمه الله- أنَّ ناسا يقولون (إِنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ)، فقال هذا على قوله (إِنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشَبَّهه بما يجوز فى الشعر) اهـ، وانظر (٢/١٥٣- منه، والخزانة ٤/٣٥٩-ب)، وهذا عند الكوفيين على إبطال عمل (إِنَّ)؛ قال ثعلب (المجالس ١/ ٦٥): (حكى الكسائى، والفراء جميعًا: (إِنَّ فيك زيدٌ راغبٌ)، وقالا: بطلت: (إِنَّ) لما=

وكذلك أكثرُ الفقهاء يقولون فى تصانيفهم (إنَّ قد كان كذا وكذا)[١] ، و : (إنَّ قد فعلَ عمروٌ) ، فمتى عثرتَ على ذلك فى كتبهم ، فاحملْه على ضمير الشأن ، والقصة[٢]

فَصْــل

واعلم /٢٣٣/ أن (إنَّ) تكون للتأكيد ، وهى التى ذكرنا أَنَّهَا تنصب الاسم وترفع الخبر.

وتكون بمعنى (نَعَمْ) ، وهى التى ذكرنا منها طَرَفًا فى الوجه الثانى فى الآية[٣] ؛ ويُحْكَى عن عُمَر بن عبد العزيز[٤]- وكان فصيحًا ، وقد جاء إليه رجلٌ ليرتفدَهُ ، فاعتذرهُ- فقال الرجل لعنَ اللهُ ناقةً حملتْنى إليكَ ؛ فقال له عُمَرُ[٥] (إنَّ وراكِبَهَا) ، أى نَعَمْ وراكبَهَا.

وتكون فعلَ أمرٍ من (أَنَّ ، يئِنُّ ، أَنًّا) [أى[٦]] من الأنينِ ؛ تقول فى الأمر (إنَّ يا زيدُ) ، وتقول -أيضًا- (إنَّ أَحْمَدُ قائمًا) ، فتكون (إنَّ) فعل أمر من (الأنين) ، و(أَحمدُ) مضموم منادى مفردٌ ، و(قائمًا) منصوب على الحال ، والتقدير (إنَّ -يا أحمدُ- فى حال قيامك).

=تباعدَتْ) اهـ ، وراجع (الإنصاف ١٧٧ ، ١٧٩).

(١) لم أقع على نحو هذا التعبير ، ولعله محرف عن (إنَّهُ) ، وهو وارد كثيرًا بهذه الصياغة ، ولكنه يخرج عما استشهد له ، وانظر (المحرر ١٤٧/٣).

(٢) ثم انظر فى تخريجات الآية دراسة الباحث (تنبيهات الأشمونى ص١٣٣-١٣٦).

(٣) انظر (٣١/٣-المحرر وحاشيتها ، و ١٣٥/٤ منه).

(٤) الخليفة الأموى الزاهد الورع ، ولد سنة ٦١/ ٦٨١ ، وتوفى سنة ١٠١/ ٧٢٠ (الموسوعة ٦٨١).

(٥) نسب المصنف فى ٣٥/٤ هذا القول إلى ابن الزُّبير ، -بضم الزاى- وعليه الجاحظ ، والأنبارى ، ونسبه الميدانى إلى عبد الله بن الزَّبير -بفتح الزاى- الأسدى الشاعر قيل وذلك الرجل هو فضالة ابن شريك الأسدى ، راجعه فى (البيان والتبيين ٢٧٩/٢ ، والبيان للأنبارى ٤٥/٢ ، ومجمع الأمثال ١٩٨/١ ، واللسان (أنن).

(٦) زدتها تقويمًا للنص ، وانظر فيه : (المغنى ٣٧/١ - ط الحلبى).

وتُخَفَّفُ ، فإذَا خُفِّفتْ بطَلَ عملُها[١] ؛ فتقول (إنْ زيدٌ لقائمٌ) - بتخفيف (إنْ)- فيكون (زيدٌ) مبتدأ ، و(قائمٌ) خبره ، واللام دخلت لتأكيد الخبر[٢] ، و(إنْ) ملغاةٌ لا عمل لها

وقد حُكِيَ عن العرب إعمالُها مع التخفيف ؛ فقالوا (إنْ زيدًا قائمٌ)[٣] ، وجعلوا (زيدًا) اسمها ، و(قائمٌ) خبرها ، والمعنى معنى (إنَّ) المشددة .

وتكون حرف نفى ، وسنذكره[٤] فيما بعد .

فَصْــل

ومعنى (أَنَّ) المفتوحة التأكيدُ ؛ كمعنى (إِنَّ) المكسورة المشددة[٥] ، لا فرق بينهما ؛ لأن عملهما واحد ، ومعناهما واحد ، إلاَّ أَنَّ المفتوحة ، واسمها وخبرها فى تقدير مصدرٍ مفردٍ[٦] ، والمكسورة فى تقدير جملة ؛ تقول : (يعجبُنى أَنَّك خارج) ، تقديره (يعجبُنى خروجُك) ؛ فـ(أَنَّ) مرفوعة بـ(يعجِبُنى) فاعلةٌ ، و (كرهت أَنَّ عمرًا خارجٌ) أى (كرهتُ خروجَ عمرو) ، فـ(أَنَّ) فى موضع نصب بـ(كرهتُ) ؛ فقد ترى كيف قدرت (أَنَّ) واسمها ، وخبرها بتقدير[٧] لفظة الخروج ، وهو مصدر ،

---

(١) أى فى الأكثر - كما يأتي فى ٣/٥١-وهو القياس ؛ لزوال اختصاصها ، والكوفيُون يُلغُون مطلقًا ، والبَصريّون يُعمِلون قليلًا ؛ للسماع الوارد ، راجع : (الإنصاف م٢٤ ، والتصريح ١/٢٣٠).

(٢) اللام فارقة كما صرح فى (٣/٥٢-المحرر-).

(٣) سيبويه ٢/١٤٠ محقق (حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : (إنْ عمرًا لمنطلق) اهـ ، قال المبرد (المقتضب ١/١٨٩) : (وجاز النصب بها إذًا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنَّما نصبتْ لشبهها بالفعل ، فلما حُذفَ منها صار كفعل محذوف فعملُ الفعلِ واحدٌ ، وإنْ حُذِفَ منه) اهـ ، وراجع (التبيان ٧١٦ ، والمحتسب ٢/٢٥٦ ، والبحر ٣/٢٩٢).

(٤) (٣/٥١-المحرر).

(٥) ارجع إلى (٣/٨-المحرر).

(٦) مضافٍ إلى الاسم ؛ فإنْ كان الخبر مشتقًا ، فالمصدرُ المؤوَّلُ من لفظه ، وإن كانَ جامدًا قدِّر بالكون ؛ إذْ كل خبر جامد يصحُّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون.
(المغنى ١/٣٩-ط الحلبى).

(٧) لعل كلمة : (تقدير) مقحمة زائدة ، والسياق مستقيم بدونها.

ومعناها فى ذلك كله التأكيد.

وتكون (أَنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)؛ تقول العرب (إيتِ السُّوقَ أَنَّكَ تشترى لنا شيئًا)[١]؛ وكذلك [قوله -تعالى-[٢]] ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، أَىْ لعلها إِذَا جاءت[٤]

وتكون فعلًا ماضيًا من الأنين؛ تقول على هذا (أَنَّ زيدٌ قائمًا)؛ فـ(أَنَّ) فعل ماض من (أَنَّ، يئِنُّ، أَنًّا)، و(زيدٌ) فاعل، و(قائمًا) حال.

وتكون مصدرًا من الأَنِينِ -أيضًا-؛ تقول (أَنَّ زيدٍ عِنْدى كَرِهتُ) /٢٣٤/- بخفض (زيدٍ)، وفتح (أَنَّ)- والتقدير (كَرهتُ أَنَّ زيدٍ عِنْدِى) أى أنينَه؛ فتكون (أَنَّ) مفعولةَ (كرهتُ) منصوبةً به، و(زيدٍ) مخفوض بإضافة (أَنَّ) مفعولةَ (كرهتُ) منصوبةً به، و(زيدٍ) مخفوض بإضافة (أَنَّ) إليه، لأن (أَنَّ) ههنا مصدرٌ من (أَنَّ، يئِنُّ، أَنًّا، وأَنِينًا)[٥]

وتُخَفَّفُ فيبطل عملها؛ فتقول (علمتُ أَنْ زَيدٌ قائمٌ)، فترفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وتكون ملغاةً فى اللفظ[٦]

---

(١) الكتاب ١٢٣/٣ محقق، والمفصل ص٣٠٠، والكشاف ٤٤/٢، والبحر ٢٠٢/٤، و٢٠٥/٥، والرواية فيها (تشترى لحمًا).

(٢) زيادة على النص.

(٣) الأنعام: ١٠٩، وكلمة: (لا يؤمنون) زدتها تتمة للآية.

(٤) معظم الكتاب عليه، وقال الزجاج (المعانى ٣١١/٢): (وقد أجمعوا أن معنى (أَنَّ) ههنا إذا فتحت معنى (لَعَلَّ)، والإجماع أولى بالاتباع) اهـ، وقال الفراء (٣٥٠/١) (... للعرب فى (لَعَلَّ) لغة بأن يقولوا: ما أدرى أنك صاحبُها يريدون: لعلك صاحبها... وهو وجه جيد أَنْ تجعل (أَنَّ) فى موضع (لَعَلَّ) اهـ، وانظر (الكتاب ١٢٣/٣ محقق، والرمانى(معانى الحروف ١١٢)، والصاحبى ١٧٦، والبحر٢٠١/٤-٢٠٢، والرازى ١٢٦/٤، والعكبرى ٥٣١).

(٥) انظر (الإيضاح للفارقى ص٣٠١، والأشباه ٨/٢).

(٦) يشير إلى أنَّ المفتوحة لا يبطلُ عملها جملة، فإذا أُلغيتْ ظاهرًا كانت مُعْمَلة فى النية؛ إذْ هى على كل حالٍ واقعةٌ موقعَ المفرد، فلابدَّ من تقديرها عاملة، وفى إلغائها بالكلية يكون موقع ما بعدها جملةً، فلا يتسلَّط عليها العامل قبلها، فلا يصحّ؛ قال سيبويه (الكتاب ١٦٣/٣ محقق): (لا=

وبعضُ العربِ ينصب بها[(١)] -بعدِ التخفيف- ؛ فَيقُول (علمتُ أنْ زيدًا قائمٌ) ، فيجعل (زيدًا) اسمها ، و(قائمٌ) خبرها ، [إلا[(٢)]] أَنَّ إعمال (أَنْ) المفتوحة المخففة أكثر من إعمال (إنْ) المكسورة المخففة ، أي : أنها يجوز معها نصب الاسم ، ورفع الخبر أكثر مما يجوز مع (إنْ) المكسورة المخففة[(٣)]

وتكون (لَعَلَّ) بمعنى الترجِّى ، والتوقُّع ؛ فالتَّرَجِّى فى المحبُوبات ، والتوقُّع فى المحذورات[(٤)] ، وفى[(٥)] المحبوبات ؛ تقولُ فى الترجِّى (لعل زيدًا قائمٌ) ، و (لعلَّ زيدًا يَهَبُ لى شيئًا) ؛ فمعنى الكلام أنك ترجو قيامه ، وترجو هِبَتَهُ ؛ وتقول فى التوقُّع (لعلَّ اللهَ يُنزِل بالكافر عقوبة) ، و : (لعلَّ اللهَ يغنينى) ، و (لعل اللهَ يغفرُ لى) ، و (لعلَّ السلطانَ ينظر بحالى)[(٦)] ، هذا كله ترجٍّ وتوقُّعٌ .

وقد تخرج (لَعَلَّ) إلى حكم[(٧)] (عسى)[(٨)] ، فتَلحقُها (أَنْ) ؛ فتقول (لعلَّ زيدًا أن يقوم)[(٩)] ؛ كما تقول (عسى زيدٌ أَنْ يقومَ) ؛ فالاسمان بعدهما مختلفان

=تخففها فى الكلام أبدا ، وبعدَها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلةَ مضمِرًا فيها الاسم) اهـ ، وانظر (ش المفصل ٧٣/٨ ، وش الكافية ٢٩/٢ ، والهمع ١٤٢/١ ، والخزانة ٥٤٦/٤ ب) .

(١) أى فى الظاهر ، ولم أقف على نصٍّ من مسموعهم فيه ، وإن كان مفادُ كلام سيبويه جوازَه ضرورةً (٣/ ١٦٤) : (... فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون فى الشعر إذا اضطروا بكأَنْ إذا خفَّفُوا) اهـ ، ونقل أبو حيان فى (البحر ١٢٨/٥) عن المبرد إعمالها فى الظاهر كحالها مشددةً ، وعليه الرضى (٢/ ٢٩-ش الكافية) -كما يأتى- .

(٢) من (د) وحاشية (ص) .

(٣) قال الرضى (الأسبق) (إذا خففت المفتوحة جاز إعمالُها فى الاسم الظاهر وإهمالها كالمكسورة على ما قال الجُزُولىّ ، قال ابن جعفر لكنَّ ترك إعمالها فى الظاهر أكثر) اهـ .

(٤) راجع ما سبق فى (١٣/٣-المحرر) ؛ قال أبو حيان (البحر ٩٣/١) (لعل حرف ترجٍّ فى المحبوبات ، وتوقع فى المحذورات ، ولا تستعمل إلا فى الممكن) اهـ .

(٥) سقط ك (فى) من (د) .

(٦) غير خاف أَنَّ الترجىَ فى جميعه -عدا الأولِ- أوضحُ ، وإن كان التوقع غير مستعبد .

(٧) ص ، د (معنى) وليس بشئ ، والمثبت من المصادر .

(٨) راجع (اللسان -علل- ، والمفصل ٣٠٣ ، والخزانة ٣٤٥/٥-محقق ، والمغنى ٢٢٣/١-ط الحلبى) .

(٩) فى التمثيل نظر ؛ فقد قيل : هو خاص بالشعر ؛ قال سيبويه (١٦٠/٣) : (وقد يجوز فى الشعر أيضًا :

بالإعراب، [وهما(١)] متفقان فى المعنى؛ فاتفاقُهما فى المعنى، من حيث إنَّ المراد بهما(٢) الطمع، وهو معنى (عسى)(٣)؛ لأن قولك (عسى [أَنْ يقومَ زيدٌ](٤))، بمعنى (أطمعُ أنْ يقومَ زيدٌ).

واختلافُهُما فى الإعراب؛ من حيثُ إنَّ (عسى) فعلٌ يرفع الفاعل، وهو (زيد)(٥)، و(لَعَلَّ) حرفٌ ينصب الاسم، وهو (زيد) فاختلفا لذلك.

وتكون (لَيْتَ) للتمنِّى(٦) -كما تقدم(٧)-، وتكون -أيضاً- مَصْدرًا بمعنى النَّقْص(٨)؛ تقول (لاته. يَليتُهُ. ليتًا) أى نقصه(٩)؛ وهذا من جهة اللغة لا من جهة النحو، ومنه قوله -تعالى- ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾(١٠)، أى لا ينتقصكم.

=(لعلىِّ أَنْ أَفْعَلَ) بمنزلة (عسَيْتُ أَنْ أفعلَ) اهـ، والظاهر جوازه سعة، ومنه قول النبى (ص) (فلعلَّ بعضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ)، راجع (المغنى ٢/٢٠٢، والهمع ١/١٣٥).

(١) زدت هذه الكلمة دفعًا لتعلق ما بعدها بالاسمين، والتعلق بلعل، وعسى.

(٢) ص، د (بهما)، والمثبت المناسب لما بعده.

(٣) انظر (الروض الأنف ٣/٢٨٢).

(٤) زدت ما بين الحاصرتين تقويمًا للسياق.

(٥) تخصيصه؛ لتقدمه فى تمثيله السابق، وفى إطلاق كلمة (الفاعل) عليه تجوز، فهو على ما عليه الجمهور -كما سيأتى فى (٤/٨٢-المحرر-)، وقد ورد فى تعبير سيبويه (١/٤٥، ٣/١٦٠ محقق)، والمبرد (المقتضب ٣/٦٨، ٤/٨٦).

(٦) د: (للمعنى) -تصحيف-.

(٧) فى ٣/١١ - المحرر.

(٨) ومنه قول رؤية

وليلةٍ ذاتِ ندىً سَرَيْتُ ... وَلَمْ يَلِتْنِى عَنْ سُرَاهَا لَيْتُ

أى: يمنعْنى، وينتقص من عزمى، وانظر (معانى الفراء ٣/٩٢، والمخصص ١٤/٢٠، والمحتسب ٢/٢٩٠، والبحر ٨/١٠٤).

(٩) وأيضًا: (إذا عمَّيت عليه الخبرَ، فأخبرتَه بغير ما سألَك عنه).

(١٠) الحجرات: ١٤، وهى قراءة الجمهور، ولغةُ الحجاز، وقرأ الحسن، والأعرج، وأبو عمرو: (لا يألِتُكُمْ) من (أَلَتَ)، وهى لغة غطفان، وأسد، وكلاهما بمعنىً، راجع (التبيان ١١٧٢، والبيان ٢/٣٨٣، والنشر ٢/٣٧٦، والإتحاف ٣٩٨، والحجة ص٣٣١).

وتكون (كَأَنَّ) للتشبيه -كما ذُكِرَ[١]- ؛ وتُخَفَّفُ فيبطلُ عملها[٢] ؛ وتكون حرف ابتداء[٣] ، وقد أنشدوا بيت ذى الرُّمة[٤]

/٢٣٥/.................. كَأَنْ ظَبْيَةً تُعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ (٣٤)

بتخفيف النُّون ، ويجوز فى قوله (ظبية) ثلاثةُ أوجه النصبُ على إعمال (كأنْ) ، فتكون (ظبية) اسم (كَأنْ) و(تعطو) الخبر وهو فعل مستقبل كأنه قال (كأنَّ ظبيةً) -بالتشديد- ويجوز رفع (ظبية) على الابتداء ، و(تعطو) الخبر فتكون (كأن)[٥] ملغاة لا عمل لها و(ظبية) مبتدأ ، و(تعطو) الخبر[٦]

ويجوز خفض (ظبية) على أَنَّ (أَنْ) زائدة ، و : (ظَبْيَةٍ) مخفوضةٌ بالكاف ، كأنه قال (كظبيةٍ تَعْطوُ) ؛ لأنَّ الزائد لا يُعتدُّ به .

فَصْــل

واعلم أَنّ (مَا) تدخل على هذه الحروف ، فتكفُّها عن العمل ، وتُسمَّى (ما) الكافة ؛ تقول : (إِنَّمَا زيدٌ قائمٌ) ؛ [وقال اللهُ -تعالى][٧] ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٨] ،

---

(١) راجع (٣/٨-المحرر).

(٢) راجع (٣/١٠-المحرر) ؛ وقال المرادى ١/٣٥٧ : (وقد أطلق بعضهم الإلغاء عليها) اهـ ، وانظر (شرح عمدة الحافظ ص١٤٢).

(٣) يبدو أن هنا سقَطَ نحو (ومنهم مَنْ أَعْمَلَهَا) ؛ كما يشير به التمثيل ، وعلى ما قرره فى (٣/١١-المحرر) ؛ قال سيبويه (٣/١٦٤-محقق) : (كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغيَّر عن عملِهِ) اهـ ، وانظر (ش المفصل ٨/٨٢).

(٤) (٣/١١-المحرر).

(٥) وقعت فى (ص) مشددة فيهن -تصحيف-.

(٦) لم يذهب إليه أحد من المُعْربين ، بل الفعل صفة على جميع الأوجه ، والخبر على رواية الرفع ، والنصب محذُوفٌ ؛ انظره فى مظانه السابقة ، و(الانتصاف ص٢٠٢-هـ الإنصاف) ، وانظر القسم الأول من هذا البحث.

(٧) زيادة على (ص ، د).

(٨) النساء : ١٧١.

ف(زيد) مبتدأ ، و(قائم) خبره ، وكذلك [في[1]] الآية اسمُ (اللَّهِ) -تعالى- مبتدأ ، وما بعده خبره ، وبطل عمل (إنَّ)[2] ، وكذلك (لَيْتَمَا[3] زيد [حاضر] ، و (لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا)[4] ، وكذلك (لَعلما بكرٌ قائمٌ)[5] ، و (كأنَّمَا أخوك سائرٌ) ؛ كلها مرفوع ما بعدها بالابتداء ، والخبر ، وتسمى (إنَّمَا) وأخواتُها حروفَ ابتداءٍ[6]

وقد أجازُوا فيها وجهًا آخر ، وهو أن تَجْعَل (ما) زائدة ، لا كافة ، وتنصب بها الاسم ، وترفعَ الخبر على بابها ؛ فتقول : (إنَّمَا زيدًا قائمٌ)[7] ، و(لَعلما بكرًا خارجٌ) ، فيكون (بكرًا) ، و(زيدًا) اسمين منصوبين بـ(إنَّ) و(لَعَلَّ) ، وما بعدهما مرفوع بالخبر ، و(ما) زائدة مُلغاة لا عمل لها ، وكذلك باقي أخواتِهما[8]

---

(١) زيادتان يقتضيهما السياق.

(٢) العكبرى (التبيان ص٢٨) : (ما٠ هنا كافة لإنَّ عن العمل ؛ لأنها هيأتْها للدخول على الاسم تارةً ، وعلى الفعل أخرى ، وهى إنما عملت ؛ لاختصاصها بالاسم) اهـ ، فوجب إهمالها لذلك (الأشمونى ٢٤١/١- ط الحلبى).

(٣) الحكم فى (ليت) على خلافٍ ؛ وذلك لبقاء اختصاصها بالجملة الاسمِّية على الأشهر ، فيغلب إعمالُها استصحابًا للأصل ، بل قيل بوجوبه ، وإنْ جاز الإهمال حملًا على أخواتها ، انظر (الشجرية ٢٤١/٢-٢٤٢ ، والتصريح ٢٢٥/١ ، والخزانة ٢٩٨/٤ب ، ومجالس ثعلب ٣٤٣/٢).

(٤) قطعة من بيتٍ فى دالية النابغة المشهورة : (الديوان ص ٢٤ ، والمعلقات العشر ص٢٠٧ ، وجمهرة الأشعار ص٤ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والحيوان ٤٧٨/٣-بيروت ، والطبرى ٢٣٦/١ ، والمستقصى ٢٠/١ ، ومجمع الأمثال ٩٥/١) ، والبيت بتمامه

قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا٠ أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

(٥) أوجب الفراء عملها ، كما أوجبه فى (لَيْتَ) ؛ قال ثعلب (المجالس ٣٤٣/٢) : (كان الفراء يكره أن يجعل ٠٠٠٠ لعلَّمَا حرفًا واحدا) اهـ ، وانظر (الخزانة ٢٩٨/٤ ب).

(٦) سيبويه (٢٢١/٤ محقق) (٠٠٠ جعلتهُنَّ بمنزلة حروف الابتداء) اهـ.

(٧) رواه الأخفش ، والكسائى عن العرب سماعًا ، (التصريح ٢٢٥/١ ، ومنهج الأخفش ص٢١٠) ، وأنكر أبو حيان سماعه (البحر ٦١/١ ، ٣٣٠) ، وكذا غيره ، وذهبوا إلى سَوْغِ قياسه ، راجع (المرتجل ١٧١ ، والمرادى ٣٤٧/١ ، والتسهيل ص٦٥ ، والمفصل ٢٩٣ ، وشرحه ١٣٣/٨ ، وشرح العمدة ١٣٥).

(٨) ص ، د (أخواتها) -تصحيف- ، والقياس فى الإعمال سائغ عند الكسائى وأكثر النحاة ، وسيبويه يمنعُ الإعمال فى غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره٠ انظر : (الكتاب ١٣٧/٢ ، ١٣٨ ، ==

[فَصْــلٌ]

ويجوز حذفُ الاسم من هذه الحروف كلِّها[١]، وتَبْقِيَةُ الخبر مرفوعًا[٢]، قال الشاعر[٣]

(٤٢) فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّى سَاعَةً   فَبِتْنَا- عَلَى مَا خَيَّلَتْ[٤]- نَاعِمَىْ بَالِ[٥]

تقديره (فَلَيْتَكَ)، فحذف الاسم، وهو الكاف، وأبقى الخبر، وهو (دَفَعْتَ) وكذلك قول الآخر[٦]

= ٣/١٢٩، ١٣٠ محقق)، وشرح الكافية ٢/٣٤٨، والمرتجل ص١٧١).

(١) (كلها) بين السطرين فى (ص).

(٢) جعل الكثير (حذف أسمائها التى ليست بضمير الشأن خاصًا بالشعر، وعلى قلة وضعف) (ش الكافية ٢/٢٦١)، والبعضُ على أنه، وإن كان النصب أجودَ، إلا أنَّه جائز لدليل؛ قال ابن مالك (التسهيل ص٦٢) (ولا يُخَصُّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلاَّ ضميرَ الشأن) اهـ، وانظر (المغنى ١/٢٢٦ ط الحلبى)، والخزانة ٤/٣٧٨ ب).

(٣) عدِيُّ بن زيد العِبَادىّ، انظره فى: (نوادر أبى زيد ص١٩٦، والإفصاح ص١١٨، والعمدة ٢/ ٢٧١، والضرائر (ابن عصفور ص١٨٠، والألوسى ص٧٦)، وشواهد التوضيح ص١٤٨، والإنصاف ص١٨٣، والمغنى ١/٢٢٤ ط الحلبى، شواهده ٦٩٧، والشجرية ١/١٨٣).

(٤) ضمَّن بيته مثلًا: (عَلَى مَا خَيَّلَتْ)، أى: على كلِّ حال، وأصل ذلك فى السحاب؛ يقال: قد خيَّلَتْ السحابةُ، وتخيلت، إذا أَرَتْ أنها ماطرة، راجع (نوادر أبى زيد ١٩٧، والفاخر ٢٧، ومجمع الأمثال ٢/٣٤١، وأدب الكاتب ص٦٠).

(٥) البيت من بحر الطويل.

والشاهد: (فَلَيْتَ) حيث حذَفَ الاسم، وأبقى الخبر، وجعله الكثير من حذف كاف الخطاب -كما قدَّر المصنف-، وخصه بالضرورة، وخرجه آخرون على حذف ضمير الشأن، أى (فليتَهُ)، راجع المصادر السابقة.

(٦) الفرزدق، كما فى سيبويه وغيره، يهجو أيوب بن عيسى الضبِّى (وليس فى ديوانه)، انظر (الكتاب ٢/١٣٦ - محقق، وابن السيرافى ٢/١٥، ومجالس ثعلب ١/١٠٥، وشرح القصائد السبع ص١٤٥، وشواهد التوضيح ص١٤٨، والإفصاح ص٢١٢، والبحر ٦/١٢٨، ٧/٢٣٦، وشواهده ٧٠١، والخزانة ٤/٣٥٩، والدرر ١/١١٤).

(٤٣) فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتِى   وَلَكِنَّ زِنْجِىٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ(١)

تقديره (ولكنَّكَ) فحذَفَ الاسم، وهو الكاف، وأبقى الخبر، وهو (زَنْجِىٌّ)(٢)؛ وقد حذفوا الخبر-أيضًا-(٣)، وتركوا الاسم منصوبًا على حاله، قال الشاعر(٤)

/٢٣٦/(٤٤) إِنَّ مَحَلًا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا   وَإِنَّ فِى السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهْلًا(٥)

تقديره (إنّ لَنَا مَحَلاً)، و (إنَّ لنا مُرتحَلًا)، فحذف الخبر، وهو (لنا)، وأبقى الاسم وهو (محلًا، ومُرْتحلًا).

---

(١) يروى (غليظٌ) بدَل: (عظيم)، ويروى موطن الشاهد: ولكنَّ زِنْجِيًّا غِلاظًا مَشافِرُهْ.
والبيت من بحر الطويل.
والشاهد على رواية المصنف حذف اسم (لَكِنَّ)، وإبقاء الخبر، كما وضحه، وعده الكثيرون ضرورة، وعلى الرواية الثانية، يكون المحذوف الخبر، قال سيبويه (والنصب أكثر فى كلام العرب؛ كأنه قال ولكن زنجيًّا عظيم المشافِر لا يعرف قرابتى) اهـ.

(٢) ومنه قول عنترة -فى (لَعَلَّ) (ديوانه ص٥٩):

لَعَلَّ تَرَى بَرْقَ الْحِمَى وَعَساكَا   وَتَجْنِى أَرَاكَاتِ الْغَضَى بِجَنَاكَا

قلت ويرد على من قصره على الضَّرورة قول الرسول (ص) فى حيث الإفك (صحيح البخارى ٥/ ١٥٤) (... فلعلَّ فى حديثٍ تَحَدَّثَ بِهِ ...) الحديث، وقوله (ص) (لَعَلَّ نَزَعَهَا عِرْقٌ) أى: لعلها؛ كذا قدره ابن مالك (شواهد التوضيح ص١٤٨).

(٣) الكوفيُّون لا يروْن حذف الخبر إلاَّ مع النكرة، والبَصريُّون يرونه مع المعرفة، والنكرة، والفراء يقيده بتكرر (إنَّ)، راجع (الكتاب ٢/١٤١ محقق)، والمقتضب ٤/ ١٣٠، والخصائص ٢/ ٣٧٤، والخزانة ٤/٣٨١-ب، وابن يعيش ١/ ١٠٤).

(٤) الأعشى يمدح سلامة ذا فائش، وهو مطلع قصيدته، وانظره فى (الديوان ص ١٧٠، والكتاب ٢/ ١٤١ محقق، والمقتضب ٤/ ١٣٠، والشجرية ١/ ٣٢٢، والصاحبى ص١٧٥، واللسان -حلل، رحل-، وش الكافية ١/ ٣٦٢، والعِقد الفريد ٥/ ١٩٣، وشرح القصائد السبع ص١٤٥، ومحاضرات الراغب ص٤٦).

(٥) يروى (ما مضى)، و(إِذْ مَضَى) بدل (إِذْ مَضَوْا).
من اللغة المَحَلّ، والمُرْتَحَلُ الحلول، والارتحال، والسفر اسم جمع لمسافر.
يقول نحِلُّ، ونرتحل فى حياتنا، وفيمن مضى عبرةٌ لنا، وإننا مؤجلون فى اللحاق بهم.
والبيت من بحر المنسرح.
والشاهد: حذف خبر (إنَّ) فى موضعيها، وقد بيَّنه المصنف.

ومن ذلك ما يروى عن عمر بن عبد العزيز[١] أن رجلًا[٢] انتسب عنده إلى قريش، فقال له: (إِنَّ ذَاكَ)، أى إنَّ ذاك مصدقٌ؛ فـ(مُصَدَّقٌ) هو الخبر، وقد حذفه، ثم طلب الرجل حاجته؛ فقال (لعلَّ ذاكَ)[٣]، أى (لعل مطلوبَك حاصلٌ)، فحذف (حَاصِلٌ)، وهو الخبر لقوله[٤] (لَعَلَّ)[٥]

ومنه ما جاء فى الحديث[٦] (أن المهاجرين قالوا للنبى -ﷺ- إِنَّ الأَنْصارَ قَدْ فَضَلُونَا بكونهم آوَوْنا، ونَصُرَونَا؛ فَقَالَ لَهُمْ النَّبِيُّ: أَفتَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ؟ فَقَالُوا نَعَمْ؛ فقال إِنَّ ذَلِكَ)، أى (إنَّ ذلك مكافأةٌ لهم)؛ فـ(مكافأةٌ) خبر (إنَّ)، وقد حذفه تخفيفًا، ومعناه: إنَّ معرفتَكم بصنيعهم مكافأةٌ لهم[٧]

وحَاصِلُ هَذَا البابِ:

أَنَّ (إِنَّ) وأخواتها تنصبُ الاسم، وترفع الخبر؛ وأَنَّهَا من عوامل المبتدأ والخبر، تنصب المبتدأ، وتجعله اسمها، وترفع الخبر، وتجعله خبرها؛ وأَنَّها لا يُفْصَل بينها وبين اسمها إلاَّ بالظرف، أو الحرف، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها إلاَّ أن يكونَ ظرفًا أو حرفًا؛ ولا يجوز تقديم معمولها عليها، ومعانِيهَا مختلفةٌ، وإِنَّما عَمِلت لمضارعتِها الأفعالَ؛ وأنها يُخْبرَ عنها بما يُخْبَرُ [به[٨]] عن المبتدأ؛ وأَنَّ الخبر ما أفاد؛ وأَنَّ اللام تدخل فى خبر (إِنَّ) وحدها، وقد دخلت فى خبر (لَكِنَّ) شاذا، وأن (إِنَّ) يُعطَفُ على موضعها وكذلك: (أَنَّ) المفتوحة يُعطَفُ على

---

(١) تقدمت ترجمته فى (٣/٣٤-المحرر).

(٢) ذكر الجاحظ أنه من (قيس)، وابن رشيق على أنه من (قريش) يَدِلُّ بقرابته، وانظر الآتى قريبًا.

(٣) فيهما ردٌّ على الكوفيين، والفراء ومن حذا حذوهم، فى قصر الحذف مع النكرة، وتكرير (إِنَّ) كما قيده الفراء -على ما مر-؛ فالاسم معرفة، ولا تكرار.

(٤) ص، د: (لقولك) -تصحيف-.

(٥) انظر فى هذه المحاورة: (البيان والتبيين ٢/٢٧٨، والشجرية ١/٣٢٢، وأمالى السهيلى ص١١٦، والرضى ٢/٣٦٣، والعمدة ١/٢٥٢، والمفصل ص٣٩).

(٦) المصادر السابقة، (نفس الصفحات) والنهاية فى غريب الحديث ١/٧٧ وانظر غيره فيه

(٧) انظر فى المسألة: (الصاحبى ٤٣١، والمزهر ١/٣٣٩، وزهر الآداب ١/٢٠٨)

(٨) زيادة يلتئم بها السياق.

موضعِها ؛ وأَنَّ قولك (إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمانِ) على خلاف ، و (إنَّ زَيْدًا وعمروٌ قَائِمٌ) جائزة ، و : (إنَّ زيدًا قائِمٌ وعمروٌ) على ثلاثة أوجه ؛ وأَنَّ (إنَّ) تكون بمعنى (نَعَمْ)، وأَنَّ من الْعَرَبَ من يجعل التثنية ، والخمسة الأسماء فى الرفع والنصب[1] ، والجر بالألف ؛ وأَنَّ المفتوحة/٢٣٧/ تكون بمعنى (لَعَلَّ) ؛ وأَنَّ (لَعَلَّ) قد تخرج إلى حكم : (عَسَى) ، و(عَسَى) تخرج إلى حكم[2] (لَعَلَّ) ؛ وأَنَّ (لَيْتَ) للتَّمنى ، وتكون بمعنى (النَّقْص) ، وتنصب مفعولين على معنى (تَمَنَّيْت) ؛ وأَنَّ (ما) تدخل على هذه الحروف فتكفُّها عن العمل ؛ ويجوز حذف الاسم من هذه الحروف وتبْقِيَة الخبر ، وقد يحذف الخبر ، ويبقى الاسم ؛ وأَنَّ (كَأَنَّ) إذا خُفِّفَتْ جاز ثلاثة أوجه ؛ وأن (إنَّ) ، و(أَنَّ) إِذَا خُفِّفَتَا بطل عملهما ، وأَنَّ من العرب من يجرُّ بـ (لَعلَّ) و(مَتَى) .



---

(١) سقط : (النصب) من (د).

(٢) ص ، د : (معنى) فيهما ، وهو سهو - على ما سبق.

البَابُ السَّادِسُ

فى الفرق بين (إنَّ) المكسورة و(أَنَّ) المفتوحة

اعلم أن (إنَّ) تُكْسَرُ فى أربعة مواضع ، وهى فى سائر الكلام مفتوحةٌ[1]

فالأول : الابتداء ، وهو قولك (إن زيدًا قائمٌ) ، و : (إنَّ بكرًا قاعدٌ) ، فهذه مكسورة لا يجوز فتحُها[2] ؛ لأنها وقعت فى أول الكلام مبتدأ ؛ إذْ لو حذفتَها قلت (زيدٌ قائمٌ) ، و(بكرٌ قاعدٌ) فلذلك كانت مكسورة ؛ لأنها وقعت فى محل الابتداء ، وعليه قوله -تعالى- ﴿يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ﴾[3] ؛ ومثله (يا زيد إنَّ عمرًا منطلقٌ) ، ولو حذفتَ (إنَّ) لقلت (يا زيد عمرٌ منطلقٌ) ، فقس على ذلك ، واكسرها فى كلِّ موضع تكون مبتدأةً .

الثانى : أَنْ تقع بعد القول[4] ؛ كقولك : (قال زيدٌ : إنَّ عمرًا منطلقٌ) ، و : (قلتُ إنَّ عبد الله سائر) ؛ قال الله -تعالى- : ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ﴾[5] ؛ فكسر (إنَّ) بعد القول فى هذه الكلمة .

---

(١) كأنه ينظر الزجاجى ؛ فذلك لفظُه تقريبًا (الجمل ص٧٠) ، ونفسُها جمعها ابن معطى بقوله

فاكِسْرهُ بعدَ القولِ ، أو لِلاَّم والابتدَا وموضعِ الأَقْسَام

(الغرة ص١٢٧) ، وانظرها : وغيرها فى (المرتجل ١٧١-١٧٣ ، والتسهيل ٦٣ ، وشرح العمدة ص١٢٨-١٢٩ ، ومعانى الحروف للرمانى ١٠٩-١١٠ ، ١٧٢) .

وغيرها ، وكلها ترجع إلى موضع واحدٍ هو : الابتداء (المقتضب ٣٤٦/٢) .

(٢) المبرد (السابق) : (لا يكون فى هذا الموضع إلا الكسر) اهـ.

(٣) آل عمران : ٤٥ ، ولم يوفَّق فى التمثيل به ، فهو لتاليه ؛ الآتى ، إذ هو بعد القول : (إذْ قالتْ الملائكةُ يا مريمُ ...) ، وانظر (النشر ٢٣٩/٢) .

(٤) عُلِّلَ بأنَّ المحكيَّ بالقول لا يكون إلا جملة ، أو ما فى معناها ، فالقصد الحكايةُ بالقول ، فإنْ لم تُحْكَ فُتِحتْ ، نحو : ٠أخصك بالقول أَنَّكَ فاضل) ، أو كان القول بمعنى الظن ؛ نحو (أتقول أَنَّ زيدًا عاقلٌ؟) راجع (شرح عمدة الحافظ ص١٣٠ ، والمرادى ١م٣٣٧، والتصريح ٢١٥/١) .

(٥) آل عمران ٤٢ .

الثالث: أَنْ تقع فى جواب القسم[١]، فتكون مكسورةً؛ كقولك: (وَاللهِ إِنَّ زيدًا قائمٌ)؛ فقولك (والله) قَسَم، وقولُك (إِنَّ زيدًا قائمٌ) جوابُ القَسَم.

والأحسنُ فى جواب القَسَم كسرُها[٢]، وإن كان قد جاء الفتح على إضمار[٣] فعل[٤]، فقد قالوا (واللهِ أَنَّ زيدًا قائمٌ) -بفتح (أَنَّ)- فعلى هذا تكون (أَنَّ) فى موضع نصب بالفعل المضمر الذى قبل القسم، تقديره (أعلم[٥]-واللهِ- أَنَّ زيدًا قائمٌ)، فـ(أَنَّ) منصوبة بـ(أَعْلَمُ) وإن كان محذوفًا[٦]، وهذا قليل، وسيذكر فى باب القسم[٧] -إن شاء الله-.

الرابع إذا كان فى خبرها اللام /٢٣٨/؛ تقول (إِنَّ زيدًا لَقائمٌ)، و: (إِنَّ بكرًا لَخارجٌ)، و: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٨]؛ فلا يجوز فتح (إِنَّ) مع اللام[٩]

---

(١) الأشمونى ١/٢٣٢ ط الحلبى، والخضرى ١/١٣١

(٢) فى (الجمل ص٧٠): (وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره، بعضهم على الكسر، والكسرُ أجود، وأكثر فى كلام العرب، والفتحُ جائز قياسًا) اهـ، قال ابن مالك (شرح العمدة ص١٣٢): (وهذه العبارة من أبى القاسم تقتضى أن يكون الفتح مستعملًا فى كلامهم استعمالًا أقلَّ من استعمال الكسر) اهـ، وقد ذكر الرمانى أن الفتح لغة، قال (معانى الحروف ص١١٠): (وبعضُ العرب يفتحُها ههنا، والكسر أكثر وأقيس؛ لأنه موضع ابتداء) اهـ، والبصريُّون يوجبون الكسر، وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر، والكسائىّ يختارُ الفتح، والفراءُ يوجبه، وقد نَقل الرضى عن المبرد الفتح فى جواب القسم إذا لم يكن فى خبرها اللام، وهو وَهَمٌ على المبرد، انظر (الأشباه ٢/١٥٠، وش الكافية ٢/٣٤٩، والمقتضب ٤/١٠٧).

(٣) د: (إظهار) -تحريف-.

(٤) المرادى: (١/٣٤٢).

(٥) (أَعْلَمُ) يجرى مجرى: (أَحْلِفُ)، انظر (شرح المفصل ٩/٩١).

(٦) الرضى ٢/٣٤٩: (ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أى: أقسمت بالله على قيامك، وفيه بعد؛ إذْ لا يقع المفرد الصريح جوابًا للقسم) اهـ، وقد تقرر أنه ليس معنى كون الشئ، بمعنى آخر أن يأخذ جميع أحكامه، ثم انظر (التصريح ١/٢١٩، والأشمونى ١/٢٣٤-٢٣٥ ط الحلبى)؛ فما سبق مقيد بعدم اللام فى خبرها فإن وُجِدتْ تعيَّن الكسرُ إجماعًا.

(٧) ٣/٤٤١-المحرر-.

(٨) الأنفال ٤٢.

(٩) ليست اللام سبب الكسر فيه؛ فهى وعدمها سواءٌ هنا، والسببُ الابتداءُ، وقد مرَّ، ولكنه ذكره=

وتقول (ظننتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ) -بفتح (أَنَّ)- ؛ يكون (ظننتُ) فعلًا وفاعلًا ، و(أَنَّ) مفعولة فى موضع نصب ، وتسدُّ هى ، واسمها وخبرها مَسَدَّ المفعولَيْنِ[1] ، ولا يجوز كسر (أَنَّ) مع الظن ؛ فإنْ دخلت اللام فى الخبر قلت (ظننتُ إِنَّ زيدًا لَقائمٌ) ، فتكسر (إِنَّ) لأجل اللام[2] ، وتكون (ظَنَنْتُ) مُعلقةً عن العمل مع اللام ، أَىْ لا عمل لها فى الظاهر ؛ وسنذكر صفةَ التَّعليق ، والإلغاء فى باب (ظننت)[3] ؛ وكذلك (علمتُ إن زيدًا لقائمٌ) ؛ فتكسر (إِنَّ) مع (علمِتُ) ؛ لأجل اللام[4] ، ولو حذفت اللام لقلت (علمتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ)-بالفتح ؛ لكون (أَنَّ) مفعولةً ، و(أَنَّ) هذه المفتوحة اسم[5] ، لا حرف ، وأما المكسورة فهى حرف لا موضع له من الإعراب ؛ إِذْ الحروفُ لا إعراب لها .

فَصْـل

وأما (أَنَّ) المفتوحة فهى اسم[6] ، يحكم على موضعه بالإعراب الرَّفعِ ، والنَّصبِ ، والجّر ، فتقول -فى الرفع- (يعجبنى أَنَّك خارجٌ) ؛ فـ(يعجبُنِى) فعل ومفعولٌ ، و(أَنَّ) فاعل (يعجِبُ) فى موضع رفع ، والكاف اسمها ، و : (خارجٌ) خبرها ، وتقدير الكلام (يعجبنى خُروجُك) ؛ ألا ترى أن (خُروجُك) ههنا فاعل ، وهو قائم مقام (أَنَّ)[7] ، فدلَّ ذلك على أَنَّ موضع (أَنَّ) المفتوحة رفعٌ بالفعل[8] ، وهو (يعجبُنِى) .

=تمهيدًا لتاليه ، واللامُ هى الحَكَم فى الكسر فيه .

(١) انظر ما سيأتى فى (٣/١٤٠) .

(٢) الكتاب ٣/١٤٦-١٤٨- محقق .

(٣) ٣/١٣٩ ، ١٤١

(٤) سيبويه ٣/١٤٦ محقق : (إِذَا ذكرتَ اللامَ ههنا لم تكن إِلاَّ مكسورة) اهـ .

(٥) انظر : ما يلى بعده

(٦) من مفردات سيبويه ، قال فى (٣/١١٩ محقق) : (أما (أَنَّ) فهى اسم ، وما عملت فيه صلة لها) اهـ ، وورد فى قول الطبرى ٥/٣٠٤ ، وابن عصفور (ضرائر الشعر ص٢٧٤) .

(٧) كذا إعرابه ، وهو تجُوز ، كما هو ملاحظ .

(٨) شبيه به لفظ الرمانى (معانى الحروف ١٧٢) : (يسُرنِى أَنَّكَ خارجٌ) ، كأنك قلت : يسرنى=

واعلم أن (أَنَّ) هذه المفتوحةَ هى، واسمها، وخبرها مقدرةٌ أبدًا بتقدير[١] مصدر[٢]، وتقول فى (أَنَّ) المنصوبة (كرهتُ أَنَّك خارجٌ)؛ فقولك (كرهتُ) فعل، وفاعل، و(أَنَّ) مفعول (كرهتُ) فى موضع نصب، وتقدير الكلام (كرهتُ خُروجَك)؛ فـ(خروجَك) ههنا مفعول، وهو فى موضع (أَنَّ)، فلهذا كانت من[٣] قولك (كرهتُ أَنَّك خارجٌ) مفعولةً لأنها قائمة مقام الخروج؛ وتقول فى (أَنَّ) المجرورة: (عجبتُ من أَنَّك خارجٌ)، تقديره: (عجبت من خروجِك) فخروجك ههنا مجرور بـ(من)، وهو قائم مقام (أَنَّ)، ولهذا كانت (أَنَّ) مجرورة/ ٢٣٩/ بدخول (مِنْ) عليها.

فهذا حكم (أَنَّ) المفتوحةِ أبدًا: أَنَّها تُفتَح إِذَا وقعت فاعلةً، أو مفعولةً أو مجرورةً[٤]، ويحكم على موضعها بما يقتضيه الإعرابُ.

ولا يجوز أَنْ تأتِيَ فى هذه المواضع بـ(إِنَّ) المكسورة الهمزة؛ لأن (إِنَّ) المكسورة الهمزة حرفٌ، والحرف لا يكون فاعلًا ولا مفعولًا، ولا مجرورًا، و(أَنَّ) المفتوحةُ اسمٌ[٥]؛ والدليل على ذلك دخولُ علاماتِ الأسماء عليها، فتكون فاعلةً، ومفعولةً، ومجرورةً، وقد مثلناه؛ فدلَّ على أَنَّ المفتوحة اسم فى هذه

=خروجك، فموضع (أَنَّ) ههنا رفع؛ لأنها بمعنى المصدر ترتفع كما يرتفع المصدر) اهـ، وقال السهيلى (٢/٨٢-الروض الأنف): (وإنما تكون فاعلة مع الفعل إذا ذكرته قبلها) اهـ، وانظر نحوه للزجاج (المعانى ٢/٣٤)، فكأن التعبير بإطلاق الإعراب على موضعها هِيَ كثيرُ الاستعمال، وهى تسمُّحٌ بلا رَيْبٍ.

(١) يبدو أن كلمة: (تقدير) هنا مقحمة، وقد تكررت منه هكذا فى (٣/٣٥).

(٢) المبرد (المقتضب ٢/٣٤٦) (وإِنَّما تكون المفتوحةُ فى الموضع الذى لا يجوز أن يقع فيه إِلاَّ الاسمُ) اهـ.
وانظر (التسهيل ص٦٢، والخضرى ١٢/١٣٠).

(٣) د: (فى).

(٤) ربما كان القصدُ إلى بيان نوعية الإعراب من رفع، ونصب، وجرّ، لا تصنيفِ الواقعِ موقعها محصورًا بالمذكور؛ فقد يكون مبتدأ، أو نائب فاعل.

(٥) انظر ما علقناه فى الصفحة السابقة رقم (٨)، وقال ابن سيده (المخصص ١٤/٥٩) (أَنَّ، كـ(إِنَّ) فى المعنى، ولا فرق بينهما، إلا أن (إِنَّ) حرف، و(أَنَّ) اسم) اهـ.

المواضع ، فتكون باقية على فتحها لا تتغير ، ويُحْكَم عليها بالإعراب على ما يقتضيه حكم العامل، بخلاف (إنَّ) المكسورة فإنها حرف لا يدخل عليها شئ من العوامل ؛ لو قلت : (عجبتُ مِنْ إنَّك خارجٌ) -بكسر الهمزة- لم يجز أن تدخل (مِنْ) على (إنَّ) المكسورة ؛ لأن (مِنْ) حرف ، و(إنَّ) حرف ، والحرف لا يدخل على الحرف.

وتُفْتَحُ (أَنَّ) أيضًا بعد (لَوْ)[1] ؛ فتقول (لو أَنَّ زيدًا حاضرٌ لأكرمتُك) ، ولا يجوز كسرها.

وتُفْتَحُ -أيضًا- بعد (لولا)[2][ولو] ؛ فتقول : (لولا أَنَّ زيدًا حاضرٌ لأكرمتك) ، وقال -تعالى- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[3] ، ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[4] ؛ فهي مفتوحة أبدًا بعد (لَوْلاَ) ، و(لَوْ).

حاصلُ هَذَا الْبَابِ :

أَنَّ (إنَّ) تكسر فى أربعة مواضع الابتداء ، والقول ، والقسم ، وإذا كان فى خبرها اللام ؛ وأَنَّ المفتوحة اسمٌ يُحْكَمُ على موضعه بالرَّفع ، والنَّصب ، والجرّ ؛ وأنها تُفْتَحُ بعد (لَو)[5] ، و(لَوْلاَ).

---

(١) انظر (المرتجل ص١٧٣ ، والمفصل ص٢٩٣ ، والمحرر ٤/١٣١).

(٢) ثعلب (المجالس ١/١٣٢) : (إذا جاءت (أَنَّ) الثقيلة مع (لولا) ، فليس غير الفتح ، فإذا خُفِّفَتْ كسرت) اهـ ، قال ابن يعيش ٨/٦٠ : (وذلك أن الموضع -وإن كان جملة من حيث كان مبتدأ وخبرًا- ، فإن الخبر لمَّا لم يظهر عند سيبويه صار كأنَّ الموضع للمفرد من جهة اللفظ ، والاستعمال ، وإن كان فى الحكم والتقدير جملة ؛ لأن (أَنَّ) واسمها ، وخبرها اسمٌ مبتدأٌ والخبر محذوف ؛ كما كان الاسم بعد (لولا) من نحو لولا زيدٌ لأتيتُك ، والمراد : لولا زيد عندك ، أو نحو ذلك ، وأما على مذهب من يرى أنه مرفوع بتقدير فعلٍ ، فالأمرُ ظاهرٌ ؛ من حيث كان مفردًا معمولًا) اهـ.

وانظر (الهمع ١/١٣٨ ، وما يأتى فى المحرر (٤/١٣١).

(٣) الحجرات : ٥ ، وفى ص ، د : (لو) - بدون الواو-.

(٤) لقمان : ٢٧

(٥) د : (لا) -تحريف-.

البَابُ السَّابع

فى مواضع (إِنْ) المكسورة المخفَّفة[١]

اعلم أَنَّ لها فى الكلام أربعةَ مواضعَ[٢]

* تكون شرطية ؛ كقولك (إِنْ تكرمْنى أُكرمْك).

* وتكون زائدة بعد (ما) النافية[٣] ؛ كقولك : (ما إِنْ زيدٌ قائمٌ) ، فـ(إِنْ) زائدة لا عمل لها[٤] ، وتقديرُ الكلام (ما زيدٌ قائمٌ) ، وعليه قولُ الشاعر[٥]

(٤٥) فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[٦]

---

(١) الكتاب ٣/١٥٢-١٥٣ محقق ، والمقتضب ١/١٨٨ ، ٢/٣٥٩، ومعانى الحروف ، ص١ ، والصاحبى ص١٧٦-١٧٧ ، وش المفصل ٨/١١٣ ، والمغنى ١/٢١-٢٥ ط الحلبى.

(٢) يضاف إليها التى بمعنى : (إِذْ) على مذهب المصنف ، كما سبق فى (٢/٣٨٦) فتكون المواضع خمسة ، وانظر (إصلاح الخلل ص٣٧٧).

(٣) معانى الحروف ٧٥ نفسه.

(٤) وهو متَّجه البصريين ؛ إِذْ دخولها كخروجها ، والكوفيون على أنها بمعنى : (ما) وقعت تأكيدًا للنفى ؛ كالجمع بين (إِنَّ) واللام ، تأكيدًا للإثبات ، وردَّه الأنبارى ؛ لما يؤدى إِلَى الإيجاب فى نفى النفى ، (الإنصاف ٦٣٦) ؛ وهذا منه مغالطة ، إِذْ التأكيد أحد وجهى الاستعمال ، وقد ورد ، فلا وجه له فى ردِّه ، مع أنه قد قرر فى (الواو) : (أنه حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادتِهِ مهما أمكن أن يَجْرِىَ على أصله) اهـ (السابق ص٤٥٩).

(٥) فَرْوة بنُ مُسَيْك المرادىّ الصحابىّ ، أو : عمروُ بن قِنْعاس ، أو : ذُو الأصبع العدوانى والأشهر أنه لِفَرْوة من أبياتٍ قالها يومَ قدومه على رسول الله (ص) مفارقًا ملوك كِنْدَةَ. انظر (الكتاب ٣/١٥٣ محقق ، وابن السيرافى ٢/١١٤ ، والمقتضب ١/١١٩٠ ، وسيرة ابن هشام ٤/٤٣٠ ، ومعجم البلدان ٥/١١٩ ، والجمل الهادية ق١٠٢ ، والخصائص ٣/١٠٨ ، والصاحبى ١٧٦ ، وإصلاح الخلل ٣٧٦، والمغنى ١/٢٣ ط الحلبى ، وشواهده ٨١، والخزانة ٤/١١٢-محقق).

(٦) يروى (وما) - بالواو ، و(طُعْمَةُ) بدل : (دُولَةُ).

من اللغة الطِّبُّ : العلة ، والسبب ، والدُّولَةُ الغلبة فى الحرب والطُّعمةُ الرزقُ ، والمقصود الحظ هنا.

يقول : لم يكن سببَ قتلنا الجُبْنُ ، وإنما هى أقدارنا فى حضور المنية وانتقال الحال عنا لآخرين. =

تقدير الكلام /٢٤٠/ : (فما طِبُّنَا جُبْنٌ) ، وإِنْ زائدة ، وسيأتى ذكر ذلك فى باب (ما)[١]

* وتكون نافية بمعنى (ما) ، تقولُ (إِنْ زيدٌ قَائِمٌ) ، معناه (ما زيد قائمٌ) ، قال الله -تعالى- ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[٢] ، معناه (ما الكافرون إِلاَّ فى غرور)[٣] وقال -تعالى- ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[٤] ، معناه (ما أنا إِلاَّ نذيرٌ)[٥]

وهذه النافيةُ لا تعمل شيئًا ؛ لو قلت (إِنْ زيدٌ قائمًا) ، وأعملتها إعمال (ما) النافية لم يجز عند سيبويه[٦] ، وأبو العباس[٧] يجيزُه ، ويُعمِل (إِنْ) عمل (ما) النافيةِ الحجازية فيرفع بها الاسم ، وينصب بها الخبر ، وسيبويه لا يُعْمِلها ، وسيأتى ذكرها فى باب : (ما)[٨]

* وتكونُ مخففةً من الثقيلة ، فيبطلُ عملها فى الأكثر[٩] ؛ ومنهُمْ من أعملها ،

=والشعر من بحر الوافر.

والشاهد : زيادة (إِنْ) بعد ما كما وضحه .

(١) (٣/٧١ - المحرر) .

(٢) الملك ٢٠

(٣) الكتاب ٣/١٥٢-محقق.

(٤) الشعراء ١١٥

(٥) الكثير فى النافية أن تقع بعدها إلاَّ ، وقد لا تصاحبها ، وقد مثل لهما ، قال الرمانى (معانى الحروف ص٧٥) : (كل إِنْ بعدها (إلا) فهى نفىٌ ، وقد تأتى ، وليس معها إلاَّ) اهـ.

(٦) تقدمت ترجمته فى (٢/٧٦) ؛ قال (٣/١٥٢) (وتكون فى معنى (ما) ... وتَصْرِفُ الكلام إلى الابتداء ، كما صرفتْهَا (ما) إلى الابتداء فى قولك : (إنما) اهـ

(٧) تقدمت ترجمته فى (٢/٥٤٥) ، قال فى المقتضب ٣٥٩/١ (وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفى دخل على الابتداء وخبره ؛ كما تدخل ألف الاستفهام ، فلا تغيره ، وذلك كمذهب بنى تميم فى (ما) ، وغيرُه يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) ؛ كما فعل ذلك فى (ما) ؛ وهذا هُو القولُ ؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) فى المعنى) اهـ ، وسيرد تفصيله فى حواشى (٣/٧٣ المحرر) .

(٨) ٧٣/٣ - المحرر.

(٩) قال المبرد (المقتضب ١٨٩/١) : (وهذا القولُ .. هو المختار) اهـ ، وانظر : ٢٦١/٢ منه ، وش الكافية ٣٥٨/٢، والهمع ١٤١/١ ، والمحرر ٣٥/٣).

وقد تقدم فى باب (إِنَّ وأخواتها)[(١)] ، فإِذَا أبطلْتَ عملها [كانت حرف ابتداء يرتفع[(٢)] ما بعدها بالابتداء والخبر][(٣)] ، فتَلزمُها اللام[(٤)] ؛ فتقول : (إِنْ زيدٌ لقَائمٌ) ، و (إِنْ عمروٌ لَخارِجٌ) قال تعالى ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[(٥)] (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا﴾[(٦)] ، وإنما لزمتها اللام فرقًا بين (إِنْ) المخففة ، و(إِنْ) النافية ؛ لأن (إِنْ) النافية – وهى المقدرة بـ(ما) – لا تدخل فى خبرها اللام[(٧)] ؛ [لأنك تقول (إِنْ زيدٌ قائمٌ) بمعنى (ما زيدٌ قائمٌ) – إذا أردتَ بها النَّفى – ؛ والابتدائيةُ يلزم دخُول اللاَّم فى خبرها][(٨)] ؛ كقولك (إِنْ زيدٌ لقائمٌ) – باللام لاغير[(٩)] – فافهم ذلك .

---

(١) ٣٥/٣- المحرر .

(٢) ص (يقع) ، غير مناسب ، والمثبت من (د) .

(٣) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٤) وليست غيرَ الابتدائية خلافًا للفارسى (التسهيل ص٦٥) .

(٥) الطارق : ٤ ، وقرأ الجمهور (إِنْ) خفيفةً و(لَمَا) خفيفة ، فهى عند البصريين مخفَفة من الثقيلة ، واللامُ للفرق بين (إِنْ) النافية ، والمخففةِ ، و(ما زائدة) ؛ وعند الكوفيِّين (إِنْ) نافية ، واللامُ بمعنى (إلاَّ) ، وقرأ (لَمَّا) بتشديد الميم ابنُ عامرٍ وعاصمٌ ، وحمزةُ ، وأبوُ جعفر ، وهى بمعنى (إلاَّ) ، لغةٌ مشهورةٌ فى هُذَيْل .

انظر (البحر ٨/ ٤٥٤ ، ومعانى الفراء ٣/ ٢٥١ ، والإتحاف ٤٣٦ ، والحجة لابن خالويه ٣٦٨) .

(٦) يس : ٣٢ ، وفى ص ، د : (إِنْ كُلٌّ لَمَّا لَدَيْنَا) ، والمثبتُ الصوابُ ، وقد قرأ عاصم ، وحمزة ، وابن عامر بتشديد (لَمَّا) ، وباقى السبعة بتخفيفها فمن ثقَّل كانت بمعنى : (إلاَّ) ، و(إِنْ) نافية ، ومن خفَّف كانت (إِنْ) المخففةَ عند البصريين واللامُ الفارقةَ ، وعند الكوفيين (إِنْ) أيضًا نافيةٌ ، واللامُ بمعنى : (إلاَّ) ، و(ما) زائدة ، راجع (البحر ٧/ ٣٣٤ ، والفراء ٢/ ٢٩ ، ٣٧٧ ، والتبيان ٧١٦ ، والبيان ٢/ ٢٩٤ ، والكشاف ٣/ ٣٢١ ، والإتحاف ٣٦٤) .

(٧) الكتاب ٢/ ١٣٩ ، ٣/ ١٠٧ محقق ، وقد تقدم أَنَّ هذا الاتجاهَ بصرىّ ، والكوفيون على أنَّ المشددة لا تخفَّفُ أصلًا ، وأَنَّ المخففة إِنَّما هى حرفٌ ثنائىُّ الوضع ، وهى النافية ، فلا عمل لها ، ولا توكيد ، واللام بعدها للإيجاب بمعنى (إلا) ، وضُعِّفَ بأَنَّ وقوعَ اللام بمعنى : (إلاَّ) لا يشهد به سماعٌ ، ولا قياسٌ .

راجع (المحتسب ٢/ ٢٥٥ ، والبحر ٥/٤٣٨ ، والتبيان ١٢٤ ، والمغنى ١/١٩١ حلبى ، والأشباه ٢/١٤٩) .

(٨) من (د) ، وحاشية (ص) .

(٩) كذا أطلق لزومها كثيرون ، انظر (السوابق) ، وحقَّق ابنُ مالك جواز حذف اللام عند الاستغناء=

وحاصلُ هذَا البَابِ :

أَنَّ (إِنْ) تكون شرطيَّة ، وتكون زائدةً ، وتكون نافيةً ، وتكوَن مخففةً من الثقيلة ، فإذا خُفِّفَتْ بطَلَ عملها ، ولزمتْها اللاَّمُ ؛ ومن العرب من ينصبُ بها ، وأبو العبَّاسِ يُعْمِل (إِنْ) النَّافِية عمل (ما) الحجازيَّة ؛ فافهم ذلك .



=عنها بكون الموضع غيرَ صالح للنَّفى ، بل قد تحذف وجوبًا إذا كان بعد ما ولى (إنْ) نفى ، واللّبسُ مأمونٌ.

راجع : (شواهد التوضيح ٥١-٥٢ ، وابن عقيل ص١٣٥).

الباب الثامن

في مواضع (أَنْ) المفتوحةِ المخفَّفَةِ

اعلم أَنَّ (أَنْ) المفتوحة المخففَّة لها أربعةُ مواضعَ(١)

* تكون ناصبة للفعل المستقبل؛ كقولك (أريدُ أَنْ أزورَك)، و (أحبُّ أَنْ تقومَ معى)؛ فـ(أريد) فعل، وفاعلُهُ [مضمر تقديره أنا](٢)، و(أَنْ) فى موضع نصب مفعولة لـ(أُرِيدُ) و: (أوزرَك) منصوبٌ بـ(أَنْ)، وكذلك (تَقُومَ) من قولك: (أحبُّ أَنْ تقومَ معى) منصوب بـ(أَنْ)، وكذلك عملُها فى سائر الكلام أَنَّهَا تنصبُ الفعلَ المستقبلَ، وسيأتى ذكرها فى باب الحروف التى تنصب/٢٤١/ الأفعال المستقبلة(٣)

وتكونُ زائدةً لاعملَ لها؛ كقوله -تعالى- ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾(٤)، التقدير: (فَلَمَّا جَاءَ البَشيرُ)(٥)

* وتكون حرف تفسير بمعنى (أَىْ) [ولا عمل لها](٢)؛ كقولك (أَشَرْتُ إليك أَنْ اخْرُجْ) معناه: أشرت(٦) إليك• أى اخرج(٧)، و: (كتبتُ إِليكَ• أَنْ سِرْ)

---

(١) الكتاب ٣/١٥٢-١٥٣ محقق، والمقتضب ١/١٨٧، ٢/٣٥٨-٣٥٩، والمخصص ١٤/٥٥، ومعانى الحروف ٧١-٧٤، والتصريح ٢/٢٣٢-٢٢٣).

(٢) من د، وحاشية (ص).

(٣) ٤/٥٧ - المحرر.

(٤) يوسف ٩٦

(٥) التسهيل ص ٢٣٣: (تزادُ جوازًا بعد لَمَّا)، وقد سبق موضعٌ من زيادتها بين الكاف ومجرورها (٣/٣٩-المحرر)، وانظر (نوادر أبى زيد ص ٢٦٤، والمرادى ٤/١٨٠-١٨٢، والمغنى ١/٣٢-حلبى)، وقد نقل الرازى هنا عن البصريين قولًا آخر وهو أن (أَنْ) فى موضع رفع بفعل مضمر، تقديره فلمَّا ظهر أن جاء البشير، أى: ظهر مجئ البشير، راجع (٥/١٦٥).

(٦) ص، د (أمرت) -بالميم- فيهما-، والتصويب من المصادر.

(٧) جوز سيبويه فى مثله أن تكون (أَنْ) المفسرةَ، وأن تكون المصدريةَ، بناء على مذهبه فى جواز كون صلةِ المصدريَّةِ أمرًا، أو نهيًا؛ بدليل جواز دخول الباء عليها، فتقول: أَوْعَزْتُ إليه بأَنْ قُمْ، انظر:

معناه (كتبتُ إليكَ أَيْ سِرْ)[١] ؛ قال[٢] -تعالى- ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[٣] معناه : أى[٤] الحمدُ لله ، وقال -تعالى- [﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾][٥] ﴿أَنْ ٱمْشُوا وَاصْبِرُوا﴾[٦] ، معناه أَيْ امشوا[٧] واصبروا.

* وتكون مخففةً من الثقيلة ، فيبطُل عملُها فى اللَّفظ[٨] ؛ فتقول (علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ) فـ(زيدٌ قائمٌ) مبتدأ وخبر ، و(أن) ملغاةٌ فى موضع نصب بـ(علمتُ)[٩]

=(١٦٢/٣) ، ولم يرتضه الرضى (٣٨٦/٢ ش الكافية) بحجَّة أَنَّ المصدر المؤول من (أَنْ) والفعل يفيد ما يُفِيدَانِهِ ، وليس كذلك مع الأمر ، والنهى ؛ قلت ما ذهب إليه سيبويه هو المذهب ، فقد قُرِّرَ أنه ليس معنى كون الشئ فى موضع الشئ أن يأخذ حكمه فى جميع الوجوه.

وانظر (المغنى ٢٨/١ ، ط الحلبى).

(١) الكوفيون ينكرون (أَنْ) المفسرة ، ولا يعرفونها ، (إصلاح الخلل ص٣٨٦، والغرة لابن الخباز ص١٦٨) ، واستحسنه ابن هشام (المغنى ٣٠/١).

(٢) ما بين الرقمين سقط من (د).

(٣) يونس ١٠

(٤) كذا وقع منه ، ولا أدرى : أعن سهو ٠ أم خطأ؟ فالكل مجمع على أَنَّها فى الآية المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، والجملة بعدها الخبر ، ولا تصلح أن تكون المفسرة ؛ إِذْ لابد أَنْ تُسبق بكلام تامٍّ مُستَغنٍ ، ولا تكون فى موضع المبنىِّ على الخبر ، وانظر (الكتاب ١٦٣/٣ ، والرازى ٥٥/٤ ، والعكبرى ٦٦٦ ، والكشاف ٢٢٧/٢ ، والبحر ١٢٧/٥-١٢٨ ، والشجرية ٢/٢) ؛ ولا أستبعدُها مفسرةً كما وضَّحتُ فى الدارسة.

(٥) أكملت ما بينهما ؛ لتعلق الشاهد به.

(٦) ص : ٦

(٧) قال الزمخشرى (الكشاف ٣٦٠/٣) : (أَنْ بمعنى (أَىْ) ؛ لأن المنطلقين عن مجلس التقاول ، لابدَّ لهم أَنْ يتكلموا ٠٠٠٠ وقيل : الانطلاقُ هنا الاندفاع فى القول ، والكلام ، و(أَنْ) مفسرةٌ على هذا) اهـ.

وراجع (البحر ٣٨٥/٧ ، والرضى ٢٨٦/٢ ، والعكبرى ١٠٩٧ ، والبيان ٣١٣/٢ ، والمحتسب ١٠٣/٢).

(٨) راجع ما سبق فى (٣٧/٣-وحواشيها).

(٩) وذلك آيةُ الإعمالِ نِيَّةً ؛ إذْ هى متصلةٌ بما بعدها اتصالَ الصلة بالموصول ، والعامل بالمعمول ؛ ولذا صلحت مع ما بعدها معمولًا لعلمتُ ، وذلك يحتِّم عدم الإلغاء.

قال الشاعر[١]

(٤٦) فِي فِتْيَةٍ مِنْ سُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[٢]

فـ (أَنْ) مُلغاةٌ، و(كُلُّ مَنْ) مبتدأ، و(هالِكٌ) خبر مقدم.

ومنهم من قال إِنَّها معملة[٣]، ويكون اسمُها مضمرًا فيها[٤]، وتقديره (قد علموا أَنْهُ هَالِكٌ كُلُّ من يحفىَ)، فظهر[٥] الاسم - وهو الهاء فى (أَنْهُ)، و(هالك) الخبر، و(كل) مرتفع بـ (هالك)؛ لأنَّه اسمُ فاعل[٦]

ومن العربِ من ينصبُ الاسمَ[٧] بها؛ فيقول (علمتُ أَنْ زيدًا قائمٌ)، على تقدير (علمت أَنَّ زيدًا قائمٌ) -بالتشديد-.

فإِذا دخلتْ هذه المخفَّفةُ من الثقيلة على الأفعال لم تنصبْها، بل يكون الفعل

---

(١) الأعشى من معلقته.

انظر (الديوان ص١٤٧، والكتاب ٢/١٣٧، ٣/٧٤، ١٦٤ محقق، وابن السيرافى ٢/٨٧، والمقتضب ٣/٩، والمعلقات العشر ص١٨٨، وجواهر الآداب ٢/٨١، والخصائص ٢/٤٤١، والمحتسب ٢/١٠٣، والإنصاف ص١٩٩، والغرة ص١٤٤، والفصول ص٢٠١، والمفصل ص٢٩٨، والخزانة ٥٤٦/٤ب) وغيرها.

(٢) يروى (كَسُيُوفِ) بدل (من سيوف)، وهى الرواية الغالبة، ويروى العجز - وهى رواية الديوان:

أَنْ لَيسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِى الحِيلَةِ الحِيلُ

وعليها أيضًا لا يختلف الشاهد.

والبيت من بحر البسيط.

والشاهد: تخفيف أَنْ، وتقدير اسمها ضمير الشأن.

(٣) راجع (٣/٣٧-وحواشيها).

(٤) كأن كلامه على جواز إلغائها، وقد قَرَّرَ فيما سبق وما يأتى وجوبَ الإعمال نِيَّةً، وهو ما عليه الرأى، إلا ما يراه الكوفيون -عدا الفراء- من أَنَّهَا لا تعمل شيئًا، راجع (الفراء ٢/٩٠، والكامل ١/٥٠، والمغنى ١/٣٠ ط الحلبى).

(٥) ص، د (وظهر) -بالواو-، والمناسبُ الفاء، على ما أثبتُّ.

(٦) لا مانع من هذا الإعراب؛ لتحقق شرط الاعتماد على المخبر عنه، ويعرب على الابتداء والخبر، بتقديم وتأخير، انظر (الانتصاف ص١٩٩-هـ الإنصاف).

(٧) أى: الظاهر، وراجع (٣/٣٧- المحرر).

مرفوعًا على حالِه[١] ؛ فتقول (علمتُ أَنْ لاَ يخرجُ زيدٌ)، و(تيقنتُ أَنْ لاَ يقومُ عمروٌ)- برفع (يخرجُ، ويقومُ)- ؛ قال -تعالى- ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[٢] ؛ كلُّ ذلك بالرفع لا غيرُ[٣] ؛ لأنَّ (أَنْ) مخففةٌ من الثقيلة.

وإذَا كانتْ مخفَّفةً من الثقيلة وجبَ إضمارُ اسمها فيها ؛ فكأَنَّ التقدير يكون (علمتُ أَنَّه لا يقومُ زيد[٤])، وكذلك قوله -تعالى- يكون التقدير ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾.

وأَمَّا قَوْلُه -تعالى- ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[٥]، فقد أجازوا فى قوله (تكونُ) الرفع، والنصب[٦] فمن رفع فعلى أَنَّهَا مخففةٌ من الثقيلة [واسمها مضمر فيها][٧]، وتقديره: /٢٤٢/ (وحسبُوا أَنَّهُ لا تكون فتنةٌ) ؛ ومن نصب فعلى أنها حرف مِنْ جملة الحروفِ الَّتى تنصبُ الأفعال المُسْتَقْبلة.

واعلم أَنَّهَا إِذَا كانت مخففةً من الثَّقيلة عَوَّضَ من حذفها أَحدُ أربعة أحرف

---

(١) ليس بقيدٍ، بل المفهوم أنها لا أَثَر لها فيه ؛ أمَّا الفعلُ فقد يُنْصَبُ، أو يُجْزَمُ بغيرها، كما لا يتعيَّن أَنْ يكون مضارعًا ؛ فقد يكون ماضيًا بشرط الفاصل، ما لم يكن جامدًا، أو دعاء.
راجع ابن هشام (الجامع ص ٦٤، والأوضح ١/١٩٣).

(٢) طه ٨٩، وبالرفع قرأ الجمهور، والرؤية عِلْميَّة، وقرأ أبو حيوة بالنصب على اعتبار (أَنْ) الناصبةَ، والرؤيةُ بصريَّةٌ، والرفعُ الوجهُ.
انظر (المقتضب ٣/٨، والكشاف ٢/٥٥٠، والبحر ٦/٢٦٩، والتبيان ٩٠١)

(٣) إِذْ هى واقعةٌ بعد ما يفيد يقِينًا، فتتعين المخفَّفَة ؛ لتناسب معنييهما ؛ قال المبرد (المقتضب ٣/٧) (ما كان من العلم فإِنَّ (أَنْ) لا تكون بعده إِلاَّ ثقيلة ؛ لأَنَّه شئ قد ثبتَ، واستقرَّ) اهـ.
وانظر الكتاب ٣/١٦٦، والتوضيح ٤/١٨٣)، وقد جوَّز الفراء أن تلى الناصبةُ للمضارع لفظَ العِلْمِ، أو ما فى معناه (معانى الفراء ١/٤٤٨، والهمع ٢/٢).

(٤) المناسب لتمثيله (عمرو).

(٥) المائدة ٧١

(٦) بالرفع قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائى، ويعقوب، وخلف، والباقون بالنصب
وانظر (الزجاج (المعانى ٢/٢١٤)، وابن خالويه (الحجة ص١٣٣)، والرازى ٣/٤٣٤).

(٧) التكملة من (د) وحاشية (ص).

(لا)[١]، و(السين)، و(سَوْفَ)، و(قَدْ)؛ قال اللَّه -تعالى- فى (لا)- ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ تقديره (أفلا يرون أَنَّهُ لا يرجعُ)؛ فالهاء فى (أَنْ) هى اسمها، وقوله (لا يرجعُ) خبرها.

وقال تعالى -فى السين- ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٢]؛ تقديره (علم أَنَّهُ سيكونُ)[٣]، فالهاء اسم (أَنْ)، وسيكونُ خبرها.

وتقول -فى سوف- (علمت أَنْ سوف يَقُومُ زيدٌ)؛ تقديره: (علمت أَنَّهُ سوف يقوم)؛ فالهاء اسم (أَنْ)، و(سوف يَقُومُ) خبرها.

وتقول -فى قد- (علمت أَنْ قد يقومُ زيدٌ)؛ تقديره: (علمت أَنَّهُ قد يقوم)؛ فالهاء اسم (أَنْ)، و(قد يقومُ) الخبر؛ فـ(أَنْ)[٤] فى جميع ذلك مخفَّفةٌ من الثقيلة، لا تعمل فى الأفعال المستقبلة شيئًا، واسمُها مضمرٌ فيها، وما بعدَها خبرُها.

واعلم أن (أَنْ) إذا كانت مخفَّفةً من الثقيلة، ووليتْها الأَفعالُ[٥]، فلابد من هذه الأربعة الأحرف أن تكون فاصلةً بينها، وبين الأفعال على سبيل العوض من تشديد[٦] (أَنْ)[٧]

---

(١) يخصها بعض الكاتبين بالذكر، كالأخفش (منهجه ٣٣٦)، والبطليوسى (إصلاح الخلل ص٥٨، وابن عصفور (الضرائر ص١٦٤)، والأَوْلَى إطلاقه فى حروف النفى دون تخصيصه، بـ(لا)، فقد ورد النافى: (لن)، و(لم)، ولم يحفظ فى (ما)، و(لَمَّا)، انظر (شرح عمدة الحافظ ص١٤١، والفصول ص٢٠٢، والتصريح ٢/٢٣٣).

(٢) المزمل ٢٠

(٣) قال العكبرى (التبيان ١٢٤٨) (أَنْ مخففة من الثقيلة، والسين عوض من تخفيفها، وحُذِفَ اسمُها) اهـ، وانظر (المقتضب ٣/٧).

(٤) ص (إِنَّ) - كذا مضبوطًا-، وهو تصحيف.

(٥) أى المضارعة، كما سبق فى تمثيله، أما الماضى فله (قد)، نحو ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾، ما لم يكن جامدًا، أو لدُعاء، فلا يحتاج لفصلٍ، انظر (الأشمونى ١/٢٥٠، والصبان ١/٢٩٢، والهمع ١/١٤٣).

(٦) تعبير ابن خالويه (الحجة ص١٣٤) (ليكون ذلك عوضًا من التشديد) اهـ

(٧) سيبويه ٣/١٦٧ (جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من (أَنَّهُ) اهـ، وراجع (المقتضب ٣/٥، وشرح المفصل ٨/٨٤، وشرح الكافية ٢/٢٣٣).
ولعلَّ الاعتلال بالفرق بينها، وبين (أَنْ) الناصبة أَوْلَى -كما سيذكُر- لأمور

وإنَّما[1] فعلوا ذلك فرقًا بين (أَنْ) المخفَّفةِ من الثقيلة، و(أَنْ) النَّاصِبةِ؛ فافهم ذلك موفَّقًا -إن شاء الله-.

وحاصلُ هذَا البَابِ:

أَنَّ (أَنْ) تكون ناصبةً، وتكون زائدةً، وتكون حرفَ تفسير، وتكون مخفَّفَةً من الثقيلة، ويُعَوَّضُ من حذفها أَحدُ أربعةِ أحرفٍ؛ فافهم ذلك - إنْ شاء الله-.



=أولها أن الفصل يجوز تركه عند بعض الناس، ومنهم ابن مالك (ابن عقيل ص١٣٨)، وعند عدم الفصل يُهْدَرُ العِوض، فما جاء عوضًا، لا يجوز حذفه.

ثانيها أنه لا فصل فيما إذَا كان الخبر جملة فعلية، فعلها دعاء، أو جامد فلوْ كان الفصل للتعويض للزم هذا النوع؛ إذ لا فرق، ولم يقل به أحد.

ثالثها أن اللام زيدت فارقةً، فكذلك هذه الفواصل للفرق، وهو التعليل الأول.

(١) لعل الأنسب: (وأيضًا)، وكأنَّ المدوِّن تصحيفٌ عنها، فما بعدها علةٌ ثانية، لا علةٌ مؤسَسة.

الباب التَّاسعُ

فى الجمع بين (إنَّ) و(كَانَ)[١]

تقول من ذلك (إنَّ زيدًا كان قائمًا)، و: (إنَّ الزيدَيْنِ كانا قائمَيْنِ)، و(إنَّ الزيدِينَ كانوا قِيامًا).

فقولنا (زيدًا[٢]، والزيدَيْنِ، [والزيدِينَ[٣]]) اسم (إنَّ)، وقولنا (كان قائمًا)، و(كانا)، و(كانوا)، كلُّهُ خبر (إنَّ)، و(كانَ) اسمُها مضمرٌ[٤] فيها، يعود على اسم (إنَّ)، وما بعدها خبرها.

وتقول (إنَّ القائمَ أَبُوه كان منطلقةً جاريتُه)، فـ(القائمَ) اسم (إنَّ)، وهو فى نفسه اسم فاعل يحتاج إلى فاعل /٢٤٣/؛ ففاعلُهُ (أَبُوه)، وقولك (كَانَ) اسمُها مضمر فيها، يعود على (القائم)؛ تقديره: (كَانَ هُوَ)، و(منطلقةً) خبر (كان)، وهو فى نفسه اسم فاعل يحتاج إلى فاعل، وفاعله (جاريتُهُ).

وتقول على هذا -فى التَّثْنِيَة- (إنَّ القائمَ أبواهُمَا كانا منطلقةً جاريتَاهُمَا) فـ(القائمَ) اسم (إنَّ) وهو اسم فاعل بمنزلة الفعل المتقدم يحتاج إِلَى فاعل، وفاعلُه (أبواهما)، ولم تُثَنِّ (القائم)؛ لأنه بمنزلة الفعل المتقدم على فاعله، والألف فى (كانا) هو اسمها، وأظهرتَهُ؛ لأنَّه مضمر تثنية، ومضمرُ التَّثنية الألفُ، وهو المضمر الذى كان مع الواحد المقدر بـ(هُوَ) لما ثَنَّيْتَ الاسم جعلتَه بالألف؛ لأن ضمير التثنية الألف[٥]، و(منطلقةً) خبر (كان)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، (و) لا يثَنَّى، ولا يُجْمَع فى هذا الموضع؛ لأنه بمنزلة الفعل المُقَدَّم على فاعله،

---

(١) راجع فيه (الجمل ص٥٧).

(٢) سقط (زيدًا) من (د).

(٣) زيادة يقتضيها النص.

(٤) مستتر أو بارز - كما هو واضح.

(٥) ص، د: (بالألف) -بالباء- تصحيف.

و(جاريتَاهما) فاعل لـ (منطلقةٌ) و(كان) واسمُها وخبرُها فى موضع خبر (إنَّ).

وتقولُ -فى الجَمْعِ- (إنَّ القائمَ آباؤُهم كانوا منطلقةً جوارِيهِمْ) ؛ فـ(القائمَ) اسم (إنَّ)، و(آباؤُهم) فاعلُهُ، ولم تَجْمَعْ (القائمَ) ؛ لأنَّه بمنزلة الفعل المتقدم، والواو اسمُ (كان)، و(منطلقةً) خبرها، و(جوارِيهِمْ) فاعلُ (منطلقةً)، ولا تَجْمَعُ (منطلقة) -أيضًا- ؛ لأنه بمنزلة الفعل المُتَقدِّم، و(كان)، واسمُها، وخبرُها خبر (إنَّ) ؛ فافهم ذلك، وقس عليه ما ورد عليك.

وحاصلُ هذَا البَابِ :

أَنَّ اسم الفاعل يعملُ عمل الفعل ؛ وأَنَّ كان واسمهَا وخبرَها تكون خبرًا لـ(إنَّ)، وأن اسم الفاعل إذَا تقدَّم على فاعله لا يُثنَّى، ولا يُجمع.



الباب العاشر

في (مَا) الحجازيــة

اعلم أَنَّ (ما) فى الجملة على أَحَدَ عَشَرَ[١] قسما

* تكون خبرًا بمعنى (الَّذِى)، وهى التى تُسَمَّى الناقِصةَ، وقد تقدم ذكرها فى (الموصولات)[٢]

* وتكون استفهامًا، وقد تقدم ذكرها فى (أسماء الاستفهام)[٣]

* وتكون شرطيةً، وقد تقدم ذكرها فى (أسماء الشَّرط)[٤]، ويأتى ذكرها -أيضًا فى باب /٢٤٤/: الشَّرط والجزاء[٥]

* وتكون نكرةً بمعنى: (شيْءٍ)[٦]؛ كقوله تعالى[٧]- ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[٨]، أى: (فنِعْمَ شيئًا هِىَ)[٩]

---

(١) لعل هذا هو المشهورُ من أصنافها، وإنْ اختلف النحويون من بصريِّين، وكوفيِّين فى عدِّها، فمنهم من جعلها تسعة كالزجاجى (الجمل ص٣١٠)، وجعلها الرمانى عشرة (معانى الحروف ٨٦-٩١)، وجعلها قوم أربعةَ عشر، بل أبلغها ابن عصفور إلى خمسةٍ وثلاثينَ، قال ابن السيد (والعلة فى هذا الاختلاف أنَّ منهم من ذهب إلى الاختصار؛ فجمع منها الثلاثة، أو الأربعة، ونحو ذلك فى نوعٍ واحد، ومنهم من ذكر كلَّ صنْفٍ على حِدَتِهِ، فكثُرتْ الأصنافُ لذلك) اهـ.
(إصْلاح الخلل ٣٤٥)، وانظر (المخصص ٥٥/١٤، والأشباه ١١٢/٣-١١٤، واللسان (ما).

(٢) ٣٩٣/٢-المحرر.

(٣) ٣٧٣/٢ -المحرر-.

(٤) ٣٨٥/٢ -المحرر-.

(٥) ٤٠/٤ -المحرر-.

(٦) فتلزمها الصفة غالبًا، كقولك: مررتُ بما معجِبٍ لَكَ، وقد تردُ مُجرَّدة من الصفة كما فى الآية التالية، انظر (الشجرية ٢٣٨/٢).

(٧) سقط (كقوله تعالى) من (د).

(٨) البقرة: ٢٧١

(٩) ذهب سيبويه فيها إلى أنَّ (ما) معرفةٌ تامَّةٌ، وهى الفاعل، وعليه جماعة، وذهب الزمخشرى إلى أن (ما) نكرة تامة غير موصولة، ولا موصوفة، منصوبةٌ على التمييز، ويرى قومٌ أنَّ (ما) ركبت مع=

* وتكون تعجُّبِيةً[١] ؛ كقولك (مَا أَحْسَنَ زيدًا) ، وسيأتى ذكرها فى باب (التَّعجب)[٢] -إن شاءَ اللهُ- .

* وتكون مع الفعل بتأويل المصدر ؛ كقولك (يُعْجِبُنى ما صنعتَ) ، أى (يعجبنى صُنْعُكَ) و(ما) مصدريَّةٌ[٣] -كما ذكرنا- ؛ ومن ذلك قولُ الشاعر[٤]

(٤٧) .... وَيَرُوغُ عَنْكَ كَمَا يَرُوغُ الثَّعْلَبُ[٥]

تقديره (ويروغ عنك كروغانِ الثَّعْلبِ) ؛ وكذلك قوله -تعالى- ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ﴾[٦] أى كإخراج ربِّك لَكَ ، وكذلك تقول (افْعَلْ معى كَمَا فعلتُ مَعَكَ) ، أى (افْعَلْ معى كفِعْلِى معك) ، ومثل هذا كثير فى الاستعمال ؛ فالكاف فى هذا حرف جرٍّ ، و(ما) مصدرية فى ذلك كله ، وربما نذكرها فى باب (إعمال المصدر[٧]) -إنْ شاء الله- .

=(نِعْمَ) فلا موضع لها والمرفوعُ بعدَها فاعلٌ ، راجع فيها : (الكتاب ١٦٠/٣ محقق ، والمفصل ٢٧٣ ، ومعانى الزجاج ١٤٦/١-١٢٧ ، والبحر ٣٢٤/٢ ، ٢٧٧/٣-٣٧٨ ، والمرادى ٩٨/٣-٩٩ ، والكشاف ٣٩٧/١).

(١) أى اسمًا تامًّا كما يأتى له فى (٢٣٤/٣) ، وعلى مذهبه لا فرق بين هذا القسم وسابقه فكلاهُمَا عنده نكرةٌ تامَّة ، إلاَّ بما فرَّقَهُ من كون الثانيةِ حاملةً معنى التَّعجُّب.

(٢) ٢٣٤/٣-المحرر ، وما تقدم وجوهُهَا الاسميَّةُ ، راجع (الشجرية ٢٣٢/٢).

(٣) ويجوز فيه كونُها موصولةً ، أو نكرةً موصوفةً ، وعليهما فالعائد محذوف.

وارجع إلى : (ش المفصل ١٤٣/٨ ، والمغنى ١٣٧/٢- ط الحلبى ، والمحرر ١٤٤/٤).

(٤) صالح بن عبد القدوس ، من المحدِّثين ، ت١٦٧هـ ، والإيرادُ للتمثيل لا للاستشهاد ، والشعر من قصيدة مطلعها :

صَرَمَتْ حِبَالَكَ بَعْدَ وَصْلِكَ زَيْنَبُ وَالدَّهْرُ فِيهِ تَصَرُّمٌ ، وتَقَلُّبُ

انظرها فى : (جواهر الأدب ٤٢٨/٢-٤٢٩).

(٥) عجز بيت ، وصدره :

يُعْطِيكَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ حَلاَوَةً

والشعر من بحر الكامل.

والشاهد : وقوع (ما) مصدرية ، كما وضحه.

(٦) الأنفال ٥ ، وانظر العكبرى (ص٦١٦).

(٧) انظر : (٢٧١/٢-المحرر).

* وتكون ظرفيَّةً[١] ؛ كقولك (رعاهُ اللَّهَ ما ذَرَّ شارِقٌ[٢] ، وما رَعَدَ السَّحابُ ، وما أَطَّتْ الإبلُ)[٣] ، وهذا كثيرٌ فى كلام العرب[٤] ؛ كقولهم : (مَا طَلَعَ الصَّبَاحُ) ، و (مَاغَرَّدَ الحَمامُ)[٥] (وما لاحَ بَرْقٌ) ، ومنه قول الحطيئة[٦]

(٤٨) أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى [٧]

التقدير فى ذلك كله بـ (مُدَّةٍ) ، أى مُدَّةَ رعدِ السحاب ، ومدةَ ذُرُورِ الشارق ،

---

(١) وتسمى الأبديَّةَ ، والتوقيتية ، وهى التى يُرَاد بها الدوامُ ، والاتِّصالُ ، وهى فى الحقيقة المصدريةُ نائبةً عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هى وصلتها به· راجع : (إصلاح المنطق ٣٩٣-٣٩٤ ، والمخصص ١٣/٢٥٧ ، والمزهر ٢/١٦١- ١٦٣ ، وإصلاح الخلل ٣٤٩ ، وش الكافية ٢/ ٣٨٧ ، وشرح العمدة ١٠٣).

(٢) منه المثل (لا أفعلُ ذلك مَا ذَرَّ شَارِقٌ) ، قال الزمخشرى (أى طلع قرن الشمس ، يقال : شرقَت الشمس طلَعَت ، وأشرقت : أضاءت ، والتذكير على معنى القرن ، أوعلى مذهب : لِحْيَتُه ناصل ، وامرأة عاشق) اهـ ، (المستقصى فى الأمثال ٢/٢٤٨).
وانظر (الخزانة ٢/٤٤١-محقق ، وشرح الحماسة ١/٢٢٩ ، بيروت).

(٣) فى (مجمع الأمثال ٣/١٦٥) (لا آتيك ما حنت النِّيبُ ، ومثله : ما أَطَّتْ الإبِلُ ، أى أبدًا) اهـ ، وانظر (المستقصى ٢/٢٤٦) ، وأطَّتْ : حنت (الأساس ، واللسان (أطط).

(٤) انظر بابا مطولًا فى (إصلاح المنطق ٣٩٣- ٣٩٤ ، والمزهر ٢/١٦١-٣٦٣).

(٥) ورد فى قول الأحوص الأنصارى (ديوانه ص١٠٤)

فَأُقْسِمُ لاَ أَنفَكُّ ما عِشْتُ شَاكِرًا لِنُعْمَاكَ مَا طَارَ الْحَمَامُ وَغَرَّدَا

(٦) فى ديوانه ورد منفردا (ص٢٥٦ ، الذَّيل) ، وعجزه :

إِلَى بيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وانظره فى (المقتضب ٤/٢٣٨ ، والكامل ١/١٥٣ ، ٣٥٤ ، ٢/٢٢٠ ، والجمل ص١٧٦ ، والغرة ص ١٥٠ ، والمرتجل ص٩٧ ، والشجرية ٢/١٠٧ ، والمفتاح ص٣٥ ، والعينى ٤/٢٢٩ ، هـ الخزانة ، والخزانة ٤/١٩١ب ، والدرر ١/ ٥٥ ، واللسان (لكع) بنسبته إلى أبى الغريب النصرىّ)

(٧) ورد هذا الصدر فى شعر لقيس بن زهير بن جُذية ، وفى شعر لنُفَيع بن جرموز بن عبد شمس ، راجع (المستقصى ١/٥٥ ، ونوادر أبى زيد ص١٨٠).
والشعر من بحر الوافر.
والشاهد ورود (ما) مصدرية ظرفية ، ويستشهد به على وصلها بالمضارع المثبت والكثير وصلها بالمضارع المنفى ، أو الماضى ، وفيه شاهد آخر يرد فى (٣/٢٢٧-المحرر).

ومُدَّةَ تغريدِ[(١)] الحَمام، ومُدَّةَ طوافِي، فبان لك أَنَّ (ما) فى ذلك كلِّه ظرفيةٌ.

واعلم أَنَّ (ما) فى هذه الأقسامِ السَّبْعة[(٢)] اسمٌ لا عملَ لَها.

* وتكون[(٣)] زائدة ملغاةً، ودخولُها كخروجها[(٤)]؛ كقوله -تعالى- ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[(٥)]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[(٦)]، تقديره (فَبِنَقْضِهِمْ)، (فَبِرَحْمَةٍ) و(ما) ملغاة، لا عمل لها، ولا تأثير.

* وتكون كافة لـ (إنَّ) المشدَّدة، وأخواتِها عن عملها فى قولك (إنَّما زيدٌ قائمٌ)، فيكون (إنَّمَا) حرف ابتداء، وقد تقدم ذكر ذلك فى باب (إنَّ)[(٧)]

* وتكون مهيِّئَةً لدخول حرف الجر على الفِعْل[(٨)]؛ كقوله -تعالى-:

---

(١) ص، د (غناء)، ولا يناسب ما مثل به، وكأنه أَمَّ المعنى.

(٢) كذا، والمقطوع باسميتها الخمسةُ الأُولُ، أما المصدرية بنوعيها المتقدِّمَيْنِ فهى حرف ولم يذهب إلى اسميَّة المصدرية غير الأخفش، ويضمر لها عائدًا، والمصنف على القول بحرفيَّتها كما سيأتى فى (٤/١٤٤-المحرر)، فليتنبَّهْ.

انظر (الكتاب ٢/٣٢٦، ٣٤٩، ٣/١١ محقق، والمقتضب ٣/٢٠، والمرادى ١/٢٠٤، ٢٢٥، والمغنى ١/٧ ط الحلبى).

(٣) أى أصناف الحرفية، وراجعها فى التوضيح ١/٢٢٥).

(٤) الفراء ٢/٢٩٨: (العرب تجعل ما صلة فى المواضع التى دخولُها، وخروجُها فيها سواء ...؛ لأن دخولها كخروجها لا يغيِّرُ المعنى) اهـ.

(٥) النساء ١٥٥، والمائدة: ١٣؛ قيل ما زائدة، وقيل هى نكرة تامَّة، و(نقضهم) بدل منها، انظر (الزجاج ٢/١٣٨، ١٧٤، والعكبرى ص٤٠٣).

(٦) آل عمران ١٥٩، والكثيرُ على أَنَّ ما زائدةٌ مؤكدةٌ، وقيل: نكرة تامة، و(رحمةٍ) بدل منها، وقيل استفهاميَّةٌ للتعجب، راجع هذه المذاهب وما عليها فى البحر (٣/ ٩٧، والرازى ٣/٨٠، والطبرى ٢/٣٣٠، الفراء ١/٢٤٤، والتبيان ٣٠٥، وجمهرة الأشعار ص٤).

قلت ولا مانع أن تكون ما فيما ورد منه بمعنى (شَيْءٍ)، وذلك الشئ (بعضٌ) ولِمَا فى ما من الإبهام أُو ثِرتْ عن (بعض)، والمعنى عليه فى جميعِه أبلغ، وآكد؛ فببعضِ الرحمةِ لان، وببعضِ النقض لعنوا، والنتيجةُ المطروحةُ للبعض منصرفةٌ على الكل بطريق الأَوْلَى، ولعل هذا المأخذَ أليقُ من الحكم بزيادتها تركيبًا ومعنى.

(٧) ٣/٣٩-المحرر.

(٨) سماها الرمانى (مُسلِّطَةً)؛ لأنها لما دخلت على (رُبَّ) سلطتها للدخول على الأفعال، (معانى الحروف ص٩١).

﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[(١)] ، فلولا دخول (ما) على (رُبَّ) التى هى حرف جر لم يجز /٢٤٥/ دخول (رُبَّ) على الفعل المستقبل ، وهو (يَوَدُّ) ؛ لأنَّ الأفعال لا يدخل عليها حرف الجر ؛ لأنك لا تقول (رُبَّ قَامَ) ، ولا (مِنْ قَامَ) ؛ فلذلك سُمِّيَتْ (ما) مهيِّئَةً .

* وتكون نافية فى قولك (ما زيدٌ قائمٌ) ، و (ما عمروٌ خارجٌ)[(٢)] ، فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، عند بنى تميم ، وترفعُ الاسمَ ، وتنصبُ الخبر عند أهل الحجاز ، وهى أم هذا الباب .

فصـــل

اعلم أن العرب فى (ما) النافية على قسمين

منهم من يرفع ما بعدها بالابتداء ، والخبر ، فيقول (ما زيدٌ قائمٌ) ، و (ما عمرو قاعدٌ) ؛ فتكون (ما) ههنا نافيةً من غير عمل ، وما بعدها مرفوعٌ على الابتداء ، والخبر ، وهم بنو تميم ، ومن تابَعَهُمْ .

ومن العرب من يرفعُ بها الاسمَ ، وينصبُ بها الخبر تَشْبيهًا بـ(لَيْسَ) ، وهم أهل الحجاز ومن تابَعَهُم ؛ فيقول (ما زيدٌ قائمًا) ، (وما عمروٌ قاعدًا) ؛ فتكون (ما) حرف نفى ، و(زيدٌ) و(عمروٌ) مرفوعان بـ(ما) ؛ لأنهما اسمان لها ، و(قائمًا) ، و(قاعدًا) خبرانِ لها ، كأنَّه قال (ليس زيدٌ قائمًا) ، و(ليس عمروٌ قاعدًا)[(٣)]

وإنما أُعْمِلتْ عمل (ليس) ؛ لأنها أَشْبَهَتْهَا من ثلاثة أوجه

أحدها أنها نافية كما أنَّ (لَيْسَ) نافيةٌ .

---

(١) الحجر ٢ ؛ قال أبو حيان (البحر ٥/ ٤٤٤ : (الظاهر أن ما فى رُبَّمَا مهيِّئة ؛ وذلك أنَّها من حيثُ هى حرفُ جرٍّ لا يليها إلاَّ الأسماء ؛ فجِئَ بها مهيِّئةً لمجئِ الفعل بعدَها ، وجوزوا فى ما أنْ تكون نكرةً موصوفة ، و(رُبَّ) جارةٌ لها ، والعائد من جملة الصفة محذوفٌ ؛ تقديره رُبَّ شئٍ يودُّه الذين كفروا ...) اهـ ، وراجع (التبيان ٧٧٦، والبيان ص٦٣ ، والنشر ٢/٣١، والكشاف ٢/٣٨٦).

(٢) ليست النافية مقصورة على الاسمية -كما مثل- بل الفعلية أيضًا ، وربما أغضى عنها ؛ لشهرتها ، أو قصدا للمطلوب بالباب .

(٣) المقتضب (٣/١٩٠).

والثاني: أن النفى الذى فى (لَيْسَ) هو نفيُ الحال[(١)] ، ونفى (ما) -أيضًا- نفى الحال[(٢)] ؛ ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قلتَ (ليسَ زيدٌ قائمًا) فإنما نفيتَ قيام (زيد) فى تلك الحال التى هو فيها ، فالحال هنا هى الساعةُ [التى أنت فيها[(٣)]] [و][(٤)] ليست[(٥)] الحال التى هى الهَيْئةُ[(٦)] التى تَنْتَصِبُ بعد تمام الكلام التى يأتى ذكرها فى باب الحال[(٧)] ، وكذلك -أيضًا- إذا قلت (ما زيدٌ قائمًا) نفيت قيامه فى تلك الحال -أيضًا-[(٨)] ، فلذلك استقوى شبه (ما) بـ(ليس).

والثالث: أَنَّ (لَيْسَ) تنفى الخبر فى قولك (ليس زيدٌ قائمًا) ، وكذلك (ما) تنفى الخبر -أيضًا- فى قولك (ما زيدٌ قائمًا) ، فإِنَّمَا نفيتَ (القيام) عن (زيدٍ) فى (ما) ، وفى (ليس) ، ولم تَنْفِ (زيدًا) بعينه[(٩)] ، فلما أشبهتْ (ما) (ليس) هذا الشَّبَهَ

---

(١) السيوطى (الهمع ١/١١٣ ، (لَيْسَ ، لنفى الحال فى الجملة غير المقترنة بزمان وأما المقيَّدة فتنفيها على حسب القيد) اهـ ، وانظر (الصبان ١/٢٢٧ ، ويس ١/١٨٣).

(٢) سيبويه ٤/٢٢١ محقق : (وهى نفى لقوله (هُوَ يفعلُ) ، إذا كان فى حال الفعل فتقول ما يفعل) اهـ ، وقال العكبرى ٢٠٣ (أما ما فإنها تنفى ما فى الحال ولذلك لم يجز أن تدخل (إنْ) عليها ، لأن (إنْ) الشرطية تختص بالمستقبل ، و(ما) تنفى الحال) اهـ ، وانظر (المفصل ٣٠٩ ، والكشاف ٢/ ٣٨٨).

(٣) تكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) زدت الواو ليلتئم النص.

(٥) ص ، د (ليس) ، ولعل المثبت أنسب.

(٦) أى : المقصود : المعنى اللغوى لا الاصطلاحى ؛ قال الصبان (٢/٦٩) : (يطلق لغةً على الوقت الذى أنتَ فيهِ ، وعلى ما عليه الشخص من خيرٍ أو شرٍّ) اهـ.

(٧) ٣/٣١٥ - المحرر.

(٨) قيل : إِنَّهَا قد تُستعمَلُ لنفى المستقبل (البحر ٥/٤٤٧) ، ولم يستقر للرضى رأى ؛ قال فى ١/٣٦٧ : (عند النحاة : أن ما ، و(ليس) كلاهما للحال ، والحقُّ أنهما لمطلق النفى) اهـ ، وفى (٢/٢٩٦) (وحكم ما كحكم ليس فى كونها عند الإطلاق لنفى الحال ، وعند التقيُّد على ما قُيِّدتْ به) اهـ ، وقد رأيت !

(٩) لعل هذا الشبه مكرر عن الأول ، وكأنه يقصد بالأول عموم النفى ، وبالأخير خصوصه ، وإن كان الكاتبون يقنُّنون الثالث بحسْن دخول الباء فى خبرها كما يحسُن فى ليس ، أو : أنهما يدخلان على المبتدأ والخبر ، راجع : (المرتجل ص١٧٥ ، والإنصاف ص١٦٦ ، والأسرار ١٢١٠).

عمِلتْ عملَها في المعرفة ، والنَّكرة ؛ فلذلك قلتَ (ما زيدٌ قائِمًا) ؛ فـ(زيدٌ) معرفة وهو اسمها ، و (قائمًا) خبرها[١] ؛ وتقول : (ما أحدٌ في الدارِ) ؛ فـ(أحدٌ) نكرة ، وهو اسمها ، و (في الدارِ) جارٌّ ومجرور ، وهو الخبرُ ، وقد عمِلتْ (ما) /٢٤٦/ في (أَحدٌ) وإن كان نكرةً ، وعملت في (زيدٌ) وهو معرفة ، بخلاف (لا) التي للنفي فإنها لا تعمل في المعرفة ؛ لأنها لم تُشْبِهْ (ليس) من الثلاثة الأوجه التي ذكرنا في (ما) ، وإنَّما أشبهتها من حيثُ النَّفْيُ لا غيرُ ، فعملتْ في النكرة لا غيرُ ، دون المعرفةِ[٢] ، وسنبيِّنُ ذلك في باب (لا) ، وهو عقيب هذا الباب -إنْ شاءَ الله- .

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنَّ (ما) لا تنصب الخبر إلاَّ ما دام خبرها مؤخَّرًا بعد اسمها ، ولم تدخل عليه (إلاَّ) ؛ كقولك (ما زيدٌ قاعدًا) ؛ فقد وقع الخبر مؤخَّرًا بعد الاسم منفيًّا من غير (إلاَّ) ، فلذلك انتصب ، فلا تعمل (ما) إلاَّ على هذه الحالة التي ذكرنا ، وهي تقدُّمُ الاسم ، وتأخُّرُ الخبر ، وأَلاَّ تدخل (إلاَّ)[٣]

فصـــل

واعلم أن (ما) تنقص عن (ليس) بثلاثة أشياء

أحدها أنها لا تَنْصِبُ[٤] إلاَّ إذا كان خبرها منفيًا متأخرًا ؛ كقولك (ما زيدٌ قائمًا) ، فإذا دخلت (إلاَّ) على الخبر بطل عملها ؛ فتقول : (ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ) فترفع (زيدًا) بالابتداء ، و(قائم) بالخبر ، و : (إلاَّ) حرف إثبات لا عمل لها ، وبطل عمل

---

(١) البَصريُّون على الإعمال ؛ لما ذكره المصنِّف ، والكوفيُّون لا يُعمِلونها ؛ لعدم الاختصاص وغيرُ المختصِّ لا يعمل ، والمنصوبُ بعدها في لغة أهل الحجاز منصوبٌ عندهم على نزع الخافض. راجع م١٩ (الإنصاف).

(٢) العبارة في (ص ، د) : (فعملتْ في النكرةِ دونَ المعرفة لاغيرُ) ، وفيها ركاكة أورثها تقديمٌ نسخِيٌّ في زعمي ، وقد أثبتُّ المقبولَ.

(٣) ذكر المصنف شرطًا آخر ٣/ ٧٣ : (أَلاَّ يقترن اسمها بإنْ الزائدة) ، وهذه شروط إعمالها ، وبقي شرط لم يذكره ألا يتقدمَ معمولُ خبرها على اسمها ، وليس ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، انظرها في (التصريح ١/١٩٦-١٩٩).

(٤) (تَعْمَلُ) أَعمُّ من المثبَت.

(ما) بدخول (إلاَّ)[١] ؛ لأن النَّفْى قد انتقض ، من حيث كانت (إلاَّ)[٢] موجِبَةً للنَّفْى .

فإنْ قِيلَ ما تقول فى قول الشاعر[٣]

(٤٩) وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا[٤]

فنصب (مَنْجَنُونًا) ، و(مُعَذَّبًا) مع دخول (إلاَّ) ؛ فما وجه ذلك ؟

قيل إنَّ هذه لغةٌ لبعض العرب يُعْمِلون (ما) مع دخول (إلاَّ)[٥] ، وهو شاذٌّ لا يعمل عليه[٦]

---

(١) سيبويه ١/٥٩ محقق : (تقول : ما زيدٌ إلاَّ منطلقٌ ، تستوى اللغتان) اهـ ؛ قال الأنبارى (أسرار العربية ص١٢٣) : (لأن ما إنَّما عملتْ ؛ لأنها أشبهت ليس من جهة المعنى ، وهو النفى ، و(إلاَّ) تُبطِل معنى النفى ، فتزول المشابهة ، وإذَا زالت المشابهة وجب ألا تعمل) اهـ ، وانظر (المقتضب ١/ ١٩٠ ، ومنهج الأخفش ٣٣٥) .

(٢) ص ، د (اللام) ، وهو سهو .

(٣) بعض بنى سعد ، كذا نسبوه ، ولم يعيِّنوا له اسما ، وانظره فى (ش المفصل ٨/ ٧٥ ، والمغنى ١/ ١٦٩ ، ط الحلبى ، وشواهده ص٢٢٠ ، والأشباه ١/ ٢٦٧ ، والهمع ١/ ١٢٣ ، والضرائر (ابن عصفور ص٧٥ ، والألوسى ص٣١٦) ، والخزانة ٤/ ١٣٠ - محقق ، والدرر ١/ ٩٤) .

(٤) يروى فى صدره أَرَى الدَّهْرَ إلاَّ مَنْجَنُونًا ، عن المازنىِّ ، وابنِ مالك ، على زيادة إلاَّ وسيأتى الحديث عنها .

والمَنْجَنُون : الدُّولاب .

والبيت : من بحر الطويل .

والشاهد : تحدث عنه المصنف ، أما الرواية الأخرى ، فقد خُرِّجَتْ على القَسَم المحذوف مع (لا) ، نحو : تالله تفتأ ، أو على زيادة (إلاَّ) ، وزعمى أَنَّها رواية مفتعلة ؛ لا تستقيم مع العجز ، فكيف يعطف بـ(ما) على (لا) على التخريج الأول ؟ وهل روى العجز ولا صاحب حتى يستقيم ما قدروا ، أما زيادة إلا فى استثناءٍ مفرَّغ ففيها مافيها !

(٥) أجاز يونُس الإعمال مع انتقاض نفيها ، بإلاَّ ، ووافقه ابنُ مالك ، والشَّلَوْبِينُ (التسهيل ص٥٧ وش الكافية ١/ ٢٦٧) ، وقيل يجوز إنْ كان الخبر صفة (الهمع ١/ ١٢٣) ، قلت : وعليه قول المسكين (ديوانه ص٢٩) .

وَمَا طَالِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبًا وَمَا نَالَ شَيْئًا طَالِبٌ لِنَجَاحِ

ويبعُد ما تأولوه .

(٦) د : (به) ، ولعله الأنسب .

وقيل إنَّه منتصِبٌ بنزع الخافض ؛ وتقديره : (وما الدهرُ إلا كالمنجنُونِ[١] ، وما صاحبُ الحاجاتِ إلا كالمعذَّبِ) ، فلما حُذِفَ حرفُ الجرِّ نُصِبَ ؛ إذْ القياس فى حرف الجر إذَا حُذِفَ أن يَنْتَصِبَ المجرور ؛ لأن أصل المجرور النصب[٢]

وقيل إنَّ (مَنْجَنُونًا)[٣] ، و(معذَّبًا) فى تأويل المصدر المحذوف فعله ، كأنه قال : (وما الدهر إلا يُجَنُّ جُنُونًا[٤] ، وما صَاحبُ الحاجات إلاَّ يُعَذَّبُ تعذيبًا) ؛ فأوقع (مَنْجنُونا) موقع (جُنُونٍ) ، وأوقع (مُعَذَّبًا) موقع (تعذيبٍ) ، فلما كان / ٢٤٧/ مصدرًا محذوفَ الفعل نصبه كما تَنْصِبُ (سَقْيًا) ، و (رَعْيًا) [على المصدر فى قولك سقاه الله سَقْيًا ، ورعاه رَعْيًا ، وقد تقدم[٥] فى باب المصدر][٦]

ومثل ذلك[٧] (ما أنت إلا سَيْرًا) ، و : (ما أَنت إلاَّ أَكْلًا) ، و (ما أنتَ إلاَّ شُرْبًا)[٨] ؛ فـ (ما) حرف نفى ، و(أَنْتَ) مبتدأ ، و(إلاَّ) حرف إثبات ، و (سيرًا) مصدر محذوف الفعل ، تقديره (ما أَنْتَ إلاَّ تسيرُ سيْرًا) ، و : (ما أنت إلا تأكلُ

---

(١) شواهد المغنى ص ٢٢٠ ، والخزانة ٤/١٣١ - محقق) .

(٢) السابق (الخزانة) .

(٣) ص : (مَنْجَنُون) -بدون الألف- .

(٤) الذى عليه النحاة فى تقديره : (··· إلا يدورُ دَوَرَان مَنْجَنُون) ، ودعاهم لهذا التقدير كون (مَنْجَنُون) لا يصلح للنصب على المفعولية المطلقة ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، أما (المُعَذَّبُ) فهو مصدر ميمى على بابه ، وانظر المصادر المثبتة فى الشاهد أَمَّا ما نقله فهو سقيم لم أقع عليه .

(٥) ٢/٤١٠ - المحرر .

(٦) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) ، والظاهر أنها للمصنف .
هذا وقد خُرِّجَ المنصوب أيضًا على أنه حال ، والخبر محذوف قبل النقض ، والتقدير وما الدهر موجودًا إلاَّ منجنونا ··· (الخزانة ٤/١٣١ ، والدرر ١/٩٤) .

(٧) أى من المفعول المطلق المحصور بإلاَّ ، فى وجوب حذف عامله لنيابته عنه ، وقد ناب المصدر عن فعل أخبر به عن اسم عين ، وهو محصور ، راجع (ابن عقيل ٢١٠ ، ويس ١/١٩٧) .

(٨) المقتضب ٣/٢٢٩ ، وش الكافية ١/١٢٠ ، ٢٦٧ .

أكلًا) ، فحذف الفعل ، وبقى المصدر على نصبه[١] ، وهذا الفعل المحذوفُ هو خبر (أَنْتَ) الذى هو مبتدأ ، ولكنَّه حُذِفَ ، وبقى (أكلا) يدُلُّ عليه ؛ لأن المصدر يدل على فعله ؛ كما أَنَّ الفعل يدل على مصدره ، وقد تقدَّم جوازُ حذف الفعل ، وإثباتِ المصدر فى باب (المصادر)[٢]

الوجه الثانى : من نقصان (ما) عن (ليس) أَنَّه إِذَا تقدَّم الخبر على الاسم بطل عملها ، ورجع [الكلام][٣] إلى الابتداءِ والخبر[٤] ؛ تقول (مَا قَائِمٌ زيدٌ) ؛ فتكون : (ما) حرف نفى لا عمل لها ، و (زيدٌ) مبتدأ ، و (قائمٌ) الخبر ، وهو مقدَّم عليه ، ولا يجوز نصب (قائمٌ) إِذَا تقدَّمَ على الاسم ؛ لو قلتَ (ما قائمًا زيدٌ) كان خطأً[٥]

فإِنْ قيل فما تقول فى قول الفرزدق[٦]

(٥٠) **فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ**[٧]

---

(١) سيبويه ١/٥/٣٣٥-محقق : (... فكأنه قال فى هذا كلِّه ما أنت إلا تَفْعَلُ فعلًا ، وما أنت إلاَّ تفعَلُ الفِعْل ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لَكَ (أى لصيرورة المصدر بدلًا من اللفظ بالفعل) اهـ.

(٢) ٢/٤١٠- المحرر.

(٣) زدتها بمقتضى السياق.

(٤) سيبويه (١/٦٠) : (لم تَقْوَ حين قدمتَ الخبر) اهـ ؛ وقال الفراء (٢/٤٣ - المعانى) (إذا قدَّمتَ الفعل قبل الاسم رفعتَ الفعل ، واسمه ، فقلت : ما سامعٌ هذا) اهـ ، ونقل ابنُ مالك عن سيبويه إجازته ، ووافقه (التسهيل ص٥٧) ، كما نقل السيوطى ، والخضرى عن الفراء إجازته (الهمع ١/ ١٢٤) ، و(الخضرى ١/١١٩) ، وقد رأيتَ حقيقةَ مذهبِ الشيخين ، ثم انظر (أسرار العربية ص١٢٣ ، وتنبيهات الأشمونى ٣٠٠-٣٠٤).

(٥) لو حكم بشذوذه لعدل ، ولكنه كغيره أسرف ، انظر المبرد مثلًا.

(٦) يمدح عمر بن عبد العزيز (الديوان ١/١٨٥ ، والكتاب ١م٦٠ محقق ، والمقتضب ٤/١٩١ ، والفصول ٢٠٨ ، والرضى ١/٢٦٧ ، والمغنى ١/٧٦ ، وشواهده ٢٣٧) وجميع كتب النجو فى هذا الموطن.

(٧) يروى : (دَوْلَتَهُم) بدل : (نِعْمَتَهُمْ).

والبيت : من بحر البسيط.

والشاهد : ما مثلَهُم بشرٌ ، حيث تقدم ما ظاهُره الخبرُ ، وهو ممتنع ، وقد خرجه.

فنصب (مِثْلَهُمْ)، وهو خبر مقدم على الاسم؟

قيل إنَّه لغة لبعض العرب ينصبون الخبر مع التقديم[(١)]

وقيل إن الفرزدق تميمِيٌّ، وغلِط على لغة غيره، فنصب الخبر مع التقديم[(٢)]

وقيل إن (مِثْلَهُمْ) نصبُهُ على الحال[(٣)]؛ فكأنه قال (وإذْ ما فى حال مماثلتهم بشرٌ)، فإذا كان منصوبًا على الحال كان خبر (ما) محذوفًا[(٤)]، وتقديره (وإذْ ما مِثْلَهُم بشرٌ فى الدنيا)[(٥)]؛ فـ (فى الدُّنيا) هو الخبر، وهو محذوف، وقوله (مثلَهم) دَالٌّ عليه.

وقيل إنَّ (مِثْلَهُمْ) منصوب على الظرف[(٦)]؛ تقديره (وإذ ما فِى مماثلَتِهِمْ بَشَرُ)؛ وإنما سُمِّىَ ظرفًا؛ لأنه حَسُنَ دخول (فِى) عليه، وكل شئ حسن دخول (فى) عليه فهو ظرف وقد تقدم ذكر ذلك فى باب (الظروف)[(٧)] فلما حذف حرف الجر نَصب (مثلَهم).

الوجهُ الثالثُ : -من نُقصان (ما) عن (ليس)- أَنَّ (إِنْ) المكسورةَ المخفَّفَة

---

(١) الأنبارى (الأسرار ص١٢٣) : (إنها لغة لبعض العرب، وهى لغة قليلة لا يعتدُّ بها) اهـ، وحكى الجرمى ما مسيئًا مَنْ أعتَبَ -على الإعمال- وقال : إنَّهُ لغة)، انظر (التصريح ١/١٩٨، والخضرى ١/١١٩).

(٢) كذا قالوه ؛ قال ابن معطى الفصول ٢٠٨ : (ولكن الفرزدقَ تميميٌّ، فاستعمل لغة حجازية فظن أنهم يُعْمِلونها على كل حال، فغَلِط) اهـ، ونحوه فى (الأسرار ١٢٤ن والأوضح ١/١٤٥).
قال البغدادى (الخزانة ٤/١٣٤-محقق) : (هذا باطل، فإنَّ العربى لا يمكن أن يغلط لسانُه، وإنما الجائز غلطه فى المعانى) اهـ.

(٣) المقتضب ٤/١٩١ (ولكنَّ نصبَه يجوز على أن تجعله نعتًا مقدَّمًا، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال) اهـ؛ قال الرمانى (معانى الحروف ٨٩) (وهذا أجودُ ما قِيل) اهـ، وانظر الأوجه فيه.

(٤) انظر السابق.

(٥) المناسب أن يقدر الخبر مقدمًا ؛ لئلا يلزم تقدم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع أو نادر، راجع (يس ١/١٩٨).

(٦) قاله الكوفيون راجع (ش الكافية ١/٢٦٧ن والخزانة ٤/١٣٣، ١٣٦).

(٧) ٢/٣٥٩ - المحرر.

تدخل على (ما) فيبطُل عملها[١] ؛ تقول (ما إِنْ زيدٌ قائمٌ)، فيكون (ما) نفيًا / ٢٤٨/ و(إِنْ) زائدةً كافة لـ(ما) عن العمل ؛ كما كانت (ما) فى باب (إِنَّ) كافة لها عن عملها[٢] و(زيدٌ) مبتدأ، و(قائمٌ) خبره، ويبطل عمل (ما) ؛ لدخول (إِنْ) عليها، ولا يجوز نصب (قائمٌ) مادامت (إِنْ) مَعَهَا

فإِنْ كانتْ (إِنْ) وحْدَها، وليس معها (مَا) وهى نافية، وقلت (إِنْ زيدٌ قائمٌ) بمعنى (ما زيدٌ قائمٌ) فقد قيل إِنَّها تعملُ عملَ (ما)[٣]، وقيل لا تعملُ، بل تكون حرف ابتداء[٤]، وقد تقدم ذلك فى باب الفرق بين (إِنَّ)، و(أَنَّ)[٥]

فصل

وتدخُلُ الباءُ على خبر (ما) لتأكيد النَّفى[٦] ؛ فتقولُ (ما زيدٌ بقائمٍ)، و: (ما عمروٌ بخارجٍ) ؛ فـ(زيدٌ) اسمها، وقولك (بقائمٍ) خبرها مخفوضٌ فى اللفظ منصوبٌ فى المعنى ؛ لكونه خبرًا لـ(ما) على لغة أهل الحجاز، ومرفوعٌ بالمعنى

---

(١) لأن مقارنتها (إِنْ) تزيل شبهها بـ(ليس) ؛ لأن (ليس) لا يليها (إِنْ).
(الهمع ١/١٢٣).

(٢) ابن مالك (التسهيل ص٥٦) : (وإِنْ : المشارُ إِليها زائدة كافَّةٌ، لا نافيةٌ خلافًا للكوفيِّين) اهـ.
وانظر (النوادر ص٢٦٥).

(٣) تقدم أنه مذهب المبرد، وما شايعه، (راجع ٣/٥١-المحرر).

(٤) تقدم أنه مذهب سيبويه، والصحيحُ ما ذهب إِليه أبو العباس، فإِعمالها لغةٌ ثبتتْ فى النثر، والنظم ؛ فقد قرأ ابن جبير ﴿إِنْ الذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ – بنصب : (عِبَادًا) خبرًا لإِنْ النافية، والمعنى تحقير شأن معبودهم، وأنه أقل منهم وأحقر، كما نُقِل أنها لغةُ أهل العالية، قالوا (إِنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إِلا بالعافية)، و(إِنْ ذلك نافِعَك، ولا ضارَّك) ؛ كما ورد منه فى الشعر ما يصلح مقياسًا عليه، راجع (إِصلاح الخلل ص ٣٧٤، وابن يعيش ٨/١١٣، والبحر ٤/٤٤٤، والتسهيل ص٥٧، والتصريح ١/ ٢٠١، وش الشذور ص١٩٩، والمرادى ١/٣٢١، والخزانة ٤/ ١٦٦ – محقق).

(٥) الصواب : فى مواضع (إِنْ)(٣/٥١).

(٦) الزجاج (معانى القرآن ١/٥٠) : (دخلت الباءُ مؤكدة لمعنى النفى ؛ لأنك إِذا قلت ما زيد أخوك فلم يسمع السامع (ما) ظن أنك موجب، فإِذا قلت ما زيد بأخيك، وما هم بمؤمنين، علم السامع أنك تنفى) اهـ، وانظر : ما يأتى قريبًا.

على لغة بنى تميم ؛ لكونه خبرًا لـ (زيد) وهو مبتدأ عندهم ، والمبتدأ لا بد له من خبر مرفوعٍ إمَّا فى اللفظ ، وإمَّا فى المعنى .

فعلى هذا تقول (ما زيدٌ بقائمٍ ، ولا سائرٍ) - بخفض : (سائرٍ) عطفًا على لفظ (قائمٍ) ، وإن شئت نصبت (سائرًا) عطفًا على موضع (قائمٍ) ، وهو النصب [على لغة الحجازيِّينَ ، وإنْ شئتَ رفعتَ (سائرًا) عطفًا على موضع (قائم) ، وهو الرفع](١) على لُغَةِ بنى تميمٍ(٢)

وتقول (ما زيدٌ بقائمٍ ، ولا سائرٍ أَخُوه) ، فيجوز خفضُ (سائرٍ) ، ورفعُه ، ونصبُه على الوجوه التى ذكَرْنا فى هذه المسألة المتقدِّمة مع (ما)(٣) ، و (سائِرٌ) اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، و : (أَخُوهُ) مرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ؛ فخفض (سَائرٍ) عطفًا على لفظ (قائم) ، و(الأَخُ) مرتفع به ؛ كأَنَّهُ قال (ما زيدٌ قائمٌ ولا سارَ أَخُوه) ؛ لأنَّ اسم الفاعل(٤) يعملُ عملَ فعلِهِ .

والنَّصْبُ على أَنَّ : (سائرًا) عطف على موضع (قائم) ؛ لأن (قائمًا) فى موضع نصب ، فإذا عطفت بالنصب عطفت على الموضع ؛ والرفع فى (سائرٌ) على أن (أَخُوهُ) مبتدأ ، و(سائر) خبرُه مقدمٌ عليه(٥) ويكون عَطْفَ جملةٍ على جملةٍ .

واعلم أَنَّ (ما) على لغةِ أهلِ الحجاز أفصحُ فى الكلام ، وأكثرُ(٦) ؛ لأنَّ الشِّعر

---

(١) من د ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٢) إصلاح الخلل ص ١٧٢ ، وجُوِّز فى الأخير الرفع خبرًا لمبتدإٍ مضمر ؛ قال ابن السيد : (وعلى هذه الأوجه الثلاثة يحمل بيت امرئ القيس :

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِى إِلَى أَهْلِهِ بِحُرْ وَلاَ مُقْصِرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِى بِقُرْ

(٣) لأنه إذا عُطِفَ على خبرِ ما وصْفٌ يتلوه سببِيٌّ ، أعطى الوصفُ ماله مفردًا ، ورُفِعَ السببىّ انظر (الهمع ١/١٢٧ ، والصبان ١/٢٥٠).

(٤) ص (الفعل) ، وهو سهو ، والمثبت من (د).

(٥) ولا مانع من جعل الوصف مبتدأ ، و(أَخُوه) فاعلًا به أغنى عن الخبر ، وقد اعتَمدَ على النفى . (انظر الصبان ١/٢٥٠).

(٦) كثرتها استعمالًا لا تعنى قياسيَّةَ العمل ؛ إذْ المثبِتُ لها هذا العمل الاستقراءُ ، لا الأصلُ ؛ فالأصل ألاَّ=

جاء بها كثيرًا، وقد ورد عليها -أيضًا- القرآنُ؛ قال اللَّهُ -تعالى- ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(١)؛ فـ (هذا) اسمها، /٢٤٩/ و: (بَشَرًا) خبرها، و ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٢)؛ فقوله (هُنَّ) اسمُها، و: (أُمَّهَاتِهِمْ) خبُرها، وعلامةُ نصبِه كسرةُ التاءِ؛ لأنَّها التاء الزائدة، وهذا كله على لغةِ الحجازيِّين؛ فدلَّ على أَنَّ لغة الحجازيِّين أفصحُ من لغة بنى تميم(٣)

وقد قيل: إنَّ الباء لا تدخل إلاَّ على لغة أهل الحجاز(٤)، ولا تدخل على التميمية؛ وليس ذلك بصحيح(٥)، بل هى تدخلُ على التميميَّةِ(٦)، والحجازيةِ؛

=تعملَ؛ لعدم الاختصاص؛ ولأن شبهها بليس معنىً لا لفظًا، والمشابَهةُ المعنوية ليست دليلًا أكيدًا، راجع (شرح الجزولية للُّورقى ق٤٧)، و(تنبيهات الأشمونى ٢٩٩، والمحرر ١٠٥/٤).

(١) يوسف ٣١، والرفع على التميمية قرأ ابنُ مسعود؛ قال الزمخشرى (إعمال ما عمل ليس هى اللغة القُدْمَى الحجازية، وبها ورد القرآن) اهـ.
وانظر: (البحر ٣٠٤/٥، والكشاف ٣١٧/٢، والرازى ١٢٥/٥).

(٢) المجادلة: ٢، والنصبُ قراءة الجمهور، وقرأ المفضَّل عن عاصم، وبالرَّفع على التميميَّة، وعبدُ الله بنُ مسعود: (بأمَّهاتِهم)، راجع (الفراء المعانى ١٣٩/٣، والعكبرى ١٢١٢، والبيان ٤٣٦/٢، والبحر ٨/. ٢٣٣

(٣) وإن كانت التميمة أقيس على ما سبق، وانظر (شرح عمدة الحافظ ص١١٨).

(٤) قاله الزمخشرى (المفصل ص٨٢): (ودخول الباءِ فى الخبر؛ نحو قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ إنَّما يصحُّ على لغةِ أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق) اهـ.
وانظره: فى (الكشاف ٧٠/٤)، وقد قال به أبو على (الإيضاح ق٣٥).

(٥) ابن يعيش ١٦/٢ (وليس بسديد؛ وذلك لأنَّ الباءَ إنْ كان أصلُ دخولها على (ليس)، و(ما) محمولةٌ عليها؛ لاشتراكهما فى النَّفى، فلا فرق بين الحجازية، والتميمية) اهـ، وقال الأشمونى (٢٠٨/١): (وهو مردود، فقد نَقَلَ سيبويه ذلك عن تميم، وهو موجودٌ فى أشعارهم، فلا التفاتَ إلى منع ذلك) اهـ، وانظر المرادى ٣١٦/١.

(٦) كقول الفرزدق التميمى

لَعَمْرُكَ ما معنٌ بِتَارِكِ حقِّهِ ... ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ، ولا مُتَيَسِّرُ

فالباء إنما دخلت على الخبر بعد ماً لكونه منفيًا، لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلتْ فى خبر (لم يكُنْ)، ولم تدخل فى خبر (كنتُ)، راجع (الخزانة ١٤١/٤-١٤٢، وتنبيهات الأشمونى - للباحث ص٣١٦-٣٢٠).

لأنَّ الباء إنَّما دخلت لتأكيد النفى ، و(ما) نافية على اللغتين ، فلا يُمْنَعُ دخول الباء على الحجازيَّة ، وعلى التميميَّة ، فافهم ذلك ، واعلم أنه ليس لدُخولِ الباء على التَّميمية مانع ؛ إذْ النَّفْىُ واقعٌ على خبرِ التميميَّة ، والحجازية[١]

فصل

تَقُول[٢] (ما زيدٌ بشيءٍ ، إلاَّ شئٌ لا يُعْبَأ بِهِ) -بالرفع لا غير[٣]- ، ولا يجوز جرُّ (شئٌ) ولا نصبُه .

لأنك لو نصبتَه لكان بدلًا من موضع (شئ) ، و(ما) لا تعمل فيما بعد (إلاَّ) ، فلذلك لا يجوز نصب (شئٍ) ؛ لأنك لو نصبته ، فإنما تنصبه بـ(ما) ، و(ما) لا تعملُ فيما بعد (إلاَّ)[٤]

ولا يجوز جرُّه -أيضًا- ؛ لأَنَّكَ لو جررتَهُ لكان مجرورًا بالباء الزائدة لتأكيد النَّفْى ، ولا تدخل إلا على المنْفِيِّ[٥] ، فلذلك لا يجوز جرُّ (شئ) بالباء[٦] ؛ لأنَّ الباء لا تدخل على ما بعد (إلاَّ) ؛ إذْ كانت الباء لا تُزَادُ[٧] فى الموجَبِ ، فعلمتَ من هذا كلِّه أَنَّ (شيئًا) الذى بعد (إلاَّ) لا يكون إلاَّ مرفوعًا ، وفى رفعه وجهان

أحدهما : أن يكون بدلًا من (شئ) الأولِ المجرورِ بالباء على الموضع على

---

(١) لعل (كالحجازية) أنسب .

(٢) أى فيما أبدل من خبرها موجب ، وقد اشترط جماعة : ألاَّ يبدل من خبرها موجَب فإن أُبدِل بطل العمل ، ولم يشترطه آخرون ، انظر (ابن عقيل ص١٠٩٩) .

(٣) الكتاب ٣١٦/٢ محقق ، والمقتضب ٤٢١/٤ ، والمفصل ص٧١ ، وشرحه ٩١/٢ ، ١١٦

(٤) وعلى ما أجازه يونس ، وما اختاره ابنُ مالك -على ما سبق- من الترخيص بعملها فيما بعد (إلاَّ) لا يبعد نصبُه على البدل ، كما لا يمتنع نصبه على الاستثناء مطلقًا ، وراجع (الخضرى ١٢٠/١) .

(٥) ص ، د : (النفى) -تصحيف- والمثبت الصواب .

(٦) سيبويه ٣١٦/٢ محقق (فلما قبُحَ أن تحمله على الباء صار كأنَّهُ بدل من اسم مرفوع ، و(بشئ) فى لغة أهل الحجاز فى موضع منصوبٍ ، ولكنك إذًا قلت ما أنت بشئ إلا شئٌ لا يعبأ به ، استوت اللغتان ، فصارت (ما) على أقيس الوجهين) اهـ ، ثم انظر هل يجوز الجر على مذهب الأخفش ؟

(٧) ص ، د : (تعمل) ، وهو سهو ، صوابه من المصادر -مثلًا- (ش المفصل ٩١/٢) .

لغة بنى تميم ؛ لأنه مرفوع عند بنى تميم[١]

والثانى أنه مرفوعٌ على إضمار مبتدأٍ، تقديره (ما زيدٌ بشيءٍ إلاَّ هو شيءٌ لا يُعْبَأُ به) فافهم ذلك موفقًا.

وحاصل هذا الباب:

أَنَّ لـ (ما) أحدَ عشرَ موضِعا؛ وأَنَّ النافية من بين أقسامها تعمل عمل (ليس) فى لغة أهل الحجاز، ويبطُلُ عملها إِذَا تقَدَّمَ خبرها، وقد جاء منصوبًا مع التَّقْديمِ فى الشذوذ، ويبطُل عملها إذا دخلتْ على [خبر][٢]ها (إلاَّ)؛ وقد جاء منصوبًا فى الشذوذ.

ولا تعمل فى لغة بنى تميم، وأَنَّ القرآن إِنَّمَا جاء /٢٥٠/ على لغة أهل الحجاز؛ وأَنَّ الباء تدخلُ لتأكيد النَّفْى[٣]؛ وأَنَّ الباء[٤] لا تعملُ فيما بعد (إلاَّ)، وأَنَّ (ما) لا تعمل فيما بعد (إلاَّ)، و(لَيْسَ) تعملُ فيما بعدَ (إلاَّ).



(١) لا تتعين التميمية، بل يجوز أن يكون الرفع أيضًا مراعاةً لمحل (شئ) قبل دخول الناسخ بناءً على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل (المُحْرِز) وعلى اشتراطه يمكن أن يُجعَلَ خبرَ مبتدأٍ محذوف؛ كما يأتى، وانظر (الصبان ١٤٦/٢، والخضرى ١٢٠/١).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر ما تقدم فى (٧٣/٣- وحواشيها)، وقال الرُّمانى (معانى الحروف ص ٤٠، ٤١) (فى زيادتها ههنا ثلاثة أوجه

أحدهما: أَنَّها دخلت لتوكيد النَّفْى، وذلك أَنَّ الكلام يطول، ويُنْسَى أولُه، فلا يُعْلَمُ: أكان أولَه نفىٌ أم لا؟ فجاءوا بالباء لتكون إشعارًا بأنَّ أولَ الكلام نفىٌ، وهذا قول عامة الكوفيِّينَ.

والثانى: أَنَّ الخبر لمَّا بَعُدَ عن حرف النَّفى جاءوا بالباء، ليوصِّلُوه بها إلى حرف النفى.

والثالث أَنَّ النَّفْى إِنَّما يقع عن إيجابٍ؛ فكأن قولَك (ما زيدٌ قائمًا) جوابُ من قال (إنَّ زيدًا قائم)، فإن قال قائل (إنَّ زيدًا لقائِمٌ) قلت أنت: (ما زيدٌ بِقائمٍ)، فالباء بإزاء اللام، و(ما) بإزاء (إنَّ)، وهذا القول للكوفيِّين) اهـ.

(٤) أى: الزائدة: كما لا يخفى.

الباب الحادى عشَرَ

فى (لا) التى تنصب النكرة بغير تنوين وترفع الخبر، وهى تعمل عمل (إنَّ)

اعلم أن (لا) استُعمِلتْ فى كلامِ العرب على ثمانية أَضْرُبٍ[١]

تكون نافيةً للجنس ؛ كقولك[٢] (لا رجلَ فى الدارِ)، فقد نفَيْتَ جنس الرجال[٣]، من الواحد إلى مالا نهايةَ لَهُ.

* وتكون نافيةً نفىَ الخُصوص، فتقول (والله لا رجلٌ فى الدار)-برفع (رجل) وتنوينِه، فلا يقع النَّفْى فى هذا الموضع إلاَّ على رجلٍ واحدٍ، حتى إنَّه[٤] لو قال: (والله لا رجلٌ فى الدار بل رجلانِ) لم يحنَثْ، إذَا كان ذلك مع رفع (رجل) وتنيونه، وعلى المسئلة الأُولى إذَا قال (والله لا رجلَ فى الدارِ بل رجلانِ) بنصب (رجل) من غير تنوين حنِثَ[٥]؛ لأَنَّ[٦] (لا)[٧] هذه تَنْفِى القليلَ، والكثيرَ، فقد وقعت يمينُه على الرجلِ، والرجُلَيْنِ، والثلاثة إلى ما لا نهايةَ له، فيحنَثُ إذَا كان فى الدار رجُلاَنِ، ومع التَّنوين والرفع لا يحنَثُ؛ لأَنَّ (لا) -إذا رَفَعْتَ- لاتنفِى إلاَّ شخصًا واحدًا، فلذلك إذَا كان فى الدار رجلانِ لا يحنَثُ.

---

(١) راجع أمالى الشجرى ٢٢٨/٢، والملاحظ أن ما عدَّدَه، تسعةٌ لا ثمانية.

(٢) د (تقول)، وهو صواب أيضًا.

(٣) فى عبارته توسع، فهى داخلة على الاسم لنفى متعلَّقِه، لا لنفى ذاته، قال الفيومى (المصباح ٦٧٦) (إذا دخلتْ على اسم نفت متعلقَّه، لا ذاته ؛ لأن الذواتِ لا تُنْفَى ؛ فقولك لا رجلَ فى الدار، أى لا وجودَ رجلٍ فى الدار) اهـ

(٤) ص (أنه) - بالفتح- تصحيفٌ- ؛ إذْ هى ابتدائية.

(٥) انظر ما سيأتى فى (١٠٠/٣-المحرر، وحواشيها، والخضرى ١٤١/١).

(٦) مكرر فى (ص).

(٧) سقطت : (لا) من (د).

* وتكون نافيةً للفعل المستقبل[١] ؛ كقولك (والله لا يقومُ زيدٌ)، و(اللَّهِ لا يكونُ هذا) ؛ فقد نفَتْ (لا) الفِعلَيْنِ على التأبِيد[٢]

* وتكون ناهيةً[٣] ، فتجزمُ ما بعدها ؛ كقولك (لا تَقُمْ)، و (لا تقْعُدْ).

* وتكون عاطفةً[٤] ، كقولك (قام زيدٌ لا عمروٌ)، فقولك (عمروٌ) عطف على (زيدٌ).

* وتكون مع الماضى[٥] للدعاء، وإنْ كانت نافية إلا أَنَّها قد انتقلتْ إلى الدُّعاء[٦] ؛ تقول (لا عذَّبَ اللهُ المسلمَ)، و : (لا غَفَرَ للكافرِ).

* وتكون زائدةً لا عملَ لها ؛ كقولك (غضبتُ مِنْ لا شيءٍ)، و(جئتُ بِلا زادٍ)[٧] ؛ تقديره (غضبتُ من غيرِ شيءٍ)، و(جئتُ بغيرِ زادٍ) ؛ قال الله -تعالى-

---

(١) سيبويه ٢٢٢/٤ محقق : (وتكون (لا) نفيًا لقوله (يفعل)، ولم يقعْ الفعل ؛ فتقول : لا يفعل) اهـ، وقال العكبرى : (التبيان ص١٠) : (وهى غير عاملة فى النفى، وهى تنفى ما فى المستقبل) اهـ، وانظر (الكشاف ١١٣/٢، وأمالى السهيلى ص٨٢).

(٢) بعموم جميع الأزمنة، وذلك شأن الداخلة على المستقبل إلاَّ إذا خُصَّ بقيدٍ (المصباح ٦٧٦).

(٣) انظر (المحرر ٢٦/٤).

(٤) انظر : (المحرر ٣/ ٥٤١).

(٥) ليس قيدًا، وإنْ كثر فى الماضى، فقد استُعمل مع المستقبل ؛ كقولك (لا يغفرُ اللَّهُ لمشرك)، ومنه قول الأسدى (الأصمعيات ١٤٥) :

فَلاَ يُبْعِدِ اللَّهُ اليَمينَ الَّتِى بِهَا ... بَرَأْسِكَ سِيَما الدَّهْرِ مَالَمْ تَقَنَّعِ

وانظر (الشجرى ٢٢٦/٢).

(٦) ابن يعيش ١٠٩/٨ (هو مجازٌ، من قِبَلِ وضع الماضى موضع المضارع، وحقُّ هذا الكلام أن يكون نفيًا) اهـ، وانظر (المفتاح ص٥٣، والمغنى ١٩٨/١-ط الحلبى).

(٧) أى بين الخافض والمخفوض ؛ والكوفيُّون يرونها فى مثله اسمًا مجرورًا، وما بعدها مخفوضٌ بالإضافة، وغيرُهم يراها حرفًا زائدًا لفظًا ؛ لكونه بين متلازمَيْنِ، لا معنىً ؛ إذْ المعنى يُهْدَرُ بسقوطها ؛ قال العكبرى (التبيان ١٠) : (عند الكوفيين هى بمعنى (غير) ؛ كما قالوا جئت بلا شئٍ فأدخلوا عليها حرف الجر، فيكون لها حُكمُ (غير)، وأجاب البصريُّون عن هذا بأنَّ (لا) دخلت للمعنى، فتخطَّاها العامل، كما يتخطى الألفَ، واللام) اهـ ؛ والمفهوم من سيبويه تركُّبُها مع ما بعدها اسماً واحدًا ؛ قال (٣٠٢/٢ محقق) : (واعلم أنَّ (لا) قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هى المضاف إليه، ليس معهُ شئٌ. =

﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[(١)]، معناه ما منك أَنْ تجسدَ، و(لا) زائدة[(٢)]/٢٥١/، وكذلك قولُه -تعالى- ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[(٣)]

قيل إِنَّ (لاَ) زائدة ههنا[(٤)]، والتقدير أقسم بيومٍ، وكذلك ﴿لَآ أُقْسِمُ

=وذلك نحو قولك أخذتُه بلا ذنبٍ ••• والمعنَى معنى أخذته بغير ذنب) اه، فيصدقُ ما حكاه السيوطى (الأشباه ٢٠٨/١): أن فيها وجهين أن تكون زائدة لفظًا لا معنى، وأن تكون غير زائدة لا لفظًا، ولا معنى، فتكون مبنيَّةً مع الاسم بعدها كخمسةَ عشرَ، وراجع (المقتضب ٤/ ٣٥٨، وابن يعيش ١٣٦/٨، والرضى٢٥/١، والتصريح ٢٣٧/١، والخضرى ١٤١/١).

(١) الأعراف ١٢

(٢) قال أبو حيان (البحر ٢٧٢/٤-٢٧٣) (الظاهر أن لا زائدةٌ تفيد التوكيدَ، والتحقيقَ؛ كهى فى (لِئَلاَّ يَعْلَمَ) ••• ويدلُّ على زيادتها قوله -تعالى- ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾، وسقوطُها فى هذا دليلٌ على زيادتها فى (أَلاَّ تَسْجُدَ) اه

وانظر (الفراء ١٦٣/١، ١٣٧/٣، والزجاج ٣٥٥/٢، والكشاف ٦٨/٢)؛ وجميعُهم على زيادتها، وأنكر الرازى الزيادة؛ قال (وهو الصحيح؛ لأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله لغوٌ لا فائدةَ فيها مشكلٌ صعبٌ، وعل هذا القول ففى تأويل الآية وجهان

الأول أن يكون التقدير أىُّ شيءٍ منعكَ عن تركِ السجود؟، ويكون هذا الاستفهام على سبيل الإنكار.

الثانى: ذكر المنعَ، وأراد الدَّاعى، فكأنه قال: ما دعاكَ إلى ألاَّ تسجد؛ لأن مخالفة أمر الله -تعالى- حالةٌ عظيمةٌ يتَعَجَّبُ منها، ويُسْأَلُ عن الداعى إليها) اه مختصرًا، قلت والحكم بزيادتها قياسًا على نظيرتِها أوضح، ودلالتها على التوكيد كافٍ فى إفادتها، فليست لغوًا؛ قال الزمخشرى (السابق): (فإن قلت: ما فائدة زيادتها؟ قلتُ: توكيدُ معنى الفعل الذى تدخل عليه، وتحقيقه؛ كأنَّهُ قيل ••• وما منعك أن تحقق السجود) اه.

وانظر (درة الغواص ص١١٨، والمصباح ٦٧٨، والمغنى ١٧٩/٢ ط الحلبى).

(٣) القيامة ١

(٤) قيل فى هذا القول نَظرٌ؛ لأَنَّ حكم الزائد ألا يُبْتَدأ به، وأجيبَ بأنه إنما جاز أَنْ تُلْغَى (لا) فى أول السورة، لأن القرآن كله كالسورة الواحدة.

وقيل إنها بمعنى (إلاَّ)، وفيه نظر، لأنه لا يُعرف له نظير.

وقيل: (لا) رَدٌّ لكلامهم، وذلك أن القرآن كالشئ الواحد، والسورةِ الواحدةِ، فيأتى الجواب عما فى سورة أخرى، فكأن لا ردٌّ عما تكرر من إنكار البعث، ثم قال: (أُقْسِم بِيَوْمِ القِيامَةِ).

قلتُ وقد لا يمتنع أن تكون اللام للقسم أشبعت الفتحة خطًا كما فى المصحف ﴿ولاْ أَوْضَعُوا﴾، و: ﴿لأْ أَذْبَحَنَّهُ﴾، و ﴿لأْ أَوْضَعُوا خِلاَلَكُمْ﴾، و﴿لأْ إلى الله تُحْشَرُونَ﴾، (انظر:

بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾[(١)]، تقديره (أقسم بهذا البلدِ)، وكذلك ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾[(٢)]، وقوله ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ﴾[(٣)]؛ كلُّها زائدة فى هذا جميعِه[(٤)]، وكذلك (فى)[(٥)] قولهم (لَا والله) (لا) زائدة[(٦)]؛ وكذلك قول الشاعر[(٧)]

(٥١) فَحَالِفْ. فَلاَ وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً [(٨)]

=النشر ١/٤٥٦، والبرهان ١/٤٥٦)؛ قال الزمخشرى (الكشاف ٢/١٩٤): (كانت الفتحة تكتب ألفًا قبل الخط العربى)

اهـ، وإن كان يُبْعده أن الفعل غير مؤكد، والتأكيدُ فى مثله واجبٌ، بَيْدَ أن لذلك مخرجين أولهما: أن من النحاة من يجيز التبادل بين اللام والنون (الحجة لابن خالويه ص٣٥٧)، والمصنف (المحرر ٣/٤٤٣)، فتكون اللام للقسم، والنون محذوفة على قلة.

ثانيهما أن اللام ليست للقسم بل هى لام الابتداء دخلت على جملةٍ اسميَّةٍ حُذِفَ صدرُها، والتقدير (لأنا أقسم)، ويرشِّحه قراءة قنبل بحذف الألف (النشر ٢/٢٨٢، والإتحاف ٤٢٨)، كما قرأ الحسن قوله تعالى ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ -بحذف الألف-، ومعناه (فلأنا أقسم) -على ما ذكرت (الكشاف ٤/٥٨)، ولعله اتجاهٌ لا يُرفَضُ، وانظر فى المسألة (معانى الزجاج ٢/١٥١، وسر الصناعة ١/٢٨٣، ومعانى الحروف ص٨٤، والشجرية ١/٣٦٩- ٣٧٠، والفراء ٣/٢٠٧، والمغنى ١/٢٠٠-٢٠١ ط الحلبى، وأبو على الفارسى ص ٦١٠، واللسان (لا).

(١) البلد: ١

(٢) التكوير ١٥، وفى الأصل: (لا أقسم).

(٣) الانشقاق ١٦

(٤) الوساطة ٤٧٥: (زيادة (لا) غير مستنكر، وقد جاء فى القرآن والشعر) اهـ.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) الرضى ٢/٣٨٥: (جاءت (لا) زائدةً قبل القسم كثيرًا، للإيذان بأنّ الجواب لقسم منفيّ) اهـ.

(٧) لقيطُ بن زرارة، كما ذكر ابنُ السيرافى، وقيل مزاحم العُقيلى ولم ينسبْهُ سيبويه، وقيل من الخمسين مجهولة القائل، وانظره فى (الكتاب ٣/١٠٥، وابن السيرافى ٢/١٣١، والجمل ص٨٣، والبحر ٢/٣٦، ١٧٧، والحُلَل ص٩٣).

(٨) صدر بيت، وعجزه:

مِنَ الأَرْضِ إِلاَّ أَنْتَ لِلذُّلِّ عَارِفُ

من اللغة التَّلْعَةُ المُرْتَفَعُ، والمُنْخَفَضُ؛ من الأضْداد.

يقول حالِفْ مَنْ يُعاون، وإلاّ صادفتَ الذل أنىّ توجهت.

والبيت من بحر الطويل.

والشاهد: استشهد به سيبويه على حذف (لا) بعد القسم لوضوحها بتعيُّن موقعها.

قيل إنَّ (لا) زائدة، وقيل إنَّهَا مؤخرة فى المعنى بعد القسم، والتقدير فحالفْ فواللهِ لا تَهْبِط[١]؛ وعلى ذلك فقس.

وتكون مع الماضى بمعنى (لم)[٢]؛ كقوله -تعالى- ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[٣] أى لم يصدقْ ولم يُصَلِّ.

* وتكون جوابًا فى النفى مثل (نَعَمْ) فى الإيجاب؛ كقولك: (أقامَ زيدٌ؟) فيقول المسئول (لا)[٤]؛ والعملُ فى هذا الباب لـ(لا) التى لنفيِ الجنسِ[٥]

فَصْــل

إنَّما عمِلَتْ (لا) هذه التى ذكرناها تشبيهًا بـ(إنَّ) المشددة؛ من حيثُ إنَّهَا نقيضتُها؛ لأَنَّ (إنَّ) أصلٌ فى الإيجابِ، و(لا) أصلٌ فى النَّفْيِ؛ والعربُ تحمل الأشياء على نقائضها كما تحملها على نظائرها[٦]، فلما كانت (إنَّ) تنصب الاسمَ، وترفُع الخبرَ حملوا (لا) عليها فى العمل؛ فنَصبُوا بها الاسمَ، ورفعوا الخبرَ، لكنهم اقتصروا بها على النكرة، دون المعرفة؛ لأنها مشبَّهَةٌ، والمشبَّهُ ينبغى أَنْ يكون أنقص من المشبَّهِ بِهِ[٧]؛ لأَنَّ (إنَّ) تعمل فى المعرفةِ، والنكرةِ جميعًا، و(لاَ) لا تعمل إلاَّ فى النكرة لا غيرُ، وأمَّا المعرفةُ بعد (لا) فمرفوعةٌ بالابتداءِ والخبرِ؛

(١) قال ابن السِّيد (الحُلَل ص٩٥) (أراد فواللَّهِ لا تهبط، فأوقع (لاَ) فى غير موضعها ...) أهـ.

(٢) أى: مع الماضى بمنزلة (لَمْ) مع المستقبل، وأكثرُ ما تأتى فى هذا المعنى مكررةً، (إصلاح الخلل ص٩٠، والإنصاف ص٧٦، وش الكافية ٣٤٠/٢).

(٣) القيامة ٢١

وانظر (أمالى المرتضَى ٢٨٨/٢، واللسان (لا).

(٤) انظر المحرر ١٣٢/٤ وحاشيتها

(٥) سيأتى له أنَّ نافية الخصوصِ تعمل عمل (لَيْسَ)، وإنْ أفردها ببابٍ بعده.

(٦) هو مقياس نقيض؛ كما قال السيوطى (الهمع ١٤٤/١)، وقال السكاكى (المفتاح ص٤٩) (هو ملحق بإنَّ إلحاقَ النَّقِيض بالنَّقِيض، مع اشتراكهما فى الاختصاص بالاسم) اهـ، وراجع (الإنصاف ١٨٦، ٣٦٧، ٥٢٨، ٦٣٠).

(٧) الأنبارى (الإنصاف ٥٩-٦٠): (لاشك أن المُشَبَّهَ بالشئ يكون أضعفَ منه فى ذلك الشئ؛ لأن الفروع أبدًا تنحطُّ عن درجة الأصول) أهـ، وانظر له: (أسرار العربية ص١٦٩).

مِثالُ ذلك -فى النكرة- (لا رجلَ فى الدارِ)، ومثالُه -فى المعرفة- (لا زيدٌ فى الدار) [ولا عمروٌ](١)

والاسمُ النكرة معَها مبنيٌّ على الفتح، وهو منصوبٌ فى المعنى بها، وموضعُه الرَّفعُ بالابتداء قبل دخول (لا)، فافهم هذه الأصول؛ فعليها مدارُ البابِ.

فَصْــل

اعلم أَنَّ النكرة بعد (لا) لا تخلو من ثلاثة أقسام(٢)

الأول(٣) إِمَّا أَنْ تكون مفردةً؛ كـ(رجل، وفرس، وغلام، وثوب، ودار)، وما أشبه ذلك /٢٥٢/؛ وإِمَّا أَنْ تكونَ مضافةً؛ كقولك (غلامُ رجلٍ، وصاحبُ ثوبٍ، ومالكُ دارٍ)؛ وإمَّا أن تكون مطوَّلة؛ كقولك (طالعٌ جبلًا)، و(خيرٌ من زيد)، و(ثلاثةٌ وثلاثُون رجلًا)(٤)

فصْــل

فأمَّا حكمُ (لا) مع النكرة المفردة، فإنَّ النكرة المفردة تُبْنَى معها على الفتح(٥)؛ كقولك (لا رجلَ فى الدار)، و(لا غلامَ أَفْضَلُ منكَ)؛ فـ(رجلَ،

---

(١) زدت ما بينهما بمقتضىَ الحكم الآتى من وجوب التكرير مع المعرفة.

(٢) انظر (الأشمونى ٢٥٦/١، وابن عقيل ص١٤١).

(٣) يبدو زيادة هذه الكلمة، فالسياق بدونها مستقيم.

(٤) ص، د: (طالعًا)، (خيرًا)، و(ثلاثةٌ وثلاثين) -بالنصب- والمثبت الصواب.

(٥) هذا مذهبُ البصريِّين، وذهب الكوفيُّون، وبعضُ البصريِّين إلى أَنَّ الحركة حركةُ إعراب؛ بدليل العطف عليه نصبًا، فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها؛ لأن حركة البناء لا يُعطفُ عليها؛ لأنَّه إنَّما يعطف للاشتراك فى العامل (ابن يعيش ١٠٦/١)؛ وحجة البصريين أنَّهُ مبنى؛ لتضُّمنِه معنى (مِنْ) الاستغراقية، فلما حذفتْ (مِنْ) وركب الاسم مع (لا) بُنِيَ؛ لتضمنه معنى الحرف، وحرِّك؛ لأنَّ له أصلًا فى التمكن، وفُتِح تخفيفًا) (الإنصاف م٥٣، والأسرار ص١٨٨، والمحرر ١٠٠/٣).
قال سيبويه (٢٧٤/٢ محقق): (لأنها جُعِلتْ وما عَمِلَتْ فيه بمنزلة اسم واحد؛ نحو خمسةَ عشرَ) اهـ، ونحوه المبرد (المقتضب ٣٥٧/٤)؛ قال الرضى (٢٥٥/١): (والأولىَ ما ذهب إليه المبرد، وأصحابُه؛ لأنَّ حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة، والبناءِ غيرُ معهود) اهـ.
وانظر: (معانى الزجاج ٣١/١، والهمع ١٤٦/١).

وغلامَ) اسمان، وهما مبنيان على الفتح مع (لا)، و(فى الدار) جار ومجرور، وموضعه الرفع على خبر (لا)[١]، وكذلك (لا غلام أفضلُ منك)، فـ(غلامَ) اسمُ (لا)، و (أفضلُ) خبرها؛ وكذلك ما أشبه ذلك.

فهذهِ هى النَّكِرة المفردةُ، وهى مبنيَّةُ مع (لا) على الفتح، وهى منصوبة فى المعنى بـ(لا)؛ لأنَّها اسمٌ لها، وموضعُها -أيضًا- فى الأصل قبل دخول (لا) الرفعُ بالابتداء.

فـ[إنْ عطفتَ عليه دُونَ تكرُّرِ (لا) جاز فى المعطوف رفعُه ونصبُه][٢]، تقول على ذلك (لا رجُلَ وامرأةٌ فى الدار)؛ فـ(امرأةٌ) مرفوعٌ عطفًا على موضع (رَجُل)؛ إذ كان مبتدأً قبل دخُولِ (لا) عليه، و: (لا رجلَ وامرأةً فى الدارِ) بنصب المرأة عطفًا على محلِّ[٣] (رجل)، وهو النصب بكونه اسمًا لـ(لا) قبل البناء، و (فى الدارِ) الخبرُ.

هذانِ وجهانِ فى المرأة العطفُ[٤] على الموضع الأوَّلِ، وهو الابتداء، والعطفُ على المحلِّ[٥]، وأما العطف على لفظ (رجل) فَلا يجوزُ[٦]؛ لأن الواو

---

(١) ارتفاعُ الخبر عند إفراد اسمها -بها- مذهبُ الأكثرِ من البصريين، وعند سيبويه بما كان عليه قبل دخولها؛ إذْ هى واسمُها عنده فى محل مبتدأ، وتضعُفُ عن العمل فى الخبر، ولا خلاف بين البصريِّين -فى حال نصب الاسم- أنَّ الخبر مرفوعٌ بها، أما عند الكوفيين، فعلى ما كان عليه فى كليهما.

راجع (الكتاب ٢/٢٧٥ محقق، والمغني والأمير ١/١٩٥- ط الحلبى، والمرادى ١/٣٦٣).

(٢) تكملة لعلَّ نحوها سقط من الناسخ، وبها يلتئم خَلَلُ النَّص، وهى من لفظ المرادى (التوضيح- ذاته)، وانظر (معانى الفراء ١/١٢٠-١٢١).

(٣) فى (ص، د) (لفظ)، وهو سهو قطعًا؛ بدليل قوله بعد: (ولا يجوز العطف على لفظ رجل)، وكذلك ما يأتى فى المسألة التالية.

(٤) ص، د (عطفًا) فى الموضعين، ولا وجه له، وأثبتُّ الصوابَ.

(٥) فى (ص، د) (اللفظ)، وهو سهو قطعًا، بدليل قوله بعد: (ولا يجوز العطف على لفظ رجل).

(٦) حكى الأخفش (لا رجلَ وامرأةَ) -بالفتح- فى المعطوف، وخُرِّجَ على الشذوذ، أو على تقدير تكرُّر (لا)، ثم حذفتْ، ونُوِيَتْ، واستُصْحِبَ مع نيَّتِها من البناء ما كان مع اللفظ. انظر (شرح عمدة الحافظ ص١٥٩، والتصريح ١/٢٤٣، وابن عقيل ١/١٤٦).

قد حالت بين رجل وبين امرأة ، ولو بنيْتَ المرأة مع الرجل ؛ لتجعلهما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ؛ فتقول (لا رَجُلَ وامرأةَ) -بفتحهما من غير تنوين- لم يجز ؛ لأنَّ الواو ، قد فصلت بينهما ؛ (و)[1] لأنَّهما اسمان كلُّ واحدٍ منهما غيرُ الآخر ، فلا يمكن ضَمُّهُما حتى يصيرا اسمًا واحدًا ؛ إِذْ الرجلُ غيرُ المرأة.

و[يُنْعَتُ بمفردٍ متَّصِلٍ بهِ][2] ؛ تقول (لا رَجُلَ ظريفَ فى الدارِ) - بفتح (ظريفَ) من غير تنوين- ، و(ظريفٌ) نعت لرجل ، وفيه ثلاثةُ أوجه[3]

الأول : إجراؤه على لفظ (رجل) بالفتح لا غير ، وذلك أَنَّهُ يُبْنَى مع (رجل) ؛ لأَنَّه نعتُهُ ، وهُوَ هُوَ[4] ، وليس بينهما واو تفصِلُ ، فخالف المرأة من كل وجه فى المسألة الأولى.

/٢٥٣/ **الثانى** نصبُ (ظريف) مع التَّنْوين نعتًا لـ(رجل) على موضِعه ، وهو النصب بكونه[5] اسمًا لـ(لا) قبل البناء[6]

الثالث : رفع (ظريف) بالتنوين نعتًا لـ(رجل) على الموضع قبل دخول (لا) عليه وهو الابتداء[7]

---

(١) زدت الواو بمقتضى السياق ، فهى علة ثانية.

(٢) ما بين الحاصرتين تتمة لابد منها ، أفادتها المصادر ، انظر مثلًا- (الأوضح ٢٠٤/١).

(٣) المرتجل ص١٨١ ، ومعانى الحروف ص٨١ ، ومفتاح العلوم ص٤٩.

(٤) فى الأشباه ١٧٦/١ (لأنَّ الموصوفَ ، والصفة جُعِلاَ كالشئ الواحد بمنزلة خمسةَ عشرَ ثم دخلت (لا) عليهما بعد التركيب) اهـ ، وانظر (ش الشذور ٨٦ ، والتصريح ٢٤٢/١) ، واستُشْكِلَ بأنهما بعد التركيب يصيران اسمًا واحدًا كالمقيس عليه ، فتهدر قضية الوصْفيَّة ؛ إذ جزء الاسم لا يوصف بجزئه ، والتركيبُ فى غالبه على تضمين حرفٍ ، ولا حرفَ ؛ فالظاهر أنه لا تركيب ، بل الفتحةُ إعرابية ، وحذف التنوينُ من الثانى للمشاكلةِ ، وقد قيل به.

راجع (يس ٢٤٣/١).

(٥) د (لكونه) ، والباء فى المثبت من (ص) للسببية.

(٦) أى موضعُه النَّصْب بلا ، ولكنَّه بُنِيَ فلم يظهر فيه إعرابٌ.

قاله ابن هشام (شرح الشذور ٨٦).

وانظر (الكتاب ٢٨٨/٢-محقق).

(٧) قيل : الرفع مراعاةٌ لمحل (لا) مع اسمها ؛ فإنه رفعٌ بالابتداء ، وقيل : مراعاةٌ لمحل اسم (لا) ؛ =

فصـــل

وأما المضاف فإنَّه مع (لا) مُعرَبٌ منصوب؛ كقولك (لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منك)، و(لا صاحبَ دارٍ خيرٌ منك)، فـ (غلامَ، وصاحب) اسمان لـ (لا) منصوبان، ولا يقال مبنيان، و(أفضلُ، وخيرٌ) خبران مرفوعان.

وتقول فى العطف (لا غلامَ رجل، وامرأةٌ فى الدار) بالرفع والتنوين على موضع (غلام) قبل دخول (لا)، و: (لا غُلامَ رجلٍ وامرأةً) -بالنصب والتنوين- عطفًا على لفظ: (غُلاَم).

وتقول فى النَّعْتِ (لا غلامَ رجلٍ ظريفًا فى الدارِ) -بنصب (ظريف) وتنوينِه نعتًا[1] على لفظ الغلام.

و: (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ) -برفع (ظريفٍ)، وتنوينِه (حملًا)[2] على موضع (غلام)[3]، قبل دخول (لا) وهو الابتداء[4]

فصـــل

وأَمَّا الاسمُ الطَّوِيل[5]، فهو كلُّ اسم عمِلَ بعضُه فى بعضٍ، أو كان متعلقًا بعضُه ببعضٍ؛ فالذى يعمل بعضه فى بعض هو أن تنفى رجلًا مثلًا: (طالعًا

=فإن (لا) عاملٌ ضعيف، فلم ينسخ عمل الابتداء لفظًا، وتقديرًا، حكاه السيوطى (٢/١٤٣- همع)، والثانى أقربُ حملًا على (إنَّ)؛ إذْ يجوز مراعاةُ محلِّ اسمها، وهى الأقوى، فالأضعف أولى، وهو ما عليه المصنف.

(١) لعل الأنسب: (حملا).

(٢) زيادة يقتضيها المقام.

(٣) فى الأصل (رجل) وهو سهو.

(٤) قال الرضى (امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع، مذهبُ جماعةٍ من النحاة وقد خولفوا فيه، وجوَّزوا رفعه على المحل، وذلك لأن (لا) هذه مشبَّهة بإنَّ، فكما يجوز فى توابع اسم (إنَّ) -وإنْ كان معربًا- الحملُ على المحلِّ، فكذلك فى توابع اسم (لا) معربًا كان أو مبنيًا) اهـ، وانظر (الصبان ٢/١٣).

(٥) يسمى: الشبيهَ بالمضاف، والمطوَّل، والمَمْطُولَ أيضًا (الأشمونى ١/٢٥٦).

جبلًا)، و(ضاربًا رجلًا)؛ والذى هو متعلِّقٌ بعضُه ببعضٍ هو أن تنفى[١] رجلًا (خيرًا من زيدٍ)[٢]، وكذلك (ثلاثةً وثلاثينَ)[٣]، وإنما سُمِّيَ الاسمُ من هذه الألفاظ طَوِيلًا؛ لأنَّهُ لفظتانِ، وثلاث لفَظَاتٍ متعلقٌ آخرُه بأوَّلِهِ؛ فتقول فيه مع (لا) (لا طالعًا جبلًا أفضلُ منك)، و: (لا ضاربًا رجُلًا فى الدار) و (لا خيرًا من زيدٍ عندَك)، و: (لا ثلاثةً وثلاثينَ جاءُوك).

فهذا حكمُ الاسمِ الطَّويل مع (لا): يكون منصوبًا بتنْوينٍ[٤]، وخبُره مرفوعٌ، ولو كان الخبر جارًا ومجرورًا، [كما قلنا (لا ضاربًا رجُلًا فى الدارِ) فقولك: (فِى الدارِ)، مجرور فى اللفظ][٥]، وهو فى المعنى مرفوعٌ.

فصـــل

واعلم أنَّ (لا) هذه لا تَعْمَلُ فى النَّكرة إلاَّ ما دامت النكرة تلِيها، فإذَا فصلتَ بينَهُما[٦] رفعتَ بالابتداء والخبر؛ تقول من ذلك (لا رجلَ فى الدارِ)، و (لا امرأةَ عندَك)، قال الله -تعالى-: ﴿لَّا بَيْعٌ﴾ /٢٥٤/﴿فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[٧]؛ فهذا كله مبنيٌّ مَعَ (لا)، منصوبٌ بها؛ لأنَّه يليها؛ فإذا فصلتَ قلتَ

---

(١) (تسمى) فى الموضعين، وأحسبُها تحريفًا لكلمة (تنفى) مثلًا -كما أثبتُ-، أما بالتسمية، فيكون معرفة، ولا تنصبُه، لا شبيهًا بالمضاف، ولم يقلْ به المصِّنف، ولا غيره.

(٢) التعلُّق فيه من جهةِ العمل، وانظر (ش الكافية ١/١٣٤).

(٣) شبيهٌ بالمضاف من حيثُ إنَّ الثانى من تمام الأول؛ إذْ حرف العطف يقتضى معطوفًا ومعطوفًا عليه، وهو بمنزلة العامل، فصار كأنه بعضُ اسم عملَ فى آخر فأشبه ضاربًا زيدًا.
انظر (التصريح ٢/١٦٧، والخضرى ١/١٤٢).

(٤) أجاز البَغداديُّون لا طالعَ جبلًا -بلا تنوين- أجروه فى ذلك مجرى المضاف، كما أُجرِى مُجراه فى الإعراب، وعليه يتخرج الحديث: (**لا مانعَ لِمَا أعطيتَ ولا مُعطِيَ لما منعتَ**).
انظر السابقين).

(٥) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) بالخبر - كما يفيدُه بتمثيله- وقد ذكر شرطين، وبقى ثالث ألاَّ يدخل عليها جارٌّ فإنْ، فهى زائدة، وراجع (الأوضح ١/١٤٩).

(٧) البقرة: ٢٥٤، وبفتح الثلاثة قرأ ابنُ كثير، ويعقوبُ، وأبو عمرو، وقرأ الباقُون بالرفع، والتنوين وأجاز الزجاج فتح الأول، ورفع الآخريْنِ، ورفعَ الأولِ وفتحَهُمَا، راجع: (البحر ٢/٢٧٦،=

(لا فى الدار رجلٌ ، ولا فيها[١] امرأةٌ) - برفع رجل ، وامرأة- ، وتنوينهما على الابتداء- ، وما قبلَهُمَا خبران مقدَّمانِ[٢] ؛ قال الله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[٣] ؛ فرفَع (غَوْلٌ)[٤] ونَّونَه لمَّا كان منفصلًا عن (لاَ) بقوله (فِيهَا)[٥]

وقد أجاز أبو العبَّاسِ[٦] أَنْ تقول (لا رجلٌ فى الدارِ) - بتنوين (رجلٌ) ، ورفعه - على الابتداء والخبر[٧] ؛ وقيل على معنى (لَيْسَ) ؛ لأنَّ (لا) قد تعمل عمل (لَيْسَ) قليلًا[٨]

وقد أجازوا (لا إلهٌ إلا اللَّهُ) - برفع (إلهٌ) وتنوينه على الابتداءِ ، والخبرُ محذوفٌ تقديره : (لا إلهٌ فى الوجود ، أو فى الدنيا إلا اللَّهُ) ، واسم (الله) -جل جلاله- بدل من (إلهٌ)[٩] ، والوجه الجيِّدُ الذى هو المستعمل (لاَ إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ)-

---

=ومعانى الزجاج ١/٣٣٢، والحجة ص٩٩ ، والإتحاف ص١٦١).

(١) ص ، د : (فيه) ، والمثبت المناسب.

(٢) ص ، د (أخبارٌ مقدَّمَةٌ) ، وأثبتُّ المناسب.

(٣) الصافات ٤٧

(٤) ص ، د : (غَوْلًا) - بالنصب- ، والمناسب للنص الكريم ما أثبت.

(٥) قال الأنبارى (البيان ٢/٣٠٤) : (ولا يجوز أن يُبْنَى غَوْلٌ مع (لا) للفصل بينهما بـ (فيها) اهـ ، وراجع (معانى الفراء ٢/٣٨٥).
ولم يُشر المصِّنف إلى وجوب تكريرها حينئذ ، وإِنْ أَشعَرَ به تمثيلُه ؛ قال سيبويه (٢٩٨/٢) : (إذا فصلتَ بين لا ، وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد (لا الثانية) ، وانظر (المرتجل ص١٨١ ، والفصول ص٢٠٢).

(٦) المبرد ، وتقدمت ترجمه فى (٢/٥٤٥).

(٧) المبرد (المقتضب ٣٥٩/٤) (إن جعلتَها جوابًا لقولك رجل فى الدار ، أو هل رجل فى الدار؟ قلت : لا رجلٌ فى الدار ، وهذا أقل الأقاويل ؛ إذْ كان التكرير ، والبناء هو الغالب) أهـ.
وانظر (الخزانة ١/٤٦٧-محقق) ؛ كما أجازه الزجاج (معانيه ٣٣٥/١) ، وابن كيسان (ابن كيسان النحوى ١٧٢).

(٨) ستأتى فى (٣/١٠٠ - ١٠٢) ؛ قال أبو حيان (البحر ٨٨/٢) (إعمالُ لا عمل ليس قليلٌ جدًا ، لم يجئ منه فى لسان العرب إلاَّ ما لا بالَ لَهُ) اهـ.

(٩) عليه الكثيرون ، ويغمزُه أنَّه لا يصحّ حلُوله محلَّ الأول ، وقد يجاب بأنه بدَل من الاسم مع (لا) ، فإنهما كالشئ الواحد ، ويصحُّ أن يخلفهما ، ولكن يذكر الخبر حينئذ ، فيقال (اللَّهُ موجود) ،=

بفتح (إِلَهَ) من غير تنوين- ؛ لأنَّه مبنيَّ مع (لا)، وهو اسمٌ لها، والخبرُ محذوفٌ كما في الوجهِ الأولِ، واسم (اللّه) بدل من موضع (إِلَهَ)، وقال أَبُو العَبَّاسِ[١] يجوز نصبُ اسم (الله) على الاستثناء[٢]، وسنبيِّن ذلك في باب (الاستثناء)[٣] -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

وتقول (لا رجلٌ في الدارِ، ولا امرأةٌ)، فترفعُ مع التَّنوين[٤]، وهو الأحسنُ[٥]، ويجوز الفتح، ويقال لهذا [الفتح بناءٌ، ولا يقال له إعرابٌ؛ لأنَّ التَّنوين لا يدخلُه[٦]، ولا ينتقل عن حالة الفتح إذا كان اسمًا لها، فإِذَا رفعتَه انتقل عن حكم الاسميَّة لها إلى الابتداء والخبر[٧]]، وذلك أَنَّ النكرة إذا تكرَّرت بعدَ (لا) كان الأحسنَ الرفعُ [بالابتداء والخبر]، وكذلك المعرِفةُ لا تكاد تقعُ بعد (لا) إلا

=راجع: (البحر ١/٤٦٣، والأشباه ٣/٩-١٠، والمغنى ٢/١٤١-ط الحلبى، والتصريح ١/ ٢٤٦، ٣٥١).

(١) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار: ثعلب، إمام الكوفيين في النحو، واللغة، وكان بينه وبين المبرد إِحَنٌ، وتدابرٌ، ولد سنة (٢٠٠هـ/٨١٥م، وتوفى سنة ٢٩١هـ/٩٠٤م).
من آثاره: المصُون في النحو، ومعاني القرآن، ومعاني الشعر، والتصغير، ومالا ينصرف، وغيرها، وراجع (البغية ١/٣٩٦، والفهرست ص ١١٠، والوفيات ١/١٠٣، والمزهر ٢/٤١٢، والمنجد ٢٠٢).

(٢) عبارة ثعلب في (المجالس ٢/٤٠١): (ويقال: لا إِلهَ إِلاَّ اللَّهَ) اهـ، وانظر حاشيته، وقال الزجاج (المعاني ١/٣٣٣): (لو قيل: لا إِلهَ إِلاَّ اللهَ جاز ... فإذا نصبتَ بعد إلا فإنما نصبتَ على الاستثناء) اهـ؛ والأجودُ في القرآنِ والكلام الرفعُ، والنصب على الاستثناء ضعيفٌ، راجع (البحر ٢/٤٨٢، والرضى ١/٢٣٩).

(٣) كأنَّه سها عمَّا وعد به هنا، فلم يذكُره هنالك.

(٤) على أن (لا) مهملةٌ، أو عاملة عمل (ليس)، فالمرفوع اسمُهَا، أو مبتدأ، ويقدَّرُ للثاني خبر على وجهيه، وانظر (التصريح ١/٢٤٠).

(٥) بل الأحسن اعتبار المقصود بالنفي، فإنْ قُصِدَ نفيُ الجنس فالفتح، وإن قُصِدَ نفي الوحدة، فالرفع، أفاده يس (١/٢٤٠).

(٦) راجع (٣/٨٣، وحواشيها).

(٧) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

مكرَّرة[١]؛ تقول: (لا زيدٌ فى الدارِ ولا عمروٌ).

وتقول (لا رجلَيْنِ فى الدارِ)، و (لا غلامَيْنِ أفضلُ منكَ) ف (رجلَيْنِ، وغلامَيْنِ) اسمان ل (لا) مبنيَّانِ، وعلامة بنائهما الياءُ، وكذلك كل مثنًّى أو مجموعٍ فإنه يكون علامةُ بنائِهِ الياءُ؛ فتقول -فى المثنى- (لا رجلَيْنِ، ولا غلامَيْنِ، ولا مسلمَيْنِ)، وفى المجموع (لا مسلمِينَ، ولا صالحِينَ، ولا سيِّدِينَ)، كلُّه مبنيٌّ[٢]، وعلامة بنائه الياءُ[٣]؛ كما قيل فى النداء (يا زيدانِ، ويا بكرانِ، ويا رجُلاَنِ، ويا مسلمَانِ، ويا مسلمُونَ، ويا صالحُونَ)؛ كلّه مبنى /٢٥٥/ وعلامة بنائه الألف، فى التثنية، والواو فى الجمع.

وتقول (لا رقيبَىْ لَكَ فِيها)، و (لايَدَىْ لَك بِهَا)، أصله (لا رقيبَيْنِ لك فيها)، و(لا يَدَيْنِ لك بها)، فحُذِفَ النُّون تخفيفًا، ولا يكون ذلك إلاَّ مع اللام[٤] الَّتى فى قولك[٥] (لَكَ)؛ ولو قلتَ (لا رقيبَيْنِ فيها لك)، و(لا يدين بها لك) فأخرت (لك)، وقدمت (فيها، وبها)- فلا يجوز حذف النون[٦]، ويقول (لا أبا

---

(١) وألَّا تكررَ خاصٌ بالشِّعر (الكتاب ٢٩٨/٢ محقق) وأجاز المبرد وابن كيسان عدَمَ التكرير فى غير ضرورة (المقتضب ٣٦٠/٤)، و(ابن كيسان النحوى ص١٧٢)

(٢) د (مثنى) -تصحيف-.

(٣) ذهب المبرد إلى أنَّ هذا معربٌ؛ لبعده بالتَّثنية والجمع عن مشابهة الحرف؛ قال فى المقتضب ٤/ ٣٦٦) (وكان الخليل، وسيبويه يزعمان أنك إذا قلتَ لا غلامَيْن لك أنَّ (غلامَيْن) مع (لا) اسمٌ واحدٌ ··· وليس القول عندى كذلك؛ لأنَّ الأَسماءَ المثنَّاة والمجموعة بالواو، والنُّون، لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، لم يوجد ذلك، كما لم يُوجَدْ المضافُ، ولا الموصولُ مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ) اهـ.

قال ابن هشام (المغنى ١٩٤/١ -ط الحلبى-): (ولو صَحَّ للزم الإعراب فى يازيدان، ويازيدونَ، ولا قائل به) اهـ، وانظر (ش المفصل ١٠٦/٢، والهمع ١٦٤/١، والتصريح ٢٣٩/١).

(٤) التسهيل ص٦٨؛ وقال الرضى ٢٦٦/١ ش الكافية (من جهة أنَّ إعطاءه حكم المضاف لمشاركته فى أَصْل معناه لم يجز لا رقيبَىْ علَيْهَا؛ لأنَّ المضافَ قبل الإضافة لم يكن بمعنى (فِى) و(على) ···) اهـ.

(٥) ص، د (قوله) -بالهاء- والخطابُ المناسبُ للمقام.

(٦) هذا ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وقد أجاز يونُس الحذفَ مع الفصل؛ قال سيبويه (٢٧٩/٢ محقق): (وتقول: لا يدَيْنِ بها لك، و(لا يدَيْنِ اليوم لك، وإثبات النون أحسنُ، وهو الوجهُ) اهـ،=

لك)[١]، أصله (لا أباك)، وإنَّما لمَّا[٢] كانت (لا) لا تعمل إلاَّ فى النكرة أدخلوا الَّلام مقحمةً، أى: فاصلة[٣] بين الأب، والكافِ، وجعلُوا إعرابَهُ بالألِفِ على معنى أَنَّهُ مضاف[٤] إلى الكافِ، وإن كانتْ الَّلامُ فى الظَّاهر قد فصلتْ[٥]

ومنهم من قال: إنَّ (أَبَا) فى قولك (لا أَبَا لَكَ) مبنىٌّ، وعلامة بنائه الألفُ[٦]

ومنهم من قال: إنَّه معربٌ وعلامة نصبِه الألف[٧]؛ وهذه المسائلُ من مشكلاتِ هذا الباب، خصوصًا قولُهم: (لا أَبَا لَكَ) فإنَّهُ من المُعْضِلات[٨].

=وفى (٢٨١/٢): (وترك النون فى: لا يدَىْ بِهَا لك قولُ يونس، ... وإثباتُ النُّون قولُ الخليل) اهـ، وراجع (المغنى ١٨١/١).

(١) معناه: الغِلظة فى الخطاب، وأصله: أنْ يُنْسبَ المخاطَبُ إلى غير أبٍ معلوم شتمًا له، واحتقارًا، ثم كَثُرَ فى الاستعمال حتى جُعِلَ فى كلِّ خطابٍ يُغَلَّظ فيه على المخاطَب، ويكُون للمدح بأن يراد نفى نظير الممدوح بنفى أبيه، راجع (الخزانة ٢/ ١٨٤، ٢٩٨-محقق).

(٢) سقطت: (لما) من (د).

(٣) كلمة: (فاصلة) بين السَّطرين فى (ص)، ومن غير ناسخها.

(٤) ص، د: (يضاف) -بالمضارع-، ولعل المناسب ما أثبت.

(٥) الشجرى (٣٦٢/١): (إنما ضعُفَ حذفُ هذه اللام؛ لأنها فى هذا الكلام معتدٌّ بها من وجه، وإن كانتْ غيرَ معتدٍّ بها من وجه آخر، فالاعتداد بها من حيث منعت الاسم -لفصلها بينه وبين المجرور بها- أنْ يتعَّرف بإضافتِه إليه، فيكون اسم لا معرفةً، وترك الاعتداد بها من حيث يثبتُ الألف فى (أب)، ألا ترى أنَّ الألف لا يثبت فى هذا الاسم إلا فى الإضافة؟) اهـ، ولى على هذا التركيب دراسة أوسعُ مع النحاة، التمسها فى القسم الأول من هذا البحث.

(٦) يقصد: (لغة القَصْر)، وقد ورد هذا التعبير فى كلام الأنبارى (شرح القصائد السبع ص٢٨٨) (الأب منصوب بـ(لا) التبرئة، و(لك) خبر التبرئة، وهذه اللغة العالية، وهى مبنيَّةٌ على لغة الذين يقولون قامَ أباكَ، وأكرمتُ أباكَ، ومررت بأباكَ) اهـ، وقال الخضرى (١٤٢/١): (وقال الفارسىُّ، وابن الطراوة: (أَبَا) مفرد مبنىٌّ جاء على لغة القصر، أى: ففتحُهُ مقدر على الألَف كإعرابِهِ على تلك اللُّغة لا مبنى عليها) اهـ، وراجع -إن شئت- (النحو الوافى ١١٦/١).

(٧) كأن هذا القول تكرير للأول.

(٨) فما زال هذا التركيب مما تصطكُّ معه الرُّكَبُ، وقد أسرف النحاة فيه بين افتراض معاظل، وتأويل يجنح عن سماحة التقنين النحوى، أو ما ينبغى فيه، ولعلى بدراستى له قد وصلت إلى مأخذ مقبول، فعليكَ به فى القسم الأول.

(فصـــل)[1]

[وقد يُحذَفُ الخبرُ][2] ؛ فتقول[3] (لا بأسَ) ، و(لا خوفَ) ، فتذكر الاسم ، وتحذِفُ الخبر ، والتقدير (لا بأسَ عليك) ، و(لا خوفَ عليكَ) .

وقد يُحْذَفُ [الاسم] ؛ فتقول (لا عليكَ)[4] ؛ فيُحْذَفُ الاسم ، ويُتْرَكُ الخبر ، والتقدير (لا بأس عليك)[5]

فصـــل

وقد أجازوا فى (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ) خمسةَ أوجه[6]

(**الأول**)[7] (لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ باللَّهِ) -بفتحهما من غير تنْوينٍ- ، فالحول اسم (لا) الأَوَّلةِ[8] ، والقوة اسم (لا) الثانية ، مبنيَّانِ على الفتحِ[9]

و(**الثَّانى**) (لا حولٌ ولا قوةٌ) -برفعِهما ، وتنوينهما- مبتدأَنِ ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديرُهُ (لا حولٌ لِى ، ولا قوةٌ لِى)[10]

---

(١) زدت هذه الكلمة بمقتضى الانتقال الموضوعى.

(٢) ما بين الحاصرتين من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) راجع (الكتاب ٢/ ٢٧٥ ، ٢٧٩-محقق).

(٤) مكرر فى (ص).

(٥) سيبويه (١١٥/٢ محقق) : (ومثلُه فى الحذفِ لا عليكَ ، فحذفُوا الاسم) اهـ.
وانظر ٢٩٥/٢-منه ، وفى (٢٨٩/٣) منه (ومثل الحذف ؛ لكثرة استعمالهم إياهُ قولهم لا عليكَ ، فالحذف فى هذا الموضع كهذا) اهـ ، وانظر (المحرر ٣/ ٩٤ ، وابن يعيش ٢/ ١١٤ ، وفى دعوى الأَشمونى فى (٢٦٩/١) ندرته ، نظر.

(٦) أى من كل تركيبٍ تكرَّرت فيه (لاَ) ، وسبق الثَّانيةَ عاطفٌ ، وكان كلٌّ من الاسمين مفردًا صالحًا لعمل (لا) بأن يكون نكرةً ، وانظر فيها (الرضى ١/ ٢٦٠-٢٦١ ، والجامع ص٦٩-٧٠ ، والأوضح ١/ ٢٠١-٢٠٣).

(٧) زدت هذه الكلمات بمقتضى التقسيم ، ولعلها سقطت من الناسخ ، بدليل قوله بعد : (والخامس).

(٨) كذا ، وقد تكررت منه ، وتقدم التعليق عليها فى (٢/ ١١٢-المحرر).

(٩) فيقدر لكل منهما خبر ، فيكون الكلام جملتين ، أو خبرٌ واحدٌ ، فيكون الكلام جملة (الصبان ٢/ ٩).

(١٠) قدر لكل منهما خبرًا ، ويجوز تقديرُ خبر واحد ، كما إذا اعُتبِرتَا عاملتَيْنِ عملَ (ليس) يقدر خبر

و(الثالث)[١] (لا حولَ ولا قوةً) -بفتح الحول من غير تنوين، ونصب القوة، وتنوينها -كأنك عطفت (قوةً) على موضع الحول؛ لأنَّ الحول اسم (لا)[٢]

و(الرابع): (لا حولَ ولا قوةٌ) -بفتح الحول من غير تنوين، ورفع (قُوةٌ)- عطفًا على موضع الحول وهو الابتداء[٣]

والخامس: (لا حولٌ ولا قوةَ) -برفع (حَوْلٌ) وتنوينه-؛ فالحولُ مرفوع بالابتداء[٤]، وفتح (قَوَّةَ) من غير تنوين، على أَنَّه اسمٌ لـ(لا) الثَّانية، ومبنيٌّ معها على الفتح؛ والخبرُ في هذه الأَوْجُهِ /٢٥٦/ كلِّها محذوفٌ، تقديره (لا حولٌ لأحدٍ، ولا قوةَ لأحدٍ إلاَّ باللَّه)[٥]

[فصــل]

وَاعلمْ أَنَّ بَنِى تميم يحذفُون خبر (لاَ) كثيرًا، ويجتزئون بالاسمِ[٦]، فيقولن

=واحد لهما، أو لكل منهما، وإن اختلف الاعتبار قدر لكل منهما خبر؛ إذ العامل مختلف، (يس ١/٢٤١).

(١) زدت هذه الكلمات بمقتضى التقسيم، ولعلها سقطت من الناسخ، بدليل قوله بعد (والخامس).

(٢) قيل: هذا الوجه أضعفُ الوجوه؛ إذ النَّصب مع وجود (لا) ضعيفٌ، والقياس الفتحُ، حتى خصه يونس بالضرورة، وخُرِّج على زيادة (لا) الثانية، والنصب عطفًا على الموضع، كما عند المصنف، وابن مالك، أو على اللفظ كما ذهب إليه جماعة، أو على تقدير فعل كما رأى الزمخشرى.

انظر (الأوضح ١/٢٠٣، والأشمونى ١/٢٦٣ ط الحلبى، والتصريح ١/٢٤٢).

(٣) أى: على محل (لا) الأولى مع اسمها، فعند سيبويه يجوز أن يقدَّر لهما خبرٌ واحدٌ؛ إذ هو خبر مبتدأ، وما عطف عليه، وعند غيره لابد لكل منهما من خبر؛ لئلا تجتمع (لا)، والابتداء فى رفع الخبر الواحد، أو تجعل الثانيةُ عاملًا عمل (لَيْس) فيتعيَّن لكل منهما خبرٌ قطعًا (التصريح-ذاته).

(٤) أو على أنه اسم (لا) عاملةً عمل (لَيْسَ).

(٥) قدِّر لكلٍّ منهما خبرًا وجوبًا؛ إِذْ العاملُ مختلِف، سواءٌ أكان فى الأول الابتداء أم (لا) نفسُها عاملة عمل (ليس).

(٦) تقدم فى الصفحة السابقة، وكأن تكريره هنا تفصيلٌ لإجمال، وقد ذهب الزمخشرى، والسكاكى، وابن الحاجب، إلى أن بنى تميم لا يثبتونه فى كلامهم ألبتة (المفصل ص ٣٠، والمفتاح ص ٥٠، وش الكافية ١/١١٢)، حتى قال ابن يعيش (١/١٠٧) عن بنى تميم أنَّهم (لا يجيزُونَ ظهور خبرها=

(لا بأس) و(لا خوف) [والمراد: لا بأسَ عليكَ، ولا خوفَ عليكَ[1]]؛ وقد يحذف الاسمُ؛ فيقال (لا عَلَيكَ)، أي لا بأس عليك.

وحاصلُ هذَا البابِ:

أن (لا) -على ثمانية أقسام، وأَنَّ العاملة من هذه الأقسام: (لا) التى تنفى الجنس، [وهى[2]] فى هذا الباب تنصبُ الاسمَ النكرة بغير تنوينٍ، وترفعُ الخبرَ، وأَنَّها تعملُ عملَ (إنَّ)؛ وأَنَّ النكرةَ المفردةَ تُبْنَى معها على الفتح، والاسمُ الطَّويل، والمضافُ منصوبان، وموضع الجميع على الرفع قبل دخول (لا)، والجَمِيعُ[3] فى موضع رفعٍ بالابتداء قبل دخول (لا)؛ ويجوزُ فى النَّعت ثلاثةُ أَوجُهٍ؛ ويجوزُ فى العطفِ وجهانِ، ويجئ خبرها محذوفًا كثيرًا، والاسمُ الطويل يكون بها منصوبًا منونًا، ولا تعملُ إلاَّ ما دامتْ النَّكرةُ تليها، فإِذَا فَصلْتَ بينها وبين النَّكرة رَفَعْتَ، والمعرفةُ مرفوعةٌ بعدهَا، وأكثرُ ما تكونُ مكرَّرةً[4]



=ألبتةَ، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك، فيقولون فى قولهم: لا رجلَ أفضلُ منك: إنَّ أفضلُ نعتٌ لرجل على الموضع) اهـ، كلامه، وهو غريب، فلا أدرى ما نقله عنهم من هذا التأويل هل هو لهم، أو لنحاتهم، أو للنحاة عمومًا؟ وهو على كل حال إسرافٌ نحوى مطَّرحٌ، والاعتدال ما ذهب إليه غير قليل من النحاة من أن الحذف واردٌ عند القرينة، أو الدَّليل، وإلاَّ فلا حذف، كما هو الشأن فى كلِّ ما يُحْذَف.

قال الرضى (وإذا لم تقم [قرينة] فلا يجوز حذفُه رأسًا؛ إذ لا دليل عليه، بل بنو تميم -إذن- كأهل الحجاز فى إيجاب الإتيان به) اهـ، ويقول ابن عقيل (١٤٨) (فإن لم يدلَّ على الخبر دليل لم يجز حذفُهُ عند الجميع) اهـ، وهذا ما ينبغى الركونُ إليه، وإن قيل بكثرته عند بنى تميم، فاعتمادٌ على الدليل، ثم راجع (التسهيل ص٦٦، والهمع ١/١٤٦، والمغنى ٢/١٥٦ ط - حلبي).

(١) التكملة من (د) وحاشية (ص).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ص (والجمع) -بدون الياء-، والمثبت هو المناسب.

(٤) راجع (٣/٨٣، ٨٩- المحرر).

الباب الثَّانِى عشَرَ

فى دخول ألف الاستفهام على (لا)

اعلمْ أَنَّ أَلف الاستفهام إِذَا دخلتْ على (لاَ) صارت (أَلاَ)، وخرجَتْ عن معنى النَّفى إلى معنى التَّمنِّى، وقد تخرُجُ إلى معنى التَّحضيض[١]، وإلى العَرْضِ، وإلى التَّنبيه، [وقد تبقى على الاستفهام والنَّفى][٢]

تقول -فى التَّمنِّى- (أَلاَ ماءَ باردًا فأَشربَهُ)، فـ (ألا) ههنا للتَّمنِّى بمعنى (ليت)، و (ماءَ) منصوب بغير تنوينٍ، وهو اسمها، و: (باردًا) نعتُهُ[٣]، وقولك (فأشربَهُ) جوابُ التَّمنِّى منصوبٌ بالفاء؛ لأنَّ هذه الفاءَ تنصبُ الفعلَ المستقبلَ فى جواب التَّمنِّى[٤]، وسيأتى ذكرُهَا فى (نواصبِ الأفعال[٥]) -إنْ شاءَ اللَّه تعالى-.

وتقولُ - فى التَّحضِيض -: (أَلاَ[٦] تضربُ زيدًا)، و: (ألا تَقْتُلُ عمرًا)، فهذا

---

(١) د: (التخصيص) -تحريف.

(٢) تتمة مفهومة من كلامة الآتى بعدُ.

(٣) بتمثيله، وتخريجه يذهب مذهب الخليل، وسيبويه، والجَرْمىّ فى أَنَّ (لا) التى للتمنى يكون الاسم معها مبنيًّا، ويُنْصَبُ الخبر؛ لأنه قد دخله معنى التمنى، وصار مستغنيًا ولا يحتاج إلى الخبر؛ ومذهب المازنى فى بقائه على حاله، من نصب الاسم ورفع الخبر، وإن كان فيه معنى التمنى، وقال ابن هشام (٤٥/٢-المغنى- ط الحلبى): (ألا التى للتمنى لا خبر لها عند سيبويه لا لفظًا، ولا تقديرًا، فإذا قيل ألا ماءَ كان ذلك كلامًا مُؤَلفًا من حرفٍ، واسمٍ، وإنَّما تم الكلام بذلك حملًا على معناه، وهو أتمنى) اهـ.

وراجع (الكتاب ٢٨٩/٢، ٣٠٧ محقق، والمقتضب ٣٨٢/٤-٣٨٣، والهمع ١٤٧/١، وش المفصل ١٠٢/٢، والمرادى (٣٧١/١).

(٤) ومنه قول الفريعة أمِّ الحجاج (الخزانة ٨٠/٤-محقق):

أَلاَ سَبِيلَ إلى خَمْرٍ فأشربَهَا … أَمْ لا سبيلَ إلى نصرِ بن حَجَّاجِ

(٥) انظر (المحرر٧٠/٤).

(٦) ما بين الرقمين ساقط من (ب).

الكلامُ معنَاهُ : التحضيض ؛ ولا يلى حرفَ التَّحضيض[1] إلا الفعلُ ؛ فإذا وَلِيَ حرفَ التَّحضيض اسمٌ فلا يكون مرفوعًا بالابتداء أصلًا ؛ لأنَّ حروف التَّحضيض لا يليها / ٢٥٧/ إلا الأفعالُ ؛ كما كان ذلك في حروف الشَّرط[2].

وذلك كما تقول (أَلا زيدًا تضربُه) ، (أَلاَ عمرًا تُكرِمُهُ) ، فقولك (أَلاَ) حرفُ تحضيض و (زيدًا) منصوبٌ بإضمارِ فعل تقديرُه (ألا تضربُ زيدًا تضربُهُ) ، ولا يجوز رفع (زيد) بالابتداء -على[3] ما ذكرنا- ، وكذلك : (ألا عمرًا تكرِمُه) منصوب بإضمار فعل ، ولا يجوز رفعُهُ بالابتداء[4] ؛ ألا تَرَى أَنَّك حضضتَه على ضرب (زيدٍ) ، وعلى إكرام (عمرو)؟ ؛ وكذلك قولُ الشَّاعر[5]

(٥٢) أَلاَ رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَـدُلُّ عَـلَـى مُـحَـصِّـلَـةٍ تُـبِـيـتُ[6]

---

(١) انظر (المحرر ١٢٢/٤).

(٢) الرضى (٢٦٢/١ ش الكافية) : (لأَنَّها إذَا كانت عَرْضًا كانت من حروف الأفعال كـ(إنْ) ، و(لَوْ) ، وحروفِ التَّحضيض ، فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو (ألا زيدًا تكرِمُه) اهـ.

(٣) د (كما).

(٤) انظر (المحرر ١٣٣/٤).

(٥) عمرو بن قِنْعاس ، المرادى المُذْحَجِىّ ، وانظره في : (الكتاب ٣٠٨/٢ محقق) ، ونوادر أبى زيد ١/ ٣١٩ ، والمفتاح ص٤٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٢ ، والخزانة ٥١/٣-محقق).

(٦) يروى بنصب : (رَجُلًا) ، ورفعه ، وجرّه ، على ما يأتى.

من اللغة : قالوا : المحصِّلةُ التى تحصِّلُ تراب المعدِن لنخله ، وكأنَّ إجماعًا من الدارسين للبيت عليه ؛ والذى أُراه أنه وإنْ استقامَ لغةً فلا يستقيم مناسبةً ، ولا يتصل هذا التفسير بسببٍ لمعنىَ البيت ، وما أَرَاهُ أَنَّ المُحَصِّلة هى المستديرة المكتملة على سبيل الاستعارة ؛ إذ هو معنى خاصٌّ بالبلح ؛ يقال : حَصَّلَ النخلُ : استدارَ بلحُهُ ، والتحصيل : استدارةُ البلح ، فكأنه استعارَةُ للمرأة المنشودة ، وهو المناسب لمطلوب الشاعر ، ويؤكده البيت بعده :

تُـرَجِّـلُ لِـمَّـتِـى ، وَتَـقُـمُّ بَـيْـتِـى وأُعْـطِـيَـهـا الإتَـاوَةَ إِنْ رَضِـيـتُ

فأيُّ علاقة بين تحصيل المعدن ، والبيتوتة على هذه الحال المرغوبة من رجلٍ وامق؟

والبيت من بحر الوافر.

والشاهد نصب : (رَجُلًا) بإضمار فعل ، على ما بيِّن ، وهو قول الخليل ، وسيبويه ؛ وزعم يونس أَنَّه جعل (أَلاَ) للتمنى ، ونَوَّنَ ضرورة ؛ قال الأعلم ، وابن يعيش : (والأولُ أولَى ؛ لأنه لا ضرورة فيه) اهـ ، والواقع أنَّ الضَّرورة قائمةٌ على تفسيره ، فألا التمنى تنصب بغير تنوين ، وحيثُ فَسَّره بها ، =

تقديره عند الخليل[١] (أَلاَ تُرونَنِي رجلًا)[٢]، فحذَفَ الفعل؛ وهذا تحْضيض.

وتقول -في العَرْضِ[٣]- (ألا تنزلُ عندنَا نتحدَّثُ)، (ألا زيدًا تُكرمُهُ)، فـ (زيد) منصوب بإضمار فعل، تقديره (ألا تكرمُ زيدًا تكرمُهُ)، فقد عرضَت عليه إكرامَ (زيد) والنُّزُولَ.

وتقول -في التَّنبيه[٤]- (أَلاَ -يازيد- قُمْ معي)، (أَلا ترى كذا وكذا) (أَلاَ يا حمام الأَيْك)؛ فهذا كله[٥] تنبيهٌ، ومعنى التَّنبيهِ أنَّك تقصدُ بقولك (أَلاَ) التفاتَ المخاطب إلى الاستماع منك.

وأَمَّا (أَلاَ) التي تنفي على الاستفهام، فهي تعمل في النَّكرةِ بغير تنوين[٦]؛ تقول: (أَلاَ رجلَ في الدار؟)، (أَلاَ غُلامَ عندك؟)، (أَلاَ طعامَ تَأتونَنِي بِهِ؟)، (أَلاَ تَمْرَ آكلُهُ؟)، فالهمزةُ للاستفهام، و(لا) حرفُ نفي، والاسمُ بعدَهَا مبنيٌّ على الفتح، وهو اسمها، وما بعده خبرها؛ قال حسن بن ثابت[٧]

=فالتنوينُ ضرورةٌ.

أما على رواية الجر، فعلى تقدير (مِنْ)، وأما على رواية الرفع فعلى تقدير فعل (استقَرَّ، أو يُوجَدُ)- مثلًا، انظر (اللسان-حصل-، وحلا-).

(١) تقدمت ترجمته في (٢/٧٦-المحرر).

(٢) سيبويه (٢/٣٠٨ محقق): (زعم [الخليل] أنَّهُ ليس على التَّمنِّي، ولكنه بمنزلة قول الرجل (فهلاً خيرًا من ذلك)، كأنه قال: ألا تُرُونَنِي رجُلًا جزاه الله خيرًا، وأما يونس فزعم أنه نوَّنَ ضرورة) اهـ، وقد تقدم الكلام فيه.

(٣) وتختص هذه كسابقتها بالفعل (الأشموني ١/٢٦٧)؛ قال خالد (التصريح ١/٢٤٦) (وإنما اختصَّتا بالفعليَّة؛ لأنهما للطلب ... ومضمونُ الفعليَّة أمرٌ حادثٌ متجدِّد فيتعلَّق الطلب به) اهـ.

(٤) انظر (المحرر ٤/١٢٤)، وهذه تدخل على الجملتين: الاسميَّة، والفعليَّة. (الصبان ٢/١٦).

(٥) ص، د: (معنى التنبيه)، وهو سهوٌ، وأبدلتُ إلى ما أثبتُّ، وهو من مفرداته.

(٦) أنكر بعضُهم بقاءَ النَّفي، والاستفهام على معنييهما، وهو مخالف لما عليه سيبويه قال في (٢/٣٠٦): (واعلم أنَّ (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها؛ كما تعمل فيه إذَا كانتْ في الخبر) اهـ، وراجع (شر الكافية ١/٣٦١، والمغني ١/٦٦).

(٧) يهجو الحارثَ بن كعب المجاشعيّ من بني عبد المدان، وقد هجا بني النجار، فشكوه له، فأنشد=

(٥٣) حَارِ بْنَ[(١)] كَعْبٍ أَلاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ[(٢)] الجَمَاخِيرِ ؟[(٣)]

ف (أَحْلاَمَ) اسمُ (لا)، و (تزجُرُكُمْ) خبرها، وقد بنى: (أَحْلامَ) على الفتح؛ وكذلك قوله[(٤)]

(٥٤) أَلاَ طِعَانَ، أَلاَ فِرْسَانَ عَادِيَةً إِلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ[(٥)] ؟

فقوله (طِعَانَ)، و(فرسانَ) اسم (لا)، و(عَادِيَةً) نعتٌ للفرسان، والخبر محذوفٌ، تقديره (ألا طعانَ، ألا فرسانَ عاديةً تذكروُنَها)؟، وقوله (إلاَّ

=فى هجائه ما البيت منه، انظر (الديوان ص١٧٨، والكتاب ٢/٧٣، وابن السيرافى ٢/١٠، والمقتضب ٤/٢٣٣، والجمل ١٨٢، والشجرية ٢/٨، والخزانة ٤/٧٧، وشواهد المغنى ص٢١٠، والحُلَل ص٢٣٠).

(١) كتب فى (د) (ابن) -بالألف-، وهو خطأ.

(٢) ص: (الخوق) - بالفوقية، والقاف- تصحيف.

(٣) يروى (عمرو) بدل (كعب)، و(الأَحْلاَمُ) بالمعرِّفة، و(عنِّى) - بدل (عنَّا)
من اللغة الجُوفُ: جمع أجوف العظيم الجوف، والجماخير -جمع جُمْخُور- كعُصْفور الضعاف.
والبيت من بحر البسيط.
والشاهد إعمال: (لا) الداخل عليها استفهام، كما تعمل فى الخبر، وسيرد مرة أخرى فى (٣/٢١٤ - المحرر) شاهدًا على ترخيم (حار).

(٤) خِدَاش بن زهير يخاطب بنى عرفة من بنى تميم، وقيل حسان بن ثابت -(وليس فى ديوانه) وقد رواه سيبويه لحسان، راجع (ديوان حسان ص١٧٣ -حاشية-، والكتاب ٢/٣٠٦ محقق، وابن السيرافى ٢/١٠، والجمل ص٢٤٤، والمغنى، والأمير ١/٦٦ -حلبى-، وشواهد المغنى ص٢١٠، ٢١٢، والهمع ١/١٤٧، والدرر ١/١٢٨، وشرح عمدة الحافظ ص٣١٣، والخزانة ٤/٦٩- محقق).

(٥) يروى (جِفَانَ) بدل (طِعَانَ)، و(حَوْلَ) بدل: (عِنْدَ).
من اللغة (التَّجَشُّؤ): خُروج نَفَسٍ من الفم ينشأ عند امتلاء المعدة، والاسم الجُشَاء.
والبيت: من بحر البسيط.
والشاهد استعمال (لا) مع الاستفهام كهى بدونه، أو أَنَّ(أَلاَ) للتَّوبيخ، كما يرى ابن هشام (المغنى ١/٦٦)، والسيوطى ١/١٤١-همع)، وأَرَاهُ سهوا منهما، فلو كانت توبيخًا لكان النصب بإضمار فعلٍ، ولَزِمَ التَّنوينُ، فى المفتوحين، فتأمل.

تجشُّؤَكُمْ) استثناء منقطع[(١)]

/٢٥٨/ **حَاصِلُ هذا الْبابِ :**

أَنَّهُ يجرى مَجْرَى (لاَ) فى العمل، وأَنَّها تخرُجُ إلى معنى التَّمنى، فتجرى مجرى (لا) فى العمل -أيْضًا- ؛ وأَنَّها تكون للتحْضيض فلا يليها إلا الأفعالُ، وكثيرًا ما يكون الاسمُ منصوبًا بعدها، وتخرج إلى معنى التَّنبيهِ، فافهم ذلك، وقِسْ عليه -إن شاء الله تعالى-.



(١) الخزانة، والدرر (ذاتهما).

الباب الثالثَ عشَرَ

في: (لا) الَّتى تعمل عمل: (لَيْسَ)

ترفع الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، ولا تعملُ إلاَّ فى النَّكرة.

اعلم أَنَّ (لاَ) هذه تنفى النَّكرات نفى الخُصوص، ومعنى الخُصُوص أَنَّ[1] النَّفىَ يختص بشخص واحدٍ[2]، دون اثنين، وثلاثةٍ فمازاد؛ فإِذَا قُلتَ (لا رَجُلٌ فى الدارِ)، فـ(لا) حرف نفى، و (رجلٌ) اسمُها مَرفوعًا منَّونًا، و (فى الدَّارِ) الخبر، و(لا) لم تنفِ إلاَّ شخصَ رَجُلٍ واحدٍ، ولو كانَ فى الدَّار رجُلانِ لم يكنْ كاذبًا[3]، بخلاف (لاَ) الَّتى فى الباب الأول، فإِنَّها تنفِى نفى العمومِ القليلَ والكثيرَ[4]؛ إِذَا قال قائلٌ (لا رجلَ فى الدَّارِ) - بالفتح من غير تنوينٍ - وكان فيه رجلان كان كاذبًا؛ والفرقُ بين (لاَ) العاملة عمل (لَيْسَ)، وبين (لا) النَّاصبة بغير تنوين أَنَّ (لا) النَّاصبَة متضِّمنَةٌ معنى حرف الاستغراقِ، وحرفُ الاستغراقِ هو (مِنْ)[5] التى هى

---

(١) كلمة (أَنَّ) بين السطرين فى (ص).

(٢) لعله صادق بما مثَّل من قوله (لا رجلٌ فى الدَّارِ)، أما النفى فمنصب على مدخولها خاصة بصرف النظر عن كونِه واحدًا، أو اثنيْن، أو ثلاثةً، راجع (الخضرى ١/١٩٦)، وقال ابن هشام (المغنى ١/ ١٩٦ حلبى): (وغَلِطَ كثير من النَّاسِ، فزعموا أنَّ العاملة عمل (ليس) لنفى الوحدة لا غيرُ، ويَرُدُّ عليهم قوله

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأرضِ بَاقِيًا [ولاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا]اهـ.

(٣) راجع (المحرر ٣/٧٨)، وانظر (التصريح ٢/٢٣٧).

(٤) الزجاج (معانى القرآن ٢/٣٢) (... فإذا قلت: لا رجلٌ فى الدَّارِ جاز أن يكون فى الدار رجلان؛ لأنك إِنَّما أخبرتَ أَنَّه لَيْسَ فيها واحدٌ، فيجوزُ أَنْ يكون فيهَا أكثرُ، فإذا قلت لا رَجُلَ فى الدار فهو نفى عام) اهـ، وانظر (المفصل ص٣٠٩).

(٥) إِذْ قَصْدُ الاستغراق على سبيلِ التَّنْصيص يستلزمُ وجودَ (مِنْ) لفظًا أَوْ معنىً؛ حيثُ إِنَّ الموضوع لنفى الجنس نصًا على سبيل الاستغراق لفظةُ: (لاَ) متضمنةٌ معنى (مِنْ)، راجع (شرح عمدة الحافظ ص١٥٤، والأشمونى ١/٢٥٤ حلبى).

حرفُ جرٍّ[(١)] ؛ لأنَّك إذَا قُلْتَ (لا رجلَ فى الدَّارِ) بالفتح من غير تنوين- فمعناه (لا مِنْ رجُلٍ فى الدار) ، و(مِنْ) تدلُّ على استغراق[(٢)] نفى الجنس قليله ، وكثيره ، و(لا) الرافعة لا تتضمن حرف الاستغراق[(٣)] ، فلذلك كانت خاصَّةً لنفى رَجُلٍ واحدٍ.

وهذا اصطلاحٌ بين النَّحويين ، جعلوا النَّاصبةَ للعموم ، والرَّافعةَ للخصوص.

فإذا ثبتَ ذلك فلتعلم أَنَّ (لاَ) هذه مُشَبَّهة بـ (ليس) فى العمل ؛ لاتِّفاقهما فى النَّفى ، ولكن (لَيْسَ) تعملُ فى المعرفَةِ ، والنَّكرة ، وهذه لا تَعْمَلُ إلاَّ فى النَّكرة[(٤)] ؛ لأَنَّها مُشَبَّهةٌ بها ، فنقصتْ عنْهَا مرتبةً ؛ لأَنَّ المُشَبَّهَ ينبغى أَنْ يكونَ أنقص من المشبَّه به[(٥)] ، فعلى ذلك تقول (لا رجلٌ أفضلَ منك) -بتنوين /٢٥٩/: (رَجُلٌ)، ورفعه-؛ لأَنَّه اسم (لا) ، و (أَفْضَلَ) خبرها.

وعملُ (لا) هذه فى الجُمْلة قليلٌ عند العرب[(٦)] ، فإذَا وقعتْ بعدَهَا معرفةٌ

(١) كأنَّه بهذا القَيْدِ يحترز من (مِنْ) لغةً فى (أَيْمُن) القسمية.

(٢) أى مشاركةٌ فى الدِّلالة ؛ إِذْ الموضوعُ له (لاَ) -على ما تقدَّم- ، وفى (ص) : (الاستغراق) -بالمعرفة- وهو سهو ؛ إذ هى مضافة.

(٣) يذهب كثير من النحاة أنَّ متضمَن (مِنْ) فى (لا) الجنسية ، هو (لاَ) نفسها ، راجع (الرضى ١/ ٢٥٦ ، والفصول ٢٠٩ ، ودرة الغواص ٢٦٤) ، حتى قال السيوطى (الهمع ١/١٤٦) : (المتضمَن معنى : (مِنْ) هو : (لاَ) لا الاسمُ) اهـ ، ونفسه فى(التصريح ١/ ٢٤٠) ، قال يس (نفس الصفحة) (وما المانع من أن يكون المتضمِّنُ الاسمَ لا الحرف بل هو الأظهر كما لا يخفى) اهـ.
والذى أشايعه أن المتضمِّن هو اسم (لا) ، لا هى لأمور درستها فى القسم الأول من هذا البحث ، فارجع إليهِ (٤٥٣).

(٤) سيبويه ٢/٢٩٦ محقق) : (وقد جُعِلَتْ -وليس ذلك بالأكثر- بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) فى أنَّها فى موضع ابتداء ، وأَنَّها لا تعملُ فى معرفةٍ ... ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل فى معرفة أبدًا) اهـ ، وانظر ٢/٣٠٠ منه ، وقال المبرد (المقتضب ٤/٣٨٢) : (وقد تُجْعَلُ (لا) بمنزلة (لَيْسَ) ؛ لاجتماعهما فى المعنى ولا تعمل إلاَّ فى النكرة) اهـ ، ولست أفهم قول المرادى (١/٣١٩) : (خلافًا للمبرد ، ومن وافقه فى منعهم أعمالها عمل (ليس) اهـ ، وانظر (المرتجل ص١١٩ ، والمفصل ص٣٠).

(٥) راجع ما تقدم فى (٣/٨٢ -وحاشيتها).

(٦) إعمالها العمل المذكور لغة أهل الحجاز ، والتميميُّون يهملونها ، ويوجبون التكرار (ش الشذور=

ارتفعتْ بالابتداءِ والخَبَرِ ، وبطَلَ عملُهَا[(١)] ؛ فتقول (لا زيدٌ قائمٌ ، ولا عمرٌو قاعدٌ)[(٢)] ، فـ(زيدٌ وعمروٌ) مبتدآن ، وما بعدَهُمَا خبرهما ، و(لا) حرف نفى لا عملَ له فى المعرفةِ .

وحَاصِلُ هذَا الْبَابِ :

أَنَّهَا تعمل عَمَلَ (لَيْسَ) ، وأَنَّها قليلةٌ فى العمل ، ولا تعملُ إلاَّ فى النَّكرة ؛ وأَنَّ المعرفة بعدها [مرفوعة][(٣)] بالابتداء والخَبَرِ ، وأَنَّها تنفى الخُصُوصَ ، بعكس (لا) الَّتى تنفى العُمَوم ؛ وأنَّ ذلك اصطلاحٌ بين النحويين .



=ص١٩٩) ، ومنع بعض التحويِّين إعمالَها كالزجاج (معانى القرآن ٢٥٩/١-٢٦٠) ، والرضِيُّ يرى أنَّ الظاهر أنها لا تعمل عمل (ليس) لا شاذًا ولا قياسًا ، ولم يوجد فى شئ من كلامهم خبر (لا) منصوبًا كخبر (مَا) ، و(لَيْسَ) راجع (ش الكافية ١١٢/١ ، ٢٥٨) ، والمنصفون يحكمون بالعَمَلِ قليلًا ، وقد عرفنا رأى سيبويه ، وغيرِه سابقًا ، ولا مُتَمَسَّكَ بقول من منع ، ولا بقول من خصَّه بالشِّعر ، ولا بقول من قال بعملها فى الاسم دُونَ الخبر ، فهذه كلها جُهودٌ نحويَّة لا مبرر لها ، وقد عرفنا أَنَّ عملها لغةُ الحجاز ، وما كان للغة أَنْ تُرَدَّ ، أو تخضع لمنع ، أو تسيير أهواءِ نحاة ، ولى بحث واسع فى هذه القضية ضمنه بحثى (تنبيهات الأشمونى ص٣٠٦-٣١٥) ، فالتمسه هناك -إن شِئْتَ-

(١) انظر (الكتاب ٩٠٦/٢ ، ٣٠٠ محقق) ، ونصه فى الصفحة السابقة ، والمتجه أَنَّ عملها فى معرفة واردٌ قليلًا ، وعليه قومٌ ، قال ابن مالك (التسهيل ص٥٧) : (ورفعها معرفةً نادر) اهـ ، وانظر (الأشباه ١٩٦/٢) ، ودراستى (تنبيهات الأشمونى - ذاته).

(٢) كقول عائشة ابنة عثمان فى أبان بن سعيد بن العاص (البيان والتبيين ٣٠٠/٢) :

نَزَلْتَ بِبَيْتِ الضَّبِّ لاَ أَنْتَ ضَائِرٌ عَدُوًّا، وَلاَ مُسْتَنْفِعًا أَنْتَ نَافِعُ

(٣) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

المقالةُ الثَّالِثَة

فــى المنصوبَـاتِ

المقالةُ الثَّالِثَة

فـى المنصوبَـاتِ

اعلَمْ أَنَّ جميع المنصُوبَاتِ فى كلام العرب خمسةَ عشرَ بابًا[١] المفعولُ المطلقُ - وهو المصدر[٢]- والمفعولُ به، والمفعولُ فيه، والمفعولُ من أَجلِهِ، والمفعولُ مَعَهُ، والحالُ، والتَّمييزُ، والاستثناءُ وخبرُ (كَانَ)، واسمُ (إِنَّ)، وخبر (ما) الحجازية، واسمُ (لا) التى تنصب النكرة، وخبرُ (لاَ) التى تعمل عمل (لَيْسَ)، والفعلُ المستقبلُ إِذا كانَ معه ناصبٌ، والتَّابِعُ لهذه الأَشياء.

ليس فى كلام العرب منصوبٌ من غير هذه الخمسةَ عشَرَ[٣]؛ فما ورد عليك مِنْ منصوبٍ فاعرضْهُ عليها، فهو لا يخلُو من أَحَدِهَا.

فإِنْ قيلَ ولم كثُرتْ أَبوابُ النَّصْبِ على أبواب الرَّفع، والجَرِّ؟

قيل لأَنَّ النَّصب خفيفٌ؛ من حيثُ إِنَّهُ[٤] ينشأ من الأَلِفِ، والأَلفُ أَخَفُّ الحُروفِ، والرَّفع والجَرُّ ثقيلانِ؛ لأن الرَّفع من الواوُ والواو ثَقيلة، [والجر من الياء والياء ثقيلة -أيضًا-][٥]، فلذلك كان النصب أكثر منهما لخفته[٦]



(١) انظر (ش الشذور ص٢١٣).

(٢) سبق ما على هذا الإطلاق (٢/٤٠٤-المحرر) وانظر ما يأتى قريبًا.

(٣) بقى خبر (إِنْ) النافية، وخبر (لاَتَ)، وخبر (كَادَ)؛ أما الأولى فهو لا يُعْمِلُها، وأما (لات)، فلم ينصَّ عليها، وإِنْ ذكرها عرضًا فى (٢/٢٤٢-المحرر)، وأما خبر (كَادَ)، فأهْمَله عدًّا؛ لعدم ظهور نصبه؛ إِذْ هو فعل.

(٤) ص (أنه) -بفتح الهمزة- وهو مزهود فيه.

(٥) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) ابن جنى (الخصائص ١/٤٩): (... وذلك ليقِلَّ فى كلامهم ما يستَثْقِلون، ويكثر فى كلامهم ما يستَخِفُّون) اهـ، وانظر: (أسرار العربية ص٨٢).

البابُ الأَول

فى المفعولِ المُطْلق وهو المصدر[١]

اعلم أَنَّ المصدر منصوبٌ بفعله المذكورِ معَهُ ؛ كقولك : (ضربتُ ضربًا) ، و (قمتُ قِيامًا) ، و : (أكلْتُ أكلًا) و (أكرمتُ إكرامًا) ، و : (انطلقتُ انطلاقًا) ، و (استخرجتُ استخراجًا) ، فالقيامُ ، والإكرامُ ، والانطلاقُ ، والاستخراجُ[٢] مصادرُ منصوباتٌ /٢٦٠/ بأَفعالِها الَّتى هى مذكورةٌ قبلَهَا ، وهى (قمتُ ، وأكرمتُ ، وانطلقتُ ، واستخرجتُ) فافهم ذلك .

فصـــل

والمصدرُ أَصلٌ للفعل اللَّفظيِّ[٣] الذى هو (قَامَ) ، و(قَعَدَ) ، و(خَرَجَ) ؛ لأَنَّ المصدر هو اسمٌ للحركة الواقعة من الفاعل ؛ من حيثُ إِنَّكَ إِذَا تحرَّكت للقيام ، فإِنَّما حدَثَ منك القِيام لا (قَامَ)[٤] ، ثم يقول القائل بعد ذلك (قَامَ فُلانٌ) أى حدَثَ من فلان قِيامٌ ، فدلَّ على أَنَّ المصدر أَصلٌ للفعل[٥] ؛ وأَنَّ الفعلَ مُشْتَقٌّ من المصدر عند البصريِّينَ لهذا المعنى ، وهو أَنَّه لا يذكر الفعل إلاَّ بعدَ أَنْ يقع المصدرُ ، فدلَّ ذلك على أَنَّ الفعلَ مأخوذٌ من المصدر[٦] ، والمصدر مشتقٌّ من

---

(١) بهذا التفسير يعبِّر كثير من النُّحاة ، انظر مثلًا : (أسرار العربية ص٤٠) ، كما عبَّر به ابن مالك ، وأُورِدَ عليه أنَّ ذلك تفسيرٌ للشَّئ بما هو أعمُّ منه مطلقًا ، كتفسير الإنسان بأنَّه الحيوان ؛ إِذْ المصدر أعمُّ مطلقًا من المفعول المطلق ؛ فهو يكونُهُ ، كما يكون فاعلًا ، ومفعولًا ، وغيرهما.
راجع (المرادى ٧٥/٢، والأشمونى ٣٦٣/١ - ط الحلبى).

(٢) كأنَّه سها عن (الضَّرب ، والأَكْل).

(٣) أى الفعل الاصطلاحى ، تمييزًا له عن المصدر ؛ إِذْ هو فعل.

(٤) راجع ما سبق فى (٤٠٤/٢).

(٥) سيبويه (١٢/١) : (وأمَّا الفعلُ فأمثلة أخذت من لفظ أَحداثِ الأَسماء) اهـ ، وفى المزهر ٣٥٠/١ : (الأصل فى الاشتقاق أَنْ يكون من المصادر ، وأصدقُ ما يكون فى الأفعال المزيدة ، والصِّفات منها ، وأسماء المصادر ، والزمان ، والمكان) اهـ

(٦) الأنبارى (الإنصاف ص٢٤٠) : (معنى قولنا : (ضَرَبَ ضرْبًا) ، أى : أوقع ضربًا ، كقولك

الفعلِ عند الكوفيِّينَ[١]

والصَّحيحُ قول البصريِّينَ ؛ لأَنَّ الفعل لا يقع إلاَّ بعدَ المَصْدَر ؛ من حيثُ إِنَّك لا تقول (قَامَ فُلانٌ) إلاَّ بَعْدَ أَنْ يقع منه (قِيامٌ)، فـ (قَامَ)، فِعْلٌ ماضٍ، و(قِيَامٌ) مصدرٌ، فقد دَلّ ذلك على أَنَّ (قَامَ) مشتَقٌّ من (قيام)، من حيثُ إِنَّه بعده

وحجَّة الكوفيِّينَ أَنَّ الفعلَ عاملٌ فى المصدر النَّصْبَ، والعاملُ قَبْلَ المعمول[٢] وهذه حُجَّةٌ ضَعِيفة[٣]

وقد يكون المصدرُ منصوبًا ولا فعلَ معه ؛ كقولك (ضربًا زيدًا)، و : (قتلًا عمرًا[٤]) فـ (زيدا، وعمرًا) منصوبانِ بالمصدرِ[٥]، وتقديرُهُ (اضربْ زيدًا

=(ضربَ زيدًا) فى كونهما مفعولَيْنِ، وإذا كان المعنى : أوقع ضرْبًا فلا شك أنَّ (الضربَ) معقُول قبل إيقاعه، مقصودٌ إليه ... فإذا ثبتَ أَنَّهُ معقول قبل إيقاعِك، معلومٌ قبلَ فعلِك دلَّ على أنه قبل الْفِعْلِ) اهـ.

(١) راجع (الإنصاف م٢٨، وأسرار العربية ص١٤٠-٤٢، وابن يعيش ١/١١٠)

(٢) أى لأنه يعمل فى المصدر، ويؤثر فيه، فكان أَصلًا ؛ لقوَّته (الخضرى ١/١٨٧، والهمع ١/١٨٦).

(٣) ضُعِّفَتْ بوجوه

أولها أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ، والاشتقاقُ من قبيل المعانى، ولا يدلُّ أَحدهما على الآخر اشتقاقًا.

ثانيها أَنَّ المصادر قد تعمل عمل الفعل، ولا يدلُّ ذلك على أَنَّهُ أصلٌ.

ثالثها أَنَّ الحُرُوفَ تعملُ فى الأسماءِ، والأفعالِ، ولا يدلُّ ذلك على أَنَّها مشتقة أصلًا، فضلًا عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال، أفاده السيوطى (الأشباه ١/٥٩).

وانظر حجج الفريقين فى السوابق فى (١)، وشرح الكافية ٢/١٩٢، والسَّعد على العِزِّى (ص٣).

(٤) أى فيما وقع بدلًا من اللفظ بفعله (المرادى ١/٨٢، والأشمونى ١/٣٦٨).

(٥) ربما كان هذا هو الأشهَر، والمنصورَ من كثير ؛ ففى البحر ٨/٧٣: (قيل: الناصب الفعلُ الناصب للمصدر، وقيل هو منصوبٌ بنفس المصدر لنيابته عن العامل فيه ... وهذا هو الصحيح، ويدل على ذلك قوله (تعالى) : ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾، وهو إضافة المصدر للمفعول، ولو لم يكن معمولًا له ما جازت إضافته) اهـ، وعلى الثانى سيبويه (١/١١٥ محقق)، والأخفش (منهج الأخفش ص٩٠)، ووافقهما ابن مالك مصححًا مذهبهما (التسهيل ص١٤٣)، ورجح الأزهرى (التصريح ٢/٢٤١) كون المحذوف هو العامل، قال: (الأرجح فى (ضَرْبًا زيدًا): أَنَّ (زيدًا) منصوب بالفعل المحذوف، لا بالمصدر، لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرىٍّ) اهـ، وانظر (يس -=

ضَرْبًا)، و (اقتلْ عمرًا قتلًا)؛ ألا ترى أن (ضربًا، وقَتْلًا) منصوبان بفعلَيْهِمَا، وإنْ كانا مُضْمَرِيْن؟ ومنه قوله -تعالى- ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[١]؛ فـ(ضَرْبَ) مصدرٌ منصوبٌ بفعلِهِ مضمرًا، تقديرُه (فاضربُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا)، فحَذَفَ (فاضرِبُوا)، وأوقَعَ (ضَرْبَ الرِّقَابِ) موقعه[٢]؛ وكذلك قوله -تعالى[٣]- ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[٤]، تقديره (إمَّا تَمُنُّونَ[٥] مَنًّا، وإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً)، فحذف (تَمُنُّونَ)، و(تَفْدُونَ)، وتَرَكَ المصدريْنِ منصوبَيْنِ[٦] على حالهما نائبَيْنِ عن الفعلَيْنِ[٧]؛ وكذلك قوله -تعالى- /٢٦١/: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[٨]، و: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾[٩]، و: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[١٠]، و: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾[١١]، و: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[١٢]، و: ﴿مِّلَّةَ

=نفس الصفحة).

والذى أذهب إليه أن العامل هو الفعلُ المحذوف لأمورٍ طرحتُها موضعها فى القسم الأول من هذا البحث، فأرجع إليها -إن شئتَ-.

(١) محمد ٤

(٢) الزمخشرى (الكشاف ٣/٥٣٠) (أصله فاضربُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا، فحَذَفَ الفعل، وقدم المصدر، فأنيب منابه مضافًا إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التَّوكيد؛ لأنك تذكر المصدر، وتدلّ على الفعل بالنصبة التى فيه) اهـ، وراجع (معانى الفراء ٣/٥٧، والبحر ٨/٧٣، والعكبرى -١١٦).

(٣) أى فيما سِيقَ من المصادر تفصيلًا لعاقبة ما قبله (المرادى ١/٨٢).

(٤) محمد ٤.

(٥) ص، د: (تَمُنُّوا، وتَفْدُوا) -فى الجميع-، وما أثبتُّ الصواب، والأنسب (تُفَادونَ) وإنْ صحَّ المذكورُ، فالفِداءُ مصدر (فَدَى، وفَادَى)، انظر (اللسان-فدى).

(٦) الأنبارى (البيان ٢/٣٧٤)، والمصادر السابقة فى (٢).

(٧) جوز العكبرى أَنْ يكونَا مفعوليْنِ، أى أَوْلُوهُمْ مَنًّا، أو اقْبَلوا فداء (التبيان ١١٦٠).

(٨) البقرة: ١٣٨

(٩) الروم ٣٠

(١٠) النساء ٢٤

(١١) الأحزاب ٣٨، ٦٢، وغافر ٨٥، والفتح ٢٣

(١٢) النساء ١٢٢، والروم ٦.

(١٣) الحج ٧٨.

أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾[١]؛ فجميع هذه مصادرُ منصوباتٌ بأفعالٍ محذوفةٍ، وكأَنَّ التَّقدير (صبَغَ الله صِبْغةً[٢]، وفطَر فِطْرةً[٣]، وكَتَبَ كِتابًا[٤]، وسن سنَّةً[٥]، ووَعَدَ وَعْدًا[٦]، ومَلَّ مِلَّةً)[٧]، فحَذَفَ الفعلَ، وأَقامَ المصدرَ مُقَامَ الفعل فى ذلك كلِّه.

وإنَّما فعلوا ذلك اختصارًا[٨]، وإِنَّمَا لم تُنوَّنْ هذه المصادرُ؛ لأَنَّهَا مضافةٌ إِلى فاعلِيهَا[٩]؛ من حيثُ إِنَّ الفِعلَ لمَّا حُذِفَ انتقل الفَاعِلُ إِلى المصادر، فأُضِيفَتْ المصادرُ إِلى الفاعل؛ لأنَّ المصدر يضاف إِلى فاعله، فصار مخفوضًا بإِضافة المصدر إِليه، وهو مرفوعٌ فى المعنَى؛ أَلاَ تَرَى أَنَّا قدرناه (كَتَبَ اللهُ كِتَابًا)، فاسم (الله) مرفوع بـ(كَتَبَ)، وهو الفعلُ، فلما حُذِفَ الفعل، وأُضِيفَ المصدرُ، وهو

---

(١) قيل انتصابه على المصدر المؤكِّد، وقيل على الإغراء، وقُرِئَ بالرفع خبرًا لمبتدأ محذوف. راجع (الفراء ١/٨٣، والطبرى ٣/١١٧، والعكبرى ١٢٢).

(٢) قيل انتصابُه على المصدر، أو على الإغراءِ؛ تقديره الزموا فطرةَ اللَّهِ (البحر ٧٦/١٧١، والرازى ٦/٥٢٥)، وانظر (المحرر ٣/١٧٤).

(٣) أى انتصبَ بإضمار فعلٍ، وهو فعل مؤكِّد لمضمون الجملة السَّابقة من قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾، كأنه قيل (كَتَبَ الله عليكم تحريمَ ذلك كِتابًا)، وذهب الكسائى إلى أنه منصوب على الإغراء بقوله: (عليكم) المتأخِّر، وقد ردُّوه عليه، راجع (المقتضب ٣/٢٠٣، ٢٨٠، ومعانى الزجاج ٢/٣٥، والمرتجل ٢٥٦).

(٤) وقيل منصوبٌ على الإغراء (البحر ٧/٢٣٦، والكشاف ٣/٢٦٤).

(٥) التبيان ٣٩٢، وش المفصل ١/١١٧

(٦) جُلُّ الكاتبين على أنه مفعول لفعلٍ محذوف أى (جَعَلَهَا مِلَّةً) أو على الإغراء أى اتَّبِعُوا ملة أبيكم إبراهيم، وذهب الفراء إلى جواز نصبه على نزع الخافض، وقيل: على حذف مضاف، أى مثلَ مِلةِ أبيكم، أى سَهَّل عليكم الدِّين مثل ملة إبراهيم، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، راجع (الكشاف ٣/٣٤، ومعانى الفراء ٢/٢٣١، والبيان ٢/١٨٩، والرازى ٦/١٧٢).
ولا يبعد ما ذكره المصنف؛ إِذْ يقال: امْتَلَّ مِلَّةَ الإسلام، وتَمَلَّلَ أيضًا، وعن ابن الأعرابى مَلَّ يَمِلُّ -بكسر الميم- إِذَا أَخذَ المِلَّةَ، انظر (الأساس، واللسان (ملل).

(٧) انظر قول الزمخشرى فى الصفحة السابقة حاشية (٢).

(٨) أى فى غير: (مِلَّةَ أَبِيكُمْ)، ويجوز أن يكون منه، على مجاز.

(كِتَابَ) إلى اسم (اللهِ) وهو الفاعلُ صار مخفوضًا بالإضافة فى اللَّفظِ مرفوعًا فى المعنى بالفاعليَّةِ ، والمصدرُ منصوبٌ بفعلِهِ المُضْمَرِ فى ذلك كُلِّهِ[١]

ومما جاء محذوفَ الفِعْلِ ، وهو منصوبٌ قولهم للقادم من سفره (خَيْرَ مَقْدَمٍ)[٢] - بنصب (خير) ، والمعنى (قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ) .

وَقَدْ يكونُ المصدرُ بمعنى الظَّرفِ[٣] ؛ تقول (أنا آتيك خُفُوقَ النَّجْمِ ، وطُلوعَ الشمسِ ، وانتصافَ النَّهارِ) و (عهدي به خلافَةَ الحَجَّاجِ) ، و (رأيتُهُ قُدومَ الحَاجِّ) ؛ فقولك (خُفُوقَ ، وطُلوعَ ، وانتصافَ ، وخلافَةَ ، وقدومَ الحاجِّ) كلُّهَا مصادرُ انتصبتْ ؛ لوقُوعِهَا موقعَ الظَّرْفِ ، والتَّقْدير (أنَا آتيكَ فى[٤] وقتِ خفوقِ النَّجم ، ووقت طُلوعِ الشَّمسِ ، ووقت خلافةِ فلانٍ ، ووقت قدوم الحاجِّ) ، فحُذِفَ الظَّرفُ ، وجُعِلتْ المصادرُ قائمةً مقامهُ .

ومن هذا الباب ما يُنْصَبُ بفعلٍ مُضْمَرٍ ؛ كقولك : (مرحبًا) ، و (أهلًا وسهلًا) ، و(مَسَرَّةً وكرامةً وسعةً) ؛ كلُّ ذلك منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه : (صادفتَ أهلًا ، ورحبًا) ، أو (لقيتَ أهلًا ورحبًا) و : (وطِئْتَ /٢٦٢/ سَهْلًا لاَ حَزْنًا) ؛ وقد تقدَّمَ ذكر ذلك فى باب : (المصادرِ) من مقالةِ الأسماءِ[٥]

فصل

وإنَّما أُتِيَ بالمصدرِ فى الكلام ؛ لأَنَّ جميع الموجودات لا تخلو من ذاتٍ أو

---

(١) انظر ما سبق فى ٤١٢/٢ ، وما سيأتى فى (٢٧٤/٣ - ٢٧٧) .

(٢) هذا من انتصاب المصدر بفعلٍ يُستَعْمَل إظهاره ، و(خَيْرَ) مُضَافٌ إلى مصدرٍ ، والمُضَافُ (أَفْعَلُ) بعضُ المضاف إليه ، فلما أُضِيفَ إلى المصدر صار مصدرًا ، ولو صُرِّحَ بناصبه لجاز ، (شرح المفصل ١١٣/١) .

(٣) أى على سبيل النيابة ، وهو فى المكان قليلٌ غيرُ مقيس ، وفى الزَّمانِ كثيرٌ مَقيس ، وشرطُهُ أن يُفْهِمَ تعيينَ وقتٍ ، أو مقدارٍ ، انظر (التصريح ٣٣٨/١ ، والصبان ١٣٣/٢) .

(٤) لعلها مقحمة ، أو هى باعتبار المعنى الظرفيّ .

(٥) راجع (٤١٠/٢-المحرر) .

حدَثٍ[١] يَحْدُثُ من تلك الذَّاتِ ، فالذَّوَاتُ[٢] هى الأسماءُ[٣] كُلها ، والأحداثُ هى المصادرُ كلُّها ؛ لأنَّ الأَسماءَ لابُدَّ لَهَا من حركةٍ تتحرك بها ، فسُمِّيتْ تلك الحركاتُ الَّتى تتحرَّك بِهَا الأسماءُ : مصادرَ ، وجُعِلَتْ للذاوتِ[٤] أسماءٌ يُفْرَقُ بها بعضُ الأسماءِ من بعضٍ ، فصار جميعُ الألفاظِ فى الأصل أسماءً ، وهى التى تدل على الذواتِ ، ومصادرَ ، وهى التى تدلُّ على الحركاتِ الحادِثَةِ من الذَّوات فكأَنَّ الكَلامَ فى الأصل قسمانِ أسماءٌ ، ومصادرُ .

وأَمَّا الحُرُوفُ فإنَّما أُتِىَ[٥] بها فى الكلام ؛ للدِّلاَلَةِ على المعانى المُعْتَوِرَةِ للأسماءِ ، والأفعالِ من إيجابٍ ، أو نفيٍ ، أو استفهامٍ[٦]

فبان لك أَنَّ الأَصل فى الكلام للأسماءِ ، والمصادرِ ، والحروفُ زيادةٌ لمعانٍ عارضةٍ خارجةٍ عما ذكرناه فى الأصالَةِ .

فإنْ قيلَ هلْ استُغْنِى بالأسماءِ ، والمصادرِ ، والحُروفِ عن الأَفعال اللَّفْظِيَّة[٧] التى هى [نحو][٨] (قَامَ ، وقَعَدَ ، وخَرَجَ) ؟

قِيلَ الغَرَضُ فى الأفعال اللَّفظية غرضٌ عظيمٌ ، وذلك أَنَّ المصادر لا تدلُّ على الزمان المعيَّن[٩] فاحتاجوا أَنْ يشتُّقوا من المصادر لفظًا يدُلُّ على المصدَرِ ، وعلى

---

(١) أى الجواهر ، والمعانى ، والمراد بالجواهر فى عرف النحويين الشُّخُوصُ ، والمعانى هى المصادر ، أو ما يطلق عليه : اسمُ العَيْنِ للذَّات والمعنى للحدَثِ ، انظر (ابن يعيش ١٢٢/١ ، والهمع ٦/١).

(٢) ص ، د : (فالذات) -بالإفراد- ولعل المثبت أنسب .

(٣) يقصد : أسماء الأعيان ، راجع (الهمع - ذاته) .

(٤) ص ، د (الذَّوات) ، وأَحسبه تصحيفًا .

(٥) د : (يؤتى) .

(٦) انظر ما سيأتى (المحرر ١٠٣/٤) .

(٧) انظر (١٠٦/٣ - تعليق) .

(٨) زيادة يستقيم بها السياق .

(٩) وذلك أنَّ المصدر يدلُّ على زمانٍ ؛ إذْ الحدَثُ لا يكون إلاَّ فى زَمانٍ ، لكنَّ زمانَهُ غير متَعيِّنٍ ؛ قاله ابن يعيش (٢/٧) .

الزمان المُعَيَّنِ ، فلذلك أتوا بـ(قام) دَالًا على (القيام) ، وعلى أَنَّه واقعٌ فيما مَضَى ، وكذلك (خَرَجَ) دالًا على (الخُروج) وعلى الزمان الماضي ، وكذلك (يَقُومُ) ، و(يَخْرُجُ) دالَّانِ على (القِيامِ ، والخُرُوجِ) ، وعلى الزَّمَانِ المُستَقْبَلِ ؛ فبانَ لك أَنَّ الغَرَضَ بالأَفعالِ غرضٌ عظيم في الاختصار والإيجاز .

وبانَ لك أَنَّ الكلام ينقسم ثلاثةَ أقسامٍ، وهى الأسماءُ[1] ، وهى الأصلُ ، والأفعالُ ، والحروفُ ؛ فافهم ما ذكرنا ، فهو أَصلٌ كبيرٌ عليه بناءُ العربيَّةِ ومَدَارُهَا .

حَاصِلُ هذَا الْبَابِ

أَنَّ المفعُولَ المُطْلَقَ هو ما ذُكِرَ معه فعلُهُ ، وقد يكون منصوبًا ولا فعلَ معَهُ ، ولكنَّهُ منصوبٌ به مُضْمرًا[2] ؛ وقد يُثْبَتُ فعلُه ، ويحذَفُ[3] ، وقد يكونُ المصدرُ بمعنَى الظَّرْفِ .



---

(١) ص ، د (الذوات) -وهو سهو- تصويبه من كلامه فى (١٩/٢-المحرر) .

(٢) ص ، د (مضمر) ، والصواب نصبه على الحال كما أثبتُّ .

(٣) أى الحذف الجائز ، بخلاف الأول الواجب .

الباب الثَّانى

فى المفعول به[(١)]

اعلم أنَّ الأفعالَ تنقسم قسميْنِ[(٢)]

فعلٌ لا يتعدَّى ألبتَّةَ ؛ كقولك (قامَ) و(قعدَ)، و(خرجَ)، وما أشبهه مما لا يقتضى مفعولًا ؛ لأنَّك إِذَا قلتَ (قام زيدٌ)، فإنما يقتضى (قَامَ) قائمًا، ولا يقتضى مَقُومًا.

فلذلك كان (قَامَ) لا يتجاوزُ الفاعلَ.

ومِثْلُ ذلك[(٣)] أفعالُ الألوان، والخِلَقِ ؛ كقولك (احْمَرَّ)، و(احمَارَّ)، و(اصفرَّ)، و(اصفَارَّ)، و(اعرجَّ)، و(اعَورَّ) ؛ فهذه أفعالُ الألوانِ، والخِلَقِ لا تتجاوزُ الفاعل -أيضًا-، ومثلُ أفعالِ النَّفس، وهى أفعال الصِّفاتِ ؛ كـ(شَرُفَ)، و(ظَرُفَ)، و(نَبُلَ)، وكلُّ ما جاء على وَزْنِ (فَعُلَ) -بفتح الفاء، وضَمِّ العين- ؛ نحو (حَسُنَ)، و(قَبُحَ)، وما أشبه ذلك.

وكذلك أفعالُ المُطَاوعةِ جميعُها لا تتعدَّى[(٤)] ؛ نحو (دَحْرَجْتُهُ فتَدَحْرَجَ)، و(كسرتُهُ فانكَسَرَ)، و (ضربتُه فاضّطربَ)، و: (برمتُ الأمرَ فانبرمَ) ؛ كلُّ ذلك لا يتعدَّى ؛ لأنَّ معناه لا يَقْتَضى المفعولَ وإنما يَقْتَضى الفاعلَ لا سِوى، فقس على ما

---

(١) سبق للمصنف فى (٢٦/٢) أن حدَّه بقوله: (ما وقع عليه فعلُ الفاعل) اهـ، وقال ابن هشام (ش الشذور ص٢١٣): (المراد بالوقوع التعلق المعنوى، لا المباشرة، أعنى تعلقه بما لا يعقل إلاّ به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدِّى، ولولا هذا التفسير لخرج منه أردتُ السفر ؛ لعدم المباشرة) اهـ.

(٢) بخلاف مالا يوصف بتعدٍّ، ولا لزُومٍ، وهو (كَانَ) وأخواتها فى حال نقصها، راجع (التصريح ١/ ٣٠٨).

(٣) انظر فيها، وغيرها السابق، والأشمونى ٣٤٣/١-ط الحلبى.

(٤) القصد المطاوعةُ للمتعدى لواحد، ويُشعرُ به قَصْرُ التمثيل عليه، أما المطاوع للمتعدى لأكثر فهو أنقص درجةً مع تعدِّيه، لذا قال ابن مالك:

أو طاوع المعدَّى لواحد كمَدَّهُ فامتَدَّا

وراجع: (السابقين، وش المفصل ١٥٩/٧، وش الشافية ١٠٣/١، وابن عقيل ١٩٥).

أوردناه ، وما لم نُورِدْهُ فاتَّكِلْ على أَنَّ ما اقتضى فاعلًا ، ولم يقتضِ مفعولًا فهو لا يَتَعَّدى ، وما اقتضى معناه فاعلًا ومفعولًا فهو يَتَعَّدى(١)

وإِنَّمَا سُمِّيتْ هذه الأفعالُ أفعالَ مطاوعةٍ ؛ لأنها تتولَّدُ من فعلك الذى تفعلُه ؛ تقول (دَحْرجْتُه فتدحرجَ) ، و (كسرتُه فانكسَرَ) ، فالتَّدحرُجُ والانكسارُ إِنَّما حصلا من فعلك ، فكأَنَّهما قدْ طاوَعاكَ فى فعلِكَ(٢) ؛ لأنَّ الانكسار تابعٌ للكسرِ ، والتَّدحرج تابع للدَّحرجة ، فكأنهما قد طاوعا .

والأصلُ فى ذلك كله أَنْ تقولَ كلُّ فعل اقتضى فاعلًا ومفعولًا فهو يتعدَّى ، وكل فعل اقتضى فاعلًا لا غيرُ ، وتَمَّ الكلام به فهو لا يتعدَّى ، ألا ترى أَنَّ (ضَرَبَ) لما اقْتَضَى ضاربًا ومضروبًا حكمنا عليه بالتعدِّى ، و : (قَامَ) لما اقتضى /٢٦٤/ قائمًا لا غَيْرُ حكمنا بأنَّه لا يتعدَّى .

فصـــل

فيما يتعدَّى إِلى مفعول واحدٍ

وهو(٣) جميعُ أفعال الحواس الخمس(٤) ، وهى السَّمعُ ، والبَصَرُ ، والشَّمُّ ، والذَّوقُ ، واللَّمْسُ ؛ تقول من ذلك (شَمَمْتُ الرَّيحانَ) ، و (ذقتُ الطعامَ) ، و

---

(١) وابن يعيش ٧/ ٦٢ : (المتعدِّى : ما افتقر وجودُه إلى محلٍّ غير الفاعل ، وكل ما أنبأ لفظه عن حلوله فى حيزٍ غير الفاعل ، فهو متعدٍّ) اهـ.
وراجع (الرضى ش الكافية ٢/ ٢٧٢، وش الشافية ١/ ٩٧).

(٢) الرضى ١/ ١٠٣ ش الشافية (لأنه لما قَبِلَ الأثرَ ، فكأنَّه طاوعَهُ ، ولم يمتنع عليه ، فالمطاوِعُ فى الحقيقة هو المفعول الذى صار فاعلًا) اهـ ، فحقيقتها أن يدل أحد الفعلين على تأثيرٍ ، ويدلُّ الآخرُ على قبول فاعلِهِ لذلك التأثير ، وراجع (المنصف ١/ ٧١، وشرح السعد على العزى ص٦).

(٣) لعل المناسب للمقام (ومنه) ؛ إِذْ ليس مقصورًا عليها ، كما سيأتى.

(٤) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٢٦) : (وكذلك جميع أفعال الحواس الخمس ، وهى نظرتُ ، وشممتُ ، وذقتُ ، ولمستُ ، وسمعتُ ؛ لأَنَّ النظر يقتضى منظورًا ، والشَّم يقتضى مشمومًا ، والذوق يقتضى مذوقًا ، واللمس يقتضى ملموسًا ، والسَّمع يقتضى مسموعًا ، وكذلك ما كان من معانى هذه الأفعال ، وإِن لم يكن من لفظها فإنها تجرى من التعدِّى مجراها) اهـ.

(لمستُ الكتابَ)، و: (أبصرتُ زيدًا)، و: (سمعتُ الكَلاَمَ)، وكذلك ما أشبَه هذَا[١]؛ مثل (شربتُ الماءَ)، و (ضربتُ زيدًا)، و(لبستُ الثَّوبَ)[٢] فهذا وما أشبَهَهُ[٣] يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ؛ لأنَّ معناه اقتضى مفعولًا فتعدَّى إليه، والناصبُ لهذا المفعول هو الفعلُ الذى[٤] حدث[٥] من الفاعل[٦] وليس للفاعِلَ فى العَمل فى المفعول شئٌ، لأنك إذا قلت (شممتُ الرَّيحَانَ)، و (ذقتُ الطَّعام) فالشَّمُّ، والذَّوق حدثًا منك فكنت فاعلًا لهما، وهما وقعا على (الرَّيحان) و(الطَّعام) فكانا عاملين[٧] فيهما، و(الرَّيحانُ)، و(الطَّعامُ) مفعولان لهما.

ومثل ذلك (ضرب زيدٌ عمرًا)، ألا ترى أنَّ الضربَ فعلٌ حدَثَ من (زيد)، وهو الفاعِل، ووقع بـ(عمرو) فكان مفعولًا للضَّرْبِ، كما حدث الشَّمُّ من (زيد) فكان فاعلًا، ووقع على (الرَّيحان) فكان مفعولًا؟

واعلم أَنَّ المرتبة الأولَى من قولك (ضرب [زيدٌ عمرا][٨]) للفعل، والثَّانية للفاعل، والثالثة للمفعول، وهو (عمرو)[٩]

ومن [أحكام] ذلك أنَّك إذَا قلتَ (ضرب زيدٌ عمرًا) فلا يجوزُ دخولُ حرف

=وانظر (ش المفصل ٦٢/٧)، وفى الخزانة ١٩/٤ب (قد حقق السهيلى أن جميع الحواس الظاهرة لا تتعدَّى إلا إلى مفعول واحدٍ) اهـ.

(١) أى ما كان من معناها، وإن لم يكن من لفظها -كما سبق فى (٤) من الصفحة السابقة.

(٢) الحس فيهنَّ متحقق.

(٣) أى ممَّا يقتضى مفعولًا - كما سبق-.

(٤) سقط (الذى) من (د).

(٥) د: (حذف) -تصحيف-.

(٦) ابن الخشاب (المرتجل ص١١٨): (الناصب للمفعول هو الرَّافع للفاعل، وهو الفعلُ، هذا القول المعوَّل عليه، وما سواهُ فمدخولٌ) اهـ، وهذا قول البصريِّين، واختلف قول الكوفيين فقال هشام: الناصبُ له الفاعلُ، وقال الفراء كلاهُمَا، وقال خلف الأحمر معنى المفعوليَّة.
وانظر (خالد، ويس ٣٠٩/١، والرضى ٢١/١ ش الكافية).

(٧) ص، د (فاعلين) -سهو-.

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها المقام.

(٩) راجع ما تقدم فى (٤٩١/٢ - المحرر).

الجرِّ على المفعول ؛ لأنَّ الفعلَ وقع فى مرتبتِهِ ، والمفعولُ وقع فى مرتبته ، فاستقوى[(١)] عملَ الفعل فى المفعول ، فلذلك كان المفعول منصوبًا ، ولا يجوزُ دخول حرف الجرِّ عليه ؛ لو قلتَ (ضرب زيدٌ لعمروٍ) لم يجزْ[(٢)] ، وإن كان قد جاء فى الشِّعر قليلًا[(٣)] .

وقد جاء -أيضًا- فى القرآن على بعض التأويلات قوله -تعالى- ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[(٤)] ، فاللاَّم زائدة ، والتقدير (رَدِفَكُم)[(٥)] ، فإن قدمتَ المفعولَ فقلتَ (لزيدٍ ضربتُ) فإنَّ دخولَ حرف الجرِّ عليه جائز[(٦)] ؛ لأنَّ الفعلَ قد ضعُفَ بتأخيره عن مرتبتِهِ .

---

(١) ص ، د : (واستقوى) -بالواو- ، والفاء الأنسب تفريعًا .

(٢) حكى أبن عقيل سماع نحو (ضربتُ لزيدٍ) ، ص٢٥٩

(٣) كقول ابن ميادة فى مدح عبد الواحد بن سليمان (الهمع ٢/ ٣٣ ، وضرائر ابن عصفور ٦٧) .

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ العراقِ ، ويَثْرِبِ ... مُلكًا أجَارَ لمسلِمٍ ومُعَاهِدِ

وقول الأخيلية (شواهد المغنى ٥٨٨ ، والدرر ٢/٣٢) .

أحجَّاجُ لا تعطِى العُصَاةَ مناهُمُ ... فَلاَ اللهُ يعطِى لِلعصاةِ مُنَاهَا

وانظر (المخصص ١٤/٧٠ ، ومعانى الحروف ص٣٨ ، ودرة الغواص ص٢١) .

(٤) النمل ٧٢

(٥) أُوِّلَ على زيادةِ اللامِ ، أو على تضمين (رَدِفَ) معنى : (دَنَا ، وَقَرُبَ) ، فلا زيادة ، وقيل : إن (ردِفَهُ ، ورَدِفَ له) لغتان ، راجع : (معانى الفراء ٢/٢٢٣ ، ٢٩٩ ، والكشاف ٣/١٥٨ ، والرازى ٦/ ٤١٩ ، والعكبرى ١٠٢٣) ، وأنكر ابن هشام الزيادة فى (المغنى ١/١٨٠ ط الحلبى) ، وخرَّجَها على التَّضمين ، واعترف بالزيادة فى (الجامع ص١٣٥) .

(٦) التقييد باللام دونَ غيرها من حروف الجرِّ ؛ قال الرضى (٢/٣٣٠ ش الكافية) (يُعَمَّدُ مثل ذلك الضَّعيف باللام فقط ، من بين حروف الجرِّ ؛ لإفادتها التخصيص ، حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل فى ذلك المفعول بذلك المفعول) اهـ ، وفى البحر ١/٤٣٨ (اللام إنَّما تدخل على الظاهر إذا تقدَّم ، ليقوِّيه ؛ لضعفِ وصوله إليه متقدمًا) اهـ ، وقال المبرد (الكامل ٢/٨١ بيروت) (الذى يستعمل فى صلة الفعل اللامُ ؛ لأنَّها لامُ الإضافة تقول : لزيدٍ ضربت ، ولعمروٍ أكرمت ، والمعنى عمرًا أكرمت ، فإنما تقديره إكرامى لعمرو فأجرى الفعل مجرى المصدر ، وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدَّم المفعول ؛ لأنَّ الفعل إنَّما يجئُ ، وقد عملتْ اللامُ) اهـ ، وانظر : (١/١٨٢ منه ، والمقتضب ٢/٣٦) .

فصـــل

ويجوز تقديم المفعول، وتوسيطه، وتأخيرُهُ؛ تقول (ضربَ زيدٌ عمرًا)، و: (ضربَ /٢٦٥/ عمرًا زيدٌ)، و (عمرًا ضرَبَ زيدٌ) كلُّ ذلكَ جائزٌ[١]

وقد يجب تقديم المفعول على الفاعل [وذلك][٢] إذَا اتَّصلَ الفاعلُ بمضمرِ المفعول؛ كقوله -تعالى- ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[٣]، فلا يجوز تأخير (إِبْرَاهِيمَ) ههنا؛ لأن الفاعل [و] هو الرب -سبحانه- قد اتصل به ضميرُ المفعول، وهى الهاء العائدة على (إِبرَاهِيمَ)، فلو قلنا -فى الكلام- (ابتلَى ربُّه إِبراهيمَ) لم يجز؛ لأنَّ الهاء قد تقدَّمت، ولم يتقدم قبلها ما تعودُ عليه، ولا يمكن أَنْ يُنْوَى تقديم (إِبراهيمَ)؛ لأنَّه مفعول، ورتبة المفعولِ التأخيرُ، وقد وقع فى موضعه فلا يُنْوَى به التأخيرُ، وقد تقدَّم ذلك فى باب (الفاعل)[٤]

ولا يجوز تقديمُ المفعولِ إذا كانَ الاسمانِ مقصورَيْنِ لا يُتَبَيَّنُ فيهما الإعرابُ؛ تقول من ذلك (ضربَ مُوسى عِيسَى)، فلا يكون الفاعلُ إلاَّ (موسى)؛ لأَنَّ الإعراب[٥] ههنا ممتنع، فلا يعرف الفاعل من المفعول إلا بتقديم الفاعل[٦]، وإنما امتنع فى هذه المسألة تقديمُ المفعولِ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الاسمين يَحْتَملُ أَنْ يكون فاعلًا، فكان التقديمُ يُلبِسُ، فعُلِمَ أَنَّ المقدَّم من الاسمين الملتبسين هو الفاعلُ[٧]

---

(١) راجع (٢/٤٩٢-المحرر).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) (المحرر ٢/٤٩٥).

(٤) ٢/٤٩٥-المحرر.

(٥) أى ظهوره.

(٦) انظر الرضى (١/٧٢)، والتصريح (١/٢٨١)

(٧) إذ لا يعلم الفاعل من المفعول، والحالةُ هذه إلاَّ بالرتبة (الأشمونى ١/٣١٣-حلبى، والمرادى ٢/١٦).

وإن كان غيرَ مُلبس ؛ كقولك (أكلتْ الحبلَى الكُمَّثرَى) جاز تقديم المفعول ، وتأخيرُهُ ، وتوسيطُهُ ؛ لأنَّهما وإنْ كانا اسمين مقصورين فالمعنى يعطِى أَنَّ (الكُمَّثرَى) مفعولةٌ من حيثُ إنَّهَا مأكولةٌ فَزَالَ اللبس بذلك ، وجاز التقديمُ[١]

فصـــل[٢]

وقد أجازوا (خَرَقَ الثَّوبُ المسمارَ) برفع (الثَّوب)، ونصب (المِسمار)[٣]- ؛ لأنَّه لا يُلبِسُ أنَّ الثوبَ مخروقٌ بالمسمارِ ، وهذا تسامُحٌ فى العبارةِ[٤] ؛ وكذلك (أدخلتُ القلنسوةَ فى رأسِى) ، وقياسه (أدخلتُ رأسِى فى القلنسوة) وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّه لا يلبس أَنَّ (الرأس) مُدْخَلٌ فى (القلنسوة)[٥] ، وكذلك قول الشاعر[٦]

---

(١) المرتجل ص ١٥٥ ، والهمع ١/١٦١ ، وقد اقتصر المصنف فى وجوب التقديم على ما خَفِى إعرابه دون قرينة ، ومنها أيضًا : ما كان الفاعل ، والمفعول متَّصلين ، أو كان المفعول محصورًا ، انظر (ش الكافية ١/٧٢).

(٢) زدت هذه الكلمة ؛ فالانتقال يقتضيها ، وهو فى القَلْب ، وإعطاء الفاعل إعراب المفعول ، وعكسه .

(٣) خص قومٌ القلبَ بالشِّعر ، ومنعوه فى الكلام ، وصحَّحه أبو حيان ، قال (القلبُ لا يكون إلا فى الشّعر على الصحيح) اهـ ، (البحر ٤/ ٤٢٧ ، ٣٥٥) ، وأجازه آخرون فى الكلام ؛ قال الحريرى (الدرة ص٦) : (قلبُ الكلام من سنن العرب المأثورة ، وتصاريف لغاتها المشهورة) اهـ ، وقال الطبرى (٣/٣١٢) : (ونظائر ذلك من كلام العربَ أكثر من أَنْ تُحْصَى ، مما توجِّهُهُ العربُ من خبرِ ما تُخبِر عنه إلى ما صاحبَهُ ؛ لظهور المعنى) اهـ ، ولعلَّ هذا الثانى أولى ، وأكثر قبولًا ، ولا مانع منه ، ما دام ظاهر المعنى ، وانظر (المغنى ٢/١٩٩ - حلبى ، والضرائر ابن عصفور ص٢٦٨ ، والألوسى ٢١٠ ، والصاحبى ٣٢٩-).

(٤) قال الأمير (وذلك أن القصد من الإعراب بيانُ المعنى ، فإذا ظهرَ لم يبالُوا)اهـ. (٢/٢٠٢- ط الحلبى).

(٥) ليس ٣١٨ ، والضرائر ٢٧١ - ابن عصفور ، ومنه ما أنشده سيبويه (١/١٨١-محقق)

تَرَى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أَجْمَعُ

(٦) الأخطل من شعر يمدح فيه عبد الملك بن مروان ، وانظر (الديوان ص١٧٨ ، والجمل ص ٢١١ ، والمحتسب ٢/١١٨ ، والبحر ٢/٤٥٠ ، وإصلاح الخلل ٢٥٨ ، وأمالى المرتضَى ١/٤٦٦ ، وشواهد المغنى ٩٧٢ ، والكامل ١/٢١٧ ، والحلل ص٢٧٦) .

(٥٥) مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ[١]

فرفع (نجرانُ) و(هجرُ)، وهما مبلوغتانِ لا بالغتانِ، ونصب (السوءاتِ)، وهى البالغة /٢٦٦/ وإنَّما فعلَ ذلك تسامُحًا فى العبارةِ؛ لأنَّ ذلك لا يُلبِسُ[٢]؛ وكذلك قولُ الآخر[٣]

(٥٦) غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ[٤] طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَبِيطَاتُ السَّدَائِفِ والْخَمْرُ[٥]

فنصب (الطَّعْنَةَ) وهى فاعلةٌ مُحِلَّةٌ، ورفع (عبيطاتُ، والخمرُ) وهما مفعولتانِ؛ لأنَّ ذلكَ لا يلبس، وبعضهم يرويه: (طعنةٌ) -بالرفع-، و(عبيطاتِ)[٦]- بالنَّصب-؛ و(الخمرُ)- بالرفع- على القطع مبتدأً، وخبره محذوفٌ، كأنه قال: (والخمرُ كذلك)[٧]

---

(١) روايته فى الديوان:

عَلَى العِيارَاتِ هدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ نَجْرَانَ أو حُدِّثَتْ سوْاتِهِمْ هَجَرُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد.

من اللغة العِيَاراتُ: الحَمير، هدَّاجون: ضِعَاف السير، ونجرانُ، وهَجَرُ موضعان والبيت من بحر البسيط.

والشاهد جعل الفعل للبلدين على ما وضحه.

(٢) قال الأشمونى (١/٣٣١-حلبى): (حملهم ظهور المعنى على إعراب كلٍّ من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر) اهـ.

(٣) الفرزدق من شعر يمدح به بنى ضبَّة، نظر: (الديوان ١/٢٥٤، والإنصاف ص١٨٧، والجمل ص٢١٢، وابن يعيش ١/٣٢، ٨/٧٠، والعقد الفريد ٥/٣٦٢)

(٤) د: (أحزم) - تصحيف-.

(٥) حصين بن أصرم: حلفَ ألاَّ يشربَ خمرًا، ولا يأكل لحمًا، حتى يُدْرِكَ ثأره، فأدركه فحلَّ له ما حَرَّم، وعبيطات السدائف: الطرِيُّ من لحم السَّنام، وشحمه

والبيت من بحر الطويل.

والشاهد نصب الفاعل، ورفع المفعول على القلب، ورواية الديوان برفع الطعنة، ونصب العبيطات على الباب، وعليها فارتفاع (الخمر) على توهم رفع العبيطات، أو على الاستئناف وانظر (السوابق، والحلل ص٢٨١)، وما سيأتى.

(٦) وهى رواية الديوان -على ما سبق-

(٧) أو بالعطف على توهم رفع العبيطات كما تقدم، وانظر (ش المفصل ١/٣٢). وقال ثعلب=

ومثل ذلك -فى القطع[(١)]- قول الفرزدق[(٢)]

(٥٧) وَعَظُّ[(٣)] زَمَانٍ يا بنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ   مِنْ الْمَالِ إِلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[(٤)]

تقديره (أو مجلفٌ كذلكَ)، فيكون: (مُجَلَّفٌ) مبتدأً مقطوعًا، وخبرُهُ محذوفٌ[(٥)]، وهو قولك (كذلك)؛ لأنه لو عطَفَ على (مسحتٍ) لنَصَبَ، ولكنَّ القوافى مرفوعةٌ.

ومنهم من يرويه (إلاَّ مُسْحَتٌ، أو مُجَلَّفٌ) -برفع الجميع[(٦)]، ويكون رفع قوله (مُسْحتٌ) بفعلٍ مُضْمرٍ؛ لأنَّه إذا قالَ: (لم يَدَعْ)، فكأنه قال (لم يَبْقَ إلا مسحتٌ)[(٧)]، فتعيَّنَ رفع (مُسْحتٌ) على إضمار[(٨)] (يَبْقَى)، ويكون (مُسحَتٌ)

=(المجالس ١/٤١) (إنما رفعه؛ لأنَّ الفعل لم يظهر بعده؛ كما تقول (ضربتُ زيدًا وعمروٌ)، لم يظهر الفعلُ فرفعتَ، وكما تقول: (ضربت زيدًا، وعمروٌ مضروبٌ) اهـ.

(١) يقصد قطع المعطوف عن إعراب المعطوفِ عليهِ، واستئنافه مبتدأً، لا القطعَ المعروفَ فى النَّعت، وحذف المبتدأ وجوبًا.

(٢) الديوان ٢/٢٦، وانظره فى (الجمل ٢١٣، والخصائص ١/٩٩، والمحتسب ٢/٣٦٥، والحلل ٢٨١، والفارقى ٢٩٥، والسان - جلف، وسحت، وإصلاح الخلل ٢٦٠، والبحر ٢/٢٦٦، و٣/ ٤٨٥، والفراء ٢/١٨٢، والوساطة ص٦، والشعر والشعراء ١/٩٥، والعِقد ٥/٣٦٢).

(٣) د (عض) - بالضاد، وهو رواية أخرى فيه.

(٤) من اللغة العظ، والعض: شدة الحربِ، والزمانِ، ولا تستعمل الظاء فى غيرها.
والمُسْحَتُ ما أفسده الدهر، وهذا أصح من تفسيرهم له بالمُذْهَب، أو المستأصَل والمجلَّفُ الذى بقيت منه بقية.
والبيت من بحر الطويل.
والشاهد إلا مسحتا، أومجلَّفُ، بقطع الثانى، على ما وضَّح، وقد أسرف النحاة فى تخريج هذا البيت، انظر المصادر المثبتة، حتَّى قال الزمخشرى (بيت لم تزل الركب تصطكُّ فى تسوية إعرابه)، (شواهد الكشاف ٤٥٦، والخزانة ٥/١٤٥)، وانظر ما يلى.

(٥) وهو توجيه الفراء، انظر (إصلاح الخلل ٢٦٢، والخزانة ٥/١٤٨، والحلل).

(٦) راجع المصادر السابقة فى (٢).

(٧) المحتسب ٢/٣٦٥، واللسان (سحت).

(٨) الكلام على أنه فاعل المذكور بتضمينه معنى (بَقِيَ)، وكلام ابن جنِّى كالمصنِّف على أنه فاعل لفعل من معنى السابق، وفيه نظر.

مرفوعًا بالفاعلية حملًا على المعنى ، وقولك : (مُجَلَّفُ) عطفٌ عليهِ ،

ومن المقلوبِ -أيضًا- قولُ الشَّاعر[١]

(٥٨) قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا[٢]

فنصب (الأُفْعُوانَ) بدلًا من موضع (الحيَّاتُ) ؛ لأنَّها -وإن كانت مرفوعةً- في الظاهر فهي منصوبة في المعنى[٣] ؛ من حيثُ إنَّ المُفَاعَلَةَ لا تكون إلاَّ من اثنين[٤] ، كلُّ واحدٍ منهما فاعلٌ بصاحبه ، فـ(الحياتُ) وإنْ كانتْ سالمتْ (القدمَ) ، فالقدمُ مسالِمةٌ[٥] لَهَا ، فلذلك نصبَ (الأُفْعُوَانَ) على البدل من موضع (الحَيَّاتُ)[٦]

فصــل

وعلى ذلك تقول (ضاربَ زيدٌ عمرًا) فـ(زيدٌ) فاعل ، و(عمرًا) مفعولٌ ، هذا

=ولو قيل : بأنَّ رفع المجلَّف لضرورةِ القافيةِ لكانَ القولَ .

(١) العجاج ، وقيل : مُساور بن هند العبسى ، وقيل أبو حيَّان الفقعسى ، وقيل : الدُّبَيْرى وقيل عبد بنى عبس ، انظر (ديوان العجاج ٨٩/٢ -مجموع أشعار العرب- ضمن المنسوب إليه ، والكتاب ٢٨٧/١ محقق ، وابن السيرافى ١٣٨/١ ، والمقتضب ٢٨٣/٣ ، والجمل ٢١٣ ، والخصائص ٢/ ٤٣٠ ، والفارقى ٣٣٧، واللسان -شجع ، شجعم ، والعينى ٨٣/٤).

(٢) من اللغة : الأفعوانُ : ذكر الحيات ، والشُّجاع -بالكسر والضم- الذكرُ من الحيات ، أو ضرب منها ، والشَّجْعَمُ : الضخم المارد منها.

والبيتان ، من مشطور : الرجز.

والشاهد نصب : (الأُفْعُوانَ) ، وما بعده على المعنى كما ذكر ، ونفسه عن سيبويه ، وكلام ابن السيرافى على أنَّ النَّصب بإضمار فعل.

(٣) الفراء ١١/٣ (نَصَبَ الشجاع ، والحيَّاتُ قبل ذلك مرفوعةٌ ؛ لأنَّ المعنى قد سالمت رجلُه الحياتِ وسالمتْهَا ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعًا على الحيَّات) اهـ.

(٤) أى الأصل فى المفاعلة ، وربما أتتْ من واحدٍ ، ندورا ، نحو سافَرَ ، وغافلَ وعاقبَ ؛ قال الحريرى : (مبنى المفاعلة على الاشتراكِ فى الفعل) اهـ (الدرة ٢١١) وانظر (د٠ الأدب ٢/ ٣٩٣، والشجرية ٢١٨/١).

(٥) ص ، د : (مسالم) ، وهو خطأ صوابه التأنيث كما سبق فى (٢٦٠/٢-المحرر).

(٦) انظر : (المرادى ١٤٩/٣ ، والأشباه ٢١٠/٣-٢١٢ ، وإصلاح الخلل ٢٥٩-٢٦٢.

هو الظاهر ، ثم إنَّك تنظر من حيث المعنى /٢٦٧/ فتجد -أيضًا- (عمرًا) فاعلًا فى (زيد) ، و(زيد) مفعولًا له[١] ؛ لأن (زيدًا) ضارِبٌ ، ومضروبٌ ، و(عمرًا) ضاربٌ ومضروبٌ ، فعلى هذا يكون (زيدٌ) له إعرابان : رفعٌ ، لفظًا ، ونصبٌ معنىً ، وكذلك (عمروٌ) له إعرابانِ نصبٌ لفظًا ، ورفعٌ معنىً ، فلكَ أَنْ تحمِلَ التَّوابع تارةً على اللَّفظ ، وتارةً على المعنى فى جميع ذلك[٢]

ومن هنا أجاز بعضهم (ضَارَبَ زيدٌ عمروٌ) -برفع (زيدٌ ، وعمروٌ) ، فيكون (زيد) مرفوعًا بـ (ضارَبَ) هذَا الظَّاهرِ ، و(عمروٌ) مرفوع بإضمار فعلٍ تقديره (ضاربَ زيدٌ ضارَبَهُ عمروٌ)[٣]

وقد أجازُوا -أَيضًا- (ضَارَبَ زيدًا عمرًا) - بنصب (زيدٍ ، وعمروٍ) على أَنَّهُمَا مفعولانِ ؛ لأنَّ كل واحد منهما مضروبٌ ، وهما مرفوعان من حيثُ المعنَى[٤] ؛ لأنَّ

---

(١) الرضى ١/١٠١ ، ش الشافية (فاعل ، لاقتسام الفاعلية ، والمفعولية لفظًا ، والاشتراك فيهما معنى) اهـ ، وانظر شواهدها ص٣٩٩

(٢) قال المرادى (١٤٨/٣) (ضارب زيدٌ عمرًا) ، ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ، ولا بالنصب قال [ابن مالك] : ولو أُتبِعَ منصوبُهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمرفوع جاز) اهـ.

(٣) وعليه قول أوس بن حجر (الكتاب ١/٢٨٧ محقق ، والمقتضب ٣/٢٨٥ ، والروض الأنف ٣/ ٢٥٣) :

تُـواهِـقُ رِجـلاَهـا يـدَاهَـا وَرَأْسُـهُ لَـهَا قَتَبٌ خـلْفَ الحقيبةِ رَادفُ

قال السهيلى (رفع يداها ، ورجلاها) رفع الفاعل ، لأن المواهقة لا تكون إلا من اثنين ، فكل واحد منهما فاعل فى المعنى) اهـ ، وقال ابن جنى (الخصائص ٢/٤٢٥) : (... فعلى هذه ... تقول : ضارب زيدٌ عمروٌ ، على أن ترفع(عمرًا)بفعل غير هذا الظَّاهِرِ ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعًا بهذا الظاهر). اهـ

(٤) وعليه روى الشاهد السابق :

قَـدْ سَـالَـمَ الـحَـيَّـاتِ مِـنْـهُ الـقَـدَمَـا

بالنصب ؛ قال العينى (المقاصد ٤/٨٣-هـ الخزانة) : (الحيَّاتِ. منصوبٌ على المفعولية وكذلك (القدما) منصوبٌ ، وذلك لأنَّ كل واحدٍ منهما فاعل ومفعول فى المعنى ، والتقدير سالمت القدمُ الحياتِ ، وسالمتْ الحياتُ القدمَ) اهـ.

كل واحد منهما ضارِبٌ ، وهذا بعيدٌ ضعيفٌ قليلٌ(١) ، وعلى ذلك أنشدوا(٢)

(٥٩) وَلاَ رَعِشَ الرِّجْلِ عِنْدَ الجِرَاءِ إِذَا بَادَرَ الْحَمْلَةَ الْهَيْضَلاَ(٣)

فنصب (الحَمْلَةَ ، والْهَيْضَلَ) جميعًا ، والهيضلُ في الأصلِ هو الفاعلُ(٤) ، وهو الَّذِي بادر ، فنصبه حملًا على المعنى ؛ لأنه لا يشكل.

فصل

وتقول(٥) فى الاستفهام (من ضربتَ؟) ، و(كم مالًا(٦) ملكتَ) فـ (مَنْ) ، و(كَمْ) فى موضع نصب مفعولتان بـ (ضربتُ ، وملكتُ) ، تقديره (ضربتَ مَنْ ؟) ، و(ملكتَ كَمْ ؟) إلا أنَّه لا يجوز النُّطق بهذا التَّقدير ؛ لأنَّ الاستفهام لا يكون

---

(١) لعل ضعفه من خلوِّه ظاهرًا مما لابدَّ منهُ ، وهو الفاعلُ العمدةُ.

(٢) البيت نسبه ابن منظور فى (اللسان -هضل-) إلى : (حاجز السَّرَوِىّ) ، ونسبه ابن قتيبة (الشعر والشعراء ص٣١٩) فى أبيات إلى (تأبط شرا) فى وصف الغُول ، أولها :

تقولُ سُليمى لِجَاراتِها أرى ثابتًا يَفِنًا حوقَلاَ

لها الويلُ ما وجدتْ ثَابِتًا أَلَفَّ اليَدَيْنِ ، ولا زُمَّلاَ

وهذان البيتان يؤكدان النسبة لتأبط شرا ؛ إذ هو (ثابتُ بن جابر الفَهمىّ).

(٣) الرواية عند ابن قتيبة : (الساق) بدل : (الرجل) ، والصدر فى اللسان :

ولا رَعِشٌ إنْ جَرَى سَاقُه

من اللغة : اليَفِنُ الشيخ الفانى ، الحوقَلُ : الشيخ الذى فتر عن النكاح ، والزُّمَّلُ : الضعيف الجبان ، الجِرَاءُ : المسارعة ، والمسابقة ، والحَمْلةُ الكَرَّة فى الحرب ، والقومُ يكرُّونَ ، والهيضلُ : الجماعة المتسلحة ، والجيش الكثير ، والضَّخمُ العظيم.

والبيت : من بحر المتقارب.

والشاهد : نصب (الحملةَ الهيضلَ) - على ما ذكر ، ووضح من سابقه ، وأُرَى ألاَّ مفاعلة فى (بادر) ، وإنما هو من الأفعال النادرة التي وردت منه بمعنى الثلاثى ، مثل سافر ، وسارع ، فالفاعل إذن مقدَّرٌ يعود على السابق ، والحملة مفعولة به ، والهيضلَ صفة : أى إذَا بادر المذكور الحملة الكثيرة العدد ، وهو واضح.

(٤) كذا ولا أفهمه ، وراجع ما سبق.

(٥) أى فى تقدُّم المفعول وجوبًا.

(٦) لعل : (درهما) -مثلًا- أنسب.

مؤخَّرًا[١] ، ولما[٢] كان مفعولًا كان حقه التأخير ؛ لأنَّ المفعول رتبته التأخير ، إلا أنه قُدِّمَ لأجل الاستفهام ؛ لأنَّ الاستفهام لا يكون إلا فى صدر الكلام ، ولا يعمل فيه ما قبله ؛ قال تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ[٣] ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٤] ، فقوله (أَيَّ) منصوبٌ بـ (يَنْقَلِبُونَ) الذى بعدها لا بـ (سَيَعْلَمُ) الذى قبلها ؛ والعِلَّةُ فى ذلك أَنَّ الاستفهامَ لا يعمل فيه إلا ما بعدَهُ ، ولا يعملُ فيه ما قبلَهُ.

وكذلك قولهم (ما دعا زيدًا إلى الخُروجِ)[٥]؟ فـ(ما) مبتدأ ، و(دَعَا) خبُرهُ ، وفاعل (دعا) مضمر فيه ، و(زيدًا) مفعول ، والتقدير (أَيُّ شيءٍ دعا زيدًا /٢٦٨/ إلى الخروجِ)؟ -برفع (أيّ) على الابتداء ، وما بعدها خبرُها.

وتقول (ما دعانى إلى الخُروجِ)؟ فـ(ما) مبتدأ -أيضًا- ، وما بعدها خبرها ، والتقدير (أَيُّ شيءٍ دعانى إلى الخُروجِ)[٦]

وتقول أيضًا (مَنْ ضربتَهُ؟) ، و (كَمْ مالًا ملكتَهُ؟) ، فتكونُ (مَنْ) ، و(كَمْ) ههنا فى موضع رفع بالابتداء ، و (ضربتَهُ ، وملكتَهُ) الخبر ؛ والتقدير فى (من) أَيُّ رجلٍ ضربتَهُ؟ ، فظهر الرفع فى (أَيُّ) فدلَّلَ على أَنَّ (مَنْ) مرفوعةٌ فى المعنى ؛ وتقدير (كَمْ) : أنك تقول (أعشرونَ درهمًا ملكتَها؟) فيكون (عِشْرُونَ) مرفوعةً بالابتداء عوضًا عن (كَمْ) فدلَّ على أَنَّ (كَمْ) مرفوعة؟ لأنَّها فى موضع (عِشْرُونَ)[٧]

---

(١) راجع (المحرر ٣٨١/٢).

(٢) ص ، د (ولو) ، ولعله تصحيف عن المثبت.

(٣) ص (فسيعلم) -بالفاء- خطأ.

(٤) راجع ما سبق فى (٣٨٣/٢-المحرر).

(٥) انظر (الجمل ص٢٧ ، وإصلاح الخلل ص٦٥).

(٦) أجاز ابن السيد فى هذه الصورة وجهًا آخر ، أن تكون (ما) نافية ، وفاعل (دعا) ضميرًا يعودُ على مذكور جرى ذكره (انظر السابق) ، وهو من مسائله التى عدَّها على أبى القاسم الزجاجى ؛ قلت ولا داعى له ، فالسِّياق لا يشير إلى ذلك الجارى ذكره ، فتعيَّن الوجه الأول ، ولو جرى الذِّكر لتعيَّن الثانى ، إذ دلالة المقام معينة المقصود من استفهام أو خبر ، وعلى أى من الاعتبارين يتحدد أحدُهما لا الوجهانِ ، فتعدد الوجوه يحتسب إنْ تواردتْ فى مقام واحد.

(٧) ص ، د : (عشرين) -بالنصب- وأثبت المناسب.

وإنَّما جاز الرفع ههنا فى (مَنْ ، وكَمْ) ، وهما مفعولتان ، من حيثُ المعنَى ؛ لأنك قد شَغَلْتَ الفعلينِ اللذَيْنِ بعدهما بالضَّمير ، وهو الهاء فى (ضربتَهُ ، وملكتَهُ) ، فصار (ضربتَه ، وملكتَهُ) فعلًا ، وفاعلًا ، ومفعولًا ، فإذا استوفى الفعل مفعولَه رفعتَ الاسمَ الَّذى قبله[١] ، وهو (مَنْ ، وكَمْ) كما كان ذلك فى باب اشتغال الفعل فى قولك (زَيْدٌ ضربتُهُ) ؛ [حيث][٢] رفعتَ (زيدًا) بالابتداء ؛ لأنك قد شغلتَ (ضرَبْتُ) بالهاء ، ولو قلت : (زيدًا ضربتُ) لم يجز رفع (زيد) -[على الأفصح]- بل يكون منصوبًا مفعولًا مقدَّمًا ، ولو رفعتَ (زيدًا) لجاز على ضَعْفٍ[٣] ، وسنذكر ذلك[٤]

وكذلك قولهم : (مَنْ ضَربْتَ)؟ (مَنْ) مفعولٌ مقدَّمٌ منصوب بـ (ضربتُ) ؛ لأنَّك لم تأتِ بالهاء ، ولو أتيتَ بالهاء لرفعتَ ، وكنت تقول (من ضربتَهُ؟) ، و(كم مالًا ملكتَهُ)؟ ، فيكون مرفوعًا بالابتداء والخبر ؛ لأنَّك قد شغلتَ الفعل بالهاء ، ولو لم تشغله بالهاء لكانت (مَنْ ، وكَمْ) منصوبتين مفعوليْنِ مقدَّميْنِ[٥] ، فلذلك رفعت (مَنْ ، وكَمْ) بالابتداء.

وتقول[٦] (أكرمَنِى عمروٌ) ، و : (أكرمَكَ زيدٌ) ، و (ضربَهُ بَكْرٌ) ، فهذه

---

(١) ويجوز النصب بفعل محذوف يفسره المذكور ، ويقدر بعده ، انظر (المغنى ٩١/٢ ط الحلبى).

(٢) زيادة يقتضيها السياق فى الموضعين.

(٣) جعله ابن عصفور ضرورة ؛ لأنَّ حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرًا يؤدِّى إلى تهيئة العامل للعمل ، وقطعه عنه ؛ قال : (يحسن فى الشِّعر ، ولا يحسن فى سعة الكلام ، بل إن جاء منه شئ حُفِظَ ، ولم يُقَسْ عليه ... هذا مذهب المحققين من البصريِّين ، وأما الكوفيُّون ومن أخذ بمذهبهم من البصريِّين فإنهم يجُيزونَ حذفه فى سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ (كُلًّا) ، أو اسم استفهام ... والصَّحيحُ أنه لا فرق بين اسم الاستفهام ، و(كلّ) وبين غيرهما من الأسماء إذا أدَّى حذفُ الرَّابط إلى تهيئة العامل للعمل ، وقطعه عنه) اهـ ، (ضرائر الشعر ١٧٧-١٧٨) ، وانظر (المحرر ١٦٩/٣ ، وحواشيها).

(٤) أى : فى الاشتغال ١٦٩/٣

(٥) التقديم واجب على ما سبق ، وانظر ٠ الخضرى ١٦٥/١).

(٦) أى فى تقديم المفعول على الفاعل وجوبًا ؛ لكونه مضمرًا موصولًا ، والفاعل ظاهر ، انظر (التصريح ٢٨٥/١).

الياء من (ضَرَبَنِى) والكاف من (أكرمَكَ)، والهاء من (ضَرَبَهُ) لا يُكنَّ إلا مفعولاتٍ إذا اتَّصلْنَ بالأفعال[١]، وما بعدَهُنَّ فاعل، والنُّون من (أكرمَنِى) تُسَمَّى نونَ الوقاية[٢] /٢٦٩/ ومعنى الوقاية أنَّ الفعل لا يُكْسَرُ، وياءُ النَّفس لا يكون ما قبلها إلاَّ مكسورًا، فأدخلُوا النُّون؛ لِتَقِيَ الفعل من الكسر، وقد تقدم ذلك فى باب (المضمرات)[٣]

فصل

إذَا كان الفعلُ لا يتعدَّى إلى مفعولٍ فإنَّه ينصبُ أربعةَ أشياءَ المصدرُ، والظَّرفُ من الزمان والظرف من[٤] المكان[٥]، والحال[٦]؛ كقولك (قام زيدٌ قيامًا يومَ الجمعةِ أمامَ أخيك ضاحكًا) فـ (قيامٌ) مصدر، و(يومَ الجمعة) ظرف زمان، و(أمامَ) ظرف مكان، و(ضاحكًا) حالٌ، وقد نُصِبَ[٧] هذه الأربعةُ جميعًا بـ(قَامَ)، وإنْ كانَ لا يتعدَّى.

فإنْ كانَ الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولٍ نصبَ خمسةَ أشياءَ؛ كقولك (ضرب زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ عندَ أخيك ضربًا ضاحكًا)؛ فقد[٨] نصب خمسةً، وهى المفعولُ، والظرفانِ، والمصدرُ، [والحالُ][٩]؛ فإن كان الفعل يتعدَّى إلى

---

(١) سبق فى (٢/٥٦-المحرر).

(٢) السابق.

(٣) راجع (٢/٤٢-المحرر).

(٤) د: (فى) -سهو-.

(٥) الكتاب ١/٣٤-٣٦ن وش المفصل ١/١٢٤

(٦) ابن يعيش ٦٨/٧ - على الأربعة نفسها؛ وزاد ابن الخشاب (المرتجل ص ١٦٧، والأنبارى (أسرار العربية ص٨١) المفعول له، فجعلاها خمسة، والأولى ما قاله السعد على العِزِّى ص٧: (المتعدى، وغيره سيان فى نصب ما عدا المفعول به) اهـ والقصد إلى هذا التعديد اجتماع ما يصل إليه فى تركيب واحد.

(٧) ص، د (نصبت) -بالتاء- والمثبت المناسب لكلامه.

(٨) ص، د: (وقد) -بالواو- ولعل الأنسبَ ما دوَّنْتُ.

(٩) تكملة ص (د).

مفعولَيْنِ نصبَ سِتَّةً ؛ كقولك (أعطى زيدٌ عمرًا درهمًا يومَ الجمعةِ أمامَ أَخيكَ إعطاءً ضاحكًا) ، فقد نصب المفعولين الأولين ، والظرفين ، والمصدرَ ، والحالَ.

وإن كان الفعل يتعدَّى إلى ثلاثَةِ مفعولين نصبَ سبعة الثلاثة المفعولين ، والأربعة المذكورة[1] وإن أضفت إلى هذه السبعةِ المفعولَ من أجله ، والمَفْعُول معه ، والاستثناء[2] كانت عشْرة[3] ؛ كلُّها منصوبةٌ بالفعلِ ، وهى الثَّلاثة المفعولُونَ[4] ، والأربعةُ المذكورةُ ، والمفعولُ مِن أَجْلِهِ ، [والمفعولُ معَهُ][5] ، والاستثناءُ ؛ وأقصى ما ينصب الفعل عشرةٌ ؛ فتقول على ذلك (أعلم زيدٌ القومَ عمرًا خارجًا إعلامًا يومَ الجمعةِ أمامَ أخيك ضاحكًا إكرامًا لَهُ ، وجعفرًا إلاَّ بكرًا) فقولك (القومَ عمرًا خارجًا) هذه ثلاثةُ مفعولينَ منصوبةٌ بـ(أَعْلَمَ) ، والظرفانِ[6] ، والمصدرُ ، والحالُ منصوبةٌ بـ(أَعْلَمَ) -أيضًا- ؛ هذه سبعةٌ ، و(إكرامًا) مفعولٌ من أجله ، و(جعفرًا) مفعولٌ معه ، والاستثناءُ ، وهو (إلا بكرًا) ، وهذه الثلاثة منصوبةٌ بـ(أعلمَ) -أيضًا- ، صار الجميع عشرةً منصوباتٍ بـ(أَعْلَمَ).

واعلَمْ أَنَّ رتبةَ الفِعْلِ أوَّلًا ، ورتبةُ الفاعل بعدَها /٢٧٠/، ورتبة المفعول أَخِيرةٌ[7] ، فإذا تقدَّم المفعولُ كان مقدمًا فى اللَّفظ مؤخَّرًا فى المعنى ، وإذا تأخر

---

(١) سيبويه (٤١/١ محقق) : (واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك ، فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدًّى ، تعدَّت إلى جميع ما يتعدَّى إليه الفعل الذى لا يتعدَّى الفاعلَ) اهـ.
وقال المبرد (المقتضب ١٢١/٣) : (ولا يكون فى الأفعال ما يتعدَّى إلى أكثر [من ثلاثة مفاعيل] إلا ما كان من ظرفٍ أو حالٍ ، أو فضلةٍ من الكلام نحوهما ، فإنه فى الأفعال كلها ما يتعدَّى منها ، وما لم يتعدَّ على طريقةٍ واحدة) اهـ، وانظر (المفصل ص٢٥٨).

(٢) المناسب : (المستثنى) وإن كانوا يتوسعون بالتعبير بالمذكور عنه ؛ إذ هو المقصود من أسلوبه.

(٣) كأنه ينظر ابن بابشاذ فى قوله (الجمل الهادية ق١٧٩) : (فإن أدخلتَ الاستثناء مع هذه الأشياء التى يكون ما بعدها منصوبًا كان الفعل الذى يتعدَّى إلى ثلاثةٍ يتعدى إلى عشرة منصوبات مثل أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا قائمًا إعلامًا يوم الجمعة ، عندَ فلانٍ ضاحكًا تعظيمًا له ، وجعفرًا إلاَّ أخاك) اهـ.

(٤) ص ، د : (المفعولين) - خطأ.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ص ، د : (فالظرفان) -بالفاء- والأنسب ما أثبت.

(٧) راجع ما تقدم فى (٤٩١/٢ ، ١١٥/٣ -المحرر).

الفاعل كان مقدَّمًا في المعنى مؤخَّرًا فى اللَّفظِ ، فافهم المراتب فإِنَّ لها فوائدَ كثيرةً ، فإذا وقع الشيءُ في مرتبتِهِ فلا يُنْوَى بِهِ غيرُها ، وإذا وقع فى غير مرتبته نُوِىَ به مرتبتُهُ.

فصـــل

ويجوز حذف الفعل ، ويبقى المفعولُ منصوبًا ؛ يُقَالُ [فى الاستفهام][1] (من ضربتَ يا زيدُ؟) ، فيقولُ[2] المجيبُ[3] (زيدًا) معناه (ضربتُ زيدًا) ، وكذلك قوله -تعالى- ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ معناه : قالوا : أنزلَ خيرًا[4]

وحاصلُ بابِ المفعولِ :

أَنَّ الأفعالَ تنقسم قسمين : فعلٌ يتعدَّى ، وفعلٌ لا يتعدَّى ؛ والمتعدِّى ما اقتضى فاعلًا ومفعولًا ، وغيرُ المتعدِّى ما اقتضى فاعلًا لا غيرُ ، ويسمى اللَّازِمَ ، وأفعالُ الألوانِ لا تَتَعدَّى ، وأفعالُ المطاوعة لا تتعدَّى ، وأفعالُ الصِّفات لا تتعدَّى ، وأفعالُ الحواسِّ الخمس تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ؛ وأنَّ الفعلَ مقدَّمٌ على الفاعل والمفعول ، وأَنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه ، فإذا تقدَّمَ كان مبتدأً ، ويجوز تقديمُ المفعول ؛ وأَنَّ العمل للفعلِ رفعُ الفاعلِ ، ونصبُ المفعولِ ؛ وأَنَّ المفعول إذا أَلْبَسَ[5] لم يجز تقديمُه على الفاعل ، فإذا لم يُلْبِسْ جازَ ؛ وأنَّهُ إِذَا لم يُلْبِس رُفِعَ[6]

---

(١) تكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) ص : (فتقول) -بالفوقية- تصحيف-.

(٣) كلمة (المجيب) بين السطرين فى (ص).

(٤) تقدم فى (٣٩٦/٢ -المحرر) ، وانظر (المغنى ١٦٩/٢ ط الحلبى ، والهمع ١٦٨/١) وحَذْفُ الناصب إما جائز لقرينة تدل عليه كما مثل ، وإما واجب كما فى باب الاشتغال ، نحو زيدًا ضربتُه ، والنداء كيا عبدَ الله ، وفى الأمثال نحو الكلابَ على البَقَر ، وفى التحْذير بإيَّاكَ ؛ نحو إياك والأسدَ ، وفى التحْذير بغيرها بشرط عطف أو تكرار ، نحو رأسَكَ والسيفَ ، والأسدَ الأسدَ ، وفى الإغراء بشرط أحدهما نحو (المروءةَ والنجدةَ ، والسلاحَ ، السلاحَ) ، راجع (الأوضح ١/ ٢٩٢ ، والتصريح ٣١٤/١-٣١٥ ، والأشمونى ٣٤٨/١ ، ط الحلبى).

(٥) أى تقديمه.

(٦) ضبطا فى (ص) على البناء للمعلوم ، وهو تصحيف.

المفعولُ ، ونُصِبَ الفاعِلُ ؛ وأنَّ المفعولَ قد جاء مرفوعًا ، والفاعلَ منصوبًا فى الشِّعر ، وقد جاء الفاعلُ والمفعولُ منصوبَيْنِ ، وقد جاءا مرفوعَيْنِ ؛ وأَنَّ المفعولَ إِذَا كان استفهامًا لا يكون إلا مقدَّمًا ؛ وأنَّ (ما) لما لا يعقِل و(مَنْ) لِمَنْ يعقِلُ[1] ؛ وأنَّ الفعلَ الذى لا يتعدَّى ينصب أربعةَ أشياء المصدرَ ، والظرفين ، والحالَ ، وأنَّ الذى يتعدَّى ينصبُ هذه الأَرْبعةَ مع نصبِه مفعولَه ، وأكثرُ ما ينصب الفعل عشرةَ مفعولِينَ ، والجميعُ مشروحٌ فى البابِ .



(١) لم يتقدَّم فى الباب تنويهٌ بذلك ، وإن وردتا تمثيلًا فى (١٢٤/٣).

البابُ الثَّالِثُ

فيما يتعدَّى إِلى مفعولَيْنِ يجوز الاقتصار على أحدهما[1]

وذلك مثل (أَعْطَى)، و(كَسَا)، و(اختَارَ)، و(استَغْفَرَ) /٢٧١/، و(أَمَرَ)، و(سَمَّى)[2] و(زَادَ)[3]، وما أشبه ذلك مما يكون المفعولُ الثَّانى فيه غير الأول[4]

تقول من ذلك (أَعْطَى زيدٌ عمرًا درهمًا)؛ و: (كسا بكرٌ خالدًا ثوبًا)، و (استَغْفَرَ زيدٌ ربَّهُ ذنبَهُ)، و: (اخترتُ الرِّجالَ عمرًا)[5]، و (زدتُ زيدًا عشرةً)؛ ألا ترى أن المفعولَ الثانىَ فى هذه الأمثلة كلِّها غير الأول؛ من حيث إِنَّ (الدرهم)[6] غير (عمرو)، وأن (الثَّوْبَ) غير (خالد) قال الشاعر[7]

(٦٠) أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[8]

---

(١) انظر (الكتاب ١/٣٧ محقق).

(٢) ص، د: (ستر) وأحسبه تحريفًا عن المثبت؛ فما (سَتَرَ) يتعدَّى إِلى مفعولَيْنِ، والمثبت من (الكتاب، والمخصص ١٤/٧١، وأدب الكاتب ٥٥٠).

(٣) العكبرى (التبيان ص٢٦): (زَادَ، يستعمل لازما؛ كقولك: (زَادَ الماءُ)، ويستعمل متعديًا إِلى مفعولين؛ كقولك: زدتُهُ دِرهمًا، وعلى هذا جاء فى الآية: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ ..) اهـ.

(٤) ش المفصل ٧/٦٣

(٥) سيأتى أَنَّ نحو: استغفَرَ، واختارَ، وأَمَرَ قسمٌ برأسه يتعدَّى إِلى اثنيْنِ أحدُهما بواسطةٍ تارةً، وبدونها أخرى، وذِكْرُهُ هنا باعتبار نصبه للمفعولين فى أحد الوجهين، وباعتبار نصبه لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، راجع (الطبرى ١/١٦٩، والهمع ٢/٨٢) - وانظر (المحرر ٣/١٥٦).

(٦) ص، د: (الدراهم) -على الجمع- والمثبت المناسب لتمثيله.

(٧) عمرو بن معد يكرب الزبيدى، أو خفاف بن نَدْبَة، أو عبَّاس بن مرداس، أوزرعة بن السائب، أو أعشى طرود؛ كذا اختلف فيه الكاتبُون، وانظر (الكتاب ١/٣٧ محقق، وابن السيرافى ١/١٧٠، والمقتضب ٤/٣٣، والكامل ١/٢١، والغرة، ق٦٠، والجمل ص٤٠، والشجرية ١/٣٦٥، ٢/٢٤٠، وفصل المقال ص٢٨١، والمخصص ١٤/٧١، والزجاج المعانى ١/٣٤٩، والفارقى ص٩٣).

(٨) يروى: (نَسَبِ) -بالسين المهملة- بدل: (نَشَبِ)، ولعلها الأَوْلَى فى المعنى.

فقوله (أَمَرْتُ) يتعدَّى إلى مفعولَيْن الكافُ أَحد[١] المفعُولَيْن ، و (الخيرَ) مفعولٌ ثانى[٢] ، فكلُّ هذَا الذِى أوردنَاهُ يجوزُ فيه الاقتصارُ على أحدٍ مفعولَيْه[٣] ، ولوْ قُلْتَ (أُعطِىَ زيدٌ عمرًا) -وسكتَّ- ، أو : (كَسَا بكرٌ خالدًا) -وسكتَّ- لكان كلامًا تامًّا ، أو قلتَ (أَعْطَى زيدٌ درهمًا) -وسكتَّ عن عمرو- ، أو (كَسَا بكرٌ ثوبًا) -وسكتَّ عن خالدٍ- لجاز[٤].

ويجوز تقديمُ المفعولَيْنِ فى هذا الباب على الفعلِ ، وتقديمُ أَحَدِهِمَا ؛ فتقُولُ -فى تقديمهما- (عمرًا ثَوْبًا [كسوت])[٥] ، وفى تقديم أحدهما (عمرًا كسوتُ ثوبًا) ، و(ثَوْبًا كسوتُ عمرًا).

واعلم أَنَّ المفعولَ الأول فى هذا البابِ هُو فاعلٌ فى الثَّانى من حَيْثُ المعنى[٦] ؛ أَلاَ ترى أَنَّكَ إِذا قلتَ (أعطَيْتُ زيدًا دِرهمًا) فـ (زيد) متناوِلٌ للدرهم ؛ فبانَ أَنَّ

=والبيت من بحر البسيط.

والشاهد حذف الجارِّ ، وتعدِيَةُ الفعل إلى (الخَيْرَ) بنفسه.

(١) من تعبيراته استعمال (الأحد) بمعنى الأول أو المتقدم.

(٢) راجع (٣/١٥٧-المحرر).

(٣) سيبويه ١/٣٧ محقق : (إِنْ شِئتَ اقتصرتَ على المفعولِ الأَوَّلِ ، وإِنْ شئتَ تعدَّى إِلَى الثَّانى ، كما تعدَّى إلى الأول) اهـ ، وقال الزمخشرى (٢٦١-المفصل) : (الاقتصارُ على أَحَدِ المفعولين فى نحو كَسَوْتُ ، وأعطيْتُ مما تَغَايَرَ مفعولاه ، غير ممتنع) اهـ ، وانظر المرادى ٢/٥٦).

(٤) ومن حذف الأول قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ ، ومن حذف الثانى قوله تعالى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ ، وانظر (المغنى ٢/١٦٩- ط الحلبى).

(٥) من د ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) عمَّمَ المصنف الحكم فى هذا الباب ؛ والحقُّ أَنه صادقٌ بما مثَّلَ ، مما كان أَوَّلُهما فاعلًا فى الثانى معنىً ، من نحو (كسا ، وأعطى) ، ولا يَصْدُقُ على ذِى الوجهين من نحو استغفرَ ، وسَمَّى ، وغيرهما ؛ قال ابن سيده (المخصص ١٤/٧٠-٧١) : (قولهم : كسوتُ عبدَ الله ثوبًا ، وأعطيْتُ زيدًا دِرهمًا ، فهذا المفعول الأولُ فى الحقيقة فاعل ... فأمَّا القسمُ الذى يتعدَّى فيه الفعلُ إِلى المفعول الأول بوسيط فقولهم : (اخترتُ من الرجالِ زيدًا) ثم تحذف (مِنْ) ؛ فيقالُ اخترتُ الرجالَ زيدًا... ولم يكن المفعول فى الأصل فاعلًا بالذى فيه حرف الجر من الثانى ، فينتزع حرف الجر من الثانى ، فيصل الفعلُ إِليه) اهـ.

(الدرهم) مفعول لـ (زيد) من حيث المعنى ، وكذلك -إذَا قلتَ كسوتُ زيدًا ثوبًا ؛ فـ (زيدٌ) هو اللابِس للثَّوب ، فكأَنَّ (الثَّوْبَ) مفعولٌ له من حيثُ المَعْنَى[1]

وإِذَا كانَ المفعولُ الثَّانى فى هذا الباب مثل (ثَوْبٌ ، ودِرْهَمٌ) ، وما أشبهَهُ مما هو مُتَنَاوَلٌ[2] ، ولا يصحُّ أن يكون مُتَناوِلًا[3] جاز تقديمُه على المفعولِ الأَوَّل[4] ؛ تقول (أعطيتُ زيدًا ثوبًا) ، و(أعطيْتُ ثوبًا زيدًا) ؛ لأنَّهُ لا يُلْبِسُ أَنَّ (الثوب) تناوله (زيد) سواء تَقَدَّم أو تأخَّرَ ، فإذا كان المفعول الثانى مما يُلْبِسُ[5] ، ويمكن أن يكون مُتناوِلًا فلا يجوز تقديمه /٢٧٢/ ؛ كقولك (أَعْطَى زيدٌ عمرًا بكرًا) ؛ لو قلت : (أَعْطَى زيدٌ بكرًا عمرًا) -على أن يكون بكر مفعولًا ثانيًا مقدَّمًا على (عمرو) - لم يجزْ ؛ لأنَّ هذا يُلْبِسُ بِكَوْنِ (بكر) يصحُّ تناوُلُه لعمرٍو ؛ كما يصح تناوُلُ (عمرٍو) له[6]

ولا يجوزُ إلغَاءُ هذه الأَفعالِ عن العمل ؛ كما يجوز ذلك فى باب (ظَنَنْتُ) ؛ لو قلتَ (عمروٌ-أعطيتُ-دِرْهمٌ) - على أن تجعل (عمرًا) مبتدأ ، و(دِرهمًا) خبره ، وتلغى (أَعْطَيْتُ) ، فلا[7] يكون لها عملٌ - لم يجزْ ؛ لأنَّ (الدِّرهم) لا يصحُّ أَنْ يكون خبرًا عن (عمرو) ؛ إذْ هو غيره ، ولا يكون خبر المبتدأ إلا باسم[8] هو

---

(١) السابق ، وش الشذور ص٣٥٧.

(٢) د ، وحاشية (ص)- : (بفتح الواو-) اهـ.

(٣) السابقان (بكسر الواو)- اهـ.

(٤) وذلك على خلاف الأصل من تقديم ما هو فاعلٌ معنى ، وتأخير ما هو مفعول معنى ، وتقديم الثَّانى فيه مشروط بألا يكون محصورًا ؛ نحو ما أعطيت زيدًا إلاَّ دِرهمًا ، أو يكون الأول متصلًا والثانى ظاهرًا ؛ نحو أعطيتُكَ دِرهمًا ، فلا يجوز التقديم ، راجع (المرادى ٢/٥٥، والأشمونى ١/ ٣٤٧-حلبى ، وابن عقيل ص١٩٧).

(٥) أى تقديمه.

(٦) انظر المرتجل ص١٥٥ ، والتصريح ١/٣١٤

(٧) ص ، د (ولا) -بالواو- وأثبت المناسب.

(٨) الباء زائدة فى الخبر كقوله : (... لَمْ أكنْ بأعجَلِهِمْ).

هو[١]، بخلاف قولك (زَيدٌ - ظننتُ - قَائِمٌ)، فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(قائمٌ) خبره، وصَحَّ الإخبارُ به عنه؛ لأنه صفة له، من حيث إنَّ (القائم) هو (زَيدٌ) و(زَيدٌ) هو (القائمُ) فصحَّ حينئذ إلغاء (ظَنَنْتُ)؛ لأن الكلام يتمُّ بغيرها؛ لأنك لو قلت (زيدٌ قائمٌ)، وأسقطتَ (ظَنَنْتُ) لصحَّ الكلامُ، بخلاف قولك (زيدٌ - أعطيتُ - دِرهمٌ) لو قلت (فيه[٢]) (زيدٌ درهمٌ) لم يصحَّ؛ فلذلك لا يصحُّ إلغاء (أعطيت)[٣]، فافهم ذلك.

وحاصلُ هذَا البابِ:

الذى يتعدَّى إلى مفعولين يجوز[٤] الاقتصارُ على أحدهما- أَنَّ (أَعْطَى) وأخواتها تنصب مفعولين، وأن المفعول الأول فاعلٌ[٥] للثانى على التأويل؛ لأن الأول مُتناوِلٌ، والثانى مُتَناوَلٌ؛ وأنهما يجوز تقديمهما على الفعل، وتقديم أحدهما على الآخر إذا كان مما لا يُلبِسُ، فإذا كان مما يُلْبِسُ لم يجز؛ وأنَّها لا يجوز إلغاؤها، والجميعُ مشروح فى الباب؛ فافهم ذلك، وقس عليه تُصِبْ -إنْ شاء الله تعالى-.



(١) سقطت كلمة (هُوَ) من (د)، وانظر (المحرر٢/٤٦٠).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أى وأخواتها؛ كما يفهم منه.

(٤) ص، د (لا يجوز)، وهو سهو.

(٥) ص، د: (عامل فى الثانى) -كذا- والمثبت ما أَفَادتْه المصادر، وكلامُه المتقدم قريبًا.

البابُ الرابع

فى (ظَنَنْتُ) وأخواتها

اعلم أَنَّ (ظَنَنْتُ)، و(زَعمتُ)، و(خِلتُ)، و(حَسِبْتُ)، و(عِلِمْتُ)، و(رأيْتُ)، و(وَجَدْتُ)، و(أُنْبِئْتُ) و(نُبِّئْتُ)[1]، و(خُبِّرْتُ)، و(أُعْلِمْتُ) و(أُخْبِرْتُ) و(حُدِّثْتُ)[2]، وما أشبه ذلك، كل هذه الأفعال /٢٧٣/ تتعدَّى إِلَى مفعولَيْنِ لا يجوزُ الاقتصار على أحدهما؛ تقول: (ظننتُ زيدًا قائمًا)[3]، و: (علمتُ أَخاكَ شاخِصًا)، و: (خلتُ بكرًا مقيمًا)، و: (أُعْلِمْتُ أباكَ صالحًا)، و: (وَجَدْتُ زيدًا كاذبًا)، و(حُدِّثْتُ بكرًا واقفًا)؛ ولو أردت الاقتصار على أحَد المفعولين لم يجز[4]؛ لو قلت (ظَننتُ زيدًا) -وسكتَّ- أو (عَلمتُ أَخَاكَ) -وسكتَّ- لم يجُزْ؛ لأنَّ الكلام لم يتمَّ؛ إذ المقصودُ الإخبارُ عن (زيد) بالقيام؛ من حيث إِنَّكَ[5] إذا قُلْتَ (ظننتُ زيدًا قائمًا) فإنما وقع ظَنُّكَ على قيام (زيد) لا على (زيد)[6]،

---

(١) ص، د (نَبَّأْتُ) - خطأ-.

(٢) بالبناء للمفعول فى المتعدِّى للثلاثة، فيتعدَّى إلى اثنين؛ قال سيبويه (١/٤٣-محقق): (لما كان الفاعل يتعدَّى إلى ثلاثة تعدَّى المفعولُ إلى اثنين) اهـ، وقال ابن مالك (التسهيل ص٧٤): (ما صِيغَ للمفعول من ذى الثلاثة فحكمه حكم (ظَنَّ) إلاَّ فى الاقتصار على المرفوع) اهـ، وانظر (الجمل الهادية ق١٢٧، والهمع ١/١٥٩).

(٣) ص (زيدًا ظننت قائمًا)، والمثبت من (د)، وبإشارة فى حاشية (ص).

(٤) كلامه على عدم الحذف اقتصارًا، أى الحذف بغير دليل، وهو الرأى المُعتَمَدُ من العامَّة عليه، وعُلِّلَ بأن المفعول فى الحقيقة مضمونُ المفعولَيْنِ؛ كقيام زيد، وحذفُ أحدهما كحذف جزء كلمةٍ، وهو ممتنعٌ؛ قال ابن يعيش ٧/ ٦٤: (ولكونها داخلةً على المبتدأ والخبر لم يجز الاقتصارُ على أحدِهما دونَ الآخر) اهـ، وانظر (أسرار العربية ص١٣٥، والبحر ٣/٦٧، والكتاب ١/٤٠ محقق، والمقتضب ٣/١٢٢).

(٥) ص (أَنَّكَ) -بفتح الهمزة- وقد تقدَّمَ كثيرًا، وهو مزهودٌ فيه.

(٦) فى الكشاف ١/ ١٧٢ (عَلمت زيدًا فاضلًا)، الغرضُ فيه ذكرُ إحاطة العلم بفضلِ زيدٍ لا بِهِ نفسه؛ لأنه كان معلومًا له قديمًا؛ كأنه قيل: علمتُ فضلَ زيدٍ) اهـ، وانظر: (الصبان ٢/٢٦).

فلذلك لا يجوزُ الاقتصار، وكذلك باقيها[١]

فصل

واعلم أَنَّ هذه الأفعالَ من عوامل المبتدأ والخبر التى تُغَيِّرُ المبتدأَ وخبرَهُ عن حالة الابتداء إلى حالة أخرى، وهى المفعوليَّةُ[٢]؛ فإذا قلتَ (ظننتُ زيدًا قائِمًا) فأصله (زيدٌ قائمٌ) مبتدأ وخبر، فلما دخلت (ظننتُ) غيَّرَتْ حكم الابتداء والخبر، ونقلتْهما من الرفع إلى النَّصْبِ، فَصيَّرتَهْما مفعولَيْنِ بعد أن كَاناَ مرفوعَيْنِ، وليس لهما موضعٌ منَ الإعرابِ غَيُر النَّصب بخلاف ما قلنا فى (إنَّ) إنَّ حكم الابتداء باقٍ فيها وحدها، وليس بباقٍ فى باقِى أخواتها[٣]؛ وأَمَّا (ظَنَنْتُ) فإِنَّهَا تنقُلُ[٤] معنى الابتداء إلى معنى الشَّكِّ؛ لأَنَّهَا فِعلٌ، و(إِنَّ) حرفٌ، والفعلُ أَقْوَى مِنَ الحرفِ؛ فلذلك نقلتْ المبتدأ والخبر عن محلِّه، ولم يبقِ له حكمٌ فى الرفع، ولا فى الابتداء، إلاَّ أن يقع المفعول الثانى جملةً من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل ومفعول فإِنَّ (ظَنَنْتُ) وأخواتها لا تغيِّره عن حاله[٥]، وسَيُذْكَرُ -إنْ شاء الله[٦]-؛ وإِذَا وقع

---

(١) أما الحذف فيهما أو فى أحدهما اختصارًا أى لقرينة، ودليل، فلا مُشَاحَّة فى جوازه، قال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ص١٤٥) (إن دلَّ دليلٌ على أحد المفعولَيْنِ جاز حذفه؛ كما يجوزُ حذف أحدِ جزْأى الابتداء إِذَا دَلَّ عليه دليل، فمن ذلك قوله -تعالى- ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۖ﴾ أى (لا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم).
فالمفعول الأول محذوف، وهو (بخل) ... وقد يُحذَفُ المفعولان معًا إنْ كان ما بقى مفيدًا، كقولك (عَلِمْتُ) - لمن قال أَعَلِمتَ زيدًا فاضلاً؟) اهـ، وراجع (ش الكافية ٢/٢٧٩، والتسهيل ص٧٠، والجامع ص٧٣).

(٢) وهو ما عليه الجمهور، وذهب السهيلى إلى أن أصلهما ليس المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولى (أعطى)، وذهب الفراء إلى أن الثانى منصوب على التشبيه بالحال، وكلاهما مردود، راجع فيه (التصريح ١/٢٤٦-٢٤٧).

(٣) سبق أن قرره فى (إن، ولكن) - أيضًا، فتأمل، راجع (المحرر ٣/٢٩).

(٤) د (تشغل) -تصحيف-.

(٥) إذ الإعراب مقدر فى موضعها دون لفظها (ش المفصل ٣/١١٤).

(٦) فى الصفحة التالية.

ذلك كان مرفوعًا في اللفظ منصوبًا في المعنى - كما تقدَّم في (إنَّ) وأخواتِها، و(كَانَ) وأخواتِها[١]

وكلُّ شئ كان خبرًا للمتبدأ فإنَّه يكون مفعولًا ثانيًا لهذه الأفعال[٢]؛ وجميعُ ما يُخْبَرُ به عن المبتدأ أربعةُ أشياءَ، وجميع ما يكون مفعولًا ثانيًا لهذه الأفعال أربعةُ أشياءَ -أيضًا- وهي التي /٢٧٤/ يُخْبَرُ بها عن المبتدأ الاسمُ المفردُ، والجملةُ الأسميَّةُ، والجملةُ الفعليَّةُ، والظَّرفُ.

تقولُ- في المفرد[٣]-: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، و:(ظننتُ زيدًا أخاكَ)؛ فـ(ظَنَنْتُ) فعل وفاعل، و(زيدًا) مفعول أول، و(قائمًا) مفعولٌ ثاني، وكذلك (ظننتُ زيدًا أخاكَ) على هذا الحكم، فقد جعلتَ المفعول الثاني في هذا اسمًا مفردًا.

* وتقولُ -في الجُملة الفِعليَّةِ- (ظننتُ زيدًا قامَ أَبُوه)، [وكذلك][٤] (يَقُومُ أَبُوهُ)، فهذه جملة فعليَّة قد وقعتْ مفعولًا ثانيًا لـ(ظَنَنْتُ)، وموضعُهَا النَّصبُ، وإِنْ كانتْ على حالها لم تَتَغَيَّر فإِنَّهَا محكومٌ على موضعها بالنَّصْبِ؛ تقديرُ الكلام ظَنَنْتُ زيدًا قائِمًا أَبُوه.

وكذلك تقول في الجملة الفعليَّة الشَّرطيَّة (ظننتُ زيدًا إِنْ قَامَ أَبُوهُ قَامَ أَخُوهُ) فـ(زيدًا) مفعول أول، والشرط وجوابه في موضع المفعول الثاني، يُحكَمُ عليه بالنَّصب.

* وتقول -في الظَّرْفِ- (ظننت زيدًا أَمَامكَ)، و (خِلْتُ عمرًا خَلْفَكَ)، فـ(خلفَ، وأَمَامَ) مفعولاَنِ ثانيانِ لـ(ظَنَنْتُ، وخِلْتُ).

* وتقول -في الجملة الاسميَّةِ- (ظننتُ زيدًا أَبُوهُ قَائِمٌ)؛ فـ(زيدًا) مفعول

---

(١) أي على اختلاف في الموضع من رفع، ونصب، وراجع (المحرر٢/٥٣٦، ٣/١٩).

(٢) راجع ما ورد عليه في (٢/٥٣٦، ٣/١٩ - المحرر).

(٣) مشتقًا، أو جامدًا، وقد مثل لهما.

(٤) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

أول ، و(أبوه) مبتدأٌ ، و(قائمٌ) خبر عنه ، والجملة فى موضع نصبٍ مفعولًا ثانيًا لـ(ظننت) موضعُهُ النَّصْبُ.

فصــــل

وَاعلم أَنَّ (ظَنَنْتُ) وأخواتها فى العمل ثَلاَثُ مراتِبَ ؛ (إِذْ)[1] لا تخلو[2] من أن تكون أولًا ؛ كقولك (ظننتُ زيدًا قائِمًا) ، و (خِلتُ عَمْرًا شاخِصًا)[3] ، فهذه لا تكون إلاَّ ناصبةً للمفعولَيْنِ[4] ؛ لأَنَّهَا مُقَدَّمة فى أَوَّلِ مراتبها ، فاستقرَّتْ على معمولَيْها ، ونصبتْهُمَا ؛ لأَنَّ المرتبةَ الأُولى هى أقوى المراتب[5] ؛ وقد جاء فى الشِّعْرِ إلغاؤها ، وهى مُقدَّمةٌ ، وهو شاذٌّ لا يُؤْخَذُ به ؛ قال الشاعر[6]

(٦١) أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[7]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ص ، د (يخلو ، ويكون) - بالتحتية المثناة فيهما- تصحيف-.

(٣) الشاخص المرتفعُ ، والمَسافرُ من بلدٍ إلى بلدٍ ، والذاهبُ عن قومه ، والرَّاجعُ إليهم ، وله معانٍ أُخَرُ ، راجع (الأساس ، واللسان ، والمنجد -شخص-).

(٤) عند البصريِّين ، وجوز الكوفيُّونَ ، والأخفشُ الإعمال ، والإهمال مع ترجيح الإعمال ، انظر (المرادى ١/ ٣٨٠ ، والأشمونى ١/٢٨٣ ط الحلبى) ، قالوا : وليس مجرد التقدم كافيًا فى وجوب الإعمال ، بل يشترط أيضًا عدم المعلَّق بعدها ، - على ما سيأتى - واشترطوا أيضًا : ألا يتقدَّمَ الفعل شئٌ فى الكلام ، كما يأتى فى التعليق على بيت كعب ، فإنْ ، فالأمران ، ولى فيه حديث سيرد فى محلِّه ، وراجع : المرادى (ذاته) ، ومنتهى الأرب (هامش شرح الشذور ص٣٦٤) ، وقال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ص١٥٠) : (والموضع الذى يترجح فيه الإعمال : أنْ يتقدم الفعلُ على الجزءَيْنِ مُتقدِّمًا عليه بعضُ الكلام ... إلا أنَّ الإعمال أرجحُ ؛ لقوة الفعل المتقدِّم) اهـ.

(٥) فى أسرار العربية ص١٣٥ (وجب إعمالها إِذَا تقدَّمتْ لوجهين :
أحدهما أَنَّه إِذَا تقدَّمَتْ ، فقد وقعت فى أعلى مراتبها ، فوجب إعمالها ولم يجز إلغاؤها.
والثانى أنها إِذَا تقدَّمت دلَّ ذلك على قوة العناية بها ، وإلغاؤها يدل على اطِّراحها وقلة الاهتمام بها ، فكذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم ؛ لأنَّ الشئ لا يكون مَعنِيًّا به مُطَّرَحًا) اهـ.

(٦) كعب بن زهير من لاميته الشهيرة : (بَانَتْ سُعَادُ) ، انظره فى (الديوان ص٩ ، وسيرة ابن هشام ٤/ ٣٧٥ ، والروض الأنف ٤/١٥٩ ، وجمهرة الأشعار ص١٤٩ ، وجواهر الأدب ٢/١٣٦ ، والغرَّة ص٦٢ ، والرضِىِّ ٢/ ٢٨٠ ، والخزانة ٤/٧ ب).

(٧) الرواية فى الجمهرة ، وإحدى روايات الخزانة :

فرفع (تَنْوِيلُ) وهو مفعول (إِخَالُ) مع تقديمها، ورفعُهُ بالابتداء، و(لَدَيْنَا) خبره /٢٧٥/، و(إِخَالُ) ملغاةٌ، وهو شاذ لا يُعْمَلُ بِهِ.

وقيل إنَّ (إِخَالُ) ههنا فيها ضميرُ شأنٍ[1]، وقصَّة؛ تقديرُهُ (وما إخالُ الأمرَ والشأنَ لدينا منكِ تنويلُ)[2]

المرتبة الثَّانِيةُ التَّوسُّط، وهو أَنْ تقول (زيدًا ظَنَنْتُ قائمًا)، فيجوز فى هذه الأفعال - إِذَا توسَّطتْ على هذه الحالَةِ - وجهانِ الإعمالُ، والإلغاءُ؛ فالإعمالُ أَنْ تَنْصِبَ بها؛ فتقول (زيدًا ظننتُ قائِمًا)؛ فـ (زيدًا) مفعولٌ أولُ، و(قائمًا) مفعولٌ ثانِي، وقد أَعْمَلتَ الظَّنَّ على هذه اللغة؛ والإلغاء هو إبطالُ العمل؛ فتقولُ (زيدٌ - ظَنَنْتُ - قائِمٌ) فـ (زيد) مبتدأ، و(قائم) خبره، و(ظننت) ملغاة لا عمل لها؛ والأحسنُ من هذين الوجهين إِعمالُ الظَّنِّ، وهو أن تنصب به المفعولين؛ لأن (ظننتُ) إِذَا توسَّطت كانت قريبةً من مرتبتها، ومرتبتُهَا التَّقديم، فكانَ إعمالُها أَجْودَ[3]، والإلغاءُ جائزٌ.

وَمَا لَهُنَّ طِوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

وعليها لا شاهد فيه. وبيت الشاهد من بحر البسيط.

والشاهد إلغاء (إخال) مع تقدمها، وقد عدَّه المصنف ضرورة، وانظر ما يأتى فى (٤/٢٧٠-المحرر) والتالى.

(١) الرضى (ذاته): (وقال بعضهم ضمير الشأن مقدَّرٌ بعد الفعل، وهذا أقربُ) اهـ

(٢) خُرِّج أيضًا على التَّعليق بلام ابتداء مقدَّرة حذفت ضرورةً؛ كأنه قال: (لَلَدَنْيَا ...) وانظر (الخزانة - ذاته - والأشمونى ١/٢٨٤ - ٢٨٥ حلبى، والتصريح ١/٢٥٨، والجامع ٧٢) قلت وهو تهافت فى الفرار من ضرورة إلى ضرورة ولو ساغ لأهْمِل الإعمال مطلقًا على تقدير معلِّق، وما أسهله! ، وفيهْ إهدارٌ لما اسقرَّ من أَنَّ الأصلَ الإعمال، كما أن قول من قال إنَّ المسوغ للإلغاء فيه تقدم حرف النفى فأزالها عن التَّصدُّر المحْضِ، ليس بشئ؛ والظاهرُ ما ذهب إليه المصنف من كونه ضرورة.

(٣) الفصول ص١٧٥، وقال ابن مالك (شرح العمدة ص١٥١): (لأنَّ للفعل قوةً بتقدمه على أحد الجزءين تقتضى ترجيح الإعمال) اهـ، وقال خالد (التصريح ١/٢٥٤) (الإعمال فيه أقوى من إهماله؛ لأن العامل اللفظى أقوى من الابتداء) اهـ، وقيل الإعمال، والإهمالُ مستويان؛ لأنَّ لكلٍّ منهما مرجِّحًا (السوابق)، ولا أراه.

المرتبةُ الثَّالِثَةُ أن يكون الظنُّ متأخِّرًا ؛ فتقولُ (زيدٌ قائِمٌ ظننتُ)، فقد تأخرتْ بعد مفعوليْها ، فيجوز -أيضًا- وجهان الإعمالُ ، والإلغاءُ ؛ فالإعمالُ أن تنصِبَ المفعولَيْنِ بـ (ظننتُ) فتقول (زيدًا قائمًا ظننتُ) فـ (زيدًا) مفعول أول لـ (ظننتُ) ، و(قائمًا) مفعولٌ ثانى ، وقد أعملتها مع التأخير ، والإلغاءُ : أَنْ تقول (زيدٌ قائمٌ ظننتُ) ، فيكون (زيدٌ) مبتدأ ، و(قائمٌ) خبره ، و(ظننتُ) ملغاةٌ لا عملَ لها ، والأحسن من هذين الوجهين الإلغاءُ ؛ لأنها بعيدة من مرتبتها[(١)]

وإنَّما جازَ الإلغَاءُ فى (ظَنَنْتُ) وأخواتها ؛ لأَنَّ الكلام يقُومُ بدونها ؛ لو قلتَ (زيدٌ قائمٌ)- وسكتَّ عن (ظَنَنْتُ)- لكان كلامًا تامًّا ، وتلخيصُ الظَّنِّ - إِذَا أُلغِى- أن يكون معناه (زيدٌ - فى ظَنِّى - قائمٌ) ، و(زيدٌ قائمٌ -فى ظَنّى-)[(٢)]

فصـــل

تقول (زيدٌ ظننتُهُ قائمًا)، فيكون (زيدٌ) مبتدأً ، و (ظَنَنْتُهُ) فعل وفاعل ومفعول ، و : (قائمًا) مفعول ثانى ، والجملة خبرُ المبتدأِ الذى هو (زيدٌ)، و (ظننْتُ) ههنا عاملة ؛ لأنها نصبت مفعولَيْنِ ، وهما الهاء التى هى عائدة على (زيد) ، و : (قائمًا) هو المفعول الثانى[(٣)]

---

(١) سيبويه ١١٩/١ محقق : (وكلما أردتَ الإلغاء ، فالتأخيرُ أقوى ، وكلٌّ عربىٌّ جيدٌ) اهـ ، وحقق الخضرى ذلك بما إذا لم يؤكَّد العامل بمصدر منصوب ؛ نحو (زيدًا قائمًا ظننتُ ظنًا) - فالأحسن الإعمال ؛ إذ التَّوكيدُ دليل الاعتناء بالعامل ، راجع (١٥٢/١) قلت : ولا دليل فيه فالمعنى فى نفسه غيرُ ملغىً ، وتأكيدُهُ لا يدعَمُهُ عملًا ، وإلاَّ كانَ التأكيدُ مقوِّيًا لإعمال (إنْ) المخففة إذَا كُرِّرَتْ توكيدًا ، والنظائرُ كثيرةٌ.

(٢) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٦١) (··· زيدٌ منطلقٌ علمتُ ، أى زيدٌ منطلقٌ فى علمى) اهـ ، وقال الأنبارى (أسرار العربية ص١٣٥) : (جُعِلتْ فى تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف ، فإذَا قال زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ، فكأنَّهُ قال زيد منطلقٌ فى ظَنِّى ، فكما أَنَّ قولك (فى ظَنِّى) لا يعمل فيما قبله ، فكذلك ما نُزِّلَ منزلتَه) اهـ ، وانظر (ش الكافية ٢٧٩/٢).

(٣) والرفع فى (قَائِمًا) جائزٌ على أَنَّ الضَّمير للمصدر ؛ قال الزمخشرى (المفصل ص٣٤) (تجعل الهاء ضمير الظن ، فكأنك قلت : (عبدُ اللَّهِ - أظنُّ ظَنِّى - منطلقٌ) اهـ ، وانظر (ش المفصل ١/ ١٢٣).

/٢٧٦/ وقد أجازوا (ظَنَنتُهُ زيدٌ قائمٌ)[١]؛ فيكون (ظننتُ) فعلًا وفاعلًا، والهاء ضمير شأن وقصة فى موضع المفعول الأول، وقولك (زيدٌ قائمٌ) مبتدأ وخبرٌ فى موضع المفعول الثانى والتقدير (ظننتُ الأمْرَ والشَّأنَ زيدٌ قائمٌ).

وقد أجازوا (ظَنَنْتُهُ زيدًا قائِمًا)؛ فتكون الهاء فى (ظَنَنْتُهُ)[٢] عائدةً على المصدر و (زيدًا قائمًا) مفعولَىْ (ظَنَنْتُ)، والتقدير (ظَنَنْتُ الظَّنَّ زيدًا قائمًا)، فالهاءُ عائدةٌ على هذا المصدر الذى ظهر، وهو قولك الظَّنُّ، و (ظَنَنْتُ) ههنا عاملة فى الظاهر تتعدَّى إلى مفعولَيْنِ مع وجود المصدر[٣]، ومع عدمه؛ لأنك تقول: (ظننتُ زيدًا قائمًا ظنًّا) و (ظننتُ زيدًا قائمًا)، ولا تذكرُ المصدرَ، كلٌّ ذلك جائزٌ، مع أنك لو قلت (ظَنَنْتُهُ زيدٌ قائمٌ) وألغيتَها كانت عاملةً -أيضًا- من حيثُ المعنى؛ لأنَّ ضمير الشأن والقصة هو المفعول الأول فى موضع نصب، و (زيدٌ قائمٌ) فى موضع المفعول الثانى، فبان أنها عاملة فى المعنى[٤]

فصل

وتقول: (ظننتُ أَنَّ زيدًا قائِمٌ)، فتكون (أَنَّ) واسمها وخبرها سادَّةً مَسَدَّ المفعولين[٥]؛ لأَنَّ الكلام قد تم بها، وباسمها وخبرها، فتكون (ظننت) عاملة.

---

(١) ابن يعيش ٣/١١٤، والتسهيل ص٧٢

(٢) د (ظننتُ) - بدون الهاء.

(٣) انظر العكبرى (التبيان ص٤٧٤)، وقال ابن يعيش (١/١٢٤) (ولو قلتَ: ظننتُهُ عبدَ اللهِ منطلقًا لم يجز الإلغاء ألبتة؛ لأنك إذًا قدَّمتَ الفعل على مفعوليه لم يجز الإلغاء، فإذا أكد بالمصدر مع ذلك كان إلغاؤه أجدرَ بالامتناع) اهـ، ومنه قول سُحَيْم عبد بنى الحسحاس:

فَجَالَ عَلَى وحْشِيِّهِ وَتَخَالُهُ عَلَى مَتْنِهِ سِبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا

قال الفارقى (الإفصاح ص٣٨٣) (الهاء فى (تَخَالُهُ) عائدةٌ على المصدر؛ كأنَّهُ قال (تَخَالُ الْخَيْلَ)، فأضمره لدلالة الفعل عليه بلفظه ومعناه، ونصب (سِبًّا) بـ(تخال) جعله مفعولًا أول والمفعول الثانى (على متنه)، وجديدًا يمانيًا صفة له) اهـ والسِّب: الثوب الرقيق، والوحشيُّ الجانب الأيسر

(٤) لاحظ ما سبق.

(٥) وهو ما ذهب إليه سيبويه، قال (١/١٢٥ محقق): (فأمَّا: ظننتُ أَنَّهُ مُنْطلقٌ، فاستغنى بخبر (أَنَّ)، =

ومنهم من قال إنَّ (أَنَّ) واسمها وخبرها فى تقدير المفعول الأول، والمفعولُ الثانى محذوف، فإذا أردتَ إظهارَهُ أسقطت (أَنَّ) واسمها وخبرها، وأقمت عوضَهَا المصدر، فقلت (ظننتُ قيامَ زيدٍ حاصلًا)، فـ(قيامٌ) مصدر، وهو مفعول أول، و (حاصلًا) مفعول ثاني[١]

وتقول (ظننتُ إنَّ زيدًا لَقَائِمٌ)[٢]، فتكسرُ (إنَّ) إذَا[٣] أَدْخلتَ الَّلام فى الخبر[٤]، وهذا حكمها فى كل موضع إذَا دخلتْ اللاَّم فى خبرها كانتْ مكسورةً[٥]، ويكون[٦] الظَّنُّ مُعَلَّقًا مُلْغىً[٧]، فتقول -على ذلك- (ظَنَنْتُ إِنَّ زيدًا لَقَائِمٌ)، و (خِلْتُ إِنَّ بكرًا لَشاخِصٌ)، فتكون (ظننتُ) لا عملَ لها، و (إِنَّ زيدًا

=وإنما يقتصر على هذا إذَا علم أنه مستغن بخبر (أن) وانظر (٣/١٢٠ منه)، وقال الزجاج (معانى القرآن ٢/٧٥): (أَنَّ، فى اللغة تنوب عن الاسم والخبر، تقول ظننت أنك عالم) اهـ.

(١) إليه ذهب أبو الحسن الأخفش، انظر (البحر ١/١٨٦، ٢/١٤٠، والنهر الماد -عليه- ١/١٩٣، وشرح المفصل ٨/٦٠، ومنهج الأخفش ص٩٨)، وتبعه الزمخشرى قال (المفصل ص٢٩٤) (وكذلك: ظننت أنك ذاهبٌ، على حذف ثانى المفعولين، والأصل، ظننت ذهابَك حاصلًا) اهـ؛ قال الرضى (٢/٢٨٦): (ولا حاجة بنا إلَى ذلك، ولو كان مقدَّرًا لجاز إظهاره؛ إذْ لم يسدَّ مسدَّه شئ حتى يكون واجبَ الإضمار) اهـ، هذا وقد نقل الرضى، والسيوطى (الهمع ١/١٥٢) عن المبرد هذا المذهب، وليس سديدًا؛ فالمبرِّد يرى ما يراه سيبويه فى سد أَنَّ ومعموليها مسدَّ المفعولين، وانظر (المقتضب ٢/٣٣٩)، ثم راجع (التبيان ص٥٩، ١٧١، ٣١٢).

(٢) كذا درج النحاة على التمثيل به، أو بنحوه، ولا أدرى كيف يُجْمَعُ بين الظن والتأكيد المحقق بأكثر من جهة؟ والأنسب التمثيل بـ(علمت)، ونحوه من أفعال اليقين، ولكنهم يجنحون إلى الصناعة، وإنْ ناهضها المعنى.

(٣) (إذا) مكررة فى (د).

(٤) انظر (المحرر ١/٤٦، والرمانى - معانى الحروف ص١١٢).

(٥) إذ -كما تقدم- أَنَّ اللام لا تصاحبُ إلا المكسورة.

(٦) ص: (أو تكون) -بزيادة الهمزة- تصحيف نسخى-.

(٧) وهل المعلِّق اللام، أو (إنَّ) المكسورة؟ الظاهر أن المُعلِّق هو اللام، لا إنَّ، إلا أَنَّ ابن هشام نقل عن ابن الخباز أنه حكى فى بعض كتبه أنه يجوز (علمت إنَّ زيدًا قائمٌ) -بالكسر مع عدم اللام-، وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا فالمعلق (إنَّ)، راجعه فى (ش الشذور ص٣٦٧، والأشمونى ١/٢٨٧ -حلبى).

لَقائم) إنَّ، واسمها وخبرها.

وكذلك تقول: (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ)[١]، و (ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ) /٢٧٧/، و (ظننتُ هلْ زيدٌ قائمٌ)؟، و (ظننتُ أَزيدٌ قائِمٌ)؟[٢]، فيبطل عمل (ظَنَنْتُ) مع هذه الأشياء، وهى لام الابتداء، و(ما)، و(هَلْ)، وهمزة الاستفهام[٣]، وتكون معلَّقَةً عن العمل، [وهى عاملةٌ فى المعنى دُونَ اللَّفظِ][٤]، و (زيدٌ قائمٌ) مبتدأٌ وخبرٌ فى هذه المسائل كلها[٥].

وإنما امتنع عمل (ظَنَنْتُ) مع لام الابتداء، والاستفهام، والنفى؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها[٦]؛ لو قلت (ظننتُ أزيدًا قائمًا)؟ أو: (ظننتُ ما زيدًا قائمًا) و (ظننتُ هَلْ زيدًا قائمًا)؟ و (ظننت لَزيدًا قائِمًا) لم يجز ذلك كلُّهُ؛ لأنك إذَا فعلتَ ذلك فكأنك أعملت الظَّنَّ[٧] فيما بعد الاستفهام، وهو (زيدٌ)، وما أشبهه[٨].

وحاصلُ هَذَا البابِ:

أنَّها تدخلُ على المُبتدأ، والخبر، فتنصبُهُمَا؛ ولا يجوزُ الاقتصار على

---

(١) سيبويه ١/١٤٩، ٢٣٦ محقق، وقال العكبرى (التبيان ص٩٣٤): (اللام تعلِّقُ الفعل الذى قبلها عن العمل إذا كان من أفعال القلوب) اهـ.

(٢) سيبويه ١/٢٣٥: (لأنه كلامٌ قد عمل بعضه فى بعضه، فلا يكون إلا مبتدأ، ولا يعمل فيه شئٌ قبلَه؛ لأنَّ أَلفَ الاستفهام تمنعُهُ من ذلك) اهـ.

(٣) كما يقع التعليق باسم الاستفهام، راجع (المحرر ٢/٣٨٣)، والمفصل ٢٦٢، والفصول ١٧٥، وشرح العمدة ٧٠، وقد أحكمَ ابنُ هشام المعلَّقات فى عشر، التمسها من (ش الشذور ٣٦٥-٣٦٧).

(٤) التكملة ص (د) وحاشية (ص) لعلها من خط ناسخها.

(٥) ونابت الجملة عن اسم الظن وخبره، انظر (معانى الزجاج ٢/٤٦٦، والصبان ٢/٢٢).

(٦) لصدارتها، وبالعمل فيما بعدها تزول صدارتها، فتكون حشوًا، وهو باطل، راجع (الخضرى ١/١٥٢).

(٧) بين السطرين فى (ص) (أىْ نَصَبْتَ بِهِ).

(٨) من بقِيَّةِ المعلَّقات.

أَحدِهما ؛ وأَنَّها يَجُوز إلغاؤها إذَا توسَّطَتْ أو تأخَّرتْ ؛ ويجوزُ دخولُ[١] ضمير الشَّأن والقِصَّة عليها ؛ وأَنَّ لها ثلاث مراتب التَّقديمُ، والتَّأخِير، والتَّوسُّط ؛ وأَنَّ (أَنَّ) المشدَّدة[٢] المفتوحة إذا دخلتْ على (ظَنَنْتُ) سدَّتْ مسدَّ المفعولين ؛ وأَنَّ (ظننتُ) تُلْغَى [لفظًا][٣] مع لام الابتداء، وحروف الاستفهام، و(ما) النافية، وجميعُ ذَلِكَ مبيَّنٌ فى الباب ؛ فافهم ذلك.



---

(١) كلمة : (دخول) بين السطرين فى (ص).

(٢) لا داعى لهذا القيد ؛ فالمخففة كذلك أيضًا ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

الباب الخامس

فى ضير الشَّأن والقِصَّة(١)

اعلم أَنَّ العرب تجعل قبل الجملة ضميرًا تُسمِّيه ضمير الشَّأن والقصَّة، ولا يكون إلا فى الأمور المعُظَّمة(٢)، ومعنى الشَّأن والقصَّة فَحْوى الأمر المعظَّم الذى يُخْبَرُ عنه؛ مثل أن تسمع صوتًا وجلبةً فيسأل سائل ما شأنُ النَّاسِ وقصَّتُهم؟، فيقولُ المجيب له (الشأن والقصة وَقَعَ حربٌ) أو (قَدِمَ موكبُ الأَميرِ) أو(٣) (موكبُ فَرَحٍ)، مما له شأنٌ وتعظيم؛ فتقول الشَّأن والقصَّة كذا وكذا، ثم إِنهم اختصروا لفظ (الشَّأن والقِصَّة) وجعلوا عوضه ضميرًا، إِمَّا لفظة (هاء)، أو (هو(٤)) فكأن قائلًا يقول (ما شأْنُ النَّاسِ؟) فيقول المجيب(٥) (هو خُروجُ الأمير)، أو: (هو وقوعُ الحربِ)(٦)، أى الشَّأْنُ والقِصَّة الحَرْبُ(٧) واقعٌ(٨)، أو خروجُ الأمير واقعٌ /٢٧٨/، وكذلك (الهاء) فى قولهم

---

(١) انظر (معانى الفراء ٣٦١/١، والارتشاف ١٥٠-١٥١، ابن يعيش ١١٤/٣).

(٢) الفارقى (الإفصاح ٢٨٢): (إنما دعا إلى هذا شِدَّة احتفالهم بالحديث، أو تعظيمهم له، فأضمروه قبل الذكر تنبيهًا للسامع، وعطفًا له على استماعه) اهـ، قال الرضى (٢٧/٢ ش الكافية): (فعلى هذا لابدَّ أَنْ يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئًا عظيمًا يُعْتَنَى به؛ فلا يقال -مثلًا-: هو الذبابُ يطيرُ) اهـ.

(٣) أى: قَدِمَ، ولابدَّ من هذا التفسير، حتى يكون جملة.

(٤) أى: ضمير غيبة مفرد، ليس غيرُ، انظر (الجامع ص٢٣)، وقال الرضى (الأسبق): (المراد بهذا الضير الشأنُ والقصَّة، فيلزمه الإفراد والغيبة، كالمعود عليه) اهـ.

(٥) الرضى (ذاته): (كأنه راجعٌ فى الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤالٍ مقدَّر) اهـ.

(٦) ربما وقع هذا إِحالةً على ما بعده، أما هو فى نفسه فلا يصلُح؛ فليس من مذهبه التفسير بمفرد، أو بجملة لم يصرَّح بأحد جزئيها، نعم أجاز الكوفيُّون والأخفش التفسير بمفرد له مرفوع نحو كانَ قائمًا زيد، وظننته قائمًا عمروٌ؛ فالمذكور مخالف للبصريِّين، والكوفيين جميعًا انظر (المغنى ١٠٣/٢، ومنهج الأخفش ٤٠٣) ولعل الخبر فى كلا التمثيلين سقط (حاصل) -مثلًا- وبه يستقيمُ المذهب.

(٧) ص، د (حرب)، والمثبت الصواب، إذ هو مبتدأ.

(٨) قد تذكر الحرب باعتبار أصلها، إذ هى منقولة من مصدر، فيذكر ضميرها بهذا الاعتبار، (المذكر والمؤنث للمبرد ص١٠، والأشباه ٩٧/٣).

(إنَّه زيدٌ قائِمٌ)(١)

ومن شرط ضمير الشَّأنِ والقِصَّة أنْ [يكون](٢) مقدَّمًا على الجملة، لا يعودُ على شئٍ قَبلَهُ وإنما يتبيَّنُ بما يأتى من الجُمَل، ولذلك يسمى الضميرَ المجهَول(٣)؛ ومواضعهُ أربعةٌ(٤)

المُبتدأُ والخَبَرُ فى مثل قوله -تعالى- ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(٥)، قيل إنَّ قوله (هُوَ) ههنا ضميرُ شأنٍ وقِصَّة(٦)، وقوله (اللَّهُ أَحَدٌ) مبتدأ وخبر يفسِّر ذلك الضمير الذى هو (هُوَ) والتقدير (قل الأمرُ والشَّأْنُ اللَّهُ أَحَدُ)، فأغنى لفظ (هُوَ) عن (الأمرُ(٧) والشَّأْنُ)، ومثل ذلك (هُو زيدٌ قائم)(٨) التقدير (الأمرُ والشأنُ: زيدٌ قائمٌ) فقولنا (هُوَ) مبتدأ، و(زيدٌ قائِمٌ) جملةٌ من مبتدأ وخبر، والجميعُ خبرٌ عن (هُوَ)، فقد قام (هُوَ) مقام: (الأمرُ والشَّأْنُ) و(زيدٌ قائمٌ) جملة من مبتدأ وخبر تفسِّر ذلك المُضْمَر

* ومع (كَانَ) وأخواتها؛ تقول: (كانَ زيدٌ قائمٌ)(٩)؛ فـ(كان) يرفع الاسم،

---

(١) راجع (المحرر ٣٣/٣).

(٢) من د، وحاشية (ص).

(٣) وهى التَّسمية الكوفيَّة، لأنَّ ذلك الشأنَ مجهولٌ حتى يُفسَّر. (ش الكافية ٣٨/٢ والمغنى ١٠٣/٢-حلبى، والإفصاح ٢٨٢)، وسمَّاه الزمخشرى ضميرَ المُبْهَم (الكشاف ٥٨٤/٢).

(٤) ش المفصل ١١٤/٣ - ١١٦

(٥) الإخلاص: ١

(٦) أبو حيان (البحر ٥٢٨/٨): (هو ضمير الأمر والشأن، مبتدأ، والجملةُ بعدَهُ مبتدَأٌ وخبر، فى موضع خبر (هُوَ) اهـ؛ ويجوز أن يكون ضميرَ المسئول عنه؛ إذْ سألوا الرسول (ص) أن يصف رَّبه، فأنزل الله (قل: هُوَ الله أحدٌ)، وذهب الكسائى إلى أنه ضمير العِماد (الفَصْل)، وردَّه الفراء بأن العماد لا يكون مستأنفًا، راجع (معانى الفراء ٢٩٩/٣، والكشاف ٢٩٨/٤، والبيان ٢/ ٥٤٥، والتبيان ١٣٠٩، والغرة ص٨٦).

(٧) د: (اللفظ) -سهو-.

(٨) قد علمتَ أن المفسِّر لا يكون إلا جملة مضمونُها عظيمٌ وخطير، ويستقيم ما مثَّل به معنى على أنه كان مُقْعَدًا مثلًا.

(٩) راجع (المحرر ٥٥٠/٢).

وينْصِبُ الخبر؛ فاسمُهَا مُضمرٌ فيها، وهو ضمير الشأن والقصة، و (زيدٌ قائمٌ) مبتدأ وخبر فى موضع خبر (كَانَ) يُحْكَمُ على موضعه[١] بالنَّصبِ؛ والتقدير (كَانَ الأمرُ والشأنُ زيدٌ قائمٌ)، وضميرُ الشَّأْنِ والقِصَّة كثيرًا ما يجئ مع (كَانَ) وأخواتها.

* ومع (ظَنَنْتُ) وأخواتِها؛ كقولك (ظننتُهُ زيدٌ قائمٌ)[٢]؛ فالهاء ضمير شأن وقصة فى موضع نصب على المفعول الأول لظَنَنْتُ و (زيدٌ قائمٌ) جملة من مبتدأ وخبر فى موضع نصبٍ مفعولًا ثانيًا لـ(ظَنَنْتُ)، تقديره (ظننت الأمرَ والشأنَ زيدٌ قائمٌ)، وكذلك فى باقى أخواتها.

* ومع (إِنَّ) وأخواتِها[٣]؛ تقول (إِنَّهُ زيدٌ قائمٌ)، و (لعلَّهُ بكرٌ خارجٌ)؛ تقديره (إِنَّ الأمرَ والشأن زيدٌ قائمٌ)، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[٤]، أى (إِنَّ الأمرَ، والشأنَ مَنْ يأِت رَبَّهُ مُجْرِمًا)[٥]

وقد يجئ ضمير الشأن والقصة مؤنَّثًا[٦]، كقوله -تعالى- ﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[٧]؛ فجاءت الهاء /٢٧٩/ مِنْ (إِنَّهَا) ضميرَ مؤنَّثٍ[٨]، فاحتِيجَ أن يُقَدَّرَ بمؤنَّثٍ كالقِصَّة والقضَيَّة، فتقُولُ: تقديره (فإِنَّ القِصَّة، أو القضيَّة لا تعمى الأبصار ﴿وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِى فِى الصُّدُورِ﴾[٩]، وهذا أمر عظيم؛ لأنَّه إِخبارٌ

---

(١) تذكير الضمير باعتبار الكلام، أو التركيب.

(٢) راجع (المحرر ١٤٠/٣).

(٣) راجع (المحرر ٣٣/٣).

(٤) طه ٧٤

(٥) انظر (الرازى ٧٥/٦، والتبيان ص٨٩٨).

(٦) راجع ما سبق فى (٥٥١/٢-المحرر).

(٧) ذاته.

(٨) وهو المختار؛ لرجوعه إلى المؤنث؛ إذ كان فى الجملة المفسِّرة مؤنَّثٌ لقصد المطابقة، لا لأن مُفسِّرَه ذلك المؤنث، والشرط ألا يكونَ المؤنَّث فى الجملة فضلةً، فلا يختار إنَّها بَنَيْتُ غرفةً؛ لأنَّ الضَّمير مقصود مُهِمٌّ، فلا يُراعَى مطابقتُه للفَضَلاتِ (ش الكافية ٢٨/٢).

(٩) تتمة النص السابق، الحج: ٤٦.

عن يوم القيامة[١] ، وإنما قدَّرتَ فى هذا الموضع القضَّيةَ ، ولم تقدِّرْ : (الشأن) ؛ لأنَّ الإضمار جاء مؤنثًا فاحتجنا أَنْ نقدِّره بمؤنَّثٍ[٢]

وقد[٣] حُكِيَ عن سيبويه (إنَّ بك زيدٌ مأخُوذٌ) ؛ تقديرهُ (إنَّ الأمَر ، والشَّأنَ بك زيدٌ مأخوذٌ)[٤] ؛ قال الشاعر[٥]

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا [٤١]

تقديره (إنَّهُ من يدخلْ الكنيسةَ يومًا) ؛ كأنه قال (إنَّ الأمر والشأن مَنْ يدخلْ الكنيسة يومًا) ، فكأَنَّ الهاءَ اسمُ (إنَّ) مضمرةً ، و(مَنْ) مبتدأٌ ، وما بعده الخبرُ .

ويقول الفقهاء (أَعلَمُ أَنَّ قد كانَ كذَا وكذَا)[٦] ، (أَعلَمُ أَنَّ فى الدار يفعلون كذا وكذا)[٧] ؛ والتَّقدير (أَنَّ[٨] الأمر والشأن : قَدْ كان كذا [وكذا][٩] ، و(أن الأمر والشأن فى الدار يفعلُونَ) ، وحكى لى بعضُ الفقهاء أَنَّهُ قد ورد فى الشِّعر مثل

---

(١) كذا وقع ، ولا أدريه ، وكأن هذا الفهم مُقحَمٌ عليه ؛ فما وجدتُ من المفسِّرين من يقول به ، بل ظاهر الآية يتدابر معه ؛ قال الله ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ وصريحه التَّنديد بمن يُغْلِق قلبه ، وعقله عن التدبُّر فى آيات الله فى الأرض ، وذلك مُستبَعد عن القيامة قطعًا ، راجع -مثلًا- (ابن كثير ٥/٤٣٥ ، والكشاف٣/١٧ ، والنسفى ٣/١٠٥) وغيرها .

(٢) تقدم أنه والحالة هذه الراجح ، راجع(٨) من الصفحة السابقة ، ويجوز التذكير ، قال الفراء (١/٣٦) : (وتأنيثُها مع المؤنَّثِ ، وتذكيرُها مع المذكرَّ جائز) اهـ.

(٣) لعله سقط (وَقَدْ وردَ محذوفًا) ؛ فهو الوجه الآخر من الاستعمال ، ويشير به التمثيل .

(٤) راجع (المحرر ٣/٣٣).

(٥) راجع (المحرر ٣/٣٣).

(٦) راجع (المحرر٣/٣٤).

(٧) وقد ورد نحوه فى قول يزيد بن عمرو بن نفيل :

وَاعْلَمْ وأَيْقِنْ أَنَّ مُلْكَكَ زائِلٌ وَاعْلَمْ بأَنَّ كَمَا تَدِينُ تُدَانُ

انظر (معانى الزجاج ١/١٠ ، وشرح القصائد السبع ص٢٨).

(٨) مكسور الهمزة فى (ص) -تصحيف- .

(٩) زيادة يقتضيها السياق تناسبا .

(إنَّ زيدٌ قائمٌ)[1] ؛ والتقدير (إنَّهُ زيدٌ قائمٌ).

ولا يكوُنُ هذا الضَّمير إلاَّ مقدَّمًا ، لا يتقدَّمُهُ شيءٌ يعود عليه[2] ، بخلاف سائر المضمراتِ فإنها لابُدَّ لَهَا من شيءٍ قبلَهَا تعود عليه ، وهذا لا يتقدَّمُه شيءٌ يعود عليه ، وإنَّما يفسِّرُه ما بعده من الخبر.

وحاصلُ هَذَا البابِ :

أنه ضميرٌ مجهولٌ لا يعود على شئ ، تضعُهُ العربُ فى المواضع المعظَّمة ؛ لأجل تفخيم الأمر ؛ ويفسِّرُهُ ما بعده ؛ ولا يُفسَّر إلاَّ بجُملةٍ ؛ إمَّا اسميَّةٍ ، وإمَّا فعليَّةٍ ، ومواضعُه أربعة المبتدأُ والخبر و(كانَ) وأخواتها ، و(ظَنَنْتُ) وأخواتها ، و(إنَّ) وأخواتها ، ولا يكون إلا مُقدَّمًا ، وقد يجئ الضَّميرُ مؤنَّثًا فيُعبَّر عنه بالقضيَّة ، أو القِصَّة ؛ وقد يكون[3] هذا الضمير /٢٨٠/ غير مذكور فى اللفظ كما قلتُ فى (كانَ زيدٌ قائمٌ) ، و : (ظننتُ زيدٌ قائمٌ).



---

(١) راجع (المحرر ٣٣/٣)، ولم أقف على شعر فيه أُضْمِرَ الشأن مع (إنَّ) ، وما بعدها صالحٌ لمباشرتها له عملًا ، وقد ورد فى غير الصالح للمباشرة كالبيت المذكور قبلًا ، ونحو قوله

فَلاَ تشتُمِ المولَى، وتبلغْ أَذَاتَهُ فَإِنَّ بِهِ تَثْأَى الأمُورُ وتُرْأَبُ

أى : فإنه تثأى ؛ قال الألوسى (الضرائر ص٧٥) : (حذفُ هذا الضَّمير يحسُن فى الشعر ، ولا يقبُح فى الكلام إلا أن يُؤدِّىَ حذفُه إلى أَنْ تكون (إنَّ) وأخواتها داخلةً على فعلٍ ، فإنه حينئذ يقبح فى الكلام ، والشعر) اهـ.

قلتُ هو مطروحٌ على كل حال ، أى : فيما يصلح لها ؛ إذْ فيه التَّهيئة للعمل ثمَّ القطعُ ، وفيما لا يصلح ؛ إذْ فيه إيلاء الأداةِ مالا تباشره أصلًا ، وفيه إخراجٌ للضمير وجملته عن وظيفتيهما ؛ إذ الضَّميرُ موضوعٌ للتَّعظيمِ والحذفُ ينافيه ، وجملته مفسِّرَة له ، وحذف المفسَّر إخلال لقضيَّة التفسير ، فلا يحسُنُ إِذَن حذفُه شعرًا ، ونثرًا ، وانظر (ابن عصفور-الضرائر ص١٧٩).

(٢) راجع (المحرر ٥٧/٢، والمغنى ١٠٣/٢ حلبى).

(٣) د : (يجئ) -سهو-.

البابُ السَّادس

فيما يتعدَّى إِلَى ثَلاثَةِ مفعولِينَ(١)

وهى (أَعْلَمَ)، و(أَنْبَأَ)، و(أَرَى)، و(أَخْبَرَ)، و(خَبَّرَ)، و(حَدَّثَ)، و(نَبَّأَ)؛ تقول من ذلك (أعلم زيدٌ عمرًا بكرًا خارجًا)؛ فـ(أَعْلَمَ) فعل ماضٍ، و(زيدٌ) فاعل و(عمرًا بكرًا خارجًا) ثلاثةُ مفاعيلَ لـ(أَعْلَمَ).

وتلخيص هذا أَنْ تُقدِّر (أَنَّ) مع المفعول الثَّانى؛ فمتى صحَّ تقديرها، فهو يتعدَّى إِلى ثلاثة مفعولِينَ(٢)، وبيان ذلك أنك تقولُ (أعلم زيدٌ عمرًا أَنَّ بكرًا خارجٌ)، وكذلك باقى أخواتها (أنبأ زيدٌ عمرًا بكرًا مقيمًا)، و (أخبر بِشْرٌ جعفرًا خالدًا راجلًا)، و: (أَعْلَمَ(٣) اللَّهُ النَّبِيَّ الصَّلاة خمسًا)، و (أَرَى النَّعيمُ أَخَاكَ وجهَك حَسَنًا)، والتقدير (أرى النَّعيمُ أخاك أَنَّ وجهَكَ حَسَنٌ) وكذلك باقيها.

ولا يجوز إِلغاءُ هذه الأفعال، كما جَازَ فى (ظَنَنْتُ)(٤)، بل هذه الأفعال تعمل

---

(١) نُظِرَ فى هذا الجمع هنا؛ قال خالد (التصريح ٢٦٤/١) (ولا يجوز ثلاثةُ مفعولِينَ -بجمع السلامة-؛ لأنَّ مفعولًا اسم للَّفظ، وهو غير عاقل) اهـ، كلامه؛ وهو غريب فقد ورد الاستخدام ذاته فى كلام سيبويه ٤١/١ محقق: (... يتعدَّاه فعله إِلى ثلاثة مفعولِينَ)اهـ، ونفسه فى (٤٣/١).

(٢) هو خصوصيَّة ما يتعدَّى إِلى مفعولَيْنِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، والثانى، والثالثُ هنا هما الأول والثانى هناك، وعلامة التعدِّى إِلى مفعولين بهذه الصفة صلاحية تقدُّم (أَنَّ) عليهما؛ قال الرضى (ش الكافية ٢٨٦/٢): (من خواصِّهَا أيضًا جوازُ دخول (أَنَّ) المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزءَيْنِ؛ نحو (علمتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ)، ولا تقول: (أعطيْتُ أَنَّ زيدًا درهمٌ)، وذلك لأن مفعولها فى الحقيقة ... هو مصدر الخبر مضافًا إِلَى المبتدأ، و(أَنَّ) المفتوحة موضوعة لهذا المعنى) اهـ، قلت وغالب ما ورد فى القرآن العزيز عليه -مثلًا-: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾، ﴿وظَنُّوا أَلاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ﴾، (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾، ومن الباب قول النابغ (الديوان ص١٦).

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبا قَابُوسَ أَوْعَدَنِى ... وَلاَ قَرَارَ عَلَى زَأْرٍ مِنَ الأَسَدِ

وقول جرير (المخصص ١٩٨/١٣).

أُنبِئْتُ أَنَّكَ يَابْنَ وَرْدَةَ آلَفٌ ... لِبَنِى حُدَيَّةَ مَقْعَدًا ومُقَامَا

(٣) المناسب: (نبأ) منعًا للتكرار.

(٤) إِلى منع إِلغاء هذه الأفعال، وتعليقها ذهب قوم كالنحاس، وابن أبى الربيع: أى فى الثانى،=

متقدِّمةً ومتأخِّرَةً ومتوسِّطَةً ، وقد ذكرنا مثالها إذا كانت متقدِّمَةً .

وتَقولُ -فى المتوسَطةِ- (زيدًا أَعلمتُ بكرًا قائمًا) ، و (خالدًا أَخْبرتُ محمَّدًا مُقِيمًا) .

وتَقولُ -فى المتأخِّرة- (زيدًا عمرًا قائِمًا أعلمتُ) ، و (بكرًا خالدًا مُقيمًا أَخْبَرْتُ)وكذلك باقيها ، فافهم ذلك ، وقس عليه موقفا -إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى- .

وحاصِلُ هذَا البَابِ :

أَنَّ هذه الأفعالَ تَتعدَّى إلى ثلاثةٍ ؛ ولا يجوز ألاقتصار على شئٍ منها[1] وأَنَّ (أَنَّ) [إنْ][2] يَصِحَّ تقديرها مع المفعول الثَّانِى فالفعلُ من هذا الباب ، وإنْ لم يَصِحَّ تقديرُها فليسَ من هذا الباب ، وأَنَّهَا سبعةٌ لا غيرُ .

=والثالث ؛ لما فيه من إعمالها فى المفعول الأول وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين ، وذلك تناقِضٌ ، لأنه حكمٌ بقوةٍ ، وضعفٍ معا ؛ ولأنَّ التعليق عن الأول فى قولنا (أعملتُ لَزَيْدٌ عمروٌ قائمٌ) يترتَّب عليه ألا ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، فيكون غير مفيد ؛ إذ قولنا : (عمروٌ قائم) لا يستقيم جعله خبرًا عن : (زيدٌ) ، وكذا الحكم فى الإلغاء ، وقد يوجَّهُ بأن الثانى والثالث بمنزلة الثانى فى غير هذا الباب ؛ لأنهما غير الأول ، والثانى فى غير هذا الباب لا يعلَّقُ ولا يلغى ، انظر (الأشباه ٢/ ١٧٥ ، والهمع ١/ ١٥٨ ، ويس ١/ ٢٦٦) ، وهذا ما يقتضيه القياس ؛ ولكن السماع ورد بإبطال هذه الأفعال إلغاءً ، وتعليقًا فى شعرٍ وفى سَعَةٍ

فمن الإلغاء قولهم (البَرَكَةُ - أعلمنا اللَّهُ - مع الأكابر) ، وقوله

وَأَنْتَ أَرَانِى اللهُ أمنعُ عَاصِمٍ ... وأَرْأَفُ مُسْتَكْفئ ، وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

ومن التعليق قوله- تعالى- : ﴿ يُنَبِّئُكُمْ - إِذَا مُزِّقْتُمْ كلَّ مُمَزَّقٍ - إنكم لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ وقوله الشاعر

حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي ... سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

قال ابن مالك (وللثانى والثالث بعد النقل ما لهما قبله (النقل) مطلقًا خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق) اهـ ، (التسهيل ص٧٤) ، وانظر (الأوضح ١/ ٢٣٢ ، والتصريح ١/ ٢٦٦ ، والأشمونى ١/ ٢٩٩) .

(١) أى لغيرِ دليلٍ ، وهو مذهبُ سيبويهِ وآخرينَ ، وقيل يجوز الحَذْفُ فى الأول ، وذِكْرُ الأخيريْنِ ، أو العكس ، وعليه المبرِّدُ وقومٌ ، وقيل يجوز حذف الأول فقط ، وعليه الشَّلوبين ، وقيل يجوز حذف الآخيرين فقط وعليه الجرمى ، أما الحذف اختصارًا لدليلٍ فهو جائزٌ فى جميعها أو بعضِها ، راجع (الهمع ١/ ١٥٨) .

(٢) زيادة لازمةٌ يقتضيها السِّياق .

البابُ السَّابع

فيما يتعدَّى من الأفعال بحرف جرٍّ

اعلم أنَّ في كلام العرب أفعالًا نَقَصتْ عن الوصول إلى المفعولات بنفوسها، فوصلوها بحروف الجرِّ، فصارت حروفُ الجرِّ عاملة في الاسم في اللَّفظ، والاسمُ[1] منصوبٌ في المعنَى، مفعولٌ به بذلك الفعل النَّاقص /٢٨١/ وذلك نحو قولك: (مررت بزيدٍ)، و: (نزلتُ على عمروٍ)، و: (خرجت إلى بكرٍ)؛ فقولُك (مررتُ) فعلٌ وفاعلٌ، ولكنه لا يصلُ إلى (زيدٍ) بنفسه؛ إذْ لو قلت (مررتُ زيدًا) لم يكن كلامًا جيِّدًا، ولا تامًّا[2]، فلما كان كذلك استجلَبُوا الباء التي هي حرفُ جرٍّ، لتوصِّل الفعل النَّاقِصَ إلى الاسم، فيصيرَ مجرورًا في اللَّفظ منصوبًا في المعنى؛ فقالوا (مررت بزيدٍ)؛ فـ(زيد) مخفوضٌ بالباءِ لفظًا، وهو مفعولٌ في المعنى، منصوبٌ بـ(مررت)، وكذلك -أيضًا- (نزلتُ على عمروٍ)، و (خرجتُ إلى بكرٍ)، و: (قمت مع[3] خالدٍ)، و (سرتُ إلى البلدِ)؛ كله يجرى هذا المجرى مخفوضٌ في اللفظ منصوبٌ في المعنى؛ ولأجل ذلك حملنا التَّوابع تارةً على اللَّفظ، وتارةً على الموضع فقلتَ (مررتُ بزيدٍ وعمروٍ) - بالجرِّ على اللفظ-، و: (عمرًا) -بالنصب على الموضع[4]؛ لأن موضعَ قولك (بزيدٍ)

(١) ص، د: (فالاسم) -بالفاء- والمناسب الواو على ما أثبتُّ.

(٢) المبرد (الكامل ٢٢/١ بيروت): (ولا يجوز: مررت زيدًا، وأنت تريد: مررت بزيدٍ؛ لأنه لا يتعدَّى إلاَّ بحرف) اهـ.

(٣) سيأتي له عدُّه: (مع) حرف جر، انظر (المحرر ٤٠٦/٣).

(٤) ألحَّ المصنف في طرح هذا الاتجاه في مواضع شتىَّ من كتابه، وقد عزاه ابن هشام وغيره إلى ابن جنى، ومنعوه بأن الإتباع على المحلِّ كالعطف وغيره لا يجوزُ؛ لأنَّه لا يمكن ظهوره في الفصيح (المغنى ٩٥/٢-حلبى).

قلت ليس تجويزُه مقصورًا على ابن جنيٍّ، بل ذهب إليه غير واحد من المتصدرين؛ يقول الأنبارى (الإنصاف ص٣٣١): (يجوز أيضًا الحمل على الموضع في العطف، نحو: مررت بزيد وعمرًا؛ =

النصب قبل دخول الباء عليه ؛ إِذْ (زيدٌ) مرورٌ[1] به فهو مفعولٌ.

وكذلك (مررتُ بزيد الظَّريفِ) -بالخفضِ- و (الظريفَ) - بالنَّصب على الموضع- و : (مررتُ بزيدٍ نفسِهِ) -بالخَفْض على اللَّفظ ، و (نَفْسَهُ) -بالنصب على الموضع- ، و : (مررتُ بالقومِ كلِّهم) -بالخفض على اللَّفظ- ، و (كُلَّهُمْ) - بالنَّصبِ على الموضِع- ، وكذلك (مررت بزيد أَخِيك) ، و (أَخَاكَ) - بالخفض

=كما يجوز : وعمرٍو) اهـ ؛ ويقول ابن يعش ٧/ ٦٥ : (ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان : الجرُّ والنصب ، نحو قولك مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ، وعمرًا ؛ فالجرُّ على اللفظ والنصب على الموضع). اهـ ، وانظر (٨/٩-١٠) منه ، ويقول الرضى (٢/٢٧٣) (إذا تعدَّى بحرف الجَرِّ فالجار والمجرور فى محل النَّصب على المفعول به ، ولهذا يعطف على الموضع بالنصب) اهـ ، ولقد رأيت ابن هشام المتمسك بالمنع لعلته السابقة يذهب إلى أن مجرور (رُبَّ) يجوز مراعاة محله كثيرا ؛ فيقالُ : ربَّ رجلٍ فصيحٍ لقيتُ وامرأةً ، مع أنه لا يجوز (رجُلًا فصيحًا لقيتُ وامرأةً) - على أن الأصل فيه (ربَّ) ثم حذفت ، راجع (الأمير ٢/٩٥).

وإِذْ منعوا من الإتباع فى المذكور لما اعتلُّوا به ، وأجازه من أوقفتُ عليهم فالقول بالإجازة أولى ، ولعَمْرى لهو أهون من تصريحهم بالعطف على التَّوهم ، فى مثل قول المرار الفقعسى (معانى الفراء ١/١٧١ ، والطبرى ١/٤٤٣ ، واللسان - بيد ، وطفل-)

أَجَـدَّكَ لَـنْ تَـرَى بِـثُـعَـيْـلِـبَـاتٍ ... وَلاَ بَـيْـدَانَ نـاجِـيَـةً ذَمُـولاَ
وَلاَ مُـتَـدارِكٍ والـشَّـمْـسُ طِـفْـلٌ ... بِبَعْضِ نَـواشِـغِ الـوَادِى حَـمُـولاَ

(ثعيلبات ، بَيْدان : موضعان ، ونواشغ مجرى الماء فى الوادى) قال الطبرى : (فقال (ولا متداركٍ) ، ولم يتقدمه فعل بلفظه يُعطَفُ عليه ، ولا حرفٌ معربٌ بإعرابه ، فيردّ : (مُتداركٍ) عليه فى إعرابه ، ولكنه لما تقدمه فعل مجحودٌ بـ(لَنْ) يدلُّ على المعنى المطلوب فى الكلام من المحذوف استغنى بدلالة ما ظهر عن إظهار ما حُذِفَ ، وعَامَلَ الكلام فى المعنى ، والإعراب معاملتَهُ أَنْ لو كانَ ما هو محذوفٌ منهُ ظاهرًا ؛ لأنَّ قولَه أجدك لن تَرَى بثُعيْلباتٍ بمعنى : أجدك لست براءٍ ، فردَّ (متداركًا) على موضع (ترى) ، كأنَّ (لستَ) والباء موجودتانِ فى الكلام) اهـ.

ومعلومٌ أنَّ هذا المعطوف عليه المتوهَّم تركيبٌ آخر ، وصياغة مُفْتَرضة حُمِلَ عليها لفظٌ ، فهو حملٌ للفظ على معنى مُتَخيَّل ، مع أن ذلك التركيب المتوهَّمَ ليس الأصل فيه أن يكون مجرورًا بل محلُّه النَّصبُ ، حتى لو عُطِفَ على خبر (لَيْسَ) فى تركيب صريحٍ جرًّا كان توهما ، فالعطف عليه بالجرِّ فى تركيبه المتوهَّمِ تَوهُّمٌ على تَوَهُّمٍ ، ومع ذلك لم يمنعوه ، وما معنا لا أكثر من حمل لفظ على محل لا خلاف فى أنه منصوب ، فهو أهون ، والقول به أعدل ، ثم انظر التعليق فى (٣/٣٩٤-المحرر) والقسم الأول من هذه الدراسة .

(١) أى : الفعل واقع عليه.

على اللَّفظ ، وبالنَّصب على الموضِع ، وكذلك باقى هذا الباب يُحْمَلُ على لفظِه ، وعلى موضِعِهِ جميعُ التَّوابع.

وكلُّ اسمٍ لَهُ إعرابانِ لفظٌ ، وموضعٌ جازَ حملُ التَّابع على لفظه ، وعلى محلِّه ؛ فمن ذلك قولك (هذا ضاربُ زيدٍ ، وعمروٍ) - بالخفض عطفًا على لفظ (زيدٍ) - و : (عمرًا) -بالنَّصب عطفًا على موضع (زيدٍ)[١] ؛ لأنه مفعول بـ (ضَارِبُ) من حيثُ كان اسمَ فاعلٍ يعملُ عملَ فعلِهِ.

وكذلك فى المصدر يُتْبَعُ[٢] -أيضًا- على لفظِ فاعله ، ومفعولِه ، وعلى محلِّهما[٣] ؛ تقول (يعجبنى ضربُ زيدٍ الظريفُ عمرًا) - بخفض (الظَّرِيف) على لفظ (زيدٍ) ، وبرفعه على موضعِ (زيدٍ) ؛ لأنَّ (زيدًا) فاعلٌ فى /٢٨٢/ المعنى ؛ لأنه الذى ضَرَبَ عمرًا ، وتقدير المسألة (يعجبُنِى أَنْ ضربَ زيدٌ الظريفُ عمرًا) ، فبان لك أنَّ (زيدًا) مرفوعٌ من حيث المعنى ، فالمصدرُ يضافُ إلىَ فاعله ، وإلى مفعولِهِ ، وسيُذْكَر فى باب (المَصادِرِ)[٤] -إنْ شاء الله-.

وحاصِلُ هذَا البَابِ :

أَنَّ فى الأفعالِ أفعالًا ناقصةً لا تصِلُ إلى المفعولِ ، فوُصِلَتْ بحروف الجرِّ ، وأَنَّ منها ما يجوز حذف حرف الجرِّ منه ، فإذَا حُذِفَ حرف الجَرِّ انتصبَ الاسمُ على

---

(١) انظر ما يأتى فى (المحرر ٢٥٦/٣ ، ٥٢٩ وحواشيهما).

(٢) ص ، د : (يُعطف) والأعمُّ ما أثبتُّ ، ولأنه لم يمثل للعطف.

(٣) ذهب سيبويه ، ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنَّه لا يجوزُ الإتباع على محلِّ مخفوض المصدر ، وذهب الكوفيُّون ، وطائفةٌ من البصريِّين إلى جوازه وأجازه أبو عمرو فى العطف والبدل ، ومَنَعَ فى التوكيد والنَّعت ؛ والظاهرُ الجوازُ بإطلاقِهِ ، وعليه الأنباريُّ ، وابنُ مالك ، ويؤيِّده السماع.
ومما يشهد لجوازه ما روى عن عائشة -رضي الله عنها- (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- أَمَرَ بقَتْلِ الأبْتَرِ ، وذُو الطُّفْيَتَيْنِ) ، أى بأَنْ يُقْتَلَ الأبترُ ، وذو الطُّفيتَين) ، فقد عطف على مجرور المصدر ، وهو نائبُ الفاعل بالرَّفع ، راجع (الكتاب ١٩١/١ محقق ، والإنصاف ص٣٢٧ ، والضرائر ص٢٦١ ، وشرح العمدة ص٩٠ ، والمرادى ١٣/٣ ، والأشمونى ٢٥٢/١ -حلبى ، والصبان ٢٩١/٢ ، واللسان -طفا- ، وصحيح مسلم ٢٩٣/٢).

(٤) ٢٧٧/٣ -المحرر ، وقد تقدم أيضًا فى (٤١٣/٢) منه.

أَصْلِهِ[١] ؛ وأنَّ الجارَّ والمجرور إِذَا كان مفعولًا كان موضعُه النَّصْبَ ، ويجوز حمل التوابع على لفظه ، وعلى محلِّه ، وكذا[٢] كلُّ اسمٍ له إعرابانِ فإِنَّه يُحْمَل التَّابعُ على لفظِهِ ، وعلى محلِّه ، فافهم ذلك موفَّقا -إِنْ شاءَ الله- .



---

(١) إحالة على الباب التالى فلم يَسبِقْ له فى هذا الباب التَّنويه به .

(٢) ما بين الرقمين سقط من (د) .

البابُ الثَّامِن(١)

فيما يتعدَّى من الأَفعال تارةً بنفسِهِ، وتارةً بحرفِ جرٍّ(٢)

اعلم أَنَّ هذه الأَفعالَ مسوعةٌ محفوظةٌ لا يُقَاسُ علَيْها(٣) ؛ وهى قولك (شكرتُ زيدًا، وشكرتُ لِزيدٍ(٤))، و: (كِلْتُ زيدًا، وكِلْتُ لَهُ)، و: (نَصَحْتُ عمرًا، ونَصَحْتُ لَهُ(٥))، و (وَزَنْتُ بكرًا، ووَزَنْتُ لَهُ)(٦) ؛ قال الله -تعالى- ﴿وَإِذَا

---

(١) كلمة: (الثامن) من د، وحاشية (ص).

(٢) راجع فيه (المخصص ١٤/ ٧٠، وأدب الكاتب ص٥٤٩)، وما يأتى.

(٣) ابن بابشاذ (الجمل الهادية، ق١٢٨): (... أفعالٌ قليلة محفوظَة، لا يقاس عليها). اهـ.
وفى ق ١٧٠-منه (... موقوفٌ على السَّماع، وفيه مذهبان مِنَ النَّاسِ من يقول: إنَّ الأصلَ الجَرُّ، ثم حذف الجار، فتَعَدَّى الفعلُ، فنصب، ومنهم من يقول: هما لغتان بمعنى واحد).
وانظر الهمع (٢/ ٨٠)، وفى البحر ١/ ٤٤٧: (وفى إثباتِ هذا النَّوع من الفعل-، وهو أن يكون يَتَعَدَّى تارةً بنفسه، وتارةً بحرف جَرٍّ بحق الوضع، فيهما -خلاف). اهـ. وسيتضح بما يلى.

(٤) ابن السكيت (إصلاح المنطق ص١٩٤): (شكرتُ له صنيعَه، فأنا أشكر لَهُ شكرًا وقد شكرتُه، لغةٌ) اهـ.

(٥) الفراء (١/ ٩٢-المعانى): (العرب لا تكاد تقول: (شكرتُك) إنما تقول: شكرتُ لك، ونَصَحْتُ لك، لا يقولون: نصحتُك، وربما قيلتا) اهـ، وانظر (الكامل ١/ ٢١، ٢٢١، والشجرية ١/ ٣٦٢-٣٦٣) ؛ وقال الطبرى (٣/ ٢١٢): (العرب تقول: نصحتُ لَكَ، وشكرت لك، وولا تكاد تقول: نصحتُك، وشكرتُك، وربما قالت شكرتك، ونصحتك) اهـ؛ فالدَّارسون -على ما ترى- يقْضُون بأنَ حالتها مع اللام أكثر، وأفصح استعمالًا، ولا أدرى كيف بنى الرضيُّ حكمه على تساوى الاستعمالين، وغلبةِ كلٍّ منهُمَا، حتى قَضَى بأن اللاَّم زائدة وأنه من قبيل المتعدِّى عمومًا، وإِنْ اضطردتْ فيه زيادة اللام (ش الكافية ٢/ ٢٧٣، ٣٢٩)، وفيه نظرٌ؛ فلو لم يُحْكَمْ بغير القرآن لكفى فى كون مصاحبتِها اللَّامَ الأَفْصَحَ، والأكثرَ استعمالًا
هذا ولعل الرأى القائل بتعدى هذه الأفعال إلى مفعولين ثانيهما محذوفٌ للعلم به غالبًا؛ إِذْ متعلَّق هذه الأفعال خاصةً لا يكادُ يَنْبهم، أقول: لعله أقربُها، وقد ظهر فى قول الشاعر

شَكَرْتُ لَكُمْ آلاَءَكُمْ وَبَلاَءَكُمْ وَمَا ضَاعَ مَعْرُوفٌ يُكَافِئُهُ شُكْرُ

راجع: (الاقتضاب ص٢٦٥-٢٦٦، والفصول ص ١٧٢، والكشاف ٢/ ٨٦).

(٦) انظر ما يلى.

كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾(١) ، فعدَّاهُ بنفسه من غير حرف جَرٍّ(٢) ؛ فقوله -تعالى- (كَالُوا) فعل وفاعل ، والهاء والميم فى موضع المفعول تَعَدَّى الكَيْلُ إليه(٣) ، ولو أدخلَ حرف الجَرِّ لقالَ (وإِذَا كَالُوا لَهُمْ) ، فيتعدَّى بحرف الجر(٤) ، وهو اللَّامُ(٥) ، وقال -تعالى- ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾(٦) ، فعدَّاه بحرف جرٍّ ، وهو (عَلَى)(٧) ؛ وهذه أفعالٌ مسموعةٌ لا يُقَاسُ عليها.

ومن هذا الباب (أَمرتُ زيدًا بالخيرِ(٨)) ، و: (أَمرتُ زيدًا الخيرَ) ، و: (اخترتُ مِنَ الرجال عمرًا) ، [و (اخترتُ الرِّجالَ عمرًا)(٩)] ، و: (استغفرَ زيدٌ ربَّه ذنبَهُ)(١٠)

---

(١) المطففين ٣

(٢) اللسان (وزن) ، وقال أبو حيان (البحر ٤٣٩/٨) (كَالَ ، ووَزَنَ) مما يتَعَدَّى بحرف الجَرِّ ؛ فتقول (وزَنْتُ لَكَ) ، ويجوز حذف اللام ؛ كقولك : نصحتُ لك ، ونصحتُك وشكرت لك ، وشكرتك) اهـ ، وانظر : (الشجرية ٣٦٣/١ ، والبيان ٢/ ٥٠٠ ، والتبيان ١٢٧٦ ، واللسان (كيل).

(٣) وهذا الصوابُ ، وقيلَ الضميرُ (هُمْ) مرفوع منفصل ؛ ورُدَّ برسم المصحف ، بدليل حذف الألف بينهما ، فلا يفصلان (النشر ١٥٤/٢).

(٤) ص ، د : (جر) ، ولعلَّ المثبت أنسبُ.

(٥) صنيعُ المصنِّف كغيره على ما مر فى رقم (٢) ، مُشْعِرٌ باستواء نحو (كَالَ) ، و(وَزَنَ) بنحو (شَكَرَ ، ونَصَحَ) حكمًا ؛ والحقُّ أنهما من باب (اخْتَارَ) : أَىْ مما يتعدَّى إلى اثنين بنفسه تارةً ، ولآخَرِ بحرف الجرِّ ، والأول محذوفٌ فيهما ، وانظر (ش الشذور ص٣٧٦) ، وهو الاتجاهَ الذى تبعناه فى الأفعال السابقة.

(٦) المطففين : ٢

(٧) الظاهر أَنَّ مفعوله محذوف ، وأَنَّ (عَلَى) بمعنى (مِنْ) - كما يأتى فى (٤٠٣/٣-المحرر).

(٨) سيبويه (١٩/٤) : (قالوا أمرتك الخير ، وإنما يريدون : بالخيرِ ، ولكنَّهُمْ حذفوا منه) اهـ ، وانظر (البحر ١٨١/١ ، والمحرر ١٣٠/٣).

(٩) (ص) (٠٠٠ من الرجال) تكرير.

(١٠) فى البحر ١٠١/٢ (استَغْفَرَ ، يتعدَّى لاثنين : الثانى منهما بحرف الجر ، [تقول] : استغفرت اللَّه مِنْ الذنب ، وهو الأصل ويجوز أن تحذف (مِنْ) ٠٠٠ وذهب أبو الحسن ابن الطَّراوة إلى أنَّ (اسْتَغْفَرَ) تتعدَّى بنفسها إلى مفعولَيْن صريحيْنِ ، وأنَّ قولهم (استغفرتُ الله مِنَ الذنب) إنما جاء على سبيل التَّضْمين ؛ كأنَّه قال : تُبتُ إلى الله من الذنب ، وهو محْجُوجٌ بقول سيبويهِ ، ونقلِهِ عن العرب) اهـ وانظر : (ش المفصل ٥٠/٨).

و (استغفرَ زيدٌ ربَّهُ مِنْ ذَنبِهِ)[١]؛ فجميع هذه الأفعال متعدِّيةٌ إلى مفعولَيْنِ أحدهما بحرف الجرِّ، إنْ شئتَ أثبتَّهُ، وإن شئتَ أسقطتَهُ[٢]؛ كقولك (أمرت زيدًا بالخيرِ) -فأثبتَّهُ- و: (أمرت زيدًا /٢٨٣/ الخيرَ) - فأسقطته ونصبتَ؛ قال اللَّهُ -تعالى- ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[٣]؛ تقديره: (واختار موسى مِن قومِهِ سبعينَ رجلًا)، فحذف حرف الْجَرِّ، ونَصَبَ، قال الشاعر[٤]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبِ [٦٠]

تقديره: (أمرتك بالخيرِ)، فحَذَفَ حرف الجرِّ، وهو: الباء، ونَصَبَ (الخَيْرَ) وعلى ذلك فقس -إنْ شاءَ اللَّهُ-.

وحاصلُ هذَا البَابِ:

أَنَّ هذه الأفعالَ مسموعةٌ محفوظةٌ، ولا يُقَاسُ عليها[٥]؛ وأَنَّ من هذا الباب (أمرتُ زيدًا بالخيرِ)، و: (وأمرتُهُ الْخَيْرَ)، فافهم ذلك موفَّقًا.



---

(١) معاني الفراء ١/٢٣٣

(٢) د (سَقَطتَهُ) - بدون الفاء والهمزة - تصحيف.

(٣) راجع (٢/٤٢٢-المحرر).

(٤) راجع (٣/١٣٠-المحرر).

(٥) أبو حيان (البحر ٦/٢٩٩): (ما يتعدَّى الفعلُ فيه إلى واحدٍ، وإلى الآخَرِ بحرف جرٍّ، ويجوز حذف ذلك الحرف ... بابٌ لا ينقاس عند الجمهور، وإنما يحفظ من ذلك أفعالٌ قليلةٌ) اهـ.

الباب التَّاسِعُ

فى اشتغال الفعلِ عن المفعولِ بضميرِه

ومعنى ذلك أَنَّكَ إذَا قُلتَ (زيدٌ ضربتُهُ) فقد شغلت (ضَرَبْتُ) عن نصب (زيدٌ) بالهاء العائدة على (زيدٌ)، وصار (زيدٌ) مبتدأ، و (ضَرَبْتُهُ) خبره، ولو لم تدخل الهاء لكان (زيدٌ) منصوبًا بـ(ضَرَبْتُ)؛ لأنَّ الفعل مُفَرَّغٌ لـ(زيدٌ)، وإذا كان مفرغًا له انتصب به؛ إذْ لو قلتَ (زيدًا ضَرَبْتُ) لكان (زيدًا) منصوبًا بـ(ضَرَبْتُ) مفعولًا مقدَّمًا، فلما أدخلتَ على (ضربْتُ) الضَّميرَ، وهى الهاءُ العائدة على (زيد) اشتغل الفعل بها، وبقى (زيدٌ) ليس له ناصبٌ، ولا رافعٌ سوى الابتداء، ولذلك كان (زيد) مرفوعًا بالابتداء، وإنْ نصبتَ: (زيدًا) فإنَّما تنصبُه بتقدير فعلٍ؛ كقولك: (ضربتُ زيدًا ضربتُه)، فيصير (زيدا) منصوبًا؛ لكونه مفعولًا به.

واعلم أَنَّ هذا الباب مركَّبٌ من باب المبتدأ والخَبَر، ومن باب الفاعل والمفعول به[1]؛ مثال ذلك (زيدٌ ضربتُه)، و: (عمروٌ أكرمتُه)؛ فـ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء، و(ضربتُه) فعل وفاعل، ومفعولٌ فى موضع رفع خبرًا عن (زَيْدٌ)، والهاء فى (ضربتُهُ) تعود على (زَيْدٌ)، ويجوز لك أن تقول (زيدًا ضربتُه) و: (عمرًا أكرَمْتُهُ) - بنصب (زيدٍ، وعمروٍ) على أَنَّهما مفعولان بفعلٍ مُضْمَر؛ والتقدير/ ٢٨٤/: (ضربتُ زيدًا ضربتُهُ)، و: (أكرمتُ عمرًا أكرمتُهُ)[2]؛ وعلى هذا جَمِيعُ

---

(١) ابن يعيش ٢/٣٠: (وهذا الضرب يتجاذبه الابتداءُ، والخبرُ، والفعلُ والفاعلُ) اهـ، وانظر (الصبان ٢/٧١، والخضرى ١/١٧٢).

(٢) سيبويه ١/٨١ محقق: (فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم، قلتَ (زيدٌ ضربتُهُ)، فلزمتْه الهاء ... وإنْ شئت قلتَ: زيدًا ضربتُهُ، وإنَّما تنصبُه على إضمار فعلٍ هذا يفسِّرُهُ، كأنك قلتَ ضربتُ زيدًا ضربتُهُ إلاَّ أنهم لا يُظْهِرُون هذا الفعل هنا استغناء بتفسيره) اهـ؛ فالعامل فى المتقدِّم هو مفسِّرُ المتأخر من لفظه، أو معناه، أو الملابس -كما سيأتى- وهذا ما عليه البصريُّون، وذهب الكسائى والفراء إلى أنَّ العامل فى المتقدِّم ما عمل فى ضميره إنْ صلَحَ، وإلاَّ فهو سَادٌّ مسدَّ الصالح، وجاز أن يعمل فى شيئين: الظاهرِ، ومضمرِه؛ لأنهما لشيءٍ واحدٍ، راجع: (شـ الكافية ١/١٦٣، =

البابِ يجوزُ فيه وجْهَانِ[١] أحدهما الرَّفْعُ بالابتداء، والخبر؛ والوجْهُ الثَّانى النَّصبُ على إِضمار فعلٍ يُفسِّره الفعلُ الظَّاهر، وجميعُ البابِ هكذَا على وَجْهَينِ[٢]

واعلم أَنَّ الفعل المقدَّر لا يكون إِلاَّ من جنْس الفعل الظَّاهِرِ -إِنْ كان الظَّاهر مُتعدِّيًا[٣]-، أو يكون الفعل المقدَّرُ من معنى الظاهر -إِنْ كان الظَّاهرُ لا يتَعَدَّى-؛ فمثال المتعدِّى قولك (زيدًا أكرمتُه)، و: (عمرًا ضربتُهُ)، التقديرُ (أكرمتُ زيدًا أكرمتُهُ)، و: (ضربتُ عمرًا ضربتُهُ)؛ فأضمرتَ الإكرام، والضَّربَ؛ لأنهما من جنس (ضربتُهُ، وأكرمتُهُ)، ألا ترى أَنَّ (أَكْرَمَ) الأول من[٤] لفظ (أَكْرَمَ) الثَّانى، و (ضَرَبَ) -أَيْضًا- الأولُ من لفظ: (ضَرَبَ) الثانى.

واعلم أَنَّ الرَّفع فى هذه المسائل، وأشباهِهَا أَحْسَنُ من النَّصْبِ[٥]، وهو قولك (زَيْدٌ ضربتُهُ) أحسن من قولك (زيدًا ضربتُهُ)، وكلاهما جائِزَانِ.

=والإنصاف م١٢)، وردَّهُ ابن يعيش؛ فقال (٣٠/٢): (هو قول فاسدٌ؛ لأن ما ذكروه، -وإِنْ كان من جهة المعنى صحيحًا-، فإِنَّه فاسدٌ من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى، كذلك تلزم مراعاة اللَّفظ، وذلك أَنَّ الظَّاهِرَ والمضمر ههنا غيرانِ من جهة اللَّفظ، وهذه صناعة لفظيةٌ، وفى اللفظ قد إستوفَى مفعوله بتعديه إِلَى ضميره واشتغالِهِ بِهِ، فلم يجُزْ أَنْ يتعدَّى إِلى آخر) اهـ.

(١) قال ابن هشام (الأوضح ٢٧٣/١): (الأصلُ أَنَّ ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجحٌ؛ لسلامته من التَّقدير، وهو النَّصبُ ...) اهـ.

(٢) فيه إِطلاق يَحسُنُ الاحترازُ منه؛ فليس جميعُه بهذا التَّرَدُّدِ؛ فقد يجبُ أحدهما الرَّفعُ، أو النَّصبُ، وصحيحٌ أَنَّ المصنف لم يتعرض لواجِبِ الرَّفْع -كما درج النحاة-، ولعل ذلك لما قيل بأنَّه ليس من مسائل هذا الباب.
(التصريح ٣٠٣/١)، فإطلاقُ المصِّنف هنا أغلبيٌّ.

(٣) كلامه ظاهرٌ فى غير السَّببىِّ؛ إِذْ هو الأصلُ، أما فى السَّببىِّ فيقدَّرُ من الملابسة أو نحوها؛ ففى مثل (زيدًا ضربتُ أخاهُ)، يقدَّر: (لابست، أوأهنْتُ) وشبهه، قال ابن يعيش ٣١/٢: (ولا تُضْمِرُ (ضَرَبْتُ)؛ لأن (ضَرَبْتُ) الثانى ليس واقعًا على ضميره، وإِنَّما هو واقع على الأخِ) اهـ.

(٤) د: (فى) -تصحيف- فى الموضعين.

(٥) سيبويه ٨٢/١ محقق (النَّصْبُ عربيٌّ كثيرٌ، والرفع أجودُ) اهـ؛ وزعم بعضُهم أَنَّه لا يجوز النصب لما فيه من كُلفة الإضمار، وليس بشيْءٍ؛ فقد نقله سيبويه، وغيرهُ من الأئمة عن العرب، ومنه قوله تعالى-: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾، راجع: (الخضرى ١٧٧/١).

وإنَّمَا كان الرَّفع أحسنَ ؛ لأنَّه أَخْصرُ ؛ من حيثُ إنَّه لا إِضْمَارَ معه ؛ ولأنَّك تَحْتَاج مع النَّصْب إلى إضمار فعلٍ ؛ كما قلنا فى (ضربتُ زيدًا ضربتُهُ) ، ولا تحتاج مع الرفع إلى إضْمارٍ ؛ فلذلك كان الرَّفع أَجْوَدَ ؛ لأنَّه أَخَفُّ[1]

فصـل

وإِذَا كان الفعل يتعدَّى بحرف جرٍّ ؛ كقولك (مررتُ بزيدٍ) ، و (نزلتُ على عمروٍ) ، فإِذَا جَعَلْتَهُ من هذا الباب قلتَ (زيدٌ مررتُ بِهِ) ، و (عمروٌ نزلتُ عليْهِ) ، فيكون (زيدٌ) مبتدأً ، و (مررتُ بِهِ) الخبر ، والهاء عائدة على (زَيْدٌ) ، وكذلك (عمروٌ نزلتُ عليهِ) على هذَا التَّفْسير ؛ ويجوزُ النَّصْبُ ؛ فتقول (زيدًا مرَرْتُ به) ، و (عَمْرًا نزلتُ عليهِ) ، فيكون نصب (زيدٍ) بإِضمار فعلٍ من معنى المُرور ، تقديره (جاوزتُ زيدًا مررتُ بِهِ) ، وإنما قدرتَ (جَاوَزْتُ) ، ولم تقدر (مررتُ) ؛ لأنَّ (مررتُ) لا يتعدَّى بنفسِهِ ، فاحتجْتَ[2] حينئذٍ أَنْ تُقَدِّر لـ (زيد)/٢٨٥/ الذى هو منصوب فعلًا من معنى المرور ، وهو قولك (جاوزتُ)[3] ؛ والرَّفعُ فى هذا أجودُ من النَّصْبِ[4] ؛ كما كان ذلك فى الفصل

---

(١) انظر (٥) السابق ، وقال السكاكى (المفتاح ص٤١) (لعدم الحاجة معه إلى الإضْمَار المُحْوِجِ إلى التفسير) اهـ ، وانظر (ش الكافية ١/١٧١).

(٢) ص ، د : (احتجت) -بدون الفاء- ، والمناسب ما أثبت.

(٣) يس ١/٣١٧ : (هكذا فى الرَّضيّ ، وغيره ، وفيه بحثٌ ؛ لأنَّ فى كون المجاوزة بمعنى المرور نظرًا ؛ لأنَّ مفهوم المرور بزيد مثلًا هو محاذاته وقت السَّير ، فيصدق على المحاذى أنه مارٌّ بزيد ، لا مجاوِزٌ ، فكيف يكون المرور هو المجاوزة فى قول الشاعر

أَمُرُّ علـى الـدِّيـارِ دِيـارِ لَيْـلَـى ... أُقَبِّـلُ ذَا الْـجِـدَارَ وَذَا الْـجِـدَارَا؟

كيف يمكن تقبيلُ الدِّيار وقتَ مجاوزتها؟) اهـ ؛ ولعلَّ تفسير ابن السِّيد للمقدَّر بـ (لاقيتُ) ، أقربُ ، وإنْ لم ينطبق كثيرًا على معنى المرور ، انظر : (إصلاح الخلل ص١٣٣) ، وفسَّره سيبويه بقوله : (كأنك قلتَ إذا مثلت ذلك جعلت زيدًا على طريقى ومررت به ، ولكنك لا تُظهِرُ هذا الأول) اهـ (١/٨٣).

(٤) إذ الظاهر دالٌّ على معنى عامل النَّصْب دون لفظه ، وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى فى الدلالة ؛ فإذا ضَعُفَ النَّصب قَوِيَ الرَّفع - راجع : (ش المفصل ٢/٣١، والصبان ٢/٨٣).

الأول ، وجميعُ ما تقدَّمَ يُخْتَار فيه الرفع[١] ، وإن كان النَّصْبُ جائزًا .

فَصْـل

ثم إنَّكَ قد ترى النَّصبَ مُختارًا فى هذا الباب ، فى أربعةِ مواضعَ ، والرَّفع جائزٌ ، والأربعةُ المواضعُ هِى الأمرُ ، والنَّهْىُ ، والاستفهامُ ، والنَّفْىُ[٢]

* مثالُ الأمر (زيدًا أكْرِمْهُ) ؛ فَنَصْبُ (زيد) ههنا أحسنُ من رفعه ، [ونصبُه يكون بإضمارِ فعلٍ ، لا بـ (أكْرِمْهُ) هذا الظَّاهِرِ ؛ لأنَّكَ قد شغلتَهُ بالهاء[٣]] ، والتَّقديرُ (أكْرِمْ زيدًا أكرِمْهُ) ، وإنما كان النَّصْبُ أحسنَ ؛ لأنَّ الأمر يطلبُ الفعلَ ، فكان الاختيارُ النصبَ لذلك[٤]

* ومثال النَّهى (عمرًا لا تُهِنْهُ) ؛ فنَصْبُ (عمرو) ههنا هو الاختيارُ ؛ لأنَّ النَّهى يطلب الفعل -أيضًا- فكأنك قلت (لا تُهِنْ عمرًا لا تُهِنْهُ) ، ولو رفعت (عمرًا) لجاز على الابتداء والخبر ، فكنت تقول : (عمرٌ لا تُهِنْهُ) .

* ومثالُ الاستفهامِ (أزيدًا أكْرمتَهُ)؟ -بنصب (زيد)- ، وهو الاختيارُ - بإضمار فعل ؛ كأنَّكَ قلتَ (أأكرمْتَ[٥] زيدًا أكرمتَهُ)؟ ؛ لأنَّ الاستفهام يطلب الفعلَ[٦] -أيضًا- ، والرَّفعُ جائزٌ على الابتداء والخبر ؛ فتقولُ (أَزيدٌ أكرمتَهُ)؟

---

(١) راجع ما سبق ، من تعليله .

(٢) نصَّ فى (١٦٧/٣) على الموضع الخامس ، وهو الواقع بعد عاطف مسبوق بجملة فعليَّة ، وانظره فى(الأوضح ٢٧٥/١) .

(٣) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) ، كأنها بخط ناسخها .

(٤) سيبويه ١٣٧/١ محقق : (الأمر والنَّهى يُخْتَار فيهما النَّصب فى الاسم الذى يُبْنَى عليه الفعل ، ويُبْنَى على الفعل ؛ لأنَّ الأمر والنَّهى إنما هما للفعل) اهـ ، وقال المبرد (الكامل ٣٩٦/١-بيروت) : (وكان ذلك أجودَ من ألاَّ يضمر ؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلا بفعل ، فأُضْمِرَ الفعلُ ؛ إذْ كان الأمر أحقَّ به ، وإن لم تُضْمِرْ ، ورفعتَ جاز ، وليس فى حُسْنِ الأول) اهـ ، وانظر (ش المفصل ٣٧/٢) .

(٥) ص ، د (أكرمتُ) -بدون الاستفهام- سهو .

(٦) سيبويه ١٣٧/١ (حروف الاستفهام بالفعل أولى) اهـ وفى ١١٥/٣ (الفعل بأَنْ يَلِىَ حروفَ الاستفهامِ أولى ؛ لأنها عندهم فى الأصل من الحروف التى يُذْكَرُ بعدها الفعل) اهـ.

هذا ، وينبغى تقييد الاستفهام هنا بالهمزة أمَّا مع غيرها فالنَّصبُ واجب ، وراجع (التسهيل ص٨٠ ، والتصريح ٣٠٠/١) .

* ومثال النَّفْى (مَا زيدًا أكرمتُهُ)[١] ؛ فـ(ما) حرفُ نَفْي ، و(زيدًا) منصوبٌ بإضمار فعل تقديره (ما أكرمتُ زيدًا أكرمتُه)[٢] ، وإنما كان النَّصْبُ أحسنَ ؛ لأنَّ النَّفى يطلب الفعلَ -أيضًا-[٣] ، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر ، فتقول (ما زيدٌ أكرمتُهُ) .

فقد تبَيَّنَ لك أَنَّ اختيار النَّصب فى هذه المواضع كلِّها ، إنما هو لكونها تطلبُ الفعلَ ، وإذا كانتْ تطلُبُ الفعل كان النَّصبُ بإضمار فعلٍ أولى .

والدَّليلُ على أنها تطلب الفعل أَنَّك إذا قلتَ - فى الأمر (زيدًا أكْرِمْهُ) - بنصب (زيدٍ) ، فإنما المقصودُ الأمرُ بالإكرام[٤] ، وليس المقصودُ الإخبارَ عن (زيدٍ)[٥] ؛ من حيثُ إنك إذا رفعتَ (زيدًا) فقلت (زيدٌ أكرِمْهُ) ، فقد أخبرتَ حينئذ عن (زيد) ، وجعلتَه / ٢٨٦/ مبتدأ ، وقولك (أَكْرِمْهُ) الذى هو فعل أمر خبرٌ ، وهذا وجه[٦] ضَعِيفٌ[٧] ؛ لأنَّ المقصودَ هو الأمرُ بالإكرامِ ، فلذلك ضَعُفَ الرَّفع فى (زيد) وقَوِىَ النَّصبُ ، وكان النَّصبُ أجودَ ؛ للعلة المذكورة ، ويكون التقدير (أكرِمْ زيدًا أكِرْمهُ) .

وكذلك إذَا قلتَ : (عمرًا لا تُهِنْهُ) إنَّما المقصودُ النَّهْىُ عن الإهانة ، فلذلك كان النَّصبُ أولى ، ويكون التقدير (لا تُهِنْ عمرًا لا تُهِنْهُ) .

وكذلك إذَا قلتَ : (أزيدًا أكرمتَهُ؟) إنما الاستفهام عن الإكرام لا عن ذات(زيَد) فلذلك كان النَّصْب أولى ، وكان التقدير (أأكرمتَ[٨] زيدًا أكرمتَهُ؟) ، ولما كان

---

(١) (٢) ما بين الرقمين مكرر فى (د)

(٣) لشبه حروف النَّفى بحروف الاستفهام ، وحروف الجزاء فى أنَّ ما بعدها غيرُ واجب.
انظر (الكتاب ١/ ١٤٥ ، وش المفصل ٢/ ٣٦ ، ومعانى الزجاج ١/ ٤٨٨).

(٤) بعده فى د ، وحاشية ص : (على ما بَيَّنَّا).

(٥) ص ، د : (بزيدٍ) ، والصواب ما أثبت.

(٦) د : (هُوَ وَجْهٌ ، وَهُوَ) -كذا- .

(٧) أى لأن الطلب إنما يكون بالفعل ، فكان حملُ الكلام عليه أولى ، ولأنَّ فى الرفع الإخبارَ بالطلب ، وحقُّ الخبر أَنْ يكون محتمِلًا للصِّدْقِ والكذب(التصريح١/ ٢٩٨)

(٨) ص ، د : (أكرمتَ) -بدون الهمزة- تصحيف- .

الاستفهام بالفعل أولى كان نصب (زيد) أحسن بإضمار فعل حتى لا تكون الهمزة تلى الاسم ، وإذَا أَضمرتَ فعلًا كانت الهمزة تَلِيه[1] من حيثُ المعنَى ؛ ومع ذلك يجوزُ رفع هذه الأسماء كلِّها فى هذه المواضع بالابتداء والخبر.

وتقول -فى النَّفْى- : (ما زيدًا أكرمتُهُ) ، فإنما نَفَيْتَ الإكرام ، ولم تَنْفِ ذات (زيد) فاحتجت حينئذ تُضْمِرُ[2] فعلًا ينصب (زيدًا) ، والتقديرُ (ما أكرمتُ زيدًا أكرمتُهُ).

فهذِه الأربعةُ النَّصْبُ فيها مختارٌ بإضمار الفعل المذكور ؛ لأنَّها تطلب الفعلَ أكثرَ من طلبِها للاسم ، والرَّفْعُ جائزٌ على الابتداءِ ، والخبر ، وهو ضَعِيفٌ.

فصـل

ويجب النَّصْبُ مع الشَّرط[3] ، والتحضيض[4] فى مثل قولك (ألا زيدًا تُكرِمُهُ) ، و : (إنْ زيدًا تُكرمْهُ يكرمْك) ، والتقدير (أَلا تُكِرمُ زيدًا تُكرِمُه) ، و : (إنْ تكرمْ زيدًا [تكرمْه[5]] يكرمْك) ، فيكون : (زيدًا) منصوبًا بالفعل المُضْمَر ، ولا يجوز رفعُه ؛ لأنَّك لو رفعته (رفعته) بالابتداء ؛ والشَّرطُ[6] والتَّحضِيضُ لا يليها إلاَّ

---

(١) كذا فيهما ، والهمزة فى الحقيقة متلوَّةٌ لا تالية ، ولكنه تعبيرُه أحيانًا ، عن المتقدم بالتالى ، انظره فى (١٨٠/٣) ، وقد وجدت له نظائر عند غيره ؛ يقول سيبويه فى التنازع ٧٣/١ محقق : (تحمل الاسم على الفعل الذى يليه) اهـ ، وهو واضح ، ويقول ابن الشجرى (٢١٦/١-الأمالى) : (أصل لِمَ ؟ لِمَا ؟ وسقطت ألفُ (ما) حين وليتْها اللَّامُ الجارَّة) اهـ ، فكأنه تعبير مطروق.

(٢) كذا بدون (أَنْ) ، وهو من تعبيراته ، على ما سبق.

(٣) أطلقه المصنِّف مع الشَّرط استعمالًا دون قَيْد بشعر ، أو نثر ، وقد خَصَّ قوم الاشتغالَ بعد أدوات الشَّرط بالشِّعر ، إلاَّ إِذَا كانت الأداة (إِذَا) مطلقًا ، أو (إِنْ) ، والفعل بعدها ماضٍ ، فيقعُ فى الكلام ، كذا أورده فى (التصريح ٢٩٨/٢ ، والأشمونى ٣٣٤/١-حلبى) ، وهو من تنظيرا بن هشام (الأوضح ٢٧٤/١) ؛ والذى أقف عليه من سيبويه وغيره أنه لا قيد ؛ قال سيبويه (١٣٤/١) : (إنْ زيدًا تَرَهُ تَضْرِبْ) ، تنصب (زيدًا) لأن الفعلَ أَنْ يَلِيَ (إنْ) أولى) اهـ ، ونحوه فى (المقتضب ٧٤/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢).

(٤) وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة كما سبق ، وراجع (المرادى ٣٩/٢).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ص ، د : (فالشرط) -بالفاء- ، والمناسب المثبت.

الفعل، فيقع حينئذٍ التَّنَاقُضُ، فإذا وليهُمَا اسمٌ وكان مرفوعًا، فإنما رفعُهُ بإضمار فعلٍ، وإذَا وليهما اسمٌ منصوبٌ فإنما نصبُه بإضمار فعلٍ؛ فتقول -فى الرَّفع- (إِنْ زيدٌ قامَ قُمتُ)؛ فـ(زيد) ههنا /٢٨٧/ مرفوعٌ بإضمارِ فعلٍ تقديره (إِنْ قامَ زيدٌ قمتُ)، ولو رفعتَه بالابتداءِ لم يجزْ[١]، ولكَانَ الشَّرطُ يَفْسُدُ؛ لأنَّ [إنْ] الشَّرطيَّة لا يليها إلاَّ الفعلُ، فإذَا رفعته بالابتداء فقد أَوليتَ (إِنْ) الاسمَ، وهو لا يليها، فترفع حينئذٍ (زيدًا) بإضمار فعلٍ، ومن ذلك قوله -تعالى- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٢]

فقوله -تعالى- (أَحَدٌ) مرفوعٌ بإضمارِ فعلٍ، والتقديرُ (وإِنْ استَجَارك أحدٌ من المشركين (استجارك[٣]) فأجره)، ولو رفعتَ: (أَحَدٌ[٤]) بالابتداءِ لم يجُزْ[٥]؛

---

(١) سيبويه ١/٢٦٣ محقق: (اعلم أنَّهُ لا ينتصب شئٌ بعدَ (إنْ)، ولا يرتفع إلاَّ بفعلٍ؛ لأنَّ (إنْ) من الحروف التى يُبْنَى عليها الفعلُ، وهى (إنْ) المجازاة، وليستْ من الحروف التى يُبْتَدَأ بعدها الأسماءُ، ليُبْنَى عليها الأسماءُ) اهـ وفى ٣/١١٣- منه (إنَّ قولهم فى الشعر: (إنْ زيدٌ يأتِك يكن كذا) إنَّمَا ارتفع على فعل، هذا تفسيره؛ كما كان ذلك فى قولك: (إنْ زيدًا رأيتَ يكن ذلك)؛ لأنه لا تُبْتَدَأُ بعدها الأسماءُ ثم يُبْنَى عليْها) اهـ.

(٢) تقدمت فى (٢/٥٠٠-المحرر) فارجع إليها.

(٣) زياد لابد منها.

(٤) ص، د: (أَحَدًا) - بالنصب، وهو صوابٌ، وأثبت صورة ما فى النصِّ العزيز.

(٥) ويجوز عند الأخفش، والفراءِ أن يكونَ مبتدأ. (ش الكافية ١/١٧٧)؛ قال العكبرى (التبيان ت٣٩٥): (وهذا عندنا خطأٌ؛ لأن حرف الشرط لا معنى له فى الاسم، فهو مناقِضٌ للفعل) اهـ وقد عزاه للكوفيِّينَ، وعزاه الأنبارى للأخفش كالرضىِّ؛ أما الكوفيُّون فهم يرونَهُ مرفوعًا بما عاد عليه من الفعل، ولا يُقَدَّرُ فعلٌ، واحتجُّوا بأنَّ ذلك مع (إنْ) خاصة؛ لقوتها؛ لأنها الأصل فى الجزم، فجاز تقديمُ المرفوعِ معها، والبصريُّون على أنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم والفعل باسمٍ لم يعمل فيه ذلك الفعلُ، ولا يجوز أن يكون ذلك المتأخر عاملًا فيه؛ إذ لا يجوز تقديم ما ارتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدَّرْ ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعًا بلا رافع وذلك لا يجوز، فدلَّ على أنَّهُ يجبُ تقديرُ فعلٍ رافع (راجع الإنصاف م٨٥-ص٦١٦).

قلت وما عزْوُهُ للأخفش تجوُّزٌ؛ فهو يرى المذهبَيْنِ، وعبارته (أَنْ يكون (أَحَدٌ) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يُبْتَدَأ بعدها إلا أَنَّهُمْ قد قالوا ذلك فى (إنْ)؛ لتمكنها، وحسنها، إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزومٌ فى اللفظ). اهـ (منهج=

لأنَّ (إنْ) الشَّرطيَّةَ لا يليها الاسمُ ؛ ومثال[1] النَّصْبِ (إنْ زيدًا تضربْهُ يضربْكَ)، فتنصب (زيدًا) ههنا بإضمار فعلٍ، وتقديُره (إنْ تضربْ زيدًا تضربْهُ يضْرِبْكَ)، ولا يجوز رفع (زيدٍ) ؛ لأنَّكَ لو رفعتَه بالابتداء لأوليتَ (إنْ) الاسمَ، وهو لا يليها[2]، وكذلك قول الشاعر[3]

(٦٢) لاَ تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى[4]

فنصب (مُنْفِسًا) بإضمار فعلٍ تقديره (إنْ أَهْلكتُ مُنْفِسًا أهلكتُه) ؛ لأنَّ (إنْ) لا يليها إلاَّ الفعلُ ؛ وقال آخر[5]

=الأخفش ص٣٨٠-٣٨١ - عن خ المعانى، ق١٢٤/ب).

(١) ص، د: (مثال)، وزدت الواو، فهى لازمة.

(٢) راجع ما سبق، والمقتضب ٧٤/٢- ٧٥، وش المفصل ٣٨/٢، ١٠/٩

(٣) النَّمر بن تولب آخرَ قصيدةٍ له، يصف نفسه بالكرم، ويعاتب زوجه وقد لامته على إسرافه فى سبيل أصدقائه تكرُّمًا، وقد نسبه: الألوسى إلى حاتم، والمصادر جميعها على النَّمِر.
انظر (الكتاب ١٣٤/١، وابن السيرافى ١١١/١، والمقتضب ٧٤/٢، والكامل ٢١٩/٢، والشجرى ٣٣٢/١، ٢٤٦/٢، وابن يعيش ٣٨/١، ١٧٤/١، ٣٨/٢، واللسان - عَمَرَ، ونَفَسَ، وشواهد المغنى ص٤٧٣، والضَّرائر للألوسى ص ٣٠٠، والردّ على النحاة ص١٠٦، والخزانة ١/ ٣١٤-محقق).

(٤) يروى: (منفسٌ) -بالرفع-، و: (وإذا) -بالواو-.
من اللغة: المُنْفِسُ: النَّفِيس: ما تتعلق به النُّفُوس وترغبُ فيه، وفعلُه: أَنْفَسَ، والهمزة للصيرورة.
والبيت: من بحر: الكامل.
والشاهد: نصب: (مُنْفِسًا) بإضمار فعلٍ يفسِّرهُ المذكور -كما وضَّحَ-، وعلى رواية الرفع يكون مرفوعًا بفعل مطاوع للمذكور، والتقدير (إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أهلكتُه)، فلابد من تقدير فعل فى النَّصب أو الرفع ؛ كما يُستشهد به على زيادة الفاء فى: (فَاجْزَعِى).

(٥) ذو الرمة فى قصيدة يمدح بها بلالَ بنَ أبى بُردة بن أبى موسى الأشعرىّ، انظره فى: (الديوان ص٢٥٣، والكتاب ٨٣/٢ محقق، وابن السيرافى ١١٥/١، والكامل ٢١٩/٢، والخصائص ٢/ ٣٨٠، والمقتضب ٧٤/٢، ومعانى الفراء ٢٤١/١، والأساس -وَصَلَ- والرضىّ ١٧٤/١، وشواهد المغنى ص٦٦٠، والخزانة ٣٤/٣-محقق).

(٦٣) إِذَا ابْنَ أَبِى مُوسَى بِلالًا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وُصْلَيْكِ جَازِرُ[١]

فنَصَبَ (ابنَ) بإضمار فعلٍ تقديرُه (إِذَا بلَغْتِ ابنَ أَبِى مُوسَى)، فهو منصوب بهذا الفعل المضمر، ولو رُفِعَ (ابنُ) بالابتداء لم يجز[٢]؛ لأنَّ (إِذَا) لا يليها إلاَّ الفعلُ؛ لأنَّهَا من حروف الشَّرط؛ وقد قال بعضهم إنَّ (ابن) يجوز رفعُه ههنا[٣]، ويكون التقدير إِذَا بُلِغَ ابنُ أَبِى مُوسى، فيقدَّرُ[٤] له فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ.

فَصْــل[٥]

وإِذَا كانَ فى صدر كلامك فعلٌ، وعطفتَ عليه اسمًا كان النَّصْبُ أَولى بإِضمار

---

(١) يروى برفع (ابن)، وسيأتى الحديث عنه.
من اللغة: الوُصْلُ -بضم الواو، وكسرها-: المِفْصَلُ، والمراد بوُصليها: المفصلان اللذانِ عند موضع نحرها، والجازر: النَّاحِرُ.
دعا عليها بالجزر والنَّحر إِذَا أبلغتْه بلالا، ولَبِئسَ ما جازاها!. والبيت: من بحر الطويل.
والشاهد: نصب (ابن) بفعل مفسَّر بتاليه -كما وضَّحه- والنصب الوجه؛ لأن سَبَبِيَّهُ منصوب.
وانظر ما يأتى، وقد دخلت الفاء فى جواب (إِذَا)؛ لأنه دعاء، كما يقال (إِنْ أعطيتَنِى فجزاك الله خيرًا)، ولو كان خبرًا ما جاز.

(٢) المبرد (المقتضب ٢/٧٥): (ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأً؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال) اهـ؛ قلت: إنَّ سيبويه والأخفش أجازاه على الابتداء -كما سبق فى حواشى (٢/٣٤٩-المحرر)، وهذا الموطن من المسائل التى انتقدها المبرد على سيبويه، راجع (الانتصار - حواشى المقتضب ٢/٧٥-٧٦)؛ وقال البغدادى (الخزانة ٣/٣٣-محقق): (وغلَّطه المبرد فى الرفع، لأنَّ (إِذَا) بمنزلة حروف المُجَازاة، فلا يجوز أنْ يرتَفِعَ ما بعدها بالابتداء) اهـ.

(٣) راجع المصادر السابقة؛ قال البغدادى (السابق): (وبلالًا) ينبغى أَنْ يكون بالرفع؛ لأنه بدل، أو عطف بيان له، وقدوجدته مرفوعًا فى نسختين صحيحتين ... قال الدمامينى فى شرحه: (وبلالًا) منصوب بفعل محذوف آخر يفسره (بلغتِه)، والتقدير (إِذا بُلِغَ ابنُ أبى موسى بَلَغْتِ بلالًا بلغتِه)، ولا يخفى ما فيه من التكليف، والتقديرِ المُسْتَغْنَى عنه) اهـ، ولا يقبُح النَّصْبُ أيضًا فيه بفعلٍ مناسبٍ: (أعنى) -مثلًا-، وهو سائغٌ دون التقيُّد بالتفسير من الفعل التَّالى.

(٤) زدت الفاء على النص.

(٥) انظر فيه (الجمل للزجاجى ص٥١-٥٢).

فعلٍ حتَّى يعتدلَ الكَلاَمُ[١] ؛ لأَنَّ عطف الفعلِ على الفعلِ أَوْلَى / ٢٨٨/ من عطف الاسمِ على الفعلِ[٢]

مثال ذلك (قامَ زيدٌ وعمرًا أكرمتُهُ) ؛ فـ(عمرًا) ههنا مختار فيه النَّصبُ ؛ لأَنَّك إذا نصبتَه ، فإنما تنصبُه بإضمار فعلٍ ، ويكون التقدير (قام زيدٌ وأكرمتُ عمرًا أكرمتُهُ) ، فيكون (أكرمتُ عمرًا) معطوفًا على (قامَ زيدٌ) ، وعطفُ الفِعل على الفِعل أولى ، ولذلك كان النَّصْبُ مُختارًا ؛ لأَنَّك إِذَا أَضْمرتَ فعلًا فَقَدْ عطَفْتَ فعلًا على فعلٍ ، وهو (أكرمتُ) على (قام) ؛ فإِذَا رفعتَ (فقلتَ) (قام زيدٌ وعمرٌو أكرمتُهُ) ، فإنما ترفعه بالابتداء ، وكأنَّك تعطف (عَمْرًا) على (قَامَ) وعطفُ الاسمِ على الفعل قبيحٌ[٣] ، فمن ههنا كان النَّصبُ مختارًا فى عطف الجملة الفعلية ، والرفع جائز[٤] ، ومن ذلك قوله -تعالى- ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٥] ، لمَّا تقدَّم فى أول الآية قوله ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ﴾ فاحتاج أَنْ ينصِبَ (الظَّالِمِينَ) بإضمار فعلٍ ، ويكون التقدير (يدخِلُ من يشاءُ فى رحمتِهِ ،

(١) كأنَّ العبارة للزجاجىِّ ؛ يقول (وإنْ كان فى صدر كلامك فعلٌ ، فعطفتَ عليه فعلًا آخر كان النَّصبُ أوجه ٠٠٠ وإنما اختير ذلك لاعتدال الكلام) اهـ.

(٢) سيبويه ١/٨٨ : (إنما اختير النصب ههنا ؛ لأنَّ الاسم الأوَّلَ مبنى على الفعلِ ، فكان بناءُ الآخر على الفعل أحسنَ عندَهم ؛ ليجرى الآخر على ما جرى عليه الذى يليه قبلَه) اهـ ؛ ولأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسُدْ عليهم المعانى ، (ش المفصل ٢/٣٢، والردّ على النحاة ص١٠٦ ، والأشباه ١/١٨٣).

(٣) لعلنا نتحفظ فى هذا الحكم ، بل الرفع حَسَنٌ ، وإنْ زكَّى النصبَ صناعةُ الألفاظ ، بل الأولى أَنْ يقال إنَّ عطف الاسميَّة على الفعليَّة مستحسن إذا أريد بإحداهما التجدُّدُ ، وبالأخرى الثبوت ؛ كقول الله -تعالى- : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ ، وعليه فقد يختلفُ الحكمُ باختلافِ المقصود من الثانية تجدُّدًا ، أو ثبوتًا ، فيُختَار النصب عند قصد التجدُّد ، أو قُصِد مُجرَّد نسبة الخبر للمخبر عنه من غير تعرُّضٍ للتجدد ، والثبوت ؛ لرعاية المناسبة اللفظية ، ويُخْتَارُ الرفع عند قصد الدِّلالة على الثُّبوت والاستمرار ، وراجع (يس ١/٣٠١).

(٤) معانى الفراء ٢/٩٥

(٥) الإنسان ٣١، وبنصب (الظَّالِمِينَ) قرأ الجمهور ، وبالرفع قرأ ابنُ الزبير ، وأبان ابن عثمان ، وابنُ أبى عبلة ، (البحر ٨/٤٠٢ ، والكشاف ٤/٢٠١).

ويعذِّبُ الظَّالِمِينَ ، أَعَدَّ لَهُمْ عذابًا أَلِيمًا) فَأَضْمَر له فِعلًا مِنْ معنى الإعداد ، وهو (يُعَذِّبُ)[1] لما كان (أَعَدَّ) لا يَتَعدَّى[2] أضمرتَ فِعلًا من معناه[3] ؛ وكذلك قولُ الشَّاعر[4]

(٦٤) أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا[5]

فنصب (الذِّئْبَ) بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ (وأَخْشَى الذِّئبَ أخشاهُ) ؛ لأَنَّه قد جعل فى صدر الكلام فعلًا ، وهو (أَصْبَحَ) فلذلك أضمرَ للذِّئْبِ فعلًا ينصبُهُ حتى يعطف فعلًا على فعلٍ ، ويجوز رفع (الذِّئْب) بالابتداء[6] ، و (أخشى) خبره ، وقوله (وَحْدِي) منصوبٌ على الحال ، وتقديره (إِنْ مَرَرْتُ به مُنْفَرِدًا) ؛ وقال[7] -تعالى- ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[8] ، فنصب (كُلًّا) بـ (وَعَدَ) ، ويجوز رفع

---

(١) انظر السابقين ، والتبيان ١٢٦١ ، والشجرية ٣٣٦/١

(٢) أى إليه ، فلا يُعَارضُ بتعدِّيه فى نفسه.

(٣) إصلاح الخلل ص١٣٣

(٤) الرُّبيع بن ضَبع الفزارى· من المعمَّرين ، وعند الزمخشرى هو (شُرَيح بن هانئ) ، ولم يُشايَع من غيره ، وجلُّهم على الرُّبيع ، وانظر (الكتاب ٨٩/١ محقق والمحتسب ٩٩/٢ ، والجمل ص٥٢ ، والبحر ١٨/٣ ، ٢٨٦/٥ ، ١٣٣/٦ ، ٣٤٧/٧ ، والحلل ص٣٧ ، وأمالى المرتضَى ٢٥٥/١ ، ونوادر أبى زيد ص٤٤٦ ، ومحاضرات الراغب ص١٦٢ ، وفصل المقال ص١٧٦ ، والمستقصى ١٩٢/٢ ، ومجمع الأمثال ٩١/٣ ، واللسان -ضَمَنَ- عرضًا وشواهد الكشاف ٤١٨ ، والرد على النحاة ص١٠٧).

(٥) (أصبح) هنا بمعنى (صار) فلا يلحظ فيها وقت الصباح ، بل مطلق الانتقال ، والصيرورة من حالٍ إلى حالٍ ، والشعر من بحر المنسرح.
والشاهد نصب (الذئب) على الاشتغال مختارًا -كما وضح- قال سيبويه (وإنما أُختِيرَ النصب ههنا ؛ لأن الاسم الأول مبنى على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم) اهـ.

(٦) قال الأنبارى (البيان ٢٩١/٢) : (تقديره : وأخشى الذئب أخشاه ، وهو المختار ، وإِنْ كان الرفع جائزًا) اهـ.

(٧) كأنى أخشى أن يكون فى الكلام سقَطٌ ؛ فلا وشيجةَ بن السابق واللاحق ، ولعل الكلام (وإذَا لم يُشْغَل الفعل بضمير السابق فالرفعُ ، ويجوز النَّصبُ على ضعفٍ ، قال ··· الخ).

(٨) النساء : ٩٥، والحديد : ١٠.

(كلّ) على الابتداء[١]، ويكون مفعول: (وَعَدَ)، مضمرًا تقديره (وكلٌّ وعدَهُ اللَّهُ الحسنَى) /٢٨٩/ وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ الفعل إِذَا كان مُفرَّغًا من الضَّمير نَصَب المفعول، ولو كان متقدِّمًا؛ تقول على ذلك: (زيدًا ضربتُ)، و (عمرًا أكرمْتُ)، ويجوزُ رفع (زيد، وعمرو) على ضعفٍ[٢]، ويُضْمَرُ بعد (ضربتُ، وأكرمتُ) هاءٌ تكون مفعولةً، ويكون (الكلامُ) مبتدأ وخبرًا، ولا يجوز الرفع مع التأخير؛ لو قلتَ (ضَرَبتُ زيدٌ) -على أن يكونَ (زيد) مبتدأ، والنيةُ به التقديم، ويكونُ التَّقْديرُ (زيدٌ ضربتُه) لم يجزه؛ لأنَّ (زيدًا) قد وقع مفعولًا في مرتبته، فلا يجوزُ النيَّة به غيرَها.

وحاصِلُ هذَا البابِ:

أَنَّهُ مركَّبٌ من باب الفاعل والمفعول، ومن باب المبتدأ والخبر؛ ويجوزُ في الاسم المتقدِّم وجهان: الرَّفْعُ، والنَّصب؛ فالرَّفع بالابتداء، والنَّصب على إِضمار فعل؛ والمختارُ الرفع في الفصل الأول، ويجوز النَّصْبُ، ويُخْتَار النَّصبُ في الأمر، والنَّهي، والاستفهام، والجحد، والعَرْض، والتَّحْضيض، والشَّرْط؛ وأنَّه

---

(١) بالنصب قرأ الجمهور، وبالرفع قرأ ابن عامر، قال ابن خالويه (الحجة ص٣٤١) (الحجة لمن نصب (كلاًّ) أنه أعمل فيه (وعد) مؤخَّرًا؛ كما يعملها مقدَّمًا، والحجة لمن رفع أنه ابتدأ (كُلاًّ) وجعل الفعل بعده خبرًا عنه، وعدَّاه إِلى الضمير بعده، يريد: (وكلّ وَعَدهُ اللهُ الحسنى)، ثم خزل الهاء تخفيفًا؛ لأنها كناية عن المفعول، وهو فضلة في الكلام) اهـ، وراجع (البحر ٣/٣٣٣، والتبيان ٣٨٣، والشجرية ١/٣٧).

(٢) راجع ما تقدم في (٣/١٢٥-وحواشيها)، قال سيبويه (١/٨٥-محقق (ولا يَحْسُنُ في الكلام أَنْ يُجْعَل الفعلُ مبنيًّا على الاسم، ولا يُذكَرُ علامةُ إِضمار الأوَّل حتَّى يخرجَ من لفظ الإِعمال في الأول ... ولكنَّه قدْ يجُوز في الشِّعر، وهو ضعيفٌ في الكلام) اهـ، وفي (البحر ٣/٥٠٥) (وقد جاء في الشِّعر، وفي هذه المسألة خلافٌ بين النَّحويِّين، وبعضُهم يُجِيز حذف هذا الضَّمير في الكلام، وبعضُهم يخصُّه بالشعر) اهـ، وقدْ مرَّ طَرَفٌ من ذلك في الصفحة المشار إِليها سابقًا، ثم راجع (ابن يعيش ٢/٣٠، والمغني ٢/١٥٩ -حلبي- والعكبرى ص٤٤٣، وضرائر الألوسى ص١٧٧-١٧٨).

وبعد فلا أدرى أى ضرورة يقصُرونه عليها؟، والرَّفع والنَّصب صِنوان وزنًا، إِلاَّ أنْ تُفسَّرَ الضَّرُورةُ بأنَّها ما وقع في الشعر مطلقًا، لمندوحةٍ، أَوْلاَ.

إذا كان فى صدر كلام فعلٌ ، ثم عطفت عليه جملةً [صدرُها اسمٌ][1] كان الأحسنُ النصبَ ، وأَنَّ الجملة الثَّانية لابدَّ لها من ضميرٍ يعُود على الأول ، ويُخْتَار النَّصب فى كل موضع يطلب الفعل ، فإذَا كان الاسم متقدِّمًا على الشَّرطِ ، والاستفهامِ ، والتحْضيضِ وَجَبَ الرَّفع[2] ، فافْهم ذلك موفقًا -إنْ شَاء اللَّه .



(١) زيادة لازمة من المصادر.

(٢) لم يتقدَّم فى الباب ، وهو من زياداتِ الحاصل ، وربما لجأ إليها لفوتٍ ، وانظر (شرح أعمدة الحافظ ص ٢١٥ ، والمرادى ٢/٤١).

الباب العاشر

فــى الإغــراء

الإغراءُ : هو البَهْزُ[١] ، والإشْلاَءُ[٢] ، والإبلاغُ[٣] ، ومعنى الجميع التَّحريضُ على الشَّيء[٤]

اعلمْ أَنَّ العربَ تُغْرِى بالحروف ، والظُّروفِ ، فتنصبُ ما بعدها بِهَا[٥]

تقولُ (عَلَيْكَ زيدًا) ، و (دُونَك عَمْرًا) ، فَتنصِبُ (زيدًا ، وعمرًا) بـ(عَلَيْكَ ، ودُونَك[٦]) ومعنى الكلام (الْزَمْ زيدًا) ، و[٧] (خُذْ عمرًا) ، فحَذفْتَ (الزمْ ، وخُذْ) ، وجعلتَ (عليكَ ، ودونَك) نائبَيْنِ عن الفِعْلَيْنِ[٨] ؛ ويدُلُّ على ذلك أَنَّكَ تقولُ (عَلَيك أَنْتَ زيدًا) فتؤكِّدُ المُضْمَرَ الذى فى

(١) ص ، و د : (الإبهازُ) ، وكأنَّه خطأٌ ، أو سهوٌ ، فليس منه : (أَبْهَزَ) ، وإنما هو (بَهَزَ ٠٠ بهْزًا) ، والبَهْزُ الدفعُ المحسوسُ ، أو بشدَّةٍ وجَفَاءٍ ، انظر (الاشتقاق لابن دريد ص٣٠٧ ، والثعالبى ص١٣٠ ، والأساس ، واللسان -بهز-) ، ولعل (الإبهازَ) يصلُحُ على أَنَّه طلبُ البَهْزِ ، ولا يعدِمُ مناسبة لِلإغراء .

(٢) دعاءُ الناقة ، أو الشاة باسمها للحلْب ، أو الدَّعوة لهُمَا عمومًا ، وقد يُسْتعمل إغراءً بالصَّيْد ، وهو غلطٌ ، راجع (إصلاح المنطق ص٢٨٣ ، والنوادر ٥١٧ ، والكامل ١٩٢/١-بيروت ، وتنبيهات ابن حمزة ص١٤٦ ، وأدب الكاتب ص٣٠) .

(٣) قصُرتُ دون تلمُّس علاقةٍ بين هذه الكلمة ، وبين الإغراء ، وقد قلَّبْتُها على شبيهاتها صورةً دون طائل ، ولعلها الإيلاع .

(٤) الكامل ١٩٢/١ - بيروت .

(٥) الأشملُ أنَّ لها ما لما نابتْ عنْهُ من عملٍ ، قاصرًا ، أو متعدِّيًا ، وإنْ كان لم يمثِّل إلاَّ لما يَتَعَدَّى انظر (البحر ٣٦/٤) .

(٦) الكاف المتَّصلة بهما اسمٌ مجرورٌ نظرًا إلى الأصل عند الجمهور ، وذهب الفرَّاء إلى أَنَّها اسم مرفوع ؛ لكونه فى مكان الفاعل ، وقال الكسائى الكاف اسمٌ منصوب ، ويذهب ابنُ بابشاذ إلى أنَّها حرف خطاب كما فى (ذلك) ، راجع (الرضى ٦٩/٢) .

(٧) ص ، د (أو)-تصحيف- ، والمناسب ما أثبتُّ ، وانظر (الأشمونى ٢٠١/٢-حلبى)

(٨) الميدانى ٣٧٨/٢ : (حروف الإغراء : عليك ، وعندك ، ودونك ، وهنَّ يقُمْنَ مقامَ الفِعل) اهـ.

(عَلَيْكَ)- وهو الفاعلُ- بقولك (أَنْتَ)[١]، وكذلك (أَمَامَكَ بكْرًا) و (وَرَاءَكَ زيدًا[٢])، كُلُّهُ يجْرِى هذا المَجْرَى، وكذلك[٣] (رُوَيْدَ/٢٩٠/ زَيْدًا[٤]) بمعنى (أمهِلْ زيدًا)، وقد قالوا (رويدًا زيدًا) بالتّنْوين فى (رُوَيْدٍ[٥])-، وقالوا -أيضًا- (رُوَيْدَ زَيْدٍ) - بخفض (زيدٍ) على الإضافة[٦]، و(رُوَيْدٌ) تصغير (إِرْوادٍ) تصغير التَّرْخِيم[٧]، ومعناها (أَرْوِدْ) -على لفظ الأمر-، ومعنى (أَرْوِدْ) أمهلْ؛ قال - تعالى- ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[٨]، معناه احفظوا أنفسَكُمْ[٩]؛ ولا يُغْرَى بـ(عند[١٠])؛ لو قلتَ (عندك زيدًا) لم يجز[١١]؛ لأنَّها مُبْهَمَةٌ؛ لأنَّها تصلح

---

(١) الخصائص ٣/ ٣٥: (قول الله جل اسمه: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾، فأنتم توكيدٌ للضمير فى (مَكَانَكُمْ)؛ كقولك اثبتوا أنتم وشُركاؤُكُمْ) اهـ، وانظر (المرادى ٤/ ٨٣، والأشمونى ٢/ ٢٠٢).

(٢) أى تقدَّمْ، وتأخَّرْ.

(٣) فى اسم الفعل المنقولِ من مصدر مُستَعمل فعلُه.

(٤) -بلا تنوين- اسمَ فعلٍ، ونصب ما بعده.

(٥) وهو اسم مصدرٍ، والحالةُ هذه، وليس اسمَ فعلٍ، فهو كقولك: (ضربًا زيدًا).

(٦) وهو فيه أيضًا اسمُ مصدرٍ بمعنى (إِرْوادٍ)، راجع (الكتاب ١/ ٢٤١-٢٤٣، وش المفصل ٤/ ٣٩-٤١، والرضى ٢/ ٧٠).

(٧) أى بحذف الزوائد؛ كحُمَيْدٍ فى مُحمَّد؛ وقال الفراء رُوَيْدٌ - تصغير (رُودٍ)، والرُّودُ: المَهْل، يقال فلان يمشى على رُودٍ، أى على مهل، راجع (اللسان والأساس- (رود)، والنهر الماد- هـ البحر ٨/ ٤٥٤).

(٨) المائدة: ١٠٥

(٩) قال العكبرى (التبيان ٤٦٥: (عَلَيْكُمْ، هو اسم للفعل ههنا، وبه انتصب (أنفسَكُمْ)، والتقدير احفظوا أنفسكم) اهـ، وانظر: الرازى ١/ ٣٦١، والكشاف ١/ ٦٥٠، والبحر ٤/ ٣٦).

(١٠) د: (فعند) -تصحيف.

(١١) كذا، ولم أقعْ على مَنْ مَنَعَ منه غيرَه -فيما تهيَّأ لى- وكأنه رأْيٌ انفرد به، وهو به واهِمٌ، فقد نصَّ الأئمة على استعمالها إغراءً، بل مما كثُر استعمالُه فيهِ؛ يقول سيبويه (١/ ٢٤٩ محقق) (فأما ما يتعدَّى المأمورَ إلى مأمور به، فهو قولك ... عندَكَ زيدًا تأمره به) اهـ وفى الخصائص ٣/ ٣٥: (وكذلك عندَكَ، اسم تَنَحَّ) اهـ، وابن يعيش (٤/ ٧٤): (وعِنْدَكَ عَمْرًا، أى الزمه من قرب) اهـ، وراجع (الفصول ٢٢٣، والمفصل ١٦٥، والمغنى ١/ ١٣٥-حلبى، والتسهيل ٢١٣، واللسان - علا وعند ٠، والغرة لابن الخباز ص ١٤٤، وغيرها)، وجميعُها على استعماله اسمَ=

لكل جهةٍ من الجهات السِّتِّ[١]

وكذلك لا يُغْرَى غائبٌ[٢] ؛ لو قلت (عليهِ زيدًا) لم يجزْ ؛ لأن الإغراء لا يقتضى إلا المُخَاطَبَة[٣] ، وقد حُكِيَ عن بعض العرب (عَلَيْهِ رجُلًا لَيْسَنِى[٤]) فأَغْرَى الغائبَ[٥] ، وهذا شاذ[٦]

فصـــل

وقد قِيلَ (فى)[٧] قوله -تعالى- ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ ، و ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[٨] ، و ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ ، و ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ ، و : ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ ، و : ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[٩]

=فعلٍ ، بل مما كثُرَ استعماله -كما أشرتُ- وراجعه فى (أسرار العربية ص١٣٦).

(١) ابن الخشاب (المرتجل ص١٥٧) (هى أشدُّ إبهامًا منها -أعنى الجهاتِ السِّتَّ- ألا ترى أنه يصح أن تُطْلَقَ على كلٍّ واحدة من هذه الجهات ؛ فتقول الشئُ عندِى ، وهو إمَّا فوقَك ، أو تحتَك ، أو عن يمينِك ، أو عن شِمالِك ، أو أمامَك ، أو وراءَك) اهـ.

(٢) ص ، د : (بغائب) ، وهو سهو ، وقد جنح إليه الزجاجى (الجمل ص٢٤٧) قال (ولا يُغْرَى بغائبٍ) اهـ ؛ قال ابن السِّيد (إصلاح الخلل ص٢٩٢) : (ذلك غلط ؛ لأنَّ الغائب يغرى به الحاضر ، ألا ترى أنَّك إذَا قلتَ (عَلَيْكَ زيدًا) جاز أنْ يكون (زيدٌ) حاضرًا ، وغائبًا ، وإنما الممتَنِعُ أن يُغْرَى الغائبُ بغيره ، كقولك : (عليه زيدًا) ، ودونَهُ الثَّوْبَ) اهـ ، وانظر له (الاقتضاب ١٦٧).

(٣) قيل (لأن المخاطَبَ يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر ؛ نحو قُمْ ، واذْهَبْ ، فلا يفتقر إلى لام الأمر ، وأما الغائب ، والمتكلم ، فلا يقع الأمر لهما إلا باللام ، فلمَّا أقامُوها مقام الفعل كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم ؛ لأنها تقوم مقام شئ واحد ، وهو الفعل) اهـ ، المرادى (التوضيح ٨٥/٤).

(٤) سيبويه ٢٥٠/١ محقق (وحدثنى من سمعه أنَّ بعضَهم قال : (عَلَيْهِ رَجُلًا ليسنى) وهو قليل٠ شَبَّهُوه بالفعل) اهـ ، وفى الأثر ندرة أخرى ؛ حيثُ وصل ضمير الخبر بليس ، والأفصحُ الانفصال ، وراجع (ش المفصل ١٠٧/٣ ، والرضى ١٩/٢ ، ٧٥).

(٥) ص ، د (بالغائب) ، وانظر (٢).

(٦) وقد ورد عليه قوله (ص) : (٠٠٠ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالِصَّوْمِ) ، (ص البخارى ٣٧) ، بل خُرِّجَ عليه قوله تعالى ﴿فَعَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾-١٥٨-البقرة٠ راجع (التبيان ص ١٣٠ ، والمقتضب ٢٨٠/٣).

(٧) تتمة من د ، وحاشية (ص).

(٨) كررت هذه الجملة فى (ص ، د) بعد (٠٠٠ إبراهيم).

(٩) تقدمت الآيات جميعا فى (١٠٨/٣-وتعليقاتها).

إِنَّهُ كلَّه منصوب على الإغراء ؛ على تقدير (احفظُوا ، والزموا) ، وقد قيل إِنَّهُ منصوبٌ على المصدر محذوفِ الفعل ، وقد تقدَّم فى باب : (المصدر)[١]

وأَمَّا قوله -تعالى- ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾[٢] فإنَّه إغراءٌ لا غيرُ ؛ تقديره ﴿اتَّقُوا ناقَةَ اللهِ﴾[٣]

فصــل

ومما يُجْرَى مُجْرَى الإغراء[٤] قولهم (إِيَّاكَ والأَسَدَ) معناه (باعدْ نفسَكَ مِنَ الأَسَدِ) ، فحُذِفَ (مِنْ) وناب منابها الواو ، وجُعِلَ موضع (باعد) إِيَّاكَ[٥] ؛ بكون (إِيَّاكَ) فى موضع نصب بـ (بَاعِدْ) ، و(الأَسَدَ) معطوفٌ على المُضْمَر فى (إِياك) ، كأنه قال (باعدْ نفسَك ، وباعدْ الأسدَ) ؛ لأنَّ مباعدته لنفسه من الأسد بمنزلة مباعدة الأسد مِنْ نفسِه[٦]

---

(١) (١٠٨/٣).

(٢) الشمس ١٣

(٣) يقصد به التحذير ، وانظر (الفراء ٢٦٨/٣ ، والمحتسب ٩٩/٢ ، والكشاف ٢٦٠/٤).

(٤) أى فى الحكم ، وإنْ اختلفا معنى ، وأنَّه ينفرد بإيَّا دُونَ الإغراء.

(٥) الضمير نائب عن النَّفس -كما فى تقديرهم- ، ولكن نحو هذا التعبير ورد عن ابن يعيش ٢٥/٢ : (فحُذِفَ الفعل ، واكتفى بإيَّاك عنه) اهـ.

(٦) السابق (ذاته) : (البعد بالإضافة (أمر نسبيٌّ) ؛ فقد يكون الشئ بعيدًا بالإضافة إلى شئ ، وقريبًا بالإضافة إلى شئٍ آخرَ غيره ، وههنا إذا تباعد عن الأسد ، فقد تباعد الأسد عنه ، فاشتركا فى البعد) اهـ ، وانظر (الرضى ١٨٢/١ ، ودرة الغواص ٢٩ ، والتصريح ١٩٣/٢).

هذا وقد لاحظتَ أنَّ المصنف قدَّر التركيب بقوله (باعد نفسَك مِنَ الأسد) ، وهو تقدير معنى لا تقدير إعراب ، وإن كان أقل تكلفًا - كما قال الخضرى (٨٨/٢) ؛ والنحاة يقدرون فيه تقديرًا صناعيًّا ربما اهتزَّ ، وأبعد ، ولكنه ما يقتضيه ظاهرُ الصِّناعة كما يَرَوْنَ.

فابن الحاجب يرى أَنَّ الأصل (اتَّقِكَ) ، وفرارًا من الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لواحدٍ ، عوَّضُوا بالنَّفْسِ ، فصار اتقِ نفسَك ثم حُذِف الفعل ، و(النفس) وانفصل الضمير فصار : (إِيَّاكَ) ، ولم يرتضِ الرضيُّ طوله ، ويرى أن الأولى أن يقال : (إِيَّاكَ باعدْ، أونَحِّ) ، ثم ينتهى إلى نحوٍ من تقدير المصنف (بعِّدْ نفسَكَ من الأسد) (ش الكافية ١٨٢/١) ، ويرى قوم أنَّ التَّقدير (احذر تلاقى نفسِكَ ، والأسدِ) ، فحُذِفَ الفعلُ ، والفاعل ، والمضاف الأول (تَلاقِى) ، وأُنِيبَ عنه=

ولا يَجُوزُ حذفُ الواو ، فَيُقالَ (إِيَّاكَ الأَسَدَ) -بغَيرِ واوٍ[١]- ؛ ولو أَنَّهُم أجازوه على حذف حرف الجَرِّ لم يكن بعيدًا ، ويكون تقديره : (إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ)[٢] ، أى (باعد نفسك من الأسد) فيُحْذَفُ حرف الجَرِّ ويُنْصَبُ ، وهذا كثيرٌ فى كلام العرب إِذَا حُذِفَ حرف الجرِّ -وهو الخافِضُ- انتصَبَ الاسم /٢٩١/، وكذلك قولُهُمْ (إِيَّاك والشَّرَّ)[٣] ، أى : (باعِدْ نفسَك من الشَّرِّ) ؛ فحذفتْ (مِنْ) ، ونابت الواو منابها ، وانتقل الاسم من الجرِّ إلى النَّصْبِ[٤]

وقد قالوا : (إِيَّاكَ الشَّرَّ) -بغير واو[٥]- ، و : (إِيَّاكَ أَنْ تضربَ زيدًا) ، معناه

=الثانى (نفس) ، فانتصب ، ثم حُذِفَ الثَّانى ، وأُنِيبَ عنه الثالث (الكاف) فانتصبَ وانفصل (الأوضح ١٥٦/٢ ، الأشمونى ١٩٢/٢ -حلبى-).

وقيل : التقدير (اتَّقِ نفسك أَنْ تدنُوَ من الأسدِ ، والأسدَ أَنْ يَدْنو مِنْك) وهو مذهب السيرافى ، وابن عصفور (التصريح ١٩٣/٢ ، والخضرى ٨٨/٢) ، ولعلك أدركت ما فى جميعها من محاذيرَ معنويَّةٍ ، وصناعيَّةٍ ، وفى تقدير المصنف نزوحٌ عن هذه الافتراضات التى تتدابر مع طبيعة الاستعمال ، وإِنْ نَغَّصَ عليه وضع الواو موضع (مِنْ) ، لكنَّهُ على كل حال أقربُ ، ففيه تلمسٌ للعلاقة بين المعنى والأصل التركيبى ، ولنا وقفة مع هذا الأسلوبِ متأنيةٌ ، فانتجعْها فى القسم الأول من هذا البحث.

(١) سيبويه ٢٧٩/١ محقق : (لا يجوز أن تقول (إِيَّاك زيدًا) ؛ كما أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تقول : (رأسَك الجِدَارَ) ، حتى تقول : من الجِدَارِ ، أو : والجدار) اهـ ، وانظر (يس ١٩٣/٢) ، والجامع ص١٠٥).

(٢) منعه سيبويه فقال (السابق) : (ولو قلتَ : (إياكَ الأسدَ) ، تريد : من الأسدِ لم يجز كما جاز فى (أَنْ) اهـ ؛ إِذْ أَنَّ حرف الجَرِّ ممتنع مع غير (أَنْ ، وأَنَّ) عند الجمهور (التصريح ١٩٣/٢) ، وما يأتى.

(٣) لعلَّ محلَّ هذه المسألةَ قبل السابقة أنسبُ لما قبلها ، ومحلُّ التالية بعد السابقة أنسب

(٤) الأنبارى (أسرار العربية ص١٣٩) : (قيل أصله إياك أُحذِّرُ من الشَّرِّ ، فموضِعُ الجارِّ والمجرور النَّصْبُ ، فلما حذف حرف الجر صار النَّصب فيما بعده) اهـ ، ولم يذكر سببًا للواو ، وهو مشكل ، ولا وجه له غير ما ذكر المصنف.

(٥) انظر رقم (١) ، وقد منعوا هذا التركيب قياسًا ، فلا يصلُح على تقدير (مِنْ) ؛ لأن حرف الجر لا يحذف فى غير السابق إِلاَّ بسماع - اللهم إلا على مذهب الأخفش الصغير المُجَوِّز حذف حرف الجر قياسًا. -إذا تعيَّنَ- ، ولا يصلُح على تقدير (الواو) ؛ لأن حذف العاطف لم يثبت إلا نادِرًا ... (ش المفصل ٥٢/٢ ، ش الكافية ١٨٣/١) ؛ قلتُ : ومحل هذا التَّحَرُّجِ اضطرارُهُم تقدير الجارِّ ، أو=

(إِيَّاكَ مِنْ أنْ تضربَ زيدًا)، حُذِفَ (مِنْ) ونُصِبَ[١]

ومن التَّحذير قولُهُمْ[٢] (اللِّصَّ اللِّصَّ)، و (الجِدارَ. الجِدارَ)، أى (احذر اللصَّ)، و (احذرْ الجدارَ)، وكذلك (الصَّبيَّ الصَّبيَّ)، أى (احذرْ أَنْ تطَأ الصَّبيَّ).

ومنه[٣] قولهم (اللَّهَ. اللَّهَ)، و: (أَخَاكَ. أَخَاكَ)، أى: (اتق اللَّهَ) و (احفظْ أخاكَ)؛ قال الشاعر[٤]

(٦٥) أَخَاكَ. أَخَاكَ. إِنَّ مَنْ لاَ أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[٥]

معناه (احفظْ أَخَاكَ)[٦]

=حاجتُهم إلى الواو تبعًا لتقديرهم عاملًا لا يتجاوز غير واحد، حتى قال ابن يعيش: (الفعل المقدَّر لا يتعدَّى إلى مفعولين) اهـ (ذاته)، ولا أدرى ما حملهم على (باعِدْ، أو بَعِّدْ)؟، حتى اضطروا إلى رفض هذا الأسلوب لما يؤدِّى اعتباره من تقدير محذور، ولو قُدِّرَ فعلٌ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ (أحذِّرُ) لاستقام؛ قال الله - ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، فيتعدَّى إلى المفعولين، أو أَنْ يقدَّرَ للأول (أنبِّهُ)، وللثانى، (احْذَرْ) فيكون كلامين، ولا مانع منه، وراجع: (التصريح ٢/١٩٣، والهمع ١/١٦٩).

(١) على الرغم من أن حذف الجار من هذا الأسلوب قياسٌ، لوجود (أَنْ) ضعَّفَهُ ناس، بل منعه ابن قتيبة (أدب الكاتب ٤٤٥)، وذلك لقصرهم التقدير على الواو دون (مِنْ)، والصوابُ سلامتُهُ بمقتضى القِياسِ والاستعمال، ومنه قوله -ﷺ-: (اياك أَنْ تُحَمِّرَ وتُصَفِّرَ).. قال ابن مالك (شواهد التوضيح ص٢٠٢): (حُذِفَتْ (مِنْ)، لأن حذف ما يجر (أَنْ، وأَنَّ) مطرَّد) اهـ، وراجع (درة الغواص ٣٠).

(٢) أى: على تكرير المعمول.

(٣) أى من المكرَّر، وإن خالف سابقه فى كونه إغراء، لا تحذيرًا.

(٤) المسكين الدارمى: (ديوانه ص٢٩، والكتاب ١/٢٥٦ محقق، وابن السيرافى ١/٨٨، والخصائص ٢/٤٨٠، ٣/١٠٢، والعِقد ١/١٨٥، والبحر ٨/٢٣٩، والاقتضاب ٦٥، ومحاضرات الراغب ص٢٤٠، والمستقصى ٢/٣٩٢، وفصل المقال ٢٦٩، والميدانى ١/٣٥، والخزانة ٣/٦٥-محقق، والدرر ١/١٤٦).

(٥) الهيجاء الحرب. والبيت: من بحر الطويل.
والشاهد انتصاب (أَخَاكَ) على الإغراء مكررًا بفعل محذوف لزومًا ونحو (لا أخاله) تقدم الكلام عليه فى (٣/٩١-المحرر).

(٦) (أخاك) سقط من (د).

وإذَا كان الاسم مكرَّرا وجب إضمارُ الفِعل ، ولا يجوز إظهارُه[١] ؛ لأن التكرير عِوضٌ من الإظهار[٢] ، وإذَا قلت (أَخَاكَ) -وسكتَّ- ، أو (الأسدَ) -وسكتَّ- أو (ياصبيُّ • الفرسَ) جاز لك أن تُظْهِرَ الفعل ؛ فتقول (احذَرْ أخاك) ، أو : (يا صبيُّ • احذرْ الفرس) ، و (احذر[٣]) الأسدَ) ، ولَكَ ألاَّ تَذْكُرَ الفعلَ[٤]

ولا يكونُ الإغراءُ فى كلام العربِ إلاَّ منصوبًا ، ولا يكون الفعلُ إلاَّ مُضْمَرًا مع التكرير[٥] ، وإذَا لَمْ تكرِّرْه لم يلزمْ الإضمارُ ، ولا يكون الاسمُ المغرى به إلاَّ منصوبًا[٦] ؛ لأنَّه مفعولٌ به[٧] ؛ كقولك (عليكَ زيدًا) ، و (دونَك عمرًا) ، و (إياكَ والأسدَ) ، فـ(إِيَّاكَ[٨] ، وعليكَ ، ودونَكَ) مقدَّرةٌ بأفعالٍ ، وقد تقدم ذكْرها فى صدر الباب[٩] ، ويكونُ ما بعْدَهَا من الأَسْماءِ منصوبًا بها على سبيل النِّيابةِ عن ذلك الفعل المحذُوفِ ، ولذلك أوردنَاهُ فى أَبْوابِ (المفعول به).

---

(١) د : (إضماره) -تحريف-•

(٢) سيبويه ٢٧٥/١ محقق (حذفُوا الفِعلَ فى هذه الأشياء حين ثَنَّوْا لكثرتها فى كلامهم وصار المفعول الأول بدلًا من اللفظ بالفعل) اهـ ، وانظر (أسرار العربية ص١٣٩ ، والخزانة ٦٥/٣-محقق) ، وأجاز قوم ظهورَ الفعل مع المكرَّرِ ؛ إذْ تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل ؛ كقوله تعالى- ﴿دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ ، واستقبحه الجزولى دون منعه ، راجع (الرضى ١٨١/١ ، والمرادى ٦٨/٤ ، والأشمونى ١٩٤/٢ - حلبى)•

(٣) زيادة يقتضيها السياق•

(٤) الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٧٥ ، والتسهيل ص١٩٣

(٥) راجع ما سبق قريبًا ، ولا يعنى ذلك أَنَّ المحذر بلفظ (إيًّا) ، أو المعطوفَ يُذْكَرُ عاملهما ؛ فهما أيضًا واجبَا الحذفِ فيه ، وانظر (التصريح ١٩٢/٢ ، وغيره)•

(٦) ملاحظٌ التكريرُ•

(٧) الكتاب ٢٥٤/١

(٨) لعلَّه مصحف عن (إِلَيْكَ) ؛ فالحكمُ التَّالى صادقٌ على الاثنين دونَها ؛ إذ هُمَا اسمَا فعلٍ دُونَها ، وكلامه السابق يشير إليه حيثُ قال (يكون إيَّاك فى موضع نصب بباعدْ) ، كأنه يقصد فيها خاصَّةً أنَّ الفعل مقدَّرٌ معها ، وليست هى مقدَّرةً به ، كما لا يخفى مع التدبُّر•

(٩) راجع (١٧١/٣ ، ١٧٤- المحرر)•

وقد أَغْروا بالمرفوع[١] ؛ قال الشاعر[٢]

(٦٦) إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأَشْبَا ـهُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ باللِّقَاءِ إِذَا قَا لَ أُولُو النَّجْدَةِ: السِّلَاحُ السِّلَاحُ[٣]

فرفع (السِّلاحُ) /٢٩٢/، وهو إغراءٌ ؛ تقديره (لِيُقَرَّبْ السِّلاحُ)[٤]، وهذا بعيدٌ، ضعيفٌ، قليلٌ[٥]

وحاصلُ هذا الْبَاب :

أَنَّ الإِغراءَ يكونُ فى الحروف، والظُّروف ؛ وأَنَّ ما بعدَه يكونُ منصوبًا بالظَّرفِ على سبيلِ النِّيابةِ عن الفِعل ؛ وأنَّ الاسْمَ إِذَا تكرَّر وجب إِضمارُ الفعل، وإِذَا لم يتكرر كنت مخيرًا بين الإِضمار، والإِظهارِ ؛ وأَنَّ العرب قد أَغْرَتْ بالمرفوعِ ؛ وأَنَّكَ إِذَا أغرَيْتَ[٦] بـ(إِيَّاكَ) لزمتْ الواوُ، وقد جاء حذفُها ؛ وأَنَّ الإِغراءَ[٧] للغائب لا يجوزُ ؛ وأَنَّهُ قَدْ جاء شاذًّا (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِى)، فافهم ذلك موفقًا -إِنْ شاءَ اللَّهُ تعالى.



(١) هو مقيَّدٌ بالمكرر، وإِنْ أجازه الفراء فى غير المكرَّر ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ قال (وكل تحذير فهو نصبٌ، ولو رُفِعَ على ضمير هذه ناقة الله (لجاز) ؛ فإِنَّ العرب قد ترفعُهُ، وفيه معنى التَّحذير) اهـ، انظر (معانى الفراء ٣/٢٦٨، والتسهيل ص١٩٣، والتوضيح ٤/٧٤).

(٢) غير معروفِ الاسمِ ؛ فلم ينسبهما من وقفتُ عليه لقائلٍ، وانظر (الخصائص ٣/١٠٢، والفراء ١/١٨٨، ٣/٢٦٩، والبحر ٨/٥٠٦، والطبرى ٦/١٢٨، والفارقى ص١٤٥، والأشمونى ٢/١٩٦-حلبى، والهمع ١/١٧٠).

(٣) يروى البيت الثانى : (بالوفاءِ)، و (أَخُو النَّجدة)، بدل : باللقاء، وأُولُو النَّجْدةِ، والشعر من بحر الخفيف.

والشاهد رفع المُغْرَى به المكرر، وحدُّهُ النصب -كما بَيَّنَ-.

(٤) أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير (هذا السلاحُ)، (الفارقى)، وتقديرُ المصنف أنسبُ.

(٥) قصره المصنف على الضَّرورة، كما سيأتى فى (٤/٢٦٦-المحرر).

قال سيبويه (واعلم أنه لا يجُوز أن تقول زيدٌ، وأنت تريد : لِيُضْرَبْ زَيْدٌ) اهـ. (١/٢٥٤-محقق).

(٦) كذا، وهو توسُّعٌ ؛ فهو تحذير قطعًا، وعذرُهُ أنه لم يُبَوِّبْ للتحذير.

(٧) ص، د : (بالغائب)، وهو تصحيفٌ، وراجع ما سبق فى (٢/ ١٧٣) وحاشيتها .

البابُ الحادِى عشَرَ

فـى إعمـالِ الفِعلـيْنِ

اعلم أَنَّ الاختيارَ فى هذا البابِ إعمالُ الفعلِ الثَّانى ؛ لأنه أقربُ إِلَى الاسم وهذا قولُ البصريِّين(١) ، والاختيارُ عندَ الكوفيِّينَ إعمالُ الأَوَّلِ ؛ لأَنَّه أسبقُ الفِعليْنِ(٢) ، والأجودُ قول البَصريِّينَ ؛ لأَنَّه الذى وَرَدَ به القرآنُ ، وعليه أكثرُ استعمال العَرَبِ(٣) ، وإِنْ كانَ الجميعُ جائزًا ، وإِنَّمَا الخلافُ فى الاختيارِ(٤)

مثالُ ذلك (ضربتُ وضَرَبنى زيدٌ) فـ(ضربتُ ، وضربَنِى) فعلان كلاهما يطلبَانِ اسمًا واحدًا ، وهو (زيدٌ) ، فالفعل الأَوَّلُ يريد (زيدًا) منصوبًا ، وهو (ضَرَبتُ)(٥)

---

(١) سيبويه ٧٣/١ محقق : (تحمل الاسمَ على الفعل الذى يليه ··· وإِنَّما كان الذى يليه أولى ؛ لقرب جواره ، وأنه لا ينقُضُ معنىً) اهـ .
وقال المبرد (المقتضب ٧٢/٤-٧٣) : (فهذا اللفظ هو الذى يختاره البصريُّونَ ، وهو إعمالُ الفعل الآخِرِ فى اللَّفظ ··· وإنما اختارُوا إعمال الآخِرِ ؛ لأنه أقرب من الأول) اهـ ، وانظر (الجمل ص١٩٣)·

(٢) ولسلامته من تقديم مُضْمَره على مفسِّره (الهمع ١٠٩/٢)·

(٣) المرادى (التوضيح ٦٢/٢) : (لأنَّ إعمال الثانى هو الأكثر ، وإعمالُ الأَوَّل قليلٌ نَقَلَ ذلك سيبويه عن العرب) اهـ ، وانظر (الرد على النحاة ص٩٣)·

(٤) يحتجُّ الكوفيُّون بالنقل والقياس ؛ فالنقلُ فى مسموعٍ كثيرٍ ، والقِياسُ فى أَنَّ كلاًّ منهما صالحٌ للعمل ، وامتازَ الأول بقوةِ الابتداءِ ، وللابتداء سلطانٌ فى كلامهم ، ولذا لا تُلْغَى أفعال الظَّنِ إِذَا تقدَّمت ، وكذلك (كَانَ) ، بخلافهنَّ إِذَا وقعنَ متوسطاتٍ ، أو متأخِّراتٍ ، وفى إعمال الثانى إضمارٌ قبل الذكر وهو محذور ، وللبصريين حِجَاجٌ أيضًا بالنقل والقياس ؛ فالمنقول منه كثيرٌ ، وعليه كتاب الله ، والقياسُ أنَّ للقربِ والجوارِ سلطانًا عندهم حتى أعملوه فى نحو (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ) ، فامتاز الثانى (راجع الإنصاف م١٣ ص٨٣) ؛ والحقُّ أَنَّ لكلٍّ من الفريقين شواهدَه وقياسَهُ ، فى إعمال الأولِ أو الثانى ؛ فالعاملان متكافئان ، حتى قال محيي الدين (إِنَّ هذا الخلاف فى هذه المسألة مما لا طائل تحته) اهـ (الانتصاف - هـ السابق)·

(٥) كذا التعبير فيه وما بعده ، وفيه ركاكة أورثها : (وَهُوَ ضربتُ) ، و (وهو ضَرَبَنِى) ولو قدَّمهما على كلمة : (يُرِيدُ) فى موضعيهما لَمَا أخلَّ·

والفِعلُ الثَّانى يريدُ[١] (زيدًا) مرفوعًا[٢]، وهو (ضَرَبَنِى)؛ فإنْ أعطيتَ الأوَّلَ منصوبَهُ قلتَ (ضربْتُ - وضَرَبَنِى - زَيْدًا) - بالنَّصْب، وتقديره (ضَرَبْتُ زَيْدًا، وضَرَبَنِى هُوَ)، وإنْ أعطيتَ الثَّانى مرفوعه قلتَ (ضربتُ، وضربَنِى زيدٌ)، والتقدير (ضربت زيدًا، وضربنى زيدٌ) فحُذِفَ مفعولُ (الفعل[٣]) الأوَّل، وهو (زيدٌ) اختصارًا، وتخفيفًا؛ لأنَّ (زيدًا) الثانى دالٌّ عليه، وقد رفعتَهُ بالفعل الثَّانى.

والأصلُ فى هذا الباب أَنَّكَ إِذَا أعملتَ الثَّانِىَ حذفتَ معمولَ الأوَّل، فإذا أعْمَلْتَ الأوَّل أَضْمَرْتَ معمولَ الثَّانِى؛ هذا أصل مطَّرِدٌ[٤]؛ فعلى هذا إِذَا رفعتَ (زيدًا) فهو فاعلٌ لفعلِهِ المفرَّغِ له /٢٩٣/ مثل (ضَرَبَنِى) وأشباهه؛ لكون الفعل يلى (زيدًا[٥])، وهو اختيار البَصْريينَ، وهو الأجودُ، وإِذَا نصبتَ (زيدًا) فقد أعملتَ الفعلَ الأوَّلَ؛ لكونه السَّابِقَ، وهو اختيارُ الكوفيِّينَ؛ ومن شرطه -أيضًا- أَنْ يكون الفعلان موجَّهين إلى اسمٍ واحدٍ[٦]؛ كما قلنا فى (ضَرَبْتُ وضرَبَنِى

---

(١) لا مانع من التَّعبير به؛ فالعربُ تسمِّى التَّهيُّؤ للفعل، والاحتياج إليه إرادةً، ولو كان لغير مميِّز، وعليه قوله تعالى ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ وقول الراعى (فقه اللغة للثعالبى ص٢٣٨)

فِى مَهْمَهٍ فَلَقَتْ بِهِ هَامَاتِهَا فَلْقَ الفُؤُوسِ إِذَا أَرَدْنَ نُصُولاَ

(٢) لعل التعبير بالمفعول، والفاعل أدق تخصيصًا من المنصوب، والمرفوع.

(٣) تكملة من (د)، وحاشية (ص).

(٤) كرر المصنف هذا الأصل هنا، وفيما سيأتى، وهو مستقيمٌ على ما يراه الكِسائىُ وهِشام، والسُّهيلىُ، أمَّا هُوَ فبتطبيقه يتَّجِهُ اتجاهًا بَصْريًّا، قضيتُه إضمار المرفوع فى الأول عند إعمال الثانى كما فى (٣/١٨٤-المحرر)، وقد ذكر المذاهبَ هناك، وخلاصة ما قيل فيها: أنَّه إِذَا أُعْمِلَ الأولُ أُعْمِلَ الثانى فى ضميره مرفوعًا، أو منصوبًا أو مجرورًا، وإن أعمل الثانى: فإنْ احتاجَ الأول إلى مرفوع؛ فالبصريُّون يضمرونه مقدَّمًا؛ لامتناع حذف العمدة، ولأنَّ الإضمارَ قبلَ الذكر قد ورد فى غير هذه الصُّورة، والكسائىُ وهشامٌ، والسُّهيلىُ يُوجِبُون الحذف، فرارًا من الإضمار قبل الذكر، وسيأتى توضيحه أكثر، وراجع (التصريح ١/٣٢٠-٣٢١، والأشمونى ١/٣٥٥-٣٥٦)، وقد رأيتَ كيفَ ازدوجَ المصنِّفُ بين النظريَّة والتطبيق.

(٥) راجع ما كتبته على هذا الاستعمال فى (٣/١٦٣ - ح٢).

(٦) الصبان ١/٩٧.

زيدٌ) ؛ ألاَ تَرى أَنَّ (ضربتُ ، وضرَبنِى) كلاهما موجَّهان إلى (زيد) ؛ فـ(ضربت) يريد نصبه و (ضربنى) يريدُ رفعه ، فأيهما أَعملتَه كان الحكمُ له ؛ لأنَّكَ إذَا نصبْتَ (زيدا) كنتَ قد أعلمت الأول ، وإذا رفعتَه كنتَ قدْ أعملتَ الثَّانى .

ولا يكونُ هذا البابُ إلاَّ مع اجتماع فِعْليْن يطلبان اسمًا واحدًا ، ولا ينفردُ أَحَدُ الفعليْنِ عن الآخَرِ ، ومتى انفَرَدَ أَحَدُهُمَا عن الآخر خرج عن هذا الباب ، وانتقل إلى باب الفاعِل والمفعولِ بِهِ .

ولَيْسَ من شرط هذا الباب أَنْ يتَّفِقَ الفعلان فى الَّلفْظِ ، بل قد يتَّفقانِ ، وقد يخْتَلفانِ ؛ فالمَّتِفَقان قولك (ضَرَبْتُ ، وضربَنِى زيدٌ) -على إعمالِ الثَّانى- ، والمختلفان قولك : (قصدتُ ، فأكرمَنِى زيدٌ) ، ومثلُ قوله -تعالى- ﴿آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[(١)] ؛ فـ(آتُونِى) فعل ، وفاعل ، ومفعول ، و (أُفْرِغْ) فعلٌ وفاعله [مُضْمرٌ فيه تقديره أَنَا] ، و : (قِطْرًا) مفعول لِقوله (أُفْرِغْ) وهو الفعل [الثَّانى كأنَّه قال آتُونِى أُفرغ قِطْرًا عليه][(٢)] ، ولو نصبته بالفعل الأول[(٣)] ، وهو (آتونى) [لوجب أَنْ تظهرَ الضَّمِيرَ فى : (أُفْرِغْ) فكنت تقول آتونى] أُفرِغه عليه٠ قِطْرًا) ، ويكون التقدير (آتونِى قِطْرًا٠ أفرغْهُ عليْهِ) ؛ فقد ترى كيفَ اختلفَ الفعلانِ ، وهما (آتُونِى ، وأُفرِغْ) ؛ ولا يُشْتَرَطُ -أيضًا- أَنْ يكون معطوفًا علَى الأَوَّل[(٤)] ؛

---

(١) الكهف : ٩٦

(٢) التكملة فى مواضعها من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها ، كما في السابق واللاحق

(٣) أى على مذهب الكوفة ؛ قال الفراء (المعانى ٢/١٦٠) : (نصب القطر بها [آتونى أى] : آتونى قِطْرًا (أفرغْ عليه) اهـ بتصرف ، وانظر (الأنبارى البيان ٢/١١٦-١١٧ ، والعكبرى ٨٦٢ ، والرازى ٥/ ٥١٤)٠

(٤) نقل السيوطى عن البغداديِّينَ اشتراطَ العطف ، وهو محجُوجٌ بالآية ؛ فالرابط كما يكون بعطفٍ يكون بغيره ، فالشَّرْطُ تحقُّقُ ارتباط بين العاملين بوجهٍ مَا ، وقد ذكروا من الروابط : العاطفَ ، كما سبق ، أو عملَ الأول فى الثَّانى ؛ نحو ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ ، أوْ كونَ ثانيهما جوابًا للأول جوابيَّةَ شرطٍ كالآية ، أوجوابيَّةَ سُؤالٍ ؛ كقول الله ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ راجع : (الأشباه ٣/١٥٧ ، والمغنى ٢/١١١-حلبى ، ويس ١/٣١٥ ، والصبان ٢/٩٧)٠

فقد[١] ورد فى الآية التى ذكرناها بغير عطفٍ ، وأما الاسم فلا يختلف أبدًا[٢] ، اختلفَ الفِعْلانِ أو اتَّفَقَا ، وهذه الآية وردتْ على قول البَصريِّينَ ، ومن ذلك قول الشاعر[٣]

(٦٧) قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[٤]

أَلاَ ترى أَنَّ (قَضَى) ، و(وَفَّى) مختلفانِ ، وهما يطلبان اسمًا واحدًا ، وهو (الغَرِيمُ) و (غَرِيمَه)/٢٩٤/ ههنا منصوبٌ مفعولٌ به لـ(وَفَّى) ؛ إِذْ الغَرِيمُ ههنا هُوَ المُوَفَّى ، فصار العمل للفعل الثَّانى ، وهو (وَفَّى) ، ويكون مفعول (قَضَى)

---

(١) ص ، د (وقد) ، بالواو- ، والمثبتُ الأنْسَبُ تعليلًا.

(٢) لا يتَّضح مرادُه هل يقصِدُ اختلافه فى نفسه ، أو عدمَ تعدُّده؟ ، فإنْ كان الأَوَّلَ فلا داعى لإيراده ؛ فهو وغيره سواء ، وإنْ كان الثَّانى فقد ورد التَّعَدُّد فى المتنازع فيه ، راجع (الصبان ١/١٠٠-١٠١).

(٣) كُثيِّر بن عبد الرحمن (ديوانه ص١٤٣ ، زهر الآداب ١/٢٩١ ، واللسان -غرم- ، والإنصاف ص٩٠ ، والأشمونى ١/٣٥٣-حلبى).

(٤) من اللغة الغَرِيمُ الذى عليه الدَّينُ ، أولَهُ ، والممطُول المَلْوِيُّ الدَّين ، والمُعنَّى المجهد الشقيُّ ، والبيت من بحر الطويل ، والشاهدُ : تنازع (قَضَى ، وَفىَّ) غريمَه ، فأعمل الثانى على ما هو المعتمد البصريّ ؛ كما وضحه ، قيل ولو كان على إعمال الأول لأضمر فى الثانى -على ما سيأتى-.

قلت ولاقطع فيه ، فيمكن أن يكون أعمل الأول ، وحذف من الثانى ؛ لكونه فضلةً ، أو لأنَّه ما عاد يتعلَّق به غرضٌ بعد تقدم مرجعه رتبة ، أو حذفَهُ ضرورةً ، فلا يتعيَّن إذَنْ شاهدًا للبَصْرَةِ ؛ ولم يُشِرْ المصنفُ إلى تنازُع فى قوله (وعَزة ممطولٌ مُعَنيَّ غريمُها) ، وقد منع من التنازع فيه قوم كابن مالك وابن هشام ، ومنْ قال بقولهما ؛ إذْ اشترطُوا فى المتنازَع فيه أَنْ يكون غير سبَبِيٍّ ، فلو قُصِدَ فيه التنازع لأسند أحدهما إِلَى السَّبَبِيِّ ، والآخر إلى ضميره ، فيلزم عدمُ ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ ، وإنما يُحْمَل ذلك على أنَّ المتأخر (غريمُها) مبتدأ مخبر عنه بالعاملين قبله ، راجع (التسهيل ص٨٦ ، والأوضح ١/٢٩٨ ، والمرادى ٢/٦٤) ، وقيل تنازعاه ، وأعمِلَ الثَّانى ؛ إذ لو أعمِلَ الأولُ لوجب إظهارُ الضَّمير بعد (مُعَنيَّ) ؛ لجريان اسم الفاعل على غير من هوله ، وإبرازُ الضمير واجبٌ والحالةُ هذِهِ ، ورُدَّ بأنَّ التزام الإبراز مذهبٌ بصريٌّ ، والكوفيُّون على جوازه.

وقيل تنازعاه ، وأُعمِلَ الأول ؛ لأنه لو رفعه بـ(مُعَنيَّ) جرى الأول (مَمْطُولٌ) على غير من هوله ؛ كما سبق.

راجع (الفارقى ص٣٥٧ ، والدرر ٢/١٤٦ ، والإنصاف ٩١-٩٢ (حاشية محيى الدين) ، قلت : والأوجه جميعها غير ممتنعة ، والأظهر اعتباره على عدم تنازع على ما ارتأى ابن مالك.

محذوفًا، ويكون التقدير (قَضَى كلُّ ذِى دينٍ غريمَهُ، فوفى غَريَمه)، فحذف المفعولَ الأولَ، وترك المفعولَ الثَّانِىَ دليلًا عليه، ولو كان على أعمال الأول الَّذِى هو (قَضَى) لَقَالَ (قَضَى كلُّ ذى دين -فوفاهُ-غريمَهُ) - بإثبات الهاءِ، ويكون التَّقدِيرُ (قَضَى كُلُّ ذى دينٍ غريَمه، فوفَّاهُ)، على[1] ما قد أصلناه وهو أَنَّكَ إِذَا أَعْملتَ الثَّانِىَ حذفتَ معمولَ الأَوَّلِ، وإِنْ أعملتَ الأَوَّلَ أَضْمَرتَ معمولَ الثَّانى.

فصــل

فَإِذَا ثَبَتَ ما قدَّمناه قلتَ فى التَّثْنية -على إعمال الأَوَّلِ- (ضَرَبْتُ-وضَرَبَانِى-الزَّيْدَين)؛ لأَنَّ التقدير (ضربت الزيدَيْنِ، وضرَبانِى) فأظهرت الضَّمير الذى[2] فى (ضربانى)، وهو الألف؛ لأن (الزَّيْدَيْنِ) فى النِّيَّة مقدَّمان، والفعل إِذَا تأخَّرَ عن (الفاعلِ[3]) ثُنِّىَ وجُمِعَ.

وتقول -فى الجمع- (ضربتُ-وضربُونى-الزَّيدِينَ)، والتقدير فى ذلك (ضربت الزيدين وضربُونى)؛ فقولك: (الزيدِينَ) مفعولٌ لـ(ضَرَبْتُ) مؤخَّرٌ فى اللَّفظ مقدمٌ فى المعنى[4]، ولذلك ظهر الفاعل فى: (ضَرَبَانى)[5]، و(ضربُونى)، وهو الألف، والواو؛ لأَنَّهُ مؤخر فى المعنى عن الفاعل[6]، فلذلك ظهرت التثنية والجمع.

ولو أَعملتَ الثَّانى[7]، لقلتَ[8] (ضربتُ، وضربَنِى الزَّيدانِ) فلا تثنى (ضَرَبَنِى) ولا تجمعه[9]؛ لأنَّه فعل مقدَّم على فاعله، والفعلُ إِذَا تقدَّم لم يُثَنَّ

---

(١) سقط من (د).

(٢) ص، د: (الذى كان فى ضربانى)، ولا معنى لـ(كان) هنا.

(٣) تكملة من (د)، وحاشية (ص).

(٤) أى على العامل الثانى، وإن كان على مرتبته مع عامله.

(٥) كذا، والأنسب إفراد ما يتحدَّث عنه، وهو الجمع؛ فقد سبق المثنى.

(٦) ص (الفعل) سهو.

(٧) أى: وطَلَبَ الأولُ منصوبًا فضلة.

(٨) أى فى التثنية.

(٩) لا أصل لإيرادها ههنا.

ولم يُجْمع[١]، وهذا على إعمال الثانى، وهو قول البصرِّيين.

وتقول -فى الجمع- (ضربتُ، وضربنِى الزَّيدُون)؛ فقولك (الزيدُونَ) فاعل (ضَربنى) و (ضَربنِى) مقدَّم لا يثنَّى، ولا يُجمع؛ لأنَّ فاعله بعده، والتَّقديرُ (ضربتُ الزيدِينَ، وضربنى الزيدُون)، فحُذِفَ مفعول الفعل الأول[٢]، وتُرِكَ: (الزيدون) الثانى دالًا عليه، وترك: (ضَرَبَنِى) موحَّدًا؛ لأنَّه فعلٌ مقدَّمٌ، والفعل /٢٩٥/ إذَا تقدَّم الأسماءَ[٣] وُحِّدَ.

فصــل

وتقولُ (ضربنِى، وضربتُ زيدًا) -على إعمال الثَّانى[٤]-، فيكون (ضَرَبَنِى) فعلًا ومفعولًا[٥]، وفاعله مضمر فيه لا يعود على شئ[٦]؛ تقديره (ضربنى هُوَ)، ويفسِّر[٧] هذا المضمرَ قولُك (زيدًا) المنصوب بـ (ضربت) الثانى، ولا[٨] يعودُ المُضْمَرُ الَّذى فى (ضربنى)، وهو قولك (هو) على شئ قبلَه، بل جُعِلَ بعدَهُ ما يفسره، وهو (زيد)[٩]، وقولك (ضربت زيدًا) فعل وفاعل، ومفعول[١٠]

وتقول فيه -إذَا أعملتَ الأوَّلَ-: (ضربنِى-وضربتُه-زيدٌ)[١١]؛ فيكون

---

(١) تقدم مرارًا، وانظر مثلًا (٤٧٧/٢)، وابن عقيل ص١٦٦

(٢) مذهب الجمهور وجوب حذفه؛ لأنه مستغنىً عنه، فلا حاجة إلى إضماره قبل الذكر؛ لكونه فضلة، وقصروا ذكره على الضَّرورة، وقيل يجوز ذكره وحذفه أولى، وعليه ابن مالك.
راجع (ابن يعيش٧٨/١، والمرادى٧١/١، والتسهيل ص٣٦، والتصريح٣٢٢/١)

(٣) أى: الفاعلاتِ، على مالا يخفى.

(٤) أى: واحتياج الأول إلى مرفوع.

(٥) ص، د (فعلٌ، ومفعولٌ) -بالرفع-، وهو خطأ.

(٦) لا يجيزه الكوفيُّون؛ لمنعهم الإضمار قبل الذكر، على ما يأتى، وانظر (التوضيح ٦٨/٢).

(٧) د: (وتفسير).

(٨) ص، د (اذلا)، وكأنه تصحيف عما أثبت، ولعل الأصل (إذن لا).

(٩) راجع ما سبق فى (٥٨/٢-المحرر).

(١٠) ما بين الرقمين مكرر فى (ص، د) بعد قوله الآتى (ضربَنِى زيدٌ وضربتُهُ) دون مناسبة.

(١١) الكتاب ٧٨/١ - محقق.

(ضَرَبَنِى) فعلًا ومفعولًا[١] و: (زيدٌ) فاعل (ضربنى)، و: (ضربتُه) فعل، (وفاعل)[٢] ومفعول، والتقدير (ضربنى زيدٌ وضربتُه)[٣]

وتقول -فى التَّثنية[٤]- (ضربَانِى، وضربتُ الزَّيدَيْنِ)، وفى الجمع (ضربُونى، وضربتُ الزيدِينَ)، فظهر الضَّمير الذى كان فى الواحد، وهو الألف فى التثنية، والواو فى الجمع.

وفى هذه المسألة خلاف فسيبويه[٥] يُجِيزُها على إضمار الفاعل فى (ضَرَبَنِى)[٦]، والكِسائىُّ[٧] يجيزها على حذف الفاعل أصلًا[٨]، ولا يعتقد فى

---

(١) ص، د (فعل، ومفعول) -بالرفع-، وهو خطأ.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ص، د (ضربنى، وضربته زيد) - وهو سهو.

(٤) أى: على أعمال الثانى، واحتياج الأول إلى مرفوع.

(٥) تقدمت ترجمته فى (٧٦/٢-المحرر).

(٦) الكتاب ٩٧/١ - محقق: (تقول ضربُونى، وضربتُ قومَك) إذا أعملت الآخر فلابد فى الأول من ضمير الفاعل؛ لئلاً يخلو من فاعل) اهـ.

(٧) على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، مولى بنى أسد: أبو الحسن، فارسىُّ الأصل، ولد بالعراق، تلمذ على الزيات، والرؤاسى، والهراء، والخليل، وغيرهم، وتعلم النحو على كبر سِنٍّ، شافه الخُلَّصَ من الأعراب حتى صار إمام الكوفة، وصاحب قراءة من القراءات السبع المشهورات، أدَّب ولدَىْ الرشيد: الأمين والمأمون، ونال الحُظوة فى رحابه، له منافرته المشهورة مع سيبويه، نُصِرَ فيها عليه، توفى سنة ١٩٢هـ/٨٠٥م-على الراجح.
من آثاره معانى القرآن، والحروف، والقراءات، والنوادر، والمصادر، وغيرها؛ راجع (الفهرست ٤٤، ٩٧، إشارة التعيين لوحة ٣٤، الوفيات ٢٩٥/٣، ومعجم الأدباء ١٦٧/١٣، والبغية ١٦٢/٢، والمزهر ٤٠٧/٢، والهدية ٦٦٨/١، والنشر ١٧٢/١، والبرهان ٣٢٩/١، والموسوعة ٨٠٣، وزيدان ٤٢٢/١).

(٨) وتبعه هشام، والسُّهيلى، وابن مضاء بناء على مذهبهم من إجازة حذف الفاعل، وحسَّنَه هنا الفرار من الإضمار قبل الذِّكر الذى هو خارج عن الأصُول؛ قال ابن مضاء (الرد على النحاة ص٨٧): (أمَّا أىّ الرأيَيْنِ أحقُّ فرأىُ الكسائى؛ لأن غيره يقول حذف الفاعل لا يجوز؛ لأنَّ الفاعل والفعل كالشئ الواحد، فهما متلازمان، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه) اهـ، وانظر (الجمل ص١٢٣، والهمع ١٠٩/٢، وشواهد التوضيح ص ١٢٠، والغرة لابن الخبار ص٨٧).

(ضَرَبَنِى) فاعلًا لا مُضمرًا، ولا مُظهرًا، والفرَّاءُ[١]، لا يجيزها[٢]؛ لأنَّ المُضْمَر فيها متقدِّمٌ على الظَّاهِرِ.

حاصلُ البَابِ:

أنَّ البصريّين يختارُون إعمال الثَّانى؛ وأَنَّ الكوفيِّين يختارون إعمال الأول؛ وأنك إذا أعملتَ الأول أضمرتَ معمولَ الثَّانى، وإذا أعملت الثَّانى حذفت معمول الأول؛ وأنَّ الفعلين كليهما يقعان على مفعول واحد، فافهم ذلك موفَّقًا -إنْ شَاء اللَّهُ-.



(١) تقدمت ترجمته فى (٣/١٢-المحرر).

(٢) اختلف النقل عن الفراء فى هذه المسألة؛ فنَقَل عنه جماعةٌ أنَّه لا يجيز هذه المسألة كما أورد المصنف، وابن مالك (شواهد التوضيح - ذاته)، والزجاجى (الجمل-ذاته) وابن الخباز (ذاته)، وابن السيد (الاقتضاب ٣٥٧)، ونقل الرضى، والأشمونى عنه أنه إنْ استوى طلبُ الفعلَيْنِ له فاعلًا فهو فاعل بهما، وإن اختلف الطلب كأَنْ يطلبه الأولُ فاعلًا، والثانى مفعولًا أضمر مؤخرًا؛ راجع (شر الكافية ١/ ٨٠، والأشمونى ١/ ٣٥٦، وهو نقل ابن مالك فى (التسهيل ص٨٦)؛ والمختَار ما ذهب إليه سيبويه؛ قال المرادى (والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبلَ الذكر فى هذا الباب لسماعه) اهـ (التوضيح ٢/ ٦٩).

الباب الثَّانى عشر

فــى النِّــداء[1].

النِّدَاء فى اللغة : هو التَّصويتُ بالمنادَى ، وهو -أيضًا- طلبُ الإقبال من المُنادَى على المُنادِى ، ويقال : النِّداء ، والنُّدَاء - بالضَّم فى النون ، والكسر[2]- ، ويقال الدُّعاء[3] ؛ وحروفُ النداء خمسة (يا) ، و(أَيَا) ، و(هَيَا)[4] ، و(أَىْ) ، و(الهمزة) ، ويقال فى الندبة : [وا][5] وقد ينادَى بقولهم (آ)[6] ؛ فقد صارت / ٢٩٦/ حروف النِّداء سبْعةً[7] ؛ وقد يُنَادَى بغير حرفٍ[8] ؛ كما قال -تعالى-

---

(١) انظر (المقتضب ٤/٣٣٣)٠

(٢) الفراء (المنقوص والممدود ص١٢) : (وقد سمعنا النُّدَاء - بضم النون) اهـ ، وفى البحر ١/٤٧٧ : (وهو بكسر النُّون ، وقد تُضَم) اهـ ، وانظر (المزهر ٢/١٠٧)٠

(٣) البحر (ذاته) : (قيل : وهو مرادف للدعاء) اهـ ، وانظر (المحرر ٢/١٨٤)٠

(٤) الأشبه أن تكون هاؤه بدلًا من الهمزة ، وبه قال ابن السكيت (الإبدال ص٨٨) ، والرمانى (معانى الحروف ص١١٠)٠

(٥) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

(٦) -بمد الهمزة- ، ولم يذكرها سيبويه ، وذكرها الكوفيُّون والأخفش ؛ قال ابن مالك (شرح العمدة ١٧٤) : (٠٠٠ لكن ذكرها الكوفيُّون ، وزيادة الثقة مقبولة) اهـ ، وراجع : (منهج الأخفش ٤٢٤ ، والمغنى ١/١٨ حلبى ، واللسان (آ)٠

(٧) بل جاء : (آىْ) -بهمزة بعدها ألف ، بعدها ياءٌ ساكنةٌ ؛ ففى (شرح القصائد السبع ص٤٣) : (٠٠٠ قال الفراء : سمعت أعرابيًا يقول : آىْ أُمَّهْ) اهـ ، وانظر : (الرضى ٢/٣٨١ والأوضح ٢/١٢٢) ، فصارت الحروف ثمانية٠

(٨) حذف حروف النداء مما يأباه القياس ؛ لأنها جاءت اختصارًا نائبةً عن : (أُنادِى) ، وفى حذفها اختصار للمختصَر ، فيقع الإجحاف ، إلاَّ أنَّه قد ورد حذفه ؛ لقوة الدلالة على المحذوف ، فصارت القرينة الدالة كالتلفُّظ به ، ومع ذا فقد قصَرهُ جمهورُ النُّحاة على غير ما يصلُح أنْ يكون وصفًا لـ (أىّ) ، حيث لا يجوز حذف حرف النداء منه ، فلا يقال (رجلُ أقبل) ، ولا : (هذا هَلُمَّ) حتى يظهر حرف النداء ، وأجازه قوم من الكوفيِّين ، وقصره الأوَّلُون على ضرورةٍ فى شعرٍ ، أو مَثل ؛ وقيل الصَّوابُ جوازهُ فى جميعه فقد ورد منه قدر صالح للقياس عليه ، راجع (الكتاب ٢/٢٣٠ محقق ، والمقتضب ٤/٢٣٣ ، والبحر ٢/٤٨٦ ، والجمل ١٦٩ ، ومجالس ثعلب ١/٢١١ ،=

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[١]، تقديره (يَا يُوسُفُ)؛ فَحُذِفَ حرفُ النِّداء.

فصـــل

والمُنَادَى ينقسم ثمانيةَ أقسامٍ[٢] (المنادَى المفردُ [العَلَم][٣]، والنَّكرةُ المقصودةُ، والمضافُ، والنكرة المبهمةُ، والاسمُ الطَّويلُ، والتَّرخيم، والنُّدبَةُ، والاستغاثةُ

القِسْمُ الأَوَّلُ: في المنادى المفرد العَلَم:

وهو قولُكَ (يا زيدُ)، و (يا بكرُ)، مبنيٌّ على الضَّمِّ أبدًا[٤]؛ /٣٠٠/[٥] وقال الله -تعالى-: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾[٦]، وقال -تعالى- ﴿يَادَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ﴾[٧]، وقال الشاعر[٨]

=والمحتسب ٦٩/٢، والوساطة ٤٦٥، وشرح عمدة الحافظ ١٩٠-١٩٣، والشجرية ٢٧٥/١، والأشباه ٣٥/١).

(١) يوسف ٢٩

(٢) المستقر عليه أنها أربعة المفردُ بنوعيْهِ، والمضافُ، وشبهُهُ، والنَّكرة المبهمة، وما بقى صور للأربعة بشروطها الخاصة، فتقسيم المصنف تقسيم صورِيٌّ لا نوعيٌّ، وراجع (الأشباه ١٦/٤) وغيره.

(٣) تكملة من (د)، وحاسية (ص) بخط ناسخها.

(٤) ورد هذا الحكم -أيضًا- فى النكرة المقصودة (٢٠٢/٣-المحرر)، وفيه تضييق استعماله بتخصيصه فى الواحد، وما اصطلح عليه النحاة من بنائه على ما يُرْفَع به لفظًا أشملُ؛ إذ يعُمُّ المثنَّى والمجموع على حدِّه، راجع (الهمع ١٧٢/١) وغيره، على أنه قد سبق للمصنف رأيه فى المثنى والمجموع بنائهما على الألف والواو فى (٩٠/٣-المحرر)، والقول بالبناء مذهب البصرة، والكوفيُّون على أنه معرب مرفوع بغير تنوين، (انظر الإنصاف م٤٥).

(٥) من (وقال الله ... هدير)، ورد فى نهاية القسم الأول قبل (الحاصل) وأشير هنا، وهناك بحاشية (ص) بخط ناسخها إلى نقله فى هذا الموضع، وهو المرتب فى (د)، ولكنه -كما ترى- مضطرب الترتيب، إذ لا ينطبق جميعه على المنادى المفرد العلم حسب تقسيمه.

(٦) سبأ ١٠، وسترد فى (٢٢٨/٣-المحرر) والملاحظ أن المنادى نكرةٌ مقصودة لا علمٌ مفردةٌ.

(٧) ص: ٢٦

(٨) مجهول الاسم؛ فلم يذكره أحد، وانظر (معانى الفراء ٣٥٥/٢، والجمل ص١٦٥، والغرة ص١٥٠، والبحر ٦١/١، وش المفصل ١٢٩/١، واللسان (خمر).

(٦٨) ألا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ[(١)]

وقال الشاعر[(٢)]

(٦٩) أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ[(٣)]

/٢٩٦/ والعلة في بنائه أنَّه واقع موقع المُضْمر ؛ من حيثُ إنَّكَ[(٤)] إذَا قلتَ (يا زيد) فكأنك قلت : (يا أَنْتَ)[(٥)] ، فحذفت (أنتَ) ، وأوقعت (زيدُ) موقعه ، ولأنك إذا قلتَ (يا زيُد) كان معناه معنى الخطاب ، فبان أَنَّهُ واقع موقع (أنتَ) من كل وجه[(٦)] ، فلما وقع موقعه بُنِيَ ؛ لأنَّ كل اسم وَقَعَ موقع المُضْمَر فهو مبنيٌّ بلا محالة[(٧)] ، فلذلك خالفنا به إعراب المنادَى وجعلناه مضمومًا ؛ لئلاَّ يُلْبِسَ بإعرابِ

---

(١) يروى يا عمْرو ، ويا قيسُ ، بدل : (يا زيدُ ، والضحاك) رفعًا ، ونصبًا ، وهو محل الشاهد في (٣/ ٢٢٨) - كما يأتي.

من اللغة : خَمَرُ الطريق - بفتحتين - وِهْدَةٌ يختفي فيها الذِّئب.

والبيت من بحر الوافر.

والشاهد : نداء المفرد العلم ، وبناؤه على الضَّمِّ.

(٢) كثيرٌ بن عبد الرحمن ، أول بيتين منفردين في ديوانه ، انظر : (الديوان ص٤٧٤ ، والجمل ص١٦٨ ، ومعاني الحروف ص٨٠ ، والمغني١/٧١-حلبي ، وشواهده ٢٣٤ ، وشرح القصائد السبع ص٤٢ ، واللسان-رنق- ، والدرر١/١٤٧ ، والحلل ص٢٠٤)

(٣) يروى : رَيِّقِ. بدل : (رَوْنَقِ) ، وسَجِيعٌ ، وهَدِيلٌ-بدل : (هَدِيرٌ) ، و(هديرٌ) هو الصواب ، إذ بعده :

بَكَيْنَ. فَهَيَّجْنَ اشْتِيَاقِي وَلَوْعَتِي وَقَدْ مَرَّ مِنْ عَهْدِ اللِّقَاءِ دُهُورُ

من اللغة رَيِّقُ الضُّحى ، ورونقُها ، أَوَّلُه ، وإشراقُه وضياؤُه.

والبيت : من بحر (الطويل).

والشاهد : نداء العلم المفرد في (أَيْ عَبْدُ) ، وسيأتي الحديث عن ترخيمه في (٣/٢١٨).

(٤) ص : (أنك) -بالهمزة المفتوحة- والأشيع الكسر.

(٥) ش المفصل ١/١٢٩ ، وما يلي.

(٦) قال المرادي (التوضيح ٣/٢٧٧) : (... شَبَهُهُ بالمُضْمَر من نحو (يا أنتَ) في التَّعريف والإفراد ، وتضمين معنى الخطاب) اهـ.

(٧) المبرد (المقتضب ٤/٢٠٤-٢٠٥) : (وإنما فعل ذلك لخروجه عن الباب ، ومضارعته مالا يكون معربًا ...) اهـ ، وانظر : (ابن يعيش ١/١٢٩ ، وأسرار العربية ص١٧٤).

المُنَادَى [المنصوب][١] ؛ لأنَّ كل منادىً فى كلام العرب منصوب[٢] فموضع هذا المفرد العلم النَّصب ؛ لكونه مفعولًا به فى المعنى ؛ إِذْ التَّقديرُ فى قولك (يا زيدُ) (أنادِى زيدًا)، و (أدعو زيدًا)، فحذفتَ (أنادى)، و (أَدْعُو)، وأقمت قولك (يا) مُقامَ الفعل، فعلى هذا صار الاسم المنادى المفرد مضمومًا فى اللَّفظِ.

فإِنْ قيل ولم بُنِىَ المفرد، ولم يُبْنَ المضاف؟

قيل لأنَّ المفرد أشبه المُضْمَرَ، من حيثُ إِنَّه[٣] مفردٌ مثله ؛ لأنَّ قولك (يا زيدُ) مفرد وقولك (يا أنت) مفردٌ[٤]، وأمَّا قولك (يا عبدَ اللَّهِ)، و (يا غلامَ زيدٍ) فإِنَّهُ -وإِن كان واقعًا موقعَ المُضْمَرِ- فليس بمفردٍ، فلذلك لم يُبْنَ، وبقى منصوبًا على أصلِهِ[٥]

فصــل

وفى بنائه ثلاثةُ أسئلة لم بُنِىَ؟، ولم بُنِىَ على حركة؟، ولم خُصَّ بحركةٍ دونَ حركةٍ[٦]؟

---

(١) زيادة لابد منها، تقويمًا للنص، وهى مفهومة من كلامه التالى.

(٢) الأنبارى (أسرار العربية ص١٧٥) (... لأنَّه مفعول، إلا أنه عرض فى المفرد المعرفة ما يُوجِبُ بناءَهُ، فبقى ما سواه على الأصل) اهـ.

(٣) ص (أنه) -بفتح همزته- مرغوب عنه.

(٤) فى الكتاب ٢٩١/١ محقق (وزعم الخليل -رحمه الله- أنه سمع بعض العرب يقول (يا أَنْتَ)، فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد) اهـ، وفى الخصائص ١٦٩/١ (لما دخله شبه الحرف ؛ لوقوعه موقع المضمر بُنِىَ) اهـ، وقيل: بُنِىَ لمضارعته عند الخليل، وأبى عمرو وأصحابهما للأصوات (أمالى الزجاجى ص٥٤).

(٥) علل ابن الخباز إعرابه بأن تعريفه بما أضيف إليه لا بالوقوع موقع المضمر (الغرة ١٤٦)، وما يراه المصنف هو ما يراه الرضى، قال (١/١٣٣-شن الكافية) : (وأما المضاف، والمضارع له، فلم يبنيا، لأنهما ليسا كالكاف أفرادًا) اهـ، ومن رأيه أَنَّ المفرد مبنىٌ لوقوعه موقع الكاف.

(٦) راجع : (المحرر ١٥٠/٤، وما بعدها).

فأما قولنا (لم بُنِيَ ؟) فإنه بنى ؛ لشبهه بالمضمر ، وقد تقدَّم فى الفصل الذى قبله.

واعلم أنَّ أصل البناء /٢٩٧/: أن يكون على السُّكون[١] ؛ لأنه سلب الحركة[٢] ، ولا تنسلب الحركة إلاَّ بالسكون ، فإذا رأيت اسمًا مبنيًّا فحقُّه السُّكُون ، فإذا كان محرَّكا مثلَ المنادَى المُفْرد وأشباهه ، فإنما حُرِّك لعلة ، والعِلَّة فى تحريك المنادى المفرد : أَنَّ أصلَه التمكن[٣] ، والتَّمَكُّنُ هو الإعراب ، [لأن المبنيَّ ينقسم قسمين مَبْنِيٌّ ليس بمتمكِّن ، وهو الذى لم يدخل عليه الإعراب أبدًا ، وذلك مثل (مَنْ) ، و(كَمْ) ، وما أشبههما ؛ ومَبْنِيٌّ متمكِّن فى أصله ، أى : معرب ؛ إذْ التَّمَكُّن الإعرابُ ، والبناء طارِئٌ عليه ، وذلك كالاسم المفرد فى النداء فإنه فى غير النداء يجرى بتصاريف الإعراب ، فإذا نُودِيَ بُنِيَ ؛ أَلاَ ترى أنَّك تقول (قَام زيدٌ ، ورأيت زيدًا ، ومررتُ بزيدٍ) ، فأجريتَه بتصاريف الإعراب ، فإذا ناديتَه بَنَيْتَهُ على الضَّمِّ أبدًا ، فتقول (يا زيدُ) ، فبان أَنَّ أصل المُنَادى : الإعرابُ ، بخلاف (مَنْ) ، و(كَمْ) ، فلذلك][٤] أَخَذَ حِصَّةً من أصله ؛ إذْ أصله الحركة ، فلما بُنِيَ بُنِيَ على حركةٍ ؛ لأنَّ له أصلًا فى الإعراب ، وأُعْطِيَ الحركة مطلقةً ، وخُصَّ بالضَّمِّ من دون[٥] سائر الحركات الثلاث ؛ لأنَّ الضَّم ليس هو من حركات المُنادَى ؛ إذْ كل مُنادًى فى كلام العرب منصوبٌ ، فلو نصبنا هذا لأُلْبِسَ المعرَبُ ، والمبنيُّ ، فخصصناه بالضم فرقًا بين المعرب والمبنيِّ ؛ ولأنا[٦] لو فتحناه لألبس بالمنادَى المُعرَب[٧] ؛ ولم يكسر ،

---

(١) المحرر ٤/ ١٥٠

(٢) أى : والأصل عدم الحركة. (التصريح ١/ ٥٨، والخضرى ١/ ٣٣).

(٣) المحرر ٤/ ١٦٧

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها ، والظاهر كونها للمصنف.

(٥) الصَّواب : من بيْن الحركات ؛ إذا الضم أحد الحركات ، وتعبيره مُبْقٍ للثلاثة بغيرها ؛ ولا يتأتى.

(٦) ص ، د (لأنا) -بدون الواو- ، وأثبتها بمقتضى السياق.

(٧) أسرار العربية ص ١٧٤ ، والهمع ١/ ١٧٢ ، والإنصاف ص٣٢٦).

فيقال (يا زيدِ) -بكسر الدال- فرقًا بينه، وبين قولك (يا غلامِ) -بكسر الميم-، و(يا ربِّ) - بكسر الباء - إذا أضفتهما إلى ياء النفس[١]، فلو جعلنا المنادى المُفْرد مكسورًا لألبس بالمضاف إلى ياء النَّفس، فلذلك كان المنادَى المفرَدُ مخصوصًا بالضَّم؛ لأنَّ الضَّم لا يكون للمنادى إعرابًا[٢]

فصل

وتقول (يا هذَا الرَّجُلُ)، فيكون (هذا) منادىً مفردًا[٣]، و (الرجلُ) مرفوعٌ نعتٌ له، وقولك (هذا) اسم إشارة مبنيٌ، إلاَّ أن آخره ألف مقصورة لا يبينُ فيها الإعرابُ، فلذلك ظهر الرفع فى نعته، وكذلك (يا موسَى الطويلُ)، و: (يا عيسى القصيرُ) - برفع (الطَّويلُ، والقَصِيرُ)؛ لأنهما نعتَانِ، ويجوزُ -أيضًا- نصبُهُما حملًا على الموضع[٤]؛ لأن (موسى وعيسى) معربانِ قبلَ النداء؛ [وإنَّما لم يُتَبَيَّنْ فيهما الإعرابُ؛ لأنَّ آخرهما ألفٌ مقصورةٌ، ولكن يحكم على موضعهما بما يقتضيه حكم العامل، من رفع، ونصب، وخفض؛ وأما قولك][٥] (هذا) فمبنيٌ[٦] قبل النِّداء على السكون.

وتقولُ (يا أيُّها الرَّجلُ)؛ فـ(يا) حرف نداء، و: (أَيُّ) منادىً مفردٌ مبنيٌ على الضَّمِّ بمنزلة (زيد)، وقولُك[٧] (هَا) حرفُ تنبيهٍ حشوٌلا موضع له من

---

(١) إذا حذفت، وانظره فى (ش الكافية ١/١٣٣).

(٢) المقتضب ٤/٢٠٤، والأشمونى ١/٣٤.

(٣) ص، د: (مفرد) -بدون الألف- خطأ.

(٤) أى فى الوصفين: (الطويل، والقصير)، ولا يحمل هذا الحكم على المناظر من نعت اسم الإشارة؛ فقد أوجب فيه سيبويه الرفع؛ إذ الأسماء المبهمة تنزَّلُ منزلةَ: (أيٍّ)، قاله سيبويه، وقال: (ولو قلت: يا هذا الحَسَنَ الوَجْهِ لقلت: يا هؤلاء العشرين رجلًا وهذا بعيد) اهـ، راجع (٢/١٨٩، ١٩١ محقق)، وقد أجازه المازنى، والزجاج على ما سيأتى.

(٥) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) ص، د: (مبنى) -بدون الفاء-، والأشهر ما أثبتُّ.

(٧) ص، د: (وقوله) -بالهاء-، وهو تصحيف، والمناسب ما دوَّنْتُ.

الإعراب[١] ، و : (الرَّجلُ) نعت[٢] لـ(أى) ، وهو نعتٌ لا يُستَغْنَى عنه ، ولا يجوز السُّكُوتُ دونَه ؛ إذْ لو قلتَ (يا أيُّهَا) /٢٩٨/ وسكتَّ ، لم يكن كلامًا تامًّا ؛ ولا يجوز نصب (الرَّجل) فى هذا الموضع عند أكثر البصريِّينَ[٣] ؛ لأنه هو المقصودُ[٤] بالنِّداء[٥] ، وقد أجاز نصبَه أَبُو إسحاق الزَّجاجُ[٦] ؛ واحتَجَّ[٧] بأنه نعتٌ ، والنَّعتُ

---

(١) هذا المشهور من مذهب البصريِّين ، والكوفيُّون على أنَّ (ها) مُبَقَّاة من (هذا) ، والأصل يا أىُّ· هذا الرجل ، فأىُّ منادى ليس بموصوف ، وهذا الرجل استئناف ، ويرى الأخفش أن (أيا) موصولة ، والمرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة (أى) ، راجع (ابن كيسان النحوى ١٥٣-١٥٥ ، والهمع ١/١٧٥)·

(٢) وعليه الجِلَّةُ ، وقيل عطف بيان ؛ لعدم اشتقاقه ؛ قال ابن يعيش ١/١٣٠ (حقيقة هذا النعت ، وما كان مثله فى نحو (هذا الرجلُ) إنَّما هو عطف بيان ، وقول النحويِّين إنه نعتٌ تقريبٌ) اهـ ، والمنصور الرأى الأول ، وأن الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف ؛ قال الأشمونى (٢/١٥١-حلبى) (وقيل إنْ كان مشتقًّا فهو نعت ، وإن كان جامدًا فهو عطف بيان ، وهذا أحسن) اهـ ، وانظر الرضى ١/١٤٣ ، والمغنى ١/٤٩ ، ٢/١٣٨ حلبى)·

(٣) سيبويه (٢/١٨٨ محقق) (لا يكون فيه إلا الرَّفع ؛ لأنَّك لا تستطيع أنْ تقول يا أىُّ ، ولا يا أيُّها ، وتسكت ؛ لأنه مُبْهَم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت يا رجلُ) اهـ ، وراجع (المقتضب ٤/٢١٦ ، والبحر ١/٩٤)·

(٤) المبرد (السابق) : (إنما ذكرتَ ما قبلها لتصل به إلى ندائها ، فهى المَدْعُوُّ فى المعْنى) اهـ·

(٥) ص ، د (للنداء) ، وأحسب أن المثبت الصواب ، أو الأصوب·

(٦) إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل البغدادى· أقدم أصحاب المبرد قراءةً عليه وملازمةً ، كان من أهل الفضل والدين وصفاء العقيدة ، ونبغ فى العربية ، ورزق فى حياته المكانة ، والصدارة ، والثروة ، ت سنة ٣١٦هـ/٩٢٣م ، من تصانيفه : معانى القرآن ، والاشتقاق ، وما ينصرف ، وما لا ينصرف ، وغيرها ، انظر (الفهرست ٩٠ ، والبغية ١/٤١١ ، وإشارة التعيين صورة ٣ ، والإعلام ١/١٣ ، والوفَيَات ١/٤٩ ، والهديّة ١/٥ ، والنشأة ١٧٣ ، وزيدان ١/٨٩)·

(٧) لم يُوفَّق المصنف فى نسبة هذا المذهب للزجاج ، إنما هو للمازنى ، وقد نسبه الرضى إلى المازنى ، والزَّجاج ، وهو وهَمٌ على أبى إسحاق ؛ قال الزجاج (معانى القرآن ١/٦٤-٦٥) (المازنى يجيز فى : (يا أيُّها الرجلُ) النصب ، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره ، وهو قياسٌ ؛ لأنَّ موضع المنادَى نصب ، فحملتَ صفته على موضعه ··· والنحويُّون لا يقولون إلا (يا أيها الرجلُ) ، والعرب لغتها فى هذا الرفع ، ولم يَرِدْ غيرُهُ) اهـ ، وانظر : (١/٢١١-منه ، والبحر ١/٩٤ ، الشجرى ٢/٢٩٩ ، والرضى ١/١٤٢ ، والأشباه ٣/٦٠ ، والمفتاح ٤٥ ، والتسهيل ١٨١) وفى جميعها الرأى للمازنى·

يجوز نصبُه على الموضع فى باب النداء ، وفى غيره ، وسيأتى ذكره -إنْ شاء الله- .

واحتَّج البَصريُّون بأنه ، وإنْ كان نعتًا فإنَّه مُنادىً من حيث المعنى ، ولكنهم أَخَّرُوه ؛ لأن حرف النداء لا يدخل على ما فيه الألف ، واللام ، فلمَّا أرادُوا نداءه أتوا بـ (أَىّ) وأدخلوا عليها حرف النداء ، وجعلوا (الرَّجُل) نعتًا لها فى اللَّفظ ، وهو فى المعنى مُنَادىً[1]

فصل

ولا يجوز نداءُ ما فيه الألفُ والَّلام ؛ لو قلتَ : (يا الرَّجلُ) ، و (يا الغلامُ) لم يجزْ ؛ لأنَّ الألف واللام علامةٌ للتَّعريف ، وحرفُ النِّداء علامةٌ للتَّعريف -أيضًا- ، ولا يجتمع على الاسم علامتَا تعريفٍ[2] ، فلذلك حذفُوا الألف والَّلام ، وقالوا : (يا رجلُ) ، و(يا غلامُ) ، واستكفَوْا بحرف النِّداء فى التَّعريف ، وهو قولك : (يا) ، واستغنَوْا به عن الألف واللام ؛ لأنه يدل على التَّعريف والنداء ، والَّلامُ لا تدلُّ إلاَّ على التَّعريف فقط[3]

واعلم أَنَّ (يا) ههنا تعرِّفُ الاسمَ بالقَصْد ، فإذا قال القائِلُ (يا رجلُ) فقد قَصَدَهُ ، فصار معرفة بالقصد ، واستغنى به عن الألف واللام[4] ، وكأنه قال : (يا أَيُّهَا الرَّجلُ) .

وقد قالوا (يا أَللَّهُ) فجمعوا بين الألف واللام ، وحرف النداء ؛ والعلَّةُ فى ذلك أَنَّ الألف واللام قد صارت من نفس الكلمة ، من حيثُ إنَّها[5] لا يجوزُ

---

(١) انظر رقم (٢) و (٧) السابقين ، ومعانى الزجاج (٢/٦٤).

(٢) أسرار العربية ص١٧٧ ، والإنصاف م٤٦ ، والضرائر للألوسى ص١٨١

(٣) المقتضب ٤/٢٣٩

(٤) قال السيوطى (الهمع ١/٥٥ : (النكرةُ المُقْبَلُ عليها ، نحو : (يا رجلُ) ، تعريفُها بالقصد - كما صححه ابن مالك [التسهيل ص١٧٩] ، وذهب قوم إلى أنَّ تعريفه بأل محذوفة ، ونابت حروف النداء منابها ، قال أبو حيان وهو الذى صحَّحَهُ أصحابنا) اهـ ، بتصرف ، وانظر (التصريح ٢/ ١٧٢) ، وكأنَّ كلام المصنِّف يجمع بين الرأيين.

(٥) من د (إنه) ، والمناسب ما أثبت.

حذفها[١]، فكأنَّها[٢] جزءٌ من الكلمة، لأنهَّا عِوَضٌ عن الهمزة المحذوفة[٣]، فجرى[٤] مجرى (زيد)، و(عمرو)؛ وأيضًا فإنَّ الاسمَ مُعرَّفٌ بالعلَمِيَّة لا بالألف واللّام، فكأَنَّه مثل (زيد، وعمرو) فى باب النِّداء[٥]؛ فقالوا (يا أَلَّلهُ) بالضَّمِّ؛ كما قالوا (يا زيدُ)، و(يا عمرُو).

ولم يجئْ عنهم نداءُ ما فيه الألف واللّام إلا باسم (الله)[٦]، أو فى قول الشاعر[٧]

/٢٩٩/ (٧٠) بَحَقِّكِ يَا الَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّى[٨]

---

(١) سيبويه ١٩٥/٢ (من قَبلِ أنَّه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكَثُر فى كلامهم فصار كأَنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التى من نفس الحروف) اهـ، وانظر (المقتضب ٣٨٨/١، ش المفصل ٩/٢)٠

(٢) ص، د: (فكأنه)، والمناسب ما أثبت٠

(٣) يريد أن الأصل (إله)، وهو متجه سيبويه (١٩٥/٢): (كأَنَّ الاسم -والله أعلم- إِلَهٌ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفا منها، فهذا أيضًا مما يُقَوِّيهِ أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف) اهـ، وانظر (أسرار العربية ص١٧٦، والمزهر ١١٥/١)٠

(٤) ص، د (فجرت)، وهو سهو، فالمقصود اسم الله تعالى٠

(٥) الأنبارى (الإنصاف ص٣٤٠): (٠٠٠ هذا الاسم علم غير مشتق أُتِىَ به على هذا المثال من النداء من غير أصل يُرَدُّ إليه، فينزَّل منزلة الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأعلام، فكذلك ههنا) اهـ٠

(٦) (الكتاب ١٩٥/٢ محقق، والإنصاف م٤٦، والمفتاح ص٤٥)٠

(٧) مجهول الاسم؛ فالبيت من الخمسين التى لم يعرف قائلها، وانظره فى: (الكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، والمفصل ص٤٢، وشرحه ٨/٢، والرضى ١٤٥/١، واللسان (لتا)، والإنصاف ص٣٣٦، وأسرار العربية ١٧٨، والخزانة ٢٩٣/٢-محقق)- وشرح العمدة ١٩٥، وضرائر ابن عصفور ١٦٩)٠

(٨) يروى (من آجلك) - بتسهيل الهمزة- بدل: (بحقك) و: (الود) بدل: (الوصل)، والبيت من بحر (الوافر)٠

والشاهد (يا التى) حيث قارفت (يا) ما فيه (أل)، وسهَّله لزوم اللام كما هى فى (الله) وخُرِّجَ على حذف الموصوف، أى: يا حبيبتى الَّتى؛ قلت: ولا ينصرف الإشكال، وإلاَّ جاز فى كل ما باشرته (أل)، على هذا التأويل، والجمهورُ على أنَّه ضرورة٠

فأدخلَ حرف النداء على (الَّتِي)، وفيها الألف واللام، والذى يُجَوِّزُ ذلك أَنَّ هذه الألف (واللام)(١) لا يجوز حذفها من (التى)، ولا من (الَّذِى)، وهذا شاذٌّ لا يُؤخذ به(٢).

* وقد قالوا (اللَّهُمَّ اغفر لَنَا)، فحذفُوا حرف النِّداء، وعوَّضُوا منه الميم فى آخر [اسم الله -عز وجل-](٣) مشدَّدة مبنيَّة على الفتح، واسم البارى -عزَّ وجلَّ- مضمومٌ على حاله؛ كما كان قبل دخول الميم(٤)؛ قال اللَّهُ -تعالى ﴿ٱللَّهُمَّ إِن

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) وذهب الكوفيون إلى جوازه، ركونًا على ما ورد منه، راجع (الإنصاف م٤٦)، وما مر من مصادر.

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) سيبويه ١٩٦/٢ محقق (قال الخليل -رحمه الله- : اللَّهم نداءٌ، والميم ههنا بدلٌ من (يا) فهى ههنا -فيما زعم الخليل -رحمه الله- آخر الكلمة بمنزلة (يا) فى أولها) اهـ. وهذا مرتَكَزُ البصريِّينَ. وراجع (التبيان ص٢٥٠، ومعانى الزجاج ٣٩٥/١-٣٩٦)، والكوفيُّون يرون أنَّ الميم المشدَّدة ليست عوضًا من (يَا). بل هى من آثار جملة محذوفة، فكثر استعماله، فخفف بحذف الجملة، وبقيت الميم من آثارها؛ قال الفراء (معانى القرآن ٢٠٣/١): (ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم فى نواقص الأسماء إلا مخففة مثل الفم وابنم، وهم، ونُرَى أنَّها كانت كلمة ضُمَّ إليها (أُمَّ)، تريد: (يا اللَّهُ أُمَّنا بِخَيرٍ)، فكثر فى الكلام، فاختلطت، فالرفعةُ الَّتى فى الهاء من همزة (أُمَّ)، لما تُرِكَتْ انتقلتْ إلى ما قبلها) اهـ، وانظر بعده، و(الفاخر للمفضل ص٢٦٢)، وعورض بجواز القول: (اللهم أمَّنا بخير)، و: (اللهمَّ أَهْلِكْهُ)، لما يلزم على الأول -إنْ كان الأصل ما ادعوا- من تكرار وعلى الثانى من تعارض.

راجع (الطبرى ٢٩٦/٦-٢٩٧، والأسرار ص١٧٩-، والإنصاف م٤٨)؛ وعلى الرغم من يسر ردِّ إجابة المعترض على الرؤية الكوفيَّة، فالذى يُقْبَل أن كلاًّ من المذهبين لا يخلو من نظر، وكلاهما جهد لا يرتكز على دليل واضح، فلا يمتنع إذن أن يُظَنَّ أنَّ هذا البناء أثر من آثار السامية، والميم بقية من علامة الجمع فى العبرية (يم) (ים)، وأن كلمة (اللَّهُمَّ) العربية هى فى الأصل (إلوُهيم) (אלהים) العبرية، ومعناها الحرفى (الآلهة)، ولكنهم لا يريدون إلا الواحد الفرد تعظيمًا، ولها نظائر فى العبرية كما فى (חיים) (حاييم) -جمعا- والمعنى: (حياة)، فإذا رجح هذا الظن، كانت كلمة: (اللَّهم) بناءً مستقلًا، وليس الميم عوضًا -كبعض الرؤية الكوفية- ولا غضاضة إذَنْ فيما ورد بالجمع بينها وبين حرف النداء، وإن شاع حذفه معها فلكثرة الاستعمال، وتعيُّنه بالقصد وملازمته للنداء وراجع: (مدرسة الكوفة ص٢٢٣).

كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[١] معناه (يا أللَّهُ).

ولا يجوز الجمعُ بين الميم وحرف النِّداء ؛ لأنَّ قولك : (اللَّهُمَّ) قائم مقام قولك (يا أللَّهُ)، فإذا قلت (يا اللَّهُمَّ)، فقد جمعت بين العوض والمعوَّض منْه، وهذا لا يجوزُ[٢]

وقد أجازوا الجمع بين حرف النِّداء والميم فى الشعر ؛ قال الشاعر[٣]

(٧١) وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِى كُلَّمَا سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخنا مُسَلَّمَا[٤]

فجمع بين حرف النِّداء، وبين الميم، وهذا اللضَّرُورة.

* ومن خصائص اسم الله -تعالى- أنه معرَّفٌ بالعلميَّة، وفيه الألفُ واللَّامُ، ولا يجوز حذف الألف واللَّام منه[٥]، وقد جاء فى ضرورة الشعر حذف الألف واللام منه[٦] ؛ قال الشاعر[٧]

---

(١) الأنفال : ٣٢

(٢) الزجاج (معانى القرآن ١/٣٩٥) (لم يقل أحدٌ من العرب إلا (اللَّهُمَّ)، ولم يقل أحد ياللهم) اهـ، وراجع (البحر ٢/٤١٦، وابن يعيش ٢/١٦-١٧)، ثم انظره مع ما دونته قريبًا.

(٣) غير معروف، ولا مسمىً، وانظر الأبيات فى : (معانى الفراء ١/٢٠٣، والزجاج -معانيه ١/٣٩٦، والجمل ص١٧٧، والضرائر لابن عصفور ص٥٦، والحلل ٢٢٢، والألوسى ص٨١، واللسان (أله)، والإنصاف ٣٤٢، والرضى ١/١٤٦، والخزانة ٢/٢٩٦-محقق).

(٤) يروى (صلَّيتِ. أو سبَّحتِ)، بدل (سبَّحت أوهللتِ).
والمعنى يناشد زوجه أن تدعو له فى أوقات مظانِّ القبول بعودته سالمًا، والأبيات : من مشطور الرجز. والشاهد : الجمع بين (يا) و(الميم) فى (اللهم) ضرورة عند البصريين، بل ردُّوه بحجة عدم معرفة قائله (كذا!)، وجوزه الكوفيُّون على ما سبق، أما (ما) فهى زائدة.

(٥) البحر المحيط ١/١٥

(٦) السهيلى (الروض الأنف ١/٧٠) : (العرب تحذف الألف واللام من : (اللَّهُمَّ)، وتكتفى بما بقى) اهـ.

(٧) غير معروف، ونسبهما الجاحظ إلى (أعرابى)، والبيتان وردا فى (الفاخر للمفضل ص٢٠٧)، ومع أبيات أُخَرَ فى (البيان والتبيين ٢/٢٧٦) وبعدهما

وَقَدْ دَعَاكَ النَّاسُ فَاسْتَغَاثُوا غَيَّاثَهُمْ، وَعِنْدَكَ الغِيَاثُ

(٧٢) لاَ هُمَّ أَنْتَ الرَّبُّ يُسْتَغَاثُ لَكَ الْحَيَاةُ وَلَكَ الْمِيَراثُ[١].

فحذف(٢) الألف واللام من أول اسم الله -عزَّ وجلَّ- وترك اللَّام الأخيرة والهاء والميم[٢]

وقال آخر[٣]

(٧٣) لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[٤]

معناه لِلَّهِ ابنُ عمِّك، [فحذف اللام الأولى][٥]، وهذا نادر[٦]

ومن خصائصه أنَّه مُفَخَّم [اللام][٧]، إِذَا كان ما قبله مفتوحًا، أو

---

(١) رواية المفضل (يا ربُّ) بدل: (لاَهُمَّ)، ولا شاهد عليها.

والشعر من مشطور الرجز.

والشاهد حذف الألف واللام من (اللَّهُمَّ) ضرورة.

(٢) ما بين الرقمين ورد بين السطور في (ص) ببنط أصغر، وعليه (صح).

(٣) ذو الأصبع العدواني حرثان بن السَّموْءل، أو ابن محارب، لابن عمٍّ له كان ينافسه، ويناوئه وانظره في (الخصائص ٢٨٨/٢، وأمالي المرتضى ٢٥٢/١، والشجري ١٣/٢، ٢٦٩، وإصلاح المنطق ٣٧٣، واللسان -دين، وفضل، والاقتضاب ٢٤٩، ٤٤١، وابن يعيش ٥٣/٨، والرضي ١٢٧/٢، والمغني ٢٩/١، وشواهده ٤٣٠، وضرائر ابن عصفور ١٤٤، والألوسي ١٩).

(٤) من اللغة أَفْضَلْتَ زدتَ منزلةً، والدَّيَّان القَيِّمُ المجازِي في الأمور.

تخزوني تسوسني، وتقهرني.

والبيت من بحر البسيط.

والشاهد (لاهِ)، وأصله (لِلَّهِ)، فحذف لام الجر، وأعملها محذوفة، وتبعها في الحذف لام التَّعريف، فبقي: (لاهِ) بوزن (عالٍ)، وهو منحى سيبويه، وكان أبو العباس المبرد يرى أن المحذوف اللامان من (الله)، والباقي لام الجر، وفُتِحَتْ من أجل الألف، وحجته أن حرف الجر لا يجوز حذفه، راجع (ما سبق من مصادر،) والكتاب ٤٩٨/٣، والمخصص ١١١/١٣، والأشباه ٤٤/١، والهمع ٣٧/٢

(٥) تتمة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) سيبويه ١٩٥/٢ (وليس هذا طريقة الكلام، ولا سبيله؛ لأنه ليس من كلامهم أَنْ يضمروا الجار) اهـ، وفي (الروض الأنف ٤٣/١) (... لكنه جاز في هذا الاسم خاصة؛ لكثرة دوره على الألسن) اهـ.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، مفهومة من كلامه الآتي، وتفخيم اللَّام تغليظها بتسمينها لا تسمين حركتها (الإتحاف ص٨٩).

مضمومًا[(١)] ؛ كقولك (غفرَ الَّله لك) -فى المنصوب[(٢)]- ، و (يغفرُ الَّله لك) - فى المضموم- ، فإذا كان ما قبله مكسورًا بقيت اللام على الترقيق[(٣)] ، [كما] فى قولك (بسمِ الَّله) ، و(الحمدُ لِلَّه) ، وإنما فعلوا ذلك تعظيمًا /٣٠٠/ وتجليلًا لاسم الله -تعالى- .

* ومن خصائصه -أيضًا- دخولُ الميمِ فى قولك (اللَّهُمَّ) ، ولا يجوز أن تُذْكَرَ الميمُ فى شئٍ من الكلام المنادَى مع غير اسم الله -عزَّ وجلَّ- ، قال الشاعر[(٤)]

(٧٤) إنْ تَغْفِرْ الَّلهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا[(٥)]

فدخلَ الميمُ فى قوله (اللَّهُمَّ) .

* ومن خصائصه -أَيْضًا- قطعُ ألف الوصل فى النِّداء ؛ فيقال (يا أَلَّلهُ)[(٦)]- بالهمز من غير وصل- ؛ لأنَّ ألف اسم الله -تعالى- ألفُ وصلٍ فى جميع الكلام ، وإِنَّما قطعوا ألف الوصل فى اسم الله -عزَّ وجلَّ- فى قولهم (يا أَلَّلهُ) ؛ لأن بقطعها

---

(١) راجع (النشر ١/٢١٥ ، وش الشافية ٢/٢٣٦ ، والخصائص ٢/١٤).

(٢) يعنى المفتوح ، وهو تعبيرٌ شائعٌ له ، ولغيره.

(٣) الجزرى (النشر ٢/١١٦) (إنْ كان قبلها كسرة ، فلا خلاف فى ترقيقها ، سواء أكانت الكسرة لازمةً ، أو عارضةً ، أو زائدةً ، أو أصليةً) اهـ ، ونقل العكبرى (التبيان ص٤) أن منهم من يرققها فى كل حال ، قال الجزرى (ذاته) (وذلك مما لا يصِحُّ فى التلاوة ، ولا يؤخذ به فى القراءة) اهـ ، وانظر (الكشاف ١/٤٠).

(٤) أبو خُراش الهُذَلى -على الأشهر- ، وإن كنت لم أقع عليه فى ديوان الهذليين ، ونسبه ابن منظور وحده إلى (أمية بن أبى الصلت) فى موضع ، ولأبى خُراش فى آخر ، انظر (الصاحبى ٢٥٧ ، والثعالبى ٢٣٦ ، وإصلاح الخلل ٩١ ، واللسان (جمم ، ولمم ، ولا) والبحر ٨/٣٩ ، والإنصاف ص٧٦ ، والشجرى ١/١٤٤ ، ٢/٩٤ ، ٢٢٨ ، والمغنى ١/١٩٨ ، وشواهده ٦٢٥ ، والعينى ٤/ ٢١٦).

(٥) من اللغة أَلَمَّ : أصاب من اللَّمَم صغار الذنوب.
والشعر من بحر الرجز المشطور.
والشاهد زيادة الميم فى اسم الله عوضًا -كما قيل- عن حرف النِّداء وقد سبق تحريره ، وفيه شاهد آخر استعمال (لا) النافية مع الماضى دون تكرير ، وهو قليل.

(٦) الكتاب ٢/١١٥ .

يقع طول الصوت لأجل المدّ[١] ، ويبينُ الخُشوع ، والخضوع فى رفع الصوت[٢] ، وإنما قالوا (يا أَللَّهُ) -برفع الصَّوت ، وإن كان البارى قريبًا -جلَّ جلالُه- ، استبعادًا لمظانِّ الإجابة ، واستصغارًا منهم لنفوسهم ، لا لأنه بعيدٌ عنهم -سبحانه وتعالى[٣]- .

فصــل[٤]

واعلم أنَّ (يا) يشترك فيها فى النِّداء القريبُ والبعيدُ[٥] ، والهمزة تختصُّ بالقريب[٦] ، وباقى حروف النداء لا تكون إلا للبعيد[٧] ، والمندوبُ يختصُّ به

---

(١) (لأجل المد) بين السطرين فى (ص)٠

(٢) وليس بلازم قطعها ؛ قال الفراء (١/٢٠٤-المعانى) : (يهمزون ألفها ويحذفونها) اهـ ، وانظر (ابن يعيش ١/٣)٠

(٣) كأنه كلام الزمخشرى حيث قال(المفصل ص٣٠٩) : (وقول الداعى يا ربُّ ، ويا ألله٠ استقصارٌ منه لنفسه ، وهضمٌ لها ، واستبعادٌ عن مظانِّ القَبول) اهـ ، وكأنَّ المصنف يعلِّل لسلوك دينى فلا يتعارض مع ما استقر من أنَّ (يا) تشترك بين القريب والبعيد ، فالاستعمال هنا حقيقةٌ فى القريب قال الرضى (٢/٣٨١ ش الكافية) (استعمالها فى القريب والبعيد على السواء ، ودعوى المجاز فى أحدهما ، أو التأويل خلاف الأصل)اهـ ، نعم ، قيل بأنها للبعيد أصلًا كما هو اتجاه ابن معطى (الفصول ص٢١٠) ، وكما سيأتى ، ولكنه ليس رأيًا للمصنِّف بحال وانظر الآتى٠

(٤) الأولى بهذا الفصل ترتيبًا أنْ يقع بعد حروف النِّداء فى أول الباب (٣/١٨٨-المحرر)٠

(٥) المبرد (المقتضب ٤/٢٣٥) (٠٠٠ فإن كانَ صاحبُها قريبًا منك ، أو بعيدًا ناديتَه بـ(يا) اهـ٠ وقال ابن الخشاب (المرتجل ص١٩١) (يا٠ للقريب٠ والبعيد) اهـ ، وقد جعل سيبويه الحروف جميعها صالحة للاستعمال فى القريب ، والبعيد عدا الهمزة٠ انظر (٢/٢٢٩-٢٣٠)٠

(٦) الرمانى(معانى الحروف ص٣٢) (لا ينادَى بها إلاَّ القَريبُ ، دون البعيد ؛ لأن مناداة البعيد تحتاج إلى مدّ الصوت ، وليس فى الهمزة مدّ)اهـ ، وانظر (اللسان-آ-)٠

(٧) ص ، د (للقريب) ، وهو سهو ، بدليل قسمته العقلية ؛ يقول المبرد (٤/٢٣٥) : (وأما (أيا ، وهيا) فلا يكونان إلا للنائم ، والمستثقِلِ ، والمتراخى عنك ؛ لأنهما لمد الصوت) اهـ ، وفى قول المصنف (وباقى حروف النداء) إطلاق يحترز منه ؛ إذ من الباقى (أَىْ) وهى لا تستعمل إلا للقريب كالهمزة (الأشباه ١٥/٩٦ ، وشرح الكافية ٢/٣٨١ ، والفصول ٢١٠) ، نعم ورد هذا الإطلاق لدى بعض الكاتبين كسيبويه (٢/٢٢٩-٢٣٠ محقق) ، وغيره ، والتحرير ما تقدم٠

(وا)[١]، وقولك (آ)[٢] للبعيد أيضًا-، فافهم ذلك.

فصل

وإذا اضطرَّ الشَّاعر[٣]- في باب (نداءِ المُفْرَد)- إلى تنوينه كان له في ذلك وجهان: الضَّمُّ مع التَّنوين[٤]؛ فيقول: (يا زيدٌ)، و(يا عمروٌ)؛ والنَّصبُ مع التَّنوين[٥]؛ فيقولُ: (يا زيدًا) و: (يا عمرًا).

قال الشَّاعر[٦] -في الضَّمِّ والتَّنوين-

(٧٥) سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[٧]

---

(١) وعليه الجمهور، وحُكِيَ استعمالُها في منادىً غيرِ مندوب، ومنه قول عمر-رضي الله عنه-: (واعجبًا لك يا بن عباس)، قال ابن مالك: (وفيه شاهد على استعمال: (وا) في منادى غير مندوب- كما يرى المبرد، ورأيه في هذا صحيحٌ) اهـ، راجع (شواهد التوضيح ص٢١٢، والمغنى ٣٨/٢-حلبي).

(٢) لا وجه لإفراده بعد تعميمه في قوله: (وباقي ...)، ولعلَّ تخصيصه له بعدم شهرته حتى لم يذكره البصريُّون كما تقدم.

(٣) د: (الشارع) -كذا-.

(٤) وهو مذهب سيبويه، والخليل، والمازنيّ، واختاره الزجاجيّ- (الكتاب ٢/٢٠٢-٢٠٣، وأمالي الزجاجي ص٥٣).

(٥) وهو مذهب أبي عمرو، وعيسى، والجرمي، والمبرد، قال المبرد: (وأبو عمرو، وأصحابه يُلزِمونه النَّصب ... والأحسنُ عندي النَّصبُ، وأنْ يردَّهُ التَّنوين إلى أصله) اهـ.
راجع: (المقتضب ٤/٢١٣-٢١٤، ٢٢٤، والضرائر-: ابن عصفور ص٢٥-٢٦، والألوسي ٢٨٦-٢٨٧، والإنصاف ٣١١، والتصريح ٢/١٧١، ١٧٢).

(٦) الأحوص بن محمد الأنصاري، يهجو مطرًا الذي تزوج خليلته الَّتي يهوى. انظر (ديوانه ص١٨٩، والكتاب ٢/٢٠٢ محقق، وابن السيرافي ٢/٢٠، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، والمحتسب ٢/٩٣، والمفتاح ص٩٥، والضَّرائر ٢٦، والإنصاف٣١١، والعيني٤/٢١١-هـ الخزانة، وشواهد المغني ٧٦٧، والدرر ١/١٤٩).

(٧) البيت: من بحر: الوافر.
والشاهد تنوين (مطرٌ) المنادى مع ضمه، ضرورةً، وله النصب مع التنوين ضرورة، وقد رُوِيَ به، واختيار أيهما قد مرَّ، وفيه كلام آخر أعرضت عنه لبعده، وإن شئتَه فارجع لسابق المصادر.

فضَمَّ (مطرٌ)[١] ونوَّنَهُ، وهو منادى مفرد اضطرارًا في الشعر.

وقال آخر[٢] -في النَّصب، والتَّنوين-

(٧٦) ضَرَبَتْ صَدْرَها إِلَيَّ وَقَالَتْ يَاعِدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[٣]

فنَوَّنَ (عَدِيًّا)، ونصبه مضطرًّا، ولا يجوز هذا إلا في الشعر[٤]

/٣٠١/ وحاصِلُ هَذَا القِسْم:

أَنَّ المُنادَى المُفْرد العَلَمَ مبنيٌّ على الضَّم؛ وأَنَّ موضعه النَّصب؛ وأَنَّ الشَّاعر يجوز له تنوينه مرفوعًا ومنصوبًا؛ وقد ينادى بغير حرف، وقد تُعَوَّض الميم في اسم (الله)؛ وأَنَّ لاسم (الله) خصائص غير سائر الأسماء؛ ولا يُنَادَى ما فيه الألف واللام إلا اسم (الله) وحده؛ وأَنَّ ما فيه الألف واللام يُنَادَى بدخول (أَيُّها)، فيكون ما فيه الألفُ واللَّامُ نعتًا[٥] لـ(أيها) لا يُستَغْنَى عنه.

القِسْمُ الثَّانِي: وهو النَّكرة المقصودة[٦]

اعلمْ أَنَّ هذا القِسم مبنيٌّ على الضَّم[٧] -أيضًا- كما يُبنى المفرد العلم، فتقول (يا رجلُ) و (يا غلامُ)؛ فـ(يا) حرف نداء، و (رجلُ) منادى مقصود، وكان

---

(١) ص، د (مطرًا) بالنصب الإعرابي للسياق، والمثبت المناسب حكاية.

(٢) عديّ بن أبي ربيعة التغلبي أخي كليب، ومهلهل، وقيل هو مهلهل، واسمه عَديّ، وقيل عَديُّ بن زيد، وهو خطأ، راجعه في (المقتضب ٤/٢١٤، والحلل ٢٠٢، وابن السيرافي ٢/٢٢٠، والجمل ص١٦٧، والمنصف ١/٢١٨، والشجرية ٢/٩، واللسان -لوم-وقي، والعكبري ٧٢٩، والإفصاح ٩٨).

(٣) البيت: من بحر الخفيف.

والشاهد: (يا عديًّا) حيث نون، ونصب اضطرارًا، ويُرْوَى برفعه مُنَوَّنًا، والكلام فيه كسابقه.

(٤) الفراء (٢/٣٢١) (النِّداء لو رُدَّ إلى النَّصب إذا نَوَّنَ فيه كان وجهًا) اهـ.

وانظر الرضى: (ش الكافية ١/١٣١)، و(شواهد الشافية ص٣٥).

(٥) ص، د (نعت) -بالرفع- وهو خطأ، وكلمة (نعت) بين السطرين في (ص).

(٦) أجريت مُجْرَى ما كان تعريفُه سابقًا على النِّدَاء، وتعريفها عارض بسبب القصد والإقبال، وقيل تعريفها بأل محذوفة، ونابت (يا) عنها، (التصريح ٢/١٦٦)، و(ص١٩٤) هنا (ح٤)

(٧) الأشمل: القول بالبناء على ما تُرْفَع به، ليعمّ المثنَّى، والمجموع على حدِّه، كما سبق في المفرد.

نكرة قبل النِّداء ، فلما قصدته بالنداء ، وأقبلتَ عليه[١] أجريتَه مُجْرَى العَلَم ، فضممتَهُ كما ضممتَ العَلَم ، وصار معرفة بالقصد ؛ فلذلك تنعتُه نعتَ المعرفة ؛ فتقول (يا رجلُ الظَّريفُ) - برفع (الظَّريفُ) وبالألف واللام ، كما تقول (يا زيدُ الظريفُ) ، وفي الحديث (يَا نِسَاءُ المؤمناتُ)[٢]. برفع (المؤمنات) ورفع (النساء) ؛ ألاَ ترى أنَّه نعتَ قوله (يا نساءُ) بـ(المؤمناتُ) ، وهو معرفة ، فدلَّ على أن (نساءُ) معرفة[٣] ، وهذا مُستمرٌّ فى كل نكرة مقصودة مُقْبَلٍ عليها أن تكون مضمومة فى النداء -فى اللَّفظ- ، وموضعُها النَّصب كما ذكرنا فى (المفرد العلم) أنه مضموم فى اللفظ منصوب فى المعنى ؛ ولك أن تحمل النعت على لفظه ، وعلى محله ، قال الشاعر[٤] -فى نداء النَّكرة المقصودة-

(٧٧)حَيَّتْكَ عَزَّةُ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانْصرفَتْ ... فَحَيِّ -وَيْحَكَ- مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ
لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِى فَأَقْبَلَهَا ... مَكَانَ : يَاجَمَلًا : حُيِّيتَ يَا رَجُلُ[٥]

---

(١) العبارة فى ص ، د (أقبلت عليه ضممته ، وأجريته مجرى العلم ، فضممته ...) ، وقد تكررت كلمة : (ضَمَمْتَهُ) الأولى -كما تلاحظ- ، ولا محلَّ لها.

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب (الهبة وفضلها) : (عن أبى هريرة -رضى الله عنه- عن النبى -ﷺ- قال: (يا نساءُ المُسْلِماتُ. لا تُحَقِّرَنَّ جارةٌ لجارتها ، ولو فِرْسِنَ شاةٍ) (صحيح مسلم - ٢٠١/٢).
وانظره فى : (صحيح البخارى ٢٠١/٣ - الشعب ، وسبل السلام ٩٣/٣).

(٣) السُّهيلى (الأمالى ص٦٩-٧٠) : (نعت على اللفظ ؛ لأنَّه معرفة بالنِّداءِ ، وبالنَّصب نعتٌ على الموضع) اهـ.
ويروى بنصب (نساء) ، وجر (المؤمنات) ، أى : (يا نساءَ الجماعاتِ المُؤْمناتِ) راجع (الأمالى ، والسُّبل ، وحاشية البخارى - ذاتها).

(٤) كثير بن عبد الرحمن (الديوان ص٤٥٣ ، والجمل ص ١٩٤ ، والعينى ٢١٤/٤-هـ الخزانة ، وضرائر الألوسى ص ٢٨٥ ، والدرر ١٤٩/١ ، والحلل ١٩٤ ، والبيتان غير مُتَّصليْنِ فى الدِّيوان ، بل وردا فى خمسة أبيات أولُهما أولها ، وثانيهما خامسُهَا.

(٥) يروى : (فأشكرها) بدل (فأقبلها) ، ولعلها الصواب ، و(يا جملٌ) -بالرفع والتنوين- بدل (يا جملًا) ، والتنوين مع الضم ، أو النصب ضرورة على ما سبق فى نظائره قريبًا.
والشعر من بحر البسيط.
والشاهد : قوله : يا جملُ ، ويا رجلُ ، حيث بنى النكرة المقصودة على الضَّم.

فضم قوله (يَا جَمَلُ)، و (يَا رَجُلُ)؛ لأنه قصدهما بالنِّداء، وأقبلَ عليهمَا.

والعلَّة فى بناء هذا القسم كالعلَّة فى بناء المفرد العَلَم؛ لأنه مفرد مثله؛ ولأنه واقع موقع المضمر، كأنَّك إذا قلتَ (يا رجلُ، أَقْبِلْ) [قلتَ][1] (يا أنْتَ أَقْبِلْ)[2]، فافهم ذلك.

وحاصِلُ هَذَا القِسْم:

أَنَّه مَبْنِى؛ وأَنَّهُ مضمومٌ /٣٠٢/؛ وأَنَّ موضِعَه النَّصبُ؛ وأَنَّه معرفة، فافهم ذلك موفقًا.

القِسْمُ الثَّالِثُ المنادَى المُضاف

وهو منصوبٌ أبدًا معرَبٌ، بخلاف المُفْرد، وإنما أُعْرِب، ولم يُبْنَ؛ لأنَّ المضاف متركِّب مع المضاف إليه، فلم يشبه المضمر فى وقوعه موقِعَهُ، [وفى الإفرادِ][3]، وإنما أشبهه فى وقوعه موقعه حسبُ[4]، ولم[5] يُشبِهْهُ فى الإفرادِ[6]؛ فلذلك أعرب.

والنَّاصبُ له حرف النِّداء على سبيل النِّيابة عن الفعل[7]؛ لأنَّك إذَا قلتَ (يا عبدَ اللَّهِ) فكأنك قلت (أدعُو عبدَ اللَّه)، أو: (أنادى عبدَ اللَّه).

ومن النُّحاة من قال: إنَّ (يَا) هى النَّاصبة للاسم بنفسها[8]؛ لأنها عند هؤلاء

---

(١) زيادة لازمة يقتضيها السياق.

(٢) راجع ما سبق فى (١٨٩/٣-وحواشيها).

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) كلمة (حَسْبُ) بين السطرين فى (ص).

(٥) ص، د: (فَلَمْ) -بالفاء- والمناسب ما أثبت.

(٦) أى المشابهة فى وجه دون وجه، وقد مر فى (١٩٠/٣-المحرر).

(٧) المفصل ص٣٥: (... حذف لكثرة الاستعمال، وصار (يا) بدلًا منه) اهـ، وراقب ما يأتى.

(٨) ابن جنى (الخصائص ٢٧٧/٢) (يَا هى العامل المُوقَع على (زيد)، وحالها فى ذلك حال (أدعو)، و(أنادى) فى كون كل واحد منهما هو العامل فى المفعول ... ويا نفسها فى المعنى ك (أَدعو)، ألا ترى أنك إنما تذكر بعد (يا) اسمًا واحدًا، كما تذكره بعد الفعل المستقلّ بفاعله إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد ... فلما قَوِيَتْ (يا) فى نفسها، وأوغلت فى شبه الفعل تولت بنفسها=

اسمُ فعل(١) فإذا قلت (يا عبدَ اللّهِ) كان معنى هذا الكلام عندهم (أدعو عبدَ اللّه)، أو (أنادى عبدَ اللّه). واستدلُّوا على ذلك بأنَّك إِذَا قلتَ (يا عبدَ اللهِ)، فقد انعقد الكلام بالاسم والحرف(٢)، فدلَّ على أنها اسم فعل، وليست بحرف، هذا عندهم.

وسائر النحاة يقولون إنَّ (يا) نائبة عن (أَدْعو) أو (أُنَادِى)، وأمَّا هى فى نفسها فحرفٌ(٣)؛ مثال ذلك (يا عبدَ اللّه)، و (يا غلامَ زيدٍ)، و (يا صاحبَ الدَّارِ)، كل ذلك منصوب بحرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل(٤) -كما ذكرنا-، وقد حُذِفَ الفِعْلُ، وأُقيمت (يا) مُقامه، وبقى الاسم منصوبًا على حاله، ولم يُبْنَ؛ لأنَّ المضاف لم يُسْمَعْ عنهم مبنِيًّا فى شئ من الكلام إلا فى (لَدُنْ)(٥)، فى

=العمل) اهـ، وقد نسب ابن يعيش، والرضى، والأشمونى. وغيرهم هذا الرأى للمبرد، وهو وَهَمٌ عليه؛ إذ مذهبه الأول، انظر (المقتضب ٢٠٢/٤، وش المفصل ١٢٧/١-١٢٩، ٧/٨، ١٢٠-١٢١، وش الكافية ١٣١/١، والأشمونى ١٤٢/٢-حلبى).

(١) محتمل لضمير مستتر (المرادى ٢٦٧/٣).

(٢) راجع قول ابن جنى المار فى (٨) السابق.

(٣) ص، د (حرف) -بدون الفاء- والفاءُ لازمةٌ فى جواب (أَمَّا).

(٤) فالحاصل أن فى الناصب ثلاثة مذاهب

أولها الفعل المحذوفُ، و(يا) تنبيهٌ، وليست العاملةَ؛ لعدم الاختصاص وعليه سيبويه، والمبرد، وقوم.

ثانيها أن (يا) هى الناصبةُ بنفسها على سبيل النيابة عن الفعل، ولذا تصل إلى معمولها بنفسها تارة، وبحرف الجرِّ تارة كالأفعال ذات الوجهين، ونُسِبَ إلى الأكثرين.

ثالثها: أنَّ الناصب حرفُ النداء، وأنه اسم فعل كـ (صه، ومه)، ونُسِبَ إلى الفارسى، وعليه ابن جنى كما سبق، ورُدَّ بأنَّ أسماء الأفعال لا تكونُ على أقلَّ من حرفين، والهمزة من أدوات النداء. راجع (الكتاب ٢٩١/١، ٢٨٢/٢ محقق، وش الكافية (ذاته)، وابن يعيش (ذاته) والغرة ص١٤٥-١٤٦، والرد على النحاة ص٧٢، والمرتجل ص١٩٢، والتسهيل ص١٧٩، والهمع ١/ ١٧١، وما سبق).

(٥) العكبرى (التبيان ص٢٣٩): (لَدُنْ. مبنيَّةٌ على السُّكُون، وهى مضافةٌ؛ لأنَّ علة بنائها موجودة بعد الإضافة، والحكم يتبع العلة، وتلك العلة أنَّ (لدن) بمعنى (عند)، ولدن (عِنْدٌ) مخصوص... فصارت كأنَّها متضَّمنة للحرف الذى كان ينبغى أن يوضع دليلًا على القرب) اهـ.

[نحو][1] قوله -تعالى- ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2]؛ فقد جاءت عنهم (لَدُنْ) مبنية [على السكون][3]، مضافةً، وقليلًا ما يُبْنَى المضاف[4]؛ لأن الاسم المضافَ إليه بمنزلة التنوين؛ قال الشاعر[5]

(٧٨) أَلاَ يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِى مُتَيَّمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلاَ[6]

فنصب المضاف، [وهو عبادَ اللَّهِ][7] كما ترى، وهكذا جميع المضافات فى باب (النداء).

وَحَاصِلُ هذَا القِسْمِ:

أَنَّ المُنادى المضاف منصوبٌ معربٌ؛ وأَنَّ العامل فيه (أَدْعُو)[أَ][8]، و (أُنادى)، وأَنَّه غير مبنىّ؛ وأَنَّ المضاف إليه بمنزلةِ التَّنوين.

=وانظر (ص٦٨٨-منه، والمخصص ٩٩/١٤)، وقَصْرُ المصنف بناء المضاف على (لدن) مخالَفَةٌ؛ فقد ورد مع (كَمْ)، والظروف المضافة إلى الجمل، وما أُضِيفَ لمبنى، وقد نَصَّ عليه جميعه فى مواطنه، فلعله يقصد لزوم البناء؛ قال ابن جنى (الخصائص ٨٣/١) (فلو ذهب ذاهب أَنَّ الإضافة كان يجب أن تكون داعيةً إلى البناء، من حيثُ كان المضافُ من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عَجُزِها، وبعضُ الكلمة صوتٌ، والأصواتُ إلى الضَّعف والبناء، لكان قولا) اهـ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هود ١

(٣) تكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) وهذا القول الأعدل كما سبق له قريبًا، وراجع (٥) من الصفحه السابقة.

(٥) الأخطل - على قول، وليس فى ديوانه - وجُلُّهُم على أَنَّه لمجهول يهجو رجلًا ويمدح عرسه، انظر (الكامل ٢٨٢/١ - بيروت، والجمل ص ١٦٠، وإصلاح الخلل ص ٢٣٦، والمستقصى ١١٥/١، والأشمونى ٣٧٦/٢، والدرر ٨٦/٢- والحلل ١٩٣).

(٦) يروى (يمشى) بدل (صَلَّى).
والبيت من بحر الطويل، والشاهد: نصب المنادى المضاف - كما بيّن.

(٧) تكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

فصــل

فى إضافة المُنَادى إلى ياء النَّفْسِ

اعلم أَنَّ فى ذلك /٣٠٣/ خمسَ لغاتٍ(١)

الأُولَى : أَنْ تقولَ (يا غُلامِ)، و(يا ربِّ) -بحذف الياء- وكسرة الميم، والباء استخفافًا؛ لأنَّ الكسرة قبلها تدل عليها، وموضع المضاف إلى ياءِ النَّفْسِ [النَّصبُ](٢)؛ لأنَّهُ منادىً مُضَافٌ؛ والمضاف منصوب فى كلام العرب، إلا أنه كسر لأجل ياء النفس؛ ولما كان ما قبلها مكسورًا حذفوا الياء، وبقيت الكسرة قبلها تدلُّ عليها(٣)

الثَّانيةُ : (يا غلامِى)، و (يا صاحِبِى)، و (يا ربِّى) - بإثبات الياء وسُكونِهَا-، وهو(٤) الأَصْلُ [والقِياسُ]، إلاَّ أَنَّ الأول أكثرُ استعمالًا(٥)؛ لأَنَّه أخف(٦)

الثَّالثَةُ : (يا غُلامِىَ) -بالياء، وتحريكها بالفتح-؛ لأنَّ ياء النَّفس فيها لغتان السُّكون(٧)، والفتح.

---

(١) ذلك صادقٌ على ما ذكره، عدا المعتل، فالإثبات والفتح لا غير؛ نحو: (يا فتاىَ، ويا قاضِىَّ). وما فيه الفتحُ والإسكانُ مع ثبوت الياء من كلِّ وصف مشبه للمضارع فى كونه بمعنى الحال، أو الاستقبال نحو (يا ضاربى). انظر التصريح ١٧٧/٢، والأشمونى ١٥٧/٢-حلبى).

(٢) التكملة من (د)، وحاشية (ص).

(٣) الكتاب ٢٠٩/٢ محقق: (صار حذفها هنا؛ لكثرة النِّداء فى كلامهم، حيث استغنَوْا بالكسرة عن الياء) اهـ، وانظر (البحر ٢٠٦/١، ٣٨٣، والشجرية ٣٢٧/١).

(٤) أى: الإثبات.

(٥) (استعمالًا) بين السطرين فى (ص).

(٦) فى (شواهد المغنى ص٦٨١): (الحذف أكثر فى الكلام؛ لأنَّ النِّداء بابُ حذفٍ وتغيير، والياء تشبه التنوين فى الضَّعف، والاتصال، فتُحذَفُ كما يُحْذَفُ التَّنوين من المنادى المفرد) اهـ، وانظر (الزجاج ١٠٥/١).

(٧) ص، د: (التحريك)، وهو سهوٌ، وراجع: (٤٣/٢ - المحرر).

الرَّابِعَةُ (يا غلامَا) -بإثبات الألف-، وأصله (يا غلامِيَ) -بتحريك الياء-، فقلبوا كسرة الميم فتحةً، وقلبوا الياءَ أَلِفًا، فصار (يا غُلامَا)؛ لأنَّ الياء إِذَا تحرَّكَتْ وانفتحَ ما قبلها قُلِبَتْ أَلفًا[١]

الخَامِسَةُ (يا غلامُ) -بضمِّ الميم[٢]-؛ فهذه خمسةُ أوجهٍ كلُّها جائزةٌ[٣]

وقد يقال -أيضًا- (يا غُلامِيَهْ)[٤]، فتَلْحَقُ هاء السكت بالياء المحرَّكة؛ كما قالوا (ما لِيَهْ، ومَاهِيَهْ)[٥]

فصــل[٦]

وتقولُ (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)، و (يا زيدُ زيدَ عمروٍ)؛ فيجوز لك[٧] فى (تَيْم)، و(زَيْد) الأولين وجهان:

أَحَدُهُمَا الضَّمُّ على أنهما مفردان؛ كقولك (يا زيدُ، ويا عمْرو)، وتنصب (تيمَ عَدِيٍّ) على البدل[٨] من موضع (تَيْمُ) الأول؛ لأنَّ موضع كل منادى منصوبٌ فى كلام العرب.

وكذلك (زَيْدَ عَمْروٍ) منصوب على البدل من موضع (زيدُ) **الأول**؛ لأنه منصوب فى المعنى.

والوجْهُ الثَّانِي: أن تنصب (تيمًا، وزيدًا) الأولين، على أَنَّهما مضافان؛

---

(١) ش المفصل ١١/٢

(٢) وهو على نية الإضافة، حكى يونس عن بعض العرب (يا أُمُّ لا تفعلى)، وعليه قرئ شَاذًّا: (قَالَ رَبُّ احْكُمْ)• راجع (المرادى ٢٠٥/٣، وش الكافية ١٤٨/١، والصبان ١٥٦٣)•

(٣) زِيدَ سادسٌ (يا غُلاَمَ) -بفتح الميم-، وأجازه قوم، ومنعه الأكثرون• انظر (الهمع ٥٤/٢، والجامع ص٩٥)•

(٤) أى: فى الوقف، وانظر (الرضى ١٤٨/١)•

(٥) بعده فى (د)، وهو من حاشية (ص): (ويأتى ذكر ذلك فى مقالة: الحروف -إنْ شاء الله-) اهـ•

(٦) فى تكرير المُنَادَى المُضَاف•

(٧) د (ذلك) - تصحيف-•

(٨) أو عطف البيان، أو على المفعولية بإضمار (أعنى)، أو يكون منادى• (المقتضب ٢٢٧/٤، والتصريح ١٧١/٢، والعينى ٢٤٣/٤)•

فتقول: (يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ)، و (يا زيدَ زيدَ عمروٍ)؛ فيكون (تَيْمَ) الأول مضافًا إلى (عَدِيٍّ)؛ كأنك قلت (يا تيمَ عدِيٍّ) و (تَيْمَ) الثانى زائدٌ مُقْحَمٌ[1] لا حكم له، وحرَّكْتَهُ بالفتح؛ لأجل الإتباع بحركة الأول، فهى حركة إتباعٍ لا حركةُ إعراب[2]؛ وكذلك (يا زَيْدَ زَيْدَ عمروٍ) فـ(زيد) الأول مضاف إلى (عمروٍ)، و (زيدَ) الثانى مُقْحَمٌ زائد لا حكم له[3]؛ فكأنك قلت (يا زيدَ عمروٍ).

وكذلك (يا زيدُ بنَ بكرٍ)[4]، و (يا هندُ ابنةَ خالدٍ)؛ يجوز لك فى (زيد، وهند) وجهان الرَّفْعُ /٣٠٤/ على أنَّهما مُنَاديانِ مُفْرَدَانِ، ويكون (ابنٌ، وابنةٌ) نعتين لهما منصوبين؛ لأنَّ نعتَ المُفْرد إذَا كان مضافًا كان منصوبًا[5]

والوجهُ الثَّانِى أن تنصب (زيدًا)، و(هندًا)، وتجعلهما مضافين إلى (بكر)، و(خالد[6]) و(ابنٌ، وابنةٌ) منصوبان أبدًا زائدان، لا حكمَ لهمَا،

---

(١) د، وحاشية (ص) (أى: مُلْغىً) اهـ، وفى الهمع ١/١٧٧ (قالوا لا يجوز الفصل بين المتضايقين بغير الظَّرف إلاَّ فى هذه المسألة خاصة) اهـ.

(٢) الصبان ٣/١٥٤ (فتحتُه غيرُ إعرابٍ؛ لأنها غير مطلوبة لعامل، بل فتحته إتباع فيما يظهر) اهـ.

(٣) بذا قرر سيبويه الوجهين؛ قال (٢/٢٠٦ محقق): (إنَّهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبًا ... وقال الخليل -رحمه الله- هو مثل: لا أبالَكَ ... وإن شئت قلت يا تَيْمُ تَيْمَ عدِيٍّ؛ كقولك يا تيمُ أخانا) اهـ، وكذا المبرد، وللمبرد رؤية أخرى فى توجيه الوجه الثانى، وهو أنْ يكونَ على الإقحام، أو على الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه، وما نقل عنه بقصره على الوجه الثانى ليس سديدًا، انظر (المقتضب ٤/٢٢٧، والكامل ١/٣٢٥، ٢/١٦٠-بيروت، وابن يعيش ٢/١٠، والأشمونى ٢/١٥٥-حلبى) ويرى ابن مالك فيه وجهًا ثالثا: أن يكون الاسمانِ رُكِّبَا تركيبَ: (خمسةَ عَشَرَ) ثم أُضِيفَا؛ كما يفعل بخمسةَ عشَرَ (شرح العمدة ص١٨٠).

(٤) أى فى كل علم مفرد موصوف بابن متصل به مضاف إلى علم ... (الأوضح ٢/١٢٧)؛ قال الفراء (١/٣٢٦): (وكذلِك تفعلُ فى كل من دعوتَه باسمه، ونسبتَه إلى أبيه؛ كقولك يا زيدُ بنَ عبدِ اللَّه، ويا زيدَ بنَ عبدِ اللَّه) اهـ، وانظر (الكتاب ٢/٢٠٣).

(٥) حكى الأخفش الضم فى: (ابن) إتباعًا، حكى (يا زيدُ بنُ عمرو)، قال ابن مالك (وربما ضُمَّ الابنُ اتباعًا) اهـ. (التسهيل ص ١٨٠، والمرادى ٣/٣٨٥).

(٦) لأنَّ ابن الرجل يضاف إليه لملابسته إياه، وفى فتح الأول وجهان آخران:

أولهما: أن تركب الصفة مع الموصوف تركيب العدد، فالفتح للبناء.

وحركَتُهُما حركة إتباع لا حركة إعراب ؛ كما تقدم فى (تيم ، وزيد) فى المسألة الأولى ، فكأنك قلت (يا زيدَ بكرٍ)[١] ؛ و(يا هندَ خالدٍ) ؛ قال الشاعر[٢]

(٧٩) يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْءٍ عُمَرُ[٣]

فجاء (تيمَ) الأول منصوبًا على الإضافة إلى (عَدِيٍّ) ، وزيادة (تَيْمَ) الثانى .

وقال آخر[٤]

(٨٠) يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ[٥]

يروى هذان البيتان بضم (تيمُ ، وزيدُ) وفتحهما -على ما ذكرنا- ، ويكون

ثانيهما أن تكون فتحته إتباعًا لفتحة الثانى ، والثانى مضافٌ إلى ما بعده ، قال ابن يعيش (٢/٥) (وهو غريبٌ ، لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف فى الإعراب ، وههنا قد تبع الموصوف الصفة) اهـ ، وراجع (الكتاب ٢/٢٠٤ محقق ، ومعانى الزجاج ٢/، ٢٤٢ ، والأشباه ١/٥٠ ، والتصريح ٢/١٦٩ ، والصبان ٣/١٤٢).

(١) ص ، د : (عمرو) ، وهو سهو عما فى التمثيل.

(٢) جرير فى هجاء عُمَرَ بن لجأ التَّيْمى وقومه (شرح الديوان ص٢٨٥ ، والكتاب ١/٥٣ ، ٢/٢٥ محقق ، وابن السيرافى ٢/٩٨ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والكامل ٢/١٦٠ ، بيروت ، والجمل ص١٧٠ ، والخصائص ١/٣٤٥ ، والعمدة ٢/١٦٨ ، والخزانة ٢/٢٩٨-محقق ، والعينى ٤/ ٢٤٠ ، والبحر ١/٩٥).

(٣) الديوان : (لا يُوقِعَنَّكُمُ) بدل : (لا يلقينكم).
يناشد تيما أن تمنع عُمَرَ من هجائه حتى يأمنوا من بليَّة هجاءِ جرير.
والبيت : من بحر البسيط.
والشاهد : فتح (تَيْم) الأول ، على إضافته ، وزيادة الثانى ، أو على تركيبه مع الثانى ، أو على إتباعه للثانى ، وقد مر تحريره ، ويروى بضم الأول ، وهو الأجود ؛ لأنه لا ضرورة فيه ، ولا حذف ، ولا إزالة شئ عن موضعه (الكامل -ذاته).

(٤) عبد الله بن رواحة -على الأرجح- فى غزوة مؤتة لزيد بن أرقم ، وكان يتيمًا فى حجر عبد الله فخرج به معه إلى (مؤتة) ، وقيل هو بعض ولد جرير ، ذكره سيبويه ، ووفْرَةٌ منهم ، لكنه مرجوح. انظر (الكتاب ٢/٢٠٦-محقق ، وابن السيرافى ٢/٤٢ ، وابن يعش ٢/١٠ ، والرضى ١/١٤٦ ، والعينى ٤/٢٢١ ، والخزانة ٢/٢٠٣ ، والدرر ٢/١٥٤ ، وشواهد المغنى ٨٥٥).

(٥) من اللغة : اليَعْمَلات : جمع يَعْمَلَةٍ الناقة القويَّةُ على العمل.

(زيد) الثانى و(تيم) بدلين - إذا ضممتَ - ، ومُقْحَمَيْنِ - إذَا فتحتَ - ، وسيأتى ذكر ذلك فى فصلِ (التوابع)[١] -إن شاء الله- .

وحاصلُ هذَا القِسْمِ :

أَنَّ نِداءَ المضافِ منصوبٌ ، وأَنَّ المضاف إلى ياء النَّفس فيه خمسُ لغات ؛ وأنَّ قولك (يا زيدُ زيدَ عمروٍ) ، و (يا زيدُ بنَ بكرٍ) فيه وجهان .

القِسْمُ الرَّابعُ النَّكرة المُبهمةُ :

اعلمْ أَنَّ هذه النَّكرة منصوبةٌ[٢] على أصلها[٣] ؛ لأنَّها ليست مثل العلم ، ولا مثل النكرة المقصودة ؛ من حيثُ إنَّها نكرةٌ مُبْهَمَةٌ ؛ لأنَّك إذا قلتَ (يا رجلًا) ، و(يا غلامًا)[٤] فلست تقصد شخصًا بعينه ، وإنَّما قصدتَ أنْ يأتيك (رجلٌ ، أو غلامٌ) من كان فليكن[٥] ، فلهذا سُمِّيَتْ مبهمةً ، وبيان ذلك أن الأعمى يقف على الطريق ، فيقول (يا رجلًا ، دُلَّنى على الطريق) ، فمن أجابه فهو الذى قصده .

وهذه النكرة[٦] المُبْهَمةُ منصوبةٌ فى النِّداء ، معربةٌ ، والناصب لها حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل المحذوف[٧] ، وهو (أنادى) ، أو[٨] (أدعو) ؛

= والذُبَّل الضامرات من طول السفر.

يقول : انزل عن راحلتك ، واحْدُ الإبِلَ ؛ فقد طال الليل ، وأصابها الكَلال والإعياء.

والشعر من الرجز المشطور.

والشاهد : فيه كسابقه ، ويروى بضم : (زيدُ) الأول ، وهو الأجود على ما مرَّ.

(١) ٣٢٧/٣- وما بعدها (أى : توابع المنادى).

(٢) د. وحاشية (ص) (منونة) ، وهو قيد مُضيِّقٌ.

(٣) ص ، د (حالها) ، والتصويب من كلامه فى الحاصل الآتى.

(٤) الفراء والكسائى لا يجيزان النكرة مفردةً ، بل يوجبان الصفة ، نحو يا رجلا ظريفا ، ويؤولان ما ورد بخلافه ، ولا يرى البصريون بأسًا بكون المنادى نكرة غير موصوفة فى اللفظ ، أو فى التقدير ، راجع (الرضى ١٣٥/١).

(٥) كذا ، وهو تعبير غريب.

(٦) د (الفكرة) -تصحيف-.

(٧) راجع (٢٠٥/٣ - المحرر ، وحواشيها).

(٨) ص ، د (و) ، و : (أوْ) هى المناسبة.

قال الشاعر[١]

/٣٠٥/ (٨١) أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلاَمُ[٢]

فنصب (نخلةً) [ونوّنها] ؛ لأنّه لم ينادِ نخلةً معلومة، بل نخلة [نكرة][٣] من سائر النخلات. وكذلك قول الآخر[٤]

(٨٢) فَيَارَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلاَّ تَلاَقِيَا[٥]

فنصب (راكبًا) ؛ لأنّه نكرة غير مقصودة، وكذلك قول الآخر[٦]

(٨٣) أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا - لاَ أَبَالَكَ - وَاغْتِرَابَا[٧] ؟

---

(١) الأحوص - على ما قيل، وليس في ديوانه، وإن أشبه شعره، وراجع: (الجمل ص١٥٩، والخصائص ٣٨٦/٢، ومجالس ثعلب ١٩٨/١، ومعاني الزجاج ٣٤٠/٢، والحلل ١٨٩، والشجري ١٨٠/١، والرضي ٢٣٥/١، والخزانة ٤٠٠/١-محقق، والمغني ٣٢/٢-حلبي، والدرر ١٤٨/١-) وسيرد في المحرر ١٢٥/٤، ٢٧٥ لشاهدين آخرين فيه.

(٢) قيل: النخلة كناية عن المرأة ؛ وليس بمتعيّن.
والبيت: من بحر: الوافر.
والشاهد: نداء النكرة المبهمة كما وضَّحَ، وهو صَنيع الزجاجي، وقيل: هو شبيه بالمضاف حيث اتصل به شئ متمّم لمعناه، وهو الوصف.

(٣) تتمة من (د)، وحاشية (ص) في الموضعين.

(٤) عبد يغوث بن صلاءة، أو ابن وقاص الحارثي، من قصيدة قالها حين أسرته تميم يوم (الكُلاَب الثاني)، وهو من أيامهم المشهورة، راجع: (الكتاب ٢٠٠/٢-محقق، والعِقد ٢٢٩/٥، ومعجم البلدان ٤٧٣/٤، والمقتضب ٢٠٤/٤، وش المفصل ١٢٨/١، وشواهد المغني ص١٧٦، والأشباه ٩/٤، والبيان والتبيين ٢٦٨/٢، ٤٥/٤، والعمدة ٦/٢).

(٥) من اللغة: عَرَضْتَ: أتيت العَرُوض، وهي مكة والمدينة، وما حولهما، أو بلغت العَرْضَ، وهي جبال نجد، تعرف بذلك.
والبيت: من بحر الطويل.
والشاهد نداء النكرة المبهمة، كما وضحه.

(٦) جرير في هجاء العباس بن يزيد الكندي: (الديوان ص٦٥٠، والكتاب ٣٣٩/١ محقق، وابن السيرافي ٧٠/١، وابن ولاد (المقصور ٦١، ١٣٥)، والفراء ٢٩٧/٢، وإصلاح المنطق ٢٢١، والجمل ١٦٨، والمنقوص للفراء ١٤، وياقوت ٣٤٦/٣، والعيني ٢١٥/٤، والخزانة ١٨٣/٢-محقق).

(٧) من اللغة: (شُعَبَى): موضع في بلاد بني فزارة، وقيل: جبل لبني كلاب.

وحاصل هذا القسم :

أن النكرة المبهمة منصوبة على أصلها ، ونعتها مثلها منصوب.

القِسْمُ الخَامِسُ : الاسم الطَّويل

اعلم أَنَّ الاسم الطويل كلُّ اسمٍ عمِلَ بعضُه فى بعضٍ ، أو تعلَّق بعضُه ببعضٍ[1] ؛ كقولك : (يا طالعًا جبلًا) و (يا ضاربًا زيدًا) ، و (يا خيرًا من زيدٍ) ، و (يا آمِرًا بالمعروف) ؛ فـ(خيرًا) متعلق بقولك (من زيد) ، و (آمرًا) متعلق بقولك (بالمعروف) ، فهذا كلُّه منصوب ؛ لأنه نكرة مُشبَّهٌ بالمضاف ؛ من حيثُ إنه طويل مثل المضاف ؛ ولأنه متعلق بعضه ببعض مثل المضاف ، ولا يجئ مرفوعًا[2] قَطُّ.

وحاصلُ هذاَ القسم :

أَنَّه كلُّ اسم عمل بعضه فى بعضٍ ، أو تعلق بعضُه ببعضٍ ؛ وأنَّه نكرةٌ ، وهو منصوب منوَّنٌ ، ولا يجوز رفعه قطُّ[3]

القِسْمُ السَّادِسُ : التَّرخيمُ :

وهو فى اللغة التَّسهيل ، والتَّلْيينُ[4] ، وهو فى النحو عبارة عن حذف حرف

= البيت من بحر الوافر.

والشاهد : نصب : (عَبْدًا) على النداء ؛ لأنه نكرة مبهمة ، فالهمزة للنداء -كما يرى المصنف ، والزجاج- ، وقيل : هو شبيه بالمضاف لوصفه ، وعليه الرضي (١/١٣٥) ، وقيل هو نكرة مقصودة ونُوِّن ونُصِبَ ضرورة ، وعليه ابن هشام (الأوضح ٢/ ١٣٠ ، والتصريح ٢/١٧) ، وجوز فيه سيبويه النصب على النداء ، أو على الحال ، والعامل محذوف ، والتقدير أتفخر ؟

(١) أى ما جاء بعده اسمٌ من تمامه معمولًا له ، أو معطوفًا عليه عطف نسق ، ولم يمثل للثانى ، وهو نحو (يا ثلاثةً وثلاثِينَ) ، على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشئ واحد ، وراجع (شرح عمدة الحفاظ ص ٣٠١ ، وشرح الكافية ١/١٣٤).

(٢) معانى الفراء ٢/٣٧٥ ، والأشباه ١/٢١٢

(٣) كذا مع المستقبل.

(٤) اللسان ، والأساس (رخم).

[أو أكثر][1] من آخر الكلمة تخفيفًا، وتسهيلًا[2]

ولا يجوز ترخيم الثُّلاثى، ولا النَّكرة، ولا الأسماءُ المبهمة، ولا المضاف[3]، وإنما يُرَخَّم الاسم العَلَمُ الذى يزيد على الثَّلاثة[4]؛ كـ (جعفر، وعثمان، ومنصور، وسعيد)؛ مثال [ترخيم][5] ذلك (يا جعفَ، ويا عُثْمَ، ويا مَنْصُ، ويا سعِى)[6]، و: (يا حارِ، ويا مالِ) فى (حارِثٍ)، و(مالِكٍ)[7]، [فتجعلُ ما قبل الحرف المحذوف باقيًا على حركتِه الَّتى كانت فيه قبل الحذف؛ أَلاَ تَرَىَ أَنَّ الفاء فى قولك (يا جعفَرُ) بقيت على فتحها لما رخَّمْتَ، وكذلك الكسرة][8] بقيت على حالها قبل الحذف؛ قال حسان[9]

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَا خِيرِ [٥٣]

/٣٠٦/ أراد: (يا حارِثُ) فحذف الثَّاءَ، وترك الراء باقيةً على الكسر، وكذلك (يا هِرَقْ)[10] -فى ترخيم (هِرَقْلَ)- بإسكان القاف كما كانت ساكنة قبل

---

(١) زيادة لازمة، وهى من المصادر، ولعل نحوها سقط من الناسخ.

(٢) ابن فارس (الصاحبى ص ٣٨١: (ومن سنن العرب القَبْضُ ... وهو النقصان فى عدد الحروف ... وهو الذى يسميه النحويون: التَّرخيم) اهـ، وانظر (الغرة ص ١٥٢، والمرتجل ص ١٩٩).

(٣) سيبويه ٢/ ٢٤٠: (ولا يُرخَّم مضاف) اهـ، وذهب الكوفيُّون إلى جواز الترخيم فى المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثانى، فيقولون (يا أبا عُرْوَ)، واختاره ابن مالك، وجعله شائعًا، وحمله البصريُّون على الضرورة؛ لأنَّ المضاف إليه غير منادى، فحاله حال ما رُخِّمَ فى غير النداء ضرورةً. راجع (التسهيل ١٩٢، وش المفصل ٢/ ٢٠، والهمع ١/ ١٨١).

(٤) الشجرية ٢/ ٧٩؛ ويستثنى منه ذو التاء على ما يأتى، فلا يشترط فيه مجاوزة الثلاثة.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) فيما اللين فيه ثالث كـ (سعيد، وعماد)، فمذهب البصريين ترخيمه بحذف آخره ليس غير -كما صنع-، والفراء أجاز فيه حذفه، وما قبله، فيقال ياعِمُ، ويا سَعُ، وأما فى نحو (ثَمُود)، فالحذف عنده، والقلب عند الأولينَ ياء. (المرادى ٤/ ٤٨، والأشمونى ٢/ ١٨٥ - والحلبى).

(٧) أكثر ما رخمت العرب ثلاثة حارثٌ، مالكٌ، عامرٌ (الكتاب ٢/ ٢٥١ محقق، والأشباه ٢/ ١٠٠).

(٨) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، والظاهر كونها للمصنف.

(٩) سبق فى (٣/ ٩٨)، ويستشهد به هنا لترخيم (حَارِث) على لغة من ينتظر.

(١٠) خالف الفراء فى الاسم الذى قبل آخره ساكن، نحو هَرِقْل، وسِبَطْرَ، فزعم أن ترخيمه بحذف حرفين، فيُقال: يا هِرَ، ويا سِبَ؛ لئلا يُشْبه الأدوات من نحو (نَعَمْ، وأَجَلْ)، والأسماء غير=

التَّرخيم ؛ وهذه هى[١] اللغة الجيِّدة[٢]

ولك فى جميع ذلك لغة أخرى ، وهو أن تقول (يا حارُ) ، و : (يا مالُ) ، و (يا جعفُ) -بضم ما قبل المحذوف- ؛ وهذا[٣] أصلٌ مستمر فى كل مرخمٍ : إنْ شئَت أبقيتَ ما قبل المحذوف على حركته[٤] ، وإن شئتَ جعلتَه اسمًا مفردًا ، وضممتَهُ ، ولم تلتفتْ إلى المحذوف ، بل تجعله نِسْيًا منسيًّا ؛ فتقول (يا حارُ) -بالضَّمِّ - كما تقولُ : (يا زيدُ)[٥]

فصــل

ولا يجوز ترخيم الثُّلاثِيِّ أصلًا[٦] ؛ لأنَّ الثُّلاثِيَّ أقلُّ الأصوات ، فقد صار خفيفًا بذاتِهِ ، فلا يحتاجُ إلى تخفيفٍ ، وهم ليس يقصدون بالتَّرخِيم غيرَ التَّخفيف[٧]

فإنْ دخلت تاء التأنيث على الاسم جاز ترخيمُهُ قَلَّ ، أو كَثُر[٨] ؛ كرجل سميته

=المتمكنة من نحو (مَنْ ، وكَمْ) ، ورُدَّ بأنه على لغة التمام لا يشبهها ، وعلى لغة الانتظار المحذوفُ مرادٌ ، راجع : (أسرار العربية ص١٨٦ ، والإنصاف م٥٠ ، وابن يعيش ٢١/٢)٠

(١) ص ، د : (فى) ، وأحسبه تصحيفًا عن المثبت٠

(٢) ابن الشجرى (٨٠/٢) : (هو اللُّغة العليا ، ومعظمُ العرب عليه) اهـ٠

(٣) د (وهو) -تصحيف-٠

(٤) أو سكونه على ما سبق فى نحو : (يَا هِرَقْ)٠

(٥) منع الأخفش هذه اللغة فيما يؤدى اتِّباعها إلى عدم النظير فيه ، وذلك نحو (طَيْلِسَان) -بكسر اللام- ، فلو قيل : (يا طيلِسُ) أدَّى إلى عدم النظير ؛ إذْ لا (فَيْعِلَ) فى صحيح العين ، فتجب لغة من ينتظر ، وتبعه ابن مالك ؛ وغيرُهما من النحويِّين يجيزون التمام ، ولم يعتبروا ما يؤُول إليه الاسم بعد الترخيم ؛ لأنَّ الأوزان يُعتَبَرُ فيها الأصل لا ما تصير إليه بعد الحذف (شرح العمدة ٢٠٧ ، والأشمونى ١٨٦/٢-١٨٧ حلبى)٠

(٦) وعليه البصريُّون ، والكسائى ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيمَهُ مُحَرَّكَ الوسطِ ؛ لقيام الحركة مقام الحرف الرابع ، ونُقِلَ عن بعض الكوفيِّين ترخيم الثلاثى العَلَمِ مطْلَقًا ، (التسهيل ص١٨٨ ، والرضى ١٤٩/١ ، والمرادى ٤٣/٤)٠

(٧) الكتاب ٢٥٥/٢ محقق ، والجمل ص ١١١

(٨) الزمخشرى (المفصل ٤٧) : (ما كان فى آخره تاءُ التَّأنيث فإنَّ العلميَّة ، والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين) اهـ ، وانظر : (السيرافى على الكتاب ٢٤٠/٢ محقق)٠

(ثُبَةً) أو[١] (عِزَةً) إذا رخمتَه قُلتَ (يا ثُبَ أَقْبِلْ)، و (يا عِزَ، أَقْبِلْ)؛ لأَنَّ تاء التَّأنيث بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ[٢]، فهو[٣] بمنزلة (بَعْلَبَكَّ، ورامَ هُرْمُز، وحضْرَموتَ)، وإذا رخمتَ مثل (بَعلبكَّ، ورَامَ هُرمزَ، وحَضْرَموتَ) وأمثاله من المركبات حذفتَ الاسمَ الأخير[٤]، فقلت (يا بَعْلُ) و(يا رامُ)، و (يا حضرُ) كما تحذف الهاء من (ثُبَةٍ، وعِزَةٍ).

وكذلك[٥] (فاطمة)، و(عائشة)، و(خديجة)، و(سيسبانة)، و(مرجانة)[٦] تجرى فى الترخيم هذا المجرى، تقول (يا فاطمُ)، و (يا عائشُ)، جميع ذلك يجرى فى الترخيم مجرى: (ثُبَة، وعِزَةً) فى حذف تاء التأنيث، ويجرى على اللغتين -أيضًا- فى الضَّم، والفتح[٧]، وكذلك فى المصغر، كقولك -فى (فُطَيْمَة، وعُوَيْشَة، وبُثَينةَ، وهُرَيرَة)- (يا فطيمُ، ويا عُوَيشُ[٨]، ويا بُثَيْنُ، ويا هُرَيرُ)، وما أشبه ذلك، و: (بُثَيْنَةُ) فى الأصل تصغير

---

(١) ص، د (و)

(٢) الأنبارى (الأسرار ص١٨٣): (تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، وليست من بناء الاسم، فجاز حذفها؛ كما يحذف الاسم الثانى من الاسم المركب) اهـ

(٣) ص، د (فهى)، والصواب ما أثبت.

(٤) سيبويه ٢٦٧/٢ محقق (زعم الخليل -رحمه الله- أنَّه تحذف الكلمة التى ضُمَّتْ إلى الصدر رأسًا، وقال: أراهُ بمنزلة الهاء) اهـ، وهذا على لغة من رَكَّبَ، أما على لغة من جعلهما متضايفيْنِ، فعلى الحكم السابق فى المضاف، وعن الفراء حذف حرف واحد فى نحو (سيبويه)، وعن ابن كيسان حذف حرف من نحو (بعلبك)، وحرفين من نحو (حضرموت)، راجع (الصبان ١٧٩/٣، وابن كيسان النحوى ص١١٧).

(٥) أى ما زاد على الثلاثة من ذى التاء.

(٦) كلمات (خديجة، وسيسبانة، ومرجانة)، بين السطرين فى (ص) من غير خط الناسخ.

(٧) أطلق المصنف جواز اللغتين فى ذى التاء علَمًا أو غيره، وإن كان بتمثيله لم يخرج عما قُرِّرَ فيه ذلك، والنحاة يلتزمون فى ذى التاء الفارقة لغةَ من ينوى المحذوفَ، فيبقى إذنْ على فتحه فى نحو (يا مُسْلِمَ)؛ إذ لو ضُمَّ على لغة من لا ينوى التبس بالمذكر، والتَّحرير أنهما جائزان، والقرينةُ الدَّالةُ هى الضَّابط لا غيرها، وانظر (عمدة الحافظ ٢٠٧، والتسهيل ١٨٩، والمرادى ٥٥/٤، والخضرى ٨٦/٢، وش الكافية ١٥٢/١، والصبان ٨٢/٣).

(٨) كذا وقع، وأحسبُهُ تحريف نسخ، فلا يطرد المذكور سواء أكان تصغيرًا اصطلاحيًا، أَمْ تصغير=

(بَثْنَةَ)، وتقول فى: (رُدَيْنَةَ) (يا ردينَ) قال الشاعر[(١)]

(٨٤) أَلاَ حُيِّيتِ عَنَّا يَارُدَيْنَا نُحَيِّيهَا، وَإِنْ كَرُمَتْ عَلَيْنَا[(٢)]

أصله (ردينَة): بالهاء، فلما رخم [حذف الهاء؛ فقال (رُدَيْنَ)][(٣)]

والأصلُ فى ذلك كلِّه أَنَّ كل اسم فى آخره تاء التأنيث، فإن تاء التأنيث تنحذف / ٣٠٧/ للترخيم، ولا يُحْذَفُ من الاسم غيرها، سواء كان الاسم خماسيًّا أو[(٤)] سداسيًّا[(٥)] أو أَقَلّ؛ كقولك فى (سِعدانة، وريَّانة): (يا سعدانَ)، و(يا ريَّانَ)، وفى (زعفرانة): (يا زعفرانَ)؛ قال الشاعر[(٦)] فى ترخيم: (عَائِشَةَ)

(٨٥) أَعَائِشَ مَا لأَهْلِكِ لاَ أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المُضِيعِ[(٧)]

=ترخيم، فعلى الأول يكون: (عُوَيْئِشة)، وعلى الثانى: (عُيَيْشَة) بحذف الزوائد؛ نَعَمْ يجوز أن يكون تصغير ترخيم بقلب الياء واوًا؛ كما قالوا: (بُوَيضة)، وقد سبق أنْ ضعَّفه فى (٢/٢٨٤- المحرر)، ولعل ما يرشحه هنا خوف الإلباس بتصغير (عِيشَة)٠

(١) نفيل بن حبيب الخثعمّى، من أبيات آخرها:

فكل القوم يسألُ عن نُفَيْلٍ كأَنَّ علىَّ للحبشَانِ دَيْنَا

وانظرها فى: (سيرة ابن هشام ١/٣٣، والروض الأنف ١/٧٢، وتفسير ابن كثير ٨/٥٠٦)٠

(٢) عجزه فى السوابق:

نَعِمْنَا كُمْ مَعَ الإِصْبَاحِ عَيْنَا

ونسبه التبريزى مع أبيات فى (شرح الحماسة ١/٢٢٩ - بيروت) إلى: عبد الشارق بن عبد العُزَّى الجُهَنى، والرواية فيه نفس رواية المصنف٠

والبيت: من بحر الوافر٠

والشاهد: ترخيم: (رُدَيْنَةَ) بحذف التاء على لغة من ينتظر، وأَلِفُهُ للإطلاق٠

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص)٠

(٤) كذا، والصواب: (أَمْ)٠

(٥) ذو التاء الذى هو على أكثر من أربعة أحرف فيه وجهان: أحدهما، وهو الشَّائع الكثيرُ ترخيمهُ بحذف التَّاء فقط، والثَّانى، وهو قليل ترخيمه بحذف التاء، وما يليها، ونقل عن سيبويه؛ والصَّوَابُ: أَنَّ سيبويه لا يجيز حذف غير التاء، انظر (الكتاب ٢/٢٤٤ - ٢٤٥ محقق، والهمع ١/١٨٣ - ١٨٤، والتصريح ٢/١٨٩)٠

(٦) الشماخ بن ضَرَّار التغلبى، (الديوان ص ٢١٩، والجمل ص ١٨٣، والصاحبى ص ٢٦١، وجمهرة أشعار العرب ص ٤، والشجرية ٢/٨٤، واللسان - ثيج، وضيع)٠

(٧) يروى: (ما لقومك)، بدل: (ما لأهلك)، و(السَّوَامَ) - بدل: (الهِجَانَ).

وقال أخر - فى ترخيم (عَبْدَةَ)(١)

أَلَمْ تَسْمَعِى أَىْ عَبْدَ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ[٦٩]

فصـــل

وإِذَا كان قبلَ المحذوف حرفُ [لينٍ](٢) زائدٌ ، وكان الاسم على خمسة أحرف [فَصَاعِدًا](٣) حذفت الحرف الأخير مع حذفك الزَّائدَ(٤) ؛ كقولك -فى (منصور)- (يا منصُ) ، -وفى (عَمَّارٍ)- (يا عَمَّ) -بتشديد الميم وفتحها- ، وفى (قِنديل) -اسمَ رجلٍ- (يا قِنْدِ) ، فحذفت الواو ، والألف ، والياء الزوائد مع حذفك الحرف الأخير ، وهو الراء من (منصور) ، و(عمار) ، واللام من (قنديل) ، ومثلُ ذلك(٥) (يا عُثْمَ) ، و(يا عِمْرَ)- فى (عثمان) ، و(عمران) ، و (يا أَسْمَ) ، و(يا حَمْرَ) - فى (أسماء ، وحمراء)(٦) ؛ قال الشاعر(٧)

=من اللغة : (عائشة) : هى زوج الشَّمَّاخ ، والهِجَانُ كرائم الإبل.

والبيت : من بحر الوافر.

والشاهد : ترخيم (عائشة) بحذف التاء ، واستشهد به أبو عبيدة ، وأبو زيد (الجمهرة) على زيادة (لا) ، وردّه ابن فارس ؛ إِذْ المعنى أنَّ زوجه أنكرت عليه تقتيره على نفسه فى العيش ، ولزومه إبله ، وعدم إسرافِهِ ، فاحتجَّ عليها بصنيع أهلها ، وراجع (الصَّاحبى ٢٦٢-٢٦٣ وحواشيه).

(١) تقدم فى (٣/ ١٨٩-المحرر).

والشاهد هنا : ترخيم : (عبدة) بحذف تائه.

(٢) تتمة يقتضيها المقام ، وقد استقيتُها من المصادر.

(٣) التكملة لازمة ، وهى من كلامه فى الحاصل.

(٤) سيبويه ٢/٢٦٢ : (وإنما كانت هذه الأحرف الثلاثة الزوائد الياء ، والواو ، والألف ، وما بعدها بمنزلة زيادة واحدة ؛ لسكونها ، وضعفها ، فجعلت ، وما بعدها بمنزلة حرف واحد ؛ إِذْ كانت ميِّتة خفيَّة) اهـ ، وانظر (٢/٢٥٩-منه).

(٥) الفرق بينه وبين ما قبله أن الأول المحذوف منه أصل قبله زائد ، وهنا فى آخر الاسم زائدان زيدًا معًا ، راجع (الشجرى ٢/٨٧ ، وابن يعيش ٢/٢٢-٢٣).

(٦) أجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف ، والمشهور حذف الزيادتين معًا (ش الكافية ١/١٥٢).

(٧) لبيد بن ربيعة ، (ديوانه ص٢٣٣ - ضمن ما نسب إليه) ، وقيل إنه أبو زبيد الطائى ، والأشهر الأول ، وانظر : (الكتاب ٢/٢٥٨ ، وابن السيرافى ١/ ٢٩٠ ، -وفيه : (يرثى أبو زبيد بهذا الشعر=

(٨٦) يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ   إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ[(١)]

فصل[(٢)]

وقد جاء فى الشُّذُوذ ترخيُم النَّكرة فى قولهم (يا صاحِ)[(٣)]- ترخيم (صَاحِب)- ، وفى قول الشاعر[(٤)]

(٨٧) جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي. عَذِيرِي[(٥)]

= عُبَيْدَ الله بن عمر بن الخطاب - رحمه الله - وقتل يوم حُنَيْن) اهـ- ، والجمل ص ١٨٤ ، والشجرى ٨٧/٢ ، والحلل ص٢٣٦) .

(١) من اللغة : (الحوادث) : النوازل والنوائب ، (مَلْقِيٌ) : حالٌّ واقعٌ .
يقول : صبرًا على ما كان من خطوبٍ ، فإنها متعاورة على الناس ، منها ما هو حالٌّ ، ومنها منتظر لم يَأْنِ أوانه .
والبيت من بحر : البسيط .
والشاهد (يا أَسْمَ) حيث رخم الممدود بحذف زيادتَيْهِ .

(٢) زدت هذه الكلمة تقسيمًا ، وقد أشار إليها فى نهاية الموضوع بقوله : (وهذا الفصل شاذٌّ) ولعلها سقطت من الناسخ .

(٣) ابن الشجرى (٨٨/٢) : (لم يأت ترخيم مذكر منكر قُصِدَ قَصْدُه إلا ترخيم : (صاحب) ، وذلك لكثرة استعماله) اهـ ، وانظر (الأشباه ٢٦٩/١) .

(٤) العجاج (الديوان ٢٦/٢ - مجموع أشعار العرب) ، والكتاب ٢٣١/٢ ، ٢٤١ محقق ، وابن السيرافى ٣١٢/٢ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، ومجمع الأمثال ٤٤٠/٢ ، وأراجيز العرب ص٨٥ ، وضرائر ابن عصفور ص١٥٤ ، والعينى ٢٧٧/٤ ، واللسان-دلل ، وعذر ، والشجرى ٨٨/٢ ، وشواهد الشافية ٤١٩) .

(٥) من اللغة (العذيرُ) هو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يُعْذَرُ عليه إذا فعله ، يقول : لا تستنكرى ما أحاوله معتذِرًا أنافيه .
والبيت : من مشطور الرجز .
والشاهد : ترخيم (جارية) وهو نكرة شذوذًا ، على ما هو مذهب المصنِّف ، والمتَّجَهُ أنَّ الشُّذوذ فيه هو حذف حرف النِّداء من النكرة الصالحة لوقوعها صفة لـ(أَيٍّ) على ما تقدم أول الباب ، أما ترخيم النكرة المؤنثة بالتاء ، فلا شذوذ فيه إلاَّ عند المبرد المشترطِ العَلَميّة .
والمصنف عليه كما مر فى (٢١٦/٣) حيث اشترط التَّسمية ؛ قال سيبويه (٢٤١/٢) : (كل اسم كان مع الهاء ثلاثةَ أحرفٍ أو أكثرَ من ذلك ، كان اسمًا خاصًّا غالبًا ، أو اسمًا عامًّا لكل واحد من أمة فإنَّ حذف الهاء منه فى النِّداء أكثر فى كلام العرب) اهـ ؛ وقال المبرد (السابق) (ولو كانت نكرةٌ لزمها=

- في ترخيم (جارية)، و[في][1] قولهم في المثل (أَطْرِقْ كَرَا، أَطْرِقْ كَرَا)[2] معناه (أطرق يا كَرَوان)، فحذف الألف والنون الأخيرتين، فبقى (يا كَرَوَ)[3]، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفًا، فصار (كَرَا) كما ترى، وهذا الفصل شاذٌّ لا يقاس عليه.

فصــل

ولا يكون التَّرخيمُ إلاَّ في النِّداء، وقد رَخَّمَتْ الشُّعراء في غير النِّداء[4]؛ قال الشَّاعر[5]

(٨٨) أَلاَ مَا لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ   عَلَى النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

/٣٠٨/ وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ   لِيَسْلُبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ[6]

=في النداء التَّنوين والنصب، فلم يجز ترخيمها) اهـ، وانظر المصادر السابقة في الشاهد، و(المفصل ٤٧، والتسهيل ١٨٨).

(١) زدتها، فهي في سابقيها.

(٢) (المستقصى ١/٢٢١، والمخصص ١٥/١٢٢، ومجمع الأمثال ٢/٢٨٥، واللسان -طرق-، والخزانة ٢/٣٧٤-محقق)، يضرب للأحمق تمنِّيه الباطلَ فيصدِّق، والكرى: الكروان نفسه، أو مرخَّمُهُ، ورُجِّحَ الأول، وهو طائر أكبر من الحمامة له صوت حسن، وقيل: هو الحُبَارَى، وقيل ذكرها.

(٣) كتب: (يا كروا) -بالألف- تصحيف-.

(٤) سيبويه ٢/٢٣٩ محقق: (التَّرخيم لا يكون إلا في النِّداء إلاَّ أنْ يضطرَّ شاعر وإنما كان ذلك في النداء؛ لكثرته في كلامهم، فحذفوا التَّنوين) اهـ، وانظر (الصاحبي ص ٣٨١، وضرائر الألوسي ص٥٨).

(٥) الأسود بن يعفر النهشلي (الكتاب ٢/٢٤٦ محقق، ابن السيرافي ٢/٣١٤، والجمل ص ١٨٩، ونوادر أبي زيد ص٤٤٧، والشجرية ١/١٢٧، ٢/٨٩، والتصريح ٢/١٩٠، وضرائر ابن عصفور ص١٣٦).

(٦) يروى في البيت الأول: (ألا هل)، و: (سِوَى النَّاسِ)، وفي الثاني (عِزِّي)، و(حَقِّي) بدل (نَفْسِي)، والبيتان غير متصليْنِ في المراجع
من اللغة: (مُتَعَلَّل)-مصدر ميمي: اللهو والشغل، و(الرداء) كناية عن الشباب، ومالك بن حنظلة: هو جد الشاعر، إذ هو من نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة، وقد ناداه الشاعر.=

فرخم (حنظلةَ) فى غير النداء، وهذا نادرٌ، لا يكون إلا فى الشِّعر، للضَّرورة[١].

وَحَاصِلُ هذا القِسْم :

أَنَّ التَّرخيم فى اللغة : التَّسهيلُ، وهو حذف آخر الاسم، وفيه لغتان : (يا حارِ) -بالكسر-، و : (يا حارُ) -بالضَّمِّ-؛ ولا يرخَّمُ إلا العَلَمُ؛ ولا يرخم الثُّلاثِيُّ إلاَّ أَنْ يكون فيه تاء التأنيث، وإذا رخمت المؤنث المصغَّر لم يُحْذَفْ منه إلا تاءُ التأنيث؛ ولا يُرَخَّمُ إلا المعرفة؛ ولا تُرَخَّمُ النكرة إلا فى الشُّذُوذ؛ وأَنَّ الاسم إِذَا كان فى آخره حرفانِ الأَوَّلُ منهما زائدٌ حذفتَهُما معًا إذا كان الاسم على خمسةِ أحرفٍ فصاعدًا، وقد جاء فى الشُّذوذ ترخيمُ النَّكرة[٢]؛ ولا يكون التَّرخيمُ إلاَّ فى النِّداء، وقد رخمت الشُّعراء فى غير النِّداء.

القسم السَّابع : فى النُّدْبَة :

اعلم أنَّ المندوب متفجَّعٌ عليه، ولا يكون إلاَّ معرفة[٣]، ولا يُنْدَبُ مبهم، ولا

=والشعر من بحر : الطويل.

والشاهد : ترخيم : (حنظلة) بحذف تائه، وهو غير منادى ضرورة أَمَّا : (مَالِ)، فترخيمه على بابه.

(١) جاء بعده فى (د) وهو من حاشية (ص)، ولعله بخط ناسخها : (وقد قالوا فى التَّرخيم (يا عائشةَ، ويا فاطمةَ، ويا حمزةَ، ويا طلحةَ) - بفتح تاء التأنيث، كأنه قال : (يا حمزَ، ويا طلحَ، ويا عائشَ، ويا فاطمَ)-بالترخيم-وجاء بتاء التأنيث إقحامًا بعد أنْ رخَّم الاسم، وجعلها مفتوحة؛ لأنها زائدة ليست من الاسم؛ قال الشاعر

كِلِينِى لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ ... وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بطيِءِ الكَوَاكِبِ

ففتح التاء من (أُمَيْمَةَ)؛ لأنه أراد : (أُمَيْمَ) والتاءُ مقحمةٌ زائدةٌ) اهـ، والبيت للنابغة (الديوان ص٤)، وانظر فيما ورد : (الكتاب ٢/٢٠٧ - محقق، والخصائص ١/٣٠٨، وشرح القصائد السبع ص٤٣، والبيان للأنبارى ٢/٣٣، والغرة ص١٥٤، والعينى ٤/٣٠٣).

(٢) كذا بالتكرير فيهما.

(٣) ليكون عذرا للنادب عند السامعين، فيشاركونه تفجعه، فتهُونُ عليه مصيبته (أسرار العربية ص١٨٧).

نكرةً[١]، ولا مضمر[٢]؛ مثال ذلك (وا زيداهُ)، (واعمراهُ)

ويُزَادُ فى آخره ألفٌ تثبت فى الوصلِ، والوقفِ[٣]، وهاءٌ لا تكون إلا فى الوقف دون الوصل، فهذه الألف التى فى آخر (زيد، وعمرو) تُسَمَّى[٤] ألفَ النُّدبة[٥]، والهاء التى بعدها تُسَمَّى هاء السَّكت، تكون ساكنةً أبدًا، وإذا وصلت حذفت الهاء، فقلت (وازيدًا، واعمراهُ) - بحذف الهاء من (زيد) للوصل، وتثبت الهاء فى (عَمْرو) للوقف[٦]-.

وأكثر النُّدبة إنما تكون بقولهم (وَا)؛ لأنَّ أكثر ما تكون النُّدبة فى كلام النساء[٧]، والنساء كثيرًا ما يُنَادِينَ بقولِهِنَّ[٨] (وا)، وقد تكون الندبة بقولهم (يا)[٩]

---

(١) وأجازه الكوفيُّون، ومنعه البصريُّون، انظر (م٥١ - الإنصاف)٠

(٢) الكتاب ٢٢٧/٢ محقق، والمقتضب ٢٦٨/٤، ومعانى الحروف ٩١

(٣) وليس إيرادُ الألَف بلازم، وإن كثر ذلك وقفًا؛ قال سيبويه (٢/ ٢٢٠-٢٢١): (إنْ شئتَ ألحقت آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنَّمون فيها، وإن شئتَ لم تُلْحِقْ؛ كما لم تُلْحِقْ فى النِّداء ٠٠٠ والإلحاق، وغير الإلحاق عربىّ) اهـ، وانظر (المفصل ٤٤، والتسهيل ١٨٥)٠

(٤) ص: (وتسمى) -بالواو- كأنه تكرير لواو (عمرو)٠

(٥) ظاهره أن الألف لا تلحق غير المندوب، وهو الواضح من سيبويه، وأجاز قوم لحاقها غيره، وصححه ابن مالك مستدلًا بقول امرأة لعمر بن أبى ربيعة يا عمراه يا عمراه، وهو نداءٌ مجرَّدٌ من الندبة، (ش عمدة الحافظ ص١٨٦)؛ نعم لا منع من لحاقها غيرَ المندوب إذا نُزِّل منزلته، بأنْ كانَ فى حكم المفقود؛ كقول عُمَر حين أُخْبِرَ بجدب شديد أخذ بالناس (واعمراه. واعمراه)، (السابق ١٨٥)٠

(٦) وليست بلازمة، فقد يكتفى بالمد (الكامل ٤٠٢/١-بيروت، ومجالس ثعلب ٢١١/١) وعن ابن مالك أن الهاء قد تلحق وصلًا مكسورةً، أو مضمومة (السابق)٠

(٧) ابن الخباز (الغرة ص٩١) (قال أبو الحسن: أكثر من يتكلَّم بها النساء) اهـ، وانظر نحوه فى (الأسرار ١٨٧، والمرادى ٢٤/٤، وابن يعيش ١٣/٢، ١٤)٠

(٨) ص، د (ينادون بقولهم) -كذا-، وهو سهو٠

(٩) كقول جرير فى رثاء عمر بن عبد العزيز (الديوان ٧٣٦، والكامل ٤٠٢/١-بيروت)٠

حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرت له ... وقُمْتَ فيه بأمرِ اللَّه يا عمرَا

وحاصلُ هذا القِسْم :

أنه لا يُنْدَب إلا المعروف ؛ وأكثرُ ما يكون بقولهم (وَا) ، وقد يندب بـ(يا) ؛ وتَزِيدُ فى آخِرِ المندوب أَلِفًا ، وهاءً ساكنةً فى الوقفِ.

القِسْمُ الثَّامِن : الاستِغَاثَة :

وهى : أَنْ تُدْخِل على المنادَى لام جرٍّ مفتوحة[(١)] -إذا كان /٣٠٩/ مستغاثًا به ، ومكسورةً- إذا كان مستغاثًا منه[(٢)] ؛ مثال ذلك : (يا لَزيدٍ لعمروٍ) ، فتحتَ الَّلام من (زيد) ؛ لأنك استغثت به ، وكسرت لام : (عمرو) ؛ لأَنَّكَ استغثتَ منه[(٣)] ، والمعنى أَنَّه استغاث بزيدٍ من عمروٍ.

وقد يُقَال : (يالِزيدٍ) -بكسر اللام- ، و : (يا لِلْماءِ) ، و (يا لِلدَّواهى) ، فيكون هذا مستغاثًا [له][(٤)] ، ولو كان مجاورًا لحرف النِّداء ، والمعنى (يا ناسُ أَجيبوا لِزيدٍ) ، و : (يا قومُ اعجبُوا للماءِ)[(٥)]

ومن الاستغاثة قول عمر -رضى الله عنه- لما طعنه العِلْجُ ، قال[(٦)] (يا لَلَّهِ. يا

---

(١) قيل : هى بقية (آل) ، ونُقِل عن الكوفيِّين ؛ والجمهورُ على أنها الجارة ، فتحت لما سيأتى ، واختلف فيها أيضًا ؛ فقيل : زائدة لا تتعلق بشئ ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل غير زائدة ، ومتعلَّقُها الفعلُ المحذوف ، وهو مذهب سيبويه ، وقيل متعلقها حرف النداء ، وعليه ابن جنى ، راجع (المرادى ٤/١٦ ، والأشمونى ٢/١٦٦-ط الحلبى).

(٢) الكتاب ٢/١١٩ محقق ، والكامل ٢/١٩٨-١٩٩ ، بيروت ، وجميع الكاتبين يعلل الحركة بالفرق بين المستغاث له ، ومنه ، ولعل ما ذكره التبريزى أقرب (شرح ديوان الحماسة ١/٧٤) : (هذه فتحت لكون ما بعدها منادىً ، ووقوع المنادَى على هذا الحدِّ موقع المضمرات ، فكما قيل لَهُ ، ولَكَ ، قيل : يا لَزيدٍ) اهـ.

(٣) تعليل للحركة بالفرق الاستعمالى ، وقد سبق.

(٤) تكملة من المصادر ، قال الرضى ١/١٣٣ (قد يلى (يا) ما هو مستغاثٌ لَهُ بكسر اللام والمنادى محذوف ، نحو يا لِلْمظلومِ ، ويا لِلضَّعيفِ ، أى يا قوم) اهـ ، وانظر (التسهيل ١٨٤).

(٥) الثعالبى (فقه اللغة ٢٣٠) ، والجامع لابن هشام ص٩٩ ، وقال سيبويه (كأنه نبه بقوله يا غير الماء لِلْماء) اهـ ، (٢/٢١٩) ، وفى ٢/٢٢٨ : (كل هذا فى معنى التَّعَجُّب والاستغاثة) اهـ.

(٦) لعل كلمة : (قال) مقحمة ، أو تأكيدٌ بعد طول الكلام.

لَلْمسلمينَ)[١] -بفتح اللامين من اسم (اللَّه)، ومن (المسلمين)؛ لأنه استغاث باللَّه، وبالمسلمين على العِلْجِ، والمعنى (يا لَله، ويا لَلْمسلمين لِلْعلج) - بكسر اللام من (العِلْجِ)؛ لأنه مستغاث منه.

وحاصلُ هذَا القِسم:

أَنَّ المستغاثَ، والمستغاث من أجله مجرورانِ باللام، إلاَّ أَنَّ لام المستغاثِ به مفتوحةٌ، ولام المستغاث من أجله مكسورةٌ.



---

(١) انظر هذه المأثورة فى (الجمل ص١٨٠، وش المفصل ١٣١/١، والتصريح ١٨١/٢، وشرح العمدة ص١٨٤)، والرواية فى جميعها (يا لَلّه لِلْمسلمين) - بكسر اللامِ فى الثانى مستغاثًا له، وكلا الروايتين صواب، وما رواه المصِّنف أنسبُ

الباب الثالثَ عشَرَ
فيما لا يقَع إلاَّ فى النِّداء خاصَّة[١]

من ذلك قولهم (يا هَنَاهُ[٢] أَقْبِلْ)، معناه (يا رجلُ. أقبل)[٣]؛ قال الشاعر[٤]

(٨٩) وَقَدْ رَابَنِى قَوْلُهَا: يَا هَنَا ه وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ[٥]

معناه: (يا رجلُ)؛ ومن ذلك قولهم -فى الذَّم- للرجل (يا مَلأَمَانُ)[٦]، و(يا مَخْبَثَانُ) و(يا لُؤَمُ)، و(يا فُسَقُ)، و(يا لُكَعُ)[٧]، لا يكون هذا إلاَّ فى النِّداء؛ لا يقال: (جاءنى مَلأَمَانُ) ولا (رأيت مَخْبثانَ)، ولا (جاءنى لُكَعُ)[٨]، ولا:

---

(١) المقتضب ٢٣٥/٤، والشجرية ١٠١/٢، ١٠٧، وش الكافية ١٣٨/٢

(٢) فيه أقوال: الأول: أن الهاء الأخيرة لام الفعل، فهو من باب (سَلَسٍ)، والثانى أنها بدل من الواو التى فى (هَنَوَات)، والثالث: أنّ الهاء للسكت، وقد حُرِّكَتْ، وهذا ردئ؛ لأن موضعها الوقف، والرابع أن الألف والهاء زائدتان، فوزن الكلمة على هذا (فعاه)، أفاده ابن الخباز (الغرة ص١٥٥، والمرادى ٤/٤)، وانظر (المحرر ٣٨٧/٤).

(٣) سيبويه ٢٤٨/٢ محقق: (ولم يجز فى غير النِّداء ... ومعناه يا رجل) اهـ.

(٤) امرؤ القيس بن حُجْر: (الديوان ص ١١١، والجمل ص ١٧٥، وسر الصناعة ٧٦/١، والشجرية ٢/ ١٠١، وابن يعيش ٤٨/١، ٤٣/١٠).

(٥) البيت: من بحر المتقارب.
والشاهد: استعمال: (هناه) كناية عن الرجل فى النداء خاصة، وفيه أيضًا شاهد على تخفيف المشدد ضرورةً، فى قوله: (بِشَرْ).

(٦) اللسان (لأم).

(٧) هو اللئيم، وقيل: هو العبد، وقال الأصمعى هو العَيِيُّ بأمره الذى لا يتَّجه لمنطقٍ، ولا غيره. (الفاخر. للمفضل ص٤١).

(٨) فيه نظر؛ فقد استعمل فى غير النِّداء قليلًا؛ قال السهيلى (الروض ١٧٧/٣) (وذلك جائزٌ، وإن كان فى النداء أكثر ... وكذلك: (لُكَعُ) قد استعمل فى غير النداء؛ نحو قوله عليه السلام (أَيْنَ لُكَعُ؟) يعنى الحسن أو الحسين ممازحا لهما) اهـ، وفى الكامل (١٥٢/١) (... وقد جاء فى الحديث - والأصل ما ذكرت لك- : (لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلِىَ أُمُورَ النَّاسِ لُكَعُ بن لُكَعَ)؛ وانظر (اللسان -لكع- ، والحلل ص٢٢٢).

(مررتُ بفُسَقَ) ، لكنْ لا يُذْكر إلاَّ فى النِّداء خاصَّةً ، وهو ما كان معدولًا على هذه الصِّفة ، كأنهم جعلوا العدل مبالغةً فى ذمِّه .

وتقول -فى المدح- (يا مَكْرَمَانُ) -بفتح الميم ، وسكون الكاف- ، و (يا مَجْوَدَانُ) و (يا مَصْلَحَانُ) ، و : (يا مَعْظَمَانُ)[١] ، إذا أردتَ المبالغةَ فى مدحه بالكرم ، والجُود ، والصَّلاح ، والعظمة ؛ ووزن الجميع على (مَفْعَلاَنَ) - بفتح الميم ، وسكون الفاء ، وهو مبنيٌّ على الضم ؛ تقول (يا مَكْرَمَانُ) /٣١٠/ -بضم النون- ، كما تقول فى نداء المفرد (يا زيدُ) - بضمِّ الدَّال- ، ولا يكاد يقع هذا الباب إلا فى النداء ، وقد يقع فى غير النداء[٢]

وتقول -فى المؤنث- (يا لَكَاعِ) ، و : (يا فَسَاقِ) ، و : (يَا خَبَاثِ) ، معدولٌ على (فَعَالِ) -بفتح الفاء ، وهو مبنيٌّ على كسر اللام[٣] وأصله (يالا كعةُ)[٤] ، و(يا فاسقةُ) و(يا غادرةُ) ، [ويا خبيثةُ][٥] فلما أرادوا المبالغة فى ذمِّها عدلوه إلى صيغة (فَعَالِ) ، وبنَوْهُ على الكسر ، كما ترى ، وقد جاء فى

---

(١) كأن المصنف يقيس (مَفْعَلاَنَ) منه ، وقد ذهب الأكثر إلى أنَّه مسموعٌ لا يُقَاسُ على ما ورد منه ، وما سمع منه ستة ألفاظ ليس غير (مَكْرَمَان ، ومَلأَمان ، ومَخْبَثان ، ومَلْكَعَان ، ومَطْيَبَان ، ومَكْذَبَان) ، وذكر بعض المغاربة أنه منقاس ، وأنه يقال فى المؤنث بالتاء.

والذى أُرَى أنه ربما لم يقتصر على ما حصروه من ألفاظ ، وفى الحصر عَسْف ؛ فالعرب كانت تستعمل هذه الصيغة دون قيد بما قيدوا ، فقد دخل عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث على الحجاج فقال الحجاج : (إنَّك لمَنْظَرانيٌ قال : نعم. أيها الأمير ، ومَخْبَرانِيٌ) ، فذاك وإنْ ورد على النسبة ، ولكن المنسوبَ إليه ما فيه الحديث ، وراجع (الهمع ١٧٨/١ ، ومجمع الأمثال ٣٧٣/٣).

(٢) وعليه قوله (اللسان -لكع-)

إِذَا هُـوذِيَّـةٌ وَلَـدَتْ غـلامًـا   لِـسُـورِيٍّ فَـذَلِـكَ مَـلْـكَـعَـانُ

قال ابن مالك (التسهيل ص١٠٧١) : (وقد يقال : رجل مَكْرَمَانُ ، ومَلأَمانُ) اهـ.

(٣) انظر (المحرر ١٨٥/٤).

(٤) فى الكتاب ١٩٨/٢ ، ٢٧٣/٣ محقق ، والكامل ٢٧٩/١ - بيروت ، وش الكافية ٧٧/٢ ، وابن يعيش ٧٥/٤)- (عن لَكْعَاءَ) ، وفى المرتجل ص٩٦ : (عن لاكعة) بل عمَّمَهُ أبو زيد فى (النوادر ص١٧٦) فقال : (كل ما بُنِيَ من هذا الباب فهو معدولٌ عن : فاعلةٍ) اهـ ، وانظر بعده.

(٥) زيادة متممة من المصادر.

غير النداء ، قال الشاعر[١]

أُطَـوِّفُ مَـا أُطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ [٤٧]

وكذلك[٢] فى المذَّكر أصله (يا لئيمُ ، ويا خبيثُ ، ويا فاسق) ، فعدلُوه إِلى الصِّيغة التى ذكرنا فى الفصل الأول ، فقس على ذلك[٣]

فصـــل

فى توابع المنــادى

اعلم أَنَّ التوابع أربعةٌ (العطف) ، و(النَّعت) ، و(التأكيد) ، و(البدل) ؛ والمنادَى[٤] ينقسم قسمين مفردٌ ، ومضافٌ ، وللمفرد توابعُ ، وللمضاف توابعُ .

فصـــل

فى توابع المُفْرد[٥]

من ذلك (العَطْفُ) ، لا يخلو المعطّوف أن يكون بألِفٍ ولام ، أو بغير ألِفٍ ولامٍ ، أو مضافًا تقول من ذلك -(فيما هو معطوفٌ بالألف واللامٍ)[٦]- (يا زيدُ

---

(١) الحطيئة ، وقد مر فى (٣/٦٤-المحرر)٠

والشاهد هنا : استعمال (فَعَالِ) المعدول فى غير نداءٍ ضرورةً ؛ قال المبرد (المقتضب ٢٣٨/٤) (وقد يضطر الشاعر ، فيستعمل هذا فى غير النداء ؛ لأنها فى النداء معارف ، فينقلها على ذلك) اهـ ، وانظر المصادر المدونة هناك٠

(٢) كذا ، ويبدو أن فى الكلام سقطًا لكلمة (فصل) قبل قوله : (وتقول فى المؤنث) ، السابق قريبًا٠

(٣) لعله يقصد بالقياس الفهم ، كما هى عادته ، وأما القياس بمعناه الاصطلاحى فقد لا يُشَايَعُ من كثير ، وقد مر النظر فى : (مَفْعَلاَنَ) ، أما ما كان على : (فُعَل) فلا ينقاس إلا عند المغاربة ، واختاره ابن عصفور ، فيقاس عليه ما أشبهه ، واختار ابن مالك كونه سماعيًا ، وأما (فَعَالِ) الذى هو لسبِّ المؤنَّث أو الأمِرىّ فمقيس إجماعًا ، راجع (التسهيل ١٨٧ ، والتصريح ١٨٠/٢ ، والهمع ١/ ١٧٨)٠

(٤) ص ، د : (فالمنادى) -بالفاء- والأنسب ما سجلت٠

(٥) المقتضب ٢٠٦/٤

(٦) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

والرجلُ) ؛ فيجوز فى (الرجل) وجهان : الضَّمُّ عطفًا على لفظ (زيد)، والنصب عطفًا على موضعه ؛ إذ كل منادى موضعه النصب ؛ قال الله -تعالى ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ والطَّيْرُ﴾[١]، يقرأ برفع (الطَّير)، ونصبها[٢] ؛ فالرفع على اللَّفظ[٣]، والنَّصب على الموضع[٤]، وكذلك قول الشاعر[٥]

أَلاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيَرا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ [٦٨]

فنصب (الضَّحاك)، ويجوز فيه الرفع.

فإنْ عطفتَ على المفرد اسمًا مفردًا مثله بغير ألف، ولام، فقلت (يا زيدُ وعمرُو) و (يا خالدُ وجعفرُ)، فيكون (جعفر، وعمرو) المعطوفان مضمومين لا غيرُ[٦]، من غير تنوين ؛ لأنَّ التَّقدير فى المعطوف كأنه منادى برأسه[٧] ؛ لأنَّك إذَا قلت (يا زيدُ وعمرُو)، فكأنك قلت : (يا زيدُ، ويا عمرُو)، و (يا خالدُ، ويا جعفرُ).

---

(١) سبأ ١٠، وقد سبقت فى (١٨٨/٣).

(٢) بالرفع قرأ أبو عمرو، وعاصم، والسلمى، وابن هرمز، وأبو يحيى، وبالنصب قرأ الجمهور. (البحر ٢٦٢/٧-٢٦٣، والنشر ٣٤٩/٢، والإتحاف ٣٥٨).

(٣) وقيل : عطفًا على الضمير فى (أَوِّبى)، وقيل : بل هو مبتدأ محذوف الخبر، أى والطيرُ تُؤَوِّبُ. (البحر -ذاته- والتبيان ١٠٦٤).

(٤) وجوزوا أن يكون مفعولًا معه، أو مفعولًا به لمحذوف، أو معطوفًا على (فَضْلًا) السابق فى الآية. (الكشاف ٢٨١/٣).

وقد اختار الرفعَ الخليلُ، وسيبويه والمازنى، واختار النَّصبَ أبو عمرو وعيسى، ويونس، والمبرد، راجع (الكتاب ١٨٧/٢ محقق، والمقتضب ٢١٢/٤، والتسهيل ١٨١-١٨٢).

(٥) مضى فى (١٨٨/٦ - المحول إلى هنا- المحرر)، وانظر المصادر المدونة ثَمَّةَ.

(٦) أجاز الكوفيُّون والمازنى النصب فى نحو (يا زيدُ وعمرًا)، قال ابن مالك (وما رووه غيرُ بعيد من الصِّحة إذا لم تنو إعادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين) اهـ، ذكره المرادى (التوضيح ٢٩٥/٣).

(٧) فى المفصل ٣٨ : (حكمها (المعطوفات) حكمُ المنادَى بعينِهِ) اهـ، وانظر شرحه ٣/٢، والرضى ١٣٦/١، وقال سيبويه (١٨٦/٢ محقق) : (وتقول : يا زيدُ وعمروُ، ليس إلا ؛ لأنهما قد اشتركا فى النداء فى قوله : (يا) اهـ.

فإن كان /٣١١/ المعطوف مضافًا كان منصوبًا لا غير[١]، كقولك (يا زيدُ وعبدَ اللَّهِ)، فلا يجوز في (عبد الله) إلا النصب؛ لأنَّ المعطوف كأنَّهُ منادىً، فكأنه قال[٢] (يا زيدُ ويا عبدَ الله)، ونداءُ المضاف منصوبٌ على ما تقدَّم.

وأما (البَدَلُ) فإنَّه يُجرى مُجرى العطف[٣]؛ تقول[٤] من ذلك (يا زيدُ بطَّةُ)، و(يا سعيدُ قُفَّةُ)؛ فـ(بَطَّةُ)، و(قفةُ) بدلان من (زيدُ، وسعيدُ)، لأنهما مفردان، ولا يجوز نصبهما؛ لأن البدل المفرد كأنه منادىً [مُفْرد][٥]؛ من حيثُ إنَّ حرف النداء يقدَّر مع المبدل[٦]، فإذا قلت (يا زيد بطة)، و(يا زيدُ عمرُو)[٧]، فكأنك قلت (يا زيد يا عمرو)، و(يا زيد[٨] يا قفة)؛ لأنَّ البدل عندهم بمنزلة المنادَى نفسِهِ.

فإنْ[٩] كان البدل مضافًا كان منصوبًا لا غيرُ؛ كقولك (يا زيدُ غلامَ عمروٍ)، و(يا محمدُ أبَا عبدِ اللَّهِ)، فتنصبُ[١٠] (غلامًا، وأبا) على البدل [من (زيدُ)، ومن (محمَّدُ)]؛ لأنَّ التقدير (يا زيدُ ويا غلامَ عمروٍ)، [فبانَ لكَ أَنَّه منادىً منصوبٌ من حيثُ المعنى][١١]، ولا يجوز رفعُهُمَا.

وأما (النَّعْتُ)[١٢] فكقولك (يا زيدُا الظَّريفُ) - برفع (الظَّريفُ) على

---

(١) التصريح ١٧٦/٢

(٢) لعل الأنسب: (فكأنك قلت)، ولكنه من التفاتات سيبويه، انظر (٧) في الصفحة السابقة.

(٣) أى كالمنادى المستقل. انظر (شرح عمدة الحافظ ص١٧٨).

(٤) د (فتقول).

(٥) من (د)، وحاشية (ص).

(٦) لأن البدل في نية تكرار العامل، فهو على تقدير مباشرة حرف النداء (الأوضح ١٣٤/٢، وش المفصل ٨/٢، وش الكافية ١٣٦/١).

(٧) على بدل الغلط، أو النسيان.

(٨) ص، د (يا سعيد)، وأثبتُّ ما في تمثيله السابق.

(٩) د: (فإذا).

(١٠) ص، د: (فنصب) - تصحيف -.

(١١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(١٢) سبق في (١٩٢/٣) حكم نعت (أيّ) من وجوب الرفع مراعاةً، للفظ المنادى.

اللفظ[١]، وبالنصب على الموضع، ومثله (يا محمدُ القائمُ) - برفع (القائم)، ونصبه[٢]

فإنْ كانَ النَّعت مضافًا كان منصوبًا لا غيرُ؛ كقولك (يا زيدُ صاحبَ الدار)، و (يا بكرُ ذَا الجُمَّةِ)، ولا يجوز في (صاحب الدار)، و: (ذي الجمة) إلا النَّصب؛ لأنَّهما مضافان[٣]

وأما (التَّوكيد) فإنه إنْ كان مضافًا فهو منصوبٌ مثلَ النَّعت؛ كقولك (يا تميمُ كلَّكُمْ) و(أنفسَكُمْ) - بفتح اللام من (كلَّكم)، والسين من (أنفُسَكم)[٤]

وإنْ كانَ مفردًا كان مرفوعًا؛ كقولك (يا قومُ أجمعُون)، و (يا قومُ أجمعُ)، فيكون (أجمعون، وأجمع) مرفوعين لا غيرُ[٥]

---

(١) الصبان ١/ ٢٠: (معنى قولهم: على اللفظ أنه ضُمَّ إتباعًا لضم لفظ (المنادَى)، فتكون ضمته ضمةَ إتباع، ويكون منصوبًا بفتحة مقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع، ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في إعرابه) اهـ.

(٢) الكتاب ٢/١٨٣ محقق، وقد جوز الأنباري في (أسرار العربية ١٧٤-١٧٥) أن يكون المرفوع خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هُوَ)، والمنصوب مفعولًا بتقدير (أعْنِي)، قال: (ويؤيده أن المنادى أشبه بالأسماء المضمرة، والأسماء المضمرة لا توصف) اهـ؛ قلت: وهذا وإن كان وجهًا فيغمزُه أمران:

أولهما: أَنَّ القطع في النعوت إنما هو في المنعوت المستغني، وما معنا لا يتعيَّن فيه ذلك.

ثانيهما: أنه يترتَّب عليه كون الكلام جملتين مختلفتين إنشاء، وخبرًا، دون رابط، وأيضًا يتناقض مع ما قَرَّروه مرارًا أنَّ كون الكلام جملة أولى من كونه جملتين، وقولهم ليس معنى كون الشئ في موضع الشئ أن يأخذ حكمه في جميع الوجوه، فليتنبه.

(٣) قيل إذا كانتْ الإضافة غير محضة جاز الرفع، نحو (يا زيدُ الحسنُ الوجهِ)؛ لأنَّه في تقدير الانفصال، فعومل معاملة ما ليس مضافًا. (شرح عمدة الحافظ ص١٧٨، والهمع ٢/١٤٢).

(٤) أجاز الفراء في نحو (يا تميمُ كلُّكم) الرفع، وقد سمع، وهو عند الجمهور محمول على القطع أي: (كلُّكم يُدْعَى)، (المرادى ٣/٢٩٤، والأشموني ٢/١٤٩ - حلبي، وقد حُكِيَ ذلك عن الأخفش كذلك.

(٥) كذا وقع منه، وهو سهو، صوابه ما سيذكره قريبًا في الحاصل من كونه مثل النعت لا فرق بينهما، وهو الرأي؛ قال سيبويه (١/١٨٤ محقق) (وأما يا تميم أجمعُون، فأنت بالخيار: إنْ شئت قلت: أجمعُونَ، وإن شئتَ قلتَ أجمعين) اهـ، وقال ابن الخباز (الغرة ص١٥٠): (التوكيد إن كان=

وَحَاصِلُ توابعِ الاسم المُفْرد:

إِذَا كان (المَعْطُوف) بالألف واللام جاز وجهان، وإِنْ كان مفردًا كان مرفوعًا، وإِنْ كان مضافًا كان منصوبًا، و(النَّعْتُ) إِنْ كان مضافًا كان منصوبًا، فإن كان مفردًا جاز وجهان، و(التَّوكيدُ) مثل النعت لا فرق بينهما[1]، و(البَدَلُ) /٣١٢/ إِنْ كان مفردًا كان مضمومًا، وإن كان مضافًا كان منصوبًا.

فصــل

في توابع المنادى المضاف

من ذلك: (العَطْفُ)، وهو قولك (يا عبدَ اللَّهِ وزيدُ)؛ فـ(زيدُ) مضمومٌ لا غيرُ، [لكونه مفردًا]، و: (يا عبدَ الله والرَّجلَ)، فـ(الرجلَ) منصوبٌ لا غيرُ؛ [لكونه معرَّفًا بالألف واللام] و: (يا عبدَ الله، وغُلامَ زيدٍ)؛ فـ(غلامَ زيدٍ) منصوبٌ؛ [لكونه مضافًا][2]؛ وهكذا جميعُ المعطوف على المنادَى المُضَاف إِنْ كان المعطوف اسمًا مفردًا فهو مضموم بغير تنوين -أيضًا-[3] لا غيرُ، وإِنْ كان في المعطوف الألف واللام كان منصوبًا لا غيرُ، وإِنْ كان المعطوفُ مضافًا كان -أيضًا- منصوبًا[4]-.

و: (البَدَلُ) يُجْرَى مُجرى العطف[5] إِنْ كان المبدَلُ مفردًا كان مضمومًا لا غيرُ، من غير تنوين؛ كقولك (يا عبدَ الله زيدُ)؛ فـ(زيدُ) بدل من (عبدَ اللَّهِ)، وهو مضموم؛ لأن البدل بمنزلة المنادى كأنه قال (يا عبدَ اللهِ. يا زيدُ)، وكذلك

=مفردًا أُجرِيَ مُجرى الصفة في جواز الرفع والنصب) اهـ، وانظر (ش الكافية ١/١٣٧، والمفصل ص٣٨).

(١) هذا ما يؤكد سهوه السابق، وهو الكلام - كما مر -.

(٢) التكملة في مواضعها من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) لعلها مقحمة؛ فالسياق مستقيم بدونها.

(٤) المبرد (٤/٢١١-المقتضب): (المعطوف على الشئ يحلُّ محلَّه؛ لأنه شريكه في العامل) اهـ.

(٥) الأوضح ٢/١٣٥، والتصريح ٢/١٧٦-١٧٧

(يا غلامَ بكرٍ محمدُ) - بضم (مُحمدُ) لا غيرُ؛ لأنَّه بدلٌ من (غلام بكر).

وإنْ كان البدلُ مضافًا كانَ منصوبًا لا غيرُ؛ كقولك (يا عبدَ اللَّه أبَا محمدٍ)؛ فـ (أَبَا محمَّدٍ) منصوب، وهو بدل من (عبدَ اللَّه).

و(النَّعتُ): لا يكون إلا منصوبًا، مفردًا كان أو مضافًا، كقولك (يا عبدَ الله الظريفَ)؛ فـ (الظريفَ) نعتٌ، وهو مفرد، منصوب لا غيرُ، ولا يجوز رفعه، وكذلك (يا عبدَ اللهِ صاحبَ الدَّارِ) نصبتَ (صاحَب)؛ لأنَّه نعت مضاف، ولا يكون النَّعت المضاف إلا منصوبًا[1]

و(التَّوكيدُ) يُجْرَى مجرى النَّعتِ، فى المفرد والمضاف منصوبٌ كلُّهُ؛ كقولك: (يا عبدَ اللهِ نفسَك)، و: (يا قومى أجمعينَ)، و (يا أصحابِى أَجْمَعَ) - بنصب (أجمعين، وأجمعَ) لا غيرُ.

هذه أحكام توابع المنادى، فافهم ذلك تُصِبْ -إنْ شاء الله تعالى-

وأمَّا توابع النَّكرة المبهمة، والاسم الطويلِ فإنَّها تجرى مجرى توابع المضاف فى المفردات، والمضافات؛ تقول (يا رجلًا عاقلًا· دُلَّنى الطريق)، و: (يا رجلًا زيدُ) -بالضم-، كأنك قلتَ (يا رجلًا· يا زيدُ)، و: (يا رجلًا عمروُ)/٣١٣/ كأنَّكَ قلتَ (يا رجلًا ياعمرو)، وكذلك الاسمُ الطويل، فافهم ذلك.

وحاصل توابع المنادَى المُضاف:

نعتُه منصوبٌ كلّه مفردًا كان أو مضافًا، والعطف عليه إنْ كان مفردًا كان مضمومًا، وإنْ كان مضافًا فهو منصوب مثله، والتَّوكيدُ كالنَّعت منصوبٌ كلُّه مفردًا كان أو مضافًا، والبَدَلُ مثل العطف إنْ كان مفردًا فهو مضمومٌ، وإنْ كانَ مضافًا فهو منصوبٌ[2].

---

(١) سيبويه ١٨٤/٢ محقق: (لأنَّ المنادَى إِذَا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان فى موضعه) اهـ.

(٢) بعده فى (د)، وحاشية (ص) لناسخها ببنط العنوان: تمَّ الجزء الأول يتلوه الجزء الثانى اهـ.

البابُ الرابعَ عشَرَ

فى التَّعجُّبِ(١)

التَّعجُّب هو استحسانُ الشَّئ ، واستعظامُه ، أو استقباحُه ، واستحقارهُ ؛ ولا يكون إلا بالأَفعال الَّتى تحتمل الزِّيادةَ والنُّقصانَ ؛ مثال ذلك (مَا أَحْسَنَ زيدًا) ، و (ما أشْرفَ حسَبَكَ) ، و : (وما أنْقَى ثَوبَك) ، و (ما أعظمَ قدرةَ اللَّهِ) ، و (ما أكثرَ جيشَ الأَميرِ) ؛ هذا فى الاستحسان ، والاستعظامِ ؛ ومثال الاستقباح ، والاستحقار (ما أقبحَ زيدًا) ، و : (ما أصغرَ جُثَّةَ عمروٍ) ، و (ما أَوْحَشَ(٢) بكرًا) ، و (ما أقصرَهُ) ؛ فجميع التَّعجُّبِ يجرى هذا المَجْرَى ؛ أَلا ترى أَنَّ [معنى(٣)] قولك (ما أَحْسنَ [زيدًا(٣)]) : مستعظمٌ جِدًّا ؛ لأنك لم تصفْه بهذه الصفة إلاَّ وقد خرج فى الحسن إلى غاية كبيرة(٤) ، وكذلك (ما أشرفَ حسبَك) ، استعظمت شرفَه ، فتعجَّبْت منه ، وكذلك باقى الأمثلة ؛ والحُسْن -أيضًا- والشرفِ مما يحتمِل الزِّيادةَ والنُّقصان فلذلك جاز التَّعجُّب منهما(٥) ، وكذلك باقى الأَمثلة تحتمل الزِّيادة والنُّقصان ؛ وإنّما قلنا ممَّا يحتمل الزِّيادة والنُّقصان احترازًا من الأَفعال التى لا تحتمل الزِّيادة ؛ لو قلت (ما أَعْوَرَ زيدًا) ، و (ما أَعْمَى عينَه) لم يجز ؛ لأَنَّ العمى ، والعَوَرَ لا يحتملان الزيادة ، ولا النُّقصانَ(٦) ؛ فافهم ذلك.



---

(١) فى (د) ، وحاشية (ص) : (الجزء الثانى بِسمْ اللَّهِ الرَّحمن الرحيم) قبل عنوان الباب.

(٢) من وَحِشَ. يَوْحَش. وَحَشًا : خاف أن يُدْرَك ، فرمى بثوبه ، أو سلاحه تخففًا ، والوَحْشَةُ الفَرَقُ من الخلوة. (اللسان ، والمنجد - وحش) فكأَنَّ المعنى ما أَجْبَنَهُ !.

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وكأنها سقطت من الناسخ.

(٤) فى (ص) أشبه أن تكون (كثيرة) ، بالمثلثة الفوقية-.

(٥) ص ، د (منها) تصحيف.

(٦) لاحظ ما سيأتى فى (٢٣٩/٣-المحرر).

فصل

وللتَّعجُّبِ صيغتان[١] إحداهما (ما أَفْعَلَ زيدًا) -بفتح العين واللام، والثانية (أفعِلْ بِزَيْدٍ) - بفتح الهمزة وكسر العين-، ونَعْنِى بقولنا (أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ) أَىْ[٢] ما كان بوزن (أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ)؛ لأنَّ قولك (ما أحْسنَ زيدًا)، و(وما أَظْرَفَ عمرًا) وزنُ /٣١٤/ (أَحْسَنَ) و(أَظْرَفَ) (أَفْعَلَ)؛ لأَنَّ (أَفْعَلَ) لفظٌ يوزن به جميع ما كان من الأَفعال على هذا الوزن، وكذلك: (أَحْسِنْ بِزيدٍ)، و(أَكْرِمْ بعمرٍو)، وزنُه (أَفْعِلْ) -بكسر العين-، وكذلك ما أشبهه من جميع الأفعال؛ فمثالُ ذلك -فى قولك (ما أفعل زيدًا): (ما أَحْسنَ زيدًا)، و (وما أظرفَ عمرًا)، و: (ما أكرمَ بِشْرًا)؛ ألا ترى أَنَّ (أَحسنَ، وأَكرمَ، وأَظرفَ) بوزن (أَفْعَلَ)، ولا يكون فعلُ التعجب فى جميع أحواله إلا على وزن (أَفْعَلَ)؛ كـ (أَكرمَ، وأَظرفَ، وأَنبلَ، وأَنْقَى، وأَجْملَ)، ولابد أَنْ يتقدَّمه (ما) التى معناها معنى التعجب.

ومثالُ (أَفْعِلْ بِهِ): (أَحْسِنْ بزيدٍ)، و(أَكْرِمْ بمعمرٍو) -بكسر السين من (أَحسِنْ)، وكسر الراء من (أَكِرمْ).

فصل

فإذا قُلتَ (ما أحسنَ زيدًا) بنصب[٣] (أَحْسَنَ)، ونصب (زيد) فـ (ما) فى باب (التعجب) اسمٌ تامٌّ، لا يحتاجُ إلى صلةٍ، ولا إلى عائد، وهى[٤] فى موضع

---

(١) أى المبّوبُ له فى النحو، وإلاَّ فله عِبارات كثيرة واردةٌ فى الكتاب، والسنة وكلام العرب؛ والفرقُ: أن دِلالة الصيغتين دلالةُ وضْع، ودلالةُ غيرهما دلالة قرائن. راجع (التصريح ٨٦/٢، والمحرر ٣٥١/٣).

(٢) لعل كلمة (أَىْ) مُقْحَمة؛ فالسياق يُزهِّد فيها، ولكنه من تعبيرات النحاة.

(٣) يعنى (فتح)، باستعمال لقب الإعراب محلَّ لقب البناء، وليس فردًا فيه، وقد تقدمت دراسته فى (٨٢/٢ - ٨٣ -المحرر، وحواشيها).

(٤) ص، د (بل هى)، وليس بشئ.

رفع بالابتداء[١]، و(أَحْسَنَ) خبرها، وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح أبدًا[٢]، وفاعلهُ مضمر فيه يعود على (ما)؛ تقديره (هُوَ)؛ إِذْ كانت (ما) ههنا بمعنى (شئ)، مرفوعةً بالابتداءِ[٣]، فوجب إعادةُ الضمير الَّذِى فى (أَحْسَنَ) عليها؛ لأَنها نائبةٌ عن قولك: (شَيءٌ) و(زيدًا) مفعولُ[٤] (أَحْسَنَ) منصوبٌ به، ويُسمَّى مفعولَ (التعجب)، وتقدير الكلام (شَئٌ حَسَّنَ زَيْدًا)، وإِنْ شِئْتَ إِظهارَ الضَّمير [أَظهرتَه[٥]]؛ فقلتَ: (شئٌ حسن[٦] هو زيدًا[٧])، ولكنه قلب إِلى صيغة (ما أحسنَ زيدًا) للاستعظام؛ فإن قولك (ما أَحسنَ[٨] زيدًا) أعظَمُ قدرًا وتفخيمًا من قولك (شئٌ حَسَّنَ زيدًا[٩]).

---

(١) البحر ١/٩٤: (أجمع النحويون على أن (ما) التعجبية فى موضع رفع بالابتداء واختلفوا أهى نكرة تامَّةٌ، والفعل بعدها فى موضع الخبر، أو استفهاميةٌ صحبها معنى التعجب، والفعل بعدها فى موضع الخبر، أو موصولة، والفعل بعدها صلة والخبر محذوف، أو موصوفة، والفعل بعدها صفة، والخبر محذوف.
أقوالٌ أربعةٌ الأول قول سيبويه، والجمهورِ، والثانى قول الفراء، وابن درستويه، والثالث والرابع للأخفش) اهـ، وانظر (المرادى ٣/٥٥، والرضى ١/٣٠٤، ٢/٣١٠، والأمير ٢/٣).

(٢) وهو مذهب البصرِّيين، وذهب الكوفيُّون إلى اسميته، (أسرار العربية ص١٠٣)، وما يأتى قريبًا.

(٣) وابتُدِئ بالنكرة؛ لتضمُّنها معنى التَّعجُّب (التصريح ٢/٨٧).

(٤) وعند الكوفيِّين: مشبّه بالمفعول به؛ إِذْ (أَفْعَلَ) عندهم اسم - على ما سبق.

(٥) التكملة من (د)، وحاشية ص.

(٦) فى جميعها (حَسَّنَ) -بدون الهمز- وهو بالهمز عند سيبويه، وكلاهما صواب، قال سيبويه ١٠/٧٢: (زعم الخليل أَنَّهُ بمنزلة قولك شئٌ أَحْسَنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل، ولم يتكلم به) اهـ، وقال ابن هشام (الجامع ص٢١٠) (والمعنى شئ حسَّن زيدًا) اهـ.

(٧) ابن الخشاب (المرتجل ص١٤٦) (وتمثيل اللفظ شئٌ أَحْسَنَ هو زيدًا) اهـ.

(٨) ابن يعيش ٧/١٤٣ (فإنْ قيلَ فهلاّ استُعمِل الأصلُ الذى هو (شئٌ)؟ فالجواب أنه لو قيل (شئ أحسن زيدًا)، لم يفهم منه التعجب؛ لأَنَّ شيئًا وإن كان فيه إبهام، إلا أَنَّ (ما) أشدُّ إبهاما، والمتعجِّبُ معظِّمٌ للأمر، فإذَا قال: (ما أحسن زيدًا) فقدْ جعل الأشياء التى يقع بها الحسن متكاملة فيه) اهـ.

(٩) للمشابهَة التى بين (أَفْعَلَ - التَّعجُّب)، وأفعل التفضيل فى الوزن والأصل والتصحيح، والتعدى، توهَّم غير الكسائى من الكوفيِّين أن (أَفْعَلَ) اسم؛ لوروده مصغَّرًا، ووافق الكسائى البصريين فى=

ولا ينصاغُ التعجب إلاَّ بلفظة (ما)؛ و (أَحْسَنَ) فى باب التَّعجُّب فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح[١]، ولا يتصرَّفُ بمستقبل ولا حاضرٍ، ولا أمرٍ، ولا نهيٍ، ولا يُثنَّى ضمير التَّعجُّب[٢]، ولا يجمع، بل تقول (ما أَحسنَ زيدًا)، و: (ما أحسنَ الزيدَيْنِ)، و: (ما أحسن الزيدِينَ)؛ فـ(أَحْسَنَ) موحَّدٌ على حاله لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع[٣]، ولا يلحقه علامةُ تأنيثٍ، فلا تقول /٣١٥/: (ما أحسنَتْ)، ولا (ما أحسنَتَا)، ولو[٤] قلت (ما أحسنَتْ هِندًا)، أو (ما أَحْسَنَّ)، لم يجز، بل يكونُ أَحْسَنَ، موحَّدًا فى التثنية، والجمع، والتأنيث؛ وتقول (ما أكْرَمَنا)، و (ما أظرَفَنَا)؛ فـ(ما) مبتدأ للتعجب، و(أَكْرَمَ) خبرها، وهو فعل وفاعله مضمر فيه، يعود على (ما)، والنون والألف -ضمير المفعول- مفعول التعجب فى مقام (زيد) الذى كان منصوبًا مع (أَحْسَنَ)؛ إِذْ لو قلتَ (ما أكرم زيدًا)، و(ما أظرف عمرًا) لم يكن (زيد)، و(عمرو) إلاَّ منصوبين، فكذلك (النون والألف) منصوبتان؛ لأنَّهما المُتعجَّب منهُمَا، وعلى ذلك فقس جميع ما ورد عليك من باب: (التعجب).

فصل

ولا يكون فعل التعجب فى الأصل إلا ثلاثيًا[٥]، من نحو (حَسُنَ)، و(شَرُفَ)، و(ظَرُفَ) -بضم العين-، ويكون غير متعدٍّ[٦]، ولا يكون من رباعيٍّ

=فعليَّتِه، وفتحُه عند الكوفيين فتحُ بناء لتضمُّنه معنى التعجب، وفتح تخفيفًا.
انظر (الرضى ٢/٣٠٨، والمرتجل ١٤٨، والإنصاف م١٥).

(١) الإنصاف ص١٣٨

(٢) الزمخشرى (المفصل ٢٧٧: (جرى مجرى المثل، فلم يُغيَّر عن لفظ الواحد) اهـ

(٣) ص، د: (لو) -بدون الواو- وزيادة الواو لازمة.

(٤) انظر فيما يصاغ منه فعلًا التعجب، وأفعل التفضيل، (البحر ١/٢٦٣، ٦/١٠٤، وابن يعيش ١/ ١٥، والهمع ٢/١٦٥-١٦٦).

(٥) ليس ذلك قبل النَّقل، بل هو بعد النقل والتحويل؛ إذْ كلُّ متعدٍّ يُحَوَّلُ إلى (فَعُلَ) بضم العين - للمبالغة، فيصير لازمًا، ثم يُنْقَل بهمزة التعدية، فيصير متعديًا لواحد؛ يقول ابن يعيش ٧/١٤٤ (إنَّ التعجب باب مبالغةٍ مدحٍ أو ذم، وذلك لا يكون إلا بعد تكرر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة=

قَطُّ[١]، ولا من خماسي ولا من سداسي قطُّ، فإذا أردت التعجب من فعل ثلاثي زدت عليه الهمزة، فقلتُ في (حسن) (ما أحسن زيدًا)، وفي (ظَرُفَ) (ما أظرفَ بكرًا)، وفي (شَرُفَ) (ما أشرفَ عمرًا)، ولو قلت من الرباعي (أو المزيد[٢]) (ما قرطس)، و(ما انْطَلَقَ)، و(ما اسْتَخْرَجَ)[٣]، لم يجز؛ لأنَّا قد بيَّنَّا أَنَّ صيغة التَّعجب لا تكون إلاَّ من ثلاثيٍّ بزيادة الهمزة في أوله[٤]

فصل

ولا يجوز التَّعجُّب من الألوان[٥]، والخِلَقِ، والعاهات إلاَّ بلفظة

=والغريزة، فحينئذ تنقله في التقدير إلى (فَعُلَ) بالضم، وهذا البناء لا يكون متعدِّيًا، فإذا أريد التعجب منه نقلوه بالهمزة) اهـ، ويقول السكاكي (المفتاح ص ٢٢٠: (يؤخذ الفعل، فيُنْقَل إلى باب فعل الطبائع تحصيلًا للمبالغة ··· ثم بعد ذلك يُعَدَّى بالهمزة) اهـ، وعليه ابن الخشاب في قوله (المرتجل ١٤٩) (ولا يُبْنَى فعل التعجب إلاَّ من الثلاثي من الأفعال بعد أَنْ يُقَدَّرَ أنه قد رُدَّ إلى (فَعُلَ) على أي مثال كان) اهـ·

(وانظر الجمل ١١٤-١١٥، والتسهيل(ص١٣٠) وقد رأيت أن جمهرتهم على التحويل فلينظر المخالف من نحو قول المرادي ٦٩/٣: (الصحيح أن صيغتي التعجب يبنيان من (فَعَلَ) و(فَعِلَ)، ولا يحتاجان إلَى تحويل) اهـ، وفيه نظر

(١) كذا باستعمال (قَطُّ) في المستقبل، رغم تنصيصه على اختصاصه بالماضي، وقد خالف تنظيرَه فيه تطبيقُه كثيرًا، وانظر (درة الغواص ١٧)·

(٢) زيادة يقتضيها السياق·

(٣) كذا ورد التخيُّل، وعلى رِكة فيه أُحسُّ في الكلام سقطا، واضطرابا لناسخ، وكأَنَّ صواب العبارة: (لو قلت في: قَرْطَسَ، وانطلقَ، واستخرجَ ما أقْرطَ، وما أطلقَ، وما أَخرجَ، لم يجز)، وهذا ما ينبغي أن تُحمَل عليه العبارة؛ قال خالد (التصريح ٩٢/٢) (أما ما أصولُه أربعة فلأنه يؤدِّي إلى حذف بعض الأُصول، ولا خفاء في إخلاله بالدِّلالة، وأما المزيدُ فلأَنَّه يؤدِّي إلى حذف الزيادة الدالة على معنىً مقصودٍ) اهـ·

(٤) أجازه سيبويه من (أفعل)، نحو (ما أعطاهُ)· انظر (الكتاب ٧٣/١، ٩٨/٤ محقق) ووافقه ابن مالك (التسهيل ص١٣٢)؛ وفيه مذاهب المنعُ مطلقًا، وما ورد من ذلك فهو شاذ، والجوازُ مطلقًا، والتفصيل بين أن تكون الهمزة فيه للنقل فيمنع، أو لغير النقل فيجوز (البحر ٣٥١/٢، ٥/ ١٣٦، والأشموني ٢٤/٢)، ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب في كل فعل مزيدٍ على استكراه، كأنه راعى أصله· (المرادي ٦٥/٣، ومجمع الأمثال ٤٤/١-١٤٧)·

(٥) بعامَّةٍ عند البصريين، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، وبعضهم في البياض والسواد حسب، وهو=

(أَشَدَّ[١])، و(أَبْيَنَ)، وما شابههما كـ (أَشْنَعَ، وأَقْبَحَ) و(أَحْسَنَ، وأَمْلَحَ)، وغير ذلك مما يجرى هذا المجرى ولو قلت (ما أحمر ثوبك)، أو (ما أخضرهُ)، أو (ما أصفَرَهُ) لم يجز؛ لأن هذه الأفعال زائدة على الثّلاثة؛ وأصلُها (احمرَّ)، و(اصْفرَّ)، و(اخْضرَّ) - بتشديد الراء[٢]، ولكن إذا أردتَ التَّعجُّب من ذلك أتيْتَ بالمصدر، وأدخلتَ عليه (نحو) (أشدَّ، وأَبْيَنَ)؛ فقلت (ما أَشدَّ حمرةَ ثوبِك)، (وما أبْيَنَ خُضْرَتَه)، (وما أَقْبَحَ صفرته)، ولو قلت -فى العاهاتِ- (ما أعْرجَ زيدًا)، و (ما أعْورَ[٣] عمْرًا) لم يجزْ -أيضًا-؛ لأنَّ أصل فعله (اعْرجَّ)- بتشديد الجيم-، و(اعْورَّ) - بتشديد الراء[٤]، ولكن تقول (ما أقبحَ عَوَرَهُ) و(ما)[٥] أشدَّ عَرَجَهُ).

ولو قلت /٣١٦/ فى الخِلْقَة - (ما أَيْدَى[٦] زيدًا)، و: (ما أَجْبَهَ عمرًا) - إذَا أردتَ التَّعجُّب من اليد التى هى الجارحة، ومن الجبهة - لم يجز[٧]، ولكن تقول (ما أطولَ يدَهُ)، و(ما) أوسعَ جَبْهَتَهُ؛ وكذلك جميعُ الخِلَقِ، والعاهاتِ، والألوانِ تجرى على هذا إذا أردت التَّعجُّبَ منها تصوغُ لها فعلًا ثلاثيًّا ثم تزيدُ عليه همزةً، ثم تتعجب منها كما ذكرنا، ولو قلت (ما أَجْبَهَ زيدًا)، وأنت تريد

=مذهب الأخفش، راجع (الإنصاف م١٦، والضرائر ص٢٦٦، ومنهج الأخفش ص٢٧٥).

(١) المرتضَى (الأمالى ١/٩٠): (قيل لأن العيُوب والألوان قد ضارعتْ الأسماء وصارت خِلقْه كاليَدِ والرِّجْل ... واعتلوُّا بعلة أخرى، وقالوا (لأن الفعل من الألوان والعيوب على (افعَلَّ، وافعَالَّ) ... والتعجُّبُ لا يدخل فيما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال) اهـ.

(٢) الكتاب ٤/٢٦، ٩٧، والمقتضب ٤/١٠٠، ١٨١ والمنصف ١/١٦

(٣) ص، د (أعمى)، وهو سهو، بدليل تفسيره الآتى.

(٤) لا يخفَى أنَّ الحكم بالأصالة فى (افْعَلَّ) فيه نظرٌ، وخلافُ ما عليه أهل العلم؛ لأنهم مجمعون على أنَّ الأصلَ الثلاثىُّ، وما فيه زيادة فرع، فحُوِّلَ الأَصل لافْعلَّ (الأشباه ٣/١٧٧)، نعم إنَّ الأصل فى هذه الأفعال، وهو الثلاثى قد أُهمِلَ حتى صار المزيدُ فيه كالأصل فى هذه المعنى، وعلى ذلك درج النحاة فى الإطلاَق.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ص: (أبدأ) -بهمز اللام- تصحيف.

(٧) إذ هى أعضاء ثابتة لا معنى للفعل فيها (مجمع الأمثال ١/٢٤١).

المجابهةِ[١] بالسوء لجاز ، وكذلك (ما أَيْدَى زيدًا) يجوز -إذَا أردتَ يد النعمة[٢]- ؛ وكذلك (ما أَعمَى زيدًا)- إذا أردتَ من (عَمَى البصر) لا يجوز- ، فإنْ أردتَ من (عَمَى البصيرة) جاز[٣] ، وكذلك : (ما أحمرَ زيدًا) من الحُمْرة لا يجوز ، ومن (الحِمَارِيَّةِ[٤]) يجوز ؛ فقس على ذلك .

وتقول (ما أَبْيَضَ طيَرك) ؛ إذا أردتَ (البياضَ) لا يجوز[٥] ، وإنْ أردتَ من (البَيْضِ) جاز[٦] ، و (ما أَسْوَدَ زيدا) ؛ إذا أردتَ من (السواد) لا يجوزُ ، ومن (السُّودَدِ[٧]) يجوز ، والسُّودَدُ : المجد والرياسة .

فصل

ويجوز دخولُ (كان[٨]) في باب التَّعجُّب ؛ فتقول (ما كانَ أحسنَ زيدًا) ؛ فيكون (ما) مبتدأة ، و(كان) زائدةٌ ملْغاة ، لا اسم لها ولا خبر[٩] ، و (أَحْسَنَ)

---

(١) القصد إلى المعنى ، لا الاشتقاقِ ؛ لما تقدم من امتناعه من غير الثلاثى ، أى فعله (جَابَهَ) ، وإنما اشتقاقُه هنا من (الجَبْهِ) : صَكُّ الجبهة ، أو اللقاء بوجهِه ، أو جبهتِه ، أو الردّ عن الحاجة والاستقبال بما يكره ، انظر (اللسان - جبه).

(٢) إذ له فعلٌ ثلاثيٌ ؛ قال ابن جنى (المنصف ٢١٥/٢) : (قال أبو عثمان المازنى وقد جاءت الفاء ، واللام ياءين فى (يَدَيْتُ له يَدًا) ، وهو قليلٌ) اهـ.
وانظر ٨٦/٣ منه ، والتنبيهات لابن حمزة ص ١٨٠

(٣) فى المخصص ١١٧/١٥ (إذا تُعُجِّبَ من عَمَى القلب تُعُجِّبَ منه بفعل تصريفه منه وإذا تُعُجِّبَ من عَمَى العين كان التعجب منه بتوسُّط فعلٍ من غير لفظه) اهـ ، وانظر الفراء (المعانى ١٢٧/٢ ، والمقتضب ١٨٢/٤ ، ودرة الغواص ٣٩؛ قال ابن منظور (اللسان-عمى) : (قولهم ما أَعْمَاه. إنَّما يراد به ما أَعْمَىَ قلبَهُ... ولا يقال فى عمى العيون : ما أعماه ؛ لأنَّ مالا يتزَيَّد لا يُتَعجَّب منه) اهـ

(٤) قال الزجاجى (الجمل ١١٤) (إنما جاز ذلك ؛ لأنَّهم أرادوا به البلادَة والحِماريَّة ، كأنهم قالوا ما أبلده ، ولم يقصدوا اللون) اهـ ، ومنعه ابن هشام بحجَّة أنَّه لا فعل له (انظر : التصريح ٩١/٣).

(٥) إذْ هو لونٌ ، وقد تقدم امتناع الصَّوغ منه ، إلاَّ عند بعض الكوفيِّين.

(٦) ش المفصل ١٤٥ - نفسه.

(٧) السابق ، درة الغواص ٣٩-٤٠ ، وأسرار العربية ١٠٧

(٨) أى زائدة.

(٩) سيبويه ٧٣/١ محقق (تُذْكَرُ : (كان) ؛ لِتدلَّ على أنَّه فيما مضى) اهـ ، وذلك أن فعل التَّعجب ، وإن=

خبر (ما) وهو فعل التَّعجُّب، وفاعلُه مضمر فيه، تقديره (هو)، و (زيدًا) مفعول التَّعجُّب، وقد تقدم ذلك فى صدر الباب[١]

ولا يُزادُ فى باب التَّعجُّب إلاَّ (كَانَ) وحدها دون أخواتها[٢]

ولا يجوز الفصل بين (ما) وبين فعل التعجب الذى هو (أَحْسَنَ[٣]) إلا بـ (كَانَ)؛ فلو قلتَ (ما اليوَم أحسنَ زيدًا)، أو (ما عنْدَكَ أحسنَ زيدًا)، وما أشبه ذلك لم يجز[٤]

ولا يجوز الفصل بين (فعل[٥]) التَّعجُّبِ وبين المتعجَّبِ منه؛ لو قلت (ما أحسنَ عندكَ زيدًا)، و (ما أقبحَ اليومَ عمرًا) لم يَجُزْ عند سيبويه[٦]، وقد أجازه الأخفش[٧] مع الظرف، وحرف الجرِّ[٨]، واستدل بقولهم (ما أقبحَ بالرَّجُلِ أَنْ

=كان ماضيًا لفظًا فهو حالٌ معنى، فإذا أُريدَ التنصيص على الماضى جئ بـ(كان) زائدةً عملًا، باقيةً معنىً (أفادهُ الشجرى ١٣٠/٢)، وفى (كان) هذه ثلاثة مذاهب للنحويين ذاك، وهو مذهب الفارسى والأكثرين، ومنهم من يجعلها التامة، وفاعلها ضمير مصدرها، وهو مذهب السيرافى، ومنهم من يجعلها الناقصة، واسمها مضمر فيها، والجملة خبرها، وجملتها خبر (ما)، وعليه الزجاجى، وهو أبعدها، راجع (الجمل ص١١٢، وإصلاح الخلل ص٢١٧، والغرة لابن الخباز ص١٣٣، وش الكافية ٣٠٩/٢)٠

(١) ٢٣٥/٣ - المحرر٠

(٢) حكى الأخفش (ما أصبَحَ أبردَهَا، وما أمسى أدفأَها) بزيادة (أَمسى وأصبح)، والصواب أن ذلك شاذٌ غير مقيس، راجع (تنبيهات الأشمونى - للباحث ٢٨٦-٢٨٧) والتسهيل ٥٥، والضرائر ٣١١)٠

(٣) كأنه قيْدٌ بالتمثيل الوارد٠

(٤) الكتاب ٧٣/١

(٥) زيادة يقتضيها السياق٠

(٦) تقدمت ترجمته (٧٦/٢-المحرر)؛ قال السيوطى (الهمع ٩١/٢): (وعليه أكثر البصريِّين، ونُسِبَ إلى سيبويه) اهـ، والحقُّ أن سيبويه لم يُصرِّحْ فى كتابه بغير المحافظة على ترتيب الأسلوب بغير تقديم، أو تأخير، أو فصل؛ قال فى (٧٣/١ محقق): (ولا يجوز أن تقدِّم (عبدَ الله)، وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئًا مما يكون فى الأفعال سوى هذا) اهـ وانظر (المقتضب ١٧٨/٤)٠

(٧) تقدمت ترجمته فى ٤٥٤/٢ - المحرر٠

(٨) لم أقع على رأى الأخفش بتجويزه، بل نقل عنه الكاتبون المنع، ونسبوا تجويزه إلى الفراء،=

يفعلَ كذا[١]) ؛ ففصل بحرف الجر بين (أَقْبَحَ) ، وبين (أنْ) ، وهى المُتعجَّبُ منها ، وهذه الرواية شاذة عند سيبويه ، لا يقاس عليها[٢]

فصــل

وتقولُ /٣١٧/ فى الصِّيغة الثانية- وهى (أَفْعِلْ بِهِ) (أَحْسِنْ بزيدٍ) ، و (أَجْمِلْ بعمرٍو) ؛ فقولك (أَحْسِنْ) فعل تعجُّبٍ ، وفاعلُه مضمر فيه تقديرُه (أَنْتَ) ، و (بزيدٍ) جارٌّ ومجرورٌ فى موضع نصب[٣]

=والجرمىّ ، وأبى على والمازنى ، انظر (ش الكافية ٢/٣٠٩ ، ش المفصل ٧/ ١٥٠ ، وابن عقيل ص٣٠٩ ، والتصريح ٢/ ٩١ ، ومنهج الأخفش ص٤١٧) ، وقد نقلوا المنع عن المبرد٠
وما أفهَمُهُ أنَّ المبرد تردَّد فيه ؛ فبينما يقول (المقتضب ٤/١٧٨) : (ولو قلتَ ما أحسن عندك زيدًا ، وما أجمل اليومَ عبدَ الله لم يجز) اهـ ، يقول فى (٤/١٨٧-منه) (وتقول ٠٠٠ (ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا) فالرجل الآن شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك (أَنْ يَفْعَلَ كذا ٠٠٠) اهـ ولا يفهم منه غير التصريح بجواز الفصل بالجار والمجرور٠

(١) تقدَّم فيه قولُ المبرد ، وقد قالوا : إنَّ تقديم الجار والمجرور هنا واجبٌ ؛ لأنَّ المعمولَ متعلق بضميرٍ يعودُ على المجرور (الهمع ٢/٩١)٠
قلت والذى يلُوح لى أنَّ نحو قولهم : (ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا) يمكن أن يؤول على زيادة الباء فى (الرجل) ، و(الرجل) مفعولُ فعل التعجب والمصدر المؤول بدل اشتمال منه ؛ إذ هو المقصود بالتعجب ، وفيه خروج عن التَّبِعَة من الفصل المحظور ، وزيادةُ الباء غير مستنكرة فى الفاعل والمفعول ، وإذا كانوا قد زادوا الباء على الفاعل فى قولهم (نِعْمَ بِهِمْ قَوْمًا)- (الكافية ٢/٣١٧)- ؛ لتشبيه (نِعْمَ) بفعل التعجب (أَفْعِلْ بِهِ) ، فلا يبعد أن تكون الباء فى مسألتنا زائدة ؛ فالعلاقة بين (نِعْمَ) وفعل التعجب أشكلُ جمودًا ، وإنشاءً ، ومبالغةً٠

(٢) قيل : الصحيح جوازه بالظرف والجار والمجرور ؛ للتوسع فيهما ، ولوروده مسموعًا من نحو قولهم : (ما أحسنَ فى الهيجاء لقاءَها ، وأكرمَ فى اللَّزَبَاتِ عطاءَها٠٠) ، وانظر (المغنى ٢/١٩٨-١٩٩-حلبى ، والمرادى ٣/ ٧٤ ، وغيرهما)٠

(٣) الذى طرحه هو ما ذهب إليه الزمخشرى ، والزجاج ، والفراء ، وابنا كيسان وخروف ؛ يقول الزمخشرى (المفصل ٢٧٦-٢٧٧) : (٠٠٠ إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا ، أى : يصفه بالكرم ، والباء مزيد ٠٠٠ أو بأن يصيره ذا كَرَم ، والباء للتعدية٠ هذا أصله ثم جرى مجرى المثل ، فلم يغيَّر عن لفظ الواحد) اهـ ، وانظر (ش المفصل ٧/١٤٧-١٤٨) ، وكما ترى ، فضمير الفاعل للمخاطب ؛ -كما هو عند المصنف- ، وهو كذلك عند غير ابن كيسان ممن تقدَّم وعند ابن كيسان الفاعلُ ضمير مصدر الفعل ، وبذلك لزم الإفرادَ على كل حال ؛ لأنَّ ضمير المصدر كالمصدر لا يثنَّى=

و(قيل)[١] (أَحْسِنْ) هذا خبرٌ، وليس هو فعلَ أمرٍ[٢]، وإنما سكنتْ نونُه؛ لأنَّ لفظه أشبه لفظ الأمر؛ ومعنى قولك (أَحسنْ بِزَيدٍ) (ما أحسنَ زيدًا)؛ قال الله تعالى- ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٣] تقديره (ما أَسْمَعَهُمْ، وما أَبْصَرَهُمْ)[٤]، وتقول (أَحْسِنْ بالزيدَيْنِ)، و (أحسِنْ بهندٍ)، و (أَحْسِنْ بالهنداتِ)، ولا تقلُ (أَحْسِنِى)، ولا (أَحْسِنُوا)، ولا أَحْسِنَا)[٥]

فصـــل

ولا يقعُ التَّعجُّبُ من البارى -عزَّ وجل-؛ لأنه لا يخفَى عليه شئٌ[٦]، بل كل الأَشياء عنده معلومة، والتَّعجُّبُ لا يكون إلا ممَّا خَفِيَ سببُه، وهو جلَّ وعلاَ أَنْ[٧] تخفى عليه خافيةٌ؛ فإن احتجَّ محتجٌّ بقوله -تعالى- (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)، قِيل

=ولا يجمع. راجع (التصريح ٨٨/٢-٨٩، وابن كيسان النحوى ص١٤٠-١٤١، والتبيان ص٨٧٠).

(١) زيادة لازمة فصلًا بين مذهبين مقرَّرَيْنِ، وبدونها يُتَوَهَّمُ التلفيق.

(٢) وهذا مذهب جمهور البصريِّين، وهو عندهم أمرٌ صورةً، وزيدتْ الباءُ على الفاعل لرفع قبح إسناد ما صورتُه أمر إلى الظاهر، ولعلى أميل إلى المسلك الأول، إذ ظاهره مخالفة صورة التراكيب، ولتقرير هذه الدراسة متسع فى القسم الأول، فاطلبها هنا لك.

(٣) مريم ٣٨

(٤) قال الرازى (٥٤٣/٥) (وفيه ثلاثة أوجه:
أحدها: وهو المشهورُ الأَقوى- أن معناه ما أسمعَهُمْ، وما أبصرهم!، والتعجب على الله -تعالى- محال، وإنما المراد أن سماعهم وإبصارهم يومئذ جديرٌ بأن يُتَعَجَّبَ منهما بعد أن كانوا صمًّا، وعُمْيًا فى الدنيا.
وثانيها: قال القاضى ويحتمل أن يكون المراد أَسْمِعْ هؤلاء وأَبْصِرْهم أى عرِّفْهم حال القوم الذين يأتوننا ليعتبروا، وينزجروا.
وثالثها قال الجبائى: ويجوز أَسْمِعْ الناسَ بهؤلاء، وأبْصِرْهُم بهم؛ ليعرفوا أمرهم، وسوء عاقبتهم) اهـ، وانظر (البيان ١٢٦/٢).

(٥) راجع (أسرار العربية ص١٠٨، وش الكافية ٣١٠/٢).

(٦) الرضى (السابق) - نفسه.

(٧) د: (لا)، ولعلها الأنسب.

التقديرُ فى ذلك : (يا محمَّدُ. هؤلاء ممن يجبُ أَنْ تقول (فيهم)[١] ما أسمَعُهم، وما أبصرَهُم[٢] ؛ فالتعجب على هذا رَدٌّ[٣] إلى المخلوق، وهو محمَّد -ﷺ- لا إلى الخالق، ويدل عليه قوله -تعالى- ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾[٤]- على قراءة من قرأ بضم التاء من (عَجِبْتُ)[٥]، أى هؤلاء -يا محمد- ينبغى أَنْ تقولَ فيهم (بل عَجِبْتُ) ؛ فإن قيل فإذا كان معنى قولك : (مَا أحسنَ زيدًا) شئٌ حَسَّنَ زيدًا، فكيف يكون تقدير قولك (ما أعظمَ اللَّهَ)؟ إنْ قلتَ تقديرُه شئ عظَّمَ اللَّهَ، كان ذلك لا يجوزُ!

---

(١) زيادة يلتئم بها السياق.

(٢) تقدم الكلام عليه قريبًا، وقال المبرد (١٨٣/٤-المقتضب) (... لكنه خرج على كلام العباد، أى : هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم : (ما أسمعهم، وأبصرهم) فى ذلك الوقت) اهـ.

(٣) ص، د : (رادٌّ) -بالألف على اسم الفاعل-، وهو تصحيف عن المثبت ؛ إذ يقال : هو رَدٌّ. أى : مردود عليه (الأساس، واللسان -ردد-).

(٤) الصافات : ١٢

(٥) بالضم قرأ حمزة، والكسائى، وخلف، والنخعى، وابن وثاب وغيرهم، ورُوِيَتْ عن ابن مسعود، وعلىّ، وابن عباس، وقرأ الباقون بفتحها، ولا إشكال فى الفتح، واختُلِفَ فى الضم حتى أنكره شريح القاضى، فقال (إن الله لا يعجَبُ من شئ) وخُرِّجت على أن الخبر عن النبى -كما فسَّرَ المصنف- أو لكل أحد يرى حالهم يقول : عجبتُ، أو أن الضمير له سبحانه، ويؤوَّلُ على أنه صفة فعل يظهرُها الله فى المتعجب منه من تعظيم، أو تحقير حتى يتعجب منه الناس، أو أن يجرَّد العجب لمعنى الاستعظام، أو أن يُتَخَيَّل، ويُفْرَض، أو أنه مؤوَّل بصفة تليق بكماله مما يعلمه هو ؛ راجع (الفراء ٢/ ٧، ١٤٢، والحجة ص ٣٠١، والكشاف ٣/ ٣٣٧، والرازى ٥/ ٥٤٣، والبحر ٧/ ٣٥٤، والنشر ٢/ ٣٥٦، والإتحاف ص٣٦٨، والتبيان ١٠٨٨، والبيان ٢/ ٣٠٣، واللسان -عجب)، قلت : ولا يُمنع أن يكونَ الضَّمُّ على قصد الله سبحانه، ويكون نسبةُ العجب إليه -سبحانه- على سبيل المشاكلة ؛ على نحو ﴿وجزاء سيئة سَيِّئَةٌ مثلُها﴾ و : ﴿ومَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾، والمعنى : المجازاةُ على العجب.

قال الأنبارى (شرح القصائد السبع ص٤٢٧): (قرأ عبد الله بن مسعود : ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾، فمعناه بل جازيتُهم على عجبهم ؛ لأن الله - عز وجل - أخبر عنهم فى غير موضع من القرآن الكريم أنهم عجبوا ؛ فقال : ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾، وقال : ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ وقال حاكيًا عنهم : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾، فَقَالَ : (بَلْ عَجِبْتُ)، يريد : بل جازيتُهم على عجبهم) اهـ.

فالجواب فى ذلك أن تقديره (ما أعظم قدرةَ اللهِ)[١]، (وكذا)[٢] (ما أكرَمَ اللَّهَ) على تأويل (ما أوسعَ كرمَ اللَّهِ)[٣]، وعلى ذلك فقس -إن شاء الله تعالى-.

فصـــل

فإذا قلتَ (ما أحسنَ زيدًا) -بنصب[٤] (أَحْسَنَ)، ونصب (زيد) - كان تعجبًا؛ و (ما أَحْسَنَ زيدٌ) بنصب (أحسن)، ورفع (زيد)، وتنوينه كان نفيًا؛ و: (ما أَحْسَنُ زيدٍ)؟ - برفع (أَحْسَنُ) (وخفض زيد)[٥] كان استفهامًا؛ فهذه ثلاثةُ معانٍ مختلفةٍ باختلاف الإعراب[٦]؛ و(زيدٌ) إذا نصبته كان تعجُّبًا، و(ما) اسمٌ تامٌّ مبتدأ، و(أَحْسَنَ) فعل ماض غير متصرف؛ لكونه فعلَ تعجُّبٍ، وهو خبر (ما)، و(زيدًا) منصوب به؛ لأَنَّهُ متعجَّب منه، وإِذَا رفعتَه كان نفيًا /٣١٨/ فيبطل معنى التعجب، وتكون (ما) حرف نفى، و(أَحْسَنَ) فعل ماضٍ متصِّرف بخلاف ما هو فى التعجب، فإنه فيه لا يتصرف؛ وإذا جررتَ (زيدًا)، فقُلتَ (ما أحسنُ زَيْدٍ)؟ -بضم (أَحْسَنُ)، وجر (زيدٍ) كان استفهامًا، و(ما) ههنا اسم تامٌّ، بمعنى الاستفهام، مرفوعة بالابتداء، و(أَحْسَنُ) خبرها، وهو اسمٌ فى الاستفهام، ولذلك كان مرفوعًا، و: (زَيْدٍ) مجرورٌ بالإضافة، وتقديرُ الكلام أيُّ شيْءٍ من زيدٍ أَحْسَنُ؟ ولو قلت (ما أَحْسَنْ زيدْ)، وسكتَّ عن الإعرابِ لم

---

(١) الهمع ١٦٧/٢

(٢) زيادة يلتئم بها السياق.

(٣) كأنه على حذف مضاف، وهو تخريج لا بأس به، وواضح، وخرَّجَه المبرد (المقتضب ١٧٦/٤) على أن المقصود وصفُ الناسِ له بذلك، وفى الإنصاف (١٤٧): (لذلك الشئ ثلاثة معان أحدها: أن يُعنَى بالشئ من يعظِّمه من عباده.
والثانى: أن يُعنَى بالشئِ ما يدلُّ على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته.
والثالث أن يُعْنَى به نفسهَ، أى أنه عظيمٌ لنفسه لا لشئ جعله عظيمًا، فرقًا بينه، وبين خلقه) اهـ، وانظر (الأشباه ١٠٩/٢، ١٠٧/٤).

(٤) يقصد (فَتْح)، وقد استعمله أحيانًا، وانظر (٢٣٤/٣-وحواشيتها).

(٥) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) انظر (٨١/٢، ٩٤ وحواشيهما).

يُعْلَمْ أنَّه تعجُّبٌ أو نفيٌ، أو استفهامٌ؛ فهذه المسألة تدلُّ على فضل العربية، وشرف قدرها.

ومن ذلك ما حُكِيَ عن أبى الأسود الدُّؤَلِيّ[(١)] أنه دخل على ابنته فى يوم شديد الحرِّ؛ فقالت له: (يا أبتِ. ما أَشَدُّ الحرِّ)[(٢)]؟ - برفع (أَشَدُّ)، وخفض (الحرِّ)-، وأرادتْ التعجُّب بذلك، فأتتْ به استفهامًا، فأجابها أبو الأسود على قدر سؤالها، فقال إذا كانتْ الرَّمْضَاءُ من تحتِك، والصَّقْعَاءُ من فوقك[(٣)]؛ فقالت (يا أَبَتِ. ما أردتُ هذا، وإِنَّمَا أردتُ أَنَّ الحرَّ شديدٌ)؛ فقال قُولى -إِذَنْ- (ما أشدَّ الحرَّ) - بنصب[(٤)] (أَشَدَّ) و(الحرَّ) على التعجُّب -ثم خرج من فوره إلى عليِّ بن أبى طالب - كرم الله وجهه- ليشكُوَ إليه[(٥)] حدوث اللَّحنِ فى الكلام، قال فجئتُ وهو مهتمٌّ، فقلت له لا شغل الله (خاطر[(٦)]) أمير المؤمنين، فقال: إِنِّى سمعتُ ببلدكم لحنًا، وأردتُ أَنْ أَنْحُوَ لهم نحوًا[(٧)] ثم دفع إِلىَّ صحائف فيها شئٌ من أُصول العربية، من جملتها أقسام الكلام ثلاثةٌ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنىً، والفاعل ما

---

(١) ظالم بن عمرو بن نفاثة بن عدىّ بن الدئل، وثَمَّةَ خلافٌ كثيرٌ فى اسمه، ولد سنة ٦٠٥، وتوفى سنة ٦٨٨/٦٩، كان عَلَوِيًّا، عُرِف بحذق الحديث والفقه، واللغة، قيل: إنه ابتكر الضبط بالنقط محافظة على القرآن، وسُمِّىَ برسم المصحف، وله ديوان شعر مطبوع راجع (الفهرست ص٥٩، وما بعدها، وأخبار النحويين البصريِّين، ص١٠، والبغية ٢/٢٢، والموسوعة ص١٤، وأبو الأسود الدؤلى ص٩٥، وما بعدها، والنشأة ص٦٨، والوفيات ٢/٥٣٥، والأغانى ١١/١٠٧).

(٢) الرواية فى ابن خلكان: (يا أبتِ. ما أحسنُ السماءِ؟) فقال:
يا بنية. نجومُها، فقالت: إنى لم أرد أَىُّ شئٍ منها أحسنُ؟ إنما تعجبتُ من حسنها، فقال: إذنْ، فقولى: ما أحسنَ السماءَ...) اهـ، الوفيات ٢/٥٣٧، وانظر: (الخضرى ١/١١، ومفتاح العلوم ٩٨)، ورواية المصنف نفسها فى اللسان -صقع-.

(٣) فى الأغانى كانت أجابته: (شهرُ ناجِرٍ) أى الواقع فى صميم الحر.

(٤) الضبط من كلام المصنف. وراجع فى المحاورة: (الوفيات - ذاته)، والأغانى ١١/١١٤، ومعجم الأدباء ١٤/٤٩، وابن با بشاذ (الجمل الهادية) ق١٧٨

(٥) ص، د (عليه)، وكأنَّه تصحيفٌ، أو على تضمين (يشكو) معنى: يقصُّ.

(٦) من د، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٧) فى ياقوت: (أردتُ أن أصنَع كتابًا فى أصول العربية).

ارتفعَ بإسنادِ الفعلِ إليه المُقَدَّمِ ذكرُه عليه[١] ، قال فخرجتُ بها ، وجمعتُ عليها أبوابًا ، فكانتْ أولَ ما صُنِّفَتْ العربية[٢]

وهذا مما يدلُّ علَى فضيلةِ العربيَّةِ ، لأن المبتدِئَ بها عليٌّ -كرَّم اللَّه وجهَهُ-[٣] ، ولأن العربيَّة لو لم تُصَنَّفْ[٤] لفشا اللحن ، وتغيَّرت الألفاظ ، وفسدت المعانى ،

---

(١) تتضافر الروايات على أن ما سجله على فى النحو (بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسمٌ ، وفعلٌ وحرفٌ ؛ والاسم ما أنبأ عن المسمَّى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمَّى ، والحرفُ : ما أنبأ عن معنىً ليس باسم ، ولا فعل ، ثم قال تتبعْهُ ، وزد ما وقع لك. واعلم يا أبا الأَسود أَنَّ الأَشياء ثلاثةٌ ، ظاهرة ومضمرة وشئ ليس بظاهر ، ولا مضمر) اهـ.

هذا ما وقفتُ عليه من كلام عليّ ، أما ما ذكره المصِّنف عنه من حدِّه الفاعلَ ، كما ذكر هنا ، وفى بابه (٤٨٩/٢-المحرر) فلم أتحقَّقْهُ ، ولا يبعدُ أَنْ يكون من كلام الإمام ، كما لا يستنكر أَنْ يكون من عمل أَبى الأَسود ؛ فقد نقل أبو الفرج أَنَّ عليا (رسم أُصول النحو كلها ؛ فنقلها النحويون ، وفرعوها).

ونُقِل عن أبى الأسود قوله (أَخذتُ حدوده عن على بن أبى طالب عليه السلام) فلا يبعد أَنْ يكون -إذنْ- من كلام الإمام ، كما لا يبعُد أن يكون من عمل أَبى الأَسود -كما قلت- ؛ فقد نقل ابنُ النَّديم أَنَّ أبا الأسود : (وَضَعَ باب الفاعل ، والمفعول). (ص٦٠) ، وفى (ص٦١) (رأيتُ ما يدلُّ على أَنَّ النحو عن أبى الأسود ما هذه حكايتُه ، وهى أربعة أوراق أحسبُها من ورقِ الصِّين ، ترجمتُها هذه فيها كلام فى الفاعل والمفعول من أبى الأسود -رحمة الله عليه) اهـ.

(٢) يرى ابن فارس أَن أبا الأسود فى النحو ، ومثله الخليل فى العروض مجدِّدان لا مبتكران واستظهر معرفة العرب للإعراب من قديم ؛ قال (الصاحبى ص١٣) : (والدليل على صحة هذا القول ، وأن القومَ قد تداولوا الإعراب أن نستقرئَ قصيدةَ الحطيئة التى أولها

شَـاقَـتْـكَ أَظْـعَـانٌ لِـلَـيْـلَـى دُونَ نَـاظِـرَةٍ بَـوَاكِـرْ

فتجد قوافيها كلها عند الترنم ، والإعراب تجئ مرفوعة ، ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها ؛ لأنَّ تساويها فى حركة واحدةٍ اتفاقًا من غير قصد لا يكاد يكونُ ، فإنْ قال قائل فقد تواترت الروايات بأنَّ أبا الأسود أول من وضع العربيَّة ، وأنَّ الخليل أوَّل من تكلَّم فى العروض ، قيل له نحنُ لا ننكر ذلك ، بل نقول إن هذين العِلْمَيْن قد كانا قديمًا ، وأتت عليهما الأيام ، وقَلاَّفى أيدى الناس ثم جددهما هذان الإمامان) اهـ ، وانظره فى (البرهان للزركشى ٣٧٨/١).

(٣) فى الخصائص ٣١٠/٣/ (... ألم تعلم أَنَّ عليا - رضى الله عنه- هو البادئهُ والمنبِّه عليه ، والمنشه ، والمرشد إليه ، ثم تحقق ابن عباس -رضى الله عنه- واكتفال أبى الأسود -رحمه الله- إياه ، هذا بعد تنبيه رسول الله -ﷺ- ، وحضه على ، الأَخذ بالحظ منه) اهـ.

(٤) د : (تصف) -تصحيف-.

فكأنَّها /٣١٩/ إنَّما صُنِّفَتْ لضبط القرآن، وضبط الحديث والسنَّة[١]

فصل

ولا يجوز أَنْ تُعمِلَ فعل التَّعجب (في المصدر)[٢] لو قلتَ: (ما أحسنَ زيدًا إحسانًا) لم يجز، وكذلك (ما أكرمَ زيدًا إكرامًا)، و: (ما أظرفه ظَرْفًا)، لا يجوز ذلك؛ لأنَّ فعل التَّعجُّبِ غيرُ متصرف، فلا يجوزُ أَنْ ينصِبَ المصدرَ[٣]؛ ولكن ينصِبُ الحالَ؛ فتقول: (ما أحسنَ زيدًا ضاحكًا) فـ(ضاحكًا) منصوبٌ على الحالِ بفعل التَّعجُّبِ[٤]

وتقول: (ما أَحسنَ زيدًا عندَكَ)، و: (ما أَخْطَبَ عَمْرًا يومَ الجمعةِ)؛ فتنصب الظرف، والحال بفعل التعجب.

ولا يجوز أَن تقدِّم الظرف، والحال على (ما)، ولا على فعلِ التَّعجُّبِ؛ لو قلت: (عندَكَ ما أحسنَ زيدًا)، أو (مَا عندَكَ أَحسنَ زيدًا) أو (ما أحسنَ عندَكَ زيدًا) لم يجز[٥]؛ لأجل الفصل المذكور، وهو أَنَّهُ لا يجوز الفصل بين (ما) و(أَحْسَنَ) إلاَّ بـ(كان)، ولا يجوز الفصل بين (أحسن) والمتعجَّبِ منه بشئ عند سيبويه، ويجوز عند الأخفش بالظرف والمجرور[٦]

وقد قالوا في التعجب (ما أُحَيْسِنَ زيدًا)، و: (ما أُمَيْلِحَ هذِهِ الجاريةَ)،

---

(١) في ش المفصل ١٧/١ (النحوُ قانونٌ يتوصل به إلى كلام العرب وأنه وسيلة إلى معرفة الكتاب العزيز، والسنة اللذيْن بهما عماد الإسلام) اهـ.

(٢) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) في اللسان -شيأ-: (لأن فعل التعجب قد استغنى بما حصل فيه من معنى المبالغة عن أن يؤكَّد بالمصدر) اهـ، وقال الشجري (١٣١/٢): (لأن الفعل إذا أُزِيل عن التصرف لا يؤكَّد؛ لأنه قد خرج عن مذهب الأفعال، وأشبه بالجمود الحرفَ) اهـ، وانظر: (الهمع ١٢٣/٢).

(٤) لأنه وإنْ كان جامدًا، فإنَّ العمل في الحال، وكذلك الظرف تكفيه رائحةُ الفعل، انظر (ش الشافية ١٣/٢).

(٥) راجع (٢٤٠/٣-وحواشيها).

(٦) تقدم في (٢٤٠/٣-وحواشيها).

فصغَّروا فعلَ التَّعجُّب ، وإنْ كان[١] التَّصغير لا يكون إلاَّ فى الأَسماء ، ولكنَّهم لما رأوه غيرَ متصرِّف شبهوه بالأسماء فصغروه على سبيل التشبيه[٢]

قال الشاعر[٣]

(٩٠) يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْ لانًا شَدَنَّ لَنَا[٤]

فصغر (أَمْلَحَ) فقال (أُمَيلِحَ).

ولا يكون المتعجَّبُ منه إلاَّ معرفةً[٥] ؛ كقولك (ما أحسنَ زيدًا) ، و : (ما أَجْملَ الرجلَ) ، ولو قلت (ما أحسنَ رجلًا) ، وتعجَّبتَ من النكرةِ لم يجزْ[٦] ، إلاَّ أَنْ تَصِفَها ؛ تقول (ما أَحْسَنَ رجلًا أَعْطَانِى كذا وكذا) ، و (ما أَطْيَبَ زمانًا كنتَ

---

(١) سقطت كلمة : (كان) من (د)٠

(٢) كأَنَّ المصنف يرى اقتياس تصغير (أَفْعَلَ) فى التعجب ، وهو ما عليه سيبويه ؛ قال (٤٧٨/٣) (وليس شئٌ من الفعل ، ولا شئٌ مما سُمِّىَ به الفعل يحقرَّ إلاَّ هذا وحدَه ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله) اهـ ، وقصر ابن مالك اقتياسه على ابن كيسان (التسهيل ص١٣١) وليس كذلك ، راجع (ابن كيسان النحوى ص١١٢) ، وعلى الرغم من القول باقتياس تصغير هذه الصيغة فهو شاذ عند البصريين ؛ لكونه فعلًا ، وإنما جراهم عليه جمودُه ، ومشابهته لأفعل التفضيل ، فصغَّرُوه مثله مشابهةً ، والكوفيون على أنَّ تصغيره قياسٌ ؛ إذ هو عندهم اسم ، كما سبق تحريره ، راجع (ش الشافية للرضى ٢٧٩/١ ، والعصام ص٤٧ ، ٦٠ ، والمرتجل ص٨ ، وابن يعيش ١٣٦/٥ ، ١٤٣/٧)٠

(٣) العرَجى ، أو قيس ، أو ذُو الرمة ، أو الحسين بن عبدان الغزِّى ، أو على بن محمد العرينى -وهو متأخر- ، والأكثرُون على أنه للعرَجى ، انظر (الإنصاف ١٢٧ ، والشجرى ١٣٠/٢ ، وابن يعيش ٦١/١ ، ١٣٤/٣ ، واللسان -ملح- ، وش الشافية ١٩٠/١ ، وشواهد المغنى ٩٦٢ ، والخزانة ٤/ ٩٥-ب ، وليس ص ٢٠١ ، والدرر ٤٩/١)٠

(٤) صدر بيت عجزه :

مِنْ هَؤُلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ والسَّمُرِ

ويروى : (عَطَوْنَ) - بدل (شَدَنَّ) ، و (هَؤُلَيَّا يُكُنَّ) ، وحذف -(بَيْنَ)٠

والبيت : من البحر البسيط٠

والشاهد تصغير (أملح) شذوذا عند البصريِّين ، وقياسًا عند الكوفيِّين ، على ما سبق٠

(٥) لأن المتعجَّب منه مُخبَر عنه فى المعنى (الرضى ٣١١/٢ ، والتصريح ٨٩/٢)٠

(٦) المبرد (١٨٦/٤) (فليس هذا مما يَفِيدُ به السامعُ شيئًا ؛ لأنه لا يُسْتَنْكَر أَنْ يكون فى الناس من هو كذا كثيرًا) اهـ٠

فيهِ)[١]، وكذلك (غِزْلانًا) في البيت هو نكرة، وقوله (شَدَنَّ) صفتُه؛ فلذلك جاز التعجُّبُ منه.

فصـــل

وإذا تعجَّبْتَ من حسن نفسك قلت (ما أحسنَني) - بنونين؛ الأولى[٢] منصوبةٌ ويجوز: (ما أحسنِّي) -بنون مشدَّدة-[٣]، وفي الجمع، والتثنية (ما أحسنَنَا) بنونين منصوبتَيْنِ الأولى[٤] /٣٢٠/ منهُما من نفسِ الكلمة، فلا يجوُز إسقاطُها، والثانية نون الضَّمير في موضع نصبٍ، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ (ما أحسنَّا) -بنونٍ مشدَّدة- فتخرُجَ إلى موضع النفي[٥]؛ لإنك إذَا نفيتَ قلتَ (ما أحسنَّا) - بالتَّشديد- أي: (لم نُحسِنْ)، ومثل ذلك (ما أكثرَنَا) - في التعجُّب من الكثرة - بفتح الراء-، ومن الكَرَمِ: (ما أكرمَنَا) ومن الظَّرْف: (ما أظرَفَنَا) كلُّه بالفتحِ، ومن الفطْنَةِ (ما أفطَنَنَا) - بتحريكِ النُّونَيْنِ، الأولى منصوبة[٦]

وتقولُ -في الاستفهام- (ما أَحْسَنِي؟) -بنون خفيفة-؛ لأنَّ (أَحْسَنُ) ههنا اسم، وأضفته إِلَى[٧] ياء النَّفس، فلا تحتاج إلى نون ثانية؛ من حيثُ إنَّه اسم، والأسماءُ لا تدخل عليها نونُ الوقاية[٨] (وذلك مثل قولك (غلامِي)، و(ثوبي)،

---

(١) السابق: (... حتى تقويه بشيءٍ يوجد فيه معنىً يخرج من باب الإشاعة لصلح) اهـ.

(٢) د: (مضمومة) -تصحيف-.

(٣) به يستدل البصريُّون على فعليَّه (أفعل)؛ إذْ نون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا الاسم، وجوَّز الكوفيُّون: (ما أحْسَنِي) -بحذف نون الوقاية سماعًا، بناء على أن (أحسن) ونحوه اسم. راجع: (الإنصاف ١١٩، والمرادي ١/١٥٥، ٣/٦٢).

(٤) ص، د: (الأوَّلَة) وقد سبق في مواضع. انظر (٢/١١٢- وحاشيتها).

(٥) البحر ٥/٢٨٥: (... كقولهم: ما أحسنَنَا -في التعجب- لأنه لو أُدْغِمَ لالتبس بالنَّفْيِ) اهـ، وانظر (الأشباه والنظائر ١/٢٧٣).

(٦) يقصد: مفتوحة وبه يحترز عن ضمها استفهامًا.

(٧) (إلى) مكررة في (ص).

(٨) ما قاله المصنف الأقيس، ولا اعتبارَ بنحو ما نقله السيوطي عن الأنباري (والأشباه ٤/١٦٠)، من أن (تقول في الاستفهام ... ما أحْسَنُنِي؟).

فلا يُحتَاجُ إلى نون الوقاية)[١] مع الأسماء وإنما تدخل نون الوقاية مع الأفعال ؛ لأن الأفعالَ لا تُكسرُ ، وياء النَّفس ينبغى أنْ يكون ما قبلها مكسورًا ، و(تقول)[٢] فى التثنية والجمع (ما أحسنُنَا)؟ -بنونين الأولى مضمومةٌ ، ولا يجوز الإدغام[٣] ، فتكون (ما) مبتدأة ، و(أحسنُ) خبرها ، والتقدير (أَيُّ شيءٍ منَّا أحسنُ؟) أى ما الأَحسنُ منا؟

وتقول -فى النفيِ- (ما أحسنتُ)-بضم التاء ، وإسكانِ النُّون- و (ما أحسنَّا) -بنون مشددة لا غير-.

واعلم أَن (ما) فى التعجب ، والاستفهام اسمٌ تامٌّ مبتدأ لا يَحتاج إلى صلة ، ولا إلى عائد[٤] ، وهى فى النَّفى حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب ، و(أَحْسَن) -فى التَّعَجب- فعلٌ غيرُ متصِّرف ، وفى الاستفهام اسمٌ ، و(ما) فى النفى حرف ، و(أَحْسَنَ) فعل ماض متصرف .

فصـــل

وقد جاءتْ عن العربِ ألفاظٌ فيها معنى التَّعجُّبِ ، وليست من هذا البابِ ، وهى على صيغة غيرِ هاتيْن الصيغتَيْنِ المذكورتَيْنِ ، وهى كثيرةٌ ؛ فمن ذلك قولهم (لِلهِ دَرُّهُ فَارِسًا)[٥] ، هذا كلام خرج مخرج الخبر ، وهو تعجُّبٌ فى المعنى ؛ وكذلك قولهم (لله أَبُوك) لفظُهُ لفظ الخبر ، ومعْناه التَّعجُّب ؛ وكذلك قولهم (حسبُك به ناصرًا) ؛ وكذلك قولهم : (فلانٌ كريمٌ /٣٢١/ يا لَهُ مِنْ كريمٍ)[٦] ، و (يا لَهُ مِنْ

---

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) حتى لا يلتبس بالنَّفى على ما تقدم.

(٤) راجع (٣/٢٣٤-المحرر).

(٥) الكتاب ٢٣٧/٢ محقق ، وقال المفضَّل (الفاخر ص٥٥) (أصل ذلك أنه كان إذا حُمِدَ فعلُ الرجل ، وما يجئ منه قيل (لله درُّكَ) أى ما يجئ منك بمنزلة درِّ الناقة والشاة ثم كثر فى كلامهم حتى جعلوه لكل ما يتعجَّب منه) أهـ، وانظر (اللسان-درر ، وعجب) والأشبا ١٧٥/٢ .

(٦) ص ، د : (يا لَكَ) -على الخطاب- ، والمناسب ما أَثبَتُّ.

شجاع)[١]؛ وكذلك قولهم: (قاتله اللَّهُ مِنْ رجُلٍ)[٢]، و: (أخزاهُ اللَّهُ مِنْ لئيمٍ)[٣]؛ وكذلك قولهم: (يا حبَّذَا كذا وكذا)، وقولهم: (سُبْحَان الله)[٤] -إذا استعظموا شيئًا-، وهى كثيرة فقس على ذلك كل لفظ ورد عليك، وفيه معنى التعجب.

حَاصِلُ هذَا البابِ:

أَنَّ التَّعجُّب له صيغتان: (ما أَفْعَلَهُ)، و: (أَفعِلْ بِهِ)؛ وأَنَّ (ما) فى التعجب اسمٌ تامٌّ، مبتدأة، و(أَحْسَنَ) فعل لا يتصرَّف، و (زيدًا) منصوبٌ أبدا فى التَّعجُّب، ولا يكون فعل التعجب إلا ثُلاثيًّا لا يتعدَّى، فيُعَدَّى[٥] بالهمزة؛ ولا يجوز التَّعجُّب من الألوان، والخِلَقِ، والعاهات إلاَّ بـ(أَشَدَّ)، و(أَبْيَنَ)، وأشباه ذلك، ولا يُتَعجَّبُ من النَّكرات إلا إِذَا وُصِفَتْ؛ ولا يُفْصَلُ بين (ما) وبين فعل التعجب إلا بـ(كَانَ) وحدها، ولا يفصل بين (فعل)[٦] التَّعجُّب، والمتعجَّب منه بشئ أَصلًا إلاَّ عند الأَخْفش فإنه يُجيز الفصل بالظَّرف؛ وأنَّه قد جاء عن العرب ألفاظٌ معناها التَّعجُّبِ، وأنَّك تقول فى التَّعجُّبِ: (ما أحسنَ زيدًا) -بالنصب- وفى النفى: (ما أحسَنَ زيدٌ) -بالرفع- وفى الاستفهام (ما أحسنُ زيدٍ)؟ -برفع (أحسنُ) وجر (زيدٍ)، وأَنَّ التعجب لا يكونُ إلا منْ كل فعل يحتملُ الزِّيادة

---

(١) راجع: (شرح عمدة الحافظ ص١٩٩)، ومنه قول امرئ القيس (الديوان ص٤٩):

فَيَالَكَ مِنْ لَيلٍ كأنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الفتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

(٢) المزهر ١/٣٣١، والهمع ٢/٩٢

(٣) ص، د: (ما ألأمه)، وهو سهو إلى الصيغة القياسية، والمقصودُ المثبت.

(٤) البغدادى (الخزانة ٣/٣٩٨-محقق)، (الأصلُ أنْ يُسبِّح اللهُ عند رؤية العجيب من صنائعه، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجَّب منه؛ قال بعضهم يستلزم التنزيهُ التعجُّبَ من بُعْدِ ما نُزِّهَ عنه من المنزَّه، فكأنه قال: ما أبعدَه منه، فقد يقصد به التنزيه أصلًا، والتعجب تبعًا) اهـ، ومنه قوله (ص) لأبى هريرة: (سُبْحانَ اللهِ إنَّ المؤمنَ لا يَنْجُسُ) راجع (التصريح ٢/٨٦).

(٥) د: (فتعدَّى).

(٦) زيادة يتطلبها السياق.

والنقصان[١] فلذلك جاز (ما أَطْوَلَ زيدًا) - من (الطُّول) الذى هو ضد القِصَرِ، و(الطَّوْل) الذى هو النعمة[٢]، وإن كان الطُّول الذى هو ضد القِصَرِ خلقةً (فهى)[٣] تحتمل الزيادة والنقصان، وقد غلط ابن بابشاذ[٤] فى ذلك؛ فلم يجزه حملًا على أنه خِلقة[٥]، والدليل على أنه يجوز التعجب منه قولهم (يومٌ أَطْولُ من ظِلِّ القناةِ)[٦] وقولهم: (ما أطولَ الليلَ على مَنْ لَمْ يَنَمْ)[٧]، فافهم ذلك موفقًا -إن شاء الله-.



(١) فلا يصاغ من نحو (فِنِىَ، ومات، وحَدَثَ) لأنه لا مزية لبعض فاعليه على بعض (المرادى ٣/ ٦٦).

(٢) الطَّوْل، والطَّائل، والطَّائلة: الفضلُ، والقدرة، والغِنَى، والسَّعة، والعُلُوُّ، والمنُّ أيضًا، انظر (الأساس، واللسان -طول-).

(٣) زيادة يلتئم بها السياق.

(٤) تقدمت ترجمته فى (٢/٨٦-المحرر).

(٥) قال فى (الجمل الهادية ق١٧٦): (وفعلُ التَّعجُّب ينصب المتعجَّبِ منه أبدًا إذا كان على صيغة (ما أَفْعَل)؛ مثل: ما أحسنَ زيدًا، وما أطوَلَ عمرًا - إذا أردتَ الطَّوْل، لا الطُّولَ) اهـ.

(٦) جاء فى المثل: (أطوَلُ من ظل الرمح)، وانظر لما جاء على أطول، صورًا كثيرة فى (المستقصى ١/ ٢٢٨-٢٢٩، والميدانى ٢/٢٩٦-٢٩٨).

ووجه الدلالة أَنَّ ما يُصاغُ منه التَّعجُّب يصاغ منه التفضيل؛ فمجازهما واحد.

(٧) لعله رواية فى قول العجاج (الديوان ٢/٥٥ - مجموع أشعار العرب).

تَطَاوَلَ الليلُ عَلى مَنْ لَمْ يَنَمْ ... وَاحتَمَّتْ العَيْنُ احتِمَامَ ذِى السَّقَمْ

وشاهده من الصيغة الثانية قول مالك بن عامر (مجالس ثعلب ١/١٥٣، ١٥٨):

وأطْوَلُ عمرِ الفَتَى فِتْنَةٌ ... فَاطْوِلْ بِعُمْرِكَ أَوْ أَقْصِرِ

الباب الخامس عشرَ

فى عمل اسمِ الفاعِلِ

اعلم أنَّ اسم الفاعل له معنيان[١]

الأَوَّلُ منهما : أنه اسمٌ يُحْكَم عليه بما يحكم للأسماء ؛ وذلك أنك إذَا قلت (زيدٌ ضاربُ عمرٍو)، فـ (زيدٌ) هو الفاعل الذى فعل الضرب، و(ضاربٌ) اسم له /٣٢٢/، من حيثُ إنَّه صفة له، اشتقُّوا له هذا الاسم من لفظ فعله الذى هو (ضَرَبَ)، ومثل ذلك : (قائمٌ) من (قام) و : (قاتل) من (قَتَلَ) و : (مستخرجٌ) من (استخرج)، و : (منطلق) من (انطلق)، فاشتقوا من لفظ (قَامَ) : (قائمٌ)، ومن لفظ (قتل) (قاتلٌ)، ومن لفظ (استخرج) (مستخرجٌ)، ومن لفظ (انطلقَ) (منطلقٌ) علامةً لاسم الفاعل فمن ها هُنا قيل إنَّ اسم الفاعل هو الذى فعل الفعل[٢]

والمعنى الثانى : أنَّه يقوم مقام الفعل، من حيثُ إنَّه مُشْتَقٌّ من لفظ الفعل[٣]، فيُحكَمُ له -أيضًا- بما يُحكَمُ للفعل، فيرفَع الفاعل، وينصبُ المفعول ؛ فثبتَ بهذا أَنَّ اسم الفاعل له طرفان : طرَفٌ من الاسمَّية، وطرَفٌ من الفعليَّة ؛ فكونُه يخفض ما بعده بالإضافة، ويدخل عليه الألف واللام، وينوَّنُ عملٌ بحكم الاسمَّية التى فيه، وكونُه يرفع الفاعلَ، وينصب المفعولَ، ويتحمَّلُ الضَّمير عملٌ[٤] بحكم الفعليّة التى فيه.

---

(١) راجع (المحرر ٢/٤١٥).

(٢) السابق، وكأنَّ من الحدِّ سقطت كلمة : (صفة)، والحدُّ أُرَاه : (هو صفةُ الذى فعل الفعل) ولابد من هذا التقدير، وإلا كان تعريفًا للفاعل، والمذكورُ اسمه، وليس به، انظر (الأشمونى، والصبان ٢/٢٩٢، والتسهيل ص١٣٦).

(٣) تقدم التنبيه على هذا المسلك فى (٢/٤١٥-حاشية).

(٤) ص، د : (عملا) -بالنصب فى الموضعين- والصوابُ ما أثبتُّ ؛ إذْ هو خبر (كَوْنُ) فى الموضعين.

واعلم أَنَّ اسم الفاعل يعملُ عملَ فعلِه[١] إنْ كان الفعلُ متعدِّيًا، فاسمُ الفاعل مُتَعَدٍّ، وإن كان الفعل غيرَ متعدٍّ، فاسمُ الفاعل غيرُ متعدٍّ

مثال ذلك -في غير المتعدِّي- (هذا قائمٌ أَبُوهُ)؛ فـ(هذا) مبتدأ و(قائمٌ) خبره، وهو اسم فاعل من: قام. يقوم. فهو قائمٌ، و(أبوهُ)، مرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله؛ كما تقول: (هذا قام أبوه)؛ فـ(قائمٌ) الذى هو اسمُ فاعل قد أغنى عن (قَامَ) الذى هو فعلٌ؛ ولأَجل هذا قلنا إنَّه يقوم مقام الفعلِ، من حيثُ إنَّ لفظَه لفظُهُ، وأنه مشتقٌّ منه ويقوم مقام الفاعل؛ من حيث إنَّهُ اسمُه، وأنه الذى أَحدثَ الفعل؛ فبانَ[٢] لك أَنَّ فى اسم الفاعل طَرَفًا من الاسمية، من حيثُ إنه الذى أَحدثَ الفعل، وطرفًا من الفعليَّة، من حيثُ إنَّه مشتقٌّ من الفعل؛ إذْ (قائِمٌ) اسمٌ لزيدٍ[٣] الذى أَحدثَ القيامَ، وهو مشتق من (قَامَ) فلذلك عمِل عَمَلَ الفعل، فارتفع بعده الفاعل، وانتصبَ المفعولُ[٤]

واعلم أَنَّ اسمَ الفاعل يُعتَبَرُ بجريانه[٥] /٣٢٣/ على الفعل، وجريانُهُ على الفعل أن تقول (قَتَل يقْتُلُ. فهو قاتِلٌ). و: (ضَرَبَ. يضرِبُ. فهو ضاربٌ)، و(أَكرم يُكْرِمُ فهو مُكرِمٌ)، و(انطلقَ. ينطلقُ. فهو مُنطلِقٌ) و(استخرجَ. يستخرِجُ. فهو مُستخرِجٌ).

هذه صورةُ جَرَيَانِه على الفعل، فافهمها؛ فإنَّ النُّحاة يذكرونَها مُجْمَلَةً[٦]، ولا

---

(١) راجع ما تقدم فى (٢/٤١٦-المحرر).

(٢) سقط ما بين الرقمين من (د).

(٣) لم يتقدم فى تمثيل، فهو تمثيل تأسيس لا توضيح.

(٤) الحكم عامٌّ كما ترى فى اسم الفاعل دون قيدٍ بالفعل السَّابق؛ إذْ هو لازم.

(٥) سقط (بجريانه) من (د).

(٦) عجبتُ له؛ فالإجمالُ منه، وصحيحٌ أَنَّ تمثيله موفَّق فى عمومه الثلاثىِّ وغيرَه، ولكنه لم يوضِّح الطريق إليه، وخذ توضيحه من ابن مالك فى قوله فى اسم الفاعل (التسهيل ص١٣٦): (.. الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى، ويوازن فى الثلاثىِّ المجردِ فاعلًا، وفى غيره المضارع مكسورَ ما قبل الآخر مبدوءًا بميمٍ مضمومة) اهـ، وانظر: (الأشمونى ١/٥٥٢ - ط الحلبى، والمحرَّر ٢/٤١٥، ٥٢٣).

يُبَيِّنُون أَنَّ هذا معناها.

وتقول -فى المتعدِّى-[١] (هذا ضارب أَبُوهُ عمرًا)؛ فـ(هذا) مبتدأ، و (ضارِبٌ) خبره، وهو اسم فاعل، و: (أَبُوهُ) مرتفعٌ به، فاعلٌ له، و: (عمرًا) مفعول له، والتقدير (هذا ضَربَ[٢] أبُوه عمرًا)، فقد ظهر لك فى هذه المسألة إظهارُ[٣] الفاعلِ، والمفعولِ.

وتقولُ: (هذا ضاربٌ عمرًا)؛ فـ(هذا) مبتدأ، و (ضاربٌ) خبره، وهو اسم فاعلٍ فاعلُه مضمرٌ فيه يعودُ على (هذا) تقديره: (هذا ضارِبٌ هُو عمرًا)، و: (عمرًا) مفعولٌ.

و(تقول)[٤] -فى التثنية- (هذانِ ضاربانِ عمرًا) و (هؤلاء ضاربُونَ عمرًا) فى الجمع[٥]

فصــل

تقول[٦] (هذا ضاربُ زيدٍ)؛ فـ(هذا) مبتدأ، و (ضاربٌ) اسم فاعل، وهو خبر المبتدأ وفاعله مضمر فيه؛ تقديره (هُوَ)[٧]، و: (زيد) مخفوضٌ بإضافة (ضارب) إليه، وموضعه النصب؛ لأَنَّهُ مفعول: (ضاربُ)، وإنما جاز خفضُه لأَنَّكَ حذفتَ التَّنْوين من (ضاربُ)، ولما حذفت التَّنوين وجبت الإضافة، ولو جئت به وفيه التَّنوينُ -وهو أصْله- لقلت: (هذا ضاربٌ زيدًا)، ولم يجوزوا

---

(١) أى إلى واحد، وراجع: (المحرر ٢/٤١٦).

(٢) كذا بتقديره ماضيًا، وقد سبق له بتقديره مضارعًا -كما هو المذهب البصرىّ-، والمثبت سائغ على مذهب الكوفيَّة، وقد رآه كما سيأتى، وربما قدَّره ماضيًا أيضًا كما سبق فى (٢/٤١٧، ٤٢٠- المحرر).

(٣) يقصد ذكرهما ظاهرَيْنِ، ويبدو أَنَّ حذف هذه الكلمة أسوغ.

(٤) زدتها توضيحًا.

(٥) فما سوى المفرد من المثنَّى، والجمع حكمُه حكم المفرد فى العمل. (ابن عقيل ٢٩٢).

(٦) أى: فى إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٧) (تقديره: هو) بين السطرين فى (ص).

الخفض في[1] (زيد) مع وجود التنوين (في ضارب)[2]، ولا يجوزُ النَّصبُ مع حذفِ التَّنْوين[3]؛ فمتى أثبتَّ التنوين في (ضارب) نَصبْتَ المفعول. وهو (زيد)[4]، ومتى حذفت التَّنوين خفضتَ المفعول ويكون موضعُه النَّصب؛ ومن هنا يجوز: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا) بنصب (عمرو) عطفًا على موضع (زيد)؛ لأنَّه مفعولٌ في المعنى[5]

قال الشاعر

(٩١) هَلْ أَنْتَ باعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ ربٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ[6]؟

فنصب (عَبْدَ رَبٍّ) على موضع (دِينارٍ)؛ لأنَّ المعنَى: (هل أنتَ تبعثُ دينارًا أو عبدَ رَبٍّ).

---

(١) ص: (من)، ولا يناسب، و: (مِنْ زيد) بين السطرين فيها.

(٢) تكملة من (د) وحاشية (ص) قال ابن جني (الخصائص ٦٠٥/٣): (لأنهما ضدَّان؛ ألا ترى أنَّ التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه، والإضافةُ حاكمةٌ بنقص المضاف، وقوة حاجته إلى ما بعده، فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا تعادَتَا، وتنافَتَا، فلم يمكن اجتماع علامتيهما، وأيضًا فإن التنوين علمٌ للتنكير والإضافة موضوعة للتعريف، وهاتان أيضًا قضيتان متدافعتان) اهـ.

(٣) الجمل (ص٩٩) نفس العبارة، وربما ورد الحذف والنصب لا على قياس، وبه قرأ الأعمش ﴿كُلُّ نفسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ انظر (مفاتيح الغيب للرازي ١١٢/٣- وما يأتي في المحرر ٢٤٨/٤

(٤) (وهو زيد) بين السطرين في (ص).

(٥) مذهب سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل فإن جاء ما ظاهره ذلك أضمر له ناصب (الكتاب ١٦٩/١، ١٧١-محقق) وصححه أبو حيان (البحر ١٨٧/٤، ٥٩/٨)، لاشتراطهم المحرز، وهو مفقود، وعليه خلق كثير، وصحح آخرون العطف على الموضع دون تقدير ناصب واختاره ابن مالك والسيوطي (الأشموني ٥٦٢/١) حلبي، والأشباه ٢٤٥/١) وانظر (المحرر ٣/ ١٥٣، ٥٢٨) ولهذه القضية نصيب من الدراسة محله القسم الأول من هذا البحث فاطلبها منه.

(٦) لم ينسبه سيبويه، ولا ابن السِّيرافي؛ قيل إنَّه من الخمسين، ونسبه أبو حيان والزمخشري إلى تأبط شرا، -وليس فيه روحُ شعرِه-، ونسبه في شواهد الكشاف إلى جرير- وليس في ديوانه- راجع (الكتاب ١٧١/١، وابن السيرافي ٢٦١/١، والبحر ١٥/٧، والحُلل ١١٨، والكشاف ١١٢/٣، وشواهده ٤٦٩، والجمل ٩٩، والطبري ٢١/٢، والهمع ١٤٥/٢، والأشباه ٢٤٥/١٥).
والبيتُ من بحر البسيط.
والشاهد: (أو عبدَ ربٍّ) فقد نصبَه عطفًا على محل (دينار) عند المصنف وقومٍ، أو بتقدير فعل عند سيبويه ومن شايعه -على ما تقدم-.

فصـــل

وتقولُ[١] (هَذَا الضاربُ الرجلَ)، فـ (الرجل) منصوبٌ بـ (الضارب)، ويجوزُ خفضُ (الرجل) /٣٢٤/ تشبيهًا بـ (الحسنُ الوجهِ) وقد تقدم ذكر (الحسنُ الوجهِ) فى باب: الصفة المشبهة باسم الفاعل -من مقالة الأسماء-[٢]

ولا يجوزُ الجمع بين الألف واللام، والإضافة إلاَّ فى باب (الحسنُ الوجهِ)[٣] أو فى هذه المسألة على التشبيه بالحسن الوجهِ[٤]؛ لأنَّ قولك (الحسنُ الوجهِ) فى الاسمينِ كليْهِما الألفُ واللاَّمُ وكذلك (الضاربُ الرجلِ) فَجازَ[٥] الخفض تشبيهًا بالحسنِ الوجهِ؛ لأن فى (الضارب) وفى (الرجل) الألف واللام، فلذلك شبه بالحسن الوجه[٦]

ولو قلتَ (هذا الضَّاربُ زيدٍ) لم يجز جرُّ (زيدٍ) على المذهب الصحيح[٧]، وقد أجازه الأخفشُ[٨]، فيقول (هذا الضاربُ زيدٍ) بجرِّ (زيد)، وإضافة[٩] ما فيه

---

(١) أى فى اسم الفاعل المعرف بأل.

(٢) المحرر (٢/ ٤٤٦).

(٣) وُجِدَ فى التراكيب خمس صُوَرٍ يجوز أن يقترن المضافُ فيها بألْ أن تدخل على المضاف إليه كالضاربِ الرجلِ، أو أن تدخل على ما أضيف إليه المضاف كالضاربِ رأسِ الرجلِ، أو أنْ يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير عائد على ما فيه (أل) كالضارب ابنِهِ، أو أن يكون المضاف مثنىً، أو جمعًا -كما يأتى- وانظر (شرح العوامل المائة ص٣٥، والأشمونى ١/ ٤٩٥، ٤٩٧، ط الحلبى، والتسهيل ص١٣٧).

(٤) سيردُ تحريرهُ فى (٣/ ٤٥٢ - المحرر).

(٥) ص، د: (جاز) -بدون الفاء-، ولعلَّه تصحيف عن المثبت.

(٦) سيبويه ١٩٣/١ محقق (لأن الضارب الرجلِ مشبَّه بالحسن الوجه لأنه وصف؛ كما أن الحسن وصف، وليس هو بحدِّ الكلام) اهـ.

(٧) المقتضب ١٦١/٤ (ولا يجوز: الضاربُ زيدٍ؛ كما لا تقول الحسنُ وجهٍ) اهـ

(٨) تقدمت ترجمته فى (٢/ ٤٥٤-المحرر).

(٩) ص، د: (وأضاف) -تصحيف-.

الألف واللام إلى (زيد)[١] ، وسيبويهِ[٢] لا يجيزهُ[٣]

وتقولُ : (هذا الضَّاربُ زيدًا) ، فتنصبُ (زيدًا) على المفعول ، ويكون فاعل (الضارب) مضمرًا فيه ، تقديره : (هُوَ)[٤] ، ويكون الألفُ واللاَّمُ فى (الضَّاربُ) بمعنى الذى ، كأنك قلت (هذا الذى ضربَ زيدًا)[٥] ، ويكون فاعله مضمرًا فيه ، تقديره: (هو) يعود على الألف واللام ، وتقول - فى التثنية-[٦] (هذان الضاربانِ زيدًا) ، وفى الجمع (هؤلاء الضاربُون زيدًا) ؛ فـ (زيدًا) مفعولٌ لقولك (الضاربانِ و)[٧] (الضاربونَ) ، وفاعله مضمرٌ فيه يعودُ على الألف واللام ، ولا يجوز خفض (زيدٍ) مع وجود النُّون فى (الضاربان ، والضاربونَ) ؛ فإنْ حذفتَ النُّون جازَ لك فى (زيدٍ) وجهان[٨] الخفضُ بالإضَافةِ والنصبُ على المفعوليَّة -على أن تقدِّر حذف النُّون للتخفيف-[٩] وهو

---

(١) لم أقف على هذا الرأى لأبى الحسن فيما تيسر من مصادر ، والذَّاكرُوهُ ينسبونَه للفراء- كما أوردته فى (٣/٤٥٣ ح-المحرر) بل الذى نص عليه أبو الحسن على رأى الجماعة ؛ قال (الألفُ واللاَّمُ تعاقبانِ التنوينَ) ، وقال : (الألف واللام لا تعاقبان التنوين فى الاثنين والجمع ، فإذا أخرجت النون من الاثنين ، والجمع فى أسماء الفاعلين أضفتَ ، وإن كان فيه الألفُ واللاَّمُ) اهـ (منهج الأخفش ص٣٣٧ -عن خ المعانى ٣٧-٣٨) ، ويفهم منه امتناعُه فى المفرد ؛ إذْ الألفُ واللام تعاقبان تنوينَه ، ومعْلوم أنَّ المنوَّن لا يضافُ ، فالظاهر أنَّ المنسوب للأخفش ليس على بابه ، ولعله وَقَفَ للأخفش على ما لم نقف عليه ، وإن كانَ لا يبعدُ على الأخفش متعدِّدِ الرأيِ فى المسألة الواحدة.

(٢) تقدمت ترجمته فى (٢/٧٦-المحرر).

(٣) الكتاب ١/١٨٢ محقق : (... ولا يكون : هو الضاربُ عمروٍ ؛ كما لا يكون هو الحسنُ وجهٍ) اهـ ، وقد تقدم مثله عن المبرد ، وانظر (٣/ ٤٥٣ - المحرر).

(٤) (تقديره هو) بين السطرين فى (ص).

(٥) الكتاب ١/١٨١ نفسه ، وانظر المحرر ٢/ ٣٩٩).

(٦) شرح المفصل ٦/٧٤

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) الجمل ص١٠٠ (لك حذفُ النُّون من التثنية والجمع ، فإذا حذفتَهما كنتَ مخيَّرًا فى خفض ما بعدهما على الإضافة ، ونصبه) اهـ ، وانظر (الصبان ٢/٢٤٧).

(٩) السابق ، والكتاب ١/١٨٦ ، وإصلاح الخلل ص٢٠٤ ، والجمع على أن حذف النون للتخفيف ونَدَّ ابن عصفور فجعل حذف النون منهما ضرورة فى غير الإضافة (الضرائر ص١٠٧) ؛ وليس فى الحق=

فى حالة النصب والخفض مفعولٌ بالضاربِ.

ولا يجوز النصبُ مع حذف النُّون إلا إذا كان فى اسم الفاعل الألفُ واللامُ[1]؛ قال الشاعر[2] -فى الخفض-

(٩٢) **الْفَارِجُو[3] بابِ الأَمِيرِ الْمُبْهَمِ[4]**

فخفض (باب) بإضافة (الفارجو) إليه، وحذف منه النُّون، ويجوز نصبُ (بَابِ) على المفعوليَّة؛ وقال آخر[5] -فى النصب-

---

=بضرورة؛ فقد قرأ أبو إسحاق، والحسن، وأبو عمرو ﴿والْمُقِيمِى الصَّلاَةَ﴾ -٣٥ الحج- بالنصب، وحذفِ النّون، وانظر (الفراء ٢/٢٢٥، والكشاف ٣/١٤، والبحر ٦/٣٦٩، والعكبرى ٩٤٢).

(١) بل نقل الأخفش عن أبى السَّمَّال أنه قرأ قول الله ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غيرُ مُعْجِزِى اللَّهَ﴾ -التوبة ٢- بالنصب (منهج الأخفش ص٥٠).

(٢) رجلٌ من بنى ضبَّة؛ كما ذكر سيبويه، ولم يسمِّه أحد، انظر (الكتاب ١/١٨٥ محقق، وابن السيرافى ١/٢٦٤، والكشاف ٤/٢٠٣، والمقتضب ٤/١٤٥، والجمل ص١٠١، والبحر ٨/ ٤٠٢، والفصول ص٢١٩، والحلل ص١٢١).

(٣) ص، د (الفارجُوا) -بالألف-، وهو جائز خطًّا عند الكوفيين (٢/٢٣٨-همع).

(٤) لم أقف على صدره إلا فى شواهد الكشاف (ص٥٤٤)، وهو

الـعَـاكِـفـيـنَ عـلـى مُـنـيـفِ جَـنَـابِـهِ

وعليه، فالرواية (الفارجى) أنسب، وهى رواية سيبويه.

من اللغة منيف مرتفع، الفارجُ الفاتح، المُبْهَمُ: المُغْلَق؛ يصف أشرافًا لا يُحْجَبُون ولا تُغْلَقُ دونهم أبوابُ الأمراءِ.

الشعر من بحر الكامل، خلافًا لمن استند إلى العجُز كأبى حيان، وابن السِّيد فزعمه من الرجز.

والشاهد حذفُ النُّون من اسم الفاعل الجمع وإضافتُه لما بعده.

(٥) رجلٌ من الأنصار، كما فى (الكتاب ١/١٨٥ محقق)، أو: (قَيْس بن الخطيم)؛ كما فى (ديوانه ص١٧٢، وأدب الكاتب ٣٤٩، والاقتضاب ٣٧٣، وتنبيهات ابن حمزة ٢٦٠، والحلل ١٢٢، واللسان -وكف-)، أولعمرو بن امرئ القيس؛ كما فى (جمهرة الأشعار ص١٢٧، والدرر ١/ ٢٣، والتاج -وكف-)، أو لشريح ابن عمران القُضاعى. كما فى (ابن السيرافى ١/١٤١، والتاج)، أو لمالك بن عجلان الخزرجى، كما فى السابقَيْنِ أيضًا، وانظر كذلك (المقتضب ٤/ ١٤٥، والمحتسب ٢/٨٠، والمنصف ١/٦٧، وإصلاح المنطق ٦٣، والإفصاح ٢٩٩، والطبرى ٢/٢١، والضرائر للألوسى ص٧١).

(٩٣) الَحافِظُو[1] عَوْرَةَ العَشِيرةِ لاَ يَـأْتِـيهِـمُ مِـنْ وَرَائِـنَـا وَكَـفُ[2]

فنصبَ (عورةَ) /٣٢٥/ بقولِه (الحَافِظُو)، ويجوز الخفضُ على الإضافةِ[3]

وإِذَا قلت (هذانِ ضاربان زيدًا) -بغير أَلِفٍ ولام- في (ضاربانِ)، فلا يكونُ: (زيد) إلاَّ منصوبًا، ولا يجوزُ حذفُ النُّون مع النَّصب إذا لم يكن فيه ألفٌ ولامٌ؛ كما تقول (هذان ضاربَا زيدًا)؛ هذا لم يُسْمَعْ عنهم[4]، ولكن تقول (هذانِ ضارَبا زيدٍ) - بحذف النُّونِ، والخفضِ-، و (هؤلاء ضاربُو زيدٍ)، مخفوضٌ لفظًا، منصوبٌ معنى؛ لأَنَّهُ مفعولٌ.

فصـــل

فيما يتعدَّى إِلى مفعولَيْن [أو ثلاثة][5]

تقول (هذا مُعطٍ زيدًا درهمًا)، و: (هذا ظانٌّ زيدًا قائمًا)[6]؛ فـ(هذا) مبتدأ، و(معطٍ) خبره، و(زيدًا درهمًا) مفعولان[7] لـ(مُعْطٍ)، و(مُعْطٍ)[8] اسمُ فاعل من (أعطى يُعطى فهو مُعْطٍ)، وفاعله مضمر فيه، وكذلك (في) (هذا ظانٌّ زيدًا قائمًا)؛ (ظانٌّ) اسمُ فاعل من (ظَنَّ يظُنُّ)، وفاعلُه مضمر فيه، و: (زيدًا

---

(١) ص، د: (الحافظوا) -بالألف-، وانظر رقم (٣) السابق.

(٢) يروى: (نَطَفُ) بدل: (وَكَفُ)، والنَّطفُ التلطُّخ بالعيْب، والوَكَف: الأمر الذى يُكسِبُ مذمة أو عارًا، والمعنيان متقاربان.
والبيت: من بحر: المنسرح.
والشاهد: حذف النُّون تخفيفًا من اسم الفاعل الجمع، ونصب المفعولِ.

(٣) وهو المختار، حتى رأينا ابن عصفور، والألوسي يعدَّانِ النصب ضرورةً، وليس بها كما سبق، وانظرهما فيما سبق، وراجع (شرح القصائد السبع ص٣٦٤).

(٤) راجع رقم (٣) في الصفحة السابقة.

(٥) زدتها، فقد مثَّلَ لذى الثلاثة، ولعلها سقطت من الناسخ.

(٦) أى فيما يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين، وما لا يجوز، وقد مثل لهما، وانظر (المحرر٢/ ٤٢١-٤٢٢).

(٧) د: (مفعولات) -تصحيف-.

(٨) د: (معطى) -فيهما-.

قائمًا) مفعولاه.

وكذلك تقول فيما يتعدَّى إلى ثلاثة (هذا مُعْلِمٌ زيدًا عمرًا قائمًا)؛ فـ(هذا) مبتدأ و(مُعْلِمٌ) خبره، وهو اسم فاعل من (أَعْلَم يُعْلمُ، فهو مُعْلِمٌ)، وفاعلُهُ مضمرٌ فيه يعودُ على (هذا)، و(زيدًا عمرا [قائمًا]) مفعولاتُه، وتقديرُ اسم الفاعل أبدًا بتقدير فعله، إن كان فعلُه يتعدَّى فاسم الفاعل يتعدَّى، وإن كان لا يتعدَّى، فاسم الفاعِل لا يتعدَّى.

فصــل

ولا يضافُ اسمُ الفاعل إلا إلى مفعوله؛ كقولك: (هذا ضاربُ زيدٍ)؛ فـ(زيدٍ) مفعولٌ لـ(ضارب) من حيثُ المعنى، وقد أَضفتَه إليه فى اللفظ على سبيل التخفيف، والأصل فيه التَّنوينُ والنَّصْبُ[1]، وأن تقول (هذا ضاربٌ زيدًا)؛ قال الله -تعالى- ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[2]؛ فـ(بَاسِطٌ) اسم فاعل، و: (ذراعَيْهِ) منصوبٌ بـ(باسطٌ) مفعولٌ به[3]، وقال الشاعر[4]

(٩٤) إنِّى بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِى وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِى[5]

---

(١) لأنّ الوصف المستوفى لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافتُه؛ لالتحاقه بالفعل، (المغنى ٢/ ٩٥)، وذلك فيما أريد به الحال أو الاستقبال، والإضافة فيه غير محْضة، أما على إرادة الماضى فالأصلُ فيه الخفضُ، وإضافتُه محضة، هذا ما قرره الجمهور، والمصنف قد شايع الكسائى فى الماضى، كما سيأتى فى الصفحة الرادفة، فيطَّرِدُ إطلاقه من كون الأصلِ فى جميعه العملَ.

(٢) الكهف ١٨

(٣) وإنما عمل اسم الفاعل هنا، وإن كان للماضى؛ لأنه حالٌ محكيَّة على مذهب الجمهور، وعند الكسائى، وهشام، وابن مضاء هو عامل بلا تأويل، راجع (البيان ٢/١٠٣، والتبيان ٨٤١، والبحر ٦/١٠٩).

(٤) امرؤ القيس (الديوان ص١٥٣، والكتاب ١/١٦٤ محقق، وابن السيرافى ١/٢٦٨، والجُمل ص٩٨، والبحر ٢/٢٣١، والحلل ص١١٢).

(٥) يروى الخِطابُ للمذكر والمؤنث.
من اللغة الرِّيشُ ما يركَّب فى السهم، والنبْلُ السَّهمُ.
يريد: هواى هواك، وودِّى ودُّك، وأمرُنا متَّصلٌ. والبيت من بحر الكامل.
والشاهد: إعمالُ اسم الفاعل المنوَّنِ النصبَ فى مفعوله على الأَصل.

فقوله (حَبْلِي)، و(نَبْلِي) منصوبان بـ (واصلٌ، وبرائشٌ)؛ لأنَّهما اسما فاعل، ولم يَبِن[1]، فى: (حَبْلِى، ونبلِى) إعرابٌ؛ لأنهما مضافانِ إلى ياء النَّفس، وكذلك قولُ الآخر[2]

/٣٢٦/ بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[3] [١٦]

فنصب (شيئًا) بقوله (سابقًا) لمَّا أَثبتَ فيه التَّنوين، و(ما) من قوله (لستُ مُدرِكَ ما مضى) فى موضع خفضٍ بإضافة (مُدْرِكَ) إليها، لمَّا حذفتَ التَّنْوين؛ لأَنَّه اسمُ فاعلٍ، واسم الفاعل إذَا حذفتَ منه التَّنوينَ خَفَضَ بالإضافة وكانت (ما) فى موضع نصب بـ (مُدْرِك)؛ لأنه من (أَدْركَ، يُدْرِكُ، فهو مُدْرِكٌ).

فصـــل

وقالوا[4] (هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو) - بخفض (عمرو)-؛ فـ (زيدٌ) مفعولُ (ضارب) لما صار (ضاربٌ) منوَّنًا، و: (عمرٍو) مخفوضٌ على موضع (زيد) قبل وجود التَّنوين[5]؛ كأنَّك قلت (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو)

---

(١) د (يبين) -بالياء- وهو خطأ.

(٢) زهير بن أبى سُلمى (الديوان ص٢٨٤، والكتاب ١/ ٦٥، والجمل ص٢٩٦)، وسيرد مزيد من مواطنه فى الرواية الأخرى قريبًا.

(٣) الديوان: (ولا سابِقِى شئٌ)، ويروى: (ولا فائِتِى شئٌ) وعليهما لا شاهد فيه. وراجع (المحرر ٢/ ٤٢٠).

والبيت: من بحر الطويل. والشاهد هنا: كسابقه.

(٤) أى فى العطف على التوهم.

(٥) منعه الكثيرونَ؛ إذْ اشترطوا أَنْ يكون الموضعُ بحقِّ الأصالة، والوصف المستوفى شروطَ العمل الأصلُ إعمالُهُ لا إضافته؛ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديُّون تمسكًا بقول امرئ القيس (الديوان ٥٨، والمعلقات ٢٩).

فَظَلَّ طهاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ، أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

قال فى المفضَّليات ص٥٢٧: (خفضَ قديرا على أنه أضاف (منضجا) إلى (صفيفَ)، وهو فى كلامهم كثيرٌ) اهـ، وخرَّجه المانعون على حذف مضاف أى (طابخِ قديرٍ)، انظر (المغنى ٢/ ٨٨، ٩٥-حلبى، والهمع ٢/١٤١، ١٤٥)، والظاهرُ جوازهُ؛ إذْ حذفُ المُضاف، وبقاءُ عمله مرغوبٌ عنه، وما منعوه قد أقره الأئمة، وورد؛ قال الأنبارى (شرح القصائد السبع ص٩٧)

قال الشاعر[١]

(٩٥) مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[٢]

فخفض : (ناعبا) عطفًا على موضع (مصلحين) على تقدير دخول الباء عليه ؛ كأنه قال : (ليسُوا بمصلحين ولا ناعبٍ)[٣] ، فلما حذف الباء من قوله (بمصلحين) صار منصوبًا لفظًا ، والباء مقدَّرةٌ فيه ، فكأنه مجرور من حيث المعنى ، فلذلك عطف عليه (ولا ناعبٍ).

وكذلك قوله[٤]

لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ.......... [١٦]

على رواية من روى بجر (سابِقٍ)[٥] عطفًا على تقدير وجود الباء فى (مُدْرِكَ) فكأنه قال (لستُ بمدركٍ ، ولا سابقٍ) ، فعطف (سابقًا) على توهُّم وجود الباء فى (مُدْرِك)[٦] ؛ وقد قالوا : (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ) ؛ تقديره (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا

=(وأجاز الكسائى والفراء عبدُ الله مكرمُ أخِيك وَأَبَاك وعبدُ الله مكرمٌ أَخَاك فى الدار وأبيك ، وأنشد الفراء

فبيْنَا نَحْنُ نَنْظُرهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ شَكْوَةٍ وزِنَادَ رَاعِ

نصب الزناد على معنى : أتانا معلقًا شكوةً) اهـ.

(١) الأحوص الرياحى اليربوعى ؛ كما هو عند الأكثرين ، أو الفرزدق ، راجع : (الكتاب ١/١٦٢، ٣٠٦، ٣/٢٩ محقق ، وديوان الفرزدق ص١٢٣ ، والكامل ١/٢٣٠، بيروت والخصائص ٢/ ٣٥٤، وإصلاح المنطق ص١٥١ ، وأسرار العربية ١٣١ ، والحيوان ٣/٥٦٢-بيروت ، والبيان والتبيين ٢/٢٦١ ، وابن عصفور ٢٧٨).

(٢) يروى : (ناعبا) -بالنصب- على الأصل.

والمعنى : أنهم لا يُصلِحُون أمر عشيرة ، ولا يَسْعَوْن إلا بالفتنة والفُرقة.

والبيت : من بحر الطويل.

والشاهد : جر (ناعب) على توهُّمِ دخول الباء على الخبر ؛ إذْ كانت تباشر خبر (ليس) كثيرًا.

(٣) ص ، ب (بناعب) - بالباء - وليس الكلام عليه .

(٤) مرَّ فى الصفحة السابقة ، ٢/٤٢٠ - المحرر.

(٥) رواية سيبويه (١/١٠٦-محقق ، وابن السيرافى ١/٥٤، والإنصاف ١٩١، والغرة ١٥٢)، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، ودرة الغواص ٦٣ ، والأسرار ١٣٠ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨٠).

(٦) قال سيبويه ٣/٢٩ : (ولما كان الأول تُستَعمَل فيه الباء ، ولا تُغيِّر المعنى ، وكانت مما يلزم الأوَّل=

قاعدٍ)[١]، وعلى ذلك قوله[٢] تعالى ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٣]، فجزم (وَأَكُنْ)[٤]؛ لأنَّ جواب التَّحضيض مجزومٌ بغير فاءٍ، ومنصوبٌ مع الفاء، فلما دخلت الفاء فى (فأَصَّدَّقَ) نصبتْه، وبقى موضعه مجزومًا على أصله قبل دخول الفاء[٥]؛ فلذلك عطف قوله (وَأَكُنْ) على موضع (أَصَّدَّقْ) قبل دخول الفاء؛ كأنه قال: (لَوْلاَ /٣٢٧/ أخرتنى إِلى أَجلٍ قريبٍ أَصَّدَّقْ وَأَكُنْ)، وسيأتى ذكر ذلك فى باب الأجوبة[٦] إن شاء الله-.

فصـــل

وتقول: (هذا ظانٌّ زيدٍ قائمًا)؛ فـ (زيدٍ) محفوضٌ بالإضافةِ لمَّا حذفتَ التَّنوين من (ظَانٌّ)[٧]، و: (زيدٍ) وإن كان مخفوضًا فى اللفظ، فموضعُه النَّصْب؛ لأنَّه مفعولٌ أولُ لـ (ظَانّ) و: (قائمًا) مفعولٌ ثانٍ[٨]، وعليه قوله - تعالى- ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[٩]، فخفض (اللَّيْلِ) بإضافة (جَاعِلُ) إليه لمَّا حُذِفَ التَّنوين من (جَاعِلُ) وهو مفعول أول بـ (جاعل)، و (سكَنًا) مفعول ثانٍ، وقوله: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ منصوبان[١٠]

=نوَوْهَا فى الحرف الآخِرِ، حتى كأنهم قد تكملوا بها فى الأوَّل) اهـ.

(١) الكامل ١/٢٣٠-بيروت، والخصائص ٢/٤١١.

(٢) يسمَّى هذا فى غير القرآن: العطفَ على التَّوهُّم -كما سبق- وفى القرآن: العطفَ على المعنى، انظر (الخزانة ٤/١٥٨-محقق).

(٣) المنافقون ١٠

(٤) به قرأ جمهورُ السبعة، وسيتضح أكثر فى (٤/٦٩-المحرر).

(٥) سيبويه ٣/١٠١ (لما كان الفعلُ الذى قبله قد يكون مجزومًا ولا فاء فيه تكلَّموا بالثانى، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا) اهـ، وانظر (البحر ٨/٢٧٥، والشجرى ١/٢٨٠، والحجة ٣٤٦).

(٦) ٤/٦٩-المحرر.

(٧) د: (ظن) - سهو-.

(٨) الفراء ٢/٨٠، وابن يعيش ٦/٧٧

(٩) الأنعام: ٩٦

(١٠) النصب قراءةُ الجمهور، وقرأ أبو حَيْوَة بجرهما عطفًا على (اللَّيل) (البحر ٤/١٨٦)، قال الفراء=

عطفًا على موضع قوله (اللَّيْلِ سَكَنًا).

وقيل إنَّ (الشَّمْسَ) منصوبةٌ على إضمار فعل؛ تقديره (وجعلَ الشَّمْسَ والْقمرَ)(١)، وقيل إن (سَكَنًا) منصوب بإضمار فعل؛ تقديرُه(٢) (وَجَاعِلُ اللَّيلِ. جَعَلَهُ سكنًا)(٣)؛ لأن البصريِّين لا يُعْمِلون اسم الفاعل إذَا كان لما مضى(٤)؛ [مثل جاعلِ](٥)، فإن كان للحال أو الاستقبال عَمِلَ عندهم.

وقال الكِسائيّ(٦) يعمل(٧) في المُضِيِّ(٨)، والحال، والاستقبال، وقوله (جَاعِلُ اللَّيْلِ) ماض(٩)؛ ولو قلتَ -على مذهب البصرِّيين: (هذا ضاربٌ زيدًا

=(٣٢٦/١): (الليل في موضع نصب في المعنى فرد (الشمسَ والقمرَ) على معناه لما فرق بينهما بقوله: (سَكَنًا)، فإذا لم تفرِّق بينهما بشيءٍ آثروا الخفض) اهـ.

(١) الكتاب ٣٥٦/١ محقق، والمقتضب ١٥٤/٤، والتصريح ٧٠/٢ قال سيبويه (لأنَّهُ حين قال ﴿جاعلُ اللَّيلِ﴾ فقد علم القارئُ أنَّهُ على معنى (جَعَل) فصار كأنه قال: وجعل الليل سكنًا، وحمل الثاني على المعنى) اهـ.

(٢) (تقديره) بين السطرين في (ص).

(٣) العكبري (التبيان ٥٢٣) (سكنًا مفعولُ جاعل، إذا لم تُعرِّفْهُ كان منصوبًا بفعل محذوف. أي جَعَلَهُ سكنًا) اهـ، ويقصد بالتَّعريف وعدمه، اعتباره ماضيًا فيتعرف بالإضافة أو حالًا فيكون عاملًا، ولا يتعرَّف بالإضافة؛ وقال أبو حيان (السابق): (الظاهر أنه اسم فاعل ماضٍ، ولا يعمل عند البصريِّين، فانتصاب (سَكَنًا) على إضمار فعل، هذا مذهب أبي على ... وذهب السِّيرافي إلى أنه ينتصب باسم الفاعل وإن كان ماضيًا؛ لأنه لمَّا وجبتْ إضافته إلى الأول لم يمكن أنْ يضاف إلى الثَّاني فعمل فيه النصبَ، وإن كان ماضيًا) اهـ.

(٤) راجع السابق، والكتاب ١٣٠/١، ١٦٤ محقق، وفي ١٧١ (فإذا أَخْبَرَ أنَّ الفعل وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتةَ؛ لأنه إنما أُجْرِي مُجرَى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب فكلُّ واحدٍ منهما داخلٌ على صاحبه) اهـ، وانظر (معاني الزجاج ٣٠١/٢، وش الكافية ٢/ ٢٠١).

(٥) تكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، والقصدُ إلى ما في الآية.

(٦) تقدمت ترجمته في (١٨٥/٣-المحرر).

(٧) د (تعمل) -تصحيف-.

(٨) الجمل ص٩٥: (لم يَجُزْ عند أحدٍ من البصريِّين، والكُوفيِّين إلاَّ الكِسائيّ، فإنه كان يجيزه) اهـ، واستقبحه الفراء (٢٠٢/٢) قال: (إذا كان معناه ماضيًا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة) اهـ.

(٩) أي: وقد عَمِلَ، وخرَّجه البصريون كما سبق على تقدير فعل ناصبٍ: (سَكَنًا)، وذهب الزمخشري=

أمسٍ) لم يجز ؛ يقولون لأنه لم يضارع الفعل ، فلم[1] يُعمِلوهُ ؛ فلذلك قالوا (هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ) ولا يجيزون عمله لما مَضَى ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ يضارُع الفعل عندهم[2]

وقال الكِسائيُّ : بل قد ضارعه من حيثُ اللَّفظُ ، والمعنى ؛ أما اللفظ فلأن لفظه كلفظه[3] ، والمعنى ؛ لأنَّه مشتقٌّ منه ، ومعناه كمعناه ؛ وقولهم (هذا ظانٌّ زيدٍ قائمًا أَمسِ) دليلٌ قويٌّ للكسائى[4] ، وقولهم (هذا الضاربُ زيدًا أمسِ) جائزٌ بالإجماع[5] ، وفى هذا دليلٌ قوى للكسائيِّ .

فصـــل

وإذا أردتَ باسم الفاعل المبالغةَ ، والتكثيرَ عَمِلَ عمل الفعل[6] أيضًا ؛ تقول

=إلى دلالته على جعلٍ مستمرٍّ فى الأزمنة كلها (الكشاف ٢/٣٨).

وأبطله أبو حيان (البحر ٤/١٨٧) وقال : (هذا ليس بصحيح إذ كان لا يتقيَّد بزمان خاصٍّ ، وإنَّما هو للاستمرار ، فلا يجوز له أَنْ يعمل ، ولا لمجروره محلٌّ) اهـ.

(١) د (فلا) -تصحيف-.

(٢) الكتاب ١/١٧١ محقق ، والجمل ص ٩٥

(٣) القصد أنه من بنيته اللفظية ، لا صورتِه ؛ إذْ المعتبر عندهم : (شبهُهُ للفعل فى المعنى ، لا الصورة) انظر (الهمع ٢/٩٥ ، وابن عقيل ٢٨٩).

(٤) حيث يتعين نصب (قائمًا) باسم الفاعل مع مضيه ، لمَّا تعذرتْ إضافته ، وتقديرُ عامل له لا يستقيم ؛ إذْ يترتَّب عليه حذفُ مفعول الظَّن التالى اقتصارًا ، وهو غير جائزٌ ، وعد إلى القسم الأول من هذا البحث ، ففيه متسع له.

(٥) إذْ اسمُ الفاعل فيه مقترن بـ (أل) وقد قيل إنَّ عمله والحالةُ هذه متَّفقٌ عليه ، وإنْ حُكِيَ فيه خلاف (التسهيل ص ١٣٧ ، والمرادى ٣/٨) ، وعلى المُعتَمد ، فاسم الفاعل عامل فى المفعول به مع أنَّه بمعنى الماضى قطعًا ، وما اعتلَّ به المانِعُون من قصر المشابهة على اللفظ والمعنى. مفتَقَدٌ فيه ، فهو مُشبِهُ لفعله معنى ، لا لفظًا ، وإن كانت المادَّةُ موجودةً ، فسلم للكسائيِّ منهجه.

(٦) وهو مذهب البصرِّيين ، والكوفيُّون لا يُعمِلونها ؛ لفوات الصيغة التى بها شابه اسمُ الفاعل الفعل ، وإنْ جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدَّر (ش الكافية ٢/٢٠٢) ، قال ثعلب (المجالس ١/١٢٤) : (لا يتعدَّى فَعُولٌ ، ولا مِفْعَالٌ ، وأهل البصرة يُعدُّونه ، والفراء ، والكسائيُّ يأْبَيَانِهِ إلاَّ من كلامين) اهـ ، والعجب للبصريين فى إعمالها مع فوات الشَّبَه اللفظيّ بينَها وبين الفِعْل ، ويمنعونَ من إعمالِ اسم الفاعل للماضى لذات السبب.

(هذا ضَرُوبٌ زِيدًا)، و (ضرَّابٌ زيدًا)، و: (حذِرٌ الشَّرَّ) -إذا كان كثيرَ الضَّرْب، والحذَر من الشر- وإعرابه أن تقول (هذا) مبتدأ، و(ضَرُوبٌ) خبره، وهو بمنزلة اسم الفاعل؛ لأنه يؤدِّى معناه، وزيادةَ المبالغة، وفاعله مضمر فيه يعود على: (هذا)، و: (زيدًا)/٣٢٨/ مفعول (ضَرُوب)، وكذلك الباقى؛ قال الشاعر[(١)]

(٩٦) ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَـدِمُـوا زَادًا فَـإِنَّـكَ عَـاقِـرُ[(٢)]

فقوله: (ضَرُوبٌ) بمنزلة اسم الفاعل، وفاعله مضمر فيه، وتقديره (أنت ضَرُوبٌ بنصل السيف) فكأنه خبر مبتدأ محذوف، وقوله: (سُوقَ سِمَانِهَا) منصوب به، تقديره (أنت تضربُ سُوقَ سمانِها)؛ وجميع أوزان هذه الأمثلة (فَعُولٌ) مثل (ضَرُوبٌ)، وما أشبهه، و: (فَعَّالٌ)[(٣)]؛ مثل: (ضَرَّابُ، وشَرَّاب، وبطَّال)[(٤)] وما أشبهه، و: (فَعِيلٌ[(٥)])، مثل (عليمٌ، وسميعٌ، وضَرِيبٌ)[(٦)] و: (فَعِلٌ)[(٧)] - (بكسر العين)-[(٨)]، مثل (حَذِرٌ، ولَبِثٌ، وضَرِبٌ)، وما

---

(١) أَبُو طالب بن عبد المطلب فى رثاء خَتَنه أُمَيَّة بن المغيرة المخزومى، وقيل فى مدح الرسول -ﷺ- انظره فى: (الكتاب ١/١١١ محقق، وابن السيرافى ١/٥٢، والجمل ص ١٠٤، والمقتضب ٢/١١٣، والإفصاح ص٢٥٧، والشجرية ٢/١٠٦، والحُلَل ص١٢٧، وابن يعيش ٦/٧٠، والرضى ٢/٢٠٢).

(٢) من اللغة نصل السيف: حدُّه، وشفرته، والسُّوق جمع ساق، وكانوا إِذَا أرادوا نحر ناقة ضربوا سوقها فتخرّ، فيسهل نحرها. والبيت من بحر الطويل.
والشاهد: إعمال صيغة المبالغة: (ضَرُوبٌ) إعمال اسم الفاعل.

(٣) معانى الفراء ٣/٨١.

(٤) صاغه من الرباعى: (أبطل)، و(فَعَّالٌ) نادر منه، نحو جَبَّار، ودرَّاك (السابق، والمزهر ٢/٧٧، وتنبيهات ابن حمزة ٢٦٤، والمحتسب ٢/٢٤١، ٢٤٩).

(٥) انظر رقم (٧) الآتي.

(٦) الجمل ١٠٥، ويس ٢/٦٧

(٧) ذكرهما سيبويه إجراءً على الثَّلاثة الأُخَرِ، ولم يُجز بعض البصريين إعمالَهما، وأجاز الجَرْمى إعمال (فَعِلٍ) دون (فَعِيلٍ)؛ لأنه على وزن الفعل؛ كعَلِمَ، وفَهِمَ، وفَطِنَ. راجع (إصلاح الخلل ٢٠٧، والمرادى ٣/١٦، والتصريح ٢/٦٨).

(٨) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

أشبهه و (مِفْعَالٌ)؛ مثل (مِضْرَابٌ، ومِعْطارٌ، ومِكْثَارٌ)، وما أشبهه، و (فَعُلٌ)[١]، مثل (عَقُرٌ)، وما أشبهه[٢]؛ و(فِعِّيلٌ)[٣] -بتشديد العين- مثل (شِرِّيبٌ - ضِرِّيبٌ) وما أشبهه، قال الشاعر[٤]

(٩٧) لاَ تَنْفِرِي يَا نَاقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ   شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ[٥]

فقولُه (شِرِّيبٌ) بمعنى كثيرُ الشُّرْبِ؛ وقال آخر[٦]

(٩٨) حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تُخَافُ[٧] وَآمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ[٨]

---

(١) ضبط فى (ص) بضم الفاء، وهو تصحيف.

(٢) قيل فَعُلٌ، فى كلام العرب قليل، ورد عليه حذُرٌ، وفَطُن، وقرئ (وعَبُدَ الطَّاغُوتِ) و ﴿إِنَّا لجميعٌ حَذُرُون﴾؛ قال ابن خالويه (الحجة ١٣٣): (قال الفراء يجوز أن يكون (عَبُدَ) ههنا واحدا ضُمَّت منه الباء دِلالة على المبالغة؛ كما قالوا حذُرٌ، ويقُظٌ) اهـ.
وانظر الفراء ١/٣١٤، واللسان - حذر-، ولعلَّ ما ورد منه بالصفة المشبَّهة أشبه، وذكره جماعة (راجع الرضى ش الشافية ١/١٤٣) ويُشكل عليه مجيئُه متعديًا؛ نحو (حذُرٌ وفَطُنٌ) فلا يصلح للمشبهة، وقد ذكر العكبرى أن (فَعِلٌ، وفَعُلٌ) لغتان- التبيان ٦٩١، راجع (معانى الزجاج ٢/ ٢٠٦-٢٠٧، ود. الأدب ١/٢٤٤).

(٣) من أبنية المبالغة المسموعة، والأظهرُ كونه من الثُّلاثيّ، ومنع أبو حيان وقوم إعماله، وأعمله ابن خروف وابنَ ولاَّد، والظاهر جواز الإعمال، انظر (البحر ٣/٥٣٧، وإصلاح المنطق ص٢١٩، والمزهر ٢/١٤٦، والزجاج ٢/٢١٦، والصبان ٢/٢٩٧، والهمع ٢/٩٧).

(٤) حسان بن ثابت فى ربيعة بن مُكَدَّم فى أبيات انظر (الدِّيوان ص٣٦٤، والهمع ٢/٩٧ والدرر ٢/ ١٣٠)، ويروى الشعر لعمرو بن شقيق، ولضرار الفهرى، وكرز العامرى.

(٥) رواية الديوان: (شَرَّابُ) فلا شاهد عليها.
والبيت من بحر الكامل.
والشاهد: ورود: (فِعِّيلٌ) صيغة مبالغة. والمِسْعَرُ: موقد الحرب، ومؤرِّثُها.

(٦) مجهولٌ، بل قيل إنَّ الشعر صنعهُ أبو يحيى اللاَّحقى لسيبويه؛ قال ابن السِّيرافى (وقد زعم قوم أنَّ أبا يحيى اللاحقى حكى أن سيبويه سأله عن شاهد فى إعمال (فَعِل) فعمل له هذا البيت) اهـ، وقد ردَّه، وانظر (الكتاب ١/١١٣-محقق، وابن السيرافى ١/٢٧٠، والمزهر ١/١٨٠، والجمل ص١٠٢، والغرة ص١٢٨، والبحر ٥/٦٦، ٧/١٨، وإصلاح الخلل ٢٠٦، واللسان - حذر) وغيرها.

(٧) ص، د (تُطَافُ)، وهو تصحيف تصويبه من المصادر.

(٨) يروى: تَضُرُّ. بدل (تُخَافُ)، و(الأخطار) بدل: (الاقدار).=

فنصب قوله (أُمُورًا) بقوله (حَذِرٌ).

ومن المبالغةِ قولُهم[١] (رجل ضَحُوك، وضَحَّاك)، و(شرَّابٌ، وشَرُوبٌ)، و(لَعَّابٌ، ولَعُوبٌ)[٢]، و(عِرْبِيدٌ)[٣]، و(امرأةٌ لَعُوب، وطَرُوبٌ، ومَزُوحٌ[٤])، و(صَدوقٌ، وصِدِّيقٌ[٥]، ومِصْدَاقٌ)[٦]، و(كَذَّابٌ، وكَذُوبٌ[٧]، ومِكْذَابٌ)[٨]، و(مِكْثَارٌ)[٩]، (ورجل مِطْلاَقٌ) -لكثير الطَّلاق-، و(نَكَّاحٌ)، و(نَكِيحٌ)، وعلى ذلك فقس[١٠]؛ وكلُّ هذه أسماءُ فاعلين مبنية للمبالغة بالتكثير[١١]

وحاصلُ هذَا الْبابِ:

أَنَّهُ يعمل عمل الفعل إِذَا كان بمعنى الحال، والاستقبال عند البصرِّيين ولا يعمل

=والبيت: من بحر الكامل.

والشاهد: إعمال (فَعِلٍ) إعمال اسم الفاعل، وهو نادر؛ لأن الغالب فى (فَعِلٍ) اللزوم وقد أنكره جماعةٌ، كما سبق؛ وقال المبرد: (هذا البيت مصنوع مُحْدثٌ) اهـ، ولا ينبغى رده؛ فقد ورد الإعمال فى قول زيد الخيل:

أَتَـانِـى أَنَّـهـم مـزِقُـون عِـرْضِـى ... جِحَـاش الكِـرْمـلـيـنِ لَـهَـا فَـدِيـدُ

وانظر (المرادى ٣/٣٤).

(١) د (قوله).

(٢) ظاهره أنَّه يقصد به المذكر، ولعله قاسه، فكأنِّى أُرَاهُ يختصُّ بالمؤنَّث، وراجع (اللسان -لعب-) على أن الزمخشرى حكى (فلانٌ لَعُوبٌ) (الأساس -لعب).

(٣) السَّوَّار فى السُّكْرْ، والشديدُ من كل شئ (اللسان، والمنجد، عربد).

(٤) كذا بالزاى، فلعله قياس، أو تصحيف عن (مَرُوح) -بالراء-، وهو الموجود دون المعجم وانظر (الأساس - واللسان-مزح، مرح-).

(٥) معانى القرآن للزجاج ٢/٢١٦

(٦) حقيقة الأمر، ودليله، وقد يقصد به المبالغة (البيان ٢/١٨، والسابقان).

(٧) تكررت هذه الكلمة بعد كلمة (مروح) الفائتة.

(٨) ليس فيما تحت يدى من موارد الألفاظ.

(٩) للرجل، والمرأة (الأساس -كثر-)، وفى (د) (مِكْسَار) -بالسين- وهو صواب.

(١٠) قيل إنَّ القياس مقصورٌ على (فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال) سَمَاعِيٌ فى: (فَعِيل، وفَعِل)، قال أبو حيَّان (لا يُتعدَّى فيهما السماعُ، بل يُقْتَصر عليه، بخلاف الثلاثة الأُخر، فقياس فيها) اهـ، أما غيرهُنَّ من الوارد فسماعٌ مطلقًا، انظر (الهمع ٢/٩٧، ويس ٢/٦٧).

(١١) د: (بالكثير)، وهو صواب.

بمعنى ما مضى ، وحجةُ البصريِّين أنه لم يضارِعْ اسمُ الفاعل إلاَّ الفعل المستقبل ، وأنَّ الماضى لم يضارع اسم الفاعل ، ومضارعته له أنك تقول : (ضَارِبٌ) ، و(يَضْرِبُ) فحركات /٣٢٩/ اسم الفاعل كحركات المستقبل ، وسكَنَاتُهُ كسكناته ؛ وعند الكوفيِّينَ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، ولو كان لما مضى ، وحُجَّتُهُمْ أَنَّه مشتقٌّ من الفعل ، وأنه مؤدٍّ معناه ، وأَنَّ لفظه كلفظه ، وهذه حجة أَقْوى من حجة البصريين ؛ وأَنَّ اسم الفاعل فيه طَرَفٌ من الاسمية وطَرَفٌ من الفعلية ؛ ويجوز خفض مفعوله بالإضافة ، وموضعه النَّصب ؛ كقولك (هذا ضاربُ زيدٍ) ، ويجوز العطفُ ، والنَّعت ، والتَّوكيدُ والبدلُ على لفظه ، ومحلِّه ؛ كقولك (هذا ضاربُ زيدٍ الظريفَ) -بالخفض على اللَّفظ ، والنَّصب على الموضع- ، وكذلك باقى التوابع ؛ ويجوز حذف النُّون مع الألف واللام[1] ، فيجوز فى المفعول الخفضُ والنَّصب كقولك (هذانِ الضَّارَبِا زَيْدٍ) - بخفض (زَيْد) على الإضافة ، ونصبه على المفعوليَّة ، وجميعُ ذلك مبيَّن فى الباب ، فافهم ذلك ، وقس عليه تُصِبْ -إن شاء الله تعالى- .



(١) أى : من المثنى ، والمجموع على حدِّه.

الباب السادسَ عشَرَ

فى عمل المصادر

اعلم أَنَّ المصدر الذى هو مثل (الضَّرْبُ، والأَكْلُ، والقَتْل، والانطلاقُ، والاكتساب، والاستخراج، والاستعطاءُ)، فإن هذا كلَّه يعمل عمل الفعل الذى لفظُه كلفظِه[١]، فيحتاج إلى فاعلٍ، ومفعولٍ [إِنْ كان يتعدَّى][٢]، وإِنْ كان لا يتعدَّى فلابدَّ من الفاعلِ[٣]

وشرطه أَنْ يكون جاريًا على الفعلِ[٤]؛ ومعنى الجَرَيان أَنْ تقول (ضرب يضرِبُ ضَرْبًا، وقتَل يقُتل قَتْلًا، واستخرج يستخرج استخراجًا، وانطلق ينطلق انطلاقًا)؛ فهذا معنى جريانه على الفعل[٥]

ومن شرطه أَيضًا أَنْ يكونَ مقدَّرًا[٦] بـ(أَنْ والفِعْل[٧])، أو بـ(مَا والْفِعْل[٨])؛

---

(١) فى اللزوم، والتعدى بنفسه، وبالحرف (المرادى ٣/٣).

(٢) زيادة على النص مُفادة من الآتى بعده.

(٣) ش المفصل ٥٩/٦.

(٤) كأنه يتَّجه اتجاهًا بصريًّا فى منع إعمال اسم المصدر؛ إِذْ هو غير جار على فعله، وما ورد منه مما يُوهِم إعمالًا يُؤوَّل على إضمار فِعل، والكوفيُّون والبغداديُّون أجازوا إعماله كالمصدر الجارى، وانظر (التوضيح ٩/٣، والأشمونى ٥٤٧/١ حلبى، والتصريح ٦٤/٢).

(٥) الرضى ١٩١/٢ (يقال: هذا المصدرُ جارٍ على الفعل، أى أصلٌ له، ومَأخَذٌ اشتق منه) اهـ، وفى يس ٦٢/٢ (المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى (انطلق) اهـ.

(٦) د: (مقدر) -بدون الألف-سهو-.

(٧) إذا أريد به الماضى، أو الاستقبال.

(٨) إذا أريد به الحال؛ قال الصبان (٢٨٥/٢) (إنما خص تقدير (ما) بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضى والاستقبال أيضًا إيثارًا للأدل على الماضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع، وهو (أَنْ)؛ لأنها مع الماضى للمُضِيِّ، ومع المضارع للاستقبال بخلاف (ما) فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقًا) اهـ، وانظر (المرتجل ص٢٤٠)، وثمةَ شروط أخرى أَغْضَى عنها المصنف، وإن لم يخرج بتمثيله عما يستقيم إعماله، وهى: عدم تصغيرِه، وإضمارِه، وتحديدِه، ونعتِه قبل العمل، وفصْلِه من المعمول، وتأخيرِه عنه. راجع: (الجامع ص١٥٠).

كما أن (أَنْ) و(مَا) إذا كانَتَا مع الفعل كانتا بتقدير المصدر -أَيضًا-، وإنَّما اشترطْنَا أن يكون مقدَّرًا بـ(أَنْ والفِعْل)[(١)] احترازًا من المصدر المؤكِّد[(٢)] الذى يكون معه فعله فى مثل قولك (ضربتُ ضربًا)، و (قتلتُ قتلًا)، و (وأكلتُ أكْلًا)، و (شربتُ شربًا)، فإن المصدر ههنا يُسمَّى مؤكِّدًا، ولا يعمل عملَ الفعل[(٣)]؛ لأن فعله قد ذُكِرَ معه، فجُعِل العمل للفعل /٣٣٠/، لا للمصدر، وأما المصدر المقدَّر بـ(أَنْ والفِعْل) فهو بمنزلة الفعل يعمل عمله؛ مثال ذلك (يعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا)؛ فقولك (يعجبُنى) فعلٌ، ومفعول، و(ضَرْبُ) فاعل (يُعجبُنِى)، وهو مصدر، و(زيد) مخفوض بالإضافة، وهو فاعل فى المعنى، فى موضع رفع بالضرب، و(عَمْرو) مفعول (الضَّرْب)، وتقديره (يعجبنى أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرا)، فـ(أَنْ) ههنا فى موضع رفع بـ(يُعجِبُنِى)؛ فقد تبيَّنَ لك تقدير المصدر بـ(أَنْ والفعل) الذى معها، وكذلك (أَنْ والفعل) -أيضًا-[(٤)] يَتَقَدَّرَان كلاهما بمصدرٍ من لفظِ الفعل[(٥)]؛ كقولك (يُعْجِبُنى أَنْ يضربَ زيدٌ عمرًا)[(٦)]؛ فـ(أَنْ) فى موضع رفع فاعِلةُ (يُعْجِبُنِى)، وتقديره (يُعجِبُنِى ضرْبُ زيدٍ عمرًا)، ويجرى هذا القياس فى جميع الأفعال[(٧)] أن تقدَّر مصادُرها بـ(أَنْ والفِعْل) معًا؛ كما أَنَّ

---

(١) قد يرد عليه نحو (إنَّ ضربك زيدًا قبيحٌ، وكانَ إكرامُك بكرًا حسنا)؛ فالعملُ واضحٌ مع عدم إمكان التقدير المذكور؛ لامتناع العرب من وقوع المصدر المؤول هنا، حيث لا يباشرُه (كانَ، وإنَّ) دون فصلٍ بالخبر؛ لذا قيل بأن هذا الشرط أغلبى، أو أنَّ التقدير سائغٌ بحسب الأصل، والامتناعُ هنا لعارض.

راجع (الصبان ٢/٢٦٨، والخضرى ٢/٢٢).

(٢) إذ المصدر المؤكِّد، لا يقدَّر بأَنْ والفِعل (التبيان ١٩٥، والرضى ٢/١٩٤)، وانظر ما سبق فى (٢/٤١٢-المحرر).

(٣) البحر ٢/٢٢: (المصدر المؤكِّد لا يعمَلُ، إنما يعمَل المصدر الذى ينحل بحرفٍ مصدريٍّ والفعل) اهـ، وانظر (١/٨٢-منه، والغرة لابن الخباز ص١٤١).

(٤) د، وحاشية (ص) بعده (أينا وقعا).

(٥) كلمة: (الفعل) بين السطرين فى (ص).

(٦) (عمرًا) ساقطة من (ص، د).

(٧) كذا، وهو غير مناسب، ولعل المناسب: (الأمثلة، أو الباب) مثلًا، أو المراد بالأفعال: المصادر.

(أَنْ والفِعْل) يُقدَّرانِ بالمصدر[١]

فصـــل

وللمصدر ثلاثُ حالاتٍ إمَّا أَنْ يكون منَوَّنًا، وإما أن يكون مضافًا، وإما أن يكون فيه الألف واللام؛ لا يخلو المصدر من إِحدَى[٢] هذه الثلاثِ الحالاتِ[٣]

* فإذا كان منَوَّنًا ظهر فيه الفاعل، فَرِفعَ، ونُصِبَ المفعول؛ فتقول على ذلك (يُعجِبُنى ضَرْبٌ زيدٌ عمرًا)[٤]- برفع الضرب، وتنوينه- على أنه فاعل (يُعْجِبُنِى)؛ لأنه المُعجِبُ[٥]، والضرب فى نفسه يحتاج إلى فاعل ومفعول؛ ففاعله (زيدٌ)، ومفعوله (عَمْرًا)، فقد ظهر لك فى هذا المصدر المنوَّن الفاعلُ، والمفعولُ، والتقدير (يعجبُنِى أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا).

قال الله تعالى ﴿قَدْ أَنزَلَ﴾[٦] ﴿اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾[٧]؛ فـ(أَنْزَلَ اللَّهُ) فعل وفاعل و (ذِكْرًا) مفعولُ (أَنْزَلَ)، وهو مصدرٌ من (ذَكَر، يذكُر، ذِكْرًا)، و (رسولًا) مفعول المصدر الذى هو (ذِكْرًا)، وفاعله مقدَّر معه، والتقدير (قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إليكُم أَنْ ذَكَرَ رَسُولًا)[٨]

وقد قيل إنَّ (رَسُولًا) بدل[٩] من (ذِكْرًا)[١٠] الذى هو المصدر، لأَنَّ

---

(١) أهمل المصنف هنا المصدر النائب من اللَّفظ بالفعل، فهو العاملُ على مذهبه، وقد سبق فى (٣/ ١٠٧-المحرر) وسيأتى فى الحاصل (٣/٢٨٥).

(٢) ص، د: (أحد) -تصحيف-.

(٣) المرتجل ص ٢٤٠، وما بعدها.

(٤) الكتاب ١/١٨٩ - محقق.

(٥) (لأنه المعجب) بين السطرين فى (ص).

(٦) ص، د (وأنزلنا ...)، وهو خطأ، ونشأ عنه تكرُره فى جميعه الآتى.

(٧) الطلاق: ١٠، ١١

(٨) فى البحر ٨/٢٨٦: (قال الزجاج، وأبو على الفارسى يجوز أن يكون (رسولًا) معمولًا للمصدر الذى هو الذكر، فيكون المصدر مقدرًا بـ(أَنْ والفعل) تقديره أن ذكر رسولًا وعمل منونًا) اهـ، وانظر (التبيان ١٢٢٨).

(٩) أى: بدل كل من كل.

(١٠) ص، د: (ذكر)، وأثبتُّ ما فى النَّصِّ الكريم حكايةً.

الرسول هو الذكر[١]، وهذا أقرب إلى المعنى[٢]؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[٣] ﴿يَتِيمًا﴾[٤]؛ فقوله (يَتِيمًا) منصوب بـ (إِطْعَامٌ)؛ لأن الإطعام مصدر من (أطعم· يُطْعِمُ إطعامًا)، والتقدير (أو أَنْ يُطْعِمَ[٥] في يوم ذى مسْغبةٍ يتيمًا)؛ فـ (يتيمًا) /٣٣١/ مفعول (إِطْعَامٌ)، وفاعله مقدر[٦]، أى (يُطعِمُ أحدكم)، وهكذا يجرى المصدر فى جميع الكلام إذا كان منوَّنًا يُرْفَعُ فيه الفاعل، ويُنْصَب المفعول.

فإذا كان المصدرُ مضافًا جازت إضافتُه إلى الفاعل تارةً، وإلى المفعول تارةً[٧]؛ فتقول -إذا أضفته إلَى الفاعل- (يُعجبُنى ضربُ زيدٍ عمرًا)، و: (عجبتُ مِنْ إكرامِ خالدٍ زيدًا)، و: (شكرتُ استخراجَ صاحبِ الدِّيوانِ المالَ)؛ فقوله (ضربُ)، و(إكرامٌ)، و(استخراجٌ) مضافة إلى فاعليها، و (عمرًا)، و(زيدًا)، و(المالَ)، منصوبةٌ مفعولةٌ للمصادر المذكورة، وهذه المصادر -وإن كانت معمولة لما قبلها، فهى تطلبُ فاعلًا، ومفعولًا؛ لأنها تعمل عمل أفعالها، فيكون

---

(١) (الذى ··· الذكر) بين السطرين فى (ص)، وعلى هذا يكون (الرسول) بمعنى: الرسالة ومنه قول كُثيرِ (الرازى ٣/٥٩، والروض ١/١٢١، ود· الأدب ١/٣٩٥):

لَقَدْ كَذَبَ الوَاشِونَ مَا بُحْتُ عِنْدَهُمْ ... بِسِرٍّ، ولا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

(٢) راجع وجوهًا أخَر فى (الكشاف ٤/١٢٣، والبيان ٢/٤٤٤-٤٤٥)·

(٣) ص (مصغبة) - بالصاد، تصحيف·

(٤) البلد: ١٤، ١٥

(٥) ص، د: (أطعم) بصيغة الماضى، ولا يناسب المعنى، وإنْ صلح صناعة، والتصويب من المصادر·

(٦) الفاعل هنا محذوفٌ لا مضمر، إذْ المصدرُ لا يتحمل ضميرًا كالفعل، ومسئلتنا من المسائل المستثناة فى حذف الفاعل (انظر الصبان ٢/٤٤، ٢٨٣)، وقد نقل الخضرى تحمله للضمير؛ لتأوله بالمشتق، فإطعام، بمعنى أن يطعم، ففاعله مستتر لا محذوف (١/١٦٠) ولم يرتضه المرادى؛ قال فى (٣/٣) (وإذا حُذِف لم يتحمَّل ضميرَه خلافًا لبعضهم) اهـ، وراجع (الكتاب ١/١٨٩)·

(٧) الكتاب ١/١٩٠ محقق، والشجريَّة ١/٣٥١، والتسهيل ١٤٢، وابن يعيش ٦/٦٢، وقال المرتضَى (الأمالى ٢/٤٧) (المصادر قد تُضافُ إلى الفاعل، والمفعول جميعًا وذلك مستعمل مطرد فى القرآن والشعر والكلام). اهـ·

المجرور بها كلِّها لفظُهُ لفظُ الجرِّ، ومعناه الرفعُ، وإنَّما خُفِضَ بإضافة المصدر إليه؛ لأجل التَّخفيف، والمعنى معنى الرفع، و: (عمرًا، وزيدًا، والمالَ) مفعولاتٌ للمصادر، والتقدير (يعجبنى أَنْ ضرب زيدٌ عمرًا، وأن أكرم خالدٌ زيدًا، وأَنْ استخرج صاحبُ الديوانِ المالَ)؛ قال الله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[1]؛ فـ(دَفْعُ) مصدر من (دفع · يدفع دَفْعًا)، واسم (اللَّه) مخفوض بالإضافَةِ، وهو فاعِلٌ فى المعنى، و: (الناسَ) مفعول للمصدر، و (بَعْضَهُمْ) بدل من (الناسَ)، والتقدير (ولولا أَنْ دفع الله الناسَ بعضَهم ببعض)، وهو كذلك على قراءة من قرأ (وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ[2])؛ لأن (دِفاعَ)[3] مصدر: (دافع، يدافع، دِفاعًا)؛ قال -تعالى- ﴿كٓهيعٓصٓ ۝ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾[4]

فقوله (ذِكْرُ) مصدرٌ من (ذكر · يذكُر · ذِكْرًا)، و (رَحْمَةِ رَبِّكَ) فاعلٌ للمصدر[5]، وهى مخفوضة فى اللفظ بالإضافة، و(عبدَه) مفعول المصدر[6]، و (زكريًّا) بدل من (عبدَهُ)[7]، وعلى ذلك فقس.

وكذلك -أيضًا- قول الشاعر[8]

---

(١) البقرة: ٢٥١، والحج ٤٠.

(٢) قرأ الحسن، وأبو جعفر، ونافع، ويعقوب: (وَلَوْلاَ دِفَاعُ)، وقرأ الباقون (دَفْعُ اللَّهِ) (البحر ٢/ ١٦٩، ٦/٣٧٣، والطبرى ٥/٣٧٥-٣٧٦، والنشر ٢/ ٢٣٠، والإتحاف ٣١٥)·

(٣) ص، د: (دفاعًا)، والمثبت حكايةُ ما فى النَّصِّ الكريم·

(٤) مريم: ١، ٢

(٥) فى كلامه إبهامٌ؛ فالذكر مصدرٌ مضاف إلى المفعول، وهى الرحمة، والرحمة مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو الرب، انظر (البيان ٢/ ١١٩، والتبيان ص٨٦٥)·

(٦) أى: الرحمة·

(٧) وقرئ برفعهما، والتقدير هو عبدُه زكرياءُ، وبنصب (عبدَهُ)، ورفع (زكرياء) فـ(زكرياء) على الأول بدل أيضًا، وعلى الثانى خبرٌ لمحذوف، انظر (الرازى ٥/٥١٨)·

(٨) الأقيشر الأسدى المغيرة بن الأسود بن وهب؛ وانظره فى (المقتضب ١/١٥٩، والجمل ص١٣٢، وإصلاح المنطق ص٣٣٨، والشعر والشعراء ص ٥٦٥، والإنصاف ص٢٣٣، وشواهد المغنى ص ٨٨١، والحلل ص١٥٨)·

(٩٩) أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ[(١)] قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الأَبَارِيقِ[(٢)]

/٣٣٢/ ف (أَفْنَى) فعلٌ ماضٍ، و : (قرعُ القواقِيزِ) مصدرٌ فاعلٌ مرفوع بقوله (أفنى)، والقرع الذى هو مصدر- من (قرع يقرَعُ · قَرْعًا) - يحتاج إلى فاعل، وإلى مفعول؛ ففاعله (القواقيز) وهى مخفوضةٌ فى اللفظ مرفوعةٌ فى المعنى، و(الأَفواه) مفعولة للقرع منصُوبة به، و(الأباريقِ) مخفوض بالإضافة، والتقدير (أفنى تِلادى أَنْ قرعتْ القواقيزُ أَفْواهَ الأباريقِ).

وقد رُوِى (قَرْعُ القواقيزِ أَفْواهُ الأباريقِ)[(٣)] -برفع (الأَفْواه) على أَنَّها فاعلة، و(القواقيز) مفعولة؛ لأن المصدر يضاف إلى الفاعل، وإلى المفعُولِ، وتقولُ -على ذلك- فى إضافة المصدر إلى المفعول: (عجبتُ منْ ضربِ زيدٍ عمروٌ)؛ فقوله (عجبتُ) فعل وفاعل، و(من) حرف جر، و(ضَرْبِ) مصدر مجرور بـ(من) و(زيدٍ) المجرور مفعولُ المصدر مخفوضٌ فى اللفظ منصوبٌ فى المعنى، وفاعل المصدر (عمروٌ)، وهو مرفوع بالمصدر؛ لأنه فاعل له، والتقدير (عجبتُ من أَنْ ضرَبَ زيدًا عمروٌ)، وعلى ذلك فقس[(٤)]

---

(١) د : (نسب) -بالمهملة- تصحيف·

(٢) اللغة التِّلاد : المال الموروث، والنَّشَبُ المال الأصيل، والمراد هنا الطارف المستحدَث والقواقيز جمع قَاقُوزة : القدح يُشْرَبُ فيه، ويروى (القوارير) جمع قارورة : الزجاجة، والمراد : الكئوس المسْتخدمة من الزجاج·
والبيت : من بحر البسيط·
والشاهد : إِضافة المصدر إلى فاعله، ونصبُه مفعولَه·

(٣) راجع المصادر السابقة قال الأنبارى (ذاته) (ومن روى (أفواهُ) -بالرفع- جعله مضافًا إلى المفعول) اهـ·

(٤) أطلقه سيبويه فى الصورتيْنِ، قال (١/١٩٠) - محقق (عجبت من كسوةِ زيدٍ أَبُوهُ، وعجبت من كسوة زيدٍ أَبَاه - إذا حذفتَ التَّنوينَ) اهـ، وقال المبرد (المقتضب ١/١٥٢) : (تضيف المصدر إلى المفعول كما تضيفُه إلى الفاعل) اهـ، وقد ذهب قوم إلى أَنَّ إضافة المصدر للمفعول، ورفع الفاعل بعدَهُ قليل فى الكلام حتى زعم بعضُهم أنه ضرورة، (البحر ٣/١١) ؛ قال ابن هشام (المغنى ٢/١٣٢ ط الحلبى) (والحق جواز ذلك فى النَّثْرِ إلا أَنَّه قليل) اهـ؛ ويردُّ قول من زعم قصرهُ على الضرورة رواية رفع (أفواه) فى الشاهد السابق، فلا فرق بين الرفع والنصب وزنًا حتى تُدَّعَى الضرورة، =

ومنه (كرهتُ إكرامَك زيدٌ)[١] أي: (كرهت أَنْ أكرمَك زيدٌ)؛ لأن (زيدًا) ههنا فاعل، والكاف مفعولةٌ، ويجوز (كرهت إكرامَك زيدًا) - على أَنَّ الكاف فاعلة، و(زيدًا) مفعول - والتقدير (كرهت أَنْ أكرمْتَ زيدًا)؛ لأن المصدر يُضافُ إِلَى المفعول، وإِلَى الفاعل -على ما تقدم-.

وتقول: (عجبتُ من بناءِ الدَّارِ زَيْدٌ)؛ فـ(الدَّار) مفعولةٌ للبناء، و(زيدٌ) فاعل، والتقدير (عجبتُ من أَنْ بَنَى الدَّارَ زيدٌ)، ولا يجوز نصب (زيد) ههنا؛ لأنَّك لو نصبتَه لجعلتَ (الدار) فاعلةً، والدارُ لا تكون فاعلةً[٢]؛ لأنها مبنيَّةٌ لا بانيةٌ، ومثل ذلك: (سرَّني قتلُ المسلمِ الكافرَ) - بنصب (الكافرَ) على أنه مفعول، و(المُسْلِمِ) فاعلٌ، والتقدير (سرنى أَنْ قَتَلَ المسلمُ الكافرَ)، وإن شئتَ قلت: (سَرَّنى قَتْلُ الكافرِ المسلمُ) - برفع (المُسْلمُ) - فيكون فاعلًا للقتل، و(الكافر) مفعولٌ مخفوضٌ بإضافة المصدر إليه، والتقدير (سرَّنى أَنْ قَتَل الكافرَ المسلمُ)/٣٣٣/؛ ولا يجوزُ -فى هذه المسألة- رفع (الكافر)؛ لأَنَّهُ إِذَا رفعتَه كان فاعلًا، ولا يَسُرُّك أَنْ يقتلَ الكافرُ المسلمَ[٣]

* فإذا كان فى المصدر الألفُ واللاَّمُ قلتَ (عجبتُ مِنَ الضَّربِ زيدٌ عمرًا)؛ فقولك (الضرب) مصدر مُعَرَّفٌ باللام، و(زيدٌ) فاعل الضرب، و(عمروٌ) مفعُول (الضَّرْب)، والتقدير (عجبتُ من أَنْ ضربَ زيدٌ عمرًا)؛ وإعمالُ المصدرِ بالألف واللام ضعيفٌ جدًّا[٤]

=وقوله عليه السلام (وحجُّ البيتِ مَنْ استطاع إليه سبيلًا) أى (أَنْ يحُجَّ البيتَ المستطيعُ)، راجع (الأشمونى ٥٤٩/١-حلبى، وش الشذور ٣٨٢، ومعانى الفراء ٣٢٤/٢).

(١) وعليه قول الأحوص الأنصارى -على رواية-:

فَإِنْ يَكُنِ النكاحُ أَحَلَّ شيْءٍ ... فإِنَّ نِكَاحَهَا مطرٌ حَرَامُ

وانظر: (ضرائر الألوسى ص٢٨٦).

(٢) أى فى هذا التركيب خاصة كما لا يخفى.

(٣) لا ريب أَنَّهُ صالحٌ صناعةً، ولا ترفضُه القواعد، ولكنَّها نزعةٌ دينية أَخلاقية، غلَتْ حتى منعتْ المأذون له من الدخول.

(٤) ابن يعيش ٦٠/٦: (لأن الألفَ واللام لا تكون فى أسماء الأجناس التى هى أُصولٌ إلا معرَّفَةً فلذلك=

قال الشاعر(١)

(١٠٠) ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ(٢)

فنصبَ (أعداءَه) بقوله (النِّكاية)، و(النكايةُ) مصدرٌ من (نكَى· ينكى(٣) نِكايةً) والتقدير (ضَعِيفٌ أَنْ ينكىَ أعداءَه)، و(النكايةُ) مخفوضةٌ بإضافة (ضَعيف) إليها، ومرفوعةٌ فى المعنى بـ(ضعيفُ)، والتقدير (ضعيفٌ نِكايتُه أَعْدَاءَهُ)، وقال آخر(٤)

(١٠١) لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِى لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا(٥)

=ضَعُفَ إعمالها) اهـ، وعُلِّلَ أيضًا ببُعدِه عن الفعل بدخول (أل) عليه، (التصريح ٦٣/٢)، ولبعده عن الفعل حينئذ منع بعضُهم إعماله، ونقله الرضى عن المبرد، وليس كذلك، بل هو على جوازه (ش الكافية ١٩٦/٢، والمقتضب ١٥٢/١-١٥٣، والبحر ٥١٦/٥)·

(١) غير معروف، ولم ينسبه أحد، وانظر (الكتاب ١٩٢/١ محقق، وابن السيرافى ٢٩٠/١، والمفصل ٢٢٤، وشرحه ٥٩/٦، والهمع ٩٣/٢، والدرر ١٢٤/٢)، والبيت من الخمسين·

(٢) من اللغة نكاية العدو: أَنْ تُكْثِرَ فيه الجراح، أو التأثير فيه، أو هزيمته·
والبيت: من بحر المتقارب·
والشاهد: إعمال المصدر المقترن بألْ، وهو قليل·

(٣) فى (ص، د) (نَكَا· يَنْكَا) وكأنه مسهَّل عن المهموز، والمثبتُ هو الصواب؛ فالمعتلُّ من (فَعَلَ يفْعِلُ)، والمهموز (فَعَل يفْعَلُ)، ومصدر المهموز النَّكْءُ، والمعنيان مختلفان فالمهموز يعنى: قَرْفُ القرحةِ، وقشرُها، والمعتلُّ تقدم، وهو المقصود· وانظر (الأساس واللسان - نكأ، نكى)·

(٤) المرار الأسدى أو: مالك بن زغبة الباهلى، انظر (الكتاب ١٩٣/١-محقق، وابن السيرافى ١/ ٤٦، والجمل ص١٣٦، والمقتضب ١٥٢/١، والبحر ٥١٦/٥، وشرح المفصل ٦٤/٦، والأشمونى ٥٤٣/١-حلبى، والدرر ١٢٥/٢، والحُلَل ص١٦٨)·

(٥) يروى (كررتُ)، و(لَقِيتُ) بدل: (لَحِقْتُ)·
من اللغة: المُغِيرَة: الخارجة للإغارة، والنكُولُ: النكوص والتَّقهقُر جُبْنًا، وفعلُه من باب ضرَب، ونصر، ومِسْمَعٌ هو مِسْمَعُ بن شيبان من قيس بن ثعلبة·
والبيت: من بحر الطويل·
والشاهد: إعمال المصدر المقرون بأل؛ كما وضحه· وهذا متعيِّنٌ على رواية (كرَرْتُ) أما على رواية: (لحِقْتُ، ولَقِيتُ)، فيحتمل التنازع بين الفعل والمصدر، وإعمال أحدهما·

فقوله (الضَّربِ) مصدر، و (مِسْمَعًا) مفعولٌ منصوبٌ بـ (الضرب)، والفاعلُ مقدَّرٌ والتقدير (فلم أنكُلْ عن أَنْ أَضْرِب مِسْمعًا)، وقيل إنَّ (مِسْمَعًا) منصوبٌ بـ (لحقتُ) والتقدير (لحقتُ مسمعًا، فلم أَنكُلْ عن ضربه)[1]، وهذا المصدر الذى هو بالألف واللام قليل العمل[2]

فصل

ولا يجوز تقديم معمولِ المصدر عليه، ومعمولُه هو فاعلُه، ومفعولُه، وما[3] كان في صلته متعلِّقًا به[4]؛ مثل الظرف.

ولا يُفْصلُ بين المصدر، ومعمولِهِ بأجنبيٍّ[5]؛ تقول (عجبتُ من ضربِك زيدًا)؛ فـ (زيدًا) مفعول الضرب، ولو قدَّمته على هذا [المصدر] فقلتَ (عجبتُ -زيدًا- من ضربِك)، أو (زيدًا عجبتُ من ضربك) لم يجز؛ لأَنَّ (زيدًا) مفعول (الضَّرْبِ)، وقد تقدم عليه.

فإن قلتَ -فى الحال[6]- (عجبتُ من ضربِكَ ضاحكًا زيدًا) فهذه المسألة على وجهيْنِ[7] إنْ جعلتَ (ضاحكًا) حالًا[8] من (عجبتُ) لم يجزْ؛ لأَنَكَ فصلتَ به -وهو أجنبيٌّ- بين المصدر الذى هو (ضربك) /٣٣٤/ وبين معموله الذى هو

---

(١) أى: على التنازع، كما سبق، أو على إعمال الفعل لا غير عند من منع إعمال المصدر المقرون بأل. وانظر (ش المفصل ٦/٦٤، والحلل).

(٢) تقدم قريبًا، وانظر (المرتجل ص٢٤٥-٢٤٦).

(٣) د: (هوما) - تصحيف.

(٤) إذْ هو متأول بالحرف المصدرى مع الفعل، فلا يتقدم معموله عليه لأنه كالموصول، ومعمولُه كالصلة، والصلةُ لا تتقدَّم على الموصول؛ قال ابن جنى (الخصائص ٢/٣٨٥) (لا يجوز تقديم الصلة، ولا شئٌ منها على الموصول) اهـ، وانظر المنصف ١/١٣٠، والتسهيل ١٤٢، والإنصاف ٥٩٤، والمحرر ٢/٣٩٣).

(٥) المقتضب ٤/١٥٦-١٥٧؛ وقال ابن مالك (التسهيل ٣٨) (الموصولُ، وصلته كجزء الاسم فلهما ما لهما من ترتيبٍ، ومنعُ فصلٍ بأجنبيٍّ إلاَّ ما شذَّ) اهـ، وراجع (الروض الأنف ١/٢٢٠).

(٦) (فى الحال) بين السطرين فى (ص).

(٧) ص، د (الوجهين) -تصحيف-، فلم يتقدم معهودٌ.

(٨) د: (حال) - تصحيف.

(زيد)، وكأنك قلت (عجبت من ضربك -وأنا أَضْحَكُ-زيدًا)، فكانتْ الحال منك لاَ من الضَّاربِ، فلذلك لم يجز؛ من حيث إن الضحك[١] جاء فاصلًا بين الضَّرْبِ، وزيد، وهى حالة أجنبيةٌ؛ لأن الضَّحك منك، وجوازُها أَنْ تقول (عجبتُ ضاحكًا مِنْ ضَرْبِك زيدًا)؛ فيكون الضحكُ حينئذٍ يلى (عَجِبْتُ)؛ لأنه حال منك، وأنتَ المتعجِّبُ، والضرب يلى (زيدًا) من غير فاصلة، فحينئذ جازت المسألة، ولو قلتَ (ضاحكًا عجبتُ من زيدٍ) جاز؛ لأنَّ الضَّحك من (عَجِبْتُ)، و(عجبتُ) فعلٌ يجوز تقدُّمُ معموله عليه.

ولو قلتَ -أيضًا- (عجبتُ من ضربِك زيدًا ضاحكًا) جاز -أيضًا-؛ لأنّ الضحك من (عجبتُ)، ومعمول (عجبتُ) يجوز تقدمه عليه، وتأخيره عنه وإنْ جعلتَ (ضاحكًا) حالًا من الكاف التى هى ضمير الفاعل فى (ضَرْبِكَ).

فإنْ قلت (عجبتُ منن ضربِكَ -وأنتَ تضحكُ-زيدًا) جاز؛ لأن الضَّحك حال من الفاعل الذى هو الضارب، ولم يكن من أجنبىٍّ، فيقع[٢] الفصل؛ فلذلك جازتْ؛ لأنَّها معمولةٌ للمصدرِ، فكأنك لم تفصلْ.

فإنْ جعلتَ الحالَ من المضروب، وهو (زيدٌ)، فقلتَ (عجبتُ من ضربِكَ زيدًا باكيًا)؛ فـ(باكيًا) حالٌ من (زيد)، ولا تجئُ هذه الحال قبل الضَّرْبِ؛ لأنَّهَا داخلةٌ فى صلةِ المصدرِ، ولا تكون إلا بعدَ (زيد)، ولا يجوز تقديمها عليه؛ لئلا يقع اللبس[٣]

وكذلك لو قلت (يعجبنى ضربُك زيدًا يومَ الجمعةِ عند أَخِيك مُتكِئًا)، فكل ما بعد (الضَّرب) من هذه الأسماء المنصوبة داخلٌ فى صلة المصدر؛ لأنه متعلِّق به[٤]؛ ألا ترى أَنَّ (الضرب) وقع فى يوم الجمعة؟ فهو متعلَّق به، وأَن (الضرب) -

---

(١) يقصد جملة الحال (وأنا أَضْحَك).

(٢) أى: فيعتبر.

(٣) بين كونها حالًا من الضَّارب، أو المضروب.

(٤) الزجاجى (الجمل ١٣٥): (لا يجوز تقديمُ شئ من صلة المصدر عليه مضافًا كان أو غير مضاف، =

أيضًا- وقع عند أخيك، فهو متعلق بـ (عند)، وأن الضرب -أيضًا- وقع من الفاعل، وهو متكئ فكان الضرب -أيضًا- متعلقًا بالحال، أى كان [الضرب منه فى حال اتكائه، فبان لك أنَّ (الضرب) وقع فى هذه المواضع كلها فتعلق الجميع به][(١)]، فإن جعلتَ (متكئًا) حالًا منك - كأنك عجبتَ، وأنت متكئٌ - جاز تقديمها؛ فتقول (عجبتُ متكئًا من ضربِك زيدًا يومَ الجمعةِ عند أَخِيكَ) وإن أردتَ أنَّ العَجَب وقع فى يوم /٣٣٥/ الجمعة لم يكن[(٢)] إلاَّ مؤخَّرًا بعد (متكئًا)، أو[(٣)] مقدَّما قبل الضرب فتقول (عجبتُ من ضربِك زيدًا عندَ أَخِيكَ متكئًا يومَ الجمعةِ)؛ لأن معمول (عجبتُ) يجوز تقديمه، وتأخيرُهُ، ومعمول الضرب لا يجوز تقديمُهُ، ولا[(٤)] تأخيره، فإنْ كانَ الضَّرْبُ وقع (يومَ الجمعةِ)، و(متكِئًا) وقع من الكاف، أو من (زيد)، فلا يجوز تقديم شئٍ من ذلك؛ لأنَّهُ معمولُ الضرب.

وممَّا ينتصبُ نصبَ المصادر[(٥)] قولُهم (خَيْرَ مَقْدَمٍ)[(٦)]، أى (قَدِمتَ خيرَ مَقْدَمٍ)، وقولُهم (مَواعِيدَ عُرقُوبٍ)[(٧)] أى (وَعدتَ مواعيدَ عُرقوبٍ)،

=وذلك قولك (عجبت من أكل زيدٍ طعامَك يومَ الجمعة عند أخيك متكئًا أكلًا شديدًا)، (ولا يجوز تقديم شئٍ من هذا على المصدر لأنَّهُ من صلته) اهـ.

(١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) أى الظرف: (يوم الجمعة).

(٣) زدت الهمزة على الواو العاطفة، بمقتضى السياق.

(٤) كذا، وأحسبه سهوًا عن (بل)، وهى المناسبة هنا على ما تقدم.

(٥) أى: بفعل مضمر يجوز إظهاره (المفتاح ص٣٩).

(٦) الكتاب ١/٢٧٠ محقق، والمفصل ٣٢.

(٧) مثلٌ تضر بُه العرب فى إخلاف الوعد، واختلف فى أول من قالَهُ؛ فقيل: رجل من العماليق وقيل من الأوس، أو من الخزرج، أو من خيبر ... وقيل غير ذلك وله قصة، وفيه يقول الأشجعى

وَعَدْتَ، وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً ... مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

راجع (فصل المقال ص١١٣، والمستقصى ١/١٠٧، ومجمع الأمثال ٣/٣٣٠، والفاخر ص١٣٣، واللسان -وعد-).

فانتصب (خيرَ)؛ لأنَّه نعتٌ لمصدر محذوف، تقديره (قدمت قدومًا خيرَ مَقْدَم)، فحُذِفَ الفعلُ الذى هو (قَدِمتَ)، وحذف المصدر الذى هو (قُدوم)، ونابَ (خَيْر) مناب المصدر[(١)]، وانتصبَ انتصابه؛ كما تقولُ (ضربتُ زيدًا سوطًا)؛ فـ(سوطًا) منتصبٌ؛ لأنَّه ناب مناب المصدر الذى هو (ضربةً)، لأنَّ (ضربةً) مصدر من حيثُ إنَّ أصلها (ضربًا) فدخلت عليها تاء التأنيث، فحذفتْ (الضَّربة)، وناب (السَّوطُ) منابها، وانتصبَ انتصابَها[(٢)]

وكذلك (مَواعيدِ عُرقوبٍ)، تقديرُه (وَعَدْتَ مواعيدَ عُرقوبٍ)، فانتصبَ (مواعيدَ) على المصدر، وإن كان جمعًا، مِنْ حيثُ إنَّه[(٣)] جمع (مَوْعِد)[(٤)]، و(موعِدٌ) مصدر، وجمعُ المصدر كالمصدر[(٥)]، ومن ذلك (غَضَبَ الْخَيلِ على اللُّجُمِ)[(٦)] أى (اغْضَبْ غَضبَ الخيل على اللُّجُم).

ومن ذلك قولُهم[(٧)] (لبَّيْكَ)، و(سَعْدَيْكَ)، و(حَنَانَيْكَ)، و(هَذَاذَيْكَ) و(دَوَالَيْكَ)؛ فأما قولهم: (لَبَّيْكَ اللهمَّ لَبَّيْكَ)، فإن معناه (أُلَبِّيكَ تلبيةً بعد تَلْبيةٍ)

---

(١) إذْ مما ينُوب عن المصدر صفته.

(٢) وممَّا ينُوب عن المصدر عدده، راجع الأشمونى، والصبان ٢/١١٣-١١٤، والمحرر ٢/٤٠٩

(٣) ص (أنه) -بفتح الهمزة-، وهو ضعيفٌ مرغوبٌ عنه.

(٤) ص، د (وَعْد) فيه، وفيما بعده، وهو تحريف.

وقد قيل إنَّ (مواعيد) جمع (موعود)، وهو من المصادر التى وردت على (مفعول) كالمعسور، والميسور، والمحلوف (اللسان -وعد-)، والنفس أميل إلى أنه جمع (مَوْعِد) مصدرًا ميميًّا، فأُشبع فى الجمع، وإنْ عُورض بأن الإشباع فى السَّعة نادرٌ، ولكنه الظاهر، ويدعمُهُ منحى الكوفة فى مثله.

(٥) إلاَّ فى إعماله، فهو مختلف فيه، فأَجازه قوم واختاره ابن مالك، ومنعه قوم (الهمع ٢/٩٣).

(٦) مثلٌ. يُضْرَب لمن يغضب غضبًا لا منفعةَ منه، ولا موضِعَ لَهُ، ونصب الغضب على المصدر لفعل من لفظه كما وضحه المصنف، وانظره فى: (المستقصى ٢/١٧٧، والميدانى ٢/٤١٢، واللسان (غضب) والمفصل ١٩٦، والفصول ٣٢).

(٧) أى: فى المصدر الواجب حذف عامله لكونه بدلًا من فعله فى إجابة الداعى (أفاده السيوطى ١/١٨٩-همع)، وراجع فيه (الكتاب ١/٣٤٩-محقق، والمخصص ١٣/١٣١، ١٣٤، وليس ٣٤١، والمزهر ٢/١٩٥).

فـ (لبَّيْك) منصوبةٌ ؛ لأنها واقعةٌ موقعَ المصدر[١] وذلك كأنك[٢] تقول (اللَّهم إنى ألبيك تلبيةً بعد تلبيةٍ)، فـ (تلبيةً) مصدر، فاختصرت العرب ذلك، وجُعِلَ عِوَضَ قولك (تلبيةً بعد تلبيةٍ) قولهم (لَبَّيْكَ)، فلأجل ذلك صار (لبَّيْكَ) منصوبًا على المصدر بلفظ التَّثنية[٣]، لأنه فى معنى (تلبيةً بعدَ تلبيةٍ)[٤]، فكأنه تثنية (تلبية)، ويقال (لَبَّ)، و(أَلَبَّ) أى (أَطَاعَ)[٥]، فكأن /٣٣٦/ معنى (لَبَّيْكَ) (طاعةً لك بعد طاعةٍ).

وكذلك (سَعْدَيْكَ) أى (إسعادًا بعدَ إسعادً)، فكأَنَّ (سَعْديْك) تثنيةُ الإسعادِ ومعناه: (أَطلبُ منك سعديْك)[٦] والكلام فيه كالكلام على (لَبَّيْكَ).

وكذلك (حَنَانَيْكَ) معناها (تَحَنُّنًا بَعدَ تَحنُّنٍ) فـ[كأَنَّ][٧] (حنانَيْك) تثنية

---

(١) مذهب سيبويه أَنَّ (لبيك) وما ذُكِرَ بعده مثنىً منصوب على المصدريَّة بفعل محذوف، وأنَّ تثنيتَهُ المقصود بها التكثير، فهو مُلْحَقٌ بالمثنَّى، ومذهب يونس أنه ليس بمثنى، بل مفرد، وأصله (لَبَى) مقصورًا، قلبت ألفه ياء مع الضمير، ورُدَّ عليه بأنه لو كان كذلك لم تنقلب ألفُهُ ياء مع الظاهر، ولكنهم أضافوه إلى الظاهر بالياء، وليس ذا شأن المقصور، فدلَّ على أنه مثنىً وليس مفردًا مقصورًا، راجع (السابق، والمرادى ٢/٢٥٩-٢٦١، وابن عقيل ص٢٧١).

(٢) ص، د (أنك)، والقصد إلى التشبيه، وعليه زدت الكاف.

(٣) فهو، وكذلكَ ما بعده مصادر مثناةٌ لفظًا، ومعناها التكرار؛ لأنَّهم لما قصدوا التكثيرَ بِهَا جعلوا التثنية علمًا على ذلك؛ لأنَّها أول تضعيف العدد وتكثيره، وثبت على التثنية قال ابن سيده (فأجرى اللفظ على ما يقتضيه ذلك المعنى من ترك التصرف، والتثنية ولتضعيف فعل التَّعظيمِ حالًا بعد حالٍ) اهـ، (المخصص ١٣/٢٣١، ٢٣٢، والتصريح ٢/٣٦).

(٤) سيبويه ١/٣٥٠ محقق: (كأنه قال: كلَّمَا أجبتُك فى أمر فأنَا فى الأمر الآخر مجيبٌ) اهـ.

(٥) ثعلب (المجالس ١/١٢٩) (معنى (لَبَّيْكَ): إجابةٌ بعد إجابة لك، ويقال لب بالموضع إذا أقام به) اهـ، وفى اللسان (لبب): (وقال ابن الإعرابى اللَّب الطاعة، وأصلُه من الإقامة ... وكانَ فى الأصل: لَبَّبَيْكَ: أى: أطعتك مرتين، ثم حذفتْ النُّون للإضافة) اهـ.

(٦) أى: معاونَتَك؛ وهذا التفسير أنسب من تفسير الرضى ١/١٢٦ (أُعِينُك)، ومن تفسير ابن هشام (الأوضح ١/٤٢٠): (إسعادًا لك بعد إسعاد)؛ إذْ الموقف طلب المعاونة، قال يس (٢/٣٦) (ولو فسر (سَعْدَيْك) بإسعادٍ منك بعد إسعادٍ ... ليكون من إضافة المصدر إلى فاعلِهِ لكان أليقَ بالمقام) اهـ.

(٧) زيادةٌ لازمةٌ دفعًا للتوهم، وهى من صنيعه فى السابق واللاَّحق؛ قال سيبويه (١/٣٤٨): (كأنَّه قال:

التَّحنُّنَ، ومعناه (أطلب منكَ حنانَيْكَ)[١]، كأنه يريد: أطلبُ منك رحمتك[٢] لأنَّ التَّحنُّنَ الرحمةُ، وكذلك (هَذَاذَيْكَ) معناه (هَذًّا بعدَ هَذٍّ) فكأن (هَذَاذَيْكَ) تثنية هَذًّا، بعد هذٍّ[٣] والهذُّ القَطْعُ[٤]؛ قال[٥]

(١٠٢) ضَرْبًا هَذَا ذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا[٦]

فثَنَّى[٧]

وأما (دَوَالَيْكَ) فإنَّ معناهُ: (مُداولةً بعدَ مُداولةٍ)[٨] فـ [كأنَّ][٩] قولهم (دَوَالَيْكَ) تثنيةُ مُدَاوَلَةٌ[١٠]

=تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ) اهـ.

(١) وهذا التفسير أنسبُ من قولهم (تحننا عليك بعد تحنن) كما في: (الأشمونى ١/٥٠٣)؛ إذْ اعتبار المصدر فيه مضافًا إلى الفاعل أليق كما مر فى سابقه، ويؤكِّده أنَّ هذا الاستعمال لا يكاد يُوَاجَهُ به غيرُ الله. انظر (الروض ١/٢٥٩).

(٢) الكتاب (١/٣٤٨ محقق): (وكأنه يسترحِمُه ليَرْحَمَهُ) اهـ، وهذا ما يدعَمُ التفسير السابق.

(٣) المخصص ١٣/٢٣٣، والأساس (هذذ).

(٤) فى السابق، وغيره سرعةُ القطع. راجع أيضًا (اللسان والمصباح-هذذ)، وفى الخزانة ٢/١٠٦-محقق: (هو فى جميع تصرفاته معناه: السُّرعة فى القطع، لا السرعة مطلقًا بل حكى اللحيانى فى نوادره: أنَّ الهذَّ القطعُ نفسُه ... وكذلك صاحب القاموس؛ قال: هذاذَيْكَ قطعًا بعد قطعٍ) اهـ.

(٥) العجَّاج فى أصحاب ابن الأشعث، ومدح الحجاج (الديوان ٢/٣٦ - (مجموع أشعار العرب) والكتاب ١/٣٥٠ محقق، والجمل ص٢٩٦، وأمالى الزجاجى ص٨٣، وإصلاح المنطق ص١٥٨، ومجالس ثعلب ١/١٣٠، والحلل ٣٥٥، والمخصص ٣/٢٣٣، والأساس (هذذ) والخزانة ٢/١٠٦ -محقق-، والمحتسب ٢/٢٧٩).

(٦) من اللغة: الهَذُّ: سرعة القطع، أو القطع نفسُه، والوخضُ: الطَّعْنُ النافذُ الجوفَ.
من الإعراب: ضربًا مصدرٌ وضع بدلًا من اللفظ بالفعل، وهذاذيك نصب على المصدر، وهو بدل من الأول: والبيت من مشطور الرجز.
والشاهد: (هذاذيك) حيث جاء به مصدرًا مثنىً للدّلالة على المبالغة والكثرة فى معناه.

(٧) بعده بياض بما يتسع لكلمتين، ولعله: (قوله: هذّ).

(٨) الخزانة ٢/٩٩ -محقق-، والصبان ٢/٢٥١

(٩) زيادة، وهى من كلامه على ما سبق، وهى زيادة لازمة؛ إذْ أن (دَوَالَيْكَ) مثنىً اسم المصدر، وبالكسر مثنى مصدر دَاوَل، فالكلام على التشبيه لا الحقيقة، وراجع (الخزانة -ذاته-).

(١٠) الكتاب (١/٣٥٠).

قال الشاعر[١]

(١٠٣) إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ   دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيرُ لاَبِسِ[٢]

معناه : (مُداولةً بعد مداولةٍ) ؛ لأنَّ العرب كانت تزعم أَنَّ الرجل إِذَا وطئ امرأة أَوَّلَ مرَّة وكانا يطلبان المُحابَّة[٣] بينهما شَقَّتْ بُردَه ، وشَقَّ بردها ، فيزعمون أَنَّ المحبة تقع بينهما بذلك[٤] فافهم ذلك.

وحَاصِلُ هذَا الباب :

أَنَّ المصدر نوعانِ مؤكّد ، وغير مؤكّد ؛ وأَنَّ غير المؤكّد يعمل عمل الفعل ، ويقدر بـ(أَنْ والفعل) فيرفع الفاعلَ ، وينصبُ المفعول ، وله ثلاث حالات التنوينُ والإضافةُ ، والألف واللام ، ويُضَافُ إلى الفاعل ، وإلى المفعول ، ولا يتقدَّمُ شئٌ من معمولاته عليه ، ولا يُفْصَلُ بينه وبين معموله بأجنبيٍّ ؛ وأما المؤكَد المذكورُ معه فعلُه فلا[٥] يعمل ؛ كقولك (ضربت زيدًا ضربًا) و (قتلتُ عمرا قَتْلًا) ، فـ(ضربًا

---

(١) سحيم ، عبد بنى الحَسحاس ، (ديوانه ص١٥ ، والكتاب ١/٣٥٠ ، ومجالس ثعلب ١/١٣٠ والخصائص ٣/٤٥ ، والمحتسب ٢/٢٧٩ ، والجمل ص٢٩٧ ، وأمالى الزجاجى ص٨٣ ، المخصص ٣/٢٣٢ ، والمزهر ٢/١٩٥ ، واللسان -(دول)- ، وابن يعيش ١/١٩ ، والخزانة ٢/ ٩٩- ، والدرر ١/١٦٢).

(٢) يروى : (بُرْقُعٌ) بدل : (مثلُه) ، ويروى عجزه

دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لاَ بِسُ

وهى رواية سيبويه وابن جنى ، ولا تُفْهَم إلا على الإقواء ؛ فالقوافى مجرورة - انظر الديوان.

والبيت : من بحر الطويل.

والشاهد : (دَوالَيْكَ) حيث وقعَ المصدرُ مفعولًا مطلقًا بلفظ التَّثنية ، وعاملُه فعل محذوفٌ من لفظه ، وجوز فيه سيبويه الحاليَّة (السابق - ذاته) ، وضعَّفه ابن هشام ؛ لتعريفه (التصريح ٢/٣٧) وكذلك الأشمونى (١/٥٠٥) ؛ والحقُّ سلامتُه من الضَّعف ، فقد قيل : الكاف للخطاب ولاحظَّ لها فى معنى الإضافة فلذلك لم يتعرَّف ما قبلها بهَا ، راجع (الدرر -ذاته-).

(٣) ص ، د : (المحابية) -بفك الإدغام- والوجه ما أثبتُّ.

(٤) راجع (الخزانة ٢/١٠٠- محقق ، واللسان -دول- ، والمزهر ٢/١٩٥ ، والحلل ٣٥٧) وفى ديوان سُحيم ص١٥ (قال أبو عبيدة معمر بن المُثنَّى : وكان من شأنهم إذا جلسوا للغزل أن يتعابثوا بشَقِّ الثياب ، وشِدَّة المعالجة على إبداء المحاسن) اهـ.

(٥) ص ، د : (لا) -بدون الفاء- وهو من استعمالاته ، والفاء القياس.

وقتلًا) مصدرانِ مؤكِّدانِ لا يعملان شيئًا ؛ وقد جاء عن العرب (ضربًا زيدًا) و(قتلًا عمرًا) ؛ لأنهم[١] جعلوا المصدر واقعًا موقع الفعل[٢] فكأنه قال (اضربْ زيدًا) و(اقتلْ عمرًا) والجميع مشروح في الباب.



(١) ص، د (كأنهم) -تصحيف-، والمثبتُ مفادٌ من المصادر.

(٢) لم يتقدم هذا النوع في الباب، بل في (٣/١٠٧-المحرر).

البابُ السَّابِـعَ عَشَـرَ

فى عمل أَسماءِ الأَفعالِ

اعلمْ أَنَّ أسماءَ الأَفعال تعملُ عملَ أَفعالها(١) فترفع الفاعلَ، وتنصبُ /٣٣٧/ المفعولَ(٢)، وكثيرًا ما يكون فاعلُهَا مُضْمَرا(٣)؛ تقولُ من ذلك (نَزَالِ زيدًا)(٤)؛ فـ (نزالِ) اسمُ فعلٍ(٥) مبنيٌّ على الكسرِ، وفاعلُه مضمرٌ فيه، و (زيدًا) مفعولُه، والمعنى (أنزل زيدا)، وإنَّما كُسِرَ لالتقاء السَّاكنَيْنِ، والساكنانِ الألفُ، واللَّامُ، وفاعلُه مضمرٌ فيه، تقديرُه (نَزالِ أنتَ زيدًا)، وكذلكَ (دَراكِ عمرًا) بمعنى (أَدْرِك عمرًا)، وكذلك (هيهاتَ الأمرُ)، فـ(الأمرُ) مرتفعٌ بـ(هَيْهَاتَ) و(هَيْهَاتَ) بمعنى (بَعُدَ) فكأنَّه قال (بَعُدَ الأمر).

فهذِه وما شابهها من أسماء الأفعالِ ما كان منها متعدِّيا؛ كقولك (نَزَالِ زيدًا) رفَعَ الفاعلَ، ونَصبَ المفعولَ، وإنْ كانَ فاعلُها مُضمرًا فيها، وهو (أَنْتَ)-، ونصبت المفعول وهو (زيدٌ)، وما كان منها لاَ يتعدَّى ارتفع به الفاعلُ لا غيرُ، وقد يكون مُضْمرًا، وقد يكون مُظْهرا؛ فالظَّاهر قولك (هَيْهَاتَ الأمرُ)، وتقديره بَعُدَ الأمر، و(بَعُدَ) لا يتعدَّى إلى مفعول، والمضمر مثل قولك (صَهْ [يا زيد])(٦) بمعنى (اسكتْ) ففاعله مضمرٌ فيه، وهو (أَنْتَ) تقديره (صَهْ أَنْتَ يا زيدُ)، أى (اسكت أنت يا زيدُ)(٧)

---

(١) أى تعمل عمل مسماها من التَّعدى واللزوم فى الغالب ومن غير الغالب (آمين، وإيهٍ) فإنه لم يحفظ لهما مفعول، ومسماهما متعدٍّ: استجبْ، وزدْ. راجع (التصريح ١٩٩/٢).

(٢) أى إنْ كان مسماها متعدِّيا، انظر (ما سبق، والبحر ٣٦/٤) وما يأتى.

(٣) إذ غالبُها للأمر وهى غير متصرفة فيلتزم إضمار فاعليها.

(٤) تقدم التعليق على هذا الاستعمال فى (٤٣٢/٢-المحرر).

(٥) د: (فاعل) -سهو-.

(٦) زدت كلمة (يا زيد)؛ لأَنَّ كلامه عليها كما يأتى، ولعلها سقطت من الناسخ.

(٧) وقعت الجملتان سهوًا فى (ص، د) بتقديم الثانية على الأولى حيث جاءتا هكذا: (اسكت أنت يا=

ولا يجوزُ تقديم معمولها عليها[١]، لو قلتَ (زيدًا نزالِ) لَمْ يجز[٢] ؛ لضعفِها عن الفعل ؛ لأَنَّها مُشبَّهة والمُشَبَّهُ ناقص، ولأنها اسمٌ، والاسم عمله أَضعفُ من عمل الفِعل.

والدَّليلُ على اسميتها أَنَّك إذا قلتَ (نزالِ) فهى فى موضع نصبٍ مفعولةٌ، كأنك قلت (انزل نزولًا)[٣] ؛ فقولك (نَزَالِ) واقع موقع (نُزُول)، وقد تقدم لك ذكر ذلك كله فى باب (أسماء الأفعالِ)[٤] من مقالة (الأسماء) ؛ فافهم ذلك.

وحَاصِلُ هذا الْباب :

أَنَّ أسماء الأفعال تعمل عملَ أفعالها : وأنَّ فاعَلها يكون مُضْمَرًا ويكون مُظْهَرا،

=زيد، أى صه أنت يا زيد) وليس الكلام عليه كما تلاحظ، فلعل قصدى الصواب.

(١) لضعفها بعدم التَّصرف، وأجازَهُ الكوفيُّون تمسكًا بظاهر قوله -تعالى- ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ وبنحو قول الراجز

يَـا أَيُّـهَـا الـمـائِـحُ دَلْـوِى دُونَـكَـا

حيث قُدِّمَ فيهما معمولُ اسم الفعل عليه، ورده البصرَيُّون، وخروجوا الآية على أَنَّ : (كِتابَ) منصوبٌ على المصدر بفعل مقدر لدلالة ما قبله عليه كأنه قيل (كتب الله ذلكُمْ كتابًا عليكم)، وخُرِّجَ البيت على أَنَّ : (دَلوِى) مرفوعٌ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ أو منصوبٍ بفعل محذوفٍ تقديره هذا دولى، دلوي أو خذ دلوي. راجع (أسرار العربية ١٣٧-١٣٩، والإنصاف م٢٧، والعينى ٤/ ٣١٣، والتصريح ٢/٢٠٠)، قال سيبويه (١/٢٥٢ محقق) : (واعلم أنه يقبح زيدًا عليك، وزيدًا حَذرَك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أَنْ يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أَنْ تقولَ (زيدًا) فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر (عليك) بعد ذلك) اهـ، وقد أجاز الطبرى التقديم قال (١/١٢٠) (قد تنصب بِهِ، وهو مُؤَخَّرٌ) اهـ، قلتُ وقد ورد مقدَّمًا فى قول جفنة بن قرة القشيرى (نوادر أبى زيد ص٥٠٨) :

فَقُلْتُ لأصْحَابِى : لَمِيسَ عَلَيْكُمُ فَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ العَشِيَّةِ مَطْلَبُ

ولعل البصريين يرون فيه ما تقدم.

(٢) لفظ ابن بابشاذ : (الجمل الهادية ق١٨٥٠) : (لا يتقدَّمُ معمولُها عليها، لا يجوز فى (نزال زيدًا زيدًا نزالِ) اهـ.

(٣) كأنه عدل إلى ما عليه الأكثرون، وهو أَنَّ (نزال) من (نَزَلَ) الثلاثى، وقد سبق له استعماله متعديًا على أنه بمعنى (أَنْزِلْ) فكان ينبغى فى مصدره الإنزال على ما قرر، وهو على كلٍّ صوابٌ بوجهيه.

(٤) راجع (٢/٤٣٢-المحرر، وما بعدها).

ولا يتقدَّم معمولُها عليهَا ، وأنَّ موضعها نصبٌ ؛ لكونها واقعةً موقع المصدر[١] ؛ وأَنَّ منها ما هو مبنيٌّ على الكسر ؛ كـ (نَزَالِ) ، وما هو مبنيٌّ على الفتح ؛ كـ(شَتَّانَ)[٢] ، وما هو مبنى على السكون ؛ كـ (صَهْ ، ومَهْ) .



(١) ذهب بعضهم إلى أنَّها أسماء مصادر ثم دخلها معنى الفعل ، وهو معنى الطلب فى الأمر أو معنى الوقوع بالمشاهدة ، ودلالة الحال فى غير الأمر ، ورده الرضى (ش الكافية ٦٧/٢) ، وقال (ما ذكره بعضُهم من أنَّ أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ ؛ إذ لو كانت كذلك ، لكانت الأفعال قبلها مقدَّرة فلم تكن قائمة مقام الفعل ، فلم تكن مبنية) اهـ ، وفى محلها أقوال قيل لا محل لها من الإعراب ، وهو رأى الأخفش ، ونُسِبَ للجمهور وقيل محلهًا نصب بأفعال مضمرة ، وعليه المازنى ، ونُسِبَ إلى سيبويه ، وعليه المصنف ، وقيل محلها رفع بالإبتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، نحو أقائم الزيدان؟ وعليه طائفة ، راجع (المرادى ٧٥/٤، والأشمونى ١٩٦/٣ - حلبى ، والهمع ١٧/١ ، والخضرى ٢٨/١ ، ٨٩/٢)٠

وقد اهتز رأى المصنف فى هذا الحكم واضطرب فقد ذهب إلى بنائها لوقوعها موقع المبنى ، أى فعل الأمر كما قرر فى (٤٣٢/٢ ، ١٥٨/٤ ، ١٨٢) وهو ما عليه العامة ، وكلامه هنا على أنها واقعة موقع المصدر ، ومقتضاه أنها معربة ، ولم يقلْه أحدٌ إلاَّ إنْ ذهب مذهب من يقول بالنصب فى موضعها وإنما بُنِيَتْ لتضمن الأمر منها لامَ الأمر ، وحمل الباقى عليه طردًا للباب وهو ما لم يشر إليه٠

(٢) من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

البابُ الثامنَ عشرَ

فـى المفعـول فِيه

اعلمْ أَنَّ المفعول فيه ينقسم قسمين ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ[١] فظرفُ الزَّمانِ[٢] الدَّهرُ، وما /٣٣٨/ تصرَّف منه[٣]؛ كاليوم والشَّهر والسَّنة، والأَبد، والساعة، والوقْفَةِ، وقد تقدَّم تعديدُ ذلك فى باب (الظَّرف)[٤] من مقالة الأسماء، كلُّ هذِه ظروفٌ مفعول فيها.

وإِعرابُ الظَّرْفِ النَّصبُ أبدًا؛ إِذَا وقع الفعلُ فيهِ فلا يكونُ إِلا منصوبًا[٥]؛ كقولك (قام زيدٌ يومَ الجمعةِ) و (ضربت زيدًا يومَ الخميسِ)، و (صَلَّيْت يومَ السَّبتِ)، فكل ذلك منصوب بالافعال التَّى قبلهُ؛ لأنَّ (القِيام)، و(الضَّرب)، و(الصَّلاة) وقعْنَ[٦] فى اليوم؛ ولا يكونُ إلا منصوبًا متى وقع الفعلُ فيهِ، ولذلك سُمِّيَ ظرفًا[٧]

فإِنْ نقلْتَهُ عن الظَّرفيّة، فأخرجتَه إِلى جانب الأسماء، وأَخبرْتَ عنه خرج عن حكم الظَّرفيَّة فجرى بتصاريِف الإِعرابِ يُرْفَعُ فى موضع الرَّفع، ويُنْصَبُ فى موضع النَّصب، ويُخْفَضُ فى موضع الجَرِّ؛ فتقولُ (كان يومُنا يومًا طيِّبًا)،

---

(١) راجع (المحرر ٢/٣٤٢).

(٢) كان ينبغى أن يعقد له بابًا، كما صنع مع (ظرف المكان).

(٣) أطلق عليها سيبويه ظروفَ الدهر (١/٤١٩)، وقال (إِنَّما الدَّهر مُضِيُّ الليل والنهار) اهـ.

(٤) ٢/٣٤٢-المحرر.

(٥) ذاته، وقال الرضى (١/١٨٤): (إنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير (فى) اهـ.

(٦) ص، د (وقعوا) بواو الذكور، والمثبت ما تقره القواعد.

(٧) ابن يعيش ٢/٤١ (الظرف فى عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظَّرف منها: ما كان منتصبًا على تقدير (فى)، واعتبارُهُ بجواز ظهورها معه) اهـ.

فرفعتَ اليوم على اسم (كانَ)، ونصبت (يومًا) على أنهُ خبُرها، وكذلك (يومُ الجمعة مُباركٌ) فرفعتَ قولك (يَوْمُ الجمعةِ) بالابتداء، و: (مُبارَكٌ) خبره، لمَّا لم يقع فى الظَّرف فعلٌ انتقل عن الظَّرفيَّة، وصار كسائِرِ الأسماءِ(١)؛ ومنه قوله -تعالى- ﴿يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ﴾(٢)، ثمَّ قال -تعالى- ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾(٣)؛ فـ(ما) هاهنا استفهام مبتدأة و (أَدْرَاكَ) خبرها، و: (مَا) الثَّانيةُ مبتدأة -أيضًا- و (يَوْمُ الدِّينِ) خبرها، ولا يجوز نصب (يَوْمُ الدِّينِ) ههنا على الظَّرفيَّة فيه؛ لأنَّهُ قد نُقِلَ عنها، وصار خبرًا لـ(ما) لأنَّها [مبتدأة](٤)، وقوله ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾(٥) بدل من ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾(٦) الثانى [المعطوف بثُمَّ].

فصــل

ويضاف ظرفُ الزَّمانِ(٧) إِلَى الأفعالِ(٨)، ولا يخلو إمَّا أَنْ يُضاف إِلى الأفعال

---

(١) تقدم فى (٢/٣٤٣-المحرر).

(٢) الانفطار: ١٥

(٣) الانفطار ١٧

(٤) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) الانفطار: ١٩

(٦) من الآية ١٨ - نفس السورة ﴿ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾.
و: (يَوْمَ لا تَمْلِكُ) قرأه بالرفع أبو عمرو، وابن كثير ويعقوب، والباقون بالفتح فالرفع على البدل مما قبله -كما ذكر- ويجوز أنْ يكون خبرًا لمحذوف أى: هُوَ يوم والفتح حركة إعراب عند البصرِّيين، فهو نصب على الظرفية بإضمار: (يُدَانُون) أو المفعول به بإضمار (اذكر) ويجوزُ أَنْ يكون الفتح حركة بناء عند الكوفيِّين فهو فى محل رفع على الوَجهين السابقين فى الرفع، راجع (الكشاف ٤/٢٢٩، والبحر ٨/٤٣٧، والحجة ٣٦٥، والنشر ٢/٣٩٩، والإتحاف ٤٣٥).

(٧) غير المختصة، والمحدودة كما مر فى (٢/٣٦-المحرر).

(٨) وهل الإضافة إلى الفعل نفسه تنزيلًا له منزلة المصدر؛ للتعاور بينهما فى المواقع، أو إلى الجملة بتمامها كما فى الاسمية؟ قيل بهما (ابن يعيش ٣/١٦) وقال ابن خالويه (الحجة ص١٣٦) (فإن قيل فالأفعال لا تُضَاف، ولا يُضَاف إليها فقل إنَّ الفعل وإن أُضيف ههنا إلى أسماء الزمان، فالمرادُ به المصدر دون الفعل) اهـ، وانظر (الإنصاف ص١٤١، والكامل ٢/٢٩٧-بيروت، والمحرر ٢/٣٦٧).

الماضية، أو إلى الأفعال المُسْتَقبلة.

فإنْ أضفتَ الظَّرفَ إلى الفعلِ الماضي كانَ مبنيًّا على الفتح؛ كقولك: (هذا يومَ قَام زيدٌ)، فـ(هذا) مبتدأ، و(يومَ) خبره، موضعُهُ الرفع، ولكنه مبنيٌّ على الفتح، وهو مرفوع في المعنى؛ لأنه خبر (هَذَا) و (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، ولمَّا أضِيفَ إلى ماضٍ بُنِيَ على الْفتح، وهو ظرف قَدْ[1] /٣٣٩/ أَضفتَهُ إلى الفعلِ الماضى، وَهُوَ (قام)؛ قال الشاعر[2]

(١٠٤) عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[3]

فبَنَى (حينَ) على الفتح؛ لأنها مضافةٌ إلى (عاتبتُ)، وهو فعل ماض، وهذا إجماعٌ أَنَّ الظَّرف إِذَا أُضِيفَ إلى الماضى بُنِيَ على الفتح[4].

فإِذَا أُضِيفَ الظَّرفُ إلى فعلٍ مُستقْبلٍ[5] جَازَ لك فيه وجهانِ إعرابُه، وبناؤُه؛ قال الله تعالى ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[6]، قُرِئَ بالرفع والفتح[7]؛ فمن قرأ

---

(١) ص، د: (لما) وليس بشئ، وأثبت ما يقيم السياق.

(٢) النابغة من شعر فى مدح النُّعمان، والاعتذار له، وهجاء مرَّة بن ربيعة (الديوان ص ٣٢، والكتاب ٢/ ٣٣٠ محقق، وابن السيرافى ٢/ ٦٥، والكامل ١/ ١٠٧-بيروت، والمنصف ١/ ٥٨، الإيضاح ٢٧٤، وشرح السبع ص ٣٤، والعمدة ١/ ٢٣٧، والخزانة ٥/ ٥٥-محقق) وما يأتى فى (٤/ ٢٠٠- المحرر).

(٣) يروى: (وقلت)، بالواو، و (تَصْحُ) - على الخطاب.
من اللغة: الوازع الناهي والزاجر.
والبيت من بحر الطويل.
والشاهد: بناء: (حِينَ) لإضافته إلى غير متمكِّن، وهو الماضى.

(٤) وليس بواجب كما يوهِمُه هنا، ويُصرِّح به قريبًا. بل الإجماع على جوازه؛ قال المبرد (١/ ١٠٧- الكامل-بيروت) (إن شئتَ فتحتَ: (حين)، وإنْ شئتَ خفضتَ؛ لأنَّه مضاف إلى فعل غير متمكن) اهـ، وانظر (معانى الفراء ٣/ ٢٤٥).

(٥) ينبغى قيده بالمعرب، أما المبنيّ منه فحكمه كالماضى سواءً؛ كقوله
لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِى تَحَلُّمًا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ
وانظر (المرادى ٢/ ٢٦٧، والتصريح ٢/ ٤٢).

(٦) المائدة ١١٩

(٧) الرفع قراءة الجمهور، والفتح قراءة نافع (البحر ٤/ ٦٣، والنشر ٢/ ٢٥٦، والإتحاف ٢٠٤).

بالرفع فعلى أنَّه خبر لهذا، ويكون (هَذَا) مبتدأ، و: (يومُ) خبره[١]، ومن قرأ بالفتح جعله مبنيًّا؛ لإضافتهِ إلى الفعل المُستَقْبَل[٢]، وهو (يَنْفَعُ)، ويَجْرِي مَجْرَى الظَّرف إذَا أُضِيفَ إلى الفعل الماضى فى البناء؛ لأنَّ الظَّرف إذا أُضِيفَ إلى الفعلِ الماضى كان مبنيًّا على الفتح أبدا[٣]، وإذَا أُضِيفَ إلَى المستقبل جاز الوجهان المذكوران الإعرابُ، والبِنَاءُ على الفتح[٤]

ومثل ذلك -أيضًا- قوله تعالى ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[٥]، قرئ اليوم، بالرفع والنصب[٦] على ما ذكرنا فى الآية الأولى[٧]، وكذلك قوله تعالى (يَوْمُ لاَ تَمْلِكُ)[٨] من قرأه بالفتح فعلى أنَّه مبنيٌ؛ لإضافَتِهِ إلى الفعل المستقبل[٩]، وهو (تَمْلِكُ)، ومن قرأَهُ بالرَّفع جعله بدلًا من: (يَوْمُ)، الأول[١٠]، وأَعربَهُ بالرَّفع[١١]

والفعلُ الماضى إذَا أُضِيفَ إليه الظَّرفُ كان مفتوحًا فى اللَّفظ مخفوضًا فى المعنى، وكذلك الفِعلُ المُستَقْبَل إذا أُضِيفَ إليه الظرفُ يكون مرفوعًا فى اللَّفظ

---

(١) الشجرية ١/٤٤-٤٥، والحجة ص١٣٦

(٢) عند الكوفيِّينَ؛ إذ لا يشترطون كون الفعل مبنيًّا فى بناء الظَّرف المضاف إلى الجملة، ومنعه البصريُّون؛ لشرطهم ما سبق، وخرَّجوا الفتح إعرابًا على الظرفيَّة (معانى الفراء ١/٣٢٦، والرازى ٣/٤٧٤).

(٣) كذا، ولعله لا يشايع فيه، وانظر ما سبق فى (٤).

(٤) منحى كوفيّ، والبصريون يوجِبُون الإعراب، على ما مر.

(٥) المرسلات: ٣٥

(٦) الرفع قراءة الجمهور، والفتح قراءة الأعمش، والأعرج، وزيد بن على، وعاصم (البحر ٨/ ٤٠٧).

(٧) فالرفع على الخبر، والفتح نصبٌ على الظَّرف عند البصريِّين، وجوَّز الكوفيُّون كونَه مرفوعَ الموضع مبنيَّ اللفظ -على ما سبق- وانظر (التبيان للعكبرى ١٢٦٥).

(٨) راجع الصفحة السابقة.

(٩) كلمة (المستقبل) بين السطرين فى (ص).

(١٠) يقصد السابق عليه، وانظر ما مرَّ من حديث عن الآيات قريبًا.

(١١) كلامه يُوهِمُ قصر البدلية على الرفع وقد تقدم أنَّه فى حال البناء عليها كذلك

مخفوضًا فى المعنى؛ لأنَّ الأفعال المستقبلة مرفوعة أبدًا إلا أَنْ يدخُلَ عليها ناصبٌ، أو جَازمٌ، ويُذْكَر ذلك فى مقالةِ (الأفعال[١]) -إن شَاءَ الله-.

فصـــل

ومن ظروف الزَّمان ما جاءَ مَبنيًّا على اختلاف حركاته[٢]، مثل (إِذْ) و(إِذَا) و(مَتَى) و(أَيَّانَ) و(أمسِ)، و(الآنَ)[٣]، ومنها ما جاء منصوبًا لا غيرُ على الظَّرفيَّة، ولا يجوز نقلُه عنها؛ كقولك (لقيتُه بُعَيْدَاتِ بيْنٍ)، و (ذَاتَ مَرَّةٍ)[٤]، و (ساعتَئِذٍ)، و: (حينَئِذٍ)[٥]، و(عِنْدَ)[٦]؛ جميعُ هذا الفصل لا يجوزُ نقلُه عن الظَّرفية[٧]

/٣٤٠/، وجميعُ الظُّروف مقدَّرة بـ(فى)؛ فكلُّ موضعٍ صحَّ فيه تقدير (فى) فهو ظرفٌ، وكل موضع لم يصح فيه تقدير (فِى) فهو غير ظرفٍ[٨]

تقولُ من ذلك (خَرَجْتُ يومَ الجمعةِ) أى (خرجتُ فى يومِ الجمعةِ) فصح تقدير (فى)، وإذا قلتَ: (يومُ الجمعةِ مباركٌ) فلا يصحّ أَنْ تقدر فيه (فِى)؛ إذ لو قلتَ (فى يومِ الجمعةِ مُبَارَكٌ) لم يمكن؛ لأَنَّ (يومُ الجمعةِ) ههنا مبتدأٌ منقولٌ عن الظَّرفيَّة[٩]

---

(١) (٤/٥-المحرر).

(٢) (على اختلاف حركاته) بين السطرين فى ص، وكأنَّها ليستْ من كلامِ المصِّنف

(٣) راجع (المحرر ٢/٣٤٦).

(٤) الكتاب ١/٢٢٥، والمقتضب ٣/١٠٣؛ قال الفارابى (د. الأدب ٣/٣٠٦) (يقال لقيتُهُ بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ، إِذَا لقيته بعد حين، ثم امسكت عنْهُ، ثم أتيتَهُ) اهـ، وانظر المخصص ١٣/٢٢٢).

(٥) فتحه، وما قبله بناءٌ، أو إعرابٌ، فالإعراب على بابه، والبناء لإضافته إلى غير متمكن، وهو (إِذْ) لأن (إِذْ) مبنيٌّ، وظرف الزمان إِذَا أضيفَ إِلى مبنيٍّ جازَ أَنْ يبنَى، على ما سبق، وراجع (الكتاب ٢/٣٣٠، ٣/٢٩٩، والبيان للأنبارى ٢/١٩، ٢٢٨، وأمالى السهيلى ص٩٢).

(٦) تَخْرُجِ عن النَّصب إِلى الجَّر بِمِنْ (الهمع ١/٢٠٢، ش المفصل ٢/٤٤).

(٧) الحكم صادق على جميعها عدا (أَمْسِ) فإنها تتصرَّف.

(٨) راجع (المحرر ٢/٣٥٩، وحاشيتها).

(٩) المحرر (٢/٣٤٥).

وكذلك تقول (وَسْطَ رأسِه دُهْنٌ) فيكون (وَسْطَ) ظرفا، ويصحُّ فيه تقدير (فى) فتقول (فى وَسْطِ رأسه دُهْنٌ)، ولو قلتَ (وَسَطُ رأَسِهِ دَهِينٌ) لم يكن (وَسَطٌ) ظرفا[١]، بل يكون مبتدأ، و (دَهِينٌ) خبره، ولا يصحُّ فيه تقدير (فى)، لو قلتَ (فى وَسَطِ رأسه دَهِينٌ) لم يمكن، فسُكون السين من (وَسْط) دليل على الظَّرفية، وتحريك السين دليلٌ على الاسميَّة.

وحاصِلُ هذا الْبَاب :

أَنَّ الظَّرف منصوبٌ بتقدير (فى)، ويعملُ فيه الفعلُ المتعدِّى، وغيرُ المتعدِّى[٢]؛ وأنَّ الظرف إذا لم يقع فيه فعل نُقِلَ، وجرى بتصارِيفِ الإعراب، وصار حكمُهُ حكمَ سائر الأَسماء، ولم يَجُزْ تقدير (فى) فيه، وإنْ وقع فيه فعل كان منصُوبًا، ويحسن تقدير (فى) معه، ويكون ظرفًا، ويجوز إضمارُ (فى) إذا كان الفعلُ غيرَ متسوعِبٍ، فإن كان مستوعِبًا لم يجز إظهار (فى)؛ كقولك[٣] (صمتُ يومَ الجمعةِ)، وقد تقدَّم فى باب (الظرف) بأشبع من هذا[٤]؛ وإذَا

---

(١) الشائع الكثيرُ ما قاله من التَّخفيف فى الظَّرف، والتثقيل فى الاسم؛ قال ابن يعيش ١٢٨/٢ (فإذا أردتَ الظرفَ أسكنْتَ السين، وإذا أردت الاسم فتحت) اهـ حتى أوجبه جماعة فلا يجوز التخفيف فى الاسم قال الطبرى (٤٣/٣) (وَسَطُ الدَّارِ محرك الوسط مثقَّله غير جائز فى سينه التخفيف) اهـ، وقد عدَّه ابن عصفور ضرورة (ضرائر الشعر ص٢٩١)، وقد أجازه قومٌ على قلَّة؛ قال الفارابى (د. الأدب ٢٠٦/٣) : (وقد يخفف فى هذا الموضع وليس بالوجه) اهـ، وكلام سيبويه على جواز التعاور بينهما؛ قال (٤١١/١ محقق) (وتقول فى وَسَطِ الدَّار فيصيرُ بمنزلة قولك ضربتُ وَسَطَهُ مفتوحًا مثله) اهـ؛ وقال السيوطى (٢٠١/١-همع) (ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك، لكن السكون أحسن فى الظرف، والتحريك أحسن فى الاسم) اهـ؛ والأولى تخصيص كلٍّ بما هو له من سكون فى الظرف، وفتح فى الاسم، منعًا للبَّس، وتبادُلُ الصُّورة بينهما ينبغى قصره على الضرورة، وهو ما عليه المحققون، راجع (المقتضب ٣٤١/٤-٣٤٢، والمزهر ٢٩٣/٢، والأشباه ١٧٨/٢، ودرة الغواص ٢١٤، ومعجم البلدان ٣٧٦/٥، والرضى ١٨٩/١، والصبان ١٣١/٢، والخزانة ٩٢/٣-محقق).

(٢) راجع (المحرر ١٢٦/٣).

(٣) د (قولك) - تصحيف.

(٤) (٣٦٠/٢-المحرر).

أُضِيفَ الظَّرفُ إلى الفعل الماضى كان مبنيًّا ، وإنْ أُضِيفَ إلى المستقبل جاز وجهانِ[١] الإعرابُ ، والبناء ؛ وأنَّ من الظروف ما يجوز نقله ، ومنها مالا يكونُ إلاَّ منصوبًا ؛ وأنَّ مثل (إِذْ) ، و(إذَا) مبنيٌّ على كلِّ حالٍ ، فقس عليه .



(١) د : (وكان) - تحريف - .

البابُ التَّاسِعَ عشَرَ

فـى ظـرف المكـان[١]

اعلم أنَّ ظرف المكان هو الأرضُ، وما تصَّرف منها[٢]؛ كقولك (قُدَّامَك) و(أمامَك) و(خلفَك) و(وراءَك) و(تحتَك) و(فوقَك) و(عندَك) و(لديْك) و(أَسفلَ منك) و(أعلى منكَ)، والأرضُ، والسماءُ، وما شابه ذلك.

وكلُّ ما حَسُنَ فيه الاستقرار فهو ظرفُ مكانٍ؛ كالدَّار، والمسجدِ، والبيتِ، والمنزلِ /١/٣٤١/ وشرقيِّ الدار، وغربيِّ الدار، وميلٍ، وفرسخٍ، وبريدٍ، وما أشبه ذلك؛ فكل هذا ظرفٌ منصوبٌ إذا وقع الفعل فيه؛ كقولك (قمتُ قدَّامَك) و(صليتُ خلفَك)؛ ألا ترى أنَّ القيام وقع فى القُدَّام، والصلاةَ وقعتْ فى الخلف، وكذلك (مشيتُ قبلَك) و: (تخلفتُ بعدَك)؛ لأنَّ المشىَ وقع فى القَبْلِ، والتَّخَلُّفَ فى البَعْدِ.

فصــل

وظرف المكان ينقسم قسمين قسمٌ مختصٌّ، وقسمٌ مُبْهمٌ[٣]

فالمختصُّ ما له حدود تحيط به، وتحصُره؛ كالمسجد، والدَّار، والبيت، وما شابَهَهُ.

والمُبْهَمُ[٤] (ما)[٥] لا حُدودَ لَهُ، ولا شئَ يحيطُ بِهِ؛ مثل قولك (قدامَك وخلفَك)؛ أَلاَ ترى أنَّ (قُدَّامَك) تحتمل إلى مالا نهاية له و (خلفك) -أيضًا-

---

(١) راجع المحرر ٣٥٦/٢ - وما بعدها.

(٢) أى باعتبار الأصل؛ قال سيبويه (٤١٠/١ محقق) (الأصل فى الظروف: الموضع، والمستقَرُّ من الأرض) اهـ، وقال ابن يعيش (٤٣/٢) (كل ما تُصرِّف عليه واستُقِرَّ فيه من أسماء الأرضين) اهـ.

(٣) المحرر (٣٦١/٢).

(٤) ص، د (وقسم) ولا يناسب، والتصويب من كلامه فى (٣٦١/٢).

(٥) زيادة لازمة من كلامه فى (٣٦١/٢).

يحتمل إلى مالا نهاية له، وليس له حدٌّ يحصُره، ولا نهايةَ تُحيطُ بِهِ؟

القِسْمُ الأَوَلُ: المختصُّ وهو المحدودُ؛ كالدَّار، والبيت؛ لا يجوز حذف (فِي) منه[(١)]؛ تقول (قمتُ فى المسجدِ) و (صليتُ فى الدَّارِ) فلا[(٢)] يجوز حذف (فى) من (المسجد) ولا من (الدار)، ولا يكون ظرفًا إلا ومعه (فى) مذكورةً، ولو قلت (قمتُ المسجدَ، وصليتُ الدارَ) لم يجز إلاَّ فى ضرورات الشعر[(٣)]

القِسْمُ الثَّانِى: المُبْهَم وهو الذى لا حد له يحيط به، ويحصره؛ مثل (قدام، ووراء، وخلف) وشبهه مما لا حدَّ لَهُ؛ يكون منصوبًا مع غير (فى) تقول من ذلك (قمت قدامَك) و (صليتُ خلفَك) لا يجوز إظهار (فى) ههنا ولو قلت: (قمتُ فى قدامِك) لم يجز إلا فى الشعر[(٤)]

وكذلك جميعُ الظُّروفِ المُبْهَمات وهى التى لا حُدودَ لها ولا نهاياتٍ تحيطُ بهَا؛ كما تقول (قعدت شَرقيَّ الدارِ)[(٥)] و (صليت غربيَّها)، ألا ترى أَنَّ (الشرقىّ) من حد دارك الذى جلستَ[(٦)] فيه إلى ما لا نهايةَ له من الشَّرق، وكذلك (الغربىُّ)، و (القِبلىُّ)، و(فوق)، و(تحت)، وما أشبه ذلك كلُّه لا آخرَ له، وكلُّهُ يقتضى من موضعك إلى ما لا نهاية له؛ وتقول: (قمتُ فى شرقىِّ الدارِ) و (فِى غربيِّها)[(٧)]

---

(١) المحرر (٣٦٢/٢)٠

(٢) د: (ولا) -بالواو-٠

(٣) المحرر (٣٦٣/٢)٠

(٤) ذاته٠

(٥) أى مما جرى مَجرَى المُبْهم باطرادٍ من صفة المكانِ الغالبة (الهمع ١٩٩/١، والأشمونى ٣٨١/١ ط الحلبى)٠

(٦) المناسب لتمثيله (قَعَدْتُ)، ولكنَّه المعنى٠

(٧) أى يجوز انتقالُ هذا النَّوع الجارى مجرى المُبْهم عن الظَّرفيَّة فيجرى بتصاريف الإعراب؛ قال سيبويه (٢٢٢/١-محقق): (شرقىُّ الدارِ، وغربىُّ الدار٠ تجعله ظرفًا وغير ظرف) اهـ، وانظر ١/ ٤٠٤-منه٠

وكذلك (سرتُ مِيلًا، وفرسخًا، وبريدًا) لا يجوزُ إظهار (فِى) مع (المِيل) و(الفرسخِ) و(البريدِ)[١]؛ لأنَّ السَّيرَ هنا مستوعِبٌ للميل، والفرسخ، والبريد[٢] /٣٤٢/؛ إذْ لو قلتَ (سرتُ بعضَ ميلٍ)[٣] لم يكن ميلًا، ولا يُسَمَّى مِيلًا إلا باستيفاء المِيلِ جميعه، وقد ذكرنا أنَّ الفِعلَ إذَا كان مستوعِبًا للظرف لا يجوز إظهارُ (فى) معه؛ كما تقول (وهبتُ لك من الطعام مِلْء غِرارةٍ) فنصبتَ قولك: (ملءَ)[٤] على الظَّرف، ولا يجوزُ إظهارُ (فِى) معه ههنا؛ لأنَّ الطعام مستوعِبٌ للغِرارة؛ لو قلت على هذا (وهبتُ لك من الطَّعامِ فى مِلْءِ غِرارةٍ) لم يجزْ.

فصـــل

ولا يكادُ ظرفُ المكان يُستعمَل إلاَّ مُضافًا، فيخفضُ ما بعده[٥]، كما تقول (قمتُ قُدَّامَ زيد) و: (أَمامَ عمروٍ) و (قَبْلَ بكرٍ) و: (بعدَ خالدٍ)؛ فجميع هذه الأسماء مخفوضةٌ بإضافةِ الظُّروف إليها، فإذا قطعتَها عن الإضافة - وكانتْ الإضافةُ مرادةً[٦] - بنيتَها على الضَّمِّ [و][٧] قلتَ (قمتُ قدَّامُ) و (خرجتُ خَلْفُ)، وكذلك قوله تعالى ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾[٨]، وأصلُهُ (لِلَّهِ الأمرُ من قبلِ الأشياءِ ومن بعدِ الأشياءِ)، فلمَّا حُذِفَ المُضَاف إليهِ، وهى[٩] (الأشياءُ) بناه؛ لنقصانه عن رتبة الأسماءِ؛ لأنَّه لمَّا قُطِعَ عن الإضافة -وهى مُرَادَةٌ-

---

(١) المحرر ٣٦٤/٢

(٢) المحرر ٣٦٠/٢

(٣) يريد أنَّ (فى) هنا تفيد التَّبعيض كما سبق تقريره فى (٣٦٠/٢ (ح) المحرر).

(٤) كذا إعرابه، ولا أُراه إلا مفعولًا به.

(٥) القصد به المبهمُ من الأمكنة مما لا يستحِقُّ ذلك الاسم بإضافةٍ إلى غيرِه؛ كالجهات الست وما فى معناها كما يشهدُ له تمثيلُه، راجع (الفصول ص١٨٦، وش المفصل ١٣٧/٢).

(٦) أىْ معنىً لا لفظًا، كما سبق فى المحرر ٩٩/٢، ٣٦٤، وكما سيأتى فى ١٥٣/٤، ١٩٧).

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) راجع (المحرر ٩٩/٢، ٣٦٥).

(٩) ص: (وهى) والمثبت من (د) وهو المناسب.

وما قُطِعَ عن الإضافةِ الَّتى هى لازمةٌ لَهُ صارَ بمنزلةِ نصفِ اسمٍ ، وما كان بمنزلة نصفِ اسم فقد أشبه الحرف ؛ منْ حيثُ إنَّ[1] الحرفَ لا يقومُ بنفسِهِ ، فكأَنَّهُ بعضُ الاسم ، فلمَّا أَشبَهَهُ بُنِيَ ، وكانَ حقَّهُ أَنْ يُبْنَى على السُّكُونِ ، إلاَّ أنَّهُ لمَّا كان فى الأصل مُعربًا فَأعطِيَ حركةً ما ، وخُصَّ بالضَّمَّة ؛ لأنَّ الضَّمَّ[2] لا يكون للظَّرفِ إعرابًا ؛ من حيثُ إنَّ الظَّرف لا يكونُ إلا منصوبًا ، فلو أنَّهُمْ بنوه على النَّصْبِ[3] لوقع اللَّبس بين المبنيّ والمُعرب ، فلذلك خَصُّوا هذه الظّروف المبنيّة بالضَّم[4]

وكذلك قولُهم (أَمَّا بعدُ) أصله (أَمَّا بعدَ حمدِ اللَّهِ) فلما حذف (حمد) ، وقطع (بَعْدُ) عن الإضافة بَنَاهُ على الضَّمِّ ، والإضافةُ مرادةٌ فيهِ ، وقد قدَّمنا ذلك فى باب الظُّروفِ من مقالة (الأسماء)[5]

فصــل

وَاعلَمْ أنَّ الظُّروف ، وحروف الجرّ إِذَا وقعتْ أخبارًا أو صفاتٍ ، أو صلاتٍ ، أَو أحوالًا تعلَّقت بمحذوفٍ[6]

تقول - فى الخبر[7] (زيدٌ عندَك) ، فـ (زيدٌ) مبتدأ /٣٤٣/ و (عندَك) خبره ، وقد تعلق ههنا (عِندَك) بمحذوفٍ ، تقديره (زيد كائنٌ عندك) أو (مستِقرٌّ)[8]

وتقولُ -فى الحالِ- (هذا زيدٌ عندَك) فـ (هذا) مبتدأٌ و (زيدٌ) خبره و :

---

(١) ص (أَنَّ) -بفتح الهمزة- ، وهو مطروحٌ من الجماعة٠

(٢) د : (الضمة)٠

(٣) يقصد (الفتح) وهو من استعمالاته أحيانًا كغيره٠

(٤) انظر المواقع المثبتة فى رقم (٦) من الصفحة السابقة٠

(٥) ٢/١٠٠ ، ٣٦٥

(٦) راجع (المحرر ٢/٤٦٧) وسيأتى فى ٣/٤١٧ .

(٧) ص (الظرف) ، ود (الظروف) وهو سهوٌ فى كليهما ، وقد أثبتُّ المناسب لكلامه ، وهو لفظه فى (٢/٤٦٨-المحرر)٠

(٨) تقدَّم القول فى هذا المَتعَلَّق (٢/٤٦٣-المحرر ، وحاشيته)٠

(عندَك) متعلق بحالٍ محذوفةٍ قد وقع (عندَك) فى موضعها، تقديره (هذا زيدٌ كائنًا عندَك) أو (مُستِقرًّا عندك).

وتقولُ -فى الصِّفَة- (هذا رجلٌ من الكرام)؛ فقولك (مِنَ الكرامِ) فى موضع رفعٍ نعتًا لـ(رجل)، تقديره: هذا رجلٌ كائنٌ من الكرامِ).

وتقولُ -فى الصِّلَةِ- (هذَا الَّذِى أمامَك) أو: (هذا الَّذِى فى الدار) فـ(هذا) مبتدأ و: (الذى) خبره، و: (أمامَك) صلةُ (الَّذى)، وهو مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه (هذا الذى استقَرَّ أمامَك) و (هذا الَّذِى استقَرَّ فى الدارِ).

فالظَّرفُ يتعلَّقُ بمحذوفٍ -على ما ترى- فى هذه الأَربعةِ المواضعِ الخبر، والصِّفة، والحال، والصِّلة، والمحذوف ههنا لا يكون إلاَّ من هذه الألفاظ التى هى: (كائنٌ، وثابتٌ، وواجبٌ، ومستقرٌّ)، ولا يُقَدَّرُ غيرُ هذه الأربعة، وقد تقدَّم ذكُرها فى باب (الظُّروف)[1]

وإذا وَقَعَ الظَّرفُ فى غير هذه المواضعِ تعلَّقَ بموجودٍ[2]؛ كقولك (قمتُ قدَّامَك)، و: (سرت خلفَك)، فـ(قدامَ، وخَلْفَ) متعلقان بـ(قمتُ، وسِرتُ)، و: (قمتُ، وسِرتُ) موجودان ملفوظٌ بِهِمَا، بخلافِ الأَوَّلِ؛ فإنَّه لا يلْفَظُ به إلاَّ فى التَّقْدير.

وكذلك [الجارُّ والمجرور فى][3] قولك (مررتُ بزيدٍ)، و (نزلتُ على عمروٍ) متعلقانِ بـ(مررت، ونزلتُ) فافهم ذلك موفقًا -إنْ شاء اللَّه-، وقد تقدَّم جميع ذلك فى باب: (الظروف)[4]

وحاصلُ هَذَا البابِ:

أنَّ ظرف المكان: ما حَسُنَ فيهِ تقدير (فِى)، وما وقع الاستقرارُ فيه /٣٤٤/ أو

---

(١) بل فى باب (المبتدأ والخبر) ٢/٤٧٠-المحرر.

(٢) المحرر (٢/٤٦٧).

(٣) تكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) بل (المبتدأ والخبر) ٢/٤٦٧.

عليه؛ وأنَّهُ الأَرضُ، وما تصرَّفَ منهَا؛ وأَنَّه ينقسمُ قسمَيْنِ محدودٌ، وغيرُ محدودٍ؛ وأنَّه مفعولٌ فيه -إذَا وقعَ فيه الفعلُ- وإنْ لم يقع فيه الفعل كان كسائر الأسماءِ يجرى بتصاريفِ الإعرَابِ، وإذَا قُطِعَ عن الإضَافةِ بُنِىَ على الضَّم؛ وإذَا وقع خبرًا، أو صفةً، أو صلةً، أو حالًا تعلَّق بمحذوفٍ، وإذا لم يقع كذلك تعلَّق بموجودٍ؛ فافهمْ ذلك موفَّقًا -إنْ شاءَ الله تعالى-.



البابُ العشرُون

فـى المفعولِ منْ أجلِهِ[١]

اعلَمْ أَنَّ المفعول من أجلِهِ لا يكونُ إلاَّ مصدرًا[٢]، ولا يكونُ إلاَّ مقدَّرًا باللاَّمِ[٣]، ولا يكونُ إلا عِلَّةً للفعلِ[٤]، ولا يُتَصَوَّرُ أَنْ يكون مفعولٌ من أجله إلاَّ بوُجُودِ هذه الثَّلاثةِ الشُّروطِ فى الكلمة[٥]؛ مثالُ ذلك قولُكَ (جئتُكَ إكرامًا لَكَ)، فقولك (جئتُكَ) فعلٌ، وفاعلٌ، ومفعولٌ، وقولك (إكرامًا) مفعولٌ من أجلِهِ، مصدرٌ، مقدَّرٌ باللاَّمِ[٦]، علَّةٌ للفعل[٧]؛ ألا ترى أَنَّك تقول (جئتُكَ لأجل[٨] الإكرام) وأنَّ (الإكرام) علّةٌ للمجئ وأَنَّ (الإكرامَ) مصدرٌ (أَكْرَمَ، يُكْرِمُ،

---

(١) يترجم له البصريُّون، وأمَّا الكوفيُّون فلا يترجمونَه ويجعلونَه من باب المصدر، فلا يفردون له بابًا قاله الأنبارى (أسرار العربية ص١٥٣)، قال السيوطى (الهمع ١/١٩٥): (كأنَّه عندهم من قبيل المصدر المعنوىّ فإذا قلت ضربتُ زيدًا تأديبًا فكأنك قلت أدبتُه تأديبًا) اهـ.

(٢) لأنَّ المصدر يُشعر بالعِلِّيَّة، والذوات لا تكون عِلَلًا للأفعال (التصريح ١/٣٣٤).

(٣) على اعتبار أصالتها فى التَّعليل، وإلا فالتعليلُ يكون بمِن، والباءِ، وفى؛ لأنهنَّ يقعنَ بمعنى اللام، ولكن التَّقديرَ يكونُ باللام على ما يأتى.

(٤) بعده فى (د) وحاشية (ص) بخط قريب من خط ناسخها: (ولا يكون إلا منصوبًا) اهـ، وهو ما فى الحاصل.

(٥) كأنه لا يشترط اتحادَ الفاعل وإنْ كان بتمثيله على اتحاده، وهو مذهبٌ؛ قال أبو حيان (البحر ٧/١٦٧-١٦٨): (مذهبُ الجُمهور: اشتراطُ اتِّحادِ الفاعل، ومن النَّحويِّين من لا يشترطه) اهـ، وقال الرضى (١/١٩٣ ش الكافية) (... وهُوَ الَّذى يَقْوى فى ظنِّى وإن كان الأغلب هو الأوَّلُ، والدَّليلُ على جواز عدم التَّشارك قولُ أمير المؤمنين: على -رضى الله عنه- فى نهج البلاغة (فأعطاهُ الله النظرةَ استحقاقًا للسَّخطة واستتمامًا للبليَّة)، والمستحق للسَّخطة إبليسُ والمعطى للنَّظرة هو اللَّهُ) اهـ؛ وعليه قول الله تعالى ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخَلْقِ (الهمع ١/١٩٤، وخرِّجَتْ على الاتحاد بما يخالف الظاهر (الأشمونى ١/٣٧٤ ط الحلبى) ثم انظر (الكشاف ٢/٤١٦، والتسهيل ص٩٠، والتصريح ١/٣٣٥).

(٦) الكتاب ١/٣٦٩ (... ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله) اهـ.

(٧) الجمل الهادية لابن بابشاذ ق ١٣٠

(٨) لعل كلمة (أجل) مقحمة، فالسياق بدونها مستقيم، وإن كانت لصيقةَ العِلَّة استعمالًا.

إكرامًا)؟ فَلاَ يكونُ المفعولُ من أجلِهِ إلاَّ علةً للفعل -كما ذكرنا- ؛ من حيثُ إنك إذَا قلتَ ما علة مجيئك؟ وما عذرك فى مجيئك[1]؟ فيقول لك الإكرامُ لك ؛ ومثل ذلك (زرتُكَ طمعًا فى بِرِّكَ)، و: (فعلتُ هذا ابتغاءَ الخيرِ) و (قمتُ اللَّيلَ تقرُّبًا إلى الله)، و(صمتُ النَّهارَ خوفًا من عذابِ اللَّهِ)؛ تقدير الكلام كله (زرتك لأجل الطمع)، و (فعلتُ هذَا لأجل ابتغاء الخير) و: (قمتُ للتقرب) و: (صمتُ لأجل الخوف)، وكلُّه علَّةٌ للفعل، وإذا اعتبرتَه وجدته صحيحًا؛ وكذلك قولِه تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[2]، تقديره (يجعلونَ أصابعهم لأجلِ حذرِ الْمَوتِ)[3]؛ وكذلك (اتَّقيتُ فلانًا مخافةَ شَرِّهِ) أى لأجل مخافةِ /٣٤٥/ شرِّه؛ وكذلك قولهم: (زيدٌ زهيرٌ شعرًا) و: (عمرٌو وحاتمٌ[4] جودًا)، و (أبو يوسفَ أبو حنيفة فِقْهًا)، فقولك (جودًا، وشعرًا، وفقهًا) منتصباتٌ[5] على المفعول من أجله أى: (زيد مثلُ زهيرٍ لأجل الشِّعر) و:(عمرٌو مثلُ حاتمٍ لأجل الجود)، و (أبو يوسف أبو حنيفة لأجل الفِقْهِ).

وقد قيل إنَّ (جُودًا) وأمثالَه أحوالٌ، والتقدير (زيدٌ مثلُ زهيرٍ فى حال شعره)، و: (عمرو مثل حاتم فى حالِ جوده)، و: (أبو يوسف مثلُ أبِى حنيفة فى

---

(١) كأنه لفظ سيبويه ١/٣٦٧، وابن باشاذ (الأسبق)، وانظر (المرتجل ١٥٨، وشرح عمدة الحافظ ١٨٥).

(٢) البقرة: ١٩

(٣) كذا أعربه العامة، انظر: (الكشاف ١/١٢٨، والتبيان ص٣٦)، واستبعده أبو حيان (البحر ١/٨٧، والنهر الماء ١/٨٨)؛ لأنَّ قوله (من الصَّواعق) فى المعنى مفعول لأجله، ولا يُجمعُ بين اثنين منه إلاَّ بعطف؛ كقوله تعالى ﴿ابتغاءَ مرضاةِ اللَّهِ وتثبيتًا مِنْ أنفُسِهِمْ﴾، ولذا رَجَّح كونه مصدرًا؛ وهو إعرابُ الزجاج (معانى القرآن ١/٦٣) قال (وليَس نصبه بسقوطِ اللامِ وإنما نصبه أنَّه فى تأويل المصدر كأنَّه قال: (يحذرُونَ حَذَرًا) اهـ، قلت وما استبعده أبو حيان بعلته، ورد فى قوله تعالى ﴿لتركبوها زينةً﴾ بالجمع بين المفعولين لُهما دون عاطف فى قراءة، وانظر (الكشاف ٢/٤٠٢).

(٤) د: (حاكم) -بالكاف- تصحيف.

(٥) د: (منتصبان) - تصحيف.

حال فقهه)[١]

وقِيلَ إِنَّها منتصباتٌ على الظَّرفِ[٢]، أَيْ في الشِّعر، والفِقه، والجود؛ وكذلك قول الشاعر[٣]

(١٠٥) وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيم ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٤]

فنصب (ادِّخاره)، و(تكرُّمًا) على المفعول من أجلِه؛ لأن التقدير (وأغفرُ عوراء الكريم لأجل ادخاره، وأُعْرِضُ عن شتم اللئيم لأجل التكرم)، ولأن علة

---

(١) راجع (٢/٤٧٢-المحرر)، قيل والعامل في الحال الخبرُ؛ لتأوله بالمشتقِّ؛ إِذْ معناه مجِيدٌ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه، أفاده الصبان (٢/١٧٣)، والمرادى (٢/١٣٨).

(٢) سبق له فى (٢/٤٧٢-المحرر) أنَّ الانتصاب على الحال، أو التمييز، أو المفعول لأجله، ومن وقفت عليه من المعربين على الحال، أو التَّمييز، وراجع مع ما سبق هناك (التصريح ١/٣٧٥، والاشمونى ١/٤١٦، والمرادى ٢/١٣٩)، ولم أقف عليه مفعولًا لأجله أو ظرفًا؛ أما كونه مفعولًا لأجله فيبعُدُ لفقده جميعَ شروطِهِ عدا المصدريَّة، وقد تقدمت شروطه.

وأما كونُه ظرفًا، فأستبعدُه، ولا أَنفِيهِ، فلعلَّ القائل بظرفيته التبس عليه اقترانه بالظرف فى تمثيل سيبويه (١/٤٠٣-٤٠٤ محقق) فى انتصاب الظروف من قوله (وذلك لأنَّها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فانتصبت، لأنه موقُوعٌ فيها، وعمل فيها ما قبلها؛ كما أَنَّ العِلْمَ -إِذَا قلتَ- (أنتَ الرَّجلُ عِلمًا - عَمِلَ فيه ما قبله) اهـ؛ فالعلاقة فى عَمل ما قبله فيه، لا فى الظرفية؛ بدليل قوله أيضًا بعده (كما عمل فى (الدرهم) عشرُونَ -إذا قلتَ عشرُونَ درهمًا) اهـ، ولا أَنِفى كونَه ظرفًا؛ كما قلتُ قبلُ، على حذف مضاف أى: (وقتَ شِعرٍ)، أو: (نَاحِيةَ فِقهٍ)؛ فقد وجدت معربى الألفية يقولون فى قول ابن مالك فى - الترخيم:

تَرْخِيمًا احذِفْ آخرَ المُنَادَى

(أو ظرفًا على حذف المُضَاف) أى: (وقتَ ترخيمٍ)، راجع (المرادى ٤/٣٢، الأشمونى ٢/١٧٤ حلبى، وإعراب الألفية للأزهرى ص١٤٠).

(٣) حاتم الطائى (ديوانه ص ٨١، والكتاب ١/٣٦٨ محقق، وابن السيرافى ١/٣٥، والكامل ١/١٧١ - بيروت، والمقتضب ٢/٣٤٧، والفراء ٢/٥، ونوادر أبى زيد ص ٣٥٥، ومعانى الزجاج ١/٦٣، ١٤٨، والإفصاح ص٢٧٩، وشرح العمدة ٢٧٩، والمرتجل ص١٥٩، وغيرها).

(٤) يُروى فيه: (اصطناعَه) بدل (ادخاره)، و: (ذَمِّ) بدل (شَتْمِ).

من اللغة: العوراء الكلمة، أو الفِعلة القبيحة، وادخارُه: الإبقاء عليه.

والبيت: من بحر الطويل.

والشاهد: نصب(ادِّخارَه، وتكرُّمًا) على المفعول لأجلِهِ، وقد وردَا معرفةً، ونكرةً.

الغفران الادخارُ، وعلةُ الإعراض التكرمُ.

والأصل فى ذلك كله أن كل[(١)] مصدر تجده فى الكلام منصوبًا، فاعتبره باللام فإن صح تقدير اللام فيه فهو مفعول من أجله، وإن لم يصحَّ تقديرُ اللام ولا كونه علةً للفعل[(٢)]، فهُو مصدرٌ فى موضع الحال؛ كقول العرب (قتلتُه صبْرًا) فإنَّ (صبرًا) ههنا مصدرٌ فى موضع الحال، تقديره (قتلته مصبُورًا)، ولا يجوز أَنْ يكون مفعولًا من أجله؛ لأنه ليس علةَ القتلِ الصَّبرُ، ولا يحسُنُ تقدير اللاَّمِ فيه، فافهم ذلك.

وحاصِلُ هذَا الْبَابِ:

أنَّهُ مصدرٌ منصوبٌ، مقدَّرٌ باللاَّم، عُذْرٌ لفعلك وعِلَّةٌ له[(٣)]؛ والفرق بينه /٣٤٦/ وبين الحال: أنَّ الحالَ يكونُ بأَسماءِ الفاعلين، والمفعولين، ويكونُ هيئةً للاسم، وهذا يكون علةً للفعل[(٤)]، والحالُ مقدَّرةٌ بـ(فى) وهذا مقدَّرٌ بالَّلامِ؛ والفرقُ بينَه وبين التَّمييزِ أَنَّ التمييز اسمٌ جامدٌ لا مصدرٌ، وَأَنَّ الكلامَ لا يتمُّ إلاَّ به[(٥)] وهذا يتمُّ قبلَه الكلامُ، وأنَّ التمييز مقدر بـ(مِنْ) وهذا مقدر باللام؛ وهذا مصدر، والتمييزُ اسمٌ ليس بمصدرٍ؛ فافهم ذلك.



---

(١) سقطت كلمة (كل) من (د).

(٢) اشتراط العِلِّيَّة مع المصدرية مُخرِجٌ للمفعول المطلق وهو مُغنٍ عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل إذ الشئ لا يعلل بنفسه كما يقول الخضرى (١/ ١٩٤، والسيوطى ١٩٤/١-همع) ولكن يرد عليه الاتِّحادُ فى الوقت والفاعل، فليست العلِّية والمصدرية كافيتَيْنِ وحدَهما، بل يشترطون أيضًا المشاركة للعامل، فى الوقت، والفاعل؛ ومطلق كلامه يحتمل الصور الآتية (ضربت ابنى تأديبًا) فيما اجتمعت فيه الشروط- وهو ما عليه الأكثر و: (جاء زيدٌ إكرامَ عمروٍ لَهُ) -فيما فقد اتحاد الفاعل-، وقد سبق الكلام عليه وعرفنا أنه لا يشترطه قوم، و: (جئتُكَ اليومَ إكرامًا غدًا) وعليه جماعةٌ، حتى قال ابن عقيل (٢١٤) (وزعم قومٍ أنه لا يشترط فى نصبه إلا كونه مصدرًا، ولا يشترط اتحاده مع عامله فى الوقت والفاعل) اهـ، وانظر (التصريح ٣٣٥/١)

(٣) ابن بابشاذ، وابن الخشاب بلفظهما (الجمل الهادية ق ١٣٠، والمرتجل ١٥٨).

(٤) سيبويه (٣٦٢/١ محقق) (هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيه؟ كما كان الأول جوابًا لقوله لمه؟) اهـ.

(٥) كرر هذا الفهم فى (٣٤١/٣، ٣٤٤ المحرر)، والإجماعُ على كونه فضلة، وسيأتى تحريره فى محله.

الباب الحادِى والعِشْرونَ

فـى المفعـول معـه

اعلَمْ أَنَّ المفعول معه هو المنصوبُ بواسطةِ الواو على معنى (مَعَ)[١]؛ كقولك (استوى الماءُ والخَشَبَةَ)[٢] -بنصب (الخَشَبَةَ) -؛ فقولك (استوى) فعل، و (الماءُ) فاعله، و: (الخَشَبَةَ) مفعولٌ معه، تقديرُهُ (استوى الماء مع الخشبة)، فحذَفَ (مَعَ)، وأقامَ الواو[٣] مُقَامَهَا

ونُقِلَ الخَشَبَةُ، من الخَفْض إلى النَّصب[٤] وصار مفعولًا معه؛ إذ التقدير (استوى الماء مع الخشبةِ).

وكذلك قولهم (جاءَ البَرْدُ والطَّيالسةَ)[٥] بنصب (الطَّيَالِسةَ)-، لأنه مفعول معه، تقديره (جاء البردُ مع الطيالسةِ[٦]) حُذِفَتْ (مَعَ) ونابتْ الواوُ منابها، وانتقلت (الطيالسة) من الخَفْضِ إلى النَّصْبِ[٧]

والنَّاصِبُ للطَّيالسةَ والخَشبةِ (استوى، وجَاءَ) بواسطة الواوِ[٨]؛ بدليل أَنَّكَ

---

(١) الفصول ص١٩٣

(٢) د: (الخشب) فيه وفيما بعده - تصحيف.

(٣) وكانت الواوُ أولَى من غيرها؛ لأنَّ الواو فى معنى (مَعَ) ولأنَّ (مَعَ) معناها المصاحبة، ومعنى الواو الجَمْعُ، فلما كانت فى معنى (مع) كانت أولى، أفاده الأنبارى (أسرار العربية ص١٥٩).

(٤) ابن باشاذ (الجمل الهادية ق١٣٠): (فعَمِلتَ ثلاثة أشياء حذفتَ (مع) وأقمت الواو مقامها، ونقلتَ إعراب الخشبة من الجرِّ إلى النَّصب) اهـ، وكأنه لفظه، وانظر السابق، وابن يعيش (٤٨/٢).

(٥) جمع طَيْلَسٍ، وطَيْلِسان كساءٌ أخضر يلبسه الخواصُّ من المشايخ، والعلماء، وهو من لباس العجم (منجد - طلس) والتاءُ فيه للعجمة.

(٦) ما بين الرقمين مكرر فى (ص، د) بعد كلمة النصب التالية.

(٧) ص، د: (النصب إلى الخفض) -سهو-.

(٨) عليه البصريُّونَ، والكُوفيُّون على أنَّه منصوب على الخِلاف، والأخفشُ على أنَّه منصوب على الظرفية، والزجاجُ على أنَّه منصوب بتقدير فعل (لاَبَسَ) -مثلًا-، راجع (الإنصاف م٣٠، والأسرار ١٤٩)، والمختار ما ذهب إليه البصريون؛ قال سيبويه (٢٩٧/١ محقق): (الواو لم تُغَيِّر=

لو قلتَ (استوى الماءُ الخَشَبَةَ)، و (جاء البردُ الطَّيالِسةَ) -من غير واو- لم يجزْ، ولم يكن كلامًا، فلما كانَ الفعل لا يصِلُ إلى المفعول بنفسه جاءوا بالواو واسطةً؛ لتُوَصِّلَ الفعلَ وهو (استوى)، [وجاء][1] إلى الاسم، وهو (الخَشَبَة)، و(الطَّيَالِسة)؛ كما جاءوا بالباء في قولك (مررتُ بزيدٍ) موصِّلَةً للمرور إلى (زيدٍ)[2]؛ إذْ لو قلتَ (مررتُ زيدًا) -بغير الباء- لم يكن كلامًا تامًّا، حتَّى تأتِيَ بالباء موصِّلةً للفعلِ إلى الاسمِ.

والتَّقْدير- فيما ذكرناه- (استوى الماءُ مَعَ الخشبةِ)، فَحذِفَ (مَعَ)، ونابت الواو مَنَابَها، وانتقل الاسم من الجَرِّ إلى النَّصبِ، فصار (استوى الماءُ والخشبةَ)، وتلخيصه[3] (ساوىَ الماءُ الخشبةَ)؛ ولا يَجُوزُ رفع (الخَشَبَةَ)[4] على هذا المعنى؛ لأنَّهُ لو رفَعَهَا لكان المعنى (استوى الماءُ، واستوتْ الخَشَبَةُ)[5] فكأنَّ (الخَشَبَةَ) كانت عوجاء فاستوت، ومعنى المفعولِ بِهِ بخلاف ذَلك؛ لأنَّه

=المعنى، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها)اهـ، وانظر (السيرافي عليه، وش الكافية١/١٩٥، والأمير٢/٣٤)

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المرتجل ص١٨٤ (تنزَّلَتْ الواوُ من جهة التَّعدية منزلةَ الباء من: (مررتُ بزيدٍ) إلا أنَّ الباء عاملة، والواو غير عاملة) اهـ.

وانظر (سر الصناعة ١/١٤٣-١٤٤، وش المفصل ٢/٤٨).

(٣) شرحُهُ وتبيينه، يقال لَخَّصْتُ له المعنى -إذا شرحته، وبينته له (ابن يعيش ١/١٨، المنجد - لخص-).

(٤) أي في التمثيل: (استوى الماءُ والخشبةَ).

(٥) كأنه يشترط عدَمَ صحَّة العطف في نصب المفعول معه، على أَنَّ الرضي ارتأى له وجهًا (١/١٩٦ ش الكافية)؛ قال: (وله أَنْ يُجوِّزَ العطفَ في هذا المثال، ويقول: (استوى) هنا بمعنى (تساوى) لا بمعنى (استقام، ولا ارتفع)، والمعنى تساوى الماءُ والخشبةُ في العلُوِّ، أي وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبة أرفعَ من الماء) اهـ، قلت والأخذ بما عليه الجمهور والمصنف أولى، إذ لا يطَّرد ما رآه في كل ما ورد من الاستعمالات إلاَّ على تأويل أو بُعْدٍ، أو تقدير، أو تعسُّف، فماذا يقال في (خرجت وبزوغَ الفجرِ، وسرت والطريقَ، ونمتُ والليلَ)؟ وغيرها مما لا يُتَأَوَّل فيها العطف إلا على مركب جامح يبعِدُها عن ظاهر الصناعة.

لا يريدُ إلاَّ أَنَّ الماءَ بلغ رأس الخشبة ، وساواه ، فكأنه قال : (ساوى الماءُ الخَشَبَةَ) ، لا أَنَّ الخشبة كانت عوجاءَ فاسْتَوتْ ، ولو أراد هذا المعنى لرفع الخشبة ، ويكون التقدير (استوى الماءُ ، واستوت الخشبةُ)[١]

وكذلك قولُهم (جاءَ البردُ والطَّيَالِسَةَ) إنَّما يريدُونَ /٣٤٧/ : (جاء البردُ مَعَ الطَّيَالِسَةِ)[٢] ؛ تلخيصُه (جاء البردُ مع لُبْسِ الطَّيالسةِ) ، وليس يريدون أنَّ الطَّيَالِسةَ كانت غائِبَةً ، فلما جاء البردُ جاءتْ ، إنما يريدون ما ذكرناه ، ولو أرادوا أنَّها كانتْ غائبة لرفعوا : (الطَّيالسةَ) ويكون المعنى (جاء البردُ ، وجاءت الطَّيالسةُ) -برفع الطيالسة- .

ومن ذلك قولهم (مَا لِزَيْدٍ وعمرًا)[٣] ؟ -بنصب (عَمْروٍ) وجرِّه ، فـ(ما) مبتدأ وهى استفهام ، و (لزيدٍ) الخبر[٤] جارٌّ ومجرورٌ ، وهو خبرٌ ، و(عَمْرو) مخفوض بالعطف على لفظ (زيد) ، وبالنَّصب على المفعول معه ، والتقدير (ما لزيدٍ مع عمرو) ، فحُذِفَ (مع) ونابت الواو منابها ؛ وكذلك قولهم (قام زيدٌ وعمرًا) ، و :(مررتَ بزيدٍ وبكرًا) كلُّه مفعول معه[٥] ؛ وكذلك قول الشاعر[٦]

---

(١) الكامل ٤٠٣/١ - ط بيروت.

(٢) الكتاب ٢٩٨/١

(٣) أى فى الواو المسبوقة بمتضمِّنٍ معنى فعلٍ دونَ حروفه ، (شرح عمدة الحافظ ص٢٩٢).

(٤) الظاهر أنَّها مقحمة ؛ فالسِّياق مستقيم بدونها.

(٥) والعطف الأرجحُ فيهما ؛ لأنَّه الأصلُ ، وقد أمكن بلا ضَعْفٍ (التصريح ٢٤٤/١) ، وقال الرضى (١/ ١٩٥) : (هذا أولى مما قاله عبد القاهر ، فى نحو (قام زيدٌ وعمروٌ) إنَّه لا يجوز فيه إلاَّ العطف ، ولعله قال ذلك ؛ لأنَّه مخالفة للأصل الذى هو العطف ، لا لِدَاعٍ ، وهو ممنوع ؛ لأنَّ هنا دَاعِيًا ، وهو النَّصُّ على المصاحبة) اهـ ، والأوضحُ أنَّ محلَّ التردد بين الأمرين جوازا إذا لم يُقْصَدْ أحدهما بعينه ، بأن قُصِدَ مطلق النسبة ، فإنْ قُصِدَ التنصيص على المعيَّة والمصاحبة تعيَّنَ النصب ، وإن لم يقصد المعيَّة نَصًّا فالعطف لا غير ، كما يتعيَّنُ العطف إنْ وُجِد ما يمنع المصاحبةَ ؛ كقبل وبعد مثلًا ، راجع (الصبان ١٣٨/٢ ، والخضرى ٢٠٢/١ ، وبس ٣٤٤/١).

(٦) كعب بن جُعَيل ، انظر (الكتاب ٢٩٨/١-محقق ، وابن السيرافى ٢٨٦/١ ، والجمل ص٣٠٧ ، والحلل ص٣٦٦).

(١٠٦) فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لاَ قَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا[١]

تقديره (فكنتُ مَعَهَا)؛ وقالَ آخر[٢]

فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً أَكُونُ وإيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي[٣]

ومن ذلك (ما شأنُ زيدٍ وعمرًا، وعمرٍو)؟ و (ما شأنُ زيدٍ والبُرَّ يَسْرِقُه)؟ - بنصب (البُرَّ) على المفعول معه، أي (ما شأنُ زيدٍ مع البُرِّ)، و: (ما بالُ عمروٍ وخالدًا، وخالدٍ)؛ كلُّ هذا يَجُوزُ فيه الخفضُ بالعطْفِ على اللَّفظ، والنَّصبُ على المفعولِ مَعَهُ[٤] -على ما ذكرنا-، وتقديره كلِّه (مَعَ)، ثم حذفتْ (مَعَ)، ونابتْ الواو منابها، وانتقل الاسم من الجِّر إلى النَّصبِ -كما بيَّنَّا فى صدر الباب-.

ومن ذلك قولهم (ما زلتُ أَسِيرُ والنِّيلَ) - بنصب (النِّيلَ)- تقديره (ما زلتُ أسيرُ مع النِّيل)[٥]، فُحِذفَ (مَعَ)، ونُصِبَ، ونابَتْ الواو منابها، وتلخيص المعنى الحقيقى (ما زلتُ أسيرُ محاذيًا للنِّيل).

---

(١) يروى (وكان) بدل: (فكنت).
من اللغة الحَرَّانُ الشَّدِيدُ العطش، لم يُفِقْ لم يُقْلِعْ
تَقَدَّدَ: انقدَّ، وتشقَّقَ من شدَّة الامتلاء.
والبيت من بحر الطويل.
والشاهد نصب: (إِيَّاهَا) على المفعولِ معه، والعطف هنا ممتنع، أو قبيح؛ لأنَّه قبيحٌ أَنْ يعطف عل المرفوع المضمر المتصل دون توكيدٍ، أو فصل.

(٢) أبو ذُؤيب الهُذَلى فى ابن أخت له كان يبعثه إِلى معشوقته فأفسدها عليه، واستمالها لنفسه (شواهد التوضيح ص٢٥، والهمع ٦٣/١، ٢٢٠، والدرر ١٨٩/١، والتصريح ١٠٥/١).

(٣) (أَحْذُو) يروى بالذَّال المعجمة، والمعنى أُسَوِّى، وأُقِيمُ، وأُهَيِّئُ، وبالدال المهملة والمعنى أسوقُ، وأُزجِى، والرواية (تكون) بدل (أكون)، وهو الصَّواب؛ حيث يريد أقسمتُ لأسوقَنَّ قصيدةً تجعلكما عِبْرةً للناس ومثلًا، فالمعنى على الخطاب.
والبيت: من بحر الطويل.
والشاهد كسابقه.

(٤) يُخْتَار فيه العطْفُ على المفعوليَّة؛ إذ المعطوف عليه ظاهرٌ، فحسن العطف فرجح؛ قال سيبويه (١/ ٣٠٩ محقق): (لما أظهروا الاسم حَسُنَ عندهم أنْ يحملوا عليه الكلامَ الآخَر) اهـ، وانظر (شرح العمدة ٢٩٦، والجامع ص١١٥)

(٥) الكتاب (٢٩٨/١- محقق).

وقولُهم (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ)[١] بنصب (اللَّيْلَ)- على المفعولِ معه، وتلخيصه (بادرْ أهلَكَ قَبْلَ اللَّيلِ)[٢]، و (أَهْلَكَ) منصوبٌ بـ (بَادِرْ)، والليلَ مفعولٌ معه[٣]؛ وكذلك قول الشاعر[٤]

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ واشْتُقَّتْ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مهنَّدُ [٢٣]

/٣٤٨/ أى (فحسبُك مع الضَّحَّاك).

وتقول (مَالَكَ وَعَمْرًا؟) و (مَالَكَ وَشُرْبَ الماءِ؟) بنصب (عَمْرو)،

---

(١) مثل تضربه العرب فى التحذير، والأمر بالحزم (المستقصى ١/٤٤٣، والميدانى ١/٦، والكتاب ١/٢٧٥، والمقتضب ٣/٢١٥، والخصائص ١/٢٧٩).

(٢) لفظ سيبويه (السابق).

(٣) (والليلَ مفعولٌ معه) بين خطَّين فى (ص) كأنه إلغاء، ولم يُثْبِت هذه العبارةَ فى (د)؛ وتفسيرهم هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا حظر فيه؛ قال ابن جنى (المنصف ١/١٣١) (وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب؛ ألا ترى أَنَّ معنى قولهم (أهلك والليلَ) الحقْ أهلك قبل الليل، وإنما تقديره فى الإعراب الحقْ أهلَكَ، وسابقْ اللَّيلَ) اهـ.

فالتقديرُ -كما ترى- يقتضى إعراب ما بعد الواو مفعولًا به، لا مفعولا معه، وهو ما رآه الزمخشرى، والميدانى (السابقان) حيث التقدير (اذكرْ أهلَك. واحذرْ اللَّيلَ)؛

قلتُ ولا مانع منه، وإنِ كان اعتباره مفعولًا معه أشبه، فالحذرُ على الأهل مع اللَّيلِ أقربُ، لا مطلق الحذَرِ منه، وكأنَّ المبرد عليه حيث قال (السابق) (وقد دَلَّ هذا على أنَّه يريدُ بادر أهلَك واللَّيل) اهـ.

(٤) تقدم فى (٢/٥٤٨-المحرر).

والشاهد فيه هنا (والضَّحَّاكَ)حيثُ نُصِبَ على المفعول معه، وعليه جمع من الناس انظر (شرح عمدة الحافظ ص٢٩٦، وشواهِد الكشاف ٣٧٤، وابن يعيش ٢/٥١)، وما مرَّ من المصادر هناك، وصحَّحَ ابن هشام كونَه مفعولًا بِهِ لا مَعَهُ؛ قال: (لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعملُ فى المفعول به) اهـ، وقدَّر له فعلًا ناصبًا أى: (يَحْسِبُ) (المغنى ٢/١٣٥)، وذهب ابن بَرِّى إلى أنَّ الواو فى قوله: (والضَّحَّاكَ) بمعنى الباء وإن كانت معطوفةً على المفعول؛ كما تقول: (بعتُ الشَّاءَ شاةً ودرهمًا)؛ لأنَّ المعنى أَنَّ الضحاكَ نفسَهُ هو السَّيف المهنَّدُ، وليس المعنى يكفيك، ويكفى الضحَّاكَ سيف مهند، راجع (اللسان - حسب، عصا)؛ ولَعَلَّ ما ذهب إليه ابنُ هشام أولَى؛ فقد نصَّ عليه سيبويه فى قوله (١/٣١٠) (حَسْبُك وزيدًا، لمَّا كان فيه معنى: (كفَاك) وقَبُحَ أنْ يحملوه على المضمر، نووا الفعل، كأنه قال: حَسْبُكَ، ويَحْسِبُ أَخَاكَ دِرهمٌ) اهـ.

ونصب (شُرْبٍ)- على المفعول معه، والتقدير (مَالَكَ مع عمروٍ؟)، و (مالك مع شرب الماء؟)، فَحَذَفْتَ (مَعَ)، ونصبْتَ[١] -على ما ذكرنا-، ولو خفضت (عمرا)، و: (شُرْبًا)[٢]، عطفًا على الكاف التى فى (مالَكَ) [المجرورة باللام][٣] لَمْ يجُزْ[٤]. ؛ لأنَّ الضَّمير مجرورٌ، لا يجوزُ العطفُ عليه إلاَّ بإعادة الخافِضِ؛ فلو قُلتَ (مالكَ وزيدٍ)؟ - بخفض (زيدٍ)، عطفًا على الكاف - لم يجُزْ، حتَّى تعيدَ حرف الجرِّ؛ فتقولَ (مالَكَ ولزيدٍ)؟ فتُدْخِلَ اللام على (زيدٍ)؛ لأنَّ الضَّمير [المخفوض][٥] لا يجوزُ العطفُ عليه إلاَّ بإعادة الخافض، وسيُذْكر ذلك فى باب (العطف)[٦]؛ قال الشَّاعر[٧]

(١٠٨) فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ[٨]

---

(١) ص، د: (فحذف ... ونصب)، والمثبت المناسبُ لكلامه.

(٢) ص: (وشرب) -من غير تنوين-.

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) عند سيبويه وأصحابه من البصريين -عدَا الأخفش- لأنَّهم لا يُجِيزون العطف على الضمير المجرور فى غير ضرورةٍ إلاَّ بإعادة الجار، وراجع (الكتاب ٣٠٧/١-محقق، وشرح العمدة ٢٩٥، وشواهد التوضيح ص١٨٣، وابن يعيش ٥٠/٢، والرضى ١٩٧/١)، وأجازه الكُوفيُّون، والأخفشُ؛ قال ثعلب (المجالس ١٦٢/١): (يقال: مَالِى وزيدٍ، وزيدًا ولا رفع، وكلامُ العربِ: مالِى والباطلَ) اهـ.

(٥) زيادة يقتضيها النَّصُّ.

(٦) (٥٤٤/٣ -المحرر).

(٧) مسكين الدَّارمى فى منافرةٍ ومهاجاةِ عبد الرحمن بن حسان بن ثابت: (الديوان ص٦٦، والكتاب ٣٠٨/١، والكامل ١٩٩/١، والجمل ص٣٠٨، والحُلل ص٣٧١، وش المفصل ٥٠/٢، والأشمونى ٣٨٣/١، والخزانة ١٤٢/٣).

(٨) من اللغة التَّلَدُّدُ: الذَّهابُ والمجئُ فى حَيْرة.

يقول: مالك تقيمُ فى نَجدٍ حائرًا مع جَدْبها، وقد امتلأت تِهامةُ بالنَّاس لخصوبتها؟

والبيت: من بحر الوافر.

والشاهد: نصب: (التلددَ) على المفعول معه، ورواية الديوان:

أَتُوعِدُنِى، وَأَنْتَ بِذَاتِ عِرْقٍ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

أى (فما لَك مع التَّلَدُّدِ) فحذَفَ (مع)، ونصب[١]

وكذلك قولهم (ما أنتَ وقصعةً من ثريدٍ؟)، فنصبوا[٢] (قَصْعَةً) على المفعول معه[٣] أى (ما أنتَ مع قَصْعةٍ)؟، وتلخيصُهُ (ما تصنَعُ؟)، و(ما تلابِسُ[٤] مَعَها[٥]؟) فلما حذف (مع) نصبَ؛ وكذلك قولُ الشاعر[٦]

(١٠٩) فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ يُبَـرِّحُ بِالـذَّكَـرِ الـضَّـابِـطِ[٧]؟

أى (فما أَنَا مع السَّير؟)، فحَذَفَ (مَعَ) ونَصَبَ، وتلخيصه (ما أصنَعُ؟ وما أُلاَبِسُ؟)، وكذلك قولُهُمْ (ما أنْتَ -يا زيدُ- والحربَ)؟ و(ما أنا والقِتَالَ؟) أى (ما تصنعُ مع الحرب؟)، و(ما أصنعُ مع القِتَالِ؟)[٨]

---

(١) النصب فيه، وما ماثله بـ(كان) مضمرةً قبل الجارِّ؛ لأنَّه لما اشتمل نحو (مالَكَ وزيدًا) على ما يشتَدُّ طلبهُ للفعل، وهو (ما) الاستفهامية الإنكارية، قَدَّروا عاملًا بعدَها لشدة طلبها للفعل، والتقدير (ما كان لكَ وزيدًا)، (التسهيل ص٩٩، التصريح ١/٣٤٥).

(٢) ص، د (فنصبتَ)، والمثبت المناسب.

(٣) والرفع الوجهُ، حيث لا فعلَ ينصِبُ، والعطفُ غير ممتنع؛ إذْ الضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر فى جواز العطف عليه، والنصب قليل؛ لتقدير وجود ما ليس فى اللفظ، راجع (الكتاب ١/٣٠٣ محقق، وابن يعيش ٢/٥١، والرضى ١/١٩٧، ومجالس ثعلب ١/١٠٣).

(٤) قَدَّره سيبويه بـ(كان) مع الماضى، و(يكون) مع المستقبل؛ (لأنَّ كُنْتُ، ويكونُ) يقعان هنا كثيرًا (السابق)، ولا يتعيَّنُ الفعل المقدَّر؛ فالتَّمثيل ليس حدا لا يتجاوز -كما قال الرضى- (السابق).

(٥) ص (منها) -بين السطرين-، والمثبتُ المناسبُ لكلامه.

(٦) أسامة بن الحارث الهُذَلى (ديوان الهذليين ٢/١٩٥، والكتاب ١/٣٠٣، وابن السيرافى ١/٨٩، والمرتجل ص١٨٣، وشرح العمدة ص٢٩٢، والجمل ص٣٠٩، وابن يعيش ٢/٥٢، والدرر ١/١٩٠، واللسان -عبر-).

(٧) يروى فيه (مهمه) بدل (مَتْلَفٍ)، و (يُعَبِّرُ) بدل (يُبَرِّحُ).

من اللغة المَتْلَفُ المفازة يتلف فيها سالكها، يُبَرِّحُ يُجْهِد، ويشتد، والذَّكر الجَمَل، والضَّابِطُ القوى.

أى لستُ أبا لى السَّيْرفِى مَوْمَاةٍ شأْنُها ذلك.

والبيت من بحر المتقارب.

والشاهد نصب: (السيرَ) على المفعول معه، كما وضحه.

(٨) الضمير فى مثله مرفوع على الفاعلية إنْ قُدِّرَ: (تَصْنَعُ)، و(ما) مفعولة، وإن قُدِّرَتْ(كان) فهو=

وحَاصِلُ هذَا الْبَاب :

أَنَّ المفعولَ معه مقدَّر بـ (مَعَ)، معمولٌ للفعل المتقدِّم بواسطةِ الواو؛ وأنه يجوز في مواضع منه العطفُ على ما قبلَه، والنَّصْبُ على المفعول معه؛ وأنَّ الواو نائبةٌ عن (مَعَ)؛ وأنَّ الفعل نَصَبَ المفعولَ معه بواسطة الواوِ[1]؛ فافهم ذلك موفَّقًا -إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى-.



=اسمها، و(ما) خبرها (المغنى٢/١٨٨-حلبى، والجامع ص١١٥).

(١) كذا بتكرير هذه الجملة، والسِّياقُ بدونها مستقيمٌ.

الباب الثَّانِي والعِشرُون

فــى الحـــال

اعلم أنَّ (الحالَ) تُذكَّر، وتُؤنَّث؛ فيقال (حالٌ حسنةٌ)، و (حالٌ حسنٌ)، وقد يُقالُ: (حالةٌ)[١] -أيضًا-.

وحدُّ الحالِ أنَّه هيئة الفاعلِ، والمفعولِ /٣٤٩/ به[٢]؛ ومعنى قولنا (هيئة الفاعل، والمفعول به) أَنَّ الحال تكون صفةً للفاعل من حيث المعنى فى وقت فعله، وللمفعول وقت وقوع الفعل به[٣]، [وهى] وإنْ كانتْ نكرةً فإنها صفةٌ من حيثُ المعنى، وهى فضلة فى الخبر من حيث المعنى[٤].

مثالُ ذلك قولُك (جاءنِى زيدٌ راكبًا)، فـ(جاءَنِى) فعل، ومفعول، و (زيدٌ) فاعلٌ، والرُّكوبُ هيئةُ زيدٍ وقتَ المجئ أى صفةٌ له فى ذلك الوقت، فلذلك نصبناه على الحال؛ لأنه نكرة، والحال [تكون][٥] نكرةً، وهو -أيضًا- (فضلة) فى الخبر؛ لأنَّك إنما أردتَ الإخبار عن (زيدٍ) بالمجئ، ثم جئت بالركوب صفةً لحاله وقتَ المجئ، فبان لك أَنَّه[٦] فضلةٌ زائدةٌ.

وكذلك[٧] (ضربتُ زيدًا مبطوحًا)، [فمبطُوحًا] حالٌ؛ ألا ترى أَنَّه هيئة (زيد) وقتَ الضَّرب؟ وأنَّه فضلةٌ زائدةٌ على الخبر؟؛ لأنك إِنَّما قصدتَ أَنْ تُخْبرَ

---

(١) الفراءَ (المذكر والمؤنث ص٩٣) (الحالُ أنثى وأهل الحجاز يذكِّرونها، وربَّما أدخلوا فيها الهاء).

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص١٦٠، وأسرار العربية ص١٥٣

(٣) ابن خالويه (الحجة ص٣٥٢): (ومعنى الحال: أنَّها وصف هيئةِ الفاعل والمفعول فى حال اتِّصال الفعل ...) اهـ.

(٤) أى يتمُّ الكلام بدونها (الفصول ص١٨٦)، ولا يقدَحُ فى كونها فضلةً عدمُ الاستغناء عنها فى بعض المواضع؛ كقوله -تعالى- ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾، لأنه عارض (الهمع ١/٢٣٦).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ص (أن)، وفى الحاشية: (الحال التى هى الركوب)، والمثبت أعم وأخصَر.

(٧) أى فى الحال من المفعول.

بالضَّرب ، فجِئْتَ بكلمة[١] (مَبْطُوحًا) بعد ما تَمَّ الكلامُ زيادةً فى الفائدةِ ، وتأكيدًا لوضوح[٢] المعنى.

فصـــل

وللحال ستَّةُ شُروطٍ[٣] أَنْ تكونَ نكرةً ، مُشتقَّة ، مُنْتَقِلةً ، بعدَ معرفةٍ ، تأتى[٤] بعد تمام الكلام ، مُقدَّرةً بـ (فى) ؛ لابدَّ لها من اجتماع هذه السِّتَّةِ الشُّروطِ ، وسنذكرها -إنْ شاء الله-.

مثالُ ذلك : (هذا زيدٌ واقفًا) ؛ فـ (هذا) مبتدأ ، و : (زيدٌ) خبره ، و (وَاقِفًا) حال من (زيد) ؛ لأنَّ الوقوف هيئةٌ له عند إشارتك إليه ، كأنَّكَ قلتَ (أشيرُ إليهِ فى حال وقوفِهِ) ، فلذلك كان نصبه على الحال ؛ والعاملُ فيه أَحدُ شَيْئَيْنِ[٥] إمَّا قولك (هَا) الَّتى للتَّنبيه لما فيها من معنى (أُنَبِّهُ) ، وإمَّا قولُكَ (ذَا)[٦] ؛ لما فيها من معنى الإشارة[٧] ، كأنَّكَ قلت (أُشيرُ إليه واقفًا) أو : (أُنَبِّه عليهِ واقفًا)[٨] ، ثم إنَّ قولَكَ (وَاقِفًا) قد جمع الشُّرُوطَ السِّتَّة ؛ أَلاَ ترى أنَّه نكرةٌ ، مُشتقَّةٌ من الوقوف ، جاء بعد معرفةٍ ، -وهو (زيد)- ، وقد تمَّ الكلام دونَهُ ؛ لأنَّك لو قلتَ (هذا زيدٌ)

---

(١) ص ، د (بكونه) -تصحيف-.

(٢) كذا ، والأنسب : (الإيضاح).

(٣) الاقتضاب ص٣١-٣٢ ، وإصلاح الخلل ص١٠٥-١٠٦

(٤) أى الحال.

(٥) المقتضب ١٦٨/٤ ، ومعانى الفراء ١٣/١ ، وش المفصل ٥٨/٢.

(٦) قيل إنَّ هذا التَّردد فى التجويز إذا كانَ اسمُ الإشارةِ مُفْردًا ، فإنْ ثُنِّى تعَيَّنت : (ها) عاملة (الأشباه ٣/ ٣٢) ؛ ولا أدرى ما علته؟ ولعله لأنَّ التَّثنية أو الجمع يبعدانِ الشبه بالأفعال ، وعليه فما العامل فى نحو (أولئكَ قومُكَ قادمينَ ، أو : ذانِ الرجلانِ قادمَيْنِ)؟ ولا حرف تنبيه إلاّ أنْ يقال : العاملُ فعلٌ مقدَّر على ما يأتى بعده.

(٧) هذا ما عليه الناس ولم يرتضه السهيلى (الأمالى ص١٠٥).

قال (وبعضهم يقول : ما فى (ذَا) من معنى الإشارة هو العامل ، وهذا باطل لأنَّ (ذا) ليس بمشتق) اهـ ، وعليه ابن القَيِّم فى (بدائع الفوائد ١٨٣/١) ؛ قال (وإنما العامل فعل مضمر تقديره (أُنظر). لدلالة الحال عليه من التوجُّهِ) اهـ.

(٨) ص ، د : (قائمًا) فى الموضعين ، والمثبت ما فى تمثيله.

-وسكتَّ- لكان كلامًا تامًّا، مُقَدَّرةٌ بـ(فى)، كأنَّك قلت (هذا زيدٌ فى حالِ وقوفِهِ)، مُنْتَقِلةٌ؛ لأَنه قد يكون واقفًا، وقد يكونُ غيرَ واقفٍ، إذْ لا يبقى واقفًا على الدَّوام، ويَجُوزُ رفع (واقف) - إذا/٣٥٠/ نقلتَهُ من الحاليَّة، وجعلتَه خبرًا[1] -؛ فتقولُ (هذَا زيدٌ واقفٌ)[2]، فيكون (هذَا) مبتدأً، و (زيدٌ) خبرَهُ، و: (واقِفٌ) خبرًا بعد خبرٍ، ولك أنْ تَجْعَلَ (هذا) مبتدأ، و (زيدًا) بدلًا منه، و: (واقفٌ) خَبَرُ (هذا)؛ ولك أَنْ تجعلَ [هذا، مبتدأً][3]، و (زيدًا) مبتدأً ثانيًا، و (واقِفًا) -بالرفع- خبرًا[4] عن زيد، والجملة خبر (هَذَا)[5]

هذه ثَلاثَةُ أوجُهٍ[6] فى الرَّفعِ أوردناهَا، وليس[7] فى النَّصب إلاَّ وجهٌ واحدٌ، وهو الحالُ.

فَصْـل

ولابُدَّ للحالِ من صاحبٍ، ولابُدَّ لها من عاملٍ يعمَلُ فيها؛ إذْ كَانتْ الصِّفَةُ لا تكونُ من غيرِ موصوفٍ، ولا[8] يكونُ معمولٌ من غيرِ عاملٍ، كذلك لا يكونُ الحالُ

---

(١) ص، د (مبتدأ وخبرا) وكلمة (مبتدأ) لا محلَّ لها هنا.

(٢) الكتاب والسيرافى ٨٣/٢، وقد ذُكِرَ فيه أربعة أوجه، انظر (التبيان ٧٠٧) فى قراءة الأعمش ﴿وَهَذَا بَعْلِيَ شَيْخٌ﴾، وقد ذكر فيها سبعة أوجه، والمرادى ٧٥/٥، ونحوه ما ورد فى الحديث من قول غورث بن الحارث: (هَا هُوَ ذَا جَالِسٌ) (البخارى ١٤٧/٥)، قال السُّهيلى فى تخريجه (الأمالى ص١٠٥): (الرفع من أوجه أحدُهَا أنْ يكونَ خبرًا بعد خبر، والثانى أنْ يكون بدَلًا، والثَّالِثُ: أنْ يكون ابتداءَ مُضمرٍ، والرابع أن يكون (ذا) بدلًا من (هو)، و(جالسٌ) الخبر) اهـ.

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) ص (خبر) -على الرفع- تحريف-.

(٥) التبيان (ص٧٠٧).

(٦) كأنه أهمل كون: (وَاقِفٌ) بدلًا كما مرَّ عند السهيلى، وله ذلك فإنَّ البَدَلَ فى المشتقات ضعيف، راقب ما سيأتى فى (٤٩٠/٣-المحرر وحواشيها).

(٧) ص، د: (فليس) -بالفاء- تصحيف-.

(٨) ص، د: (فلا) -بالفاء- تصحيف-.

إلاَّ من صاحبٍ ؛ كقولك (قام زيدٌ ضاحكًا) ، فـ (ضاحكًا) منصوبٌ على الحالِ ، وصاحبُهَا (زيدٌ) ؛ لأنَّها صفةٌ له فى حال القيام ، والعامل فى الحال ههنا (قَامَ) وصاحبُها (زيدٌ) ، و (زَيدٌ) فاعل لـ (قَامَ) ، فصار العاملُ فى الحال هو العاملَ فى صاحِبِهَا.

واعلمْ أنَّ الحالَ مُشَبَّهَةٌ بالمفعولِ فيه[١] ، والتَّقديرُ (قام زيدٌ فى حالِ ضحكِهِ) ، ولا يكونُ العاملُ فى الحالِ إلاَّ العاملَ فى صاحِبِهَا[٢] ؛ أَلَا ترى أنَّ (ضاحكًا) حال من (زَيدٌ) والعامل فى (زيد) وفى (ضَاحِك) هو (قَامَ) ؛ عَمِلَ فى (زيد) الرَّفْعَ بالفاعلية ، وعمل فى (ضَاحِك) النَّصْب بالحال.

وكذلك (هَذَا زيدٌ واقِفًا) فـ (واقفًا) حال من (زيدٌ) والعامل فى (واقف) أحدُ شيئين[٣] إما (هَا) لما فيها من معنى التَّنبيه ، وإما (ذَا) ؛ لما فيها من معنى الإشارة ، كأنَّكَ قلتَ (أشيرُ إلى زيدٍ فى حال وقوفِهِ) ، أو : (أُنَبِّهُ عليه فى حال وقوفِهِ) ؛ لأَنَّ قولك (هَا) معناها (أنبِّهُ) و (ذَا) معناها (أُشِيرُ) ، [فبانَ لك أَنَّ العامل فى الحال (أُشِيرُ) لأنَّ الإشارة وقعتْ على (زيد) فى حال وقوفه][٤] ، وإن شئتَ قدرَّتَ (أُنَبِّهُ) ، فأنتَ إذَا قُلْتَ (أشيرُ إلى زيدٍ واقفًا) ، أوْ (أُنبِّه عليهِ واقفًا) ، فـ (زيد) مفعول لـ (أُشِيرُ ، أو أُنبِّهُ) ؛ كما أنه[٥] عاملٌ فى (وَاقِف) ،

---

(١) الكتاب ١١٨/٢ (الحال مفعولٌ فيها) اهـ وانظر المقتضب ١٦٦/٤ ، واللسان -فعل- ، والخصائص ٣٨٥/٢) ، وفى الأشباه ١٨١/٢ (وأما شبهُهَا بالظَّرف فمن قِبَل أنَّها مفعولٌ فيها ، وأنَّها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه ، ويحسن فيها دخول (فى) اهـ ، وراجع (الشجرية ٢/ ٢٧٣ ، والتسهيل ١٠٨).

(٢) الهمع ٢٤٠/١ ، وصحَّحَ ابنُ هشام كونَ عامِلها غيرَ عامل صاحبها ؛ نحو ﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ، و﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ ، ولميَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ) ، وغيرها مما العامل فى الصاحب غير العامل فى الحال ، (انظر الجامع ١١٧) ، ولكنَّ الجمهور على خلافه (الهمع ٢٤٤/١).

(٣) راجع ما سبق فى الصفحة قبل السابقة ، وأيضًا : (الجمل الهادية ق ١٣٢ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ٩٢ ، والمرادى ٥٥/٢).

(٤) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها ، وفيها (قيامه) بدل (وقوفه) وأثبتُّ المناسب لكلامه.

(٥) أي : الفعل.

فَثَبَتَ بما ذكرناهُ أَنَّ العاملَ فى الحالِ هو العاملُ فى صاحبِ الحال[١]

فصل

والعاملُ فى الحال ينقَسِمُ قسمَيْنِ يكونُ فعلًا ، ويكونُ غَيْرَ فعلٍ[٢] فإِذَا كانَ فعلًا جازَ تقديمُ الحالِ ، وتوسيطُها[٣] ؛ مثاله (جَاءَ زيدٌ راكبًا) ، لَكَ أَنْ تَقُولَ (راكِبًا /٣٥١/ جَاءَ زيدٌ) -فَتُقِّدمَ الحال-[٤] و (جَاءَ راكبًا زيدٌ) -فتوسِّطَهَا و : (جَاءَ زيدٌ راكبًا).

فإِنْ قلتَ : (جَاء زَيدٌ راكبٌ) -برفع (راكِبٌ) - جاز على ضَعْفٍ ، ويكون رفْعُهُ على البَدَلِ ، لا على النَّعْتِ[٥] ؛ لأَنَّ (زيدًا) معرفةٌ ، و : (راكِبًا) نكرةٌ ، ولا يَجُوزُ نعتُ المعْرِفَةِ بالنَّكِرَةِ[٦] ، وبَدَلُ النَّكِرة من المعرفة جائزٌ[٧] ، فإِنْ جعلتَهُ نعتًا قلتَ : (جاءَ زيدٌ الرَّاكِبُ)[٨] ، وأَمَّا إِذَا كانَ نكرةً فالأَحْسَنُ نصبُه على الحال.

فإِنْ كانَ العامل غيرَ فعلٍ كانتْ الحالُ مؤخَّرَةً[٩] ، ويجوزُ توسيطُهَا ، ولا يجوزُ تَقْدِيمُهَا على العامل ؛ تقول (هذا زيدٌ واقفًا) فـ (واقِفًا) حالٌ من (زيدٌ) ،

---

(١) التخريج باعتبار المعنى مُسَلَّمٌ ، وباعتبار الصُّورة منظورٌ إليه ؛ فالعامل مختلف ، ولعلَى أفهم من سيبويه ملاحظةَ المعنى فى اتِّحاد العامل ؛ حيث قال فى نحو هذا التمثيل ، (٨٧/٢) : (لأَنَّ المبتدأَ يعمَلُ فيما بعده ، كعَمَلِ الفعل فيما يكونُ بعدَهُ ، ويكون فيه معنى التَّنْبيه والتَّعريف) اهـ.

(٢) المبرد (المقتضب ٣٠٠/٤) (الحالُ لا يَعْمَلُ فيها إلاَّ الفعلُ ، أو شئٌ يكون بدلًا منه دالاًّ عليه) اهـ.

(٣) (ذاته).

(٤) منعه الفراء ؛ لأَنَّ فى : (راكبًا) ضميرًا يعودُ على متأخِّرٍ ، وتَقْدِيمُ المُضْمَر على مُظْهَره لا يجوز ، ورُدَّ بأَنَّهُ وإِنْ تقدَّم لفظًا ، فهو مؤخَّر تقديرًا ، وله نظائر راجع (أسرار العربية ، ص١٥٦).

(٥) انظر (المحرر ٤٩٠/٣).

(٦) ذاته.

(٧) المحرر ٣/ ٤٩٠ ، ٥١٨.

(٨) سيبويه ١١٣/٢ (وما كان صفةً للمعرفةِ لا يكونُ حالًا ينتصبُ انتصابَ النكرة ، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول : هذا زيدٌ الطويلَ) اهـ ، وأجازَ البغداديُّون ويونسُ نصبه على الحال (ابن عقيل ص٢٣٧).

(٩) المبرد (المقتضب ٣٠٠/٤) : (وإِنْ كانَ العاملُ غيرَ فعلٍ لم تكنْ الحالُ إِلاَّ بعدَهُ) اهـ.

والعاملُ فى الحال أى الناصبُ، إمَّا قولُكَ (هَا)، وإمَّا قولُكَ (ذَا)[١]، فإنْ جعلتَ العامَل (هَا) كان المعنَى (أُنَبِّهُ على زيدٍ فى حال قيامه)، فلا يجوزُ أَنْ تَقُولَ (قائِمًا هذَا زيدٌ)، لأنَّكَ قدَّمْتَ الحالَ على العامل، وإنْ قُلتَ (هَا - قائمًا - ذَا زيدٌ) جازَ؛ لأنَّ العاملَ متقدِّمٌ على الحالِ.

وإنْ جَعَلتَ العاملَ (ذَا) فَلاَ[٢] يجوزُ لكَ أَنْ تُقَدِّمَ الحال أَصلًا[٣]

وتقولُ (زيدٌ فى الدَّارِ قائمًا)[٤]، فـ(زيدٌ) مبتدأ، و (فى الدارِ) خبَرُهُ، و (قَائِمًا) حالٌ من الظَّرفِ[٥]، والعاملُ فى الحال قولك: (فِى الدَّارِ)؛ لأنَّهُ يتعلَّقُ بمحذوفٍ؛ من حيثُ إنَّهُ خبر المبتدأِ؛ تقدير الكلام (زيد استقرَّ فى الدَّارِ قائمًا)، فحذفنَا (استقرَّ)، وجعلنا قولنا: (فى الدَّار) نائبًا منابَهُ، ويقوم مقامَهُ، فيكونُ العاملَ فى الحال الظَّرْفُ[٦]، وصاحبُ الحالِ هو المُضْمَرُ فى الظَّرف على سبيل النِّيابة[٧]، فلو قُلْت -على هذا- (قائمًا زيدٌ فى الدَّارِ) لم يجُزْ؛ لأنَّ العاملَ غيرُ فعلٍ، فلا يتقدَّم الحالُ عليه[٨]، فإنْ توسَّطتْ فقلت (زَيدٌ قائمًا فى الدارِ)، فسيبويهِ[٩] لا يُجِيزُها[١٠]؛ لتقدُّم الحالِ على العاملِ،

---

(١) تقدم قريبًا فى موضعين.

(٢) ص، د (لا يجوز) -بدون الفاء- وأثبت ما توجِبُه القواعد.

(٣) الجمل الهادية ق١٣٣، ومعانى الحروف ص٩٢، والرضى ١/٢٠٤

(٤) الكتاب ٢/٨٨ محقق، والمقتضب ٤/١٦٦، ١٦٧، ٣٠٠، ٣٠٨

(٥) أى الضمير المستقرّ فيه، كما يأتى.

(٦) وهل العاملُ الظَّرفُ؛ لنيابته عن الفعل، ونفس الفعل هو العامل؟ الأكثرُ على أَنَّ العامل هو الظرف، نقله السيوطى (الأشباه ١/٢٤٦).

(٧) (على سبيل النيابة)، راجع إلى الظَّرف لا المُضْمَر، والقصدُ إلى الظَّرف القائم مقام الفعل على سبيل النيابة، ولو تقدمت هذه الجملة بعد: (الظرف) لكان أنسب.

(٨) أجازه الأخفش؛ قال المرادى (٢/١٥٦) (أجاز الأخفش فى قولهم: (فداءٌ لك أَبِى، وأمىِّ أن يكون (فِداءٌ) حالًا، والعاملُ فيه (لك » اهـ، وانظر (الهمع ١/٢٤٣).

(٩) ص، د (سيبويه) -بدون الفاء-، وبالفاء الصَّوابُ، وقد تقدمت ترجمة سيبويه فى (٢/٧٦- المحرر).

(١٠) الكتاب ٢/١٢٤ محقق: (لأنَّه صار قبلَ العاملِ فى الاسم، وليس بفعلٍ) اهـ، وراجع (المقتضب ١٤/١٧١).

والأَخْفَشُ[١] يجيزُها[٢] ؛ لأَنَّها متوسِّطَةٌ[٣] ، وعندَهُ تجوزُ الحالُ المتوسِّطَةُ[٤]

فصــل

وتقولُ[٥] (دعوتُ اللَّهَ سميعًا) و (سألتُهُ قديرًا)، ف (سميعًا، وقديرًا) حالاَنِ[٦] من البارى -عزَّ وجلَّ-، وإنْ كانتْ الحالُ ههنا لا تَنْتَقِلُ[٧] ؛ لأنَّ صفاتِ البارى -جلَّ وعزَّ- غيرُ صفات /٣٥٢/ المخلوقين ؛ وكذلك قولُه -تعالى- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٨]

ثم قال[٩] ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ ف (قَائِمًا) منصوبٌ على الحالِ[١٠]، وهى لا تنتقل ؛ إِذْ لم يَزَلْ - جَلَّ وعَلاَ - قَائِمًا بالقِسْط.

وكذلك قولُه تعالَى ﴿هَذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[١١]، ف (هَذَا) مبتدأ و (بَعْلِى)

---

(١) تقدمت ترجمته فى (٢/٤٥٤).

(٢) منهج الأخفش ص٢١٢، والبحر ٥/٤٧٤، ٧/٤٧٩.

(٣) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٣٤): (... عِلَّةُ الأخفش أَنَّ تَقَدُّم الحال على أحد الجزءين كلا تَقَدُّمٍ ؛ لأنَّ (زيدًا) مبتدأ فهو مطالِبٌ بخبره، وخبَرُهُ فى نية التَّقدُّم إلى جانبه، وإذا كان فى نية التقدم إلى جانبِهِ صارت الحال كأنها بعده) اهـ، وانظر (ش الكافية ١/٢٠٤).

(٤) يشهد للأخفش قولُه تعالى - فى قراءة الحسن ﴿والسَّمَوات مَطْويَّاتٍ بيمينِهِ﴾ ؛ قال الفراء ٢/٤٢٥ : (وينصب (مَطْويَّاتٍ) على الحال، أو على القطع، والحالُ أجودُ) اهـ.
وانظر (الكشاف ٣/٤٠٩، وشرح العمدة ٣٢٢، ويس ١/٣٨٥).

(٥) أى فيما فقد شرطًا من الشروط الستة السابقة.

(٦) ص، د : (حال) -بالإفراد-، وما أثبتُّ المناسبُ.

(٧) قيل انتصابُه على المدح، والتَّعظيم، أو القطع على رأى الكوفيِّين، (إصلاح الخلل ص١١٠)، والصَّوابُ أنه حال غير منتقلة (الأشمونى ١/٤١٣-حلبى).

(٨) آل عمران : ١٨

(٩) ما ضَرَّ لو ذكر الفاصل وهو ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ﴾، دُونَ استعمال حرف التَّراخِى؟

(١٠) البحر ٢ : ٤٠٣ : (وهى فى هذا الوجْهِ حالٌ لازِمةٌ لأَنَّ القيام بالقسط وصفٌ ثابتٌ لله تعالى) اهـ.
وراجع (معانى الزجاج ١/٣٨٩، والبرهان للزركشى ١/٣٠٦).

(١١) هود : ٧٢.

خبرُه، ولم يتِمَّ الكلام إلاَّ بقوله (شَيْخًا)[١]؛ وهذه الحالُ تُسَمَّى مُتَمِّمَةً[٢]
وكذلك قولُهُ -تعالى- ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[٣]؛ فقوله (إِخْوَانًا) حالٌ[٤]؛ وكذلك قولُهُ -تعالى- ﴿بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فيهَا﴾[٥]؛ وكذلك قولُهُ -تعالى- ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[٦]؛ وكذلك قَولُهُ -تعالى- ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٧]، فَنَصْبَ (هُدىً) على الحال[٨]؛ وقولُهُ -تَعالى- ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُما فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيها﴾[٩]، وقولُهُ -تعالى- ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[١٠] قيلَ إنَّ (أمرًا) حالٌ[١١]، وقولُهُ -تعالى- ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾[١٢]؛ قيل إنَّه حالٌ[١٣] من قوله ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِر﴾؛ [أى]: فى حال كونِكَ نذيرًا؛

---

(١) العكبرى (التبيان ٧٠٧): (إذْ ليسَ الغرضُ الإعلامَ بأنَّه بعلُها فى حال شيخوخته دون غيرها) اهـ قال أبو حيان (٥/٢٤٤-البحر): (ولا يُسْتَغْنَى عن هذه الحال إذا كانَ الخبرُ معروفًا عند المخاطب؛ لأنَّ الفائدة إنَّما تقعُ بهذه الحال) اهـ.
(٢) أو: مؤسسة، أو مبيِّنة، وهى التى لا يُستفَادُ معناها بدونها (الأشمونى ١/٤٢٩ حلبى).
(٣) الحجر ٤٧.
(٤) (الكشاف ٢/٣٩٢)؛ وقيل نُصِبَ على المدح، لا الحال؛ لما تقرر من أَنَّ العامل فى الحال، هو العامل فى صاحبها (البحر ٥/٥٤٨)؛ وقيل حالٌ من الضمير فى (أُدْخُلُوهَا) أو: (آمِنِينَ) السَّابقَيْنِ (العكبرى ٧٨٣).
(٥) الحديد: ١٢
(٦) الأحقاف: ١٤
(٧) البقرة: ١، ٢
(٨) وبُولغ بجعل المصدر حالًا. راجع (الطبرى ١/٢٣٠-٢٣١، والفراء ١/١٢).
(٩) الحشر ١٧، وسقطت كلمة (فيها) من (د).
(١٠) الدخان ٤، ٥.
(١١) وقيل: مفعول به لمُنْذِرِينَ (الآية ٣)، أو مفعولٌ له، أو فى موضع المصدر، أو مصدرٌ، أو بدلٌ من الهاء فى (أنزلناه). راجع (الأنبارى ٢/٣٥٧، والبحر ٨/٣٣)، وسترد أيضًا فى الصفحة التالية.
(١٢) المدثر ٣٦
(١٣) وهو فَعِيلٌ بمعنى فَاعِلٍ؛ وقيل: هو مصدرٌ بمعنى الإنذار فيكون تمييزًا، أو هو مفعول مطلق=

وقوله -تعالى- ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[١] ؛ وكذلك قولُهُ -تعالى- ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[٢] ، فـ(مُخْلِصِينَ) حالٌ و (الدِّينَ) منصوبٌ بـ(مُخْلِصِينَ) ؛ وكذلك قوله -تعالى- ﴿وَمِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ عَيْنًا﴾[٣] ؛ قيل إنَّ (عَيْنًا) حالٌ[٤] ؛ وكذلك قولُهُ تَعالى ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾[٥] ؛ قِيلَ إنَّ (عَيْنًا) حالٌ[٦] ؛ وقولُهُ -تعالى- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾[٧] ، فـ(نُزُلًا) حالٌ ، وإن شئْتَ خبرٌ[٨] ؛ وكذلك ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾[٩] ؛ وكذلك قولُه -تعالى- ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾[١٠] ؛ فقوله (لِسَانًا) حالٌ[١١] و : (عَرَبِيًّا) نعتٌ لَهُ[١٢] ؛ والأَحوالُ فى القرآنِ كثيرةٌ.

واعلمْ أنَّا قد شرطنَا أَنَّ للحالِ ستَّةَ شُروطٍ ، [و][١٣] إنَّمَا مُرادُنا بذلك أَنَّها

=بفعل محذوفٍ ، انظر (الكشاف ١٨٦/٤ ، والعكبرى ١٢٥٠ ، والفراء ٢٠٥/٣).

(١) البينة ٨ ، وفى ص ، د (أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ ...) وهو خطأ.

(٢) البينة ٥

(٣) المطففين ٢٧ ، ٢٨

(٤) قال أبو حيان ٤٤٢/٨ - البحر (عَيْنًا نصبٌ على المدحِ ؛ وقال الزَّجاج على الحال) اهـ ، وانظر (الكشاف ٢٣٣/٤ ، والتبيان ١٢٧٧).

(٥) الإنسان ١٨

(٦) ذهب إليه الأخفش (منهج الأخفش ص٣١٥) ؛ قال الأنبارى (البيان ٤٨٢/٢) : (يكون منصوبًا على الحال من المضمر فى (مِزَاجُهَا) ، وفيه خلاف) اهـ ، والمشهور كونُهُ بدلًا ، أو مفعولًا لمحذوف (التبيان ١٢٥٨).

(٧) الكهف ١٠٧ ، ١٠٨

(٨) التبيان ٨٦٤.

(٩) الآية نفسها.

(١٠) الأحقاف ١٢ ، وفي الأصل : (هذا).

(١١) ويجوزُ أنْ يكون مفعولًا لمُصَدِّق ، أى مُصَدِّقٌ لسانَ محمد-ﷺ-.
راجع (البحر ٥٩/٨ ، والكشاف ٥٢٠/٣).

(١٢) انظر (الاقتضاب ص٣٢).

(١٣) زدتُ الواو على النَّص بمقتضى السياق.

تكونُ على هذه الشُّروط وما منها شرطٌ إلاَّ وقد خَرَجَتْ عنهُ[١] ؛ أَلاَ ترى أَنَّ الحالَ /٣٥٣/ من البارِى لا تنتقلُ؟ وكذلك الحالُ المؤكِّدةُ لا تنتقِلُ[٢] -أيضًا- ، وهى مثل قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٣] ؛ لأنَّ الحقَّ لا ينفكُّ عن التَّصديقِ[٤] ؛ وكذلك قولهم (زيدٌ أَبُوك عطوفًا[٥]) ؛ لأنَّ الأَبَ لا يكونُ إلاَّ عَطوفًا ، فهذا معنى الحال المؤكِّدةِ أَنْ تكون مفهومةً من معنى الكَلامِ[٦]

وقد جاءت الحالُ غير مشتَّقة فى قوله -تعالى- ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[٧] ، فنصب : (أُمَّةً)[٨] على الحال[٩] ، وإنْ كانتْ غيرَ مُشْتَقَّة ؛ وكذلك قوله -تعالى- ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[١٠] ، فنصب (آيةً) على الحالِ ،

---

(١) ابن السيد (إصلاح الخلل ص١٠٩) : (الحالُ قد تتعرَّى من بعض الخواص الموجودة لها ، ولا يُخْرِجُها ذلك عن أنْ تكون حالًا كالإنسان الذى لا يُخرِجُه عن الإنسانية تعرِيتُه من بعض خواصِّ الإنسان وصفاته) اهـ٠

(٢) ابن مالك (شرح العمدة ص٣٢٦) (لا يكونُ الحال الجائيَةُ لهذه المعانى إلاَّ دالَّةً على معنىً لازم) اهـ، وانظر (مفتاح العلوم ص١١٩)٠

(٣) البقرة : ٩١

(٤) قال أبو حيان (البحر ٣٠٧/١) : (مُصَدِّقًا حال مؤكِّدة ؛ إذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل) اهـ ، وانظر (معانى الزجاج ١٤٩/١) ، وذهب ابن هشام إِلَى أَنَّها حال غير مؤكدة ، أى منتقلة ؛ لأنَّ الصَّواب أنْ يكون (الحقُّ) مصدِّقًا ، ومكذِّبًا وغيرهما) ، قال الأمير (هذا بالنظر لذات الحقِّ ، وإنْ اتَّفق أنَّ (الْحَقّ) هنا ، وهو القرآن لا يكونُ إلا مصدِّقا) اهـ (المغنى والأمير ٧٩/٢- ط الحلبى)٠

(٥) العامل فى هذه الحالة محذوفٌ وجوبًا ؛ لأنَّ الجملة كالعوض عنه ، ولا يُجْمَعُ بينهما ، والتقديرُ أَحُقُّهُ ، ونحوه (المرادى ١٩٣/٢ ، والخضرى ٢٢٠/١)٠

(٦) إثباتُها مذهبُ الجمهور ، وأنكرها الفراء ، والسهيلى بحجَّة أنَّ الحال لا تكون إلا مبيِّنَةً ؛ إذ لا تخلو من تجديد فائدةٍ عند ذكرها ، ونُسِبَ هذا إلى المبرد ، وهو وَهَمٌ عليه٠
انظر (التصريح ٣٨٧/١، والهمع ٢٤٥/١ ، والمقتضب ٣١٠/٤-٣١١)٠

(٧) الأنبياء ٩٢، والمؤمنون ٥٢ (بدون الواو فى الثانية)٠

(٨) النصب قراءة الجمهور ، وقرأ الحسن ، بنصب (أُمتكم) بدلًا من (هَذِهِ) ، ورفع (أمةٌ واحدةٌ) على الخبر ، (البحر ٣٣٧/٦، والرازى ١١٣/٦)٠

(٩) سقطت كلمة (الحال) من (د)٠

(١٠) الأعراف : ٧٣.

وهى غيرُ مُشْتقة[١] - أيْضًا- وجاء فى الحديث (أنَّه ﷺ - قِيلَ له كَيْفَ يأتيكَ الوحيُ؟ قال يَتَمَثَّلُ لى أَحيانًا رَجُلًا)[٢] ، فنصب (رَجُلًا) على الحال أى (مُتَصَوَّرًا[٣] رجلًا) ؛ وكذلك تقولُ (هذَا زيدٌ أَسَدًا) أى (هذا زيدٌ شديدًا) و (هذه هندُ ظَبْيَةً) أى مُشَبَّهَةً بالظَّبية[٤] ؛ كلُّ هذه منصوباتٌ على الحال، وليست بمشتَقَّاتٍ[٥] ؛ ومن ذلك قول المتنبِّى[٦]

(١١٠) بَدَتْ قَمَرًا، وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنْبَرًا وَرَنَتْ غَزَالًا[٧]

فنصب (قَمَرًا) و(خُوطَ بانٍ)، و(عنبرًا) و(غزالًا) على الحال على سبيل التشبيه، وليست هذه الأشياءُ بمشتقَّةٍ.

وقد جاءت الحال بعد النكرة ؛ قال الله -تعالى- ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾

---

(١) معانى الزجاج ٢/٣٨٦، والكشاف ٢/٨٩، والتبيان ٥٧٩ ؛ قال الرازى ٤/٢٥٣ : (آيةً· فى معنى دَالَّةً ، فلهذا جاز أنْ تكونَ حالًا) اهـ·

(٢) أخرجه البخارى فى (باب بدء الوحى ١/ ٢-٣)- عن الحارث بن هشام- رضى الله عنه- (··· وأحيانًا يتمثَّل لِي الملكُ رَجُلًا ···) الحديث، وانظره فى البحر(٦/١٨٠) وما يأتى·

(٣) الاقتضاب ص٣٢: (التوطِئَةُ هنا : أنْ تَجعل (رَجُلًا) ، فى تأويل قوله (مرئيًّا أو محسُوسًا) ، والثانى أن تريد (مثلَ رجُلٍ) فَحَذَفَ المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه) اهـ، وانظر (إصلاح الخلل ص١٠٨)·

(٤) د (طيبة) ، (بالطيبة) -فيهما- تصحيف·

(٥) وهل يشترط التأويل بالمشتق فى الجامد؟ قال ابن هشام (المغنى ٢/٩٠-حلبى) : (كثيرٌ يتوهَّمُ أنَّ الحال الجامدة لا تكون إلاَّ مؤوَّلة بالمشتق ، وليس كذلك) اهـ·

وقال السيوطى (الأشباه ٤/٢٦٨) : (ليس لشرط الاشتقاق حجة ، ولا قام عليه دليل ولهذا كان الحُذَّاق من النُّحاة على أنَّهُ لا يُشْتَرَطُ ، بل كل ما دل على هيئةٍ صَحَّ أنْ يقع حالًا ، ولا يشترط فيها إلاَّ أنْ تكونَ دالَّةً على معنىً متحوِّل ، ولهذا سُمِّيَتْ حالًا ، وكم من حال وردت جامدة نحو (حَتَّى تمثَّلَ لى الملَكُ رجلًا) ··· وتأويل ذلك بالمشتق تعسُّفٌ ظاهر) اهـ، وانظر (الشجرية ١/١٦٨، ٢/ ٢٧٤)·

(٦) فى مدح بدر بن عمَّار (شرح ديوانه ٣/ ٣٤٠، والعمدة ١/٢٩٣، والوساطة ص١٤٠، والخزانة ٣/ ٢٢٢-محقق، وأمالى المرتضَى ٢/١٢٩، والشجرى ٢/ ٢٧٤، والأشباه ٣/٢٠٤)·

(٧) يروى فيه (ماست) بدل (مالَتْ)·

من اللغة : الخُوطُ : الغصن الناعم ، ورَنَتْ : نظرت·=

أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[(١)]، و: ﴿هَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[(٢)]، فنصب (أَمْرًا)، و (لِسَانًا) على الحال بعد النكرة[(٣)]

وقد أجازُوا[(٤)] (هذَا رَجُلٌ قائمًا) على الحال بعد النَّكرة على ضعفٍ[(٥)]، والأَحسنُ (هذا رجلٌ قائمٌ) -برفع (قَائِمٌ) - على النَّعت[(٦)]؛ وقد قالوا (له عَلَيَّ مائةُ درهمٍ بِيضًا)[(٧)]، فنصبوا (بِيضًا) على الحال بعد النَّكِرَةِ.

وتقولُ[(٨)] (ماتَ هُزْلًا)، و: (قتلته صَبْرًا)، فـ(هُزْلًا، وصَبْرًا) منصوبان على الحال، تقديره (مات مهزولًا)، و: (قتلتُه مصبورًا)[(٩)]، ومن ذلك (جاء زيدٌ رَكْضًا) و: (أتى عمروٌ مشْيًا) و: (أَقبلَ عَدْوًا)؛ كلُّ هذه مصادِرُ منصوباتٌ في موضع الحالِ[(١٠)]، وهي غير مشتَّقاتٍ؛

=والبيت من بحر الوافر. والشاهد وقوع الأربعة أحوالًا، وهُنَّ جوامدُ؛ قيل لتأويلهن بـ (مُشْرِقَةٌ، ومُتثنِّيةٌ، ومتطيِّبةٌ، ومليحةٌ) - (المصادر السابقة)-.

(١) تقدمت قريبًا وفي (البحر ٣٣/٨) : (قيل [حال] من (كُلُّ)،والذى تلقيناه من أشياخنا أنه حال من (أمْرٍ)؛ لأنَّه وُصِفَ بـ(حكيمٍ) فحسنَتْ الحال منه ... وقيل من ضمير الفاعل في (أنزلناه) وقيل من ضمير المفعول في (أنزلْنَاهُ) اهـ- أى من الآية قبلها- وانظر الشجرى ٢٦٧/٠٢، ٢٧٥).

(٢) تقدمت قريبًا.

(٣) وحسَّنَهُ فيهما كون الصَّاحب موصوفًا كما سبق.

(٤) أي مجيءَ الحال من نكرةٍ غير مختصَّة.

(٥) الكتاب ١١٢/٢ محقق، وقال الشجرى (٢٢٨/١) : (كونُ الحال من النكرة جائزٌ؛ يجوز أَنْ تقولَ مررتُ بامرأةٍ جالسةً، وهذا رجلٌ مقبلًا) اهـ، وانظر (٢٧٥/٢ منه -حيث قرر ضعفه- ، وابن يعيش ٥٤/٢، ٥٩).

(٦) سيبويه ١١٢/٢ (والرَّفْعُ الوجهُ) اهـ، وقال: (وإنما كان النَّصْبُ هنا بعيدًا من قِبلَ أنَّ هذا يكون من صفة الأول، فكرهُوا أنْ يجعلوه حالًا؛ كما كرهوا أنْ يجعلُوا (الطويلَ) حالًا حين قالوا هَذَا زيدٌ الطويلُ) اهـ.

(٧) ذاته.

(٨) أي في الجامد مما فيه معنى الفعل بخلاف الأسبق، فليس فيه معنى الفعل.

(٩) أي محبوسًا.

(١٠) اختلف في نحو هذا، فسيبويه وجمهورُ البصريِّين، على ما قرره المصنف من أنَّها مصادر مؤوَّلة بالمشتق في موضع الحال، وقال بعضهم إنها مصادر على=

تقديرها[١] (راكضًا)، و(ماشيًا)، و(عَادِيًا)، /٣٥٤/ ومنهم من ينصب (ركضًا، ومَشْيًا، وعَدْوًا، وهُزْلًا، وصَبْرًا) على التَّمييز[٢]؛ وكذلك قولُهم (أُصلِّى العشاءَ فرْضًا لله) أو (فَرْضَ الوقتِ)، فـ(فَرْضًا، وفرضَ الوقتِ)[٣] منصوبانِ على الحال، وهما مصدران، وهو[٤] مقدر بـ(مفروضةً، ومفرُوضةَ الوقتِ)؛ وكذلك لو قَالَ

(أُصلِّى العشاء أداءً فرضَ الوقْتِ)، فـ(أداءً فرضَ[٥] الوَقْت) حالٌ؛ ومعناه (مُؤَدِّيًا)، وكثيرًا ما تجئ المصادرُ فى موضع الحالِ؛ وكلُّ مصدرٍ منصوبٍ أَشْكَلَ عليكَ أَنَّهُ مفعولٌ من أجله، فاجعلْه مصدرًا فى موضع الحالِ.

فصــــل

وتقول[٦] (هذَا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمرًا)[٧]، فقولك: (بُسْرًا، وتَمْرًا)

=حذف المضاف، أى مجئَ رَكْضٍ، و٠و؛ وقيل هِىَ أحوال على حذف مضافٍ، أى: ذا رَكْضٍ، وقيل: هِىَ مفاعيلُ مطلقة نوعيَّة للفعل السابق وعليه الكوفيُّون، وقيل هى مفاعيل مطلقة لفعل مقدَّر من لفظها وعليه الأخفش ونُسِبَ خطأً للمبرد؛ فهو على المذهب الأول، انظر (الكتاب ١/٣٧٠-محقق، والمقتضب ٣/٢٣٤، ٢٦٨، ٤/٣١٢، والبحر ٥/٨٦، وابن يعيش ٢/٥٩، والرضى ١/٢١٠، والتسهيل ١٠٩، ومنهج الأخفش ٣٢٢، والأشباه ٣/٢٢٤، والهمع ٢٣٨١، والمرادى٢/٤٠٩).

(١) ص، د: (تقديره)، ولا يناسب.

(٢) لم يتهيأ لى الوقوفُ على من ذهب هذا المذهبَ، وقد مرَّ لَكَ المذاهبُ فيه، وانظر أيضًا مع ما سبق: (الكشاف ٢/١٤، والمحتسب ٢/١٢٣، والمغنى ٢/١٣٥).

(٣) لعلَّ الأقربَ فى (فَرْضَ الوقتِ) أنْ يكون بدلًا، لا حالًا؛ إذْ هو معرفة وإنْ كان تأويله بـ(مفروضةً) يجعل الإضافة فيه غير محضة، وهذا فى التأويل فهل يسرى الحكم أيضًا على الأصل، فتكون إضافتُهُ لفظيَّةً فيصلح وقوعُه حالًا؟ توقَّفت فيه.

(٤) أى: الكلام، ولعل (وهما مقدَّران) - بالتثنية أنسب.

(٥) وقع من الناسخ فى (ص، د): (وَفَرْضَ) - بزيادة الواو، وهو سهو ففرضَ الوقتِ مفعولُ المصدر، لا حالٌ؛ كما يشير إليه تقديره.

(٦) أى فى الجامدةِ، وهو نوع خاصٌّ من الجامد ضابطه أَنْ يُفَضَّل الشئُ على نفسه أو غيره باعتبار طوْرَيْنِ (ش الكافية١/٢٠٧، ٢٠٨، والأشمونى ١/٤١٤-حلبى).

(٧) الكتاب ١/٤٠٠، والشجرية ٢/٢٧٤، ٢٨٥.

حالان[١]، و (هَذَا) مبتدأ، و (أَطْيَبُ) خبره، وتقديره (هذا البَلَحُ فى حال البُسْرِيَّة أطْيَبُ منه فى حال التَّمْرِيَّة)؛ وكذلك (أنت آمرًا خيرٌ منك مأمورًا)، ولو قلتَ (هذا بُسْرٌ[٢] أطيبُ منه خُبْزٌ) لرفعتَ (البسر والخبر)؛ لأنَّ البسرَ لا يتحوَّلُ إلى الخُبز[٣]؛ وكذلك (أنت امرُؤٌ خيرٌ منكَ دابةٌ)، إذَا اختلف الجنسان لا يجوزُ النَّصْبُ.

ومن ذلك (ثمرةُ نخلتى رُطَبًا خيرٌ منهُ مرجوزًا)[٤]؛ وكذلك تقول (زيدٌ جالسًا فى السوق خيرٌ منه قائمًا فى البيت)، ف (زيدٌ) مبتدأ و(خيرٌ) خبره، و (جالسًا، وقائمًا) حالان، والتقدير (زيدٌ فى حال جلوسه فى السُّوق خيرٌ منه فى حالِ قيامهِ فى البيتِ)؛ وكذلك (مررتُ برجلٍ خَيْرَ ما يكونُ خَيْرٍ منك خَيْرَ ما تكونُ)[٥] - بنصب (خَيْرَ) الأول، والثالث[٦] على الحال، وخفض (خَيْرٍ) الأَوسط على النَّعت لـ(رجل)، والتقدير (مررت برجلٍ فى خيرِ أَحْوالِهِ خَيْرٍ منك فى خيرِ أَحْوالك)[٧]

---

(١) ص، د (حال) -بالإفراد- والمثبت المناسب.

(٢) ص، (بسرا) -بالنصب- والمثبت من (د)، وهو الصواب.

(٣) المبرد المقتضب ٣/٢٥١: (فإنْ أو مأتَ إلى (عِنَبٍ) قلت هذا عنبٌ أطيبُ منه بُسرٌ، ولم يجزْ إلاَّ الرَّفعُ) اهـ.

(٤) لم أتبيَّنْ لهذه الكلمة وجهًا فيما بين يدىَّ من موارد الألفاظ فى كل تقلباتها، ويغلب على ظنى أنها محرفة عن: (مَزْهُوًّا) والزَّهْوُ من أطوار حَمْل النخلة ما احمرَّ منه، وانظر (أدب الكاتب ص١٠٦، واللسان، والأساس -زهو-).

(٥) الكتاب (١/٤٠٠-محقق).

(٦) ص، د (الثانى) -سهو-.

(٧) فى نحو (هذا بسرًا أطيبُ منه تمرًا) لم يبيِّن المصنِّفُ مذهبه فى العامل فى الحالين، وإن كان بتقديره يُفْهِمُ أنَّ العاملَ هو (أفعلُ) لا الكون المقدَّر؛ وفى هذه المسألة إعرابان مشهوران أولهما: أنَّ العامل فى الحالين هو (أَفْعَلُ) التفضيل، و(بُسْرًا) حال من الضمير المستكن فى (أطيب) و(تَمْرًا) حال من الضمير فى (مِنْهُ) وإلى هذا الإعراب ذهب المازنىّ، وابنُ كيسان، والفارسىّ، وابن جنِّى، وابنُ خروف.
ثانيهما: أنَّ الحالين منصوبان على إضمار: (كان) التامة صلة لـ(إذْ) فى الماضى و(إذَا) فى=

وقد جاءتْ الحالُ معرفةً فى قولهم (لقيتُ زيدًا وَحْدَهُ)[١] ؛ فقولُهُ (وَحْدَهُ) مصدر فى موضع الحال[٢] ، وهو معرفةٌ ؛ لأنَّ (وَحْدَهُ) مضافٌ إلى الضَّمير ، وتقديره (لقيتُ زيدًا منفرِدًا) ؛ وكذلك قول العرب (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)[٣] ؛ فقوله (العِرَاكَ) منصوبٌ على الحال والتقدير (أرسلَهَا معتركةً) /٣٥٥/ و(العِرَاكَ) فى موضع (معترِكةً)[٤] ؛ وكذلك قولُهُمْ (عَادَ عَوْدَهُ على بدئِهِ)[٥] أى (عاد عائدًا على بدئِهِ)[٦] ؛ فقولُه (عَوْدَهُ) قائمٌ[٧] مقام (عائد) و(عَوْدَهُ)

=المستقبل ، وإليه ذهب سيبويه ، والمبرد.
والاختيارُ الأولُ. انظر (الكتاب ١/٤٠٠ محقق ، والمقتضب ٣/٢٥٠ ، والتصريح ١/٣٨٣-٣٨٤) ، ولى وقفة مع هذه المسألة التمسها فى القسم الأول من هذا البحث.

(١) الفصول ص١٨٧ ، والمرادى ٢/١٥٣

(٢) كونُه مصدرًا سادًّا مسدَّ الحال هو مذهبُ الزَّمخشرى ؛ وهو عند سيبويه اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر الموضوع موضِعَ الحال ، فهو عنده موضُوعٌ موضع (إيحاد) الموضوع موضع (مُوحِد) ؛ وذهب قوم إلى أنه مصدر لا فعل له ، وقومٌ إلى أنه مصدر لـ(أَوْحَدَ) على حذف الزيادة ، وقوم إلى أنَّه مصدر لـ(وَحَدَ) ، وذهب يونس إلى أنَّ (وَحْدَهُ) منصوب على الظرف.
راجع (الكتاب ١/٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ - محقق ، والمقتضب ٣/٢٣٩ ، والبحر ٦/٤٣ ، وليس ص٢٢٩ ، والتبيان ص٥٧٩ ، والمرادى ٢/١٣٦ ، والفاخر ص٤٠ ، والرضى ١/٢٠١-٢٠٢ ، ويس ١/٣٠٢).

(٣) قطعة من بيت شعر للبيد بن ربيعة ، والبيت بتمامة

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

وانظره فى : (الديوان ص١٠٨ ، والكتاب ١/٣٧٢ ، والمخصص ١٤/٢٢٧)

(٤) ابن الخشاب (المرتجل ص١٦٣) : (كأنه قال : أرسلها معتركةً ... ، وتحقيقه أنَّ (العِرَاك) فى موضع (تعترك) ، وتعترك فى موضع (مُعْتَرِكةً) اهـ ، وانظر (الإنصاف ص٨٢٢).
قلت والأشبهُ عندِى أنْ تكون هذه الكلمة مفعولًا لأجله ، وهو واردٌ من المعرَّف ، وقد جمع شروطه أى : لأجل العِرَاك ، ويقرِّبُهُ أنَّ زمنَ الإرسال غَيرُ زمن العِرَاك ، وإذا أمكن الحمل على وجهٍ صحيح ، فالبُعْدُ عما هو خلافُ الأصلِ أولَى.

(٥) د : (يديه) - تحريف.

(٦) التمثيل فى المصادر (رَجَعَ عودَه على بدئِه) (الكتاب ١/٣٩١-محقق ، والكامل ١/١٦٧ محقق) ، وبصياغة المصنف تكون الحال مؤكِّدةً لعاملها لفظًا ومعنى (انظر شرح العمدة ص٣٢٧).

(٧) ص ، د : (قائمًا) -بالنصب- وهو خطأ.

معرفةٌ ؛ لإضافته إلى الضَّمِير ، وكذلك قولهم (ادخلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ) ، فقوله (الأَوَّلَ فالأَوَّلَ) منصوبان على الحال وإن كانا معرفتَيْنِ ؛ لأنَّ معناه (ادخلوا مُتَرتِّبِينَ)[١]

وكذلك قوله -تعالى-[٢] ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾[٣] ، تقديره (مُتَرتِّبِينَ فوجًا بعد فوجٍ) ، فهو منصوبٌ على الحال ؛ ومثله (أكرمتُ القومَ طائفةً بعد طائفةٍ) أي (مترتِّبين) ، وكذلك قولهم (بيَّنْتُ له حسابَه بابًا بابًا)[٤] أي (مُرتَّبًا بابا بابا)[٥]

وكذلك[٦] (بعتُه بدرهمٍ فَصَاعدًا) ، فقوله (فصاعدًا) منصوبٌ على الحال ، والتقدير (بعته بدرهم فطلع الثَّمَنُ صاعدًا)[٧] ؛ وكذلك (ابتَعْتُهُ بدانِقٍ فَزَائِدًا)[٨] ، أي (فطلع الثمن زائدًا) ؛ كلُّ هذا منصوبٌ على الحالِ.

ومن ذلك قولُهُمْ (بايعتُهُ يدًا بيدٍ) أي (بايعتُه متقابِلَيْنِ) ، فـ(يدًا) منصوب على الحال ، وكذلك (بعت الشاءَ شاةً بدرهمٍ)[٩] أي

---

(١) المبرد : (المقتضب ٣/٢٧١) ، والرضى (١/٢٠٣).

(٢) مناسبتهُ لما قبله كونُه دالاً على التَّرتيب ، وليس من سابقه.

(٣) النصر ٢

(٤) من تمثيل سيبويه ١/٣٩٢-محقق.

(٥) اختُلِفَ في إعراب الثاني منهما ؛ فقيل صفة ، وقيل توكيدٌ ، وقيل الحالُ مجموعهما على حدِّ : (الرمان حلوٌ حامِضٌ) ، وقيل : معطوفٌ على تقدير الفاء ؛ لظهورها في بعض التراكيب. راجع (الهمع ١/٣٢٧ ، والأمير ٢/٩٠ ، والتصريح ١/٣٧٠ ، والمحرر ٣/٥٠٩ حاشية).

(٦) الكلامُ في حذف عامل الحال وجوبًا انظر (الرضى ١/٢١٤ ، والجامع ١٢٣).

(٧) سيبويه (١/٢٩٠) محقق : (حذفُوا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه ... كأنه قال : (أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا) اهـ ، وهل يستعمل بغير الفاء ؟ قال أبو البقاء لا يجوز هنا من حروف العطف غير الفاء (التصريح ١/٣٩٣) ، والبصريُّون يجيزونه بثُمَّ أيضًا والفاء أجود ؛ لأنَّ معناه الاتصال (المقتضب ٣/٢٥٥ ، والشجرية ٢/٢٨٣) والكوفيُّون يجيزونه بالثلاثة الفاء ، وثم ، والواو (مجالس ثعلب ١/١٧٨ ، والتسهيل ص١١١).

(٨) ص ، د (فزائد) -بدون الألف- تصحيف.

(٩) الكتاب ١/٣٩٢ ، المقتضب ٣/٢٥٦.

(مُسَعَّرَةً)[١] و : (بعتُ الشاءَ شاةً شاةً) ف (شاةً شاةً) منصوبٌ على الحالِ؛ وكذلك (بعت الخُبْزَ خُبْزَةً بفَلْسٍ)، فقوله (خُبْزَةً) منصوبٌ على الحالِ؛ أى (مُقَطَّعًا)[٢] وكذلك (بعتُ الكِيزانَ كلَّ كوزٍ[٣] بدرهمٍ)، ف (كُلَّ) منصوبٌ على الحال أى (مُقَطَّعًا)، فافهم ذلك وقس عليه.

فَصْل[٤]

وتقول[٥] (لقيتُ زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا)[٦]؛ فيكون (مُصْعِدًا) حالًا منك و (منحدِرًا) حالًا من (زيد)[٧]، والتقدير (لقيتُ زيدًا وأنا فى حال صُعُودِى وهو فى حالِ[٨] انحدارِه).

وكذلك[٩] (لقيتُ[١٠] زيدًا راكبَيْنِ) - إِذَا[١١] كنتَ راكبًا، وهُو راكبٌ - قال عنترة[١٢]

(١) ص، د، فى مكانِها كلمة غير واضحة، وكأنها (مرتبة)، والمثبت من المصادر.

(٢) (مسعرًا) أولى.

(٣) الذى أعرفه أنَّ (الكوز) الإناءُ ذُو العُروة يُشرَبُ فيه، وعليه فلا يصلح التقدير (مُقَطَّعًا) ولعل الصواب (مسعَّرا) كسوابقه، أو لعل (الكوز) كان لها استعمالٌ محلى يصْلُحُ مع التقطيع.

(٤) فى تعدد الحال.

(٥) أى فى تعددها بتفريق.

(٦) ابن يعيش ٥٦/٢ والرضى ٢٠٠/١

(٧) فى ابن عقيل (٢٤٥) : (عند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حال إلى ما يليق به، وعند عدم ظهوره يُجْعَلُ أول الحالين لثانى الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين) اهـ، وانظر (المرادى ١٦١/٢).

(٨) د : (حالة) وهو صوابٌ أيضًا.

(٩) أى : فى تعدُّدها بلا تفريق، وانظر (أسرار العربية ص١٥٤).

(١٠) (لقيت) مكررة فى (ص).

(١١) د (إذا) - تصحيف.

(١٢) يهجو عمارة بن زياد العبسى (الديوان ص ١٢٤، واللسان - ألا، رنف، طير، والشجرية ١٩/١، وش الشافية ٣٠١/٣، وشواهدها ص٥٠٥، وش المفصل ٥٥/٢، ١١٦/٤، وش الكافية ٢/ ١٧٦).

(١١١) مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ إِلْيَتَيْكَ، وَتُسْتَطَارَا[١]

فقوله (فَرْدَيْنِ) منصوبٌ على الحال من الفاعل، والمفعول فى (تَلْقَنِى)[٢]، والعاملُ (تَلْقَنِى).

وكذلِكَ قولُهُمْ (مررتُ بزيدٍ راكبًا)، إنْ شِئْتَ جعلتَ الحالَ من التَّاء، وإنْ شِئْتَ من (زيدٍ)[٣]

/٣٥٦/ وتقولُ (هذا زيدٌ متَّكِئًا متحدثًا)، فيكونُ (متكئًا) حالًا من (زيد) و (متحدثًا) حالًا من المضمر فى (متكئ)[٤] أى (متكئًا فى حال تحدثه).

وكذلك (هذا زيدٌ مصلِّيًا باكِيًا) فـ(مصلِّيًا) حال من (زيد) و (باكيًا) حالٌ من المضمر فى (مُصَلِّى)[٥] أى (هو يصلِّى فى حال بكائه). وقد أَجَازُوا (هذا زيدٌ

---

(١) د (تزحف، وكثيبك) بدل (ترجف، وإليتَيْكَ) تصحيفٌ فيهما.
يروى فيه (خِلْوَيْنِ، وبَرْزَيْنِ) - بدل (فَرْدَيْنِ)
من اللغة (روانِفُ) - جمع (رانفة): أسفل الإلية -كذا فى الحاشية-.
والبيت من بحر الوافر.
والشاهد وقوع الحال: (فَرْدَيْنِ) من الفاعل والمفعول كما وضحه.
و: (تُسْتَطَارَا) مجزوم بالعطف على (تَرْجُفْ) والألف للتثنية على الأليتين، أو على معنى الروانف لأنهما اثنتانِ حقيقةً، أو على الروانف، والألفُ فيه مبدلةٌ من نون التوكيد الخفيفة، راجع (الإفصاح ص٢١١).

(٢) بعده فى (د)، وفى حاشية (ص) فى فراغ نَسْخِ البيت (أى فى حال كونى منفردًا وأنت منفردٌ ليس معنا أحدٌ) اهـ.

(٣) شرح المفصل ٥٩/٢.

(٤) فيكون من التَّداخل، وتصلُحُ للتَّعدُّد -عند من أجازه-، على أنْ يكون العاملُ التنبيهَ أو الإشارة، والصاحب (زيدٌ)، راجع (المغنى ١٣٦/٢ حلبى).

(٥) فكأنَّ المصنفَ يذهَبُ مذهب الفارسىِّ، وابن عُصْفور، وجماعة؛ إِذْ منعُوا من ترادُفِ حالَيْنِ فأكثر على شئ واحد، وأقرُّوا بالتداخل أى بجعل الثانية حالًا من الضمير فى الأول؛ وذلك لزعمهم أنَّ العامل الواحد لا ينصب أكثرَ من حالٍ قياسًا على الظرف، فالمنصوب الثانى -إذن- إمَّا نعتٌ للأول، أو حالٌ متداخلةٌ، واستثنوا (أَفْعَلَ) التفضيل؛ فإِنَّهُ يعملُ فى حالين؛ لأنَّه باعتبار ما تضمَّنَهُ من معنى المفاضلة بين شيئين فى قوة عاملين، فى نحو (زيدٌ قائمًا أحسنُ منه قاعدًا)؛ إِذْ المعنى يزيد حسنُه فى حال قيامه على حسنه فى حال قعوده؛ ورُدَّ بأنَّ القياسَ على الظَّرف مع الفارق؛ إِذْ=

ساخِطًا راضِيًا)[١] والتقدير (هذا زيدٌ ساخطًا على الطاغوتِ راضيًا عن اللهِ)، وعلى هذا تَقُولُ (هذا زيدٌ كافرًا مُسْلِمًا) أي (هذا زيدٌ كافرًا بالطَّاغوتِ مُسلِمًا بالله)، وإِنْ شئتَ جعلتَ (الكافِرَ) هو الزَّارع؛ لأنَّ الكُفْرَ فى الأصل هو التَّغْطية[٢] وكذلك ما[٣] أشبَهَهُ.

وقد يجئ للاسم حالٌ، وحالانِ، وثلاثةٌ، وأربعةٌ[٤]؛ كقولك (هذا زيدٌ ضاحكًا متحدِّثًا)؛ قال اللَّهُ تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّـٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۝١٠٧ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾[٥]، فقوله (نُزُلًا· خَالِدِينَ) منصوبان على الحال و (لَهُمْ) خبرُ (كَانَ).

و[قد تصلُحُ أَنْ تُعربَ تمييزًا][٦]؛ من ذلك قوله تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٧]، ﴿وكَفَىَ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾[٨]، ﴿وَكَفَىَ بِاللَّه حَسِيبًا﴾[٩]؛ إِنْ شِئْتَ نصبتَ هذا على التمييز، وإِنْ شئتَ على الحالِ[١٠]

=يستحيل وقوع الفعل فى زمانين، أو مكانين بخلاف تقيُّد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصفين، انظر (الهمع ١/٢٤٤، والخضرى ١/٢١٩).

(١) الجمُهور يجوِّزون أنْ يجئ لشئٍ واحدٍ أحوالٌ متخالفة، متضادَّةً كانت -كالمثال- أو غير متضادة كقوله تعالى: ﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ وكالأمثلة السابقة كما يجيئان فى خبر المبتدأ، ومنَعَهُ بعضُهم فى المتضادة، وغيرها، وبعضُهم فى المتضادَّة، مطلقًا، وانظر: (الرضى ١/٢٠٠).

(٢) معانى القرآن للزجاج (٢/٢٢٣) (ومنه قوله تعالى: ﴿أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ﴾ والكُفَّارُ يُغَطون الزرع ويصلحونه) اهـ والكافر أيضًا البحر، والليل، وراجع (الطبرى ١/١٥٥، وزهر الآداب ٢/١٠٤ وشرح القصائد السبع ٥٦٠).

(٣) د: (كل ما) - بزيادة (كل) - وهو صوابٌ أيضًا.

(٤) لأنَّ الحال خبرٌ، والمبتدأ قد يكُونُ له خبران فَصَاعدًا؛ قاله ابن يعيش (٢/٥٦) وقال ابن جنى (المحتسب ٢/٣٠٧): (إن شئتَ أنْ تأتِىَ بعشرِ أحْوَالٍ إلى أضْعاف ذلك لجازَ وحَسُنَ) اهـ.

(٥) تقدمت فى (٣/٣٢٣-المحرر).

(٦) زدت ما بين الحاضرتين فَهْمًا من كلامه، ومن المصادر، وهى زيادة لازمةٌ.

(٧) النساء ٧٩، ١٦٦، والفتح ٢٨

(٨) النساء ٧٠، وفى (ص، د) (وَكَفَى بِهِ عَلِيمًا) وهو خطأ.

(٩) النساء ٦، والأحزاب ٣٩، وفى (ص، د): (كفى به حسيبًا) وليس ذلك من آية.

(١٠) (البحر ٣/١٧٤): (وانتصب: (حسيبًا) على التمييز، بصلاحية دخول: (مِنْ) عليه، وقيل: على=

وكذلك قولُهُمْ (لِلّه دَرُّه فارسًا)، فـ(فارسًا) حال، [أ][(١)] وتمييزٌ[(٢)]، وكذلك قولهم (حبذا زيدٌ راكبًا) فـ(راكبا)[(٣)] إنَ شئتَ تمييزٌ، وإنْ شئتَ حالٌ[(٤)]

وقال تعالى ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[(٥)]، فـ(نَزَّاعةً) منصوبٌ على الحال[(٦)]

و[مما ضُمِّنَ معنى الفِعل][(٧)] قال الشاعر[(٨)] -[فى كأنَّ]-

(١١٢) كَأَنَّهُ خارجًا مِن جنْبِ صفْحتِه سَفُّودُ شَرْبٍ نَسَوْهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ[(٩)]

فنصب (خارجًا) على الحال.

=الحال) اهـ وانظر (٣/٢٦٢-منه)•

(١) زيادة يقتضيها النص•

(٢) سيأتى تحريره فى (٣/٣٤٠ - ٣٤١-المحرر)•

(٣) ص، د (ففارسًا، وراكبًا)، والمثبت المناسب كما ترى•

(٤) ص، د(تمييزًا•••حالًا)-بالنصب-وهو خطأ-وانظر تحريره فى(٣/ ٣٦٥ - المحرر وحاشيتها).

(٥) المعارج ١٥، ١٦

(٦) بالنَّصب قرأ حفص، واليزيدى، وأبو حيوة، وبالرفع قرأ الباقون؛ فالنَّصب على الحال المؤكِّدة، وقيل على الاختصاص، وعلى أنَّها حالٌ قيل من الضَّمير فى (تَدْعُو) مقدَّمة، أو من الضَّمير فى (لَظَى) لما فيها من معنى (المتلظِّى) فهى وإن كانت علمًا جاريةٌ مجرى المشتقَّات، والرفعُ على أنَّها خبر ثانٍ، راجع (الكتاب ٢/٨٣ محقق، والفراء ١/٣٠٩، البيان ٢/٤٦١، والكشاف ٤/١٥٨، والنشر ٢/٣٩٠، والإتحاف ٤٢٤)•

(٧) زيادة يقتضيها السياق أضفتها من ابن عقيل ص٢٤٣، وكان ينبغى أنْ يفْصِلَ، ويُعَنْوِن، ولكنها عادته اعتمادًا على فهم القارئ فأشكل•

(٨) النابعة الذبيانى من داليته المشهورة (الديوان ص١٩، والمعلقات العشر ص٢٠٢، والخصائص ٢/٢٧٥، والشجرية ١/١٥٦، والرضى ١/٢٠٠، والخزانة ٣/١٨٥، والمرتجل ص١٦٢)•

(٩) من اللغة السَّفُّودُ: الحديدة التى يُشْوَى بها اللَّحم، والشَّرْبُ: اسم جمع شارب، والمُفْتَأَدُ: المُشْتَوَى، والمَطْبَخُ، والهاء فى (كَأَنَّهُ) عائدة على قرن الثور•
يصف ثورًا نطح كلبًا فخرج قَرْنُه من جنبه الآخر فتعلق بالقرن كشِوَاءٍ معلَّقٍ تُرِكَ ولا أَحدَ عنده•
والبيت: من بحر البسيط•
والشاهد نَصْبُ (خَارِجًا) على الحال، والعامل فيه ما فى (كَأَنَّ) من معنى الفعل، وصاحبُه الفاعل المعنوىّ، وهو الهاء فى: (كَأَنَّهُ)•

وتقول (لَعَلَّ زيدًا قائمًا [عندى فإنَّهُ][١] خيرٌ لى من قُعوده)، فـ(قائمًا) حال من (زيد) والعامل فيه (لَعَلَّ)، وكذلك (ليتَ زيدًا قائمًا [عندى]، فإنَّهُ خيرٌ لى من قعوده) فتنصب (قائمًا) على الحال من (زيد)، والعامل فى الحال: (لَيْتَ) [كما فى] (لَعَلَّ، وكَأَنَّ)[٢]؛ وقال سيبويه[٣] لا يجوزُ أنْ تعمل (إنَّ) فى الحال[٤]، وأَجازَ ذلك الأخفشُ[٥]

ومن الحال[٦] قولُ الفرزدق[٧] /٣٥٧/

(١١٣) عَلَى حِلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلاَ خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ[٨]

قيل إنَّ (خَارِجًا) حالٌ[٩]، وقيل إنَّ (خَارِجًا) مصدرٌ[١٠]، تقديرُه (لا

---

(١) زيادة لابد منها تقويمًا للنص، وفى الأخيرة: (و...)، وليس عليها النصُّ.

(٢) أعمل الجمهورُ الثلاثة؛ لقوة شبههنَّ بالفعل (الكتاب ١٤٨/٢، محقق، والشجرى ٢٧٧/٢، ٢٨٥، والأشباه ١١/٤، والمرادى ١٥٥/٢) وقد استظهر الرضى المنع فى (لَيْتَ، ولَعَلَّ) قال (٢٠١/١) (فالظاهر أنَّهمَا ليسا بعاملين؛ لأنَّ التمنِّى، والترجِّى ليسا بمقيَّديْنِ بالحاليْنِ، بل العاملُ هو الخبر على ما هو مذهب الأخفش) اهـ، وهو خلاف ما نص عليه سيبويه فى السابق.

(٣) تقدمت ترجمته فى (٧٦/٢ من المحرر).

(٤) الكتاب ١٤٨/٢، وانظر (المقتضب ٣٠١/٤).

(٥) تقدمت ترجمته فى (٤٥٤/٢-المحرر)، ولم أقف على رأى للأخفشِ فيه بتجويز أو منْع، وكأنَّ الإجماع على المنع، راجع (الشجرى ٢٨٦/٢، والرضى ٢٠١/١)؛ وقال الرضى (فالأولى إحالةُ ذلك إلى استعمالهم وألاَّ نعلِّله) اهـ، وإنْ كان الصبَّان قد استظهر (أنَّ إنَّ، وأَنَّ، ولكنَّ كذلك) أى: كالثلاثة المتقدِّمة (انظر ١٨٠/٢) ولم أره لغيره.

(٦) أى المحذوفة العامل.

(٧) الديوان ٢١٢/٢-من قصيدة كأنَّها التَّوبَةُ- وانظره فى (الكتاب ٣٤٦/١ محقق، وابن السيرافى ١/ ١١٨، والمقتضب ٢٦٩/٣، والكامل ٧٠/١-بيروت، وأمالى المرتضى، والفراء ٢٠٨/٣، والفارقى ٣٣٧، والمغنى ٥٩/٢، وشواهد الشافية ص٧٢).

(٨) يروى فيه: (قَسَمٍ) بدل: (حِلْفَةٍ).

والبيت من بحر الطويل. والشاهد: أشار إليه، وسيتضَّحُ بما يلى.

(٩) هو مذهب عيسى بن عمر.

(١٠) هو مذهب سيبويه والجماعة؛ فهو مصدرٌ حذِفَ عامله -كما قدَّره المصنف- (انظر المصادر المدوَّنة)؛ قال ابن هشام (ذاته): (والذى عليه المحققون أنَّ: (خارجًا) مفعول مطلق،=

أَشْتُمُ شَتْمًا ، ولا يَخْرُجُ[١] خُرُوجًا) ؛ كما قَدْ قِيلَ (قُمْ قائِمًا) ، و(اقْعدْ قاعدًا) أَىْ (قُمْ قيامًا) ، و(اقعدْ قُعُودًا) ؛ وكذلك قوله تعالى ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾[٢] ، تقديره (بلى نحن نجمعُهَا قادرين)[٣] ، فيكون حالًا ، وقيل (قَادِرِينَ) فى موضع (قُدْرَةً) أى (بلى نقدُرُ قدرةً)[٤]

وكذلك قوله -تعالى- ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾[٥] ، فـ(ضَبْحًا ، وقَدْحًا) حالانِ ؛ أىْ (قَادِحَاتٍ ، وضَابِحَاتٍ)[٦] ، وأَمَّا قولُهُ تعالَى ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا

=والأصل ولا يخرُجُ خروجًا ، ثم حذف الفعل ، وأناب الوصف عن المصدر) اهـ ، وحجَّةُ من غمز كونَه حالًا : أنَّ الفعل لا يعمل فى اسم الفاعل إذا كان حالًا من لفظ الفعل ؛ لعدم الفائدة (ابن يعيش ١/١٢٣ ، ٥٩).

قلت ولا يبعدُ أنْ يكون على ما يراه عيسى ؛ لأنَّ الحال قد يردُ مؤكِّدًا ؛ كما يَرِدُ المصدر مؤكِّدًا ؛ كقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ، بل هو ما ذهب إليه سيبويه فى نحو : (قُمْ قائمًا ، واقعدْ قاعدًا) (السابق ، والكتاب ١/٣٤٠) ، وأيضًا فكونُ اسم الفاعل بمعنى المصدر غيرُ مطرَّد ، والذى بَعُدَ المُسْتَشْهَدَ به عندهم تقديرُ فعلٍ من لفظه ، ولا أُراه قَيْدًا ، فما المانع من تقدير فعل من غير لفظه ، فيسلم من محجة الخلاف ؟ كأن يكون التقدير مثلًا : (ولا أُرَى خارجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كلامٍ) ، ولعلَّ فى هذا التقدير مسايرةً للأساليب دونما خروج عن المألوف.

(١) ص ، د (أخرج) -تصحيف- والتصويب من المصادر.

(٢) القيامة : ٤ .

(٣) وهو تقدير سيبويه (١/٣٤٦ محقق) وانظر (المفصَّل ص٦٥) ، قال أَبُو حيَّان (البحر ٨/٣٨٥) : (منصوبٌ على الحال من الضَّمير الَّذى فى الفعل المقدر ، وهو (نَجْمَعُهَا) اهـ ، وراجع : (التبيان ١٢٥٤ ، والبيان ٢/٤٧٦).

(٤) رده الفراء ؛ فقال (المعانى ٣/٢٠٨) : (وقولُ الناس بَلَى نَقْدُرُ ، فلما صرفتْ إلى (قادِرِينَ) نصبت خطأٌ ؛ لأنَّ الفعل لا يُنْصَبُ بتحويله من يَفْعَلُ إلى فَاعِل) اهـ ، وانظر بعده ، و١/١٧١ منه).

(٥) العاديات ١ ، ٢

(٦) عكسه ترتيبًا أنسبُ لما فى النصِّ ؛ وقيل انتصاب : (ضبْحًا) على المصدر لفعل محذوف أى : (يَضْبَحْنَ) وقيل بل بـ(العاديات) ؛ لأنَّ الضَّبْحَ هو العَدْوُ الشَّدِيدُ ، والصواب أنَّ الضَّبْحَ خلاف العَدْو ؛ إذ هو (صوتُ نَفَسِ الفرس إذا عَدَا) ، وقيل أيضًا (قَدْحًا) مصدر مؤكِّدٌ ؛ لأنَّ المُورِيَ القادحُ ، والكثير فيهما على الحال ، راجع (البحر ٨/٥٠٣ ، والكشاف ٤/٢٧٧ ، وأمال المرتضَى ١/١٠٦ ، وفقه اللغة للثعالبى ص١٣٨).

﴿١ وَالنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ٢ وَالسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ٣ فَالسَّٰبِقَٰتِ﴾[١] ﴿سَبْقًا ٤ فَالْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾[٢] فقوله (أَمْرًا) مفعولُ (المُدَبِّرَاتِ)، وقوله (غَرْقًا) قِيلَ حالٌ، وقِيلَ مصدرٌ[٣]، وأما الباقى فمصادِرُ؛ وكذلك قولُهُ تعالى ﴿وَالذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ١ فَالْحَٰمِلَٰتِ﴾[٤] ﴿وِقْرًا ٢ فَالْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا﴾[٥]، فـ(ذَرْوًا) مصدر، و(وِقْرًا)، و(يُسْرًا) حالانِ[٦]؛ وكذلك ﴿وَالْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾[٧]، فـ (عُرْفًا) حالٌ[٨]، والباقى بعدَها مصادرُ[٩]

فصـــل

واعلمْ أنَّ الجملة قد تقع حالًا، فيُحْكَمُ على موضعها بالنَّصبِ بثلاثة شروط إمَّا أَنْ يكونَ فى الجملة عائدٌ يعودُ على صاحب الحال، وإِمَّا أَنْ يكون فى الجملة وَاوٌ تسمى وَاوَ الحال[١٠]، وأَنْ تكون بعد معرفةٍ[١١]؛ مِثَالُ العائِد قولك (هذا زيدٌ

---

(١) ص، د: (والسابقات) -بالواو- خطأ.

(٢) النازعات: ١-٥.

(٣) العكبرى ١٢٦٩ (غَرْقًا مصدرٌ على المعنى؛ لأنَّ النازعَ المُغْرِقُ فى نزع السهم، أو فى جذب الروح، وهو مصدر محذوف الزوائد، أى إغراقًا) اهـ، ولا يبعد أنْ يكون حالًا بوقوع المصدر موقعَهُ، أىْ مغرقةً فى النَّزْع.

(٤) ص: (والحاملات) -بالواو- خطأ.

(٥) الذاريات: ١-٣.

(٦) الأشبهُ فى (وِقْرًا) أنَّها مفعولٌ به، ولا يبعد كونُها حالًا، أَمَّا (يُسْرًا) فقيل فى موضع الحال، وقيل صفة لمصدر محذوف أى (جريا يسرا) راجع (البحر ٨/١٣٣، والعكبرى ١١٧٨، والانبارى ٢/٣٨٩).

(٧) المرسلات ١

(٨) أى: مُتَتَابِعَة (الكشاف ٤/٢٠٢، والتبيان ١٢٦٢).

(٩) أى الآيات: ٢، ٣، ٤.

(١٠) وقد يجتمع الواو والضمير (المرتجل ٣٤٣) قال الرضى (١/٢١١) (اجتماعهما أَوْلَى احتياطيًا فى الربط) اهـ.

(١١) إطلاقُهُ الجملةَ يشمل الاسميَّة والفعليَّة، وإنْ كان بتمثيله اقتصر على الاسمية، وما كان ينبغى وللفعلِيَّة ما ضويَّةً، أو مضارعيَّةً باعتبار الرَّابط أحكام، أُوجزُها فذاتُ المضارع المثبت بالضمير وحدَهُ، وذات المضارع المنفىّ، أو الماضِى مثبتًا أو منفيًّا بالواو والضمير، أو الاكتفاء بأحدهما، =

يدُهُ على رأسه) و (جاء زيدٌ رِجلُه مكسورةٌ)، فقولك (هَذَا) مبتدأ و (زيدٌ) خبرُه، وقولك (يَدُهُ على رَأْسِهِ) مبتدَأ وخبرٌ، وموضِعُهُ النَّصب على الحال من (زيدٌ)، والهاء في (يَدُهُ) عائدة على (زيد) ولولا الهاءُ لم تجزْ المسألة، وتقديره (هذا زيدٌ في حالِ كون يدِهِ على رأسِهِ) و: (جاء زيدٌ في حالِ كسرِ رِجْلِهِ)؛

ومثالُ الوَاوِ: (جاء زيدٌ، والنَّاسُ يضْحكونَ) فـ(جاء زيدٌ)فعلٌ وفاعلٌ، و (الناسُ يضْحكُونَ) مبتدأ وخبر في موضع نصبٍ على الحال، وقد قامتْ الواوُ مقامَ العائد، ولو لم تَجِئْ الواو لم تجز المسألة[1]، والتقدير (جاء زيدٌ في حال ضَحِكِ النَّاسِ)؛ فقد جاءت هذه الجمل/٣٥٨/بعد معرفة وهو(زيدٌ)، وأمثاله [كذلك].

وَاعَلمْ أَنَّ هذه الجمل إذَا وقعتْ بعد معرفة كانتْ حالًا منها -كما مثلنا-، وإذا وقعتْ بعد نكرةٍ كانتْ نعتًا لهَا[2]؛ كقولك (هذا رجلٌ أبوه قائِمٌ)، فقولُكَ [هذَا رجلٌ. مبتدأ وخبر وهو نكرة][3] و: (أبُوهُ قائمٌ) مبتدأ وخبر في موضع رفع نعْتًا لـ(رجل)؛ و: (رأيتُ رجلًا أَبُوه قَائِمٌ) فالجملة في موضع نصبٍ نعتًا لـ(رَجُلٍ)؛ و: (مررتُ برجلٍ أَبُوهُ قَائمٌ)، فالجملة في محل خفضٍ نعتًا لـ(رجل)، وكذلك الجملةُ الفعليَّةُ؛ تقول (هذا رجلٌ قَامَ أَبُوهُ)، و (ويقومُ أَبُوهُ) فَالجملةُ في موضع رفع نعتًا لـ(رجل)، و: (رأيتُ رجلًا قَام أبُوهُ) و (يقومُ أَبُوهُ) فالجملة في موضع نصب نعتًا لـ(رجلًا)، و (مررت برجلٍ قَامَ أبُوهُ)، و (يَقُومُ أبوهُ) فالجملة في موضع

=وفي لزوم اقتران الماضي المثبت بقَدْ خلاف، راجع (السابق ٢١١/١، ٢١٢، والتصريح ١/ ٣٩١-٣٩٢، والأشموني -٤٣١/١-حلبي وما بعدها).

(١) الهمع ٢٤٦/٢

(٢) المبرد (المقتضب ١٢٥/٤): (ومثلُ هذا من الجمل قولك (مررتُ برجل أَبُوهُ منطلقٌ) ولو وضعت في موضع (رَجُلٍ) معرفةً لكانت الجملة في موضع حالٍ، فعلى هذا تَجْرِي الجُمَلُ) اهـ، وانظر (معاني الفراء ١٨٥/١).

(٣) التكْملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

جرٍ نعتًا لـ (رجل)[1] ؛ فافهم هذا الأصل، وتأمَّلْهُ.

ومسائل الحالِ كثيرةٌ، فقِسْ ما لم نُورِدْهُ على ما أَوْردنَاه.

وحاصِلُ هَذَا الْبَابِ:

أنَّ الحال هيئَةٌ ؛ وأنَّهَا نكرةٌ مشتقَّةٌ تأتى بعد معرفةٍ، قد تَمَّ الكلام دونَها، مقدرةٌ بـ (فى)، منتقلَةٌ ؛ هذا أصلُها، وإنْ كانت -أيضًا- قد خرجتْ عن ذلك، وأَنَّها منصوبةٌ ؛ وأنَّها لا تكون إلاَّ بالمشتَّقاتِ، أَوْ مَا تنزَّل منزلة المشتقَّات ؛ كقولك (جاء البُرُّ قفيزَيْنِ، وصَاعَيْنِ)[2]، و (بلغت المِسَاحَةُ عشرِينَ مَعَادًا)[3] ؛ وكذلك (كَّلمتُه فَاهُ إِلى فِيَّ)[4] و (حدَّثتُه مُشافَهةً)[5] و (قابلتُه كِفاحًا)[6] و (لقِيتُه فَجْأَةً)، كُلُّه منصوبٌ على الحال ؛ وأنَّ الجمل قد تكون أحوالًا، والجميع مشروحٌ فى الباب، فافهمْ ذلك- إنْ شاء الله تعالى.



---

(١) الأشباه والنظائر ١/١٤٦

(٢) ابن يعيش ٢/٦١ (المراد: جاء البُرّ قفيزين بدرهم، وصاعين بدرهم، فقولهم (قفيزَيْنِ) حال من البر، وكذلك (صاعَيْنِ) فهما حالان وقعا موقع المشتقْ، فكأنه قال جاء البر مُسَعَّرًا، أو رَخِيصًا) اهـ، وانظر (الكتاب ١/٢٩٣-محقق).

(٣) فى هذا التمثيل نظر ؛ إذْ الفعل متعدٍّ فيكون العددُ مفعولًا به لا حالًا إلاَّ إذَا ضُمِّنَ (بَلَغَ) معنى (كَمُلَ، أو تَمَّ) ؛ كما فى قوله -تعالى- ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾، وانظر (الرازى ٣/ ٢٨٥، والتبيان ص٥٩٣).

(٤) مذهب سيبويه فيه أنَّه اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر الموضوع موضعَ الحال، والأخفش على نزع الخافض، والكوفيُّون على أنَّه مفعول به لحالٍ محَذوفة راجع (الكتاب ١/٣٩١، المقتضب ٣/ ٢٣٦، والتسهيل ص١٠٨) وقد ورد هذا التركيب فى حديث علقمة (ص البخارى ٥/٣٥): (... أَقْرَأَ نِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَاهُ إِلىَ فِيَّ)، وانظر (شواهد التوضيح ص١٩٤).

(٥) الكتاب ١/٣٧٠-محقق.

(٦) أى: مواجهةً (المستقصى ٢/٢٨٩، والميدانى ٣/١٢٥).

الباب الثَّالثُ والعِشْرُون

فى التَّمْيِيز

التَّمييزُ تبيين الجُملةِ[١] بواحدٍ منها [لمن يجهلها][٢] ؛ مثالُ ذلك (عندى أحدَ عشرَ رجُلًا)، ألا ترى أنَّ قولك (أحدَ عشرَ) جملةٌ مبهمةٌ، لا يدرِى المخاطَبُ[٣] ما هى؟ ثيابٌ أمْ دراهمُ، أم عبيدٌ أمْ غيرُ ذلك؟ فلمَّا قُلْتَ (رَجُلًا) بيَّنْتَ أَنَّ الأَحدَ عشرَ رجالٌ، فبان لَكَ أَنَّه تَبْيِينُ الجملةِ بواحدٍ منها، وكذلك (عندى مَنَوَانِ[٤] سمنًا، ورطلانِ زَيْتًا)، ف(مَنَوانِ)، ورِطلاَنِ) مُبْهَمٌ، لا يُعْلَمُ / ٣٥٩/ من أىِّ الموزونات هو[٥]؟ فلما قلت (سْمنا، وزيتًا) تبيَّن ذلك المُبْهم، وعلى ذلك فقس؛ وهذا حدُّ التمييز فى كل موضع؛ ومثل[٦] قولهم (لِلّهِ دَرُّه فارسًا)، فقوله (فارسًا) تَمييزٌ[٧]؛ لأنَّه لمَّا قال (لله دَرُّهُ) لم يُعْلَمْ ما أراد الفروسيَّةُ أو الشَّجاعةُ، أو الكَرَمُ، أو ما أَشبَهَهُ؟، فلمَّا قلتَ (فارسًا) ميَّزْتَ الفروسية من غيرها، وكذلك (حسبُكَ به نَاصرًا) يجرى هذا المَجْرَى، وكذلك ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٨]، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ[٩] عليمًا﴾، ومنهُمْ من ينصِبُ هذا الفصل

---

(١) لا يُعنَى بالجملة حدُّهَا الاصطلاحى، بل الشَّئُ المُجْمَلُ فى جملةٍ اصطلاحية، وانظر (المرتجل ص١٥٧، والمفصل ص٦٥).

(٢) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) كلمة (المخاطَب) بين السَّطرين فى (ص).

(٤) مثنى (مَنَا) الكَيْل، أو المِيزان الذى يُوزَن به، أو مِكْيَال السَّمن (اللسان-منى)

(٥) ص، د (هى) -تصحيف.

(٦) ص، د (مثل) -بدون الواو- وهو مُوهِم.

(٧) الكتاب ١٧٢/٢ (ما يُنْصَبُ نصب كَمْ ... وما فى الناس مثلُه فارسًا) اهـ، وانظر (المقتضب ١٤٩/٢، ٣٥/٣، والمفصل ص٦٦).

(٨) تقدمتا فى (٣٣٣/٣).

(٩) ص، د (به) - خطأ.

على الحال إذا كان مشتقًّا[١]

ومن ذلك قول الشاعر[٢]

(١١٤) كَفَى حَزَنًا أَلاَّ حَيَاةٌ هَنِيَّةٌ   وَلاَ عَمَلٌ يَرْضَى بِهِ اللَّهُ صَالِحُ[٣]

فـ(حَزَنًا) تمييز، وكذلك: (كفى غَبْنًا)، و (كفى شَوْقًا)[٤]

فصـــل

وشرط التَّمييز أنْ يكون اسمًا غيرَ مشتقٍّ، مقدَّرًا بـ(مِنْ)[٥]، لا يتُّم الكلامُ إلاَّ به[٦]؛ مثال ذلك (على التَّمْرة مثلُها زُبْدًا)[٧]، و (ما في السماءِ موضعُ راحةٍ سَحَابًا)؛ أَلاَ ترى أن (زُبْدًا)، و(سحابًا) اسمان، غيرُ مشتقَّيْنِ، وانَّهما مقدَّران بـ(مِنْ)؛ إذْ تقديرُ الكلام (على التَّمرة مثلُها من الزُّبْد)، و: (ما في السماء موضعُ

---

(١) الرضى (١/٢٢٢) (قال الأكثرون هى تمييزٌ، وقال بعضهم هى حال؛ أَيْ (ما أعجَبَه فى حال فروسيته!) اهـ وقد تقدَّم اتجاه الأئمة فى كونه تمييزًا، وقال السَّكاكى (المفتاح ص٥٥) (وصِحَّة اقتران: (مِنْ) بما ذكرنا تنفى وهْمَ كونِها أحوالًا) اهـ وقال ابن عقيل (٢٣٥): (إنه تمييزٌ لا حال على الصحيح؛ إذ لم يقصد به الدِّلالة على الهيئة بل التَّعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجَّب منه لا لبيان هيئته)اهـ، وانظر (التصريح ١/٣٩٧، والأمير ٢/٩٠).

(٢) لم يسمِّه أحدٌ، وراجع (مجمع الأمثال ٣/٥، واللسان (مهه)، والصحاح ٢٢٥٠ (باب الهاء فصل الميم).

(٣) رواية الصدر فى جميع ما تقدم:

كَفَى حَزَنًا ألاَّ مَهَاه لِعَيْشِنَا

اللغة: المَهَاهُ: ليونةُ العيش، وطراوته.

والبيت: من بحر الوافر.

والشاهد نصب: (حَزَنًا) على التمييز.

(٤) الشجرى ١/٢٠٢

(٥) شر الكافية ١/٢٢٢، والفصول ص١٨٨، وليس المراد أنَّها مقدَّرة فى الكلام تقديرًا صناعيًا؛ إذْ قد لا يصلح المقام لتقديرها، كالتمَّييز المحول عن الفاعل نحو (طِبْ نَفْسًا) بل المراد أنَّه مفيد لمعناها، من بيان جنسٍ ما قبلها، ولو بتأويلٍ (الأشمونى ١/٤٤٥–حلبى، والخضرى ٢/٢٢٢).

(٦) انظر ما يأتى (٣/٣٤٤).

(٧) الكتاب ٢/١٧٢ محقق، والمقتضب ٢/١٤٢، والمفصل ص٦٥، وهو فى المِثالِ واقعٌ بعد ما يشبه الوزن، وفيما بعده بعدما يشبه المساحة.

راحةٍ من السَّحاب)[١] ؛ فإنَّك لو قلتَ (على التمرة مثلُها) -وسكتَّ- ، و : (ما فى السماء موضع راحةٍ) -وسكتَّ- لم يتم الكلام حتى تقول (زُبْدًا) ، و(سحابًا) ؛ فهذا هو الفرق بين التَّمييز والحال[٢]

فصــل

ومواضع التمييز[٣] تكونُ بعد العدد -من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ- ، لا يكون ما بعدهَا إلاَّ منصوبًا على التَّمييز ؛ كقولك (عندى أَحدَ عشرَ رجُلًا) ، و(خمسونَ دِرهمًا) ، و(تسعةٌ وتسعونَ [ثوبًا][٤]) ، ف(رجلًا) ، ودرهمًا ، وثوبًا) منصوباتٌ على التَّمِييز ، والعددُ فى نفَسه يجرى بتصاريف الإعراب.

ويأتى التَّمييز بعد (أَفْعَلَ) كثيرًا[٥] ؛ كقولك (أَنتَ أحسنُ وجهًا[٦] ، وأنظف ثوبًا ، وأنقَى عِرضًا ، وأشرفُ نسبًا ، وأزكَى حسبًا ، وأفضلُ الناس[٧] أبًا) ، كلُّ هذه الأسماء منصوباتٌ على التَّمييز ، /٣٦٠/ ومن ذلك قوله -تعالى- ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾[٨] ، و : ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا﴾[٩] ، و ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[١٠] ، ومنه ما جاء فى

---

(١) سيبويه ٢/١٧٢ (وذلك أنَّك أردتَ أنْ تقول ... ما فى السماء موضع كَفٍّ من السحاب فحُذِفَ ذلك تخفيفًا) اهـ.

(٢) راقب ما يأتى فى (٣/٣٤٥-المحرر).

(٣) أى المُفْرَد ؛ كما لا يخفى.

(٤) التتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) يُضْبَط بما إذا كان فاعلًا فى المعنى ، كما فى جميع ما مَثَّل ، فإنْ لم يكُنْهُ وجب جرُّه ، نحو (محمد أفضل رجلٍ) إلا أن يضاف إلى غيره ؛ نحو (محمد أفضل الناسِ رجلًا) ، وهو ما يعنيه بالكثرة ، راجع (الأشمونى ١/٤٤٥ ، وابن عقيل ٢٥١).

(٦) الكتاب ١/٢٠٥ محقق ، وفى (معانى الزجاج ٢/٦٤) (منصوبٌ على التَّمييز ، كما تقول هذا أحسن منك وجهًا) اهـ وقد ذهب المبرد فى (الكامل ١/٣٣٤-بيروت) فى مثله إلى أَنَّه (منصوبٌ على الحالِ ، ومن زعم أنه تمييزٌ فقد أَخطأ) ، وهو غريبٌ.

(٧) د : (لنا) -تصحيف-.

(٨) الأعراف ١٧٧ ، وانظر (الرازى ٤/٣١٨ ، والعكبرى ٣٥٧).

(٩) الفرقان ٧٦

(١٠) الكهف : ١٠٣ ، وانظر : (التبيان ٨٦٣ ، والبيان ٢/١١٨).

الحديث (إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ)[١]، فقوله (مجالسَ)، و(أخلاقًا) منصوبان على التَّمييز؛ أَلاَ ترى أنَّه لو قال (أَقْرَبَكُمْ)، وسكت، لم يعلم فيم[٢] القرب؟ في المحبَّة، أو المنزِلَةِ، أو الشَّرف؟ حتى ميَّزه بـ(مجالس)، وبه[٣] يتمُّ الكلام -أيضًا- وكذلك (أَحَاسِنُكُمْ) لو وقف عليه لم يُعْرَف أنَّه أراد الوجوه، أو الأعمال، أوْ غيرها، حتى ميَّزه بـ(أخلاقًا).

فصل

ومجيء التَّمييز بعد الموزون، والمكِيل كثيرٌ[٤]؛ تقول (عندى قفيزٌ بُرًّا، وقَفِيزَانِ شعيرًا، وراقودٌ خَلًّا، ومَنَوانِ سمْنًا، ورطلٌ زيتًا، وصاعٌ بُرًّا)[٥]، فكل هذه المنصوباتِ منصوباتٌ على التَّمييز؛ وكذلك قولهم (هذا ثوبٌ خَزًّا)، و(خاتمٌ حديدًا)، و(بابٌ ساجًا)، كلُّ هذا منصوب على التمييز، ويجوز (هذا ثوبُ خَزٍّ) -بالإضافة-، و(هذا ثَوبٌ خَزٌّ) - برفع الثَّوب، وتنوينِهِ- ورفع الخز على البدل؛ فيجوز[٦] في هذا النَّوع ثلاثة أوجه[٧] النَّصبُ على التَّمييز، والخفضُ على

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/١٩٤): (عن أبي ثعلبة الخُشَني أنَّ رسول الله (ص) قال أحبكم إلي وأقربُكم مني محاسنكم أخلاقًا، وإنَّ أبغضَكم إليَّ وأبعدكم منِّي مساويكم أخلاقًا الثَّرثارُونَ المتشدقون المُتَفَيهِقون)، وانظر (٤/١٩٣ منه وصحيح البخاري ٥/٣٤ - الشعب، وش المفصل ٣/٧).

(٢) ص، د: (فيما) -بالألف-، والمثبت الأصوب، كما مر في (٢/ ٣٧٩-المحرر)، وانظر (٤/ ٢٢٨-منه).

(٣) ص، د (ولا)، وما أثبت المناسب لما استقر من رأيه.

(٤) الزمخشري (المفصل ص٦٦): (وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارًا) اهـ. وانظر (الجامع الصغير ص١٢٤-١٢٥).

(٥) لعله مصحف عن (تمرا)، وهو ما أراه منعًا لتكراره مع سابقه.

(٦) ص، د (ويجوز)، والفاء المناسبة تفريعًا.

(٧) الكتاب ٢/١١٨ محقق، وقد ذكر سيبويه فيه وجهًا رابعًا، وهو الجرُّ بـ(مِنْ)، وانظر (ش المفصل ٢/٧٢، ويس العليمي ١/٣٩٦).

الإضافة، والرَّفعُ على البَدَل[١]

ومِن ذلك قولهم[٢] (تصبَّبَ زيدٌ عَرَقًا)، و (تفقَّأَ شَحْمًا)، و (امتلأ الإناءُ ماءً)[٣]، و ﴿اشتعلَ الرأسُ شَيْبًا﴾، و (أَبْرَحْتَ جارًا)[٤]، و (قررتُ به عينًا)، و (ضِقْتُ به ذَرعًا)، و: (طاب زيدٌ نفسًا)، و (قَرِرْتُ بالإياب عينًا)[٥]؛ كلُّ هذا منصوبٌ على التَّمييز، وأصلُهُ (اشتعلَ شَيْبُ رأسِى)، و: (تصبَّبَ عرقُ زيدٍ)، و: (تقفأ شَحْمُهُ)، و (ضاق ذرعُ زيدٍ)[٦]، و (طابتْ نفسُهُ)، و (قَرَّتْ عينُه)، والتمييزُ فى هذا كلِّه فى الأصل فاعلٌ، فأُخِّر إلى آخر الكلام، وجُعِلَ المضافُ إليه فاعلًا، ونصبنا هذه الأسماء الَّتى كانتْ فاعلةً على التَّمييز، هذا أصلُهُ[٧]

وحاصِلُ هذَا الْبابِ:

أَنَّ التَّمييزَ اسمٌ جامدٌ، غير /٣٦١/ مشتَقّ، ومقدَّرٌ[٨] بـ(مِنْ)، لا يتِمُّ الكلامُ إلاَّ

---

(١) سيوردُ الأوجه الثلاثة فى (٣/٤٤٧-المحرر)، وقد اختار هناك كونه نعتًا، وكلاهما وارد كما يأتى تحريره ثمةَ.

(٢) أى فى تمييز الجملة، وراجع: (الكتاب ١/٢٠٣-٢٠٥ محقق، ومعانى القرآن للفراء ١/٢٥٦، ٢/١٦٦).

(٣) التمييز فيه غير محوَّل عن الفاعل، وإن كان هو الفاعل حقيقةً؛ قال الأنبارى (الإنصاف ص٨٣١) (لا يمكن أن تقول: امتلأ ماءُ الإناءِ؛ كما يمكن أَنْ تقول: تصبَّب عرقُ زيدٍ، إلا أنَّه لما كان يملأ الإناء كان فاعلًا على الحقيقة) اهـ، وقال السيوطى (٢/٢٥١-همع) (وجه الشَّبَه أنَّ (امتلأ) مطاوع(ملأ)، فكأنك قلت ملأ الماءُ الاناءَ، ثم صار تمييزًا بعد أن كان فاعلًا)اهـ

(٤) قطعة من بيت للأعشى (الديوان ص٨٢، واللسان -برح-) وتمامه

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ أَبْرَحْتِ رَبًّا وأبْرَحْتِ جَارَا

ويستشهد به على نصب: (رَبًّا، وجَارًا) على التمييز للنوع الذى أوجب له فيه المدح. (راجع الكتاب ٢/١٧٥). قلت: والأشبه أن يكون المنصوب هنا مفعولًا به، ففى اللسان فى تفسيره (أى: أعجبتِ وبالغتِ، وقيل معنى هذا البيت أبرحت أكرمتِ، أى صادفتِ كريمًا) اهـ.

(٥) كذا. مكررًا.

(٦) المناسب لما فى تمثيله (ضاق زرعى به).

(٧) قال الزمخشرى (المفصل ص٦٧): (لأنَّ الفعل فى الحقيقة وصف للفاعل، والسبب فى هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغةِ، والتَّأكيد) اهـ، وانظر (المرتجل ص١٥٩).

(٨) د: (مقدم) - تصحيف-.

به ، ومواضعُهُ بعد العدَدِ ؛ وأَنَّه[١] يجئ بعد (أَفْعَل) ، وبعدَ الموزونِ ، والمِكيل ، وبعدَ النُّونِ ، والتَّنوين[٢] ، وقد يخرجُ عن ذلك[٣] ، وقد يَجِئُ بعد الأَفعالِ ، وقد ذكرنَاهُ فى الباب

والفرقُ بينَهُ ، وبين الحال أَنَّ الحال مشتَقَّةٌ ، وهذا غيرُ مُشْتَقٍّ[٤] ، وهذه[٥] بعد تَمامِ الكلامِ ، وهذَا لا يتمُّ الكلامُ إلاَّ به[٦] ، والحالُ مقدَّرةٌ بـ (فى) ، وهذا مقدَّر بـ (مِنْ)[٧]

والفرق بين التميز ، والمفعول من أجله أَنَّ المفعولَ من أجله مصدرٌ ، مقدَّرٌ باللَّام ، قد تَمَّ الكلام دونَهُ ، علَّةٌ للفعل ، والتَّمييزُ بخلافِ ذلك ، فافهمْ ذلكَ ، وقسْ عليه -إنْ شاء الله- .



(١) د : (فأنه) - تصحيف.

(٢) يقصد به انتصابَه بعد تمام الاسم من النُّون ، والتَّنوين ؛ نحو (عشرونَ رجلًا ، ورطلٌ زيتا) ؛ إذ الناصب فى هذا النوع مميِّزه بلا خلاف ، وراجع (أسرار العربية ص ١٦٠ ، وابن يعيش ٢/ ٧٢ ، والرضى ١/ ٢١٦-٢١٧ ، والصبان ٢/ ١٩٦).

(٣) أى فى نحو (لله درُّه فارسًا).

(٤) أى غالبًا ، أو باعتبار ما يستحقُّه كلٌّ منهما ، وقد يتعاكسان ، وقد مرَّ ذلك فى كل من البابين. انظر (٣/ ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩-المحرر) ، والمغنى ٢/ ٩٠-حلبى ، وأمالى الشجرى ٢/ ٢٧٣).

(٥) ص ، د (وهذا)- ، وأثبتُّ المناسب المانع للإيهام ؛ فالمقصودُ الحالُ.

(٦) تقدم هذا فى (٣/ ٣٠٦ ، ٣٤١) وكأنَّه يُلِحُّ فى إثبات هذا المنحى ، وما عليه الناس أن كليهما فضلة ، وربَّمَا توقف على كل منهما انعقاد الكلام ؛ فالحال نحو ﴿وَلاَ تَمْشِ فِى الأَرضِ مَرَحًا﴾ ، والتمييز نحو (مَا طَابَ مُحَمَّدٌ إِلاَّ نَفْسًا) ، انظر (الشجرى ٢/ ٢٧٣ ، والصبان ٢/ ٢٠٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص٣٤٨-٣٤٩) ، وربما كان لما يراه وجهٌ سقته فى محله من القسم الأول من هذا البحث.

(٧) معانى الفراء ١/ ٣٢٠ ، والأشباه ٢/ ١٨٠ ، والأشمونى ١/ ٤٥١-حلبى ، وما تقدم فى الباب.

الباب الرَّابعُ والعِشْرونَ

فـى كَـمْ

اعلَمْ أَنَّ : (كَمْ) تنقسم قسمَيْنِ تكونُ خبريَّةً ، وتكونُ استفهاميَّةً

فإذا كانتْ استفهاميَّة كان التمييز بعدهَا منصوبًا ؛ كقولك (كم رجلًا عندَكَ ؟) ، فقولك (كَمْ) مبتدأ ، و(رجلًا) تمييز ، و : (عِندَكَ) الخبرُ ، والتقدير (أَعشرونَ رجُلًا عندكَ ؟) (أخمسونَ رجلًا عِندَك) ؛ لأنَّ (كَمْ) إنمَّاَ جِئَ بها فى الكلام كنايةً عن العدد[١] ، وما بعدَ العددِ يكون منصوبًا على التَّمييز[٢]

وتقول (كَمْ - عندَك - رجُلًا ؟) فـ(رجلًا) تمييزٌ ، و : (عندَك) ظرفٌ فاصلٌ بين (كم) ، وبين التَّمييز ، وهو خبرُ (كَمْ) ؛ ولا يجوز[٣] أَنْ تقول فى العدد : (أعشرُونَ - عِنْدَك - رجلًا ؟)[٤] ؛ وإنما أجازوا الفصل فى (كَمْ) ، ولم يُجِيزوه فى العدد ؛ لأنَّ (كَمْ) اسمٌ غير متمكِّن ، -ومعنى التَّمكُّنِ دخولُ الإعراب على الاسمِ- ، فجعلوا الفصل عوضًا من التمكُّن[٥]

وقد يجوز حذفُ التَّمييز[٦] ؛ فتقول (كَمْ مالُكَ ؟) ، و : (كَمْ غِلمانُك ؟) ،

---

(١) انظر المحرر (٣٥٤/٣)

(٢) سيبويه (١٦١/٢ محقق) : (جعلُوها فى المسألة مثل (عشرين) ، وما أشبهه) اهـ ، وإطلاقُه فى عموم العدد مغموزٌ ، والأولى حمله على العدد المتوسِّط من (أَحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين) ، كما قرره نفسه فى (٣٥٤/٣) ، وهو ما يقرره الناس ، وانظر (شرح الكافية ٩٦/٢ ، والمرادى ٣٣٤/٤)٠

(٣) د (يحق)- وهو صوابٌ أيضًا٠

(٤) هو وقف على الضَّرورة٠ انظر (التسهيل ص ١٢٤ ، والمحرر ٢٦٥/٤)٠

(٥) فى الكتاب (١٥٨/٢) : (لأنه كأنَّه صار عوضًا من التمكُّنِ فى الكلام) اهـ٠

قال السيوطى فى معناه : (إنَّها لمَّا لزمتْ الصَّدْر ، ونظيرُهَا من الأعداد الَّتى يُنْصَبُ تمييزها ليس كذلك ، بل يقعُ صدرًا ، وغيرَ صدر جُعِلَ هذا القَدْرُ من التَّصرُّف فيها عِوَضًا من ذلك التَّصُّرف الذى سُلِبَتْهُ) اهـ (٢٥٤/١-همع) ، وراجع (ابن يعيش ١٣٠/٤)٠

(٦) أَىْ مع الاستفهامية بخلافِهِ مع الخبرية فهو قبيحٌ (السابق ١٢٩/٤)٠

تقديره (كَمْ درهمًا مالُك؟)، و (كَمْ نفسًا غِلمانُك؟)[١]، وقولك (غلمانُك، ومالُك) مبتدآنِ، و(كَمْ) الخبرُ وهى مقدَّمةٌ[٢]

فإذا قلتَ (كمْ دِرهمُك؟) كان تقديره (كَمْ قيراطًا دِرهُمك؟)[٣]، وكذلك (كم ثوبُك؟)، تقديره (كم ذِراعًا ثوبُك؟)، و (الدِّرهمُ، والثُّوبُ) مبتدآنِ، و (كَمْ) الخبرُ مقدَّمةً عليهِمَا

وتقولُ: (بِكَمْ درهمًا اشتريتَ ثوبَكَ؟)، فـ(كم) ههنا مجرورة /٣٦٢/ بالباء غير مبتدأة، و(دِرْهمًا) منصوبٌ على التَّمييز[٤]

وقد روى عنهم (بكم درهمٍ اشتريَت ثوبَكَ؟) -بخفض (دِرْهَمٍ)[٥]-؛ قال أبو إسحاق[٦] يكون على إضمار (مِنْ)[٧] تقديره (بكم من درهمٍ اشتريتَ

---

(١) الجمل (ص١٤٩)، والمحرر (٣/٣٥٤)٠

(٢) ويجوز العكس، وما حرره هو إعراب الأخفش، وعكسه أجازه سيبويه (التصريح ٢/٢٨٠)٠

(٣) فالسؤال واقعٌ عن أجزاءِ درهم واحد له (ش المفصل ٤/١٢٩، والمقتضب ٣/٥٩، ٦٤)٠

(٤) والنَّصبُ هو الأرجح، ويجوز الجرُّ على مذهبَيْه الآتيينِ، وراجع (الصبان ٤/٨٠)٠

(٥) يشير بروايتِهِ إلى أنه ليس مَقِيسًا، بل إنَّ البصريين يجيزونه على قُبْحٍ، (المقتضب ٣/٥٦)، وفى المسألة مذاهبُ: لزومُ النَّصب، ولو دخل على (كم) جارٌّ عند بعضِ النحويين، وجوازُ جرِّه، وإنْ لم يدخل عليها جارٌّ حملًا على الخبرية، كما سيأتى، والمشهور لزوم النَّصب إنْ لم يدخل عليها جارٌّ ورجحانُه إنْ باشرها جارٌّ، انظر (المرادى ٤/٣٢٤-٣٢٥)٠

(٦) الزجاج، وقد تقدمت ترجمته فى (٣/١٩٣-المحرر)٠

(٧) لعل المصنف يقصد أبا القاسم الزَّجاجى، فسها عن اللقب، أو لعل الأصل (قال غيرُ أبى إسحاق) فسقطتْ كلمة (غير)، فالرأى فى الحقيقة لغير الزَّجَّاج، أما هو فله رأى بالإضافة كما سيتَّضح٠ فالجمهور على تقدير (مِنْ) جارَّةً؛ قال سيبويه (٢/١٦٠-محقق): (٠٠٠ فأما الذين جرُّوا فإنهَّم أرادوا معنى: (مِنْ)، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان) اهـ٠
وقال الزجاجى (الجمل ص١٤٦): (ولا خلافَ فى هذا بين النَّحويين أجمعِينَ) اهـ، وفى (إصلاح الخلل ص٢٢٩): (وقد حُكِيَ عن أبى إسحاق الزَّجاج أنَّه قال: هذَا التقديرُ عندى خطأ؛ لأنَّ حُروفَ الجرِّ لا تُضْمَرُ، إلا أنه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو أنْ يُخفض بـ(كم) فى الاستفهام، كما يُخْفَض بها فى الخبر، ألا ترى أنَّهم قد أجازوا النَّصب بها فى الخبر على التشبيه لها بالاستفهام، فكذلك يُخْفَضُ بها فى الاستفهام تشبيهًا بالخبر ٠٠٠) اهـ، وهو اختيار الفارسىّ، وهشام،=

ثوبك؟)، وقِيلَ على تشبيه الاستفهاميَّة بالخبريَّة؛ كما شبَّهوا الخبريَّة بالاستفهاميَّة[١]، وسيأتى ذكرُ ذلك فى الباب.

فإذا كانتْ خبريَّةً خَفَضتَ ما بعدها بالإضافة[٢]؛ تقول من ذلك (كم ثَوْبٍ لبستُ) - بخفض (ثوب)، و (كم غلامٍ ملكتُ) - بخفض (غُلام) - والتقدير (كثيرًا من الثياب لبستُ)، و: (كثيرًا من الغلمان ملكتُ)، هذا دأبُهَا أبدا أَنَّها إذَا كانتْ خبريَّةً تخفضُ ما بعدهَا، وإذَا كانتْ استفهاميَّة تَنْصبُ ما بعدَهَا[٣]

والفرقُ بين الاستفهاميَّةِ، والخبرية أَنَّ الخبريَّةَ تكونُ فى الشَّيءِ المتحقِّق[٤] الذى تكرر [فعله][٥]، وأنتَ عالِمٌ بهِ، وكأنَّكَ تُخبِرُ بكثرة وقوعِه[٦] غيرَك؛ كما إذا قلت (كم ثوبٍ لبستُ) فإنَّما مرادُكَ أَنْ تُخبِر بأنَّك لبستَ ثيابًا كثيرةً[٧]، أخبرتَ عن نفسِك، أَو المخاطَبِ، وإذا كانتْ استفهاميةً، فإنَّما مرادُك بها طلبُ الخبرِ من غيرِكَ؛ فإذَا قُلْتَ (كم درهمًا مالُك؟) فكأنما مرادُك: أنْ يُعرِّفَكَ كم عددُ

=والطُّوَال. (الارتشاف. ق١١٥/أ، والبحر ٩٧/٣، والخصائص ٣٦/٢، ١٨٣، والتسهيل ص١٢٤).

وجميعهم يَعزُونَه إلى الزَّجاج، وقد اختاره المصنِّف؛ كما سيأتى فى (٣٥٢/٣-المحرر).

(١) انظر (٥) من الصفحة السابقة، فهى علة أبى إسحاق، وراجع أيضًا (التوضيح ٣٢٤/٤، وأسرار العربية ص١٦٨).

(٢) عند جمهرتهم، وعند الفرَّاءِ الخفض بـ(مِنْ) مُضْمَرَةً؛ قال (المعانى ١٦٩/١): (من خفض قال طالت صُحْبَةُ (مِنْ) للنكرة فى (كَمْ) فلما حذفناها أعملنا إرادَتَها، فخفضنا) اهـ، وراجعه فى (المرتجل ٣١٧، والتسهيل ١٢٤)، ولعلَّ الأخذ برأى الفراء أولى وأقيس، فالشئ إذا عُرِفَ فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة (ش الكافية ٩٧/٢)، وقد رأيتَ البصريين يفرقون بين الجرِّ فى الاستفهاميَّة والخبريَّة دون سببٍ واضحٍ.

(٣) معانى الفراء (١٦٨/١).

(٤) القصد بالتحقُّقِ وقوعُهُ خارجًا، فلا ينافى قولهم إنَّ الكلام مع الخبريَّة محتمِلٌ للتَّصديق والتَّكذيب بخلافه مع الاستفهاميَّة، وراجع (الصبان ٨٤/٤).

(٥) من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) د: (وقوع) -بدون الهاء- تصحيف.

(٧) المرادى ٣٣٤/٤، والأشمونى ٣٨٩/٢.

ماله(١)؛ فبان لك [أنَّ الاستفهاميَّةَ] طلبُ الخبرِ من الغيرِ، والخبريَّة إخبارُكَ الغيرَ بكثرةِ ما وَقَعَ(٢)

فصـــل(٣)

وإذا قلت في الخبرية (كَمْ - عِندَكَ - رجُلٍ) كانت (كم) مبتدأ، و (عندَكَ) خبره، و (رَجُلٍ) مخفوضٌ بـ (كم) على الإضافة، وإن كان الفصل قد وقع بين (كم)، وبين مخفوضِها، وهو قبيحٌ(٤)؛ لأنَّ المضافَ، والمضافَ إليه لا يجوزُ الفصلُ بينهما إلاَّ في الشِّعر؛ قال الشاعر(٥)

لِلَّهِ دَرُّ - اليومَ- مَنْ لاَمَهَا [٣٦]

ففصل بقوله (اليومَ) بين (دَرُّ)، وبين (مَنْ).

وقد أُجِيزَ النَّصبُ إِذَا وقع الفصلُ /٣٦٣/ في قولك (كَمْ - عِنْدَكَ - رجلًا)(٦) - وَإِنْ كانتْ خبريَّةً- تشبيهًا للخبريَّة بالاستفهاميَّة(٧)، كما شَبَّهُوا

---

(١) د: (مالك) -بالكاف-، ولا يناسب.

(٢) الرضى ٢/٩٦: (الاستفهاميَّةُ لعددٍ مُبْهَم عند المتكلِّم، ومعلومٍ في ظَنِّه عند المخاطب والخبريَّةُ لعددٍ مبهم عند المخاطَبِ، ورُبَّما يعرفُه المتكلم) اهـ.

(٣) في الفصل بين الخبريَّة، وتمييزها بالجارِّ والمجرور، والظرَّف.

(٤) لا يجوزُ إلا ضرورةً عند البصريِّين، والكوفيُّون على الجواز اختيارًا، وجوَّزَه يونُس إنْ وَقَعَ الفصلُ بناقصٍ كاليوم، وبِكَ، فإن وقع الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معًا تعيَّن النصب عند سيبويه، وعن المبرد جواز جرِّه في الشِّعر، وعن الكوفيِّينَ جوازه في الكلام، راجِع (المرادى ٤/ ٣٣٠-٣٣٣).

(٥) تقدم في (٣/١٦-المحرر).

(٦) بل النصب حينئذٍ هو المختارُ، وأوجبه الأكثرونَ، وقصروا الجر على الشِّعر -كما تقدم- قال سيبويه (٢/٢٨٠ محقق): (أُختِيرَ في (كم) إذا قلت (كم - بها - رجلًا مصابًا)، وأنت تخبرُ، لغةُ من ينصب بها، لئلا يُفْصَل بين الجار والمجرور ... والجر في (كم - بها - رجلٍ مصاب) قول يونس) اهـ، وانظر (الجمل ص١٤٦، والمرتجل ص١٣٨، والغرة ق١٦٥، والتسهيل ص١٢٤).

وعلى ما ذهب إليه الفراء -كما سبق- من كون الجر بـ (مِنْ) مُقَدَّرةً لا قبحَ.

(٧) الكتاب ٢/١٦١: (يُعمِلونها فيما بعدها في الخبر، كما يُعمِلونَها في الاستفهام، فينصبونها كأنَّها=

الاستفهاميَّة بالخَبريَّة ؛ لأَنَّ الخَفْضَ فى الخَبَريَّة مع الفصل قبيحٌ ؛ قال الشاعر[(١)]

(١١٥) كَمْ -بِجُودٍ- مُقْرِفٍ[(٢)] نَالَ الْعُلاَ وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[(٣)]

فقوله (كم) مبتدأٌ، وهى خبريَّة، وقوله (بِجُودٍ) جارٌّ ومجرورٌ، و: (مُقْرِفٍ) مخفوض بـ(كم) على وجودِ الفَصْل، وهو قبيحٌ ؛ وقولُهُ (نَالَ العُلاَ) خبرُ (كَمْ)، وقد فصل بين (كم) وبين مخفوضِها وهو (مُقْرِفٍ) بالجارِّ والمجرُورِ، وهو قوله (بِجُودٍ)، وهو قبيحٌ.

ومنهم من يرويه (كَمْ - بِجُودٍ - مُقْرِفًا)[(٤)] -بالنصب-، وإنَّما نَصْبُه- وإنْ كانت خبريَّةً - على التَّشبيه للخَبريَّةِ بالاستفهامِّية[(٥)]

ومنهم من يرويه: (مُقْرِفٌ) - بالرَّفع- فيكون: (مُقْرِفٌ) مبتدأً، و: (نَالَ العُلاَ) خبرَهُ، و: (كَمْ) ظرفٌ موضعُهُ: النَّصْبُ، وتقديرُهُ: (كم مرَّةً بِجُودٍ مُقْرِفٌ نالَ العُلاَ) ؛ لأَنَّ (كَمْ) ههنا صارت ظرفًا، وأوقعْتَها على المِرَار[(٦)] ؛ للتَّكثير.

=اسمٌ منوَّن) اهـ، وانظر (الهمع ١/٢٥٥).

(١) أَنَسُ بن زنيم لعُبَيْد الله بن زياد بن سميَّة، وقيل أبُو الأسود -وليس فى ديوانه-، وقيل عبدُ الله بن كريز، وانظر (الكتاب ٢/١٦٧، والمقتضب ٣/١٦١، وابن السيرافى ٢/٤٤، والجمل ص١٤٧، والغرة ق١٤٦، والعينى ٤/٤٩٣، وشواهد الشافية ص٥٣، والخزانة ٦/٤٧١، والحلل ص١٧٧).

(٢) د: (معرف) -بالعين- فيه وما يأتى - تصحيف.

(٣) يروى فيه (شَرِيفٍ) بدل: (كريمٍ).

من اللغة المُقْرِفُ: اللئيمُ النسب، والنَّقْبس.

والبيت: من بحر الرمل.

والشاهد الفصل بين (كَمْ) الخبرية، وتمييزِها المجرور ضرورةً، أَوْ نُدورًا على ما تقرر، وانظر الآتى.

(٤) د (مقرف بالنصبة) -تصحيف-.

(٥) راجع الصفحة السابقة.

(٦) د: (المراد) -بالدال- تصحيف.

فهذه ثلاثةُ أوجُهٍ[١] (مُقْرِفٍ) -بالخفضِ- على أَنَّ (كَمْ) خبريّة ؛ و (مُقْرِفًا) -بالنَّصب- على أَنَّ (كم) خبريَّةٌ مشبَّهةٌ بالاستفهاميَّة ؛ و : (مُقْرِفٌ) -بالرفع- على أَنَّ (كَمْ) ظرفٌ ، و (مقرِفٌ) مبتدأٌ ، وخبرُهُ : (نَالَ)[٢] ، وكذلك قول الآخَر[٣]

(١١٦) كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى[٤]

يروى بخفض (العمَّة) على أَنَّ (كم) خبريَّة ، وبنصب (العمَّة) على أنَّ (كم) مشبَّهةٌ بالاستفهاميَّة[٥] ، وإِنْ كانت خبريَّةً ، وبرفع (العمَّة) على أَنْ (كَمْ) ظرفٌ ، و (العمة) مبتدأةٌ[٦] ، وخبرها (فدعاءُ)[٧] ، والتَّقدير (كم مرَّةً عمَّةٌ) ، وتكون (كم) مُوقَعَةً على المِرَارِ ، وإذا نصبتَ العمَّةَ أو خفضتها كانت (كَمْ) مبتدأةً ، والخبرُ (قَدْ حلبَتْ).

فصل

واعلمْ أَنَّ (كَمْ) اسمٌ مبهمٌ مبنيٌّ غيرُ معرَبٍ ؛ والدَّليل على اسميها

---

(١) انظرها نفسها فى (الجمل ص١٤٧ ، وابن يعيش ٤/١٣٢ ، والدرر ١/٢١٢ ، والخزانة ٦/٤٦٨).

(٢) أجاز ابن يعيش (السابق) كون (كَمْ) ، مبتدأ ، و (مقرفٌ) الخبر ، والأكثرُ على ما حكاه المصنف.

(٣) الفرزدق فى هجاء جرير (الديوان ١/٣٦١ ، والكتاب ٢/٧٢ ، ١٦٢ -محقَّق ، والمقتضب ٣/٥٨ ، والفصول ٢٤٦ ، والإفصاح ٢٢٣ ، والميدانى ٣/٥٢٠ ، وشواهد المغنى ٥١١ ، والحلل ص١٧٩).

(٤) يروى بتقديم الخالة على العمّة.
من اللغة الفدعاء التى تمشى على ظهر قدميْها.
والبيت من بحر الكامل.
والشاهد ورود العمة مجرورةً ، ومنصوبةً ، ومرفوعةً على ما وضحه.

(٥) انظر المصادر السابقة ، وإصلاح الخلل ٢٣٢ ، ومعانى الفراء ١/١٦٩ ، والمبرِّدُ ، والسيرافى على أَنَّها استفهامية على سبيل التهكُّم والسُّخرية ، (المقتضب -ذاته) ، وقيل بل هى خبريَّة وردتْ على لغة بنى تميم الذين ينصبُونَ تمييز الخبرية إِذَا كان مفردًا (المغنى ١/١٥٩ -حلبى).

(٦) وإن كانت نكرة ؛ لأنَّها قد وُصِفَتْ بـ (لك) ، وبـ (فَدْعَاء) محذوفةٍ ، مدلولٍ عليها بالمذكورة كما حُذِفَتْ : (لَكَ) من صفة خالة مدلولًا عليها بـ (لك) الأولى (الدرر ١/٢١١).

(٧) كذا ، وهو بعيدٌ ، والذى عليه المعربُونَ أَنَّ الخبر فى كل الوجوه (قَدْ حَلَبَتْ) ، و (فدعاءُ) صفة ، راجع (المصادر السابقة) ، وقد يجوز ما ذهب إليه الهَرْمِىّ ، على أَنْ يكون مناطُ الإخبار الوصفَ بالفَدَع ، لا بالحلب.

دخول حرف الجرِّ عليها، وأنَّها تكون مفعولةً، ومبتدأةً[١]

فمثال المبتدأة (كم غلامًا لَكَ؟) - بنصب /٣٦٤/ (غُلام - فَ(كم) مبتدأٌ، و (غلامًا) تمييزٌ، و (لَكَ) الخبر، ولا يكون المبتدأُ إلاَّ اسمًا.

ومثالُ المنصوبةِ (كم غلامًا ضربتَ؟)، و (كم ثوبًا لبِسْتَ؟)، فـ(كم) فى موضع نصبٍ مفعولةٌ بـ(ضربتَ، ولبستَ) وتقديره (ضربتَ كمْ غلامًا؟)، و (لَبِسْتَ كم ثوبًا)؟ إلاَّ أنَّه لا يجوز النُّطق به؛ لأنَّ (كَمْ) لا تكونُ إلاَّ فى صدر الكلام، ولا يعملُ فيها ما قبلَهَا[٢]، وقد قدَّمنا ذلك فى باب (الاستفهام)[٣]

ومثالُ المجرورةِ (على كم جذعٍ بيتُكَ مبنِيٌّ؟)[٤]، فـ(عَلَى كَمْ) جارٌّ، ومجرور، و (جِذعٍ) مخفوضٌ بالإضافة على تشبيه الاستفهامية بالخبريَّة، و (بيتُكَ مبنيٌّ) مبتدأٌ وخبرٌ؛ وكذلك قولُهُمْ (بكم درهم اشتريتَ ثوبَك؟) فـ(درهمٍ) مخفوضٌ بـ(كم)، و: (كم) مجرورٌ بالباء، وقيل إنَّ (الجذع)، والدِّرهم مخفوضَانِ بإضمار (مِنْ)[٥]، والتَّقدير (على كمْ مِنْ جِذْعٍ؟)، و (بكم[٦] مِنْ درهمٍ؟).

واعلمْ أنَّ (كم)[٧] لا تكوْنُ إلاَّ فى صدر الكلام[٨]؛ لا يجوزُ: (ضربتَ كم

---

(١) المقتضب ٢/٥٧، والمحرر ٢/١٨١، ٣٨٠

(٢) حكى الأخفش أنَّ بعض العرب يقدِّم العامل على (كم) الخبريَّة؛ فيقول على هذا: (ملكتُ كَمْ غلامٍ)؛ فقيل: هى من القلة بحيث لا يقاسُ عليها، والصَّحيحُ أنَّه يجوز القياس عليها، وأنَّها لغة، (الارتشاف٠ ق١١٥/أ، والبحر ٧/٣٣٣، والمرادى ٤/٣٣٣) وانظر رقم (٨) هنا

(٣) ٢/٣٨٢-المحرر٠

(٤) المحرر ٣/٣٤٧، والكتاب ٢/١٦٠-محقق٠

(٥) راجع ما سبق فى (٣/٣٤٧-المحرر، وحاشيتها)، والمصنف على ما يراه الزجاج، كما تلاحظ٠

(٦) ص، د (كم) - بدون الباء- سهو٠

(٧) (واعلَمْ أنَّ كَمْ) ساقط من (د)٠

(٨) سيبويه (٢/١٥٨): (ولا تكون إلاَّ مبتدأةً، ولا تُؤَخَّرُ فاعلةً، ولا مفعولةً) اهـ٠
وانظر: (أسرار العربية ص١٦٨، والمحرر ٢/٣٨٢)٠

غلامًا؟)، ولا (لَبِسْتَ كم ثَوبًا)[١]، ولكن تقولُ (كمْ غلامًا ضربتَ؟)، و (كم ثوبًا لبستَ؟)؛ لأنَّها استفهاميَّةٌ، والاستفهامُ له صدرُ الكلام.

واعلَمْ أنَّ (كَمْ) اسمٌ مبنيٌّ لا يتغيرُّ عن السُّكون، فى الرَّفع، والنَّصب والجرّ، وفى بنائها علتان

إحداهما تضمنُّها [معنى][٢] حرف الاستفهام[٣]، وما تضمن [معنى] حرف الاستفهام بُنِى؛ مثل[٤] (مَنْ)، و(مَا)، و(أيْنَ)، و(كَيْفَ).

و[الثانية][٥] قيل إنَّما بُنِيتْ؛ لأنَّها على حرفَيْنِ، ولا يكونُ على حرفين إلاَّ الحروفِ، فلمَّا أَشبهتْ الحروفَ بكونِها على صِيغَتِها بُنِيَتْ على السُّكُون[٦]؛ ومثلُها فى ذلك (مَنْ)، و(مَا) و(إذْ)، و(مُذْ)، كلُّ ذلك مبنيٌّ؛ لأنَّه على حرفَيْنِ، وبُنِيتْ على السُّكون؛ لأنَّه الأَصلُ فى المبنيَّاتِ، وإنَّما يُحَرَّكُ المبنيُّ لعلَّة، وسنذكُرُ ذلك فى (المبنيَّات)[٧]

وقد يحذفُ تمييزُ (كَمْ)[٨]؛ فيقالُ (كمْ مالُكَ؟)، و: (كم غِلمانُك)، و:

---

(١) انظر الصفحة السابقة، وحواشيها

(٢) زيادة يقتضيها السياق من التوضيح (٦٦/١)، وهى من كلامه كثيرًا.

(٣) ابن يعيش ١٢٥/٤ (... أمَّا الذى أوجبَ بناءَها، فإنها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمَّنَتْ معنى الحرف، ووقعت موقعه ... وإذا كانت خبرًا فهى مبنيَّة أيضًا؛ لأنَّها بلفظ الاستفهامية) اهـ، وقيل بناء الخبرية بالحمل على (رُبَّ)، والأول أولى. وانظر (أسرار العربية ص٥١-٥٢، ١٦٨، والمرادى ٦٦/١، ٣٣٣/٤، والأشباه ١٩١/١).

(٤) كلمة (مثل) مكررة فى (ص).

(٥) زيادة يقتضيها التقسيم.

(٦) أى على اعتبار الشَّبه الوضعىّ، واعتبارُ الشَّبه الوضعىّ غيرُ معتَرَفٍ به من كثير من النحاة حتى نقل السيوطى عن أبى حيان قوله (لم أقف على اعتبار الشبه الوضعىّ إلا لابن مالك) اهـ (الهمع ١/ ١٧)، وقصرَهُ آخرُونَ على ما كان ثنائيًا ثانيه لِينٌ؛ أما (كَمْ) ونحوها فللشَّبَه المعنوىّ، وهو التضمّن، على ما قرره فى العلة الأولى، راجع (تنبيهات الاشمونى - للباحث ص٨٢-٨٦، والخصائص ١٦٩/١).

(٧) المحرر ٤/ ١٥٠

(٨) تقدم فى أول الباب ٣/ ٣٤٦، وراجع المفصل ص ١٨٠.

(كم ثيابُكَ؟) على تقدير (كَمْ دِرهمًا مالُك؟)، و (كم نَفْسًا غِلمانُك؟)، و (كم ثوبًا[١] ثِيابُكَ؟)، وإنَّما حُذِفَ /٣٦٥/ التمييز؛ لأَجل التَّخفيف[٢]

واعلم أَنَّ (كَمْ) اسمٌ كنايةٌ عن العدد، فإِذَا كان ما بعدها منصوبًا فهى كنايةٌ عن (أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ)[٣]؛ لأنَّ تمييزَ هذا العدد منصوبٌ، فيكون تمييزُهَا منصوبًا؛ وإِذَا كان ما بعدها مخفوضًا فهى كناية عن عددٍ يَخْفِضُ ما بعدَهُ، وهو قولُكَ من (ثلاثةٍ إلى عشْرةٍ)، ومن (مائةٍ إلى أَلْفٍ)[٤]، و (من أَلْفٍ فما فوقَهُ)؛ هذا حكمُهَا أَلاَّ تنفكَّ عن معنىَ العدَدِ فى خَفْضِها، ونَصْبِها.

فإِنْ قيلَ ولم جِئَ بـ(كَمْ) فى الكلام؟

قيل علَّتُها، وعلَّةُ أَسماءِ الاستفهام واحدةٌ أَنَّها إِنَّما جِئَ بها للاختصار؛ من حيثُ إِنَّك[٥] إِذا قُلْتَ (أعشرونَ دِرهمًا مالُكَ؟) (أَخَمْسُونَ دِرهمًا مالُكَ؟) احتمل أَنْ يقولَ: (لا)، ويكثر السُّؤَال إِلى مالا نهايةَ لَهُ، فإِذا قال له: (كَمْ مالُكَ؟) تعيَّن عليه الجوابُ، فدلَّ على أَنَّها للاختصار، وقد ذكرنَا شيئًا من هذا فى باب (الاستفهام)[٦]



---

(١) ص، د: (ثيابًا)، وهو غير مناسب، كأنَّه سهو.

(٢) اقتصر على التمثيل للاستفهامية؛ إِذْ فى حذف تمييز الخبرية خلافٌ، وقد سبق الإشارة إليه فى(٣/٣٤٦- المحرر)، وانظر (المرادى ٤/٣٣٣، الأشمونى ٢/٣٨٨).

(٣) أَيْ بالحمل على المرتبة الوُسطى؛ قال الرضى (٢/٩٦): (وإنما حُمِلَتْ على وسط المراتب؛ لأنَّ السائل لا يعرف فى الأغلب الكثرة، والقلة، فحملُهَا على الدَّرجة المتوسِّطة بين القلة والكثرة أولى) اهـ، وراجع (أسرار العربية ص١٦٨، والمحرر ٣/٣٤٦-حاشية).

(٤) السوابق - (ذاتها)، وقال الناظم

واستعملنْها مخبِرًا كعشرهْ   أو مائةٍ ككم رجالٍ أَوْ مَرَهْ

(٥) ص (أَنَّك) - بفتح الهمزة-، وهو مزهود فيه.

(٦) (٢/٣٧٧-المحرر)، وقال ابن جنى (الخصائص ١/٨٢) (... فلما قلتَ (كَمْ) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإِطالةِ غيرِ المحاطِ بآخرِها، ولا المُسْتَدْرَكةِ) اهـ.

فصـــل[١]

وقد جاءتْ (كَأَيٍّ)[٢] بمعنى (كَمْ)[٣]؛ قالَ اللَّهُ -تعالى- ﴿وَكَأَيِّن﴾[٤] ﴿مِّن قَرْيَةٍ﴾[٥] وقد جاءت (كَائِنْ) -بهمزةٍ[٦]- و (كَايِنْ) -بغير همزةٍ[٧]-، و (كَإِنْ)[٨]- بكسر الهمزة- بمعنى (كَمْ)؛ قال الشَّاعر[٩]

(١١٧) وَكَايِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِى التَّكَلُّمِ[١٠]

---

(١) زدت هذه الكلمة ضرورةَ الانتقال تقسيمًا.

(٢) كُتِبَ كذا بالياء منونة؛ قيل: والصواب أن تكتبَ بالنُّون؛ ففى (مفاتيح الغيب ٦/٥٠٤): (لم تُكْتَبْ إلاَّ بالنُّونِ؛ ليُفصَل بين المركَّب، وغير المركَّب؛ لأنَّ (كأيٍّ) تستعمل غير مركبة فإذا كان (كأيٍّ) ههنا مركبة كتبتْ بالنُّون للتَّمييز) اهـ.

(٣) أبو حيان (البحر ٣/٦٥) (كَأَيِّنْ. كلمة يُكَثَّر بها، بمعنى (كم) الخبريَّة، وقَلَّ الاستفهام بها) اهـ.

(٤) ص، د (وكأيٍّ) -بالياء منَّونةً-، وتبعت خط المصحف الشريف.

(٥) الحج ٤٨.

(٦) الشجرى (١/١٠٦) (كَائِنْ. مثل (كاعن) لغتان كَثُرَ استعمالهما، إلاَّ أَنَّ الخفيفة أكثر فى الشِّعر، والثقيلَةُ أكثر فى القراءة) اهـ، وبالخفيفة قرأ ابن كثير، وأبو جعفر فى جميع القرآن. (الإتحاف ص١٧٩).

(٧) فى النشر ١/٤٠٠: (سهل الهمزةَ فيها أَبُو جعفر، وحقَّقَها الباقون ...)اهـ.
وانظر (٢/٢٤٢-منه، والإتحاف ص١٨٠، والحجة لابن خالويه ص١٤)، وما سبق.

(٨) د: (كائن) -تصحيف- وكَإِنْ بوزن كَعِنْ، وانظر فى هذه اللغات وغيرها (سر الصناعة ١/٣٠٦-٣٠٧، والصاحبى ص١٤٨، والغرة ص١٦٥، والكامل ٢/٢٣٣، واللسان (أيَا)، والبحر ٣/٦٥، ٧٢-٧٣، وابن يعيش ٤/١٣٤، ١٣٦).

(٩) زهير بن أبى سلمى (المعلقات العشر ص٨٧، وجمهرة أشعار العرب ص٥١، والعِقد الفريد ١/٧١، وجواهر الأدب ٢/٥١، وشرح المفصل ٤/١٣٥-ولم أعثر عليه فى ديوان زهير الذى بين يدىَّ (ط دار الكتب - بشرح ثعلب)، وقد نسبه الجاحظ فى (البيان والتبيين ١/١٧٠) إلى الأعور الشَّنِّى بشرِ بنِ منقذ.

(١٠) يروى صدره:

وَكَائِنْ تَرَى مِنْ مُعْجِبٍ لَكَ شَخْصُهُ

والبيت من بحر الطويل، والشاهد وروود: (كَايِنْ) بتخفيف الهمزة لغةً فى (كَأَيِّنْ) كما استشهد المصنف، على أَنَّه فى جميع المصادر مهموزٌ.

تقديره (كم من صامِتٍ)، فافهم ذلك، وقِسْ عليه.

وحاصلُ هذَا الْبَابِ:

أَنَّ (كَمْ) اسمٌ مبنيٌّ، تكون مبتدًا، ومفعولًا، ومجرورًا، ولا تكون إلا مقدِمة[1]؛ ولهما معنيانِ الاستفهامُ، والخَبَرُ؛ وأَنَّها تَنْصِبُ فى الاستفهام على التمييز، وتَخْفِضُ فى الخبر على الإضافة؛ ويجوزُ معها حذفُ التَّمييز؛ وتُشَبَّهُ الاستفهاميَّة بالخبريَّة، والخبريَّةُ بالاستفهاميَّة؛ ويجوز الفصل بين (كم)، وبين ما تعمل فيه بخلافِ العدد؛ وأَنَّهَا كنايةٌ عن العدد فى الخبريَّةِ، والاستفهاميَّة، وإِنَّما جئ بها للاختصارِ؛ والجميعُ مُبَيَّنٌ فى الباب.



(١) د: (فى المقدمة) -كذا-.

الباب الخامسُ والعِشْرُوَن

فــى (نِعْــمَ) و(بِئْــسَ)

اعلم أَنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فِعْلانِ[١]، لا يتصَّرفانِ بماضٍ[٢]، ولا مُستقَبلٍ، ولا حاضرٍ، ولا أَمرٍ، ولا نهْيٍ، بل هما على هذه الحالة - بكسر الحَرْفِ الأول، وسكون الثانى، وفتح الثالثِ[٣]؛ [ولابدَّ لهُمَا من فاعلٍ يرتفعُ بِهِمَا][٤]؛ ومعنى (نِعْمَ): المدحُ، ومعنى (بِئْسَ) الذَّمُّ؛ فإذا قُلْتَ (نِعْمَ الرَّجُلُ)، [وبِئْس الرَّجُلُ][٥]، فمعناه (نَعِمَ الرَّجُلُ) - بفتح النُّون، وكسر العين- إِذَا أصابَ نِعمةً، و (بَئِسَ الرَّجُلُ) - بفتح الباء، وكسر الهمزة-[٦] إذا أَصابَ بُؤْسًا[٧]، فنُقِلاَ عن هذا المعنىَ، وجُعِلا لنفسِ المدح الدَّائم، والذَّمِّ الدَّائم؛ فإِذَا قُلتَ (نِعْمَ الرَّجُلُ) فمعناه مَدْحُ الرَّجُلِ على الدَّوام، وكذلك (بِئْسَ الرجل) يقتضى ذمَّه على الدوام، فسُلِبَا[٨] التَّصرُّفَ؛ لهذا المعنى الذى انتقلاَ إِليه[٩]، وهو معنى

---

(١) هما عند الفرَّاء اسمان؛ لدخُولِ حرف الجرِّ عليهمَا، والنداءِ، ولام الابتداء فى خبر (إنَّ)، والإخبارِ عنهما؛ قال (المعانى ١٤١/٢): (إِنَّهما ليستَا بفعلٍ يُلتَمَسُ معناه إذا أَدخلوهما لتدلاَّ على المدح والذَّم ...) اهـ، وراجع (الإنصاف م١٤)، وأسرار العربية ص٩٠، والهمع ٨٤/٢، والمرادى ٧٥/٣).

(٢) أَىْ على صيغتِه، ووزنِه؛ إِذْ هما منقولانِ عن صيغتِهِ للإنشاءِ؛ قال الأزهرى (التصريح ٩٤/٢) (... نقلتا عَّما وضعتَا له من الدلالة على المضىِّ، وصارتا للإنشاءِ) اهـ، وانظر (ابن عقيل ص٣١٠).

(٣) القصد إِلى اللغة الشائعة، وفيهما أربعُ لغات. انظرها فى (المرتجل ١٣٨، وتنبيهات الأشمونى - للباحث ص٤١-٤٥).

(٤) التتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) زيادة يقتضيها النَّص، وقد أشار إليها بتخريجه الآتى، ولعلَّها سقطتْ من الناسخ.

(٦) انظر (الطبرى ٣٣٨/٢، ٢٥٦/٣).

(٧) لفظ (الشجرى ١٤٧/٢)، وانظر (معانى الزجاج ١٤٦/١).

(٨) غير واضحة فى (ص)، وكتبت فى (د) (فُبِنيا) -كذا-، ولعلَّ ما أثبتُّ الصواب.

(٩) الرضى (٣١٢/٢): (وإنما لم يُتَصَرَّفْ فيهما؛ لكونهما عَلَمَيْنِ فى المدح والذم) اهـ، وانظره أوضح=

المدح الدائم، والذَّم الدَّائم[١]، وإيذانًا بالمعنى الذى خَرجَا إليه[٢]، وجملة الأفعالِ التى لا تتصَّرفُ خمسةٌ[٣] (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(عَسَى)، و(لَيْسَ)، وفعلُ التَّعجُّبِ، وقد ذكرناه فى بابِهِ[٤]، وسنذكر لهذه بابا فى مقالة (الأَفعالِ)[٥] -إنْ شاء اللَّه تَعالى-.

فصــل

ولا يكونُ فاعلُ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) إلاَّ معرفةً[٦]، ولا يكون تعريفُه إلاَّ بالأَلف والَّلام، أَوْ مُضَافًا إلى ما فيه الألف والَّلامُ[٧].

فمثال المعرَّف بالألف والَّلام قولك (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، و: (بِئْسَ الغُلاَمُ عمروٌ)؛ فـ (نِعْمَ، وبِئْسَ) فِعْلانِ معناهُمَا المدحُ، والذَّمُّ، و: (الرَّجلُ، والغُلامُ) فاعلانِ[٨]، وفيهما الألفُ والَّلام -كما ذكرنا-، وقولك (زيدٌ،

=فى: (المرتجل ص١٣٧).

(١) لعلَّ (العامَّ) أنسب؛ كما يعبِّرونَ. انظر (المفتاح ص٣٩)، وفى (الصاحبى ص٢٢٨): (نِعْمَ كلمة تنبئ عن المحاسن كلِّها) اهـ، وذلك يقتضى العموم، ولا يبعُدُ ما عبَّر بِهِ، فهما موضعتان لغاية المدح والذَّمِّ، وذلك يقتضى الدَّوام، ولذا لا يُقَيَّدَانِ بزمان. راجع (أسرار العربية ص٩٤)، والمصنف عبَّر بالعُموم فى آخر الباب.

(٢) د: (خَرَجَ) - بدون الألف- تصحيف.

(٣) كأنَّه سها عن (حبذا)، وسيأتى قريبًا، وستعرف فى (٤/٨٠-المحرر) أنَّ الخمسة ليستْ حصرًا.

(٤) راجع (المحرر٣/٢٤٧).

(٥) (المحرر ٤/٨٠).

(٦) أجاز الفراء أنْ يكون مضافًا إلى نكرةٍ، ونُقِلَ إجازته عن الكوفيِّينَ، وابن السراج، وخصَّه سائر الناس بالضَّرورة، بل قد ورد نكرة غير مضافة، لكنَّه أقلُّ من المضاف، راجع (معانى الفراء ١/ ٥٧، ٢٦٧، والدرر ٢/١١٣، والصبان ٣/٢٧-٢٨).

(٧) شرح المفصل ٧/ ١٣٠، أو ضميرًا مفسَّرًا بنكرةٍ منصوبةٍ على التَّمييز، وسيعقب فى الصفحة بعد التالية (٣٦١).

(٨) أمَّا على مذهب الكوفيِّينَ، والفَرَّاء المتقدِّم، فنقل المرادى أنَّه ينبغى أن يكون كلٌّ منهما تابعًا إما بدلًا، أو عطف بيان لنِعْمَ، وبِئْسَ؛ إذْ هما عندَهُمْ اسمان يراد بهما الممدوحُ والمذمومُ، (توضيح المقاصد ٣/٧٧).

وعمروٌ) هما المقصودان بالمدح والذم، وفى رفعهما وجهان[١]

إمَّا أَنْ يكونا مبتدأَيْنِ[٢]، و(نِعْمَ، وبِئْس) خبران لهما مقدَّمانِ عليهما، والتقدير (زيدٌ نعم الرجل)، و (عمروٌ بِئْس الغلامُ)، فكأَنَّ (زيدًا، وعمرًا) مؤخَّرَانِ فى اللَّفظِ مقدَّمانِ فى المعنى.

وإِمَّا أَنْ يكونا خبَرَيْنِ لمبتدأَيْنِ محذوفَيْنِ، والتقديرُ (نِعمَ الرجلُ هو زيدٌ)، و (بئس الغُلامُ هو عمروٌ).

وكذلك تقول -فى التَّثنِيةِ- (نِعم الرجلانِ الزَّيدانِ)، وفى الجمع (نِعْمَ[٣] الرِّجالُ الزيدُونَ).

ومثالُ المُضافِ /٣٦٧/ إِلَى ما فيه الأَلفُ واللَّامُ قولُك (نِعْمَ أَخُو القومِ زيدٌ)، فـ[٤] (أخُو القومِ) فاعل (نِعْمَ)، وهو مضافٌ إلى (القوم)، وفيه الألفُ واللَّامُ، و (زيدٌ) مرفوعٌ على الوجهين اللذين قدَّمْنَا إما أنْ يكون مبتدأً، و (نِعْمَ) خبُرهُ؛ وإما أَنْ يكون خبرًا، والمبتدأُ محذوفٌ، تقديره (نِعْمَ أَخُو القومِ هُو زيدٌ)، فـ(زيدٌ) فى جميع هذا الباب مرتفعٌ بأَحدِ هذيْنِ الوجهَيْنِ[٥]

فإِنْ قلتَ (زيدٌ نعمَ الرَّجلُ) كان (زيدٌ) مبتدأً لا غير[٦]، و (نِعْمَ الرجلُ) فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خبرُ (زيد).

---

(١) المقتضب ٢/١٣٩، وأسرار العربية ص٩٢، ومعانى الزجاج ١/١٤٧، ونص سيبويه على الأول لا غيرُ، (٢/١٧٦-١٧٧-محقق)٠

(٢) د (مبتدآن) -بالرفع-، وهو خطأ٠

(٣) سقطت كلمة (نِعْمَ) من (د)٠

(٤) د (وأخو) -بالواو- والمثبت المناسب من (ص)٠

(٥) أجاز ابن عصفور فيه وجهًا ثالثًا أنْ يكون مبتدأً محذوفَ الخَبرِ، وَرُدَّ بأَنَّ هذا الحذف ملتزَمٌ، ولم نجد خبرًا يُلتَزَمُ فيه الحذف إلا إنْ سَدَّ شئ مسدَّهُ، وهذا لم يسدَّ مسدَّه شئ، (المغنى ٢/١٣٢، ١٥٥ -ط الحلبى، والتصريح ٢/٩٧)؛ وجوَّز ابن كيسان فيه أن يكون بدلًا من الفاعل، ورُدَّ بأنَّه لازمٌ، وليس البدل بلازم، وبأنه لا يصلح لمباشرة (نِعْمَ)، (المرادى ٣/١٠١، والأشمونى ٢/٤٢- حلبى، وابن كيسان النحوى ص١٣٩)٠

(٦) المغنى ٢/١٣٢، وتنبيهات الأشمونى -للباحث- ص ٢٦١.

وتقول: (زيدٌ نِعمَ رجلًا) فـ(زيدٌ) مبتدأ، و: (نِعْمَ) فعل، وفاعله مضمرٌ فيه، و (رَجُلًا) تمييز، والتقدير (زيدٌ نِعمَ الرَّجُلُ[١] رجلًا)، فحُذِفَ المضمر، وهو (الرَّجُلُ)، وجُعِلَ قولك (رَجُلًا) دليلًا عليه.

وتقول على هذا (زيدٌ نِعْمَ رَجُلًا)، و (الزيدانِ نِعْمَ رجلَيْنِ)، و (الزيدونَ نِعْمَ رِجالًا)، فلا تُثَنَّى (نِعْمَ)، ولا تجمعُها؛ لأنها فعلٌ غير متَصَرِّفٍ، فلا تظهرُ علامةُ الفاعلِ[٢] معها. في تثنيةٍ، ولا جَمْعٍ[٣]

وكذلك لو تأخَّرَ (زيد)، فقلتَ: (نِعْمَ رجلًا زيدٌ)، فيكون فاعل (نعم) مضمرًا، و (رجلا) تمييزٌ، والتَّقدير (نعم الرَّجلُ رجلًا زيدٌ)، و (زيدٌ) مرتفع من الوجهين، وفى التثنية (نعم رجلَيْنِ الزيدانِ)، وفى الجمع (نعم رجالًا الزَّيدُونَ)؛ هذا هو الفصيحُ[٤]

ومن العرب من يثنِّى (نِعْمَ)[٥]، ويجمعُها؛ فيقول (الزيدان نِعْمَا رجلَيْنِ)، و (الزيدُونَ نَعْمُوا رجَالًا)، وكذلك مع التأخير (نعما رجلَيْنِ الزيدانِ)، و (نعمُوا رجالًا الزيدونَ)؛ وهذا قليل[٦]

---

(١) كذا التقدير بالظَّاهر، والشَّائع لديهم التَّقدير بالمضمر (هو).

(٢) د: (الفعل) - سهو.

(٣) سيبويه ٢/١٧٩ (واعلم أنَّك لا تُظْهِرُ علامةَ المضمرين فى (نِعْمَ)، لا تقول: (نِعْمُوا رجالا) يكتفون بالذى يفسِّرُه) اهـ، وانظر (المقتضب ٢/١٤٧)، وأجازه الكوفيُّون، قال ثعلب (المجالس ١/٢٧٣): (... مررتُ بقومٍ نِعْمَ قومًا، ونِعْمَ بهم قومًا، ونعمُوا قومًا وهذا كثير فى كلام العرب، ولا يقال شاذٌّ) اهـ، وانظر (معانى الفراء ١/٢٦٨، ٢/١٤٧).

(٤) قال الرضى (٢/٣١٥ ش الكافية): (... على الأظهر الأغلب ... اتِّفاقًا بين أصل المصريْنِ لعلتين إحداهما عدمُ تصُّرف (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) ...؛ لأنَّ ذلك نوعُ تَصُّرف ...
والعلة الثانية أنَّ الضَّمير المفردَ المذكَّر أشدُّ إبهاما من غيره ... ولو ثنَّيته وجمعته ... لتخصَّص بسبب إفادته معنى التَّثنية والجمع والقصدُ بهذا الضَّمير الإبهام، فما كان أو غل فيه كان أولى). اهـ مختصرًا.

(٥) أى الضَّمير المتصل، وهو من تَجَوُّز التعبير.

(٦) تقدم قريبًا فى (٤) وانظر، أيضًا: (التوضيح ٣/٨٧، والشجرية ٢/١٥٩).

و (بِئْسَ) تجرى مجرى (نِعْمَ) فى جميع ذلك ؛ تقول (بئس الرجلُ زيدٌ) - على ما ذكرنا - فى (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، و (بئس رجلًا زيدٌ) -على ما ذكرنا- فى (نِعْمَ رجلًا زيدٌ).

فصــــل

فإذا قُلْتَ (نِعْمَ رجلًا زيدٌ)، فـ(نِعْمَ) فعلٌ تطلب فاعلًا، وفاعلُهَا مضمر[1] فيها لا يعود على شئٍ[2]

ومن شرط المُضمَرِ أنْ يعودَ على شئٍ قبلَهُ، وهذا جاء مخالفًا لما عليه المضمراتُ، وإنما يفسِّرُه بعدَهُ، وهو قولك (رجلًا)، فيكون التقدير (نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ)[3]، فـ(الرَّجُلُ) ههنا هو المضمرُ لا يعود على شئ، بل يفسره (رجلًا)، و(رجلًا) تمييزٌ نائبٌ عن ذلك المضمر /٣٦٨/، ودالٌّ عليه.

ولا يجوز الجمع بين الفاعل [الظَّاهِر][4]، والتَّمييز ؛ فتقولَ (نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ) ؛ لئلا تجمعَ بين البدلِ والمُبْدَلِ منه[5]، ولم يجز ذلك إلا فى الشِّعر

---

(١) هذا النَّوع الثالث من أنواع فاعلها، وقد أُشِيرَ إليه (٣/ ٣٥٨ (ح))، وفى (٢/٥٧-المحرر).

(٢) سيبويه ٢/١٧٦ محقق (لأنَّهم إنما بدءُوا بالإضمار على شريطة التَّفسير، وإنَّما هو إضمار مقدَّم قبلَ الاسم) اهـ، وانظر (البحر ٢/٣٢٤).

وقد ذهب الكِسائيُّ إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد النَّكرة المنصوبة فاعلُ (نِعْمَ)، والنكرة عنده منصوبة على الحال، والصَّحيحُ قول الجمهور ؛ لقولهم (نعم رجلًا أنتَ)، و(نعم رجلًا كان زيدٌ)، ولو كان فاعلًا لاتصل فى الأول، ولما دخل عليه الناسخ فى الثانى.

راجع (المرادى ٣/٨٩)، قلت وكأنِّى وقعتُ على ما يثبت أنَّ هذا الفعل قد يجرى كنظائره على القياس فى عود ضميره على متقدِّم فى نحو قول ذى الرمة (ديوانه ص٤٤٣)

أَبُو مُوسَى فَحَسْبُكَ نِعْمَ جَدًّا وَشَيْخُ الركبِ خَالُكَ نِعْمَ خَالاَ

فلو لم يعد فاعل (نِعْمَ) على المتقدم لخلت جملُة الخبر من رابطٍ، وهو ممتنع إلا فى مواضع ليس هذا منها.

(٣) (زيد) ليس فى (ص، د)، وزدته بمقتضى السياق.

(٤) تتمة من المصادر.

(٥) عليه الجمهور، لما علَّله، اكتفاءً بالتَّفسير بالنَّكرة، ولئلاَّ يُتَوهَّمَ وقوع فاعلين لفعل واحد، ونُقِل هذا عن سيبويه، ولم أقع له فى كتابه على نص فى هذه المسألة، راجع (ابن يعيش ٢/ ٣٠، ٧/ ١٣٢)، =

قال جرير[(١)]

(١١٨) تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَ[(٢)]

فـ (الزادُ) فاعل (نِعْمَ)، و (زادُ أَبِيكَ) مرتفع بالابتداء، و (نِعْمَ الزادُ) خبَرُه مقدَّمٌ عليه، و (زادًا) تمييز[(٣)]

وتقولُ (نِعمَ زيدٌ)، و: (بِئْسَ بكْرٌ)، فيكون (نعم) فعلًا، وفاعلُه مضمر فيه[(٤)]، و: (زيدٌ) مرتفع من الوجهين، والتقديرُ (نِعمَ الرّجلُ زيدٌ)، و (بئس الرَّجلُ بكرٌ)[(٥)]

=وأجازه الفارسيّ والمبردُ، واختاره ابنُ مالك؛ قال المبرد (٢/١٤٨-المقتضب) (٠٠٠ إذَا قلتَ: (نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ)، فقولك (رجُلًا) توكيد؛ لأنه مُستغنىً عنه بذكر (الرجل) أولًا، وإنَّما هذا بمنزلة قولك: (عِنْدِى من الدَّراهم عشرُون دِرهمًا)، إنما ذكرت الدِّرهمَ توكيدًا) اهـ؛ وقال ابن مالك (التسهيل ص١٢٧): (وقد يرد بعد الفاعلِ الظاهرِ مؤكِّدا، وفاقا للمبرد والفارسى) اهـ، وقد اضطرب ابن هشام فى حكمه، فمنعه فى (المغنى ٢/٩٠-حلبى)، وأقرَّهُ مختارًا له فى (الجامع ص١٢٧) وهو موقف الأشمونى؛ إذ ردَّه فى (١/٤٥١)، وصححه لوروده شعرًا، ونثرًا فى (٢/٣٨)؛ والصَّحيحُ جوازه مطلقًا؛ لوروده شعرًا، ونثرًا، وعليه قوله -عليه السلام: (نِعْمَ المنيحةُ اللقحةُ الصَّفِيّ مِنْحَةً)، وقول امرأة عبد الله بن عمرو تعنيهِ: (نِعْمَ الرجلُ من رجلٍ٠ لم يطأ لنا فراشًا)، وانظر (شواهد التوضيح ص١٠٧)٠

(١) يمدح عمر بن عبد العزيز (شرح الديوان ص١٣٥، والمقتضب ٢/١٤٨، والخصائص ١/٨٣، ٣٩٦، والمفصل ٢٧٣، وشرحه ٧/١٣٢، والمرتجل ص١٤٢، والمغنى ٢/٩٠، والرضى ٢/ ٣١٦، والعينى ٤/٣٠، وشواهد التوضيح ص١٠٩، واللسان -زود-)٠

(٢) البيت: من بحر الوافر٠

والشاهد: الجمع بين الفاعل الظَّاهر، والتَّمييز ضرورةً، كما قرر المصنف وعليه الجمهور كما تقدم، وعند المبرد ومن تبعه كالفارسى، والزمخشرى، وابن جنى جوازُه توكيدًا فى غير ضرورة٠ وقد سبق تحريره٠

(٣) وقيل هو مفعول لـ (تَزَوَّدْ)، وتقدمت صفتُه (مثلَ) فانتصبت على الحال، وقيل هو مصدر مؤكِّد محذوف الزوائد أى (تَزوُّدًا)، وقيل هو تمييز لقوله (مثلَ زادِ أبيك) كقوله (لى مثلُه رجلًا) (العيني، وابن يعيش - السابقان)٠

(٤) بعده فى (د)، وهو من حاشية (ص) (وهو الرجل) اهـ٠

(٥) ولابدَّ من هذا التَّقدير، ضرورةَ أنَّ (نِعْمَ) لا تعملُ فى الخاصِّ؛ قال الزجاج (معانى القرآن ١/ ١٤٦): (إنَّما ذلك فى (نِعْمَ، وبِئْسَ)؛ لأنَّهما لا يعملانِ فى اسم عَلمٍ، إنما يعملان فى اسم=

وتقولُ (نِعْمَ المرأةُ هندُ)، و (نِعمتْ المرأةُ هندُ)، فأجازوا تأنيثَ (نِعْمَ)، وتذكيرها[١]؛ لأنَّها فعلٌ غير متصرف، وتقول (بئس المرأةُ)، و(بئستْ المرأةُ).

فلا يكون فاعل (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) إلاَّ ما ذكرنَا مِمَّا فيه الألِفُ واللاَّمُ، أَوْ مُضَافًا إلى ما فيه الألفُ، واللَّامُ، فلا يجوزُ أَنْ يرتفع (زيدٌ، وعمروٌ) بـ(نعم)؛ لأنَّ (زيدًا، وعمرًا) علمان، ولا يكون فاعل (نعم)، و(بئس) إلاَّ معرَّفًا باللاَّم تعريفَ الجنسِ[٢]، وإنما جعلوا فاعلهما معرَّفًا باللاَّم تعريفَ الْجِنس؛ لأنهما وُضِعَا للمدح العامِّ، والذَّمِّ العامِّ، فجعلوا فاعلهما شائعًا فى الجنس جميعِه حتى يكونَ معنى الفاعل موافقًا لمعنى الجنس، فافهم ذلك.

وحاصلُ هذا الباب:

أَنَّ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) فعلان لا يتصرفان؛ وأَنَّ فاعلهما[٣] لا يكون إلاَّ معرفًا باللاَّم، أو مضافًا إلى ما فيه الَّلام، وأنَّهما قد[٤] ينصبانِ التَّمييزَ، وأَنَّ المقصودَ بالمدح، والذَّم مرتفعٌ من وجهيْنِ، ويجوز تذكيرُ (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وتأنيثُهما مع المؤنَّث.

=منكورٍ دالٍّ على جنس، أو اسم فيه ألفٌ ولام يدل على جنس) اهـ.

وهل يقال ذلك ابتداء؟ الذى وقفتُ عليه منعُه انظر (الكتاب ٢/١٧٧ محقق، والتسهيل ص١٧٧)، وفى درة الغواص ١٩٥ (لم يجيزوا أنْ يقال (نِعْمَ زيدٌ)، ولا (نِعْمَ أبُو عليٍّ)، حتى يقال (نعم الرجل زيد، ونعم الرجل أبو على) اهـ، فلعل كلام المصنف أَنَّه إنْ ورد فعلى هذا التقدير الذى قدره، وهو المقرر منهم، لا على تجويزه بدايةً، نعم قد ورد ندورا فى نحو قول سهل ابن حنيف (شَهِدْتُ صِفِّينَ، وبئستْ صِفُّونَ)، وراجع (المرادى ٣/٨٢، ومعجم البلدان ٣/٤١٤، وشرح المفصل ٧/١٤٢).

(١) لعله سقط هنا (والأكثرُ التَّذكيرُ) حتى تتناسب العِلَّة، وانظر (ش الكافية ٢/٣١٥، والإنصاف ١١١).

(٢) راجع ما سبق فى (٥)، والهمع ٢/٨٥.

(٣) د (فاعليْهما) -بالتثنية-، ولا يناسب ما بعده.

(٤) مكانها ثقب كبير فى (ص)، ولم تثبت فى (د)، واجتهدت فيها فلعلها مناسبة.

الباب السادِسُ والعِشْرونَ

فــى: (حَبَّــذَا)

ومعنى (حَبَّذَا) المدحُ المقرَّب من القَلْبِ[(١)]

اعلم أَنَّ (حَبَّ) فعلٌ معناه المحبَّةُ، و (ذَا) اسم إشارة فاعلٌ فى موضع رفع بـ(حَبَّ)؛ فإذا قلت: (حَبَّذَا رَجُلًا زيدٌ)، كان (حَبَّذَا) فعلًا، وفاعلًا[(٢)]، و (رَجُلًا) تمييز، و (زيدٌ) مرتفع من أحدِ وجهينِ[(٣)] إمَّا أنْ يكون مبتدأً مؤخَّرًا، و (حَبَّذَا) /٣٦٩/ خبرُه، والتقدير (زيدٌ حبَّذَا رَجُلًا)؛ وإمَّا أَنْ يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديره (حبَّذَا رَجُلًا هو زيدٌ)[(٤)]

فإذا قلتَ (حبَّذَا راكبًا زيدٌ)، تكونُ المسألَةُ على التَّفسير الذى ذكرناه أَنَّ

---

(١) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٧٧): (حبَّذَا، هو نفسُ المدح المُقَرَّب من القلب) اهـ، وفى الأشباه ١٩٣/٢ (حبَّذَا كنِعْمَ ... فى المبالغة فى المدح ... إلا أَنَّ بينهما فرقًا وهو أن (حَبَّذَا) مع كونها للمبالغة فى المدح تتضمَّنُ تقريب الممدوحِ من القلب) اهـ، وانظر (المرادى ١٠٨/٣، والأشمونى ٤٥/٢-حلبى، وابن يعيش ١٣٨/٧).

(٢) وهو مذهب سيبويه (الكتاب ٨٠/٢ محقق)، وذهب قومٌ إلى أَنَّ (حَبَّذَا) جميعُه اسمٌ مبتدأ، وعليه المبرد، والفارسى، وابن جنى، والأنبارى، (المقتضب ١٤٣/٢، وسر الصناعة ٢٢٨/١، والغرة لابن الخباز ص١٣، والإنصاف ٧٩، وأسرار العربية ص٨٤)، وذهب قوم إلى أَنَّ (حَبَّذَا) جميعَه فعلٌ، ونُسِبَ إلى الأخفش، وخَطَّاب، وابن درستويه، وردَّ بأن التركيب فى الأفعال غير معهود، راجع (التصريح ١٠٠/٢، والأشباه ٩٩/١، وابن عقيل ص٣١٣)؛ والحقُّ المذهب الأول، وهو ما قرره المصنف؛ قال ابن مالك (التسهيل ص١٢٩) (وليس هذا التركيب مزيلًا فعليَّةَ (حَبَّ) فتكون مع (ذا) مبتدأ خلافًا للمبرد، وابن السراج، ومن وافقهما، ولا اسميَّة (ذَا) فيكون مع (حَبَّ) فعلًا فاعلُهُ المخصوصُ، خلافًا لقوم) اهـ.

(٣) التسهيل ص١٢٩

(٤) وقيل مبتدأ خبرُه محذوفٌ، (ابن عقيل ص٣١٢)، ويرد عليه ما سقتُه فى (٣٥٩/٣ (ح))- المحرر)، وهذا على القول بعدم التركيب؛ أمَّا على القول بالتركيب على وجهيه، فواضحةٌ فاعليتُه، أو ابتدائيته، أو خبريَّتُه، وبقى وجهان فى المذهب المثبَت كونُه بدلًا من (ذا)، وكونُه فاعلًا لـ(حبَّ)، و(ذا) زائدة، وهما ضعيفان، انظر: (أسرار العربية ص١٠١).

(حبَّذَا) فعل وفاعل، و (زيدٌ) مرتفع من الوجهين، و (راكبًا) ينتصبُ على الحالِ؛ لأنَّه مُشتَقٌّ بخلاف (رَجُلًا)[١]، فإنَّه جامد، فلا يكونُ منصوبًا إلاَّ على التَّمييز[٢]، ومن هذا الباب قول جرير[٣]

(١١٩) يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ   وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[٤]

فقوله (حَبَّذَا) فعلٌ، وفاعلٌ، و (جبَلُ الرَّيانِ) مرتفع من الوجهين المذكورين، و (مِنْ جَبَلٍ) جارٌّ ومجرورٌ، وموضعه النَّصْبُ[٥] على التَّمييز، كأنَّه قال (يا حبذَا جبلُ الرَّيَّان جبلًا)، وقوله (حَبَّذَا) الثانية فعل وفاعل، و (ساكنُ الرَّيَّانِ) مرتفعٌ من الوجهين؛ و[أما][٦] قولُهُ (مَنْ كَانَ) فـ(مَنْ) فى موضع نصبِ خبرَ (كَانَ) مقدَّمًا عليها، تقديره (أَيَّ رجُلٍ كَانَ)[٧]؛ وقيلَ إنَّ (مَنْ) فى موضع رفعٍ، بدلٌ من (ساكِنُ الرَّيَّانِ)؛ وقوله (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف[٨] تقديره (ياقومُ حبَّذا)؛ وقيلَ إنَّ (يَا) ههنا حرفُ ابتداءٍ لا معنًى لها

---

(١) ص، د (الرجل) - سهو، والمثبت الأنسب.

(٢) الجمل الهادية ق١٧٧، وش الكافية ٣١٩/٢ نحوه، والمشتقُّ أيضًا عند ابن معط تمييز (الفصول ص١٧٩)، وفى المغنى ٨٨/٢-حلبى (اختلف فى المنصوب بعد (حبذا) فقال الأخفش، والفارسى، والربَعِىّ: حالٌ مطلقًا، وأبو عمرو بن العلاء تمييزٌ مطلقًا، وقيل الجامد تمييز، والمشتق حال) اهـ، وانظر (منهج الأخفش ص٤٣١)؛ والأولى بالاعتبار ما قرره المصِّنفُ مراعاةً للأصل، فإذا كان كلاهُمَا لرفع الإبهام، وللبيان، فليكنْ لكل منهما ما يستحقُّه لفظًا بالأصالة.

(٣) فى هجاء الأخطل (شرح الديوان ص٥٩٦، والجمل ص١٢٢، والحلل ١٤٠، وأسرار العربية ص١٠١، ومعجم البلدان ٧٦/٣، ١١١، وشواهد التوضيح ص٨، وشواهد المغنى ص٧١٣، وشرح المفصل ١٤٠/٧، والدرر ١١٥/٢، والمحرر ١٢٨/٤).

(٤) من اللغة الريَّانُ اسم جبل فى بلاد بنى عامر.
والبيت من بحر البسيط.
والشاهد: وقوع النكرة الجامدة المنصوبة بعد (حبذا) تمييزًا.

(٥) د (النعت) - تصحيف.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) الحلل ص١٤١

(٨) انظر المحرر (١٢٨/٤)، والسابق (ذاته).

غيرُ الابتداء ، والافتتاح[(١)]

وحاصل هذَا البابِ

أنَّ (حَبَّذَا) فعلٌ وفاعلٌ ؛ معناه : المدحُ المقرِّبُ من القلب ؛ وأن الاسم بعدَها المرفوعَ رفعُهُ من وجهين : إِمَّا أَنْ يكون مبتدأً ، و (حبَّذَا) خبرُه مقدَّمٌ ، وإِمَّا أنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ وينتصبُ بعد (حبَّذَا) التمييزُ إِذا كان اسمًا جامدًا ، وإِذَا كان مشتقًّا كان حالًا ؛ وأنَّ (حبَّذَا) لا تتَصَّرفُ[(٢)]



(١) وعليه ابن مالك ؛ إِذْ يمنَعُ حذف المنادَى إلاَّ قبل أمر أو دعاء ، فهى قبل (حبذا) ، و(رب) لمجرد التنبيه (شواهد التوضيح ص٨) ، وسيأتى تحريره فى (١٢٨/٤-المحرر).

(٢) سيبويه ١٨٠/٢ محقق (ألا ترى أنك تقول للمؤنَّث : (حبَّذا) ، ولا تقول (حبَّذِهِ) ؛ لأنه كالمثل) اهـ ، وانظر : (المقتضب ١٤٣/٢).

الباب السَّابعَ والعِشْرُونَ

فى الاستثناء

الاستثناءُ هو إخراجُ بعضٍ من كلٍّ[١]، بواسطة حرف الاستثناء؛ مثالُ ذلك (قام القومُ إلاَّ زيدًا)، ألا تَرَى أنَّك أخرجتَ (زيدًا) من القوم، وهو بعضٌ لهم، لمَّا دخلَ حرفُ الاستثناء، وهو (إلاَّ) /٣٧٠/ فأَوْجَبْتَ للقوم القيامَ، ونَفَيْتَهُ[٢] عن (زيد).

فصل

وحروف الاستثناء (إلاَّ)، و(ماخلا)، و(ما عَدَا)، و(لَيْس)، و(لا يكونُ)، و(حَاشَى)، و(عَدَا)، و(خَلاَ)، و(سِوَى) -بكسر السين-، و(سُوَى) -بضمها-، و(سَواء)[٣]- بفتحها والمدِّ-، و(غيرُ)، و(لاسيَّمَا)؛ فهذه حروفُ الاستثناء، لا يكون مستثنًى فى كلام العرب إلاَّ بأَحدِ هذه[٤]؛ وإنَّما قُلْنَا (حروفًا) مجازًا؛ فبعضُها[٥] أفعالٌ، وبعضُها أسماءٌ، وليس فيها حرفُ إلاَّ لفظةٌ واحدةٌ، وهى (إلاَّ)، و: (خَلاَ، وعَدَا، وحَاشَى) تكون حروفًا إذَا جَرَّتْ[٦]،

---

(١) المرتجل ص١٨٦ -نفسه-، وربَّما صلَح هذا الحدُّ للمتَّصل، دُونَ المنقطع؛ فهو ليس جزءًا مما قبله حتى يُخْرَجَ منه، وإن حُمِلَ على مطلق المخالفة دخل المنقطع على اعتبار أن المذكور بعد الأداة خارجٌ مطلقًا اتفق النَّوع أو اختلفَ، فعليه يصلُح الإطلاقُ؛ قال ابن مالك (التسهيل ص١٠١): (فإن كان بعضَ المُستثنَى منه حقيقةً فمتصلٌ، وإلا فمنقطع) اهـ، وانظر (ش الكافية ٢٢٣/١، والطبرى ٢٦٤/٢).

(٢) مذهب الجمهور أنَّ الاستثناء من النَّفى إثباتٌ، ومن الإثبات نفى (الهمع ٢٢٩/١).

(٣) د: (سَوَى) -كذا-.

(٤) ذلك محقق فى عموم الاستعمال، وإلا فهناك: (بَيْدَ) بخُصوصيَّتِها فى الاستثناء المنقطع مضافة إلى (أَنَّ)، وصلتِها، راجع (التسهيل ص١٠٧، واللسان -بيد).

(٥) ص، د: (وبعضها) -بالواو-، والفاءُ المناسبةُ تعليلاً.

(٦) (إذا جرَّتْ) سقط من (د).

وسيأتى ذكر ذلك مفصَّلًا فى الباب.

فصـــل(١)

لا يخلُو الكلام مع (إلاَّ)، إمَّا أَنْ يكون موجَبًا، أوْ منفيًّا

* فحكمُ (إلاَّ) إذَا كانتْ بعد موجَبٍ أنْ ينتصب ما بعدهَا أبدًا(٢)؛ تقول (قَام القومُ إلاَّ زيدًا) فـ (قَامَ الْقَومُ) فعل وفاعل، و (إلاَّ) حرف استثناء، و (زيدًا) منصوبٌ؛ لأنَّه استثناء(٣) من موجَبٍ وهو من(٤) قولك (قَام القومُ)، وكذلك (سار إخوتُك إلاَّ بكرًا)؛ وقال تعالى - ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا﴾(٥)؛ وقال - تعالى- ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهۡلَكَ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾(٦)؛ وقال -تعالى- ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾(٧)، فنَصَبَ فى هذا كلِّه ما جاء بعد (إلاَّ)؛ لأَنَّ ما قبلها من الكلام موجَبٌ؛ والنَّاصِب له الفعل المتقدِّمُ(٨)؛ وتقول (مررت بالقوم إلاَّ زيدًا)-بنصب (زيد)-؛

---

(١) فى أحكام المستثنى بـ (إلاَّ).

(٢) سيبويه ٢/٣٣٠ محقق: (لا يكونُ المُستثنَى فيه إلاَّ نصبًا) اهـ، وانظر (المقتضب ٤/٣٩٥، ٤٠١، والمفتاح ص٤٦).

(٣) لا مانع من هذا التعبير، وعليه الكثيرُ من النحاة، وإنْ كان التعبير بالمُستثْنَى أدقَّ، وانظر (الهمع ١/٢٢٢).

(٤) لعل كلمة (مِنْ) مقحمة؛ فالسِّياق بدونها مستقيم.

(٥) البقرة: ٢٤٩، والنَّصب قراءة الجُمهور، وبالرفع قرأ أُبَيٌّ، والأعمش، وخُرِّجَ على البدل أو الصِّفة، أو عطفِ البيان، أو الفاعليَّة، أو الابتدائية والخبر محذوف، راجع (الكشاف ١/٣٨١، والبحر ٢/٢٦٦، والعكبرى ١٨٥، ١٩٩، وشواهد التوضيح ٤٣، ومعانى الفراء ١/١٦٦، ٢٩٨).

(٦) العنكبوت ٣٣

(٧) القصص ٨٨.

(٨) وهو مذهبُ سيبويه (الكتاب ٢/٣١٠)، وخالفه المبرد؛ فالنَّاصِبُ فعل محذوف تقديره (أعنى، أو أستثنى، و(إلاَّ) دليل وبدلٌ منه (المقتضب ٤/٣٩٠)، قال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٣٩) (الفعل المتقدِّم بتوسُّط (إلاَّ)؛ لأَنَّ الفعل لمَّا لم يكن متعدِّيًا إلى ما استُثْنِىَ قُوِّىَ بالحرف فصار متعدِّيًا، وهو أشبه الأبواب بباب المفعول معه فى كون الواو مُقوِّيةً للفعل .. هذا مذهب صاحب الكتاب، وخالفه أبو العباس، فقال الناصب للاستثناء معنى (إلاَّ)، ومعنى (إلاَّ) الاستثناء) اهـ؛ وهذا المذهب ردَّهُ النُّحاة: انظر: (أسررا العربية ص١٦١-١٦٣، والإنصاف ص٢٦١)، وانظر=

لأنه بعد موجَب ؛ لأنَّك إذا قلتَ (قام) فقد صار فعلًا موجَبًا بالقيام[(١)]

وهذا حكم (إلاَّ) بعد كلِّ كلام موجَبٍ أَنْ يكونَ [ما بعدَها[(٢)]] منصوبًا، سواء كان الموجَبُ[(٣)] مخفوضًا، أو مرفوعًا، أو منصوبًا.

وكذلك قولُهم[(٤)] (له عليَّ عشْرةٌ إلاَّ سبعةً)[(٥)]، و (له على خمسةُ دنانيرَ إلاَّ دينارًا)، كلُّ ذلك منصوبٌ ؛ لأنَّه بعدَ موجَبٍ.

* فإنْ كانتْ (إلاَّ) بعدَ نَفْيٍ كان ما بعدها يَجْرِي على ما قبلها فى البَدَلِ[(٦)] ؛ كقولك (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) ؛ فقولك (أَحَدٌ) فاعل (قَامَ)، و (إلاَّ) حرفُ استثناء، و : (زيدٌ) بدل من (أحدٌ)[(٧)]، والكلام نفيٌ.

وعلى ذلك قولُه -تعالَى- ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[(٨)] /٣٧١/ فقوله (قَلِيلٌ)

=مذاهب أخرى فيهما، وفى معانى الحروف للرمانى ص١٢٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧١، وش الكافية ١/٢٢٦).

(١) لعل الباء فيه بمعنى (فى)، وفى النَّفس من هذه الكلمة شئ.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) كذا، والقصد: الموجَبُ له الحكمُ.

(٤) أى فى إخراج الأكثر، أو المساوى.

(٥) أجازه بعض النحاة ؛ قال الرضى (١/٢٤٠) : (لا يمتنعُ استثناء النِّصف خلافًا لبعض البصريَّة كذلك لا يمتنعُ استثناء الأكثر ...) اهـ واختاره ابن هشام فى (الجامع ص١٢٨) ؛ وقال (ويكون النّصفَ خلافًا للبصريِّين، وأكثرَ خلافًا لهم، ولبعضِ الكوفيِّينَ) اهـ، وأكثرُ النَّحويين البصريَين لا يجيزُه فى غير الأقلِّ من النّصف، وبعضُهم، وبعضُ الكوفيِّينَ يجيزونه فى النِّصف لا الأكثر، راجع (الهمع ١/٢٢٨).

(٦) هو بدل بعض عند البصريِّين، وعطفُ نسق عند الكوفيِّين ؛ لأنَّ (إلاَّ) عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة، بمنزلة (لاَ) العاطفة فى كون ما بعدها مخالفًا لما قبلها ؛ قال الفراء (المعانى ١/١٦٧) : (... وذلك أنَّ (إلاَّ) منسوقةٌ على ما قبلها فاتَّبعه) اهـ، وانظر (التصريح ١/٣٤٩، والأشمونى ١/٣٩٢ حلبى).

(٧) المقتضب ٤/٣٩٤

(٨) النساء ٦٦، والرفع قراءة الجمهور، وقرأ ابنُ عامر من السبعة، وعيسى بن عمر، وأُبَىّ بالنصب، والاختيار فى مثل هذا التركيب الإتباعُ على المذهبين المتقدمين. راجع (البحر ٣/٢٨٥، والحجة ص١٢٤، والرازى ٣/٢٥٥، والعكبرى ص ٣٧٠، والإتحاف ١٩٢).

بدل من الواو في (فَعَلُوهُ) ؛ لأَنَّ الكلام نفيٌ ، وتقُولُ (ما مررتُ بأَحدٍ إلاَّ زيدٍ) فـ (زيدٍ) مخفوضٌ ، بدل من (أَحَدٍ) ؛ وتقول (ما رأيتُ أَحدًا إلاَّ زيدًا) ، فـ(زيدًا) منصوبٌ ، بدلٌ من (أَحَدًا)[١]

ويجوز في جميع هذا المنفيّ النصبُ على أصل الاستثناءِ[٢] ؛ لأَنَّ كلَّ استثناءٍ في كلام العرب أصلُه أن يكونَ منصوبًا ، ولهذا قرئ قوله تعالى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٣] ﴿مِّنْهُمْ﴾ بالرَّفعْ ، والنَّصب[٤] ؛ وتقولُ (ما قام القومُ إلاَّ زيدًا) -بالنَّصب على أَصل الاستثناء ، وبالرفع على البَدَل من (القومُ) ؛ و (ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ) ، و(إلاَّ زيدًا) -بالجر على البدل من (أَحَدٍ) ، وبالنَّصب على أَصل الاستثناء .

هذا حكم [ما بعدَ][٥] إلاَّ في جميع المنفيِّ على هذين الوجهَيْنِ المذكورَيْنِ الإتباعُ لما قبلها على البَدَلِ ، والنَّصْبُ على الاستثناء .

فصــل

و (ما خَلاَ) ، و(ما عَدَا) ، و(لَيْس) ، و(لا يكونُ)[٦] لا يكونُ ما بعد هذه الأَربعةِ إلاَّ منصوبًا في الإيجاب والنَّفي[٧] ؛ تقول -في الإيجاب- (قام القوم ما خلا زيدًا) ؛ فـ (قامَ القومُ) فعل وفاعل ، موجَبٌ ، وقولك (ما خَلاَ) حرفُ استثناءٍ[٨] ، و (زيدًا) منصوبٌ على الاستثناء ، ولا يجوز رفعُهُ ؛ وكذلك

---

(١) ص ، د (أحد) -بدون الألف- ، والمثبت المناسب للتمثيل.

(٢) والإتباع هو الوجه ، قال المبرد (٣٩٦/٤-المقتضب) (إنْ يصلُحْ البدلُ ، فيكون أجود ، والنَّصب على حاله في الجواز ، وإنَّما كان البدلُ أجودَ ؛ لأنه في اللفظ والمعنى ، والنَّصب بالاستثناء إنَّما هو للمعنى لا اللفظ) اهـ ، وانظر (الكتاب ٣١١/٢ ، ٣١٩ محقق ، والخصائص ٢٢٤/٢ ، والشجرية ٧٤/١) قلت وقد يتعيَّنُ البدل سماعًا ؛ كقوله -تعالى- ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ ؛ لعدم قراءة (إِيَّاهُ).

(٣) د (قليلا) -بالنصب- وهو صواب أيضًا.

(٤) تقدم في الصفحة قبلها.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) لا تستعمل في الاستثناء إلاَّ بعد (لاَ) دُونَ غيرها من أدواتِ النَّفي (ابن عقيل ص٢٣٣).

(٧) شرح الشذور ص٢٦٣

(٨) كذا ، وهو سهو ، أو تجوُّزٌ ، فلعله يقصد بالحرف : (الكلمة) ، وتحريره في كلامه =

(خرجَ[1] إخوتُكَ ما عدَا عمرًا) ؛ فقولك (عمرًا) منصوب بـ (ما عدا) على الاستثناء ولا يجوز رفعُهُ ؛ وكذلك (قعدَ الناسُ ليسَ بكرًا) ، فقولك (قعدَ النَّاسُ) فعلٌ وفاعلٌ و(لَيْسَ) معناها الاستثناءُ ، واسمُها مضمرٌ فيهَا ، و (بكرًا) خبرها ، ومعنى الكلام الاستثناءُ ، ولا يجوز رفع (بكرًا)[2] ؛ وكذلك لو قلتَ (قامَ القومُ لا يكونُ خالدًا) ، فاسم (يكونُ) مضمرٌ فيها[3] ، و (خالِدًا) منصوبٌ على الاستثناءِ ، وهو خبر (يكونُ)[4] ؛ وكذلك (مررتُ بالقوم ما عدَا عمرًا) و (ما خلاَ بكرًا) ، و (ليس بِشرًا) ، و : (لا يكونُ محمَّدًا) ، فما بعد هذه الأشياءِ كلُّهُ منصوبٌ كان الاسم المُستثنَى منهُ مرفوعًا ، أو مجرورًا ، أو منصوبًا ؛ فافهم ذلك ؛ قال لبيدٌ[5]

(١٢٠) أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ -لاَ مَحَالَةَ- زَائِلُ[6]

/٣٧٢/؛ فقوله (أَلاَ) حرفُ تنبيه ، و : (كلُّ) مبتدأ ، و (باطلٌ) خبرُه ، وقوله (ما خلاَ) حرف استثناء[7] ، واسم (اللَّه) منصوب بـ (ما خَلاَ) .

وتقولُ في النَّفي (ما قام القومُ ما خلاَ زيدًا) ، و : (ما أحد في الدار ما عدا

الآتي قريبًا وما سبق في ٣/٣٦٧

(١) د : (فرج) - تصحيف.

(٢) ص (بكر) ، بدون الألف ، وهو مناسبٌ إعرابًا لا حكايةَ تمثيل.

(٣) يعود على (بعضٍ) مضاف إلى ضمير المستثنى منه ، لازم الحذف. (الكتاب ٢/٣٤٧، والتسهيل ص١٠٦) ، وقيل هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، أو المصدر المدلول عليه بالفعل عند الكوفيّين ، والأول أنسبُ الآراء ؛ فالآخران لا يطردان فيما لا فعلَ فيه. راجع (المرادي ٢/١٢١ ، والتصريح ١/٣٦٣، والهمع ١/٦٢ ، ٢٣٣).

(٤) أيْ أنَّ المستثنى بها خبرها (التوضيح ٢/١٢١).

(٥) الديوان ص ١٣٢ ، والعِقد الفريد ٥/٢٧٣ ، والشعر والشعراء ص ٢٨٥ ، والبحر ٢/٤٤٧ ، والتبيان ص٨٠٧، وجواهر الأدب ٢/٩٥ ، وشواهد المغني ص ١٥٠ ، وشرح المفصل ٢/٧٨

(٦) البيت : من بحر الطويل.

والشاهد : (ما خلا الله) حيث نصب اسم الله بعد (ما خلا).

(٧) انظر حاشية (٨) في الصفحة السابقة والصفحه الآتية .

عمرًا)، و (ليس بِشرًا)، و (لا يكونُ بكرًا)؛ و (ليس أحدٌ فى الدار لا يكون بشرًا)[١]، فقد نَفَى[٢] الفعل عن الأوليْنِ، وأوجَبَهُ لِمَا بعد [أداة][٣] الاستثناء، وهو منصوبٌ على كلِّ حال مع النَّفى، ومع الإيجاب. فى هذه الأمثلة[٤] كلها.

واعلَمْ أنَّ (ما) من قولك (مَا خَلاَ) مصدريَّة، و (خَلاَ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ مُضمرٌ فيه[٥]، فإذا قُلتَ (قام القوم ما خلا زيدًا) كان تقديره (قام القوم خالِينَ من زيدٍ)، وكان فى الأصل تقديره: (قام القوم خُلُوًّا[٦] من زيد)؛ لأنَّ (ما) مع الفعل بتأويل المصدرِ[٧]، وهو مصدرٌ فى موضع الْحالِ[٨]، فصار كأنَّه قال (قام القومُ خَالِينَ من زيدٍ) فيكون قولك (مَا خَلاَ) فى موضع نصبٍ على الحالِ، وهو قولُنا (خَالِينَ من زيدٍ)[٩]، ومثلها (مَاعَدا)، (مَا) فيها كلِّها[١٠] بمعنىَ المَصْدَرِ الواقع موقعَ الحال؛ كأنك قلت (قام القوم عَادِين مِنْ زيدٍ)، و (نافينَ[١١] زيدًا)

---

(١) تمثيل سيبويه على الاستثناء بـ(ليس)، و(لا يكونُ) فى النَّفِى، على نحوٍ من المذكور (٢/٣٤٧) ويقول ابن هشام (شرح الشذور ص٢٦٣) (سواء تقدَّم الإيجابُ، أو النَّفْى أو شبهُهُ) اهـ.

(٢) (نفيتَ)، و(أوجبتَهُ) -بالخطاب- أنسبُ لتمثيله.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ص، د: (الأسماء) وهو سهو.

(٥) تحرير ما تجوَّز فيه سابقًا قريبًا من كونها حرفَ استثناء، وقد نُبِّهَ عليه.

(٦) ص (خَلَوْا) -بالضبط على صيغة الماضى- تصحيف.

(٧) سيبويه ٢/٤-محقق: (فما هنا اسمٌ، وخلا وعدا. صلةٌ لَهُ) اهـ.

(٨) وقيل على الظَّرفيَّة؛ لنيابه (ما) وصلتها عن الظرف، وذلك على تقدير مضاف (وقتَ، أو حين)، وذلك أنَّ الحِينَ كثيرًا ما يُحذَفُ مع (ما) المصدريَّة. (المقتضب ٣/ ٢٠٠، ٤/٤٢٧، والرضى ١/ ٢٣٠، والمغنى ١/١١٨)، واستُشكلتْ الحاليَّة بأنَّ المصدر الذى يُنْصَبُ على الحال الصَّريحُ، لا المؤوَّلُ، وبوجوب اقترانِ الحالِ الماضى بـ(قَدْ)، وأجيب بأنَّ ذلك فى غير الاستثناء (يس ١/٣٦٥، والخضرى ١/٢١٠)، ولعل القول بالظرفية أشبهُ.

(٩) ش المفصل ٨/٤٩

(١٠) أى كل ما سبق.

(١١) كذا، ولا يمتنع؛ فالصِّياغَةُ من المعنى، وما يقدِّره النُّحاةُ بـ(خالين، وعادين) غير مُلْزِم، بل لعله مخالِفٌ؛ إذ أنَّ هذه الأفعال جامدة فكيف تتصرف إلى اسم الفاعل؟

وقد أجاز ابنُ الخبَّاز[١] (قام القومُ ما خلاَ زيدٍ)، (وما عدا عمروٍ)-بخفض (زيد، وعمرو)-، ويجعَلُ (ما) زائدة، كأَنَّه قال[٢] (قام القوم خلا زيدٍ)، و(عدا عمروٍ)، و(ما) زائدةٌ لا حكم لهَا[٣]، و: (خَلاَ)، و(عَدَا) يخفضان ما بعدهما إِذَا لم يكنْ قبلَهُمَا (مَا).

وقد أجازَ أبُو السُّعود[٤] صاحب (شرح مُخْتَصَر الحسن)[٥] (قام القوم لَيْس زيدٌ) برفع (زيد) على أَنَّ (لَيْسَ) حرف عطف بمعنى (لاَ)؛ كأَنَّهُ قالَ (قام

---

(١) تقدمت ترجمته فى (٢/٥٤٩-المحرر).

(٢) سقط (قال) من (د).

(٣) ينقل الكاتبون هذا الرأى للكسائى، والجَرمى، والأخفش، والرَّبعى، وابن جنى والفارسى. راجع (المرتجل ١٨٩، والمغنى ١/١١٨-حلبى، وش الشذور ٦٢، والمرادى ٢/١٢٣-١٢٤، ومنهج الأخفش ص٤٣٦، وش الكافية ١/٢٣٠)، وغيرها، ولم أقع على من يعزوه لابن الخباز بل حكاه ابنُ الخبَّاز نفسُه عن الرَّبَعِىّ، وأنكره، وهذا قوله فى (الغرة شرح الدرة ص٧٨): (فإِنْ جئتَ بـ (ما)، فقلتَ (أتانى القوم ما خلا زيدًا)، و(ما عدا زيدًا)، نصبتَ لا غيرُ، وعلَّته أن (ما) مصدرية تحتاج إلى فعل يكون صلة ... ورُوِى عن الربَعِى أنه أجاز الجرَّ مع (ما)؛ لأنَّه يجعلها زائدة؛ فيقول (قاموا ما خَلاَ زيدٍ)، ولم يسمع) اهـ وفى (توجيه اللّمع ص١٧٣) قال (فإذا ادخلتَ (ما) على (خلاَ)، فقلت: (قام القوم ما خلا زيدًا) فزيدٌ منصوب بالفعل لا بالاستثناء) اهـ، ولعلَّ ما وقع عليه المصنف له خلافُ ما بين أيدينا.

(٤) نحوىٌّ يمنىٌّ؛ قال عنه الحبشى (مصادر الفكر العربى الإسلامىّ فى اليمن ص٣٧٢): (أبو السعود بن فتح الله النَّحوىّ، من علماء النحو، سكن (آنس)، لم أقف على تحديد عصره إِلاَّ أَنَّ المؤرخ يحيى بن الحسين، يضعه فى المعاصرين للإمام أحمد بن الحسين المتوفى سنة٦٥٦هـ-شَرَحَ مختصر بن عباد فى النّحو) اهـ.

(٥) الحسن بن إسحاق بن عبَّاد اليمنىّ النحوىّ، إمامُ النُّحاة باليمن فى عصره، وعليه نبغ أكثر أهل اليمن فى هذا الفنّ، وإليه كانت الرحلةُ فى علم النَّحو، صنف مختصرًا فى النحو مشهورًا باليمن يقرؤه المبتدِئُونَ، ألفه تُجاه الكعبة، ففيه بركة ظاهرة.
يقول الجندى (وعليه يأخذ الطلبة فى النحو، فلا يستفتحون إلاّ بِهِ) اهـ.
توفى على رأس المائة الخامسة على الراجح، انظر (معجم الأدباء ٨/٥٣، والبغية ١/٤٠٨، ومصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن ص٣٦٩، وكشف الظنون ٢/١٦٣١، وبروكلمان ٥/٣٠٠، ولم أقف على هذا الكتاب فى فهارس المكتبات العربيَّة، وذكر بروكلمان أنه موجود فى (الأمبروزيانا، والفاتيكان).

القوم لاَ زيدٌ)، فـ(لا) حرف عطف، وسيُذْكَرُ فى باب (العطف)[١] -إنْ شاء الله- تعالى-.

فهذه الأربعة تنصبُ ما بعدها أبدًا، كان الكلام إيجابًا، أو نفيًا، وهذا الذى ذكرناه من قول (ابنِ الخَبَّاز)، وقول (أبى السُّعود) شاذٌّ لا يقاسُ عليه.

فصــل

و(حاشَا)، و(عَدَا)، و(خَلاَ)[٢]، يجوزُ فيما بعدها وجهان الجَرُّ، والنَّصبُ بالموجَب /٣٧٣/ والمنفيِّ جميعًا-؛ تقول (قام القوم عدَا زيدٍ)، و (خلاَ عمرٍو)، و(حاشَى بكرٍ)[٣] -بالخفض- على أَنَّهَا حروفُ جرٍّ، وستُذْكَرُ فى حروف الجرِّ[٤] -إنْ شاء الله-؛ و: (قام القوم خلاَ زيدًا) و: (عدا عمرًا)، و (حاشى بكرًا) -بالنَّصب- على أنَّها أفعالٌ من (خلا يخلُو)، ومن (عدَا يعدُو)، ومن (حاشَى يُحاشِى)[٥]؛ وكذلك -فى النَّفى- تقول: (ما قام القوم خلاَ زيدٍ)، و(زيدًا)، و(عدا عمرو)[٦]، و(عمرًا)، و(حاشى بكرٍ) و(بكرًا)؛ فيجوز بعدَ هذه

---

(١) ٥٤١/٣ - المحرر، وانظر فى العطف بـ(ليس) ٥٢٩/٢ - المحرر).

(٢) أى بدون (ما) المصدريَّة.

(٣) الجر بـ(حاشا) هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه، وأكثرُ البصريِّين حرفيَّتَها، فلم يجيزوا النصب، قال سيبويه (٢/٣٤٩) (وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجرُّ ما بعده، كما تجر (حتَّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء) اهـ، وذهب المازنيّ، والمبرِّد والزّجاج إلى أنَّه يكون فعلًا وحرفًا كما قرر المصنف-، وهو الصَّحيح؛ فقد ثبت النَّصب بنقل الأئمة. انظر (المقتضب ٤/ ٣٩١، والإنصاف م٣٧، وأسرار العربية ص١٦٥-، والأشمونى ٤٠٨/١ حلبى)، وأنكر الكوفيون حرفيَّتها، وقالوا بأنَّها فعلٌ أبدا، والجَرُّ بعدها بلام مقدَّرة، والقولُ الأولُ (٢٣٢/١-همع).

(٤) ٣٩٢/٣، ٤١٢

(٥) الأنسبُ حملُ هذا التَّصرف على الأَصل، لا على حال استعمالها استثنائيَّةً؛ فهى فيها جامدةٌ؛ لوقوعها موقع (إلاَّ)، وهى حرفٌ، والفعل إنْ وقع موقع الحرف صار جامدًا.
راجع: (الفاخر ص٢٧٠، ومعانى الحروف ص١١٨، والتصريح ٣٦٤/١).

(٦) قيل إنَّ استعمال (عَدَا) حرفَ جرٍّ لم يوردْهُ إلاَّ الأَخفش (ش المفصل ٤٨/٨)، ولذا رأينا سيبويه يلتزم فعليَّتَهُ (الكتاب ٣٤٨/٢، والتسهيل ص١٠٥).

الثلاثة الخفضُ ، والنَّصبُ فى الإيجاب والنَّفى فالخفضُ على أنَّها حروفُ جرٍّ ، والنَّصبُ على أنَّها[١] أَفعالٌ .

فصـل

و(سِوَى) ، و(سُوَى) ، و(سَوَاءٌ)[٢] ، و(غَيْر) ، يُخْفَضُ ما بعدها أبدًا[٣] ؛ تقول (قام القوم سِوَى زيدٍ) ، و (سُوَى زيدٍ) ، و (سَوَاءَ زيدٍ) ، و (غيرَ عمروٍ) ، كلُّهُ مخفوضٌ لا يجوزُ فيه غيرُ الخفضِ .

وأَمَّا إعراب (سِوَى ، وسُوَى ، وسَوَاء) -فى نفسها- فإنَّها منصوبةٌ أبدًا مع الموجَب والمَنفيِّ ؛ قال سيبويه[٤] لأنَّها مُشَبَّهَةٌ بالظرف ، والظروفُ منصوبةٌ[٥]

وأَمَّا (غَيْرُ) فإن معناها المخالَفَةُ[٦] ؛ لأنَّكَ إذَا قلتَ (هذا رجلٌ غيْرَكَ) فقد

---

(١) د : (أنهما) - تصحيف.

(٢) ثلاثُ لغاتٍ : القصرُ مع كسر السِّين ، وضمها ، والمَدُّ مع الفتح ، وقد حكى أبناء الخباز ويعيش ، وعقيل المدَّ مع الكسر أيضًا ، فهنَّ أربعةٌ ، وأعلاها الكسرُ والقصرُ ، راجع : (البحر ٦/٢٥٣ ، والغرة ص٧٧ ، وش المفصل ٢/٨٤ ، وابن عقيل ٢٣٠ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ص ٥٤ ، وللفراء ص٢٣ ، وليس ٩٩).

(٣) علله ابن بابشاذ فقال (الجمل الهادية ق١٤٢) : (لأنَّها أسماءٌ وظروفٌ ، وما بعد الأسماء والظروف مثل هذا يكون جرًّا بالإضافةِ) اهـ.

(٤) تقدمت ترجمته فى (٢/٧٦-المحرر).

(٥) عبارته فى (الكتاب ٢/٣٥٠ محقق) : (وأَمَّا (أَتانى القَوْم سِوَاكَ) فزعم الخليل - رحمه الله- أن هذا كقولك أتانى القوم مَكَانَكَ ... إلاَّ أنَّ فى (سواك) معنى الاستثناء) اهـ ، وانظر ١/٤٠٧ ، ١٠٩ منه ، وانظر (المقتضب ٤/٣٤٩ ، والمنصف ٢/١٢١) ، فهى عند سيبويه والجمهور ظرفٌ عير متصرِّف ، وذهب الزجاجىّ ، وابنُ مالك ، ورجَّحه ابن هشام- وهو ما عليه المصنف تطبيقًا- إلى أنَّها ظرفٌ متصرِّف يفارقُ الظرفيَّة ويستعمل اسمًا.

راجع (التسهيل ص١٠٧ ، والمغنى ١/١٢٤ ، والإنصاف م٣٩).

ولنا وقفة فى هذه المسألة بالقسم الأول من هذا البحث.

(٦) المقتضب ٤/٤٤٢ ، والبحر ١/٢٨ ، واللسان -غير-.

خالفت بينهما ؛ واستعمالُ (غَيْرٍ) فى الأصل صفةٌ[١] ، ولا تكون فى أكثر الأحوال إلاَّ صفةً ، وأَمَّا ما بعدَها فلا يكونُ إلاَّ مخفوضًا أبدًا ، ثمَّ إنَّ العربَ قد نقلتْها عن الصِّفة إلى الاستثناء ؛ فقالوا -فى الموجب- (قام القومُ غيرَ زيدٍ) ، و (مررت بالقومِ غيرَ زيدٍ) ، و : (رأيتُ القومَ غيرَ زيدٍ) ، ألا ترَى أَنَّ العواملَ اختلفتْ ، والكلامُ موجَبٌ بوقوع القيام ، والمرور ، والرؤية من غير نفيٍ ؟

فإذا كانَ ما قبلَ (غَيْرٍ) موجَبًا كانتْ منصوبةً على كلِّ حالٍ ؛ لأنَّهَا محمولةٌ فى إعرابها على حكم الاسم الواقع بعد (إلا) فى الموجَبِ ، والمنفِيِّ[٢] ؛ فإنْ كانَ الكلامُ موجَبًا فهى منصوبةٌ أَبدًا[٣] ؛ كما أنَّ الاسمَ الَّذى بعد (إلاَّ) فى الموجَبِ منصوبٌ أَبدًا ، وإنْ كان نفيًا فهى بَدَلٌ مما قبلها ؛ كما أَنَّ الاسمَ الَّذِى بعد (إلاَّ) فى المنفِيِّ بدلٌ مما قبلَهُ[٤] ؛ فمثالُ الموجَبِ قد تقدَّمَ -فى حالة الرَّفع ، والنَّصب ، والجرِّ- ، فى الثَّلاثِ المسائلِ المتقدِّمِة ؛ ومثال المنفِيِّ (ما قام القومُ غيرُ زيدٍ) / ٣٧٤/، فـ(غيرُ) مرفوعةٌ على البدل ممَّا قبلها ، وهو (القومُ) ، و : (ما مررت بالقومِ غيرِ زيدٍ) ، فـ(غيرِ) مخفوضةٌ بدلًا من القوم ، و : (ما رأيت القومَ غيرَ زيدٍ) ، فـ(غيرَ) منصوبة بدلًا من (القومَ) .

فهذا حكمُ (غيرٍ) أَبدًا النَّصبُ فى الموجَبِ ، والبَدَلُ فى المنِفيِّ على حكم الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ) ؛ ويجوزُ فى النَّفْى نصبُ (غيرٍ) -ولو اختلفتْ العواملُ-

---

(١) ابن السيد (إصلاح الخلل ص ٢٩١ : (الصِّفة أملَك بها ؛ لأنَّها ضدٌّ (مثل) ، وإنما استعملت فى مواضعَ من الاستثناء ؛ لمضارعتها (إلاَّ) ، وذلك أَنَّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها ، كمخالفة ما بعد (إلاَّ) لما قبلَهَا ، ثم يفارقُها معنى الاستثناء إذا لم يصلح فى موضعها (إلاَّ) ، ومعنى الصِّفةِ لا يفارقُهَا) اهـ.

(٢) الهمع ١٣١/١

(٣) على الاستثناء كما الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلاَّ) ، وقيل على الحال ، وقيل على التَّشبيه بظرفِ المكان ، والمشهورُ المعتبَرُ الأولُ (المرادى ١١٣/٢ ، والأشمونى ٤٠١/١ -ط الحلبى).

(٤) قال المبرد (٤٢٢/٤ -المقتضب) : (كلُّ موضع وقع الاسم فيه بعد (إلاَّ) على ضربٍ من الإعراب ، كانَ ذلك حالاً فى (غَيْرٍ) ...) اهـ.

حملًا على أصلِ الاستثناء، لأَنَّ أَصلَ الاستثناءِ النَّصْبُ- كما قُلْنَا فى (إلاَّ)-؛ فتقول: (ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)، و (ما مررتُ بالقومِ غيرَ زيدٍ)، و: (ما رأيتُ القومَ غيرَ زيدٍ)، فـ(غير) منصوبةٌ فى الثلاثِ الحالاتِ.

فصل[1]

وقد قالوا فى الموجَب: (قَامَ القومُ غَيْرُ زيدٍ) -برفع (غَيْر)- على أَنَّها نعتٌ للقومِ، لا استثناء[2]، فيبطُلُ حكمُها فى الاستثناءِ، وتكون مرفوعةً على الصِّفَة للقوم، و(القوم) مرفوعونَ بالفاعليَّة.

وقد حملوا (إلاَّ) -أيضًا- على: (غَيْر) فى الصِّفة؛ فقالوا (قام القومُ إلاَّ زيدٌ)[3]، فـ(القومُ) مرتفع بـ(قَامَ)، و: (زيدٌ) مرفوعٌ على معنَى أَنَّهُ فى موضع الصِّفة للقوم؛ كأَنَّه قال (قام القومُ غيرُ زيدٍ[4])، فتكون (إلاَّ) نائبةً عن

---

(١) زدت هذه الكلمة بمقتضىَ الانتقال الموضوعىّ.

(٢) وصلح وقوعُها وصفًا للقوْمِ، وإنْ كان الأصلُ فيها أنْ تكون نعتًا للنَّكرة؛ لأنَّ المعرف بأَلْ الجنسية قريبٌ من النكرةِ، فهو من قبيلِ اللفظ معرفةٌ، ومن قبيلِ المعنى؛ لشياعِهِ نكرةٌ، ولذلك يُوصَف بالمعرفة اعتبارًا بلفظه، وبالنكرة اعتبارًا بمعناه، (معانى الزجاج ١٩/٢، والمغنى ١٣٧/١، ٢/ ٧٢-حلبى، والهمع ٥٤/١)، وهذا على القول بأنَّ (غيرًا) لا يتعرَّف بالإضافة إلى معرفة، أمَّا على ما ذهب إليه سيبويه من أن كل ما إضافته غير محضة، قد يُقصَدُ بها التَّعريفُ، فتصير محضةً، فتتعرف إذْ ذاك (غير) بالمضافِ إليها المعرفةِ، فالنَّعتُ حينئذ واضحٌ. (راجع الكتاب ٣٣٣/٢، والبحر ٢٨/١).

(٣) الأنبارى (البيان ٢٣٩/٢): (إنَّهم يحملون (إلاَّ)، وأَصلُهَا الاستثناء على (غير) وأصلُها الوصف، كما يحملون (غير)، وأصلها الوصف على (إلاَّ) وأصلها الاستثناء) اهـ، وانظر (الإفصاح ٣٧٤، والمفصل ص٧٠، والتوضيح ١١٤/٢)، ومذهب سيبويه وأكثر المتأخرين على جواز الوصف بإلا، صَحَّ الاستثناء أو لم يصحَّ، فالأول كالمذكور، والثانى كتمثيل سيبويه: (لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبْنَا)، فلا يصحُّ الاستثناء؛ لعدم عموم المستثنى منه الصالح للإخراج منه، وقَصَرَ ابن الحاجب جوازَ الوصفِ على مالا يصحُّ الاستثناءُ فيه.

راجع (الكتاب ٣٣١/٢، وش الكافية ٢٤٧/١، والصبان ١٥٧/٢).

(٤) ضبط فى (ص) بالنصب خطأ.

(غَيْر)[(١)] ، ولكنَّها حرفٌ ، والحرف لا يُعْرَبُ ، فنُقِلَ الرفع الذى كان يجب أنْ يكون لـ(غير) إلى (زيدٍ) الذى بعد (إلاَّ) ، فصار الكلامُ (قام القومُ إلا زيدٌ) -بالرفع كما ترى- ، وصار (إلاَّ زيدٌ) كلُّه صفةً للقوم ؛ هذا قول النحاة ؛ قال الشاعر[(٢)]

(١٢١) وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ -لَعَمْرُ أَبِيكَ- إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ[(٣)]

فرَفَعَ (الفرقدَيْنِ) بعد (إلاَّ) فى الموجَبِ ، وكان حقَّهُ النَّصْبُ ؛ لأنَّ (إلاَّ) فى الموجَب تنصب ، ومجازُهُ : أَنَّ قوله (إلاَّ الفرقدان) ههنا صفةٌ[(٤)] بمعنى (غَيْرُ) ، وكان حقَّها الرفعُ ، ولكنَّها حرفٌ لا يقبل الإعراب ، فجُعِلَ الرَّفْعُ على ما بعدها ، وهو (الفرقدانِ) ، فرفعا[(٥)] على الصِّفةِ/٣٧٥/ لقوله (كُلُّ أَخٍ) ، كأنه قال (كُلُّ

---

(١) شرح المفصل ٨٩/٢.

(٢) عمرو بن معد يكرب ، أو حضرميُّ بنُ عامر بن مُجَمِّع ، والأول الأشهر ، وانظر (الكتاب ٢/ ٣٣٤ محقق ، وابن السيرافى ٥٩/٢ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، والكامل ٣٥٧/٢-بيروت ، والبحر ١/ ٢٨٨ ، وأمالى المرتضَى ٨٨/٢ ، وجمهرة الأشعار ص ٤ ، والمستقصَى ٢٢٧/١ ، وفصل المقال ص٢٥٧ ، والبيان ٢٤٠/٢ ، والدرر ١٩٤/١ ، والمغنى ٦٩/١ ، وغيرها).

(٣) من اللغة الفرقدانِ : نجمان قريبان من القُطْب ، لا يفترقان.
والبيت من بحر الوافر.
والشاهد وقوع (إلاَّ) صفةً لـ(كُلُّ) بمنزلة (غير) ؛ قال سيبويه (كأَنَّهُ قال وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقُهُ أخوه) اهـ ، واستشهد به قوم منهم أبو عبيدة ، (البحر-ذاته)- ، والكُوفيُّون (الإنصاف ص٢٦٨) ومعانى الفراء ٢٨٧/٢ ، والطبرى ٢٠٤/٣ ، والمرتضى (ذاته) على كون (إلاَّ) بمعنى الواو ، ورُدَّ بأَنَّ إثبات كون (إلاَّ) بمعنى (الواو) لا يقومُ عليه دليلٌ ؛ وذهب قوم إلى أنَّ (إلاَّ) استثناء ، وجاء المثنى بعده بالألف على لغة من قَصَرَ ؛ وذهب قوم -أشهرهم ابنُ الحاجب- إلى أنَّ فى البيت شذوذاتٍ ثلاثةً الوصف بإلا فيما يصحّ فيه الاستثناء ، وقد تقدم رأيه فيه ، ووصفُ المضافِ والمشهور وصف المضافِ إليهِ ، والفصل بين الصِّفة والموصوف بالخبر ، وهو قليلٌ (ش الكافية ٢٤٧/١ ، والأمير ٦٩/١).

(٤) من النحويين من ذهب إلى أنَّ التَّابع هنا عطفُ بيان لا نعتٌ (البحر ٢٦٦/٢-٢٦٧) ، وهو بعيد ، لا يطرد على مذهب الكثيرين ، وبخاصة صاحبنا ، كما يأتى فى بابه.

(٥) ابن يعيش ٨٩/٢ : (فإلاّ وما بعدَها بمعنى : (غير) صفةٌ لكلّ) اهـ.

أَخ غَيْرُ الفرقدَيْنِ)[١] ، فافهم ذلك.

فصــل

وأمَّا الاستثناء بـ (لاَ سِيَّمَا)[٢] فهو كقولك: (جاءنى القَوْمُ لاَ سِيَّمَا زيدٍ)[٣] -بالجرِّ، و: (منعنى القومُ لاسيَّمَا عمروٍ) -بالجرِّ- ، فتكون (ما) إذا جررتَ زائدةً لا حكم لها، والمجرور مجرورٌ بإضافة (سِيٍّ) إليهِ، و(ما) زائدةٌ، فكأنك قلت (قام القومُ لاسيَّ زيدٍ)، و(سِيٌّ) بمعنى (مِثْل)، فكأنَّه قالَ (قامَ القومُ لا مثلَ زيدٍ)[٤]

وإذا رفعتَ فقلت (قام القومُ لاسيَّمَا زيدٌ)، و: (خرج إخوتُك لاسيَّمَا بكرٌ)، فيكون (زيدٌ)، و(بكرٌ) مرفوعَيْنِ على أَنَّهُمَا خبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ مقدر بقولك (هُوَ)، وتكون (ما) على هذا الوجه بمعنى (الَّذى)[٥]، والتقدير (لاَسِيَّ الَّذِى هُو زيدٌ).

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٣٥: -محقق).

(٢) الذى عدَّها من أدوات الاستثناء الكوفيُّون، وبعضُ البصريِّين؛ كالأخفش، وأبى حاتم، والفارسى، والنحاس، وابنُ مضاء؛ قال السيوطى (الهمع ١/ ٢٣٤): (ووجهه أنك إذا قلت (قام القوم لاسيما زيدٍ) فقد خالفهم (زيد) فى أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم فى الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية، وقال الخضراوى: لما كان ما بعدها بعضًا مما قبلها، وخارجًا عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجهٍ لم يكنْ لَهُ ...، والصَّحيحُ أنَّها لا تعدُّ من أدوات الاستثناء؛ لأنه مشاركٌ لهم فى القيام، وليس تأكيد القيام فى حقِّه يخرجه عن أنْ يكون قائمًا، ومما يبطل ذلك دخولُ الواو عليها، وعدم صلاحية (إلاَّ) مكانها، بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل مُنَبَّهٌ على أولويَّتِهِ بالحكم المنسوبِ لما قبلها) اهـ.

قلت والمتجه اعتبارها من أدواته، والاكتفاء من معنى الإخراج بوجهها الخاص، ولا يقدحُ فى هذا الاعتبار ما سجله السيوطى، فكما تختصُّ بحكم تختص بما أورده استعمالاً، وانظر (المفصل ص٦٩، وشرحه ٢/ ٨٥، والمفتاح ص٤٦، ومنهج الأخفش ص٣٩٨).

(٣) غير ثعلب من النُّحاة يجيز حذف الواو منه، وأوجبها ثعلب (المغنى ١/ ١٢٣ حلبى).

(٤) بعده فى (د)، وهو من حاشية (ص): (أى: لا مثلَ قيامِ زيدٍ) اهـ.

(٥) أى: والجملة صلةٌ، وجوَّز ابنُ خروف كون (ما) نكرةً موصوفةً، والجملة صفة. (الهمع ١/ ٢٣٤).

فقد تبيَّنَ لكَ أَنَّ ما بعد (لا سِيَّمَا)[١] فيه وجهان الخفضُ على زيادةِ (ما) كما فى قوله -تعالى- ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٢]، تقديره (فَبِنقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)، وكقوله -تعالى- ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ والرَّفعُ على أَنَّ (ما)[٣] بمعنى (الَّذِى)، وأَنَّ الاسم مرفوعٌ على أَنَّهُ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، كأَنَّهُ قال (لا مثلَ الَّذِى هُو زيدٌ)[٤]؛ لأنَّ السِّيَّ فى اللُّغة بمعنى (المِثْل)[٥]؛ تقولُ (فلانٌ وفلانٌ سِيَّانِ) أى مثلان، و (سِيَّ) منصوب بـ(لاَ) فى قولك (لا سيَّمَا)؛ لأن (لاَ) تنصبُ النَّكرة بغير تنوينٍ[٦]، و(سِيَّ) نكرةٌ، فافهم ذلك، وقس عليه.

وحاصلُ هذا الْبابِ:

أَنَّ الاستثناءَ إخراجُ بعضٍ من كلٍّ؛ وأَنَّ (إلاَّ) ينتصب ما بعدها فى الإيجاب، وما بعدها فى النَّفْى يكون على البَدَلِ، ويجوز النَّصبُ؛ وأَنَّ (ما خلا، وما عَدَا، ولَيْسَ، ولا يكونُ) ينتصِبُ ما بعدَها أَبدًا فى النَّفْيِ [والإيجاب][٧]، وأَنَّ (حاشَا، وخَلاَ، وعَدَا) يُخْفَضُ ما بعدها، ويُنْصَبُ فى الإيجاب، والنَّفْيِ؛ وأَنَّ (سِوَى،

---

(١) د: (سيما) -بدون (لا)-.

(٢) تقدمتا فى (٣/٦٥-المحرر)، وثمت تعليق فالتسمه.

(٣) سقطت: (ما) من (د).

(٤) سيبويه ٢/٢٨٦ محقق: (.. وسألت الخليل -رحمه الله- عن قول العرب (وَلاَ سيَّمَا زيدٍ)، فزعم أنه مثل قولك: (ولا مثلَ زيدٍ)، و(ما) لغوٌ، وقال (ولا سيَّمَا زيدٌ)؛ كقولهم دَعْ ما زيدٌ، وكقوله (تعالى) ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ اهـ، وانظر (الفصول ص ١٩٠، والتسهيل ص١٠٧)؛ وقد اقتصر المصَّنفُ على ما إِذَا وَلِيَها معرفةٌ، ففيها الوجهان المذكوران، فإِنْ وليها نكرةٌ جاز وجهٌ ثالثٌ، وهو النصب، فقيل بإضمار فعلٍ، وقيل على التَّمييز. انظر (المغنى ١/٢٣، ٢/١١-حلبى، وشرح القصائد السبع ص٣٣، وشرح الكافية ١/٢٤٩).

(٥) الصَّاحبى ص ٢٣١، والإفصاح للفارقى ص ٣١٥

(٦) لا داعى لهذا القيد هنا، فالتنوينُ ممتنعٌ للإضافةِ، لا للبناء؛ إِذْ (سِيَّ) مضافٌ لـ(ما) إِذَا رُفِعَ ما بعدها، ولِمَا بعدها إِذا جُرَّ، وكانت (ما) زائدة -على ما تقدَّم- نعم إِذَا نُصِبَ ما بعدها حال كونه نكرة -على ما سبق قريبًا- كان عدم التنوين للبناء.

(٧) تتمة من كلامه فى (٣/٣٧٠-المحرر).

وسُوى، وسَواء، وغيرًا)[١] يُخْفَضُ ما بعدها أبدًا؛ وأَنَّ (غيرًا) تكونُ صفةً، وتكون استثناءً؛ وأَنَّ حكمها فى الاستثناء على حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) فى النَّفى والإيجاب، وأَنَّ (لاَ سِيَّمَا) يرتفعُ ما بعدها، وينخفضُ، وجميعُ ذلك مُبَيَّنٌ فى الباب، فقس عليه -إنْ شاءَ اللَّه-.



---

(١) ص، د: (وغير) - بدون الألف- سهو.

الباب الثَّامنُ والعشرُون

فى الاستثناء المُقَدَّم

أَعلم أَنَّ حكم /٣٧٦/ الاستثناء المقَدَّمِ النَّصبُ أَبدًا فى الموجَب والمنفىّ ؛ فأَمَّا[١] نصبُهُ فى الموجَب ؛ فلأنَّ الاستثناءَ منصوبٌ فى الموجَب ، تقدَّم أَوْ تأَخَّر ، وأمَّا نصبُه فى المنفيِّ ، فلأن البدلَ ممتنع مع التَّقَدّم ؛ إِذ البدَلُ لا يكون إلا بعد[٢] المُبْدَلِ منه[٣] ، وسنذكره فى باب البدل[٤] -إِنْ شاءَ اللَّهُ تعالى[٥]

مثال ذلك فى الموجب (قامَ إِلاَّ زيدًا القومُ) ، أَصلُهُ (قام القومُ إِلاَّ زيدًا) ، فـ (قام) فعل ماض ، و : (القومُ) فاعلٌ ، و (إِلاَّ زيدًا) استثناءٌ من موجَب ، وهو (القومُ) ، وقد تقدم (زيدًا)[٦] على (القومُ) ؛ وتقول فى المنفيِّ (ما قام إِلاَّ زيدًا القومُ) ، فـ (ما) حرف نفى ، و : (قَامَ) فعل ، و : (القومُ) فاعل ، و (إِلاَّ زيدًا) استثناءٌ من القوم ، مقدَّمٌ عليهم ، فهو منصوب أبدًا[٧] ، وكان يجب[٨] -لو[٩] تأَخَّرَ- أَنْ يكون مرفوعًا ، فتقول[١٠] (ما قام القومُ إلا زيدٌ) - برفع (زيدٌ) على البدل ،

---

(١) د (وأما) -بالواو- ، والمثبت المناسب من (ص)٠

(٢) د (مع) -سهو-٠

(٣) المبرد (الكامل ١/٢٩٣-بيروت) : (٠٠٠ فإذا قدَّمتَ المستثنَى بطلَ البدلُ ، لأنه ليس قبله شئ يبدل منه ، فلم يكن فيه إلاَّ وجهُ الاستثناء ٠٠٠ لا يكونُ إلاَّ هذا) اهـ ، وانظر (الكتاب ٢/٣٣٥، والمقتضب ٤/٣٩٧، والخصائص ١/٢١٣، ٢/٢٢٤، ٣/٨٥، والجمل الهادية ق١٤٠)٠

(٤) ٣/٥١٧ - وما بعدها٠

(٥) كلمة (تعالى) - من (د)٠

(٦) ص ، د : (زيدٌ) -بالرفع- على الإعراب السياقى ، والمثبتُ المناسبُ٠

(٧) بل من العرب من يُجَوِّزُ البدل مع التقديم ، وحكاه سيبويه (٢/٣٣٧) ، وقال الفراء (المعانى ١/١٦٧-١٦٨) : (.. ومِنَ العرب من يرفع ما تقدَّمَ (إلاَّ) على التَّفسير) اهـ ، وانظر (الإنصاف ص٢٧٧)٠

(٨) كذا ، وقد قرره على الجواز فيما سبق (٣/٣٧٠)٠

(٩) د : (أو) - تصحيف٠

(١٠) ص : (وتقول) -بالواو- والمناسب المثبت٠

فلما تقدَّم الاستثناءُ تعذر البدلُ[١] ، فحُمِلَ على أصل الاستثناء قال الشاعر[٢]

(١٢٢) وَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شَيِعَةٌ وَمَالِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ[٣]

[بنصب (الآل) ، و (مَشْعَبَ الحقِّ) على الاستثناء المتقدم][٤] ، وكان أصله (مَالِيَ شيعةٌ إِلاَّ آلُ أَحمدَ) - برفع (الآل) - على البدل من (شِيعَةٌ)[٥] ، و (مالى مشعبٌ إِلاَّ مشعَبُ الحق) ، فلما قَدَّمَ الاستثناء على المستثنى منه نَصَبَ ؛ لتعذُّر البدل عند التقدُّمِ[٦]

وحاصلُ هذَا الباب :

أَنَّ الاستثناء المقدَّمَ منصوبٌ فى النَّفى والإِيجابِ ؛ لأَنَّه إِذَا تقدَّم بطل البدلُ ، فافهمْ ذلك .



---

(١) د : (تقدر) -تصحيف-.

(٢) الكُميت (المقتضب ٣٩٨/٤ ، والكامل ٢٩٣/١ ، والجمل ص٢٣٨ ، والغرة ص٧٧ ، والبحر ٧/ ٣٦٥ ، وديوان الأدب ٢٨٠/١ ، وجواهر الأدب ١٥٣/٢ ، وشواهد المغنى ص٣٤ ، والفصول ص١٩٠).

(٣) يروى فيه : (مَذْهَب) بدل : (مَشْعَب).

(٤) من اللغة الشيعة الأعوان ، والمَشْعَبُ الطريق.
والبيت من بحر الطويل.
والشاهد : نصب المستثنى فى موضعيه لمَا تقدَّم ، ولو تأخَّرَ لكان الوجه البدل.
والتكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) بين السطرين فى (ص) : (و (شيعةٌ) مبتدأ ، وقوله (لى) خبرٌ مقدَّمٌ) اهـ.

(٦) رواه ثعلب بالرفع والنصب (المجالس ٤٩/١) ، وقد تقدم تحريره فى الصفحة السابقة ، وانظر (الروض الأنف ٢٩٣/٣ ، والأشمونى ٣٩٥/١).

البابُ التَّاسِعُ والعِشْرُون

فى الاستثناء المنقطع

اعلم أَنَّ الاستثناءَ المنقطعَ منصوبٌ، وهو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منهُ[1]، وهو منصوبٌ أبدًا على اللغة الفصيحة[2]؛ تقول من ذلك (ما فى الدار أحدٌ إلاَّ حمارًا)، فالحمار ليس من جنس الأَحَدِينَ، فلذلك لم يجزْ البدلُ، فكان حكمُهُ النَّصبَ أَبدًا على أَصل الاستثناء، وكذلك قولهم (ما بالرَّبع أَنِيسٌ إلاَّ وتِدًا)، فالوَتِدُ ليس من جنس الأنِيس؛ قال الشاعر[3] /٣٧٧/

(١٢٣) وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا كَىْ أُسَائِلَها ... أَعْيَتْ جَوَابًا، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلاَّ أَوَارِيَّ لأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنُّؤْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ[4]

فنصب (الأوارِيَّ)، وليس من جنس الأَحدِينَ، وهكذا دَأْبُ[5] الاستثناء

---

(١) التبيان ص٣٤٣

(٢) سيبويه ٢/٣١٩: (... يُخْتارُ فيه النصب؛ لأَنَّ الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز) اهـ، وانظر (الجمل ص٢٣٩).

(٣) النابغة الذبيانى فى مدح النُّعمان، والاعتذار له (الديوان ص١٤، والمعلقات العشر ص١٩٩، وجواهر الأدب ٢/٣٦٨، والكتاب ٢/٣٢١-محقق، وابن السيرافى ٢/٦٦، واللسان-إلا، وظلم، والمقتضب ٤/٤١٤، والطبرى ١/١٨٣، ومعانى الفراء ١/٢٨٨، ٤٨٠، والجمل ٢٣٩، وغيرها).

(٤) يروى فيهما: (أُصَيْلانا، وأُصَيْلالًا) - مع حذف (كى) - بدل: (أصيلًا)، و(عَيَّتْ) بدل (أَعْيَتْ)، و(الأواريَّ) -بالتعريف-.

من اللغة الأواريُّ جمع آرِيَّة ما تُحْبَسُ بها الخيلُ من وتدٍ، أو حبل، والمظلومة: ما حُفِرَ فيها فى غير موضع الحفر، أو التى أتاها السيل من أرض أخرى، والجَلَدُ: الأرض الصلبة من غير حجارة، والنُّؤْىُ الحاجز يجعل حول البيت؛ لئلا يدخله الماء من الخارج، والشعر من بحر البسيط.

والشاهد (إلاَّ أواريَّ) حيث نصب على الاستثناء المنقطع، وهو المختار ولغة الحجاز؛ لأنه ليس من نوع الأول، وبنو تميم يرفعون على الإبدال توسعًا.

(٥) د: (أداة) -كذا-، ويقصد المصنف بالدأب: الشأن.

المنقطع فى كلام العرب جميعِه أَنْ يكون منصوبًا أبدًا فى النَّفى، والإيجاب.

قال أَبُو عمرو[(١)] ومن العرب من يُجْرِى ذلك على البدل[(٢)]، فيقول (ما فى الدار أحدٌ إلاَّ حِمارٌ) فيكون (أحدٌ) مبتدأ، و: (فى الدارِ) خبره، والحمارُ بدل من (أَحدٌ) على التأويل[(٣)] كأنه قال (ما فى الدار أحدٌ، ما فيها إلا

---

(١) ابن العلاء زبَّان بن عمار بن عبد الله المازنى التميمى، اختلف فى اسمه، والأصح أنه (زبَّان)، ولد بمكة، وعاش بالبصرة، ومات بالكوفة، ولد على الأصحِّ سنة ٦٨هـ/٦٨٩م وتوفى سنة ١٥٤/ ٧٧٠، أخذ عن نصر، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير، وروى عن أنس وتلمذ عليه اليزيديُّ، وأبو عبيدة، والأَصمعى، وغيرهم، وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية وأحد القراء السبعة، ولم يترك أثرًا مكتوبًا. راجع (الفهرست ص٤٢، الإشارة لوحة ١٩ والوفيات ٣/٤٦٦، والبغية ٢/٢٣١، والنشر ١/١٣٤، والبرهان ١/٣٢٨، والنشأة ص٧٥، والموسوعة ص١٨).

(٢) لم أقع على هذا النقل لأبى عمرٍو، وليس عن خصوصيَّة له؛ فقد أطبق عليه جميع النحاة نقلًا عن (بنى تميم): انظر (الكتاب ٢/٣١٩، ٣٢٣)، وفى معانى الفراء ١/٤٨٠ (النصب فى هذا النوع المختلف من كلام أهل الحجاز، والإتباع من كلام تميم) اهـ، وراجع منه (٣/٢٧٣)، والجمل ص٢٣٩

وقد أسرف النحاة فى النقل عن بنى تميم، فيرى أبو حيَّان (البحر ٣/٣٨٤) أنهم يجوزونَ البدل فيما يمكن توجُّه العامل عليه، وما لا يمكن توجه العامل عليه نحو (المال ما زاد إلا النقصَ)، فلا يجوزون البدل حيث لا يجوز (ما زاد إلا النقصُ). وانظر (٧/٩١ منه) وحكى ابن هشام أنه فيما يمكن تسلط العامل عليه، فبنو تميم ترجح النصب، وتجيز الإتباع (الأوضح ١/٣٣٧). ولابن بابشاذ فى (الجمل الهادية ق١٤٠) فهم آخر عنهم فما كان منقطعًا بالكلية، ليس من الأحدين ولا مما يصحب الأحدين، فلا يجوز النصب، وما كان يتبع الأحدين فيجوز الإتباع.

ولا أدرى علام اعتمد هؤلاء المتأخرون فى تقسيماتهم الافتراضية هذه؟

وقد عرفنا عن السابقين، كسيبويه، والفراء، وغيرهما أنَّ لبنى تميم مذهبًا لغويًا واحدًا. هو الإتباع، فتعرف أنَّ ما سجله المتأخرون إسرافٌ لا معتمد عليه، ولا مبرر، وسترى قريبًا الأكثر إسرافًا.

(٣) أى تنزيله منزلة العاقل مجازًا، وتوسعًا، وادعاء، وهو ما يفيده سيبويه بقوله (وإن شئت جعلتَه إنسانَها) اهـ (٢/٣٢٠). أى على التنزيل -كما لا يخفى- ووجهه المبرد على وجهين أحدهما المثبت، والآخر أن يؤول المبدل منه بكلمة تعمه، والمبدلَ (شئٌ) مثلًا. (المقتضب ٤/٤١٣)، وكلاهما فهم مقبول، وسائغ، توجيها للغة صدرت عن قوم لهم لَسَانَتُهم، وليس لنا بعد أن نرى ما يراه الرضى لهم من توجيهات مِعياريّة بحتة، كأن اللسان لديهم ليس عادةً وطبعًا. بل مقاييس يسيرون عليها؛ إذ يرى أنَّ بنى تميم قسموا المنقطع قسمين: ما قبله اسم متعدِّد، أو غير متعدد يصحُّ حذفه، فهنا يجوز البدل، وما يصح حذفه فالتميميون يوافقون الحجازيين فيه. انظر (شر الكافية==

حمارٌ)[١] ؛ قال الشاعر[٢]

(١٣٤) وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بَهَا أَنِيسُ إِلاَّ الْيَعَافِيرُ، وإلاَّ الْعِيسُ[٣]

ف(اليعافير)، و(العيس) مرفوعان على البدل من (أنيس)، كأنه قال [في][٤] (ليس بها أنيسٌ) (ليس بها إلا اليعافيُر والعيسُ).

وحاصل هذا الباب:

أَنَّ الاستثناء المنقطعَ هو ما كان من غير جنْسِ الأَول، وأَنَّه منصوبٌ أبدًا، والبدلُ[٥] فيه شاذٌّ[٦] حكاه أبو عمرو بن العلاء.

فصل

[وقد شرطنا أَنَّ (المنصوبات) خمسةَ عشرَ بابًا، وذكرنا ههنا ما لم نقدِّمْ ذكرهَ

=١/٢٢٨-٢٢٩) كذا -والذى ينص عليه سيبويه هو (وأما بنو تميم فيرفعُون هذا كله) (٢/٣٢٣)، فالذى نستخلصه، ونراه أن لبنى تميم فى مثله مذهبًا واحدًا هو الإتباع، وهو الذى نص عليه الأئمة، أمَّا ذلك التردد المنقول عنهم بين النصب، والإتباع على ما يردده النحاة - فليس لنا عليه دليل، ولا ينبغى أن نقف عنده. ثم انظر -إن شئت- (التصريح ١/٣٥٣، والخزانة ٤/١٩٧ب، ٤/١٢١- محقق، ومنتهى الأرب - هامش الشذور ص٢٦٦، والتسهيل ١٠٢، وابن يعيش ٢/٨٠).

(١) يريد أنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل، قال سيبويه (٢/٣٢٠): (كأنه قال: ليس فيها إلا حمار) اهـ.

(٢) جران العود: عامر بن الحارث: (الكتاب ٢/٣٢٢، وابن السيرافى ٢/١٣٦، والمقتضب ٤/٤١٤، والفراء ١/٢٨٨، ٤٧٩، ٢/١٥، ٣/٢٧٣، والصاحبى ١٨٧، والثعالبى ٢٣٤، واللسان - إلا- وكنس، والبحر ٨/٨٤، والخزانة ٤/٥٤ ب، ١٩٧) ويرويان لسحيم (ديوانه ص٥٢). وهما فيه هكذا

بَسَابِسًا ليس بها أنيسُ إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيُس

وانظر المحرر ٣/٤١٣

(٣) من اللغة اليعافير الظباء فى لون التراب، والعِيس بقر الوحش.

والبيتان من مشطور الرجز.

والشاهد رفع (اليعافيرُ، والعيسُ) على البدل من (أَنِيسُ) مع أنهما ليسا من جنسه ولكنه توسَّع فجعلهما من جنسه.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ص، د (والرفع)، وقد استبدلتها بالمثبت، وهو من كلامه السابق قريبًا، وهو المناسب لعمومه.

(٦) لا وجه لهذا الحكم بعد أنْ ثبت كونه لغةً لقبيل كبير من الناس.

فى (المرفوعات) مثل][1] (خبر كان)، واسم (إنَّ)، وخبر (ما) الحجازيَّة، واسم (لا) التى تنصب النكرة، وخبر (لا) التى بمعنى (لَيْسَ)[2]؛ فإنها قد تقدَّمت جميعها فى أبوابها من مقالة (المرفوعات)، [فلا حاجةَ إلى إعادتها][3]، وأمَّا نَصْبُ الفعل المستقبل، ونصب التابع، فيُذكَرَانِ[4] فى أبوابهما -إنْ شاء الله تعالى-.



(١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها والظاهر كونها للمصنف.

(٢) انظر (٣/١٠٠-المحرر).

(٣) من (د)، وحاشية (ص)، والظاهر كونها للمصنف.

(٤) د: (تذكران) -بالتاء الفوقية- تصحيف.

المقالةُ الرَّابِعَةُ

فــى المجــرُورَات

المقالةُ الرَّابِعَةُ

فـى المجـرُورَات

اعلم أَنَّ الجَرَّ أَحدُ حركات الإعراب ، والكسرُ أَحدُ حركاتِ البناءِ[(١)] ، وسُمِّيَ الجرُّ جَرًّا ؛ لأنَّه مأخوذٌ من جَرِّ الفم ، وهو سِفْلُهُ[(٢)] ، ويقال فيه الجَرُّ ، والخَفْضُ• لغتان ، فالجَرُّ عبارة البصرِّين ، والخفضُ عبارةُ الكوفيِّين[(٣)]

واعلمْ أَنَّ الجَرَّ ينشأُ من الياءِ ، كما أَنَّ النَّصبَ ينشأُ من الأَلِفِ ، والرَّفع ينشأُ من الواوِ ، وهذا قول المحققين أَنَّ الحركاتِ مأْخوذةٌ من الحروفِ[(٤)] ، وقيلَ إِنَّ الحُروفَ مأخوذةٌ من الحركات[(٥)] /٣٧٨/

واعلَمْ أَنَّ المجرور[(٦)] ينقسمُ قسمَيْنِ مجرورٌ بإِضافةٍ ، ومجرورٌ بحرف جَرٍّ[(٧)]

---

(١) راجع ما سبق فى (المحرر٢/٨٢، ١٠١)•

(٢) هذا التوجيه أنسبُ مما يوجِّه به البعضُ من أَنَّه قِيلَ لحروف الجَرِّ ذلك ؛ لأنَّها تعمل إعرابَ الجَرِّ ، أو لأنَّها تجرُّ معانى الأفعال للأسماء (ش الكافية ١/٢٤ ، ٢/٣١٩، وليس ٢/٢ ، والهمع ٢/١٩) ، فهو تعليل وظيفى مع بقاء سرِّ التسمية فى الجَرِّ مجهولًا ، فتوجيه المصنف أظهرُ ؛ إِذْ الجَرُّ يطلق عل أسفل الجَبَل ، وسَفْحُه ، وعلى الوِهدة من الأرض (الأساس ، واللسان - جرر) ، فالمناسبة بين التسمية ، ومحلها من عضو الكلام ظاهرة•

(٣) شرح المفصل ٢/١١٧ ، مدرسة الكوفة ص٣٠٩

(٤) راجع ما تقدم فى (٢/٩٢-المحرر) ، وفى الكتاب ٤/١٠١ (إنما الحركات من الألف ، والواو ، والياء) اهـ ، وفى ٤/٢٤٢ : (الفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحد شئٍ مما ذكرتُ لَكَ) اهـ ، وانظر (المقتضب ١/١٩٤ ، والمخصص ١٣/ ٢٧٠ ، وش الشافية ١/ ١١٨ ، ومدرسة الكوفة ١٧٩)•

(٥) فى الأشباه ١/١٧٢ -عن أبى حيان- : (ذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث ••• اعتمادًا على أَنَّ الحركاتِ قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عن هذه الحركات إذا أشبعَتْ ، وأن العرب استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل عن فرعه) اهـ وكأن المصنف اضطرب ، أو ازدوج مذهبُهُ فيها ؛ حيثُ قرَّر فى (٢/٩٢- المحرر) أَنَّ حروف العلة منشؤها الحركات ، وقرر هنا العكس ، ونسبه إلى المحققين•

(٦) ص ، د (الجر) ، وهو سهو•

(٧) لو قدمه على سابقه لناسب تبويبَهُ ، ولكنَّها الواو•

البَاب الأول

فـى حُروف الجـرِّ

وهى عشرون حرفًا (مِنْ)، و(إلى)، و(عَنْ)، و(عَلَى)، و(فى)، و(رُبَّ)، و(مَعَ)، و(الباءُ)، و(اللامُ)، و(الكافُ) -الزَّوائدُ[1]-، و(مُذْ)، و(مُنْذُ)، و(حاشَى)، و(خَلاَ)، و(عَدَا)[2]، و(حتَّى)، و(الواوُ)، و(التَّاء)[3] -فى القسم-، و(الواوُ)، و(الفاءُ) اللَّتَان[4] بمعنى (رُبَّ).

فهذه حروفُ الجرِّ، لا يكون مجرورٌ فى كلام العرب إلاَّ بَهَا، أو بإضافةِ اسمٍ إلى اسمٍ، وقد حُكِيَ عن العرب فى شذوذٍ نادرِ الجرُّ بـ(لَعَلَّ)[5]، و(مَتَى)[6]

---

(١) من تعبيراتهم، ولعلهم يقصدون كونها زائدة على بنية مدخُولاتها؛ من نحو قول ابن خالويه (بالله) جُرَّ بباء الصفة الزائدة (إعراب ثلاثين سورة ص٥٠)، وانظر (ص٩، ٢٠ منه، وغيرها). وقال ابن جنى (اللمع ١٧٥) (... وفى ورُبِّ واللاَّمُ والكافُ الزَّوائد)، وقد فسَّر هذا التعبير فى سر الصناعة (١/١٢٠) بقوله (وسَمُوهن بالزيادة ... ليُعلموا من حالهنَّ أنهنَّ لسن من أنْفُسِ ما وُصِلْنَ به، ولا من الزوائد التى تُبْنَى فى الكلم بناءً بعض أجزائهنَّ منهنَّ؛ نحو الواو من (كوثر)، والميم والسين فى (مستخرج) اهـ).

(٢) فى أحد الاعتبارين فيهنَّ على ما مر فى (٣/٣٧٤-المحرر).

(٣) ص، د (الباء) -بالموحدة التحتية- تصحيف، فقد تقدمت الباء.

(٤) ص، د (التى) -بالإفراد- والمثبت المناسب.

(٥) وعليه قول كعب بن سعد الغَنَوى، أو سهم الغَنَوِىّ

فقلت: ادعُ أخْرَى، وارفَعْ الصَّوتَ بعدَها ... لعَلَّ أَبِى المغوار منكَ قريبُ

وانظره فى (الأصمعيات ٩٦، ونوادر أبى زيد ٢١٨، والاقتضاب ٤٥٩، والشجرية ١/٢٣٧، والخزانة ٤/٣٧٠ب). وراجع المحرر٣/١٣

(٦) قيل هى بمعنى (مِنْ) فى لغة هُذيل، وقيل بمعنى (وسط) وعليه قول صخر الغَيّ الهُذلى (ديوان الهذليين ٢/٢٢٤):

متى ما تُنْكِروهَا تعرفُوهَا ... مَتَى أقطارِهَا عَلَقٌ نَفِيثُ

وفى شرح ديوان الهذليين ١/١٢٩ (متى) معناهَا (مِنْ) فى لغة هُذَيْل، ومتى -فى لغة هذيل وَسَطُ الشَّيْءِ؛ تقولُ: أخرجته متى كُمِّى، أى: من وَسَطِهِ) اهـ، وانظر: (الصاحبى ٢٧٧، وشرح=

فصـــل

وإنَّما أُتِيَ بهذه الحُروفِ فى الكلام لِتُوصِّلَ معانِيَ الأفعال إلى الأسماءِ[١] ؛ لأنَّ فى كلامِ العرب أفعالًا وُضِعَتْ ناقصةً لا تصلُ إلى المفعولِ بنفسِهَا ، فوُصِّلتْ بحروف الجرِّ[٢] ، ألاَ ترى أنَّكَ لو قلتَ : (مررتُ زيدًا) لم يكن كلامًا تامًّا ، حتى تقولَ (مررتُ بزيدٍ) ، فيتمَّ الكلامُ بالباءِ ، فيكون الاسمُ مجرورًا مع حروف الجرِّ فى اللَّفْظِ منصوبًا فى المعنىَ ، ويكونُ حرف الجرِّ موصِّلًا للفعل إلى الاسم متَّصلًا بهِ ، أَلا ترى أَنَّ الباء ههنا اتَّصلت بـ (مررتُ) ، وأوصلت المرورَ إلى (زيد) حتَّى كأنَّها رابطةُ المرورَ بزيدٍ؟ ، ولذلك سمَّى بعضُ النُّحاةِ حروفَ الجَرِّ الرَّوابطَ[٣] ، وذلك [أنه][٤] متى كان متَّصِلًا باسمٍ[٥] ، فإنَّه مجرورٌ فى اللفظ منصوبٌ فى المعنى ، إلاَّ ما كان زائدًا ، مثل قوله -تعالى- ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٦] ، فاسم (اللَّه) مجرورٌ فى اللَّفظ مرفوعٌ فى المعنى فاعلُ (كَفَى) ، تقديره (كَفَى اللَّهُ شَهِيدًا)[٧] ، و(شَهِيدًا)

=العمدة ١٦٧ ، والمرادى ٢/١٩١ ، والمغنى ٢/٢١ -حلبى ، وش الكافية ٢/١١٦).

(١) ش المفصل ٢/١١٧ (لأنها تضيف معنى الفعل الذى هى صِلَتُه إلى الاسم المجرور بها ، ومعنى إضافتها معنى الفعلِ إيصالُه إلى الاسم) اهـ ، وانظر (٨/٨-منه ، وش الكافية ٢/٣١٩ ، والكتاب ١/٤٢٠-محقق) ، واستشكل معنى إيصال معانى الأفعال إلى الأسماء بـ(خَلاَ ، وعَدَا ، وحاشَا) فى الاستثناء ، إذا استعلمنَ فى الجرِّ ، فهُنَّ لإبعاد معنى الفعل من مدخولِهِنَّ ، لا لإيصاله إليه ، وأُجِيبَ بأَنَّ المراد بإيصال حرف الجرِّ معنى الفعل إلى الاسم ربطُهُ به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له ، وانتفائه عنه. انظر (الصبان ٢/٢٠٣ ، والهمع ١/٢٣٢).

(٢) سر الصناعة ١/١٣٩

(٣) الأشباه والنظائر ٢/١٢ ، ١٤

(٤) زيادة يلتئم بها السياق.

(٥) ص ، د : (بفعل) - وهو سهو.

(٦) تقدمت فى (٣/٣٣٣ ، ٣٤٠-المحرر).

(٧) وقيل الباء ليست زائدة ، والفاعل مضمر ، وهو ضمير الاكتفاء. أى الاكتفاءُ بالله ، فيكون (باللَّه) فى موضع نصب ، والمذهب الأول. انظر (معانى الزجاج ٢/٥٩ ، ٧٨ ، والعكبرى ٣٣٢ ، والبحر ٣/١٧٤ ، ٢٦١ ، ومعانى الحروف للرمانى ص٣٧).

نَصْبٌ على الحال ، وقيل على التَّمييز[١] ؛ وكذلك : (ما جاءَنى مِنْ أَحَدٍ) فإن (أَحَدًا) ههنا مجرورٌ فى اللَّفظ ، مرفوعٌ فى المعنى ، فاعل (جَاءَ) ، تقديره : (ما جاءَنى أَحَدٌ) ؛ فالباء ، و(مِنْ) ههنا زائدتَانِ ؛ لأنهما لو أُسقِطَتَا وقلتَ (كفى اللَّه شهيدًا) ، أو (ما جاءَنى أَحدٌ) لم يختلَّ الكلامُ .

وأما جميعُ حروفِ الجَرِّ - إِذَا اتصلتْ بالأفعالِ - فإِنَّها تجرُّ فى اللفظ ، والمعنى معنى النَّصب ؛ كقولك (مررتُ بزيدٍ) ، و (نزلتُ على عمروٍ) ، و (خرجتُ من البصرةِ) /٣٧٩، و : (نزلتُ عن الجملِ) ، وأشباهُ ذلك ؛ كلُّها مجرورةٌ فى اللَّفظ ، منصوبةٌ فى المعنى ، فلك أنْ تحمِلَ التَّابع على لفظ الاسم المجرور ، وعلى محلِّه ، إِذا عطفتَ ، أو نعتَّ ، أو أَكَّدتَّ ، أو أبدلتَ[٢] ، وسيأتى ذكر ذلك فى التَّوابع -إِنْ شاء الله- .

---

(١) راجع (المحرر ٣/٣٣٣).

(٢) راجع (المحرر ٣/١٥١ ، وحاشيتها).
وقد رأيتهم يُشيِحون عن هذا المسلك ، ويقصُرون تجويزه على ابن جنى ، ويهجِّنون موقفه ، فلتسمع ابن جنى ، وهو كصاحبنا يُلِحُّ على هذه الفكرة إلحاحًا ، متى تهيأت له الفرصة لإيرادها أوردها. وكذلك فعل الشيخ ، وقد مر بك ، وسيأتى أيضًا ؛ يقول أبو الفتح فى (الخصائص ١/١٠٢) (ألا ترى أنك تحكم عليها ، وعلى ما جررته بأنهما جميعًا فى موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعًا بالنَّصب ، نحو (مررتُ بك وزيدًا ، ونزلتُ عليه ، وجعفرًا) اهـ ، وفى (١/١٠٦-منه) (حرف الجرِّ جارٍ مجرى بعض ما جرَّه ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار ، والمجرور بالنصب ، فيعطف عليه ، فينصب لذلك) اهـ ، وفى (١/٣٤١-٣٤٢) منه (وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره فى موضع نصب ، وهذا يقضى له بكونه جزءًا مما بعده ، أو كالجزء منه ، ألا تراك تعطف على مجموعها بالنَّصب ، كما تعطف على الجزء الواحد) اهـ ، وفى (سر الصناعة ١/١٤٦-١٤٧) يقول (الجار والمجرور جميعًا فى موضع نصب بالفعل الذى قبلهما وذلك قولك (مررت بزيدٍ). فزيد مجرور و(بزيدٍ) جميعًا فى موضع نصب ، والدلالة على صحة هذه الدَّعوى مطردة من وجهين أحدهما أن عبرة هذا الفعل الذى يصل بحرف الجر قد تجدها فيما يصل بنفسه ، ألا ترى أن قولك (مررتُ بزيدٍ) ، فى معنى : جزتُ زيدًا ... فهذا من طريق المعنى ، وأما من طريق اللفظ فإن العرب قد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعًا منصوبًا ؛ لأنهما جميعًا منصوباَ الموضعِ ، وذلك قولهم (مررت بزيد وعمرا).
وعلى ذلك أجازوا : (مررت بزيدٍ الظريفَ) - بنصب (الظريفَ) على موضع (بزيد) ، ومن هنا=

فصـــل

فى معانى هذه الحُروفِ

اعلم أَنَّ (مِنْ) لها أربعة مَعانٍ[١]

=أيضاً قضى النحويون على موضع الجار والمجرور- إذا أسند الفعل إليهما- بأنَّهما فى موضع رفع ، وذلك نحو (ما جاءنى من رجل) ، و(ما قام من أحدٍ) اهـ.

وقد رأيتَه لا يفرق بين كون حرف الجر أصليًا ، أو زائدًا أو بين ما يمكن ظهور محله فى الفصيح ، وبين مالا يمكن ، وهو ما سنُّوه فى جواز مراعاةِ المحلِّ ، أو عدمه ، فأجازوه فى الأول ، ومنعوه فى الثانى ؛ يقول أبو حيان (البحر ٣٣٤/٨) : (ليس من المواضع التى تراعى فى التوابع [ما] حرف الجر فيها ليس بزائد ، ولا محكوم له بحكم الزائد ، وإنما يجوز مراعاة المواضع فى حرف الجر الزائد ... ولذلك لا يجوز : (مررت بزيدٍ الخياطَ) - على مراعاة موضع (زيد) ، ولا مررت بزيدٍ وعمرًا ، ولا غضبتُ على زيدٍ وجعفرًا ...) اهـ ، وانظر : (٥٠١/٨) منه.

ولست أُرَى أبا حيانَ إلا مخلصًا لما قَنَّنوا ، ونظَّروا ، وإنْ سها عنه اضطرارًا فخرَّجَ عليه قوله تعالى ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ -على قراءة النصب- ؛ فيقول (البحر ١٥٧/٣) : (قيل النّصب عطفًا على موضع (به) ؛ كما تقول : (مررت بزيدٍ وعمرًا) ، لما لم يشاركه فى الإتباع أُتْبع على موضِعِهَ ، ويؤيِّدُ هذا القول قراءة عبد الله (تساءلون به وبالأرحامِ) اهـ ونحوه الزمخشرى (الكشاف ١/ ٤٩٣) ، والعكبرى (التبيان ص٣٢٧) ، وفى قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ -٧١ هود- خرج نصب (يعقوب) على العطف على موضع (إسحق) ؛ قال الأنبارى (البيان ٢٢/٢) (وموضعه النصب ، كقولهم : (مررت بزيد وعمرًا) اهـ- وفى قراءة النصب فى قوله تعالى : ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ -الصافات : ٦- خرج النصب على البدل من موضع (بزينةٍ) (البيان ٢/ ٣٠٢) ، ولا يمكن ظهورُه فى الفصيح ، وإلا كان مصدرًا مؤكدًا ، والمصدر المؤكد لا يعمل ، وأما قصرهم ذلك على حرف الجر الزائد. فالمبرد أُراه يجيزُه ، والحرفُ أصيلٌ. يقول (٣٣٧/٢- المقتضب) : (وتقول : وحقِّ الله ثم حقَّك لأفعلنَّ ، ثم حقَّكَ. تحمله على الموضع كان جائزًا) اهـ ، ويقول فى (١٥٤/٤) منه- : (وعلى نحو من هذا أجازوا : (مررت بزيد وعمرًا) ؛ لأنَّ معناه : (أتيتُ) فحملته على المعنى ؛ إذ كان قولك : (بزيدٍ) بعد (مررتُ) فى موضع نصب) اهـ ، ونحوه فى (الكتاب ٩٤/١) : (... ومعناه (أتيت). تحمل الاسم إذا كان العامل فعلًا ، وكان المجرور فى موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى) اهـ ، ولا أفهمُه إلا على أن العامل هو الفعل المذكور بتضمينه معنى فعل ناصب لا على ما يراه الكثيرون من تقدير فعل ناصب بعد العاطف ، وللمسألة وقفة أطول فى القسم الأول من هذا البحث.

(١) انظر (المقتضب ١٣٦/٤ ، والصاحبى ٢٧٣ ، والبحر ٣٩/١).

تكون لابتداء الغاية فى المكانِ[١] ؛ كقولك (سرت مِن البصرة إِلى الكوفةِ)، ألا ترى أن ابتداء السير من البصرة، وكذلك قولهم (تبعتك[٢] من هذا المكان إِلى هذا المكانِ)[٣]، وكذلك (رأيتُ الهلال من خَلَلِ السَّحاب)، هذا كلُّه للابتداء.

وتكون للتَّبعيض؛ كقولك (أكلتُ من الرَّغيفِ)، إنما معناه: (أكلت شيئًا من الرَّغيف)، أى أكلت بعضَه، و (أخذتُ من الدَّراهم)، أى أخذت بعضا[٤]، و (أنا مُسْتَكْفٍ بما عندى من جاهك) أىْ بعضه[٥] ؛ فمتى حَسُنَ ذكر (الْبَعْضِ) فهى للتبعيض[٦]، ومتى حسُنَ ذكر (الابتداءِ) فهى للابتداءِ[٧]

وتكون لتبيينِ الجِنس؛ كقوله -تعالَى- ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[٨]، أىْ فاجتنبُوا الرِّجْسَ الذى هذه صفتُه[٩] ؛ فمتى حَسُنَ لك ذكر

---

(١) المقصود غير الزمان -كما ذهب إليه على ما سيأتى- فيشمل نحو ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾، ويمكن جعل الأشخاص أماكنَ بالتأويل؛ لملازمة المكان لها. (الخضرى ٢٢٩/١).

(٢) ص (بعتك) - تصحيف-.

(٣) سقط: (إلى هذا المكان) من (د).

(٤) وعلامته جواز الاستغناء عنها ببعضٍ (التصريح ٨/٢، والمغنى ١٤/٢- ط الحلبى، وش الكافية ٣٢١/٢).

(٥) ص، د (من بعضه) -سهو فى الجمع بين المتناوبيْنِ.

(٦) ولهذا قرئ: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ (بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ). (الاشمونى ٤٦٠/١).

(٧) أو أنْ يحسن فى مقابلتها (إلى) أو ما يفيد معناها. (الأمير ١٤/٢).

(٨) الحج ٣٠

(٩) ابن يعيش ١٢/٨ (اعتبارهُ أنْ يكون صفةً لما قبله، وأن يقع موقعه (الَّذى) اهـ. (وزعم الأخفش أنها للتبعيض، وتقديره عنده فاجتنبوا الرجس الذى هو بعض الأوثان، والأول أولى، وأجود، لأنه أعم فى النهى) قاله الأنبارى (البيان ١٧٤/٢)

وفى أسرار العربية ص١٩٨ (ولا يجوز أن تكون للتبعيض، لأنه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان) اهـ.

وانظر (معانى الزجاج ٤٦٢/١، ٩/٢، ٢٢٧، والرازى ١٥٨/٦، والكشاف ١٢/٣، واللسان - منن-).

الصِّفة موقعها[١] فهي لتبيين الجنس ، [و][٢] مثل قولك (شربتُ قليلًا من الماءِ) أي : شربتُ الشَّرابَ الذي هذه صفته.

فإذا قلت (زيدٌ أفضلُ من عمروٍ) ؛ فقد قيلَ إنَّ (مِنْ) ههنا لابتداء الغاية[٣] ، وقيل إنَّها للتَّبعيض[٤]

وتكون زائدةً ، دُخولُهَا كخروجِها[٥] ؛ فقولك (ما جاءنى من أحدٍ[٦]) ، تقديره (ما جاءنى أَحدٌ) ، و(مِنْ) زائدة لتأكيد النَّفى[٧] ؛ كقوله -تعالى- ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ ، تقديره (ما لكم إلهٌ غيره) ، و(مِنْ) زائدةٌ لتأكيدِ النَّفى ، وكقولهِ -تعالى- ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[٨] ، (مِنْ) ههنا زائدة - وإِنْ[٩] كانَتْ فى الإيجاب[١٠] - ، تقديره : (يَغُضُّوا أبصارهَم) ، وقيل : إِنَّها فى هذا

---

(١) ص ، د (معها) -تصحيف ، والمثبت من المصادر على ما سبق.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ذهب إليه المبرد (المقتضب ١/١٨٢) ؛ قال : (وقولك (زيدٌ أفضلُ من عمرو) إنما جعلتَ غاية تفضيله عمرًا ، فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه) اهـ ، وانظر حواشيه ، وشرح المفصل ٦/ ٩٣ ، والمصباح ٧١١ ، والأشمونى ٢/٥٠-حلبى.

(٤) هو ما ذهب إليه سيبويه ، قال فى (٤/٢٢٥) : ... (هو أفضل من زيد) إنما أراد أن يفضله على بعض ، ولا يعمّ ، وجعل زيدًا الموضع الذى ارتفع منه أو سفل) اهـ ، وذهب الرضى وابن ولاد ، وابن مالك إلى أنها للمجاوزة. راجع (ش الكافية ٢/٢١٩ ، ٢٢١ ، والهمع ٢/٣٦).

(٥) المقتضب ٤/١٣٧ ، وقال الطبرى (٢/١٢٧) (أنكر من أهل العربية جماعة أن تكون (مِنْ) بمعنى الإلغاء فى شئ من الكلام ...) اهـ.

(٦) اجتمعت فيه شروط زيادتها ، من تنكير مجرورها ، وسبقها بنفى ، وكون مجرورها فاعلًا. راجع (المرادى ٢/٢٠٣ ، والخضرى ١/٢٢٩) ، وأجازه الأخفش وهشام ، والكسائى بلا شروط (السابق).

(٧) لدخولها على نكرة ملازمة للنفى ، فهى تدلُّ على العموم نصًّا ، فزيادة (مِنْ) إنَّما أفادتْ مجرد التوكيد ، راجع (التصريح ٢/٨).

(٨) النور ٣٠.

(٩) د (وإذ) - تصحيف.

(١٠) قال به الأخفش (البحر ٦/٤٤٧ ، والرازى ٦/٢٥٩) ، واختاره ابن مالك قال (وبقوله أقول ؛ لثبوت زيادتها دون الشرطين نظما ، ونثرا) اهـ (ش التوضيح ص١٢٦) ، ولعلى أختاره ، فقد خرجت=

الموضع غيرُ زائدةٍ، بلْ هِى للتَّبعيض[١]، تقديره: (يغضُّوا شيئًا من أبصارِهِمْ)، وهو عمَّا لا يحلُّ لهم النظر إليه.

وهذه معانى (مِنْ) على اختلافها، فى هذه الأربعةِ المواضعِ، وهى فى ذلك كله لا تكون إلا جارة.

[واعلم أنَّ حروفَ الجَرّ تَتَعاقَبُ، فيكون بعضُها فى معنى بعضٍ[٢]، فمن ذلك أَنَّ (مِنْ) جاءتْ بمعنى (الباء) فى قوله -تعالى- ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[٣] أى (بأمِر اللَّهِ)[٤]، وأنها يُقْسَمُ بها، فتكون عوض (الواو) التى فى القسم؛ فيقال (مِنْ رَبِّى) معناه (وَرَبِّى)[٥]

=عليه آيات كثيرة، انظر (التبيان للعكبرى ص١٤٠، ٢١٧، ٣٨٦، ٣٩٢، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٨، ٩٧٥، وغيرها، ومنهج الأخفش ص٩٨).

(١) الثعالبى (٢٥١) وأسرار العربية (ص٢٠٠)، والنسفى (١٤٠/٣)، وقال الزمخشرى (الكشاف ٣/ ٦٠): (مِنْ للتعبيض، والمراد غض البصر عما يحرم، والاقتصار به على ما يحل) أهـ.

(٢) مذهب البصريين أن أحرف الجرِّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أَنَّ أحرف الجزم، والنَّصب كذلك، وما أَوْهم ذلك، فإما مؤوَّل تأويلًا يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدَّى بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذًا، والكوفيُّونَ، وبعض المتأخِّرينَ يحملون الباب كلَّه على النيابة، ولا يجعلونه شاذًا، ومذهبهم أقل تعسُّفًا، (المغنى ١٠٢/١-١٠٣، والهمع ٣٥/٢)، وابن جنى يقول به فى موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه (الخصائص ٣٠٧/٢، ٣٠٨)، وغالى ابن عصفور فذهب إلى أَنَّ إنابة حرف مكان حرف من الضرائر؛ ولعلَّ من أعدل الآراء ما ذهب إليه ابن السِّيد، فلم يطلق المنع كما ذهب إليه أكثر البصريين، ولا الاستعمال كما رآه أكثر الكوفيين، فكلاهما غير مطَّرد، وقد يتعذر التأويل على غير وجه البدل، ولذا قصره على السماع. راجع (الضرائر) لابن عصفور ٢٣٩، والألوسى ١٤٦-١٥٠، ٢١٧-٢١٨، ويس ٤/٢-٥، والطبرى ٢٩٩/١، والبحر ٣٢٦/١، ودرة الغواص ٢٣٠-٢٣١)، وقال المبرد (الكامل ٢/ ٨٢-بيروت) (حروفُ الخَفْضِ يُبْدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان فى معنى فى بعض المواضع) اهـ.

(٣) الرعد: ١١

(٤) المقتضب ٣١٨/٢، ومعانى الحروف للرمانى ٩٨، والرازى ١٨٧/٥) -نفسه-.

(٥) انظر ما يأتى فى (٣٣٤/٣-المحرر).

وتكون بمعنى (عَلَى)؛ كقوله -تعالى- ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾(١)، أَيْ على القوم(٢)، وتكون بمعنى (عَنْ)٠ تقول (نُهِيتُ مِنْ فلانٍ)٠ أى (عنه)، و (حدَّثَنِى فلانٌ من فلانٍ)(٣) أى (عَنْهُ)](٤)

و(إِلَى) معناها انتهاءُ الغاية فى المكانِ(٥)؛ تقول (سرتُ من البصرة/٣٨٠/ إلى الكُوفَةِ) ف(مِنْ)، لابتداء الغاية، و(إِلَى) لانتهائها.

وقد قيل إنَّ الغاية تدخل فيما قبلها تارةً، وتارةً لا تدخُلُ؛ [فمِمَّا تدخل فيما قبلَها(٦)، قوله تعالى - ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾(٧)، فالمرفقانِ، والكَعبانِ داخلانِ(٨) فيما قبلهما](٩)، ومما

---

(١) الأنبياء ٧٧

(٢) الثعالبى ٢٣٧، والهمع ٢/ ٣٤، ويشهد له قراءة أبَيّ بن كعب: ﴿وَنَصَرْنَاهُ عَلَى الْقَوْمِ﴾ (الرازى ٦/ ١١٧)، وقيل (بل ضُمِّنَ (نَصَرَ) معنى (مَنَعَ، أو نَجَّى)، ومِنْ على بابها (البحر ٦/ ٣٣٠، والتبيان ص٩٢٣)٠

(٣) أدب الكاتب ص٥٣٨ -نفسه-٠

(٤) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، والظَّاهر كونُها للمصنف٠

(٥) كأنه سقطت من العبارة كلمة (والزَّمان) -مثلًا-؛ إذ لا تختص بالمكان بل هى للانتهاء مطلقًا (التسهيل ص١٤٥، وش المفصل ٨/١٤، والرضى ٢/٣٢٤)، وهو ما عليه المصنف بتمثيله الآتى٠

(٦) ص، د (قبله)، وهو غير مناسب٠

(٧) المائدة: ٦

(٨) قيل إنَّ (إلى) بمعنى: (مع)، وقيل إنها على بابها لانتهاء الغاية، وإنما وجب غسل المرافق بالسُّنَّة، وليس بينهما تناقض؛ لأنَّ (إِلَى) تدلُّ على انتهاء الفعل، ولا يتعرض بنفى المحدود، ولا بإثباته (التبيان ٤٢١، وأسرار العربية ص٢٠٠)، وفى (نيل الأوطار/١٧٥) (اتفق العلماء على وجوب غسلهما، ولم يخالف ذلك إلاَّ زُفَرُ، وأبو بكر الظاهرى فمن قال بالوجوب جعل (إلى) فى الآية بمعنى (مع)، ومن لم يقل به جعلها لانتهاء الغاية، واستُدِلَّ لغسلهما أيضًا بحديث (أنه -ﷺ- أَدَارَ الماءَ على مرفقيه، ثم قال: هذا وضوءٌ لا يقبلُ الله إلاَّ بِهِ) اهـ، وراجع (معانى الزجاج ٢/ ١٦٧، والرازى ٣/٣٦٩)٠

(٩) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

لا تدخلُ [فيهِ][١] قولك: (سرتُ إلى زيد)، و (صمتُ إلى اللَّيلِ)، كلُّه معناه الانتهاء، والليل[٢] لا يدخُل ههنا فى الغَايةِ[٣]

وقد تكون (إلَى) بمعنى (مَعَ)[٤]؛ كقوله -تعالى- ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[٥] [أى: مع أموالكم]، وكذلك قوله -تعالى- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، تقديره: (مع المرافق، والكعبين)[٦]، [وَقَالَ -تعالى- ﴿مَنْ أَنْصَارِى إِلَى اللَّهِ﴾[٧]، وكذلك (الزَّودُ إِلى الزودِ إِبِلٌ)[٨] أى مع الزود[٩]

وتكون بمعنى (عِنْدَ)[١٠]؛ كقوله -تعالى-[١١] ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾[١٢]،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) وكذا: (زيد).

(٣) قيل إنْ دلت قرينةٌ على دخول ما بعد (إلى)، أو على عدم دخوله -كما فى التمثيل- عُمِلَ بها، وإلاَّ فالصحيحُ عدم الدخول مطلقًا حملًا على الغالب. راجع (المغنى ١/٧٠-حلبى، والأشمونى ١/٤٦٣-حلبى، وش المفصل ٨/١٤، والأشباه ١/١٨٤).

(٤) الاقتضاب ص٢٥٢

(٥) النساء ٢، وقيل ضُمِّنَ: (تأكُلُوا) معنى (تَضُمُّوا، وتُضِيفوا) فهى على بابها. (الكشاف ١/٤٩٥، والرازى ٣/١٣٥، والبحر ٣/١٦٠).

(٦) مر قريبًا فى رقم (٨) فى الصفحة السابقة.

(٧) آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤؛ قال الطبرى (١/٢٩٩): (يريد مَعَ الله) اهـ، وقال الفراء (١/٢١٨): (المفسرون يقولون: من أنصارى مع الله، وهو وجه حسنٌ) اهـ، وانظر (الصاحبى ١٧٩)، وقيل المعنى: من يضيفون أنفسهم إلى الله ينصروننى، كما ينصرنى أوْ من أنصارِى ذاهبًا إلى الله ملتجئًا إليه، أفاده الزمخشرى (الكشاف ١/٤٣٢، ٤/١٠١)، وانظر (معانى الزجاج ١/٤٢١).

(٨) مثل يضرب فى الشئ القليل يجتمع مع القليل فيصير كثيرًا، قيل إنه من قول أُحَيْحَةَ بن الجُلاح. راجع (فصل المقال ٢٨٢، والميدانى ٢/٦، د. الأدب ٣/٢٩٢، واللسان -زود-، والمزهر ١/٤٨٩).

(٩) معانى الفراء ١/٢١٨

(١٠) المغنى ١/٧١ حلبى، وشرح شواهده ٢٢٦، والهمع ٢/٢٠.

(١١) سقطت (تعالى) من (د).

(١٢) القيامة: ١٢.

أى (عند ربك)[1]].

و(عَنْ): معناها المُجَاوزةُ[2]؛ كقولك (خرجتُ عن زيدٍ)، و (انفصلتُ عن الحربِ)، و (قعدتُ عن الشَّرِّ)، كلُّ هذا فيه معنى المجاوزة؛ لأنك إِذَا قلتَ (خرجتُ عن زيد) فقد جاوزته، وسرتَ عنْهُ.

وقد تكون (عَنْ) اسمًا؛ كقول الشاعر[3]

(١٢٥) فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[4]

فـ(عن) ههنا اسم؛ لدخول حرف الجَرِّ عليها؛ لأنَّ حرف الجَرِّ لا يدخلُ إلاَّ على الأَسماء، ولا يدخل على الأفعال، ولا على الحروف، فصارت (عَنْ) اسمًا؛ لدخول حرف الجَرِّ عليها[5]؛ لأن كل ما دخل عليه حرفُ الجَرِّ فهو اسمٌ.

وتكون- أيضًا بمعنى (مِنْ)، كقولك (نزلت عن الجبل) أى (نزلت من الجبل)؛ والمجاوزةُ والابتداءُ متقاربانِ[6] فى مثل قولك (خرجتُ عن زيدٍ)، و (خرجتُ مِنْ زيدٍ)، قال -تعالى- : ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[7] أى (من عباده)[8]

---

(١) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) وهو الأصل، ولم يذكر البصريُّونَ غيره (الأشمونى ١/٤٧٠).

(٣) القطامى من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبى العاص (الديوان ص ٥، وجمهرة الأشعار ص ١٥٢، والجمل ص ٧٣، والاقتضاب ص ٤٢٧، والبحر ٦/١٨٤، والفصول ٢١٧، ومعانى الحروف ٩٥، والخزانة ٦/٤٨٢-محقق، وضرائر ابن عصفور ٣٠٦، ومعجم البلدان ٢/٢١٦، والحلل ص٧٥).

(٤) من اللغة: الحُبَيَّا: اسم موضع بالشام، مصغر لا تكبير له، والنظرة القَبَلُ المستأنفة التى لم تتقدمها نظرة.

والبيت من بحر البسيط.

والشاهد وقوع (عن) اسمًا، بدليل دخول حرف الجر عليها -كما وضح-.

(٥) وهو مبنى حينئذ مراعاة لأصله وهو الحرفية. (الكشاف ٢/٣١٧).

(٦) فى البحر ٥/٩٦: (قيل: كلمة (مِنْ)، وكلمة (عَنْ) متقاربتان، إلاَّ أَنَّ (عَنْ) تفيد البعد) اهـ، وانظر بعده، والتصريح ٢/١٦

(٧) التوبة ١٠٤، والشورى ٢٥

(٨) انظر الحاشية قبل السابقة، والرازى ٤/٤٩٩.

وتكون بمعنى (الباء)[١] ، قال -تعالى- ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[٢] ، أى : بالهوى[٣]

و(على)[٤] معناها الاستعلاء، تقول (ركبتُ على الفرس)، و(طلعتُ على الجبلِ)، و (علوتُ على السَّقفِ)[٥] ، فالاستعلاء فى هذا واضحٌ بركوب الفرسِ، وطلوع الجبل[٦] ، وتكون فِعلًا من (علا، يعلُو)[٧]

وقد جاءت اسمًا فى قول الشاعر[٨]

(١٢٦) غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ[٩]

---

(١) معانى الحروف للرمانى ص٩٤، وذكر السيوطى (٢/٣٠-همع) أن كونها بمعنى (مِنْ) والباءِ ممَّا زاده ابنُ هشام، فتأمَّلْ!

(٢) النجم : ٣

(٣) الشجرية ٢٦٩/٢، والتبيان ١١٨٦، وقيل هى على بابها. أى لا يصدر نطقه عن الهوى (السابقان)، والرضى ٣٤٢/٢).

(٤) المخصص ٥٥/١٤، والمغنى ١٢٦/١- ط الحلبى.

(٥) فى جميعه نظر، إذ ما مثل به أفعال متعديةٌ بنفسِها، ولو ذكر بدل الفعل اسمًا لسَلِمَ ولعله يسوغ؛ كقول الأعشى (العقد الفريد ٣٩٢/٥).

لَمْ تَمْشِ مِيلًا، ولم تَرْكَبْ على جَمَلٍ ولم تَرَ الشَّمْسَ إلاَّ دُونَها الكُلَلُ

(٦) وعلو السقف.

(٧) المقتضب ١٨٤/١، ٥٣/٣، ٤٢٦/٤، وابن يعيش ٣٧/٨

(٨) مزاحم بن الحارث العقيلى : (الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب ٥٣/٣، والكامل ٨٢/٢-بيروت، ونوادر أبى زيد ٤٥٤، والرمانى ١٠٧، والمخصص ٥٧/١٤، وأدب الكاتب ٥٣٥، وأسرار العربية ١٩٥، واللسان - صلل، وعلا-، والثعالبى ٤٧، ٧٩ وغيرها).

(٩) يروى فيه (خِمسُها) بدل ظِمْؤُهَا، و(ببيداء) بدل (بزيزَاء).

من اللغة (الظِّمءُ) : ما بين الوِرْدَيْنِ، والخِمْسُ شرُّ الأظماءِ وهو ورود الماء فى كل خمسة أيام، و(تَصِلُّ) : يُصَوِّتُ جوفها من يبسه، و(القَيْضُ) قشر البيض، و(الزيزاء) ما غلظ من الأرض، و(مَجْهَلٌ) : لا يهتدِى سالكُها فيها. يصف قطاة أفرخَتْ لتوِّها، وقد تيبَّس جوفها عطشًا من طُول مُكثٍ على بيضها ببيداءَ قفرٍ، ففزعت تنشِد رِيًّا. والبيت : من بحر الطويل.

والشاهد ورود (على) اسمًا، بدليل دخول (من) عليها، وحرف الجر لا يباشر إلاَّ اسمًا، هذا ما عليه سيبويه والجمهورُ، وذهبَ الفراء ومن تبعه إلى بقائها على حرفيَّتها مع دخول (مِنْ)، وكذلك (عَنْ) إذا دخلت عليها (مِنْ)، وزعموا أنَّ (مِنْ) تدخل على حروف الجرِّ كلها سوى (مُذْ، واللام، =

فأدخل (مِنْ) على (عَلَيه) ، فدل على أنَّها اسم ؛ لدخول حرف الجر عليها ، والتقدير (غدتْ من فوقه)[١] ؛ [وتكون بمعنى (مِنْ) ، قال -تعالى- [٢]﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[٣] أي من الناس[٤]

وقال الشاعر[٥]

(١٢٧) رَأَيْتُ النَّفْسَ تَتْرُكُ مَا لَدَيْهَا وَتَطْلُبُ كُلَّ مَمْنُوعٍ عَلَيْهَا[٦]

أي ممنوع منها· وتكون بمعنى (عِنْدَ) ؛ قال -تعالى- ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾[٧] ، أَيْ عِنْدِي][٨] [٩]

=والباءِ ، وفِي) ؛ وزعم ابن الطراوة ، وجماعةٌ إلى أنَّ (عَلَى) اسم دائمًا ، ولا تكون حرفًا ، وذهب ابن عصفور إلى أنَّها لا تكون اسمًا إلا ضرورة ، ولم يشايعه غيره ؛ والصَّوابُ المذهب الأول· ومن استعمالها اسمًا في النثر قول الرسول -ﷺ- (إنَّما يكفِي أحدَكُمْ أَنْ يضعَ يدَه على فَخِذِهِ ، ثم يُسَلِّم على أَخِيه مِنْ عَلَى يمينِه وشِمالِه) ؛ قال ابن مالك (وفي قوله (مِنْ عَلَى يَمِينِهِ) شاهدٌ على استعمال (على) اسمًا وأن ذلك غير مخصوص بالشعر) اهـ (شواهد التوضيح ٢٠٩-٢١٠) ، وراجع (الخزانة ٢٥٤/٤ب ، والدرر ٣٦/٢ ، وضرائر ابن عصفور ص٣٠٥)·

(١) الكتاب ٢٦٨/٣ محقق ، وابن عقيل ٢٦١-نفسه·

(٢) ص ، د : (وإذا) -بزيادة الواو- خطأ·

(٣) المطففين ٢

(٤) قال به الكوفيُّون ، ونقله ابن منظور في اللسان (كيل) عن سيبويه ، والبصريُّون على تضمين (اكتال) معنى (تحكَّمَ ، وسيطر)· راجع (معاني الفراء ٢٤٦/٣ ، والكشاف ٢٣٠/٤ ، والبحر ٤٣٩/٨ ، والرضي ٣٤٥/٢)·

(٥) أبو العتاهية (الديوان ص٤٧٤ ، ومحاضرات الراغب ص٢٠٠)·

(٦) البيت أول بيتين منفردين في ديوان أبي العتاهية ، وروايته ، وما بعده فيه

رأيتُ النفسَ تحقِرُ ما لديْهَا وتطلب كل ممتنِع عَلَيْهَا
فإن طاوعتَ حِرْصَك كنتَ عبدًا لكلِّ دَنيئةٍ تدعو إليها

والشعر من بحر الوافر·

والشاهد : وقوع (على) بمعنى (مِنْ)·

(٧) الشعراء ١٤

(٨) تفسير الرازي يشير إليه في قوله (٣٦٤/٦) (إنَّ لهم عِنْدِي ذنبًا ···) اهـ ، ويرى ابن هشام أنه استعلاء معنوي (المغني ١٢٦/١)·

(٩) ما بين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها ، والظاهر كونها للمصنف·

و(فى) معناها الظَّرفيَّة، والوِعاءُ[١]؛ كقولك (زيدٌ فى الدَّارِ)، و(المالُ فى الكِيس).

/٣٨١/ وتكون بمعنى (عَلَى)، كقوله -تعالى- ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٢] أى على جذوع النَّخل[٣]

و(رُبَّ)[٤] معناها التَّقليلُ[٥]؛ كقولك (رُبَّ رجلٍ لقيتُ)، و (رُبَّ فرسٍ ركبتُ)، كأنك قلت (قليلٌ من الرجال لقيتُ)، و(قليلٌ من الفِرسان[٦] ركبتُ).

وقد تكون للتَّكثير؛ كقولك[٧] (رب غلامٍ قتلتُ)، و(رُبَّ أَمرٍ أمضيتُ)، أى كثيرٌ من الغلمان قتلتُ، وكثيرٌ من الأمور أمضَيْتُ.

ولا تكون (رُبَّ) إلاَّ فى صدر الكلام[٨]؛ فلو قُلْتَ (لقيتُ رُبَّ رجلٍ) لم يجز

---

(١) المقتضب ٤/١٤٣، ومعانى الحروف ٩٦، والمخصص ١٤/٥٤ -نفسه-.

(٢) طه ٧١

(٣) هو المشهور من كلام النحاة: انظر (الكامل ٢/٨٢-بيروت، ومعانى الزجاج ١/٤٢٢، ٢/٢٣٩، والطبرى ٢/٤١٢) وغيرها، والمانعون من تناوب الحروف يقولون: شُبِّه تمكن المصلوب فى الجذع بتمكن الشئ الموعَى فى وعائِه، وليس هذا بكلام نُحاةٍ. بل قيل نقر فرعونُ الخشب، وصلبهم فى داخله، ولا أدرى أَىُّ نخل يمكن فيه ذلك؟، وراجع (البحر ٦/٢٦، والفراء ٢/١٨٦، والكشاف ٢/٥٤٦).

(٤) مذهب الكوفيين، والأخفش أنَّ (رُبَّ) اسمٌ مضاف إلى نكرة، وإعرابه الرفع على الابتداء، ولا خبر له، وعند غيرهم حرف. (التسهيل ١٤٧، وش الكافية ٢/٣٣١).

(٥) المقتضب ٤/١٤٠، ٢٨٩، والشجرية ٢/٣٠٠-والمرادى ٢/١٩٤، وذهب ابن مالك إلى أنَّها فى الغالب للتكثير (ش التوضيح ١٠٤، والتسهيل ص١٤٧)، وعليه الرضى ٢/٢٣٠، قال: (صارت فى معنى التكثير كالحقيقة)، وهو خلاف المشهور عنهم فيها من غلبتها فى التقليل، وندرتها فى التكثير، وانظر أيضًا: (الإنصاف ٨٣٣، والمفصل ٢٨٦، وشرحه ٨/٢٦-٢٧، والبحر ٥/٢٤٢).

(٦) كذا، ولعله عن سهو، والصواب على كل حال (أفْراس)، وراجع (اللسان -فرس-).

(٧) أى مفتخرًا.

(٨) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق٩٢): (لأن (رُبَّ) للتقليل، وتقليل الشئ يقارب نفيه، والنفى له صدر الكلام) اهـ، وراجع (الإنصاف ٨٣٣).

حتى تقول (رب رجل لقيتُ)[١]

ولا تدخلُ إلاَّ على النَّكرةِ[٢] ؛ لو قلتَ (رُبَّ زيدٍ) ، أو (رُبَّ الرَّجلِ) - بدخول الألف واللام- لم يجز ؛ هذا هُو المسموعُ عنهمْ.

وقد قالوا (رُبَّهُ رجُلًا) ، فالضمير ههنا مجهولٌ ، لا يعود على شئ قبله[٣] ، فحكم هذا الضمير حكُم النكرة[٤] ، وإنما يفسِّرُه ما بعده ، وهو قولك (رجُلًا) ، و(رَجُلًا) منصوب على التميز ، و(رَجُلًا) مفسر الهاء ؛ إذْ كانت الهاءُ هى الرجلُ ، والرجلُ هو الهاءُ.

وفى (رُبَّ) أَربعُ لغاتٍ (رُبّ) -بفتح الباء ، وبضمها -وبكسرها[٥]- مع التَّشديد فى ذلك كله ، و(رُبَ) -بفتح الباء وتخفيفها ؛ قال الشاعر[٦]

(١٢٨) .... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[٧]

---

(١) ص ، د : (قتلت) - سهو عما فى التمثيل.

(٢) سيبويه ٤٢٧/١ محقق : (رُبَّ لا يقع بعدها إلاَّ النَّكرة) اهـ ، وانظر (أمالى السهيلى ص٧١ ، وأسرار العربية ص٢٠١).

(٣) المحرر ٥٧/٢.

(٤) كلامه يُفْهم أنه معرفة جرى مجرى النكرة ، فى دخول (رُبَّ) عليه ، لَماَّ أشبهها فى أنه غير معيّن ، ولا مقصود ، وذهب الزمخشرى ، وابن عصفور ، وقوم إلى أنه نكرة ، والأكثرون على الأول ، راجع (ش المفصل ٢٨/٨ ، والهمع ٢٧/٢ ، والأمير ١٢٠/١) ، ولعله يقول بتنكيره ، فنصه غير واضح فيه.

(٥) لم أقع على (رُبِّ) فى لغاتها ، ولم يذكرها أحدٌ من الكاتبين ، فيمن وقفت عليهم ، بل حكى ابن هشام فيها ستَّ عشرةَ لغةً ليست هذه منها ، وانظر (المغنى ١٢٢/١ حلبى ، والتسهيل ١٤٧ ، والتبيان ٧٧٦ ، والهمع ٢٥/٢ ، وشرح القصائد السبع ص٣١) ، وقال الأنبارى (الإنصاف ٢٨٦ : (وفى (رُبَّ) أربع لغات : ضم الراء ، وفتحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها) اهـ ، ولعل هذا هو المناسب.

(٦) أبو كبير عامر بن الحُلَيس الهذلى ، (ديوان الهُذَليِّين ٨٩/٢ ، والعين ٣٦٧/١ ، ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٩ ، والمحتسب ٣٤٣/٢ ، والخصائص ٤٤٠/٢ ، والشجرى ٤/٢ ، والإنصاف ٢٨٥ ، والخزانة ١٦٥/٤ب).

(٧) صدره :

أَزُهَيْرُ إِنْ يشب القذالُ فإِنَّنِى كَمْ هيضَلٍ مَصِعٍ لففتُ بهيضَلِ=

فخفَّفَ الباءَ ، وفتَحَهَا .

ولا تدخل (رُبَّ) إلا على الأسماءِ ؛ لأنَّها حرف جرٍّ ، فإذا أَدْخَلتَ عليها (ما) دخلت على الأسماء ، والأفعالِ جميعِهَا[1] ؛ قال الله -تعالى- ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[2] ، فـ (يَوَدُّ) فعل دخلت عليه (رُبَّ) لمَّا دخلت عليها (ما) ، وتقول (رُبَّمَا حَصَلَ لِي المرادُ)[3] ولو حذفتَ (ما) ، وقلتَ (رُبَّ حَصَلَ) لم يجز ، فهي لا تدخلُ على الأفعال إلاَّ إِذَا كانتْ معها (ما) .

و(مَعَ) معناها المصاحبة[4] ؛ تقول (قُمتُ مع زيدٍ) ، و (خرجتُ مع عمروٍ) ، فهي بمعنى المصاحبة[5] كأنَّك قلتَ (قمتُ مُصَاحِبًا لِزَيْدٍ) ،

=وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه

من اللغة القَذَالُ ما بين الثغرة وأعلى الأذن ، والهيضل الجماعةُ المتسلِّحة ، والجيْشُ الكثير ، والضخم العظيم ، واللَّجِبُ ذو اللَّجَبِ ، وهو الجَلَبَةُ والصَّوتُ ، والمَرِسُ شديدُ الأَيْدِ والمِرَاس ، والمَصِعُ الشديدُ المُجالِدُ .

والبيت : من بحر الكامل .

والشاهد : تخفيف (رُبَ) بحذف الباء الأولى ، ويستشهد به أيضًا على حذف الثانية ، وإبقاء الساكنة ، وأيضًا على كون (رُبَّ) هنا للتكثير .

(١) هي عند سيبويه حينئذ تختصُّ بالفعل ، قال (١١٥/٣) : (جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهَيَّئُوهَا ليذكروا بعدها الفعل) اهـ ، وأجاز الجُزُولي قياسًا وقوع الاسمية بعدها ، وانظر (ش الكافية ١٣٣/٢ ، والمغني ١٢١/١) .

(٢) الحجر ٢

(٣) الأكثرُ دخولها آنئِذٍ على الماضي ، بل قيل بوجوبه ، وساغ دخولها في الآية على المستقبل ؛ لأنَّ المترقَّبَ في أخبار الله -تعالى- بمنزلة الماضي المقطوعِ به في تحققه . (المغني ذاته ، والكشاف ٣٨٦/٢) .

(٤) الكتاب ٢٢٨/٤

(٥) عد المصنف كما ترى (مَعَ) من حروف الجر ، والمشهورُ من مسلكهم حِيالها أنَّها ظرف ، وهي عند سيبويه ظرفٌ مبنيٌّ على الفتح ، كما يُفْهِمه في (٢٨٦/٣) من كتابه ، وعند الآخرين معرب ملازم للنَّصب ، وقد تسكن عينه ، فيقال : (مَعْ زيدٍ) ، وهو لغة ربيعة ، وعدها بعضهم والحالة هذه حرفًا ؛ قال الرضي ١٢٧/٢ (قال بعضهم -وهو الحقُّ- هي في هذه اللغة حرف جرٍّ) أهـ ، وفي أمالي الشجري (٢٤٥/١) : (وذهب أبو عليّ إلى أن من فتحه فهو عنده ظرفٌ ، ومن أسكن جعله حرفًا .=

و : (خَرَجْتُ مُصَاحِبًا لعَمْرٍو).

و(الباءُ)(١) تكون للإلصاق(٢) ؛ فى قولك (مررتُ بزيد)، كَأَنَّكَ(٣) ألصقتَ مرورَكَ بِهِ.

وتكونُ للاستعانة ، كقولك (استعنتُ باللَّهِ)(٤) ، و(كتبتُ بالقلمِ).

وتكون بمعنى (فِي)، كقولك (زيدٌ بمكةَ)، و : (عمروٌ بالمسجدِ)(٥)،

=أراد أن من أسكنَه نزَّله منزلة الأدوات الثنائية ، نحو هَلْ ، وبَلْ ... وإنما ذهب من ذهب إلى كونه حرفًا لمجيئه على حرفين ولا يعلم له أصل فى بنات الثلاثة) اهـ ، وفى ٢/٢٥٣- منه (وكان أبو عليّ يحكم عليها بالحرفيّة إذَا سكنتْ) اهـ ؛ فالقول بالحرفيَّة كما تَرَى - مقصورٌ على الإسكان فيها - وقد وُجِدَ من يقول بحرفيتها عمومًا ؛ قال ابن منظور (اللسان -مع-) (قيل إنَّ (مَعَ) المتحركة تكون اسمًا ، وحرفًا ، و(مَعْ) الساكنة العين حرفٌ لاغير) اهـ ، بل ذهب ابن عطية ، والنحاس إلى أنه لا خلاف فى ساكنة العين أنَّهَا حرفٌ (البحر ٧/٨٠، وابن عقيل ٢٧٧).

قلت ولعلَّ القولَ بحرفيَّتها عمومًا -كما ذهب إليه المصنف ، وبعضُهم - أقربُ مأخذًا ، ولا مانع من استعمالها اسمًا فى بعض الأحوال ، إذا صاحبت خصيصةً للأسماءِ كحرفِ جرٍّ سبقها ، كما فى (عَنْ ، وعَلَى) ، أو نُوِّنَتْ ، وقد رأيتُ الرمانيَّ عليه فى قوله (إنْ دخل عليه حرف جر كان اسمًا ، وإلاَّ كانَ حرفًا) اهـ نقله فى (المصباح ٥٧٦) ، وكأنِّى أفهم أنَّ سيبويه -على الرغم من اعتماده إياها ظرفًا كما سبق- يجعلها نظيرةَ (عَلَى) ، وذلك قوله فى (١/٤٢٠ محقق) (وأما الحروف التى تكون ظرفًا ... ومَعَ ، وعَلَى ؛ لأنك تقول : مِنْ عَلَيْكَ ؛ كما تقول : مِنْ فوقِكَ ، وذهبتُ مِنْ مَعِكَ) اهـ ومعلوم أنَّ قرينتها حرفٌ إلا إذا سُبِقَتْ بجارٍّ ، فكذلك المصاحِبةُ لها حكمًا ، أما القول باسميتها مطلقًا ، فلا يخلو من نظر ؛ إذ جعلها اسمًا يكون إمَّا معربًا -كما هو عند الأكثر- أو مبنيًّا كما هو المفهوم والمنقول عن سيبويه ، أما كونه معربًا فلا نظير له فى الأسماء المعربة إلاَّ على حذفٍ منها بتمام تصرفها و(مع) مسلوبَةُ التَّصرف فلا نظير لها -إِذَنْ- ، وإن قلنا بالحذف فيها ، والارتكانُ إلى عدم النظير مَزْلَقٌ ؛ وأما كونُه مبنيًّا ، فلم يَرِدْ أيضًا اسم مبنى على حرفين ، محركٌ ثانيه ، وللوفاء بمناقشة هذه المسألة مقام آخر. اطلبه فى القسم الأول.

(١) انظر فى معانيها : (الصاحبى١٣١-١٣٧ ، والثعالبى٢٢٧-٢٢٨ ، والبحر١/١٤).

(٢) سيبويه ٤/٢١٧ : (إنما هى للإلزاق ، والاختلاط ... فما اتُّسِعَ من هذَا فى الكلام فهذا أصلُه) اهـ.

(٣) إنما شَبَّهَ ؛ لأنه إلصاق مَجازِيّ ، وإنما الحقيقيّ نحو (أمسكتُ بمحمدٍ) ؛ قال الزمخشرى (المفصل ٢٨٥) : (... وارد على الاتساع ، والمعنى التصق مرورى بموضعٍ يقرُبُ منه) اهـ ، وانظر (المغنى ١/٩٥-حلبى).

(٤) فى التمثيل به نظير ؛ إذ التى للاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل (٢/٢١همع) كما فى المثال الثانى.

(٥) عكس بين المجرورين فى (د).

أي في مكة، وفي المسجد[١]

وتكون /٣٨٢/٣/ زائدةً، كقوله -تعالى- ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٢]، أي (ولا تلقوا أَيْدِيَكُمْ)[٣]، وكقوله -تعالى- ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[٤]؟ أي (أَيُّكم المفتونُ)[٥]، وكذلك قوله-تعالى- ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٦]، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾، أي: (كَفَى اللَّه شَهِيدًا)، [وكَفَى اللَّهُ][٧] حسيبًا)[٨]

وتكون زائدةً؛ لتأكيدِ النَّفى؛ كقولك (ما زيدٌ بقائمٍ)[٩]

[وتكون بمعنى (عَنْ)؛ كقوله -تعالى- ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[١٠] [أي][١١] فأسألْ عنْهُ خبيرًا[١٢]

---

(١) الفراء ٢/٧٠: (وجدنا من العرب من يجعل (فِي) موضع الباء؛ فيقول (أدخلك الله بالجنة) يريد في الجنة) اهـ، وانظر المحرر ٢/٣٦٢، والاقتضاب ٢٦٣)

(٢) البقرة ١٩٥

(٣) وقيل: مفعول (ألقى) محذوف، والتقدير (ولا تلقوا أنفسَكم بأيديكم)، وقيل ضُمِّنَ (ألقى) معنى فعل يتعدى بالباء، كأنه قيل (ولا تُفْضُوا بأيديكم) انظر (البحر ٢/٧١، والمغنى ١/ ١٠١، والطبرى ٣/٥٩٤).

(٤) القلم: ٦

(٥) وقيل الباء أصلية، والمفتون مصدر، كالمعقول، والمجلود، والميسور، أو بمعنى (فى) أى: (فى أيكم الفريقُ المفتونُ)، وراجع (الفراء ٣/٧٣، والتبيان ١٢٣٤، والصاحبى ٣٩٥، والمزهر ١/٣٣٧، والاقتضاب ٢٦٢).

(٦) المحرر ٣/٣٣٣، ٣٩٣.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) راجع ما تقدم فى (٣/٣٩٣-المحرر).

(٩) راجع المحرر ٣/٧٤، والزيادة فى الأخيرين خبرِ (ما)، وفاعلِ (كفى) قياسيَّة، وفى الأول (المبتدأِ) قيل شاذّة (راجع الضرائر للألوسى ٣٢١).

(١٠) الفرقان: ٥٩.

(١١) زيادة يقتضيها السياق.

(١٢) وقيل الباء على بابها، متعلقةٌ بـ(خَبِيرًا) لا بالسؤال، وقيل (خبيرًا) من صفات الله، والكلام على التَّجريد، كما يقال (لقيتُ بزيدٍ أَسدًا)، والأكثرون على أنَّها بمعنى (عَنْ) قال ابن سيده (المخصص ١٤/٦٥): (مهما رأيت الباء بعد: سألتُ، أو: ساءلتُ أو ما تصرف منهما، فاعلم أنها=

وتكون بمعنى (عَلَى)؛ تقول (مسحتُ بالرُّكنِ)، أي على الركن[١]

وتكون بمعنى (مِنْ)، قال الشاعر[٢]

(١٢٩) شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[٣]

أي من ماء البحر

وبمعنى (اللام)؛ قال -تعالى- ﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[٤]

أي للحق.

وبمعنى التَّعجُّبِ، نحو (أَكْرِمْ بزيدٍ)[٥]؛ وللتَّبعيضِ[٦]، تقول (خُذْ بحَظٍّ مِنْ هَذَا).

=موضوعة موضع (عَنْ) اهـ، وراجع (الكشاف ٣/٩٨، والرازى ٦/٣٥٣، والبيان ٢/٢٠٧، والتبيان ٩٨٩)،

(١) الأظهر أنَّها للإلصاق فى التمثيل (الثعالبى ص٢٢٧)، وإن صلح المذكور بملاحظة معنى الاستعلاء،

(٢) أبو ذُؤيب الهذلى (ديوان الهذليين ١/٥٢، وشرح أشعار الهُذَليِّين ١/١٢٨، ومعانى الفراء ٣/ ٢١٥، والمحتسب ٢/١١٤، والخصائص ٢/٨٥، وسر الصناعة ١/١٥٢، وابن ولاد ص١٠٢، والشجرى ٢/٢٧٠، والاقتضاب ص٢٥١، وشرح العمدة ص١٦٧، وأدب الكاتب ٥٤٣)،

(٣) رواية البيت فى الديوان:

تَرَوَّتْ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

من اللغة: مَتَى: مِنْ، أو: وسط فى لغة هذيل، وقد مر فى (٣/٣٩٢(ح) - المحرر)

تنصَّبَتْ: ارتفعت، حبشيَّاتٌ سحائب سودٌ، نئيج صوت،

يصف سحابا استقت من البحر ثم ارتفعتْ، وهو مُعْتَقد هُذَيل

والبيت: من بحر الطويل،

والشاهد: وقوع (الباء) بمعنى (مِنْ) فى قوله: (بماءِ)، وقيل: الباء زائدة، وخُرِّجَ العموم بأنه قد يوضع موضع الخصوص، وقيل الباءُ على بابها، وضُمِّنَ (شَرِبْنَ) معنى (رَوِينَ)، أما على رواية الديوان فهى على أصلها،

(٤) الدخان ٣٩.

(٥) لا يتعارض مع كونها زائدةً، أو للتعدية على القولين السابقين فى (٣/٢٤١)،

(٦) التى يصلح فى موضعها (مِنْ) (التصريح ٢/١٢، والهمع ٢/٢١)، وهو مكرر عن الموضع الأسبق: (تكون بمعنى: مِنْ)،

وتكون بمعنى (مَعَ)[١] ؛ مثل (كل الخُبْزَ بالتَّمر)، أى مع التَّمر.

وتكون بمعنى التَّعظيم والتَّعجُّب، نحو (نَاهِيكَ بِهِ)[٢]، وبمعنى الإغراء نحو (عليك بِهِ)[٣]

و(الَّلامُ)[٤] تكون للمِلكِ ؛ كقولك (غُلامٌ لزيدٍ)، و: (خادِمٌ لعمرٍو)، وتكون للاستحقاقِ[٥] ؛ كقولك (سرجٌ للدَّابة)، و (حصيرٌ للمسجدِ)، فالدَّابَّةُ، والمسجدُ لا يملكان، بل صارا يستحقَّان ذلك بالنِّسبة إليهما.

وتكون للعلة، والغرض، كقولك (جئت للسَّمن، وللَّبَن)، و (عبدت الله للغفران)، فكل ذلك معناه العلة والغرض[٦]

وتكون للعاقبة[٧]، كقول الشاعر[٨]

(١٣٠) لِدُو لِلْمَوْتِ وابنُوا لِلْخَرَابِ[٩]

---

(١) التى يصلح فى موضعها: (مَعَ) (التسهيل ١٤٥، والمرادى ٢/٢١٢).

(٢) أى كافيك به، وحَبْسُكَ هو (اللسان -نهى-).

(٣) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) راجع فيها (البحر ١/١٤)، وش المفصل ٥١٨، وش الكافية ٢/٣٢٨).

(٥) الكتاب ٤/٢١٧، والمخصص ١٤/٥١.

(٦) الثعالبى ص٢٣٠، والتصريح ٢/١١، وذهب الرضى إلى أنها فرع لام الاختصاص (إذ المجئ مختص بذلك) - (ش الكافية ٢/٣٢٩).

(٧) تسمية كوفية، ويسمونها أيضًا لام الصيرورة، وأنكرها البصريون، قالوا: إنها لام العلة، وأن التعليل وارد فيها على طريق المجاز دون الحقيقة، وهذا من تطفل النحاة على علم البيان، راجع (الكشاف ٣/١٦٦، والمغنى ١/١٧٩-حلبى، والخزانة ٤/١٦٣، والصاحبى ١٥٢).

(٨) قيل على بن أبى طالب (شرح ديوان المتنبى ٢/٣٣٤، ٤/٤٦٦، والخزانة ٤/١٦٣ ب والدرر ٢/٣١، بل قيل قائله بعض الملائكة (جمهرة أشعار العرب ص١١)، ووجدت هذا الشعر نفسه فى (ديوان أبى نواس ص٨٨)، ونفسه فى (ديوان أبى العتاهية ص٤٦)، وانظر (الرازى ٤/٣٢٠، والرضى ٢/٣٢٨، والرمانى ص١٤٣ معانى الحروف).

(٩) عجزه عند كل من نسب إليه فيما سبق

فكُلُّكُمُ يَصِيرُ إلى ذَهَابِ

والبيت من بحر الوافر

والشاهد: ورود اللام للعاقبة والصيرورة فى قوله: (للموت، وللخراب).

[وتكون بمعنى (على)، قال -تعالى- ﴿وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾[١]، أي عليه، ومثله قولهم (سقط لفيه)، أي على فيه، و (كببته لوجهه)، أي: على وجهه[٢]

وبمعنى (إلى)، قال -تعالى- ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[٣]، أي أوحى إليها[٤]، وقال[٥] -تعالى- ﴿الحمدُ لِلهِ الذِى هَدَانا لهذا﴾[٦]، أي إلى هذا][٧]

و(الكاف)[٨]، تكون بمعنى (مثل)[٩]، كقولك (زيد كعمرو)، تقديره (زيد مثل عمرو)، وقال طرفة[١٠]

(١٣١) لَعَمْرُكَ إِنَّ الْمَوْتَ مَا أَخْطَأَ الْفَتَى لَكَا لطِّوَلِ المُرْخَى وَثِنْيَاهُ بِالْيَدِ[١١]

معناه مثلُ الطِّوَلِ المُرْخَى.

---

(١) الحجرات: ٢

(٢) المخصص ١٤/٦٦، والمعلقات العشر ص١٥٧، والبحر ٦/٨٨، ١٦٥

(٣) الزلزلة ٥.

(٤) العكبرى (التبيان ١٢٩٩): (لها، بمعنى إليها، وقيل أوحى يتعدى باللام تارة، وبإلى مرة أخرى) اهـ، وانظر (الاقتضاب ص٢٥٣، والفراء ٢/١٠، والشجرى ١/٢٣).

(٥) ص، د: (وقوله)، والمناسب للعطف ما أثبت.

(٦) الأعراف ٤٣، وراجع (الفراء ١/٢٥٠، ٢/١٠٠٩، والرازى ٤/٢٤٣).

(٧) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٨) انظر (المخصص ١٤/٤٩-٥٠، والصاحبى ص١٤٥).

(٩) مذهب المصنف فى حرفية الكاف هنا غير واضح، وأوضحه فى (٤/١٦١) المحرر، والرأى عند النحاة أنها لا تقع اسما إلا ضرورة، وعند الاخفش والفارسى اختياره، وابن مضاء على أنها اسم أبدًا (انظر المرادى ٢/٢١٧، والهمع ٢/٣١).

(١٠) من معلقته (الديوان ٣٤، والمعلقات العشر ص٦١، وجواهر الأدب ٢/٧٤، والمخصص ١٥/٨٢، والشعر والشعراء ١٩٣، والطبرى ٢/٤٧٧، والأساس - طول، واللسان -ثنى-).

(١١) يروى فيه (أَنْسَأَ) بدلَ: (أَخْطَأَ).

من اللغة الطِّوَلُ الحبل الطويل جدًّا، الثِّنْىُ طرفه الباقى فى اليد.

والبيت من بحر الطويل.

والشاهد: كون الكاف بمعنى: (مِثْل)، فى قوله: (كالطِّوَلِ).

وتكون زائدة[١]، كقوله -تعالى- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٢]، معناه (ليس مثلَه شيءٌ)[٣]، وكقول الشاعر[٤]

(١٣٢) وَصالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[٥]

أى وصالياتٍ مثلَ ما يُؤَثْفَيْنَ[٦]

و(مُذْ)، و(مُنْذُ) لابتداء الغاية فى الزَّمان، وسيذكران فى بابهما[٧] -إِنْ شاءَ الله-

و(حَاشَى)، و(خَلاَ)، و(عَدَا) معناها الاستثناء، وقد تقدَّم ذكرها فى باب (الاستثناء)[٨]

---

(١) تتعين زيادتها بوقوعها قبل، أو بعد: (مِثْل)، أما إذا اجتمعت مع كافٍ مثلها، فيمكن أن تكون تأكيدًا، أو إحداهُمَا زائدة، وقد مثل للنَّوعين، وانظر (ش الكافية ٢/٣٤٣، والمغنى ١/١٥٥).

(٢) الشورى: ١١

(٣) فالكاف زائدة، ؛إذ بعدم الحكم بزيادتها تثبت المثليَّة، وهو محالٌ، وقيل غير زائدة، والزائد (مثل)، وهو ضعيف؛ إذ الأسماءُ لا تزاد، وقيل لا زائد منهما، وأن المثل بمعنى الذات، أو الصفة، وللزمخشرى رأى محكم فيه، فانظر (الكشاف ٣/٤٦٢-٤٦٣، والبيان ٢/٣٤٥، والتبيان ١١٣١، والمغنى ١/١٥٣).

(٤) خِطام المُجَاشِعِيّ (الكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، ٤/٢٧٩ محقق، وابن السيرافى ١/٩٦، والمقتضب ٤/١٤٠، والمنصف ١/١٩٢، والخصائص ٢/٣٦٨، واللسان -ثفا، ورنب، عصف، غرا، والمرتجل ٢٣٤، والاقتضاب ٤٣٠، والعينى ٤/٥٩٢، وغيرها).

(٥) من اللغة الصَّالِيات الأثافىِ التى أُحْرِقت بالنار حتى اسودَّتْ، يُؤَثْفَيْنَ يجعلنَ أثافِيَّ، وورد بالهمزة فى المضارع شذوذًا، والقياس حذفها، بناء على أن الأثفيَّة أُفْعُولةٌ، وقيل لا شذوذ، والأُثفِيَّةُ: فُعْلِيَّة، فوزنه عليه يُفَعْلَيْنَ.

والبيت من بحر السريع، لا من الرجز المشطور بناء على أن الرجز لا يكون فيه (معولاتْ) فيردُّ إلى (فَعُولاتْ).

والشاهد وقوع الكاف الثانية زائدةً، وقيل مؤكِّدةٌ للأولى، وقيل: هى اسم بمعنى (مثل)؛ لأنَّ الحرف لا يدخل على الحرف.

(٦) بين السطرين فى (ص) بخط مخالف، وفى صلب (د) بعده (فالكاف الأولَى حرف جرٍّ والثانية بمعنى (مِثل) اهـ، وقد أشرتُ إليه كرأيٍ سابقًا.

(٧) ٣/٤٢٦ - المحرر.

(٨) ٣/٣٧٠، ٣٧٤ - المحرر.

و(حتَّى)، معناها الغايةُ، وستُذْكَر فى بابها، عقيبَ هذا الباب[(١)] -إن شاء الله-.

و(الواوُ)، و(التَّاء)[(٢)]، بمعنى القَسَمِ، وتذكرانِ فى باب (القَسَمِ)[(٣)]

و(الوَاوُ)، و(الفَاءُ) بمعنى (رُبَّ)؛ كقول[(٤)] الشَّاعر[(٥)]

[١٣٤] وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وكقول الشاعر[(٦)] -أيضًا-:

(١٣٣) وقائلةٍ: خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ[(٧)]

وكقوله[(٨)]

(١٣٤) وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ[(٩)]

---

(١) ٣/٤٢٠ - المحرر.

(٢) ص، د (الباء) -بالموحدة التحتية- تصحيف.

(٣) ٣/٤٣٢-المحرر.

(٤) ص (لقول) -تصحيف-.

(٥) تقدم فى (٣/٣٨٦-المحرر)، ويستشهد به هنا على إضمار (رُبَّ) بعد الواو، وانظر (الكتاب ١/ ٢٦٣).

(٦) مجهول، ولا يُعرفُ لكاتبٍ، وانظره فى: (الكتاب ١/١٣٩ محقق، وابن السيرافى ١/٢٧٣، وشرح المفصل ١/١٠٠، ٨/٩٥، والجمل الهادية ق١٠٣، وشواهد المغنى ٣٦٨، والرد على النحاة ص٩٦، والضرائر للألوسى ٣٠٠).

(٧) عجزه:

وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

والبيت: من بحر الطويل

والشاهد كسابقه، وسيرد فى (٣/٥٣٤، ٤/١٤٢- المحرر) شاهدا على زيادة الفاء فى الخبر.

(٨) امرئ القيس، من معلقته (ديوانه ص٤٨، والمعلقات العشر ص ٣٤، وجمهرة الأشعار ص٤٣، وزهر الآداب ٨٠٣، وجواهر الأدب ٢/٣٥).

(٩) عجزه:

عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

والبيت: من بحر الطويل

والشاهد: كسابقه

تقدير ذلك كله (ورُبَّ بلدةٍ) /٣٨٣/، و (ربَّ قائلةٍ)، و: (ربَّ ليلٍ)، وكقول الشاعر[١]

(١٣٥) فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ[٢]

تقديره (فرُبَّ مثلِكِ)؛ فالفاء، والواوُ إِذَا كانَتَا بمعنى (رُبَّ) خفضَتَا[٣]، [وجميعُ هذه الحُروفِ الَّتِي ذكرنَاهَا تَخْفِضُ ما بعدها، ولا يجوز إلغاء شيْءٍ منهَا[٤]، بل تعملُ على كل حالٍ][٥]

فصـــل

وقد عمِل حرفُ الجَرِّ، وهو محذوفٌ؛ قيل لبعض العرب[٦] (كيف

---

(١) امرئِ القيْس من معلقته، ومع المصادر السابقة راجع (الكتاب ١٦٣/٢-محقق، وأمالى المرتضى ٥٠٨/١، واللسان -حول، وشرح القصائد السبع ٣٩، والمفضليات ص٢٧).

(٢) عجزه

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ

يروى فيه: (بِكْرًا)، بدل: (حُبلى)، و(ثيِّبًا) بدل (مرضِع)، و(مُغْيِل) بدل: مُحْوِل. من اللغة المُحْوِلُ: من مضى عليه الحَوْل، والمُغْيِلُ راضع الغَيَلِ، وهو لبن المَأْتيَّة، أو لبنُ الحُبْلى.

والشاهد إضمارُ(رُبَّ) بعد الفاء، وسيأتى مزيد توضيح فى (١٤٢/٤-المحرر).

(٣) كلامهُ موهِم أن العملَ لهما، وبتقديره السابق يترجَّح فهم مذهبه أَنَّ العمل لـ(رُبَّ)، ولا خلاف فى تقدير (رُبَّ) مع الفاء؛ إذ هى جوابٌ، والواو كذلك عند سيبويه عاطفةٌ، والجر بـ(رُبَّ)؛ والمبردُ؛ والجرجانى والكوفيُّونَ على أنَّها حرف عطفٍ قام مقام (رُبَّ) فجرَّ بنفسه؛ قال المبرد (الكامل ١١٧/١-بيروت) (وخُفِضَ بهذه الواو؛ لأنَّها فى معنى(رُبَّ)، وإنما جاز أنْ يُخْفَضَ بها لوقوعها فى معنى(رُبَّ)، لأنها حرف خفض، وهى أعنى الواو تكون بدلًا من الباء فى القسم) اهـ، وانظر (شرح العوامل المائة ص٨)، والتحقيق أن العمل لـ(رُبَّ) لا للواو؛ إذْ العاطف لا يختصُّ بعمل؛ لكونه لا يختص بمعمول، قاله ابن الخشاب (المرتجل ص ٢٢٤)، وانظر (الخصائص ٢٦٤/١، والشجرى ٤٣/١، والرمانى ص٤٦، ٥١).

(٤) ابن جنى (سر الصناعة ٢٩٧/١) (لانا لا نجد حرفًا جارًا معلقًا غير عاملٍ فى اللَّفظ) اهـ، وراجع (الخصائص ١٠٦/٣، واللسان -عصف-).

(٥) ما بين الحاصرتين من د، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) رؤبةَ بن العجَّاج، أو أبيه، والأول أشهرُ، وانظره فى (معانى الفراء ١٦٩/١، ٣١٣/٢، وشرح المفصل ٥١/٢، ٥٣/٨، والإنصاف ٥٢٠، والحجة ص١١٩).

أصبحتَ؟) فقالَ (خَيْرٍ، والحمدُ للهِ)، فخفضَ (خيرًا) بإضمار الباءِ[١]، يريدُ (بخير).

وقد قيل في قوله -تعالى- ﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾[٢] إنَّه يجوزُ خفض (رَحْمَةٌ)[٣] على أنَّ اللام في (لِتُبَيِّنَ) لام جَرٍّ، وتقديره للبيانِ، وللهُدَى، وللرَّحمةِ، فجرَّ (رحمة) حملًا على المعنى.

وقد جاء حرف الجر محذوفًا من (أَنَّ) المشدَّدة المفتوحة، و(أَنْ) المخفَّفة المفتُوحةِ[٤]؛ كقولك (عجبتُ أنَّكَ خارِجٌ)، تقديره (عجبتُ مِنْ أنَّك خارج)، و (عجبتُ [أنْ يقومَ زيدٌ) تقديرُه: (عجِبْتُ][٥] من أَنْ يقوم زيدٌ)، [وقد][٦] أجازُوا في إعراب (أَنَّ) هذه وجهين:

أن تكون منصوبةً على المفعول به، وأَنَّ حرف الجَرِّ نُزِعَ منها، وإذا نُزِعَ حرف الجرِّ انتصب الاسمُ، وقد ذكرنا ذلك في مواضعَ كثيرةٍ؛ وأَنْ تكون مجرورةً على حذفِ حرف الجَرِّ[٧]، تقديره (عجبتُ من قيامِكَ).

---

(١) وهو على خلاف القياس، إلا فيما سيأتي، فالخافض لا يُضْمَرُ، إذ كان وما بعده كالشئ الواحد. (المقتضب ٦١/٣)، فحذفه، وبقاء عمله شاذ، وعده ابن عصفور ضرورة (الضرائر - له ص ١٤٤، وللألوسي ص١٢٣)، وقد حقق ابن مالك أنه وارد في غير الضرورة، وانظر: (شواهد التوضيح ٩٣).

(٢) النحل ٦٤، والتلاوة: (لتُبَيِّنَ لَهُمُ الذِي اختَلَفُوا فِيه، وَهُدىً ورَحمة).

(٣) القراءة النصب، وخرجت عطفًا على موضع (لتُبَيِّن)، أو النصب لكونه مفعولًا له (الكشاف ٢/ ٤١٦، والتبيان ٨٠٠، والبحر ٥٠٧/٥)، ولم أقف على من يقرأ بالجر، وله وجه في العربية، وإن كان مما يوقف عنده قراءة، نعم وجدت الزجاج يجيز في قوله تعالى ﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ - ٢: الأعراف - ثلاثة أوجه النصب على المصدر، والرفع على الخبر والجر عطفًا على المعنى (معاني القرآن ٣٤٨/٢)، ولا فرق بينه وبين آية الشاهد، وراجعه أيضًا في التبيان (ص٥٥٦).

(٤) الكتاب ١٢٦/٣، وقال الفراء (معانيه ٢٢٢/٢) (إنَّ (أَنْ) تُضْمَرُ الخوافِضُ معها كثيرًا) اهـ، وراجع (شرح المفصل ٥١/٨).

(٥) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) الموضع عند الخليل النَّصب، وسيبويه يُجِيزه، كما يُجِيزُ الجَرَّ؛ قال سيبويه (الكتاب ١٢٧/٣-١٢٨ محقق): (... فإن حذفت اللام من (أَنْ) فهو نصب ... هذا قول الخليل ... ولو قال إنسانٌ

فعلى هذا يجوز (عجبتُ أَنَّك قائم، وقعودِكَ)[١] -بجر (قُعُودِكَ) - عطفًا على (أَنَّ)؛ لأنها مخفوضة بـ (مِنْ)، تقديره (عجبت من قيامِكَ، وقعودِكَ)، وكذلك قوله -تعالى- ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[٢]؛ قيل إنَّ (أَنْ) في موضع نصبٍ، مفعولةً لـ (مَنَعَ)، وقيل إنَّ (أَنْ) في موضع جرٍّ بـ (مِنْ) مضمرةً، تقديرُهُ: (ما منعك مِنْ أَنْ تسجدَ)، وهذا كثيرٌ في القرآن.

/٣٨٤/ فصــل[٣]

واعلَمْ أَنَّ الجارَّ[٤] والمجرورَ لا يكون مبتدأً، ولا فاعلًا[٥]، ولا اسمًا لـ (كانَ) وأخواتِهَا، ولا اسمًا لـ (إِنَّ) وأخواتها، ولا مفعولًا أولَ[٦] لـ (ظننتُ)، وأخواتها، ولا لـ (أعلمت) وأخواتها بل يكون فضلةً، مفعولًا لا غيرُ، ولا يكون المبتدأُ، واسمُ كان إلا اسمين مرفوعيْنِ، واسم (إِنَّ)[٧] لا يكون إلا اسمًا منصوبًا، والمفعول

=إنَّ (أَنْ) في موضع جَرٍّ في هذه الأشياءِ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجارِّ، كما حذفوا (رُبَّ) ... لكان قويًا، وله نظائر ... والأولُ قول الخليل) اهـ مختصرًا، وقد اضطرب الناقلون عنهما، فعكسوا مذهبيهما، يقول ابن مالك (التسهيل ٨٤) (واطرد الاستغناءُ عنْ حرف الجرِّ المتعيَن مع (أَنَّ)، و(أَنْ) محكُومًا على موضعيهما بالنَّصب لا بالجرِّ خلافًا للخليل، والكِسائيّ) اهـ، وقد رأيتَ!، ونحوٌ من هذا الفهم للعكبرى (التبيان الصفحات ٤١، ٤٣، ١٨٤، ٢٦٢)، وللأشمونى ٤٣٦/١ حلبى، وانظر (التصريح ٢١٣/١)، ومعانى الزجاج ٤٩٨/٢).

(١) وعليه قول الفرزدق (الديوان ٩٣، والدرر ١٠٥/٢)

وَمَا زرتُ ليلى أَنْ تكونَ حبيبةً ... إِلـيَّ ولادَيْـنٍ بـهـا أَنـا طـالِبُـهْ

(٢) ص: ٧٥

(٣) سبق هذا الفصلَ فصلٌ في الأسماء المختصة بالإضافة، ولا علاقة له بهذا الباب، فنقلتُه في باب الإضافة (٤٦٥/٣-المحرر) في المكان الذي غلب في زعمي أنه يليق به.

(٤) ينبغي تقييده باللازم، أما الزائد فلا يمنع، قال أبو البقاء (التبيان ٨٢١: (وحرف الجرِّ إذا كانَ لازمًا لا يكون مبتدأ) اهـ.

(٥) إذ الفاعل لا يكون إلا اسمًا صريحًا محضًا، ولأنه مخبر عنه، والإخبار لا يكون إلا من الاسم (سر الصناعة ٢٨٥/١، وأسرار العربية ص١١٢).

(٦) ص، د: (أولًا) - خطأ.

(٧) ص: د (أن) -بفتح الهمزة-، وكل صواب.

الأولُ من (ظَنَنْتُ)، و(أعلمتُ)[1] لا يكونانِ إلاَّ اسمين منصوبين.

والجار والمجرور لا يكونُ إلا مفعولًا، أو خبرًا للمبتدأ، أو خبرًا لـ(كانَ)، أو خبرًا لـ(إنَّ)، وقد يكون مفعولًا ثانيًا لـ(ظَنَنْتُ) وأخواتِها.

مثال ذلك لو قلتَ (في الدار زيدٌ) - على أن تجعل الجار والمجرور مبتدأ لم يجز - بل يكون (زيدٌ) هو المبتدأ، والجارّ والمجرور خبرٌ، مقدَّم عليه، ولا يجوز العكس، وكذلك (كان في الدارِ زيدٌ)، فـ(زيد) اسمهَا، والجار والمجرور خبرها، ولا يجوز العكس، وكذلك (ظننت في الدار زيدًا) فـ(زيدًا) مفعولٌ أولُ، و (في الدارِ) مفعولٌ ثاني، ولا يصحُّ العكسُ، وكذلك (إنَّ في الدارِ زيدًا) فـ(زيد) اسمها، والمجرور خبرها، ولا يصحّ العكسُ.

وعلى الجملة أنَّ الجارَّ والمجرورَ لا يكون إلاَّ على ما ذكرنا من كونِه خبرًا، أو مفعولًا ثانيًا لـ(ظننتُ)، و(عَلِمتُ)، وقد يكون مفعولًا لفعل لا يتعدَّى إلا بحرف الجر، كما ذكرنا في (مررتُ بزيدٍ)، و(نزلتُ على عمروٍ).

فصل

واعلم أَنَّ حروف الجر، والظروف إذا وقعت أخبارًا، أو صفاتٍ، أو صلاتٍ، أو أحوالًا، تعلَّقت بمحذوف، فإنْ وقعت في غير هذه الأربعة المواضع تعلقت بموجود[2]

مثال وقوعها خبرًا (زيدٌ على الفرسِ)، و(عمروٌ عندَك)، تقديره (زيد كائنٌ على الفرِس)، و(عمروٌ مستقرٌّ عندَك).

ومثالُ وقوعها صفةً /٣٨٥/ قولك (هذا رجلٌ من الكرام)، و(هذا رجلٌ أمامك)، تقديره (هذا رجل كائن من الكرام)، و(مستقر[3] أمامك).

ومثالُ وقوعها صلةً (هذا الذى في الدار)، و(هذا الذى قدامك)، تقديره

---

(١) ص، د (أعطيت) وهو سهو.

(٢) تقدم في (٢/٤٦٧، ٣/٣٠٠ - ٣٠١ المحرر).

(٣) د: (مستقرًا) -بالنصب- خطأ.

(هذا الذى استقرَّ فى الدار)، و(الذى استقرَّ قدامَك).

ومثالُ وقوعها حالًا قولك (هذا زيد من الكرام)، و(هذا عمرو قدامك)؛ (هذا) مبتدأ، و(زيدٌ) خبره، و(من الكرام)[١] فى موضع الحال، تقديره (هذا زيد كائنًا من الكرام)، و(هذا عمرو مستقرًا قدَّامَك)[٢]، [والفرق بين الصفة، والحال: أنَّ الصفة تكونُ بعد النكرة، والحالُ تكون بعد المعرفة][٣]؛ هذا حكمها إذا وقعتْ فى هذه الأربعة المواضع أنْ تتعلَّق بمحذوف، وإذا لم تقع فى أحد هذه الأربعة تعلقت بموجود؛ كقولك (مررت بزيدٍ)، و(نزلت على عمرو)، فقولك (مررت) فعل وفاعل وقولك (بزيد) جار ومجرور متعلق بقولك (مررت)، وموضعه النصب على أنه مفعول بـ(مررت)، وكذلك (نزلتُ على عمرٍو)، و(خرجتُ من بكرٍ).

وكلُّ جارٍّ ومجرور تعلق بفعل موجود[٤] فموضعه النصب، فافهم ذلك.

وحاصل هذا الباب:

أن حروف الجر وُضِعَتْ فى الكلام لإيصال معانى الأفعال إلى الأسماء، وأَنَّ معانيها مختلفة، وأنه لا يجوز إلغاؤها عن الجرّ، بل هى عاملة للجرِّ على كل حال، وأنَّ حرف الجرّ يجوز حذفه من (أَنّ) المشددة، والمخففة، ويكونان مجرورتين بحرف الجرّ المحذوف[٥] وأن من الأسماء شيئًا لا يكاد ينفصل من الإضافة[٦] وأن حروف الجَرِّ، والظروف إذا وقعت أخبارًا، أو صفاتٍ، أو صلاتٍ، أو أحوالًا تعلقتْ بمحذوفٍ، وإن كانتْ فى غير هذه الأربعة تعلَّقت بموجود ويكون موضعها

---

(١) ص، د: (قدامك)، وأثبت ما فى التمثيل السابق.

(٢) ص، د (فى الدار) -كذا- وأثبت ما فى تمثيله.

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) أما المتعلق بالمحذوف كالمواضع الأربعة فمحله باعتبار وظيفته.

(٥) تقدم أنه يجوز النصب والجر فى محلهما راجع (٣/٤٥١-المحرر).

(٦) ما يتعلق بهذا الفصل نقلناه فى موضعه فى باب الإضافة (٣/٤٦٥-المحرر)، وسبقت الإشارة إلى ذلك فى الصفحة قبل السابقة (ح٣).

النَّصب ، وأن حرفَ الجرِّ لا يكون مبتدأ ، ولا اسم (كان) ، ولا اسم (إنَّ) ، ولا مفعول (ظننتُ ، وأعلمتُ)[١] الأول ، بل يكون خبرًا ، ومفعولًا ثانيًا[٢] فافهم ذلك موقفا -إن شاء الله تعالى- .



(١) ص ، د (أعطيت) ، وهو سهو ، تصويبه من كلامه السابق .

(٢) ذلك صالح مع (ظننت) ، أما (أعلمت) ، فالثَّالثُ ، وأما ثاني مفعولاته فلا يكون إلا اسما محضًا ؛ إذْ أصله المبتدأ .

الباب الثانى

فى (حــتَّــى)

اعلَمْ أَنَّ (حتَّى) تتصرَّف فى الكلام على أربعةِ أوجه[١]

* تكون ناصبةً للفعل المستقبل على معنى (كَىْ) أو: (إلى أَنْ)[٢]؛ تقول فى معنى (كى) (عبدتُ اللَّهَ حتَّى يغفرَ لى)، أَىْ (كى يغفر لى)؛ و[فى معنى إِلَى أَنْ][٣] (سرتُ /٣٨٦/ حتَّى تطلُعَ الشَّمْسُ)، أى (سرت إلى أَنْ تطلعَ الشَّمْسُ)، فقد نصبتَ[٤] الفعلَيْنِ، وهما (يغفرَ)، و(تطلُعَ) بـ (حتَّى)؛ هذه هى النَّاصِبةُ للفعلِ المستقبَلِ[٥]

وقيل إِنَّها ههنا حرفُ جرٍّ، ونُصِبَ الفعل بإضمار (أَنْ)[٦]؛ فإذا قلتَ (سرتُ حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ)، فكأنَّك قُلْتَ (سرتُ إلى أَنْ تطلعَ الشمسُ)، فتبيَّنَ لكَ أَنَّها بمعنى (إِلَى)، وأَنَّ النصب بعدها بإضمار (أَنْ)، وهذا هو الصَّحِيحُ[٧]

وموضعُ الجملةِ[٨] بعد (حَتَّى) فى قولك (سرت حتَّى تطلُعَ الشمسُ)

---

(١) معانى الحروف للرمانى (ص١٦٣)٠

(٢) الإنصاف (ص٥٩٨)٠

(٣) زيادة يتم بها السياق٠

(٤) ص، د: (نصب) - تصحيف٠

(٥) وهو مذهب الكوفيين فى عملها النَّصبَ بنفسِهَا؛ لقيامها مقام ما ينصب بنفسه (كَىْ، وأَنْ)، فكذلك هى٠ راجع (الإنصاف م٨٣)٠

(٦) الكتاب ٦/٣، وفى المقتضب ٣٧/٢: (الفعلُ يُنْصَبُ بعدها بإضمار (أَنْ)، وذلك لأَنَّ (حتَّى) من عوامل الأسماء الخافضة ٠٠٠ فإذا وقعتْ عواملُ الأسماء على الأفعال لم يستقِمْ وصلُها بِهَا إلاَّ على إضمارِ (أَنْ) اهـ، وانظر (الرضى ٢٤١/٢)٠

(٧) إذْ ثبتَ أنَّها تخفِضُ الأسماءَ، وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال، وكذا العكس، (المغنى ١/ ١١٢-حلبى)، وعليه تكون أقسامها ثلاثةً لا أربعةً، وهو ما عليه الجماعة، انظر (أسرار العربية ٢٠٣، والمرادى ٢٠٠/٤، وش المفصل ١٥/٨، ٦٢)٠

(٨) كذا التعبير، وكأنه يعنى مجموعَ (أَنْ والفعل) لا الجملةَ الاصطلاحيَّة؛ والحقيقةُ أَنَّ المجرور مفردٌ=

الخفضُ ؛ لأنك إذا قلت (سرت حتى تطلعَ الشمسُ) كانتْ الجملة مجرورةً بـ (حتى) حكمًا لا لفظًا ، والتقدير (سرت إلى طلوعِ الشمس) ، فـ(حتى) جارَّةٌ على هذا القولِ- ، وهو الصَّحيحُ- ، والنَّصبُ بإضمارِ (أَنْ).

* وتكونُ حرفَ ابتداءٍ يقع بعدَها المبتدأُ والخبرُ[١] ؛ تقول -من ذلك- (قام القومُ حتَّى زيدٌ قائمٌ) ، فقولك (زيدٌ قائمٌ)[٢] مبتدأ وخبر ، و(حتى) حرف ابتداء لا عمل لها[٣] ؛ قال امْرؤ القَيْسِ[٤]

(١٣٦) سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غُزَاتُهُمْ وحتى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[٥]

فـ(الجِيادُ) مبتدأٌ ، وقوله (ما يُقَدْنَ بأرسانٍ) جملة فى موضعِ خبرِهِ ، و(ما) حرفُ نفى ، و (يُقَدْنَ) فعل ما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، والنُّون اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وقوله (بأرسانٍ) جار ومجرور فى موضع نصب بـ(يُقَدْنَ) ؛ ومثله[٦] (قام القَوْمُ

=مقدَّرٌ بـ(أنْ والفعلِ) ، كما قدَّره فيما يأتى.

(١) والجملةُ الفعليَّة أيضًا ، وهو ما أشار إليه بتمثيله الآتى بعد ، وانظر (الرضى ٣٢٧/٢).

(٢) (فقولك زيد قائمٌ) سقط من (د).

(٣) وعليه أكثرُ الناس ، فلا موضعَ للجملة ؛ لأنَّ (حتى) غيرُ عاملة ؛ وذهب الزَّجاجُ ، وابن درستويه إلى أنَّ موضعها الجرُّ باعتبار أنَّ (حتَّى) حرف جرّ ، وحروف الجر لا تعلَّق عن العمل ، والصَّحِيحُ الأوَّل ؛ قال سيبويه (١٤٤/٣) (حتَّى. ههنا معلَّقة لا تعمل شيئًا ... فهذا موضعُ ابتداءٍ) اهـ ، ورُدَّ أيضًا بأنَّ حروف الجَرِّ تدخل على المفردات ، أو ما فى تأويلها ، وبأنَّهم إذَا أوقعوا (أَنَّ) بعدها كسروا همزتها ، وحروفُ الجَرِّ إذَا دخلت على (إنَّ) فُتِحَتْ همزتها. راجع (المرتحل ٣٤٥، وأسرار العربية ٢٠٥ ، والمغنى ١١٦/١-ط الحلبى).

(٤) (الديوان ص١٧٥ ، والكتاب ٢٧/٣ ، ٦٢٦ ، وابن السيرافى ٧٢/٢ ، والفراء ١٣٣/١ ، والجمل ص٧٨ ، والمقتضب ٣٩/٢ ، والبحر ٢٩٤/٤ ، والمرتضى ٥٨٢/١ ، واللسان -غزا ، ومطا) والمخصص ١٢١/١٤ ، وشواهد المغنى ٣٧٤ ، وغيرها).

(٥) يروى فيه (مطوتُ) بدل (سريْتُ) ، و (مَطِيُّهُمْ ، وغَزِيُّهُمْ) بدل (غُزَاتُهُمْ).

والبيت من بحر الطويل.

والشاهد : وقوع(حَتَّى) ناصبةً فى الشَّطر الأول ، واستئنافيَّةً فى الثانى -كما وضح

(٦) أى مِنَ الابتدائيةِ ، وهو ما نوهتُ به فى (١) من هذه الصفحة ، وذلك صادقٌ بالفعليَّة ذات الفعل الماضى أو المضارع المرفوع ، راجع : (المرادى ٢٠١/٤).

حتَّى قامَ عمروٌ) ، و : (أكل الناسُ الطعامَّ حتَّى أَكَلهُ الحِمارُ) ، و (شربتْ النَّاسُ حتى شَرِبَتْ الدَّابَّةُ)٠

وتكون عاطفةً للأسماء المُفْرَدَةِ[(١)] ؛ كقولك (قام القَوْمُ وزيدٌ)[(٢)] ، وكذلك (رأيت القومَ حتَّى زيدًا) ، فـ(زيدًا) معطوف على (القَوْمَ) ، و : (مررتُ بالقومِ حتَّى زيدٍ) - بجرِّ (زيدٍ) عطفًا على (الْقومِ)[(٣)] ، فبانَ لك أنَّها عاطفةٌ فى هذه الأحوالِ.

* وتكونُ جارَّةً للأسماءِ المُفْرَدةِ ؛ كقولك (قام القومُ حتَّى زيدٍ) -بالخفض- كأنَّك قلتَ (قَامَ القومُ حتَّى انتهى القيامُ إلى زَيدٍ)[(٤)] ؛ و(حَتَّى) إذَا كانتْ جارَّةً ، فلا تكونُ إلاَّ بمعنى : (إِلَى) وتكونُ للغايةِ ، ولا تنفَكُّ -أيضًا- من معنى الغَايةِ / ٣٨٧/ فى وجوهِها كلِّها[(٥)]

وإذا كانتْ جارَّةً ، فلا يكونُ ما بعدَهَا إلاَّ من جنس ما قبلَها[(٦)] ، جزءًا منْهُ[(٧)] ، قليلًا من كثيرٍ ؛ أَلاَ ترى أَنَّ زيدًا فى قولك (قامَ القومُ حتَّى زيدٍ) جزءٌ من القوم ، وقليلٌ منهم؟ ، فإذَا قلتَ على هذا (قامَ القومُ حتَّى الحِمارُ) لم يجزْ ؛ لأنَّ الحمار

---

(١) نقل الكاتبون أنَّ الكوفيِّين لا يجعلونها حرف عطف ، وإنَّما يُعرِبُون ما بعدَهَا بإضمار عامل ، فهى عندهم ابتدائية (المغنى ١/١١٤-حلبى ، والصاحبى ٢٢٣) ، والتحقيقُ أنَّ الفراء يُجِيز كونَها عاطفةً (معانى القرآن ١/١٣٧)٠

(٢) أى أنَّ العطفَ بها حملًا على الواو ، وراجع وجهه فى (أسرار العربية ٢٠٣)٠

(٣) قيل الاختيار إعادة الجارِّ دفعًا لتوهم كونها جارةً ، بل قيل بلزومه انظر (ش الكافية ٢/٣٢٦، والأشمونى ١/١٠٢-حلبى ، والمحرر ٣/٥٣٦)٠

(٤) الكِسائىُّ على أنَّ الخفضَ بإلى مضمرةً ، وهذا تقديرُه فى المثال المثبَتِ ، ورُدَّ بأنها قائمة مقام (إلى) ، فلا يجمع بينهما ؛ فإحداهُمَا مغنيةٌ عن الأخرى٠ انظر (الإنصاف م٨٣، وأسرار العربية ٢٠٣)٠

(٥) الكليَّةُ مفتقدة حالَ نصب ما بعدَهَا إذَا كانتْ بمعنى (كَىْ) ، من نحو (أسلمتُ حتَّى أدخلَ الجنَّةَ) ، فالغاية مستبعدة هنا ، نَعَمْ ذهب الأندلسىُّ إلى أنَّهَا لا تأتى إلاَّ للانتهاءِ ، وتكلَّفَ نحوَ ذلك ، راجع (الرضى ٢/٢٤٣، والبحر ٦/٤٢٠)٠

(٦) الإنصاف ص ٦٠٠

(٧) أو كالجزء منه (المغنى ١/١١-حلبى)٠

ليس من (القوم)، ولا جزءًا منهم.

واعلم أَنَّ الأصلَ فيما بعدَ (حَتَّى) الجارة أَنْ يكونَ ما بعدها جزءًا ممَّا قبلَها، [آخرًا][١] أو ملاقِيًا لآخر جزءٍ منهُ[٢]؛ مثال الجزء قولُكَ (أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسِها) - بالخفض- فـ(رأسِها) جزءٌ منها، وقد دخل الرأس فى الأكل؛ لأنَّه جزء من السمكة؛ ومثال المُلاَقِي لآخر جزءٍ قولُكَ (نِمتُ البارحةَ حتى الصباحِ)[٣] - بالخفض- أَلاَ ترى أَنَّ (الصباح) ملاقٍ لآخرِ جزءٍ من اللَّيل؟، وإذا كان كذلك لم يدخل الصباحُ فى النَّومِ[٤]؛ لأنَّه ملاقٍ لآخر جزءٍ، والملاقِي لا يدخلُ فيما قبلَهُ.

وتقولُ من ذلك (أكلت السَّمَكَةَ حتى رأسِهَا) -بالجر- على أَنَّ (حتَّى) حرفُ جرٍّ[٥]؛ و:(حتَّى رأسَهَا) -بالنصب- على أَنَّ (حتَّى) عاطفةٌ بمعنى (الواو)، وتقديرُهُ (أكلتُ السمكةَ ورأسَهَا)، و: (حتَّى رَأْسُهَا) -بالرَّفع- على أَنَّ (حَتَّى) حرفُ ابتداءٍ، و(رَأْسُهَا) مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، تقديره (حتى رأسُهَا مأكولٌ)[٦]

---

(١) زيادة من المصادر، وقد أفادها التمثيلُ.

(٢) الهمع ٢/٢٣، والأشباه ٢/١٨٣، وفى المفتاح ٤٤ (يجب أَنْ يكونَ ما بعدها آخرَ جزءٍ من الشَّئ أو ما يلاقيه) اهـ.

(٣) المفصل ص٢٨٤

(٤) ابن يعيش ٨/١٦ (لم يلزمْه نومُ الصَّباح؛ لأنَّه ليس من جنسه، ولا جزءًا منه) اهـ، والمسألة خلافية؛ ففى (التوضيح ٢/٢٠٦-٢٠٧)، (ذهب المصَنِّفُ (ابن مالك) إلى أنَّ الانتهاء قد يكونُ بِهِ، فيدخل، وقد يكون عنده، فلا يدخل، وزعم أن سيبويه والفراء أشارا إلى ذلك، وحكى عن ثعلب أنَّ (حتى) للغاية، والغاية تدخل، وتخرج، وقال فى الإفصَاح وذهب المبرد، وأبو بكر، وأبُو على إِلَى أنه داخل، وقال الفرَّاء والرمانى: يدخل ما لم يكن غَيرَ جزءٍ؛ نحو (إنه لينام حتى الصباحِ)، وصرَّحَ سيبويه بأن ما بعدها داخل لابد، ولكنه مثل بما هو بعض مما قبله) اهـ، وراجع (التسهيل ص١٤٦).

(٥) الفراء ١/١٣٧ - (.. ما بعد (حتَّى) لم يُصبْه شئ مما أصاب ما قبل (حتَّى)، فذلك خفضٌ لا يجوز غيرُه ... إِذَا لم يأكلْ الرأس لَمْ يكن إلا خفضًا) اهـ، وقيل: إذا عُدمت قرينة دخلَ ما بعدها، وصحَّحه قومٌ (المغنى ١/١١١-حلبى، والأشمونى ١/٤٦٣)، وما ذكره الفراء أَولى؛ إِذْ لِقصد الدخولِ مندوحةٌ، وهو النَّصب على العطف.

(٦) إليه ذهب الكوفيُّون، وإِنَّما حذف الخبر لدلالة الحالة عليه. (إصلاح الخلل ص١٨٧، وأسرار=

وكذلك تقولُ (ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتُهُ) - بخفض (زيد)- على أَنَّها جارة ، و(ضَرَبتُهُ) زائدٌ للتوكيد ، و (أكلتُ السمكةَ حتىَّ رأسِهَا أكلتُهُ) -بخفض الرأس- أيضًا- .

ويجوز لَكَ فى (زيد ، والرأس) ثلاثةُ وجوهٍ[(١)] الخفضُ ، على أنَّ حتَّى جارة ، والرَّفْعُ على الابتداء ، والخبرُ (ضربتُه ، وأكلتُه) ، والنَّصبُ على أَنَّ (حتَّى) عاطفة ، والتقدير (ضربت القوم وزيدًا[(٢)] ضربتُه) و (أكلتُ السمكةَ ورأسَها أكلتُهُ) - بالنَّصب على العطف- ؛ وقيل إنَّ (الرأس ، وزيدًا) منصوبانِ بإضمارِ فعلٍ[(٣)] ، والتقدير (أكلت السمكة حتى أَكَلْتُ رأسَهَا أكلتُه) ، و (ضربت القوم حتى ضربتُ زيدًا ضربتُهُ) ، فيكون على هذا من باب (اشتغال الفعل عن المفعول بمضمره) ؛ قال الشاعر[(٤)] /٣٨٨/

(١٣٧) أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالـزَّادَ حَـتَّـى نَـعْـلَـهُ أَلْـقَـاهَـا[(٥)]

برفع (النَّعْل) على الابتداءِ ، و(أَلْقَاهَا) الخبرُ ، وبخفض (النَّعْل) على الجارة ، وبنصب (النعل) على العاطفة ، كأنه قال (وألقى الزاد ونَعْلَه) ، وقيل بإضمار

=العربية ٢٠٥ ، وشرح المفصل ١٨/٨) ، والبصريُّون يمنعون الرفع إلاَّ مع ذكر الخبر لأنَّ فيه تهيئةَ العامل للعمل ، وقطعه عنه ، وإعمال العامل الضَّعيف (الابتداء) مع إمكان إعمال الأَقوى (المغنى ١١٦/١ ، ١٥٩/٢) ، وما يراه الكوفيُّون أوجه.

(١) الجمل ص٨١- ٨٢، والأسرار ص ٢٠٥

(٢) يشير بتقديره إلى أنَّ (حتىَّ) كالواو ، فى إطلاق الترتيب ، خلافًا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشرى ، راجع (المرادى ٢٠١/٣) ، وانظر ما علقته فى الصفحة قبل السابقة من المحرر.

(٣) الدرر ١٧/٢ ، وابن يعيش ٢٠/٨ ، والفرق بين الاعتبارين أنَّ (حتَّى) فى الأول عاطفة ، وفى الثانى ابتدائية.

(٤) مروان بن سعيد بن عباد النحوىّ أحد أصحاب الخليل ، وقيل المتلمِّس جرير بن عبد المسيح ، والأولُ المشهورُ ، وقد قاله فى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند.

وانظره فى (الكتاب ٩٧/١، وابن السيرافى ٢٧١/١ ، والجمل ٨١، والأسرار ٢٠٦، والجمل الهادية ق١٠٠، وشواهد المغنى ٣٧٠، والعينى ١٣٤/٤ ، والخزانة ٢٢/٣-محقق ، ومعانى الحروف ١٢٠) ، وانظر غيرها فهو من أوسع الشواهد حظًّا.

(٥) البيت : من بحر الكامل.=

فعلٍ، أي (حتى ألقى نعلَهُ ألقاها)، ولـ(حتى) النَّاصِبَةِ بابٌ تذكر فيه في مقالة (الأَفعال)[(١)]

[وَحاصلُ هذَا البابِ:

أَنَّ (حتَّى) لها أربعةُ أقسام تكون ابتدائيَّةً، وعاطفةً، وجارةً، وناصبةً للفعل المستقبل على معنى (إِلَى أَنْ)، أو معنى (كَيْ)، وأنَّ الجارَّة تكون بمعنى (إلى)[(٢)]، ولا تنفكُّ (حتَّى) في جميع أقسامها من الغايةِ، ولا تنفكُّ من معنى التَّحقِيرِ أو التَّعظِيم؛ وأَنَّ قولك أكلتُ السَّمكة حتى رأسها أكلتُه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ][(٣)]



=والشاهد: ورود ما بعد (حتَّى) على ثلاثة أوجُهٍ النَّصبُ على العطف أو على الاشتغال، والجرُّ على أَنَّ (حتى) جارة، والرفع على الاستئناف، وفيه شاهد على أن ما بعد العاطفة قد يكون منزلًا منزلةَ الجُزءِ مما قبلها، فتقدر بعضيَّته؛ لأنَّ المعنى: ألقى ما يثقله حتى نعلَه.

انظر (التسهيل ص١٧٥، والتوضيح ٣/٢٠١).

(١) ٤/٦٤-المحرر، ولم يُفْرِدْ لها هناك بابا.

(٢) أي بخُصُوصيَّة مجرورها من كونِهِ آخرًا، أو متَّصِلًا به (الأشموني ١/٤٦٢) وقال الزمخشري (الكشاف ٣/٥٥٩): (حتىَّ. مختصَّةٌ بالغاية المضروبة ... وإِلى عامَّةٌ في كل غاية) اهـ.

(٣) ما بين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها (الحاصل جميعه).

الباب الثَّالِثُ

فى (مُذْ)، و(مُنْذُ)

اعلمْ أَنَّ (مُذْ)، و(مُنْذُ) يكونانِ حرفَيْنِ، ويكونانِ اسمين[١]، ومعناهُمَا ابتداءُ الغايةِ فى الزَّمان كما أنَّ (مِنْ) معناها ابتداءُ الغَايَةِ فى المكانِ.

ولا تدخلُ (مُذْ)، و(مُنْذُ) على المكان؛ لو قلتَ (ما رأيتُهُ مُذْهُنَا)، أو: (مُذْ شَرْقيِّ الدَّارِ) لم يجزْ، ولا تدخلُ (مِنْ) على الزَّمان[٢]؛ [لو قُلْتَ (ما رأيتُه مِنْ يومِ الجمعةِ) لم يجز[٣] عند البصريِّينَ[٤]؛ لأنَّ هذا الموضعَ من مواضع (مُذْ)[٥]، فلا تقول إلاَّ (ما رأيتُهُ مذ يومِ الجمعة)[٦]]، فإذَا دخلتْ كانَتْ على تأويلٍ؛ كما قال -تعالى- ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٧]، فقد[٨] دخلتْ فى هذا الكلام على الزَّمانِ[٩]، ولكنَّهُمْ تأوَّلوه، بأنْ قالوا تقديرُه من تأسيس أول يومٍ، فكأنَّ (مِنْ) لم تدخلْ إلاَّ على المصدرِ، وهو (التأسيسُ)[١٠]؛

---

(١) قيل الغالب على (مُذْ) الاسمية، و(مُنْذُ) الحرفيَّة؛ لأنَّ (مُذْ) دخلها الحذف والحذف يكون فى الأسماء، راجع: (الأسرار ص٢٠٧).

(٢) الكتاب ٤/٢٢٦، والمقتضب ٣/٣١، ٤/١٤٣

(٣) ويخرج مثله على تضمين (مِنْ) معنى (فِى)، كما فى قوله -تعالى- ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ﴾؛ قيل إنَّ (مِنْ) بمعنى (فِى)، (درة الغواص ١٠٢).

(٤) الإنصاف م٥٤، وشرح المفصل ٤/٩٣، ٨/١٠-١١

(٥) سيبويه ٤/٢٢٦: (.. ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحِبَتِهَا) اهـ.

(٦) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٧) التوبة ١٠٨، والاستشهاد فى (ص، د): (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)، وأكملتُ بالمثبت لتعلق الاستشهاد به، كما يأتى فى تخريجه.

(٨) ص، د: (قد) - بدون الفاء- والمثبت المناسب.

(٩) وبه استدلَّ الكوفيُّون على دخول (مِنْ) على الزمان (البحر ٥/٩٦).

(١٠) قال ابن الخباز (الغرة ص٤٢) (... وهذا لا يُخْرِجُهُ عن الزَّمان) اهـ، وقال العكبرى (التبيان ٦٦٠): (... وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ التأسيس المقدَّر ليس بمكانٍ حتى تكون (مِنْ) لابتداء غايتِهِ ...) اهـ، وقال السهيلى (الروض ٢/٢٤٦). (وليس يحتاج فى قوله: (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) إلى إضمار؛ كما=

وكذلك قولُ الشَّاعر(١)

(١٣٨) لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ؟(٢)

فأدخلَ (مِنْ) على (حِجَجٍ)، وعلى (دَهْرٍ)، وهما ظرفا زمانٍ، ولكنَّهُمْ قَدَّرُوه على حذف مصدرٍ؛ كأنَّهُ قال (مِنْ مَرِّ حِجَجٍ، ومن مَرِّ دهر)، فكأنَّ (مِنْ) لم تدخل إلاَّ على المصدر، وهو (المَرُّ) لا على الظرف.

=قرَّره بعض النحاة: (مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ)، فرارًا من دخول (مِنْ) على الزمان، ولو لُفِظَ بالتأسيس لكان معناه (من وقت تأسيس أولِ يوم)، فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئًا، و(مِنْ) تدخل على الزَّمان وغيره) اهـ، فالظاهر مذهبُ الكوفيِّينَ، وسيتَّضح أكثرَ، وانظر (نوادر أبى زيد ص١٦١-١٦٢).

(١) زهير بن أبى سلمى من قصيدة فى مدح (هرم بن سنان) (الديوان ص٨٦، والشعر والشعراء ١٤٥، والبيان والتبيين ٢/٥٨، ومعانى الزجاج ٢/٥٣٠، وياقوت ٥/٢٧٤، والجمل ١٥٠، وإصلاح الخلل ٢٣٣، والإنصاف ٣٧١، والخزانة ٤/١٢٦ ب).

(٢) من اللغة قُنَّة الحِجْر جبل بحذاء الحِجْرِ ليس بالشامخ، والحِجْرُ: قرية، ويطلق على مواضع عدة، أَقْوَيْنَ خلون وأقفرنَ، والحِجَجُ السِّنُون

والبيت: من بحر الكامل.

والشَّاهد: يستشهد به الكوفيُّون على استعمال (مِنْ) فى الزَّمان، وردَّهُ البصريُّون بأن الرواية الصحيحة (مُذْ حِجَجٍ، ومُذْ دَهْرٍ) -على ما يأتى- أو على حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مُقَامَهُ؛ كما قدره المصنف (مِنْ مَرِّ حِجَجٍ، ومِنْ مَرِّ دَهْرٍ)؛ هذا مُعْتَمَدُ البصريِّينَ كما ترى.

قلتُ وفى كِلاَ التَّخريجَيْنِ مغمزٌ؛ أَمَّا الأَوَّل. فردُّ روايةٍ ليس بالأمر الهيِّن، فما كان لنحويٍّ أن يملكَ رَدَّ ما ورد عن العرب إِذَا لم يصادفْ تأييدًا من مذهبه، وأما الثَّانى، فلأنَّ تقدير المصدر لا يُخْرِجه عن الزَّمان، كما مر فى الآية الكريمة، وماذَا يقول البصريُّون فى نحو قوله -تعالى- ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، والقبل، والبَعْدُ زمان، وقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام (مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلاَّ وَهِى مُصِيخَةٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ مِنْ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ)، وهو كثير، لا حدَّ لو روده، ولا يستقيم التَّقدير على مُضَافٍ محذوفٍ؛ فالمضافُ يأخذ فى كثير من أمره من المضاف إليه معناهُ، كما فى مسألتنا، فوجب المصير إلى إطلاق مدخولها على ما يعتقد الكوفيُّون، وهو المختار من الجِلَّةِ؛ قال الرضى (الظاهر مذهب الكوفيِّينَ؛ إِذْ لا مانع من مثل قولك (نمتُ مِنْ أَوَّلِ الليلِ إلى آخره، وصُمْتُ من أَوَّلِ الشهر إلىٰ آخره)، وهو كثيرٌ الاستعمال) اهـ، وقال ابن مالك (هى لابتداء الغاية مطلقًا - على الأصَحِّ) اهـ، وانظر (التبيان ص٤٤، والمرادى ٢/٢٠١، والرضى ٢/٣٢١، والغرة ص٤٢، والروض ١٦٢).

ومنهم من يرويه (مُذْ حِجَجٍ ، ومُذْ دهرٍ)[١] ، فلا ضَرَرَ[٢] فيه .

فصـــل

ومنَ العربِ منْ يرفَعُ بـ(مُذْ ، ومُنْذُ)[٣] ، فيكونان اسميْنِ إِذَا رفعتَ ما بعدَهُمَا ، وإِذَا خفضتَ ما بعدَهُمَا كانَا حرفىْ جَرٍّ[٤] ؛ تقول فى الرفع (ما رأيتُه مُذْ يَوْمَانِ) ، و(مُذْ شهرَانِ) ، و(مُنْذُ يومانِ) ، و(مُذْ يَوْمُ الجُمعةِ) ، و (مُنْذُ يَوْمُ الْخَميسِ)[٥] ، فعلى[٦] هذا القولِ تكون (مُنْذُ) مبتدأَةً .

وقولك (يَوْمَانِ) ، و (يومُ الخَمِيسِ)[٧] خبرٌ ؛ فهى[٨] اسمٌ إِذَا كان ما بعدَهَا مرفوعًا ، فتكونُ مبتدأً ، ويكون ما بعدَها خبرَها ، والتقدير (أَمَدُ[٩] انقطاع الرؤية يومَانِ) ، كأَنَّ قائِلًا قال (كَمْ لَكَ مِنْ /٣٨٩/ رؤيةِ فلانٍ) ؟ ، فتقول له (أَمَدُ ذلك يومان)[١٠]

وكذلك إِذَا قلتَ له (ما رأيتُهُ مُذْ يومُ الجُمعةِ) كانت (مُذْ) مبتدأَةً ، و (يومُ الجمعة) خبرَه ، كأَنَّه قِيلَ لك[١١] (متى انقطعتْ الرُّؤيةُ ؟) ، فقلت[١٢] (أَمَدُهَا

---

(١) هى رواية أبى عبيدة (الديوان–ذاته) ، وانظر ما سبق قريبًا هنا.

(٢) ص ، د (ضرورة) ، وأحسبُهُ سهوًا عمَّا أثبتُّ ؛ فلا ضرورة على كلتا الروايتَيْنِ.

(٣) نقل الرضىُّ أَنَّ التميميِّين يرفعون بهما مطلقًا ، وأَنَّ الحجازيِّين يجرون بهما مطلقًا (٢/١١٨).

(٤) قيل هما اسمان مضافانِ ، والصَّحيح أَنَّهما حرفا جر بمعنى (مِنْ) فى الماضى ، وبمعنى (فِى) مع الحاضر ، وبمعنى : (مِنْ ، وإِلىَ) مع المعدود ، (المغنى ٢/٢١ ، والمرادى ٢/٢٢٧ ، والهمع ١/٢١٧).

(٥) الاستعمالُ فى المعدودِ ، وغيرِهِ كما فى التمثيل ، وانظر ما سبق.

(٦) مكررة فى (د).

(٧) ص ، د : (الجمعة) ، وهو سهو عما فى التمثيل.

(٨) ص (وهى) ، والمثبت من (د) ، وهو الأنسب.

(٩) معانى الحروف ١٠٣ ، والإنصاف ٣٩١

(١٠) كذا قدره السابقان ، وابنُ السيد (إصلاح الخلل ٢٣٥) ، وذكر ابن هشام أن معناهما (الأمدُ) – إِنْ كانَ الزَّمانُ حاضرًا ، أو معدودًا – (وأَوَّلُ المُدَّةِ) إِنْ كان ماضيًا (المغنى ٢/٢٢) ، وانظره فى شرح المفصل ٤/٩٤

(١١) ص ، د : (له) – سهو.

(١٢) ص ، د : (قال) – سهو.

يومُ الجمعة؟)، هذا دائمًا فى الرَّفع أَنَّها تكونُ مبتدأةً، وما بعدَها خبرَهَا، وأَنَّها اسمٌ إِذَا رُفِعَ ما بعدها؛ و(مَا) التى فى أول الكلام حرفُ نَفيٍ، وقوله (رَأَيْتُهُ) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ.

وقال أَبُو القاسم الزَّجَّاجىّ[1] إذا قلتَ (ما رأيتُه مُذْ يومَانِ)، فـ(يومانِ) مبتدأ، و(مُذْ) خَبرٌ مقدَّمٌ، وتقديره عنده (بَيْنِى وبَيْنَ لقائِهِ يومانِ)[2]، و(مُنْذُ) حكمها حكم (مُذْ) فى جميع ما ذكرناه، فافهم ذلك.

---

(١) تقدمت ترجمته فى (٢/٥٤٢-المحرر).

(٢) الجمل ص١٥١، وعبارته (وأما (مُذْ) فترفع ما مضى، وتخفضُ ما أنت فيه؛ كقولك (ما رأيته مذْ يومانِ، ومذ شهرانِ، ومذ عامان، ومذ عشرةُ أعوام)، فترفع ذلك كله؛ لأنَّه ماض بالابتداء، وخبره: (مُذْ)، والتقدير بينى وبين لقائه يومان) اهـ، وعليه ابن معطى (الفصول ٢١٧)، والمتَّجَهُ منهم ما قرره المصنف؛ قال ابن السيد (إصلاح الخلل ٢٣٥): (الذى قاله أبو القاسم قاله بعض النحويين، وليس بقول مختار، والمختار ما قاله أبو بكر بن السراج، وأبو على الفارسىّ، وأبو الفتح بن جنىّ، وهو أن يكون (مُذْ) فى هذه المسائل فى موضع رفع بالابتداء، وما بعده الخبر) اهـ، وراجع (ابن يعيش ٨/٤٦، والرضى ٢/١١٨، والأشباه ٢/١٥٥، ٣/٢٤٠) وقد وَهِمَ الرَّضِيُّ على الزجاجى بما لم يقله؛ قال (فإنْ فسر الزجاجى (مُذْ، ومنْذُ) بأول المدة، فهو غلط؛ لأنك إذا قلت (أَوَّلُ المدة يومانِ)، فأنت مخبر عن الأول باليومين (كذا)، وأيضًا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة) اهـ، وهذا لم يقله أبو القاسم -كما رأيت- فضلًا عما فى كلام الرضى من اضطراب ظاهر.

قلت ولا يخفى ما فى تقدير أبى القاسم، والجمهور من مخالفة، وإن كان ما يراه أبو القاسم أقرب صناعةً بتقديرها ظَرْفًا؛ إذْ الظرفيَّة لصيقة بها كما يتضح، ويغمز ما يراه الجمهور الابتداءُ بالنكرة دون مخصِّصٍ، ويُضعِفُ الاتجاهيْنِ كليْهما عدمُ الارتباط بين جملتها وسابقتها فى التقدير، فعلى قول الجمهور يكون التقدير (ما رأيته. أمدُ انقطاع الرؤية يومان)، وعلى قول الزجاجى (ما رأيته. بينى وبين رؤيته يومان)، وكلاهما لا يساعده بناء التراكيب.

والسَّائغُ معنىً وصناعةً أَنْ يكونَ الارتفاعُ على حذفِ الفعل، والمرفوع فاعلٌ، والتقدير (مذ كان، أو مذ بدأ)، وفيه بقاء لمُذْ على ظرفيتها، وقد ثبت الفعل بعدها فى بعض التراكيب، وفيما أُثْبِتَ دليلٌ على ما حذف منه، وهو الظَّاهر دون عسف فى التأويل والتخريج، وجَمِيلٌ قول الطبرى ٢/١٥ (غيرُ جائزٍ تَرْكُ الظَّاهِرِ المفهوم من الكلام إلى باطنٍ لا دلالة على صحته) اهـ، على أن هذا الاتجاه سلكه السهيلى، وابن مضاء، وابن مالك، وأكثر الكوفيِّين، وهو مذهب جدير بالاعتبار. راجع (التسهيل ص٩٤، والمرادى ٢/٢٢٢، والهمع ١/٢١٦، والأشباه ٣/١١).

وتقول -في الخفض- (ما رأيتُه مذ يومَيْنِ)، و (مُذْ شهرَيْنِ) فـ(مذْ) ههنا حرف جر، وليست باسمٍ كما كانت في الرَّفع[١]، وينخفض ما بعدها على معنى (فِي)[٢]، فإذَا قلتَ (ما رأيته مذ يَوْمينِ) كان تقديره (ما رأيتُه في اليَوْمَيْنِ كليهما)، وكذلك إذَا قلتَ (ما رأيته مذ يوم الجمعة) -بخفض اليوم- فكأنَّك قلتَ[٣] (ما رأيتُه في يومِ الجمعةِ، وما بعدَهُ)؛ و(منذ) مثلها؛ فالخفضُ[٤] بهما أبدًا على أنهما حرفا جرٍّ بمعنى (في)، والرَّفْعُ بهما أبدًا على أنَّهُما اسمانِ مبتدآنِ، وما بعدهُمَا الخَبَرُ.

واعْلَمْ أَنَّ (مُذْ)، و(مُنْذُ) مبنيانِ، فـ(مُذْ) مبنية على السُّكون، و(مُنْذُ) مبنية على الضَّمِّ[٥]، وأصل (مُذْ) (مُنْذُ) فحُذِفَتْ منَها النُّونُ استخفافًا، حتَّى إنَّكَ لو سميت رجلًا بـ(مُذْ) وصغرتَهُ لقلتَ (مُنَيْذٌ) - بإظهار النون[٦]-؛ لأَنَّ التَّصغير يردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها، وقد ذكرنا ذلك في باب (التَّصغيرِ)[٧]

والعِلَّةُ في بناء (مُذْ، ومُنْذُ) أَنَّهُمَا محمولتانِ على حالتَيْ الحرفيَّةِ[٨]، وهي[٩] إِذَا كانتْ حرفًا مبنيَّةٌ.

---

(١) انظر حاشية الصفحة السابقة من المحرر.

(٢) المقتضب ٣/٣٠: (...وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها، فأَنْ تقع في معنى (في)، ونحوها) اهـ، وانظر (حاشية (٤) من الصفحة قبل السابقة - المحرر-.

(٣) ص، د (كأنه قال)، ولا يناسبُ، فضلًا عن سقوط الفاء منه.

(٤) د: (والخفض) -بالواو-.

(٥) سيبويه ٣/٢٨٧: (وأما مُنْذُ فضُمَّتْ؛ لأنَّها غايةٌ، ومع ذَا أَنَّ من كلامِهِمْ أَنْ يُتْبِعُوا الضَّمَّ الضم) اهـ.

(٦) السابق ٣/٤٥٠: (يَدُلُّك على أن العين ذهبت منه قولهم (مُنْذُ)، فإِنْ حَقَّرتَه قلت: مُنَيْذٌ) اهـ، وقال الأنباري (الإنصاف ص٣٨٣): (... وفي تكسيره أَمْنَاذ، فتعود النون المحذوفة؛ لأنَّ التَّصغير، والتكسير يردَّانِ الأشياء إلى أُصولها) اهـ، وانظر (أسرار العربيَّة ص٢٠٧، ومعاني الحروف للرماني ص٢٠٣).

(٧) المحرر ٢/٢٨٦، ٢٨٨

(٨) ش الكافية ٢/١٢٢

(٩) أيْ كلٌّ منهما، كما لا يخفى.

فكذلك إِذَا كانتْ اسمًا [كانتْ مبنيَّةً][1] ؛ للشَّبَهِ الذى بينهما من حيثُ اللَّفظُ والمعنَى ؛ فاللَّفظ كونُ لفظِهِما واحدًا ، والمعنى كونُهُمَا يدخلاَنِ على الزَّمان جميعًا ، ولكونهما لا يتغيَّرَانِ فى اللَّفظ ، ولا فى الخَطِّ عن هذه الحالةِ ، وقيل بنيا ؛ لتضمُّنِهمَا معنى (فى)[2]

وحاصلُ هذا الْبَابِ

أَنَّ (مُذْ) ، و(مُنْذُ) يكونَانِ /٣٩٠/ حرفَيْنِ ، ويكونان اسمَيْنِ ، ويرتفعُ ما بعدَهُمَا إذا كانَا اسمَيْنِ بالابتداءِ [أ][3] والخبرِ ، وينخفضُ ما بعدَهُمَا على أَنَّهُمَا حرفانِ ؛ وأَنَّ (مُذْ) مبنيَّةٌ على السكونِ ، و(مُنْذُ) مبنَّية على الضَّمِّ ؛ فافهمْ ذلك .



---

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) فى (أسرار العربية ص٢٠٧) : (إذا كانَا حرفين بُنِيَا ؛ لأنَّ الحروفَ كلَّها مبنية ، وإذا كانا اسمين بُنِيَا ؛ لتضُّمنِهما معنى الحرف) اهـ ، وقد سبق أنهما فى الماضِى بتقدير (فى) ، ومع الحال بتقدير (مِنْ) ، ومع المعدود بتقدير (مِنْ ، وإِلَى) ، فينبغى أن يكون التَّضَمُّنُ بحسبه فى كلٍّ ، وانظر (المحرر ٤٢٨/٣ -حاشية- ، والفصول ص٢١٧ ، والتسهيل ص٩٤).

(٣) زيادة يستقيم بها السياق ؛ إِذْ هما مذهبانِ ، على ما سبق.

البابُ الرَّابعُ

فـى القَسَـمِ

يقال له القَسَمُ، والحَلِفُ، واليمينُ، والأَلِيَّةُ[١]

وحروف القسم خمسة (الباءُ)، و(الواوُ)، و(التَّاء)، و(اللَّامُ)، و(مِنْ)، فجملةُ هذه الحروفِ تخفضُ ما بعدَهَا بالقسم، وهى حروف جرٍّ.

ف(الباءُ) تدخل على كل محلوف به ؛ لأنَّها الأصلُ فى حروف القَسَمِ ؛ منْ حيثُ إنَّهَا حرف جَرٍّ[٢]، فلذلك دخلتْ على المُضْمَرِ، والظَّاهر[٣] ؛ تقولُ من ذلك (باللَّهِ لأفعلنَّ)، و (بِكَ لأفعلَنَّ)، و (بحياتِكَ لأفعلَنَّ)، فاسمُ اللَّه اسمٌ ظاهرٌ، والكافُ[٤] اسمٌ مضمرٌ ؛ فقد بان لك أَنَّ البَاءَ تدخلُ على الأسماءِ الظّاهرة، وعلى المُضْمَرَةِ.

و(الواو) لا تدخلُ إلاَّ على الاسمِ الظَّاهِرِ، دُون المُضْمَرِ ؛ تقول (واللَّهِ لأفعلنَّ)، و(حياتِكَ[٥] لأفعلنَّ)، ولا تدخل على المُضْمَرِ، فلا تقول (وَكَ لأَفعلنَّ)، ولا (وَهُ لأفعلنَّ) ؛ لأنَّها بدل من الباء، وليست بأَصلٍ فى القسم، فلذلك نقصتْ عن الباءِ مرتبةً، وهو اختصاصُها بالظَّاهر دُون المُضْمرِ ؛ لأنَّ المُشَبَّهَ أنقصُ من المُشبَّه بِهِ[٦]

---

(١) ابن سيده (المخصص ١١٤/١٣) (وهو القَسَمُ، والأَلِيَّةُ، والأُلْوَةُ والأَلْوَةُ، والإِلْوَةُ، والحَلِفُ) اهـ، وانظر (الحلل ص٣٦٧).

(٢) أى فى غير القَسَمِ، أما (مِنْ) فاستعمالُها فى القسم قليلٌ على ما يأتى.

(٣) ابن الخباز (الغرة ص٤٥) (الباء هى أصل ؛ لفضلها على الواو بثلاثة أمور الأَوَّلُ جرُّهَا المضمرَ، والمُظْهَرَ، الثانى وقوعها حرف جرٍّ فى غير القسم الثالث ظهورُ فعلِ القَسَمِ معهَا) اهـ.

(٤) ص، د (وبك) وهو سهو غير مناسب، والمناسب ما أثبتُّ.

(٥) ص، د (وبحياتك) – تصحيف.

(٦) راجع : (أسرار العربية ص٢١٠)، وسيأتى تحريره، فى الفصل التَّالى.

و(التَّاءُ) لا تدخل إلاَّ على اسم اللَّهِ وحدَهُ[١] ؛ لأَنَّها بدلٌ من الواو[٢] ؛ من حيثُ إنَّها فى المرتبة الثَّالثة ؛ لأنَّها بدلٌ من بدلٍ[٣] ، فلذلك لا تدخل إلاَّ على اسم اللَّه وحده ، ولأَنَّها مشبَّهة بمشبَّهٍ ، فلذلك نقصتْ عن الواو -أيضًا- مرتبةً ، فاختصَّتْ باسم الله -تعالى- دون سائر أسمائِهِ ؛ [فتقولُ (تاللَّهِ) لا غيرُ ، هذا الَّذى سُمِعَ عنهم][٤] ، ولو قلت (تَالرَّحمنِ) ، أو : (تَزَيدٍ) لم يجز ؛ وقد حكى الأخفشُ[٥] عنهم أنَّهُمْ قالوا (تَرَبِّ الكعبةِ)[٦] ، فأدخلوا التَّاء على (رَبٍّ) ، فأقسموا بها ، وخفضوا (رَبٍّ) بها ، وهذا شاذٌّ.

و(الَّلامُ) تكون للقَسم ، ولكنها لا تكون قسمًا إلا إذا كانَ فى الكلام معنى التَّعجُّبِ[٧] ؛ كقول الشاعر[٨]

---

(١) سيبويه (٥٩/١) محقق : (التاءُ ، لا تجرُّ فى القسم ، ولا فى غيره إلاَّ فى الله ، إذا قلتَ تالله لأفعلنَّ) اهـ.

(٢) معانى الحروف للرمانى (ص٤١) ، وسيتضح فى الفصل التالى.

(٣) ابن جنى (سر الصناعة ١٣٦/١) : (الواو فى القسم إنَّما هى بدلٌ من الباء فيه ، والتَّاء بدل من الواو ؛ فالأصلُ فيهما إنما هو الباء) اهـ ، انظر ١٥٩/١-منه ، والمقتضب ٣١٧/٢-٣١٩ ، ومعانى الفراء ٢/ ٥١ ، والكشاف ٥٧٦/٢).

(٤) تتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) تقدمت ترجمته فى (٤٥٤/٢-المحرر).

(٦) المفصل ٢٨٧ ، وشرحه ٣٤/٨ ، والمفتاح ٤٣ ، بل حكى الخَفَّافُ أنَّهم قالوا (تَحَيَاتِك) (ابن عقيل ٢٥٦) ، وحكى ابن هشام : (تَالرحمنِ) ، (المغنى ١٠٦/١ ، وش الشذور ٣١٨).

(٧) سيبويه ٤٩٧/٣ (... ولا تجيءُ إلاَّ أَنْ يكون فيها معنى التَّعجُّب) اهـ ، وقال أبو حيان (البحر ٦/ ٣٢٢) : (اللام هى التى يلزمها التَّعجُّبُ فى القسمِ) اهـ.
وانظر (المخصص ١١١/١٣ ، والإبدال لابن السِّكِّيت ١٣٩ ، وإصلاح الخلل ١٨٧) ، وانفرد ابن هشام فى جعله التاء كاللام فى ملازمتها التَّعجُّبَ (الجامع ١٣٩).

(٨) مالِكِ بنِ خالدٍ الخُناعىّ الهذلى ، أوأبى ذؤيب الهذلى ، أو أمية بن أبى عائذ الهذلى ، والأَولُ الأشهر (ديوان الهذليين ١/٣-٢ ، وشرح ديوان الهذليين ٢٢٧/١ ، والكتاب ٤٩٧/٣ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والشجرى ٣٦٩/١ ، والصاحبى ص١٤٩ ، والجمل ص٨٤ ، والمغنى ١/ ١٧٩ ، وشواهده ٥٧٤ ، والحلل ص٩٦).

(١٣٩) لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[١]

فقوله (لِلَّهِ) قسمٌ /٣٩١/ لأنَّ معناه التَّعجبُ، ويروى (تَاللَّهِ) -بالتاء[٢]، ومثله[٣] (لِلَّهِ أبوكَ)، و(لِلَّهِ دَرُّكَ). كلُّه بمعنى التَّعجُّبِ، ومعنى التَّعجُّب أنه لمَّا نظر شخصًا[٤] استعظمه، واستعجب منه[٥] قال له (لِلَّهِ أَبُوكَ)، و (لِلَّه درُّكَ)، كأنَّه قال (أقسم بالله ما درُّكَ إلاَّ عَظيمٌ)[٦]، و (أُقْسِمُ بالله ما أنتَ إلاَّ عَظِيمٌ)، فلا تكونُ اللَّامُ قَسَمًا إلاَّ فى التَّعجُّب.

و(مِنْ)[٧] لا تكونُ حرف قَسَم إلاَّ مع (رَبٍّ)، وحُكِيَ عن العرب (مِنْ رَبِّى لأفعَلَنَّ)، يريدون (وَرَبِّى لأَفعلَنَّ)[٨]، وهذا -أيضًا- شاذٌّ؛ فهذه جملة حروف القَسَمِ.

---

(١) يروى صدره

يـا مـيُّ لا يُـعْـجِـز الأَيَّـامَ
والـخُـنْـس لَـنْ يُـعْـجِـزَ
تَـالـلَّـهِ

وعلى هذه الروايات لا شاهد فيه.

من اللغة حَيَدٌ كل نتوء فى قرن، أو جبل، مُشْمَخِرٌّ مرتفع، والظَّيَّانُ الياسمين، والآس الرَّيْحَان. والبيت من بحر البسيط.

والشاهد استعمال اللام فى القسم فى التَّعجب خاصَّة؛ وفيه شاهد آخر، وهو حذف (لا) من جواب القسم لتعيُّنها، والأصل (لا يَبْقَى)، ولولا هذه الملاحظة لتعيَّنَ تأكيد الفعل.

(٢) راجع ما سبق قريبًا.

(٣) أى فى استعمال اللام فى التعجب، وانظر (الدرر ٣١/٢).

(٤) ص، د (شيئًا) - تصحيف.

(٥) ص، د (به)، وليس بشئ.

(٦) إذْ بينِ القَسَم والتَّعجُّب وشِيجَةٌ، قال السهيلى (الروض الأنف ٥٧/٤) (المتعجَّبُ منهُ هو مستعظَمٌ، ولفظ القسم فى أصل وضعه لما يُعَظَّمُ) اهـ.

(٧) انظر (المحرر ٣٩٨/٣).

(٨) سيبويه (٤٩٩/٣) (من العرب من يقول (مِنْ رَبِّى لأفعلنَّ ذلك، ومِنْ رَبِّى إنَّك لأَشِرٌ)، يجعلها فى هذا الموضع بمنزلة الواوِ، والباء ولا يدخلونها فى غير (رَبِّى) اهـ، وهل هى (مِنْ) الجارة؟ أو إِحَدى اللغات المختزلة من (آيمُن) نحو (مُنْ، مِنِ)؟ قيل بذلك، راجع (ابن يعيش ٣٥/٨، والرضى ٣٤/٢، ٣٢٣، وإصلاح الخلل ١٩٥).

فصـــل

وإنَّما أُبدلتْ الواو من الباءِ ؛ لأنَّهما جميعًا من حروف الشَّفَةِ ، فَلمَّا اتَّفقا فى الشَّفَةِ جاز أَنْ تُبْدَل[١] إحداهما من الأُخرَى[٢]

وإنَّما أُبدِلتْ التَّاءُ من الواوِ ؛ لأنَّها تُبدَلُ منها كثيرًا فى أَوَّلِ الكلمة ؛ من نحو (تُجاهٌ ، وتُراثٌ ، وتُخمَةٌ ، وتُكَأَةٌ) ، أصلُ هذه التَّاء فى أول هذه الكلمات واوٌ ؛ لأنَّ (تُجَاهٌ) أصله (وُجَاهٌ) ، من المواجهة ، و(تُخمةٌ) أصله (وُخمَةٌ) ، من الوَخَامة ، و(تُرَاثٌ) أصله (وُرَاثٌ) ؛ لأنَّه من وَرِثْتُ ، و(تُكَأَةٌ) أصلها (وُكَأَةٌ) ؛ لأنَّها من (توكَّأْتُ)[٣]

فلما كانتْ التَّاءُ تُبدَلُ من الواو فى كثير من الكلام أبدلُوهَا فى القسم تاءً ؛ فبان لك أَنَّ الأَصْلَ من حروف القسم الباءُ ، ثُمَّ الواو ، ثُمَّ التَّاء[٤] ، فافهمْ ذلَك.

فصـــل

وقد يُعَوَّضُ عن حرف القسم[٥] أحدُ ثلاثةِ أشياءَ الهمزةُ[٦] ، و(ها) التَّنبيهِ ، وألفُ القطعِ ؛ فتقول -فى الهمزة- (آللهِ لأفعلَنَّ)؟- بالمد ، و: (آللَّهِ ما فعلتُ)[٧] -بالمدِّ أيضًا- [و][٨] بجرِّ اسمِ (اللَّهِ) -تعالى- على القَسَمِ[٩] ، والجارُّ له

---

(١) سقط من (د).

(٢) أسرار العربية ص ٢١٠ ، والغرة ص ٤٥ .

(٣) المخصص ١٣/ ١١٠ ، ومعانى الحروف ٤١ ، والمحرر ٤/ ٣٢٤ ، ٣٨٣).

(٤) فى الكشاف ٢/ ٥٧٦ : (الباءُ هى الأصلُ ، والتَّاء بدلٌ من الواو المبدَلَةِ منها) اهـ ، وعليه أكثرُ النُّحاة ، ولم يرتضِهِ أبو حيان (البحر ٦/ ٣٢٢) : (وأما أنَّ التاء بدل من واو القسم الذى أبدل من باء القسم فشئ قاله كثيرٌ من النُّحاةِ ، ولا يقوم على ذلك دليل ، وقد رَدَّ هذا السُّهيْلِيّ ، والذى يقتضيه النظرُ أنَّهُ ليس شئٌ منها أصلًا لِآخر) اهـ ؛ وهُوَ القولُ.

(٥) فى اسم (الله) خاصة. (الهمع ٢/ ٣٩).

(٦) أى همزة الاستفهام.

(٧) كأنَّه نوَّع التمثيل لتنوُّع الجوابِ إثباتًا ، ونفيًا.

(٨) زدت الواو بمقتضى السياق.

(٩) وعليه قول أبى هريرة (ص البخارى ٨/ ١١٩) : (آللَّهِ الَّذِى لاَ إِلَهَ إلاَّ هُوَ ، إنْ كُنْتُ لأَعْتَمِدُ بِكَبِدِى عَلىَ=

الهمزةُ على سبيلِ النِّيابةِ عن الواوِ[١]

وتقولُ فى الهاءِ (هَا للَّهِ لأفعلنَّ)، و(هَا للهِ مَا فعلتُ) -بجر اسمِ اللَّهِ على القسم- والهاءُ عوضٌ عن حرفِ القسم[٢]

وتقولُ فى أَلِفِ القطع (أَللَّهِ ما فعلتُ)، (أَللَّهِ لأَفْعَلَنَّ)[٣] -بجرِّ اسم (الله) على القَسَمِ، وجعلوا قطع أَلِفِ الوصل دليلًا على حرف القَسمِ[٤]

فَصْــل

ويجوزُ لَكَ حذفُ حرف القَسَمِ من غير عوض[٥]؛ فتقول (اللَّهِ لأفعلنَّ) -بالجرِّ-، والمعنى: (وَاللَّهِ لأفعلنَّ)، ويجوز لك الرَّفعُ، فتقول: (اللَّهُ لأفعلنَّ) / ٣٩٢/ فترفع اسم (الله) بالابتداء، والمعنى باقٍ على القَسمِ، والخَبَرُ مُضْمَرٌ، تقديره (اللَّهُ قَسَمِى)، أو (اللَّهُ شاهدٌ علىَّ)، وجاز حذف الخبر؛ لأنَّه

=الأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ).

(١) قال ابن الشجرى (١/٣٦٥) (... فحذفوا الواو، وأنا بوا الهمزة عنها، فأعملوها عملها) اهـ، وفى الكتاب ١٦١/٢ محقق (صارتْ أَلفُ الاستفهام بدلًا منه فى اللَّفظ مُعَاقِبًا) اهـ، وانظر (شواهد التضيح ص١٦٧).

(٢) سيبويه ١٦٠/٢ محقق: (صار (ها) عوضًا من اللَّفظ بالحرف الذى يَجُرُّ وعاقَبَهُ) اهـ، وانظر (سر الصناعة ١٤٩/١، والروض الأنف ٤٨/٣).

(٣) المشروط مع التَّعويض بقطع الهمزة: أنْ تُسبقَ بالفاء (المقتضب ٣٢٣/٢، وإصلاح الخلل ١٩٠)، وقد تُسْبَقُ الفاء بهمزة الاستفهام، أو لا تسبق؛ فيقالُ (أَفَأَ للَّهِ، وَفَأَللَّهِ)، وراجع أيضًا (الرضى ٣٣٦/٢، وابن يعيش ١٠٦/٩)، ولعلَّ هذا الشَّرْط أغلبىٌّ غير متعيِّن؛ فقد قرأ الشعبى به فى قول الله ﴿أَللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الآثِمِينَ﴾ -المائدة -١٠٦- قال الزمخشرى (الكشاف ٦٥١/١) (رُوِى عنه بغير مدٍّ على ما ذكر سيبويه أنَّ منهم من يحذف حرف القسم، ولا يُعَوِّضُ منه همزة الاستفهام، فيقول: أَللَّهِ لقد كان كذا، وكذا) اهـ.

(٤) التبيان ٤٦٨: (جَرُّهُ بحرف القسم محذوفًا، وقَطَعَ الهمزة تنبيهًا على ذلك، وقيل قطعُهَا عوضٌ عن حرف القسم) اهـ.

(٥) مع اسم الله خاصة؛ قال الأنبارى (الإنصاف ٣٩٦: (جاز ذلك مع هذا الاسمِ خاصَّةً على خلاف القياس؛ لكثرة استعماله) اهـ، وقال الأخفش (وهذا فى القياس ردئٌ) اهـ. (منهج الأخفش ٢٥٨)، وانظر (التسهيل ١٥٠).

معلومٌ[١]؛ ويجوزُ لكَ من بعد ذلك النَّصبُ، فتقول (اللَّهَ لأفعلنَّ)، فتنصبُ اسم اللَّه -تعالى- بإضمار فعلٍ، تقديرهُ (أُشْهِدُ اللَّهَ لأفعلنَّ)؛ فهذه ثلاثةُ أَوجهٍ جائزةٌ مع حذفِ حرف القَسَمِ[٢].

وكذلك تقول (أمانةُ اللَّهِ)[٣]، و (عهدُ اللَّهِ)، و (يمينُ اللَّهِ)[٤]، و (مَعَاذَ اللَّهِ)[٥]، يجوز لك في هذا كله ثلاثةُ أوجهٍ أيضًا- الرَّفعُ بالابتداء، وحذفِ الخبرِ، تقديره (أمانةُ اللَّهِ لازمةٌ لي)، و (عهدُ اللَّهِ لازمٌ لي)، و (يمينُ اللَّهِ لازمةٌ لِي)؛ والخَفْضُ على إضمارِ حرفِ القَسم[٦]، والتقدير (وأمانةِ اللَّهِ)، و(عَهْدِ اللَّه)، (ويمينِ اللَّهِ)، فحذفتَ حرفَ القَسَمِ تخفيفًا، وتركتَ الاسْمَ مخفوضًا على حالِهِ؛ لأنَّ القَسَمَ لَمَّا كَثُرَ في كلامهم جازَ تخْفيفُهُ بحذف حرف القسم منه؛ والنَّصْبُ على إضمارِ فعلٍ كأَنَّهُ قال (أُلْزِمُ نفسي أمانةَ اللَّه، وعهدَ اللَّهِ، ويمينَ اللَّهِ).

---

(١) وقد سدَّ الجواب مسدَّهُ. (الهمع ١/١٠٥).

(٢) نصَّ سيبويه، وكثيرون على النَّصب والجرِّ لا غيرُ (الكتاب ٣/٤٩٧، ٤٩٨، والمقتضب ٢/٣٢٠، ٣٢٥، والفصول ٢١٤، والجامع ١٤٠)، ونصَّ ابن السِّيدِ على ثلاثة الأوجه؛ قال (إصلاح الخلل ص١٩٠) (وللعربِ في هذا ثلاثُ لغاتٍ منهم من ينصب على معنى أعاهدُ اللَّهِ، ومنهم من يَخْفِض، ويضمِرُ الجارَّ، ومنهم من يرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر أضمر مبتدؤه)اهـ.

(٣) ومنه قوله (المخصص ١٣/١١١).

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ -أَمَانَةُ اللَّهِ- الثَّرِيدُ

(٤) ومنه قول امرى القيس (الديوان ص٤٠، العشر ٣٠، والسبع ٥٢):

فَقَالَتْ: يَمِينُ اللَّهِ. مَالَكَ حِيلَةٌ وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الغِوَايَةَ تَنْجَلِي

(٥) الذى أدريه فيه أنه مصدر جئ به بدلًا من اللفظ بالفعل، وقد مر فى (٢/٤١١-المحرر-)، ولم تسعفنى المصادر فى استعمال هذه الصِّيغة فى القسم، وإن كنت لا أستبعده، ولعله استعمال محلِّيٌّ، أو لعلَّه مُقْحَمٌ هنا بدليل تخريجه الآتى للثلاثة دُونَه.

(٦) تقدم أن الجر مختص باسم الله، وحكموا عليه بمخالفة القياس؛ قال المبرد (المقتضب ٢/٣٢٥): (وليس هذا بجيِّدٍ فى القِياسِ، ولا معروفٍ فى اللُّغة، ولا جائزٍ عندَ كثيرٍ من النَّحويِّينَ ...؛ لأنَّ حرفَ الجر لا يُحْذَفُ، ويعملُ لا بِعوَضٍ) اهـ، فتجويز المصنف الجَرَّ فى غير اسم الله مما يوقفُ عِندَه.

فصل

ومن القسم (آيمنُ اللَّهِ لأفعلنَّ)، فـ(آيمنُ اللَّهِ) مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، تقديره (آيمنُ الله قَسَمِى)، ولا تكون (آيمن) إلاَّ مرفوعةً بالابتداء[١]، ولم تجئ عن العرب منصوبةً، ولا مجرورةً[٢]، وأَلفُها أَلفُ وصلٍ عند سيبويهِ[٣]، وهى اسمٌ مفرد عندَهُ[٤]، مشتقَّةٌ من اليُمْنِ، والبركة.

وعند الفَرَّاءِ[٥] أَنَّ أَلفَها ألفُ قطعٍ، وهى جمع (يَمِينٍ) عنده[٦]؛ واسمُ (اللَّهِ) مخفوضٌ بعدَهَا بالإضافةِ على كلِّ حالٍ.

وفيها ثمانى لُغَاتٍ[٧] (أَيمُنُ اللَّهِ) -بفتح الهمزة[٨]-، (إيمُنُ اللَّهِ)-

---

(١) الخصائص ١/٣٩٣؛ وجوز ابن عصفور كونَهُ خبرًا محذوفَ المبتدإ. أى قسمى ايمُنُ اللَّهِ. (المغنى ١/٩٩-حلبى، والهمع ١/١٠٥).

(٢) السيوطى (٢/٤٠-همع): (لم تستعمل فى موضع من المواضع التى تستعمل فيها الأسماء إلا فى الابتداء خاصة) اهـ.

(٣) تقدمت ترجمته فى (٢/٧٦-المحرر).

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٢٤، ٤/١٤٨، وفى ٣/٥٠٣ قال (وزعم يونُسُ أَنَّ ألف (أَيْم) وصل وكذلك تفعلُ العَرَبُ، وفتحوا الأَلِفَ كما فتحوا الألف التى فى (الرجل)، وكذلك (آيمُن) اهـ، وانظر (المقتضب ٢/٣٢٩).

(٥) تقدمت ترجمته فى (٣/١٢-المحرر).

(٦) المذهب للكوفيِّين بعامَّة، وإليه ذهب من البصريِّين: ابنُ كيسان وابن درستويه، وحُجَّتهم اختصاص وزنه بالجمع، وأَلِفُهُ قطعٌ وخفِّفَتْ همزته، وطُرِحتْ فى الوصل؛ لكثرة استعمالهم إياها. راجع (الإنصاف م٥٩، واللسان (يمن)، والهمع ٢/٤٠)، ورُدَّ بسماع كسر همزته وحذفِها نثْرًا، وبحذف بعض حروفه فى لغاته كما يأتى، وذلك بعيدٌ عن الجَمْعِ، وهمزةِ القطعِ (المرادى ٥/٢٧٣)؛ وغريبٌ أَنْ يُبْطِلَ الأنبارى مذهب الكوفة فى (الإنصاف)، ويشايعه فى (الأسرار ص٢٨١).

(٧) إصلاح الخلل ١٩١، وسر الصناعة ١/١٣٢، والمنصف ١/١٦١، والتسهيل ١٥١، والإنصاف م٥٩

(٨) وضم الميم، وحكى ابنُ مالك فيها فتح الميم.

بكسرها-[١]، و(أَيْمُ اللَّهِ) -بفتح الهمزة[٢]، وحذف النُّون[٣]، (إِيمُ اللَّهِ) -بكسرها-[٤]، (مُنُ اللَّهِ) -بضمِّ الميم والنُّون-، (مِنِ اللَّهِ) -بكسر الميم والنُّون[٥]، (مُ اللَّهِ) - بضمِّ الميم-، (مِ اللَّهِ) -بكسرِهَا[٦]

ومن القسم: (جَيْرِ)؛ تقول (جَيْرِ لأَفعلَنَّ) -بكسر الراء لا غيرُ-، وهى كلمة تُقْسِمِ بها العرب، ومعناها (نَعَمْ لأفعلَنَّ)[٧]؛ وقيل تقدير الكلام معها (نَعَمْ. وحَقِّكَ لأَفعلنَّ)، فكأن المُقْسَمَ به محذوف، ونابتْ (جَيْرِ) منابه[٨]

ومن القسم -أيضًا- (عَوْضُ)[٩]؛ تقول (عَوْضُ /٣٩٣/ لأَفعلَنَّ)[١٠]- بضم الضَّاد، وكسرِها، وفتحِها[١١]-؛ و(عَوْضُ) اسمٌ من أسماءِ الدَّهْرِ[١٢]؛ لأَنَّهُم

---

(١) وضم الميم، وحكى ابنُ مالك فيها فتح الميم.

(٢) وضم الميم.

(٣) ذهب الأخفش إلى أَنَّ همزة (أَيْمُ) همزة قطع؛ قال (لأَنَّ (اَيمُنْ) قد عُلِمتْ أَنَّها وصلٌ، ولا أحمل عليها (أيمُ)؛ لأن همزة الوصل ليستْ مطَّرِدةً فى الأسماء) اهـ، منهج الأخفش ٣٦٣

(٤) وضم الميم.

(٥) وحكى ابن مالك الفتح فيهما. (التسهيل ١٥١)، وحكى الأنبارى ضم الميم، وكسرها مع سكون النون: (مُنْ، مِنْ) (الإنصاف ٤٠٩).

(٦) وحكى ابن مالك (مَ) بالفتح، وحُكِىَ (أَمُ) -بفتح الهمزة، وكسرها (انظر السابقين)، فثبت فيها ستَّ عشرةَ لغة.

(٧) انظر (المحرر ١٣٤/٤)، وقد ذكره ابن سيده من نوادر القسم (المخصص ١١٦/١٣)، وقال (وهى مكسورةٌ عند سيبويه؛ لالتقاء الساكنين) اهـ.

(٨) الأنبارى (الإنصاف ص٤٠٠): (أجروها مجرى: (حَقٍّ) مُعظَّم فى النفوس) اهـ، وانظر (الهمع ٤٤/٢).

(٩) قيل هو من نوادر القسم، وقيل: هو ظرفٌ بمعنى: (أَبدًا) من متعلِّقات جواب القَسَم، وقيل أَصْلُه أنْ يكون ظرفًا، ثم كَثُرَ حتى أجروه مجرى القسم، وأحلّوه محله، وقيل: هو كلمة تجرى مجرى القسم، وهو حرفٌ يراد به القسم، راجع (الخزانة ١٣٨/٧).

(١٠) فى هذا التمثيل نظر؛ إِذْ ذهبُوا إِلَى أَنَّ الاستعمال فيها خاصٌّ بالنَّفى، (المغنى ١٣٢/١-حلبى، والرضى ١٢٤/٢)، فكان ينبغى (لا أفعل)، ويمكن أنْ يُعْتَذر عنه بأنه لما شاع استعمالها فى القسم صارت بمنزلة فعل القسم. وانظر (الأمير ١٣٢/١)، وقال الرضى: (وقد يستعمل عَوْضُ المبنىُّ ... مع الإثبات) اهـ.

(١١) اللسان -عوض- والاقتضاب ص ٣٩٠.

(١٢) ابن يعش ١٠٨/٤ -نفسه-، وانظر (الصاحبى ٢٣٥).

[كانوا][1] يستعظمون الدَّهر فيقسِمُون بِهِ.

قال الشاعر[2]

(١٤٠) رَضِيعَىْ لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

أى تحالفا بهذه اللَّفظية، بأن قالا (عَوْضُ لا نتفرَّقُ)؛ لأنَّ (عَوْضُ) اسمٌ من أسماء الدَّهر، وهم كانوا يُقْسمون بالدَّهر، ولم تُسْتعمَل فى القَسم إلاَّ مُفْرَدةً عن الإضافة[3]

وتقول ([لا آتيكَ][4] عوضَ العائِضِينَ)، فيكونُ (عَوْضَ) منصوبًا على الظَّرف؛ لأنَّهُ مُضَاف إلى قولك[5] (العائِضِينَ).

وإنَّما بُنِى (عَوْضُ) على الضَّم؛ لأنَّه لما قُطِعَ عن الإضافة أشبه (قَبْلُ، وبَعدُ)، فبُنِىَ على الضم كبناء (قَبْلُ، وبعدُ)[6]

ومن القسم قولهم (لَعمرُك لأفعلنَّ) اللاَّم لامُ الابتداء، و(عَمْرُكَ) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، تقديره (لعمرُكَ قَسمِى)[7]، ولا يجوز نصب

---

(١) زيادة يقتضيها السياق من كلامه الآتى قريبا.

(٢) الأعشى، يمدح المحلَّق بن جُشَمَ بن شَدَّاد (الديوان ص ١٢٠، والخصائص ١/٢٦٥، والصاحبى ٢٣٥، ودرة الغواص ٢١٨، وأدب الكاتب ٤٣٣، والحلل ١٠٤، والاقتضاب ٣٩٠، والعمدة ١/٤٩، والعِقد ٥/٣٣٩، والجواهر ٢/٧٩، والخزانة ٧/١٣٨ - محقق، واللسان - سحم، وعوض -).

(٣) يروى فيه: تَقَاسَمَا، وتَوَاضَعَا - بدل (تَحَالَفَا).
من اللغة الأسحمُ الدَّم تُغْمَس فيه اليدُ عند التحالف، وقيل الرَّحِمُ.
وقيل سواد حلمة الثدى، وقيل زِقّ الخمر، وقيل الليل.
والبيت من بحر الطويل.
والشاهد استعمال (عَوْضُ) فى القسم، وقد تقدَّم الحديث فيه قريبًا.

(٤) زيادة لازمة من المصادر (الصاحبى ٢٣٦، والهمع ١/٢١٣) قال الرضى (٢/١٢٤-١٢٥) (عوضَ العائِضين. أى دَهْرَ الدَّاهرين، ومعنى العائِضِ، والداهر الذى يبقى على وجه الدهر، فكأن المعنى: ما بقى فى الدَّهرِ داهرٌ) اهـ.

(٥) ص، د (قوله) - سهو -.

(٦) شرح الكافية ٢/١٢٤، وأما الفتحُ فللخفَّة، والكسرُ فللسَّاكنين.

(٧) البحر ٥/٤٦٢، والكشاف ٢/٣٩٦.

(عَمْرُكَ) إذَا كانتْ فيه اللاَّم، وإذَا حَذَفْتَ اللامَ، وقلتَ (عمَركَ اللَّهَ لأفعلَنَّ) كانت (عمرَكَ) منصوبةً[١] بإضمار فعلٍ تقديره (سألتُ اللهَ عَمْرَكَ)[٢]، أى: (سألتُه تعميرَك)؛ لأنَّ قولك (عَمْرَكَ) مصدرٌ واقع موقع (التَّعمير)؛ لأنه مأخوذ من (عمَّرَ، يُعَمِّرُ، تعميرًا)[٣]، واسمُ اللَّه منصوبٌ بإضمار فعل تقديره: (سألتُ اللهَ عَمْرَكَ)؛ ويجوز لك رفع اسم الله -عز وجل-؛ فتقول (عَمْرَكَ اللَّهُ)[٤]، برفع اسم اللَّه بقولك (عَمْرَكَ)؛ لأنَّ (عَمْرَكَ) مصدرٌ، والمصدرُ يعمل عملَ الفعل، كأنه قال (عمَّرَكَ اللَّهُ تعميرًا).

فَصْـــل

وجوابُ القسم بأحدِ أربعةِ أشياءَ: بـ(إنَّ) المشدَّدة المكسورة، و(اللامِ)- فى الإيجاب، و(مَا)، و(لاَ) فى النَّفْى[٥]

تقول -فى الإيجاب[٦] (واللَّهِ إنَّ زيدًا قائمٌ)، فقولك (واللَّهِ) مجرورٌ

---

(١) وعليه قول ابن أبى ربيعة (الديوان ٤٣٨، وزهر الآداب ٢٩٠)٠

أيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمْرَكَ اللَّهَ. كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

(٢) التقدير عند ابن يعيش (٩١/٩): (بتعميرِك اللَّهَ٠ أى بإقرارك له بالبقاء) فالنَّصبُ على حذف الجارِّ، ووَضْعِ اسم المصدر موضع المصدر، والأوجَهُ ما عليه المصنِّف؛ قال الرضى (الأصل عند سيبويه (عَمَرْتُكَ اللَّه تعميرًا)، فَحُذِفَ الزوائد من المصدر، وأُقِيمَ مقام الفعل مضافًا إلى المفعول به الأول ٠٠٠ ومعنى (عَمَّرْتُك): (أعطيتُك عمرًا٠ بأنْ سألتُ اللَّهَ أنْ يعمِّركَ، فلما ضمن (عَمَرَ) معنى السؤال تعدَّى إلى المفعول الثانى) اهـ(١١٩/١)٠

(٣) وقد ورد صريحًا فى قول الفزارى (البيان والتبيين ٢٤٣/٣):

أَلَمْ تَعْلَمِى -عَمَّرْتُكِ اللَّهَ- أنَّنِى كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

(٤) أجازه الأخفش على الفاعلية كما قدَّر المصنف٠ (انظر الرضى ١١٩/١، والخزانة ١٤/٢-محقق، ومنهج الأخفش ص٥٨)٠

(٥) الفراء (٢٥٣/٣-المعانى): (ولم نجد العرب تدعُ القسم بغير لام يُسْتَقْبَلُ بها، أو (لا) أو (إنَّ)، أو (ما) اهـ، وانظرها نفسها فى (أسرار العربية ص٢١١)، ويجاب بـ(إنْ) النَّافية أيضًا؛ كقوله -تعالى- ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾، وفى غيرهن من النوافى خلاف، انظره فى (الهمع ٢/ ٤١)٠

(٦) أى مع (إنَّ)٠

بالقسم ، وقولُكَ (إنَّ زيدًا قائمٌ) جوابُ القسم ؛ قال اللَّه -تعالى- ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾ ثم قال ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾[1] ، فجاء بـ (إِنَّ) فى الجواب ؛ لأنَّه إيجابٌ

وتقولُ -فى اللَّام- (واللَّه لزيدٌ قائمٌ) ، فقولُك (واللَّهِ) قسمٌ ، وقولك (لزيدٌ قائمٌ) مبتدأ وخبر ، معناه الإيجاب ، واللام دخلت دليلًا على جواب القسم ، وعلى أنَّه للإيجاب ، وكذلك تقول (واللَّهِ ليقومن زيدٌ) /٣٩٤/و (وَاللَّهِ لقد قام زيدٌ)[2] ، فاللَّام دخلت لإيجاب القيام.

وقد يحذَفُ القسم ، ويبقى الجوابُ دَالًّا عليه ؛ كقوله -تعالى- ﴿لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾[3] ، ﴿لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾[4] ، ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[5] ، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾[6] ، وهو كثيرٌ فى القرآن ، كلُّ هذا يُحْذَفُ منه القسم ، ويبقى[7] الجواب دالًا عليه ، تقديره (واللَّهِ لَنسفعنَّ) ، و(اللَّهِ لتَرَوُنَّهَا)[8] ، وكذلك الباقى[9] ؛ وكُلُّ لامٍ مفتوحةٍ فى القرآنِ فتحْتَهَا قسمٌ مقدَّرٌ[10]. ويجوزُ حذفُ اللَّامِ

---

(١) الطور ١ ، ٢ ، ٧ ، وانظر : (البحر ١٤٧/٨ ، والتبيان ص١١٨٣ ، والبيان ٣٩٤/٢).

(٢) مثَّلَ للاسميَّةِ ، والفعليَّةِ ذاتِ المضارعِ المثبت ، والماضى المقرون بـ(قد) ، وحقُّ الماضى المثبت المجاب به القسم أنْ يقرن باللام وقَدْ (المغنى ١٧١/٢ -حلبى ، والضرائر -للألوسى ص١٢٤).

(٣) التكاثر ٧ (٤) التكاثر ٨.

(٥) العلق : ١٥ (٦) الحشر ١٢

(٧) لعل التعبير بالماضى فيهما أنسب. (٨) ص ، د : (لَتَرَوُنَّ) ، والمُثْبتُ ما فى الآية الشاهد.

(٩) يشترط فيه أن يؤكَّد الجواب بالنُّون ؛ كما فى الآيات المثبتة ، أما نحو (لَقَدْ سَمِعَ اللَّه ، ولزيد قائم) فقد قال الرضى فيه (٣٢١/٢) : (لم يقم دليل على أنهما جواب للقسم خلافًا للكوفيين) اهـ.

(١٠) إنْ قصد بإطلاقه شبيهاتِ ما استشهد به من الآيات ، فمُسَلَّمٌ ، وإلا فهو يتجه وجهة أهل الكوفة ؛ إذْ يرونَ أنَّ اللاَّمَ فى مثل (لزيدٌ قائمٌ) جواب قسم ، والقسم قبله مقدر ، فعلى هذا ليس عندهم لام ابتداء ، ورُدَّ عليهم بنحو (ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ) ؛ لأنَّ لام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ، ويمكن الاعتذار عنهم بأن الظَّنَّ الغالب قائمٌ مقام العِلْمِ (الإنصاف م٥٨ ، والرضى ٣٣٨/٢) ، وقال أبو حيان (البحر ٢٤٥/١) : (وتسمى لامَ الابتداء فى نحو (لَزيدٌ قائمٌ) ... ويحتمل أن يكون جوابًا لقسم محذوف) اهـ ، وقال ابن سيده (٥٢/١٤) (إنْ رأيتَ لامًا لم يتقدمْها قسمٌ ، ولم يجز أن تكون لام ابتداء ، فالقَسَمُ مضمرٌ) اهـ ، ولعل متجه الكوفيين أوجه ، وعليه يصح إطلاق المصنف فى=

من جوابِ القسم ، فإذا حُذِفَتْ الّلامُ لزمتْ النُّون ، تقولُ (واللَّهِ يَقُومَنَّ زيدٌ)(١) والتَّقديرُ (واللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ).

ويجوز لَكَ حذفُ النُّونِ ، وإبقاءِ اللام ؛ فتقولُ (واللَّهِ ليقومُ زيدٌ)(٢)

وتقول فى (ما) ، و(لا) اللَّتين للنَّفى (واللهِ ما قامَ زيدٌ) ، و(اللهِ لا يقومُ زيدٌ) .

ويجوز حذف حرف النَّفى من جواب القسم ؛ فتقول (واللهِ قامَ زيدٌ) ، وأنت تريدُ : (واللهِ ما قام زيدٌ)(٣) ، و : (واللهِ يقومُ زيدٌ) ، وأنت تريدُ : (والله لا يقومُ

=نحو : ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ ، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ ، ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ إذْ هى بالقسم أشبه.

(١) أجازه أهل الكوفة ؛ إذْ فى حذف اللام ، وبقاء النُّون دِلالة على القسم ، وذهب البصريُّون إلى منعه إلاَّ ضرورة ؛ كقول عامر بن الطفيل (شواهد المغنى ٩٣٥) :

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإِنَّهُ ... فَرْغٌ، وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يَثْأَرِ

راجع (الشجرى ١/٣٦٩، والضرائر - لابن عصفور ١٥٧ ، والألوسى ٨٥، والمغنى ٢/١٧٤) ، وكلام ابن مالك على جوازه بقلة ، قال (التسهيل ١٥٢) : (وقد يُستَغْنَى بِهَا عَن اللام) اهـ.

(٢) حذف النُّون عند البصريِّين ضعيفٌ جدًّا. قبيحٌ ؛ قال الزمخشرى (المفصل ٣٣١) (طرح هذه النُّون سائغ فى كل موضع إلا فى القسم ، فإنَّه فيه ضعيفٌ ، وذلك قولك (والله لَيَقُوم زيدٌ) اهـ ، وقال ابن جنى (المحتسب ٢/٣٠٩) : (حذف هذه النّون هنا ضعيفٌ جدًا) اهـ ، وانظر (٢/٣٤١-منه-) ، وقال سيبويه (٣/١٠٤) : (زعم الخليل أن النُّون تلزم كلزوم اللام) اهـ ، والبصريون يقصرون وروده على الضرورة.

وذهب الكوفيُّون ، وأبو عليّ إلى جواز التعاقب بين اللام ، والنُّون اختيارًا ، وعليه المصنف ، وجوَّزه ابن مالك فى النَّثر قليلًا ، وقال به الرمانى ، وانظر (البحر ٨/٢١٣ ، ومعانى الحروف ٥٥، وشواهد التوضيح ١٦٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٠ ، وأمالى السهيلى ٩٥).

والقسم الأول من هذا البحث.

(٣) النَّحويُّونَ مطبقون على قصر حذف النافى على : (لاَ) مع المُضارع المُجَرَّد ، انظر (الكتاب ٣/ ١٠٥ ، ومعانى الفراء ٢/٥٤ ، وغيرهما).

وما ذهب إليه المصنِّف ذهب إليه ابن معطى ، فى ألفيته (ص١٢) قال :

وإن أَتى الجوابُ منفيًّا بِلاَ ... أو (ما) كقولي ، والسَّماما فعلا

فإنّه يجوزُ حذفُ الحرفِ ... إذْ أَمِنُوا الإلباسَ حالَ الحَذفِ

قال ابن الخباز (الغرة ص٥٢) : (ما رأيت فى كتب النحو إلاَّ حذف (لا) ، وقد ذكر يحيى حذف (ما) ، وقال لى شيخنا : رحمه الله- : لا يجوز ؛ لأنَّ التصرف فى (لا) أكثر من التصرف فى==

زيدٌ)؛ قال الله -تعالى ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[(١)]، تقديره (تَاللَّهِ لا تَزالُ)[(٢)]؛ لأنَّ قولك (تفتأُ) بمعنى (تَزالُ) من (فَتِئَ يَفْتَأُ) بمعنى (زَالَ، يزالُ).

وحاصلُ هذَا البابِ:

أَنَّ حروف القسم خمسةٌ؛ وأَنَّ المُقْسَم به مجرورٌ بها؛ وأَنَّ الهمزة، والهاء التى للتنبيه، وألف القطع تكون عوضًا عن حرف القسم، فَتَخْفِضُ؛ وأنَّك إذا حذفتَ حرف القسم جاز ثلاثةُ أوجه: النَّصبُ، والرَّفع، والجرُّ؛ وأنَّ حرف الجرِّ[(٣)] لا يُضْمَرُ، ويعمل إلا فى باب القسم خاصَّةً؛ وإنْ جاء عاملًا مع حذفه فى غير القسم، فعلى سبيل الشذوذِ؛ وأَنَّ (جَيْرِ) من نادر القسم، و(عَوْضُ) يُقْسِمُ بها العرب، وكذلك (لَعَمْرُكَ)، وهى مرفوعة، و(عَمْرَكَ اللَّهَ) منصوبةٌ، واسم (الله) يجوز رفعه، ونصبُهُ مع حذف اللام؛ وأنَّ جواب القسم أَحَدُ أربعة أشياء (إنَّ)، و(اللاَّم) فى الإيجاب، و(ما) و(لا) فى النَّفى؛ ويجوزُ حذفُ حروف النَّفى دُونَ حروف الإيجاب، فافهمْ ذلك، وقِسْ عليه.



=(ما) اهـ، وانظر المغنى ١٧١/٢، والأشباه والنظائر ٥٧/٢)، والجمهورُ يقصُرُونه على الضرورة، ولى مع هذه المسألة وقفة فى القسم الأول من هذا البحث.

(١) يوسف ٨٥.

(٢) ابن جنى (الخصائص ٢/٢٨٤): (عُذْرُ حذف هذا الحرف قُوَّة الموضع؛ لأنه لو أراد الواجب لما جاز؛ لأنَّ (تَفْتَأ) هذه لا تستعمل فى الواجب) اهـ، قال الزمخشرى (٢/٣٣٩-الكشاف) (لأنه لو كان إثباتًا لم يكن بُدٌّ من اللام والنون) اهـ، ونحوه قول النابغة (الديوان ١٥٦):

فقالت: يَمِينَ اللهِ أَفْعَلُ إِنَّنى رَأَيتُكَ مسحورًا يَمِينُكَ فاجِرَه

وقول ليلى ترثى توبة (أمالى الزجاجى ص٥٠)

أقسمت أبكى بَعْدَ تَوْبَةَ هالكا وأَحْفِلُ مَنْ دَارَتْ عَلَيْهِ الدَّوَائِرُ

وقول الخنساء (العقد ١٦٧/٥):

فَآلَيْتُ أبكِى عَلَى هَالِكٍ وَأَسْأَلُ نَائِحَةً: مَا لَهَا؟

وراجع (شرح القصائد السبع ٣/٤، ودرة الغواص ١١٨، واللسان -لا-).

(٣) ص، د: (القسم)، وهو سهو.

البابُ الخامِسُ

فــى الإضافــة

الإضافةُ. فى اللُّغة - هى الإسنادُ/٣٩٥/ يقال (أَضَفْتُ ظهرِى إلَى الحائِطِ) أى أسندتُهُ إليهِ[(١)]

وكذلك المضافُ مسندٌ إلى المُضاف إليه؛ مثال ذلك: (غُلامُ زيدٍ)، و: (صاحبُ الفرسِ)، ألا ترى أَنَّ (الغلام) مضافٌ إلى (زيدٍ)، مسندٌ إليهِ، و(الصَّاحب) مضافٌ إلى (الفرسِ) مسندٌ إليه؟، والتقديرُ (غلامٌ لزيدٍ)، و(صاحبٌ للفرسِ)، أى مالكٌ لَهُ.

فَصْــل

واعلم أَنَّ الإضافةَ تنقسمُ قسمَيْنِ: إضافةٌ محضةٌ، وإضافةٌ غيرُ محضةٍ[(٢)]

فَصْــل

فى الإضافة المَحضة

اعلمْ أَنَّ الإضافة المحضةَ تنقسم قسمين أحدُهما ما كان مقدَّرًا باللام، والثَّانى ما كان مقدَّرا بـ(مِنْ)[(٣)]؛ فمثالُ المقدَّر باللام قولُك (غُلَامُ زيدٍ)،

---

(١) ومنه قول امرئ القيس (الديوان ص٧٠).

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

(٢) المحضة هى التى ليست فى نية الانفصال، وغير المحضة: هى التى فى نية الانفصال. (المرتجل ص٣٢٢).

(٣) هذا ما عليه سيبويه، والجُمهورُ، وزاد بعضُهم قسمًا ثالثًا: ما كانت الإضافة فيه على معنى: (فى)؛ نحو (رحلةُ اليوم)، وَحَاصِرُوها فى القسمين السابقين قضوا بأَنَّ مُوهِمَ الإضافة بمعنى: (فى) محمولٌ على أنَّها فيه بمعنى (اللام) توسُّعًا. راجع (الخصائص ٢٦/٣، والمفصل ص٨٢، والفصول ص٢٢٤، وابن يعيش ١١٩/٢، والمرادى ٢٤٢/٢، والأشمونى ٤٨٩/١- ط الحلبى).

و : (صَاحبُ الدَّارِ) ، و(أبو بكْرٍ) ، و(أمُّ كلثومٍ) ، تقديره (غُلامٌ لزيدٍ) ، و(أبٌ[١] لبكرٍ) ، و(أُمٌّ لكلثومٍ)[٢] ، فهذا النَّوع لا يجوزُ فى الاسم الثَّانى منه إلاَّ الجرُّ· لا غيرُ ، والاسم الأول يجرى بتصاريف الإعراب ، فى الرَّفع والنَّصب ، والخفضِ.

مثال ذلك (قام غلامُ زيدٍ) ، و (رأيتُ غلامَ زيدٍ) ، و (مررت بغلامِ زيدٍ) ، ألا ترى أنَّ الثانى وهو (زيدٍ) مخفوض على كل حال ، والأوَّلُ ، وهو (الغلام) يجرى بتصاريف الإعراب ، وكذلك باقى الأمثال[٣]

فإنْ قِيلَ وما الَّذِى عمل فى (زيدٍ) الخفضَ ؟

قيل (غُلاَمٌ) الذى هو مضافٌ إليه[٤] ، وقيل العاملُ الّلامُ مقدرةً[٥] ، فكأنَّك إذَا قلتَ (غلامُ زيدٍ) ، فتقديره (غلامٌ لِزيدٍ) فحَذَفْتَ الّلامَ ، ونابَ الغلامُ عنها.

ومثالُ المقدَّر بـ(مِنْ) قولُك : (بابُ سَاجٍ) ، و(خَاتَمُ حَديدٍ) ، و(ثَوبُ خَزٍّ) ، تقديره : (بابٌ من ساجٍ) ، و(ثوبٌ من خزٍّ) ، و(خاتمٌ من حديدٍ) ، وشرطه

---

(١) ص (ابن) سهو·

(٢) كُلْثُومٌ : رجل ، والكثير لحم الخدَّين ، والوجه· (اللسان - كلثم -) ، ولا يلزم فيما هُوَ بمعنى اللاَّم أَنْ يجوزَ التّصريحُ بها ، بل يكفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلولُ اللام· (قاله الرضى -١/٢٧٤ ش الكافية) ، ولتقدير المصنِّف وجهٌ مقبولٌ ، فالاختصاص والمِلكيَّة مقدَّرة ، وإن لم يكن لصاحب الكنية ، أو صاحبتها حينَ خُلِعَتْ الكُنيةُ ولدٌ ، غير أنَّه مُقَدَّرٌ تفاؤلًا ، قال الرضى (٢/٧٦ ش الشافية) : (هذه الكُنَى على سبيل التَّفاؤل ، فكأنَّه عاش إلى أَنْ وُلِدَ له مولود اسمه ذلك ، فالثانى ، وإن لم يكن مقصودًا الآن ··· إلاَّ أنَّه مقصودٌ فى الأصل) اهـ·

(٣) كذا تعبيره ، كأنَّه جمع مَثَل ، و(الأمثلة) لعلها أنسب·

(٤) هو ما عليه المصنف ، كما مر له فى (٣/٣٩٢-المحرر) ، وانظر التالى·

(٥) قال المرادى : (فى الجارِّ له أقوال أحدها : أنه المضاف ، والثانى أنه الحرف المنوىّ ، والثالث : أنه معنى الإَضافة ، والأول مذهب سيبويه ، وهو الصَّحيح ؛ لاتصال الضمائر به ، ولا تتصل إلاَّ بعاملها) اهـ ، كما اختار الأولَ الرضى (١/٢٥ ش الكافية) ؛ قال (إن حرف الجر شريعةٌ منسوخةٌ ، والمضاف مفيدٌ معناهُ ، ولو كان مقدَّرًا لكان (غلامُ زيدٍ) نكرة ، كغلامٍ لزيدٍ) اهـ ، وعليه ابن الخشاب (المرتجل ص٢٦١) ، واختار الثانىَ ابن مالك (التسهيل ص١٦٥) ، وابن يعيش (٢/ ١١٧) ، واختار الثالث : السهيلى ، وأبو حيان (التصريح ٢/٢٤-٢٥)·

أنه مضاف إضافة نوعٍ إلى جنس[١] ؛ ألاَ ترى أنَّ (الثوب) نوعٌ ، وجنسُهُ (الخزُّ) ، و(البابُ) نوعٌ ، وجنسهُ (السَّاجُ) ، و(الخَاتم) نوعٌ ، وجنسه[٢] (الحديدُ) ؛ فجميعُ[٣] هذا النَّوع مما كانت إضافتُه مقدَّرة بـ (مِنْ) يجوز فيه ثلاثة أَوجُهٍ[٤]

[الأوَّلُ][٥] خفضُ الثَّاني ، وجريانُ الأوَّل بتصاريف الإعراب ؛ فتقول (هذا بابُ ساجٍ) و(رأيتُ بابَ ساجٍ) ، و(انتفعت ببابِ ساجٍ) .

والثَّاني أنْ تقولَ (هذا بابٌ ساجٌ) -بالتنوين في الاثنين- في الرفع ، و (خاتمٌ حديدٌ) و : (ثوبٌ خزٌّ) ، و : (مررت ببابٍ ساجٍ) ، و(ثوبٍ خزٍّ) -بتنوين الاسمين ، وجرهما ، /٣٩٦/ فيكونُ الاسمُ الثَّاني نعتًا للأوَّل ، يجرى على إعرابه فى جميع الأحوال ، فتقول : (هذا ثوبٌ خزٌّ) ، و(رأيتُ ثوبًا خزًّا) ، و(انتفعت بثوبٍ خزٍّ) ، فيكون الثانى أبدًا نعتًا للأول ، وقيل بدلًا منه[٦]

والثَّالثُ أنْ تقولَ (هذا ثوبٌ خزًّا) -بتنوين (ثَوب) ورفعه ، ونصب (خزّ)

---

(١) أى أنَّ المضافَ بعضُ المضاف إليه ، وصالحٌ للإخبار به عنه ، (الأوضح ١/٤٠٨ ، والتوضيح ٢/ ٢٤١).

(٢) ص ، د : (جنسها) -على التأنيث- سهو.

(٣) لعل (وجميع) -بالواو-أنسب استئنافًا.

(٤) الجمل للزجاجى ص٧٦-٧٧ ، والجمل الهادية لابن بابشاذ ، ق١٤٤-١٤٥ ، والمحرر ٣/٣٤٣).

(٥) زيادة يقتضيها السياق -كما يتضح من تقسيمه.

(٦) المصنف فى (٣/٣٤٣-المحرر) على البدل ، ولكلٍّ وجهٌ ، وسيبويه على النعت (٢/١١٧) وسيأتى قريبًا ؛ قال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ١٤٤) : (ولهذا تفسيران : أحدهما أنْ يكون (الخزُّ) نعتًا ، والثَّاني : أنْ يكون بدلًا ، وإذا جعلتَه نعتًا قدَّرتَ فيه الاشتقاق ؛ لأنَّ النَّعت يكون بالمشتق ، كأنك قلتَ : هذا ثوب لَيِّن ، ونحوه) اهـ ، وقال ابن الخشاب (المرتجل ٢٦٢ : (لم يكن الوصفُ بالجنس إلاَّ على التأويل ، وكانت الصِّفة مقدرةً تقدير المشتق) اهـ ، وقال العكبرى -فى قول الله -تعالى- ﴿أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ -النمل ٧- (التنوين على الصِّفة) اهـ. (التبيان ص١٠٠٤) ، وقال الزمخشرى (الكشاف ٣/١٣٧) (من قرأ بالتَّنوينِ جعل (القَبَس) بدلًا ، أو صفةً ؛ لما فيه من معنى القَبْسِ) اهـ ، وانظر (البحر ٧/٥٥ ، والإفصاح للفارقى ١٨٧) ، وبهذا يندفع ما اعتل به ابن يعيش فى منع النَّعت فى مثله بحجَّة أنَّ الثانى جوهر ليس فيه معنى الفعل (ش المفصل ٢/٧٥ ، ٣/٤٩).

وتنوينه- ؛ فنصبُه على التَّميز[١] ؛ لأنَّه تبيين لجنس الثَّوب ، وكذلك (رأيت ثوبًا خَزًّا) ، و (انتفعتُ بثوبٍ خَزًّا) ، فـ (خَزًّا) في جميع ذلك منصوبٌ على التَّمييز ، وكذلك (بابٌ ساجًا) ، و (خَاتَمٌ حديدًا) يُجرَى هذا المُجرَى.

والأَصلُ فيه أَنَّ الإِضافة إِذا كانتْ إِضافة نوعٍ إِلى جنسٍ جازتْ فيها هذه الثلاثةُ الأوجهُ[٢] ؛ أَلاَ ترى أَنَّ الثَّوبَ نوعٌ من الخزِّ ، والخاتَمَ نوعٌ من الحديدِ ، والبابَ نوعٌ من السَّاج ؛ فهذه الإِضافة المحضة فاعرفها.

[وهي][٣] لا تخلُو إِمَّا أَنْ تضيفها إِلى معرفةٍ ، أو إِلى نكرةٍ فإِذَا أَضفتَها إِلى معرفةٍ تعرَّفتْ بها ، وكان فائدُتها التعريفَ ؛ كقولك (غلامُ زيدٍ) ، و(ثَوْبُ الخَزِّ) ، فقد أُضيفتْ[٤] ههنا إِلى معرفة ، وقد تعرَّفت به.

وإِنْ أصفتَها إِلى نكرةٍ تَخَصَّصَتْ بها ، وكان فائدتُها التخصيصَ ؛ كقولك (هذا غلامُ رجلٍ) ، و(غلامُ امرأةٍ).

فإِذا قلت (هذا غلامُ زيدٍ) ، فالغلام متعرِّفٌ بإِضافته إِلى (زيدٍ) ، وإِذا قلتَ (هذا غلامُ رجلٍ) فَـ (غلامٌ) نكرةٌ ، وقد أضفته إِلى نكرة ، وفائدة الإِضافة هنا التخصيصَ لا غيرُ ؛ لأنك خصَّصْتَ الغلام بالرجل ، وأخرجتَهُ مِنْ أَنْ يكون غلامَ امرأةٍ ، فهذا عَينُ التَّخصيص[٥]



---

(١) انظر السوابق ، وأعربَهُ ابن هشام تمييزًا ، وحالًا (الجامع الصغير ١١٨ ، ١٢٤) ، وفي الحاليَّة ضعف لا يخفى ، من جموده ، وذاتيَّته ، وتنكيرِ صاحبهِ ، وكونه على تقدير (مِنْ) ، وهي من مرشِّحات التمييز ، لا الحال.

(٢) زاد سيبويه (١١٧/٢) وجهًا رابعًا هو الجرُّ بمن ، قال (وإن شئت قلتَ ... راقودٌ مِنْ خَلٍّ ...) اهـ.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ص ، د (أضفت) - تصحيف.

(٥) راجع : (المغنى ١١٢/٢ -حلبي).

فصـــل

واعلَمْ أنَّه لا يجوز إضافةُ الشَّيْءِ إلى نفسه[١] ، لو قلتَ -مثلًا- فى رجل اسمُهُ (سعيدٌ أَبو على) (هذا سعيدُ أَبِى عليٍّ) - على أنك تضيفُ (سعيدًا) إلى (أَبى عليٍّ) - لم يجزْ ؛ لأنَّه لا فائدة فى ذلك ؛ من حيثُ إنَّ (سعيدًا هو أبوُ عليٍّ ، وأبو عليٍّ هو سعيد) .

وكذلك لا يجوز إضافةُ الصِّفةِ إلى الموصُوفِ ، ولا الموصوفِ إلى الصِّفَةِ[٢] ؛ لا تقول فى وصف رجل ظريفٍ (هذا رجلُ ظريفٍ)[٣]- بحذف التنوين ، وإضافةِ الرَّجل إلى صفته ؛ كما يحذف التَّنوينُ فى الإضافة ، هذا لا يجوز ؛ ولا تقول - أيضًا- (هذا ظريفُ رجلٍ)[٤]- بإضافة (ظريف) إلى (رجلٍ) ؛ لأنه صفته .

ومثله أَنْ تقولَ[٥] (عودٌ يابسٌ) ، فلو قلتَ (هذا عودُ يابسٍ) - بإضافة (عودُ) إلى (يابسٍ) - لم يجز ، أو لو قلت (هذا عودُ يَابِسِهِ) لم يجز -أَيْضًا- ؛ لأنك أضفتَ اليابس إلى الهاء ، وهى عائدة على العُودِ ، فكأنك أَضفتَهُ إلى العُود ، واليُبْس صفته ، وإِضافةُ الصِّفة إلى الموصوف لا تجوزُ ؛ كما لا تجوزُ إضافة الشيْءِ

---

(١) القصد هنا بالمرادِف ، وإلى النَّفْس سيُفْرَد بكلام قريبٍ ؛ قال ابن يعيش (٣/٩) : (إضافة الشَّئ إلى نفسه مما لا يصحّ ، وذلك من قِبَل أنَّ الغرض من الإضافة التعريفُ والتَّخصيصُ والشئ لا يعرَّف بنفسه ... فلذلك لا تُضيف اسمًا إلى اسمٍ آخرَ مرادفٍ له على حقيقتِهِ ، ولا إلَى كنيته ، سواءٌ أكان ذلك معلَّقًا على عينٍ أو معنىً) اهـ ، وانظر (الخصائص ٣/ ٢٤ ، وسر الصناعة ١/ ٣٨ ، ٣٩).

(٢) قيل لأن الصفة هى الموصوف عندهم ، والشئ لا يتعرَّف ، ولا يتخصص بنفسه (اللسان-وصف ، والهمع ٢/ ٤٨) ، وهذا ما يعتلُّ به البصريون فى منعهم إضافة الصفة للموصوف-كما يأتى فى ٣/ ٤٦٣-المحرر) ؛ قال الرازى (٤/ ٣١) : (... وهو مشكل ؛ لأنَّه يُعْقَل ، ويُتَصَّور الموصوف منفكًا عن الصفة ، ولو كان الموصوف عينَ الصِّفة لكان ذلك محالا) اهـ.

(٣) سيأتى الحديث عما يوهم إضافة الموصوف إلى الصفة فى (٣/ ٤٦٣-المحرر).

(٤) وما ورد مما يوهمه قُدِّر موصوف ، وإضافة الصفة إلى جنسها ؛ كما قالوا فى (جردُ قطيفةٍ ، وسحقُ عمامةٍ) ، أى شئٌ جردٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ سحقٌ من جنس العمامة (المرادى ٢/ ٢٥٥ ، والأشمونى ١/ ٥٠٢ حلبى).

(٥) فى إضافة الموصوف إلى صفته.

إلى نفسِهِ ؛ لا تقول (أنَا غُلامِى) - بإضافة الغلام إلى الياء- وأنت تريد أنَّك غلامُ نفسِكَ ، هذا لا يجوز ؛ لأنَّ الياء هى عبارةٌ عنك ، والغُلاَمُ هو -أيضًا- عبارة عنك[١] ، فإذا أردتَ ذلك قُلْتَ (أنَا غلامُ نفسِى) ، فيجوز حينئذٍ ؛ لأنَّه أراد بالغُلام الجسمَ ، والنفسُ غير الجِسْمِ ، أى أَنَّه يخدم نَفْسَه ، ومن ذلك قولهم (ضربتُ نفسِى) ، ولا يجوز (ضَرَبْتُنِى[٢]) ، اصطلاحًا ، وإلا فالقياسُ يُجِيزُهُ ، كما يجوز فى (ظَنَنْتُنِى)[٣] وخِلْتُنِى][٤]

فصـــل

فى الإضافة غير المحضـةِ

اعلم أنَّ معنى الإضافة غير المحضة كونُها لا تتعرَّف بما أُضِيفتْ إليه ، ولا تفيد التعريفَ أصلًا ، وإنَّما تفيُد التَّخفيف لا غيرُ ، وهى تنقسم أربعة أقسام[٥]

الأَولُ إضافَة اسمِ الفاعل إلى مفعولِهِ[٦] ؛ مثال ذلك (هذا ضارِبُ زيدٍ ،

---

(١) ابن جنى (الخصائص ٢٤/٣) : (... فلهذا لم يأتِ عنهُمْ نحو هذا غلامُهُ ، ومررت بصاحِبِهِ والمُظهرُ هو المُضْمَرُ المضاف إليه) اهـ.

(٢) سيبويه ٣٦٧/٢ محقق (لأنه جعل نفسه مفعولةً فقبُحَ ، وذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم (أَنْفَعُ نفسى) عن : (نى) ، وعن : (إياى ...) اهـ ، وقال الشجرى (٣٩/١) : (تجنَّبُوا تعدِّىَ الفعل إلى ضمير فاعله ، كراهة أن يكون الفاعل مفعولًا فى اللفظ ، فاستعملوا فى موضع الضمير (النفسَ) ، ونزلوها منزلة الأجنبى) اهـ ، وانظره فى (معانى الفراء ٣٣٤/١ ، ١٠٦/٢ ، ٢٧٨ ، وابن يعيش ٣/ ١٠ ، ٨٨/٧ ، والاقتضاب ٢٩١).

(٣) السوابق ، وشرح الكافية ٨٥/٢-٨٦.

(٤) الفصل برمته من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٥) انظر (الغرة شرح الدرة ص٩٨-٩٩ ، وأسرار العربية ص٢١٢-٢١٣).

(٦) سيبويه ٤٢٥/١ محقق : (وممَّا يكون مضافًا إلى المعرفة ، ويكون نعتًا للنكرة الأسماءُ التى أُخِذتْ من الفعل ، فأريد بها معنى التنوين ، من ذلك مررت برجلٍ ضاربِكَ) اهـ ، أى عند إرادة الحال ، أو الاستقبال ، وهو شرط اللفظيَّة (الكشاف ٥٨/١-٥٩ ، والرضى ٢٧٥/١) ، وذلك مفهوم من قول المصنف (إلى مفعوله). فالمضاف إلى غير مفعوله إضافته -إذن- محضة ؛ كما فى اسم الفاعل بمعنى الماضى ، فإضافته محضة ؛ لأنه لغير معموله ، إلاَّ عند الكسائى ، وقد مر فى (٤١٧/٢ ، ٣/ ٢٦٦-المحرر) ، واختاره المصنف هناك.

وشاتِمُ عمروٍ)، تقديره: (هذا ضاربٌ زيدًا، وشاتمٌ عمرًا) -بالتَّنوين- فلمَّا أردتَ التَّخفيف أَضَفْتَهُ[١]، فحذَفْتَ التَّنوين منه، وجررتَ الاسْمَ الَّذى بعدَهُ بالإضافة بعدَ أَنْ كان منصوبًا بالمفعوليَّة، على سبيل /٣٩٧/ التَّخفيف؛ فليس لهذه الإضافة فائدةٌ إلاَّ التَّخفيف، وأَمَّا الاسمُ الأوَّلُ فهو نكرةٌ على حاله، والتَّخفيف هو حذفُ التَّنوين[٢]

وكذلك تقولُ (هذانِ ضاربَا زيدٍ)، و [هؤلاء][٣] ضاربو[٤] عمروٍ)، وأَصله: (هذان ضاربانِ زيدًا)، و([هؤلاء] ضاربونَ عمرًا)، فلمَّا أردتَ إضافتَهُ للتَّخفيف حذفتَ النُّون من الاسم الأول، ونقلتَ الاسمَ الثَّانى من النَّصب إلى الجرِّ، فقلتَ (هذان ضاربَا زيدٍ)، و(هؤلاء ضاربُو عمروٍ)، وليس لهذا فائدةٌ غير حذف النّونِ [تخفيفًا]، ولا تفيدُ تعريفًا[٥]

الثَّانى: إضافة الصِّفة المُشبَّهة باسم الفاعل؛ فى قولك (هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ، وامرأةٌ حسنةُ الوجهِ)، فإضافةُ مثل هذا لا تُفيدُ تعريفًا[٦]، وإنَّما تفيدُ التَّخفيف[٧]؛ لأنَّ أصله التنوين، وقد حُذِفَ للإضافةِ، قصدًا للتَّخفيف، والأصلُ

---

(١) العبارة فى ص، د: (فلما أردت الإضافة خففته)، وهو سهو، والتصويب مفاد كلامه الآتي بعد.

(٢) المبرد (المقتضب ١/١٦٦-١٦٧): (تَحْذِفُ التنوينَ؛ للمعاقبة منه، فهو باق على نكرته؛ لأنَّ المعنى معنى التنوين) اهـ.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ص: (ضاربوا) - بالألف-، وقد تقدم تحريره فى (٣/٢٥٩-المحرر).

(٥) ولذا سُمِّيَتْ: لفظية؛ إذْ المقصود فيها مجرد تخفيف اللفظ، انظر (المغنى والأمير ٢/١١٢، حلبى)، وحكى أبو حيان عن سيبويه أن كلَّ ما إضافته غيرُ محضة يجوز أنْ يُنْوَى بإضافته التمحّض، فيعرّفَ، وينعتَ به المعرفة إلا ما كان من باب الصفة المشبهة، فإنه لا يتعرف (البحر ١/٤٢٥) وانظر (١/٢١-منه).

(٦) ابن معطى (الفصول ٢٢١: (الإضافةُ فى هذا الباب غيرُ مَحْضَةٍ كاسم الفاعل) اهـ، وانظر (الكتاب ١/٤٢٤ محقق، والمقتضب ٤/١٥٨).

(٧) وأيضًا لرفع القبح، والتجوز، إذْ لو رفع (الوجه) لخَلَتْ الصِّفة من ضمير الموصوف، وإنْ نُصِبَ حصل التَّجوّز بإجراء الوصف القاصر مجرى المتعدِّى، انظر (التصريح ٢/٢٨، والأشمونى ١/ ٤٩١-حلبى).

فيه (هذا رجلٌ حسنٌ الوجهُ) - بتنوين (حسنٌ)، ورفع (الْوَجْهُ) على أنَّهُ فاعل ارتفع بـ (حَسَنٌ) ارتفاع الفاعل بفعله، فلما أردتَ التَّخفيفَ حذفتَ التَّنوينَ من (حَسن) وأضفتَهُ إلى (الوجه)، وليس له فائدةٌ إلاَّ التَّخفيفُ؛ إذْ قد حذفتَ منه التَّنوين[١]، ولا يتعرَّفُ بما أُضِيفَ إليه؛ لأَنَّ أصل الثَّانى فيه أَنْ يكون فاعلًا؛ لأنَّ تقديره (هذا رجلٌ حسنٌ وجهُهُ) - بتنوين (حسن)، ورفع (الوجه) على أنه فاعل ارتفع بـ (حَسَنٌ) ارتفاع الفاعل بفعله[٢]، فلمَّا أَردتَ التَّخْفيف حذفتَ التَّنْوين من (حَسَن) وأضفتَه إلى (الوجه)، وليس له فائدةٌ إلاَّ التَّخفيف[٣]، فلا يتعرَّفُ بما أُضِيفَ إليه[٤]

ولا يجوزُ الجمعُ بين الأَلِفِ والَّلامِ، والإضافة فى شيءٍ من العربيَّة[٥] إلاَّ فى باب (هذَا الحَسَنُ الوجهِ) - بجرِّ (الوجهِ) على إضافة (الحسن) إليه، وفيه الأَلِفُ والَّلام، أو فى مسألةٍ أخرى، وهى[٦] قولهم (هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ) تشبيهًا - أيضًا - بـ (الحَسَنُ الوجهِ)[٧]

---

(١) الرضى ١/٢٧٨: (والتَّنوين المحذوفُ فى اللفظ مقدّر منوىّ، فتكون إضَافتُهُ كلا إضافة، وهو المراد بالإضافة اللفظية) اهـ.

(٢) ملاحظ التكرار، وفيما سبق غناء عنه، وإن كان يشى بمذهب الكوفة فى قيام (أل) مقام الضمير.

(٣) ولا يعترض بإفادته التَّخصيصَ أيضًا، فالتخصيصُ حاصلٌ أيضًا مع الرفع، أو النَّصب قبل الإضافة والتخفيفُ فقط هو القصدُ المستحدَث.

(٤) فى البحر (٧/٤٤٧): (ذكر صاحب المقنع عن الكوفيين أنهم أجازوا فى (حسن الوجه) وما أشبَهَهُ أنْ يكونَ صفةً للمعرفة، قال وذلك خطأ عند البصريِّينَ؛ لأنَّ (حسن الوجه) نكرة، وإذا أدرت تعريفه أدخلت فيه أل) اهـ.

(٥) الزجاج (الجمل ص١٢٥) (لأنَّ الاسم لا يتعرَّف من وجهَيْنِ مختلِفَيْنِ) اهـ، وانظر (المحرر٣/ ٢٥٧، وشرح العمدة ص٣٧٤، والأشباه ١/٣٧٤)، وهذا فى غير اسم الفاعل المثنى، والمجموع، كما سبق فى (٣/٢٥٧-المحرر).

(٦) د (وهو) - والمثبت الصواب من (ص).

(٧) انظر (المحرر ٣/٢٥٧، والكتاب ١/١٩٣، ٢٠٠ محقق، ويس ٢/١٨)، وقال ابن جنى (الخصائص ١/١٨٣): (أجاز سيبويه جر (الوجه) من قولك (هذا الْحَسَنُ الوجهِ)، وذلك أنه أجاز تشبيهه بالضَّارِبِ الرَّجُل ... وقد أحطْنَا علمًا بأنَّ الجَرَّ إنَّمَا جاز فى (الضَّارِبِ الرجلِ)، =

ولو قلتَ (هذا الضاربُ زيدٍ)، و(الشَّاتِمُ عمروٍ) - على أن تجعل (زيدًا)، و(عمرًا) مخفوضين بالإضافة - لم يجز عندَ سيبويهِ[١]؛ لأنَّ الإضافة، والألفَ واللام لا يجتمعان[٢]، إلاَّ فى المسألتين المذكورتين؛ لإرادة التَّخفيف، فسيبويه يقول لا تخفيف ههنا، والأخفش[٣] يجيز ذلك[٤] وقد تقدم باب (الحسن الوجه)[٥] /٣٩٨/ مشروحًا بعلله[٦]

والثَّالِثُ أَفعلُ التَّفضيل[٧]، ومن شرطه أَنْ يُضَاف إِلى جملةٍ هو جزءٌ

=ونحوه؛ لتشبيههم إياه بالحسن الوجه، أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضعين علةً لصاحبه فى الحكم الجارى عليهما جميعًا؟ ... والعذرُ أنَّ الجَرَّ لما فشا، واتسع فى نحو (الضَّارِبِ الرَّجُلِ) ... صار لتمكنه فيه، وشياعه فى استعماله كأنه أصل فى بابه، وإن كان إنَّما سرى إليه لتشبيهه بالحسنِ الوجهِ) اهـ، وراجع (١/٢٩٧-منه، ومعانى الفراء ٢/٢٢٦).

(١) تقدمت ترجمته فى (٢/٧٦-المحرر).

(٢) راجع (المحرر ٣/٢٥٧، وحواشيها).

(٣) تقدمت ترجمته فى (٢/٤٥٤-المحرر).

(٤) تقدَّم فى (٣/٢٥٨(ح)-المحرر) أن الكاتبين يُعزُون هذا المذهب للفراء، وانظره هناك، والرضى ١/ ٨١ ش الكافية، والمفصل ص ٨٤، وشرحه ٢/١٢٣، والتصريح ٢/٣٠، والأشمونى ١/٤٩٨).

(٥) يقصد باب الصفة المشبهة، وانظر (٢/٤٤٦-المحرر).

(٦) كذا، و: (بصوره)، أو: (بوجوهه) أنسب.

(٧) كون إضافةِ أفعلِ التَّفضيل غيرَ محضةٍ هو مذهب الكوفيِّينَ، وأبى بكر بن السراج، وأبى على الفارسىّ، وقال به من المتأخرين الجُزولى، وابن عصفورٍ، وابن معطى، وابن أبى الربيع، وابن الأنبارى، وعليه المصنف كما ترى، فلا تفيدُ تعريفًا.

وحجتهم: أنها بمعنى: (مِنْ)، فهى فى تقدير الانفصال، فصارت إضافتها كإضافة اسم الفاعل، والصفة المشبهة؛ والدَّليل على أنها لا تفيدُ تعريفًا قول الحارث بن حلزة من معلقته

مَـلِـكٌ أضـلـعُ الـبَـرِيَّـة لأيـو ... جَـدُ فِـيـهَـا لِـمَـا لَـدَيْـهِ كـفـاءُ

وقول زيادة بن زيد الحارثى:

وَلَمْ أرقومًا مثلَنا خَيْرَ قَوْمِهِمْ ... أَقَلَّ بِهِ مِنَّا على قومِهِمْ فَخْرَا

فقد وقع أفعل التفضيل المضاف إلى المعرفة فيهما صفة للنكرة.

ومذهب سيبويه، وجمهور البصريين أن إضافة أفعل التفضيل حقيقيَّة مطلقًا، وصحَّحه الباحثون؛ قال المرادى ٢/٢٤٥: (والصحيح أنها محضة؛ لأنه يُتْبَع بالمعرفة) اهـ.

كما صححه ابن مالك بقوله: (... لأنَّ أفعل التفضيل إذَا أُضِيفَ إلى معرفة لا يُنْعَتُ إلا بمعرفة ولا=

منها[١] ؛ كقولك (هذا زيدٌ أفضلُ القومِ) ، فـ(هذا) مبتدأ ، و(زيدٌ) بدل منه ، أو عطف بيان ، و(أفضلُ) خبر (هذا) ، و(القومِ) مخفوضٌ بإضافةِ (أفضل) إليه ، و(أَفْضَلُ) على هذا وزنُهُ (أَفعلُ) وهو الذى يقال له (أَفْعَلُ التَّفضيل) ، فلما أضفتَ (أفضلَ) إلى القوم صار جزءًا منهم ، ألا ترى أن (زيدًا) بعضُ (القوم) ، وجزءٌ منهم ، ولو قلت (زيد أَفضَلُ الأُسودِ) لم يجز ؛ لأنَّ (زيدًا) ليس من الأسود ، ولا جزءًا منهم ، فإذا أردتَ مجازه أدخلتَ (مِنْ) فقلت (أفضلُ من الأسود) .

فتبيَّن لك من هذا أَنَّ (أفعل) لا يُضَاف إلاَّ إلى جملة هو بعضها ، وجزء منها ، كقولك (النَّبىُّ أفضل قريش) ، و(أفضلُ العربِ) ، ولو قلت (النبى أفضل العجمِ) لم يَجُزْ ، لأنَّه ليس من العجم[٢] ، ولكن تقول (النَّبىُّ أفضلُ من العجم) ، ولو قلت (محمدٌ أفضلُ الناسِ) لجاز ، ودخل العجم ، والعرب تحت الفظ (الناس) .

=يُنْعَتُ به إلا معرفةٌ ، ولا تدخلُ عليه (رُبَّ) ، ولا يُجْمَع فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولا يُنْصَبُ على الحال إلا فى نادر من القول ، ولو كانت إضافته غير محضة لكان نكرة ، ولم يمتنع وقوعه نعتًا لنكرة ، ولا منعوتًا بها ، ولا مجرورًا بـ(رُبَّ) ، ولا مجموعًا فيه بين الألف واللام والإضافة ، ولا منصوبًا على الحال دون استندار ، واحترزت بقولى (دون استندار) من قول المرأة الصحابية لرسول الله ﷺ : (وَمَا لنا أكثرَ أهلِ الدَّار ؟) ، وهو معرفة مؤول بنكرة كغيره من المعارف الواقعة أحوالًا) اهـ ، (شرح العمدة ٣٧٣-) .

أما ما ستدل به الكوفيون ومن تبعهم فمؤول ، وانظر (الرضى ١/٢٨٨-٢٨٩ ، وأسرار العربية ٢١٣ ، والأشمونى ١/٤٩٢-حلبى ، والفصول ٢٢٤ ، والتسهيل ١٥٦ ، والخزانة ٤/٣٦١-٣٦٥ ، وشرح القصائد السبع ٤٧٦-٤٧٧) ، والقسم الأول من هذا البحث .

(١) أى إذا أضيفَ إلى معرفة ، كما يُشعر التمثيل به ، وانظر (البحر ١/٣١٣ ، والمقتضب ٣/٣٠١ ، والكامل ٢/٣٦٩ -بيروت) .

(٢) المبرد (المقتضب ٣/٣٠١) : (... ولا يضافُ أفعلُ إلى شئٍ إلاَّ وهو بعضه ؛ كقولك : (الخليفة أفضلُ بنى هاشمٍ)

ولو قلت : (الخليفة أفضل بنى تميمٍ) كان محالًا ، لأنه ليس منهم) اهـ .

فصل

واعلمْ أَنَّ (أفعلَ) يكون صفةً[١]، ويكونُ تفضيلًا[٢]

فالصِّفَةُ ما كانتْ لونًا، أو عيبًا[٣]، فاللَّونُ مثل (أحمرُ، وأشقرُ، وأصفرُ، وأبيضُ، وأخضَرُ)، والعيبُ مثل: (أعورُ، وأحولُ، وأعرجُ)، وهذه الصفة لا مدخل لها في باب: (أفعل التفضيل)[٤]؛ إذ لا يقال (زيد أحمرُ من عمروٍ)، ولا (زيدٌ أحمرُ القومِ)، وكذلك لا يقال (ثَوبك أبيض من ثوب عمرو)، ولا (ثوبُك أبيضُ الثيابِ)، بل يقال في ذلك كله (زيد أشد حمرةً من عمرو) و: (ثوبُكَ أنقى بياضًا من ثوبِ عمروٍ)[٥]، فكلُّ ذلك لا يكون إلا بـ (أشدَّ، وأَبْيَنَ)[٦]

وإنَّما لم يستعمل من هذه الصفة (أفعل التفضيل)؛ لأنَّ (أفعل التَّفضيل) لا يكونُ إلاَّ من الأفعال الثُّلاثيَّة، ولا يكون مِمَّا زادَ على الثَّلاثَةِ[٧]، وفعلُ هذه الصِّفَة زائدٌ على الثَّلاثِةِ، لأنَّ (أَحمرَ) مأخوذٌ من قولهم: (احمرَّ) -بالتشديد- (يحمرُّ احمِرارًا)، فقد خرج عن الثلاثة، وكذلك (أَبيضُ، وأصفرُ، وأَحولُ، وأَعورُ)[٨]، وأشباه ذلك، كله فعله زائد على الثلاثة، وهو أَنْ يُقَال (آصفرَّ زيدٌ)، و: (آحوَلَّتْ عينُهُ)، و(آعوَّر /٣٩٩/ البعيرُ)، فكل ذلك بتشديد آخره،

---

(١) أي مشبهة.

(٢) المقتضب ٣/٢٤٥

(٣) الرضى ١/١٤٤ ش الشافية: (قياسُ ما كان من العيوب الظَّاهرة، كالعور والعَمَى، ومن الحلى، كالسواد والبياض أن يكون على (أَفْعَل) اهـ، وانظر (المحرر ٢/١٤٠).

(٤) في مجمع الأمثال ١/١٤١: (كلُّ ما كان على (أفعل) صفةً لا يبنى منه (أَفْعَلُ) التفضيل) اهـ.

(٥) راجع (المحرر ٣/٣٣٨).

(٦) أي ونحوهما، فليس مقصورًا عليهما.

(٧) راجع (التصريح ٢/١٠١)، وفيه (إنما يصاغ أفعل التفضيل مما صيغ منه فعلاً التعجب، وهو كل فعل، ثلاثيٍّ، متصرِّف، تامٍّ، مثبَتٍ، قابل للتفاضُلِ، مبنيٍّ للفاعل، ليس الوصف منه على (أفعل فعلاء» اهـ.

(٨) ضبط في (ص) جميعه بتشديد اللام. وهو تصحيف.

و(أَفْعَلُ التفصيل) لا يكون إلاَّ من الثُّلاثيِّ[١]

واعلَمْ أَنَّ هذه الصِّفة تُثَنَّى، وتُجمع، وتذكَّر، وتؤنَّثُ، تقول (أحمرُ، وحمراءُ)، و(أصفرُ وصفراءُ)، و(أحمران، وحَمْراوَانِ، وحُمْرٌ)، و(أصفران، وصَفْرَاوَانِ، وصُفْرٌ)[٢]

ولا يجوز جمع هذا النَّوع جمع السلامة؛ لا تقول (أحمرونَ) ولا (حَمْرَاواتٌ)، ولا (أصفرونَ) ولا (صفراواتٌ)[٣]، وكذلك الباقي.

فهذا الباب لا يُسْتعمَلُ[٤] فى (التَّعجُّبِ)، ولا فى (أفعل التفضيل)، لا تقول (ما أحمرَ زيدًا)، ولا (زيدٌ أحمرُ من عمرو) ولكن تقول (ما أشَدَّ حُمرةَ زيدٍ)، و(زيدٌ أشَدُّ حمرةً من عمروٍ)، وقد ذكرنا ذلك فى باب (التَّعجُّبِ)[٥]

واعلَمْ أَنَّ هذا البابَ يرفع الظَّاهرَ كما يرفعُهُ[٦] الصَّفةُ المشبَّهة باسمِ الفاعلِ؛ فتقول (مررتُ برجلٍ أحمرَ[٧] عينُهُ)، فيكون: (أَحْمَرَ) صفةً لرجل، و (عينُه) مرتفعة بـ(أحمر) ارتفاع الفاعل، و (مررت برجلٍ أحمرَ عينَهُ) -بنصب (عَيْنَ)

---

(١) راجع (المحرر ٢٣٦/٣، ومعانى الفراء ١٢٧/٢-١٢٨، وش المفصل ٩١/٦).

(٢) راجع (المحرر ٢/ ١٤٠، ١٦٨).

(٣) راجع (المحرر ١٦٨/٢).

(٤) أى فعله.

(٥) المحرر (٢٧٣/٣).

(٦) ص، د (يرفع) -بدون الهاء- تصحيف، ولعل العبارة الأنسب: (يرفع الظَّاهر رفع الصفة المشبهة ...)؛ إذْ لا معنى للتَّشبيه فيه، فهو صفة مُشبَّهة.

(٧) فى هذا التمثيل نظر، والمستقيم عندهم (حمراءَ عينُهُ)، فالنَّعتُ السَّببى يتبع ما بعده تذكيرًا وتأنيثًا، لجريانه مجرى الفعل الرافع الظاهرَ (ابن عقيل ص٣٢٣)، نعم ورد نحوه فى الحديث (البخارى ٢٠٣/٤-كتاب بدء الخلق)، (فإذا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ جَعْدُ الرإسِ. أعورُ عينُهُ اليمنى) قال السهيلى (الأمالى ص١١٥) (عينُهُ) مرتفِعة على البدَل من المضمر فى (أعور) الراجع على الموصوف، وهو بدل البعض من الكل، ولا يجوزُ أنْ ترتفع بالصِّفَةِ المشبَّهة للفاعل؛ لأنَّ (أعورَ) لا يكونُ إلاَّ نعتًا لمذكرٍ) اهـ.

قلت فكأن المصنِّفَ يذهب مذهَب الأخفش من جواز تبعية الصفة لما يخالفها، وراجع (الهمع ٩٨/٢، والصبان ٧/٣، ومنهج الأخفش ٣٧٦).

على التَّشبيه بالمفعول- ، و (أحمرَ) صفة لرجل ، وهو لا ينصرف و (مررت برجلٍ أحمرِ عينِهِ -بكسر الراء- ، فـ (أحمر) صفة لرجلٍ ، و : (عينِهِ) مخفوضٌ بالإضافة.

وأمَّا(أَفعلُ) التَّفضِيلِ فلا يرفع الظَّاهِرَ عندَهمْ[1] ؛ لو قلتَ (مررت برجلٍ أفضلَ منه أَبُوهُ)لم يجزْ عند النُّحَاة[2] ؛وعندى أَنَّ(الأب)مرتفِعٌ بـ (أفضل)[3] ، والتفضيلُ هو ما كان يتعلَّق بالمدح ، أو الذَّمِّ ، وله معنيانِ[4]

أَحدُهَما أَنْ تريد أنَّ الموصوف بـ (أفعل) له مزيَّة على المضاف إليه ، فى الخِصلة التى هو ، وهم فيها شركاءُ ؛ كقولك (زيدٌ أفضلُ القومِ) ، و : (عمرٌو أكرمُ النَّاسِ) ، و : (محمدٌ أفضلُ بنى آدم) ، و (هذا التمر أردأ التَّمْر) ، و : (هذا الثوب أخشنُ[5] الثيابِ) ؛ ألا ترى أن الفضل ثابتٌ للقومِ ، ولـ(زيد) ، إلاَّ أَنَّ لزيدٍ مزيةً عليهم فى الفضل ، وأنَّ الكرم ثابتٌ للناس ، إلا أَنَّ لـ(عمرو) عليهم مزيةً ، وأن الفضل ثابت لـ (بنى آدم) إلا أَنَّ لـ (محمدٍ) عليهم مزيَّةً ، وكذلك باقى الأَمثلة.

ومن شرط (أَفعلَ) أَنْ يُضافَ /٤٠٠/ إلى جملةٍ هو بعضُها[6] ؛ لأَنَّك إِذَا قلتَ (زيدٌ أفضلُ القومِ) ، فـ (زيد) ههنا هو بعضُ القوم ، بدليل أنك إذا قلت (زيدٌ أفضلُ الأسودِ) أو : (أفضلُ الحميرِ) لم يجز ؛ لأنَّ (زيدًا) ليس من الأسود ،

---

(١) سيبويه (٢/٣١-محقق) : (··· لا تقول : مررتُ بخير منه أَبُوهُ ···) اهـ ، وقال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٨٨) : (··· وإنما لم يرفع الظاهر ؛ لأنَّه نقص عن حكم الصفة ، وفى التثنية والجمع والتأنيث الذى يجوزُ كلُّه فى الصفة ، فلما نقص ذلك بطل حكم رفعه للظاهر ، وقَصُرَ على المضمر) اهـ ، وانظر (المقتضب ٣/٢٤٨).

(٢) حكاه يونس عن ناس من العرب ، وهو غير مشهور ، قال عنه سيبويه : (هو قليلٌ رديٌّ) ، راجع (الرضى ٢/٢٢١ ، وابن يعيش ٦/١٠٦).

(٣) وبه آخذ ، ولى فى هذه المسألة دراسة التمسها فى القسم الأول من هذا البحث.

(٤) ش المفصل ٢/٥-٦ وش الكافية ١/٢٨٨

(٥) د (أحسن).

(٦) راجع ما تقدم فى (٣/٤٥٤-المحرر ، وحواشيها).

ولا من الحَمِيرِ[(١)]؛ فإذا أردتَ تصحيحَ ذلك [أدخلت عليه مِنْ][(٢)] فقُلْتَ (زيدٌ أفضلُ مِنْ الأسودِ)، و(زيدٌ أفضل من الحميرِ)، [فَيصحُّ حينئذٍ الكلامُ وينْسَاغُ][(٣)]

ومما يوضِّح ذلك -أيضًا- أنك[(٤)] تقول (محمدٌ أفضلُ قريشٍ)، فيجوزُ؛ لأنَّه منهم[(٥)]، و (محمد أفضلُ الناسِ)، و: (محمدٌ أَفْضَلُ الأنبياءِ) و: (محمدٌ أفضلُ العرب)، فيجوزُ؛ لأنَّه منهم(٦)، فإذا قلتَ (محمدٌ أفضلُ العَجَمِ)، أو: (أفضلُ الملائكةِ) لم يجزْ، لأنَّه ليس منهم؛ وتصحيحُه أَنْ[تدخل عليه (من)]، فتقول (محمدٌ أفضلُ من العجمِ)، و(محمدٌ أفضلُ من الملائكة)، فيصحَّ حينئذٍ الكلامُ، لأَنَّك أخرجت (محمدٌ) منهم بقولك (مِنْ)، فهذا بيانُ (أَفعل التَّفصيل) أَنْ يُضَاف إلى جملة هو بعضُهَا[(٦)] -كما مثلنا-، ومن شرطه أيضًا ألاَّ يكونَ إلاَّ من فعلٍ ثُلاثيٍّ كما قلنا فى باب (التَّعجُّبِ)، وما جاز فى التَّعجُّبِ جاز فى أفعل التفضيل[(٧)]؛ مثال ذلك (زيدٌ أحسنُ القومِ) و (ما أَحسنَ زيدًا)؛ لأنك تقول فى فعله (حَسُنَ يحْسُنُ)، وكذلك (زيد أفضلُ القوم)؛ لأن فعله (فَضَلَ يفضُلُ)، فلا يكون (أَفْعَلُ) التفضيل إلاَّ من فعلٍ ثُلاثيٍّ.

---

(١) ذاته، وفى التصريح ٢/١٣٣ (اسمُ التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم، ومن ثم خُطِّئَ من قال (أنا أشعرُ الإنْسِ والجِنِّ) اهـ، وانظر (الخصائص ٣/ ٣٣٣، والوساطة ٤٣٩، والبحر ١/٣١٣)٠

(٢) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وهى للمصنف فقد تقدمت فى (٣/٤٥٤) وقال ابن جنى (الخصائص ٣/٣٣٦): (٠٠٠ لأن بدخول (من) ارتفعت الإضافة، فجازت المسألة) اهـ٠

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

(٤) د (أن)٠

(٥) ما بين الرقمين ساقط من (د) (منهم. منهم).

(٦) راجع ما تقدم؛ ويقول ابن يعيش ٣/ ٤ (وإنما وجبت إضافتُهُ إلى ما هو بعضٌ له؛ لأنَّك إذَا أردتَ تفضيل الشيْ على جنسه، فلم يكن بدٌّ من أن تضيفه إلى الذى تُفضِّله عليه؛ ليُعْلَمَ أنَّه قد فَضَل أمثاله من ذلك الجنس) اهـ٠

(٧) راجع (المحرر ٣/ ٢٣٦، ٤٥٥(ح))، وفيه يقول ابن مالك

صُغْ من مَصُوغٍ منه للتَّعجُّبِ أفعل للتفضيل وأْبَ اللَّذْ أُبِى

المعنى الثاني أن تضيفَ (أَفْعَلَ) التَّفضيل إلى ما بعدَهُ، وأنتَ تريد أَنَّهُ فاضلٌ في نفسه والمضافُ إليه لافَضْلَ له[١]، ولكن تُضيفُه إلى ما بعده كما تُضِيفُ سائرَ الأسماءِ بعضِها إلى بعضٍ[٢]؛ فتقول: (زيد أفضلُ القومِ) بمعنى (زيد فاضلٌ في القومِ)[٣]، فالفضل ههنا لزيد، لا للقومِ، بخلافِ الأَوَّلِ، فإنَّ الفضل للقوم، ولزيدٍ، إلاَّ أَنَّ لزيدٍ على القوم مزيَّةً في الفضل، فهذا فرقُ ما بين المعنَيَيْنِ، ويوضِّحُ ذلك[٤] قولهم (النَّاقِصُ والأشجُّ أَعدلا بني مروانَ)[٥]، تقديرُه (الناقصُ والأشجُّ عادِلاَ بني مروان)، أي عادلانِ فيهم؛ إذْ العدلُ ليس فيهم إلاَّ للنَّاقِصِ، والأَشَجِّ[٦] دون باقِيهم.

فعلى هذا المعنى تثنِّي (أَفعَلَ)، وتجمعُه، وتذكِّرُهُ، وتؤنِّثُهُ لزومًا؛ تقول (زيدٌ/٤٠١/ أفضلُ القَوْمِ)، و: (هندٌ فُضْلَى القوم)، و: (الزيدانِ أفضلاَ أخوتِك) -بالمد- و[الزيدون][٧] أفاضلُ إخواتِك)، فَتُثَنِّيهِ، وتجمعُهُ[٨].

---

(١) أي إثباتُ كلِّ الفضل للمضافِ- (مفتاح العلوم ص٢٢).

(٢) أي: للتخصيص، أو التوضيح؛ قال الزمخشري (المفصل ٨٩)، (يضافُ لا للتَّفضِيل على المضافِ إليهم، لكن لمجرد التَّخصيصِ؛ كما يُضَافُ مالا تفضيلَ فيهِ) اهـ، وانظر (المرادي ١٢٢/٣).

(٣) المبرد (المقتضب ٢٤٧/٣) (اعلم أن (أَفعَلَ) إذا أردتَ أن تضعه موضع الفاعل فمطَّرد) اهـ.

(٤) سقط (ذلك) من (د).

(٥) الأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان، وكان يقال له (أشج بني أمية)، من أجل شَجَّة حافر دابَّة كانت بجبهته، والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك، وقيل له ذلك؛ لأنه نقص من أرزاق الجُنْدِ، وحَطَّ منها. راجع (اللسان-شجج، ونقص، وش المفصل ٦/٣ والخضري ٤٨/٢).

(٦) سقط (الأشج) من (د).

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) معاني الفراء ٢٦٨/٣، والتسهيل ١٣٤، وابن يعيش ٩٦/٦.

فصـــل

واعلَمْ أَنَّ (أفعلَ) التَّفضيل -بالمعنى الأَوَّلِ- له ثلاثُ حالاتٍ[(١)] لا يخلو إِمَّا أَنْ يُسْتَعمَلَ مضافًا، أو بالألِف واللام، أو بـ (مِنْ)

* فَصُورَةُ استعمالِهِ مُضافًا قولُ النَّاسِ (أقلُّ العبيدِ أقلُّ المماليكِ)، و (زيدٌ أفضلُ القوم)، و (عمروٌ أكرم الناس)، فهذا يجوز لك فيه وجهانِ لك أَنْ تثنِّيَهُ، وتجمَعَهُ، وتذكِّرهُ، وتؤنِّثَهُ[(٢)]؛ فتقول ([الزيَّدَانِ] أقلُّ العَبيدِ)، و (أقلاَّ العَبيدِ)، و (الزيدُونَ[(٣)] أفضلُ القومِ) و (الزيدونَ أَفَاضِلُ القوم)، كلُّ ذلك جائزٌ -إِذَا كانَ مُضَافًا [لمعرفةٍ][(٤)]-.

وصورةُ استعمالِهِ بالأَلف واللاَّمِ (زيدٌ الأفضلُ) و (هندٌ الفُضْلَى)، و: (العَمْرونَ الأفضلُونَ، والأَفاضِلُ)، و (الهنداتُ الفُضَلُ، والفُضْلَيَاتُ)[(٥)]، وكذلك قوله -تعالى- ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ﴾[(٦)] ﴿أَعۡمَٰلًا﴾[(٧)]، وكذلك (الصُّغَرُ، والكُبَرُ) فى جمع (الصُّغْرَى، والكُبْرَى)، فهذا النوع يثَنَّى، ويُجْمَعُ، ويذكَّرُ، ويُؤَنَّثُ[(٨)]

* وصورةُ استعمالِهِ بـ (مِنْ) قولك (زيدٌ أفضلُ من عمروٍ)، و: (هندٌ أفضلُ من أُمِّهَا) و (الزيدانِ أفضلُ من العَمْرَيْنِ)، و: (الزيدُونَ أفضلُ من

---

(١) الغرة لابن الخباز ص٩٩، والبحر ١/٢٨٥، والميدانى ١/١٣٨

(٢) أى المطابقة، وقد سكتَ عن الوجه الثَّانى الجائز، وهو الإفرادُ والتَّذكيرُ، وانظر ما سبق من مصادر.

(٣) ص، د (وزيد)، وهو سهو.

(٤) زيادة لازمة من المصادر؛ قال ابن هشام فى (الجامع ص١٦٣) (ويفرَدُ ويذكَّرُ إنْ أُضِيفَ لنكرة ... ويجوز الوجهان إنْ أضيفَ إلى معرفة) اهـ، وانظر (البحر -ذاته-).

(٥) أى تجب المطابقة. انظر (الجامع -نفسه-).

(٦) ص (الأخسرين) -بدون الباء- وهو خطأ.

(٧) الكهف ١٠٣، وقد تقدمت فى (٢/١٤٢-المحرر).

(٨) ابن يعيش ٦/٩٦.

العَمْرِينَ)، و: (الهنداتُ أَفْضَلُ من الزينباتِ)؛ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ[١]، ولا يؤنَّثُ ما دامتْ معَهُ (مِنْ)، بل على حالةِ الإفرادِ [والتَّذْكير][٢]، وقَدْ نقدوا على أبى نُواسٍ فى قوله[٣]:

(١٤١) كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا[٤]

فأَنَّثَ (صُغْرَى)، و(كُبْرَى) مع وجود (مِنْ)[٥]، وقد قدَّمنا أَنَّ (أفعل) لا

---

(١) ص، د: (ولا يذكَّر) بعد: (ولا يجمع)، وهو سهو.

(٢) تكملة من المصادر.

(٣) ديوانه ص١٣٢، والوساطة ٥٧، وشواهد الكشاف ٣٤٦، ودرة الغواص ٥٩، والمفصل ٢٣٥، والمغنى ٤٥/٢ -حلبى، وضرائر الألوسى ٩، والعينى ٥٢/٤.

(٤) عجزه:

حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

ويروى فيه: (فَقَاقِعِهَا) بدل: (فَوَاقِعِها).

والبيت: من بحر: البسيط.

والشاهد: (صُغْرَى، وكُبْرَى) مؤنَّثَيْنِ، (وفُعْلَى) أَفْعَلَ لا يُستَعمل هذا الاستعمال إلاَّ معرَّفًا بأل، أو مضافًا إلى معرفة.

لذا لحَّنه النحاة، واعتُذِر عنه بأنه استعملهما استعمال الأسماء لكثرة ما يجيئان بغير تقدُّم موصوف، أو بأنَّه لم يُرِدْ التَّفضيل بل معنى الفاعل، أو على زيادة (مِنْ) فى الإيجاب على مذهبِ الأخفش، ورَدَّ هذا الأخير ابن هشام (المغنى ٤٥/٢) بأن الصَّحيح أنَّ (مِنْ) لا تُزَادَ فى الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور، لكن اختاره ابن مالك؛ وقال

(إنَّ السَّماع يشهدُ له نظمًا، ونثرًا، ويكفى التخريجُ على مثل ذلك) نقله يس ١٠٢/٢، ثم راجع فى قراءة الحَسَنِ، وأُبيّ وطلحة: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾ - البقرة: ٨٣- (البحر ٢٨٥/١-، والمخصص ١٥٥/١٤، والإتحاف ١٤٠)، وانظر (شواهد التوضيح ٨١، والأشباه ١٩٠/٤).

(٥) كذا الفهمُ على أنَّ (مِنْ) هى الجارَّة للمفضُول، وهو خطأ وقع فيه الكثيرون، والصَّواب أنها ومجرورها صفة، والتَّصويب فيه أنْ يقال: (الصغرى، والكبرى) -كما قدمتُ-، وقد وقع فى هذا الفهم غيرِ الموفقِّ أيضًا الأزهرى فى التصريح (١٠٢/٢) حيث قال: (كان حقه أن يقول أصغر وأكبر -بالتَّذكير-). اهـ.

ومحقِّقو ابن يعيش (١٠٣/٦) حيث قالوا: (الأجود أن يقال: إنه على تقدير حذف المفضل الداخل عليه (مِنْ) اكتفاء بذكره مرة، أى كأن صُغْرَى من فقاقعها، وكُبْرَى منها) اهـ-كذا، وهو خطأ، وكذلك محقق (أوضح المسالك ٦١/٢)، ومحيى الدين على شرح الشذور (ص٣٤٩)، حيث ذهبَا إلى أنَّ الصواب كان ينبغى أن يقال: (أصغر، وأكبر)، وذلك لا يكُون إلا على اعتبار (مِنْ) جارة=

يؤنَّثُ مع وجود : (مِنْ) ، وأُرى أنَّه ليس فى ذلك شئ ؛ لأنه أَرَادَ (صُغْرَى) ، و(كُبْرَى) كائنةً من فواقِعِها[١] كما تقول (محمد الأفضلُ من قريشٍ) أى منسوبٌ إلى[٢] قريشٍ ، وكائنٌ منهم .

فقد بان أَنَّ (أَفْعَل) إذا كانَ بالأَلِفِ واللاَّمِ ثُنِّى وجُمِعَ ، وإذا كان مضافًا [لمعرفة][٣] جاز الوجهانِ ، وإذا كانَ بـ(مِنْ) فلا يثنَّى ، ولا يُجْمَعُ ، [ولا يُؤَنَّثُ] ، فافهم ذلك .

الرَّابعُ إضافةُ الاسم إلى صفتِهِ[٤] ؛ كقولك ﴿جَانِبُ الغَربىِّ﴾[٥] و :(مسجدُ الجامعِ)، و(بقلةُ الحَمْقَاءِ)[٦] ، و (دَارُ الآخرة)[٧]، و﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾[٨] ؛ ألاَ تَرَى أَنَّ الأصل فيه (الجَانِبُ الغربىُّ)[٩] ، و(الْمسجدُ الجامِعُ) ، و(البقلةُ الحمقاءُ) ، و(الدّارُ الآخرةُ)[١٠] ، و(الحقُّ اليقينُ)[١١] ، فتبيَّنَ أَنَّ الاسمَ الثَّانِىَ صفةٌ للأول /٤٠٢/ فى هذا كلِّه ؛ فلَمَّا أرادوا إضافتَهُ للتَّخفيف حذفُوا الألفَ

=للمفضول ، وليس به٠

(١) أى على اعتبار (مِنْ) تبعيضيَّة ، وليست الجارةَ للمفضولِ ، وهذا انطِلاقٌ من فهمه السابق ، وقد عرفنا ما عليه ، وعلى هذا التَّخريج أيضًا يبقى الإشكالُ قائمًا ، إلاَّ إذا اعتُبِر فيه أنَّ (فُعْلَى) ليستْ للتفضيل ، بل هى صفةٌ مشبَّهةٌ ، كأنه قال صغيرة ، وكبيرة ، وقد قيل به على ما سبق٠

(٢) ص ، د (من) ، والصَّوَابُ المُثْبَتُ٠

(٣) زيادتان لازمتان منصوص عليهما سابقًا٠

(٤) الأنبارى (البيان ٢/٤٥) : (هذه الإضافة فى نيَّةِ الانفصال ، ولهذا يَكْتَسى المضاف من المضاف إليه التعريف) اهـ، وذهب ابن مالك إلى أنَّها واسطة بين المحْضةِ ، وغير المحِضة ، (التسهيل ص١٥٦) ، وقيل هى محضة ؛ لعدم وقوعها بعدَ (رُبَّ) ولا أَلْ ، ولا تنعتُ بها نكرةٌ ، ولا وردت نكرة (الهمع ٢/٤٩)٠

(٥) من الآية ٤٤ القصص، والقراءة: (بجانب).

(٦) ص ، (الحَمْقَى) بالألف المقصورة ، والمثبت من المصادر٠

(٧) من الآية ١٠٩ يوسف ، والقراءة : (وَلَدَارُ)٠

(٨) الواقعة ٩٥ ، والحاقة : ٥١ .

(٩) البحر ٧/١٢١ ، والتبيان ١٠٢٢

(١٠) البيان ٢/٤٥

(١١) البحر ٨/٢١٧ .

واللَّام من الاسم الأَول ، وأَضافُوه إِلى صفته ، فقالوا (جانبُ الغربيّ) ، و(مسجدُ الجامعِ) ، و(بقلةُ الحمقاءِ) ، و(دارُ الآخرةِ) ، و(حق اليقينِ)[١] ، فجعلوا الاسم مضافًا إِلى صفته ، ومن شرط الإِضافة أَنْ يكون الاسمُ مضافًا إِلى غير صفتِهِ ، لأنَّ الإِضافة يكونُ الأولُ فيها غيرَ الثانى ؛ كقولهم (غُلامُ زيدٍ) ، و(صاحبُ دارٍ) ، فـ (زيد) غير الغلام ، و(الدار) غير الصاحب ، وهذا النَّوع الذى ذكرناه- وهو إِضافة الاسم إِلى صفتِهِ- شاذٌّ لا يقاسُ عليهِ[٢]

وقد تأوَّلَه بعضُ النُّحاةِ[٣] ، وأَخْرَجَهُ عن كونِه إِضافةً إِلى الصِّفة ؛ فقال التقدير فى ذلك كله : (جانبُ المكانِ الغربيّ) ، و (مسجدُ المكانِ الجامعِ) ، و : (دارُ الكرَّةِ الآخرة) ، و : (بقلَةُ الحبَّةِ الحمقاءِ) ، فـ (المكان ، والحبَّة ، والكَرَّة) ليست بصفةٍ لما قبلها ، وكأَنَّ قولك (الغربيّ ، والجَامعِ) صفةٌ ، للمكانِ ، لا للمسجدِ ، ولا للجانبِ ، وكذلك : (الآخرة) صفة لـ (الكَرَّة) لا للدَّار ، و(الحمقاء) صفة للحبَّة ، لا للبقْلَةِ [ثم حُذِفَ الموصوفُ- وهو (المكانُ ، والحبَّة ، والكَرّة) ، وأقيمت الصفة- التى هى : (الجامعُ ، والغربيُّ) ، وباقِيها- مكانَ الموصوفِ المحذوفِ[٤] ، فحينئذٍ لا يكونُ شاذًّا على

---

(١) أبو حيان ٢١٧/٨ : (قيل : هو من إِضافة المترادفيْنِ على سبيل المبالغة ؛ كما تقول : هذا يقينُ اليَقِينِ ، وصوابُ الصَّوَاب ، بمعنى أَنَّه نهاية فى ذلك فهُمَا بمعنى واحدٍ أُضيفَ على سبيل المبالغة ، وقيل : هو من إِضافة الموصوف إِلى صفته ، جُعِلَ الحق مُبَاينا لليقين ، أى الثابتُ المتيقَّن) اهـ ، وفى (الخصائص ٣٣٤/٣) : « (الحقُّ) هنا غير (اليقين) ، وإِنَّما هو خالصُه ، وواضحُهُ ، فجرى مجرى إِضافةِ البَعْضِ إِلى الكُلِّ) اهـ ، وانظر ما يلى.

(٢) سبق أَنْ منعه المصنف فى ٤٤٩/٣-المحرر ، فهو هناك على الجَادَّة البصرية ، وذِكْرُهُ فى هذا الباب مع تصريحه بالجواز شذوذًا إِعلامٌ بأخذه بمذهب الكوفة بلا تأويلٍ ، وهو الاعتدالُ بين الفريقَيْنِ على ما يأتى تحريره قريبًا.

(٣) وهم البَصريُّون ، راجع (الإنصاف م٦١ ، وسر الصناعة ٤٠/١ ، والمفصل ٩١ ، وشرحه ١٠/٣ ، وش الكافية ٢٨٧/١).

(٤) هذا تأويل البصريِّينَ لما ورد من نحو ذلك ، وانظر المصادر السابقة ، بناءً على أصلهم : أَنَّ الشئَ لا يُضافُ إِلى نفسه ، والصِّفَةُ عينُ الموصوف ، كما سبق فى (٤٤٩/٣-المحرر) ، والكوفيُّونَ يجيزونَهُ بلا تأويل إِذَا اختلف اللفظان ؛ قال الفراء (المعانى ٣٣٠/١).=

هذا الوجه][١] ، فافهمْ ذلك موفَّقًا -إنْ شاءَ اللَّه تعالى[٢]- .

واعلم أَنَّ الإِضافةَ ، والألفَ واللاَّمَ ، والتَّنوين ، لا يجتمعُ اثنان منها فى اسم واحدٍ[٣] ، لو قلت (الغلامُ زيدٍ)[٤] -بجر (زيد)- لم يجزْ ، وكذلك لو قلت (الغُلامٌ)[٥]- بتنوين (الغلام)- لم يجز ، وكذلك لو قلت (غُلامٌ زيدٍ)[٦]- بتنوين (غلام) ، وإضافته إلى (زيد) لم يجزْ[٧] ، فافهم ذلك .

=(ومنه يومُ الخَميسِ ، وليلةُ الخميسِ ، يضافُ الشَّئ إلى نفسه إذَا اختلف لفظه ؛ كما اختلف الحقُّ واليقينُ ، والدارُ والآخرةُ ، واليومُ ، والخميسُ ... ؛ لأنَّهم يتوهَّمون -إذا اختلفا فى اللفظ- أنَّهمَا مختلفان فى المعنى) اهـ، وانظر (٢/٥٦-منه ، والمرادى ٢/٢٥٦) ، وقد حقَّق بعض الدَّارسين استقامةَ منهج أهل الكوفة ؛ كالسهيلى (الأمالى ٦٢-٦٣) ، والرضى (١/٢٨٨) ؛ قال فى قول الإمام على -كرمَّ الله وجهه- (ورَخَاءُ الدَّعَةِ ، وسكائِكُ الهواءِ) : (ولو قلنا : إنَّ بين الاسمين فرقًا لاحتجنا إلى تعسُّفاتٍ كثرة) اهـ، وقد ورد فى أمثلة يتعذَّر معها تأويلُ البصريِّينَ ؛ نحو : كتابُ الكاملِ ، وعنْقاءُ مُغْرِب ، ويومُ الخميس (الثعالبى ٢١٨) ؛ وعجيبٌ من البصريين أن يمنعوا هذا النوع من الإضافة -إلا بتأويل- ، ويوجبُونها فى نحو (هذا سعيدُ كُرزٍ) ، ويتأولون الأول بالمُسمَّى ، والثانى بالاسم مع أنَّهمَا لشيْ واحدٍ ، حتى قال عنه ابن هشام : (ويردُّه النَّظر) اهـ (الأوضح ١/٧١، والتصريح ١/١٢٣).

وماذا يتأَوَّل البصريُّون فى قول رسول الله -ﷺ- (ص البخارى ٤/٣٠٢-الشعب) : (... أعورُ عَيْنِ اليُمْنَى ...)؟ وقد أُضِيفَ فيه الشئُ إلى نفسه؟

فالأَولى -إذن- تركه على حاله دُون تأويلٍ ، وإنْ قَلَّ ، ويكون الاختلافُ اللَّفظى مسهِّلًا لارتكابه دون تعمُّل بارتكاب تأويل قد لا يسلمُ مطَّردًا.

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٢) زيدَ على أربعةِ المواضع السابقة خامسٌ وهو مثْلٌ ، وغيرٌ ، وشبيهٌ ، وحسبُ ، ونحوها ، فالإضافة فيهنَّ فى تقدير الانفصال لتأوُّلِهنَّ بوصف يعملُ عمل الفعل ، وإن زعم يونس والخليلُ أنَّهنَّ قد يجوز فيهنَّ أن يتعرفْنَ بالإضافة ، راجع (الكتاب ١/٤٢٨ محقق، والتسهيل ، ١٥٥ ، وشرح العمدة ٣٧٢ ، والفصول ٢٢٤).

(٣) (الجمل ص٧٦ ، والمحرر ٢/٢٢٤ ، ٣/٢٥٧ ، ٤٥٢).

(٤) بالجمع بين الألف واللام والإضافة.

(٥) بالجمع بين الألف واللام والتنوين.

(٦) بالجمع بين الإضافة ، والتَّنوين.

(٧) قال ابن خالويه (الحجة ص٣٠١) : (التنوينُ معاقِبٌ للإضافة ، فلذلك لا يجتمعان) اهـ.

وحاصلُ هذا البابِ :

أَنَّ الإضافة تنقسمُ قسمينِ محضةٌ ، وغيرُ محضةٍ ؛ وأَنَّ المحضةَ تنقسم قسمين مقدرةٌ بـ (اللام) ، ومقدرةٌ بـ (مِنْ) ؛ وأَنَّها تتعرف بما أُضيفتْ إليه ، أو تتخصَّصُ ؛ وأَنَّك لا تضيفُ إلا نكرة ، وأما المعرفةُ فلا يجوز إضافتها ، فإذا أضفتَها سلبتَهَا [التَّعريف][1] ، والمقدَّرةُ بـ (مِنْ) يجوز فيها ثلاثةُ أوجهٍ ، [وأَنَّ][2] الإضافة غيرُ المحضةِ تنقسم أربعةَ أَقسامٍ اسمُ الفاعل ، والصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل ، وأفعلُ التَّفضيل ، وإِضافةُ الاسمً إِلى صفتِهِ ؛ ولا يجوزُ الجمع بين الألف واللام ، والإضافة ، والتَّنوين ، وقد أجازوه فى باب (الحَسَنُ الوجهِ) ، و (الضَّاربُ الرَّجُلِ) ، وفى (الضَّارِبُ زيدٍ) خلافٌ .

/٣٨٣/ فصــــل[3]

من الأَسماءِ ما جاءَ مضافًا خافضًا ما بعدَهُ على الإضافة ، ولا يكادُ يخرجُ عنها[4] ، وذلك نحو (غيرٌ) ، و(مثلٌ) ، و(نحوٌ) ، و(شِبْهٌ) ، و(شَبِيهٌ) ، و(لِدَةٌ) ، و(خِدْنٌ) ، و(تِرْبٌ)[5] ، و(سِوَى) ، و(سُوَى) و(سَوَاءٌ) ، و(كُلٌّ) ، و(بَعضٌ) ، و(وَيْحٌ) ، و(وَيْلٌ) ، و(وَيْسٌ)[6] ، و(تُجَاهٌ) ، و(خَلْفٌ) ، و(دونَ) ، و(تحتَ) ، و(بينَ) ، و(ذو) ، و(ذوات)[7] ، و(فوقَ) ، و(أسفلَ) ، و(أعلى) ، و(معاذَ) ، و(قُبَالَةَ) ، و(مُقابِلَ) ، و(قَبْلَ) و(بعدَ) ، و(سبحانَ اللَّهِ) ، و(حِذَاء) ، و(وَراء) ،

---

(١) من د ، وحاشية (ص) من غير خط ناسخها ، وهى لازمةٌ ، وانظر -للباحث- (تنبيهات الأشمونى ص٢٤٣-٢٤٤)٠

(٢) زيادة يقتضيها السياق٠

(٣) هذا الفصل برمَّتِهِ نقلتُه من موضعه فى حروف الجرِّ من الصفحتين المشار إليهما ، وموضعه اللائقُ به هنا ، ولعلّه وقع هناك من خَلَل فى التَّجميع ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك هناك ، وانظر (المفصل ٨٦-٨٧ ، وشرحه لابن يعيش ٢/١٢٩-١٣٠)٠

(٤) ظروفًا وغير ظروف ، كما يشهد به التمثيل ، وراجع (الأشباه ٢/٨٥)٠

(٥) الهمع ٢/٤٧ ، والإضافة فيهن غيرُ محضة ، وقد سبق تحريره قريبًا٠

(٦) الكتاب ١/٣١٨ محقق ، والمقتضب ٣/٢٠٦ ، والبيان ٢/ ٣٧١

(٧) التصريح ٢/٣٥ .

و(قُدَّام) و(أَمَامَ)؛ كل هذه لا تكاد تخرج عن الإضافة، ولا يكون ما بعدها /٣٨٤/ إلا مخفوضًا، وكذلك جميعُ ظروفِ المكانِ[١] لا تكاد تخرج عن الإضافة، ولا تستعملُ إلا خافضةً لما بعدها فى الغالب.

وأما (سُبْحَانَ) فإنها فى نفسها تخفضُ ما بعدَها، وتكون هى منصوبةً نَصْبَ المصادرِ، فإذا قلت (سُبْحانَ اللَّهِ)، فكأنك قلتَ (أُسبِّحُ اللَّه تسبيحًا)؛ فقولك (سُبْحانَ) واقع موقع (التَّسبيح)[٢]



(١) ص، د (الزمان)، تصويبه المثبت من كلام المصنف فى (٢/ ٣٦٤- المحرر).

(٢) راجع (المحرر ٢/٤١١)، وقال العكبرى (التبيان ص٤٩):

(سُبْحَانَ. اسمٌ واقع موقع المصدر، وقد اشتق منه (سبَّحْتُ)، والتَّسبيح، ولا يكاد يستعمل إلا مضافًا؛ لأنَّ الإضافة تبيِّنُ: مَنْ المُعظَّم؟) اهـ.

/٤٠٣/ الباب السَّادِسُ

فى الخفض على المُجَاوَرَة

اعلم أَنَّ العربَ قَدْ تغلَطُ[١] ، فتُتْبِعُ المخفوضَ بشئ مجرورٍ ، وليس حقُّهُ الجرَّ ، وإنَّما خَرَج منهُمْ على سبيل الغَلَط ، وكان حقُّه أَنْ يكون منصوبًا ، أو مرفوعًا ، فأجرَوْهُ على ما قبله إتباعًا للمجاورةِ[٢] ؛ مثال ذلك : (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) ، فخفضوا (خَرِبًا) ، وهو صفة للجُحْر ، وكان حقُّهُ الرفعَ[٣] ، لكنْ لمَّا جاور الضَّبَّ - والضَّبُّ مخفوضٌ بالإضافة -خفضُوه على سبيل الغَلَطِ[٤] ؛ وكذلك قول الشاعر[٥]

(١) لفظ الخليل (الكتاب ٤٣/١ محقق) : (وإنما يغلَطُون إذَا كان الآخِرُ بعدة الأَول ، وكان مذكَّرًا مثلَه ، أو مؤنثًا) اهـ ، وربما حُمِلَ الغلط هنا على ما يُعبَّر عنه بالتَّوهُّم ؛ كما قال ابن هشام فى مسألة مشابهة (المغنى ٩٧/٢-حلبى) وقد حمله بعض الكتاب على الغَلَطِ بمعناه الوضْعِىّ ، كالجرجانى فى (الوساطة ص١٠) ، وابن جنىّ (الخصائص ١٩١/١)٠

(٢) الفراء (٧٤/٢-المعانى) : (من كلام العرب أَنْ يُتْبِعُوا الخفضَ الخفض إِذَا أشبَهَهُ) اهـ وانظر بعده ، والضرائر للألوسى ٢٥٥ ؛ وقد اختلف الكاتبُون فيه ، فقيل هو غلطٌ -بوجهيْهِ على ما سبق- ، وقال أبو حيان (البحر ١٧٤/٨) (الخفضُ على الجِوَار فى غاية الشُّذوذ) اهـ ، وقصره بعضُهم على الضَّرورة إلا ما ورد فى الكلام على نَدْرَةٍ ، وجوَّزه كثيرُون فى فصيحِ الكلام٠ راجع (ضرائر الألوسى ٢٥٤ ، ٢٥٦)٠

(٣) سيبويه ٤٣٦/١ : (وهو كلامُ أكثرِ العرب ، وأفصحِهم ، وهو القياسُ) اهـ٠

(٤) السابق (ذاته) : وخرَّجه ابن جنى (الخصائص ١٩١/١-١٩٢) على أن الأصل (هذا جُحْر ضَبٍّ خرب جُحْرُهُ) ، فيَجرِى (خَرِبٌ) على (ضَبٍّ) نعتًا له سببيًا ، فحذف الجُحْرُ ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ، فلما ارتفعت استتر الضمير فى نفس (خَرِبٍ) ، فجرى وصفًا على (ضَبٍّ) ، وردَّه ابن مُضاء (الرد على النحاة ص٧٧) بأن حذف المضاف لا يجوز إلاَّ فيما عُلِمَ القصد فيه ، وبأن ذلك المتوهَّمَ أنه محذوفٌ لو ظهر كان قبيحًا ، وعِيًّا من القول تُغْنِى عنه ضمةُ الباء ، والعجب لابن جنى فقد أقرَّ الجِوَار فى (المنصف ٢/٢) ، بل خرج عليه قراءة يحيى ، والأعمش ﴿ذُو القُوَّةِ المَتِينِ﴾ - الذاريات : ٥٨- على الجوار فى أحد الوجهين (المحتسب ٢٨٩/٢)٠

(٥) امرئ القيس من معلقته (الديوان ص٦٢ ، والمعلقات العشر ٤٢ ، وشرح القصائد السبع ١٠٦ ، وجمهرة الأشعار ص٤٧ ، والعمدة ٢٩٩/١ ، والكامل ٧٧/٢ ، بيروت ، واللسان- ابن ، وثبر ،=

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِى بِجَادٍ مُزَمَّلِ[1]

فخفض (مُزَمَّلًا) -وهو صفةٌ للكبير، وحقُّهُ الرَّفعُ، [والتَّقديرُ كبيرُ أُنَاسٍ مُزَمَّلٌ فى بِجادٍ][2]

وقال آخر[3]

(١٤٣) فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَفَرَّقَتْ وَحَتَّى عَلَانِى حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدِ[4]

فخفض (أَسْوَد)، لمَّا جاور (اللَّونِ)، وكان حقُّه الرَّفعَ؛ لأنَّهُ من صفة الحالك، وهو كثيرٌ فى كلامِ العَرَبِ، فافهم ذلك؛ وقال آخر[5]

(١٤٤) فَهَلْ أَنْتَ إِنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاحِلٌ إِلَى آلِ بُسْطَامِ بنِ قَيْسٍ فَخَاطِبِ[6]

فخفض (خاطِبًا) بمجاورة (قيسٍ)، وكان حقُّهُ الرَّفعَ، فخفَضَه -أيضًا-

---

=زمل، وديوان الأدب ١/١٠٦، وغيرها).

(١) يروى فيه: (أَبَانًا فى عرانينِ وَدْقِهِ).

من اللغة: أَبَانُ، أو ثبير اسما جبلَيْنِ، عرانينُ أوائلُ، والبِجَادُ: كساء من وبر الإبل مخطَّطٌ، ومُزَمَّل ملتفٌّ

والبيت من بحر الطويل

والشاهد جر (مُزَمَّلِ) على المجاورة لبجاد، كما وضَّحه-، وخُرِّجَ أيضًا على أنَّ الأصل (مُزَمَّلٍ فيهِ، أو بِهِ)، فحُذِفَ الجارُّ، فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول(الخصائص ٣/٢٢١، ١/١٩٢، والشجرى١/٩٠، والخزانة ٥/٩٨، محقق)

(٢) تكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٣) دريد بن الصِّمَّة (الأصمعيات ص١٠٩، والشعر والشعراء ٧٧٥، والإفصاح للفارقى ١٦٩، وأشعار العرب ١١٨، وضرائر الألوسى ٢٥٥، والخزانة ٤/٥١٣ب).

(٤) يُرْوَى فيه (تبدَّدَتْ)، بدل: (تفرَّقَتْ)، والضمير فى (عَنْهُ) لأخيه عبدِ الله بن الصِّمَّة الذى يرثيه دُرَيْدٌ.

والبيت من بحر الطويل.

والشاهد: جرُّ (أَسود) على المُجَاورة، كما وضَّحَ، ويروى: (أَسودُ) رفعًا على القِياسِ، وفيه إقواءٌ، ويروى: (أَسْوَدِى) على النَّسب إلى الصفة، (كأحمرىّ)، وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه هنا.

(٥) الفرزدق يهجو جريرًا: (الديوان ١/٩٦، وأمالى الشجرى ١/١١٩).

(٦) رواية البيت فى الديوان:

للمجاورة، مع الفصل بالفاء، وقد قيل إنَّ الخفضَ بالجِوَار قد جاء فى كتاب الله - تعالى -[١]، ومنه قوله تعالى ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[٢]؛ قد قيل إنَّ خفض (وَأَرْجُلِكُمْ) على الجوار؛ لأنَّ قبله الرءوس مخفوضةٌ[٣]، وإن كان قد فُصِلَ بالواو[٤]، فلم يستجيزُوا أَنْ يكون معطوفًا على الرءوس، نعنى أصحاب هذا القول[٥]؛ وقد قيل إنَّه معطوفٌ على الرءوس[٦]؛ ومن قرا بالنَّصب فقال (وَأَرْجُلَكُمْ)، عطفه على غسل الأيدى.

وقد قيل إنَّ ثَمَّ فِعلًا مُضْمَرًا[٧]، وتقديره (وَأَفيضُوا الماء على أَرجُلِكُمْ)،

أَلَسْتَ إِذَا الْقَعْسَاء أَنْسَلَ ظَهْرُهَا إِلَى آلِ بُسْطَامِ بنِ قَيْسٍ بِخَاطِبِ

وعليها لا شاهد فيه.

والشاهد جر (خاطبِ) على الجوار مع الفصل بالفاء، ومراعاة الجِوَار فى النسق نادرٌ جِدًّا على ما سيأتى، ويُرْوَى بالرَّفع على الإقواء.

(١) المغنى ١٩٢/٢ - ط الحلبى.

(٢) المائدة ٦

(٣) قاله الكوفيُّون (الإنصاف ٦٠٣)، والجرُّ قراءة ابن كثير، وأبى عمرو، وحمزة وأبى بكر، وخُرِّجَ على اندراج الأرجُل فى المسح مع الرأس؛ كما فى النص الكريم، وأنَّ السُّنَّة عادت بالغسل للأرجل، أو أنَّ الآية نصٌّ فى غسلِ الأرجُل، والخفضُ على الجوار؛ كما يرى الكوفيُّون، وضُعِّفَ؛ قال أبو حيان (البحر ٤٣٧/٣ -) (هو تأويلٌ ضعيفٌ جدًّا، ولم يَرِدْ إلا فى النَّعت حيثُ لا يُلْبِسُ) اهـ، وقال ابن خالويه (الحجة ١٢٩): (لا وجه لمن ادَّعى أنَّ (الأرجل) مخفوضةٌ بالجوار؛ لأنَّ ذلك مُستعْمَل فى نظم الشعر للاضطرار، وفى الأمثال، والقرآنُ لا يُحمَلُ على الضَّرورة، وألفاظِ الأمثال) اهـ، وانظر: (معانى الفراء ٤٠٢/١، والزَّجاج ١٦٧/٢، والكشاف ٥٩٧/١، وابن كثر ٤٧/٣، والنشر ٢٩/١، ٢٥٤/٢، ونيل الأوطار ٢٠٩/١، والبرهان ٣٠٤/١).

(٤) ابن هشام (المغنى ١٩٢/٢ - حلبى): (لا يكون فى النَّسَق؛ لأنَّ العاطف يمنعُ التَّجَاوُر) اهـ، قلت ومراعاةُ الجِوَار، وإنْ كان أبعدَ فى النَّسق فقد ورد فى شواهدَ؛ انظرها فى الإنصاف (٦٠٥ -).

(٥) لما تقرر فى وجوب غسل الأرجل، وهو بعيدٌ عن العطف المقتضى التَّشَارُكَ فى الحكم، وقد مرَّ جوابه فى رقم (٣) قريبًا.

(٦) على ما تقدم، وقيل على أنَّ العطف فيها على المجرور الممسوحِ إشارةٌ إلى مسح الخُفِّ، (الهمع ٥٥/٢)، وانظر (الأشباه ٨/٤).

(٧) البحر ٤٣٨/٣، والتبيان ٤٢٤.

أَوْ (بأَرجُلِكم)؛ وقد جاء مثل هذا كثيرًا؛ قال الشاعر[١]

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ، وَأَقِطْ (٣١)

تقديره (شرَّابُ ألبانٍ، وآكلُ تَمْرٍ)[٢]، ولو/٤٠٤/عطف (تَمْرًا) على (أَلْبَانٍ) لم يَجُزْ؛ فلذلك احتجتَ أَنْ تُضْمِر شيئًا يليق به، فأَضْمَرتَ للتَّمر، والأَقِطِ (فِعْلًا يَحْسُنُ بِهِمَا، وهو آكِلٌ)[٣]؛ وكذلك قولُ الآخَرِ[٤]

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا (٣٢)

أي (علفتُها تِبْنًا، وسَقَيْتُهَا ماءً)؛ لأَنّ الماء لا يدخل تحت العَلْفِ، وكذلك قول الآخر[٥]

(١٤٥) يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا[٦]

معناه متقلِّدًا سيفًا، وحاملًا رُمحًا[٧]

ومن الجوار قوله -تعالى-: ﴿وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢١ وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ﴾[٨]

---

(١) تقدم فى (٢/٥٥٦-المحرر)٠

(٢) ص، د: (آكلو) -بواو الجمع- ولا يناسب٠

(٣) تكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، والقصد بالفعل العامل، ولا يناسب إلا الوصف٠

(٤) تقدم فى (٢/٥٥٦-المحرر)٠

(٥) عبد الله بن الزِّبعرى: (المقتضب ٢/٥٠، والكامل ١/١٩٦، ٢١٨، ٤٠٣ -بيروت، والفرَّاء ١/ ٢١، ٤٧٣، ٣/١٢٣، ومعانى الزجاج ١/٤٩، ٢/١٦٨، والخصائص ٢/٤٣١، والشجرى ٢/ ٣٢١، والمرتضَى ١/٥٤، ٢/٢٦٠، ٣٧٥، والطبرى ١/٢٦٥، والمخصص ١٤/٢٣٢، والبحر٢/٤٦٤، ٦/٤٨٥ وغيرها)٠

(٦) يروى صدره:

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ فِى الْوَغَى، و: وَرَأَيْتُ زَوْجَكِ فِى الْوَغَى

والبيت من بحر الكامل المجزوء٠

والشاهد: تقدير العامل الناصبِ (رمحًا)، أى (ومعتلقًا رمحًا)٠

أو تضمين العامل المذكور معنى عامل صالح للمتعاطفين، أى (حاملًا)٠

(٧) إضمار العامل المناسب -كما فعل المصنف- هو رأى الجمهور فيكون من عطف الجمل، وذهب قوم إلى التضمين فى السابق -على ما مر- فيكون من عطف المفردات (٢/١٣٠-همع)٠

(٨) الواقعة: ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣.

فخفض: (حُورٍ)[١] على الجوار بالمخفوضات التى قبله[٢]؛ وقيل إنَّ ثَمَّ فعلًا مضمرًا؛ تقديره (ويتنعَّمُون بحور)[٣]، كما أنشدنَا[٤] فى الأبياتِ، والقراءةُ الجَيِّدةُ الرَّفعُ[٥]

فصــل

واعلم أَنَّ المجرور لا يجوز الفصلُ بينَهُ، وبينَ عامِلِهِ؛ فإِنْ كان العامل حرفَ خفضٍ، فلا يجوزُ الفصلُ أصلًا؛ لأنَّ الحرفَ ضعيفٌ[٦]، وإِنْ كان العاملُ اسمًا فقد جاء الفصلُ بينَهُ، وبينَ المضاف إِليه ولكنه شاذٌّ، قد تقدَّمَ منه شئٌ فى باب (إِنَّ)[٧]، وهو قوله

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا- أَوَاخِرِ الْمَيْسِ.............. (٢٧)

---

(١) الجر قراءة حمزة، والكسائى، والحسن، وأبى جعفر، وغيرهم. راجع (البحر ٨/٢٠٦، والنشر ٢/٣٨٣، والإتحاف ٤٠٧).

(٢) الفراء ١/١٤ (أتبع آخر الكلام أوله، وهو كثيرٌ فى كلام العرب، وأشعارهم) اهـ. وقال الطبرى ١/٢٦٤: (خفض اللَّحْمَ، والحُورَ على العطف به على الفاكهة إتباعًا لآخر الكلام أوَّلَه، ومعلومٌ أَنَّ اللَّحم لا يُطَافُ به، ولا بالحورِ العِينِ) اهـ.

(٣) الكشاف ٤/٥٤، والبيان ٢/٤١٥.

(٤) لعل المناسب: (ذكرنا).

(٥) وهى قراءة الجمهور، وخُرِّجَتْ على الابتداء، أى (وفيها، أو ومع ذلك حورٌ عِينٌ)، أو على العطف على (ولدان).

(الكشاف -ذاته-، والحجة لابن خالويه ص٣٤٠).

(٦) سيبويه ٢/٦٤ محقق: (قبيحٌ أَنْ تفصل بين الجار والمجرور؛ لأَنَّ المجرور داخلٌ فى الجارِّ، فصار كأنَّهما كلمةٌ واحدةٌ) اهـ، وانظر (٣/١١١-منه)؛ قالوا وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف، أو جار ومجرور (الأشمونى ١/٤٨٧-حلبى)، وشذ ما حكاه الكسائى من قولهم: (أخذتُه بأَرَى ألفِ درهمٍ) (ابن يعيش ٣/٢٣، وضرائر ابن عصفور ٢٠١، والمغنى ٢/٥٣) وكأنَّ النحاة سَهَوْا عن الاستدلال به بما شهر من قوله:

عَلَى -كَان- الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وقوله: كَأَنْ ظبيةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

(٧) راجع (المحرر ٣/١٦).

وقوله

لِلَّـهِ دَرُّ -الْيَـوْمَ- مَـنْ لاَمَـهَـا(٣٦)

وقوله

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ -يَوْمًا- يَـهُـودِيٍّ يـقَـارِبُ أَوْ يُـزِيـلُ (٣٥)

وكلُّ ذلك مذكورٌ فى باب (إنَّ)، ولا يكونُ هذا الفصلُ بين المُضَافِ، والمضافِ إليه إلاَّ بالجارِّ، أَوْ بالظَّرف[1]، وقد قرأ ابنُ عامر[2]، قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[3]، ففصَلَ[4] بين المُضَاف، والمُضَاف إليه[5] بالمفعول[6]، وتقديره (قَتْلُ شركائِهم أولادَهم)؛ فالقَتْلُ مصدرٌ، وفاعلُه الشركاء، والأولادُ مفعولةٌ، وقد فَصَلَ بينهما بالمفعول، وذلك لا يجوزُ[7]

---

(١) وعليه البصريُّون، وحجَّتُهم: أَنَّ المتضايفين كالشئ الواحد؛ فلا يُفْصَلُ بينهما بغير ظرف، أو جارٍّ، ورُخِّصَ الفصل بهما توسعًا فيهما، والكوفيُّون على جواز الفصل بغيرهما؛ لوروده فى النَّظم كثيرًا، وفى قراءة ابن عامر· على ما يأتى، وراجع (الإنصاف م٦٠)·

(٢) عبد الله بن عامر اليحصبىّ، ويكنى أبا عمران، من الطبقة الأولى من التابعين، ولد سنة ٨، أو ٢١هـ، وتوفى سنة ١١٨هـ، أحد القراء السبعة، قرأ على جماعة من الصحابة، ويقال: إنه أَخذ القرآن عن عثمان بن عفان، رُزِقَ الفضل، وجُمِعَ له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، وأجمع الناسُ على قراءته، وتَلَقِّيها بالقبول·

راجع: (الفهرست ص٤٣-، والنشر ١/١٤٤، وزيدان ١/٢١١، والإتحاف ٢١٧)·

(٣) الأنعام: ١٣٧، وتقدمت فى (٢/٥٠٨-المحرر)·

(٤) ص، د: (فصل)، والمثبتُ المناسبُ·

(٥) د، وحاشية (ص): (وهما قتل، وشركاء) اهـ·

(٦) د، ولحاشية (ص) (وهو أولادهم) اهـ·

(٧) المصنف كما ترى امتطى المَهْيَعَ الصَّعبَ فسدَّ الذرائع فى ارتكاب مثل هذه القراءة، وإنْ لم يصرِّح بردِّها، فكلامهُ بعدم الجواز تصريحٌ بردِّها، وليس الفردَ فيه، فقد أعطى كثيرٌ من النحاة أنفسَهم الحق فى رد قراءة ذلك التابعى الجليل، يقول أَبُو حيان (البحر ٤/٢٢٩) (جمهور البصريين يمنعونها، متقدِّموهم، ومتأَخِّرُوهم، ولا يُجيزُون ذلك إلاَّ فى ضرورة الشِّعر) اهـ، ويقول ابن جنى (الخصائص ٢/٤٠٧)-وقد أورد القراءة بسندها- (وهذا فى حال السَّعَةِ صعْبٌ جدًا) اهـ، وانظر (المنصف ٢/٢٢٩)، ويقول الفراء (١/٣٥٨): (وهذا مما كان يقوله نحويُّو الحجاز ولم نجدْ مثله=

ولم يجئْ عن العرب الفصلُ إلاَّ بالجارِّ، والظَّرفِ، وإنْ كانَ قَدْ جاء شئٌ يسيرٌ نادرًا فى غير الجارِّ، والظرف (فِى الشِّعْر)[١]، وهو قولُهُ[٢]

٤٠٥/ (١٤٦) فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ- أَبِى مَزَادَهْ[٣]

تقديره (زَجَّ أَبِى مَزَادَةَ القَلُوصَ)، ففصل بالقَلُوصِ، وهو شاذٌّ.

=فى العربية) اهـ، بل جنح الرضى إلى أبعد من ذلك فقال (١/٢٩٣ ش الكافية) (فقراء ابن عامرٍ ليست بذاكَ، ولا نُسَلِّمُ تواتر القراءات السبع، وإنْ ذهب إليه بعضُ الأصوليِّين) اهـ واستمسك الزمخشرى بخيط العنكبوت فى ردِّها فقال: (الكشاف ٢/٥٤): (أما قراءة ابن عامر فشئٌ لو كان فى مكان الضرورات -وهو الشعر- لكان سمجا مرْذُولا ··· فكيف به فى الكلام المنثور؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه، وجزالته؟، والذى حمله على ذلك أَنَّهُ رأى فى بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبًا بالياء) اهـ، وقد لهثَ وراءَه ابنُ الأنبارىّ فَلاَكَ مثل كلامه فقال (الإنصاف ٤٣٦): (البصريون يذهبون إلى وهْيِ هذه القراءة، ووهم القارئ ··· والذى دعا ابنَ عامرٍ إلى هذه القراءة أَنَّهُ رأى فى مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبًا بالياء) اهـ، ونحوه (الرازى ٤/١٥٧)؛ والمعتدلُون من النُّحاة على القبول، والتجويز، يقول أبو حيان (البحر ٤/٢٢٩-) (بعضُ النحويِّينَ أجازها - وهو الصَّحيح- لوجودها فى هذه القراء المتواترة المنسوبة إلى العربىّ الصّحيح المحْض ابن عامر الآخِذِ القراءةَ عن عثمانَ بن عفان قبل أَنْ يظهر اللحن فى لسان العرب) اهـ، ويقولُ ابن عصفور (الضرائر ص١٩٩) - ردًّا على من ردَّ قراءة ابن عامر (وهذا عندى تحامُلٌ عليه، ولا يُنْكَر مجئ الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بغير ظرف، ولا مجرور فى الكلام، وإنْ لم ينقَسْ ذلك) اهـ، ولى حديث أوسع فى هذه المسألة، فاطلبه فى القسم الأول من هذا البحث.

(١) زيادة مفهومة من مذهبه كما سيأتى فى (٤/٢٧٦ - المحرر).

(٢) قيل: هو بعض المدنيِّين المولَّدين، وقيل هو لبعض المؤنَّثين ممن لا يُحْتَجُّ بشعره، وقيل هو من زيادات أبى الحسن الأخفش على كتاب سيبويه، انظر (معانى الفراء ١/٣٥٨، ٢/٨١، ومجالس ثعلب ١/١٢٥، والخصائص ٢/٤٠٦، والبحر ٤/٢٢٩، والإنصاف ٤٢٧، والخزانة ٤/٤١٥- محقق، والرضى ١/٢٩٣، وابن يعيش ٢/٢١).

(٣) يروى فيه (الصِّعابَ) بدل: (القَلُوصَ).

من اللغة: زجَجْتُها طعنتها بالزُّجِّ -بالضم-، وهو الحديدة فى أسفل الرمح، والقَلُوصُ: الناقة الشابة، وأبو مزادة: كناية رجل.

والبيت: من بحر الكامل المجزوء.

والشاهد الفصلُ بين المضاف، والمضاف إليه بمفعول المضاف ضرورةً عنْد الكوفيِّين -عدَا الفراء- وردَّه البصريُّون بأنه لا يُعَرف قائله، فلا يجوز الاحتجاجُ بِهِ؛ أَما الفراء فقال (باطل، والصَّوابُ: زَجَّ القَلوصِ أبوُ مزادَة) أهـ.

ومن غرائب[١] الإضافة أَيْضًا قول الشاعر[٢]

(١٤٧) .... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[٣]

تقديره بَيْنَ ذراعيْ الأَسدِ وجَبْهَةِ الأسدِ، فحذَفَ الأسد الأول، وترك الثَّانِيَ دليلًا؛ ومن ذلك أَيضًا[٤] قولُ الشَّاعر[٥]

---

(١) إنما كان غريبًا؛ لأنَّ حذف المضاف إليه قليلٌ، بعيدٌ عن القياس؛ إذ الغرض من المضاف إليه التعريفُ أو التخصيص، فإذا كان الغرض منه ذلك، وحُذِفَ كان نقضًا للغَرَضِ، وتراجُعًا عن المقصود. أفهمه ابن يعيش (٣/٢٩).

(٢) الفرزدق؛ كما نقل الكاتبُون. وليس في ديوانه الذى بين يدىَّ، بل ليس فيه قصيدةٌ داليَّة من بحره وانظر: (الكتاب ١/١٨٠ محقق، والمقتضب ٤/٢٢٩، والحلل ٢١٣، ومعانى الفراء ٢/٣٢٢، والخصائص ٢/٤٠٧، وسر الصناعة ١/٢٩٧، والمفصل ١٠٠، وشرحه ٣/٢١، والرضى ١/١٤٦، والتبيان ١٠٣٦، والعمدة ٢/٢٥٧، وغيرها).

(٣) صدره: **يا من رأى عارضًا أُسَرُّ بِهِ**

من اللغة الذراعان ذراعُ الأَسد المبسوطةُ، والمقبوضةُ، كوكبان نَيِّرانِ، بينهما كواكب صِغار تسمى: الأظفار، والجبهة أربعة كواكب معوجَّة، وهى جبهة الأسد عندهم، وإنما خص الشاعر هاتين المنزلتين؛ لأنَّ السحاب الذى ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطرُه أغزرَ (الخزانة ١/٣١٩ب، والعمدة).

والبيت: من بحر المنسرح.

والشاهد به يستشهد سيبويه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف على الاسم المضاف ضرورةً، وذهب المبرد، والزمخشرى، وكثيرون -وعليه المصنِّف- إلى أنه من باب الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه؛ ورجَّحَهُ ابنُ مالك (شرح عمدة الحافظ ص٣٩٢)، قال: (وقوله أولى بالإصابة؛ إذْ لا مخالفة فيه للأصُول بأكثر من حَذف متقدِّم لدلالة متأخِّر، ومثله فى الكلام كثيرٌ، وأما القولُ الآخر ففيه العطفُ على المضاف قبل ذكر المضاف إليه مع أَنَّ نسبتَه من المضاف نسبةُ الصِّلةِ من الموصول؛ فالعطفُ قبله كالعطفِ قبل الصِّلةِ وهو ممنوعٌ بإجماعٍ، وما أشبهه حقيقٌ بالمنع) اهـ.

(٤) أى من غرائبها، وإنْ كانَا مسلكَينِ مختلفين.

(٥) أبى دُؤَاد، أو عدىّ بن زيد العِبادِىّ، والأَوَّلُ أصَحُّ، انظر (الكتاب ١/٦٦ محقق، والكامل ١/١٦٩، ٢/٨٣ بيروت، والبحر ٣/٢٣٩، ٤/٥١٥، ٥/١٧٩، وأمالى الشجرى ١/٢٩٦، والتصريح ٢/٥٦، وشرح العمدة ٣٨٨، والخزانة ٤/١٩١ ب، وشواهد الكشاف ٤٠٥، وشواهد المغنى ص٧٠٠) وغيرها.

(١٤٨) أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارًا(١)

فخفض قوله (نارٍ)، تقديره (وتَحسببين كلَّ نارٍ توقد بالليل).

وحاصل هذا الباب

أن المجاورة شاذة لا يقاس عليها، وإنما جاءت عن العرب على سبيل الغلط، فافهم ذلك موفقًا -إن شاء الله تعالى-.



(١) البيت: من بحر المتقارب.

والشاهد حذف (كلٍّ) المضافِ؛ لدلالة الأول عليه، وبقاء الخفض فى المضاف إليه، وحذف المضافِ وبقاءُ عملِهِ ضَعيفٌ فى القياس قليلٌ فى الاستعمال؛ والأَخفشُ يحمله على العطف على عاملَيْنِ، فيخفِضُ (نارًا) عطفًا على (امْرِئٍ) المخفوض بكُلٍّ، وينصب (نارًا) عطفًا على المفعول الثانى، وراجع (الإنصاف ٤٧٣-حاشية، والأشمونى ٥٢٧/١، وابن يعيش ٢٧/٣).

المقالةُ الخَامِسةُ

فى التَّوابــع وما شذ ترتيبه

المَقَالَةُ الخَامِسَةُ

فــى التَّـوابــع

اعلم أَنَّ التَّابع يَجْرِى على إعراب المتبُوعِ فى رفعه، ونصبه، وجَرِّه؛ ولهذا السَّبب سُمِّىَ: تَابعًا؛ لأنه تابعٌ لما قبله فى الإعراب[1]

وجملة التوابع خمسةٌ: (النَّعتُ)، و(التَّوكيدُ)، و(عطفُ الْبَيَان)، و(البدلُ)، و(عطفُ النَّسَقِ) -وهو الَّذِى يكون بالحُروف العشرة-.

واعلمْ أَنَّ كلَّ معمولٍ لابُدَّ له من عاملٍ؛ فلا تجدُ مرفوعًا إلاَّ برافعٍ، ولا منْصوبًا إلاَّ بناصبٍ، ولا مجرورًا إلاَّ بجارٍّ.

فإنْ قيلَ: وما العاملُ فى التَّابعِ، وليس فى الظَّاهِرِ لَهُ عاملٌ؟

قيل العاملُ فى التَّابِع العاملُ فى متبوعِهِ[2]؛ مثال ذلك -فى النَّعتِ- (قام

---

(١) الزمخشرى (المفصل ١١٠): (هى التَّوابع) التى لا يمَسُّها إعرابٌ إلا على سبيل التبع لغيرها) اهـ، وانظر (الأشمونى ٢/٦١-حلبى).

(٢) لا يحمل هذا الإطلاق مذهبَ المصِّنف؛ فهو يرى أَنَّ البَدَل، وعطفَ النَّسَق كليْهما فى التقدير من جملةٍ أخرى، والنعتُ، والتوكيدُ، وعطف البيان جملةٌ واحدةٌ؛ فحكمه هنا صادقٌ عليها لا عليهما، وانظر المحرر ٣/٥١٧-وحواشيها).

أما عموم التوابع ففى النَّعت، والتَّوكيد، والبيان يرى سيبويه أَنَّ العامل فيها هو العاملُ فى المتبوع، وعند الأخفش العاملُ معنوىٌّ، وهو كونُها تابعةً -كما ذكر المصنف-، ويرى البعض أَنَّ العامل فيها مقدَّرٌ.

وأما (البدل)، فالأخفش والرُّمانىُّ والفارسىُّ، وأكثر المتأخرين على أَنَّ العامل فيه مقدَّرٌ من جنس الأول، وسيبويه والمبرد، والسِّيرافىّ على أَنَّ العاملَ فى البدل هو العامل فى المبدل منه، إذ المتبوع فى حكم الطرح.

وأما (عَطْفُ النَّسق)، فسيبويه يرى أَنَّ العامل فى المعطوف هو الأَول بواسطة الحرف، والفارسىُّ وابنُ جنىّ على أَنَّ العامل فى المعطوف مقدَّرٌ من جنس الأول، وذهب بعضهم أَنَّ العامل حرفُ العطف بالنيابة، انظر (شـ الكافية ١/٢٩٩-٣٠٠، والتصريح ٢/٢٠٨، والمصادر فى (٣/٥١٧-المحرر-حاشية). هذا، وقد أطلق الأُشمونى إطلاق المصنِّف فى أَنَّ العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع عمومًا (٢/٦٢-حلبى).

زيدٌ الظَّرِيفُ) ؛ فـ(زيدٌ) مرفوع بـ(قَامَ) معمولٌ لَهُ ، و(الظَّرِيفُ) مرفوعٌ بـ(قَامَ) -أيضًا- معمولٌ لَهُ ، على سبيل التبَّعيَّة ؛ لأنَّهُ نعتٌ لزيدٍ ، وكذلك (ضربتُ زيدًا الظَّرِيفَ) ؛ فـ(زيدًا) منصوبٌ بـ(ضربتُ) أي معمولٌ لَهُ ، و (الظَّرِيفَ) منصوبٌ بـ(ضربتُ) -أيضًا- معمولٌ لَهُ ؛ وكذلك (مررتُ بزيدٍ الظريفِ) فـ(زيدٍ) مخفوضٌ بالباءِ معمولٌ لها ، و(الظريفِ) كذلك مخفوضٌ بالباء ، معمول لها ، هذا قول البصريِّينَ[(١)]

وقال الأَخفش[(٢)] العاملُ في التَّابع نفسُ التبعيَّة[(٣)] ؛ فقولك (الظَّريفُ) ، مرفوعًا ، ومنصوبًا ، ومجرورًا في حال كونه نعتًا يكون تابعًا لمنعوتهِ ؛ والعاملُ فيه ، كونُه تابعًا.

ويجوز -أيضًا- نصب (الظَّريف) في قولك : (مررتُ/٤٠٦/ بزيدٍ الظريفِ)[(٤)] على المَوْضع ؛ لأنّ (زيدًا) منصوبٌ في المعنى ، فلذلك حملْتَ النعْتَ على لفظِهِ ، وعلى محلِّه ؛ وهذا أصلٌ مستمرٌّ في جميع التوابع أَنَّهَا تُحْمَلُ على اللَّفظ ، والمحلِّ ، وذلك يأتي مفصلًا في أبواب[(٥)] التوابع -إنْ شاء الله-.

---

(١) أي جمهورهم ، على مفهوم ما تقدَّمَ.

(٢) تقدمت ترجمته في (٢/٤٥٤-المحرر).

(٣) اختُلِفَ في النَّقْل عن الأَخفش ؛ فقصره ابنُ الأنباري (الأسرار ٧٦) ، وابنُ الخشاب (المرتجل ١١٥) على الصِّفة ، ونقله السيوطي عنه في (الأشباه ١/٢٣٩) في الصِّفة ، والتأكيد ، وعطفِ البيان قال : (عامل الصِّفة ، والتأكيد ، وعطف البيان ، وذهب الأخفش إلى أنَّه معنويٌّ ، وهو كونها تابعةً بمنزلة عامل المبتدأ ، والفعل المضارعِ) اهـ ، وهو ما تقدم سابقًا.
وأما (البَدَلُ) فقد نقلنا عنه قبلًا اعتباره العامل مقدَّرًا من جنس الأول.
ولعل ما أورده ابنُ جِنِّي في (الخصائص ٢/٢٤٨) عن نظرة أبي الحسن للبدل ، وعدمِ تفريقِهِ له من الصِّفة ما يدعم عموم النظرة في العامل في التَّوابع عنده ، حيثُ سأله الزِّيادي عن قولهم : (مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ أبُوه) : أأبوه بدلٌ أم صفةٌ ؟ فأجابه لا أبا لي بأيِّهما أجبتُ ، فيمكن القولُ بتداخل البدل على هذا الفهم ، فيُقْبَلُ عمومُ الحُكْمِ عنه ؛ أمَّا (عطف النَّسَقِ) فلم أقفْ على نقل خاصٍّ عنه فيه ، وراجع (الهمع ٢/١١٥ ، ومنهج الأخفش الأوسط ص٧٠، ٢١٤).

(٤) راجع ما تقدم في (٣/١٥١ ، ٣٩٤، وحاشيتها -المحرر - وسر الصناعة ١/١٤٦-١٤٧

(٥) ص ، د : (باب) -بالإفراد- وما أثبتُّ المناسبُ.

البابُ الأوّلُ

فـي النَّعْت

يقال فيه : النَّعتُ ، والصِّفَةُ ، والمعنى واحدٌ(١) ، وقد يكون مدحًا ، وقد يكون ذَمًّا ، وقدْ لا يكونُ فيه معنى مدحٍ ، ولا ذمٍّ ؛ والمرادُ بالنَّعتِ جميعِهِ البيانُ ، وهو(٢) كثيرٌ فى هذا الباب من نحو (القائمُ، والآكلُ، والضَّارِبُ، والشَّاتِمُ، والشَّارِبُ) ، وما شاكل ذلك مما ليس فيه معنى مدحٍ ، ولا ذَمٍّ ، بل لبيانِ ما قبله(٣) ؛ وإعرابُهُ(٤) إعْرابُ الاسمِ الذى قبلَهُ ؛ واعلَمْ أَنَّ النَّعْتَ تخصيصُ نكرةٍ ، أو إِزَالةُ اشتراكٍ عارضٍ فى معرفةٍ ، أَوْ بيانُ مدحٍ ، أو ذَمٍّ ، أَوْ للتأكيدِ(٥)

فمثال التَّخْصِيص (هذا رجلٌ قائمٌ) ، و : (هذا رجلٌ عالمٌ) ؛ فقولك (هذا) مبتدأ ، و(رجلٌ) خبره ، و : (قائمٌ) ، و : (عالمٌ) نعتان مُخَصِّصانِ لهذا الرجل من غيره بالقيام ، والعِلْمِ ؛ لأنه قد خرج بقولك : (قائمٌ) من رجلٍ آخر قاعدٍ ، وبقولك : (عالِمٌ) من رجلٍ آخَرَ جاهلٍ .

ومثال (إزالة)(٦) الاشتراكِ العارضِ فى المعرفة قولُك (هذا زيدٌ الطَّويلُ) ؛ فقد أخرجتَهُ بصفة (الطَّويل) من زيد القصير ؛ وبيان الاشتراكِ أَنَّك لو قلتَ (مررتُ بزيدٍ) لم يُعْلَمْ أَنَّك مررتَ بزيدٍ الطَّوِيلِ ، أو بزيد القصير ؛ لأنهما قد تشاركا

---

(١) قاله ابن يعيش ٤٧/٣ ، وقال (وقد ذهب بعضهم إلى أَنَّ النَّعتَ يكونُ بِالحِلْية ؛ نحو طويلٌ ، وقصيرٌ ، والصفةُ تكونُ بالأفعال ؛ نحو ضاربٌ ، وخارجٌ) اهـ ، وفى الهمع ١١٦/٢ (النَّعْتُ التعبير به اصطلاح الكوفيِّين ، وربما قاله البصريُّون ، والأكثرُ عندَهُمْ الوصفُ والصفة) اهـ ، وانظر الأزهرى ، ويس (التصريح ١٠٧/٢)٠

(٢) أى : مالا يفيد مدحًا ولا ذمًّا٠

(٣) لو أخر قوله (والمراد بالنَّعت جميعِه البيانُ) إلى ما بعد قوله (ما قَبْلَهُ) ، لاستقام السِّياقُ وراقَ٠

(٤) كرر (إعرابه) فى (د)٠

(٥) شرح الكافية ٣٠٢/١ ، والخصائص ٣٦٦/٢ ، والمحتسب ١٠٢/٢ .

(٦) زيادة يقتضيها المقام ، وهى من كلامه السابق٠

فى اسم : (زيدٍ)، فلما قلتَ (الطويلِ) سبق الذهن إلى معرفتِهِ، وأزلتَ الاشتراكَ العارضَ فى (زَيْدٍ).

ومثال المدح قولُ اللَّهِ -تعالى- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾؛ ألاَ ترى أَنَّ الله سبحانَه وتعالى- مستغْنٍ عن الاشتراك؛ إِذْ ليس له شريكٌ-تعالى-؛ فلم يأْتِ قولُهُ: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) إلاَّ على سبيلِ المدحِ، لأَنَّهُ ليس ثَمَّ اشتراكٌ، ولا تخصيصٌ، فلم تُذْكَرْ صفتُه إلاَّ على سبيلِ المدحِ[(١)]

ومثال الذَّمِّ (أَعُوذُ باللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)[(٢)]؛ فقولك[(٣)] (الرَّجِيمِ) ورد على سبيل الذَّمِّ لإبْليسَ، وإنْ كانَ قَدْ عُرِفَ بقولك (الشَّيْطَانِ)، وإِنَّما جاء على سبيل الذَّمِّ[(٤)]؛ لأَنَّ الشَّيطانَ/٤٠٧/ ليس له شريكٌ فى لفظةِ الشَّيطَانِ، فلذلك كانتْ لمجَّرد الذَّمِّ، وكذلك قوله -تعالى- ﴿وأمرأتُهُ حَمَّالةُ الحَطَبِ﴾[(٥)] -يعنى امرأة (أَبِى لَهَبٍ) -وَرَدَ على سبيل الذَّمِّ[(٦)]، وكذلك قولُه -تعالى- ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءِ بِنَمِيمٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾[(٧)] ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾[(٨)]، كلُّ ذلك، وَرَدَ على سبيل الذَّمِّ.

---

(١) أبو حيان (البحر ١٦/١): (هو وصف يراد به الثناء، وإن كان يجرى مجرى الأعلام) اهـ، وقال ابن جنى (الخصائص ٣٩٨/١-) (الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج إلى وصفه لتخليصه؛ لأنه الاسم الذى لا يُشارَك فيه على وجه ... وإذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته لتخليصه، بل للثناء على الله تعالى) اهـ، وانظر (معانى الزجاج ٥/١، والصاحبى ٩٧، ومفتاح العلوم ٣٦، والمفصل ١١٤).

(٢) الهمع ١١٦/٢

(٣) ص، د (وقولك) -بالواو- والفاءُ كما أثبتُّ المناسبةُ تفريعًا.

(٤) لعل السياق مستقيم بدون قوله (وإنَّما جاء على سبيل الذمِّ).

(٥) المسد: ٤، وسقطت: (حَمَّالةُ الحَطَبِ) من (ص)، والرفع قراءة الجمهور. (البحر ٥٢٦/٨، والنشر ٤٠٤/٢، والحجة ص٣٧٧).

(٦) نعتًا. أوْ خبر مبتدأ محذوف، وانظر السوابق فى (٥).

(٧) ليست هذه الآية فى (ص)، و(د)، ووضعتها كما هو النَّصُّ الكريم.

(٨) القلم: ١١، ١٢، ١٣.

ومثالُ التَّأكيد قولُه -تعالى- ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ مَوْتَتُنَا الأُولَى﴾[١] ؛ فقوله : (الأُولَى) نعتٌ لقوله : (مَوْتَتُنَا) ، وإِنَّمَا ورد على سبيل التَّأكيد ؛ لأَنَّه ليس ثَمَّ موتةٌ أخرى حتىَّ يقُولوا[٢] (الأُولَى) ، وإنما قالوا : (الأُولَى) على سبيل التأكيد[٣] ؛ لأَنَّهُ ليس فى الموتة[٤] اشتراك ، فلا[٥] تخصيصَ ؛ وكذلك قوله -تعالى- ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٦] ؛ فقوله[٧] (واحدةٌ) نعتٌ للنَّفخة ، وليس لها فائدةٌ إلاَّ التأكيدُ[٨] ؛ لأنَّا قد علمنا كونَها واحدةً بكونِهِ قال : (نَفْخَةٌ)[٩] ؛ وكذلك قولُه -تعالى- ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[١٠] ، [فـ(واحِدَةٌ)[١١]] نعتٌ لقوله (أُمَّةً) ، وليسَ لها فائدةٌ إِلاَّ التأكيد؛ لأَنَّهُ قد عُلِمَ أَنَّها واحدةٌ بقوله : (أُمَّةٌ)٠

(١) الدخان : ٣٥

(٢) ص ، د : (يقول) -تصحيفٌ ، والتصويبُ مُفَادُ كلامه الآتى٠

(٣) إنما ذلك جارٍ على مُعْتقَدهم المنِكرِ أنْ يكون لهم موتةٌ ثانيةٌ ، فالنَّعتُ للتأكيد على هذا الزَّعْمِ ، وعلى اعتبار الحقيقة فهو تأسيسٌ وإيضاح ؛ حيث قيل لهم : إنكم تموتون موتةً تعقبها حياة ، كما تقدمتكم موتة قد تعقبها حياةٌ ، وذلك قوله -تعالى- : ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ ، وكما فى قوله-تعالى- ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ ، وراجع (الكشاف ٣/٥٠٥، والبحر ٣٨/٨، والنسفى ١٣٠/٤)٠

(٤) ص ، د : (الموت) ، والمثبت المناسب٠

(٥) ص ، د (ولا) -بالواو- وهو سهو٠

(٦) الحاقة : ١٣

(٧) د (فقولك) -تصحيف٠

(٨) الأنبارى (٤٥٧/٢-البيان) : (وصفت (نَفْخَةٌ) بواحدةٍ ، وإنْ كانت النَّفْخَةُ لا تكون إلاَّ واحدة على سبيل التأكيد) اهـ، وانظر (البيان ١٢٣٧، والتصريح ١٠٩/٢)٠

(٩) أى : لأنَّ المرة مستفادة من تحويل المصدر الأصلى ، وهو (نَفْخًا) إلى (فَعْلَة) ، انظر (الخضرى ٥٢/٢)٠

(١٠) المؤمنون : ٥٢

(١١) زدتها تقويمًا للنص٠

فصــلٌ

واعلم أَنَّ النَّعتَ يتبع المنعوت فى عشرة أَشياءَ فى رفعِهِ، ونصبِهِ، وجرِّهِ، وتعريفِهِ، وتنكيرِهِ، وتثنية، وجمعِهِ، وتأنيثِهِ، وتذكيرِهِ، وإِفْرادِهِ[(١)]

تقولُ من ذلك (هذا زيدٌ الظَّرِيفُ)؛ فـ (الظَّرِيفُ) مرتفعٌ نعتًا لزيد؛ لأَنَّهُ مرفوعٌ، وكذلك: (رأيتُ زيدًا الظَّرِيفَ)، و (مررتُ بزيدٍ الظَّرِيفِ)؛ فقد تَبِعَهُ (الظَّرِيفُ) فى الإفراد، والتَّذْكير، والتَّعريف، والرَّفع، والنَّصب، والجرِّ؛ وتقول (هذه هندُ الظريفةُ) فـ (الظريفةُ) تابعة لـ (هِنْدُ) فى سِتَّةِ أشياء[(٢)] -أيضًا-؛ وتقول: (هَذَانِ الزَّيدانِ الظَّرِيفَانِ)، و: (الهندانِ الظَّرِيفَتَانِ)؛ فقد تبعهما[(٣)] (الظَّرِيفُ) فى التَّثنية، و: (هؤلاءِ الزَّيدونَ الظَّرِيفُونَ)، و: (هؤلاءِ الهنداتُ الظَّرِيفاتُ)، فقد تَبِعَهُمْ: (الظَّرِيفُ) فى الجمع؛ وكذلك قولك (هذا رجلٌ قائمٌ)، و: (هذا زيدٌ القائمُ)؛ فقد تبعه (قائمٌ) فى التَّنكير، و: (القَائمُ) فى التَّعريف.

فصــلٌ

والنَّعتُ[(٤)] يكون بشيئين: بالمشتقَّات، أو ما تنزَّلَ مَنْزِلَةَ المُشْتَقَّات[(٥)]. مثالُ

---

(١) كذا فى: (إصلاح الخلل ٧٦، وأسرار العربية ٢٢٢، والفصول ٢٣٤، وابن يعيش ٥٤/٣ والغرة ١٠١، والجمل الهادية ق١٩٨، وغيرها)، ويرى ابنا هشام، وعقيلٍ أن التبعيَّة فى (أربعةٍ من عشرةٍ) - (المغنى ١٧٧/٢-حلبى، وابن عقيل ٣٢٣)، وأرىٰ ألاَّ تعارض؛ فابن هشام ومن يرى بمسلكه على التبعيَّة الوجُوديَّة الواقعة، وغيرُهُ على المُشَارِكة الممكنَةِ، ولا تتجاوز الأربعةَ من العَشْرة باعتبار الواقع معنىً، وقد يتخلف واحدٌ لفظًا؛ كأن يوصف الجمع بالواحد؛ نحو (مررت بقوم عدوٍّ لك)، أو الواحد بالجمع؛ كثوبٍ أَثْمَالٍ، والمذكَّر بالمؤنث؛ كرجلٍ علاَّمَةٍ، وعكسه؛ كامرأةٍ طالقٍ، انظر حاشية الفصول (٢٣٤- ٢٣٥، والمرادى ١٣٨/٣، والصبان ٤٧/١).

(٢) الملاحظُ أَنَّ العِدَّة أربعة، ولكنَّه قدَّر النَّصب، والجرَّ فيه؛ كسابقه، فكانت ستَّةً.

(٣) ص، د (تبعهم) -تصحيف.

(٤) أى المفرد -كما يتضح-.

(٥) انظر: (الأوضح ٧٢/٢)، أما النَّعت بالجملة فسيردُ فى (٤٩٩/٣-المحرر).

المُشتَقِّ[١] أَنْ تقول: (هذا زيدٌ الظَّرِيفُ، والكريمُ، والعاقلُ، والقائمُ، والقَاعِدُ) /٤٠٨/ هذه الصِّفات جميعُها مُشتقَّةٌ من الظَّرْف، والكَرَمِ، والعَقْلِ، والقيامِ، والقُعُودِ.

ومثالُ المتنزِّل منزِلةَ المشتقات[٢] قولك: (هَذَا ثوبٌ عِشْرونَ ذِرَاعًا)؛ فقولُنَا (عِشرُونَ) نَعتٌ لـ(ثَوْبٌ)، وإنْ كان غيرَ مُشْتقٍّ، وإنَّما هو متنزِّلٌ منزِلةَ المشتَقِّ؛ فكأنَّكَ قلتَ (هذا ثوبٌ طويلٌ)[٣]، و(طويلٌ) مشتق من الطُّولِ؛ وكذلك قولهم: (هذا رَجُلٌ أبُو عَشْرَةٍ)[٤]؛ فقولك: (أَبُو) نعتٌ لـ(رَجُلٌ)، وليس بمُشْتَقٍّ، ولكنه متنزِّلٌ منزِلةَ المُشْتَقِّ؛ فكأنَّك قلتَ: (هذا رجلٌ كثيرٌ أولادُهُ)؛ فـ(كثيرٌ) مشتقٌّ من الكثرة، وهو نعتٌ لـ(رَجُلٌ)، وهو اسمُ فاعلٍ[٥]، وقولك (أولادُهُ) مرتفع به ارتفاع الفاعل (بفعله)[٦]؛ وكذلك قولك (مررتُ برجلٍ أَسَدٍ)؛ فـ(أَسَدٍ) نعتٌ لـ(رَجُلٍ)، وليس بمشتقٍّ، ولكنه فى معنى المشتقِّ؛ إذ هو مقدر بـ(شُجَاعٍ)[٧] أو (شَدِيدٍ)؛ فذلك مشتقٌّ من الشِّدَّة، والشَّجاعة؛ وكذلك (مررتُ بزيدٍ الأَسَدِ)؛ تقديره (مررت بزيدٍ الشَّديدِ)، أو الشُّجَاعِ، وكذلك ما أشبَهَ هذا؛ وهو أصعبُ ما يكون فى باب النَّعْتِ؛ لأنه متأَوَّلٌ؛ إِذْ لا يُعْرَفُ من ظاهرِ اللَّفظِ أَنَّه نَعتٌ.

---

(١) المرادى (١٣٨/٣): (المرادُ بالمشتقِّ هنَا ما كان اسمَ فاعلٍ، أوْ اسمَ مفعولٍ، أوْ أحدَ أمثلةِ المبالغة، أو صفةً مُشبَّهة باسمِ الفاعل، أوْ أفعلَ تفضيل) اهـ.

(٢) أى ما أقيم مُقامَها من الأسماء العارية من الاشتقاق.

(٣) وعليه قول الأعشى (الديوان ١٨٢، والكتاب ٢٨/٢-محقق):

لَئِنْ كُنْتَ فى جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً ... وَرُقِّيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

وانظر (الروض الأنف ٢٦٣/١).

(٤) الكتاب ٣٤/٢-محقق.

(٥) كذا، وهو ترخُّصٌ منه، ومن غيره؛ إِذْ هو فى الحقيقة صفة مشبَّهةٌ.

(٦) زيادة يطلبها السياق، وهى من تعبيراته مرارًا، انظر مثلًا (٤١٩/٢-المحرر).

(٧) سيبويه ٢٨/٢ محقق (تقول (مرت برجلٍ أسَدٍ أبُوه)، إذا كنتَ تريد أنْ تجعله شديدًا) اهـ، وانظر (الأشمونى ١٥٢/١-ط الحلبى)؛ والظاهرُ أنَّ كلَّ ما دل على معنىً فى متبوعِهِ مشتقًّا كان أو غيره فهو صالحٌ للنَّعت. راجع: (ش الكافية ٣٠٣/١، ٣٠٦).

ومن ذلك قولُهُمْ (مررتُ بزيدٍ هَذَا) ؛ فـ(زيدٍ) مجرور بالباء، و (هَذَا) نعتٌ له[١]، وكأَنَّهُ قال (مررتُ بزيدٍ المُشَارِ إِلَيْهِ). وكذلك قولُهُمْ (هذا الرَّجُلُ قائمٌ) ؛ فقولُك (هذَا) مبتدأ، و (الرَّجُلُ) نعتٌ له[٢]، و(قائمٌ) الخبر، و(الرَّجُلُ) ليس بمشتٍّق، ولكنه موضوع موضع المُشتَقِّ ؛ فكأنه قال (هذا المشارُ إليْهِ).

ولا يكونُ ما بعدَ لفظِة : (هَذَا)[٣] -إِذَا كان فيه الأَلفُ واللاَّمُ- إلاَّ نعتًا لهُ[٤] ؛ كقولك (هَذَا الجَبَلُ عظيمٌ)، و : (هذا المسجِدُ واسعٌ)، و (هذه الرَّوضَةُ أَنِيقَةٌ) ؛ فـ(هذا) مبتدأ فى هذا كلِّه، و(الجَبَلُ، والمسجِدُ، والروضة) نعتٌ له، وإن كانتْ غيرَ مشتَّقةٍ، وكذلك جميعُ ما شابَهَهُ.

وكذلك (رأيت هذَا الرَّجُلَ)، و(مررتُ بهذِهِ[٥] الدَّارِ) ؛ فـ(الرَّجل، والدَّار) نعتٍ لـ(هذا)، (وهذه)[٦] ؛ فَقِسْ عليه ما[٧] أشبهه.

فَصْــلٌ

واعلم أَنَّ النَّعتَ يكون بالحِلْيةِ، أَوْ بالفِعْل ؛ فمثالُ الحِلْيةِ قولك (مررت بزيدٍ

---

(١) ذهب الكوفيُّونَ، وتبعهم السُّهَيليُّ إلى أن أسماء الإشارة لا يُنْعت بها ؛ لجمودها (التوضيح للمرادى ١٣٩/٣).

(٢) الرضى (ش الكافية ١٤٣/١) : (الأكثرون على أَنَّ ذا اللام وصفٌ لاسم الإشارة- فى النداء وغيره- ؛ لأنه اسم دالٌّ على معنىً فى تلك الذَّات المُبهَمة، وهو الرجوليَّة، وهذا حدُّ النَّعت. أى : ما دلَّ على معنىً فى متبوعِهِ، وقال بعضهم عطفُ بيانٍ ؛ لعدم الاشتقاق، والجواب : أَنَّ الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف) اهـ، وجوَّز الفارقى الأمريْنِ : (الإفصاح ٢٧٦)، وجعله ابنُ جنىٍّ، والبَطَلَيْوسيّ، والسُّهَيليّ، والزجاج عطفًا، لا نعتًا (المغنى ٤٩/١، ١٣٨/٢-١٣٩، وإصلاح الخلل ص٧١)، وقيل هو نعتٌ إنْ كان مشتقًّا، وعطفُ بيان إنْ كان جامدًا (الصبان ٧٢/٣).

(٣) الإطلاق فى أسماء الإشارة عمومًا دون قَيْدٍ بلفظة، وكأنه قَيَّدَ مرتبطًا بما مثَّلَ.

(٤) تقدَّم تحريره، ولكنه على مذهبه من تخصيص البيان بالكُنَى، والألقاب والأسماءِ على ما يأتى فى (المحرر-٥١٣/٣).

(٥) ص، د : (بهذا) -تحريف.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ص : (وما) -بزيادة الواو- سهو.

الأَصفرِ)، والأَخْضَرِ، والأبيضِ، والأَشْقَرِ/٤٠٩/، مما هو حليةٌ ثابتةٌ منظورةٌ، أو غيرُ منظورة[١]؛ فالمنظورةُ: هذا الذى بيّنّا، وغيرُ المنظورة؛ كقولك[٢] (مررتُ بزيدٍ العاقلِ، والعالمِ، والكُوفِيِّ، والمِصْرِيِّ)، وإن كان هذَا نِسبةً فهى داخلة تحتَ الحِلْيَةِ[٣]

ومثالُ الفِعلِ (هذا زيدٌ القائمُ، والضَّارِبُ، والآكِلُ، والشَّارِبُ)[٤]؛ فهذه وما أشبهها لا يُوصَفُ بها إلاَّ لِلْبيانِ[٥]؛ لأَنَّها ليس فيها معنَى مدحٍ، ولاذَمٍّ.

والصِّفَةُ المعنويَّةُ هى التى لا تكون ظاهرةً، لا فى الحلية، ولا فى الفِعليَّةِ، مثلُ قولك (هذا زيدٌ الكريمُ)، (والنَّبِيلُ، والسَّفِيهُ، والجيِّدُ)[٦]؛ فافهم ذلك موفَّقًا.

فَصْــل

وَاعلم أَنَّ الأَسماء فى نعتِها، والنَّعتِ بها على ثلاثة أَقسام[٧]

القِسمُ الأَوَّلُ: أَسماءٌ تُنْعَتُ، ولا يُنْعَتُ بها؛ وهى: الأَسماءُ الأَعلامُ كلُّهَا[٨]؛ مثالُ ذلك (هذا زيدٌ الظَّريفُ)؛ فـ (الظريفُ) نعت لـ (زيدٌ)؛ لأنه مُشتقٌّ من الظَّرف؛ ولو قلتَ (هذا الظَّريفُ زيدٌ) لم يجز أَنْ تجعل (زيدًا) نعتًا للظَّريف، بل

---

(١) قصر ابن إياز الحِليَةَ على الأمر الظَّاهر على الموصوف؛ كالطُّول والقِصَر، والسَّواد والبياض، والعَمَى والعَوَر(حاشية الفصول ص٢٣٥)، ولعلَّه الأقرب أمَّا ما أدخَلهُ المصنِّف من الصِّفات غير المنظورة، فأولى بها(المعنويَّة)-على ما يأتى-.

(٢) ص: (قولك)، والمثبت من (د)، وهو الأنسب.

(٣) جعل ابنُ بابشاذَ (الهادية. ق ١٩٧) النسبية قسمًا مستقلًا عن المعنوية، والفعلية الظاهرة، وهى أقسام النعت عنده.

(٤) ش المفصل ٤٧/٣، وسماها: الفعليَّة الآلية العِلاجيَّة.

(٥) الأشمونى ٦٢/٢ - ط الحلبى.

(٦) ش المفصل ٤٧/٣، والجمل الهادية ق١٩٧

(٧) للنّحاة فيها تقسيمات انظرها فى (الأشباه والنظائر ٩٠/٢-٩١).

(٨) سيبويه ١٢/٢ محقق (العَلَمُ الخاصُّ من الأَسماء لا يكون صفةً؛ لأنه ليس بحليةٍ، ولا قَرَابةٍ، ولا مُبَهم) اهـ، وانظر (الطبرى ٢١١/١، والخصائص ٢٣٨/٣، والمحرر ٦٢/٢).

(يكون)[١] بدلًا من الظَّريف[٢]؛ إِذْ لا يجوز تقدُّمُ النَّعت على المنعُوت[٣]، فلما تقدم (الظَّريفُ) على (زيد) بطلتْ النَّعتِيَّةُ، ولم تبقَ إلاَّ البَدَليَّة، فلذلك حكمنا أَنَّ (زيدًا) بدلٌ من (الظَّريفُ)، ولا يجوز أَنْ يكونَ (زيدٌ)[٤] نعتًا؛ لأنه اسمٌ علَمٌ، وليس بمشتَقٍّ؛ فقد تبيَّنَ لك أَنَّ الأعلامَ تُنْعَتُ، ولا يُنْعَتُ بها

وإِنَّما لم يُنْعَتْ بالعَلَم؛ لأَنَّه ليس فيه[٥] معنى مدحٍ، ولا ذمٍّ، ولا فيه معنى صفةٍ[٦]؛ لأنه اسمٌ للذَّاتِ، ومِن ثَمَّ لو أَنَّكَ[٧] سمَّيْتَ عَلمًا بصفةٍ زالتْ وصفيَّتُها التى فيها، وانتقلتْ إلى دِلالةِ الذَّات، ولم يبق فيها لِلصِّفَةِ معنىً؛ فافهم ذلك.

القِسْمُ الثَّانِى (ما)[٨] تارةً يُنْعَتُ، وتارةً يُنْعَتُ بِهِ؛ وهو كلُّ ما كان معرَّفًا بالألِفِ واللاَّم، كقولك: (الرَّجُل، والغُلام، والظَّريف، والكريمُ)؛ تقول: (مررت بالرَّجُلِ الظَّرِيفَ)؛ فقد تعرَّف (الرَّجُلُ) بدخول الألِفِ واللاَّم عليه، ونعتَّهُ بـ(الظريف)، وفيه الأَلفُ والَّلامُ؛ فقد بان لك أَنَّ ما فيه الأَلفُ واللاَّم تارة يكونُ منعوتًا، وتارةً يكون نعتًا[٩]

القِسْمُ الثالث: (ما) لا يُنْعَتُ، ولا يُنْعَتُ بِهِ؛ وهى المُضْمَراتُ كلُّهَا[١٠] لا تُنْعَتُ؛ لكونها قد توغَّلَتْ فى شبه الحُروف حتى صار حُكْمُها فى أكثر أَحوالها

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) التسهيل ١٧٠

(٣) الأشباه ١/٢٧٨: (الصِّفَةُ لا تتقدَّم على الموصوف؛ لأنَّها من حيثُ إنها مكمِّلَةٌ له، ومتِّممَةٌ له أشبهتْ الجزءَ منه) اهـ وقال ابن خالويه (الحجة ٢٠١-٢٠٢): (ما كان حِليةً لِلإنسَانِ جاءت بعدَ اسمِهِ.. فهو النَّعت.. وما بدأت فيه بالحِلْيَةِ، ثم أتيتَ بعدها بالاسمِ فهو البَدَلُ)اهـ، وانظر (الخصائص ٢/٣٨٥).

(٤) كلمة: (زيد) بين السطريْنِ فى (ص).

(٥) ص، د (فيها)، وهو سهو.

(٦) انظر ما تقدم فى (٨) من الصفحة السابقة.

(٧) العبارة فى (ص، د) (وَمنْ ثَمَّ أَنَّك لَوْ ...) وأثبتُّ المناسِبَ.

(٨) تتمة يلتئم بها السِّياق.

(٩) سيبويه ٢/٧: (فأمَّا الألفُ واللاَّم فتوصَفُ بالأَلِفِ والَّلامِ) اهـ.

(١٠) السابق ٢/١١، والمقتضب ٤/٢٨١، والتسهيل ١٧٠.

حكمَ الحُروف؛ من حيثُ إنَّ صِيَغَها /٤١٠/ صِيَغُ الحُروف؛ ومنْ حيْثُ إنَّها مبنيَّةٌ كبناءِ الحُروف؛ فلذلك لم تُنْعَتْ كما لم تُنْعَتْ الحُروف[١]، لا تقولُ: (مررتُ بهِ الظَّرِيفِ) -على أن تجعل (الظَّرِيف) نعتًا للمُضْمَرِ، وهو الهَاءُ[٢] -لا يجوزُ ذَلِكَ[٣]، ولكنْ إنْ جَعَلتَ (الظَّرِيفَ) بدلًا من المُضْمَر جَازَ[٤]؛ وأمَّا كَوْنُ المضمرات لا يُنْعَتُ بها؛ فلأنَّ النَّعْت لا يكون إلا بالمُشتقَّاتِ، (أو ما فى معناها)[٥]، وليس فى المُضْمَرِ اشتقاقٌ، ولا معنَى اشتقاقٍ[٦]، فلو قلتَ (مررتُ بزيدٍ هُوَ) -على أنْ تجعل (هُوَ) نعتًا لزيدٍ- لم يجُزْ، فإنْ جعلتَه بدلًا جازَ.

فصــل

واعلم أَنَّ النَّعتَ يوافقُ المنعوت فى التَّعريف، والتَّنكير؛ فلا تُنعَتُ المعرفة إلاَّ بالمعرفة؛ ولا النَّكرة إلا بالنَّكرة؛ تقول -فى نعت المَعْرِفة- (مررتُ بزيدٍ الظَّرِيفِ)، و: (هذا عمروٌ العاقلُ)، و: (رأيت بكرًا الكاتبَ)؛ وعلى هذا (النَّعْتُ)[٧] أبدًا إذَا كان الاسمُ معرفةً، فلا يكون نعتُهُ إلاَّ معرفةً، فإذا قلتَ (مررتُ بزيدٍ ظَرِيفٍ) لم يجز -على النَّعتِ-؛ لأَنَّ (زيدًا) معرفةٌ، و(ظَرِيفًا)

---

(١) اعتل المصنِّف بالحمل اللَّفظيِّ على الحُروف، ولا بأس بها من عِلَّة، وقد يُعْتَلُّ بأَنَّ الضَّمائر أعرفُ المعارف، فلا تحتاج إلى وصف مبيِّنٍ، انظر (ش الكافية ١/ ٣١١، وابن يعيش ٣/٥٦).

(٢) (وَهُوَ الهَاءُ) بين السطرين فى (ص).

(٣) د، وحاشية (ص): (لأنَّ المضمر لا يُنْعَتُ) اهـ.

(٤) أجازه الكسائىُّ نعتًا فى ضمير الغائب كالمذكور، انظر: (الرضى ١/٣١١، والهمع ٢/١١٧)، والجمهورُ يحملونَهُ على البدل؛ وقال ابن يعيش ٢/١٩ (ومن ذلك (مررت بهِ البائسِ المسكينِ)، فيجوز خفض (البائِس)، و(المِسْكين) على البدل، ولا يجوزُ أَنْ يكون نعتًا؛ لأن المُضْمَراتِ لا تُنْعَتُ) اهـ، وانظر (الكتاب ٢/٧٥).

(٥) زيادة لابدَّ منها، وهى من كلامه السَّابق واللاحق.

(٦) قد يُعْتَلُّ بأنَّه أخص المعارف، وأعرفُها، فلا يكون نعتًا لما هو دونَهُ تعريفًا. راجع (الهمع ٢/ ١١٧).

(٧) زيادة متممة للسياق.

نكرة[١]، ولكنْ إنْ جَعَلْتَهُ بدلًا مِنْ (زيدٍ) جاز[٢]، وإنْ نصبتَه على الحال[٣] كان أَجودَ؛ وكذلك (جاءنى زيدٌ الرَّاكِبُ)؛ فـ(زيدٌ) فاعلٌ، وهو معرفةٌ، و:(الرَّاكبُ) نعتُهُ؛ لأنَّه معرفةٌ مثلُه، ولو قلتَ فيه (جَاءَنِي زيدٌ راكِبٌ) -بحذفِ الأَلِفِ، واللَّامِ من: (راكبٌ) على أَنْ تجعله نعتًا لزيدٍ لَمْ يجزْ؛ لكونِهِ نكرة، ولا تُنْعَتُ المعرفةُ بالنَّكرة[٤]، فإنْ جعلتَهُ بدلًا جَازَ، وإنْ نَصبتَ (راكبًا) على الحالِ كانَ أَجْودَ؛ لأَنَّ (راكبًا) مُشتقٌّ[٥]، فَنَصبُهُ على الحال أَوْلَى من كونِه بدَلًا

وتقولُ -فى نعت النَّكرة- (هذا رجلٌ مقبلٌ)؛ فـ(هَذَا) مبتدأٌ، و: (رجلٌ) خبره، و(مقبلٌ) نعتٌ لرجل وكذلك: (رأيتُ رجلًا مُقْبِلًا)، و (مررتُ برجلٍ مقبلٍ)؛ فلا يكون: (مقبلٌ) إلاَّ نعتًا لـ(رجل)؛ لأنَّه نكرةٌ مثلُه[٦]، وعلى ذلك لو قلت: (هذا رجلٌ المقبلُ) -على أَنْ تجعلَ (المُقْبِلُ) نعتًا لرَجُلٌ لم يجزْ؛ لكونه معرفة، و(رَجُلٌ) نكرة، ولكن إنْ جَعَلتَهُ بدلًا جاز.

---

(١) المرادى ٣/١٣٣ (...؛ لأَنَّ فى النكرة إبهامًا، وفى المعرفة إيضاحًا، فتدافعا) اهـ، وقال الطبرى ١/١٨١ (خطأ فى كلام العرب -إذَا وصفتَ معرفة مؤقتة بنكرةٍ- أَنْ تُلزِمَ نعتَها النَّكرةَ إعرابَ المعرفةِ المنعوت بها) اهـ.

(٢) على ضعف؛ لأنَّ البدل فى المشتقاتِ ضعيفٌ، (الهمع١/٨١)، ولاحِظْ ما يأتى قريبًا

(٣) د، وحاشية (ص): (فقلتَ: ظريفًا) اهـ.

(٤) فى الإنصاف ٤٥٥: (امتنع أَنْ يجوزَ وصفُ النَّكرةِ بالمعرفة، أو المعرفةِ بالنَّكرة؛ لأَنَّ كل واحد منهما ضِدٌّ صاحبه؛ لأَنَّ النكرةَ شائعةٌ والمعرفةٌ مخصوصةٌ، والصِّفة فى المعنى هو الموصُوف، ويستحيلُ أَنْ يكون الشئ الواحدُ شائعًا مخصوصًا فى حال واحدةٍ) أهـ، وانظر (أسرار العربية ص٢٢٣).

(٥) يشير إلى أنَّ وجه الضَّعفِ فى البدليَّة الاشتقاقُ، وقد تقدَّم قريبًا فى (٢) السابق، وفى الخزانة (١/ ٢٧٢-محقق): (الأغلبُ فى البدل أنْ يكونَ جامدًا، بحيثُ لو حُذِفَ الأَوَّلُ لاستقل الثانى، ولم يَحْتَجْ إلى متبوعٍ قبلَهُ فى المعنى) اهـ.

(٦) لا يمتنع أَنْ يكونَ حالًا، وإنْ عُدَّ بعيدًا؛ قال سبويه (٢/١١٢ محقق): (وزعم الخليل أن هذا جائزٌ، ونصبُه كنصبِهِ فى المعرفةِ، جعله حالًا ولم يجعله وصفًا؛ ومثل ذلك: (مررتُ برجلٍ قائمًا) إذا جعلتَ المرورَ به فى حال قيام) اهـ.

واعلم أَنَّهُ لا يجوز تقديمُ النَّعتِ على المنعُوتِ[١]، لو قلتَ (هذا الظَّريفُ زيدٌ) لم يجز أَنْ يكون (الظَّريفُ) نعتًا لـ (زيدٌ) مُقَدَّمًا عليه[٢]، ولكن يكون (هذا) مبتدأ، و: (الظَّرِيفُ) خبره، /٤١١/ و(زَيدٌ) بدل من: (الظَّرِيفُ)[٣]، وكذلك (مررتُ بالظَّرِيفِ زيدٍ)، و: (رأيتُ الظَّرِيفَ زيدًا)؛ فـ(زيدٌ) في ذلك كلِّه بدلٌ من (الظَّرِيف)؛ وإنما لم يجز أن يتقدَّم النَّعْتُ على المنعوت؛ لأَنَّ الغرض بالنَّعت البيانُ، وكيف يُذْكَرُ بيانُ الشَّئِ قبل أن يُنْطَقَ به؟ هذا لا يجوزُ.

وتقُولُ (هذا رَجُلٌ مقبلٌ)؛ فيكون (مقبلٌ) نعتًا لـ (رَجُلٌ)، فإذا قدَّمتَه عليه، وقلتَ (هذا مقبلٌ رجلٌ) بطلت النَّعْتيَّة؛ لأن النَّعت لا يتقدَّم على المنعُوتِ -على ما ذكروا[٤]- ولكن يكونُ (هذا) مبتدأ، و (مقبلٌ) خبره، و: (رجلٌ) بدلٌ منه؛ لبطلانِ النَّعتيَّة، والوجهُ الصَّحيحُ الجيِّد: أَنْ تقول (هذا مقبلًا رجلٌ)؛ فيكون (هذا) مبتدأ، و: (مقبلًا) حال، و: (رجلٌ) خبر المبتدأ؛ لأَنَّ نَعْتَ النكرة إذا تقدَّم عليها نُصِبَ على الحال[٥]؛ من حيثُ إِنَّ النَّعْتَ لا يتقدَّمُ على المنعوت؛ وهذا أصلٌ مستمرٌّ في نعت النكرة: إِذَا تقدَّم عليها أَنْ يُنْصَبَ على الحال[٦]؛ فتقول (هذا

---

(١) انظر ما تقدم في (٤٨٨/٣)، والإنصاف ٦١٩

(٢) نقل أبو حيان عن ابن عصفور في ذلك وجهين: إعرابَهُ نعتًا مقدَّمًا، وأنْ يُجْعَل ما بعد الصفة بدلًا (البحر ٤٠٤/٥).

(٣) ابن مالك (التسهيل ١٦٩): (إن صلح النَّعت لمباشرة العامل جاز تقديمُه مُبدَلًا منه المنعوتُ) اهـ، وانظر (ش الكافية ٣١٧/١).

(٤) راجع ما سبق في (٤٨٨/٢-المحرر)، وهنا، وفي الكامل (٣١٧/٢-بيروت): (حقُّ النَّعت أن يأتي بعد المنعوت، ولا يقع في موقعه حتىَّ يدل عليه، فيكون خاصًا له دون غيره) اهـ، وانظر (بدائع الفوائد ١٨٤/١).

(٥) وعليه قول ابن أحمر

فَلَيْتَ أَمِيرَنَا - وَعُزِلْتَ عَنَّا- مُخَضَّبَةٌ أَنَامِلُهَا كَعَابُ

قال الفراء: (نصب (مُخَضَّبَةً)؛ لأَنَّهُ نعتُ نكرةٍ تقدَّمَ) اهـ (المذكر والمؤنث ٦٢).

(٦) الكتاب ٣٣٥/٢ محقق، وقال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٤٠): (الحال من النكرة ضعيفةٌ، إلا أنها إذا تقدَّمتْ قَوِيتْ ... وإنْ قدَّمتَه نصبتَه لا غيرُ، فقلت جاءني ضاحكًا رجلٌ، فصار الوجه الضعيف قويًا لا يجوز غيره) اهـ، وانظر: (الخصائص ٢١٣/١، والأشباه ١٧٩/١)، وأجاز الفراء=

مقبلًا رجلٌ) -على ما ذكرنا- ، وعلى ذلك أنشدُوا

(١٤٩) لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[١]

أصلُه (لمية طلَلٌ موحِشٌ) - بتأخير (موحِشٌ)- على أنَّهُ نعت لـ (طَلَلٌ) ، فلما تقدَّمَ النَّعتُ على المنعوتِ نُصِبَ على الحالِ، فصار (طللٌ) مبتدأ ، و : (لِمَيَّةَ) خبرُه ، و : (موحشًا) حالٌ.

فصـــل

وإذَا كان المنعُوتُ معروفًا ، مشهورًا باسمه ، مُستغنِيًا عن النَّعتِ ، جاز قطع النَّعتِ الأَول[٢] ؛ كقوله -تعالى- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ؛ إنْ شِئتَ

=الرفع مع تقدمه ؛ قال (المعانى ١/١٦٨) : (٠٠ تقول : عند خُراسانيَّةٌ جاريةٌ ، والوجه التصب فى خراسانيَّة) اهـ٠

(١) يروى هذا الشِّعر صدرَ بيتٍ لكثيِّر عزة ، وعجُزه :

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

كما يُرْوَى بعضَ بيتٍ لكُثيِّر أيضًا ، وتمامه :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وراجع (ديوان كثير ص٥٠٦ ، ٥٣٦ ، والكتاب ٢/١٢٣ محقق ، ومعانى الفراء ١/١٦٧ ، والغرة ص٧٠ ، والمرتجل ١٦٦ ، والفصول ١٨٧ ، والشجرية ٢/٢٧٦ ، والإفصاح ٤/٢ ، والبحر ٢/١٠٤ ، ٦/٣٠٦)٠

من اللغة : الخِلَلُ : أجفان السيوف البالية٠

والبيت : -على روايتيه- من البحر الوافر٠ مجزوءًا ، وتامًّا٠

والشاهد : تقدُّم صفة النكرة على الموصوف ، ونصبُها على الحال٠

قال السهيلى (الروض ١/٢٥٨) (والعاملُ فى هذا الحال الاستقرارُ الذى يعمل فى الظَّرفِ ويتعلَّق به حرفُ الجرِّ ، وهذا الحال على مذهب أبى الحسن الأخفش لا اعتراض فيها ؛ لأنه يجعل النكرة التى بعدها مرتفعةً بالظَّرف ارتفاعَ الفاعل ، وأما على مذهب سيبويه فالمسألة عسيرة جدًّا ؛ لأنه يلزمه أن يجعلها حالًا من المضمر فى الاستقرار ؛ لأنه معرفة ، فذلك أولى من أنْ يكون حالًا من نكرةٍ ، فإن قدَّر الاستقرار آخر الكلام ، وبعدَ المرفوعِ كان ذلك فاسدًا ؛ لتقدُّم الحال على العامل المعنوىّ) اهـ٠

(٢) ابن مالك (التسهيل ص١٦٩ (وإنْ كثُرت نعوتُ معلومٍ ، أو منزَّلٍ منزلتَهُ أُتبعتْ ، أوْ قُطِعتْ ، أو أُتبِعَ بعضٌ دونَ بعضٍ ، وقُدِّم المُتْبَعُ) اهـ٠

أَجريتَ النَّعتَ على اسم (الله[١])، وإنْ شِئتَ رفَعْتَ: (الرَّحمنُ الرَّحِيمُ)[٢] على إضمار مبتدأ؛ تقديره: (هُوَ الرَّحمنُ الرَّحِيمُ)، وإنْ شئتَ نَصَبْتَ: (الرَّحْمَنَ)، و(الرَّحِيمَ)[٣]، على إضمارِ فعلٍ تقديرُه (أذكر الرَّحمنَ الرَّحِيمَ)، أو: (أَعْنِى)،

وهذا أصلٌ فى النعت: إذَا قُطِعَ أَنْ يرفع بإضْمارٍ: (هُوَ)، أو يُنْصَبَ بإضمار (أَعْنِى)[٤]، ويجوز لك أَنْ تقول: (بِسمِ اللَّهِ الرَّحْمَنُ الرَّحيمِ)، فترفع (الرَّحْمَنُ) -على قطع النَّعتِ-، وتُجْرِى: (الرَّحِيمِ) على إعراب اسم (اللَّهِ) بعد القطع، فتخفضَهُ، وقد استقبَحَهُ قومٌ[٥]

وإذَا كانَ المنعوتُ لا يتميَّزُ من غيره/٤١٢/ إلاَّ بعدَ نعتَيْنِ، أو ثَلاَثةٍ، فلا يَجُوزُ قطعُهُ[٦]، ولو إلى عَشْرةٍ نعوت حتَّى تأتِىَ بنعْتٍ ينفصلُ به من غيرِهِ، فيجوزُ لك حينَئِذٍ القَطْعُ.

---

(١) وهى قراءة الجمهور.

(٢) وهى قراءة أبى رزين العَقِيلى، والربيع بن خيثم، وأبى عمران الجونى.

(٣) وهى قراءة أبى العالية، وأبى السميفع، وعيسى بن عمر (البحر ١٩/١).

(٤) سيبويه ٦٣/٢، ٦٥، والأوضح ٧٨/٢

(٥) لما فيه من الإتباع بعد القطع. (شرح العوامل، ص٤)، وقد شرطوا تقديم المُتْبَع عند الجمع بين الإتباع والقطع -كما تقدم قريبًا لابن مالك-؛ قال خالد (التصريح ١١٦/٢) (الإتباعُ بعد القطع لا يجوزُ؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعُوت بجملة أجنبية، أَوْ لما فيه من الرجوع إلى الشَّئ بعد الانصراف عنه؛ أَوْ لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأنَّ القطع أبلغُ فى المعنى المراد من الإتباع اعتبارًا بتكثير الجمل) اهـ، وقال المرادى ٥١/٣: (قال ابن أبى الربيع والصحيح المنع، وقال صاحب البسيط: والصحيح جوازه) اهـ، وانظر (الأشمونى ٧٢/٢ -حلبى، والخضرى ٥/١-٦)؛ وقد ذكر المصنف أربعة أوجه قُرِئَ بثلاثةٍ منهَا، كما قدَّمنا، ولم يُقْرَأ بالرابع، فهو جائزٌ عربيَّةً، لا قراءةً؛ قال ابن جنى (الخصائص ٣٩٨/١) (السُّنَّة المأخوذ بها فى ذلك إتباعُ الصفتين إعرابَ اسم (الله) -سبحانه-، والقياسُ يبيح أشياءَ فيها، وإن لم يكن سبيلٌ إلى استعمال شئٍ منها، نعم، وهناك من قوةِ غيرِ هذا المقروءِ به مالا يشكُّ أحدٌ من أهل هذه الصناعة فى حسنه) اهـ، وانظر فيه خمسة أوجه، وفى شرح العوامل المائة (ص٤) ستة أوجه تجوز عربيَّةً لا قراءةً) اهـ، وهذا خلاف ما قدَّمته من قراءة بعضهم بوجهين منها.

(٦) السيوطى (١١٩/٢-همع): (إذا احتاج المنعوتُ إلى إتباع الجميع، أو بعضِها فى البيان وجب=

وقد أجملَ ذلكَ صاحبُ (الجُمَل)[١]؛ فقال (إنّ النُّعوت إذا تكرَّرت جاز قطعُها)[٢]، فاشترط التكرار لاغير[٣]؛ وقال بعضهم ليس الأَمرُ كذلك، بل إذا كان المنعوتُ مستغِنيًا عن النُّعُوت[٤] جاز قطع النَّعْت الأوَّل منها[٥]؛ فإِنْ كانَ غيرَ مُسْتَغْنٍ، فلا يجوزُ قطعُ شيءٍ من النُّعوت حتَّى تُعرَّفَ المنعوتَ؛ ذكر ذلك صاحب: (إصلاح الخَلَلِ)[٦]؛ مثال ذلك أَنْ يكون زيدٌ، وزَيدٌ قصيريْنِ، بزَّازَيْنِ، وتاجرَيْنِ، وأَحدُهما عالمٌ، والآخر جاهلٌ؛ فتقول: (مررت[٧] بزيدٍ القصيرِ البزَّازِ التَّاجر).

=الإتباع) اهـ وانظر (المقتضب ٤/٣٣٩، والبدائع ١/١٨٩).

(١) أبو القاسم الزجاجي، وقد تقدمت ترجمته في (٢/٥٤٢-المحرر).

(٢) عبارة الزجاجي في (الجمل ص٢٧): (وإذا تكررت النُّعوت، فإن شئتَ أتبعتَها الأول، وإنْ شئت قطعتَها منه، ونصبتَها بإضمارِ فعلٍ، أو رفعتَها بإضمار المبتدأ... وإنْ شئت أتبعت بعضًا، وقطعت بعضًا) اهـ، وانظر (شرح الجمل لابن بابشاذ، ق ١١).

(٣) الرضي ١/٣١٦: (وشرط الزجاجيُّ في القطع تكرار النعت، والآية رد عليه) اهـ، أي: (وامرأتُهُ حَمَّالةُ الحَطَبِ).

(٤) ص، هـ: (النعت) -بالإفراد-، والجمع المناسب كما أثبت.

(٥) (منها) بين السطرين في (ص).

(٦) في ص، د: (سَدّ الخلل) وهو سهو خاطر من الناسخ؛ فما بين أيدينا هو كتاب (إصلاح الخلل) لابن السِّيد البطليوسي، وهو ما تعرَّض فيه بالنقد لبعض مآخذ على الزجاجي في جمله، فهل يوجد غيره بالاسم المذكور في موضوعه؟ لم أعثر عليه، وعلى كل حال فما يقوله ابن السِّيد في (إصلاح الخلل ص٨٠-٨١): (ليس التكرير للصفات بموجِبٍ لقطع الصِّفات في كل موضع... ولكن يحتاج هذا كله إلى تقييد وشرط يبيِّنُ ما يجوزُ منه، ومالا يجوز، وكلامُ أبي القاسم عارٍ من ذلك، والأصل المعتمد في هذا أَنَّ الصفات نوعان: نوعٌ يقْصَدُ به تبيينُ المنعوت، وفصله مما يشاركه في اسمه، فهذا النوع من الصِّفات حكمه وقياسُه أن يجري على الموصوف في إعرابِهِ، ولا يُقْطَعُ، ونوع آخر يكون الموصوف غنيًّا عنه بشهرته عند الناس في فضل، أو خساسة...، فهذا النَّوع من الصفات يجوز إجراؤه على الموصوف في إعرابه، ويجوزُ قطعُه، والأحسنُ فيه القطعُ) اهـ.
قلت وقد أجمله كالزجاجيّ الزَّجاجُ في (معاني القرآن ١/٢٢٢، وابن معطي (الفصول ٢٣٥، والمرتضى (أماليه ١/٢٥٠).

(٧) سقط: (مررت) من (د).

فلا يتميز عن صاحبه حتى تقول (العَالِمِ) أو : (الجَاهِلِ)، فيتميَّز حينئذٍ، فإذا قد تميَّز عن صاحبه جاز لك قطعُ النَّعت الذى تميَّز به، ولك أَنْ ترفع (العالمِ) و(الجاهل)، وتنصبَهُمَا[١]، وليس لك أَنْ تقطَعَ من النُّعُوت الأُوَل التى هى (القصيرُ. البزَّاز. التَّاجر) شيئًا[٢]؛ لكونهما اشتركا فيها.

[وإذا لم تتكررَّ النُّعوتُ، وكانَ المنعوتُ معلومًا بدونِ النَّعتِ حقيقَةً، أوادِّعاءً جاز إتباعُه، وقطعُه][٣]

وعلى هذا قُرِئَ قوله -تعالى-: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[٤] -بنصب: (حَمَّالَةَ)[٥]- على إضمار: (أعنى)-[٦]، وكذلك: (مررت بزيدٍ الخبيثَ) (أو)[٧] (الفاسق) -بنصب (الخبيثَ، والفاسقَ)-.

وتقول: (الحمد للهِ أَهْلَ الحمدِ)، و: (الحمدُ لِلَّهِ الحميدَ)[٨] -بنصب (أهلَ، والحميدَ)-، كلُّ ذلك بإضمار فعلٍ[٩]، وهو (أَعنِى)، أو (أذكر)، أو (أمدح) أو: (أذُمّ).

---

(١) فى ذلك سهو عما مهَّدَ له؛ إذ القطع بعد المميِّز فيما يأتى من نعوتٍ إنْ وُجِدَتْ؛ قال ابن عقيل (٣٢٧): (وجب فيما لا يتعيَّن إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعيَّنُ بدونه الإتباع، والقطعُ) اهـ، وانظره فى: (المرادى ١٥١/٣، والأشمونى ٧٢/٢-حلبى، والتصريح ١١٧/٢)، وهو ما عليه المصنِّف حيثُ قال فى (الحاصل الآتى فى ٥٠١/٣): (ولم يجز قطع النعت حتى يتميَّز) اهـ، فلعل ما وقع هنا خطأ فى النقل، أو النسخ أو أن الأصل [بعد] الذى تميز به

(٢) كلمة: (شيئًا) فى ص، د بعد كلمة (الأُوَلِ) المتقدِّمةِ، وبتأخيرها استقامت العبارة.

(٣) التكملة من كلام الأزهرى فى (التصريح ١١٦/٢)، وأقطع بأنَّ نحوها سقط من الناسخ؛ فلا يستقيم النَّصُ بدونها كما ترى.

(٤) المسد: ٤.

(٥) النَّصب قراءة عاصم، وعيسى بن عمر، (الكامل ٦٦/١-بيروت، والنشر ٤٠٤/٢).

(٦) سيبويه ٧٠/٢ محقق: (كأنه قال: اذكُرْ حمالةَ الحطب. شتمًا لها) اهـ؛ والأولى أن يقدَّرَ بـ(أشتمُ، أو أذمُّ)؛ وقال الخضرى ٨/١: (نقل الدمامينى عن المحققين أنَّ النعت المقطوع لا يقدر بـ(أعْنِى) إلا فى نعت التخصيص) اهـ، ونحوه فى (التوضيح ١٥٣/٣).

(٧) زيادة لابد منها، فليس كلامه فى المكرر؛ كما هو واضح.

(٨) من تمثيل سيبويه (٦٢/٢)، وانظر (المفصل ٤٦، وشرحه ١٩/٢).

(٩) واجب الإضمار، راجع (السوابق).

فصــل

ويجوزُ عطفُ النُّعوت بعضِها على بعضٍ ، فتقول : (مررت بإخوتِك الظُّرفاءِ ، والكِرامِ ، والعُقَلاءِ) ، فتعطف (الكرام ، والعقلاء) على (الظرفاء)(١) ، ولا يجوز أَنْ تعطِفَ النَّعتَ الأول [على المنعوت](٢) ؛ لو قلت : (مررت بإخوتِك والظُّرَفاءِ) - على أن (الظَّرفاءِ) نعتٌ ، لم يجز ؛ لأنَّك عطفتَ على الإخوة ، فيصير الظُّرفاء غيرَ الأخوة ، ويبطل النَّعتُ(٣) ؛ فلا يكون النَّعتُ الأول إلاَّ بغير عطف ، وما بعدَه من النُّعوتِ إنْ شِئْتَ عطفتَ بالواو ، وإنْ شئتَ أتْبعتَها بغير واوٍ تعديدًا من غير عطْفٍ ، ويجوز لك أَنْ ترفع قولك (الكرام ، والعقلاء) ، وأن تنصبَهُمَا -على ما ذكرنا- ؛ إمَّا بإضمار مبتدأٍ ، أو بإضمار فعلٍ(٤) ؛ قال الشاعر(٥)

/٤١٣/ (١٥٠) لاَيَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْرِ

---

(١) العكبرى (التبيان ٢٤٧) : (الصِّفاتُ إذَا تكررت جاز أَنْ يُعْطَفَ بعضها على بعض بالواو ، وإنْ كان الموصوف بها واحدًا ، ودخول الواو فى مثل هذا الضرب تفخيمٌ ؛ لأنه يؤذن بأن كل صفة مستقلة بالمدح) اهـ ، وانظر (القرطبى ١/٦٧ ، والبحر ٢/٣٩٩ ، ٥/١٠٤).

(٢) تتمة من (د) ، وحاشية (ص).

(٣) ابن جنى (المحتسب ٢/١٠٠) : (لأنَّ الصِّفة تجرى مجرى الجزء من الموصوف ، وجزءُ الشئ لا يُعطفُ على ما مضى منه) اهـ ، وفى نفس الصفحة (من حيث كان الشئ لا يعطف على نفسه لفساده) اهـ.

(٤) والأحسن القطع -على ما سبق- قال أبو حيان (البحر ٢/٧-) : (إذا ذُكِرَتْ الصِّفاتُ الكثيرة فى معرض المدح والذم، فالأحسُن أنْ تُخَالَفَ بإعرابها ، ولا تُجْعَل كلها جارية على موصوفها ؛ لأن هذا الموضع من مواضع الإطنابِ فى الوصف ، والإبلاغِ فى القول) اهـ ، وانظر (الزجاج ٢/٦ ، والفارقى ٢٨٤).

(٥) انظر (المحرر ٢/٤٨١) ، وقد تقدم هناك ثانى البيتين

من اللغة : لا يَبْعَدَنْ : لا يهلكن.

والشاهد (النازلين ، والطيبون) حيث جاء الأول بالقطع ، والثانى بالإتباع ، ويروى (النازلون والطيبين) بإتباع الأول ، وقطع الثانى ، ويروى كلاهما بالرَّفع إتباعًا ، وبالنَّصب قطعًا (العينى ٤/ ٧٢).

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فنصب (النازلين) بإضمار (أَعْنِى)، وقطع (الطَّيِّبُونَ) بإضمار: (هُمْ)[1]؛ وقال الشاعر[2]

وَيَأْوِى إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِ[3]

فنصب: (شُعْثًا)، بإضمار: (أَعْنِى)، وقال -تعالى- ﴿لَكِنْ الرَّاسِخُونَ فِى العِلْمِ مِنْهُمْ﴾، ثم قال: (وَالْمُقِيمِينَ) منصوبًا بإضمار: (أَعْنِى)، ثم قال (والمؤتون) مرفوعًا[4] بإضمار: (هُمْ)[5]

ولا يجوز العطفُ إلاَّ فِيمَا سِوَى النَّعْتِ الأَوَّلِ، ومجازهُ بالواو خاصَّةً[6]، ولا

---

(١) الإنصاف ٤٦٨، على القطع والتقدير، ويجوز فيه أن يكون معطوفًا، على المرفوع الأسبق دون تقدير، كما وضَّحتُ فى تحرير الشاهد.

(٢) أميَّة بن أبى عائذ الهُذَلى: (ديوان الهذليين ١٨٤/٢، والكتاب ٣٩٩/١، ٦٦/٢ محقق، وابن السيرافى ١٠١/١، ومعانى الفراء ١٠٨/١، ٢١٦/٣، والبحر ٤٠٤/٢، ٣٩٦/٣، وإصلاح الخلل ٨٤، واللسان-رضع، والعينى ٦٣/٤، والرضى ١٦٢/١، ٣١٦).

(٣) يروى فيه: (وَشُعْثٍ) - بالجرِّ-، ورواية الديوان فى البيت:

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلاَتُ الصُّدُو رِعُوجٌ مَرَاضِيعُ مِثْلُ السَّعَالِى

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

من اللغة العُطَّلُ: الخاليات من القلائد، والشُّعْثُ: المُغَبَّرات الرءوس، والسَّعَالِى: أخبثُ الغيلان.

والبيت: من بحر المتقارب.

والشاهد: (وشعثًا) حيث جاء منصوبًا بفعل مضمر على الاختصاص؛ ليبيِّن أَنَّ هذا الضرب من النساء أسوء حالًا من الضَّربِ الأول، ولو أتبع الأول بالجرِّ لجاز، وقد روى به، وذكر سيبويه الروايتين في موضعيه.

(٤) ص، د: (منصوب ... مرفوع) -بالرفع فيهما-، والنَّصب الصوابُ

(٥) سبق الكلام على هذه الآية فى(٤٨١/٢-المحرر).

(٦) راجع ما تقدم فى أول الفصل (حاشية (١)؛ وقال سيبويه ٣٩٩/١ محقق: (لو قلتَ (مررتُ بزيدٍ أخيكَ وصاحبِك) كان حسنًا، ولو قلت: (مررت بزيد أخيك فصاحبك)-، والصاحب زيد-لم يجز) اهـ، وقال ابن السيد (إصلاح الخلل ص٨٦: (لأنها (الواو) تفيد اجتماع الصفات للموصوف) اهـ، وانظر: (الخزانة ٤٢٧/٢-محقق)، والآتى.

يجوزُ دخول باقي حروف العطف على النَّعتِ[١] ؛ لو قلت : (مررت بزيدٍ الظَّرِيفِ فَالكريمِ) لم يجزْ .

فصــل

فى نعـت السَّبَبِ

تقول : (مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبُوهُ) ؛ فيكون (برجلٍ) جارًّا ومجرورًا ، و : (قائمٍ) نعتُه ، وهو اسمُ فاعل يعمل عمل الفعل ، و : (أَبُوهُ) رُفِعَ بـ (قائم) ارتفاعَ الفاعل بفعله ، وجاز أن يكون (قائم) نعتًا لـ (رجل) ، وإنْ كان فعلًا للأَب ؛ لأنَّ الشَّئَ يُنْعتُ بسببهِ[٢] ، وإنْ كانَ فعلَ غيرِه -إذا كان فى ذلك الغير عائدٌ يعودُ على المنعوتِ ، وهو هاء الضمير- ؛ أَلاَ ترى أنَّ الهاء فى قولك (أَبُوهُ) عائدةٌ على الرجل ، وإن كان القيام من أَبِيهِ ، لا منه ؟ فقد وصفتَ الرجل ، وإنْ كان الفعلُ لأَبِيهِ .

ولو كانَ بغير هاءٍ فقلتَ (مررتُ برجلٍ قائمٍ عمروٌ) ، أَوْ (أَبٌ) -من غير هاء تعودُ على الأَوَّلِ- لم يجزْ الجَرُّ فى (قائم) ، فإن رفعتَ (قائمًا) عل الابتداء ، والخبر جاز على قُبْـحٍ .

فمتى جئتَ بالضَّمير فى المسألة جازتْ ؛ فـ[إن][٣] قُلْتَ : (مررت برجل قائمٍ أَبٌ له) ، و : (مررتُ برجل قائمٍ عمروٌ عندَهُ) ، و : (مررت برجلٍ سائرٍ رجلٌ إِليهِ) جاز ، وكان الاسم فى ذلك مرتفعًا بقولك (قائم)[٤] ارتفاع الفاعل ؛ إذ الهاء تعود

---

(١) فى الهمع ١١٩/٢ : (قال (أبوحيان) ، ولا يجوزُ بالفاءِ إلا إنْ دَلَّتْ على أحداثٍ واقع بعضها على إثر بعض ، نحو مررت برجل قائمٍ إلى زيد ، فضا ربِه فقاتِلِهِ) اهـ ، وانظر (المحتسب ١٠٠/٢). وعلى الرَّغم مما قدمتُ من سيبويه من منعه فى الفاء ، فأكاد أفهم منه تجويزه عطف الصِّفات بالأحرف الثلاثة ؛ وذلك فى قوله (٤٢٩/١-محقق) (ومنه (مررت برجل راكبٍ فذاهبٍ) استحقَّها ؛ إلاَّ أنَّه بيَّن أَنَّ الذَّهاب بعد الركوب ... ومنه (مررت برجل راكبٍ ثم ذاهبٍ) فبيَّنَ أنَّ الذهاب بعده) اهـ.

(٢) الجمل ص١٠٧ ، والمقتضب ١٥٥/٤ ، ومعانى الفراء ٢٧٧/١ .

(٣) زيادة يلتئم بها السياق.

(٤) أي : وسائر.

على الأَوَّلِ فجاز.

وتقول فى المعرفة (مررتُ بزيدٍ القائمِ أَبُوهُ)[١]، فيكون (القَائمِ) نعتًا لـ (زيدٍ)، والأَبُ مرتفع بالقائم ارتفاعَ الفاعلِ، والهاء عائدةٌ على (زيدٍ)، فلذلك جاز أَنْ تَنْعتَهُ بالقائمِ، وإِنْ كان فعلًا للأَبِ.

ويجوز لك وجهٌ آخَرُ[٢] أَنْ تقُولَ: (مررتُ /٤١٤/ برجلٍ قائمٌ أَبُوهُ)، و: (مررتُ بزيدٍ القائِمُ أَبُوهُ) برفع (قائم، والقائم)؛ فيكون الأَبُ مبتدأً فى المسألتَيْنِ، و: (قائمٌ، والقائمُ) خبرُه مرفوعٌ، ويبطل النَّعت[٣]؛ إِذ الرَّجلُ مجرور، والقائِمُ ههنا مرفوع على خبر الابتداء، ولم يكن أيضًا نعتًا للأب، لكونه متقدِّمًا عليه، فصار مبتدأً وخبرًا، فافهم ذلك.

فصل

وتقولُ: (مررتُ برجلٍ قَامَ أَبُوهُ)؛ فقولك (برجُلٍ) جار ومجرور، و (قَامَ أَبُوهُ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ فى موضع جر نعتًا لـ (رجلٍ)؛ لأنَّ الجملة إِذَا كانَ فيها عائدٌ[٤] على اسمٍ نكرة[٥] حُكِمَ بأنَّ موضعها نعتٌ لتلك النَّكرةِ.

وكذلك: (مررت برجلٍ أَبُوه قائمٌ)؛ فـ (أَبُوه قائمٌ) مبتدأ وخبر فى موضع جرٍّ نعتًا لـ (رجُلٍ)[٦]

---

(١) سيبويه ٢/٣٥-محقق (... جرى على المعرفة كمجراه على النكرة حين كان نكره..) اهـ.

(٢) المحرر ٢/٤٧٥، ٥٣٠، والكتاب ٢/٢٩، والمقتضب ٤/١٥٥

(٣) أى بالمفرد، وتكون الجملة بعد النكرة صفةً، وبعد المعرفة حالًا.

(٤) أى: مذكور؛ كما مثل، أو مقدَّرٌ، مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا. وانظر (المغنى ٣/١٠٨-حلبى، والأشمونى ٢/٦٧-حلبى).

(٥) ذكر شرطين تصريحًا، وثالثًا ضمنًا: تنكيرَ الموصوف، واشتمالَ الجملة على عائد، والثالثُ خبريَّتها، وقد أفاده بتمثيله، وانظر (التصريح٢/١١١-١١٢).

(٦) إنما وصفت النكرة بالجملة؛ إذْ هى فى تأويل نكرة؛ قال الخضرى (لأن التعريف، والتنكير من خواصِّ الاسم، والجملةُ من حيثُ هى جملةٌ ليست اسمًا، وإن أُوِّلتْ به؛ فنحو (جاء رجل قام أبوه، أو أبوه قائم) فى تأويل: جاء رجل قائمٌ أبوه، ونحو جاء رجل أبوه زيد، فى تأويل كائن أبوه زيد) اهـ ٢/٥٢، وانظر ما تقدم فى (٣/٣٣٧-المحرر).

وكذلك (رأيتُ رَجُلًا أبوه قائمٌ)، و: (هذا[١] رجلٌ أَبُوهُ قائمٌ)؛ الجملةُ فى ذلك كلِّه نعتٌ للرجل كانتْ الجملةُ اسميَّةً، أو فعليَّةً[٢]

فإنْ وقعتْ الجملةُ بعدَ اسمِ معرفةٍ[٣]؛ نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ أَبُوه قائِمٌ)، و (مررتُ بعمرٍو قَامَ أَبُوهُ) و: (ضربت زيدًا أَخُوهُ صالحٌ)؛ فموضعُ الجملة بَعْدَ المعرفة نَصْبٌ على الحالِ[٤]، ولكن بشرط العائد، ولا تكون الجُمَلُ نعتًا لِلْمعَارِفِ أَصْلًا، ولكنْ تكونُ حالًا منهَا؛ فإذا كانت الجملة بعد نكرة كانت نعتًا لتلك النَّكرةِ ولكنْ بشرط العائِد[٥]، وقد مِثلنا جميعَ ذلك فافهمه، -إنْ شاء الله- تعالى-.

وحاصل هذا الباب:

أَنَّ النَّعْتَ هو الصِّفَةُ، والمراد به البيانُ، ويكون للمدحِ، والذَّمِّ، ويكون بالمشتقَّات، أو ما تنزَّل منزلةَ المُشتَّقات؛ وأنه يتبعُ الاسمَ فى عشرة أشياء؛ وأنه يكون بالصفات الفعليَّة أو بالحِلْيَةِ؛ وأَنَّ الأسماءَ فى نعتِها، والنَّعْتِ بها على ثلاثة أَقسامٍ؛ وأَنَّ النَّعتَ يتبعُ المنعوت فى تعريفه، وتنكيره؛ وإِذَا تقدَّم النَّعتُ على المنعوت بطلت النعتيَّة؛ وأَنَّ نعت النَّكرةِ إِذَا تقدَّم عليها نُصِبَ على الحال؛ وأن المنعوتَ إِذَا كان مشهورًا قُطِعَ النَّعت الأولِ، وإذا كان المنعوتُ لا يتميَّز إلا بنعتيْنِ

---

(١) ص، د (مررت برجل) وهو سهو ينشأ عنه تكرير، وقد أثبت ما يتنوَّعُ به الإعراب، وهو المقصود منه.

(٢) وقد تكون شرطيَّةً، أو ظرفًا، أو جارًّا، ومجرورًا، وقد تقدم فى المحرر (٢/٤٦٩، ٣/٣٠١)، وانظر (ش المفصل ٣/٥٢).

(٣) أى محضة، كما تُقيَّدُ النكرة فى السَّابق بالمحضة، احترازًا من المعرَّف بأل الجنسيَّة فهو معرفة كالنكرة، ومن النكرة الموصوفة فهى كالمعرفة، فالواقع بعدهما من الجمل يحتمل الحاليَّة، والوصفية، وذلك نحو (يعجبُنِى الزَّهرُ يفوحُ نشرُهُ)، و: (هذا ثمرٌ يانعٌ يعجِبُ الناظر)، فالجملتان معهما صالحتان للحاليَّة، والوصفيَّة، وراجع (المغنى ٢/٧٢-حلبى، والمرادى ٣/ ١٤٠، والصبان ١/١٠٤).

(٤) راجع المحرر ٣/٣٣٧، ٣٣٨

(٥) فى د -بعده، وبين السطرين فى (ص): (وهو الهاء) اهـ.

أو ثلاثة لم يجزْ قطعُ النَّعتِ حتَّى يتميَّز[١] ، ويجوز إجراء النَّعتِ على المنعوت بعدَ القطع[٢] ، ويجوز عطفُ /٤١٥/ بعضِ النُّعوتِ على بعضٍ بالواو خاصَّةً ، ويجوز نعت الشَّيءِ بسببه ؛ والجميع مشروحٌ في الباب ، وفي الفصول ، فافهمْ ذلك .



(١) انظر ما علقته في (٣/٤٩٥-المحرر).

(٢) نقل قبحه ، وقد حررته في (٣/٤٩٣(ح) -المحرر).

الباب الثَّانى

فى التوكيد

اعلم أَنَّ التَّوكيد تمكينُ المعنى فى النَّفْس، وإِزالةُ الاحتمال واللَّبس[١]، والمراد به البيانُ -أيضًا-؛ مثال ذلك أَنْ تقول: (مررتُ بزيدٍ نفسِهِ)؛ ألا ترى أَنَّك إِذا قلتَ (مررتُ بزيدٍ)، -وسكتَّ- لجاز أَنْ يَتوهَّم المتوهِّم أَنَّكَ سهوتَ فى كلامك، أَوْ أَنَّك لم تتحقَّقْ رؤيته، أَوْ شُبِّهَ عليك[٢]؟ فلمَّا قلتَ (نَفْسِهِ) أزلتَ الشَّكَّ، والاحتمال، واللَّبس، وبيَّنتَهُ؛ فهذا معنى التَّوكيد: أَنَّه تمكينُ المعنى فى النَّفْس، وإِزالةُ الاحتمال واللَّبس، والمراد به: البيانُ.

وألفاظُ التَّوكيد أربعةٌ (نفسُه)، (عينُهُ)[٣]، (كلُّه)، (أجمعُ)[٤]، ويتبع ذلك (أكْتَعُ، أَبْصعُ)؛ مثال ذلك كلِّه (مررتُ بزيدٍ نفسِهِ)، و: (رأيتُ زيدًا عينَهُ)، و:(جاءنى القومُ كلُّهُمْ)، و:(خرج العسْكَر أَجْمَعُونَ)، و:(مررت بالزيدَيْنِ كِليْهِمَا)، و: (رأيتُ الهندَيْنِ كلتَيْهِمَا)، و: (هذا الزَّيدانِ كِلاَهُما)، و:(هاتان الهندَانِ كِلتاهُمَا)، و (رأيتُ الهِنداتِ كلَّهُنَّ)، و: (مررت بدارِكَ جمْعَاءَ)، و: (أنفقتُ المالَ أجمعَ)؛ فعلى هذه الأمثلةِ يجرى التَّأْكيدُ، وعلى[٥]

---

(١) أسرار العربية ٢١٤، وش المفصل ٣/ ٤٠

(٢) ص، د (شَبَّهتَ عليهِ)، وهو قلبٌ فى العبارة، صوابه ما أثبتُّ؛ ففى اللسان (شبه) (شُبِّهَ عليهِ، خُلِطَ عليه الأمرُ حتى اشتَبَه عليه) اهـ، وانظر (الأساس -شبه-).

(٣) سقط: (عينه) من (د).

(٤) لم يذكر (كِلاَ، وكِلْتَا) فى ألفاظ التَّوكيد، وإِنْ مثَّل لهما -كما يأتى-، وهما معدُودان من ألفاظه، فلعلَّه اقتصر على الأربعة كما فعل السيوطى فى (إتمام الدراية ١١٧-١١٨-هامش المفتاح)، أَوْ لعله أنس بقول سيبويه ٢/ ١١٦ (وكلاهما، وكلتاهما، وكلُّهُنَّ يجرين مجرى كلهم) اهـ، ولعله يرى مذهبًا كوفيًا من أَنَّ أصلهما: (كلٌّ)، فخُفِّفَتْ اللاَّمُ، وزيدتْ الأَلِفُ للتثنية، والتاء فى (كلتا) للتأنيث، (الإنصاف ٤٣٩)، ولعلَّه اكتفى بكلٍّ؛ حيث يمكن الاستغناء بها عنهما. (التسهيل ١٦٤، والتوضيح ٣/ ١٦٤)، والمصطلح عليه أن ألفاظ التوكيد المعنوى سبعة الستة المذكورات، و (عامَّة) لغير المثنَّى، وانظر (الأوضح ٢/ ٨٢، والتصريح ٢/ ١٢١-).

(٥) ص، د: (فعلى) -بالفاء- تصحيف.

هذا يكون التأكيدُ جاريًا على المؤكَّد أبدًا فى رفعِه، ونصبِهِ، وجرِّهِ، وتثنيتِهِ، وجمعِهِ، وتذكيره، وتأنيثِهِ.

ولا يؤكَّدُ إلاَّ المعرفةُ -كما مثلنا- أَمَّا توكيدُ النَّكرةِ فلا يجوز[١]؛ لو قلتَ (مررتُ برجلٍ نفسِهِ) لم يجز؛ لأنَّ التوكيد معرفَةٌ، والمعرفة لا تتبَعُ النَّكرةَ توكيدًا لها[٢]؛ ولأنَّ النَّكرة مجهولةٌ شائعةٌ فى جنسها، والتَّوكيدُ إنَّمَا هو لإزالة الشَّكِّ في شيءٍ معروف، والنَّكرة لم تثبتْ معرفتُها فى أصلِهَا فكيفَ يُزال عنها الشَّكُّ[٣]، وهى فى جميعِها مجهولةٌ[٤]؟

وقد جاءَ عن العربِ توكيدُ النَّكرةِ إِذَا كانتْ محدودةً[٥]؛ قال الشاعر[٦]

(١٥٢) قَدْ صَرَّتْ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[٧]

فأكد: (يومًا)، وهو نكرة[٨] بقوله: (أَجْمَعَ)؛ لأنَّ اليوم /٤١٦/ محدودٌ،

---

(١) أى إذَا لم تُفِدْ اتفاقًا، وقد نَقَل ابنُ مالك عن بعض الكوفيِّين جوازَ توكيدها (٢/١٢٤-تصريح).

(٢) الجمل ٣٣-٣٤.

(٣) ابن يعيش ٣/٤٤: (... لأَنَّ النَّكرة لم يثبت لها حقيقةٌ، والتَّأكيدُ المعنوىُّ إنمَّا هو لتمكين معنى الاسم، وتقرير حقيقته، وتمكينِ ما لم يثبت فى النفس محال)اهـ

(٤) د: (محمولة) -تصحيف-.

(٥) أى معلومةَ المقدارِ، (المغنى ١/١٦٥-محقق، والمفصل ١١٣).

(٦) لم يذكر كاتبٌ له اسمًا، انظر (كتاب العين ١/٧٣، والأسرار ٢٢٠، والإنصاف ٤٥٤، والضرائر لابن عصفور ٢٩٤، والرضى١/٣٣٥، والعينى٤/٩٥)

(٧) من اللغة (صَرَّتْ): صوتَتْ، يريد صَّوتَتْ بكْرةُ البئر يومًا كاملًا بلا انقطاع.
والبيت من بحر الرجز المشطور.
والشاهد: تأكيد النَّكرة المحدودة تأكيدًا معنويًّا، على مذهب أهل الكوفة، ومنعه البصريون، وتعسَّفوا فردُّوه للجهل بقائلهِ؛ ومنهم من خرَّجه على البدل لا على التَّوكيد، وهو غير مستقيم بقضيةِ الإحلال المُقَرَّةِ فى البدل، بل ذهب العينىُّ إلى أَنَّ الأصل: (يومِى)، قلبتْ ياؤُه الفًا (كذا)؛ وما العلاقة بين صرير البكرة ويومه؟ فالظاهر ما يراه الكوفيُّون، وإن رَدَّ البصريُّون الشاهد لعدم معرفة قائله، فليكُن قول العرجى (الكامل ١/٣٩٣-بيروت):

نلبثُ حولًا كاملًا كلَّهُ ... لا نلتقِى إلاَّ على منهجِ

(٨) (وهو نكرة) بين السطرين فى (ص).

وهذا شاذٌّ[(١)]

وأما الكوفيُّونَ فيجيزونَهُ قياسًا فى كلِّ نكرةٍ محدودة ؛ فيقولون (أكلت رغيفًا كلَّهُ)، و : (تصرَّفْتُ بدرهمٍ جميعِهِ)[(٢)]

ولا يجوزُ عطفُ التَّأكيدِ بعْضِه على بعْضٍ ؛ لو قلتَ (مررت بزيدٍ نفسِهِ، وعينه) لم يجزْ ؛ لأنَّ التَّوكيد والمؤكَّد كالشَّئِ الواحدِ، ولا يجوزُ عطفُ الشَّئِ على نفسِهِ[(٣)]

والفرق بين النَّعتِ، والتَّوكيدِ أنَّ التَّوكيد والمؤكَّد كالشَّئِ الواحدِ، والنَّعتُ والمنعوتُ متفقانِ من جهةٍ، مختلفانِ من جهةٍ[(٤)]، فإذَا قلتَ : (مررتُ بزيدٍ الظَّريفِ والكريمِ) فـ(الكريم) غيرُ (الظَّريف)، فلذلك جاز عطفُ بعضِ[(٥)] النُّعوت على بعضٍ ؛ لاختلاف معنى الصِّفة[(٦)]، فكأنَّك إنَّما عطفتَ الوصفَ على الوَصْفِ[(٧)]، ولم تَعْطِفْ الاسمَ على الاسمِ ؛ لأنَّ قولك (الظَّريفُ، والكريمُ)،

---

(١) أى على مذهب أهل البصرة، وراجع (الكتاب ٣٨٦/٢ محقق).

(٢) ثعلب (المجالس ٩٨/١) : (يقال أكلت رغيفًا أجمعَ، ودخلتُ دارًا جمعاءَ) اهـ
وقد اختار ابنُ مالك (التسهيل ١٦٥)، والرضيّ (٤٣/١، ٣٣٥) مذهبَ الكوفيين، وتردَّد فيه ابن هشام فصحَّحه فى (الأوضح ٨٥/٢)، وأنكره فى (الشذور ٣٢٩)، وهو ما أختاره فقد ورد فى حديث عائشة (صحيح مسلم ٣٦/٨) (ما رأيتُ رسول الله صام شهرًا كلَّه إلا فى رمضانَ، ولا أفطره كلَّه حتى يصوم منه ...) الحديث.

(٣) الصبان ٧٧/٣، ونقل المرادى (التوضيح ١٦٨/٣) عن ابن الطراوة جواز العطف فى ألفاظ التوكيد.

(٤) ابن يعيش ٣٩/٣ : (التأكيدُ هو الأول فى معناه، والنَّعت هو الأول على خلاف معناه ؛ لأن النَّعتَ يتضمَّنُ حقيقةَ الأول، وحالًا من أحواله، والتأكيد يتضمَّنُ حقيقتَهُ لا غير) اهـ.
وفى حاشية (ص)، وفى (د) (فاتفاقُهما من جهة الإعراب، ومن جهة أنَّ النعت اسمٌ للذات كما أن المنعوت اسم للذات، واختلافهما أنَّ الكرم غير الموصوف به، وأن الشجاعة غير فاعلها بخلاف التأكيد فإنه لا يخالف المؤكَّد فى شئ من الأشياء) اهـ.

(٥) كلمة (بعض) بين السطرين فى (ص).

(٦) النحر ٣٩٩/٢ : (لتبيان كل صفة من صفة ؛ إذْ ليست فى معنى واحد، فتنزَّل تغايرُ الصِّفات وتبايُنُها منزلةَ تغايُر الذَّوات فعُطِفَتْ) اهـ.

(٧) أى لاحظتَ جانب الوصفيَّة، وهى مختلفة، دون الذَّاتية فى الاسم ؛ إذ هى واحدةٌ، وهو كلامٌ حسنٌ.

وما أشبهه من الصِّفاتِ له دِلالَتَانِ دلالةٌ على الذَّاتِ، ودِلالةٌ على الوصف، والعطف إنَّما هو عطف الوصف على الوصف، لا عطفُ الذَّات على الذَّاتِ، فافهم ذلك، فإِنَّه دقيقٌ، ولم يجزْ ذلك فى التَّوكيد؛ لأنَّك إِذَا قلتَ (مررت بزيدٍ نفسِهِ عينِهِ)، فالنَّفْسُ، والعَيْنُ هما عين (زيدٍ)، لا فرق بينهما، بخلاف النَّعتِ فإِنَّ (الظَّريف) هو عينُ (زيدٍ) من حيثُ الدِّلالةُ على الذَّات، وهو[1] غير الصِّفة من حيثُ الدِّلالةُ على الظَّرف، فلذلك جاز العطف فى النَّعْتِ، ولم يجز فى التَّوكيد[2]

فصــل

وتقول: (مررت بزيدٍ نفسِهِ)، و: (بالزيدين نَفْسَيْهِما)[3]، و: (بالزيدِينَ أَنفُسِهِمْ)، و: (هاتان الهندان كلتاهُمَا)، و: (مررت بالهندَيْنِ كلتَيْهِمَا)، و: (هؤلاءِ الهندَاتُ أنفسُهُنَّ أَعينُهُنَّ كُلُّهُنَّ جُمَعُ)، و: (مررتُ بالزيدِينَ أنفسِهم أعينِهِمْ كلِّهم أَجمعين كُتَعَ بُصَعَ)[4]؛ فيجوز[5] أَنْ تأتِيَ بألفاظ التَّوكيدِ كلِّها من غير حرف عطفٍ[6]، ويجوز أَنْ تأتِيَ ببعضِها.



---

(١) أى (زيد).

(٢) أى المعنوى، بخلاف اللَّفظى، فقد يكون معه عاطِفٌ؛ نحو (واللَّهِ، ثم واللَّهِ)، وانظر (شرح الكافية ١/٣٣٣).

(٣) الأفصح (أَنْفُسُهُمَا)، كراهةً لاجتماع علامتَىْ تثنية، بل قيل بمنع التثنية، والصَّوابُ جوازها وإن قَلَّتْ، كما يقلُّ الإفراد، وراجع (السابق ١/٣٣٤، والمرادى ٣/١٦٠، والأشمونى ٢/٧٨-ط الحلبى).

(٤) الكتاب (٢/١١-محقق).

(٥) ص، د (ويجوز) -بالواو-، والفاء المناسبةُ كما أثبتُّ.

(٦) خلافًا لابن الطراوة فقد أجاز تعاطفها كما سبق، وانظر (الجامع ص ١٩٠، والهمع ٢/١٢٤).

فصل

واعلم أنَّ (أكتعِينَ)، و(أَبْصَعِينَ) تابعٌ لـ(أَجْمعِينَ) لا يقع إلاَّ بعدَهُ[١]؛ تقول (مررتُ بالقوم أَجْمَعِينَ أكتَعِين أبصعِينَ)، ولو قلتَ: (مررتُ بالقومِ أكتَعِين أَبْصعِينَ) لم يجزُ حتَّى تُقَدِّمَ (أجمعِينَ) قبله[٢]، ويجوز تقديمُ: (أَبْصَعِينَ) على (أَكْتَعِينَ)[٣]، وكذلك تقول (قامَ القَوْمُ كلُّهم أجمعُونَ)/٤١٧/؛ ولو قلتَ (قام القومُ أجمعُونَ كلُّهُمْ) كان قبيحًا[٤]؛ قال تعالى ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٥]، ويجوز (أَجْمَعِينَ)[٦] -بالنَّصب على الحال[٧] من (الملائكة)-، ويبقى (كلُّهُمْ) مرفوعًا توكيدًا لـ(المَلاَئِكَةُ).

---

(١) الجمل (ص٣٤)، وقال الرضى (٣٣٦/١) (لا خِلافَ أنه لا يجوز تأخير (أَجْمَعَ) عن إحدى أخواته) اهـ.

(٢) وعليه جمهور البصريِّينَ، وأجازه الكوفيُّون، وابن كيسان، وأوردوا له شواهد، حملها الأوَّلُونَ على الضرورة؛ والظاهر رأى الكوفيِّين، حيثُ لا ضرورة، وقد سُمِعَ (جاءنى القوم أكتعون)، راجع (المفصل ١١٤، والتوضيح ١٦٦/٣)، وفى الاشباه (١٥٦/٢) (وهذا الخلاف مبنى على أنه هل لكل واحد منهنَّ معنًى فى نفسه أم لا؟ فإن قيل لا معنى لها إلاَّ الإتباع فلابد من تقدُّم (أجمع)، وإنْ قيل بأنَّ لها معانيَ جاز أن تُستَعْمَل بنفسها) اهـ.

(٣) يلتزم الجمهور استعمال (أبصع) بعد (أكتع)، وحكى ابن كيسان أنه يبدأ بأيهما بعد (أجمع) وعليه ابن مالك. راجع (مالا ينصرف للزجاج ص١٢، وابن كيسان النحوى ١٩٣، والتسهيل ١٦٥).

(٤) قيل التَّرتيبُ بتقديم (كلٍّ) على (أَجْمَعَ) واجبٌ، وقيل لا يجب التَّرتيب، بل يحسُنُ (الهمع ١٢٣/٢).

(٥) الحجر ٣٠، ص ٧٣

(٦) كوجهٍ فى العربية لا قراءةٍ؛ فلم أقفْ عليه قراءةً.

(٧) رآه بعض النحاة؛ قال ابن يعيش ٤١/٣ (لو أريد بأَجْمَعَ معنى الاجتماع لوجب نصبه؛ لأنه يكون حالًا؛ لأنَّ التقدير فعل ذلك فى هذه الحال) اهـ، وقال ابن مالك (التسهيل ١٦٥): (وربما نصب (أَجْمَعُ، وجَمْعَاءُ) حالين، وجمعاهما كهُمَا على الأصحّ) اهـ، ويقول الرضى (٣٣٠/١) (وربما نُصِبتْ جمعاءُ، وجُمَعُ حالَيْنِ ... وهو قليل) اهـ؛ وقد يعنُّ إشكال فى نصبها حالًا؛ إذْ هى معارِفُ -كما يأتى- حتى قيل لا تنصب على الحال على الأصح (همع ١٢٤/٢)، وفى حاشية يس ١٢٤/٢): (ألفاظ التوكيد كلها معارف، إمَّا بالإضافة إلى الضَّمير؛ نحو (كلهم)، وإما بالعَلَمِيَّة، =

فصــل

واعلم[١] أَنَّ (كُلًّا)، و(أَجْمَعَ) معناهما الإحَاطَةُ[٢]، و (النَّفْسُ) و(العَيْنُ) معناهما[٣] ثُبوتُ الحقيقة[٤]؛ فتقول -على ذلك-: (مررتُ بالقوم كلِّهِمْ)؛ فقد دلَّتْ (كُلٍّ) على أَنَّك أحطتَّ[٥] بهم في مرورِكَ، وكذلك (مررتُ بالقوم أَجْمَعِينَ)[٦]، فقد أحطتَّ بهم -أيضًا- في مرورك؛ ولا يؤكَّد بـ(كلٍّ، وأَجْمَعَ) إلاَّ

= نحو: (أجمعون)، ومن ثم امتنع نصب شئ منها على الحالية) اهـ، وأساسُ القول بوقوعها حالًا هم الكُوفيُّون؛ ففي اللِسان- جمع-: (وكلاهما (أَجْمَعُ وجَمْعَاءُ) معرفة لا ينكرَّان عند سيبويه، وأما ثعلب فحكى فيهما التنكيرَ والتَّعريفَ جميعًا؛ تقول: (أعجبنى القصرُ أجمعُ وأجمعَ): الرفع على التوكيد، والنصب على الحال) اهـ، وحكاه السيوطى (نفسه) عن الفراء؛ قلتُ: ولا يمتنع الأخذ بالاعتبارين فيها؛ فالتَّعريفُ إنْ قُصِدَ بها أداءُ وظيفةٍ تأكيديَّةٍ فى جملتها؛ مثل ما تفيده (كلٍّ) المحمولة هي عليها، ولا يمتنع الوجْهُ الآخر إذا ما جُرِّدت هذا المعنى، وقُصِدَ بها مُجَرَّدُ الاجتماع، فاعتبارها معرفةً، أو نكرةً -إذن- مرتَهنٌ بوظيفتها، فإنْ أريد الشمول كانت معرفة وتوكيدًا، وإنْ قُصِدَ مجرد الاجتماع صلحت حالًا، فكانت نكرةً، وذلك أمر غيرُ مُستَنْكَرٍ لغةً وله نظائر، وقد وجدنا من ينصره حتى صحَّحَهُ ابن مالك، وساق له حديثَ الصَّحيحين (فَصَلُّوا جُلوسًا أجمعِينَ)، ولا مُسْتَمْسَكَ للمانعين بكونها معرفة، فقد رأينا انسلاخها عن التَّعريف مع هذا الاستعمال، ومع فرض بقائه فليس هذا ما يُسْتَمْسَكُ به، فما أكثر ورود الحال معرفةً بتأويل!، كما هو مقرر.

وبعد فلا أفهم ما قرره د/البنا من أَنَّه (أجاز ابنُ كيسان وحدَهُ أَنْ تَنْصِبَ (أجمعين، وجُمَعَ) على الحال) اهـ مع تقريره سَبْقَ الفراء له بذلك ثم تعميمه هذا النحو على الكوفيِّين بعامة، انظر (ابن كيسان النحوى ١٩١، ١٩٢).

(١) سقط: (واعلم) من (د).

(٢) الطبرى (٥٠٩/٥)؛ واتحادهما معنىً هو قول جمهور النحويِّينَ، وذهب الفَرَّاء إِلَى أَنَّ (أجمعين) تفيد اتحاد الوقت، ورُدَّ بقوله -تعالى-: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾؛ لأَنَّ إغواء الشيطان لهم ليس فى وقتٍ واحدٍ، فدلَّ على أَنَّ (أجمعين) لا تعرُّضَ فيه لاتِّحاد الوقت، وإنما معناه، كمعنى (كل) سواء. راجع (المرادى ١٦٥/٣، والتسهيل ١٦٦، وش الكافية ٣٣٧/١).

(٣) د: (ومعناهما) -بزيادة الواو-.

(٤) أسرار العربية ص ٢١٤

(٥) د (احتطتِ) - تصحيف.

(٦) زعم ابن مالك أَنَّ التوكيد بأجمعين دون (كُلٍّ) قليلٌ، وهو محجوج بكثرته فى القرآن (البحر ٣٣٠/٦).

ما يتبعَّض[١] ؛ لو قلت : (جاءنى زيدٌ كلُّهُ) لم يجزْ ؛ لأنَّه لم يجئْك بعضُهُ دُونَ بعضٍ[٢] ، فإذا قُلْتَ (جاءنى القومُ كلُّهُمْ) جاز ؛ لأنه قد يجيئُك بعضُهم دُونَ بعضٍ ، ولو قلتَ (اشتريتُ هندًا كلَّهَا) جاز ؛ لأنَّكَ قد تشتَرى بعضَها دون بعضٍ[٣] ، وكذلك : (اشتريتُ الدَّار جمْعَاءَ) ، أو (كلَّهَا) بمعنىً.

و(النَّفْسُ ، والعينُ) لِثبُوتِ[٤] الحقيقة ؛ تَقُولُ : (مررتُ بزيدٍ نفسِهِ) ، و (جاء زيدٌ عينُهُ) ، فالنَّفْسُ ، والعين إنَّما جِئَ بهما لثبوتِ حقيقةِ (زيد).

فصـــل

واعلم أَنَّ (أَجْمَعَ ، وجَمْعَاءَ ، وجُمَعَ) لا تنصرفُ ؛ تقول (مررت بالقومِ أَجْمَعَ) ، و (مررتُ بدارِك جمعاءَ) ، و : (مررت بالهنداتِ جُمَعَ) ؛ كلُّهُ لا ينصرِفُ.

وإنما امتنع (أَجْمَعُ) من الصَّرْفِ للوزنِ ، والتَّعرِيفِ[٥] ؛ مثل (أَحْمَدَ)[٦]

وإنما امتنعت (جَمْعَاءُ) من الصرف للتأنيث ، ولزوم التَّأنيث ؛ مثل (حَمْرَاءَ).

وإنما امتنع (جُمَعُ) من الصَّرف للعَدْلِ ، والتعريف ؛ كـ(عُمَرَ)[٧]

---

(١) د : (يتغير) -كذا ، وانظر (درة الغواص ٣٥).

(٢) التصريح ٢/١٢٣

(٣) الرضى ١/٣٣٥ : (إنَّه يفترقُ أجزاؤه حكما ، بالنسبة إلى بعض الأفعال ؛ كالشراء ، والبيع فيجوز إذنْ توكيده بالكل) اهـ.

(٤) د (بثبوت) -بالباء- تصحيف.

(٥) د (التصريف) - تصحيف.

(٦) أسرار العربية ٢١٥ ، وقال المبرد (المقتضب ٣/٣٤٢) (وأَجْمَعُ لم يكن نكرةً إنَّمَا هو معرفة ونعتٌ) اهـ

(٧) الزجاج (مالا ينصرف ص٤٠) (فأما (جُمَعُ ، وكُتَعُ) فاجتمع فيهما شيئان أنَّهما معدولان عن جمع (جَمْعَاءِ) ، وأنَّهما معرفةٌ) اهـ ، وقال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٩٥) (اختُلِفَ فى العَدْلِ على قولين

أحدهما أنه معدول عن (جُمْعٍ) -الساكن العين- إلى (جُمَعَ) ؛ لأن باب (أَفْعَلَ) إذا جُمِعَ على (فُعْلٍ) فحقه أن يكون مسكنًا ...=

وكلُّ هذه التَّواكيدِ الَّتى ذكرناها معارِفُ من غير جهة التَّعريف ؛ قال بعضُهم هِى أَعْلامٌ[(١)] ، وقال بعضُهم إنها متعرِّفَةٌ على تأويل الإضافة[(٢)] ؛ لأنَّك إذَا قُلْتَ (مررت بالقومِ أَجْمَعَ) فكأنك قلتَ[(٣)] (مررت بالقوم أَجْمَعِهِمْ) ، فَحُذِفَ الضَّمير ، وجعل (أَجْمَعُ) مُتَضَمِنًا لِلإضَافَةِ ، مُتعرِّفًا بِهَا ، على المعنىَ.

فصــل

واعلم أَنَّ التأكيد ينقسم قِسْمَينِ معنويًا ، ولفظيًّا :

فالمعنويُّ : هو الَّذى قَدَّمناه بالألفاظ الأربعة المذكورة ؛ لأنَّهُ هو الاسمُ الأول من حيثُ المعنَى ، واللَّفْظِيُّ هو إعادةُ اللَّفظِ بعينِهِ[(٤)] ؛ كقولك (إنَّ زيدًا زيدًا) ، و : (إنَّ إنَّ زيدًا) ، و : (إنَّ [زيدًا][(٥)] قَامَ قَامَ) ، وكذلك قولهم (اخرجْ اخرجْ) ، (قُمْ قُمْ) ، (صَهْ• صَهْ) /٤١٨/ ، ومنه تكرارُ الأَذانِ ، والإقامة ، وكذلك قوله - تعالى- ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[(٦)] ، و : ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[(٧)] ، لَيْسَ له ههنا معنىً إلاَّ التَّأكيد ، بتكرير اللَّفظ ، وإنْ كانَ موضعَهُ الحالُ[(٨)] ، لأنَّهُ معنى : (مرتَّبِينَ) صفًّا بعدَ صَفٍّ ، أَىْ فى

=والقول الآخر أنه معدول عن (جَمَاعَى) ؛ لأنَّ باب (فَعْلاَءَ) إذَا كان اسمًا يجمع على (فعالى) ، كصَحْرَاء ، وصَحَارَى) اهـ ، وقيل معدول عن (فَعْلاَوَاتٍ) ، وانظر (ش المفصل ٣/٤٦ ، وأمالى الشجرى ٢/١٠٨-)٠

(١) بمعنى الإحاطة ، واستدل لذلك بجمعهم مذكَّرَها بالواو والنُّون ، ولا يُجْمَعُ من المعارف بهما إلا العَلَمُ ، ورُدَّ بأن العَلَمَ إمَّا شخصِيٌّ ، أو جِنسِيٌّ وليست هذه واحدًا منهما ؛ وأُجِيبَ بأنها أعلامُ معنىً كسُبْحَانَ ، وبَرَّةَ ، وفَجَارِ ، وقيل : لكونها معرفةً بلا علامة صارت كالأعلام (الهمع ٢٨/١ ، والصبان ٧٧/٣ ، ٢٦٤)٠

(٢) ابن الشجرى ١٠٩/٢ (هذه الأَلفاظُ الموضُوعةُ للتَّوكيد حقُّها الإضَافةُ إلى ضميرِ غيبة فحذف المضافُ إليهِ ، وبقىَ التَّعريفُ فيهنَّ لتقدير إضافتِهِنَّ إلى الضَّميرِ)اهـ

(٣) ما بين الرقمْينِ ساقط من (د)٠

(٤) أو بمرادفه (يس ١٢٦/٢)٠

(٥) زيادة يقتضيها السياق٠

(٦) الفجر ٢٢

(٧) الفجر ٢١

(٨) راجع (المحرر ٣٣٠/٣) ، وقد منع بعضُهم كون الثَّانى تأكيدًا ؛ لكونه غير الأول ؛ إذْ المُراد : دَكًّا=

حال صَفِّهم .

وقد قيل فى[1] قوله -تعالى- ﴿وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[2] إنَّ قوله (بِجَنَاحَيْهِ) تأكيدٌ لفظيٌّ من حيثُ إنَّ الطَّائر لا يطير إلاَّ بجناحَيْهِ[3] ، وقد قيل إنَّ معناه غير التَّأكيد ، وإنَّ له فائدةً ، وهو أنَّهُ قد يقال : (طار الرَّجُلُ) -إذَا أسرع فى سيْرِه- ، فكأنه لما قال : (بِجَنَاحَيْهِ) أخرج[4] الطَّائِر الذى يطير على رجلَيْهِ- أى يُسْرِعُ فى مشيه -من الطَّائر الذى يطير بجناحيه ، فظهرت الفائدةُ[5] ؛ وقال -تعالى-: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[6] ، ومعلوم أنَّ (السَّقْف) لا يخِرُّ إلاَّ من فوق ، فبان أنَّ قوله (مِنْ فَوْقِهِمْ) للتَّأكيدِ[7] اللَّفْظِيّ[8] ، وقيل فيه قولٌ آخر ، وهو

=بعدَ دَكٍّ ، وصَفًّا بعدَ صَفٍّ ، وإنما هو حال ، والحال مجموع الكلمتين ، ولمَّا لم يمكنْ إعرابُ المجموع من حيثُ هو مجموعٌ ظهر إعرابُهُ فى كل جزئيْهِ دفعًا للتحكم ، كذا قيل ؛ ورُدَّ بأن الدَّك فى القيامة مرَّةٌ واحدةٌ بدليل قوله تعالى ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ فيتعيَّن الثانى توكيدًا ، وكذلك (صفا صفا) إنْ قلنا إنَّ الملائكة تكون صفًّا واحدًا يوم القيامة لا يعَلَمُ طولَه إلاَّ اللهُ اتعالى. انظر (البيان ٢/ ٥١٢ ، والتبيان ١٢٨٦ ، والخضرى ٢/٥٨).

(١) ص ، د (إنَّ) ، وهو سهو ، لما يأتى بعده ، وأثبتُّ المناسبَ.

(٢) الأنعام ٣٨.

(٣) الفراء (٢/٢٢٨-المعانى) : (هو توكيدٌ مما تزيدُه العربُ على المعنى المعلوم) اهـ ، وفى اللسان -طير- : (قال ابن جنى هو من التطوع المُشَامِ للتوكيد ؛ لأنه قد عُلِمَ أنَّ الطيران لا يكون إلا بالجناحين) اهـ ، وانظر المصادر الآتية.

(٤) د : (أخطر) -كذا-.

(٥) قال ابن فارس (الصاحبى ٤٦٢) (إنما ذكر الجناحين ؛ لأنَّ العرب قد تُسمِّى الإسراع طيرانا ؛ قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- : (كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا) اهـ ، وانظر (الزجاج -المعانى ٢/٢٦٩ ، والرازى ٤/٣٨ ، والبحر ٤/١١٩ ، ومفتاح العلوم ٨٢).

(٦) النحل ٢٦

(٧) د : (للتوكيد).

(٨) الرازى (٣٠٤/٥) ذكر فيه وجهين (الأول أن يكون المقصود التأكيد ، والثانى ربما خر السقف ، ولا يكون تحته أحد ، فلما قال (فَخَرَّ عَلَيْهِمْ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) دَلَّ هذا الكلام على أنَّهم كانوا تحتَهُ ، وحينئذ يُفِيد هذا الكلام أنَّ الأبنية قد تهدَّمَتْ ، وهم ماتوا تحتها) اهـ ، وانظر (العكبرى ٧٩٣-التبيان).

أَنَّهم قالوا إنَّ هَذَا مثل قولهم (خَرِبَتْ عَلَيَّ ضَيْعَتِي)، و(خَرِبَتْ[١] عَلَيَّ ثِيَابِي)، أي[٢] تَلِفَتْ، وكذلك قوله -تعالى- ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾، وليس المراد أنَّهم كانوا مستظِلِّين به فسقط فوقهم، لكنَّ المرادَ به الخرابُ، والتَّلَفُ[٣]، أي من إِكْنَانِهِمْ؛ كما تقول (سقط عليَّ بيتي من فوقي) أي خَرِبَ، وتَلِفَ؛ فقوله[٤] -[تعالى]-[٥] (مِنْ فَوْقِهِمْ) أيْ من إظلالهم، وإكنَانِهِمْ، وانتفاعِهم به؛ كما تقول (سقَطَتْ عليَّ[٦] عمامتي من فوق رأسي)، أي وقعتْ في الأرض، ولم تردْ أنَّها وقعتْ فوقَ الرَّأس.

وقال بعضهم إن (السَّقْفَ) هنا المكيدةُ[٧]، فكأنه قال: فخرَّ عليهم كيدهم من فوقهم؛ وعلى هذا مجرى التأكيد اللفظي، وهو إعادةُ اللَّفظِ بعينِهِ.

وحاصلُ هذَا البَابِ:

أَنَّ التَّأكيدَ تمكِينُ المعنَى في النَّفْسِ، وإزالةُ الاحتمال، واللَّبْسِ؛ وأَنَّه يجري على ما قبله في الإعرابِ؛ وأَنَّ ألفاظَهُ أربعةٌ[٨]؛ ولا يجوزُ عطفُ بعضِه على بعضٍ؛

---

(١) ص، د (خرَّت) في الموضعين تصحيف، تصويبه من (أمالي المرتضى ٣٥٢/١، والخصائص ٢٧١/٢).

(٢) سقط من (د).

(٣) ص، د: (التَّلاَف) -تصحيف، وفي البحر ٤٨٥/٥) (العرب تقول: خرَّ علينا سقفٌ، ووقع علينا سقفٌ، ووقع علينا حائط -إذا كان يملكه، وإن لم يكن وقع عليه) اهـ، وفيه: (قال ابن عطية ... إنك تقول: انهدم على فلان بناؤه -وليس تحته- كما تقول: انفسد عليه) اهـ.

(٤) ص، د: (وقوله) -بالواو، والتفريع يقتضي الفاء.

(٥) زيادة على النَّص.

(٦) يريد أنَّ (عَلَى) في الآية بمعنى: (عَنْ)، وبه قيل؛ قال المرتضَى (الأمالي ٣٥١/١): (أن يكون (عَلَى) بمعنى: (عَنْ)، فيكون المعنى: فخر عنهم السقف من فوقهم) اهـ.

(٧) الزمخشري (٤٠٦/٢-الكشاف): (هذا تمثيل، يعني أنهم سوَّوْا منصوباتٍ؛ ليمكروا بها الله ورسوله، فجعل الله هلاكهم في تلك المنصوبات؛ كحال قوم بنَوْا بنيانًا، وعمَّدُوه بالأساطين، فأتى البنيانُ من الأساطينِ، بأن ضُعْضِعَتْ، فسقط عليهم السقف، وهلكوا) اهـ، وانظر (النسفي ٢٨٤/٢).

(٨) حاشية (ص)، د: (غير لواحقها، وهي: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ) اهـ.

ولا يؤكَّدُ إلا المعرفة ؛ وأَسماءُ التَّوكيدِ معارفُ ، وقد جاء توكيدُ النَّكرة شاذًّا -إِذَا كانتْ محدودةً- ؛ وأَنَّ التوكيدَ ينقسم قسمين : معنويًّا ، ولفظيًّا ؛ وأنَّ (أَجْمَعَ) ، و(جَمْعَاءَ) ، و(جُمَعَ) لاتنصرف ، /٤١٩/ وأَنَّ التأكيد اللفظيَّ إعادةُ اللَّفْظِ بعينه ، فافهم ذلك .



البابُ الثَّالِثُ

فــى عطْف البَيَـانِ

اعلم أَنَّ عطْفَ البيان هو تَبْيِينُ الكُنَى بالأَسماءِ، والأَسْمَاءِ بالكُنَى[١]؛ مثال ذلك (مررتُ بزيدٍ أَبِى عَلِيٍّ)؛ فقولُك (بزيدٍ) جارّ ومجرور، و: (أَبِى عَلِيٍّ) عطْفُ عليه عَطْفَ بيانٍ؛ لأَنَّك بيَّنْتَ الاسمَ بالكُنْية، وكذلك لو قلت (مررت بزيدٍ الحُسَامِ)، و: (مررتُ بمحمَّدٍ بدرِ الدِّينِ)، فبيَّنت الاسمَ باللَّقَبِ، فهو عطفُ بَيَان؛ لأَنَّك بيَّنتَهُ بلقبه.

وتقول: (مررت ببدرِ الدِّينِ محمَّدٍ)، و: (مررتُ بالحُسامِ زيدٍ)، فتبيِّنُ اللَّقَبَ بالاسمِ[٢]

و[تقول][٣] (مررتُ ببدرِ الدِّينِ أَبِى عَلِيٍّ)، و: (هذا حسامُ الدِّينِ أَبُو محمَّدٍ)، فبيَّنت اللَّقَبَ بالكُنْيَةِ، ولو عكستَ لجازَ أَنْ تبيِّنَ الكُنْيَةَ باللَّقبِ -أيضًا-.

---

(١) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق٢٠٢) (... يكونُ بغير المشتقِّ؛ كتبيين الأسماء بالكُنَى، والكُنَى بالأسماء؛ مثل جاءنى أَبُو عليّ زيدٌ، وزيدٌ أبو عليٍّ) اهـ، وظاهرٌ نظرُ المصنِّفِ إليه، وانظر نحوه فى (إصلاح الخلل ص٦٧، وابن يعيش ٣/٧١)، وقد قصر عطف البيان على ما ذُكِرَ، وهو مذهبٌ؛ فقدنقل المرادى والأشمونى عن بعضهم تخصيصه بالعَلَم اسمًا، وكنيةً، ولقبًا، (المرادى ٣/ ١٨٥، والأشمونى ٢/٩٤-ط الحلبى) وما حدَّهُ المصنفَ به يضيق حَصْرًا بتمثيله؛ فقد بيَّن الاسم باللَّقب وعكسه، واللَّقبَ بالكنية، وعكسه، والاسمَ بالكُنْية، فعطف البيان يكون فى ثلاثةِ الأشياء، وابن معطى أشملُ حيثُ قال (الفصول ٢٣٦): (أكثرُ ما يقعُ علمًا بعد علم، أو علمًا بعد كنية، أو كنيةً بعد علمٍ) اهـ.

(٢) الذى ذكروه تقدُّمُ الاسمِ على اللقب عند اجتماعهما، حتى قيل بوجوبه، وعُلِّل بكون اللقب أشهرَ؛ لأنَّ فيه العلمية مع شئ آخر من معنى النَّعت، فلو قُدِّمَ لأغنى عن الاسم، فلم يجتمعا وحَمْلًا على النعت؛ لأنه يشبهه فى الإشْعَار بالصِّفة، ولئلا يُتَوهَّم إرادةُ مسمَّاه الأول؛ إذا الغالبُ أَنْ يكون منقولًا من اسم غير إنسان، فلو قُدِّمَ لتُوُهِّمَ إرادة مُسَمَّاه الأصلى، ولذا قيل إنَّ تقدُّمه على الاسم خاص بالشعر، وقيل تأخُّره غالبٌ لا لازم، راجع (الرضى ٢/١٣٩، والتسهيل ٣٠، والتوضيح ١/ ١٧٠، والتصريح ١/ ١٢٠، والأشمونى ١/ ٩٠-حلبى، والخضرى ١/٦٣).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

وقد تكون المسألةُ اسمًا ، ولقبًا ، وكُنْيَةً[١]

فالاسمُ   الذى يوضع عليهِ[٢] عند ولادتِهِ ليَمِيزَهُ[٣] مِنْ غَيرِهِ[٤]

واللَّقب   يُعلَّق عليه بعد ذلك[٥] ، لصفةٍ تكون فيه ، أو لمعنىً مِنَ المعانى قد فعله أَوْ قَدْ أَشْبَهْتَهُ[٦] ؛ كـ(سعيدٌ قفَّةُ) و (زَيدٌ بطَّةُ) ، و(نورُ الدِّين) و (حسامُ الدين) -[فى المذكر][٧] ، وفى المؤنث كـ(سيِّدةُ اليَمَنِ) ، و (سيِّدَةُ الشَّامِ) ، و : (سيِّدَةُ القَضَاءِ)[٨] ، وأشباهِهِ ، وإِنْ كانتْ العامَّةُ تقول (سِتُّ الشَّامِ) ، و (سِتُّ اليَمَنِ) بإِدْغَام الدَّال فى التاء ، وليس ذلك من اللغة الفصيحة[٩]

وأما الكُنْيَةُ[١٠] فهى ما كانت متعلقةً بأَبٍ[١١] ، أو بأمٍّ ، كقولك (أَبُو على) و (أَبُو زيدٍ) ، و : (أبوُ بكرٍ) ، و:(أُمُّ كُلثومٍ) ، و : (أُمُّ سَلَمَةَ)[١٢]

فعطْفُ البيَانِ يكونُ بأحَدِ هذه الثَّلاثَةِ الأَشْيَاءِ ؛ تقولُ من ذلك (هذا زيدٌ أَبوُ عليٍّ) ، و : (هذَا أَبوُ عليٍّ زيدٌ) ، و : (هذه أُمُّ كُلثومٍ عائشةُ) ، و (هذِهِ عائشةُ أُمُّ كُلثُومٍ) ، وكذلك : (هذا سعيدٌ قُفَّةُ)[١٣] و (زيدٌ بَطَّةُ) ، و : (هذا قُفَّةُ

---

(١) راجع ما تقدم فى (٢/ ٦٢ ، ٦٧-المحرر)٠

(٢) أى المرء٠

(٣) ص : (لتميزه) -بالفوقية المثناة- تصحيف٠

(٤) الصبان ١/١٢٨-ويس ١/ ١٢٠

(٥) أى : ما يُدْعَى به الشَّخص من لفظٍ غيرِ اسمِه ، وغيرِ كُنْيته ، قبيحًا كان أو حسنًا (البحر ٨/١٠٤)٠

(٦) كلمة غير واضحة فى (ص) ، وهى فى (د) : (أسمِّيه) ، ولا وجه له هنا ، وما أثبتُّ هو ما تبدَّى لى من صورتها فى (ص) ، ولعل الأنسب (شبَّهتَه)٠

(٧) زيادة يقتضيها السياق٠

(٨) ص ، د (القُضَاة) -بالتَّاء- ، وأثبت المناسب ؛ فالقضاء من التقسيمات الإدارية باليمن ، وهو من التمثيل البيئى كالأسبق ، وهذا ما استظهرته ، أو المقصودُ : سيِّدةُ العلماء ؛ كما هو إطلاقُ اليمنيِّين٠

(٩) فى المزهر ١/٣٠٦ : (قولهم : ستِّى ، بمعنى سيِّدَتِى٠ مولَّد) اهـ٠

(١٠) ص (الكت) - تصحيف٠

(١١) ص : (بأبو) - سهو٠

(١٢) راجع ما سبق فى (٢/٦٧-المحرر)٠

(١٣) كذا بالضبط فى (ص) على الإتباع ، والبصريُّون يوجبُون فى الاسم واللَّقبِ إِذَا اجتمعا مفردَيْنِ=

سعِيدٌ، وبطَّةُ زيدٌ)؛ فجميع هذا عطفُ بيان، وجميعُه يجوز أَنْ يكون بدلًا[١]؛ وكذلك قولهم فى أول (الجُمَلِ)[٢] (قال أبوُ القاسمِ عبدُ الرَّحمنِ) فـ (عبدُ الرَّحمنِ) عطف على (أَبوُ القاسمِ)، وإِنْ شِئْتَ بَدَلٌ.

والفرقُ بينَ (عطفِ البيان)، وبين (الْبَدَلِ)[٣] أَنَّ عطفَ البيان لا يكونُ إِلاَّ فى الأَسماء الأعلامِ والكُنَى والأَلْقابِ[٤]، والبدلُ يكونُ فى ذلك جمعِهِ، /٤٢٠/ وفى النَّكراتِ، وفى سائرِ المعارفِ؛ إِذْ لو قلتَ (مررت بزيدٍ أَخِيكَ) لم يكن الأَخُ عطفَ بيانٍ، وإِنَّما يكون بدلًا[٥]

وكذلك لو قلتَ (مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ) كان (رجلٍ صالحٍ) بدلًا، ولم يكن عطفَ بيان[٦]، وقولك (مررت بزيدٍ أَبِى على) يكون (أَبُو عِليٍّ) بدلًا،

=الإضافة (الكتاب ٣/ ٢٩٤، والمقتضب ٤/١٦)، والكوفيُّون يجوِّزون الإتباع بدلًا، أو عطفَ بيان، واختاره ابنا مالك وهشام، وغيرهما؛ لورود السماع بالإتباع فى قولهم: (هذا يحيى عينانُ) -كبيرُ العينَين-؛ ولما فى قول البصريِّين من إضافة الشئ إلى نفسه. راجع (التسهيل ٣١، والجامع ٢٥، والأوضح ١/ ٧١، والتصريح ١/ ١٢٣، والصبان ١/ ١٣٠).

(١) هو صادقٌ بما مثَّل -كما لا يخفىَ- وإلا فتمتنع البدلية فى مواضع. انظرها فى: (الهمع ٢/ ١٢١، وإصلاح الخلل ٦٨-٧١).

(٢) الجمل (ص١٧)، وفيه (قال الشَّيخُ الإمامُ. أَبوُ الفضل. أَبْو القاسم عبدُ الرحمن بن إِسحق الزجاجى) اهـ.

(٣) راجع: (الجمل الهادية ق ٢٠٢، والأشباه ٢/ ١٩٦، وابن يعيش ٣/ ٧٣).

(٤) البحر ٢/ ١٧٧ (عطفُ البيان أكثرُ ما يكونُ فى الأَعلام) اهـ، والبصريُّون لا يجيزونه فى النَّكرات وأجازه الكوفيُّونَ، وتبعهم الفارسيُّ (السابق ٥/ ٤١٣، ٦/ ٤٥٧، ٧/ ٤٠٥).

(٥) هذا على مذهبه فى قَصْرِهِ عطفَ البيان على الأَسماءِ من الأعلامِ، والألقابِ، والكُنَى، أَمَّا على مذهب غيره فهو صالحٌ لَهما، والعبرة بالقصد؛ فإن كان المقصود الأول، والثانى ذكر توضيحًا وبيانًا فعطف بيان، وإن كان المقصود بالنسبة هو الثانى، والأولُ ذُكِرَ تمهيدًا، وتوطئةً فالثانى بدل، والتوضيح والبيان حاصلان بالتبعيّة، وانظر (المقتضب ٤/ ٢٩٥، وابن كيسان النحوى ص١٣٢).

(٦) على مذهب البصريين عمومًا، وعلى مذهبه بخصوصه -على ما تبيَّن- أَمَّا عندَ الكوفيِّينَ، وأبى عليٍّ فيجوز أن يكون عطفَ بيانٍ، وقد طرحتُهُ قريبًا قال أبو حيان ٤/ ٢١: (هذا لا يجوز على مذهب البصريِّينَ؛ لأنهم شرطوا فى البيان أَنْ يكون فى المعارف، لا فى النكرات، فالأَوْلَى أَنْ يعربَ=

ويكون عطفَ بيانٍ ، فبان لك الفرقُ بيْنَ البدلِ ، وعَطْفِ البيان ؛ إذ البدَلُ أعمُّ .

وحاصلُ هذَا البابِ :

أَنَّ عطفَ البيان يكون بالألقابِ ، والكُنَى ، والأسماءِ الأعلام ؛ وأَنَّهُ تابعٌ ، والفرقُ بينَهُ ، وبين البدل مذكورٌ في آخر[1] الباب ، فافهمْ ذلك موفَّقًا -إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى- .



=بدلًا) اهـ وفي المغنى ١٣٩/٢ -حلبى) (وأما الكوفيُّون فيرونَ أنَّ عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات ، فيكون في المعارف ، والنكرات) اهـ ، وانظر (الأشمونى ٩٣/٢-٩٤).

(١) ص ، د : (أول) ، وهو سهو ، والمثبت هو المناسب لما صنع كما تشاهده.

الباب الرَّابعُ

فِـي البَـــدَلِ[١]

اعلمْ أَنَّ البَدَلَ فى اللُّغة هو العِوضُ، وهو فى النَّحو البيانُ[٢]، وينقسمُ أربعةَ أقسام بدلُ الشَّئِ من الشَّئِ، وبدلُ البَعْض من الكُلِّ، وبدلُ الاشْتمالِ، وبدلُ الغَلَطِ.

والبَدَلُ تابعٌ للمُبدَل منه فى إعرابِهِ، ولكنَّهُ فى تقدير جملةٍ أُخْرَى[٣]؛ كما ذلك فى (عطف النَّسَقِ)[٤]، هذانِ التَّابعان، وهُمَا البدلُ، وعطفُ النَّسَقِ فى تقدير جُملتَيْنِ[٥]، وسائرُ[٦] التَّوابعِ فى تقدير جُملةٍ واحدةٍ، وهى: النَّعتُ، والتَّوكِيدُ، وعطْفُ البيَانِ؛ فافهم ذلك -إنْ شَاء اللَّهُ-.

---

(١) اصطلاحٌ بصرىّ، أما الكوفيُّون فيسمُّونَهْ الترجمةَ، والتَّبيينَ، وربَّما يسمونه بالتَّكرير (المرادى ٣/ ٢٤٦، ومدرسة الكوفة ٣١٠، ومعانى الفراء ٣/٢٧٩، والتصريح ٢/١٥٥).

(٢) إنما هذا هو الغرض منه؛ كما هو الغرض من التوابع بعامة؛ قال المبرد (المقتضب ٤/٢٩٥) (إنما هُو فى الحقيقةِ تبيينٌ) اهـ وفى (الأسرار ص٢٢٤) (الغرض فى البدل الإيضاح ورفع الالتباس) اهـ، وفى اصلاح الخلل (٧١): (تشترك كلُّها (التوابع) فى أن الغرض فيها البيان، والزيادةُ فى الإيضاح) اهـ.

أما حدُّه المميِّز، فيذكرونَه أنه التابعُ المقصود بالحكم بلا واسطةٍ: (الأشمونى ٢/١٣٥ حلبى).

(٣) انظر ما تقدم فى (٣/٤٧٩-المحرر)، ومذهبُ سيبويه، والمبرد، وجماعةٍ إلى أَنَّ العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه؛ كالنعت، والتأكيد، وذلك لتعلقهما به من طريق واحد -على ما سبق هناك-، ومذهب الأخفش والرمَّانى، وأكثر المتأخرين إلى أن العامل فيه مقدَّر، إلاَّ أَنَّهُ حذف لدلالة الأول عليه فهو من غير جملة المبدل منه، وانظر (الكتاب ١/ ١٥٠، والمقتضب ٤/٣٩٩، وابن يعيش ٣/٦٧، والبحر ٧/٢٨، ٩١، ومنهج الأخفش ص٩٥، والإنصاف ٨٣٠).

(٤) راجع المحرر ٣/٤٧٩، وابن يعيش ٣/ ٧٥، ٨/٨٩.

(٥) العبارة فى ص، د (هذان التابعان فى تقدير جملتين، وهما البدلُ، وعطفُ النَّسَقِ) اهـ، ولعل ما رتبتُه الأنسب.

(٦) أى: باقى. انظر: (درة الغواص ٤، وحاشية المقتضب ٣/٢٤٤).

فصــل

في بدل الشَّيءِ من الشَّيءِ[١]

تقولُ من ذلك (هذا زَيدٌ أَخُوكَ)، و (مررت بزيدٍ أَخِيكَ)، و (رأيتُ زيدًا أَخَاكَ)؛ فالأخ في ذلك كلِّه بدلٌ من: (زيد)، وتابعٌ له في إعرابه، ومُبيِّنٌ له، وهذا بدلُ الشَّيءِ من الشَّيءِ، ومعنى قولنا بدلُ الشَّيءِ من الشَّيءِ أنَّ الاسم الثَّانيَ هو الاسمُ الأَوَّلُ بعينِهِ، لا يخالفُه في شيءٍ، بل جيءَ به تَبْيينًا للأَوَّلِ، وكلاهما اسمانِ لمسمىً واحدٍ، لا اسمًا[٢] لجزءٍ من الأول، ولا لمعنىً فيهِ.

قال -تعالى- ﴿اَهْدِنَا اَلصِّرَٰطَ اَلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ اَلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٣]؛ فقوله (اهْدِنَا) فعل وفاعل ومفعول، و (الصِّرَاطَ) مفعولٌ ثان؛ لأن (اهْدِنَا) يتعدَّى إلى اثنين[٤]، و: (المستقيمَ) نعت لـ (الصِّرَاطَ)، وقوله (صِرَاطَ الَّذِينَ) بدلٌ من الأول، وهما لعينٍ واحدةٍ، أي لِمُسَمًّى واحد؛ لأنَّ الصِّراط الثاني هو /٤٢١/ الصِّراط الأول، وهذا بدلُ المعرفةِ من المعرفة[٥]

[و][٦] قال اللّه تعالى -في بدلِ النَّكرة من المعرفة- ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[٧]

---

(١) الأولَى إضافة (وهو كلُّه)؛ إذ (الشيء) صادق على جميع أنواع البدل، وبالتقييد يتخصص المراد كما فعل ابن معطى (الفصول ٢٣٨)، وإن كان المصنف وضحه فيما بعدُ، وهي على كل حال تسميةٌ واردة في هذا النوع من البدل، وربما تعينت فيما لا يطلق عليه (كُلٌّ)؛ نحو (صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ)، وانظر (الهمع ١٢٥/٢، والتصريح ١٥٦/٢).

(٢) الأصوب (لا اسمٌ).

(٣) الفاتحة ٦، ٧، وأضفت (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) على (ص، د).

(٤) في لغة أهل الحجاز، وفي لغة غيرهم يتعدّى إلى الثاني بالحرف اللام، أو إلى، وباللُّغتين ورد في القرآن الكريم. (المصباح ٦٣٦، والكشاف ٦٦/١، والبحر ٢٥/١).

(٥) البحر ٢٧/١، والتبيان ص٨، وبدائع الفوائد ٢٨/٢

(٦) زيادة يلتئم بها السياق.

(٧) العلق: ١٥، ١٦.

فقوله -تعالى- (نَاصِيَةٍ) بدلٌ من (النَّاصِيَةِ) الأولى[١]، وهى نكرةٌ[٢]، والنَّاصية الأولى مُعَرَّفَةٌ بالألف واللام.

وقال كثيِّر عَزَّة[٣] -فى بدل النَّكرة من النَّكرة-

(١٥٣) **وَكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْنِ: رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ**[٤]

فالرِّجْل الثانية[٥] بدل من الأولى، وهو بدل نكرة من نكرة.

ويجوز بدل المعرفة من النكرة؛ كقولك (مررت برجلٍ محمدٍ)، فـ(رجلٍ) نكرةٌ و(محمدٍ) معرفة بدل منه؛ فقَدْ بانَ لك بدلُ المَعرفةِ من المعرفَةِ، والنَّكرةِ من النَّكرةِ، والمَعْرفةِ من النَّكرة، والنَّكرةِ من المعرفةِ[٦]

ويجوزُ بدَلُ المُضْمَر من الظَّاهِرِ، والظَّاهِرِ من المُضْمَرِ؛ تقول -فى بدل المضمر من الظاهر-: (مررت بزيدٍ هُوَ)[٧]؛ فقولك (هُوَ) مضمر بدلٌ من (زيد)

---

(١) ص، د: (الأوّلة)، وقد مر فى أكثر من موضع، وراجع (١١٢/٢-المحرر).

(٢) الكوفيُّون، والبغاددة لا يستحسنون إبدال النكرة من المعرفة حتى تُوصَفَ، وعليه الزَّمخشرى (الكشاف ٢٧٢/٤، وشرح المفصل ٦٨/٣)، والعكبرى (التبيان ١٢٩٥)، وكأنَّ المصنف عليه فى تمثيله (٥١٥/٣): (مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ)، وغيرهم على إطلاقه قال أبو حيان (البحر ٤٩٥/٨): (وليس شرطًا فى إبدال النكرة من المعرفة أن توصف عند البصريِّينَ، خلافًا لمن شرط ذلك من غيرهم) اهـ، وراجع (ش الكافية ٣٤٠/٢، والتوضيح ٢٥٤/٣).

(٣) (ديوانه ص٩٩، والكتاب ٤٣٣/١، وابن السيرافى ٣٧٧٧/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، والجمل ص٣٦، والفراء ١٩٢/١، والمرتضى ٤٦/١، والزجاج ٣٨٢/١، والحلل ص٢٦).

(٤) يتمنى -كما فى البيت السابق عليه- أنْ تُصَاب إحدى رجليه بشللٍ يقْعِدُه عند خليلته، فلا يريم!

والبيت: من بحر الطويل.

والشاهد إبدال النكرة من النكرة، وهذا البدل يُعرَف بالبدل المفصَّل من المُجْمَل، ويجوز القطع رفعًا، فيكون خبرًا لمبتدأٍ محذوف، وقد رُوىَ به راجع (العينى ٢٠٥/٤).

(٥) يقصد أن (رجل) بدل من (رجلين)، إذ موقعها ثانية.

(٦) راجع (المقتضب ١٦٤/١).

(٧) ذكر ابنُ مالك أنَّه لا يُبْدَلُ مضمر من ظاهر، وما أوهم ذلك جُعِلَ توكيدًا (التسهيل ١٧٢)، ولكنهم يقرون فى نحو: (زيدٌ هو الفاضلُ) جواز كون (هو) بدلًا، وفصلًا، ومبتدأً، (ش الشذور ٤٤١)، وانظر (يس ١٦٠/٢).

فى موضع جرٍّ ؛ وتقول -فى بدل الظاهر من المضمر- (مررت بهِ زيدٍ) فـ(زيدٍ) بدل من الهاء المُضْمَرةِ المخفوضة[١] ؛ وكذلك : (مررت بهِ المسكينِ) ؛ فـ(المسكينِ) بدلٌ من الهاء مخفوضٌ[٢] ، وقد أُجِيزَ نصب (المسكين) على إضمار : (أَعْنِى) [تقديره : (مررتُ بِهِ أعنِى المِسْكِينَ)[٣] ، ولو رَفَعَهُ لجازَ بإضمارِ المبتدأِ[٤] ؛ كأنَّهُ قَالَ : (مررت بِهِ هو المسكين)][٥]

فصــل

فى بــدل البَعْضِ من الكُلِّ[٦]

وشرطه : أَنْ يكون الثَّانى فيه بعضًا للمُبْدَلِ منه ، ويلزمه العائدُ إمَّا ظاهرًا ، وإمَّا مقدَّرًا[٧] ؛ مثالُ ذلك : (ضربتُ زيدًا رأسهُ) ، و : (أكلت الرغيفَ ثُلُثَيْهِ) ، و : (قبضتُ الدراهمَ نصفَها) ؛ ألا ترى أَنَّ الثلثين ، والنِّصفَ بعض من : (الرغيف ، والدراهم) ، وهى بدلٌ منها ؛ لكونها بعضَها ؛ قال الله تعالى- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

---

(١) ص ، د (مخفوضة) ، سهو.

(٢) راجع ما تقدم فى (٤٨٩/٣-المحرر).

(٣) سيبويه ٧٥/٢-محقق : (إنْ شَاء قالَ : (مررتُ بِهِ المِسْكِينَ) ... وفيه معنى الترحُّم) اهـ.

(٤) ذاته ؛ ويجوز أَنْ يكون مبتدَأً ، والجملةُ قبلَه خبرٌ على حدِّ : (نعم الرجل زيدٌ) ، أى : المسكين مررت به ، وراجعه فى (أسرار العربية ص٩٧).

(٥) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٦) عرَّف بعضًا ، وكُلاًّ ، وربما وقع مثله من كثير من الكُتَّاب ؛ كما وقعت عليه عند المبرد (١/ ١٨٢ ، ٣/ ٢٤٣) ، والزمخشرى (المفصل ١٢١) ، والزجاجى (الجمل ٣٧) ، والزجاج (١/٤٢٠-المعانى) ، وابن يعيش (٦٣/٣) ، وغيرهم ، وهو تعبير منظورٌ إليه ، وقد خَطَّأُوا من استعمله ؛ إذ كلٌّ وبعضٌ ، لا تدخلهما اللام ؛ لأنهما معرفتان بنية الإضافة (البحر ١٥٩/١ ، والمزهر ١٥٨/٢) ، وقد جوَّزه بعضُهم (ش الكافية ٢٩٣/١) ، بل خطَّأَ ابنُ الشجرى مَنْ خطَّأَ هذا الاستعمال ، وصوَّبه بعدم تقديرهما مضافَيْنِ إلى معرفة ، فيجريان مجرى النِّصف إلى العُشْرِ من ملازم الإضافة كهُمَا ، فلا مانع من تعريفهما مثلَها ، وقد سمع وقوع (كُلٍّ) حالًا بمعنى (جميعٍ) فى قولهم (مررتُ بهِمْ كُلاًّ) ، فثبت صلاحِيَة استعماله ، راجع (الأمالى ١٥٣/١-١٥٥ ، وإصلاح الخلل ص٩٧ ، واللسان-بعض-).

(٧) ليربط البعضَ بكلِّهِ (المغنى ١١٠/٢-حلبى ، والتصريح ١٥٦/٢).

حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[١] ؛ فقوله (مَنْ) فى موضع جرٍّ بدلًا من (الناسِ)[٢] ، وهى بعضٌ منهم ؛ لأَنَّ الحجَّ إِنَّما يلزم المستطيعين من الناس ، وهذا بدلُ البَعْض من الكلِّ ، وهذا أَيضًا يكون معرفةً من معرفةٍ ؛ مثل الآية ؛ لأنه أبدلَ (مَنْ) ، وهى بمعنى : (الَّذِى) من (النَّاسِ) ، وهى معرفة ، كأنه قال (ولله على مَنْ اسْتَطَاع إليهِ[٣] سَبِيلًا الْحَجُّ) ؛ لأنَّ من شرط البدل : أَنْ يُقدَّر فى مكان المُبْدَلِ منه ، فإِنْ صحَّ وضعُهُ فى موضِعِهِ فهو بدلٌ ، وإِنْ لم يصحَّ فليس ببدلٍ[٤] ؛ /٤٢٢/ أَلاَ ترى أَنَّك إذا قلتَ فى قولك : (ضربتُ زيدًا رأْسَهُ) (ضربتُ رأسَ زيدٍ) صَحَّ[٥] ، ولو قلت فى (مررتُ بزيدٍ أخيكَ) (مررتُ بأَخيك) صَحَّ ؟

ويجوز فى بدل البعض أَنْ يكونَ معرفةً من معرفةٍ -كما قدمنا[٦]- ؛ وكقوله -تعالى- ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[٧] ، فقوله (بَعْضَهُمْ) بدل من (النَّاسَ) .

ويجوز فى بدل البعض من الكل أن تُبْدَلَ المعرفة من النكرة ؛ فتقول (ضربتُ رجلًا رأْسَهُ) ، و : (أكلتُ رغيفًا ثُلثَيْهِ) ؛ فالرَّأسُ والثُّلُثَانِ معرفةٌ ، والرَّجُلُ [والرَّغيفُ][٨] نكرةٌ .

ويجوز لك فيه أَنْ تُبْدِلَ النكرة من المعرفة ، فتقول (قبضت الدراهمَ جُزءًا

---

(١) آل عمران ٩٧

(٢) والعائد محذوف ، تقديره : (منهم) ، وقيل (مَنْ) شرطية مبتدأ ، وجواب الشرط محذوف ، وقيل (مَنْ) موصوله مبتدأ ، والخبر محذوف ، وقيل موصولة فاعلة للمصدر (حج) ، انظر البحر ١١/٣ ، ومعانى الفراء ١٩٧/١ ، والتبيان ٢٨١

(٣) أى حج البيت .

(٤) انظر ما يأتى فى (٥٢٦/٣-المحرر ، وحواشيها) .

(٥) سيويه ١٥٠/١ محقق (... وذلك قولك رأيت قومَك أكثرَهُم ... على أنه أراد رأيت أكثر قومك ... ، ولكنه ثنى الاسم توكيدًا) اهـ .

(٦) لعله كرر هذا لطول العهد به .

(٧) البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ ، وقد تقدمت فى (٢٧٥/٣-المحرر) .

(٨) تتمة يقتضيها السياق .

منها)، و: (قتلتُ القومَ رجلًا مِنْهُمْ) فقولك[١] (جزءًا، ورجلًا) نكرتان، بدل من (القوْمَ، والدَّراهِمَ)، وهما معرفة، وتقول (خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ من رجليْهَا) فـ(يديْها) بدل من (الزَّرافة)، وعلامة نصبهما[٢] الياء، و (أَطْوَلَ) مفعولٌ ثانٍ لـ(خلق)[٣]، وقيل حالٌ[٤]، ويجوز (خلق الله الزَّرافة يداهَا أَطْوَلُ من رجلَيْها)؛ فقوله: (خلقَ اللهُ الزَّرافةَ) فعل، وفاعل، ومفعول، و (يدَاها) مبتدأ، و (أطولُ) خبره، والجملةُ فى موضع الحال من (الزَّرافة)[٥]، أو فى موضع المفعول الثانى لـ(خَلَقَ) إذا جعلته يتعدَّى إلى اثنين[٦]

وتقول: (عجبتُ من وقعِ أنيابِهِ بعضِهَا على بعضٍ)؛ فـ(بعضِهَا) بدل من (أنيابِهِ) على اللَّفْظِ؛ لأَنَّ (أَنْيَابِهِ) مخفوضة بإضافةِ (وَقْعِ) إليها فى اللفظ، وموضع (أَنْيَابِهِ)[٧] الرَّفعُ؛ لأنها فاعلةُ (وَقْع) ويجوز: (عجبتُ من وقعِ أنيابِهِ بعضُهَا على بعضٍ)- برفع (بَعْضُهَا) على أنها بدل من موضع (أنيابِهِ)؛ لأن قوله (أَنْيَابِهِ) فى موضع رفع فاعِلًا لـ(وَقْع)؛ لأن (وَقْع) مصدر (وَقَعَ. يَقَعُ. وَقْعًا)، فكأنه قال: (عجبتُ من أَنْ وَقَعَتْ أنيابُهُ بعضُها على بعضٍ)[٨]، فبان لك أَنَّ (أَنْيَابِهِ) مخفوضةٌ فى اللَّفْظِ مرفوعةٌ فى المعنى[٩]

---

(١) ص، د: (فقوله)، والمناسب ما أثبت.

(٢) ص، د (نصبها -تصحيف)، ويستقيم على إرادة الكلمة.

(٣) كأنه ضمن (خلق) معنى (جعل).

(٤) شرح عمدة الحافظ ٣٣٠، والمغنى ٢/٩٠، والجامع ١٢٠، وهى حال ثابتة.

(٥) التصريح ١/٣٦٨.

(٦) انظر رقم (٣) هنا.

(٧) (أنيابِه) بين السطرين فى (ص).

(٨) د، وحاشية (ص): (لأنَّ (أَنْ) مع الفِعْل بتأويل مصدرٍ) اهـ.

(٩) الفراء (١/٩٦-المعانى) (ومن ذلك قول العرب (عجبتُ من تساقُطِ البُيُوتِ بعضِها على بعضٍ، وبعضُها على بعضٍ)؛ فمن رَفَعَ ردَّ (البعضَ) إلى تأويل (البيوت)؛ لأنها رفعٌ، أَلاَ ترى أَنَّ المعنى عجبتُ من أَنْ تساقطتْ (البيوتُ) بعضُها على بعضٍ، ومن خفض أجراه على لفظ البيوت؛ كأنه قال: من تساقُطِ بعضِها على بعضٍ) اهـ. وانظر ٢/٣٢٤-منه، والكتاب ١/١٥٤-محقق.

ولك أَنْ تحملَ التَّابع على اللَّفظ ، وعلى المحلِّ[١] ؛ كما قلنا فى : (مررت بزيدٍ أَخِيكَ) ، فالأخُ بدلٌ من لفظ (زيد) ، ولك أن تقول (بزيدٍ أَخَاكَ) -بنصب الأخ- بدلًا من محلِّ (زيدٍ) ، لأنَّ محله النَّصبُ ؛ من حيثُ إِنَّهُ مفعولٌ فى المعنَى ؛ إِذْ التَّقدير (جاوزتُ زيْدًا أَخَاكَ) .

فصــل

فــى بــدل الاشتمــال

لا يكون إلاَّ مصدرًا[٢] /٤٢٣/ ، وفيه عائدٌ على الأول ، وسُمِّيَ بدلَ اشتمالٍ ؛ لأنَّهُ يشتملُ[٣] على المعنى المقصود بالأخبار[٤]

---

(١) راجع (المحرر ٣/ ١٥٢ ، ٣٩٤)٠

(٢) هذا القصر من صنيع أبى القاسم الزجاجى (الجمل ص٣٥ ، ٣٨) ، حتَّى قال ابن الخباز (الغرة ص١١٠-١١١) : (وبدل الاشتمال ، وسماه الزجاجيُّ : بدلَ المصدر) اهـ٠
نعم هو فى الغالب يكون فى المصادر (البحر ٢/ ٣٩) ، وقد عبَّر عنه الأشمونى ببدل المصدر ، قال الصبان (٣/ ٢٧) : (اقتصر على المصدر ؛ لأنه الغالب فى بدل الاشتمال ، وإلا فقد يكون غير مصدر ؛ كما فى (سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ) اهـ٠
والعجيبُ أن يستشهد له المصنف بالآية ﴿الأُخْدُودِ النَّارِ﴾ ، وليست (النار) مصدرًا ، بعد قصرهِ إياهُ على المصْدرِ !٠

(٣) د٠ (يشمل)٠

(٤) اخْتُلِفَ فى المُشْتَمِلِ هل هو الثَّانى ، أو الأولُ ، أوِ العاملُ ؟ المصنف على اشتمال الثانى على المعنى المقصود بالإخبار ، وهو رأى المبرد ؛ قال (المقتضب ٤/ ٢٩٧) : (أَنْ يكونَ المعنى محيطًا بغير الأول الذى سبق له الذكرُ ؟ لالتباسه بما بعده ، فتُبدِلَ منه الثانى المقصود فى الحقيقة) اهـ ، وانظر ١/ ١٦٥-منه ؛ والرضيُّ على أنَّ المشتمِلَ هو الفعل (١/ ٣٣٩) ، واختار ابنا السِّيد ، ومالِك أنَّ المشتمِلَ الأولُ (الاقتضاب ٣٩٢ ، والتسهيل ١٧٣)
قلت هو مشكل ؛ فما ذهب إليه المصنف وقوم عامٌّ فى البدل ، فلا خصوصَ ، ومن قال إن المشتمل الأول ، تهتز رؤيته مع بدل البعض ، ومن قال العامل ، فالعامل مشتمَلٌ عليه ، لا مُشْتمِلٌ ، ولو قيل إنَّ هذا النوع من قبيل بدل البعض تجوُّزًا لكان مذهبًا ، ثم راجع الآراء فى (الأشباه والنظائر ٣/ ٦)٠

تقولُ من ذلك (أعجبتْنِى[1] الجاريةُ حُسْنُهَا)، و (نفعَنِى عبدُ اللَّهِ علمُهُ)؛ فقولك (حُسْنُهَا) بدل من (الْجَارِيَةُ)، وهو مصدر، و (عِلْمُهُ) بدل من (عبدُ اللَّهِ)، وهو -أيضًا-[2] مصدرٌ، وقد اشتمل الحُسْنُ، والعِلْمُ على معنى الكلام الذى قصَدْتَ الإخبارَ بِهِ؛ إِذْ لم يعجبكَ إلاَّ حسنُ الجارية، ولا نَفَعَكَ إلا علمُ عبدِ اللَّه، والهاءُ فيهما عائدةٌ على (الجاريةُ)، وعلى (عبدُ اللَّهِ)؛ ولا يتمُّ إلا بالعائد[3] قال اللَّهُ-تعالى- ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[4]، فالقتال بدل من (الشَّهْرِ)[5]؛ لأن سؤالهم عن الشَّهْرِ إنما كان من أجل القتال لا من أجلِ الشَّهْرِ؛ لأَنَّهُمْ يعرفون الشَّهرَ، وليس مقصودُهم إلا السؤالَ عن القتالِ فيهِ[6]؛ وكذلك قوله -تعالى- ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾[7]؛ فقوله (النَّارِ) بدلٌ من (الأُخْدُودِ)[8]؛ لأن النار حالَّةٌ فى الأخدود وقال الشاعر[9]

(١٥٤) لَقَدْ كَانَ فِى حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ ... تُقَضَّى لُبَانَاتٌ ويَسْأَمُ سَائِمُ[10]

فقوله (ثَوَاءٍ) بدل من (حَوْلٍ)، لأَنَّ الثُّوِىَّ كان فى الحول، وهو الإقامة.

---

(١) ص، د (أعجبنى) -تصحيف-.

(٢) (أيضًا) بين السطرين فى (ص).

(٣) ملفوظًا به أو مقدَّرًا، (المغنى ٢/١١٠-ط الحلبى).

(٤) البقرة ٢١٧

(٥) وخفضُه عند الكسائىّ، والفراء بِنِيَّةِ (عَنْ) مضمرةً؛ قيل وهو ضعيف؛ لأن حرف الجر لا يبقى عملُهُ بعد حذفه فى الاختيار. راجع (البحر ٢/١٤٥، ومعانى الفراء ١/١٤١، والتبيان ١٧٤، والطبرى ٤/٣٠٠).

(٦) مجالس ثعلب (١/٤٠).

(٧) البروج ٤، ٥.

(٨) أى بدل اشتمال (البيان ٢/٥٠٥، والكشاف ٤/٢٣٨)، وذهب السُّهَيْلى إلى أنه بدل كل من كل على حذف مضاف. أى: أُخْدُودِ النار. (أمالى السهيلى ص١١٣، والبحر ٨/٤٥٠).

(٩) الأعشى من قصيدة يهجو فيها (يزيد بن مُسهَّر الشيبانى). (ديوانه ص١٧٧، والكتاب ٣/٣٨ محقق، والمقتضب ١/١٦٥، ٤/٢٩٧، والكامل ١/٣٩٦-بيروت، والجمل ص٣٨، والشجرى ١/٣٦٣، وابن يعيش ٣/٦٥، والفارقى ٣٤٠).

(١٠) من اللغة: لباناتٌ: حاجات، والشاعر يخاطب نفسه.

فصل

ومن شرط البدل : أَنْ يقدَّر فى مكان المبدل منه[١] ، فإِنْ صحَّ الكلامُ فهو بدل ، وإِنْ لم يصحَّ فهو غير بدل .

مثال ذلك -فى بدل الشئ من الشئ- قولك : (مررت بزيدٍ أخيكَ) ، و (مررت بأَخِيكَ زيدٍ) ؛ أَلا ترى أنَّك لما قدَّمتَ الأخَ مكان (زيدٍ) صحَّ الكلامُ .

وكذلك تقُولُ -فى بدل البَعْضِ- : (ضربتُ زيدًا رأْسَهُ) ، ثم تقول (ضربت رأس زيدٍ) ، فتقدم الرأس على (زيد) ، فيصحُّ الكلامُ .

وتقُولُ -فى بدل الاشتمال- (أعجبتْنى[٢] الجاريةُ حسنُهَا) ؛ ثم تقولُ (أعجبَنِى حُسْنُ الجاريةِ) فيصحُّ الكلام مع تقديم الحُسْن .

فصل

فى بدل الغَلَط

اعلمْ أَنَّ بدل الغَلَط لا يجرِى فى كلامٍ فَصيحٍ[٣] ، وإِنَّما تغلَطُ العرب ، فتريد أَنْ تنطقَ بشئٍ ، فتغلَط على غيرِه ، فتأتى به ثم تُتْبعُه مقصودَهم[٤] ؛ فيقولون : (مررت بزيدٍ عمروٍ) ، كان مرادُهُمْ /٤٢٤/ : (مررتُ بعمروٍ) ، فَغَلِطَ[٥] على (زيد) ، فجاء

= والبيت : من بحر الطويل.

والشاهد : إبدال (ثَوَاءٍ) من (حَوْلٍ) بدل اشتمال ، والعائد محذوفٌ للعلم به ، تقديره (ثَوَاءٍ فيهِ)

(١) الهمع ٢/ ١٢٦ ، والصفحة التالية ، و(٥٢١) السابقة

(٢) ص ، د : (أعجبنى) -تصحيف.

(٣) المبرد (المقتضب ١٦٦/١) : (هذا البدل لا يكون مثلُهُ فى قرآنٍ ، ولا شِعر ، ولكن إذا وقع مثله فى الكلام كَان غلطًا ، أو نسيانًا) اهـ.

وانظر (٤/ ٢٩٨) منه ، والجمل ص٣٩ ، وأسرار العربية ٢٢٦).

(٤) سيبويه (٤٣٤/١-محقق) : (... يجئُ على النسيان ، أو الغلط ، فيتدارك كلامه) اهـ.

(٥) أى المتكلم ، ولعل الأنسب للسِّياق ضمير الجمع.

به مقدَّمًا ، ثم أَتْبَعَهُ (عمرًا) على سبيل الغلَط والأجودُ فى ذلك : أن تأتى بـ (بَلْ)[١] ؛ فتقول (مررتُ بزيدٍ بل عمروٍ) فلا يكون

غلطًا ؛ لأَنَّك لما جئتَ بـ (بَلْ) علم أنك قد أضربت عن الأول ، وأثبت الثانى .

وكذلك : (مررتُ ببكرٍ ثَوْرٍ) ، أردتَ أَنْ تقولَ (مررتُ بثَورٍ) فغلطْتَ على (بَكْرٍ) ، فجئتَ به ، ثُمَّ بـ (ثورٍ) بعدَهُ[٢] ، والأحسنُ أَنْ تقُولَ (مررت ببَكْرٍ بل ثور) ، وهذا قليلٌ فى الكلام ، لا يُقَاسُ عليه[٣]

وحاصِلُ هذا الْبَابِ :

أَنَّ البدل تابعٌ للمُبْدَلِ منه فى الإعراب ، وأَنَّهُ على أَربعةِ أضُربٍ ، ويجوز بدل المعرفة من المعرفة ، والنَّكرةِ من النَّكرة ، والظَّاهرِ من المُضْمَرِ ، والمُضْمَر من الظَّاهِرِ ، ويشترَطُ فى بَدَلِ البعض ، وبَدَلِ الاشتمال العائدُ إمَّا لفظًا ، وإمَّا تقديرًا ؛ وأَنَّ من شرطِ البدل : أَنْ يُقَدَّرَ فى مكان المُبْدَلِ منه ، فإنْ صَحَّ الكلامُ كانَ بدَلًا ، وإنْ لم يصحَّ لم يكنْ بدلًا[٤] ، والجميعُ مشروحٌ فى الباب .

---

(١) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ، ق٢٠٦) : (... الأولىَ فى مثله إذَا وقع وسبق إلى اللِّسان ما لم يقصده المتكلم أَنْ يأتى ببَلْ ... ليُعْلَمَ أَنَّك غالط) اهـ.
وانظر (ابن يعيش ٣/٦٦).

(٢) لم يتعرَّض المصنِّف لما يسمَّى : بَدَلَ البَدَاء ، وما مثَّل به صالحٌ لهما ؛ قال سيبويه (١/٤٣٩) (إما أن تكونْ غلطتَ ، أوْ نسيتَ فاستدركتَ ، وإمَّا أَنْ يبدو لك أن تُضْرِبَ عن مرورك بالرجل وتجعل مكانَهُ مرورَكَ بالحِمَار ، بعدَ ما كنتَ أَرَدْتَ غير ذلك) اهـ.

(٣) الزجاجى (الجمل ٣٩) (ليس الغلطُ مما يجرى بقِيَاسٍ) اهـ.

(٤) فى هذا المذهب وشايةٌ بمخالفتِهِ مذهبَه فى عطف البيان ؛ إِذْ قَصَرَه -كما سبق- على الأعلام والكُنى ، والألقاب ، فماذا يكون مالا يصلُح أَنْ يكون بدلًا لعدم صلاحيته للحلول محلَّ الأول ؟ وقد وجد العلماء فى عطف البيان مندوحة لما لا يصلح بدلًا ؛ من نحو (هندٌ قام أخوها زيد) ، و(يا زيدُ الحارثُ) ، و(أنا ابنُ التَّاركِ البكرىِّ بشرٍ) ، و : (زيدٌ أفضلُ الناسِ : الرجالِ والنساءِ) ، وجميعُها لا يصلح للإحلال محلَّ الأول ، فلا تصلح للبدل -إذن- ويتعين فيها عطفُ البيان ، وفيها ما هو غير علم ، ولا لقب ، ولا كنية ، فلا تصلح عطفَ بيانٍ على مذهبه ، إلا أَنْ يقال : إنَّ شرط الحلول شرطٌ أغلبى ، أو أنه يغْتَفَرُ فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل ، فحينئذ يصلح لكليهما ؛ انظر (المغنى ٢/ ٨٧-حلبى ، والتصريح ٢/١٣٣ ، ١٥٥ ، وبدائع الفوائد ٢/٢٨).

الباب الخامس

فى عطْفِ النَّسَقِ[١]

العطفُ فى اللُّغة الرجوعُ ؛ يقال عطفتُ على فلان. أَىْ : رجعت عليه[٢] ؛ قال الشاعر[٣]

(١٥٥) عَطَفْتُ عَلَيْكَ الْمُهْرَ حَتَّى تَفَرَّجَتْ   وَمَلَّتْ مِنَ الطَّعْنِ الدِّرَاكِ الرَّوَاجِبُ[٤]

أى رجعتُ ، والعطف فى النحو ، عبارة عن ردِّ آخر الكلام على أوله ، حتَّى يصيرَ فى مثل حاله من الإعراب[٥] ؛ كقولك (قام زيدٌ وعمروٌ) ، و : (رأيتُ زيدًا وعمرًا) ، و (مررتُ بزيدٍ وعمروٍ) ؛ ألا تَرَى أَنَّ الاسم الثَّانى فى هذا كلِّه تابعٌ للأول ، فى رفعهِ ، ونصبِه ، وجرِّه ، رَدٌّ[٦] إليه.

فصل

وحروف العطف عشرة[٧] (الواو) ، و(الفاء) ، و(ثُمَّ) ، و(حتَّى) ، و(لكنْ) ، و(بلْ) ، و(أَوْ) و(إِمَّا) ، و(أَمْ) ، و(لا).

---

(١) (عطْفُ النَّسَق) عبارة كوفيَّة ، وعند البصريِّين (العطف بالحرف).
(مدرسة الكوفة ، ٣١٤).

(٢) اللسان (عطف).

(٣) لم أوفق فى معرفته ، ولم أقع على البيت فيما تيسر لى من مصادر.

(٤) من اللغة : الدِّرَاكُ : المُلاحِقُ المُتَتَابِعُ ، والرواجِبُ العظيمة ، وهذا ما استظهرته من مادته ، والبيت : من بحر الطويل.

(٥) حدٌّ لا يمتنع منه سائر التوابع ، وإنْ قيَّده بالمثال ، والمناسِبُ ما ذكره فى (٤٧٩/٣-المحرر) بقوله (هو الذى يكُون بالحروف العشرة) ، وبذا حدَّه ابن مالك فى (التسهيل ١٧٤) ، وقد رأى أبو حيان أنه لكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حدِّه ، ومن حدَّه كابن مالك بكونه تابعًا بأحد حروف العطف لم يصب ، مع ما فيه من الدور. (الهمع ١٢٨/٢).

(٦) ص ، د (راد) -بالألف- ، وهو تصحيف ، إذ هو (فَعْلٌ) بمعنى : (مَفْعُول) أى مردود عليه ، وانظر (اللسان -ردد).

(٧) وهو المشهور من المذهب ، وأسقط منها الفارسى ، والرمانى ، وابْنَا كيسان ، والسِّيد ، وغيرهم

فهذه تعطف الاسمَ على الاسمِ، والفعلَ على الفعلِ، أي[1] الماضِي على الماضِي، والمستقبل عَلَى المُسْتَقْبل، والأمر على الأمر، والجملة على الجملة؛ مثال ذلك: (قام زيدٌ وعمروٌ)، و: (زيد قامَ وقَعدَ)، و: (بكرٌ يخرُجُ ويمشِي)[2]

ولو عطفت ماضيًا على مستقبل، أومستقبلًا على /٤٢٥/[3] ماضٍ، كقولك (زيدٌ يخرجُ ومشَى)، أو: (زيد خَرَجَ ويَمْشِي) -لم يجز[4]، وكذلك لو عطفت اسمًا على فعلٍ، أو فعلًا على اسمٍ؛ مثل أَنْ قلتَ (زيدٌ وقامَ) أو: (قَامَ وزيدٌ)، لم يصحَّ[5]، ولم يجُزْ.

وتقول -في عطف الجملة على الجملة- (قام زيدٌ وقعدَ عمروٌ)، و: (زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ) ألا ترى أن قولك: (قعد عمرو) جملةٌ من فعل وفاعل معطوفةٌ على (قَام زيدٌ)، وهي جملة فعلية، وكذلك: (عمروٌ قاعد) معطوف على قولك: (زيدٌ قائمٌ)[6]؟

=(إمَّا)، فلم يَعُدُّوها عاطفة، واختاره ابن مالك والرضي، والشجري، بل نقل الأشموني عن ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف؛ لمصاحبتها لها، راجع (الكتاب ٤٣٥/١-محقق، وابن يعيش ٨٩/٨، ١٠٣، وأبو علي الفارسي ٥٩٤، ومعاني الحروف للرماني ص٧٧، وإصلاح الخلل ٨٧، والتسهيل ١٧٤، والأشموني ١١٢/٢، وابن كيسان النحوي ١٥٠، وأسرار العربية ٢٢٩، وما يأتي في موضعه).

(١) ص، د: (أو) سهو.

(٢) هو في حقيقته من عطفِ الجمل، وقد أَجَابَ عنه المرادي بقوله: (لمَّا كان الغرض منها إنَّما هو عطف الفعل؛ لأنَّ فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول صحَّ أَنْ يقال: إنَّها من عطف الفعل على الفعل) اهـ، (التوضيح ٣٤٣/٣).

(٣) (على) مكررة في (ص).

(٤) إذْ الشَّرْط اتِّحادُ الزمان. راجع: (السابق ٣٤٢/٣، وش المفصل ٩٠/٨، والمرتجل ٢٠٨) أَمَّا اختلافُ اللفظ مع اتحاد الزمان فغير مانع؛ نحو قول الله: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾.

(٥) هذا الحكم مستقيمٌ بما مثَّل، ولا مانع من تعاطف الفعل مع اسم يشبهه؛ نحو ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾، و: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ومُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ انظر (التصريح ١٥٢/٢، والصبان ١١٩/٣).

(٦) الهمع ١٤٠/٢.

فصل

ويجوزُ العطفُ على اللَّفظِ ، وعلى المَحَلِّ -كما ذكرنا فى جميع التوابع- ؛ تقول (مررتُ بزيدٍ وعمروٍ) -بالخفض عطفًا على لفظ (زيد)- ، و(عمرًا) -بالنَّصب عطفًا على الموضع ؛ لأنَّه منصوبٌ فى المعنى[١] ، وكذلك (هذا ضَارِبُ زيدٍ وعمرٍو)- بالخفض عطفًا على لفظ (زيد) ، و (عمرًا)- -بالنَّصب- عطفًا على موضع (زيدٍ)[٢] ؛ كأنَّك قلتَ (هذا الذى ضرب زيدًا وعمرًا)، وكذلك (عجبتُ من قيامِ زيدٍ وعمرٍو) -بالخفض على اللفظ- ، و : (عمرٌو)[٣] -بالرَّفع على الموضع- ؛ لأنَّ (زيدًا) فاعل المصدر ، فهو مرفوعٌ فى المعنى ؛ كأنَّك قلتَ (عجبتُ مِنْ أَنْ قَامَ زيدٌ وعمرٌو) .

فصل

ومعانِى حُروفِ العَطْفِ مختلفةٌ ؛ فـ (الواو) معناها الجمعُ بين الشَّيئين ، وليس فيها دليلٌ على الأول منهما[٤] و(الفاء) للتَّرتيب[٥] ، وليس فيها مُهْلَةٌ ، و(ثُمَّ) للترتيب وفيها مهلة ، و(حَتَّى) معناها الغاية و(لكنْ) للاستدراك بعد الجحد[٦] ، و(بَلْ) للإضراب عن الأول ، والإيجاب للثانى ، و(أَوْ) و(إِمَّا) للشك والتخيير ، و(أَمْ) للاستفهام ، و(لا) لإخراج الثانى مما دخل فيه الأول .

---

(١) راجع ما تقدم فى (٣/ ١٥١ ، ٣٩٤ وحاشيتها-المحرر)٠

(٢) راجع ما تقدم فى (٣/ ١٥٢ ، ٢٥٦-المحرر)٠

(٣) راجع ما تقدم فى (٣/ ١٥٣ ، ٥٢٣-المحرر) ؛ قال الزجاج (١/ ٢٢٠) (ويجوز على هذا (عجبت من ضرب زيد وعمروٌ) و (من قيامِكَ وأخُوكَ) المعْنى عجبتُ من أن ضربَ زيدٌ وعمروٌ ، ومن أنْ قمتَ وأخُوك) اهـ٠

(٤) سيبويه (١/ ٩١ محقق) (لم تُلْزِمْ الواوُ الشَّيْئَيْن أنْ يكون أَحدُهما بعدَ الآخر) اهـ٠

(٥) ص ، د (للتَّعقيب) ، وهو سهو ؛ إذْ مُؤَدَّاهُ ما بعده ، وأثبتُّ المطلوب كما فى تاليه ، وهو ما ذكره فى فصل الفاء بلفظه٠

(٦) لعله تصحيف عن : (الجُمَل) ؛ كما يأتى فى فصل (لَكِنْ) ، وإنْ كانَ المثبتُ صوابًا٠

فَصْـــل (الواو)

تقول : (قام زيدٌ وعمروٌ) و : (ضربتُ زيدًا وعمرًا) ، و : (مررتُ بزيدٍ وعمروٍ) ، فيحتمل ذلك ثلاثة معان(١) أَن يكونا(٢) قاما معًا فى وقت واحد ، وأن يكون (زيد) قام أولًا ، وأن يكون (عمرو) قام أولًا ، و(زيد) بعده ، وإنما كان ذلك فى (الواو) ؛ لأن الواو تجمع ، ولا تقتضى الترتيب(٣) ، فقد جمعت بينهما فى القيام ، وكذلك قولهم (ضربت زيدًا وعمرًا) فقد جمعت (الواو) بينهما فى الضرب.

واعلم أَنَّ (الواوَ) أُمُّ الباب ؛ لكونِهَا /٤٢٦/ أكثرَ دَوْرًا فى كلامِ العَربِ من سائر أَخواتِها(٤) ، وتنقسم فى الكلام على ستَّةِ أقسام(٥)

واو عاطفة ، وهى التى ذكرنا أنها أم الباب ، واو قَسَم ، وقد تقدمت فى باب (القسم)(٦) ، وواو بمعنى (ربَّ) وقد تقدمت فى باب حروف الجر(٧) ، وواو للحال ؛ كقولك (جاء زيد والنَّاسُ يضحكون) أى (جاءَ فى حال ضَحِك الناس) ، وقد تَقَدَّمتْ فى باب (الحال)(٨)

---

(١) الهمع ٢/١٢٨- ١٢٩

(٢) أىْ فى التَّمثيل الأول ، وتالياه مقِيسَان عليْه٠

(٣) انظر رقم (٤) السابق ، ٤٣٨/١ منه ، ويقول الزجاج (المعانى ٤١٤/١) : الواو إذ ذكرت فمعناها الاجتماعُ ، وليس فيها دليلٌ أنَ أَحدَ الشيَّئيْنِ قبل الآخِرِ ، لأنها تؤذن بالاجتماع) اهـ٠

(٤) الأنبارى (أسرار العربية ٢٢٧) : (قيل : لأنَّ الواو لا تدلُّ على أكثرَ من الاشتراك فقط ، وأما غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك ، وعلى معنى زائدٍ ٠٠٠ فصارت الواو بمنزلة الشَّئ المفرد ، وباقى الحروف بمنزلة المركَّب ، والمفردُ أصلٌ للمركب) اهـ٠

(٥) معانى الحروف ص٩٥ ، والجمل الهادية ق١٠٢- ١٠٣ ، والمغنى ٣٠/٢- حلبى) وقد ذكر لها ابن هشام أحد عشر قسمًا- ، وانظر (المحرر ١٤٢/٤)٠

(٦) ٤٣٢/٣-المحرر٠

(٧) ٤١٣/٣-المحرر٠

(٨) ٣٣٧/٣-المحرر٠

وواو زائدة ؛ كقوله -تعالى- ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[١] ؛ قيل إنَّ الواو فى قوله (وَأَذِنَتْ) زائدةٌ ، تقديره (إِذَا السَّماء انْشَقَّتْ أَذِنَتْ) ، وَالْوَاوُ زائدة[٢] ؛ وكذلك قولُه -تعالى- ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[٣] الواو فى قوله (وَفُتِحَت) زائدةٌ ، والتَّقدير (حتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ) ، هذا على قول بعض النحاة[٤]

وقال بعضهم لا تَجُوز زيادةُ شئٍ من الحروف فى القرآن إِذَا وُجِدَ لها معنىً ، وأمَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ لها معنىً فإِنَّهَا تكون زائدة[٥]

---

(١) الانشقاق : ١ ، ٢

(٢) إليه ذهب الكوفيُّون ، والأَخفش ، ومنعه البصريُّون ، وقدَّروا الجواب محذوفًا ؛ إِذْ حذف الجزاء لتفخيم الأمر ليس بعزيز فى كلامهم ؛ قال الزمخشرى (حُذِفَ جواب (إِذَا) ؛ ليذهب المقدِّر كل مذهب) اهـ (الكشاف ٢٢٤/٤) ، وانظر (الإنصاف م٦٤ ، والمقتضب ٧٧/٢).

قلت وما يشاع عن الكوفيِّين بعامَّة فيه ليس على بابه ؛ فالفراء يمنع الزيادة هنا ، ونصَّ على حذف الجواب ، أو هو (يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ) ؛ قال (معانى القرآن ٢٥٠/٣) (والجواب كالمتروك ؛ لأنَّ المعنى معروف ، قد تردَّد فى القرآن معناه فعرف ، وإن شئت كان جوابه (يا أيها الإنسان) ... وتُضمِرُ الفاء) اهـ.

(٣) الزمر ٧٣

(٤) هم الكوفيُّون ، والأخفش ، والبصريون يأبونه -كما سبق- ، ويقدرون الجواب محذوفًا ؛ قال سيبويه (١٠٣/٣) (سألتُ الخليل عن قوله -جل ذكره ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ أين جوابها؟ .. فقال إن العرب قد تترك فى مثل هذا الخبرِ الجوابَ فى كلامهم لعلم المُخْبَر لأى شيءٍ وضِعَ هذا الكلام) اهـ.

وقال ابن جنى (الخصائص ٤٦٢/٢) : (... قالوا : الواو هنا زائدة مُخْرَجة عن العطف ، والتقدير عندهم فيها : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ ، وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريُّون ، لكنه عندنا على حذف الجواب. أى صُدِقُوا وعدَهم ، وطابت نفوسُهم ، ونحو ذلك) اهـ ، وراجع (الإنصاف م٦٤ ، ومعانى الفراء ١٠٧/١- ، ٢٣٨ ، ٥٠/٢ ، ٢١١ ، ٣٩٠ ، والبحر ٤٤٣/٧ ، والشجرى ٣٥٧/١- ، والمرتضَى ٣١٠/٢ ، وشرح القصائد السبع ٥٦٨ ، ومنهج الأخفش ٢٤٥).

(٥) الطبرى ٤٠/٢ (غير جائزٍ أَنْ يكون فى كتاب الله حرفٌ لا معنى له) اهـ ؛ وقال الرازى (نقله فى البحر ٩٧/٢) : (قال المحققون دخولُ اللفظ المهمل الوضع فى كلام أحكم الحاكمين غير جائز) اهـ ؛ ويقول ابن يعيش (١٢٨/٨) (أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ؛ إذ ذلك يكون كالعبث ، والتنزيلُ مُنزَّه عن مثل ذلك) اهـ ؛ ويقول المبرد (١٨٣/١)-المقتضب) : (... كل كلمة=

وقيلَ إنَّ الواو فى هذه الآية واوُ الثَّمانية(١) ؛ لأنَّ الرواية قد وردت أَنَّ أبواب الجَنَّة ثمانيةٌ(٢) ؛ ومثله قوله -تعالى- : ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(٣) ؛ وقوله -تعالى- ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾(٤) ، هذه الواو فى هذه الثلاثِ الآياتِ(٥) يسميها [بعض العلماء](٦) واوَ الثَّمانية(٧) ،

=إذا وقعتْ وقع معها معنىً ، فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست زائدة) اهـ ؛ قال ابن يعيش (السابق) : (قولنا : زائدٌ ليس المرادَ أنَّه قد دخل لغير معنى ألبتةَ ، بل يزيد لضربٍ من التَّأكيدِ ، والتأكيدُ معنىً صحيحٌ) اهـ ؛ وقال الأمير (١/٣٣) : (فالتأكيد بالنسبة له كالمعنى الأصلى ؛ كأنَّه فيه لم يزد ، ولم يخرج عما وضع له) اهـويرى الرضى أَنَّ اعتبار هذا المعنى كافٍ فى عدِّه أصلًا ، قال (٢/ ٣٨٥) : (والعجب أَنَّهم لا يرون تأثير هذه الحروف تأثيرًا معنويًا ... مانعًا من كون الحروف زائدةً) اهـ.

وكذا رأيتَ المتشددين يمنعون بإطلاقِ الزِّيادَةَ فى القرآن ، والمعتدلين يتلمَّسُون لها وظيفةً ما تنزيهًا عن العبث -وإنْ كنتُ حتىَ الآن لم أهضم فكرة التأكيد هذه- على أنَّ أبا على جوَّز فى القرآن أَنْ تكون الزيادةُ لغير توكيد ، إذْ العربُ زادوا فى نثرهم ، ونظمهم ما لا حاجة لهم إليه ، بل زادوا فى الكلمة الواحدة حروفًا لغير معنى نحو : (كتاب ، وعجوز ، وقَبَعْثَرَى وجُنْدَب ، كذلك تجوزُ زيادة هذه الحروف فى التَّنزيل ، إذ كان التَّنْزِيل على ألسنتهم ، وما عليه تعارُفُهم) ، نقله شلبى عن البغداديات فى (أبو على الفارسى ص٦٠٧) ، ثم انظر (سر الصناعة ١/٧١، والبرهان ١/٣٠٥).

(١) الحريرى (درة الغواص ٣١) : (لما ذكر أبواب جهنَّم ذكرها بغير واوٍ ؛ لأنها سبعة ، ولما ذكر أبواب الجنة ألحقَ بها الواو ؛ لكونها ثمانية ... وتسمى هذه الواو واو الثمانية) اهـ.
وانظره فى (معانى الحروف ٦٤ ، وفقه اللغة للثعالبى ص٢٣٣) ، وما يأتى هنا.

(٢) ص البخارى ٤/٢٠١ : (... أَبْوابُ الجَنَّةِ الثَّمانِيةُ ...)-الحديث ، وفى الجامع الصغير للسيوطى ١/١٤٥ (الْجَنَّةُ لَهَا ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ ، وَالنَّارُ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ) -حديث حسن-.

(٣) الكهف ٢٢

(٤) التوبة ١٢٠

(٥) (د) (آيات).

(٦) تكملة من (د) : وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٧) تقدم الحديث عنه فى (١) هنا ؛ قال الرمانى (معانى الحروف ٦٤) (العرب تستعمل الواو فيما بعد السَّبعة ، واحْتُجَّ على ذلك بقوله -تعالى- ﴿يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ ، وكان على بن عيسى يصحِّحُ هذا القول ، وما يُؤْنِس به قوله تعالى ... ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ ومثله (عَسَى رَبُّهُ ... وأبكارًا) اهـ ، ونُقِلَ نحو هذا القول عن ابن خالويه ، وأن لغةَ قريش تدخل الواو فى الثمانية ؛ وقيل فى آية الكهف -أيضًا- : الواو للعطف على الجملة السابقة. أى. يقولون : هم سبعةٌ ،=

وغيره يسمِّيهَا[1] واوَ الزِّيادة.

وواو بمعنى (مَعَ)، وهى الَّتى بمعِيَّة[2] المفعولِ معَهُ فى قوله (استَوَى الْمَاءُ والخشبَةَ)، أى استوى الماء مع الخشبة، وقد تقدم ذكر ذلك فى باب (المفعول معه)[3]

فَصْـل (الفَاءِ)

الفَاءُ معناهَا التَّرتيبُ بلا مُهْلَةٍ[4]؛ تقول (قام زيدٌ فعمروٌ)، فدلَّتْ الفاءُ أَنَّ (عمرا) قام عقيب (زيد)، وليس بينهما مهلة، وكذلك (أكلتُ فشربتُ)، و (توضَّأت فصلَّيْتُ)، و: (زيدٌ يصلِّى فيقرأ)؛ الفاءُ فى ذلك كله عاطفةٌ معقِّبة من غير مهلة، وتنقسم ثلاثةَ أقسام[5]

تكون عاطفةً، وهى التى ذكرناها.

وتكون جوابًا للشرط[6]؛ كقولك (إِنْ تكرمْنى فأنَا أكرمْك)، و (إِنْ تحسن إِلىَّ فاللهُ يكافئُك)، فهذه الفاء جواب للشرط.

وتكون زائدةً بيْنَ المبتدأ وخبره، قال الشاعر[7]

=وثامنُهم كلبُهم، وقيل: هى واو الاستئناف دخلت لتدل على أنَّ ما بعدها مستأنف حقٌّ، وليس من جنس المقول برجم الظنون، وقيل هى الواو التى تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الجملة الواقعة حالًا من المعرفة، لتفيد تأكيد لصوق الصِّفة للموصوف. راجع (البحر ٦/١١٤، والتبيان ٨٤٣، والكشاف ٢/٤٧٩، والرازى ٥/٤٧٦)، وقيل فى آية التوبة هى واو العطف، وأنه إِذَا تباين ما بين الوصفين جاز العطف، ولما كان الأمْرُ مباينًا للنهى حسُنَ العطف، أفاده أبو حيان وقال: (ودعوى الزيادة، أَوْ واوِ الثمانية ضعيفٌ) اهـ، وراجع: (البحر ٥/١٠٤، والعكبرى ٦٧٢، والرَّازى ٤/٥٠٩، والمغنى ٢/٣٤-حلبى).

(١) ص، د (وغيرها يسميه) سهو نسخى.

(٢) ص، د (بمعنى)، وهو سهو رأيت الصواب المثبت.

(٣) المحرر (٣/٣٠٧).

(٤) الكتاب ١/٤٣٨.

(٥) سيأتى فى (٤/١٤٢-المحرر) أنها ستة أقسام، وراجع (اللسان -باب الفاء-، وشرح المفصل ٨/٩٥).

(٦) ولا تخلو عن معنى الترتيب أيضًا (شر الكافية ٢/٣٦٦).

(٧) تقدم الحديث عنه فى (٣/٤١٣-المحرر. وسيأتى فى ٤/١٤٢).=

/٤٢٧ وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فانِكحْ فَتَاتَهُمْ [١٣٣]

تقديره (وقائلةٍ خولان انكحْ فتَاتَهُمْ).

فصــل (ثُــمَّ)

ومعناها التَّرتيبُ، وفيها مُهْلَةٌ؛ تقولُ (قام زيدٌ ثم عمروٌ)، و: (مررتُ بزيدٍ ثَمَّ عمرٍو)، و: (رأيتُ زيدًا ثُمَّ عمرًا)، فهي في ذلك كله عاطفة معقِّبة إلاَّ أَنَّ بينهما مهلةً[(١)]

فإنْ قيلَ قد جاء في الحديث: (لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاَةَ آمْرِئٍ حَتَّى يَضَعَ الطَّهُورَ مَوَاضِعَهُ، فَيَغْسِل وَجْهَهُ، ثُمَّ يدَيْهِ، ثُمَّ رِجْلَيْهِ)[(٢)]، والتَّتابُع فرضٌ[(٣)]؟

=والشاهد هنا: زيادة الفاء في الخبر -كما وضَّحه-

والقول بزيادة الفاء هو قول يونس، والأخفش؛ وقال به الفارسى وابن جنى مطلقًا، والفَرَّاءُ، والأعلم بشرط كون الخبر أمرًا أو نهيا. (أمالي السهيلى ص٩٥، والتصريح ٢٩٩/١)، واختار ابن مالك القول بزيادتها؛ قال (التسهيل ص١٧٥) (وقد يُحكم على الفاء، وعلى الواو بالزيادة وفاقا للأخفش) اهـ، ورآه الرضى، وانظر (ش الكافية ٣٦٧/٢، ٣٦٩، ٣٩٩، ١٠٢/١).

أما سيبويه فلا يرى زيادتها، ويقدِّرُ في البيت ونحوه مبتدأً، والفاء عاطفة جملة على جملة؛ قال (١/ ١٣٨ محقق): (ألا ترى أنك لو قلت: (زيدٌ فمنطلقٌ) لم يستقم ... وقد يحسن أن تقول (عبدُ الله فاضْرِبْهُ)، إذا كان مبنيًا على مبتدأ مظهر، أو مقدَّر). اهـ. وفي البيت يقدر: (هذه خولان).

والظاهر القول بزيادتها، ولو نُدُورا، أو ضرورة، وقد ورد في كلامهم -بين المبتدأ والخبر- (أخوكَ فوَجِدَ، بل أخوكَ فجَهِدَ)، وقول الشاعر

يَمُوتُ أنَاسٌ أوْ يَشِيبُ فَتَاهُمُ وَيَحْدُثُ نَاسٌ، وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ

انظر (الأشباه ٢٠٦/١)، نَعَمْ وردت في مواضع قطعوا فيها بزيادة الفاء، وإن لم تكن بين المبتدأ والخبر، فلا يستنكر زيادتها بينهما، خُصُوصًا وهي تفيد لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، وانظر (المغنى ١٠٧/١، والأشمونى ١٠٠/٢-حلبى، وضرائر ابن عصفور ٧٣، والألوسى ٣٠٠، والخزانة ٣١٥/١-محقق).

(١) الكتاب ٤٢٩/١، ٤٣٨-محقق.

(٢) لم أقف على الحديث بهذا النَّص في كتب الحديث، وما يشبهه شاهدًا ما أخرجه أبو داود (السنن ١/ ٣٣) (.. دعا بماء في إناء فغسل كفَّيْهِ ثلاثًا، ثم غسل وجهَهُ ثلاثا، ثم غسل ذراعيه ثلاثا، ثم مسح برأسه ... ثم غسل رجليْه ثلاثًا ثلاثًا ...) الحديث، وانظر (١٦/١، ٢٢٧/٢ منه، وسنن ابن ماجه ١٠٠/١-١٠١)، وانظر فتح البارى الحديث ١٤٠

(٣) في الفقه على المذاهب الأربعة ص٥٦: (و[من فرائض الوضوء] المتابعةُ بين الأعضاء المذكورة=

قيل إنَّ (ثُمَّ) ههنا بمعنى (الفاء)[١]، وقيل بمعنى الواو[٢]
وقد تكون لتتابع الألفاظ لا لتتابع المعانى[٣]؛ قال الشاعر[٤]

(١٥٦) إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ[٥] قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ[٦]

أَلا ترى أَنَّ (ثُمَّ) ههنا لتعديد الألفاظ، وليس فيها معنى تعقيبٍ، ولا ترتيبٍ؛ إِذْ من المعلوم أَنَّ الجَدَّ سابقٌ، ثم الأَبُ، ثم الولدُ بعدهما، وهذا نادِرٌ لا يُرَى إِليه.

=بحيث لا تتخلل بين العضوين مسافة يجف فيها الأول)، وفى (الحاشية): (الشافعية والحنفية- قالوا: إنَّ الموالاة سنةٌ ... ومحلُّ كونها سنة عند الشافعية ما لم يكن صاحب ضرورة ... فإنه يجب عليه التتابع) اهـ، وقال الرازى (٣/٣٦٧): (موالاة أفعال الوضوء ليست شرطًا لصحته- فى القول الجديد للشافعى -رحمه الله-، وهو قول أبى حنيفة -رحمه الله-، وقال مالك -رحمه الله إنه شرط) اهـ، فكأنَّ المصنف هنا يُفْتِى بغير مذهبه الحنفى.

(١) التسهيل ١٧٥، والمغنى ١/١٠٨ وحلبى.

(٢) وهو ما ذهب إليه قطرب فى أَنَّها لا تفيد ترتيبًا (الهمع ٢/١٣١).

(٣) الرضى ٢/٣٦٧؛ وقال ابن مالك (١٧٥-التسهيل) (قد تقع (ثُمَّ) فى عطف المُقَدَّم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ) اهـ، وفى قوله تعالى ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ -يونس ٤٦-؛ قال العكبرى (٦٧٦): (ثُمَّ. هنا غير مقتضية ترتيبًا فى المعنى، وإنما رتبتْ الأَخبارَ بعضَها على بعضٍ) اهـ.

(٤) أبو نواس فى مدح العباس بن عبد الله عمِّ الرشيد (ديوانه ص٤٣، ش الكافية ٢/٣٦٧، والمغنى ١/١٠٧-حلبى، والخزانة ٤/٤١٢ب، والدور ٢/١٧٤).

(٥) سقطت (ثم) من (د).

(٦) رواية الديوان، والخزانة

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والبيت: من بحر الخفيف.

والشاهد: ورود (ثُمَّ) لمجرد التَّرتيبِ فى الأَخبار لا لترتيب الحكم؛ قال الرضى: (لمجرد الترتيب فى الذكر، والتدرُّج فى دَرَج الارتقاء، وذكر ما هو الأَوْلَى ثم الأَوْلَى من دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج، ولا أَنَّ الثانى بعدَ الأول فى الزَّمانِ بل ربما يكون قبله) اهـ، وقد أجاب عنه ابن عصفور بأن المراد أَنَّ الجدَّ، أتاه السؤدد من قِبَل الأب، والأب من قِبَلِ الابن (المغنى-ذاته)، ولو قال الشاعر (بعد ذلك)، لاستقام هذا التفسير والظاهر أَنَّ (ثُمَّ) فيه بمعنى (الواو)، وهو وارد، وقد تقدم قريبًا، وانظر (الكتاب ٣/٥٠١، ومعانى الفراء ١/٣٩٦، ٢/٤١٥، والكشاف ١/٩٠).

فصل (حتَّى)[1]

ومعنَاها: الغايةُ، ويكون ما بعدَهَا قليلًا منْ كَثيرٍ، وجُزءًا منه؛ مثال ذلك (قام القومُ حتَّى زيدٌ)، و: (رأيتُ القوْمَ حتَّى زيدًا)، و (مررتُ بالقَوْمِ حتَّى زيدٍ)[2]، ألا ترى أَنَّ (زيدًا) جزءٌ من (القوم)[3]، وهو قليلٌ من كثيرٍ؛ إِذْ هو واحدٌ من جماعةٍ، وأَنَّ (حتَّى) لم تخلُ من الغايةِ؛ إِذْ معناها: (حتَّى انتَهى القِيَامُ إِلى زيدٍ)، وقد تقدَّمتْ أقسامُ (حَتَّى) فى بابها من مقالة: (المجرورات)[4]

فصل (لَكِنْ)

ومعناها الاستدراكُ بعدَ الجَحْدِ[5]؛ تقول: (ما قام زيد لكنْ عمروٌ)[6]؛ فقولك (لَكِنْ) عاطفةٌ عَطَفَتْ (عمرًا) على (زيدٍ)، واستدركتْ (عمرًا) بالقيام، فأوجبتْهُ له لمَّا انتفى عنْ (زَيْدٍ) القيامُ، وكذلك[7] (ما قام زيدٌ لكنْ قَعَدَ)،

---

(١) راجع (٣/٤٢٠-المحرر).

(٢) الكوفيُّون لا يرون العطف بها، ويُعْرِبُون ما بعدها بإضمارٍ؛ كما مر هناك، ففى الأمثلة يقدرون: قام، ورأيتُ، والباء، وهى حرفُ ابتداءٍ، وانظر (المرادى ٣/١٩٢، والصبان ٣/٩١).

(٣) المفصل: ٣٠٤، والخضرى ٢/٦٢

(٤) ٣/٤٢٠ -المحرر، وقيل: يلزم فى حال العطف على مجرورٍ إعادةُ الجار، حتى لا يُتَوَهَّمَ كونها جارة، وقيل لا يلزم بل يرجَحُ، وانظر ما سبق هنا، والتوضيح ٣/٢٠١، وش المفصل ٨/٩٦، والهمع ٢/١٣٦-).

(٥) ذلك خاصٌّ فى عطف المفرد؛ كما فى التمثيل؛ قال الرمانى (معانى الحروف ١٣٣): (ولابدَّ أَنْ يكون فى صدر كلامك نفىٌ إِذَا عطفتَ المفرد على المفرد) اهـ، أما مع الجملة فقد بيَّنه فى الآتى بعدُ.

(٦) المقتضب (٤/١٠٨)، وفى البحر ١/٣٢٧: (ذهب يونس إِلى أنها ليست من حروف العطف وهو الصَّحيح؛ لأنه لا يحفظ ذلك من لسان العرب بل إذا جاء بعدها ما يُوهِم العطف كانَتْ مقرونةً بالواو ... وأما ما يُوجَدُ فى كتب النحويين من قولهم (ما قام زيد لكن عمرو) ... فهو من تمثيلهم لا أنه مسموع من العرب) اهـ، واختاره ابن مالك (التسهيل ١٧٤)، والمرادى (التوضيح ٣/١٩٤، وانظر المذاهب فى (ابن كيسان النحوى ١٧٠-١٧٢).

(٧) أى فى عطف الفعل على الفعل.

و (ما خَرَجَ بكرٌ لكِنْ وَقَفَ).

ومن شرط (لَكِنْ) أَنْ يكون ما بعدها مخالِفًا لما قبلها؛ ألا ترى أَنَّ القعود مخالفٌ للقيام، وكذلك (ما رأيتُ زيدًا لكنْ عَمْرًا)، و (ما مررتُ بزيدٍ لكنْ عمروٍ)، فلا تكون إلاَّ بعد الجحد -كما مثلنا-، وقد تجئُ بعد الإيجاب، وذلك بشرط أَنْ يكونَ ما بعدَهَا كلامًا تامًّا قائِمًا بنفْسِهِ[(١)]

ويلزم -أيضًا- أَنْ يكونَ ما بعدها مخالفًا لما قبلَهَا[(٢)]/٤٢٨/، تقولُ (قام زيدٌ لكن قَعَدَ عمرٌو)، و (زيدٌ خارجٌ لكنْ بكرٌ واقفٌ)، ألا ترى أَنَّ ما بعدها قد خالف ما قبلها، وأنه كلام تام قائم بنفسه، ولو قلت (قام زيدٌ لكْن بَكْرٌ) -وسكتَّ- لم يجُزْ[(٣)]؛ لأنك لم تأت بكلامٍ تامٍّ.

فصل (بَلْ)

معنى: (بَلْ) الإضْرَابُ عن الأول، والإيجابُ للثَّانى[(٤)]؛ تقول (ما قام زيدٌ بل عمروٌ)، و (ما رأيتُ زيدًا بل عمرًا)، و (ما مررْتُ بزيدٍ بل عمروٍ)، أَلاَ ترى

---

(١) المبرد (١/١٥٠-المقتضب): (ولا يجوزُ أَنْ تدخُلَ بعد واجب إلا لترك قِصَّة إلى قصة تامة) اهـ، وفى ٤/١٠٨-منه (فإن عطفتَ بها جملةً -وهى الكلام المستغنى- جاز أَنْ يكون ذلك بعد الإيجاب) اهـ.
وانظر (الجمل ص٣١).

(٢) المقصود بالمخالفة التَّضادُّ، وإطلاق الجملة المخالفة لا يكفى، وإلاَّ دخل نحو (قام زيدٌ لكن عمروٌ يضحك)، وهو غير سائغ، فالمقصود بالمخالفة التضاد؛ قال ابن السيد (إصلاح الخلل ٩٤) (...، لأن (لكنْ) مضادة لـ (لا) فى الوضع أعنى أنَّ (لا) وُضِعَتْ لتنفى عما بعدها ما أُوجِبَ لما قبلها، و(لكن) وُضِعَتْ لتُوجِبَ لما بعدها ما نُفِيَ عما قبلها، فإذا جاءتْ بعد كلام موجب صارت مثل (لا) فنفت عما بعدها ما أُوجِبَ لما قبلها) اهـ.

(٣) نقل الأنبارى (الإنصاف م٦٨) أن الكوفيِّين أجازُوه، ومنعه البصريُّون، وحجة الكوفيِّينَ -على ما زعم- أن (بَلْ) يُنْسَقُ بها فى النفى، والإيجاب، فكذلك (لكن) لاشتراكهما فى المعنى، وردَّه البصريُّون، وفيه نظر؛ إذ أَنَّ الكوفيِّينَ لا يُجِيزُونَ العطف بـ (بل) فى الإيجاب -على ما سيأتى- فالقياسُ الذى ذكره مدفوع.

(٤) معانى الحروف للرمانى (ص٩٤).

أَنَّك أَضْرَبْتَ عن الكلام الأول أي أعرضت عنه ، ثم أوجبتَ[١] الفعلَ الأول لما بعد (بَلْ)؟

وتكون (بَلْ) بعدَ الإيجابِ -أَيْضًا[٢]- ؛ تقول (قَامَ زيدٌ بَل عمروٌ)، و (رأيت زيدًا بلْ عمرًا)، و : (مررتُ بزيدٍ بلْ عمروٍ)، فكأنَّك أوجبتَ الفِعْلَ للأَوَّلِ، ثم أعرضت عنه ، وأوجبتَه للثَّانى بـ(بَلْ)، وكان الإيجاب مستأنفًا لما بعدها ، إلا أَنَّ استعمالها فى النَّفْى أكثرُ.

وعندى لَوْ أنَّه قال : (له علىَّ دِرهمٌ بل درهمان) للزِمَهُ ثَلاثةٌ[٣]. وقد يجرُّ بعض العرب بـ(بَلْ)[٤] ؛ قال الشاعر[٥]

(١٥٧) بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْجَحَفَتْ[٦]

---

(١) أى : أثبته ، وهذا ما يعنيه النحاة بقولهم : إنَّها بعد النَّفى لتقرير حكم ما قبلها ، وجَعْلِ ضده لما بعدها ، وراجع (السابق).

(٢) فى الصاحبى ٢٠٨-٢٠٩ : (الكوفيُّون لا يَنْسقون ببل إلا بعد نفى ؛ قال هشام : (محال : (ضربت أخاك بل أباك) ؛ لأن الأول قد ثبت له الضرب ، والبصريُّون يقولون : لما كانت (بَلْ) تقع للإضراب ، وكنا نُضْرِب عن الإيجاب ، كما نُضْرب عن النَّفى ، وقعتْ بعد الإيجاب كوقوعها بعد النفى) اهـ ، قال ابن هشام (المغنى ١/٣-محقق) (ومَنْعُهُم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته) اهـ ، وراجع (الهمع ٢/١٣٦ ، والمرادى ٣/٢٢٥) ، وانظر ما مر فى حاشية (٣) السابقة.

(٣) لهذه الرؤية وجه من القياس ، وذلك أن (بَلْ) كما تعنى إبطال الأول والسكوت عنه لخطأ ، أو نسيانٍ ، فكذلك تعنى السكوت عن الأول ؛ لانتهاء حكمه ، وله فى القرآن نظائر ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ ، وغيرها ، فلا يعنى ذلك إبطال ما قبلها نَسْيًا ، بل هو ملاحظ حكمًا ، وما بعده الأهمُّ ، فكأن السُّكوتَ عنه ، وإثباتَ ما بعده اهتمامٌ بشأنه ، والحكم الجمعُ بين ما قبلها ، وما بعدها ، وإن صار الأول فى حكم المسكوت عنه ، وعليه تَتَوجَّهُ رؤية المصنف بلزوم ثلاثة الدراهم ، وإن كان هذا الانتقال عُهِدَ فى الجمل - راجع (ابن يعيش ٨/١٠٥-١٠٦ ، والهمع ٢/١٣٦).

(٤) أى على معنى (رُبَّ) ، كما يأتى.

(٥) سؤر الذئب : (الخصائص ١/٣٠٤ ، ٢/٩٨ ، وسر الصناعة ١/١٧٧ ، والمحتسب ٢/٥٢ واللسان- بلا- وجحف- ، والإنصاف ٣٧٩ ، وشواهد الشافية ص١٩٨ ، والمفصل ص٣٤١ ، ومعانى الحروف ٦٢).

(٦) اللغة الجَوْزُ : الوَسَطُ ، والتيهاءُ : الصَّحراء ، والجَحَفَةُ : التُّرس.=

فخفض (جَوْزٍ) بـ(بل) على معنى (رُبَّ)، كأنه قال (رُبَّ جوزِ تَيْهاءَ)، وقد تُلْحَقُ (لا) بـ(بَلْ)[1]؛ فيقال (ما قام زيدٌ لا بلْ عمروٌ)، و (ما خرج بكرٌ لا بل عمروٌ).

فصــل (أَوْ) و(إِمَّا)[2]

ومعناهما الشَّكُّ، والتخيير؛ تقول -في الشَّك- (قام زيدٌ أَوْ عمروٌ)، و (قَام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ)[3] كأنَّك أيقنتَ[4] بالقيام، وشككتَ لِمَنْ[5] هو منهُمَا؟ فجئت بـ(أَوْ، وإِمَّا) اللتين هما للشَّك

وتقول -في التخيير- (البسْ الثَّوْبَ أَوْ الرِّداءَ)، و (البَسْ إِمَّا الثوبَ وإِمَّا الرِّداءَ)؛ فقد[6] خيَّرتَه في لُبْسِ أحد الثَّوبين، ولم تأمره بلبسهما معًا، ومثله (جالِسْ زيدًا أَوْ عمرًا)، و (جالِسْ إِمَّا زيدًا وإما عمرًا)، و: (اقرأْ الفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ)، و (اقرأ إِمَّا الفقهَ وإِمَّا النَّحْوَ)[7]

=يشبه الصحراء بظهر التُّرْس؛ لأنها غير ذاتِ أعلام يهتدى بها السائر، وخَصَّ الوسط مشيرًا إلى أنه لم يتهَّيبْها، كناية عن جلده، وقوته، وعدم تخوفه.

والبيت من الرجز المشطور.

والشاهد: وضع (بَلْ) موضع (رُبَّ)، والجرُّ بـ(رُبَّ) المقدرة؛ وفيه شاهد آخر، وهو إجراء الوقف مجرى الوصل في قوله (الجَحْفَتْ).

(١) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي (المغنى ١/١٠٤ حلبى، وانظر الكتاب ٣/١٩٠-محقق).

(٢) انظر ما سبق في المحرر ٣/٥٢٧-حاشية)، ولم يَعُدَّ الكثيرُون (إِمَّا) من حروف العطف، وحُجَّتُهُمْ أنَّ الأُولَى داخلة على ما ليس بمعطوف على شئ، والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف، وهو الحقُّ، وراجع (الرضى ٢/٣٧٢)، وما تقدم هناك من مصادر.

(٣) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٠٤) (الكلام مع (إما) مبنى على الشَّك، وغيره من أول وهلة، وهو مع (أَوْ) مبنى عِلى اليقين ثم يأتى الشَّك، أو غيره) اهـ، وانظر (معانى الفراء ١/٣٨٩، والمقتضب ١/١٤٩، ٣/٢٨، والكامل ١/١٦٩-بيروت، واللسان (إما) والشجرى ٢/٣٤٤).

(٤) تقرأ فى (ص): أبنت، أتيت، ولعلَّ المثبت المقصود.

(٥) د (بِمَنْ) تصحيف.

(٦) ص، د (وقد) -بالواو- والمثبت المناسب.

(٧) هذه الأمثلة بالإباحة أشبه -وهى ما لم يشر إليها-، وانظر: (المفصل ٣٥، وشرحه ٨/١٠٠)، ولا=

فصل (أَمْ)

ومعناها: الاستفهامُ[١]، وتكون لأحَدِ الشَّيْئَيْنِ[٢]، ولا يُعْطَفُ بها إلاَّ بعد الاستفهام[٣]؛ تقول: (أقام زيد أَمْ عمروٌ؟)، معناه أَيُّهُمَا قام؟، وليس معناه أقاما[٤] جميعًا؟، وكذلك: (أضربتَ زيدًا أَمْ عمرًا؟)، معناه /٤٢٩/: أَيُّهُمَا ضربْتَ؟ وكذلك ما شابهه.

والجوابُ مع (أم): التَّعيِينُ؛ لأن معناها السؤال عن تعيين أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ[٥]، فلا يكون جوابها إلاَّ أنْ تقول: (زيد) أو (عمرو)[٦]

فإذا قال: (أقام زيد أو عمرو؟) كان معناه (أَأَحَدُ هذيْنِ قام؟)، فجوابه (نَعَمْ) أو: (لا)[٧]، وكذلك: (أَضربتَ زيدًا أو عمرًا)؛ معناه (أأحدَ[٨] هذيْنِ ضربتَ؟)، وجوابه (نَعَمْ) أو: (لاَ)[٩]، فإذَا كان السُّؤَالُ في

=مانع من أن تكون للتخيير بقصد المتكلم؛ قال الرماني ١٣١-الحروف): (ومسائل الإباحة كمسائل التخيير، وإنما يقعُ الفرْقُ بينهما بالقرائن) اهـ.

(١) الخصائص (٣/١٨٤) (أَمْ في أصل وضْعِهَا للاستفهام) اهـ، وانظر (المحرر ٢/٣٦٩ح، ٤/١٣٧).

(٢) ش الكافية ٢/٣٧٣

(٣) أبو حيان (البحر ١/٤٥): (أَمْ حرف عطفٍ، فإذَا عادلَ الهمزة، وجاء بعده مفردٌ أَوْ جملة في معنى المفرد سميت (أَمْ): متصلة) اهـ، وانظر (الشجرى ٢/٣٣٣-).

(٤) ص، د: (قاما) -بدون الهمزة- سهو.

(٥) (الشيئين) أعمُّ، ولعله ارتبط بما مثَّل، بدليل تطبيقه.

(٦) المغنى ١/٤٠ حلبى، والبحر ٧/١٤٠

(٧) في الصاحبي ص١٦٧ (جواب (أَوْ): لا، أو نَعَمْ، وجواب (أَمْ): فُلانٌ أَوْ فلانٌ) اهـ، وقال الفراء (١/٧١): (أَمْ، في المعنى تكون ردًّا على الاستفهام على جهتين إحداهما أنْ تُفرِّقَ معنى (أَيٍّ)، والأُخْرَى أَنْ يُسْتَفْهَمَ بها ... وكذلك تفعل العرب في (أو)، فيجعلونها نسقًا مُفَرِّقَةً لمعنى ما صلحت فيه أَحدٌ، أَوْ إِحْدَى) اهـ، وانظر (الكامل ٢/١٣٢-بيروت، ودرة الغواص ٢٦٥، والأشباه ٢/٢٠٢، وبدائع الفوائد ١/١٩٨).

(٨) ص، د (أحد) -بدون الهمزة- سهو.

(٩) ويجوزُ الجوابُ بالتَّعيِينِ؛ إِذْ هو جوابٌ وزيادةٌ (المغنى ١/٤٢-ط الحلبى).

ذلك كلّه بـ(أَمْ) كانَ الجوابُ التَّعيينَ ؛ لأَنَّ معناه أيُّهُمَا ؟ ؛ كقولك : (أأكلتَ خُبْزًا أم تمرًا؟) ، فمعنَاهُ : أيَّ هذيْنِ أكلتَ ؟ ، فيكونُ جوابُ هذا : أَنْ يقول (تَمْرًا) أو (خُبْزًا) - على قدْرِ ما كان أَكَلَ .

فصل (لاَ)

ومعناها : النَّفْى ، وهى فى العطف تنفى ما بعدها مِمَّا دخل فيه الأَوَّلُ ؛ تقولُ (قام زيدٌ لا عمروٌ)(١) ، و : (رأيتُ زيدًا لا عمرًا) ، و : (مررتُ بزيدٍ لا عمروٍ) ؛ فقد نفيتَ عن (عمروٍ) جميع ما دخل فيه (زيدٌ) ، وهذا معنى (لا) فى العطف ؛ وقد ذُكِرَتْ أقسامُهَا فيما تَقَدَّم(٢)

فصل

ويجوز عطف الظَّاهر على الظاهر - وهو الذى تقدَّم فى الباب- ، وعطفُ المُضْمَرِ على المضمر ؛ كقولك : (ضربتُكَ وإيَّاهُ) ، و : (زيدٌ قامَ هُو وأنتَ) ، وعطف المُضْرِ على الظَّاهِرِ ؛ كقولك ([رأيت](٣) زيدًا وإِيَّاكَ) ، و (قام زيدٌ وهُوَ) ، وعطف الظَّاهِرِ على المُضْمَرِ ؛ كقولك : (ضربتُك وزيدًا)(٤) ، و (قمتَ أَنْتَ وزيدٌ)(٥)

واعلم أنه لا يحسن العطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل(٦) ؛ فقولنا

---

(١) اشترط الزجاجى فى العطف بها : ألا يكون المعطوف عليه معمولَ فعلٍ ماضٍ -كالمثال- ؛ لأَنَّ العامل يقدَّر بعد حرف العطف ، ولا يقال لا جاء عمروٌ إلا على الدعاء ، والصَّوابُ خلَافُه ، ويردُّه قول امرئ القيس (الديوان ص١٤٦)

كـأَنَّ دثـارا حـلَّـقـت بـلـبـونـه عقاب تَنُوفَى ، لا عقابُ القَواعِلِ

وانظر (المرادى ٣/٢٣٣ ، والأشمونى ٢/١٠٣ -حلبى ، والتصريح ٢/١٤٩).

(٢) ٣/٧٨ - ٧٩ المحرر.

(٣) من (د) ، وحاشية (ص).

(٤) أى على ضمير النصب المنفصل.

(٥) أى على ضمير الرفع المتَّصل بعد توكيده بالمنفصل.

(٦) سيبويه (١/٢٧٨ محقق) : (إنْ حملتَ الثانى على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ؛ لأنك لو=

(المُضْمَرُ) نحو التَّاء المتصلة بـ(قمتُ)، [وهى مرفوعةٌ؛ لكونها فاعلةً لـ(قمتُ)، ومتَّصِلةٌ بالفعل، وهو (قُمْتُ) فلا يجوز العطف عليها، حتى تؤكَّد][1] بمضمرٍ مُنْفَصل، أو يطولُ الكلام؛ تقول (قمتُ أنا وزيدٌ)؛ فـ(قمتُ) فعل وفاعل، و(أَنَا) مضمر منفصل، توكيدٌ للمضمرِ المتَّصل، وهو التاء فى (قمت)، و: (زيدٌ) عطف على (التاء)؛ ولا يحسُنُ العطفُ من غير تأكيدٍ؛ لو قلت (قمتُ وزيدٌ) كان جائزًا على القبح[2]

قال الشَّاعر[3]

(١٥٨) قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ[4]

=قلتَ: (اذهب وزيدٌ) كان قبيحًا حتى تقول: (اذهبْ أنت وزيدٌ) ... ولا يعطف على المضمر إلا فى الشِّعر، وذلك قبيح) اهـ، وانظر ٢٤٧/١، ٣٨/٢، ٣٧٨-منه؛ وهذا اتجاه أهل البصرة بعامة، وراجع: (البحر ٣٢١/٦، ومعانى الزجاج١٧٩/٢، ٣٣٢، والإنصاف م٦٦)، وأجازه الكوفيُّون -عدا الفراء-؛ وما يُعْزَى إلى الكوفيين بإطلاقٍ خطأ؛ فالفراء يقول برأى البصريِّين على ما يأتى-، ولعلَّ ما يراه الكوفيُّون أوجهُ؛ لوروده شعرًا، ونثرًا، وما يعتلُّ به البصريُّون واهٍ، وسيتضح بما يلى.

(١) من د، وحاشية (ص).

(٢) تقدم قريبًا قول سيبويه، وخذ أيضًا قوله (٢٤٧/١): (لأنك لو قلت: (اذهبْ وعبدُ الله) كان فيه قبح) اهـ، وعليه الفراء من الكوفيِّين -كما أشرتُ قبلُ- ففى (المعانى ٣١٤/١): (وذلك أن المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر يكره؛ لأن المرفوع خَفِيٌّ فى الفعل وإذا فرَّقت بين الاسم المعطوف بشئ قد وقع عليه الفعل حسُنَ بعضَ الحُسْنِ) اهـ، وانظر ٩٥/٣-منه.

وما استقبحوه، حتى خصَّه بعضهم بالشعر ورد فى كلام علىٍّ -كرم الله وجهه- (كنتُ أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنتُ وأبُو بكرٍ، وعُمَرُ، وفعلتُ وأبُو بكرٍ، وعُمَرُ)؛ وقول عُمَرَ -رضى الله عنه- (كنتُ وجارٌ لى من الأنصار)؛ قال ابنُ مالك (وهو مما لا يجيزه النَّحويون فى النثر إلا على ضعفٍ، ويزعمُون أنَّ بابه الشعر، والصَّحيح جوازهُ نثرًا، ونظما، فمن النثر ما تقدم من قول على، وعمر -رضى الله عنهما-، ومنه قوله -تعالى- ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام ١٤٨]، فإنَّ واو العطف فيه متَّصلة بضمير المتكلِّمين، ووجود (لا) بَعْدَها لا اعتداد بِهِ؛ لأنَّها بعد العطف؛ ولأنها زائدة؛ إذْ المعنى بدونها) اهـ (شواهد التوضيح ١١٢-١١٥).

(٣) عمر بن أبى ربيعة (ديوانه ص ٣٤٠، والكتاب ٣٧٩/٢ محقق، وابن السيرافى ١٠٩/٢، والكامل ١٨٩/١، ٤٥/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والإنصاف ٤٧٥ ٤٧٥، وضرائر ابن عصفور ١٨١، والعينى ١٦٣/٤).

(٤) يروى صدره: قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ تَهَادَى رُوَيْدًا؛ وعليها إلا شاهد.=

فعطف قوله : (زُهْرٌ) على المضمر فى (أَقْبَلَتْ)، وكأنه قال (أقبلتْ هِىَ وزُهْرٌ)، وإذا قلتَ (قمتُ يومَ الجمعةِ وزيدٌ) جازَ، ولا يحتاج إلى مضمرٍ [مُنْفصل][1] تؤكّد به المضمر المتَّصل ؛ لأنَّ الظَّرف /٤٣٠/ قد قام مقام التَّأكيدِ[2]، فلذلك رفعتَ (زيدًا) بالعطف على المُضْمَر الذى هو التاء فى (قمتُ).

وأمَّا إذَا كان المُضْمَر[3] مُنْفَصِلًا، فإِنَّ العطفَ يجوزُ عليه ؛ تقول (أنا وزيدٌ قمنَا)، و : (أنتَ وبكرٌ خرجتما)، [فأَنَا، وأَنْتَ مُضْمَرانِ مُنْفَصلان، قائمان بذاتهما ؛ فلذلك][4] لا يشترط فيه تأكيد ؛ وكذلك المُضْمَر المنصوبُ يجوز العطف عليه ؛ كقولك (ضربنِى وزيدًا عمروٌ)، و : (أكرمَنِى وبكرًا خالدٌ) ؛ فـ(زيدًا، وبكرًا) معطوفان على (الياء) فى (ضَرَبِنى)، و (أكرمنِى)، وكذلك :

(إِيَّاكَ وزيدًا أكرمتُ) ؛ فـ(زيدًا) عطفٌ على : (إياك) ؛ لأَنَّها مُضمرٌ منفصِلٌ، منصوبٌ بقولك : (أكرمتُ) على أنه مفعول مقدَّم، وكذلك (ما ضربتُ إلا إِيَّاك، وزيدًا)، و(ما أكرمتُ إلا إياك وعمرًا) ؛ كلُّه منصوبٌ على العطف على (إياك)، ولا يُحْتَاجُ إلى تأكيدٍ مع المُضْمَر المنصوبِ منفصلًا، كان أَوْ متَّصلا، ولا يُحْتَاجُ إلى مُضْمرٍ تأكيدٍ -أيضًا- مع المُضْمر المنفصل المرفوعِ[5]، ولا يُحتاجُ إلى التَّأكيد

=من اللغة (زُهْرٌ) بيضٌ شُقْرٌ، (تَهادى) تمشى الهُوَيْنَى، والأصل تتهادى، حذفت إحدى التاءين، (النِّعَاجُ) : البقر الوحشى، (الْمَلاَ) : الصحراء الواسعة، (تَعَسَّفْنَ) عالَجْنَ بمشقة. والبيت من بحر الخفيف.

والشاهد عطف الظاهر على الضمير المتصل المستتر فى (أَقْبَلَتْ)، والبصريُّون يقْصُرونه على الضَّرورة، والكوفيُّون -عدا الفراء- يجيزونه سعة من غير توكيدٍ، ولا فصلٍ.

(١) زيادة يقتضيها النص.

(٢) أى فى الفصل ؛ قال الصبان (١١٤/٣) : (لأنَّ فصل الكلام قد يغنى عما هو واجب، نحو (أتى القاضِيَ بنتُ الواقف)، فَلأَنْ يغنى عما هو غيرُ واجبٍ أولَى) اهـ، وانظر ابن عصفور (ضرائر الشعر ١٨٢).

(٣) أى المرفوع كما يأتى.

(٤) التكملة من (د)، وحاشية (ص).

(٥) الأشمونى ١١٨/٢ - ط الحلبى.

إلاَّ مع المُضْمَر المرفوع المتَّصِل، وقد جاءَ بغيرِ تأكيدٍ.

وأمَّا إذَا كان المُضمر مخفوضًا، فلا يجوزُ العطفُ عليه إلاَّ بإعادة الخافض[١]؛ تقولُ (مَرَرْتُ بِكَ وبزيدٍ)، ولو قلت: (مررتُ بكَ وزيدٍ) لم يجزْ حتَّى تُعيدَ الخافض[٢]؛ فتقول: (مررتُ بكَ وبزيدٍ)؛ هكذا سُمِعَ عن العرب، وقد علَّلَهُ بعضُهم؛ فقال: إنَّما امتنع ذلك فى المضمر المخفوض؛ لأنَّه لا يجوز عطف المُضْمر على المُظْهَر[٣]؛ إذْ لو قلتَ: (مررت بزيدٍ وكَ) لم يجز حتى تقول: (مررت بزيدٍ وبِكَ)، فلما لم يجزْ عطفُ المُضْمر على المُظْهَر إلاَّ بإعادة الخافض، فكذلك لا يجوز عطف المُظْهر على المُضْمر[٤] إلاَّ بإعادة الخافضِ[٥] -أيضًا-.

وقد جاء فى القرآن الكريم العطفُ على المُضْمر المخفوض من غير إعادة حرف جرٍّ؛ قال الله -تعالى- ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[٦]؛ فخفض

---

(١) سيبويه ٢٤٨/١ محقق: (لا تعطف المُظْهر على المُضْمر المجرور ... لا يجوزُ أنْ تقولَ: هذا لكَ وأخيك) اهـ، وانظر ٣٨١/٢-منه، وهذا منحى البصريِّينَ.

(٢) أبو حيان (البحر ٤٠٣/١): (إلاَّ فى الشِّعر، أو على مذهب من يرى ذلك، وهو عنْدَهُ قليل) اهـ، وهذا غريبٌ منه، فقد اختار فى (١٤٧/٢) أنه يجوز ذلك فى الكلام مطلقًا؛ لأن السَّماع يعضُده، والقياسُ يقوِّيه؛ هذا قوله، وانظر ١٤٨/٢ منه.

(٣) أى: إلا بإعادة الجار.

(٤) هذا التعليل للمازنى؛ قال الزجاج (المعانى ٢/٢-٣): (وقد فَسَّر المازنى هذا تفسيرًا مقنعًا؛ فقال: الثانى فى العطف شريكٌ للأول، فإنْ كان الأول يصلُح شريكًا للثانى، وإلاَّ لم يصلح أن يكون الثانى شريكًا له؛ قال: فكما لا تقول: (مررت بزيدٍ وَكَ)، فكذا لا يجوز: مررت بِكَ وزيدٍ) اهـ، وانظره فى: (الرازى ١٣٢/٣، والشجرى ٣٤٥/١، والأشباه ٢٣٢/٢، والإنصاف م٦٥).

(٥) اعترض أبو حيان هذا التَّعليل بأنَّه يجوز أنْ تقول (رأيتكَ وزيدًا)، ولا يجوز: (رأيت زيدًا وَكَ)، فكان القياس ألاَّ يجوز: (رأيتك وزيدًا) (البحر ١٥٨/٣)؛ ويمكن أنْ يُجَابَ عمَّا أستشكله أبو حيان بأن للمنصوب ضميرًا منفصلاً، ولا يُسْتَعمل المتَّصل فى موضع المنفصل، فلا تستعمل الكاف فى هذا الموضع، ولا غيره، إذ عنها خَلَفٌ، وما معنا ليس له ضمير منفصل فتعيَّنَ المتَّصل، ولا يُسْتَعمل مستقلاً، فلزم الجارُّ، فصَحَّتْ المقايسة.

(٦) النساء: ١.

(الأَرْحَامِ)[1] ، عطفًا على الهاء فى (بِهِ) من غير إعادة حرف جر مع (الأرحام)[2]

---

(١) الجرُّ قراءة حمزة ، من السبعة ، وبها قرأ النخعى ، وقتادة ، والأعمش ، وغيرهم ، وقراءة جمهور السبعة بالنصب (البحر ١٥٧/٣ ، والنشر ١٣٩/١ ، والإتحاف ١٨٥) وما يأتى.

(٢) وقف البَصْريُّونَ من هذه القراءة موقفًا متعسفًا بالردِّ ، أو بالتَّضعيف ، أو التأويل المعاظِل ، يقول المبرد (٢/٤٥ -الكامل-بيروت) : (وقرأ حمزة : (الذى تساءلونَ به والأرحامِ) ، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أَنْ يضطرَّ شاعر) اهـ ؛ ويقول الزجاج (٢/٢-المعانى) : (أما الجرُّ فى (الأرحام) فخطأ فى العربية لا يجوزُ إلاَّ فى اضطرار شعر) اهـ ؛ ويقول الزمخشرى (المفصل ١٢٤) : (وقراءة حمزة : والأرحامِ ليست بتلكَ القوية) اهـ وفى الكشاف ١/٤٩٣ (... وليس بسديدٍ) اهـ ، ويقول ابن عصفور (الضرائر ١٤٩ (هى قراءةٌ ضعيفةٌ) اهـ ، وأسرف الرضى فقال (١/٣٢٠ ش الكافية) (والظَّاهر أنَّ حمزة جوَّز ذلك بناءً على مذهبِ الكوفيِّين ؛ لأنه كوفيٌّ ، ولا نُسَلِّمُ تواتُرَ القراءات السَّبع) اهـ. وهذه مَنَازع غير سويَّة ارتصد لها المعتدلون ، وردُّوها عليهم ، بل وَرَدَ عن بعض أصحابها ما يتناقض مع ما صرَّحَ به.

يقول ابن يعيش ٧٨/٣ : (وهذا القول مرفوض من أبى العباس ، لأنه رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة ، كابن مسعود ، وابن عباس ، والقاسم ، وإبراهيم النَّخعى ، والأعمش ، والحسن البصرى ، وقتادة ، ومجاهد ، وإذا صحَّت الرِّواية لم يكن سبيلٌ إلى رَدِّها) اهـ.

والزَّجاج يتناقض مع فكره ، وتطبيقه ؛ يقول فى ٢/٨ : (القراءة سُنَّة لا ينبغى أَنْ يُقْرَأ فيها بكل ما يُجيزه النَّحويون) اهـ وفى قراءة نافع (فَبِمَ تُبَشِّرونِ) ؛ قال (١/١٩٧) : (الإقدام على رَدِّ هذه القراءة غلطٌ ؛ لأنَّ نافعًا -رحمه الله قرأ بها وله وجهٌ فى العربية فلا ينبغى أَنْ يُرَدَّ) اهـ.

وفى قراءة ابن عباس ﴿إِذْ الأَغْلاَلُ فِى أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاَسِلِ﴾ (٣٧٨/٤) قال الزجاج -(نقله فى البحر ٤٧٥/٧) : (من قرأ بخفض (والسَّلاسِلِ) ، فالمعنى عندَه : (وَفِى السَّلاَسِلِ يُسْحَبُونَ) اهـ وقد رأيتَ !

وأما ما ذكره الزمخشرى ، فقال عنه أبو حيان (البحر ١٥٧/٣) : (غيرُ صحيح) اهـ ، وأما ما جنح إليه الرضى فمزلقٌ غيرُ مأمونٍ ، ولا أرى أحدًا يشايعه ، بله يقره عليه ؛ قال الزركشى (البرهان ٣١٨/١). (القراءات السَّبْعُ متواترة عند الجمهور ، وقيل بل مشهورة ، ولا عبرة بإنكارِ المبِّرد قراءة (حمزة) : والأرحَامِ) اهـ.

وقد خُرِّج الجرُّ على العطف على المضمر المجرور ؛ كما هو مذهب الكوفيِّينَ ، ويونس ، والأَخفش ، وصححه ابن مالك ، أو على تقدير الجارِّ ، وخُرِّج أيضًا على القسم ، وضُعِّفَ ، انظر (الخصائص ٢٨٥/١ ، والتبيان ٣٢٧ ، والحجة لابن خالويه ١١٨-١١٩ ، والكشاف ٤٩٣/١ ، والأشباه ٨/٣) ، ولى دراسة أوسع فى هذه المسألة التمسها فى القسم الأول من هذا البحث.

قال الشاعر[(١)]

/٤٣١(١٥٩) فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَابِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[(٢)]

فعطف (وَالأَيَّامِ) على (الكاف) فى (بِكَ) من غير إعادة خافضٍ ؛ وعلى ذلك فقس[(٣)]

وحاصلُ هذَا الْبَابِ :

أن معنى العطف الرجوعُ، والمراد به البيانُ، وفى النحو هو أنْ تجعل الثانى كإعراب الأول، وأن معانى حروف العطف مختلفة، وأنه لا يُعْطَفُ الاسم إلا على الاسمُ، والفعل على الفعل، والجملة على الجملة، والظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر، والمضمر على الظاهر، وأنَّ العطف على المضمر المرفوع المتَّصل لا يحسنُ إلا بالتأكيد أو يطُول الكلام، وأن العطف على المضمر المنصوب المتَّصل والمنفصل يجوز بلا تأكيد، وأن العطف على المضمر المجرور لا يجوزُ إلاَّ بإعادةِ الجارّ، وقد شَذَّ بغيرِ إعادة خافضٍ ؛ فافهم ذلك وقس عليه -إنْ شَاء الله- .



---

(١) مجهولٌ لم يذكر اسمَه أحدٌ، وبيته من الخمسين مجهولةِ القائلينَ، وذَكَرَ محقق (معانى الزجاج) أنه الأعشى، وقيل عمرو بن معد يكرب، وقيل : خَفَّاف بن نَدْبة ؛ ولم أقع على ذلك لغيره، وانظر (الكتاب ٣٨٣/٢ محقق، وابن السيرافى ١٩١/٢، والإنصاف ٤٦٤، والكامل ٤٥/٢ بيروت، والبحر ١٤٨/٢، ١٥٨/٣، والحجة ١١٩، ومعانى الزجاج ٣/٢، وضرائر ابن عصفور ١٤٧، والعينى ١٦٣/٤)، ومعظم كتب النحو ؛ فهو عمدتها فى هذه المسألة.

(٢) يروى فيه : (قَرَّبْتَ)، بدل : (قَدْ بِتَّ)، وقَرَّبْتَ أخذتَ، وشرعتَ.

والبيت : من بحر البسيط.

والشاهد : عطف الظاهر على المضمر المخفوض، وهو ضرورةٌ عند البصريِّين جائزٌ سعةً عند الكوفيِّينَ، ويونس، والأخفش، وقُطرب، والشلوبين، وابن مالك، وقد تقدم تحرير ذلك قريبًا.

(٣) لا يفْهَم منه القياسُ الاصطلاحى بصوغ أمثاله عليه، بل قياسُ الفَهْم بطرد الحكم السابق على أمثاله ؛ وقد سبق له أنَّه لا يجوِّزه، كما عدَّه ضرورة -على ما سيأتى فى (٢٦٢/٤) المحرر-.

البَابُ السَّادِسُ

فيمـا لا ينَصَـرِف

اعلم أَنَّ الأسماء الَّتى لا تنصرف لا تُنَوَّنُ ، ولا تُخْفَضُ[(١)] ؛ ويكون خفضها كنصبها ، وإِنَّما امتنعتْ من الصَّرف ؛ لشبهها بالأَفْعَال[(٢)] ، وقد قدَّمنا علةَ شبهها فى باب (أَقسام الأَسماءِ فى الإعرابِ) : فى النَّوع السَّابع[(٣)]

فصْـل

والعِلَلُ[(٤)] المانِعةُ من الصَّرف تسعٌ الوزنُ ، والتَّأنيثُ ، والوصفُ ، والعَدْلُ ، وزيادةُ الأَلِفِ والنُّون ، والجمعُ ، والتَّعريفُ ، والتَّركيبُ ، والعُجْمَةُ .

فهذه العِلَلُ متى اجتمع فى الاسم منها علَّتان ، أو علةٌ تقوم مقام علَّتين امتنع من الصرف بالعلَّتَيْن المذكورتَيْن ، أو بالعلَّة التى تقوم مقام علَّتين .

فالعِلَلُ التى تقوم مقام علَّتيْنِ اثنتان : التأنيثُ بالهمزة الممدودة[(٥)] ، أَوْ بالألِفِ المقصورة[(٦)] ، والجمعُ[(٧)] ، وبَعْضُ النُّحاةِ يقول : التَّأنيثُ ، ولُزومُ التَّأنيثِ[(٨)] ،

---

(١) أى بالكسرة.

(٢) المبرد (المقتضب ١٧١/٣) : (ما امتنعَ منها من الصَّرف فلِمُضارعته الأفعال ، لأنَّ الصَّرف إنما هو التَّنوين ، والأفعالُ لا تنوينَ فيها ، ولا خفضَ ، فمن ثَمَّ لا يُخْفَضُ مالا ينصرف ، إلا أنْ تضيفه ، أو تدخل عليه ألفًا ، ولامًا) اهـ ، وانظر ٣٠٩/٣ منه ، والكتاب ٢٠/١-٢٣ محقق ، وأسرار العربية ص٢٣١).

(٣) ٢٠٦/٢- المحرر.

(٤) سقطت (العلل) من (د).

(٥) د ، وحاشية (ص) : (كحمراء ، وصحراء) اهـ.

(٦) د ، وحاشية (ص) (كحُبْلى ، وسُعْدى) اهـ.

(٧) د ، وحاشية (ص) : (كمساجِدَ ، ومصابيحَ ، وما أشبهه) اهـ.

(٨) بذا عبَّر ابن بابشاذ (الجمل الهادية : ق١٩٥) قال : (وأما (جَمْعَاءُ) فللتَّأنيثِ ، ولزوم التأنيث) اهـ ، وابنُ الخشاب (المرتجل ص٨٤) : (التَّأنيث ، ولزومُه) اهـ ، وهو مسلك المصنف كما عبر فى=

والجمعُ ، ونِهَايةُ الجَمعِ[١] ؛ وهذا التَّأْنيثُ الَّذِى عِلَّتُه تقوم مقام علَّتِين هُو التَّأْنيثُ بالألف المقصورة ، والممدُودَةِ[٢]

=(١٩٥/٢ ، ٥٥١/٣–المحرر) ، وقد عبر عنه الزمخشرى (المفصل ص١٦) بالتأنيث اللازم ؛ قال ابن يعيش ٥٩/١ : (وصفٌ احترز به عن تأنيث الفَرق ، وهو الفارق بين المذكَّر ، والمؤنَّث ، فى نحو قائمةٌ ، وقاعدةٌ ، ونحوهما من الصفات) اهـ٠

(١) قيل فى قيام علَّتِه مقام عِلَّتين إنَّه لمَّا كان جمعًا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنَّه قد جُمِعَ مرَّتَيْنِ ؛ لأنه جمع لا نظير له فى الآحاد ؛ فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية ، انظر (أسرار العربية ص٢٣٢)٠

(٢) لم يرتض السهيلى ما تواضع عليه النُّحاة من علل هذا الباب ، ولا ما تلمَّسوه من حمل هذا النَّوع مِنَ الأسماءِ على الفعل فاستَحقَّ بهذا الحمل إعرابه ، من سلبِه الخفضَ والتَّنوينَ ، قال (زعموا أن الاسم الذى لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين ؛ لمضارعته الفعل ؛ إذْ الفعل فرع للاسم ، وثان له ، والذى لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيَّتان ، كالتَّعريف فإنَّه فرع عن التنكير ، وكالتأنيث ، فإنَّه فرعٌ للتذكير ، وكالجمع ، فإنَّه ثانٍ للإفراد ، إلى سائر العِلَلِ التِّسع المذكورة فى كتبهم ، وهذا الباب لو قصروه على السماع ، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ، ولم يكثر الحشو فى كلامهم ٠٠٠)٠

ويعلل السهيلى لذلك بأنَّ (العلة الصحيحة هى المطردة المنعكسة التى يوجد الحكم بوجودها ، ويُفْقَد بفقدها ؛ كالإضافة فإنها علة للخفض يوجد بوجودها ، ويعدَمُ بعدمها ، أما علة امتناع الاسم من الصَّرف فهى فاسدة متناقضة ، أما الفساد فعدم الاضطراد فيها ، والانعكاس ، فقد يُشَابه الاسمُ الفعلَ لفظًا ، ومعنىً وعملًا ، ولا يُمْنَع ؛ كضارب ، وقد تنعدمُ العِلَّة ، ويُمْنَعُ الاسمُ من الصَّرف ، كأبى قابوسَ٠

وردَّ قول النحاة : (الفعل أثقل من الاسم ، والعجميُّ أثقلُ من العربىّ ، والمؤنَّثُ أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد) ، رَدَّ ذلك بأَنَّ نحو : فَرَزْدَق ، وشَمَرْدَل ، ومُسْحَنْكِك وحَلَكُوك ، واشْهِيباب أثقل على الحاستين من : زينب ، وسعاد ، وحسناء ، ولم يمنع الصرف ، والعلة التى يراها صالحة فى المنع استغناؤُها عن التنوين الذى هو علامةُ الانفصال ، وإشعارٌ بأنَّ الاسمَ غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متَّصلٍ به ، ومتى عُدِمَ التَّنوين فى شئ من هذه الأسماء لم يستقم بقاءُ الخفض ؛ لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم٠ راجع (أمالى السهيلى ص١٩–٤٠) ، وانظر (الروض ٢٣٧/٣ ، والرد على النحاة ص١٣٢)٠

وترى هذا الانطباعَ المقبولَ يُراودُ كل نفوس الشادنين بهذا العلم ، ولكنه لم يقدِّم البديل التطبيقى الحاصر الذى يمكن الركونُ إليه ، مما يجعل ما وصل إليه سابقوه– وإنْ اكتَنَفَهُ التساؤل – هو أوضحَ طريقٍ حتى الآن٠

فَصْــل

وَجَميعُ[(١)] مالا ينصرف على اثنىْ عَشَرَ نوعًا فستَّةُ أنواع لا تنصرف معرفةً ولا نكرةً، وستَّةٌ لا تنصرفُ فى المعرفة، وتنصرف فى النَّكِرة[(٢)]، فَعَلى هذا يكونُ جميعُ مالا ينصرف /٤٣٢/ قسميْنِ :

القِسْمُ الأوَّلُ :

فى السِّتَّة الَّتِى لا تنصرفُ معرفةً ولا نكرةً، وهى ما كان على وزن (أَفْعَلَ) صفةً، وما كان بوزن (فَعْلَى) مقصورًا، وما كان بوزن (فَعْلاَءَ)[(٣)] ممدودًا؛ وما كان بوزن : (فَعْلاَنَ) صِفةً؛ وما كان مَعْدُولًا عن الأَعْدادِ، وما كانَ جمعًا ليس على زِنَتِهِ واحدٌ؛ جميع هذه لا تنصرفُ معرفةً ولا نكرةً.

فصـل (أَفْعَلَ) - بفتح الهمزة والعين -

اعلم أنَّ ما كانَ بوزن : (أَفْعَلَ) وهو صفةٌ فإنه لا ينصرف معرفةً، ولا نكرةً[(٤)]، وذلك نحو (أَحْمَرُ) و(أصفرُ)، و(أبيضُ) و(أشقَرُ)، وكذلك (أَفْضَلُ)، و(أَكْرَمُ)، و(أَنْبَلُ)، و(أَشْجعُ)[(٥)]، وما يَجْرِى مَجْراه مما هو صفةٌ، كلُّهُ لا ينْصَرِفُ معرفةً، ولا نكِرةً[(٦)]؛ والعِلَّةُ فيه الوزنُ، والصِّفَة؛ أما الوزنُ فظاهر،

---

(١) د : (وجمع) - تصحيف.

(٢) وقع فى (ص، د) (وستَّةٌ تنصرفُ فى المعرفة، ولا تَنْصرفُ فى النَّكرة)، وهو سهو تصويبه المثبت، وهو كلامه فى (٣/٥٥٨-المحرر).

(٣) ليس المرادُ صورتَهما الوزنية المذكورة، بل المقصود نهايتهما بألفَىِ التَّأنيث أيًّا كانت الصورة؛ كما يفهمه تمثيله الآتى.

(٤) سيبويه (٣/١٩٣) : (أَفْعَلُ، إذَا كان صفة لم ينصرف فى معرفة، ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو أذْهَبُ، وأَعْلَمُ) اهـ، وانظر ٣/٢٠٢، والمقتضب ٣/٣١٦.

(٥) يقصد بالتنويع ما كان لغير تفضيل كالأول، أوله كالآخِر.

(٦) وهو القول المختار، وذهب الأخفش، وجماعة من البصريِّين والكوفيِّين إلى أنَّ الصِّفة إذا سَمَّيْتَ بها رجلًا نحو (أَحْمَرُ) لم ينصرف فى المعرفة، وانصرف فى النكرة؛ إذْ بتنكيره يزول عنه التَّعريف، ويبقى على علةٍ واحدةٍ، وهى الوزن وحدَه، فانصرف. راجع (الزجاج -مالا ينصرف ٧، ٨،=

وهو وزن (أَفْعَل)، وأما الصِّفَة فكونه مشتقًا من الحُمْرة، والصُّفْرة، والبياض، والشُّقْرة، والفَضْل، والْكَرَم، وأشباهِ ذلك مما هو مُشْتَقٌّ[1]؛ مثال ذلك (هذا أَحْمَرُ)، و (مررتُ بأحمَرَ)، فلا تنونُه، ولا تخفضُه؛ لأَنَّه غيرُ مُنْصرِفٍ، وكذلك باقى الأمثلة، ومن باب (أَفْعَلَ) قولُهُمْ (لقيته عامًا أَوَّلَ)، و (عَهْدِي بِهِ مِنْ يوم أَوَّلَ) -بفتحةٍ واحدةٍ-، ولا تخفض (أَوَّلَ)[2] ولا تُنَوِّنْه؛ لأنه من باب (أَفْعَلَ) الذى هو صفةٌ[3]، وعلة منعه من الصرف كونه على وزن (أَفْعَلَ)، وكونُهُ صفةً، وهو[4] نعتٌ لِما قَبْلَهُ، ومعناه التَّقَدُّمُ.

فصل (فعْلَى) -المقصورة-

وذلك نحو (حُبْلَى)، و(دُنْيَا)، و(ذِكْرَى)، و(بُشْرَى)، و(فُضْلَى)، و(حُسْنَى) -بضمِّ الفاء والحاء-، و(سَكْرَى)، و(غَضْبَى)، و(عَطْشَى)، و(قُصْوَى)؛ وما شاكل ذلك مما فى آخره ألفُ التأنيث مقصورةً فإِنَّهُ لا ينصرِفُ معرفةً، ولا نكرةً، ولا يدخله تنوينٌ بحال، ولا يَبِينُ فيه الإعرابُ، بل يُحْكَمُ على موضعه بالرَّفع، والنَّصب، والخفض[5]؛ تقول (هذه امرأةٌ غَضْبَى)؛ فيكون موضع (غَضْبَى) رفعًا؛ لأنه نعت لـ(امرأةٌ)، و(مررت بامرأةٍ غضبى) فيكونُ موضعُها جرًّا على النَّعت لـ(امرأةٍ)، و: (رأيت امرأةً غَضْبَى)، فيكون موضعُها نصبًا على النعت لـ(امرأةً)، ولا يجوز أن تتحرَّكَ هذه الألفُ بحالٍ[6]

=والمعانى ١/٨١، ومنهج الأخفش ص٩٢، والمقتضب ٣/٣١٢، وابن يعيش ١/٧٠.

(١) ش المفصل ١/٦١

(٢) ص، د (أولًا)-، وهو سهوٌ غريبٌ مع تنبيهه.

(٣) الكتاب ٣/١٩٥، والمقتضب ٣/٣٤٠، وقال أيضًا سيبويه (٣/٢٨٨) (وسألتُ الخليل عن قولهم: (مذ عامٌ أَوَّلُ، ومذ عامٍ أَوَّلَ) فقال أَوَّلُ، ههنا صفة، وهو أفعل من عامك، ولكنهم قد ألزموه هنا الحذف استخفافًا، فجعلوا هذا الحرف بمنزله (أفضل منك) اهـ.

(٤) ص، د: (لأنه)، وهو سهو، فليست النَّعتيَّة علةً للمنع، والمعنِيُّ بالوصفية هنا الاشتقاق -كما سبق قريبًا- فما أثبتُّ المناسبُ.

(٥) د، وحاشية (ص) (وهو على لفظه) اهـ.

(٦) المحرر ٢/١٩٥.

والعِلَّةُ في منع /٤٣٣/ هذا النَّوع من الصَّرف التأنيثُ، ولزومُ التَّأنيثِ[١]؛ أما التَّأنيثُ فظَاهِرٌ، وهو أَنَّ فيه علامةَ التَّأنيثِ، وهي الألفُ المقصورةُ؛ وأَمَّا لزومُ التَّأنيثِ فهو كونُ هذه الألِفِ المقصورةِ لا تَنْفَصلُ عن الكلمة؛ إِذْ لا يُقَالُ: (حُبْلٌ)، و (عَطْشٌ)[٢] -بحذف الألف-، وهذا بخلاف التأنيث بالتَّاء، فإِنَّه ينفصِلُ عن الكلمة؛ تقول (قائمةٌ)، و: (قَائِمٌ)، و: (عائشةٌ)، و(عائشٌ)، و(فاطمةٌ) و (فاطِمٌ)، فلذلك كان التأنيث في الألف لازمًا، وفي التَّاء غيرَ لازمٍ[٣]، فجعلوا لزُوَمهُ بمنزلةِ عِلَّةٍ ثانيةٍ[٤] في المقصُورةِ، والمَمْدُودةِ.

فصل (فَعْلاَءَ)[٥] الممدودة

وهو لا يخلو أَنْ يكونَ اسمًا، أو صفةً فالاسمُ نحو (صحراءُ)، و(خُنْفُساءُ)، و(أَسْماءُ)، و(أَصْدِقاءُ)، و(أتقياء)، و(عُشَراءُ)، والصِّفَة نحو (حمراءُ)، و(صَفْراءُ)، و(بَيْضاء)، و(خَضْراء)، و(غَبْراء)؛ فجميع هذه الأسماء لا تنصرف معرفةً، ولا نكرةً[٦] هي وما شابهها؛ والعِلَّةُ في امتناعها من الصرف: التأنيثُ،

---

(١) انظر ما مر قريبًا في (٥٤٧/٣).

(٢) الزجاج (مالا ينصرف ص٢٧): (... هو مع ذلك مبنيٌ على الألف، لم تلحقْه الألف بعد تمام بنائه، نحو قائم وقائمة، فلم يكن قولك: (حُبْلٌ) لشئ، ثم لحقته الألف للتأنيث، فاجتمع فيه شيئان: ألف التأنيث، ومخالفة جهة تاء التأنيث) اهـ، وانظر (الكتاب ٢١٠/٣-٢١١) والإنصاف ص٤٠، ودرة الغواص ٩٤).

(٣) من المؤنث بالتاء مالا ينفكُّ عنها استعمالًا، ولو قُدِّر انفصالُه لزم عدمُ النَّظير؛ نحو حِذرِيَةٌ، وعَرْقُوَةٌ، إلاَّ أنَّ هذا قليلٌ، لا اعتدادَ به، والأصلُ خلافُه على ما أُصِّلَ. انظر (الأشمونى ٢/ ٢٣٢-حلبى).

(٤) الأنبارى (أسرار العربية ٢٣٢) (كأنه أُنِّثَ مرَّتَيْن؛ لأنَّ العلة فيه قامت مقام علَّتيْنِ) اهـ، وابن الخشاب (المرتجل ص٨٣): (فكأنَّ التأنيث متكرِّرٌ فِيهِ) اهـ، وانظر (الأشباه ٢١٥/٢، والتصريح ٢١٠/٢).

(٥) أي ما انتهى بالألف الممدودةِ، وإنْ لم يكنْ على هذه الصورة، وإنْ تعينت في الصفة، كما يفيده التمثيل.

(٦) المبرد (المذكر والمؤنث ص٢٨): (كلُّ ما كان بألف التأنيث -مقصورةً أو ممدودةً- فهو لا ينصرف في معرفة، ولا نكرة) اهـ، وانظر: (الكامل ٦١/٢-بيروت، والمحرر ١٩٦/٢).

ولُزُومُ التأنيث .

أَمَّا التَّأْنِيثُ فَظَاهِرٌ ، وهو كونُ الهمزةِ فى آخره علامةً للتَّأنيث ؛ وأَمَّا لزومُ التَّأنيثِ فكون هذه الهمزة لا تَنْفَصِلُ عن الكلمة - كما قلنَا فى الفصْل الأَول[1] - إنَّ أَلفَ التَّأنيثِ لا تنفصلُ ، وإنما لم تنفصل ، لأنَّ الكلمة بُنِيَتْ عليها ، فكأنَّها حرفٌ من حروف الكلمة التى استقامت عليها[2]

بخلاف [التاء فى][3] (عائشة) فإنَّ الكلمة لم تُبْنَ عليها ؛ إِذْ الكلمة ثابتةٌ بدون التَّاءِ[4] ؛ لأنك تقول : (عَائِشٌ) ، فتجد الكلمة ثابتةً بدون التَّاء ، وإنما زيدت التَّاءُ بعد بِنَاءِ الكلمة ؛ فاعرفْ الفرقَ بيْنَ أَلف التَّأنيثِ ، وتاءِ التَّانيثِ .

مثالُ ذلك فى الممدودة : (هذه حَمْرَاءُ ، وصَحْرَاءُ) ، و (رأيت حمراءَ ، وصحراءَ) ، و : (مررت بحمراءَ وصحراءَ) ، لا يدخلها التَّنْوِينُ ، والجر ، ويكون جرُّها كنصبها ، ولا يدخلُهَا[5] تنوينٌ أَصْلًا ، وكذلك جميعُ باقى الأمثلة ؛ والجَرُّ فى ذلك كلِّه كالنَّصْب ، فقس ذلك فى جميع ما ورد عليك مما فى آخرِهِ ألفٌ ممدودةٌ .

فَصْـــل (فَعْلاَنَ) الصِّفَةِ

شرط (فَعْلاَنَ) فى باب (ما لا ينصرف) أن يكون صفَةً ، وله مؤنَّثٌ على (فَعْلَى)[6] ؛ نحو (سَكْرَان) ، و(عَطْشَان) ، و(غَضْبَان) ؛ فإنَّ هذَا صفةٌ ؛ لكونه مُشتقًّا من الغَضَب ، والعَطَش والسُّكْر /٤٣٤/ ومؤنثه -أيضًا- على (فَعْلَى) ،

---

(١) أى : السابق ، أو المتقدم ، وهو من تعبيراته.

(٢) ابن يعيش (٧٥/٥) : (لما كان الأمر فيها على ما ذُكِرَ نزَّلُوها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة) اهـ ؛ وقال الزجاج (١٨٠/١-المعانى) (هو غير مصروف فى المعرفة والنكرة ؛ لأن فيه علامة التأنيث ، وهى مع أنَّها علامةُ التأنيث مبنيةٌ مع الاسم على غير خروج التأنيث عن التذكير) اهـ ، وانظر : (درة الغواص ٩٤).

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر المصادر السابقة.

(٤) يقصد أنَّها ثابتة الاستعمال بدونها مع المذكر.

(٥) ص ، د (يدخله) ، والمناسب ما أثبت ، وهو من كلامه السابق ، والتكرير فى هذه العبارة ، وتاليها واضح.

(٦) الكتاب ٢٤٠/٤ محقق : (النُّون تكون بدلًا من الهمزة فى (فَعْلاَنَ فَعْلَى) اهـ=

تقول : (سَكْرَانُ ، وسَكْرَى) ، و(غَضْبَانُ ، وغَضْبَى) ، و(عَطْشَانُ ، وعَطْشَى) ، فلما اجتمع فى هذا النوع الشرطان ، وهما كونُه صفةً ، ومؤنَّثُهُ علَى (فَعْلَى) فلمْ يَنْصَرِفْ لذلك ، ولا يَنْصَرِفُ -أيضًا- معرفةً[(١)] ، ولا نكرةً ، وعلة امتناعه من الصرف الصِّفَةُ ، وزيادةُ الألفِ ، والنُّون[(٢)] ؛ فقسْ على ذلك جميعَ ما شابَهَهُ .

وأما قولك (نَدْمَانٌ) و(عُرْيانٌ) فإنه منصرف[(٣)] ؛ لأنَّه صفةٌ ولا شكَّ ، ولكن ليس له مؤنث على (فَعْلَى) ، بل تقول فيه (نَدْمَانٌ ، ونَدْمَانةٌ) ، و (عُرْيَانٌ ، وعُرْيَانَةٌ)[(٤)] ، فهذا منصرفٌ ؛ لكون مؤنثه على (فَعْلاَنَةٍ) ، وليس على (فَعْلَى) ، والعلة فيه السَّماعُ ، مثال ذلك (هذا عطشانُ) ، و : (رأيت عطشانَ) ، و (مررت بعطشانَ) ؛ فلا يدخله جَرٌّ[(٥)] ، ولا تنوينٌ ، بل جره ونصبه واحدٌ ، وإذا سمَّيْتَ بـ (ندمانٍ) ، و(عُرْيَانٍ) فلا يَنْصرِفُ فى المعرفة ، وينصرفُ فى النَّكرة[(٦)]



=وانظر المقتضب (٣/٣٧٥) ، وقد قيل (إن وجود (فَعْلَى) ليس شرطًا فى ذاته ، بل المطلوب انتفاءُ التَّاءِ ؛ فبنُو أسد يقولون فيه (فَعْلَى) ، و(فعلانةٌ) ويصرفون ، فالمعتَبرُ عدم التَّاء فى مؤنَّثه ، وانظر الرضى (١/٦٠ الكافية ، والمزهر ٢/٢١٧) ، ولعل المصنف لا يرى منع صرف ما ليس له مؤنث على (فَعْلَى) ؛ لكونه لا مؤنث له أصلًا كلَحْيَان -للكبير اللحية- وقد قيل بصرفه وقيل الصَّحيح منعه من الصرف ؛ لأنَّ له مؤنثًا فرضًا لا وجودًا ، انظر (التوضيح ٤/١٢٢ ، والتصريح ٢/٢١٣) .

(١) لأن الصِّفة لما ذهبتْ خَلَفَتْهَا العلمَّيةِ (٢/٢٤١-الاشمونى) .

(٢) مالا ينصرف ٣٥ : (إنما لم تصرف (فَعْلاَنَ) ههنا ؛ لأنه أشبه (حَمْرَاء) فى عدة الحروف ، والتحرك والسكون ، وأنَّ لفَعْلان مؤنثًا على حِدَةٍ ؛ كما أنَّ لحمراءَ مذكرًا على حِدَةٍ ، فأشبه (فَعْلاَءَ) هذا الشَّبه) اهـ .

(٣) المقتضب ٣/٣٣٥ ، وابن يعيش ١/٦٧

(٤) يدفعُ بإيراده توهُّمًا ؛ إذ العلة فى (فَعْلاَنَ) مفتوحَ الفاء وحدَهُ ، أما غيره فلا يمتنعُ نكرةً ، فالعلة مفتقدة ؛ إذ لا (فَعْلَى) له ، وانظر (الأشمونى ٢/٢٣٥) ، وقال المبرد ٣/٣٣٥ : (فإن كان (فَعْلاَنُ) ليس له (فَعْلَى) ، أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان انصرف فى النكرة ولم ينصرف فى المعرفة) اهـ ، وهو ما سيأتى فى فصله .

(٥) د . (جارٌّ) وهو خطأ .

(٦) سيأتى فى (٣/٥٦٣ - المحرر) .

فصل

فيما كان معدولًا عن العددِ

وذلك نحو (أُحَادَ، وَمْوحَدَ)[١]، و(ثُنَاءَ، ومَثْنَى)، و(ثُلَاثَ، ومَثْلَثَ)، و(رُبَاعَ، ومَرْبَعَ)؛ ومن النُّحاة من يجعل هذا حدَّهُ[٢]، ومنهم من يطْرُدُهُ إلى (عُشَارَ ومَعْشَرَ)[٣]، فهذا لا ينصرفُ جميعُه معرفةً ولا نكرةً؛ والعلة فى امتناع صرفه: العدلُ، والصِّفَةُ؛ أَمَّا الصفة فظاهرة، [وأما][٤] العدلُ فكونُ (مَثْنَى)

---

(١) ومنه قول صخر بن عمرو السلمى (الاقتضاب ٢٧٠، ٤٦٦):

وَلَقَدْ قَتَلْتُكُمُ ثُنَاءَ ومَوْحَدًا ... وَتَرَكْتُ مُرَّةَ مِثْلَ أَمْسِ الدَّابِرِ

وانظر (معانى الزجاج ٢/٦، شواهد المغنى ٩٤٢).

(٢) وهم البصريون؛ فقيل: المسموع منه: أُحَادُ ومَوْحَدُ، وثُنَاءُ، ومَثْنَى، وثُلَاثُ ومَثْلَثُ، ورُبَاع، ومَرْبَعُ، وخُمَاسُ، ومَخْمَسُ، وعُشَارُ ومَعْشَرُ (الهمع ١/٢٦) وفى اللسان -عشر- (لم يسمع أكثر من: (أُحاد، وثُناء، وثُلاث، ورُباع) اهـ؛ وقال ابن يعيش ١/٦٢: (أما مَثْلث ومَرْبع فقياس ولم يسمع) اهـ؛ ومفهوم سيبويه قصرها حتَّى الأربع فى (فُعَالِ)، أما (مَفْعَلُ) فى غير مَثْنَى، ومَوْحَد فلم يصِّرح به (٣/٢٢٥، ٤/٩٣)؛ لذا لم يتجاوزه البصريُّون؛ لأنَّ فيه إحداثَ لفظ لم تتكلم به العرب.

(٣) وهم الكوفيُّون، وتبعهم كثيرون؛ قيل لوضوح طريق القياس فيه، وقيل هو مسموعٌ من الوزنين حتى العشرة؛ ففى الوساطة (ص٤٥٧): (... إنه قد جاء عن العرب (خُمَاسُ وسداسُ إلى عُشَارَ)، حكاه أبو عمرو الشيبانى، وابن السكيت، وذكره أبو حاتم فى كتاب (الإبل)، وزعم أبو عبيدة فى (المجاز) أنَّهُ لا يعلمهم قالوا فوق (رُبَاعَ)، ... وقد جاء ذلك فى الشعر، قال الكميت

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ ... فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارَا

وقد نسَبَتْ العرب إلى كل ذلك؛ فقالوا خُماسىّ، وسُداسىّ، وعُشارىّ) اهـ، ونقل السُّيوطى عن أبى حيان قوله (الصحيح أنَّ البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة، حكى أبو عمرو، وإسحاق ابن مروان الشيبانى (مَوْحَد إلى مَعْشَر)، وحكى أبو حاتم، ويعقوب (أُحَادَ إلى عُشَارَ) اهـ؛ فالظاهر أنَّ البناءين مسموعان إلى العشرة، وقصرُ السَّماع على بعضها فيهما أو أحدهما مستبعد، وانظر (المرتجل ص٨٢، والهمع ١/٢٦، والغرة ص ٥٠، وديوان الأدب ١/٤٤١، والمقتضب ٣/٣٨٠، والمزهر ٢/١١٠، وابن عقيل ٣٧٣، والفصول ١٥٨، والارتشاف ق١٣٤/أ).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

معدولًا عن (اثْنَيْنِ٠ اثْنَيْنِ)، و (ثُلاَثَ) معدولًا عن (ثَلاَثَةٍ٠ ثلاثةٍ)و (رُبَاعَ) معدولًا عن: (أربعةٍ٠ أربعةٍ)[١]، وكذلك إلى العشْرَةِ.

تقول: (رأيتُ أُحَادَ، ومَوْحَدَ)[٢]، و(ثُنَاءَ، ومَثْنَى)، و(ثُلاَثَ، ومَثْلَثَ) و (هذه رُبَاعُ ومربعُ)، و: (مررت بثُلاثَ، ومَثْلَثَ) و: (رأيتُ خُمَاسَ ومَخْمَسَ)، و (مررتُ بسُدَاسَ، ومَسْدَسَ)، و(سُبَاعَ ومَسْبَعَ)، و(ثُمَانَ، ومَثْمَنَ) و(تُسَاعَ، ومَتْسَعَ)، و(عُشَارَ، ومَعْشَرَ)؛ هذا مذهب الكوفيِّينَ يُجِيزونه إلى العشرة[٣]، والبَصريُّون يقفونه على ما سُمِعَ من الواحد إلى الخَمْسَةِ[٤]؛ ولا يدخلُهُ جرٌّ، ولا تنوينٌ للعلَّتَيْن المذكورتين، وهما العدلُ والصِّفة[٥]

وإذا سمَّيْتَ بهذا المعدول رجُلًا[٦] -مثلًا- صرفتَه فى الْمَعْرفة؛ فقلت (هَذَا ثُلاَثٌ) - بالتَّنوين و (رأيت ثُلاَثًا) و: (مررتُ بثُلاَثٍ)، وهذا من أَغْرَب /٤٣٥/ الأسماء؛ لكونه[٧] ينصرف فى معرفةٍ، ولا ينصرف نكرةً، وهذا مختصٌّ بهذا

---

(١) وعلى الوصفية والعدل الأكثرون، وهو مذهبُ سيبويه، والخليل وأبى عمرو؛ وعلَّةُ المنع عند الفَرَّاء العدلُ، والتَّعريف بِنيَّة الألف واللام؛ والعلة عند الزمخشرى: ما فيها من العَدْلَيْنِ: عدلٌ من صيغتها، وعدلٌ عن تكريرها، وعند البعض ما فيها من تكرار العدل: عدلٌ عن اللفظ، وعدلٌ عن المعنى٠ انظر (البحر ٣/١٥١-، والكشاف ٢/٢٩٨، والبيان ٢/٢٨٥، ومعانى الفراء ١/٢٥٤، والزجاج ٢/٥)٠

(٢) ظاهر تمثيله أَنَّ المعدول يلى العوامل، والمُصَرَّحُ به أَنَّهُ لا يليها إنما يتقدَّمه مايلى العوامل، ولا يقع إلا خبرًا، أو حالًا، أو صفةً، وقد ذكر بعضُهم أنه يلى العوامل على قلة (البحر ٣/١٥١-١٥٢، والتصريح ٢/٢١٤)، ويمكن تخريج ما مثل به المصنف على حذف المَوْصوفِ، وإقامَةِ الصِّفة مُقامَه٠

(٣) تقدم قريبًا٠

(٤) تقدم قريبًا٠ وعرف محرَّرًا السَّماعُ فى جميعه(الصفحة السابقة)٠

(٥) التوضيح ٤/١٢٧ (أما الوَصْفُ، فلأَنَّ هذه الألفاظ لم تُستَعْمَل إلا نكراتٍ؛ إمَّا نعتًا ٠٠٠ وإمَّا حالًا ٠٠٠، وإمَّا خَبَرًا) اهـ، والاشمونى (٣٩/٢)٠

(٦) ص، د (اسم رجل)، وليس بشئ٠

(٧) ص، د: (كونه) -بدون اللام- تصحيف، وربما كانت القراءة: (من أعجب الأشياء)؛ فهى غير واضحة فى الأصل٠

فصل

فيما كان معدولًا عن العددِ

وذلك نحو (أُحَادَ، وَمَوحَدَ)(١)، و(ثُنَاءَ، ومَثْنَى)، و(ثُلاَثَ، ومَثْلَثَ)، و(رُبَاعَ، ومَرْبَعَ)؛ ومن النُّحاة من يجعل هذا حدَّه(٢)، ومنهم من يطْرُدُهُ إلى (عُشَارَ ومَعْشَرَ)(٣)، فهذا لا ينصرفُ جميعُه معرفةً ولا نكرةً؛ والعلة فى امتناع صرفه: العدلُ، والصِّفَةُ؛ أَمَّا الصفة فظاهرة، [وأما](٤) العدلُ فكونُ (مَثْنَى)

---

(١) ومنه قول صخر بن عمرو السلمى (الاقتضاب ٢٧٠، ٤٦٦):

وَلَقَدْ قَتَلْتُكُمُ ثُنَاءَ ومَوْحَدًا … وَتَرَكْتُ مُرَّةَ مِثْلَ أَمْسِ الدَّابِرِ

وانظر (معانى الزجاج ٦/٢، شواهد المغنى ٩٤٢).

(٢) وهم البصريون؛ فقيل: المسموع منه: أُحَادُ ومَوْحَدُ، وثُنَاءُ، ومَثْنَى، وثُلاَثُ ومَثْلَثُ، ورُبَاع، ومَرْبَعُ، وخُمَاسُ، ومَخْمَسُ، وعُشَارُ ومَعْشَرُ (الهمع ٢٦/١) وفى اللسان -عشر- (لم يسمع أكثر من: (أُحاد، وثُناء، وثُلاث، ورُباع) اهـ؛ وقال ابن يعيش ٦٢/١: (أما مَثْلث ومَرْبع فقياس ولم يسمع) اهـ؛ ومفهوم سيبويه قصرها حتَّى الأربع فى (فُعَالِ)، أما (مَفْعَلُ) فى غير مَثْنَى، ومَوْحَد فلم يصِّرح به (٢٢٥/٣، ٩٣/٤)؛ لذا لم يتجاوزه البصريُّون؛ لأنَّ فيه إحداثَ لفظ لم تتكلم به العرب.

(٣) وهم الكوفيُّون، وتبعهم كثيرون؛ قيل: لوضوح طريق القياس فيه، وقيل هو مسموعٌ من الوزنين حتى العشرة؛ ففى الوساطة (ص٤٥٧) (... إنه قد جاء عن العرب (خُمَاسُ وسداسُ إلى عُشَارَ)، حكاه أبو عمرو الشيبانى، وابن السكيت، وذكره أبو حاتم فى كتاب: (الإبل)، وزعم أبو عبيدة فى (المجاز) أَنَّهُ لا يعلمهم قالوا فوق (رُبَاعَ)، ... وقد جاء ذلك فى الشعر، قال الكميت

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ … فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارَا

وقد نسَبَتْ العرب إلى كل ذلك؛ فقالوا: خُماسىّ، وسُداسىّ، وعُشارىّ) اهـ، ونقل السُّيوطى عن أبى حيان قوله (الصحيح أنَّ البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة، حكى أبو عمرو، وإسحاق ابن مروان الشيبانى (مَوْحَد إلى مَعْشَر)، وحكى أبو حاتم، ويعقوب (أُحَادَ إلى عُشَارَ) اهـ؛ فالظاهر أنَّ البناءين مسموعان إلى العشرة، وقصرُ السَّماع على بعضها فيهما أو أحدهما مستبعد، وانظر (المرتجل ص٨٢، والهمع ٢٦/١، والغرة ص٥٠، وديوان الأدب ٤٤١/١، والمقتضب ٣٨٠/٣، والمزهر ١١٠/٢، وابن عقيل ٣٧٣، والفصول ١٥٨، والارتشاف ق١٣٤/أ).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

معدولًا عن : (اثْنَيْنِ، اثْنَيْنِ)، و (ثُلاَثَ) معدولًا عن (ثَلاَثَةٍ، ثلاثةٍ) و : (رُبَاعَ) معدولًا عن (أربعةٍ، أربعةٍ)[١]، وكذلك إلى العشْرَةِ.

تقول (رأيتُ أُحَادَ، ومَوْحَدَ)[٢]، و(ثُنَاءَ، ومَثْنَى)، و(ثُلاَثَ، ومَثْلَثَ) و (هذه رُبَاعُ ومربعُ)، و : (مررت بثُلاثَ، ومَثْلَثَ) و : (رأيتُ خُمَاسَ ومَخْمَسَ)، و : (مررتُ بسُدَاسَ، ومَسْدَسَ)، و(سُبَاعَ ومَسْبَعَ)، و(ثُمَانَ، ومَثْمَنَ) و(تُسَاعَ، ومَتْسَعَ)، و(عُشَارَ، ومَعْشَرَ)؛ هذا مذهب الكوفيِّينَ يُجِيزونه إلى العشرة[٣]، والبَصريُّون يقفونه على ما سُمِعَ من الواحد إلى الخَمْسَةِ[٤]؛ ولا يدخلُهُ جَرٌّ، ولا تنوينٌ للعلَّتَيْن المذكورتين، وهما العدلُ والصِّفة[٥]

وإذَا سمَّيْتَ بهذا المعدول رجُلًا[٦] -مثلًا- صرفتَه فى الْمَعْرفة؛ فقلت (هَذَا ثُلاَثٌ) - بالتَّنْوين و : (رأيت ثُلاَثًا) و : (مررتُ بثُلاَثٍ)، وهذا من أَغْرَب /٤٣٥/ الأسماء؛ لكونه[٧] ينصرف فى معرفةٍ، ولا ينصرف نكرةً، وهذا مختصٌّ بهذا

---

(١) وعلى الوصفية والعدل الأكثرون، وهو مذهبُ سيبويه، والخليل وأبى عمرو وعلَّةُ المنع عند الفَرَّاء العدلُ، والتَّعريف بِنيَّة الألف واللام؛ والعلة عند الزمخشرى ما فيها من العَدْلَيْنِ عدلٌ من صيغتها، وعدلٌ عن تكريرها، وعند البعض ما فيها من تكرار العدل : عدلٌ عن اللفظ، وعدلٌ عن المعنى، انظر (البحر ١٥١/٣-، والكشاف ٢٩٨/٢، والبيان ٢٨٥/٢، ومعانى الفراء ١/ ٢٥٤، والزجاج ٥/٢).

(٢) ظاهر تمثيله أَنَّ المعدول يلى العوامل، والمُصَرَّحُ به أَنَّهُ لا يليها إنما يتقدَّمه مايلِى العوامل، ولا يقع إلا خبرًا، أو حالًا، أو صفةً، وقد ذكر بعضُهم أنه يلى العوامل على قلة (البحر ١٥١/٣-١٥٢، والتصريح ٢١٤/٢)، ويمكن تخريج ما مثل به المصنف على حذف المَوْصوفِ، وإقامَةِ الصِّفة مُقامَه.

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) تقدم قريبًا. وعرف محرَّرًا السَّماعُ فى جميعه(الصفحة السابقة).

(٥) التوضيح ١٢٧/٤ (أما الوَصْفُ، فلأنَّ هذه الألفاظ لم تُستَعْمَل إلا نكراتٍ؛ إِمَّا نعتًا ... وإِمَّا حالًا ...، وإِمَّا خَبَرًا) اهـ، والاشمونى (٣٩/٢).

(٦) ص، د (اسم رجل)، وليس بشئ.

(٧) ص، د (كونه) -بدون اللام- تصحيف، وربما كانت القراءة : (من أعجب الأشياء)؛ فهى غير واضحة فى الأصل.

الفصل وحْدَهُ، والعلةُ فى صرفِهِ معرفةً كونُهُ اسمَ رجل، وإذا كان اسم رجل لم يْبَقَ للعدل فيه معنىً، وإذا زال العدلُ عنه بقى بغيرِ عِلَّةٍ[1]، فإذا نُكِّرَ رُدَّ إلى أصله فلا ينصَرِفُ؛ لبقاء العِلَّتَيْنِ، وهما العَدْلُ والصِّفَةُ.

فصل

الجمع الذى ليسَ على زِنَتِه وَاحِدٌ

شرط هذا الجمع أَنْ يكونَ ثالثُ حروفه ألفًا، وبعد الأَلِفِ حرفانِ، أو ثلاثةُ أَحْرفٍ أَوْسطُها ساكنٌ[2]، وألاَّ يكونَ فى آخره هاءُ التَّأْنيث؛ نحو (مساجدُ، ودنانيرُ، وشوابُّ، ودوابُّ)، -وهو جمعُ (شابَّةٍ، ودابَّةٍ)-؛ فهذا لا ينصرِفُ؛ لكونه جمعًا، ثالثُ حروفه ألفٌ، وبعدَ الأَلِفِ حرفان- فى (مَسَاجِدَ، ودَوَابَّ، وشَوَابَّ)-؛ لأنَّ الحرف المشدَّد بحرفيْنِ-، وثلاثةُ أحرفٍ- فى (دَنَانِيرَ)-؛ فهذا

---

(١) لو لم يكن فى هذه الفِقرة سقطت كلمة: (قِيلَ) قبل (وَإِذَا سَمَّيْتَ بِهَذَا ...) لَحَمَلَ هذا الكلام اضطرابًا واضحًا؛ فالفصلُ عقده لما لا ينصرف معرفةً، ولا نكرةً، وقد قَدَّم له أيضًا بذلك فى (٣/ ٥٤٩)، وهو مذهبُ الجُمهور -وعليه المصنف كما يظهر- مما يجعلنى أكاد أجزم بسقط كلمة (قيل) السابقة كإشارة إلى المذهب الآخر.

يقول الأزهرى، (التصريح ٢/٢١٦): (وإذا سُمِّيَ بشيءٍ من هذا الوصف المعدول بقى على منع الصرف عند الجمهور؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية، وبقى العدلُ على حاله، وقال الأخفش فى (المعانى)، وأبو العباس: إنه لو سمى بمَثْنَى، أو إحدَى أخواته انصرف، لأنه إذا كان اسمًا فليس فى معنى: (اثنيْنِ اثنيْنِ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعة أربعة) فليس فيه إلا التَّعريفُ خاصَّةً، وتبعهما على ذلك الفارسى، وارتضاه ابن عصفور، ورُدَّ بأَنَّ هذا المذهب لا نظير له؛ إذْ لا يوجد بناءٌ فيصرف فى المعرفة، ولا ينصرف فى النكرة، وإنما المعروف العكس ...؛ وحُجَّة الجمهور: أنَّ شَبَهَ الأصل من العدل حاصل، والعلَمِيَّة محققة، فسبب المنع موجود، فالوجه امتناع الصرف) اهـ. وقال ابن الخشاب (المرتجل ٨٢): (فإنْ سميت بشئ من هذه الأوصاف المعدولة، عاقب التعريفُ الوصفَ، فامتنع الاسم فى التعريف من الصرف؛ لاجتماع التعريف، والعدل فيه) اهـ، وانظر (ش المفصل ١/٦٣).

(٢) التصريح ٢/٢١١، والأشمونى ٢/٢٤٢ ط الحلبى.

النَّوع لا ينصرف معرفةً ، ولا نكرةً[١] ؛ وعلةُ امتناعه الجمعُ ، ونهايةُ الجمع ؛ أمَّا كونُه جمعًا فظاهرٌ ، وأما نِهايةُ الْجَمْعِ فلأنه ليس على زِنَتِه واحدٌ من الآحادِ[٢] ؛ لأنه لا يُوجَدُ فى كلام العرب اسمٌ مفردٌ على وزن (مَسَاجِدَ) ، ولا على وزن (دَوابّ ، وشوابّ) ، ولا على وزن (دَنَانِيرَ) ؛ ألا ترى أنَّ هذا الجمع إذَا كان فى آخره هاءُ التَّأنيث -فى النَّكرة- ؛ نحو (صَيَاقِلَةٌ)[٣] ، و(جَحَاجحةٌ)[٤] ، و(فَرَازِنَةٌ)[٥] ، [انْصَرَفَ][٦] ؟

وإنَّمَا جاز صرفُ مثل هذا الذى فى آخره هاء التأنيث ؛ لأنَّ له مثالًا فى الآحادِ[٧] ، من نحو (كَراهِيَةٌ) ، و(رَفَاهِيَةٌ) ، و(عَتَاهِيَةٌ)[٨] ، فلما كان له مثال فى الآحاد انصرف ؛ تقول (رأيت صياقلةً) ، و(مررت بصياقلةٍ) ، و(هذه صياقِلةٌ) ، وتخفضه ؛ لأنه منصرف ؛ من حيثُ إنَّهُ[٩] ليس فيه إلاَّ علةٌ واحدةٌ ، وهى (الْجَمْعُ) ، وأما (نِهَايَةُ الجمع) فقد بطلتْ عنه ؛ لأنَّ له مثالًا فى الآحاد ، فهو -إذَنْ- ليس فيه نهاية ؛ لأنَّ النهاية أن يكون الاسم خارجًا عن أمثلة الآحاد ، ولو قلتَ فى الأول (هذه مساجدٌ) و (رأيتُ مساجدًا) ، و : (مررت بمَساجدٍ) لم يجز- ؛ بل تقولُ (هذه مساجِدُ) ، و : (رأيت مساجِدَ) ، و : (مررت بمساجِدَ) -بالفتح

---

(١) سيبويه ٢٢٧/٣ : (ليس شئ يكون على هذا المثال إلاَّ لم ينصرف فى معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وذلك ؛ لأنَّه ليس شئٌ يكون واحدًا يكون على هذا البناء) اهـ.

(٢) السابق ٢٥٠/٤ ، ٢٥٣ منه ، ومالا ينصرف للزجاج ٤٦ .

(٣) جمع (صَيْقَل) : شَحَّاذُو السُّيوفِ ، وجَلاَّؤُوها.

(٤) جمع (جَحْجَاح) : السَّادة الكرماء ، والهاء فيه لتأكيد الجمع.

(٥) جمع (فِرْزَان) : من لعب الشطرنج ، والهاء للتعويض ، أو للتعريب ، انظر فيهن (اللسان -صقل ، جحجح ، وفرزن).

(٦) من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٧) المقتضب ٣٢٧/٣ ، وفى (إصلاح الخلل ٢٧٠) (وإذا لحقته تاء التأنيث كان له نظير من الآحاد) اهـ ، وانظر (أمالى السهيلى ص٣٩).

(٨) الحمق والضلال ، والدهش.

(٩) ص ، د : (أنَّ) ، تصحيف.

من غير تنوين ، ولا جرٍّ- ، وكذلك جميعُ ما كان جمعًا /٤٣٦/-على ما شرطْنَا- ؛ لأنَّ فيه الجمعَ ، ونهايةَ الجمعِ ، من حيثُ إنَّه لا نَجِدُ فى الآحاد اسمًا مفردًا بوزن (فَعَالِل) ، ولا بوزن (فَعَاليلَ)[1] ، فجعلوا كونَهُ على وزنٍ لا يكونُ عليه واحدٌ بمنزلة علةٍ ثانيةٍ ، والجمعَ علةً ، فاجتمع فيه علتانِ[2] ؛ فلذلك لا ينصرِفُ.

القِسْمُ الثَّانِي : فى السِّتَّة التى لا تَنْصَرِفُ معرفةً وتنصرفُ نكرةً :

وهى ما كان بوزن (أَفْعل) ، و(يفعل) معرفة ؛ وما كان أعجميًّا ؛ وما كان بوزن (فَعْلاَنَ) اسمًا ؛ وما كان معدولًا على وزن (فُعَلَ) ؛ وما كان مركَّبًا ؛ وما كانَ مُؤنَّثًا بغير الألَف الممدودة والمقصورة.

فصـــل

فيما كانَ بـوزْنِ (أَفْعَـلَ)[3]

ك(أَحْمَدَ ، وأَسْعَدَ) ، وبوزن (يَفْعَل)[4] ، [وشرطه أَنْ تلحقه فى أَوَّلِه إحدَى الزَّوائد الأَربع وهى الأَلِفُ ، والتَّاء ، والياءُ ، والنُّونُ ؛ فالأَلفُ قد تقدَّم فى (أَحْمد) ، و(أَسْعَد) والتَّاءُ ؛ كقولك (تَغْلِبُ) ، والياءُ ، كقولك (يَزِيدُ) ، و(يَشْكُرُ)[5] ، والنُّونُ ، كقولك (نَرْجِسُ)- إذا سمَّيْتَ به رجلًا][6] ، جميعُ هذا لا ينصرفُ ، والعلة فى امتناعه من الصرف التَّعريفُ ، وكونُه على مثال الفعل ، وكذلك لو سميت رجلًا (ضُرِبَ) أو (يُضْرَبُ) -على مثال ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ-

---

(١) الفراء ٤٢٨/١ : (وإنما منعهم من إجرائه أَنَّهُ مثال لم يأتِ عليه شئٌ من الأَسماءِ المفردة ، وأنه غايةٌ للجِماعِ ، إِذَا انتهى الجِماعُ إليه فينبغى أَلاَّ يجمع ؛ فذلك أيضًا منعه من الانصراف) اهـ.

(٢) الزمخشرى (المفصل ١٨) : (نزل الزنة التى لا واحد عليها منزلةِ جمعٍ ثانٍ) اهـ مختصرًا ، قال ابن يعيش ٦٣/١ : (كُرِّرَتْ العلة ، وقامت مقام علتين) ، وانظر (٧١/١) منه.

(٣) لو قال -كما قال غيره- : (بوزن الفِعْلِ) لكان أعم وأخصَر من تعديده ، وهو كلامه بعد قليل

(٤) يقصد المضارع بعامة لا خصوص عدد الحروف ، وصورتها.

(٥) المبرد (٣١٢/٣-المقتضب) : (كل ما سَمَّيْتَ به من الأفعال لم ينصرف فى المعرفة ، وانصرف فى النكرة ، نحو يزيدُ ، ويشكرُ ، ويَضْرِبُ) اهـ ، وانظر الكتاب ١٩٨/٣).

(٦) تكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

لم ينْصَرِفْ للتَّعريفِ، ومثالِ الفعل[١]؛ فهذا النَّوعُ إِذَا نكرَّته صرفتَهُ، وإذا عرَّفْتَهُ لم تصرفْهُ.

لأنك إِذَا عرَّفتَه فقد اجتمع فيهِ علَّتانِ التَّعريفُ، ووَزْنُ الفِعل، فلم تَصْرِفه[٢] وإِذَا نكَّرتَهُ زال التَّعْريف، فلم يبق فيه من العلل المانعة للصرف إلاَّ علةٌ واحدةٌ[٣]، فلا تُمنعُ الصَّرفَ؛ لأنَّ الاسم لا يُمْنَعُ من الصرف إلا باجتماع علَّتَيْنِ[٤]؛ فتقول فيه (هذا أحمدُ ويزيدُ)، و: (رأيتُ أَحمدَ ويزيدَ)، و (مررتُ بأحمدَ ويزيدَ)؛ فلا يدخلُهُ تنوين، ولا جرٌّ؛ لكونه لا ينصرفُ؛ للعلتين المذكورتين، وكذلك (يشكرُ، وتَغْلِبُ) على هذا النَّسَقِ، وكذلك (ضُرِبُ، ويُضْرَبُ، ونُضْرَبُ) كلُّ هذا لا ينصرفُ، للتَّعريف، ووزنِ الفعْل.

ومثال كونِه نكرةً: ألاَّ[٥] تقصد رجلًا بعينِهِ؛ فتقول (هذا أحمدُ، وأحمدٌ آخرُ)، و (مررتُ بأحمدَ وأحمدٍ آخَرَ)؛ فالاسمُ الثَّانى منصرفٌ؛ لكونه مجهولًا شائعًا فى جملة الأحَامِدِ، و (أَحْمَدُ) الأول لا ينصرف؛ لأنَّه معروف، وعلى هذا قياس جميع مالا ينصرف فى المعرفة، وينصرف فى النكرة، وكذلك (يَزِيدُ)، و(يَشْكُرُ)، و(تَغْلِبُ) على هذه الصُّورة.

/٤٣٧/ واعلم أَنَّك إِذَا سميتَ رَجُلًا: (يزيدَ)[٦] أَوْ (أَحْمَدَ) فلا يخلو من أحدِ وَجْهَيْنِ[٧] إِمَّا أَنْ تُسَمِّىَ به، وفيه فاعلٌ مُضْمَرٌ، أو لا يكون فيه فاعلٌ، فإن لم تنو فيه فاعلًا مُضمرًا-؛ مثل أن تسميه بـ(يزيد) من قولك (يَزِيدُ الماءُ)؛ فـ(يزيدُ)

(١) لأنَّه على مثال ليستْ عليه الأسماءُ، وانظر المبرد ٣/ ٣٢٤، والرضى ١/ ٦١، والصبان ٣/٢٥٨).

(٢) ص: (يصرفه) -بالمثناه التحتية- تصحيف.

(٣) د، وحاشية (ص): (وهى وزن الفعل) اهـ.

(٤) د، وحاشية (ص) (من العلل المذكورة) اهـ.

(٥) د: (لا) تصحيف.

(٦) د (بزيد) تصحيف.

(٧) ص، د: (شيئين)، والمثبت من كلامه الآتى قريبًا.

هذا[١] ليس فيه مضمرٌ -فلا[٢] ينصرفُ للتَّعريف، والوَزْنِ، فإنْ سمَّيتَه بـ(يزيد) من قولك (الماءُ يَزِيدُ)[٣]، فـ(يزيد) ههنا فيه فاعل؛

لكونه متأخِّرًا؛ فهذا تحكيه[٤] على الرفع لا يتغيَّر عنه[٥]، فى رفعٍ، ولا نصبٍ، ولا جرٍّ؛ لأنَّه جملةٌ؛ إذْ هو فعل وفاعل، فتقول: (هذا يزيدُ)، و: (رأيت يزيدُ)، و: (مررتُ بيزيدُ)[٦]، مرفوعٌ كلُّهُ؛ لأنَّه جملة، وكذلك (أَحْمَدُ) هو فى الأصل فعلٌ مستقبلٌ، وفاعلُه مضمرٌ فيه، تقديره: (أَحمدُ أَنَا)؛ إذْ كان لا يَتَجَّردُ من فاعله؛ فبان لك أَنَّهُ فعلٌ وفاعلٌ، فإذَا سمَّيْتَ به شخصًا [صارَ اسمًا لهُ، وانتقل مِنْ هذه الجملة الَّتِى هى فعلٌ وفاعلُهَا مضمرٌ فيهَا، وهو (أنا) -إلى الاسميَّةِ اصطلاحًا، وإن كان لا يمكن خروج الفاعل المضمر عنه[٧]، ويصيرُ محكيًّا، فيكون مرفوعًا فى موضعِ الرَّفع، وفى موضع النَّصب والجَرِّ؛ وإنْ سميتَ شخصًا: (أَحْمَدَ) من غير أنْ يُضْمَرَ فيه الفاعلُ كان اسمًا على وَزْنِ الفِعْلِ مجرَّدًا من الفاعل[٨] لم ينصرفْ، فيكون مرفوعًا فى حالة الرَّفع، وفى حالة النَّصْبِ والجرِّ منصُوبًا][٩]، [١٠]، وأنشُدوا[١١]

---

(١) ص، د: (فهذا يزيد) سهو.

(٢) ص، د: (ولا)، والصواب ما أثبت جوابًا لـ(إنْ).

(٣) الغرة لابن الخباز ص٨٥.

(٤) د: (حكمه) تحريف.

(٥) ابن السيد (الإصلاح ٢٧٣): (إن كان فيه ضميرٌ صارَ حكايةً، وخرجَ من هذا الباب) اهـ، وفى الكامل ١/٢٢٦-بيروت: (والفعل إذا كانَ فاعله مضمرًا، أو مظهرًا لم يكن إلا حكاية) اهـ، وراجع (المقتضب ١/١٧٣، ٤/٣٤، والخزانة ١/٢٧٠-محقق).

(٦) مجالس ثعلب ١/١٧٦

(٧) يقصد أنَّه ملاحظٌ كركنٍ فى الجملة المُسمَّى بها.

(٨) (الفاعل) لا يكاد يقرأ، وكأنه (الفاعِليَّة)، وانظر ما يأتى.

(٩) أى مفتوحًا.

(١٠) ما بين الحاصرتَيْنِ من حاشية (ص)، وهى غير واضحة فيها، واضطربت فى (د) اضطرابًا كثيرًا، وهذا ما تبيَّنْتُه بعد طول رويَّة، فلعلِّى أصبتُ.

(١١) لرؤبة بن العجاج: (ديوانه ٣/١٧٣ -مجموع أشعار العرب. ضمن ما نسب إليه-، ومجالس =

(١٦٠) نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بَنِى يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَينَا لَهُمْ فَدِيدُ[(١)]

فافهم هذا الفصل، وافرق بين المحكِيِّ، وبين مالا يُحكَى، وكذلك: (ضُرِبَ، ويُضْرَبُ، واضَّطَرَبَ، واسْتَخْرَجَ) لو سمَّيْتَ بهذا كلِّه لكان على الوجهَيْنِ إن نَوَيْتَ فيه فاعلًا حكيتَهُ، وإن لَمْ تنوِ فيه فاعلًا أجريته مُجْرَى مالا ينصرف؛ فافهم ذلك موفَّقًا -إنْ شاء الله-.

فصـــل

فيمَا كَان أعجمِيًّا

اعلم أَنَّ شرْط هذا الفصل[(٢)] أَنْ يكون اسمًا، أَعجميًّا، زائدًا على الثَّلاَثة، مما نُقِلَ إلى العربيَّة وهو عَلَمٌ فى حال العجمية[(٣)]؛ نحو (إِسْماعيلُ، وإِبْراهيمُ، وهُرْمُزُ، وإِسْحقُ، ويُونُسُ، وإِدريسُ، ودَاودُ، ويَعْقُوبُ)؛ جميعُ هذه الأسماء لا

= ثعلب ١/١٧٦، واللسان -زيد، وفهد-، والرضى ١/٦٤، وابن يعيش ١/٢٨، والمرادى ١/١٧٥، والعينى ٤/٣٧٠).

(١) يروى فيه (بغيا) بدل: (ظلما).

من اللغة (بنو يزيدُ): تُجَّار كانوا بمكة، تُنْسَب إليهم البرود اليزيدية، وحقق ابن يعيش كونه (تَزِيدُ) بالتاء؛ قال: (وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تُنْسَبُ البرود التَّزِيدية) اهـ، و(الفَدِيدُ): الصَّوْتُ المرتفع.

والشِّعر بيتان من الرجز المشطور.

والشاهد: كون (يَزِيدُ) فعلًا سُمِّىَ به، وفيه ضمير فاعل، ولذا حكاه مرفوعًا، ولو كانت التسمية بالفعل وحده لكان من قبيل مالا ينصرف.

(٢) د: (الفعل) - تحريف.

(٣) اشتراط العلَمِيَّةِ أَصْلًا فى العجميَّة هو مذهب سيبويه والجمهور؛ قال سيبويه (٣/٢٣٥ محقَّق) (..على حد ما كانت فى كَلاَمِ العَجَم) اهـ؛ وقال ابن الحاجب (شرطها أن تكون علمية فى العجمية) اهـ، وذهب قوم منهم ابن السِّيد، وابن عصفور، والرضى، والشلوبين إلى عدم اشتراطها بل الشَّرط مقارنةُ العلَمِيَّةِ النقلَ إلى العربيَّة، أى يقع فى كلام العرب علمًا فى أول أحواله، سواء أكان قبل استعمالِهِ فى العربيَّةِ علمًا فى العجميَّة كإبراهيم، أم لا كقالون؛ فنحو (قالونَ)- ومعناه الجَيِّد- غيرُ منصرف على القول الثانى، منصرف على القول الأول، راجع (إصلاح الخلل ص٢٧١، وش الكافية ١/٥٣، والمرادى ٤/١٤٤، والهمع ١/٣٢، والصبان ٣/٢٥٦).

تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النَّكرة؛ وعلَّة امتناع هذا النَّوع من الصَّرف العُجْمَةُ، والتَّعْريفُ؛ مثال ذلك: (هذا إبراهيمُ)، و: (رأَيْتُ إبراهيمَ)، و: (مررت بإبراهيمَ)؛ لا يدخله تنوينٌ، ولا جَرٌّ، وكذلك باقى الأَمثلة؛ وإِنْ نكَّرْتَ جميع هذا صرفْتَهُ؛ تقول: (هذا إبراهيمُ وإبراهيمٌ[1] آخرُ)، و (رأيت إبراهيمَ وإبراهيمًا آخرَ)، و: (مررتُ بإبراهيمَ وإبراهيمٍ آخرَ)؛ فيكون[2] الاسم الأولُ غيرَ مصروف؛ لأنَّه معروف، والثانى مصروفٌ؛ لأَنَّهُ مجهولٌ[3]، فلم يبقَ فيه إلاَّ عِلَّةٌ واحدةٌ، فانصرفَ لذلك، /٤٣٨/ وكذلك باقى الأمثلةِ علَى هذه الصُّورَةِ.

وأمَّا العَجَمِيُّ الثُّلاثِيُّ [المذكَّر][4] فهو منصرفٌ[5]؛ مثل: (نوحٌ)، و(لوطٌ)، و(شِيتٌ)؛ تقول: (هذا نوحٌ)، و: (رأيت نوحًا)، و: (مررت بِنُوحٍ)؛ فتنوِّنُه، وتخفضُه أى[6] تصرفُهُ، وكذلك باقى الأَمثلة؛ وإنما انصرفَ مثل هذا الثُّلاثِيِّ؛ لأنَّ الاسم إذَا كان على ثلاثة أَحرف كانَ خفيفًا، فقامت الخِفَّةُ مقام إِحدَى[7] العِلَّتَيْنِ، فكأنَّهُ لم يبق فيه إلاَّ علةٌ واحدةٌ[8]، والاسمُ إذا كان فيه علةٌ واحدة

(١) أى رجل آخر مسمىً بهذا الاسم، فهو نكرة؛ لتنوينه، والتنوين للتنكير (الخضرى ١/١٩)؛ وفُهِمَ أنَّ الأول معلومٌ لدى المحدِّث والمخاطَب، والثانى معلوم لدى المحدِّث دون المخاطَب، فكان نكرة.

(٢) ص، د: (ويكون) -بالواو- والمناسب ما أثبتُّ.

(٣) د: (محمول) تصحيف.

(٤) زيادة لازمة من المصادر، وأفادها بكلامه الآتى.

(٥) المبرد ٣/٣٥٢-المقتضب: (لو سميته باسم أعجمى على ثلاثة أحرف، متحركاتٍ جُمَعَ، أو ساكنة الحرف الأوسط لكان مصروفًا) اهـ، وانظر (مالا ينصرف -للزجاج ص٤٥)، وهذا المذهب المنتخب من الجمهور، وقيل هو فى الصرف، وعدمه وجوبًا أو جوازًا كالمؤنَّثِ الثلاثى، وانظر (الأشمونى ٢/٢٥٥ ط الحلبى، وأدب الكاتب ٣٠٨).

(٦) ص، د: (أو)، وهو تصحيف عن المثبت.

(٧) ص، د: (أحد)، تصحيف.

(٨) البحر ٢/٤٣٢: (... إنْ كان فيه ما يقتضى منع صرفه، وهو العلميَّة، والعجمة الشخصيَّة، وذلك=

انصرفَ ، ولا يُمنَعُ من الصَّرف إلاَّ باجتماع عِلَّتيْنِ ، فعلى هذا فَقِسْ كلَّ اسم ثلاثيّ أعجميّ فإنَّه منصرف.

وأما قولهم (جُورُ)(١) ، و(مَاهُ)(٢) فإنَّه غير منصرف -وإنْ كان ثُلاثيًا- ؛ لأن (جُورَ) اجتمع فيه ثلاثُ عِللٍ التأنيثُ ، والعجمةُ ، والتَّعرِيفُ(٣) ؛ من حيث إنَّها اسمُ مدينةٍ ، فهى مؤنثة وإن لم يكن فيها علامةُ التَّأنيث ، فلما كان فيها ثلاثُ عِلَلٍ قابلوا بإحدى العلل الخِفَّةَ ، فبقى عِلَّتانِ ، ليس فيهما خفة فى الحكم ، فلم تنصرف ؛ لاجتماع علتين ، إذْ قد زالت الخِفَّةُ بمقابلة إحدَى العِلَلِ ، وبقى عِلَّتَانِ قائمتان بذاتِهِمَا(٤) ؛ فلم تنصرف لذلك.

فَصْــل

فيما كان على وزن (فعْلاَنَ)(٥) اسْمًا [على اختلاف حركاته](٦)

نحو (عِمْرانَ)(٧) ، و(عُثْمَان) ، و(سَلْمَان) ، وما شابهه(٨) ؛ فهذا لا ينصرفُ

=لخفة البناء بكونه ثلاثيًا ساكن الوسط ، لم يُضَفْ إليه سبب آخر) اهـ ، وانظر (الأشباه ٢/٣١).

(١) مدينة بفارس ، بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا ، وبفتح الواو قريةٌ من قرى أصبهان (ياقوت ٢/ ١٨١ ، ١٨٢).

(٢) مدينة بفارس (ذاته -٥/٤٩) ، وفى د ، وحاشية (ص) : (وهما اسما بلدين) اهـ.

(٣) الكتاب ٣/٢٤٣ ، وقال المبرد (الكامل ٢/٢٥٠-بيروت) (المؤنَّثُ إذَا سمى باسمى عجمى على ثلاثة أحرف لم ينصرف إذَا كان مؤنَّثا -وإن كان أوسطُهُ ساكنًا ، نحو جُورَ ، وحِمْصَ) اهـ. وفى (المقتضب ٣/٣٥١) : (لأنه جمع مع التأنيث عجمة ، فاجتمع فيه مانعان) اهـ ، وانظر (المذكر والمؤنث له ٣٩).

(٤) العلة ذاتها نقلها ياقوت (٥/٤٩) ، وانظر (ش المفصل ١/٧١).

(٥) أى مثلَّث الفاء (الهمع ١/٣١).

(٦) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٧) البحر ٢/٤٣٢ : (عِمْرَان. اسم أعجمى ممنوعٌ من الصرف للعلميَّة ، والعُجْمة ، ولو كان عربيًّا لامتنع أيضًا للعلمَّية ، وزيادة الألف والنُّون ؛ إذْ كان يكون اشتقاقه من العَمْرِ واضحًا) اهـ. وانظر (إصلاح الخلل ٢٧٤).

(٨) فى الزيادة والنوع ، ولا تلزم صورة (فعْلاَنَ) ؛ فالشرط احتواؤه الزيادة ليس غَيْرُ ، وراجع (الأشمونى ٢/٢٥١-حلبى).

معرفةً، وينصرفُ نكرة؛ تقولُ (هذا عثمانُ)، و: (رأيتُ عثمانَ)، و: (مررت بعُثمانَ)، فلا تنونُه، ولا تخفضُهُ؛ لاجتماع علَّتَيْنِ، وهما التَّعرِيفُ، وزيادةُ الألِفِ، والنُّون؛ فإذا زَال التَّعريف بقىَ بعلة واحدةٍ فينْصَرِفُ لذلك؛ مثل (هذا عثمانُ، وعثمانٌ آخَرُ)[(١)]، و: (رأيت عثمانَ وعثمانًا آخَرَ)، و (مررتُ بعثمانَ وعثمانٍ آخَرَ)؛ فالأول لا ينصرفُ؛ لكونه معروفًا، والثانى ينصرف لكونِهِ منكورًا؛ والعلة فى امتناع صرف هذا النوع التَّعْريفُ، وزيادةُ الألف والنُّون.

فإنْ كانت النُّون أَصليَّةً انصرف الاسم؛ مثل (سَمَّان)، و(حَسَّان)، و(تبَّان)[(٢)]- : إنْ أخذتَهُ من (الحُسْنِ، والتِّبْنِ[(٣)]، والسَّمْنِ) -فهو منصرفٌ؛ لكون النُّون أصلية، ووزنه على هذا (فَعَّالٌ)[(٤)] ولا يقال فيه (فَعْلاَنُ)؛ تقول فيه (هذا حسَّانٌ، وسمَّانٌ، وتبَّانٌ)، و (رأيتُ حَسَّانًا، وسَمَّانًا، وتبَّانًا)، و: (مررتُ بحَسَّانٍ، وتبَّانٍ، وسمَّانٍ)، فتنونُه، وتجرُّه /٤٣٩/ فإنْ أخذْتَ هذا النَّوعَ من (الحَسِّ[(٥)]، والسَّمِّ، والتَّبِّ) لم ينصرف؛ لأنَّ النُّونَ زائدةٌ، ووزنه (فَعْلاَنُ)[(٦)]؛ تقول فيه (هذا حسَّانُ)، و: (رأيتُ حسَّانَ)، و: (مررتُ بحسَّانَ)، فلا تنونه،

---

(١) راجع الصفحة قبل السابقة حاشية (١).

(٢) (الكتاب ٣/٣١٧، والمقتضب ٣/٣٣٦، والكامل ١/١٤-بيروت، والغرَّة ٥٠، والمرتجل ٨٧-، وأدب الكاتب ٣١٠، والاشتقاق ٤٤٩).

(٣) لعل ما يراه السهيلى أقرب؛ قال (الروض ١/٣٣): (وتَبَّانٌ من التَّبَانَةِ، وهى الذَّكاء، والفطنة، يقال: رجل تَبِنٌ، وطَبِنٌ) اهـ.

(٤) د، وحاشية (ص): (بفتح الفاء، وفتح العين مع تشديدها) اهـ. قال سيبويه (٣/٢١٧) (... صرفته فى المعرفة والنكرة؛ لأنها نُونٌ من نفسِ الحرفِ، وهى بمنزِلَةِ دال حَمَّادٍ) اهـ.

(٥) د، وحاشية (ص) (وهو القطع) اهـ، وهو أيضًا شِدَّةُ القتل، والبَرْدُ يَحْرق الكلأَ، وأيضًا العطف والرقة؛ قال الكميت

هَلْ مَنْ بَكَى الدَّارَ رَاجٍ أَنْ تَحِسَّ لَهُ ... أَوْ يَبْكِيَ الدَّارَ مَاءُ العَبْرَةِ الْخَضِلُ

وراجع (الطبرى ٦/٤٤٣، والثعالبى ٣٢، وديوان الأدب ٣/٧، ونوادر أبى زيد ٤٨٠، ومعانى الفراء ١/٢١٧).

(٦) قلتُ هذا التردُّد فى الحكم باعتباريْه، لا ينبغى أَنْ يُؤْخَذَ على إطلاقه، بل المعتبر فيه الأداء الاستعماليّ الوارد، فإنْ لم يردْ فيه سماعٌ فالحمل على ما يقتضيه القياس؛ يقول ابن الخشاب=

ولا تخفضه ، لأنَّ نونه زائدة ؛ لاجتماع عِلَّتَيْنِ فيه ، وهما التَّعريف ، وزيادةُ الألف والنُّون.

فَصْــل

فيما كان معدولًا على وزن (فُعَــلَ)[١]

نحو (عُمَر) ، و(زُفر) ، و(قُثَم) ؛ فهذا لا ينصرفُ معرفة ، وينصرف نكرةً ؛ تقول (هذا عُمَرُ وعُمَرٌ آخرُ) ، و (رأيت عُمَرَ وعُمَرًا آخرَ) ، و(مررتُ بِعُمَرَ وعُمَرٍ آخرَ) ؛ فالأول لا ينصرف ؛ لأنَّه اجتمع فيه التعريف ، والعدل من : (عامر)[٢] ، و(عُمَرٌ) الثاني ينصرف ؛ لأنَّه منكُورٌ ، فلم يجتمع فيه علَّتان ، فانصرف ، وكذلك باقي هذه الأمثلة ؛ والعِلَّة المانعةُ لهذا النَّوع من الصرف المعرفةُ ، والعدلُ ؛ أما المعرفةُ فظاهِرٌ ، وأما العدل فكون (عُمَرَ) معدولًا عن (عامرٍ)[٣] ، و(قُثَمَ)[٤] من (قَائِم) ، و(زُفَرَ)[٥] من (زَافِرٍ) ؛ فافهمْ ذلك.

=(المرتجل ٨٩) : (فإن كان هذا الضرب من الأسماء غير مسموع فيه الصَّرف ، أو منعه من العرب فاحمله على أحسن ما يقتضيه القياس من ذلك باعتبار الاشتقاق من الأصليْنِ المذكورَيْنِ ، وإن كان عن العرب فيه نصٌّ يثبت مثلَه من صرفٍ ، أو ترك صَرْفٍ فاقتصْر عليه ، واكتفِ بهِ ، إذ قد كفَتْ العرب النظر ، ومئونته) اهـ.

(١) حاشية (ص) بخط الناسخ (بضم الفاء ، وفتح العين) اهـ ، وليس فى (د).

(٢) المرادى (١٥٥/٤) : (إنَّما جعل هذا النوع معدولًا لأمرين :
أحدهما : أنَّه لو لم يُقَدَّرْ عدلُه لزم ترتيب المنع على علة واحدة ، وليس فيه من الموانع غير العلمية والآخر أنَّ الأعلام يغلب عليها النقل ، فجعل (عُمَرُ) معدولًا عن (عامر) العلم المنقول من الصفة ، ولم يُجْعَل مرتجلًا) اهـ.

(٣) سيبويه ٢٢٣/٣ : (منعهم من صرفهما (عُمَرَ ، وزُفَرَ) ، وأشباههما ... أنَّهما محدودانِ عن البناء الذى هو أولى بهما ، وهو بناؤهما فى الأصل فلما خالفا بناءهما فى الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو عامر ، وزافر) اهـ ، وانظر (٢٧٠/٣ منه ، والكامل٢١٩/٢ -بيروت ، والمفتاح٣٦ ، وابن يعيش٦٠/١-٦١).

(٤) من أَسماء الرجال ، ويقال مائحٌ قُثَمُ ، أى كثير العطاء (د. الأدب ٢٥٥/١).

(٥) من أسماء الرجال ، والسَّيِّد أيضًا (السابق-٢٥٣/١) ، وانظر (ليس ٣٢٦ ، والاشتقاق ٢١٤ ، وأدب الكاتب ٧٨).

فصــل

فيما كـان مركَّبًا

نحو (حَضْرَمَوْت)، و(بَعْلَبَك)، و(رَامَ هُرْمُز)[1]، و(مَعْدِي كَرِب)، فهذا لا ينصرف فى معرفةٍ وينصرفُ نكرةً؛ تقول (هذا بَعْلَبَكُّ)، و: (رأيتُ بَعْلَبَكَّ)، و: (مررتُ بِبَعْلَبَكَّ)، فلا تنونه، ولا تخفضه، وتجعل الإعرابَ فى آخره، وأوَّلُه يكون مفتوحًا؛ والعلةُ من صرفه: التَّعريفُ، والتَّرْكيبُ[2]؛ فإنْ نكَّرتَهُ صرفتَهُ؛ تقولُ (هذا بعلَبُكٌّ، وبعلَبكٌّ آخرُ)، و: (رأيت بعلبكًّ، وبعلَبكًّا آخرَ)، و (مررت ببعلَبَكٍّ، وبعلبكٍّ آخرَ)؛ فتنوِّنُ الثَّانى، وتخفضُهُ؛ لأنَّه منكورٌ، ولا تصرف الثانى؛ لأنَّه معروفٌ، وأما قولُك (بَعْلَ) -من (بعلَبَك)-، و(رَامَ)- من: (رَامَ هُرْمُز) - فإنَّه باقٍ على فتحِهِ[3]؛ وفيه لغةٌ أُخرى أَنْ تُجْرِيَهُ مُجْرَى المضافِ والمضافِ إليه[4]، فتعربَ الأول، وتجعلَ الثانى مخفوضًا بالإضافة[5]؛ فتقولُ: (هذا حَضْرُمَوْتٍ) - برفع (حَضْر)، وجر (مَوْتٍ) وتنوينه-؛ كقولك (هذا غلامُ زيدٍ)، و: (رأيتُ حضْرَموتٍ)، و(مررت بحضْرِمَوْتٍ)[6]، فتجرى

---

(١) مدينة مشهورة بنواحى خوزستان (ياقوت ١٧/٢).

(٢) قيل: تشبيها بما فى آخره هاء التأنيث فى فتح ما قبل آخره، وحذف عجزه ترخيمًا، وتصغير صدره كالشأن مع ذى الهاء، وضابطُه: كلُّ اسمَيْنِ جُعِلا اسمًا واحدًا، لا بإضافةٍ، ولا إسنادٍ، بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث (المقتضب ٢٠/٤، والهمع ٣٢/١، والاشمونى ٢٤٩/٢- حلبى).

(٣) أى: بناءً؛ لتنزل عجزه منزلة تاء التأنيث منه - كما مرَّ، وانظر: (المرادى ٣٨/٤).

(٤) إنَّما كان جاريًا، وليس حقيقةً؛ لأنَّ الإضافة فيه ليستْ حقيقيَّةً، بل هو مشَّبه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهًا لفظيًا، من حيثُ هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى، انظر (الرضى ٨٥/٢).

(٥) سيبويه (٩٦/٣): (ومن العرب من يُضِيف (بَعْلَ) إلى (بَكّ)، كما اختلفوا فى (رَامَ هُرْمُزَ) فجعله بعضُهم اسمًا واحدًا، وأضاف بعضهم (رَامَ) إلى (هرمزِ) اهـ، وانظر (المقتضب ٢٠/٤، ٢٣، ٢٤).

(حضْرًا) بوجوه الإعرابِ، وتخفض (موتًا) على كلِّ حالٍ؛ كما تفعل ذلك بالمضاف والمضاف إليه، فى مثل قولك (غُلامُ زيدٍ)، و(صاحبُ الفَرَسِ).

وفيه لغةٌ /٤٤٠/ ثالثةٌ رديئةٌ[(١)]، وهو أَنْ تجعلَهُ مفتوحًا فى الأحوال الثَّلاَثِ مبنيًّا تشبيها [بالعددِ المركَّب الَّذِى هو][(٢)] (خمسةَ عشرَ) وأخواتُه[(٣)]؛ فتقول (هذا حَضْرَموتَ) و: (رأيت حضرَمَوْتَ)، و(مررتُ بحضْرَموتَ)، فيكون مفتوحًا على كل حالٍ؛ فى موضع الرَّفْع، والنَّصب، والجرِّ[(٤)]

فصـــل[(٥)]

وإذا سمَّيْتَ رجلًا (قام زيدٌ) أو: (زيدٌ قائمٌ)، أو (مررتُ بزيدٍ) حكيتَه على حالِهِ[(٦)]، فتقول (هذا قَامَ زيدٌ)، و (رأيتُ قامَ زيدٌ)، و (مررت بِقَامَ زيدٌ) - بفتح (قَامَ)، ورفع (زَيدٌ) - لا يتغيَّر عن ذلك، وقولك (قامَ زيدٌ) جملة فعليَّةٌ [ينبغى أَنْ تحكِيَهَا على لفظها الذى وُضِعَتْ عليه، من غير إعرابٍ فى جميعِ حالاتِها، بَلْ على الحكاية][(٧)]

وتقول -إذا كان اسمه (زيدٌ قائمٌ)- (هذا زيدٌ قائمٌ)، و (مررت بزيدٌ

---

(١) لا قول فيما مثل به، ولا ينبغى أَنْ يُحمَلَ على إطلاقه فى كل مركَّب على شاكلته، بل ينظر إلى الثانى فى ذاته، فإنْ كان مما يقبل تنوينًا جُرَّ، وإلا منع الصرف كرام هُرْمُز، وفى (معد يكرب) يتردد بين اعتقاده مذكرًا، أو مؤنثًا، فمتى اعتُقِدَ فى ثانيه التذكير صرف، أو التأنيث مُنِعَ، بل إنَّ بعضهم لا يصرف المضاف إليه، وإنْ كان منصرفًا قبل التركيب اعتدادًا بالتركيب الصُّورى، انظر (المرتجل ٩٤، وش المفصل ٦٥/١، ١٢٤، وش الكافية ٨٥/٢).

(٢) المرادى ١٣٩/٤ (أنكر بعضُهم هذه اللُّغة، وقد نقلها الأَثْبَات) اهـ، وانظر (الهمع ٧١/١).

(٣) تكملة من (د)، وحاشية (ص).

(٤) الأشمونى ٥٠/٢ -حلبى، والمقتضب ٣١/٤.

(٥) فى الأوجه الثلاثة يقول أبو حيان (البحر ٣١٧/١): (ما يركب تركيب المزج يجوز فيه البناء، والإضافةُ، ومنع الصرف) اهـ، وانظر (التسهيل ص ٣٠، واللسان -هرمز-).

(٦) زدت هذه الكلمة، فقد أشار إليها فيما يأتى، ولعلَّها سقطت من الناسخ، والانتقالُ الموضوعىّ يقتضيها.

(٧) انظر: (المحرر ٢٩٠/٤).

قائمٌ)، و(رأيتُ زيدٌ قائمٌ) مرفوع كلُّهُ، لا يتغيَّر عن رفعه؛ لأنه يُحْكَى على ما نُقِلَ عنه.

وكذلك إذا سميته: (مررتُ بزيدٍ) قلت (هذا مررتُ بزيدٍ)، و (رأيت مررتُ بزيدٍ)، و(جاءَ بِمررتُ[1] بِزيدٍ)؛ التاءُ مضمومةٌ على كلِّ حال، و (زيدٍ) مجرورٌ على كلِّ حال، لا يتغيَّرُ في رفع، ولا نصب، ولا جرٍّ، بل يُجْعَل[2] على حالته التى نُقِلَ منها: إنْ كان منقولًا من جملةٍ مرفوعًا[3] بقى على رفعه فى الأحوال الثلاث، وإنْ[4] كانَ من جملةٍ منصوبًا بقى على نصبه فى الأحوال الثلاث، كما مثَّلنا فى صدر الفصل.

وكذلك: (سيبوَيْهِ)، و(عَمْرَويْهِ)، و(نِفْطَويْهِ)، و(خَالَوَيْهِ)، لا يُغَيَّرُ عن كسره[5]، بل يُحْكَى على لفظه؛ فتقول: (هذا سيبويهِ)، و (رأيت سيبويهِ)، و (مررت بسيبويهِ)؛ كلُّهُ بالكسر؛ لأنَّهُ محكِيٌّ على حاله الَّتى نُقِلَ منها، وهو كونُهم جعلوا (سِيبَ) مضمومًا إلى (وَيْهِ)، و (وَيْهِ) صوتٌ لا إعرابَ له، فلذلك جُعِلَ مكسورًا؛ لالتقاء السَّاكنَيْنِ[6]، والساكنانِ الياءُ، والهاءُ؛ وهذا شئ عرض ليسَ من هذا الباب، وإنما أوجب ذكرَهُ التَّركيبُ، والأصل من هذه المركبات الذى

---

(١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وزدت كلمة: (بَلْ)، بمقتضى السياق.

(٢) زدت الباء على (ص، د) تنويعًا لوجوهِ الإعراب.

(٣) ص، د: (جُعِلَ)، وما أثبتُّ المناسب لكلامه.

(٤) ص، د: (مرفوعة)، و(منصوبة) -تصحيف.

(٥) صن د: (فإنْ) -بالفاء- تصحيف.

(٦) حكى ابن مالك فيه إعرابَه إعرابَ مالا ينصرف أيضًا، قال: (وإنْ خُتم بـ(ويه) كسر، وقد يُعْرَبُ غير مُتصرف) اهـ، (التسهيل ص٣٠)، وانظر (المرادى ١/١٨٠).

(٧) سيبويه ٣/٣٠١: (جعلوا ذا بمنزلة الصَّوت؛ لأنهم رأوه قد جمع أمرين فحطُّوه درجةً عنْ (إسماعيلَ)، وأشباهه) اهـ؛ وقال المبرد (المقتضب ٤/٣١): (هو بمنزلة (خمسة عشر) فى البناء، إلاَّ أنَّ آخره مكسورٌ، فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك، وأما كسرة آخره فلأنه أعجميٌّ فبُنِيَ على الكسرة، وحُطَّ عن حال العربى، وكذلك ما كان مثله) اهـ، ولعلَّ الاعتلال فى الكسر بالتقاء الساكنين أولى، وهو ما ذكره الزجاج (مالا ينصرف ١٠٨)، وابن جنى (المحتسب ٢/٢٠٢) وابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٤٦) وبخاصة مع الياء المناسبة للكسر، وانظر ما يأتى فى (المحرر ٤/١٩٢).

يجب أَنْ يُذْكَر فى هذا الباب هو النَّوعُ الأول ، وهو (بَعْلَبَكّ) ، و(حَضْرَمَوْتُ) ، وبابُه ، وشرطه أن تَضُمّ اسمًا إلى اسم منْ غير حرف عطفٍ[١] ، ولا عملِ عاملٍ[٢] ، فلذلك كان من باب (مالا ينصرف) .

والذى يتضمَّنُ معنَى حرفِ العطْف هو مثل (خمسةَ عشَرَ) وبابِهِ من المبنيَّاتِ ، والَّذِى يعمل بعضُه فى بعض ؛ مثلُ الجمل الفعليَّة ؛ كـ(تأَبَّطَ شَرًّا) ، و (ذَرَّى حَبًّا) ، و (شابَ قرناهَا) بابُه /١/٤٤١ الحكايةُ .

وأما (سِيبَوَيْهِ) ، و(عَمْرَوَيْهِ) فبابُه الحكاية -أَيْضًا- ؛ لأنه مسمىً باسم وحرفٍ ، وما كان مُسَمًّى باسمٍ ، وحرفٍ فهو يُحْكَى ، ولا يُعْرَبُ ، وإنما قلنا إنَّ (وَيْهِ) حرفٌ ؛ لأنه صوتٌ لا يستحقُّ الإعراب[٣] وما كان لا يستحقُّ الإعراب ، ولم يكن فعلًا فهو أَقربُ إلى الحرفيَّة .

وأما : (بَعْلَبَكّ) وبابه فإنهما اسمان ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر[٤] ؛ لأنَّ (بعْلَ) اسمٌ وحدَه ، و(بَكُّ) اسمٌ آخرُ وحدَهُ ، وكذلك (حَضْرُ) اسمٌ وحدَهُ ، و(مَوْتٌ) اسمٌ وحدَهُ ، فضم أحد الاسمين إلى الآخر ، وجُعِلا[٥] اسمًا واحدًا ، ولم ينصرف ؛ للتعريف ، والتَّرْكِيبِ ، فافهم ذلك .

فصــل

فيما كان مؤنَّثًا بغير الألف الممدودةِ والمقْصورةِ

وهو على نوعين[٦]

---

(١) احتراز من المركَّب العددى ، فهو على تقدير حرف العطف -على ما يأتى.

(٢) احتراز من المركب الإضافى ، والإسنادى فهما على عمل أحدهما فى الآخر ، وقد قدمت ضابطه فى(٣/٥٦٦ ح(٢))

(٣) ش المفصل (١/٢٩).

(٤) لا بإضافة ، ولا إسناد -على ما سبق-.

(٥) ص، د (جُعِلَ) ، وهو سهو.

(٦) ش الكافية (١/٤٨-٤٩).

النَّوْعُ الأولُ : المؤنَّث الذى فيه علامةُ التَّأنيث[١] ؛ وذلك نحو (حمزة)، و(طلحة)، و(فاطمة)، و(عائشة)؛ فهذا وما أشبهه لا ينصرف [و][٢] لو كان ثلاثيًا، نحو : (عِزَة)، و(ثُبَة) - إذَا كانا اسمين لرجلَيْنِ[٣]-، فإِنَّ هذا النَّوع لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة[٤]

والعلةُ فى امتناع الجميع من الصرف : التَّعريف، والتأنيثُ اللفظيّ ؛ تقول : (هذه فاطمةُ، وطلحةُ) و : (رأيت فاطمةَ، وطلحةَ)، و : (مررت بفاطمةَ، وطلحةَ).

والمعتبر من التأنيث كون [تاء] التأنيث فيه[٥]، كان له فرجٌ [أَوْلاَ]، حقيقيَّ التأنيث[٦]، أو لم يكن ؛ أَلا ترى أَنَّ (حمزة، وطلحة) ليسا مؤنَّثيْنِ حقيقةً؟، وإنما امتناع صرفهما ؛ لأجل التاء لا غيرُ[٧]، فدلَّ على أن امتناع الصرف إنما هو وجود التَّاء، لا بكونه مؤنَّثًا حقيقةً، فهذا النَّوعُ غير مصروفٍ، لما ذكرنا من التَّعريف، والتَّأنيث ؛ فإِنْ نكَّرته صرفتَه، فقلت : (هذا طلحةُ، وطلحةٌ آخرُ) -بتنوين الثانى، و (مررت بطلحةَ، وطلحةٍ آخرَ) -بتنوين الثانى ؛ لأنه نكرة، ولم تصرف الأول ؛ لأنَّه معرفة، وكذلك باقى الأمثلة.

وإنما انصرف : (نُوحٌ)، ولم تنصرف (ثُبَةُ) و(عِزَةُ) ؛ لأنَّ التأنيث أثقلُ من العُجْمة[٨]

---

(١) لمؤنث، أو لمذكر، وقد مثل لهما.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ليس قيدا ؛ فذو التاء علمًا يُمْنَعُ مطلقًا، مؤنثًا فى المعنى، أولا، ثلاثة أو أكثر، وانظر (الأشمونى ٢/٢٥٢)، ولعلَّهُ يقصِدُ مثل ما أفادَهُ ابن يعيش من قوله (وإن لم يكن مسماه مؤنثًا) اهـ، (ش المفصل ١/٦٠).

(٤) المقتضب ٣/٣١٩ : (كل ماكان فيه الهاء مؤنثًا كان أو مذكرًا، عربيًا كان أو أعجميًا لم ينصرف فى المعرفة، وانصرف فى النكرة) اهـ.

(٥) الهمع ٢/١٤٩

(٦) زدت كلمة (التأنيث)، كما يفيده كلامه الآتى.

(٧) ش المفصل ١/٦٠ : (أن يكون فيه علامة تأنيث فى اللفظ، وإن لم يكن مسماه مؤنثًا) اهـ.

(٨) إذ جنس العجمة لا يعتد بالتسمية به، وجنس التأنيث يعتد بالتسمية به، ولذلك انصرف (نوح)، ولم=

النَّوْعُ الثَّانِى المؤنَّث الذى ليس فيه علامةُ التَّأنيثِ ، بل هو مؤنَّث بالمعنى ، وتأنيثُه من حيث الفرجُ غيرُ معتَبر [فى امتناع الصرف][١] ، إنَّما المعتبر فيه الحرفُ الرَّابع[٢] ؛ فإنه متنزِّلٌ[٣] منزلةَ هاء /٤٤٢/ التأنيث[٤] ؛ فلذلك كانَ (سُعَادُ) لا ينصرف ، و : (هِنْدٌ) ينصرف[٥] ، والفرق بينهما أَنَّ (هِنْدًا) اسمٌ ثلاثىٌّ ليس فيه هاء التأنيث ، ولا حرف رابع ، فيتَنَزَّلَ منزلة هاءِ التَّأنيث .

هذا النَّوعُ لا ينصرفُ معرفةً ، وينصرف نكرة[٦] ؛ كقولك (هذه سعادُ ، وسعادٌ أخرى) ، و : (رأيت سعادَ ، وسعادًا أُخرى) ، و : (مررت بسعادَ ، وسعادٍ أُخْرَى) ؛ الأولُ لا ينصرف ؛ لأنَّه معروف ، والثانى منصرفٌ ؛ لأنه منكور ، وكذلك (زَيْنَبُ) ، وما شابَهَهَا ؛ نحو (مَريَمُ ، ونَوَارُ) ، والعلة فى امتناع صرف هذا النَّوع : التَّعريف ، والتَّأنيثُ المعنوىّ ؛ ومعنى قولهم (المَعْنَوِىُّ) هو أن الحرف الرابع فيه منَزَّلٌ منزلةَ علامة التَّأنيث ، وليس المراد أَنَّهُ كونُهُ له فرجٌ حقيقىٌّ[٧] ؛ بدليل أنك لو سميت رجلًا بـ(زَيْنَبَ) لم ينصرف[٨] ؛ لأن الباء فيه بمنزلة تاء التأنيث ، فكأنه بمقابلة (طلحة) من حيث الحكم ، وكذلك لو سمَّيْتَ امرأةً بـ(جَعْفَر) لم

=ينصرف (ماه ، وجور) ، انظر (حاشية يس ٢١٩/٢)٠

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها٠

(٢) يقصد الزيادة على الثلاثة – على ما يأتى٠

(٣) (فإنَّه متنزِّلٌ) بين السطرين فى (ص)٠

(٤) ابن الخشاب (المرتجل ص١٩٢) : (لأن الحرف الزائد على الثلاثة أو ما فوقها قام مقام تاء التأنيث ، فدال (سُعَادَ) ، وباء (زَيْنَبَ) كتاء التأنيث فى حمزة ، وطحة ، بدليل أنها تُغْنِى عنها فى التَّصغير) اهـ ، وانظر (ش المفصل ١/ ٦٠ ، ٦٩)

(٥) أى فى أحد وجهيه –على ما يأتى–٠

(٦) المذكر والمؤنث للمبرد (ص٢٨)٠

(٧) الرضى (١/٤٩–٥٠) : (المراد بالمؤنث المعنوى : ما كان التَّاء فيه مقدرًا ٠٠٠ لا المؤنث الحقيقى ٠٠٠ فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيًا كان أولا إذًا زاد على الثلاثة ، وسميت به لم ينصرف ، سواء سميت به مذكرًا حقيقيًا ، أو مؤنثًا حقيقيًا ٠٠٠ وذلك لأنَّ فيه تاءً مقدرة ، وحرفًا سادا مسدهُ) اهـ٠

(٨) سيبويه (٢٣٥/٣) (كل مذكر سميَّتهُ بمؤنَّث على أربعة أحرف فصاعدًا لم ينصرف) اهـ وراجع (٣/ ٢٣٩ منه ، والمقتضب ٣٧٤/٣ ، والجمل ص٢٢٩)٠

ينصرف -أيضًا- ؛ لأنَّ الراء فيه بمنزلة علامة التأنيث[١] ، فلا ينصرف ؛ للتَّعريف ، والتَّأنيث .

فإنْ كانَ المؤنَّث ثلاثيًّا نُظِرَ فإنْ كانَ متحرِّكَ الأوْسَط لم تصرفه معرفةً ، وتصرفُه نكرةً[٢] ، نحو (سَقَرُ) ، و(قَدَمُ) -اسم امرأة- ، و(لَظَى) ، وما أشبه ذلك مما أوسطُه متحركٌ ، وهو مؤنَّث[٣] ، وعلةُ امتناعِ صرفِهِ : التَّأنيثُ ، والتَّعريفُ .

وإنْ كانَ ساكنَ الأوْسَطِ ؛ كـ(هِنْد) ، و(دَعْد) ، و(جُمْل) فإنَّ فيه لغتين منهم من يصرفه في المعرفة والنَّكرة ؛ لخفته[٤] ؛ ومنهُمْ من لا يصرِفُهُ ؛ للتَّعرِيف ، والتَّأنيث ، ويُلْحِقُهُ بالأول[٥] ، ولا يعتَبِرُ الخِفَّةَ[٦] ؛ قال الشاعر[٧]

(١٦١) لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ بِالْعُلَبِ[٨]

---

(١) الرضى (١/٥١) (لا كلام فى منع صرفه ؛ لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع سادٍّ مسدَّ التَّاءِ) اهـ بتصرف .

(٢) الكاتب (٣/٢٤٠-محقق) .

(٣) أبو حيان (البحر ٨/١٧٢) : (وامتنعت (سَقَرُ) من الصرف للعلمية ، والتأنيث ، تنزلت حركةُ وسطه تَنَزُّلَ الحرف الرابع فى (زَيْنَبَ) اهـ وانظر نفس العلة فى : (إصلاح الخلل ص ٢٤٢ ، والتصريح ٢/ ١٨٥ ، ٢١٨ ، وش الكافية ١/ ٥٠) ، والدليل عليه -كما قال الرضى- (أنك تقول فى (حُبْلَى) حُبْلِيٌّ ، وحُبْلَوِى ، ولا تقول فى (جَمَزَى) إلاَّ (جَمَزِيٌّ) ؛ كما لا تقول فى (جُمَادَى) إلا جُمَادِيٌّ) اهـ ، أى : لتنزل الحركة منزلة الحرف الخامس ، فوجب حذف ألفه .

(٤) الفراء (٣/١١٠-المعانى) : (من أجْرَاها (صرفها) قال : خفَّتْ لسكونِ الأوْسَطِ منها ، وأُسْقِطَتْ الهاء ، فلم تظهَرْ ، فخفَّتْ فجَرَتْ) اهـ ، وانظر١/ ٤٢ ، ٤٣ منه .

(٥) أى بمتحرك الأوسط .

(٦) الفراء (٣/١١٠) (من لم يجرها قال كل مؤنث فحقُّه ألاَّ يُجْرَى ؛ لأن فيه معنى الهاء ، وإن لم تظهر ؛ ألَا ترى أنك إذا حقَّرْتَها ، وصغَّرْتَها قلتَ هُنَيْدةُ ، ودُعَيْدة) اهـ ، وانظر المبرد : (المذكر والمؤنث ص٢٩) .

(٧) جرير - فيما نسب إليه- ، أو عبد الله بن قيس الرقيات . انظر (ديوان جرير ١٠٢١ ، والكتاب ٣/ ٢٤١ ، والكامل ١/ ١٨٣ ، ومالا ينصرف ص ٥٠ ، والحُلَل ٢٩٤ ، والجمل ٢٢٧ ، والمنصف ٢/ ٧٧ ، والخصائص ٣/ ٦١ ، ٣١٦ ، والبحر ١/ ١٣٥ ، واللسان -دعد ، ولفع) .

(٨) يروى فيه (تتقنَّع) بدل (تتلفع) ، و(تُغْذَ) بدل (تُسْقَ)

من اللغة : تتلفع : تتلحَّف ، والعُلَبُ : أوانٍ من جلد يشرب بها الأعراب . =

فصرف (دَعْدًا) الأولى[١]، ولم يصرف (دَعْدًا) الثانية، وجمع بين اللُّغتَيْن.

والذى صرف هذا النوع يحتجُّ بأنَّ السكون خفيفٌ، والعلَّة ثقيلة، فقد قاومت الخفة الثِّقَل بإحدى[٢] العِلَّتين[٣]، فكأنه فى الحكم لم يبق فيه إلا علةٌ واحدةٌ، فانصرفَ لذلك.

وجميعُ ما /٤٤٣/ لا ينصرفُ إذا أُضِيفَ، أو دخله الألفُ واللام انصرفَ، ودخله الجرُّ؛ تقول: (هذا الأحمرُ)، و: (رأيت الأحمرَ) و: (مررتُ بالأحمرِ) -بالجرِّ-، و: (هذا أحمرُكم)، و: (رأيت أحمرَكم)، و: (مررت بأحمرِكم) -فتجرُّه-، وجملة الأنَواعِ جميعِها على هذه الصُّورة: متى أُضِيفَتْ أو دخلها الألفُ واللاَّمُ، انصرفَتْ فانجرَّتْ[٤]، فافهم ذلك موفقًا -إن شاء الله-.

=والبيت: من بحر: المنسرح

والشاهد: الصرف، وعدمه لـ (دعد) فى بيتٍ واحدٍ

وزعم الزجاج أَنَّ الصرف فى: (دَعْدٌ) الأولى للضرورة، وإلى ذلك جنح ابن جنِّى مدافعًا عن ذلك بقوله (ولو لم يصرف؛ فقال (دَعْدُوَلَمْ) لصار وزنه (مُفْتَعِلُنْ)، ومُفْتَعِلُنُ، ههنا جائز، ولكنه استنكره؛ لأنَّ فيه زحافا، فصَرَفَ، وجعل إرادة (مُسْتَفْعِلُنْ) ضرورة يجب لها احتمال صرف مالا ينصرف) اهـ.

وهذا أمر لا أُراه، فما عرفنا أن المزاحفة بالطَّىِّ فى حشو المنسرح ضرورةٌ، وقد طَوَى الشاعر فى الصَّدر، وفى الضرب من (مستفعلن) إلى (مُسْتَعِلُنْ) فيهما، وكلاهما جائز، فأى ضرورة لو لم يصرفْ وطوَىَ؟

أكاد أجزم بأن هذه الرواية من صُنْع النحاة، وليس سهلًا أن يجمع شاعر بين لغتين، وما أُراه أَنَّ كلامه على إحدى اللغتين:

إمَّا بالصَّرْفِ، وحذف تنوين الثانية لوجوب حركة (مفعولاتُ) فى المنسرح، وإمَّا بِعدمِهِ، والتَّنوينُ فى الأول مُنْتَحَلٌ عليه.

(١) ص: (الأول) تصحيف.

(٢) الباء بمعنى (فى)، وهو من تعبيراته.

(٣) ابن الخشاب المرتجل ٩٢) (قاومت خفَّتُه إحدى العلَّتَين الموجودتين فيه ...، وهما التَّعريف والتأنيث فصُرِفَ) اهـ، وانظر (المفصل ص١٧، والهمع ٣٣/١).

(٤) الكتاب ٢٢/١، ٢٢١/٣-محقق، والمقتضب ٣١٧/٣، وأسرار العربية ٢٣٣

وحاصلُ هذَا الباب : أنه على قسمين :

قِسمٌ لا ينصرفُ معرفةً ، ولا نكرةً ، وهو سِتَّة فُصولٍ.

وقِسْمٌ ينصرف نكرةً ، ولا ينصرفُ معرفةً ، وهو سِتَّةُ فصولٍ -أيضًا-. وأنَّ الجر والتَّنوين لا يدخلانِ على مالا ينصرف ، بل يكون خفضُه كنصبه ؛ وإِذَا أُضِيفَ ، أَوْ دخله الألفُ واللاَّمُ ، فإنه ينصرفُ ، ويدخله الجرُّ ، وأَنَّ علله تِسْعٌ قد ذُكِرتْ في أول فصلٍ[1] ؛ فافهم ذلك موفَّقًا -إنْ شاء اللهُ تعالَى-.



(١) ص ، د : (الفصل) ، والمثبت المناسب.

البَابُ السَّابعُ

فــى الوقْـف

اعلم أَنَّ العرب لا تبتدئ بساكن ، ولا تقف على متحرِّك[١] ؛ لأنَّ آخر الكلمة موضع استراحةٍ ؛ والوقفُ فى كلام العرب على سبعة[٢] أَضْرُبٍ

الضَّرْبُ الأولُ : أَنْ تقفَ على المرفوع ، والمجرور[٣] بالسُّكون ؛ فتقول (هذا زيدْ) ، و : (مررت بزيدْ) ، وأن تقف على المنصوب [المُنَوَّن][٤] بالألف[٥] ؛ فتقول (رأيتُ زيداً) ، وتبدل من التنوين ألفًا ، ومن وقف بالحركة فقد لَحَنَ ، أو بالتَّنْوين فقد لَحَنَ ، ومن أبدل ألفًا فى الوصل فقد لحن ؛ كما يفعل العامة فى مثل سورة : (الكَهْف) ، وسورة : (مَرْيمَ)[٦] ، فإنَّهم يصِلُون الآيات مع وجود الألف[٧] ، وذلك لحن ، وإنما الصَّحيحُ التَّنوينُ فى الوصل ، وإبدالِ الألف فى الوقف ؛ وقد ينوِّنُ العامَّة مثل هذا فى الوقف ، وهو خطأٌ ، ويسمِّيه القُرَّاء اللحنَ الخَفِيَّ[٨] ؛ فافهم ذلك.

الضَّرْبُ الثَّانِى أَنْ تقف على المرفوع بالواو ، وعلى المجرور بالياء ، وعلى المنصوب بالألف ؛ فتقولَ : (هذازيدُو) ، و : (رأيت زيدَا) ، و : (مررت بزيدِى)[٩]

---

(١) النشر ٢/١٢٢-١٢٣

(٢) د (تسعة) -سهو ، وانظر (الأشمونى ٢/٥٠٨-ط الحلبى)٠

(٣) يقيَّد بالمنوَّن فى الأضرُب الثلاثة ، وانظر (الألوسى - الضرائر ص٦٣)٠

(٤) زياد مفهومة من كلامه ، ومن المصادر٠

(٥) فى غير المؤنث بالتاء ؛ نحو (قائمةٌ) ، فالوقف بالهاء ، ولا يبدل تنوينه ألفا وهو المشهور ، وبعضهم يُبدِل تنوينه ألفا ؛ فيقولُ : (قائمتَا) ، انظر : (المقرب ٢/٢٤ ، والمرادى ٥/١٥٦ ، والنشر ٢/١٣٣)٠

(٦) أى المبدلة من التنوين٠

(٧) كلتاهما ذات رؤوس آيٍ منصوبةٍ منَّونةٍ إلا بضع آيات فى (مريم)٠

(٨) انظر ما يأتى فى آخر الباب٠

(٩) وهى لغة أزْد السراة ؛ قال سيبويه (٤/١٦٧) : (وزعم أبو الخطاب أنَّ أَزْدَ السراة يقولون : (هذا=

الضَّرْبُ الثَّالِثُ أَنْ تجعل المنصوب بالسُّكون ؛ فتقولَ -فى قولك (رأيت زيدًا)- (رأيت زيدْ)[١] ؛ كما تقول (هذا زيدْ) ، و (مررتُ /٤٤٤/ بزيدْ) - بالسُّكون- .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ الإشمامُ ، وهو أَنْ تشير بالشَّفتين إلى الحركةِ من غير نطقٍ ، [أى][٢] إشارةٌ إلى الضَّمَّة من غير أن تنطق بالضَّمَّة[٣] ، ويدركها البصيرُ دُون الأعمى[٤] ؛ لأنها إشارة لا صوتَ معها ؛ كقوله -تعالى- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٥]

الضَّرْبُ الْخَامِسُ : رَوْمُ الحركة[٦] ، وهُوَ أن تريدَ النُّطقَ بالحركة ، فتنطقَ بها

=زيدُو ، وهذا عمرُو ، ومررت بزيدِى ، وبعمرِى) ، جعلوه قياسًا واحدًا ، فأثبتوا الياء والواو ، كما أثبتوا الألف) اهـ ؛ قال الشجرى (الأمالى ١/٣٨١) : (وهى لغةٌ رديئة ؛ لثقل الواو والضمة ، والياء والكسرة ، ولوقوع الواو قبلها ضمة فى اسم معرب ، وهو مما رفضوه فى كلامهم والالتباس الياء فى نحو (مررت بزيدِى) ، وبغلامِى بياء المتكلم) اهـ ، وانظر (المحرر ٢/٩٢) وابن يعيش ٩/٧٠ ، وش الشافية ٢/٢٧٤ ، ٢٨٠)٠

(١) لغة نسبها الباحثون إلى ربيعة (الفصول ٢٦٧ ، وش الشافية ٢/٢٧٢ ، والألوسى ص٦٣)٠
قال ابن جنى (الخصائص ٢/٩٧) : (٠٠٠ وعليه قال أهل هذه اللغة فى الوقف (رأيتُ فَرَجْ) ولم يَحْكِ سيبويه هذه اللغة ، ولكن حكاها الجماعة أبو الحسن ، وأبو عبيدة ، وقطرب ، وأكثر الكوفيين) اهـ ، وراجع : (الإنصاف ٧٣٦ ، والعينى ٤/٥٤٣ ، وشواهد التوضيح ص٣٧)٠

(٢) زيادة يقتضيها السياق٠

(٣) جوزه بعضهم فى المجرور والمكسور أيضًا ، وهو وَهَمٌ ؛ إذ هو حركةُ شَفَةٍ ، وهى مقصورة على الضَّمة (النشر ٢/١٢١ ، وش الشافية ٢/٢٧٦)٠

(٤) سيبويه ٤/١٧١ (وإشْمَامك فى الرَّفع للرؤية ، وليس بصوت للأذن) اهـ٠
وانظر (البيان ٢/٣٤) ؛ فوظيفتُه تعليميَّة ، القصد منها إعلام الطالب أستاذَهُ أنَّه يدرك أَنَّ هذه الكلمة -رغم الوقوف عليها بالسكون- تُشَكَّلُ بالضَّمِّ فى حال الوصل ، راجع (الأصوات اللغوية ص٤٣)٠

(٥) الفاتحة ٥

(٦) قصره الزجاجى (الجمل ٢٩٩) على المرفوع ، وهو قول ابن كيسان ، والجمهور على أنه يكون فى الحركات جميعها (إصلاح الخلل ٣٣٣ ، والتسهيل ٣٢٩ ، والهمع ٢/٢٠٧)٠

بخفة من غير تمكينٍ ؛ كأنَّها بمنزلة نصف حركة ، من غير إشباعٍ[١] ، يدركُها الأَعْمى ، والبصيرُ[٢]

الضَّرْبُ السَّادِسُ النَّقلُ[٣] ، وهو أن تنقلَ الحركةَ الَّتى على الحرف الأخير الذى تقفُ عليه إلى الحرف الذى قبله[٤] ، فى المرفوع ، والمجرور ، دون المنصوب ، فتقول (هذا بَكُرْ) -بضم الكاف ، وسكون الراء- فى الوقف على (بَكْرٌ) ، و : (مررت ببَكِرْ) - بكسر الكاف ، وسكون الراء- ؛ وأمَّا المنصوبُ فلا ينقلون فيه[٥] ، بل يقولون : (رأيت بكراً) -بإبدال التَّنوين ألفا ؛ قال الشاعر[٦] - فى المنقُولِ-

(١٦٢) أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ[٧]

---

(١) النشر ١٢١/٢

(٢) لأن فى آخر الكلمة صوتًا خفيفًا (ش الشافية ٢٧٥/٢)٠

(٣) ص ، د : (المنقول) ، وما أثبتُّ المناسب لتفسيره ، والسابِق واللاحقِ٠

(٤) يُقيَّدُ بما إذا كان ما قبل آخره ساكنًا من غير حروف المدّ واللّين ، ولم يعرض فيه خروجٌ من كسرٍ إلى ضم ، أو ضمٍّ إلى كسرٍ ، فلا نقل فى نحو (زَيْدٌ ، وهذا العِدْلُ ، بِالبُسْرِ) ، بل يتبع الضم الضم ، والكسر الكسر ، ويستثنى منه المهموزُ ؛ إذ فيه يجوز النقل نحو هو الرِّدُءْ ، ومن البُطِئْ٠ وراجع (الكتاب ١٧٣/٤- ، والمقرب ٢٦/٢ ، والإصلاح ٣٣٤ ، والمفتاح ص٣٢ وش الشافية ٢٢١/٢ ، ٣١١ ، والارتشاف ق(١٢١/أ)٠

(٥) أى المنوَّن ؛ إِذْ لا حاجةَ إلى النقل ، أمَّا فى المنصوبِ ذى اللام فقد أَجازه الكوفيُّون أيضًا ؛ لأن السبب حاصل ، وهو الخروج من الجمع بين ساكنين قال ابن يعيش : (وهو قول سديد) اهـ ، ومنعه سيبويه ، راجع (الكتاب ١٧٣/٤ ، وش المفصل ٧٢/٩ ، وتنبيهات ابن حمزة ٣٨٣ ، والصبان ٢١٢/٤)٠

(٦) عبد الله بن ماوية الطائى ، أو فدكى بن أعبد المنقرىّ ، أو بعض السعديين ، انظره فى (الكتاب ١٧٣/٤ ، والكامل ٣٣٦/١-بيروت ، والجمل ٣٠٠ ، والبحر ٣٦٨/٨ ، والإصلاح ٣٣٤ ، واللسان- حلق ، ونقر ، والفصول ٢٦٥ ، وشواهد المغنى ٨٤٣ ، والعمدة ٣١٣/٢ ، ضرائر ابن عصفور ١٩ ، والعينى ٥٥٩/٤)٠

(٧) من اللغة النَّقْرُ صوت اللسان للفرس تُزْعَجُ به ، واحْتفار الخيل بحوافرها ، ويروى النَّفْر - بالفاء- وهو واضح ، ولعلَّه الأَوْلى٠
والبيت من الرجز المشطور٠
والشاهد نقل ضمة الراء إلى القاف الساكنة قبلها فى الوقف إشارةً إلى حركة الإعراب ، واستراحةً من اجتماع ساكنين٠

فنقل حركة الرَّاء إلى القاف، وضَمَّ القَاف، يعنى بذلك النَّقْرَ بالخيل فى الحرب- وسكَّن الراء[١]

الضَّرْبُ السَّابِعُ التَّضْعيف، وهو تضعيفُ الحرف الموقوفِ عليه[٢]؛ أى تشديدُه؛ تقولُ (هذا جَدَبّ) -إذا وقفت على (الجَدْبِ)، و: (هذا خِصِبّ) - إذَا وقعت على (الخِصْبِ)[٣]- ؛ قال الشاعر[٤]

(١٦٣) لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا فى عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَّا[٥].

أراد: (جَدْب)، و (أَخْصَبَ)، وعلى هذا تقول: (هذا جعفرّ)، و(سفرجلّ)، وما شابهه من الثلاثية، والرباعية، والخماسية، والسداسية -من جميع الأسماء والأفعال-.

واعلمْ أَنَّ اللَّحن لحنان: لحنٌ خفيٌّ، ولحن جِليٌّ[٦]

---

(١) لو أتى بهذه الجملة بعد: (وَضَمَّ القَافَ) لكان أنسب، وأقوم.

ومثال النقل فى المجرور قراءةُ أبى عمرو: (وتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ)، انظر: (البحر ٥٠٩/٨، والبيان ٢/ ٥٣٥)، وقول حسان (الديوان ١٩٣، وسر الصناعة ٩٠/١).

فَارِسِىْ خَيْلٍ إِذَا مَا أَمْسَكَتْ رَبَّةُ الخِدْرِ بِأَطْرَافِ السِّتِرْ

(٢) عدا الهمزة؛ إذ هى وحدها مستقلة (الفصول ٢٦٧، والهمع ٢٠٧/٢).

(٣) فى هذا التمثيل نظر فى موضعيه؛ إذْ لتضعيف لا يكون إلا فيما كان متحركًا ما قبل آخره، لئلا يجتمع ثلاثة سواكن: المدغم، وهو المزيد للتضعيف، وما قبله وما بعده (الفصول ٢٦٧، والعينى ٤/ ٥٥١، والخضرى ١٧٧/٢)، ولعل المثبت هنا (جَدِبٌ، وخَصِبٌ)، فيكون على الباب.

(٤) رؤبة بن العجاج (ديوانه ٦٩/٣-مجموع أشعار العرب- فيما نُسِبَ إليه، والكتب ١٧٠/٤، وابن السيرافى ٣٢٥/٢، والجمل ص٣٠١، والإصلاح ٣٣٥، وضرائر الألوسى ١٣٩، وش المفصل ٦٩/٩، واللسان -بيض-، والعينى ٥٤٩/٤، وشواهد الشافية ٢٤٦، ٢٥٤، والحلل ص٣٥٦).

(٥) يروى: (جَدْبَبَّا) -بزيادة الباء مضعفة.

والشعر من الرجز المشطور.

والشاهد تضعيف الباء فى البيتين -كما أوضح- فى حال الوقف، وهو فى (جَدْب) ضرورة؛ لما ذكرنا قريبًا، من كونه ساكنًا ما قبلَ آخره، وأيضًا هو منصوب منوّن، وهما مانعان منه، فعُدَّ ضرورة.

(٦) ابن الجزرى (النشر ٢١١/١): (قسموا اللحن إلى جليّ، وخفيّ واختلفوا فى حده، وتعريفه، =

فاللحنُ الجَلِيُّ تغييرُ الحركات عن مواضعها ؛ كما تقول العامة فى (قام زيدٌ) : (قَامَ زَيدٍ) -بجر (زيد) ، أو تقول : (قام زيدًا) /٤٤٥/-بنصب (زيد) ، أو تقول[١] فى (مررت بزيدٍ) (مررت بزيدًا) -بنصب[٢] (زَيد) ، وأشباه ذلك من تغيير الإعراب[٣] ؛ فهذا لحن جليٌّ.

واللَّحنُ الخَفِيُّ هو أن تقف على آخر الكلمة بالحركة ، أو بالحركة والتنوين ؛ مثال التنوين أن تقف على قولك (مررت بزيدٍ) -بالتَّنوين- ، أو (رأيت زيدًا) ، أو : (هذا زيدٌ) -بالتنوين- [فى][٤] جميعه ، وتسكت ، فهذا لَحْنٌ عند جميع العلماء[٥] ، أو تُثبتَ الأَلف فى المنصوب ثم تَصِلَ ؛ مثل أَنْ تقول (رأيت زيدَا ، وعمراَ ، وبكراَ) بالألف من غير تنوين ، فهذا لحنٌ -أيضًا- ؛ لأنَّ إثبات الألف فى الوصل لحنٌ[٦]

[وإنما قلنا (خفيًّا) ؛ لأنه قد يُتَوَهَّمُ أَنَّه ليس بلحْنٍ[٧] ؛ لأَنَّهُ قَدْ يتكلَّم به الفصيح مجازًا وهو لاحن على الحقيقة][٨]

= والصحيحُ أَنَّ اللحن فيهما خلل يطرأ على الألفاظ ، فيخِلُّ ، إلا أنَّ الجلى يُخِلُّ إخلالًا ظاهرًا ، يشترك فى معرفته علماء القراءة وغيرُهم ، وأن الخَفِيّ يخل إخلالًا يختصُّ بمعرفته علماء القراءة) اهـ.

(١) ص ، د : (ويقول) ، والمثبت المناسب لكلامه.

(٢) د (فينصب) -تصحيف-.

(٣) الهمع ٢/ ٢٣٠

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق١٣) (كلُّ من أسقط الإعراب فى الوصل فمخطئٌ ، وكلُّ من أثبته فى الوقف مخطئٌ أيضًا) اهـ ، وانظر (الإتحاف ص١٠١).

(٦) أما السكت بقطع النَّفَس زمنًا ثم الوصل ، فحَفْصٌ يسكت على الألف المبدلة من التنوين فى (عِوجَا) ثم يقول (قِيمًا) -الكهف- ، والصحيحُ أن السكت مقيَّد بالسماع ، والنقل ، وعن ابن مجاهد أنه جائز فى رؤوس الآى مطلقًا حالة الوصل ؛ لقصد البيان أفاده الدمياطى (الإتحاف ص٦٣).

(٧) انظر قول ابن الجزرى السابق قريبًا (حاشية).

(٨) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها ، وهى للمصنف كما يلاحظ.

وحاصلُ هَذا البابِ :

أَنَّ العرب لا تبتدئُ بساكن ، ولا تقفُ على متحَرك ؛ وأَنَّ الوقف على سبعة أضْرُبٍ ؛ وأنه يجرى فى الأَسماء الأَعلامِ ، وفيما فيه الألف واللام ، وفى الأفعال ، والحروف ، وأنَّ اللَّحن لحنان لحنٌ خفيٌّ ، ولحنٌ جَلِيٌّ ؛ والجميع موضَّحٌ بالباب .



فهرس أبواب وموضوعات

الجزء الثالث

يعرب بحسب العوامل (٤٧)، وتفتح بعد (لو، ولولا) (٤٩)- الحاصل (٤٩).

الباب السابع: مواضع (إنْ) المكسورة المخففة (٥٠): تكون شرطية (٥٠) وتكون زائدة بعد (ما) النافية (٥٠)- تكون نافية بمعنى (ما) (٥١)- تكون مخففة من الثقيلة، وتلزمها اللام الفارقة (٥٢)- الحاصل (٥٣).

الباب الثامن: في مواضع (أن) المفتوحة المخففة (٥٤): الناصبة للمضارع (٥٤)- الزائدة (٥٤)- المفسرة (٥٤)- المخففة من الثقيلة (٥٥)- لا تعمل لفظًا (٥٥)- الداخلة على المضارع يلزمها الفصل بأحد أربعة أحرف للتعويض وللفرق (٥٧)- الحاصل (٥٩).

الباب التاسع: في الجمع بين (إن، وكان) - (٦٠) نماذج من تراكيب تطبيقية (٦٠)- الحاصل (٦١).

الباب العاشر: ما الحجازية (٦٢): الصور العامة لـ(ما) إحدى عشرة (٦٢)- (ما) النافية بين الحجازيين والتميميين (٦٦)- (ما) يعملها الحجازيون حملًا على ليس من وجوه ثلاثة (٦٦)- شروط عمل (ما) (٦٨)- نقصان (ما) عن (ليس) عملًا من وجوه ثلاثة (٦٨)- عمل (إنْ) بدون (ما) (٧٣)- دخول الباء في خبر (ما) (٧٣)- إذا عطف على خبر ما المجرور بالباء وصف يتلوه سببي (٧٤)- (ما) على لغة الحجازيين أفصح (٧٤)- الباء تدخل على التميمية خلافًا لمن منعه (٧٥)- (ما) إذا أبدل من خبرها موجب (٧٦)- الحاصل (٧٧).

الباب الحادي عشر: في (لا) الجنسية (٧٨): الصور العامة لـ(لا) ثمان (٧٨)- إعمال (لا) حملًا على (إنَّ) نقيضتها (٨٢)- أنواع اسم (لا) ثلاثة (٨٣)- النكرة المفردة مبنية معها (٨٣)- العطف على اسم (لا) دون تكررها (٨٤)- نعت اسم (لا) بمفرد متصل به (٨٥)- اسم (لا) المضاف (٨٦)- العطف عليه (٨٦)- نعته (٨٦)- اسم (لا) الطويل (الشبيه بالمضاف) (٨٦)- شروط عمل (لا) (٨٧)- بعض التراكيب الخاصَّة (٨٨)- حذف اسم (لا) وخبرها (٩٢)- الوجوه في: (لا حول ولا قوة إلا بالله) (٩٢) - الحاصل (٩٤).

فى الجملة الفعلية ذات المفعول (١٢٧)- حذف الفعل وبقاء المفعول منصوبًا (١٢٨)- الحاصل (١٢٨).

الباب الثالث: فيما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما (١٣٠): من أفعال هذا الباب (١٣٠)- الاقتصار على أحد المفعولين (١٣١)- تقدم المفعولين أو أحدهما على الفعل (١٣١)- المفعول الأول هو الفاعل فى المعنى (١٣١)- يتقدم الثانى على الأول إن لم يلبس (١٣٢)- لا تلغى أفعال الباب عن العمل (١٣٢)- الحاصل (١٣٣).

الباب الرابع: فى (ظن) وأخواتها (١٣٤): من أفعال هذا الباب (١٣٤)- لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين (١٣٤)- عمل هذه الأفعال النصب فى المبتدأ والخبر (١٣٥)- ما كان خبرًا للمبتدأ يكون مفعولًا ثانيًا لهذه الأفعال (١٣٦)- ما يكون مفعولًا ثانيًا (١٣٦)- مراتب هذه الأفعال من معموليها، وأثرها فى الإعمال وقوته (١٣٧)- صور تركيبية لظننت (١٣٩)- سدّ (أَنَّ) ومعموليها مسد المفعولين (١٤٠)- تعليق هذه الأفعال عن العمل (١٤١)- الحاصل (١٤٢).

الباب الخامس: فى ضمير الشأن والقصة (١٤٤): معنى الشأن والقصة (١٤٤)- شرط ضمير الشأن والقصة (١٤٥)- مواضعه الأربعة (١٤٥)- الحاصل (١٤٠).

الباب السادس: ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل (١٤٩): أفعاله (١٤٩)- ضابط هذا الباب (١٤٩)- لا يجوز إلغاء هذه الأفعال (١٤٩)- لا يجوز الاقتصار على بعض المفعولات دون بعض (١٥٠)- الحاصل (١٥٠).

الباب السابع: فى المتعدى بحرف جر (١٥١): تعدى بعض الأفعال بحرف الجر لنقصانها (١٥١)- حمل توابع المجرور على اللفظ والمعنى (١٥١)- كل اسم له إعرابان: لفظ وموضع فاعتبار أى منهما فى التابع جائز (١٥٣)- الحاصل (١٥٣).

الباب الثامن: فيما يتعدى بنفسه تارة، وتارة بحرف جر (١٥٥): أنماط من أفعال

المقالة الخامسة فى التوابع وما شذ ترتيبه (٤٧٩)

❁ ❁ ❁

د. محمد محمود محمد صبري الجبه
مدرس اللغويات بجامعة الأزهر

كتاب المحرر في النحو

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/١٩٣٨٠

الترقيم الدولى : I.S.B.N.
978-977-6269-06-4

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر - إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الهرمى ، عمر بن عيسى بن أسماعيل
كتاب المحرر فى النحو
تاليف عمر بن عيسى بن أسماعيل الهرمى اليمنى (المتوفى سنة ٧٠٢هـ)
دراسة وتحقق أمين عبدالله سالم- القاهرة مؤسسة العلياء للنشر ٢٠٠٩
٢٣٢ص ، ٢٤ سم
تدمك ٩٧٨٩٧٧٦٢٦٩٠٦٤٠
١ - اللغة العربية - النحو
أ- العنوان
٤١٥,١

الناشر
مؤسسة العلياء
للنشر والتوزيع

٤٦ ش البستان - عابدين - القاهرة
ص.ب ٢٠٣٣ الرمز البريدي : ١١٥١١
ت وفاكس ٢٣٩٦٢٣٤٦
E-mail:elalyaapublisher@yahoo.com

كتاب

المحرر في النحو

تأليف

عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني

المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

دراسة وتحقيق

أ. د/ أمين عبد الله سالم

أستاذ ورئيس قسم اللغويات
كلية اللغة العربية بالمنوفية

الجزء الرابع

مؤسسة العلياء



المقالة السادسة
في الأفعال
(المجزومات)

المقالةُ السادسَة

في الأفْعَال
وهى مقالةُ المجْزُوماتِ

اعلَم أنَّ حدَّ الأفعال أنْ تقولَ الأفعال عباراتٌ عن وقوع الأحداث في أحد الأزمنة الثلاثة الماضي، والمستقبل، والحاضر؛ من حيثُ إنك تقولُ (ضَرَبَ)، فهذه اللفظة[١] تدلُّ على وقوع (ضَرْبٍ)[٢] فيما مضى من الزمان؛ فقولك: (ضَرَبَ) فعل ماضٍ يدل على (ضَرْبٍ) - وهو الحَدَثُ - في زمانٍ قد مضى، فصار قولك (ضَرَبَ) دالًّا على وقوع حدث - وهو الضَّرْبُ - في أحدِ الأزمنة، وهو الماضي.

فإذا قلتَ (يَضْرِبُ) فقد دلَّ هذا اللفظ على وقوع (ضَرْبٍ) فيما يُسْتَقْبَلُ أو في الحال[٣]، وإذا قُلتَ (سَيَضْرِبُ) دل ذلك على وقوع (ضَرْبٍ) فيما يُستقبل

فإنْ شئتَ عبَّرت بهذه العبارة التى تقدَّمت، وإنْ شئتَ قُلْتَ الفِعْلُ ما دلَّ على حدَثٍ، وزمانٍ ماض[٤] أو مستقبل[٥]؛ فقولنا (مادل على حدث) إنما المعنيُّ

---

(١) في ذلك إشارة إلى أن الصيغة اللفظية من أساس التعريف، فقد توجد أسماء تدل بوضعها على زمان ماض، أو حاضر، أو مستقبل، كالصَّبوح، والغَبُوق، والسُّرى والإدلاج، فتلك دلالةٌ وإن كانت زمنيةً لحدَث غيرَ أنَّ ذلك بالوضع لا بالصِّيغة اللفظية المتعارفة، في الفعل، وانظر: (الرضي ١١/١ ش الكافية).

(٢) أى الفعل الحقيقي، راجع: (أسرار العربية ص ٣٦)

(٣) انظر ما سيأتي في (١٦/٤ - المحرر.)

(٤) لعل كلمة (أو حاضر) ساقطة، ولكنَّه تعريف الزجاجي عينه - كما سيأتي- .

(٥) الجمل ص ١٧ نفسه، وتعقَّبه ابن السِّيد فقال (إصلاح الخلل ص ٢٣): (وفي قول أبى القاسم مادل على حدث، وزمان ماض أو مستقبل، قيل: ليس هذا بحد، إنما هو رسم؛ لأنا نقول: (انتفى الضِّدَّانِ) فلا يدلُّ انتفاء الضدَّيْنِ على حدث؛ لأن الضدين لم يجتمعا قطُّ، فيدل (انتفى) على انتفاء اجتماعهما، وكذلك (كان) الناقصة لاحدث لها، وهى عند النحويين فِعْلٌ، فدلَّ على أنه بَنَى على الأكثر، وأضْرَبَ عمَّا عرضتْ له علةٌ أخرجتْهُ عن منهاج نظائره، أهـ، وانظر (الكتاب ١٢/١، والصاحبي ص ٩٢).

بالحدثِ المصدرُ، وهو اسم الفعل، وقد شرحناه - فيما تقدم - وذكرنا علة تسميتِهِم له مصدرًا، وتسميتهمْ له حدثًا، /٤٤٦/وذلك في باب (المصادر)[١]

فصل

وإنما قُسِّمَت الأفعال ثلاثةً، ولم تكن أقلَّ، أو أكثرَ، لأنَّ المراد باشتقاق الأفعال الدلالةُ على الزمان، والزمان ثلاثةٌ: ماضٍ، ومستقبلٌ، وحاضِرٌ، فلذلك قُسِّمتْ الأفعالُ بقسمة الزمانِ ثلاثة[٢] ماضٍ كـ (ضربَ أمسِ) وحاضر، كـ (يَضْرِبُ الآنَ) ومستقبل، كـ (سيَضْرِبُ غدًا)، فإن قيلَ: ولِمَ جِيَ بالأفعال في الكلام[٣] وهلاَّ استغْنَوْا بالمصدر عنها، ويكون الكلام ينقسم قسمين: أسماءً، وحروفًا

قيلَ إنَّ لهم بالأفعال غرضًا عظيمًا، من حيثُ إنَّ المصادر لاتدلُّ على زمنٍ معيَّنٍ[٤]، فلما كان قصدُ العرب الدلالة على تعيين الزمان، اشتقُّوا من لفظ المصادر ألفاظًا تدلُّ على الزمانِ، وعلى المصادر، فأخذوا من لفظ (القِيامِ): (قَامَ)دلالةً على الماضي، وأخذوا للحال، والاستقبال: (يقُومُ) دالًّا عليهما، فكان في هذا اختصارٌ عظيمٌ؛ إذ قولك (قامَ زيدٌ) يدل على وقوع (القيام)، ويدل على أنَّه وقع في زمن قد مضى؛ إذْ لو قلتَ: (قيام زيدٍ كائنٌ في الزمن الماضي) كان هذا ثقيلًا، فلذلك اشتقوا الأفعال من لفظ المصادر دلالة على الزمانِ، والمصادرِ، فكانَ في ذلك اختصارٌ جيِّدٌ.

---

(١) (٢/ ٤٠٤- المحرر).

(٢) المقتضب ٤/٣٣٦: (الفعل إنما هو مبني للدَّهر بأمثلته) أ. هـ، وفي الخصائص ١/ ٣٧٥: (الغرض في صنع هذه المُثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجُعِل لكلِّ زمانٍ مثالٌ، فخالف صاحبَه) أهـ وانظر: (٣/ ٣٣١ منه - وأسرار العربية ص ٢٣٣، والفصول ١٧٠، والمرتجل ص ١٤) وانظر ما يأتي في الصفحة اللاحقة.

(٣) راجع ماتقدم في ٣/١١١- المحرر، وابن يعيش ٤/٧

(٤) إذْ الحدثُ لايكونُ إلا في زمانٍ، لكنَّ زمانه غيرُ متعيِّن؛ كما في الفعل (السابق ٢/٧)

فَصْـل

وفي اشتقاق الفعلِ خلافٌ :

قال البصريونَ الفعل مشتقٌ من المصدر[١] ؛ لأنك إذا قلتَ (ضَرَبَ) فقد اشتققتَه من (الضَّرْبِ) ، وإذا قلت : (كَتَبَ) فقد اشتققتَه من (الكِتابة) والدليل على ذلك أنك لاتقول (ضَرَبَ) إلا بعد أن يحدث (الضرْبُ) ولاتقولُ : (قامَ) إلا بعد أنْ يحدث (القيام) ولاتقول : (كتبَ) إلا بعد أن تحدُثَ (الكتابة) فدلَّ على أنَّ المصدرَ قبلَ الفعل ، وأنَّ الفعل لا يُذْكَر إلا بعد وجود المصدر ، فلذلك حكمنا أنه مشتقٌّ منه .

وقال الكوفيونَ : المصدر مشتقٌّ من الفعل ، واستدلُّوا على ذلك بكون الفعل عاملًا في المصْدرِ ، وأنه مقدَّم عليه في اللفظِ ،

وليس في هذا دليلٌ ؛ لأن الفعل يعمل في فاعله ، ومعلومٌ أنَّ /٤٤٧/ الفاعلَ أصلٌ للفعل ، وأنه[٢] مقدَّم عليه - أيضًا -وهو[٣] أصل له ، فدلَّ على أن قول الكوفيِّينَ ليس بشيءٍ[٤]

فَصْـل

واعلمْ أنَّ الفعل يتصرَّف على خمسةِ أوْجه[٥] ، تقولُ : (قام ، يقُومُ سيقومُ ، قُمْ ،

---

(١) سيبويه ١٢/١ محقق : (وأما الفِعلُ ، فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداثِ الأسماء ، وبُنِيَتْ لَما مضى ، ولَما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع) أ هـ .

(٢) أي الفعل .

(٣) أي الفاعل .

(٤) راجع ما تقدم في المحرر (٣/١٠٧) .

(٥) أي صورةً ، ولايقدح ذلك في تقسيمه الزمني إلى ثلاثة - كما سبق - وقد نص على مثله ابنُ بابشاذ (الجمل الهادية ق ٧١) : (الأفعال كلها تتصرَّف على خمسة أوجه إلا خمسة أفعال فإنها لا تتصرف ، والتصرف يكون بالماضي و الحاضر والمستقبل و الأمر ، والنهي) أ هـ . ومعلومٌ أن المستقبل ، والحال سواء في اللفظ وما النّهى إلا مستقبل ، فاستقرَّت ثلاثة كما هو منحى البصريِّين ، والكوفيُّون=

لا تَقُمْ) ؛ فقولك : (قامَ) فعلٌ ماضٍ ، و(يقوم) حالٌ ، و : (سيقومُ) مستقبل ، و (قُمْ) أمر ، و (لاتقُمْ) نهيٌ ، وكذلك (ضرَبَ ، يضربُ ، سيضربُ ، اضرِبْ ، لاتضربْ) جميع الأفعال تتصرفُ على هذه الخمسة الأوجُهِ ، وهذه كلها أفعال ، والأمر والنَّهيُ مستقبلان .

وتتصرف-أيضًا - إلى اسم الفاعل ، وإلى اسم المفعول ، وإلى المصدر تقول (ضَرب ، يضْرِبُ ، سيضْربِ ، اضْرِبْ ، ضربًا ، فهو ضارِبٌ ومضرُوبٌ) فقولك (ضاربٌ) ، و : (مضرُوبٌ) مشتقان من الفعل[١] ؛ للدلالةِ على اسم الفاعل وعلى اسم المفعول ، وأما المصدرُ فقد قدمنا ماعليه[٢] في الفصل الأول .[٣]

واعلمْ أن أصل الأفعال : البِناءُ ، وكذلك الحروفُ أصلُها البناءُ[٤] ، وإنما لم تُعْرَبْ الأفعالُ لأنها تدلُّ على المعاني المختلفة ، وبصيغ مختلفة ، فأغنى اختلاف صِيَغِها عن إعرابها ؛ والدليلُ على ذلك أنَّ (قامَ) صار يدلُّ على زمان ماضٍ بمبناهُ[٥] ، ويدل على المصدر بلفظه ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، وكذلك (يقومُ) ، و : (سيقومُ) يدلأّن على الزَّمانِ بمبناهما ، ويدلأّنِ على المصدر بلفظهما ، فأغنى ذلك عن الإعراب .

فقد بان لك أن اختلاف صِيَغِ الأفعال قد أغنى عن إعرابِها ، هذا في الأصلِ وإن كانَ قد أُعرِبَ المستقبلُ لمشابهتِه الأسماءَ

=على أنها اثنان بإسقاط الأمر بناء على أن أصله المضارع . وراجع : (المغنى ١/١٨٩ - حلبي ، والتصريح ١/٤٤ ، والأشموني ٢/٥٤٩ - ٥٥٠)

(١) راجع ماسبق في المحرر ٢/٤١٥ .

(٢) تقرأ في ص : (قدمنا عليه) وفي (د) (علته) وأثبت ما رأيتُه مناسبًا

(٣) أى المتقدم ، وهو من تعبيراته ، وقد سبق له نظائر

(٤) سبق في (٢/٩٧ المحرر) ، وانظر (المقتضب ٤/٨٠ .)

(٥) ص ، د (بمعناه) و : (بمعناهما) وهو تصحيف فيهما لما أثبتُ ؛ فالمقصود المبْنَى ، والهيئة ، والصيغة - كما ذكر هو - والدلالة على المصدر بالحرُوف وقال ابن الخشاب (المرتجل ص ٣٢٣) (لأنه باختلاف صيغهِ يدلُّ على الزَّمان ، وبحروفه يدل على ما تضمَّنَ من الحَدَثِ) أهـ وانظر : (المحرر ٢/٩٥) .

وأما الأسماءُ فإنما أعربتْ ؛ لأنها تدلُّ على المعاني المختلفة بصيغةٍ واحدةٍ فلم تُغْنِ صيغتُها عن إعرابها[١] ؛ لأنك إذا قلتَ (زيدٌ) يدل لفظ (زيدٍ) على معنى[٢] الذات لاسِوى ، وليس في نفس اللفظ مايدلُّ على الفاعلية ولا على المفعولية ، ولا على الإضافة بشئ ، فلذلك جاءوا بالإعراب في الأسماءِ دالًّا على المعانِي ، والأسماءُ دالَّةٌ على الذوات[٣] ؛ فلذلك[٤] /٤٤٨/ كان الإعرابُ خاصًّا للأسماء ، والبناءُ خاصًّا للأفعالِ ، والحروفِ ، ثم قد بُنِيَ من الأسماء شيءٌ ، وأُعربَ من الأفعالِ شيءٌ ، ونحن نذكر كلًّا في موضِعِهِ : فالمبنيُّ يذكرُ في مقالة (المبنياتِ)[٥] وإعرابُ الفعل المستقبل يذكر في باب (المستقبل)[٦] ، فافهم ذلك إن شاءَ اللَّه - تَعَالى - .



---

(١) الجمل (ص ٢٦٠) وغيره ، ولم يرتض ابنُ مضاء وقومٌ هذا النحوَ من النحاة ذاهبًا إلى أن (العلة الموجبة لإعراب الاسم هى موجودةٌ في الفعل ، وذلك أننا لو قلنا : (لايضرب زيدٌ عمرًا) لولا الرفع ، والجزم ما عُرِفَ النفي من النّهْى ، وكما أن للأسماء أحوالًا مختلفة فكذلك للأفعال أحوالٌ مختلفةٌ ، تكون منفيةً وموجبةً ، ومنهيًّا عنها ، ومأمورًا بها ، فحاجتُها إلى الإعراب كحاجتها للأسماء) (الرد على النحاة ص ١٣١) ، وسيأتى تحرير ذلك في (١٨/٤ - المحرر ، وحواشيها)

(٢) ظاهر أن هذه الكلمة مقحمة ، والسياق بدونها الصواب ، ودليله قوله في (١٠٥/٤) : (إنك تقول : (زيد) فدلَّ الاسم على ذات (زيد) أهـ .

(٣) ص ، د : (الأذوات) - تصحيف .

(٤) د : (ولذلك) .

(٥) المحرر (١٤٩/٤)

(٦) المحرر (١٦/٤) ، و يذكر بين السطرين في (ص) .

البابُ الأوَّل

في الفِعْل الماضِي

اعلم أنَّ الفعل الماضي هو ما حسن وقوعُه مع[(١)] (أمس)، وخلا من الزوائد الأربعِ[(٢)] التى تكون في أول المستقبل، ويجمعها حروف (نأَيْتُ) أو: (يَنْتَأ)[(٣)]؛ مثال ذلك (قامَ أمس)، و (خرجَ أمس)، و: (انطلق) و(استخرجَ)، و (أكرمَ)، و(تكرَّم)[(٤)]، و(تَرَكَ)، و (اشترَكَ) و (احْرَنْبَى)[(٥)] و (افْعَنْسَسَ)[(٦)]، و (اجْلَوَّذ)[(٧)]، و (احْرَنْجَمَ)[(٨)]، كلُّ هذا فعلٌ ماض لأنه يحسُنُ فيه[(٩)] (أمس)، وهو مبنيٌّ على الفتح أبدًا

وفي بنائه ثلاثة أسئلة لِمَ بُنِيَ؟ ولِمَ بُنِيَ على حركة؟ ولم خُصَّ بحركةٍ دونَ حركةٍ؟[(١٠)]

فأما قولنا (لِمَ بُنِى؟) فإنه بُنِيَ؛ لكون الأفعال أصلُهَا البناءُ، وبُنِيَ على

---

(١) ص، د: (فى) وهو سهو تصويبُه من ابن بابشاذ؛ حيث قال الزجاجي، الجمل ص ٢١: (الماضي ماحسن فيه أمس) أهـ، قال ابن بابشاذ في شرحه (ق ٦): (وأما قول أبى القاسم فعلامة تقريب على المبتدئ، وحقيقة هذا، وجملتُه أنَّ الأفعال الماضية على ثلاثة أضرب: أفعال ماضية في اللفظ والمعنى، وهو كل ما كان مبنيًا على الفتح، وحسُنَ معُه أمسِ) أهـ، وانظر (الصاحبي ص ٩٤، والسعد على العِزِّي ص ٨)

(٢) يحترز به من الماضية في المعنى دون اللفظ، وهو المضارع الواقع بعد (لَمْ، ولَمَّا) نحو لمْ يقُمْ، ولمَّا يقُمْ: (ابن بابشاذ - السابق).

(٣) يرتفع، وفي (ص) تقرأ (تنيأ)، وأحسبُه تصحيفًا عن المثبت

(٤) ص، د (يكرم) - بصيغة المضارع - تصحيف.

(٥) تهيأ للغضب والشر.

(٦) تأخَّر، ورجع إلى الخلف.

(٧) مضى مسرعًا

(٨) اجتمع

(٩) ص، د: (فى)، والتصويب من الزجاجى على ما مرَّ.

(١٠) انظر ما يأتى في (٤/١٥٠، ١٥٧).

حركةٍ ؛ لمشابهته الفعل المستقبلَ[١] ، وخُصَّ بالفتح ؛ طلبًا للتخفيف[٢]

ولايجوز إعرابُ الفعل الماضي بحال ؛ لأن وضعهُ البناءُ ، ؛ لو قلت (قَامُ)[٣] ، بالضمِّ ، أو (قامِ)[٤] - بالكسر - لكان خطأً[٥] ولا يجوز إسكانُه بحالٍ ؛ لو قلتَ (ضَرَبْ) أو (استخرَجْ) - بالسكون - لم يجز[٦] ؛ فإذا اتصلتْ به تاءُ الضمير[٧] من نحو (قمتُ) ، و (خرجْتُ) و : (ضربْتُ) و : (استخرَجْتُ) ، و : (انطلقْتُ) فقد[٨] سكنتْ لامه أصلًا مستمرًا ، وقد بيَّنا علة سكون [اللام في آخر الفعل عند اتصالِ تاء الضمير به][٩] في فصل المضمرات المتصلةِ المرفوعة .[١٠]

ولا يجُوزُ ضمُّ الفعل الماضي بحالٍ ، إلا مع واو الضمير في الجماعة المذكَّرِين في قولك : (ضَرَبُوا) و : (استخرجُوا)[١١]

ولا يجوز كسره بحالٍ أصلًا[١٢] ؛ فإذا اتصلتْ به تاءُ التأنيث ، نحو : (قامتْ)

---

(١) في وقوعه خبرًا ، وصلةً ، وصفةً ، وحالًا ، وشرطًا ؛ كما تقع الأفعالُ المستقبلة (المقتضب ٢/٢ والجمل الهادية ص ٦٦ ، والأسرار ٢٣٣) .

(٢) السعد على العزّى ص ٨ ، والخضري ١/٣٠ ، وماسبق ، والمحرر (٤/١٧٥) .

(٣) د : (قائم) - تصحيف .

(٤) د : (قاعد) خطأ

(٥) كما يمتنع أيضا أن يكون الكسرُ والضَّم علامتيْ بناء فيه ؛ لأن الكسر ثقيلٌ والفعل ثقيل والثقيل لا ينبغي أن يُبْنَى على ثقيل ، فبطل كسره ، وإذا بطل الكسر بطل أن يُبْنَى على الضَّم ؛ إذ هو أثقل من الكسر فمنعه أولى انظر (أسرار العربية ٢٣٤) .

(٦) عُلِّل بأنه عرضةٌ للاتصال بضمائرِ الرفعِ الساكنةِ ، وتاءِ التأنيث الساكنة ، فلو سكنت لامُه أصْلًا لاجتمع ساكنان .

(٧) أو (نا) الفاعلين ، أو نون الإناث ، وانظر : (المرتجل ص ٢١ ، والتوضيح ١/٥٨ ، والمحرر ٤/ ١٥٥) .

(٨) حذف هذه الكلمة تقويمٌ للنَّص .

(٩) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخطِّ ناسخها

(١٠) المحرر ٢/٤١ ، وانظر (ش الكافية ٢ / ٢٢٥)

(١١) المفصل ٢٤٤ ، والسعد على العِزي ص ٨ ، والمحرر (٤/١٥٥ ، ١٦٣)

(١٢) راجع ما تقدم في رقم (٥) هنا ، والمحرر (٤/١٥٥)

و : (قعدتْ)، ولقيها ساكنٌ بعدها فإن التاءَ تُكْسَرُ؛ لالتقاء الساكنينِ، تقول (قامتِ المرأة)، و : (خرجتِ القافلةُ)، فالكسرةُ ههنا على التاء، لا على الفِعْل

ولايجوز أن يدخله نُونٌ بحالٍ أصلًا؛ فلا تقولُ (ضَرَبانِ)، ولا (ضربُون)، ولا (قامَانِ)، ولا (قامُونَ)[(١)]؛ لأن هذه النون علامةٌ للرفع /٤٤٩/ في تثنيةِ الأفعال المستقبلةِ، وجمعها، والفعل الماضِي مبنيّ لا رفع فيه، ولا نصبَ، ولاجزْم؛ فلذلك لم تدْخله النون.[(٢)]

ولايجوز دخولُ نون التوكيد على الفعلِ الماضي[(٣)]؛ لو قلت (ضرَبَنَّ) أو : (استَخْرَجَنَّ) لم يجزْ؛ لأن دخول النون من خواصِّ المستقبل.

والأفعال الماضية ثلاثيةٌ ورباعيةٌ، وخُماسيةٌ، وسداسيةٌ[(٤)]، وذلك مثل (ضَرَب) و (قَتَلَ) و : (دحرج)، و : (أكْرم) و (أنْزل)، و(انطَلَقَ) و (اقتدَر) و (اكتسبَ) و (استخرَج) و (استوْلى)؛ فجميع هذه الأفعال الماضية مبنيَّة على الفتْحِ.

وحاصلُ هذا البابِ : أن الماضي ماحسُنَ وقوعه مع[(٥)] (أمسِ)؛ وأنه مبنيٌّ

---

(١) كأنه ينظر ابن باشاذ في قوله، (الجمل الهادية ق ٦٧) : (ولايجوزُ ضمه إلا مع واو الجمْعِ، ولايجوزُ كسرهُ في حالٍ إلا إذا اتصلتْ به تاءُ التأنيث، ولقيَها ساكنٌ (كذا - والمصنف أدَقّ) ولايجوز أن يدخله نونٌ بحالٍ من نحو (ضربُونَهُ) أهـ، وفي ق ٦٩ : (فدخول النون فيه من أقبح اللحنِ) أهـ، وقد تقدم في(٢/٨٥ - المحرر)، مع إشارته إلى مصدره هذا في الأخير.

(٢) ص (التنوين)، وهو سهو.

(٣) المقرب ٧٣/٢، وعلل ذلك بأنها تخلص مدخولها للاستقبال - كما ذَكَرَ - وذلك ينافي المُضِيَّ، وأما قوله ﷺ (فإما أدْرَكَنَّ أحدٌ منكم الدجَّالَ) وقول الشاعر

دامنَّ سعدُكَ لو رحمتَ متيمًا لولاكَ لمْ يكُ للصَّبابَةِ جانِحَا

فهذان الفعلان مستقبلان معنىً، انظر : (المرادي ٩١/٤، والأشموني ٢٢١/٢- حلبى، والتصريح ٢٠٤/٢).

(٤) الخماسية، والسداسية، مزيدا السابقين، كما لايخفى، فالقصد إلى مجموع الحروف، لا الأصالة، والزيادة.

(٥) ص، د (في) وقد مر في أول الباب.

على الفتح ؛ وأن في بنائه ثلاثةَ أسئلة ؛ وأنه لايجوزُ ضمُّه إلا مع واو الجماعة المذكرين ، ولا كسرُهُ إلا مع التاء[١] ، ولا يدخُلُ نونُ الإعراب عليه ، ولا نون التأكيد ؛ وأن الأفعالَ الماضيةَ ثلاثيةٌ ، ورباعيةٌ ، وخماسيةٌ ، وسداسيَّةٌ ، والجميع مبين في الباب .



(١) كذا ، وهو تجوُّز ؛ فقد قرر قريبا أنَّ المكسورَ هو التاءُ عند ملاقاة ساكن ، لا لامُ الفعل وانظر الحاشية عليه (ص١٤) من هذا الجزء .

البابُ الثاني

في الفعل المُستقبل

الفعلُ المستقبلُ ماحسن وقوعُه مع[١] (غدٍ) وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع[٢] ؛ كقولك : (يقوم غدًا) ، و (سيركبُ بعدَ غدٍ) فقولك (يقومُ) و(سيركبُ) فعلٌ مستقبلٌ ؛ لأن (غدًا) يحسن ذكره معهما

واعلم أن الفعل المستقبل معربٌ ، وكان أصلُه البناءَ ، إلا أنه شابه الأسماءَ فأُعْرِبَ[٣] ومشابهته للأسماء من حيثُ إنَّ له حرفا يُخرجه من العُموم إلى الخُصوص ؛ لأنك إذا قلت (يَقُومُ) كان هذا اللفظ مشتركا بين الحالِ والمستقبل[٤] فإذا أدخلتَ (السينَ) أو (سوف) قلت (سيقومُ) و (سوفَ يقومُ) فيتخَصَّصُ[٥] للاستقبال[٦] ، ويخرجُ من ذلك العُموم الذى كان فيه في قولك (يَقُومُ) ؛ وكذلك الأسماءُ لها حرفٌ يخرجها من العموم إلى الخُصوص ، وهو

---

(١) ص ، د : (في) ، وهو سهو على ما مر في الماضي ، والتصويب من كلامه القريب .

(٢) الجمل (ص ٢٢ - نفسه - .)

(٣) ش المفصل (٦/٧)

(٤) المبرد ٣٣٦/٤ ، (يفعَلُ ، يكون لما أنت فيه ، ولِمَا لمْ يقع من الدَّهر) . اهـ. وقد اخْتُلف في أصالته في أيِّهما ، فقيل : هو حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبالِ وهو أقوى ؛ لأنه إذا خلا من القرائن لم يُحْملْ إلا على الحال ، ولا يُصْرَفُ إلى الاستقبال إلا لقرينة ، وهذا شأن الحقيقة والمجاز ، وأيضًا من المناسب أن تكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه ، وقيل : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لخفاء الحال ، انظر (الرضي ٢٢٦/٢ ، والأشباه ٢٥٧/١ ، والتسهيل ص ٤ .)

(٥) د : (يتخصص) تصحيف .

(٦) ابن يعيش ٣/٧ : (السين ، وسوف ، لتخليص الفعل للمستقبل بعينه ، فهى في الأفعال بمنزلة الألف ، واللام في الأسماء) أهـ ، وانظر (٦/٧ - منه ، والإنصاف ٥٤٩ - والمرتجل ٢٢ ، والرد على النحاة ص ١٣٠)
والتخصيص بهما تمثيلٌ لا قيدٌ ، وإلا فكل مايدلُّ على الاستقبال من ظرفٍ أو ناصبٍ ، أو شرطٍ ، أو رجاء ، أو غيرها مُخَصِّصٌ للاستقبال ، انظر : (التسهيل ص ٥ ، والهمع ٧/١)

(اللامُ) التى للتعريف[١] ؛ لأنك إذا قلتَ (رجُلٌ) كان عاما في جنس الرجال يقع على كل واحد من الرِّجال فإذا أردتَ تخصيصه[٢] أدخلت اللام ؛ فقلت (الرجلُ) ، فيتخصَّص من ذلك العموم الذي كان فيه في قولك (رجلٌ) فلما شابه / ٤٥٠ / الفعلُ المستقبلُ الاسمَ في هذه الحالة[٣] أُعْطِي حِصةً من الإعراب وهى الرفع ، والنصب ، والجزمُ ، ولم يُعْطَ الخفضَ ، ولا التنوينَ ؛ فقلت - في الرفع - (هذا يضربُ) و (سيضربُ) ، وفي النصب (لن يضربَ) ، و (لن يستخرِجَ) وفي الجزم (لم يضرِبْ) و (لمْ يستخرجْ) وسيأتى ذكر النواصب والجوازم في أبوابهما[٤] - إنْ شاء الله .

فَصْــل

ولا يكون الفعل المستقبلُ إلا مرفوعًا حتى يدخل عليه ناصبٌ من النواصب التى نذكرها ، أو جازمٌ من الجوازم التى نذكرها

فإن قيل ما الذى عَمِلَ في الفعل المستقبل الرفعَ ؟

قيل رُفِعَ تشبيهًا بالمبتدأ ؛ لأنه يكون في أول الكلام ، كما يكون المبتدأ[٥]

---

(١) الكتاب ١/ ١٤ ، محقق ، والفصول ص ١٦٣

(٢) ص ، د : (تخصصه) تصحيف .

(٣) ذكروا وجوهًا أُخَرَ في المشابهة أنه يدخل عليه لام الابتداء ، كما تدخل على الاسم ؛ نحو (إن زيدًا ليقومُ) ، وأنّه يقع موقع الأسماءِ ويؤدى معانِيها ؛ نحو (زيدٌ يضربُ) وأنه يجرى على اسم الفاعل في الحركاتِ والسكنات وعدد الحروف انظر (الجمل الهادية ق ١٥٥ ، وش المفصل ٧/ ٦ ، و التوضيح ١/ ٥٥ ، ومفتاح العلوم ص ٦٧)

(٤) (٤/ ٣٦ ، ٥٧ المحرر) .

(٥) فعامِلُ ارتفاعه معنويٌّ كالحال مع المبتدأ ، وهو التجَرّد من عامل لفظِي ، كما قدَّم هنا وفي المسألة مذاهب : هذا الذي عليه المصنف ، وهو مذهب الفراء ، وقد اختاره ابن مالك (التسهيل ص ٢٢٨) ، قال : (يرفع المضارع لتعرِّيه من الناصب ، والجازم ، لا لوقوعه موقع الاسم خلافًا للبصريين) وذهب البصريُّون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وهو عاملٌ معنوي لا لفظي فأشبه الابتداء ، وكما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه . (الكتاب ٣/ ١٠) ، وذهب الكسائي إلى أن عامله لفظيّ وهو حروف المضارعة ، وذهب ثعلب إلى أن الرافع له هو المضارعة ، وعليه=

فإن قيل ولِمَ لا يدخلُ عليه الخفضُ؟

قيل لأن الخفضَ لايكون إلا بحروف الجرِّ، ملفوظًا[(١)] بها أو مقدرة[(٢)]، وحروف الجر إنما جِئَ بها لإيصال[(٣)] معاني الأفعال إلى الأسماء[(٤)]، ولم يُؤْتَ بها[(٥)] لإيصال معاني الأفعال إلى الأفْعالِ فلذلك بطل دخولها على الأفعال[(٦)]، ومن حيثُ إنَّ الإضافة لا تكون إلا للمِلْكِ، والاستحقاقِ، والأفعال لاتملك شيئًا، ولاتستحقه من حيث إنها مملوكةٌ لفاعلها والمملوك لايملك شيئًا [(٧)]

فإن قيل ولم جُزِمتْ الأفعال؟ قيل دخلَ عليها الجزمُ؛ لأنها ثقيلةٌ فَخُفِّفَتْ بالجزم، فإن قيل: ولم كان الجزم لايُخِلّ بها، ويُخِلّ بالأسماء؟ قيل: لأن إعرابَ الأفعال لا يدلُّ على معنى[(٨)]، وإعراب الأسماء يدلُّ على معنى فكان جزمُ الأسماء

=الزجاج، وانظر: (أسرار العربية ص ٤٩، ٥٠ وش المفصل ١٢/٧ والجمل الهادية ق ١٥٤ - ١٥٥، والأشباه ٢٣٨/١، ومعاني الزجاج ٦٦/٢ والإنصاف ٥٥٢، والتذليل ٩٨/٦)، وقد اختار الحذاق المذهب الأول - وعليه المصنف - قال ابن مالك أيضًا (شرح العمدة ص ٢٠): (وهو أسهل المذهبين وأحقُّهما بالاطراد) أهـ، وفي شرح العوامل المائة ص ٣٧: (والأصح ماذهبَ إليه الفراء وأصحابه من أن رافعه هو نفسُ تجرده عن الناصب والجازم، وهو الذى جرت عليه ألسنة المعربين) أهـ، وعليه: (المرادي ١٧٢/٤، والأشموني ٢٧٥/٢ - حلبي، وابن الحاجب، ش الكافية ٢٣١/٢، وابن هشام الأوضح ١٤١/٢)

(١) ص، د: (إلا ملفوظا) وهو سهو بزيادة: (إلا).

(٢) د: (و).

(٣) مابين الرقمين ساقط من (د).

(٤) انظر المحرر (٣٩٣/٣)

(٥) مابين الرقمين ساقط من (د).

(٦) سيبويه ١٤/١ محقق: (وليس في الأفعال جَرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جزمٌ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال) أ هـ

(٧) الأشباه والنظائر. نفسه (١٧٤/١)، وقال: (وإذا لم يكن فيها إضافةٌ لم يكن فيها خفضٌ، فإن أضيفَ إلى الفعل فإنما يُضاف إليه في اللفظ، ولمصدره في المعنى)أهـ وانظر (المرادي ٦٧/١).

(٨) سبق في ص: (١٠/٤) نصّه على عدم استحقاق الأفعال للإعراب أصالةً؛ لإغناء اختلاف صيغها عنه، وهو ما ذهب إليه البصريُّون من أن الفعل المضارع معرب للمشابهة بينه وبين الأسماء - كما قدمنا - لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه، ومذهب الكوفيّن أن إعرابه بالأصالة لا للمشابهة، =

يخلُّ بها ، إذ الأسماء لاتدل إلا على الذات ، والمعاني مستفادةٌ من الإعراب ، والأفعالُ معانيها مستفادةٌ من صِيَغِها ، فصار إعرابها لايدلُّ على معنىً ، فلذلك كان الجزمُ لايُخِلُّ بها(١)

=إذ قد يتوارد عليه أيضًا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج إلى إعرابه ؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين المضارع تبعًا لتعينهِ ، وذلك نحو (لاتضرب) فهو محتمل النفي ، والنهى ، والرفعُ أو الجزمُ مُعيِّنان المراد ونحو (لِيَضْرِبْ) فالجزم دليل الأمر والنصب دليل التعليل ، فيتغير المعنى بكل من الاعتبارات المذكورة ، فعدم الإعراب ملبسٌ قطعًا ، ثم طُرِّدَ الحكم فيما لايلبس من نحو يضربُ زيد ، ولن يضربَ زيد ، ولم يضربْ زيد ، (شر الكافية ٢٢٧/٢) وهو ما رآه ابن مضاء ، كما أشرت إليه في(١١/٤ المحرر)

وقد مال ابن مالك إلى احتمال احتياج المضارع إلى الإعراب ، أى قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبستْ ، وذلك قوله في (التسهيل ص ٧) : (فإنه شابهَ الاسمَ بجواز شبه ما وجب له فأُعْرِبَ) . اهـ. أى : أن العلة موجبة في الاسم ، ومجوّزة في الفعل المضارع ، فاحتاج إلى الإعراب احتياج الاسم ، وإن لم تكن العلة مطردة فيه اطرادها في الاسم ولكنه سبب وارد على كل حال .

فاختل إذن مايقوله البصريُّون -وعليه المصنف - إن إعراب المضارع لا لمعنى ، ويوضحه الأشموني بقوله (٣١/١ حلبي) : (إن سبب الإعراب واجبٌ للاسم جائزٌ للمضارع ؛ لأن الاسم له ما يُغْنيه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضعُ اسم مكانه ؛ كما في نحو (لاتُعْنَ بالجفاء وتمدح عمرًا ، فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ويغنى عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب ، والمرفوع ؛ فيقال : لاتُعْنَ بالجفاء ومدح عمرو ، ولاتُعْنَ بالجفاء مادحًا عمرا ، ولا تُعْنَ بالجفاء ، ولك مدحُ عمرو ومن ثم كان الاسم أصلًا والمضارعُ فرعًا خلافًا للكوفيين) أ هـ .

بل عورض مايراه البصريون - كذلك - بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضًا ، نحو (ماصام زيدٌ واعتكفَ) ؛ إذ يحتمل ماصام وما اعتكف وماصام وقد اعتكف أى معتكفًا ، وماصام ولكن اعتكف ، فلو كانت علةُ الإعراب توارُدَ المعاني لأعرب هذا أيضًا

وأجيب بأنه نادر ؛ ويمكن القول بأن هذه المعاني لايتوقف تمييزها في الماضي على الإعراب ؛ لإمكان تمييزها معه بالأدوات الدالة عليها ، والأولى أن يقال : إن العمدة في هذه الأحكام هو السماعُ ، وانظر (الخضري ٣٠/١)

(١) ربما كان هذا أقربَ تعليلًا مما يعتلُّ به بعضهم من اختصاصه بالجزم تتميمًا لثلاثة الأوجُه كما في الاسم حسب القسمة العقلية ؛ إذ الاعتلال بالوظيفة ألصق ، وراجع (الكتاب ٩/٣ والتسهيل ٨ ، والهمع ٢١/١) .

فَصْـل

وإذا كان آخرَ الفعلِ حرفُ علةٍ من [نحو][١] : (يغزُو) ، و(يرمِي) ، و(يخشَى) لم يتبين فيه الرفع ؛ فتقول (زيد يغزُو ، ويرمي ، ويخشَى) فلايتبين الرفع في (يغزُو) ؛ لأن الواو الرفعُ عليها ثقيل ، ولأن الياء في (يرمي) الرفع عليها ثقيلٌ - أيضًا

والألف في : (يَخْشَى) لا يدخلها حركةٌ قطُّ[٢] ، فلذلك لايتبين الرفعُ مع حروف العِلّة في هذه الأفعالِ بل يُحْكم على موضعها /٤٥١/ ، فإذا دخل عليه ناصبٌ انتصبتْ الواو من (يغزُو) والياء من : (يرمي)

فتقول : (لن يغزُوَ) ، و(لنْ يرمِيَ)[٣] ، وأما[٤] الألفُ فلا تتحرك بحالٍ[٥]

وتنحذف حروفُ العلَّة من هذه الأفعال في الجزم[٦] ؛ فتقول : (لم يغزُ) ، و(لم يَرْمِ) ، و : (لمْ يخشَ) فتحذف حروف العلة للجزم ، وسنذكر[٧] هذا في باب : (الجزم)[٨] - إن شاء اللَّه - .

فَصْـل

ورفع فعل الاثنين ، والجماعة[٩] ، والواحدة المؤنثة [المخاطبة][١٠] بالنون ، في مثل قولِك : (الزيدان يَقُومان) ، و : (العَمْرون يقومُونَ) و : (أنت تقومِينَ)

---

(١) زيادة يلتئم بها النص .

(٢) كذا التعبير باستعمال (قط) في المستقبل ، وهو ممتنع ، وقد تكرر منه .

(٣) د ، وحاشية (ص) : (بفتح الواو والياء) .

(٤) د : (فأما) .

(٥) سقط : (بحال) من (د) .

(٦) المحرر (٨٩/٢)

(٧) د : (وسنذكرها) .

(٨) (٣٨/٤) المحرر .

(٩) أي المذكرين .

(١٠) زيادة يلتئم بها النص .

ونصبُ ذلك، وجزمُه بحذف النون؛ كقولك - في النصب -[١] (لن يضرِبَا) و: (لن يخرجُوا)[٢]، و: (لِن تقومِي) وفي الجزم (لم يقُومَا) و: (لم يخرجُوا) و: (لم تقومِي - يا امرأة)[٣]



---

(١) (كقولك في النصب) مكرر في (ص)

(٢) ص، د: (لن تخرجي) والمثبت المناسب المقصود.

(٣) سقط: (ياامرأة) من (د)، وانظر في الفصل ماسبق في المحرر: (٢/٩٠).

فصل

ولا يجوز في الفعل المستقبل حذف النون من غير ناصب ولا جازم ؛ لاتقول (يضرِبَا)، ولا (يضربوا)، ولا (تضربي - يا امرأةُ) بحذف النون من غير ناصب، ولاجازم[١]، وقد جاء في الشِّعر حذفها ضرورةً من غير ناصب، ولا جازمٍ[١] وقد قرأ نافع[٢] قوله - تعالى- ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[٣]- بكسر النون[٤]- أصله (فبِمَ تبشِّرونَني)؟ فحذفَ نونَ الإعرابِ[٥] وتركَ النون التى للوقاية مكسورة، وقد نظروا على نافع في هذه القراءة، قال بعض النحاة: لحَن نافعٌ[٦]،

---

(١) انظر المحرر ٨٥/٢

(١) كقول أبى طالب (شواهد التوضيح ص ١٧٣، والبحر ٤٩٢/٢):

فإن سَرَّقَومًا بعضُ ما قدْ صنعْتُم ستخْتلبُوهَا لاقحًا غيرَ ناهِلِ

وقول طرفة (الوساطة ص ٥، والديوان ص ٤٦):

قدْ رُفِعَ الفَخُّ فماذَا تحْذَرِي

والجِلَّةُ تقصره على الضرورة. (الخصائص ٣٨٨/١، والضرائر للألوسي ص١٢٦).

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم، أحد القراء السبعة وإمام أهل المدنية في القراءة، انتهت إليه الرئاسة في الإقراء، قرأ على سبعين من التابعين، وأجمع الناس عليه بعدهم، أصله من أصبِهَانَ، ولد في حدود سنة سبعين، وتوفى سنة ١٦٩ هـ/ ٧٨٥ م، راجع: (الفهرست ص ٤٢، والوفيات ٥/ ٣٦٨، والبرهان ٢٢٧/١، والنشر ١١٢/١، والمنجد ص ٧٠٥ - أعلام).

(٣) الحجر ٥٤، وانظر (البحر ٤٥٨/٥، والنشر ٣٠٢/٢، والحجة لابن خالويه ٢٠٦ والرازي ٥/ ٢٧٦).

(٤) السابق.

(٥) خُرِّجَتْ أيضا على حذف نون الوقاية، وكسر نون الرفع للياء، ثم حذف الياء اجتزاءً عنها بالكسرة؛ لأن الفعل مرفوع فأبقيتْ علامتُه، (البحر - ذاته، والتبيان ٧٨٥، والبيان ٧٠/٢) وسيأتى تفصيله

(٦) في (البحر - ذاته) (وغلَّطه أبو حاتم، وقال هذا يكونُ في الشِّعر اضطرارًا) أهـ وانظر (الرازي - ذاته)، قال الزجاج ١٩٧/١ (أرادوا (فبِمَ تبشِّرُون) قال أبو إسحاق: والإقدامُ على ردِّ هذه القراءة غلطٌ، لأن نافعًا - رحمه الله - لم يقرأ بحرف إلا وأقلُّ من قرأ به اثنان من قراء المدينة، وله وجه في العربية، فلا ينبغي أن يُردَّ) أهـ.

وقال ابن الحاجب[١] بل يجوز وجهان : إذا اجتمعت نونُ الإعراب ونونُ الوقاية جازَ حذف إحداهُما ، وإثباتُهمَا[٢] ؛ تقول (تُكرمانِني ، وتُكرمانِي) ، و (تضربونَنِي ، وتضربونِي) و (تُكرمينَنِي ، وتُكرمينِي) فيجوز لك حذف النون وإثباتها

وأما إذا لم يكن معها نونُ الوقاية فلايجوزُ حذفُها إلا في ضرورات الشعْر

فإن قيل : وأين حرفُ الإعراب من قولك (تَفْعَلان) ؛ لأن الاعرابَ لا يكون إلا على حرف ؟

قيل : ليْس في ذلك حرفُ إعرابٍ ، بل النون قد تنزلتْ منزلة الحرفِ ومنزلة الإعرابِ ؛ لأنها حرفٌ يقوم بنفسه ، بخلاف الحركة فإنها لاتقوم بنفسِهَا ، وإنما[٣]

---

(١) أبو عمرو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، الكردي الأصل ، المصرى مولدًا ونشأة ، ولد سنة ٥٧٠ هـ ، وتلمذ للخمي ، والبوصيري ، والشاطبي ، وغيرهم ، برع في العربية والأصول ، واشتهر بالنحو ، توفى سنة ١٢٤٧/٦٤٦م من تراثه : الأمالي ، والكافية وشرحها ، والشافية ، والإيضاح ، وغيرها .

(راجع قلادة النحر ١/٣ صورة ٨٧٣ - ٨٧٤ ، والإشارة لوحة ٣١ ، والوفيات ٢٤٩/٣ ، والبغية ٢/ ١٣٤ ، والهديَّة ٦٥٤/١ ، والنشْأة ٢١٧)

(٢) عبارة ابن الحاجب في (شرحه على كافيته ٤٨٨/٢) : (مثل يضربانِني ، ويضربونَني ، وتكرمينَني ، فإنك في ذلك بالخيار ، فالحذفُ كراهةَ اجتماع النونينِ مع الاستغناء بأحدهما ، والإثباتُ جريًاعلى القياس المتقدم ، وماهوَ المحذوف عند الحذف ؟ الصحيح أن المحذوفَ نونُ الوقاية ، لا نونُ الإعراب ؛ لأن نون الوقاية إذا حذفت قامت نون الأعراب مقامها ، بخلاف العكس ؛ ولأنها الثانية ، ومنها نشأ الثقل ، فكانت أولى بالحذف) أ هـ .

وقد اختُلِفَ في المحذوف عند الحذف - وقد عرفنا منحى ابن الحاجب - فسيبويه على أن المحذوفة نونُ الرفع (٥١٩/٣) ورجحه ابن مالك (التسهيل ص ٢٥) إذ هى المعرضة للحذف نصبا وجزمًا ، ولا معنى لها ، ولأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يُعْهَدْ ذلك في نون الوقاية ، وذهب المبرد ، والسيرافي والفارسي ، وابن جنى ، وابن هشام ، وأكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، لما رأينا من علة ابن الحاجب . وراجع : (المنصف ٣٣٨/٢ ، والرضي ٢٢/٢ ، والمغني ١٦٣/٢ - حلبي ، والأشباه ٣٥/١ ، ٢٨/٢ ، والتصريح ١١١/١) .

(٣) د : (فإنما) .

تكونُ على حرفٍ ؛ كقولك (زيْدٌ) ، فقد بان لك أنَّ الحرفَ (الدالَ) ، والحركة هى الرفعة التى [على الدال ، والنون حرفٌ قويّ تنزَّلَ منزلة الحرفِ والإعراب فليست تحتاج إلى حرف إعرابٍ][١] فلذلك كانت هى /٤٥٢/علامة الإعراب ، وكانت غيرَ محتاجةٍ إلى حرفِ الإعرابِ[٢] لأنها قائمة بنفسِهَا ، والحركةُ لاتقوم بنفسها ، فاحتاجتْ إلى حرف تكون عليه

فَصْل

في حروفِ المضارعةِ[٣]

وتُسميَّ [٤] حروفَ[٥] الاستقبالِ ، وتُسميَّ[٦] زوائدَ المستقبَل[٧] ، وهى أربعة

(الهمزةُ) للمتكلم نحو (أقومُ) و (أُكرمُ) ، و (أَستخرجُ) ، فهذه الهمزة للمتكلم وسبق عليها ؛ لأنها أول المخارج ، والمتكلمُ أول ، فأخذ الأولُ الأولَ .

و(التاء) للمخاطب[٨] نحو (أنت تقومُ) و : (أنت تستخرِجُ) ؛ لأن التاء من علامات الخطاب ، فلذلك أخذها المخاطب .

---

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٢) في الإنصاف ص ٣٩ : (أعربتْ ، ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل . وبطل أن تكون النون حرفَ الإعراب ، لأنها ليست كحرفٍ من الفعل ، وإنما هى بمنزلة الحركة التى هى الضمَّة ، ولهذا تحذف في الجزم والنصب ، ولا يُخِلُّ حذفُها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرفَ الإعراب لما حُذِفتْ مع تحركها ، ولأخَلَّ حذفها بمعنى الفعل ولكان الإعراب جاريًا عليها) أهـ ، وانظر : (المرتجل ٧٥ ، ٧٦٥ ، والأشباه ١/٨١) .

(٣) المحرر : (١٢/٤ ، ٣٢٢ - ٣٢٥) .

(٤) د ، وحاشية (ص) : (وتُسميَّ أيضًا هذه الحروف) .

(٥) سقطت (حروف) من (د) .

(٦) ص ، د : (وتُسميَّ : حروفَ زوائد المستقبل) وهو خلل ، وإلا كان من إضافة الشئ إلى نفسه ، فكلمة : (حروف) مقحمة ، ولعلها وقعت سهوًا عن السابق .

(٧) سماها سيبويه الزوائد الأربع (١/١٣) ، ونفسه (المفصل ٢٤٤) .

(٨) والأنثى الغائبة ، ومثناها (المقتضب ٢/١ ، والهمع ١/٧) .

و(الياءُ) للغائب ؛ نحو (زيدٌ يقومُ) ؛ لأنه لم يبق للغائب إلا الياءُ ، فجعِلتْ علامةً لهُ ، وبقى (النون) للجمع ، نحو (نقومُ) و (نستخرجُ) وللواحد المعظم - أيضًا - ؛ يقول المَلِكُ (نحن نأمر)و : (نحن نفْعَلُ) ويجمعها (نأيتُ) أو (ينتأ)

وحاصل هذا الباب : أن الفعل المستقبل ماكان في أوله إحدى الزوائد الأربع وأنه مُعْرَبٌ بالرفع حتى يدخل[1] عليه ناصبٌ ، أو جازمٌ ، فإنه لا يغيره شيءٌ من العوامل عن رفعه إلا نواصبه ، أو جوازمه ، وأن الفعل إذا كان آخرَهُ حرفُ علة لم يتبينْ فيه الرفع ، بل يُحْكم عليه ، وأن النصب يُتَبَيَّنُ في الواو ، والياء ، دون الألف ، فإنها لاتتحرك بحالٍ ، وأن حروف العلة تُحْذَفُ بالجزم[2] ، وأنَّ رفعَ فعل الاثنين ، والجمْع ، والواحدةِ المؤنثة بالنون ، ونصبَهُ ، وجزمَهُ بحذفها ، وأن النون يجوز حذفها في ضرورة الشعر من غير سببٍ ، وقد جاء حذفها في القرآن مع[3] نون الوقاية فافهم ذلك .



(١) د : (تدخل) - بالمثناة الفوقية - تصحيف .

(٢) الباء بمعنى (في) ، وهو من تعبيراته ، ، وقد سبق مرارًا .

(٣) أى مصاحبة لها وجودًا لا حذفًا ، كما قد يُوهِمُ

البابُ الثالِثُ
في النَّهْى

اعلمْ أن فعل النَّهْي لايكون إلا مجزومًا[١] والعاملُ فيه : (لا)[٢] التى للنَّهى[٣] ولايكون إلا في المستقبل .

مثال ذلك : (لاتقمْ) ، (لا تقعدْ) ، فـ(لا) حرف نهى ههنا ، جزمت (تقْعُدُ) ، و : (تقومُ) ، وأصل (لاتقمْ) (لاتقومُ) - بالواو - و : (لاتقعدْ) : (لاتقعدُ) - بالرفع - فلما دخلت (لا) التى للنهى حُذفَت الضَّمة من : (تقعدُ) ، ومن (تقومُ) فصار : (لاتقعدْ) و(لا تقومْ) - بالسكون - ثم التقى ساكنان في قولك (تقومْ) /٤٥٣/، وهما الواوُ، والميمُ، والعربُ إذا اجتمع معهم ساكنان حذفوا أحدهما[٤] إذا كان حرف علةٍ ، فلذلك حذفت الواو ، فبقى (لاتقمْ) - كما ترى - ؛ وتقول : (لاتقُوما) و (لاتقومُوا) و (لاتقومِي) - بحذف النون للجزم من أجلِ النَّهي ؛ لأنها علامةُ الرفع ؛ وكذلك : (لاتغزُ)[٥] و(لاترمِ) و(لا تخْشَ) فتحذف الواو والياء ، والألف ، لأجل النهى ؛ لأن حروف العلة تُحْذَفُ للجزمِ ، إذا كانتْ في أواخر الأفعال ؛ وإنما حُذفتْ حروف العلة ، لأنها ثَقُلَ عليها الرفع ، فخُفِّفَتْ بحذف الرفع منها[٦] ، فلما دخل الجازمُ ، ولم يجد إلا حروفًا أخذَ[٧] حرف العلة

---

(١) عُلِّلَ جزمه بالحمل على الأمر ؛ لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشى على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولما كان الأمر مبنيًّا على الوقف ، وقد حُملَ النهى عليه- جُعِلَ النهي نظيرًا له في اللفظ ، وإن كان أحدهما جزمًا ، والآخرُ وقفًا ، فلهذا وجب أن تعملَ (لا) فيه الجزمَ ، انظر (الأسرار ٢٤٥) .

(٢) معانى القرآن للزجاج ١/٢٤٥، والرضى ٢/٢٥٣

(٣) هذا التعبير أولى من قولهم : (لا الناهية) ؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها ، وإسناد النهى إليها مجاز. انظر : (السعد على العِزي ص ١٤)

(٤) أى المتقدم منهما ، وهو من تعبيره ، باستعمال : (أحدهما) بمعنى : (أولهما) وسيتكرر .

(٥) د : (لاتقم) سهو .

(٦) د : (فيها) تصحيف .

(٧) د : (أخذت) تصحيف .

كما مثلنا[١] - فإن قيل لك ما علامة الجزم في (لاتَغْزُ) و (لاترْمِ) و (لاتخْشَ) قل حذفُ حرف العلة ؛ واعلم أن فعل النهي معربٌ مجزومٌ ، وليس بمبنيٍّ ؛ لأنه[٢] مستقبلٌ ، ومعه حرفُ المضارعةِ ، وعامله ملفوظ به ، وهو (لا) التى معناها : النهى

وحاصل هذا البابِ : أن النهى معربٌ مجزوم ، وأن حرف الجزم هو لفظةُ (لا) وأنه لايكون إلا في المستقبَل ، ولايكون في الماضي ، وأن النون في الأفعال تُحذَفُ للجزم ، وأن حرف العلة يحذف للجزم - أيضًا - فافهم ذلك تُصِبْ - إن شاء الله تعالى - .



(١) المحرر (٢/٨٩)

(٢) العلة لإعرابه وجزمه .

البابُ الرابعُ
في الأمْـــر

اعلم أن الأمر بنقسم قسمين أمرٌ للمخاطب، وأمرٌ للغائب.

فأمر المخاطب مبنيٌّ على السكون[١]، ولا يقالُ: معربٌ، ولا مجزومٌ[٢]، وذلك نحو (قُمْ) و (اقعدْ)، و: (اخرجْ)، و: (اضربْ)و: (استخرجْ) كل ذلك فعل أمرٍ مبنيٌّ على السكون، وتقول - في المعتل (اغزُ) و(ارمِ) واخشَ) فتحذفُ حروف العلة؛ لأجل الأمر[٣] وهي: الواو، والياء، والألف

وكذلك تحذفُ النون - أيضًا - من فعل الاثنين، والجمع[٤]، ومخاطبة المؤنث، فتقول (قومَا) و (قومُوا) و (قومِي، يا امرأة) فتحذفُ النون؛ لأجل الأمر - أيضًا -

ولايكون فاعلُ فعلِ الأمر للمخاطب إلا مضمرا، مسْتتِرًا في الفعل؛ كـ(قمْ) و(اقعدْ) و(استخرجْ)، ففاعل هذا مستتر فيه، تقديره: (قم أنتَ) و(استخرج / ٤٥٤/ أنت - يازيدُ) أو بارزًا؛ كقولك: (قوما)، و: (قومُوا) [و قُومِي][٥]، و: (استخرِجَا) و: (استخرجوا)، [واستخرِجِي][٦] فالفاعل ههنا مضمر بارز، وهو الألف والواو، [والياء][٧]

وأما فاعل فعل الأمر للغائب فيكون مُظْهَرًا، ومضمرًا؛ كقولك (ليقمْ

---

(١) لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء الوقفُ، فبُنى على الوقف، لأنه الأصل، قاله الأنباري (أسرار العربية ص ٢٣٥).

(٢) أى عند البصريين، والكوفيون يقولونه - على ما يأتى قريبًا، وكما تقدم في (١٨٢/٢ المحرر)

(٣) المحرر (١٨٢/٢).

(٤) ص: (والجميع) والمثبت من (د).

(٥) زيادة تقتضيها القاعدة، وقد نصَّ عليها في (١٨٢/٢ - المحرر).

(٦) السابق.

(٧) السابق.

زيدٌ)[١]؛ فـ (زيدٌ) فاعلٌ مظهرٌ، والمضمر كقولك (لِيُطْلَقْ لهُ)[٢]، فالفاعل مضمر في: (يُطْلَقْ) تقديره: (لِيُطْلَقْ المالُ) و: (زيد ليَقُمْ) الفاعل - أيضًا - مضمَر، تقديره (زيد لِيَقُمْ هو)؛ وعلى ذلك فقس.

فَصْـل

واعلم أَنَّ الأمرَ ينقسم ثلاثةَ أقسام[٣] أمرٌ لمن هو دونَك، وأمرٌ لمن هو فوقَك، وأمر لمن هو مثلُك؛ فمثال الأمر لمن هو دونَك أن تأمر عليه[٤] فتقول له (قمْ، واقعدْ، واخرجْ، وافعلْ، واصنعْ)؛ لأنه خرج على وجه القهْر، والطلَب، وهو الأمر الحقيقيّ[٥]

ومثال الأمر لمن هوَ مثلُك[٦] قولك (قمْ معي يافلانُ) و (اعطِني ياصديقي)؛ فهذا لفظهُ الأمر، ومعناه الاستدعاءُ، والسؤَالُ، وإن كان الأمْرُ الحقيقيُّ قد يكونُ على المِثْل - أيضًا -.

ومثال الأمر لمن هو فوقَك (اللهم، اغفرْ لي، واهدِني وتبْ عليَّ) وقوله - تعالى - ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٧]، وقوله ﴿رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾[٨]؛ كل هذا لفظه لفظ الأمر، ومعناه: الدعاء[٩]؛

---

(١) الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب؛ كما مثل، وكذلك الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب، ويقل في فعلهما المعلوم - كما سيأتي - وانظر المفصل ٢٥٧ والمرادي ٢٢٧/٤، والخضرمي ١١٩/٢

(٢) ملاحظ أن المضمرَ نائب فاعل، لا فاعلٌ، ولا ضمير فهما من واد واحد.

(٣) المحرر ١٨١/٢

(٤) كذا، ولعلها محلية، أو ضَمَّنَ: (أمَرَ) معنى السيْطرة، والتعالي.

(٥) في مختصر المعاني (٤٢/٢): (والأظهر أن صيغته موضوعة لطلب الفعل استعلاءً، أى على طريق طلب العلو، وعدّ الآمر نفسه عاليًا، سواء أكان عاليًا في الحقيقة، ونفس الأمر أم لا) أهـ.

(٦) المحرر ١٨١/٢

(٧) الفاتحة: ٦

(٨) آل عمران ١٩٣، وفي (ص، د) (اغفر) - بدون الفاء - وهو خطأ

(٩) الزمخشري (الكشاف ٦٧/١): (صيغة الأمرِ والدعاء واحدةٌ؛ لأن كل واحد منهما طلب، وإنما يتفاوتان في الرتبة) أهـ.

وكذلك في النهي - أيضًا - مثل قوله - تعالى - ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾[١] لفظه لفظ النهى، ومعناه الدعاء[٢]

ويكون - أيضًا - للواحد المعظّم ؛ كقولك - للملِك مثلًا (أعْطِني) و(افْعلْ لي)، فهذا لفظه لفظ الأمر، ومعناه السؤال ؛ والقياسُ ألاَّ يكونَ على الأدنَى إذا خاطب المَلِك بلفظ الأمر شيءٌ ؛ لأنه على سبيل السؤال، والدعاء، وإن كان الاصطلاح في زماننا على غير ذلك، وأما الشاعر فإنه يجوز له خطابُ المَلِكِ بلفظ الأمرِ، وبلفظ الإفرادِ.[٣]

فَصْل

وهذا الأمرُ، الذى هو بغير اللام مبنيٌّ عند البصريين[٤] ومجزومٌ عند الكوفيين معربٌ، بتقدير اللامِ[٥] ؛ لأن قولك : (قُمْ) معناه (لِتَقُمْ)، فكأنَّه مجزومٌ عندهم

---

(١) المحرر (٢/ ١٨٣).

(٢) سيبويه ٤٢/١ محقق : (الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل : دعاء ؛ لأنه استُعْظِمَ أن يُقال : أمر، أو نهي) أهـ

(٣) راجع ما تقدم في (٣٩/٢ المحرر) وفي (د، وحاشية ص) : (تسامحًا فله أن يقول أيها الملك أعطِني، وأنت فعلتَ أيها الملك ؛ لأنَ الشعر موضع ضرورة) أهـ.

(٤) راجع ماتقدم في أول الباب، ويقول المبرد (١٢٩/٢) (وقد كان قومٌ من النحويين يزعُمون أنَّ هذا مجزومٌ، وذلك خطأ فاحشٌ، وذلك لأن الإعرابَ لايدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعًا للأسماء) أهـ، وانظر : (المفصل ص ٢٥٧ وأمالي الشجري ٢، ٢٢٨، والتذييل والتكميل ٢/ ٧٥٧).

(٥) الفراء : (المعاني ٤٦٧/١) ([فَلْتفرحوا] وهو البناء الذى خُلِقَ للأمر إذا واجهتَ به، أو لم تُواجِهْ، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه ؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام، كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لايقعان إلا على الفعل الذى أوله : (الياء، والتاء، والنون، والألف) فلما حذفت التاء ذهبت اللام وأحدثت الألف في قولك (اضربْ وافرحْ) أهـ وانظر (٤٧٦/١ منه، والسعد على العزي ص ١٤، وابن يعيش ٦١/٧، والإنصاف م ٧٢، والمغني ٨٩/١)، وقد اختار ابن هشام مذهب الكوفيين ؛ قال : (وبقولهم أقول ؛ لأنَّ الأمر معنىً، فحقُّه أن يؤدَّى بالحرف، ولأنه أخو النهي، فحقُّه أن يُدَلَّ عليه بالحرف) أهـ.

باللَّامِ المحذوفةِ .

/٤٥٥/ وهذا أصلٌ في كل أمرٍ[(١)] أنه مُقَدَّرٌ باللام ؛ كقولك (اضرِبْ) و(اخرجْ) و(قُمْ)، و(اقعُدْ) ؛ والأصلُ (لِتَضْرِبْ) و : (لِتَخرُجْ) فحذفت اللامُ ؛ لأن المواجهة أغنت عنها ، فلما حذِفَتْ اللام بقى اللفظ (تخرجْ)، (تضربْ) فصار لفظ الأمرِ ، ولفظ الخبرِ واحدًا ؛ لأنه لا فرقَ [بين][(٢)] قولك (تَضْرِبْ يازيد)، وبين قولك (أنتَ تضربُ زيدًا) - إذا كنت مخبِرًا - [فمثل هذا[(٣)] يُلْبِسُ بالأمر في قولك][(٤)] (تضربْ - يازيد)، فحذفت التاءُ فرقًا بين الأمر والخبر ، فبقيتْ الضادُ ساكنةً من (تضربْ)، والخاء من (تَخْرُجْ)، والعرب لاتبتدئ بساكن ، فأدخلوا همزة الوصل ؛ فقالوا (اضْرِبْ)، (اخرُجْ)[(٥)] ؛ لئلا يُبْتَدَأَ بساكِنٍ .

ولايجوزُ ظهورُ اللام في أمر المخاطب[(٦)] ؛ لأنَّ المواجهة أغنتْ عنها[(٧)]، وقد جاءت اللامُ مذكورةً مع المخاطَبِ في القليل ؛ قال الله - تعالى - ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتفْرَحُوا﴾[(٨)] على قراءة من قرأ بالتاء[(٩)] -، وقال النبي -ﷺ- (لِتَأْخُذُوا

---

(١) السيوطي (الأشباه ٦٤/١) : (الأصل أن يكون الأمرُ كلُّه باللام من حيثُ كان معنىً من المعاني ، والمعاني إنما الموضوعُ لها الحروفُ ، فجاء الأمر - ماعدا المخاطب - لازمَ اللامِ على الأصل) أ هـ، وانظر الرضي (٨/١) .

(٢) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) أى : (أنت تضرب زيدًا) .

(٤) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) راجع الفراء فيما سبق قريبًافى(٥) .

(٦) ابن خالويه (الحجة ١٨٢) : (وهو ضعيف في العربية ، لأنَّ العرب لم تستعمل الأمرَ باللام للحاضر إلا فيما لم يُسَمَّ فاعلُه ، كقولهم : لِتُعْنَ بحاجتي) أهـ.

(٧) ش المفصل ٤١/٧ .

(٨) يونس : ٥٨ .

(٩) هى قراءة أبيّ ، وأبى جعفر ، وابن عامر ، والحسن ، ورُفِعَتْ إلى النبي - ﷺ - كما رويت عن زيد بن ثابت ، وأنس (الكشاف ٢٤٢/٢ ، والرازي ٧/٥ ، والبحر ١٧٢/٥ ، والنشر ٢٨٥/٢ ، والإتحاف ٢٥٢) .

مَصَافَّكُمْ)[١]، وعلى هذا لو قلت (لِتَقُمْ يازيدُ)، (لتخرجْ ياعمرُو) لكان جائزًا على ضعفِه[٢] - على هَذا الوجه، فقس عليه.[٣]

وقد يمكن أن يأمرَ المتكلِّمُ نفسَه[٤]، [فيلزمه أن يأتي بلام الأمر][٥] فيقول (لأضْرِبْ عمرًا)، وقال الله - تعالى - ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[٦]؛ هذا أمرٌ للمتكلِمْ[٧]

فَصْـل

وأمرُ الغائب لايكون إلا باللَّامِ[٨]؛ لأنه ليس في اللَّفظ - إذا حذفنَا اللَّامَ -

---

(١) على الرغم من تداول هذا الحديث بكتب النحو وغيرها في هذا الموضع، فلم يتسنَّ لي الوقوف على هذه الصيغة فيما تيسَّر ليديَّ من جوامع الحديث، ومغازي رسول الله - وهم ينقلون مناسبته فيها -، وقد وقفتُ على صيغة تشبهُهَا، فيما رواه مسلم عن جابر (٩/٤٤) - في باب: رمى جمرة العقبة يوم النحر -: (يقول: رأيت النبي - ﷺ - يرمى على راحلته يوم النحر، ويقول لتأخُذوا مناسِكَكُمْ الحديث، وفي الجامع الصغير ٢/ ١٢٢ (لتأخذوا عنِّى مناسِكَكُمْ)، والحديث الشاهد وقعتُ عليه بهذه الصيغة (فما أنْتُمْ علَى مَصَافِّكُمْ)، انظر (معاني الحروف للرماني ص ٥٧ حاشية) وفي سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٦ (لتأخُذُوا مِنِّي نُسُكَهَا)

(٢) النحويون يحكمُون عليه بالشذوذ؛ إذ هو استعمالٌ للأصلِ المتروك مع المواجَه، والمواجَهَةُ أغنتْ عن اللام - كما تقدم - وهذا منحى البصريين، وعند الكوفيين هى عامة الدخول مع الجميع وإن حذفت مع الحاضر تخفيفًا (الجمل الهادية ق ٩٥، والمرتجل ص ٢١٥)

(٣) أبو حيان (البحر ٨/ ٧: (وهو من القلة بحيثُ ينبغى ألَّا يُقَاسَ عليه - وزعم الزجاج أنها لغةٌ جيدة، وذلك خلاف مازعم النحويون.) أ هـ ولانرى منعًا من القياس عليها، وحَسْبُ الشواهد السابقة تصريحًا به.

(٤) الرضي (٢/ ٢٥٢): (أمرُ الإنسان لنفسه قليلٌ، وإن استعمل فلابدَّ من اللام) أهـ

(٥) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وانظر ماسبق في (٤)

(٦) العنكبوت: ١٢

(٧) العكبري (التبيان ١٠٣٠): (كأنهم أمروا أنفسهم، وإنما عدلوا إلى ذلك؛ لما فيه من المبالغة في الالتزام) أ هـ وانظر في قوله عليه السلام (قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ.) (صحيح البخاري ١/ ١٠٦، وشواهد التوضيح ص ١٦٠، وأمالي السهيلي ٩٤، ١١٩)

(٨) نيل الأوطار ٢/ ٣٦٩، وعليه قول رسول الله - ﷺ - (مروا أبا بكر فلْيُصَلِّ بالناس) البخاري ١/ ١٧٣، وما يأتي.

مايدل على أنه أمرٌ[(١)] ؛ فلذلك لايجوز حذفُ اللام من أمْر الغائب[(١)] ؛ فيقال (لِيَقُمْ زيدٌ) ، (لِيَخْرُجْ عمروٌ) ، (لِيُطْلَقْ لفلانٍ) و (لِيُطْلَقْ المستخدمُون) وما شابه ذلك ، فهذه كلها مجزومةٌ بدخول اللام التى للأمر عليها ، وعلامةُ جزمها سكونُ أواخِرِها[(٢)] ولا تكون هذه اللام إلا متحركةً بالكسر[(٣)] كقولك (لِيقُمْ) (لِيخرُجْ) فإذا كان قبلها (واوٌ) أو (فاءٌ) جاز إسكانها[(٤)] ؛ كقوله تعالي ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[(٥)] ، وكان حقها الكسر ، فأسكنت[(٦)] ، وكذا قوله - تعالى- ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[(٧)] ؛ هذا مع (الواو) ، و (الفاء)[(٨)]

وأما إذا لقيت هذه [اللام][(٩)] /٤٥٦/ (ثمَّ) فلاتكون إلا محركة بالكسر على حالها ؛ كقوله تعالى - : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[(١٠)] - بكسر اللام لاغيرُ -[(١١)] وقد

---

(١) د ، وحاشية (ص) : (للغائب) أهـ

(١) جاء في الشعر حذفها وجزم الفعل ؛ كقوله :

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالاَ

وأجاز الفراء حذفها في النثر ؛ كقولك قلْ لهُ يَفْعَلْ ، وهو منكر مؤول عند البصريين في الموضعين راجع : (الإنصاف م ٨٢ ، والسعد على العزي ص ١٣)

(٢) ص : (آخرها) ، والمثبت من (د) .

(٣) وهو المشهور من لغة العرب ، ونَقَلَ الفراء ، وابن مالك فتحَها عن بنى سليم ، وخطَّأ الزجاج ماحكاه الفراء ، قال (وهذا خطأ لايجوز فتح لام الأمر ؛ لئلا تشبه لام التوكيد) أهـ ، انظر (معاني الفراء ١/ ٢٨٥ ، والتسهيل ٢٣٥ ، وشواهد التوضيح ١٨٧ ، ومعاني الزجاج ١/٥ ، ٢/١٠٧ ، والبحر ٢/٤١) .

(٤) الكتاب ٤/١٥١ ، وابن يعيش ٩/١٤٠

(٥) الحج ٢٩

(٦) الإسكان قراءة الجمهور ، والكسر قراءة الحسن ، والسلمي وابن ذكوان (الفراء ٢/ ٢٢٤ ، والنشر ٢/ ٣٢٦ ، والإتحاف ٤/٣) .

(٧) العنكبوت : ١٢

(٨) لم يمثل للفاء ، وهى كقوله تعالي - : ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ الحج ١٥

(٩) زدتها تقويمًا للنص .

(١٠) الحج ٢٩

(١١) السكون قراءة الجمهور ، وبالكسر قرأ أبو عمرو وابن عامر ، وورش ، وقنبل (النشر ٢/٣٢٦) .

قيل بإسكان اللام مع (ثُمَّ)(١)

وأما لام (كَيْ) فإنها لاتكونُ مع (الواو)، و(الفاء) إلا مكسورة(٢)؛ كقولك: (جئتُكَ لتكرمَني، ولِتُحْسِنَ إليَّ)؛ لا يجوز إسكانها مع (الواوِ)، و(الفاءِ) وكلهم أسكنوا [لام](٣) الأمر مع (الواو)، و (الفاء) فرقًا بينَ لام الأمر، ولام (كَيْ)

وقد أجازوا سكونَ هاء الضَّمير مع (الواو)، و (الفاء)(٤)؛ في قولهم (وَهْوَ)، و: (فَهْوَ) - بإسكان الهاء -وقد جاء في القرآن كثيرًا(٥) وأما مع (ثُمَّ) فإن الأحسن تحريكُها(٦)، فتقول: (ثُمَّ هُوَ) - بتحريك الهاء- وقد قرئ: (ثمَّ هْوَ)(٧) - بإسكان الهاء؛ فافهمْ ذلك،

وحاصل هذا الباب:

أن الأمر على قسمين: غائب ومخاطَب؛ فالمخاطب مبنيٌّ غير معرب، وهو

---

(١) قيل: هو ضرورة لايجوز في الاختيار. (الهمع ٢/٥٥) ولحن المبردُ من قرأ به؛ قال (المقتضب ٢/١٣٢): (وأما قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ فإن الإسكان في لام. (ليقطع) لحنٌ؛ لأن (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي) أ هـ. وهذا منه إسرافٌ لايشايعُ عليه، بل هو مردود، فقد قرئ به في السبعة، وماقرئ به في السبعة لايردُّ، بلْهَ يوصف بضعف ولا قلة (الهمع) وقد جعل الفراء(ثُمَّ)صنو الفاء، والواو (المعاني ١/٢٨٥، /٢٢٤)، نَعَمْ الاختيار معها الكسر، والإسكانُ غير ممتنع حملًا على أخويْها؛ لكونها حرف عطفٍ مثلهما، وانظر (الرضي ٢/٢٥٢، وابن يعيش ٩/١٤٠، ودرة الغواص ١٥٦)

(٢) الأشباه ٢/٣٤٠، وقال العكبري (التبيان ٨٠): (ومنهم من يفتحُها) أ هـ.

(٣) زيادة يلتئم بها السياق.

(٤) الكتاب ٤/١٥١ (لما كَثُرَتَا (هو، وهِى) في الكلام، وكانت هذه الحروف لايلفظ بها إلا مع مابعدها صارت بمنزلة ماهو من نفس الحرف، فأسكنوا كما قالوا في فَخِذٌ: فَخْذٌ) أ هـ، وانظر (الخصائص ١/٣٠٥، ٢/٣٣٠).

(٥) راجع الحجة لابن خالويه ص ٧٣، والنشر ٢/٢٠٩

(٦) أوجبه قوم؛ قال ابن جنى (الخصائص ٢/٣٣٠): (لأن ثُمَّ منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تُخلط بما بعدها، فتصير معه كالجزء الواحد) أهـ

والمتجه جواز الإسكان وإن قل معها (البحر ١/١٣٦، والتسهيل ٢٦، ٢٣٥، والزجاج ١/١٢٩)

(٧) القصص: ٦١، وبالإسكان قرأ الكسائي وأبو جعفر في إحدى قراءتيه؛ قال العكبري (من أسكن الهاء شبَّه (ثُمَّ) بالواو والفاء) أهـ وانظر: (الكشاف ٣/١٨٧، والتبيان ١٠٢٤ والنشر ٢/٢٠٩).

مقدر باللام في الأصل ، وقد جاءت في القرآن ظاهرةً مع المُخاطَب ، وأن الأمر للغائب مجزومٌ معربٌ ، وللمخاطب مبنيٌّ[١] ، وأن اللام يجوز إسكانها مع (الواو) ، و (الفاء) ، ولا تكون مع (ثُمَّ) إلا محركةً بالكسر ويجوز إسكانها ضعيفًا ، وتُحْذَفُ حروف العلة ، والنُّونُ في هذا الباب ، وأن الأمر للمخاطب على ثلاثة أضرب ؛ والجميعُ مبينٌ في الباب .



(١) ملاحظ تكرره ، وفي (ص ، د) : (المخاطب) – تصحيف .

البابُ الخامسُ

في حروف النَّفْى

حروفُ النَّفي ستةٌ[١] (ما)، و (لا)، و (لنْ)، و (لمْ)، و(لماً) و(إنْ)، - الخفيفة المكسورة - في نحو قوله - [تعالى][٢] - : ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[٣]

[ولايَجْزِمُ الأفعالَ المستقبَلةَ من هذه الحروف إلا (لَمْ)، و(لماًّ) لاغير][٤]

وأما (مَا)، و (لاَ) فلا يجزمان الأفعال في النفيْ، وأما (لنْ) فإنها تنصب الأفعال المستقبلة، وكذلك: (إنْ) المكسورة المخففة لاتجزمُ الأفعالَ في النفْي، وإنما تجزمُ في الشَّرط.

فَصْـل

وجملة [الحرُوف][٥] الجوازم في كلام العرب خمسة أشياء[٦] (لمْ)، و(لا) - في النهى -، وهي التى ذكرناها في باب (النَّهْى)[٧]، و(لام الأمر) وقد تقدمت - أيضًا - في باب (الأمر)[٨]، و (إنْ) في المجازاة، ويأتى ذكرُها وأخواتِها[٩] عقب هذا الباب - إن شاءَ الله تعالى -.

---

(١) المفصل ٣٠٩، وشرحه ١٠٧/٨

(٢) زيادة على النص.

(٣) المحرر (٥١/٣).

(٤) تكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) زيادة على النص.

(٦) أسرار العربية ص ٣٤٤، ومفتاح العلوم ص ٤٧.

(٧) المحرر ٢٦/٤

(٨) السابق (٣٢/٤) والأربعة المتقدماتُ هنَّ جوازمُ الواحدِ، انظر (الأوضح ٢٢٦/٢)

(٩) العبارة في (ص، د): (وإنْ في المجازاة وأخواتها، ويأتى ذكرُها) وهى عبارة أورثها تقدم كلمة: (وأخواتها) اضطرابًا أوهم أنَّ الأخوات حروف وليس كذلك، وكلامه في الحروف لاغيرُ، ولعل العبارة استقامت.

فَصْـل[1]

اعلمْ أنَّ (لَمْ) و (لَمَّا)، حرفان معناهما النفيُ[1]، وهما يدخلانِ على المستقبلِ فيردَّانِه إلى معنى الماضي ؛ فتقول (لَمْ يضربْ زيدٌ)، و (لَمَّا[2]/٤٥٧/ يخرج عمروٌ) ؛ فـ (يضربْ) مجزوم بـ (لَمْ) وعلامة جزمه حذف الضمة ، ولفظه لفظ المستقبل ، ومعناه المُضيّ[3] ؛ لأنك تقولُ (لم يضربْ أمسِ)[4] ، ولايجوز (لم يضربْ غدًا)

وإذا قلت (لم يقم زيدٌ) ، فأصله (يقومُ) - بالضم - فحذفتْ الضمة للجزم ، فسكنت الميمُ ، فالتقي ساكنان ، وهما : (الواوُ والميمُ) فحذفت الواو ؛ لالتقاء الساكنين ، ولفظه - أيضًا - لفظ المستقبل ، ومعناه : المضيّ ؛ لأنك تقول (لم يقمْ أمسِ) ، و : (لَمَّا يخرجْ أمسِ) ، فعلمتَ أنه ماضٍ من حيثُ المعنَى ؛ لأنه حسُنَ وقوعه مع[5] أمسِ ، ولايجوز أن تقول : (لم يقمْ غدًا) ، و : (لمّا يقم غدا) و : (لَمَّا يخرج غدًا) ؛ لأن (لماّ) ، و (لمْ) قلبتا[6] المستقبل إلى معنى المضيِّ ، وقيلَ إنَّ (لَمْ) دخلت على الماضي فقلبته إلى لفظ المستقبل ، وبقى[7] المعنى معنى المُضِيّ[8]

---

(١) زدت هذه الكلمة بمقتضى الانتقال الموضوعي .

(١) ابن يعيش ٧/٤١ : (إلا أنَّ (لماَّ) لنفي فعلٍ معه (قدْ) و (لمْ) لنفي فعل ليس معه (قدْ) أ هـ، قال أبو حيان (البحر ٢/٦٦) : (لما ، نفيٌ مؤكَّد لمعادلته للمثبت المؤكَّد بقدْ ، فإذا قلت : قد قام زيد ، ففيه من التثبيت والتأكيد ماليس في قولك : قامَ زيدٌ ، فإذا نفيته قلت : لَمَّا يقُمْ زيدٌ ، وإذا قلتَ : قام زيد كان نفيه : لم يقم زيد) أهـ ، وانظر (معاني الزجاج ١/٤٨٦ ، والمغني ١/٢١٨ - ٢١٩ - حلبي) .

(٢) ص ، د : (لم) ، وهو سهو .

(٣) المرتجل ص ٢١١ : (تنقلُ المضارع إلى المضيِّ بعد نفيه ، وتقلبُ معناه إليه) أهـ

(٤) يستدل على كونه ماضيًا في المعنى دون اللفظ بجواز مصاحبته : (أمسِ)، ومصاحبتُها علامةُ الماضي ، وانظر (شرح الجمل لابن بابشاذ ، ق ٦)

(٥) ص ، د : (فى) وهو سهو - على ماتقدم في بابه (٤/١٢- المحرر)

(٦) ص ، د : (قلبت) ، والمثبت المناسب

(٧) د : (ثم بقى) وهو صواب أيضًا

(٨) والأول هو الأظهر قال الأمير (١/٢١٧) : (لأن له نظيرًا وهو المضارع الواقع بعد لوْ والثاني لانظير

وكذلك تقول : (لم يَغْزُ) ، و (لم يَرْمِ) ، و (لم يَخْشَ) ، فعلامة الجزم حذف حرف العلة من هذه الأفعال ، وكذلك : (لم يقُومَا) ، و (لم يقومُوا) ، و(لم تقومِي) علامة الجزم حذف النون .

واعلم أن (لمَّا) إذا كانت مع المستقبل كانت حرفًا جازمًا ؛ كقوله - تعالى - ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾[١] ؛ فجزم : (يعْلمْ) بـ (لماَّ) وهى حرف ، [وكان من حقِّ (يَعْلمْ) رفع الميم ؛ لأنه فعل مستقبل ، فصارت الميمُ بالجزمِ ساكنةً][٢] ، فكسروها لالتقاء الساكنين .

وإذا كانت (لَمَّا) مع الماضي كانتْ ظرفا بمعنَى (حِينَ)[٣] ؛ تقول (لَمَّا قام زيدٌ قمتُ) معناه : (حين قام زيدٌ قمتُ) ، وأما (لمْ) فلا تدخلُ على الماضي بحالٍ ، لاتقول : (لمْ قامَ) ، ولا (لَمْ خرجَ)[٤] ، فافهم ذلك .

=له) أهـ ، وابن يعيش (١١٠/٨) (لأن الغالب في الحروف تغيير المعاني ، لا الألفاظ أنفسها) أهـ ، والرضي(٢٣٢/٢) : (والأول أوْلىَ ؛ لأن قلب المعنى أظهرُ وأكثرُ في كلامهمْ) أهـ وانظر فيما سبق المذهبين والهمع (٧/١)

(١) آل عمران : ١٤٢

(٢) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) .

(٣) القول بظرفيَّتها هو قول ابن السراج ، والفارسي ، وابن جني وجماعة حيث قالوا : إنها ظرف بمعنى (حين) والجواب عاملٌ فيها ، والجملةُ بعدها في موضع جرٍّ بها ، فجعلوها من الظروف التى تجب إضافتها إلى الجُمل ، وكلام ابن مالك على أنها ظرف بمعنى : (إذْ) فيه معنى الشرط) قال ابن هشام : (وهو حسن ؛ لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة) .

قالوا : وعند سيبويه هى حرف وجوب لوجوب ، قال أبو حيان : (وهو الصحيح) ، وكأني لا أرى من سيبويه تحديدًا ، وإن كان قَرْنُهَا بـ(لَوْ) يُرجِّحُ زعم حرفيتها عنده ؛ قال (٢٣٤/٤) : وأما (لَمَّا) فهى للأمر الذى قد وقع لوقوع غيره ، وإنما تجئ بمنزلة(لو) لما ذكرنا ، فإنما هما ابتداء وجواب)أهـ .

وانظر (البحر ٧٥/١، ١٠٦/٣ ، ٢٩٧ ، ٢٦٠/٥ ، ١١/٧ ، والتسهيل ٢٤١ والتذييل ٩٦١/٦، ودرة الغواص ٨٦، والهمع ٢١٥/١، والمغني ٢١٩/١ حلبي ، والبيان ٢٣/٢، ٢٦١، والمخصص ٦١/١٤، والتصريح ٤٠/٢)

(٤) سيبويه (١١٢/٣) : (لم . لايقع بعدها فعَلَ) أهـ .

وقد يزادُ على (لَمْ)، و (لمَّا) حروف، تُلْحَقُ بهما[١]، ولا يبطل عملهما[٢]؛ فيقال (ألم يقمْ زيدٌ)، (ألمَّا يقمْ عمروٌ؟)[٣]، (أفلمْ يقم زيدٌ؟): (أفَلَمَّا يُقمْ عمروٌ؟)، (أَوَ لَمْ يقمْ زيدٌ؟)، (أَوَ لَمَّا يخرجْ عمروٌ؟)[٤]، فكل ذلك يجزم كما تجزم (لَمْ)، و(لمَّا) وهذه الحروف زياداتٌ للاستفهام.

وحاصل هذا الباب: أن حروفَ النفي ستةٌ؛ وأن الجازِمَ منها اثنانِ (لَمْ) و(لماً) وأن جملة [الحروف][٥] الجوازم في كلام العرب خمسةٌ، وأن (لَمْ) و(لمَّا) يدخلانِ على المستقبل فيجزمانه، ويخرجانِه إلى معنى المضيّ، وأن (لمَّا) تكون مع المستقبل حرفًا جازمًا، ومع الماضي ظرفًا، وأنَّ (لمْ) لاتدخلُ على الماضي فافهمْ ذلك - إن شاء اللَّه -.



(١) ص، د: (بها، عملها) والمناسب ما أثبت

(٢) السابق.

(٣) الرضى (٢٥١/٢ ش الكافية): (إذا دخلت همزة الاستفهام على (لَمْ، ولمَّا) فهى للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمرٍ يعرفه) أهـ، وفي (معاني الزجاج ١٦٨/١): (جزم (ألمْ) ههنا كجزم (لَمْ) لأن حرف الاستفهام لا يغيِّر العامل عن عمله) أهـ، وانظر الرماني (معاني الحروف ص ١٣٢).

(٤) لعله ينظر هنا ابن معطى في فصوله حيث يقول (ص ٢٠٦): (فالذي يجزم فعلًا واحدا لم، ولَمَّا ومازيد عليهما، نحو ألمْ وألمَّا، وأفلمْ، وأفلمَّا) أ هـ
والفاء والواو للعطف؛ ومذهب سيبويه والنحويين أنَّ أصل الكلام كان تقديم حرف العطف على الهمزة في مثل هذا، لكن لما كانت الهمزة لها صدر الكلام قُدِّمت على حرف العطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير - وأخواتُها تتأخر عن حروف العطف؛ كما هو القياس في جميع أجزاء الجملة المعطوفة -، وزعم الزمخشري أن الفاء والواو واقعتَانِ في موقعهما، ولاتقديم ولا تأخير، ويجعل بين الهمزة وحرف العطف جملة مقدرة يصح العطف عليها، وكأنه رأى أنَّ الحذف أولى من التقديم والتأخير، ونقل الطبرى عن بعضهم القول بزيادة الواو والفاء في مثل هذه التراكيب، راجع (البحر١/١٨٣، والمغني١/١٤ حلبي والكشاف ١/٢٩٤، ٣٠٠، ٤٤١، والطبري ٢/٤٠٠، وشواهد التوضيح ص ١٢).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

الباب السادِسُ

في الشرْط والجَزَاء

/٤٥٨/ و [أدواته][١] هى (إنْ)، و (إذْمَا)، و(مَا)، و (مَنْ).

و (مَهْما)، و (أيٌّ) و (كيْفَما)[٢]، و(مَتَى)، و(مَتَى ما)[٣]، و(إذا ما)[٤] و (حيثُما)، و (أيْنَ)، و (أيْنَما)[٥]، و (أنَّى) و (أيَّانَ)[٦]؛ فهذه منها حروفٌ ومنها أسماءٌ، ومنها ظروفٌ، وقد تقدم ذلك في باب (أسماء الشرط) في مقالة (الأسماءِ). [٧]

اعلم أن هذه الحُروف تجزم الأفعال المستقبَلة، وجوابَها[٨]؛ تقول (إن

---

(١) زيادة لتقويم النص، وهى لفظه في الحاصل الآتي.

(٢) المحرر ٣٨٥/٢، ٥٦/٤، والكوفيُّون وقطرب يجزمون بكيفَ، وكيفَما، مطلقًا، والبصريُّون يمنعونه إلا في شذوذٍ، وقيل يجوز بكيفما؛ لوجود (ما) وانظر (الكتاب ٦٠/٣، واللسان (كيف) والتذييل والتكميل ٧٩٤/٦).

(٣) د: (فنام) وهو خطأ، وانظر الآتي.

(٤) د: (إذام) وهو خطأ.

(٥) إنما عدد في (أين، ومتى) توضيحًا لصورتيهما استعمالا مصاحبَتَيْنِ لما، وبدونها وهما يجازَى بهما في الأكثر مع (مَا)، انظر (المرتجل ٢٧٢، والاقتضاب ص ١٦٣، والبحر ٣٥٥/١ - وماتقدم في المحرر ٣٩٠/٢).

(٦) الأدوات المتفق عليها إحدى عشرة، كرر اثنتين، وزاد اثنتين: (كيفما، وإذا ما) فصارت خمس عشرة، وذكرها في (٣٨٥/٢ - المحرر) اثنتى عشرة بدون (أينما، ومتىَ ما، وإذا ما)

(٧) ٣٨٥/٢

(٨) هذا مذهب البصريينَ، واختاره ابن عصفور والأُبَّديّ، وقيل: هو مذهب المحققين وذهب الكوفيون إلى أن الجواب مجزومٌ بالجِوار، لا بالأداة، وذهب الأخفش إلى أنَّ الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط، واختاره ابن مالك، وذهب قوم إلى أن الأداة والشرط كليهما جَزَمَا الجوابَ، ونسب لسيبويه والخليل، وذهب المازني إلى أن الشرط والجزاء مبنيانِ؛ إذ مذهبه أن الجزم ليس بإعراب، وانظر في هذه المذاهب (الكتاب ٦٢/٣ - ٦٣، وابن يعيش ٤٢/٧، والتسهيل ٢٣٧ .

تكُرمني أكْرِمْك) ، فـ(إنْ) حرفُ شرطٍ ، و (تكرِمْني) فعلُ الشرط ومجزوم بـ(إنْ) علامةُ جزمه سكونُ المِيمِ ، والنُّونُ والياء ضمير مفعول ، وقولك (أكرمْك) فعلٌ ، ومفعولٌ ، مجزومٌ - أيضًا - على جواب الشرط ، وعلامةُ جزمه سكونُ الميمِ .

وكذلك (ماتصنعْ أَصنعْ) فـ(ما) في موضع نصب مفعولةً لـ(أصنعْ) ومعناها الشرْط ، وقد جَزَمتْ قولك (تصنعْ) على أنه شرط ، وجزمت : (أَصْنعْ) على أنه جوابٌ ، وكذلك (منْ يخرجْ معي أكرِمْه) ؛ فـ(منْ) معناها الشرط - أيضًا - وهي مبتدأة موضعها الرفع ، و (يَخْرُجْ) مجزومٌ على الشرط ، وعلامة جزمه سكون الميم ، و : (أكْرِمْهُ) مجزومٌ على جواب الشرط ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ الميمِ ، وكذلك : (متى تَرُحْ أرُحْ)[١] ، و (أنىَّ تَسِرْ أسِرْ) ؛ كلُّهُ مجزومٌ على الشرط ، والجزاء . والظروف كلها منصوبةٌ في باب : الشرط والجزاء ، والناصُب لها إما شرطُها ، وإما جزاؤُها[٢] و [في][٣] (كيفما تكن أكنْ) [الفعلان][٤] مجزومان[٥] - أيضًا - بقولك : (كيفمَا) على الشرط والجزاء[٦] ، و (كيفَ) منصوبةٌ على كل حال في باب (الشرط) كما أن الظروف في باب (الشرط) منصوبة على كل حال ، وكذلك (إذا ما تأتِ فلانًا يكرمْكَ) مجزوم على الشرط ،

---

(١) د : (ترج) - بالجيم - فيهما ، وهو تصحيف .

(٢) كأنه يشير إلى المذهبين في عامله ؛ قال الرضي (٢/٩٩ ش الكافية) : (وأما أسماءُ الشرط الظرفية فلا تكون إلا منصوبة . . ولو جوزنا عمل الجزاءِ في أداة الشرط - كما هو مذهب بعضهم في (متى جئتني جئتُك) . لجاز أن تكون في نحو : (منْ جاءَك فأكرمْ) و : (من ضرب زيدًا فاضرِبْ) منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء ، وأن تكون في نحو (من جاءك فاضْربهُ) منصوبة المحل بفعل مضمر ، يفسِّره الجزاء ، لكن الحق أنَّ الجزاء لايعمل في أداة الشرط ، فلا يفسر عاملها أيضًا ؛ لأن ما لا يعمل بنفسه لايفسر العامل) أهـ ، وانظر المحرر (٢/٣٩١) .

(٣) زيادة لازمة لتقويم السياق .

(٤) زيادة لازمة لتقويم السياق .

(٥) ص ، د : (مجزوما) - تصحيف .

(٦) انظر ماسبق في أول الباب .

والجزاء بـ (إذا مَا)[١] ، وموضع (إذَا مَا) نصبٌ ؛ لأنها ظرف .[٢]

وأما (إذَا) فلا يُجْزَمُ بها إلا في الشِّعر[٣] ؛ قال الشاعر[٤] :

إذا قَصُرَتْ أسيافُنَا كانَ وَصْلُهَا خُطانَا إلى أعدائِنَا فَنُضَارِبِ[٥]

فقوله (قَصُرَتْ) فعل ماضٍ مجزوم في المعنى بـ (إذَا) على أنه شرط - ولم يؤثر (إذا) في لفظه شيئًا ؛ لأن الراءَ مفتوحة على حالها ، والتاء للتأنيث ، ساكنةٌ ، لا تتحركُ بحال[٦] ؛ وقوله /٤٥٩/ (كانَ) جواب الشرط ، وموضعها جزمٌ ، وهى فعل ماضٍ ، مفتوحٌ على حاله في اللفظ ، وهو في المعنى مجزوم ، والتقديرُ (إذَا تقصُرْ

---

(١) أنكر قوم الجزم بها ، وخصُّوه بالضرورة كإذا ، (الهمع ٢/٥٧) وذهب بعضهم إلى أنه يجوز الجزم بها في الكلام مابقيت مكفوفةً بما ؛ كما أن (إذْ) إذا كُفَّتْ بما جزمتْ مطلقًا انظر (الخزانة ٢/٧٧ - ٧٨، وابن يعيش ٧/٤٧)

(٢) والعاملُ الجوابُ ، أو الفعل الذى يليها ، على ماتقدم قريبًا هنا ، انظر (المرادى ٢/٢٦٦ ، والمغني ٢/٨٩ - حلبي) .

(٣) سيبويه (٣/٦١ - محقق) : (وقد جازُوا بها في الشِّعر مضطرين) أ . هـ ، وقال في ١/١٣٤ (إنْ اضطر شاعر فأجرى إذا مجرى إنْ فجازى بها قال : (أزيدٌ إذا ترَ تضربْ) أهـ ، وانظر (المقتضب ٢/٥٤ ، والشجري ١/٣٣٣) وظاهر كلام ابن مالك في تسهيله جوازه في النثر على قلة حملا على : (متَى) ، وخرَّجَ عليه قول الرسول الكريم لعلى وفاطمة : (إذَا أخذْتُما مضاجِعَكُمَا تُكبِّرا أربعًا وثلاثينَ .) الحديث - ص البخاري ٥/٢٤ - ، وقال : (وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير) أهـ (شواهد التوضيح ص ١٨) وانظر (المغني ٢/٢٠١ - حلبي ، ومعاني الفراء ٣/١٥٨ ، والتذييل والتكميل ٦/٨٣٧، والأشموني ٢/٣٢٣ - حلبي)

(٤) قيس بن الخطيم - على الأشهر - أو سهم بن مرَّة المُحاربي ، أو الأخنس بن محارب . انظر (ديوان قيس ص ٤١ ، ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والكتاب ٣/٦١ ، وابن السيرافي ٢/١٣٥ ، والجمل ص ٢٢٣، وابن يعيش ٤/٩٧ ، ٧/٤٧ ، والحلل ص ٧١، والشعر والشعراء ٣٢٧، وضرائر ابن عصفور ٢٩٨، والخزانة ٧/٢٥) .

(٥) البيت من بحر الطويل .

والشاهد : يستشهد به على الجزم بـ (إذا) في ضرورة الشعر ، بدليل جزمِ (نُضَارِبِ) بالعطف على موضع الجواب ، ولولا أنّ جملةَ الجواب مجزومةٌ لما جزِمَ المعطوف ، فدل على عملها الجزمَ . وروى : (فنضاربُ) بالرفع على الإقواء ، كما روى (إلى أعدائِنَا للتقارُبِ) ولاشاهد على هاتين الروايتين .

(٦) إلا عند ملاقاة ساكنٍ ، فتكْسَرُ ، كما سبق في (٤/١٤- المحرر) .

أسيافنا يكنْ وصلُها)، فقد تبين لك جزم (الراء) من (تقْصُرْ)، و(النون)[1] من (يكنْ) بـ (إذَا) من حيث المعنى[2] وقوله (فنُضَارِبِ) معطوف على موضع (كان)[3]؛ لأن (كانَ) جوابُ (إذَا) مجزومةٌ في المعنى، وكُسِرتْ الباء من (نُضارِبِ) - وإن كانتْ مجزومة، لأجل القافية؛ لأن المجزوم في القافية المطلقة يجوز تحريكه بالكسر[4]، ولايجوز أن يُطْلَقَ بالرفع، ولا بالنصْبِ.

فَصْـل

فإذا ثبت أن هذه الحروف تجزم الشرط، وجوابَهُ فلتعْلم أن الماضي قد يدخلُ عليه الشرط؛ كقولك: (إن أكرمْتَنِي أكرمتُكَ) و: (إنْ قام زيدٌ قامَ عمروٌ)؛ فقولك: (أكرمتَني) و: (قامَ) شرطٌ، وهو فعل ماضٍ باقٍ على لفظه لا تعمل فيه (إنْ) شيئًا في اللفظ، ويكون موضِعُه مجزومًا على الشرط حُكْمًا[5] وكذلك (أكرمُتك)، و: (قامَ عمروٌ) فعلٌ ماضٍ في موضع جزم على جواب الشرط، وتقديرُه: (إن تكْرمنِي أكْرِمْكَ)، و: (إنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ) ومثله (إن خرجَ بِشْرٌ قَعَدَ بكرٌ)

وجميعُ الأفعال الماضية تقع في باب الشَّرط، فتقعُ مفتوحةً على حالها وتكون مجزومةً في المعنَى[6]، ويكونُ الفعلُ الماضي معنَاه: الاستقبال، ولايؤثِّرُ حرف الشرط فيه شيئًا، ولكن يُحْكَمُ على موضعه بالجزم.

وقد يكون الشرط ماضيا، والجوابُ مستقبلًا؛ كقولك: (إن قام زيدٌ أُكْرِمْهُ)؛ فقولك: (قامَ) فعل ماضٍ، وهو شرط، و: (أُكْرِمْهُ) فعل مستقبل مجزوم على

---

(١) ص، د: (والواو)، وهو سهو.

(٢) الجزم على اللفظ، لا المعنى، ولعله يقصد ما في البيت قبلَ ما قدَّره.

(٣) أي، والمعطوف على الجواب جواب؛ قال ابن مالك (شواهد التوضيح ص ١٦): (لايعطف على الشئ غالبًا إلا ما يجوز أنْ يحلَّ محله) أهـ.

(٤) انظر المحرر (١٥٩/٤)

(٥) ابن عقيل (ص ٣٩٠)

(٦) المرتجل ص ٢١٩، وش المفصل ١٥٧/٨.

جواب الشرط ، فقد بان لك كيف وقع الشرط ماضيًا ، وهو على لفظه ، ومعناه الجزمُ ، وكيف وقعَ الجوابُ مستقبلًا ، وهو مجزومٌ ؛[(١)] وتقدير المسألة (إن يَقُمْ زيدٌ أُكْرِمْهُ)

وقد يكون الشرط مستقبلًا ، والجوابُ ماضيًا ؛ كقولك (إن يقمْ زيدٌ أكرمتُهُ)[(٢)] ؛ فقولك : (يَقُمْ) مستقبل ، وهو شرط مجزوم بـ (إنْ) ، وقولك :

---

(١) ليس الجزم والحالة هذه لازمًا ، بل جائزٌ ، وعدَّه بعضهم غير فصيح إلاَّ إذا كان الشرط (كان) ، ولايجوز الجزم مع غيرها ، والمتجهُ الجواز بعامة سواء أكان الشرط (كان) أم غيرها (البحر ٢/ ٤٢٨ - ٤٢٩) وفي (٧/٥٠٤) قال أبو حيان : (ولانعلم خلافًا في جواز الجزم فإنه فصيحٌ مختارٌ .)

ونصُّ كلام سيبويه والجماعة أنه لايختص ذلك بـ(كان) بل سائرُ الأفعالِ في ذلك مثلها) أهـ ، وانظر (٢٩٩/٣ - منه ، والهمع ٦٠/٢) .

واختلف في الرفع الجائز فيه ، فسيبويه على التقديم ، وجوابُ الشرط محذوفٌ ؛ قال (٦٦/٣) : (وقد تقول : (ن أتيتَني آتيك أى آتيك إن أتيتني) ، أهـ ، وذهب الكوفيون إلى أنه على تقدير الفاء ، وهو الجواب ، ونسبه ابن هشام والمرادي إلى المبرد ، وهو سهوٌ منهما ؛ فالمبرد على مذهب سيبويه إذا كان الشرط ماضيًا أما إذا كان مضارعًا فعلى الفاء . (الكامل ٧٨/١ - بيروت) وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لمَّا لم يظهر لأداة الشرط تأثيرٌ في فعل الشرط - لكونه ماضيًا - ضَعُفَ عن العمل في الجواب ، راجع (المرادي ٢٤٧/٤ والمغني ٤٨/٢ - حلبي ، والإنصاف ٦٢٨ ، ومعاني الفراء ٦٨/١ ، ٦/٢ ، ١٣٠ والمرتجل ٢٢٠ ، والمفتاح ٤٧) .

(٢) وليس هذا أيضا مُجمَعًا عليه ؛ فهو عند سيبويه مقصورٌ على الشعر ، وتبعه الأكثرون وأجازه آخرون في الكلام ؛ قال أبو حيان (البحر ٣٧٠/٤) : (هذا عند سيبويه مخصوصٌ بالشِّعر ، أعني أن يكون فعل الشرط مضارعًا ، وفعل الجزاء ماضي اللفظ وبعضُ النحويينَ يجوِّزه في الكلام) أهـ وانظر (الكتاب ٩١/٣ - ٩٢) ، أما المبرِّد فلم يأت فيه بمقْنِع ، وكأني أراه يضطرب بين تجويزه في الكلام وقصره على الشعر ؛ خذ قوله (المقتضب ٥٨/٢) : (لو قال : من يأتني أتيتُه لجاز) أهـ ، وفي (٢/ ٦٩ منه) : (فأما إن تأتِني أتيتُك فإن بعضهم قد يجيزُه في غير الشِّعر) أ هـ ؛ كما اضطرب فيه ابن هشام ؛ فهو في (المغني ١٩٦/٢ - حلبي) على قصره على الشِّعر وفي (الأوضح ٢/ ٢٢٠) على أنه قليل في النثر ، واستدل بالحديث الآتي

والذى نُرَاه ماذهب إليه المصنف من إطلاقه في النثر ، وهو ما رآه المحققون كالرضيّ وابن مالك والأشموني ، وغيرهم - وإن كان قليلًا - قال الرضي (٢٦٠/٢) : (وهو قليلٌ ، وقال بعضهم لايجئ إلا في ضرورة الشعر) أهوفي التسهيل (٢٤٠) يقول ابن مالك : (ولا يختص بالشِّعر خلافًا لبعضهم)=

(أكرمتهُ) فعل ماض ، لم تعمل (إنْ) في لفظه شيئًا وإنما هو مجزوم في المعنى ، وتقديره بالمستقبل .

وتقول : (إن يغزُ زيدٌ أرْمِهِ) و : (إن يخشَ /٤٦٠ / من شئ أقِهِ) ؛ فعلامة[١] الجزم في : (يغزُ) حذف الواو ، وفي : (أرمِهِ) حذف الياء ، وفي (يخشَ)[٢] حذفُ الألف ، وفي (أقِهِ) حذف الياء ، وكذلك (إنْ تقومَا تفْعلاَ خيرًا) ؛ ف (تقوما) ، و : (تفْعَلا) مجزومان ، على الشرط والجواب ، وعلامة جزمهما[٣] حذف النُّونِ .

وكذلك : (إن تقوموا إلى زيدٍ تفعلوا معه خيرًا) ، فقوله (تقُوموا) ، و : (تفعلُوا) شرطٌ ، وجوابٌ مجزومان[٤] ، بـ(إنْ) وحذفُ النونِ علامةُ الجزمِ في فعل الاثنيْنِ ، والجمعِ ، ومخاطبة المؤنث .

فَصْـل

وتقول : [٥] (إنْ تأتِني - تضْحَكُ - أحسنْ إليكَ) ؛ فقولك (تأتني) شرطٌ علامةُ جزمِهِ : حذفُ الياء ، وقولك : (تضحكُ) فعلُ حالٍ ، يكون مرفوعًا[٦]

=وفي (شرح العمدة ٢٦١) قال (ومن تخالُفهما بتقديم المضارع وتأخير الماضي قول النبيّ ﷺ : (من يقمْ ليلة القدْرِ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ماتقدمَ من ذنبه) . والمشهور عند النحويين تخصيصُ هذا الاستعمال بالشِّعر ، وهذا الحديثُ يبطِلُ دعواهم) أهـ ، ونحو حديث عائشة - رضى الله عنها - : (إن أبا بكر رجلٌ أسيفٌ متى يقمْ مقامك رَقَّ) . وراجع (شواهد التوضيح ١٤ - صحيح البخاري ٥٩/٣، ١٧٣/١ ، والأشموني ٣٢٥/٢ - حلبي) .

(١) ص ، د : (وعلامة) - بالواو - والفاء المناسبة تفريعًا

(٢) ص : (يخشى) - بالألف - وهو سهو .

(٣) ص ، د : (جزمه) . سهو .

(٤) ص ، د : (مجزومٌ) والمناسب ما أثبت .

(٥) فيما إذا وقع بين الشرط والجواب ، فعلٌ مستقبلٌ ليس في معنىَ الأول .

(٦) المقتضب ٦٣/٢ ، وفي الجمل ٢١٩ : (إذا وقع بين الجزاء وجوابه فعل مستقبل في معنى الحال كان مرفوعًا) أهـ ، قلت : ولايمتنع فيه الجزم على أنه بدلُ نسيان ، أو غلط ، انظر (الكتاب ٨٧/٣ ، وش المفصل ٥٣/٧) .

لاتعملُ فيه (إنْ) شيئًا ، ومعناه (إنْ تأتِنِي ضاحكًا أُحسِنْ إليكَ) قال الشاعر[١]

(١٦٥) متَى تأتِهِ-تعْشُو إلى ضوءِ نارِهَ تجدْ خيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ[٢]

فقوله : (تأتِهِ) شرطٌ ، علامةُ جزمه حذف الياء ، وقوله (تعشُو) مرفوعٌ على حالِهِ ؛ لأنه فعلُ حالٍ ، وتقديره : (متَى تأتِهِ عاشِيًا) ، وقوله (تَجِدْ) جوابُ الشرط مجزومٌ .

وإذا كان الفعلُ الأوسطُ في معنى الأول جاز جزمُهُ على البَدَل[٣] ؛ كقولك : (من يضحكْ يتلألأ وجهُهُ أكرِمْهُ) ؛ فـ (يضحك) فعل شرط ، و(يتلألأ) بدل منه ؛ لأن التلألُؤَ[٤] في معنى : (الضحك) والضاحكُ مسفِرُ الوجه[٥] ، والتلألؤ هو إسفار الوجه ، ولمعانُه ، فجاز أن يكون بدلا منه ، و(أكرِمْهُ) جوابُ الشرط والأفعالُ تُبْدَلُ من الأفعال إذا اتفق معناها[٦] وكذلك (من يأتِني ، يمشِ [إليَّ[٧]] أُحْسِنْ إليه) ؛ فقولك (يَمْشِ) مجزومٌ على البدلِ من قولك (يأتِني) لأن (يمشى)[٨] في معنى الإتيانِ[٩] ؛ فلذلك جازَ بدلُه[١٠] منه ؛ قال اللهُ – تعالى –

---

(١) الحُطيئة – يمدح قيس بن شماس ، وقيل النابغة ، والأول الأشهر ، انظر (ديوان الحطيئة ص ٥١ ، وديوان النابغة ص ٢٢٩ ، والكتاب ٣/٨٦ ، وابن السيرافي ٢/٧٧ ، وابن ولَّاد ٧١ ، ومالاينصرف ٨٨ ، وإصلاح المنطق ١٩٨ ، والبيان والتبيين ٢/٢٩ ، والعقد ٥/٢٧١ ، وشرح العمدة ٢٥٣ ، والعيني ٤/٤٣٩ ، وشواهد المغني ٣٠٤ ، والشجري ٢/٢٧٨)

(٢) من اللغة : عشاَ إلى النار : رآها ليلًا على بُعْدٍ ، فقصدها

والبيت من بحر الطويل ، والشاهد : رفع الفعلِ المتوسطِ الشرطَ والجزاءَ على الحال إذا لم يكن في معنى الأول ، وقد وضحه .

(٣) الزمخشرى (الكشاف ١/٤٠٧) : (هو جارٍ مجرى بدل البعض من الكلِّ ، أو بدل الاشتمال . وهذا البدل واقعٌ في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان) أهـ .

(٤) ص ، د : (التلالى)

(٥) أى مشرقٌ سُرورًا ، وهو مجازٌ ، انظر (الأساس ، واللسان – سفر)

(٦) الرضي ٢/٢٦١ : (إن يتفقا معنيً ، لا لفظًا فهو بدلُ من الأول) أهـ . وانظر ماسبق .

(٧) زيادة لابدَّ منها ، وإلا كان المرفوع حالًا

(٨) لعلَّ (المشي) أنسب .

(٩) كأنهم يلاحظون السير – كجامع بينهما – ، وفي النَّفس منه شئٌ .

(١٠) أى إبداله ، وهو المشهور ، من : (أبدل) و : (بَدَلْتُ) – بالتخفيف – جائزٌ وهو متعد مثله ، ==

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[١]، فجزم (يُضاعَفْ)[٢] على البدل من: (يَلْقَ)[٣]؛ لأن (يلْقَ) مجزوم على جواب الشرط، وعلامة جزمه حذفُ الألف، و (يُضَاعَفْ) بدل منه[٤]؛ لأن لقاء الأثام، ومضاعفة العذاب واحد[٥]

وإذا كان الفعلُ الأوسطُ ليس في معنى الأول لم يجزْ بدلهُ منْهُ؛ كقولك (إن تأتِني - تُكرِمْني - أُحْسِنْ إليكَ) لايجوز /٤٦١/ جزم: (تُكْرِمْني)؛ لأن الكرامة[٦] ليست في معنى الإتْيانِ، فيكون مرفوعًا على حاله، وموضِعُه النصب على الحال، والتقدير (إنْ تأتِني مكرمًا لِي[٧] أُحْسِنْ[٨] إليكَ)، فقولك (تكرُمنِي) في موضع نصب على الحال، ولايجوز إبدالُه من الأول[٩]؛ لأنه ليس في معناه، وكذلك: (إنْ تأتِني - تضحكُ - أُحْسِنْ إليكَ)؛ فقولك (تضْحَكُ) حالٌ أى (إن تأتِني ضاحكًا أحسنْ إليك)

= انظر (اللسان - بدل)

(١) الفرقان: ٦٨، ٦٩

(٢) قرأه ابن عامر، وأبو بكر، والمفضل عن عاصم بالرفع على الاستئناف، أو الحال. (البحر ٦/ ٥١٥، والحجة ٢٦٦، والنشر ٢/٣٣٤)

(٣) الاستشهاد على مطلق البدلية في الفعل، لا على موطن حديثه، فحديثُه في المتوسط بدلًا

(٤) الفراء (٢/٢٧٣): (الوجه الجزم: وذلك أن كل مجزوم فسَّرَتهُ، ولم يكن فعلًا لما قبله فالوجه فيه الجزم) أ. هـ.

(٥) ابن جني (المحتسب ٢/ ٧٥): (مضاعفة العذاب هى لُقِيُّ الأَثَام) أ. هـ، وانظر (الكشاف ٣/ ١٠١، والرازي ٦/ ٣٥٧، والعكبري ٩٩١، واللسان - أثم -)

(٦) كذا، والأنسب: (الإكرام) وماذكره غير بعيد على أنه اسم مصدر، قال الطبري (١/ ١١٦): (إن العرب قد تُخْرِجُ المصادر مبهمة على أسماء مختلفة؛ كقولهم: أكرمتُ فلانا كرامةً، وإنما بناء مصدر (أفعلْتُ) - إذا أُخْرِجَ على فعله -: الإفعالُ) أ. هـ وقد استعمله الأنباري في: (الإنصاف ٥٤٤).

(٧) د: (إلى) تصحيف.

(٨) ص، د: (أكرمك) وأثبت ما في تمثيله السابق.

(٩) تقدم عدم امتناعه على البدل غلطًا، أو نسيانًا (الصفحة ٤٥) من هذا الجزء ح(٦).

فَصْل

وإذا قلت[١] (إن تكرمْني وتُحْسِنْ إليَّ أُكْرِمْكَ) فيكون: (إنْ) حرف شرط، و (تُكْرِمْنِي) فعل الشرط مجزوم بـ (إنْ) و: أكرِمْكَ) مجزومٌ - أيضًا - وقولك (وتُحْسِنْ) مجزوم بالعطف على فعل الشرط، ولك في (تُحْسِن) وجهان آخران أن ترفعه بضمِّ النون على أنَّه فعلُ حالٍ، كما أنَّ (يَضْحَكُ) فعلُ حال مرفوعٌ لايعمل فيه حرفُ[٢] الشرْط شيئًا؛ ولك نصبه على إضمار (أنْ)؛ تقديره: (إن تكرمْني - وأنْ تُحْسِنَ إليَّ - أكْرِمْك)؛ فهذه ثلاثة أوجه جائزة في قولك (تُحْسِن): الجزمُ - بالعطف على فعل[٣] الشرط، والرفعُ - على الحال[٤] أو الاستئنافِ[٥] -، والنصب - على إضمار (أنْ) المفتوحة.

فَصْل

وتقول[٦]: (إنْ تُكْرِمْني أُكرمك، وأُحْسِن إليكَ)؛ فيجوز في (أُحْسِن) -

(١) في المضارع المتوسط الشرط والجزاء مقرونًا بالواو - ومثلها الفاء، وعند الكوفيين (ثم) أيضًا، وانظر (شرح العمدة ٢٥٠)

(٢) ص، د: (فعل) وهو سهو.

(٣) سقط: (فعل) من (د).

(٤) أجاز فيه سيبويه (٣/٨٨) الجزم على الاشتراك، والنصب قليلًا، ومنع الرفع وأحالَهُ؛ وقد أجازه المبرد على بُعْدٍ بتأويل؛ إذ أنَّ واو الحال لاتدخل على المضارع المثبت؛ فقال (٢/٦٣ - المقتضب): (ولكن إنْ أضمرت جاز فقلت: (إنْ تأتِنَا وتسألُنا نعطِكَ) تريد: إنْ تأتِنا -، وهذه حالُك - نعطك، والوجه الجيد: (إنْ تأتِنا وتسألُنا نُعطِك) أ. هـ، وانظر (ش الكافية ٢/٢٦١).

(٥) فيه نظر؛ إذْ قرروا امتناع الاستئناف قبل الجزاء (الأشموني ٢/٣٣٣، حلبي) ولايَبْعُد ماقرره على الاستئناف اعتراضًا بين الشرط والجزاء (المغني ٢/٥١ - حلبي) وقد قرأ النخعي ويحيى، وابن مطرف قوله تعالي: ﴿ومنْ يخرجْ من بيتِهِ مُهاجرًا إلى الله ورسوله - ثم يدركُهُ الموتُ - فقدْ وقعَ أجرهُ على اللهِ﴾ برفع (يُدركُه) وخرَّجها ابن جنى على إضمار مبتدإٍ، وانظر (الخضري ٢/ ١٢٤)، فاتجهت رؤية المصنف.

(٦) في المضارع الواقع بعد الجواب مقرونا بالواو، أو الفاء، وكذلك (ثُمَّ).

أيضًا - ثلاثة أوجه[١] الجزمُ - بالعطف على الجوابِ - والرفْعُ - على الاستئناف - والتقدير (إنْ تكْرمْني أُكرمْك، وأناَ أُحسِنُ إليك)، والنصب -على إضمار (أنْ) والتقدير (إنْ تكرِمْني أكْرِمْك، وأن أُحْسِنَ إليك)؛ قال الله - تعالى - ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾[٢]؛ فقوله (يُحَاسِبْكُمْ) جزمٌ على جواب الشرط؛ وقوله (فيَغْفِرْ) عطفٌ عليه بالجزم، ويجوز فيه ثلاثة أوجُهٍ الجزمُ[٣] - على العطف - كما ذكرنا - ؛ والرفع[٤] - على الاستئناف[٥] - والتقدير (فهُوَ يَغْفِرُ لكُمْ)؛ والنصبُ[٦] - على إضمار (أنْ)، والتقدير (فأنْ يَغْفِرَ لكُمْ)[٧]، وكذلك أيضًا (وَيُعَذّبُ) فيه الثلاثةُ الأوجهُ[٨] - أيضًا -.

فَصْـل

واعلم أنَّ (الفاء) تدخل في جواب الشرطِ، فإذا دخلتْ على الجواب، وهو مجزومٌ رُفِعَ[٩]، وبطلَ الجزمُ، فتقولُ (إنْ تكْرمْنِي فأكرِمُكَ)؛ فيكون (تكْرمْني)

---

(١) شرح العمدة (ص ٢٤٦)، والخضري (٢/١٢٤).

(٢) البقرة: ٢٨٤، وفي ص، د (إنْ) - بدون الواو -

(٣) وبه قرأ من السبعة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، (شرح العمدة ٢٤٧، والبحر ٢/٣٦٠، والنشر ٢/٢٣٧، والإتحاف ١٦٧)

(٤) وبه قرأ من السبعة ابن عامر، وعاصم (السوابق).

(٥) بتقدير مبتدأ - كما قدَّر - ويجوز عطفًا لجملة من فعل وفاعل على ماتقدم (البحر).

(٦) وهو قراءة ابن عباس، والأعرج، وأبي حيوة. (البحر).

(٧) انظر الكتاب ٣/٩٠، والمقتضب ٢/٢١، ٦٤ - ٦٥، والهمع ٢/١٦

(٨) راجع المصادر السابقة في القراءات، وأمالي الشجري (١/٢١-٢٢) وإصلاح الخلل ص ٢٢٦؛ قال الفراء (١/٨٦): (فإن جئت إلى العُطُوف التى تكون في الجزاء وقد أوجبته بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه)، أهـ، فقيده بالفاء كما قيده ابن يعيش: (٧/٥٥) والراجح إطلاق الأوجه الثلاثة مع الفاء والواو، وانظر المصادر في رقم (٧) هنا

(٩) ابن السيد (إصلاح الخلل ٢٥٥): (الشرطُ اللفظيّ يرتفع جوابُه إذا دخلتْ عليه الفاء) أهـ وانظر (معاني الفراء ١/٨٦).

فعل الشرط مجزومًا، وقوله: [١] (فأكرمُكَ) الفاء جواب الشرط[٢]، ولايجوز الجزم /٤٦٢/ في (أكرِمُك) - مع وجود الفاء[٣] - والتقدير

(إن تكرمْني فأناَ أكرُمك)، فيصير (أنا) مبتدأ، و: (أكرُمك) خبره

وكذلك[٤] (إنْ تكرمْني فقد أكرمْتُكَ)[٥]؛ فـ[٦] (أكرمتَنِي) فعلُ شرطٍ، والفاء جوابه، و (أكرمتُكَ) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، وليس للشرط فيه عمل[٧]

وكذلك (إن قام زيد فعمروُ قائمٌ)؛ فـ[٨] (قامَ) فعلُ شرطٍ، والفاء جوابه، و: (عمروٌ) مبتدأ، و: (قائمٌ) خبره، والجوابُ: الفاءُ وما بعدَها.

ولايجوز حذفُ الفاء - إذا كان مابعدها اسمًا[٩] -؛ لو قلتَ (إنْ قام زيدٌ عمرٌو قائمٌ) لم يجزْ حتى تأتي بالفاء؛ لأنها جوابُ الشرطِ؛ ولو قدمتَ (عمرًا)، فقلت: (عمروٌ قائمٌ إنْ قام زيدٌ) جاز، ولم تحتجْ إلى الفاء[١٠]

---

(١) لعل الأنسب: (قولك) وإن صلح المثبت على الالتفات.

(٢) توسعٌ درج عليه المعربون، قال ابن هشام (المغني ٢/١٧٨ حلبي): (الصوابُ أنْ يقال: رابطةٌ لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة) أهـ

(٣) سيبويه ٣/٦٩: (لابد من رفع: (فأكرمُك) - إذا سكتَّ عليه -؛ لأنه جوابٌ وإنما ارتفع، لأنه مبنيٌّ على مبتدأ) أهـ، وانظر: (٣/٥٨ - منه) والمحتسب ٢/٣٥٧ والصبان ٤/٢٢)

(٤) د: (وكذلك أيضًا) وليس التالي وماقبله سواءً؛ فالسابق اقترانُه بالفاء جائز؛ لصلاحيته للشرط، وهذا اقترانُه بها واجبٌ، لعدم صلاحيته للشرط، وكذا مابعده، راجع (شرح العمدة ٢٤٣ - ٢٤٤).

(٥) أى فيما كان الجزاء فيه ماضيًا صريحًا لفظًا ومعنى مقرونًا بقد (ش المفصل ٣/٧).

(٦) زدت الفاء على النص.

(٧) والماضي الصحيح في موضع خبر أيضًا أى: (فأنا قد أكرمْتُك)

(٨) زدت الفاء على النص.

(٩) قصر المصنف الحكم على الاسمية، لقرب تمثيله بها، وإلا فهى واجبة في كل ما لايصلح أن يكون شرطًا؛ كالاسميّة، والطلبيّة، والفعليّة ذات الفعل الجامد أو المقرون بـ (قدْ)، أو تنفيس، أو المنفي بـ (لَنْ)، أو (ما) (راجع الأشموني ٢/٣٢٩) وغيره.

(١٠) إذا تقدم ماهو جوابٌ معنىً على أداة الشرطِ، فهو عند البصريين دليلُ الجواب، وليس بجوابٍ للشرط لفظًا؛ لأن الشرط له صدر الكلام، وذهب الكوفيون إلى أنه جوابٌ في اللفظ أيضًا، ولم يصدَّر بالفاء؛ لتقدمه، وأصله التقدم فهو واقع موقعَه. انظر (الإنصاف ٦٢٣، ٦٣٢، والرضي=

وعلى ذلك قول الفقهاء : [إن قال][١] (أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدارَ) فيكون شرطًا تامًا ، لا تطلَّقُ إلا بدخول الدار[٢] ؛ فإذا قال : (إنْ دخلت الدارَ أنتِ طالقٌ) ، فقد قيل : لا تُطَلَّقُ [إلا][٣] بدخول الدارِ ، والفاء مضمرة ، كأنه قيل (إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ) ، وقيل إنها تُطَلَّقُ في الحال ؛ لأنه لم يعلق قوله (أنت طالقٌ) بالشرط

وقد جاء في الشِّعرحذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملةً اسميةً[٤]

قال الشاعر [٥]

(١٦٦) منْ يفعلْ الحسناتِ اللّهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللّهِ مثلانِ[٦]

=٢/٢٥٧) وفي التسهيل ٢٣٨) فهو دليل عليه وليس إياه خلافًا للكوفيين ، والمبرد ، وأبى زيد) أهـ .

(١) زيادة على النص .

(٢) ابن يعيش (١/١٣) - نفسه ، (وانظر (٩/٧ ، ٩٣) منه ؛ إذ ماتقدم ليس جوابًا وإنما هو كلام مستقلٌ عُقِّبَ بالشرط ، والاعتمادُ على المبتدأ أو الخبر ، ثم عُلق بالشرط كما يُعلَّقُ بالظرف ، وفي الأشباه ١/١٢٩ (حذف جواب الشرط وجُعِلتْ الجملة المتقدمة فيه عوضًا من المحذوف) أ هـ . وانظر في المسألة وغيرها ٤/٢٤٤ منه ، وراجع (الخصائص ١/٢٨٣ ، والمغني ٢/١٧٥)

(٣) زيادة لابد منها تقويمًا للنص .

(٤) سيبويه (٣/٦٤) : (وسألته عن قوله إنْ تأتِني ، أنا كريمٌ فقال لايكون هذا إلا أن يضطر شاعر) أهـ وانظر مايلي .

(٥) عبد الرحمن بن حسان - وهو الأشهر - أو كعب بن مالك الأنصاري ، أو حسان بن ثابت - وليس في ديوانه - : (الكتاب ٣/٦٥ ، وابن السيرافي ٢/١١٤) ، والمقتضب ٢/٧٠ ، والشجري ١/٨٤ ، ٢٩٠ ، والخصائص ٢/٢٨١ وسر الصناعة ١/٢٦٦ والفراء ١/٤٧٦ ، وإصلاح الخلل ٤٠٩ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، والألوسي ٦٤ ، والعمدة ٢/٢٧ ، وابن يعيش ٩/٣ ، وشواهد الكشاف ٥٤٩ ، والدرر ٢/٧٦)

(٦) يَرْوِي بعضهم صدره :

منْ يفْعَل الخيْرَ فالرحمنُ يشْكُره

فلا ضرورة فيه على هذه الرواية .

والبيت من بحر البسيط

والشاهد حذف الفاء من جملة جواب الشرط الاسميةِ ضرورةً .

والجمهور يقصرون حذف الفاء من الجواب غير الصالح لوقوعه شرطًا على الضرورة ، وفيه نظر فقد ورد في النَّثر ، بل في كلام أحكم الحاكمين ، وكلام رسوله ؛ من نحو ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾- الأنعام ١٢١ - ، : ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾- الشوري : ٤٣ ،=

فحذف الفاء من اسم (الله) - عز وجل - ضرورةٌ، وكان الواجب (من يفعل الحسناتِ فاللهُ يشكُرها) - بإثبات الفاء - وأما إذا كان الجوابُ فعلًا فلكَ أنْ تأتي بالفاء، ولك ألا تأتي بهَا

فَصْـل

واعلم أن أسماء الشرط تكون مرفوعةً بالابتداء، ومفعولةً، ومجرورةً[(١)] ولايكون لأسماء الشرط إلا صدرُ الكلامِ[(٢)]؛ تقول من ذلك: (من يكْرِمْني أُكرمْه)، و: (ماينْفعْك ينفعْني) و (ومهما يصبْك من خيرٍ يصِبْني)، و (أي القوم يكرِمْني أكرمْه)، فأسماء الشرط في هذه المسائل مبتدآت، وما بعدها أخبارها[(٣)]، و[هى][(٤)] مرفوعات حكمًا[(٥)]؛ لأنها مبنياتٌ لا يتبينُ فيها الإعراب.

=قال العكبري (٥٣٦): (حذف الفاء من جواب الشرط، وهو هنا حسنٌ إذ كان الشرط بلفظ الماضي)أ هـ، وخرج الأخفش عليه قوله تعالى -: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ البقرة ١٨٠، (منهج الأخفش ص ٢٦٠ عن خ المعاني ٦٧/ب، والبحر، والنهر الماد ٢/ ٢٠)؛ كما أجاز الفراء حذفها لغير ضرورة على إضمارها، أو على تقدير تقدم الجواب (المعاني ٢/ ٢٠٢)، وصرح ابن مالك بجواز حذفها في النثر نادرًا، وخرج عليه قول الرسول ﷺ: (فإنْ جاء صاحِبُها وإلا استمتعتَ بها) - ص البخاري ٣/١٦٢ - والتقدير (وإلا يجئْ فاستمتعْ بهَا)، قال ابن مالك: (والنحويون لايعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشِّعْرِ، أعنى حذف فاء الجواب إذا كان جملةً اسميّةً، أو جملة طلبيّةً، فبطل تخصيصه بالشعر لكن الشعر به أولى)أهـ، راجع (شواهد التوضيح ١٣٣ - ١٣٦، والعيني ٤/٤٣٣ والمرادي ٤/٢٥٣، والهمع ٢/٦٠)

(١) المغني ٢/٩١ - ط الحلبي.

(٢) المحرر (٢/٣٨٥)

(٣) ظاهر صنيعه أن الشرط والجزاء الخبر، وقد قيل به؛ لصيرورتهما معًا بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة، وقيل: الجوابُ هو الخبر؛ إذ قد تمت به الفائدة والتزامهم فيه ضميرًا يعود على المبتدأ على الأصح، وقيل الشرط هو الخبر، إذ قد يخلو الجواب من ضمير يعود على المبتدأ، بل قيل إن كلمة الشرط مبتدأ لاخبر له، ومانعتمده الأول، وانظر (المرتجل ٢٦٩، والرضي ١/ ٩٠، والمغني ٢/ ٩١، والتصريح ١/ ١٧٣).

(٤) زيادة متممة للنص.

(٥) أى عدا (أيّ) كما تقدم في: (٢/ ٣٧٥، ٣٨٩، ٤٠٢) وما يأتي (٤/ ١٤٥) فهى معربة في جميع أحوالها إلا في صورة من الموصولة.

ومثالها منصوبةً : (مَن تَضْرِبْ أضْرِبْه)، (منْ تُكْرمْ أكْرِمْهُ)، فـ(من) منصوبة / ٤٦٣ /، بـ(تضْرِبُ، وتُكْرِمْ)حكما، تقديره (تضْرِبُ مَنْ)، ومثالها مجرورةً: (بمن تمرزْ أمرزْ)، فـ(من) مجرورة بالباء حكما، و (على من تنزلْ أنْزِلْ)، فـ(مَنْ) مجرورة بـ(على) حكما، وهى شرطية جازمة على حالها

وأما الظُّروف فتكون منصوبةً على حالها[١]؛ تقولُ (متى تَقُمْ أقُمْ) فـ(متى) ظرف منصوب بـ(تَقُمْ)[١]، والتقدير (في أيِّ وقت تَقُمْ أقمْ) وكذلك (أينَ تخرجْ أخْرجْ)؛ فـ(أين) منصوبة بـ(تخْرُجْ)[٢]، تقديره (تخرج أين)، إلا أنه لايجوزُ تقديمهُ، وكذلك بقية الظروف لا تكون إلا منصوبة بفعل شرطها أو[٣] بجوابها[٤]، ولاتكون إلا مقدَّمةً في أول الكلام، وكذلك جميع أسماء الشرط لاتكون إلا مقدَّمةً، وقد شرحنا أكثر أحكامِها في باب (أسماء الشرط)[٥] من مقالة الأسماء

فَصْـل

و[أمَّا][٦] قولُ العرب، (أمَّا زيدٌ فقائمٌ) - بفتح الهمزة من (أمَّا) وتشديد الميم - و: (أمَّا عمرٌ فكاتبٌ)، و: (أمَّا زيدًا فضربتُ)، و (أمَّا عمرًا فأكرمتُ)؛ فإن (أمَّا) تسمي حرف تفصيل[٧]؛ لأن معناها تفصيل الجمل؛ ألا ترى أنك تقول

---

(١) راجع ماسبق في (٤١/٤ المحرر وحواشيها)

(١) المصنف على ماعليه الأكثر من كون العامل في الظرف الشرط - على ما تقدم- في ٣٩١/٢، ٤١/٤ - المحرر).

(٢) السابق.

(٣) الهمزة زيادة من كلامه، كما سبق في (٤١/٤- المحرر)

(٤) تقدم تحريره في (٤/ ٤٠ - حاشية) والمصنف كما سبق يشير إلى مذهبين في عامله، وإن كان بتطبيقه على مامرَّ قريبا على القول الأشهر من كون العامل في الظرف الشرط قال الرضي (١١٠/٢ ش الكافية): (العامل في (مَتىَ) وكل ظرف فيه معنى الشرط شَرْطُهُ على ماقال الأكثرون، ولايجوز أن يكون جزاءه على ماقال بعضهم، كما لايجوز في غير الظروف) أ هـ، وانظر (الاقتضاب ص ٢٨٨ وما سبق).

(٥) المحرر (٣٨٥/٢، ٣٩٢)

(٦) تتمة يستقيم بها السياق مع الجواب التالي.

(٧) البحر ١١٩/١: (بعضهم يعبِّرُ عنها بحرف تفصيل، وبعضُهم بحرفِ إخبارِ) أ. هـ وانظر: الشجري=

(أَمَّا زيد فقائمٌ ، وأَمَّا عمروٌ فقاعدٌ) ؛ فقد فصلتَ حكم الجملتين ، بكونك جعلت هذا قائمًا ، وهذا قاعدًا ، وقد تكون (أَمَّا) مفردة من غير [تفصيل][1] ، فتقول (أَمَّا زيدٌ فقائمٌ) - وتسكتُ - ، لأن المعنى مفهوم[2] ؛ إذ المعنى (أَمَّا زيدٌ فقائمٌ ، وأَمَّا غيرُه فليس بقائمٍ)

وإعرابُ مابعدها ، قد يكون مبتدأ ، مثل قولك (أما زيدٌ فقائمٌ) ؛ [فزيدٌ][3] مبتدأ ، و : (قائمٌ) خبره ، والفاء دخلت على (قائمٌ) ؛ لأنها جواب (أَمَّا) ؛ إذ كانت لاتخلو من معنى الشرط ولكنها لاتجزم ، وإنما تدخل الفاء في جوابها لاغيرُ على معنى الشرط .[4]

وقد يكون ما بعدها منصوبًا[5] ؛ كقولك (أما زيدًا فضربتُ ، وأما عمرًا فأكرمتُ) ؛ فـ (أَمَّا) حرف تفصيل ، وفيها معنى الشرط ، و (زيدًا) مفعول بـ (ضربتُ) ، والفاء جواب (أَمَّا) ، وكذلك : قوله - تعالى - ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[6] ؛ فـ (اليتيمَ ، والسائل) مفعولانِ بـ (تقهرْ ، وتنهرْ)[7] ، والفاءُ جواب (أَمَّا) .

=(الأمالي ٢/٣٤٧) .

(١) من (د) ، وحاشية (ص) ، قال ابن هشام (المغني ١/٥٤ - حلبي) : (وقد تأتى لغير تفصيل أصلًا ؛ نحو : (أما زيدٌ فمنطلقٌ) أ هـ

(٢) المقتضب ٣/٢٨ ، وكلام المصنف يُفْهِمُ أن معنى التفصيل لا يُزايُلها ، وقد قيل به ، وكلام ابن هشام السابق ، وكلام الرضي (٢/٣٩٥) على أنها قد تنسلخُ عنه ، والذى أ شايعه هو الأول ، قال الأزهري (التصريح ٢/٢٦١) : (الظاهر أن (أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) لا يقال إلا إذا وقع في شخصين نُسِبَا ، أو أحدهما إلى ذلك ، فهو على هذا التفصيل ، أيْ وأما غيره فليس كذلك) أ هـ .

(٣) زيادة على النص .

(٤) سيبويه (٤/٢٣٥) : (وأما (أَمَّا) ففيها معنى الجزاء ؛ كأنه يقول : (عبد الله مهما يكنْ من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا) أ هـ ، وانظر (الخصائص ١/٣١٢ ، والبيان ٢/٣٣٨ ، والاقتضاب ٣٠٢)

(٥) انظر فيما يفصل بين الفاء ، وأماَ (المغني ١/٥٥ حلبي ، والأشموني ٢/٣٥٥ حلبي)

(٦) الضحي : ٩ ، ١٠

(٧) العكبري (التبيان ١٢٩٢) : (ولا تمنع الفاء من ذلك ؛ لأنها كالزائدة) أهـ .

/٤٦٤/ وأما قولك : (أَمَا) - بالتخفيف - فحرفٌ معناه افتتاح الكلام [لا عمل لهُ][(١)] ؛ تقول (أَمَا واللهِ لَأَفْعلنَّ) ، (أما واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ)[(١)]

وأما (إمَّا) - بكسر الهمزة ، وبتشديد الميم - فإنها حرفُ عطفٍ ، ومعناها الشك والتخيير ، وقدْ تقدمت في باب (العطف)[(٢)]

وقد جاءت ألفاظٌ معناها الشرطُ ، ولايُجْزَمُ بها ؛ كقولك (كُلَّمَا قمتَ قمتُ)[(٣)] ، و : (كُلُّ رجُلٍ يأتيني فله درهمٌ)[(٤)] وكذلك : (لَوْ) تقول (لَوْ قام زيدٌ قمتُ)[(٥)]

وكذلك (كيفَ)[(٦)] - عند البصريِّين[(٧)] - تقولُ (كيف تكونُ أكونُ) ،

---

(١) من د ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(١) ابن فارس (١٨١) : (وهي كلمة تحقيق إذا قلت : (أَمَا إنه قائمٌ) فمعناه : (حقًّا إنه قائمٌ) أهـ . وانظر ما يأتي في المحرر (١٢٢/٤)

(٢) (٥٣٩/٣ - المحرر)

(٣) في المفتاح ٢٠٧ : (ألحقوا بكلمات الشرط (كلَّمَا) ، وإن كانت أصول النحو تأبى ذلك ؛ لما تقرر أن كلمات الشرط حقُّها أن تجزمَ ، وليس هو من الجزم في شئ) أهـ وقد أجمعت العرب على أنه لايجزم بكُلّمَا (البحر ٥٣٣/٣) ، وانظر (الكشاف ٦٣٣/١ ، والتذييل ٩٢٥/٦ ، والرضي ٢/ ١١٤)

(٤) أشبهت (كُلّ) لما فيها من معنى العموم ، والاستغراق أدواتِ الشرط ، ولذا جاز دخول الفاء في خبرها كما تدخل في الجزاء ، وانظر (الكتاب ١٠٢/٣ - ١٠٣ ، التبيان ص ١٠١)

(٥) ولم يجزم بلَوْ ، لأنها تُعَلِّقُ الفعل الماضي بالفعل الماضي ، والشَّرط بخلاف ذلك (التبيان ص ١٠١) وقد ورد الجزم بها قليلًا في الشعر حملًا على (إنْ) وقد وقع لابن مالك فيها كلامان بالجواز حملًا على (إنْ) ، قال (التسهيل ٢٤٠) : (لم يجزم بها إلا اضطرارًا ، وزعم اطِّراد ذلك لغة) أهـ ، وانظر (شواهد التوضيح ص ١٩) حيث قرره ، وفي التسهيل ص ٢٣٧ ، قالَ : (الأصح امتناع حمل (لو) على (إنْ). اهـ. وانظر (الخزانة ٥٢٣/٤ ب ، وضرائر الألوسي ١٥٦ - ١٥٧ ، وأمالي الشجري ١٨٦/١ - ١٨٧ ، ٣٣٣ ، والتذييل والتكميل٦/٩٣١) .

(٦) ابن هشام (المغني ١٧٣/١ حلبي) (تكون شرطا فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين) أهـ .

(٧) انظر ماسبق في المحرر (٢/ ٣٨٥ ، ٤/ ٤٠ وحاشيتها) .

و : (كيفَ تقولُ أقولُ) ، وكذلك : (إذَا)[(١)] – إذَا لم تتصل بها (ما)[(٢)] ، تقول : (إذا قمتَ قمتُ) ، و : (إذا تخْرجُ أخرُجُ)

وحاصل هذا الباب : أنَّ أدوات الشَّرط ، حروفٌ ، وأسماءٌ ، وظروفٌ ، وأنها مبنية كلُّها ، وانَّ الحروفَ[(٣)] (إنْ) و (إذْ مَا) لا سوى ؛ والأسماءُ : (مَنْ) و (أيٌّ) و (مَهْمَا) ، وما بقي ظروف[(٤)] ؛ و (كَيْفَمَا) تُقَدَّرُ تقديرَ الأسماء ، والغالبُ عليها الاسميَّة[(٥)] ، وأنَّ[(٦)] جميع حروف الشرطِ تجزمُ مابعدها من الشرط وجوابه ؛ وأن الفعل إذا توسَّط ، وكان يحسُن إبدالُه جازَ ، وإنْ كان لايحسُن كان مرفوعاً ، وإذا دخلتْ عليه الواوُ جاز ثلاثةُ أوجهٍ ، وأن الفِعْلَ إذا تأخر بعد الجواب ، وكان معطوفًا جاز ثلاثة أوجه – أيضًا – وأن الجوابَ يكون بالفاءِ ، و (إذا)[(٧)] ؛ وأنه[(٨)] ، قدْ يكون بغير فاءٍ ، وتلزَمُ الفاء مع الأسماءِ ، ويجوز حذْفُها بالشِّعر ؛ وأن أسماءَ الشرط يُحْكَمُ على مواضعها بالإعراب : بالابتداء تارة ، والمفعولية تارة ، والإضافة تارةً ، وأنَّ (أمَّا) – بالتشديد – حرف تفصيل ، وفيها معنى الشرط ، ويلزم جوابَها الفاءُ ، وما بعدها يكون مرفوعًا بالابتداءِ ، ويكون منصوبًا بالمفعولية ، وأَنَّ (أَمَا) – بالتخفيف – حرفُ افتتاح في الكلام ؛ والجميع مشروحٌ في الباب



---

(١) المحرر (٢/ ٣٨٤، ٤/ ٤٢)

(٢) أما إذا اتصلت بما ، فقد تقدم تحريره في (٢/ ٣٩٠، ٤/ ٤٢)

(٣) ص ، د : (الحرف) – تصحيف .

(٤) المحرر (٢/ ٣٨٥) .

(٥) المحرر (٢/٣٩٦، ٣٨٣ (ح))

(٦) ص ، د : (فان) – بالفاء – وأثبت المناسب .

(٧) لم يسبق له الكلام في التعليق بـ(إذا) ؛ قال المبرد (المقتضب ٢/ ٥٦) : (تكون جوابا للجزاء كالفاء) أ هـ ، قال ابن يعيش ٤/ ٩٩ : (وذلك لتقارب معنييهما ؛ لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان) أ هـ ، ويشترط في استعمالهما : كون الأداة معها (إنْ) في الجوازم ، و(إذا) في غير الجوازم ؛ واسمية مدخولها ، وراجع (المرتجل ٢١٩ ، والمفصل ١٧٢ ، والتصريح ٢/ ٢٥ ، والجامع ٢٧٧) وقد وعد المصنف في (٢/ ٤٨٥– المحرر) بذكرها في هذا الباب ، ولكنه سهَا عنها

(٨) ص ، د (وأن) – تصحيف .

الباب السابِعُ

في نواصِب الأفْعال[1]

وهى (أنْ)، و (لنْ)، و (إذنْ)، و (كَيْ)، و (لامُ كيْ)، و(لامُ الجُحود)، و(حتَّى)، و(الواوُ)، و(الفاءُ)، و(أوْ) - في الأجوبةِ[1]

/٤٦٥/ اعلم أن هذه جميعها تنصبُ الأفعالَ المستقبلةَ[2]؛ تقولُ من ذلك (أُريدُ أَنْ أزورَك كيْ تزورَني)؛ فقولك: (أريدُ) فعلٌ وفاعلٌ، و: (أنْ) حرفٌ ينصب الفعلَ المستقبلَ، و: (أزورَك) منصوبٌ به، علامة نصبِه فتحة الراء و (الكافُ) ضمير مفعولٍ، موضعُهُ النصبُ، بقوله[3] (أَزُورَ)، وقولُهُ[4] (تزورَني) فعلٌ، ومفعولٌ، منصوب بـ(كَيْ).

وتقول: (لن أزورَك حتى تزورَني)، فـ(أزورَك) منصوبٌ بـ(لنْ) و (تزورَني) منصوبٌ بـ(حتَّى)[5]

وتقول في - لام كى (زرتُك لتكرمَني)، فقولك (لتكْرِمَني) منصوبٌ باللام[6]

---

(١) المقتضب ٢/٦، وأسرار العربية ٢٤١

(١) في الثلاثة الأخيرة.

(٢) تجوُّزٌ وتسامحٌ؛ إذ منها الناصب بنفسه، ومنها مايقدَّر معه (أنْ) ومنها مافيه خلاف - على مايأتي - وكأنَّ المثبت لفظ الزجاجي (الجمل ص ٢٢) وانظر (إصلاح الخلل ٤٨)

(٣) لعل: (قولك) - على الخطاب فيهما - أقرب، ولكنهم يضعونَه على الالتفات

(٤) أنظر السابق في (٤).

(٥) تقدم له في (٤٢٠/٣) أنْ صحح كونها حرفَ جرٍّ بمعنى: (إلى) وأن النصبَ بعدها بإضمار (أنْ)

(٦) مذهب المصنف غير واضح، فكأنه ينْحَى منحى أهل الكوفة، وبتقديره الآتى كأنه يذهب مذهب السيرافي، والزجاج، وابن كيسان - على مايأتي - وقد أطلقه في (١٠٧/٤ - المحرر) والقائلُ بنصبها بنفسها هم الكوفيون، والبصريون على إضمار (أنْ)؛ قال ابن الخباز (الغرة ص ٣٧) (أضمرتْ (أنْ)؛ لأن اللام من حروف الجرِّ، فهى من عوامل الأسماء، وعامل الأسماء لايعمل في الفعل، وقد جاءت (أنْ) بعدها صريحةً في قوله: ﴿وأمرتُ لأنْ أكُونَ﴾، وهذا يدل على أنها غيرُ=

والتقديرُ (لكيْ تُكرمَني)[1] قال الله - تعالى- : ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا﴾[2] ؛ تقديره : (لكيْ يقطعَ طرفًا) ، وهي كثيرة في القرآن .

وتقول - في لام الجُحود- (ماكنتُ لأشتُمَكَ) ؛ فقوله[3] (أشتمَكَ) منصوبٌ باللام[4] ، وهي لام الجحد ، أي : النفي ؛ قال الله - تعالى - ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[5] ، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[6] ، كل هذه لامُ الجُحُود ؛ لأنها جاءت بعد النفي .

وتقول - في (إِذَنْ) (إِذَنْ أُكرمَكَ) و : (إذنْ أُحسِنَ إليك) ، ف (أكرمَك وأُحسِنَ إليك) منصوبان بـ (إذنْ) .

وأُما (الواوُ) ، و (الفاءُ) ، و (أوْ) فلا تنصِبُ إلا في الأجوبةِ ، وتُذْكَرُ في بابها ، عقيب هذا الباب - إن شاء الله - .

=ناصبة ، كما يقول الكوفيون) أ. هـ ، لكن الكوفيين على أن مايظهر بعدها من (كيْ ، وأنْ) فعلى سبيل التوكيد . (البحر ١/٢٧٣ ، والهمع ٢/١٦) وانظر في المسألة : (الإنصاف م ٧٩ ، ومعاني الزجاج ٢/٤٢ ، وشرح القصائد السبع ٢٩٧) ، وأستظهرُ مذهب الكوفيين ، فقد انشقتْ على خصوصيَّة العامِل ، فاستعملت جازمةً ، كما استعملتْ جارةً ، فلا يستبعد فيها النَّصب .

(١) البصريون على تقدير (أنْ) قالوا : لأنها أمْكَنُ في عمل النصبِ من غيرها فهي أقوى على التجُّوز فيها بأن تعمل مضمرة : (المغني ١/١٥٧ ، ٢/١٧١ حلبي) وأجاز الزجاج وابن كيسان والسيرافي أن يكون المضمر (كيْ) أو : (أنْ) وحملهم على ذلك أن العرب أظهرت (أنْ) بعدها تارة ، و(كَيْ) تارةً أخرى ، أمَّا على ما استظهرتُه من مذهب المصنف فتكون (كَيْ) في تقديره تأكيدًا ؛ كما هو معروف من مذهب الكوفيِّين ، وراجع : (معاني الزجاج ٢/٤ ، وابن كيسان النحوي ص ١٤٧ ، والبحر ١/١٧٣ ، والتصريح ٢/٢٤٤) .

(٢) آل عمران : ١٢٧

(٣) هو مستقيم على الالتفات .

(٤) النصب بها بنفسها مذهب الكوفيين ، وليست (أنْ) مقدرة ، والفعل خبر ، واللام لتأكيد النفي ، والبصريون على أن النصب بأنْ مضمرة ، والخبرُ محذوف تقديره : (مريدًا) - مثلًا - واللام جارة للمصدر . (البحر ١/٤٢٦ ، والتبيان ٣١٤ ، والتذييل ٦/٥٧٥ ، والهمع ٢/٨ ، وانظر ما يأتي في ٤/ ٦٤ المحرر) .

(٥) الأنفال : ٣٣ .

(٦) البقرة : ١٤٣ ، وفي (ص ، د) : (ليضيعَ أعمالَكُم) وهو خطأ

فَصْـل

اعلم أَنَّ (أَنْ)[١] - المخفَّفة المفتوحةَ - تكون ناصبةً للأفعال المستقبلة كثيرًا، وقد تكون مخفَّفة من الثقيلة، فلاتنصب الأفعال المستقبلة، وقد مثَّلْنا للناصبة.

وتقول فيها - إذا كانت مخففة- (تحققت أنْ لا يرجعُ زيدٌ)، و (علمت أنْ سيقومُ عمروٌ)، و (تيقَّنْتُ أنْ قد يخرُجُ[٢] بكرٌ)، و (علمت أنْ سوفَ[٣] يقومُ خالدٌ).

فلا تكون (أنْ) في هذه المواضع إلا مخفَّفة من الثقيلة، لاتعمَلُ في الأفعال شيئًا، والفعلُ مرفوعٌ على حاله معها

والفرقُ بين هذه المخففة من الثقيلة، وبين (أنْ) الناصبة أن المخفَّفَة من الثقيلة لابد أن يكون بعدها أحدُ هذه الأحرف (لا)، و (السين) و(سَوْفَ) و (قَدْ)؛ و (أنْ) الناصبة لايكون بعدها شيءٌ من ذلك[٤]، والفعلُ مع المخففة مرفوعٌ ومع الناصبة منصوبٌ إلا أنَّ (أنْ) الناصبة إذا دخلت عليها (لا) وحدها يجوز أن تكون[٥] النَّاصبة[٦]، ويجوز أن تكون المخففة[٧]، ويكون الفعل /٤٦٦/منصوبًا مع

---

(١) انظر المحرر (٣/٥٤).

(٢) أوقع المضارع بعد (قدْ) كما في (٣/٥٨ - المحرر) وفي ذلك نظر، فقد خصصوا (قَدْ) مع (الماضي)؛ قال ابن السيد (إصلاح الخلل ص ٢٥٨): (. أو قدْ، إنْ كان ماضيًا) أ هـ، ولا أستبعدُ تمثيلَ المصنف؛ إذ عُهِدَ دخولُ (قدْ) على المضارع مفيدةً للتحقيق، وقصرها هنا على الماضي غير واضح.

(٣) ص، د: (سيقوم) وهو سهو عن المثبت، وهو قصده في تعديد الفواصل، وانظر (٣/٥٨- المحرر)

(٤) لا تمتنع (لا) مع الناصبة، قال - تعالى - ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ الأعراف ١٢ وقال: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ النساء ١٦٥

(٥) ص، د: (يكون) - بالمثناة التحتية - تصحيف.

(٦) ص، د: (للناصبة)، وهو (للمخففة) - تصحيف

(٧) السابق.

وجود: (لا) ويكون مرفوعًا[١]؛ قال الله - تعالى -: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[٢]، فيكون [تكونَ][٣] منصوبا بـ(أنْ)، و: (لاَ) زائدة[٤] على قراءة من قرأ بالنصب؛ فـ(أنْ) ههنا تامة، ومن قرأ برفع (تكونُ) جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة، فلا تَنْصِبُ[٥]، بل تكون مخففةً، واسمُها مضمر فيها، و: (لاَ) عوضٌ عن التشديد، والتقدير (وحسبوا أنهُ لاتكونُ فتنةٌ)؛ فـ(الهاء) اسمها، و: (لا تكونُ) خَبَرُهَا، وقد ذُكِرتْ المخففة من الثقيلة في بابها - بعد باب الفرق بين (إنَّ وأنَّ)[٦] - في مقالة الأسماء

واعلم أنَّ (أنْ) تكون مع الفعل بتأويل المصدر[٧]، إذا قلتَ: (أريد أنْ أزوركَ) كان معناه: (أريدُ زيارتَك)؛ فيكون موضع (أنْ)[٨] نصبًا على المفعول، وقد يكون في موضع رفعٍ، كقولك (يعجُبني أن تكرمني)؛ فـ(أنْ) في موضع رفع فاعلةٌ لـ(يُعْجِبُني)، والتقدير (يعجبنى إكرامُكَ)، وهى ناصبةٌ على كل حال للفعل المستقبل إذا لم يكن معها أحدُ الأحرفِ الأربعة[٩]، وكذلك: (يعجُبني أن تفْعَل) أى: (يعجُبني فعلُكَ).

---

(١) أطلق المصنف، كما أطلقه المبرد في قوله (المقتضب ٢/٣٠): (واعلم أنَّ (لا) إذا دخلت على (أنْ) جاز أن تريد بـ(أنْ) الثقيلة، وأن تريدَ الخفيفة) أ. هـ، وفي كليهما إطلاق يُحتَرَزُ منه فالتردد في الاعتبارين وقفٌ على سبقها بغير محققٍ من ظنٍّ، أو حسبان، فبملاحظة الطرف الراجح من الظَّنِّ تكون المخففة، وبملاحظة المرجوح تكون الناصبة، وهو ماقرره المبرد نفسه في (١/ ١٨٧، ٣/ ٧ من المقتضب) - وانظر: (الكتاب ٣/١٦٦ - ١٦٧، والاقتضاب ١٦٥، وما مر في المحرر (٣/ ٥٧).

(٢) تقدمت مع الكلام عليها في (٣/ ٥٧ - المحرر).

(٣) زيادة يلتئم بها النص.

(٤) أى بين العامل والمعمول، ولا يُعْنَى بالزيادة معناها الاصطلاحي.

(٥) ضُبِطَ في ص: (يَنْصِب) - تصحيف.

(٦) الصواب بعد باب (إنْ المكسورة المخففة)، انظر (٣/ ٥٤).

(٧) التصريح ٢/ ٢٣٢

(٨) راجع ماسبق في (المحرر٣/ ٤٧) في مثل هذا التعبير.

(٩) باستثناء (لا) على ماتقدم قريبًا (الصفحة السابقة).

وتكون في موضع خفضٍ، كقولك (عجبتُ من أنْ تَخْرُجَ) أى عجبت من خروجِكَ.

وأما (لنْ)، فمعناها نفْيُ المستقبل[١]؛ تقول (لنْ أزورَكَ)، و: (لنْ أكرمَكَ)، كأنه جوابٌ في المعنى لقول[١] قائل (ألاَ تزورُني)؟، (ألا تكرمُني)؟، فقلتَ له (لن أزورَكَ) و (لن أكرمَك)؛ قال الله - تعالى - ﴿قَالَ رَبِّ﴾[٢] ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾[٣]، فنفى الرؤية بقوله (لنْ)[٤]، وهذا النفي يتعلق بالدنيا، دُون الآخرة[٥]

---

(١) سيبويه (١٣٦/١ محقق): (ولن أضربَ نفي لقوله سأضْرِبُ) أ هـ، ويرى الزمخشري أن نفيها تأبيد؛ قال (المفصل ٣٠٧): (ولن لتأكيد ماتعطيه لا من نفي المستقبل) أ هـ؛ قال أبو حيان (البحر ٣٩٠/٦)، وهذا القولُ الذى قاله في (لنْ) هو المنقول عنه أنَّ (لنْ) للنفي على التأبيد). اهـ. وانظر (الكشاف ٢٤٨/١، ٤٦١ ٢/١١٣، ٤/٢٩٢)

(١) ص، د: (كقول) - تصحيف.

(٢) (قال: رَبِّ) سقط من (د).

(٣) الأعراف: ١٤٣

(٤) ص: (أنْ) سهو، وقد سقط من (د)

(٥) أجمع على ذلك الأشاعرة، وغيرهم من أهل الحق، ونفاه المعتزلة والفلاسفة مطلقًا، واستدل الأشاعرة على وقوع الرؤية في الآخرة بأدلة منها

أولها: أن قوله ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ جواب لطلب الرؤية في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات، والجواب على مقتضى السؤال.

ثانيها: أنه لو كان مستحيلًا لكان الكليم جاهلًا بالله، وبما يكون عليه، وذلك محالٌ

ثالثها: قوله تعالي: ﴿وجوهٌ يومئذٍ ناضرَةٌ إلى ربِّها ناظِرةٌ﴾ والنظر في الآية موصول بإلى فوجب حمله لغةً على النظر بالعين، وقوله تعالى. إخبارا عن الكفار- ﴿كلاَّ إنهُم عنْ ربِّهِمْ يومئذٍ لمحجُوبونَ﴾

رابعها: أنه ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونَهُ، من نحو قوله ﷺ: (ماتضارون في رؤية الله تبارك وتعالى يومَ القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدِهما (الشمس والقمر)) الحديث.

وانظر (غاية المرام في علم الكلام ص ١٥٩ - ١٧٨، والرازي ٢٨٥/٤، ٢٨٨، وابن كثير ٣/ ٤٦٦، والبحر ٣٨٢/٤، والكشاف ١١٣/٢، ومسلم بشرح النووي ٢٥/٣ - ٢٦، وسنن أبى داود ٢٣٣/٤، وابن يعيش ١١٢/٨).

وأما: (إذَنْ) فإنها تنصبُ الفعلَ المستقبلَ، ومعناها الجوابُ والجزاءُ[١] تقول لمن قال: (أنا أكرِمُك) (إذنْ أشكرَكَ)؛ ألا ترى أن (إذَنْ) وقعت متقدمةً، ونصبتْ الجوابَ، ولاتنصبُ الفعلَ المستقبلَ إلا إذا كانت مُقَدَّمة[٢]

وأما إذا كانت متوسطةً فلايجوز النصب بعدها؛ وذلك[٣] في مثل قولك (إنِّي - إذن - أحْسِنُ إليكَ) فلا[٤] يجوز نصب (أُحْسِنُ)؛ لأن (إذَنْ) وقعت ههنا متوسطة بين قولك (إنِّي)، وقولك (أحسِنُ) و (أحسِنُ) مرفوعٌ لاتعمل فيه (إذنْ)؛ لأنه[٥] قد وقع خبرَ (إنَّ)

فإن كان قبل (إذِنْ) الواوُ، أو[٦] الفاءُ، جاز فيما[٧] بعد (إذَنْ) وجهان[٨] أنْ[٩] تقول (أنا أكْرِمُك)؛ فيقول[١٠] القائل /٤٦٧/: (وإذَنْ[١١] أحسنُ إليكَ)،

---

(١) أي تقع صدر كلام وقع جوابًا لكلام سابق تحقيقًا، أو تقديرًا، فلاتقع ابتداء كلام مستقلٍّ غير مرتبط بشئ قبله، وكونُها للجواب والجزاء هو الغالب، وقد تخلُصُ للجواب، كما يقال: (إذن أظنُّك صادقًا) لمن قال: (أحِبُّك)، انظر: (المغني، والأمير ١/١٩، والأشموني ٢/٢٨٨ حلبي، والهمع ٢/٦)

(٢) شرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٥)

(٣) مكررة في (د)

(٤) ص، د: (وَلاَ) - بالواو - والفاء - كما أثبت - أنسبُ.

(٥) يقصد بهذا التعليل توسطها بين معمولين لعاملٍ، وذلك مُلغٍ لعملها
قال المبرد: (٢/١٠ - المقتضب) (إن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيتْ ولايجوز أن تعمل في هذا الموضع) أهـ. وانظر (الكتاب ٣/١٢، وإصلاح الخلل ص ٢٥٧)

(٦) ص، د: (والفاء) تصحيف.

(٧) د: (فيها) تصحيف.

(٨) سيبويه ٣/١٣: (إذَنْ، إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إنْ شئتَ أعملتها، وإن شئت ألغيتَ) أهـ، وانظر (معاني القرآن للفراء ١/٢٧٣، والزجاج ٢/٦٦، وابن يعيش ٧/١٦، ٩/١٣)

(٩) ص، د: (فتقول)، وهو غير مستقيم؛ فالمقام للاسم فتتعين أنْ

(١٠) ص، د: (قال) وهو غير مناسب - كما ترى -

(١١) ص، د: (فإذِنْ) - بالفاء - تصحيف، يدل عليه كلامه الآتي.

فيجوز في (أحسنُ) الرفع[١] والنصب مع الواو ؛ وكذلك تقول (أنا أكرِمُك) ، فيقول (فإذَنْ أحسنُ إليكَ) ، يجوز نصبُ (أحسِنُ) ورفعُه مع[٢] (الفاء)[٣]

ولا يبطل عمل (إذَنْ) بالكلِّية إلا إذا اعتمد مابعدَها على ماقبلَهَا[٤] ؛ كقولك[٥] (إنِّي - إذَنْ - أُحسِنُ إليكَ) ألا ترى أن (أُحسِنُ) معتمد على (إنِّ) ، فلذلك لم تعمل فيه (إذَنْ)[٦] ؛ وكذلك (ظننت زيدًا - إذنْ[٧] - يقومُ) ؛ فـ (يقومُ) مرفوعٌ ، ولاتعمل فيه (إذنْ) ؛ لأنها وقعت متوسطة ، لكونها وقعت بين (يقومُ) و (زيد) و (يقومُ) مفعولٌ ثانٍ لـ (ظننت) ، فكان[٨] مابعدها معتمدًا على ماقبلها ، فلا تعمل شيئًا

وأما (كَيْ)[٩] فمعناها الغرضُ والعلةُ ؛ تقول (عبدت الله كَيْ يغفرَ لِي) و : (سرْتُ كيْ أدخلَ المدينةَ) فالغرض بالعبادة الغفرانُ ، والغرض بالسيرِ دخول

---

(١) وعليه قوله - تعالى - ﴿وَإِذًا لاَ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلا﴾ الإسراء ٧٦ ، قال العكبري (التبيان ٨٢٩ : (إثبات النُّون على إلغاء (إذنْ) ؛ لأن الواو العاطفة تصيِّر الجملة مختلطة بما قبلها ، فيكون (إذنْ) حشوا ، وفي بعض المصاحف بغير نُونٍ على إعمال (إذَنْ) ، ولايكترثُ بالواو ، فإنها قد تأتى مستأنفة) أ هـ

(٢) ص ، د : (مع الواو والفاء) ، ولا محل لذكر (الواو) هنا كما تلاحظ .

(٣) التبيان ٣٦٥ ، والمغني ١/٢١

(٤) انظر ماسبق قريبا ، وفي الكتاب ٣/١٤ ، (إذَنْ ، إذا كانت بين الفعل وبين شئ الفِعلُ معتمدٌ عليه ، فإنها ملغاة لاتنصب ألبتةَ) أ هـ .

(٥) ص ، د : (فقولك) تصحيف .

(٦) هذا هو المشهور من مذهب القوم ، وأجاز الفراء الوجهين مع (إنَّ) قال (وإذا كان في أول الكلام (إنَّ) نصبتَ (يفعلُ) ورفعتَ) أ هـ ، وأجازهما الكسائي مع (إنَّ وكانَ) ، انظر (معانى القرآن للفراء ١/٢٧٤ ، ٢/٣٣٨ ، ومعاني الحروف ص ١١٦ ، والإنصاف ص ١٧٩ ، والعيني ٤/٣٧٤ ، والتصريح ٢/٢٣٥ ، والهمع ٢/٧)

(٧) د (أنْ) تصحيف

(٨) ص (وكانَ) ، د (فكأن) وأثبت المناسبَ .

(٩) هى عند الأخفش في جميع استعمالاتها جارةٌ ، وعند الكوفيين ناصبةٌ لاغيرُ ، وعند البصريين جارة ، أو ناصبةٌ مالم تصاحب اللام ، فإن تقدمتها اللامُ فهى ناصبة لاغير ، وإن تأخرت فهى الجارة لاغير ، راجع (المقتضب ٢/٥٨ ، وش الكافية ٢/٢٣٩ ، والبحر ٥/٥١٤ ، والمرادي ٤/١٧٨) .

المدينة ، وهما - أيضًا - علةٌ .

وأما (لام كيْ)[(١)] فمعناها معنى (كيْ) - أيضًا - في قولك : (عبدتُ الله ليغفرَ لِى)، تقديره : (لكيْ يغفرَ لِى) .

وأما (لام الجُحُود)[(١)] فمعناها : تأكيد النفي ، في قوله- تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[(٢)] و (ماكان زيد لِيقومَ) ؛ ليس لها معنىً ههنا إلا تأكيد النفي[(٣)] للعذاب ، والقيامِ .

وأما : (حتَّى) فمعناها الغاية[(٤)]، وهى تنصب الفعل المستقبلَ على معْنيين[(٥)]:

أحدُهما : معنى : (إلى أنْ) ، والثاني معنى : (كيْ)[(٦)] ؛ تقول (سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ) ، فـ (حتَّى) ههنا بمعنى (كيْ)[(٧)] والتقدير (سرتُ كيْ أدخل المدينةَ) ، وتقول : (سرتُ حتَّى تطلعَ الشمسُ) ؛ فـ (حتىَّ) ههنا بمعنى - (إلى

---

(١) أبو حيان (البحر ٢٧٣/١) (تسمىٰ لام كيْ بمعنى أنها للسبب ؛ كما أن (كيْ) للسبب). اهـ. وانظر (الهمع ١٧/٢ ، وماسبق في أول الباب وحاشيته) .

(١) انظر ماسبق في ٥٨/٤ المحرر .

(٢) تقدمت في ٥٨/٤ المحرر .

(٣) أوضح أبو حيانٍ تأكيد النَّفي بها في قوله (البحر ٤٢٦/١) : (لأن ذلك أبلغ من ألا يُولَى بلام الجحود ، فقولك : (ماكان زيدٌ ليقومَ) أبلغ من (ماكان زيدٌ يقومُ)؛ لأنه في المثال الأول هو نفي للتَّهيئة ، والإرادة للقيام ، وفي الثاني هو نفيٌ للقيام ، ونفي التهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل ؛ لأنَّ نفي الفعل لايستلزم نفي إرادته ، ونفي التهيئة والصَّلاح ، والإرادة للفعل تستلزم نفي الفعل ، فلذلك كان النفي مع لام الجحود أبلغ) أ هـ وانظر (منه ١٢٦/٣ ، ٣٧٣ ، والتذييل ٦/ ٥٨١ ، والمرادي ١٩٧/٤ ، والأشموني ٢٩٠/٢ ، حلبي ، والخضري ١١٣/٢)

(٤) المحرر(٤٢٠/٣ ، ٤٢٥).

(٥) ذاته .

(٦) السيوطى (الهمع ٩/٢) : (معظم النحويين في معنى (حتى) هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية ، فهى تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين) أ هـ ، وانظر (المقتضب ٣٧/٢ ، والشجري ٣٧٣/١ ، والصاحبي ص ٣٢٢)

(٧) لأن ماقبلها علةٌ لما بعدها .

أنْ)[١] ، والتقدير (سرت إلى أنْ تطلُعَ الشمسُ) ولايصح تقديرُ (كيْ)[٢] ههنا ؛ لأن (كيْ) معناها الغرضُ، والعلةُ ، فلو قلت (سرت كيْ تطلعَ الشمسُ) لم يجزْ ؛ لأن سيرك ليس بعلة لطلوعِ الشمس ، بل الشمسُ تطلعُ ، سرتَ أوْ لَمْ تسِرْ[٣] وجميع ماجاء من الأفعالِ بعد (حتّى) يجوز فيه وجهان[٤] الرفع على أنها مُلْغاة ، والنصب على أنها ناصبةٌ بإضمارِ (أنْ) قال الله - تعالى -: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٥] ؛ قُرِئَ برفع (يقولُ)[٦] ونصبه[٧] ، هذان الوجهان مستمران في

---

(١) لأن ما بعدها غاية لما قبلها

(٢) د (تقديرك) بدل (تقدير كى) وهو تصحيف .

(٣) الجمل الهادية (ق ٨٩) ، وابن يعيش (٧/ ٣٠)

(٤) لعل في هذا الإطلاق تسامُحًا ، قد لايقره عليه ما قنَّنَهُ النحاة ؛ فهم يوجبون الرفع إذا كان الفعل حالا ، مسبَّبًا عما قبله ، وفضلةً ، ويوجبون النصب إذا كان ما بعدها مستقبلًا غير مسبَّبٍ (المغني ١/ ١٣ - حلبي ، والأوضح ٢/ ٢٧٠ ، وإصلاح الخلل ٢٥٠ ، وش المفصل ٧/ ٣٠ - ٣١ ، وما يراه المصنف في تعميمه لايمتنع على الاستعمال ، والنظر أيضا ؛ فليس ماقرروه ثابتا بإطلاق حتى وجدنا الكسائيَّ يُجَوِّزُ رفع المستقبل إذا كان غير مسبب في نحو (سرت حتى تطلعُ الشمسُ) وهو ما منعه سيبويه والأكثرون ، ووجدنا الأخفش يجوز الرفع في نحو (ماسرت حتى أدخلُ المدينة) ، والفعل منفي ، فلاسبب ، بل حكى الجرميُّ أن من العرب من ينصب بحتىّ في كل شئ . (الهمع ٢/ ٩ - ١٠) وحكى ابن مالك أنَّ من العرب من يرفع الفعل بعدها بإطلاق ، وإهمال (أنْ) المقدرة معها حملًا على (ما) أختِها ، وخرَّجَ عليه حديث البراء (إذا صلوا مع النبي - ﷺ - فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يرونَهُ قَدْ سَجَدَ) وفي حديث الغار : (فإذا وَجَدتَهُمَا راقدينِ قُمْتُ على رُءُوسِهِما حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا) قال ابن مالك (حقه أن يكون بلا نون ، لا لاستحقاقه النصب ، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أنْ) حملا على أختها) أهـ . (شواهد التوضيح ١٧٨ - ١٨١) فاستقام - إذنْ - ماذهب إليه المصنف ، ولي حديث أوسع مع هذه المسألة اطلبه في القسم الأول من هذا البحث

(٥) البقرة : ٢١٤

(٦) وهى قراءة نافع وجماعة .

(٧) وهى قراءة الجمهور ، قال أبو حيان (البحر ٢/ ١٤٠) (وقرأ نافع برفع (يقولُ) وإذا كان المضارع بعد (حتى) فعلَ حالٍ فلا يخلو أنْ يكون حالًا في حين الإخبار . وإما أنْ يكون حالًا قد مضت فيحكيها على ماوقعت ، فيرفع الفعل على أحدِ هذين الوجهين ، والمرادُ بها هنا المضىّ ، فيكون حالًا محكية) أ . هـ ، قال الأزهري (التصريح ٢/ ٢٣٧) : (وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال=

(حَتَّى) إذا جاء بعدها فعل جاز رفعه ونصبه / ٤٦٨ /؛ فالرفع على أنها ملغاة، وتكونُ حرفَ ابتداء - على ما ذكرنا في بابها؛ والنصبُ على أنها من حروف النصب عاملةٌ، وقد تقدم ذكرُها - أيضًا- في بَابِها (١)

وحاصل هذا الباب: أن هذه الحروف تنصِبُ الأفْعالَ المستقبلة، وأنَّ (أنْ) تنقسم قسمينِ: مخففةٌ من الثقيلة، وناصبةٌ؛ فالمخففةُ لاتعمل، ويُحْكَمُ على موضعها بالرفع، والنصبِ، والجرِّ؛ وأنَّ (لنْ) لاتكون إلا ناصبةً(٢)؛ وأن (إذنْ) تنصب إذا كانت مقدمةً، وإذا توسطتْ بطلَ عملُهَا، وإذا كان قبلها الواوُ والفاءُ جاز الوجهان؛ ومعنى (كَيْ) و (لامِ كَيْ) الغرضُ والعلةُ، ومعنى (لامِ الجحودِ) تأكيد النفي؛ ومعنى (إذنْ): الجوابُ، والجزاءُ؛ وأن (أنْ) مع الفعلَ بتأويل المصدر، وكذلك (ما) قد تكون مع الفعل بتأويل المصدر، في بعضِ وجوهِهَا، وقد ذكرتْ في باب (مَا)؛ و (لنْ) للنفي، و (حتّي) للغاية وأنها تنصبُ مابعدَهَا بإضمار (أنْ)(٣)، ويجوزُ رفعُه، والنصبُ بها على معنى (كيْ) أو (إلى أنْ)، فافهم ذلك إنْ شاءَ اللَّه -



=العجيبة، واستحضارُ صورتها في مشاهدة السامع، ليتعجبَ منها) أ هـ.

قلت: وماكان نافع ومجاهد ومن قرأ بالرفع يدُور في ألبابهم تأويلات النحاة هذه، وإنما نطَقَها لغةً، فالأخذُ بها أولى، ثم انظر (الفراء ١/١٣٢ - ١٣٣ والطبري ٤/٢٩٠ والنشر ٢/٢٢٧، والحجة لابن خالويه ص ١٣٣ - ١٣٤)

(١) المحرر ٣/٤٢٠.

(٢) كأنه يشيرُ إلى إهمال ما حُكِيَ من الجزم بها، وانظر (الهمع ٢/٤)

(٣) راجع المحرر (٣/٤٢١) وعلَّلَهُ ابن الخشاب (المرتجل ص ٢٠٥) بأن (حتَّى) في الأصل حرفُ جرٍّ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فيلزم أن يكون الناصب غيرها، وتعيَّنت (أنْ)؛ لأنها مع الفعل بتقدير المصدر، ويدخل عليها الجارُّ فقُدِّرَ (حتَّى) داخلةً عليها؛ كما يدخل عليها غيرها من حروف الجر.

البابُ الثامِنْ

الأجوبـة

اعلمْ أنَّ جوابَ الأمر، والنَّهْي، والاستفهام، والتَّحضيض، والعَرْضِ[١] والتَمَني مجزومٌ كلهُ؛ تقول من ذلكَ - في الأمر - (قُمْ أكرمْكَ)؛ فقولك (قُمْ) فعلُ أمرٍ، وقولك (أُكْرِمْكَ) جوابُ الأمرِ، مجزومٌ[٢]؛ قال الله - تعالى - ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ﴾[٣]، فـ (قلْ) فعل أمرٍ، وقوله (يغفرُوا) مجزومٌ على جواب الأمْرِ، في قول بعضهمْ[٤] وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النون، وتقولُ - في النهْيِ (لاتقمْ أُكْرِمْكَ)؛ فقولك (لاتقمْ) مجزومٌ بالنَّهي، وقولك (أكرِمْكَ) جوابُهُ، مجزومٌ.

وتقولُ - في الاستفهام[٥] (أتزورني أكْرِمْكَ)، فالهمزة للاستفهام، وقوله[٦] (أُكْرِمْكَ) مجزومٌ على جواب الاستفهام.

---

(١) في الهمع ٢/١٢ (قال أبو حيَّان والعَرْض والتَّحضيض متقاربانِ، والجامعُ بينهما التنبيه على الفعل، إلا أنَّ التَّحضيض فيه زيادةُ تأكيدٍ، وحَثٌّ على الفعل، فكل تحْضيضٍ عرْضٌ؛ لأنك إذا حضضته على الفعل فقد عرضتَه عليه) أ هـ، ولذا يعدُّهما النحويون واحدًا، وتتمة السبعة في كلامهم الدُّعاء، وانظر (الأشموني ٢/٢٩٦ - حلبي، والإنصاف ٥٣٠)

(٢) ابن الشجري (١/٣٧٣): (وإنما يكون الجزمُ بعدها؛ لأن الأمرَ في قولك (زرْني أكْرِمْك) بابٌ من الشرط؛ من حيث كان الثاني مستَحقًّا بالأول، ومسبَّبًا عنه؛ كما يكونُ الجزاءُ مستَحقًّا بالشرط) أ هـ، وانظر الآتى قريبًا

(٣) الجاثية ١٤

(٤) القائلُ به هو الخليلُ والمبردُ والسيرافيُّ، والزجاجُ، والفارِسيُّ؛ حيث يرونَ أن الجازم هو نفسُ الطلب على سبيل تَضَمُّنِ معنى حرف الشَّرط عند الخليل، والمبرد؛ ولنيابته منابَ الجازم عند السيرافي والفارسي؛ ويرى سيبويه والجمهور أنَّ الجازم هو (إنْ) الشرطية مقدرةً، وثمةَ آراءٌ أخرُ، انظر (الكتاب ٣/٩٣ - ٩٤، والمقتضب ٢/٨٠ - ١٣٣، والمحتسب ٢/١٠٠ والإنصاف ٥٤٣، والهمع ٢/١٥)

(٥) أي غير التقريري، احترازًا من نحو (ألسْتَ صاحِبَنا؟)؛ إذْ معناه أنت صاحبنا، وذلك لا جواب له (شرح العمدة ٣٣٣)

(٦) هو سائغ على الالتفات، وكذا ما بعده، وقد مرّ له نظائر.

وتقول - في التحضيض- (هلاّ تزوُرني أُكْرِمْكَ)؛ فقوله (هلاّ تزورني) تحضيض، وقوله (أُكْرِمْكَ) مجزومٌ على جواب التحضيض، والتحضيض والتحريضُ بمعنى واحدٍ.

وتقول - في العرضِ-: (ألاَ تزورُني أُكْرِمْكَ)؛ فقولك: (ألا تزورنى) عَرْضٌ، و: (أُكْرِمْك) مجزومٌ على جواب العرضِ.

وتقول -في التمنى-: (ليْتَ لِى /٤٦٩/ مالًا أنفقْ منهُ)؛ فقولك (ليت لي مالًا) تمَنٍّ، وقولك (أُنْفِقْ منهُ) مجزومٌ على جوابِ التمنِّي.

فَصْل

وتكون هذه الأجوبةُ كلُّها منصوبةً مَعَ[1] الفاءِ، ويبطلُ الجزمُ[2] فتقولُ - في الأمرِ - (زرْني فأكرِمَك)؛ فقوله (زُرْنِي) أمرٌ، وقوله (فأكْرِمَكَ) جوابُ الأمرِ، منصوبٌ بالفاءِ.[3]

وتقولُ - في النهيِ- (لا تَدْنُ من الأسدِ فيأكُلَكَ)؛ فقولك (لاتدْنُ) فعل نهى، وقولك (فيأكلَكَ) جوابُ النهي، منصوبٌ بالفاءِ؛ قال اللهُ - تعالى - ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾[4] فنصبَ قوله (فَيُسْحتَكمْ) بالفاء؛ لأنه جوابُ

---

(١) د: (على) سهو.

(٢) في الخصائص ٣/٤٧: (وذلك أنك إذا أجبْتَ بالفاء، فإنك تنصبُ لتصورك في الأول معنَى المصدر، وإنما يصحُّ ذلك؛ لاستدلالك عليه بلفظ فعله، ألا تراك إذا قلتَ: (فأُكْرِمَكَ) فإنك إنما نصبته؛ لأنك تصورت فيه لتكنْ زيارةٌ منك فإكرامٌ منى) أ هـ

(٣) نصبُه بالفاء نفسِها هو مذهب أبى عمر الجرمي. ونصبُه عند سيبويه والبصريين بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء، وعندَ الكوفيينَ بالخلاف. (الكتاب ٣/٢٨، والبحر ١/١٥٩) ويسميه الكوفيون أيضًا: (الصَّرْفَ)، ومعنى ذلك عندهم أنها تصرف معنى مابعدها عن معنى ما قبلها، فيُنْصبُ بمخالفة الأول.

(إصلاح الخلل ٢٤٥، والبحر ٣/٣٧٥، ٧/٥٣١، وش الكافية ٢/٢٤١، وسر الصناعة ١/٢٧٣)، والمصنف على ماعليه جمهور البصريين من كون النصْب بأنْ مضمرةً كما مر في (٤٩/٤).

(٤) طه: ٦١.

النهْي[١]، وهو قوله (لا تَفْتَرُوا).

وتقول -في الاستفهام- (أتزورُني فأكْرِمَك)؛ فقولك (أتزورني؟) استفهامٌ؛ لأنه في أوله الهمزة، وقولك (فأكرِمَك) منصوبٌ بالفاء على جواب الاستفهام[٢]؛ قال الله - تعالى - ﴿يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾[٣]؛ فنصَبَ (أوارِيَ) على جواب الاستفهام، وهو قوله (أعَجزْتُ)؟[٤]

وتقول: - في التَّحْضيض - (هلا تزورُني فَأُكرِمَكَ)؛ فقوله[٥] (هلا) تحضيضٌ، وقوله (فأكْرِمَك) منصوبٌ بالفاء، جواب التحضيض، ومنه قوله - تعالى - ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٦]، فنصَبَ قوله (أصدقَ) بالفاء، على جواب التحضيض[٧]؛ لأن (لوْلاَ) قد تكون للتحضيضِ، وسنذكر حروف التحضيض في مقالة (الحروف)[٨] - إنْ شاءَ اللهُ - تعالى -

(١) العكبري (التبيان ٨٩٤)؛ وقد قُرِئَ بالجزم، قال السهيلي (الأمالي ٧٤، ٨٥): (فمنْ نصب فالنهيُ واحدٌ، ومن جزم فالنَّهيُ نهيان، أي لا تفترُوا، ولا يُسحتْكمْ)

(٢) وعليه المثل (أينَ بيتُكِ فتُزَارِى) - الميداني ١/١٣٥

(٣) المائدة: ٣١

(٤) ذهب إلى ذلك الزمخشري (الكشاف ١/٦٠٨) وخُطِّئَ من المحققين، وهو حَرِيٌّ بذلك؛ قال أبو حيان: (وقال الزمخشري: (فأوَارِيَ) - بالنصب - على جواب الاستفهام). انتهي، وهو خطأٌ فاحشٌ؛ لأن الفاءَ الواقعة جوابًا للاستفهام، تنعقدُ من الجملة الاستفهامية، والجواب شرطٌ، وجزاءٌ (كذا التعبير)، وهنا لا تنعقدُ، تقول (أتزورُني فأكرمكَ) والمعنى إنْ تزرْني أكرمْك ولو قلتَ هنا: إنْ أعجزْ أن أكونَ مثل هذا الغراب أُوارِ سوءة أخي لم يصحَّ؛ لأن المواراة لاتترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب) أهـ، وقال العكبري (ليس بشئ) أهـ، وقال ابن هشام (هو غالطٌ في ذلك) أ هـ، والصواب أنه معطوفٌ على قوله (أنْ أكُونَ) (البحر ٣/٤٦٧، والتبيان ٤٣٣، وش الشذور ٣٠٨)

(٥) على الالتفات كما سبق في نظائره، وكما يأتي.

(٦) تقدمت في ٣/٢٦٤ المحرر.

(٧) الأمالي الشجرية ١/٢٨٠

(٨) (٤/١٢٢ المحرر).

ومن جزم قوله : (أكنْ) عطفهُ على موضع (فأصَّدَّقَ) قبل دخولِ الفاء ؛ لأنه لو لم تكن الفاء لكان (أَصَّدَّقْ) مجزومًا على جواب التحضيضِ[١] ؛ ومن نصَبَهُ[٢] فلا إشكالَ.

وتقول - في العرْضِ - : (ألا تنزِلُ عندنا فنكرمَكَ) فقولك (ألا تَنْزِلُ) عرضٌ و : (نكرِمَكَ) منصوبٌ بالفاء ، جوابَ العرْضِ.

وتقول - في التمنِّي - : (ليتَ لِي مالًا فأنفِقَ منْهُ) ؛ فقولك : (ليت لِي) تَمَنّى ، وقولك : (أُنفِقَ) منصوبٌ على جواب التمني بالفاء ؛ قال الله - تعالى - ﴿يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[٣] ، فنَصَبَ (أفوزَ) على جواب التمني[٤]

وأما جوابُ النفْيِ فهو مرفوعٌ أبدًا مع غير الفاء[٥] ؛ تقول (ما تأتِينا نُكرِمُك) ؛ فيكونُ (نكْرِمُكَ) مرفوعًا ، وكذلك : (مالك عنْدِي شيءٌ تُطالِبُنِي به)[٦]

فإذا دخلت /٤٧٠/ عليه الفاء كان منصوبًا[٧] ، وتقول (ما تأتينا فنُكْرِمَكَ) - بنصب الميم - و : (مالَكَ عندى شيءٌ ، فتطالبَنى به) - بنصب الباء - و (ما تأتيناَ

(١) المحرر (٣/ ٢٦٤).

(٢) هو أبو عمرو ، ووافقه الحسن ، واليزيدي ، وابن محيصن ، والنصبُ عطفًا على لفظ (فأَصَّدَّقَ) (النشر ٢/٣٨٨، والاتحاف ٤١٧ ، والبيان ٢/٤٥ ، ٤٤١ ، وشرح العمدة ٢٥٠ ، ومعاني الفراء ٣/ ١٦٠).

(٣) النساء : ٧٣

(٤) الفراء (١/٢٧٦) : (العرب تنصب ما أجابتْ بالفاء في : (ليتَ) لأنها تمنٍّ ، وفي التمنِّ معنى يَسرُّني أنْ تفعل فأفعلَ ، فهذا كأنه منسوقٌ) أ هـ، وانظر (البحر ٣/٢٩٢ ، والتبيان ٣٧٢).

(٥) المرادي (٤/ ٢١٢) : (لأنه يقتضى تحققَ عدم الوقُوع ، كما يقتضي الإيجابُ تَحقُّقَ الوقوع ، فلا يجزمُ بعده ، كما لايجزم بعد الإيجاب) أ هـ، والأشموني ٢/٣٠٤ حلبي ، ونقل السيوطي عن الزَّجاجي أنه أجازَ الجزمَ معهُ ، وعن بعضهم اختيار الرفعِ مع جواز الجزم ، ونقل الخضري عن الكوفيينَ جوازَ الجزم بعده.

(الهمع ٢/ ١٤ ، والخضري ٢/١١٧ ، وإصلاح الخلل ٢٦٣ ، والفصول ٢٠٧)

(٦) د ، وحاشية (ص) (برفع الباء) أ. هـ.

(٧) أى جوازًا.

فتحدِّثَنَا)[١] - بنصب الثاءِ - ؛ فيكون (ما) حرف نفي ، وما بعدها فعلٌ مستقبلٌ مرفوعُ ، وقولك : (فتحدثَنَا)، و (نكرمَكَ)، و (تطالِبَنِي) منصوبٌ على جواب النفي ، نصبهُ بالفاء ، [وهوَ][٢] مرفوعٌ معَ غير الفاءِ

واعلم أن هذه الأجوبةَ كلَّهَا يجوز فيها وجهان [٣] الرفعُ على الاستئنافِ ؛ والقطْعِ من الأول ، والنصْبُ بالفاءِ - كما ذكرنا -

فَصْـل[٤]

وأما النصبُ بـ(الواو)[٥] فهُو مقيسٌ على النصبِ بالفاءِ[٦] ، فكلُّ موضعٍ نصبتْهُ الفاءُ ، فالواوُ تنصبُهُ[٧] ؛ من ذلك قولُهم (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبَنَ) ؛

---

(١) أجازوا في مثل هذه الأساليب النصب والرفع ، وفي كلٍّ منهما وجهان

أولها أن تُقدَّر الفاء عاطفةً لمصدر الفعل بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، ويقدَّر النفْي منصبا على الثاني دون الأول .

ثانيها : أن تقدَّر الفاء عاطفةً كسابقه ، ويقدر النفي منصبًا على الأول فينتفي الثاني تبعًا لأنه مسببٌ عنه ، وفي هذين الاعتبارين يَجبُ النصب .

ثالثها أن تقدر الفاءُ لمجرد عطف لفظ الفعلِ على لفظ ماقبلها ، فيكون شريكه في إعرابه

رابعها : أن تُقَدَّرَ الفاء للسببيَّة ، ويُقَدَّرَ الفعل بعدَها مستأنفًا مبنيًّا على مبتدأ محذوف ، وفي هذين الاعتبارين يجب الرفع .

انظر (الكتاب ٣/ ٣٠، والرد على النحاة ١١٦ ، والمغني ٢/ ٩٨ ، ١٣٦ ، والشذور ٣٠٢ - ٣٠٣)

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) المقتضب ٢/ ١٧ - ١٨ ، وقال ابن مضاء (الرد على النحاة ١١٩) : (وكلها يجوز فيها القطع من الأول ، ورفع الفعل على أنهُ مُوَجَبٌ) أ هـ، وانظر (المفصل ٢٤٦)

(٤) زدت هذه الكلمة بمقتضى الانتقال الموضوعي

(٥) القائل بالنصب بالواو - كما في الفاء ، وأوْ ، - هو أبو عمر الجَرْمي ، والبصريون على تقدير (أنْ) والكوفيون على الصرف ، كما تقدم في (٤/ ٦٨ وحاشيتها) وانظر أيضًا (إصلاح الخلل ص ٤٩ ، وش المفصل ٧/ ٢١) والمصنف على مذهب البصريين ، وإنْ اتسعتْ عبارته هنا ، وقد صَرَّحَ به في ٤/ ٤٩- المحرر)

(٦) الأخفش (مابعد الواو كما بعد الفاءِ) أ هـ، (المعاني ١٠٦ /ب - منهجه ٢٣٣) وفي التسهيل (٢٣٢) (تضيرُ (أنْ) الناصبة - أيضًا - لزومًا بعد واو الجمع واقعةً في مواضع الفاءِ) أ هـ .

(٧) الأشموني ٢/ ٣٠١ - ٣٠٣ - حلبي ، والهمع ٢/ ١٣ .

فقولك : (لا تأكلْ) نَهْيٌ ؛ وقولك (وتشرَبَ اللبَنَ) منصوب بالواو على جواب النهْيِ[١] ، ومثل ذلك قول الشاعر[٢]

(١٦٧) لاتَقْطَعَنْ ذَنَبَ الأفْعَى وتُرْسِلَهَا إن كنتَ شَهْمًا فأَتْبِعْ رأسَهَا الذَّنَبَا[٣]

فنصب : (ترسِلَهَا) على جواب النهي .

وكذلك قوله - تعالى- : ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٤] فنصَب (نكونَ)[٥] بالواو على جواب التمنِّي[٦] ، وهو قوله (ياليْتَنَا) ، ومنْ ذلك قول الشاعر[٧] :

---

(١) سَمَّى المنصوبَ بعد الواو : جوابًا ، وكذا يطلقه النحويون ؛ كالزجاجي ، وفيه نظر ؛ قال ابن السيد (إصلاح الخلل ٥١) : (إنما يُسَمَّى جوابًا ما يُنْصَبُ بعد الفاء خاصة)أهـ وانظر الآتى قريبًا .

(٢) بعض الغسَّانيين يحرِّضُ الأسودَ بن المنذر على قتل أعدائه ، كذا نسبه الراغب في (محاضرات الأدباء ص ٩٧) .

(٣) البيت ثالث ثلاثة في (المحاضرات) ، ولم أوفَّق في توثيقه من غيره رغْمَ شهرتِه .
والشِّعر من بحر البسيط
والشاهد : النصب بأنْ مضمرةً بعد واو المعية المسبوقة بالنهْى .

(٤) الأنعام : ٢٧

(٥) وكذا : (نكذِّبَ) ولعلهُ يرى لقراءةِ ابن عامر خاصةً ، فهو على رفع الأول ونصب الثاني ، وحمزةُ ويعقوُبُ ، وحفصٌ بنصبِهما ، والباقون بالرفع فيهما ، (النشر ٢/٢٥٧ ، والإتحاف ٢٠٦) .

(٦) أبو حيان (البحر ٤/١٠١) : (هذا النصب عند جمهور البصريين هو بإضمار (أنْ) بعد الواو ، وكثيرًا ما يوجَد في كتب النحو أنَّ هذه الواو المنصوب بعدها هو على جوابِ التمنى ، كما قال الزمخشري (الكشاف ٢/١٣) ، وليس كما ذَكَرَ ؛ لأن الواو لاتقعُ في جواب الشرط ، فلا ينعقد مما قبلها ، ومما بعدها شرطٌ وجوابٌ ، وإنما هى واوُ الجمع يُعْطَفُ ما بعدها على المصدر المتوهَّم قبلها ، وهى واو العطف)أ هـ
وهذا استعمال شائع ، انظر (معاني الزجاج ٢/٢٦٣ ، والتبيان ٤٨٩ ، والرازي ٤/٢٨) وقد مرَّ قريبًا فى (١) هنا تحرير البَطَلْيَوْسيّ له .

(٧) أبو الأسود الدؤلي : أو المتوكل الليثي ، أو سابقٌ البربري ، أو الأخطل والأول الأشْهَرُ (ديوان أبى الأسود ص ١٣٠ ، والكتاب ٣/٤٢ ، والمقتضب ٢/٢٥ ، والجمل ص ١٩٨ وإصلاح الخلل ٢٤٥ ، والفصول ٢٠٦ ، واللسان - عظظ - وفصل المقال ١٣٠ ، والجواهر ٢/٤٢٥ ، والعيني ٤/٣٩٣).

(١٦٨) لاتنْهَ عنْ خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ - إذا فعلْتَ - عَظِيمُ[١]

فنصب قوله (وتأتِيَ) على جواب النهْى، وهو قوله (لاتَنْهَ)[٢]

واعلمْ أن جواب النهي [غير الصالح جوابًا للشرْط المقدر][٣] فيه خلافٌ البصريُّون لايجزمُونَهُ، والكوفيونَ[٤] يجزمونه، فالبصريون يقولون (لاتدنُ مِنَ الأسَدِ يأكُلُكَ)[٥]- برفع اللام -؛

---

(١) البيت من بحر الكامل

والشاهد نصب (تأتى) بأن مضمرة بعد الواو المسبوقة بالنَّهى.

(٢) لم يمثِّل للواو في غير التَّمني، والنَّهى؛ ربما لعدم السماع في الباقي، أو معظَمِه، قال أبو حيان (لا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء، ولا العرْض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقْدَمَ على ذلك إلا بسَمَاع). اهـ، نقله صاحبا (التوضيح ٢١٠/٤، والتصريح ٢٣٩/٢)

(٣) تتمة لازمة تقويمًا للنص من المصادر، ولعل نحوها سقط من الناسخ، وانظر مثلًا - (الأوضح ٢/ ٢١٢، والأشموني ٣٠٥/٢ - حلبي)

(٤) المذهبُ منقولٌ عن الكسائي؛ أما الفراء فلايرى الجزم في النهى بعامة؛ قال (المعاني ١٦٠/١): (العرب لاتجازى بالنهى، كما تجازى بالأمر، وذلك أن النهي يأتى بالجحْدِ، ولم تجازِ العربُ بشئ من الجُحُود، فإذا رأيت نهيًا بعد اسمه فعلٌ فارفعْ ذلك الفعل؛ فتقول لاتدعَّنهُ يضربُهُ) أهـ.

(٥) سيبويه ٩٧/٣ (فإن قلت: (لاتدنُ من الأسدِ يأكلْك) فهو قبيحٌ - إن جزمتَ - وليس وجهَ كلام الناسِ؛ لأنك لاتريدُ أن تجعلَ تباعُده من الأسد سببًا لأكله، فإن رفعت فالكلام حسنٌ) أهـ، وانظر (المقتضب ٨١/٢، وإصلاح الخلل ص ٢٦٣) وقال ابن مالك (التسهيل ٢٣٢): (فإن لم يحسُن إقامة (إن تفْعَلْ) مقام الأمر، و: (إلا تفعَلْ) مقام النهي لم يُجْزم جوابُهُمَا خلافًا للكسائي) أهو قال ابن هشام (المغني ١٥٦/٢ - حلبي): (لأن الشرط المقدرَ إن قُدِّر مثبتًا أى (فإن تدنُ) لم يناسب فعلَ النهى الذى جُعِل دليلًا عليه، وإن قُدِّرَ منفيًا، أى (فإن لاتدنُ) فَسَدَ المعنى) أهـ، وانظر (الجامع ١٧٩، وابن يعيش ٤٨/٧، ٥٠)

فالبصريون يوجبون أنْ يكون المقدرُ مثل المظهر إثباتًا، أو نفْيًا، والكسائي يُجَوِّزُ عند قيام القرينة أن يُضْمَرَ المثبتُ بعد المنفيِّ، وعلى العكس، فيجوز - إذنْ - عنده (لاتدنُ من الأسدِ يأكلْكَ) على معنى (إنْ تدْنُ)؛ قال الرضي (٢٦٧/٢) (وليس ماذهب الكسائي إليه ببعيد لو ساعدهُ نقلٌ) أهـ.

قال السهيلي (الأمالي ص ٨٥) (وقد يجوزُ عندى ما منعُوه من قولك (لاتدنُ من الأسد يأكلْكَ) لأنِّى وجدتُ في حديث أُحُدٍ قول أبى طلحة (يارسول الله، لا تطاولْ يصبْكَ سهامُهُمْ) [البخاري ١٢٥/٥] فلو قدرتَ هنا (إن لا تطاولْ يصِبْكَ) كان محالًا، وهو الذى منعه النحويون على استقباح، وقد ذكره سيبويه واعترف بقبحه، ولكنه يُخرَّجُ على أنْ تضمر فعلًا يدل عليه النهى؛ كأنه قال: إنْ تطاولتَ يصبْك سهمٌ من سِهَامِهِمْ أو يكون مُنْجزمًا على نهى آخر، كأنه قال:

والكوفيون(١) يقولون (لاتدنُ من الأسدِ يأكلْكَ) - بجزم اللام- على جواب النهي .

وأما (أوْ) فإنها قد يُنْصَبُ بها(٢) الفعل على معنيين معنى (إلا (أنْ) ومعنى (كَيْ)(٣) ؛ تقول (لألزمنَّكَ أوْ تقضيَنِى حَقِّي)(٤) ؛ [إن شئت قدرته بقولك (لألزمنَّك إلا أنْ تقضِيَني حقِّي) ، [وإن شئت قدرتَه بقولك (لألزمنَّك كيْ تقضِيَنِي حقِّي](٥)

وأما جواب الشرط فمجزومٌ مع غير الفاءِ ، فإذا دخلت الفاءُ كان مرفوعًا(٦) بخلاف سائر الأجوبة .

وحاصل هذا الباب :

/ ٤٧١ / أن الأجوبةَ الستةَ مجزومةٌ مع غير الفاءِ ، [فإذا دخلتْ الفاءُ](٧) كانت

=(لايصْبك) واسْتُغْنِيَ بالنَّهى الأول) أ هـ - أي على البدل - وبه خرَّجه ابن مالك (شرح العمدة ٢٣٦ ، والأشموني ٢/٣٠٥) ، كما خَرَّجَ عليه الحديث : (منْ أكل منْ هذه الشجرة (الثوم) فلا يَقْرَبَنْ مسجدَنَا يؤْذِنَا) وانظر (المرادي ٤/٢١٤ ، والخضري ٢/١١٧)

(١) هو الكسائي - كما تقدم - وقد نسبه ابنُ عصفور - كالمصنف - للكوفيينَ (راجع الهمع ٢/١٤) .

(٢) كما تقدم في الفاء والواو ، والبصريون على أن النصب بأنْ مضمرةً ، والكوفيون على الخلاف أو الصَّرْفِ ، والجرْميّ على أن النصب بـ (أوْ) نفسها ، وانظر ماتقدم مع الحرفَيْن وإصلاح الخلل (ص ٤٩ ، والهمع ٢/١٠)

(٣) يقدرونَها بـ (حتَّى ، وإلاَّ أنْ) - كما في : (مفاتيح الغيب ٣/٤٨ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٨) ولما كانت (حتَّى) تكون بمعنى (إلى) وبمعنى (كَيْ) صحت الاعتباراتُ المقدرة على مايأتي .

(٤) د (حصتى) والمثبت هُوَ المتوارثُ عنهم ، وانظر : (الكتاب ٣/٤٦ ، والمقتضب ٢/٢٧) والفراء ٢/ ٧٠ - ٧١ ، والشجري ١/٣٧٣ ، ٢/٣١٩ ، والصاحبي ١٧١) وغيرها

(٥) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها ، ويصحُّ أن يُقَدَّرَ فيه (حتىَّ) قال المرادي (٤/ ١٩٨) : (ويصحُّ للتقديرات الثلاثة قولُهمْ لألزمنَّك أو تقضينى حقِّي ؛ فإنه يصلح للتعليل ، وللغاية ، والاستثناء من الأزمان ، ويتعين الأول في نحو : (لأطيعنَّ اللَّهَ أو يغفرَ لِى) والثاني في نحو لأنتظرنَّه أو يجئَ ، والثالث في نحو لاقتلنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ) أ هـ ، فالتقديرُ بحسب التركيب

(٦) المحرر (٤/٤٩).

(٧) زيادةٌ يقتضيها السياق ، ولعلَّ نحوها سقطَ من الناسِخ ، وهى من كلامِه السابق .

الأجوبة منصوبةً[١]، ويجوز الرفع[٢]

وجواب النفي مرفوعٌ مع غير الفاء، فإذا دخلتْ الفاءُ كان منصوبًا، مثل سائر الأجوبة

وجواب الشرطِ مجزومٌ، ومع الفاء مرفوعٌ، وأنَّ (الواو) مقيسةٌ على الفاءِ، وأنَّ (أوْ) تنصب على معنى (إلاَّ أَنْ)، أوْ معنى (كَيْ)



(١) المحرر (٤/٦٨، ٧١)

(٢) المحرر (٤/٦٨، ٧١).

البابُ التَّاسِعُ
فِي الأفْعال المعتلَّةِ اللاَّمِ[١]

اعلم أن حروفَ العِلَّةَ ثلاثةٌ : (الواوُ) ، و (الياءُ) ، و (الألِفُ) .

فإذا كانت في آخر فعلٍ ؛ نحو : (يَغْزو) ، و (يرمِي) ، (ويخشَى) كان إعرابُ الفعل مقدرًا - في الرفع - ؛ فتقول : (زيدٌ يغْزُو) ؛ فـ(يغزُو) فعلٌ مستقبلٌ مرفوعٌ في المعنى ، وإنما لم يظهر الرفع في الواو ؛ لأنهُ[٢] ثقيلٌ على الواو ، فجعلوا رفْعَهُ مقدرًا ، استثقالًا للضمِّ على الواوِ ، وأما ضمةُ (الزايِ) فليست بإعرابٍ ، وإنما هي ضمةُ بنْيَةٍ ، كما هي في (يقتُلُ) ، و(يخرُجُ) ، ولايكون حرفُ الإعرابِ إلا آخرَ الكلمةِ .

وكذلك (هذا يرمِي) ، فرفْعُ (يرْمِي) مقدرٌ ؛ لأن الضمَّ على الياء ثقيلٌ ، فلذلك جُعِلَ مقدرًا في الياء ؛ لأن الياء - إذَا انكسر ماقبلها - ثَقُلَ عليها الرفع ، فلا يدخلها رفعٌ ، وذلك مثل (يرمِي)و : (يَقِي)و : (يكفِي)و (يمْشِي) ؛ كلُّ ذلك لايدخله رفعٌ ؛ لكون ماقبل الياء مكسورًا ، فكان[٣] الرفعُ على الياءِ ثقيلًا

وكذلك : (الواو) - إذا انضمَّ ماقبلها[٤] - لا يدخُلها رفعٌ في نحو قولك (يغزُو، ويدعُو) ، لايدخلها[٥] رفع أصلًا ؛ لثقل الرفْعَةِ على الواوِ [المضموم ما قبلهَا][٦] ، والياءِ المكسورِ ماقبلَهَا

وكذلك -في الأسماءِ -نحو (قاضٍ ، والقاضِي)و : (غازٍ ، والغازِي) لَمَّا انكسر ماقبلَ الياء تَعَسَّرَ[٧] الجرُّ والرفعُ عليها ، وأما النصْبُ فهو يدخلُ على الواوِ ،

---

(١) المقتضب (١/٢٧٢ - ٢٧٣) .

(٢) ص (لأنَّ) تصحيف

(٣) ص ، د (وكان) والمناسب الفاء - كما أثبتُّ -

(٤) كذا مكررا

(٥) ص ، د : (يدخله) والمناسب لكلامه المثبت .

(٦) مابين الحاصرتين زيادة لا بدَّ منها ، وهى من كلامه السابق قريبًا

(٧) ص ، د : (تعذَّر) ، وأحسبه تصحيفًا عن المثبت ؛ إذ لا تتعذَّر الحركة عليهما ، بل تثقل .

والياءِ؛ لخفة النصْبِ، كقولك: (لنْ يغزوَ)، و: (لنْ يرميَ)[١]، و: (رأيت قاضيا، والقاضِيَ).

وأما (الألفُ) في قولك (يسْعىَ) و. (يخْشَى) فلا تتحرَّكُ بحالٍ، ولايدخلُ عليها رفعٌ، ولا نصبٌ، فإذا قلت: (لن يغزُوَ) و (لن يَرْمِيَ) دخل النصب على الواو، والياءِ، من: (يغزُو) و (يرْمي) فَحُركَّتا بالنصبِ؛ لأن النصب خفيفٌ، وتقول: (زيد يخشَى) و (لنْ يخشَى) فلايظهر رفع ولا نصبٌ في الألف

فإذا جزمتَ /٤٧٢/ حذفتَ حروفَ العلة؛ فقلت (لم يَغْزُ)، و (لم يرْمِ)، و(لم يَخْشَ) فحَذفتَ الواوَ والياءَ، والألفَ جميعًا؛ لأنها حروف علة ضعيفةٌ، فَتَقَوَّى عليها الجازمِ فحذفها[٢]

وكذلك (النُّونُ)، تُحْذَفُ - أيضًا - للجزم؛ في قولك (لَمْ تفعلاَ، ولم تفعلُوا، ولم تفْعَلِي) فعلامة الجزمِ حذفُ النونِ[٣]

وقد حُذِفتْ النونُ - أيضًا - في قولهم (لَمْ يكُ زيدٌ قائمًا)؛ أصله (لَمْ يكنْ)، فكثر استعمال هذه الكلمة، فزادوا [و][٤]خفَّفُوهَا بحذفِ النونِ منها استخفافًا[٥]؛ قال الله - تعالى - ﴿قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾[٦]؛ فافهم ذلك

وحاصلُ هذا البابِ: أن حروفَ العلَّةِ لايدخُلها الرفعُ إذا كان ماقبلها مضمومًا، أو مكسورًا، ويدخُلها النصبُ، وأما الألفُ فلا تتحركُ بحالٍ، وأنهَا تنحذفُ في الجزمِ جميعها، و: (النونُ) - أيضًا - تنحذفُ للجزمِ، وقد حُذِفَتْ من (يكونُ) تخفيفًا، فافهم ذلك، وقس عليه تُصِبْ - إن شاء الله تعالى

---

(١) د: (لم يغزُ، ولم يرمِ)، وهو سهو

(٢) المحرر (٢/ ٨٩، ٤/ ٢٠، ٢٦، ٣٩٨).

(٣) المحرر (٢/ ٩٠).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) المحرر (٢/ ٩١) وقال سيبويه ٢/ ٢٩٦ محقق (الشيءُ إذا كَثُرَ في كلامهمْ كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه؛ ألا ترى أنك تقولُ: لم أكُ، ولا تقول لم أقُ - إذ أردت: أقلْ ، فالعرب مما يُغيِّرونَ الأكثر في كلامهم عن حال نظائره) أهـ.

(٦) المدثر: ٤٣، والمحرر (٢/ ٩١).

البابُ العاشِرُ
في قسمةِ الأفعالِ في التعدِّي وغيرِ التعدِّي

اعلم أن الأفعالَ في ذلك على سبعة أقسام : [١]

* فعلٌ لايتعدّى ألبتةَ ، ولا يتجاوزُ الفاعلَ ؛ كـ (قَامَ زيدٌ) و(خرج عمروٌ)[٢]

* وفعلٌ يتعدَّى إلى مفعولٍ ؛ كـ (ضرب زيدٌ عمرًا) ، وهى أفعال الحواسِّ الخمْسِ : السمعُ ، والبصرُ ، والشمُّ ، والذوقُ ، واللمسُ ، أو مايجرى مجْراها[٣]

* وفعلٌ يتعدَّى إلى مفعولينِ - يجوز الاقتصار على أحدِهما - ؛ نحو (أعْطَى) و : (كَسَا)[٤]

* وفعلٌ يتعدَّى إلى مفعولينِ - لايجوز الاقتصار على أحدِهِمَا- ؛ نحو (ظَنَنْتُ) وأخواتها . [٥]

* وفعلٌ يتعدَّى إلى ثلاثةٍ ، نحو : (أَعلمْتُ) ، وأخواتها [٦]

* وفعلٌ يتعدَّى بحرف جرٍ ؛ نحو (مررتُ بزيدٍ) ، و(نزلتُ على عمروٍ)[٧]

* وفعلٌ يتعدَّى تارةً بنفسِهِ ، وتارةً بحرف جرٍّ ؛ نحو : (شكرتُ زيدًا) و :(شكرتُ لزيدٍ) وما أشبهه[٨]

---

(١) الجمل (ص ٣٩) .

(٢) المحرر (٣/١١٣) .

(٣) ذاته (٣/١١٤) ومنه ما يتعدى للواحد بنفسِهِ تارةً ، ويلزمُ أخرى ، نحو (فغرفَاهُ ، وشحاهُ : فتحه ، وفغرفُوهُ ، وشحا) . (ش الشذور ٣٥٦) .

(٤) المحرر (٣/ ١٣٠) وقد يرد منه ما يتعدى إليهما بنفسِهِ تارةً ، ويلزم أخرى ، نحو (نقصَ المالُ ، ونقصتُ زيدًا دينارًا) ، (ش الشذور ٣٥٦) .

(٥) المحرر (٣/ ١٣٤) وكان ينبغي أن يعدَّ ما يتعدَّى لاثنينِ بواسطةٍ تارةً ، وبغيرها أخرى نحو استغفرَ وعذره أنه يعدُّه فيما يتعدى لاثنينِ يجوز الاقتصار على أحدِهما كما صنع في (٣/١٣٠ - المحرر)

(٦) المحرر (٣/١٤٩)

(٧) ذاته (٣/١٥١) .

(٨) ذاته (٣/١٥٥) .

* وقد ذكرنا جميع ذلك في باب المفعول به؛ لكل قسمٍ من تلك[١] بابٌ، وكذلك باب (كَانَ)[٢] وأخواتِها، قد تقدم في المرفوعات، فليس لإعادة ذلك ثمرةٌ، فافْهمه موفقًا - إن شاء الله تعالى -



---

(١) ص، د: (ذلك) تصحيف.

(٢) وهو قسمٌ برأسهِ لايوصف بتعدٍّ، ولا لزوم (الهمع ٢/٨٠) فالأقسامُ أربعةٌ لازمٌ ومتعدٍّ، وذو واسطةٍ، وذو وجْهين، وهو ما عليه الناسُ، وزيادة العدَّة من صور المتعدِّي الأربعة، فصارت سبعةً، أو ثمانيةً بإضافة (كان)، وراجع (التصريح ويس ١/٣٠٨).

/ ٤٧٣ / البابُ الحادِي عَشَرَ

في الأفعال التِي لا تتصرَّفُ[1]

وهى (عَسَى)[2] و (نِعْمَ) و (بِئْسَ) و (لَيْسَ) و (فِعلُ التعجُّبِ) و (حبَّذَا)[3]، وإنما لم تتصرف هذه الأفعالُ؛ لأنها خَرَجَتْ عن بابِهَا، وضُمِّنَتْ معنىً آخر غير معناها؛ إذ كانت (نِعْمَ) و (بِئْسَ) قد تضمنتا معنى المدْحِ، والذمِّ، فتُرِكَ تصرفهما إعلامًا بذلك، وكذلك (عَسَى) لما كانت تدل على الطمع والرجاءِ مُنِعَتْ التصرفَ إعلامًا بذلك؛ لأنها جُعِلَتْ نفس الطمع، والرجاءِ، وكذلك (لَيْسَ) تضمنتْ معنى الحرف، وهو (مَا) النافية، فَمُنِعَت التصرُّفَ لذلك، وكذلك (حبَّذَا) نُقلت إلى معنى تقريب المحبة من القلب، فمُنعتْ التصرف لذلك، وكذلك (فِعلُ التعجبِ) مُنعَ التصرفَ؛ لأنه نُقِلَ إلى معنى التعجب فَمُنِعَ التصرفَ لذلك، من حيث إنَّهُ إذا لم يكن تعجبًا لمْ[4] يكن إلا متصرفًا[5] فلما نُقِلَ إلى التعجب تحمَّلَ معنىً غير معناه الأصلي فمُنِعَ التصرفَ لذلك؛ فافْهمْهُ.

---

(١) الفصول ص ١٧٧، المحرر ٣/٣٥٧.

(٢) حكى ابن عقيل عن الأنباري استعمال المضارع واسم الفاعل من (عسَى)، قالوا عَسَى يعْسِى فهو عاسٍ. (ابن عقيل ص ١١٩) والحقُّ أن المتصرفَ استعمالٌ آخر؛ إذ ورد بمعنى كَبِرَ، وغَلُظَ، واشتدَّ (اللسان - عسى)

(٣) أسرار العربية (ص ٣٦)، وقد قصره على السِّتَّة نفسها، ولعلَّ الاقتصار عليها جَرْيٌ على الأشهر منها، والا فالجوامد كثيرة؛ منها: مادام، وهبْ - اليقينية - وتعلَّم بمعنى اعلمْ، وهلمَّ - التميمية، وهاتِ - على مذهبٍ - وأفعال الاستثناء، وتبارك، وغيرها وانظر فيها (التسهيل ص ٢٤٦ - ٢٤٧، والمزهر ٢/٤٥، والأشباه ٢/١٠، والهمع ٢/٨٣).

(٤) كلمة (لمْ) من (د): وحاشية (ص).

(٥) العبارة في (ص، د) (من حيث إنه إذا لم يكن تعجُّبًا لم يدلَّ على معنى التعجب)، كذا، وفيها ما فيها، ولعل ما أضفت من (يكن الاَّ متصرفًا) أقام العبارة، وهى مُفَادة من كلامه الآتي.

البابُ الثاني عشَرَ
في أفْعال المقاربَة[١]

وهي: (كَادَ) و: (عَسَى) و: (أخَذَ)[٢] و: (جَعَلَ) و: (قَارَبَ)[٣]، و: (كَرَبَ).

اعلم أنَّ هذه الأفعال ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبر؛ كما قلنا ذلك في (كان)[٤]-؛ فإذا قلت: (كاد زيدٌ يقومُ) كانت: (كادَ) فعلًا ماضيًا، معناه المقاربةُ، و (زيدٌ) اسمها، و: (يقومُ) خبرها، مرفوعٌ في اللفظ منصوبٌ في المعنى.

ولا يكون خبرُ هذه الأفعال إلا فعلًا مستقبلًا[٥]؛ لأنه لم يُسْمع عن العرَب إلا كذلك، وقد جاءَ اسمًا في الشُّذوذِ[٦]

---

(١) لامانع من هذه التسمية التى درج عليها النحاة، وإنْ كانت أفعاله في حقيقتها للمقاربة، والرجاء، والشروع؛ فقيل: هى من باب تسمية الكل باسم الجزء، وقيل: هى من باب التغليب، وقيل بل التسمية حقيقية، إذْ الشروع في الفعل يلزمه القرب، ورجاؤهُ قريب من تقدير حصوله. (التصريح، ويس ١/ ٢٣٠، والهمع، والخضري ١/ ١٢٤).

(٢) ص، د: (أجل) وهو تصحيف عن المثبت وهو في المصادر معروف.

(٣) عدَّه بعض النحاة من أفعال المقاربة كالزجاجي في الجمل (ص ٢٠٩)، ولم يشايعْه عليه النُّحاة؛ ففي الهمع (١/ ١٣٠): (قال أبو حيان وزعم الزجاجي أن (قَارَبَ) مما الأجود فيه أنْ يستعمل بأنْ، ورُدَّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لاتستعمل إلا بـ (أنْ)، وليست من هذا الباب، وأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر، بدليل مجئ مفعولها اسمًا في فصيح الكلام؛ تقول: (قاربَ زيدٌ القيامَ) أ هـ.

قلت ولعلَّ من عدَّها من هذا الباب اغترَّ بقول سيبويه (١٥٧/٣): (وتقول: عسيتَ أن تفعل فأنْ ههنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أن تفعلَ أى قاربتَ ذاك) أ هـ والمقايسة في لزوم: (أنْ) - كما لايخفي -.

(٤) الكتاب (١٦٠/٣)

(٥) الفراء (معاني القرآن ١/ ٢٤): (لا يجوز: عسى قدْ قامَ، ولا عسى قَام، ولا كادَ قدْ قامَ؛ لأن مابعدها لا يكون ماضيًا، فإن جئت بـ (يكون) مع (عسى، وكاد) صلح ذلك) أ هـ.

(٦) ابن جنى (الخصائص ١/ ٩٩): (الاستعمالُ ورد بحظرهِ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا). اهـ. وسيبويه (١١/٣): (وكأنهم إنما منعهم أنْ يستعملوا في: (كدتُ وعسيْتُ) الأسماء:

قال الشاعر [١]

(١٦٩) فأَبْتُ إلى فِهْمٍ، وما كِدْتُ آيِبًا[٢]

فقوله : (كِدْتُ) هو : (كاد) واسمُها ، و (آيبًا) منصوبٌ على خبرها ، وهذا شاذٌ لا يقاسُ عليه ؛ لأن خبرها لا يكون إلا فعلًا مستقبلًا

وتقول : (عسى زيدٌ أن يقومَ) ؛ فيكون (عَسَى) فعلا معناه الطمعُ ، و(زيدٌ) اسمُهَا ، وقولك (أنْ يقومَ) خبرها ؛ قال الله - تعالى - ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[٣] ، فجاء بـ (أنْ) مع الخبر ، وهو قوله (أنْ يأتِي) /٤٧٤/واسمُ الله اسمُها ، ولايكون خبرُها إلا فعلًا مستقبلًا ؛ وأكثر ما يُستعمل بـ(أنْ)[٤] ، وقد

=أن معناها و معنى غيرها معنى ما تدخله (أنْ) أ هـ وانظر (الإنصاف ٥٥٥ ، واللسان - عسًا -)

(١) تأبط شرا (الأغاني ١٨/٢٢٧ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١/٤١ ، والخصائص ١/٩٩ ، والإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ٧/١٣ ، وشواهد المغني ٩٧٦ ، والضرائر لابن عصفور ٢٦٥ ، وللألوسي ٢٣٧ ، والدرر ١/١٠٧) .

(٢) عجزه

وكَمْ مِثْلِهَا فارقْتُهَا وهْيَ تَصْفِرُ

من اللغة فهْمٌ قبيلته ، ومثلها الضمير للخطة والرحلة ، وتَصْفِرُ تتأسف على فوتى وتتلهف . والبيت من بحر الطويل .

والشاهد استعمال خبر (كاد) اسمًا صريحًا على الأصل المرفوض موضعَ الفعلِ ، ويروى محله (ماكنت آيبًا ، ولَم أكُ آيبًا) وعليهما لاشاهد فيه ، ورفضَ الروايتين ابنُ جني ، وصحَّحَ الرواية المستشهد بها

(٣) المائدة : ٥٢ .

(٤) استُشكِل وجودُها في الخبر بأمرين : أولهما : أن الفعل معها بتأويل مصدر ، والمصدرُ معنى ، ولا يُخبرَ بالمعنى عن الذات ، وثانيهما : أنَّ المصدر المؤولَ من قبيل المفرد ، وقد التزموا في خبرها الفعل ، وشذَّذُوا مجيئه اسما كما سبق ، وأجابوا عن الأول بتقدير مضاف قبل الاسم ، أو قبل الخبر ، أو الإخبار بالمصدر على سبيل المبالغة (شرح العوامل ص ٣١ ، والتصريح ١/٢٠٦) وعلى فرض القناعة به يبقي الإشكال الثاني واردًا ، ولا أراهم أتوا فيه بمقنع ، حتى نقل (يس ١/٢٠٦) أنه (حقق ابن عصفور أن (أنْ) ههنا لا تؤول بمصدر ، وإنما جئ بها لتدل على أنَّ في الفعل تراخيًا) أ هـ ، ويصعبُ عليَّ هذا الفهمُ ، ولعل ماقاله ابن السيد (المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا تأويل كـ (زيدٌ إمَّا أنْ يقول خيرًا ، أو يسكتَ) ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح) - صالح للجواب ، نقله (الخضري ١/١٢٤ - ١٢٥) .

يستعمل بغير (أنْ) في الشِّعر[١] ؛ قال الشاعر[٢]

(١٧٠) عسَى الهَمُّ الذِى أمسَيْتَ فيهِ يكونُ وراءَهُ فرَجٌ قَريبُ[٣]

فقوله (الهَمُّ) اسم : (عسَىَ) وخبرها (يكونُ) وكان القياس أنْ يستعمل معها (أنْ) فيقولَ (عسى أن يكونَ) إلا أنه شبَّه (عسى) بـ(كادَ) فحذف (أنْ) من خبرها تشبيها بـ(كادَ) ؛ لأن (كادَ) لاتستعملُ بـ(أنْ)[٤] تقول (كادَ زيدٌ يقومُ) و (كاد النعامُ يطيرُ)[٥] ، و (كادَ العروسُ يكونُ أميرًا)[٦] ؛ فكلٌّ ذلك مستعملٌ بغير (أنْ) ، وقد جاءت (كادَ) مستعملة بـ(أنْ) تشبيها بـ(عسى) في الشِّعر[٧] ، فجاء خبرها بـ(أنْ) ؛

---

(١) وعلى هذا مذهبُ البصريين ، وظاهرُ كلام سيبويه أنهُ لا يختصُّ بالشعر قال : (واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعلُ ، يشبهها بكادَ يفعلُ) . وإليه ذهب بعض الباحثين في تجويزه سعةً على قِلة (راجع الكتاب ١٥٨/٣ ، والكامل ١١٣/١ - بيروت، والمرادي ٣٢٧/١، والبحر ١٣٤/٢ ، والجمل ٢٠٩ ، والمرتجل ١٢٩ ، وضرائر ابن عصفور ص ١٥٣) .

(٢) هدبة بن الخشرم (الكتاب ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٦٩/٣ ، والجمل الهادية ق ١٥٨ ، وأسرار العربية ص ١١٠ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، والمغني ١٣٣/١ حلبي ، وشواهده ص ٤٤٣ ، وشواهد الكشاف ٣٣٦ ، والدرر ١٠٦/١ ، والخزانة ٨٢/٤ ب)

(٣) يروى فيه (الكرْبُ) بدل (الهَمّ) ، والبيت : من بحر الوافر والشاهد : حذف (أنْ) من خبر (عَسَى) ضرورةً ، وهو جائزٌ في الكلام على ندرة عند سيبويه ، ومن تبعه

(٤) قيل : لأن (كادَ) للمقاربَة ، و (أنْ) للمستقبل والتراخي ، فتنافي اجتماعهما ، بخلاف (عسى) ؛ فهى توقُّعٌ ، وهو لمنتظرٍ حدوثهُ ، و (أنْ) لما لم يقع فتناسبا ، (درة الغواص ١٣٣ ، والتبيان ص ٣٦)

(٥) مثلٌ يُضْربُ لقرب الشئ مما يُتوقَّعُ منه ؛ لظهور بعض أماراته (الميداني ٥٨/٣) وما يأتي

(٦) قول تقوله العرب ؛ قال الميداني : (العرب تقول للرجل عَرُوسٌ ، وللمرأة أيضًا ، ويراد ههنا الرجل ، أى : كادَ يكون ملكا لعزته في نفسه وأهله) أ هـ ، والرواية (ملكًا) ، انظر (السابق ٣/ ٥٠ ، والكامل ١١٤/١ بيروت ، والصاحبي ٢٤٥ ، ودرة الغواص ١٢٢ ، وديوان الأدب ٣٩٢/١)

(٧) سيبويه ١٦٠/٣ محقق (وأما (كادَ) فإنهم لايذكرون فيها (أنْ) ، وقد جاء في الشعر كاد أنْ يفعلَ شبهوُه بعسَى) أ هـ ، وعلى القول بالضرورة الجمهورُ من النحاة ، راجع (الجمل ٢٠٩ ، وش المفصل ١٢١/٧ ، والخزانة ٩٠/٤ - ٩١ ب) وحقق ابن مالك جواز اقترانها بأنْ في الكلام قليلًا ، وعليه ورد قول عمر (ماكِدْتُ أنْ أصلِّيَ العصْرَ حتى كادتْ الشمسُ أن تغْرُبَ) ، وقول أنس : (فما كدنا أن نصِلَ إلى منازلنَا) انظر : (شواهد التوصيح ص ٩٨) .

كما جاءت (عسى)[1] بغير (أنْ) تشبيهًا بـ (كادَ) ؛ قال الشاعر [2]

(١٧١) قدْ كَادَ مِنْ طُولِ البلَى أنْ يَمْصَحَا[3]

فاسم (كادَ) مضمرٌ فيها[4] ؛ وقوله (أنْ يمصَحَا)[5] خبرها ، وكان القياس أن لايأتي بـ (أنْ) ، إلا أنه شبَّهَها بـ (عسَى)[6]

وكذلك تقول : (جَعَلَ زيدٌ يفعلُ كذا وكذا) ، إذا كان قد [بدأ][7] فاعلًا لذلك ، وكذلك (أخذَ يفعلُ كذاَ وكذاَ) كلها لايكون خبرُها إلا فعلًا مستقبلًا ، مرفوعًا في اللفظِ ، منصوبًا في المعنى ، فقسْ على ذلك - إن شاء اللَّه - .

وحاصلُ هذا الباب

أنَّ أفعال المقاربة ترفَع الاسمَ ، وتنصب الخبرَ ، وخبرُها لايكون إلا فعلًا مستقبلًا ، مرفوعًا في اللفظ ، منصوبًا في المعنى ، وأنَّ (كادَ) تستعملُ بغير (أنْ) ، وقد جاء في الشِّعر [بـ (أنْ)][8] ، وأنَّ (عسَى) تستعمل بـ (أنْ) وقد جاءت في الشِّعر بغير (أنْ) فافهم ذلك - إن شاء اللَّه -



---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وهي من كلامه الآتي

(٢) رؤبة بن العجاج (ديوانه ٣/١٧٣ ، مجموع أشعار العرب ، فيما نُسِبَ إليه ، والكتاب ٣/ ١٦٠ ، والمقتضب ٣/٧٥ ، والجمل الهادية ق ١٥٨ ، والحلل ٢٧٤ ، والاقتضاب ٣٩٦ ، وأدب الكاتب ٤٤٦ ، واللسان - مصح والضرائر لابن عصفور ص ٦١ ، وللألوسي ٢٣٧ ، والخزانة ٤/٩١ب) .

(٣) من اللغة (مَصَح) ذهب ، وامَّحت آثاره
والشعر من الرجز المشطور
والشاهد اقتران خبر كادَ بـ (أنْ) في الشِّعر

(٤) د ، وحاشية (ص) (تقديره هو) أهـ .

(٥) د (ينضحا) وكذا في البيت ، وهو تصحيف

(٦) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق ١٥٨) : إذا رأيتَ هذه الأفعالَ في موضع بـ (أنْ) في أخبارها فإنما هي مشبَّهَة بـ (عَسَى) أهـ ، وانظر (الأسرار ص ١١٠)

(٧) زيادة يقتضيها السياق وفي الأصل : (إذا قد كان فاعلا) ، ولا يستقيم .

(٨) زيادة يستقيم بها النص ، وهي من كلامه السابق .

البابُ الثالِثَ عَشَرَ

في التأكيد بالنون الشديدة والخفيفة

اعلم أَنَّ النُّون الثقيلة، والخفيفة، تدخلان على الأفعال المستقبلة[١]؛ لمعنى التأكيدِ، والشديدةُ أبلغُ من الخفيفة في التأكيدِ[٢]

والمواضعُ التى تدخلان فيها /٤٧٥/ خمسةٌ الأمرُ، والنَّهيُ، والاستفهامُ والقسَمُ، والشَّرطُ - إذا كانت معه: (مَا)[٣]

مثال ذلك - في الأمر - (اضْرِبَنَّ عمرا)، و: (قُومَنَّ - يازيدُ) هذا للواحد المذكرِ، فقولك: (اضْرِبَنَّ) فعل أمر مؤكد بالنون الشدِيدة، مفتوحٌ ما قبلَها، مع الواحد المذكر، وهو الباء، وكذلك: (قُومَنَّ) - بفتح الميم - مع الواحد المذكر

و[تقول][٤] في التثنية (اضرِبَانِّ) و: (قومانِّ) - بتشديد النون - وكسرها - للمثَنَّى المذكَّر، والمؤنث؛ تقولُ (اضرِبانِّ - يازيدان -) و (اضرِبانِّ ياهندانِ) استوَى المذكر والمؤنث في التثنية.

وتقولُ - في الجماعة - (يازيدُون اضربُنَّ عمرًا) و: (ياعمْرون قوُمُنَّ) بضم الباء من (اضربُنَّ) والميم من (قُومُنَّ) - هذا في الجماعة المذكرين[٥] - والنونُ مشددَةٌ.

---

(١) خاصة؛ قيل: لاستدعاء الطلب، والطلبُ إنما يتوجَّه إلى المستقبل غير الموجود، (شرح السعد على العزي ص ١٦)

(٢) الكتاب ٣/٥٠٩، والمقرب ٢/٧٣

(٣) المقتضب ٣/١١، ومابعدها، وهذه الخمسة هُنَّ الأكثرُ صحبة لهما، ويضاف إليهنَّ العَرْضُ، والتمنِّي، والتخْضيض؛ نحو: (ألا تفعلَنَّ، وليتك تفعلَنَّ، وهلا تفعلَنَّ) راجع (الرضى ٢/٤٠٣ - ٤٠٤، والمفتاح ٥١، والعيني ٤/٢٢).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ص، د: (المذكر) تصحيف.

وتقول - في جماعة المؤنث- (يا هنداتُ اضربْنَانِّ عمرًا) و (يازينبات قُمْنَانِّ) ؛ هذا لجماعة النساء-بنون قبلَ الألفِ ، ونون مشددة بعد الألفِ مكسورةٍ وتسمى الألفُ ألفَ الفصل ، اجتُلِبتْ[1] لتفصل بين النونات[2] ليسَ لهذه الألف معنىً إلا الفصلَ ؛ لأنَّ اجتماع ثلاث نونات لايجُوز[3]

وتقول[4] - في الواحدة المؤنثة - (قُومِنَّ - ياهندُ) و : (اضربِنَّ يا دعدُ) بكسر الميم من (قومِنَّ) والباء من : (اضربِنَّ) ، وتشديد النون .

وتقول في النهى : (لاتقومَنَّ) و (لاتضْربَنَّ) و (لاتسمعَنَّ) للواحد المذكر بفتح الميم ، والباء ، والعين ، وتقول فى التثنية : (لا تقومانِّ ، ولا تضربانِّ) بتشديد النون وكسرها للمثنى المذكر ، والمؤنث .

وتقول في الجمع المذكر ، (لا تأكُلنَّ) ، و (لا تخرجُنَّ) ، بضم الميم والجيم مع الجمع

و [تقولُ][5] (لا تقُمْنانِّ) ، و (لا تأكُلْنانِّ) ، و(لا تخرجْنَانِّ) - بنون قبل الألِف ، ونونٍ مشددةٍ بعدها - [في جمع المؤنث][6] ، وكان أصله (لا تَقُمْنَنَّ) ، و : (لا تخْرجْنَنَّ) ، بثلاث نوناتٍ إحداها[7] مشددة ، فلما اجتمع ثلاث نونات ، أدخلوا ألف الفصل بينهما ، فصار (لاتضربْنَانِّ) ، و (لا تشتُمْنَانِّ) كما ترى .

وتقول - في الواحدة المؤنثة : (لاتضرِبِنَّ) ، و (لاتخرُجِنِّ) و(لاتأكلِنَّ) و(لاتشربِنَّ) بكسر الباء والجيم واللام ، وتشديد النُّونِ في ذلك كلِّه .

---

(١) ص ، د : (تجتلبت) تصحيف

(٢) سيبويه (٥٢٦/٣) : فإنَّما ألحقَتْ هذه الألف كراهية النوناتِ ، فأرادوا أنْ يفصلوا ؛ لالتقائها) أهـ ، وانظر : (ش المفصل ٣٨/٩، واللسان - نون -)

(٣) أى في هذا الموضع ، وإلاَّ فهو وارد نحو (لتُؤْمِنُّ ، وليُسْجَنَنَّ) .

(٤) ص ، د (فتقول) - تصحيف .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٧) ص : (أحدها) تصحيف .

وتقول - في الاستفهام -[١] (أتقومَنَّ) يازيدُ)، (أتضربَنَّ/٤٧٦/ياعمرُو؟) و (هل تخرجَنَّ يا بكر؟) و (من تكرمَنَّ يازيد؟) - في الواحد المذكَّر - بفتح ماقبل النُّون.

وتقول - في المثَّى - : (أتقومَانِّ يازيدان؟)، (أتخرجَانِّ ياهندان؟) - بنون مشددة [مكسورة][٢]، بعد الألِف؛ هذا في المذكَّرِ والمؤنث.

وتقول - لجماعة المؤنَّث - (أتقْمنانِّ ياهنداتُ؟)، (أتشربْنَانِّ يا نسوة؟) - بنون قبلَ الألِف، ونون بعدَها[٣]

وتقول - في جماعة المذكر - (أتقومُنَّ يازيدُونَ؟)، (أتسيرُنَّ ياعمْرُونَ؟) - بضم الميم والراء، وتشديد النون.

وتقول في المؤنث (أتقومِنَّ؟)، (أتضربِنَّ) - بكسر الميم والباء، هذا في المؤنث الواحِد.

وتقول - في القسم[٤] (والله ليقومَنَّ زيدٌ)، و (ليَخرجَنَّ بكرٌ) - بفتح ماقبل النون - مع الواحد المذكر، و (والله لَتقومُنَّ يا زيدون)، و (لتَخْرُجُنَّ يا عمْرون)- بضم ماقبل النون، في الجمع المذكر، و (واللهِ لتقومِنَّ يا هندُ) و(لتخرجِنَّ يا دَعدُ) - بكسر ماقبل النون، في الواحد المؤَّنث؛ وتقول - في التثنية- : (واللهِ لتقومانِّ يا زيدانِ)، و(لتخرجَانِّ يا عَمْرانِ) - بتشديد النون - والمؤنث مثلُه.

وتقول - في جمع المؤنث - (والله لتقُمْنانِّ يا هنداتُ)، و (لتخرجْنانِّ يا زينباتُ) - بنونٍ قبل الألِف، ونونٍ بعدها مشددةً.

---

(١) لجميع أدواته اسمية كانتْ أو حرفيَّةٌ (ش الكافية ٢/٤٠٣، والكتاب ٣/٥١٣)

(٢) زيادة من كلامه السابق

(٣) مكسورةٌ، تشبيها بنون التثنية (اللسان - نون -)

(٤) هي واجبة فيه بخلافها في سائر المواضع فجائزةٌ؛ قال المبرد (٣/١١ - المقتضب) (أما القسمُ فإحداهما فيه واجبةٌ لا محالة، وأمَّا ما ضارعه فأنت فيه مخيَّر) أهـ. وسيأتي (ص٩٠).

وتقول - في الشرط - (إما تقومَنَّ معى أقومَنَّ معكَ)[١] ؛ فلاتدخل نون التوكيد في الشرط إلا إذا كانتْ معه (مَا)[٢] ؛ قال اللهُ- تعالى - ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٣] ، أصله (إنْ ما ترينَّ) بـ (إنْ) منفصلةً ، و(ما) منفصلةً - إلا أن النون أدغمتْ في الميم ؛ والنوُن في (تَرَيِنَّ) نونُ التوكيدِ ، وماقبلها مكْسورٌ[٤] ؛ لأن الفعل لمؤنث ، وهو مريم - عليها السلام - ولو كان لمذكَّر لكان مفتوحًا ؛

---

(١) في تأكيده جواب الشرط نظر ؛ فالرأىُ أن لحاقها جواب الشرط مطلقا ضرورة (المرادى ١٠٦/٤ ، وضرائر ابن عصفور ص ٢٩ ، والصبان ٢٢١/٣) وكلام ابن مالك في (التسهيل ص ٢١٦) على وقوعه اختيارًا ؛ قال (وقد تلحق جوابَ الشرط اختيارًا) أ هـ وأطلقه الرضي في الاختيار ، وذلك قوله (٤٠٣/٣) (وقد تدخلُ نونُ التأكيد اختيارًا في جواب الشرط أيضًا ، إذا كان الشرط مما يجوز دخولُها فيه) أ هـ ، ولعلّي أفهم من سيبويه تجويزه في الاختيار ، وذلك قوله (٥١٥/٣) (وقد تدخلُ النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليلٌ في الشِّعر) أ هـ ومفهومه أنه إذا صَحِبَ (ما) وقع اختيارًا .

(٢) كأنه يمنع التأكيد في غير : (إمَّا) من طوالب الجزاء ، أى : (إنْ) غير المصاحبة (ما) وغيرها من الأدوات

والقول بالتلازُم بين النون ، و(مَا) وجودًا وعدمًا ، والتخالُف فيهما قصرًا على الشِّعر إنما هو مذهب أبى العباس والمبرد والزجاج ، ومن قال به كالعكبري ، والسكاكي وغيرهما ؛ يقول الزجاج (معاني القرآن ٣٦٩/٢) (إذا ضُمَّتْ (إنْ) إلى (ما) لزم الفعلَ النون الثقيلة ، أو الخفيفة فإنما تلزم (ما) النون) أ هـ ، وفي (٨٦/١ منه) (الجزاءُ إذا جاء في الفعل معه النونُ الثقيلة أو الخفيفة لزمتْها (ما) أهـ ويقول العكبري (التبيان ص ٤٦) (ماجاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب (إمَّا) كلُّه مؤكدٌ بالنون ، وهو القياس ؛ لأن زيادة (ما) تُؤذِنُ بإرادة شدة التوكيد ، وقد جاء في الشِّعر غير مؤكد بالنون) أ هـ

وقال السكاكي (المفتاح ص ٥٢) : (ونحو (إنْ تفْعلَنَّ) بدون (ما) لا يقع إلا في ضرورة الشعر) ا هـ ، ونقل أبو حيان هذا القول لابن عطية ، وأبى العباس المهدوي ، انظر : (البحر ١٦٧/١ - ١٦٨ ، ١٥٣/٤ ، ١٦٣/٥ ، ٤٧٧/٧) ويقول المبرد (المقتضب ١٤/٣) : (فإن كان الجزاء بغير (ما) قَبُحَ دخولُها فيه . وإنما يجوز دخولُها الجزاءَ بغير (ما) في الشِّعر للضرورة) اهـ .

ومذهب سيبويه ومن تبعه على جواز التخالُف بينهما ؛ قال (٥١٥/٣) (وإن شئتَ لم تُقْحِمْ النون ، كما أنك إنْ شئتَ لم تجئ بها (ما)) ا هـ ، وانظر (الرضي ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ ، والعيني ٣٣٩/٤ ، والفراء ٤١٤/١ ، والأشموني ٢١٥/٢ - ٢١٦ - حلبي)

(٣) سورة مريم ٢٦

(٤) معانى الحروف للرماني (ص ١٤٧) .

كما تقولُ : (لتَرَينَّ - يازيدُ -) ولو كان لجمعٍ كان مضمومًا ؛ كما يقولُ - تعالى - ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾(١)

فَصْل

واعلمْ أن هاتيْنِ النونينِ(٢) لاتدخلانِ إلا على هذه الأفعالِ المذكُورة ، وتدلان بدخولهما على أن الفعلَ خالصٌ للاستقبال ، دونَ الحالِ(٣) والفعلُ معهما مبنيٌ مع المذكَّر على الفتح ، ومع الواحدة المؤنثةِ على الكسر ، [وعلى الضمِّ مع الجمع المذكَّر](٤) ، ومع الجماعة /٤٧٧/ المؤنثة على السُّكُون(٥)

---

(١) التكاثر ٦ ، وأصله (تَرْأَيُونَ) نُقِلتْ حركة الهمزة إلى الراء ، وحُذِفتْ هي ، فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فانقلبت ألفًا ، ثم حذفت للساكنين ، ثم دخلت النون الثقيلة فحُذِفَتْ نون الرفع تخفيفًا وحُرِّكت الواو للساكنين ، ولم تُحْذَف ؛ لأنها علامة جمع وقبلها فتحة انظر (الإتحاف ص ٤٤٣) .

(٢) د ، وحاشية (ص) (وهما الخفيفة ، والشديدة) أ هـ .

(٣) فلا تدخل على الماضي ، ولا على الحال ؛ قيل لأنَّ الحاصل في الزمان الماضي لايحتمل التأكيد ، والحالُ ، وإن كان يحتمله على وجه المبالغة ، لكن لما كان موجودًا وأمكنَ للمخاطب في الأغلب الاطلاعُ على ضعفه وقوته اختصَّ نونُ التأكيد بغير الموجودِ ، الأَوْلَى بالتأكيد ، أى الاستقبال ، شرح السعد على العزي (ص ١٦)

(٤) التكملة من كلامه الآتي في الحاصل

والقول ببناء المتصل بنون التوكيد مطلقًا قال به جمهورُ النحاة ؛ لتركُّبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة ، ولا إعراب في الوسط ، ولأنَّها لما دخلتْ عليه أكدت فيه الفعليَّة فردَّته إلى أصله ، وهو البناء .

وذهب قوم إلى أنه معربٌ كحاله قبل أنْ تدخل عليه النُّون ، كما أنَّ الاسم مع التنوين معرب ، وإعرابُه مقدَّرٌ .

وذهب آخرون إلى التفصيل بين المباشِرة فيُبْنَى معها ، وغير المباشِرة ، فيُعْرَبُ معها ؛ لوجود التركيب مع المباشِرة ، وانعدامه مع غيره ؛ إذ هم لا يركِّبون من ثلاثة أشياء ، وراجع في هذه المذاهب (الارتشاف ق ٩٢/ أ ، والخصائص ٣/ ٨٣ ، وش الكافية ٢/ ٢٢٨ ، والجمل الهادية ق ٧١ ، والأشباه ١/ ٢٠١ ، ٢٥١ ، ٢/ ١٤٢ ، والبيان ٢/ ٣٧٩ ، ٥٣٢ ، والتسهيل ٢١٦ ، والهمع ١/ ١٨)

(٥) وهو المذهب المشهور والمنصور من الجمهور ، وذهب ابن درستويه ، وابن طلحة والسهيلي إلى أنَّه=

واعلم أن كل موضع دخلته النون الشديدة فالخفيفةُ تدخله ، إلا في موضعين فعلِ الاثنيْنِ ، وفعلِ جماعة النساء[(١)] ؛ لو قلت (اضربانْ)- بالتخفيف - أو (اضرِبْنانْ) في جمع المؤنث بتخفيف النونِ - لم (يجز)[(٢)] ؛ والعلة في ذلك أنه لم يُسْمع عن العرب[(٣)] ؛ قال تعالى ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[(٤)] ﴿وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[(٥)] - هذا في الخفيفة - ؛ وقال - تعالى - في الشديدة ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[(٦)] ؛ وقال - تعالى - ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾[(٧)]

واعلم أن هذه النون لازمة مع القسم[(٨)] ، وقد تقدمت في باب القسم[(٩)]

=معربٌ بإعراب مقدَّرٍ منع من ظهوره ما عرضَ فيه من الشبه بالماضي . انظر (الأشموني ١/٣٢- حلبي ، ونتائج الفكر ٢/٣٥٤)

(١) الكتاب ٣/٥٠٨ ، والجمل الهادية ق ٧٢ ، وش المفصل ٩/٣٨ ، وعلله ابن عصفور (المقرب ٢/ ٧٦) بقوله (لأن الألف لايُجْمَعُ بينها وبين ساكن إلا أنْ يكون مدْغمًا ؛ نحو دابَّة) أ هـ .

(٢) من (د) ، وحاشية (ص)

(٣) وأجازه يونس والكوفيون ، ورُدَّ ؛ قال سيبويه ٣/٥٢٧ - محقق (وأما يونسُ وناسٌ من النحويين ، فيقولون اضربانْ زيدًا ، واضربنانْ زيدًا ، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامهم ، لايقع بعد الألف ساكنٌ إلا أنْ يُدْغم) أ هـ ، وفي ٢/١٥٧ (ولايوجد مثل هذا في كلام العرب) اهـ ، وانظر (المقتضب ٣/٢٤ ، والخصائص ١/٩٢ ، والإنصاف م ٩٤) ونقل المرادي والأشموني أن من أجاز إلحاقها في المثنّى ، وجمع المؤنث يكسرها (التوضيح ٤/١١١ ، والأشموني ٢/٢٢٥- ٢٢٦) وانظر ما يأتى قريبًا

(٤) العلق ١٥

(٥) يوسف ٣٢

(٦) يونس ٨٩ ، وبالنون المشددة ، قرأ الجمهور ، وقرئ بتخفيف النون مكسورةً ورويت عن ابن عامر ، قيل : هى نُونُ التوكيد الخفيفة ، وكُسرت كما كسرت الشديدة ، وحكى النحويون كسر النون الخفيفة في مثل هذا عن العرب ، - وسيبويه ، والجمهور يمنعون لحاقها هنا كما سبق - وقيل هى الشديدة ، خفِّفت بحذف الساكنة منها كما في (رُبَ) ، وقيل هى نون الرفع ، و(لا) نافية ، انظر (البحر ٥/١٨٧ ، والتبيان ٦٨٥ ، والنشر ٢/٢٨٦ ، والاتحاف ٢٥٣)

(٧) التكاثر ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٨) المبرد (٣/١١ المقتضب) (فأما القسَمُ فإحداهما فيه واجبةٌ لا محالةَ) أ هـ .

(٩) المحرر (٣/٤٤٢-٤٤٣) ، وقد سبق له تجويزُهُ التعاقب بين اللامِ والنون ، وتم تحريره هناك .

وأما قولك : (لاتضرْبنَانِّ) - في المؤنث - فإن أصله (لاتضربْن يانساء) - بنون واحدة هى ضمير التأنيث ، فاعلٌ مرفوعٌ في المعنى ، والباء ساكنةٌ ، فلما أرادوا التأكيد أدخلوا النُّونَ - وهى مشددةٌ-والحرفُ المشددُ بحرفين فكرهوا الجمع بين ثلاث نونات ، فأدخلوا ألف الفصل بين النونات ، فقالوا (لاتضربْنانِّ)، و (لا تشتُمْنَانِّ)

وحاصل هذا الباب :

أن النونين تدخُلان على خمسة أشياءَ ؛ وأن الفعل معهما مبنيٌ على الفتح - مع المذكر الواحد - وعلى الضم - مع الجمع المذكر- وعلى الكسر - مع المؤنَّث الواحد - وعلى السُّكون - مع جماعة المؤنث ؛ وكلُّ موضعٍ تدخلُ فيه الثقيلةُ فالخفيفةُ تدخلُه إلا في موضعين التثنية ، ومع جمع المؤنَّث ، وقد تقدَّم جميعُ ذلك في الباب



الباب الرابِعَ عَشَرَ

في ألف الوصل، وألفِ القطْع[١]

اعلمْ أن الألفات تنقسم قسميْنِ ألفاتُ وصلٍ، وألفاتُ قطعٍ، فالألفاتُ التى في الحروفِ جميعها ألفاتُ قطعٍ، مثل ألف (إنَّ)؛ تقول فيه (ياقوم إنَّ زيدًا قائم)[٢] - بقطع الألف، ومثل قولك (أقام زيد أم عمروٌ؟) - بقطع الألف من (أمْ) -؛ فهذا أصلٌ في ألفات الحروف أنها قطعٌ، وكذلك همزة الاستفهام قطع - أيضًا -؛ مثالها (يازيد أقام عمروٌ؟)[٣] - بقطع ألفِ الاستفهام - في قولك (أقامَ)، وكذلك سائر الحروف، إلا الألف التى مع لام التعريف[٤]

فَصْــل

وألفاتُ الأسماءِ [غير المصادر][٥] /٤٧٨/ كلُّها قطعٌ، إلا في عشرة أسماءٍ، نحن نذكرها؛ مثال ألف القطع في الأسماء (أخٌ) (أبٌ) (أسعدُ) (إسماعيلُ) (إبراهيمُ) (أبو بكرٍ)، كل هذا قطعٌ، وكذلك سائر الأسماء إلاَّ العشرة التى نذكرها، وهى (اسمٌ) و(ابنٌ)، و(ابنةٌ) و(اثنانِ)[٦] و(اثنتان)[٧] و: (امرؤٌ)،

---

(١) يعبر النحاة عنهما بالألف توسعًا، كما في سيبويه وغيره، والتجوُّز في القطع ظاهر - على ما تعورف من اصطلاحهم في قصر الألف على اللينة، أما في الوصليّة فقد يكون التعبير عنها حقيقيًا - كما قيل - بدليل ثبوتها ألفًا في نحو (الرجلُ) عند عدم الاضطرار إلى التحريك (الأشموني والصبان ٤/ ٢٧٣)، وبه استُدِلَّ على أن أصلها الألف، وفيه نظر؛ إذ لا دلالة في القلب على الأصل، لثبوته في المقطوعة من نحو (آأنذرْتَهُمْ؟) وعلى جواز تسمية المنبورة: ألفًا حلقية، فلا إشكال

(٢) يستدل على قطعها بثبوتها في الدرج كما في التمثيل

(٣) السابق.

(٤) في المقرب (٢/٣٨): (وأما الحرف فلاتدخل منه إلا على لام التعريف؛ نحو (الرجل والغلام) اهـ، والغرة (ص ٢٠٩)، وينبغي أن يضاف (أمْ) التعريفِ، في لغة حمْير

(٥) تتمة من المراجع، والمقصود الخماسية والسداسية - على ما يأتى قريبًا - قال ابن الخباز (الغرة ٢٠٩) (والاسم غير المصدر عشرة) اهـ

(٦) ص، د (ابنان، وابنتان) - تصحيف، وانظر (المنصف ١/٢٥٨) وغيره وهو ما في كلامه الآتى تمثيلًا.

(٧) السابق.

و(امرأة) ، و (است) ، وألف (ايمنُ) ، والألف التى مع لام التعريف[١] ليس في الأسماءِ ما ألفُهُ وصلٌ إلا هذه العشْرةَ ؛ مثال ذلك أنْ تقول (ياهذاَ ما اسمُكَ ؟) فتصلُ الألف ، وتحذفه في اللفظ ، ولو قلتَ (منْ أبُوك؟) لأثبت الألف في اللفظ ، لأنه قطع ، ولو قلتَ (مَنِ ابنُك ؟) لحذفتَ الألفَ من (ابن) ، فيلتقيَ[٢] ساكنان النون ، والباءُ ، فتكسر النون التى من (مِنْ) ،

لالتقاء الساكنين ، وكذلك (هذه امرأة زيدٍ) - بوصل الألف - و : (عندي رجلان اثنانِ) و : (هذا امرؤ متجنٍّ) ؛ كل ذلك بوصل الألف ، وكذلك (مررت بالرجل) و : (هذا الرجل) و : (رأيتُ الرجلَ) كله بالوصل ؛ قال الشاعر[٣] - في (ايمُن)

(١٧٢) فقالَ فريقُ القوْمِ لَمَّا نشِدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ ليْمُنُ اللَّهِ ما نَدْرِى[٤]

---

(١) كذا وقع منه ، وليس فردًا فيه ؛ فقد سبقه إليه ابن معطي (الفصول ص ٢٦٢) ، قال (وألفُ الوصل في الأسماء محصورةٌ . والألف التى مع لام التعريف) اهـ ، وابن منظور في اللسان (آ) ؛ قال (أما ألفات الوصل في أوائل الأسماء فهى تسعةٌ والتاسعة الألف التى تدخل مع اللام للتعريف) اهـ ، والنحاة يذكرون العاشر هنا : (ابنم) انظر (الكتاب ١٤٩/٤ - ١٥٠ ، والمقتضب ٢٢٢/١ ، ٣٦٣ ، والخصائص ٢ ، ٣٣٧ ، وسر الصناعة ١٢٩/١ ، وش الشافية ٢٥٠/٢) ؛ ولعلَّ عدَّ المصنف لها هنا - مع نصه على خصوصيَّة وصليتها في الحروف على ماسبق - اعتبارٌ لكونها كالجزء مما لحقت به ، فصحَّ تصوُّره ، وإنْ بَعُدَ ، وأشبه عندي أنْ يكون المقصود الألف في (ال) الموصولة ، وهى عنده كالجمهور اسم . على ماسبق في (٣٩٣/٢ ، ٣٩٩ المحرر) ، فتكون الأسماء - إذنْ - على ماذكر النحاة أحدَ عشر اسما ، ولا أدْري قصرهم العِدَّة على العشرة دونها ، ولعلهم احتكموا إلى صورتها حالةَ الحرفيَّة قناعةً

(٢) ص ، د : (ويلتقى) تصحيف

(٣) نصيب بن رباح (الكتاب ٥٠٣/٣ ، ١٤٨/٤ ، محقق ، وابن السيرافي ٢٥٣/٢ ، والمقتضب ٨٨/٢ ، والمخصص ١١٥/١٣ ، والعمدة ٢١/٢ ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ، وإصلاح الخلل ١٩٢ ، واللسان - يمن - ، والجمل ٨٦)

(٤) يروى البيت هكذا

فقال فريقُ القوْم : لاَ ، وفريقُهُمْ نَعَمْ ، وفريقٌ قالَ : ويْحَكَ ما نَدْرِى

وعليها لا شاهد .

وكان أصله (لايمُنُ)، فحذفَ ألفَ الوصل، لأنَّ اللام لما اتصلت بـ(ايمُن) استغْنِيَ عن همزة الوصلِ، لأنَّ همزة الوصلِ إنما أتِيَ بها في الكلام؛ لئلاَّ يُبْتدأ بساكنٍ؛ ألا ترَى أن همزة الوصلِ لايكون مابعدها إلا ساكنًا؟ وإذا اعتبرت ذلك وجدتَه صحيحًا؛ كقولك (اسْم)، و(ابْن)؛ كل ما بعد ألف الوصل ساكنٌ في جميع الكلام

واعلم أن ألفَ الوصل إذا ابتدأتَ بها [أثبتَّهَا][1]؛ كقولك (ابنُك خيرٌ من ابنِ زيد)، (اسمُكَ شَرِيف) فتثبتها أبدًا إذا ابتدأتَ، وتُسقِطُها إذا أدْرجتَ؛ لأنها إنما أتى بها لئلا يُبْتَدَأَ بساكن، فإذا وقع الدرج استُغْنِى عنْهَا[2]، فلذلك حُذِفَتْ في الوصل، دون الابتداء

فَصْـل

ومن ألفاتِ الوصل ألفاتُ مصادر الأفعال الخماسيّة، والسُّداسية[3]؛ كقولك (يعجبنِى انطلاقُك)، و (كرهتُ استخراج زيدٍ) و (عجبتُ من احمرار الوردِ) و (إنّ زورارَكَ /٤٧٩/عن الحقِّ قبيحٌ)؛ فتصلُ ألفاتِ هذه المصادر جميعهَا لأن أفعالها خماسيَّة، وسداسيَّة؛ ألا ترى أن (الانطلاقَ) مصدر (انطلق ينطلق،

=والمعنى - كما ذُكر في أبيات قبلَه أنه ادَّعى نِشْدان ناقةٍ ضالة له تَعْمِيَةً على قوم صاحبته حتى لا يُنْكر عليه مجيئه، فكانت إجابتهم ما ذكر

والبيت: من بحر الطويل

والشاهد يستشهد به سيبويه على كون ألف (ايمن) وصلًا بدليل سقوطها في الإدراج، ويرى ابن السِّيد أنه ليس فيه دليل قاطعٌ؛ لأنَّ الشاعر إذا اضطر وَصَلَ القَطْعَ، وقطع ألف الوصل؛ قال (ومن الحجة قول عروة بن الزبير - حين قطِعَتْ رجلُه - (لَيُمُنُكَ لئن كنت ابتليْت لقد عافيتَ، ولئن كنت أخذت لقد أبْقَيْتَ) أهـ، والفراء يرى همزته قطعًا وهو جمع (يمِين) وقد تقدم تحريره في (٤٣٨/٣ - المحرر)

(١) زدتُها تقويمًا للنص، وهى من كلامه الآتي

(٢) سيبويه ٤/ ١٦٠ (هذه الألفات إذا كان قبلها كلامٌ حُذِفتْ؛ لأن الكلام قد جاء قبله مايُستَغْنَى به عن الألف) أهـ وانظر (المنصف ٥٣/١، والأشموني ٧٩/٢ حلبي والضرائر للألوسي ص ١٣٦).

(٣) الصبان (٢٧٤/٤).

انطلاقًا) و (الاستخراج) من (استخرج يستخرج، استخراجًا) و (الاحمرار) من (احمرَّ، يحمرُّ، احمرارًا) و (الازورار) من (ازورَّ، يزورُّ، ازورارًا)، فقد علمت بذلك أن هذه المصادر جميعها ألفاتُها ألفاتُ وصلٍ، فقسْ عليها كل ماورد من مصادر الأفعال الخماسية، والسداسية، مثل ألف[١] (اقتدار) من (اقْتَدَرَ) وألف (اكتساب) من (اكْتَسَبَ) وألف (استيقان) من (اسْتَيْقَنَ) وجميع ماورد من (مثل) ذلك مقيسٌ على ماذكرناه

فَصْـل

وألفاتُ الأفعالِ على أربعةِ أقسامٍ ألفُ الثلاثيّ، والرُّباعيّ، والخماسيّ فألف الثُّلاثي[٢] والخماسيّ، والسداسيّ وصلٌ أبدًا، مثال ذلك: (اضربْ، اقتُلْ، اعلمْ، اخرجْ)، كل هذه الألفاتِ ألفاتُ وصلٍ؛ لأن فعلها ثلاثيٌّ، وهو قولك[٣] (ضَربَ، وقَتَلَ، وخَرَجَ) وحركةُ ألِفِ الوصل من الأفعال مكسورة[٤] أبدًا[٥]؛ كقولك (اِضْربْ، اِعلَمْ، اِشْرَبْ)، وإذا[٦] كان ثالث الفعل مضمومًا، فإنها تكونُ مضمومةٌ[٧]؛ كقولك (اُقتُلْ، اُخرُجْ، اُنظُرْ)، ألا ترى أن وزنه (اُفعُلْ) - بضم العين -؟ وأن العين من (انظُر، اخرُج، اقتُل) مضمومة، فلذلك ضمُّوا

---

(١) كلمة (ألف) بين السطرين في (ص)

(٢) يقصِدُ به أمرَ الثلاثي الساكِن ثانى مضارعه كما في تمثيله الآتي، وانظر (المفصل ص ٣٥٥، والرضي ٢/٢٦٠، والتسهيل ص ٢٠٣)

(٣) ص، د (كقولك)، والمناسب ما أثبت.

(٤) لعل المناسب (الكسر)، أو تحذف كلمة (حركة)

(٥) د، وحاشية (ص): (في الابتداء) اهـ، ولاوجه لتخصيص الأفعال؛ فذلك مطَّردٌ في الأسماء والأفعال (سر الصناعة ١/١٣٠)، وعذره في التخصيص أن كلامه في الأفعالِ.

(٦) د (إذا) بدون الواو.

(٧) العبارة في ص، د (فانه يكون مضموما) وهو سهو كما لايخفى، وفي الكتاب (١٤٦/٤) (واعلم أنَّ الألفَ الموصولة - فيما ذكرنا - في الابتداء مكسورةٌ أبدًا، إلا أنْ يكون الحرف الثالثُ مضمومًا فتضمَّها ؛ لأنه ليس في الكلام حرفٌ أولُه مكسورٌ والثاني مضموم) أهـ، وانظر (ديوان الأدب ١٣٩/٢، ومفتاح العلوم ص ٢٩)

ألف الوصل إتباعًا لضمة الحرف الثالِث .[١]

وعلى ذلك فقس جميع الأفعال الثلاثية ؛ فإنَّ الفعلَ إذا كان ثالثُه مفتوحًا أو مكسورًا ، فألفُ الوصل منه مكسورةٌ ، كقولك (اِضربْ ، اِحمِلْ) ، وكقولك (اِعلمْ ، اِذهَبْ) فألف الوصل مكسورة أبدًا في هذين الموضعين ، ومضمومةٌ أبدًا إذا انضمَّ ثالثُ الفعل ، كقولك (اُقتُل ، اُخرُج ، اُنظُر) ، فهذه مضمومة أبدا للإتباع بضمَّة الثالثِ

ولا تُتبيَّنُ حركة ألف الوصل إلا إذا ابتدأتَ بها ، وأما إذا أوْصلتَ الكلام ، فإنَّك تحذفُها - على ما ذكرنا من قبل - ؛ كقولك (يا زيد انظُرْ عمرًا) ، (يا زيد اشرَب ماء) ، وكان أصله (اُنظُر) - بالألف المضمومة - ، و (اِشرَبْ) - بالألف المكسورة - فلمَّا وصلتَ حذفْتَهَا /٤٨٠/ مع حركَتِها

ومثالُ ألف الخماسيِّ[٢] (اقتَدر ، واكتسبَ ، وانطلقَ) وكذلك الأمر (اِقتدرْ يازيد) ، (اِكتسبْ يا عمرو) ، و : (اِنطلقْ يا بكر)

وفي السداسيّ (اِستخرجَ زيدٌ ، واِستقدرَ[٣] ، واِستنبأ ، واِستيقَنَ) ، هذا ماضٍ ، وألفُه ألفُ وصل ، وكذلك الأمر كقولك (اِستخرجْ يابكر المالَ) و :(اِستيقِنْ يازيد) ، (اِسْتنبِئْ ياعمرو) ، وكل هذا ألفه ألف وصل ، مكسورةٌ

---

(١) المصنف فيه يوجِّه توجيهًا كوفيًا ؛ فالبصريون يرونَ أنَّ الأصل في حركة همزة الوصل الكسر ، وإنما ينضم ما ينضم منها فرارًا من عدم النظير في الانتقال من كسر إلى ضمٍّ ، كما سبق في كلام سيبويه ، والكوفيُّون يرون أنَّ الأصل في حركة همزة الوصل الإتباع لحركة العين ، كما في (اِجلِس ، اُسجُد) راجع (ابن خالويه - ليس ٨٨ ، وأسرار العربية ص ٢٨٣ ، والإنصاف م ١٠٧ ، والمقتضب ١/ ٢١٩ ، والتذييل ٨٢/٦) ، ومايراه البصريون أوجَهُ ؛ لاطراده في نحوه : (اعلَمْ) ، ولو كانت العلة للاتباع لفُتِحَتْ ، وقد حكى ابن جنى عن بعضهم (اِقتُل) فجاء به على الأصل (المنصف ١/ ٥٤ ، ٢٣٤/٢٠) ، وقد نقل المرادي ، والأشموني عن البصريِّين أن الضمَّ للإتباع ، وليس بالقول . (التوضيح ٢٧٤/٥ ، والأشموني ٢٨٥/٢ - حلبي)

(٢) ص ، د : (والسداسي) وهي مقحمةٌ هنا ، ومحلّها بعده .

(٣) كلمة غير واضحة ، ورسمها قريب من المثبت ، ولعلها بالمعجمة .

أبدًا[١]، فإذا ابتدأت بهذه كلها أثبتَّ الألف، وتصير في اللفظ كألِف القطع، وإن كانتْ ألفَ وصلٍ

وكذلك مصادر هذه الأفعال ألفاتُها وصلٌ [مكسورة]؛ كـ (الانطلاقِ، والاستخراجِ) وأمثالِه، وقد قدمناه.

فَصْـل

وإذا رَدَدْتَ الفعل إلى مالم يسمَّ فاعلُه ضممْتَ الألفَ - كانتْ ألف وصلٍ أو ألفَ قطعٍ؛ فتقول (أُنْطُلِقَ بزيدٍ)، (أُسْتُخْرِجَ المالُ)[٢]؛ فهذه[٣] ألفُ وصلٍ وهى مضمومةٌ؛ لأنك رددتَ الفعلَ إلى مالم يُسَمَّ فاعلُه، وشرط مالم يسمَّ فاعلُهُ أن يُضَمَّ أولُهُ - على ماذكرنا في بابه -، فلذلك استوى فيه ألفُ القطعِ، وألفُ الوصلِ، وقد قدمنا مثال ألِفِ الوصلِ، وأمَّا ألفُ القطع فنذكرها في فصلها - إنْ شاءَ اللّه تعالى -

فقد بانَ لك أنَّ ألفَ الفعل الثلاثيّ، والخماسيّ، والسداسيّ ألفُ وصلٍ، وما سواها ألف قطعٍ

فَصْـل

وأما أَلِفُ القطع فهى كلُّ ألِفٍ في الفعل الرباعيّ فإنها ألفُ قطع[٤]؛ مثال ذلك (أكرمَ، وأنزلَ، وأخرجَ، وأعطَى، وأعلمَ) كلُّ هذا ألفه ألف قطع؛ وكذلك ألف الأمر منه؛ كقولك (أَعْلِمْ يازيد بكرًا)، (أَخْرِجْ لنا شيئًا ياعمرو)، (أَعْطِنَا شيئًا

---

(١) الأشموني (٢/ ٥٨٤).

(٢) الكتاب ٤/ ١٤٦، والمقتضب ١/ ٢٤٤، وأصلها الكسر؛ كما سبق في الأمر من الثلاثي مضموم العين في المضارع، ولما تعيَّنَ ضمُّ الثالث هنا دلالةً على البناء للمفعول؛ إذ الأول قد يسقط في الإدراج، والثاني ساكن، ضمت همزة الوصل فرارًا من الثقل عند البصريِّين، وإتباعًا عند الكوفيين - على ماسبق - وانظر (معاني الزجاج ١/ ٢٢٤، والصبان ٤/ ٢٧٨)

(٣) ص، د (فهذا) وأثبتُّ المناسب لكلامه

(٤) سيبويه (١/ ١٤٥ محقق) (وأما ألف (أفعَلْتُ) فلم تلحق لأنهم أسكنوا الفاء، ولكنها بُنِى بها الكلمة، وصارت فيها بمنزلة ألِف (فاعلْتُ)..) أهـ وانظر: (أسرار العربية ٢٨٣)

نأكله)، (أَنْزِلْ يازيد [أخاكَ])[١]، فيكون ألفُ الرباعي - أينَما وُجِدَ - قطعًا؛ في الماضي، وفي الأمر، وفيما لم يُسَمَّ فاعله؛ وكذلك ألفاتُ المصادر من هذه الأفعال الرباعية قطعٌ؛ كقولك (الإعطاءُ، والإعلامُ، والإكرامُ، والإنزالُ، والإخراجُ) ألفاتُها ألفاتُ قطعٍ؛ لأنَّها مصادرُ أفعال رباعية؛ فالإعلام مصدر: (أَعلمَ، يُعْلمُ، إعلامًا) و (الإكرام) مصدر: (أكرمَ، يكرمُ، إكرامًا)، و (الإنزال) /٤٨١/ مصدر (أَنْزَلَ، يُنزِلُ، إِنْزَالًا)، فلذلك كانتْ ألفاتها ألفاتِ قطع، كما كانت ألفاتُ أفعالها ألفاتِ قطع.

فَصْــل

وأما ألف المخْبِر عن نفسِهِ - وهو المتكلِّم - فألفُ[٢] قطعٍ أبدًا، كان الفعل ثلاثيًا، أو رباعيًّا، أو خماسيًّا، أو سداسيًّا[٣]؛ تقول - في الثلاثيِّ - (أنا أقوم)، (أنا أخرجُ)، فتقطعه؛ لأنه ألفُ المخبِر، وإن كانتْ ألفَ ثُلاثيٍّ؛ لأن أصله (قَامَ) و (خَرجَ)؛ وتقول - في الرباعي - (أنا أُعْلِمُ)، (أنا أُنْزِلُ) فتقطع الألف؛ لأنه[٤] رباعيّ؛ وتقول - في الخماسيِّ والسداسيِّ (أنا أَنْطَلَقُ) (أنا أَستخرِجُ) (أنا أَستنبئُ)؛ هذا ألفه ألفُ قطعٍ، وإنْ كانَ خُماسيًا، وسداسيًا؛ لأنها ألفُ المخبِرِ عن نفسه.

فَصْــل

والفرق بينَ ألِفِ القطعِ، وألِفِ الوصلِ أنَّ ألفَ القطع تثبتُ في الوصل، وفي الابتداءِ[٥]؛ تقولُ - في الابتداء - (أكرمَ زيدٌ عمرًا)، وفي الوصل (يازيد أكْرِمْ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) العبارة في (ص، د): (فألفه ألفُ) ولاتستقيم العبارة بكلمة (ألفُه)، كما تلاحظ.

(٣) التصريح (٢/٣٦٤)

(٤) كأن هذه العلة متداعية؛ إذ لاخصوصية فيها لرباعيٍّ ولا غيره؛ فهى ألف المتكلم، ولعله سها إلى ألف الماضي فخصَّصَ بعلته، أو لعل الأصل (وهو) بدل (لأنه) فسُهِيَ عنه.

(٥) اللسان (آ) وماسبق.

عمرًا) و(ياعمرو أعطِ زيدًا) وألفُ الوصل تثبت في الابتداء، وتُحْذَفُ في الوصل[(١)]؛ مثالها - في الابتداء - (أُنظُرْ يازيد) - وفي الوصل - (يازيد انظُرْ عمرًا) و (يابكر انطلِقْ)، و (ياعمرو استخرجْ [المتاع])[(٢)]

فَصْـل

وأولُ الفعل المستقبَل من الفِعل الثلاثي، والخماسيّ، والسداسيّ مفتوحٌ أبدًا[(٣)]؛ كقولك (أضربُ، وأَقتلُ، وأَنطلقُ، وأَقتدرُ، وأَستخرجُ وأَستنبئُ)[(٤)] فأوله مفتوحٌ أبدًا

وأول الفعل المستقبل من الفعل الرباعي مضمومٌ أبدًا، كقولك (أُكرمُ، وأُنبِئُ، وأُعطِي)[(٥)]؛ فهو لايخرجُ عن الضَّمِّ أبدًا[(٦)] وأول مالم يُسَمَّ فاعُلُه مضمومٌ في جميع الأفعالِ

و(أَخذَ) و (أَكَلَ) و (أَمرَ) ألفها قطع، وإن كانت ثلاثية[(٧)]

---

(١) سيأتى أنَّ همزة الوصل المفتوحة في نحو (الرجل) إذا دخل عليها همزة الاستفهام لاتحذف بل تبقى مدة، فيقال (آلرجل؟) فرقا بين الاستفهام والخبر، انظر المحرر (٢٢١/٤ والتصريح ٤٦٦/٢)

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سيبويه (١٤٥/٤) (وأما كل شئ كانت ألفه موصولةً فإن نَفْعَل منه، وأَفعل، وتَفْعَل مفتوحة الأوائل، كأوائل ماكان من فعَلْتُ الذى هو على ثلاثة أحرف) أهـ وانظر (أسرار العربية ص ٢٨٤)

(٤) الأفعال جميعها في (ص، د) بالياء وهو صواب، والمناسب الهمزة، إذ كلامه فيها

(٥) انظر رقم (٥) السابق.

(٦) ثعلب (المجالس ٣٩/١) (فاعلتُ، وفعْلَلتُ، وأَفْعَلْتُ، كله يجئ بالضَّم في الاستقبال) أ هـ، وفي الأشباه (٢٧٢/١) - عن أبن فلاح - (إنما ضُمَّ حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعيِّ بزيادةِ الهمزة بالثلاثيِّ؛ نحو (ضَرب، يَضْرب، وأَكْرَمَ، يُكْرِم)؛ لأن الهمزة في الرباعيّ تزولُ مع حرف المضارعة، فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارعُ الثلاثي هو أم مضارعُ الرباعيّ؟ ثم حُمِلَ بقية أبنية الرباعي على مافيه الهمزة، وإنما خُصَّ الضَّمُّ بالرباعي؛ لأن الثلاثي أصلٌ والرباعيُّ بزيادة الهمزة فرعٌ، فيُجْعل للأصل الحركة الخفيفه وللفرع الحركة الثقيلة، ومازادَ على الثلاثيِّ محمولٌ على الثلاثي) اهـ، وانظر (ديوان الأدب ٣٣٦/٢، والأسرار٢٨٤).

(٧) ص، د: (وإن كان ثلاثيا) سهو.

وحاصل هذا البابِ : أنَّ [ذا][1] ألِف الوصل من الأسماءِ عشرة، وما سواها قطعُ، و[ألف][2] مصادر الأفعال الخماسيّة، والسداسيّة وصلٌ، والثلاثيّ [والخماسيِّ] والسداسيّ من الأفعالِ وصلٌ، وهو مكسورٌ إلا أنْ يكون [فيما][3] ثالثه مضمومٌ فيضَمُّ

وألف القطع في الأفعال الرباعية لا سوى، وألفُ المخبِر عن نفسِه قطعٌ في جميع الكلام، وألفُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه مضمومةٌ في جميع الكلام

وألفُ القطع[4] مفتوحةٌ /٤٨٢/ وألفُ المخبرِعن نفسِه مضمومةٌ في الرباعي، وألفاتُ الأسماءِ قطعٌ إلاَّ العشرةَ المذكورةَ في صدر الباب، وألف القطع تثبتُ في الوصل، وفي الابتداءِ، وألفُ الوصل تحذفُ في الوصل، وتثبتُ في الابتداء، والحرفُ الذى يليها ساكنٌ؛ لأنها إنما أتِي بها؛ لئلا يُبْتَدَأ بساكنٍ، والجميعُ قد بُيِّنَ؛ فافهم ذلك - إن شاء اللّهُ -



---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) يقصد ألف المخبر عن نفسه من غير الرباعي من المبنيّ للمعلوم

المَقَالةُ السَّابِعَةُ
فِي الحُروف

المقالة السابعة

في الحروف

اعلمْ أن الحُروف إنما وضعتْ في الكلام ؛ لِتُوصِّل معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ ؛ مثل حروف الجرِّ ؛ فإنَّها وُضِعَتْ لتُوصِّلَ معاني الأفعال إلى الأسماءِ ، وقد ذكرنا صُورة ذلك في باب الجرِّ[(١)] ، أو لتربط معنى الكلام بعضِه ببعضٍ ؛ مثل حروف العطف ؛ فإنَّهَا وُضِعَتْ رابطةً للمعطوف بالمعطوف عليه[(٢)] ، أو لتُعَلِّقَ شيئًا بشيءٍ ؛ مثل (إنَّ) وأخواتها ، وُضِعَتْ لتعلِّقَ الخبرَ بالاسم ، ولتربطَهُ به[(٣)] ، أو لمعنىً من سائر المعاني ؛ مثل حُروف الاستفهام[(٤)] ، وحروف النَّفي[(٥)] ، وما شاكل ذلك[(٦)] ، فإنها وُضِعَت للدلالة على معناها الذى وَضَعَهُ لها واضعُ اللغة ؛ كما قد وضع (ليْتَ) لمعنى[(٧)] التمنِّي ، و (هَلْ) لمعنى الاستفهام ، و(إلاَّ) لمعنى الاستثناء ، وأشباه ذلك مما قد صار موضوعًا ، ولا يُعلَّلُ مثلُ هذا ؛ لو قيل لِمَ كانت (ليْتَ) للتمنِّي ، و (هَلْ) للاستفهام؟ لم يكن لذلك جوابٌ ، ولا تعليلٌ ؛ لأنَّ هذا وضعٌ من الواضِعِ

وليس للحرف معنىً في نفسِهِ ، بل يدلُّ على معنىً في غيره إمَّا في الاسم ،

---

(١) انظر (المحرر ٣/٣٩٣)

(٢) ذاته (٣/٥٢٧ ، ٥٢٨)

(٣) ابن سيده (المخصص ١٤/٤٤) : (الحروف التى يسمِّيها النحويُّون حروفَ المعاني ، هى الحروف التى تربطُ الأسماءَ بالأفعال ، والأسماءَ بالأسماءِ) أهـ

(٤) وظيفتها الدخول على الجملة ، فتغير معناها دون لفظها (الأشباه ٤/١٢) .

(٥) السابق .

(٦) قال ابن معطي في وظيفة الحرف (الفصول ص ١٥٣) (وإنما يُؤْتَى به رابطًا بين اسميْنِ أو فعليْنِ ، أو بين جملتيْنِ أو بين اسمٍ وفعلٍ ، أو مخصِّصًا للاسم أو الفعل ، أو قالبًا لمعنى الجملة ، أو مؤكدًا لها ، عاملًا أو زائدًا) أ هـ ، وانظر (الأشباه ٤/١٤)

(٧) ص ، د (بمعنى) - بالباء - تصحيف ، والمثبت كلامه الآتي .

وإمَّا في الفعل ؛ وحَدُّ الحرْفِ أن تقولَ الحرفُ مادلَّ على معنىً في غيرِه[١] ؛ وبيان ذلك أنَّكَ لو قُلْتَ (هلْ) - وسكتَّ - أوْ (مِنْ) - وسكتَّ - ولم تُضِفْهَا إلى شئٍ ، لمْ يدُلَّ هذ اللفظُ على معنىً . فإذا قلت (هل قام زيدٌ؟) (هل[٢] خرجتَ من زيدٍ؟) : (هلْ مررْتَ بعمروٍ؟) كانت[٣] (هَلْ) للاستفهام .

ودلَّت (مِنْ) على الخروج من (زيْدٍ) ، وكذلك (الباء) تدل على إلصاق المرور بـ(عمروٍ)[٤] ، وكذلك (إنَّ زيدًا قائمٌ) ؛ فقد دلَّتْ : (إنَّ) على تأكيد الخبر /٤٨٣/ ، لا على معنى في نفسها ، وكذلك قولك (ما زيدٌ قائمًا) ، دلت (ما) على نفى الخبر عن (زيد) ، لا على معنىً في نفسِها ؛ فقد تبيَّنَ لك أنَّ الحروف لا تدلُّ على معنى إلا في غيرِهَا[٥] ؛ إذ لو أفردْتَهَا ، فقلتَ (هَلْ) أو (بلْ) لم يتبيَّنْ لها معنىً حتى تُضِيفَهَا إلى اسمٍ ، أو فعلٍ[٦] وعلى هذا جميع الحروف ، لاتدلُّ على معنًى في

---

(١) الفصول ص ١٥٣ ، والجامع ص ١٠ ، وهذا ما أطبقَ عليه النُّحاة ، وقد نازع فيه النَّحَّاس -فيما نقله السيوطي (الأشباه ١/٥٥) - ذاهبًا إلى أنَّ الحرف له معنى في نفسه ، وشأنه في ذلك شأن قسيميْهِ ، ومقياسُ المعرفة راجعٌ إلى المخاطب ، إمَّا أن يَفْهَمَ المعنى الموضوع لكلِّ لغةٍ ، أو لا ، وعدمُ فهمه لايعني خلوَّه من معنى ؛ كما أنَّ عدم الفهم للاسم والفعل لا يعنى تجردهما عن معنى ، وتفترق الثلاثة بأنَّ دلالة الاسم والفعل لاتختلف إفرادًا ، وتركيبًا ، ودلالة الحرف في التَّركيب إيضاح ، وتتمةٌ

وهذا اجتهاد قد يتَّجِهُ فيما كان على حرفين أو أكثر ، أمَّا ما كان منها على حرف واحدٍ فمشكلٌ ، فالعالم والجاهل في مثله سواء ؛ مثلًا : إذا نطق المتحدث بـ (أ) ، أو (ت) أو (س) منفردة فلا يُدْرى أهى لمبنًى ، أو لمعنًى مع علم العالم بأبعادها استعمالًا ، وبالانفراد لادليل على مايمكن تحديدُه منها ، وعدم تحديد المعنى لايقدح في حملها معنًى ما في نفسها على كل حال ؛ وهذا ما أراه

(٢) كلمة (هَلْ) بين السطرين في (ص) .

(٣) د : (وكانت) - بزيادة الواو - وليس بشئ .

(٤) ص ، د : (زيد) ، والمثبت ما في التمثيل .

(٥) هذا الحدُّ المقصُور هو ما حرَّرهُ المحققون ، لا ما قِيل ، بأنَّ الحرف : مادلَّ على معنى في غيره ؛ فأسماء الشرط والاستفهام كذلك ، وليست حروفًا ، فأجيبَ بأنَّ هذه الأسماء تدلُّ على معنىً في نفسِها ، ومعنىً في غيرها ، أما الحرف فلا يدلُّ إلا على معنىً في غيره (الأمير ١/١٥٥) ، وانظر ماسبق قريبًا

(٦) ش المفصل ٢/٨ : (ومن ثم لم ينفكَّ من اسم ، أو فعلٍ يصحبُه) أ هـ .

نفسها، وإنما تدلُّ على معنىً في غيرِهَا[١]؛ والأسماءُ، والأفعالُ، تدُلُّ على معنىً في نفسِهَا، [بدليل أنَّكَ تقول (زيدٌ)[٢]، فدلَّ الاسمُ على ذات (زيد)، وتقول (قامَ) فقد دل (قامَ) على حركةِ (القيام)][٣]

فإذا ثبت ذلك فاعلمْ أنَّ الحروفَ تنقسم قسمين: حروفًا عاملةً، وحروفًا غير عاملة[٤]

القسمُ الأولُ: في الحرُوف العاملة:

* منها ستة تنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، وهى (إنَّ)، و(أنَّ)، و(لكنَّ)، و(كأنَّ)، و(ليْتَ)، و(لعلَّ)؛ فكلُّ هذه تعملُ عملَ الأفعالِ، ومنها ما هو مفرد، ومنها ما هُوَ مركَّبٌ، فكلُّها مفردةٌ إلا (كأنَّ) فإنها مركبة من (إنَّ) و(الكاف)؛ لأن قولك (كأنَّ زيدًا أسدٌ)[٥]، أصله (إنَّ زيدًا كالأسدِ)[٦]، فقدِّمت الكافُ قبل (إنَّ) تفخيمًا، وفتحتْ الهمزة إعلامًا، وقد تقدَّمتْ في باب (المرفوعاتِ)[٧]

* ومنها (ما) النافيةُ التى هى تعملُ في النَّفْي في لغة أهل الحجاز، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وكان قياسها ألا تعمل[٨]؛ لأنَّ الحروف في عملها، وغير عملها على وجْهَيْنِ منها ما يختص بالأسماءِ، ولايدخلُ إلا عليها، فيعملُ فيها، ومنها مايدخلُ على الأفعالِ، ولايدخلُ على الأسماءِ فيعملُ فيها، ولايعملُ في

---

(١) راجع ماسبق: (الكتاب ١/١٢ - محقق، والصاحبي ٩٤، والجمل ١٧، وإصلاح الخلل ٢٧: ومفتاح العلوم ص ٤)

(٢) د (إن زيدًا)

(٣) مابين الحاصرتين من د، وحاشية ص بخط ناسخها

(٤) انظر (الأشباه ٤/١٣-)

(٥) (أسد) من د، وحاشية (ص)

(٦) الأنسب (كأسد).

(٧) (٣/٨ - المحرر)، وقد تقدم تحريره هناك، وانظر (نتائج الفكر ٢/٢٨٢)

(٨) المحرر ٣/٦٦ وحواشيها، وشرح الجزولية للورقي (٢/ ق ٤٧)

الأسماء، ومنها ما يدخلُ على الأسماءِ، وعلى الأفعالِ، فلا يعملُ في الأسماءِ، ولاَ في الأفعال[١] لأن عملَهُ في الأفعال ليس بأولى من عملهِ في الأسماءِ، وعملَهُ في الأسماءِ ليس بأولى من عمله في الأفعالِ، فلذلكَ لَمْ تعملْ في شيْءٍ من الأسماءِ، ولا من الأفعالِ، فبان لك أنَّ ما اختصَّ بالأسماء عمِلَ فيها، وما اختصَّ بالأفعالِ عمِلَ فِيها[٢]، والذى لايختص بأحدِ القبيلَيْنِ لا يعملُ في شيء منهمَا[٣]

فالذي يختصّ بالأسماء حروفُ الجرِّ، و (إنَّ) وأخواتها؛ والذى يختص بالأفعال حروفُ الشرط، وحروفُ الجزم، و (لاَ) الناهيةُ، والحروف النواصب للفعل /٤٨٤/ المستقبل، والذى يدخل على القبيلين؛ مثل حروف العطف، وحروفِ الاستفهام، وحروفِ الجواب، فلذلك لاتعمل في الأسماءِ، ولافي الأفعالِ[٤]

فأما (مَا) و (لاَ)[٥] فإنما عَمِلَتا؛ لشبههما بـ (ليس) وأنهما[٦] يدخلان على الأسماءِ، وعلى الأفعالِ، فكان قياسهما ألاَّ يعملا، إلاَّ أنهُمَا لما شابها (ليْسَ) في النَّفي عَمِلتْ (ما) - عند أهل الحجاز - في المعرفة، والنكرة، وعَمِلتْ

---

(١) فالحروف - إذنْ - ثلاثةٌ: مختصٌّ بالاسم، ومختصٌّ بالفعل، ومشتركٌ بينهما، انظر (الأشمونى والصبان ١/٤٣)، ولكنه يعنى الاختصاصَ، والاشتراكَ، وفي الاشتراك فرعان لواحد

(٢) علله الإسقاطي (تنوير الحوالك ق - ١٦): (إنما كان الاختصاص موجبًا للعمل؛ ليظهر أثر الاختصاصِ، وإيضاحه أنَّ اختصاص الشئ بالشئ دليلُ تأثيره فيه، فإذا أَثّر في المعنى أَثّر في اللفظ؛ ليكون اللفظ بحسب المعنى) أهـ.

وقد يُعتَرضُ على ذلك بنحو حرفي الاستقبال فهما مختصان ومؤثِّران معنًى، ولا يعملانِ، وكذا حروفُ المضارعة؛ وأجاب الرماني بقوله: (معاني الحروف ص ٤٢): (إنها قد صيغتْ مع مادخلت عليه حتى صارت كأحد أجزائه ولولا ذلك لوجب أنْ تعملَ؛ لأنها مختصةٌ بالفعلِ). اهـ.

(٣) راجع (تنبيهات الأشموني - للباحث - ص ٧١ - ٨١).

(٤) ذاته (ص ٧٤ - ٧٥).

(٥) أى النافية للوحدة.

(٦) ص، د: (لأنها) وهو سهو، والمناسب ما أثبتُّ.

(لاَ) في النكرة، دونَ المعرفة[١] وقد ذكرتا[٢] في بابهما[٣]

* ومنها (لا) التى لنفي الجنس، تنصبُ الاسمَ النكرة، وترفع الخبرَ تشبيهًا بـ (إنَّ) المشددَّة[٤]، والنكرة المفردةُ مبنيَّة معها، وكان قياسها ألاّ تعملَ؛ لأنها تدخلُ [على الأسماء، وعلى الأفعال، وما يدخلُ على الأسماءِ، وعلى الأفعال فلا يعملُ][٥]، إلاَّ أنَّها لمَّا أشبهتْ (إنَّ) حُملتَ عليها[٦]

* ومنها (حُروف الجَرِّ)، وهى عشرونَ حرفًا (مِنْ)، و (إلى) و(عن) و(على) و(في) و(رُبَّ) و (حتَّى) و(حاشا) و (خلا) و (عدا) و (مع) و(الباء) و(اللام) و(الكاف) الزوائد، و(مُذْ)، و(مُنْذُ) و(واوُ) القسم، و(تاؤه)[٧]، و(واوُ) رُبَّ، و(فاؤُها)، وقد تقدمت جميعُها في بابِها من مقالة (المجرورات)[٨]

* ومنها (نواصُب الفعل المسْتَقبل) وهى (أنْ)، و(لنْ)، و(إذن)، و(كيْ) و(حتَّى) و(لامُ كيْ)، و(لامُ الجُحود)، و(الواوُ)، و(الفاءُ)، و(أوْ) في الأجوبة -، هذه عشرة أحرف تنصبُ الفعل المستقبل، فمنها ما ينصبُ بنفسِهِ، ومنها ما ينصب بإضمار(أنْ)، وقد تقدمت في باب (نواصب الأفعال)[٩]

---

(١) الأشموني ٢٣/١ حلبي (حقُّ المشترِك الإهمال، وحقُّ المختصِّ بقبيل أنْ يعملَ العمل الخاصَّ بذلك القبيل، وإنما عملت (ما) و (لا) و (إنْ) النافيات مع عدم الاختصاص، لعارض الحمل على: (ليْسَ) على أنَّ من العرب من يُهْمِلهنَّ على الأصل) أ هـ.

(٢) لا بأس بالتأنيث بعد التذكير باعتبارين مختلفين، كما مرّ في بابه

(٣) المحرر(٦٦/٣، ٨٢)

(٤) ذاته (٨٢/٣)

(٥) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) الشهاب البجائي (شرح الأجرومية ق ٤٤٦): (حق المختص أن يعمل العمل الخاص، وغيره محمول عليه) أ هـ

(٧) ص، د (وباؤه) بالموحدة التحتية - تصحيف.

(٨) المحرر (٣٩٢/٣)

(٩) المحرر (٥٧/٤) والمصنف على أن النصب بعد (حتَّى، والفاء، والواو) بأنْ المضمرة ولم يصرِّح بمذهب في (أو)، وما بعد اللام بوجهيها، وقد تقدَّم تحريره في مواطنه؛ قال المبرد (٨٤/٤ - المقتضب): (فأما (أنْ)، و (لنْ) و (كيْ) و (إذَن)، فيعملنَ فيها، وأما سائر ما ذكرنا لك فإنما=

* ومنها : (جوازمُ الفعْل المسْتقبل) ، وهى (لمْ) ، و (لمَّا ، و(لامُ الأمرِ) ، و (لاَ) في النهي ، و (إنْ) ، و (إذ ما) - في الشرَّط - ؛ فهذه تجزمُ الفعل المستقبل ، وقد تقدَّمت مفصَّلة في أبْوابها مع ما حُمِل عليها من الأسماء والظروف ، فهذه جملة الحروف العاملة ، وهى خمسة وأربعون حرفًا[١]

القسم الثاني : في الحُروف التى ليستْ بعاملةٍ : [٢]

وإنَّما أُتيَ بها في الكلام ؛ للدلالة على المعاني التى وُضِعتْ لها مجردةً من العمل ، وهى كثيرة ، تكون في أول الكلمة ، وفي وسطها ، وفي آخرها ، وإنما لم تعملْ ؛ لأنَّها تدخل على الأسماء ، وعلى الأفعالِ ، ولم تختصَّ بأحدهما ، وما دخل /٤٨٥/ على الأسماء ، وعلى الأفعالِ لايعملُ، وما اختصَّ بأحدهما عِملَ - كما ذكرنا أولا[٣] - .

* فمنِ الحُروف غيرِ العاملة (حروفُ العطْفِ) ، وهى عشرةٌ (الواوُ) ، و(الفاءُ) و (ثمَّ) ، و (حتَّى) ، و (بَل) ، و (لا) ، و(لكنْ) ، و (أوْ) ، و (إمَّا)- مكسورةً مكررةً ، مشدَّدة الميم- ، [و (أمْ)[٤]] فهذِهِ[٥] عشرةُ أحرفٍ لا عملَ لها ، وإنما العملُ لما قبلها ، وهى نائبةٌ عنْهُ[٦] ؛ لأنك إذا قلتَ (قَامَ زيدٌ وعمروٌ) فالرافع لـ (عمرو) هو (قامَ) ، و(الواوُ) إنما هى دالة للعطف على (زيد)

=تنصبُ ما بعدَهَا من الأفعال بإضمار (أنْ) أ هـ ، وانظر (الجمل الهادية ، ص ٨٦)

(١) (إنَّ) وأخواتها ستة ، و(ما) و(لا) بفرعيها ثلاثة ، وللجرّ عشرون ، ولنصب المضارع عشرة ، وللجزم ستة ؛ فهى خمسة وأربعون حرفًا ، وقد عدها السيوطيُّ ثمانية وثلاثين حرفًا ، والمصنف أدق وأشمل . انظر (الأشباه ٢/١٣)

(٢) معاني الحروف للرماني في مواضعها ، ومفتاح العلوم ص ٥٠ ، والأشباه ١/١٣) .

(٣) الصفحة السابقة .

(٤) زدتها تتمة للعدد ، وانظر (المحرر ٣/٥٢٧) .

(٥) د (فهى) وهو صوابٌ أيضًا

(٦) راجع (٣/٤٧٩ - المحرر) وحاشيتها ، وقد تقدَّم أنَّ هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين ، والأصل تكرر العامل ، فحذف اختصارًا ؛ لدلالة الأول عليه فأشرك العاطف بين المتعاطفين في عمل الأول ، وانظر المذاهب فيما سبق ، وشرح المفصل (٣/٧٥ ، ٨/٨٩) .

مشرِكةٌ[1] لـ(عمرو) في قيامه مع (زيد)، فكأنه قال (قامَ زيدٌ، قام عَمْرٌو)، فحذفَتْ (قامَ) وجُعِلَتَ الواو نائبةً عنه اختصارًا، وكذلك باقي أخواتِهَا

واعلم أن (واو) الهجاء مركَّبةٌ من ثلاث واواتٍ؛ [لأنَّ][2] أصلَها (وَوَوٌ) - بثلاث[3] واوات -، فتحركتْ الوُسطى، وانْفَتَحَ ما قبلها، فقُلِبتْ ألفا، وليس في كلام العرب كلمة مركبة من الواوات إلاَّ هِيَ وحْدَهَا[4]

وأما قولهم (كافٌ)، (لامٌ) فإنَّ ابنَ جنِّي[5] حكى أنَّ الألف في ذلك كلِّه منقلبةٌ عن (واو)[6] وأنَّ أصله (كَوَفٌ، ولوَمٌ) فتحركت (الواو) وانفتح ماقبلها، [فقلِبتْ ألفًا][7]؛ وأما قولُهم (فاءٌ، باءٌ، تاءٌ، ثاءٌ) فإنَّ الهمزة منقلبةٌ عن (ألف)؛ لأنَّه لمَّا كان على حرفيْنِ في التَّهجِّي - في قولك (با. تا ثا)[8]، وأردتَ

---

(١) ص، د: (مشتركة) تصحيف.

(٢) من (د)، وحاشية (ص)

(٣) د: (بثلاثة)، وهو صواب أيضًا

(٤) إلى ذلك ذهب الأخفش؛ لتفخيم العرب إياها، وعدم إمالتهم لها، وذهب آخرون إلى أن الألف منقلبةٌ عن الياء؛ إذ لانظير لكلمة واوية الأصولِ، والقولُ ماقال الأخفش؛ إذهي مجهولة الأصل، والحكم بواويتها أولى؛ لأن الألف عينًا مبدلةٌ من الواو أكثر منها في الياء والحكمُ للأكثر، ونظيرتها (الياء) فأصولها ثلاث ياءات، انظر (ابن يعيش ١٠/٥٨ - ٥٩ والرضي - ش الشافية ٣/٧٤، وشرح السعد على العزي ٤١ ومنهج الأخفش ٨٨، والصبان ٤/٢٨٥، واللسان - وا -)

(٥) أبو الفتح عثمان، ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة بالموصل، وتلقى علمه بها، ولازم أبا عليٍّ أربعين سنة، فكان لها أكبر الأثر في تكوينه.

وكان له مع المتنبي صحبةٌ، حَذَقَ اللغة، والنَّحو، وبرز في الصرف، واختار من آراء البصريِّين والكوفيِّين، واستخرج الأصول النحوية واللغوية، ورُزِقَتْ مصنفاته الشهرة، توفى سنة ٣٩٢ هـ من آثاره الخصائص، وسر صناعة الأعراب، والمنصف، واللُّمَعُ، والمحتسب وغيرها (إشارة التعيين لوحة ٣٠٠، والوفيات ٣/٢٤٦، والبغية ٢/١٣٢، والهدية ١/٦٥٢، والنشأة ص ٢٠٢، والموسوعة ص ٦)

(٦) في المنصف ١/٢٦: (لو سَمَّيْتَ رجُلًا بـ(قاف) لقضيت بأنه من الواو، وهذا قياسُ قول سيبويه؛ لأنه كان يرى أنَّ الألف إذا جاءت في موضع العين فأكثر ماتكونُ من الواو) أ هـ، وانظر (الخصائص ١/٢٧٥، ٣/٢٢٨، ٢٧٧)

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) ثلاثتها في (د) بالهمزة، وهو غير المقصود

الإخبار عنه، ونقلتَه إلى الاسمية -، والاسمُ لايكون إلا على ثلاثةِ أحرُفٍ فصاعدًا - فلذلك زادوا ألفًا بعد الألف، واجتماع ألفيْنِ[1] لايكون فقلبوا الألفَ الثاني همزةً[2]، فقالوا: (هذه باءٌ، وتاءٌ، وثاءٌ، وفاءٌ) و: (رأيت باءً، وتاءً، وثاءً، وفاءً) و: (مررت بباءٍ وتاءٍ، وثاءٍ، وفاءٍ) لما أخبرتَ عنهُ أعربتهُ، وزدتَ الهمزةَ في آخره مبدلةً عن ألِفٍ، وأما إذا عدَّدته تعديدًا من غير إخبار -؛ كما يقول الصبيان (ألفْ، بَا، تَا، ثَا)[3]، فلا يجوز الإعرابُ[4]؛ لأنَّه تعديدٌ؛ كما يقول الكيال: (خمسهْ، ستهْ، سبعهْ) لايجوز إعرابُ شئ من ذلك؛ لأنه يعدِّدُ تعديدًا من غير إخبار؛ فلا يجوز الإعراب إلا إذا أخبرتَ عن الاسم، إما بالفعل والفاعل، وإمَّا بالمبتدأ والخبر[5]؛ كقولك: (قام زيدٌ) و: (زيدٌ أخُوكَ)، وأمَّا لو عددْت الأسماءَ لم تُعرَبْ؛ فتقول مثلا: (زيدْ، عمرْو، بكرْ)، فلا يجوز إعراب /٤٨٦/ هذا، لأنك لم تخبرْ عنهُ[6]؛ لأنَّ الإعراب لايُسْتَحَقُّ إلا بعد الإخبار: إمَّا بالابتداء به، وإمَّا

---

(١) ص، د: (ألف) - بالإفراد - سهو.

(٢) وكذا ابن يعيش على زيادة ألِفٍ أخرى؛ لتصير الكلمة ثلاثية، وقلبها همزة لسكونها، والألف الأولي (٦/٣٠) وابن جنى في (المنصف ٢/١٥٣، ويرى الفارسي - فيما نَقَل ابن جنى - أنَّه والحالة هذه يحكم عليها حكم الأسماء، فيقضي بقلب عينه عن واو ولامه عن ياء، (المنصف ١/١٢٥، وانظر ش الكافية ٢/١٤١).

(٣) الرضى (٢/٢١٥ ش الشافية): (إنما كانت هذه الأسماء كذلك؛ لأنَّ الواضع وضعها لتُعَلَّمَ بها الصبيان، أو من يجرى مجراهم من الجُهَّال صُورَ مفرداتِ حروفِ الهجاء) أهـ وانظر (المخصص ١٤/٩٥)

(٤) تقدم طرَفٌ منه في (المحرر ٢/٤٥٥، وحواشيها) وقال الزجاج (١/٢١ - المعاني): (إجماع النحويّين أنَّ هذه الحروف مبنية على الوقف، ولاتُعْرَبُ، ومعنى قولنا: مبنيَّةٌ على الوقف أنك تقدر أن تسكت على كل حرف منها) اهـ وانظر: (المخصص ١٤/٩٤).

(٥) يقصد صورة التركيب في جملة فعليّة، أو اسميّة

(٦) ابن يعيش ١/٤٩: (الاسم إذا كان وحدَه مفردًا من غير ضميمةٍ إليه لم يستحقَّ الإعراب) أ هـ وفي الأسماء قبل التركيب مذاهبُ؛ قيل مبنيَّة؛ لأن عدم التركيب من أسباب البناءِ؛ وقيل معربةٌ بناء على أن عدم التركيب ليس سببًا؛ وقيل هى واسطة لا مبنيَّةٌ، ولا معربَةٌ، وعليه أبو حيان؛ لعدم الموجِب لكل منهما، راجع (ش الكافية ١/١٧، وش الشافية ٢/٢٢٢، والأشباه ٢/١٤٣، والدرَّة ٢٣٢، والمرادي ١/٤٩، ٥٤، والهمع ١/١٩، والارتشاف ق ٩٤ / ب).

بالفاعليَّةِ - كما ذكرنا - ؛ وهذا شيءٌ عَرَض ، ونعودُ إلى الكلام في الحُرُوف

* ومنها (حرفُ التعريف) ، وهو (اللام) -عند سيبويه-[١] ، و (الألفُ واللَّام)- عند الخليل -[٢] والتعريفُ باللام يكون تعريفَ جنسٍ ، ويكون تعريف عهد ، وقد تقدَّم ذلك في باب (المعارف)[٣] والألفُ - عند سيبويه - في قولك (الرَّجلُ ، والغُلامُ) إنمَّا زِيدَ للوصل ، والأصل (الَّلام) ، وحدَهَا ، فجئ بها للتعريف ساكنةً ، والعربُ لاتبتدئُ بساكنٍ ، فألحقُوا ألفَ الوصل ؛ لئلا يُبْتَدأَ بساكنٍ ، والألفُ - عند الخليل - من جملةِ الّلام[٤] ، وآلةُ التعريف عنده (الْ) بكمالها ، [على وزن][٥] (قَدْ) ، وإنمَّا جُعِلتْ الألفُ ألفَ وصل ؛ لكثرة الاستعمال عندهم ، فافهم ذلك تُصِبْ .

ومنها : (قَدْ) وهى حرف تَوقُّع[٦] ، وتقريبٍ ، تكونُ مع الأفعال دونَ الأسماءِ ؛ تقول : (قَدْ قام زيد) أى (وقع قيامه قريبًا)[٧] ، وكذلك قولهم (قد قامتْ الصَّلاة) أى : هى واقعة لا محالة[٨] ، وكذلك قولك (قد صِرْتُ أنتظرُك) أى : (أنا أتوقَّعُ مجيئك)[٩] ، هذا مع الماضي

وتكون مع المستقبل للتقْليلِ[١٠] ؛ كقولهم (إنَّ النَّعامَ قد يطيرُ) و (إنَّكَ قَدْ تهبُ لى شيئًا)[١١]

---

(١) تقدمت ترجمته في (٢/٧٦ - المحرر)

(٢) (٣) ذاته ، وانظر المسألة هناك .

(٤) ٢/٧٦- المحرر

(٥) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) سيبويه (٣/١١٥ محقق) : (إنما هى لقوم يتوقَّعون الخبر) أ هـ وانظر (٤/٢٢٤ منه ، والمقتضب ١/١٨١) .

(٧) الرماني (معاني الحروف ٩٨) : (وإذا دخلتْ على الماضي قرَّبتْهُ من الحال) أهـ

(٨) كأنه بهذا التأويل جمع بين التَّحقيق ، والتقريب ، انظر (ش الشذور ٣٨)

(٩) الرضى ٢/٢٢٣ ، ٣٨٧ .

(١٠) د : (للتعليل) - تصحيف ، قال سيبويه ٤/٢٢٤ : (وتكون (قَدْ) في موضع (رُبَّمَا) أ هـ .

(١١) ليس نصًا فيه ، بل باعتبار المخاطب في جُودٍ أو بُخْلٍ ، فيختلف الحكم تحقيقًا ، أو تقليلًا .

وقد تكون للتَّحقيق ؛ كقوله - تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾[(١)] فهى ههنا للتحقيق[(٢)] ؛ لأن علم الله - سبحانه - ليس فيه شكٌّ ، ولا تقليل ؛ فقد بان لك أنَّ (قدْ) على ثلاثة اقسام تكون للتقريب من الحال ، وللتقليل ، وللتَّحقيق ، وأكثر ماتكون (قَدْ) مع المستقبل للتقليل ، والتحقيقُ فيها قليلٌ[(٣)]

وإذا سميَّتَ رجلًا بـ(قدْ) ، ثم صغرتَهُ قلت فيه (قُدَيٌّ)[(٤)] - بتشديد الياء ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسمٌ على حرفَيْنِ ، فلما صغَّرُوه احتاجُوا أنْ يزيدوا عليه حرفًا ثالثًا ؛ ليكون كسائر الأسماء ، فأحبُّوا أن يزيدوا الياء ؛ [لأنَّهَا][(٥)] من جنس ياء التَّصغير[(٦)] ، وأدغموا فيها ياء التصغير

* ومنها (حرفانِ للاستقبال) ، وهما (السِّينُ) و(سوفَ)[(٧)] ، معناهما الدلالة على خلوص الفعل للاستقبال ، وإذا دخلتَا على فعلٍ فلايكون إلاَّ مرفوعًا

---

(١) الأحزاب ١٨

(٢) ذهب ابن هشام إلى أنها هنا للتقليل باعتبار المتعلَّق ، أى : أنَّ علمَ اللَّه ذلكَ أقلُّ معلوماته سبحانه ؛ قال (وزعم بعضهم أنها في مثل هذه للتحقيق) أ هـ (المغني ١/١٥٠ - حلبي) وهذا عجيب منه ، فقد استشهد بها على التحقيق في (ش الشذور ص ٣٨) ، وقيل هى في الآية قد أفادت التحقيق والتقليل معًا ؛ لأنَّ الأول باعتبار الفعل ، والثاني باعتبار متعلقه ، أى ماهم عليه أقلُّ معلوماته سبحانه (حاشية أبى النجا ص ٢٦) .

(٣) راجع للباحث (تنبيهات الأشموني ص ٥٣ - ٥٤)

(٤) الكتاب ٣/٤٥٤ ، والمقتضب ١/٣٦٨

(٥) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) إذ لو زيدَتْ الألفُ أو الواو فالمصير إليها ؛ فالأولى زيادتها ابتداء انظر (ش الشافية ١/٢١٨).
وقال ابن يعيش ٥/١٢٠ (لأن أكثر المحذوفات من الياء والواو . والواو ترجع في التصغير إلى الياء ؛ لاجتماعها مع ياء التصغير فلما كانت تئول إلى الياء جعلوا الزائد ياء من أول مرة). اهـ.
وفيه وجه آخر أن يُضَعَّفَ ثانيه ، فيقال فيه (قُدَيْدٌ) قالوا : والأول هو المختار . (المقرب ٢/٨٦، والتوضيح ٥/١١١ ، والتصريح ٢/٣٢٢)

(٧) الكتاب (٣/١١٥) وليست الدِّلالة على الاستقبال مقصورةً عليهما ، بل هى أيضا في (أنْ ، لاَ ، لنْ) وهو ما سبق الإشارة إليه في (٤/١٦ ، ٦١) .
وانظر : المفصل (٣١٧) ووجه الاقتصار هنا كونهما غير العامِلينِ .

/٤٨٧/ و: (سَوْفَ) مبنيةٌ على الفتح؛ ومنَ العرب من يحذفُ الفاء، ويقول (سَوْ)(١)؛ وقيل إنَّ (السين) مأخوذةٌ من (سَوْفَ)(٢)

* ومنها: (حروفُ المضارعةِ)(٣) وهى أربعةٌ (الهمزةُ، والتاءُ، والنون، والياء) يجمعها قولك (ينْتأ) أو (نأيْتُ)؛ فهذه الحروف تنقل الماضِي إلى المستقبلِ، تقول: (ضَرَبَ)، ثم تقول: (يَضْرِبُ) لما أردتَ الاستقبال زدتَ عليه (الياء) علامةً للاستقبال، وتغير لفظُه الماضي عما كان عليه(٤) بأن سكنتْ (الضَّادُ)، وكُسِرَتْ (الراءُ)، إشعارًا بأنه قد انتقل من معنىً إلى معنىً؛ وكذلك سائر أخواتِها، وسُمِّيَتْ (حروفَ المضارعة)؛ لأن المضارَعَة في اللغة: هى المشابهة(٥)، وبهذه الحروف الأربعة أشبهَ الفعلُ المستقبل الاسمَ، فأعْرِبَ، وقد تقدم علةُ شبهه في بابه من مقالة (الأفعال)(٦)

* ومنها (ياء التصغير) وهى التى تلحق الأسماء المصغَّرة ثالثةً ساكنةً؛ في نحو (فُلَيْسٌ)، و: (دُرَيْهِمٌ)(٧)، وما أشبهه؛ وإنما جعلت (ساكنةً) حملًا على ألف التكسير(٨)؛ لأن الألفَ لاتتحركُ بحالٍ، فجعلوا ياء التصْغير

---

(١) مجالس ثعلب (٣١٥/١، والإنصاف ٨٣٤)

(٢) وإليه ذهب الكوفيُّون وأَبَى البصريّون إلا أن يكونا كلمتيْنِ مختلفتي الأصل، وإنْ التقتا في بعض الحروف؛ لأن القياس يأبي الحذف في الحروف.
ولعل وجهة الكوفيين أنهما حرفٌ واحدٌ اقتطعَ الاستعمالُ، وجريُها على الألسن بعضَ حروفها تخفيفًا، أوفقُ مع واقِع اللغة، وتطورِها
وانظر (الإنصاف م ٩٢، والمغني ١٢٢/١، والمرتجل ص ١٧، ومدرسة الكوفة ٢٠٤).

(٣) المحرر (٢٤/٤).

(٤) كذا في (ص، د) ولعل العبارة: (وتغيّر لفظُه عما كان عليه في الماضي) أنسبُ.

(٥) ابن يعيش ٦/٧: (معنى المضارعة: المشابهةُ؛ يقال ضارعتهُ وشابهتُه وشاكلتُه وحاكيتُه: إذا صرتُ مثله) أ هـ.

(٦) ١٦/٤ - المحرر.

(٧) د (درهم) تصحيف.

(٨) أسرار العربية (ص ٢٦١).

مثلها[١] وألحقوا ياء التصغير ثالثةً ، كما ألحقوا ألِفَ التكسير ثالثةً ، وإنما جعلوا التكسير ، والتصغير أخوَيْنِ ؛ لأنَّ التكسير ، والتصغير يُغيرانِ الكلمة عن صيغتها ، فلذلك اشتبها ؛ ولأنهما - أيضًا - معنيانِ زائدانِ على الاسم بزيادة حرفيْنِ ، فلذلك اشتَبَها[٢] ؛ ولأن التكسيرَ تكثيرٌ[٣] ، والتصغيرَ تحقيرٌ[٤] والعرب تُؤَاخِي بين النقيضِ ، والنقيض ، كما تُؤاخِي بين النَّظير ، والنَّظِير[٥]

* ومنها (حُرُوفُ الإعرابِ) ، وهى الألفُ ، والياءُ ، والواوُ - في التثنية ، والجمع - ، والنونُ[٦] في تثنية الأفعال ، وجمعها ، ومخاطبةِ المؤنث وأمَّا الألفُ والواو ، والياء في (يَفْعلانِ) ، و (تفْعَلون) و (تفْعَلينَ) فهي أسماءٌ مضمراتٌ ، مرفوعاتٌ بحق الفاعل وليستْ بحروفٍ[٧]

* ومنها (نون التثنية والجمْعِ) ، زيدتْ عوضًا من الحركة ، والتنْوين الذى يكونُ في الواحدِ ، فهى في قولك (الرَّجلانِ) عوضٌ من الحركة ، والتنوين ؛ لأنك لم تُدخل الألف واللام إلاَّ بعد التَّنكير[٨]

وكذلك (الزيدَانِ) /٤٨٨/ أصله (زيدانِ) ، فالنون عوضٌ من الحركة ، والتنوين[٩] ، ودخلت الألف واللام عوضًا عن تعريف العلَمِّية ، وأما (النونُ)

---

(١) ص ، د (مثله) وهو صواب ، والأنسبُ لكلامه ما أثبتُّ

(٢) الأسرار (ص ٢٦١) (إنما حمل التصغير على التكسير ؛ لأنه يغيرِّ اللفظ والمعنى ، كما أن التكسير يغيِّر اللفظ والمعنى) أ هـ .

(٣) د (بكبير) - تصحيف

(٤) د (بحقير) - تصحيف

(٥) الأسرار (ص ٥٢) (هم يحملونَ الشئ على نقيضه ؛ كما يحملونَهُ على نظيره) أهـ . وانظر ماتقدم من وجوه الحمل في (٢٧٩/٢ - المحرر)

(٦) العبارة في (ص ، د) (وهى الألف والياء والواو والنون في التثنية ، والجمع ، وفي تثنية الأفعال) كذا مضطربة وبتأخير كلمة (والنون) كما أثبتُّ استقامت العبارة .

(٧) راجع (المحرر ٨٤/٢ وما بعدها)

(٨) هذه العلة مناسبة لما بعده

(٩) راجع (المحرر ١١٠/٢ ، وحواشيها) .

في (هذانِ)، و(اللذانِ)، و(اللتانِ) فإنها ليست عوضًا عن شيء[١] وإنما هذه في المبنيَّات صِيَغٌ صاغتْها العرب على صورة التَّثنية المعربة، وليست بتثنيةٍ حقيقيةٍ[٢].

* ومنها (النُّون) التي في الأفعال[٣] في مثل (تَفْعلانِ، وتَفْعَلُونَ، وتفعلينَ) أُلْحِقتْ في الأفعال علامةً للرفع، وكُسِرتْ في التثنية تشبيها بنون التثنية الحقيقية، وفُتحتْ في[٤] (يَفْعَلُونَ) تشبيها بنون الجمع[٥]؛ وإنما فُتِحتْ من (تَفْعَلينَ)، طلبا للتخفيف، وكراهةً للجمع بين الكَسَرات؛ لأن اللام من (تفْعلينَ) مكسورة، والياء تُعَدُّ بكسرتينْ، فلو كُسِرتْ (النونُ) لجمعنا بين أربع كسرات، فلذلك فتحناها هربًا من توالى الكسرات[٦].

* ومنها (التنْوينُ)[٧]، وله خمسةُ أقسام[٨]

تنوين صرفٍ، كـ (زيدٍ)، و(عمرٍو)، و(رجلٍ) و(فرسٍ) إنما دخل هذا

---

(١) وبه قال ابنُ جني، حيث قال بالتعويض عنهما فيما وُجِدَا في مفرده، أو عن أحدِهما، وغير عوض فيما خلا منهما، انظر: (شرح اللمع للموصلي ق ٥٤ والهمع ٤٨/١ وماتقدم في (١١٠/٢ – المحرر) وحواشيها

(٢) في شرح الجزولية للورقي ق ١٥٩: (الصحيحُ أن: (هذانِ) صيغةٌ مرتجلة تُفْهِمُ البِنْيَةَ منها وليست تثنيتُها حقيقيةً؛ إذ لا تتنكر قال ابن برهان: (ذَانِ) صيغة مرتجلة مقتضبة وليست جارية على مفردٍ؛ لاستحالة تنكيرها) أ هـ وقال ابن يعيش في الأسماء المبهمة من نحو: الذى والتي: (التثنية فيه إنما هى صيغ موضوعة للتثنية) أ هـ، ش المفصل ١٤١/٣، وانظر (حاشية أبي النجا ٤٦).

(٣) مكرر عن الوضع الأسبق، وإعادته لبيان خصوصية الحركة.

(٤) (في) مكررة في (ص).

(٥) أسرار العربية ٢٣٩، والهمع ٥١/١.

(٦) يعلل الأنباري (الأسرار – ذاته) الفتح فيه أيضًا حملًا على الجمع، حيثُ أشبه صورتَهُ في النصب والجر من كون آخره ياء قبلها كسرة بعدها نون، ولعل ما يوجِّه به المصنف أقيس

(٧) مصدر: نَوّنتُ الكلمة ثم غلب حتى صار اسما للنون السَّاكنة التى تلحق الآخر لفظًا وتسقط خطًّا، (المرادي ٢٣/١)

(٨) السابق، و ش المفصل ٢٩/٩، و ش الكافية ١٣/١ –، ٤٠٢/٢، والمغني ٢٣/٢حلبي).

التنوين الكلام للفرق بين ماينصرفُ وبين ما لا ينصرفُ .[١]

* وتنوين تنكيرٍ ؛ كقولك (هذا سيبوَيْهِ ، وسيبويْهٍ آخرَ)- بتنوين (سيبويهٍ) الثاني تنوين تنكيرٍ ، ليس له فائدةٌ إلا التنكير ؛ ألا ترى أن (سيبويه) الأول لما كان معرفةً كان غير منوَّن؟ بل مبنيًا على الكسرِ ، والاسمُ الثاني لما أردتَ تنكيره ، - وهو مكسورٌ - ألحقت[٢] به التنوين علامة للتنكير[٣] ، فليس[٤] لهذا التنوين فائدةٌ إلا التنكير

* وتنوينُ مقابلةٍ ؛ في نحو (هنداتٌ) و (دعْداتٌ) ؛ فهذا التنوين من الجمع المؤنث السالم في مقابلة (النُّون) من الجمع المذكَّر السالِم[٥] ، في قولك (الزيدُونَ) و (العمْرونَ) ؛ لأن الجمْعَ المؤنث السالم مقيسٌ على الجمع المذكر السالم ، فلما كانتْ (النُّونُ) في آخر الجمع المذكر السالمِ زائدةً جعلوا التنوين في (هنداتٍ) ، و (زينباتٍ) ، و (فاطماتٍ) في مقابلة النون من (الزيدينَ) و (العمْرِينَ) ؛ ليستوىَ الجمع المذكر والمؤنَّث

* ومن ذلك التنوين في (عرفاتٍ) /٤٨٩/و (أذْرعاتٍ)[٦] ؛ ألا ترى أَنَّ هذين الاسمين مفردان معرفتان؟ وأَنَّهُما لاينصرفان ؛ للتعريف ، وللتأنيث؟ ولكن التَّنوين فيهما في مقابلةِ النون من الجمع السَّالم ؛ إذ تنوينُ الصرفِ لايدخل الأسماءَ التى

---

(١) الأشموني ١/١٨ - حلبي : (سُمِّيَ بذلك ، لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية ، أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فَيُمْنَعُ من الصرف) أهـ.

(٢) ص ، د (ألحق) - تصحيف .

(٣) المقتضب ٣/١٨١ : (حقُّه أن يكون مكسورًا بغير تنوين مما كان معرفةً ، فإنْ كان نكرةً نوَّنتَهُ على لفظه) أ هـ وانظر (التذييل والتكميل ٦/٢٧٥)

(٤) ص ، د : (ليس) - بدون الفاء - وزدتها علامةً للتفريع

(٥) الكتاب ١/١٨ ، والتصريح ١/٣٣، والمحرر ٢/ ٨٧

(٦) د ، وحاشية (ص) (وهو اسمُ موضع) أ هـ وفي (معجم البلدان ١/١٣٠) : (بلد في أطراف الشام يجاورُ أرضَ البلقاء ، وعمان) أ هـ

لا تنصرفُ[١]، فعلمنا من هذا أنَّه تنوينُ مقابلةٍ[٢]، لاتنوين صَرْفٍ

* وتنوينُ عوضٍ، في قولك (يومئذٍ)، و(ساعتئذٍ)، و(حينئذٍ) هذا التنوينُ يسمي تنوين عوضٍ؛ وإنَّما سمي بذلك؛ لأنه عِوَضٌ عن جملةٍ محذوفةٍ[٣]؛ لأنَّك لاتقول (يومَئذٍ) إلا إذا تقدم كلامٌ يدلُّ عليه هذا التنوينُ[٤]؛ والدليل عليه قوله - تعالى - ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[٥]

فدخل هذا التنوين في (يومئذٍ) عوضًا عن الجُمَل الثلاثِ التى تقدَّمت، وهى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾، ثم قال (يومئذٍ) معناه: (يوم إذ تزلزلُ [الأرضُ][٦] زلزالَها، وتخرجُ أثقالها، ويقول[٧] الإنسانُ: ما لَها؟ فحُذِفَ ذلك كلُّه، وعُوِّضَ عنه التنوينُ، ولو لم يأت بالتنوين لكان يجِبُ[٨] أن يأتى بالجُمل الثلاث، فلما جاء بالتنْوين استغنى عن الجمل الثلاث، فلذلك قالوا إنَّه تنوينُ عِوَضٍ[٩]

---

(١) المرادى ١/٢٥: (ليس بتنوين الصرف خلافًا للربعى؛ بدليل ثُبوته بعد التسمية؛ كما ثبتت النون في عرفاتٍ) أهـ، والأشموني ١/١٩

(٢) العكبرى (التبيان ص ١٦٣): (التنوين في: (عرفاتٍ) وجميع جمع التأنيث نظير النون في (مسلمونَ)، وليست دليل الصرف، ومن العرب من يحذف التنوين، ويكسر التاء، ومنهم من يفتحُها، ويجعل التاء في الجمع كالتاء في الواحد، ولايصرف للتعريفِ والتأنيث) أهـ.
وانظر (الكتاب ٣/٢٣٣، والمقتضب ٣/٣٣١، ٤/٣٨، والمرتجل ص ١٠، والبحر ٢/٨٣ -، ومعاني الزجاج ١/٢٦٢ والزمخشريُّ على أنَّ التنوين فيه للصرفِ (الكشاف ١/٣٤٨)

(٣) الجمل الهادية ق٦١، وش المفصل٣/٢٩، ٩/٣٠، والبحر٧/١٦٥، والتذييل ٦/٢٧٥

(٤) فالأصل: يومَ إذْ كانَ كذَا، و(الأشموني ١/١٩)

(٥) الزلزلة: ١، ٢، ٣.

(٦) زدتها تتميمًا للنص.

(٧) ص، د: (وقال) وهو غير مناسب.

(٨) كذا

(٩) البيان ٢/١٩، والبحر ٣/٢٥٢، ٨/٥٠٠.

* وتنوين ترنمٍ[١]؛ وليسَ له فائدة إلا تحسينُ الصوت[٢]، وأكثر ما يكون في الحُداءِ[٣]، بالإبل عند السير، ويدخلُ على الاسمِ، والفعلِ، والحرفِ.[٤] قال الشاعر [٥]

---

(١) قيل: إن تسميةَ ما يلحق الرويَّ تنوينًا مجازٌ، وإنما هو نُونٌ، بدليل أنه يثبت وقفًا، ويحذف وصلًا بخلاف التنوين، (المرادي ٣٣/١)

(٢) أكثر النحاة على أن القصد به الإشعار بترك الترنم في الرَّويِّ المطلق، قال سيبويه ٢٠٧/٤: (لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا، ولفظوا بتمام البناء) اهـ وهو منسوب إلى تميم، وقال أبو حيان (البحر ٤٦٧/٨): (.. ذكره النحويون في القوافي المطلقة إذا لم يترنم الشاعر) اهـ وكأنهم أجمعوا على هذا الفهم، راجع (المرتجل ص ١١ والتوضيح ١٥/١، وش الكافية ١٤/١، والتسهيل ٢١٧، وضرائر الألوسي ٢٨٩، والمغني ٢٤/٢ - حلبي، والإنصاف ٦٥٧)، لذا خرجوا التسمية على حذف مضافٍ. أي (ترك الترنم)، ولعل ما يراه المصنف أشبه لما تحمله النون في طبيعتها من أداء هذه الوظيفة، وكما يترنم الحجازيون بحروف المد، فلايمتنع أن يترنم التميميون بالنُّونِ، وقد قال به جماعة من الباحثين، قال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق ٦٣): (وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي لمد الصوت عند الحُداءِ وإنما دخل بمعنى الترنم وتحسين الصوت) اهـ، وقال ابن يعيش (٣٣/٩): (وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقبًا بما فيه من الغُنَّةَ لحروف المد واللين وقد كانوا يستلذون الغُنَّةَ في كلامهم)اهـ، وفي التصريح ٣٥/١ ٣٦: (إنما جئ به لوجود الترنم)اهـ ويرشحه أن في النون غنة كما أنَّ في الألف وأختيها مدّةٌ(الأشباه ٢٩٠/٩) وقال ابن سيده (المخصص ٢٦٨/١٣: (النون أشبه لحروف العلة في الترنم بها كالتلحين لحروف العلة، وما فيها من الغنة كما في حروف العلة من المد) أهـ وانظر ابن رشيق (العمدة ٣١١/٢، والصبان ٣١/١، والمفتاح ص ٥١)

(٣) د: (الحد) - تصحيف

(٤) الرضى (١٤/١ ش الكافية) (ولم يُسمَع دخولُها الحرفَ، ولا يمتنعُ ذلكَ في القياس) أ هـ. ويستشهدون له بقول النابغة (التوضيح ٢٨/١)

أزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابنا لمَّا تَزُلْ برحالِنَا وكأنْ قَدِنْ

(٥) رؤبة بن العجاج (ديوانه ١٨١/٣، مجموع أشعار العرب، والكتاب ٣٧٥/٢ ٢٠٧/٤ وابن السيرافي ١٥٨/٢، والمقتضب ٧١/٣، وما لا ينصرف ص ١٣٠، واللسان - روى، وعلل، والخصائص ٢/ ٩٦، والجمل الهادية ق ٦٠ وابن يعيش ١٢٠/٣، ١٢٣/٧، ٣٣/٩، وشواهد الشافية ٢٤٣، وشواهد المغني ٤٤٣، والعيني ٢٥٢/٤، والألوسي ٢٨٩)، وقد نسبه ابن منظور والبغدادي إلى (العجَّاج).

(١٧٣) يا أبتَا عَلَّكَ أوْ عسَاكَنْ[١]

فأدخل التنوين على المضمر، وهى (الكاف)، وقال آخر [٢]

(١٧٤) يا صاحِ ماهَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ[٣]

فأدخل التنوين على مافيه الألف واللام، وهى (الذُّرَّفَنْ)، وعلى الفعل الماضي من[٤] (أنْهَجَنْ)، وهو قوله[٥]:

(١٧٥) مِنْ طَلَلٍ كالأتْحَمِىّ أنْهَجَنْ[٦]

والتنوين هو النون التى تكون في النطق في آخر الأسماءِ، وهى ههنا النون - أيضًا - في (الذُّرَّفَنْ)، وفي (أَنْهَجَنْ) وأشباه ذلك، فهذه جملة أقسام التنوين في كلام العرب[٧]

---

(١) كتب في ص، د (عساكًا) - بالتنوين - والمثبت في المصادر النُّون، وهو الصواب على ما قدمنا قريبًا. والبيت من بحر الرجز المشطور.
والشاهد: دخول تنوين الترنم في: (عساكَنْ) ويُسْتَشْهَدُ به أيضًا على اتصال (عَسَى) بضمير النصب حملًا لها على (لعلّ) والكثير (عسيتَ)، والجمع بين العوض والمعوض عنه في قوله (يا أبتَا)؛ لأن التاء عوض عن الياء المنقلبة ألفًا

(٢) العجاج (ديوانه ٨٢/٢ والكتاب ٢٠٧/٤، وأراجيز العرب ص ٤٨، والبحر ٣٩٧/٨، وابن السيرافي ٣٠٣/٢، وشواهد الشافية ص ٢٤٣، والتذييل ٢٨٠/٥).

(٣) كتبت (الذُّرَّفَنْ) في (ص، د) بالألف والتنوين، والمثبت من المصادر - على ما مرَّ - من اللغة الذُّرَّفُ: جمع ذارفة، القاطرة.
والبيت: من بحر الرجز المشطور.
والشاهد: وصل القافية المطلقة بالنون للترنم.

(٤) لعل (مِنْ) مقحمة؛ فالسياق مستقيم بدونها

(٥) العجاج (ديوانه ٧/٢ - مجموع أشعار العرب، والكتاب ٢٠٧/٤، والخصائص ١٧١/١، وش المفصل ٦٤/١، والجمل الهادية ق ٦٠، والأراجيز ص ٧١، والسيوطي ٧٩٤ واللسان- بيع، والتذييل والتكميل٥/ ٢٨٠).

(٦) من اللغة الأتْحَمِىّ بُرْدٌ يمنى، وأنْهَجَ: أخذ في البِلى.
والبيت من بحر الرجز المشطور.
والشاهد: دخول نون الترنم على الفعل في الشِّعر إذا كان قافية

(٧) وهى المشهورة، وثمة أنواعٌ يذكرونها؛ كالتنوين الغالى، وهو اللاحق للقوافي المقيَّدة، وتنوين=

فَصْــل

ولايكون التنوينُ إلا ساكنًا ، فإذا لقيَه /٤٩٠/ ساكنٌ من بعدِهِ حُرِّكَ ؛ لالتقاء الساكنين[١] ؛ قال اللهُ - تعالى - ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ وكان أصله (أحدُنْ)- بسكون النُّون - فلما [سقطت الألفُ في الوَصْلِ][٢] ، ولقيها لامُ اسمِ (اللَّه) وهى ساكنةٌ - كُسِرَ[٣] التنوينُ ؛ لالتقاء الساكنَيْنِ ، وهما النونُ التى هى التنوين من (أَحَدٌ) ، واللام من اسم (اللَّه) ومثله (هذا زيدٌ الذى قامَ) و (هذا عمروٌ ابْنك) ؛ وقد قرئ قوله - تعالى - ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[٤] - بحذف التنوين - لأنه لمَّا كانَ ساكنًا ، واللامُ ساكنةٌ ، والعرب إذا اجتمع معهم ساكنانِ حذفُوا أحدَهما[٥] ، فحذفوا النون من (أحدٌ) ؛ لالتقاء الساكنين[٦] ، فصار (أَحَدُ اللَّهُ) - بضم الدال لا سوى- ، وقد قرئ -أيضًا-قوله- تعالى- ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[٧] -بضمَ القاف ، ونصب (النَّهارَ) مع حذف التنوين من (سابقُ)[٨] ، وإنما حُذِفَتْ نونُ التنوين من (سابقٌ) لالتقاء الساكنين ؛ لأن التنوين

=الحكاية ، وتنوين الضرورة ، وتنوين التناسب ، والتنوين الشاذ ، انظر (المرادي ١/٢٣ ، والخضري ١/٢١)

(١) راجع المحرر (٢/١١٤)

(٢) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) ص ، د (فكسر) والصواب ما أثبت وانظر المغني (لمَّا)

(٤) المحرر (ص ١١٥)

(٥) سبق إطلاقه (الأحد) على الأول ، والسابق ، والمتقدم .

(٦) المبرد (الكامل ١/١٤٧ - بيروت) : (حُذِفَ التنوين ؛ لالتقاء الساكنَيْنِ ، وليس بالوجه ، وإنما يُحْذَف من الحروف لالتقاء الساكنين حروفُ المدَ . وأما التنوين فجاز هذا فيه ؛ لأنه نونٌ في اللفظ ، والنُّون تُدْغَمُ في الياء والواو ، وتزاد كما تزاد حروف المدِّ واللِّين ويُبدَل بعضها من بعض) أ هـ وانظر (الكشاف ٤/٢٩٨)

(٧) يس ٤٠

(٨) هذه القراءة تروى عن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ؛ قال المبرد (الكامل ١/١٤٨ بيروت) (وسمعت عمارة بن عقيل يقرأ: (ولا الليلُ سابقُ النهارَ ، وكلٌّ في فَلَكٍ يسْبَحُونَ)، فقلت : ماذا=

من (سابقٌ) ساكن، والنون من (النهار)[١] ساكنةٌ، فلما التقى الساكنان، وهما التنوينُ، والنُّون[٢] حَذفَ التنوين؛ لالتقاء الساكنين تخفيفًا، وتُرك (النهارَ) منصوبًا على حاله؛ لأن التنوين مقدَّر، كأنه قال (ولا الليلُ سابقٌ النهارَ)[٣]، ومثله في ذلك قولُ الشاعر[٤]

(١٧٦) فألْفَيْتُهُ غيْرَ مُسْتَعْتِب ولا ذاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قليلًا[٥]

أصله (ولا ذاكِرًا اللهَ)، فحذفَ التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وهما التنوين، واللام من اسم (الله)، تخفيفًا، وترك اسم (الله) منصوبًا على حالِهِ؛ لأن التنوين كالمنطوق به، ولو نطقتَ به لم يكن اسمُ (الله) إلا منصوبًا

ومنها[٦] (حروفُ الابتداءِ) وهى: (إنَّما) و(أنمَّا) بالفتح، والكسر - و (كأنَّما)، و (ليْتَمَا)، و(لعلَّما)، و(لكنَّما)، و (لوْلاَ) - التى يمتنع بها الشئُ لوجود غيره -، و (إنْ) المخففة المكسورة التى هى حرف ابتداء، وكذلك (أنْ) المفتوحة قد يرتفع بعدها المبتدأ، وخبره، و (ما) في لغة بني تميم[٧]، و (إنْ)

=تريد؟ فقال: سابقٌ النهارَ) اهـ وانظره في (المحتسب ٢/٨، والخصائص ١/١٢٥، ٢٤٩، والبحر ٧/٣٣٨، وإصلاح الخلل ٣٩٦، والتبيان ١٠٨٣، والبيان ٢/٢٩٦)، وهى قراءة شاذة.

(١) العبارة في (ص، د): (واللام من الليل ساكنة) - كذا، وهو سهو، والتصويب من المصادر، وهو واضح

(٢) ص، د (واللام) وانظر رقم (١) وهو صواب باعتباره قبل الإدغام.

(٣) انظر المغني (٢/١٧٣) والبحر (٣٥٨/٧)

(٤) أبى الأسود الدؤلي (ديوانه ص ١٢٣، والكتاب ١/١٦٩، والمقتضب ٢/٣١٢، والأغاني ١١/ ١١٤، والخصائص ١/٣١١، ومجالس ثعلب ١/١٢٣، والإفصاح للفارقي ص ٥٦، وضرائر ابن عصفور ص ١٠٥، والبحر ٣/١٣٤).

(٥) من اللغة: غير مستعتب: غير راجع بالعتاب عمَّا يفعل

والبيت: من بحر المتقارب

والشاهد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة - على ما يأتي في (٤/٢٤٨) قال سيبويه (لم يحذف التنوين استخفافًا؛ ليعاقب المجرور، ولكن حذفه لالتقاء الساكنين، وهذا اضطرار) اهـ.

(٦) أى الحروف غير العاملة

(٧) المحرر (٢/٤٨٤، ٣/ ٦٦).

النافية في قوله -تعالى ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[١] أيْ : (ما انتم /٤٩١/إلا بشرٌ مثلُنا) ؛ وقوله ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[٢] ، أيْ : (ما الكافرون إلا في غرور) ، و (ألاَ) التى للتنبيه ، في قولك (ألاَ زيدٌ قائِمٌ)[٣] ، و(أمَا) المخففة التى للافتتاح[٤] في نحو قولك (أمَا زيدٌ قائمٌ) ، (أمَا عمروٌ خارجٌ) ، و (لكِنْ) المخففةُ[٥] -أيضًا- و (أمَّا)[٦] المشددَّة - أيضًا - التى للتفصيل ، في قولك (أمَّا زيدٌ فقائمٌ) و (أمَّا عمروٌ فخارجٌ) ، و(هلْ) في قولك : (هلْ زيدٌ خارجٌ؟) وما بقى من (حروف الابتداء) التى يذكرها النُّحاه فهى أسماء وظروفٌ وقد تقدمَ ذلك في فصل حروف الابتداء[٧]

* ومنها (حروف التحْضِيض) ، وهى خمسة (هَلاَّ) ، و(لَوْلاَ) ، و (لَوْمَا) ، و (ألاَّ)[٨] بالتشديد - ، و (ألاَ)[٩] بالتخفيف والفتْح ، هذه الحروف [كلها للتحضيض][١٠] ولا يليـها إلا الأفعال[١١] ؛ تقول (هَلاَّ تضربُ زيدًا) ، و (هلاَّ

---

(١) إبراهيم ١٠

(٢) تقدمت في (٣/١-٥١ المحرر)

(٣) ذاته (٣/٩٧) وستأتى قريبًا

(٤) ذاته (٤/٥٥) وستأتي قريبًا

(٥) ذاته (٣/١٤)

(٦) ذاته (٤/٥٣)

(٧) ٢/٤٨٣- المحرر .

(٨) قيل إنَّ الأصل في (ألاَّ) : هلاَّ ، والهمزة مبدلة من الهاء ، كما في (ألْ فَعَلْتَ؟) و (ماء) ، وقيل لغتان ، وهو الحقُّ . (ابن يعيش ١٠/١٥)

(٩) الكتاب ٢/٣٠٨ - محقق ، والجامع ١٨٢ قال أبو حيان(البحر ٥/١٦) (ألاَ ، حرف عرضٍ ، ومعناها الحضُّ وزعموا أنَّها مركبة من همزة الاستفهام ، و(لاَ) النافية ، فصَار فيها معنى التحضيض) أ هـ .

(١٠) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها ، وفيهما (تحضيض) ، وأثبت المناسب ، والمقصود بالتعميم فيهنَّ صلاحية الاستعمال له في جميعهنَّ ، والموضوع للتحْضيض نصًا ، (هلاَّ ، وألاَّ) المشددة ، والبواقي صالحاتٌ له ، ولِمَا وُضِعْنَ له من معنى ، انظر (شرح عمدة الحافظ ص ٢١٠)

(١١) الأزهري (التصريح ٢/٢٦٣) : (لأنَّ التحْضيض طلبٌ بِحَثٍّ ، وإزعاج ، ومضمونُ الجملة الفعلية=

تكرمُ بكرًا)، فالتحْضيض إنَّما يكونُ بالأفعال، والتحْضيضُ والتحريضُ واحدٌ[١]

واعلمْ أَنَّ هذه الحروف إذا وليها المستقبلُ كانتْ تحْضيضًا، وتحريضًا، وإذا وليها الماضي كانت توبيخًا[٢]؛ فإذا[٣] قلتَ (هلاَّ زيدًا ضربتَهُ) [فقد][٤] وبَّخْتَه في كونه ترك ضَرْب (زَيْد)، ويكون معنى الكلام: التوبيخَ، فتنصب (زيدًا) بإضمار فعل تقديرُه (هلاَّ ضربتَ زيدًا ضربتَهُ)[٥]، ولايجوز رفع (زيد) بالابتداء؛ فإذا قلتَ (زيدٌ هلاَّ ضربتَهُ)، فـ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء و(هلاَّ ضربتَهُ) الخبر، ولا يجُوزُ نصبُه؟[٦]

وقد قالوا (لوْلا زيدًا)، (لوْلا عمرًا)، (هلاَّ بكْرًا)، (هلاَّ خالدًا) منصوبٌ ذلك بإضمار فعلٍ، تقديرُهُ: (هلاَّ تذكُر زيدًا)[٧] (لولاَ تذكُر عمرًا) قال الشاعر[٨]

(١٧٧) تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ * بَنِي ضَوْطَرى لوْلاَ الكَميَّ المُقَنَّعَا[٩]

=حادثٌ متجدِّدٌ، فيتعلق الطلب به، بخلاف الاسمية، فإنَها للثبوت، وعدم الحدوث) اهـ وانظر (البحر ١/٣٥٦، ٤/١٣٠، ٥/٤٤٢، والشجرية ١/٢٧٨، ٢/٢١٠، والمرادى ٤/٢٩٠)

(١) المحرر (٤/٦٧) وحاشيتها

(٢) شرح القصائد السبع ص ٣٤٢، وابن يعيش ٢/٣٨، ٨/١٤٤، والتبيان ١١٠

(٣) د: (وإذا) - بالواو -.

(٤) زدتها تقويمًا للنص.

(٥) أي على الاشتغال، ومنه قول الرسول ﷺ لجابر (هَلاَّ جَارِيَةً تُلاعِبُهَا وتُلاَعِبُكَ). صحيح البخاري ٦/٧ - النكاح.

(٦) لأن ما بعد أداة التحضيض لايعمل فيماقبلها فلا يفسر عاملًا (المرادي ٢/٤١، والأشموني ١/٣٣٥ حلبي) وانظر (المحرر ٣/١٦٣)

(٧) ما في التمثيل، بكر، وخالد، كما تلاحظ.

(٨) جرير يهجو الفرزدق، أو الأشهب بن رميلة، (ديوان جرير ص ٩٠٧، والمخصص ١٣/١٩٩، والطبري ٢/٥٥٣، والكامل ١/١٦٣، بيروت، والجمل ص ٢٤٥، والشجرية ١/٢٧٩، ٣٣٤، ٢/٢١٠، والصاحبي ٢٥٣، وشرح العمدة ٢١٦، والمغني ١/٢١٦، وشواهده ٦٦٩، والخزانة ٤/٤٩٨)

(٩) رواية الديوان (سعْيِكُمْ) بدل (مجْدِكُمْ)و(هلاَّ) بدل(لولا) من اللغة: النِّيب جمع ناب الناقة المسنة، وضوطرى الرجل الضخم اللئيم، والكميُّ اللابس السلاح، المقدام، والمقنَّع الذى وضع على رأسه البيض والمغفر استعدادا للنزال.

فنصب (الكَمِيّ) بإضمار فعل، تقديره (لولا تعُدُّونَ الكَمِيّ)

* ومنها (ثلاثةُ حروفٍ للتمنّي)، وهي (ليْتَ) و (ألاَ)، و(لوْ)[1] لأنك تقول: (ليت لي مالًا أنفقُ منه) وكذلك تقول: (ألا ماءَ باردًا فنشربَهُ)[2] وكذلك قولهم (لو[3] أنَّ الله يغنيني)[4] وقوله -تعالى- ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[5]، تقديره[6] (وَدُّوا، ليتك تدهن[7]، فيدْهِنُونَ)[8]

* ومنها (ثلاثةُ حروفٍ للتنبيه)، وهي (هَا)[9] و(ألاَ) و (أمَا)[10] تقول /٤٩٢/: (ألاَ ياقومُ افعلوا خيرًا)؛ قال الشاعر[11]

=والبيت من بحر الطويل.

الشاهد - كما أوضح المصنف -؛ قال المبرد (فهذه لايليها الا الفعل؛ لأنها للأمر والتحْضيض مظهرًا، أو مضمرًا) أهـ

(١) اختلف في (لوْ) هذه، فقيل هي قسم برأسها لاتحتاج إلى جواب، وقيل هي(لوْ) الشرطية أُشْرِبتْ معنى التمنّي، وقيل هي (لوْ) المصدرية أغْنتْ عن فعل التمني (المغنى ٢١٢/١ حلبي، والهمع ٨٦/١، ٦٦/٢، والتوضيح ٦٩/٤) والتذييل ٩٥٤/٦)

(٢) المحرر (٩٥/٣) وقال أبو حيان (التذييل - ذاته) (واتفقوا على أنَّهُ يجوز أن تجاب بالفاء) أهـ.

(٣) سقط (لو) من (د)

(٤) قال الزمخشري (الكشاف ١١٩/٣) في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ الشعراء ١٠٢ (لَوْ في مثل هذا الموضع في معنى التمني، كأنه قيل فليت لناكرة، وذلك لما بين معنى (لوْ) وليت، من التلاقي في التقدير) اهـ وانظر ٢٩٨/١ منه، والأشموني ٤١/٢.

(٥) القلم ٩

(٦) مابين الرقمين سقط من (د).

(٧) هي عند الزمخشري والعكبري - كما عند المصنف للتمنّي، وعند البَصريِّين مصدرية بمعنى (أنْ) أي: ودوا إدْهانك . ، وقيل هي (لَوْ) الشرطية، ومعمول (وَدَّ) محذوف، كما أنَّ جواب (لو) محذوف، وتقديره: لسروا بذلك (الكشاف ٢، ١٤٢ والتبيان ١٢٣٤، والبحر ٣٠٨/٨، والتذييل والتكميل ٩٥٤/٦)

(٨) مابين الرقمين سقط من (د).

(٩) ص (هاء) - تصحيف

(١٠) المفصل ص ٣٠٧

(١١) تقدم الحديث عنه في (٢٠٦/٣ - المحرر)

والشاهد هنا: كون (ألاَ) استفتاحيةً وتنبيهًا، وتكثر قبل النداء، راجع (الدرر ٨٦/٢).

ألاَ يـا عِـبَـادَ الـلَّـهِ قَـلْـبِـي مـتـيَّـمٌ   بأحْسَنِ مَنْ صلَّى وأقْبَحِهِمْ بَعْلًا [٧٨]

وقال آخر[١]

ألا يـا نـخْـلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ   عـلـيْـك ورحْـمَـةُ الـلـهِ الـسَّـلاَمُ [٨١]

فـ(ألاَ) في هذا كله للتنبيه ؛ وقال تعالى ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطُۢ﴾[٢] فهى ههنا للتنبيه ؛ وقال - تعالى - ﴿ألاَ يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[٣] - بالتخفيف على قراءة الكِسائي[٤]، وتقديره (ألا ياقومُ آسجُدَوا للهِ)، فحُذِفَ المنادَى، وهو (قوْم)، ووصل الكلام[٥]

ومثله قولُ الشاعر[٦]

---

(١) تقدم الحديث عنه في (٣/٢١٢، وسيأتي في ٤/٢٧٥ - المحرر) والشاهد هنا كسابقه.

(٢) فصلت : ٥٤.

(٣) النمل : ٣٥.

(٤) تقدمت ترجمته في (٣/١٨٥ - المحرر) وهى أيضا قراءة ابن عباس، وأبى جعفر والزهري، والحسن، وباقي السبعة بتشديد (ألاَّ) (المصادر الآتية)

(٥) وعلى هذ ا التخريج الجِلَّةُ من الباحثين، كالفراء، والزمخشري، والرازي، والأنباري، والعكبري، وابن الجزري، وابن خالويه، وابن مالك، وابن فارس، وغيرهم.
قال الفراء (على معنى يا هؤلاء اسجُدوا، فيضمر (هؤلاء) ويكتفي منها بقوله (يا)، وسمعتُ بعض العرب يقول : (ألا يَا ارْحمانَا، ألا يا تصدَّقَا علينا يغْنيني وصاحبي) أ هـ
وقال الأنباري : (حذِفَ المنادى، لدلالة حرف النداء عليه، وحذفُ المنادى كثير في كلامهم). أهـ. ومنعه الفارسي، وابن جني، وأبو حيان و(ألا) عندهم للافتتاح، و (يا) لمجرد التنبيه ولا منادَى محذوفٌ ؛ قال أبو حيان : (لأنهُ حَذِفَ الفعلَ العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه، وهو المنادى، فكان ذلك اخلالًا كبيرًا) أ هـ، ويقول ابن جني (وأما قول أبى العباس : إنه أراد : ألاَ - يا هؤلاءِ - اسجدوا، فمردود عندنا) أ هـ انظر (معاني الفراء ٢/ ٢٩٠، والكشاف ٣/ ١٤٥، والرازي ٦/ ٤٠٥، والبيان ٢/ ٢٢١، والإنصاف ١١٧، والتبيان ٣٧٢، ١٠٠٧، والنشر ٢/ ١٥٢، والإتحاف ٣٣٦، والحجة ٢٧١، والصاحبي ٣٨٦، والخصائص ٢/ ١٩٥، ٢٧٨، والشجرية ٢/ ١٥١ والبحر ٧/ ٦٨، والتسهيل ١٧٩، وشواهد التوضيح ص ٤، ٨) وغيرها

(٦) العُدَيْلُ بن الفرخ العجلي : (شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ١٢٦، ومعجم البلدان ٥/ ٤٣٥ والبحر ٧/ ٦٨) وقيل : هو أبو الأخيل العجلي.

(١٧٨) ألا يا اسْلمِي ذاتَ الدَّمالِيج والعِقْدِ   وذاتَ الثنايَا الغُرِّ والفاحِم الجَعْدِ[١]

تقديره (ألاَ يا تلك اسلمي) فحُذِف المنادى، وهو (تلك)؛ ولفظةُ (ألاَ) في هذه المواضع كلِّها للتَّنبيه، سواءٌ جاء بعدَهَا فعلٌ، أو اسمٌ، أو نداء، أو نهْيٌ، أو غيرُه، فليسَ المراد بها إلا التنْبيه.

وكذلك قالوا في (أَمَا) (أَمَا[٢] والله إنَّ زيدًا خارجٌ)، (أمَا يخرُجُ عمروٌ)[٣]، فتكون (أمَا) للتنبيهِ، وتكونُ للاستِفْتَاح[٤]

وكذلِك تقولُ في (ها) التَّنبيهِ (هذا زيدٌ)، و(هؤلاءِ)، و ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٥] و (هَا – هُوَ – ذَا) و (ها – أنا – ذاَ) [ومنْهُ][٦] قول النابغة[٧]

– (١٧٩) هَا – إنَّ – تَا عِذْرَةٌ إلاَّ تكنْ نَفَعَتْ   فإنَّ صاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي البلَدِ[٨]

---

(١) من اللغة الدماليج جمع دمْلوجُ المِعْضَدُ، والغُرُّ البيض

والبيت من بحر الطويل

والشاهد: كون (ألاَ) للتنبيه، و (يا) للنداء، والمنادى محذوف – كما قدر – وأباه أبو حيان، وذهب إلى أن (يا) أيضًا تنبيه وَرَدَ توكيدًا للسابق، وحسَّنَهُ اختلاف اللفظين وقد سبق تحريره

(٢) سقط (أما) من (د)

(٣) السيوطي (الهمع ٧٠/٢) (أَمَا بالفتح والتخفيف كألاَ فهو حرف استفتاح وتنبيه، ويكثر قبل القسم) أهـ، والظاهر أنها في التمثيل الثاني حرف عَرْض بمنزلة (ألاَ) وتختص حينئذ بالفعل، وهو معنى زاده المالقي، وقد يمكن أن تكون الهمزة للاستفهام و(ما) للنفي، فيكون استفهامًا تقريريًا، راجع (المغني ٥٣/١ – حلبي)

(٤) ابن مالك (التسهيل ٢٤٤)، (وقد يُعْزَى التنبيه إلى (ألاَ)، و (أمَا)، وهما للاستفتاح) اهـ.

(٥) الحاقة ١٩، وقد جانبه التوفيقُ في سهوه بالاستشهاد بالآية على (ها) التنبيه؛ والحق أن (ها) هنا اسم فعل بصورتها الممدودة، وقد تقدم الكلام في لغاتها (٤٣٩/٢ – المحرر) واستشهد بالآية عليه هناك، وانظر (المغني ٢٧/٢) نعم هى والحالة هذه لم تفقد عنصرها التنبيهي، وانظر (أسماء الأفعال في اللغة ص ٩٣، والتذييل ١٦٨/٦)

(٦) زيادة يلتئم بها النص

(٧) من معلقته في مدحه النعمان، واعتذاره له، (ديوانه ص ٢٨، والمعلقات العشر ص ٢١١، والبحر ٣٨٧/٨، واللسان – باب التاء، وعذر، وها – والمفصل ٣٠٧، وشرحه ١١٣/٨، وش الشافية ١/ ١٨٠ وشواهدها ص ٨٠، والخزانة ٤٧٨/٤)

(٨) من اللغة العِذرةُ: اسم للعُذْر كالمعذِرَة، والعُذْرَى

والبيت: من بحر البسيط.

فهذه (ها)[1] التنبيهِ في هذا كلّه، وهي كثيرةٌ في الكلام؛ وأكثرُ ماتكون مع أسماء الإشارة[2]

ومنها (حرفُ العَرْضِ)[3]، وهو[4] (ألاَ)؛ تقولُ (ألا تنزلُ عندنا نتحدَّثْ)، (ألا تقومُ معنا نكرمك)

* ومنها، (حروفُ الافتتاح) وهي (أمَا) - بالتخفيف -، [و (ألاَ)][5]، و (يا)، فأما (أمَا) [وألاَ][6] فقد تقدم تمثيلهما[7]، في حروف ((التنبيه))[8]؛ وأما (يَا) فقد قالوا: إنها تكون حرف افتتاح[9]، في مثل قول الشاعر[10]

(١٨٠) ياربَّ غابِطِنَا لوْ كانَ يطلُبُكُمْ[11]

=والشاهد: وقوع (ها) للتنبيه، ويستشهدون به على الفصل بينها وبين اسم الاشارة بـ(إنَّ) قليلا، والكثيرُ الفصلُ بالضمير على ماسبق.

(١) د: (هاء)

(٢) المفصل ص ٣٠٩، والتسهيل ص ٢٤٤

(٣) المحرر (٩٧/٣، والمغني ١٦/١).

(٤) ص، د (وهي) والمثبت المناسب.

(٥) تتمة من كلامه السابق قريبا، ومعاني الحروف للرماني (ص ١١٣).

(٦) ذاته.

(٧) ص، د (تمثيلها) - بالإفراد -، وثنيت لِمَا أضفتُ.

(٨) د: (التثنية) - تصحيف.

(٩) ظاهر كلام بعضهم أن التنبيه، والاستفتاح متلازمان في هذه الحروف؛ وقيل: إنها للاستفتاح مطلقا، سواء قُصِدَ مع ذلك تنبيه أم لا، (الهمع ٧١/٢).

(١٠) جرير - في هجاء الأخطل -: (شرح الديوان ٥٩٥، والكتاب ٤٢٧/١، محقق وابن السيرافي ٣٧٦/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، والجمل ص ١٠٣، ١٩٤، ومعاني الفراء ١٥/٣، وشواهد المغني ٧/٣، والدرر ٥٦/٢).

(١١) عجزه:

لاقَى مباعدةً منكُمْ وحِرْمانَا

من اللغة: غابُطنا: حاسدنا على محبتنا لك. والبيت: من بحر البسيط

والشاهد كما وضحه، وعلى ماسيأتي، ويستشهد به أيضًا على أنَّ اسم الفاعل لا يكتسب تعريفًا بالإضافة، بدليل جَره بـ(رُبَّ).

قيل إنَّ (يا) هَهُنا حرفٌ زائدٌ /٤٩٣/ معناهُ: الافتتاحُ، وليس فيه للنداء معنىً[(١)]

وقيل إنَّهُ حرفُ نداءٍ، والمنادَى محذوفٌ، تقديرُه: (ياقومُ رُبَّ غابِطِنَا)[(٢)]
وكذلك قول الآخر[(٣)]:

يَا حبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وحبَّذا ساكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ مكانَا [١٢١]

قيل: هى في هذا - أيضًا - حرفُ افتتاح، وليستْ بنداءٍ، وقيل إنها حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير (ياقومُ حبَّذَا)؛ والدليل على هذين الوجهين؛ وأنها تكونُ غير[(٤)] حرفِ نداءٍ قول الشاعر[(٥)]

(١٨١) يا لَعْنةُ اللهِ والأقْوامِ كلِّهُمُ والصالِحينَ على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[(٦)]

ولو كانت (يا) حرف نِدَاءٍ لنَصَبَ: (اللَّعنة)[(٧)]؛ [إذ هو منادىً مضاف][(٨)]، ولكنه لمَّا رفع (اللَّعنة) علمنا أنهَا حرفُ افتتاح[(٩)] و: (لعنةُ اللَّهِ) مبتدأٌ، و: (على سِمْعَانَ) خبرُه.

---

(١) وهو مذهب الفارسي، وابن جني، وأبى حيان على ماسبق، وانظر أيضًا: (الخصائص ١٩٦/٢، - ٢٧٨، والبحر ٩٣/١، ٢٩٢/٣).

(٢) وعليه الأكثرون - كما سبق - وقصره ابنُ مالك على ماقبل الأمر والدُّعاء، وفي غيرهما تكون لمجرد التنبيه كالواقعة قبل: (لَيْتَ، وحَبَّذَا، ورُبَّ) (شواهد التوضيح (ص ٤، ٨) وانظر (الخزانة ٤٧٩/٤ - ٤٨٠ ب).

(٣) تقدَّم الحديث عنه في (٣٦٥/٣ - المحرر)، والكلام فيه هنا كسابقه.

(٤) د: (من غير)، وهو سهو.

(٥) المجهول، فبيته من الخمسين غير المعروف قائلوها: (الكتاب ٢١٩/٢ - محقق، والكامل ١٩٩/٢ - بيروت، وابن السيرافي ٤٥/٢، والإنصاف ١١٨ والشجرية ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وش المفصل ٤٢/٢، والمغني ٤١/٢، وشواهده ٧١٦، والتوضيح ٣٦٢/٤).

(٦) البيت: من بحر البسيط، والشاهد وضحه المصنف، وانظر ما يلي.

(٧) ش المفصل والإنصاف (ذاتهما).

(٨) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٩) أبو حيان (٦٩/٧): (ليست (يا). عندى حرف نداء؛ بل حرف تنبيه جاء بعده المبتدأ والخبر، وليس مما حذف منه المنادى.) أهـ

وقد قيل إنها حرف نداءٍ، والتقدير (ياقومُ لعنةُ اللَّهِ على سمعانَ)[١]

وقد روى هذا البيت :

[١٨١] يَا لعْنَةُ اللهِ والأقوامُ كُلُّهُمُ والـصَّــالَـحُـونَ............

برفع (الأقوام) وما بعدها -عطفًا على موضع اسم : (اللَّهِ)[٢] ؛ لأن اسم (اللهِ) مرفوعٌ في المعنى ؛ من حيثُ إنَّه فاعلُ اللعنة ؛ لأن اللعنة مصدرٌ والمصدر لابدَّ له من الفاعل، والتقدير (ياقومُ أنْ لعَنَ اللهُ) فلما كان مرفوعًا من حيث المعنى بالفاعليَّة، جاز عطف ما بعده بالجرِّ على لفظه، وبالرفع على محلِّه[٣] ؛ وقد قُرِئَ قوله - تعالى - ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾[٤] - برفع (الملائكةُ والنَّاسُ)[٥] عطفًا على موضع اسم (اللَّهِ) ؛ من حيث إنه فاعلُ المصدر في المعنى، والتقدير (أنْ لَعنَ اللهُ والملائكةُ والناسُ أجمعون)[٦] وقد تقدم قياس ذلك كلِّه في باب : (عمل المصادر)[٧]

* ومنها (حروف النداء) وهى سبعة : (يَا)، و (أيَا)، و(هيَا) و (أيْ) و (الهمْزة) و (أ)، و (وا)[٨] ؛ هذه الحروف على القول الصحيح لاتعملُ في المنادَى

---

(١) المصادر السابقة في الشاهد، والإفصاح ٧٣، والرماني ٩٣، والعيني ٤/٢٦٢

(٢) شواهد المغني ٧١٦.

(٣) ابن يعيش ٦/٦٥، وقد تقدم في (٣/١٥٣ المحرر) : أنَّ سيبويه، ومن تبعه يمنعون الاجراء على محلِّ مجرور المصدر، والكوفيُّون وجماعة من البصريِّين يجّوزونه، وهو المسموعُ، وانظره هناك .

(٤) البقرة : ١٦١، والآية في (ص، د) : (ولعنة الله .) وهو خطأ

(٥) وهى قراءة الحسن، (المصادر الآتية)

(٦) بذا خَرَّج الرفعَ جميعُ المعربين، انظر : (معاني الفراء ١/٩٦، والزجاج ١/١٩، والتبيان ص ١٣٢، والأمالي الشجرية ٢/٣٨، والكشاف ١/٣٢٥) ورفضه أبو حيان لعدم المحرز - على ما اشترطوه في العطف على الموضع - وخُرِّجَ الرفعُ على أنه معطوف على (لعنةُ الله) على حذف مضاف، أى : ولعنة الملائكةِ، أو على إضمار فعل أى : وتلعنُهم، أو على الابتداء والخبر محذوف، أى : (والملائكة . يلعنونهم)، (البحر ١/٤٦١ - ٤٦٢) .

(٧) (٣/٢٧٥ - المحرر)، وأيضا (٣/١٥٣ - منه) .

(٨) المحرر (٣/١٨٧) .

شيئًا، وإنما العمل لفعل مُضمر وحروفُ النداء نائبةٌ عنه؛ فإذا قلتَ: (ياغلامَ زيدٍ) فكأنك قُلْتَ (أدعو[١] غلام زيد) فحذف الفعلُ، ونابتْ (يا) عنه.

وقيل إنَّ (يَا) في نفسها اسم فعل /٤٩٤/؛ وقيل إن (يَا) وأخواتِها تنصبُ المنادَى بنفسها، وأنَّها [ليست][٢] أسماءَ أفعال، فكأنَّك إذا قلتَ (ياغلامَ زيد) إنما أردتَ (أدْعُو[٣] غلامَ زيدٍ) فنابت (يا) عن الفعل على سبيل أن معناهَا (أدعو)، وعلى[٤] سبيل أنها حرفٌ أقيم مُقامَ الفعل.

* ومنها (حرفان للامتناع) وهما (لوْ) و: (لوْلاَ)، فـ(لوْ)[٥] يمتنع بها الشئُ لامتناع غيره[٦]، و: (لوْلاَ) يمتنعُ بها الشئ لوجُود غيره[٧]؛ تقولُ (لو جاءَ زيدٌ لأكرمتُكَ) فالإكرامُ ممْتنع؛ لامتناع مجئ زيدٍ، ولا يليها إلا الأفعالُ أصلًا مطَّردًا؛ فلو قلتَ: (لو زيدٌ جاءَ لأكرمتُكَ)، فـ(زيدٌ) مرتفعٌ بإضمار فعل، تقديره: (لو جاءَ زيدٌ جاء لأكرمتُكَ)[٨] وكذلك قوله - تعالى - ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[٩]؛ فقوله: (أنْتُمْ) مرفوعٌ بإضمار فعل تقديرُه: (لو تملكونَ أنتمُ)[١٠]

---

(١) د (ادع) - تصحيف.

(٢) زيادة لابد منها، وإلا تكرر مع سابقه، كما هو ظاهر

(٣) ص، د: (دعاء) وليس بذاك، والمثبت من المصادر.

(٤) ص، د: (لا على) وهو سهو والتصويب مما أفادته المصادر؛ فالمذاهب ثلاثة: العمل للفعل المحذوف، وهذه الحروف تنبيةٌ لا غير، وقيل الحروفُ هى العاملة بنفسها على سبيل النيابة عن الفعل نيابة حروف المعاني عنه، وقيل: الحروفُ هى العاملة بنفسها لا على سبيل النيابة، بل لكونها أسماء أفعال؛ نحو (صَهْ، ومَهْ) وراجع ماتقدم في المحرر (٣/٢٠٤، وابن يعيش ٨/١٢٠، والهمع ١/١٧١).

(٥) د (فلا) - تحريف.

(٦) معانى الزجاج ٢/٧٥، والصاحبي ٣٥٢، والكامل ١/١٦٢ - بيروت، والبيان ٢/٢٥، ٣٨، ٦٥، وانظر نقد أبى حيان على هذا التحديد في: (البحر ١/٨٨).

(٧) السوابق.

(٨) سقط (لأكرمتك) من (ص، د)

(٩) الاسراء ١٠٠

(١٠) الزمخشرى (الكشاف ٢/٤٦٨): (هذا هو الوجه الذى يقتضيه علم الإعراب وذلك، لأن الفعل الأول لمَّا سقط لأجل المفسِّر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر) أهـ، وانظر (الرازي ٥/٤٥٠،=

وكذلك قوله - تعالى- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[١] ؛ فـ(أنَّ) في موضع رفع بإضمار فعل تقديره (ولوْ ثبتَ أنَّهم صبرُوا) أيْ ولو ثبتَ صبرُهم، وقد تقدَّم ذلك في باب: (المصْدر)[٢] ؛ ومثله قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[٣] أي (ولو ثبتَ أنَّ ما في الأرض).

واعلم أن (لَوْ) و: (لولاَ) لابد لهما من جواب[٤]، تقولُ (لو جاء زيدٌ لأكرمتُك) و (لَولا زيدٌ لأكرمتُك)، فـ (أكرمتُك) في المسألتين هو جوابٌ و:(زيدٌ) مع (لولا)مرفوع بالابتداء، ولا تخرج عن الابتداء أصلًا مطردًا[٥] وخبرُه محذوفٌ؛ فإذا قلتَ: (لولا زيدٌ لأكرمتُك)، كان تقديره (لولا زيدٌ حاضرٌ[٦] لأكرمتَك)

وقد تكون (لَوْ) للتعليق[٧]، قال النبى - ﷺ - لامرأة مستحاضة: (صَلِّى ولوْ

=والبيان ٢/٩٧، والتبيان ٨٣٣)، ورجَّح أبو حيان كون المحذوف: (كَانَ)؛ لأن حذفَ (كانَ) بعد: (لوْ) معهود في كلام العرب؛ إذ (لو) لا يليها الفعل مضمرًا إلا ضرورةً أو في نادر كلام. (البحر ٦/٨٤).

(١) الحجرات: ٥، وقد تقدم الحديث عليها في (٢/٥٠٠، ٣/٤٩- المحرر)

(٢) بل في باب الفاعل، وباب الفرق بين إنَّ وأنَّ، المشار إليهما قبل.

(٣) لقمان: ٢٧، وقد تقدم الحديث عنها في (٢/٥٠٠، ٣/٤٩ المحرر) وقد تحرَّر أن هذا مذهب المبرد، ومن تبعه، ومذهب سيبويه أن (أنَّ) وما بعدها بعد (لَوْ) في موضع مبتدأ لا في موضع فاعل، وأنَّ الفعل الذى هو خبر يصحِّحُ لها معنى المجازاة، قال السيرافي (لو كانت (أنَّ) في موضع اسم مبتدأ لجاز أنْ يقال: لو أن زيدًا جالسٌ أتيناك - على معنى: لو وقع هذا. والحق الأولُ؛ لاقتضائها الفعل) أهـ (البحر ٨/١٠٩ وش المفصل ١/٨٣)، وانظر (الكتاب ٣/١٣٩ محقق، والمقتضب ٣/٧٧، والمرتجل ص ١٧٣ ومعاني الزجاج ٢/٧٥، والمرادي ٤/٢٧٧)

(٤) المغني ١/٢١٤ - ٢١٥ - ط الحلبي.

(٥) وهو المشهور والمنصور، وقيل مرفوعٌ بفعل محذوف، وقيل مرفوع بلولا لنيابتها عنه، وقيل بها أصالة. (السابق، والهمع ١/١٠٥، والإنصاف م ١٠).

(٦) قدَّر المحذوفَ بالكون المقيَّد، وملتزمٌ معها المطلقُ، أما المقيَّد فواجب ذكره إن جُهِلَ، وإن عُلِمَ فالوجهان. (الجامع ٥١، وشواهد التوضيح ص ٦٥)

(٧) ص، د (للتعليل) وهو تصحيف، والمثبت من المصادر (المغني ١/٢١٢ - حلبي، والهمع ٢/٦٦، والقصد التعليق في المستقبل فترادف (إنْ) - كما في (التصريح) ٢/٢٥٥)

قَطَرَ الدمُ على الحَصِيرِ)[١] معناه[٢] (صلى وإنْ قطر الدَّمُ) و (إنْ) و (لَوْ) ههنا للتقليل[٣]، ويروى (وإنْ قطر الدم على الحصير).

وكذلك[٤] قول النبي - ﷺ - (نِعْم العبدُ صُهَيْبٌ لوْ لمْ يخفِ اللهَ لم يَعْصِهِ)[٥] تقديره (لو قدرنا أنه لم يكن خائفًا اللهَ[٦] لم تكن منه (معصية)[٧]

*ومنها (ما) الحرفية، وهى تنقسم أقسامًا تكون نافية، وكافة لـ (إنَّ) عن عملها، وزائدة، ومهيئة لدخول (رُبَّ) على الفعل[٨]، وقد تقدم /٤٩٥/ذلك مشروحًا في بابها[٩]

* ومنها (حروفُ النَّفي)[١٠]، وهى (مَا) و (لمْ)، و(لمَّا)[١١]، و(لنْ)

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ١/٢٠٤ والشوكاني في (نيل الأوطار ١/٣٤٧-٣٤٨): (عن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبى حُبَيش إلى النبي ﷺ فقالت: إنى امرأةٌ أُستحاضُ فلا أطْهر، أفلاَ أدعُ الصلاة؟ فقال لها لا، اجتنبي الصلاة أيام حيضك، ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاةٍ، ثم صلِّى وإنْ قطر الدم على الحَصِيرِ) وانظر (صحيح مسلم ٤/١٦ - ١٧)

(٢) من قوله: (معناه. الحصير) سقط من (د).

(٣) الخضري ٢/١١٦، ومعاني الفراء ١/٨٤، والصاحبي ٢٥٢ والرضي ٢/١٠٩

(٤) القصد مطلق التعليق، وماسبق للتعليق في المستقبل، والآتى تعليق في الماضي.

(٥) نسبت المصادر هذا الأثر لعمر بن الخطاب، انظر مثلا: (التذييل ٦/٩٣٢، و ش الكافية ١/٣٩٠، والمغني ١/٢٠٧ حلبي، والأشباه والنظائر ٤/٥٤، والهمع ٢/٦٥)، وقال الأزهري (التصريح ٢/ ٢٥٨) (من نسب هذا الأثر بهذا اللفظ إلى النبي ﷺ - فقد وَهمَ، وإنما الوارد مارواه أبو نعيم في (الحِلْيَة) أنَّ النبي ﷺ قال في سالم مولى أبى حُذَيْفَة إنه شديدُ الحُبِّ للهِ - تعالى - لو كان لايخاف الله ماعصاه) أهـ. وانظر حديث أبى نعيم في (كنوز الحقائق للمناوي ١/٧١ - هامش الجامع للسيوطي).

(٦) ص، د: (لله)، والمثبت أسوق وأقيس.

(٧) إذ للجواب فيه سبب غير الشرط، فلا يلزم امتناعه بامتناع الشرط، ولا يمتنع إلا إذا تعين الشرط له سببًا، فانتفاء العصيان له أسباب الخوفُ، والإجلالُ، والإعظام والحُبّ، وغيرها، كما هو وظيفة الخواصّ فبانعدام الخوف تَمْنَعُ أسبابٌ أُخَر من العصيان، وانظر المصادر السابقة.

(٨) تتمة يقتضيها السياق، وهى من كلامه في ٣/٦٦ - المحرر.

(٩) المحرر (٣/٦٢) وما بعدها

(١٠) د: (النهى) - تصحيف.

(١١) تتمة من كلامه في (٤/٣٦ - المحرر).

و(لاَ) و(إنْ) وقد تقدمت كلُّها[(١)]

* ومنها (حروفُ الجوابِ) وهى (نعَمْ) و(بلَى) و(أجلْ) و(جَيْرِ) و(إنَّ) المكسورة المشددة، كل هذه الحروف بمعنى (نَعَمْ)[(٢)]،

فأمَّا (نعَمْ) فمعناها التصديقُ بعد الإيجاب، وبعد النَّفي: التكذيبُ[(٣)] فإذا قيل لك (أقام زيدٌ؟) قلت (نعَمْ)، معناه (نعَمْ، قامَ) كأنَّك صدقت كلام المستفهم، فإذا قال لك (أما قام زيدٌ؟) (أليس زيدٌ بقائمٍ؟[(٤)]) قلت: (بَلَى)، ولو قلت له (نَعَمْ) لكنت قد كذَّبْتَه[(٥)]؛ لأنَّ المعنى (نعمْ ماقام)؛ قال الله - تعالى - ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[(٦)]، فمعنى (بلى) ههنا الجواب، أى (بَلَى أنتَ ربُّنا)[(٧)]، ولو قالوا: (نَعَمْ) في هذا الموضع لكان كُفرًا[(٨)]؛ لأنَّ معناه يكُون (نَعَمْ، لَسْتَ بربّنا)[(٩)] - نعوذُ باللهِ من الكفر، وتعالي اللهُ علوًا كبيرا -

(١) المحرر (٣٦/٤)، والملاحظ أن أكثرَها عاملٌ، فذكرُها في هذا الباب طردٌ لحكم الأقل على الأكثر

(٢) التسهيل ص ٢٤٤، والجامع ٢١٧، وقد أهمل ذكر (لا) كحرف جواب وقد ذكرها في (٣١/٣، ٣٤ - المحرر).

(٣) يقصد: تكذيب الإيجاب، وهو مفهوم تصديق النفي في تعبيرهم؛ كما هى تصديقُ الإيجاب، قال الزمخشري (المفصل ص ٣١٠): (فأما نَعَمْ، فمصدقة لما قبلها من كلام منفيّ، أو مثبت) أهـ، وقال السهيلي (الأمالي ص ٤٤): (إن كان موجبًا فقد صَدَّقْتَ إيجابه وإنْ كان نفيًا فقد صدقتَ نفيه) أهـ وانظر (المغني ٢٦/٢ حلبي، والهمع ٧٢/٢).

(٤) د (قائم) - كذا، وهو خطأ

(٥) أى صدقت النفي، قال ثعلب (المجالس ٤٧٥/٢) (وإنما كُرِه أن يُجابَ مافيه جحد بـ(نَعَمْ)؛ لئلا يكون إقرارًا بالجحد من المتكلم) أهـ.

(٦) الأعراف: ١٧٢

(٧) الجمل الهادية ق ١٠٦، ومعاني الفراء ٢٠/١، والصاحبي ص ٢٠٩، وقال أبو حيَّان (البحر ١/ ٢٧٠): (بلَى، حرف جواب لايقع إلا بعد نفي اللفظ، أو المعنى، ومعناها رده، سواء أكان مقرونًا به أداة الاستفهام، أم لم يكن) أهـ.

(٨) رووا ذلك عن ابن عباس، انظر (ش الكافية ٣٨٣/٢، ودرة الغواص ٢٦١، والمغني ١٠٤/١، ٢٦/٢ حلبي، ومعاني الحروف ١٠٥).

(٩) أىْ: و(نَعَمْ) تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب - كما سبق - ومَحَجَّة المنع عندهم: أنَّ (بلَىَ) متى=

وأما (أجَلْ)[١]، و (جَيْرِ)[٢]، فإنهما بمعنى (نَعَمْ)؛ فـ(أجَلْ)[٣] مبنيَّةٌ على السكون، و (جَيْرِ) مبنيَّةٌ على الكسرِ[٤]؛ وأكثرُما تكون (جَيْرِ) مع

=وقعت بعد نفي مسبوق باستفهام من نحو (ألاَ، وأمَا، وألَمْ) رفعت حكم النفي، وأحالت الكلام إلى الإثبات، ولو وقع مكانها (نَعَمْ) لحقَّقت النفي، وصدَّقت الجحد؛ وجوَّز بعضهم إيقاع (نَعَمْ) موقع (بَلَى) إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي، لفائدة التقرير، أي الحمل على الإقرار والطلب له؛ فيجوز أن يُقال في جواب (ألسْتُ بِرَبِّكُمْ؟) (نَعَمْ)؛ لأنَّ الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب، فالذى قال ابن عباس رضى الله عنهما - مبنيٌّ على كون (نَعَمْ) تقريرًا لما بعد الهمزة، والذى جوَّزه هذا القائل مبنيٌّ على كونه تقريرًا لمدلول الهمزة مع حرف النفي، فلا يتناقض القولان، أفاده الرضي (٢/٣٨٢ - ش الكافية) وقد شُهِرَ السهيلي بهذا القول؛ قال (الأمالي ص ٤٥) (لايمتنع أن يُجاب بـ(نَعَمْ) بعد الاستفهام من النفي، لاتريد تصديق النفي، ولكن تحقيقَ الإيجاب الذى في نفس المتكلم؛ لأن المتكلم إذا قال - لمن رآه يشرب الخمر منكرًا عليه - أليستْ الخمرُ حرامًا؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنَّما أراد تقريره، أو توبيخه، وفَهِمَ مراده في ذلك بقرينة فلما فَهِمَ مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أنْ يُجابَ بـ(نَعَمْ) تصديقًا لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي؛ لأنه ليس بنافٍ في الحقيقة، إلا أنَّ أكثرَ العرب على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى؛ لأنَّه الظاهر المسموعُ، وبه نطق القرآن؛ كقوله ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾. أهـ

ثم يستدل بقول الرسول (إن الأنصار قد آوونا، وفعلوا معنا، وفعلوا؛ فقالوا ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعمْ.) قال: (هكذا صحت الرواية بـ(نعم) أهـ وانظر (٤٦ - ٤٩ منه)

ولعلِ ما يصحِّحُ وقوع (بَلَى) موقع (نَعَمْ)، وقوعُها في الإيجاب، ومنه ماورد في الحديث (يُعَذَّبَانِ، وما يُعَذَّبَانِ في كبير، ثم قال: بَلَى كان أحدهما لايستبرئ من بوله) - (البخاري ١/٦٤، ونيل الأوطار ١/١١١)، وقوله ﷺ لأصحابه (أترْضَوْنَ أنْ تكونُوا رُبَعَ أهل الجنَّةِ، قالوا: بَلَى) (المغني ١/١٠٤).

فليس مستنكرًا - إذن - وقوع: (بَلَى) في الإيجاب، كما لا يستنكر وقوع (نَعَمْ) موقعها؛ كما سبق في تأويله -، وإن كان أكثرُ العرب على الجواب ببلى خشية الالتباس بين التصديق للنفي، والتصديق للإيجاب -على ما قال السهيلي-

(١) الزمخشري (المفصل ٣١٠): (أجلْ، لايصدق بها إلا في الخبر خاصةً ولا تستعمَل في جواب الاستفهام) (ابن يعيش ٨/١٢٤).

(٢) مابينهما سقط من (د)

(٣) ذاته

(٤) في الصاحبي (٢١٨): (هى خفضٌ أبدًا، وربَّما نوَّنوها) أهـ.

القسم[١]، ويُحْذَفُ منها المُقْسَم به؛ فتقول: (جَيْرِ، لأفْعلنَّ)، ومعناها (نَعَمْ وحقِّك لأفعلنَّ)[٢]، وقد ذُكِرَ في باب (القسم)[٣]

وكذلك: (إِى)[٤] أكثر ماتكون مع القسَم[٥]؛ تقول: (إى، واللهِ) (إى، والرحمَنِ)[٦]، معناه (نَعَمْ، واللهِ)، (نَعَمْ، والرحمنِ)؛ قال الله - تعالى - ﴿قُلْ إِى وَرَبِّى إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[٧]؛ تقديره: (نَعَمْ، وربِّي)[٨]

وأما: (إنَّ) فإنها قد تكون بمعنى(نَعَمْ)؛ تقول لمن قال: (أجاءَ زيدٌ؟) (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)[٩]؛ قال الشاعر[١٠]

(١٨٢) ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ ... كَ وقدْ كبِرْتَ فقلتُ: إنَّهْ[١١]

وقال ابن الزَّبيْر[١٢] - جوابا للذى قال له: (لعن اللهُ ناقةً حملتْني إليكَ) - (إنَّ

---

(١) انظر (المحرر ٣/٤٣٩).

(٢) ش المفصل ٨/١٢٤: (أكثر مايستعمل مع القسم: يقال: جَيْرِ لأفعلنَّ، أى نَعَمْ؛ والله) أهـ، وفي ديوان الأدب ٣/٣٠٠، (جَيْرِ لا آتيك، وهى يمين للعرب، معناها نَعَمْ وأجلْ) أهـ وانظر (المزهر ٢/٢٦١، والرماني ١٠٦)

(٣) (٣/٤٣٩ - المحرر).

(٤) المقتضب ٢/٣٣٠، والمخصص ١٣/١١٤، وابن فارس ١٧٤

(٥) المنقول عنهم أنها تستعمل في القسم خاصة. (البحر ٥/١٦٨، والمغنى ١/٧١)

(٦) ذهب الرضي (٢/٣٨٣ أنه لايكونُ المقسمُ به بعدها إلا: الربَّ، واللهَ، ولعمْرى) انظر (اللسان - ايا -).

(٧) يونس: ٥٣.

(٨) الكشاف ٢/٢٤١، والبحر ٥/١٦٨

(٩) المحرر (٣/٣١، ٣٤).

(١٠) عبد الله بن قيس الرقيات في مدح عبد الملك بن مروان، ومُصْعَب بن الزبير (الكتاب ٤/١٦٢، وشرح أبياته ٢/٣٢٤، واللسان _ (أنن)، والشجرية ١/٣٢٢ والجمل الهادية ق ١٠٦، وابن يعيش ٣/١٣٠، ٨/٦ والرضى ٢/٣٨٥، والبيان والتبيين ٢/٢٧٩، والمغني ١/٣٦، وشواهده ١٢٦، والخزانة ٤/٤٨٦ ب).

(١١) البيت: من بحر الكامل المجزوء
والشاهد وقوع (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، والهاء للسكت، وقيل: إنَّ للتحقيق، والهاء اسمها، والخبر محذوف، أى: إنه لكذلك

(١٢) تقدم هذا الأثر في (٣/٣٤ - المحرر)، وقد عزاه هنالك إلى: (عُمَرَ بن عبد العزيز)، والصوابُ=

وراكبَها) بمعنى (نَعَم وراكبها)

*ومنها : (حروفُ الزيادة)، وهي (مَا) و (الباءُ)، و (لاَ)[1]

فأما (مَا) فتزاد في مثل قوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[2]، وفي قولهم (إنَّما زيدٌ قائمٌ)[3]

وأما : (الباءُ) فتزاد[4] للتأكيد، ولغير التأكيد، فالتأكيدُ في قولك : (مازيدٌ بقائمٍ)، و (ليس عمروٌ بقاعدٍ) زيدتْ الباء، لتأكيد النفي.[5]

وقد تُزادُ لغير التأكيد، في مثل قوله - تعالى - ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[6]، وكذلك قوله /٤٩٦/- تعالى - ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[7]، معناه : (أيكُمْ المفتونُ).

وأما (لاَ) فتزادُ على وجهيْنِ تكونُ في وجهٍ زائدةً، دخولها كخروجها؛ كقوله -تعالى- ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، معناه (مامنعك أن تسجدَ؟) و (لا)؛ دخولُهَا كخروجها، وتكون زائدة في الحكم، ولايجوز نزعُها من الكلام، كقولك : (جئت بلا زادٍ)، و(غضبتُ من لا شيءٍ)[8]؛ فهي ههنا

=المثبتُ هنا، وانظر : (ش المفصل ٢/١٠٣، ٨/٧٨ وش الكافية ٢/٣٨٣، والأمير ١/٣٦، وش الشذور ٤٩)

(١) سبق عدُّه زيادة : (إنْ) بعد (مَا) في (٣/٥٠ - المحرر)، و (أنْ) بعد (لمَّا) في (٣/٥٤) و : (مِنْ) في (٣/٣٩٧، والكاف في (٣/٤١١)، واللام في (٣/١١٦)، وهي كل حروف الزيادة، (المفصل ص ٣١٢، وفقه اللغة ٢٢٥).

(٢) المحرر (٣/٦٥، ٣٨٠)

(٣) ذاته (٣/٤٠)، ولعلَّ المناسب (زيدًا) على إعمال (إنَّ) - كما سبق -.

(٤) ص، د : (تزاد) - بدون الفاء -، والفاء القياس.

(٥) المحرر(٣/٤٠٨).

(٦) ذاته، والملاحظ أنَّها عاملة.

(٧) ذاته؛ والمتَّجَهُ أنها للتأكيد في النفي والإيجاب (ابن يعيش ٨/١٣٨)، وانظر (الخصائص ٢/ ٢٧٤)

(٨) المحرر (٣/٧٩).

زائدة، ولكن لايجوزُ حذفُها؛ ألاَ ترى أنَّ (الباءِ)، و (مِنْ) عملتَا فيما بعدها، فخفضتا الزادَ، والشئَ

* ومنها (حروفُ التأنيثِ)[١]، وهى خمسة: (تاء التأنيث) و (الهمزة الممدودة)، و(الألف المقصورةُ)، و(الياءُ) في قولهم: (هَذِى)، و(الكسرة)[٢] في قولهم: (أنتِ يا امرأةُ) و (قُمتِ ياهندُ) وقد تقدَّم جميع ذلك في باب (التأنيث) من مقالة: (الأسماء).

* ومنها: (حروفُ الاستثناء)، وهى: (إلاَّ) و (خَلَا)، و (عَدَا)، و (حاشَى)[٣] فمن جرَّ بهذه الثلاثة كانت حروفًا[٤]، ومن نصبَ بها كانتْ أفعالًا

*ومنها: (حروفُ الاستفهامِ) وهى(الهمزةُ)، و(هلْ) و (أمْ)[٥] كقولك (أقام زيدٌ؟) و: (هل قام زيدٌ؟) و: (أقَامَ[٦] زيدٌ أمْ عمروٌ؟).

---

(١) المحرر (٢/٢٤٦، وما بعدها).

(٢) لعل إطلاقها على الحرف توسعٌ، وأراه يقصد أن الحرف مع علامتِهِ صار علم التأنيث فساغ إطلاقُه.

(٣) المحرر (٣/٣٧٤).

(٤) سبق عدُّها في حروف الجر العاملة، فعدُّها هنا لمصاحبتها (إلاَّ).

(٥) سبق عدهُ للحرفيْنِ دون (أمْ) في (٢/٣٦٩ - المحرر)، أما (أمْ) المتصلة فهى لازمة لمعنى الاستفهام وضعًا، وهى مع الهمزة قبلها بمعنى: (أى الشيئين)؟ كما سبق في (٣/٥٤٠ - المحرر) وهل تقع للاستفهام ابتداء؟ حكى ابنُ عطية أنها تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغةً يمنيةً، ولم يوقَّفْ عليه، وقررَّ ابن فارس منعَه؛ لأن فيها معنى العطف، وحكى الطبري الاستفهام بها في وسط الكلام إذا تقدَّم صدره، بل أنكر أبو عبيدة كونها حرف عطف، وإنما هى للاستفهام، وتاليها مستفهمٌ عنه كتالى الهمزة، وإطلاق العطف عليها ترخصٌ؛ لتوسطها بين محتَمِلىْ الوجود كتوسط (أوْ) والمتَّجَهُ أنها بمنزلة الألف، ولايكون الكلام بها إلا استفهامًا ولاتستعمل منفردة، وللمح هذا المعنى عدَّها بعضُ الكاتبين في حروف الاستفهام، ولكونها لاتخلُصُ استفهاما؛ إذ كانت عاطفة مع مافيها من الاستفهام اقتصر بعضهم على ذكر الحرفين دونها، وانظر: (الكتاب ٣/١٦٩، ١٨٩ محقق والمقتضب ٣/٢٨٩، والرضي ٢/٣٧٣، والخصائص ٣/١٨٤، والطبري ٢/٤٩٣، ٣/ ٩٧، ١٢٣/٢٨٧، والبحر ١/٤٠، ٧/١٤٠، والأشموني ٢/٩٧ حلبي، والهمع ٢/١٣٢، والجامع ٢/٢ وش المفصل ٨/١٥٠، والصاحبي ص ١٦٦١).

(٦) زدت الهمزة بمقتضى السياق.

* ومنها (حروف القسَم)، وهى ثلاثة (الباء) و(الواوُ) و(التاء)[١] في قولك (واللّهِ) و (باللّهِ)، و: (تاللّهِ)

ومنْها (حرفَا[٢] الخطابِ)، وهما[٣] (الكافُ) و (التاءُ) في قولك (ذلكَ) و (أنْتَ)، هما ههنا حرفان، وهما في قولك: (غُلامُكَ) و (قُمْتَ) اسمانِ مضمران يُحْكَم على موضعهما بالإعراب.

*ومنها (حرف النُّدْبة)، وهو (الألفُ) في قولك (وازيداهُ واعمراهُ)[٤]

* ومنها (لامُ الاستغاثَة) في قولك (يا لَزيدٍ لِعمرٍو)[٥]

* ومنها (هاءُ السكْت)، وهى التى تكون في آخر الكلمة ساكنةً إذا وقفْت عليها، من غير وصْلٍ، فلا يجوز تحريكُها[٦]، وهى تلحق جميع ما كان مبنيًّا من الكلام، مُحَرَّكًا[٧] من الحروف، والأفعال والأسماء.

فالحروفُ في مثل: (إنَّ) و (لَعَلَّ)؛ تقول: (إنَّهْ) و (لعلَّهْ) -إذا قال قائل (لعلَّ فلانًا يفعل كذا) قلت له (لعلَّهْ) وإن شئت قلت (لَعَلْ) - مع الوقف -، ولو وصلت وقلت (لعلَّ [فلانًا][٨] يفعلُ) لم يجز إدخال هاء السكت مع الوصل[٩]، بل إذا جئتَ بالهاء وقلت /٤٩٧/ (لعلَّه يفعلُ)، لم تكن هذه الهاء

---

(١) سبق عدُّهُ اللام و مِنْ في حروف القسم (٣/٤٣٣، ٤٣٤ المحرر)، وذكرُ هذه الحروف هنا ليس على بابه، فكلامه في غير العاملة، وقد ذكرها مع الحروف العاملة في (٤/١٠٧ - المحرر).

(٢) ص، د: (حروف) والتصويب من المفصل ٣/٤٣٥، ٤٣٦، وشرحه ٨/١٢٦، وانظر المحرر (٢/٣٣٢).

(٣) ص، د: (وهى)، والتثنية لما سبق.

(٤) المحرر ٣/٢٢٢

(٥) ذاته ٣/٢٢٣ واللام عاملة كما تلاحظ، ففي ذكرها هنا نَظَرٌ.

(٦) الروض الأنف ١/٢٧٣: (لايُنْطَقُ بهذه الهاء إلا ساكنة؛ لأنها هاء سكت، وليست بهاء الإضمار) أهـ.

(٧) الزمخشري (المفصل ص ٣٣٢): (كل متحركٍ ليست حركتُه إعرابيةً يجوز عليه الوقفُ بالهاء) أهـ.

(٨) زيادة يقتضيها السياق

(٩) الرضى ٢/٤٠٩ (تُحذف هاء السكت عند الوقف في الدَّرج كهمزة الوصل إلا أن يُجرى الوصل مُجْرى الوقف) أهـ - أي كالآيتين الآتيتين.

سكتٍ، بل تكون هاء ضميرٍ عائدةً على ماقبلها من الكلام، وكذلك قولُ الشاعر[(١)] - في (إنَّهْ) -

ويُقلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وقدْ كبرتَ فقُلْتُ : إنَّهْ [١٨٢]

وقد تلحقُ هاءُ السكت[(٢)] بنون التأنيث؛ كما قال[(٣)] - أيضًا-

(١٨٣) بَكَر العواذِلُ فِي الصَّبُوحِ يَلُمْنَني وألو مُهُنَّهْ[(٤)]

فألحَقَ[(٥)] هاء السكت بالنون من : (هُنَّه)، وهى نون تأنيثِ الجمع[(٦)] والأفعالُ، مثل : (اعْتدِهْ) و (اشترِهْ) و (اغزُهْ) و (ارمِهْ) والأصل (اعتدِ)، و (اشترِ) و (اغزُ) و(ارمِ)[(٧)]، و [كذا] ما أشبهه.

والأسماءُ؛ مثل قولنا (دارِى، ودارِيَهْ) و (ثوْبي، وثوبِيَهْ) وما أشبه ذلك، ومثل قوله -تعالى- ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾[(٨)]، وقوله ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[(٩)]، وقوله[(١٠)] ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[(١١)]، وكذلك الهاءُ في

---

(١) تقدم قريبا ص (١٣٥/٤ - المحرر).

(٢) (هاء السكتِ) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) أى : عبد الله بن قيس الرقيات، وانظر مصادر الشاهد السابق؛ فالآتي هو البيت قبله

(٤) يروى البيت هكذا :

بكرتْ عليَّ عواذِلي يَلْحَيْنَني، والومُهُنَّهْ

والشاهد : باقٍ.

من اللغة يلحاه : يلومه، والصَّبوحُ : الشرابُ في الصَّباحُ والشاهد : كما أوضحه.

(٥) هذه العبارة بين السطرين في (ص) وفيها وفي (د) : (لأنها) بدل : (وهى) وأثبتُّ المناسب.

(٦) ذاته.

(٧) د، وحاشية (ص) : (بغير هاء) أهـ.

(٨) الحاقة ٢٨، ٢٩، وانظر (التصريح ٣٤٥/٢).

(٩) القارعة : ١٠، وقرأ حمزة - من السبعة - بحذف الهاء وصلًا، والباقون بإثباتها وصلًا، ووقفًا، إجراءً للوصل مُجرَى الوقف، انظر : (البحر ٥٠٧/٨، والكشاف ٢٨٠/٤، والتبيان ١٣٠١، والإتحاف ٤٤٣).

(١٠) أولى به الموضع السابق؛ فهى لاحقةٌ بالفعلِ.

(١١) الأنعام ٩٠، وحمزة والكسائي يحذِفانِهَا في الوصل، ويثبتانِها في الوقف، والباقون يثبتونها في الوصل والوقف (الرازي ٨٧/٤، ومعاني الزجاج ٢٩٧/٢، والنشر ١٤٢/٢).

قولك (وَازيداهْ) - هى ههنا هاء سكت[١] - أيضًا -، وكذلك قولهم (بِمَهْ) و(عَلامَهْ) و((لِمَهْ؟) و (فِيمهْ؟)[٢] ، كلُّ ذلك هاء سكْتٍ، ومثله قولُهم (فِيَّهْ) و(عَلَيَّهْ) و (هُوَهْ) - بالتخفيف[٣] - و : (ثَمَّهْ)[٤] ؛ وكل ذلك جائزٌ

* ومنها (كَلاَّ)، ومعناها الردعُ، والزجْرُ، تقول - لمن قال لك (فلانٌ كريمٌ) (كلاَّ) أى: ارتدعْ[٥] عن هذا الكلام، ولا تذكرْه؛ هذا قولُ سيبويه[٦] ؛ وقال أبو العباس[٧] معناها ليسَ الأمرُ كذلك[٨] ؛ قال الله- تعالى- ﴿كَلاَّ إنَّ الانْسَانَ لَيَطْغَى﴾[٩] ، أى ليس الأمر على ما تزعمون؛ وقيل هى ههنا بمعنى (حَقًّا)، تقديرُه (حقًّا إنَّ الانسان ليطغى)[١٠] ، وكذلك قوله - تعالى -

---

(١) الكتاب (٤/١٦٥) والمحرر (٣/٢٢٢)

(٢) وزيادة الهاء هنا لازمة وقفًا بخلافها في السوابق فهى جائزة

(٣) المخصص ١٤/٨٣، والمقرب ٢/٣٤، ومنه قول حسان (الديوان ٣٩٧)

إذا مَا ترعْرعَ فينَا الغُلاَمُ فمَا إنْ يُقَالُ لهُ: مَنْ هُوَهْ

(٤) المخصص ١٤/٨٤.

(٥) د: (ارتجع) - تصحيف

(٦) تقدمت ترجمته في (٢/٧٦ - المحرر)، - قال في (٤/٢٣٥): (وأما: كلاَّ: فردعٌ وزجرٌ) أهـ، وانظر (الأنباري - البيان ٢/٥٣١)

(٧) القصد به ثعلب، وقد تقدمت ترجمته في (٣/٨٩- المحرر)

(٨) في المجالس (١/٢٦٨): (كلاَّ، في القرآن كله، أى ليس الأمر كما يقولونَ، الأمرُ كما أقوله أنا) أهـ، والقولان متقاربان، فكلام أبى العباس تفسير، وليس مذهبا قال؛ ابن فارس (الصاحبي ٢٥٠): (تكون رَدًّا، وردعا، ونفيًا لدعوى مدع) أهـ، وقال الرضي (١/٤٠): (يقول: كلا، ردعًا لك، أيْ: ليس الأمر كما تقول)أهـ وانظر ابن يعيش (٩/١٦)

(٩) العلق ٦

(١٠) مختار الصحاح (كَلاَّ)، والجامع لابن هشام (ص ٢١٨) نفسه، وغريب أن يعترضه في (شرح الشذور ص ١٢) بأنَّ: (حقًّا) تُفْتَح (أنَّ) بعدها، فكذلك ينبغي في (كَلاَّ)، وذهب إلى أن الأولى أن تفسَّر (كَلاَّ) في الآية بمعنى (ألاَ) الاستفتاحية، وهذه تُكسَر (إنَّ) بعدها، ولعل فيما ذكره الرماني الإجابة قال - وقد نصَّ على أنَّها في الآية بمعنى (حقًّا) - (إلا أنك تكسر بعدها (إنَّ) بخلاف قولك: (حقًّا)؛ لأن (كَلَّا) حرف، و (حقًّا) مصدر) أهـ، (معاني الحروف ص ١٢٢) على أن كونها بمعنى: (حقًّا) شئ قاله الكسائي، ومتابعوه، فأما سيبويه والخليل، والمبرد، والزجاج، =

﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[١]، قيل إنَّ معناها ارتدعوا، وازدجروا، وقيل إن معناها (حقًّا) وكذلك قوله - تعالى - ﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾[٢]، معناه: [٣] حقًّا لينبذَنَّ في الحطمةِ.[٤]

*ومنها (اللاماتُ)[٥] وهي تسعٌ خمسٌ مفتوحاتٌ، وأربعٌ مكسوراتٌ فالمفتوحاتُ لام الابتداء في قولك: (لَزيدٌ أفضلُ من عمرو)، ولام التوكيد في قولك (إنَّ زيدًا لقائمٌ)، ولام القسم في قولك (والله لَيخرجَنَّ زيد)، واللام الموطِّئة لجواب القسمِ /٤٩٨/ في مثل قولك (والله لَئِنْ قام زيد لا أقومُ)، وفي قوله - تعالى -: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[٦]، فاللام في (لئنْ) موطئة لجواب القسم؛ لأنها وقعت قبلَه[٧]، واللامُ في جواب: (لوْ) و(لوْلاَ)[٨] في قولك (لو جاءَ زيدٌ لأكرمتُكَ)، و (لولاَ زيدٌ لأحسنْتُ إليك)

والمكسوراتُ: لامُ الجرِّ - مع الاسم الظاهر -، كقولك: (المالُ لِزيدٍ) و: (المالُ لِعمرو)، وأما مع المضمر[٩] فهي مفتوحةٌ، كقولك (لَكَ، ولَهُ)، ولامُ الأمرِ، في قولك (لِيقُمْ زيد)، ولام (كيْ) في قولك (جئتُكَ لِتكرمَنِي)، ولام الجحُود في قولك: (ماكنتُ لأِشتُمَكَ).

=وأكثر البصريِّين فعلى أنها لاتنفكُّ عن الردع والزجْر، ولا معنى لها عندهم إلا ذلك، انظر (الإنصاف ٤٠٣ -، والمغنى ١/١٦٠ - ١٦١ - حلبي)

(١) التكاثر ٣، ٤.

(٢) الهمزة: ٤.

(٣) مابينهما سقط من (د)، وقد ذهب النضر بن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك إلى أنها قبل القسم تكون بمعنى: (إى) - (البحر ٨/٣٧٨، والتسهيل ٢٤٥)

(٤) ذاته.

(٥) انظر صورها في (اللسان - لوم -، ومعاني الحروف ص ٥١)

(٦) الحشر ١٢ وفي (ص، د) (خرجوا)، وهو خطأ

(٧) في البحر ٨/٢٤٨: (اللام في: (لئنْ) مؤذنة بقسم محذوف قبله، فالجواب له)أهـ

(٨) الهمع ٢/٦٦

(٩) عدا الياء، فهي معها مكسورةٌ، وسيأتي علته في (٤/١٦٠- المحرر).

* ومنها (الواواتُ) وهي ستٌ واوٌ عاطفةٌ، وواوٌ زائدةٌ، وواوُ حالٍ، وواوُ قسمٍ، وواوٌ بمعنى (مَعَ)، وواوُ (رُبَّ)؛ وأما الواوُ التي تنصبُ الأفعالَ المستقبلة في الأجوبة، فإنها عاطفةٌ، وقد ذُكِرَ جميع ذلك في باب (العطف) من مقالة (التَّوابع) (١)

* ومنْها (الفاءَاتُ) فاءٌ(٢) عاطفةٌ، وفاءٌ زائدةٌ، وفاءُ جوابِ الشَّرط(٣) وفاءٌ ناصبةٌ للفعل المستقبل، وفاءٌ بمعنى (رُبَّ)، وفاءُ الاستئنافِ، فهذه ستة أقسام.

مثال الزائدة قوله: (٤)

وَقَـائِلَـةٍ خَـوْلَانُ فَـانْكِـحْ فَـتَـاتَـهُـمْ [١٣٥]

تقديره خَوْلانُ(٥) انْكِحْ فتاتَهم

ومثال الشرطية (إنْ تكرمْني فأنا أكرِمُك) (إن تُحسنْ إليَّ فالله يكافئُك)(٦)

ومثال الناصبة للمستقبل (لا تقمْ فأضربَك)(٧)

ومثال التي بمعنى (رُبَّ) قولُه (٨)

فَمِثْلِكِ حُبْلِى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ [١٣٧]

---

(١) المحرر (٣/٥٣٠)

(٢) د: (فإنها عاطفة) - تصحيف.

(٣) اقتصر على هذه الثلاثة في (٣/٥٣٣ - المحرر) كما اقتصر الرماني في (معاني الحروف ص ٤٣)

(٤) تقدم الحديث عنه في (٣/٤١٣، ٥٣٤)

(٥) ص، د (هذه خولانُ، انكِحْ فتاتَهم) - بزيادة (هذه) وهو سهو لايستقيم على مذهب سيبويه، ولا على مذهب أبى الحسن الأخفش، وقد عرفنا أنه على مذهب أبى الحسن في هذه المسألة، وما أثبته هو تقديره في (٣/٥٣٤) أما تقدير سيبويه فهو (هذه خولانُ فانكح فتاتَهم) - بتقدير المبتدأ، مع وجود الفاء عاطفةً جملةً على جملةٍ، وراجع ما سجلته هناك، وقول الأخفش (زعموا أنهم يقولون: أخُوكَ فوجدَ بل أخوك فجَهِدَ يريدون أخوكَ وَجِدَ، وبل أخوك جهد، فيزيدون الفاء)أهـ (منهج الأخفش ٩٦، ١٩٢، فيما نقله من نصوصه)

(٦) المحرر (٤/٤٩).

(٧) ذاته (٤/٦٨)

(٨) تقدم الحديث عنه في (٣/٤١٣ - المحرر).

تقديره[١] فرُبَّ مثلِك.[٢]

ومثالُ فاء الاستئناف قوله - تعالى - ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾[٣] فالفاء ههنا استئناف[٤]؛ لأنها [جاءت ابتداء كلام آخر، وكذلك قوله- تعالى- ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[٥] فهى جوابُ أمَّا][٦]

ومنها (مَواضِعُ (إنْ) المكسورة (المخففة) وهى أربعةٌ شرطيَّة[٧] وزائدةٌ، وحرفُ ابتداءٍ، ونافيةٌ، وقد تقدَّمتْ في بابِها، بعد باب (إنَّ) من مقالة المرفُوعاتِ[٨]

ومنها (مواضِعُ (أنْ) المفتوحة المُخففَّة)، وهى أربعةٌ ناصبةٌ للفعل المستقْبل[٩]، وزائدةٌ، في قوله- تعالى- ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾[١٠] وتفسيريةٌ[١١]، ومُخففَّةٌ من الثقيلةِ، وقد تقدَّمت في بابها بعد (إنِّ) المشددة[١٢] من مقالة المرفوعات[١٣]

---

(١) مابينهما بين السطرين في (ص) وهو نفس كلامه في (٣/ ٤١٤)

(٢) ذاته .

(٣) الكوثر ١، ٢

(٤) الفاء عند العكبري للتعقيب (التبيان ١٣٠٦ -) أى عاطفةٌ، وأوجب ابن هشام أن تكون للسببية المحضة كفاءِ الجوابِ؛ إذ لا يُعْطَف الإنشاء على الخَبَرِ، وهو ملتقٍ مع الاستئناف وانظر (المغني ١٤٤/١، ١٠٠/٢ - حلبى) .

(٥) الضحى : ٩

(٦) تقدم في (٥٤/٤)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وقد سها عن التمثيل للعاطفة ولعله لظهوره

(٧) ملاحظٌ كون هذه عاملة، وكذلك النافية على لغةٍ، كما مر في (٧١/٣)، وذكره لهما لمصاحبتِهمَا غيرَ العاملتين .

(٨) المحرر (٣/ ٥٠ - ٥٣) .

(٩) وهذه والمخففة عاملتان، وذكرهما لصحبتهما للأخْرَيَيْنِ .

(١٠) المحرر (٥٤/٣) .

(١١) ص، د : (ومصدرية)، وهو سهو؛ فقد تقدمت، والمثبت ما ذكره في (٥٤/٣ - المحرر)

(١٢) الصواب : (إنَّ المكسورة المخففة)

(١٣) ٥٤/٣ - المحرر .

* / ٤٩٩ /ومنها (حرفان بمعنى المصْدر)، وهما (أنْ) المفتوحة[١] و (مَا)[٢] كقولك (يعجبني ما صنعتَ)، وقد تقدمت في باب (ما)[٣]، وكذلك (يُعْجِبُني أنْ تضربَ زيدًا)، أي (يعجِبُني ضربُك زيدًا)، وقد تقدمت في باب (عمل المصادِرِ)[٤]، ومثال (ما) (يُعْجِبْني ماصنعتَ)، أي (يُعْجِبُني صُنْعك)، وقوله:[٥]

أطَـــوِّفُ مَـــــا أطَـــوِّفُ.... (٤٨)

أي أطَوِّفُ مدَّةَ تَطْوافِي؛ فقس على ذلك.

* ومنها (مواضُعَ ما)، وهى عشرةٌ[٦]، وقد تقدَّمت في بابها[٧]، من مقالة الأسماءِ.

* ومنها: (مواضع مَنْ) - مفتوحةَ الميم -، وهى أربعةٌ[٨] تكون بمعنى (الَّذي)، وتكون استفهامًا، وتكونُ شرطًا؛ كقولك (منْ يكرمْني أكرمْهُ)، وتكون نكرة[٩] بمعنى (شيء)؛ تقولُ (مررتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لكَ)؛ و(مَنْ) هذه اسمٌ في جميع مواضعها، إلا أنَّا ذكرناهَا ههنا لمَّا ذكرنا (ما)، و(مَا) تكون حرفًا واسمًا، وأمَّا (مَنْ) فلاتكون إلا اسمًا

---

(١) تقدمت قريبا، وإعادتها لخصوصها مصدريةً، مع أنها عاملة.

(٢) كان ينبغى أن يعد (أنَّ) المشددة، و(كَيْ)، و(لَوْ) كحروف مصدرية - مع كون الأولين عاملين - لكنه كأنه نظر إلى الزمخشري في قصره الكلام عليهما في قوله (المفصل ص ٣١٤): (ومن أصناف الحروف الحرفان المصدريان، وهما ما، وأنْ) اهـ.

(٣) ٦٣/٣ - المحرر).

(٤) ٢٧١/٣

(٥) تقدم الحديث عنه في (٦٤/٣ - المحرر)

(٦) ماتقدم أحد عشر نوعًا لها.

(٧) ٦٢/٣-٦٦- المحرر)، ولامحل لذكرها ههنا في الحروف غير العاملة، فقد تحدث عن المصدرية، والزائدة، والكافة، والمهيئة، والنافية، وما بقى أسماء

(٨) انظر (إصلاح الخلل ص ٣٦١، والمرتجل ص ١٠٠، ومعاني الحروف ١٥٧، والشجرية ٢/ ٣٠٩ -وتنبيهات الأشموني - للباحث ص ١٩٨ - ٢٠٥).

(٩) ينبغى قيدها بالموصوفة؛ كما في (المغني ١٨/٢ حلبي، والتوضيح ٢٢١/١، والهمع ٩٢/١).

* ومنها (مواضِعُ أيٍّ)[١] تكون ناقصة بمعنى (الَّذي)؛ كقولك (أيُّ القومِ في الدارِ لهُ دِرْهَمٌ) معناه (الذى في الدار من القوم لهُ دِرهمٌ)، وتكون استفهامًا؛ كقولك (أَيُّ القومِ أبُوكَ)، وتكون شرطًا؛ كقولك (أيُّهم يكرمْنِى أكرمْه)، وتكون نعتًا[٢]، كقولك (مررتُ برجلٍ أيِّ رجُلٍ)[٣]، و (أيِّماَ رجُلٌ)[٤]و (هذا رجلٌ أىُّ رجلٍ)، و(رأيت رجلًا أىَّ رجلٍ)، وقد تكون نعتًا للمصادرِ، فتُحْذَفُ المصادر وتَقُومُ هى مقامَها؛ تقول (ضربت زيدًا أىَّ ضربٍ)[٥]، و (أيَّما ضَرْبٍ)

وهى معربةٌ في جميع أحوالها؛لأنها محمولةٌ على النقيضِ، والنظيرِ، فنقيضُها[٦] (كُلٌّ)؛ لأنها للإحاطة والعموم، و (أيٌّ) للبعْضِ، والبعضُ نقيضُ العمومِ، ونظيرُها (بَعْضٌ)، وإنما كانت نظيرَها، من حيث إنَّ معناها البعضيَّة، فحُمِلتْ على النقيضِ، والنظير، فأعربتْ؛ لأنَّ العرب تحملُ الأشياء على نقيضِها، كما تحملُ الأشياءَ على نظيرها[٧]؛ ألا ترى أنهم قد حَمَلوا (لاَ) - وهى أصلٌ في النفي - على (إنَّ) - وهى أصلٌ في الإيجاب -؛ لأنها نقيضتُها، وأعملوهَا عملَها[٨]

---

(١) معانى الحروف ص ١٥٩ وتنبيهات الأشموني (ص ٢١٨-٢٢١، والبحر ٥٠/٧)

(٢) أى للنكرة.

(٣) (رجل) مكرر في (د).

(٤) سيبويه (٤٢٢/١ محقق): (ومن النعت أيضًا مررت برجلٍ أيّما رجلٍ) فأيّما نعتٌ للرجل في كماله، وبذِّهِ، كأنه قال مررت برجلٍ كامل) أهـ وانظر (٣٦٣/١ منه)

(٥) الصبان (١١٣/٢)؛ ومنه يتضح صحة الأسلوب الشائع في مثل استراح فلانٌ أىَّ استراحةٍ، وتمتَّع أىَّ تمتُّع، بشرط أن يكون المصدر محذوفًا، ونابت عنه (أىّ) التى كانت في الأصل نعتًا له (النحو الوافي ٣٦٦/١)، وراجع (ش المفصل ١١٢/١)

(٦) تقدم في (٣٧٥/٣، ٤٠٢)، وسيأتى في (١٧٦/٤) بناؤها في وجهٍ من موصوليتها وهو ما إذا أضِيفتْ، وكان صدرُ صلِتها ضميرًا محذوفًا

(٧) سيبويه (٨٢/١ محقق): (قد يشبِّهون الشئ، بالشئ، وليس مثلَه في جميع أحواله) أهـ، وعبارة المصنف في الإنصاف: (ص ١٨٦، ٣٦٧، ٥٢٨، ٦٣٠).

(٨) المحرر (٨٢/٣).

* ومنها (مواضُع لاَ) وهى ثمانيةٌ، قد تقدمت في باب (لا)[1]، فإذا دخلتْ عليها همزة الاستفهام كانتْ تنبيهًا /٥٠٠/ وكانت تمنيًا، وكانت عَرْضًا، وكانتْ تحضيضًا[2]

فمثال التنبيه[3]

ألاَ يـا نَـخْـلَـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ [٨١]

ومثال التمنيّ: (أَلاَ مَاءَ بَارِدًا فَأَشربَه)[4]؛ ومثال العرض: (ألاَ تنزلُ عندنا نتحدثْ)[5]، ومثال التحْضيض (ألاَ ضربتَ زيدًا)[6]، (ألاَ تضربُ زيدًا).

* ومنها (نونُ التأكيدِ) الشديدةُ، والخفيفةُ، وقد تقدَّم ذلك في باب: (النُّونَيْنِ)[7] في مقالة: (الأفعال)[8]

فهذه جميع الحروف على اختلاف أنواعها، [و] على اختلاف معانيها[9] وقد حصرنَاها على حسب ما أَدَّاه الفهم والاجتهادُ، وفي الغالبِ أنه لم يبقَ شيءٌ، فافْهم ذلك - إنْ شاء الله -.



---

(١) ذاته (٣/٧٨ - ٨٢).

(٢) ذاته (٣/٩٥).

(٣) تقدم الحديث عنه في (٣/٢١٢، ٤/١٢٥) وسيأتى في (٤/٢٧٥ - المحرر)

(٤) المحرر (٣/٩٥، ٤/١٢٤).

(٥) ذاته (٣/٩٥، ٤/١٢٧).

(٦) ذاته (٣/٩٥، ٤/١٢٣، وقد تقدم له أنها مع الماضي للتوبيخ، ومع المستقبل للتحضيض.

(٧) ص، د: (التنوين) - تصحيف.

(٨) (٤/٨٥- المحرر)

(٩) العبارة في ص، د: (فهذه جميع الحروف على اختلاف أنواعها، فهذه جميع الحروف على اختلاف معانيها) أهـ، وهو تكريرٌ ساهٍ، لقوله (فهذه جميع الحروف)

المقالة الثَّامِنة

في المبنيَّات

المقالة الثَّامِنة

في المبنيَّات

اعلم أن [الكلام][1] ينقسم قسمين[2] معربٌ، ومبنيٌّ؛ فالمعربُ: الأسماءُ المتكِّنَةُ، والمتمكِّنَة هى التى تستوفِي حركاتِ الإعرابِ جميعَها[3]، والأفعالُ المضارِعةُ، وهى التى يدخُلها الرفع، والنَّصْبُ، والجزمُ، لا سِوَى، وما عدَا ذلك من الكلام فهو مبنيٌّ.



(١) زيادة يلتئم بها السياق، وهى من لفظه الآتي.

(٢) المحرر (٩٣/٤).

(٣) ذاته (١٨٦/٢).

الباب الأولُ

في البِنَاء[1]

البِنَاءُ : هو سلبُ الحركة من آخر الكلمة ، وإبقاؤها على السُّكون ، أو على حركةٍ واحدةٍ لا تتغيَّرُ عنها[2] ؛ مثل قولك : (رأيتُ هؤلاءِ) ، و : (مررت بهؤلاءِ) و : (جاءَ هؤلاءِ) ، فهذا لا يتغيَّر عن كسره في جميع الأحوال .

وأصل البناءِ السُّكونُ ، [كما أن أصل الإعراب الحركةُ][3] ؛ فما رأيته مبنيًا على السُّكونِ فهو باقٍ على أصلِهِ[4] ، وما رأيته مبنيًا على حركة ، فسبيلُك أن تسألَ عن تلك الحركة : ما علتها؟

فالحروف مبنيَّةٌ كلها[5] ، والأفعالُ الماضيةُ مبنيَّةٌ كلُّها[6] ؛ فمن الحروف ما هو مبنيٌّ على السكون ، ومنها ما هو مبنيٌّ على التَّحريك ، ومن الأفعال ما هو مبنيٌّ على السُّكون ، ومنها ما هو مبنيٌّ على التَّحريك ، فالأفعالُ الماضيةُ كلُّهَا مبنيةٌ على الفَتح[7] ، وفعلُ الأمرِ مبنيٌّ على السُّكون[8] والفعلُ المستقبلُ إذا كان معه نونُ التأكيد فهو مبنيٌّ غير معربٍ[9] ؛ مثل (يازيدُون هل تضربُنَّ عمرًا؟) . هذا مبني

---

(١) المحرر (٢/٩٨) .

(٢) ابن جني (الخصائص ١/٣٧) : (هو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السُّكونِ ، أو الحركة ، لا لشئ أحدثه العامل) أهـ .

(٣) تكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٤) في الأشباه ١/٢٣ : (الأصلُ في البناء السكونُ ؛ لثلاثة أوجُه : أحدها : أنَّه أخف من الحركة ، فكان أحقَّ بالأصالة لخفَّته ، والثاني : أن البناء ضدُّ الإعراب ، وأصلُ الإعراب الحركات ، فأصلُ البناء السُّكونُ ، والثالثُ أنَّ البناء يكسب الكلمة ثقلًا ، فناسب ذلك أصالة البناء على السكون) أهـ ، وانظر (ابن يعيش ٣/٨٣) .

(٥) المحرر (٢/٩٦) .

(٦) ذاته (٢/٩٧ ، ٤/١٢)

(٧) المحرر (٢/٩٧ ، ٤/١٢)

(٨) ذاته (٢/٩٧ ، ٤/٢٨)

(٩) راجع ما تقدم في (٤/٨٩) ، وقال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ ص ٢١٩ : (نونُ التوكيد تقعُ من=

على الضَّمِّ[١] ، و (يازيدان ، هلْ تضربانِّ عمرًا؟) ، هذا مبنيٌّ على الفتح[٢] ، و : (يا هند هل تضرِبنَّ عمرًا؟ /٥٠١ /هذا مبنيٌّ على الكسرِ[٣] و (يازيد هل تضربَنَّ عمرًا؟) ، فهذا مبنيٌّ على الفتْحِ[٤] ، وكذلك إذا قُلْتَ (الهنداتُ يضربْنَ) ، و (الزينباتُ يقمْنَ) ، فهذا الفعل مبنيٌّ مع ضمير الجمع المؤنث [على السكون] .[٥]

فإذا قدْ علمتَ أنَّ أصلَ الأفعالِ ، والحروفِ البنَاءُ ، فلْتعلمْ حينئذٍ أنه قد بُنِيَ من الأسماءِ أشياءُ نحن نذكُرها مفصلةً - إن شاء الله - في أبوابها

فَصْـل

فما رأيتَه من الأفعالِ ، والحروف مبنيًا [على السُّكون][٦] فلا سؤال فيه ؛ لأنه باقٍ على أصلهِ ، ووضعِه الذى وُضِعَ له ؛ إذ وَضْعُ الحروف ، والأفعال البناءُ[٧] ، وقد قدمنا ذلك في مواضع كثيرةٍ

وما رأيتَه من الأسماءِ مبنيًا فسبيلُك[٨] أن تسألَ عن علتهِ[٩] لِمَ بُنِى؟ لأنَّ أصل الأسماءِ الإعرابُ ، وإنما بُنِى منها ما بُنِى ، لعلة نحْنُ نذكُرها فيما بعد -إن شاءَ الله -

---

=المؤكدِّ بها موقع ثاني جزأى الاسم المركب ، فبنى ماقبلها ، كما بنى ثاني جزأى الاسم المركب) أهـ .

(١) د ، وحاشية(ص) : (لأنه للجماعة) أهـ وهو فيه معرب على الأصح . (التصريح ١/ ٥٦)

(٢) ذاته (لأنه لمثنى) أهـ انظر ما سبق.

(٣) ذاته : (لأنه لواحدٍ مؤنَّث) أهـ انظر ما سبق؛ إذ النون غير مباشرة

(٤) ذاته (لأنه لواحدٍ مذكر) أهـ

(٥) تتمة من كلامه في (٨٦/٤، ٩١ - المحرر) وانظر ما تقدم هناك

(٦) تتمة من (المرادي ١/ ٦٤، والأشموني ٣٣/١ حلبي ، والخضري ١/ ٣٣) .

(٧) الجمل للزجاجي (ص ٢٦١)

(٨) د : (فأسلك) - كذا - .

(٩) الزجاجي (الجمل ٢٦١) : (كلُّ اسم رأيتَه مبنيًا فهو خارجٌ عن أصله لعِلةٍ لحقتهُ ، فأزالتْه عن أصله ، فسبيلُكَ أن تسألَ عن تلك العلة حتى تعرفها) أهـ ، والنظر إليه من المصنف واضح ، وانظر (شرح الجزولية للورقي ق ١٥٣ - ومابعدها ، والأشموني ١/ ٣٣ - حلبى) .

واعلم أن المبنيَّ هو مالزم آخرُه حركةً[١] واحدةً، لا يتغيرُ عنها بحالٍ؛ لأنك تقول (قام هؤلاءِ) - بالكسر -، وهو فاعل، موضُعه الرفع بالفاعليَّة، و: (رأيتُ هؤلاءِ) - بالكسر - وموضُعه النَّصْب بالمفعولية، و (مررتُ بهؤلاءِ) فموضعُه الجرُّ بإضافة حرفِ الجرِّ إليه؛ ألا ترى أن الكسرة في (هؤلاءِ) لم تتغيَّرْ، ولم تختلف باختلاف العوامل على (هؤلاءِ)، بل كانت في حالة الرفع والنصب والجر سواءً، على حالة واحدة بالكسر

فَصْـل

واعلمْ أَنَّ المبنيَّاتِ على أربعة أضرُب الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ [والوقفُ][٢]؛ وحركاتُ البناءِ تسمَّى ضمًّا، وفتحًا، وكسرًا، ووقفًا، وحركاتُ الإعراب تسمَّى رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وجزْمًا؛ فلا يقالُ في المُعَرب: مضمومٌ، ولا مفتوحٌ، ولا مكسورٌ، ولكن يقالُ مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، ولايقال في المبنيِّ مرفوعٌ، ولا منصوبٌ، ولا مجرورٌ؛ بل يقال مضمومٌ، ومفتوحٌ، ومكسورٌ[٣]

* فالمبني على (الضَّمِّ) يكونُ من الأسماءِ، والأفعالِ، والحروفِ

فالذى يُبنَى من الأسماءِ على الضَّمِّ قولُك (يا زيدُ)[٤] فالمنادَى المفردُ العلَمُ مبنيٌّ على الضّمِّ، وقد تقدم في باب (النداء)[٥]، و(قَبْلُ) و (بعدُ) و(قُدَّامُ)، و

---

(١) كذا، وكما في (٢/٩٨- المحرر) ولاوجه لقصره على الحركة، فالسكون أيضًا وارد - كما عُرِفَ في مواضعه وقد سبق قريبًا، وكما سيأتي ولو عبَّر بالحالة لكان صنيعه الأعمَّ، وهو ما انتهجتْهُ جُلُّ المصادر؛ إذ يشملُ الحركة والسكونَ، والحذفَ القائم مقام السُّكون، أو الحرف القائم مقام الحركة، وانظر (الفصول ١٥٤، والمرتجل ٣٥، والأسرار ٤٣، والشذور ٦٨، وشرح العمدة ص ٢٠، وابن يعيش ١/٤٩)

(٢) تتمة لازمة، وهى من كلامه في (٢/٨٣، والآتي)

(٣) راجع ما تقدم في (٢/١٠١ - المحرر).

(٤) ص، د: (في المنادَى)، وهو تصحيف

(٥) (٣/١٨٨ - المحرر).

(خلْفُ)، [وما أشْبَهُه][١] من جميع ظروف المكان - إذا قُطِعتْ عن /٥٠٢/ الإضافة، فإنها تُبْنى على الضّمِّ، وقد تقدمت علةُ ذلك في باب (الظروف)[٢]

وإنما جُعلتْ هذه الظروف بالضَّمِّ؛ لأن الضَّمَّ لايكون للظرف إعرابًا في حالِ إضافته، فخُصَّ بالضَّمِّ لذلك؛ منْ حيثُ إن إعراب الظرف النصْب، والجرُّ - إذا دخل عليه حرفُ الجرِّ - ، ولا يكون مضمومًا في حالِ الإضافة[٣] قطُّ[٤]، فلمَّا وجبَ له البناءُ؛ لأجل قطعِهِ عن الإضافة خُصَّ بالضَّمِّ، لكي يُعْلمَ أنه مبنيٌّ من حيث إنَّ الضمة حركةٌ ليست له إعرابًا[٥]، وكذلك قولهم (قَطُّ)[٦] و(حيثُ)[٧]، و(نحنُ) مبنيٌّ على الضَّم.[٨]

وكذلك قولهم (لا غيرُ)[٩]، و(ليس غيرُ)[١٠]، كلُّه مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لقطعه

---

(١) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٢) انظر (المحرر ٢/١٠٠، ٣٦٥، ٢٩٩/٣ وما يأتي في ١٩٧/٤)

(٣) ص، د: (الظرفية)، وهو سهو، والمثبتُ المقصودُ.

(٤) كذا باستعمال (قط) مع المستقبل، وهو خَلْفٌ.

(٥) ابن يعيش ٨٦/٤: (لأن الضمة حركة لم تكن لها في حال إعرابها وتمكُّنِهَا فلما بُنيت ووجبَ لها الحركة ضمُّوها؛ لئلا يُتوهَّم أنها معربة، إذ الضمة غريبةٌ منها، وقيل حرِّكت بأقوى الحركات، وهي الضمَّة؛ لتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه، وقيل بُنِيتْ على الضم لشبهها بالمنادي المفرد.) أهـ، وانظر ما أشرت إليه في المواطن السابقة، والمرتجل (ص ١٠٢)

(٦) المحرر (٣٥٢/٢)

(٧) ذاته (٣٩٠/٢)

(٨) قيل: بُنِيتْ على الضَّمِّ؛ لكونها فيها كالواو في نظيرتها، ونظيرتها هُمُو، وقيل لمَّا تضمَّنَ معنى التثنية قُوِّي بأقوى الحركات، وقيل لأنه لما كان للمرفوع حُرِّكَ بما يشبه الرفع، وقيل غير ذلك، راجع (التبيان ٢٩، وحاشية الحفني على الأشموني ق ٤٦، والهمع ٦٠/١، وتنبيهات الأشموني ١١٨ - للباحث -، ومعاني الزجاج ٥٤/١ - ٥٥، ١٩٨/٤ المحرر)

(٩) لحَّنَ ابن هشام قولهم: (لا غيرُ) في (المغني ١٣٦/١ حلبي) وش الشذور ص ١٠٦) وقال به غيره، والصوابُ أنه ليس بلحن فقد حكاه المحققون، وورد مسموعًا، وانظر (الدرر اللوامع ١٧٨/١، والأمير ١٣٦/١)

(١٠) الضمة فيه عند المبرد والمتأخرين ضمةُ بناءٍ لا إعراب، وأنَّ (غيرًا) أشبهتْ الغايات، كقبْلُ، وبعدُ، فعلى هذا يحتمل: (غيرُ) أن يكون اسمًا، وأن يكون خبرًا، والآخر محذوف على=

على الإضافة، إذ لمَّا وجب له البناء[١]؛ لأجل قطعه عن الإضافة خُصَّ بالضَّم؛ لكى يُعْلَم أنه مبنيٌ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الضمة حركةٌ ليست له إعرابًا، وقد ذُكِر هذا كله في باب (الظروف)[٢]

ومن الأفعالِ، في قولك (شدُّ، ومُدُّ، وغُضُّ) - بالضم[٣] هذا في إحدى[٤] لغاتها، ولغاتُها ثلاثٌ الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ[٥]؛ مثل (شُدُّ، ومُدُّ، وغُضُّ) - إذا كان ماقبل الحرف [الأخير][٦] مضمومًا-، واللغة الثانية (شُدَّ، ومُدَّ، وغُضَّ) - بالفتح -، واللغة الثالثة (شُدِّ، ومُدِّ، وغُضِّ) - بالكسر - هذا أصلٌ مستمرٌ في كل فعل مشدَّد الآخِر، مضمومِ الأولِ[٧]، ثلاثيٍّ، فيجوزُ فيه هذه الثلاثُ اللُّغَاتُ[٨]، فقس عليه - إن شاء الله تعالى -.

فإنْ لَقِيَ هذا المشدَّدَ الذى فيه ثلاث لغات ساكنٌ من بعده لم يكنْ إلا مكسورًا[٩] كما تقولُ: (شُدِّ الفرسَ)، و(مُدِّ الثوبَ)، و(غُضِّ البصَر)، لايكون الفعل من

=الاعتبارين، وذهب الأخفش إلى أن الضمة إعراب لا بناء؛ إذ هو ككلٍّ وبعضٍ إذا قُطِعَا عن الإضافة، وعدمُ التنوين فيه لنية الإضافة، فعلى هذا هو اسمٌ لا غيرُ (الهمع ١/ ٢١٠، ومنهج الأخفش ص ٣٠٨، والمغني - ذاته)

(١) الكلام فيما كان ظرفا - كما لا يخفى -

(٢) أشير إلى مواطنه قريبًا (٤/١٥٣ ح٢)

(٣) كلمة: (الضم) بين السطرين في (ص)

(٤) ص، د (أحد) - تحريف.

(٥) الكتاب ٢/٥٣٢ - ٥٣٣، والرد على النُّحاة ١٣٨، وما لاينصرف ٩٧

(٦) التكملة من (د)، وحاشية (ص)

(٧) وهو الشرط، وإلَّا فيتخلف الضَّمُّ من ثلاث اللغات (المفتاح ٢٩).

(٨) المبرد (المقتضب ١/ ٣٢٠): (أما الكسْرُ فعلى أنه أصل في التقاء الساكنين، وأما الضَّم فللإتباع، وأما الفتحُ فلأنَّه أخفُّ الحركات) أهـ - وفي (معاني الفراء ١/٢٣٢): (كقول الرجل مُدُّ يا هذا، ولو نصبتها، أو خفضتها كان صوابًا؛ لأنَّ من العرب من يقول: مُدِّ يا هذا، والنَّصْبُ في العربية أهيؤها) أهـ، وانظر (معاني الزجاج ٢/٢٣٦، وابن يعيش ١/٥٠)

(٩) سيبويه (٣/٥٣٢): (فإنْ جئت بالألف واللام، وبالألف الخفيفة كسرتَ الأول كلَّهُ) أهـ، والمبرد (١/٣٢) (ولا أراه إذا حُرِّكَ للذى بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر) أهـ وانظر (المحرر ٤/ ٤٤٨).

ذلك إلا مكسور الآخِرِ[١] إلا في لغة بني أسد[٢]، فإنهم يفتحونه؛ فيقولون (مُدَّ الثوبَ)، و(غُضَّ الطرْفَ)؛ قال الشاعر[٣]

(١٨٤) فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلاَ كَعْبًا بلَغْتَ ولاَ كِلاَبَا[٤]

يَرْوُونه بفتح (الضَّاد)، والأحسنُ كسرُها

وفي وقتنا يقول المؤذِن: (اللهم أعزَّ الإسلام والمسلمين، وأذِلَّ الشركَ والمشركين) - بفتح الزاى، واللام -، وليس ذلك بصحيح[٥]، بل الصحيحُ كسرُها/٥٠٣/ وقد يُضَمُّ الفعل الماضي في قولهم (ضَرَبُوا) و: (أقامُوا)، وإنما ضُمَّ لأجل الواو[٦]؛ لأنَّ الواوَ الساكنةَ لا يكون ما قبلها إلا مضْمومًا

وقد يُسَكَّنُ الماضي إذا اتصلتْ به تاءُ الضمير؛ مثل (ضربْتُ) و (استخرجتُ)[٧]

ولايجوز كسرُ الماضي بحالٍ[٨]، ولا أنْ تلحق به (النُّون)؛ فلاتقول: (قامانِ)، ولا (قامونَ)[٩] وقد تقدم ذلك كلُّهُ

---

(١) ص، د (الأول) وهو سهو، ولعلهُ يقصد الأول من الساكنين - كما مرَّ في تعبير سيبويه قريبًا - ولا تسعفه العبارة.

(٢) وغيرهم من بنى تميم (سيبويه - ذاته)

(٣) جرير في هجاء الراعي النميري (ديوان جرير ص ٢٨١، والكتاب ٥٣٢/٣ وجمهرة الأشعار ٣٧، والعمدة ٥٠/١، ٢٩٠/٥١، وزهر الآداب ٥٥/١، والبيان والتبيين ٣٥/٤، والعقد ١٣٧/١، وأمالي المرتضَى ١٨٩/١، والاقتضاب ص ٥٠، وتنبيهات ابن حمزة ٢٩٣، وغيرها)

(٤) البيت: من بحر الوافر

والشاهد: فتح المضعف عند ملاقاة ساكن عند بنى أسد، والمُلتزَم في هذه الحالة الكسر - كما سبق - وانظر (ش المفصل ١٢٨/٩)

(٥) عرفناه لغة بني أسدٍ، فكيف يُخَطَّأُ؟ نعم أوجب النحاة الكسر كما رأينا، ولكن ما ثبت لغة لايُردُّ.

(٦) فالضمُّ عارض لأجل الواو، والعارض لا اعتداد به، وانظر (الكتاب ١٧/١ محقق، والخضري ٣٤/١، والمحرر ١٣/٤).

(٧) المحرر (١٣/٤).

(٨) ذاته.

(٩) ذاته.

ومن الحروفِ قولك (مُنْذُ) وحدها[١] مبنيةٌ على الضَّم ؛ بُنيتْ ؛ لأنها حرفٌ ، وبنيتْ على حركة ؛ لالتقاء الساكنين ، وهما (النون ، والذَّال) - ؛ لأن أصل كلِّ مبنيٍّ أنْ يكون ساكنًا ، وإنما حُرِّكَ ما حُرِّكَ منه لعلةٍ - ، وخُصَّتْ بالضَّم للإتباع بضمة الميم . [٢]

*والمَبْنيُّ على (الفتْحِ) يكون-أيضًا-في الأسماء ، والأفعالِ ، والحُروف[٣] : فالأسماءُ ، نحو (أيْنَ) و(كيْفَ) و (شتَّانَ) و(هيْهاتَ) : بُنِيَتْ [أيْنَ وكيْفَ][٤] ؛ لتضمنِهما[٥] حرفَ[٦] الاستفهام[٧] ، وبنيت (شتَّانَ ، وهيهاتَ) ؛ لتضمنهما معنى الفعل[٨] ، وبُنيتْ على حركة لالتقاء الساكنين ، وهما الياء ، والنون[مِنْ أيْنَ] ، والياء والكاف من (كَيْفَ) ، وكذلك (شتان) بنيت على الحركة[٩] ؛ لالتقاء الساكنين ، وهما الألف والنون ، و (شتَّانَ زيدٌ وعمروٌ) معناه (افترق زيدٌ وعَمْروٌ)[١٠] - [و]خُصَّ ذلك بالفتح طلبًا للخِفَّة[١١] وكذلك ما أشبهَهُ من الأسماءِ ؛

---

(١) في الأشباه (٢/٢٦) - عن ابن الدهان - : (ليس في الحروف ماهو مبني على الضم غير (مُنْذُ) وقد بنى حرف آخر على الضم ، وهو (رُبُ) - في لغة قوم - وجعل بعضهم (مُنُ الله) من هذا القسم) أهـ.

(٢) الكتاب (١/ ١٧ ، ٣/٨٧ - محقق) ، والمحرر (٣/ ٤٣٠ ، ٤/ ٤٤٧)

(٣) الكتاب ١/١٥ - ١٧ - محقق ، والفصول (ص ٦٩) وش الشذور ٧١ ومابعدها .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) ص ، د : (لتضمنها) ، والإصلاح لما زدت

(٦) أى معناه ، كما تقدم كثيرًا ، وانظر (المرادي ١/٦٥) .

(٧) المحرر (٢/٣٧٥) ، ويس ١/١٧٦

(٨) لو قال : لوقوعهما موقع الفعل المبني لكان أنجعَ ، فليس تضمُّن معنى الفعل موجبًا للبناءِ - كما سياتي -

(٩) ص ، د : (الفتح) ، وهو سهو لما يأتي .

(١٠) المخصص ١٤/٨٥، والمحرر (٢/٤٣٩)

(١١) في الخزانة ٦/٢٨٥ - عن ابن عصفور - (حُرِّكَ لالتقاء الساكنَيْن ، وكانت الحركة فتحةً إتباعا لما قبلها ، وطلبًا للخفَّة ، ولأنه واقعٌ موقعَ الماضي ، وهو مبنيٌّ على الفتح فجعلت حركتُه كحركتِهِ) . أهـ .

مثل (خَمْسَةَ عشرَ، وستَّةَ عشرَ، وأحدَ عشرَ)، ومثله إلى (تسعةَ عشرَ) بُنيتْ؛ لأنها تضمنت معنى حرف العطف[(١)]؛ لأنك إذا قلتَ (هذه خمسةَ عشرَ)، فأصله: (خمسةٌ وعشرةٌ) فحُذِفت الواو، وتضمن الاسمان معناها، وما تضمَّنَ معنى الحرف بُنِي، وبُنِيَتْ على حركةٍ؛ لأن لها أصلًا في التمكُّن، وخُصَّتْ بالفتح، طلبًا للتَّخفيف.[(٢)]

والأفعال الماضِية كلُّها بنيتْ على الفتح؛ لأن أصل الأفعال البناءُ، وبُنِيَتْ على حركةٍ لمشابهتها المستقبلَ[(٣)]، وخُصَّت بالفتح طلبًا للتخفيف، وقد تقدَّم ذلك في مقالة (الأفعال)[(٤)]، وكذلك (شُدَّ، ومُدَّ) - بالفتح - إذا كان مشددًا[(٥)] وكذلك (اضرِبَنَّ) و(قُومَنَّ) - إذا كان مؤكدًا بالنون مع الواحد المذكَّر مبنيٌّ على الفتح[(٦)]

وكذلك في الحُروف، مثل (إنَّ) وأخواتها /٥٠٤/ بُنِيَتْ؛ لأن أصل الحروف البناءُ، وبُنِيتْ على الفتح تشبيهًا بالفعل الماضي، وقد تقدَّم في باب (إنَّ) وأخواتِها[(٧)] وكذلك ما وجدتَه مبنيًا منَ الحروف، [حيثُ كانَ][(٨)] على الفتح فإنما هو طلبٌ للتخفيف، أو لالتقاء الساكنين.[(٩)]

---

(١) المحرر ٢/٢١٤

(٢) ذاته، وأسرار العربية ص (١٧٠).

(٣) ابن جني (الخصائص ١/٦٣): (شبَّهوا الماضي بالمضارع، فبنوه على الحركة؛ لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع، أعنى مثال أمر المواجهة) أهـ وانظر (الانصاف م ٧٢، والمحرر ٤/١٣).

(٤) المحرر (٤/١٣).

(٥) يحترز به عن الحالة الثانية، وهى فك الإدغام: (اشْدُدْ، وامدُدْ)

(٦) المحرر (٤/ ٨٦، ٨٧، ١٥٠).

(٧) (٣/٦- المحرر).

(٨) الزيادة من (د)، وحاشية (ص).

(٩) الزجاج (مالاينصرف ص ٦٤): (وأما الذى أراه فإنَّ آخرها فتح؛ لالتقاء الساكنين لأنها حروف مضاعفة، فكان الفتح لالتقاء الساكنين أخفَّ الحركات عليه من ثقل التضعيف، كما أنهم فتحوا (ثُمَّ)، و(رُبَّ)؛ لالتقاء الساكنين) أهـ.

* والمبني على (الكسْرِ) يكون في الأسماء، والأفعالِ[١]، والحروفِ

فالأسماءُ، مثل (هؤلاءِ)، و (أمسِ)، و(حَذَامِ)، و(قطامِ) - في لغة بنى تميم[٢] -، وكذلك (لَكَاعِ)، و (وفَسَاقِ) - في العدل - و (نَزَالِ) و(فَجَارِ)، كلُّ هذا مبنيٌّ على الكسر، وعِلَّةُ بنائه: وقُوعُه موقع الفعل[٣]، وما وقع موقع الفعل بُنِى، وإنما بُنِى على حركةٍ؛ لالتقاء الساكنين، وخُصَّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين[٤]؛ إذ كان الأصلُ[٥] - عند النُّحاة - في كل ساكنَيْنِ التقيا أنْ يتحرَّك أحدُهُما[٦] بالكسرِ، وذلك لأنَّ الكسر والسكون نظيران؛ من حيثُ إنَّ السُّكون يختصُّ بالأفعالِ[٧]، والكسرَ يختصُّ بالأسماءِ[٨]، فإذا احتيج إلى حركةِ الساكن [حُرِّكَ][٩] بحركة نظيرهِ، وهو الكسر[١٠]

وأما الأفعالُ فليس فيها مبنيٌّ على الكسر، إلاَّ أنها تُكْسَر؛ لالتقاء الساكنين في مثل قولهم: (لم يَقُمِ الرَّجل)، و(لَمْ تَخْرُجِ المرأةُ)، و: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[١١] آخر الفعل ههنا مجزومٌ بحرف الجزم، فلما لقيه ساكنٌ من بعدِهِ حُرِّكَ؛ لالتقاء

(١) فيه توسع على ماسبق، وما سيأتي.

(٢) الصواب (أهل الحجاز) وانظر (الكتاب ٣/٢٧٦ - محقق)، وغيره، ولعل كلمة (غير) قبل: (بنى تميم) ساقطة من الناسخ فيستقيم.

(٣) العلة لـ(فَعَالِ) الأمريّ، وغَيْرُهُ مشبَّهٌ به وزنًا، وعدلًا، وتأنيثًا - على ما يأتي - وإن كانوا يتوسَّعون في هذا الاطلاق (انظر شرح القصائد السبع ص ١١)

(٤) الأسرار ص (٥٢)

(٥) ص، د: (الأصل فيه) بزيادة (فيه) ولا محل لها

(٦) استعماله (الأحد) بمعنى السابق، والمتقدم، وقد تكرر مرارًا.

(٧) في الجزم.

(٨) في الجر.

(٩) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(١٠) العلة مناسبةٌ للأَحق لا للسَّابق؛ إذ كلامه في (أسماء الأفعالِ، وماجرى مجراها) وهم يعتلون لكسره بالأصل في التقاء الساكنين كما ذكر؛ ولأنَّها أسماءٌ مؤنَّثة، والكسر من علامات التأنيث، وانظر: (الكتاب ٣/٣٧٢، ٤/١٥٢، والمقتضب ٣/٣٦٨، ٣٧٤، والشجرية ٢/١١١)

(١١) البينة: ١

الساكنين ، وهما : النُّون[١] ، والَّلام بعدها [٢]

وكذلك إذا جاء ساكنًا[٣] في القافية ، فإنَّه يُحرَّك بالكسر ؛ لالتقاء الساكنينِ[٤] وذلك في مثل قول الشاعر[٥]

(١٨٥) وَمَنْ لاَ يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلاحِهِ يُهَدَّمْ ، وَمَنْ لاَ يَظْلِمِ النَاسَ يُظْلَمِ[٦]

حُرِّكت الميم بالكسر ، وكان قياسُها الجزمَ ، على جواب الشرط ؛ وإنما حُرِّكتْ بالكسر ؛ لالتقاء الساكنينِ[٧] ، وهما الميم ، وياء الإطلاق بعدها[٨] ، أو

---

(١) ص ، د : (الباء) وليس من تمثيله : (لم يضربِ الرجلَ) مثلا : وأثبتُّ ما في الآية وغيرُها محمول عليها

(٢) المبرد (٣/ ١٧٤) : (لأنك لو فتحتَه لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا أكسرتَهُ عُلِم أنه عارض في الفعل ؛ لأنَّ الكسر ليس من إعرابه) أهـ، وانظر (الشجرية ١٢٥/٢)

(٣) ص ، د : (ساكن) - بالرفع ، وهو خطأ فكلامه في المضارع المجزوم وليس بإطلاق السَّاكن

(٤) سيأتى تحريره قريبًا

(٥) زهير بن أبى سلمى من معلقته ، (ديوانه ص ٣٠، والمعلقات العشر ٨٦، وشرح القصائد السبع ٢٨٥ ، وجمهرة الأشعار ص ٥١ ، وجواهر الأدب ٥١/٢ والبحر ٣٢٦/٣، وشواهد الكشاف ٥٣٠ ، وشواهد المغني ٣٨٦) .

(٦) من اللغة : يذُودُ : يدافع والبيت : من بحر الطويل .

والشاهد كسر المضارع المجزوم للساكنين -على ما فسَّرَهُ ، وسيأتى تحريره .

(٧) النحاة يذهبون إلى أنَّ الكسر في مثله حركة نظيره من الأسماء ، دون الضَّم ، أو الفتح منعًا للالتباس بالمرفوع ، والمنصوب ، فلما وجب تحريكه حرك بحركة نظيره من الأسماء ، وهو الكسر ؛ لأن الجزم خاصٌّ بالأفعال ، كما أن الجرَّ خاصٌّ للأسماء ، فإذا احتيج إلى تحريكه حرك بحركة نظيره ، وهو الكسر - كما سبق للمصنف قريبًا - ونحوُه في (الجمل ص ٢٦٤) ، ويقول ابن الشجري (٢/ ١٢٦) : (إنهم لما اضطرهم إتمام الوزن إلى تحريك المجزوم ، والموقوف لا لساكن لقيَهُ ، بل لينشأ عن حركته حرفُ مدٍّ يتم به الوزن حركوه بالحركة المأثورة فيه إذا لقيه ساكن ، فكسروه فنشأت عن الكسرة الياء) أهـ ، وقال الأنباري (شرح القصائد السبع ص ٤٧) : (كُسِرتْ لأنه احتيجَ إلى حركتها للقافية ، والمجزوم إذا احتيج إلى حركته كُسِرَ) أهـ وانظر : (ليس ٣٠١، وفي الكتاب ٢١٥/٤ : (جعلوا الساكن والمجزوم لايكونان إلا في القوافي المجرورة حيثُ احتاجُوا إلى حركتها ، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كَسَرُوا) أهـ . وكلامه على التشبيه كما تلاحظ ، وانظر الآتي .

(٨) وقع ذلك لابن عصفور في قوله (الضرائر ص ٢٩٨- في قول قيس بن الخطيم : (فَنُضَارِبِ)

الميمُ، ولامُ المصدر في التَّقدير، إذ تقديره (ومن لا يظلِم الناسَ يُظْلَمِ الظُّلْمَ)[١]، والمقدَّرُ عندهم كالمنطوق به.

ومن (الحُرُوفِ) في حرفين لا سوى[٢]، وهما لامُ الجَرِّ - مع الاسم الظاهر[٣]، في قولك: (لِزَيْدٍ) و: (لِعمْرو)، وكذلك: باءُ الجرِّ[٤]، في قولك (مررتُ بزيدٍ) وكذلك: (كتبتُ بالقلمِ)، فالباءُ مكسورةٌ، وإنما كُسِرتْ الباءُ، واللامُ /٥٠٥/ لتكون حركتهما موافقة لعملهما[٥]، [وهو الجر][٦] فإنْ قيلَ ولِمَ بنيتْ (كافُ) الجرِّ على الفتح، وهى تعمل الجرَّ - أيضًا -؟

=(إنما كسرتْ لسكونها، وسكون ياء الإطلاق بعدها) أهـ كما وقع لابن هشام) (المغني ١/١٤٧ - حلبى) - في: (وكأنْ قَدِي)، قال: (فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين) أهـ، قال الأمير عليه (نفس الصفحة): (ظاهرهُ أن الساكنين الدالُ وحرفُ الاطلاق، مع أنَّ حرف الإطلاق إنما يوجد بعد الكسر) أهـ وقد ذهب هذا المذهب الأنباري - مع رؤيته كالعموم فيما سبق قريبًا - قال - في (متى يسترفدَ القومُ أرفِدِ) - : (الدال كُسِرتْ، لالتقاء الساكنين) أهـ (شرح القصائد السبع ص ١٨٦) قلت ولعلَّ لهذه الرؤية وجهًا مقبولًا، على اعتبار أن حرف الإطلاق ذلك الصوت الذى اعتمده الشاعر ذهنا لبناء قصيدته عليه، وهو سابق في اعتباره على البناء اللفظي، فإن صادفتْ القافية كسرًا في ذاتها فالعملُ اللفظي، والعمل الذهني قد التقيا، وإن كانت ساكنةً في ذاتها تحقق عنصر تنافر الساكن الذهني والساكن اللفظي، فوجب الكسر على ما اصطلحوا عليه، فتوجهت رؤية القائلين به، وكأنها عندى الأحرى بالاعتبارِ.

(١) لم أقع على نحو من هذا التعليل لغيره - فيما تهيأ لي - ولا أُرَاه؛ لعدم اطراده فيما لا مصدر له؛ نحو (كأن قَدِ)، (إنْ لَمِ)، ولو صلح لوجب الكسر في كل مضارع مجزوم موقوف عليه نحو (لم يَضْرِبْ، ولم يَخْرُجْ)؛ إذ ساكن المصدر المقدَّر متلاقٍ مع لام الفعل الساكنة لهذا الاعتبار، ولا قائل به.

(٢) د: (سواء)

(٣) وياء المتكلم، وقد سبق في (١٤١/٤ ح) وانظر: (الكامل ١٩٨/٢ - والمقتضب ٣٩٠/١، والمزهر ٢٥٧/١)

(٤) الزجاجي (الجمل ٢٦٥): (لم يُبْنَ [من الحروف] على الكسر غير الباء واللام الخافضتين) أهـ وانظر (الكتاب ١٧/١ - محقق).

(٥) الكشاف ٣٣/١، والأشموني ٣٤/١ - حلبى، ومنهج الأخفش ص ٤٩.

(٦) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

قيل بُنِيَتْ على الفتح ؛ لأنها قد تكونُ[١] اسمًا [في مثل قولك (زيد كعمروٍ)[٢] ؛ ولأنها بمعنى مثل ، وفي مثل قول الشاعر[٣]

(١٨٦) يَضْحَكْنَ عَنْ كالْبَرَدِ المُنْهَمِّ[٤]

أيْ عن مثل البَرَد ، وتكون حرفًا في مثل قوله -تعالى- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ﴾[٥] معناه لَيْسَ مثلَهُ شيءٌ ، وقال الشاعر[٦]

وصالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن (١٣٤)

أي مثل مَا ، والكاف][٧] حرفُ جرٍّ زائدٍ ، ففرقوا بين ما هو يكونُ اسمًا ، وحرفًا ، وبين ما لا يكون إلا حرفًا .

فإن قيل ولم بُنِيتْ واوُ العطفِ ، وفاءُ العطف ، وأشباهُهما على الفتح ؟

قيل : القياسُ في كلِّ حرفٍ ، أو اسم على حرف واحد ، أنْ يكون مبنيًا على الفتح[٨] ، فإن بُنِى على الكسر فلِعلَّةٍ ، ألا ترى إلى قولك (ذلكَ) ، الكافُ فيه

---

(١) الرضى (٢/٣٢٨ - ش الكافية) : (ولم يُكْسَر كاف التشبيه ؛ لأنها تكون اسما أيضًا فجرُّها - أيضًا - ليس بالأصالة) أهـ وهم قد فرقوا بين ما لا يكون إلاَّ حرفًا - كالباء واللام - وحركة ماقد يكون اسما ؛ كالكاف ، ، راجع : (معاني الحروف ص ٣٦ وأبو على الفارسي ص ٥١٥)

(٢) كذا ، وهى فيه حرف ، نعم ذهب الرماني إلى أنها اسم في مثله (ص ٤٧-٤٨)

(٣) الحجاج (المغني ١/١٥٤ - حلبي ، والأشموني ١/٤٧٢ - حلبي ، والهمع ٢/٣١) .

(٤) قبله بيضٌ ثلاثٌ كنِعَاجٍ جُمٍّ

من اللغة (الجُمُّ) جمع جَمَّاء ، وهى التى لاقرن لها ، والمُنْهَمُّ : الذائب ؛ والشعر من مشطورالرجز ، والشاهد : وقوع الكاف اسما بمعنى : (مثل) ودليله دخول حرف الجر عليها ، وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه قوم سعةً .

(٥) تقدمت والحديث عنها في (٣/٤١١ - المحرر)

(٦) تقدم والحديث عنه في (٣/٤١٢ - المحرر) .

(٧) مابين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٨) في الخصائص (١/٧١) : (جميع ما جاء من الكلمِ على حرف واحد ، عامَّتُه على الفتح - إلا الأقل - ، وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف وفائه ، ولام الابتداء وكاف التشبيه ، وغير ذلك ، وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة ولامها ، ولام الأمر ، ولو عُرِّى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لمَا كان إلا مفتوحًا) أهـ ، وانظر (سر الصناعة ١/١٦٠ ، ومعاني الزجاج ١/٣ ، وابن يعيش ٨/٢٢ ، والأمير ١/١٧٥ ، وحاشية الكشاف ١/٣٢) .

حرفُ خطابٍ ، مبنيَّة على الفتح ؛ لأنها على حرفٍ واحدٍ ، وكسرت مع المؤنَّث ، للفرق بين المذكَّر والمؤنَّث .

* والمبنى على (الوقْفِ) يكون في الأسماءِ ، والأفعال ، والحروفِ

فالأسماءُ : (مَنْ) و (كَمْ) و(مَا) ، وأشباه ذلك ، بُنيت على السُّكون ؛ لأنه لم يلقَهَا ساكن فبقيت على أصل البناء ، وهو السُّكونُ .

والأفعالُ : فعلُ الأمر للمخاطَب ، كلُّه مبنيٌّ على الوقف إلا أنْ يلقاهُ ساكنٌ من بعده ، فإنَّه يُحَرَّكُ بالكسر ، وقولك (ضَرَبْنَ)[1] و(يضرِبْنَ)[2] مبنيٌّ على الوقف والحروف (هَلْ) و (بَلْ) ، و (مِنْ) ، و (قَدْ)

فَصْل

وجميع المبنيِّ لايخلُو من [أحد][3] أربعة أشياءَ : إما أنْ يكونَ ساكنًا ، أو مفتوحًا ، أو مكسورًا ، أو مضمومًا

فما رأيته مبنيًا على السُّكون فهو باقٍ على أصله ؛ لأنَّ الأصلَ في البناء أنْ يكون ساكنًا[4] من حيث إنه سلب الحركة ، فإذا رأيته مضمومًا فلا تخلو علة ضمه من أحد وجهين

الأول : أن يكون الضَّمُّ ليس بإعراب لذلك النوع ؛ كقولنا في : (يازيدُ) و (ياعمُرو) ، وجميع الظروف المقطوعة عن الإضافة ، كـ (قبلُ) و(بعدُ) ، فهذان النوعان خُصَّا بالضَّمَّ ؛ لأن الضَّم ليس لهما بإعراب في حال تمكُّنهِمَا[5]

والثاني أن يكون الضَّمُّ للإتباع ، في قولهم : (مُنْذُ) التى هى حرف[6]

---

(١) الذى عليه الناس أن سكونه ليس بناء ، بل فتحه مقدر .

(٢) المحرر (٤/٨٩، ١٥٠) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) المحرر (٤/١٥٠ ، والفصول ١٦٧) .

(٥) راجع ما تقدم في (٢/١٠٠ ، ٣٦٥ ، ٣/٣٠٠ ، وما يأتى في ٤/١٩٧)

(٦) أى فأصالة البناء متحققة فيها ، وحملت في حال الاسمية على الحرفية .

و(شُدُّ)، و (مُدُّ)، فالضمة في مثل هذا للإتباع بالضمةِ التى قبلَها[١]، وأما الضمة في (قامُوا) و (قَعَدُوا) فإنما[٢] جئ بها لتصحَّ الواو التى بعدَها[٣]؛ لأن الواو الساكنة لا يكونُ ماقبلَها إلا مَضْمومًا

وما رأيتَه مفتوحًا، فإنما فتح طلبًا للتخفيفِ[٤]، وذلك في /٥٠٦/مثل الأفعال الماضية كلِّها؛ كقولك: (قامَ، وقعدَ، وضربَ، واستخرَجَ) وشبهه[٥]، وفي مثل الأعداد المركَّبة – في[٦] (أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ)، وهو في الحروف كثيرٌ؛ مثل: (إنَّ) وأخواتها، وفاءِ العطف وواوه، وكافِ الخطاب مع المذكَّر وكذلك الضمير (التاء)[٧] مع المذكَّر المخاطَب، وكل ذلك [فُتِحَ][٨] طلبًا للتخفيف

وما رأيتَه مبنيًا على الكَسْرِ[٩] فإنَّما هو إما لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وإمَّا لأن الكسر أصلٌ في حركة المبنيَّات؛ إذ كان المبنيُّ في الأصل ساكنًا، فإذا احتيجَ إلى حركتِهِ حُرِّكَ بالكسر؛ فالذى حُرِّكَ بالكسر لالتقاء الساكنين مثل (أمْسِ) فإن الميم ساكنة، والسين ساكنة، فكُسِرَت السين؛ لالتقاء الساكنين[١٠]، وكذلك (هَؤُلاءِ) كسرت الهمزة [منه][١١]؛ لالتقاء ساكنين، وهما الألف التى بعد اللام والهمزة[١٢]

---

(١) راجع: (الأشموني ٣٤/١ – حلبي – وتنبيهات الأشموني ١١٧ – ١١٩).

(٢) ص، د: (إنما) – بدون الفاء – وأثبتُّ القياس فيه.

(٣) أى أن الضمَّ ليس بناءَهُ، بل فتحُهُ مقدَّر.

(٤) الفارابي (ديوان الأدب ٨٧/١): (لأن الفتحة أخف الحركات؛ لأنها تخرج من خرق الفم بلا كلفة) أهـ، وانظر (تنبيهات الأشموني ١١٥ – ١١٦).

(٥) انظر ما تقدم (١٥٧/٤)، المحرر، وما أشِيرَ إليه هناك.

(٦) لعل: (من) أنسب.

(٧) ص، د: (بالتاء) – تصحيف.

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) راجع فيه: (تنبيهات الأشموني ص ١١٦).

(١٠) التوضيح ٦٣/١

(١١) زيادة يقتضيها السياق.

(١٢) الزجاج (المعاني ٤٧٥/١): (الهمزةُ كُسِرتْ لسكونها، وسكونِ الألف) أهـ، وانظر (المحرر ١٨١/٤).

والذيِ هو باقٍ على أصلِ الكسر، مثل باء الجرِّ، ولامِهِ [١]

فَصْـل

واعلم أن أصل المبنيّ أن يكونَ ساكنًا[٢]، وإنما يُحَركُ لأحد أربعة أسبابٍ[٣]: إما لالتقاء الساكنين، وإما طلبًا للتخفيفِ[٤]، وإما لكونه له أصلٌ في التَّمكُّن[٥]؛ كقولك (خمسةَ عشرَ)، و[كما][٦] في (يازيدُ) و (ياعمرُو) والظروفِ المقطوعة، إنَّما وجبت حركةُ مثل هذا؛ لأن له أصلًا في التَّمكُّن، وقد قدَّمنا علة كونِهِ مختصًا بالضمةِ، وعلة كون (خمسةَ عشرَ) مختصًا بالفتحةِ[٧]

ومعنى قولنا: (لأنَّ له أصلًا في التَّمكُّن) كونُه معربًا قبل البِناء يجرى بتصاريفِ الإعرابِ؛ لأنك تقولُ فيه قبل البناء (جاءني خمسةٌ وعشرةٌ) وكذلك (رأيت خمسةً وعشرةً) و: (مررتُ بخمسةٍ وعشرةٍ)، فلما حُذِفتْ الواو، وبُنِى وجبَ أن يُبْنَى على السُّكون، لكنْ له أصلٌ في التَّمكُّن وهو كونه كانَ معربًا قبل البناءِ، إذ التمكُّن الإعرابُ، فأُعْطِيَ حصةً من أصلِهِ، وهى الحركةُ مطلقةً، وخُصَّ بالفتح، طلبًا للخفة، وهذا أصلٌ في جميع المركَّباتِ أنَّ ماحُذِفتْ منه

---

(١) سبق له قريبًا اعتلاله بموافقة عملهما (٤/١٦٠) وهو ما يعتلون به لكسرهما (معاني الحروف ٣٦، والمرادي ١/٥٦٣، والأشموني ١/٣٤)

(٢) تقدم مرارًا، قال الأزهري (التصريح ١/٥٨): (لخفَّته، واستصحابًا للأصل، وهو عدم الحركة) أهـ، وانظر (الخضري ١/١٣٣)

(٣) ص: (أسيا) - فلعله تصحيف عن المثبت، أو لعلها: (أشياء)، وكلٌّ صواب

(٤) هذه علة لنوع الحركة، لا لأصل الحركة، والعلل الصالحةُ الثلاثةُ دونَها، وقد جعلوا الرابعة (التشبيه بالمعرَب) كالحركة في الماضي، وقيل أيضًا: أن تكون الكلمة عرضة للابتداء بها، ككلام الابتداء، وهذا سببٌ مكرر في الرابع هنا، انظر (الفصول ١٦٧، وابن يعيش ٣/٨٢، والتصريح ١/٥٨، والمرادي ١/٦٢) وسيأتى السبب الرابع فى الصفحة التالية.

(٥) أى: لأن بناءه عارض، فقُصِد الفرق بين ما هو أصلٌ في البناءِ، وما ليس بأصل، فحُرِّكَ، راجع (المفصل ١٢٦، والفصول ١٦٧ - حاشية -)

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) راجع ما تقدم في (٤/١٥٧) - المحرر، وما أشير هناك إليه من مواطنه.

الواو، وتضمَّنَها الاسمُ الذى حُذِفتْ منه كان مبنيًا، وسنبيِّنهُ في باب: (المركبات)[١] - إن شاءَ الله -

/٥٠٧/ وكذلك (يازيدُ)، و(ياعمرُو) كان[٢] حقُّهُ السكونَ، إلاَّ أنَّ له أصلًا في التمكُّنِ، وهو كونُه معربًا قبل النداء، فبُنِي على حركةٍ؛ لذلك، وخُصَّ بالضَّمِّ؛ لأن الضمَّ لا لبس فيه؛ من حيثُ إنَّهُ كان لايكون للمنادَى إعرابًا[٣]، وكذلك (قَبْلُ) و(بَعْدُ) الكلامُ فيه كالكلام على المنادى[٤]

وإمَّا[٥] أنْ يكونَ المبنيُّ على حرفٍ واحدٍ[٦]؛ مثل حروف العطف (الواو)، و(الفاء)، ومثل: (كاف) الجرِّ، و(كافِ) الخِطاب، والضميرِ، و(تاء) الخطابِ، والضمير، للمذكَّر الواحدِ[٧]، وأمَّا (لامُ) الجرِّ، وباؤه[٨] فقد ذكرنا علتهما قبلُ[٩]؛ فإنَّ هذه كلَّها على حرفٍ واحدٍ، وكان حقُّها السكونُ، إلا أن الحرف الواحد لا يُتَصوَّرُ السكونُ عليه مقدمًا[١٠]، فجعلوه مفتوحًا للتَّخفيف[١١]، ولم يُكسر منه إلاَّ لامُ الجرِّ، وباؤه حملًا لهما على حدِّ حركة عملهما[١٢]؛ لأنهما يعملانِ الجرَّ، فجُعلت حركتهُما موافقةً لعملهما

---

(١) المحرر (٤/١٩٢)، وانظر ماسبق في (٢/٢١٤، ٤/١٥٧)

(٢) د: (وكَانَ) لَبْسٌ نظر بواو: (عمرو).

(٣) راجع (٣/٩٠، ٤/١٥٣ - المحرر).

(٤) ذاته (٢/١٠٠، ٣٦٥، ٣/٣٠٠، ٤/١٩٧).

(٥) السبب الرابع من أسباب حركة المبني.

(٦) أى أن حركته ضرورة، وراجع (الأشباه ٢/٢٣).

(٧) لا داعي لهذا القيد، فالاعتلال لمطلق الحركة، لا للفتح بخصوصه

(٨) ص: (وتاوه) - تصحيف.

(٩) (٤/١٦٠ - المحرر)

(١٠) أى فيما كان عرضة للبدء به؛ كالعاطف، وحروف الجر، وغيرها في حكم المنفصل فهى أولّ حكمًا، انظر (الأشباه ٢/٢٣، والخضري ١/٣٣)

(١١) في الأشباه ٢/٢٤ - عن ابن النحاس -: (كل كلمة على حرف واحد مبنيةً، يجب أن تُبْنَى على حركةٍ تقويةً لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحةً طلبًا للتخفيف) أهـ.

(١٢) (المحرر ٤/١٦٠).

فَصْـل

وكلُّ مبنيٍّ [على حركة][(١)] ففيه ثلاثةُ أسئلةٍ[(٢)] لِمَ بُنِيَ؟ ولِمَ بُنِيَ على حركةٍ؟ ولِمَ خُصَّ بحركةٍ دون حركةٍ؟

فما بُنِيَ من الأفعال، والحروف إذا قيل لك فيه لِمَ بُنِي؟ فقلْ لأن الأصل في الأفعالِ، والحروف البناءُ، فإذا قيل لك- مثلًا - لِمَ بُنِيَ الماضِي؟ فقلْ لأن أصلهُ البناءُ.

فإن قيل ولِمَ حُرِّكَ؟ قيل تشبيهًا[(٣)] بالمستقبل

فإن قيلَ ولم خُصَّ بالفتْحِ؟ فقلْ طلبًا للتَّخفيف.

وأما بناءُ الحروف على حركةٍ، فلا يكون إلا لالتقاء الساكنين[(٤)]

وأما الأسماءُ المبنية فإنك تقولُ فيها - إذا قيل لك مثلًا لِمَ بُنِيَ (قَبْلُ وبعْدُ)؟ - فقُلْ[(٥)] لشبهها بالحروف.

فإن قيلَ ولِمَ خُصَّتْ بالحركة؟ قيلَ لأن لها أصلًا في التَّمكُّن.

فإنْ قيلَ ولِمَ خُصَّتْ بالضَّمِّ؟ قيل لأنه ليس [بإعراب لها][(٦)]

وهذا أصلٌ في كل مبني [على حركة][(٧)] من الأسماءِ أنْ يُقالَ فيه لِمَ بُنِيَ على حركة؟، ولمَ خُصَّ بحركةٍ دون حركةٍ، وذلك لأن أصل الأسماءِ الإعرابُ، والبِنَاء طارئٌ[(٨)] عليْها.

---

(١) تتمة من كلامه في (٤/١٥٠ - المحرر).

(٢) الأشموني (١/٣٣ - حلبي).

(٣) ص، د: (شبها) - تصحيف.

(٤) انظر ماسبق في (٤/١٥٧ - وحواشيها) والفصل المتقدم.

(٥) السياق مستقيم بدون هذه الكلمة

(٦) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وانظر (٤/١٥٣ وما أشير إليه هناك)

(٧) تتمة من كلامه في (٣/١٥٠ - المحرر).

(٨) ص: (طارٍ).

فإذا رأيتَ اسمًا مبنيًا [على حركة][١] ففيه هذه الثلاثةُ الأسئلةُ .

فإذا كان مبنيًا على السُّكون ، فليس فيه إلا سؤالٌ واحد : لِمَ بُنِيَ[٢] ؟ وبقاؤُه على السُّكون أصلٌ له ، وما رأيته مبنيًا على الحركة ففيه ثلاثة أسئلةٍ[٣] لِمَ بُنِيَ ، ولِمَ بُنِيَ على /٥٠٨ /حركةٍ؟ ولِمَ خُصَّ بحركةٍ دونَ حركةٍ[٤]؟

ومثال ذلك في المركبات - من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ)- [أن يقالَ][٥] بُنِيتْ ؛ لتضمنها حرف العطف ، وبُنِيَتْ على حركةٍ ، لأن لها أصلًا في التمكن ، وخُصَّتْ بالفتح ، طلبًا للتخفيف ، وعلة بنائها في الأصل تضمنها حرفَ العطف ؛ لأنك إذا قلتَ : (خمسةَ عشرَ) فأصلُه (خمسةٌ وعشرَةٌ) ، فحذفت الواو ، وتضمَّن الاسمانِ معناها ، فلذلك وجبَ البناء .[٦]

وكذلك المُنادَى المفردُ [يقالُ فيه][٧] بُنِيَ ؛ لوقوعِهِ موقعَ المُضْمَر ، وبُنِيَ على حركةٍ ، لأنَّ له أصْلًا في التمكُّن ؛ لأن أصله : الإعرابُ ، وكذلك الظروفُ المقطوعةُ أصلُهَا : التمكُّنُ ، والإعرابُ ، فوجبتْ لها الحركةُ[٨] وقد تقدم تعليل ذلك كلِّهِ .

---

(١) تتمة من كلامه في (٤/١٥٠ - المحرر) .

(٢) الأشموني (١/٣٣ - حلبي) .

(٣) كذا مكررًا ، ولو كان بعدَ عهدٍ لعُذِرَ ، فما عذْرُهُ ، وهو بين يديه حتى يكرِّره ثلاث مرات؟ ولكنه الإلحاحُ في غير موضعه .

(٤) في الغرة لابن الخباز ص ١٤ : (كل فعل ، أو حرف ساكن لاسؤال فيه ؛ لأن الأصل فيهما البناء ، والأصل في البناء السكونُ ، وكل فعل ، أو حرف متحرك ففيه سؤالان . وكل اسم ساكن ففيه سؤال . . وكل اسم متحرك ففيه ثلاثة أسئلة) أهـ ، وانظر (الجمل الهادية ق ٥٤) .

(٥) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٦) راجع ما سبق في (٢/٢١٤ ، ٤/١٥٧ ، ١٦٤ ، وما يأتي في ٤/١٩٢ - المحرر).

(٧) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٨) وكأنه أضرب عن الإجابة عن السؤال الثالث : ولِمَ كانت حركتُه الضمة ؟ وقد أجاب عنه مرارًا بأن الضَّمَّ لايكون له حالة الإعراب ، وراجع (٢/١٠٠ ، ٣٦٥ ، ٣/٣٠٠ ، ٤/١٩٧)

فَصْـل

والعِلَلْ الموجبةُ لبناءِ الأسماءِ شَبَهُ[١] الاسم بالحرف، أو تضمُّنُهُ معناه، أو وقوعُه موقعَ المبنيّ، أو [أنْ][٢] يكون مشبَّهًا بالمشبَّهِ بالمبنيِّ، أو مضافًا إلى ماهُو مبْنِى[٣] - في بعض الأحوالِ[٤]

فالذى أشْبَهَ الحرْفَ: الأسماء الموصولةُ كالذى، وأخواتِها، والأسماءُ المضمرةُ، وهى الخمسة الأقسام التى تقدمتْ في أول الكتاب، في باب (أقسام الأسماء)[٥]والأسماءُ المبْهَمَة كـ (هذا)و(هؤلاءِ) وأخواتِهما[٦]، والظُّروف المقطوعةُ، كـ(قبلُ، وبعدُ)وشبههما[٧] كل هذه علة بنائها شبهُهَا بالحرف. [٨]

والذى يتضمَّنُ معنى الحرف أسماءُ الاستفهام، مثل (أيْنَ) و (كيْفَ) وأخواتهما، وأسماءُ الشرط، مثل (مَا)، و (مَنْ)[٩]، و (أيَّانَ) ومثل (إذْ)

---

(١) د: (ستة) - تصحيف.

(٢) زدتها لتسويغ العطف.

(٣) العلَّة عند ابن جنى إنَّما هى مشابهةُ الاسم للحرف لاغيرُ، كما هى عند ابن مالك، وتتعدَّدُ صور المشابهة عند ابن مالك من كونها وضعيَّة، أو معنويَّة، أو استعماليَّة، أو جُمودية، أو افتقاريَّة، أو إهماليَّة، حتى قيل: إنَّ مذهبَ الحُذَّاق من النُحاة هو قصر السَّبب على الشَّبه بالحرف، وتعدُّدُ الوجوه تقريبٌ، وما ذكره المصنِّف هو مذهب الفارسي والزَّمخشرى، وكثيرين، انظر (الخصائص ١٧٩/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١ - وشرح الكافية الشافية لابن مالك ق ١٠٠، وارتشاف الضرب ق ٩٢/أ، والمفصل ١٢٥، وشرحه ٣٢/٣، ٨٠، والجمل الهادية ق ٢٢ والهمع ١٦/١)

(٤) انظر خمسة الأسباب في (الفصول ص ١٦٦) وفي العلل عمومًا اختلافٌ كبيرٌ بوسعك أنْ تراجع فيها (الأشباه ٢٤/٢ - ٢٥)

(٥) ٣٦/٢ - ٦١ المحرر.

(٦) ص، د: (وأخواتها) - تصحيف.

(٧) ص، د (وشبهها) - تصحيف.

(٨) سيتضح في أبوابها القادمة.

(٩) ص، د (إنْ) وهو سهو؛ فهى المتضَّمنة في أسماء الشرط، وانظر (المرادي ٥٢/١، والمحرر ٣٨٩/٢).

و(إذَا)، و (حيثُ) من الظروف . والذى وقع موْقِعَ المبنيّ ؛ كأسماء الأفعالِ، مثل : (نَزَال)، و(دَرَاكِ)[١] والمُنادَى المفْرد العلم، مثل : (يازيدُ) فإنه واقع موقع المضمر، والمضمرُ مبنيٌّ[٢]، وما وقع موقع المبْنِيِّ بُنِيَ. والمشبَّهُ[٣] بالمبني قولُك (حَذَامِ)، و (قَطَامِ)، و (فَجَارِ)، و (يَسَارِ) وإنما بُنِيَ ذلك ؛ لشبهه بـ (نَزَالِ)، و (دَرَاكِ) -من أسماءِ الأفعالِ.[٤]

والمضافُ إلى ماهو مبنيٌّ ؛ كقوله- تعالى - ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٥]، بفتح النونِ على قراءة من قرأ بذلك[٦] - ؛ فقد أضافَ البيْنَ إلى الكافِ، والميمِ وهو مضمرٌ مبنيٌّ ؛ فلذلك بُنِيَ، [كما][٧] بُنِيَ قوله تعالىَ ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٨] -بنصب[٩] (مِثْلَ) - ؛ لأنه أضافهُ إلى (مَا) / ٥٠٩ /، وهى مبنية فَبَنَى

---

(١) الارتشاف ق ٩٤، وقال الأنباري (الانصاف ٥٤٨) (مبني لقيامه مقام فعل الأمر). اهـ. وانظر المحرر (١٨٢/٤)

(٢) المحرر (١٨٩/٣، والارتشاف ٩٣/ أ)

(٣) ص، د : (فالمشبه) - بالفاء - والأنسب ما أثبت .

(٤) أبو حيان (ق ٩٤ / أ- الارتشاف) : (والبناء واجب في هذه الأقسام الثلاثة، وجائز فيما ضارع ماوقع موقع المبني، وهو العلم المؤنث المعدول الكائن على (فعَالِ) في لغة أهل الحجاز)أهـ، وانظر (الخصائص ١/ ١٨٠، وش المفصل ١٨٠/٣ والمحرر ١٨٥/٤)

(٥) الأنعام : ٩٤ .

(٦) قرأ بالفتح الكسائي، وحفص، وقرأ جمهور السبعة بالرفع فاعلًا على التوسع في الظرف، فصار اسما، وخُرِّجَ الفتح على أنه بناء، وبنى (بَيْنَ) حملًا على أكثر أحوال هذا الظرف، أو بُنِيَ لإضافته لمبني، وهو الفاعل على هذا، وقيل : الفتح إعراب، والفاعل ضمير مصدر الفعل أى : (التقطُّع)، أو ضمير (الوصل)، وأضمر لدلالة الحال، أو الفاعل (ما) محذوفةٌ للعلم بها، كما في قراءة عبد الله : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ واستظهر أبو حيان كون المسألة من باب التنازع، وأعمل الثاني (ضَلَّ) في (ما)، وأضمر في الأول (تَقطَّعَ) ضميره، والآية : ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، وهو رأى حَرِيٌّ بالقبول، راجع (البحر ١٨٢/٤، ١٨٣، ومعاني الفراء ٣٤٥/١، ٣/ ٢١٨، والكشاف ٣٦/٢، والرازي ٩٥/٤-٩٦، والنشر ٢٦٠/٢، والحجة ص ١٤٥ - لابن خالويه، وشرح القصائد السبع ص ٤٣٣، والشجرية ٢٥٧/٢ - ٢٥٩، والاتحاف ٢١٣)

(٧) زيادة يقتضيها المقام .

(٨) الذاريات : ٢٣

(٩) أىْ فتْح، وهو قراءة غير حمزة والكسائي من السبعة .

(مِثْلَ) على الفتح[١]، [وكان حقها الرفع؛ إذ هي نعت لـ [حَقٌّ][٢]، وقال الشاعر[٣]:

(١٨٧) لَمْ يمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غيْرَ أَنْ نَطَقَتْ   حمامَةٌ فِي غُصُونٍ ذاتِ أَوْ قَالِ[٤]

فنصَب[٥] (غيْرَ) – وهي فاعلةٌ – إلا أنَّها بُنِيَتْ لما أُضِيفَتْ إلى (أنْ) و (أنْ) مبنيةٌ على السكون، فلذلك بُنِيتْ[٦]

وجميع ظروفِ الزمانِ[٧] إذا أُضِيفَتْ إلى الأفعال الماضية فهى مبنيةٌ على الفتح، بإضافتها إلى مبنيّ، وإذا أضيفتْ إلى المستقبل جاز فيها وجهان

---

(١) قيل: الفتح إعرابٌ، و (مثلَ) نصب على الحال من النكرة، أو من الضمير فيها، أو نصب على المفعولية بتقدير (أعنى)، أو على الوصف لمصدر محذوف، أى (إنه لحقٌّ حقًّا مثلَ) وقيل الفتحُ بناء وبُنِيَ لإضافته إلى غير متمكّن، وهو (ما) – إنْ كانت بمعني (شئ)، أو (أنَّ) وما في حيِّزها، إنْ جُعِلتْ (ما) مزيدة للتأكيد، راجع (الشجرية ٢/٢٦٤ – ٢٦٦، والبيان ٢/٣٩١، والتبيان ١١٨٠، والإتحاف ٣٩٩، والكشاف ٤/١٧).

(٢) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها، وهى كلام المصنف في (٤/٢٠٠ – المحرر).

(٣) أبو قيس بن الأسلت، أو قيس بن رفاعة الأنصاري، أو رجل من كنانة، والأول أشهر (الكتاب ٢/٣٢٩ محقق، وابن السيرافي ٢/١٧١، والإنصاف ٢٨٧، والرضي ٢/١٠٤ والمرتجل ١٠٩، والمغني ٢/١١٤، ومعاني الزجاج ٢/٣٨٦، والخزانة ٣/٤٠٦ –محقق، والدرر ١/١٨٩، واللسان – وقل –).

(٤) من اللغة: (الأوْقال): جمع وَقْلٍ، أو: وقْلَة: ثمرة شجر الدوم، والضمير في (مِنْهَا) يعنى به (الناقة) في شعر قبل البيت.

والبيت: من بحر البسيط

والشاهد: بناء (غيرَ) على الفتح؛ لإضافتها إلى غير متمكن؛ قال سيبويه (وزعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا الذى في موضع الرفع، فقال الخليل – رحمه الله – هذا كنصب بعضهم (يومَئِذٍ) في كل موضع، فكذلك غيرَ أنْ نطقت) أهـ

(٥) يقصد (فتح)

(٦) الفراء (١/٣٨٢ – المعاني) (بعضُ بنى أسدٍ وقُضاعة إذا كانت (غَيْر) في معنى: (إلاَّ) نصبوها، تم الكلامُ قبلها، أو لم يتمَّ فيقولون: ما جاءنى غيرَك، وما أتاني أحدٌ غيرَك) أهـ، وانظر (٤/٢٠١– المحرر).

(٧) غير المحدودة، كما سبق في (٢/٣٦٧).

الإعرابُ، والبِناء على الفتح، وقد تقدم ذلك في (الظُّروف)[١]

فَصْل

وجميع ما بُنِيَ من الأسماء على تسعة أضرب الأسماءُ المضمرة، والأسماءُ الموصولة، والأسماءُ المبهمة، وأسماءُ الأفعال، وأسماءُ الشرط، وأسماءُ الاستفهام، والمركباتُ، والكناياتُ، ونوعٌ من (الظُّروف)[٢]



(١) المحرر (٢/٣٦٧، ٣/٣٩٢).

(٢) كأنه أغضى عن المضاف لمبنى، وقد عقد له بابًا هنا، - ولعله لعدم وجوب بنائه، كما أغضى عن المبنيات عُرُوضًا كاسم (لا)، والمنادَى المفردين، وكلامه في أصالة البناء فصحَّ الحصر

البابُ الثانِي

في المُضْمَرات

اعلم أن المضمر مبنيٌّ، وعلة بنائِه كونُه مشبهًا للحرف، وما أشبه الحرف بُنِيَ.

فإن قيل ومِنْ أين أشبه الحرفُ؟

قيل لأن المضمر يحتاجُ إلى شئ قبلهُ يعودُ عليه، ويفسِّرُه[١]، فلذلك كان ناقصًا عن رتبة الأسماءِ، وما نقص عن رتبة الأسماءِ أشبهَ الحرفَ، وبُنِيَ، فلذلك لمْ[٢] يكنْ قطُّ في المضمرات مُعْرَبٌ[٣]

فما رأيته من المضمرات مبنيًا على السُّكون؛ مثل (أنتُمْ، وهُمْ، وضربَهُمْ، وضربَكُمْ[٤])، وأشباهه، فهو باقٍ على أصله

وما رأيتَه من المضمرات مبنيًا على الفتح؛ كقولِكَ (آمنتَ)[٥]، و(إيَّاكَ)، و(غلامُكَ)، وأشباهه؛ فلطلب التخفيف[٦]

---

(١) فالعلة عند المصنف كما ترى الشبهُ الافتقاري، وهو فهْمٌ قال به الكثير من الناس؛ قال العكبري (التبيان ص ٢٩) : (بُنِيتْ الضمائر؛ لافتقارها إلى الظواهر التى ترجع إليها، فهى كالحروف في افتقارها إلى الأسماء) أهـ، وابن الخشاب (وهو مفتقر إلى ظاهر يرجع إليه) أهـ. (المرتجل ٣٦، ٢٨٦) وعليه ابن الخباز (الغرة ٨٨)، والأنباري (الأسرار ٢٥٣، والأشموني ١/٧٠ - حلبي) وقيل : العلة الشَّبَهُ الوضعي؛ إذ هى مشبهَة للحروف وضعًا في كثير منها، وحُمِلَ ماليس كذلك طرْدًا للباب على سنن واحد (الأشباه ١/٢٢٨)، ولا تعارُضَ؛ فلا مانع من اجتماع أكثر من شبه، فيمكن فيه اعتبار الشبه الوضعي، والمعنوي، والافتقاري، والجمودى، وانظر (التسهيل ص ٢٩، والهمع ١/٢٧).

(٢) (لم) مكررة في (ص).

(٣) (معرب) بين السطرين في (ص)

(٤) كذا، واعتباره برُمَّته ضميرا فيه نظر سيأتي الحديث عنه

(٥) ص، د (أنت)، وهو تصحيف؛ إذ التاء فيه حرف في مذهب المصنف كما سبق.

(٦) لو عُلِّلَ بالفرق بين صور الاستعمال لكان أنجع

وما رأيته مبنِيًا على الضَّمِّ من المضْمرات؛ مثل التاء في (أنتُمْ) و(أنْتُما) و (أنْتُنَّ)[١]، (وغلامُكُمْ)[٢] و(غلامُكن) و(غلامهُم)[٣] وغلامُهُ، وكذلك (قمتُ، وخرجتُ، وقمتُما، وخرجتُما، وقمْتم، وخرجتُم) كله مبني على الضم - فلأن[٤] الضمة[٥] تدل على واو محذوفة؛ لأنَّ أصل (أنتُمْ) أنتمُو، وأصل (غلامُكُمْ) غلامكُمُو[٦]، فحذفت هذه الواو اختصارًا[٧]، وجُعلتْ الضمةُ في الكاف، والتاء، دليلًا عليها، وأما التاء من (أنتُما)، فإنما ضُمَّتْ؛ لأن التثنية جمعٌ في المعنى، فضُمَّتْ قياسًا على الجمع[٨]، وقد صار الفرقُ بين التثنية، والجمع /٥١٠/ حاصلًا بالألِف.

وأما قولُنا: (هُوَ) و (هِيَ)، فإنما فتح حرف العِلَّة ههنا؛ لأنَّ حرف العلة

(١) سبق للمصنف اعتبار الضمير (أنْ) وحدها، والتاء حرف خطاب - كما مر في (٢/٣٣٣- المحرر)- وسبق هنا قريبًا أنَّ: (أنتمْ، وهُمْ، وضربكُمْ، وضربَهُمْ) مبنيٌ على السكون، فإن لم يكن المثبت مصحَّفا عن: (أمنتُم، وأمنتُما، وأمنتُنَّ) كما هو ظاهر، كان عدولًا عن مسلكه السالف، أو له رأى آخر تبسيطي فيها، باعتبار الصيغة برمتها ضميرًا تخفيفًا، واختصارًا، وهى دعوة لا تعدِمُ من يناصرها، ومن المحدثين من يتحمَّس في الدعوة إليها، يقول عباس حسن في (النحو الوافي ١/ ٢٣٧): (من المستحسن رفض هذا التجزئ رفضًا قاطعًا وهذا الرأى الحسن الواضح يناسبنا اليوم؛ لما فيه من تيسير، وتخفيف، واختصار، وليس فيه ما يسئ إلى سلامة اللغة وفصاحتها؛ فتقول - في كل من: أنتَ، أنتُما، أنتنَّ.. ونظائرها -: إنَّ الكلمة كلها بملحقاتها ضمير مبنى على كذا في محل كذا) أهـ، فكأن للمصنف في نحو: (أنتُمْ) ثلاثة تراخيص في الإعراب، يعرب (أنْ) وحدها الضمير، أو مع التاء مبنيًا على الضَّمِّ، أو برمته مبنيًا على السكون

(٢) أى: الكاف فيه.

(٣) أى: الهاء فيه.

(٤) ص، د: (لأن) - والمناسب ما أثبتُّ.

(٥) أى في غير تاء المتكلم من التمثيل.

(٦) العكبري (التبيان ٦٩٦): (وهو الأصل في ضمير الجمع) أهـ، وانظر ابن يعيش ٣/٩٥، ٩٧، ٩/ ٨٨، والرضي ٢/٨.

(٧) سيبويه (٤/١٩٣): (إنها في الأصل متحركة بعدها واو. وإنما حذفوا وأسكنوا استخفافًا، لا على أنه مجراه في الكلام وحدَّه.) أهـ، والمرتجل ٢٨٤

(٨) الإنصاف ٦٨٢، والهمع ١/٥٨.

ضعيفٌ، فقُوِّيَ بالفتحة؛ لأنه لو ترك ساكنًا، والسكون ضعيفٌ، وهو ضعيفٌ [لسقطَ عند ملاقاة ساكنٍ][1] فلذلك قَوَّوْه بالفتحة [2]

وأما ياءُ النَّفس ففيها لغتان[3] السُّكونُ، والفتحُ[4]؛ كقولك: (إنِّي أخافُ)، الياء في (إنِّي) يجوز فتحها[5]، وسكونها، وكذلك (نفعنِي) و (ينفعُنِي) و(سرَّني، ويسرُّني)، وما أشبهه، يجوز في الياء [منه][6]، السكونُ؛ والفتح مع الوصل. [7]

وما رأيتَه منها مبنيًّا على الكسر؛ مثل(تاء) الخطاب للمؤنث في قولك (آمنتِ)[8]، و(كاف) الخطاب في قولك (غُلامُكِ)، فالعلةُ فيه أن الكسرَ من علامات التأنيث[9]، فخُصَّ بالكسر لذلك.

فَصْل

وتقول[10] (الزيدان ضُرِبَا)، و (الزيدون ضُربوا)، فـ(الألفُ، والواو) لايتحركانِ؛ لسكونهما[11]، ولثقل الحركة عليهما [12]

---

(١) زدت مابين الحاصرتين إقامةً للنصِّ، ولعلَّ نحوه سقط من الناسخ.

(٢) لعل هذه العلة أوجه من نحو ما يُعْتلُّ به، من أنه لولا الحركة لتوُهِّم كونُهما للإشباع: (الخضري ١/ ٣٣)، وانظر (الضرائر للألوسي ص ١٧٧ - ١٧٨).

(٣) راجع (المحرر ٢/٤٣، ٣/٢٠٧) والإتحاف ص ١٠٨

(٤) ص، د: (والحذف) - سهو، والتصويب من كلامه الآتي، ومما سبق.

(٥) ص، د (في فتحها) - بزيادة (في) - سهو.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) د، وحاشية (ص): (ولايجوزُ في الوقفِ إلا السُّكون) أهـ.

(٨) ص، د: (أنت)، وأراه تصحيفًا عما أثبت، فالتاء عنده حرف خطاب - كما سبق في (٢/٣٣٣ - المحرر). وانظر ما مر قريبًا في الحاشية الصفحة السابقة

(٩) المحرر (٢/٣٣٢)

(١٠) د: (ويقول) - بالمثناة التحتية - وهو صواب أيضًا

(١١) كذا بوقوع العلة علةً لنفسها؛ إذ المُعْطَى (الألف والواو ساكنان لسكونهما).

(١٢) العلة صالحة مع الواو، أما الألف فلا تقبل الحركة بحالٍ.

وتقولُ : (الزيدان ضَرَبَا العمْريْنِ) ، و(الزيدُون ضربُوا العمْرينِ) ، فتُحذفُ الواو ، والألف ؛ لالتقاء الساكنين ، والساكنان الألف والواو ، واللام بعدهما

وتقولُ : (يازيدُون اخْشَوُ اللَّه) ، فتحرك الواو من (اخشَوْا) ؛ لالتقاء الساكنين ، والفرق بين قولك : (اخشَوُا الله) ، وبين قوله - تعالى - ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾[١] ، حيث[٢] حُرِّكتْ الواو من(اخشَوْا) وحُذِفتْ من (اتَّقوا الله)[٣] أنَّ ماقبل الواو من (اتقُوا) مضموم ، يدل على الواو ، فلذلك حَسُنَ حذفها ، ولم يجزْ حذف الواو من اخشَوْا) ؛ لانفتاح ما قبلها ؛ إذ لو حُذِفتْ الواو لم يبق ما يدلُّ عليها ؛ لأن ما قبلها من غير جنسها ، فلم يجز حذفُها ؛ لأن الفتحة ليستْ من جنس الواو ، وإنما هي من جنس الألِف ، فلذلك حُرِّكَتْ الواو بالضم .

فإن قيل ولِمَ ضُمَّتْ الواو؟وهل كُسِرتْ على أصل التقاء الساكنين؟

قيل لأنَّهم فرَّقوا بينها ، وبين واو (لوْ) في [نحو][٤] قوله -تعالى- ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[٥] فكسروا الواو[٦] التي في (لوْ) ؛ لالتقاء الساكنين ؛ لأن (لوْ) حرفٌ ، والواو من (اخشوْا) اسمٌ مضمر ، فاعل ، موضِعُهُ الرَّفع ، ففرَّقُوا بين الاسم والحرف ، بأن جعلوا الاسم مضمومًا والحرفَ مكسورًا [٧]

وأما عددُ المضْمرات ، وتفصيلُها فقد تقدم في أول الكتاب في أقسام /٥١١/ المضْمراتِ[٨]

---

(١) البقرة : ٢٧٨ ، والمائدة : ٣٥ ، والتوبة ١١٩ ، والأحزاب ٧٠

(٢) ص ، د : (حتى) - تصحيف (٣) أي : وكذلك : (آمنُوا) .

(٤) زيادة يقتضيها النصّ . (٥) التوبة : ٤٢ .

(٦) والكسر قراءة الجماعة ، وقرأ الأعمش وزيد بن عليٍّ بالضم ، فرارًا من ثقل الكسرة على الواو وتشبيها بواو الجمع عند تحركها ؛ لالتقاء الساكنين ، وقرأ الحسن بفتح الواو تخفيفًا (المحتسب ٢/ ٢٧ ، والبحر ٤٦/٥ ، والتبيان ٦٤٥)

(٧) سيبويه (١٥٥/٤) : (الواو التي هي علامة إضمار إذا كان ماقبلها مفتوحًا فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها (الضمة) ؛ لِيُفْصَل بينها ، وبين الواو التي من نفس الحرف ، نحو واو : لو ، وأو) اهـ ، وراجع (البحر ٣١٠/١ - عند قوله تعالى ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ ، والشجري ١٢٧/٢ ، والمحرر ٤٤٧/٤) .

(٨) (٢/٣٦-٦١- المحرر) .

البابُ الثَّالث

في الموصُولات[١]

اعلم أن الاسم الموصول مبنيٌّ أبدًا ، وعلَّة بنائِهِ : شبهُهُ بالحرف

فإن قيل ومن أينَ أشبَهَ الحرْفَ ؟

قيل من حيثُ إنَّ الموصول مفتقِرٌ إلى صلته ؛ لِتُبيِّنَهُ وتوضِّحَه ، وإذا كان مفتقرًا إلى صلته فقد نقَصَ عن رتبة الأسماء ، فهو مشْبِه للحرف ؛ ولأنَّ الحرفَ ناقصٌ ، من حيثُ إنَّه لا يقوم بنفسه ، وأنه لا يدلُّ على معنى إلاَّ في غيره ، فلما أشبهتْ الموصولاتُ [الحروف][٢] بُنِيتْ[٣] ؛ وقيل بُنيتْ ؛ لأنَّها كبعض اسم ، من حيثُ إنَّ الموصول كالجزء الأول من الكلمة ، والصِّلَةُ الجزءُ من آخرها فلمَّا كانت الموصولات كبعض الاسم بُنِيتْ[٤]

وأما (أيٌّ) من بين الموصولات فمعربَةٌ[٥] في جميع أقسامها[٦] ، حملًا على النَّقيض ، والنَّظير ، فنقيضها : (كُلٌّ) ، ونظيرها (بعضٌ) ، وقد وردت مبنيَّة إذا

---

(١) راجع (المحرر ٢/٣٩٣ ، ٤٠٢)

(٢) زيادة يقتضيها النص .

(٣) المرتجل (ص ٢٨٦) .

(٤) هي علة المصنف في (٢/٣٩٣- المحرر) قال ابن الخشاب : (المرتجل ص ٢٨٦)- بعد ذكره العلة الأولي - : (وإن شئت عللنا بناء الاسم الموصول بأنه لما كانت الصلة تتمة له ، وهو لايغنى في الدلالة على ماتحته دونها كان كبعض الاسم ، فتنزل منزلة (جَعْ) من (جَعْفَرْ) وبعض الاسم لايستحق الإعراب ، وإذا لم يستحقَّ الإعراب كان مبنيًا .) أهـ، وانظر (أسرار العربية ص ٥١ ، وش الكافية ٢/٣٥) .

(٥) د : (معربة) - تصحيف .

(٦) راجع ماتقدم في (٢/٣٧٥ ، ٢ ، ٤٠٢ ، ٤/ ١٤٥) ، قال ابن يعيش(٣/١٤٥) (إنما أعربت لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملًا على نقيضها ، ونظيرها ، وهو بعضٌ ، وكلٌّ) أهـ، وهى بمنزلة (كلٍّ) مع النكرة ، و(بعضٍ) مع المعرفة ، (التسهيل ٣٧ ، والهمع ٢/١٠٣) ، وقد تقدَّم في مواضعه .

حُذِفَ بعضُ[١] صِلَتِها ؛ قال الشاعر[٢]

(١٨٨) إذَا مَا أتيْتَ بَنِى مَالِكٍ فَسَلِّمْ علَى أيُّهُمْ أفْضَلُ[٣]

فـ(أيُّ) مجرورة بـ(على) في الحكم ، إلاَّ أنَّها مضمومةٌ في اللَّفظِ لكونها مبنيةً ههنا ؛ لأنَّه حذَفَ بعض صلتها ، والتقدير (فسلمْ على أيُّهُمْ هو أفْضَلُ) فلما حذف (هُوَ) ، وهو بعض صلتها بنى (أيًّا) [على الضَّم][٤]

فَصْـل

و(الذى) و(الَّتى) مبنيان على السكون ؛ لأنَّ آخرهما ياء ، و(اللَّذانِ) و(اللَّتانِ) نونهما مكسورةٌ ، ويكونان في موضع الرَّفع بالألف ، وفي موضع النَّص والجر بالياء ؛ تقول : (رأيت اللَّذيْنِ) ، و (مررت بالَّذيْنِ) ، و (هذانِ اللذانِ) فالألف علامةٌ للرفعِ ، والياء علامةٌ للنصبِ ، والجر عند بعض النحاة .[٥]

ومنهم من قال : تثنية الأسماءِ الموصولة ليستْ معربة ، وإنما قولك : (اللَّذان) و([اللَّتانِ][٦]

---

(١) يُعَبَّر عنه بالصَّدر ، وهو الأدق ، وقد عبَّر بنحوه ابن معطى (الفصول ٢٣٢) قال : (إلا إذا حذف من صلتها شئٌ فإنها تُبْنَى) أهـ ، ولعل الذى يسوغه تعيُّنُ ذلك (الشئ) أو (البعض) في الصدر ، أو العائد ، وانظر (العكبري - التبيان ٨٧٨)

(٢) غسان بن وعلة بن مرة ، (البيان ٢/ ١٣٣ ، والمفصل ١٤٩ ، وشرحه ٣/١٤٧ ٤/٢١ ، والمغني ١/ ٧٢ حلبي ، وشواهده ٢٣٦ ، واللسان (أيّا) ، والأشموني ١/١٢٦ - حلبي ، والدرر اللوامع ١/ ١٦٠)

(٣) البيت : من بحر المتقارب .

والشاهد : بناء (أىّ) الموصولة على الضَّم ، كما وردت رواية البيت ، وفيه (أىّ) مضافةٌ محذوفٌ صدر صلتها ، ودليل بنائها تقدم حرف الجر ، وحروف الجر لا تُعلَّق ، وبه يُرَدُّ على الخليل الذى يقدِّر قولا ، ويحكى ، وعلى يونُسَ الذى يجعلها استفهامًا ؛ إذ حروف الجر لابد أن تعمل ، ولا يُضْمَرُ قول بينها وبين معمولها ، وبه يبطل قول من زعم أنَّ شرط بنائها ألاَّ تكون مجرورة تـابن اياز ، انظر (المرادي ١/٢٤٥) ، وللباحث في هذه المسألة دراسة ، راجع : (تنبيهات الأشموني ص ٨٦ - ٩٥)

(٤) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) الزجاج (١/٢٤ - المعاني) : (جميع ما لا يعرب في الواحدُ مشبَّه بالحرف الذى جاء لمعنى فإذا ثنيته فقد بطل شبه الحرف الذى جاء لمعنى ؛ لأن حروف المعاني لاتثنى)

(٦) زيادة .

و(اللَّذَيْنِ)[١] صِيَغٌ صِيغتْ للتثنية[٢] ، وليْست الألفُ [في اللذان][٣] علامة للرفع ، ولا الياء في (اللَّذينِ) [علامة][٤] في الجرِّ ، والنَّصْبِ[٥] ، بل صيغة صيغتْ لنصب التثنية وجرِّها ، والنُّون في (اللَّذين) و (اللذانِ)[٦] مكسورةٌ[٧] كما تُكْسَرُ[٨] نون التَّثنيةِ .

وأما (الّلاتِي) و(اللَّواتِي) فمبنياتٌ[٩] على السُّكون ؛ لأنَّ آخرها ياء ، وجميع ذلك قد تقدَّمَ[١٠]

وأصل (الَّذي) /٥١٢/٢ /و (الَّتي) (لذِى) و (لَتِى)[١١] ، فأدْخِلتْ عليه الألف واللام ؛ للتَّعْرِيف[١٢] ، ولم يجز حذفهما منه ؛ لأنه اسمٌ غير متمكن فلزمتْه الَّلام ؛

(١) ص ، د (الذين) - بصورة الجمع ، تصحيف .

(٢) بعدها (والجمع) وهى مقحمة سهوا ؛ فالكلام على المثنى ، وراجع ماتقدم في (١١٥/٤- المحرر) ، وقال ابن هشام (ش الشذور ص ١٢٤ (إن (ذين) ، و (اللَّذَيْنِ) ونحوهما أسماء تثنية بمنزلة قولك هما ، وأنتما ، وليسا تثنية حقيقية) أهـ ، وانظر (تنبيهات الأشموني ٩٥ - ٩٦ ، واللسان (لذا) ، وفي التصريح ٥٠/١ : (ومن قال بأنهما مبنيان ، قال : جئ بهما على صورة المثنى ، وليسا مثنيين حقيقة ، وهو الأصح ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثني المرفوع ، وفي حالتى النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب) أهـ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ذاته .

(٥) كررت عبارة : (وليست الياء بعلامة للنصب والجر) - بعد كلمة (وجرها)

(٦) ص ، د : (الذين) - تحريف

(٧) ص : بالقاف فيهما - تصحيف

(٨) ذاته .

(٩) كذا مجموعا ، ولعل (اللائى) ساقطة ، فيحسن الاخبار بالجمع عن الاثنين ، وإن كان لا مانع من إطلاق الجمع على الاثنين - كما في قوله تعالى : ﴿وَأَلْقَى الأَلْوَاحَ﴾ وهما اثنان فيما زعم المفسرون ، (الضرائر للألوسي ص ٣٢٨) .

(١٠) انظر (المحرر ٤٠٢/٢)

(١١) المحرر (٣٠٦/٢) .

(١٢) إلى ذلك ذهب قوم ، منهم المصنف كما ترى ، وعُورِض هذا القول من كثيرين ذهبوا إلى أنَّ الألف واللام فيه زائدة ، وتعريفه بصلته ؛ قال الشجري (٣٠٤/٢) : (قال بعضهم إن الألف واللام دخلتا=

للفرق بينه ، وبين الأسماء [المتمكنة] ، وجميع ذلك قد شُرِحَ فيما تقدَّم



=عليه للتّعريف ، وقال آخرون - وهو الصحيح - بل دخلتا زائدتَيْنِ لتحسين اللفظ ، ولوصف الذى بما فيه الألف واللام) أهـ ، وقال ابن الخشاب (المرتجل ص ٣٦٠) : (وليست الألف واللام في الذى و التى وفروعهما بمعرِّفة ، بل زائدة زيادةً لازمةً عندهم ، وذلك لإصلاح اللفظ ، وتَعرُّفُهَا بصلاتها لاغير) أهـ والمفهوم من سيبويه أنها معرِّفة عنده حيث منع فيه النداء (٣٣٣/٣) ، قال ابن سيده (المخصص ١٠١/١٤) : (إنما منع سيبويه ذلك ؛ لأنَّ الألف واللام المعرِّفة لاتجتمع مع النداء ؛ لأنهما كلاهما معرِّفٌ ، فلايجتمع تعريفان ، فنتج من ذلك أن اللام في (الذى) معرِّفة ، ليست زائدة) أهـ ، وانظر بعده ، و(ابن يعيش ١٤٠/٣ - ١٤١ ، والرضى ٣٩/٢، وأسرار العربية ٢٦٩ ، والأشباه ٤١/٢ ، والأشموني ١٣٩/١) ، ولى في هذه المسألة حديث التمسه في القسم الأول من هذا البحث .

الباب الرابع

في الأسماء المبْهمة

وهى أسماء الإشارة، وهى (ذَا)، و(تَا) وأخواتُهما[١]، وقد تقدَّم عدد ذلك في باب (المعارف)[٢]؛ وهى مبنيَّة جميعها، والعلَّة في بنائِها، تضمُّنها [معنى][٣] حرف الإشارة، وإنْ كان لا يُنطقُ بِهِ[٤]؛ لأنك إذا قُلت: (هَذا) فكأنك قلت (أشِيرُ)، فقولك: (هَذا) مبنيٌّ بمعنى[٥] حرفِ الإشارة، هذا قولُ ابنُ بابَشَاذ[٦].

وقيل: بُنِيَتْ؛ لاحتياجها إلى ما يُفسِّرها من بعدها، كاحتياج الحرف إلى غيره[٧] فلمَّا احتاجتْ إلى غيرها نقصت، وأشْبهتْ الحرفَ، فبُنِيتْ كما يُبْنَى الحرف؛ فقولُك (هَذَا)، و(هذِى)، و(هَاتَا)، و(هَاتِى) مبنياتٌ على السُّكون؛ لأن أواخرَها ألفٌ، وياءٌ، وكذلك (ذِهْ) و(تِهْ)، مبنيَّتَانِ[٨] على السكون - أيضًا - وقد حُكِى (ذِهِ)، و(تِهِ)[٩] - بتحريك الهاء بالكسر.

وأمَّا (ذَلِكَ) فإن الاسم منه: (ذَا)، والألف ساكنٌ، والَّلام للتَّراخي زيدت ساكنةً، فالتقت هى والألفُ قبلَها الساكنُ[١٠]، فحرِّكت اللام؛ لالتقاء الساكنين

---

(١) ص، د (وأخواتها) - بإفراد الضمير - تصحيف

(٢) (٢/٦٩ - المحرر)

(٣) زيادة من كلامه في (٢/٧٣ - المحرر).

(٤) ذاته.

(٥) الباء للسببية: أى بسبب معنى.

(٦) تقدمت ترجمته في (٢/٨٦- المحرر)، قال في (الجمل الهادية ق ٤٦): (وعلة بنائها شبهها بالحروف؛ لتضمنها معنى حرف إشارة لا ينطق به) أهـ، وانظر ص ٥٣ وابن يعيش ٣/١٢٦)

(٧) المحرر (٢/٧٣)

(٨) ص، د: (مبنية) - بالإفراد - وأثبت الأقيس

(٩) المحرر (٢/٦٩)

(١٠) ص، د: (ساكن) - على التنكير - وهو تصحيف لا يستقيم

بالكسر[١]، والكافُ للخطابِ، مفتوحةٌ مع المذكَّر، مكسورةٌ مع المؤنث.

وأمَّا (أولاءِ) و: (هؤلاءِ) فمبنيةٌ[٢] على الكسر أبدًا؛ لالتقاء الساكنين والساكنان هما: الهمزةُ والألفُ قبلها، ولايكونُ إلا مكسورًا في حالة الرَّفع والنَّصب والجرِّ، فتقول: (قام هؤلاءِ) و(رأيت هؤلاءِ) و(مررتُ بهؤلاءِ)[٣]، فإن قصرتَهُ كان بالألف لا غيرُه، أيضًا في الأحوال الثلاثِ، وقد تقدَّم ذكر الأسماء المبْهمة في أول الكتابِ[٤]



(١) المحرر (٢/٧٣) وقال العكبري (التبيان ص ١٥): (أما اللام فحرف زيد ليدل على بُعْدِ المشار إليه. وحركتْ اللام لئلاَّ يجتمع ساكنان، وكُسِرتْ على أصل التقاء الساكنين وقيل كسرت للفرقِ بين هذه اللام ولام الجرّ؛ إذ لو فتحتها وقلت: (ذَلَكَ) لالتبس بمعنى الملك) أهـ، وانظر (معاني الزجاج ٢/٢١٨، والمغني ١/١٩٤ حلبي).

(٢) سوغ الإفراد أنهما واحد.

(٣) المحرر (٢/٧٣، ٤/١٦٣).

(٤) ذاته.

الباب الخَامِسُ

في أسماءِ الأفْعالِ

اعلم أن أسماء الأفعالِ مبنيةٌ ؛ لوقوعها موقع الأفعال[١] ، والأفعالُ أصلها البناءُ ؛ فقولك[٢] (نَزَال) واقعٌ موقع (انزِلْ)[٣] ، وكذلك (دَرَاكِ) و(بَدَادِ)[٤] [و][٥] تقولُ (جاءتْ الخيلُ بدَاد) أى : متبددَةً[٦] ، وبُنِى هذا على الكسر[٧] ؛ لالتقاء الساكنين ، والسَّاكنانِ : الألفُ والحرفُ الذى بعدَها ، فكُسِرَ الحرفُ الأخيرُ لما ذكرنا /٥١٣/ من التقاء الساكنين[٨] ، فهذه الأسماءُ وأشباهُها واقعةٌ موقع فعل الأمر ، وهى مبنيَّةٌ على الكَسْرِ . ومن ذلك : (رويْدَ زيدًا)[٩] و (هلُمَّ عمرًا)[١٠] مبنيَّان على الفتْحِ ، طلبًا للتخفيف ، وكذلك :

---

(١) الارتشاف ق ٩٤/ أ وقد مر في (٤/١٦٩ - المحرر) وانظر ما سياتي .

(٢) ص ، د : (كقولك) ، والمناسب ما أثبتُّ .

(٣) د : (النزال)- تحريف ، والاعتلال بوقوعه موقع المبني علة بصريّة ، وذهب الكوفيُّون إلى أن بناءه لتضمنه معنى لام الأمر ؛ إذْ هو اسمٌ لـ(انْزِلْ) وأصل الثاني (لِتنْزِل) فلما تضمَّن معنى اللام بُنِى . (الإنصاف ٥٣٤) وصوَّبه ابن جنى في (الخصائص ٣/٤٩، ٨٢) وابن يعيش (٤/٥٠) والقول الأولُ ؛ إذْ هو عام في جميعه لماضٍ أو لأمرٍ ، أو لمضارع - باعتبار الأصل فيه -« قال الرُّمَّاني (٢/ ٦٥-٦٦) : (إنما بُنِيَ أسماءُ الأفعال لمشابهتها مبنيَّ الأصل وهو فعل الماضي ، والأمر . . ويجوز أن يقال : إنَّ أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماءً لما أصله البناء ، وهو مطلق الفعل) أهـ وابن مالك على مشابهةِ الحرفِ في عدم التعلُّق بعامل (التسهيل ٢١٣ ، وشرح العمدة ٢٣) ، قلت ولو قال قائل إنَّه مشبهٌ للحرف في عدم التصرف والجمود لكان قولًا

(٤) أى : ليَبُدْ كلٌّ منكم صاحبَه (المزهر ٢/١٣٢)

(٥) زدت الواو رفعا للإيهام ؛ إذْ الآتى ليس اسم فعل .

(٦) يشير إلى الصورة الثانية باستعمال : (بدَادِ) صفةً لا اسمَ فعلٍ ، وقد وقعتْ حالًا ، راجع : (المزهر - ذاته - واللسان - بدد - ، والمرادي ٤/١٦٢)

(٧) سقط : (على) من (د) .

(٨) راجع ماسبق في (٤/١٥٨ - المحرر)

(٩) ذاته (٣/١٧٢) .

(١٠) ذاته (٢/٤٣٨) ، ويشير هنا إلى أنها تستعمل متعدية ، فهى ذات وجهين ، نحو :

(هَا)[1] بمعنى (خُذْ)، و(بَلْهَ)[2] بمعنى دَعْ[3]

وكذلك أسماءُ الأفعال التى تقع موقع الفعل الماضي ؛ كقولك : (هَيْهَاتَ) بمعنى بَعُدَ ؛ فمنْ بناها على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين[4] ، ومن بناها على الفتح فللتخفيف ، وقد قالوا (هَيْهَاتٍ) - بالكسر والتنوين[5] و (هيْهَاتًا)[6] - بالتنوين ، والفتح - ، وقد يقال (أيْهَاتٍ)[7] ، و (أَيْهَاتًا)[8] - بالتنوين -

وكذلك : (شَتَّانَ) بمعنى الافتراق ؛ يقال (شتَّانَ زيدٌ وعمروٌ) ، أى افترقا[9]

وكذلك (هَيْتَ) مبنيةٌ على الفتح بمعنى أَسْرِعْ بما أنت فيه[10] ؛ قال الله -

---

= ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ و ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ ، أى بمعنى : هاتِ ، وأقْبِلْ ، انظر (الأشباه ٣/٢٢٥ ، ونيل الأوطار ١/١٨٨ ، والتذييل والتكميل ٦/١٧١) .

(١) المحرر (٢/٤٣٩) .

(٢) د : (بلى) تصحيف .

(٣) إنْ نُصب مابعدها ، وإنْ خفِض فهى مصدر مهملُ الفعلِ ممنوعُ التَّصرفِ٨، وإن رُفِعَ فهى اسم استفهام بمعنى (كيْفَ) انظر (الكتاب ٤/٢٣٢ ، والصاحبي ٢١٠ ، وشواهد التوضيح ٢٠٥ ؛ والروض الأنف ٣/٣٠١ ، والمرادي ٢/١٩٢)

(٤) كقول حُميدُ الأرقط (اللسان - هيه -)

هـيْـهـاتِ مِـنْ مُـصْـبِـحَـهـا هَـيْـهَـاتِ

(٥) كقول الأحوص الأنصاري (الديوان ١٥٠ ، واللسان - هيه -) :

تذكرتُ أيامًا مضَيْنَ مِنَ الصِّبَا فَهيْهَاتِ هيْهَاتٍ إليْكَ رُجُوعُهَا

(٦) السابق (رواية الديوان)

(٧) كقول أبى النجم العجلي (شواهد المغني ٥٤٥)

أيْـهَـاتِ ، أيْـهـاتٍ ، ولاَ تَـطَـلَّـعِـي هى الـمقـاديـر ، فَـلُـومي ، اوْدَعِـي

(٨) راجع في هذه اللغات : (اللسان - هيه ، والتبيان ٩٥٤ ، والتسهيل ٢١١ ، والتذييل والتكميل ٦/١٩١ - ، والغرة ص ١٦٩ ، والرضي ٢/٧٣ ، والهمع ٢/١٠٦ ، والمحرر ٢/٤٣٧)

(٩) المحرر (٢/٤٣٩ ، ٤/١٥٦) .

(١٠) مسمَّاه فعل أمر بمعنى : أسرعْ ، أو ماضٍ بمعنى تهيَّأْتُ ، وقيل : هى حوارنية ، وقيل عبرية ، وأصلها : (هيتلَخ) وقيل سريانية ، وقيل قبطية ، والأخير المنصور من الباحثين - (ذهب الأستاذ حسن عون إلى أنها هيروغلوفية بمعنى : (أنا مِلْكٌ لَكَ) - في مناقشة رسالة بآداب الإسكندرية) وهو ما أرجّحه ، وقيل : عربية ، وانظر (البحر ٥/٢٩٣ - ٢٩٤) وما يأتي .

تعالى ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [١] أي أسرع فيما أنت فيه - بفتح الهاء وكسرها [٢] - وقد تُكْسَر التاءُ منها [٣]، وكذلك (هَيًّا، هَيًّا) [٤]؛ قال الشاعر [٥]

(١٨٩) فَقَدْ دَجَا الَّليلُ فَهَيَّا هَيَّا [٦]

فَصْـل

وماكان بوزن: (فَعَالِ) - من هذا الباب - [٧]، فهو على أربعة أضْرُب [٨] (اسمُ فِعْلٍ)؛ مثل (نزَالِ)، و(دَرَاكِ) وهو الأصلُ في هذا الباب [٩]، لأنه بُنِيَ؛ لوقوعه موقع الفِعلِ [١٠] والثلاثةُ الأضربُ الأُخَرُ مقيسةٌ عليه في البناء، مشبَّهةٌ به [١١] وهذا [١٢] الذى ذكرنا في فصل (العِلَل الموجبة) [١٣]- أنهُ بُنِيَ لشبهِهِ بالمبنيِّ، وهو(نَزَالِ)، و(دَرَاكِ).

---

(١) يوسف: ٢٣

(٢) مع فتح التاء وكسرها.

(٣) مع فتح الهاء لاغيرُ، وراجع في لغاتها: (اللسان - هيت، والرازي ٥/١١٦، والنشر ٢/٢٩٣)

(٤) بمعنى: (هلُمَّ، وأسرعْ)، (مفاتيح الغيب ٥/١١٦)

(٥) ابن ميادة: الرماح بن يزيد، (الكتاب ١/٥٦ - محقق، وابن السيرافي ١/١٧٧، واللسان (جلد).

(٦) البيت: من بحر الرجز المشطور، والشاهد: وقوع: (هَيَّ) اسم فعل بمعنى: أسرع، والاستعمال الكثير (هَيْكَ) - بكاف الخطاب - فإذا لم يجيئوا بالكاف جاءوا بالألف للوقف.

(٧) لاداعي لهذا القيد، فقد عمَّمه، إلا إذا قصد باب المبنيَّات عُمومًا.

(٨) الكتاب ٣/٢٧٠، والكامل ١/٢٧٧، بيروت، والجمل ٢٣٣، والجمل الهادية ق ١٤٩ والأمالي الشجرية ٢/١١٦٠.

(٩) أى باب أسماء الأفعال.

(١٠) راجع ما تقدم قريبا في (٤/١٥٨ - المحرر، وحواشيها) والمرتجل ص ٩٨

(١١) الشجري ٢/١١٦ (إنما بُنيت (فَعَال) هذه (أى الاسمية) وفَعَالِ المعدولةُ عن المصدر والمعدولةُ عن الصفة الغالبة حملًا على باب: (نَزَالِ)؛ لأن المشابهة بينهما من أربعة أوجه أحدها: الموازَنةُ، والثاني العدْلُ، والثالث: التأنيثُ، والرابع أنهنَّ كلهنَّ أعلام وُضِعْنَ لمسمَّيَاتٍ) أهـ.

(١٢) التذكير بمعنى: (الشيء)، ولعلَّ التأنيث فيه، وفيما بعده أنسبُ عَوْدًا على (ثلاثة الأضرب)

(١٣) (٤/١٨٦- المحرر).

وهى على ثلاثة أضْرُبٍ -كما ذكرنا-:

أولها ما كان معدولًا عن المصدر على (فَعَالِ)؛ كقولك (حَمَادِ) - معدولٌ من (المحْمدةِ) - و (جَمَادِ) - من الجمود - و: (فَجَارِ) من الفَجْرة[(١)] فهذه بُنِيَتْ؛ لأنها مشبَّهةٌ بـ(نَزَالِ) في اللفظِ، و في العدْلِ[(٢)]؛ لأن (نَزَالِ) معدولٌ عن: (انْزِلَ)[(٣)] و (فجارِ) معدول عن (الفجْرَةِ)، فلذلك بُنِى هذا النوع على الكسر؛ لالتقاء الساكنين، وخُصَّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين[(٤)]، وعلَّةُ بنائِهِ شبهُهُ بـ(نَزَالِ) و (دَرَاكِ).

والثاني ماكان معدولًا من الصفة؛ كقولك (ياخَبَاثِ)، (يا فَسَاقِ)، (يالَكَاعِ)، معدولٌ من (خبيثة، وفاسقة، ولاكعة)[(٥)]، وهذه مبنيةٌ على الكسرِ - أيضًا - وعلةُ بنائها شَبَهُهَا بـ(نَزَالِ)، وأخواتِها - كما ذكرنا /٥١٤/ وخُصَّت

---

(١) الهمع (١٨٩/١).

(٢) انظر ما مر لابن الشجري قريبًا، وقال أبو حيان (البحر ٢٧٥/٦): (الشبه صحَّح من حيثُ هى معدولاتٌ، وفارقَهُ في أنَّ هذه عُدِلتْ عن الأمر، وفجارِ عُدِلَتْ عن المصدر) أهـ وراجع (المفصل ١٥٧، والمزهر ١٥٧/٢)

(٣) مذهب النحاة أنَّهُ معدول عن الأمر الفعليّ للمبالغة - كما مر -؛ قال سيبويه (٢٧٢/٣) (فالحدُّ في جميع هذا (افْعَلْ) ولكنه معدول عن حدِّه) أهـ، وانظر (المرتجل ص٩٨)، وكلامُ المبرد على أنه معدول عن المصدر.

قال (المقتضب ٣٦٨/٣): (أمَّا ماكان في معنى الأمر فإنما كان حقه أن يكون موقوفًا؛ لأنه معدول عن مصدر فعلٍ موقوفٍ موضوع في موضعه، فإنما مجازه مجاز المصادر) أهـ، وانظر منه (٣/ ٣٧٤، والكامل ٢٧٩/١ - بيروت) وهو مذهب الفراء؛ قال: (كان الأصلُ في هذه الأشياء مصدرًا، فصُرِفتْ عن المصدر إلى الأمرِ) أهـ. (نقله عنه في شرح القصائد السبع ص ١١)، وصحَّحه السيوطي في (الهمع ٢٩/١)، وهو ظاهر كلام الرضي في قوله (٧٦/٢): (والذى أرَى أن كون أسماء الأفعال معدولةً عن ألفاظ الفعل شئ لادليل عليه [إذ] الأصل في كل معدولٍ عن شئ ألا يخرج عن نوعِ المعدول عنه أخذًا من استقرار كلامِهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسميَّة؟) أهـ.

(٤) المحرر (١٥٨/٤).

(٥) راجع المحرر (٢٢٦/٣).

بالكسر على أصل التقاء الساكنين[١] ولا يكادُ يستعمل هذا النوعُ إلا في (النِّداء)[٢]
والثالثُ المعدولُ عن الاعلام؛ نحو (حَذَامِ)، و (قَطَامِ)، و(ظَفَارِ)[٣] و(جَعَارِ)[٤] مبنيَّةٌ على الكسر - في إحدى[٥] اللغتيْنِ[٦] -، وهذه معدولةٌ عنِ الأعلام، وبعضُهم[٧] يُجْرِي هذا النَّوع[٨] مُجْرَى ما لا ينصرف[٩]؛ وبُنِيت على الكسرة؛ لشبهها بأسماء الأفعالِ[١٠] - كما ذكرنا في النَّوعِ المتقدِّم ذكرُهُ-، وجميعُ[١١] هذه الأنواع مسموعةٌ عن العرب، محفوظةٌ، لا يُقاسُ عليها[١٢] وليس

---

(١) يعتلون للكسر بأنَّها المؤنَّث، والكسرُ من علاماتِهِ، وكلٌّ مقبول.

(٢) راجع (المحرر ٣/٢٢٦)، وقال ابن يعيش ٤/٥٧: (إنما اختصَّ به النداء؛ لأنه يصير معرفة بالقصد، كتعريف (رجل) في قولك: (يارجل)، فاجتمع فيه التعريف الحاصل بالنداء، والتأنيث؛ إذ كان معدولًا عن مؤنث) أهـ

(٣) مقاطعة في جنوب الجزيرة العربية غرب عُمان، وأيضا مدينة قديمة في اليمن كانت حاضرة الحِمْيَرِيِّين، وأيضًا قلعةٌ في اليمن قرب صنعاء (ياقوت ٤/٦٠، والمنجد ٤٤٢ - أعلام)

(٤) اسم للضَّبُع، سُمِّيَتْ بذلك لكثرة جَعْرِهَا (نَجْوِهَا) (الأساس - جعر - ومجمع الأمثال ٢/٢٧).

(٥) ص، د: (أحد) - تصحيف.

(٦) أى لغة أهل الحجاز، وانظر الآتي

(٧) هم بنو تميم.

(٨) ص، د: (الباب) - سهو

(٩) أطلقه المصنف، كما أطلقه ابن عقيل (ص ٣٧٩) - ولعلَّه الأقرب -، ولا كلام في إطلاقه عند الحجازيين، أما بنُو تميم، فالنُّحاة ينقلون عنهم البناء فيما كان مختومًا بالراء، وبعضهم يعربه، وفي غير المختوم بالراء يجرونه إجراء ما لا ينصرف، انظر (الكتاب ٣/٢٧٢ محقق - والمقتضب ٣/٣٧٧، والكامل ١/٢٨٠ بيروت، وابن يعيش ٤/٦٥، والرضي ٢/٧٩).

(١٠) هذا هو المشهور من مذهبهم، والشبه الوزنُ، والتعريفُ، والعدلُ، والتأنيثُ - كما قدمت - وقيل بنى لتضمنه معنى هاء التأنيث، وإليه ذهب الرَّبَعِيُّ، وليس بشئ، والا بُنِيَ نحو (هِنْد)، وقيل: بُنِيَ لتوالى علل منع الصرف، وليس بعد منع الصَّرْفِ إلا البِنَاء، وعليه المبرد، وهو مردود، وإلا بُنِيَ نحو (أذْرَبيجان) وانظر: (الكامل ١/٢٧٨ - ٢٧٩ بيروت، وابن بابشاذ (الجمل الهادية ق ١٤٩٠) والمرادي ٤/١٥٩، والأشموني ٢/٢٦٥، والمغني ٢/١٩١، حلبي، وابن يعيش ٤/ ٥٣، ٦٥)

(١١) ص: (فجميع) و د (فهذه)، وما أثبت الأنسب.

(١٢) سيبويه (٣/٢٨٠): (واعلم أنَّ (فَعَالِ) ليس بمطرد في الصِّفات، نحو (حَلاقِ) ولا في مصدر نحو (فَجَارِ) وإنما يطرد في الباب في النِّداء والأمر) أهـ، ففي قوله: (جميع) نظر.

لها فائدة في هذا الباب إلا بناؤُها على الكسر ؛ فتقول : (هذه[١] يسارِ ، وحَذَامِ) و (رأيت يَسارِ ، وحذامِ) ، و (مررت بيسارِ ، وحذامِ) ، وكذلك مابقي فهو مبنيٌّ على الكسر في الثَّلاثِ الأحوالِ ، لا يتغيَّرِ أبدًا ، فهذه[٢] ثمرة الباب .

ومما وقع موقع المبني المنادَى المفْرد العَلَم[٣] والنَّكرة المقصودة ، بُنِيتْ ؛ لوقوعها موقع المضمر ؛ لأنك إذا قلت (يا زيدُ) ، فكأنك قُلتَ (يا أنتَ) ، وماوقع موقع المبنيِّ بُنِىَ ، وقد تقدم الكلام فيه في باب (النداء)[٤] ، وفي صدر هذه المقالةِ[٥] ، وكذلك في النكرة المقصودة إذا قلتَ : (يارجلُ) و : (ياغلامُ) فكأنك قلت : (يا أنتَ) ، فقس على ذلك ، وافهمه تُصِبْ - إن شاء الله تعالى .



(١) ص ، د : (هذا) و (فهذا) - وهو سهو فيهما

(٢) ذاته .

(٣) ليس من الباب - كما تلاحظ - وما جَرَّ لذكره الاجتماعُ في علَّةِ البناء من الوقوع موقعَ المبنيِّ ، كما هو في باب (فَعَالِ) الأمرىّ ، كما نص عليه في (٤/١٦٧ المحرر)

(٤) ١٨٩/٣- المحرر .

(٥) ١٥٣/٤ ، ١٦٧ المحرر .

البابُ السَّادِسُ

في أسماءِ الاستفْهام

وهى تسعةٌ - كما ذكرناها في باب (الاستفهام) من مقالة: (الأسماء)[١]، وهى مبنيَّةٌ كلها؛ مثل (مَنْ)، و (مَا) و (أيْنَ) و (مَتَى) وأخواتِها، وعلةُ بنائِها تضمُّنُها [معنى][٢] حرف الاستفهام[٣]، فأمَّا (مَنْ)، و (مَا) و(كَمْ)، و (مَتَى) و (أنَّى) فمبنيَّاتٌ على السُّكون، وأما (أيَّانَ) و (أيْنَ) و (كَيْفَ)، فمبنياتٌ على الفتح[٤]؛ لالتقاء الساكنين، وخُصَّتْ بالفتح طلبًا للتخفيف[٥]، و(أيٌّ) من بينها معربةٌ، تجرى بتصاريف الإعراب، حملًا على النقيض، والنظير، فنقيضُها: (كلٌّ) ونظيرها (بعضٌ)، وقد أعربت (أيٌّ) للحمل على هذين الاسمين، لأنهما معربان، وقد تقدم ذلك كله في باب: (الاستفهام)[٦]



---

(١) ٣٧٣/٢ - المحرر.

(٢) زيادة من كلامه مرارًا، ومن المصادر، وانظر (١٥٦/٤، ١٦٨ المحرر).

(٣) المحرر ٣٧٣/٢؛ قال سيبويه (١٨٩/٣): (إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا؛ إذ كان هذا النَّحو من الكلام لايقعُ إلا في المسألة، فلما علموا أنَّه لايكون إلا كذلك استغْنوا عن الألف) أهـ.

(٤) لعل: (الحركة) أنسب.

(٥) المحرر(١٥٦/٤)؛ وقال الزجاج (المعاني ١٧/١): فُتِحَتَا (أينَ، وكيفَ) لالتقاء الساكنين، ولم تُكسر، لثقل الكسرة بعد الياء) أهـ

(٦) راجع ما تقدم في (٣٧٥/٢، ٤٠٢، ١٤٥/٤، ١٧٦ - المحرر).

البَابُ السَّابِعُ

في أسماء الشَّرْط

وقد تقدمت في موضعيْنِ : في باب (أسماء الشَّرْط)[١] ، من مقالة الأسماء ، وفي باب (الشرط)[٢] من /٥١٥ / مقالة الأفعال ، [وهى][٣] مبنيَّةٌ كلها[٤] ؛ لتضمنها [معنى][٥] حرف الشَّرط ، وهو (إنْ)[٦] والكلام فيها كالكلام في أسماء الاستفهام[٧] ، فما بنى منها على السُّكون فعلى أصل البناء ، وما بُنِى منها على الفَتْحِ فلطلب التخْفيف ، وقد تقدَّم الكلام عليها فيما مضَى من أبوابها



(١) (٢/٣٨٩، ٤/٤٠ - المحرر) .

(٢) ذاته (٤/٤٠) .

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٤) عدا (أَيّ) فقد كرر إعرابها في جميع أحوالها ، وانظر (المشار إليه في (٦) - السابق)

(٥) زيادة من كلامه مرارا ، ومن المصادر ، وانظر (٤/١٦٨ - المحرر) .

(٦) المحرر (٢/٣٨٩) .

(٧) أبو حيان (البحر ١/٣٥٥) ، (أيْنَ ، من ظروف المكان ، وهى مبنيةٌ ؛ لتضمنها في الاستفهام معنى حرفِه وفي الشرط معنى حرفه) أهـ

البَابُ الثامِنْ

في المركَّبَات

لاتخلو المركبات من [أحد][١] أربعةِ أقسام [٢]

القسْمُ الأولُ : مَرَكَّبٌ معرب بوجُوه الإعراب ، وهو المركَّبُ تركيبَ الإضافة ، كقولك : (غلامُ زيدٍ) و : (أبو بكرٍ) ، و : (عبدُ اللهِ) و : (أبو الزبيرِ) و : (أبُوعَباسٍ) فهذا لا إشكالَ[٣] في إعرابه ، تقول : (جاءني غلامُ زيدٍ) و : (رأيت غلامَ زيدٍ) و : (مررتُ بغلامِ زيدٍ) ؛ فيجرى الأول بتصاريف الإعراب ، والثاني مخفوضٌ بالإضافة أبدًا ؛ والعلةُ في إعراب هذا النَّوع أنه سُمِّيَ به ، وهو مضاف معربٌ ، فبقى على حالته التى نُقِل عنْها

الثاني مُرَكَّبٌ يجرى مجْرى ما لا ينصرف[٤] ؛ كقولك (بَعْلَبَكُّ) و(حضْرَمَوتُ) و (رامَ هُرْمُزُ) و (معد يكَرِبُ) ، فإنَّ هذا المركب لا ينصرف ؛ فلا يُنَوَّنُ ، ولا يُخفضُ ، تقول (هذا معدى كربُ ، وحضرموتُ ، ورام هرمزُ) ، و([رأيتُ][٥] معد يكربَ ، وحضرموتَ ، و بعلبكَّ) و : (مررت بمعد يكرِبَ وحضْرموتَ) فلا يدخلُه جرٌّ ، ولا تنوينٌ ، والعِلَّة في امتناع صرفه التعريف ، والتركيب ، والفرقُ بين هذا النَّوع ، والنَّوع الأول في كون هذا منصرفًا ، يجرى بتصاريف الإعراب ، وهذا غير منصرف : أنَّ[٦] التركيبَ في هذا واقعٌ ، وهو غيرُ معربٍ ؛ لأنهم ضَمُّوا اسمًا إلى اسم مجرَّدًا عن الإعراب[٧] ، فركَّبوهما وجَعَلُوهما

---

(١) زيادة يقتضيها النص .

(٢) التوضيح ١/ ١٨٠ ، والأشباه ١/ ٩٤

(٣) د : (فهذه الأشكال) - تحريف .

(٤) وهو المركب المزجيّ ، وقد تقدم في (٣/٥٦٦ - المحرر) .

(٥) زيادة يقتضيها النص .

(٦) ص ، د : (وأنَّ) - بزيادة الواو - وفي حذفها تقويمٌ للنَّص .

(٧) الأنباري (الإنصاف ٣١٢) : (التركيبُ : أن يُجعل الاسمان اسما واحدًا ، لا على جهة الإضافة ،=

اسما واحدًا ، بخلاف التَّركيب في النَّوع الأول ، فإنه إنَّما سُمِّىَ به ، وهو معربٌ مضافٌ ، وهذا سُمِّىَ به ، وهو غيرُ معرب .

الثالث : كلُّ جملةٍ عَمِلَ بعضُها ، في بعضٍ ، كقولك (تأبطَ شَرًّا) و(ذَرَّى حَبًّا) و (برقَ نحْرُهُ) و (شابَ قرْنَاهَا) ، و (يزيدُ) في قوله [١]

نُبِّئْتُ أخْوالِي بَنِي يَزِيدُ [١٦٠]

فإن هذا النوع يُحْكَى على لفظه الذى سُمِّىَ به ، وهو عليه ؛ لأنه جملةٌ عمِل بعضُها في بعضٍ ، فقولك : (تأبطَ شرًّا) يجرى في الأحوال /٥١٦ / الثلاثِ على هذه الصورة[٢] ؛ فتقول : (جَاءَنِى تأبَّط شَرًّا) - بنصب (شرًّا) ، وتنوينه - وهو فاعلٌ ، و : (رأيتُ تأبطَ شرًّا) و : (مررت بتأبط شَرًّا) - بنصب (شَرًّا)[٣] وتنوينه - في الأحوال الثلاث ، وكذلك (ذَرَّى حبًّا)[٤] ، و :(بَرَقَ نَحْرَهُ) تقول فيه (جاءنى برقَ نحرُه ، وذَرَّى حبًّا) و : (رأيت برقَ نحرُهُ) -بضم الراء من (نحرُهُ) ومن شرطه الفتح ؛ لأنه مفعول به ، و(مررت ببرقَ نحرُهُ)- بالضَّمِّ - ومن شرطه الكسرُ ، فلا يتغير عن هذا الوضع ابدًا[٥] فقس عليه ما ورد عليك من الأسماء الجُمْلِيَّةِ التى عمل بعضُها في بعضٍ ، فإنها تكون على هذه الصورة [أى][٦] على وضعها وقْتَ التسمية ، فتبقى على حالها ، وعلى إعرابها الذى سُمِّيَتْ به[٧] وهى عليه ؛

=فيدلان على مسمًّى واحدٍ ، بخلاف الإضافة ، فإنَّ المضافَ والمضافَ إليه يدلُّ على مسمًّى واحدٍ) أهـ ، والأشباه (١/٩٨) .

(١) تقدم والحديث عنه في (٣/٥٦١ - المحرر) .

(٢) انظر (المحرر ٤/٢٨٩) ، قال الحريري (الدرة ص ٢٤٤) : (المسمَّى بالجملة يحكى على صيغته الأصلية ، وحكاية المسمى بالجملة من مقاييس أصُولهم وأوضاعهم) أهـ ، وانظر (المرادى ١/ ١٨٠) .

(٣) ص ، د : (شر) - بدون الألف - والمناسب ما أثبتُّ .

(٤) اسم رجل كما صرح سيبويه في (٣/٣٢٦) وانظر (اللسان - حبب ، ورذب-)

(٥) سيبويه (٣/٣٢٦) : (فهذا كله يُتْرَكُ على حاله . وكلُّ شيْءٍ عمل بعضُه في بعضِه فهو على هذه الحال) أهـ .

(٦) زيادة يقتضيها النصّ .

(٧) ص ، د : (سُمِّىَ بها) - وهو سهو

لا يتغيَّر في حال نصبٍ، ولا رفع، ولا جرّ، ألا ترى أنَّ (تأبط شرًّا) أصلُه (تأبَّطَ) - فعلٌ، وفاعلٌ[١] - مأخوذ من (تَأَبَّطَ، يَتَأَبَّطُ) إذا حمل تحت إبْطِهِ شيئًا، والأصل في تسميته[٢] بذلك: أنَّه حمل في جرابه حياتٍ، وعقاربَ، فجاءت زوجةُ أبيه، فأدخلت يدها في الجراب، تظنُّ أنَّ فيه شيئًا مما تعتادُه، فاعتلقت بيدها[٣] العقاربُ والحيَّاتُ، فصرختْ وقالت: يا فلان. إنَّ ابنك تأبَّط شرًّا[٤]، فبان لك أنَّ (تأبَّط) فعلٌ، وفاعلٌ، و(شرًّا) مفعول، وكذلك (ذرَّى حبًّا)، فعل، وفاعل، ومفعولٌ، وكذلك (بَرَقَ نحْرُهُ) فعل، وفاعل[٥]

الرابعُ: المرَّكبُ من الأعداد، وهو من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) - مبنيٌ على الفتح طلبًا للتخفيف، وأصله (خمسةٌ وعشرةٌ) و: (ستةٌ وعشرةٌ) فحُذِفَتْ الواو، وتضمن الاسمان معناها، فُبِنى، وقد تقدم في صدر المقالة[٦]، وتقدم أيضًا - في باب العدد[٧]

ومن هذا الباب [العَلَمُ المختومُ بـ(وَيْهِ) نحو][٨] قولهم (سيبويه) و(عمرَوَيْهِ) و (نِفْطَوَيْهِ) الهاء في آخره مبنيةٌ على الكسر؛ تقول (هذا سيبويهِ) - بالكسر-، و: (رأيتُ سيبويهِ)، و: (مررتُ بسيبويهِ) - بالكسر -، فلا يتغيَّرُ عن حالِه، وهو

---

(١) الفاعل مضمر كما لا يخفى.

(٢) (تلقيبُه) أولى؛ إذ اسمه: ثابت بن جابر بن سفيان من قيس، وانظر المصادر الآتية.

(٣) د: (بيده) تصحيف.

(٤) حكى ابن دُريد وأبو الفرج نحوًا من هذا السبب في تلقيبه، معزوًّا إلى أمِّه لا زوج أبيه، وثَمَّة أقاويل أخر، بوسعك الوقوف عليها في: (الاشتقاق ١/٩٤، والأغاني ١٨/٢١١، والتبريزي على الحماسة ١/٣٨، واللسان (أبط) والخزانة ١/١٣٧، وشواهد المغني ٥٢، والمفضليات ص ١، والأشباه ١/٩٤).

(٥) ص، د: (ومفعول) وهو سهو.

(٦) (٤/١٥٧، ١٦٣، ١٦٤).

(٧) (٢/٢١٤- المحرر).

(٨) زيادة يقتضيها السياق من المصادر، وانظر (التسهيل ص ٣٠) وكان حقُّه الإدراج في القسم الثاني هنا، إذ هو من قبيل المركَّب المزجيّ.

الكسرُ مع جميع الأحوال ؛ وعلة بنائِهِ كونُه مركبًّا من اسم ، وحرفٍ ؛ لأن قولك : (وَيْهِ) الذى في آخره يُشْبِه الحُروف ، فلا يُعْرَب لذلك ، وعلى هذا فقس جميع ما جاء مثله ، مثل (نفطَويه) ، و (خالَويْهِ) وشبهه مما كان متضمنا لفظة (وَيْهِ) / ٥١٧ /في آخره[1] ، فافهمْ ذلك وقِسْ عليه تُصِبْ - إنْ شاء الله تعالى



(١) راجع ما تقدم في (٣/٥٦٨) .

البابُ التاسِع

في الكنايات

وهى (كَمْ) و(كَذَا) و (كَيْتَ) و (ذَيْتَ)

فأما (كَمْ) فقد ذُكرتْ في بابها[١] وهى كنايةٌ عن العدد، وذكرنا أنَّ لها قسمين خبريةٌ، واستفهاميَّةٌ، وقد استقصينا ذلك في بابها

وأما (كذا) فهى كنايةٌ عن العدد[٢]، تقول (له عندى كذا وكذا) فهى ههنا كناية عن عدد، ما، [و][٣] يقولُون: (قال زيدٌ كذَا وكَذَا) و: (أنت تقولُ كذا وكذَا)[٤]، وقد قالتْ الفقهاء[٥] [إنَّهُ إذا قال][٦] (له على كَذَا كَذَا درهمًا) فإنه[٧] يلزمه (أحدَ عشرَ)[٨]

---

(١) ٣٤٦/٣، ٣٥٤ - المحرر.

(٢) مطلقًا، قليلًا كان أوْ كثيرًا، وهو رأى سيبويه والخليل، وقيل: الكثير بمنزلة (كمْ) الخبريَّة، و (كأيِّنْ)وهو رأى ابن مالك، وقيل: هى بمنزلة ما استُعْمِلَتْ استعماله من الأعداد الصريحة، وهو قول الكوفيين، راجع (الكتاب ١٧٠/٢ محقق، والتسهيل ١٢٥، والفصول ٢٤٤، والارتشاف ق ١١٨ / ب، والأشباه ١٥٧/٤)

(٣) زيادة لابد منها؛ إذ هو موضوع آخر.

(٤) يشير إلى الاستعمال الآخر لـ (كذا) في أنَّها قد تكون كنايةً عن غير عدد، فيتكلم بها من يخبر عن غيره، وأنَّها تكون من كلامه، لا من كلام المخبرَ عنه.

وراجع السيوطيّ - فيما نقله عن ابن هشام -(الأشباه ١٥٣/٤).

(٥) السابق ١٥٩/٤ - ١٦٠، والفصول (ص ٢٤٤) وهم الأحنافُ.

(٦) التكملة من (د): وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) ص، د (أنه) - تصحيف، وأثبت المقيس.

(٨) تقدم أنَّه مذهب الكوفيين؛ قال أبو حيان (الارتشاف، ق ١١٨ / ب): (مذهب الكوفيِّين أنها تفسَّرُ بما يُفَسَّر به العددُ، الذى هو كناية عنه، فعن الثلاثة إلى العشرة بالعدد المخفوض، وعن المركب بالمفرد المنصوب وعن العقود بالمفرد المنصوب وعن المائة بالمفرد المجرور. وقد وافق الكوفيِّين على هذا المذهب الأخفش والمبرد، وابن الدهان، وابن معط) أهـ، وإطلاقه مع المبرد سهو؛ فقد وافق في غير مسألتىْ الإضافة (الكامل ٢٣٣/٢ بيروت)؛ لأن مميز (كذا) لايكون مجرورًا عند البصريين لا بِمِنْ، ولا بإضافة، وأجازه الكوفيُّون.

فإن قال (له عليَّ كذا وكذا درهمًا) يلزمه (أحدٌ وعشرون درهمًا).

فإن قال (له على كذا[(١)] دراهمَ) لزمه (ثلاثة دراهم)

فإن قال (له على كذا درهمٍ) - بالخفض -[(٢)] لزمه (مائة درهم) وهذا ملبِسٌ بين ألف دَرهمٍ وبين مائة درهمٍ، ولكنَّا نُلْزِمُهُ أقلَّ الأمرين[(٣)]، والأصلُ فيهَا: أنها كناية عن العدد.

وأما (كَيْتَ، وكَيْتَ) و (ذَيْتَ، و ذَيْتَ)[(٤)] فإنَّهما كنايةٌ عن الحديثِ[(٥)] تقول: (قال فلان فيك كَيْتَ وكَيْتَ)[(٦)]، و(ذَيْتَ وذيْتَ) أى حديثًا كثير

وأصل (كَيْتَ): (كيَّة)، و (ذيْتَ): (ذَيَّة)[(٧)]، فأبدلت إحدى الياءين[(٨)]

---

(١) د: (كذا وكذا) وهو سهو.

(٢) ناهض المحققون من النحاة هذا التلمس الفقهي الحنفيّ، وهو من الأحناف تأثرٌ بالجوار الكوفيّ وبخاصة في مسألتيْ الجرّ، حتى قال أبو على: (هذا من استخراج الفقهاء، وليس هو في النحو إنما (كَذَا) بمنزلة عدد منوّن، والجر خطأ) أهـ (الأشباه) وقال الرضي (١٠١/٢): (وهذا خُروجٌ عن لغة العرب، لأنه لم يرد مميز (كَذَا) في كلامهم مجرورًا) أهـ، وقال الحريري (الدرة ١٣٧): (وإن جاز ماقاله الفقهاء، فينبغي حمله على من له معرفةٌ بكلام العربِ خاصَّة) أهـ، وراجع فيما ماسبق - (المغني والأمير ١/ ١٦٠، والمرادي ٣٣٨/٤، والأشموني ٣٩١/٢ - ٣٩٢ - حلبي، والهمع ١/ ٢٥٦).

(٣) أى حملاً على المحقَّق من نظائرهنَّ من العدد الصريح في جميعه (المغني).

(٤) الكتاب (١٧٠/٢).

(٥) اللسان (كيت)

(٦) كذا مثل الرضى (٩٥/٢) وذكر الحريري أنَّ مثل هذا التعبير وهَمٌ؛ قال في (الدرة ١٣٣): (لأن العرب تقولُ: كان من الأمر كَيْتَ، وكَيْتَ، وقال فلان ذَيْتَ، وذَيْتَ، فيجعلون (كَيْتَ كَيْتَ) كناية عن الأفعال، و (ذَيْتَ، ذَيْتَ) كناية عن المقال) أهـ، وحكى في (اللسان) عن أبى زيد أنَّه لايقال غيره، والظاهر عدمُ تعيُّنه، فقد تستعمل (ذَيْتَ) في الأفعال؛ قال أبو عبيد: يقال: (كانَ من الأمر ذيت وذيت)، كما ذكر ابن منظور في (كيت) أنها كناية عن القصة والأحدوثة (اللسان - ذيْتَ، وكيْتَ).

(٧) وقد ورد هذا الأصل، انظر (السوابق، والكتاب ١٧٠/٢ محقق، والأشموني ٣٩٣/٢)

(٨) قيل: سقطت الهاء، والياء المتحركة، وعوضوا منها التاء (الشجري ٧١/٢، وسر الصناعة ١/ ١٦٩).

تاءً ، وبُنِيَتْ على الفتح ؛ لالتقاء الساكنين ، وخُصَّتْ بالفتح طلبًا للتَّخفيف[1] ولا تستعمل إلاَّ مكررةً ؛ مثل (كيتَ وكيتَ) ، و (ذيْتَ ، وذيْتَ) فافْهم ذلك موفَّقًا - إنْ شاء اللَّهُ -



وقال ابن يعيش ٤/١٣٧ (حذفوا الهاء ، وأبدلوا من الياء التى هى لامٌ تاءً كما فعلوا في ثنتيْنِ) أهـ ، وانظر (١٠/٤٠ منه) ، والظاهر أنهما لغتان ، وليستِ إحداهما مبدلةً من الأخرى .

(١) الفتحُ الأكثرُ ، وورد فيهما الكسرُ ، والضَّمُّ ، قال ابن مالك (التسهيل ٣٢) (وقد تُكسر أو تضم تاء كَيْتَ ، وذَيْتَ) أهـ ، وانظر السوابق ، والصبان ٤/٨٨ .

البابُ العاشِرُ

فيما يُبْنَى منَ الظُّروف

وذلك مثل ظروف المكان إذا قُطِعتْ عن الإضافة[١] ، نحو (قبلَك ، وبعدَك ، وقُدامَك ، ووراءَك ، وخلفَك) فإذا قطعته عن الإضافة قلت : (قمتُ قدامُ ، وخلفُ ، ووراءُ ، وأمامُ ، وقبلُ ، وبعدُ) تبْنِيه[٢] على الضَّم ؛ لقطعه[٣] عن الإضافة ، وجميعُ ظروف المكان إذا قُطعتْ عن الإضافة بُنِيتْ على الضَّمِّ[٤] ، وكان الأصلُ (قمت قبلَ فلانٍ) و : (خرجت قدامَ زيدٍ) - بالفتح - فلما انقطع عن الإضافة ، نقص عن رُتْبة الأسماءِ ، فأشبَهَ الحُرُوف[٥] ، وما أشبهَ الحُرُوف بُنِيَ ، وبُنِيتْ على الضَّمِّ ؛ لأنَّ الضَّمَّ لايكون للظروف إعرابًا ، وقد تقدَّمَ في باب الظروف ، وفي صدر هذه المقالة .[٦]

/٥١٨ / وكذلك قولهم (لاغيرُ) و (ليس غيرُ) - برفع (غيرُ) ، وأصله (لا غيرَ ذلك) ، - بالفتح - فلما قُطِع عن الإضافة بُنِيَ على الضَّمِّ[٧] تشبيهًا بـ(قبلُ ، وبعدُ)[٨]

ومن ذلك (حَيْثُ) ، تقول : (قمتُ حَيْثُ تَقُومُ) ، مبنيةٌ على الضم - أيضًا -

---

(١) انظر المحرر (٢/٩٩، ٣٦٥، ٣/٢٩٩، ٤/١٥٣) .

(٢) د : (تبتيها) - تصحيف

(٣) د : (بقطعه) .

(٤) أطلق في جميعها ، كما أطلق في (٢/١٠٠ ، ٣٦٤ المحرر) وإن كان بتمثيله في كلٍّ لم يخرج عما استقرأه الكتَّاب فيما يُقْطَعُ منها ، وانظر (الرضي ٢/١٠١) .

(٥) الرضي ٢/١٠ - ش الكافية (لمشابهتها الحروف ؛ لاحتياجها إلى ذلك المحذوف) أهـ .

(٦) انظر ما أشرت إليه قريبًا.

(٧) تقدم تحريره في (٤/١٥٣ - المحرر ، وحواشيها) .

(٨) أي في الإبهام ؛ قال الأنباري (الإنصاف ٢٦٣) : (إذا قلت مررت برجل غيرك كان كل من جاوز المخاطب داخلًا تحت (غَيْر) ، فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة نحو خلفُ ، وأمامُ ، ووراءُ . . وما أشبه ذلك) أهـ ، وانظر (ش الكافية ٢/١٠٣)

والعلة في بنائها : أنها لاتضاف إلا إلى جملة ، ومن شرط الإضافة أن تكون إلى المفردات ، فلما خالفت الأصل المعروف أشبهت الحروف ، فَبُنِيَتْ ، وخُصَّتْ[(١)] بالضمِّ تشبيهًا بـ(قبلُ ، وبعدُ) وفيها ثلاث لغات الفتح ، والضم ، والكسر ، وقد يقال (حوث) - بالواو - مع اللغات الثلاث[(٢)]

وأما (نحنُ)[(٣)] التى هى ضمير ، فإنما ضُمت ؛ لأنها ضمير جمع ، ومن علامات رفع الجمع الواو[(٤)] وخُصَّتْ بالضم في البناء[(٥)] حملًا على الإعراب ، وإن شئت قلت : لأن (نحنُ) للمتكلم - إذا كان معه غيره ، (و)[(٦)] من شرط المتكلم في الضمير أن يكون مضمومًا ، نحو (قمتُ) ، و (قعدتُ) بالضم فحملوا قولهم : (نحنُ) على ذلك[(٧)]

ومنها (الآنَ) الذى هو عبارةٌ عن (الحَالُ) مبنىٌّ على الفتْحِ ؛ لالتقاء الساكنين ، والساكنان : الألف والنُّون ، وخُصَّ بالفتح طلبًا للتَّخفيف[(٨)] ، وعلةُ بنائِهِ تضمُّنُه معنى حرف[(٩)] التعريف ؛ لأنَّه تعرف من غير جهة التَّعريف ، [أو][(١٠)] لأنه متعرِّفٌ بالإشارة إلى الوقتِ المعيَّنِ ، وكأنه تضمَّنَ معنى حرف الإشارة ؛ كما بُنيتْ أسماءُ الإشارة .

---

(١) أى في الغالب - على ما سيأتي .

(٢) راجع ماتقدم في (٣٩١- المحرر) .

(٣) كلامه في الظروف المبنية ، كما هو ظاهر - وجره إليه البناء على الضم ، وانظر فيه ماتقدم في (٤/ ١٥٣ - المحرر وحواشيها) .

(٤) أى والضمة جزء من الواو .

(٥) د : (التاء) - تصحيف .

(٦) زيادة لابد منها .

(٧) تقدم في حاشية (١٥٣/٤- المحرر) قدرٌ من اجتهاداتهم في تعليل الضَّمة ، ولو قيل : هى بقيَّة الواو ، كما هى صيغة الجمع في المعينية والسبئية (Nahnu) والعبرية (Anahnu) شقيقات العربية لكان أوجه ، وانظر (مدرسة الكوفة ص ١٩٢) .

(٨) تقدم في (المحرر ٣٥٢/٢) .

(٩) د : (حروف) - تصحيف .

(١٠) زدتها للفصل بين توجيهين للبناء ؛ كما مر له في (٣٥٢/٢ - المحرر) .

ومنها (ثَمَّ) مبنيةٌ على الفتح- أيضًا -؛ لأنَّهَا متضمنةٌ معنى[حرف][1] الإشارة[2] ؛ قال الله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾[3] ، فبناه على الفتح ، والمعنى وإذا رأيت ذلك الموضع ، فقوله (ثَمَّ) إشارة إلى الموضع ، فبناه لذلك ، وكذلك : (قام زيدا الآن) بُنِيَ ؛ لأنه واقع موقع (هذا الوقْتَ) ؛ من حيثُ إنَّكَ إذا قلتَ (قام زيد الآنَ) فكأنك قلتَ (قام هذا الوقْتَ) .

ومنها (إذْ) ، (إذا) ، بُنِيَتَا [على السكون][4] لتضمنهما[5] معنى (في) ، تقول (قمتُ إذْ قامَ زيدٌ) معناه (قمت في وقت قيام زيد) فَحُذِفَتْ : (فِي) ، و(الوقت) وجُعِلتْ : (إذْ) نائبةً عنهما[6] ، وبُنِيتْ [إذا][7] لتضمُّنِهَا معنى : (فِي) قَبْلَ حرف الشَّرْطِ .

وكلُّ[8] ماكان من الأسماء على حرفين - أيضًا - فإنَّهُ مبنيٌّ ؛ مثل (مَنْ) و (كَمْ) و (إذْ) و (مُذْ) ، وإنَّما بُنِيَ ؛ لأنه جاء على صيغة الحُروف ؛ إذ ليس في الأسماءِ /٥١٩/ المتمكنةِ ما هو على حرفينِ فلمَّا جاءتْ هذه الأسماءُ على صيغة الحُرُوفُ أشبَهَتْهَا[9] ، فَبنِيَتْ .



(١) تتمة من المصادر ، ولعلها سقطت من الناسخ .

(٢) في البحر ٢/٣٧٢، (ثَمَّ ، وهُنَا بُنِيَا لما تضمَّنَا معنى الحرف الذى كان ينبغي أنْ يوضَعَ ليدلَّ على الإشارة) أهـ، وانظر (معاني الزجاج ١/١٧٥ ، والتبيان للعكبري ص ١٠٨ والبيان ٢/٤٨٣)

(٣) الإنسان : ٢٠ وليس في (ص ، د): نَعِيمًا)

(٤) التتمة من (د) : وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٥) ص ، د (لتضمنها) - تصحيف

(٦) ص ، د : (عنها) - تصحيف .

(٧) زدت هذه الكلمة ؛ فالسياق بدونها مضطرب ، وقد وقع في هذه الأسطر خَلَلٌ نسختيَ أورثها اضطرابًا ، وتشويشًا

(٨) أحسُّ سقطًا قبل هذا الآتي ، كأن يكون (وقيل بُنِيتْ (إذ) ؛ لكونها على حرفيْنِ ، وحُمِلتْ (إذا) عليها ، وكل . إلخ) ، وهو ما ذكره في (٢/٣٥١- المحرر) ، وانظر الحاشية هناك .

(٩) د : (أشبهها) - تصحيف .

البابُ الحادِي عشر

في بناءِ ما أُضيفَ لمبنيّ[1]

وهو قليلٌ ؛ ومنه : أنَّ ظروف الزمان متى أضيفتْ إلى فعلٍ ماضٍ بُنِيَتْ[2] ؛ تقول : (قمتُ يومَ قام زيدٌ) ؛ ويقول[3] النابغة[4]

عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المشِيبَ على الصِّبَا [١٠٥]

ففتح (حِينَ) ، وهى مجرورةٌ ؛ لإضافتها إلى الفعل الماضي ، وقد تقدَّم جميع ذلك في باب (الظُّروف)[5] ، ومن ذلك [المبْهَمُ المضافُ لمَبْنِيّ نحو][6] قوله تعالى : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[7] بُنِىَ (بَيْنَ) ، وهو فاعل (تقَطَّعَ) ؛ لإضافته إلى المُضْمَر ، ومن ذلك - أيضًا - قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[8] بنى (مِثْلَ) ؛ لإضافتها إلى مبنيّ ، وهو (مَا) وموضع (مِثْلَ) رفعٌ ؛ لأنه نعت لـ(حَقٌّ) ولكنه بناها على الفتْحِ ، لما ذكرنا ، ومن ذلك قال الشاعر[9]

لَمْ يمنعْ الشَّرْبَ مَنْهَا غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ [١٨٧]

فقوله (يمنعْ) فعل مستقبل ، و : (غيرَ) فاعلةٌ ، وجاءت منصوبةً ؛ لأنها

---

(١) د ، وحاشية (ص) : (ومن شرطه أنْ يكون مبنيًا على الفتح) أهـ، ولم يعدَّه في المبنيات المحصورة ، وانظر (٤/١٦٩ - المحرر)

(٢) راجع (المحرر ٢/٣٦٧، ٣/ ٢٩٢) .

(٣) ص ، د : (وقول) - تصحيف .

(٤) تقدم والحديث عنه في (٣/ ٢٩٢ - المحرر)

(٥) ذاته .

(٦) التتمة من (ش الشذور ص ٨١) ، ولابُدَّ منها .

(٧) تقدمت والحديث عنها في (٤/١٦٩ - المحرر) .

(٨) ذاته .

(٩) راجع ماتقدم في (٤/١٧٠- المحرر) .

مضافةٌ إلى (أنْ) ، و(أنْ) مبنيةٌ على السُّكون[١] ، وقد تقدم جميع ذلك ، وهذا[٢] مسموعٌ ، وليس بمقيسٍ ، وإنما يُحْفَظُ عن العرب ماجاء مبنيًا ، وعِلَّتُهُ إِضَافته إلى المبنيّ[٣] ، وأكثر كلامِ العرب على الإعراب في ذلكَ[٤]



(١) في الخزانة ٣/٤٠٦ - محقق - (فإنْ قلتَ : (أنْ) حرف ، والحرف لايضاف إليه ، قلت : قال ابن هشام في حواشي الزمخشري البناء في (يَوْمَ) في (يومَ لاتَمْلِكُ) بإضافة (يَوْمَ) إلى (لاَ) والحروف مبنيةٌ مع علمنا أنَّ أحدًا لايتخيل الإضافة ، إلى الحرف)أهـوانظر : (حاشية يس ١/١٥)

(٢) أى نحو : (مِثْل ، وغَيْر) أما الأول فلا خلاف في قياسيته ، والخلاف في المضاف منها لفعل مستقبل ، وقد تقدم في (٣/٢٩٢ - المحرر) .

(٣) تقدم في (٤/١٦٩ - المحرر) أنَّ الكوفيِّين لا يتقيَّدُون بكون المضاف إليه (غيرُ) مبنيًا ، بل يجوز بناؤها على الفتح في كلِّ موضع حَسُنَ فيه (إلاَّ) كان المضاف إليه معربًا أو مبنيًا ، والبصريُّون يجيزونه مع المبنى ، راجع (الإنصاف م ٣٨)

(٤) راجع ماتقدم في (٣/٢٩٣ - المحرر) ، والبحر ٧/٤٥٥ ، ومعاني الفراء ٣/٢٤٥ .

المقالة التاسعة
في الخط وأحكامه
وما يجوز للشاعر

المقالةُ التَّاسِعَة

في الخَطِّ وأحكامُه(١) وما يجوزُ للشاعر(٢)

البابُ الأول(٣)

اعلم أن الخَطَّ على ضربيْنِ مَسْمُوعٌ، ومُخْتَرَعٌ

فالمسموع يُتَّبَعُ اتِّباعًا، وهو ما جاء في كتاب الله - تعالى -، فلايجوز تغييرُه عمَّا ورد عليه.

والمُخْتَرَعُ ما اصطلح عليه العلماء، والكُتَّاب، وقاسه النَّحويُّونَ، وحكم به العروضيُّونَ(٤)

واعلم(٥) أن مدار الخَطِّ [المخترع] على ثمانية أنواعٍ الممدود، والمقصورُ،

(١) في الهمع ٢/٢٤٣ - عن أبي حيان -: (عِلْمُ الخطِّ - ويقال له: الهجاءُ - ليس من علم النَّحو، وإنما ذكره النحويُّون في كتبهم؛ لضرورة مايحتاج إليه المبتدئ في لفظه، وفي كَتْبِه، ولأن كثيرًا من الكتابة مبنيٌّ على أصول نحوية، ففي بيانها بيانٌ لتلك الأصول؛ ككتابة الهمزة على نحو ما تُسَهَّل به، وهو بابٌ في النحو كبير) أهـ، وانظر (الإتحاف ص ١٠).
قلت: وإذا كانت الخط أحد الدَّوالّ الخمس من لفظ، وإشارة، وخطٍّ، وعقد، وحال، فذكره ليس بعيدًا عن المنهج، وانظر: (البيان والتبيين ١/٧٦، ٧٩ - ٨٠)

(٢) كان ينبغي أنْ يضيف (الحكاية) - كما صنع في الفهرست في أول الكتاب، بيْد أنه وقع اضطراب في التقسيم، فأتبع الضرائر والحكاية أبواب المقالة الثامنة، وهى مخالفةٌ لما قدَّم في بيانه وقد تجزَّأت، وأصلحتُ هذا الاضطراب بجعل الأبواب الثلاثة للمقالة التاسعة، كما قصده، وبيّنَهُ في أول الكتاب، وانظر (٤/٢٤٣- المحرر).

(٣) العنوان زيادة على الأصل، وانظر رقم (٢) هنا.

(٤) فأقسامه إذن ثلاثة: خطٌّ يتبع به الاقتداء السلفي، وهو رسم المصحف، وخطٌّ يجري على ما أثبته اللفظ، وإسقاط ماحذفه، وهو خط العروض، وخطٌّ يجرى على العادة المعروفة، وهو الذى يتكلم عنه النَّحوي، وانظر (البرهان ١/٣٧٧، والهمع ٢/٢٤٣).

(٥) ما بين الرقمين وقع في (ص، د) بعد كلمة (فصل) الآتية، وبهذا الصنيع اختل السياق واهتز، وبتأخيرى كلمة (فصل) عنه انتظم الكلام، وأبلغ مقصوده، وأرجو الصواب.

والمهموزُ، والموصولُ، والقطعُ، والحذفُ، والزيادةُ، والبدلُ[١]

فَصْـل

النوعُ الأولُ: وهو المسموع المتَّبَعُ

اعلم أن ماورد في المصاحف مُسَلَّمٌ، مُتَّبَعٌ، لايجوزُ العدولُ عنه[٢]، وأوَّلُ ذلك ماجاءَ في (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَحِيم)؛ [حَيْثُ][٣] حُذِفَ منها ثلاثُ ألفاتٍ - في الخطِّ[٤] -

الألف الأولى من (بِسْمِ)، إلا أنها حُذِفتْ؛ لكثرة الاستعمال[٥]

والثانية التى في اسم (اللَّه)؛ إذ أصله (اللّاهُ) - بلامٍ، ولام ألف، فحُذِفتْ الألف تخفيفًا.

والثالثة ألف (الرحْمَن) - التى بعد الميم[٦] أصله: (الرَّحمان) - بألِفٍ -

---

(١) ذاته.

(٢) ابن الجزري (النشر ١٢٨/٢): (أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارًا، واضطرارًا). اهـ.

وقال الزمخشري (الكشاف ٢٣١/٤): (لأن خط المصحف لم يُراعَ في كثير منه حدُّ المصطلح عليه في علم الخط) أهـ.

وفي البرهان ٣٧٩/١ (سئل مالك - رحمه الله - هل نكتب المصحف على ما أخذتْه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكِتْبة الأولى، رواه أبو عمرو الداني في كتابه (المقنع)، ثم قال (ولا مخالف له من علماء الأمة) أهـ، وانظر (الإتحاف ص ٩، ١٠٣، والهمع ٢٤٣/٢، وإتمام الدراية ص ١٢٩، ٢٣٩).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) شرح الشافية للحسيني (ص ٢٣٤).

(٥) الزجاج (المعاني ٣/١): (لأنه اجتمع فيها مع أنَّها تسقط في اللفظ كثرةُ الاستعمال) أهـ وقال أبو حيان (البحر ١٦/١): (. فلو كُتِبَ: باسم القاهر، أو: باسم القادر، فقال الكسائي والأخفش تُحْذَف الألف؛ وقال الفراء: لاتحذف إلا مع ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾؛ لأن الاستعمال إنما كثُر فيه، فأما في غيره من أسماء الله - تعالى - فلا خلاف في إثبات الألف). أهـ، وانظر (معاني الفراء ١/١-٢، والتبيان ص ٣)، وللزركشي فيه تعليلُ انظره في (البرهان ٣٩٠/١ - ٣٩١)

(٦) القيد لرفع احتمال إرادة الألف الأولى التى حُذِفتْ وصلًا لا كتابة.

فحُذِفَتْ الألف تخفيفًا[١]

وأما العروضيُّون فيثبتون ألف : (الرَّحمن) ، والألف التى في اسم (اللَّه) قبل الهاء ، لأنَّهم يكتبون كلَّ شئ على صُورة اللفظ به[٢]

واعلم أنَّ ماجاء في القرآن مخالفًا للقياس مسَلَّمٌ متَّبع ، لايجوز العُدول عنه ، بل يبْقى على حاله كما ورد ، وليس علَّتُه إلا السَّماع[٣] ؛ وأما قوله تعالى ﴿بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾[٤] ، فإنَّ الألف تثبت في (باسم[٥] الله) في هذه الآية ، لأنَّه لم يَكْثُر استعمالها[٦] ككثرة استعمال (بسْمِ اللَّه الرحمنِ الرحيم) ؛ وكذلك قوله تعالي : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ﴾[٧] ، تثبت الألف فيه للعلّة المذكورة[٨] في (باسْم الله مَجْراهَا) .

النوع الثاني : وهو المُخْتَرَعُ ، وينقسم على ثمانية أقسامٍ - كما ذكرنا -

القسم الأولُ : (المَمْدُودُ) :

وذلك مثل (قِثَّاء) ، و (حِنَّاء) ، و (حِرْبَاء) ، و (حَمْراء) ، و(بيْضاء) و(صفْراء) ، و(عُشَرَاء) ، و(أنْبياء) ، و(أصفِياء) ، و (ونُفَسَاء) و(قَاصِعَاء)[٩] وما

---

(١) شرط حذف الألف من (الرحمن) : ألا يجرَّد من الألف واللام ، فإنْ جُرِّدَ منها كتب بالألف ؛ مثل : (يارحمان الدنيا والآخرة) ، (أدب الكاتب ٢٥٣ ، والهمع ٢/٢٤٠)

(٢) في العقد الفريد (٥/ ٤٢٥) : (إنما يُعَدُّ في العروض ما ظهر على اللسان) أهـ ، وانظر (البرهان ١/ ٣٧٧، والكشاف ١/ ٩٥، وما يأتي في ٤/٢٣٧ - المحرر)

(٣) راجع ما مرَّ قريبًا في الصفحة السابقة ح(٢) .

(٤) هود : ٤١ .

(٥) ص ، د : (اسم) - تصحيف .

(٦) معانى الفراء ١/١-٢ ، ودرَّة الغواص ٢٧٣ ، والرضي ٣/٣٢٨ ، ٣٢٩ ش الشافية ، ونقل السيوطى عن الفراء جواز حذفها في الشاهد ، وهو سهو على الفراء (انظر المتقدم ، والهمع ٢/٢٣٦) وأجاز الزركشي الحذف في : (باسم الله مجْراها) ، (البرهان ١/٣٩١)

(٧) العلق : ١

(٨) الفراء (١/١٢) : (أُثْبِتَ في قوله : ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ ؛ لأنها لاتلزَمُ هذا الاسم ، ولاتكثُر معه) أهـ ، وانظر (التسهيل ص ٣٣٥)

(٩) د ، وحاشية (ص) : (وهو اسمٌ مؤنَّث من أسماء جِحَرَةِ اليربوع) أهـ

أشبه ذلك من جميع الممدودات يكتب في الخط بألِفٍ واحدةٍ، في حال الرَّفْع والجرِّ كقولك (هذا حناءٌ، ورداءٌ، وكساءٌ)[١] بألف واحدة لاغيرُ، وتسقط الألف الأخيرةُ التى هى الهمزةُ، وإن كانت في النَّطق ثابتةً غير مُسْقَطَة، وإنما سقطتُ في الخطِّ تخفيفًا[٢]؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ (هذا حِنَّاءٌ) فقد ثبتتْ الهمزة؛ لوقوع التَّنْوين عليها؛ إذْ كانت الهمزة حرفًا صحيحًا، ولكنه هوائيٌ لاهجاء له، ويصَوَّر في الصُّورة ألفًا، ولا اعتمادَ لَهُ في مخرجه[٣]، بل هو صوتٌ يخرج من الجوف، فتارةً يكتب ألفًا، وتارة يكتب واوًا، وتارة يكتب ياءً، ويأتى بيان ذلك[٤] - إنْ شاء الله -.

وكذلك - في الجرِّ - في قولك (مررتُ بكساءٍ، وحِنَّاءٍ)، فتكتبه بألِفٍ واحدةٍ، وكذلك جميع مابقى؛ هذا في حالة الرَّفع، والجرِّ

وأما في حالة النَّصب فتكتبه بألفَيْنِ، فتقولُ (رأيتُ كساأا /٥٢١/ ورداأا، وحناأً، وقثاأً) كله بألفين - إنْ كان مما ينصرفُ -: الألفُ الأولَى، هى ألفُ (كساء)، والألف الثانية هى المبدلة من التنوين[٥] -، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: (هذا

---

(١) جميعه في (ص) بألف واحدة بعلامة المد هكذا (حنآ)

(٢) الرضى (٣/٤٣١ ش الشافية): (قياس نحو (السَّماء، والبناء): أن تكتب همزته بالألف؛ لأن الأكثر قلب مثلها ألفًا في الوقف. لكنه استُكْرِه صورة ألفين) اهـ.

(٣) سيأتى له في (٤/٤٣١، ٤٥٠) كون مخرجها من أقصى الحلق، وكأنه يقول بقول الخليل هنا؛ قال في (العين ١/٦٤ - ٦٥): (أما الهمزة فسُمِّيت: حرفا هوائيًا، لأنها تخرج من الجَوْفِ فلاتقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هى هاوية في الهواء، فلم يكن لها حَيِّز تُنسب إليه إلاَّ الجَوْفَ) أهـ وانظر اللسان (حرف الهمزة)

(٤) انظر المحرر (٤/٤٣٢).

(٥) ابن قتيبة (أدب الكاتب ص ٢٥٠): (القياسُ أن تكتبه بألفَيْن؛ لأنَّ فيه ثَلاثَ ألفات الأولى، والهمزة، والثالثة، وهى التى تبدل من التنوين في الوقف، فتحذفُ واحدة، وتكتب اثنتين، والكتَّاب يكتبونَه بألِفٍ واحدةٍ، ويدعُون القياس، على مذهب حمزة في الوقوف) أهـ وقال السيوطي ٢/٢٣٤ - الهمع -: (كتبه جمهورُ البصريِّين بألفين وبعضهم، والكوفيُّون بواحدة وهى حرف العلة التى قبل الهمزة، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة) أهـ.

زيدٌ) و(مررت بزيدٍ) فلا تكتُبه بألِفٍ؟ فإذا قلتَ (رأيت زيدًا) كتبتَه بألِفٍ، لأنها مبدلةٌ من التَّنوين - في حالة النَّصب - وكذلك في (كساءٍ) و (رداءٍ) وباقيها، [فجميعُ هذا النَّوعِ يُكْتَبُ بألف واحدةٍ في رفعِه، وجرَّه، وإذا كان منصوبًا كانَ بألفيْنِ][1]

وأمَّا ما لا ينصرف من هذا النَّوعِ فإنه يُكْتَبُ بألِفٍ واحدةٍ - في الأحوال الثلاث -؛ لأنَّ همزة التأنيث لم يثبت لها صورة في الخط، بل حذفت ألفها تخفيفًا، مع ثُبوتِها في النُّطلق

فإذا ثُنِّي جميع هذا الممدُودُ - مما ينصرفُ، وما لا ينصرفُ - كُتِبَ بألفينِ - في حال الرَّفع - تقول من ذلك (هذان حِنَّاءان، وكساءان، ورداءانِ)[2] وكان أصلُه ثلاثَ ألفات: الألفُ التى قبل الهمزة، والألف التى بعدها، والهمزة محسوبةٌ بألِفٍ، فحُذِفتْ ألفُ الهمزة، وبَقِي ألفانِ، كما ترى في قولك (كساءان) الأولى من نفس الكلمة، والثانية ألفُ الإعراب.

وأما في حالة النَّصب، والجرِّ فيُكْتَبُ جميع ذلك بألِفٍ واحدةٍ، وياءٍ بعدها هى علامة النَّصب والجرِّ، والهمزة لا صورةَ لها، بل يُجْعَلُ لها علامةٌ لا سوى؛ فتقول: (رأيتُ كساءين) و (مررتُ بكساءَيْنِ) - بألِفٍ واحدة لاغيرُ -، و النُّون في النصب، والجرِّ، والرفع عوض عن الحركة، والتَّنوين الذى يكون في الواحد.[3]

فإن اتَّصل بهذا الممدُود ضميرُ مخاطَبٍ، أو غائب[4] كُتِبَ كلُّه - في حال الرَّفع - بالواو؛ كقولك: (هذا حِنَّاؤُك)، و (كِساؤُك)، و (رِداؤُك)، بالواو كله كما ترى، وإنْ كان في النُّطق ألفًا[5]، فلما انضمَّ هذا الألف[6] في النطق كُتِبَ بالواو

---

(١) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٢) صورتها في (ص) هكذا: (حناآن ،،).

(٣) راجع (المحرر ٢/ ١١٠، ٤/١١٤).

(٤) وكذلك المتكلم جميعًا

(٥) صورتها في (ص) - بدون علامة الهمزة هكذا (حناوُك .)

(٦) يعنى: الهمزة، وإنْ كان التعبير بالهمزة أولى.

لأجل الضَّمة، ويكتَبُ بالياء - في حال الجرِّ -؛ كقولك (مررت بكسائِك وحِنَّائك وردائِك)[١]، فيكون ذلك كله بالياء بعد الألف، وإن كانت في النُّطقِ ألفًا[٢]، لكن الهمزة لما انكسرت كُتِبَتْ ياءً؛ وتُكْتَبُ بألفيْنِ في حال النَّصب؛ كقولك (رأيت كساأَكَ وحِنَّاأَكَ، وحمراأَكَ) فتكون بألفين الأولى منهما للمَدِّ، والثانيةُ هى الهمزة؛ لأن الهمزة إذا أضيفتْ إلى مُضْمر /٥٢٢/ صار حكمُها حكمَ المتوسطة، فتكتب على حدِّ حركتها في النَّصب بالألف، وفي الرَّفع[٣] بالواو، وفي الجرِّ بالياء[٤]

ولو أضفت هذا كلَّه إلى نفسك، فقلتَ: (هذا حِنَّائِي، وكسائي، وردائِي) كُتِبَتْ [الهمزة][٥] ياء قبل[٦] ياء النَّفسِ، وإنْ كان ألفًا[٧] في النُّطق؛ وإنَّما كُتِبتْ ياءً؛ لأجل الكسرة؛ لأن ماقبل ياء النفس لايكون إلا مكسورًا، والهمزةُ إذا توسَّطَتْ وانكسرتْ، وسكَنَ ماقبلها كُتِبتْ ياء، ولو كانتْ غير ياء النفس[٨]؛ كما تقول: (مررت بحِنَّائِكَ)

وإنْ نَسَبتْ إلى هذا الممدود كتبتَه بألفٍ واحدةٍ، في جميع الإعراب؛ لأنَّ ياء النسبِ تُغَيِّرُ لها ما قبلها؛ فتقول في (حمراء) حمراويٌّ، وفي (كساء) كساوِيٌّ،

---

(١) في (ص) جميعه مصور بالياء دون علامة الهمزة هكذا (بكسايِك.)

(٢) أى همزة.

(٣) ص، د (الضم) - وهو سهو.

(٤) في الهمع ٢/٢٣٤ - ٣٣٥: (إنْ اتصل مافيه الألف بضمير مخاطَب أو غائب، فصورة الألف واو رفعا. وياء جرًا وبألف واحدة هى ألف المدِّ نصبًا، نحو (رأيت سماأك) أهـ، وفي كلام السيوطى نظرٌ بين النظرية والتطبيق، وكلام المصنف على القياس في الهمزة المتوسطة بعد ألف حيثُ تكتبُ باعتبار حركَتِها، فتُكْتَبُ في النصب بألفينِ وإنْ كان الأكثرُون على ترك صورة الهمزة المفتوحة بعد الألف استثقالًا للألفينِ. (انظر ش الشافية للرضي ٣/٣٢١)

(٥) من (د)، وحاشية (ص).

(٦) كلمة غير واضحة في (ص)، ونقلها في (د) (مع)، ولعل ما فهمت أنسبُ.

(٧) أى همزة كما سبق في نظائره

(٨) ش الشافية للرضي (٣/٣١٩).

ألا[1] ترى أنك قد غيرت الهمزة وقلبتَها واوًا في الَّلفظ ، وإن كانتْ في الأصل همزة ، فلما قُلِبَ هذا الألفُ واوًا في النطق كُتبَ بالواو[2]

فإنْ قلتَ : (كسائِيٌّ)، كتبته بياءين ، وكذلك (حِنَّائيٌّ) و (قِثَّائيٌّ) - بياءين الأولى هى الهمزة ، والثانية ياء النَّسب ، وإنْ كانت[3] في النطق ألفا فهى في الخط [ياءٌ][4] ، وكذلك (حِرْبائِيّ) ، و (رِدائِيّ)[5]

القسم الثاني : (المقصُور)[6] :

قد قدمنا أنَّ المقصور ماكان في آخرهِ ألفٌ[7] مفردةٌ[8] ؛ نحو (العصَا) و(الحُبْلَى) و (المَوْلَى) ، و (المُشْتَرَى) ، و (المُسْتدْعَى)

والألف فيه في الخطِّ تختلفُ اختلافًا كثيرًا

فمتى كانت الألف فيه رابعةً ، أو خامسةً ، أو سادسةً ، كتب كله بالياء ؛ مثل (المولَى) - بالرابعة ، و : (المُجْتَبَى) - بالخامسة - ، و(المستدْعَى) -

---

(١) ما بين الرقمين وقع فيه اضطراب كبير في (ص) ، ونقله في (د) كما هو ، والنَّصُّ فيهما : (ألا ترى أنك إذا غيرت الهمزة وقلبتها واوًا في اللفظ ، وإن كانت في النطق (حمراء) (د) وحاشية (ص) : بألفين قبل أن تقلبها واوًا) فلما انضم هذا الألف في النطق كتب بالواو)أهـ (كذا) وقد رأيتَ هذا الخلل ، والاضطراب ، والتشويش ، فلعل ماصنعت المقبول .

(٢) ذاته .

(٣) أى الأولى .

(٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٥) يقصد بتكرر التمثيل التسوية بين صور الهمزة ، سواء أكانت منقلبةً عن واوٍ ، أو ياءٍ ، أو أصليةً ، أو ملحقةً .

(٦) انظر (المقتضب ١/٣٩٣ - ، وأدب الكاتب ٢٧٩ - ، وش الشافية ٣/٣٣٢)

(٧) المحرر (٢/١٩٢) .

(٨) أورد ابن الحاجب وبعض النحاة كلمة (مفردة) في حدِّه - احترازًا من الممدود ، فإنَّ فيه بالأصل ألفين قلبتْ الثانية همزة ، وأعْرَضَ عنه المحققون ، قال ابن يعيش (وهذا كله لاحاجة إليه ؛ لأنَّ قولنا : (ألفٌ) كافٍ في تعريف المقصور) أهـ وقال الرضي (ولاحاجة إلى هذا فإنَّ آخر قولك كساء ، وحمراء ليس ألفًا ، بل قد كان ذلك في الأصل ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو (الفتى ، والعصَا) مقصورًا) أهـ ، راجع : (ش المفصل ٦/٣٧ وش الشافية ٢/٢٢٤ ، والهمع ٢/١٧٣) .

بالسادسة- وما أشبهه .[(١)]

والعِلَّةُ في كَتْبِه بالياء أنَّ الياء تظهر في فعله المستقبل ؛ تقول (أَوْلَى يُولِي) و (اجتبَى يَجْتبِي) و (استدعَى ، يستدعِي) ، فحُمِلَ كله في الخط على حال انقلابها في الفعل[(٢)] ياءً ؛ فإنْ كان ماقبل الألف ياء فإنَّه يكتبُ كلُّه بالألف - رُباعِيًّا كان ، أو خماسيًّا ، أو سداسيًّا[(٣)] ؛ مثل (الدُّنيا) ، و (العُلْيا) و (العطايا) و(الرَّزايا) ، كلُّه يكتب بالألف إلا كلمتينِ شذَّتا ، فكُتِبَتَا بالياء وهما (يحْيَى ، ورَيَّي) - [الاسمان][(٤)] العَلَمان - لازائد عليهما[(٥)] ؛ والعلة في كَتْبِ ذلك كله بالألف ، أنهُم كرهوا اجتماعَ ياءيْن في : (الدُّنيا) وبابها ، وأما : (يَحْيَى) ، و (رَيَّى) فشذَّتا عن القياس[(٦)]/٥٢٣/ وهذا حكم المقصور فيما زاد على الثلاثة .

فإنْ كانت الألفُ ثالثةً[(٧)] ؛ في مثل (عصًا) و (رحًى) و(دعَا) و(رمَى) ، فإن هذا ونحوه يُنْظَرُ أصل الألف [فيه][(٨)]

إنْ كان واوا كُتبتْ بالألف مثل (العَصا ، والعُلاَ ، والرِّضَا) ، فإن أصل هذه [الألف][(٩)] الواو ، لأنك تقول في تثنية (العصا) : عصَوانِ ، فعلمت أنَّ أصلَهُ

---

(١) الفراء (المنقوص والممدود ص ١٤) : (.. كله لا اختلاف فيه ، ويكتب بالياء) أهـ .

(٢) وفي التثنية في غيره . (أدب الكاتب ٢٨١)

(٣) المنقوص والممدود ص ١٩

(٤) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) ابن الحاجب ٣٣٢/٣ ش الشافية - أصل - (إلاَّ في نحو (يحيَى ، وريَّي) - علميْنِ) أهـ ، وقصره الحريرى (الدرة ٢٨١) على (يَحْيَى) ، وقد أفاد السيوطى أنَّ المبرد ألحق بيحيى كل علم منقول من الفعل ، وألحق النحاس كل علم منقول من الاسم كروايًا علما فكتبه بالياء ، للفرق ، والجمهور على الأول ، انظر (إتمام الدراية ص ١٢٩ ، وش الشافية للحسينى ، والعصام ص ٢٣٥)

(٦) فرقا بينهما علمَيْنِ ، وبينهما ، فعلًا وصفةً . (الحسينى - ذاته)

(٧) انظر درة الغواص (ص ٢٨١)

(٨) زيادة لا بد منها في تقويم النص .

(٩) ذاته .

(عصَوٌ)، وتقول (عصَوْتُه بالعصا) أي ضربته[١]، و (العُلاَ) مأخوذ من (عَلاَ، يعلُو)[٢] و: (الرِّضَا) مأخوذٌ من الرِّضوان

وإنْ كانَ أصلُها ياءً [كتبت بالياء][٣]؛ مثل (الغِنَى، والفَتَى، والهوَى، والرَّحى)[٤]، فإن ذلك كله أصله ياء؛ لأنك تقول (غَنِيتُ) - في الغِنَى[٥] -، وفي [تثنية][٦] فتًى تقول فَتَيان، وفي (الهَوَى) تقول (هَوِيتُ) - في فعله[٧]، وفي (الرَّحَى)[٨] رَحَيَانِ - في تثنيته -، والعلَّةُ في ذلك أنَّهم أرادُوا الفرقَ بين ذوات الواو، وذوات الياء؛ هذا في الأسماء، وفي الأفعال؛ مثل (دَعَا)، و(غَزَا)[٩] و (كَسَا)، يكتبُ بالألف؛ لأنه من (دعا، يدعو) و (غزا، يغزُو)، ومن: (دعوت دعْوَةً) و: (غزوتُ غزْوةً)[١٠]، ومن (كسوت)، ومن (الكسوة)، ولذلك كُتِبَ كلُّه بالألف.[١١]

وإنْ كان من ذوات الياء كُتِبَ بالياء، نحو (رمَى، وسعَى، ومَشَى)؛ لأنك تقول (رميتُ، وسعيْتُ، ومشيْتُ) و(الرمْيُ، والسَّعْيُ، والمشْيُ)[١٢] وكذلك المقصور من الأسماء، كله على هذا القياس ذواتُ الواوِ تُكْتَبُ بالألف، وذواتُ

---

(١) أدب الكاتب ٢٨١، والمخصص ١٢/١٥، والاقتضاب ١٥٤

(٢) المراد ما تظهر فيه الواو، لا أصل الاشتقاق.

(٣) زيادة لا بد منها في تقويم النص

(٤) كتب جميعه في (ص) بالألف.

(٥) د: (الغناء) - تصحيف.

(٦) زيادة لا بد منها في تقويم النص.

(٧) المنقوص والممدود للفراء (ص ١٦).

(٨) كتْبُها بالياء هو اللغة العليا، ويجوز كَتْبُها بالألف؛ إذ من العرب من يقول (رَحَوْتُ الرَّحَا) فالألف أصلها الواو. (أدب الكاتب ٢٨١)

(٩) ص: (عرا) - وهو صواب، وأثبتُ المعْجَم لمناسبة تخريجه.

(١٠) يريد ظهور الأصل في المضارع، وفي المصدر المرَّة، وفي الإسناد إلى المتكلم.

(١١) ابن ولاد (المقصور والممدود ص ٦): (فإن كانت ألفُه مبدلةً من واو كُتِبَ بالألف على اللّفظ) أهـ

(١٢) يريد ظهور الأصل عند الإسناد إلى الضمير المتحرِّك، وفي المصدر.

الياء تُكْتَبُ بالياء[١]

فإن اتصل جميع المقصور بمضمر[٢] كُتِبَ كلُّه بالألف ثلاثيًّا[٣] كان، أو رباعيًّا، أو خماسيًا، أو سداسيًّا؛ مثل قولك (هذا فتاهُ، ورحاهُ، وعصاه، ومولاهُ، ومشتراكَ، ومستدعاكَ) ونحوه من الأسماء، ومن الأفعال (غزاكَ، ورماكَ، وغزاهُ، ورماهُ) ونحوه من الأفعال؛ لأن الألف لمَّا اتصلتْ بالمضْمر صارت كأنها متوسِّطة، فكُتِبَتْ ألفًا

فَصْل

فإنْ قيلَ فبأيِّ شيءٍ يُعْرَفُ ذواتُ الواو من ذواتِ الياء؟ فقل بأحدِ ثمانية أشياءَ:

إما بالتثنية؛ كقولهم: (الفتيَان، والعَصَوان) في تثنية (فتَى، وعصَا)

وإمَّا بالجمع؛ في مثل (القَنَوات، والعَصَوات) في (قناة، وعصا)[٤] و: (الحَصَياتِ) في جمع حصاة.

وإما بوزن (فَعْلَة)، مثل (الغزْوة) و(الرَّمْية)

وإما برد الفِعْلِ إلى نفسك في الثلاثي مثل: (غزوتُ) و (رميتُ)

/٥٢٤/ وإما بالفعل المستقبل؛ مثل (يغزوُ، ويرمِي) ونحوه - من الثلاثيّ - والعلة في ذلك كله السماعَ؛ لأن هذه ألفاظٌ قد جاءت عن العرب على هذا

---

(١) ذهب ابن معطي (الفصول ٢٥٧) إلى أنَّ جميع مايكتب بالياء يجوز أن يُكتبَ بالألف، وهو مذهب الفراء (المنقوص والممدود ص ١١)، وقال ابن ولاد (المقصور ص ٦): (وإنْ كانت ألفُه مبدلة من ياء كتبت بالياء على جهة الاختيار. وإنْ شئتَ فاكتبه على اللفظ) أهـ، وقال نقره كار (شر الشافية ص ٢٣٥) (ومنهم من يكتب الباب كله، أى ماكان ألفه ثالثة بالألف، سواء كانت عن واو، أو عن ياء؛ لأنه القياس) أهـ وإليه ذهب المصنف في (ص٢/١٩٤- المحرر) وانظر ما علقته هناكَ

(٢) لغير الرفع - كما في تمثيله -

(٣) منقلبة ألفهُ عن واو، أو عن ياء، وراجع (أدب الكاتب ص ٢٨٣)

(٤) ص، د: (عصاة) - بالتاء، تصحيف.

الوضع ، وهو أنَّ (غَزَا) جاء مستقبلهُ على (يغزُو) ، وأنَّ (رمى) جاء مستقبله على (يرْمى) ، فلو قال قائل في (غزَوْتُ) ، (غَزَيْتُ) ، وفي (عَدَوْتُ) (عديتُ) ، وفي (محوْتُ) : (محيتُ) لأمكن ذلك ، ولكنَّ العلماء تتبعُوا كلام العرب ، فوجدوا ذواتِ الواو على (فعَلَ يفْعُلُ)(١) - بضم العين - ؛ مثل (غَزا - يغزُو) و (دَعَا يدعُو) ولم يُسْمع عن العرب خلافُ ذلك ؛ لم يقولوا في مستقبل (غزا) (يَغْزِى) قَطُّ ، بل هو على (غزا ، يغزُو) ، فعلى هذا لايجوز النطقُ إلاَّ بما سُمِعَ عن العرب ، وإنْ أمكن النطْقُ بغير المسموع ، ولم يُسْمَع عنهم - أيْضًا -[أَنَّهُم قالوا](٢) في مستقبل(٣) (رَمَى) : (يرمُو) ولا في (سَعَى) (يسعُو) ؛ لأنهما من ذوات الياء ، ولم(٤) يُسْمَعْ فيها(٥) ، (يَفْعُلُ)(٦) - بضم العين - بل جاء عنهم (يَفْعُل) - بضم العين - في الواوى(٧) أصلًا مطردًا وجاء عنهم (يَفْعِلُ) - بكسر العين - في اليائيّ(٨) أصلًا مطردًا ، فوجب علينا اتباع العرب ؛ لأن العربية لم تؤلَّفْ إلاَّ لضبط كلام العرب ، وما نطقُوا به كان هو المتَّبعَ ، وما لم ينطقُوا به كان فاسدًا

وإما أن يكون في أول الكلمة واوٌ ، من نفس الكلمة(٩) ، مثل (وَعَى) و(وَفَى) و (وَنَى) و (وَشَى) ، و (وَقَى) فكل هذا ألفُه منقلبه عن ياء ؛ لأنه ليس في كلام العرب ما فاؤه ، ولامه واو(١٠) فلهذا كُتِبَ هذا بالياء ، لأنَّ أوله واو ،

---

(١) انظر ما يأتي في (٤/٣١٣) .

(٢) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) (مستقبل) بين السطرين في (ص) .

(٤) ص ، د : (فلم) - بالفاء - والمقام للواو .

(٥) أى ذوات الياء .

(٦) انظر ما يأتي في المحرر (٤/٣١٣) .

(٧) ص ، د : (الواو) ، (الياء) - تصحيف .

(٨) ذاته .

(٩) قَيْدُ تأكيد ، وإنْ كانت الواو لاتزاد ابتداء .

(١٠) أىْ في الفعل ، بخلاف الاسم فقد ورد فيه على ماتقدم في (٤/١٠٩- المحرر) ، وانظر (الحسيني - ش الشافية ص ٢٣٦) .

وهذا قياسٌ مطَّرد.

وإما أنْ تكون عينُ الكلمة واوًا، مثل (عَوَى) و(شَوَى) و(ذَوَى) و(نَوَى) و(لَوَى) و(رَوَى) و(زَوَى)، فإن ألفه منقلبةٌ عن ياء[١]، فلذلك يُكْتَبُ بالياء؛ هذا قياسٌ مطَّرِدٌ - أيضًا -

وإما بالإمالة[٢] في مثل (بَلَى)، و(مَتَى)؛ فإنَّ هذا لما أُمِيلَ عُلِمَ أنَّ ألفه مُشْبِهَة [ألف][٣] (عَوَى) و(شَوَى)[٤]، و(رَمَى) و(مَشَى)، فلذلك كُتِبَتْ ياءً، ويَجْمَعُ هذا جميعَه (الاشتقاقُ)، فمتى ظهرت الواو في بعض متصرِّفَاتِ الكلمة، فهى من ذوات الواو، وتُكْتَبْ بالألف، ومتى ظهرت الياء في بعض متصرِّفاتِ الكلمة، فهى من ذوات الياء، وتكتبْ بالياء، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ (رمَى) و(سَعَى)[٥]، وقيل: ممَّ هذه الألفُ منقلبةٌ؟ قلتَ عن ياءٍ؛ لأن اشتقاقه من (الرمْى) و(السعْى)، فظهور الياء في المصدر الذى هو /٥٢٥/ الرَّمْى، والسَّعْى دالٌّ على أنَّ ألف (رَمَى)، و(سعَى) منقلبة عن ياء، وكذلك (عصًا) الدليلُ على أنَّ ألفها منقلبةٌ عن واو قولهم (عصوْتُه بالعَصَا) أى (ضربتُه بها)[٦]، فلمَّا ظهرت الواو في الفعل علمتَ أن ألفَه منقلبةٌ عن واو، ويُكْتَبُ بالألِف، وعلى ذلك فقس.

[وكلُّ الحُروف تُكْتَبُ بالألِف][٧]؛ فأمَّا كَتْبُهم (إلى)، و(عَلَى)

---

(١) إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو إلا ما شذَّ، نحو: القوى، والصوى، راجع (ليس ص ٧٧ والحسيني، والعصام ص ٢٣٦).

(٢) أى فإنْ جُهِلتْ كان القياسَ الإمالةُ، فيكتب ياء، وإلاَّ فبالألف اعتبارًا بالملفوظ (ش الشافية للرضى ١٣٢/٣)

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ص (سوى) - بالمهملة، والمثبت من (د).

(٥) (سعى) بين السطرين في (ص).

(٦) راجع (٢١٣/٤ - المحرر)

(٧) ما بين الحاصرتين من كلام السيوطي في (إتمام الدراية ص ١٢٩ - هامش المفتاح) ولابد منها تقويمًا للسياق، ولعل نحوها سقط من الناسخ.

و(لَدَى)[١] بالياء فلأنَّها تنقلب مع المضمر ياءً، تقول (إليْك) و (عليْك) و(لديْك)[٢] فأمَّا (حَتَّى)[٣] فتكتب بالياء حملًا على (إلى)؛ لأنها مشاركةٌ لهَا في الغاية[٤]

وأمَّا: (كَلاَّ) - بالتشديد - فيُكْتَبُ بالألف على الأصل، وهو ظاهر النطق[٥] لأنها لم تشبه (إلى)، ولا غيرها، فبقيت على أصْلها

وأمَّا (كِلَى)، و (كِلْتى) فيكتبَان بالياء؛ لإمالتهمَا، والمُمَال قريبٌ من الياء، فيكتبان بالياء - وأنهما اسمان لا إشكال فيهمَا[٦] - ولأنَّ[٧] ألفهما تنقلب مع المضمر ياءً في حال النَّصْبِ، والجَرِّ؛ مثل قولك (رأيت كليْهِما، وكلتَيْهِما)، و(مررت بكليْهما، وكلتيْهِما)[٨] فقد علمتَ من هذه الأصول الثمانية أنَّ الألِفَ إذا جُهِل أصلُها[٩]

---

(١) (لدى)، ظرف، ولجهل ألفها عوملت معاملة الحروف.

(٢) أدب الكاتب (ص ٢٨٣) وقال الزجاجي (معانى القرآن ٣٧/١) (الألف غُيِّرتْ مع المُضْمر، فأبدلت ياء؛ فيفصَل بين الألف التى في آخر المتمكنة، وبين الألف التى في أواخر غير المتمكنة التى الإضافة لازمة لها) أهـ، وانظر (الكتاب ٤١٢/٣ - محقق)

(٣) وإن كانت لا تُمَال ألفُها، ولا تقلبُ ياءً.

(٤) لعل هذا التوجيهَ أقرب مما نقله السيوطي عن الأنباري في قوله (الهمع ٢٠٤/٢): (إنما كتبت بالياء - وإن كانت مما لا تمال - فرقًا بين دخولها على الظاهر، والمكنىّ، فلزموا فيها الألف مع المكْنيّ حين قالوا: حتَّاىَ وحتَّاكَ، وحتَّاهُ، وانصرف إلى الياء مع الظاهر، حين قالوا: حتَّى زيدٍ) أهـ، وفيه نظر؛ إذ جرُّها المضمَر منكَرٌ من كثير، وانظر (الحسيني، ش الشافية ص ٢٣٦)

(٥) وعلى ما هو الأصل في الحروف.

(٦) لعل إفرادَ الضمير أنسب؛ فيقال: (فيه) عودًا على الكون المبتدأ

(٧) ص، د: (وأنَّ) سهو؛ إذ هو علَّة ثانية.

(٨) ذكر وجهًا واحدًا: كتْبُهُمَا بالياء؛ ولما علَّلَ، وهو ظاهرٌ في (كلتا)؛ لمجاوزتها الثلاثَة والدارِسُون على أنَّ (كِلاَ) على الوجهين: بالياء والألف؛ لاحتمالَيْن، أى: لاحتمال كون ألفه ياءً بدليل الإمالة، واحتمال كونها عن واو بدليل قلبها تاء في (كلتا)، راجع (ش الشافية للرضى ٣٣٣/٣، وللحسيني ص ٢٣٦)، وعلى الثاني فكتْبُها بالألف، وحمل (كِلْتَا) عليها، وإن كان القياس فيها الياء؛ إذ ألفُها رابعة، انظر: (الهمع ٢٤٣/٢)

(٩) أى: فيما له اشتقاق.

هل هو من[١] الواو، أو مِنَ[٢] الياء؟ نُظِرَ في اشتقاقها؛ فإن ظهرتْ الواوُ كُتِبَ بالألِف[٣]، وإنْ ظهرتْ الياءُ كُتِبَ بالياءِ

واعلم أنَّ الألفَ إذا جُهِلَ أصلها، ولم يُعْلَم أنها من الواو، أوْ من الياء في جميع هذه الجهات الثمانية، أوْ في الاشتقاق، كُتِبَ بالألِف حملًا على الَّلفظ[٤]؛ لأنه الحاصل؛ مثل ألف (مَا) وألف (ذَا) و ألف (تَا)، ومثل (مَتَى)[٥]؛ لأن هذه الألفاظ لم يكن لها اشتقاقٌ، فيعرفُوا[٦] أنَّها من ذوات الواو، أوْ ذوات الياء

ومما يدلُّ على ذوات الواو، والياء قولُ الحريري[٧]:

(١٩٠) إذَا الفعْلُ يومًا غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُه فألْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ ولاَ تقِفْ
فإنْ يَكُ[٨] قَبْلَ التاءِ ياءٌ فكتْبُهُ بياءٍ وإلاَّ فهْوَ يكْتَبُ بالألِفْ

---

(١) كلمة: (من) في الموضعين مقحمة.

(٢) ذاته.

(٣) في مفتوح الفاء، أما المكسورُها، والمضمومُها، كالعِداء، والرِّبا، والعُلاَ، فالبصريُّون على أصلهم الممهد من كتبها ألفا، وخالفَ الكوفيُّون فكتبوها بالياء؛ قال الفراء: (المنقوص والممدود ص ١٣): (يكتَبُ بالياء، وأصْلُه الواو، لِلَّضمة التي في أوله، وربما كُسِرَ أولُه، فيقال: كِسًي، ورِشًى، فيُبْنَى جمعه على واحده ويُكْتَبُ بالياء) أهـ وراجع: (ص ٣٣ منه ومجالس ثعلب ص ١٤، والمخصص ١٥/١١٣، وديوان الأدب ٤/٢٣، واللسان (عدا)، والاقتضاب ص ١٧٣)

(٤) ابن ولاد (ص ٦): (وماكان من غير هذا مما لايُعرف، فاكتبْه على اللَّفظ) أهـ والسيوطي - عن الزجاجي - (٢/٢٤٣ - همع): (إذا أشكل عليك شئ مما آخره ألف، فاكتبْه بالألف؛ لأنه الأصل) أهـ

(٥) لم يوفَّقْ في تمثيله به، إذ زاحم به ما يتعيَّن كتبُهُ بالألف، وهو ليس كذلك، وإنما كتبُهُ بالياء، لإمالته، قال ابن الحاجب: (فإنْ جُهِلتَ، فإن أميلت فالياء، نحو (متى)، وإلا فالألف) أهـ، (ش الشافية ٣/٣٣٢ - أصل) ولعل المصنف يَؤُمَّ (إذَا) فسُهِيَ عنه

(٦) د: (فيعرف)

(٧) أبوُ محمد: القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصري، ولد بالبصرة سنة ٤٤٦/١٠٥٤م وقرأ على الفضل القصباني، كانَ أديبًا لغويًا، غاية في الذكاء والفِطْنة، شُهِرَ بمقاماته الخمسين، والتى رزقت رواجًا واسعًا، وتُرْجِمَتْ إلى لغات كثيرة، توفي بالبصرة سنة ٥١٤ أو ٥١٥ أو ٥١٦ هـ/ ١١٢٣ م من تراثه: المقامات، ودرة الغواص، ومُلْحة الاعراب، وغيرها، انظر (الإشارة، لوحة ٤١ والوفيات ٤/٦٣ - والبغية ٢/٢٥٧ - والهدية ١/٨٢٨، والخزانة ٦/٤٦٢، والموسوعة ٣٩٨)

(٨) يروى: فإن تَرَ قَبْلَ التاءِ ياءً.

ولاَ تَحْسَبِ الفِعْلَ الثلاثيَّ والَّذِى تَعَدَّاهُ والمهْموزَ في ذَاكَ يَخْتَلِفْ[(١)]

القسم الثالث : (المهموزُ)

اعلم أنَّ المهموز ينظر فيه

فإن كانت الهمزة أولًا ، صُوِّرتْ -بأى حركة تحركتْ -ألفًا[(٢)] على كل حال[(٣)] مضمومةً كانت ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ، نحو (أُمٌّ) ، و(أَخٌ) و (إبلٌ) وما

---

(١) وردت هذه الأبيات الثلاثة في (شرح مقامات الحريري ص ٥٣٥) والمقالة السادسة والأربعين - (الحلبية) - ، وقبل الأبيات : (فقال له ما عقْدُ هجاء الأفعال التى آخرُها حرف اعتلال ؟ فقال اسمعْ - لاصَمَّ صدَاك ، ولا سمعتْ عِدَاك ، ثم أنشد ، وما استرشد) وقد تعقب ابنُ الخشاب الحريري في هذه الأبيات ، فقال في رسالته (ص ٣٣) في الرد على الحريري (ملحقة بشرح المقامات) .

(أمرُ مايكتب بالياء والألف من الأفعال التى اعتَلَّتْ أواخرُها ظاهرٌ بما أشار إليه أهل العربيَّة وقد خلطه ابن الحريري بنظمه ، وزاده إشكالًا قوله : (الأفعال) مطلقًا غير محقق ؛ لأنَّ هذا الفرق الذى أراده إنما هو مختصٌ بالأفعالِ الماضية ، لاغيرها مطلقًا

وقوله (ولا تحْسَبِ الفِعْل) فيه تخليطٌ ، لأنَّ الثلاثيَّ من الأفعال خاصة يُفْرَقُ فيه بين ذوات الياء ، وذوات الواو ، بالرد إلى الضمير أما ما تعدَّى الثلاثيَّ فإنه لايختلف ؛ لأنَّ ذوات الواو ترجع فيه إلى ذوات الياء ، فيستوى فيه لفظ الجميع والمهموزُ أيضا لايحتاج فيه إلى نظير ؛ لأنه لايختلف ، كقولك (سلأ) ، و (هنأ) ، فلا وجه في تخليط الأبواب الثلاثة التى جمعها في البيت الأخير ؛ فإنه زاد الباب إشكالًا بقوله : (في ذَاكَ يَخْتَلِفْ) ؛ فإن (ذَاكَ) إشارة إلى الاعتبار بالرد على الضمير ، والفرق من بُعْدٍ ، فينظر طالب الفرق أنَّ هذا الفرق مستمرٌ في الأبواب الثلاثة ، وأنَّ مازاد على الثلاثة ، والمهموز يتنوَّعان كما يتنوَّع الثلاثي ، وقد بيَّنا أنهما لايختلفان في كل مايكتب بالألف ، ومازاد على الثلاثة كله يكتب بالياء)اهـ ، ودافع ابن بَرِّى فقال (لم يُرِدْ ابنُ الحريري بالمهموز ما أراده ابن الخشَّاب ؛ لأن ذلك لا يَخْفَى على من له أدنى معرفة بهذا النحو وإنما الذى أراده بالمهموز العين ؛ مثل : (شأى ، وبأى) فإنّ من الكُتَّاب من يختار كتابة هذا النَّحو بالياء كراهةَ أن يجتمع ألفانِ في الخطِّ ؛ كما كتبوا (يعْيا ، ويحْيَا) بالألف ، كراهة اجتماع ياءين في الخط ، والذى يختاره ابن الحريري أن يكتب المهموز العين بالألف ، إذا كان أصلها الواو ؛ ليطرد الباب ، ولايختلف ، وليس اجتماع ألفين كاجتماع ياءين ، ألا ترى أن الكُتَّاب يقولون : (رأيت كَساأ) فيكتبون بألفين ولا يبالون باجتماعهما) اهـ .

(٢) كلمة : (ألفًا) مكررة في (ص ، د) بعد كلمة (صُوِّرَتْ)

(٣) نقره كار (ش الشافية ص ٢٢٩) (وسواء كانتْ همزة قطع ، أو همزة وصل ، وسواء كانت أصليةً ، أو منقلبة ، أوزائدة ؛ لأنَّ الهمزة تشارك الألف في المخرج ، وهى أخف حروف اللِّين ، فأُبدِلَتْ=

أشبهه /٥٢٦ /فإن كانت هذه الهمزة - التى هى أوَّلُ الكلمة - مفتوحةً[١]، ودخل عليها همزةُ الاستفهام كُتِبَتْ[٢] بألفين، مثالُ ذلك (أَأَخُوك قائمٌ؟)، (أَأَخوك عمرُو؟) ونحوه (أَأُمُّك مريمُ؟)[٣]، (أَأَنذرْتَها؟) فإنْ كانت الهمزة من أوَّل الكلمة همزةَ وصلٍ - [وهى مضمومةٌ، أوْ مكسورةٌ -][٤] ودخلتْ عليهَا همزةُ الاستفهام، فإنَّ همزة الوصل تسقُط لفظًا، وخطًّا، وتُكْتَبُ همزةُ الاستفهام وحدَها ألفًا[٥] مثاله (أَبْنُك خيرٌ أمْ غلامك؟)، (أَسْمُكَ محمدٌ أم زيدٌ؟) تذْهَبُ ألفُ الوصل، وتبقى ألف الاستفهام مفتوحةً مكتوبةً ألفًا؛ وإنما حُذِفتْ ألف الوصل؛ لأن ألف الاستفهام تُغْنِى عنها[٦]، ومثله - قوله تعالى -: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾[٧] يُكْتب بألفٍ واحدة، وهى ألف الاستفهام، ولو[٨] لم يكنْ استفهامًا، وكان خبرًا كان - أيضًا - بألفٍ واحدةٍ، إلا أنها في الاستفهام

=ألفا في الخطِّ للتخفيف؛ لأنَّ التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الخطِّ أيضًا) أهـ وانظر (ش الشافية للرضى ٣/٣١٩، ٣٢٠، والتسهيل ص ٣٣٥ وإتمام الدراية ١٢٧، والهمع ٢/ ٢٣٣، والفصول ٢٥٨).

(١) أي: وهى قَطْعٌ

(٢) أى الكلمة.

(٣) مثَّل للمضمومة، وتقديمه للمفتوحة حسبُ، وكأنَّه يشير إلى مذهب له في كتبِها أيضًا ألفًا مع همزة الاستفهام، وقد جوَّز جماعة، منهم ابنُ مالك كَتْبَهَا مطلقا ألفا بعد ألف الاستفهام، مكسورةً أو مضمومةً، والآخرون على أنها تُصَوَّر بصورة حركتها (أدب الكاتب ٣١٥، والهمع ٢/٢٣٦).

(٤) زيادةٌ لا بد منها، مفادةٌ من كلامه الآتي: (فإنْ كانت همزة الوصل مفتوحة.)، ولعل نحوها سقط من الناسخ، وقد نصَّت عليها المصادر، انظر مثلا: (المرادي ٥/٢٧٦).

(٥) الفراء (المعاني ٢/٣٥٤): (هذه ألف الاستفهام، فهى مقطوعة في القطع والوصل، لأنها ألف الاستفهام، ذهبت الألف التى بعدها؛ لأنها خفيفة، تذهب في اتصال الكلام) أهـ وفي قراءة أبى جعفر (آسْتَغْفَرْتَ) - بالمد - قال ابن جنى: (إنها مضعوفةٌ؛ لأنه أثبت همزة الوصل، وقد استغنَى عنها بهمزة الاستفهام من قبلها، وليس كذلك طريق العربية) أهـ، (المحتسب ٢/٣٢٢)، وانظر (البحر ٨/٢٧٣، والتذييل والتكميل ٦/٨٦)

(٦) أى لأجل عدم الإلباس، وانظر (النشر ١/٣٧٨، وليس ٣٥٣، والإتحاف ص ٥٠)

(٧) الصافات: ١٥٣

(٨) د: (ولم) - بسقوط (لو) - تحريف.

مفتوحةٌ[١] ، وفي الخبر مكسورةٌ ، موصولةٌ ؛ تقول - في الخبر - (اصطفَى زيدٌ[٢] البناتِ على البنينَ) - إذا كنتَ مخبرًا بذلك عنه ، فتكتبُه بألِفٍ واحدةٍ ، مكسورة موصولة ؛ وتقول - في الاستفهام - (يازيدُ أصطفيتَ البناتِ على البنينَ ؟ أم لاَ ؟) فتكتبُه بألِفٍ واحدةٍ مفتوحةٍ ، مقطوعةٍ فإذا[٣] كان قبل الخبرية[٤] [لفظ][٥] سقطتْ في اللفْظ[٦] ، فلما دخلت همزةُ الاستفهام على همزة الوصل حُذِفتْ همزة الوصل ، وبقيت همزة الاستفهام مفتوحةً ، وتكتب بألِفٍ واحدةٍ مفتوحةٍ[٧]

فإن كانت همزة الوصل مفتوحةً ، في مثل (الرَّجل) و (الغُلام) ودخلت عليها همزة الاستفهام كتبتْ بألفين ؛ كقولك[٨] (آالرَّجلُ عندَكَ) ؟ (آالرجل في الدار ؟) (آالغلام قام) ؟ - بالمدِّ في ذلك كله - ، قال الله تعالى ﴿ آاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [٩] ، وقال - تعالى - ﴿ قُلْ آالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ [١٠] ، وما أشبه ذلك .

فالأولىَ : ألـفُ الاستفهام ، والثانيةُ ألـفُ الوصل[١١] وإنما ثبتت

---

(١) رُبَّما نُظِر عليه في استشهاده بالقرآن الكريم في الخط ، كما هنا ، وفيما سيأتى من فصوله ، وخط المصحف متَّبع غير مقيس عليه في كثير منه - كما سبق - ، ويُجابُ عن ذلك بأنَّ خط المصحف موافق للقوانين المصطلح عليها ، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتِّباعها ، ولا تتعدَّى إلى سواها ، وما استشهد به هنا ، وفيما سيأتى خطًّا من القرآن العزيز واردٌ على المصطلح عليه منهم ، فثبت وجْهُهُ ، وانظر (النشر ٢/١٢٨)

(٢) ص ، د : (زيد اصطفى .) وهو سهو بتقديم وتأخير ، كما يُفهم من قوله (مكسورة) ، وما يأتى ، ومعلومٌ أنَّ الكسر في الموصولة لا يتحقَّقُ إلاَّ ابتداء

(٣) د : (فإن) ، وهو صواب .

(٤) د : (الخبر) تصحيف .

(٥) من د ، وحاشية (ص)

(٦) د : (باللفظ) - تصحيف .

(٧) لم يمثل لهمزة الوصل المضمومة بعد همزة الاستفهام ، وهى نحو (أَضْطُرَّ عليٌّ إلى كذا؟) (أَصْطُفِيَ زيدٌ أم عمرو) ؟

(٨) د : (وقولك) - تصحيف

(٩) يونس ٥٩ .

(١٠) الأنعام : ١٤٣

(١١) د ، وحاشية (ص) : (وهى مفتوحةٌ) أهـ أىْ قبل دخول الاستفهام .

صورتها[١] في الخطِّ ؛ لِيُفرَقَ بين الاستفهام وبين الخبر[٢] ، إلا أنَّ الثانيةَ لا تُحقَّقُ بحالٍ في النطق ، بل تكون مَدَّةً[٣] لا غيرُ[٤] وأما قراءة[٥] أبى جعفر[٦] ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[٧] - بقطع همزة الوصل من اسم (الله) وسكون الميم من (ألم)-[٨] فإنَّه لما كان مذهبُه الوقفَ على فواتح السُّور[٩] صارتْ همزة الوصل [عنده][١٠] كهمزة / ٥٢٧ / القطع ؛ إذ هى مبتدأ [بها ، وذلك أنَّه لما قال (ألم) وقف على الميم ، ثم ابتدأ فقال (أَللَّهُ) - بقطع الهمزة[١١] فإنْ كانتْ الهمزة همزةَ قطع أثبتَّها

---

(١) سقطت (صورتُها) من (د)

(٢) المبرد (المقتضب ١/ ٢٢٣) : (فإن لحقت ألفُ الاستفهام ألفَ الوصل لم تُحذَفْ ؛ لأنها مفتوحة ، فلو حذفَتْ لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل ، ولكن تجعلها مدَّة) أهـ وابن مالك على الحذف ، وإليه ذهب ثعلب خطًّا لا لفظًا ، قال أبو حيان : (وهو شئ ذهب إليه أحمد بن يحيي ؛ قال والذى عليه أصحابنا أنْ يكتبا ألفين : إحداهما ألفُ الوصل ، والأخرى ألف الاستفهام) أهـ ، انظر (التسهيل ٣٣٥، والهمع ٢/٣٣٥، ومعاني الحروف ٣٤، والبرهان ١، ٣٢١)

(٣) ص ، د : (يمدة) وأحسبُه تصحيفًا ، وأثبتُّ الراجح

(٤) ابن الجزري (١/ ٣٧٧) : (أجمعوا على عدمِ تحقيقها ؛ لكونها همزة وصل ، وهمزة الوصل لاتثبت إلا ابتداء ، وأجمعوا على تليينها) أهـ ، وانظر بعده و(الإتحاف ص ٥٠) .

(٥) مناسبة اللاحق للسابق الاستدلال على وقوع همزة الوصل في الدرج ، وقد سبق أنَّ المسبوقة بلفظٍ تسقطُ ، وهو استطرادٌ ليس محله هنا على كل حال .

(٦) يزيد بن القعقاع المخزومي المدنيّ ، إمام أهل المدينة في القراءة ؛ وإليه انتهت الرئاسة ، قرأ على عبد الله بن عباس ، وعلى أبى هريرة ، وغيرهما ، وتوفي سنة ١٣٠ هـ ، راجع (الفهرست ص ٣٦، والنشر ١/١٧٨ ، ٢٢٥ ، ٢/٢١١) .

(٧) آل عمران ١ ، ٢

(٨) وبها قرأ أبو جعفر الرؤاسي أيضًا ، وعاصم ، والإجماع على فتح الميم ، وطرح الهمزة وصلًا ، وانظر (الارتشاف ق ١٠٣ / ب ، والبحر ٢/٣٧٤، ومعاني الفراء ١/٩، والزجاج ١/٣٧٣، والحجة ١٠٥) .

(٩) في النشر ١/٤٢٤ : (حروف الهجاء الواردة في فواتح السور ؛ نحو ألم ، ألر ، فقرأ أبو جعفر بالسَّكت على كل حرف منها ، ويلزم من سكنه إلزام المُدْغَم منها ، والمُخْفَى ، وقطع همزة الوصل .) أهـ وانظر منه(٢/٢٠٦ ، والإتحاف ص ٦٣ ، ١٢٥)

(١٠) التكملة في الموضعين من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(١١) ذاته .

هى، وهمزة الاستفهام(١)، فتقول ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾(٢) ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾(٣) بغير(٤) مدٍّ، ومنهم من يدخِلُ ألفاً بين الهمزتين، فيقول (آأنذرْتَهُم؟) (آأنْتُمْ)؟ فيصير ثلاث ألفاتٍ في الخطِّ، فحذفت إحدى الألفات تخفيفًا، وبقى في الخط بألفينِ، ومنهم من يليِّن(٥) الثانية(٦)؛ فيقول (آأنذرتهمْ) - بهمزة [ومدَّة، ويُسْقِطُ الهمزة الأخيرةَ](٧)، ويُكْتَبُ بألفين في ذلك كلِّه

فَصْل

وإنْ كانتْ الهمزةُ وسطًا نظَرْتَ

فإنْ كانت ساكنةً كانت على حكم [حركةِ](٨) ما قبلها؛ مثل (رَأْسٌ) - يُكْتَبُ بالألف إجراءً على حركة الراء -، ومثل (سُؤْرٌ) - يكتب بالواو إجراءً على حركة السين - ومثل (بِئْرٌ) يكتب بالياء إجراء على حركة الباء -؛ هذا حكم السَّاكنة المتوسِّطة

فإنْ كانت الهمزةُ متحرِّكةً نُظِرَ ما قبلَهَا

فإنْ كانَ ساكنا لم يكن لها صورةٌ؛ مثل (أَرْؤُسٌ) في جمع (رَأس)، و(استلْئَمَ الرجلُ)(٩) و (استلئِمْ يارجلُ)، و (اسْئَلْ عنْهُ)(١٠)؛ هذا هو(١١) الوجه

---

(١) تقدم قريبًا، وانظر (الرماني ٣٥، والهمع ٢/٢٣٤)

(٢) البقرة ٦ وانظر (٤/٤٤١ - المحرر)

(٣) المائدة: ١١٦، وانظر (٤/٤٤١ - المحرر).

(٤) ص (غير) - تصحيف، وسقط: (غير) من (د)

(٥) د: (يبين) - تصحيف.

(٦) سيأتي تحرير ذلك في (٤/٤٤٢ - المحرر)

(٧) التكملة من (د)، ومن حاشية (ص)

(٨) زيادة متممة من المصادر، وانظر (أدب الكاتب ٢٨٦، وإتمام الدراية ١٢٧، والفصول ٢٥٨)

(٩) د: (استلام)، و (اسأل) في الموضعين، وليس المقصودَ هنا

(١٠) في د (من) - سهو

(١١) في الهمع ٢/٢٣٤ - عن أبى حيان - (الأحسن، والأقيس ألا تثبتَ لها صورةٌ في الخطِّ لا في التحقيق، ولا في الحذف) أهـ، وانظر: (أدب الكاتب ٥٢٧).

المختار[١] أنْ يُكْتَبَ بغير ألفٍ ، ولكن يُجْعَلَ لألِفِ الهمزة علامة على قدْرِ حركتها إنْ كانتْ ضمةً كانَتْ الهمزةُ [وسطًا فيما بين الحرف الساكن ، والذى يليه][٢] وإنْ كانت فتحةً كانت فوقَه ، وإنْ كانت كسرةً كانت تحتَه ، ومن الناس من يصوِّر المفتوحة في هذا (ألِفًا) ؛ مثل (استلأَمَ) و (اسأَلْ) و (يسْأَلُ) والمكسورة (ياء)[٣] في مثل (استلئِمْ يارجل) ، والمضمومة (واوًا) في مثل (أَرؤُس)[٤]

فقد بان لك أنَّه يجوز لك في الهمزة المتوسِّطة المتحرِّكة ، السَّاكن ماقبلها وجهانِ حذفُها من الخَطِّ ، وإثباتُها على ماذكرنا من الواو ، والياء ، والألف

فإنْ كانَ[٥] – ماقبل هذه[٦] الهمزة المتوسِّطة المتحركة متحركا رُجع إليها في نفسِهَا ، ونُظرتْ حركتُها

فإن كانت فتحةً كانت كتابتُها على حركة ما قبلَها إنْ كان مضمومًا كتبت واوًا ، مثل (جُؤَن)[٧] وإن كان ماقبلها مكسورًا كتبت ياء ، مثل (مِئَر)[٨] وإن كان ماقبلها مفتوحًا كُتِبَتْ ألفًا ؛ مثل: (سأَلَ) ، وكذلك[٩] (يُؤَاخَذ) ، (ويؤَخِّر) و : (فِئَةٌ) و (جأَرَ) ، و (زأَرَ)

فإنْ كانت حركةُ الهمزة المتوسطةِ[١٠] ضمةً ، أو كسرةً ، كان حكمُهَا على

---

(١) ذاته .

(٢) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) .

(٣) (يا) بين السطرين في (ص)

(٤) ابن الحاجب (ش الشافية للرضى ٣١٩/٣ - أصل -) (الوَسَطُ . إما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته ، مثل يسأل ، ويلؤم ، ويُسْئِمُ) أهـ

(٥) سقط : (ما) من (د) .

(٦) سقط : (هذه) من (د)

(٧) جمع (جُؤنَة) : سلة مستديرة مغشاة أدَمًا ، للثياب والطِّيب (لسان)

(٨) جمع (مِئْرة) العداوة والضغينة : (لسان) وفي (د) (مئات) ، وهو صوابُ أيضًا

(٩) التمثيل لثلاث الصور المتقدمة .

(١٠) د : (متوسطة) – تصحيف .

حركة نفسها، ولا يُلْتَفَتْ إلى حركة ماقبلها - كانت[١] ضمًا، أو كسرًا، أو فتحًا / ٥٢٨ /وكتبت (واوًا) - إذا انضمت -، و (ياءً) إذا انكسرتْ[٢] -؛ مثالُ ذلك في المضمومة (قد لَؤُمَ الرَّجل)، وفي المكسورة (قد سُئِلَ)[٣]

فَصْـل[٤]

فإنْ كانت الهمزة متطرِّفةً[٥] كُتِبتْ أبدًا على [حرفِ][٦] حركةِ ماقبلَها، سواءٌ تحرَّكت الهمزة أو سكنتْ؛ فمثال[٧] المتحرِّكة قولك (قد قرأَ)[٨] يُكتبُ بالألِف -[٩] - و (يُقْرِئُ) - يكتب[١٠] بالياء -، (وهو يدفُؤُ) - يُكتب بالواو -، ومثال السَّاكنة قولك (لم يَقْرأْ) - يكتب بالألف - ويكتب ياء مع الكسرة في قولهم (لم يُقرِئْ)، و: (لم يُنْبِئْ)، واوا مع الضمة في مثل قوله (لم يدفُؤْ) و (لم يوْضُؤْ)[١١]

فإنْ اتصل بهذه الهمزة المتطرفة المتحرِكة ضميرٌ خرجتْ عن حكم الطَّرف، وصار حكمها حكمَ المتوسِّطة[١٢] التي تكتب على حركة نفسها إنْ انضمَّتْ كتبتْ

---

(١) صِ، د (كان)، والمناسب ما أثبتُّ

(٢) في الإتحاف (ص ١٥) (المتحرِّكُ ماقبلها تصوَّر حرفًا يجانِسُ حركتَها إلا المفتوحة بعد ضمة فواوٌ، وبعد كسرة فياءٌ) أهـ

(٣) وهذا مذهب سيبويه؛ والأخفش على تصويرها بحرف حركة ماقبلها فيرسمها (لَأُمَ، وسُؤِلَ)، انظر (ش الشافية للرضي ٣/٣١٩، ٣٢١، والهمع ٢/٢٣٤)

(٤) زدت هذه الكلمة ضرورة الانتقال الموضوعي.

(٥) أي بعد متحرك

(٦) تتمة لازمة من كلام ابن الحاجب (ش الشافية ٣/٣٢٠ - أصل)

(٧) سقط (مثال) من (د)

(٨) د: (قرئ)، وهو خطأ

(٩) (بالألف، يكتبُ) سقط من (د)

(١٠) ذاته

(١١) أدب الكاتب (ص ٢٨٧)

(١٢) ابن الحاجب (ش الشافية ٣/٣٢٠ - أصل): (الطَّرَفُ الذى لايوقَفُ عليه؛ لاتصال غيره كالوسط) أهـ.

واوا؛ مثل (هو يقرؤُهُ)، وإنْ انفتحت، وانفتَحَ ما قبلها كُتِبتْ ألفًا، نحو (لنْ يقرأهُ)، وإنْ انضمَّتْ، وانكسرَ ماقبلها كُتِبتْ ياءً؛ نحو (هُو يقرِئُهُ السَّلام)

فإنْ كان ماقبل هذه الهمزة المتطرِّفة ساكنًا لم يَثْبُتْ لها صورةٌ في الخطِّ، نحو (جُزْءٌ) و (خَبْءٌ) و (دِفءٌ)، لا يُكْتَبُ للهمزة صورةٌ، بل علامةٌ[1] إن كانت كسرةٌ فمن تحتُ، وإنْ كانت ضمةً فمن فوقُ، وإنْ صِرْتَ[2] إلى النَّصْب كُتِبَتْ بالألف؛ لأجل التنوين[3]؛ كقولك (قرأتُ جزأً) و (رأيتُ خَبْأً)، وما أشبهَهُ

القسم الرابع والخامس في (الوصل، والقطع)[4]:

اعلم أن الوصل، والقطع أكثر ما يكونانِ[5] مع (ما) و (لا) و (ها)

* فأما (مَا) فإنَّها توصل أبدًا بحروف المعاني - إذا كانتْ حروفُ المعاني على حرفٍ واحدٍ[6] - سواء كانت (مَا) اسمًا أوْ حرفًا؛ مثل قوله - سبحانه - ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[7]، كُتِبَتْ (مَا) ههنا متَّصلةً بالباء؛ لأن الباء[8] حرفُ جرٍّ على حرف واحدٍ، [وكرِهُوا أنْ يكتبوها[9] منفصلة؛ لأنَّ الحرف الواحدَ لايقوم بنفسه][10]، وأمَّا الفاء التى قبل (الباء) فليست[11] من الكلمة، بل هى حرف

---

(١) يقصد حركتها بإلقائها على ماقبلها، قال السيوطي (٢/٢٣٤ - همع) (المتطرِّفة بعد ساكن إنْ كان صحيحًا حذفت الهمزة، وألقيت حركتها على ماقبلها، ولا صورة لها في الخط) أهـ وأجاز الفراء (المعاني ٢/٩٦) كتبها واوًا في الرفع، وياءً في الخفض، وانظر (أدب الكاتب ص ٢٩١)

(٢) د (صيرت)

(٣) أىْ المبدلة هى منه، وقيل يكتَبُ بألفيْنِ إحداهُما صورة الهمزة، والأخرى البدل من التنوين (٢/٢٣٤ - همع).

(٤) ش الشافية للرضي (٣/٣٢٥)

(٥) ص، د: (يكون) - سهو

(٦) إتمام الدراية (ص ١٢٧ - هامش المفتاح)

(٧) النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٢، وقد تقدمت في (٣/٦٥، ٣٨٠، ٤/ ١٣٦ المحرر).

(٨) د (الباء ههنا)، وليس بذاك

(٩) أى الباء

(١٠) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(١١) ص، د: (ليست) - بدون الفاء - وهو من مفرداته، وقد تقدَّم كثيرًا.

استئنافٍ، و (مَا) حرفٌ زائدٌ[١] وكذلك قوله تعالى ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ﴾[٢]، كُتِبتْ (الكاف) متصلة بـ (ما)، بكونها[٣] على حرفٍ واحدٍ.

فإنْ كانتْ حروفُ المعاني على أكثر من حرفٍ واحدٍ -مثل (أنَّ) و(لَيْتَ) و (لعَلَّ) و (إلى) و (حَتَّى)، ونحوها - كتبتَها[٤] منفصلةً[٥] - إذا كانتْ اسمًا بمعنى (الَّذِى)؛ مثل /٥٢٩/ قوله - تعالى - ﴿إِنَّمَا﴾[٦] ﴿عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[٧]، تقديره: (إنَّ الذى هو عند الله هو خيرٌ)؛ وتكتب - متصلة إذا كانت (ما) حرفًا[٨]-، مثل ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾[٩]، فرقًا بين الاسم والحرف؛ لأنه لايمكن تقديرُها ههنا بمعنى: (الَّذى)؛ لأن(ما)ههنا حرفٌ كافٌّ لـ(إنَّ) عن عملها، فإنْ كانت (ما) استفهامية كُتِبَتْ متصلة[١٠] - وإنْ كانت اسمًا -؛ لأجل الحذف الذى يلحَقُها، وهو حذف الألف منها، مثل قولك (إلاَمَ تَنْظر؟) و(حتَّام تغيبُ؟)[١١]، و [قوله تعالى][١٢] ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ﴾[١٣] و ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[١٤]، الأصل في ذلك

---

(١) راجع المشار إليه في رقم (٧) المارّ.

(٢) البقرة ١٥١

(٣) الباء للسببية، أى بسبب كونها

(٤) أى ما

(٥) درة الغواص ٢٧٥، والشافية ٣/٣٢٥

(٦) سقط (إنَّ) من (د) وهى فى المصحف الكريم متصلة (إنَّما)

(٧) النحل ٩٥

(٨) ملغاةً، أو كافَّةً، (إتمام الدراية ص ١٢٧، والبرهان ١/٤١٧)، وفي (الهمع ٢/١٣٧) (استثنى ابنُ درستويه، والزَّنجاني (ما) في (قلَّما) فقالا إنها تُفْصَل) أهـ

(٩) النساء ١٧١، وانظر (٣/٣٩ - المحرر)

(١٠) قيَّده بعضُهم بما إذا كان الجارُّ (مِنْ) أو (عَنْ) أو (في)؛ لأنها تُحْذَفُ ألفها مع الثلاثة فتبقى على حرف واحدٍ، (الهمع ٢/٢٣٧، والإتمام ١٢٨) والظاهر إطلاق الحذف والاتصال مع الجار، وانظر (شواهد التوضيح ص ١٦٠، وشرح القصائد السبع ص ٢٠٣، والدرة ٢٧٦)

(١١) النشر ٢/١٥٣

(١٢) زدته على النص

(١٣) النازعات ٤٣

(١٤) النبأ: ١، وقد تقدمت والحديث عنها في (٢/٣٧٨ - المحرر)

(إلى ما تنظر؟) و (حتى ما تغيبُ؟) و(عنْ مايتساءلون)، فحذفت الألف من (مَا) الاستفهامية، فرقًا بين [ما][1] الاستفهام، وبين (ما) التَّى بمعنى (الَّذى)[2]، وتقدير ذلك (إلى أيِّ شئ تنظر؟)، [وحتَّى أيِّ وقت[3] تغيب)؟ و (عن أى شيْءٍ يتساءلون)؟ ؛ فقد بانَ لك تقدير (ما) الاستفهامية بـ (أيٍّ)][4]

ولو وقفتَ على هذه الاستفهامية لألحقْتَ عليها[5] هاءَ السَّكْت[6]، وكتبتَها منفصلةً، فتكتبُ: (إلى) وحدها بالياء، و (مَهْ) وحدها ؛ فتقول (إلى مَهْ؟)، و (حَتَّى مَهْ؟) و (علَى مَهْ؟) و (في مَهْ؟) ؛ لأنها بهاء السكت قد صارت على أكثر من حرفٍ واحدٍ، ففُصِلَتْ

فقد بان لك أنَّ (مَا) إذا كانت اسما غير استفهام [أىْ] بمعنى الَّذي[7] كُتِبَتْ منفصلة مع ماهو أكثر من حرفٍ، وإذا كانتْ حرفًا أو استفهامًا كُتِبَتْ متصلةً، ما لم يكن معها هاء السكت، فعلى هذا تقول: (أيْنَ ما وعدْتَنَا)؟) فتفصلها ؛ لأنها بمعنى (الَّذي)، و: (أيْنَما تعِدْنَا نكُنْ) فتصلها هنا، لأنها حرفٌ

وقد كُتِبَتْ، وهى بمعنى (الذى) في مواضعَ متصلةً، وذلك مع (مِنْ) و(عَنْ) والأجودُ فصْلُها[8] ؛ تقول (صفحتُ عن ما صفحتَ عنه) و (عمَّا

---

(١) زيادة يقتضيها النص.

(٢) راجع (المحرر ٢/٣٧٩، والزجاج المعاني ١/٤٣٤، والانصاف ٥٧٢)

(٣) ص، د: (شئ) وهو سهو أورثه السابق، واللاحق.

(٤) مابين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) كذا التعبير، وكأنه ضمن (ألْحقَ) معنى: (زاد)

(٦) الرضى (٢/٢٩٨ ش الشافية): (ماصار بالحذف إلى حرف واحدٍ فالهاءُ له لازم) أهـ وانظر (المحرر ٤/٢٤١، ٣٥٧).

(٧) (بمعنى الذى) بين السطرين في (ص)، وفي د (كتبت منفصلة بمعنى الذى) وهو خَلْفٌ

(٨) نقل السُّيوطي فيه ثلاثة مذاهبَ: الاتصالُ لأجل الإدغام، وهو مذهبُ ابن قتيبة، والانفصال على قياس ماهو من كلمتين، وبه جزم ابن عصفور، ورجحه السيوطي ؛ لأنه الأصل، واختار ابن مالك الاتصال مع جواز الانفصال، انظر (الهمع ٢/٢٣٧، ودرة الغواص ٢٧٧، و ش الشافية ٣/٣٢٥ - ٣٢٦).

صفحتَ عنه) و (هربت مِنْ مَا هربتَ منه) و (ممَّا هربت منه)، وهذا مختصٌّ بـ (مِنْ) و (عَنْ) لا سوى[١]، وإنْ كانت تُفْصَل مع سائر الحروف، تقول (قد قُلْتُ في[٢] ما تقولُ)، و (قُمْتُ في[٣] ما تقومُ فيه)

وكذلك (كُلّ) إذا أضفتَها إلى (مَا) وكانت (مَا) ظرفيَّة كُتِبَتْ معَهَا (ما) متصلةً؛ مثلُ قولِكَ (كُلّما قمتَ قمتُ)، و (كلَّما خرجتَ خرجتُ)[٤]؛ وإنْ كانتْ (مَا) اسمًا بمعنى الَّذي كُتِبَتْ منفصلةً؛ مثل قولك (كُلُّ ما عندِي لَكَ)؛ لأن (ما) ههنا اسمٌ بمعنى (الَّذي) وكذلك (كلُّ ما في الدنيا فَانٍ)؛ فإذا كانتْ ظرفًا لم تكن منفصلة[٥]؛ فهذا حكم (مَا) /٥٣٠/في الفصْلِ، والوصل

* وأما (لاَ) فتُكْتَبُ متصلةً مع (أنْ) إذا كانتْ (أنْ) ناصبةً للفعل المستقبل وتكتبُ منفصلةً - إذا كانت (أنْ) مخففةً من الثقيلةِ[٦] كقوله تعالى ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[٧]، فمن نصب[٨] (تكُونَ) حَذَفَ[٩] النون من (أنْ) في الخَطِّ، وأدغمها في اللاَّم، فكتَبها (ألاَّ)، ومن رفع (تكُونُ) فصل[١٠]

---

(١) بل: (فِي) أيضا مثلُهما على المذاهب المتقدِّمة (راجع السوابق)، وقد أوجب فيها الانفصال على ما يأتي

(٢) نسخت في (ص، د) متصلة، وهو سهو على مذهبه، فقد أوجب فصلها مع ماهو أكثر من حرف وإنْ كان الوصلُ فيها مذهبَ الأكثر، وانظر ما سبق، ودرة الغواص (٢٧٦)

(٣) ذاته

(٤) أدب الكاتب ٢٥٧، شر الشافية ٣/٣٢٦، والبرهان ١/٤١٨.

(٥) في الدرة يقول الحريري (٢٧٥) (الصَّوابُ: أنْ تُكْتَبَ موصولة إنْ كانت بمعنى (كُلَّ وقْتٍ) وإن وقعت (ما) المقترنة بها موقع (الذى) كُتِبَتْ مفصولة) أهـ

(٦) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق ٨٨) (فمن نصب جعلها الناصبة للفعل، وكتبَهَا متصلة، ومن رفع جعلها المخفَّفة، وكَتَبَها منفصلةً) أهـ، قال الحسينى(ش الشافية ٢٣٢) (ولم يُعْكَس لكثرة الأولى دون الثانية، والكثير بالتخفيف أولى) أهـ، وانظر (أدب الكاتب ٢٦١)

(٧) المائدة ٧١

(٨) راجع ماتقدم في (٣/٥٧، ٤/٦٠ - المحرر)

(٩) ص (وحَذَفَ) بزيادة الواو، سهو

(١٠) ص، د: (وفصل) - بزيادة الواو -، سهو.

(لاَ)، وأثبتَ النُّون، وكتبها (أنْ) وحدَهَا، و (لاَ) وحدها؛ وتُكْتَبُ (لاَ) مع (إنْ) المكسورة المخففة - إذا كانتْ شرطية متَّصلةً[١]؛ كقولك (إلاَّ تُكرِمْني أهجرْك) (إلاَّ تَدَعْ شتمي أعاقبْك)، و (إلاَّ تذهبْ أضْربك)، وقوله - تعالى - ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[٢]، و ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٣]

وكذلك[٤] مع (هلْ) إذا خرجتْ إلى معنى الإنكار، والتوبيخ؛ لأنَّ التَّركيب[٥] لمَّا أخرجَ الكلمة إلى معنى الإنكار صار الحرفانِ كالحرفِ الواحدِ[٦] فكُتِبَتْ متصلة، وأُسْقِطَتْ لامٌ من اللاميْنِ، وكذلك حالها في التَّحْضيض، وذلك يكون مع المستقبل[٧]؛ كقولك (هَلاَّ تضربُ [زيدًا])[٨]

* فأمَّا (هَا)[٩] فإنَّها تُوصَلُ إذا كان[١٠] معها حرفُ[١١] إشارة؛ مثل (ذَا)، و (أولاءِ)[١٢]، تكتب متصلةً بغير ألِفٍ[١٣] إذا لم يكن معها كافُ الخطاب؛ مثل (هذا زيدٌ) و: (هذه هِنْدُ)[١٤] و (هذان الزيدان) و (هؤلاء الزيدونَ)؛ لأنهما قد

---

(١) الهمع (٢/٢٣٧).

(٢) التوبة ٤٠.

(٣) التوبة: ٣٩

(٤) ص، د (وذلك) - تصحيف

(٥) الرماني في: (هَلاَّ) - معانى الحروف ١٣٢ (وهى مركبة من هلْ، ولاَ) أهـ وانظر (أدب الكاتب ٢٦٢)

(٦) الحريري (الدرة ٢٧٨) (نقلْتَها من أدوات الاستفهام إلى حيِّز التَّحضيض، فلذلك رُكِّبَتْ معها، وجُعِلَتا بمنزلة الكلمة الواحدة) أهـ

(٧) تقدم في (٤/١٢٣ - المحرر) أنها مع الماضي توبيخ، ومع المستقبل تحضيض وتحريض

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) د: (مَا) تصحيف.

(١٠) د (كانت) - تصحيف.

(١١) لامانع من التعبير به، كما هو عند سيبويه كثيرا

(١٢) ص، د (أُولى) - مقصورا - تصحيف

(١٣) ابن الجزري (النشر ٢/١٥٣) (اتصلت بما بعدها من كونها صارت على حرفٍ واحدٍ)أهـ، و (أدب الكاتب ٢٥١).

(١٤) ابن الحاجب: (بخلاف: هاتا، وهاتى؛ لقلته) أهـ ش الشافية (٣/٣٢٩ - أصل -).

جُعِلاَ كالشيء الواحد ؛ فـ (هَا) حرف تنبيه ، و (ذَا) للإشارة ، فإنْ دخلت (كاف الخطاب) كتِبَتْ بالألف ؛ مثل (هاذاك) و(هاذانك)[١] و(هاتاك)

و (هاتانك)[٢] ؛ لأن كاف الخطاب يقوم مقام التنبيه[٣] ، فلذلك أثبت الألف

القسم السادسُ [٤] في (الحَذْف)[٥]:

اعلم أن الحذف أكثرُ ما يكون مع حروف المدّ ، واللّين ، والحروف المضاعَفَةِ - وهى المشدَّدة[٦] - إذا كانتْ من كلمةٍ واحدةٍ ، نحو (كرَّ ، وبَرَّ ، وشَدَّ ، ومَدَّ) فإنَّ هذا يكتُبُ بحرفٍ واحدٍ ، والعلَّة في جواز الحذفِ التَّخفيفُ[٧] ؛ وإنما جاز حذفُ حروف المَدِّ ، واللِّين ، لأنَّ قبلَها حركاتٍ تدلُّ عليْهَا ، والتضعيفُ يدلُّ على الحرفِ المحذُوفِ [٨]

فمتَى كان المُضاعَفُ من كلمةٍ واحدةٍ[٩] ، فإنَّهُ يُكتبُ بحرفٍ واحدٍ

/٥٣١/ فإنْ كان المشدَّدُ من كلمتيْنِ كُتِبَ بحرفيْنِ[١٠] ؛ مثل (الَّلحْمُ)

---

(١) زعم ابن مالك أن المثني وكذا المجموع لاتلحقه الهاء إذا كان بالكاف ، والصحيح جوازه ، (الارتشاف ق ١٥٧ / ب) .

(٢) ذاته

(٣) كأنها علة الحريري في (الدرة ص ٢٧٩) قال (فإذا اتصلت بالكلمة كاف الخطاب اسْتُغْنِيَ بها عن حرف التنبيه ، فوجب لذلك فصله عن اسم الإشارة ، وإثبات الألف) أهـ وعلله الحسيني بقوله (كرهُوا أنْ يصلُوها لئلاَّ يلزم مزج ثلاث كلمات) أهـ (ش الشافية ٢٣٥) وانظر الهمع (٢/ ٢٤١)

(٤) د : (الثالث) سهو .

(٥) ش الشافية (٣/ ٣٢٨ - ٣٢٩)

(٦) (وهى المشددة) بين السطرين في (ص)

(٧) السيوطي (الهمع ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣) : (كان قياسُه أنْ يُكْتَبَ الحرفان ، إلاَّ أنه تُرِكَ الحرف الأول في الخط اختصارًا ؛ لضعفه بالإدْغام) أهـ ، وانظر (الإتمام ص ١٢٦)

(٨) التسهيل (ص ٣٣٣)

(٩) احترازٌ من نحو (اشكرْ رَبَّك) ، (واجبَهْهُ) ، (الرضى ٣/ ٣٢٨ ، ٣٢٩ ونقر كار ٢٣٤)

(١٠) انظر ما مر في (٩) السابق .

و(اللَّبنُ) و : (اللَّيلُ)[1] وما أشبهه ؛ كُلّ هذا بلامين ؛ لأن الألف واللام اللتين للتعريف وإن تنزَّلتا[2] منزلة الجُزء من الكلمة ، فإنَّهما تنزَّلا بمنزلة كلمةٍ أخرى[3] ، والأصل (لَحمٌ) و (لَبنٌ) و (لَيْلٌ) ، فدخلت الألف واللام للتَّعريف

ولم يخرج عن هذا إلا (الَّذي) و (الَّتي) و (الَّذينَ)[4] ، فإنَّه يُكْتَبُ بلام واحدةٍ ، وإنْ كان أصلُه لامين ؛ لأنَّ لام التعريف من (الذى) و (التى) لاتنفصلُ بالجملة ، بخلاف الَّلام من النوع الأول في (الَّلحم) و (الَّلبن) ؛ لأنَّ تلك يمكن انفصالُها ، وهذه لايمكن انفصالُها ، لأنكَ لاتقول (لَذِى) ، ولا (لَتِى) بلامٍ واحدةٍ من غير الألف واللام التى للتَّعريف

فإنْ كان (الَّذِى ، والتى) لمثَّى كُتِبَ بلامين ، فرقًا بين التثنية ، والجمع[5] فتقول (رأيت الَّلذَيْنِ قاما ، والَّلتَيْنِ قامَتَا)[6] ، و (هاتانِ الَّلتانِ قامَتَا)[7]

وأما حروف المدِّ والِّلين المحذوفة-وهى الألفُ والياءُ ، والواوُ [فبيانها][8] حذفُ الألفِ ، تُحذَفُ في (آدَمَ) و(آخرَ) و(آزرَ) ، [وآمَنَ][9] ؛ أصله (أأْدَمُ) ،

---

(١) اختار ابن مالك كَتْبَ (اللَّيل) بلام واحدة (التسهيل ٣٣٧) قال السيوطي (٢/٢٤٠-همع) (القياس كتبُه بلامين ، والحذفُ أجْوَدُ ؛ لأن فيه اتباع خط المصحف) أهـ وانظر (ديوان الأدب ٢٦٧)

(٢) د (تنازلَتَا) - تصحيف

(٣) ابن الجزرى (النشر ١/٤١٤) : (لامُ التعريف ، وإنْ اشتدَّ اتصالها بما دخلت عليه ، وكتبت معه كالكلمة الواحدة ، فإنها مع ذلك في حكم المنفصل الذى يُنْقل إليه ، فلم يُوجِبْ اتصالُها خطًّا أنْ تصير بمنزلة ماهو من نفس البِنْية) أهـ ، وانظر (الحسيني ، ش الشافية ٢٣٤)

(٤) أدب الكاتب ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والتسهيل ٣٣٧

(٥) اللبس حاصل بين مثَّى المذكّر ، وجمعه ، وحُمِلَ مثنى المؤنث على المذَّكر فكتب بلامين (الحسيني ٢٣٤ ، والخضري ١/٧١ ، والرضى ٣/٣٢٨)

(٦) ص ، د (قاما) - في الموضعيْنِ - تصحيف .

(٧) ذاته .

(٨) زيادة يقتضيها السياق

(٩) زدتُها ، ولعلها سقطت من النَّاسخ بدليل تطبيقه .

و (أَأْخَرُ)، و (أَأْزَرُ)، و (أَأْمَنُ)، فكرهُوا الجمع بين ألفيْنِ، فحُذِفَتْ الثانيةِ[(١)] ومثال الواوِ المحذوفة[(٢)] [تحذف][(٣)] من (دَاوُد) و (طاوُس)[(٤)] و (يقرءون) يكتب بواو واحدة، وأصله بواوين، فكرهوا الجمع بين واوين[(٥)] الأولى منهما مضمومةٌ؛ لأنَّ الضمة تدلُّ على الواو؛ فإنْ كانت الأولى مفتوحةً؛ مثل (استوَوْا)و(عوَوْا)و(شوَوْا)، كتب بواوين[(٦)] ولم يخرجْ من القسم الأول إلاَّ قولُهم(القوم ذَوُو مالٍ)؛ فإنهم كتبوه بواوين، الأولى منهما مضمومةٌ؛ لئلا يلتبس الجمعُ بالواحدِ، وهو (ذُو مالٍ)[(٧)]

ومثال؛ (حذفِ الياء) تُحْذَفُ من (المستقرءين) و (المستهزءينَ)، وكان قياسُه بياءين، فحذفوا إحداهما، كراهة الجمع بين ياءين الأولى منهما مكسورة؛ لأنَّ الكسرة قد دلَّتْ على الياء[(٨)]، فإنْ كان مثَنًّى كُتِبَ بياءيْنِ؛ مثل (المُسْتَهْزِئَيْنِ) و (المُسْتَقْرِئَيْنِ)؛ لأن ماقبل ياء التثنية مفتوحٌ، والفتحة غير ثقيلة، فبُنِيتْ على صورةِ الياءِ الأولَى مع ياء التَّثنية[(٩)]

وكذلك (قاضٍ) و (غازٍ) و (داعٍ)، وبابه، فإنَّه /**٥٣٢**/يكتبُ بغير ياءٍ

---

(١) ابن قتيبة (أدب الكاتب ٢٣٩): (تُكْتَبُ بألِفٍ واحدةٍ، وتحذَف واحدةٌ؛ لأن فيما بقى دليلًا على ماذهب) أهـ، وانظر (الهمع ٢/٢٤١)

(٢) د: (المحذوفة بهمزتين) - كذا -

(٣) من (د)، وحاشية (ص)، والأنسب: (أن تحذف)

(٤) الدرة ٢٧٩، والتسهيل ٣٣٦، والإتمام ١٢٨، والبرهان ١/٣٩٢

(٥) ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذفُ إحداهما، فلذلك كتبت واحدةً (الهمع ٢/٢٣٤)، وانظر (النشر ١/٤٤٧)

(٦) الحريري (الدرة ٢٧٩) (لأنَّ بين الواوين ألفًا محذوفة فكتب بواويْنِ لتدلَّ الأولَى على الألف المحذوفة) أهـ، وراجع (أدب الكاتب ٣٦٥)

(٧) الدرة ٢٧٩

(٨) الحسيني (٢٣١ شر الشافية) (مستهزءين) بياء واحدة، وقد تكتب الياء في(مستهزءين) بياءين، إذْ ليس استثقال الياءيْنِ كاستثقال الواوين) أهـ

(٩) الرضى (٣/٣٢٤ ش الشافية)

فتقول: (هذا قاضٍ) و (مررت بقاضٍ) - بالتنوين - وحذف الياء في الخطِّ، واللفظ، فإن وقَفْتَ عليها في اللفظ وقفتَ بغير تنوين، وكانَ الأجود حذفُ الياء فتقول: (هذا قاضْ) - بسكون الضَّاد، وحذف الياء، فإنْ دخلت الألفُ واللام على ذلك كتبوه بالياء؛ تقول (هذا القاضِي، والدَّاعي) فتكتبه بالياء، وتقف عليه بالياء، في أحدِ الوجهين[١]؛ وأمَّا[٢] في حال النَّصب فيُكْتَبُ[٣] كلُّه بالياءِ، تقول (رأيت قاضيًا وداعيًا)، وفي الإضافة - أيضًا - يكتبُ بالياء[٤]؛ كقولك (هذا قاضِيكَ، وداعِيكَ) على كل حالٍ[٥]

ومن الحذف: حذف ألفِ الوصلِ التى مع (لاَم التَّعريف)[٦]، إذا دخل عليها لام الابتداء، أو لامُ[٧] الجَرِّ

مثال لام الابتداء (للرجُل خيرٌ من المرأة) يكتب بلامين الأولى مفتوحةٌ وتحذفُ همزة الوصل

ومثال لامِ الجَرِّ (لِلرَّجُلِ عندِي حقٌّ) يكتب بلامين الأولى مكسورةٌ، ويُحْذَفُ ألف الوصل [- كما قُلنا في لام الابتداء -][٨] والأصلُ فيه (الرَّجلُ خيرٌ من المرأة) و: (الرَّجُل له عندى حقٌّ) فلما دخلت على لام التعريف لاَمَ الابتداء أسقِطَ الألِفُ؛ إذ هو همزةُ الوصْلِ، ولايمكن النُّطق به في الوصل؛ لأنك لو نطقت

---

(١) راجع (المحرر ٢/١٩١)

(٢) ص، د: (وكذلك)، وأحسبه سهوا عما أثبت، فالمقام للتَّفصيل لا للتَّنْظير

(٣) ذاته.

(٤) ص، د (يكتب) والإصلاح للتصويب السابق.

(٥) د، وحاشية (ص) (إلى الظاهر والمضمر؛ كقولك في الظاهر هذا قاضِي زيدٍ، وفي المضمر) أهـ.

(٦) لأن التنوين يذهبُ مع الإضافة فتُرد الياء. (أدب الكاتب ٢٧٦)

(٧) ص، د (حرف الجر) وهو سهو، أو توسُّع فيما أثبت، وهو من المصادر، ومن كلامه الآتى قريبًا؛ إذْ الحقُّ أنَّ الألف لاتحذف مع غير اللام من حروف الجَرِّ، وانظر (ش الشافية ٣/٣٣٠) وهى كلامه الآتي

(٨) من (د)، وحاشية (ص)، والظاهر كونها للمصنف.

به لقلت (للرجل) - بلام، وألفٍ، ولامٍ أخرى، وهذا خارجٌ عن كلام العرب؛ لايَحْسُنُ النُّطق به[١] وكذلك - في لام الجرّ

فإذا قلت (زيدٌ قال ذلك لاَ[٢] الرجلُ) كان إثبات الألف - وهو الهمزةُ - واجبًا؛ لأنَّ (لاَ) منفصلةٌ، فتثبت ألف الوصل لذلك؛ لأن هذه (لاَ) النافية، بخلاف ماتقدَّم، ولو كُتِبَ متصلًا، لامتنع، وألبس[٣] بالأول

فَصْـل

ويُدْغَم لام التَّعريف[٤] في أربعةَ عشر حرفًا [٥]

في (التَّاء) في مثل قولك: (التَّمرُ) و (التَّوريةُ) و (التوبةُ)، وما أشبهه؛ وفي (الثَّاء) في مثل (الثَّمرةُ)، و (الثَّوْبُ)، و (الثَّأْرُ)، وشبهه؛ وفي (الدَّال)، في مثل قولك (الدَّارُ)، و (الدَّابَّةُ)، و (الدَّايَةُ)[٦] و(الدُّوَيْدَارُ)[٧] وشبهه؛ وفي (الذَّال)، في مثل (الذَّاهِبُ)، و (الذَّهَبُ) و (الذَّرَّةُ)، وشبهه؛ وفي (الرَّاء)، في مثل (الرَّحمَنُ)، و (الرَّحيمُ)، و (الرِّزقُ) وشبهه، وفي (الزَّاى)، في

---

(١) كلامه في الخط لا في النُّطق، كما لا يُنْسَى، وقد عُلِّلَ الحذفُ بالخوف من الالتباس بلا النافية أو بالجمع بين ثلاثةِ أمثال متشابهة في الخطّ، وقدزعم بعضهم أنَّ الألف لا تُحْذَف مع لام الابتداء فرقًا بينها، وبين لام الجر، انظر (الهمع ٢/٢٣٦، والشافية ٣/٣٣٠ للرضي، وللحسيني ٥٣٤)

(٢) أى على النفى.

(٣) لعل المقام للعلة لا للعطف، أى أنْ يقال: (لأنه يلبس بالأول)

(٤) مناسبة ذكره في الخط ماقد يوهم بحمل الخط على اللفظ بإسقاط اللام خطًّا كحالها لفظًا، كما سيأتي، وإن كان الألصقَ به بابُ الإدغام في (٤/٤٤٩ - المحرر)

(٥) جُلُّهُم على ثلاثةَ عشرَ، وهى أربعة عشر مع اللام كما فعل المصنف، وابنُ الجزري، وراجع (الكتاب ٤/٤٥٧، والتسهيل ٣٢٣، والنشر ١/٢٢١، وش الشافية ٣/٢٧٩، والأصوات اللغوية ص ٢٠١، واعراب ثلاثين سورة ص ٦-٧)

(٦) الظِّئر، حكاه ابنُ جنيِّ وقال عربي فصيح، (اللسان - دوى)

(٧) والدَّوادار كاتب الملك تعريب (دويت دار) أي حامل الدواة (معجم الألفاظ الفارسية المعربة ص ٦٨).

مثل (الزَّعيمُ)، و(الزَّرنيخ) /٥٣٣/و (الزُّهد)[١]، وشبهه؛ وفي (السِّين)، في مثل (السَّلامُ)، و(السُّلَّمُ)، و(السَّميعُ)، وشبهه؛ وفي (الشين)، في مثل (الشَّرط)، و(الشَّط)، و(الشُّبهة)، وشبهه؛ وفي (الصَّاد)، في مثل (الصَّلاة) و(الصَّوم)، وشبهه، وفي (الضَّاد)، في مثل (الضَّربُ)، و(الضَّرْمُ)، و(الضَّالُ)[٢] و(الضَّالِّين)، و شبهه؛ وفي (الطَّاء) في مثل (الطَّريقُ)، و(الطَّوافُ)، وشبهه؛ وفي (الظَّاء)، في مثل (الظَّهرُ)، و(الظَّهيرُ)، وشبهه.

وفي (الَّلام)، في مثل (اللَّبنُ)، و(اللَّحمُ)، وشبهه.

وفي (النُّون)، في مثل (النَّحلُ)، و(النَّوَى)، و(النَّوْمُ)، وشبهه.

فجميعُ هذا لاتظهر فيه لام التَّعريف في اللَّفظ، وتثبت في الخَطّ، ويُكْتَبُ بلام واحدةٍ[٣]؛ لأنها لامُ التعريف مدْغمةٌ في الحرف الَّذى يليها، إلا إذا كانت مع لامٍ هى من نفس الكلمة، نحو [لحْم، ولبَن، ولوْح][٤]، فإذا عرَّفْتَه باللَّام قلت (اللَّبَن) و(اللَّحْم) و(الَّلوْح)، فكان كلُّه بلامين إحداهُما[٥] لام التَّعريف، والثانية أصلية

والفرقُ بين الَّلام التى هى أصليَّة في الكلمة، والتى هى غيرُ أصليَّة أنَّكَ إذا نكرت[٦] (الَّلوح)، و(اللَّبن) قلت: (لبنٌ، ولوْحٌ) فالَّلام ثابتةٌ فيهما مع التَّنكير؛ إذ لايمكن النُّطق بهما بغير هذه اللام الأصلية، ولامُ التعريف إذا عرفتَ الكلمةَ أثبتَّهَا، وإنْ نكَّرتَها حذَفْتَهَا؛ لأنَّك تقول: (الطَّريق) - إذا عرَّفْتَ بألف ولام -، وإذا نكَّرت قلتَ (طريقٌ)، وكذلك (الطَّواشِي)[٧] و(طواشِي) و (الصِّراط)

---

(١) ص، د: (الذَّهب) - تصحيف.

(٢) شجر السِّدر البرِّى، والواحدة، ضَالَةٌ.

(٣) انظر رقم (٤) المارّ.

(٤) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) ص، د: (أحدهما) - تصحيف

(٦) د: (أنكرتَ) - تصحيف

(٧) الخِصِيّ (فارسية) والجمع: (طَوَاشِية) - المنجد ٤٧٥ -.

و(صِراط)؛ هذا جميعه [يُكْتَبُ بلامٍ واحدةٍ][١]، وباقي الحروف التى أولُها لامٌ أصليَّةٌ، إذا دخلتْ لامُ التعريف عليها كُتِبَتْ بلاميْن إحداهما[٢] [لام التعريف، والثانية أصليَّة][٣]؛ وأمَّا العرُوضيُّون فإنَّهم يكتبُون الأشياء على لفظها[٤]؛ فيكتبون (الصِّراط): (أصْ صِرَاطُ) و(الرَّحْمَن) - بألف، وراءين، وحاء، وميم، وألف، ونون - على هذه الصورة (اَرْرَحْ م انُ)[٥]؛ فقس على ذلك، وافهمه

فإنْ دخلت لامُ الجَرِّ على جميع هذا كُتِبَ بلامين، كقولك: (لِلشُّرَطِ)[٦]، و(للطَّواشي)، و(للرَّجل)، وشبهه؛ إحدَى[٧] اللَّامين لامُ الجرِّ، والثانية لامُ التَّعريف

فإنْ دخلتْ لامُ الجرِّ على مافيه لامُ أصليَّة اجتمعَ ثلاثُ لاماتٍ؛ كما تقول (لِلَّبن)، و(لِلَّحم)، وما أشبه ذلك، هذا قياسه كما ترى [بثلاث لاماتٍ لامُ التَّعريف، ولام أصليَّة، ولامُ الجرِّ، إلا أنَّهمْ استثقلوا اجتماع ثلاث لاماتٍ، فحذفُوا إحداهُما تخفيفًا][٨]

---

(١) زدته من كلامه السابق، ولعله سقط من الناسخ

(٢) ص، د (أحدهما) - تصحيف.

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٤) راجع ما سبق في (٤/٢٠٧، وحواشيها) وفي الهمع (٢/٢٤٣) - عن أبى حيان - (الذى يقيَّد به في صنعة العروض إنما هو ما يُلفظُ به؛ لأنهم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركًا كان أوْ ساكنًا) أهـ وانظر الآتي.

(٥) ابن رشيق (العمدة ١/١٣٧) (ليس بين العلماء اختلافٌ في تقطيع الأجزاء، وأنَّه يُراعى فيه اللفظ دون الخط، فيُقَابَلُ السَّاكن بالسَّاكن، والمتحرِّكُ بالمتحرِّك، ويظهر حرف التَّضعيف وتسقط ألف الوصل، ولام التَّعريف، إذا لم تظهر في درج الكلام) أهـ وانظر (العِقد ٥/٤٢٥)

(٦) جمع شُرطَة، في اللسان: (شُرَطُ السّلطان نخبةُ أصحابه الذين يقدِّمهم على غيرهم من جُنْده) أهـ، وانظر (المنجد ٣٨٢)

(٧) د: (أحد) - تصحيف، وقد سبق إطلاقُه الأحَدَ على المتقدِّم.

(٨) التكملة: من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وانظر: (ش الشافية - للرضي ٣/٣٢٨).

فَصْل[1]

ومن الحذفِ حذفُ ألِفِ الوصل[2] ، من (ابْنٍ) إذا وقع مفردًا ، صفةً ، بين علَمْيْنِ /٥٣٤ / أوْ كنْيتينِ[3] أو لقبين[4] ، سواءٌ اتَّفق ذلك ، أوْ اختلف[5]

مثال المتَّفق : وقوعُه بين علمين ، كقولك (هذا زيدُ بنُ عمروٍ) فتحذف التَّنوين من : (زيد) وتحذف الألف من (ابن) ؛ لأنَّه وقع بين علمَيْنِ ، وهو نعتٌ

ومثال وقوعه بين كُنْيَتَيْنِ قولك (هذا أبوُ القاسمِ بنُ أبِي عليٍّ) ، حذفت الألف من (ابنٍ) لوقوعه بين كُنْيَتَيْنِ

ومثال وقوعه بين لقبين قولك (هذا القائدُ بنُ القائدِ)

ومثال المختلِف (هذا زيدُ بنُ الأميرِ) ، و (هذا زيدُ بنُ أبيِ القاسِمِ)[6] ، (وهذا أبو القاسم بنُ زيدٍ)[7] وما أشبه ذلك من المتفقيْنِ ، والمختَلِفيْنِ ؛ لأنَّ الابن ههنا قد اجتمعتْ فيه الشُّروط الثلاثة ، وهى كونُه مفردًا غيرَ مجموعٍ ، ولا مثنًى ، وكونُهُ نعتًا ؛ إذْ[8] النَّعتُ الصِّفة ، وكُونُه بينَ علميْنِ ، أو كُنْيَتيْنِ ، أو لَقبيْنِ ، فلذلك

---

(١) زدت هذه الكلمة ضرورة الانتقال الموضوعي .

(٢) والتنوين أيضًا - كما سيأتي - وخُصَّ الألف ؛ إذْ حذف التنوين في اللفظ فقط ، وكلامُه في الخطِّ

(٣) حكى أبو الفتح - عن متأخري الكتَّاب - أنَّهم لايحذفُون الألف مع الكنْيَة تقدَّمتْ أو تأخرتْ قال وهو مردودٌ عند العلماء على قياس مذهبهم ؛ لأنَّ حذف التَّنوين مع الكُنَى كحذفه مع الأسماء وإنما هو لجعل الاسمين اسمًا واحدًا ، فحذفت الألف ؛ لأنه توسط الكلمة . (الهمع ٢/٢٣٦)

(٤) المقرب ٢/١٨ ، وفي (الخضري ٢/٧٤) : (ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسمًا أو كنيةً أو لقبًا) أهـ

(٥) راجع (الكتاب ٣/٥٠٤ - ، والمقتضب ٢/٣١١ - ، وإصلاح الخلل ٣٣٨ ، ٣٤٣) وقال ابن يعيش ٢/٥ : (حذفوا ألف الوصل من (ابن) ؛ لأنه لايقوى فصله مما قبله ؛ إذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشَّئ الواحد) أهـ

(٦) بين السطرين في (ص) بخط مخالف ، (علم ، وكنية) في الموضعين

(٧) ذاته .

(٨) (والنَّعْتُ) أولى ؛ حيث لا موضع للتعليل .

حذفت الألف والتنوين[١]

ومتى نَقَص من هذه الشُّروط الثلاثة شرطٌ ثبتت الألف، والتنوين[٢]، ولا تُحْذفُ الألف والتَّنوين إلاَّ إذا اجتمعتْ كُلُّها، وأما إذا وُجِدَ بعضها دون بعض كُتِبَتْ الألف، وذُكِرَ التنْوين[٣]، إذْ لوْ قلت (هذا زيدٌ ابنُ أخينَا) لأثبتَّ التنوين في (زيدٌ) والألف في (ابنُ) و: (هذا أخونَا ابنُ زيد) أثبتَّ الألف فيه؛ لأنه لم يقع بين علمين، ولا كنيتين، ولا لقبين - وإنْ كان قد وقع مفردًا نعتًا

وكذلك إذا قلت (إنَّ زيدًا ابنُ عمروٍ) أثبتَّ الألف في (ابنُ) والتنوين في (زيد)[٤]؛ لأنه وقع خبرًا[٥]، لا صفة لـ(زيد) وإنْ كان قد وقع [مفردًا][٦] بين علميْنِ، فقد نقص عن[٧] باقي الشُّروط، وهي الصِّفَةُ

وكذلك إذا قلتَ (هذا زيدٌ، وعمروٌ ابْنَا خالدٍ) تثبتُ الألف في (ابنا)[٨] لأنَّه ههنا مثنًّى، والتنوين- أيضًا - ههنا ثابت؛ [لأنه][٩] وإن كان قد وقع بين علميْنِ نعتًا فقد نقص الإفراد[١٠]

ومن الحذف - أيضًا - حذفُ ألف (إبراهيمَ)، و(إسمعيلَ) و (إسحقَ)[١١]

---

(١) (ما لم يقع أوَّلَ السَّطر، أو تقْطع همزته للشِّعر، وإلا ثَبَتَتْ) قاله الخضري ٢/ ٧٤، وانظر (الصبان ٣/١٤٤).

(٢) إصلاح الخلل ص ٣٣٩، وش الشافية ٣/ ٣٣١

(٣) ابن قتيبة (أدب الكاتب ٢٣٨): (إذا أنت لم تلحق في (ابن) ألفًا لم تنوِّن الاسم قبله، وإذا ألحقتَ فيه ألفًا نوَّنْتَ الاسم) أهـ، وانظر (درة الغواص ٢٧٢)

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الزجاج (المعاني ٢/٤٨٨): (فإذا كان خبرًا فالتَّنوينُ) أهـ.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) لعل كلمة (عنْ) مقحمة؛ فالسياق بدونها مستقيم، أو لعله ضمَّن نقص معنى: (قَصُرَ)

(٨) ص، د: (ابن) - بالإفراد - وهو سهو

(٩) زيادة يقتضيها السياق

(١٠) ص، د: (للإفراد) - تصحيف

(١١) مما كثر استعماله من الأسماء الأعْجمية الزَّائدة على ثلاثة أحرف - وكذا العربيَّة - بخلاف ما لا يكثر استعماله نحو: قارون، وطالوت، وهاروت، وجالوت، وما سبقها حذف، نحو: (داود)=

وحذفُ ألف (الحَرث)[١]، و (القَسم)، و (خَلِد) تخفيفًا[٢]، فافهم ذلك، وقس عليه - إن شاء الله -

القسمُ السابعُ (الزِّيادَةُ)[٣]:

اعلمْ أنْ الزِّيادةَ أكثَرُها شاذٌّ، وإنما يُقْدَم عليها؛ لإرادة فرق بين ملتبِسيْن؛ فمن ذلك زيادة الألف بعد واو الجمع، نحو (كُلُوا)، و (اشربُوا) و (اذْهبُوا) فرقًا بينها، وبين /٥٣٥/ واو (يدْعُو)، و (يغزو)؛ فالواحدُ[٤] لا يُكتبُ بالألفِ[٥] لأنَّ هذه الواو من نفس الكلمة، وتلك في (كُلُوا)، و (اشربُوا)، و(دعَوْا) ضميرٌ فاعلٌ، فأدخلوا الألف فرقًا بين الأصليِّ والزائد[٦]، ومن النحاة من لا يُثْبِتُ ألفًا في جميع ذلك؛ لأنه ليس في الَّلفظ ما يقتضي إثبات الألف، ولا يكاد مثل هذا يُلبِسُ[٧]

ومن ذلك كتابتهم (مِائَةٌ) بزيادة الألف؛ فرقًا بينهَا، وبين (مِنْهُ)[٨] وحذفت

=فلا تحذف الألف، (التسهيل ٣٣٦، والإتحاف ص ١١، وأدب الكاتب ٢٥١)

(١) أيْ مع الألف واللام، وتثبت عند التنكير؛ لئلا يشتبه بالفعل (الدرة ٢٧٤ والهمع ٢/٢٤٠)

(٢) لكثرة الاستعمال، والمصطلح منها عليه ثلاثة (مالك، وصالح، وخالد) انظر (المرادي ١/ ٧٠٦، والشجري ١/٢٤٧، والدرة ٢٧٤)

(٣) ش الشافية ٣/٣٢٧، والإتمام ص ٣٤

(٤) ص، د (الواحد) - بدون الفاء -، وزدتها ضرورة التفريع

(٥) أجاز الفراء زيادة الألف مع المفرد في الرفع خاصة، والكسائي في النصب خاصة (٢/٢٣٨ - همع)

(٦) وقيل زيدت للفرق بين واو العطف وواو الجمع في المتصل، وألْحِقَ المنفصلُ بالمتصل طردًا للباب، وقيل للفرق بين ضمير المنصوب والمرفوع في نحو (كالُوهم، وكالوُاهُمْ) وما وجهه المصنف الأشهر، راجع (الأشباه ٢/١٣٥، والغرة ص ٢٠٤، وش الشافية الرضي ٣/٣٢٧، والحسيني ٢٣٣، وأدب الكاتب ٣٣٧)

(٧) الزمخشري (الكشاف ٤/٢٣١) (رأيتُ في الكتب المخطوطة بأيدِي المتقنين هذه الألفَ مرفوضةً؛ لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعًا؛ لأنَّ الواو وحدها معطِيةٌ معنى الجمع، وإنَّما كُتِبَتْ هذه الألفُ تفرقة بين واو الجمع، وغيرها) أهـ.

(٨) الحجة ٢٢٤، والتسهيل ٣٣٨، وش الكافية ٢/١٥٢، والبرهان ١/٣٨٥، وماسبق.

الألف في الجمع ، في قولنا (مِئاتٌ) ، و (مِئِينٌ) ؛ لأنَّهُ قد زال الإلباس

ويزيدون الواو في (عَمْروٌ) - في حال الرَّفع والجرِّ فرقا بينه وبين (عُمَرُ)[١] ولايحتاج - في النَّصب - إلى فرق[٢] ؛ لأنَّ الألف تُغْنِي عن الواو ، ويزول اللبس - أيضًا - [بالتَّنوين][٣] و (عُمَرُ) لا يمكن تنوينه

وزادوا الواو في (أولَئِك) فرقًا بينها ، وبين (إليْك)[٤]

وزادُوا هاء السكت في مثل (شِهْ) ، و (قِهْ) ، و (عِهْ) - إذا لم تصل الكلام[٥] - ، فإذا وصلتَ الكلام حذفتَها ، فقلتَ (عِ الكلامَ) ، و (شِ الثوبَ) ، و (قِ زيدًا)

القسم الثامِنُ : [٦] (البَدَلُ) :

قد أبدلوا من التَّنوين ألفًا ، في حال النَّصب ، من نحو (رأيت زيدًا)[٧] ، وأبدلوا من تاء التأنيث - في الأسماء - هاء ، من نحو (قائمة) ، و (قاعدة) [كما] في الوقف[٨] ، وكتبوها بالهاء فرقًا بينهَا ، وبين التَّاء المتَّصلة بالأفعال ؛ من نحو (قامتْ) ، و (قَعدَتْ) .

---

(١) ابن الخباز (الغرة ص ٢٠٤) : (... لأنَّ هجاءهما واحد ، وكان (عَمْروٌ) أولى بالزيادة لخفة بنائه ؛ لأنَّه منصرف) أهـ .

(٢) أدب الكاتب ٣٨

(٣) زيادة أحسب السياق يقتضيها

(٤) البحر ١/٤٣ ، وقال ابن الجزري (النشر ١/٤٥٧) (زيدتْ الواوُ بإجماع من أئمة الرسم والكتابة في (أُولَى) ؛ للفرق بينه وبين (إلَى) الجارّة ، وفي (أولئِكَ) للفرق بينه وبين (إليكَ) واطرد زيادته في أولوُ ، وأولات ، وأولاءِ ، حملًا على أخواته) أهـ ، وانظر البرهان ١/٣٨٦)

(٥) لعله يقصد بذكر هاء السكت في الخطِّ ، فيما إذا أجرى الوصل مجرى الوقف فتثبت الهاء خطًّا كما في القرآن الكريم ؛ إذ الخط مبنيٌ على الوقف .

(٦) د : (الثالث) - سهو .

(٧) ابن مالك (شواهد التوضيح ص ٣٧) : (كتب المنوَّنُ المنصوبُ بالألف ؛ لأنَّ تنوينَه يبدَل في الوقف ألفًا فرُوعِيَ جانب الوقف .) أهـ

(٨) الحسيني (ش الشافية ٢٢٨) : (لأنَّ الوقف عليها بالهاء . .) أهـ

ومن البدل الشَّاذّ(١) كتْبُهم (الحيَوة)، و (الصَّلَوة) و (الزَّكَوة)(٢) - بالواو - مادامتْ مفردةً، فإذا كانت مضافةً، أو مثنَّاة كتبتْ بالألِف، مثل (هذه صلاتُكَ) و (زكاتُكَ) و (حياتُكَ) و (صلاتانِ)، و (زكاتانِ)، و (حياتانِ)، وقد قالوا إنَّ (الرِّبَا) يكتب بالواو(٣)

ومن البدل كتْبُهم (يومئذٍ)، و (حينئذٍ)، و (ساعتئذٍ) بالياء بدلا من ألف الهمزة في (إذْ) لأنه (يوْمَ) ركب مع (إذْ)، و (حينَ) مع (إذْ) تركيب الشَّئ الواحد(٤)، فكُتِبَتْ(٥) ياء متصلة بما قبلها؛ وذلك على مذهب من بَنَى، وأمَّا من أعربَ فإنَّه يكْتُبُها بألف منْفصلة(٦) حملًا على الأصل(٧) فيكون كتْبُها على هذا الوجه (حِينَ) وحده، و (إذْ) وحده منفصلًا فافهم ذلك، وقِسْ عليه - إن شاء اللّه تعالى -



(١) السيوطي (٢/٢٤٣ - همع) (وهذا كله مما يُنْقَاد إليه في كتابة المصحف، ولايُقَاسُ عليه خارجه، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تُكْتَب إلا على القوانين السابقة) أهـ، وانظر (أدب الكاتب ص ٢٦٩ - ٢٧٠)

(٢) الصاحبي ص ١٤ والبرهان ١/٣٧٨، وعبارة المصنف هنا وفي لاحقه هى عبارة ابن بابشاذ تقريبا (الجمل الهادية ق ٢٠٩)

(٣) التسهيل (ص ٣٣٧)

(٤) النشر ١/٤٥٧ (رُسِمَتْ المكسورة في يومئذ، وحينئذ ياء موصولة بما قبلها كلمة واحدة)أهـ.

(٥) د: (فكتب) - تصحيف

(٦) ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق ٢٠٩) (فأما من أعْرَبَ فإنه يكتبها منفصلة حملًا على الأصل إذ لم يَعْرِضْ مايوجب الاتصال) أهـ، والنظر من المصنف إليه مُلاَحظ.

(٧) أى على القياس في كتابة الهمزة المتصدرة ألفًا لاغير على ماتقدم في (٤/٢١٩ - المحرر) وانظر (ش الشافية للحسيني ٢٣٢).

/٥٣٦/ البَابُ الثَّانِي(١)

ما يجوزُ للشَّاعر استِعْمالُهُ في الضَّرورة(٢)

* يجوز له صرفُ ما لا ينصرفُ(٣) ؛

---

(١) وقع اضطراب هنا في التقسيم ، فقد طرَّد التسلسل مع المقالة الثامنة فكان هذا البابُ (الثانيَ عشرَ) وبابُ الحكاية بعده (الثالثَ عشرَ) ، ولم يذكر في البيان المتقدم أول الكتاب للمقالة الثامنة ، إلاَّ أَحدعشرَ بابًا تنتهي ببناء ما أضيف لمبنيّ ، وقصر المقالة التاسعة على الخط والضرورة ، والحكاية - كما تقدم - في بيانه ، ولم يعقد للخط بابًا ، وقد التزمت بإصلاح هذا الخلل ، فجعلت الخط الباب الأول ، وهذا الثاني ، وتاليه الثالث ، وهذا هو مقصوده وإليه أشار ، وانظر (٤/ ٢٠٥ - المحرر)

(٢) اختُلِفَ في حدِّ الضرورة ؛ فذهب الجمهور إلى أنَّ الضَّرورة ماوقع في الشِّعر مما لايقع في النَّثرِ ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحةٌ أم لا ، ومنهم من قال الضرورة : ماليس للشاعر عنه مندوحةٌ ، وهو المفهوم من كلام سيبويه وغيره ، وبه قال ابن مالك ، ودُفِعَ الرأى الثاني بوجوه

أحدها إجماع النُّحاة على عدم اعتبار هذا المنزع ، وعلى إهماله في النظر القياسي جملةً ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه

ثانيها الضَّرورة ليس معناها : أنَّه لايمكن في الموضع غيرُ ما ذُكر ؛ إذ ما من ضرورة إلاَّ ويمكن أنْ يُعَوَّض من لفظها غيرُه ، ولا يُنكِر هذا إلا جاحدٌ لضرورة العقل

ثالثها أنَّه قد يكون للمعنى عبارتان ، أو أكثر ، واحدةٌ يلزم فيها ضرورة ، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولاشكَّ أنَّهم في هذه الحال يرجعون إلى الضَّرورة .

قال أبو حيان (التذييل والتكميل ٦/٩٠٤) : (إنَّما يعنُون بالضرورة أنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشِّعر المختصة به ، ولايقع في كلامهم النَّثرِ ، وإنما يستعملون ذلك في الشِّعر خاصة دُونَ الكلام ، ولا يعنى النَّحويون بالضرورة أنَّه لا مندوحة عن النُّطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنُون ما ذكرناه ، وإلا كان لايوجد ضرورةٌ ؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشَّاعر أن يغيِّره) أهـ

وقال الجرجاني (قد يجوز للشَّاعر من الكلام ما لايجوز لغيره ، لا للاضطرار إليه ولكن للاتِّساع فيه واتفاق أهله عليه ، فيحذفون ويزيدون) أهـ ، راجع

(الوساطة ٤٥٠ ، والمقرب ٢/٢٠٢ والضرائر لابن عصفور ص ١٣ ، ٢٤ ، وللألوسي ص ٦ - ٨ ، والمزهر ١/١٨٩ ، والخصائص ١/٣٢٣ ، والمنصف ٢/٧٨ ، والإنصاف ٧٤٥ - ٧٥٢ ، والهمع ٢/١٥٥ - ١٥٦)

(٣) وعليه الإجماعُ من النُّحاة ؛ وذهب الكسائيُّ والفرَّاء أنه جائز في كل ماينصرف إلا (أفْعَلَ منك) نحو : (أفضلُ من زيدٍ) وهو مردودٌ من إجماعهم (ضرائر ابن عصفور ص ٢٤ ، ٢٥ ، ومعاني الفراء=

قال(١)

(١٩١) مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ(٢)

فصرف (عواقدٌ) حين نوَّنَهُ، وهو جمعٌ ثالثُ حروفِهِ ألفٌ(٣)، لايجوز صرفه كـ(مساجدَ)

* ويجوزُ له تركُ(٤) صرف ما ينْصرِفُ(٥)؛ قال(٦)

(١٩٢) فَمَا كانَ حِصْنٌ ولاَ حَابِسٌ يفُوقَانِ مِرداسَ فِي مَجْمَعِ(٧)

=٢/٣٢١، وأمالي الزجاجي ص ٤٥، والإنصاف ٤٩٣)

(١) أبو كبير الهُذَلي - يصف تأبّط شرًا - ولدَ زوجِه، (ديوان الهذليين ٢/٨٨، والكتاب ١/١٠٩ محقق، وابن السيرافي ١/٢١٨، والكامل ١/٧٩ بيروت، وشرح الحماسة للتبريزي ١/٤٢ والشِّعر والشعراء ٦٧٥، وشواهد المغني ٢٢٧ وابن عصفور ٢٣)

(٢) العجز من د وحاشية (ص) بخط ناسخها
ويروى فيه: (فَعَاشَ) بدل (فَشَبَّ) و(مُثَقَّلِ) بدل (مُهَبَّلِ)
من اللغة: (الحُبُك): الطرائق، والواحدة: حبيكة، و(المُهَبَّلُ) المعتوه يريد أنه من الفتيان الذين حملت بهم أمهاتهم، وهنَّ غير مستعدات للفراش فنشأ محمودًا مرضيًا
والبيت من بحر الكامل. والشاهد صرف غير المنصرف ضرورةً، وهو جائز بإجماع

(٣) أى وبعدَه حرفان؛ فليستْ العلَّةُ مقصورةً على كونِ الألفِ ثالثةً، وانظر (المحرر ٣/٥٥٦)

(٤) سقط (ترك) من (د)

(٥) منعه أكثرُ البصريِّينَ، وبعضُ الكوفيِين؛ وجوَّزه ضرورةً معظمُ الكوفيِّين والأخفش، وأبو عليٍّ، وهو الصَّحيح، (الارتشاف ق ١٣٨/أ، والروض الأنف ٢/١٠، وإصلاح الخلل ٣٨٩، والتسهيل ٣٢٤)

(٦) العباس بن مرداس السُّلَمِيّ يخاطب رسول الله - ﷺ - في قصةٍ (سيرة ابن هشام ٢/٣٦٨، والكشاف ٢/٤٤٧، وزهر الآداب ١٠٠٩، والألوسي ص ١٣٤، والعيني ٤/٦٩، ٣٦٦ وابن يعيش ١/٦٨، والرضي ١/٣٨ ش الكافية)

(٧) من اللغة حِصْنٌ والدُ عُيَيْنَةَ، وحابسٌ والدُ الأقرع
والبيت من بحر المتقارب
والشاهد: منع صرف المنصرف ضرورة عند الكوفيِين، ومنعه البصريون؛ قال المبرد (الرواية الصحيحة: يفوقان شيخي) وأنكر المحقِّقون إنكارَ المبرد، وردُّوه؛ فالرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها، وإنْ ورد غيرها.

فمنع (مرداسا) من الصرف ؛ إذ حَذَفَ منه التنوين بغير علة ، وكان قياسه الصرف

* ويجوزُ له قصرُ الممدودِ[(١)] ؛ قال[(٢)]

(١٩٣) لَابُدَّ مِنْ صَنْعَا ، وإنْ طَالَ السَّفَرْ[(٣)]

فقصر (صَنْعَا) ، وهى ممدودةٌ

* ويجوز له مَدُّ المقصُور – عند الكوفيِّينَ[(٤)] – ؛ قال[(٥)] :

(١٩٤) فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ[(٦)]

فمدَّ (الغِنَى) ضرورةً ، وهو مقصورٌ .

* ويجوزُ لَه إظهار المدْغَم[(٧)] كقوله [(٨)]

---

(١) بإجماع عند جميع النحويِّين ، (ابن ولاد ص ١٣٠)

(٢) غير معروف لباحث ، (السابق ص ٦٥ ، واللسان - بيد - صنع ، وإصلاح الخلل ٣٩٤ ، والفصول ٢٧٢ ، والمنقوص والممدود ٢٨ ، وابن عصفور ١١٦ ، والألوسي ٥٧ ، والعيني ٥١١/٤ ، والهمع ١٥٦/٢)

(٣) البيت : من بحر الرجز المشطور .
والشاهد : قصر الممدود ضرورةً ، وهو جائزٌ بإجماع

(٤) ومنعه البصريون ؛ لأنَّ زيادةٌ في الشَّئ ماليس منه ، والزيادة خلاف الأصل (الكامل ١٢٧/١ بيروت ، والمزهر ١٤١/١ - ١٤٢ ، والانصاف م ١٠٩)

(٥) غير معروف ؛ فلم يذكر اسمَه أحدٌ ، (المخصص ١٣٦/١٥ ، والعمدة ٢٧٦/٢ ، وابن ولاد ص ١٣١ ، والفراء (المنقوص ٢٨) والعيني ٥١٣/٤ ، والإنصاف ٧٤٧ ، والمزهر ٣٣٣/٢ ، وابن عصفور ص ٤٠)

(٦) صدره : **سَيُغْنِينِي الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّي**
والبيت من بحر الوافر ، والشاهد : مدُّ المقصور ضرورةً ، وهو جائز عند الكوفيِّين ومنعه البصريون ، واعتسفوا في تخريجه ؛ فقالوا : هو مصدر (غانَى) : فاخَرَ بالغِنى ، لا مصدر غَنِى ؛ وهو تَعَمُّلٌ لم يشايَعْ ، وقرْنُه بالفقر ردٌّ له ، انظر (السوابق)

(٧) سيبويه (٥٣٥/٣) (الشُّعراء إذا اضطروا إلى مايجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدْغامه أجروْه على الأصل) أهـ .

(٨) أبى النجم العجلي . (المقتضب ٢٧٩/١ ، ٣٨٨ ، والمنصف ٣٣٩/١ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، ٣/ ٨٧ ، وإصلاح الخلل ٣٩٥ ، ونوادر أبي زيد ٢٣٠ ، واللسان جلل -وشواهد المغني ٤٤٩ ، =

(١٩٥) الحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأجْلَلِ[١]

أراد (الأجَلّ) فلما اضطرَّ أظهر الإدغام، فأتى بلامين؛ إذ الحرف المشدَّد بحرفين، والتشديدُ هو الإدغام

* ويجوز له إلحاقُ المعتلِّ[٢] بالصَّحيح في الإعراب.

قال[٣] - [في الياء]

(١٩٦) ألمْ يأتِيكَ، والأنْباءُ تَنْمِى[٤]

فأثبت الياء في (يأتيكَ) وهو في موضع الجزم؛ وقال[٥] - في الواو -:

(١٩٧) مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ[٦]

=وشواهد الشافية ٣١٣، والدُّرر ٢/٢١٦)

(١) البيت: من بحر الرجز المشطور

والشاهد وضحه المصنف.

(٢) أي من المضارع المجزوم، وانظر (الألوسي - الضرائر ص ١٧٤)

(٣) قيس بن زهير العبسي، في قصة بينه وبين الرَّبيع بن زياد، (الكتاب ٣/٣١٦ - محقق، وابن السيرافي ٢/٢٢٣، واللسان - أتى، رضى، شظى - والفاخر ٢٢٣، والعمدة ٢/٢٧٥، والعقد ٥/١٥٢، والجمل ٣٧٣، والنوادر ٥٢٣، والاقتضاب ٢٥٩، وسر الصناعة ١/٨٨، والشجري ١/٨٤، ٢١٥)

(٤) عجزه

بِمَا لاقتْ لبُونُ بَنِي زِيَادِ

والبيت من بحر الوافر.

والشاهد إثباتُ الياء في الجزم ضرورةً، فتقدَّرُ لأجل الضرورة الضمةُ إجراءً للمعتلِّ مُجرى الصحيح؛ إذْ الجازم لابد له من عمل، وقيل تقديرُ حذفِ الحركة في الياء لغةٌ لا ضرورة (البحر ٥/ ٢١٠، ٢٨٥، ٦/٢٦٤) وقيل حُذِفَتْ اللامُ للجازم، والياءُ الموجودة إشباعٌ للكسرة (الإنصاف ٣٠)، ويُرْوَى (ألا هَلَ اتَاكَ.)، و: (ألم يَبْلُغْكَ) وعليهما لا شاهدَ فيه، ويُسْتَشْهد بالبيت أيضا على زيادة الباء في الفاعل (مَا)

(٥) عمرو بن العلاء - كما قيل - ومعظمهم على أنه مجهول (معجم الأدباء ١١/١٥٨، ومعاني الفراء ١/ ١٦٢، ٢/١٨٨، والمنصف ٢/١١٥، والشجرية ١/٨٥، وش المفصل ١٠/١٠٥ وشرح القصائد السبع ٧٨، وشواهد التوضيح ص ٢١، وابن عصفور ص ٤٥، وشواهد الشافية ٤٠٦، والدرر ١/ ٢٨)

(٦) صدره هَجوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جئْتَ معْتَذِرًا ....

قياسُه (لم تهجُ) فأثبتَ الواو ضرورةً.

وقال[١] - في الألف -

(١٩٨) .... كأنْ لـمْ تَرَى قَبْلِي أسيرًا يَمَانِيَا[٢]

أراد (لمْ تَرَ) - بالجزم- ؛ لدخول (لم) ، فأثبتَ الألفَ ضرورةً

* وقد جاء في الأسماءِ إجراءُ المعتلِّ مُجرَى الصَّحيح ؛ قال [٣]

(١٩٩) كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ[٤]

=من اللغة زبَّانُ : عمرو بن العلاء - كما قيل - والبيت من بحر البسيط ، والشاهد إثبات الواو في الجزم ضرورةً على تقدير حذفِ الضَّمة ، وإجراء المعتل مُجرى الصحيح ، وقيل الواو إشباعٌ للضَّمة ، وقد حذفَ الجازمُ اللامَ ، وقيل هو لغةٌ وليس ضرورة - كما سبق في الشاهد قبله

(١) عبد يغوث بن صلاءة الحارثي في أسره يوم (الكُلاَب الثاني) ، (المخصص ٩/١٤ ، والبيان والتبيين ٢٦٨/٢، ٤٥/٤ ، والعقد ٢٢٩/٥ ، والإفصاح للفارقي ص ١٧٠ ، والغرة ص ١٩٨ والمذكر والمؤنث للمبرد ص ٢٣ ، وسر الصناعة ٨٦/١ ، والسيوطي ٦٧٦ ، ومعجم البلدان ٤٧٤/٤ ، واللسان - هذر -)

(٢) صدره

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

والبيت من بحر الطويل والشاهد إجراء المعتل مجرى الصحيح بإثبات الألف في الجزم ، وتقديرُ حذفِ حركتها ضرورةً وقيل لا ضرورةَ ، وأنَّه ورد على الأصل المرفوض ، والأصل (تَرْأَى) حُذِفَتْ الألف للجازم ، ونُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الراء ، وسُهِّلَتْ هيَ وقيل ورد على لغة من قلب وقال في(رأى راء) انظر (الخزانة ٢٠١/٢ - محقق) وروى : (كأنْ لمْ تَرَىْ) - على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، وعليها لاشاهد فيه

(٣) غير معروف اسمُهُ ، فلم أقع على نسبته من أحد (ش المفصل ١٠١/١٠ ، وش الشافية ١٨٣/٣ ، وشواهد الشافية ٤٠٤ ، والضرائر لابن عصفور ص ٤٤ ، وللألوسي ١٧٥)

(٤) صدره

مَا إنْ رأَيْتُ وَلاَ أرَى فِي مُدَّتِي

والبيت من بحر الكامل ، والشاهد تحريك ياء المنقوص في الجرِّ ضرورة ؛ ونقل الرضيُّ أنَّ قوما من العرب يُجْرُون الواو والياء مُجْرَى الصَّحيح في الاختيار ، والصَّحيح أنُه من الضرائر ؛ قال ابن عصفور (فيه ضرورتان إحداهما إثبات الياء وتحركها وكان حقُّهُ أنْ يحذفها ، والثانية : أنَّه صرف ما لا ينصرف) أهـ .

فحرَّك الياءَ، ونوَّنَها، وهو[١] من باب (قاضٍ) لايجوزُ تحريك يائِهِ[٢]

* ويجوزُ له حذفُ التَّنوين؛ لالتقاء الساكنيْنِ[٣]، قال[٤]

ولاَ ذَاكِـرَ الـلَّـهَ إلاَّ قـلـيـلاَ [١٧٦]

وكان أصله (ولاَ ذاكِرًا اللَّهَ إلا قليلاً) /٥٣٧/ بتنوين (ذاكر) ونصبه، ووصله باسم (الله)؛ وقد جاء في القرآن قوله - تعالى - ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّـمَدُ﴾[٥] - برفع (أحَدُ) من غير تنوين، وأصلُهُ (أحدُنِ اللَّهُ الصَّمَدُ) فحذفَ التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وهما نون التنوين، واللام من اسم (الله)، [وبقيت الدَّالُ مضمومةً على حالها؛ وهذه القراءة شاذة][٦]

* ويجوزُ له حذفُ الياء، والواو - إذا كان حركةُ ماقبلَهما من جنسهما قال - في حذف الياء -[٧]

(٢٠٠) كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ[٨]

---

(١) سقط (وهو) من (د)

(٢) أي في الرفع والجرِّ، كما مر في (٢/١٨٩ - المحرر) وشاهد الرَّفع قول جرير

وَعِـرْقُ الـفـرَزْدَقِ شـرُّ الـعُـرُوقِ خـبِـيـثُ الـثَّـرَى كـابِـئُ الأزْنُـدِ

انظر (المرادي ١/١١٣، والهمع ١/٥٣)

(٣) لا أدري كيف يَعُدُّه ضرورة؟ وقد استشهد بالآية الكريمة، والصَّحيح كما قال ابن السيد (إصلاح الخلل ٣٩٦) (حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا يُعَدُّ ضرورة شاعرٍ) أهـ، وانظر (المغني ٢/ ١٧٣، والإنصاف ٦٥٩)

(٤) تقدم والحديث عنه في (٤/١٢١ - المحرر).

(٥) تقدمتْ والحديث عنها في (٢/ ١١٥، ٤/ ١٢٠ - المحرر)

(٦) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) خفَاف بن نَدْبة السُّلَمِيّ (الكتاب ١/٢٧، وابن السيرافي ٢/٢٧٧ والعمدة ٢/ ٢٧٠، وابن عصفور ص ١٢٠، والمنصف ٢/٢٢٩، والإنصاف ص ٥٤٦، واللسان - تيز -، والمغني ١/٩٨ حلبى، وشواهده ص ٣٢٤)

(٨) عجزه:

أراد (كَنَواحِي) فحذفَ الياءَ ضرورةً؛ إذْ الكسرةُ قبلها دالةٌ عليها[(١)]؛ وقال[(٢)]

(٢٠١) دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا[(٣)]

أراد (إذْ[(٤)] هِيَ) فحذف الياءَ ضرورةً وقال آخر[(٥)] - في حذف الواو-:

(٢٠٢) فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ، قَالَ قَائِلٌ[(٦)]

أراد (فَبَيْنَا هُوَ) والهاء في موضع رفع بالابتداء، وحذف الواوِ، والياءِ في القرآن كثيرٌ[(٧)]

=كأطراف الريش، وقد قبلهما.

والبيت من بحر الكامل والشاهد حذف الياء، والاجتزاءُ عنها بالكسرة قبلها، ضرورةً

(١) جملة التعليل بين السطرين في (ص).

(٢) غير معروف الاسم، فشعره من الخمسين مجهولة القائلين، (الكتاب ١/٢٧ - محقق، والخصائص ١/٨٩، والغرة ص ٢٣٢، والشجرية ٢/٢٠٨، وإصلاح الخلل ٣٩٣، و ش الشافية ٢/٣٤٧، وشواهدها ٢٩٠، والفصول ٢٧٤، واللسان - ها -، والدرر ١/٣٦)

(٣) البيت من بحر الرجز المشطور

والشاهد حذف الياء من: (هِى) بعد إسكانها، والاجتزاء عنها بالكسرة قبلها ضرورةً، راجع (الإنصاف م ٩٦)

(٤) سقط (إذ) من (د).

(٥) العُجَيْرُ السَّلولي، (العمدة ٢/٢٧٠، والرضى ٢/١٠، وابن عصفور ١٢٦، والألوسي ٧٧، واللسان - ها -، وابن يعيش ٣/٩٦).

(٦) عجزه

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ ذَلُولُ

ويروى: (نَجِيبُ) والصواب في إنشاده الأول؛ فالقصيدة لامية

من اللغة (يَشْرِى) يبيعُ، وهو من الأضداد، و (المِلاَطُ) ما وَلِى العضُد من الجنب، يصف صاحبَ بعيرٍ ضلَّ عنه بعيرُه، فجعل يبيع رحله، ففُوجِئَ بمن يشْرِّ به.

والبيت من بحر الطويل

والشاهد حذف واو (هو) بعد تسكينها، والاجتزاءُ عنها بالضمة ضرورةً

(٧) ومنه ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾، ﴿يَمْحُ اللَّهُ البَاطِلَ﴾، ﴿يَدْعُ الإِنْسانُ بالشَّرِّ﴾، ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾، ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ قال الألوسي (الضرائر ص ١٠٩) (وليست العرب تهاب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ماقبلها مكسورًا وهو كثير يُكْتَفَى من الياء بكسرة ماقبلها، ومن الواو بضمة ماقبلها) أهـ، وانظر: (البرهان ١/٣٩٨ - ٤٠٣).

ويجوز له تذكير المؤنث الذى ليس بحقيقيّ، ويُتَّكَلُ في ذلك على فهم المخاطَبِ ولأن أصْل الأسماءِ التذكيرُ؛ قال[(١)]:

(٢٠٣) ولاَ أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا[(٢)]

فقياسُه (أبقلتْ) فحذَفَ تاء التأنيث، وحملَ الأرْضَ على (المكان)[(٣)]

* ويجوز له تأنيثُ المذَّكر؛ قالَ[(٤)]

(٢٠٤) فإنَّ كِلاَبًا هَذِهِ عَشْرُ أبْطُنٍ[(٥)]

فأنَّثَ العشْرَ، وقياسه أنْ يقولَ (عشرةُ)؛ لأنَّ (البطن) مذكَّرٌ

ويجوز له تذكيرُ المؤنَّثِ الحقيقيّ[(٦)]، على تأويل (الحبيب)

---

(١) عامر بن جُوَين الطائي، (الكتاب ٢/٦، محقق، والكامل ٢/٧٨ بيروت، والمحتسب ٢/١١٢، والخصائص ٢/٤١١، والبحر ٦/٤٤٤، ٨/٢٠٨، ومعاني الفراء ١/١٢٧، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ٢١، واللسان - أرض، وبقل، ودق، والتنبيهات ٣٠٣، والطبري ١/٤٣٢، والخزانة ١/٤٥)

(٢) صدره

فلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا

من اللغة (الوَدْقُ) المطر، و(أبْقَلَتْ) أخرجت البقل

والبيت من بحر المتقارب والشاهد حذف علامة التأنيث من الفعل المُسند إلى ضمير المؤنَّث المجازي ضرورةً، وسوَّغَهُ تأويلُ الأرض بالموضع، والمكان

وفي محل الشاهد اجتهاداتٌ للنُّحاة، أعرضْتُ عنها، واطلبها في مواطنه - إنْ شئتْ -

(٣) ابن عصفور (الضرائر ٢٧٦) (ذكر (الأرض)؛ لأنها بمعنى المكان، فكأنه قال ولا مكانَ أبقلَ إبقالها) أهـ.

(٤) الأعور بن البراء الكلابيّ، أو رجل من بني كلاب، (الكتاب ٣/٥٦٥ - محقق، وأمالى الزَّجاجي ص ٧٥، والصاحبي ٤٢٥، والمذكَّر والمؤنَّث للمبرِّد ١٨، والمقتضب ٢/١٤٦ والفراء ١/١٢٦، والأشباه ١/١٨٦، ٣/٩٦، واللسان - بطن -، ودرة الغواص ٤٠، والعيني ٤/٤٨٤)

(٥) عجزه:

وأنْتَ بَرِئٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

والبيت من بحر الطويل، والشاهد تأنيث (البَطْنِ)، وتذكير عدده على تأويل (الأبطن) بالقبائل، ويرشحه قوله (من قبائِلها)

(٦) ليس هو بضرورة على التحقيق؛ قال ابن جنى (الخصائص ٢/٤١٧: (تذكير المؤنَّث واسع جدًّا، =

أو (المحبوب) أو (الظَّبى) أو (الشخص)، أو ما أشبه ذلك؛ وعلى ذلك قول كُشَاجِم[١] - من المتأخرين -

(٢٠٥) باتَ يُعَاطِيني عَلَى حُسْنِهِ خَمْرًا بعَيْنَيْهِ ومِنْ كَفِّهِ
وكَانَ فِيمَا بيْنَ ذَا[٢] رُبَّمَا أدْنَيْتُ خَلْخَالَيْهِ مِنْ شَنْفِهِ[٣]

ألا ترى كيف جعل له (شَنْفًا)، و (خَلْخَالا) حملًا على التَّأنيث المعنوي؛ لأنَّه يصف امرأة، وجاء بالضمير مذكرا على معنى (المحبوب)، أو (الحبيب) أو (الشخص) أو (الظَّبى)؛ كأنه قال (خَلخال الحبيب، وشنفه)؛ ومثله قول المتنبيِّ[٤]

(٢٠٦) تُجْنَى الكَوَاكِبُ مِنْ قلائِدِ جيدِهِ وتُنَالُ عَيْنُ الشَّمْسِ مِنْ خَلْخَالَهِ

فذكر الضَّمير في /٥٣٨/ في (جِيده) و (خَلخاله) حملًا على معنى (جِيد

=لأنه ردُّ فرع إلى أصل) أهـ، وقال الألوسي (٣٣٢) (ومثل هذا في الشِّعر كثير، وليس بضرورةٍ عند المحققين) أهـ وانظر (الأشباه ١/١٨٥، والعمدة ٢/٢٧٩، وسر الصناعة ١/١٣، والإنصاف ٧٧٧)

(١) محمود بن الحسين بن شاهق، هنديُّ الأصل، توفي سنة ٣٥٠ هـ/ ٦٧٠ م (الفهرست ٢٠٠، وزيدان ٢/٥٦١)

(٢) د (لا) - تصحيف.

(٣) هذان البيتان ليسا في ديوانه الذى بين يدي (ط بيروت سنة ١٣١٣ هـ) وهما في ديوان أبى نواس ص ١٨٣ وقبلهما:

[يا] بأبِى مَنْ جَاءنِى زَائرًا فِي شَهْرِ ذِى الحِجَّةِ مِنْ نِصْفِهِ

من اللغة (الشَّنْف) الحِلية في أعلى الأُذن، والقُرْطُ في أسفلها، وقيل الشَّنْف والقُرْطُ سواءٌ ومعنى الشعر غريبٌ!!
والشعر من بحر السريع
والشاهد كما وضحه المصنف

(٤) ديوانه (٣/١٨١ - الشرح) من قصيدة في مدح سيف الدولة، مطلعها

لا الحُلْمُ جادَ بِهِ، ولاَ بِمِثَالِهِ لَوْلاَ ادِّكَارُ وِدَاعِهِ وزِيَالِهِ

والبيت من بحر الكامل
والشاهد: تذكير المؤنَّث على التأويل - على ما بيّنه -.

الظبى)، و (خلخاله)، أو (جِيد الحبيب)، و (خلخَاله)، وذكر الخلخال للظَّبي حملًا على أن الظَّبي ههنا، والمحبوب(١) كُنْيَةٌ عن المحبوبة، لا على أنَّ الظَّبى مما يليقُ به لُبْسُ الخَلخَال، وقال أبو نواس في هذا المعنى(٢)

(٢٠٧) يَا قَمَرًا أبْصَرْتُ فِي مأتَمٍ يَنْدُبُ شَجْوًا بَيْنَ أتْرَابِ
يُمْطِرُ دُرَّالدَّمْعِ مِنْ نَرْجِسٍ ويَلْطِمُ الوَرْدَ بِعُنَّابِ(٣)

فالقمَر ههنا(٤) عبارةُ عن المؤنَّثِ، و (المأتَم) مجتمعُ النِّساء للحزن(٥) واللَّطْمُ في الخدود لايكون إلاَّ من فعل النِّساء، و (العُنَّابُ) لا يشبَّه به إلاَّ(٦) خِضَاب أطراف بَنانِ(٧) النِّساء

وعلى ذلك يُقَاسُ(٨) كل ما جاء من صفات(٩) أعضاء المؤنَّث ؛ كـ (النَّاهد)(١٠)، و (الكَعْب)، و (الكَفَل)، و (العَجُز)، وما شابهه، وفيه ضميرٌ مذكَّر، فإنه يُتَأولُ

---

(١) الظاهر زيادة هذه الكلمة

(٢) العمدة ٢٩٣/١، وفقه اللغة للثعالبي ٢٤٣، والوساطة ٣٨، والأغاني ٨/١٨، والبيتان في جميعها منسوبان إلى أبى نواس، وليسا في ديوانه الذى بين يدىَّ (طبع حجر سنة ١٢٧٧هـ، وقيل في ط بيروت ص ٨٠.)

(٣) يروى البيتان هكذا

يا قَمَرًا أبرزَهُ مأتمٌ
يبكى فيذرِى الدُّرَّ من عينِه

والشعر من بحر السريع

والشاهد كسابقه

(٤) د (هنا)

(٥) المأتَم مُجْتَمُع الرِّجال والنساء في حزن أو فرح، ثم غلب على مجتمع النساء للموت (الأساس واللسان – أتم –، وأدب الكاتب ص ٣٣)

(٦) لاوجه للقصر

(٧) البَنَانُ : الأصابع، وقيل أطرافُها، والأولُ الصَّالح هنا

(٨) د (قياس)

(٩) د : (الصفات)، وهو خطأ

(١٠) ص : (بالناهد) – تصحيف .

فيه (المحبوبُ)، أو(الحبيبُ) أو[ما][١] شابه ذلك من الألفاظ المذكَّرة

* ويجوز له تشديد المخفَّفِ ؛ قال[٢]

(٢٠٨) ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[٣]

قياسُه بتخفيف الميم ، فشدَّدَها ضرورةً .

* ويجوز له تخفيفُ المُشَدَّد[٤] ؛ قال[٥]

(٢٠٩) مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أفِرْ[٦]

فخفف (أفِرّ) وهو مشدَّدٌ .

* ويجوز له تخفيفُ الهمزة مع حذفِها ، و [إلقاءِ حركتِها على][٧] ، ما قبلها ، قال[٨]

---

(١) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٢) رؤبة بن العجاج (ديوانه ١٨٣/٣ - مجموع أشعار العرب - فيما نُسِبَ إليه ، والكتاب ٢٩/١ ، محقق ، وابن السيرافي ٢٧٨/١ ، والمحتسب ٢٣٩/٢ ، والمنصف ١٠/١ ، وسر الصناعة ١/ ١٧٩ ، والغرة ص ٢٣٣ ، وابن عصفور ص ٥١ ، واللسان - بيد ، وضخم -)

(٣) البيت : من بحر الرجز المشطور

والشاهد تشديد (الأضخم) وهذا التثقيل إنما يكون في الوقف ، إلا أنَّه أجراه في الوصل مجراه في الوقف ضرورة ، ويُروى (الإضْخَمَّا - بكسر الهمزة - و (الضِّخَمَّا) فلاضرورة ، لأنَّ (الإفْعَلَّ ، والفِعَلَّ) موجودان في الصِّفات (الكتاب ، واللسان)

(٤) في العمدة ٢٦٩/٢ : (له تخفيف المشدَّد في القافية ، وأما في حشْوِ البيت فمكروهٌ جدًّا) . أهـ

(٥) على بن أبى طالب ، أو الحارث بن منذر الجَرْميّ (نوادر أبى زيد ص ١٦٤ ، وشرح القصائد السبع ص ٣٤ ، والعِقد ١٠٥/١ ، والخصائص ٩٥/٣ ، ٢٢١ ، والشجرية ٧٣/٢ ، والمغني ١٢٧/١ حلبي ، وشواهده ٦٧٤ ، والخزانة ٥٠٩/٤ ب)

(٦) عجزه

أيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ ؟

والبيتان من بحر الرجز المشطور . والشاهد : تخفيف المضعَّف : (أفِرّ) ضرورةً ، وفيه شاهد آخر ، توكيدُ المنفيّ بلم ، (يُقْدَرَ) وحذفُ النون ، وتركُ فتح ماقبلها ، وهو شاذّ

(٧) في ص ، د مكان مابين الحاصرتين (وإبدالها على حركة) وهو خَلْفٌ ، والمثبت من كلامه لنفس الشاهد (٢٥٨/٤) وهو ما في المصادر .

(٨) امرؤ القيس ، ونسبه سيبويه في موضعٍ للنُّعمان بن بشير ، (ديوان امرئ القيس ص ٧٧ ، والكتاب=

(٢١٠) ويْلُ امِّهَا فِي هَوَاءِ الجَوِّ طالِبَةً[1]

فحذف الهمزة من (أمِّها)، ويروَى بكسر الَّلام ؛ لأنهم كرهوا الخروج من ضَمٍّ إلى كسْرٍ ، فكسروا اللام إتباعًا لكسرة الميم، والضَّمَّة التى على الَّلام - على الرواية الأولَى[2] - هى ضمَّة الهمزة من (أُمّ)، نقلِتْ إلى الَّلام

وقد جاء في القرآن[3] كثيرًا ؛ قال - تعالى - ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[4]

* ويجوز له حذفُ الهمزة[5] تخفيفًا، وإبدالُها ألفًا ؛ قال[6]

=٢/٢٩٤، ٤/١٤٧ محقق، وابن يعيش ٢/١١٤، والرضي ١/٢٦٤، والعمدة ١/٩٥)

(١) عجزه

ولاَ كَهَذَا الذِي فِي الأَرْضِ مطلوبُ

والمعنى أنَّه يصف عُقابا تتْبع ذئبًا لتصيده ، فتعجَّب منها في شدة طلبها ، ومنه في سرعته وهروبه والبيت من بحر البسيط

والشاهد (ويلُمِّهَا) حيث حذف الهمزة ، وألقى حركتها على ماقبلها ، في أحد وجوهه والأصل (ويلُ أمِّها) نقل ، وحذف ، وكسر لام ويل إتباعًا لكسرة الميم ، ومنهم من يقول أصله (ويلٌ لأُمِّهَا) فحذفت لام (ويلٌ) وهمزة (أُمّ) فصار (ويْلِمِّهَا) ومنهم من قال أصله (وَيْ لأُمِّهَا) فحذفتْ همزة (أمّ) لاغيرُ ، انظر (اللسان - أمم ، والشجري ٢/٤ ، وإصلاح الخلل ٤٠١ ، وابن يعيش ٤/٧٦، والاقتضاب ٣٦٥، وشواهد التوضيح ١٥٧ ، والانتصاف - على الانصاف ٨١٠)

(٢) ص، د (الثانية) سهو، وذلك أن الأصل عنده النصب كما يأتي في ٤/٢٥٨

(٣) لاوجه للحمل ، فالضرورة في النقل إلى المتحرِّك ، وما يأتى إلى السَّاكن ، وهو مستعمل

(٤) المؤمنون ١ ، والنقل قراءة نافع من طريق ورش في حال الوصل والوقف ، وقراءة حمزة في حال الوقف (البرهان ١/٣٢٠) وقال ابن الجزري (النشر ١/٤٤١) (أجاز النُّحاة النقل بعد السَّاكن الصَّحيح مطلقًا ، ولم يفرقوا بين ميم جمع ولا غيرها ، ولم يوافقهم القرَّاء على ذلك ، فأجازوه في غير ميم الجمع ، نحو (قدْ أفلحَ) لا في نحو : (عليكُمْ أنفسكم) أهـ، وانظر (الشجري ٢/٢٦، والتبيان ٩٥٠، والبيان ٢/١٨٠).

(٥) أى المتحرِّكة المتحرِّكُ ما قبلها.

(٦) الفرزدق حين عُزِل مَسْلَمَة من العراق ، ووليِّ عُمَرُ بن هُبيْرة الفزارى ، (الديوان ١/٤٠٨ والكتاب ٣/٥٤، وابن السيرافي ٢/٢٥٨، والمقتضب ١/٣٠٣، والكامل ١/٢٩٩، ٢/٧٣ والمحتسب ٢/١٧٣، والخصائص ٣/١٥٢، والعمدة ١/٢٢٧، والبحر ١/٢٤١، ٧/١٤٧ وإصلاح الخلل ٤٠٣، والاقتضاب ٢٣٠، والمخصص ١٤/١٤، والمقرب ٢/١٧٩).

(٢١١) فـارْعَـى فـزَارَةُ لاَ هَـنَـاكِ الـمـرْتَـعُ[١]

/ ٥٣٩ /أصله (هَنأَكِ) - بالهمز - فأبدلَها ألفًا ؛ وكذلك قولُه[٢]

(٢١٢) يُـشَـجِّـجِ رأسَـهُ بـالـفِـهْـرِ واجِـي[٣]

---

(١) صدره

راحتْ بمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً

من اللغة (لا هنَاكَ) دعاء عليه بألا يكون هنيئًا ؛ وعجز البيت مثلٌ يضرب لمن يصيب شيئا يُنْفَسُ عليه ، (مجمع الأمثال ٢/٢٨)

والبيت : من بحر الكامل .

والشاهد تخفيف الهمزة المتحركةِ المتحرِّكِ ماقبلها بإبدالها ألفًا خالصةً ضرورةً ، وقياسُ تخفيف هذه أن تجعلَ بيْنَ بيْنَ ، كما يأتي في (٤/٤٣٧- المحرر) .

(٢) عبد الرحمن بن حسان - يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص ، (الكتاب ٣/٥٥٥ - محقق ، والمنصف ١/٧٦، واللسان - وجأ - والمفصل ٣٥٠، وشرحه ٩/١١٤، وش الشافية ٣/٤٩، وشواهدها ٣٤١، والمستقصى ١/١٣٦، والفارقي ١٥٧ ، وما سبق في الشاهد قبله)

(٣) صدره

وكُـنْـتَ أذَلَّ مِـنْ وتِـدٍ بِـقَـاعٍ

من اللغة (الفِهْرُ) حجر يملأ الكف ، (الواجِئُ) هو الذى يَدُقُّ و (أَذَلُّ من وتدٍ بقاعٍ) مَثَلٌ

والبيت من بحر الوافر

والشاهد إبدال الهمزة المتحركة المكسورِ ماقبلها ياءً ضرورةً ؛ فالأصل (واجِئ) قال ابن جنى (وهو من : (وجأت) ، وكان قياسه ألاَّ يجعلها كياء قاضِي) أهـ

هذا ماعليه النُّحاة ؛ ويرى ابنُ الحاجب أن الإبدال فيه قياسٌ خلافًا لسيبويه (ش الشافية ٣/٤٤ - أصل) قال الرضي : (٣/٤٩ - ٥٠) : (قال المصنف - وهو الحق - إنَّ هذا القياس ليس من ذلك ، لأن (وَاجِ) آخرُ البيت ، وهو موقوفٌ عليه ، فكأنَّ آخرَ الكلمة همزةٌ ساكنة قبلَها كسرة كما في : (لمْ يُقْرِئْ) وقياسُه التخفيف بجعلها ياءً في الشِّعر ، وفي غيره ، بلى إذا كان نحو (الواجي) في الوصل ؛ كما تقول : (مررتُ بالواجِي يافتى) بجعْلِ الهمزة ياءً ساكنة ، فهو من هذا الباب) أهـ .

ونقله عن ابن الحاجب - في شرح المفصل - البغداديُّ (شواهد الشافية ٣٤٢) ثم قال (وإذا خُفِّفَتْ تخفيفا قياسيًا كانتْ في حكم المخفَّفة ، وإذا كانتْ في حكم المخففَّة اختلف الرويَّانِ ولذلك أبدلوا في الشِّعر ، ولم يحققِّوا خوفا من انكساره ، ومن اختلاف رويِّه) أهـ

قلتُ والأشبه عندي أن تكون الياء هنا أصليَّة ، ولا إبدالَ ، واشتقاقه من (الوجْيِ) بمعنى (الدَّقِّ) أيضًا ، ومنه قول مزرد بن ضرار (مجالس ثعلب ١/٣١٤)

فـجـاء عـلَـى بَـكْـرٍ ثِـفَـالٍ يَـكُـدُّهُ   عصَاهُ اسْتُهُ وَجْيَ العُجَايَةِ بالفهْرِ

أصله (وَاجِئ)- بالهمز - فخفَّفَ [الهمزة حتَّى صارتْ ياءً في اللَّلفظ][(١)]

* ويجوزُ له إبدالُها واوًا؛ كـ (جُؤَن[(٢)]، ورُؤوس)[(٣)]

* ويجوز له قطع ألف الوصل[(٤)]؛ قال[(٥)]

(٢١٣) إذَا جَاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ[(٦)]

بقطع الألف من (إثْنَيْنِ) وهو قليلٌ، أكثرُ مايكونُ في أنصافِ البيُوت[(٧)] وقال[(٨)]:

(٢١٤) لَتَسْمَعُنَّ وشِيكًا في دِيَارِهِمُ اللهُ أكْبَرُ ياثَارَاتِ عُثْمَانَا[(٩)]

=ومنه: (الوجيَّةُ)جرادُ يُدَقُّ ثم يلتُّ بسمن، ويؤكل، جُوِّزَ أن يكون من(وَجَأ)، أو من(وَجَى) دَقَّ، انظر اللسان (وجا)، فإنْ استقام هذا، فلا ضرورة، وهو ما أرَى

(١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٢) سيأتى في (٤/٤٣٧ - المحرر) أنَّ الإبدال في مثله قياسٌ، فلا ضرورة

(٣) سيأتي في (٤/٤٣٧) أن قياس تخفيف الهمزة المضمومةِ المضموم ماقبلها أنْ تجعل بين بين وقلبها واوًا خالصة خاص بالضرورة

(٤) أى في الدَّرج، كما في المصادر، انظر -مثلا- (ضرائر ابن عصفور ٥٣)

(٥) قيس بن الخطيم، (ديوانه ص ١٠٥، ونوادر أبى زيد ٥٢٦، وجواهر الأدب ١/١٨٩ وفصل المقال ٥٧، والألوسي ١٣٦، والعيني ٤/٥٦٦، والتذييل ٦/٨٣، درة الغواص ٢٥٦، والكامل ٢/١٩ بيروت، والفصول ٢٧٢)

(٦) عجزه:

بِنثٍّ وتكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

من اللغة (النَّثُّ): النشر، (قمِينٌ) خليق، وجدير

والبيت: من بحر الطويل

والشاهد: قطعُ همزة الوصل في الدَّرْج ضرورة

(٧) الكتاب ٤/١٥٠، وش الشافية ٢/٢٦٦، وابن عصفور ٥٣

(٨) حسان بن ثابت، (ديوانه ص ٢١٦، والمنصف ١/١٨، والبحر ٢/٣٧٤، واللسان - ثار - والعِقد ١/١٨٤، وشواهد الشافية ١٨٣، والتذييل والتكميل ٦/٨٩)

(٩) البيت: من بحر البسيط.

والشاهد قطع همزة الوصل، أولَ النصف الثاني من البيت، وهو كثيرٌ في الشِّعر؛ قال سيبويه (لأنَّها مواضعُ فُصولٍ، فإنما ابتدءوا بعد قطع) أهـ.

[١] فقطع همزة اسم (الله) ضرورة ؛ ليصحَّ الوزنُ ؛ وقال آخر [٢]

(٢١٥) لاَ نَسَبَ اليَوْمَ ولاَ خُلَّةٌ إِتَّسَعَ الخَرْقُ علَى الرَّاقِعِ[٣]

أصله (ولاَ خُلَّةٌ اتَّسَعَ) - بوصل التنوين من (خُلَّة) بـ(اتَّسَعَ)، فقطع ألف (اتَّسَعَ) ضرورة

* ويجوز له أنْ يسْتَعمِلَ (كاد) بـ(أنْ) ؛ كما يجوز له أنْ يستعمِل (عسَى) بغير (أنْ) ؛ قال الشاعر في (كاد)[٤]

قدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا [١٧١]

وقال في (عَسَى)[٥]

عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أمْسَيْتُ فيهِ يكُونُ ورَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [١٧٠]

* ويجوز له نقلُ الحركة إلى ما قبلها- إذا كان ساكنًا- ؛ كقول الشاعر[٦]

(٢١٦) عَجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِى لَمْ أضْرِبُهْ[٧]

---

(١) بين السطور في (ص) بخط مخالف، وهو في (د) (أصلُه دِيَارِهُمُ اللَّهُ - بوصل الميم من (ديارهم) باللام من اسم الله) أهـ

(٢) أنسُ بن العباس بن مرداس، أو أبُو عامر جدُّ العباس (الكتاب ٢/٢٨٥، وابن السيرافي ٢/٨، والغرة ١٣١، وابن يعيش ٢/١٠١، والمستقصَى ١/٣٥، والهمع ٢/٢١١، والدرر ٢/١٩٨، واللسان - عتق -، والعيني ٤/٥٦٧)

(٣) البيت : من بحر السريع
والشاهد كسابقه، قال أبو حيان (التذييل والتكميل ٦/٨٤) (وليس قطعها في أنصاف الأبيات خاصًّا بأل ؛ قال . البيت) أهـ

(٤) تقدم والحديث عنه في (٤/٨٤ - المحرر)

(٥) ذاته (٤/٨٣).

(٦) زياد الأعجم، (الكتاب ٤/١٨٠ محقق، والكامل ١/٣٦ بيروت، والبحر ٢/١٠٨، والوساطة ص٦، واللسان - لمم - والمفصل ٣٣٩، والإفصاح ١٠٤، والشافية ٢/٣٢٢)

(٧) يروى صدره
وَاعجَبًا، والدَّهْرُ جَمٌّ عَجَبُهْ
والبيت من بحر الرجز
والشاهد : نقل ضمة الهاء إلى الباء الساكنة قبلَها في الوقف ضرورة - كما يرى المصنف - =

أصله (لم أضرِبُهُ) - بإسكان الباء ، وضَمِّ الهاء - ؛ لأجل دخول حرف الجزم ، وهو (لَمْ) ، فلما اضطرَّ إلى ضمِّ الباء نقَل إلى الباء ضَمَّةَ الهاء ، وسكنتْ الهاءُ ، فصار (لَمْ أضْرِبُهْ) - كما تري - ومثله قول الشاعر[(١)] - أيضًا -

(٢١٧) إذَا كُنْتَ مُخْتارًا لِنَفْسِكَ صاحِبًا فَمِنْ قَبْلِ أن تُصْفِى لهُ الوُدَّ أغْضِبُهْ
فإنْ كانَ فِي حالِ التَّغَضُّبِ مُنْصِفًا وإلاَّ فَقَدْ جَرَّبْتَهُ فتَجَنَّبُهْ[(٢)]

أصل ذلك (أغضِبْهُ) و (تجنَّبْهُ) - بإسكان الباء - ؛ لأنه فعل أمر ، فلمَّا اضطرَّ إلى تحريك /٥٤٠ /الباء للقافية نَقَلَ حركة الهاءِ ، وسكَّنَ الهاء

* ويجوز له وصلُ ألفِ القطعِ ، وإلْقاء حركتِهَا على ما قبلَها[(٣)] ؛ كقوله

وَيْلُ امِّهَا [٢١٠]

أصله (وَيْلَ) - بفتح اللام - ، (أُمِّها) - بضمِّ الهمزة - فألقى ضَمَّة الهمزة على اللام من (وَيْل) وحذف الهمزة تخفيفًا (٤)

* ويجوز له ترخيمُ ما ليسَ بمنادًى[(٥)] ، قال (٦)

= وكلامُهُمْ على ارتكابه سعةٌ ؛ قال ابن عصفور (المقرب ٢/ ٣٤) : (ويجوز نقل حركة الضَّمير إلى الساكن قبله إنْ كان حرفا صحيحًا ، فتقول ضربْتُهُ ، ومِنُهْ ، وعَنُهْ) أهـ ، وهو المفهوم من سيبويه (٤/ ١٧٩) ، وانظر (الأشموني ٢/ ٥١٤) ، والضرورة إنَّما في نقل حركة الضمير إلى المتحرِّك قبله في نحو (ضَرَبُهْ) - (ضرائر ابن عصفور ص ١٨٧) ، نَعَمْ عدَّ الفارقي ما في البيت ضرورة (الإفصاح ١٠٤) .

(١) لم أوفَّقْ في معرفته ، ولم أقع على شعره في مصدر

(٢) الشعر من بحر الطويل

والشاهد : كسابقه ، وفيه شاهد آخر ، وهو إسكان الياء في (تُصْفِى) حالة النصب ضرورة

(٣) راجع ما سبق قريبا في (٤/ ٢٥٤ - المحرر)

(٤) ذاته ، قال ابن جني في (الخصائص ٣/ ١٤٩ - ١٥٠) (جاء هذا الموضعُ في النَّثرِ والنَّظمِ جميعا ، وكلاهما غير مقيس عليه إلاَّ عند الضرورة ، فإنْ قلتَ : فهلا قِسْتَ على ماجاء منه في النثر ؛ لأنه ليس موضع اضطرار؟ قيل تلك مواضع كثر استعمالها فعُرِفْتُ أحوالها فجاز الحذف فيها ، ولم يُقَسْ عليها غيرها ، فمما جاء من ذلك في النَّثر قولهم وَيْلُمِّهِ .) أهـ

(٥) سيبويه (٢/ ٢٣٩ - محقق) (التَّرخيم لايكون إلاَّ في النِّداء إلاَّ أنْ يضطرَّ شاعر) أهـ وانظر ٢٤٧ - منه

(٦) تقدم والحديثَ عنه في (٣/ ٢٢٠ - المحرر) .

لِيَسْلُبَنِى نَفْسِي أَمَالِ ابْنَ[1] حَنْظَلِ[٨٨]

فرخم (حنْظَلَة)، وهو غيرُ منادًى

* ويجوز له إسكانُ الواوِ والياء في حال النَّصْبِ، إجراءً للنَّصْبِ مُجْرى الرَّفعِ والجرِّ[2]؛ قال [3]

(٢١٨) رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحَاةِ فِي الثَّأَدِ[4]

فأسكَنَ الياء في (أقاصِيه) ضرورة، وهى مفعولةٌ، قِياسُها التحريك بالنَّصْبِ

* ويجوز له نصبُ الأفعال بالفاء في غير الأجوبَةِ[5]؛ قال [6]

(٢١٩) سَأَتْرُكُ مَنْزِلي بِبَنِي تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيحَا[7]

فنصب (أستريحَ) بدخول الفاء، وهو غير جواب

---

(١) ص (بن) - بدون الألف - وهو خطأ

(٢) العبارة في (ص، د) (إجراءً للَّصحيح مُجْرَى المعتل) أهـ، وليس بشئٍ والتصويبُ من المصادر، وانظر (الأشموني ١/٦٣ حلبى)، والمصادر الآتية

(٣) النابغة الذبياني، من معلقته، (الديوان ص ١٥، والمقتضب ٤/٢١، والكامل ٢/٣٤ بيروت، والمعلقات العشر ص ١٩٩، وجواهر الأدب ٢/٣٦٩، وإصلاح الخلل ٤٠٨، وضرائر بن عصفور ص ٩٢)

(٤) من اللغة (أقاصيه) أطرافُه، والضمير للنُّؤْى في شعر سابق، و(الثَّأَدُ): الموضع النَّدِيُّ الترابِ، يريد أن الخادمة ردَّت ما تفرَّق من تراب هذا النؤى، وسوَّتْه فصار متماسكا يمنع وصول الماء إليهم

والبيت من بحر البسيط، والشاهد إسكان المنقوص في حال النصب إجراء له مجرى الرفع والجر؛ قال المبرد: (أسكن الياء في (أقاصِيه) وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ هذه الياء تسكُنُ في الرفع والخفض، فإذا احتاجَ الشَّاعر إلى إسكانها في النصب قاسَ هذه الحركة على الحركتيْنِ الضَّمَّةِ والكسرةِ الساقِطَتيْنِ، فشبَّهَها بهما) أهـ.

(٥) الكتاب (٣/٣٨ - محقق)

(٦) المُغيرة بن حُنَيْن بن عمرو الحنظلي (الكتاب ٣/٣٩، والمقتضب ٢/٢٢، ومعاني الزجاج ١/٣٥٥، والعمدة ٢/٢٧٦، والكشاف ٢/٥٦٦، والبحر ٢/٩١، ٣/٣٣٧، ٦/٣٠٢، والشجري ١/٢٧٩، والعيني ٤/٣٩٠)

(٧) البيت: من بحر الوافر.

* ويجوزُ له حذفُ الفاء من جوابِ الجَزاء ؛ قال[١]

(٢٢٠) إنَّـكَ إنْ تُـصْـرعْ أخُـوكَ يُـصْـرَعُ[٢]

فحذف الفاء من (أخُوكَ) وهى لازمةٌ في جواب الجزاء [إذا كان جملة اسميَّة][٣]

* ويجوز له حذف الواو ، و الياء من هاء الإضمار ، وإسكانُ الهاءِ[٤] بعد ذلك ؛ قال[٥]

(٢٢١) وَمِـطْـوايَ مُـشْـتَـاقَـانِ لَـهْ أرِقَـانِ[٦]

=والشاهد : نصب الفعل بعد الفاء غير المسبوقة بنفي أو طلب ضرورة

(١) جرير بن عبد الله البجَلِي حيث تنافر وخالدَ بن أرطأة ، واحتكما إلى الأقرع بن حابس ، فحكم لخالد ، فقال جريرٌ شعرَه ، (الكتاب ٦٧/٣ ، والكامل ٧٨/١ - بيروت ، وسيرة ابن هشام ، والروض الأنفُ ٩٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٥ ، وشواهد التوضيح ١٧٦ ، والمرادي ٢٤٩/٤ وديوان الأدب ٤٣٥/١ ، والإنصاف ٦٢٣ ، والرضى ٢٥٦/٢)

(٢) صدره

يَـا أقْـرَعُ بـنَ حـابِـسٍ يَـا أقْـرَعُ

ورواية الشاهد في المصادر : (.... إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ) ورواه الفارابي . (إنْ تَصْرَعْ أخاكَ تُصْرَعُ) وعليها لايختلف الشاهد .

والشعر من بحر الرجز

والشاهد : - على رواية غير المصنف - حذف الفاء من جواب الشَّرط ، إنْ وقع مرفوعا عند المبرد ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير ، قال سيبويه (أى إنَّك تصرعُ إنْ يُصْرعْ أخُوكَ) أهـ ، وقال المبرد : (إنْ كان الفعل الأولُ مجزومًا لم يجز رفع الثاني إلا ضرورة ، فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير ، وهو عندى على إرادة الفاء) أهـ أما على ماروى المصنف ، وخرَّجَ ، فعلى إرادة الفاء لاغيرُ ، كما تقدم في (٥١/٤ - المحرر)

(٣) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٤) تقدم صورة بقائهما على حركتهما في (ص ٢٤٩)

(٥) يَعْلَى بن الأحول الأزْدي ، أو عمرو بن عمارة الأزْدي ، أوْ جَوَّاس بن حيان الأزْدي (المقتضب ١/ ١٧٧ ، ٤٠٢ ، والخصائص ١٢٨/١ ، ٣٧٠ ، وإصلاح الخلل ٤٠٩ ، الخزانة ٢٦٩/٥ ، محقق ، والصِّحاح - مطا - وضرائر ابن عصفور ص ١٢٤)

(٦) صدره

فَظِلْتُ لَدَى البيْتِ العَتِيقِ أريغُهُ ....

ويجُوز له إبدالُ الياءِ [من الحرفِ المشدَّد الثاني ؛ إذْ الحرف المشدَّد بحرفيْنِ][١] قال[٢]

(٢٢٢) تَقَضِّيَ البَازِي إذَا البازِي كَسَرْ[٣]

فأبدل من (الضَّاد) ياء ؛ إذْ أصله (تقضُّض)

* ويجوزُ له إنشاءُ الألِف من الفتْحةِ[٤] ؛ قال[٥]

(٢٢٣) وأنْتَ مِنَ الغَوائِلِ حِينَ تُدْعَى ومِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[٦]

أى (بِمُنْتَزَحِ)

=من اللغة (أريغُ) أطلب ، (المِطْوُ) الصَّاحب ، والنظير

والبيت من بحر الطويل

والشاهد حذف واو الضمير ، وتسكين هائه ضرورةً ، وهو مايراه المبرد وقومٌ ، ونقل ابن جني (أنَّ أبا الحسن حكى أنَّ سكون الهاء في نحو هذا لغة لأزْدِ السَّراة) أهـ ، وانظر (الهمع ١/٥٩)

(١) مابين الحاصرتين من (د) ، وحاشية (ص) ، وهو إعادة مصوَّبة لشطب بالأصل

(٢) العجَّاج في مدح عُمَرَ بن عُبَيْد الله بن معمر ، (ديوانه ٢/١٧ - مجموع أشعار العرب ، والفاخر ص٥ ، والإبدال ص ١٣٣ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ ، واللسان - بدر ، بوع ، سرر ، عقا ، ظفر ، قضض ، والاقتضاب ٤١٣ ، ومعاني الزجاج ١/٣٤١ ، والبيان ٢/٥١٧ ، وتنبيهات ابن حمزة ٣٠٧ ، والطبري ٢/١٥٧)

(٣) من اللغة (تَقَضِّى) تَقَضُّض الانقضاض والبيت من بحر الرجز المشطور ، والشاهد إبدال الياء من ثاني المضعف ، وغريبٌ أنْ يَعُدَّه المصنف ضرورة وقد عقد له في (٤/٣٧٤ - المحرر) فصلا ، واستشهد بوروده في القرآن ، نعم عدَّه ابن عصفور والسيوطي ضرورة (الضرائر ٢٢٨ ، والهمع ٢/٢٥٧) .

(٤) ذهب بعض الناس إلى أنَّ الإشباع لغة ، لاضرورةٌ ؛ قال ابن الجزري (النشر ٢/٢٩٩) (من العرب الذين يقولون : الدراهِيمُ ، والصياريف ، وليس ضرورةً بل لغة مستعملة)أهـ وعليه ابن مالك (شواهد التوضيح ٢٢) (وهى لغة معروفة ، أعني إشباع الحركات الثلاثة ، وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها) أهـ ، والأكثرون على أنه ضرورة

(٥) إبراهيم بن هَرْمة يرثي ابنه (سر الصناعة ١/٢٩ ، والمحتسب ٢/١١٣ ، والخصائص ٢/٢١٦ وأسرار العربية ص ٦٣ ، ودرة الغواص ٨٤ ، والمرتجل ٣٣٠ ، والبحر ٣/٥٠ ، والإنصاف ٢٥ ، والشجري ١/١٢٢ ، ٢/١٥٨)

(٦) من اللغة (الغوائل) المهلكات ، و (المُنْتَزَحُ) : المبْعَدُ ، ويروى فيه : (تُرْمَى) بدل تُدْعَى

والبيت : من بحر الوافر

ويجوزُ له إنشاء الياءِ من الكسرةِ ، قال[١]

(٢٢٤) نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ[٢]

أصله (دراهِم ، وصيارِف)

*ويجوز له /٥٤١/ العطف على المضْمَرِ المخفوض من غير إعادةِ الخافِضِ ؛ قال[٣]

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا فاذْهبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

أراد (فما بك ، وبالأيام) فحذف الباء من الأيام ضرورةً

* ويجوزُ له إنشاء الواو من الضَّمَّة ؛ قال الشاعر[٤]

(٢٢٥) فإنِّي إليها اليومَ أنظور[٥]

=والشاهد : إشباع فتحة الزاى ، وإنشاءُ ألِفٍ من جنسها ضرورة

(١) الفرزدق (الكتاب ٢٨/١ ، محقق ، والمقتضب ٢٥٦/٢ ، والوساطة ٤٥٥ ، والعمدة ٢٧٦/٢ ، وضرائر الألوسي ٢٨٥ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، محقق ، والكامل ١٤٨/١ ، بيروت واللسان - درهم - ، صرف ، نقد ، وما تقدم من مصادر الشاهد قبله وليس في ديوانه الذى بين يدىّ (ط - بيروت)

(٢) صدره

تنفي يدَاهَا الحَصَى في كلّ هاجِرَةٍ

من اللغة : (تنقاد الدراهم) التمييز بين جيِّدها ورديئها

والبيت : من بحر البسيط

والشاهد إشباع الكسرة في (الصياريف)وإنشاء الياء ضرورةً ، أمَّا (الدَّراهيمُ) فليس بحجة لجواز أن يكون جمع (دِرْهَامٍ) وقد نطقتْ به العرب

(٣) تقدم والحديث عنه في (٥٤٦/٣ - المحرر)

(٤) إبراهيم بن هرمة (الخصائص ٣١٦/٢، والإنصاف ٢٤ ، وابن ولاد ص ١٣٢ ، واللسان - أ - والشجري ٢٢١/١ ، والمغني ٣٨/٢، حلبي ، وشواهد ٧٨٥، وشرح القصائد السبع ٢٣٢، وابن عصفور ٣٥، والألوسي ٢١ ، والخزانة ١٢٢/١)

(٥) كذا وقع العجز ، وهو إخلال كبير لا يصلح للشعر ، والبيت بتمامه

وإننِى حيثُما يَثْنِى الهَوَى بَصَرِى من حيثُما سلكُوا أدْنُو فأنظُورُ

والمعنى : أن الهوىٰ حمل عينيه على تتبع مكان سلوكهم أنى رحلوا ، فترقبانه

والبيت من بحر البسيط

والشاهد : إشباع ضمة الظاء ، وإنشاء الواو منها ضرورة .

* وقد جاءت (إيَّاكَ) في الشِّعر تلي الفعل ؛ كقوله[١]

(٢٢٦) إليْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا[٢]

* وقد يختلُّ عليه الوزنُ إذا أتى بكاف الضَّمير ، فيعوِّضُ بـ (إيَّاكَ) إقامة للوزن ؛ قال[٣]

(٢٢٧) وَلَكِنِّي خشيتُ على عَدِيٍّ سيُوفَ الرُّومِ أوْ إيَّاكَ حَارِ[٤]

تقديره (أو خشيتُكَ يا حارثُ)

* ويجوز له [حذفُ النُّون الخفيفة في الوصل][٥] ؛ قال[٦]

(٢٢٨) ولاَ تَعْبُدَ الشَّيْطانَ واللَّهَ فاعْبُدَا[٧]

---

(١) حُمَيْدِ الأرْقط (الكتاب ٢/٣٦٢، محقق، والبحر ٥/٥٠١، والمفصل ١٢٧، وشرحه ٣/١٠٢، والمرتجل ٢٨١، والجامع ص ٢٣) وقد سقطت : (كقوله) من (د)

(٢) يردِّدون قبله :

أتتْكَ عنْسٌ تَقْطَعُ الأرَاكَا

والبيت من بحر الرجز المشطور

والشاهد وضع الضمير المنفصل موضع المتَّصل ضرورةً، والقياسُ بلغتْكَ .

(٣) الأسديّ مخاطبا الحارث الغسَّاني - كما ذكر الجاحظ - أو نائحةُ عدِيّ بن أخت الحارث بن أبى شمر - كما ذكر ابن السيرافي - انظر (الكتاب ٢/٣٥٧، وابن السيرافي ٢/١٨٥، والحيوان ٢/٤٦٣، والشجري ٢/٨٠، واللسان - حمر، رمح، قيد -)

(٤) في (ص) : (حارى) - بالياء -، وهو خطأ ويروى فيه (رماحَ الجِنِّ)، (رماحَ القومِ) بدل (سيوفَ الرُّوم) قال الجاحظ : (العربُ تزعم أن الطاعون من الشيطان، ويسمى الطاعونُ رماحَ الجن) أهـ .

والبيت من بحر الوافر

والشاهد : فصل الضمير (إيَّاكَ) ضرورةً ؛ لأنه لم يقدر على الكاف ، كما قال سيبويه والقصد هنا ضرورة عدم إمكان الوصل ، لا الضَّرورة الشِّعرية .

(٥) ما بين الحاصرتين هو ما أمكنني ضبطه من خلال تمرُّج كثير في (ص) واجتهادُ ناسخ (د) فيه (ويجوز له حذفها مع ألف الوصل)اهـ وليس بشئ .

(٦) الأعشي يمدح رسول الله - ﷺ - : (الديوان ٤٦، والكتاب ٣/٥١٠، وسيرة ابن هشام ١/٢٤٢، والروض الأنف ٢/١٣٣، والقرطبي ٣/١٣، والثعالبي ٢١٤، وأمالي السهيلي ١٢٠، وشرح ديوان المتنبي ٢/٢٦٥، والعيني ٤/٣٤٠، والمخصص ١٣/١٤)

(٧) صدره : (كما يأتي في ٤/٢٧٥- المحرر) :

بفتح الدال من (لاتعبُدَ)؛ لأنَّ أصله (تَعْبُدَنْ)، ويجوز له إثباتُها في الوقفِ، في قوله (فاعبُدَنْ)، ولكنه أبدلها ألفًا[١]؛ لأجل القافية

* ويجوز له إبدالُها ألفًا في الوصلِ؛ قال[٢]:

(١٢٩) قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ[٣]

قيل: أصله: (قِفَنْ) - بالنون الخفيفة -

=وذاَ النُّصُبَ المنْصُوبَ لا تَعْبُدَنَّهُ

وفيه روايات أخرى (انظر المصادر السابقة)

والبيت: من بحر الطويل

والشاهد: هنا - حذف نون التوكيد الخفيفة في (تَعْبُدَ) - والأصل (لاتعبدَنْ) وبقاء الفتحة قبلها دالةً عليها، وقد عدَّه المصنف ضرورة - كما ترى-.

والحقُّ أنَّه القياس في مثله؛ إذ لو لاقت الخفيفة ساكنا في حال الوصل، وهى بعد فتح حُذِفتْ؛ قال ابن منظور: (اللسان - نون -): (الخفيفة إذَا استقبلها ساكنٌ سقطتْ) أهـ

وانظر (الأشموني ٢/٢٢٦، حلبى، والتصريح ٢/٢٠٨)

(١) والإبدال بعد فتحٍ ألفًا في الوقف هو القياس، وانظر السابقين، وما سيأتي في (٤/٢٧٥ - المحرر).

(٢) امرؤ القيس في صدر معلقته (الديوان ص ٢٩، والمعلقات العشر ص ٢٤، وجمهرة الأشعار ٣٩، وجواهر الأدب ٢/٣١، وشرح القصائد السبع ١٦، وابن ولاد ٩٥، والمزهر ٢/٣٣٥) وغيرها؛ فهو مشهور

(٣) عجزه

بِسِقْطِ اللّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والبيت: من بحر الطويل

والشاهد (قِفَا) حيث أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا في الوصل

والأصل (قِفَنْ) كما صرَّح، وللنحاة في مثله أقوال منها هذا، على أنَّ الخطاب لواحد

قيل ويرشحه قوله (أَصاحِ تَرَى بَرْقًا)

وقيل الألف للاثنين وإن كان الخطاب لواحد، فالعرب قد تخاطب الواحد بخطاب الاثنين

وقيل الخطاب لاثنين حقيقة، وقيل التثنية لتأكيد الفعل، والأصل (قِفْ قِفْ)، فلما كان الفعل لايثني ثُنِّى ضميره، انظر (الصاحبي ٣٦٣، ومعاني الفراء ٣/٧٨، والأشباه والنظائر ٤/١٨٦، والخزانة ٤/٤٠٢ - ب) ولعل أعدَلها الأول، وفي اعتباره ضرورةً نظرٌ، إنما هو من إجراء الوصل مجرى الوقف، وإن ذهب ابن عصفور إلى أنَّه ضرورة (الضرائر ٢٥٥).

وقد جاء عن العرب حذف نون الإعراب من (يفْعَلانِ)، و (تَفْعَلِينَ)، وأخواتِهما[١] من غير نصبٍ، ولا جزمٍ[٢]، وقد جاء في القرآن عن (نَافِعٍ) مع اجتماعِ نُونِ الوقاية[٣]

* ويجوزُ له إلحاقُ التنوين بِضمَّةِ[٤] المُنَادَى المُفرد؛ قال[٥]

سَلامُ اللَّـهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليسَ عليْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ [٧٥]

فنون (مطرًا) ضرورة[٦]

* ويجوزُ له نصبُ المنادَى المُفْرَدِ مع التَّنْوينِ ردًّا إلى الأصْلِ[٧]؛ قال[٨]

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وقالَتْ يا عَدِيًّا لقدْ وَقَتْكَ الأوَاقِي [٧٦]

فنصب (عَدِيًّا)، وكان الواجِبُ ضَمَّهُ

/٥٤٢/* ويجوز له رفعُ المفعول، ونصب الفاعِلِ -إذا لمْ يُلْبِس- ؛ قال[٩]

مِثْلُ القَنَافِدِ هَدَّا جونَ قدْ بلغت نَجْرَانُ أوْ بلغَتْ سوآتِهِمْ هَجَرُ [٥٥]

فرفع (نجرانُ)، و (هجرُ) وهما مفعولان، ونصبَ السوءاتِ، وهي فاعلةٌ، وقد تقدم ذلك في باب (المفعول به)

* ويجوز له الفصلُ بالظرفِ، والجارِّ[١٠] بين العدد، والتَّمييز قال[١١]

---

(١) ص، د (وأخواتها) - تصحيف

(٢) راجع فيهما ما سبق في (٢٢/٤ - المحرر وحواشيها)

(٣) ذاته

(٤) د: (بضم)

(٥) تقدم والحديثَ عنه في (٢٠١/٣ - المحرر).

(٦) د، وبين السطور في (ص) (وكان من شرطه (يا مطرُ) بضمَّةٍ واحدةٍ) أهـ.

(٧) بين السطور مقلوبا في (ص) (إذ أصلُ كلِّ منادًى النصبُ) أهـ.

(٨) تقدم والحديث عنه في (٢٠٢/٣ - المحرر)

(٩) تقدم في (١١٩/٣ - المحرر)

(١٠) أي ومجروره.

(١١) العباس بن مرداس السُّلمي: (الكتاب ١٥٨/٢ محقق، والمقتضب ٥٥/٣، والبحر ١٩٩/١ والمرتجل ١٥٨، والإنصاف ٣٠٨، والمغني ١٤٠/٢، وشواهده ٩٠٨، وديوان الأدب ٤٢١/١، والخزانة ٢٩٩/٣، محقق، والدار ٢١٠/١، والعيني ٤٨٩/٤).

(٢٣٠) .... ثَلاثُونَ لِلهَجْرِ - حَوْلًا كَمِيلًا[(١)]

أراد (ثلاثُون حوِلًا للهجرِ)، ففصل ضرورةً

*ويجوز له رفعُ المفعول، إذا كان يحتمل إضمار فعلٍ يَصِحُّ به المعنى، وقد تقدم ذلك في باب (المفعول به)، وهو قوله[(٢)]

وعَضُّ زَمانٍ- يابْنَ مَرْوانَ- لَمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتًا أوْ مُجَلَّفُ [٥٧]

* ويجوز له الإغراءُ بالمرفوع، قال[(٣)]

لَجَدِيُرونَ بالوَفاءِ إذا قَا لَ أُولو النَّجْدَةِ: السِّلاَحُ. السِّلاَحُ [٦٦]

فرفع (السلاحُ)، وقياسُه النَّصْب.

ويجوز له أنْ يُدْخِلَ التَّنْوين على الفعل، والحرف، ومع الألف واللام، ويسمَّى تنوين التَّرنُّم وقد تقدم ذلك في باب[(٤)] (التنوين)[(٥)]

* ويجوزُ لهُ تسكينُ المحرَّك - حرفَ إعرابٍ كانَ، أوْ غير حرفِ إعراب - ؛ قال[(٦)]

(٢٣١) فالْيَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحِقبٍ إثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلاَ واغِلِ[(٧)]

---

(١) صدره عَلَى أنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
والبيت من بحر المتقارب
والشاهد الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور ضرورةً؛ قال سيبويه (ولو قال أتاك ثلاثُونَ - اليومَ - درهمًا كان قبيحًا في الكلام) أهـ

(٢) تقدم والحديث عنه في (١٢٠/٣ - المحرر)

(٣) ذاته (١٧٨/٣ - المحرر)

(٤) لم يعقد له بابًا خاصًا، وإنما هو في قسم الحروف غير العاملة من مقالةالحروف

(٥) (١١٨/٤ - المحرر)

(٦) امرؤ القيس (ديوانه ص ١٤٩، والكتاب ٢٠٤/٤، والكامل ١٤٣/١ - بيروت، والفاخر ص ٧٧، والأصمعيات ١٣٠، ونوادر أبي زيد ١٨٧، والوساطة ص ٥، والشِّعر والشعراء ٨٢٣، والعِقد ٥/ ٣٥٦، وفصل المقال ص ١٤، وإصلاح المنطق ٢٤٥ والمرتضَى ٣٥٨/١، وتنبيهات عليّ بن حمزه ص١١٦، والعمدة ٢٧٤/٢، واللسان - حقب، وغل) وغيرها

(٧) من اللغة (المُستحقِب) المكتسِبُ، وأصل الاستحقاب حمل الشَّئ في الحقيبة، و(الواغلُ) الدَّاخلُ على القوم في شرابهم من غير دعوة.

فأسكن الباء [من (أشربْ) وقياسُها الرَّفْعُ][(١)] وقال آخر[(٢)]

(٢٣٢) إذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ: صَاحِبْ قَوِّمِ[(٣)]

فأسكن الباء من (صاحبْ)، وهي مضمومة، وقال آخر[(٤)]

(٢٣٣) فَرِيشي مِنْكُمْ وَهَوَايَ[(٥)] مَعْكُمْ وإنْ كانَتْ زِيَارتُكُمْ لِمَامَا[(٦)]

=والبيت من بحر السريع

والشاهد حذف حركة الرفع من: (أشْرَبْ) ضرورة

وأنكر المبرد هذه الرواية، ورواه: (أُسْقَى) بدل: (أشْرَبْ)؛ قال ابن جنى (الخصائص ١/٧٥): (واعتراض أبى العبَّاس في هذا الموضع إنَّما هو ردٌّ للرواية وتحكُّمٌ على السمَّاع) أهـ. وقال ابن حمزة: (وهذا مما اشتهر به من تغيير لروايته وإذا رأيتَ قول الزجاج [المعاني ١/١٠٧] ورووا: (فاليومَ أسْقَى) فإنما يعنى أبا العباس، ورواية سيبويه وغيره: (فاليوم أشربْ) أهـ، هذا وقد رُوِيَ (فاليومَ فاشْرَبْ) ولاشاهد عليها

(١) من د، وحاشية (ص)

(٢) أبو نخيلة، أو العجَّاج (وليس في ديوانه)، والأول الأشْهرُ: (الكتاب ٤/٢٠٣، وابن السيرافي ٢/ ٣٤١، ومعاني الفراء ٢/١٢، ٣٧١، وابن عصفور ص ٩٧، ١٥٤، وشواهد الشافية ٢٢٥، ومعظم ماسبق)

(٣) بعده:

بَالدَّوِّ أمْثَالَ السَّفِينِ الْعُوَّمِ

من اللغة: (اعْوجَجْنَ): الضمير للإبل، و (الدوُّ): الصحراء، يشبه الإبل في الصحراء بالسُفُنِ المتهادية فوق صفحة الماء. والشعر: من بحر الرجز المشطور

والشاهد: تسكين باء: (صاحبُ) إجراءً للوصل مجرى الوقف ضرورةً، أوْ أنَّ الأصل: (صاحِبِ) بكسر الباء – بعد حذف الياء – فأسكن فرارًا من الكسرتين؛ كما يقول الفراء، ورواه بعضهم: (قلتُ: صاح قَوِّمِ)؛ قال ابن السيرافي: (وقد فرَّ من قبح ما هو قبيحٌ في الشِّعر إلى شئ يقرب منه في القبح، وذلك أنَّ الترخيم إذا وقع في شئ ليس فيه تاء التأنيث كان في الأسماء ولم يكن في الصفات، و صاحب لايحسن فيه الترخيم) أهـ.

(٤) جرير – في مدح هشام بن عبد الملك –: (شرح ديوانه ص ٥٠٦، والكتاب ٣/٢٨٧ – وقد نسبه للراعي، وابن السيرافي ٢/٢٥٥، ودرة الغواص ٣٦، واللسان – صحح –)

(٥) ص، د: (هوائى) – تصحيف.

(٦) رواية الديوان: (وهَوايَ فيكُمْ)

من اللغة: (الِّلمام): الشئ اليسير والبيت: من البحر الوافر

والشاهد: إسكان عين: (مَع) ضرورةً؛ قال سيبويه: فجعلها كهَلْ حين اضطرّ) أهـوقد خولف سيبويه=

فأسكن العين من (مَعْ) وهي مفتوحةٌ

* وقد جاء عن العرب رفعُ مابعد (لَمْ)[١]، و (لَمَّا)[٢]

وجاء عنهم الجزم بـ (أنْ) الناصبة للفعل[٣]

* وجاء عنهم الرفع بعد (أنْ) الناصبة، كقوله[٤]

(٢٣٤) أنْ تَقْرآنِ علَى أسْمَاءَ ويَحْكُمَا[٥]

=في عدِّه الإسكانَ ضرورة؛ إذ نقلوه لغةً عن ربيعة، وغَنْم، راجع: (المرادي ٢/٢٧٦ والأشموني ٢/ ٢٧٦ - حلبي، والتصريح ٢/٤٨، واللسان)

(١) وعليه قوله:

لولاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وأسْرَتِهِمْ يوْمَ الصُّلَيفاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ

وخُرِّج على أنه ضرورةٌ، أو شذوذٌ، أو لغةٌ، أو تشبيهُ (لَمْ) بِلاَ، انظر: (المحتسب ٢/ ٤٢، والمغني ١/٢١٧، حلبي، وش المفصل ٧/٨، وش عمدة الحافظ ٢٦٩، والتسهيل ٢٣٦، والعيني ٤/ ٤٤٧، والألوسي ٢٢٩)

(٢) لم أقف على شاهدٍ له

(٣) يستشهدون له بقول امرئ القيس

إذَا ما غَدَوْنَا قالَ ولْدَانُ أهْلِنَا تَعَالُو إلى أنْ يأتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وخُرِّجَ على أنه لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب، وينصبون بالجوازم، ونقل اللحياني الجزم بأن عن بنى صباح من ضبة، وقيل: هو ضرورة؛ لوقوعه في الشِّعر خاصة، وأنكر الرواية في البيت أبو عليّ، وقومٌ؛ وقالوا: الرواية: (إلَى أنْ يأتِيَ) ورواه أيضًا: (إلى ما يأتِنَا الصَّيْدُ) على أنَّ (ما) شرطية انظر: (المغني ١/٢٩ - حلبى، وديوان الأدب ٢/١٤٣، وشواهد المغني ٩٣، والألوسي ٢٨٠، والمرادي ٤/١٨٦، والافصاح ١٠٧)

قلت: وصريحٌ في الجزم بأنْ دون ما تَعَمُّلٍ في التأويل قولُ أعرابية ترثي زوجها: (معجم البلدان ٢/ ٣٢١):

وإنِّي لأسْتَحْيِيهِ والتُّرْبُ بَيْنَنَا كمَا كُنْتُ أسْتَحْيِيهِ وَهْوَ يَرَاني
أهابُكَ إجلالًا وإنْ كنتَ في الثَّرى وأكْرَهُ حَقًّا أنْ يَسُؤْكَ مَكَاني

(٤) غير معروف اسمُه، فلم يذكره أحد: (الخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والإنصاف ٥٦٣، وش المفصل ٨/١٤٣، ومجالس ثعلب ١/٣٢٢، والبحر ٢/٢١٣، والمغني ١/٢٩-حلبي، وشواهده ١٠٠، والعيني ٤/٣٨٠).

(٥) عجزه:

مِنِّى السَّلاَمَ وألاَّ تُعْلِمَا أحَدَا

فأثبت النُّونِ مع (أنْ) ، وكان القياسُ حذفَها
وجاء النَّصْب بـ (أنْ) مضْمرةً[1] ، كقوله[2]

(٢٣٥) / **ألاَ أيُّهَذَا اللَّائِمِي أحْضُرَ الوَغَى**[3] / ٥٤٣

فنصب (أحْضُرَ) على تقدير (أنْ أحضُرَ الوغَى) ؛ وقال المتنبي[4]

(٢٣٦) **بَيْضَاءُ يَمْنَعُهَا تَكَلَّمَ دَلُّهَا تِيهًا ، وَيَمْنَعُهَا الحياءُ تَمِيسَا**[5]

تقديره : (يمنعها أن تتكلَّمَ دلها ، ويمنعُها الحياءُ أن تميسَ)

* وقد أجازوا (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) - على إضمار الشأن والقصة - وقيل بل

=والبيت: من بحر البسيط

والشاهد: رفع المضارع بعد (أنْ) ؛ قيل: هى أنْ المصدرية ، ورُفِعَ بعدها الفعل ضرورةً ، وقيل: هو لغة لقوم يُهْمِلون (أنْ) حملًا على (ما) ، وقيل: بل هى المخففة من الثقيلة ، ووليها الفعل بلا فصل ضرورةً .

(١) أى دون تعويض .

(٢) طرفة بن العبد - من معلقته - : (ديوانه ص ٣٢ ، والكتاب ٩٩/٣ - محقق ، والمعلقات العشر ٥٩ ، والسبع ص ٦٠ ، وجمهرة الأشعار ص ٩٠ ، والمقتضب ٨٣/٢ ، ومعانى الفراء ٢٦٥/٣ ، وسر الصناعة ٢٨٦/١ ، والشعر والشعراء ١٩٩ ، وضرائر ابن عصفور ١٥١ ، والبيان ٢٥٠/٢ ، والبحر ١٦٧/٧)

(٣) عجزه:

وَأَنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدِي ؟

ويُرْوَى صدره: (ألا أيها اللاحِيَّ أنْ أحْضُرَ الوغَى) بإظهار (أنْ) ، ولاشاهد عليها

والبيت: من بحر الطويل

والشاهد: حذف (أنْ) الناصبة ، وإبقاء عملها دون عوض بالفاء ، أو الواو ، ضرورةً عند الكوفيين ، والبصريون يمنعونه ويروون البيت رفعًا - كما عند سيبويه ومن تبعه ، انظر: (الإنصاف م ٧٧)

(٤) من قصيدة في مدح (محمد بن رزين الطرسوسي): (شرح الديوان ٣٠٤/٢)

(٥) البيت: من بحر الكامل

والشاهد: كسابقه ، وكما وضحه المصنف ؛ قال البرقوقي: (قال العكبري الكوفيّ: قوله (تَكَلَّمَ) أرادَ (أن تتكلم) فحذفَ ، وأعمَل ، وكذلك: (تَمِيسَا) ، وهو كثير في أشعارهم ، والبصريون لايرون ذلك ، وحجتنا قول الشاعر:

انظرا قبلَ تلومانِي إلى طلل بينَ النَّقا والمُنْحنَى) أهـ

على إلغائها مقدَّمة . وإلغاؤها مقدمةً لا يجوزُ ؛ قال[(١)]

وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنويلُ [٦١]

فرفع (تنويلُ) بالابتداء ، و (إخالُ) ملْغاة في حال التقديم ، وقيل بل على إضمار الشأن ، والقِصَّة .

* وقد قالوا : (إنَّ زيدٌ قائمٌ) - بالرفع على إضمار الشأن ، والقصَّة - ، وقد ورد في الشِّعر فاعرفه ، وقد حُكِي عن سيبويه[(٢)] (إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ)[(٣)]

* ويجوز له حذف النون من تثنية (الَّذي) ، وجمعه ؛ قال[(٤)] - في التثنية

(٢٣٧) أبَنى كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَ اللَّذَا قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكا الأغْلالا[(٥)]

وقال[(٧)] - في الجمع [(٦)]

(٢٣٨) وإنَّ الذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ[(٨)]

---

(١) راجعه مع الحديث عنه في (٣/١٣٩ - المحرر)

(٢) تقدمت ترجمته في (٢/٧٦ - المحرر)

(٣) راجع (٣/ ٣٣ - المحرر)

(٤) الأخطل في هجاء جرير ، ومُفاخرة قيس عيلان : (ديوانه ٣٨٧ ، والكتاب ١/١٨٦ ، والمقتضب ٤/ ١٤٦ ، والمحتسب ٢/ ٨٠ ، والمنصف ١/٦٧ ، وما لاينصرف ٨٤ ، والبحر ٧/٤٢٨ ، والشجري ٢/٣٠٦ ، والاشتقاق ٣٣٨ ، وإصلاح الخلل ٢٠٥ ، والعمدة ٢/٢٧٢ وابن عصفور ١٠٦ ، والألوسي ٦٨ ، وش المفصل ٣/ ٥٤ ، والخزانة ٦/٧)

(٥) من اللغة : بنو كُليب ، رَهْطُ جرير ، وعمَّاهُ : هما : شرحبيل آكل المرار ، وعمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند . والبيت : من بحر الكامل .

والشاهد : حذف نون المثنى الموصول ضرورة ، وهو عند البصريين تخفيف لطول الاسم بالصلة ، وعند الكوفيين هو لغة ، فيجوز الحذف في فصيح الكلام ، ونُقِلَتْ عن بنى الحارث وبعض بنى ربيعة ، انظر : (التوضيح ١/٢٠٩ ، والتصريح ٢/١٣٢) .

(٦) د ، وحاشية (ص) : (وقياسُه : اللَّذانِ) أهـ

(٧) الأشهب بن رُمَيلة ، : (الكتاب ١/١٨٧ ، والبيان والتبيين ٤/٥٥ ، والمغني ١/١٦٤ وشواهده ٥١٧ ، وش الكافية ٢/ ٤٠ ، والكشاف ١/١١٢ ، والطبري ١/ ٣٢٠ ، والإفصاح ٣٠١ ، واللسان - ذا - ، وفلج ، وجميع المصادر في الشاهد السابق .

(٨) عجزه :

أى وإنَّ الذين .

* وقد جاء الحذفُ في نون تثنية الأسماء المعربة ؛ قال[١]

قدْ سالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا [٥٩]

أى : (القَدَمانِ) وقد تقدم .

*وقد جاء الخفض بـ (متى)[٢] ، و (لَعَلَّ)[٣] ، و (بَلْ)[٤] ، وقد تقدَّم في (حروف الجر) وفي باب : (إنَّ)

*ويجوزُ له أنْ يزيد في الكلمة ماليس منها ؛ قال[٥]

(٢٣٩) أحِبُّ مِنْكِ مَوْضِعَ القَفَنَّ ومَوْضِعَ الإزَارِ والوُشْحَنَّ[٦]

أراد (القَفَا) ، و (الوِشاح)

* ويجوزُ له حذفُ همزة الاستفهام - إذا فُهِم المعنى - ؛ قال[٧]

=من اللغة: فَلْجٌ: أسم موضع. والبيت: من بحر الطويل.

والشاهد: حذف النون من الجمع الموصول، تخفيفًا لطول الاسم بالصلة - على ما تقدَّم في الشاهد قبله - ، وقيل: يجوز أن يكون: (الذِى) مُفْردًا وصف به مقدَّرٌ مفردٌ لفظًا، أى وإنَّ الجمع الذى ؛ كقوله تعالى: ﴿كمثلِ الذي استوقَدَ نارًا﴾ والرواية عن الجاحظ: (وإنَّ الألَى) - على القياس

(١) تقدم والحديثَ عنه في (٣/١٢١) .

(٢) المحرر ٣/١٣ ، ٣٩٢، وقد تقدَّم أنَّ الجرَّ بهما لغةٌ لا ضرورة .

(٣) ذاته .

(٤) تقدم في (٣/٥٣٨ - المحرر) أنَّ الجر بـ (رُبَّ) مقدرةٌ بعدها ؛ نعم حذف (رُبَّ) بعد (بلْ) قليلٌ شاذٌ .

(٥) شبيب بن ثعلبة ، أو دِهلَب بن قُريع ، (الوساطة ٤٥١ ، واللسان قَفَن ، ووشح ، وإصلاح الخلل ٣٩١، وابن عصفور - الضرائر ٣١، والهمع ٢/١٥٧ ، والدرر ٢/ ٢٢٠، وانظر أيضا اللسان - طول ، والنوادر ٤٦٥) .

(٦) من اللغة: الوُشْحُ: الوِشاح ، ثوبٌ يرصَّع ، تشُدُّهُ المرأة بين عاتقيها وكشحيها

والبيتان: من بحر الرجز المشطور . والشاهد: زيادة النون في (القفا ، والوشح) ضرورة ، قال ابن عصفور: (فزاد النون ، وفتح ماقبلها تشبيها بالنون المشددة في نحو: (أتفعلَنَّ) أهـ

(٧) غير معروف لكاتب: (شواهد التوضيح ٨٩، وشواهد المغني ١٧٣ ، والمغني ١/٥٣، وإصلاح الخلل ٣٦١، والدرر ٢/٨٧) .

(٢٤٠) مَاتَرى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدًّا وأَبَادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ[١]

أراد (أما[٢] ترى الدهر؟)؛ وقال آخر[٣]

(٢٤١) أَصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ[٤]

أراد: (أصاح، أتَرَى برقًا؟)

فإنْ كان بعدَها (أمْ) جاز كثيرا[٥]

قال[٦]

(٢٤٢) بَسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[٧]

---

(١) من اللغة: السَّرَاةُ: جمع سَرِيّ، الخيارُ والسادة من الناس، أو اسم جمع له. (لسان).
والبيت: من بحر الخفيف
والشاهد: حذف همزة الاستفهام بدون (أم) عند العِلْمِ ضرورة، وأجازه الأخفش وقوم في السعة.

(٢) د: (ما) - تصحيف

(٣) امرؤ القيس، من معلقته: (ديوانه ص ٥٩، والكتاب ٢/٢٥٢، والمقتضب ٤/٢٣٤، والإنصاف ١٨٤، وضرائر ابن عصفور ١٥٨، والمعلقات العشر ص ٤٠، وشرح المعلقات السبع ص ٣٧، والخزانة ٤/١٢١ ب، والشجري ٢/٨٩، وياقوت ٤/٣٧٤)

(٤) عجزه:

كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وقد ورد الشاهد في شعر النابغة الذبياني (ديوانه ص ٢١٢) وبيته:

أصَاح ترى برقًا أُرِيكَ وميضَه يُضِيءُ سَنَاه عنْ رُكَامٍ منَضَّدِ

من اللغة: (الحَبِيُّ): السحاب المتراكم، سُميَّ بذلك؛ لأنه حبا بعضه إلى بعض فتراكم.
والبيت: من بحر الطويل
والشاهد: حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس ضرورة

(٥) ابن عصفور (الضرائر ١٥٨) (أكثر مايوجد ذلك مع (أمْ)؛ لأنَّ فيها دلالةً عليها) أهـ.

(٦) عمر بن أبي ربيعة: (ديوانه ص ٣٩٩، والكتاب ٣/١٧٥، والكامل ٢/١٣٢ - بيروت -، والبحر ١/١٤٣، ٤/١٦٦، ٦/٢١٣، ٨/٢٧٣، والشجري ١/٢٦٦، ٢/٣٣٥، والصاحبي ٢٩٧، والرضي ٢/٣٧٣، ومعاني الزجاج ١/٤٦، والعيني ٤/١٤٣)

(٧) صدره:

فوَاللَّهِ مَا أَدْرِي، وإنِيّ لَحَاسِبٌ

والبيت: من بحر الطويل.
والشاهد: حذف ألف الاستفهام المصاحبة (أمْ)، وهو كثير في هذه الحالة.

أي (أبسبع)؟

* ويجوز له الجزم بـ (إذًا) في الشِّعر، وقد تقدَّم / ٥٤٤ /ذلك في باب (الشَّرط)[١]

ومما هو أصلٌ، وليس بضرورة كسرُ تاء التأنيثِ للقافية، وكسرُ كلِّ مجزوم[٢] للقافية، ولا يجوز له ضمُّ ذلك، ولا فتحُهُ، قال[٣]

وكُنْتُ كذِى رِجْلَيْنِ: رِجْلٍ صحيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فَيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[١٥٣]

قيل إن تقديره (فشَلَّتِ الشَّلَلَ)، فكسر التاء؛ لالتقاء الساكنين، وهما التاء من (فشَلَّتْ)، واللام من (الشَّلل)[٤] الذى هو المصدر؛ لأنَّ المصدر كالمنطوقِ به، وإنْ كانَ محذوفًا، وإنِّمَا[٥] لزم تقديرُه؛ لأنَّ الفعل لا يخلُو من مصدر، إما ظاهرٍ؛ كـ (ضربتُ ضربًا)، وإما مقدَّرٍ؛ كما إذا قلتَ (ضَرَبْتُ) - وسكتَّ - فمعلومٌ أنَّ (ضربتُ) لابدَّ لهُ من مصدر، وهو (ضَرْبًا)[٦]، وكذلك قوله (فشلَّت)، فلابدَّ [له][٧] من مصدر، وهو (الشّلَلُ)، فما جاء محذوفًا غير ظاهر حكمنا أنَّهُ كالمنطوقِ به، وإن كان محذوفًا من اللفظِ

وهكذا[٨] تُقدِّر كلَّ فعل في آخر بيتٍ، وقد كسرتَهُ للقافية؛ إما لكونه بتاءِ التأنيث التى من شرطها السُّكُون، أو ساكنًا من غير تاء التأنيثِ بجزمٍ، أو بناءٍ[٩]؛ كقول[١٠] بعض المغاربة[١١]

---

(١) راجع (٢/ ٣٤٨ - ٤/ ٤٢- المحرر).

(٢) يقصد كل ساكن سواء أكان لبناء أم لإعراب.

(٣) تقدم والحديث عنه في (٣/ ٥١٩)

(٤) يقصد اللام المدغمة في الشين.

(٥) د: (وأن) - تصحيف

(٦) ينبغى تقديره معهودًا باللام؛ لكى يستقيم له تنظيره.

(٧) زيادة يستقيم بها النص.

(٨) سقط: (وهكذا) من (د)

(٩) تقدم تحرير هذه المسألة في (٤/ ١٥٩ - المحرر وحواشيها)

(١٠) د: (وقال)

(١١) عبد الملك بن إدريس الجزيري، من وزراء الدولة العامرية بالأندلس (ت سنة ٥٩٩ هـ) من قصيدة=

(٢٤٣) وَصَغِيرُكُمْ عَبْدُ العَزِيزِ فإنَّني أطْوِى لِفُرْقَتِهِ جَوًى لَمْ يَصْغرِ[١]

فكسر الراء، لالتقاء الساكنين، وهما الرَّاء، واللَّام من المصدر المقدَّر، تقديره (لم يصْغُرِ الصِّغرَ)، أو لالتقاء الساكنين، وهما (الراء) التى هى مجزومة بـ (لَمْ) و (الياء) الساكنة بعدها التى هى ياء الإطلاق في آخر كل بيت مكسور، [و][٢] التى ينطق بها، ولا تُكتَب في الخط، وهذا أصل في كل قافية مكسورة، فإنَّ السَّاكن فيها يُحرَّك لالتقاء الساكنين، وهما المصدر المقدر، وياء الإطلاق؛ فلايجوز ضمُّ الساكن، ولا فتحُهُ، كما جازت الكسرة؛ لالتقاء الساكنين في القافية المكسورة

فإنْ قال قائِلٌ هلا ضممتَ السَّاكن، أو فتحتَهُ؛ لالتقاء الساكنين؟

قيل العرب لاتفعل ذلك، بل إذا اجتمع معهم ساكنان كسروا أحدَهما أصلًا مستمرًا[٣]

فإن قيل فما تقول في قول المتنبِّي[٤]

(٢٤٤) بَادٍ هَوَاكَ صَبَرْتَ أمْ لَمْ تصْبِرا[٥]

=بعث بها إلى أولاده وهو في السجن (بغية الملتمس ٣٦٢ - ٣٦٣، والبحر ٥/ ٢٨٣، والنهر الماد عليه ٥/ ٢٨١)

(١) من اللغة: عبد العزيز: ابنُه الوزيرُ الكاتب
والبيت: من بحر الكامل
والشاهد: وضحه المصنف، وقد تقدم تحريره في (٤/ ١٥٩ - ١٦٠ المحرر)

(٢) زيادة يلتئم بها النص

(٣) تقدم في (٤/١٥٩) وقد اعتلوا له بخوف الالتباس من المرفوع والمنصوب، وعلة المصنف أوجه، فقد كان بوسع العربي أنْ يترك رَصَدًا مُمَيِّزًا غير ملبس، وشأنُ الباحث الوصفُ لا وضع المعيار.

(٤) يمدح أبا الفضل محمد بن العميد (شرح ديوانه ٢/ ٢٦٤، والوساطة ٣٩٣)

(٥) عجزه:

وَبُكاكَ إنْ لَمْ يَجْرِ دَمْعُكَ أوْ جرَى

والبيت: من بحر الكامل.
والشاهد: إبدال نون التوكيد الخفيفة في الوقف ألفًا، قال البرقوقي: (أراد: (تَصْبِرَنْ) بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفا) أهـ.

/ ٥٤٥ / وقول الآخر[١]

وذَا النُّصُبَ المنْصُوبَ لاَ تعْبُدَنَّهُ ولاَ تَعْبُدَ الشَّيْطانَ واللَّهَ فاعْبُدَا [٢٢٨]

[فقد][٢] جاءت القافية منصوبة[٣]، وهو من هذا الحَيِّز[٤] الذى أوجبنا كسره .

قيل ليست الفتحة ههنا لالتقاء الساكنين ، بل هى نون التأكيد الخفيفة ، أبدِلتْ ألفًا في الوقفِ ، لأن الأصل فيه (تَصْبِرَنْ ، واعْبُدَنْ)[٥] - بالنُّون -[٦] ونونُ التأكيد الخفيفة إذا وُقِفَ عليها أبْدِلتْ ألفا[٧]

* ويجوز له تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه ؛ قال[٨]

ألاَ يـانَـخْـلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَـلَيْـكِ ورَحْـمَـةُ اللَّـهِ الـسَّـلاَمُ [٨١]

قياسه عليك السلامُ ورحمةُ الله ، فتقدَّم المعطوف[٩] ضرورة[١٠]

* ويجوزُ له أنْ يأتي بـ(لَكَاعِ ، وفَسَاقِ ، ولُكَعَ ، وفُسَق) في غير النداء ؛ وهى لا

---

(١) تقدم والحديثَ عنه قريبا (٤/٢٦٣ - المحرر)

(٢) زيادة يقتضيها النص

(٣) يقصد: مفتوحة

(٤) د: (الخبر) - تصحيف .

(٥) ص ، د: (تصبر ، وتعبد) - تصحيف ، والمثبت المقصود ، وانظر ماتقدم في (شرح ديوان المتنبي) وقد استشهد المرزوقي ببيت الأعشى له .

(٦) ص ، د: (بالرفع) ، وهو سهو

(٧) انظر: (الإنصاف ٦٥٣ ، والمحرر ٤/٢٦٢)

(٨) تقدم والحديثَ عنه في (٣/٢١٢ ، ٤/١٢٥ - المحرر)

(٩) د ، وحاشية (ص): (وهو الرحمة) على المعطوف عليه ، وهو (السلام) أهـ .

(١٠) انظر: (ضرائر ابن عصفور ٢١٠ ، وش الكافية ١/٣٢٦ ، والشجري ١/١٨٠ ، والمغني ١/١٨١ والخزانة ١/٣٩٩ - محقق) وقصْره على الضرورة هو مذهب البصريِّين ، ومذهب الكوفيِّين جوازه سعةً بشرط كون المعطوف بالواو ، وألا يؤدى التقديم إلى تصدر حرف العطف ، وألا يؤدى إلى مباشرة عامل لايتصرف ، فلا يجوز إنَّ وزيدًا عمرا ذاهبان وألا يكون المعطوف مخفوضًا ، (المرادي ٣/١٣١ ، والأشموني ٢/١٢١ ، والدرر ٢/١٩٣) ، وقد شايعهم ابن جني (الخصائص ٢/٣٨٥ ، ٢٨٦) وابن مالك (انظر الأشموني - ذاته) .

تُذْكَر إلا في النّداء خاصة ، وقد تقدَّم في باب (النداء)[١]

* ويجوزُ له أنْ يجمع بين حرف النِّداء ، والميم[٢] ؛ قال[٣]

يـا الـلَّـهُـمَّ مَـا [٧١]

وقد تقدم في باب (النداء)

ويجوز له الفصلُ بين المضاف ، والمضاف إليه بالظَّرف ، والجارِّ[٤] ، قال[٥] :

كَـأنَّ أصْـواتَ مِـنْ إيـغَـالِـهِـنَّ بِـنَـا أواخِرِ المَيْسِ أصْوَاتُ الفَرارِيجِ [٣٧]

ففصل بين (أصواتَ) ، و (أواخرِ) بالجارِّ والمجرور ، وقد تقدم ذلك في باب (حروف الجرّ) ؛ وقال آخر[٦]

كَمَا خُطَّ الكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا يَـهُـوديٍّ يُـقَـارِبُ أوْ يُـزِيـلُ [٣٥]

أراد (كما خُطَّ الكتابُ بكف يهوديٍّ يومًا) ففصل ضرورةً

*وقد أجازوا الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه بغير الظرف ، والجار[٧] ، قال[٨]

فَـزَجَـجْـتُـهَـا بِـمِـزَجَّـةٍ زَجَّ الـقَـلُـوصَ أبِـي مَـزَادَهْ[١٤٦]

أى (زج أبى مزادةَ القلوصَ)

*وقد أجازوا شاذًّا أنْ تُقلَب الهمزةُ ياء ، وإن لم يكن قبلها كسرةٌ ؛ قال[٩]

---

(١) ٣/٢٢٦ ، ٢٢٧

(٢) أي : في (اللهم) وعدم ذكره ؛ لاختصاص الميم به ، قال ابن عصفور (الضرائر ص ١٨٢) : (والجمع بينهما من الضرائر) أهـ .

(٣) راجع (المحرر ٣/١٩٧)

(٤) أي : ومجروره

(٥) راجع ما تقدم في (٣/١٧ ، ٤٧١ - المحرر)

(٦) ذاته (٣/١٦ ، ٤٧٢ - المحرر)

(٧) أي : ومجروره

(٨) ذاته (٣/٤٧٣ - المحرر)

(٩) أعصر بن سعد بن قيس عيلان ، أو المستوغِرُ : عمْرو بن ربيعة بن كعب ، من المعمّرين : (المنصف=

(٢٤٥) إِذَا مَا الشَّيْخُ صَمَّ ولَمْ يُكَلِّمْ وَلَـمْ يَـكُ سَـمْـعُـهُ إلاَّ نِـدَايَـا[1]

أصله (نداءًا) بثلاث ألفات، فافهم ذلك /٥٤٦/، وقس عليه تُصِبْ - إنْ شاء الله تعالى -



=١٥٦/٢، وأمالي المرتضي ٢٣٥/١، واللسان - حما - وإصلاح الخلل ص ٤٠٤) وانظر في مثل هذا الشاهد: (المخصص ١١٧/١٥، ومجالس ثعلب ١١٩/١، ١٢٠، واللسان - وسط -)

(١) يروى فيه: (وأودَى سمعُهُ) بدل: (ولم يكُ سمعُهُ)

والبيت: من بحر الوافر

والشاهد: المجيءُ بالياء المتطرفة بعد ألِفٍ زائدةٍ على الأصل دون القلب همزة، ضرورة، وليس على قلب الهمزة ياء - كما قال - ولكنه اعتبر الصورة المستحدثة، وربما كان ذلك لغةً لاضرورة، قال الفراء: (المعاني ٢٥٧/١): (لغة قوم يقولون: أتيته عِشَايًا)، ثم يقولون في تثنية الحمراء: حمرايان) أهـ.

البَابُ الثَّالِث[١]

فِي الحكايَة

اعلم أنَّ الحكاية في كلام العربِ عبارةٌ عن ردِّ كلام المخبَرِ [عنه][٢] على ما سمعتَهُ، مُعْرَبًا بإعرابه الذى سمعتَه عنْهُ، لا بإعرابك أنت، بل تؤدِّيه على ما هو عليه[٣]

والحكاية على ثلاثةِ أضْرُبٍ

أحدها ما يُحكَى بعد القول.

الثاني ما يقع من الحكاية بـ (مَنْ)، و (أيّ)

الثالث حكاياتُ الجملِ في باب التسمية بها؛ وما اتَّصل بذلك مما يجرى مجراه، ولكل نوع من هذه حكمٌ، وقياسٌ يُعمَل عليه، ومسائلُ[٤] تتَّصل به، وتوضِّحه، وأنا أذكر من جميع ذلك جُمَلًا، مما يليق ذكرها بكتابنا - إن شاء الله -

***الضَّرْبُ الأولُ في الحكاية بعد القول**

اعلم أنَّ (قَال)، و (قُلْتُ)، و (يقُولُ)، و (تقولُ)، وجميع ماكان من القول إنما وضع ليُحْكَى بعده كلُّ الكلام[٥]؛ يقول القائل (عمروٌ قائمٌ) فتقول أنت (قال زيد عمروٌ قائمٌ)؛ فقولك (قال زيدٌ) فعل وفاعل، و (عمروٌ قائمٌ) مبتدأ وخبر، ولم يؤثِّر فيه القول شيئًا؛ لأنك حكيْتَه على ما سمعتَه، فيكون معناه (قال زيد هذا اللَّفظَ)

---

(١) راجع ما علقته في (٤/٢٠٥ - أول المقالة، ٤/٢٤٣ - أول الثاني)

(٢) زدتها لتقويم النص.

(٣) الكشاف ١/٨٥: (أن تجيئ بالقول بعد نقله، على استبقاء صورتِهِ الأولى) أهـ.

(٤) ص: (مصائل) بالصاد - تصحيف

(٥) سيبويه ١/١٢٢ - محقق: (قلتُ إنما وقعتْ في كلام العرب على أنْ يُحْكَى بها، وإنما تَحْكِى بعد القول ما كان كلاما، لا قولًا) أهـ، وانظر: (المقتضب ٤/٧٨، والخصائص ١/١٨)

[وكذلك إذا قالَ قائل (بكرٌ صالحٌ)، أو (غُلامُك منطلقٌ)، فتقول له][1] (قلتَ بكرٌ صالحٌ، وقلتَ غلامُك منطلقٌ) وكذلك ما أشبهه، ترفعه بالابتداء، والخبر، والجملة كلها واقعة في موقع [معمُول][2] القول؛ لأنَّك إذا قلتَ (قال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ) كان معناه (قال زيد هذا القول)؛ لأن قولك (زيدٌ منطلقٌ) هو القول نفسه.

وكذلك تقول[3] (قال زيدٌ خرجَ عمروٌ)؛ فقولك (قالَ زيدٌ) فعلٌ وفاعلٌ، وقولك (خرجَ عمروٌ) فعل وفاعل - أيضًا - محكيٌّ بعدَ القول؛ لأنك حكيتَ قول زيد: (خرجَ عمروٌ)؛ فهذه جملةٌ من فعل وفاعل، والكلام الأولُ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ[4]

وعلى ذلك تقولُ (قال عمروٌ لا إله إلاَّ اللَّهُ) و (قال امرُؤ القيس قِفَانبكِ من ذكرى حبيب ومنزل)[5]

واعلمْ أنَّه لا يُحكى بعد القول إلاَّ كلَّ كلام تام، قائم بنفسِهِ[6]، وكلُّ كلامٍ ناقصٍ /٥٤٧/ فإنَّ القول يعمَلُ فيه[7]؛ كما تقول: (قلتُ شعرًا) فقولك (شعرًا) منصوب بـ(قلتُ)؛ لأنه ليس بكلام تام، وكذلك لو سمعتَ رجلًا يقول (عمروٌ عالمٌ) لقلتَ له (قلتَ حقًا) أو (قلتَ باطلًا) فتنصبُه بالقول، وتقديره (قلت

(١) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٢) زيادة يقتضيها السياق، ومفهومة من كلامه الآتي

(٣) أي في حكاية الجملة الفعلية.

(٤) انظر: (التصريح ٢٦١/١)

(٥) راجع ماتقدم في (٢٦٢/٤)

(٦) راجع سيبويه، وقد مرَّ قريبًا

(٧) في البحر ٢٢٢/١ - ٢٢٣: (القولُ لايعمل في المفردات، إنما يدخل على الجُمَل للحكاية فيكون في موضع المفعول به إلاَّ إذا كان المفرد مصدرًا، نحو: (قلتُ قولًا) أو صفةً لمصدر، نحو: (قلت حقًا)، أو معبَّرًا به عن جملة، نحو: (قلتُ شعرًا) على أنّ هذاَ القسم يحتمل أن يعود إلى المصدر) أهـ، وانظر: (المقتضب ٧٨/٤، والكامل ٢٢٢/١ بيروت، ويس ٣٦١/١ ومعاني الفراء ٣٨/١، ٩٣، والخضري ٧/١).

قولًا حقًا) أو (قلت قولًا باطلًا)[١] ، [٢] ومن ذلك تقولُ لمن سمعتَهُ يقولُ (لا إله إلا اللَّهُ) - (قلتَ حقًّا) فتنصب (حقًّا) ؛ لأنَّ معناه (قلتَ قولًا حقًا) فكأنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، ونصبتَه بقولك (قُلْت) ؛ لأنه ليس بكلام تامٍّ ، فلذلك عمل فيه القول[٣] ؛ وأما قولهُ - تعالى - ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[٤] ، فإنَّه [غيرُ محكيٍّ ، ولا منصوبٌ بقولٍ ، بل بإضمار فعلٍ][٥] تقديره (قالُوا أنزلَ خيرًا) ، فكأنَّ (خيرًا) منصوبٌ مفعولٌ لا بالقول ؛ وتلخيص الكلام (ما الذى أنزلَهُ ربكم؟ قالوا أنزل خيرًا) ، وأما قوله تعالى ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٦] -بالرفع- فإنَّه مرفوع على إضمار مبتدإٍ ، تقديره (قالوا: هِيَ أساطيرُ الأولينَ) ، ولا يجوز نصب (أساطِيرُ) ؛ لأنَّ الكفار لم يقرُّوا بالإنزال فيقولوا[٧] (أنزلَ أساطيرَ الأولين) ، وإنما هم جاحدون لذلك ؛ فلذلك كانَ لايجوزُ إلاَّ الرَّفع ، وفي الآية الأولى بخلاف ذلك ؛ لأنَّ المؤمنين يُقِرُّون بالإنزال

وكذلك - قوله تعالى - ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾[٨] ، فمعناه (تَسَلَّمْنَا منكم تَسلُّمًا) - على صورة التَّبَرِّى منهم[٩] - ، وإن شئتَ جعلتَه نعتًا لمصدر

---

(١) أى صفة لمصدر محذوف - على ماتقدم - وليس بلازم هذا التقدير ، بل يجوزُ أن يعرب مفعولًا به ؛ لأنه اسم للجملة ، والجملة إذا حُكِيَت فكذلك ؛ فكذا ماكان بمعناها (الهمع ١/١٥٧)

(٢) مابين الرقمين (٢، ٣) في (ص ، د) وقع بعد قوله: (حبيبٍ ومنزل) - السابق - وبعدَهُ قوله(واعلمْ أنه لايُحْكَى) وهو - كما ترى - سبْقٌ في غير محله مما أورث السياق اضطرابًا وإبهاما ظاهرين ، وبنقله إلى موضعه - كما أثبتُّ - اتصل الكلام وحسن ، وأرجو الصواب

(٣) ذاته .

(٤) تقدمت والحديث عنها في (٢/ ٣٩٦ - المحرر)

(٥) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) تقدمت والحديثَ عنها في (٢/ ٣٩٧، ٤٨٠- المحرر)

(٧) ص ، د: (فيقولون) - بالرفع - والمثبتُ الصَّوابُ

(٨) الفرقان: ٦٣

(٩) المبرد (المقتضب ٤/٧٩): (إنما انتصبتْ ؛ لأنه مصدر عمل فيه فعله ، لا القول ، والمعنى - والله أعلم - وقالوا: سلَّمنا سلامًا ، وتفسيرُهُ: تسلَّمنا منكم تسلُّمًا ، وبرِئْنا براءةً) أهـ ، وانظر: (٣/٢٩١ - منه ، والكتاب ١/٣٢٥ محقق ، والبحر ٦/٥١٢ ، والتبيان ٩٩٠ ، والبيان ٢/٢٠٨) ؛ فعلى هذا=

محذوفٍ ، تقديره (قالوا قولًا سلامًا)[١]

وقد يكون القولْ في معنى الظَّنِّ ، إذا دخل عليه الاستفهامُ ، وكان الفعل مستقبلًا ، مخاطبا[به][٢] ، فإذا كان كذلك نصب القوْلُ مفعوليْنِ ، كما تنصب (ظَنَنْتُ) مفعوليْنِ ؛ فتقول من ذلك (أتقولُ زيدًا منطلقًا؟) وتقديره (أتظنُّ زيدًا منطلقًا؟) ، ومثل ذلك (متى تقولُ عَمْرًا شاخصًا؟) تقديره (متى تظنُّ عمرًا شاخِصًا؟) ؛ لأنك لم تُرِدْ أنْ تستفهمه متى يتكلم بذلك ، وإنما استفهمته عن[٣] الظَّنِّ ، وأنشد سيبويه[٤] لابن أبي ربيعة[٥]

(٢٤٦) أمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدارَ تَجْمَعُنَا؟[٦]

بنصب (الدَّارَ) وتقديره (متى تظن الدارَ تجمعُنا؟) وكذلك قول الآخر[٧]

=القول: هو مفعول مطلق لفعل محذوف ، لا للقول

(١) فالعاملُ القولُ ؛ في البحر (ذاته) : (قال مجاهد قولًا سديدًا ، فهو منصوب بقالوا : وقال ابن عطية : والذى أقوله : (إنَّ قالوا) هو العامل في (سلاما) ؛ لأنَّ المعنى : (قالوا هذا اللفظ) أهـ ، وقال المبرد (المقتضب ٤/١١ (وقال بعضُهُم إنَّما هو بمنزلة : قلتَ حقًّا) أهـ

(٢) زدتها تقويما للنصَ ، وقد نصّ عُمَرُ على ثلاثة الشروط المتفق عليها ، وبقى رابع مختلف فيه ، وهو : عدم الفصل بين الاستفهام والقول بغير الظرف ، فإنْ فُصِلَ : فسيبويه يختار فيه الرفع ، وغيره يستوى عنده الفصل وغير الفصل . انظر : (الكتاب ١/١٢٣ ، محقق ، وإصلاح الخلل ٣٦٧ ، وش الكافية ٢/٢٨٩) ، وقد زِيدَ شرطٌ خاصٌّ : ألاَّ يتعدى بلام الجرِّ ، وإلا وجب الرفع على الحكاية ، نحو : (أتقول لزيدٍ عمروٌ منطلقٌ) ؛ لأنها تُبْعِده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وإنْ لم يذكروه ، انظر : (المرادي ٢/٣٩٣ ، والخضري ١/١٥٥)

(٣) د : (على)

(٤) تقدمت ترجمته في (٢/٧٦ - المحرر)

(٥) عندما شَيَّعَ فاطمة بنت محمد بن الأشعث (ديوانه ص ٤٣٤ ، والكتاب ١/١٢٤ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٨ ، والجمل ٣١٥ ، وأمالي المرتضي ١/٣٦٣ ، والحلل ٣٨٤ ، وش المفصل ٧/٧٨ ، واللسان - رحل -)

(٦) البيت : من بحر الكامل . والشاهد : إجراء القول بشرطِهِ مجْرى الظَّنِّ ، وإعماله في مفعولين كالظن ، ويروى بالرفع على الحكاية ، وقال سيبويه : (وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكايةً) أهـ .

(٧) هُدْبة بن خَشْرَم - يشبِّب بأخت زياد بن زيد ، وكان هذا قد قال في أخت هُدْبَةَ قولًا ، وبينهما موقف ، انظر (الجمل ٣١٤ ، والغرة ص ١٢٧ ، والحلل ٣٨٤ ، واللسان - فغم - والهمع ١/١٥٧ ، والدرر=

(٢٤٧) مَتَى تَقُولُ القُلْصَ الرَّواسِمَا يُدْنِينَ أَمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[١]

تقديره (متى تظن القُلْصَ [يدْنِينَ أمَّ قاسم])[٢]

وأمَّا إذا لم يكن القولُ مع استفهامٍ، ولا مع مستقبل، فإنَّ القولَ لا يكونُ بمعنى الظَّنِّ[٣]، فافهم ذلك

وأمَّا قول ذى الرُّمة[٤]

/٥٤٨/(٢٤٨) سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ: انْتَجِعِي بِلَالَا[٥]

فإنَّه من باب حكايات الجمل، وكأنَّه سمع قوما يقولون (النَّاسُ ينتجعون غيثًا) فحكَى كلامهم كما سمعه، فقوله (سمِعْتُ) فعل وفاعل، و (النَّاسُ) مبتدأ و (ينتجعُون) الخبر، فهذه جملة من مبتدأ، وخبر سمعها مرفوعةً، فجاء بها مرفوعةً في كلامه؛ فكأنه قال (سمعتَ هذَا اللَّفْظ)[٦]

=١/١٣٩، وشواهد المغني ٢٧٥)

(١) من اللغة: (القُلْصُ) جمع قَلُوص: الناقة الشابة الفتية، و (الرواسم) جمع: راسمة، التى ترسم في الأرض، أى تؤثر فيها بأخفافها لقوتها

والبيتان: من بحر الرجز المشطور

والشاهد: كسابقه.

(٢) زدت مابين الحاصرتين تتميمًا للنص

(٣) بل بنو سُليم يُجْرونه مُجْرى الظَّنِّ مطلقا، انظر: (الكتاب ١/١٢٤، محقق، والتسهيل ص ٧٣ وشواهد التوضيح ص ٩٢)

(٤) يمدح بلال بن أبى بردة: (ديوانه ص ٤٤٢، والمقتضب ٤/١٠، ونوادر أبى زيد ٢٠٩، والعينى ١/ ٢٦٧، والإفصاح ٣٣٠، ومجمع الأمثال ٣/٤٢٥، والعِقد ٥/٣٣٣، وسر الصناعة ١/١٣٦ ودرة الغواص ٢٣٨، وأسرار العربية ٢٧٧)

(٥) من اللغة: صيدح: اسم ناقته. والبيت: من بحر الوافر

والشاهد: رفع ما بعد: (سَمِعَ) على الحكاية؛ لعدم صلاحيته لتسلط العامل إليه

(٦) د، وحاشية (ص): (وإن كان القياس في: (الناس) النصبَ، لأنهم مفعولون لسمعت) أهـ، وعليه فقد رواه جماعه نصبا، منهم ابن السِّيد، والفارقي، والزمخشري (الخزانة ٤/١٧ - ١٨ ب، والإفصاح - ذاته) ولم يمنعه الرضي (شر الكافية ٢/٢٨٧)، وفيه نظر؛ لأنَّ (سمِعَ) لا يتعدَّى إلى الذات إلا إذا كانت موصوفة بما يُسْمَعُ، كقولنا سمعت رجلا يقول، و سمعت زيدا يُنادي (والحال وصفٌ)، وما في البيت ليس منه، فلا يصح النصب حتى قال أبو زيد (ذاته): (فلو أن راويا=

وكذلك[1] لو سمعتَ رجُلًا يقول (زيدًا خرجَ) - بالنصب - ، أو (زيدٍ قامَ) - بالخفضِ[2] ، وأردتَ حكايتَه لقلتَ (قال زيدٍ) - بالجر - ، [و][3] (قال زيدًا) بالنَّصْبِ - فتردُّ كلامه بعينه وتحكيه كما سمعته[4]

***الضَّرْبُ الثَّاني : الحكاية بـ (مَنْ) ، و (أيٍّ)**

فصْل في الحكاية بـ (مَنْ)

وهى على قسمين :

القسمُ الأولُ : حكاياتُ الأسماءِ الأعلامِ بعدَها ، وردُّها على ماسمعها من رفعٍ ، ونصبٍ ، وخفضٍ ، في لغة أهل الحجاز خاصة ، ولا يُحْكَى - أيضًا -[5] من الكلام بعد (مَنْ) إلا الأسماءُ الأعلامُ ، وأما ما عُرِّفَ باللام ، والمضافُ ، فإنه لا يحكىٰ [بعد مَنْ][6] بل يُعْرَبُ على مايقتضيه العاملُ الذى معه وأما سائر العرب فإنهم لايحكون شيئًا من ذلك[7] ، بل يُورِدُونَهُ[8] على ماهو عليه من حكم الإعراب[9] المقتضي لذلك[10]

=روى : (سمعت الناسَ ينتجعون غيثًا) كان قد أحال ؛ لأن الناس لا يُسْمَعُونَ ، إنما تسمع الأصوات) أهـ ، وراجع ما سبق .

(١) لعل هذه الكلمة مقحمة ، فما بعدها انتقال موضوعي ، وليس محمولًا على ما قبله

(٢) د ، وحاشية (ص) : (وكلاهما ملحونان) أهـ .

(٣) زدتها على النص

(٤) هو قولٌ بغير الأولى ، فالأصَحُّ تعيُّنُ حكايتها بالمعنى صونًا من ارتكاب اللَّحن ، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي ، انظر : (التصريح ٢/ ٢٨٢ ، والهمع ١/ ١٥٦)

(٥) الظاهر زيادة هذه الكلمة ، فالسياق مستقيم بدونها

(٦) التتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) ابن جني (الخصائص ١/ ٢٤٣ -) : (الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية ، وتُرِكَ ذلك في التميمية) أهـ وانظر : (الكتاب ٢/ ٤١٣ - محقق)

(٨) ص ، د : (يردونه) - وهو تصحيف ، إذ لا رد

(٩) إطلاقٌ يحترز منه ، فلا وجه إلا الرفع ، قال سيبويه (السابق) : (وأما بنو تميم فيرفعونَ على كل حال ، وهو أقيس القولين) أهـ .

(١٠) د : (بذلك) - تصحيف -

القسم الثاني حكاية النكرات بـ (مَنْ) بزيادات تلحقُ (مَنْ)

مثال حكايات الأسماءِ الأعلامِ بـ (مَنْ) إذا قال الرجل (رأيتُ زيدًا) قلت له (مَنْ زيدًا؟)، فقَولُك (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء، و (زيدًا) في موضع [رفع][1] خبره، إلا أنك غيَّرت إعرابه، فجئت به منصوبًا كما سمعتَه، حتى يعلم السامع أنك إنما تريد (زيدًا) الذى ذكره؛ لأنَّ الأسماء كثيرة الاشتراك، فلو جئتَ به مرفوعًا على الحقيقة لجاز أن يَتَوهَّمَ أنَّك تريد (زيدًا) آخرَ غير (زيد) الذى ابتدأ بذكره.

وكذلك إذا قال (مررت بزيدٍ) قلت له (مَنْ زيدٍ؟) - بجَرِّ (زيد)، وإن كان مبتدأ وخبرا، وإن قال (خاطبت عمرًا) قلت له (من عمرًا؟) ردا على كلامه[2]

قال سيبويه[3] وقد روى أن رجلًا قال (عندى تمرتان) فقال له آخر (دَعْنَا مِنْ تمرتانِ)، فجاء به مرفوعًا على ما سمعه، وقياسُهُ (من تمرتيْنِ) - بالياء-، وقيل لبعض العرب /٥٤٩/: (ألستُ قرشيًا؟) - بالنصب خبرا لـ (ليس) فقال له الرجل (لستَ بقرشيًا)[4] فرد كلامه على ماهو عليه، وإنْ كان القياس (لست بقرَشِيٍّ) - بالجر - لكنه تركه منصوبًا على حاله ليعلم أنه ردٌ على كلامه

ولا يُحْكَى في هذا الباب[5] غيرُ الأسماءِ الأعلام[6]؛

---

(١) زيادة يقتضيها السياق

(٢) وكون (مَنْ) مبتدأ، والاسم بعدها خبرا هو رأى الجمهور، ومقابلُهُ أن (مَنْ) خبر مقدم، والعلم بعده مبتدأ مؤخر (الهمع ١٥٣/٢ والصبان ٩٢/٤)

(٣) تقدمت ترجمته في (٧٦/٢- المحرر) والمناسبة مفتقدة بين اللاحق ومسار حديثه، وكأنه تتبع سيبويه فأبعد، فسيبويه ساق اللاحق شاهدًا لأهل الحجاز في حكاية العَلم المستفهم عنه (مَنْ) (كما قال بعض العرب) وفرقٌ بين المسارين، وكان الأوْلى بهذه الفقرة، حتى قوله: (ردًا على كلامه) الآتي - مابعد الحكاية بأىّ، كضرب من الحكاية بغير أداة وانظر: الأشموني (٣٩٨/٢)

(٤) الكتاب (٤١٣/٢) باختلاف في العبارة وانظر: (سر الصناعة ٢٣٧/١ وأسرار العربية ٢٧٧)

(٥) يقصد (الضرب)

(٦) المبرد ٣٠٨/٢: (الحكايةُ إنما تصلح في الأسماء الأعلام خاصة وكانَ يونس يُجْرِى الحكاية في جميع المعارف، ويرى بابها وباب الأعلام واحدا، وقد يجوزُ ماقالَ، وليس بالوجه) أهـ، وانظر:

ولو قيل[١] (رأيتُ الرجلَ) أو (مرَرْتُ بأخِيكَ)، أو (خَاطبتُ صاحِبَكَ) لقلت في جميع ذلك (من الرجلُ) و (منْ صاحبُكَ؟) و (منْ أخُوكَ؟) ترفعُه كلَّه بالابتداء، والخبر، وهذا في لغة أهل الحجاز خاصَّة، وأما بنو تَمِيمٍ فإنهم لا يحكون من هذا شيئًا، بل يرفعونه[٢] جميعَهُ بالابتداء، والخبر[٣]

وأما حكايات النكرات بـ(مَنْ)[٤]

فإذا قال القائلُ (رأيت رجلًا)، فتقول أنت (مَنَا) فتزيد ألفًا مع المنصوب[٥]

فإذا قال (مررتُ برجلٍ) قلتَ (مَنِى)، فتزيد ياءً مع المجرور

فإذا قال (هذا رجلٌ) قلتَ (منُو؟) فتزيد واوا مع المرفوع؛ فعلُوا ذلك ليُعْلَمَ أنَّكَ رادٌّ على كلامه بعينه[٦]

فإذا قال (رأيتُ امرأةً) أو (مررتُ بامرأةٍ)، أو (هذه امرأةٌ) قلت في ذلك كله (مَنَهْ) - بالهاء -[٧]؛ لأنَّ الهاء من علامات التأنيث[٨]

فإذا قال (رأيتُ رجلَيْنِ) قلت (مَنَيْنْ؟) - بالياء - لأنَّ الياء علامةُ النَّصْبِ،

=(الكتاب ٢/٤١٣ محقق، والأشموني ٢/٣٩٧، والتسهيل ٢٤٨)

(١) ص، د: (قُلْتَ)، وهو سهو

(٢) انظر ما مر قريبا، والمفصَّل ص ٤١٨، وشرحه ٤/١٩، والأسرار ٢٧٧)

(٣) د، حاشية (ص): (كان علمًا، أو غيرَ علمٍ) أهـ وانظر (٤/ ٢٨٣) (ح٩)

(٤) انظر: (الكتاب ٢/٤٠٨ محقق - والمقتضب ٢/٣٠٥)

(٥) (مع المنصوب) في مكانه في (ص) ثقوبٌ أخفتْ المنسوخ، وفي (د): (في بقاياه) - كذا -، وأثبتُّ ما صنعه في نظيريْهِ التاليين

(٦) ابن يعيش ٤/١٤: (الغرضُ إعلام السَّامع أنَّه قد تقدَّم كلامٌ، هذا إعرابه وأن القصد إليه دون غيره، وكانت تلك الزيادة، من حروف المد واللين؛ لأنها تجانس الحركات، فقابلوا كل حركة في لفظ المذكر بما يجانسها من هذه الحروف) أهـ، وفي كنه هذه الحروف خلافٌ؛ قال عنه أبو حيان: (ولايجدى هذا الخلاف كبير فائدة) أهـ، وانظره - إن شئت - في (الارتشاف ق ٩٦/أ، وش الكافية ٢/٦٢، والهمع ١/٣٩، ٢/١٥٣)

(٧) أي: بفتح النون، وقلب التاء هاء، ويقال أيضا: (مَنْتْ) بسكون النون والتاء بلا قلب، انظر: (التصريح ٢/٢٨٤)

(٨) (لأن الهاء من علامات التأنيث)بين السطرين في (ص)، وأخشى ألاَّ تكون له.

فإذا قال (هذان رجلانِ) قلت (مَنَانْ)؟ - بالألف -

فإذا قال (مررتُ برجلَيْنِ) قلتَ (مَنَيْنْ؟) - بالياء -

فإذا قال (رأيتُ امرأتَيْنِ)، قلتَ (مَنَتَيْنْ؟)[١]

فإذا قال (رأيتُ نِساءً)، قلت (مَنَاتْ؟)

فإذا قال (رأيتُ رجالًا)، قلت (مَنِينْ؟)

فإذا قال (هؤلاءِ رجالٌ)، قلتَ (مَنُونْ؟)

فإذا قال (مررت برجالٍ)، قلت (مَنِينْ؟)[٢]

وكذلك جميع الباب؛ إذا كان كلامُ المخبر منصوبًا جئت بعلامة النصب في (مَنْ) فتجعل المفرد بالألف في النصب، وبالياء في التثنية والجمع، هذا في النصب - وفي الرفع بالواو[٣]، وفي النصب، والجر بالياء في التثنية والجمع[٤]

وأما (أيٌّ) فإنك إذا حكيت بها النكرة رددتَّها على كلام المخبر[٥]

فإذا قالَ (رأيت رجلًا) قلت (أيًا؟) - بالنصب

فإذا قال (رأيت رجليْنِ) قلتَ (أيَّيْنْ؟) - بفتح الياء[٦]

فإذا قال (رأيت رجالًا) قلتَ (أيِّينْ؟) - بكسر الياء[٧]

---

(١) بسكون النون، أو بفتحها اعتبارًا بالمفرد

(٢) في (ص) ضبطت جميعها محركاتِ الأواخر، والصَّواب الإسكان؛ إذ الحكاية بـ(مَنْ) لا تكون إلا في الوقْف، إلا ما حكاه يونس من إثبات الزيادة وصلًا، وهو شاذٌّ، راجع: (الكتاب ٢/٤١٠ - محقق، والأشموني ٢/٣٩٥).

(٣) أى في المفرد والجمع، وكأنَّهُ أغفل الألِف في المثنى

(٤) أى والمفرد أيضًا، وإن اختلفت وظيفةُ الحروف في المفرد عنها فيهما، وفي عبارته مافيها؛ وهذا التصنيف إنما هو على اللغة الفصحى، وحكى يونُس أنَّ ناسًا يقولون أبدا: منَا، ومنى، ومنُو - للواحد، وللاثنين، وللجماعة في الوقف، راجع: (الكتاب ٢/٤١٠، والصبان ٤/٩٠)

(٥) سيبويه (٤/٤٠٧): لأنَّك إنَّما تسألُهم على ما وَضَع عليه المتكلمُ كلامَه) أهـ.

(٦) الضبط في الموضعين بين السطرين في (ص)

(٧) ذاته

فإذا قال (رأيت نساءً) قلت (أيَّاتٍ؟)[1] - بالتَّاء - هذا في النكرات

وكذلك لو قال (رأيت امرأةً) قلتَ (أيَّةً؟) - بالنصب و (مررت بامرأة) / ٥٥٠ /قلتَ (أيَّةٍ) - بالخفض - ، و (هذه امرأةٌ) قلتَ (أيَّةٌ؟) - بالرفع -[2]

وأما المعارف فلا يُحْكَى منها شيءٌ بعد (أيٍّ) بل تُعْرِبه على مايقتضيه حكم الإعراب

فإذا قال (رأيت زيدًا) قلتَ (أيٌّ زيدٌ؟[3]) تقديره (أيُّ الزيدِين[4] هو؟) فترفع (أيًّا) بالابتداء ، و (هو) خبره ، وكذلك مع الرفع ، والجر ، لا يتغَيَّرُ (أيٌّ) عن الرفع ؛ فإذا قال (رأيت الرجلَ) ، قلتَ (أيٌّ الرجلُ) فترفع(أيٌّ) ولاتحكى ، والتقدير (أيُّ الرجالِ[5] هُوَ؟) وكذلك إذا قال (رأيتُ أخاكَ) أو (مررت بأخِيكَ) فإنَّك تقول (أيُّ الإخوةِ؟) فترفعه بالابتداء ، والخبر [محذوف][6] تقديره (أيَّ الإخْوةِ هُوَ؟) يكون كلُّه مرفوعًا بالابتداء والخبر ،

ومن باب الحكاية قولهم (إنَّ زيدًا قَائِمٌ) ، فإذا أردت تفسيره ، قلت (إنَّ) تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، و (زيدًا) اسمها ، ألا ترى [أنَّ (زيدًا) ههنا مبتدأ ومن شرطه أن يكون مرفوعًا ، فلم ترفعه ، بل أتيت به منصوبًا على لفظه في قولك (إنَّ زيدًا)][7] ، ليتبيَّنَ أنَّكَ رادٌّ على الكلام الأول ، وكذلك إذا قال (خرجتُ مِنْ زيْدٍ)

(١) والمطابقة مع المحكيِّ هى اللغة الفصحى ، وفي لغة أخرى يُحْكَى الإعراب والتذكير ، والتأنيث لاغير ولا يثني ولا يجمع ، فيقال: (أيّ) للمفرد المذكر وفرعيه ، و: (أيّة) للمفردة المؤنثة وفرعيها ، انظر: (الأشموني ٢/٣٩٤، والهمع ٢/١٥٢)

(٢) الزمخشري (المفصل ١٤٩): (ومحله الرفع على الابتداء في هذه الأحوال كلها ، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية) أهـ ، قال ابن يعيش ٤/٣٣: (ويجوزُ أن يكون خبر ابتداء ، والمحذوف هو المبتدأ) أهـ .

(٣) المبرد (٢/٣١٣): (إذا قال: رأيتُ عبدَ الله ، فإنَّ الاستفهام: (أيٌّ عبدُ اللهِ)؟ لايكون إلا ذاك لأن (أيا) ابتداء ، وعبد الله خبره) أهـ .

(٤) ص ، د: بالإفراد في الموضعين ، وهو سهو

(٥) ذاته

(٦) زيادة يقتضيها السياق

(٧) مابين الحاصرتين تتمة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها ، والظَّاهر كونها للمصنف فهى مسار حديثه .

تقول أنت في تفسيره (خرجتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مِنْ) حرفُ جرٍّ، و(زيدٍ) مجرورٌ بـ(مِنْ)، فتخفضُه وإن كان مبتدأ حكايةً للفظ (زيدٍ) الأول[١]

وكذلك إذا قالوا: (رأيتُ زيدًا) أوْ (ضربت زيدًا) تقول أنت في تفسيره: (زيدًا[٢] مفعولٌ) فتأتى به منصوبًا، وإن كان مبتدأ حكايةً للَّفظ الأوَّل؛ ليُعْلَمَ أنَّك تريده، ولو جئتَ به مرفوعًا لجاز أن يتوهَّم السّامع أنك تريدُ (زيدًا)[٣] [غير (زيد) الذى أخبرك عنه][٤]

*الضرب الثالث: حكاياتُ الجُمَلِ المُسَمَّى بِها[٥]

اعلم[٦] أن الجمل تنقسم قسمينِ جملةٌ فعليةٌ، وجملة اسميَّةٌ

فمثال الفعليَّة (قام زيدٌ)، و(يقومُ عمرٌو)، و(سيقومُ بكرٌ)

والجملة الاسميَّةُ هى المبتدأ، والخبر؛ مثل (زيدُ اخوكَ) و(عمرٌو منطلقٌ) فهذا وما أشبهَهُ، إذا سمَّيْتَ به حكيتَهُ، على ما نقلْتَهُ عنه، ولا تغيِّرُهُ العوامل[٧]

وبيانها أنَّ[٨] كلَّ جملةٍ عمل بعضُها في بعض فهى تُحْكَى على لفظها[٩] فتقول

---

(١) في التسهيل ٢٤٩: (ويُحْكى المفرد المنسوب إليه حكم هو للفظه، أو يجرى بوجوه الإعراب اسمًا للكلمة، أو اللفظ) أهـ، إذ لا يُسْنَد إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما، وانظر: (الرضى ١/ ٥٢، والمرادي ١/٣٩، ويس ١/٣٩، وتنبيهات الأشموني - للباحث - ٥٨ - ٦٢)

(٢) ص، د: (فزيدًا) وما أثبتُّ المناسب.

(٣) كلامه يُفهم بوجوب الحكاية، وكلامهم على عدم وجوبها، وإن استظهروا الحكاية، وجريانُهُ بالإعراب جائز - كما مر قريبًا لابن مالك في (١)؛ قال الرضي (٢/١٤٠): (الأكثر الحكاية وقد يجئ معربا؛ نحو قولك: لَيْتَ، ينصُب ويرفعُ) أهـ

(٤) زيادة يقتضيها السياق من كلامه (ص٢٨٤).

(٥) د: (المشابهة) - تحريف

(٦) ص، د: (فاعلم) - بالفاء -

(٧) الأشموني (١/٩٦ - حلبى)، (لم يرد عن العرب علمٌ منقول من مبتدأ وخبر، لكنه بمقتضى القياس جائز) أهـ، وانظر: (الكتاب ٢/٦٤-٦٥ - محقق، والكشاف ١/٦٨، والمحرر ٣/ ٥٦٧)

(٨) ص، د: (أنّها) - تصحيف.

(٩) المقتضب (٤/٩).

من ذلك (قرأت الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين)[١] - برفع (الحمدُ) وإنْ كان مفعولًا لـ(قرأتُ) إلاَّ أنَّك حكيتَه على لفظه ؛ لأنه مبتدأ ، و (لِلَّهِ) الخبر ، فلما كانت جملةً عمِلَ بعضُها في بعضٍ ، لم يعْمَلْ فيها (قرأتُ)[٢] ، وكذلك ما أشبهه من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، فلو سمَّيتَ رجُلًا (قامَ زيدٌ) أو (يقومُ زيدٌ) /٥٥١/ ، أو (محمدٌ قائمٌ) ، أو (عمروٌ أخُوكَ) لبَقِيَ على لفظه ، في موضع الَّرفع والنَّصب والجرِّ ، فقلت (رأيتُ قامَ زيدٌ) و (مررتُ بقامَ زيدٌ) ؛ فلا تغيِّرهُ عن لفظه ، بل تجعلُه[٣] على صورة الفعل والفاعل

وكذلك (جاءنِى محمدٌ قائمٌ) و (مررت بمحمدٌ قائمٌ) و (رأيتُ محمدٌ قائمٌ) فتتركه مرفوعا على الابتداء ، والخبر ، وإنْ كان مفعولًا بـ(رأيتُ)

وكذلك (تأبَّطَ شرًّا)[٤] ؛ تقول (رأيتُ تأبَّطَ شرًّا) و (مررت بتأبطَ شرًّا) ، و (هذا تأبَّطَ شرًّا) ، تتركه على حاله - في حالةِ الرَّفع ، والنَّصب ، والجرِّ ؛ لأنه حكاية ، وقولك (تأبَّطَ) فعلٌ وفاعلٌ[٥] و (شَرًّا) مفعول ، وكذلك قولهم (بَرَقَ نحرُهُ) و (ذَرَّى حَبًّا) ، تقول (رأيت بَرَقَ نحرُهُ ، وذَرَّىٰ حبًّا) و(مررت ببَرَقَ نحْرُهُ) ، و (وذرَّى حَبًّا) فتتركُه على حالِهِ[٦] ، لأن (برَقَ نحرُهُ) فعل وفاعل ، و(ذَرَّى حَبًّا) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ ، فتتركه على حاله في الرفع ، والنصب ، والجر

وتقول في النداء (يا تأبطَ شَرًّا) - بالنصب - و (يابرَقَ نحرُهُ) - بالَّرفع -[٧] - ،

---

(١) السابق ، والمذكر والمؤنث له (ص ٣١)

(٢) المبرد (١١/٤ - المقتضب) : (لايجوزُ إلاَّ ذلك ؛ لأنَّه حكى كيف قرأ ، وكل عامل ومعمول فيه هذا سبيلُهُما) أهـ

(٣) يقصد : تُبقيه .

(٤) راجع (المحرر ١٩١/٤)

(٥) أى : والفاعل مضمرٌ ، كما لا يخفي

(٦) سيبويه (٣٢٦/٣) : (وقالوا : هذا برَقَ نحرُهُ ، ورأيت برَقَ نحرُهُ ، فهذا لايتغير عن حاله التى كان عليها قبل أنْ يكون اسما) أهـ وانظر بعده

(٧) ص ، د : (مرفوع) وأثبت ما في كلامه .

و (يازيدٌ منطلقٌ) - بالرَّفع أيضًا مع التَّنوين - ، ولا يُغيِّرُه النداء ، كما لا يغيِّرُه سائرُ العوامِل[(١)]

وإذا سمَّيتَ رجلًا بقولك (لِزَيدٍ)، أو(بِزَيدٍ) لتركتَه على حاله ؛ فقلت (هذا لِزَيدٍ) و (رأيتُ لِزيدٍ) و (مررت بلِزَيدٍ) فتتركُه مجرورًا في الرَّفع ، والنَّصب ، والجَرِّ[(٢)]

فإن سمَّيتَه بقولك (عَنْ زيدٍ) ، أو (مِنْ زيدٍ) أجريتَه مُجرى المضاف ؛ فقلت (هذا عَنُ زيدٍ) ، و (مِنُ زيدٍ) فترفع (عَنُ ، ومِنُ)[(٣)] على أنهما خبر (هذَا)

وإن سمَّيتَ رجلًا بـ(سيبويهِ) أو(عمرويهِ) ، أو (نفطويه) حكيْتَهُ ولم تُعْرِبْه فتقول (هذا سيبويهِ) و (رأيتُ سيبويهِ) و (مررتُ بسيبويهِ) - بالكسر في الأحوال الثلاثِ[(٤)] - ، ولايجوز تثنيتُهُ ، ولا جمعُه[(٥)]

وكذلك الجُمَلُ المُسَمَّى بها ، لايجوز أن تثنِّيَها ، ولا تجمعَها[(٦)] ؛ لايجوز أنْ تقول في رجلٍ اسمُهُ (زيدٌ قائمٌ) (هذانِ زيدٌ قائمانِ) ولا (هؤلاءِ زيدٌ قائمونَ)[(٧)]

---

(١) المبرد (١٤/٤- المقتضب) : (وإذا دعوت رجلا اسمه : (زيدٌ منطلقٌ) قلت : (يازيدٌ منطلقٌ أقبل) لا تُعْمِل فيه النّداء ، كما لم تعملْ غيره) أهـ

(٢) السابق ، وما لاينصرف للزجاج (ص ١٢٧ - ١٢٨) ، والكتاب ٣٣٤/٣

(٣) سيبويه (٣٢٩/٣) : (سألتُ الخليل عن رجلٍ يسمَّى : (مِنْ زيدٍ) و (عَنْ زيدٍ) فقال : أقول هذا مِنُ زيدٍ ، وعَنُ زيدٍ وقال : أغيره في ذا الموضع ، وأصيره بمنزلة الأسماء كما فُعل ذلك به مفردًا) أهـ ، وهذا الوجه الأجودُ ، ولايمتنع الحكاية ، وانظر : (المبرد والزجاج في السابقين)

(٤) راجع (المحرر ٥٦٨/٣ ، ١٩٢/٤)

(٥) أجاز المبرد فيه التثنية والجمع (المقتضب ٣١/٤) قال : (تُثَنَّى وتُجْمَع ، فتقول : عَمْرَوَيْهَان ، وعَمْرَوَيْهُونَ) أهـ ، والأكثرُ عَدمُه ؛ قال السيوطي (٤٢/١ - همع) : (الأكثر على منعه ؛ لعدم السماع ، ولشبهه بالمحكيِّ) أهـ ، وقال الرضي(١٨٦/٢ شـ الكافية) : (القياسُ : أنْ يقال : ذوا سيبويه ، وذوُو سيبويهِ) أهـ ، وقيل : تلحق العلامة بالجزء الأول ويحذف الثاني ، فيقال : سيبان ، وسيبون(التصريح ٧١/١ ، والصبان ٨١/١)وأختار ماذهب إليه المبرد .

(٦) بإجماع ، وانظر(المصادر السابقة ، ومالاينصرف ص ١٢٤ ، والمفتاح ٢٧) .

(٧) أى مع مراعاة التركيب ، ولحوق العلامة طرفَهُ .

بل تقول: (هذان ذَوَا زيدٌ قائمٌ) و (هؤلاء ذَوُو[١] زيدٌ قائمٌ)؛ قال سيبويه[٢]

فإنْ زعم زاعمٌ أنَّه يثنِّى شيئًا من هذا، أو يجمعُهُ، فقل له كيف تُثَنّى؟

(٢٤٩) أَحَقُّ الخَيْلِ بِالَّرْكْضِ المُعَارُ[٣]

وكيفَ تثنِّى رجلًا اسمُهُ

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ[٤] [٢٢٩]

وطَوِّلْ له / ٥٥٢ / القصَّة، ليبينَ له فسادُ ما ذهب إليه[٥]

وأما تَسمِيَتُهُمْ بقولك (بَعْلَبَكُّ)، و(حضْرَموتُ)، و(رامَ هُرْمُزُ) و (بِلالَ أبادُ)[٦] فإنَّه معربٌ إعرابَ ما لاينصرفُ[٧]

---

(١) ص: (ذَوُوا) - بالألف، وهو جائز خطًّا عند الكوفيين (٢/٢٣٨ - همع)

(٢) تقدمت ترجمته في (٢/٧٦- المحرر)

(٣) عجز بيت ورد صدرًا لبيتين، وهما:

أعيرُوا خَيْلَكمْ، ثُمَّ ارْكُضُوهَا

وَجَدنا فِي كتابِ بَنِى تَمِيم

وقد ورد في شعر للطرماح، كما ورد في شعر لبشر بن أبى خازم، فنُسِبَ لكلٍّ منهما انظر: (الكتاب ٣/٣٢٧، والمقتضب ٤/ ١٠، والكامل ١/٢٦٩، بيروت، والمفضليات ٦٧٦، والمستقصي ١/ ٦٩، والميداني ١/٣٦١، والحجة ١٣٩، وشواهد الكشاف ٣٩٢، وسر الصناعة ١/٢٣٦، والبحر ١/٢٢٣)

من اللغة: (المُعَارُ) قيل: إنه من العارية، والمعْنَى: لاشفقة لك على العارية؛ لأنها ليست لك، وقيل: (المُعَار): المُسمَّنُ، من أعرتُه: سمَّنته، ويجوز أن يكون من: عار يَعِيرُ: إذا انفلتَ هنا، وهنا، أى الطليق، وأعاره صاحبه إذا حمله على ذلك، ويروى: (المغار) - بالمعجمة - أى المُضَمَّرُ، من أغرت الحبل: إذا فتلته

والبيت: من البحر الوافر

والشاهد: حكاية الجملة، فلا يعمل العامل في لفظها، وماكان كذلك لايُثَنَّى ولا يُجْمَعُ

(٤) راجعه في (٤/٢٦٤ - المحرر)

(٥) العبارة ليست لفظ سيبويه، وإنْ أفادها كلامه في (٣/٣٢٦ - ٣٢٧)، وهى أشْبَه بعبارة الزجاج عن سيبويه في (ما لا ينصرف ص ١٢٤)

(٦) موضعٌ (اللسان، بلل)

(٧) راجع وجوهه فيما سبق في (المحرر ٣/٥٦٦، ٤/١٩٠).

وإن سمَّيْتَهُ (خمسةَ عشرَ) أعربتَهُ ، وأجريتَه مُجْرى ما لاينصرف[١]

وإن سمَّيْتَهُ : (لَعَلَّمَا) ، أو (كأنَّمَا) حكيتَه لأنهما حرفان[٢]

وإن سمَّيْتَهُ (ضَرَبَ) ، أو (خَرَجَ) ، أو (يَضْرِبُ) ، أو (يَخْرُجُ) إنْ نويتَ أنَّ فيه فاعلًا مضْمَرًا حكيتَه على حالِهِ ، في الأحوال الثلاثِ[٣] - ، وإنْ لم تَنْوِ فيه مُضْمَرًا[٤] [فالإعراب والصَّرفُ ، أو منعُهُ][٥]

وإن سمَّيْتَ رجُلًا[٦] (زَيْدَانِ) أو (عَمْرانِ) أعربتَهُ وجعلتَ الإعراب في النُّونِ ، وجعلتَه بالألف على كلِّ حالٍ ، وإنْ شئتَ أجريتَه مُجْرَى التَّثْنية في الأعرابِ[٧]

وإنْ سمَّيْتَه (الزَّيدِينَ) ، أو[٨] (العَمْرينَ) - من الجمع السالم - جاز لك فيه وجهان إنْ شئتَ جعلته بالياء على كلَ حالٍ ، وأعربتَ النُّون

وإنْ شئتَ أجريتَه مُجرَى الجمع ، وجعلتَهُ في الرَّفع بالواو ، وفي النَّصب ،

---

(١) أورد فيه المبرد وجهين: البناء ، والإضافة (٤/٣٠ - المقتضب) وقال ابن يعيش: ٤/١١٤: (فيه وجهان: أحدهما: أن تعربه ، فتضم الراء في الرفع ، وتفتحها في النصب والجر ، وتجريه مجرى اسم لاينصرف ، نحو: بَعْلَبَكُّ ومعد يكَرِبُ ، لزوال معنى العطف والوجه الثاني: أنْ تبنيه بعد التَّسمية ؛ لأنَّ التركيب والبناء وقع قبل التسمية فلما سمَّيْتَ بهما حكيتَ حالهما قبل التسمية) أهـ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣١، والخصائص ٢/١٠٠ ، وما لاينصرف ١٢٩ - ١٣٠

(٣) راجع ما سبق في (المحرر ٣/٥٦١)

(٤) كذا تنتهي عبارته هنا دون جواب لـ (إنْ)

(٥) التكملة من المقتضب (٤/٣٤) وزدت كلمة (أو منعُهُ) ليعمَّ الحكم التمثيل ؛ إذ في: (ضَرَب) و(خَرجَ) الصرف لمماثلتهما الأسماء ، وفي الباقي المنعُ لمماثِلتِهما الأفعال وزنًا وزيادة ، وانظر: (٣/٥٥٨ - المحرر) .

(٦) (رجلا) بين السطرين في (ص)

(٧) سيبويه (٣/٢٣٢): (أقيَسُهُ وأجودُه أنْ تقولَ: هذا رَجُلانِ ورأيت رجليْنِ ، ومررت برجليْنِ . ومن النحْويين من يقول: هذا رجلانُ كما ترى ، تجعله بمنزلة: عُثْمَانَ) أهـ، وقيده ابن مالك (التسهيل ص ٢٢٥) بألا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهِيبَا بيْنِ ، لم يجز إعرابه بالحركات ، وانظر: (تنبيهات الأشموني - للباحث ١٣٧ - ١٣٨)

(٨) ص ، د: (و) ، ولا يناسب .

والخفض بالياءِ [١]

وكذلك (قِنَّسْرِينُ)، و (فِلَسْطِينَ) لك أنْ تُعربَ النُّونَ، وتتركَهُ بالياء على كل حالٍ، وإنْ شئت أعربتَه إعرابَ الجمعِ في الرَّفع بالواو، وفي النَّصب والجرِّ بالياء [٢]

وإنْ سمَّيته [٣] (هِنداتٍ)، أو (طَلَحَاتٍ) أجريتَه مُجْراه في الجمع، ونَوَّنْتَه على كل حال [٤]؛ لأن التَّنوين فيه بمقابلة النُّون من المذكَّر [٥]

فَصْــل

من الحكاية - أيضًا - [أنَّكَ] [٦] إذا رأيتَ في فَصَ خاتمٍ اسمًا مفردًا مكتوبًا، أو كُنْيَةً، أو مَا أشبه ذلك حكيتَه، ولم تعربه؛ فتقول (رأيتُ في فَصِّه زيدٌ) فتأتي بـ (زيدٌ) مرفوعا على حاله كما رأيتَه في الفصِّ، وإنْ كان مفعولاً لـ (رأيت)، وكذلك (إنَّ في فَصٍّ عبد الله أبو الحسنِ)، فتتركه مرفوعًا بالواو كما رأيتَه في الفصِّ، وإن كانَ اسما لـ (إنَّ)، والتقدير فيه في قولك: (زيدٌ): (أنا زيدٌ) أو (صاحبُ الخاتَم زيدٌ)

وإذا قلتَ (رأيتُ على خاتَمِ زيدٍ أبو بكرٍ)، رفعت (أبُو بكرٍ)؛ لأنَّ التقدير (أنا أبو بكرٍ)، أو (صاحبُ الخاتَمِ أبوُ بكرٍ)

---

(١) الجمل (ص ٣٢٣)؛ وقد حكوْا فيه وجوهًا أُخَرَ: لزوم الواو، وإعرابُ النون منوَنةً كعربُونٍ، ولزوم الواو، وإعرابُ النُّون غير مصروفة للعلميَّة وشِبْه العجمة، ولزوم الواو، وفتح النون، ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الواو، راجع: (إصلاح الخلل ص ٣٧٠ والروض الأنف ١/٥٦، والتسهيل ٢٢٥، والهمع ١/٥٠، وتنبيهات الأشموني ص ١٤٣ - ١٤٦)

(٢) راجع ما تقدم في (٢/١٢٤ - المحرر) والكتاب (٣/٢٣٢)

(٣) يقصد الشخص، فذكر ضميره

(٤) وهى اللغة الجيدة، ومن العرب من لا يُنَوِّنُ، مع بقاء الكسرة في حال الجرِّ، ومنهم من يمنعه من الصرف مشبِّهًا تاءه بهاء التأنيث، ويروى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرِعَاتٍ وأهْلُهَا ... بيَثْرِبَ أعْلَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

انظر: (الكتاب ٣/٣٣٤، والهمع ١/٢٢، والرضي ٢/١٤٠، والطبري ٤/١٧١)

(٥) المحرر (٤/١١٦)

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

فإن رأيت في الفصِّ مكتوبًا (أسَدٌ) حكيته فتقولُ (رأيتُ في فصّه أسدٌ)، تأويله (أنا أسدٌ)، وإنْ رأيت صورة الأسدِ منقوشةً أعربتَهُ، فقلتَ (رأيتُ في خاتَمِهِ أسدًا)[١]، وكذلك (رأيتُ في خاتمه طائرًا)، أو(سَبُعًا) أو ما أشبَهَهُ، أعربته؛ لأنك رأيتَ الصُّورة نفسَها

وتقولُ: (رأيت في /٥٥٣/خاتَمِهِ زيدٌ مكتوبًا)، أو (مكتوبةً) فيكون (زيدٌ) مرفوعا على إضمارِ مبتدأ محذوف، تقديره (أنا زيدٌ) و (مكتوبًا) حالٌ، وكذلك (مكتوبةً)، ومن ذكَّر ذهب إلى معني الكلام، ومن أنَّث ذهب إلى معنى الجملة، تقديره (رأيتُ في خاتَمِهِ أنا زيدٌ)

ولو قلتَ (رأيتُ في خاتَمِهِ أسدًا خبيثًا) أو (رجلًا أحمقَ) أوْ (رجلًاعاقلًا) كان مُحالًا؛ لأن هذا مِمَّا لا يُتَصوَّرُ؛ ومن ذلك قولُ الشاعر[٢]

(٢٥٠) وَأصفَرُ مِنْ ضَرْبِ دَارِ المُلُوكِ يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرَا[٣]

---

(١) المبرد (١١/٤): (لأنك لم تر هذا مكتوبًا، وإنما رأيتَ صورة، فأعملتَ فيها الفعل، كما تقول: رأيتُ الأسدَ يافتى) أهـ

(٢) لم أقفْ على اسمه، وإنْ كان بيته من المُتداول بين النُّحاة، انظر: (الغرة لابن الخباز (ص١٥٩)، والأشباه والنظائر ١٣٠/٤ والخزانة ١٤٧/٧)

(٣) من اللغة، الأصفر: الدينار. والبيت: من بحر المتقارب

والشاهد: حكاية النصب في: (جَعْفرا) على حاله، كما ذكر المصنِّف؛ قال ابن الخباز: (وكان الضرّاب قد كتب على الدينار جعفرا منصوبًا؛ فحكاه؛ لأن التقدير: اقصدْ جعفرا)

وفي الأشباه حكى السيوطي - عن ابن برِّى - ما لَخَّصَهُ فقال: (في (تَلُوحُ) روايتان: إحداهما: رواية الفراء، وهى الرواية الصحيحة أنَّها بالتاء ولا إشكال على نصب (جعفر) على هذه؛ لأنه مفعول بـ(تلوح)، وتلوح: بمعنى: ترى، وتُبْصِرُ وأما الرواية الأخرى - وهى المشهورة -: (يَلُوحُ) - بالياء - ففيها الإشكال؛ فمن النُّحاة من قال: إنَّه منصوب بإضمار فعل تقديره: اقصدوا جعفرًا، ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعني من جهة أنَّ (جعفرًا) داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى، لأنَّ الشئ إذا لاح فقد رأيته) أهـ، ولعل ماذكره المصنف وابن الخَبَّاز في الرواية الثانية أسهل تناولًا - إن ثبت كتابةُ (جعفرًا) على الدرهم، والاَّ فهُو الفاعلُ، وفتح وأطلق للقافية أما ماذكره ابن برى بوجهيه فلايستقيم؛ إذ يترتَّب على الأول حذف الفاعل، وعلى الثاني نصبُه، ولانعرفه إلا في المفاعلة على ضَعْفٍ - كما مرّ في (١٢٢/٣ - المحرر) ولو جاز هنا لجاز نحو: برز زيدا، وظهر عليا، ولاح القمرَ - بالنصب في جميعها - لرؤيته على هذا التأويل، وليس بالوجه؛ ولو قيل: إنَّ الفاعل مضمرٌ يعود على متقدم: (الرائي) مثلا - لوَجُهَ.

المقالة العاشرة
في التصريف

المقالةُ العاشِرةُ
في التَّصريف

اعلمْ أنَّ علم العربيَّة[(١)] ينقسم قسمين[(٢)] نحوًا، وتصريفًا فالنَّحو علم الإعراب[(٣)]

والتصريفُ علمُ معرفة أصول الكلام من زائدِه، ومعتلِّه من صحيحه، ومبدَلِهِ من غير مُبدَلِهِ، ومحذوفِهِ من غير محذوفِه، ومُغَيَّرِهِ من غير مُغيَّرِهِ



(١) أى بمعناه الوظيفيّ الخاصّ عند علماء هذا الفن، وإلاّ فعلمُ العربية يطلق على اثنَىْ عشرَ قسما: النحو، والصرف، والاشتقاق، واللغة، والمعاني، والبيان، والعروض والقافية، وقرض الشعر، والخط، والإنشاء، والمحاضرات. (الصبان ١/١٦، وحاشية الحفني على الأشموني ق ٨، ٩) ولكنَّ غلبةَ الاستعمال خصَّته على النَّحو بمعناه عند القدماء، أى العلم المُستخرَج بالمقاييس المُستنبطَة من استقراء كلام العرب الموصِّلة إلى معرفة أجزائه التى ائْتُلِفَ منها، قاله ابن عصفور (المقرب ١/٤) وانظر: (الأشموني ١/٥، وأبو الأسود الدؤلي ص ١٣، والمحرر ٣/ ٢٤٥)

(٢) انظر: (الخصائص ١/٣٢، والأساس، واللسان - (نحا) -

(٣) ذاته.

البابُ الأولُ
في قسمة التَّصريف

(١) اعلم أنَّ التَّصريف أكثرُ دَوْره على حروف الزِّيادة(٢) ، وعلى حُروفِ العِلَّة ؛ فمعرفة حُروف الزِّيادة تتعلَّقُ بالاشتقاق ؛ فإذا قلتَ (أحمرُ) ، و(أصفرُ) ، وقيلَ لك هلْ هذه الهمزة زائدةٌ أمْ لاَ(٣) ؟حكمتَ أنَّها زائدةٌ ؛ لأنَّ اشتقاقه من (الحُمرة) و(الصُّفرة) ، فلما سقطتْ الهمزة من الذى اشْتُقَّتْ(٤) منه ، ولم تكن مُثْبتةً فيه ، علمتَ أنها زائدةٌ ؛ من حيثُ إنَّ أصول الكلمة هى الحروفُ التى تلزُمَها في جميع تصرُّفاتها ، ولا تسقطُ في شئ من تصرُّفاتها ، فتكون مقابلةً من الوزن للفاءِ ، والعَيْنِ ، واللاَّمِ ؛ كقولك (ضَرَبَ) حرُوفُه أصول كلُّها ، ليس فيها زيادة ؛ وقولُنا (تصرُّفاتها) أنَّك تصرِّفه بالماضي ، والمُستقبل ، والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول(٥) ، فتجد هذه الثَّلاثَة الحروفَ ثابتةً ، مقابِلةً للفاءِ ، والعيْنِ ، والَّلام

مثال ذلك (ضَرَبَ) وزنه (فَعَلَ) ، و (يَضْرِبُ) ، وزنه (يَفْعِلُ) ، و(ضَرْبٌ) وزنه (فَعْلٌ) ، و (ضارِبٌ) وزنه (فَاعِلٌ) - بزيادة الألف و(مَضْرُوبٌ) وزنه (مَفْعُولٌ) - بزيادة الميم والواو ، فبان لك ثبوتُ (الضاد والرَّاء ، والباء) في جميع التَّصرفات ، وكونُها مقابلةً للفاء ، والعيْنِ ، والَّلامِ ، وما سواها من الحروف زوائدُ ، وقُبالَتَها في الميزانِ حروفٌ مثلُها (٦)

---

(١) من هنا حتى قوله : (إن شاء الله تعالى) كان مدوَّنًا بقصاصة بخط ناسخ (ص) ملصقةً بالمخطوطة ، وقد أشِيرَ بخط أظنُّه خط المصنف كما في إجازته بهذه العبارة : (يكتب من الورقة الملصقة) وفي نهايته (صح)

(٢) ابن عصفور (المقرب ٧٨/٢) (. أكثر ما ذُكِرَ مبنيٌّ على معرفة ذلك) أهـ.

(٣) انظر في هذا التعبير : (شواهد التوضيح ص ٢٠٩)

(٤) أى الكلمة التى هى فيها

(٥) وهذا المعنى الاصطلاحيُّ للتَّصريف ، أى : (تحويل الأصل الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفة لمعانٍ مقصودة لاتحصل إلاَّ بها) انظر : (شرح السعد على العِزِّى ص ٢ - ٣ ، وما يأتى في المحرر ٣٢١/٤)

(٦) المنصف ١١/١ - ١٢ ، ومفتاح العلوم ص ٧ ، وذلك في غير الزيادة بالتَّكرير ، والمُبدل من تاء=

ومعرفةُ المعتلّ أنْ تَعْلَمَ أنَّ حروف العلة هى (الواو، والياء، والألف)، وأنَّ هذه الحُروف إذا كانتْ في أوَّل الكلمة سُمِّيتْ تلك الكلمةُ (معتلَّةَ الفاءِ)، وإذا كانت في وَسَطِ الكلمة سُمِّيَتْ (معتلَّةَ العيْنِ) وإذا كانت في آخر الكلمة سُمِّيَتْ (معتلة اللَّامِ) وإذا كانت الكلمة معتلة الفاءِ واللام سُمِّيَ (لفيفًا مفروقًا)، وإذا كانت معتلة العين واللام سمى (لفيفًا مجموعًا)، ويأتى بيان ذلك كله - إن شاء الله تعالى -[1]

والتصريف ينقسمُ على خمسة أقسامٍ معرفةُ الأصُول من الزوائدِ، والزِّيادة، والحَذْفُ، والبدَلُ، والتَّغْيِيرُ[2]



=الافتعال على ما سيأتي في (٣٢١/٤ - المحرر)

(١) انتهى نص الورقة المشار إليها في الصفحة السابقة (ح١)

(٢) التَّغيير في عرف أهل الصناعة: التصريف لغةً، ويشمل في الاصطلاح التَّغْييرَ بتحويل المادة لمعنىً مقصود - كما سبق - أو تغييرها لا لمعنى يطرأ عليها، ولكن لغرض آخر كتلك التى ذكرها، وأيضًا للنقل، والإدْغام، وقد عقد لهما المصنف في كتابه، ولكنَّه خص التغيير بتغيير حروف العلة، وهو ما يُصْطَلَح عليه بالإعلال، كما يأتى في (٤٠٤/٤) وكان عليه أن يذكر الإدغام، وقد بوب له، أمَّا (الإمالة) فقد ذكرها النحويُّون كابن مالك وغيره في النَّحو، والمصنفُ في التصريف، وهو أولى انظر: (المرادي ٢٠٩/٥، والأشموني ٥٤٢/٢، والمقرب ٧٨/٢ - ٧٩، والبرهان ٢٩٧/١).

البَابُ الثَّانِي

فِي معرفةِ أبْنِية الأصولِ من الأسماءِ

وهى تنقسم ثلاثةَ أقسامٍ : ثُلاثيَّةٌ ، ورُباعِيَّةٌ ، وخُماسِيَّةٌ .

البابُ الثَّالِثُ

فِي أبْنيةِ الثُّلاثِيِّ الأصُول[1]

اعلمْ أنَّ أقلَّ الأصُول ثلاثةٌ ، فلا تجدُ في كلام العرب اسمًا على ثلاثةِ أحرفٍ إلاَّ وهو أصولٌ كلُّهُ ، ولا يكون اسمٌ متمكِّنٌ قطُّ على حرفيْنِ[2]

وإنما اختارُوا أنْ يكون على ثلاثةٍ ؛ لأنهم لابدَّ لهم من حرفٍ يُبْتدأُ به ، وحرفٍ يكونُ حشوًا ، وحرفٍ يُوقَفُ عليه ؛ فلذلك كانت ثلاثةً[3]

وجميعُ أوزانِ الثُّلاثي الأصُولِ عشرةٌ

(فَعْلٌ) - بفتح الفاء ، وإسكان العين - ؛ مثل (فَلْسٌ) ، و(دَرْبٌ) و (زَيْدٌ) و (عَمْرٌو) ، وماكان على هذا الوزن ، مفتوحَ الأوَّل ، ساكنَ الثَّاني

و (فَعَلٌ) - بفتح الفاء ، والعين - ؛ مثل (جَمَلٌ) ، و (فَرَسٌ) و (عَمَلٌ) و (جَبَلٌ) ، وما أشبهه مما هو مفتوحُ الأول ، والثَّاني

/٥٥٤/ و (فَعِلٌ) - بفتح الفاء ، وكسر العين - ؛ مثل (كَتِفٌ) وفَخِذٌ ، ونَمِرٌ ، وشَرِسٌ) وما أشبهه مما هو مفتوحُ الأول ، مكسورُ الثَّاني

و (فَعُلٌ) - بفتح الفاء ، وضمّ العين ؛ مثل (عَضُدٌ ، وعَجُزٌ ، وضَبُعٌ) ، وما

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٢ - ، وش المفصل ٦/١١٢

(٢) سيبويه ٣/٣٢٢: (ليس في الدنيا اسمٌ أقلَّ عددا من اسمٍ على ثلاثةِ أحرف ولكنَّهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفا ، وهو الأصلُ له) أهـ .

(٣) المرادى ٥/٢١٢ ، والخصائص ١/٥٥ ، والمنصف ٢/٣٢ ، وديوان الأدب ١/٩٣ ، والمقتضب ١/١٩١ .

أشبهه مما هو مفتوحُ الأول، مضمومُ الثَّاني

و (فِعْلٌ) – بكسر الفاء، وإسكان العين– ؛ مثل (عِدْلٌ[١]، وحِمْلٌ، ورِدْفٌ)، وما أشبهه مما هو مفتوحُ الأول، مُسْكَنُ الثَّاني

و (فِعَلٌ) – بكسر الفاء، وفتحِ العين – ؛ مثل (ضِلَعٌ، ورِمَعٌ)[٢]، وما أشبههُ مما هو مكسورُ الأول، مفتوحُ الثاني

و (فِعِلٌ) – بكسر الفاء، والعين – ؛ مثل (إبِلٌ، وإطِلٌ، وإبِطٌ[٣] – في إحدَى[٤] اللُّغتيْنِ[٥])، وما أشبهه[٦]، مما هو مكسورُ الأول، والثَّاني

و (فُعْلٌ) – بضم الفاء وإسكان العَيْنِ – ؛ مثل (قُفْلٌ، وبُرْدٌ، ومُهْرٌ، وبُرٌّ)؛ لأن الحرف المشدَّد بحرفيْنِ، وما أشبهَهُ، مما هو مضمومُ الأول، مُسْكَنُ الثَّاني

و (فُعَلٌ) – بضم الفاء، وفتح العيْنِ – ؛ مثل (صُرَدٌ، وجُعَلٌ، وجُرَذٌ، ونُغَرٌ[٧]، وعُمَرُ) وما أشبهَه، مما هو مضمُومُ الأول، مفتوحُ الثَّاني

---

(١) النظير: والمِثْل، والقيمة، والغِرارة

(٢) موضع من بلاد عكٍّ باليمن، وقال ابن برى: ورِمَعُ جَبَلٌ باليمن، وأيضًا هو وادٍ للأشعريين قرب وادى زبيد؛ قال أبو دهبل:

ماذَا رُزِئْنَا غَدَاةَ الخَلِّ مِنْ رِمَعٍ   عِنْدَ التَّفَرُّقِ مِنْ خِيْرٍ ومِنْ كَرَمِ

انظر (اللسان – رمع) والعقود اللؤلؤية ١/ ٢٠، ١١١، ٢٠٢، ٢/ ١٠٠، ١٠٦ وغيرها

(٣) انظر: (المحرر ٢/ ١٣١) وقد ذكر سيبويه أنَّه لم يردْ إلاَّ في اسم واحدٍ، وهو: (إبِلٌ) (٣/ ٥٧٤، ٤/ ٢٤٤ محقق)، وذكر المبرد منه: إبلا، وإطِلا، وبلِزا، (المقتضب ١/ ١٩٢، والكامل ١/ ٢٨٧ – بيروت) وقد عدوا منه أيضا: الإقِط والإبدِ، والحِبِر (ش الشافية ١/ ٤٥، ٢/ ١٢٢، والمحتسب ٢/ ٢٨٧) وحكى الفارابي منه ثمانية (ديوان الأدب ٤/ ١٥٥) وابن خالويه ثلاثَ عشرةَ كلمةً (ليس ٩٦ – ٩٧)، قال محققه: (يجب أن تعرفَ أنَّ بنى تميم تجيز باطراد في نحو: (فَخِذ، ومحِك، ونَهِم، ولَعِث)– مما كان على وزن (فَعِل) حلقيِّ العين – أنْ يأتى على: (فِعِل) – بإتباع الفاءِ العين، – وعلى ذلك لاداعي للحصر) أهـ وهو رأى حريٌّ بالاعتبار.

(٤) ص، د (أحد) – سهو.

(٥) يقصد في الأخيرتين؛ إذ وردا بسكون العين، وبكسرها (ديوان الأدب – ذاته)

(٦) كأنه يراه في غير المتقدم، وقد عرفنا أنَّه الرأيُ.

(٧) فُسِّرَتْ في (٢/ ١٣٢ – المحرر)، والجُعَل: ضرب من الخنافِس.

و(فُعُلٌ) - بضم الفاء ، والعينِ - ، مثل (عُنُقٌ ، وفُقُمٌ[١] ، وحُمُقٌ[٢] ، وخُلُقٌ ، وحُرُضٌ[٣]) ، وما أشبهه مما هو مضمومُ الأولِ ، والثَّاني

وليس في كلام العرب من أبنية الأصُول الثُّلاثيَّة سوى هذِه ، وما عداها ، فليس من كلام العرب ، ولا تجدُه في كلام العرب[٤] ، ولا يكونُ اسمٌ متمكِّنٌ على حرفَيْنِ[٥] ؛ وأما قولهم (كَمْ) ، و(مَنْ) ، و (مَا) ، وما أشبه ذلك فإنها أسماءٌ غير متمكِّنة ، وردتْ على حرفينِ ، وأما قولُهم (أبٌ) ، و(أخٌ) و (يَدٌ) و(دَمٌ) ، وما أشبه ذلك فإنه اسم مُتَمَكِّنٌ ، وأصلهُ على ثلاثةِ أحرُفٍ ، ولكنه حُذِفَتْ لامُهُ[٦] وسنبيِّنه في باب : (الحذف)[٧] - إنْ شاءَ اللَّه - .

---

(١) في (ص ، د) : (نعم) - بالنون - ولم أقف على هذه الهيئة من مادته فحسبتُها مصحفة عن المثبت ، والفُقُمْ - بإسكان العين وضمها - : طرف خطم الكلب ونحوه ، أو ذقن الإنسان ولحياه ، أو فمه (الأساس ، واللسان - فقم -) وربما كانت (نُقُم) بالنون ، وهو : جبل باليمن تقع صنعاء العاصمة في سفحه الغربي ، توجد فوقه بقايا حصن من أيام الحميرين ، (انظر الموسوعة الثقافية ص ١٠٠٠ ، وغاية الأماني في أخبار القطر اليماني ١/١٨٢ ، وغيرها) ، وهو ما نرجِّحُهُ بيئةً

(٢) الضم والإسكان فيه لغتان ؛ إذْ يُحْكَى عن عيسى بن عمر : أنَّ كلَّ (فُعْلٍ) كان ، فمن العرب من يخففه ، ومنهم من يثقله ، نحو: عُسُر ، ويُسُر ، (ش الشافية ١/٤٦ ، والنشر ٢/٢١٦ ، منهج الأخفش ٣٦١ ، والحجة لابن خالويه ١٣١ ، وانظر منه أمثلة وافرة في: (أدب الكاتب ٥٦٢)

(٣) الأُشْنَانُ ، وهو الحَمْضُ ، والحَمْضُ: ماملح من النبات ، وأيضًا : وادٍ عند أُحُد (أدب الكاتب ص ١٠٢ ، واللسان - حرض -)

(٤) المبرد (١/١٩٣ المقتضب) : (ولايكون في الكلام (فِعُلٌ) في اسم ولا فعل ، ولا يكون في الأسماء شئ على (فُعِل) أهـ ، وانظر : (الكتاب ٤/ ٢٤٤) ؛ وفي المزهر ٢/٦ : (أما دُئِل ، ورُئِم ، فقد عدَّه قوم من النحويين قسمًا حادِى عشرَ لأوزان الثلاثي ، وإنما هى عند المحققين عشرةٌ ، فأما فِعُلٌ فمفقود) أهـ ، وراجع : (الخصائص ١/٦٨ ، ٣/١٧٩ ، والمحتسب ٢/٢٨٧ ، والمنصف ١/ ٢٠)

(٥) راجع ما سبق في صدر الباب

(٦) والعبرة بالوضع الأصلي لا الطارئ ، (الهمع ١/١٧) ، وانظر : (العين ١/٥٦ والكامل ١/٣٤ - بيروت) ويرى بعض الباحثين أنَّ هذه الأسماء ثنائية الأصل وهى أبنية ساميَّة الأصل بقيت في العربيَّة دون أنْ يلحقها التطور ، فبقيت على حالها ، فلما أرادوا أن يستعملوها استعمال سائر المفردات ، أضافوا إليها في التثنية ، والجمع ، والإضافة ونحوها ، ومنحوها الخصائص العامة لسائر المفردات ، انظر (مدرسة الكوفة ١٩٨) .

(٧) (٤/٤٠٠ - المحرر) .

البابُ الرَّابِعُ

في أبنية الرُّباعيّ الأصولِ[1]

وجميعُ الأمثلة الرُّباعيَّة الأصولِ خمسةٌ

(فَعْلَلٌ) - بفتح الفاء، وإسكان العين، وفتح الَّلام -؛ مثل (جَعْفَرٌ)

و (فِعْلِلٌ) - بكسر الفاء، وإسكان العين، وكسر الَّلام -؛ مثل (زِبْرِجٌ)[2]

و (فِعْلَلٌ) - بكسر الفاء، وإسكان العيْنِ، وفتح الَّلام-؛ مثل (دِرْهَمٌ)[3]

و (فِعَلٌّ) - بكسر الفاء، وفتح العين، وتشديد الَّلام-؛ مثل (قِمَطْرٌ[4]، وهِرَقْلٌ، وسِبَطْرٌ)[5]، وما شابهه.

و (فُعْلُلٌ) - بضمّ الفاء، وإسكان العين وضمِّ الَّلام-؛ مثل (بُرْثُنٌ[6]، وجُنْدُبٌ[7] وكُرْسُفٌ[8])، وما شابهه، فهذه الأمثلة /٥٥٥/ الخمسةُ التى عليها الإجماعُ

وزاد الأخفش[9] مثالًا سادسًا، وهو (فُعْلَلٌ) - بضم الفاء، وإسكان العين

---

(١) المقتضب ١/٢٠٤، والفصول ٢٥٨، وش المفصل ٦/١٣٦

(٢) الزِّينة، أو الذهب، أو السَّحاب الرقيقُ.

(٣) ثعلب(المجالس١/١٤٩): (ليس في الكلام(فِعْلَلٌ)إلاَّ حرفان: دِرْهَمٌ، وهِجْرَعٌ) أهـ.

(٤) مايصان فيه الكتب، وأيضًا: هو الشديد.

(٥) الطويل الممتد.

(٦) هو من الكلب بمنزله الأصابع من الإنسان.

(٧) هو ضربٌ من الجراد، أو ذكَرُه؛ وكأنَّ المصنف يأخذ فيه بالمذهبين، فقد ذكره في (٤/٣٤٧ - المحرر) من ذى النون الزائدة؛ وهما مذهبان، قال ابن دريد (الاشتقاق ص ٢١١): (الجُنْدُبُ معروف، ذكر بعض النحويين أن النون فيه زائدة؛ لأن اشتقاقه عنده من (الجَذْبِ) وذكر الخليل أنَّ كل اسم على هذا الوزن ثانيه نونٌ أو همزةٌ، فلك أن تقول فيه: (فُعْلُلٌ) أو فُعْلَلٌ) مثل: جُنْدُب، وجُندَب وجُؤذُر، وجُؤذَر) أهـ.

(٨) القطن

(٩) تقدمت ترجمته في (٢/٤٥٤ - المحرر).

وفتح اللام - ؛ مثل (جُخْدَبٌ)[(١)] - بفتح الدَّال[(٢)] - ، وسيبويه[(٣)] يروى ذلك بضمِّ الدال .

فهذه أوزان الأصُول الرباعيَّة ، وما خالف هذه الأمثلةَ فليس من كلام العربِ

فإذا قيل لك على ذلك ما وزن (نَرْجِسَ)؟ فقل (نَفْعِل) ؛ لأنك لو جعلت النُّون أصليَّةً لكان وزنه ((فَعْلِل) - بفتح الفاء ، وكسر اللام - ، وليس في كلام العَرَب ما هُوَ على هذا الوزنِ[(٤)] فمن ههنا حكمنَا أنَّ النُّون زائدة ، فزدناها في الوزن على الأصول ؛ إذ الأصول من (نَرْجِس) (الراءُ ، والجيمُ ، والسّينُ) ، وهى من الوزن : (الفاءُ ، والعينُ ، واللامُ) والنون في (نرجس) زائدةٌ ، وفي(نَفْعِل) زائدة في مقابلتها ؛ ويُفَتَّشُ له في (ضياء الحُلوم)[(٥)] في باب (الراء والجيم) وكذلك

---

(١) هو من الرجال: النبيل ، وأيضًا ، الجُنْدُب: الضخم .

(٢) في المنصف ١/٢٧: (حكاه أبو الحسن وحدَه بالفتح ، وخالفه فيه جميع البصريِّين إلاَّ من قال بقوله) أهـ، وانظر: (الجمل الهادية ق ١١)

(٣) لم ينصَّ عليه سيبويه صراحةً ، وإنْ أفهمه بقصر كلامه على الخمسة المذكورات في (٤/٢٨٨ - ٢٨٩) وذكر (فُعْلَلًا) في ذى الزيادة (٤/٢٧٧) وفهم النحاة منه مذهبه ؛ قال الزجاج : (فُعْلَلٌ ليس في الكلام بضم الفاء وفتح اللام ، وجُخْدَبٌ عند سيبويه محذوفٌ من جُخَادِب ؛ لأنه يقال له أبو جُخَادِب) أهـ - (مالاينصرف ١٦ ، ١٧) ، وقال الشجري (٢/٩٩): (وأبى سيبويه إلا الضم) أهـ، وقد استظهر ابن مالك أنَّهُ فرعٌ من المضموم اللام (التسهيل ٢٩١) ، وإن عدَّه في الألفيَّة سادسًا

والظاهرُ ماذهب إليه الأخفش ، قال الرضى (١/٤٨) : (وإنْ كانَ المشهورُ الضَّمَّ لكن النقل لايُرَدُّ مع ثقة الناقل ، وإن كان المنقولُ غيرَ مشهور ، فالأولَى القولُ بثبوت هذا الوزن مع قلته) أهـ، وقال السكاكي (المفتاح ١٥) : (وهو عندى من القَبول بمحلٍّ ، لمساواته (جُخْدُبًا) _ بضمِّ الدال - في الاعتبار ، فليتأمل ، وناهيك بوجوبِ قَبولها !) أهـ ، وفي (يس ٢/٣٥٦) : (والأظهر ماذهب إليه الأخفش والكوفيُّون . ويقوِّيه إظهار التضعيف في نحو: سُودَدٍ، وعُنْدَدٍ، لإرادة الإلحاق بجُخْدَب) أهـ .

(٤) راجع ما يأتي في (المحرر٤/٣٤٧) ويقول ابنُ فارس (الصاحبي ص ١٥٣) : (قالوا (نَرْجِس) وليس (نَرْجِس) من كلام العرب ، والنُّون لاتكون بعدها رَاءٌ) أهـ

(٥) (ضياء الحلوم المختصر من شمس العلوم) ألفه محمد بن نشوان بن سعيد الحِمْيَرِيّ (ت سنة ٦١٤ هـ) اختصارًا لكتاب والده (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) لأبى سعيد نشوان بن سعيد=

(تَنْضُب) وزنه (تَفْعُل)[1] فالتاء على هذا زائدةٌ، ويفتش له في (الضياء) في باب (النون والضاد)

وعلى ذلك فقس أنَّ كلّ كلمةٍ جاءت مخالفةً لهذه الأوزان الخمسةِ فليستْ من كلامِ العرب[2]، إلاَّ أنْ يكون فيها زائدٌ؛ فحينئذ تزيد ذلك في الوزن في مقابلة الزائد؛ كما فعلت في (نَرْجِس، وتَنْضُب)



=الحِمْيَري (ت ٥٧٣ هـ) وكتاب (الضياء) معجم فيه استطرادات طبية، وهو غير موجود في مصر، وتوجد منه نسخ في (أياصوفيا، وعاشر أفندي، وشهيد علي، ومشهد وبنكيبور) والموجود منه في اليمن الجزء الأخير لاغير بالمكتبة الغربية تحت رقم (١٢ لغة) في (٣٥٤ ورقة)، ويبدأ من: (باب القاف والطاء وما بعدهما: (قطب) ولم أتمكن من الوقوف عليه ويوجد الجزء الأول في جامعة الإمام محمد بن مسعود - بالرياض رقم ٦٦٩٥ وينتهي في كتاب الشين والهمزة ومابعدهما وانظر القسم الأول من هذا الكتاب ١/١٤٤

انظر: (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٣٧١، وبروكلمان ٥/٢٩٩، وكشف الظنون ٢/١٠٩٠ - وقد نَسَبَ خطأً الكتابَ إلى: عبد الرحمن بن يحيي بن الملاح المصري ت ١٠٤٤)

(١) إذ الحكم بالأصالة يؤدى إلى عدم النظير؛ لأنَّ (فَعْلُلًا) لاوجودَ له؛ (الكتاب ٤/٢٧٧) والاشتقاق أيضا يحكُمُ بالزيادة، وانظر: (٤/٣٥٦ - المحرر) والتَّنْضُب: شجر حجازي ذو شوكٍ، وقرية قرب مكة.

(٢) ابن جنى (الخصائص ١/٦٧): (أما امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال: (فَعْلُلٍ، وفَعْلِلٍ، وفُعْلَلٍ)- في غير قول أبي الحسن - فجوابُهم: تحامِيهم فيه الاستثقالَ، وذلك أنَّهم كما حَمَوْا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتملُه قسمةُ تراكيبِ الأصُول كذلك أيضًا توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصُول) أهـ مختصرا.

البَابُ الخَامِسُ

في أمثلة الخماسيِّ الأصولِ[١]

اعلمْ أنَّ أبنية الخماسيّ الأصول

(فَعَلَّلٌ) - بفتح الفاء، والعين واللام، وتشديدها -؛ مثل (سَفَرْجَلٌ وفَرَزْدَقٌ) وما أشبهه.

و (فَعْلَلِلٌ) - بثلاث لامات، بفتح الفاء، وإسكان العين وفتح الَّلام الأولى، وكسر الثانية -؛ مثل (جَحْمَرِشٌ)[٢]

و (فِعْلَلٌّ) - بكسر الفاء، وإسكان العيْنِ، وفتح الَّلام، وتشديد الثَّانية[٣] -؛ مثل (قِرْطعب)[٤]

و (فُعَلِّلٌ) - بضم الفاء، وفتح العين، وكسر اللام، وتشديدها؛ مثل (قُذَعْمِلٌ)[٥]، فهذه أبنية الخماسيِّ الأصُول، وهي أربعةٌ لا سوى[٦]

فقد صار جميع أمثلة الأسماءِ الأصولِ تسعةَ عشرَ مثالًا[٧] عشرةٌ ثلاثيَّةٌ، وخمسةٌ رباعيَّةٌ، وأربعةُ خماسيَّةٌ، وما سواها فلا يكون إلاَّ بالزوائد[٨]؛ مثل

---

(١) المقتضب ١/٢٠٦، والمنصف ١/٣١ - ٣٢

(٢) العجوز المسنة

(٣) ص، د (وتشديدها)، وهو سهو

(٤) السحابة، أو دابة

(٥) الضخم من الإبل

(٦) المبرد (المقتضب ١/٢٠٦): (وهو على أربعة أمثلةٍ) أهـ، وزاد بعضهم خامسًا وهو (فُعْلَلِلٌ) نحو: (هُنْدَلِعٌ): اسم بقلة، قال ابن جنى (المنصف ١/٣١): (ومن ادعى ذلك احتاج أن يدل على أنَّ النون من الأصل) أهـ، وفي (الهمع ٢/١٦٠): (قال أبو حيان: ولم يذكره سيبويه، والظاهر أنه مما زيد فيه النون) أهـ.

(٧) الفصول ص ٢٥٨، وعشرون بمازاد الأخفش من: (فُعْلَل) وانظر: (الجمل الهادية ق ١١)

(٨) في المزهر ١/٣٧: (هذا هو الأصل في التركيب، وما زاد على ذلك يُسْتَثقل فلم يضعوا كلمة أصلية زائدة على خمسة أحرف الا بطريق الإلحاقِ، والزيادةِ لحاجة) أهـ، وانظر: (التصريح ٢/٣٥٦).

(مستخرج) الميم، والسين، والتاء زوائد؛ لأن أصله (خَرَجَ)، ووزنه (مُسْتَفْعِلْ)، و [في][1] (مُتَدَحْرِج) الميم، والتاء زائدتان[2]؛ لأنَّ أصله (دَحْرَجَ)، ووزنه: (مُتَفَعْلِلٌ)

ولا تجد في كلام العَرَبِ سُداسيًا / ٥٥٦ / أصولًا[3]، ولا تجدُ في الأسماءِ المتمكِّنة ثُنَائِيًا أصُولًا[4]

وأما مثل (مَنْ)، و (كمْ)، و (مَا) وأشباه ذلك، فإنَّها أسماءٌ غيرُ متمكِّنة وردت على لفظ الحُروف[5] فلا يُعتَبرُ بِهَا[6]

وأمَّا قولُهم (يَدٌ) و (دَمٌ) و (أخٌ) و (أبٌ) فإنها أسماءٌ متمكِّنةٌ، محذوف منها حرفٌ ثالثُ، وهو لاماتُها[7]، فلذلك كانت متمكِّنةً[8] ولذلك قيل إنَّ أصل اليد (يَدْيٌ)[9] وأصل (دم) (دَمَيٌ)[10] فحذفت الياء تخفيفًا؛ والدليل على أنَّ أصلهُ بالياءِ، كونُها تَظْهَر في التَّثْنية؛ تقول (دَمَيان)[11]، و (يَدَيَانِ)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ص، د: (زوائد) - بالجمع - ، وأثبتُّ المناسبَ

(٣) الفارابي (ديوان الأدب ٩٣/١): (لم يبلغ السداسيّ باسم؛ لأنَّه حدُّ اسمين) أهـ.

(٤) راجع ما تقدم في (٣٠٢/٤).

(٥) ذاته ٣٠٢/٤

(٦) د، وحاشية ص: (ولا وزن لها) أهـ.

(٧) المحرر (٣٠٢/٤)

(٨) علةٌ صالحةٌ؛ إذْ الحذف تصرُّفٌ، والتَّصرف بمعزل عن غير المتمكنة.

(٩) على (فَعْل) - ساكن العين - ؛ لأنَّ جمعها (أيْدٍ) وهذا جمع (فَعْلٍ) وجوَّز السيرافي أن يكون أصله (فَعَلًا) محرك العين، والأول هو الأشهر؛ لأن الأصل السكون والحركة لاتثبت إلاَّ بثبت، انظر: (الكتاب ٥٩٧/٣، والمقتضب ٣٦٧/١، والصحاح (باب الياء فصل الياء)، والرضي ١٧٥/٢، والشجري ٣٤٤/٢، والأشباه ١٢٩/١)

(١٠) كذا ضبط في (ص) بفتح الميم، ولا أدرى: أعن مذهب أم من عمل الناسخ؟ وهما مذهبان: السكون لسيبويه ومن تبعه، والفتح مذهب الأخفش والمبرد (الكتاب ٥٩٧/٣، والمقتضب ٣/ ١٥٣، وابن يعيش ٨٤/٥، والبحر ٣٨/١)

(١١) قيل: التثنية ليست نصا في كون المحذوف الياء - وإن كان الأشهرَ - ؛ لجواز أن يكون أصلهُ الواوَ، =

قال الشاعر[١]

(٢٥١) يَدَيَان بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعانِكَ عِنْدهُ أَنْ تُهْضَمَا[٢]

وقال آخر[٣] في (دَمَيَانِ)

(٢٥٢) فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ الْيَقِينِ[٤]

=فقد قال بعض العرب في تثنيته: (دَمَوَان) (الصحاح - باب الياء فصل الدال - والبحر، وابن يعيش ذاتهما).

(١) غير معروف لأحد مع شهرة بيته هذا، وتداوله، انظر: (المنصف ١/ ٦٤، ٢/١٤٨، وش الشافية ٢/ ٦٥، وشواهدها ١١٣، وش المفصل ٥/ ٨٤، والمقرب ٢/ ٤٤، وش الكافية ٢/ ١٧٥، والخزانة ٧/٤٧٦، واللسان - يدى)

(٢) رواية المصنف هى رواية ابن الأعرابي، وأبى عمر الزاهد، (الخزانة) والرواية المشهورة:.

* قد يمنعانك أن تُضَامَ وتُضْتهدَا *

ويروى:

أن تــــذلَّ وتُـقْـهَـــرا

من اللغة: (مُحَلِّم): قيل: ملك من ملوك اليمن

والبيت: من بحر الكامل

والشاهد: ظهور لام (يد) في التثنية؛ فقيل: ضرورةٌ، وقيل: شاذٌ؛ لأن مالا يُرَدُّ لامه في الإضافة لاتُرَدُّ في التثنية، فالرد في البيت ضرورة أو شاذ، وقيل: إنه مثنى (يَدَى) على لغة من قصره في الأحوال كلها كفتى، فتثنيتها على هذه اللغة: (يَدَيَان)؛ كفتَيان، ويُسْتشهَد به أيضًا على أنَّ الأصل في: (يد) فتحُ العين

(٣) قيل: هو مرداس بن عمرو، وقيل: على بن بدال السلمي، وقيل: المثقب العبدى، وقيل: الأخطل (وليس في ديوانه، بل ليس فيه قصيدة نونية مجرورة من بحره)، وقيل: سحيم بن وثيل الرياحي، (ولم يذكر الأصمعي الشاهد في قصيدة سحيم في الأصمعيات ١٧ - ٢٠) وانظر: المقتضب ١/ ٣٦٦

والشجري ٢/ ٣٤٤، واللسان - دمى، وأخا، والإنصاف ٣٥٧، والمفصل ١٨٦، وشرحه ٤/ ١٥١، ومعانى الزجاج ١/ ١٠٢، وشواهد الكشاف ٥٥١، والخزانة ٧/ ٤٨٢، والمقرب ٢/ ٤٤، وشرح الحماسة ١/ ١٩٧ - للتبريزي)

(٤) يروى فيه: (جحر) بدل: حجر

يشير إلى ما تعارفه العرب من أن دم المتباغضَين لايمتزج بالآخر، وقيل: معناه: لو ذُبِحْنا على حجر لَعُلِمَ: أَيُّنا الشجاعُ؛ لأنهم يزعمون أن دم الشجاع يجرى ودم الجبان يجمد، ولايسير.

[1]وكذلك (أبٌ)، و (أخٌ) أصلُه (أبَوٌ)، و (أخَوٌ)[2]؛ لأنَّك تقول في تثنيته: (أبَوَانِ)، و (أخوانٍ)، وفتش[3] لذلك كلِّه في (الجوهرى)[4] في باب الياء[5]، والواو[6]

ومن ثَمَّ كانتْ هذه الأسماءُ معربةً متمكِّنةً، وكانت (كَمْ)، و(مَا)، و(مَنْ)غير متمكِّنة[7]، لاتعرب؛ لأنهَّا لم يُحْذَفْ منها شيءٌ[8]

=والبيت: من بحر الوافر.

والشاهد: رد اللام المحذوفة، وهى الياء من (دم) في تثنيته؛ إذ التثنية مما يرد الأشياء إلى أُصولها، وقيل: الرد ضرورة، أو شاذ - على ماذكرت في الشاهد السابق- وقيل: هو تثنية (دَمًى) مقصورًا، كفتى، وهو لغةٌ لبعضهم.

(١) بين السطرين في(ص): (وقد يثنى الدم واليد على لفظهما؛ فيقال: يدان، ودمان) أهـ.

(٢) راجع (المحرر٢/١٧٣) والكتاب ٣/٥٩٧.

(٣) ص: (فتفتش)، د: (فيفتش)، وأثبت المناسب

(٤) إسماعيل بن حماد، أبو نصر الفارابي، من أهل فاراب بتركيا، أخذ العربية عن الفارسي، والسيرافي، كان إمامًا في اللغة والأدب، مات سنة ٣٩٣، وقيل ٣٩٦، وقيل ٣٩٨، وقيل ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٥ م)

من آثاره: تاج اللغة وصحاح العربية، وكتاب في العروض، ومقدمةٌ في النَّحو

انظر: (إشارة التعيين لوحة ٤، ٥، والبغية ١/٤٤٦، والهدية ١/٢٠٩، والموسوعة ص ٣٧٢)

(٥) أى في (يد، دم)، وقد تقدم قريبا

(٦) قال في (أب): (أصله: (أبَوٌ) بالتحريك؛ لأن جمعه (آباء) فالذاهب منه واو، لأنَّك تقول في التثنية: أبوان) أهـ، (الواو، فصل الهمزة) وقال في (أخ): (أصله: أخَوٌ) بالتحريك، لأنَّهَ جُمِعَ على (آخاء)، والذَّاهب منه واوٌ؛ لأنَّك تقول في التثنية: أخَوَان.) أهـ. (ذاته) وانظر: (المخصص ١٣/١٧١، ١٩٤، ٢١٨)

(٧) راجع ما سبق قريبًا

(٨) في حاشية ص، د (وحاصلُ هذه الأوزان: أن المرادَ بها ضبطُ الأصول من كلام العرب حتى لايدخل فيها شئٌ من الزوائد ولا ما ليس منها، فإذا وردت كلمة، وأُشْكِلَ عليك وزنها فاعرضها على أحد هذه الأوزان، فإن كانت موافقةً لأحدها فهى من كلام العرب وإن كانت غير موافقة في الوزن فليست [من] كلامهم، وإن كان بها شئ يحتمل الزيادة حكمت بزيادته كما قلنا في (نَرْجِس): إن النون زائدة؛ لأنه ليس في كلام العرب (فَعْلِل)، وكذلك (كنهبُل): إن قلنا: إن وزنه (فَعلُلٌ) بضم اللام، وتشديدها، وهى التى في مقابلة الباء من (كنهبُل) لم يصح أنه من كلام العرب؛ لأنه ليس في=

البَابُ السَّادِسُ

في أبنيةِ الأفْعالِ(١)

اعلمْ أنَّ أبنيةَ الأفعالِ الأصولِ تنقسمُ(٢) قسمين ثلاثيَّةٌ، ورباعيَّةٌ

فالثلاثية تنقسم ثلاثة أقسام (٣)

القسْمُ الأولُ: [ما كان](٤) على (فَعَلَ) - بفتح الفاء، والعين -؛ نحو (ضَرَب، وشَتَمَ، وقَتَلَ، وخَرَجَ، ووعَدَ)

اعلم أنَّ هذا القسم لايخلو أنْ يكون صحيحًا، أو معتلًا

[فصل]

فإنْ كان صحيحا فمستقبله على (يَفْعِلُ) - بكسر العين - قياسًا مطردًا(٥) حتى

=كلامهم (فَعَلُّل) فحكمنا أن النون فيه زائدة، وأن وزنه (فَنعلُل)، وقابلنا بالنون نونًا مثلها، فعلى هذا قِسْ كلَّ ما ورد عليك). اهـ

(١) المقتضب ١/٢٠٩ - ٢/١٠٩، والكامل ١/٣٦٥ - بيروت)

(٢) ص: (ينقسم) - بالتحتية المثناة - تصحيف .

(٣) هو مذهب البصريِّين، بناء على أنَّ صيغة المجهول فرعٌ، وهو الأظهر؛ وعند الكوفيِّين- وتبعهم ابنُ مالك - أنَّ صيغة المجهول أصلٌ، ونُقِلَ عن المبرد، وهو وَهَم عليه، انظر: (الأشموني ٢/٥٤٩ - حلبي، والخضري ٢/١٨٤)

(٤) زدت: (ماكان .) وهو الأنسب

(٥) في المخصص (١٤/١٢٣) (أما فَعَلَ) فمستقبله يجئ على (يَفْعِلُ، ويَفْعُلُ) ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين: إنه ليس أحدُهما أولى من الآخر، وإنما ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَح الآخرُ، ويقبُحَ استعماله . وقال أبو الحسن: (يَفْعِل) أغلب من (يَفْعُل) غير أنا كلما استقرينا باب (فَعَلَ) الذى يعتقب عليه المثالان (يَفْعِلُ، ويَفْعُلُ) وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلك للخفة؛ كقولنا: خَفَقَ الفؤاد يخفِقُ ويخفُقُ. وقال بعض النحويين: إذا عُلِمَ أنَّ الماضي على (فَعَلَ) ولم يُعلم المستقبل على أى بناء هو؟ فالوجه أن يُجْعَلَ على (يَفْعِلُ) وقيل: هما يُسْتَعْمَلان فيما لايُعرف) أهـ مختصرا، وقال ابن جني: (الخصائص ٢/٢٢٣): (قياس باب مضارع (فَعَلَ): أنْ يأتى بالكسر) أهـ، وفي (٢/٣٧٩ - منه): (ألا ترى أن ما ماضيه (فَعِلَ) إنما بابه فتح عين مضارعه فكذلك أيضا ينبغي أنْ يُكْسَر المضارع لفتح الماضي) أهـ، وانظر: (المزهر ١/٢٠٧، ٢/٣٩، والهمع ٢/٦٣، و ش الشافية للرضي ١/١١٧ -، والتذييل والتكميل ٦/٢٥) .

لو جهِلْت مستقبل فعل على (فَعَلَ)، لجئت به على (يَفعِلُ) - بكسر العين - وهو أولى من الضَّمِّ[١]، وكنتَ غير لاحنٍ، لأنَّه بابه، وإنْ كان يجئ على (يَفْعُلُ) - بضم العين - [إذا تحقَّق أنَّ مستقبله (يَفْعُلُ) بضمِّ العين، وسُمِعَ عنهم][٢]

مثال ماجاء [من الصَّحيحِ][٣] على (يَفْعِلُ) - بكسر العين (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، و (شَتَمَ، يَشْتِمُ)[٤]

ومثال ماجاء على (يفعُل) - بضمِّ العين - (قَعَدَ، يَقْعُدُ)، و(خَرَجَ يخرُجُ)؛ [لأنَّه لم يُسْمَع عنهم إلا مضمومًا][٥]

فَصْـل

وما كانت عينُهُ، أو لامُهُ حرفًا من حروف الحلق فإنَّه يجئ على (فَعَلَ، يَفْعَلُ) /٥٥٧/ بفتح العين فى المستقبل؛ نحو(ذَهَب، يذهَبُ)، و (كَلأ، يكلأُ) و(نَطَحَ، يَنْطَحُ)[٦]، و (دَمَعَ، يدْمَعُ) وشبهه، وحروف الحلق ستة (الهمزةُ، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء)، فمتى[٧] كانت هذه الحروف في موضع العين، أو في موضع اللام من الفعل أمكنَ أنْ يجئ المستقبل على (يَفعَلُ) - بفتح العين - وليس مجيئُه على (يَفْعَلُ) بواجب[٨]، وإنما لايجئ على (يَفْعَلُ) - بفتح العين - إلاَّ ماكانت عينُهُ، أو لامُه حرفًا من حروفِ الحلقِ[٩]

---

(١) ذاته.

(٢) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٤) وورد فيه الضم أيضًا، (اللسان - شتم، والرضي ١/١١٨ ش الشافية)

(٥) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) وبالكسر أيضا ورد، (ديوان الأدب ٢/ ١٥٠، واللسان - نطح)

(٧) ص، د: (متى) - بدون الفاء - وأثبتُّها بمقتضى السياق

(٨) كما أشرنا من نحو (يَنطِح)، وكما يلي (فهو من باب (مَنَعَ، وضَرَبَ) (القاموس)

(٩) قال ابن الشجري (١/١٣٩): (طلبًا للتشاكل، وذلك أنَّ الفتحة من الألف والألف تنشأ من الحلق، فحرَّكوا العين بالحركة التى هى أقرب الحركات إلى حروف الحلق)أهـ وانظر: (١/٣٧٩ - منه، والمخصص ١٤/٢٠٦، والكتاب ٤/١٠١، والسعد على العِزِّى ص ٥، وليس ص ٢٨ - ٢٩).

وقد يجئ المستقبل على (يَفْعُل) - بضم العين - وفيه حرفٌ من حروف الحلق ؛ نحو (قَعَدَ ، يَقْعُدُ) ، وقد يجئ - أيضًا -على (يَفعِلُ) - بكسر العيْنِ[١] وفيه حرفٌ من حروف الحلق ؛ نحو (نَبَحَ ، يَنْبِحُ)[٢]

فقد علمتَ من هذا أنَّ (فَعَلَ) - بفتح الفاء والعين - لمستقبله بابان (يَفْعِلُ) - بالكسر- ، و (يَفْعُلُ) - بالضم - ؛ هذا هو القياس المطرد ولايجئ منه على (يَفْعَلُ) - بفتح العين - إلاَّ ماكانتْ عينُه ، أو لامُه حرفًا من حروف الحلق

فَصْل

وماكان من هذا القسم معتلَّ العين ، فلا يخلو اعتلالُه إما أن يكون بالواو ، أو بالياء

فإن كان معتلًا بالواو[٣] نحو (قامَ ، وقالَ ، وصامَ ، وصاغَ) فإن مستقبله يكون على (يَفْعُلُ) - بضمِّ العين قطعًا - ؛ والعلَّة فيه أنَّ الواوَ من جنس الضمة ، فلذلك كانت ذواتُ الواو بالضمِّ[٤]

وإنْ كان معتلَّ العين بالياء ؛ نحو (باعَ ، وكالَ ، وسالَ ، وشالَ) ووزنه (فَعَلَ) بفتح الفاء ، والعين ؛ لأنَّ أصله (بَيَعَ ، وكَيَلَ ، وسيَلَ ، وشَيَلَ) - فإن هذا وما أشبهه ، لايكون مستقبله إلا على (يَفْعِلُ) - بكسر العين[٥] ؛ نحو (باعَ يبيعُ ، وكالَ يكيلُ ، وسالَ يسيلُ) ؛ [لأن الياء من جِنس الكسرة التى تقدَّمت عليها][٦]

---

(١) المبرد (٢/١١١ المقتضب) : (هذا هو الأصل ، والفتح عارض) أهـ ، وقال الرضي (١/١١٩) : (ليس تغيير حرف الحلق من الضمَّ أو الكسر إلى الفتح بضربةِ لازبٍ ، بل هو أمر استحساني) أهـ ، وانظر : (إصلاح المنطق ٢١٧)

(٢) اللسان (نبح) ، وقد جاء منه على الأصل في القرآن الكريم سبعة أفعال هى : بلغَ ، رَجَعَ ، زَعَمَ ، قَعَدَ ، نَزَعَ ، نَفَخَ ، نَكَحَ (ديوان الأدب ٢/٢٢٢ -حاشية)

(٣) المخصص (١٤/١٢٤) ، والمزهر (٢/٣٩) ، والهمع ٢/٦٣)

(٤) ش الشافية (١/١٢٦)

(٥) انظر (السَّوابق)

(٦) ما بين الحاصرتين من د ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

فَصْـل

وماكان من هذا القسم معتلَّ اللام بالواو ؛ نحو (سَمَا ، وعَدَا ، وغَدَا) فإنَّ هذا ، وما أشبهه لايكون مستقبلُه إلا على (يَفْعُلُ) - بضمِّ العين[1] ؛ نحو (دَعَا يَدْعُو) ، و (غَزَا ، يَغْزُوْ) ، و (سَمَا ، يسمُو) ، و (عَدَا يَعْدُو) ، و (غَدَا يَغْدُو)

فإنْ كان معتل اللام بالياء كان مستقبلُه على (يَفْعِلُ) - بكسر العين- نحو (رَمَى ، وقَضى ، وسَرَى) ؛ تقول في ذلك (رمَى ، يرمِى) ، و (قَضَى يَقْضِى) ، و (سَرَى ، يَسْرِى) ؛ فهذا وما أشبهَهُ لايكون إلاَّ على (يَفْعِلُ) - بكسر العين -

فإنْ كان الفعل معتلَّ العين ، واللام ؛ مثل (عَوَى ، وشَوَى ، ولَوَى ، وحَوَى) فإنَّ /٥٥٨/هذا ، وما أشبهَهُ- أيضًا - يكون مستقبلُه على (يَفْعِلُ) - بكسر العين- تقول (شَوَى ، يَشْوِى) و (نَوَى ، يَنْوِى) و (عَوَى ، يَعْوِى) و (حَوَى ، يَحْوِى)[2]

فإنْ كان الفعلُ معتلَّ الفاء بالواو كان مستقبله على (يَفْعِلُ) - بكسر العين[3] ؛ نحو (وَقَرَ ، يَقِرُ) ، و (وَعَدَ ، يَعِدُ) و (وَسَقَ ، يَسِقُ)[4] ، و (وَضَنَ ، يَضِنُ)[5] ، و (وَهَنَ ، يَهِنُ)

---

(١) الرضي (١/١٢٥) ، وشرح اللامية (ص ١١)

(٢) شرح السعد على العزّى (ص ٣٩) ، والمخصص (١٥/١٠٣) .

(٣) المخصص ١٤/١٢٤ ، والمحرر ٤/٣٩٤ ، وقد شذَّ منه فعلٌ جاء على (فَعَلَ يَفْعُلُ) وهو (وَجَدَ ، يَجُدُ) - في لغة بنى عامر - ، وانظر (ليس ص ٣٩ ، والتذييل والتكميل ٦/٢٧)

(٤) في (ص ، د) (وَسَنَ) - بالنون - ، وهو تصحيف يخرجه عن الباب ؛ إذ هو من باب (تَعِبَ) قال الفارابي (د. الأدب ٣/٢٦١) (وَسِنَ ، أى نامَ ، ووسِنَ بمعنى أسِنَ - إذ غُشِى عليه من نتن البئر) أهـ وفي (المصباح) (هو من باب تَعِبَ) أهـ وانظر (المخصص ١٤/١٢)
أما (وَسَقَ) فهو من هذا الباب ؛ في اللسان (وَسَقْتُ الشئَ أسِقُه وَسْقًا إذا حملته)أهـ وانظر (الأساس - وسق -)

(٥) أى : نَسَجَ ينسِجُ ، قال تعالى : ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ﴾ ، وانظر : (ديوان الأدب ٣/٢٥٥ واللسان-وضن) .

القسم الثاني : [ماكان][1] على (فَعِلَ) - بفتح الفاء، وكسر العين - فإنَّ هذا النَّوع لا يكونُ مستقبله إلا على (يَفْعَلُ) - بفتح العين - قياسًا مطَّردًا[2]

فإنْ كان هذا الباب معتلَّ العَيْن، أوْ اللام بالواو أو بالياء، فهو على (يَفْعَلُ) - أيضًا - بفتح العين - تقول في معتل العين (نَامَ يَنَامُ) و (خَافَ يَخَافُ) فهذا من ذواتِ الواو؛ لأنَّ اشتقاقه من (النَّوم، والخَوْف)[3]؛ وتقول (هَابَ يَهَابُ)، و (نَالَ، يَنَالُ)، فهذا من ذوات الياء، ؛ لأن اشتقاقَه من (الهيْبَةِ والنَّيْلِ)

فإن قيل فما قلبَ الواوَ، والياءَ إلى الألف؟

قيل الواوُ، والياء إذَا تحرَّكتا، وانفتح ماقبلهما قُلِبَتَا ألفًا، وكان أصْله (نَوِمَ، وهَيِبَ، ونَيِلَ)[4] فتحركت الواو والياء، وانفتح ماقبلها[5]، فقُلِبتْ ألفًا، وهذا أصْلٌ مطَّرد في جميع العربية[6]

ومعتل الَّلام نحو (رَضِيَ يَرْضَى)، ف (رَضِيَ)[7] وزنه (فَعِلَ) وهو معتلُّ اللام بالواو، وأصله (رَضِوَ)، وكذلك (غَشِيَ، يَغْشَى) من ذوات الياء؛ لأنَّ مصدره (غَشَيَانٌ) فكل ذلك مستقبله (يَفْعَلُ) - بفتح العين -

فإنْ كان معتل الفاء بالواو فإن مستقبله يجئ على (يَفْعِلُ) - بكسر العين[8] -،

---

(١) زدته تقويمًا للنص

(٢) د، وحاشية (ص) (كقولك شَرِبَ يشرَب، وعلِم يعلَم، وجهِلَ يجْهَلُ، وفرِح يفرَحُ وما أشبهه) أهـ، وانظر (الغرة ص ٢٠٥، والمزهر ٣٧/٢)

(٣) د، وحاشية (ص) : (وأصله : نَوِمَ، وخَوِفَ - بكسر الواو - فقلبت ألفًا) أهـ وهو تكرير لكلام المصنف الآتي.

(٤) في المصباح (نال من عدوه ينال من باب (تَعِبَ) نَيْلًا : بلغ منه مقصوده، وانظر (اللسان - نيل)

(٥) يقصد كلًّا منهما فأفرد الضمير

(٦) انظر (المحرر ٣٦٨/٤) ومايأتي في مواضع عدة

(٧) سقط (فرضى) من (د)

(٨) على شذوذ، والقياس الفتح؛ إذ القياسُ المخالفةُ بين حركة عين الماضي والمضارع، وإنما كسروا في مضارعه ليتهيأ لهم - كما قيل - سبَبُ الحذف في الواو استخفافًا؛ قال سيبويه (٥٤/٤) (لما كانت الواو في (يَفْعَل) لازمةً، وتستثقل صرفوه من باب : (فَعِلَ) إلى باب يلزمه الحذف، فشركت=

نحو (وَرِمَ ، يَرِمُ) و (وَثِقَ ، يَثِقُ) ، و(وَلِيَ ، يَلِي) و (وَرِي الزَّنْد يَرِي)[١] و (وَمِقَ[٢] ، يَمِقُ) و (وَرِثَ يَرِثُ) وما أشبه ذلك ، [فإنَّ وزن الماضي فيه على (فَعِلَ) - بكسر العين[٣]] ومستقبلُه على (يَفْعِلُ) - بكسر العين - ولا يكادُ يخرجُ منه إلاَّ القليل[٤] ؛ نحو (وَجِلَ يَوْجَلُ) ، و (وَحِلَ يَوْحَلُ) فإنه جاء على (يَفْعَلُ) - بفتح العين - ومن العرب من يقول : (يَيْجَلُ) فيقلِبُ الواو ياء لمجاورتها ياءَ الاستقبال[٥] - ومن العرب من يقول (يِيجَلُ)[٦] بكسر ياء الاستقبال - ومن العرب من يقول (ياجَلُ)[٧] - فيقلِبُ الواوَ ألفًا - .

فَصْـل

وقد جاء في هذا[٨] القسم أربعة أفعال[٩] مستقبلها (يَفْعَلُ) - بفتح العين - و

=هذه الحروفُ (وَعَدَ) أهـ، وانظر (ش الشافية للرضي ١/١٣٥ ، والمزهر ١/٢٣٠، ٢/٣٧، ١٢٠ ، والهمع ٢/١٦٤)

(١) ورد أيضًا (يَوْرَى) - بفتح العين - على القياس ، (اللسان - ورى) وشرح الشافية ١/١٣٥ ، ولعلَّ فَهم بدر الدين ابن مالك أنَّ (وَرِيَ يَرِي) من تداخل اللغات فهمٌ حسَنٌ (شرح اللامية ص ٥) ، إذ ورد منه (وَرَى يَرِي ، ووَرِي يَوْرَى) فيكون (وَرِي يَرِي) من التداخل

(٢) أحَبَّ ، والمِقَةُ المحبة ، والهاء عوض عن الواو .

(٣) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٤) ابن جنى (المنصف ١/٢٠٨) : (فاقتصارهم بما كانت فاؤه واوًا في أكثر مما ذكرنا على (فَعِلَ يَفْعِلُ) دلالة على أنهم معنيُّون بالكسرة ، وإنما عُنُوا بها ؛ لتحذف الواو) أهـ وانظر (١/٢٤٣ منه ، وإصلاح المنطق ٢١٦)

(٥) ومنه قول الرسول - ﷺ - لأم أيمن - (واللهِ لا يَيْجَعَنَّ بَطْنُكِ أبدًا) (نيل الأوطار ١/١٠٦) ؛ وقال المبرد (المقتضب ١/٢٢٨) : (وليس ذلك بجيِّد ؛ لأنَّ القلب إنما يكون إذا سكن أول الحرفين ، نحو سيِّد ، وميِّت) أهـ وخرجها العكبري على أنها من تداخل اللغات أى مركبة من لغة الكسر والقلب ، ولغة الفتح ، (التبيان ٦١٥)

(٦) وهم بنو أسد (لهجات العرب ص ٨٩)

(٧) أى اكتفاء بجزء العلة تخفيفا ، وانظر في هذه اللغات (الكتاب ٤/٥٢، ٥٣، ٩٣، ١١١، والمقتضب ١/٢٢٨، والمنصف ١/٢٠٢، وابن يعيش ١٠/١٩، ٦٣، ومعاني الزجاج ٢/٤٤٣، والإنصاف ٧٨٤، والمخصص ١٤/٢١٦، والتذييل ٦/٣٨)

(٨) (هذا) بين السطرين في (ص)

(٩) أى (من غير المثال الواوى) - كما قال الرضي - (١/١٣٥ ش الشافية) .

(يَفْعِلُ)- بكسرها - وهي[١] (حَسِبَ، يَحْسِبُ، ويَحْسَبُ) - بكسر السين وفتحها- و (نَعِمَ، يَنْعَمُ، ويَنْعِمُ) - بفتح العين، وكسرها - و (يَئِس، يَيْأَسُ، ويَيْئِسُ) - بفتح الهمزة، وكسرها - و (بَئِسَ[٢] يَبْئِسُ، /٥٥٩/ويَبْأَسُ) - بالكسر والفتح[٣]؛ وهاتان اللغتان في هذه الأربعة مستعملتَانِ[٤]

وقد جاء من هذا الباب فعلان مستقبلان على (يَفْعُلُ) - بضم العين - نحو[٥] (فَضِلَ يَفْضُلُ) و (حَضِرَ يَحْضُرُ)[٦]

القسم الثالث: (فَعُلَ) - بضمِّ العين -:

لا يجئ مستقبل هذا القسم إلا على (يَفْعُلُ) - بضم العين - صحيحًا كان أو معتلًا[٧]؛ نحو (شَرُفَ يَشْرُفُ)، و (ظَرُفَ يَظْرُفُ) و (نَبُلَ يَنْبُلُ) و (حَسُنَ

---

(١) سقط (وهي) من (د)

(٢) ص، د (يئيس) - تصحيف

(٣) زيد خامس، وهو (يَبِسَ، يَبْبِسُ) وانظر (الكتاب ٣٨/٤ - ٣٩، والتذييل ٩/٦، والمنصف ١/ ٢٠٨، وإصلاح المنطق ٢١٦، والاقتضاب ٢٣٢، وليس ٤٤ - ٤٥)، وقال سيبويه (الفتح في هذه الأفعال جَيِّد، وهو أقيسُ) أهـ.

(٤) في شرح القصائد السبع (ص ٢٤٤) (عُليا مُضَرٍ تكسِرُ، وسفلاها تَفْتَح) أهـ، وقال أبو حيان (البحر ٣٢٨/٢) - في يحسب - (الفتح في السِّين لغة تميم، والكسر لغة الحِجَاز) أهـ.

(٥) المناسب (وهما)؛ إذ حَصَرَهُ عدًّا.

(٦) قَصره بعض الباحثين على هذين الفعلين، ففي اللسان (فضل) (قال أبو عبيدة فَضِلَ فإذا قالوا يَفْضُلُ ضموا الضاد، فأعادوها إلى الأصل، وليس في الكلام حرف يشبه هذا؛ قال وزعم بعض النحويين أنه يقال حضِرَ القاضيَ امرأةٌ، ثم يقولون تَحْضُر) أهـ واقتصر عليهما ابن سيده (المخصص ١٢٦/١٤، ٥٨/١٥)، وابنُ الخباز (الغرة ص ٢٠٥)، وابنُ السكيت (إصلاح المنطق ٢/٢)، وقد حكى ابن السِّيد منه خمسة من الصحيح واثنين من المعتل فَضِل، ونَعِمَ، وحَضِرَ، نَكِلَ، وشَمِلَ، ودِمْتَ، ومِتَّ) ومضارعها جميعها (يَفْعُلُ)، (الاقتضاب ٢٣٣)، وزاد الرضي نَجِدَ يَنْجُدُ (عرق) (ش الشافية ١٢٧/١)

والحق أنَّ ذلك كله من لغات تداخلت، لا أنَّ ذلك أصل في اللغة، راجع (الكتاب ٤٠/٤، والخصائص ٣٧٥/١، والبحر ٣٩٧/١، ٤٩٨/٢، ٩٦/٣، وابن يعيش ١٥٤/٧، والمزهر ١/ ٢٦٤، ٤٠٢، ٧١/٢، ٩٦، وأدب الكاتب ٥١٥)

(٧) لم يجئ من الأجوف والناقص اليائيين إلا هَيُؤ، وبَهُوَ، ونَهُوَ، أو ما حُوِّلَ منه للتعجب على قلة، نحو: قَضُو، ورَمُوَ (ش الشافية ٧٦/١، والتذييل ٩/٦).

يَحْسُنُ) و (كَرُمَ يَكْرُمُ) وما أشْبه ذلك بضمِّ العيْنِ ولايكون هذا البابُ[(١)] إلاَّ في أفعال الطَّبائع والنُّعُوت ، وهى مختصَّةٌ بصفات[(٢)] الذَّات[(٣)]

فَصْـل

الأفعال الرباعيَّة

ولها مثال واحد ، وهو (فَعْلَلَ) ؛ نحو (قَرْطَسَ[(٤)] ، يُقَرْطِسُ) و(دَحْرَجَ ، يُدَحْرِجُ) ، و (سَرْهَفَ[(٥)] يسرهِفُ) ، فهذا وزنه (فَعْلَلَ) ، وكلُّه أصولٌ ، ومستقبلُه على (يُفَعْلِلُ) - بكسر الَّلام - ؛ وأوَّلُ مستقبل الرباعي لا يكونُ إلا مضمومًا ، فرقا بينه وبين الثلاثي ، [والخُمَاسِيّ][(٦)] ، والسُّداسِيَ ، فإنَّ أوائل مُسْتَقْبلاَتِ هذه جميعها مفتوحةٌ[(٧)]

ولايكون فعلٌ على خمسة أحرفٍ أصُولٍ أبدًا[(٨)] ؛ لأنَّ الأصول في الأفعال لاتكونُ إلاَّ ثلاثيةً ، ورُباعيةً[(٩)] ؛ فقد صارت أمثلة الأصُول من الأفعالِ أرْبعةً الثلاثي له ثلاثة أمثلةٍ ، والرباعيُّ له مثالٌ واحدٌ ، والجميعُ قد بُيِّنَ

وحاصل هذا الباب :

معرفةُ أوزانِ [الماضي و][(١٠)] المستقبل ؛ وأنَّ أوزان الماضي ثلاثةٌ ، وأنَّ

---

(١) يقصد النوع

(٢) (بصفات) بين السطرين في (ص)

(٣) المغني (١١٥/٢) : (إنَّه وَقْفٌ على أفعال السجايا ، وما أشبهها مما يقوم بفاعله ، ولا يتجاوزُهُ) أهـ .

(٤) إذا كتبَ في القِرطاس ، والقِرْطَاس ما يُكْتَبُ فيه إذا كان من جلد (الاقتضاب ٩٣)

(٥) أحسنَ غذاءه

(٦) زيادة من كلامه في (٩٩/٤ - المحرر)

(٧) انظر السابق ، والأشباه (١٠٧/١)

(٨) سيبويه ٣٠١/٤ : (ليس لبناتِ الخمسة فعلٌ) أهـ ؛ قال الرضي (٩/ ش الشافية) (لأنَّه - إذنْ - يكون ثقيلًا بما يلحقه مطردا من حروف المضارعة والضمائر المرفوعة التى هى كجزء الكلمة) أهـ .

(٩) شرح السعد على العزي (ص ٣)

(١٠) زيادة يقتضيها موضوع كلامه ، ومُفادةٌ من كلامه الآتي .

مستقبل (فَعَلَ) - الذى هو بفتح العيْنِ، يكون على ثلاثة أوجهٍ، و(فَعِلَ) الذى هو بكسر العين مستقبله على (يَفْعَلُ) - بفتح العين - وقد يجئ على (يَفْعِلُ) - بكسر العين -، و(فَعُلَ) الذى هو بضم العين، لايكون [مستقبله][1] إلاَّ على (يَفْعُلُ) - بضمِّ العين - وأن الرباعي الأصُول على وزن واحد، وهو (فَعْلَلَ)، ومستقبله على (يُفَعْلِلُ)، وما عَدَاهُ فلا يكون إلاَّ بالزيادة[2]



(١) ذاته.

(٢) في(د)، وحاشية (ص) (وعلى هذا إذا ورد عليك فعلٌ ثلاثيٌّ، وأُشْكِلَ عليك أنه من (فَعَلَ) - بفتح العين -، أو (فَعِلَ) - بكسر العين - فانظر إلى مستقبله، فإن وجدتّه على (يَفْعِل) بالكسر، أو على (يَفْعُلُ) بالضم علمت حينئذ أنَّ الماضي على (فَعَلَ) - بفتح العين -، وإن وجدت مستقبله على (يَفْعَل) - بفتح العين - فإنَّ ماضيَه على (فَعِلَ) - بكسر العين - وقد تقدم بيان ذلك في الباب) أهـ، وهذه الحاشية أزعم كونها للمصنف، وهى مفيدة، وإن اعتبرت ضابطًا غير مطرد في الماضي المضموم العين، وماجاء من مضارع (فَعِلَ) المكسور العين نحو (يَحْسِبُ)؛ ومعرفة الأوَّل بوصفِهِ، والثاني بحفظِه

البَابُ السَّابِعُ

في أبْنِيَة الأفعال الزَّوائِدِ

اعلم أنَّ الفعل الثُّلاثيَّ قد يبلغ بالزيادة إلى الأربعة، وإلى الخمسة، وإلى الستَّة، ولا تتجاوز الأفعال ستَّة أحرفٍ[١]

ولاتجد فعلًا على حرفٍ، ولا على حرفيْنِ[٢] إلاَّ مع الاعتلال[٣]؛ لأنَّ أقَلَّ الأصولِ ثلاثةٌ، وقد يكون على حرف واحد مع الاعتلال؛ مثل[٤] (قِ زيدًا) و (شِ الثَّوْبَ)، [و][٥] (لِ عَمْرًا)

فَصْـل

وقد تكونُ الزيادة من أول الفعل، وقد تكون من أوْسَطِه[٦] /٥٦٠/ فمثالُ الزيادةِ في أوله (أكْرم يُكرم) و (أنزلَ يُنزِلُ) و (أخرجَ يُخرجُ) فالهمزة في أول الفعل زائدة[٧]؛ لأنَّه من (الكَرم، والخُروج، والنُّزول)

ومثال ماجاءت الزيادة في وسطه (قَاومَ[٨]، يُقاومُ) و (ضَارِبَ، يُضارِبُ) فالألف زائدة؛ لأنه من (القِيام، ومن الضَّرْبِ)

وقد يبلغ الثلاثي بالزيادة إلى خمسة، وإلى ستَّةٍ؛ فالخماسيّ نحو (انطَلَقَ واقْتَدَرَ، واكْتَسَبَ[٩]، وتطَاوَلَ، وتناولَ) التاء، والهمزةُ، والنُّون،

---

(١) التسهيل ص ٢٩٣، والأشموني ٢/٥٥١.

(٢) إذ يضعف حينئذ أو يمتنع عن قبول ما يعتوره من تغييرات، انظر (شرح السعد على العِزِّي ص ٣)

(٣) أى بالحذف - كما يأتي -

(٤) ص (مل) - تصحيف

(٥) زدتها على النص

(٦) أو في الآخِر تضعيفًا، أو لإلحاقٍ، نحو احمرَّ، واحرنْبَى، وقد مثَّل له

(٧) وكذلك ياء المضارعة.

(٨) د: (قام) - تصحيف.

(٩) د: (اكتتب).

[والألف][1] زوائد؛ إذ الأصل (الطَّلْق، والقُدْرة، والكَسْب، والطَّول، والنَّوْل)

والسداسيّ نحو (استخرجَ، واستلقى، واسلنْقى[2]، واحرنْبَى[3] واقْعَنْسَسَ[4]، واسْحَنْكَكَ[5])؛ لأنه من (خَرَجَ، ولَقِيَ، وسَلَق، وَحَرَبَ وسَحَك)[6]؛ وكذلك (اغدَوْدَنَ)[7]؛ لأنه من (غَدَنَ) و (احْلَوْلَى)؛ لأنه من (حَلاَ) فهذا كلُّه ثلاثيّ، وإذا نظرْتَ في اشتقاقه وجدته كذلك، وسنذكر في (الاشتقاق) فصلًا[8] - إنْ شاء الله -.

فَصْـل

وأما الرُّباعي فقد يكون أيضًا بالزيادة خمسةً، وستَّةً، تقول من ذلك (تَدَحْرَجَ يتَدَحْرَجُ) فالتاءُ زائدةٌ، لأنَّهُ من: (دَحْرَجَ)، وكذلك (احْرَنْجَمَ) فالهمزةُ والنُّون زائدتَانِ؛ لأنَّه من: (حَرْجَمَ)[9]، وكذلك (اقْشَعَرَّ) و: (اسْبَطَرَّ)[10] [فيه][11] الألف، وإحدى[12] الرائيْن زائدتَانِ[13]؛ لأن أصله (قَشْعَرَ) و (سَبْطَرَ) والحرفُ المشدَّد بحرفيْنِ، فافهم ذلك.

---

(١) زدتها على النص.

(٢) نام على ظهره.

(٣) تهيَّأ للغضب والشر.

(٤) تقهقر

(٥) اشتد سواده.

(٦) الزيادة في الأربعة الأخيرة للإلحاق بـ(احرنجم) انظر (ش المفصل ١٦٢/٧).

(٧) طال، واسترخى، ولاَنَ، ونَعُمَ.

(٨) لعله سها عن عقد هذا الفصل وإنْ عرَّجَ على الاشتقاق عرضًا في(٣٧٣/٤ - المحرر)

(٩) حرْجَمَ الشَّيْءَ: ردَّه بعضَه على بعضٍ.

(١٠) امتد واضطجع.

(١١) زيادة يقتضيها السياق

(١٢) ص، د: (أحد) - تصحيف.

(١٣) ص، د: (زائدة)، والمثبتُ المناسُب.

واعلمْ أن الحروفَ الأصولَ هى ماكانت مقابلةً للفاءِ ، والعيْنِ ، والَّلام[١] ؛ لأنَّ العلماء جعلوا وزن (فَعَلَ) علامةً للحُروفِ الأصول[٢]

وأحْسَنُ دلائل التَّصريف[٣] في معرفة الأصول من الزوائد[٤] الاشتقاق[٥]

فالحروفُ التى تجدها تدور مع الكلمة في جميع تصرفاتها هى الأصول[٦] مثل (خَرَجَ) وزنه (فَعَلَ) فالحاء في مقابلة الفاء ، والرَّاءُ مقابلةٌ للعين ، والجيمُ مقابِلةٌ للَّلام ، فهذه الحروف كلها أصولٌ ، فعلى هذا تقول (أخرجَ ، واستخرجَ ، ومُخرِجٌ ، وخارِجٌ ، وخرِّيجٌ ، ومُتَخَارِجٌ) فما عدا الخاء والراء ، والجيم في هذا كلِّه فهوُ زائدٌ ؛ لأنَّ هذه الحروف ثابتةٌ في جميع تصرفات الكلمة[٧] ؛ فافهم ذلك وقسْ عليهِ

واعلمْ أنَّ جميع[٨] مبْنَى علم التَّصْريف على معرفة الأصليِّ[٩] والزَّائدِ ، ولذلك[١٠] فتِّش كتاب (الجوهرى)[١١] ، و(ضياء الحلوم)[١٢] و(ديوان الأدب)[١٣] [فجميعه][١٤] مبنى على الأصول /٥٦١/وسنذكر ذلك فيما بعد - إن شاء الله - .

---

(١) راجع ما تقدم في (٢٩٨/٤ - المحرر)

(٢) انظر في علة اختيارها (شـ الشافية ١٣/١)

(٣) د : (التصرف) - تصحيف .

(٤) د : (الأصل ، والزائد)

(٥) المنصف ١٦٦/١ ، وقال الرضي ٣٦٧/٢ : (الاشتقاق هو أقوى مايعرف به الأصلي من الزائد) أهـ وانظر (المحرر ٣٤٨/٤) .

(٦) المحرر (٢٩٨/٤)

(٧) انظر (المرادي ٢٣٤/٥ ، وابن عقيل ٤٦٠)

(٨) يقصد أكثره كما مر في (٢٩٧/٤ - أول باب)

(٩) ص ، د (الأصل) - تصحيف .

(١٠) ص ، د (وكذلك) وأحسبُه تصحيفا عن المثبت ، فلا معنى للتشبيه

(١١) تاج اللغة وصحاح العربية ، وانظر التعليق في (٣٠٩/٤ - المحرر)

(١٢) معجم لمحمد بن نشوان بن سعيد الحميري ، وانظر التعليق في (٣٠٤/٤ - المحرر)

(١٣) معجم ألفه أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠) - طبع بمصر

(١٤) زدت هذه الكلمة ؛ فالسياق يقتضيها ، ولعل نحوها سقط من الناسخ

البَابُ الثَّامِن

في حُروفِ الاسْتِقْبَالِ[١]

اعلَمْ أنَّ التَّصريف مبنيٌ على الماضي[٢] ؛ فإذا قلتَ (ضَرَبَ) فهو مثالٌ لما مضى من الزَّمان ، وكلُّه أصول ؛ لأنَّه تثبت حروفه في حال تصرُّفاتِ الكلمة جميعها ، فإذا قلتَ : (يَضْرِبُ) خالفت بين حركاتِ المستقبلِ وحركات الماضِي ؛ لأنَّه قد انتقلَ من معنىَ المُضيِّ إلى معنى الاستقبال ، فأدْخَلتَ (الياء) علامة للاستقبال ، وجعلتَها مفتوحةً ، طلبًا للتخفيف ، وسكنَتْ[٣] (الضَّاد) لئلًا يجتمع أربعُ حركاتٍ لوازِم[٤] ، وكُسِرتْ (الراء) - من (يَضْرِبُ) - بعد أنْ كانت مفتوحةً في الماضي ؛ لأنَّهم أرادُوا المخالفَةَ بين المُسْتَقْبل والماضي ؛ منْ حيثُ إنَّه قد تَغَيَّر المعنى بانتقاله من المُضِيِّ إلى الاستقبالِ ، ومن عادتهم أنَّ اللفظة إذا انتقلتْ مِنْ معنىً إلى معنىً نبَّهوا على انتقال المعنى بتغيير اللَّفظ[٥]

فإنْ قِيلَ : قد كانَتْ الياءُ تكفِي في الفرق .

قيلَ إنَّ الياءَ هى للفرق بغير شَكٍّ ، إلاَّ أنَّ (الياء) حرفٌ زائدٌ خارجٌ عن الكلمة ، وهم قصدوا التَّغييرَ في نفس الكلمة .

وكذلك : (عَلِمَ ، يَعْلَمُ) اللَّامُ مكسورةٌ من الماضي ، مفتوحةٌ من المستقبل ؛ لأنَّ المستقبل[٦] قد انتقلَ إلى معنىً آخرَ ، فلما تغيَّر معناهُ تغيَّر لفظهُ[٧] ، وهذا أصلٌ

(١) عقد لها فصلا في (٤/٢٤ - المحرر)

(٢) إذ الماضي أصل أمثلة الأفعال في اللَّفظ ، والمضارعُ فرعٌ عليه في اللَّفظ ، فهو ماض زيد عليه حرف المضارعة ، فلذا يتبعه في الاعلال ، والأمرُ فرع المضارع ؛ لأنَّهُ أخِذَ منه ، انظر (ش الشافية للرضي ١/٣٤، ١١٤ ، ٣/٨٨)

(٣) ص ، د : (فسكنت) - والمثبت المناسب .

(٤) سيبويه (٤/٢٨٩) : (ليس حرفٌ في الكلام تَتوالى فيه أربعُ متحرِّكات) أهـ

(٥) في الخصائص (١/٣٧٥) (كلَّمَا ازدادَ الخلافُ كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان) أ هـ .

(٦) لعل (اللفظ) أولى ، وإنْ صلُحَ تعبيرُه باعتبار ما سيكونُ .

(٧) انظر : (الخصائص ١/٣٧٩) .

مطَّرِدٌ في علم التَّصريف أنَّه إذا تغيَّر المعنى تغيَّر اللَّفظ

ومن ذلك تقول (ضَارَبَ، يُضَارِبُ)[١] لمَّا أردتَ معنى المُفَاعَلَةِ وهو كون هذا الفعل لايكون إلاَّ من اثنين، فلذلك زدتَ الألف فيه، وتقول - في المستقبل - (يُضارِبُ) بضم الياء وكسر الراء، وإنما ضُمَّتْ الياء؛ لأنه فعل رباعي، وأول الفعل[٢] الرباعي مضموم؛ فرقا بينَهُ وبينَ الثُّلاثيِّ[٣] وكُسِرتْ (الراء) من (يُضَارِبُ) إخبارًا بأنَّه قد انتقل من معنى إلى معنىً[٤]

فَصْـل

وكانَ القياسُ في هذه الحروف أنْ تكونَ جميعُهَا من حروف العلَّة، وهى الواوُ، والياءُ، والألفُ؛ لأنَّ أكثرَ ماتكون الزيادة في كلام العرب من حروف العِلَّة[٥] وإنَّما اختارُوا هذه الحروفَ الثلاثة التى هى (الهمزة، والتاءُ، والنُّونُ)[٦]

فالهَمْزَةُ جعلوها عوضًا عن (الألف)؛ لأنَّ الألف لا تُزادُ في أول الكلمة[٧] من حيثُ إنَّها ساكنةٌ، والسَّاكنُ لايُبْتَدأ به، فجُعِلتْ الهمزةُ عوضًا عنْها[٨]

وأما (الواوُ) فلا تُزَاد في /٥٦٢/ أول الكلمة؛ لئلا تُلْبِس بواوالعطف[٩]

---

(١) هذه الكلمة مقحمة، والسياق على ما عداها

(٢) المستقبل، كما لايخفى.

(٣) أى وشقيقه، كما سبق في (٩٩/٤، ٣١٧- المحرر).

(٤) لعل الاعتلال بالفرق بين المعلوم والمجهول أقرب

(٥) ابن الخشاب (المرتجل ص ٣٦): (وإنما كانتْ هذه الحروف أولَى من غيرها بالزيادة لأنَّ الكَلِمَ لاتكادُ تخلو منها، أو من أبعاضها، وأبعاضُها هى الفتحة، والكسرة والضمة) أهـ، وانظر (شرح المفصل ١٤١/٩، والتصريح ٣٦٠/٢، والسيرافي على سيبويه ١٣/١ - ١٤ - محقق)

(٦) أما الياء فإنها من حروف العلة كما سيوضح قريبًا

(٧) انظر (المحرر ٣٣٧/٤)

(٨) الأنباري (أسرار العربية ص ٤٥) (أبدلوا منها الهمزة؛ لقرْبِ مخرجهما، لأنَّهما هوائيانِ، يخرجان من الحلق) أهـ، وانظر (المرتجل ص ٣٨).

(٩) السابق، والمحرر (٣٣٩/٤).

فجعلوا عوضها (التَّاء)؛ لأنَّ التَّاء تُبْدَلُ منها كثيرًا[١] - في القَسَمِ، وفي غيره- ففي[٢] قولك (تَاللَّهِ) التَّاء بدلٌ من الواو، كما أبدِلتْ منها في (تُجَاه، وتُخَمة، وتُكَأَة، وتُرَاث) ألا ترى أنَّهُ[٣] من (الوجاهة والوَخَم، والوِرْث، ومن توكَّأْتُ)، فلذلك جُعلتْ (التَّاءُ) عوضًا عن (الواو) لأنَّهم لو جعلوها في أول الكلمة لألْبَسَتْ بواو العطف[٤]

و (الياءُ)، بقيتْ على أصلها[٥] علامةً لمستقبلِ[٦] الغائِبِ؛ لأنَّها قد تُزَادُ أولًا، بخلاف الواو؛ إذْ قد زِيدَتْ في (يَرْمَعٍ)[٧]، و (يَعْمَلٍ)

فمن ههنا اختصت (الهمزةُ) بالمتكلم؛ لأنها عوض عن الألف، والألفُ خفيفٌ فسبق عليه المتكلم[٨]، في قولك (أقومُ غدًا) و (أستخرِجُ بَعْدَ غدٍ) و (أُكرِمُكَ اليوم) فالهمزة في هذا كله علامة للاستقبال، ويختصُّ بها المتكلِّمُ

وكذلك: (التاءُ)[٩] يختصُّ بها المخاطَبُ؛ نحو (تقومُ يازيدُ) و(تضربُ يا عمرُو)، و(تخرجُ يابكر) وكذلك المؤنثة الغائبة[١٠]؛ تقول (هندٌ تقُومُ)، و (الهندان تَقُومان)، وكذلك (الياء) تختصُّ بالغائب المذكَّر، نحو (يَقُومُ)، و (يَقْعُدُ)[١١]

---

(١) المحرر (٣/٤٣٥، ٤/٣٨٣).

(٢) ص، د (في)، وما أثبتُّ المناسب.

(٣) د (أنْ) تصحيف.

(٤) المرتجل (ص ٣٧)

(٥) أي في الزيادة، ولم يعرض فيها مايمنع من زيادتها، كما عَرَضَ في الألف والواو، انظر (الأسرار ص ٤٦)

(٦) ص، د (للمستقبل) - تصحيف، إلا أنْ يكون مابعده (للغائب)

(٧) د (يدمع) - تصحيف، وانظر ما يأتي في (٤/٣٤١)

(٨) إذْ الأصل أنْ يخبر الإنسانُ عن نفسه، فهو أصلٌ في التَّقدم

(٩) سقط: (التاء) من (د)

(١٠) د، وحاشية (ص) (تختصُّ بالتاء) أهـ، ويقصِدُ المؤنثَ مفردًا، ومثنًّى، وقد مثل لهما، انظر (التسهيل ص ٤)

(١١) وجمع الغائبة أيضًا، انظر (السابق).

وبقى الجمعُ ، والواحدُ المُعَظَّمُ ، جعلُوا علامته (النُّونَ) ، فقالوا (نقومُ) و (نَقْعُدُ)[١] ، ويقول المعظَّم (نحن نقُوم) و (نحنُ نقْعدُ) و (نحنُ نأمُرُ) - وإنْ كان لايَعْنِى إلاَّ نفسه[٢] - ، وإنَّما دخلتْ (النُّونُ) مع حروف العِلة دون غيرها من الحروف ؛ لأنَّها مشبَّهة بها ، من حيثُ الغُنَّة التى فيها ، ولأنَّا قد وجدناها تُحذفُ كما تُحْذَفُ حروف العلة[٣] ، في مثل قوله - تعالى - ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾[٤] فحُذفَ (النّون) لأجل الجزم ؛ كما تحذف حروف العلّة ، فافهم ذلك موفقا - إنْ شاءَ اللَّه تعالى -



(١) ابن يعيش ١٥٥/٩ (لأنها قد استعملت في غير هذا الموضع للجمع ؛ نحو قمنا وقعدنا وفي جماعة المؤنث ، نحو ضَرَبْنَ ، فلما كانت مزيدةً للجمع على ما وصفتُ لكَ زيدتْ أولًا للجمع ليتناسب زيادُتها أولا وآخِرًا) أ هـ .

(٢) الرضى ٢٢٧/٢ ش الكافية (وهو مجاز من الجمع ؛ لعدِّهم المعظَّم كالجماعة) أ هـ وانظر (المحرر ٣٨/٢ وحواشيها)

(٣) المرتجل ص ٣٧، والسيرافي على سيبويه ١٤/١ - حاشية - والأسرار ص ٤٦.

(٤) راجع (المحرر ٩١/٢) .

البَابُ التَّاسِعُ

في حُروف الزِّيادة

اعلمْ أنَّ حروف الزِّيادة في كلام العرب عشرةٌ، وهى الهمزةُ، والألفُ، والواوُ، والياءُ، والنُّون، والميمُ، والتاءُ، والهاءُ[١]، والسِّين، واللامُ، ويجمعها قولُك (الموتُ يَنْساهُ)، ويجمعها - أيضًا - (سُلَيْمانُ تاَوَّهَ) ويجمعها - أيضًا - (سَلْمَانُ يتأوَّهُ)، ويجمعها - أيضًا - (اليومَ تَنْساهُ)، ويروى أنَّ أبا العباس[٢] سأل أبا عثمان المازِنيَّ[٣] عن حروف الزِّيادة؛ فقال له أبو عثمان[٤]

/٥٦٣ /(٢٥٣) **هَوِيتُ السِّمان فَشَيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمَانْ**

فقال له أبو العباس الجوابُ؟ فقال قد أجبتُكَ دَفعتيْنِ، يعنى أنَّه يجمعُها قولُك (هويتُ السِّمان)

اعلمْ أنَّ الزيادة لا تكون في كلام العرب إلاَّ من هذه الحُروف العشْرة ولا تكون زيادةٌ في كلامهم من غيرها[٥]؛ وقد تكون هذه الحُروف في نفسها أصُولًا إذَا كانتْ الكلمةُ مبنيَّةً منهَا، أو من بعضها[٦]؛ مثال ذلك (سَالَمَ) فالسِّين، واللام، والميم أصولٌ، وهى من حروف الزيادة وإنما كانت ههنا أصولًا؛ لأنَّ الكلمة بُنيتْ منها،

---

(١) نقل ابن جنى، وابن الحاجب، وابن يعيش، والسكاكي عن المبرد إخراجه الهاء من حروف الزيادة، ومابين يدىَّ على خلافِه، انظر (سر الصناعة ٩٨/١، وش الشافية ٣٨٢/٢ وش المفصل ١٤٣/٩، والمفتاح ص ١١، والمقتضب ١٩٤/١، ١٩٨)

(٢) المبرد، وقد تقدمت ترجمته في (٥٤٥/٢- المحرر)

(٣) بكر بن محمد، من أهل البصرة، أخذ عن أبى عبيدة، والأصمعى، وإليه انتهى النحو في عصره، فكان شيخَ أهله، توفى سنة ٢٤٩، من أشهر مصنفاته التى وصلتنا التصريف (انظر (الفهرست ص ٨٤ -، والبغية ٤٦٣/١، وزيدان ٤٨٨/١، والنشأة ص ١١٠)

(٤) انظر الحوار، والبيت في المنصف ٩٨/١، والغرة ص ٢١١، والأشباه ٢٠٣/١، والسوابق في (١) والبيت من بحر المتقارب.

(٥) أى غير الزيادة بالتضعيف - على مايأتي - في (٣٣١/٤- المحرر)

(٦) ابن يعيش (١٤١/٩) : (وليس المراد من حروفِ الزيادة أنَّها تكون زائدة لا محالةَ؛ لأنها قد توجد=

فوزنها على ذلك (فَاعَلَ) فالفاء في مقابلة السين، والعين في مقابلة اللام، واللام في مقابلة الميم، والألِفُ زائدة، فلذلك قابلنا بها ألفًا مثلها؛ ولأنَّ الاشتقاق من (سَلِمَ)، وإنْ زدتَ على هذه الكلمة حرفًا من الحُرُوفِ، لإرادة معنى من المعاني[١]؛ كقولك (مُسالِمٌ) فقد صارت الميم الأولى زائدةً والألفُ زائدةٌ لمعنى المفاعَلَةِ، ووزنُه على هذا (مُفَاعِلٌ) وهكذا كلما أدخلْتَ حرفًا من هذه الحروف الزَّوائد في كلمةٍ أدْخلتَ ذلك الحرف بعينه في الوزن؛ مثلما أدخلتَ ميمَ [وألف][٢] (مُسَالِم) في (مُفَاعِل)

وهذا أصلٌ مطَّرد أنَّ الأصليَّ يُقَابَلُ به في الوزن على اختلاف حروفِهِ الفاءُ[٣]، والعينُ، واللَّام، والزيادة تُقَابَل بمثلها من ذلك الحرْفِ[٤] إنْ كان الزائد ميمًا زدتَ في الوزن ميمًا، وإنْ كان نونًا زدتَ نونًا، وهكذا باقي الحُرُوف، متى زدتَ حرفًا من هذه الحُرُوفِ في الكلمة زدتَ ذلك الحرف بعينِه في الوزْنِ، ولا تكونُ الزيادةُ إلاَّ بأحد هذه الحروف العشْرةِ

وما عداها من باقي الحروف كلِّها فليست بحروفِ للزيادةِ، مع أنَّ [هذه الحروف العشرة][٥] قد تكون أصولًا إذَا قابلتْ الفاءَ، والعينَ، واللَّام

فَصْـل

وتكون الزِّيادة في كلام العرب لأحدِ أربعةِ معانٍ[٦]

=زائدة، وغير زائدة، وإنما المراد: أنه إذا احتيج إلى زيادة حرفٍ لغرضٍ لم يكن إلاَّ من هذه العشرة) أ هـ، وانظر (الرضي - ش الشافية ٢/٣٣١)

(١) جواب (لوْ) محذوف، كأنه سها عنه، وإن كان يسوغُ حذفه في كلامهم -، والتقدير - مثلا - لوُضِعَ بعينِهِ في مكانه من الميزان

(٢) زدتها على النص

(٣) ص، د (بالفاء) - وهو تصحيف مُخِلّ

(٤) انظر (الهمع ٢/٢١٣)

(٥) مابين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) المنصف ١/١٣ -، والمفتاح ص ٧، والهمع ٢/٢١٦.

إمَّا لنقْل الكلمة من معنىً إلى معنىً، في نحو قولك (ضَرَبَ)، ثم تقول (ضَارَبَ)، و(تَضَارَبَ) و(اسْتَضْرَبَ) و(مَضْرُوبٌ) و(مُتَضَارِبٌ)، و(مُسْتضْرِبٌ)؛ فهذه الزيادة كلها على[1] لفظة (ضَرَبَ)؛ لانتقال الكلمة من معنىً إلى معنىً[2]

وإمَّا للمَدِّ، وتحسين الصَّوتِ، وتليين الكلام، وتسهيله، كالألف في (كِتَاب)، والواو في (عَجُوز)، والياء في (رغيف)

وإمَّا للإلحاق[3]؛ في مثل قولك: (عِلْبَاءٌ)، و(حِرْبَاءٌ) /٥٦٤/فالهمزةُ زائدةٌ للإلحاقِ؛ لأنَّهما ملحقان بوزن: (قِرْطاس)، و(سِرْدَاب)، إذْ الأصل فيهما (عَلَبَ)، و(حَرَبَ)، فزادُوا ألفا، وهمزةً[4] للإلحاق بما يماثِلُها في الحركاتِ، والسَّكنات، وهو: (سِرْدَابٌ) و(قِرْطَاسٌ)

والإلحاقُ هو أنْ تزيد في الكلمة حرفا، أو حرفين؛ ليقابَلَ به ماهو أكثر منه أصولًا[5]؛ لأنَّ (حرب) على ثلاثة أحرف، و(سردب) على أربعة أحرف فزيد فيه الألف، وقيل (سِرْدَابٌ) وزادوا في (حرب) ألفا وهمزة، فقالوا (حِرْبَاء) حتى يقابل (سِرْدَاب) في الوزن، وكذلك [في][6]

---

(١) د: (فى)

(٢) ابن عصفور (المقرب ١٤٧/٢): (وُجُود الحرف يعطي معنىً، ينبغى أنْ يجعل زائدًا؛ لأنه لم يوجد قطُّ حرف أصلى في الكلمة يُعْطى معنىً) أ هـ.

(٣) انظر (الاشتقاق ص ٤٤١، ومفتاح العلوم ص ١٥)

(٤) ربما لُجِئَ إلى هذا التعبير ائتناسا بالصورة الجاهزة، كما هو عند الرضي في قوله (١٥١/١ ش الشافية): (وهمزة الإلحاق مع الألف التى قبلها، كما في حرباء، وعلباء) أ هـ، مع تقريره أنَّ الهمزة أصلها الألف المنقلبة عن ياء (١٧٧/٣)؛ والحقُّ أن هذه الهمزة أصلها الياء؛ قال سيبويه ٣/ ٢١٤: (إنَّ هذه الهمزة التى بعد الألف إنما هى بدل من ياء، كالياء في (دِرْحاية) وأشباهها، وإنما جاءت هاتان الزائدتان ههنا لِتُلْحِقَا عِلْباء، وحِرْبَاء بِسِرْداح وسربال) أ هـ، وانظر نحوه في: (مالاينصرف ٣٣، وسر الصناعة ١١٢/١، وش المفصل ٣٨/٦، ١٢٩، ٩/١٠)

(٥) د (دخولا) - كذا - وانظر الرضي ٥٢/١، وما سبق في رقم (٣) هنا

(٦) زدتها تقويما للنص.

(احْبَنْطَى)[١]، و(اسْلَنْقَى) الألف [الأخيرة][٢] زائدة للإلحاق[٣]؛ لأنهما ملحقان بـ (احرنجم)

وإمَّا لتكثير الكلمة؛ نحو (الألف في (قَبَعْثَرَى)[٤]، و(جَحْجَبَى)[٥] ليس لها معنى إلاَّ تكثيرَ الكلمة، وإلاَّ فالأصلُ فيه

(قبعثر) و(جحجب)، فزادوا الألف للتكثير[٦]، فهذه المعاني الأربعة لاتزاد الحروف إلا لأجلها[٧]

والفرقُ بين الزائد، والأصل أنَّ الأصلَ ثابتٌ في جميع تصرُّفات الكلمة، والزَّائدُ يثبتُ في موضع ويسقط في آخر؛ مثال ذلك أنك تقول (قَعَدَ) فهذه ثلاثة أحرفٍ أصول كلها، ووزنه (فَعَلَ) فإذا صرَّفته، فقلتَ (يقعُدُ) فهو (قَاعِدٌ) زدتَ الياء في (يَقْعُد) وكان وزنه (يَفْعُل)، والألفَ في (قَاعِدٌ)، ووزنُهُ (فاعلٌ)؛ والدليلُ على زيادتهما كونُهُما لم يثبتا في تصرُّفات الكلمة؛ ألا ترى أنَّ (الياء) في

---

(١) نام على بطنه، واحْبَنْطَى الرجل: انتفخ بطنه، وأيضا غضب (اللسان - حبط، والأشموني ٤/ ٢٤٥)، وانظر: (النوادر ٥١٣)

(٢) التتمة من (د)، وحاشية (ص)

(٣) أما الهمزة والنون فيهما فهما مزيدتان للمطاوعة؛ كما هما كذلك في الملحق به، وانظر (ش الشافية ١/٥٤).

(٤) ذهب ابن خالويه إلى أنَّ ألفه أصل، وقد جاء منفردًا على ستة أحرف أصول (ليس ١٢٥)، وانظر (المزهر ٢/٨٢) ولانعرفه لغير ابن خالويه؛ فكلهم على زيادة ألفه

(٥) حي من الأنصار، والألف فيه للتأنيث لا للتكثير، انظر (الكتاب ٤/٢٩٦).

(٦) سيبويه (٣/٢١٢): (لأنك لم تلحق هذه الألف للتأنيث؛ ألا ترى أنك تقول قبعثراة، وإنما هى زيادة لحقت بنات الخمسة، كما لحقت الياء في قولك دَرْدَبِيس) أ هـ، وانظر نحوه في (المنصف ١/٥١، والرضي ١/٥٢)؛ وهذا قولهم - كما تلاحظ - في تعليل زيادتها، مع تصريحهم أنَّ الكلمة كلما زادت حروفها زادت ثقلا، وليس بعد الخماسيِّ الأصول من ثقل. فلو قالوا إنَّ علة الزيادة في نحوه إطلاقُ الصَّوت لصلحت علةً سائغةً

(٧) بل تزاد للإمكان؛ كهمزة الوصل، والتعويض؛ كتاء التأنيث في نحو (زنادقة)، وللبيان؛ كهاء السكت في نحو (ماليه)، و (وازيداه)، انظر (الأشباه ٢/١٣٣، والأشموني ٢/٢٥٧ - حلبى، والهمع ٢/٢١٦)

(يَقْعُد) [ليست في قاعد][1]، ولا في (قَعَدَ)، والقاف، والعين والدال ثابتات في جميع ما اشتققته من هذه الكلمة، من (مُتَقاعِد)، و(مسْتَقْعِد) و(مُقْعَد) و (قَعِيد) و (قعُود)، فكل هذا ليس فيه من الأصول إلاَّ القاف، والعين، والدال؛ لثبوتها في جميع التَّصرفات[2]

والاشتقاقُ هو التصرُّفُ في الكلمة، واستنباطُ المعاني منها، بزيادةٍ أو اختلاف حركةٍ[3]؛ لأنَّك تقول (ضَرَبَ) فيكون هذا المثالُ للماضي، وهو أصُول الكلمةِ، ثم تقول (يَضْرِبُ) فهو (ضارِبٌ)، و (مضروب) و(متضارب)، والزيادة في مثل (ضَارَبَ) الألف، والراء منه مفتوحة، والمعنى المفاعلة، و (ضارِبٌ) - الذى هو اسم فاعل[4] - الألفُ فيه زائدة، والراء مكسورةٌ، فبان أنَّ الزيادةَ بالألفِ، واختلافُ المعاني باختلاف /٥٦٥/ الحركاتِ، فبان لك - لمَّا صرَّفت هذه الكلمة على اختلاف معانيها - أنَّ الجميع مشتق من: (ضَرَبَ)

والمُعتبَرُ في الاشتقاق: الفعلُ الماضِي الثُّلاثيُّ[5]، ولو كان المسئول عنه اسمًا فليس يعتبرُ اشتقاقُهُ إلاَّ من فعله، كما لو سألت عن (فَلْسٍ)[6] الذى هو اسم، فلا يعتبر أصالته إلا بالفعل المشتق منه، وهو (فَلَسَ)[7]

---

(١) التتمة من (د)، وحاشية (ص).

(٢) سيبويه (٣٢٥/٤): (كل حرف من حروف الزوائد كان في حرف، فذهب في اشتقاق في ذلك المعني من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة، وكذلك ماهو بمنزلة الاشتقاق) أهـ وانظر (ش الشافية ٣٣٣/٢)

(٣) وهذا ما يسمي في اصطلاحهم بالاشتقاق الصغير؛ قال ابن جنى (الخصائص ١٣٣/٢) (الصغير ما في أيدى الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتقرَّاه، فتجمع بين معانيه، وذلك كتركيب (س . ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه نحو (سَلِمَ، ويَسْلَمُ، وسلمان، وسُلَيمان، والسلامة، فهذا هو الإشتقاق الأصغر) أهـ وانظر (المقرب ١٤٤/٢، والتوضيح ٢٣٦/٥ والهمع ٢١٢/٢ والخضري ٨٧/١).

(٤) كرر في (ص): (الذى هو اسم فاعل) - بعد كلمة (مكسورة) الآتية

(٥) ليس قيدا، والتعبير بـ(المُجَرّد) أعمُّ.

(٦) أحسِبُ (الإفلاس) هو المقصود.

(٧) ص، د: (الفلس) - سهو.

وقد يجئُ من الأسماءِ ما فعلُهُ رباعيٌّ، إذا اشتقتَهُ منه[١]؛ كقولك في (زعفران) (زَعْفَرَ)[٢]، وفي (عَبَيْثُرَانٍ)[٣] (عَبْثَرَ)

ولايكون فعلٌ أصولُ [حروفهُ][٤] إلاَّ من ثلاثةٍ، وأربعةٍ[٥]

فَصْـل

واعلمْ أنَّ الزيادة تنقسم قسمين

زيادةٌ بأحدِ هذه الحروفِ العشرة، وستأتي مفصَّلةً حرفًا حرفًا

وزيادةٌ بتكرير حرفٍ من حروف الكلمةِ الأُصول، أو تضعيفه؛ مثال ذلك أنْ تقول في زيادة التَّضْعيف[٦] - من ضَرَبَ (ضَرَّبَ) -بالتشديد- فوزنه على (فَعَّلَ) - بتشديد العين - ومثله (قَتَّلَ) و(قَطَّعَ) فالحرف المشدد بحرفين، وهو أحد الراءيْنِ[٧]

من (ضَرَّبَ)، وهي زائدةٌ، وأحدُ التاءين من (قَتَّلَ) والطاء من (قَطَّعَ) وكذلك (احمرَّ)، و(اصفرَّ) وزنه (افعلَّ) - بتشديد اللام - وكذلك (احْمارَّ)

---

(١) يريد اشتقاق الرباعي المجرد من أسماء الأعيان الرباعية لمعنى

(٢) القصد بالاشتقاق فيه الدلالة على إدخال المشتق منه في المفعول نحو (زعفرتُ الثَّوبَ)، وانظر (التسهيل ص ١٩٨، والتذييل والتكميل ٤١/٦)

(٣) نبتٌ طيبُ الرائحة، من نبات البادية، والثاء فيه تُضَمّ، وتُفْتَح، ويقال فيه أيضًا عَبَوْثُران، بالواو على لغتيه (إصلاح المنطق ١٤٤ - ٣٠٥، والخصائص ١٩٩/٢، وديوان الأدب ٩١/٢)

(٤) زيادة يلتئم بها النص.

(٥) بعدها في (ص) (فما) - كذا - ولعله لسقط؛ وكأنّ الأصل: (فما زاد فزائد)

(٦) ص، د: (التكرير) - وهو سهو على ماقسَّم، بدليل قوله قريبا: (فهذا كلُّه زيادة تضعيف) ثم (وأما زيادة التكرير)، ولا أراهم يفرقون بينهما فالتضعيف تكرار أصل بإعادته ثانية، فلا فرق عندهم بين (قَطَّعَ، وجَلْبَبَ ومَرْمَرِيس) في كونه تضعيفا أو تكريرا (انظر المنصف ١٦٤/١، والتصريح ٣٥٩/٢)، ولعل صنيع المصنف له وجهه بقصره التضعيفَ على التشديد، والتكريرَ على غيره فرْقًا بين الصُّورتين

(٧) لم يحدِّد الزائدَ في كلٍّ، وقد اختُلِفَ فيه؛ فقيل الزائد الأول قياسا على (حَوْقَلَ وبَيْطَرَ) وقيل الزائد الثاني، قياسا على (جَهْوَرَ) قال سيبويه (وكلا الوجهين صواب ومذهب) أهـ، راجع (الكتاب ٣٢٩/٤ - محقق، والمنصف ١٦٤/١، والأشباه ٤٥/١).

و (اصْفارَّ) وزنه (افْعَالَّ) - بتشديد اللام -، وأحد الحرفين زائد، وكذلك (تقَطَّعَ، وتَضَّربَ، وتَعَلَّمَ)؛ والدليل على زيادة أحد الحرفين من هذا الباب أنك تقول في (قَطَّعَ) إنَّهُ مشتقٌّ من (القَطْعِ) فسقطتْ إحدى الطاءين، فعلمت أنَّها زائدة؛ لسقوطها في الاشتقاق، وكذلك[1] (احمرَّ)، و (اصفرَّ) من (الحُمْرة) و (الصُّفرة)، فليس في الأصلِ إلاَّ راءٌ واحدةٌ فعلمتَ أنَّ إحدى[2] الراءين زائدةٌ، وكذلك (ضَرَّبَ) من (الضَّرْبِ) فعلمت أنَّ أحدَ الحرفين في هذا كلِّه زائد، ودلَّكَ عليه سقوطُهُ في [أصل][3] الاشتقاق. فهذا كله زيادة تضعيف، وهو[4] لايكون إلاَّ في العين، أو اللام - من الوزن - كـ (فَعَّلَ) و (افْعَلَّ)، ولا يدخل[5] الفاء[6]

وأما زيادة التَّكريرِ[7] فمثل قولك (مَرْمَرِيسٌ)[8] ووزنه (فَعْفَعِيلٌ)، فقد تكررت الفاء والعين[9] وأصله من[10] (مَرَسَ) فالميمُ، والرَّاء الأخيرتان زائدتان؛ لأنَّهما مكرَّرتان /٥٦٦/، واشتقاقه من (المَرْسِ)[11]، وكذلك

(١) أي في الزيادة بتضعيف اللام

(٢) ص، د (احد) - تصحيف.

(٣) زيادة يستقيم بها السياق

(٤) أي التضعيف.

(٥) ص، د: (تدخل) - بالفوقية المثناة - تصحيف؛ إذ القصد إلى التضعيف.

(٦) مسلَّم على قصره التضعيف، على التَّشديد، إذْ لاتشدد الفاء، وعند غيره أيضًا بالتكرير عموما، إذ لاتكرر الفاء وحدها، وأما نحو (قَرقَفٌ، وسُنْدُس) فأصل، (ش الشافية ٢/٣٦٧، والأوضح ٢/ ٢٧٩)

(٧) قَصَر التكرير - كما سبق - على غير المُدْغَم، مجاورًا للمكرَّر، أو غيرَ مجاور، كما في التمثيل

(٨) الداهية، والشدة، وأيضا الأملس.

(٩) سيبويه (٤/٣٢٧) (ضاعفوا الفاء والعينَ كما ضاعفُوا العينَ واللام، ألا ترى أن معناه معنى المراسة) أهـ، وانظر (٣/٤٣٢، ٤/١٦٩ منه، والإنصاف ٧٩٢)

(١٠) سقط (مِنْ) من (د)

(١١) الأساس - مرس -، والمنصف ١/١٢، ١٣، وسر الصناعة ١/٢٤٩.

(مَرْمرِيتٌ)[١]، ووزنه (فَعْفَعِيلٌ) واشتقاقه من (المَرْتِ)[٢] وكذلك[٣] (اقْعَنْسَسَ) و (مُقْعَنْسِسٌ) و (اسْحَنْكَكَ) و (مُسْحَنْكِكٌ)[٤]، فالسين الأخيرة والكاف الأخيرة زائدتانِ[٥]، ووزنه (افْعَنْلَلَ)، والنون[٦] أيضًا زائدة

واعلمْ أنَّ زيادة (التكرير)[٧] تُقَابَلُ في الوزن بمثل الحرف الذى كُرِّرَتْ منه[٨] إن كررتَ (الفاء) في الزيادة كرَّرتَها في الوزن، كما قلت في (مرمريس) (فَعْفَعِيلٌ)، فقد تكررت الفاء[٩]؛ فإن كررَّتَ (العينَ) في الزيادة كررتها في الوزن، كما قلنا[١٠] في (قطَّع): إنَّ وزنَها (فَعَّلَ) فقد تكررتْ العينُ بالتشديد، وإنْ كررتَ (اللام) في الزيادة، كرَّرتها في الوزن، كما قلنا[١١] في (اسْحَنْكَكَ)، واقْعَنْسَسَ) إنَّ وزنهما[١٢] (افْعَنْلَلَ) - بتكرير اللام -.



---

(١) في معنى (المرمريس)

(٢) د، وحاشية (ص): (وهو الخَبْتُ الذى لانبتَ فيه) أ هـ، وانظر (الأساس - مرت، والإنصاف ٧٩٤، وابن يعيش ٦/١١٥)؛ وجوَّز ابن جنى أنْ تكون التاء في (مرمريت) بدلًا من السين في (مرْمَريس)؛ إذ هما واحد، (الخصائص ١/٥٣)، والفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في هذا وبشرط مصاحبة العين تكريرًا

(٣) أى في مكرر اللام

(٤) انظر (٤/٣٢٠ - المحرر)

(٥) أى زيادة التكرير

(٦) أى والألفُ، والميمُ.

(٧) والتَّضْعيف - على مافرق - وإنْ عاد إلى مسلك الناس فيه هنا

(٨) المرادي ٥/٢٣٨ - والتصريح ٢/٣٥٨، والرضي ١/١٣

(٩) أى والعين، فالفاء لاتكرر إلا بمصاحبة العين - كما تقدم -

(١٠) مابينهما سقط من (د)

(١١) ذاته

(١٢) ص، د: (وزنها) - بالإفراد - تصحيف

البابُ العاشِرُ

في زيادة الحُروفِ

من ذلك :

فَصْـل

في زيادة الهمزة

اعلمْ أنَّ الهمزة تُزَادُ أَوَّلًا ، ووسطًا ، وآخرًا

فزيادتها (أَوَّلًا) في كل كلمة كان عددُها أربعة أحرفٍ بالهمزةِ[١] نحو (أحمرُ) ، عدده أربعةُ أحرفٍ بالهمزة ؛ لأنَّه من (الحُمْرةِ)، ووزنه (أَفْعَلُ) وكذلك (أصْفرُ) ؛ لأنَّه من (الصُّفرة) ، و (أبيضُ) ؛ لأنَّهُ من (البيَاضِ) وكذلك (أفْكَلُ)[٢] ؛ لأنه من (فَكَلَ) ، و (أَيْدَعُ) ؛ لأنه من (يَدَعَ)[٣] ، فإذا علمتَ ذلك ، وعلمتَ أنَّ وزنه (أفْعلُ) وكذلك (أحمدُ ، وأسعدُ ، وأيمَنُ ، وأُبْلُمٌ[٤] ،

---

(١) سيبويه (٣٠٧/٤) : (الهمزةُ إذا لحقت أولا رابعة فصاعدًا فهى مزيدةٌ أبدًا عندهم) أهـ وانظر (٤/ ٢٨٠ ، ١٩٤/٣ منه ، والمفتاح ص ١٢)

(٢) د ، وحاشية (ص) (والأفكل الرِّعدةُ) أ هـ .

(٣) د ، وحاشية (ص) (والأيدع الزعفران) أ هـ .

وجَعْلُه لهما (فَكَلَ ، ويَدَعَ) أصلا للاشتقاق منظورٌ إليه ؛ إذ كلامهم أنَّه ليس لهما اشتقاق تذهب فيه الألف ، فكأنهما بناءٌ مرتجل والحكم بزيادة الهمزة فيهما إنما هو من باب حمل ما جُهِلَ اشتقاقه على ما علم اشتقاقه ؛ قال سيبويه (٣٠٧/٤) (وأنت لاتشتقُّ منهما ماتذهب فيه الألف ، وإنما صارت هذه الألف بهذه المنزلة - وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقا - لكثرة تبيُّنها زائدةً في الأسماء والأفعال والصفة فلما كثر ذلك في كلامهم أجرَوْهُ على هذا) أهـ ، وانظر (ابن يعيش ١٤٤/٩ ، والرضي ٣٧٢/٢، وسر الصناعة ١٢١/١ -) ، ولعل ماحكوْهُ من قولهم (يَدَّعَهُ صبغه بالأيدع ، ورجل مفكول : رَعِدٌ) ما يوجِّهُ كلام المصنف بإثبات اشتقاقٍ لهما ، وراجع (ديوان الأدب ٢٧٧/٣ ، والأساس ، واللسان - فكل ، ويدع)

(٤) راجع (١٣٩/٢- المحرر) والقصد بالتنويع إلى حركة الهمزة .

وإِثْمِدٌ)[١] ، فَلْتَعْلَمْ أنَّ الهمزة إذا كانت أولًا ، ودلَّك الاشتقاق على أنَّها زائدة ، حكمت بزيادتها ، وإن دلَّك الاشتقاقُ على أصالتها حكمتَ أنَّها أَصْلِيَّة

فإن قيلَ ما وزنُ : (أَرْطَى)[٢] ؟

قيل في ذلك قولان منهم من قال : إنَّ الهمزة أصليَّة ، ووزن الكلمة (فَعْلَى)[٣] ؛ لأنهم قالوا (أديمٌ مأرْوط)[٤] - بوزن (مَفْعُول) - ، مأخوذٌ من (أَرَطَ الأدِيمَ ، يأرِطُ) ؛ فقد دلَّك الاشتقاق على أصالة الهمزة ؛ لأنها في مقابلة (الفاء)[٥] ، ومنهم من قال إنَّه مأخوذٌ من (رَطَى ، يَرْطِى) ، فالهمزة زائدةٌ على هذَا[٦] ، والألِفُ الأخيرة أصليَّة ، ووزنُه (أَفْعَلُ) ، فالهمزة مقابلة لمثلها من الوزن ؛ لأنها زائدة ، والألف الأخيرة مقابلة للام ؛ لأنَّها أصلية

/٥٦٧/ وتُزَادُ الهمزة في الفعل المستقبل ، في قولك (أنا أكرِمُ) و (أنا أَقُومُ) فالهمزة في (أُكرِمُ) و (أَقومُ) زائدةٌ لمعنى الاستقبال

وكذلك[٧] في (أكرمَ) و (أَنْزَلَ) زائدةٌ لمعنى التَّعدِّى[٨]

وتُزَادُ للوصل في (استخرجَ) ، و (انطلقَ) وفي الأمر ؛ نحو (اضْرِبْ) ، و (اخرُجْ) هى في هذا جميعه زائدةٌ ، ويدلُّ عليه[٩] الاشتقاق

وأما الهمزة في (إِصْطَبْل) فإنها أصليَّة ، ووزنه (فِعْلَلٌ) ؛ لأنَّ الهمزة إذَا

---

(١) ذاته .

(٢) شجر ينبتَ في الرمل

(٣) د : (فعل) - تصحيف .

(٤) مدبوغ بالأرْطَى

(٥) هو قول سيبويه ٣٠٨/٤؛ قال : (فلو كانت الألف زائدة لقلت مَرْطِيٌّ) أ هـ.

(٦) وقالوا : أديمٌ مَرْطِيٌّ ، وإليه ذهب الأخفش ، وانظر (الاقتضاب ٢٨١ والمخصص ١٨٠/١٥ والاشتقاق ١١٦ ، والغرة ٢١٣ ، واللسان - رطى - ومالاينصرف ٣٠ ، ٣٣ ، وابن يعيش ١٠٨/٥ ، ١٤٧/٩)

(٧) أى : تزاد في الماضي

(٨) انظر (ش الشافية ٨٦/١)

(٩) أى على كونها زائدة .

كانت مع أربعة أحرُفٍ أصول، وهى أوّلُ[١] فهى أصليَّة[٢]، ونظيره (جِرْدَحْلٌ)[٣]

وأما زيادتُها (وَسَطًا)؛ ففي مثل قولك (شَأمَلٌ) و (شَمْأَلٌ)؛ والدليل على زيادتها أنَّهَا مشتقةٌ من: (شَمَلَتْ الرِّيح، تشْمُل)[٤]، فوزنُ (شَأمَل) على هذا: (فأعَلٌ)، ووزن (شمْأل) (فَعْألٌ) - بالهمز - وزيادةُ الهمزةِ في الوسط قليل[٥]

* وأمَّا زيادتُها (آخرًا)، فإنَّها تكونُ للتأنيث، في مثل (صحراء[٦] ونفَساء وعُشَراء وبيضاء، وحمراء، وأصدقاء)، فهى في هذا جميعه [زائدةٌ][٧] للتأنيث، ويدلك على زيادتها الاشتقاق؛ لأنَّها من (صَحَرَ)[٨] ومن (البياض، والتعشير، والنِّفاس، والصَّداقة)، وعلى ذلك فقس كل ماورد عليك من كلام العرب فيه همزةٌ، فإنَّك تنظر في اشتقاقها[٩]، فإن رأيتَ الهمزة لا

---

(١) أى في اسم غير جار على فعل؛ كما في التمثيل.

(٢) ابن جنى (المنصف ١/١٤٤، (يجب أنْ تكون الهمزة في (إصْطَبْل) أصلًا، وتكون الكلمة خماسية؛ لأن الكلمة لم تَجْرِ على فعل، وهذا قول سيبويه والخليل) أهـ. وانظر (سر الصناعة ١/١٢٢، وش المفصل ٩/١٤٥)

(٣) في التصريح ٢/٣٦١ /) (إصْطَبْل خماسي كجِردحْل) أ هـ والجِرْدَحْلُ: الضَخْمُ من الإبل

(٤) الكتاب ٤/٢٤٨ محقق، والمقتضب ١/١٩٦، وقال ابن جنى (إنما هو من شملت الريح وحَمْلُه مع هذا على الاشتقاق أولى من أن يجعله أصلا رباعيًا) أ هـ، فدليل الزيادة الاشتقاق وسقوطُها في بعض لغاتها، وانظر (المنصف ١/١٠٥، ١٠٦، ١٤٩ - ١٥٠، والخصائص ١/١٤٢، والاقتضاب ٢٧١، والصاحبي ٦٧، والمزهر ١/٢٦٠)

(٥) سيبويه (٤/٢٤٨) (وتلحق الهمزةُ غيرَ أول، وذلك قليل) أ هـ.

(٦) لا جدال في زيادتها، وإن كانت حقيقتها أنَّها مبدلة من ألف زائدة - كما قرره نفسه - في (المحرر ٢/٢٥٤، ٤/٣٦٣)، ولكنه جُنُوح منه إلى الصورة الجاهزة كعادة النحاة تجوزًا، وانظر مثلا (المرادي ٥/٢٥٢، والأشموني ٢/٥٧٠ - حلبى)

(٧) زيادة يقتضيها السياق

(٨) الأساس، واللسان - (صحر).

(٩) أنَّث باعتبار الكلمة.

تنحذِفُ في شئ من تصرُّفاتِ الكَلِمَةِ، علمتَ أنّها أصليَّة، وإنْ انحذَفَتْ في بعض تصرُّفاتها علمتَ أنَّها زائدةٌ[١]

فَصْـل

في زيادة الألف

اعلمْ أنَّ الألفَ لاتُزادُ أولًا ؛ لسكونها، واستحالة الابتداءِ بالسَّاكن، وإنما تُزادُ ثانيةً[٢] ؛ في مثلِ (كاتِب)، و (عالِم) ؛ لأنه[٣] من (الكَتْبِ) و(العِلْم) و :(خالِد، وعَاصِم) ؛ لأنه من: (خَلَدَ) و (عَصَمَ) ووزن الجميع على(فَاعِل)

وتزاد ثالثةً ؛ في مثل (رَشَادٌ، وضَلاَلٌ) ؛ لأنه من (رَشَدَ، وضَلَّ) ووزنه (فَعَالٌ)، وتزاد رابعةً، في مثل (سكْران، وعَطْشَان) ووزنه (فَعْلان) و :(سَكْرى، وعَطْشَى) ووزنه (فَعْلَى) ؛ لأنه من (السُّكر، والعَطَش)، وكذلك (عِمْران، وعُثْمان، وحَمْدان) ؛ لأنه من: (العَثْم[٤]، والعَمْرِ والحَمْدِ)

وتُزاد خامسةً ؛ في مثل (حَبَرْكَى)[٥]، [ووزنه فَعَلَّى][٦] و(جَحْجَبَى)[٧]، ووزنه (فَعْلَلَى)[٨]، لأنه من (حَبْرَكَ)[٩]، و(جَحْجَب)[١٠]

---

(١) المقرب (٢/١٤٦)

(٢) المقتضب (١/ ١٩٤، والكتاب ٤/٢٢٥)

(٣) د (الألف) - تحريف

(٤) العَثْمُ إساءة الجبْرِ حتى يبقى فيه شئ لم ينحكم (لسان - عثم)

(٥) الرجل الطويل الظهر، القصير الرجلين، وأيضا القوم الهلكى، وأيضًا القُراد، وألفه للإلحاق، والأنثى حَبَرْكَاةٌ، وقد جعل بعضهم الألف فيه للتأنيث، فلم يصرفه (الكتاب ٤/٢٩٥، وابن ولاد ٢٨ واللسان - حبرك)

(٦) زيادة يقتضيها السياق دفعًا للالتباس بلاحقه، وهى من المصادر كالكتاب ٤/٢٩٥، والمخصص ١٥/٩٨

(٧) المحرر (٤/٣٢٩)

(٨) انظر (الأسبقَيْنِ)

(٩) لم يُسْتَعْمَل منه هذا الفعل، وإنْ كان هذا أصل مادته، وانظر المعاجم

(١٠) الجحجبة: التردد في الشَّئ، والمجيء والذهابُ، (الاشتقاق ٤٤١)

وتُزاد سادسةً، في مثل (قَبَعْثَرَى)[١]؛ لأنَّه من (قَبَعْثَر)[٢]

واعلمْ أنَّ الألف لاتكونُ في الأسماء، والأفعال أصليَّةً قَطُّ[٣]، وإنما تكون [إما][٤] زائدة - [كما][٥] في جميع /٥٦٨/ ماذكرناَ، وإمَّا أن تكون منقلبةً عن حرف أصلي[٦]؛ في مثل قولك (قامَ) أصله (قَوَم) فتحركت الواوُ، وانفتح ماقبلها، فقُلِبتْ ألفًا

وأما قولهم (قطَوْطَى) - للرجل القصير[٧] - فالألف منقلبةٌ عن واوٍ أصلية؛ لأنه من (قطا، يقطو)[٨]، ووزنه (فَعَلْعَلٌ)[٩]، ولو جعلنا الألف زائدة لكان وزنه (فَعَوْلَى)، وليس في كلام العرب (فَعَوْلَى) إلاَّ قليلًا نادرًا، مثل (قَهَوْباتٌ)[١٠]؛

---

(١) المحرر (٤/٣٢٩)

(٢) كأصل المادة، والقَبَعْثَر العظيمُ الخَلْق.

(٣) كذا باستعماله مع المستقبل، وهو من مفرداته، والمناسب: (أبدًا)

(٤) زدتُه في الموضعين تقويمًا للنصِّ

(٥) ذاته.

(٦) المبرد (المقتضب ٢/١٩٤) (أما الألف فإنَّها لاتكون أصلًا في اسم، ولا فعل، وإنَّما تكون زائدة أو منقلبة) أ هـ، وانظر (١/٣٩٣ منه، والمنصف ١/١١٨، والخصائص ١/٣٧٧، والإنصاف ٢١٩، والمرادى ٥/٢٤٣، والمزهر ١/٩٠)

(٧) التنبيهات ٣٥٠، ومجالس ثعلب ١/٥٠

(٨) أى يقارب خطوه في نشاط (فقه اللغة للثعالبي ص ١٢٤)

(٩) ص، د (فَعَلَّى) وهو سهو ليس عليه كلامه الآتي، والمثبتُ الصَّواب، وهو ما عليه المبرد؛ وعند سيبويه (فعوْعَلٌ)؛ قال سيبويه (الكتاب ٤/٣١١) (وأما قطوْطَى، فمبنية أنها (فَعَوْعَلٌ)؛ لأنك تقول قَطْوانٌ فتشتق منه مما يذهب الواو، ويثبتُ ما الألفُ بدلٌ منه) أ هـ، وقال الرضي (ش الشافية ١/٢٥٣) (وقال المبرد بل هو فَعَلْعَلٌ، وأصله، قَطَوْطَوٌ؛ كصَحْمَح، وقال (فَعَلْعَلٌ) أكثر من (فَعَوْعَل)، أ هـ وانظر (٢/٣٩٣ منه)

(١٠) جمع (قَهَوْباة)، والقَهَوْباةُ: السهْم الصغيرُ، وقيل هو من نصال السهام، ذات شُعب ثلاث، وربما كانت ذاتَ حدَّين، قال ابن منظور (اللسان - قهب): (قال ابن جنى حكى أبو عبيدة القَهَوْباةُ، وقد قال سيبويه ليس في الكلام (فَعَوْلَى)، وقدْ يُمكن أن يُحتجَّ له فيقال قد يمكن أنْ يأتي مع الهاء ما لولا هى لما أتى) أ هـ، وفي المخصص (١٥/٢٠٨): (لم يجئ في كلامهم مثل=

وقد قيل - أيضًا -: إنَّ وزن (قَطَوْطَى) (فَعَوْلَى)[١]، وأما (فَعَلْعلٌ) فكثيرٌ[٢]، مثل (صَمَحْمَحٌ[٣]، ودَمَكْمَكٌ)[٤]

فَصْـل

في زيادةِ الواوِ

اعلمْ أنَّ الواو لا تُزاد أولًا؛ لئلاَّ تلتبسَ بواو العطف[٥]، ولكن تُزَادُ ثانيةً؛ في مثل (كَوثر)، وزنه (فَوْعلٌ)؛ لأنه من الكثرة[٦] وكذلك (جَوهَر)؛ لأنه من (الجَهارة)[٧] وتُزادُ ثالثةً؛ في مثل (عجُوز، ورسُول)، وزنه (فَعُول)؛ لأنه من (العجز، والرِّسالة)، وتزاد رابعةً، في مثل (منصُور ومَسْعُود)، وزنه (مَفْعُول)؛ لأنه مشتق من (النَّصر، والسَّعد)، وأما (تَرْقُوَة)[٨] و(عَرْقُوَةٌ)[٩]

=(فَعَوْلَى)، فأما (قَهَوْباةٌ) فنادرٌ، وليس بثَبَتٍ) أ هـ.

(١) قاله أبو عبيدة، (المخصص ١٥/٩٨، ٢٠٨) وياقوت (٣٧٦/٤ - البلدان) قال (قطَوْطَى (فَعَوْلَى) من القِطَاط، وهو حرف من الجبل، وحرف من صخر كأنما قُطَّ قطًّا)أهـوانظر بعده.

(٢) انظر رقم (٩) السابق، والكتاب ٢٧٨/٤

(٣) الشَّديد من الرجال، وقيل الغليظ القصير، وقيل الأَصلعُ، وقيل المحلوقُ الرأس، والأول الأشهر (الثعالبي ص ٣٣، واللسان)

(٤) القوى الشديد، وكونُهما على: (فَعَلْعَل) مذهبٌ بصريّ، والكوفيُّونَ على أنهمَا (فَعَلَّلٌ) واللام هى المكررة فيهما، أبدِلتْ الوسطى ميما كراهية التوالى؛ وليس بشئ، انظر (المرادي ٢٤٢/٥، والأشموني ٥٦٣/٢، حلبى، والإنصاف ٧٨٨)

(٥) سيبويه (٣١٥/٤): (الواو لاتُزاد أولا أبدًا) أ هـ، وفي تعليل ذلك حوار ذكره ابن جنى بينه وبين أستاذه أبى عليّ، فَحْواه أنه يُسْلِمُ إلى التغيير والقلب واللبس، وانظره في المنصف (١١٢/١ ١١٣) وراجع (المقتضب ١٩٥/١ وابن يعيش ١٥٠/٩ والمحرر ٣٢٣/٤)

(٦) فقه اللغة للثعالبي ص ٩٧، وياقوت ٨٧/٤ - البلدان، وديوان الأدب ٣٦/٢

(٧) اللسان، و(الأساس - جهر -)

(٨) أحدُ العظمين المشرفين على ثُغرة النَّحر من عن يمين، وشمال، ولاتكون لشيٍ من الحيوان إلا للإنسان خاصة: (المصباح ٧٤، والمنصف ٧٠/٣)

(٩) الخشبة المعترضة على رأس الدلو، والأكمة تنقاد ليست بطويلة في السماء، وعَلَمٌ لموضع (ياقوت ١٠٩/٤، وأدب الكاتب ٢٠٠).

فإنَّ الواو زائدة أصلًا مطَّردًا؛ إذْ[(١)] كانت رابعةً لثلاثةِ أحرف أصُول[(٢)] وكذلك [الواو][(٣)] في (قَمَحْدُوةٍ)[(٤)] زائدة، ووزنها[(٥)] (فَعَلُّوَةٌ) - بتشديد اللام، وفتح[(٦)] الواو. -

فإنْ قيل نحن نجعل الواو في (قَمَحْدُوة) أصلية، ويكون وزنها (فَعَلُّلَةً)، قيل ليس في كلام العرب (فَعَلُّلٌ)[(٧)]، ولا (فَعَلُّلَةٌ)[(٨)] أصْلًا[(٩)] وتكون الواو أصْليَّة في الموضع الذى يدلُّ الاشتقاقُ، أو فسادُ الوزنِ[(١٠)] على أصالتها

فكونُها أولًا، هى أصلٌ في مثل (وَرَنْتَل)[(١١)]، وزنه (فَعَنْلَل) الواو أصليَّة والنون زائدة[(١٢)]، وتكون أصليَّة في مثل (قَوْقَيْتُ) و(ضَوْضَيْتُ)، وزْنُهُ (فَعْلَلْتُ)[(١٣)]؛ لأنَّهُ من(القوقاةِ، والضَّوْضاةِ)[(١٤)]

---

(١) ص، د (إذا) تصحيف.

(٢) سيبويه (٢٧٥/٤): (تلحق رابعةً فتكون على (فَعْلُوَة) في الأسماء، نحو تَرْقُوة وعَرْقُوَة) أ هـ.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، والقصد زيادتها خامسةً.

(٤) ما أشرف على القفا من عظم الرأس

(٥) ص، د (وأصلها) وهو سهو لايناسب

(٦) الكتاب (٩٢/٤)

(٧) وبه استُدِلَّ على زيادة نون (كنهْبُل، وقَرَنْفُل)؛ إذ ليس (فَعَلُّلٌ) موجودًا في كلامهم، انظر (المقرب ١٤٩/٢)

(٨) (اللسان - قلس)

(٩) ص، د (أصول) - تحريف -

(١٠) أىْ لو اعتُبرتْ زائدة، وفي التعبير شئ

(١١) الشر، وأيضا علمٌ مرتجل اسمٌ لموضع، (ياقوت ٣٧٤/٥)

(١٢) سيبويه (٣١٥/٤) (أما (وَرَنْتَل) فالواو من نفس الحرف؛ لأن الواو لاتُزادِ أولًا أبدًا) أ هـ، وانظر (الخصائص ٢١٢/١ -، والمنصف ٧١/١، والرضي ٣٧٥/٢، واللسان - ورنتل -)

(١٣) ص، د: (فعليت) - بالياء - تصحيف، وانظر الآتي

(١٤) ص، د (القوق، والسوس) - كذا -، وقد وقع في هذه الفقرة تحريف وتصحيف ظاهران أقطع بوقوعه من الناسخ؛ إذ القصدُ الحكم بأصالتها في مضعَّف الرباعي، قال ابن يعيش (١٤٩/٩) (الياء الثانية فيهما أصل؛ لأنها الأولى كررت، وأصلهما قَوْقَوْتُ، وضَوْضَوْتُ وإنما قلبوا الثانية منهما ياء، لوقوعها رابعة على حد: أغزيت..) أ هـ، وانظر (الكتاب ٣٩٣/٤، والمنصف=

وتكون أصلية ثالثة في مثل قولهم: (هذا رجلٌ عِزْوِيتٌ)[١]، وزنه: (فِعْليتٌ) ولو جعلنا الواو زائدة لكان وزنه (فِعْوِيلٌ)[٢] وليس في كلام العرب (فِعْوِيلٌ)[٣]

فَصْـل

في زيادة الياءِ

اعلمْ أنَّ الياءَ تُزادُ أولًا[٤] للمضارعة في مثل (يَذْهَبُ)، و(يضرِبُ)، وفي مثل (يَرْمَعُ)[٥]، و(يَعْمَلَةٌ)[٦]، ووزن ذلك جميعه (يَفْعَلُ) واشتقاقهُ من (الذَّهاب، والضَّرب، والرَّمع[٧]، والعَمَل)

وتُزاد ثانيةً في مثل (حَيْدَرٌ)[٨] و (صَيْرَفٌ) /٥٦٩/ لأنّه من (الحَدْر)[٩]، و (الصَّرْفِ) ووزنه: (فَيْعَل) ومثل (بيْطَرٌ)[١٠]،

=٤١/١، وش الشافية ٣٧١/٢) والقاموس (ضَوّة، قوة)

(١) بالعين المهملة، وبالمعجمة: اسم للداهية، وقيل هو القصير، واسم بلد (المنصف ٢٨/٣، والبلدان ١١٩/٤، واللسان – عزا –).

(٢) المحرر (٣٥٦/٤)

(٣) الكتاب (٣١٦/٤) وجعله ابن خالويه (فِعْوِيلًا) على خلاف النَّاسِ (ليس ٢٠٧)

(٤) الصاحبي ١٥٩

(٥) حجارة خوَّارة ليس فيها نبات، وهى هشَّة، بيضاء تلمع في الشمس ومنه المثل: (تركتُه يَفُتُّ اليرمَعَ) – انظر: (الميداني ٢٣٣/١، والثعالبي ٥١، ١٩٣).

(٦) الناقة النجيبة المطبوعة على العمل، وفي المزهر (٤٣٦/١): (قال الخليل اليَعْمَلَةُ) من الإبل اسم مشتق من العمل، ولايقال إلا للإناث) أ هـ، قال ابن منظور (اللسان – عمل) (هذا قولُ أهل اللغة، وقد حكى أبو على: يَعْمَلٌ ويَعْمَلَة.) أ هـ وهو ما استخدمه المصنف في (٣٢٤/٤- المحرر) مذكرًا

(٧) الثعالبي (١١٩) (رَمَعَ الأنْفُ: إذَا تحرَّك من غضب) أ هـ قال الزَّجاج (مالاينصرف ص ١٤) (الياء لم توجد، ولاتوجد في ذوات الأربعة من أصل الكلمة، فلذلك حكمتَ أنَّ (يَرْمَعًا، يَفْعَلُ) أهـ

(٨) القصير، والأسد

(٩) السرعة، أو من الحدورة الشِّدَّة، والقُوَّة، والغِلَظ (اللسان)، وأدب الكاتب ص ٧٣

(١٠) معالج الدوابِّ، ويقال بيْطَارٌ، وبَطِرٌ؛ كفَرِح، وبِيَطْرٌ؛ كهِزَبْر، وبَطِيرٌ، وفعله بَطَر، وبَيْطَرَ (لسان).

و(هَيْثَمٌ)(١) ؛ لأنَّه من (البَطْرِ)(٢) ، و(الهَثْمِ)(٣) ، ووزنه (فَيْعَلٌ)

وتُزادُ ثالِثةً ، في مثل (سعيد ، وبريد ، ورغيف ، وكثيب) ، ووزنه (فَعِيلٌ) ، واشتقاقه من(السَّعد ، والبَرْد(٤) ، والرَّغف(٥) ، والكثْب)(٦) وقد زيدت في (يَرْبُـوع)(٧) ، ووزنه (يَفْعُولٌ)(٨) ، لأنه ليس في الكلام ما وزنه (فَعْلُولٌ) - بفتح الفاء(٩) .

وقدزيدتْ ثانيةً ، في مثل : (سيِّد)و(ميِّت) ، ووزنه : (فَيْعِلٌ) ، وأصلُهُ : (سَيْوِدٌ ، وميْوِتٌ) ؛ ألا ترى أنَّ الواو انقلبتْ ياء ، وأدغمت في الياء فصار (سيِّدًا ، وميِّتًا) - كما ترى - ، وقد يقال (سيْدٌ ، وميْتٌ)(١٠) [بتخفيف الياء](١١) ، وهذا أصلٌ مستمرٌّ عندهم أنَّهُ متى اجتمعتْ الواو ، والياء ، وسبق الأولُ منهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدْغِمتْ الياء بالياء(١٢) ، وسنبين هذا الأصل في التَّغيير(١٣) - إن شاء الله -

---

(١) الصقر ، وقيل فرخ النسر ، وفرخ العُقاب ، وضرب من الشجر

(٢) الشقّ

(٣) الدقُّ حتى السَّحق .

(٤) لعله فيه بمعنى الثَّبات ، أوْ سكونِ النَّفس ، والإرسال ، وانظر (اللسان)

(٥) التكتيلُ باليدين .

(٦) الجمع والاجتماع وبالفتح القرب .

(٧) نوعٌ من الفئران ، قصير اليديْن طويلُ الرجليْنِ .

(٨) ابن دريد (الاشتقاق ٢٢١) (هو يَفْعُولٌ إما من قولهم رَبَعَ بالمكان - إذا أقام به ، أو من قولهم ارتبعَ الجملُ ، وهو عدْوٌ شبيه بالتقريب) أ هـ .

(٩) الكتاب ٤/٢٦٥ ، والمقتضب ١/٢٦٣ ، وابن يعيش ٦/١٢٤ ، ٩/١٤٩ ، وأدب الكاتب ٤/٦ ، وحكى غيرُ سيبويه (صَعْفُوقٌ) - لخَوَل باليمامة ، و(زَرْنُوقٌ) - لما يُبْنَى على البئر - و(بَرْسُومٌ) - لنخلة - ، و(صَنْدُوقٌ) وخُرِّجَتْ على العجمة ، أو ضمّ الأول ، انظر (المقتضب - أيضا ٢/١٢٥ ، والاقتضاب ٢٧٥ ، ومعجم البلدان ٣/٤٠٧ ، وديوان الأدب ٢/٦١ ، والاشتقاق ٥٥٩ ، والإنصاف ٧٩٩ ، وأدب الكاتب ٦١٤ والرضي ١/٢٠)

(١٠) المنصف ٢/٧٥

(١١) من د ، وحاشية (ص)

(١٢) أسرار العربية ص ٣١٠

(١٣) ٤/٣٧٢ ، ٤٠٩ المحرر .

وكذلك (هَيِّنٌ)، و(لَيِّنٌ)، أصلُه (هَيْوِنٌ) و(لَيْيِنٌ)، ووزنه (فَيْعِلٌ)(١)، والياء الأولى زائدة، وكذلك (كَيْنُونة)، و(صَيْرُورة)، و (قَيْلُولَةٌ)، أصله (قَيَّلُولَةٌ)(٢)، و (كَيْوَنُونةٌ)، و (صَيَّرورَةٌ)(٣)، فقلبت الواو ياء(٤) وأدغمت الياء في الياء، ووزنه (فَيْعَلُولة)، [و](٥) الياءُ زائدةٌ(٦)

وكذلك (قَيْلٌ)(٧) و (أَقْيَالٌ)، أصله (قَيْوِلٌ)؛ لأنه مأخوذ من نفاذ القَوْلِ، فقُلِبتْ الواو ياء، وأدغِمتْ الياءُ في الياء، فصار (قَيِّلٌ)، ثم خُفِّفَ فصار (قَيْلًا)(٨) - كما ترى

---

(١) وهو مسلك البصريين في مثله؛ وذهب الكوفيُّون إلى أنَّه (فَعِيلٌ) في الأصل فقُلِب، وذهب قوم إلى أنَّه (فَيْعَل) - بالفتح - فكُسِرَ، والأخيران مردُودَان، راجع (الإنصاف م١١٥، والتبيان ص ٢٣٥، والمنصف ٢/١٦ - ١٧).

(٢) ص، د (قَيْولُولة) - بالواو - وهو سهو، أو تصحيف، إذْ هو من ذوات الياء

(٣) ص، د (صيورورة) - بالواو - وهو سهو، أو تصحيف، إذْ هو يائي (ش الشافية ٣/١٥٥ وقد وقعتْ في المنصف (٢/١٠) كذلك بالواو، من تصويب محققيه، وهو الخطأ عينُه، وأستبعد أنْ يكون من (صارَيصُورُ) بمعنى ضمَّ، وأمال (الاقتضاب ٢٥، والطبري ٥/٤٩٥)، والصواب - على كل حال - ما أثبتُّ

(٤) أي في الواوي.

(٥) زدتُ الواو على الأصل

(٦) ماذهب إليه المصنِّف هو مذهب سيبويه والجمهور من أنَّ (كَيْنونَة) ونحوه من المصادر أصلُه (فَيْعَلُولَة) حُذِفتْ العين لزوما - إلا ضرورة - تخفيفًا لحروف كلمة على سبعة أحرف، وليست الياءُ فيه هى العينَ حتى يكون على (فَعْلُولة)؛ لامتناع (فَعْلُولٍ) عندهم - كما سبق -؛ وذهب الفراء إلى أنَّه لاحذف، وأنَّ الأصل (كُوْنُونَة) كبُهْلُول، وصُنْدُوق، ففتحوا الفاء؛ لأنَّ أكثرَ مايجئ من هذه المصادِر ذواتُ الياء كصَيْرُورة، وسَيْرُورة، ففتحُوه حتى تسلمَ الياءُ؛ لأنَّ الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقلبوا الواو في نحو (كَيْنونَة) ياءً حملًا على (صَيْرورَة)، ورُدَّ مذهبُ الفراء بأنه لاضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحَّ العين، وأنَّ المصادر الواردة من هذا الباب قليلة تكاد تتساوى فيها ذوات الواو مع ذوات الياء فلاوجه لحمل الووايَّات على اليائيات فيه، راجع (المقتضب ٣/١٣٥، ١/٢٦٣، والشجري ١/٣٨٧، والأشباه ١/١١٠، ٢/٧٤، والرضي ٣/١٥٥، والإنصاف ٧٩٩، وليس ص ٦٣ -، والمنصف ٢/١٠، والمحرر ٤/٤١٠)

(٧) ملك من ملوك حِمْيَرَ

(٨) جُمِعَ على: أقيال، وأقوال، فجعل بعضهم له اشتقاقين باختلاف جمعه، فمن قال: (أقيالٌ) قال:

وقد زيدت ثالثة للتَّصغير أصلًا مطَّردًا ؛ في مثل (فُلَيْسٌ) ووزنه (فُعَيْلٌ)، و(سُفَيْرِجٌ) تصغيرَ (سَفَرْجل)، و (جُعَيْفِرٌ) في تصغير (جَعْفَرَ)، ووزنه (فُعَيْعِلٌ)[1]

وكذلك زيدت أيضًا - ثالثَةً في مثل (خَفَيْدَد)[2]، ووزنه (فَعَيْلَلٌ) و(عِثْيَرٌ)[3] ووزنه (فِعْيَلٌ)، والياء زائدةٌ فيهما ؛ لأنها لاتكون أصلًا في بنات الأربعة[4]

وتُزاد رابعةً ؛ في مثل (حِذرِيةٍ)[5]، و (عِفرِيةٍ)[6]، وزنُهما (فِعْلية) ؛ لأنَّهما من الحَذَر والعَفَر[7] - وهو التُّراب -

وتُزادُ خامسةً ؛ في مثل (سُلَحْفيةٍ)، وزنها (فُعَلِّيَةُ) - بتشديد اللَّام - ؛ لأنها لا[8] تكون أصلًا في بنات الخمسة[9]

وأما الياء في (مرْيَم، ومَدْيَنَ) فأصلية، ووزنهما (فَعْلَلٌ)[10] ؛ لأنه ليس في

=إنَّه (فَعْلٌ) من اليائيّ من قولهم : تَقَيَّل فُلانٌ أباه إذا رجع إليه في الشَّبه، ومن قال (أقوالٌ) قال : هو من الواويِّ كأنه الذى له قولٌ، أى ينفذ قوله، والأكثرون على الثاني، والأصل (قَيْوِلٌ) فَخُفِّف، ولا يمتنع جمعه على (أقيال) مراعاةً للفظه، راجع (الشجري ١/٣٨٧، وإصلاح المنطق ١٠-١١، والمزهر ٢/٢٧٠، والروض ١/٤٣، واللسان -قول-، وقيل، وابن يعيش ٥/٦٥)

(١) ص، د : (فُعَيلِل) - باللام - وهو سهو ؛ فالقصدُ إلى الوزن التَّصغيرى

(٢) السَّريع، والظليم الخفيف، واسم فرس، ومادته على السرعة (لسان)

(٣) بهذا اللفظ الغُبارُ وموضعٌ بالحجاز، وعلى (فَعِيل) موضعٌ بالشام، وعلى التَّصغير أيضا لموضع (ياقوت ٤/٨٦)

(٤) إلا في مضعَّف الرُّباعي ؛ نحو (يؤيؤ) - لطائر - (التصريح ٢/٣٦١)

(٥) بالدال المهملة في (ص، د) - تصحيف، وإنما هو بالمعجمة القطعةُ الغليظة من الأرض (لسان)

(٦) الداهية، والخبيثُ، والعِفريتُ، (المخصص ١٤/٣٧ - والاشتقاق ٢٤٣)

(٧) المحرر (٤/٣٥٦)

(٨) التعليل للزيادة

(٩) (الأربعة) الأنسب لتمثيله، ولعلَّهُ يقول بقول الجوهري (سُلَحْفِيةٌ ملحق بالخماسي بالألف، وإنما صارت ياء للكسر قبلها، مثل (بُلَهْنِيَة) انظر (اللسان - سلحف -)

(١٠) أىْ والميم أصليَّة أيضا - بناء على أنهما أعجميان ؛ قال الأشموني ٢/٦٣١ - حلبى : (وزنهما=

الكلام (فَعْيَلٌ)، وقد قيل إنَّ ياء (مَدْيَن) زائدة[(١)]، واشتقاقه من مَدَنَ، يَمْدُنُ - إذا أقام[(٢)] -، ووزنه (فَعْيَلٌ)[(٣)]، وإذا كانتْ الياءُ من هذين الاسمين أصليةً[(٤)]، كان اشتقاق (مَدْيَن) من (دَانَ يَدِينُ)[(٥)] ويكون وزنُه مَفْعَل/٥٧٠/ وتكون الميم زائدةً على هذا القول

والياء في مثل (يَسْتَعُورٌ)[(٦)] أصليَّةٌ، ووزنه (فَعْلَلُولٌ)[(٧)]؛ مثل (عَضْرفُوط)[(٨)]؛ إذْ كانتْ ذواتُ الأربعة [الأحرُف الأصُول][(٩)] لاتلحقُها الزيادةُ من أولها[(١٠)]، إلا مع اسم الفاعِل، واسم المفعول، في مثل (مُكْرِم، ومَضْروب)[(١١)]

وتُزادُ الياء علامة للنَّصْبَ، والجر في التثنية، والجمع؛ نحو (رأيتُ الزيْدَيْنِ، والزيدِينَ)، و(مررت بالزَّيدَيْنِ، والزيدِينَ)

=(فَعْلَلٌ) لا (مَفْعَلٌ) وإلا وجب الإعلال، ولا (فَعْيَلٌ) لفقده في الكلام) أهـ، وهو المعتمد وانظر (البحر ٢٩٧/١).

(١) بناءً على أنَّه عربي.

(٢) اللسان (مدن)

(٣) وهو شاذٌ في مجيئه على بناء مهمل، وقيل هو نادر، (البحر ٣٣٦/٤)

(٤) أيْ والميم زائدة.

(٥) أيْ: ومريم من (رامَ. يريم)، (اللسان - ريم) وانظر (المحرر ٤١٧/٤) قلت والأولى الإعراض عن هذه التلمسات؛ إذ هما أعجميان.

(٦) موضع قبل حَرَّة المدينة، وأيضا البلد البعيد، (ياقوت ٤٣٦/٥، وليس ٢٠٥)

(٧) الكتاب (٣١٣/٤): (وأما (يَسْتَعُورٌ) فالياء فيه بمنزلة عين (عَضْرَفُوط) أهـ وانظر (٣١٨/٤ منه، والمنصف ١٤٥/١، وابن يعيش ١٤٣/٦، ١٥٠/٩)؛ وذهب ابن دُريد إلى أنَّه (يَفْتَعُولٌ) - على زيادة الياء - وأخذه من (سعر)، وهو خطأ؛ إذْ لاوجود لـ (يَفْتَعُولٌ) في كلامهم، انظر (الخصائص ٣٤٠/٣، والمزهر ٨٥/٢ وابن خالويه (ليس ٢٠٥)

(٨) دويبَّة بيضاء ناعمة، وقيل ذكر العِظاء، أو ضرب منه

(٩) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(١٠) ابن يعيش ١٤٩/٩ (حكم الياء كحكم الهمزة إذا وقعت في أول بنات الأربعة، فإنها لايُقضي عليها بالزيادة) أهـ، والقصد في الأسماء واضحٌ

(١١) كأنَّه أخطأ من وجهين: التمثيلُ بالميم، وكلامُهُ في الياء، ومصاحبُتها الثَّلاثةَ، وزيادتها قطع فيها=

فَصْـل

في زيادة النُّون[١]

اعلمْ أنَّ النُّون تُزاد في أول الفعل المستقبل علامةً للمضارعة، في نحو (نَذْهَبُ)، و (نَضْرِبُ)؛ وثانية، في مثل (انفعَلَ[٢]، ومُنْفَعِلٌ) نحو (انطلقَ، ومُنْطلِقٌ)، واشتقاقه من (الطَّلْق)، وتُزادُ في التَّثْنية، والجمع عوضًا عن الحركة، والتَّنوين[٣]؛ في نحو (الزيدَانِ، والزيدُونَ)، وتُزادُ علامةً للصَّرف، وتسمى (التَّنْوين)، ولاتكونُ إلا ساكنةً، في مثل قولك (هذا زيدٌ)، و (رأيت زيدًا) و (مررت بزيدٍ)، ويكون التنوينُ علامة للتَّنكير[٤] في مثل (صَهٍ)، و(مَهٍ)، و(سيبويهٍ) - [إذا أردتَ به سيبويهٍ منكَّرًا][٥] -

وتُزادُ في آخر الفعل المستقبل علامةً للرَّفع، في (تَفْعلانِ) و(تفْعلِينَ)، و(تفعلُونَ)؛ وتُزَادُ - أيضًا - للتَّأكيد خفيفة، وشديدة في الأفعال؛ مثل قوله - [تعالى] في الشَّديدةِ ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾[٦] وقوله - تعالى - ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٧]، والخفيفة مثل قوله - تعالى - ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[٨]، ومثل قوله - تعالى - أيضًا - ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[٩]، فهذه النون في هذه

=والمناسبُ هنا (إلا في الفعل المضارع، نحو يُدَحْرِجُ)

(١) المقتضب ١/١٩٧، والصاحبي ١٥٢ - ١٥٤، والثعالبي ٢٣١، واللسان - نون)

(٢) جعله سيبويه فيه أولا (٤/٢٨٢، ٢٨٣)

(٣) المحرر (٢/١١٠)

(٤) ذاته. (٤/١١٦)

(٥) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) التكاثر ٥

(٧) مريم ٢٦

(٨) العلق: ١٥

(٩) يوسف: ٣٢.

الأفعال زيدتْ للتأكيد(١) لا سوى .

وقد زيدَتْ - أيضًا - [أولًا](٢) في مثل (نَرْجِس) ؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلِلٌ) - بكسر اللام ، فبان أنَّ وزنه (نَفْعِل) ، فالنُّون - إذن - زائدة ؛ لمقابلتها في الوزن مثلَها ، وقد تقدم الكلام على هذا في باب (أمثلة الأسماء)(٣)

وتزاد ثانيةً ، [في](٤) مثل (عَنْبَسٌ)(٥) ، و (عَنْسَلٌ)(٦) ؛ لأنَّه من (العُبوس) ، و (عَسَلانِ الذئب) أيْ عَدْوِه(٧) ، فوزنه (فَنْعَلٌ) ، وكذلك (جُنْدُبٌ)(٨) وزنُهُ (فُنْعُلٌ) ؛ لأنه من (الجَدْبِ) والنُّون زائدةٌ

وقد زيدتْ ثالثةً ، في مثل(٩) (قَلَنْسُوَة) ، وزنها (فَعَنْلُوَةٌ)(١٠) ؛ لأنها من (القَلْسِ)(١١) ، وفي (جَحَنْفَل) ، وزنه (فَعَنْلَلٌ)(١٢) ؛ لأنَّك تقول في جمعه

---

(١) انظر (المرادي ٥/٢٥٩) وما سبق في موضعه (٤/٩٠ - المحرر ومابعدها)

(٢) زدتها بمقتضى منهجه .

(٣) أى الرباعية المجردة (٤/٣٠٤ - المحرر) قال المازني (المنصف ١/١٠٤) : (وإذا جاءتك (النّونُ) على مثال لايكون للأسماء فهى زائدة ؛ لمجيئها على غير الأصول ، وذلك نحو (نَرْجِس) ؛ لأنَّه ليس في الكلام نحو (جَعْفِرٌ) أهـ ، بتصرف ، وقد عدَّه ابن دريد وزنا على (فَعْلِل) ، وإن لم يجئ عليه غير (نَرْجِس) ، وهو مردود ، انظر (المزهر ٢/٦٣ ، والمقتضب ٣/٣١٧ ، والتصريح ٢/٣٦٣)

(٤) زدتها بمقتضى منهجه

(٥) الأسدُ ؛ قال ابن قتيبة : (فَنْعَلٌ من العُبوس) أهـ - (أدب الكاتب ٧٣)

(٦) الناقة النجيبة السريعة (النوادر ٥٤٤)

(٧) الرضي (٢/٣٣٣ ش الشافية) : (- مشتقٌ من العَسَلان ، وهو السُّرعة ، وقال بعضهم - هو كزيدَل من العَنْس) أهـ ، وكذا أورده المصنف في (٤/٣٦١- المحرر) وانظر (الكتاب ٤/٢٦٩ ، ٣٢٠ ، والاشتقاق ص ٧٩ ، والخصائص ١/٢٥٦ ، ٣/٦٦)

(٨) سبق عده له أصليَّ النُّون في (٤/٣٠٣- المحرر) وهما مذهبان فيه كما حررته ، وانظر : (الكتاب ٤/ ٣٢١)

(٩) أى في المسبوقة فيه بحرفين ، وبعدها حرفان ، انظر (الرضي ٢/٣٧٧)

(١٠) الكتاب ٤/٢٧٦ ، والمزهر ٢/٢١

(١١) في المنصف ١/١٠٨ (وقالوا قَلْسَيْتُهُ ، وهو القياس) أهـ .

وانظر : (الاقتضاب ١٣٥ - ١٣٦) ، وفي ياقوت ٤/٣٩٢ : (القلنسوة مايلبس في الرأس وأيضا حِصْنٌ قرب الرملة من أرض فلسطين) أهـ .

(١٢) في المنصف (١/١٣٦) : ([النون] إنْ كانت ثالثة ساكنةً ، والكلمة على خمسة أحرف قُضِيَ=

(جَحَافِلُ)، وكذلك (حَبَنْطَى)[١]، وزنه (فَعَنْلَى)، النُّون زائدة[٢]؛ لأنَّك تقولُ في جمعه (حباطِي)

وتُزَاد رابعةً؛ في مثل (رَعْشَن)، و(ضَيْفَن)[٣]، ووزنهما (فَعْلَنٌ)[٤] واشتقاقهما من (الرَّعَشِ)، و(الضِّيافة)

/ ٥٧١ / وتُزادُ خامسةً؛ في مثل (سِرْحان، وسُلْطَان، وسَكْران)، ووزنه كُلُّه (فَعْلاَنُ)[٥]، وهو مشتقٌ من (سَرَحَ)، ومن (التَّسليط)، و(السُّكْر)، وجميع ماكان بوزن (فَعْلاَنَ) فإنَّ الألف والنُّون فيه زائدتان - عرفتَ الاشتقاقَ أوْ لمْ تعرفْه -، إلاَّ ما ثبتتْ نونُه في الاشتقاقِ[٦] فهي أصليَّة؛ مثل (حَسَّان)، و(سَمَّان) و(تَبَّان)[٧] فإنْ أخذته من (الحُسْنِ) و(السَّمْن)، و(التِّبن)، فالنُّون أصليَّة، ووزنه (فَعَّالٌ) ويُفَتَّشُ له في (الجوهري) في باب (النون)[٨]؛ وإنْ أخذتَهُ من (الحَسِّ، والتَّبِّ، والسَّمِّ) كانت النُّون زائدةً، ويكون وزنُهُ (فَعْلانُ)؛ لأنَّ النُّون سقطتْ من الاشتقاق[٩]، فإذَنْ كانتْ النُّون زائدةً، فَتِّشْ[١٠]،

=بزيادتها، وإن كانتْ على مثال الأصول، وذلك نحو (جَحَنْفل) تَجعلُ النُّونَ فيه زائدة؛ لأنَّها ثالثة ساكنة فهذا وجه، وفيه وجه آخر وهو أنَّ الكثير بمعنى (الجَحْفَل) وهو الجيش الكثير) أهـ.

(١) العظيم البطن، يقال حَبِطَ بطنُه، أىْ عظُم (المقرب ٢/١٤٦)

(٢) الكتاب ٤/٣٢٢، والمقتضب ٤/٤

(٣) الذى يجئ مع الضَّيف من غير دعوة.

(٤) هو ما عليه النُّحاة، وقيل النون فيهما أصلية، فرَعْشَن بناءٌ جاء على حِدَةٍ، ووزنه (فَعْلَلٌ)، وضيفن من (ضَفَنَ) أى جاء إلى القوم حتى يجلس معهم، ووزنه: (فَيْعَلٌ) وقوَّاه ابن جنيّ؛ لهذا؛ ولأنَّ (فَيْعَلًا) أكثر من (فَعْلَن)، انظر (المنصف ١/١٦٧ - ١٦٨، والنوادر ١٧٨، واللسان - ضفن - والمزهر ٢/٢٥٩)

(٥) بالحركات الثلاث على الفاء

(٦) يقصد أصله

(٧) راجع هذا التردد في الاعتبار (٣/٥٦٤- المحرر)

(٨) الصحاح (باب النون فصل الحاء، والسين، والتاء ٥/ ٢١٠٠، ٢١٣٠، ٢٠٨٦) وقد سبقت ترجمة الجوهري في (٣/٣٠٩- المحرر)

(٩) يقصد أصله

(١٠) ص، د: (فتشت) - تصحيف.

لهذا جميعه الذى أوردناه من (سِرْحان، وسُلْطان) وباقي الأمثلة في (الجَوْهرى) على حكم [الحرف الذى قبل][١] الألف؛ كـ (سِرحَان) يفتش له في باب (الحاء)[٢]، و(سُلْطَان) في باب (الطاء)[٣] وباقي الأمثلة على ما بيَّنا، بالحرف الذى قبل الألف

وتُزادُ سادسةً؛ في مثل (زَعْفران)، و(عُقْرُبَان)، ووزنهما [فَعْلَلاَنٌ][٤] و(فُعْلُلاَنٌ)؛ وتزادُ سابعةً، في مثل (عَبَيْثُران)[٥]، ووزنه (فَعَيْلُلاَنٌ) وأكثرُ ماتكون زائدة إذا كانتْ خامسةً، في مثل (فَعْلاَنَ) و (فُعْلاَن)، وفي التَّثنية، والجمع، وفيما[٦] بوزن (انْفَعَلَ)، و(الانفعال)، وإذا كانتْ ثالثةً ساكنة[٧]، في مثل (شَرَنْبَثٌ)[٨] و (جَحَنْفَلٌ)[٩]، و (غَضَنْفَرٌ)[١٠] ووزنه[١١] (فَعَنْلَلٌ)

وأمَّا النُّون من (نَهْشَل)[١٢] فهى أصليَّة، ووزنه (فَعْلَلٌ)[١٣]؛ لأنه مُشْبِهٌ لوزن (جَعْفَر)، ولم تَجِد فيه من معنى الاشتقاقِ شيئًا[١٤]

---

(١) التكملة من (د) وحاشية (ص)، وانظر (مقدمة الصحاح ١/١٢٠، ١٢٦)

(٢) الصحاح (باب الحاء فصل السين ١/٣٧٥)

(٣) الصحاح (باب الطاء فصل السين ٣/١٢٣٣).

(٤) زدته في الأصل منعا للإيهام، ولعله سقط من الناسخ، والعُقْرُبان - بضم الفاء واللام - ذكر العقارب، راجع (الكتاب ٤/٢٩٦، وليس ١٩٧، وديوان الأدب ٢/٨٠ / ٨٢)

(٥) تقدم في (٤/٣٣١ - المحرر)

(٦) زدت الواو على النص، فهى لازمة.

(٧) أى وبعدها حرفان - على مامر (الصفحة قبل السابقة) وانظر (الأشموني ٢/٥٧٣ - حلبي)

(٨) القبيح الشَّديد، وقيل: هو الغليظ الكفَّين والرِّجلين، وأيضا الأسدُ

(٩) الغليظ، وأيضًا: الغليظ الشفتين

(١٠) الغليظ الجثة، وأيضًا الأسدُ

(١١) زدت الواو على النص، فهى لازمة

(١٢) المسنّ، واسمٌ من أسماء الذئب، ومن أسماء الرُّجَيل (ديوان الأدب ٢/٢٩)

(١٣) الكتاب (٤/٣١٩)، وقال الزجاج (ما لاينصرف ص ١٧) (إنَّ نَهْشَلًا (فَعْلَلٌ) ولا يُحْكَم بأنَّ النون زائدة إلا بثبت وقد ذكر بعض النَّحويِّين أنَّ (نَهْشَلًا) يجوز أن يكون (نَفْعَلٌ) وهذا غلطٌ) أهـ وانظر (مفتاح العلوم ص ١٢)

(١٤) يريدُ أن النون باقيةٌ في أصل الاشتقاق، فهى أصليَّة، وفي تعبيره شئٌ؛ قال ابن جني (المنصف==

فَصْل
في زِيادَةِ المِيم[1]

اعلمْ أنَّ الميم تُزَاد أولًا ، علامةً لاسم الفاعل ، ولاسم المفعول ؛ في نحو (مَضْروبٌ ، ومُكرَمٌ ، ومَفعُولٌ ، ومُقَام ، ومُرَاد) وما أشبهَ ذلك ، وهو كثيرٌ مطَّرد في اسم المفعول من كلِّ فعل ثلاثيٍّ ، أو رُباعيٍّ ، أوْ خُماسيٍّ ، أوْ سُدَاسيٍّ - كما تقدم - وفي اسم الفاعل من كل فعل رُباعيٍّ ، أو خماسيٍّ ، أو سُداسيٍّ ؛ مثل (مُخرِج ، ومُنْطلِق ، ومُستخرج ، ومُسالِم) ؛ وكذلك تُزادُ في (مَفْعَل) ؛ نحو (المَخْرَج ، والمَقام) وكذلك الميم في (المُحَصَّب[2] ، والمُخَيَّم) زائدة ، ووزنهما (مُفَعَّلٌ) - بالتشديد[3]

ومواضعُ زيادَتِها مُطَّرِدةٌ في أول الكلام في خمسةِ أشياء ، وهى المصدر[4] ، واسم الزمان / ٥٧٢ / والمكان ، واسم الفاعل ، فيما زاد على الثَّلاثة ، - واسمُ المفعول من جميع الأفعال[5]

ولمَّا اضطردت زيادتُها أولًا حملتَ ما تجْهَلُ اشتقاقه على ما علمتَ اشتقاقَهُ ؛ ألا ترى أنَّهُمْ حكموا في ميم : (مَنْبِجَ)[6] - وهو اسم بلد - أنَّها زائدة

=١/١٠١) (والاشتقاق يدل على أنَّ النون في (نَهْشَل) أصلٌ وذلك قولهم نَهشَلتْ المرأة إذا أسنَّتْ ، ونَهْشَلتُ : فَعْللْتُ ، فالنون في (نَهْشَلٍ) فاء بمنزلتها في(نَهْشلت) ، وليس في الكلام نَفْعَلْتُ) أ هـ بتصرف ، وانظر (الاشتقاق ص ٤٣ ، والمزهر ٢/٢٥٩) .

(١) الكتاب ٢٧٢/٤ - محقق

(٢) موضع رمى الجمار بمِنىً ، وكان منزلًا ينزله رسول اللَّه -ﷺ- (اللسان حصب ، وشواهد التوضيح ص ٣٤) .

(٣) ص ، د (للتشديد) - باللام - تصحيف

(٤) أي الميميّ

(٥) وكأنَّه سَهَا عن اسم الآلة ، وانظر (الكتاب - ذاته)

(٦) -بفتح الميم ، وكسر الباء - مدينة في سورية ، مركز قضاء (مَنْبج) محافظة حلب (المنجد ٦٨٦ - اعلام -) ؛ قال ياقوت (٥/٢٠٥) : (هو بلدٌ قديم وما أظنه إلاَّ رُوميًا . . وذكر بعضهم أنَّ أول من=

كأنَّ[١] أصلهُ من (نَبَجَ) حملًا على الأكثر[٢]، ولأنَّ بعدَها ثلاثةَ أحرُفٍ أصُول، ولاتكون الميمُ مع ثلاثةِ أحرُفٍ أصولٍ إلاَّ زائدةً، وليس - أيضًا - في كلامهم ماهو على (فَعْلِلٍ) - بكسر اللَّام[٣] فلذلك كانت زائدةً من كل وجه، ويُفتَّشُ لها في (ضياء الحلوم[٤]) في باب: (النون، والباء)

ولا تُزادُ الميم في وسط الكلمة، ولا في آخرها إلا بدليل[٥]؛ مثال ذلك (دُلامِصٌ) الميم زائدة، ووزنه (فُعَامِلٌ)[٦]؛ لأنه مشتق من معنى[٧] (الدَّلِيص)[٨] - وهو البريقُ - ويقال (دِرْعٌ دِلاصٌ) - للبرَّاق[٩]، ومثل ذلك

=بناها (كسرى) لما غلب على الشام، وسماها (مَنْ بِه) أى أنا أجود، فعُرِّبت فقيل له مَنْبِج) أهـ، وانظر (ديوان الأدب ٢٨٨/١)

(١) ص، د (لأن) - وهو سهو؛ فليس عليه كلامه.

(٢) أى، ولا اشتقاق فيه، وإنما هو من حمل المجهُول على المعلوم، قال الرضي (٣٧٣/٢ ش الشافية) (فمنْبِج محمول في الزيادة على (مَقْتل، ومَضْرب حملَ المجهول على المعلوم) أهـ، وفي (٣٦٤/٢ منه) (إلحاقًا للفرد المجهول حالُه بالأعمِّ الأغلب)أهـ وانظر (الكتاب ٤/ ٣٠٨ وابن يعيش ١٥١/٩)، وجوَّز بعضهم أن يكون اشتقاقه من (نَبَج، يَنْبِجُ): إذا قعد في النَّبَجَة، وهى الأكمة، فالموضع (مَنْبِج، أو من (نَبَجَ الكلب ينبِجُ) مثل (نَبَحَ) - وزنا ومعنى - (ياقوت ٢٠٥/٥، واللسان - نبج) وهو بعيد، لما عرفنا من أصله العجميّ

(٣) ابن الخباز (الغرة ص ٢١٤): (وهى في (مَنْبج) زائدةٌ؛ لأنَّ أصالتَها تُفْضِي إلى مثال (جَعْفِر)، وهو معدومٌ) أ هـ وانظر (المحرر ٣٤٧/٤ وحواشيها)

(٤) انظر ما سبق في (٣٠٤/٤- المحرر)

(٥) المبرد (المقتضب ١٩٧/١): (فإنْ وقعتْ غير أول لم تزدْ إلا بثبَت) أهـ وابن يعيش (١٥٣/٩) (ولا تزادُ حشوًا، ولا أخيرا إلاَّ على نَدْرَةٍ وقلّة، فإذا مرَّ بِكَ شئ من ذلك فلا تقْضِ بزيادتها إلا بِثَبَتٍ من الاشتقاق؛ لقلة ماجاء من ذلك) أ هـ.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٧٤، ٣٢٥، وقال ثعلب (٣٠٥/١ - المجالس) (الدُّلامِص البيضة، أخذت من (دَلَصَ يَدْلُصُ) والميم زائدة يزيدون الحرف على الحرف) أهـ. وجوَّز المازني أنْ يكون (دُلامِصٌ) من الأربعة جاء بمعنى الثلاثي، فوزنه (فُعَالِلٌ) وعليه الفارابي، فالميم أصل، والراجح الأول، راجع (المنصف ١٥١/١، وديوان الأدب ٥٨/٢ والمرادي ٢٥٠/٥)

(٧) لعلَّ كلمة (معنى) مقحمة، فالسياق بدونها مستقيم

(٨) ص، د (الدلص) - تصحيف، وما أثبتُّ الصواب، (اللسان، والمنجد)

(٩) في الأساس (دلص): (درع دِلاصٌ، ودُلاَمِصٌ، . ملساء براقة) أهـ، وقد ذكَّره المصنف، وهو=

(هِرْماسٌ) - في صفة الأسد - وهو مشتقّ من (الهَرْسِ) وهو الدَّقّ، فالميم زائدةٌ، ووزنُهُ (فِعْمالٌ)[١]

ومثال زيادتها آخرًا، وهو قليل[٢]، في مثل قولهم (سُتْهُمٌ) - في صفة كبير الاست -، و(زُرْقُمٌ)؛ لأنّه من الزرقة[٣]، ووزنه (فُعْلُمٌ)، ومثل ذلك (شَدْقَمٌ)، و (بَلْعَمٌ) - في صفة الأشْدقِ، وكثيرِ البلع - ووزنه (فَعْلَمٌ)[٤]

وأما مواضعُ كون الميم أصليَّة، فَمَعَ الرُّباعيّ[٥]، ومع مايقوم عليه دليلٌ من اشتقاقٍ؛ مثال ذلك الميم في (مِعزَى) أصلية، ووزنه (فِعْلى)؛ لأنك تقول فيه (ماعِزٌ) و (مَعْز)[٦]، فلما سقطت الألف من الاشتقاق علمتَ أنَّ الألف زائدة، وأنَّ الميمَ أصليَّة؛ لأنَّ الاسمَ بقى على ثلاثة أحرُفٍ

والميم في (مَنْجَنيق)[٧] أصليةٌ؛ لأنك تجمعه على (مَجانِيقَ) - بحذف النُّون[٨]، وهى النُّون الأولى - فأمَّا قول بعضهم (جَنَقُونا بالمَنْجَنِيق)[٩] فليس فيه

=صواب، وإنْ كان الأكثر تأنيثه، كما مرَّ في المحرر (٢٧٠/٢) وكلفظ الزمخشري السابق.

(١) وهو المشهور والمنصور من الخليل والأصمعي والعامة، وجوَّز المازني أنْ يكون من رباعيٍّ بمعنى الثلاثيّ، وليس مشتقًّا منه، فوزنه (فِعْلالٌ) انظر (المنصف ١٥٢/١، والمزهر ١٦/٢ والرضي ٣٣٤/٢، والفارابي ٧١/٢).

(٢) الكتاب ٢٧٣/٤، ٣٢٥.

(٣) المرادي (٢٥١/٥)، والذكر والأنثى في ذلك سواء، قال الراجز:

لَيْستْ بِكَحْلاءَ ولَكِنْ زُرْقُمُ ولاَ بِرَسْحَاءَ ولكنْ سُتْهُمُ

راجع (اللسان - زرق، زلل -، والإبدال ١٤٧ - ١٤٨، والصاحبي ١٥٢)

(٤) اللسان (بلعم، وشدق، وشدقم)، والمزهر ٢٥٧/٢، والثعالبي ٢٣١

(٥) أى في اسم جامد غير مشتق؛ نحو: (مَرْزَجُوشٌ - نبت -، ووزنه (فَعْلَلُولٌ) أما في المشتق فهى زائدة، نحو: (مُزخرِف ومُدحرِج) وانظر (ش الشافية للرضي ٣٦٣/٢)

(٦) سيبويه ٣٠٨/٤: (فالميم من نفس الحرف؛ لأنك تقول: مَعْزٌ، ولو كانت زائدة لقلت عِزَاءٌ) أهـ، وانظر (ابن يعيش ١٤٧/٩، والمنصف ١٣٢/١)

(٧) آلة حربية كانوا يرمون بها الحجارة - (يونانية) - - (المنجد - جنق)

(٨) أى وبقاء (الميم)، وهو دليل الأصالة

(٩) أى رمونا به، حكوه عن أبى زيد (المزهر ١٣٥/١، واللسان - جنق).

دليل على زيادة الميم ؛ لشذوذ هذه الرِّواية[١] ؛ وقد قال بعضهم بزيادتها ، ووزن مَنْجَنِيق (فَنْعَلِيلٌ)[٢] - إذا قلنا إنَّ الميم أصليَّة ، وإذا قُلنا إنَّها زائدةٌ كان وزنَه (مَنْفَعِيلٌ)[٣] - على رواية (جَنَقُونَا)

وكذلك المِيمُ في (مَنْجَنُون)[٤] أصليَّة ، ووزنه (فَنْعَلُولٌ)[٥]

---

(١) في المزهر (ذاته) قال القشيري في رواية أبى زيد : (ولم أرَهَا لغيره) أ هـ .

(٢) الكتاب ٤/٢٩٣، ٣٠٩

(٣) ص ، د (مَفْعَلِيلٌ) وهو تصحيف ، والمثبتُ من المصادر ؛ قال ابن الحاجب (ش الشافية ٢/٣٤٤ - أصل) (وأما مَنْجَنِيقٌ ، فإن اعتُدَّ بجنقونا فمنْفَعِيلٌ ، وإلا فإنْ أُعتُدَّ بمجانيق ففَنْعَلِيلٌ) أ هـ وانظر (المنصف ١/١٤٨ ، وابن يعيش ٩/١٥٢) قلت ولاداعي لهذه الجُهود غير القائمة على أساس ، وقد عرفنا أنَّ الكلمة يونانية ، فلا وزن لها ؛ قال السيُّوطى (الأشباه ١/٦٣) (اختلف في وزن الأسماء الأعجمية ؛ فذهب قوم إلى أنها لاتوزن ؛ لتوقّف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، وإنَّما يُعْرَفُ ذلك بالاشتقاق ، ولا يتحقّق لها اشتقاق ، فلا يتحقق لها وزن كالحرف ، وقال قوم إنها توزن ، ولايخفي بُعدُه ، لتوقّف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، ولا يتحقّق ذلك في الأعجمية) أهـ وانظر (المنصف ١/١٢٧) ، أما مستندهم على نحو (مجانيق ، وَجَنقُونا) فلا دليل فيه على أصالة أو زيادة ، وإنَّما هو داعى استعمال ؛ قال الفراء (هم إذا اشتقّوا من الأعجميّ خلطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم ، فقولهم جنقونا من معنى المنجنيق ، لا من لفظه) أ هـ نقله ابن جني في (المنصف ١/١٤٨) ، وهذا ما أراه مأخذًا مقبولًا

(٤) الدولاب التى يستقى عليها

(٥) لسيبويه فيه مذهبان أحدهما أنه (فَعْلَلُولٌ) والثاني أنَّه (فَنْعَلُولٌ) (الكتاب ٤/٢٩٢) وحكاهما السُّيوطي عن أبى حيان (٢/٩ - المزهر)

قُلْتُ والمتَّجه عند النحاة الأولُ ، إذْ الدائرة تقتضي إما أصالة الميم والنُّون معًا ، أو زيادتهما معًا أو زيادة إحداهما ؛ فلا يُحكم بزيادة الميم ؛ لعدم (مَفعَلُول) ولا بزيادة النُّون ؛ لقول العرب (مناجين) ولا بزيادتهما معًا ، لقصر ذلك على الاسم المشتق من الفعل ، نحو : (مُنْطَلق) ، فبقى القول بأصالتهما معًا ، (انظر ابن يعيش ٩/١٥٢ ، والخزانة ٤/١٣٣ ، والدرر ١/٩٤) ، وأقول أيضًا إذا كانت مجهولة الاشتقاق ، فالأولى اعتبارهما أصلين ؛ إذ ليست إحداهما أولى بالزيادة من الأخرى ، وانظر ما علَّقتُه في الكلمة السابقة ، وأيضًا فقد أثبت البحث أنَّها فارسية انتقلت إلى اللاتينية والفرنسية والإنجليزية ؛ كما انتقلت إلى العربية وهى في اللاتينية Mangonallus وفي الفرنسية Mangonneau وفي الإنجليزية Mangonel فقد علمتَ إسراف النُّحاة في محاولة إخضاعها لضابطهم ، انظر (في علم اللغة التاريخي - البدراوي زهران ص ١١٨ ، ومعجم الألفاظ الفارسية ص ١٤٦) .

وكذلك الميم في (مِرْجَل)، - لضربٍ من ثياب الوَشْي[١]، أصليَّة، ووزنه (فِعْلَلٌ)، والدليل على ذلك قول العجَّاج[٢]

(٢٥٤) بِشِيَةٍ كَشِيَةِ المُمَرْجَلِ[٣]

والمُمَرْجَل، وزنه / ٥٧٣ /: (مُفَعلَلٌ)، ولا يُقال (مُمَفْعَلٌ)؛ لأنَّه ليس في كلامهم ما هو على هذا الوزنِ.

فَصْل

في زيادة التَّاء[٤]

اعلمْ أنَّ التاء تُزَادُ في أول الفعل [المستقبل][٥]، للمخاطب[٦]، نحو (تَذْهبُ)، و(تَخرجُ)، وللمؤنَّث الغائب، نحو (هِنْدُ تذهبُ)، و(دَعْدُ تخرجُ)، ووزنه: (تَفْعلُ)؛ لأنه من (ذهب، وخرج)

وتزاد علامة للتأنيثِ في نحو (قامتْ) و(خرجتْ) و(فاطمةُ) و(عائشةُ)،

---

(١) لفظُ سيبويه، وفي اللسان (مرجل): (المرَاجل ضربٌ من بُرودِ اليمن) أهـ وفي (أمالي الزجاجي ص ١١٣): (وثياب المراجل، ثياب مخططة تُعْمَلُ باليمن، ويقال إنَّ المراجل موضع هناك تُعمَل فيه الثياب فنُسِبت إليه) أهـ، وانظر (شواهد الشافية ٢٨٦)

(٢) من أرجوزة في مدح يزيد بن معاوية (الديوان٢/٤٥ - مجموع أشعار العرب، والكتاب٤/٣١١، واللسان رجل، ومرجل، وش الشافية ٢/٣٣٧، وشواهدها ٢٨٥)

(٣) ص، د: (شِيَة) - بدون الباء - تصحيف، والمثبت من السوابق والوزن يقتضيها من اللغة: (الشِّيَةُ): اختلاف اللون، (المُمَرْجَلُ) ضرب من ثياب الوشْي تصنع بدارات كأشكال المراجل.

والبيت: من بحر الرجز المشطور

والشاهد: كون الميم في (مِرْجَل) أصلية على ماهو مذهب سيبويه، بدليل قوله (ممرجل) ووزنه: (مُفَعْلَل)، ولو كانت زائدةً في (مِرْجل) لكان (مُمَرْجَلٌ) مُمَفْعَلًا ولانظير له، وغير سيبويه يزعم أنَّه (مُمَفْعَلٌ) وأنَّ ميميه زائدتانِ، كأنَّهُ من باب تَمَدْرَعَ وتَمَسْكَنَ

(٤) المقتضب ١/١٩٨، والتسهيل ٢٩٥

(٥) من (د)، وحاشية (ص)

(٦) ص، د: (المخاطب) - تصحيف.

وهى تاء عند البصريِّين[١]، وإنما تكتب هاء ؛ لأجلِ الوقف

وتُزادُ في مثل (مَلَكُوتٌ)، و (جَبَرُوتٌ)؛ لأنه مشتقٌّ من (المِلْك) و(الجَبْرِيّة)[٢]؛ فوزنه (فَعَلُوت)

وتُزادُ في جمع المؤنَّث السالم؛ في مثل (الهِنْدات)، و(الزَّيْنَبات) وما أشْبَه ذلك

واعلمْ أن أكثر زيادتها لايكون إلاَّ في أول الكلمة وآخرها، ولاتكاد تُزادُ حشْوًا

ومن زيادتها أولا-أيضًا- [زيادتُها][٣] في (التَّفعُّل)؛ مثل (التَّكرم)؛ لأنه من (الكرم) و (التَّفْعِيل)؛ مثل (التَّكليم)؛ لأنه من (كَلَّم) و: (التَّفاعُلِ) مثل (التَّضارُب)؛ لأنَّه من (الضَّرب)، و (التَّفَعْلُلِ) مثل (التَّدحْرُج)؛ لأنه من (الدَّحرجة) و: (التَّفْعالِ)؛ نحو: (التَّضرابِ) و(التَّقْتال) و(التكذَابِ) و(التَّجْواب)؛ لأنه من (الضَّرب، والقتل، والكَذِب، والجَوْب) وهى زائدةٌ في مثل (تَنْضُب)[٤]؛ لأنه من (نَضَبَ) وقد تقدم[٥]

وتكون - أيضًا - زائدة في مثل (تُرْتُب)[٦]؛ لأنَّه من الرتبة[٧]، وكذلك في (تَتْفُل)[٨]، التاء الأولى زائدة، لأنَّه ليس في الكلام [ما][٩] بوزن (فَعْلُل)[١٠] -

---

(١) راجع (المحرر ٢/٢٥٠)

(٢) لفظ سيبويه (الكتاب ٤/٣١٦ - محقق)، وانظر (مجالس ثعلب ١/١٥٨، ومعاني الزجاج ٢/٢٩١، والطبري ٥/٤١٩)

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قريةٌ من أعمال مكة، بأعلى نخلة، فيها عين جارية، ونخل، (ياقوت ٢/٤٩)

(٥) المحرر (٤/٣٠٥ وحواشيها)

(٦) بضم التاء الثانية، وفتحها الشئُ المقيم الثَّابتُ، وبالفتح العبدُ يتوارثه ثلاثة، وبالضَّم: العبد السوء، (لسان - رتب)

(٧) فدليلُ الزيادة الاشتقاق، وأيضًا عدمُ النَّظير على لغة فتح التاء -، كما هو عند سيبويه؛ لعدم (فُعْلَلٍ) وحمل لغة الضَّم عليها، وراجع (الكتاب ٤/٢٧٠، ٣١٥، ٣١٦، وليس لابن خالويه ٣٧٤)

(٨) الثعلب أو جروه

(٩) زيادة يلتئم بها السياق.

(١٠) الزجاج (مالاينصرف ص ١٧) والمقرب ٢/١٤٧، والمنصف ١/١٠٥ وابن يعيش ٦/١٦١٧، ==

ضم اللّام، وفتح الفاء -؛ وكذلك هى في مثل (تُدْرَأ)[١]، زائدةٌ، لأنَّه من (دَرأْتُ)[٢]

ولم تزد ثانية قَطُّ[٣]، وزيدت ثالثة زيادةً مطَّردة في مثل (اقتَدَرَ، واكتَسَبَ)[٤] و(مُقْتَدر، ومُكتسب)؛ لأنه من (القدرة والكَسْب) وكذلك في (استخرَج، ومُستخرج، واستنبأ، ومُستنبِئ)، فالتاء زائدةٌ ووزنُه (استفعلَ ومُسْتفعِل) وكذلك الألفُ والسِّين من (استخرجَ)، و(استنبأ) والميم والسين من (مُستخرِج، ومُسْتنبِئ) زوائد؛ لأنَّهُ مأخوذٌ من(الخُروج) ومن (النَّبَأ) وكذلك التاء في: (عِزْويت)[٥]، و (عِفْريت) زائدة[٦]، لأنه من (عَزا، يعزُو)، ومن (العَفَر)[٧]، وهو التُّراب، وكذلك هي في (رَغَبُوت) و(رَهَبُوت) زائدة[٨]؛ لأنَّه من (الرَّغبة)، و(الرَّهْبة)، وكذلك هى في (عَنْكَبُوت) زائدة؛ لأنَّهم قالوا في معناه (عَنْكَبَاءُ) وفي الجمع (عَنَاكِبُ)[٩]

=١٥٨/٩، ولغاته فيهن، واللسان - تفل -)

(١) الرَّجل الشَّديدُ الدَّفع في الخصومة وغيرها

(٢) وأيضا لعدم (فُعْلَلٍ) عند سيبويه، وانظر السوابق

(٣) يريد بعد فاء الكلمة.

(٤) عدها سيبويه وكثيرون في هذه الصورة ثانية، دون اعتبار لهمزة الوصل عدًّا؛ قال سيبويه (٢٨٣/٤) (ولا تلحق التاء ثانية، والذى قبلها من نفس الحرف إلا في (افْتَعَلَ) أهـ وانظر (٢٨٤/٤) منه (والمنصف ٧١/١ وسر الصناعة ١٧٤/١ - ١٧٥، والصاجبي ١٣٨ - ١٣٩) وكلٌّ صوابٌ

(٥) المحرر (٣٤١/٤).

(٦) الكامل (٨٨/٢ بيروت): (التاء في: (عِفْريت) زائدة، وهو ملحق بقِنديل) أهـ وانظر (المزهر ١/ ٥٩٩، والتبيان ١٠٠٩)

(٧) في المخصص ٣٧/١٤: (فعِفريت فِعْليتٌ، من العِفر - يريدون به شديد العَفَارة، ويمكن أن يكون (عِفْريتٌ) فِعْليتا من العَفَر، وهو التُّراب، كأنه شديد التعفير لغيره، أى التمريغ) أ هـ والعَفَارة: الخبث والنُّكر

(٨) ابن جني (المحتسب ٢١٨/٢): (زادُوا الواو والتَّاء للمبالغة بزيادة اللَّفظ) أ هـ وانظر (معاني الزجاج ٢٩١/٢، وفصل المقال ٥٦، ومجمع الأمثال ٢٥/٢)

(٩) سيبويه ٣١٦/٤: (لأنهم قالوا عَنَاكِبُ، وقالوا: العَنْكَباء، فاشتقوا ماذهبتْ فيه التاء) أ هـ. وانظر: (البحر ١٥٢/٧، وياقوت ١٦٢/٤).

فَصْـل

فِي زيادة الهَاء

اعلمْ أنَّ زيادة الهاءِ قليلةٌ

وهى تُزادُ في الوقف[١] /٥٧٤/، [كما][٢] في قوله - تعالى - ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[٣] فزيدتْ الهاء للوقف[٤]، وتسمي هاءَ السَّكت، وكذلك الهاء زائدةٌ في قوله - تعالى - ﴿مَالِيَهْ﴾[٥] و (مَاهِيَه)[٦]، و ﴿كِتَابِيَهْ﴾[٧]؛ وفي النُّدْبَة، مثل [٨] (وازيداهْ)، (واعمراهْ)[٩]؛ وتُزاد - أيضًا - فيما كان على حرف واحدٍ من الأفعال[١٠]، مثل (عِهْ، وقِهْ، وشِهْ)؛ لأنَّ الحرف الواحد لايقوم بنفسه[١١] فزادوا عليه الهاء للوقف؛ إذ لابد من حرف يُبْتَدَأُ به، وحرفٍ يُوقَف عليه، فإذاوصلت الكلام حذفتَ الهاء؛ فتقول (عِ الكلامَ)، و (قِ زيدًا)، و (شِ الثَّوب)، وقد تزاد الهاء عوضا من الحركة، في مثل (أهْراقَ[١٢] الماء،

---

(١) راجع المحرر (١٣٨/٤)

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(٣) راجع المحرر (١٣٩/٤)

(٤) أنكر ابن هشام عدَّهم الهاء في نحوه من حروف الزيادة؛ لأنَّها كلمة برأسها، وليست جزءً من غيرها، (التصريح ٣٦٣/٢)

(٥) راجع (المحرر (١٣٩/٤)

(٦) راجع (المحرر (١٣٩/٤)

(٧) الحاقة ١٩، وانظر (المحرر ٤٣٩/٢، ١٢٦/٤)

(٨) العبارة في (ص، د) (وفي مثل الندبة)، وهو سبق خاطر

(٩) المحرر (٢٢٢/٣، ١٠٤/٤)

(١٠) ذاته (٢٤١/٤)، وانظر (الكامل ٦٤/٢، بيروت، والثعالبي ٢٣٢، وقال الطبري (٤٦٢/٥) (إنَّ ذلك هو ممَّا لم يكن فيه شكٌ أنَّه من الزوائد، وأنَّه ألحِقَ على نية الوقف) أ هـ.

(١١) كأنَّه يعنى فيه الزيادة الواجبة، أما ما بقى على حرفين فالزيادة جائزة فيه، انظر (المرادي ٥/ ١٧٧)

(١٢) ص، د: (هراق) - بدون الهمزة - تصحيف؛ إذ هى فيه بدل من الهمزة، وفي المثبت للعوض=

يُهْرِيقُ) أصل الفعل (أراقَ، يُريقُ) فأتى بالهاءِ عوضًا عن حركة العين، وهى الألفُ[١]

واعلمْ أنَّ زيادة الهاء أَوَّلًا قليلة[٢]، وقد زيدتْ في مثل (هِرْكَوْلة)[٣] - وهى العظيمة الأوراك- وكذلك هى زائدة في (هِجْرَع)[٤] و (هِبْلَع)[٥]؛ لأنَّه من (الجَرَعِ)[٦]، و(البَلْعِ)، وزنهما (هِفْعَلٌ)[٧]

=كما يأتي، (وانظر الكتاب ٤/٢٨٥ والاقتضاب ٢٣٨، ٣٢٧، واللسان - هرق -)

(١) يقصد الآنَ، ومفهُومه قبل القلب، وقد نصَّ عليه ابن جنى في (سر الصناعة ١/٢١٣)، وذهب السهيلي (الروض الأنف ٣/١٣١) إلى أنَّ الهاء في(أهراقَ) مبدلةٌ من الهمزة أيضًا كما في (هَرَاقَ) وقد جُمِعَ فيه بين العوض والمعوض، كما في (يَمَانِيّ) وانظر مايأتي في (أسطاع)

(٢) ص، د: (قليل) - تصحيف، والمثبت المناسب

(٣) ورد في قول الأعشي (المعلقات العشر ١٨٤، والاشتقاق ١٠٦):

هِرْكَوْلَةٌ فُنُقٌ دُرْمٌ مَرَافِقُهَا كأنَّ أخْمَصَهَا بالشَوْكِ مُنْتَعِلُ

وانظر الآتي.

(٤) وردا في قول رؤبة (الديوان ٩٠ - مجموع أشعار العرب):

أسْعَرَ ضَرْبًا أوْ طُوَالًا هِجْرَعَا

والشَّدُّ يُذْرِي لاحِقًا وهِبْلَعَا

والهِجْرع الأحمق المجنون، والطويل الأعرج، والهِبْلعُ الأكُول، والعظيم اللَّقم

(٥) ذاته

(٦) - بفتحتين - المكان السهل، والرملة التى لاتنبت شيئًا

(٧) القول بزيادة الهاء في الثلاثة هو قول الخليل والأخفش، وقوم؛ قال ابن يعيش (١٠/٥) (وماذهب إليه الخليل سديد؛ لأنَّ الاشتقاق إذا شهد بشئ عُمِلَ به، ولا التفات إلى قلته)أهـ وذهب سيبويه والأكثرون إلى أصالتها قال ابن جنى (المنصف ١/٢٥ - ٢٦) (والصَّواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة، وهو المذهب الذى عليه أكثرُ أهل العلم، وإنْ كان في (هِجْرَع، وهِبْلَع، وهِرْكَوْلة) من معنى ما لا هاء فيه، ولكن على أنْ يكون لفظه قريبًا من لفظه ومعناه كمعناه هربًا من أنْ تجعل الهاء زائدة في أول الكلمة، وليس موضعُ زيادتها أول الكلمة، إنَّما موضُعها أنْ تقع آخرًا، فهذا مايحتملُ القياسُ عندي، والقولُ الأول له وجه أيضا) أهـ، وانظر (الكتاب ٤/٢٨٩، والاقتضاب ٢٧٦، ومجالس ثعلب ٤٥٧، والمرادي ٥/٢٦٣، والأشموني ٢/٥٧٦ - حلبى، والمزهر ٢/٦٤، والمفتاح ١٢، واللسان - هبلع، وهجرع، وهركل، والصبان ٤/٢٧١).

فَصْـل

في زيادة السِّين

اعلمْ أنَّ السِّين تُزَاد في مثال (استَفْعَلَ) - أينَمَا كَانَ[١] - ؛ مثل (استخرجَ) و (مُستخرج) و (استرهَنَ) و (مُسترهن) و (استرهان) ؛ و (السين) قليلة الزيادة وتُزادُ في (أسْطَاعَ[٢]، يُسْطيعُ)، أصله (أطَاعَ)، [فزيدت السِّين عوضًا من حركة الألف][٣]، وقد قيل - أيضًا - (استخَذَ فلانٌ أرضًا)، وفيه وجهان

أحدُهما أنَّ أصله (اتَّخَذَ) - بوزن (افْتَعَل) -، فأُبْدِلَت التاءُ الأولى سينًا، فصار (استَخَذَ)[٤]

والوجْهُ الآخر أنْ يكونَ أصلُه (استَتْخَذ) - بوزن (استفعل) فحُذِفتْ إحدى[٥] التاءين تخفيفًا، فصار (اسْتَخَذَ) - كما ترى - بوزن (اسْتَعَل)، والمحذوف التَّاءُ التى هى (الفاءُ)[٦] يُفَتَّشُ في (الضِّياء)[٧] في باب (التَّاء والخاء)

---

(١) المبرد (المقتضب ١/١٩٨) : (وأما السِّين فلا تُلحق زائدة إلا في موضع واحدٍ وهو (استفعل، وما تصرَّف منه) أ هـ.

(٢) في (ص، د) - بهمزة الوصل، وهو تصحيف ليس كلامه عليه ؛ إذ عليه يكون الأصل (استطاع) حذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقربها من الطاء، انظر (الخصائص ١/٢٦٠، وسر الصناعة ١/ ٢١٠، ٢١٣، والبحر ٦/١٥٦)

(٣) أى العين قبل القلب ؛ قال سيبويه (٤/٢٨٥) (جعلوا العِوضَ السين) أ هـ، قال ابن يعيش (١٠/ ٦) (هذا رأىُ سيبويه، وقد ردَّه أبو العباس وقال إنَّما يعوض من الشئ إذا كان معدومًا، والفتحة ههنا موجودة، وإنما نُقِلَتْ من العين إلى الفاء، ولا معنى للتَّعويض عن شئ موجود وهذا لايقدح فيما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنَّ التعويض إنَّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألبتة) أ هـ، والتتمة من د، وحاشية ص بخط ناسخها

(٤) سيبويه (٤/٤٨٣) : (كأنَّهم أبدلوا السِّين مكان التاء في (اتَّخذ) وإنما فُعِلَ هذا كراهة للتضعيف) أ هـ وانظر (ش الشافية ٣/٢٩٤)

(٥) (إحدى) بين السطرين في (ص) وكلامه على الثانية (الفاء) - كما يأتي

(٦) راجع الوجهين في : (اللسان - أخذ، وتخذ، والمنصف ٢/٣٢٩، وسر الصناعة ١/٢٠٩ والأشباه ١/١٠٩)

(٧) انظر المحرر (٤/٣٠٤)

ومن العرب[١] من يزيد على كاف المؤنَّث سينًا[٢] ؛ فيقول (أكرمُتكِسْ) و (مررتُ بِكِسْ) ، و : (نزلتُ عليكِسْ) ، فليس لها معنىً إلاَّ الوقف[٣]

فَصْل

في زيادة اللَّام

اعلمْ أنَّ اللَّامَ قليلةُ الزِّيادة[٤] ، زيدت في مثل (عَبْدَل)[٥] ، وزيدت في (أولالِك) ، وأصلُه (أولاَكَ) وكذلك (هُنالِكَ) ؛ لأنَّ أصله (هُنَاكَ) وقد زيدت أيضًا في (زَيْدل) ؛ لأنَّ أصله من (الزِّيادة) ، وقد زِيدتْ في (فَيْشَلَة) ، ووزنها (فَعْلَلَةُ) ، يفتش لها في (الضِّياء)[٦] في باب (الفاء ، والياء) ؛ لأنها (فَيْشَةٌ) ؛ قال الراجز[٧]

/٥٧٥ (٢٥٥) وَفَيْشةٍ لَيستْ كَهَذِي الفَيْشِ مَمْلُوءَةٍ مِنْ خُرُقٍ وَطَيْشِ
إذَا بَدَت قُلْتُ : أمِيرُ الجَيْشِ[٨]

---

(١) هم بنو بكر بن وائل ، ونسبها قوم إلى هُوازن ، وقوم إلى ربيعةَ ، ومُضَرَ

(٢) في الوقف لبيان حركة الكاف ، وتسمي (الكسكسة) - بالمهملة - وانظر (الكامل ٣٧١/١ بيروت ، والخصائص ١١/١ ، وسر الصناعة ٢١٤/١ ، ومجالس ثعلب ٨١/١ ، ١١٦ ، وابن يعيش ٤٨/٩ - ٤٩ ، والمزهر ٢٢١/١ ، ودرة الغواص ٢٥١ ، والغرة ٢١٦ ولهجات العرب ص ٦١ ، والثعالبي ص ٧٣ ، والخزانة ٥٩٦/٤ ب) .

(٣) أي : لبيان حركة المؤنَّث في الوقف ، كما تقدم

(٤) المازني (ليست زيادتها بمتلئبَّة ، ولا مَستقيمة ، ولا كثيرة) أ هـ ، (المنصف ١٦٥/١) وانظر (المقتضب ١٩٨/١ ، والانصاف ٢١٩) .

(٥) نُقِل عن أبى الحسن أنَّ لامَ (عَبْدَل) أصل ، وهو مركب من : (عبد الله) ، ويُبْعِدُه قولهم زَيْدَل ، (المرادى ٢٦٤/٥ ، والأشموني ٥٧٧/٢)

(٦) انظر تعليقي عليه في (٣٠٤/٤- المحرر)

(٧) لم أقف على اسمه من أحد ، وقد ذكر البيتَ الأولَ صاحبًا التاج ، واللسان ، وذكرها أربعةً أبو تمام في حماسته ، ورابعُها:

مَنْ ذَاقَهَا يَعْرِفُ طَعْمَ العَيْشِ

انظر (التَّاج ، واللسان - فيش - وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٧/٤) .

(٨) المعنى واضح

ويحتمل أنْ تكونَ اللامُ أصليَّة ، والياءُ زائدةٌ ، ويكون وزنها (فَيْعَلةٌ)[١] ، ويفتَّش لها في (الضياء)[٢] في باب (الفاء ، والشين)

وقال الجَرْمي[٣] ليستْ اللام من حروف الزِّيادة ؛ لقلة زيادتِها[٤]

وأما قولُنا (عَنْسَلٌ)[٥] ؛ فإنْ أخَذْتَه من (العَنْسِ)[٦] ، فاللَّام زائدة ، ويكون وزنه (فَعْلَلٌ) وإنْ أخذتَه من (عَسَلَ الذِّئب)[٧] - إذا عدَا - فالنُّون زائدة ، ووزنه (فَنْعَلٌ)[٨]



=والشِّعر من بحر الرجز المشطور المقطوع ، ويصلح لمشطور السريع المكسوف

والشاهد زيادة اللام في (فَيْشَل) بدليل سقوطها ، و (فَيْشٌ) يُحتمَل أنْ تكون جمعًا ، ويحتمل أنْ تكونَ واحدة بحذف الهاء- حسب إرادته (لسان) .

(١) في اللسان (فشل) (وقد يمكن أنْ تكون (فيشلة) من غير لفظ (فيشة) فتكون الياء في (فيشلة) زائدة ، ويكون وزنها (فيعلة) أ هـ .

(٢) انظر تعليقي عليه في (٣٠٤/٤ - المحرر)

(٣) صالح بن إسحاق ، أبو عمرو ، مولى جَرْم بن زيان من قبائل اليمن ، وقيل من أنفسهم ، أخذ عن الأخفشِ ، ويونس ، والأصمعي ، وابن عبيدة ، وغيرهم ، وتَلمذَ عليه المبرِّد ، وكانَ أثبتَ القوم في كتاب سيبويه ، وكان له ولزميله المازنيّ الفضل في إظهار كتاب سيبويه ، توفى سنة ٢٢٥ هـ/٨٣٩م

(٤) نقله عنه ابن يعيش ، ٨٨/٨ ، ١٠/٦ ، وقال الرضي (٣٨١/٢ ش الشافية) (الجَرميُّ أنكرَ كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يَرِدُ عليه لامُ البُعد في نحو (ذَلِكَ) و (هنالِكَ) لكونه حرف معنى كالتَّنوين) أ هـ .

(٥) المحرر (٣٤٧/٤) .

(٦) العَنْسُ الصخرة ، والعَنْس الناقة القوية ، شُبِّهَتْ بالصَّخرة لصلابتها (لسان)

(٧) أبو زيد (النوادر ١٦٧) (العَسَلان اضطراب الذئب في عَدْوِهِ ، واضطراب الرمح وغيره) أ هـ .

(٨) المحرر (٣٤٧/٤) وفي (الخصائص ٤٨/١ - ٤٩) (ذهب سيبويه في (عنسل) إلى زيادة النون ، وذهب محمد بن حبيب إلى أنَّها من لفظ (العَنْسِ) وأنَّ اللام زائدة وما أراهُ إلاَّ أضعف القولين ؛ لأنَّ زيادة النون ثانية أكثرُ من زيادة اللام في كل موضع) أ هـ .

البابُ الحادِى عشرَ

في الإبدَالِ

اعلمْ أنَّ العرب[١] قد تُبدلُ حرفًا من حرفٍ[٢] ؛ لضربٍ من التَّخفيف ، أوْ لضربٍ من المُشَابهة[٣] ؛ وحُروفُ البدل ثلاثةَ عشَر (الهمزةُ ، والألفُ ، والياءُ ، والواوُ ، والميمُ ، والتَّاءُ ، والنُّونُ ، والهاءُ ، والَّلامُ ، والطَّاءُ ، والدَّالُ ، والجيمُ ، والسِّين)[٤] ، ويجمعُها قولك (اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ)[٥] ، والبدَلُ يكون في الأسماءِ ، والأفعال ، والحُروفِ .

---

(١) ظاهُره أنَّ الابدال يردُ في جميعها للقبيل الواحد من العرب ، وهو توسُّعٌ ؛ فالذى عليه الرأىُ أنَّه إنْ لم يكن إبدالًا إعلاليا فهو لغة ، فليس كل العرب يُبدلون الإبدال الشَّاذَّ ؛ كما في التاء من السين ، والهاء من الهمزة ، واللام من النُّون . وإنما هى لغاتٌ لأقوام بأعيانِهم ؛ قال السيوطي (المزهر ١/ ٤٦٠) : (لاتشتركُ العربُ في شئ من ذلك ، إنَّما يقول هذا قومٌ وذاك آخرُون) أ هـ .

(٢) يصدق ذلك بإقامته مقامه في موضعه ، أو قلبه إليه نفسه ، على معنى إحالته إليه ، فالأول في غير حروف العلة والهمزة ، والثاني فيها ، والأولُ إبدالٌ لا قلبٌ ، والثاني إبدالٌ وقلب ، انظر (المرادى ٦/ ٤ ، والأشموني ٢/٥٨٥ - حلبي)

(٣) ابن يعيش ١٠/٧.

(٤) أسقط سيبويه ، والمبرد ، وابن جني منها : (السين واللام) فكانت أحدَ عشرَ حرفًا ، (الكتاب ٤/ ٢٣٧ ، والمقتضب ١/١٩٩ ، وسر الصناعة ١/ ٧٢) وجعلها بعضهم اثنى عشر بإسقاط السين (العيني ٤/٥٧٩) ، والكثيرُون على أنَّ الأحرف التى تُبدَل من غيرها إبدالًا شائعًا تسعةٌ يجمعها قوله (هدأتَ موطيا) ، (ابن عقيل ٤٦٥ ، والأوضح ٢/٣٨٩) والظاهر عدمُ قيدِه بعددٍ محصورٍ ، وإن اطَّردَ وشاع في المذكورات ؛ ففي المزهر (١/٤٦١) (قلما تجد حرفًا الا وقد جاء فيه البدلُ إلا نادرًا) أ هـ ، وقال ابن يعيش (١٠/٨) (البدل لايختصُّ بالحروف التى ذكرها ، بل قد يجئ في غيرها وإنما وَسَمُوا بحروف البدل ما اطَّرد إبداله ، وكثر) أ هـ ، وانظر (المقرب ٢/١٥٩)

(٥) بذا جمعها بعضهم ، ووهَّمه ابن الحاجب في نقصه الصَّادَ والزَّاى ، ونسبه الرضي (٣/١٩٩ ش الشافية) إلى صاحب المفصل ، وهو وَهَمٌ على الزمخشري ؛ فعبارته (استنجدْ يوم صال زط) (المفصل ص ٣٦٠ ، وشرحه ١٠/٧) كما وهم عليه المرادي (٦/٥) ونسَبَ هذه العبارة لابن الخباز . قلتُ وهذه العبارة أنسب لصنيع المصنف ، فقد استدركَ بالصاد والزاى في (٤/ ٣٩٣ - المحرر) .

فَصْـل

في إبدال الهمزة

اعلمْ أنَّ (الهمزةَ) تُبدَلُ من حروف المدّ، واللِّين، وهى الياءُ، والألفُ، [والواو][1]، ومن الهاء، والعين[2]

فإبدالها [3] من (حروف المدِّ واللِّين).

في نحو (حمراء، وصحراء)، فإنَّ الهمزة ههنا منقلبة عن ألفِ التأنيث[4]، وأصلُه (حمراْا)، (صحراْا)[5] - بالمد بألفين [إحدَاهما للتَّأنيث والثانيةُ للمدِّ][6]، من غير أنْ يُلْفَظ بهمزٍ، إلاَّ أنَّ اجتماع ألفين لايجوزُ، فأبدلوا الثانية همزةً، فالهمزة في هذا المكان مبدلةٌ من الألفِ التى هى للتَّأنيثِ.[7]

والهمزةُ في نحو (كِسَاء) و (غِطَاء) مبدلةٌ من (واو) وأصله (غِطَاوٌ) و (كِسَاوٌ) - بالواو -؛ لأنه مشتق من (كَسَا، يكْسُو) و (غَطَا، يغْطُو) فلما تطرفت الواو بعد ألفٍ زائدة، قُلِبَتْ همزة؛ وهذا أصلٌ في كل واو، أو ياءٍ تطرَّفتْ بعد ألفٍ زائدة، قلبتْ[8] همزةً؛ فمثال الواو (كِساء، وغِطاء)، ومثال الياء (رِداء، وسِقَاءٌ، ووِعاءٌ) فإنَّ أصلَ هذا (رِدايٌ، وسِقَايٌ، ووِعايٌ)؛ لأنه من

---

(١) زيادة يقتضيها المقام، من المصادر، ومنه على ما يأتي

(٢) انظر (المقرب ١٥٩/٢ -، والرضي ٢٠٣/٣ -).

(٣) ص، د: (إبدالها) - بدون الفاء - والأنسب ما أثبتُّ

(٤) المقرب ١٦١/٢

(٥) القصد إلى التَّصوير التقديرىّ الاعتبارى، لا المنطوق، وقد قرَّب به ابن جنيّ في الخصائص (١/ ٢٥٩)؛ قال - في سماء وقضاء - (صار التقدير بهما إلى سماْا، وقضاْا) أهـ، وانظر (١/ ٨٨ - ٨٩ - منه)

(٦) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها، وفيه تجوُّز في الترتيب، كما لايخفي

(٧) راجع (المحرر ٢٥٤/٢) وانظر (مالاينصرف ص ٣٢، وسر الصناعة ٩٤/١، ٩٦، ١٠٠، وابن يعيش ٩/١٠)

(٨) لعل الصَّوابَ: (أنْ تُقْلَبَ).

(الرِّدْيَةِ)(١) ، ومن (السَّقى) ، ومن (وعى يَعِى) ، فلما تطرَّفتْ(٢) بعد ألفٍ زائدة قُلِبتْ همزة(٣) - على ما أصَّلْنَا -

وكذلك قولهم (قائِمٌ) ، و(قائِلٌ) ، و(نائم) ، الهمزة ههنا بدلٌ من (واو)(٤) وأصلُه (قاوِمٌ) - بالواو - ؛ لأنَّهُ من (قام ، يقُوم) و : (قَاوِلٌ) - بالواو - ؛ لأنَّه من (قال ، يقولُ) و : (ناوِمٌ) - بالواو - ؛ لأنَّه من (النَّوم) فلما وقعتْ (الواوُ) بعد ألفٍ زائدة ، قُلِبتْ /٥٧٦/ همزة .

وكذلك قولهم (بائِعٌ) ، و (كائِلٌ) ، و (سائِرٌ) الهمزة ههنا بدل من (ياءٍ) لأنه من (البيع ، والكَيْل ، والسَّيْر) فلما وقعتْ الياءُ(٥) بعد ألفٍ زائدة قُلِبَتْ همزةً

وهذا أصلٌ مستمِرٌّ في كل واوٍ ، أو ياءٍ وقعتَا بعد الألفِ التى في وزن (فاعل) ، قلبتَا(٦) همزة(٧)

---

(١) الرِّدية : الارتداء ، والرِّدية كالرِّكبة من الركوب ، والجِلسة من الجلوس ؛ تقول هو حسنُ الرِّدية (اللسان - ردى -)

(٢) أى الياء

(٣) القلب فيهما همزةً توسُّعٌ يجنح إليه النُّحاة تيسيرًا ؛ والتحقيقُ أنَّ الواو والياء قلبتا أَوَّلًا ألفين ؛ لتحركهما ، وانفتاح ماقبلهما ، والحاجز بينهما ضعيف ، ثم قلبت الأخيرة همزة ؛ لاجتماع الألفين ، قال ابن جنى (سر الصناعة ١٠٥/١ - ١٠٦) : (الهمزة في الحقيقة إنما هى بدل من الألف ، والألفُ التى أبدلتْ الهمزة عنها بدلٌ من الياء ، والواو ، إلا أنَّ النَّحويين اعتادوا هنا أنْ يقولوا : إنَّ الهمزة منقلبة من ياء أو واو ، ولم يقولوا من الألف ، لأنهم تجوَّزوا في ذلك) أهـ ، وانظر (أسرار العربية ص ٣١ ، والخصائص ٨٨/١ - ٨٩ ٢٥٩)

(٤) يصدق عليه الإيراد السابق ، وانظر (الرضي ١٢٧/٣ ، والتبيان ٦٦٥ ، والمقرب ١٦١/٢)

(٥) ص (الواو والياء) وهو سهو .

(٦) لعل الأنسب أو الصواب (أنْ تُقلبا)وقد مرَّ نظيره في الصفحة السابقة ح(٨)

(٧) ليست العلةُ في القلب مجردَ الوقوع بعد ألف (فاعل) فقد تقع ولاتقلب ، نحو (عاور ، وصايد) ، بل العلة الحمل على الفعل المعتلِّ هما فيه - على ماقرره المصنف في (٣٧١/٤- المحرر) ، وقال المبرد (الكامل ١٢٩/٢ - بيروت) (كلُّ فعل من الثلاثي مما عينُه واو ، أو ياء إذا كانت معتلة ساكنة . يعتلّ اسم الفاعل ، فيُهمَزُ موضعُ العين . فإنْ صحَّت العين في الفعل صحَّت في اسم الفاعل) أهـ ، وقال المرادي (١١/٦) (جَرَيَا في الصحة مجرى واحدًا ، كما جَرَيا في الاعلال مجرى واحدًا) أهـ ، وانظر (ابن يعيش ١٠/١٠ ، ٦٦ والخصائص ٣٨٥/١ ، ٦/٢ ، والمنصف ١/ ٢٧٠) .

وتُبدلُ الهمزة من كل واوٍ وقعتْ في أول الكلمة ، هي وواوٌ أخرى ، فإنَّ الواو الأولى تُقْلَبُ همزةً[١] ، وذلك نحو (أواصِلُ)[٢] ، و (أوَاقِي) أصلُه (وواصِلُ) و (وَوَاقِي)[٣] - ؛ لأنه من الوصل ، والوقاية - ، فاستثقلوا اجتماع واوين ، فأبدلوا الأولى همزة[٤]

وكذلك - أيضًا - إذا كانتْ الواو في أول الكلمة مضمومةً ، ولم يكن معها واوٌ أخْرَى[٥] ، جاز إبدالها همزةً ؛ كقولك في (وجُوهٍ) - جمع (وَجْهٍ) - (أجُوهٌ)[٦] - بالهمزة - وفي (وُعُود) (أُعُودٌ) ، قال الله - تعالى - ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[٧] تقديره[٨] (وُقِّتَتْ)[٩] - بالواو - ؛ لأنَّهُ من الوقت

وكذلك[١٠] (أدْوُرٌ) - بالواو -في جمع (دار)- يجوز لك أنْ تقول [فيه][١١] (أدْؤُرٌ) - بالهمز[١٢] ؛ وقد أبْدِلتْ الهمزةُ من الألِفِ[١٣] ، في نحو (دَأَبَّةٌ) و

---

(١) أي وجوبًا

(٢) أي فيما كانت الثانية غير مدَّة ، وهي منقلبةٌ عن حرفٍ زائدٍ وراجع صور الوجوب في (شرح الشافية للرضي ٣/٧٦، ٢٠٤ ، والحسيني ١٦٣)

(٣) د ، وحاشية ص (لأنَّه جمعُ واصلةٍ ، وواقيةٍ) أ هـ .

(٤) التصريح ٢/ ٣٧٠

(٥) بل يجوز القلب فيها قبل واو ساكنةٍ عارضةٍ ، نحو وُورِيَ ، وُوعِدَ ، فيجوز قلب الأولى همزة (شرح الشافية للحسيني، والعصام ١٦٤)

(٦) في الكامل (١/٣٦ - بيروت) ، (فأما (وُجُوه) فإنْ شئت همزت ، وإنْ شئتَ لم تهمز) أهـ .

(٧) المرسلات ١١ ، وبالهمزة على البدل قرأ الجمهور ، وقرأ أبو عمرو ، وناس : ((وُقِّتَتْ) - بالواو - على الأصل ؛ قال - عيسى وهي لغة سفلى مضر ، راجع (البحر ٨/٤٠٥، والنشر ٢/٣٩٦، والحجة ٣٦٠، والإتحاف ٤٣٠ ، والبيان ٢/٤٨٧)

(٨) يريد باعتبار أصله .

(٩) ابن جني (الخصائص (١/ ١٦٤) (الواوُ ضُمَّتْ ضَمًّا لازمًا ، وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير مبدلة فتقول : (وُقِّتَتْ) ، فهذه علة الجواز إذن - لا علة الوجوب) أهـ وانظر (المقتضب ١/ ٢٣١)

(١٠) أي كل واو ضُمَّتْ ضمة لازمة في وسط الكلمة ، (الرضي ٣/٧٨، ٢٠٤)

(١١) زدتها تقويمًا للنصِّ

(١٢) الكامل ١/ ٣٦

(١٣) أي إذا وقع بعدها ساكنٌ ، كما في تمثيله ، وانظر (المقرب ٢/١٥٩) .

(شأبَّةٌ)[١]، و (ادْهَأَمَّ)[٢]، أصله (دابَّة)، و(شابَّة)، و(ادْهامَّ) - بألف غير مهموزة -، فأبدلوا من الألف همزة .

وكذلك : (ابْيأضَّ)[٣] ؛ وهذا البدل شاذٌّ، وعليه[٤] قول العجَّاج[٥]

(٢٥٦) فَخِنْدَفٌ هامَةُ هَذَا العَأْلَـمِ[٦]

فهمز الألِفَ في : (الْعَأْلَمِ)، وكذلك قالوا : (الخَأْتَمُ) - بالهمز -[٧]

وقدْ أُبدِلتْ الهمزةُ- أيضا - من (الواو) المكسورة، في نحو (إشَاحٌ) و(إفَادةٌ)، و (إسادةٌ)[٨]،

---

(١) في المنصف ٢٨١/١ : (حكى أبو العباس عن أبي عثمان، عن أبي زيد أنَّه قال سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : ﴿فيوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عنْ ذنْبِهِ إنْسٌ ولا جَأَنٌّ﴾ فظننته قد لحن إلى أن سمعتُ العرب تقول شأبَّة، ودأبَّة، قال أبو العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس هذا؟ قال لا، ولا أقبلُه) أ هـ، وانظره في : (سر الصناعة ٨٣/١، والبحر ٨٣/١، ١٩٥/٨ -، وابن يعيش ١٣٠/٩، ١٣/١٠)

(٢) ومنه قول كثير (ش المفصل ١٢/١٠، والدرر ٢٣/٢):

ولـلأرضِ أمَّا سُودُهَا فتجَلَّلَتْ   بيَاضا وأماً بِيضُـها فادْهَأَمَّتِ

(٣) ومنه قول دُكين بن رجاء (سر الصناعة ٨٣/١):

راكِـدةٌ مِـخْـلاتُـهُ ومَـحْـلَـبُـهْ   وَجُلُّـهُ حتىَّ ابْـيأَضَّ مـلْـبَبُـهْ

(٤) لو قال قبله : (وقد أبدلت منها وإنْ لم يكن بعدها ساكنٌ) كما قال ابن عصفور في (المقرب ١٥٠/٢) لكان أوضحَ

(٥) ديوانه ٦٠/٢ - مجموع أشعار العرب، والعمدة ١٦٨/١ وضرائر ابن عصفور ٢٢٣، والخصائص ١٤٥/٣، والمنصف ١٠٦/١، وش الشافية ٢٠٥/٣، وشواهدها ٤٢٨، واللسان - (علم))

(٦) من اللغة : (خِنْدَف) : هى امرأة إلياس بن مضر، واسمها : ليلى بنت حلوان بن عمران و (الهامَةُ) الرأس . والبيت : من بحر الرجز المشطور

والشاهد : إبدال ألف : (العالَمِ) همزة، ويرى ابن عصفور أنَّ الهمز فيه ضرورةُ تلافي عيب التأسيس لو لم يهمز ؛ إذ القصيدة غير مؤسسة، والتأسيس ألفٌ يكون بينها وبين حرف الرويِّ حرف متحرك، بأى حركة كانت (العِقد ٤٩٦/٥)، لكن حكى ابن جني وابن منظور أنَّ العجاج كان يهمز (العالم، والخاتم) .

(٧) د، وحاشية (ص) : (وهذا شاذٌّ ليس له علَّة) أ هـ .

(٨) سيبويه (٣٣١/٤) : (ولكن ناسًا كثيرا يُجرون الواو إذَا كانت مكسورة مُجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة، إذا كانت أولا، كرهوا الكسر فيها) أ هـ، وانظر ابن السكيت (إصلاح المنطق ص ١٦٠، والإبدال ص ١٣٨) وظاهر كلام سيبويه قياسُه، وعليه المبرد (الكامل ١٩٥/١=

و ﴿إِعَاءِ أَخِيهِ﴾[(١)] - في قراءة من قرأ بالهمز[(٢)] ؛ أصله (وشاحٌ)، و (وِفادةٌ)، و (وِسادةٌ)، و (وِعاءِ أخيه)، فلما انكسرت الواو ثقلت في النطق، فأُبدِلتْ همزة[(٣)]

وقد أبدلتْ الهمزة من (الياء)، في قولهم (قطع الله أَدَيْهِ)[(٤)]، و (في أسنانه أَلَلٌ)[(٥)]، أصلُه : (يَدَيْهِ)، و(يَلَلٌ) - بالياء - فأبدلوها همزة

إبدال الهمزةِ من الهَاء :

أبدلتْ منها في (مَاءٍ)، أصله (مَاهٌ)[(٦)] فأبدلت الهاء همزة ؛ والدليل على أنَّها مبدلة من (هاء) أنَّك تقول في جمع الماء (أَمْوَاهٌ)[(٧)]،

=بيروت) : (كل واو مكسورة وقعتْ أولا فهمزها جائزٌ) أهـ، وانظر (المحتسب ٢/ ٣٣١) ؛ وذهب قومٌ إلى وقفه على المسموع، ففي المخصص (١٤/ ٦٢) (قال أبو على ذكر أبو بكر عن أبي العباس أنَّ أبا عمرو لايرى إبدال الهمزة من الواو المكسورة مطَّردًا، كما يقول غيره، إذا كانت أول حرف، ويزعم أن قولهم : إسادة، وإشاح، وإفادة من الشواذِّ، والقياس عندى قول أبى عمرو ؛ لأنَّ الاضطراد في المضموم إنما هو لاشتباهها بالواوين، والمكسورة لا تشبه الواوين) أهـ، وعلى مذهب أبى عمرو الرضيُّ في (٣/ ٧٨، ٢٠٤)، والظاهر قَبولُ اقتياسه ؛ فهو لغة هذيل على ما يأتي

(١) يوسف ٧٦

(٢) قرأ بها سعيد بن جبير ؛ قال أبو حيان (وذلك مطَّرِدٌ في لغة هُذيل، يُبْدِلُون من الواو المكسورة الواقعة أوَّلًا همزة) أ هـ، انظر (البحر ٥/ ٣٣٢، والشجرية ١/ ١١٥، والكشاف ٢/ ٣٣٥، والرازي ٥/ ١٥١)

(٣) التبيان ٧٤٠، وكأنَّ المصنف لايرى الإبدال من المفتوحة، نعم هو قليلٌ جدًّا، لم يسمع في غير (أَناة، وأَحد) قال ابن سيده : (ولم نعرف غير هذين، وهذا غير مطَّرد) أ هـ، (المخصص ١٤/ ١٢)

(٤) ابن جني (الخصائص ٣/ ١٨١ -) : (لعمري إنَّ الهمزة فيه بدل من الياء، بدلالة : يَدَيْتُ إليه) أ هـ، وانظر (البحر ١/ ٢٧٠، وإصلاح المنطق ١٦١)

(٥) الأَلَلُ، واليَلَلُ : قِصَرُ الأسنان، وانثناؤها إلى داخل الفم، أو التزاقها في اللثة، وانظر (التنبيهات ٢٨٨، والثعالبي ٧١، والإبدال ١٣٦ -)

(٦) الحجة لابن خالويه (ص ٧٢) والأصل قبل (ماه) (مَوَهٌ)، فأبدلت الواو ألفًا

(٧) وعليه قول كثير (ليس ٢٨٩، والمخصص ١٥/ ١٠٦)

سَقى اللهُ أَمْوَاهًا عرَفْتُ مكَانَهَا جُرَابًا ومَلْكُومًا وبَذَّرَ والغَمْرَا

و (مِيَاهٌ)[١] ، فتظهر الهاء في الجمع ، وقد يقال (أمواءٌ)[٢] بغير هاء - وأبْدِلتْ الهمزة من (الهاء)- أيضًا - في قولهم (ألْ فعلتَ يازيد؟) يريدون (هلْ فعلتَ؟)[٣] و (ألاَّ فعلتَ)، يريدون (هَلاَّ فعلتَ؟)[٤]

إبدال الهمزةِ منَ العَيْنِ :

قالوا في (عُبَاب البَحْرِ) / ٥٧٧ /: (أُبَابُ[٥] البَحر[٦])

فَصْـل

في إبدال الألفِ

وهى تُبدَلُ من (الواو)، و (الياء)، و (الهمزة)، و (النُّون)

إبدالُها من الواوِ واليَاءِ [٧]

كلُّ موضع تحرَّكت الواو، والياء فيه، وانفتحَ ما قبلَهُمَا قلِبَتَا ألفًا[٨] ، في نحو

=وانظر (معاني الزجاج ٢/٣٠٢، والطبري ٢/٢٧، والمنصف ٢/١٥٠)

(١) (ومياه) بين السطرين في (ص)

(٢) الخصائص ١/١٤٦، و ش المفصل ١٠/٩

(٣) حكاه قطرب، قال ابن هشام (المغني ١/٥٢ - حلبي) (وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا) أهـ. وانظر (التصريح ١/٣٩، والأشموني ١/٢٠، حلبي، واللسان - هلل)

(٤) تقدم في (٤/١٢٢ (ح)- المحرر)

(٥) في اللسان - أبب - (الأُبابُ الماء والسَّرابُ - عن ابن الإعرابي - وأبَاب الماء عُبَابه) أهـ، وقال ابن جنى (ليست الهمزة فيه بدلا من عين (عُباب) وإنْ كنَّا قد سمعناه، وإنَّما هو (فُعَالٌ) من (أبَّ) إذا تهيَّأ) أهـ، (سر الصناعة ١/١٢١)، ولعل من كلامهم مايشايع أبا الفتح ؛ قالوا - في الظباء - (إذا وردت الماء فلا عُباب، وإذا لم ترد فلا أُبَاب) فهما مختلفتان، وإنْ لم يستبعد ألبتة الابدالُ المذكور، راجع (ش الشافية ٣/٢٠٧، وشواهدها ص ٢٣٢، وش الكافية ٢/٧٧، ومجالس ثعلب ٣٠٧، والثعالبي ١١٦)

(٦) د، وحاشية (ص) (ولايجوز في غير هذه اللفظة) أهـ قال الرضي (إنما كان أشذَّ إذ لم يثبتْ قلب العين همزة في موضع) أهـ (٣/٢٠٧)

(٧) الخصائص ١/١٤٦ - ١٤٧، وش المفصل ١٠/١٦

(٨) يُحْمل هذا الإطلاق على ما مثَّل بِهِ، أى حال كونهما عينين، أو لامين، لا فاءين، فلا قلب نحو أوَدُّ، وأيَلٌ ؛ لأن التخفيف بالأواخر أولى، انظر: (الكتاب ٤/٢٣٨، والرضي ٣/٢٠٩)

(قالَ) و(باعَ)، و (دَعا) و (رمَى)، أصلُه (قَوَلَ[١]، وبَيَعَ، وَدَعَوَ، و رمَيَ) فلمَّا تحركت الواو، والياء، وانفتح ماقبلهما قلبتَا ألفًا، وأصلُه من (القَوْل، والبَيْع، والدَّعْوة، والرَّمية) هذا في الأفعال

و[في][٢] الأسماء قولك (بابٌ) و(دارٌ) و (مالٌ)، فتحركتْ الواو وانفتحَ ماقبلَها فقُلِبَتْ ألفًا؛ لأنَّ أصله (بَوَبٌ)، و(دَوَرٌ)، و(مَوَلٌ)، وكل واوٍ أو ياء تحرَّكتْ، وانفتح ماقبلها قُلبتْ ألفًا، وكذلك (نَابٌ)، و(عَابٌ) و (غَابٌ)، أصلُه (نَيَبٌ)، و (عَيَبٌ)، و (غَيَبٌ) فتحرَّكت الياء وانفتحَ ما قبلها، فقُلِبتْ ألفًا[٣]

وقد أبدلتْ الألفُ من الواو [السَّاكِنة][٤]، في قولهم (يَوْجَلُ) و(ياجَلُ)[٥]

إبدال الألف من الهمزةِ:

في نحو (آدم)، و (آزر)، أصلُهُ [أَأْدَمُ] و[أَأْزَرُ][٦] - بهمزتين -[٧] فأبْدِلَت الثانيةُ ألِفًا، للتَّخفيف[٨]، وكذلك يقولون في (رَأْسٍ) (راسٌ)، وفي (فَأْسٍ) (فَاسٌ) - بغير همزٍ[٩]

---

(١) ينتفى كونه (فَعُلَ) لمجيئه متعديًا، وكونه (فَعِلَ) لمجئ مضارعه على يَفْعُلُ) ونحو من ذلك يقال فيما بعده، انظر (شرح اللامية ١٥ - ١٦)

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) النظر (الكامل ١٨٢/١ بيروت)

(٤) زيادة يقتضيها السياق

(٥) راجع (المحرر ٣١٥/٤)

(٦) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) د، وحاشية (ص) (واجتماعُ همزتين مستثقل) أ هـ.

(٨) كذا يذهب النحاة في تصريفهما، وهو مُسْتبعد؛ إذْ هما أعجميَّان، والأعجمي بمعزلٍ عن التَّصريف، وراجع (البحر ١٣٨/١، والطبري ١/ ٤٨٠، والروض ١٤/١) وما سبق فى المحرر ٣٥٣/٣- حاشية

(٩) والفرق بينهما وبين نحو السَّابقين أن الإبدال في الأول لازمٌ، وفيهما غير لازم، إلا عند أهل الحجاز - كما يأتي في (٤٤٠/٤ - المحرر) وانظر المقرب ١٧٩/٢، والمفصل ٣٦٣)

إبدال الألف من النُّون :

تبدل من (النُّون)، في الوقف في أحد ثلاثةِ أشياءَ

المنصُوب المنوَّنِ، في قولك (رأيت زيدًا)، و (أكرمتُ بكرًا)

ومن النُّون الخفيفة المفتوح ما قبلَهَا، في قولك (اضربَنْ يازيد)، و [قوله تعالى][(١)] ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[(٢)]، فإذا وقفتَ عليه قُلتَ (اضربَا) و(لنسْفَعَا)[(٣)]

فَصْـل

في إبدال الياء[(٤)]

وهى تُبدلُ من(الواوِ، والألِفِ، والهمزةِ، ومن أحدِ حرْفي التَّضْعيف، ومن النُّونِ، والعيْنِ، والباء، والسِّين، [والثَّاءِ])[(٥)]

إبدالُها من الألِفِ

في نحو (مُفَيْتِيح، ومفاتيحُ) و (مُصَيْبِيحٌ، ومصابِيحُ)؛ الياءُ[(٦)] التى قبلَ الحاءِ بدلٌ من ألِفِ (مفتاح، ومصباح) انقلبت يَاءً؛ لانكسار ماقبلها، وهو (البَاءُ)، و (التَّاءُ)

إبدالُ الياءِ من الواو :

في نحو (ميقاتٌ)، و (ميعادٌ)[(٧)]؛ لأنَّه من(الوقْت)، و(الوعْدِ) فقلبت ياء؛

---

(١) زيادة على النص.

(٢) العلق : ١٥

(٣) الكتاب ٢٣٨/٤، والمقتضب ٣٥/٣، والمرادى ٨٦/٦

وقد غفل المصنف عن الموضع الثالث - على ماقدم -، والزَّمخشرى نص على المذكور، والثالث كما ذكره - (إِذَنْ - في قولك (فَعَلْتُهَا إِذًا) - المفصل ٣٦٣، وشرحه ٢٠/١٠-٢١

(٤) الكتاب ٢٣٨/٤ - ٢٣٩ - والمفصل ٣٦٣، وش الشافية ٢٠٩/٣

(٥) زدتها، فقد نصَّ عليها فيما سيأتي، ولعلها سقطت من الناسخ، وانظر الزمخشري، وابن الحاجب في السابقين

(٦) في ص، د : (أصل الياء) وكلمة (أصل) مقحمة مخِلَّةٌ

(٧) مما وليتْ فيه كسرةٌ، وهى ساكنةٌ مفردة (الأشموني ٦٤٠/٢ - حلبى).

لانكسار ماقبلها ؛ لأنَّ الواو إذَا انكسر ماقبلها ، وسكنت أبدِلتْ ياءً[١] وكذلك (مِيقَدةٌ) أصله بالواو ؛ لأنَّه من (الوقد)

وأبدِلتْ من الواو[٢] - أيضا - في نحو (غازِيةٌ)[٣] ، و(قِيامٌ) ، أصلُهُ (غازِوةٌ) ، و (قِوَامٌ) ؛ لأنَّه من : (غزا ، يغزُو) ، و (قَامَ ، يقُومُ)

أمَّا (غازِيةٌ) فإنَّ الواو وقعتْ فيه متطرِّفةً ، قبلَها كسرةٌ ، فَقُلِبَتْ ياء[٤]

وأمَّا (قيامٌ) فإنَّه مصدرٌ أعِلَّ بإعلال فعله ، وفعلُهُ (قَامَ) ؛ لأنَّ المصدر واسم الفاعل يُعَلاَّنِ /٥٧٨/ بإعلال فعلهما[٥] ، ألا ترى أنَّك تقول (قام قيامًا) ، فهو (قَائِمٌ) - بإعلال الواو - ؛ لأنَّ الماضي معتلٌّ ، فأعلَلْتَ اسمَ الفاعل ، والمصدر ؛ ثم إذَا قلتَ : (قَاوَمَ ، قِوامًا ، فهو مُقاوِم) ، و (لاوذَ لِواذا ، فهو مُلاوِذٌ) ، فصحَّتْ الواو في المصدر ، واسم الفاعل لمَّا صحَّتْ في الفعل ، وكذلك (عَوِرَ فهو عاوِر) ، و(حَوِل ، فهو حاوِلٌ) ، صحَّت الواو في اسم الفاعل ، لما صحَّتْ في الفعل [الماضي[٦] ، وكان القياس في (عَوِر) ، و (حَوِل) أنْ تُقْلبَ الواوُ ألفا ؛ لتحرُّكِها وانفتاح ماقبلها ، إلاَّ أنَّ هذا جاء شاذًا[٧] ، فلذلك صحَّت الواو في

---

(١) السابق ، والمقتضب ١/ ٢٠٠ ، و ش الشافية ٣/ ٨٣ ،

(٢) أى المتحركة المكسورِ ماقبلها - كما في التمثيل - ، وانظر (المنصف ٢/ ٢١٠)

(٣) أى الواقعة بعد كسرٍ متطرفةً حكمًا ، (الأوضح ٢/ ٤٠٢)

(٤) وهو الضابط ، انظر (الرضي ٣/ ٢٠٩)

(٥) السابق ٣/ ٨٨ ، ١٣٧

(٦) انظر (المحرر ٤/ ٣٦٤- وحواشيها) ، قال المبرد : (الكامل ١/ ٤٠٥ - بيروت) (فِعالٌ إذَا كان مصدرا صَحَّ إذا صحَّ فعله ، واعتلَّ إذا اعتلَّ فعله) أهـ ، وانظر (المنصف ١/ ٦٥ ، ٣٠٣ ، وابن يعيش ١٠/ ٢٣) .

(٧) في المخصص (١٤/ ١٤٥) (فَعِلَ - فيما ذكره بعض النَّحويِّين - محذوفٌ عن (افْعَلَّ) ، واستدلّ على ذلك بأنَّهم يقولون : (عَوِرَ ، وحَوِلَ) فلا يُعِلوُّن الواو ؛ لأنَّه في معنى (اعورَّ واحوَلَّ) وهما لايعتلان ، والوجه عند أبى عليّ أنه لم يعلَّ (عَوِرَ ، وحَوِلَ) ؛لأنه في معني فعل لا يعتَلُّ ، لا أنَّهُ محذوفٌ عنه ؛ كما قالوا (اجْتَوَرَ) فلم يعلوه ؛ لأنه في معني (تجاوروا) أهـ ، وانظر (الكتاب ٤/ ٣٥٦ ، ٣٩٩ ، وأمالي الشجري ١/ ٣٧٨ ، والمرتضي ١/ ٩١ ، والمحرر ٤/ ٤١٢) .

المصدر ، وفي اسمِ الفاعل][1]

وكذلك قولُهُم (انقِيادٌ)، و (حِياضٌ)[2]

أصله (انقِواد)، و (حِوَاضٌ) لأنَّه من (القَوْد) و (الحَوْضِ)[3] فلمَّا انكسر ماقبل الواوِ قُلبتْ ياءً

وكذلك هى في (سيِّد)، و (مَيِّت) مبدلةٌ من واو، وأصلُهُ (سَيْوِدٌ)، و(مَيْوِت)[4] واجتمعتْ الواو، والياء، وسبق الأوَّلُ منهما بالسكون، فانقلبت الواو ياءً، وأُدْغِمتْ الياء في الياء، وهذا أصلٌ مستمرٌّ في كلِّ واو وياءٍ اجتمعتَا، وسبقت الأولى منهما بالسُّكون فإنَّ الواو تُقْلَبُ ياءً، وتُدْغَمُ الياءُ في الياءِ[5]

ومن ذلك قولهم[6] (لويتُه بالدَّينِ لَيًّا)، و (شويتُه شَيًّا)، و(طويتُه طَيًّا)، أصله (لَوْيًا)، و (شَوْيًا)، و (طَوْيًا)، فانقلبتْ الواو ياءً، وأُدْغِمتْ الياءُ في الياءِ، - على ما ذكرنا -، ومن ذلك قولهم (عُجَيِّزٌ، وأسَيِّدٌ) - في تصغير (عَجُوزٍ، وأسْودَ)[7] -، وأصله (عُجَيْوِزٌ)، و(أُسَيْوِدٌ)، فقلبتْ الواوُ ياءً، وأدغمتْ الياءُ في الياءِ

وأبدلتْ الياءُ من الواو - أيضًا - في كلِّ فعل زائدٍ على الثَّلاثَةِ، في نحو قولك (أغزيْتُ) و(استدعيْتُ)؛ لأنَّه من (غَزَوْتُ)، و (دَعَوْتُ)

---

(١) مابين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) لعلها بخط الناسخ.

(٢) ضابطُه كونُ العين واوًا في جمع قد سكن عينُ مفردِهِ، وقبل الواو كسرةٌ، وبعده ألفٌ، (الرضي ٣/ ٢٠٩) وانظر (المحرر ٤/٤١٨، ونفس الصفحة هذه)

(٣) الحَوْضُ جمعُ الماءِ، وغيره، كما هو مُجْتَمَعُ الماء، (اللسان)

(٤) راجع المحرر (٤/٣٤٢، وحواشيها)

(٥) الكتاب ٤/٣٦٥، ومعاني الزجاج ١/٣٧٤، وقد شذ من هذا الأصل أحرف نوادرُ صحَّت وهى ضَيْوَنٌ، ورجاء بن حَيْوَة - لحيٍّ من العرب -، وعَوْيَة، وقولهم: يوم أيْوَمُ (المزهر ٢/٧٦، وليس ص ٣٠، وابن عقيل ٤٧٥، و ش الشافية ٣/١٣٩، ٢١٠)

(٦) في الأول تقدَّمت الياء، وهذا تقدَّمت فيه الواو.

(٧) في التَّنويع بهما إشارة إلى واجب القلب والإدغام كالأولِ، وجائزه كالثاني، وقد مرَّ في التصغير (٢/ ٢٩٢- المحرر) وانظر: (الخصائص ١/١٥٥).

فلما زادتْ الكلمة على ثلاثة أحرفٍ قُلِبتْ الواو ياءً[١]

وكذلك الياء في قولهم (صِبْيَة)[٢] مبدلةٌ من (واوٍ)؛ لأنه من (صَبا، يصبُو)؛ ولأنَّها قَرُبَتْ من الطَّرَف، وكذلك هى في (صِبْيانٍ)[٣] مبدلةٌ من واو، والعلة في ذلك أنَّهم اعتبروا كسرةَ الصَّاد قبل الواو، فقلبُوها ياء؛ إذ كان الأصل (صِبوة، وصِبْوان) فلم يعتدُّوا بالباء حاجزًا بين الواو، وكسرة الصَّاد؛ لأنَّ الباء ساكنةٌ والسَّاكِنُ ضعيفٌ[٤]

وكذلك قالوا: (ثِيَرَةٌ)[٥] في جمع (ثَوْرٍ)، و: (يَيْجَلُ[٦]) في نحو (يَوْجَلُ)

وكذلك كل جمع على (فِعَالٍ) - بكسر الفاء - وعينُه واوٌ، فإنَّ الواو فيه تَنْقلبُ ياء؛ نحو: (ثِيابٌ)، و (دِيارٌ) و (حِياضٌ) و (سِياطٌ)، أصله: (ثَوْبٌ ودَوَرٌ، وحَوْض، وسَوْطٌ)، فأبدلت الواو ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها، ولأنَّ بعدَها ألفًا، ولكونها في جمعٍ، ولكون /٥٧٩/ الواو في الواحِدِ إما مُعتلَّةً وإمَّا ساكنةً[٧]، فقس على ذلك، وافهمه.

إبدالُ الياء من الهمزةِ:

في نحو (ذيبٌ)، و (مِيَرٌ)[٨] و(بِيرٌ)[٩]؛ أبدلت الهمزة ياءً على حكم الكسرة

---

(١) ابن يعيش (١٠/٢٣): (إنَّما قلبتْ ياء؛ لوقوعها رابعةً، وانمَا فعلُوا ذلك حملًا على المضارع؛ لانكسار ماقبلها، وذلك مقيسٌ مطرد) أ هـ، وانظر (١٠/٦٦ منه، والمحرر ٤/٤٢٢)

(٢) انظر ما يأتى في (٤/٤٢٥ المحرر).

(٣) ابن جني (الخصائص ١/١٣٧): (هذا كله استحسان، لا عن استحكام علة، وذلك أنهم لم يعتدُّوا الساكن حائلًا بين الكسرة والواو؛ لضعفِهِ، وكلُّه من الواو) أ هـ وانظر(ش المفصل ١٠/٢٣)وما يأتي في (٤/٤٢٥ - المحرر).

(٤) ذاته.

(٥) المحرر(٢/١٣٣، ٤/٤١٩) وهو شاذ؛ لحمله على (ثِيران)، (ش الشافية ٣/١٣٩، ٢١٠)

(٦) تقدم في (٤/٣١٥، وسيأتى في ٤/٤٠٦- المحرر).

(٧) تقدم قريبا، وانظر ما يأتي في (٤/٤١٨ - المحرر)

(٨) المحرر (٤/٢٢٤، ٤٣٧).

(٩) ذاته (٤/٤٣٣) وحاشيتها.

التى قبلها، وأصلُهُ كلُّه بالهمز

إبدال الياءِ من أحدِ حرفيْ التَّضْعيفِ :

في قولهم[١] (أمْليتُ الكتابَ)، أصله (أمْلَلْتُ) - بلامين - فأبدِلتْ الأخيرة ياءً[٢]، وكذلك: (قَصَّيتُ أظفاري) أصله: (قَصَّصْتُ) - بالتشديد - فأبدلوا أحد الحرفين ياءً[٣]، وكذلك قولهم (تَسَرَّيْتُ) - في (تَسَرَّرْتُ)[٤] و: (تظنَّيْتُ) - في تظنَّنْتُ[٥]؛ قال الله - تعالى- ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾[٦]؛ وقال ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[٧] - أصله: (يتمطَّطُ)[٨]، و (دسَّسَ)[٩]، فأبدلوا الحرف الأخيرَ ألفًا[١٠]؛ لاجتماع ثلاثة أحرفٍ من مخرجٍ واحدٍ[١١]، وقد قالوا[١٢] (دِيباجٌ)

---

(١) أي في (كلُّ ماكان ثلاثيًا، مزيدًا فيه، يجتمع فيه مثلان، ولايمكنُ الإدغامُ؛ لسكون الثاني، أو ثلاثةُ أمثال، أولُها مُدْغمٌ في الثاني، فلايمكن الإدغام في الثَّالث.) (الرضي ٣/٢١٠)

(٢) ذكره كثيرُون على الإبدال (الكتاب ٤/٤٢٤، والمفصل ٣٦٤)، وقيل: هما لغتان: وأنَّ: (أملَلْتُ) لغة أهل الحجاز، وبنى أسد، و (أمْليْتُ) لغة تميم، وقيس، وباللغتين نزل القرآن الكريم، انظر (البحر ٢/٣٤٢، والتبيان ٢٧٧، وابن يعيش ١٠/٢٤، واللسان - ملل -).

(٣) التنبيهات لابن حمزة (ص ٣٠٧)

(٤) ابن سيده (المخصص ١٣/٢٨٨): (أصله تسرَّرتُ، وهو من السُّرور، فيما قاله أبو الحسن الأخفش، وقال أبو بكر بن السِّرِّي: هو عندى من السِّرِّ وقال غير سيبويه ليس الأصل تسرَّرْتُ، وإنَّما هو تسرَّيْتُ، بمعنى ركبتُ سَرَاتَها أى أعلاها - وسَرَاةُ كلِّ شئ أعلاه - والقولُ ما تقدَّم من أنه تسرَّرْتُ) أهـ.

(٥) الطبري ٥/٤٦٠، ومنه المثل (إنَّ الرأْيَ ليْسَ بالتَّظَنِّي) - الميداني ١/١٣٦

(٦) القيامة: ٣٣

(٧) الشمس ١٠

(٨) يتبختر، مأخوذٌ من المَطِيطَةُ، وهو الماء الخاثر في أسفل الحوض؛ لأنه يتمطَّطُ، أى يتمدَّد فأبدِل، وقيل لا إبدال، وانما هو من (المَطَا): الظهرُ، أو من: (مطا الشئَ مطوًا مدَّه) وتمطَّى الرجل: تمدَّد، والتمطِّي: التبختر، انظر (الشجري ١/٣٩٠، والتبيان ١٢٥٥، واللسان - مطط، ومطا).

(٩) البحر ٨/٤٧٧، والبيان ٢/٥١٦.

(١٠) (كذا) ولعلَّهُ نظر إلى مآل الياء، وقد وقع ذلك من العكبري (التبيان ١٢٥٥)

(١١) انظر (المقتضب ١/٣٨١، والفراء ٣/٢٦٧، والإبدال ١٣٣ - ١٣٤ والمزهر ١/٤٧٠)

(١٢) أي: فيما كان على: (فِعَّال) من المُضَاعف، وقبل المضاعَفِ كسرةٌ، فيكرهون التَّضعيف=

و(قِيراطٌ)، و(دِينارٌ)، و(دِيوانٌ)[١]؛ أصله (دِبَّاج، وقِرَّاط، ودِوَّان)[٢] فأبدلُوا أحدَ الحرفيْنِ المشدَّدين ياءً في ذلك كله، والدليلُ على أنَّ أصله بالتَّشديد قولُهم في الجميع (دَبَابِيجُ)، و(قَرَارِيطُ)، و(دَواوِينُ)، و(دَنَانِيرُ)[٣] وكذلك قولهم (إِيوانٌ)، أصله (إِوَّانٌ)[٤]، والدليل عليه قولهم في جمعه (أَوَاوِينُ)

إبدال الياءِ من النُّونِ:

أبدِلتْ في قولهم (ظَرَابِيُّ) - في جمع (ظَرِبانٍ)[٥]، وأصله (ظرابينُ) فأبدلُوا من النُّون ياءً، وأدغموها في الياء[٦]، وكذلك في (أَنَاسِيَّ) - في جمع (إِنْسانٍ)[٧] -، وكان الأصلُ (أَنَاسِينَ)، فأبدلوا من النُّون ياءً، وأُدْغِمتْ الياءُ في الياءِ[٨]

=والكسر، فيُبْدلون من المُضَعَّف الأول الياءَ للكسرةِ، وذلك في الأسماء مالم تكن بالتاء دون المصادر (الكامل ١/٤٣ - بيروت، وليس ١١٠، وديوان الأدب ١/٣٣٨، و ش الشافية ٣/٢١١)

(١) المنصف ٢/٣١

(٢) نوادر أبى زيد ١٦٨، وياقوت ٣/٣٨٠ وفي البحر ٨/٤٦٥ (لم يقولوا دِوَّانٌ ولولا الجمع على (دَوَاوِينَ) لم يعلَمْ أنَّ أصل هذه الياءِ الواوُ.) أ هـ.

(٣) الروض الأنف ٢/١٥٢، والأشباه ١/١٩

(٤) إيوان كسرى الذى بالمدائن، من أعظم الأبنية وأعلاها، والصُّفَّةُ العظيمةُ (معجم البلدان ١/٢٩٤، واللسان - أون -)

(٥) دويبة كالهِرَّة منتنة.

(٦) ابن يعيش ١٠/٢٧، واللسان: (ظرب) قلت: ولا يتعيَّن أن يكون جمعَ (ظَرِبانٍ) فقد ورد (ظِرْبَاءُ) - اسم جمع - فيحتمل أن يكون (ظَرَابِيُّ) جمعًا له، كصحراء، وصحارِيّ، وحِرْباء، وحَرَابِيّ، انظر (اللسان - ظرب)

(٧) قال أبو حيَّان (البحر ٦/٥٠٥): (في مذهب سيبويه، وجمعُ (إِنْسِيٍّ) في مذهب الفراء والمبرد والزجاج) أ هـ، ونسبَ الأولَ الأنباريُّ إلى الفراء، وضعَّفَهُ؛ قال (البيان ٢/٢٠٦): (وهو ضعيفٌ في القياس؛ لأنه لو كان ذلك قياسا لكان يقال في جمع (سِرْحان) (سَرَاحِيُّ) وذلك لايجوز.) أهـ قلت وكلاهما وَهِمَ على الفراء؛ فقد جوزهما؛ قال (واحدُهم إنسيٌّ، وإنْ شِئْتَ جعلته إنسانًا، ثم جمعتَه أناسيَّ، فتكون الياء عوضًا عن النون.) أهـ، (معاني القرآن) ٢/٢٦٩، وانظر (الكشاف ٣/٩٥).

(٨) التبيان ٩٨٨.

إبدال الياءِ من العَيْنِ

قالوا في جمع (ضِفْدَعٍ) (ضَفَادِي)[١]، وأصله (ضَفَادِعُ)، وهو شاذٌّ

إبدال الياءِ من البَاءِ

في مثل قول الشاعر[٢]

(٢٥٧) لَهَا أشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعَالِي ووَخْزٌ مِنْ أرَانِيهَا[٣]

أراد: (الثعالبِ)، و (الأرانبِ)

إبدالُ الياءِ من السِّين:

في قول الشاعر[٤]

(٢٥٨) إذَا مَاعُدَّ أرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وأبُوكَ سَادِي[٥]

---

(١) ورد منه قوله (الكتاب ٢/٢٧٣، واللسان -حزق، ضفدع، وضرائر ابن عصفور ٢٢٦):

ومَنهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ ولِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

(٢) أبى كاهل، أو النَّمِر بن تولب اليشكري (الكتاب ٢/٢٧٣، وابن السِّيرافي ١/٣٩٣، والمقتضب ١/٣٨٢، واللسان - تمر، ثعل، شرر، رنب، وخز -، والبحر ٢/٤٥٥، ومجالس ثعلب ١٩٠، والضرائر لابن عصفور ٢٢٦، والألوسي ١٥٣ وغيرها)

(٣) من اللغة (الأشارير) جمع إشرَارة: القطع من اللحم تُجفف للادِّخار، و(تُتَمِّرُه) تجفِّفُه، و(الوَخْزُ): القِطعُ من اللحم، واحدتها وَخْزَةٌ، يشبِّهُ راحلتَه بعُقابٍ ذاهبة إلى وكرها، حالُها ما ذكر

والبيت من بحر البسيط.

والشاهد إبدال الياء من الباء في (الثعالب، والأرانب) ضرورةً، عند سيبويه وغيره؛ قال المبرد (اعلم أنَّ الشُّعراء إذا اضطرُّوا إلى إسكان حرف مما هو متحرِّكٌ فلم يصلوا إلى ذلك أبدلُوا منه الياء، إذا كانتْ قبلها كسرة؛ لأنَّ الياء إذَا كانت كذلك لم تُحَرَّك، فيسلم الإعراب، ويصحّ الوزن) أهـ وقيل إنّهُ رخم في غير النداء، ضرورةً، وعوَّض من حذف الباء الياءَ فيهما، ولا إبدال، (الدرر ١/ ١٥٧)، قلتُ وهو فرارٌ من ضرورة إلى ضرورة.

(٤) النابغة الجَعْدى يهجو ليلى الأخيليّة - على ما قيل - انظر (إصلاح المنطق ٣٠١، واللسان - سدا -، و ش الشافية ٣/٢١٣، وشواهدها ٤٤٥، والمفصل ٣٦٥، وشرحه ١٠/٢٤، وضرائر ابن عصفور ٢٢٦، والألوسي ١٥٣، والهمع ٢/١٥٧)

(٥) من اللغة (فِسَالٌ) حَمْقَى.

والبيت: من بحر الوافر.

أراد (سادِسٌ) .

إبدالُ الياءِ من الثَّاءِ :

في قول الشاعر(١)

(٥٩) قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ، وهَذَا الثَّالي وأنْتَ بالهِجْرانِ لاَ تُبَالِي(٢)

أراد الثَّالِث .

فَصْل

في إبدَال (الواو)

تُبدَلُ من : (الياءِ ، والألِفِ ، والهمزةِ)(٣)

إبدالُها من الألِفِ :

في نحو (ضَوَارِبُ) ، و (ضُوَيْرِبٌ)(٤) ؛ والواو /٥٨٠/ههنا بدلٌ من ألِفِ (ضَارِب) ؛ لأنَّ الألفَ إذا انْضَمَّ ماقبلها قُلِبَتْ واوًا(٥) ، وكذلك (أوَادِمُ) ، و(أُوَيْدِمُ) الواو ههنا بدلٌ من ألف (آدم)(٦) ، وكذلك (رَحَوِيٌّ) و (عَصَوِيٌّ) الواو

=والشاهد إبدالُ الياء من سين (سادسٍ) ضرورةً ، وقيل بل لغة .

(١) المجهول ، فلم يذكر اسمَه كاتبٌ ، وانظر (اللسان - ثلث - ، وجميع مصادر الشاهد السابق)

(٢) البيتان : من بحر الرجز المشطور

والشاهد : إبدال الياء من الثاء في (الثالث) ضرورةٌ ، وقيلَ لغة .

(٣) الكتاب ٤/٢٤١ ، والمفصل ٣٣٦ ، وش الشافية ٣/٢١٣

(٤) أى من الألف الزائدة في فاعلٍ ، وفاعلةٍ جمعًا وتصغيرًا ، (المقتضب ١/١٩٩)

(٥) أىْ : وقلبت في (فَوَاعِلَ) حملا على (فُوَيْعِلٍ) ؛ إذ التَّصغير والتكسير من واد واحدٍ -على مامر- وانظر (الرضي ٣/٣١٣)

(٦) ازدوج رأى المصنف هنا وفي (٤/٤٤٠ - المحرر) حيثُ يقرر هناك أنَّها مبدلة من الهمزة ؛ إذ التَّصغير والجمع يردَّان الأشياء إلى أصولها ، وهذا رأى الجمهور ، وهنا تبع المازني في كونِهَا مبدلة من الألف - (انظر الموضع المشار إليه هناك) ؛ قال الأشموني ٢/٦٠٥ - حلبي : (الواو بدلٌ من الهمزة ، وليست بدلًا من ألفِهِ ، كما في ضارب ، وضُويرب ، وضَوَارب ؛ لأنَّ المقتضي لإبدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع . ويقول [المازني] : الواوُ في (أوَادِمُ) بدل من الألف المبدلة من الهمزة ؛ لأنَّه صار مثل خاتم) أ هـ. وانظر (المرادي ٦/٢٥ ، والتصريح ٢/٣٧٥) ، ولاحظ ماحررته هناك .

[فيهما][(١)] بدلٌ من ألِف[(٢)] (رَحًى ، و عَصًا)[(٣)]

إبدالُ الواوِ من الياءِ :

في نحو (موقِن) ، و(مُوسِر) ؛ لأنّهُ من : (اليقين) ، و(اليُسْرِ) ، إلاَّ أنَّ الميم لمَّا انضمَّتْ ، صَعُبَ النطقُ بالياءِ ، فقُلِبتْ واوًا .[(٤)]

وكذلك الواوُ في (طُوبَى)[(٥)] بدلٌ من الياء ؛ لأنَّها من (الطِّيب)

وكذلك الواو في (تَقْوى)[(٦)] بدلٌ من ياءٍ ، لأنه من : (وَقَى ، يَقِي) والواو في : (جِبَاوةٍ) بدلٌ من ياءٍ[(٧)] ؛ لأنَّه من (جَبىَ ، يَجْبِي) والواو في : (الحَيَوَان) بدلٌ من ياءٍ[(٨)] ، لأنه من : (حَيِيَ ، يَحْيَى) .

إبدال الواو من الهمزة :

أبْدِلتْ في نحو (جُوَنٌ)[(٩)] - بالواو- أصله (جُؤَنٌ) - بالهمز - .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) التعبير بالألف اغترارٌ بالصُّورة ؛ فليست في الحقيقة غير الواو ، أو الياء المبدلة هي منهما ولكنَّه تعبيرُ النُّحاة ؛ قال ابن عصفور : (المقرب ٢/ ٦٠) (فإن كانت اللام ألفًا قلبتّها واوًا ، وألحقتَ الياءيْنِ ؛ فتقول في (رَحًى) : رَحَوِي ، وفي عصًا عَصَوِيّ) أهـ ونحوه في (اسرار العربية ص ٢٦٦ ، وش الشافية ٣/ ٢١٤) .

(٣) أي سواء أكانتْ الألفُ مبدلةً من ياءٍ أوْ واو ، وانظر (الكتاب ٣/ ٣٤٢ ، ٢٤١)

(٤) العِلَّة الضَّمُّ مع سكون الياء ، وانظر (المحرر ٢/ ٢٩١) .

(٥) أي فيما كانت الياء فيه عينا لفُعْلَى اسما ، وانظر (الكتاب ٤/ ٣٦٤ - محقق ، والمقتضب١/ ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٠/ ٣٠) .

(٦) أيْ : فيما وقعتْ فيه الياءُ لامًا لفَعْلَى اسمًا ، (المنصف ٢/ ١٥٧ ، وسر الصناعة ١/ ٩٩)

(٧) وهو إبدال شاذّ (المنصف ٢/ ١٠٧ ، واللسان - جبى ، والمحرر ٤/ ٤٢٣) .

(٨) وهو مذهب سيبويه والجمهور ، وأنَّ أصله : (حَيَيَان) فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو مع أنَّ الواو أثقل من الياء ، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك ،
وذهب المازني إلى أنَّ الواو أصل ، وأنه جاء على مثال مالايستعمل ، إذ ليس في الكلام فِعْلٌ مستعملٌ موضعُ عينه ياءٌ ولامُهُ واوٌ ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلًا ، والمذهب الأول ، راجع (الكتاب ٤/ ٤٠٩ والخصائص ٣/ ١٨ ، والمنصف ٢/ ٢٨٥ ، وسر الصناعة ١/ ١٧٠ ، والبحر ٧/ ١٥٨ ، والأشباه ١/ ١٩)

(٩) المحرر (٤/ ٢٢٤ ، ٤٣٧) والجُؤْنَةُ : ألحُقَّةُ يُجْعَلُ فيها الطِّيب أو الحُلِيّ .

فَصْـل

في إبدال الميم

أبدلت من : (الواو ، والَّلام والنُّون ، والبَاءِ)(١)

إبدالها من الوَاوِ :

لم تُبْدَلْ [منها](٢) إلا في (فَم) وحدَهُ ، أصله (فَوْهٌ) فحُذِفتْ الهاء من غير علَّة ، فبقى (فَوْ) فاستثقلوا ذلك(٣) ، فأبدلوا الواوَ ميمًا ؛ والدَّليل على ذلك أنَّ الواو تظهر في الجمع ، في قولهم : (أفْوَاهٌ)(٤)

إبدال الميم من الَّلام :

في قوله - ﷺ - (لَيْسَ مِنَ امبرِّ آمْصِيامُ في امسَفرِ)(٥) ، أبْدلَ الميمَ من لام التَّعريف ، [و](٦) ذكر الزَّمخشرى(٧) أنَّ هذا الحيث رواه (النَّمِرُين تَوْلَب)(٨) - رضى الله عنه - وذكر أنَّه لم يرو غيرهُ(٩) ؛

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٠، والمفصل ٣٦٦، والمقرب ٢/١٧٦

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) المحرر (٢/١٧٣)

(٤) كتاب العين (١/٥٦)

(٥) اخرجه مسلم ، وأبو داود، وابن ماجه ، والسيوطى عن جابر ، والرواية فيهن باللام (صحيح مسلم ٧/٢٣٣ ، وسنن أبى داود ٢/٣١٧، والجامع الصغير ٣/١٣٧ ، وسنن ابن ماجه ١/٥٣٢) وأخرجه أحمد في مسنده عن كعب بن أبى عاصم بالميم (٥/٤٣٤) وبهذه الرواية أوردَه المُنَّاوى عن أحمد ، (كنوز الحقائق ٢/٧٩ - الجامع الصغير)

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) تقدمت ترجمته في (٣/٢١ - المحرر)

(٨) صحابي يُعَدّ من المخضرمين ، شاعرٌ جواد ، واسع العطاء ، لم يمدحْ ، ولم يهجُ ، وفد على النبى - ﷺ - مسلما وهو كبيرٌ ، قيل عَمَّر حتى المائتين ، (الفهرست ٢٢٤ ، والخزانة ١/٣٢١ - محقق ، والشعر والشعراء ٢٦٨ ، وزيدان ١/١٦٠) .

(٩) عبارة الزمخشري (المفصل ٣٣٦، وشرحه ١٠/٣٣ - أصل) (وقيل إنَّه لم يرو غيره) أهـ ، بل قاله أيضا ابنُ جنى (نقله عنه البغدادي في شواهد الشافية ٤٥٥) وابن هشام (المغني ١/٤٧ --=

وهى لُغة طَيِّء، واليمن جميعِهِ[١]؛ يقولون (آمْرَجُلُ)، و (آمَّرْأَةُ)[٢] و(آمْثَوْبُ)[٣]، قال الشاعر[٤]

(٢٦٠) ذاكَ خَلِيلى وذُو يُعَاهِدُنِي يَرْمِى ورَائي بامْسَهْمِ، وامْسَلِمَه[٥]

[وقال عمرو بن معدى كَرِب[٦]

(٢٦١) خليلٌ لَمْ أخُنْهُ ولَمْ يَخُنِّي عَلَى امْصَمْصَامَةِ امْسَيفِ سَلَامى][٧]

=حلبى)، وقد وقعتُ على حديث آخرَ رواه النَّمِرُ وهو: (صَوْمُ شهْرِ الصَّبْرِ، وثلاثةُ أيامٍ من كل شهْرٍ، يُذْهِبْنَ وحرَ الصَّدْرِ): (الجامع الصغير ٢/٤٦)

(١) نسبها الحريري، والسُّيوطي لطئ، وحِمير، وأهل اليمن ومن داناهم، ونسبها الرماني إلى هُذَيل، وتعرف بالطَّمطانية، قال الثعالبي (الطَّمطانية، تعرف في لغة حمير) أهـ، انظر (درة الغواص ٢٤٩، والهمع ١/٧٩، ومعاني الحروف ص ٧١، ولهجات العرب ١٠٢، ٤٠٣)

(٢) ص، د (ومَّرة، ومثوبُ) - تصحيف

(٣) ذاته

(٤) بُجَير بن غَنَمة الطائي الجاهلي: (ديوان الأدب ١/٢٥١، والمفصل ٣٢٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١، والمغني ١/٤٧ -حلبي، وشواهده ١٥٩، وشواهد الشافية ٤٥١، واللسان - أمم -، ومسلم -، ومعاني الحروف ص ٧١، والعيني ١/٤٦٤)

(٥) قيل هذا البيت مؤلف من بيتين وهما:

وإنَّ مَوْلاىَ ذُو يُعَاتِبُنِى لاَ إحْنَةٌ عِنْدَهُ وَلاَ جَرِمَهْ
يَنْصُرُنى مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِى وَرَائى بامْسَهْمِ وامْسَلِمَه

من اللغة (السَّلِمَةُ) واحدة السِّلَام، وهى الحجارة

من الإعراب الواو في (وذو) زائدةٌ بين الصِّفة والموصوف

والشعر من بحر المنسرح

والشاهد إبدال اللام في حرف التَّعريف ميما، والذى أرَى في مثله أنه لا إبدال، وإنما هما لغتان، لأنَّ القائِلين بهذا لايقولون ذاك.

(٦) اللسان (صمصم)، والاشتقاق لابن دريد (ص ٧٩)

(٧) مابين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

وفي اللسان أورد البيت هكذا:

خليلٌ لم أخنْهُ ولم يَخُنِّي عَلَى الصَّمْصامةِ السَّيفِ السَّلَامُ

قال (قال ابن بري صواب إنشاده:

على الصَّمصامةِ امسيفِى سلامِى)أهـ

إبدال المِيم من النُّون :

في نحو : (عَنْبَرٌ)[١] و (شَنْبَاءُ)[٢] ؛ فالنون ثابتةُ في الخَطِّ ، وهى في النطق ميم ، وهذا أصْلٌ مستمرٌّ في كل نونٍ ساكنة بعدَها باءٌ[٣] أنَّها تكونُ في النُّطق ميمًا وقد [أبْدِلتْ من النُّون المحرَّكةِ][٤] ؛ قال الشاعر[٥]

(٢٦٢) يَاهَالَ ذاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَامِ[٦]

=وروى بعده بيتين مجرورَىْ القافية ، أما رواية ابن منظور فنصٌّ آخر ، ولعلك تلاحظ أنَّ ماصَوَّبَهُ ابن بري إنَّما هو تلفيقٌ في الجمع بين اللغتين : (آل ، أم) فضلا عن هذا الخطأ في إلحاق ياء المتكلِّم للمعرَّف بـ (أم) وهو ممتنع ، إلا أنْ يُقال : إنها ياءُ الإشباع فيكون ضرورة .

أما على رواية المصنف فالوزن مختلٌّ بنقص السَّاكن بعد الفاءِ ، وكأنِّي أحس أنَّ صواب الرواية:

خـليـلٌ لـم أخـنْـهُ ولـم يـخـنـىْ على امصَمْصَامةِ آمسيفِ آمَسَلامُ

وعليه يستقيم البيت والشاهد .

من اللغة : (الصَّمصام) والصَّمصامة : السيف الصارم الذى لاينثني ، وهو هنا اسم سيف عَمْرو ، وقد أهداه سعيدَ بنَ العاص ، وقال فيه قوله هذا .

والبيت : من بحر الوافر . والشاهد : كسابقه .

(١) خُطًّا في (ص ، د) (عمبر ، وشمباء) - بالميم - والصواب ما أثبت ، وهو كلامه بعده ؛ قال الحسيني (ش الشافية ص ١٩٣) : (يكتَبُ بالنُّون ويلفظ بالميم) أ هـ ، وانظر (الكتاب ٤/٢٤٠) نعم خطَّها سيبويه في (٤/٤٥٣ ، ٤٥٥) بالميم فيهما لتبيين صورة النطق و (المقتضب ١/٢٠٢ ، ٣٥١)

(٢) السابق .

(٣) النشر ٢/٢٦ ، والأشموني ٢/٦٧٠ - حلبي .

(٤) مابين الحاصرتين زيادةٌ لازمة ، أفهمها المرادي (٦/٥٧) ، والرضي(٣/٢١٦) .

(٥) رؤبة يمدح مسلمة بن عبد الملك (ديوانه ٣/١٤٤ - مجموع أشعار العرب) وأراجيز العرب ص ٧٩ ، والمفصل ٣٦٦ ، وشرحه ١٠/٣٣ ، ٣٥ ، والتوضيح ٦/٥٧ ، وشواهد الشافية ٤٥٥)

(٦) البيت الأول مؤكَّد النسبة لرؤبة ، وهو صدرالأرجوزة المذكورة ، وهى طويلة ، ليس فيها البيت الثاني ، وقد ورد البيتان ذاتُهما ضِمْنَ خمسة فيما نُسِبَ لرؤبة (الديوان ٣/١٨٣) .

من اللغة : (هالَ) : مرخم (هَالَةُ) ، و (التمتَامُ) : الذى فيه تمتمة ، أى : تردُّدٌ ، والتمتمة في المنطق كناية عن الحياء .

من الإعراب : الواو في(وكفك)عاطفة ؛ قال ابن المستوفي (وكان الواجب أن يقول : (والكَف المُخضَّبِ) ؛لأنَّ(ذا) يُتَوَصَّلُ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، غير أن المعطوف يجوز فيه مالايجوز في المعطوف عليه) أهـ(شواهد الشافية ٤٥٨)

والشعر : من بحر الرجز المشطور . والشاهد : وضنحهُ المصنف .

أراد (البنانَ)، فأبدل النُّون ميمًا

إبدال الميمِ من الباءِ :

في قولهم : (مازلتُ عليه راتِمًا) أي : (راتبا)[١]، وقولهم : (رأيتُه من كَثَمٍ)، أي : من كَثَبٍ[٢]

فَصْــل

في إبدال النُّون[٣]

أبدلت من : (الواو، واللام).

إبدالها من الواو : في (صَنْعانِيّ)، و (بَهْرانِيّ)، وأصله : (صنْعاويٌّ)، و(بهراوِيٌّ)، فأبْدِلتْ الواو نونًا[٤]

إبدالها من الَّلام : في قولهم (لعَنَّ[٥] زيدًا قائمٌ)، بمعنى (لَعلَّ/٥٨١/زيدًا قائمٌ)

فَصْــل

في إبدال التَّاءِ

أبدلتْ من (الواوِ، والياءِ، والسِّين، والصَّادِ)[٦]

---

(١) ابن السكيت (الإبدال ص ٧٢) : (أبو عمرو : ومازلتُ راتما على هذا الأمر، وراتبا أى مقيما)أهـ، قيل : ولايتعينُ على الإبدال ؛ لجواز أن يكون(رَتَمَ)على بابه من الرتَمَةِ وهى خيط يُشَدُّ على الإصبع لتستذكر به الحاجة، وهو بعيد، انظر (ديوان الأدب ١/٢٤٢، ومجالس ثعلب ١/٩٧، والثعالبي ١٥٤، والرضي ٣/٢١٧، والميداني ٣/٣٥٧).

(٢) الإبدال ص ٧٣، والمزهر ١/٤٦٣.

(٣) المفصل (٣٦٧).

(٤) المحرر ٢/١٩٦، ٣٢٢، واللسان (صنع) - وقد ذهب ابن عصفور والمرادى إلى أن النون مبدلةٌ من الهمزة. (المقرب ٢/١٧٧، والتوضيح ٦/٩٠)

(٥) قيل هما أصلان ؛ لأنَّ الحرف قليلُ التَّصرف، وانظر (المحرر ٣/١٣، والمخصص ١٣/٢٧٥، وش الشافية ٣/٢١٩، والإبدال ص ٦٤).

(٦) أَهْمَلَ إبدالها من الطاء، والدال، وانظر فيه (سر الصناعة ١/١٦١ -) وكأنه على حافر=

إبدالها من الواوِ :

في نحو[١] (اتَّعد)، و (اتَّزن)، أصله (اوْتَعَدَ)، (اوْتَزَنَ)؛ لأنَّه من (الوَعْد) و (الوزْن)، فأبدلوا الواو تاءً[٢] وأدغموا التاءَ في التاءِ، وهى كذلك في (تُجاه)، و (تُكْلان)، و(تُكَأَة)، و(تُخَمَةَ)[٣] و(تَقِيَّةٍ) و (تَقْوى)، و(تَوْراة)[٤] و (تُراثٍ)؛ لأن أصله من (الوَجَاهةِ) و(الوَخَامةِ)، ومن (الوَكالةِ) ومن (توَكَّأتُ)، ومن (الوقاية) ومن (ورِىَ الزَّنْدُ) ومن (الوِرْثِ)

وكذلك التاء في (أخْت) و (بِنْت) بدلٌ من واوٍ[٥]؛ لأنَّه من (الأُخُوَّةِ، والبُنُوَّةِ)[٦]

إبدال التاءِ من الياءِ

في نحو (اتَّسر)، أصله (ايْتسَرَ)، لأنَّه من (اليسْرِ)، فأبْدلَتْ الياء تاءً،

=الزمخشري، وابن الحاجب في (المفصل ٣٦٧، وشرح الشافية ٢١٩/٣ - أصل) وإن زاد الباء

(١) أى في الافتعال، وما تصرَّف منه، وانظر (الكتاب ٣٣٤/٤ - محقق، والمقتضب ٢٢٩/١، والكامل ١٠٢/١، بيروت، والمقرب ١٧٤/٢)

(٢) الحقُّ أن الواو قُلِبتْ ياء لانكسار ماقبلها وهى ساكنة، ثم قُلبت الياء تاء (اللسان - وكل)

(٣) انظر فيهن (المحرر٤٣٥/٣، ٣٢٤/٤) واللسان - وكل -، و الكتاب ٣٣٢/٤)

(٤) قال الزجاج (معاني القرآن ٣٧٤/١) (اختلف النَّحْويُّون في (تَوْراة)؛ فقال الكوفيون (توْراة) يصلح أن تكون (تَفْعَلَةَ) - من (وَرَيْتُ بك زَنْدي)، فالأصل عندهم (تَوْرَيَة)، إلا أنَّ الياء قلبتْ ألفا لتحركها، وانفتاح ماقبلها، و (تَفْعَلَةُ) لاتكاد توجد في الكلام ، وقال بعضهم يصلح أن تكون (تَفْعِلة)؛ مثل (توْصِية)، ولكن قلبت (تَفْعِلَة) إلى(تفعَلَة) وكأنه يجيزُ فى (توصية) (تَوْصَاة)، وهو ردئ، وقال البصريون أصلها (فَوْعَلَة) وفوْعلةُ كثيرة في الكلام؛ مثل الحوقلة فأصله عندهم (وَوْرَيَة) ولكن الواو الأولى قلبت تاء؛ كما في تولج)أ هـ وانظر نحوه في (ابن يعيش ٣٨/١٠، والبحر ٣٧١/٢، والتبيان ٢٣٦، وسر الصناعة ١٦١/١)

قلت وهذا التصوُّر من الفريقيْن مغموزٌ؛ فالكلمة عبرية تعني (التعاليم) فلاينسرب عليها الضَّابط العربي، وقال الزمخشري (الكشاف ٤١٠/١) (التوراة والإنجيل اسمان أعجميان، وتكلُّف اشتقاقهما من الوَرْيِ، ومن النَّجل ووزنهما بـ(تَفْعَلة وإفعيل) إنما يصحُّ بعد كونهما عربيين)أ هـ.

(٥) شرح المفصل ٣٩/١٠

(٦) مَثَّلَ لما تُبْدَل التاء فيه من الواو فاءً، ولامًا.

وأدغِمتْ التاءُ في التَّاء[١]

إبدالُ التاء من السِّين :

في (طَسْتٍ)، أصله (طَسٌّ)[٢]، وفي (سِتٌّ)، أصله (سِدْسٌ)[٣] لأنَّه من (سَدَسْتُ القومَ)، أي (صرت سادسًا لهم)؛ وقال الشاعر[٤]

(٢٦٣) يَاقاتَلَ اللَّهُ بَنِى السِّعْلاَةِ[٥] عَمْرِو بنِ يَرْبُوعٍ، شِرَارِ النَّاتِ
غَيْرِ أعِفَّاءَ ولاَ أكْيَاتِ[٦]

يريد (الناس)، و(أكياس)

إبدال التَّاءِ من الصَّاد :

في قولهم (لِصْتٌ) أصله، (لِصٌّ) فأبدلت إحدى الصَّادين تاءً[٧]؛ وقال الشاعر[٨]

---

(١) هذه اللغة الفصحي، وبها نزل القرآنُ، ومن العرب من لايُبدل في الواويّ واليائيّ تاركًا إيَّاهُما لتلاعب الحركات قبلَهما، (المصنف ١/٢٢٨، والرضي ٣/٨٣ - ش الشافية)

(٢) الطسُّ لغة طيِّء، وتسمي: (الوتْم)، والطسْتُ لغيرهم، وقد نسبها الفراء لبعض أهل اليمن، (انظر المذكر والمؤنث ص ٩٤، والبحر ٣/١٥٦، والمزهر ١/٢٢٢، ٢/٢٠٢، واللسان - طسس - ولهجات العرب ص ١١٨، وسر الصناعة ١/١٣٢)

(٣) أبدلوا السِّين الأخيرة تاء لتقرب من الدَّال قبلها، فتقاربت الدال والتاء مخرجا، فأبدلوا الدال تاء، ثم أُدغِمَتا، فصار (ستٌّ)، وانظر: (الكتاب ٤/٤٨١، ٢٣٩ -، وأسرار العربية ٢٩٦، وديوان الأدب ٣/٢٩، وأدب الكاتب ١١٠)

(٤) علباء بن أرقم اليشكري (نوادر أبى زيد ٣٤٥، والمخصص ٣/٢٨٣، والاشتقاق ٢٢٧، والثعالبي ٢٢٨، وضرائر الألوسي ١٥٣، والشافية ٣/٢٢١، وشواهدها ٤٦٩، واللسان - أنس، وسين - والإبدال ص ١٠٤، والخصائص ٢/٥٣)

(٥) ص، د (السِّعلات) بالتاء المفتوحة - تصحيف

(٦) يروى فيها: يا قَبَّحَ و يا لَعَنَ بدل: (يا قاتَلَ) و ميمون و مسعود بدل (يربوع) وليسوا بدل (غير) والأبيات من بحر الرجز المشطور
والشاهد إبدال التاء من السِّين في (الناس) و(أكياس) وقيل هو ضرورة، وقيل هو لغة؛ قال ابن سيده (بابُ مايجئُ بحرفينِ، وليس بدلًا) أ هـ. وعمرو- بالجر- بدل من السعلاةِ

(٧) اللِّصتُ لِطيِّء، واللِّصّ لغيرهم، (المزهر ١/٢١٧، واللسان - لصت -)

(٨) عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي - كما ذكر البغدادي وحدَه - (سر الصناعة ١/١٧٣، وشرح=

(٢٦٤) كَـا[١] لُّـلـصُـوتِ الـمُـرَّدِ[٢]

فَصْـل

في إبدال الهاءِ[٣]

أُبْدِلتْ من (الهمزة، والألف، والياء، والتاء)

إبدالها من الهَمْزَةِ:

في (هَرَقْتُ الماءَ) أي: (أرقْتُ) فأُبدِلَتْ الهمزة هاء، وكذلك: (هَرحْتُ الدَّابة)، أصله: (أرحتُ الدابّةَ) فأُبدِلَتْ الهمزة هاءً، وكذلك (هَرَدْتُ أفْعَلُ)[٤] أصله: (أردت أفعلُ)، وكذلك: (هيَّاك، هِيَّاكَ)[٥] أي (إيَّاكَ، إيَّاكَ) وكذلك (لَهِنَّكَ رجُلُ صِدْقٍ) أي: (لأِنَّك رجُلُ صدقٍ)[٦]، وكذلك (هَمَا واللَّهِ، لقد كان

=المفصل ١٠/٤١، وشواهد الشافية ٤٧٥، واللسان - لصت، وعيل، والمذكر والمؤنث للفراء ص ٩٤).

(١) ص، د (مثل) وهو خطأ - على ما يأتي -

(٢) البيت بتمامه:

فـتـركْـنَ نَـهْـدًا عُـيَّـلًا أبـنـاؤُهَـا وبنِى كِنَانة كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

من اللغة (نَهْد): أبو قبيلة من اليمن و: (العُيَّلُ) - جمع (عائل) - الفقراء و: (المُرَّدُ) - جمع مارد - العُتَاةُ الخبثاء

والبيت: من بحر الكامل

والشاهد: إبدال التاء من الصاد في: (اللُّصُوتِ) في الجمع، كما هى في المفرد.

(٣) انظر فيه جميعه: (المفصل ٣٦٩، وش الشافية ٣/٢٢٢ - أصل)

(٤) ذكر ابن خالويه، وابن بَرِّى أنه لم يرد منه غير (هرَقْتُ، وهَنَرْتُ، وهَرَحْتُ) (ليس ١١٢، واللسان - ها -) وحكى الرضي، وابن عصفور - عن اللحياني - (هردت) (الشافية ٣/٢٢٣، والمقرب ٢/١٧٨)، بل حكى ابن سيده (هَمَرْتُ) - (المخصص ١٣/١٦٩)

(٥) المنصف ٢/١٤٥، والإبدال ٨٨.

(٦) هذا هو الأشهر من تفسيرهم له، وذهب الفرَّاءُ إلى أنَّ أصله (واللَّهِ إنَّكَ) فحذفت الواو والألف، وإحدى اللامين والهمزة، فصار (لهِنَّكَ) وذهب المفضل بن سلمة إلى أنَّ أصله (للَّهِ إنَّكَ) فحذفتْ اللامان، والألفُ والهمزة، (الخزانة ٤/٣٤٤ - ب)؛ قال الأخفش (نوادر أبى زيد ٢٠٢): (وهذا لايجوز عند أهل العربيَّة، ولكن تأويل قولهم: لَهِنَّكَ: لَأَنَّك، فأبدل الهاء من=

كذا وكذا) أصلُه : (أمَا واللَّهِ)[١] ، فأُبْدِلتُ الهمزةُ هاءً ، وكذلك (هِنْ فَعَلْتَ فعلتُ) ، أي (إنْ فعلتَ فعلتُ)[٢] ؛ قال الشاعر[٣]

(٢٦٥) وأَتَى صَوَاحِبُهَا فقُلْنَ : هَذَا الَّذِى مَـنَـحَ الـمـودَّةَ غَـيْـرَنَـا ، وجَـفَـانَـا[٤]

أي (أَذَا الَّذِى ؟) فأبْدَلَ من الهمزةِ هاءً .

إبدال الهاءِ من الألِف :

في [الاستفهام][٥] ، في قوله[٦]

(٢٦٦) إنْ لَـمْ أُرَوِّهَـا فَـمَـهْ[٧]

=الهمزة ؛ لأنها تقرُب منها في المخرج) أ هـ ، وانظر (اللسان - أنن - لهن -)

(١) المغني ١/٥٢ - حلبى .

(٢) ذكر الرضي أنَّ لغة طيءٍ ، إبدال همزة (إنْ) الشَّرطية هاء (٣/٢٢٣)

(٣) جميل - كما ذكر ابن منظور وابن خالويه ، وقيل مجهول (ليس ٣٣٦، واللسان -(ذا ، وها) ، والبحر ٢/٤٨٦ ، والمفصل ٣٦٩، وشرحه ١٠/٤٣ ، والمغني ٢/٢٧ - حلبي ، وش الشافية ٣/ ٢٢٤، وشواهدها ٧٧)

(٤) البيت من بحر الكامل

والشاهد إبدال همزة الاستفهام هاءً - كما وضحه - قال أبو حيان (لم يُسْمَع ذلك في همزة الاستفهام ، ولايُحْفَظ من كلامهم : هَتَضْرِبُ زيدًا ؟ ، بمعنى أتضرب زيدا ؟ إلاَّ في بيت نادر جاءت فيه (الهاء) بدل همزة الاستفهام هو (البيت) أ هـ قال ابن الجزري (النشر ١/٤٠٢) (ولا يتعيَّن ، بل يجوز أنْ يكون الأصل (ها) في (هاذا) فحُذِفتْ ألفها ، كما حُذِفَت ألف (ها) التنبيه من نحو ﴿أيُّهَ الثَّقَلاَنِ﴾ وقفا) أ هـ .

(٥) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) ص ، د : (قولهم) - تصحيف ، ولم يسمِّه أحد (اللسان - ما ، وابن يعيش ٣/١٣٨ ، ١٠/٤٣ ، والرضي ٣/٢٢٤ ، وشواهد الشافية ٤٧٩) .

(٧) يروُون قبله :

قـد وردَتْ مِـنْ أمْـكِـنَـهْ مِـنْ هَـهُـنَـا ومِـنْ هُـنَـهْ

والشعر من بحر الرجز المنهُوك . والشاهد : قوله (فَمَهْ) ويحتمل ثلاثة أوجُه :

أولها أنْ تكون الهاء بدلا من ألف (ما) الاستفهامية ، وأوثِرتْ الهاءُ وقفًا لخفاء الألف - على ماذكر المصنف -

ثانيها : أن تكوه (مَهْ) زجرا ، أي اكفف عنَى يا إنسان ، أو هو يخاطب نفسه زاجرًا

ثالثها : أن تكون ألفُ (ما) الاستفهامية حُذفتْ في غير الجرِّ ، ثم دُعِمَتْ بهاء السكت - ذكره الرضي=

أرادَ (فما؟) - بالألِفِ - فأبْدَلَ منها هاءً، ومرادُه (فماذا يمنَعُنِى؟)

وفي (أنَهْ)، أصله (أنَا)، فأبدلوا من الألف هاءً[١]؛ وقوله[٢]

/٥٨٢/ وقدْ رابَنِى قَوْلُهَا: يَا هَنَاهُ [٨٩]

أصله (هنا ا) -بألفيْنِ[٣] -بالمد من غير همزٍ، فأبْدِلتْ الألفُ الثَّانية هاء

إبدال الهَاءِ من الياءِ:

في قولهم (هَذِهِ)، و (هاتِهِ)، أصله: (هذِى)، و (هاتِى) فأبْدِلتْ الياءُ هاءً[٤]

إبدال الهاءِ من التَّاءِ

[في][٥] قولهم (طَلْحَهْ)، و (حَمْزَهْ) تُبدَلُ تاءُ التأنيث في الوقف هاءً[٦] وبعضُ العرب يقف عليها بالتَّاءِ؛ فيقولُ (هذا حَمْزَتْ)، و(هذا طَلْحَتْ)[٧]،

=- وأنكره البغدادي، قال (لم أره لأحد غيره، ولم يقل أحدٌ إنَّ (ما) الاستفهامية تُحْذف ألفها بلا جار) أهـ.

قلت والصوابُ أنَّه وراد وإن قلَّ، ومنه قول الله تعالى للرحم: (مَهْ؟) قال ابن مالك (أصل مَهْ) في هذا الموضع (ما) الاستفهامية حذفت ألفها، ووقِفَ عليها بهاءِ السكت. ومن استعمالها هكذا غيرَ مجرورة قول أبى ذُؤَيب (قدمتُ المدينة، ولأهلها ضجيجُ الحَجيج أهلُّوا بالإحرام، فقلت مَهْ؟ فقيل هلك رسول الله - ﷺ) أهـ، وانظر بعده (شواهد التوضيح ص ٢١٥)

(١) وهذا الوجهُ رجَّحه ابن جنى (الخزانة ٥/٢٤١)، وجوَّز الصبان أنْ تكون الهاء زائدةً لبيان حركة النون وقفا، كما أنَّ الألف كذلك عند البصريين (الصبان ٤/ ٣٣٤)

(٢) تقدم والحديثَ عنه في (٣/٢٢٥ المحرر)

(٣) يريد أن الأصل (هناوٌ) قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، فصارت (هنا ا)وهو ركونٌ للخطِّ لا للنُّطق، وهو وجه من وجوه تقدمت في (٣/٢٢٥(ح) - المحرر)

(٤) سيبويه (٤/ ١٨٢): (أبدلُوا مكانَهَا حرفًا من موضع أكثر الحروفِ بها مُشابَهة، وتكون الكسرة معه أبْيَن) أهـ، وانظر (المنصف ٢/ ١٧٥، والمحرر ٢/ ٢٥٨)

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) المقتضب ١/ ٢٠١، والمرادي ٦/ ٨٧.

(٧) سيبويه (٤/١٦٧) (وزعم أبو الخطاب أنَّ ناسًا من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ) أهـ، وعزاها ياقوت (البلدان ٤/ ٦٠) إلى حِمْيرَ في الوقف وانظر: (المرتجل ١٩-٢٠)

وحكى قُطْرُبٌ[1] أنَّ في لغة طيِّئ (كيف البنُونَ، والبناهْ؟)، و (كيف الإخوةُ والأخواهْ؟)[2] - بالهاء - .

فَصْل

في إبدالِ اللَّامِ

أبْدِلتْ من (النُّون، والضَّادِ) [3]

إبدالها من النُّون: في قوله[4]

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالًا أُسَائِلُهَا[5] [١٢٥]

أصلُهُ (أُصَيْلانًا)، فأبْدَلَ من النُّون لامًا

إبدالها من الضَّاد: في قوله[6]

---

(١) تقدمت ترجمته في (٢/٣٨٠ - المحرر)

(٢) حكاه عن قطرب الزمخشريُّ وابن عصفور، والرضي، وأبو حيان، والأشموني، انظر (المفصل ٣٧٠، وشرحه ١٠/٤٢، ٤٥، والمقرب ٢/٢٤، وش الشافية ٢/٢٩٢، والبحر ٦/٤٦٠، والأشموني ٢/٦٤٧ - حلبي) وقال أبو حيان في (الارتشاف ق ١٢٣/ أ) (حكى الفراءُ وقطرب الوقفَ عليها بالهاءِ، وروى كيف الإخوة والأخَوَاهْ، ودفنُ البَنَاه من المكرُمَاهْ، فأجازه بعضهم، وذكر صاحب (اللوامح) أنَّهَا لغةُ طيِّئٍ) أ هـ.

(٣) ابن يعيش ١٠/٤٥.

(٤) تقدّم والحديث عنه في (٣/٣٨٤ - المحرر) وفي (ص، د): (قولهم) تصحيف.

(٥) تحدَّث سيبويه عن هذه الرواية قال - عن الخليل - : (إنَّما هو (أُصَيْلانٌ) أبدلوا اللام منها، وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أُصَيْلانا). اهـ(٣/٤٨٤) وفي (٤/٢٤٠) قال: (وذلك قليلٌ جدًّا) أهـ، وفي الإبدال لإبن السكيت (ص ٦٤): (جمعوا أصِيلا (أُصْلانا)؛ كما يقال: بَعير، وبُعْرانٌ، ثم صغروا الجمع، وأبدلوا النون لاما) أهـ فهو إذن شاذٌ إبدالًا وتصغيرًا، إذْ قياس تصغيره الرَّدُّ إلى المُفرد، وجمعُه بالتاء؛ فهو جمع كثرة، ويحتمل أن يكونَ مفردًا كُرَّمانِ، ورُبَّان، فشذوذُهُ في إبداله لا غيرُ، انظر (الرضى ٣/٢٢٦)

(٦) ص، د: (قولهم) - تصحيف، وهو منظور بن حيَّة الأسدي - كما ذكر العيني - ولم أقف عليه لغيره، راجع (الخصائص ١/٦٣، والمحتسب ٢/١٣٢، والمنصف ٢/٣٢٩ ومعاني الفراء ١/٣٨٨، ومعاني الزجاج ٢/٤٠٤، وإصلاح المنطق ص ٩٥، والاقتضاب ص ٢٢٠، واللسان - رطا - ضجع، ابز - ، والعيني ٤/٥٨٤).

(٢٦٧) مالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ[١]

أراد (فاضْطَجَعَ) - بالضَّادِ - ، فأبدلَ الَّلام منها

فَصْـل

في إبدال الطَّاءِ

أُبْدِلتْ من (التَّاء) في نحو (اصطَبر)، و (اصْطرَف)[٢] ؛ أصله (اصتَبَرَ) و (اصتَرَف) - بالتاء - [فثقل النُّطق بالتَّاءِ، مع وجُودِ الصَّادِ، فأبدلوها طاءً][٣]

فَصْـل

في إبدال الدَّال

أُبدِلتْ من (التَّاءِ) في (ازدَجَرَ)[٤]، أصله (ازتَجر) وفي (ازدَانَ) أصله (ازتَانَ)، وقد قالوا (اجْدَمَعُوا)[٥]، أصلُه (اجتَمعُوا)

فَصْـل

في إبدال الجيم

أبْدِلتْ من الياءِ المشدَّدة، في الوقف؛ قال أبو عمرو[٦] قلتُ لبعض العرب

---

(١) من اللغة (الأرطاة) : شجرة من أشجار الرمل، و (الحِقْفُ) التَّلُّ المعوجُّ من الرمل، يصف ذئبًا والبيت : من بحر الرجز المشطور.
والشاهد : كما بينه، ويروى : فاضْطَجَعْ، فاطَّجَعْ، فاضَّجَعْ.

(٢) لعله (اضطرب) مصحفا، وهو أولى، ليتعددَّد التمثيل مع حرفيْنِ من حروف الإطباق وانظر (الكتاب ٢٣٩/٤، والمنصف ٣٢٧/٢).

(٣) مابين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها، وراجع : (ش المفصل ٤٦/١٠).

(٤) الفراء (١٠٦/٣ - المعاني) : (إذا كان الحرفُ أولُه زاي صارت تاءُ الافتعال فيه دالًا) أهـ، قال العكبري (التبيان ١١٩٣) : (لأنَّ التاء مهموسةٌ والزاي مجهورة، فأبدلت حرفا مجهورا يشاركُها في المخرج، وهو الدال.) أهـ.

(٥) الصاحبي (ص ١٤٠)، والرضي (٢٢٩/٣)

(٦) تقدمت ترجمته في (٣٨٥/٣ - المحرر).

مِمَّن أنتَ؟) قال (فُقَيْمِجّ)، فقلت (مِنْ أَيِّهِمْ؟) فقال ((مُرِّجّ))[١]، هذا في الوقف[٢]، ومراده (فُقَيْمِيّ، ومُرِّيّ)، وقد أجرِيَ الوصل مُجْرَى الوقف[٣]؛ قال الشاعر[٤]

(٢٦٨) خَالِي عُوَيْفٌ وأبُو عَلِجّ المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بالعَشِجّ
وبالغَدَاةِ كُتَلَ البَرْنِجّ يُقْلَعُ بالْوَدِّ وبالصِّيصِجّ[٥]

يريد (عليّ) و (العشيّ)، و (البَرْنِيّ) و (الصِّيصِيّ)

وقد أُبدِلتْ من الياء غير المشددة، في قول الشاعر[٦]:

---

(١) أورد الكُتَّابُ هذه المحاورة بين أبي عمرو، ورجل من حنظلة، مع بعض اختلاف لفظيّ لايضُرُّ، انظر (سر الصناعة ١/١٩٢، والإبدال ص ٩٥، والغرة ص ٢٢٦، واللسان - باب الجيم - والمفصل ٣٧١)، وراجع اللهجات العربية (ص ١٥)

(٢) تأخير هذه الجملة عما بعدها أليقُ.

(٣) يوهم صنيعُه أنَّ الآتي شاهدٌ له، وليس كذلك، بل هو للوقف، وشاهده في الوصل (ش الشافية ٣/ ٢٢٩، والصبان ٤/٢٨١، وهو لأبي النجم:

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ مِنْ عَبِسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الأَجَّلِ

(٤) لم يسمِّه أحد، وظاهر كلام سيبويه أنه من بنى سعد، انظر (الكتاب ٤/١٨٢، واللسان - باب الجيم - وشجر، والغرة ص ٢٢٦، والمنصف ٢/١٧٨، وسر الضناعة ١/١٩٢، والإبدال ٩٥، والصاحبي ٣٧، والعيني ٤/٥٨٥)، وغيرها

(٥) يروى فيها (الشَّحْمَ) بدل (اللَّحْمَ)، و (فِلَقَ) بدل (كُتَلَ)

من اللغة، (الكُتَلُ): جمع كُتْلة وهى القطعة المجتمعة، و (البَرْنِيُّ) ضرب من أجود التمر، (انظر ٢/٢٠٧ - المحرر)، و(الوَدُّ) الوتِدُ قلب وأُدغم، و (الصِّيصي): قرون البقر، مخفف الياء، والمفرد: صِيصِيَةٌ، والجمع غير مشدد الياء، لكنَّهُ شدَّده وأبدل (انظر في تفسيره شواهد الشافية ٢١٥)

والأبيات من بحر الرجز المشطور

والشاهد: إبدال الياء المشددة جيمًا لغة، وقيل ضرورة، والصَّوابُ أنَّها لغة، وتسمى عجعجةَ قُضاعةَ، (انظر المزهر ١/٢٢٢، ولهجات العرب ص ٣١).

(٦) رجل من أهل اليمن - كذا ذكروا - انظر (نوادر أبى زيد ٤٥٦، والإبدال ٩٦، ومجالس ثعلب ١١٧، واللسان - باب الجيم، ودلق -، وضرائر ابن عصفور ٢٣١، والألوسي ١٥٢، وليس ٢٥٨، والعيني ٤/٥٧٠).

(٢٦٩) لَاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتجْ فلاَ يزَالُ شَاحِجٌ يأْتِيكَ بِجْ
أقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفرَتِجْ[1]

يريد (حَجَّتِي) و (بِي)، و (وفْرَتي)، فأبدل الياء جيمًا و [قد أبدلت من الياء المخففة، في غير الوقف][2] قال آخر[3]

(٢٧٠) حَتَّى إذَا مَا أمْسَجَتْ وأمْسَجَا[4]

يريد: (أمْسَيتْ)، و(أمْسَى)، [وأصله (أمْسَيتْ)، و(أمْسَيَ) - بياءٍ محرَّكَةٍ -، فأبْدَلَ الياءَ جيمًا، وهذا شاذٌّ][5]



(١) يروى فيها: (ياربُّ) - بدل (لا هُمَّ) و (نَهَّازٌ) بدل (نَهَّاتٌ)
من اللغة: (الشاحج): البغل، والحمار، والشَّحيج والشُّحاج صوته، و(الأقمر) الأبيض، و(النَّهَّات): النهاق، و (يُنزِّي) يحرِّك، و (الوفرة) الشعر إلى شحمة الأذن؛ يريد إن قبلت حجتى تحركتُ إلى زيارتِك أبدًا
والأبيات من بحر الرجز المشطور.
والشاهد: إبدال الياء غير المشددة جيما في الوقف، وذهب ابن عصفور وتبعه الألوسي إلى أنَّه ضرورة، ولم أره لغيرهما

(٢) مابين الحاصرتين إضافة لازمة لطرد السياق من كلام الرضي (٣/ ٢٣٠) وإنْ كان صنيع المصنف المبهم هو ذاته صنيع الزمخشري، (المفصل ٣٧٢)

(٣) غير معروف لكاتب، وقيل هو العجاج، وليس في ديوانه، انظر (المقرب ٢/١٦٥ والرضي ٣/ ٢٣٠، وشواهد الشافية ٤٨٦، وشرح المفصل ١٠/ ٥٠، وضرائر ابن عصفور ٢٣٢ واللسان - باب الجيم -).

(٤) البيت: من بحر الرجز المشطور.
والشاهد: إبدال الياء المخففة جيما في غير الوقف، وقيل ضرورة، وهو أشذ من سابقيْه، حتى قال أبو عمر الجرمي (ولو ردَّه إنسانٌ لكان مذهبًا) أ هـ (لسان)

(٥) مابين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها.

/٥٨٣/ فَصْل
في إبدال السِّين[١]

اعلمْ أنَّ السِّين إذا وقعت قبل (غين)[٢]، أو (خاء)، أو (قاف)، أو (طاء)، جاز إبدالها (صادًا)[٣]؛ في مثل قولك: (وأصْبَغَ عليك نعمته)[٤]، وفي (صَلَخَ) و(صَخِرَ)، و(صَقَرُ)، و(صقْب)، و(يُصَاقُون)، و(صَوِيقٌ)، و(الصِّماقُ)[٥]، و(صِرَاطٌ)، و(صَاطِعٌ)، و(مُصَيْطِرٌ)[٦]

وإذا وقعتْ قبلَ الدال ساكنةً أبدِلتْ زايا خالصة، كقولك في (يَسْدِل ثوبَه) (يَزْدِل[٧] ثوبَهُ)، وبعض العرب يقول في ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[٨] (مَسَّ زَقَرَ)، فَيُبْدَلُ السِّين زايًا[٩]

---

(١) كان ينبغى أن يُعَنْوَنَ لهذا الفصل بالصَّاد والزَّاى، إذْ المُعَنْوَنُ له في هذا الباب الحروف المبدلة من غيرها لا المبدلُ غيرُهَا منها، والمقصود هنا إبدال الصاد، والزاى من غيرهما، ولكنه صنيعة الزمخشريّ فيه، وهذا لفظه تقريبا، وقد فطِنَ له ابن الحاجب فنَظَّم وإن كان كصاحبنا كَلًّا على جار الله، (انظر المفصل ٣٧٣، وشرحه ١٠/٥١، ٥٢، وش الشافية ٣/ ٢٣٠، ٢٣١ - أصل)

(٢) ص، د بالمهملة - تصحيف.

(٣) الرضي (٣/٢٣٠ - ٢٣١): (وهذه الحروف تُجَوّزُ القلب متَّصلة بالسين. أو منفصلة بحرف، أو بحرفين، أو ثلاثة، وهذا القلب قياسٌ لكنَّه غير واجبٍ) أهـ، وقد مثل المصنف لجميعه

(٤) ص، د: النعمة، وهو خطأ؛ فالنص من الأية ٢٠ لقمان فى قراءة يحيى بن عمارة (المحتسب٢/ ١٦٨).

(٥) السِّماق: الخالص البحتُ، وفي كل المصادر: الصَّمْلَقُ (الأرض المستوية)، وكلٌّ صواب، وانظر مع ماسبق (المخصص ١٣/٢٧٢، وسر الصناعة ١/٢٢٠)، والسقب ولد الناقة الذكر ساعة يولد.

(٦) قال ابن جني (المحتسب ٢/١٦٨) (أصله السين، إلا أنَّها أبدلت صادًا، وذلك أنَّ حروف الاستعلاء تجذبُ السين عن سفالتها إلى تعاليهنَّ، والصاد مستعلية، وهى أخت السين في المخرج، وأخرى حروف الاستعلاء) أهـ، وانظر (٢/٣٢٥ منه، والخصائص ٢/١٤٣)

(٧) انظر السوابق.

(٨) القمر ٤٨.

(٩) وهم قبيلة كلب، حيثُ تُبْدِل السينَ الواقعة قبل القاف زايًا، كما يقلبُها غيرهم صادًا، (الرضي=

والصَّادُ الساكنة إذَا وقعتْ قبل الدَّال جاز إبدالها زايًا خالصة في لغة فصحاءَ [من][1] العرب[2] ؛ قالوا : (لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ)[3] ، يريدون : (من فُصْدَ لَهُ)[4] - على لغة منْ[5] أسْكَنَ الصَّاد[6] وقال حاتـم[7] (هَذَا فَزْدِى أنَهْ) ، يريد : (فَصْدِى أنَا)

وقد قيل (الزِّرَاطُ) - بالزاى الخالصة[8] ، وبإشمام الصاد صوت الزاى[9] فافهمْ ذلك .



=٣/٣٢٣، والمقرب ٢/١٨١، والبحر ٣/٣١٢) .

(١) زيادة من (المفصل ص ٣٧٣) وهى لازمةٌ .

(٢) سيبويه (٤/٤٧٨): (وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصةً وذلك قولك في (التصدير) : التزديرُ، وفي (الفصْد) الفَزْدُ) أ هـ.

(٣) مثل يُضْرَبُ في القناعة ببعض الحاجةِ ، والفَصِيدُ : دَمٌ كان يجعل في مِعىً من فَصْدِ عِرْقِ البعير ، ثم يُشْوَى ويُطْعَمُهُ الضيف في الأزمة ، انظر (المستقصي ٢/٢٤٩، والميداني ٣/١١٣، والخصائص ١/١٤٤ ، وسر الصناعة ١/٥٦) .

(٤) وبه رُوِى ، (انظر السوابق) والكتاب (٤/١١٤ ، واللسان (فصد) .

(٥) وهُم بكر بن وائل ، وأناس كثير من تميم ، (الكتاب ٤/١١٣)

(٦) يشير إلى أنَّ الإبدال مرهونٌ بإسكان الصَّاد ، فإنْ تحرَّكت لم يجز فيها البدَلُ ، وإن جاز أن تُشَمَّ رائحةَ الزاى دون إبدالها زايًا خالصةً .

(٧) لما وقع في أسر قوم ، فغزا رجالُهم ، وبقى مع النِّسوة فأمرنَهُ بالفصد ، فنحر ، وقال (هكذا فصْدى أنَهْ) وقيل إنَّ أول من تكلم به كعب بن مامة في قصة مشابهة والأرجح أنه لحاتم ؛ قال في (ديوانه ص ٨٥):

كذلك فَصْدِى إنْ سألْتِ مَطِيَّتِى دَمَ الجُوفِ ، إذْ كُلُّ الفِصَادِ وخِيمُ

وانظر (الحيوان ٢/١٩٥ ، والميداني ٣/٤٨٢ ، ١٣٤ ، واللسان - (فصد) -) .

(٨) في النشر (١/٤٨ - ٤٩) : (روى الأصمعي عن أبى عمرو : (الزِّراط) بالزاى الخالصة وجاءت أيضا عن حمزة ، ووجْهُ ذلك أن حروف الصَّفير يُبْدَل بعضُها من بعضٍ) أ هـ ، وقال أبو حيان (البحر ١/٢٥) (الزاى لغةٌ لَعذرة وكعبٍ وبنى القَيْنِ) أ هـ ، وانظر (الصبان ٤/٢٢٠)

(٩) (الكشاف ١/٦٨ ، والتسهيل ٣٠٧، وش الشافية ٣/٢٣٢) .

الباب الثاني عشرَ

في الحَذْفِ

اعلمْ[١] أنَّ الحذفَ ضِدُّ الزيادة، وهو إسقاط حرفٍ من الحروف الأصُول[٢]؛ إمَّا الفاءُ، وإمَّا العَيْنُ، وإمَّا اللام؛ كما أنَّ الزِّيادة إدخال حرفٍ زائدٍ على الأصول.

واعلمْ أنَّ الحذفَ يكون في الفاءِ، والعينِ، واللامِ.

فَصْــل

في حذف الفاءِ

تحذف الفاء إذا كانتْ (واوا) في ثلاثةِ مواضعَ

الموضع الأولُ في الفعل المستقبل، إذَا كان على (فَعَلَ يَفْعِلُ) - بفتح العين في الماضي، وكسرها في المستقبل، نحو (وَعَدَ، يَعِدُ) و: (وَزَنَ، يَزِنُ) والأصل فيه (يَوْعِدُ)، و (يَوْزِنُ)، وقعت الواوُ بين ياء مفتوحةٍ، وكسرةٍ، فاستُثْقِلَتْ[٣] فحُذِفتْ، فبَقَى (يَعِدُ)، و (يَزِنُ)، وهذا أصلٌ مطَّرِد في كل واو وقعت بين ياء مفتوحة، وكسرةٍ [فإنها تُحْذَفُ كَمَا][٤] حُذِفَتْ الواوُ في (يَعِد، ويَزِنُ)[٥]

---

(١) سقط من (د)

(٢) وقد يُحذفُ الزائد بالهمزة (أفْعَلَ) في المضارع، وبقية التصاريف.
(الأشموني ٦٥٧/٢ حلبي، والتصريح ٣٩٦/٢)

(٣) في (د) وبين السطرين في (ص): (استثقلت)، والمناسب ما أثبت.

(٤) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) سيبويه (٥٣/٤) (كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذْ كرهوها مع ياءٍ فحذفوها). اهـ. وانظر (ديوان الأدب ٢٥٦/٣، والمخصص ١٢٥/١٤)؛ وهذه علَّةٌ بصرية، والكوفيُّون يعتلُّون للحذف بالفرق بين المتعدى واللازم، وهو مردود عليه؛ فقد حذفت في مضارعات (وَنَمَ، وَكَفَ، وَجَدَ (للحزن)، وَهُنَّ لوازمُ) (راجع ١١٢ من الإنصاف).

فإنْ قيلَ ولم حُذِفتْ الواو مع باقي جروف المضارعة، في (أعِدُ) و (تَعِدُ) و (نَعِدُ؟) قيل لأن أبواب التَّصْريف لا تختلف، وقد ثَبَتَ أنَّ الواو محذوفة مع الياء، والكسرة، فحملتْ باقي حروف المضارعة عليها [(١)]

فإن قيل قولهم: (وَقَعَ، يَقَعُ)، و (وَضَعَ، يَضَعُ) حُذِفتْ فيه الواو، ولم تقع الواو بين ياء، وكسرة، بل وقعتْ بين ياءٍ وفتحة القاف، والضَّادِ، والأصل (يَوْقَعُ) و: (يَوضَعُ)!

قِيل كان يجب أن يكون (يَوْقِعُ)، و (يَوْضِعُ) - بكسر القاف والضَّاد[(٢)] - وإنما فُتِحَتَا؛ لأجل حرف الحلق[(٣)]، وقد تقدم ذكر ذلك[(٤)]، فكأنَّ الواو حُذِفتْ حملًا/٥٨٤/على الأصل؛ كما[(٥)] في قولنا (وَثِقَ، يَثِقُ)، و (وَرِثَ، يَرِثُ)، و (وَرِمَ، يَرِمُ)[(٦)]

وأما قولهم: (وَسِعَ، يَسَعُ)، و (وَطِئَ، يَطَأُ)[(٧)]، فإنَّ أصلَه[(٨)] (وَسِعَ،

---

(١) المازني (جعلوا سائر المضارع تابعا لـ(يَفْعِلُ).فحذفوه؛ لئلا يختلف المضارع في البناء) أهـ؛ قال ابن جني (فهذا مذهب مطَّرد في كلامهم ولغاتهم. أن يحملوا الشئ على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما وإنْ لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجبَ له الحكم) أهـ، وانظر (المقتضب ١/٢٢٦، والكامل ١/٥١، بيروت، والمنصف ١/١٨٤، ١٩١، والإفصاح ٦٦)

(٢) إذْ ماضيهما (فَعَلَ) بفتح العين، مع كونهما واويَّيْ الفاء، فقياسهما (يَفْعِلُ) باطراد وقد مر في (٣١٣/٤ - المحرر) وانظر (الصبان ٣٤١/٤).

(٣) أبو حيان (البحر ٣٧١/٢) (لما كانت العين حرف حلق فتحت مع مراعاة الكسرة المقدرة) أهـ، وانظر (الاقتضاب ٢٣٢، والأشباه ٢٥٣/١، ٤٠/٤، والإنصاف ٧٨٤).

(٤) (٣١٣/٤- المحرر).

(٥) الأنسب لما بينهما (٥، ٦) المحلُّ اللاحِقُ بعد قوله (بين ياء وكسرة كما وانفتحت.) وبذا يستقيم النص وينسجم، وكأنّ هذه العبارة قفزت منه بسبقٍ نسخي

(٦) ذاته.

(٧) (ولا ثالث لهذين اللفظين) - الرضي (٩١/٣، ش الشافية)

(٨) في هذا (الأصل) نظر صناعي؛ إذ الصناعة تقتضيه على (يَفْعَل) حيث ماضيه مكسور العين، وهذا قياسُهُ، كما مر في (٣١٤/٤-المحرر وحواشيها) وقد نص سيبويه على أنه مصروف عن هذا الأصل (٥٤/٤) مع قوله في (٥٥/٤): (لكنهم فتحوا (يَفْعَلُ) وأصله الكسرُ.) أهـ، وكأنَّهم مُجْمِعُون على التعبير بهذا (الأصل) وراجع (الأشموني والصبان) ٣٤٢/٤، واللسان - وطأ -)، والذى=

يَوْسِعُ) بكسر السين - ، و (وَطِئَ ، يَوْطِئُ) - بكسر الطاء - فحُذِفتْ الواو ؛ لوقوعها بين ياءٍ ، وكسرة ، وانفتحت السين ، والطاء ؛ لأجل حرف الحلق .

والموضعُ الثاني في الأمر من[1] (وَعَدَ ، يَعِدُ) و : (وَزَنَ ، يَزِنُ) تقول فيه (عِدْ)، و(زِنْ) - بحذف الواو- ، والأصل (تَوْعِدُ)[2] ، و(تَوْزِنُ) فحذفت الواو لأنَّها وقعت بين واو وكسرة ، وقد تقدَّمت علة ذلك ، فبقي (تَعِدُ) فحذفت التاء لئلا يلتبس الأمر بالخبر ، فبقى (عِدْ) - كما ترى

والموضع الثالثُ تُحذَف من (عِدَة)، و (زِنة)، و(شِية) ، وأصله (وِعْدَة) و (وِزْنَة) و : (وِشْيَة)[3] ، فنُقِلتْ الكسرة التى على الواو إلى ما بعدها ، وسكنتْ هى ، فحذفوها[4] ؛ لأجل سكونها ، وبقى (عِدَةٌ) ، و (زِنَةٌ) - كما ترى - وهذا في المصادر لا سوى[5] ، دون الأسماء ؛ قال الله - تعالى- ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾[6] ،

=أفهمه أنه لما استحكمت العلَّة الدَّاعية للحذف تخفيفا كُسِرَ ، فصار الكسر أصلًا ، وإن لم يكنْهُ بدايةً .

(١) سقط (من) من (د)

(٢) أى المضارع ، قال الرضي (٨٩/٣) (الأمر مأخوذٌ من المضارع المحذوف الواو ، نحو (تَعِدُ) ولو أخذناه - أيضًا - من (تَوْعِدُ) - الذى هو الأصل - لحذفناها أيضًا ؛ لكونه فرعَهُ .) أهـ

(٣) جمهُورهم على أنَّ الأصل فيه (فِعْلة) - وعليه المصنف - قال سيبويه ٣٣٦/٤ : (فأمَّا (فِعْلَةٌ) إذا كانت مصدرا فإنهم يحذفون الواو منها ؛ كما يحذفونها من فعلها ؛ لأنَّ الكسر يُسْتَثقل في الواو ، فاطرد ذلك في المصدر وشُبِّه بالفعل ؛ إذْ كان الفعل تذهب الواو منه) أهـ . وانظر (المقتضب ١/ ٢٢٧ ، والمقرب ١٨٥/٢ ، والتصريح ٣٩٦/٢) ، وقد خالف الرضيُّ ، فذهب إلى أنَّ أصله (فَعْلٌ) حذفت الفاء ؛ حملًا على الفعل . وحُرِّكَ بالكسر على ماهو الأصل في الساكن إذا حُرِّكَ ، وأيضا ليكون كعين فِعْلِهِ الذى أُجْرِىَ هو مُجْراه (٨٩/٣) ، وقيل : الأصل (فِعْلٌ) - بكسر الفاء - حذفتْ الفاء حملا على المضارع ، وحُرِّكت العين بحركة الفاء ، وعُوِّض بالتاء ، راجع (المرادي ٩٤/٦ ، والأشموني ٦٥٣/٢ ، والسعد على العزّى ص ٢٥)

(٤) انظر (ش المفصل ٦٧/١٠ والحسيني ١٦٧ - ش الشافية)

(٥) انظر ما سبق في (٣) ، وقال ابن عصفور (المقرب ١٨٥/٢) (ولاتحذف إلا في (فِعْلَةَ) مصدر (فَعَلَ) الذى فاؤه واو) أهـ .

(٦) البقرة : ١٤٨ .

ثبتت الواوُ ؛ لأنَّ (الوِجْهَة) اسم[١] ، والأسماءُ لا تُحْذَفُ منها الواو ، وكذلك (وِلْدَةٌ)[٢] - في جمع : (وَلَد)[٣] - ثبتت فيه الواو ؛ لأنَّه اسمٌ ليس بمصدر .

فَصْـل

في حذف العَيْنْ

اعلمْ أنَّ (العَيْنَ) إذا كانت واوا ، أو ياءً ، وسكنتْ لامُ الكلمة حُذِفَت العين من الوزن[٤]

وذلك في الجزم[٥] في مثل قولك (لَمْ يقُمْ) و : (لمْ يَبِعْ) ؛ أصله (يَقُومْ) ، و (يَبيعْ) ، فالتقى ساكنان : الواو ، والياء ، ومابعدهما ، فحذفتَ حرف العلة ؛ لالتقاء الساكنين ، وكذلك : (لمْ يستقِمْ ، ولمْ يستَبِعْ) ؛ أصله (يستقِيمْ) و (يستبِيعْ) فحُذِفَ حرف العلة ؛ لالتقاء الساكنين .

و [كانتْ قدْ][٦] نُقِلتْ كسرةُ الواو[٧] ، والياء[٨] إلى الحرف الذى قبلَهُمَا وسكنتا[٩] ، ثُمَّ حذفتا ؛ لالتقاء الساكنين .

---

(١) ظاهر كلام سيبويه أنها مصدر (٤/٣٣٧) ، وإليه ذهب المازنيّ ؛ وذهب المبرد ، والفارسي إلى أنَّها اسمٌ للمكان المُتَوجَّهِ إليه ؛ قال ابن جني : (فأما من ذهب إلى أنها مصدر فمذهبُه فيه أنه خرج عن القياس ، وأما من ذهب إلى أنها اسم فإنه هرب إلى ذلك ؛ لئلا يحمله على الشذوذ ، ما وُجِدَ له مندوحة .)أ هـ .

وانظر (المنصف ١٠٧/٢ ، والخصائص ٢٨٥/٢ ، والبحر ٤١٩/١ ، والطبري ١٩٣/٣ وش الشافية للرضي ٩٠/٣ ، وحواشيها) .

(٢) الكتاب (٣٣٧/٤) ، وأما : (لِدَةٌ) فمصدر .

(٣) ص ، د : (وليد) تصحيف ؛ إذ جمعه : وِلْدَانٌ ، (اللسان - ولد ، والمخصص ٢١٨/١٣)

(٤) (من الوزن) بين السطرين في (ص) وأحسبه تقحُّمًا على المصنف

(٥) أو البناء للأمر - على ما يأتي -

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) أى في . (يسْتَقِيمُ) .

(٨) أى في (يستبيعُ) .

(٩) أى : وقلبت الواو في (يستقومُ) ياءً لعدم التجانس .

وكذلك في[١] (قُلْ)، و (بِعْ)؛ أصله (قُولْ)، و (بِيعْ)[٢]

وكذلك[٣] في (قُلْتُ)، و (بِعْتُ) و (قُلْنَ) و (بِعْنَ)، أصله (قُولْتُ)[٤] بالواو[٥] و: (بِيعْتُ) - بالياء[٦]، و: (قُولْنَ) و: (بِيعْنَ) - بالواو، والياء - فحذفتا؛ لالتقاء الساكنين.

وكذلك: (استقمْتُ) و: (ابتعْتُ). العينُ منه محذوفةٌ في ذلك كله، وأصله (استَقْوَمْتُ) و (ابْتَيَعْتُ) فنُقِلتْ حركة الواو والياء إلى الحرف الذى قبلهُما، وسكنتَا وحُذِفَتَا[٧]؛ لالتقاء الساكنين.

فَصْـل
في حذف اللَّام

تُحذفُ في قولك: (لم يَغْزُ) و: (لم يَرْمِ)، و: (لَمْ يَخْشَ) و: (اغزُ) و: (ارْمِ) و: (اخْشَ)، حُذِفتْ الواو، والياء، والألف؛ لدخول حرف الجزم، وقد /٥٨٥/ تقدم في باب (حروف الجزم)[٨]، وكذلك (النُّونُ) تُحْذَف للجزم[٩]، وقد تقدم أيضا

---

(١) أى: فيما سكن آخرُه للبناء

(٢) كأنه ينهج إلى تصوُّر أخذ الأمر من المضارع بعد إعلال المضارع، فَيُحْذَف حرف المضارعة، ويسكن الآخر لبناء الأمر ولعمرى إنه لأسهل من تصورهم أخذه منه قبل الإعلال، وقولهم: أصله: اقْوُمْ، وابْيِعْ. إلى آخر ما هو معروف. انظر (المنصف ٢/١٠٨).

(٣) أى: فيما سكن آخره لعارض.

(٤) كذا بتصويره الصورة الجاهزة بعد التحويل والنقل علي ما يأتي من مذهبه في (٤/٤٠٩ وحاشيتها)

(٥) بين السطرين في (ص)

(٦) ذاته.

(٧) كأنه يختصر القلب فيهما ألفا بعد النقل، وله ذلك؛ فلا معنى له.

(٨) المحرر (٢/ ٨٩، ٤/ ٢٠، ٢٦، ٧٧)

(٩) ذاته (٢/ ٩٠، ٤/ ٧٧) وإنْ قَصَد نون نحو (لَمْ يَكُ) فالجامعُ الحذف في اللام، وإنْ قَصَدَ نونَ الرفع فليس على بابه، وإنْ جمَعهُمَا مجرَّدُ الحذف، والأول المناسب؛ إذ هو أصل.

فَصْل

وقد يكونُ الحذفُ لغير علةٍ[1]، على سبيل التَّخفيف؛ فيكونُ في الفاء، والعَيْن، واللَّام.

فحذفُ الفاءِ: في (عِدَةٍ)[2]، و(شِيَةٍ) و(اسْمٍ) - على قول الكوفيّين[3]، أصلُ ذلك: (وِعْدةٌ، ووِشْيةٌ) و(وَسْمٌ)؛ فأصل[4] (الاسم) من (وَسَمَ، يَسِمُ) - إذا عَلَّمَ - على قول الكوفيِّين، وأمّا على قول البَصْريِّين، فهو من (سَمَا، يَسْمُو) فيكون على قول الكوفيِّين محذوفَ الفاء، وعلى قول البصريِّين محذوفَ اللَّام[5]

وحذف العين: في مثل: (سَهٌ) - لُغَةٌ في (آست) - وأصلها (سَتَه)[6]

---

(١) أي: تصريفية.

(٢) المازني: (استثقلوا (وِعْدَة، ووِزْنَة) فألزموهُمَا الحذفَ، ولأنَّ المصدر قد جرى مجرى الفعل). اهـ (المنصف ١/١٨٤).

(٣) أي في: (اسم) - كما يأتي.

(٤) ص، د: (وأصلُ)، والمناسب المثبتُ.

(٥) أصله عند البصريين: (سِمْوٌ)؛ كقِنْوٍ، أو: (سُمْوٌ)، كعُضْوٍ، بدلالة جمعه على: (أسْماء) وقد حذفوا اللام حذفا، وأسكنُوا أوله بُغْية التَّعويض من الحذف اعتباطًا، فاجتلبوا له همزة الوصل؛ ليقع الابتداء بها، وعند الكوفيين أصله: (وَسْمٌ) من السِّمة والعلامة؛ إذ الاسم كالعلامة على مسمَّاه دلالةً؛ ومذهبهم صحيحٌ؛ من حيثُ المعنى، مضعوفٌ من جهة اللفظ؛ إذْ يرد عليه ما يرجِّحُ مذهب البصريِّين، وهو: اشتقاق الفعل منه بقولهم: (سميَّتُ، وأسمَيْتُ)، لا (وَسَمْتُ، وأوْسَمْتُ) - إلاّ أنْ يدَّعوا القلب المكانيّ، وليس بقياس، - وجمعُه على (أسماء)، لا (أوْسام)، وقولهم في جمع الجمع: (أسامِيّ) لا (أواسم)، وتصغيرُه على: (سُمَيّ) لا (وُسَيْم)؛ وقولهم في بعض لغاته (سُمًى) كهُدًى، وأن التعويض ينبغى أن يكون موضعُه مخالفا لموضع المعوَّض منه، وانظر: (المرتجل ص ٦، وتنبيهات عليّ ص ٣٤٠، وأسرار العربية ص ٣٠ - ، والإنصاف م ١، والبحر ١/١٤ والكتاب ٣/٤٥٥، والمقتضب ١/٣٦٤، والجمل الهادية ق ٨، ومعاني الزجاج ١/٢).

(٦) سيبويه (٣/٣٦٤): (استٌ (فَعَلٌ) يدُلُّ على ذلك: (أسْتَاهٌ)؛ فإن قيل: لعله (فُعْلٌ، أو فِعْلٌ) فإنه يدلُّك على ذلك قول بعض العرب: سَهٌ، لم يقولوا سُهٌ، ولا سِهٌ) أهـ وانظر (٣/٤٥٠ - ٤٥١ منه، ومجالس ثعلب ٤٠٣، والخضري ٢/١٨٩).

[بتحريك التاء][1] فحذفت (التاء) منه لغير علة ، وهي (العين) في (سَتَه) ، ووزنه على هذا (فَلٌ)[2] ، ومن ذلك الحديث (العَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ)[3] - على رواية من روى بالهاء - ؛ ومن قال : (سَتٌ)[4] ، فإنَّه حذف الهاء ، وترك (التاء) ، ويكون وزنه على هذا (فَعٌ) ؛ لأن الهاء هي لام الكلمة ، وقد انحذفت .

وحَذْفُ الَّلامِ : من ذلك قولهم (ابنٌ) ، و (أَبٌ) ، و (أَخٌ) ، و (دَمٌ) و (يَدٌ) و(ذُو مالٍ) و(فَمٌ) ، أصل (ابن) و (أخ) ، و(أب) (بَنَوٌ)[5] ، و (أَخَوٌ)[6] ، و(أَبَوٌ)[7] - بواو - ؛ والدليل عليه : (البُنُوَّة)[8] ، و (الأُخُوَّة) و (الأبُوَّة) ، فحذفت الواو لغير علة .

---

(١) الضبط من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٢) في المنصف ١/٦١ ، (ولم يأت من الأسماء ماحذِفتْ عينُه إلاَّ هذا الحرف) أهـ ، والمزهر ٢/٩١ ؛ وتأمله مع مسلكهم في (مذْ ، ومُنْذُ) ولعلَّه يؤمُّ المتمكِّنة .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه (١/١٦١) عن عليٍّ ، وأخرجه الشوكاني في (نيل الأوطار ١/٢٤١) بروايتيْه عن علي ومعاوية (العينُ وكاءُ السَّهِ ، فمن نام فليتوضأ) ، و(العينُ وكاء السَّهِ ، فإذا نامت العينان استطلق الوِكاء) ، وانظره في (الجامع الصغير ٢/٥٩ ، وسبل السلام ص ٢٨) .

(٤) في اللسان (سهه) (ويروى في الحديث (وكاءُ السَّتِ) - بحذف الهاء ، وإثبات العين ، والمشهور الأول) أهـ ، ثم انظر (المقتضب ٢/٩١ ، وأمالي الشجري ٢/٦٨ ، وابن يعيش ٥/٨٤ ، ١١٨) .

(٥) دليل فتح فائه قولهم في جمعه : (بَنُونَ) وفي النسب إليه (بَنَوِيّ) ودليل فتح عينه جمعه مكسرا على (أفْعَال) انظر (المرادي ٥/٢٧١)

(٦) راجع فيهما (المحرر ٢/١٧٣ ، ٤/٣٠٩) .

(٧) ذاته .

(٨) يشير إلى أن المحذوف في (ابن) الواو بدليل (البُنُوَّة) وهو قول معظم النَّحويِّين ؛ وقال بعضُهم ليست الواو في المصدر دليلًا على كون المحذوفِ من (ابن) واوًا ؛ فقد قالوا في مصدر الفتى (الفُتُوَّة) ولامه ياء ، فجوَّزوا أن يكون المحذوف منه ياء ، فأصله : (بَنَيٌ) من (بَنَيْتُ) والظاهر الأول .

قال ابن جنى (لكن قولهم : (بِنْتٌ) وابدالُ التاء من حرف العلة يدلُّ على أنَّها من الواو ؛ لأنَّ إبدال التاء من الواو أضعافُ إبدالها من الياء ، وعلى الأكثر ينبغى أن يكون القياس .) أهـ ، (سر الصناعة ١/١٦٧) وانظر (الشجري ٢/٦٩ ، ومعانى الزجاج ١/١٠١ - ١٠٢ ، والمخصص ١٣/١٩٢ ، والأشموني ٢/٥٨١ ، والرضي ٢/٢٥٠ ، والبحر ١/١٧١) .

والأصل في قولهم (دمٌ)، و(يَدٌ)، و(ذُو مال) (يَدْيٌ)[1]، و (دَمَيٌ)[2] و (ذَوَيُ[3] مال) فحُذِفتْ الياء لغير علة[4]



---

(١) راجع : (المحرر ٤/٣٠٧)

(٢) ذاته

(٣) ذاته (١٧٣/٢)

(٤) صرفية أوجبته، ولا لسبب اقتضاه سوى مجرد التخفيف، راجع أول الفصل، ومحيى الدين (الانتصاف ٨ - ٩).

الباب الثالثَ عشَرَ

في أسماءِ المُعْتلاَّتِ والصِّحَاح

اعلمْ أنَّ ماسلم من حروف العلة سُمِّيَ صحيحًا[١]، وسُمِّيَ سالِمًا[٢]، وماكان مشدَّد العين، [٣]واللام سُمِّي مضاعفًا؛ وحروفُ العلة ثلاثةٌ، وهى (الواوُ والياءُ، والألِفُ)

فإنْ كان الفعلُ أو الاسم معتلَّ (الفاءِ) بالواو؛ نحو (وَعَدَ)، أو بالياء، نحو (يَسُرَ)، فهذا[٤] يُسَمَّى مثالًا، وفي الأسماء؛ نحو (الوَزْنُ، واليُسْرُ)؛ والعلة في تسميته: مثالا لأنَّه[٥] ماثَل الصَّحيحِ في [احتمال][٦] حركته، وأنَّه لا يُحْذَفُ[٧]، تقول: (وَعَدَ) - في المعتلّ -، ووزنه (فَعَلَ)؛ كما تقول في الصحيح (ضَرَبَ)، ووزنه: (فَعَلَ)

فإذَا كان معتلَّ العيْن؛ نحو (خَافَ) و(بَاعَ) فيُسمى[٨] هذا ذا[٩] الثلاثة،

---

(١) المخصص ١٥/١٠٠

(٢) السالم في اصطلاحهم أخصُّ؛ إذ هو ماسلم من حروف المد، واللين، والهمز، والتضعيف، (ديوان الأدب ١/٧٦، والسعد على العزي ص ٤).

(٣) ص، د (أو) والتصويب من (ديوان الأدب ١/٧٦)؛ إذْ قال (ماكانت العين واللام من جنس واحد) أهـ، وقَصَرَ الحدَّ على الثلاثي؛ لكثرته، أو لأنه المقصود عند الإطلاق، وانظره أشمل في (ش الشافية ١/٣٤).

(٤) ص، د (وهذا) - تصحيف، وما أثبتُّ الصوابُ

(٥) لعل الصواب: (أَنَّهُ)

(٦) زيادة لابد منها لمستها عند الزَّنْجاني، والسَّعد (ص ٢٥) قال (لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات؛ تقول: وَعَدَ وَعْدًا كما تقول: ضَرَبَ ضَرْبًا) أهـ.

(٧) بخلاف الأجوف مع الضمائر المتحركة، والناقص مع واو الجمع، وتاء التأنيث؛ ولعلَّ هذا التعليل الأقربُ إلى معنى التماثل لغة (انظر اللسان - مثل)، وثَمَّةَ تعاليل أخرى للاصطلاح، انظر (الرضي ١/٣٤، والحسيني، والعصام ص ١١ - ش الشافية)

(٨) ص، د (ويسمى) - تصحيف

(٩) ذاتهما: (ذوات) - خطأ، وانظر: (السوابق، وديوان الأدب ١/٧٦، والمفتاح ١٣، ١٤ وإتمام=

ويُسَمَّى الأجوفَ، وإنما سُمِّى ذا[١] الثلاثة ؛ لأنَّكَ تقول فيه عند اتصال الضَّمير به (خِفْتُ)، و (بِعْتُ) فيصير على ثلاثة[٢] أحْرفٍ، وتنحذفُ الواو من (خِفْتُ)، والياء من: (بِعْتُ).

وإن كان معتلَّ الَّلام سُمِّى ذا[٣] الأربعةِ، مثل قولك (دعا، يدعُو) و(رمَى، يرمي)؛ وإنما سُمِّىَ ذا[٤] الأربعة؛ لأنَّه /٥٨٦/ إذا اتَّصَل به الضَّميرُ قلتَ فيه (دَعَوْتُ)، و (رَمَيْتُ)، فيكون على أربعة أحرف، فسُمِّى ذا[٥] الأربعة[٦] وما كان معتلَّ الفاءِ والَّلامِ مثل: (وَفَى)، و (وَعَى) فإنه يسمى لفيفا [مفروقا][٧] وكذلك ماكان معتلَّ العين، والَّلام مثل (نَوَى)، و (عَوَى)، فإنَّه يسمَّى - أيضًا - لفيفًا [مجموعًا][٨]؛ وإنما سمِّى لفيفًا؛ لأنَّه اجتمع فيه من حروفِ العِلَّة حرْفانِ[٩]



=الدراية ١٢٠)

(١) ذاته (كما فى ٩)

(٢) الحسيني (ص ١١): (لأنه في حكاية النفس من الماضي على ثلاثة أحرف. وإنما اعتُبِرَتْ حكايةُ النفس؛ لأن الغالب عند التصريفيّ الابتداء بها، عند تصريف الماضي) أهـ
انظر الرضي (١/٣٤) والقصد بالعد مع الضمير

(٣) راجع ما فى (٩) السابق.

(٤) ذاته

(٥) ذاته

(٦) كذا عللوه (راجع السوابق)، ولا أرى ما الفرق بينه وبين غيره من الأفعال الثلاثيَّة -عدا الأجوفِ- في كونها مع الضمير على أربعةٍ؟ وكأنهم قصروا النظر فيه مع الأجوف ليس غيرُ، أو كما يقول الجاربردى (لا يرد الصحيح، لأنه على الأصل، وسلم عن المنافى) أهـ (ش الشافيه ١/٢٨)

(٧) من (د)، وحاشية (ص)، (وانظر المحرر٤/٢٩٩)

(٨) ذاته

(٩) السعد على العزي ص ٣٨: (لاجتماع حرفي علة فيه؛ يُقال للمجتمعينَ من قبائل شتَّى: لفيف) أهـ.

الباب الرابعَ عشَرَ

في التَّغْيير[١]

اعلمْ أنَّ التَّغير ينقسم قسمين تغييرٌ بحرفٍ، وتغييرٌ بحركةٍ.

القسمُ الأولُ: في تغيير الحروف:

والحروف التى تتغيَّر في كلام العرب، هى حروف العلَّة، وهى (الواو والياء والألف)، ويقع هذا التَّغيير[٢] في الأسماء، والأفعال والحروف؛ ولايخلو هذا التَّغْيير أن يقع في موضع الفاء، أو العين، أو اللام.

فَصْـل

في وقوع الواو والياءِ موقعَ الفاءِ

اعلمْ أنَّ (الواو) تقعُ في موضع (الفاءِ) فتثبتُ صحيحةً، وتسقُطُ، وتُقْلَبُ[٣] فثباتُها على الصِّحَّةِ - في الأفعال[٤] -؛ في نحو (وَعَدَ) و (وَلَدَ)؛ [وفي الأسماء، في نحو][٥]: (الوَعْدُ) و (الولَدُ)؛ وإنَّما ثبتت في هذا الموضع؛ لوقوعِهَا في أول الكلمة مفتوحةً، والفتحةُ ضعيفةٌ، فلذلك صحَّتْ[٦]، ومن ههنا سمى معتل

---

(١) القصد بهذا الباب ما يقع في كتب التصريف من (الإعلال) قال الزمخشري (١٠/٥٤) (ومن أصناف المشترك: (الاعتلالُ) [و] حروفه الألف والواو والياء، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة). اهـ. قال ابن يعيش (معنى الإعلال: التَّغْيير، والعلةُ تَغَيُّرُ المعلول عما هو عليه، وسُمِّيتْ هذه الحروف حروف علة؛ لكثرةِ تغيُّرها) اهـ.

(٢) القصد وقوع حروفه في الأضرب الثلاثة - كما مرَّ من الزمخشري -

(٣) المفصل (٣٧٥)، والقسم الثاني ألمح إليه في (ص٤٤٤) هنا.

(٤) (في الأفعال) بين السطرين في (ص)

(٥) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٦) علله ابن يعيش (١٠/٥٩) بأنه لاموجب للتَّغيير، والحذفِ؛ ولعلَّ تعليل المصنِّف أوفق؛ لأنها لو كانت مضمومة لاطرد قلبُها همزة، ولو كانت مكسورة لجاز أيضًا، ولاتثبت على الصحة إلاَّ إذا كانت مفتوحة، فتوجَّهَ.

الفاء مثالا ؛ لأنَّه ماثل الصَّحيح في صِحَّته ، و [احتمالِ][١] حركتِه ، وقد تقدَّمَ في الباب الَّذي قبلَهُ

وسقوطُ الواو يكون في كل موضعٍ وقعتْ فيه بين ياءٍ مفتوحةٍ ، وكسر ؛ نحو (يَعِدُ) و (يَثِقُ) و (يَضَعُ) و (يَسَعُ)[٢] ، وقد تقدَّم تعليل ذلك في باب (الحذف)[٣] ، وفي نحو : (العِدةُ) و (المِقَةُ) وقد ذكرناها[٤] - أيضًا -

وأما قلبُ الواوِ ، والياءِ ألفًا ، وإبدالُهُمَا همزةً فقد تقدم في باب (الإبدال) من نحو (قَامَ) و (بَاعَ) ومن نحو (قائِمٌ) ، و (بائِعٌ) ، (وكِسَاءٌ) و (رِدَاءٌ) وما أشبهه[٥]

فَصْل

وأمَّا (الياءُ) فإنَّها إذَا كانت في موضع (الفاء) صَحَّتْ في الماضي ، وذلك في نحو (يَنَعَ) ، (يَسَرَ)ولاتنحذف في المستقبل ، كما انحذفتْ الواو ، بل تثبت[٦] فتقول (يَيْنَعُ) و(يَيْسِرُ)- بإثبات الياء- وتُقْلَبُ الياءُ تاءً ، في مثل (اتَّسَر[٧]) أصله من(اليُسْر) ، وكان يجب أنْ يُقال : (ايتَسَرَ) ، إلا أنَّ هذا اللفظ ثقيلٌ ، فأبدلوا من الياء تاء ، وأدغموا التاء في التَّاء ، فقيل (اتَّسَرَ) ولهذا يُفَتَّشُ لها في (الضِّياءِ)[٨] في

---

(١) زيادة على ما مر في الصفحة (٤٠٢)- من هذا الجزء

(٢) تنوُّع الأمثلة بتنوُّع الفعل - كما هو ملاحظ - وهو تمثيل موفق

(٣) (٣٩٤/٤)

(٤) ذاته .

(٥) كذا قد سها عن مسار موضوعه ، ولو مثَّل بالقلب فيها فاء بما مر في الإبدال (٣٦٣/٤ - ٣٦٤) من قلبها همزة ، وياء ، وألفا في نحو : (أواصل ، وأجوه ، وإشاح ، وميعاد ، وياجل) لاستقام ، وما جنح ساهيًا إلى موضعها عينًا ، ولامًا - كما مثل - ثم انظر : (ش المفصل ٦٢/١٠)

(٦) سيبويه ٣٣٧/٤ : (لايحذفُون موضعَ (الفاء) كما حذفوا في (يَعِدُ) إلا أن يشذّ حرف كما قالوا : يَئِسُ ، فشبهوها بيَعِدُ) أهـ ، وانظر (المنصف ٢٠١/١ ، والتسهيل ص ٣١٣ ، والرضي ١/ ١٣٢ ، ٩١/٣) .

(٧) الكتاب (٣٣٨/٤) و المحرر (٣٨٣/٤)

(٨) راجع ما علقته في (٣٠٤/٤- المحرر) .

باب: (الياء والسين)، وكذلك: (اتَّعَدَ) أصله من (الوعْدِ)، إذ كان أصلَهُ (اوْتَعَدَ) فأبدلت الواو تاء، وأدغمت التاء في التَّاء، فصار (اتَّعَدَ) - كما ترى - وفَتِّشْ له في (الضياء[١]) في باب (الواو، والعَيْنِ).

وفي [مضارع][٢] (وَجِلَ) أربع لغاتٍ[٣] (يَوْجَلُ) - بالواو - و(ياجَلُ) - بالألف /٥٨٧/ و (يَيْجَلُ) - بياءين الأولى مفتوحةٌ - و: (يِيجَلُ) - بياءين [الأولى مكسورة[٤]]؛ إذْ[٥] من العرب[٦] من يقولُ (تِعْلَمُ) و(تِتَقَدَّمُ[٧]) و(تِتأخَّرُ)[٨] - بكسر التَّاءِ -[٩]

فَصْـل

وإذا كانتْ الفاءُ همزة، وقيل[١٠] لك صُغْ من (أكَل) و (أمَرَ) فعلًا على وزن (افْتَعَلَ)، قلت (إيتَكَلَ) و (إيتَمَرَ)، ولا يجوز (اتَّكَلَ)، واتَّمَرَ) بتاء

---

(١) ذاته، وقد وصلني مراسلة في هذه الكلمة مايلي من(ص٣٢١ ضياء الحلوم): (وعده فاتَّعد، أى قبل الوعد، واتَّعدُوا، أى تواعدوا). اهـ، وانظر نوادر أبى زيد ص ١٤٥)

(٢) زيادة يقتضيها السياق، ومُفَادة من كلامه في (٣١٥/٤- المحرر)

(٣) راجع المحرر (٣١٥/٤) وقد حكي ابن خالويه في (ليس ١٠٣) لغة خامسة (تأجلُ) بالهمز، قال (وهو غريب). اهـ.

(٤) ما بين الحاصرتين من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) ص، د (و) وهو تصحيف، والمقام لتعليل كسر الياء في السابق.

(٦) كسر أوائل الأفعال المضارعة يسمى: (تلتلة بهراء) وهو جائز عند جميع العرب عدا الحجازيين. انظر (درة الغواص ٢٥٠، ومجالس ثعلب ٨١/١ والمزهر ٢١١/١، والخزانة ٥٩٦/٤ ب، والصاحبي ٢٨، وتيمور - اللهجات - ٨٦)

(٧) ص، د (تقدم، وتأخر) - بتاء واحدة - تصحيف

(٨) ذاته

(٩) لم يُصرِّحْ المصنف بما يُكْسَر من حروف المضارعة وما يُكْسَرُ من الأفعال، وإن كان قد مثل بما كان ماضيه على (فَعِلَ) والمبدوءِ بتاء المطاوعة، ولا شئ في جوازه، وانظر تفصيله في (السوابق، و ش الشافية ١٤١/١ - ١٤٣، والبحر ٢٣/١، ٣٨٦، والدرّ اللقيط ٣٨٤/١، ٣٨٥، وشرح اللامية ص ٢٢، وشواهد التوضيح ص ٢٠٨، والتذييل والتكميل ٣٦/٦ - وما بعدها).

(١٠) ص، د: (قيل) - بدون الواو - والمناسب ما أثبتُّ.

مشدَّدةٍ[(١)] ولهذا يفتش لهما في (الضِّياء)[(٢)] في باب (الهمزة والكاف) و(الهمزة والميم)، وعلى ذلك فقس كل ماكانت فاؤه همزة، فإنه لايجوز إدغامها في التَّاءِ[(٣)]

وإذا كانت الفاءُ واوًا، أو ياءً؛ مثل (الوَعْد)، و(اليُسْر)، وقيل لك صُغْ من هذين فعلا على مثال: (افْتَعَلَ) قُلْتَ (اتَّسَرَ) و (اتَّعَدَ)، والأصل (ايتَسَرَ) و (اوْتَعَدَ) فقلبتْ الواوُ، والياء تائيْنِ، وأدْغُمِتَا في التَّاء، وعلى ذلك فقس (اتَّزَنَ) من الوزن، و (اتَّكَلَ) من: (وَكَلَ) وجميعَ ما شابه ذلك[(٤)]

فَصْــل

في وقوع الياء والواو في موضع العين من الوزن[(٥)]

لا تخلو الواو والياء أنْ يُبْدَلا، أو يُحْذَفا، أو يَسْلَمَا[(٦)]

---

(١) منعه العامة، وخطَّأوا من قال به؛ قال الزمخشرى: (المفصل ٣٧٥): (لأنَّ الياء هنا ليست بلازمة، وقول من قال: (اتَّزر) خطأ) أ هـ، وفي الكشاف (٤٠٦/١): (ليس بصحيح؛ لأن الياء منقلبة عن الهمزة، و (اتَّزَرَ) عامي) أ هـ، وجوزه بعض البغداديين فقال اتَّزر، واتَّسر، وقرئ: ﴿الذى اتُّمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ (الرضي ٨٣/٣، والمحرر ٤٣٣/٤) ويؤيِّده ما في الحديث الصحيح عن ميمونة (كانَ إذا أرادَ أن يُباشِر امرأة من نسائه - وهى حائض - أمرها أنْ تَتَّزِرَ ثم يباشرها) - (الجامع الصغير ١٠١/٢) وقول عائشة (كان يأمرني فأتَّزِرُ فيباشرني وأنا حائضٌ) (ص البخاري ١/ ٨٢)- وعزا ابن هشام ذلك إلى تحريف عوام المحدِّثين (الأوضح ٣٩٨/٢) وقصره ابن مالك على السماع (شواهد التوضيح ص ١٨٢)، وقد حكى الأزهرى والخضرى عن الزمخشري حكايته (اتَّزَرَ) بالإدغام (التصريح ٣٧٣/٢، والخضري ١٥٩/٢، ٢٠٧) وقد عرفنا مسلكه، قلت ولا أرَى هذا الاستعمال بعيدًا عن قياسهم؛ فله - وإنْ قَلَّ وجهٌ - وإنْ شئتَ فالتمس دراسته في القسم الأول من هذا البحث.

(٢) راجع ما علقته في (٣٠٤/٤- المحرر)

(٣) البرهان ٣٠٠/١، (قال ابن جني: من قال (اتَّخَذْتُ) افْتَعلْتُ من الأخذ فهو مخطئ، قال: وقد ذهب إليه أبو اسحاق الزجاج، وأنكره عليه أبو عليّ، وأقام الدلالة على فساده، وهو أن ذلك يؤدى إلى إبدال الهمزة تاءً وذلك غير معروف) أ هـ.

(٤) تقدم قريبا، وانظر (المنصف ٢٢٢/١، ٢٢٢٨).

(٥) (العين من الوزن) في (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها وبنط العنوان.

(٦) المفصل (٣٧٦)، وشرحه (٦٤/١٠).

فإبدالُهُما ألفًا(١) في مثل (قَالَ) و (خَافَ) - من ذوات الواو - و: (بَاعَ) و (هَابَ) - من ذوات الياء -؛ هذا في الأفْعال -، وفي (بَابَ) و (نَاب) - من الأسماء -؛ وأصلُ ذلك كلِّهِ(٢) (قَوَلَ، وخَوِفَ، وبَيَعَ، وهَيِبَ) و: (بَوَبٌ، ونَيَبٌ)، فلما تحركت الواو والياء في ذلك كله، وانفتحَ ما قبْلَهُما، قُلِبَتَا ألفًا؛ لأنَّهما متى تحرَّكَتا وانفتحَ ما قبلَهُما فُعِلَ بِهِما كذلك، وقد تقدَّم مثل هذا في باب (الإبدال)(٣)

وكذلك: (مَعَادٌ)، و (مقَالٌ)، أصله (مَعْوَدٌ) و (مَقْوَلٌ)، تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلَها [الآن](٤)، فقلبتْ ألفًا(٥)

وكذلك (مُعِينَةٌ)(٦) أصلها: (مُعْوِنَةٌ) فنقلت كسرة الواو إلى العين فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ماقبلها، ويفتش لها في (الضياء)(٧) - في باب (العين والواو)

وكذلك نحو (أَقَامَ) و (اسْتَقَامَ) و (اخْتَارَ) و (انْقادَ)؛ أصله (أَقْوَمَ، واستَقْوَمَ، واختَيَرَ، وانْقَودَ) قُلِبَ كله ألفا حملًا على الماضي الثُّلاثيِّ(٨)

---

(١) (ألفًا) بين السطرين في (ص)

(٢) ابن جني (الخصائص ١/٢٥٧) (معنى قولنا: إنَّه كان أصله كذا: أنَّه لو جاء مجئ الصحيح، ولم يُعَلَّ لوجب أنْ يكون مجيئه على ماذكرنا، فأمَّا أنْ يكونَ استُعمِلَ وقتا من الزمان كذلك، ثم انْصُرِف عنه فيما بعدُ إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر) أ هـ.

(٣) (٤/٣٦٨- المحرر) قال المبرد: (المقتضب ١/٢٤٩):) (أصل انقلاب الواو والياء في (فَعَل) واحد، اسمًا كان أو فعلًا، لأنَّ القالب لهما الفتحةُ قبلهما، وأنهما في موضع حركة)أ هـ، وانظر (الكامل ١/١٨٢، وابن يعيش ١٠/٦٥)

(٤) تتمة من المصادر.

(٥) الكتاب (٤/٣٤٩ - محقق).

(٦) ص، د (معيشة) - تصحيف.

(٧) راجع ما علقته في (٤/٣٠٤ - المحرر)

(٨) الرضي ١/٨١، ٨٢: (المحمول عليه (الأصل) ما ينفتحُ الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحا في الماضي الثلاثي.) أ هـ.

وأما قولك[١] (قَاوَلَ) و (تقاوَلَ) و (زَايَلَ) و (تَزَايَلَ) و (عَوَّدَ) و (تَعَوَّدَ) [وَزَيَّنَ][٢]، و (تَزَيَّنَ) فإنَّما[٣] لم تُعَلَّ هذه الواو، والياءُ، لأنَّ ماقبلهما ساكنٌ، وإذا سكن ماقبل الواو، والياء، كانتا صحيحتَيْنِ[٤]

وحَذْفُهُما[٥] في نحو: (قُلْ) و (قُلْتُ) و (قُلْنَ) و (لَمْ يُقُلْ) ولم(يقُلْنَ) وأصله (قُولْ) و (قُوْلنَ)، و (قولْتُ)، و (لم يَقُولْ) و (لم يَقُولْنَ) - بالواو كلُّهُ[٦] - فحذفت الواو، وهى عين الكلمة؛ لالتقاء الساكنين[٧]، والساكنان الواو، والحرف الذى بعدها؛ وكذلك تحذف الياء في مثل (بِعْ) و (بِعْنَ)، و(بِعْتُ) و(لم يَبِعْ) و (لم يَبِعْنَ)، أصله (بِيعْ) و (بيعْنَ) و (بِيعْتُ)[٨]، و (لَمْ يبِيعْ) و (لم يَبِيعْنَ) - [بالياء في ذلك كله[٩]]، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين /٥٨٨/ وهما الياء، والحرف الذى بعدها[١٠]

وكذلك قولك (سَيْدٌ) و(مَيْتٌ)- بالتخفيف- و(كَيْنُونَة) و(قَيْلُولَة)[١١] أصله (سَيْوِد) و (ميْوِت)، و (كيْوَنُونَة) و (قَيَّلُولَة)[١٢] فحذفت

---

(١) أى: فيما قبل حرف العلة فيه ألف، أو واو، أو ياء، انظر (المفصل ٣٧٦، وشرحه ٦٨/١٠)

(٢) من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) ص، د (إنما) - بدون الفاء - وأثبتُّ الأقيس

(٤) الكتاب ٣٤٥/٤، وش الشافية ٩٧/٣؛ قال السعد: (شرح العزِّي ص ٣١): (لعدم علة الإعلال، وكونُ العيْن في هذه الأمثلة في غاية الخِفَّة، لسكون ماقبله.) أ هـ.

(٥) المفصل ٣٧٦، وشرحه ٦٨/١٠، والمحرر ٣٩٨/٤ وحواشيها

(٦) (بالواو كله) بين السطرين في (ص)

(٧) المحرر (٣٩٨/٤).

(٨) السكون فيه، وفي (قُولْتُ) بعد التحويل إلى (فَعُلَ، وفَعِلَ) ونقل الحركة إلى الفاء - على ما يأتي - وراجع (ابن يعيش ٧٢/١٠)

(٩) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(١٠) الملاحظ أنه يحتكم إلى الصُّورة الجاهزة للفعل بعد الإعلال، دون نظر إلى الأصل وهو مايراه الرضى الحق في أن الضمائر تلحق الفعل بعد إعلاله (٧٩/١ ش الشافية)

(١١) تقدم في (٣٤٣/٤- المحرر)

(١٢) ص، د (قيولُولة) - بالواو -، وهو تصحيف، أو سهو، على ما سبق تحريره في (٣٤٣/٤ - المحرر)؛ إذ هو من ذوات الياء.

الواو[١]، من ذلك كله وبقيت الياءُ على حالها، وقيل إنَّ الواو قلبت ياءً، وأدْغِمَتْ الياء في الياء، فقيل (سيِّد، وميِّت، وقيَّلولة، وكيَّنونة) - بتشديد الياء في ذلك كله - ثم حذفتَ بعد ذلك التَّشديد من الياء، فبقى (كيْنونة، وقيْلولة) - كما ترى[٢]

وكذلك قولهم[٣] (الإقامة) و (الإقالَة) و (الاستِقامة) و (الاستقالَة)؛ أصله: (إقوامةٌ[٤]، وإقوالة، واستِقْوامة، واستِقْوالَة) فحذفتْ الواو للاستثقال[٥] وبقى (إقامة، واستقامة)، ووزنه من الفعل (إفالةُ، واستفالَةُ)؛ لأنَّ حرف العلة، وهو الواو انحذف؛ [لكونه التقى هو والألفُ[٦]، وهما ساكنان، فانحذفتْ العينُ[٧] لكونها في مقابلته][٨] - من الوزن، إذْ كان أصله[٩] قبل الحذف على

---

(١) أي (والياء في قيلولة).

(٢) سيبويه ٣٦٦/٤: (أما قولهم مَيْت، وهَيْن، وليْن، فإنهم يحذفون العين. كذلك حذفوها في كيْنونة، وقيْدودة، وصيْرورة لما كانو يحذفونها في العدد الأقل ألزموهن الحذف إذا كثر عددهن، وبلغْنَ الغاية في العدد) أهـ.

(٣) في حذف العين، وما حُذِفَ سابقا فلالتقاء الساكنين، أو للتخفيف، وفي الآتي لضرُورة الإعلال، راجع (ش المفصل ٦٨/١٠)

(٤) كأن التاء فيه للوحدة، لا للتعويض؛ كما هو المشهور من كلامهم.

(٥) كلامه على أنَّ الحذف للتخفيف، وليس به - على ما يأتى -

(٦) أى بعد نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها؛ وكلامهم على أنَّ الواو قلبت ألفًا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ماقبلها الآن، فالتقت الألفان، فحذفت إحداهما، على المذهبين الآتيين (المنصف ٢٩٢/١)، وكلامه على أنَّ الواو حُذِفَتْ بعد سكونها ابتداء، وهو لعمرى مذهبٌ معتبر فإنَّ الحركة قد زالت وماكان لها أن تؤثِّر معدومة، وإذا اعتبرنا حركة الأصل فيه فلنعتبر سكون المنقول إليه، وهذا أمر غريبٌ، على أنِّي وجدت نحوًا من مسلك المصنف في (الخصائص ٧٤/٣، وديوان الأدب ٤٢٧/٣، والتذييل ١٣٩/٦)

(٧) وهو مذهب الأخفش، وأخذ به المازني، والفراء، والزمخشري، وابن الحاجب، والرضي، وكثيرون، وسيبويه على حذف ألف المصدر، وانظر تفصيله في (الكتاب ٣٥٤/٤، والمقتضب ٢٤٣/١، وش الشافية ١٥١/٣، والمنصف ٢٩١/١ - ٢٩٢، والأشباه ٤١/١) وما سبق.

(٨) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٩) ص، د: (وزنه)، وهو سهو، والمثبت هو لفظه السَّابق قريبًا.

(إقْوامة)، بوزن (إفعَالة).

فَصْـل

وتقول (قُمْتُ) و (خِفْتُ) - بضم القاف، وكسر الخاء - أصلا مطَّردًا عند اتصال الضمير به، والعلَّة في ذلك أن أصل (قامَ) (قَوَمَ) - بفتح الواو - و (خاف) (خَوِفَ) - بكسر الواو - فلما اتَّصَلَ به الضمير سكنت الواو استثقالا للحركة عليها[1]، وانحذفتْ؛ لالتقاء الساكنين، فصار (قَمْتُ) - بفتح القاف، وحذف الواو -، فلم يبق مايدل على الواو، فضموا (القاف) إعلامًا أنَّ ثَمَّ واوًا محذوفةً[2]، وكُسرتْ (الخاء) من (خِفْتُ)؛ لأنَّها نُقِلَتْ إليها كسرةُ الواوِ[3] التى

---

(١) السكون ليس ناشئا من نزع الحركة ابتداءً، وإنَّما قلبت ألفا؛ لتحركها مع انفتاح ماقبلها - كما هو مع الظاهر، والضمير غير المتحرك - وفي السِّياق خلل، وكأن أصل التعبير (فلما اتصَل به الضمير، [وقد سكنت الواو، أى بعد الإعلال بقلبها ألفًا] استثقالًا للحركة عليها، انحذفتْ لالتقاء الساكنين)

(٢) ما يراه أنَّ حركة الفاء في مثل (قُلت، وبِعْتُ) حركة مجْتَلَبة للدلالة على نوع العين بعد حذفها، وكلامُ جمهورهم على تحويل صيغة (فَعَلَ) فيهما إلى (فَعُلَ) في الواوي و(فَعِلَ) في اليائي، ثم نُقِلَتْ حركة العين إلى الفاء بعد حذفها مقلوبة ألفًا

يقول سيبويه (٤/٣٤٠) (وأما: (قُلْتُ) فأصلها (فَعُلْتُ) معتلة من (فَعَلْتُ) وإنما حُوِّلتْ إلى (فَعُلْتُ) ليغيِّروا حركة الفاء عن حالها لو لم تَعْتلّ، وأما (بِعْتُ) فإنها معتلة من (فَعَلْتَ تفعِلُ) ولو لم يحولوها إلى (فعِلْتُ) لكان حال الفاء كحال (قُلْتُ) أ هـ

ويوضحه ابن جنى بقوله (المحتسب ١/٢٣٤) (نقلْتَ: (قَوَلْتُ) إلى (قَوُلْتُ)؛ لأنَّ الضمة من الواو، ونقلتَ (بَيَعْتُ) إلى (بَيِعْتُ)؛ لأنَّ الكسرة من الياء، فسقطت العين، فنُقِلَتْ حركتها المجتلبة لها إلى الفاء التى قبلها، فصار: قُلت، وبِعت) أ هـ وانظر (الخصائص ٢/٣٤٣ - والمقتضب ١/٢٣٤ -، وابن يعيش ١٠/١٧، والهمع ١/٥٧، والصبان ٤/٢٤٢، وشرح السعد ص ٢٨، والتسهيل ص ٢٣) وجميعهم على التحويل والنقل

وأباه ابن الحاجب فقال (الصحيح أنَّ الضَّم لبيان بنات الواو - لا للنقل -، وكذا باب بعته) أ هـ، قال الرضي (لا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل، لا لفظية ولا معنوية، أما المعنى، فلأنه لا يَدَّعِي أحدٌ أنَّ قُلت، وبِعْتُ، تغيَّرا عما كانا عليه من المعنى، وأما اللفظ فلأن الغرض قيام دلالة على أنَّ أحدهما واوى، والآخر يائيّ، ويحصل هذا بضم فاء (قال) وكسر فاء (باع) من أول الأمر) أ هـ (ش الشافية ١/٧٨)

(٣) للتنبيه على البنية (السابق).

هى من (خَوِفَ)؛ إذْ هى مكسورة، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين.

وتقول: (بِعْتُ)، و (كِلْتُ) وأصله (بَيَعْتُ)، و (كَيَلْتُ) - بفتح الباء، و[الكاف][(١)] وفتح[(٢)] الياءَ - فاستثقلوا الحركة على حرف العِلَّةِ، فحذفوه، فبقي (بَعْتُ) و (كَلْتُ) - بفتح الباء والكاف - ثمَّ كسروا الباء والكاف بعد ذلك؛ لتدلَّ الكسرة على الياءِ المحذوفة.

فَصْل[(٣)]

وقالوا: (عَوِرَ)، و (حَوِلَ)، و (صَيِدَ) و (ازْدَوَجُوا) و (اجْتَوَرُوا)، فلم تُقْلَبُ الواو، والياء ألفا في مثل هذا، وقد تحرَّكتا، وانفتح ما قبلَهُمَا، والعلة في ذلك أنَّ هذه الياء والواو ما قبلَهُمَا ساكنٌ في الأصل، والواو، والياء إذا سكن ما قبلهما كانتا صحيحتَيْنِ[(٤)] فمعنى(عَوِرَ)، و (صَيِدَ): (اَعْوَرَّ) و (اَصْيَدَّ) - بسكون العين والصاد، وأصل (ازدوجوا) و(اجتوروا) (تزاوَجُوا) و(تجاوَرُوا)[(٥)] فلما سكن ما قبل الواو والياء - وهى الألف[(٦)] - صحَّتَا

وأصل (لَيْسَ): (لَيِسَ) /٥٨٩/- بكسر الياء للتخفيف، كما قالوا[(٧)] (عَلْمَ) و (حَسْنَ) - بإسكان اللام والسين -، وأصله (عَلِمَ) و (حَسُنَ)،

---

(١) من د، وحاشية (ص)

(٢) ص، د: (وكسر)، وهو سهو.

(٣) أى فيما شذَّ عن القياس، فصحَّت الواو، والياء فيه عينين، وانظر (المفصل ٣٧٧)

(٤) راجع ما سبق في (٤٠٩/٤ - وحواشيها).

(٥) ابن جني (الخصائص ١٤٨/١): (صحَّةُ الواو والياء في (عَوِر، وصَيِدَ) بأنهما في معني ما لا بد فيه من صحة الواو والياء، وهما اعوَرَّ واصْيَدَّ وكذلك صحت في نحو (اعتونوا، وازدوجوا، لما كانا في معنى ما لا بد فيه من صحتها وهو: تعاونوا، وتزاوجوا) أهـ، وانظر (٢٠١/٢ منه، والمحتسب ٢٤٤/٢، والكتاب ٣٤٧/٤، والمقتضب ٢٥٢/١، والكامل ١٢٩/٢ - بيروت، واللسان - عور-، والأشباه ١٧٧/٣)

(٦) مفهوم أن هذا التفسير منصرفٌ على الأخيرتين خاصَّة

(٧) بنو بكر وكثير من تميم، كما سبق، وراجع (شواهد التوضيح ٢١٢، والاقتضاب ٢٠١، وشواهد الشافية ص ١٥).

وكذلك (كَتْفٌ) - بإسكان التاء - في (كَتِف)، و (فَخْذٌ) في (فَخِذٌ)، و(كَذْبَ) في (كَذِبَ)، و(عَضْدٌ) في(عَضُدُ)، و(عُنْقٌ) في (عُنُق) - بإسكان العين - في ذلك كلِّه تخفيفًا

فَصْـل

وتقول - في اسم الفاعل من معتل العين -؛ نحو (قَالَ) و(بَاعَ)- تقول فيه[١] (قَائِلٌ) و (بَائِعٌ)؛ أصله: (قاوِلٌ) و (بايِعٌ)، فقلبت الواو والياء همزتين، لأن الواو والياء إذا وقعتا بعد ألف زائدة قلبتا همزة[٢]

فَصْـل

وإعلال[٣] اسم المفعول مما اعتَلَّتْ عينه بالواو والياء؛ نحو (مَقُولٌ) و (مَبِيعٌ)؛ أصله (مَقْوولٌ) و (مبْيُوعٌ) فحذفت الواو والياء لما سكنتا[٤]، وكان بعدهما حرف علة، وهو (الواو)[٥]، فصار (مَقُولٌ) - كما ترى -، وأما (مَبِيعٌ) فكان قياسُه أنْ يكون (مَبُوعًا) - بالواو - إلاَّ أنَّ الباء كُسِرتْ؛ لتدل على الياء المحذوفة، فلما كُسِرتْ الباء انقلبت الواو ياء[٦] هذا على قول من يقول إنَّ

---

(١) كرره تأكيدا، لبعد الأول بالفصل

(٢) راجع ما تقدم في (٤/٣٦٤ - المحرر).

(٣) لعل السياق مستقيم بدون هاتين الكلمتين.

(٤) أيْ بعد نقل حركتهما إلى الساكن الصحيح قبلهما، وانظر (الخصائص ١/١٥٩) وفي (ص، د) (تحركتا)، وهو سهو

(٥) المصنف - كما ترى - يذهب مذهب أبى الحسن الأخفش في كون المحذوف منه، العين كما هو في الإفعال، والاسْتِفْعال من معتلّى العين -؛ ومذهب سيبويه والخليل أنَّ المحذوف واو مفعول؛ لأنه زائد، والزائد أولى بالحذف، وحجة أبى الحسن أنَّ الواو مزيدة للبناء، فلا ينبغى لها أنْ تُحْذَف، وأنَّه إذا التقى ساكنان حُذِفَ الأول، وقد اختار مذهبَ أبى الحسن المازنيّ، وابنُ الحاجب، والرضيّ، وقوم، وراجع تفصيله في (المقتضب ١/٢٣٨، وديوان الأدب ٣/٤١٢، والمنصف ١/١٨٧ - ٢٩١، وابن يعيش ١٠/٦٦، ودرة الغواص ٩٧ - ٩٩، والرضي ٣/١٤٧، والحسيني ش الشافية ص ١٨٠ وتصريف العزي ص ٣٢)

(٦) السوابق، وفي إصلاح المنطق (٢٢٢): (الياء في: (مَخِيط) واو (مفعول) انقلبت ياء لسكونها=

المحذوف الياء ، وأما من قال إنَّ المحذوف الواو ، فعلَّتهُ عِلَّة (مَقُول)[١] ؛ وقد جاء في الشِّعر على الأصل ؛ فقالوا : (مقْوُولٌ)[٢] ، و (مبْيُوع) ، و (مطْيُوبٌ) ، وقد قالوا (تُفَّاحَةٌ مطْيُوبَةٌ)[٣] ؛ (و[٤])قال الشاعر [٥]

(٢٧١) يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ[٦]

ويقال : (مِسك مدْوُوفٌ)[٧]

وقد قيل إنَّ (مبيعا)، و (مخيطا) مبنيَّان على (بِيعَ) و(خِيطَ)، وأنَّ

=وانكسار ماقبلها ، وإنما انكسر ماقبلها ؛ لسقوط الياء ، فكسر ماقبلها ، ليُعْلَمَ أنَّ الساقط ياء) أهـ ، وانظر الشجرية (١/٢٠٤ - ٢/١١)

(١) في أنَّ المحذوف واو ، وإنما كسر ماقبل الياء لتسلم ، وفي تعبيره شئ .

(٢) سيبويه (٤/٣٤٩) (ولانعلمهم أتمُّوا في الواوات) أهـ ، وفي المنصف (١/١٣٧) (لايقولون في مَقُول مَقْوُول .) أهـ ، فلعل المثبت مصحف عن (مَقْوُودٍ) حيث قالوا: (فرسٌ مَقْوُودٌ) - (الخصائص ١/٩٩)، بل نُقِلَ عنهم قولهم (رجل مَعْوود ، ورجل مأوُوف العقل ، وثوب مصْوُون ، ومسك مدْوُوف ، وقول مقوُول ، وحِلْي مَصْووغٌ) ؛ فالظاهر عدم منعه ، أو حصرُه في كلمات ، وإنْ كان شاذًا في القياس والاستعمال .

وانظر (المقتضب ١/٢٤٠، والمزهر ١/٢٢٩، ودرة الغواص ٧٨، واللسان - دوف - والاقتضاب ص ٢٧٥ ، والمرادي ٦/٦٩ ، وديوان الأدب ٣/٤١٢ ، وليس ص ١١٥)

(٣) المنصف ١/٢٨٦ ، والخصائص ١/٢٦٠

(٤) زدت الواو على النص

(٥) علقمة بن عبدة (المقتضب ١/٢٣٩، والشجري ١/٢١٠، والأشموني ٢/٦٣٥ - حلبي ، والمنصف ، والخصائص السابقان ، وشرح العِزِّى ص ٣٢)

(٦) صدره حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ

من اللغة (الرَّذَاذُ) المطر الخفيف ، و(الدَّجْنُ) ظِلُّ الغيم في اليوم المطير ، والفاعل (الظليم) في الشعر قبله

والبيت : من بحرِ البسيط

والشاهد (مَغْيُومٌ) فإنه جاء على أصله بدون إعلال ، والقياس : مَغِيمٌ

(٧) قطعة من بيت من الرجز أورده في المنصف ١/٢٨٥ ، واللسان - (دوف):

والمِسْكُ في عَنْبَرِه مَدْوُوفُ

والمدووف : المخلوط والقياس : مَدُوف ، وقد مرَّ قريبًا هنا.

(مَخُوفا) مبنيٌ على (خُوفَ)[١]

فَصْـل[٢]

والأسماء الثُّلاثيَّة المجرَّدة من الزيادة، إنَّما يكون إعلالها قياسًا على إعلال الفعل، لأن التَّصريف إنَّما هو مبنِيٌ على الأفْعال، وما وجدتَه من الأسماء معتلًّا فلمشابَهتِهِ الأفعالَ[٣]؛ مثال ذلك (بابٌ) و (دَارٌ)، أصله: (بَوَبٌ) و (دَوَرٌ) - بوزن (فَعَلٌ)، فتحركت الواو، وانفتح ماقبلها، فقلبت ألفا، تشبيهًا بـ (قام) و(باع)، وقد جاء من ذلك شئ على أصله[٤]؛ نحو (القَوَدُ) و (الحَوَكَةُ) و(الخَوَنَةُ)[٥] على الشُّذُوذ.

وأما قولهم[٦] (العِوَضَ)، و(العِوَدَةُ)، و(الحِوَلُ) فلم تقلب الواو [فيه][٧] ياء لانكسار ماقبلها، لأنها قد صحَّتْ بالحركة، فلمْ يُلْتَفَتْ إلى الكسرة قبلها[٨]

---

(١) في هذا النقل نظر، والأصحُّ (مَصيغٌ) بناء على: (صِيغَ)، و (مَبُوعٌ) بناء على (بوعَ)، نعم ورد الواوى على صيغة اليائي، واليائي على صيغة الواوي؛ قال الرضي: (شذ: مَشِيبٌ) كأنها بنيت على (شَيِبَ)
كما شذ (مَهُوبٌ) من الهيبة، كأنه بنى على (هُوبَ) (ش الشافية ١٤٩/٣)، وانظره في (ابن يعيش ٧٨/١٠ - ٧٩، والحسيني والعصام ١٨٠)

(٢) المفصل ٣٧٩، وشرحه ٨٢/١٠.

(٣) سيبويه ٣٥٨/٤: (اعلم أن كلّ اسم منها كان على ماذكرت لك، على ثلاثة أحرف، إنْ كان يكون مثالُه وبناؤه فعلا فهو بمنزلة فعله يعتُّل كاعتلاله)أ هـ.
والزمخشري ٣٧٩: (الأسماء الثلاثية المجردة إنَّما يُعَلُّ منها ما كان على مثال الفِعل) أهـ، وانظر (ش الشافية ١٠٣/٣)

(٤) المازني (المنصف ٣٣٢/١): (وربما جاء على الأصل نحو القَود. فأما الأكثر ومجرى الباب فالإسكان والإعلال، وإنَّما هو بمنزلة (اسْتَحْوَذَ) أ هـ.

(٥) ابن جنى (الخصائص ١٢٣/١): (هذا من الشُّذُوذ عن القياس على ماترى وهو في الاستعمال مُنْقَادٌ غير مُتَأَبٍّ، وقد قالوا على القياس: (خانَةٌ)) أهـ، وانظر (١٤٨/١ منه والكتاب ٣٥٨/٤)

(٦) أى فيما ليس على مثال فعل، مما خالف بناؤه أبنية الأفعال (ش المفصل ٨٢/١٠- ٨٣)

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) (سر الصناعة ٢٢/١) نفس العلة، ويقال أيضا (العِوَضُ) ليس بمصدر فليس له فعل مُعَلٌّ يحمل عليه، و (الحِوَلُ) شاذ - كما يأتي - و (العِوَدَةُ) قياسٌ؛ لعدم الألف بعدها في الجمع.

وأما قولهم (قِيَمٌ) - بالتخفيف[١] فإن الأصل فيه (قِوَمٌ)، فقلبت الواو ياء حملًا على إعلال الفعل؛ لأنَّ (قِيَمًا) مصدر بمعني (القِيام)[٢]، وأصل (القِيَام): (قِوَامٌ)، فقلبت الواو ياء حملا على إعلال الفعل، وهو (قام)؛ من حيثُ إنَّ الفعل إذَا /٥٩٠/اعتَلَّ [اعتلَّتْ جميع تصرفاته][٣]؛ مثل (قام قِيامًا) فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ماقبلها مع الحمل على الفعل الذى هو (قَامَ)

وأما قولهم: (لاوَذَ لِوَاذًا)، فلم تقلب الواو في [المصدر][٤] ياء؛ لأنَّها في الفعل صحيحة، فصحَّت في المصدر[٥]

وأما قولهم: (حال حِوَلًا) فإنَّه جاء شاذًا، وقياسه (حال حِيَلًا) حملا على إعلال فعله[٦]

فَصْـل

وأما الأسماءُ الثُّلاثيَّة التى فيها [زيادةٌ على الأصولِ][٧] فإنَّما يعتل منها - أيضًا - ما وافق الفعل في وزنه، وفارقه:

إمَّا بزيادة لا تكون في الفعل[٨]؛ كقولك: (مَقَالٌ) و (مَسِيْرٌ) و (مَعُونَةٌ)،

---

(١) (بالتخفيف) بين السطرين في (ص).

(٢) في البحر ٥٦/٨: (وأما قِيمٌ فأصله: قِيامٌ، وقيمٌ مقصور منه، ولذلك اعتلَّت الواو فيه، إذْ لو لم يكن مقصورا لصحَّت، كما صحت في: حِوَل، وعِوَض) أهـ، وانظر (١٧٠/٣ منه، والتبيان ٣٣٠)

(٣) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٤) ذاته.

(٥) البحر ٤٧٧/٦: (صحَّت العين في الفعل فصحَّت في المصدر، ولو كانت مصدر (لاَذَ) لكان: لِياذًا) أهـ، وانظر: (المحرر ٣٧١/٤).

(٦) إليه ذهب الزمخشري (المفصل ٣٧٩) وابنُ الحاجب والرضيّ (ش الشافية ١٣٧/٣)، وذهب ابن يعيش إلى قياسه؛ لمخالفة بنائه أبنية الأفعال.

وابن مالك على أن ماكان على (فِعَلٍ) من المصدر المُعَلِّ عينُ فعله الغالب فيه التصحيح، وهو الظاهر من سيبويه، انظر (الكتاب ٣٥٩/٤، والصبان ٣٠٣/٤)، وما سبق في (٨).

(٧) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٨) التصريح ٣٩٣/٢.

أصله : (مَقْوَلٌ) ، فقلبت الواو ألفا حملا على (أَقَالَ)[١] وأصل مسير (مَسْيِرٌ) - بالتحريك للياء بالكسر - فنقلت حركة الياء إلى السِّين ، حملا على (يَسِيرُ)[٢] ، و(مَعُونة) أصلها : (مَعْوُنَة) - بتحريك الواو بالضَّم - فنقلت ضمة الواو إلى العين حملًا على (يَعُونُ)[٣] ، وقد شذ من ذلك نحو (مزْيَد)[٤] - بتحريك الياء ، و (مَرْيَم) ، و (مَدْيَن)[٥]

وأما قولهم[٦] (أَبْيَضُ) و(أَسْوَدُ) فصحَّت الواو ، والياء [فيهما][٧] ؛ لسكون ماقبلهما[٨] ، وكذلك قالوا - في التَّعجب - (ما أَقْوَمه) ، وما (أَبْيَعه) فصحَّت

---

(١) ص ، د (قال) وهو تصحيف ، والمثبت من ابن يعيش (٨٦/١٠)

(٢) ص ، د (سار) وهو خطأ والمثبت من السابق ، وهو الصواب ؛ إذْ الإعلال بالنقل والقلب ، أو بالنقل إنما هو بالحمل على موازنه من الفعل المفارق له بنوع الزيادة .

(٣) سيبويه ٣٤٩/٤ : (مَفْعُلَةُ تجرى مجرى (يَفْعُلُ) وذلك : المَعُونة ، والمَشُورة) أهـ ، وفي هذا القياس نظر ؛ إذْ لم يستعمل من هذا الفعل ثلاثي ، فلم يُقَلْ (يَعُونُ) ، ولعلهم نظروا إلى وجوده تقديرًا ؛ قال ابن منظور (اللسان - عون -) (لم يكن تحته ثلاثيٌّ معتل ، أعني أنه لايقال عَانَ يَعُونُ ، كقامَ يقومُ ؛ لأنه - وإنْ لم ينطق بثلاثيّه - فإنَّه في حكم المنطوق به) أهـ .

(٤) موضع ، (ياقوت ١٢٢/٥) .

(٥) راجع المحرر (٣٤٤/٤ ، وحواشيها) قال ابن جني (المصنف ٢٩٦/١) (قد كان القياسُ في هذا كلِّه أنْ يُعَلَّ وهذه شواذُّ كلها) أهـ ، أما (مَزْيَد) فظاهرٌ شذوذه - عند غير المبرد - وأما الآخران فالشُّذوذ على القول بأنهما عربيَّان زيدا الميم على (مَفْعَل) ، وأما على أنَّهما أعجميان ، أو عربيان زيدا الياء على (فَعْيَل) فمقيسان ، على أنَّ المبرد لايجعله شاذا بناء على مذهبه من تصحيح (المَفْعَل) مرادًا به الاسمُ ، وانظر (الكتاب ٣٥٠/٤ ، والرضي ١٠٥/٣ ، ١٤٥ ، والبحر ٢٩٧/١ ، ٣٣٦/٤ ، والتبيان ٨٨ ، والمرادي ٦٣/٦) ؛ وأهمل المصنف الوجه الثاني ، وهو ما وافق الفعل في زيادته ، وخالفه في مثاله ، ولعل إهماله منه قناعةٌ بعدم جَدواه ؛ إذ هو بناء تمرينيّ ، ويمثلون له بأن يُبْنَى من البيع على مثال : (تِحْلِئ) ؛ فيقال فيه (تِبِيعُ) بالنقل المذكور ، وعلى مثال : (تُرْتُب) فيقال فيه (تُبُوع) ؛ لأن (تِفْعِلا) و (تُفْعُلا) ليسا من بناء الأفعال ، وإهمال التمارين دعوة دعا إليها بعضهم كابن مضاء الأندلسي ، (الرد على النحاة ص ١٣٥) .

(٦) أى في ذى الزيادة الاسميِّ غير المباين للفعل بوجه

(٧) زيادة يقتضيها السياق

(٨) لا أفهم وجه العلة فيه ، والنقل فيما سبق جميعِهِ ، إنما هو فيما سكن ماقبل الواو والياء ، والعلة الصَّالحة ماسيأتي .

الواو، والياء [فيهما][١]؛ لسكون ماقبلهما، و[ذلك][٢]؛ لأنه لو أعلهما لألبس بالفعل؛ إذْ لو قال (أبَاض) في (أبْيَض)، و(أسَاد) في (أسْود) لألبس بالفعل[٣]، فلذلك تركُوه على حاله، وفعلُ التَّعجُّبِ مصحَّحٌ قياسًا على (أفْعَلِ) التَّفضيل[٤]

فَصْـل

وقد أعلُّوا نحو (قِيَام) و(عِيَاذ) و(انْقِياد)[٥] من المصادر حملًا على إعلال أفعالها، ووقوع الكسرة قبل الواو، وأصله (قِوَامٌ) و(عِوَاذٌ) و[انْقِوَادٌ][٦] فقلبت [الواو ياء؛ لانكسار ماقبلها][٧]

/٥٩٢/ فَصْـل[٨]

وإذا كانت الواو مقابلةً للعينِ في الوزن في جَمْعٍ، [و][٩] قبلَها كسرةٌ، وبعدَها ألفٌ، وواحدُهُ معتَلٌ، فإنَّ الواو تُقْلَبُ ياء؛ في نحو (دِيَار) و(حِيَاض) و(سِيَاط) و(جِيَاد)؛ فأصل (ديار): (دِوَار)، وأصل (الدَّار): (دَوَرٌ) - بفتح الواو - وأصل (حِياض): (حِوَاضٌ)؛ لأنه جمع (حَوْض)، وأصل (ثِيَاب) (ثِوَاب)، وكذلك (سِيَاطٌ)[١٠]، و(رِيَاضٌ) الأصل فيه كلِّه بالواو، فانقلبتْ ياءً؛ لانكسار ماقبلها،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) زدتها على النص، فما بعدها هو كل العلة، لا جزؤها؛ كما يوهِمُ كلامه.

(٣) المرادي ٦/ ٦٢: (لأنه إذا شابه الفعل من كل وجه، وأعِلَّ تُوُهِّم كونُه فعلًا، فوجب تصحيحه؛ لئلا يلتبس بالفعل.) أهـ، وانظر: (المقتضب ١/ ٢٤٧، والتصريح ٢/ ٣٩٤، والمنصف ١/ ٣٢٠)

(٤) سيبويه (٤/ ٣٥٠): (ويتم في قولك .؛ لأنَّ معناه معنى: أفْعَلَ منك) أهـ.

(٥) المحرر (٤/ ٣٧٢)، وقد مر قريبًا في الصفحة قبل السابقة.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها، وانظر (الأشموني ٢/ ٦١٠)

(٨) وقع هذا الفصل، والفصلان بعده حتى قوله: (معائش بالمد والهمز) في (ص، د) بعد (فصل في قلب الحروف، وقبل فصل في الواو والياء إذا كانتا لامين من الوزن) وهو اضطرابٌ مخلٌ؛ فما زال كلامه في العين، فنقلتُهُ هنا في موضعه، فانتظم عقد كلامه

(٩) زيادة يقتضيها السياق.

(١٠) ص، د: (ثياب)، وهو سهو.

وهى في الواحد ساكنةٌ[١] ، والساكنُ ضعيفٌ يُجْرى مُجْرى المعتَلّ[٢]

وقالوا : (تِيَرٌ) و (دِيَمٌ) ؛ لأنَّهما جمع (تارة) و (ديمَة) ، فلما كانت معتلَّة في الواحد اعتلَّتْ في الجمع[٣] ، وكان أصلَهُ[٤] (تِوَرٌ) ، و (دِوَمٌ)

وقالوا : (ثِيَرَةٌ)[٥] - في جمع (ثَوْر) ، أعلُّوها لسكونها في الواحد ، وهذا قليل[٦]

وقالوا : (طِوالٌ) - بالواو - وصحَّتْ ؛ لتحرُّكها في الواحد ، وهو (طَوِيلٌ)[٧]

وأما قولهم : (رِواءٌ) في جمع (رَيَّان) فلم يُعِلُّوا الواو بالقلب ؛ لأنهم لايجمعون على الاسم إعلالين ، وكان أصله (رِوَايٌ) - بالياء - فقلبوها همزة ، ولم يُعِلُّوا الواو ؛ لئلا يجمعوا بين إعلالَيْن[٨]

---

(١) أى في نحو (سَوْط ، ورَوْض ، وسوط)

(٢) الشجرية ١/٥١ - ٥٢ ، والكامل ١/٤٠٤ ، بيروت ، والمرادى ٦/٣٢

(٣) أعلت في الواحد بالقلب ألفا ، كما في (تارة) وياء ، كما في (دِيمة) ، انظر (الكتاب ٤/٣٦٠ - محقق ، وش الشافية ٣/١٣٨)

(٤) ص ، د (قياسه) وهو سهو ، والمثبتُ المفهومُ من كلامه .

(٥) انظر ما سبق في (المحرر - ٢/١٣٣)

(٦) إنما شذَّ ؛ لعدم الألف ، وهو شرط فيما واحده شبيهٌ بالمعَلِّ - كما سبق - قال سيبويه (٤/٣٦١) (وهذا ليس بمطرد ، يعنى ثِيَرَة .) أ هـ ، وفي تخريجه قال ابن جني (المنصف ١/٣٤٦) : (هو عندهم من الشاذ ، أعني في القياس ، وقال أبو العباس إنما قالوا : (ثِيَرَةٌ) ليفرقوا بين الثَّوْر من البقر ، وبين الثَّوْر من الأَقِطِ ، وقال أيضًا : بنوه على (فِعْلَةَ) ثم حركوه ، فصار (ثِيرَة) . ، وذهب أبو بكر إلى أنَّه مقصور من فِعَالَةٌ) أ هـ مختصرا ، وانظر : (الخصائص ١/١١٢ ، والتوضيح ٦/٣٦)

(٧) الكتاب ٤/٣٦٣ : (لأنها حيَّة في الواحد على الأصل) أ هـ ، وراجع (المقتضب ١/٢٩٦ ، واللسان - طول - وشواهد الشافية ٣٨٦ ، وتنبيهات ابن حمزة ص ١٨٠) .

(٨) في الإنصاف ٧٨٧ : (والجمع بين إعلالين لايجُوزُ) أ هـ ، قال ابن جني (٢/٥ - المنصف) : (وهذا مرفوضٌ في كلامهم ، لم يجئ منه إلا أحرفٌ شاذّة منها شاءٌ ، وماءٌ) أ هـ ، وانظر نحوه في (الخصائص ١/١٥٩ ، والشجري ٢/٥١ ، والرضي ٣/١٣٧ ، ١٣٨ ، والحسيني ١٧٧)

قلت هذا كلامهم كما ترى ، ولو اعتُلَّ للتصحيح بخوف الالتباس بين الجمع والمصدر (رياء) - فيما لو أعِلَّ الجمعُ - ، لكان قولًا ؛ أمَّا الجمعُ بين إعلالَيْن في كلامهم فأكثر من أنْ يُحْصَى ، خذ=

فَصْل

ويمتنع الاسم من الإعلال بأنْ يَسْكن ماقبل واوه، ويائه، أو ما بعدهما[(١)]؛ في مثل قولك: (حُوَّلٌ) فإنه لمَّا سكن ماقبل الواو لم يعتَلَّ، وكذلك: (عُوَّارٌ) و(نَوَار)[(٢)] صحَّتْ؛ لسكون ما بعدهما، وكذلك (مِشْوار)، و(تَقْوال)، لم تعتَلّ الواو في ذلك كله؛ لسكون ماقبلها، وكذلك [في][(٣)] (طَوِيل) لم تعتلَّ؛ لسكون ما بعدها[(٤)]

فَصْل

وتقول[(٥)] في جمع (مَقامة) و(معُونة) و(معِيشة) (مقاوِمُ، ومعاوِنُ، ومعايِشُ) - بظهور الواو، والياء - من غير همز؛ لأنَّ حرف العلة أصليٌّ هنا في مقابلة العَيْنِ، فلذلك ثبتت؛ لأنَّها أصليَّة[(٦)]

وإذا كان حرفُ العِلَّة الذى بعد ألِفِ الجمع زائدًا[(٧)] هُمِزَ أصلًا مطَّردًا؛

=مثلا: إيحاء، استيفاء، ونحوهما، ونحو قائم، وإقامة، بل وقع أكثرُ من إعلالَيْن؛ كما في باب: (قضايا)، ثم قد وقعت على شئ من ذلك عند التفتازاني (شرح السعد ص ٣٦) فلله الحمد.

(١) سيبويه ٣/ ٣٥٤: (هذا باب أُتِمَّ فيه الاسمُ ؛ لسكون ماقبله، ومابعده) أ هـ، وانظره فيه، قال السكاكي (المفتاح ص ١٨): (المانع اكتناف الساكنين المعتلَّ.) أ هـ.

(٢) المرأة النَّفُور من الرِّيبة، (الثعالبي ص ١٠٠).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قيل: لم تُعلَّ هذه؛ لعدم موازنة الفعل، وقيل للالتباس لو أُعِلَّ؛ إذ يلزم الحذف، راجع مناقشته في(المنصف ١/ ٣١٤، وش الشافية ٣/ ١٠٨، ١٢٣).

(٥) أى فيما وقعتا فيه بعد ألف جمع موازن (مفاعل، وشبهه).

(٦) سيبويه (٤/ ٣٥٥): (لأنَّهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلاَّ عليه، وإنَّما هُمَا جمعٌ وأصلُهُما التَّحريك، فجمعتَهما على الأصل) أ هـ. وانظر (المفصل ٣٨٣، ومنهج الأخفش ص ٣٦٠).

(٧) كونه زائدًا غيرُ كافٍ في الإعلال، بل يشترط كونه مدًّا - أيضا - فإن كان زائدا غير مدٍّ عومل معاملة الأصلي، كما في: (جداول، وقساور، وعثاير) لقوته بالحركة، ولكونه ملحقا بحرفٍ أصليّ، انظر: (التصريح ٢/ ٣٦٩، والرضي ٣/ ١٤٣).

كقولك /٥٩٣/ في (رسالة): (رسائِل)، وفي (عجوز): (عجائِز)، وفي (صحيفة) (صحائِف)؛ لأن الألف من (رسالة)، والواو من (عَجوز)، والياء من: (صَحيفة) زوائد، فلذلك هُمِزَتْ.

وإنما صحَّحُوا الواو، والياء في الأولِ، وهَمَزُوا في الثاني فرقًا بين الأصليِّ، والزائد[1]

ومن النُّحاة من خَطَّأَ نَافِعًا[2] في قراءته (معائِشَ)[3] - بالمدِّ والهمْزِ[4] -

---

(١) شرح المفصل ٥/٤٤.

(٢) تقدمت ترجمته في (٤/٢٢ - المحرر)

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف ١٠]

(٤) وقف النحاة وبخاصَّة أهلُ البصرة من هذه القراءة مواقفَ الرَّفض والرَّدِّ أظلمها موقف أبى عثمان المازني في قوله: (فأما قراءة من قرأ من أهلِ المدينة: (معائش) بالهمز فهي خطأ، فلا يُلْتَفَت إليها، وإنما أُخِذَتْ عن نافع بن أبى نعيم، ولم يكن يدري: ما العربية؟ وله أحرف يقرؤها لحنا نحوًا من هذا) أهـ، (المنصف ١/٣٠٧) وانظر: (الخصائص ٤/١٤٥) وقد استعذب المبرد نغمة أستاذِه فردَّدَها نفسها (المقتضب ١/٢٦١) وقال الزجاج (وجميع النَّحويين البصريِّين يزعمُون أنَّ همزها خطأ) أهـ، (معاني القرآن ٢/٣٥٣، واللسان - عيش - والبحر ٤/٢٧١)، وقال الأخفش (وهو رديئ؛ لأنَّها ليست بزائدة) أهـ، (منهج الأخفش ص ٣٦ - عن المعاني ٨١ / أ)، وقد عرفنا قبلُ مكانة نافع، وأنه قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة والضبط مايوجب قبول النقل عنهم؛ قال أبو حيان (ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا، وأما قول المازني أصل هذه القراءة عن (نافع)، فليس بصحيح؛ لأنها نقلت عن ابن عامر، وعن الأعرج، وزيد بن على والأعمش.

وأما قوله (إن نافعًا لم يكن يدري: ما العربية؟ فشهادة على النَّفْي، ولو فرضنا أنَّه لايدري ما العربية؟ - وهى هذه الصناعة التى يُتَوَصَّلُ بها إلى التكلم بلسان العرب - فهو لايلزمه ذلك؛ إذ هو فصيح متكلِّم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء) أهـ: (البحر ٤/٢٧١، ٧/٣٣) وانظر (٥/ ٤٥٠ منه)، ولله دَرُّ الفراء في قوله: (المعاني ١/٣٧٣) (ربما هَمَزَتْ العرب هذا وشبهه، يتوهَّمُون أنَّها فَعِيلةٌ، لشبهها بوزنها في اللفظ، وعدة الحروف.) أهـ، وقد عرفنا أنَّ التَّوَهُّم في كلام العرب كثير، ثم راجع في المسألة (المزهر ٢/٤٩٦، والرازي ٤/١٨٤، ومدرسة الكوفة ص ٣٣٩، وش الشافية ٣/١٣٤، والمخصص ١٤/٢١).

فَصْـل

في الواو والياء، إذا كانتا لامين من الوزن[١]

اعلمْ أنَّ شرط[٢] الواو، والياء أنْ يُعَلاَّ، أو يُحْذَفا، أوْ يَسْلَما

* فإعلالهما [أنهما][٣] متى تحرَّكَتا، وتحرَّكَ ماقبلهما قلبتَا ألفا - إنْ كانت حركته[٤] فتحةً[٥] -؛ نحو (غزا)، و(رمى) و(عصَا) و(رَحى)، أصله (غَزَوَ) و(رمَيَ) و(رَحَيٌ)، و(عَصَوٌ)، [فقُلِبَتَا ألفًا][٦]؛ لتحرُّكهما وانفتاح ماقبلهُما

وقُلِبتْ الواو ياءً في (الغازِي)، و(الدَّاعِي)؛ لانكسار ماقبلها[٧] وقلبت ياء - أيضًا - في (أغْزَيْتُ)[٨]، و(استدعَيْتُ)، و(أعطيْتُ)؛ أصله (أغزوْتُ، واستدعَوْتُ، وأعطَوْتُ)، حملا على المستقبل؛ لأن الواو في المستقبل من الرباعي تنقلب ياء؛ لأنَّك تقول (أغزَى، يُغْزِى)، و(أعْطَى، يُعْطِي)، و(استدْعَى، يَسْتَدْعِي) فلما ظهرتْ الياءُ في المستقبل حمل عليها (أعطيْتُ)[٩]

وقلبت في (دُعِى)، و(رَضِىَ) ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وأصله (دُعِوَ) و (رَضِوَ)[١٠]

---

(١) (من الوزن) بين السطرين في (ص)

(٢) يقصد (حكم) ولو عبَّر به لكان أدق كما عبر الزمخشري (المفصل ٣٨٣)

(٣) زدتها تقويما للنص.

(٤) ص، د (حركتهما)، وهو تصحيف، فالقصد ما قبلهما

(٥) راجع المحرر (٣٦٨/٤، ٤٠٨)، والنُّحاة يطلقونَه كما أطلق المصنف (انظر الإنصاف ١٤)، وينبغي أن يُقيَّد بما إذا لم يكن بعدهما مايوجب فتح ماقبله احترازا من نحو (غَزَوَا، ورَمَيَا) فإن ألف التثنية تقتضي فتح ماقبلها فيصحَّان، انظر (العزي ص ٣٣، والرضي ١٥٧/١)

(٦) التتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) الكتاب (٣٨٦/٤)، والمحرر (٣٧١/٤)

(٨) المحرر (٣٧٢/٤، ٤٦٦)، وانظر (العصام، والحسيني ١٨٤)

(٩) سيبويه(٣٩٣/٤) (إنما قلبت ياء؛ لأنَّك إذا قلت (يُفْعِلُ) لم تثبتَ الواو للكسرة) أهـ وانظر (ابن يعيش ٩٩/١٠، والأشموني ٦١٢/٢ - حلبى).

(١٠) الرضي (١٦١/٣).

وقلبت في (الجِبَاوَةِ) الياء واوا - وأصلها: الجِبَايَةُ - حملًا على الشُّذوذ[١]

وأسْكِنَتْ الواو والياء[٢] في (يَغْزُو) و (يَرْمِي) استثقالا للحركة على حرف العلة، وكذلك: (الغازي، وغازِيك) و (الرامي، وراميك)، أسكنت الياء في ذلك كله في حالة الرَّفع والجرِّ استثقالا لهما على حرف العلة[٣]

*وأما حذفهما في قولك (لا تغزُ)، و (لاتَرْمِ)، و (اغزُ) و (ارمِ) فحذفتا للجزم[٤]، وكذلك قد حذفتا من: (يَدٌ) و (دَمٌ) و (غَدٌ) و (أخٌ) و (أبٌ) لأن أصله (يَدْيٌ) و (دَمَيٌ) و (أخَوٌ) و (أبَوٌ)، فحذفت الواوُ، والياء[٥]

/ ٥٩٠ / فَصْل[٦]

وإذا تَطَرَّفت الواو، في آخر اسم، وكان قبلها ضمة فإن الضَّمة تقلب كسرةً، وتقلب الواو ياء، في نحو قولك - في جمع (دَلْوٍ): (أدْلٍ)، وفي جمع (حَقْو) (أحْقٍ)، وكان أصله: (أدْلُوٌ) و (أحْقُوٌ) فقلبت الضمة التى قبل الواو كسرة[٧] وقلبت الواوُ ياءً /٥٩١/؛ لانكسار ماقبلها، والعلَّةُ في ذلك كله أنَّهُ ليس في كلام العرب اسمٌ في آخره واوٌ قبلَها ضَمَّةٌ[٨]، ففعلوا به ماذكرنا؛ لأجل ذلك، حتى إنهم

---

(١) تقدم في (٣٧٨/٤ - المحرر) وانظر أيضا: (الخصائص ٥٩/٣).

(٢) (الواو والياء) بين السطرين في (ص).

(٣) المحرر (١٩٠/٢، ومواضع متفرقة منه)

(٤) ذاته (٨٩/٢، ٤/ ٢٠، ٣٨، ٣٩٨).

(٥) ذاته (١٧٣/٢، ٣٠٧/٤، ٣٠٩، ٤٠٠)

(٦) وقع هذا الفصل، والفصلان بعده في (ص، د) بعد قوله في (ص ٥٩٠خ) (فتثبت ساكنة في حال الرفع والنصب، والجر، وتنحذفُ في حال الجزم) وقبل: (فصل في قلب الحروف ص٥٩٢/خ) وقد أخَلَّ وضعها هناك وأبهم، فنقلتها إلى موضعها هنا، لينتظم حديثه عن الواو والياء لامَيْن

(٧) سيبويه (٣٠٨/٣): (تلزمها كسرةٌ قبلها أبدًا، ويصير اللَّفْظُ بما كان من بنات الياء والواو سواءً) أهـ.

(٨) السابق ٣٨٣/٤، والمقتضب ٣٢٦/١، والمنصف ٢٩١/٢، والأشباه ٢٨/٢، وينبغي تقييد الاسم بالمعرب، ويُحْتَرَزُ أيضًا من الأسماء السِّتة حال الرفع، وما سُمِّيَ به من الفعل كيغزُو - عند الكوفيين - (أفاده ابن عقيل ص ٢٠٩).

قالوا لو سمَّيْتَ رجلًا : (يَغْزو) [لقلبت واوه ياءً ، والضَّمَّةَ التى قبل الياء كسرة][(١)] وقلتَ فيه (هذا يَغْزِي)[(٢)] ، و(رأيتُ يَغْزِيَ) ، و(مررتُ بِيَغْزِي) حملًا على ماذكرنا .

وثبتتْ في (قَلَنْسُوَةٍ) ، و (قَمَحْدُوَةٍ)[(٣)] ؛ [لأنها][(٤)] لم تتطرف[(٥)]

فَصْــل

والهمزة في (كساء) ، و (رداء) منقلبة عن حرف أصلي ، أصله (كِسَاوٌ) – بالواو – و : (رِدَايٌ) –بالياء– ، فلما تطرَّفتْ الواو والياء بعد ألف زائدة قُلِبَتا همزةً ، وهذا أصلٌ مطَّرد في الواو والياء : أَنَّهُمَا إِذَا تطرَّفتا بعد ألِف زائدة قُلِبَتا همزةً[(٦)]

وأما قولُهم : (النِّهاية) و (العِظَاية)[(٧)] ، و (الصَّلاية) ، و (الشَّقَاوة) ، فصحَّتْ الواو والياء ، لأنَّهُما في حكم المتوسطتَيْنِ[(٨)] ، وقد قالوا –أيضًا– : (صلاءةٌ) ، و (سَقَّاءَةٌ) ، و (عِظَاءَةٌ)[(٩)] ، كأنهم جعلوا علامة التأنيث – وهى الهاء – بمنزلة الزائد

(١) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٢) سيبويه (٣/٣١٦) : (وسألته عن رجل يُسَمَّى : (يَغْزُو) ؛ فقال : رأيت يغزِيَ قبلُ ، وهذا يغزٍ ، وهذا يغزي زيد ؛ وقال . وإثبات الواو خطأ ؛ لأنه ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرفٌ مضمومٌ) أهـ .

(٣) المحرر (٤/٣٤٠) .

(٤) من (د) ، وحاشية (ص) .

(٥) ابن جنى (٢/٢٨٩ – المنصف) : (صحَّتْ ؛ لأنَّ الهاء غير مفارقة . ، فالهاء – وإنْ كان بعد الواو زائدًا – ، إلاَّ أنَّه زائد زيدَ مع ابتداء بناء ذلك المثال) أهـ ، بتصرف .

(٦) المحرر (٤/٣٦٣)

(٧) دويبة ملساء صحراء غبراء مثل الأصبع ، تمشى مشيا سريعا ثم تقف ، وهى أنواع كثيرة .

(٨) ص ، د : (المتوسطة) وما أثبتُّ المناسب ؛ قال الأشموني (٢/٥٩٢ – حلبى) : (لأنَّ الكلمة بنيت على التاء ، أى أنها لم تبن على مذكر .) أهـ ، وانظر الأمالي الشجرية ١/٢٠) .

(٩) المبرد (المقتضب ١/٣٢٦) : (فأما من قال : (عظاءة) فإنما بناه أولا على التذكير ، ثم أدخل التأنيث بعد أنْ فرغ من البناء فأنَّثه على تذكيره ، فعلى هذا تقول : (صلاءة) ، و (امرأة سقَّاءة) ولو بنيتها على التأنيث على غير مذكر لقلت (سقَّاية) أهـ ، وانظر (إصلاح المنطق ١٥٩ ، والمخصص ١٤/١١ ، وابن يعيش ٥/٩٩ ، ١٠/١٠٩) .

الذى لايُعْتدُّ به ، فقلبوا الواو والياء همزةً ؛ لكونها جاءت متطرِّفَةً[(١)]

فَصْل

والواو ، والياء ، إذا تأخَّرتا بعد ألف زائدة قلبتا همزة ، في نحو (كِساء) و (رِداء) وقد تقدم[(٢)] ، وإنْ كانتْ الألفُ أصليَّةً[(٣)] ، لم تنقلب الواو ، ولا الياء ؛ كقولك (واوٌ) ، و (زَايٌ) و (آية) ، و (رايَةٌ)[(٤)]

فَصْل

وإذا انكسر ماقبل الواو وهى لامٌ - في الوزن[(٥)] - قُلِبتْ ياءً[(٦)] ؛ نحو : (غازية) و (مَحْنِيَةٌ) ، أصلُه (غازِوَةٌ) ، و (مَحْنِوَةٌ)[(٧)] ؛ قُلِبَتْ ياء ؛ لانكسار ماقبلها

وقد قلبوا الواو ياء في نحو (صِبْيَة) و (صِبْيَان)[(٨)] اعتبارًا بالكسرة التى قبلها والساكن الأوسط لايُعْتدُّ بِهِ ، لأنَّ الساكن حاجزٌ ضعيفٌ .

---

(١) بعده في (ص ، د) : (وقد قالوا : مرضي . والأجود : مرضو - بالواو -) وقد نقلته إلى نظيره - على ما يأتي - طردا لمسائل الباب ، والله الملهم إلى الصواب .

(٢) قريبا ، والمحرر (٣٦٣/٤) .

(٣) أى منقلبة عن أصل ؛ إذْ سبق أنَّها لاتكون أصلًا في اسم متمكَن ، أو فعل ، بل منقلبةً أو زائدةً ، (المحرر ٣٣٨/٤) .

(٤) المفصل (٣٩٠، وشرحه (١١١/١٠) والمقتضب ٢٨٩/١ ، وقد شبه بعضهم ألف (راية) بالألف الزائدة - وإنْ كانت بدلًا من العين - فهمز اللام ، كما يهمزها في(سِقَاء ، وفَضَاء) انظر (الخصائص ٢٠٢/١ - ٢٠٣) .

(٥) (في الوزن) بين السطرين في (ص)

(٦) (المحرر ٣٧١/٤، ٤٢٢) (منقول) .

(٧) سيبويه (٣٨٨/٤) : (وإذا كانت الكسرة قبل الواو ، ثم كان بعدها مايقع عليه الإعراب لازما ، أو غيرَ لازم فهى مُبْدِلةٌ مكانَها الياءَ . . وذلك قولك : (مَحْنِيةٌ) فإنما هى من : حنوْتُ . . وغازِية .) أ هـ ، وانظر (المنصف ٦٤/٢) ومَحْنِية الوادي: مُنْعرجُهُ.

(٨) تقدم في (٣٧٣/٤ - المحرر) ؛ وقال ابن جنى (المنصف ٢/٢) : (الشئُ إذَا جاور الشئ دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة . كقولهم (صِبْيَة) . لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارتْ الكسرة كأنَّها قبل الواو ، ولم يُعتَدَّ بالساكن حاجزًا لضعفه .) أ هـ ، وراجع : (ابن يعيش ١١١/١٠ ، والأشموني ٦١٠/٢ - حلبى)

فَصْل

وكل واو وقعت رابعةً فصاعدًا ، ولم ينضَمَّ ماقبلها فإنَّها تُقْلَبُ ياءً[١] ؛ في نحو (أغْزَيتُ) ، و (تغازَيْتُ) ، و (رَجَّيْتُ) ، و (ترجَّيْتُ) و (استدْعَيْتُ)[٢] ، فإنَّ هذه كلَّها [الياء فيها منقَلِبةٌ عن واوٍ][٣] وكذلك : (يُغْزَيَانِ) ، و : (يُرْضَيَانِ)[٤] ، وكذلك (مَلْهَيَان) ، و(مُصْطَفَيَان) ، و(مُعَلَّيَان) ، و(مُسْتَدْعَيَان)[٥] الياء في هذا كله منقلبةٌ عن واو ، وإنَّما لم تبقَ واوًا ؛ لأنَّ الفعلَ زائدٌ على الثلاثة[٦]

فَصْل

وكذلك الواوُ إذا تطرفَّت في جمع على (فُعُول)[٧] ؛ نحو(عِصِيّ) و (دِلِيّ) و (عُتِيّ)[٨] ، فإنَّ الواو تنقلب فيه ياء ، وتقلب الواو الأولى[٩] ياء - أيضًا - وتُدْغَمُ

---

(١) سبق قريبا (٤٢٢/٤- المنقول) ، وانظر (شر الشافية ٣/ ١٦٠ ، ١٦٦)

(٢) (استدعيت) بين السطرين في (ص) .

(٣) عبارته تنتهى عند (كلها) مع إشارة إلى الحاشية ، ولم أتبيَّنْ ما في الحاشية لطمسه ، وأثبتُّ مابين الحاصرتين فهمًا من عبارته التالية .

(٤) بالبناء للمجهول فيهما (الأشموني ٢/٦١٣) .

(٥) المرادى ٦/٣٦: (إنَّ ماهى فيه إذْ ذاك لايعدِمُ نظيرًا يستحقُّ الإعلال ، سواء أكانت في اسم ، كقولك (المُعْطَيَان) فإن أصله : (المُعْطَوان) فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ، أم في فعل ، كقولك : (يُرْضَيَانِ) . . فقلبت الواو ياء حملًا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وكذلك حملوا الماضي على المضارع ، فقالوا : (أعطيْتُ) أ هـ ، وانظر (المقتضب ١/٢٧٤، والكامل ١/٥١، ٦٠ - بيروت) والخصائص١/١٧٧ ، والمفصل ٣٩١، وشرحه ١٠/١١٥ ، وأسرار العربية ص ٣٤) .

(٦) قصر العلة عليه ؛ إذْ هو الأصل .

(٧) شر الشافية (٣/ ١٧١) والصبان (٤/ ٣٢٧) .

(٨) هو على (فُعُول) مصدرًا ، وهذا تَرْكُ القلب فيه أولى ، والغالبُ تصحيحه وذهب ابن هشام إلى وجوبه ؛ قال سيبويه (٤/ ٣٨٤) : (وقالوا : (عُتِيّ) شبَّهُوها - حيث كان قبلها حرفٌ مضمومٌ ، ولم يكن بينهما إلاَّ حرفٌ ساكن - بأدلٍ ، فالوجه في هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة .). اهـ. وانظر (الأوضح ٢/ ٤٠٨ ، والتصريح ٢/ ٣٨٣، والأشموني ٢/ ٦٣٨ - حلبي) ، ولعله جمع (عات)، و(عَتِيّ) (قاموس)، وهو الأصح الأنسب.

(٩) ص ، د : (الثانية) ، سهو .

الياءُ في الياء .

وذلك أنَّ (دِليًّا) ، و (عِصِيًّا) أصله : (دُلُووٌ) ، و (عُصُووٌ) - بواوين[١] فتطرفت الواو ، فوجب قلبُها ياءً ، واجتمعت الياء والواو ، وقد سبق / ٥٩٢ / الأول منهما بالسكون ، فقُلِبَتْ الواوُ ياء ، وأدْغمتْ الياءُ في الياءِ .[٢]

/٥٩١/[٣] وقد قالُوا : (مرضِيٌّ) ، وأصله : (مرضُووٌ) - بواوين[٤] - فاستثقلوا الواو الأخيرة بعدَ الضَّمَّة[٥] ، فقلبوها ياءً ، وقلبوا الواو الأولى ياءً ، وأدْغمُوا الياء في الياء ، فصار (مَرْضِيٌّ)[٦] والأجودُ : (مَرْضُوٌّ) - بالواو[٧]

فَصْل[٨]

*/٥٩٠/ ويصحَّانِ إذا سكن ماقبلهما ، أو مابعدهما ، نحو (الغَزْو) ،

---

(١) (بواوين) بين السطرين في (ص) .

(٢) بعده في (ص ، د) الفصل الآتي في قلب الحروف ، وهو خلل في التَّنْظيم ، ونقلتُه إلى الموضع الآتي ليستقيم الاطراد الموضوعيّ .

(٣) من هنا حتى نهاية الفصل وقع في (ص ، د) بعد قوله (فقلبوا الواو والياء همزة ، لكونها جاءت متطرفة) (٤/ ٤٢٥- المحرر) ، وكأنه مقحم هناك ، فنقلته هنا ، فهو موضعه ، كما رتب ابن الحاجب (ش الشافية ١٦١/٣ - أصل ، وابن يعيش ٢٢/١٠) ، وعليه سيبويه (٣٨٤/٤ - ٣٨٥) وأرجو الصَّوابَ .

(٤) (بواوين) بين السطرين في (ص)

(٥) (بعد الضمة) بين السطرين في (ص) .

(٦) (فصار (مرضى) بين السطرين في (ص) .

(٧) سيبويه (٣٨٥/٤) : (قالوا : (مرضِيٌّ)وإنما اصله الواو ، وقالوا : (مرضُوٌّ) ، فجاءوا به على الأصل والقياس) أ هـ ، وفَهِمَ قوم من كلام سيبويه ترجيح التَّصحيح على الإعلال (المرادي ٧٠/٦) وذهب كثيرون إلى أنَّ الإعلال فيه أرجح من التصحيح (البحر ١٩٩/٦ ، وش الشافية ١٧١/٣ ، وشرح العِزِّى ص ٣٨ ، والتسهيل ٣٠٩) وقد أوجبه ابنُ هشام ، وجعل التصحيح شاذًا (التصريح ٢/ ٣٨٢) ، بل نقل الأشموني شذوذ إعلاله ، قال (٦٣٧/٢) : (هذا ماذكره المصنف (أى في التسهيل) أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو (مَرْضِيّ) وذكر غيره أنَّ التصحيح في ذلك هو القياس ، وأن الإعلال فيه شاذ .) ولنا دراسةٌ مع هذه المسألة التمسها في القسم الأول من هذا البحث .

(٨) زدت كلمة (فصل) على النص ضرورة الانتقال ، وقد وقع مابعدها حتى نهاية الفصل التالي في=

و(الرَّمْي) و (يُغْزَوَان) و (يُرْمَيَانِ)، و (غَزَوا)، و (رَمَيا)[١]

فَصْـل

وإذا سكن ماقبلهما صحَّتَا، وأعرِبَتَا بتصاريف الإعراب؛ كقولك: (هذا غَزْوٌ- ودلْوٌ، وظَبْيٌ، ونِحْيٌ)، و(رأيت غَزْوًا، ودلْوًا، وظبيًا، ونحِيًا)، و(مررت بغزوٍ، ودلوٍ، وظبْيٍ، ونِحْيٍ)؛ صحتا لسكون ماقبْلَهُمَا[٢]، [وإذا تحرَّكَ ما قَبْلَهُمَا لم تتحمَّـلاَ إلاَّ النَّـصْـبَ][٣]، وفي المثل: (أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا)[٤]، ولَنْ[٥] تُمارِيهَا؛ سكنتْ الياء في موضع النصب؛ لاعتلالها[٦]، وأمَّا الألفُ، فتثبتُ ساكنةً في حال الرَّفْع، والنَّصب، والجَرِّ[٧]، وتنحذِفُ في حال الجَزْمِ[٨]



=(ص، د) (٤/٤١٨- المحرر) بعد قوله: (وانقواد، فقلبت الواو ياء، لانكسار ماقبلها) -، وكلامُهُ هناك عن وقوع الواو والياء عينين -، وقبل (فصل: وإذَا تطرَّفتْ الواوُ في آخر اسم، وكان قبلها ضمة.) السابق وقد اختل النظم وأبهم بسلكه هناك، فنقلته إلى هنا في نهاية (وقوع الواو والياء لامين) - كما ترى، وهو ما رأيته أوفق وبخاصة وغالبُ مافيه من مسائل النَّحو، والله الملهمُ الصوابَ.

(١) انظر (شرح المفصل ١٠/٩٩) وما يأتي.

(٢) سيبويه ٤/٣٨٤: (وإذا كان قبل الواو والياء حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتلّ، وذلك نحو (ظبى، ودلو) أهـ، وابن الخشاب (المرتجل ٥١): (فسكون ماقبلهما يُلحقُهُما بحكم الصَّحيح؛ لزوال ماكان مستثقلا من التَّحريك، ووجود الخِفَّة بالسُّكون) أهـ.

(٣) مابين الحاصرتين زيادة لازمة لتقويم النص من كلام الزمخشري (المفصل ٣٨٥).

(٤) فصل المقال ٢٩٨، والميداني ٢/٣٤٥، والفاخر ص ٣٠٤، يضرب في الاستعانة على العمل بأهل المعرفة، والحذق فيه.

(٥) ص، د: (لا) - تصحيف، ولم أقع عليه مثلًا.

(٦) (كذا) ولا معنى لهذه العلة، وقد تقدَّم أنَّه شاذٌ، وضرورة، إجراءً للياء في حالة النصب مُجراها في حالتيْ الرَّفْع والجرِّ، راجع (٤/٢٥٩- المحرر).

(٧) أي في الاسم.

(٨) أي في الفعل، وانظر: (ابن يعيش ١٠/١٠٤)

/ ٥٩٢ / فَصْـل[١]

في قلب الحروف عن مواضعها[٢]

ومن ذلك قولهم : (لَاعِى) - في (لائع)[٣] ، و(هَاعِى) - في (هائع)[٤] و (شَاكِي) في (شائك) ، وهو حادُّ[٥] السِّلاح ، و : (شوَاعِي) في (شوائِعَ)[٦] ، وهذا قلبٌ شاذٌّ ، وكذلك (الجاهُ) أصله (الوجْه)[٧] ؛ لأنه مأخوذ من (الوَجَاهَة) فقلبت الواو بعد الجيم ، وقلبت ألفًا ؛ لتحرُّكِهَا ، وانفتاح ماقبلها[٨] ؛ فهذا قلبٌ شاذٌّ .

---

(١) وقع هذا الفصل في أوائل (ص ٥٩٢ - أصل) بعد : (فصل : وكذلك الواو إذا تطرفت في جمع على (فُعُول .) وقبل : (فصل : وإذا كانت الواو مقابلة للعين في الوزن (٥٩٢ (خ)) ٤/٤١٨ ، وهو كما تراه إقْحامٌ في غير موضعه ، وقد نقلتُه هنا طردًا لنظم الكلام ، وأرجو السَّداد

(٢) بعده في (د) ، وعلى رأس العنوان في (ص) (وهو شاذٌّ) أ هـ ؛ وفي الهمع - عن أبى حيان - (٢/ ٢٢٤) : (وقد جاء منه شئ كثيرٌ ومع ذلك فلا يطَّرِد شئٌ منه ، إنما يُحْفَظ حفظًا ؛ لأنَّه لم يجئ منه في بابٍ ما يصلُح أنْ يُقَاسَ عليه) أ هـ .

(٣) ومنه قول مرداس بن حُصَين (نوادر أبى زيد ص ١٥٠):

ولا فَـرِحٌ بِـخَـبْـرٍ إنْ أتَـاهُ ولاَ جَـزِعٌ مِـنَ الْـحَـدَثَـانِ لَاعِ

واللاعي الضَّجِرُ

(٤) الضَّعيف الجَزُوع .

(٥) ص ، د : (حامل) ، وهو تصحيف ، والمثبت من المصادر ؛ قال ابن السيد : (الشَّاكي التام السِّلاح ، وقيل : هو الحادُّ السِّلاح .) أ هـ ، (الاقتضاب ٤٦٤) ، والقلبُ على أنه من الشوكة ، وعلى أنه من الشَّكَّة فلا قلبَ ، بل الإبدال من ثاني المثليْنِ ياء ، (السابق ، واللساك - شكك - وشوك) وانظر : (معاني الزجاج ٢/٤٤٤ ، وديوان الأدب ٣/٣٣٦) .

(٦) متفرقة ، وانظر (اللسان - شزن ، وشيع ، والأصمعيات ٦٩ ، والمقتضب ١/٦٩) وقد جعله ابن عصفور ضرورة (المقرب ٢/١٩٧ ، وضرائر الشعر ص ١٩٠) .

(٧) المزهر (١/٤٨١) ، و ش الشافية (١/٢٣) .

(٨) في الخصائص (٢/٧٥) - عن أبى عليٍّ - (لمَّا أعلّوه بالقلب ، أعلُّوه أيضا بتحريك عينه ونقله من (فَعْلٍ) إلى : (فَعَل) ، يريد أنه صار من (وَجْهٍ) إلى (جَوْهٍ) ثم حركت عينه ، فصار إلى (جَوَهٍ) ثم أبدلت عينه ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار : (جاه))أهـ .

والحرفُ المُقَدَّم لام الكلمة، والحرف المؤخَّر عينها[١]، وكذلك الواو في (الجاه) هي فاءُ الكلمة، والجيمُ عينُها[٢]

/٥٩٣/ ومن[٣] ذلك: (القِسِيُّ) - في جمع (القَوْسِ)، والأصل (قُوُوسٌ) كـ (بُيُوت)- فَقُدِّمتْ السينُ على الواو؛ فقالوا (قِسِيٌّ) لغير علَّة[٤]، وأصله (قُسُووٌ)، وكان قياسه مثل (دُلِيّ، وعُصِيّ)[٥]، ثم كسرت القافُ من (قِسِيّ) والعينُ[٦] من (عِصِيّ) إتباعا لكسرة السِّين، والصَّاد[٧]، ومن ذلك (الحَادِي) في قولك (الحادِي عَشَر)؛ أصله الواحِد، فأُخِّرت الواوُ بعد الدال، لغير علة اصطلاحًا[٨]، وقلبت ياءً؛ لأنَّها وقعتْ بعدَ كسرةٍ[٩]

ومن ذلك: (أيْنُق) -[في جمع (ناقةٍ)][١٠] أصله (أنْوُقٌ)[١١] فقُدِّمت الواو

---

(١) أي في (اللاعى، والهاعى، والشاكي، وشواعى).

(٢) د، وحاشية (ص): (وجميع هذا النَّوع مسموعٌ لايُقاسُ عليْهِ) أ هـ.

(٣) من هنا حتى نهاية الفصل، وقع في نهاية: (فصل: في الواو والياء إذا كانتا لامين من الوزن) بعد قوله (أصله: يدْيٌ، ودَمَيٌ، وأخَوٌ وأبَوٌ، فحذفت الواو والياء) (٥٩٣خ) ٤/ ٤٢٣- المحرر) ولا علاقة له بموضوع فصله، وإن كان محله على ماهو آخرَ الباب؛ كما صنع المصنف، وبتقديم سابقه معه اطَّرد الموضع واتصل، والله الموفق للصواب.

(٤) (لغير علة) بين السطرين في (ص)، وأحسبها من الناسخ، والقصد لغير علة تصريفيَّة، وإن كانوا يعتلُّون له باستثقال اجتماع ضمَّتين وواين، (الشجري ٢/١٨٩) وليس ذلك مسوغا للقلب فكان بوسعهم قلب الواو الأولى همزة، فتصير نحو (كُئُوس)، فتخفَّف الكلمة.

(٥) أى في قلب الواو المتطرفة في جمع على: (فُعُول) ياء، وقلب الواو المتقدمة أيضًا ياء؛ لوجود شرطه، وإدغام الياء في الياءِ، كما تقدم في (٤/٤٢٦).

(٦) ص، د: (والصاد)، وهو سهو.

(٧) سيبويه ٤/ ٣٨٤، (وقد يكسرون أول الحرف لما بعده من الكسرة والياء، وهى لغة جيدة) أهـ، وانظر (٣/٣٤٦- منه، والمقتضب ١/ ١٦٧، والكامل ١/ ٣٩٠- بيروت، والشجرية ٢/١٨٩)

(٨) (لغير علَّة اصطلاحا) بين السطرين في (ص)

(٩) ابن جني (الخصائص ٣/ ٣٠٤): (فصار وزنه على اللفظ عالفا) أهـ. وانظر (٢/ ٧٨ منه، وابن يعيش ٦/ ٣٥)

(١٠) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(١١) بدليل قولهم (بعِيرٌ مُنَوَّقٌ) أى مُذلَّل و(اسْتَنوقَ الجملُ) (انظر اللسان - نوق، والميداني ٢/ ٤٧٨، والحسينى، والعصام ص ٩٣).

قبل النُّون ، فصار : (أَوْنُقٌ) ، فقُلِبَتْ الواوُ ياءً على غير قياسٍ[١] ، أيْ : لغير علة[٢] ، فصار (أَيْنُقٌ) على وزن (أعْفُل)[٣]

فَصْـل

في تخفيف الهمزة

اعلمْ أنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ ، من جملة حروف المُعْجَم ، إلاَّ أنَّهم لم يجعلوا لها صورة في الخطِّ[٤] ، بل صوروها حينًا ألفا ، وحينًا واوًا ، وحينا ياءً[٥] ؛ كقولك - في الألف (أحمد ، /٥٩٤ / أحمر ، رأس ، فأس) ، وقولك - في الواو - (مؤمن ، مُؤَذن) ، وقولك - في الياء - (ذِئْب ، بِئْر) .

فقد بان لك أنَّها لاصورة لها في الخطِّ وقد قدمنا لها فصلًا في باب (الخط) واسعًا ، فاطلبها منْهُ[٦]

ومخرجُها من أقصى الحلْق[٧] ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ (أحمد ، أحمر ، الأمجد ، الأمكن) ، فتجد مخرجَها من الصدر ، والاعتمادُ عليها هناك ، [و][٨]

---

(١) تلمس السهيلي له علة ، فقال (الروض ٢/ ١١٢) : (لأنها قد أبدلتْ ياءً للكسرة ؛ إذ قالوا : (نِياقٌ) أهـ ، وهو بعيد .

(٢) (أي لغير علة) بين السطرين في (ص) .

(٣) هذا أحد وجهين أفادهما سيبويه ، والثاني : أنْ تكون العين حذفت رأسًا ، ثم عوض منها الياء قبل الفاء ولاقلب على هذا الوجه ، ووزنه (أَيْفُلُ) راجع (الكتاب ٢/ ٢١١ ، محقق ، ٣/ ٤٦٦ ، ٤/ ٢٨٥ ، والمنصف ٢/ ١٠٩ ، والخصائص ١/ ١١٤ ، ٢٦٥ ، ٢/ ٧٥ ، ٢٨٩ ، واللسان - نوق - والأشباه ١/ ١٠٩) .

(٤) راجع (المحرر ٤/ ٢١٩ ، وما بعدها) ؛ قال السيرافي (حاشية الكتاب ١/ ١٣ -محقق) (الهمزة لاصورة لها ، وإنما تصور بصورة غيرها) أ هـ ، وانظر (الأصوات اللغوية ٨٩)

(٥) إنما تختلف هذه الصورة في غير الصَّدْر ، فإن كانت صدرا صُوِّرتْ ألفا ليس غيرُ ، أيا كانت حركتها ، راجع (المحرر ٤/ ٢١٩ ، وسر الصناعة ١/ ٤٦ ، وش الشافية ٣/ ٣٢١)

(٦) (٤/ ٢١٩ ، ٢٢٦- المحرر) .

(٧) المحرر (٤/ ٢٠٨) (ح) ، ٤٥٠) .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

ليس للفم ، ولا لِلِّسان في مخرجها شيءٌ ، بل هى من أقصى الحلق ، فَصَحَّ لك أنَّها حرفٌ من حروف المعجم ، وأنها بخلاف الألف[(١)] ؛ إذْ الألف هوائيَّةٌ مدَّةٌ ، لا اعتماد لها في مخرجها[(٢)] ؛ مثاله قولك : (قَال) ، و (بَاع) ، و (ضَارِب) ، و (قائِل) و (إبراهيم) ، و(إسماعيل) ، فقد تنظر كيف الألفُ مدَّةٌ؟ لامخرج لها بل هى هوائيَّة ؛ مثل الصوت ، والهمزة من أول : (إبراهيم ، وإسماعيل) مخرجُهَا بخلاف الألف التى بعدها ؛ إذْ مخرجُ الهمزةِ من أَقْصَى الحلق ، ومَخْرَجُ الألف من وسطِ الفَمِ[(٣)] من غير اعتمادٍ ، وإذا اعتبرت ذلك وجدته صحيحًا ، كما ذكرتُ لكَ .

فَصْـل[(٤)]

واعلمْ أنَّ الهمزة لاتخلو أن تكون مقدَّمةً ، أو موسَّطةً ، أو مؤخَّرةً ، فمثالها مقدَّمةً (أُم ، أَب ، إِبل ، اِضْرِبْ ، اُخْرُجْ ، أَكْرِمَ) فإذا كانت مبتدأة هكذا فليس فيها إلا النطق ؛ لأن تخفيفها إذا كانتْ مقدَّمة يؤدِّى إلى سكونها ، والحرفُ السَّاكن لايُتبدَأ به[(٥)]

وتخفيفُ الهمزة على ثلاثة أقسام[(٦)]

---

(١) في (الهمع ٢/٦٩) (وقالوا الألف على ضربين : ليِّنة ، ومتحركة ، فاللَّيِّنة تُسمَّي ألفا ، والمتحركة تسمَّى همزة ، والهمزة اسم مستحدثٌ ، لا أصليٌّ ، وإنما يذكر في التَّهجي الألف لا الهمزة .) أ هـ .

(٢) في العمدة ١/١٣٧ (الألف صورة هوائية لا مستقر لها) أ هـ ، فالمصنف هنا على المختار في مخرجها ، وفي (٤/٤٥٠ - المحرر) ذكر أنَّ مخرجها أقصى الحلق - وقد قيل به على ما يأتي تحريره - ؛ قال الجزري (النشر ١/١٩٩) : (تسمي (حرف المد واللين) : الهوائية ، والجوفية . لأنهنَّ أصواتٌ لايعتمِدْنَ على مكان حتَّى يتَّصِلْنَ بالهواء بخلاف الهمزة) . اهـ ، وانظر (الرضي ٣/ ٢٥١)

(٣) لعل تردده في مخرج الألف عدم استقرارهم في تحديده ، فقيل من أقصى الحلق ، وقيل : لا مخرج لها ، (الهمع ٢/٢٢٧) .

(٤) انظر (المفصل ص ٣٤٩) .

(٥) السابق ، وقال سيبويه (٣/ ٥٤٥) (الهمزةُ إذا كانتْ مبتدأةً محقَّقةٌ في كل لغةٍ ، فلا تبتدئ بحرفٍ قد أوهنتَه ؛ لأنَّه بمنزلة السَّاكن ، كما لا تبتدِئُ بالسَّاكن) أهـ ، وانظر (ش الشافية ٣/٣١) .

(٦) ابن يعيش (٩/١٠٧) ، والكتاب (٣/٥٤١) .

إما أنْ تُبْدَل إلى حرفٍ هو أخَفُّ منها ، وإما أن تُحْذَفُ رأسًا[١] ، وإما أنْ تُجْعَلَ بيْنَ بَيْنَ . ومعنى قولهم (بَيْنَ بَيْنَ) أى : بين الهمزة ، وبين الحرف الذى خرجت منه[٢] حركتها[٣]

وقد خَفَّفُوها[٤] ، وهى أول الكلمة - إذَا اتَّصل الكلام[٥] - ، تقول[٦] ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾[٧] - بالهمز للألف الأولى[٨] فإذَا خفَّفْتَه قلتَ (إلى الهُدَى اتِنَا[٩]) / ٥٩٥/ بالألف[١٠] الملَيَّنَة ؛ لأجل الفتحة التى قبلها ، وهى فتحة (الدال)

وتقول ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[١١] - بهمز الألف - فإذَا خفَّفْتَهُ قلتَ (الَّذِ يتُمِن)[١٢]

---

(١) ضُرِبَ عليه في (ص) ، وهو صواب ؛ إذ هو القسم الثاني من التخفيف .

(٢) في (سر الصناعة ١/٥٣) : (أى هى بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها ، إذا كانت مفتوحةً فهى بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورةً فهى بين الهمزة والياء ، وإذا كانت مضمومةً فهى بين الهمزة والواو ، إلا أنها ليس لها تمكُّنُ الهمزة) أهـ ، وانظر : (الشجري ٢/١٢٠ ، والبيان ٢/٢٢٧ ، والبرهان ١/٣٢٠ ، والإنصاف م ١٠٥)

(٣) بعده في (ص) خمسة أسطر مُمَرَّجة قبالتها في الحاشية ، وهى في (د) : (كرأس ، وبئر ، وسؤر ، فإن هذا كله مهموز ، فإذا أردت تخفيفه أبدلت الهمزة في (رأس) ألفا ، فقلت (راس) - باللين من غير همز - ؛ لأجل انفتاح ماقبلها ، وإذا أردت تخفيفها في (بئر) أبدلت الهمزة ياء ؛ لأجل انكسار ماقبلها ، فقلت : (بير) - بالتليين وإثبات الياء خالصة - وإذا أردت تخفيفها في : (سؤر) أبدلت الهمزة واوًا ؛ لأجل انضمام ماقبلها ، فقلت : (سور) - بالتليين والواوِ الخالصة ، وإمَّا أنْ تحذف رأسا ؛ كما يقولون في : (يسألون) و (مسألة) - الذى هو بهمز - : (يَسَلونَ) ، و (مسَلَة) - بحذف الهمزة) أهـ .

(٤) أى بالإبدال ، وصورته للإبدال بعد فتح .

(٥) ابن يعيش ٩/١٠٨ ، والرضي ٣/٣٠ .

(٦) في الهمزة المفتوح ما قبلها .

(٧) الانعام : ٧١ .

(٨) ص ، د (الأولة) وهو من تعبيراته ، وقد مر تحرير في (٢/١١٢ - المحرر) .

(٩) رُوِيَت هذه القراءة عن حمزة (الإتحاف ٢١٠) .

(١٠) ص ، د : (بألف) - تصحيف .

(١١) من الآية ٢٨٣ - البقرة ، وصورته للإبدال بعد كسر .

(١٢) وهى قراءة ورش ، وابن محيصن ، (البحر ٢/٣٥٦ ، والإتحاف ١٦٧) وانظر : (التبيان ص ٢٣٢)=

هذا في الهمزة المكسور ما قبلها

وتقول - في الهمزة المضموم ماقبَلها - ﴿يَقُولُ ائْذَن لِّي﴾[١] - بهمزة بعد اللّام-، فإذَا خفَّفْتَهُ قلتَ: (يقولُوذَنْ)[٢]؛ هذا في الهمزة الساكنة[٣]

وإن وقعتْ الهمزةُ متحرِّكةً بأي حركة تحركتْ، وهى ساكنٌ ماقبلها، فينظرُ إلى الساكن قبلها، فإن كان ياءً، أو واوا [ممدوتَيْنِ][٤] زائدتَيْنِ[٥]، قُلِبَتْ الهمزة إما ياءً، إنْ كان قبلها ياءٌ، وإمَّا واوًا إنْ كان قبلها واوٌ؛ كقولك: (خَطِيَّة)، و(مقرُوَّة) - بالتشديد - وأصله (خطيئةٌ) و مقروءةٌ)، فقلبت الهمزة مع الياء ياءً في (خطيئة)، وأدغمتها في الياء، وقلبت الهمزة مع الواو واوا في: (مقروءة) وأدغمتهَا في الواو، فلذلك قلتَ: (خطيَّة) و(مقروَّة)[٦]، وأصله بالهمز؛ لأنه من (أخطأ، يُخطِئ)، و: (قرأ، يقرأ)[٧] وكذلك (نَبِيٌّ) و(بَرِيَّة) أصله (نَبِيءٌ) و(بريئةٌ) - بالهمز[٨] -

---

=وفي ص، د: (الذى ثُمِنَ) والمثبت خطًّا من ابن يعيش، وابن الحاجب - وقد سبقا -، إذ ياء (الذى)حذفت.

(١) من الآية ٤٩ - التوبة، والقراءه (ومنهم من .)، وفى ص، د (ويقول).

(٢) وهى قراءة ورش، ورويت عن أبى عمرو، وأبى جعفر(البحر ٥/٥٠، والإتحاف ٢٤٢) وخُطَّتْ في (ص، د): (يقول لوذن) - وهو تصحيف تصويبه من المصادر ولعلَّ الأنسب (يقُول وذَنْ)

(٣) في النشر ١/٤٣١: (فهذه أنواع الهمز الساكن، وتخفيفه أن يبدل بحركة ماقبله، إن كان قبله ضم أبدل واوا، وإن كان قبله كسر أبدل ياء، وإن كان قبله فتح أبدل ألفًا) أهـ، وانظر (١/٤٧٣ - منه، والغرة لابن الخباز ص ٢٢٠).

(٤) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٥) في المفصل ٣٤٩: (وإما أنْ تَقَعَ متحرِّكة ساكنًا ماقبلها، فينظَرُ السَّاكن، فإن كانَ حرف لين نُظِرَ، فإن كان ياء أو واوا مدتين زائدتين، أو مايشبه المد، كياء التصغير قُلِبتْ إليه). أهـ، وكأن العبارة له.

(٦) السابق، والكتاب ٣/٥٤٧، والمقتضب ١/٢٩٧، والمنصف ١/٣٢٨.

(٧) والقلب لقصد الإدغام فقط حتى تخف الكلمة بالإدغام، ولا مُقْتَضَى له غير قصد الإدغام، (الرضي ١/٢٨ - ش الشافية)

(٨) هذا المشهور والمنصور من مذهبهم في اشتقاقهما، من النبأ، ومن البرْءِ، وقيل لا يتعيَّن لجواز كونهما من (النُّبُوِّ) الارتفاع، فكأنَّ النبيَّ (فعيلٌ) منه، و (البَرَى) التراب، (معاني الفراء ٣/٢٨٢،=

إلا أنَّ الهمزةَ قُلِبتْ ياءً[١] ، وأدغمت في الياءِ تخفيفًا

فإنْ كان ماقبلَ الهمزة ألفًا جُعِلتْ بَيْنَ بَيْنَ ، أى : بين الهمزة والألف ؛ ففي[٢] مثل (سَاَءَل)[٣] تجعل الهمزة بين الألف والهمزة : لا هى همزة خالصةٌ ، ولا هى ألف خالصة ،

فإن كانت الهمزة مضمومة ، وقبلها ألف ، مثل (تساؤُل) جعلتها بين بين ، أى بين الواو والهمزة ، وكذلك إن كانت مكسورة ، وقبلها ألف ، نحو (قائِلٌ)- بالهمز-فإنك تجعل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ ، أى : بين الياء والهمزة[٤]

فَصْل

فإنْ كان ماقبل الهمزة المتحركة حرفًا صحيحًا ، أو واوًا ، أو ياءً أصليتين[٥] فإنَّ حركة الهمزة تُلْقَى على السَّاكن الذى قبلها ، فيتحركُ بحركتها ، وتُحذفُ هِى[٦] ؛

=والمخصص ٧/١٤، وشرح القصائد السبع ٤٧٧ ، والاشتقاق ٤٦٢ ، والحجة لابن خالويه ص٨٠-٨١) ، والأول الأعرف .

(١) لزومًا ، قال سيبويه ٣/٥٥٥ : (ألزمهما أهل التحقيق البدل ، وليس كل شئ ، نحوهما يُفْعَلُ به ذا ، إنما يُؤْخَذُ بالسمع ، وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز ، من أهل التحقيق يحققون : (نبئ ، وبريئة) وذلك قليل ردئ) أ هـ ، وانظر (معاني الزجاج ١/١٠٧ ، ١١٧ ، والطبري ٢/٧٨، والكشاف ٤/ ٥٧٥ ، والبحر ٨/٤٩٩ ، وابن خالويه ص ٣٧٤)

(٢) ص ، د : - تصحيف ، وما أثبت المناسب لكلامه

(٣) ص ، د : (سأل) - تصحيف .

(٤) ابن يعيش (١٠٩/٩) : (وذلك ؛ لأنَّه لايمكن إلقاءُ حركتها على الألف ، إذْ الألف لاتتحرك ولو قلبتَ الهمزة ألفًا ، وأخذتَ تدغم فيها الألف على حد (مقروَّة) لاستحال ذلك ، إذ الألف لاتدغم ، ولايدغم فيها ، وكان في جعلها بَيْنَ بَيْنَ ملاحظةٌ لأمر الهمزة ؛ إذ فيها بقية منها ، وتخفيفها بتليينها ، وتسهيل نبرتها) أهـ ، وانظر (الأشموني ٢/٥٩٤ - حلبى) .

(٥) أو مزيدتين للإلحاق ، من نحو (جَيْأَل ، وحوْأَبَة الضَّخم من الدلاء ، (الرضي ٣/٣٤، وش المفصل ٩/١٠٩ ،) ، ولعله سقط من الناسخ بدليل تمثيله الآتي .

(٦) السابقان ، والكتاب ٣/٥٤٥ ، والمقتضب ١/٢٩٦ ، ٢٩٩ ، والنشر ١/٤٠٨ ، وينبغي قيده بلغة أهل الحجاز ، أما غيرهم فيحققون الهمزة في جميعه (المقرب ٢/٢١)

مثال ذلك (مَسْأَلَةٌ)، فإذا خَفَّفْتَهُ قلتَ: (مَسَلَةٌ)[١]، وكذلك: (الخَبْءُ) - بهمزة بعد الباء - فإذا خَفَّفْتَهُ قلت: (الخَبُ)[٢]؛ وكذلك تقول[٣] (منْ أَبُوكَ؟) - بالهمز - فإذا خففته قلتَ: (مَنَ بُوكَ؟) والأصل (منْ أَبُوكَ؟) فنقلتَ حركة الهمزة إلى النُّون ففتحتَها، وحذفتَ الهمزة، وكذلك (مِنِ بِلِكَ) وأصله: (مِنْ إِبِلِكَ) - بالهمز - فنقلتَ حركة الهمزة إلى النُّون، وحذفتَهَا[٤]

ويقولون[٥] (جَيَلٌ) - بفتح الياء -؛ وأصلُه (جَيْأَلُ)[٦] - بالهمز[٧]، فنقلوا حركة الهمزة إلى الياء، [وحذفوا الهمزة][٨]، فقالوا (جَيَلٌ)[٩] - كما ترى - وقالوا (المَرَةُ) و (الكَمَةُ)[١٠]، وأصله (المرْأَة، والكَمْأَةُ)[١١] - بالهمز - فنقلوا حركة الهمزة إلى الراء، والميم، وحذفوها[١٢] - كما ذكرنا - وكذلك قالوا

---

(١) في المسبوقة بساكن ليس من كلمتها، وانظر (الغرة لابن الخباز ٢٢٠).

(٢) البحر ٩٧/٧، والاقتضاب ١٦٩، والمحتسب ١٠٥٧/٢، ١٤٣

(٣) في المسبوقة بساكن ليس من كلمتها، وانظر (الغرة لابن الخباز ٢٢٠)

(٤) سيبويه (٥٤٥/٣): (حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذى قبلها إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب، والإبل) أ هـ، وانظر (١٥٨/٤ منه، والمنصف ٣٢٧/١، والشجري ١٨/٢، والإنصاف ٧٤٢).

(٥) في المسبوقة بمزيد للإلحاق - على ما تقدم - (ح٥)

(٦) الضَّبُعُ، وهو غير مصروف علما لها بمنزلة: (جَعَارِ)، (المنصف ٦/٣)

(٧) (بالهمز) بين السطرين في (ص).

(٨) زيادة يقتضيها السياق، وهى من كلامه السابق.

(٩) ولا تتعرض الياء للقلب ألفا، وإن توفر شرطه؛ لعروض الحركة، راجع: (الأشباه ٢٦/١)

(١٠) الكتاب ٥٤٥/٣، والكامل ٣٧٤/١ - بيروت، والاقتضاب ١٩٢

(١١) نبات من الفطريات، يعيش تحت الأرض، يُهَيَّأ منه طعام، وواحده: (كَمْءٌ) على غير قياس، وهو من النوادر؛ فإنَّ القياس العكس، كما في (تَمْرَة، وتَمْر) وراجع (اللسان، والقاموس: جبأ، وكمأ، والمخصص ٢١٩/١١).

(١٢) ومن العرب من ينقل، ويبدل الهمزة ألفا، فيقول (الكَمَاة، والمَرَاة) وهو عند البصريين شاذٌّ غير مطرد؛ قال عنه سيبويه (ومثله قليلٌ) أ هـ، وقاس عليه الكوفيون، راجع (الكتاب ٥٤٥/٣، والنشر ٤٤٢/١، وإصلاح المنطق ص ٩٣).

(أبُوَيُّوبَ)[١] - بفتح الواو /٥٩٦/ الأولى، وأصله: (أبُو أيُّوبَ) - بسكون الواو، وإثبات الهمزة -، فنقلوا حركة الهمزة إلى الواو، وحذفوها تخفيفًا[٢] وقصدوا بذلك كلِّه التَّخفيف.

فَصْـل

وإذا كانتْ الهمزة متحركةً متحركًا ما قبلَها، فهي تُجْعَلُ بيْن بيْن[٣]؛ كقولك (سَأَلَ)، و(لَؤُمَ)، و(سُئِلَ)، فهي هنا بيْن بيْنَ [إلاَّ إذَا انفتحتْ، وانكسر ما قبلَها أو انضَمَّ فتقلب ياءً، أو واوًا محْضَةً][٤]

فقد[٥] قالوا في (مِئَرٍ)[٦] - بالهمز -: (مِيَرٌ) - بالياء الخالصة - وفي (جُؤَن)[٧] - بالهمز -: (جُوَنٌ)[٨] - بغير همز[٩] -، وقد قال الأخفش[١٠] في (يستهزئون) - بالهمز -: (يستهزِيُونَ) - بياء خالصة[١١] -،

---

(١) المنصف (٤٢/٢) والمقرب ٢/ ٢٠، والمخصص ١٤/ ١٥

(٢) ومن العرب من ينقل، ويبدل الهمزة واوا، فيقول: (أبُوَّ يُّوبَ) وهو شاذٌّ لايؤخذ به (المنصف)

(٣) ابن يعيش (١١١/٩).

(٤) التكملة ليست في (ص، د) وقد اختل السياق بدونها، ولعل نحوها سقط من الناسخ، والمثبت من كلام الزمخشرى (المفصل ٣٥٠) ومفادٌ من سيبويه (٥٤٣/٣)، وآثرتُ الزمخشري؛ لاختصاره، ونظر المصنف المَليِّ إليه هنا.

(٥) ص، د: (وقد) والمثبت المناسب.

(٦) تقدما في المحرر (٢٢٤/٤)

(٧) ذاته.

(٨) ابن جني (الخصائص ١/ ٢٦٥): (يقال في واو (جُوَن)، وياء (مِيَر): إنَّها بدل للتخفيف من همزة: جُؤَن، ومِئَر) أ هـ، وانظر: (المقتضب ٢٩٣/١ -، والكامل ٢٣١/١ - بيروت، والرضي ٣/ ٤٥).

(٩) بعده في (ص، د): (وفي سأل: سال - بغير همز) أ هـ، وهو مكرر عن الآتي قريبًا

(١٠) تقدمت ترجمته في (٤٥٤/٢- المحرر).

(١١) القياس في الهمزة المضمومةِ المكسورُ ماقبلها، أو المضمومُ أنْ تُجْعَل بيْنَ بيْنَ؛ قال سيبويه (٣/ ٥٤٢): (وهو قول العرب، وقول الخليل.) أ هـ، قال المبرد: (المقتضب ١/ ٢٩٤) (وكان الأخفش يقول: إذا انضمت الهمزة، وقبلها كسرة قلبتَها ياء؛ لأنه ليس في الكلام واو وقبلها كسرة، فكان يقول في: (يستهزئون) - إذا خففت الهمزة - (يَسْتَهْزِيُون) وليس على هذا القول أحَدٌ من النحويين) أ هـ وانظره عن الأخفش في (المحتسب ٣٢٩/٢ والخصائص ١٤٢/٣، والبحر==

وكذا يقولون[(١)] في (مِنْسَأَةٍ)[(٢)] - بالهمز - (مِنْساةٌ)[(٣)] -بالألف بغير همز[(٤)]- ؛ ويقولون (هذا[(٥)] هَنَأَكَ)- بالهمز- ، فإذا خفَّفُوا ، قالوا (هَنَاكَ) - بألِفٍ من غير همز[(٦)] - ؛ وقالوا في (سَألَتْ) - بالهمز - (سَالَتْ)[(٧)] ؛ قال حسان بن ثابت[(٨)]

(٢٧٢) سَالتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بَمَا قالَتْ ولَمْ تُصِبِ[(٩)]

=١/٩٦، ٧/١٩٩، والرضي ٣/٤٦، والأشموني ٢/٦٠٦ - حلبى). قلت وعليه الزجاج (المعاني ١/٥٥) وراجع (النشر ١/٤٤٤)

(١) أى على غير قياس .

(٢) العصا العظيمة .

(٣) أبو حيان (البحر ٧/٢٥٥) : (قياس تخفيف همزتها : أنْ تكون بيْنَ بيْنَ ، وأما إبدالُها ألفًاأو حذفُها فغير قياس) أ هـ، وانظر (الصبان ٢/٢٧٧)

(٤) (بالألف بغير همز) بين السطرين في (ص) .

(٥) أى الطعام ، أو الشراب ، يقال : (هنأنِى خُبْزُ فلانٍ) ، أى كان هنيئًا بغير تعب ومشقَّةٍ ، انظر (اللسان - هنأ)

(٦) قال السهيلي (الروض الأنف ٤/١٠٢) (إنما هو هَنَأَكَ بالهمز ، وتسهيلها بين بين ، فقلبها ألفا على غير القياس المعروف في هذا النحو) أ هـ .

(٧) وهو إبدال شاذ ، وقرأ به نافع وابن عامر ، وقياسه بيْن بيْن (البحر ٨/٣٣٢) ، ويجوز أن يكون لغة يائيَّة العين ، أو واويتَهَا - على ما يأتي - وانظر (معاني الزجاج ١/١٦٩) .

(٨) يهجُو هُذيلا حين ناشدت الرسول ﷺ أنْ يرخِّص لها في الزنا (ديوان حسان ص ٣٧٣ - وقد ضبط خطأ : (سألت) - بالهمز - والكتاب ٣/٤٦٨ ، ٥٥٤ ، والمقتضب ١/٣٠٣، والكامل ١/٢٩٩ بيروت ، وسيرة ابن هشام ٣/١٣٢ ، والروض الأنف ٣/٢٣٨ والمفصل ٣٥٠، وشرحه ٩/١١٤ ، والشافية ٣/٤٨ ، وشواهدها ٣٣٩، وتنبيهات ابن حمزة ٣١٥)

(٩) البيت : من بحر البسيط .

والشاهد إبدال الهمزة المفتوحةِ المفتوحِ ماقبلها ألفا ضرورةً ، وقياسُ تخفيفها أنْ تكون بَيْنَ بيْنَ ، ولو سلكه لاختل وزنه ، فأبدلَ ضرورةً .

قال السهيلي (في الروض) : (وقوله (سالت) ليس على تسهيل الهمزة في (سَأَلَتَ) ولكنها لغة بدليل قولهم تسايل القوم .) أهـ ، وقد سد المبرد قبله هذه الذريعة بقوله : (الكامل ١/٣٠٠ - بيروت) (وأما قول حسان (سالت هذيل) فليس من لغته سِلْتُ أسالُ ، مثل خِفْتُ أخَافُ وهما يتساولان هذا من لغة غيره) أهـ وانظره في (ابن يعيش ٩/١١٤) .

أما هذه اللغة فهى من باب (عَلِمَ) والعين ياء ، أو واو ؛ فقد سمع يتسايلان ، ويتساولان (الروض) .

وقال - تعالى - ﴿قَدَ آفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[١] - بحذف الهمزة - وأصله (قَدْ أفْلَحَ) فنقلت حركة الهمزة إلى الدال[٢]

فَصْـل

وإذا خففتَ الهمزةَ من (الأَحْمر، والأَمْجد، والأَكْرم) نقلت [حركة][٣] الهمزة التى بعد اللام إلى لام التَّعريف، ثم حُذِفَتْ هى[٤]، ولمَّا أنْ تحرَّكت اللام من (الَحْمَرُ) استغنينا عن همزة الوصل - وهى الأولى[٥] -؛ لأن همزة الوصل لايكون مابعدها إلاَّ ساكنًا، [واللام قد تحركتْ][٦] فحُذِفَتْ همزةُ الوصل؛ كالهمزة[٧] الأخيرة التى بعد اللام، فصار (لَحْمَرُ، ولَمْجَدُ، ولَكْرَمُ، ولَشْقَرُ) ويجوز: (اَلَشْرَفُ، اَلَمْجَدُ، اَلَكْرَمُ) - بإبقاء همزة الوصل مع تحريك الَّلام[٨]؛ وشاهدُ من يقول (لَحْمَرُ) قولُه - تعالى[٩] -:

---

(١) المؤمنون ١، وقد تقدمت في (٢٥٤/٤- المحرر) والحديث عنها قال الزركشي (البرهان ٣٢٠/١) (وهذا النقل قراءة نافع من طريق ورش في حالة الوصل والوقف، وقراءة حمزة في حال الوقف.) أ هـ.

(٢) حقُّ هذه الفقرة موضعا أنْ تكون في الفصل السابق؛ إذْ هى من قبيل تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وحذفها، وهى ما عقد لها في الفصل قبله

(٣) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٤) أى الهمزة؛ فيقال: (اَلَحْمَرُ) ويبدو سقْطُ هذه العبارة من الأصل؛ فبناءُ طرْدِ كلامه عليها (انظر الإنصاف ص ٤٠٩)

(٥) (وهى الأولى) بين السطرين في (ص) والظاهر أنه مقحم عليه.

(٦) تكملة لازمة من كلام الزمخشري (٣٥١ - المفصل) وآثرته لإفادة المصنف من عبارته هنا حتى كأنها هى، وانظره في (الكتاب ٥٥٢/٣)

(٧) ص، د: (والهمزة) وما أثبت المناسب؛ إذ العطف لامكان له هنا، فالهمزة قد حذفت قبلا

(٨) فمن يعتدُّ بالحركة العارضة، يُجْرِى الكلمة على أنها مبدوءة بحركة، فلايحتاج إلى همزة وصل، فيقول (لَحْمَرُ) ومن لايعتدُّ بالعارض يقدر السكون فيأتى بهمزة الوصل؛ قال الزمخشري (اتجه لهم في ألف اللام طريقان حذفها، وهو القياس، وإبقاؤها لطروِّ الحركة) أ هـ، وراجع (المفصل ٣٥١، وشرحه ٨٩، والنشر ٤١٥/١، والإتحاف ص ٦٠، والكتاب ٥٤٥/٣، والمنصف ٧٠/١)

(٩) النجم: ٥٠.

﴿عَادَ لُّولَى﴾(١) – في قراءة أبي عمرو(٢)

وإذا التقت همزتانِ في كلمة واحدةٍ ، [فالوجه قلبُ الثَّانية إلى حرفِ لينٍ](٣) نحو قولهم (آدَمُ)، و (أيِمَّة)، و (أوَيدِم) – تصغير (آدم) – ؛ فإنَّهم يقلبونَها في (آدم) ألفا وأصله (أأدَمُ)، فثقُل اجتماعُ همزتَيْنِ ، فقلبوا الثانية ألفا ، ويقولون في (أئمة) – بالهمز – (أيِمَّة) – بالياء(٤) – ، وكذلك (أوَيْدِمُ) – بالواو – ؛ أصله (أُأَيْدِمُ)[بالهمزة](٥) – فخُفِّفَتْ إلى الواو(٦) ؛ وإنما فعلوا ذلك كلّه استثقالًا للهمزةِ ، من حيثُ إنَّها ثقيلةٌ في مَخْرَجِهَا(٧) وإذا التقى همزتان [في كلمتين](٨) ،

---

(١) خطت في (ص ، د) (عادا لوُلاً) والصواب المناسب لقراءة أبى عمرو المُثْبَتُ ، وهو المرسوم في المصادر ، فقراءة أبى عمرو وأيضا نافع وأبى جعفر بنقل حركة الهمزة المضمومة إلى اللام وإدغام التنوين قبلها فيها ، وأنكر هذه القراءة بعض النحويين ؛ لأنهم أدغموا ساكنين فيما أصله السكون وحركته عارضة ، والحركة العارضة لايعتد بها ، فاللام في تقدير السكون ، والساكن لايدغم في ساكن ، ووجهها قول العرب : (لَحْمَرُ) فاعتدوا بالحركة ، فحذفوا همزة الوصل ، انظر (البحر ١٦٩/٨ ، والبيان ٤٠١/٢ ، والشجري ٢٦/٢ ، والتبيان ١١٩٠ ، ومعانى الفراء ١٢٠/٣ ، والخصائص ٩١/٣ ، والكشاف ٣٤/٤ والنشر ٤١٢/١)

(٢) تقدمت ترجمته في (٣٨٥/٣ – المحرر)

(٣) تكملة لازمة من كلام الزمخشري (٣٥١ – المفصل) وآثرته لإفادة المصنف من عبارته هنا حتى كأنها هى ، وانظره في (الكتاب ٥٥٢/٣)

(٤) انظر (البحر ١٥/٥ ، وسر الصناعة ٢٧/١ ، والمقرب ١٧٣/٢ ، والنشر ٣٧٨/١)

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ذهب المصنف في (٣٧٧/٤ – المحرر) إلى أن الواو في (أوَيْدِم) مبدلة من الألف وما سبق هناك هو مذهب سيبويه ، والمازني ؛ قال سيبويه (٥٥٢/٣) : (لأن هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة ، وكانت زائدة صيَّروا ألفه بمنزلة ألف خالد .) أ هـ ، وانظر المازني في (المنصف ٣١٣/٢ – ٣١٤ ، ٣١٩)

والمثبت هنا هو منحى الجمهور ؛ قيل هو الأرجح ؛ لأنَّ التَّصغير يردُّ الشئ لأصله ، ولأنَّ سبب قلب الهمزة ألفا قد زال في التصغير –راجع ما سجلته هناك ، وحاشية (ش الشافية ٥٧/٣)

(٧) العكبري (التبيان ص ٢٢) (الهمزة نبرة تخرج من الصدر بكلفة ، فالنُّطق بها يشبه التهوُّع ، فإذا اجتمعت همزتان كان أثقل على المتكلم ، فمن هنا لايحققها أكثر العرب .) أ هـ ، وانظر (ابن يعيش ١١٦/٩)

(٨) تتمة من المصادر لازمة ، (الكتاب ٥٤٨/٣ ، والمفصل ٣٥١) .

وكانت حركتُهما واحدةً؛ فمنهم من يخَفِّفُهُمَا كلتيهما[١]؛ فيقرأ قوله -تعالى- ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[٢] -[بحذف الهمزتين من (جاء)، ومن (أشراطها)[٣]] - ، وأبو عمروٍ يحذف إحداهما[٤]، فيقرأ (فقدْ جا أشْرَاطُهَا) -بهمزة واحدة. [٥]

ومن العرب من يُدْخِلُ بينهما[٦] ألفًا[٧]؛ فيقول: (آأنت قُمْتَ؟) وأصله بهمزة قبلُ، وبعدها ألف، وبعد الألف همزة، وكذلك قوله تعالى: /٥٩٧/﴿آأَنْتَ قُلْتَ للنَّاسِ﴾[٨]، ﴿آأنْذَرْتَهُمْ﴾[٩]؛ ومنهم من يقرأه بهمزتين[١٠]؛ فيقول: (أَأَنْذَرْتَهُمْ؟)، (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ)؛ قال الشاعر[١١]

---

(١) وهم أهل الحجاز (السابقان، والمقتضب ١/٢٩٥، والمقرب ٢/٣٦).

(٢) محمد: ١٨

(٣) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها.

(٤) المنقول عن أبى عمرو تخفيف الأولي وتحقيق الثانية، واختار الخليل تخفيف الثَّانية، وتحقيق الأولي، وقراء الكوفة وابن عامر على تحقيقهما (الكتاب ٣/٥٤٩، والرضي ٣/٦٥، ومعاني الزجاج ١/٤٢، ومدرسة الكوفة ١٨١، والأشباه ١/٤١، والنشر ١/٣٨٢- ٣٨٤) و(إحداهما) في كلام المصنف تعنى: (أولاهما، والسابقة منهما)، وهو من تعبيره وقد تقدم.

(٥) ذاته.

(٦) تبع المصنف الزمخشرى في لفظه، فجاءت عبارته مبهمة، كما هى في (المفصل ص ٣٥٢)، والأوضح منهما قول سيبويه (٣/٥٥١) (ومن العرب ناس يُدْخِلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا) أ هـ.

(٧) ذلك مقيد بما إذا كان بعد الثانية ساكن صحيح - كما مثَّل - أمَّا إذا كان الذى بعدها حرف مدٍّ؛ نحو (آألهتنا)، فتُحَقَّق الثانية، أو تُخفَّف، ولم يُدْخِلِ أحد بينهما ألفا؛ لئلا يصير اللفظ في تقدير أربعة ألفات، (انظر النشر ١/٣٦٥).

(٨) تقدمت والكلام عنها في (٤/٢٢٣- المحرر)

(٩) (ذاته)وإدخال الألف بينهما محقَّقَتَيْنِ مرويٌّ عن ابن عباس، وابن أبى إسحاق، وهشام، (انظر الآتي).

(١٠) وهى لغة تميم، وبها قرأ الكوفيون (عاصم، وحمزة، والكسائي) وابن ذكوان، وابن أبى إسحاق، ووافقهم الحسن والأعمش، راجع فيه وماتقدم: (البحر ١/٤٧، والكشاف ١/١٥٤، والمقتضب ١/٢٩٦، ٢٩٩، وأبو علي الفارسي ١٠١، ومعانى الحروف للرماني ٣٥، والحجة لابن خالويه ص ٦٦، والإتحاف ص ٤٤)

(١١) ذو الرمة (ديوانه ص ٦٢٢، والكتاب ٣/٥٥١، والكامل ٢/٥٦ - بيروت، وإصلاح الخلل=

(٢٧٣) .... آأنتِ أمْ أمُّ سالِمِ[1] ؟

ومنهم من يُبْدِلُ الثّانية ألفا[2] ؛ فيقول (أانْذرْتَهُمْ) . (أانْتَ قُلْتَ للنّاسِ؟) ؛ والأصل في التخفيف للهمزة، وقلبها، وحذفها طلب للتخفيف .

فَصْل

في التقاء السّاكنين

إذا التقى السّاكنان، فلا يخلُو أحَدُهما[3] أنْ يكون حرف علّة، أو غير حرف علّةٍ، فإنْ كانَ حرف علّة حُذِفَ[4] ؛ كقولك (لم يبِعْ)، و(لم يخَفْ) و(لم يَقُمْ) ؛

= ٢٩٥، والعمدة ٢/٥٣، ٦٦، وأدب الكاتب ٢٣٧، وياقوت ٢/١٤٩، ٢٨٠، والإنصاف ٤٨٢، واللسان - آ -، والخزانة ٤٣/٤٢٣) .

(١) تمامه:

فيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ وبَيْنَ النَّقَا ....

من اللغة الوعساء الرابية اللينة من الرمل، وجُلاَجِلُ - بالجيم ؛ والحاء - موضع، والنقا التّل من الرمل، وأم سالم : محبوبته.

والبيت من بحر الطويل والشاهد إدخال ألف بين همزة الاستفهام، والهمزة ؛ قال سيبويه (وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا) أ هـ .

(٢) العكبري (التبيان ٢٢) : (ومنهم من يجعل الثانية ألفًا صحيحًا ؛ كما فعل ذلك في آدم، وآمن) أ هـ، والأكثرون يَرْوُون هذا الأداء عن ورش مع المد المشبع للساكنين، (الإتحاف ص ٤٤)، وقد أنكره الزّجاج، والزمخشري وخطّأ هذا الأداء لوجهين:

أولهما أنَّ فيه جمعا بين السّاكنين على غير حدِّه .

ثانيهما أنَّ التخفيف في المتحركة المفتوح ماقبلها أنْ تجعل بيْنَ بيْنَ، لا أن تبدل ألفًا خالصة واعتُذِرَ عن الأول بأنَّ من قلب ألفًا أشبع الألف مقدارا زائدًا على المعتاد ؛ ليكون ذلك فاصلًا بين الساكنين، وعن الثاني بأنَّ المتحركة قد تقلب ألفا على الشذوذ، نحو(سالتْ، وهناكَ) - كما تقدم - والشاذُّ لايكون خارجًا عن كلام العرب، راجع (الكشاف وحواشيه ١/١٥٤ - ١٥٥، ومعانى الزجاج ١/٤١، والبحر، والنهر الماد ١/٤٥ - ٤٧)

(٣) استعماله (الأحد) بمعنى المتقدم، أوالأول مرَّ في غير موضع من هذا الكتاب .

(٤) يُقيّد بما إذا جانس حركةَ ماقبله، فإنْ لم يجانسها بقى، وحُرِّك بحركةٍ مناسبةٍ، كما سبق، ويأتي في نحو ﴿ولا تنسَوُا الفَضْلَ﴾ ويُحْتَرَزُ أيضا مما إذا كان الثاني مدْغما في مثله نحو (شابّة) ومما كان وقفًا، فاجتماع الساكنين مغتفر فيهما، وانظر : (المقرب ٢/١٩) .

حذفتْ الواو، والياء، والألفُ - على ما قد سبق[١] -؛ وقد قالوا (زيدٌ يخشى اللَّهَ) - بحذف الألف التى في (يَخْشَى) من اللَّفْظ؛ لالتقاء الساكنين، وهما الألف التى في (يَخْشى)، [و اللام من اسم (اللّه)][٢] وكذلك (زيدٌ يغزُو البلد، ويرمى الغَرض)، فَحُذِفَتْ الواو من (يغْزُو)، والياء من (يَرْمِى) - من اللفظ -؛ لالتقاء الساكنين، وكذلك (لم تضربَا القومَ يازيدانِ)، و (لم تضربُوا الرِّجال)، فحُذِفَ الألف من: (يضربا)، لالتقاء الساكنين[٣]

وقد ورد الجمعُ بينَ الساكنيْنِ[٤]؛ في مثل قولهم (آلْحسَنُ عندَكَ؟) فجمعوا بين الألف ولام التَّعريف، وهما ساكنان[٥]، وكذلك قولهم: (الْتَقَتْ حَلَقَتَا[٦] الْبِطَان)[٧] فجمع فيه بين ساكنين؛ وجَوَّزهُ[٨] عند النَّحويينَ كونُ الحرف الأول من الساكنين مدَّةً[٩] فجاز الجمعُ بينهما

وقد حُكِيَ عن نافع[١٠] أنَّه قرأ ﴿ومحيَايْ﴾[١١] - بإسكان الياء الأخيرة،

---

(١) راجع (المحرر ٣٩٧/٤).

(٢) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) راجع (المحرر ١٧٥/٤)، أي وكذلك الواو من (يضربوا)

(٤) أى شذوذًا.

(٥) وسوغه خوف التباس الاستفهام بالخبر - وقد مر في (٢٢٢/٤- المحرر) وانظر (ش المفصل ٩/ ١٢٣).

(٦) نسخت بألفين في (ص) - تصحيف -.

(٧) مثلٌ يُضْرَبُ في تناهى الشر، والبطان القِتْبُ، والحِزَامُ الذى يُجْعَل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان فإذا التقتا فقد بلغ الشَّدُّ غايتَه.

انظر (المستقصي ٣٠٦/١، والميداني ١٠٢/٣، واللسان - حلق - والأشباه ٢٩٠/١).

(٨) ص، د: (وجوازه) - تصحيف.

(٩) علله ابن جنى (الخصائص ٩٣/١) بمضارعة اللام والنّون، يريدون التَّوكيد الخفيفة مع المثني، وجمع المؤنَّث على قول يونس، وعلة المصنف وجهُهَا: أنهم استغنوا بأحد الشرطين، وهو المدُّ الذى في الألف (١٢٣/٩ ش المفصل) وأنكر هذه الرواية ابنُ الأنباريّ، وقال (المعروف عن العرب حذف الألف من: حَلَقَتَا البِطَانِ) أ هـ، (الإنصاف ٦٦٦)

(١٠) تقدمت ترجمته في (٢٢/٤- المحرر).

(١١) الأنعام: ١٦٢.

فجمع بين ساكنيْنِ، وقد نُظِرَ[١] عليه في ذلك.

فَصْـل

وإذَا كان الساكنان حرفيْنِ صحيحيْنِ، أوْ لم يكن[٢] أحدُهما حرفَ علَّة[٣]، فلابدَّ من تحريك أحدِ[٤] السَّاكنيْنِ[٥]؛ وذلك نحو قوله - تعالى - ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٦]؛ أصل النُّون السُّكون؛ لأجل الجزم، ولكن لما لقيْتها اللام من (الَّذين) كُسِرَتْ؛ لالتقاء الساكنين، وكذلك قولهم: (أنْزِل الْقوم)، و(أخْرِجِ المتَاع)، و(قُمِ الْيومَ)؛ كلُّ ذلك مكسور؛ لالتقاء الساكنين، [وكذلك قولهم (مَنِ ابْنُكَ؟) كُسِرتْ النون من (مَنْ)؛ لالتقاء الساكنين][٧] وهما النُّون من (مَنْ)، والباء من (ابنُكَ) وكذلك قوله - تعالى - ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[٨] و ﴿اخْشَوُا اللَّهَ﴾[٩]، فحُرِّكتْ الواو من: (تَنْسَوْا) و (اخْشَوْا)[١٠]؛ لالتقاء الساكنين، وهما الواوُ، واللَّامُ التى بعدها، وكذلك: (اخْشَيِ اللَّهَ)، و

---

(١) قال أبو على: (هى شاذَّةٌ في القياس؛ لأنها جمعتْ بين ساكنيْنِ، وشاذَّةٌ في الاستعمال) أهـ، (البحر ٤/٢٦٢)، وقال ابن بابشاذ (الجمل الهادية ق ٢٧): (إنَّه غير مقيس عليها، بل قراءة الجماعة أمضَى، وأشبه بالقياس، ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف؛ لأنه يجمع بين ساكنيْنِ، وهو المدُّ الذى في الألف) أهـ، على أنَّ الرازي قد حكى أنَّه لغة لبعضهم (٤/١٧٩) وانظر (معاني الزجاج ٢/ ٣٤٣، والخصائص ١/٩٢، والرضي ١/٢٩٥، شـ الكافية، والحجة ٧٥، والنشر ٢/١٧٢، ١٧٦ - ١٧٩، ٢٦٧، والإتحاف ٢٢١، والتبيان ٥٥٣).

(٢) ص، د (ولم يكن)، وهو تصحيف، إذْ هما صِنْفان - كما في التمثيل -

(٣) يريد أنَّ الأول منهما ليس مدة؛ كما في نحو: (اخشَوُا اللَّه) وانظر (شرح المفصل ٩/١٢٣).

(٤) يقصد المتقدم، أو الأول، وهو من تعبيراته، وقد مرَّ كثيرًا.

(٥) المقرب (٢/١٨)

(٦) المحرر (٤/١٥٨)

(٧) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٨) البقرة ٢٣٧، وفي (ص، د): (لاتنسوا)، وهو خطأ، وانظر (الكشاف ١/٣٧٥، والبحر ٢/ ٢٣٨)

(٩) المحرر (٤/١٧٥)

(١٠) ص، د: (تخشوا) - تصحيف.

(مُصْطَفَى اللَّهَ)[١]، كُسِرَت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وهما الياء، واللام التى بعدها

وكذلك قوله -[تعالى][٢] ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[٣]، فحُرِّكَ الواوُ بالكسرِ؛ لالتقاء الساكنين، وهما الواو، والسين.

وقد يُحَرَّكُ الحرف الثَّاني؛ مثل قولك/ ٥٩٨/: (أيْنَ)، و (كَيْفَ) و(شَتَّانَ) فالنون، والفاء محركتان؛ لالتقاء الساكنين، وهما الحرف الأخير، والحرف الذى قبله[٤]، وكذلك: (أمْسِ) كُسِرتْ السِّين، لالتقاء الساكنين[٥]، وكان أصلها[٦] السكون؛ لأنَّه[٧] مبنيٌّ[٨]، وكذلك قولهم: (انْطَلْقَ[٩] يازيدُ) - بتسكين الَّلام، وتحريك القاف؛ وأصله (انطِلقْ يا زيدُ) - بكسر اللام وتسكين القاف -، فلما أرادوا تخفيفه سكَّنُوا الَّلام[١٠]، فالتقى ساكنان، وهما اللام، والقاف فحرَّكُوا القاف[١١]؛ لالتقاء الساكنين بالفتح طلبًا للتَّخفيف[١٢]، ومن ذلك قول الشاعر[١٣]

---

(١) الكتاب (١٥٦/٤)، و (المفصل ٣٥٣)

(٢) زيادة على (ص، د).

(٣) المحرر (١٧٥/٤).

(٤) ذاته (١٥٦/٤، ١٨٨).

(٥) ذاته (١٥٨/٤).

(٦) أى السين.

(٧) أى الاسم.

(٨) والأصل في البناء السكونُ على ما سبق مرارًا.

(٩) مما شبه بـ(فَعِلَ) المكسور العين بطرح الألف والنون، وهو قليل في مثله؛ لأنه غير ثلاثي، انظر (الكتاب ٢٦٥/٢ محقق، وش الشافية: للرضي ٤٥/١، ٢٣٨/٢، والحسيني، وعصام ص ١٠٤، وشواهد الشافية ٢١، والسَّعد على العِزِّى ص ٣٥).

(١٠) الر ضى ٢٣٨/٢: (شبهوا: (طَلِق) بـ(كَتِف) في لغة بنى تميم، فسُكِّن اللام)اهـ.

(١١) إذ لو حرك الأول على ماهو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض(الرضى)

(١٢) المخصص (٢٢١/١٤) - نفسه، وانظر السيرافي (حاشية الكتاب ٢٦٦/٢)

(١٣) عمرو الجَنْبِيّ، وقيل: رجل من أزد السراة. (الكتاب ٢٢٦/٢ - محقق ١١٥/٤، والكامل ٢/ ١٣٢ - بيروت، والخصائص ٣٣٣/٢، وشواهد التوضيح ١٠٥، والإفصاح ٣٥٢ وش الشافية ١/ ٤٥، وشواهدها ٢٣ ة، والمغني ١١٩/١ حلبي، وشواهده ٣٩٨، والخزانة ٣٨١/٢، محقق،=

(٢٧٤) عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ، ولَيْسَ لهُ أَبٌ وذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ[١]

فأسكن اللام من (يَلْدَهُ)، والأصل (لَمْ يلِدْهُ) - بكسر اللام، وإسكان الدال - فلما خفَّفُوه[٢] أسكنوا اللام، فالتقى ساكنان اللام، والدال فحرَّكوا الدال؛ لالتقاء الساكنين بالفتح طلبًا للتَّخفيف.

فَصْل[٣]

والأصلُ في الحرف الَّذى يُحَرَّكُ؛ لالتقاء الساكنيْنِ، أنْ يكونَ مكسورًا[٤]؛ كقولك (لم يقمِ الرَّجلُ) - بكسر الميم، و[قوله - تعالى -][٥] ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٦]

فقد عرَّفْتُكَ أنَّ الأصل في التقاء الساكنين الكسرُ[٧]، وقد جاء عنهم الفتحُ طلبًا للتَّخفيف في مثل (أيْنَ) و(كَيْفَ) و(شَتَّانَ) فهذا مفتوحٌ طلبًا للتَّخْفيف[٨]

=وابن يعيش ٩/١٢٦)

(١) يريد بالمولود: عيسي، وبذى الولد آدم عليهما السلام.
والبيت من بحر الطويل.
والشاهد إسكان اللام في (يَلِدُ) تشبيها بـ(فَعِل) - على ماسبق، ثم تحريك الدال لالتقاء الساكنين، على ما وضحه

(٢) كذا، على الجمع فيه وفيما بعده، والمناسب الإفراد.

(٣) راجع فيه (الكتاب ٤/١٥٢، والمفصل ٣٥٣، وأمالي الشجري ٢/١٢٥)

(٤) سيبويه (جملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأولُ مكسورًا) أ هـ، وعلله الرضي (ش الكافية ٢/٢٦٩) بأنَّه أعدل الحركات في الثقل، والخفّة؛ إذْ هو أثقلُ من الفتح وأخَفُّ من الضَّم، وانظر (الأشباه ٢/١٢٩، والأمير ١/١٠٨)

(٥) زيادة على النص

(٦) المحرر (٤/١٥٨، ٤٤٤)

(٧) ولا تمتنع الأخْريانِ، وقد قرئ بهن قوله تعالى ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ قال ابن جنى (المحتسب ٢/٣٣٦) (فبأى الحركات حرَّكت أحدهما فقد وقع الغرض، ولعمرى إنَّ الكسر أكثر فأما ألاَّ يجوزَ غيرُه فلا) أ هـ.

(٨) المحرر (٤/١٥٦، ١٨٨).

وقد يُضَمُّ الحرف [المُحَرَّكُ] لالتقاء الساكنين؛ للإتباع لضمَّةٍ[١] قبلَه، أو بعدَهُ؛ قال - تعالي - ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[٢] - بضم التاء[٣] إتباعا لضمة الراء من (اخْرُجْ) التى بعدَها[٤]

وقد قالوا (أنا أنتظرك مُذُ اليومِ) فحُرِّكَتْ الذَّالُ؛ لالتقاء الساكنين، وهما الذَّال، واللَّام التى بعدَها، وخُصَّتْ بالضَّمِّ إتباعًا لضمة الميم التى قبلها[٥] وكذلك (مُنْذُ) حُرِّكَتْ [بالضَّمِّ][٦] إتباعًا لضمَّة الميمِ التى قبلها[٧]، [وأصلُهَا السُّكُونُ][٨]

وأما قولهم (اخْشَوُا اللَّهَ)، فإن الواو ضُمَّتْ، للفرق بين واو الضمير، وبين واو (لَوْ) لأنَّهم قد قالوا (لَوِ اسْتَطَعْنَا) - بكسر الواو -، وفرقوا بينهما بأنْ جعلوا واو الحرف مكسورة، وواو الضَّمير مضمومةً[٩]، وقد قال بعض الناس (اخْشَوِا القَومَ)[١٠] _ بكسر الواو -؛ وقال بعضهم (لَوُ اسْتَطَعْنَا) - بضمِّ الواو -[١١]

---

(١) ص، د (بضمة) - تصحيف

(٢) يوسف ٣١

(٣) في قراءة غير أبى عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب (النشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢٦٤)

(٤) الكتاب ٤/١٥٣، وش الشافية ٢/٢٤٢، والشجري ٢/١٢٧

(٥) سيبويه (٤/١٩٤) (ضُمَّتْ ولم تُكْسَرْ؛ لأن أصلها أنْ تكون النُّون معها، وتُضَمُّ، هكذا جَرَتْ في الكلام) أهـ، وهذا منه على أن أصلها (مُنْذُ) - على ما سبق في (٣/٤٣٠- المحرر) واستبعده الرضي وقَوَّى كون الضَّم إتباعا، أوْ هو أصله؛ إذ الضم للساكنين لغة غنويَّة (ش الشافية ٢/١١٧ - ١١٨) وانظر (ابن يعيش ٣/١٣١).

(٦) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) المحرر (٣/٤٣٠، ٤/١٥٦)

(٨) التكملة من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٩) تقدم جميعه في (٤/١٧٥- المحرر) فاطلبه هناك.

(١٠) ذاته؛ وفي المنصف ١/٣١٣: (اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ) وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجُه بالضم، وبالكسر، وبالفتح، فمن ضم فلئلا تشبه هذه الواو الواوَ التى في نحو قولك: (لوِ انطلقتَ) ومن كسر فعلى أصل حركة التقاء الساكنين؛ ومَن فتح فإنَّهُ استراح إلى الفتحة لخفتها، والحركاتُ كلها لالتقاء الساكنين.) أهـ، وانظر (معاني الفراء ١/٥٥، والتبيان ص ٣٣، والكتاب ٤/١٥٥، ١٩٤، والخصائص ٣/١٣٢، والصاحبي ٢٩)

(١١) المحرر (٤/١٧٥) والضَّمُ قراءةُ الأعمش، وزيد بن على، فرارًا من ثقل الكسرة على الواو وتشبيها

فإذا كان الحرف مشدَّدًا[(١)] ؛ مثل (رُدَّ) و(مُدَّ) و(شُدَّ) كان مفتوحا ؛ ويجوز الضَّمُ ، فتقول (رُدُّ) و(مُدُّ) ، ويجوز الكسرِ ، فتقول (رُدِّ) و(مُدِّ)[(٢)] ، فإذا قالوا (رُدُّهُ) كان بالضَّم[(٣)] ؛ فإذا قالوا : (رُدَّهَا) كان بالفتح[(٤)] فإذا لقيه ساكن من بعده[(٥)] كان الكسرُ لاغيرُ[(٦)] ، /٥٩٩/ فقالوا : (رُدِّ القوْمَ) ، و : (غُضِّ البَصَرَ) وكذلك قول المؤذنين (اللَّهم أَعِزِّ الإسلامَ وأذِلِّ الشِّرْك) - بالكسر لاغيرُ - وهم يغلطون ، فيفتحون ، ولم يأت الفتحُ إلا في لغة بنى أسد ؛ قال الشاعر[(٧)] :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ من نُمَيْرٍ فلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ ولاَ كِلاَبَا [١٨٤]

فَصْل

ونون : (مِنْ) مكسورة إذا لاقتْ كلَّ ساكنٍ في كلام العرب ؛ كقولك (مِنِ ابنِك) ، (مِنِ امرِئٍ) كله بالكسر ، إلا إذَا لقيْتها لامُ التَّعريف فإنَّها تُفْتَحُ[(٨)] ؛

=بواو الجمع ، انظر (البحر ٤٦/٥ ، ٣١٠/١ ، والمحتسب ٣٣٣/٢ ، والعكبري ٦٤٥ ، وشرح المفصل ١٢٥/٩) .

(١) ص ، ح(د) : (وهما ساكنان) بخط ناسخها ، والقصدُ أنَّ الأول المدغمَ ساكنٌ ، والمدغمُ فيه ساكنٌ للوقف .

(٢) راجع ما تقدم في (١٥٤/٤- المحرر) .

(٣) د ، وحاشية (ص) : (لأجل ضمير المذكر ، ولايمتنع الفتح) أ هـ.

قلت ورد الكسر أيضا في قوله:

وَيْهًا فداءٌ لَكَ يا إهَالَهْ أجِرِّهِ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ

قال أبو زيد : (النوادر ١٦٣ -) : (كسر الراء لالتقاء الساكنين ، ولو فتح كان أجود) أهـ ، وانظر (أمالي السهيل ص ١٠٩)

(٤) د ، وحاشية (ص) : (لاغيرُ ؛ لأجل ضمير المؤنَّث) أ هـ ، قال الزمخشري (المفصل ٣٥٣) : (ولزموا الفتح عند ضمير الغائبة .) أ هـ.

(٥) من كلمة أخرى .

(٦) راجعه في (١٥٤/٤- المحرر) .

(٧) تقدم والحديث عنه في (١٥٥/٤- المحرر)

(٨) سيبويه ١٥٤/٤ : (لما كثرت في كلامهم ، ولم تكن فعلا ، وكان الفتح أخف عليهم فتحُوا) أهـ ، وانظره في : (معانى الزجاج ٤٩/١ ، والغرة لابن الخباز ص ٢١٠ ، والشجرية ١٢٧/٢ وابن يعيش ١٢٤/٩) .

كقولك (مِنَ الرَّجُل) و: (مِنَ الباطلِ)، وقد حُكِيَ الكسر في قولك: (مِنِ الرَّجُلِ)[١] كما حُكِيَ الفتح في قولك (مِنَ ابنِك)[٢] -[وهذا شاذٌّ][٣] وأما نونُ (عَنْ) فمكسورة عند كلِّ ساكن قطعا؛ كقولك: (عنِ الرَّجل) و (عنِ ابنِكَ)[٤] وحكى الأخفشُ[٥] (عَنُ الرجُلِ) - بالضم[٦]، وهذا شاذٌّ - أيضًا[٧] -

واعلمْ أنَّ المحرَّكَ لالتقاء الساكنين على ثلاثة أوْجهٍ ماحرك منه بالفتح، فطلبا للتخفيف، وماحرك منه بالضَّمِّ فللإتباع، وما حُرِّكَ منه بالكسر، فعلى أصل التقاء الساكنين[٨]

فَصْـل

في الإدغام

الأصلُ في الإدغام في كلام العرب أنَّ الحرْفَيْنِ إذَا كانا من مخرج واحدٍ[٩]

---

(١) السوابق، وبه قرئ (مِنِ اللّهِ ورسُولِه مِنِ المشْرِكِينَ) التوبة ١، قال أبو حيان (البحر ٥/٦) (حكى أبو عمرو عن أهل نجران أنهم يقرءون (مِنِ الله) بكسر النون على أصل التقاء السَّاكنين، وإتباعًا لكسرة الميم.) أهـ وفي الارتشاف ق ١٠٣/ب (وقد تكسر نون (مِنْ) مع اللام وهى لغة نجرانية) أهـ، وانظر (الإتحاف ٢٤٠، والتبيان ٦٣٤)

(٢) سيبويه (٤/١٥٥) (وقد فتح قوم فصحاء، فقالوا: مِنَ ابنِكَ) أهـ، وانظر (الروض الأنف ٣/ ١٧٧)

(٣) تتمة من (د)، وحاشية (ص) بخط الناسخ، وهى للمصنَف؛ لتنظيره الآتي

(٤) راجع ما تقدم من مصادر.

(٥) ترجمته في (٢/٤٥٤- المحرر)

(٦) نقلها الكُتَّاب عن الأخفش؛ قال ابن يعيش: (كأنَّه حُرِّكَ بالضم إتباعًا لضم الجيم) أهـ، وفيه نظر؛ فقد روى أبو حيان عنه (عنُ القوْمِ) ولا إتباع فيه، حتى قال أبو حيان (وليس لها وجه من القياس). اهـ، وانظر (ش المفصل ٣١/٩، والارتشاف ق ١٠٣/ب والهمع ٢/٢٠٠، وش الشافية ٢/٢٤٧)

(٧) وهذا شاذ أيضًا بين السطرين في (ص)

(٨) المحتسب ١/٣٣٦، والتسهيل ٢٥٩، والحسينى (ش الشافية ١٠٥)

(٩) مثلين، أو متجانسين، وهما ما اتفقا مخرجًا واختلفا صفة كالدَّال والتَّاء (الإتحاف ٢١). أو متقاربين في المخرج، وسيأتي.

ثَقُلَ النطق بهما على اللسان[١] فقصدوا التَّخفيفَ، فأسكنوا الأول، وأدغموه في الثَّاني[٢] كقولهم (مَدَّ)، و (شَدَّ)، وأصلُه: (مَدَدَ) و(شَدَدَ) فلما ثَقُلَ هذا الاستعمالُ أسكنوا الدال الأولى، وأدغموها في الثَّانيةِ.

ومن أصُول الإدغام: أنَّ العرب لا تُدْغِم إلاَّ ساكنًا[٣] في متحرِّكٍ، ولا تُدْغَم متحرِّكًا في متحرِّك، ولا متحرِّكًا في ساكنٍ[٤]

فَصْـل

ولا بُدَّ من ذكر مخارج الحروف[٥]، وهى ستةَ عشرَ مَخْرَجًا[٦] فللهمزة، والهاءِ، والألِف[٧] أقصى الحلْق[٨]، وإذا اعتبرتَ ذلك وجدتَهُ

---

(١) في المزهر ١/١٩١: (الحروف إذَا تقاربتْ مخارجُها كانت أثقل على اللِّسان منها إذا تباعدت). اهـ.

(٢) السابق (١/١٩٤)، والخصائص (١/١٥٩).

(٣) سكونًا أصليًا، أو عارضًا؛ فالمتحرِّك يُدْغَمُ في المتحرِّك بعد إسكان الأول قال ابن جني (فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطَّع والمتحرك؛ نحو دال (شَدَّ) ولام (معتلّ) أهـ انظر (الخصائص ٢/١٣٩، والنشر ١/٢٧٩، ٢/١٩، والهمع ٢/٢٥٥ - ٢٢٧)

(٤) وذلك نحو ظَلِلْتُ، ورسولُ الحسنِ (المفصل ٣٩٣)؛ قال سيبويه ٤/٣٦٧: (إنَّ الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحَّركا، أو تحرَّك الأول وسكن الآخر لم يدغموا فإذا لم يكن الأول ساكنا لم تصل إلى الإدغام.) أهـ.

(٥) تمهيدا للنوع الثاني من الإدغام، وهو إدغام المتقاربين؛ إذ يتوقَّفُ على بيان مخارج الحروف كما نص الأنباري (أسرار العربية ٢٩١).

(٦) الكتاب (٤/٤٣٣)، والمقرب (٢/٥ -)، والمفتاح (ص ٤) وهذه عِدَّة تقريبيَّة، وإلا فالحقيقة أنَّ لكل حرف مخرجا (ش الشافية ٣/ ٢٥٠، والهمع ٢/٢٢٨)؛ هذا، وقد جعلها قطرب، والجرمي، والفراء، وابن دريد أربعة عشرَ مخرجًا بناء على زعمهم أنَّ مخرج اللام والنون والراء واحد؛ ومذهب الجمهور أنها ثلاثة؛ قال أبو حيان: (وهو الصحيح؛ لتباينها عند الاختبار) أهـ، الارتشاف ق ١/أ -، وانظر (النشر ١/ ٢٠٠)

(٧) سبق في (٤/٢٠٨، ٤٣٢- المحرر) عدُّهُ الألفَ مدةً هوائيةً، لاعتمادَ لها في مخرجها، وأنَّهَا هوائية مثل الصوت، وأنها لا مخرج لها، كما نصَّ على أنَّها من وسط الفم من غير اعتماد، وأرجعت هذا التَّردُّدَ لعدم استقرارهم في مخرجه.

(٨) لم يَعُدَّ الخليل الهمزة من حروف الحلق، وهى عنده هوائية؛ قال: (الهمزة في الهواء، لم يكن لها=

صحيحًا، وللعين والحاء وسطُ الحَلْقِ؛ وللغيْن، والخاءِ أدنى الحلق إلى الحَنَكِ[١] ؛ هذه حروف الحلق[٢]

وللقاف أقصى اللِّسان، ومافوقه من الحَنَكِ؛ وللكاف مايلى مخرجَ القاف من اللِّسانِ، والحَنَكِ[٣] ؛ وللجيم[٤] ، والشِّين، والياء، وسطُ اللِّسانِ، وما يُحَاذِيه من وسط الحنك[٥] ؛ وللضَّادِ أولُ حافةِ اللِّسَان، ومايليها من الأضْراسِ[٦] ؛ ولِلاَّم مادون أول حافةِ اللِّسانِ إلى منتهى طرفه، ومايحاذى ذلك من الحَنَكِ الأعلى، فُوَيْقَ الضاحك، والنَّاب، والرباعيَّة، والثَّنيَّة /٦٠٠/؛ وللنُّون مابين طرف اللِّسانِ، وفُوَيْقَ الثنايا[٧]

وللرَّاء ماهو أدْخلُ في ظهر اللَسان قريبًا من مخرج النُّون؛ وللطاءِ، والدَّال،

=حيِّزٌ تُنْسَب إليْه) أ هـ، (العين ٦٤/١)

(١) ابن عصفور (٥/٢: (إلى اللسان) أ هـ، والمثبت ما في المصادر، والحَنَكُ العُضْوُ الذى يتصل به اللسان في أوضاعه المختلفة، ومع كل وضع من أوضاع اللسان بالنسبة لجزء من أجزاء الحَنَكِ الأعلى تتكون مخارجُ كثيرٍ من الأصوات (الأصوات اللغوية ص ١٨)

(٢) السابق (ص ١١٣)، وسر الصناعة (٥٢/١) والشجرية (١٤٠/١)

(٣) أى من أسفلَ من موضع القاف قليلا، ومايليه من الحنك الأعلى (المقرب ٥/٢) وعبارة المصنف كالزمخشري (المفصل ٣٩٤)

(٤) ص، د (والجيم)، والمناسب المثبت.

(٥) الأصوات اللغوية ص (٧٦).

(٦) ذاته (ص ٥١)، والنشر (٢٠٥/١).

(٧) ينبغي قَيْدُ هذا المَخْرَجِ بالنُّون المُتحركةِ، والساكنةِ سكونًا خالصًا، أما الخفيفةُ ذاتُ الغُنَّة فمخرجُها الخيشومُ؛ قال الجزريّ (النشر ٢٠١/١) (الخيشوم، وهو للغنَّة، وهى تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنَّة، فإنَّ مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلى على القول الصحيح) أ هـ.

وقال أبو حيان (الارتشاف ق ١/ب): (الخيشوم هو للنُّون الساكنة الخفيفة المُخْفَاة التى لم يبق فيها إلا الغنَّة، أما الساكنة سكونا خالصا، كالنون في: (اضربَنْ) [فى الأصل (يضْرِبْنَ)]، فسيبويه بيَّن أنَّ مخرجها من مخرج النُّون المتحركة) أ هـ، وانظر (المقتضب ٣٢٩/١، والرضي ٢٧١/٣، وابن يعيش ١٤١/٩).

والتَّاء مابين طرف اللِّسان ، وأصول الثَّنايا ؛ وللصَّاد ، والزَّاى ، والسِّين مابين[١] ـمايا ، وطرف اللّسان ، وللظَّاء ، والذَّال ، والثَّاء ، مابين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا ، وللفاء : باطنُ الشَّفة السُّفْلى ، وأطراف الثنايا العُليا[٢] ؛ وللباءِ ، والميم ، والواوِ : مابيْنَ الشَّفتين ؛ وحروف العربية تسعةٌ وعشرون حرفًا[٣] بالهمزة والألِفِ[٤]

فَصْـل[٥]

وتنقسم حروفُ المُعْجَمِ إلى الحروف المجهورة ، والمهموسة ، والشَّديدة ، والرِّخوة ، ومابين الشَّديدة والرِّخوة ، والمُطَبَقة ، والمنفتحة ، والمستعلية ، والمُنْخَفِضة ، وحروفِ القلقلة ، وحروفِ الصَّفِير وحروفِ الذَّلاقة ، والمُصْمتَةِ ، واللَّيِّنةِ ، والمُنْحَرِفِ ، والمُكرَّرِ ، والهاوي ، والمهتُوتِ :

فالمجهورةُ : [ماعدا المجموع][٦] في قولك (ستَشْحَثُكَ خَصَفَهْ)[٧] ،

---

(١) الزمخشرى ، وابن يعيش (١٠/ ١٢٥) – نفسه ، وسيبويه : (فُوَيْقَ) وكذا ابن عصفور ، (الكتاب ٤/ ٤٣٣ ، والمقرب ٢/ ٥) .

(٢) الكتاب (ذاته) .

(٣) أى الأصول ، قال سيبويه ٤/ ٤٣٢ : (وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروفٍ هنَّ فروعٌ ، وأصلها من التسعةِ والعشرين ، وهى كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن ، والأشعار ، وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة ، ولا كثيرة في لغة من تُرْضَى عربيَّته) أ هـ وانظرها فيه ، (والمقتضب ١/ ٣٢٨ ، والعين ١/ ٦٤) .

(٤) لعله يحترز بهذا التخصيص مِنْ رأى مَنْ زعم أن الهمزة ليست من حروف المعجم ؛ لأنها لاصورة لها كالمبرد (المقتضب ١/ ٣٢٨ ، والهمع ٢/ ٢٢٨) وممَّنْ زعم أنَّ الألف الساكنة هى الهمزة ترك همزتها كالفراء (الهمع ٢/ ٦٩) .

(٥) في ألقاب الحروف ، وانظر فيه : (سر الصناعة ١/ ٦٨ ، والمفصل ٣٩٤ ، وشرحه ١٠/ ١٢٨) قال السيوطي (٢/ ٢٣٠ همع) : (أما ألقاب الحُروف فذكرها النَّحويون لفائدتين إحداهُما لأجل الإدغام ؛ ليعرف ما يُدْغَم فى غيره ؛ لقربه منه فى المخرج والصفة ، أو فى أحدهما ، ومالا يُدْغَمَ ؛ لبعده منه في ذلك ، والثانية : بيان الحروف العربية حتى ينطق بها من ليس بعربي بمثل ما ينطق به العربي) أ هـ

(٦) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) الرضي ٣/ ٢٥٩ : (الهاء في (خصفه) للوقف ، ومعنى الكلام : ستشحذ عليك ، أي تتكدَّى . .

وقولك (ستَشْحَثك خَصَفهْ) هي المهموسَةُ[١] ومعنى الجهر أنَّه إشباع الاعتماد من مخرج الحرف، ومنع النَّفَسِ أنْ يجرى معه[٢]، وبيان ذلك أنك إذا قلت (أقْ)، (أمْ) امتنع النفس أنْ يجرى، والهمسُ بخلاف ذلك، أي أنه يجرى معه النَّفَسُ[٣]، وبيانه أنك تقول (إسْ، إشْ، أخْ، أصْ، أثْ) فتجدُ النفس جارِيًا مع الحرف

والشَّديدة يجمعها قولك (أجدْتَ طَبَقَكَ) [أو][٤] (أجِدُكَ قَطَّبْتَ)[٥] والرِّخْوة ماعداها[٦]، وماعدا قولك (لمْ يُرَوِّعْنَا)، وقولنا (لَمْ يُرَوِّعْنَا) هي التى بين الشَّديدة، والرِّخْوة[٧]، والشِّدَّة أنْ ينحصرَ صوتُ الحرف في مخرجه، فلا يجرى[٨]، والرَّخاوةُ بخلافِها[٩]، ويعرف ذلك بأن تقف على الجيم، والشين، فتقول (الحَجُّ)، (الطَّشُّ) فإنك تجد صوت الجيم[١٠] محصورًا، ولاتقدر على

=وخصفه اسم امرأة) وانظر (السوابق)

(١) هذه العشرة تضيف إليها الدراسة الحديثة (الطاء والقاف) انظر (الأصوات اللغوية ص ٢١، ٦٣، ٨٤، ١١٩)

(٢) الكتاب (٤/٣٣٤)، ومعاني الزجاج (١/٤١٩)، والمفتاح (ص ٤)

(٣) الزجاج (ذاته): (حرفٌ أُضْعِفَ الاعتمادُ في موضعه، وجَرَى معه النَّفَسُ) أ هـ، وانظر (اللسان - باب الهاء -)

(٤) زيادة يقتضيها السياق، من المفصل (٣٩٤)

(٥) الجيم المثبتة هى الجيم القاهرية، أما الجيمُ العربية الفصيحة، فيختلط صوتها الانفجاري بنوع من الحفيف تُقَلِّل من شدتها، والدراسة الحديثة لاتثبت الهمزة في الشديدة، راجع (الأصوات اللغوية ٢٣ - ٢٤)

(٦) التَّاء، والخاء، والذَّال، والزَّاى، والظَّاء، والصَّاد، والضَّاد، والغَين، والفَاء، والسِّين، والشِّين، والهاء، فهنَّ ثلاثَ عشرةَ، (انظر اللسان - رخا -، والأصوات اللغوية ص ٢٥)

(٧) سماها السكاكي (المعتدلة) - المفتاح (ص ٤) وانظر (المقرب ٢/٦)

(٨) النشر (١/٢٠٣)

(٩) ص، د (بخلافه) والمثبت المناسب، انظر (المفصل ٣٩٥)، قال ابن منظور (رخا) (الحرف الرِّخو هو الذى يَجرِى فيه الصَّوت) أ هـ.

(١٠) أى القاهرية - على ما حررت -

مدِّهِ، وصوتَ الشِّين جاريًا، تمدُّه إنْ شئتَ[١]

والمطْبَقَةُ: (الصَّادُ، والطَّاءُ، والضَّادُ، والظَّاءُ)، والمنفتحةُ ماعداها، والإطباقُ: أن يُطْبَقَ على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحَنَكِ[٢] والمنْفَتِحة بخلاف ذلك.

والمُسْتَعْلِيَة: الأربعة المُطْبَقَةُ و (الخاءُ، والغينُ، والقافُ)، والمُنخَفِضَةُ ماعدا ذلك، والاستعلاءُ: ارتفاعُ اللِّسان إلى الحَنَك، أطْبقتَ أمْ لم تُطْبقْ[٣]، والانخفاضُ بخلافه؛ وحروفُ القلقلَةِ يجمعها قولك (قدْ طَبَجَ)[٤] /٦٠١/ والقلقلة ما تُحِسّ به إذا وقفت[٥] على هذه الحروف من شدة الصوت المتصعِّد في الصَّدْر، مع الحفز، والضَّغْط[٦]

وحروفُ الصَّفير (الصَّاد، والزَّاى، والسِّين)؛ لأنها تخرج بصفير[٧]

وحروف الذَّلاقة: يجمعها قولكِ (مُرْ بَنَفْلٍ)، والمصمَتَةُ ماعدا هذه الحروف المجموعة، والذَّلاقةُ الاعتمادُ بها[٨] على ذلَق اللِّسان، وهو طرَفُهُ[٩]

---

(١) الكتاب (٤/٤٣٤ - ٤٣٥).

(٢) شرح المفصل ١٠/١٢٨

(٣) يريد أنَّ تصعيد اللسان في الحنك لازم، سواء أكان مع حروف الإطباق السابقة، أم فيما لا إطباق فيه، كالغين، والقاف، والخاء، انظر (سر الصناعة ١/٧١)

(٤) الطبْجُ ضرب اليد على مُجَوَّف.

(٥) المراد بالوقف السُّكون بعامة، لا الوقف الاصطلاحي حسْبُ؛ قال الجزري (النشر ١/٢٠٣) (ظنوا أن المراد بالوقف ضِدّ الوصل، وليس المراد سوى السكون، فإنَّ المتقدِّمين يطلقون الوقف على السُّكون.) أهـ.

(٦) عبارة الزمخشري (المفصل ٣٩٥)، وانظر (الأصوات اللغوية ص ٤٥)

(٧) السابقان، وفي الأصوات ص ٧٤: (لأن مَجْرى هذه الأصوات يَضِيقُ جدًا عند مخرجها، فتُحدِثُ عند النطلق بها صفيرا لايشرَكُها في نسبة علوِّ هذا الصفير غيرها من الأصوات) أهـ.

(٨) انظر الزمخشري (٣٩٥) وفي (سر الصناعة ١/٧٤) (لأنَّه يعتمد عليها بذلق اللسان) أهـ، وهو أولى؛ إذ اللسانُ آلتها، إلا أن تكون الباء في عبارة المصنف بمعنى (في)

(٩) في اللسان (ذلق): (ذَلَقُ اللسان، وذلَقَتُه حدَّتُهُ، وذولقه: طرَفُهُ، وكل محدَّد الطرف مُذَلَّق) أهـ، وقال الخليل (العين ١/٥٧): (وإنما سُميَتْ هذه الحروف: ذُلْقًا، لأنَّ االذلاقة في المنطق إنمَّا=

والإصماتُ أنَّه لايكاد يُبْنَى مِن الحروف المُصْمَتة كلمةٌ رُبَاعيَّةٌ معرَّاة من حروف الذلاقة، فكأنه قد صُمِتَ[١] عنْهَا

واللَّينة حروفُ اللِّين، والمنحرفُ اللامُ؛ قال سيبويه[٢] هو حرف شديدٌ يجرى فيه الصَّوت؛ لانحراف اللسانِ مع الصَّوتِ.

والمكرَّر الراءُ، لأنك إذا وقفت عليه تكرر مع اللِّسَان.

والهاوى الألفُ؛ لأنَّ مخرجَهُ هوائيٌّ، أشَدُّ هواءً من الياء، والواو[٣]

والمهتُوتُ هو الهاء[٤]، لضعفها، وخفائها

وصاحب (العيْنِ)[٥]، - وهو الخليل[٦] - يُسَمِّي القاف، والكاف: لَهَويَّيْنِ،

=هى بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة) أهـ، وإطلاقُ الذَّلقيَّة - باعتبار المخرج - توسُّعٌ، وإلاَّ فمنها ثلاثةٌ من الشفتيْن خاصةً، وإنما سوَّغ الإطلاقَ اشتراكُها في الدِّلالة على عُروبة الألفاظِ الرُّباعية والخماسية المجردة بمفارقتها إياها حتما - على ما يأتي -

(١) ص، د: (لم يُصْمَتْ) وهو سهو، كأنَّه يؤمُّ حروف الذَّلاَقة، وليس به، والتَّصْويبُ من المصادر، وهى من لفظ الزمخشرى في: (المفصل ٣٩٥)، وانظر (العين ١/٥٨، واللسان - ذلق - و ش الشافية ٣/٢٦٢)

(٢) الكتاب (٤/٤٣٥)، ولفظه: (جرى) بدل: (يجرى)

(٣) السابق، والمقتضب ١/٢٩٢، وابن يعيش ١٠/١٢٨

(٤) الخليل (العين ١/٦٤): (ولولا هَتَّةٌ في الهاء لأشْبَهتْ الحاءَ؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء) أهـ، والزمخشري، وابن الحاجب، والرضي على أن المهتوت التاء، (المفصل ٣٩٥، وشرحه ١٠/ ١٢٨، وش الشافية ٣/٢٥٨، ٦٤) وابن مالك على أن المهتوت الهمزة (التسهيل ٣٢٠)، وعليه السيوطى (الهمع ٢/٢٣٠) وفي اللسان - هتت (هتَّ الهمزة يهتُّها هتًّا تكلم بها؛ قال الخليل الهمزة صوتٌ مهتوتٌ في أقصى الحلق يصير همزةً، فإذا رُفِّه عن الهمزة كان نفَسًا يُحوَّل إلى مخرج الهاء قال سيبويه من الحروف المهتوتُ، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضَّعف، والخَفاء) أ هـ. فالظاهر ما عليه المصنف.

(٥) أول معجم في العربية، ألفه الخليل بن أحمد، رتَّبَ الحروفَ فيه وفْقَ مخَارجها، ومواقعها من الجهاز الصوتي بادئًا بحرف العين، وبه سمَّاه، ونَظَمَ الكلمات تبعًا لحرُوفها الأصليَّة، وبَوَّبها حسب صِيَغِها إلى الثنائي، والثلاثي، واللفيف، والرباعي، والخُماسي، والمعتلِّ، وقد شكَّ القدماء في نسبته إلى الخليل، واحتَدَم فيه جدلٌ، انظر (المزهر ١/٧٦، ومابعدها، ومقدمة الجزء المطبوع، والموسوعة ٩٨٦)

(٦) تقدمت ترجمته في (٢/٧٦- المحرر).

لأنهما من اللهاةِ[١]، والجيم، والشّين، والضَّاد: شَجْرِيَّة؛ لأنَّ مبدأهَا من شجْرِ الفم، وهو مَفْرَجُهُ[٢]، والصَّادَ، والسين، والزَّاى أسْليَّة، لأنَّ مبدأَها من أسْلةِ[٣] اللسان، والطَّاءَ، والدَّالَ، والتَّاءَ: نَطْعِيَّةٌ؛ لأنَّ مبدأها من نِطْعِ[٤] الغار الأعلى، وهو طرفُ الحَنَك؛ والظَّاءَ، والذَّالَ، والثَّاءَ: لِثَوِيَّةٌ؛ لأنَّ مبدأها من اللِّثَةِ[٥]، والراءَ، واللّامَ، والنُّونَ: ذَوْلَقِيَّةٌ؛ لأن مبدأها من ذَوْلَقِ اللسان[٦]، والواو[٧] والفاءَ، والباءَ، والميمَ (شفويةٌ، أو: شَفَهِيَّةٌ)[٨]، وحروفُ المدِّ، واللين تُسمَّى جُوفًا[٩]، [لأنها من الجَوْفِ][١٠]

فهذه جميعُ الحروفِ، ومخارجُها، وأسماؤُها، وإنَّما يُدْغَمُ منها المِثلان، نحو (شَدَّ) و(مَدَّ) و(سَلَّ) و(عَضَّ) و(زَرَّ)، وقد يُدْغَمُ المتقاربانِ[١١]، وذلك

---

(١) العين (١/ ٦٥): (لأنَّ مبدأهما من اللهاة) أهـ، وهو لفظ الزمخشري (المفصل ٣٩٦) ونقل الرضي عنه –كالمصنف– (ش الشافية ٣/ ٢٥٤) وما أثبتُّه من الخليل أولي.

(٢) النشر ١/ ٢٠٠، وفي (الهمع ٢/ ٢٢٨): (ما يقابِلُ طرف اللسان) أ هـ.

(٣) رأسه.

(٤) ماظهر من غار الفم الأعلى، وهى الجلدة الملتزقة بعظم الخُلَيْقاءِ (باطن الغار) فيها آثار كالتَّحْزيز، وتكسر نونه وتُفتح (اللسان – نطع).

(٥) السابق ص ٤٧، واللسان (باب الظاء)

(٦) في العين (١/٥٧): (ذلقية – بدون الواو –؛ لأنَّ مبدأها من ذَلَقِ اللِّسان، وهو تحديدُ طرفَيْ ذَلَقِ اللسان) أ هـ، وانظر (النشر ١/ ٢٠٠، واللسان – (باب اللام) والهمع ٢/ ٢٣٠)

(٧) عدَّ الخليلُ الثلاثة دونها، وعدَّ (الواو) هوائية (العين ١/ ٦٥)، وهو ما نقله الرضي (٣/ ٢٥٤)، ولكنَّ المصنفَ مثلُ الزمخشرى في نقله (المفصل ٣٩٦)

(٨) التردُّد للخليل (١/ ٦٥ – العين) (والفاء والباء والميم شفوية، وقال مرة: شفهيَّة، لأنَّ مبدأها من الشَّفة) أ هـ.

(٩) اللفظ كالزمخشري (٣٩٦، وشرحه ١٠/ ١٢٨) والذى في (العين ١/ ٦٥): (والياء والواو والألف والهمزة: (هوائية) في حَيِّزٍ واحد؛ لأنَّها لايتعلق بها شئ) أهـ، وهو مانقله عنه الرضي (٣/ ٢٥٤)، فالظَّاهر أنَّ اختلاف النقل لاختلاف نسختين.

(١٠) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(١١) هذا التعبير باعتبار الأصل، وإلا فالحال أنهما أصبحا مثلين بعد قلب أحدهما إلى جنس الآخر؛ إذ لا إدغام إلاَّ لمثلٍ في مثلِهِ، راجع (الخصائص ٢/ ١٣٩ والنشر ١/ ٢٨٦، والهمع ٢/ ٢٢٥) وهو مايفيده المصنف كما يأتي.

في مثل قوله [تعالى][(١)] : ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[(٢)] ، الدَّالُ تقارِب السِّين في المخرج ، فقلبوا الدَّال سينًا ، وأدغموها في السِّين فقالوا (يكاسَّنَا بَرْقِهِ)[(٣)] وقال - تعالى - ﴿هَلْ تَرَى لَهُمْ﴾[(٤)] ، لما كانت اللام تُقارب التَّاءَ في المخرج قَلَبُوا اللام تاء وأدغمُوها في التَّاء[(٥)] ، حتى إنَّه قد حُكِي عن أبِى عمرو[(٦)] أنه قرأ في قوله تعالى ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[(٧)] (لِبَعْشَّأْنِهِمْ)[(٨)]

---

(١) زيادة على النص .

(٢) النور : ٤٣ .

(٣) وبه قرئ ، انظر (الكشاف ٣/ ٧٠، والرازي ٦/ ٩٥ ، والنشر ١/ ٢٩١ وشرح المفصل ١٠/ ١٣١)

(٤) الحاقة ٨ .

(٥) وبه قرأ أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وهشام (الإتحاف ٤٢٢) ، وانظر : (البيان ٢/٤٥٧ ومعاني الفراء ٢/ ٧، والنشر ٢/ ٧) .

(٦) تقدمت ترجمته في (٣/ ٣٨٥- المحرر)

(٧) النور : ٦٢

(٨) عزاها كل الكاتبين إلى أبي عمرو ؛ قال في (الارتشاف ق ١٠١ / أ) : (رَوَى إدغامها في الشين ، نحو (لبعِض شأنِهِمْ) أهـ ، وأُخِذَ عليه هذا الأداءُ ، لبُعْد مابين مخرج الضَّاد والشِّين ، وإنْ لم يُمْنَع ؛ قال المبرد والإدغام في الضاد والشين أبعدُ ، لما ذكرتِ لك من تراخي مخارجهما ، وهو جائزٌ) أهـ ، ودفعها الزمخشري بقوله (وأما ماروّاه أبو شعيب السوسي عن اليزيدي أنَّ أبا عمرو كان يُدْغِمُها في الشِّين في قوله - تعالى - : ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ فما بَرِئَتْ من عيبٍ روايةُ أبى شُعَيْبٍ) أهـ ، حتى قال الجزري (الضاد تدغم في الشين في موضع واحدٍ ، ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ في النور) أ هـ ، وتوقُّفُهم عند هذه القراءة لأمرين أولهما : أنّ الإدْغام يُذْهِبُ بالاستطالة التى في الضَّاد ، وثانيهما : أنَّ الإدغام يُسْلِمُ إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه ، حتى قيل : إنَّه ليس إدغامًا بل إخفاءً ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوُّزٌ ؛ لأنَّ في الإدغام جمعًا لساكنين ، انظر (المقتضب ١/٣٤٨ - ، والمفصل ٣٩٩، والنشر ١/ ٢٩٣ ، والإتحاف ص ٢٤ ، والأشموني ٢/ ٦٦٠ حلبي)

قلت أمَّا الإدغام فهو جائزٌ ، وإنْ قلَّ - كما سبق - إذْ الشِّين أشدُّ استطالة من الضَّاد وفيها تفشٍّ ليس في الضاد ، فقد صارت الضاد أنقصَ منها ، وإدغامُ الأزيد في الأنقص جائز (ابن يعيش ١٠/ ١٤٠) وأمَّا إنكارهم له ، وادعاؤُهم أنَّهُ إخفاء ؛ لما عللوا ، فلايثبت ؛ لأن أبا عمرو كان يقرأ بالإدغام المحض ، والقُرَّاءُ لايمتنعُون منه ، بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به (الصبان ٤/ ٣٤٦) ، وأقول أيضًا ولايمتنع أن يكون إدغامًا على حدِّه ، ويتخَلصُ من اجتماع الساكنين بتحريك العين بالكسر ، على الأصل في التقاء الساكنين ، أو نقل حركة أول المثلين إليها ، وهو الكسرُ أيضًا ، كما قيل في (يَهِدِّى ، ويخِصِّمونَ) انظر : (البحر ٧/ ٣٤٠، والرضي ٣/ ٢٨٥) ، ثم راجع : (الحجة لابن=

وقد قالوا في قولهم[١] (ارفعْ حَاتما) و(اذبحْ عَتُودًا)[٢] (ارفحَّا تِمًا) و: (اذبَحَّتُودًا)[٣] وقد رَوَى اليزيدي عن[٤] أبى عمرو[٥] في قوله تعالى ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[٦] : (فَمَنْ زُحْزِعَّنِ[٧] النار) - بإبدال الحاء عينا، وإدغامها في العينِ[٨]

ولابُدَّ في كلِّ مدغَمٍ[٩] من تسكين الأول، وتحريك الثاني؛ لأنَّ العرب لا / ٦٠٢ /تُدْغِمُ إلاَّ ساكنًا في متحرِّكٍ[١٠]، فافهم ذلك تُصِبْ - إن شاء الله - تعالى-.

=خالويه ١٨٢، ومعاني الزجاج ١/٤٣٩، والبيان ٢/٣٦٨).

(١) أى في إدغام العين في الحاء وقعت قبلها، أو بعدها، وراجعه في (المفصل ٣٩٧، وشرحه ١٠/١٣١)

(٢) ولد المعز

(٣) سيبويه (٤/٤٥١): (الإدغام حسنٌ، والبيان حسَنٌ، لأنَّهما من مخرج واحدٍ) أ هـ، وانظر (المقتضب ١/٣٤٣).

(٤) أبو جعفر أحمد بن محمد بن يحيي بن المبارك اليزيدي العدوي، نحويٌّ هو وأبوه وجدُّه وهو أمثل أهل بيته في العلم، سمع من جده يحيي بن المبارك وأبي زيد، وأبى عمرو، وابن أبى إسحاق، والخليل ويونس وغيرهم، أدَّبَ يزيدَ بن منصور الحِمْيَرِىّ، خال المهدى، فلُقِّبَ باليزيدى، كما أدَّب المأمون، توفي ببغداد سنة ٢٠٢ هـ، له مختصر في النحو، انظر (الفهرست ٧٥، والبغية ١/٣٨٦، وهدية العارفين ٢/٥١٣، والمزهر ٢/٤١٣، والنشأة ص ١٠٣)

(٥) انظر (الصفحة السابقة).

(٦) آل عمران: ١٨٥

(٧) نسخت في (ص، د) (زحزحعن النار) والصوابُ المثبتُ من المصادر.

(٨) أباه سيبويه، فقال: (ولم تدغم الحاء في العين في قولك امدحْ عرفة، لأنَّ الحاءَ قد يفِرُّونَ إليها، ولم تقو العين على الحاء) أهـ، (٤/٤٥١) وقال ابن عصفور (٢/٩ - المقرب): (وإنْ تقدمت الحاءُ، فالبيانُ ولايجوزُ الإدغام) أهـ، وما أنكراه أورده الجميع عن أبى عمرو في هذا الحرف، ففي (النشر ١/٢٩٠): (سمعت اليزيدي يقول: من العرب من يدغم الحاء في العين نحو (فمنْ زُحْزِحَ عن النَّار) وكان أبو عمرو لايرى ذلك، فمعناه أنه لايرى ذلك قياسا بل يَقْصُرُه على السماع، بدليل صِحَّة الإدغام عن أبى عمرو نفسه) أهـ، وقال: (رَوَى إدغامَهُ جميعُ أهل الأداء) أ هـ وقال: إدغام الحاء في العين ليس بقياس، بل مقصورٌ على السماع، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء) أهـ (١/٢٩٠ - ٢٩١) ووجهه أنَّهُ راعَى التقاربَ في المخرج، انظر (الرضي ٣/٢٧٧، وابن يعيش ١٠/١٣٧، والإتحاف ص ٢٣)

(٩) لعل (إدغام) أولى إلاَّ إذا اعْتُبِرَ (مُدْغَم) مصدرًا ميميًا.

(١٠) راجع ما تقدم في أول فصل من الإدغام.

الباب الخامسَ عشَرَ

في المصادر

اعلمْ أنَّ المصدر أصلٌ للفعل ، فإذا قلتَ (قامَ زيدٌ قيامًا)، فقولُكَ (قامَ) مشتق من (القيام) ؛ لأنَّ (القِيام) هو اسمٌ للحركة المتعلقة بالذِى فَعَلَ الفعِلَ ، ثم يقول القائل بعد أن يقع القيام من (زيدٍ) - مثلا - (قَامَ زيدٌ) أى حدث منه (قيام) ، فدلَّ على أنَّ الفِعْلَ أُخِذَ من المصدر ، وأنَّ المصدر أصلٌ للفِعل[1]

ثم أوزانُ الأفعال الثلاثيَّة ثلاثةٌ[2] (فَعَلَ)- بفتح الفاء والعين- ، (فَعِلَ) - بفتح الفاء وكسر العين - ، (فَعُلَ) - بفتح الفاء ، وضم العين - ، ولكلٍّ مثال من هذه الأمثلة مصادِرُ تختصُّ به ، وقد تشترك كلُّها في مثالٍ[3] واحدٍ ، وقد تختلفُ

فَصْـل[4]

(فَعَلَ يَفْعِلُ) - بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المستقبل - مثل (ضَرَبَ يضرِبُ) و(شَتَم ، يَشْتِمُ) ، فإنَّ هذا النَّوع إذَا كان متعدِّيا فإن مصدره اللازم له (فَعْلٌ) -[5] بإسكان العين - نحو (ضرَب ، يضرِبُ ضربًا) ، و (شَتَمَ يشْتِمُ شَتْمًا) ، و(نصبَ ، ينصِبُ ، نَصْبًا) ، و (وزَنَ يزِن [وزْنًا])[6] فلايكون في أكثرِ كلام العرب إلاَّ على (فَعْلٍ) - بفتح الفاء ، وإسكان العيْن -

وقد يجئ بَعْدَ ذلك على وجُوهٍ أُخَرَ ، قالوا (سَرَقَ يسرِقُ سَرِقًا)[7] - بفتح

---

(١) راجع ما تقدم في (٣/ ١٠٦ ، ٤/ ٩ المحرر)

(٢) ذاته (٤/ ٣١٠ - ٣١٧) .

(٣) من أمثلة المصادر .

(٤) انظر (أدب الكاتب ص ٦٣٦ - وما بعدها)

(٥) وهو الأصل ، وعليه القياس ، (ش المفصل ٦/ ٤٤)

(٦) من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) وبفتح الراء أيضا لغة قليلة في (السَّرِقِ) ، (ديوان الأدب ٢/ ١٨٩ ، والكتاب ٤/ ٦) وانظر (المزهر ٢/ ٧٥ ، وليس ٣٠٤) .

السين، وكسر الراء - و (غلبَه، يغلِبُه، غَلَبَةً)[١] - بفتح الغين واللام[٢] -، و: (حَمَى المكان يحْمِيه حِمَايةً) - بكسر الحاء[٣] و (ضرب الفحلُ الناقةَ، يضربها ضِرَابًا)[٤] - بكسر الضاد[٥] و: (حَرَمْتُ الرجلَ الشئَ حِرْمانًا) - بكسر الحاء -، و(غفرت ذنبه غُفرانًا)- بضم الغين -، و(لويته بالدين ليًّا، وليَّانا)[٦]- بفتح اللام-، وتشديد الياء -، وقد جاء على (فُعَلٍ) - بضم الفاء، وفتح العين[٧] نحو (هَدَاهُ يهدِيه هُدى)[٨]، [فجميعُ هذا موضوعٌ يُحْفَظُ حفظًا، ولا يُقَاسُ عليه][٩]

فَصْـل

وما كان من الأفعال على (فَعَلَ يَفْعُل)[١٠] - بفتح العين في الماضي، وضمِّها في المستقبل متعدِّيًا - أيْضًا - فمصدُرُهُ اللازِمُ له: (فَعْلٌ) - بإسكان العين - مثل الأوَّل نحو (قَتَل يقتُل قَتْلًا).

وقد جاء على غير ذَلِك، قالوا: (كَفَرَ يكْفُرُ كُفْرًا) - بضمِّ الكاف، وسكون

---

(١) المخصص ١٤/١٢٧

(٢) د، وبين السطرين في (ص): (على وزن (فَعَلَةَ) - بفتح الفاء والعين).

(٣) ذاته، (على وزن فِعَالة) أ هـ.

(٤) المخصص ١٤/١٢٨

(٥) د، وبين السطرين ص (على وزنِ فِعَال) أ هـ.

(٦) أمثلة لما جاء من (فَعَلَ يَفْعِلُ) على: (فِعلان) مُثَلَّثَ الفاء، أمَّا: (لَيَّانٌ) فقيل إنَّ أصله (لِيَّانٌ) - بالكسر - لعدم: (فَعْلانَ) في المصادر، وفِعْلاَنُ كثيرٌ - فاستثقل الكسر فَفُتِح، وقيل لم يجئ على (فَعْلانَ) إلا (لَيَّانٌ) وحده، وقيل: بل وزَيْدَانٌ، وشنْآنٌ، انظر (المخصص ١٤/١٣٣، والارتشاف ق ١٥ /أ، واللسان - لوى، والكتاب ٤/٩، والبحر ٣/ ٤١٠، وليس ١٣٧، والحجة له ص ١٢٨، وشرح القصائد السبع ٧٤، والتذييل والتكميل ٦/٩٧)

(٧) الضبط بين السطرين في (ص).

(٨) في الكامل ١/١٢٩ (قلما يكون المصدر على (فُعَل) وقد جاء في حروف، نحو الهُدى والسُّرَى، وما أشبهه، وهو قليلٌ) أ هـ، وانظر (الكتاب ٣/ ٥٤٠، والمخصص ١٤/ ١٦٠، ١٥/ ١٠٨، وش الشافية ١/١٥٧، وديوان الأدب ٢/١٨٩)

(٩) مابين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها، وانظر (الكتاب ٤/٨).

(١٠) (يَفْعُلُ) بين السطرين في (ص).

الفاء- على وزن (فُعْل)[١] ، و : (كُفْرانًا) - بضم الكاف ، وسكون الفاء ، بوزن (فُعْلَان)[٢] و : (حَلَبَ الناقة يحْلُبُهَا حَلَبًا)[٣] - بفتح الحاء ، واللام [على وزن (فَعَل)][٤] ، و (خَنَقَهُ يخْنُقُه خَنِقًا)[٥] - بفتح الخاء وكسر النون - على وزن (فَعِلٍ) و (شَكَرَه ، يشكُره شُكْرًا) و (شُكْرانًا) و (شُكُورًا)[٦] ؛ كلُّه بضمِّ الشِّين

فَصْل

وما كان على (فَعِلَ يَفْعَلُ) - بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المستقبل - مُتَعدِّيًا - أيضًا - فمصدرُه اللازمُ له (فَعْلٌ) - أيضًا - بإسكانِ العين وفتح الفاء ، قالوا (حَمِدَهُ يحْمَدُهُ حَمْدًا) .

وقد جاء على غير ذلك ؛ قالوا (عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا)[٧] - بفتح العين ، والميم- ، و (شَرِبَ يَشْرَبُ شُرْبًا)[٨] - بضم الشِّين وإسْكانِ الرَّاء - ، و(رَحِمَ يَرْحَمُ رَحْمَةً)[٩] /٦٠٣/و : (سَفِدَ الدِّيكُ الدَّجاجة سِفَادًا)[١٠] - بكسر السين - و(غَشِيَ الرَّجُلُ المرأة غِشْيَانًا)[١١] - بكسر الغين

(١) (على وزن فُعْلٍ) بين السطرين في (ص)

(٢) (بوزن فُعْلان) بين السطرين في (ص)

(٣) الكتاب ٤/٦ ، واللسان (حلب)

(٤) مابين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها ، وانظر (الكتاب ٤/٨)

(٥) السابق ، وليس ٣٠٤

(٦) ديوان الأدب ٢/١١٢ ، والمقرب ٢/١٣٠ ، والفصول ٢٦١

(٧) ومثله : (هَبِلَتْه أمه هَبَلًا ، وزَكِنْتُ الخَبَرَ زَكَنًا) ؛ قيل : ولا رابع لهنَّ في المُعَدَّى (اللسان هبل)

(٨) في إصلاح المنطق ٨٤ - ٨٥ : (أبو عمرو يقال : شربتُ شَرْبًا ، وشُرْبًا ، وشِرْبًا ، قال أبو عبيدة (والرفع والخفض اسمان من (شَرِبْتُ) والفتح مصدر) أهـ ، وفي التبيان ١٢٠٥ (الفتح مصدر ، والآخران اسمٌ له ، وقيل : هى لغاتٌ في المصدر) أ هـ ، وفي الكشاف ٤/٥٦ : (الفتحُ والضَّمُّ مصدران . وأما المكسورُ فبمعنى المشروب) أ هـ ، وانظر (معاني الفراء ٣/١٢٨)

(٩) بعده في (ص) أول الصفحة : (وسَعِدَ يسعَدُ سَعَادةً) ، وعليها في الحاشية علامة الإلغاء (X) ولا أدرى ممن؟ ، وإنْ كان الغاؤه مناسبا ؛ إذْ كلامه في المعَدَّى .

(١٠) المخصص ١٤/١٢٩ فيهما ، والتذييل ٦/٩٩

(١١) ذاته .

اعلمْ - وفَّقَكَ اللَّهُ - أنَّ جميع ماذكرنا من هذه الأوزان المتَعدِّية بابُ مصدرها المستَعْمل قياسًا مطردا (فَعْلٌ)- بفتح الفاء، وسكون العين -، فما ورد عليك من الأفعال المتعدِّية، ولم تعرف ما وزن مصدره، فاجعله على: (فَعْلٍ) - بفتح الفاء وسكون العين، بذلك وصَّى[1] الفَرَّاء[2] والكسائيّ[3]، وسيبويه[4].

فَصْـل

وما كان على: (فَعَلَ يَفْعِلُ) - بفتح العين في الماضي، وكسرها في المستقبل - غيرَ مُتَعَدٍّ، فمصدرُهُ اللازِمُ له (فُعُولٌ)[5] - بضمِّ الفاء، والعيْنِ - وكذلك إذا كان على: (فَعَلَ يَفْعُلُ) - بفتح العين في الماضي، وضمها في المستقبل-؛ نحو (قَعَدَ يقْعُدُ)[6]، تقول في ذلك: (قَعَد يقْعُدُ قُعُودا)، و: (جلَسَ يجلِسُ جلُوسًا)، فـ (القُعُود) و(الجُلُوس) مصدران لـ(قَعَدَ) و(جَلَسَ) وهذا المصدرُ هو اللازم لهذيْنِ الوزنيْنِ، حتَّى لو أشْكَل عليكَ شيءٌ من ذلك، ولم يُعْرَفُ: ماوزْنُهُ؟ فاجعله علَى (فُعُولٍ)، بذلك وَصَّتْ العلماء[7] - أيضًا -.

---

(١) استعمل هذا التعبير ابن جني (سر الصناعة ٧٩٩)

(٢) تقدمت ترجمته في (٣/١٢ المحرر) وفي (ديوان الأدب ٢/١٣٩): (قال الفراء ماورد عليك من باب: فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ ولم تسمَعْ له بمصدر، فاجعل مصدره على (الفَعْلِ) أو على (الفُعُولِ): الفَعْلُ لأهل الحجاز، والفُعُولُ لأهل نجد) أهـ وحكاه عنه ابنُ الحاجب (١/١٥١ ش الشافية) والفيومي (المصباح ٦٩٤) وزاد المرادي فقال: (٣/٢٩): (وقيل: يجوز القياسُ مع ورود السَّماع بغيره، وهو ظاهرُ قول الفراء) أهـ وهو ما نقله عنه أبو حيان (الارتشاف ق ٦٦/ أ) وانظر (التذييل ٦/١٠٦ - ١٠٩).

(٣) تقدمت ترجمته في (٣/١٨٥- المحرر).

(٤) تقدمت ترجمته في(٢/٧٦- المحرر) قال(٤/٤٥): (ماجاء على(فَعَلَ) أصله عندهم (الفَعْلُ) في المصدر) أهـ، وانظر (التصريح ٢/٧٣، ومنهج الأخفش ص ٨٨).

(٥) سيبويه ٤/٩: (أما كل عمل لم يتعدَّ إلى منصوب. فالمصدر يكون (فُعُولا).. وقالوا الذَّهاب، والثَّبَاتُ، فبنوه على (فَعَالٍ) كما بنوه على (فُعُول)، والفُعُولُ أكثرُ)أهـ وانظر: (المقتضب ٢/ ١٢٥، وديوان الأدب ١/٩٠، ٢/١٣٩).

(٦) الظاهر زيادته

(٧) في التصريح ٢/٧٣: (في انقياسه ثلاثة مذاهب، ثالثها: أنه ينقاس فيما لم يسمع، وهو==

فَصْـل

وماكان على: (فَعِلَ يَفْعَل) - بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل - غيرَ مُتَعدٍّ - أيضا - فمصدرُه اللازمُ له (فَعَلٌ)[١] - بفتح الفاء والعين-، وذلك نحو (عَجِبَ يَعْجَبُ عَجَبًا) و: (أَشِرَ يأشَرُ أشَرًا)، و: (بَطِرَ يَبْطَرُ بَطَرًا) و: (عَمِي يَعْمَى عمىً)، و: (صَدِي يَصْدَى صَدىً)، هذا مصدرُه في غير المتعدِّي.

فإذا كان الفعلُ متعدِّيًا على (فَعِلَ يَفْعَلُ) - بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل-، فمصدره اللازم له: (فَعْلٌ) - بفتح الفاء، وإسكان العين -، نحو (جَهِلَ يَجْهَلُ جَهْلًا).

وربما جاء على (فِعْلٍ) - بكسر الفاء، وسكون العين -، قالوا (عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا)، وقد يجئ مضموم الفاء، قالوا: (شَرِبَ يشرَبُ شُرْبًا)[٢]

فَصْـل

وأما إذا كان الفعل على (فَعُلَ يَفْعُلُ) - بضمِّ العين في الماضي والمستقبل - فمصدَرُهُ اللازم له (فُعْلٌ)[٣] - بضم الفاء وسكون العين-؛ قالوا (حسُنَ يَحْسُنُ

=الصحيح). اهـ، قلت: وذلك فيما لم يقتض الاستعمال غيره (كالفَعَال) - في الامتناع -، و(فَعَلَان) في التقلب، و(فُعَال) في الداء، أو الصوت، و(فَعِيل) - في السير، أو الصوت، راجع: (التذييل ٦/ ١١٠، والمرادي ٣/ ٣٠ - ٣١، وبدر الدين في شرح اللامية ص ٣٩، وشراح الألفية عند قوله:

مالم يكن مستوجبًا فِعَالًا

(١) شرح المفصل (٦/ ٤٦) والتذييل والتكميل (٦/ ١٠٩).

(٢) تقدم في الصفحة قبل السابقة وتعليقه.

(٣) إلى ذلك ذهب الزجّاجي وابن عصفور، وخالفهما سائر الناس، والسمَّاعُ؛ قال الزجاجي (الجمل ٣٥٦): (ماكان على (فَعُلَ يفْعُلُ) - بضمِّ العين في الماضي والمستقبل -، فمصدره اللازم له: فُعْلٌ) أ هـ.

وهو خلاف ما قاله سيبويه (٤/ ٢٨) من أن (الفَعَالةَ أكثر)؛ قال الرضي (الأغلبُ الأكثر في (فَعُلَ) (فَعَالةٌ) أهـ بتصرف.

حُسْنًا) و : (قَبُحَ يقْبُح قُبْحا)، و : (نَبُل ينبُل نُبْلًا) كلُّه بضمِّ الأول، وسكون الثَّاني، وهذا هو اللازم لهُ؛ وَلَوْ ورد عليك من هذا الباب شيءٌ، لم تعرف مصدره حملتَهُ[1] على (فُعْلٍ)[2] – بضم الفاء وسكون العين، على ماتقدم من القول في (حَسُنَ) و(قَبُحَ)، وقد يجئ على غير ذلك؛ قالوا (قَبُحَ يقبُحُ قَبَاحةً) – بفتح القاف والباء – و(سمُحَ يَسْمُح سَمَاحةً)[3] و (شَرُفَ يشرُفُ شَرَفًا)، و (كَرُم يكْرُم كَرَمًا)[4]

فَصْـل[5]

وقد قالوا (نَشَدَهُ ينشُدُهُ نِشْدَةً)[6] – بكسر النُّون – وسكون الشِّين – و(كَدَرَ الماءَ يكْدُرُ كُدْرَةً) – بضم الكاف، وسكون الدال – /٦٠٤/و : (دَعاه يدعُوه دَعْوَى)- بفتح الدال، وسكون العين –، و(ذَكَرَ يذكُرُ ذِكْرًا) -بكسر الذال[7]، وسكون الكاف- و (بَشَرَه يبْشُرُهُ بُشْرَى)[8] – بضم الباء، وسكون الشين –، و(نزاينزُو نَزَوَانًا) -بفتح النُّون والزَّاى-، و : (طَلَب يَطْلُبُ، طِلْبَةً وطَلَبًا)[9]، و(صَغُر يَصْغُر صِغَرًا)-[10] بكسر الصاد، وفتح الغين –، و : (ذَهَبَ يذهَبُ ذَهَابًا)[11] – بفتح الذال –، و (سَأل، يَسْأل سُؤَالًا) – بضمِّ السِّين و (زَهِدَ يزهَدُ

---

(١) لعل الأنسب (جعلته)

(٢) على ما تقدَّم، فالأولى صياغَتُهُ على (فَعَالَةَ)؛ لأنَّهُ الأغلبُ في السَّماع فيُرَدُّ غيرُ المسموع إلى الغالب، وماذكره الفارابي من مصادر هذا الباب يؤكد أن (الفَعَالة) أكثر (انظر ديوان الأدب ٢/ ٢٧١ ومابعدها) والتذييل ٦/١٠١

(٣) كذا جعله من غير الغالب – على مقياسه السابق.

(٤) د، وحاشية (ص) (وهذا مسموعٌ لا يُقاسُ عليه.) أهـ.

(٥) في مصادر مسموعة

(٦) ليس للهيئة، وإنْ وافقَ مايُصاغ لها (ش الشافية ٢/١٥٢، ١٨١)

(٧) وقال قوم (ذُكرًا) – بالضم – (شرح اللامية ٤١)

(٨) مصدر كالرُّجعى (انظر المفصل ٢١٨)

(٩) ورد مما الماضي والمصدر فيه مفتوحان عشرة أحرف، انظرها في(ليس ٨٦، وحاشيته)

(١٠) شرح اللامية ص ٣٦

(١١) (وذُهُوبا) – أيضًا – على القياس (الكتاب ٤/٩، والطبري ٤/٢٤٤، وديوان الأدب ١/٣٧٥) وانظر ما مر فى الصفحة قبل السابقة ح(٥).

زَهَادةً)[١] - بفتح الزاى - ، و (دَراهُ يدْرِيه دِرَايةً) ، و (قَبِلَهُ يقْبَلُه قَبُولًا) - بفتح القاف[٢] - ، و(وَجَفَ يَجِفُ وَجِيفًا)[٣] -بفتح الواو- ، و(صَهِبَ يَصْهَبُ صُهُوبةً)[٤] ؛ جَمِيع هذا قد ورد عن العربِ ، [وهو مسموعٌ يُحفَظُ ، ولا يُقاسُ عليه][٥]

وعلى الجملة أنَّ مصادر الثُّلاثِيِّ كثيرةٌ صعبةٌ ، القياسُ فيها قليلٌ ، والغالبُ عليها السماع[٦] وقد ضبطَتْ العُلماءُ منها ما يطَّرِدُ قياسُهُ ، وهو ما قدَّمْنَاهُ .

فَصْـل[٧]

وإذا كان الفعلُ على أربعةِ أحرفٍ ، فإن كان الرُّباعِي على (أفْعَلَ) ، مثل (أكْرَمَ ، وأنْزَلَ ، وأخْرَج) فمصدره على : (إفْعَال) - بكسر الهمزة - ؛ تقول (أخرجَ إخراجًا) و (أنزلَ إنزالًا) و : (أكرمَ إكرامًا) ، و (أعْطَى إعطاءً) ، و(أسرجَ إسراجًا) و : (ألجمَ إلجامًا) .

وقد قالوا (أعْطَى عَطَاءً) ، فجعلوا (العطَاء) في موضع (الإعطاء)[٨] وقال- تعالى- ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[٩] فجعل (نباتًا) في موضع

---

(١) المخصص ١٤/١٣٧

(٢) وحكى أبو عمرو (القُبُول) - بالضم - (ليس ٢٢٤) .

(٣) الوَجِيفُ ضرب من سير الخيل والركاب (اللسان) .

(٤) في الاشتقاق ٣٣٥ : (الصُّهْبَة من ألوان الإبل بياضٌ يعلُوه شَبِيَّةٌ بالصُّفرة ، وبذلك سميت الخمرُ صهباء) أ هـ .

(٥) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها .

(٦) ابن يعيش ٦/٤٣ : (اختلفتْ اختلاف سائرِ الأجناس ، ولما جَرت مجرَى الأسماءِ كان حكمها حكم اللغة التى تُحْفظ حفظا ، ولا يُقَاس عليها) أ هـ ، وقال السكاكي (المفتاح ص ٢١) : (هيآت المصادر في المجرَّد من الثلاثية كثيرةٌ غير مضبوطة) أ هـ ، وانظر (المقتضب ١/٢١٠ ، والتصريح ٢/٧٤ ، والتذييل ٦/١٠٩)

(٧) راجعه في : (المفصل ٢١٩ ، وشرحه ٦/٤٧ ، وأدب الكاتب ٦٥١)

(٨) في د ، وحاشية (ص) : (والقياس أعطى إعطاءً) أ هـ .

(٩) نوح : ١٧ .

(الإنْبَاتِ)[١]

وإذا كان الرُّباعي على(فَعْلَلَ)؛ نحو (قَرْطَسَ[٢]، ودَحْرَجَ) فإنَّ [مصدره][٣] يجئ على (فَعْلَلَة)، و(فِعْلالٍ) نحو: (قرْطَسَ، قَرْطَسَةً، وقِرْطاسًا)، و:(دحْرج دَحْرَجَةً ودِحرَاجًا)[٤]

وأما ماكان على (افْتَعَلَ) نحو (اكتَسَبَ واقتدَرَ) فإنه يجئ على (افتِعَال)، تقول: (اكتسب اكتسابًا)، و (اقتدر اقتدارًا)، قياسًا[٥] مطَّرِدًا في كل خُمَاسي على: (افتَعَلَ)[٦] وأما ماكان على: (انفَعَل) فإنه يجئ على (انْفِعال)، نحو (انْطَلَق، انطلاقًا) و (انْشَوى انشواءً)، قياسا مُطَّرِدًا[٧]

---

(١) المبرد: (المقتضب ١/٢١٢): (الفعلان إذا اتَّفقا في المعنى جازَ أن يُحْمَل مصدرُ أحدِهما على الآخر، لأنَّ الفعل الذى ظَهَر في معنى الفعل الذى ينصبه) أهـ، وفي (الطبري ١/١١٦): (إن العرب قد تُخرِج المصادر مُبْهَمة على أسماء مختلفة؛ كقولهم: أكرمتُ فلانا كرامة) أهـ. وانظر (٥٣٣/٦، ٥٣٤ منه)، واختلف في تفسيره، فقيل: هو مصدر لمطاوعٍ محذوفٍ، والتقدير فنبتم نباتا، وقيل وُضِع موضعَ مصدره الرُّباعي لقرب المعنى، وقيل هو اسمٌ للمصدر، راجع (الكتاب ٤/٨١، والمقرب ٢/١٣٥، وليس ٢٢٧، والمصباح ٦٩٣، والبيان ٢/٤٦٥، والتبيان ١٢٤٢)

(٢) أصاب القرطاسَ: الغرضَ، وكتب في القِرطاسِ: الصحيفةِ

(٣) زدتها على النص؛ فهى مطلوبة.

(٤) قيل: لم يسمع (دِحْرَاجٌ)، ذكره في (التذييل ٦/١٢٨، والتَّصْريح ٢/٧٦، وش المفصل ٦/٤٨، ٤٩، ٧/١٥٥، والمخصص ١٤/١٩١) وأثبتَه في (اللسان - دحرج - والمقرب ٢/١٢٤، والتوضيح ٣/٣٤، والفصول ٢٦١).
قلتُ وهو القياس - وإن كان الفِعْلال في المضاعفِ أغلبَ - إذْ القياس في مجاوز الثلاثة زيادةُ ألِفٍ قبل آخره، وكسر أوله (ش الشافية ١/١٦٣، ش الكافية ٢/١٩٢)، فلايُسْتَنْكَر الفِعْلالُ في غير المضاعف، كما قالوا (سَرْهَفَ سِرْهَافا): إذا أحسنَ غذاءه، وعليه قول رؤبة: (شواهد المغنى ٩٥٧):

سَرْهَفْتُهُ ما شِئْتَ مِنْ سِرْهَافِ

(٥) مابينهما بين السطرين في (ص)

(٦) ذاته

(٧) (قياسًا مطَّرِدًا) - فيهما - بين السطرين في (ص).

وأما ما كان على (اسْتَفْعَلَ) فإنّهُ يجئ على (اسْتِفْعَال) نحو (استخرَجَ استِخْراجًا) و (اسْتَوْلَي استيلاء)، و (استنْبأ اسْتِنْبَاءً) قياسًا مطَّرِدًا[١]

وأما ما كان على (افْعَلّ) - بتشديد اللام - و (افْعَالَّ) - بتشديد اللام - أيضا - فمصدره: (افعِلاَلٌ) و (افْعِيلالٌ) نحو (احمرَّ احمرارًا) - بغير ياء -[٢] و (احمارًّا حميرَارًا) - بالياء -[٣]

وأمَّا ما كان على (افْعَوَّلَ) فإنَّ مصدره اللازم له (افْعِوَّالٌ) - بتشديد الواو - نحو (اخْرَوَّطَ[٤] اخرِوَّاطًا)، و (اجْلَوَّذَ[٥] اجْلِوَّاذًا)

وأمَّا ما كان على (افْعَوْعَلَ) فمصدره (افْعِيعَالٌ) وذلك نحو (اعشَوْشَبَتْ الأرض اعشِيشابًا)، و (احْلولَى[٦] احلِيلاءً).

وأمَّا ما كان على (افْعَنْلَلَ) فإنَّ مصدره على: (افْعِنْلاَلٍ) نحو (احْرَنْجَم احرِنْجامًا[٧] و: (احرَنْبىَ[٨] احرنباء)، و (اسحنْكَكَ[٩] اسحِنْكَاكًا)

/٦٠٥/وأما ما كان على (تَفَاعَلَ) فإنَّ مصدره على: (تَفَاعُلٍ)- بضمِّ العين-؛ نحو (تقَاتَلَ تقاتُلًا)، و (تَضَارَبَ تَضَارُبًا)

وأمَّا ما كان على (افْعَلَّ) - بسكون الفاء، وفتح العين واللام الأولى، وتشديد الثانية - فإنَّ مصدرهُ (افْعِلاّلٌ) - بالتشديد - نحو (اقشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا)،

---

(١) ذاته

(٢) (بغير ياء) بين السطرين في (ص)

(٣) (بالياء) بين السطرين في (ص).

(٤) أسرعَ، وامتدَّ.

(٥) أسرعَ

(٦) المحرر (٤/٣٢٠).

(٧) ذاته.

(٨) احرنبي (افْعَنْلى) لا: (افعنلل) لكنه يقصد ماكان على (افعنلل) أصلا كاحرنجم أو ملحقا به كالأخيرين، واحْرَنْبَى تهيأ للغضب، واستلقى على ظهره رافعا رجليه نحو السماء، واحرنبي المكانُ اتسع (لسان).

(٩) المحرر (٤/٣٢٠).

و(اطمأنَّ اطْمِئْنَانًا)

وأمَّا (فعَّلَ) - بتشديد العيْن - فإنَّ مصدَرَهُ: (تَفْعِيلٌ)، و(تَفْعِلَةٌ) نحو (كذَّبَ تكذيبًا)، و (كلَّم تكليمًا)، و (عزَّى تعزِيةً)، و(رَزَّأَ[١] ترزِئَةً)، و(وَلَّى تَوْلِيةً)[٢]؛ وفي لغة اليمَنِ (كَذَّبَ كِذَّابًا)[٣]، و(قَتَّلَ قِتَّالًا)، و (كَلَّم كِلاَّمًا)[٤] وقد جاء في القرآن: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[٥] -بتشديد الذال-؛ وقد يُقَالُ (كِذَابًا)[٦] [بالتخفيف][٧] -.

وقد قيل: (كِيذابًا)[٨] - بياء بعد الكاف -.

---

(١) الفعل (رَزَأَ) - مخففا -: أصاب منه خيرا، والرُّزْءُ: المصيبة، أما (رَزَّأَ) المضعف فلم أقف عليه، وإن وُجِدَ: (رجُلٌ مرزَّأٌ) كريم يُصابُ منه كثيرًا، أو: يصيب الناس خيره فكأن الفعل المضعف عليه، قلت: ولا يمتنع أن يكون التضعيف فيه للتعدية، أو للتكثير، أو للدُّعاء عليه بأصل الفعل، أى بأن يصيبه رُزأ، وكلٌّ وارد في (فَعَّلَ) وصالحٌ ما مَعَنَا له وربما كانت (رزَّى ترزية) من (رزى فلانًا: قبل برّهُ - قاموس).

(٢) (التَّفْعِلةُ) لازم للمعتل إلاَّ ضرورة، وأكثرُ في المهموز، وقيل لازم، إلا ما سُمِعَ فيه (التفعيل)، انظر (التصريح ٢/٥٧٥، والصبان ٢/٣٠٦، والتذييل ٦/١٢٢)

(٣) الفراء (٣/٢٢٩ - المعاني) (وهى لغة يمنية فصيحة وكل (فَعَّلْتُ) فمصدره: (فِعَّالٌ) في لغتهم مُشَدَّد.) أهـ، وانظر (البحر ٨/٣٣١، واللسان - كذب -)

قلت: وهو القياس، انظر (الرضي ١/١٦٦)، وقال المبرد: (المقتضب ٢/٩٩: (وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فِعَّالًا) -؛ كما قلتَ: أفعلتُ إفعالًا وزلزلْتُ زِلزالًا، ولكنه غُيِّر لبيان أنَّه ليس بمُلْحَقٍ، ولو جاء به جاءٍ على الأصل كان مُصِيبًا) أهـ، وانظر (الخصائص ٢/٢٩٠، والأشباه ١/١١٠)

(٤) المخصص (١٤/١٨٥).

(٥) النبأ ٢٨، وانظر (الكشاف ٤/٢٠٩، والنشر ٢/٣٩٧)

(٦) وبه قرأ عليُّ بن أبى طالب؛ قيل: هو مصدر (كَذَّبَ) مخفَّفًا (المحتسب ٢/٣٤٨، وش الشافية ١/١٦٣ - أصل) وقيل هو مصدر: (كَذَبَ) المخفف (البحر ٥/٥٤٥، والتذييل ٦/١٢٥ والغرة لابن الخباز ص ٢٠٦، والتبيان ١٢٦٧، والبيان ٢/٣٩١). وقيل هو مصدر: (كَاذَبَ) وُضِعَ موضع مصدر (كَذَّبَ) (الحجة لابن خالويه ٣٦١، والرضي ١/١٦٦، ش الشافية)، قلت: والظاهر الأول.

(٧) من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٨) (الكِيذَاب) مصدر: (كَاذَبَ) لا (كَذَّبَ) (التسهيل ٢٠٦)، وقال سيبويه (٤/٨٠-٨١) (يقولون:

وقد قالوا (كَلَّمْتهُ كَلاَمًا)، فوضعوا (الكَلاَمَ) في موضع (التَّكْليم)[١]

وأمَّا (فاعَلَ) فإنه يجئ على: (مُفَاعَلَةٍ)، و (فِعَالٍ)[٢]؛ قالوا (ضاربتُه مَضارَبَةً، وضِرَابًا) وكذلك: (مارَيْتُه مِراءً) و (قاتلتَهُ قِتالًا)

وأمَّا ما كان على (تَفَعَّلَ) فإنَّ مصدره (تَفَعُّلٌ) و (تِفِعَّالٌ)[٣]؛ قالوا: (تَحَمَّلْتُه تِحِمَّالًا)، و (تَمَلَّقَ تِمِلاَّقًا)[٤]، و (تَكَلَّم تَكَلُّما)، و (تَبَتَّلَ تَبَتُّلًا)، وأما قوله - تعالى - ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[٥] فإنه أوقع (التَّبْتيل) موقع (التَّبَتُّل)[٦]

وأمَّا ما كان على: (فَعْلَلَ)[٧] - بفتح الفاء، وسكون العين من المضاعف -، والمضاعف ماكانت عينه ولامُه من حرفٍ واحدٍ[٨]، فإنَّ مصدره على: (فِعْلاَلٍ) -بكسر الفاء، وبفتحها[٩] -، قالوا (قِلقالٌ)، و (زِلزالٌ)، و(قَلْقَالٌ)

=قاتلت قيتالا، فيوفِّرون الحروف، يجيئون بها على مثال: (إفعال.) أ هـ، يريد أنَّ (الفِيعال) الأصلُ، والقياسُ في مصدر (فَاعَلَ)، وراجعه في (المنصف ٢/١٧٢)، وكأن المصنف بذكره له لايراه مصدرا لـ(كَذَّبَ)، بل ماورد على هيئة مصدره جمعًا للصُّورة، وإن اختلف الفعل في كلٍّ منهما، وأقول أيضا: لا يبعُدُ أن يكون أصله (الكِذَّابَ) فأُشْبِعت الكسرة

(١) انظر (المرتجل ٢٩ - ٣٠)،

(٢) التذييل والتكميل (٦/١٢٥).

(٣) سيبويه (٤/٧٩ - ٨٠): (وأما الذين قالوا (كِذَّابًا) فإنَّهم قالوا تحَمَّلتُه تِحِمَّالًا أرادوا أن يدخلوا االألف، كما أدخلوها في: (أفعلتُ، واستفعلتُ) وأرادوا الكسر في الحرف كما كسروا أول: (إفْعال، واسْتِفْعال) أ هـ.

وانظر (المفصل ٢١٩، وشرحه ٩/١٥٦، وش الكافية ٢/١٩٢)

(٤) ومنه قول حُنين الطائي (ابن يعيش ٩/١٥٦، وليس ١٣٩، والبحر ١/٤٥٦)

ثـلاثـةُ أحْبَـابٍ فَـحُـبٌ عـلاقَـةٍ وَحُبُّ تِمِلاقٍ وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

(٥) المزمل ٨.

(٦) المبرد (١/٢١١): (لأن الفعل الذى ظهر في معنى فعله الذى ينصبه) أهـ، وقال أبو حيان (البحر ٨/٣٦٣): (وحسَّنَ ذلك كونه فاصلةً.) أهـ، وانظر (الكشاف ٤/١٧٧ - والعكبري ١٢٤٧)

(٧) كان أولى به أنْ يَرْدِفه بصنوه المتقدم في (٤/٤٦٦-المحرر).

(٨) كذا، وكأنَّه سها إلى الثلاثيّ، والصوابُ في حده ماكانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه، ولامه الثانية من جنس آخر، وإن قصد اللام الثانية فكلامه ماض.

(٩) ذهب الفراء إلى أنَّ (الزِّلزال) - بالكسر - مصدر، وبالفتح اسم (المعاني ٣/٢٨٣) وإليه ذهب=

و(زَلزَالٌ)[١]؛ هذا في المضاعف خاصَّة[٢]

فَصْـل

وأما ما كان على وزن: (التَّفْعَالِ) من المصادر فإنَّ التاء فيه مفتوحةٌ[٣]، كـ (التَّهْدَار، والتَّلْعَاب[٤] والتَّرْداد، والتَّجْوال، والتَّجْواب، والتَّقْتَال، والتَّسْيَار)، فإن هذا كلَّه جِئَ به لمعنى المُبَالغةِ[٥]؛ لأنَّ (التَّهْدارَ) أبلغُ من قولك: (الْهَدْرُ) و (التَّلْعابُ) أبلغ من (اللَّعبِ) و (التَّرْدادُ) أبلغُ من (الرَّدِّ)، و (التَّجْوالُ) أبلغ من (الجَوَلاَنِ)، و (التَّجْوابُ) أبلغ من(الجَوْبُ)[٦]، و(التَّسيار)، أبلغ

=الزمخشري في الكشاف ٤/٢٧٥)؛ وظاهر كلام سيبويه أن المفتوح والمكسور مصدران (الكتاب ٤/٨٥) وعليه الجماعة، وإجماعهم على ندرة المفتوح فيه، والغالب أنْ يُرادَ به اسمُ الفاعل، راجع (التسهيل ٢٠٦، والبحر ٧/٢١٧، ٨/٥٠٠، والمفصل ٢١٩ (منعه في الكشاف - كما سبق -)، وشرحه ٦/٤٩، والأشموني ١/٥٧٠ - حلبي والأشباه ٤/٤٢).

(١) ذاته

(٢) السوابق، وفي (ش الكافية ١/١٧٨) (إنما جاز ذلك في المضاعف قصدًا للتخفيف؛ لثقل المضَعَّف) أهـ، وانظر (المفتاح ٢١)

(٣) الكتاب (٤/٨٤)؛ قيل وليس منه مكسورُ التاء (جمهرة الأشعار ص ٨٩)، وقيل إلاَّ لفظين وهما: (تِبيان، و تِلقاء)، (المزهر ٢/٩٣، والأشباه ٢/١٣٢) وزاد الحريري (تِنْضَال) (درة الغواص ١٩٣)، وزاد ابن خالويه: (تِيفَاق الهلال) وقتُ إهلاله، و(تِلْفَاق) (ليس ٢٧٩، ٣٠٨)، قلت وحكى ابن منظور (اللسان - مشى -) (فلا يزال في تِمْشَاءٍ، والتِّمشاءُ: المشئ) وراجع أيضًا (ش الشافية ١/١٦٧)، وقيل المكسور أسماءٌ موضوعة موضع المصدر (التذييل ٦/١٣٧)

(٤) البصريُّون على أنَّ هذه مصادر للثلاثي مبنية على(التَّفْعَالِ) للمبالغة، والكوفيُّون على أنَّ (التَّفْعَال) - مصدر (فَعَّل) الرباعي - وأصله (التَّفعيل) الذى يفيد التكثير، قُلِبتْ ياؤه ألفا؛ قال سيبويه (٤/٨٤) (وليس شئٌ من هذا مصدر (فَعَّلْتُ) ولكن لمَّا أردتَ التكثير بَنَيْتَ المصدر على هذا) أهـ، وقال الفراء (المنقوص والممدود ص ١٢): (ومن ذلك أنْ يُصْرَفَ التَّفْعِيلُ إلى التَّفْعَال) أهـ، قال الرضي (١/١٦٧ - ش الشافية) (ويرجِّحُ قول سيبويه بأنهم قالوا التَّلْعَابُ، ولم يجئ التَّلْعِيبُ، ولهم أن يقولوا إنَّ ذلك مما رُفِضَ أصله) أهـ، وقال ابن يعيش (٦/٥٦): (ولا بأس به؛ لأن (التَّفْعيل) مصدر (فَعَّلَ) - وهو بناء كثرة، فلم يأتوا بلفظه؛ لِئَّلا يُتَوَهَّمَ أنه منه، فغيَّرُوا الياء بالألف، وبقَّوْا الياء مفتوحة) أهـ، والنفس إليه أميلُ.

(٥) سيبويه (٤/٨٤) (لما أردتَ التكثيرَ بنيتهَ على هذا) أهـ وانظر السوابق

(٦) الجَوْبُ: القطع؛ قال ابن دريد(الاشتقاق ٣٩٦): (جُبْتُ الشئ. أجوبه جَوْبًا: إذا قطعته، وفي=

من(السَّير)قال الزمخشري[١] بُنِيَتْ هذه المصادر على هذا الوزن لتكثير الفعل، والمبالَغةِ فيه[٢]

فَصْـل

وقد جاء المصدر على (فِعِّيلَى)[٣] - بكسر الفاء، وتشديد العين -؛ تقول العرب (كان بين القوم رِمِّيًا)[٤]، وهى (التَّرامِي) - إذا أرادُوا تكثير ذلك، وكذلك (الحثِّيثَى)- لكثرة الحَثِّ -و(الدِّلِّيلَى) - لكثرة الدِّلالة[٥] -، و(القِتِّيتَى)[٦] كثرةُ النَّميمة[٧] -

فَصْـل

وإذَا كان الفعلُ لم يُفْعَل إلاَّ مرَّةً واحدةً أدخلُوا فيه تاء التأنيث[٨] فقالوا

=التنزيل ﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ أي قطعوه) أ هـ.

(١) تقدمت ترجمته في (٣/٢١ - المحرر)

(٢) الأمثلة بترتيبها للزمخشري في (المفصل ٢٢٢) وبعدها: (مما بُنِيَ لتكثير الفعل، والمبالغة فيه) أ هـ، انظر (ش المفصل ٦/٥٥)

(٣) الكتاب ٤/٤١، ٢٦٤، والمنقوص والممدود للفراء ص ١٦، والكامل ١/٣٤٨ - بيروت، والمخصص ١٤/١٥٥

(٤) ومنه المثل (بَيْنَهُمْ رِمِّيًا وحِجِّيزَى)، (الميداني ١/١٨٥).

(٥) لفظ الرضى (١/١٦٨)، وسيبويه، وابن سيده، وابن منظور: كثرةُ العِلْم بالدِّلالة، والرسوخ فيها (٤/٤١، ١٤/٥٥٥، دلل)

(٦) في الكامل ٢/٢٠ - بيروت (يقال للنَّمَّام القَتَّاتُ، وفي الحديث: لايراحُ القَتَّاتُ رائحةَ الجَنَّة) أ هـ.

(٧) قيل ليس كل ماصِيغَ على: (فِعِّيلَى) دالًّا على الكثرة، فقد يَرِدُ خِلْوًا من هذه الدلالة، فقد قالوا (فلان خِطْبُ فلان وخِطِّيبَاهُ)، وقول عمرَ (لو استطعت الأذان مع الخِلِّيفَى لأذَّنت)، أفاده ابن حمزة في (التنبيهات ص ١٤٥) وانظر (ديوان الأدب ١/٣٤٣، ٣/٥٨ - منه، وليس ٣٤٧)وكلام سيبويه (٤/٤١) على بقاء الدِّلالة على الكثرة، قال عن (الخِلِّيفَى) (كثرة مشاغله بالخلافة، وامتداد أيامه فيها) أ هـ.

(٨) الكتاب ٤/٤٥، ٨٦، والمقتضب ٣/٣٧٢.

(ضربت ضَرْبةً)، و (قمت قَوْمةً)، و (شربتُ شَرْبَةً)[١]، وقالوا[٢] (أتيتُهُ إتْيَانَةً) و (لقيتُه لِقاءةً)[٣]، هذا في الثلاثي أنْ يكونَ على (فَعْلَةَ) - في الأكثر[٤]

وأمَّا إذا كان الفعلُ /٦٠٦/رباعيا [أو أكثرَ][٥] فإنَّكَ تُلحِق بآخر المصدر الهاءَ، وهو على لفظه[٦]، نحو (أعطاهُ إعطاءَةً)، و (انطلق انطلاقةً) و (ابتسمَ ابتسامةً)، و (التَّرويحةُ) و (الترويحتَانِ) من هذَا البابِ.

فَصْــل

وتقول في الاسم[٧] من هذا الباب (فِعْلَةُ)- بكسر الفاء[٨] - قالوا (رجلٌ[٩] حسَنُ الطِّعمَةِ) - بكسر الطاء - و (حسنُ الرِّكْبَةِ، والجِلْسَة، والقِعْدَةِ) بالكسر؛ لأنه اسم للهيئة لا للفعل؛ لأنَّ: (الجَلْسَةَ، والقَعْدَة) - بالفتح - اسمٌ للمصدر[١٠]،

---

(١) قيل هذه التاء الدالة على الوحدة لاتدخل على كل مصدر، بل في المحسوسات ليس غيرُ، أما الباطِنيَّات والفِطْريَّات، كالظَّرف، والحُسن، والجُبن، والعلم، والجهل، فلايقال فيه ذلك، انظر (ليس ٧٧/٢)

(٢) أى مما جاء على المصدر المستعمل، وانظر (المفصل ٢٢٢)

(٣) زيادة التاء على المصدر المستعمل، دون ردَه إلى (فَعْلَةً) شاذ قال سيبويه (٤٥/٤) (جاءُوا به على المصدر المستعمل في الكلام ونحو (إتيانةٌ) قليل، وإلاَّ اطَّرد على (فَعْلَةَ) أهـ، وقال ابن الحاجب (١٧٨/١ ش الشافية - أصل) (ونحو أتيته إتيانة ولقيتُه لِقاءةً شاذ.) أهـ، والقياس (لَقْيةً وأتْيَةً) وانظر (شرح اللامية ص ٤٣، وابن يعيش ٥٧/٦، والتذييل والتكميل ١١٤/٦)

(٤) كأنَّه بهذا القيد يلحظ ماورد منه على غير (فَعْلَةَ) نحو (حِجَّةٌ واحدةٌ) و (رُؤْيَةٌ واحدةٌ) وإنْ ورد الفتح على الأصل، انظر (ليس ص ٣٥)

(٥) زيادة يقتضيها السياق، من المصادر، ومفادة من تمثيله.

(٦) أى إذا لم يكن في مصدره التاء، فإنْ كانتْ أُبقِيتْ، والأكثر حينئذ الوصف بالواحدة رفعًا للبس، نحو (زكيته تزكيةً واحدةً) - (ش الشافية ١٧٩/١، والتذييل ١٤٢/٦)

(٧) أى النوعى.

(٨) الكامل ٣٠٥/٢ - بيروت

(٩) (رَجُلٌ) بين السطرين في (ص).

(١٠) أى الدَّال على المرَّة.

فإذا أرادوا الاسمَ من ذلك الشَّئ - وهو الهيئة - كَسَرُوا الأول[١]، فقالوا (رِكبةُ فلان حسنةٌ)، و (جِلْسَتُهُ طيِّبة)، وكذلك (هو حسَنُ المِشية)، و (مِشْيَةٌ فيها تبختُرٌ)

وكذلك: (قتلته قِتْلةً) - بكسر القاف، لا بفتحها[٢] - و (بئست المِيتَةُ) - بكسر الميم[٣]، و (العِذْرَةُ) هي الاسمُ من الاعتذار[٤]؛ قال النابغة[٥]

هَا إنَّ تاعِـذْرَةٌ إنْ لَـمْ تَـكُـنْ نَـفَـعَـتْ فإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ [١٧٩]

وقد قالوا[٦] في الفعل إذا كان رُبَاعيًا[٧]، معْتَلَّ العين (أجاز إجازةً)[٨]، و (أقام إقامةً)، و: (أطَاقَ إطاقةً)، وقد جاء بغير هاءٍ، قال الله - تعالى - ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٩] و (الإقامُ) ههنا مصدر، (أقَامَ، يُقِيمُ، إقامًا)



(١) مالم يكن المصدر مبنيا على (فِعْلَة) فَيُدَلَّ على الهيئة بقرينة، نحو حَمَيْتُهُ حِمْيةَ المريض، ونَشِدتُهُ نِشدةَ الملهوفِ، (شرح اللامية ٤٤)

(٢) (لا بفتحها) بين السطرين في (ص).

(٣) في (نوادر أبى زيد ٣٢٢ - ٣٢٣ -): (المِيتَةُ - بكسر الميم - الحالُ التى يكون عليها الشئ، كقولك كريم المِيتَةِ. الكسرُ مطرد في الحالات كلها، كما أنَّ الفتح مطرد في المرة، هذا الحقُّ عندى الذى لايجوزُ غيرُه) أ هـ.

(٤) ابن يعيش (٥٧/٦).

(٥) تقدم والحديثَ عنه في (١٢٦/٤- المحرر).

(٦) موضع هذه الفقرة ترتيبا أنْ تقع في مصادر ما كان على (أفْعَلَ) (٤٦٦/٤- المحرر)، بعد قوله (فجعل نباتا، في موضع الإنبات)، ولكنه تبع الزمخشري في نفس الترتيب هنا، فأبعد - كما أبعد جار الله، انظر (المفصل ص ٢٢٣، وشرحه ٥٧/٦)

(٧) خصَّهُ دون غيره، لما سَيُرتَّب عليه من ترك التَّاء، وهو مقصورٌ عليه

(٨) بالتَّاء تعويضا عن المحذوف على المذهبين، وقد مرا في (٤١٠/٤- المحرر).

(٩) الأنبياء ٧٣، والنور: ٣٧، وكلام سيبويه جوازُ تركِ التَّعويض؛ قال ٨٣/٤: (وإن شئتَ لم تعوِّضْ، وتركتَ الحروف على الأصل، وقالوا (أريتُهُ إراءً)، مثل أقمتُه إقامًا؛ لأنَّ من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوِّضوا) أهـ والمبردُ على لزوم التاء، والفراء يجيز تركها في الإضافة كالآية، لمَّا كان الخافض والمخفوضُ بمنزلة الحرف الواحدِ (المقتضب ٢٤٣/١، ومعانى الفراء ٢٥٤/٢) ونَسَبَ الرَّضي إلى الفرَّاء اقتياسه، (ش الكافية ٢٧٣/١) وليس به، واستقام له رأى الفراء من قصر=

البابَ السَّادسَ عشرَ

فيما جاء من المصادر والمكان والزمان

على: (مَفْعَل) - بفتح العين

اعلمْ أنَّ ماكان من الأفعال على (فَعَلَ يَفْعَلُ) - بفتح العين في الماضي، وكسرها في المستقبل - فالمصدر منه على (مَفْعَل) - بفتح العين -، والمكان على (مَفْعِل) - بكسر العين - وكذلك الزَّمانُ[1]؛ قالوا (ضرب يضربُ مَضْرَبًا) - بفتح الراء - إذا أرادُوا المصدَرَ، كأنَّهُم قالوا: (ضَرب يضرِبُ ضَرْبًا)، ف (المَضْرَبُ) في موضع (الضَّرْبِ)، فإذا أرادوا المكان قالوا (هذا مضرِبُ القومِ) - بكسر الراء - أى: موضعُ ضَرْبِهِمْ، وأمَّا إذا قالوا (المِضْرَبُ)[2]، وأرادُوا الخيمة نفسها، فهى (المِضْرَبُ) - بكسر الميم -؛ لأنَّه يُنْقَلُ، ويُحَوَّلُ؛ وكلُّ آلة تُنْقَلُ، وتُحَوَّلُ فإنَّها بكسر الميم، وسنذكر لها فصلًا في آخرِ الباب

وأمَّا إذا أردتَ موضع الضَّرْبِ، قلت (المَضْرِبُ) - بفتح الميم، وكسر الراء - وإذا أردتَ المصدر قلت (المَضْرَبُ) - بفتح الميم والراء - إذا أردتَ (الضَّرْبَ) نفسه؛ وتقول (أتَتْ الناقة على مَضْرِبِهَا) - بفتح الميم، وكسر الراء - أى على

=الحذف على الإضافة في(ش الشافية ١/١٦٥)؛ وقيل الحذف في الآية للازدواج بينه وبين (إيتاء)، وعليه قوم منهم أبو حيان؛ قال (وحسَّن ذلك هنا أنَّه قابل: (وإيتاء) وهو بغير تاء، فتقع الموازنة بين قوله (وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة) أهـ، (البحر ٦/٣٢٩، ٤٥٩، والارتشاف ق ٥٧ / أ)، وتوقَّف ابن هشام عند الآية، لأن ماسيقَ عوضًا لايجوز حذْفه، (المغني ٢/١٥٩ - حلبى) ثم انظر (أمالي الشجري ٢/٨، ٢٩٣، وديوان الأدب ٣/٤٢٧، والمصباح ٦٩٣)

والذى نرتضيه سوغه في غير إضافة؛ لما حكاه سيبويه من (أرَى إراءً)، و(أقام إقامًا) كما حكى الأخفش (أجابَ إجابًا)، (الأشموني ١/٥٦٩) - حلبى)، وحكى المرادي (٦/٦٤) (استقام استقامًا) وهما من واد واحد، ولنا أن نقول بقصره على ما حُفِظَ منه

(١) الكتاب ٤/٨٧ -، وديوان الأدب ٢/٢٧٨، والبيان ٢/٢٧٨ - والتسهيل ٢٠٨.

(٢) فسطاط المَلِك (اللسان - ضرب).

زمان ضِرَابِها[١] ، وكذلك تقول : (بَسَمَ يَبْسِمُ مَبْسَمًا) - بفتح الميم والسين - إذا أردتَ (البَسْمَ) - ، وهو المصدر ، فإن أردتَ موضع البَسْمَ - وهو الفم نفسه - قلتَ (مَبْسِمًا)[٢] - بفتح الميم ، وكسر السين- ، وكذلك تقول (غَرَس يغرِسُ مَغْرَسًا)-بفتح الميم والراء- إذا أردتَ المصدر ؛ كأنَّك /٦٠٧/قلتَ[٣] (غَرَس يغرِس غَرْسًا) ، فـ (المَغْرَسُ ، والغَرْسُ)واحدٌ ، وإن أردتَ المكان قلتَ (المَغْرِسُ)-بفتح الميم ، وكسر الرَّاء-[٤]

* وأمَّا ما كان على (فَعَلَ يَفْعَلُ) - بفتح العين في الماضي والمستقبل ، نحو (ذَهَبَ يَذْهَبُ) و : (صنَعَ يصْنَعُ)، أو على (فَعَلَ يَفْعُلُ) - بفتح العين في الماضي ، وضَمِّها في المستقبل - ؛ نحو (دَخَلَ يَدْخُلُ) و (خَرَجَ يَخْرُجُ) و (قَعَدَ يَقْعُدُ) أو على (فَعِلَ يَفْعَلُ) - بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المستقبل - ؛ نحو (عَلِمَ يَعْلَمُ) و (جَهِلَ يَجْهَلُ) فإنَّ المكان ، والمصدرَ في ذلك كلِّه مفتوحُ العين[٥] ؛ نحو (ذهب يذهب مَذْهَبًا) ، و (هذا مَذْهَبُ القوم) و (صنعَ مَصْنَعًا) و(هذا مَصْنَعُ القومِ) و (دخلَ مدخلًا) و (هذا مدخَلُ السَّارِقِ) و (خرج مخْرَجًا) و(هذا مخرجُ السَّارِقِ) و (علِم مَعْلَمًا) و (هذا مَعْلَمُ القومِ) و (جهِلَ مَجْهَلًا) ، و (هذا موضِعٌ مَجْهَلٌ)[٦] ؛ كلُّ ذلك مفتوحُ العين في المصدر ، والمكان ، بخلاف المثال الأول الذى هو (فَعَلَ يَفْعِلُ) كـ(ضرَبَ يضْرِبُ) و (بسَمَ يبسِمُ) فإن المصدرَ

---

(١) السابق ، وسيبويه ٨٨/٤ -محقق : (إنمَّا تريد الحين الذى فيه . الضِّرَابُ .)أ هـ . وانظر (٢٣٤/١ منه ، وأمالي السهيلي ص ٧٥)

(٢) لعل (مَبْسِمٌ) - بالرفع - أنسب ، ولكنه نظر لوضعه في التمثيل السابق .

(٣) ص ، د : (كأنه قال) وأثبتُّ المناسبَ لكلامه

(٤) قيل شذ منه في المصدر ثلاثة ألفاظ جاءت مكسورة العين : المرجِعُ ، والمحضِرُ ، والمعجِزُ ، (المقرب ١٣٦/٢) .

(٥) سيبويه ٨٩/٤ - ٩٠ : (لم يبنوه على مثال (يَفْعُلُ) ؛ لأنَّه ليس في الكلام ، (مَفْعُلٌ) ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيرُه إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما) أ هـ ، وانظر (شرح اللامية ص ٥١)

(٦) (مجْهلٌ) بدلٌ من (مَوْضِعٌ) وليس صفة ، ولعل (وهذا مَجْهَلٌ للموضع) أنسب .

فيه مفتوحُ العين ، والمكانَ والزَّمانَ مكسورا العينِ . وأما هذا فمفتوحٌ كلُّه في المصدرِ ، والمكانِ ، إلاَّ أحدَ عشرَ[١] اسمًا جاءتْ نوادرَ ؛ [حيثُ][٢] جاء (مَفْعَلُ) منها مكسورَ العيْنِ في المكانِ[٣] ؛ وهى (المَشْرِقُ ، والمَغْرِبُ ، والمَسْجِدُ ، والمَنْبِتُ ، والمَجْزِرُ ، والمَفْرِقُ ، والمَسْكِنُ ، والمَطْلِعُ ، والمَنْسِكُ[٤] والمَرْفِقُ ، والمَسْقِطُ) وهذا إذا أردتَ [به][٥] المكان كسرت - كما ترى - ، فإنَّ أردتَ المصدر فتحتَ العيْنَ[٦]

وقد قرئ : ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[٧] - بفتح اللام -[٨] أراد المصدرَ ، أى (حتَّى طُلوع الفجرِ) ، وقرئ بكسر اللام[٩] ، أى : (حتَّى وقتِ طلوعِ الفَجْرِ)[١٠]

---

(١) راجع فيها : (إصلاح المنطق ص ١٢١ ، ٢٢٠) ؛ قال : (والفتح في هذا كلِّه جائزٌ ، وإنْ لم نسمعه) أ هـ - ومعانى الفراء ٢/١٤٨ ، وابن يعيش ٦/١٠٧ ، والأشباه ٢/١١٥ ، والتسهيل ٢٠٨ ، والبيان ٢/ ٢٧٨)

(٢) زدتها على النص

(٣) قيد ابن سيده ، وابن عصفور الأحد عشر بكونها من مضموم العين في المضارع (المخصص ١٤/ ١٩٥ ، والمقرب ٢/١٣٦) ؛ قلت وجاء منه أيضا المثبِر والمحشِر والمكبِر (ديوان الأدب ١/ ٢٩١) ؛ والظاهر عدم الحصر ، وانظر (التذييل ٦/١٥١)

(٤) الموضع الذى يُتَقَرَّبُ إلى الله فيه ، وأصله في كلام العرب : الموضع الذى يعتاده الرجل ويألفه (الطبري ٣/٨٩) .

(٥) زدتها على النص .

(٦) في الأشباه (٢/١١٥) (قال ابن بابشاذ فهذه كلها تُكْسَرُ إذا أردت بها المكان ، فإن أردتَ بها المصدر فتحتَ لا غيرُ) أ هـ ، وانظر (المصباح ٧٠١)

(٧) القدر : ٥ .

(٨) في قراءة الكسائي ، وأبى عمرو ، وجماعة (الحجة ٣٧٤، والنشر ٢/٤٠٣ ، والإتحاف ٤٤٢)

(٩) وهى قراءة الجمهور ، (السوابق)

(١٠) كلام سيبويه والفراء أنَّ الفتح ، والكسر كِلَيْهِما للمصدر ، وأنَّ الكسر لتميم ، والفتح لأهل الحجاز (الكتاب ٤/٩٠ ، ومعاني الفراء ٣/ ٢٨٠) وقيل هما مصدران في لغة بني تميم وقيل المصدر بالفتح ، وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز (البحر ٨/٤٩٧) وانظر (الكشاف ٤/٢٧٣ ، والمقرب ٢/١٣٦ ، والبيان ٢/ ٥٢٤) ؛ هذا وتقدير المصنف له بالوقت أولى من تقديرهم له جميعا بالموضع ؛ إذ لا معنى له هنا .

* وأمَّا إذا كان أولُ الفعلِ واوًا[١] فمصدره، ومكانه يأتي على: (مَفْعِل)[٢] بكسر العين؛ نحو (وَعَدَ مَوعِدًا)، و (الموعِدُ بيننا قريةُ فلانٍ) وكذلك (وَضَعَ موضِعًا)[٣]، و: (الموضِع الفلانيُّ)، وكذلك (وَرَدَ مَوْرِدًا) و (مَوْرِدُ الإبل) - إذا أردتَ موضع ورودها -

وإذًا كانتْ عينُ الفعل واوا، أو ياءً، فالمصدرُ منه مفتوحٌ، والمكان، والزَّمانُ مكسورانِ[٤]؛ مثل: (قال مقالًا) و: (كال مكالًا) و: (المَقِيلُ) - لموضع القيلولة - و (خافَ مخافًا): (موضعٌ مَخِيفٌ)[٥]، ويقال (مَخَافٌ)[٦] - أيضًا -[٧] وكذلك (المَسَارُ) للمصدر، و (المَسِيرُ) - للموضع، أو للزمان - و (المَغَابُ)، و (المَغِيبُ)[٨]

فإنْ كان الفعلُ معتلَّ اللَّام كان مفتوحًا[٩]؛ كـ (المأْتَى، والمَرْمَى، والمأْوَى

---

(١) تُحْذَفُ في مضارعه؛ كما في تمثيله، فإنْ لم تحذف نحو: (يَوْجَلُ) فالكسر مع المكان، والفتح مع المصدر، انظر (اللسان - وعد -).

(٢) ديوان الأدب ٣/٢٢٦، والمقرب ٢/١٣٧، والكتاب ٤/٩٢

(٣) حكى الكوفيون: (مَوْضَعٌ) - بفتح الضاد - وأحرفا أُخَرَ، وهو شاذٌ (المنصف ١/١٤٢) قال الفراء (المعاني ١/١٥٠): (وسمعت أنا (مَوْضَع) أهـ، وانظر (إصلاح المنطق ص ١٢٢، و ش الشافية ١/١٨٥)

(٤) عمَّمَ الحكم في اليائي والواوي، فاضطرب كلامه، والقول فيهما أن ما كان يائيا على: (يَفْعِلُ) فعلى ما بيَّنَ، وما كان منه على: (يَفْعَلُ) نحو يَهَابُ، أو واويا على (يَفْعَلُ) أو يَفْعُلُ كيخاف، ويقولُ، فالمفعل منه مفتوحٌ. إلا ما يأتي - انظر (معاني الفراء ٢/١٤٩ - ١٥٠، وشرح المفصل ٦/١٠٨، والتذييل والتكميل ٦/١٤٨ - ١٤٩).

(٥) في اللسان - خوف -: (المَخَافُ، والمخِيف موضع الخوف، الأخيرة عن الزجاجي)أهـ

(٦) ص، د: (مخوف) - سهو

(٧) أي للموضع.

(٨) نقلُوا في اليائي مكسور العين في المضارع، فتحَ (المَفْعل) منه وكسرَهُ، قال ابن السكيت (إصلاح المنطق ص ٢٢٠) (ولو فتحتهما جميعا، أو كسرتهُمَا في المصدر والاسم لجاز؛ تقول العرب المَعَاشُ، والمَعِيشُ، والمَعَابُ، والمَعِيبُ، والمَسَار، والمَسِيرُ) أهـ، وانظر (معاني الزجاج ١/ ٢٨٩، والفراء ٢/١٤٩، واللسان - عيب - والطبري ٤/٣٧٢)

(٩) مفتاح العلوم (ص ٢٢)، والتذييل (٦/١٥٠).

والمَثْوى) ؛ كله بالفتح في المصدر ، والمكان جميعًا[١]

فَصْـل

وقد جاء شئ من ذلك على (مَفْعُلَة)[٢] - بفتح الميم ، وضَمِّ العين - ؛ كـ: (المَقْبُرَة)[٣] /٦٠٨/و (المَشْرُبَة)[٤] ؛ لأنهم ذهبوا بها مذهب الأسماء[٥] ، فجاءتْ مضمُومةً - كما تري -

فَصْـل

وإذا كان الفعلُ زائدًا على الثَّلاثَةِ ، فإنَّ لفظَ المصدر فيه ، ولفظَ المكان على وزن اسم المفعول[٦] - بضمِّ الميم ، وفتح العين - وذلك كأنْ[٧] يكون على (مُفْعَل) تقول (أدْخَل مُدْخَلًا) ، و (أخرجَ مُخْرَجًا) ، و [قال - تعالى -][٨] ﴿رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا﴾[٩]

---

(١) حكى الفراء (٢/١٤٩) (المأْقِي من العين ، فإنَّ العرب كسرت هذا الحرف ، وبعض العرب يُسمى مأْوَى الإبل (مأوِي) فهذان نادران .) أهـ ، وردَّهُ ابن السراج فيما نقل الفيومي (المصباح ٧٠١) بأن المأوِي للإبل والمأْوَى لغير الإبل ، وبأن (مَأْقِي) فَعْلِي لا مَفْعِل ؛ فالياء للإلحاق بمَفْعِل على التشبيه وانظر (ليس ص ١٠٨ ، وحاشيته ، واللسان ، وأدب الكاتب ٦٧٩)

(٢) الفراء ٢/ ١٥١ (ما كان مصدرا مؤنَّثًا فإنَّ العرب ترفع عينَه ، مثل : المَقْدُرَة وأشباهه ، ولايفعلونُ ذلك في مذكَّرٍ ليستْ فيه الهاء) أ هـ ، والأشباه ٢/ ١١٥

(٣) وجاء فيه ، وفيما بعده الفتح (أدب الكاتب ٥٨٣)

(٤) الغُرفة ؛ لأنهم كانوا يشربون في الغرف (الأساس - شرب -) وفي الحديث (**أقامَ في مَشْرُبَةٍ تِسْعًا وعِشرِينَ لَيْلَةً .**) - (ص البخاري ٨/١٧٣ -) .

(٥) سيبويه (٤/٩١) (أرادوا اسم المكان ، ولو أرادوا موضع الفعل لقالوا مَقْبَرَةٌ ، ومثل ذلك (المَشْرُبَةُ) . وإنما هو اسم لها كالغُرفة) أهـ ، وراجع (ديوان الأدب ٢/٢٨٧ والمفصل ٢٣٨ ، وش الشافية ١/١٨٣ - ١٨٤) .

(٦) الكتاب ٤/٩٥ ، والمقتضب ١/ ٢٤٦ ، والكامل ١/١١٧ بيروت ، والروض الأنف ٣/ ٣٠٠

(٧) ص ، د (أنْ) تصحيف ، والمثبت المناسب ؛ فليس كل الباب على : (مُفْعَل) - كما لايخفى .

(٨) زيادة على النص

(٩) المؤمنون : ٢٩ .

فَصْـل

وإذَا كثُر الشَّئُ بالمكان، وأردوا المبالغة فيه، بَنَوْهُ على (مَفْعَلَةٍ)(١) بفتح الميم، والعين(٢) فقالوا: (أرضٌ مَسْبَعَةٌ، ومَأسَدَةٌ)(٣) - إذا كانت كثيرةَ السباع، [والأسُودِ](٤) -، و(مَذْأبةٌ) - لكثيرة الذِّئاب -، و(مَحْياةٌ)(٥)، و (مَفْعاةٌ)(٦) - لكثيرة الحيات، والأفاعي -، و(مَقْثَأةٌ)، و(مَبْطَخَةٌ)(٧) - لكثيرة القِثَّاء، والبطِّيخ -.

فَصْـل

في اسم الآلة التى على: (مِفْعَل) [بكسر الميم](٨)-

وهو اسم ما يُعالَجُ به(٩)، ويُنْقَل، ويُحَوَّلُ؛ فإنَّ ذلك كلَّه يجئ على (مِفْعَلٍ)(١٠)، ومِفْعَلَةٍ، ومِفْعَالٍ) - بكسر الميم -؛ كـ (المِقْبَض) - لمقبض

---

(١) في المحتسب ٢/١٣٦ (وفي كلِّه معنى الكثرة من موضعين، أحدهما المصدرية التى فيه، والمصدر إلى الشَّياع والعُموم والسّعة، والآخر التاء، وهى لمثل ذلك؛ كرجل راوية، وعلاَّمة). اهـ، وانظر (ابن يعيش ٦/١١٠)

(٢) يشترط كونُ الاسم ثلاثيَّ الأصُول، أو مزيدًا فيه، (شرح اللامية ٥٨)

(٣) و (مأسدة) بين السطرين في (ص)

(٤) من (د) وحاشية (ص).

(٥) حكى ابن جنى أيضا (مَحْواةٌ)، (المحتسب ٢/١٣٦) وانظر (التذييل ٦/١٥٧)

(٦) اللسان - فعا -

(٧) يقال أيضا (مَبْطُخَةٌ) - بالضَّمِّ - (إصلاح المنطق ص ١١٩)، ثم انظر (المفصل ٢٣٩، وديوان الأدب ١/٢٨٢ - ٢٨٦)

(٨) (بكسر الميم) من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٩) سيبويه ٤/٩٤: (كُلُّ شئ يُعالَجُ به فهو مكسورُ الأول، كانت فيه هاء التأنيث، أو لم تكن) أ هـ، وانظر (ابن يعيش ٦/١١١)

(١٠) ابن يعيش (ذاته): (قيل إنَّ (مِفْعَلًا) مقصور عن (مِفْعالٍ) -وإن كان (مِفْعَلٌ) أَكْثَرَ استعمالًا - ويؤيد ذلك أن كل ماجاز فيه (مِفْعَلٌ) جاز فيه مِفْعَالٌ نحو مِقْرض ومِقْراض، ومِفْتح ومِفْتَاح، وليس كل ماجاز فيه (مِفْعَالٌ) جاز فيه (مِفْعَلٌ)، ولذلك صحت العين في مِخْيَط، ومِجْوَل، ولم تقلب) أ هـ وقال السكاكي ((المفتاح ص ٢٣)(وعندى أن (مِفْعَالًا) هو الأصل، وما سواه منقوصٌ منه بعوض، وبغير عوض) أ هـ.

السيف-، و: (المِحْلبِ) للقَعْب الذى يُحْلَب فيه -، و (المِصْفاة)، و(المِقْراض)، و(المِفْتاح)، و(المِقَصّ)، و(المِقَطّ)، و(المِرْوَحَةِ)، و(المِشْربةِ)، و(المِحلّ)(١) و(المِحْمَلِ)(٢)؛ كله مكسور الأول؛ لأنه آلةٌ.

وعلى ذلك تقولُ للقدرِ الذى يُطْبَخُ فيه (المِطْبَخُ)؛ لأنه يُنْقَل، ويُحَوَّلُ، وكذلك خَيْمَة (المِطْبَخ) مكسورةُ الأوَّل؛ لأنها تُنْقَلُ، وتُحَوَّلُ؛ وتقولِ لموضع الطبخ (المَطْبَخُ) - بالفتح(٣) -؛ وهذا أصلٌ مستمِرٌّ في جميع الآلات أنَّها مكسورةُ الأوَّلِ، وكذلك يقولون (المِضْرَبُ) و(المِضْرَابُ) - للذى يُضْرَبُ به العُودُ(٤) -، وكذلك: (المِقْنَعَةُ)(٥)، و(المِطْحَنَةُ)، و(المِسْطَرَةُ)، و(المِبْضَعُ)(٦)، و (المِفْصَدُ)(٧)، و(المِغْزَلُ)، وكذلك (المِنْجَلُ) الذى للبيطار(٨)

---

(١) لعله آلة صنع (الحُلَلِ) أو قطع (الحِلَلِ): أشجارٌ صغيرة ذات شوك - ولعله مصحف عن (المِجَلّ) - وإنْ لم أقف عليه بهذه الصِّيغة - فلا يبعد أنْ يكون آلة لقطع (الجِل) قصبُ الزرع وسوقُه، إذا حُصِدَ عنه السنبل، أولصنع(الجُلَّةِ) وعاء يُتَّخَذُ من الخوصِ يُكْتَنَز فيه التمر، أو (الجِلاَل) للدوابِّ، أو (الجُلول): أشرعة السُّفن؛ وكلٌّ وارد. انظر (اللسان -حلل، وجلل-)

(٢) عِلاقَةُ السيف، والذى يُرْكَبُ عليه، وما يُحْمَلُ فيه العنب إلى الجرين

(٣) انظر (اللسان - طبخ) وفي المزهر ٣٢٩/١ - عن ابن فارس -: (للعرب في ذلك ماليس لغيرهم، فهم يفرِّقون بين الحركات، وغيرها من المعاني، يقولون (مِفْتَحٌ) للآلة التى يفتح بها، و(مَفْتَحٌ) - لموضع الفتح -، و(مِقصٌّ) - لآلة القص - و(مَقَصٌّ) - لمكان القص - و(مِحْلَبٌ) - للقدح يحلب فيه، و(مَحْلَبٌ) - للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن) أهـ، وانظر (الاقتضاب ٩١)

(٤) في اللسان- ضرب-: (المِضْرَبُ، والمِضْرابُ جميعا ما ضُرِبَ به) أهـ، وفي (المنجد- ضرب-): (ما يضرب به؛ مثل ريشة العَوَّادِ التى يُضْرَبُ بها المثل، وحديدة الجرس التى تقرعه، ونحوهما). اهـ

(٥) ما تغطيّ به المرأة رأسها، أو ما تتقنَّعُ به من ثوب تُغَطَى رأسها ومحاسنها

(٦) آلة يُشَقُّ بها الجلد، وما شاكله

(٧) المبضع يُفْصَدُ به، والعامة تسميه (الرِّيشة) - (منجد)

(٨) لعل في تخصيصه مشاهدةٌ محليَّة، وإلا فله معانٍ؛ منها ما يُحْصَدُ به، ولِمَا ذكره أصل لغوى؛ إذْ من معانى النَّجْل الشَّقُّ، ويقال سِنَانٌ مِنْجَلٌ واسعُ الجرح، وبين هذا المعنى، وآلة البيطار نسبةٌ، انظر: (اللسان - نجل -).

و(المِشْعَلُ)[١] الذى يُوقَدُ فيه النَّارُ ، و (مِشْعَلُ) الوضوء[٢] من ذلك ، وكذلك (المَنَارةُ)[٣] التى للمسجد - بفتح الميم - و(المِنارَةُ) التى للمصباح[٤] - بالكسر - فقد بانَ لك أنَّ كلَّ ماكان يُنْقَلُ ويُحَوَّلُ - مِمَّا أوَّلهُ ميم - فإنَّهُ مكسورُ الأوَّل كـ(مِنارة المصباح) ، وما لا يُنْقَلُ ويُحَوَّلُ ، وأوَّله ميم ، فإنَّهُ[٥] مفتوح الأوَّل كـ (مَنَاراتِ المساجِدِ) - التى هى الصَّوامِعُ -[٦]

فَصْـل

وقد جاء شيءٌ من ذلك مضمومَ الميم ، والعينِ[٧] ؛ نحو (المُسْعُطُ) و (المُنْخُلُ) ، و (المُدُقُّ) ، و (المُدْهُنُ) ، و (المُكْحُلَةُ) ، و(المُحْرُضَةُ)[٨] [وهو مسموعٌ لا يُقَاسُ عليه][٩] ؛ فافهمْ ذلك - إنْ شاء اللَّه - .

---

(١) بالفتح القنديل ، والمَشْعَلةُ أيضًا ، (الأساس ، واللسان)

(٢) في اللسان - شعل - (المِشْعَلُ - بكسر الميم - شئ يتخذه أهل البادية من أَدَمٍ يُخْرزُ بعضه إلى بعض كالنِّطع ، ثم يُشَدّ إلى أربع قوائم من خَشب ، فيصير كالحوض يُنْبَذُ فيه) أهـ ، وهو (المِصْفاة) أيضا (منجد) ؛ فاستعماله في الوضوء استعمالٌ محلى يطبِّقُ به مشاهدةً .

(٣) ابن جنى(الخصائص ٣/١٠١) (فتحةُ الميم تدل على أنه مستقِرٌّ في موضعه ، كالمَنَارة والمَثَابة .) أهـ وانظر (معانى الفراء ٢/١٥١ ، وإصلاح المنطق ٢/٨)

(٤) لعلَّ الصوابَ : (التى هى المصباح) ؛ ففي شرح القصائد السبع (ص ٦٧) (قال يعقوب المِنَارةُ هى المِسْرجةُ ، وهى مِفْعَلَة من النور .) أهـ .

(٥) ص ، د (فإنها) - تصحيف -

(٦) انظر اللسان (صمع ، نور)

(٧) راجع فيها (المفصل ٢٤٠ ، و ش الشافية ١/١٨٦ - أصل ، والتسهيل ٢٠٩ ، والتذييل /١٥٩ ، واللسان - دقق - ودرة الغواص ٢١٣ ، والمزهر ٢/١٠٥)

(٨) وعاء الحُرُض ، وهو الأُشْنان ، وجميع المصادر فيها على الكسر ، والذى ذكرها مضمومةً الزمخشريُّ وتبعه ابنُ مالك ، وابنُ الحاجب ، والمصنِّف ؛ قال ابن يعيش (ولا أعرفُ الضَّمَّ فيها) أهـ ، (ش المفصل ٦/١١٢) ، وانظر (الرضي ١/١٨٧ ، واللسان حرض) ، وجميع الكتاب يذكر سادس الأسماء (المُنْصُلُ)

(٩) مابين الحاصرتين من (د) ، وحاشية (ص) ؛ قال الفارابي ديوان الأدب ١/٨٢) (هو معدودٌ مسموعٌ) أهـ ، وانظر (١/٢٩٣) ، وفي (المخصص ١٤/١٩٩) : (لمْ يذهبُوا بها مذهبَ الفعل ، ولكنَّها جُعِلَتْ أسماء لهذه الأوعية .) أهـ .

البابُ السَّابعَ عشَرَ

في الإمالةِ

اعلمْ أنَّ الإمالة تجرى في كلام العرب على شُروطٍ ، نحن نذكرها - إن شاء الله - ، وليستْ في كلام كلِّ العرب ، بل بعضهم يُمِيل ، وبعضُهم لا يُمِيل[1]

والإمالةُ هى أنْ تأتى إلى الألف فتُمِيلَها نحو الياء ؛ أى تجعلها بين الياء والألِف ، وأنْ تأتى إلى الفتحة فتُمِيلَها /٦٠٩/نحو الكسرة[2] ؛ أىْ تجعلها بين الكسرة الخالصة ، والفتحة الخالصة ؛ كما تقول (للكافرين[3] النارُ) ، بحيث إنَّكَ لاتنطق بها ياءً خالصة ، ولا ألفًا خالصةً ، بل متوسِّطةً بين الألف والياءِ

فإنْ قيلَ ولم جاءُوا بالإمالة في الكلام؟ وما قَصْدُهم بها؟

قيل قَصَدُوا بها التخفيفَ ، بتجانس[4] الصَّوت ، واعتداله[5] ، وذلك أنَّ الألف مستعليةُ الصَّوْتِ ، مخرجُها من أعلى الفَمِ[6] ، فإذَا كانتْ معها كسرة ، أو ياءٌ ، -ومخرجُ الكسرة ، والياء من أسفل الفمِ- [اختلفَ الصَّوتُ بعضَ الاختلاف][7] ، فأرادوا اعتدالَ ذلك ، وتجانُسَهُ ، بأنْ صيَّرُوا الألفَ قريبةً من الياء ،

---

(١) الإمالة لغة بنى تميم ، ومن جاورهم من قيس ، وأسد ، وهى لغة لبعض أهل الحجاز ، أمَّا عامَّتُهم فلا يُمِيلون ، راجع (الكتاب ١١٨/٤ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ومعاني الزجاج ٩٣/١ ، والغرة ٢٠٢ ، والارتشاف ق ٧٠ / ب ، والنشر ٣٠/٢) .

(٢) سر الصناعة ٥٨/١ ، والمرادي ١٨٦/٥

(٣) ص ، د : (الكافرين) - تصحيف .

(٤) ص ، د : (التجانس) - باللام - ، والمثبت المناسب .

(٥) في الخصائص ١٣٩/٢ (إنما وقعت في الكلام ؛ لتقريب الصَّوت من الصَّوت) أ هـ ؛ وقال ابن الخباز (٢٠١ - الغرة) : (المقصودُ بها تَجَانُسُ الصَّوت .) أ هـ ، وانظر (الكتاب ١١٧/٤ ، والنشر ٣٠/٢)

(٦) القصد إلى مسار الألف في تصعُّدها ، لا مخرجِهَا ؛ فقد مرَّ في (٤٥٠/٤ - المحرر) أنَّ مخرجها من أقصى الحلق ؛ قال الصبان ٢٢٠/٤ : (إنَّك إذا قلتَ (عَابِدٌ) كان لفظك بالألف تصعُّدًا واستعلاءً ، وبالكسرة انحدارًا وتسفُّلًا) أهـ . وانظر بعده

(٧) ما بين الحاصرتين تتمة لتقويم النص ، أوردتها من الصبان (٢٠٠/٤) ولعلَّ نحوها سقط من الناسخ

وصيَّرُوا الفتحة قريبةً من الكسرة ؛ لاعتدال الصَّوْت وتَجَانُسِهِ ؛ لأنَّ الخُروج من عُلُوٍّ إلى سُفْلٍ صعبٌ ، فإذا كان وسطًا سَهُلَ[١] ذلك ؛ هذا قصدُهم بالإمالة

فَصْـل

وللإمالة في كلام العرب خمسةُ أسبابٍ ؛ وهى[٢] أنْ يَقَعَ [بقُرب][٣] الألف كسرةٌ ، أو ياءٌ ، أو تكونَ الألفُ منقلبةً عن مكسورٍ ، أو عن ياء ، أو صائرةً ياءً في بعض الأحوالِ[٤]

لا تقع الإمالةُ في كلامِ العرب إلاَّ بأحدِ هذه الأسبابِ[٥] وليستْ الألفُ تُمَالُ في كل موضعٍ ، بل لا تمال إلاَّ إذا كان معها أحَدُ هذه الشُّروط الخمسة[٦]

* فوقوعها بعد[٧] الكسرة في قولهم (عِمَادٌ) ، و (شِمْلالٌ)[٨] ، و (عالِمٌ) ؛ ألا ترى أنَّ الألف في (عِمَاد) وقعت قبلها كسرة ، وهى التى على العين ، وكذلك (شِمْلاَلٌ) ، وقعت قبلها كسرةٌ - وهى التى على الشين - ولايشترطُ في الكسرة أنْ تكون تلى[٩] الألفَ ، بل قد يكون بينهُمَا حرف - كما هى في (عِماد) - ، وحرفان[١٠] -كما في (شِمْلال)- وقد تكون الكسرة تليها -كما

---

(١) النشر ٢/٣٥

(٢) ص ، د (وهو) سهو .

(٣) من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٤) نفسها ، (المفصل ٣٣٥ ، وشرحه ٩/٥٥) ؛ وتردُ أيضًا لأجل الإمالة ، وللفرق بين الاسم والحرف ، ولكثرة الاستعمال ، وهو ما أورده المصنف آخر الباب ، راجع (الأشموني ٢/٥٢٦، ٥٣٧ - حلبى ، والمرادي ٥/١٨٦ ، والهمع ٢/٢٠٠ ، والنشر ٢/٣٢، ومفتاح العلوم ص ٢٣)

(٥) لعله يقصد بالحصر الاطراد ، وإلاَّ فثمَّتَ أسبابٌ أُخَرُ ، وهو عليها كما أشرت قريبًا هنا

(٦) جميعها عِلَلٌ مُجوِّزة لا مُوجبة ؛ قال ابن جنى (الخصائص ١/١٦٤) : (إنما هو في الحقيقة سببٌ يُجَوِّزُ ، ولا يُوجِب . ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمرٌ يوجِبُ الإمالة لابدَّ منها) أ هـ .

(٧) (قُرْبَ) أشملُ للقَبْل ، والبَعْدِ ، كما في تمثيله ، وعلى ما عبَّر به قريبًا

(٨) السريعُ من الإبل ، وضِدُّ اليمين كالشِّمال .

(٩) يقصد (تجاورُ) ، ليعم القَبْل والبَعْد ، كما وضح ، وإنْ كانت الكسرة لاتجاور الألف قبلها .

(١٠) الأول ساكن ؛ لأن الساكن ليس بحاجزٍ قويٍّ (الكتاب ٤/١٢٧) وما يأتى له .

في(عالِم) ؛ فالكسرة[١] مُعتَبَرَةٌ مع الألف كانتْ قبلها[٢] ، أو بعدها

* وتقول - فيما أُميلَ لأجْل الياء - (سيَالٌ)[٣] ، و (شَيْبَانٌ) ؛ ألا ترى أنَّ الألف في (سَيَالٍ) وفي (شَيْبَانَ) لم تُمَلْ إلاَّ لأجل الياء التى قبلها[٤] ؟

* وتقول - في الألِفِ المنقلبةِ عن الياء - (هَابَ) و (طَابَ)و (نَابٌ) و (رَمَى) و (شَرَى) و(نَوَى)[٥] ؛ ألا ترى أنَّ (هَابَ) أصله : (هَيِبَ) وأن (طَابَ) أصله : (طَيَبَ) ، و (نَابٌ) أصله : (نَيَبٌ) و (رَمَى) أصله (رَمَيَ) ، و(شَرَى) أصله (شَرَيَ) ، فقُلِبتْ الياء[٦] في ذلك كلِّه ألفًا ؛ لتحرُّكها ، وانفتاحِ ما قبلها

وتقول - في الألِفِ المنقلبة عن مكسور - (خَافَ) ، و (نَامَ) أصله (خَوِف) و (نَوِمَ) ، فتحرَّكت الواوُ ، وانفتح ماقبلها ، فقُلِبتْ ألفًا ، وأميلت ؛ لأجل

---

(١) ص ، د : (والكسرة) - بالواو - وما أثبتُّ أنسب .

(٢) لايخفي اعتبارُ الفاصل في القبلية

(٣) - بالتخفيف - اسم جنس جمعي لسيَالَة نباتٌ له شوك أبيض طويل إذا نُزِعَ خرج منه مثل اللَّبَن ، وأيضًا موضعٌ بالحجاز ، وبالتشديد : الشديد السَّيل ، والمدغمة في الإمالة أقوى ، راجع (النشر ٢/٣٣ ، وياقوت ٣/٢٩٢ ، وش الشافية ٣/٥ ، ٩)

(٤) متصلة بها ، كالأول ، أو منفصلة بحرف ؛ كالثاني ؛ أو بحرفين أحدُهما هاءٌ ، نحو (بيتها) راجع (التصريح ٢/٣٤٨ ، والمرادي ٥/١٩١ ، والتسهيل ٣٢٥) هذا ولم يذكر إمالة الألف لياءٍ بعدَها كما لم يذكره سيبويه ، وذكره ابن مالك والأشموني بشرط اتصال الياء ، نحو (بايعتُهُ) - (السابق ، والأشموني ٢/٥٣٠ - حلبى) .

(٥) أيْ سواء أكانَتْ في فعل أمْ اسم ، عينًا أو لامًا ؛ كما مثل ، وعليه الناس (انظر الكتاب ٤/١٢٠ ، والرضي ٣/١١ ، وابن يعيش ٩/٥٦) وما يأتي في (٤/٤٨٨ - المحرر) ، نعم ذكر سيبويه أن أكثر الفريقين إمالةً لايميل نحو (رَمَى) كراهة أن ينحو إلى الياء ؛ إذ كان قد فُرَّ منها (٤/١٢٦) ؛ قال الرضي - وقد ذكر قول سيبويه - (٣/١١) : (قلت وينبغى على هذا أن يكرهوا إمالة نحو : نَابٌ ، وعَابٌ ، وبَاعَ ، وهَابَ ؛ لحصول العلة المذكورة) أهـ ، بل منع ابن هشام الإمالة في نحو المثبت - وإنْ كانت ألفه عن ياء - ؛ لعدم التطرف ، (الأوضح ٢/٣٦١ ، والتصريح ٢/٣٤٧) ، وهو تجاوزٌ منه كعادته في تنظيره المُسْرِف ، وقد عرفنا أنَّ الإمالة لغةٌ ؛ فليس لنحويٍّ أنْ يتجاوز معها طور الواصف ، دون التعدى بمنعٍ ، أو تجويزٍ ، ثم انظر (مدرسة الكوفة ١٨٢ - ١٨٣)

(٦) ص ، د (الواو) وهو سهو .

الكسرة التى انقلبت عنها[١]

* وتقول - في الألف التى تصير ياءً في بعضِ الأحوالِ - /٦١٠/: (دَعَا) و(غزَا)، فتميلُ هذه الألفُ؛ لأنَّها قد تصيرُ ياءً في بعض المواضع؛ لأنَّك قد تقولُ في (دعا)، و [غزا][٢] - إذا رددتَه لما لم يُسَمَّ فاعلُه - (دُعِيَ) و(غُزِيَ) فتقلبُ [الألف][٣] ياءً، فلذلك أملتها؛ لأنها تنقلب في بعض الأحوال ياءً[٤]، وكذلك تقول (مِعْزَى)[٥]، و(حُبْلَى)، و(سَكْرَى)، و(عَطْشَى)، فتميل مثل هذا؛ لأنَّ الألف تنقلبُ في التثنية ياءً[٦]؛ وتقول: (مِعْزَيانِ)، و (حُبْلَيانِ) و (عَطْشَيانِ) و(سَكْرَيانِ)، فلمَّا انقلبت ياءً في التثنية أُمِيلتْ لذلك

فهذه أسبابُ الإمالة، قد مثَّلتُها لك، كلَّ سببٍ وحدَهُ، فلم يبقَ إلاَّ أحكامها

فَصْـل

في تأثير الكسرة

إنَّما تكونُ الكسرةُ سببًا للإمالة إذَا كانت قَبْلَ الألفِ[٧]، بشرط أنْ تتقدمه بحرفٍ؛ كـ(عِماد)؛ ألا ترى أنَّ بين الألِف، وبين العينِ الميمَ؟ أو بحرفَيْنِ، الأوَّلُ منهما ساكنٌ؛ كـ(شِمْلال)؛ ألا ترى أنَّ بين الشّين، والألف حرفين، وهما الميم واللام، والميمُ ساكنةٌ؟

---

(١) المبرد (المقتضب ٣/٤٣): (إنَّهُ فيما كانتْ ألفُه منقلبةً عن ياء أحسن، فأمَّا الواو فهو فيها جَيِّد، وليس كحسنه في الياء؛ لأن فيه علتين، وإنَّما في ذوات الواو علةٌ واحدة، وهو أنه من (فَعِلَ)). اهـ.

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(٣) ذاته

(٤) الكتاب ٤/١١٩، والنشر ٢/٣٤، والصبان ٤/٢٢٢ - ٢٢٣)

(٥) تقرأ في (ص، د) (مَعْزَى) أيضا وأثبت ما في المصادر، وإن لم يفترقا حكمًا

(٦) السوابق، والمرادي (١٨٧/٥)، وقال ابن معطى (الفصول ٢٥٦) (ألف التأنيث المقصورة موجِبَةٌ للإمالة، وكذلك كلُّ ماكان تثنيته بالياء) أهـ.

(٧) أوْ بعدها متَّصلة بها؛ كما في نحو: (عالِم)، وقد مرَّ في الصفحة قبل السابقة.

فإذا تقدَّمت الكسرةُ [مفصولةً][١] بحرفيْن متحرِّكَيْنِ، أو بثلاثةِ أحرفٍ [كقولك][٢] (أكلتُ عِنَبًا)، و (فَتَلْتُ قِنَّبَا)[٣]، لم تجزْ الإمالة ههنا؛ لأنَّ الكسرة قد بَعُدَتْ عن الألف، ألا ترى أنَّ الألفَ في (عِنَبًا) بينها، وبين الكسرة التى على العين حرفان متحرِّكان، فقد بعدتْ الألفُ عن سبب الإمالة، لتحصُّنها بالحرفين المتحركين، وكذلك (فتلت قِنَّبا) - بين الألف وبين كسرةِ القافِ ثلاثةُ أحرفٍ النُّون المشدَّدة بحرفين، والباء بعدها محركةٌ، فلذلك امتنعت الإمالة؛ لبُعْدَها عن الكسرةِ[٤]

وأما قولهم (يريد أنْ يَنْزِعَهَا)، و (يَضْرِبُهَا)[٥]، و: (هؤلاء عِنْدَهَا) - فقد أمالُوا مثل هذا - وإنْ كانَ بين الألِف، وبين الكسرة حَرْفانِ -، لأنَّ الكسرة على (الزاى)، و (الراء)، وبينها، وبين الألف العين، والهاء، [والباء، والهاء][٦] وكذلك (هؤلاء عِنْدَهَا)، بينها [فيه][٧] وبينَ الألِفِ ثلاثةُ أحرفٍ، لأنَّ الكسرة على العين، وبعدها النُّون، والدال، والهاء؛ وكذلك (له عندى دِرْهَمَانِ)[٨] - بإمالة الألف التى بعد الميم؛ لأجل الكسرة التى على الدَّال، وإنْ كان بينهما ثلاثةُ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) القُنَّبُ ضرب من الكتّان (يونانية الأصل - منجد)، وهو بكسر القاف وضمها (قاموس)

(٤) في المفصل ص ٣٣٦، وشرحه ٥٦/٩: (فإذا تقدمت بحرفين متحركين، أو بثلاثة أحرف كقولك (أكلت عِنَبًا، وفتلت قِنَّبًا لم تؤثر) أهـ. وانظر (الرضي ٦/٣)، ويستثنى من ذلك ما إذَا كان السوابقُ أحَدُهَا فيه هاءٌ، حيث يصلح للإمالة على مايأتي.

(٥) الكتاب ١٢٣/٤: (يميلها فيه ناسٌ من العرب كثيرٌ ؛ لأنَّ الهاء خفيَّةٌ، والحرف الذى قبل الحرف الذى يليه مكسورٌ، فكأنه قال: (يريدُ أن يضرِبها) أهـ.

(٦) زيادة.

(٧) زيادة.

(٨) ابن الجزري (النشر ٣٣/٢): (وأما إمالتهم: (دِرْهَمَانِ) فقيل من أجل الكسرة قَبْلُ، ولم يُعْتَدَّ بالحرفين الفاصلين، والظاهرُ أنه من أجل الكسرة المتأخرة) أهـ، وهو رأى أقربُ، ولكنه مغموز بنحو: (هذان دِرْهَماكَ)، فالسبب الكسرة المتقدمة، فهى إذنْ أعمُّ.

أحرفٍ ؛ قال[١] الزَّمخشرى[٢] إمالةُ مِثْلِ هذا شاذَّةٌ ، والذِى يُجَوِّزُهُ أنَّ الهاء خَفِيَّة فلم يُعْتَدَّ بها ، لخفائِهَا[٣]

فَصْـل

وقد قالُوا (دَرَسْتُ عِلْمًا) ، فأمالوا الألف المنقلبة عن التَّنْوين ؛ لأجل الكسرة التى على العَيْنِ ، وكذلك (رأيتُ زَيْدًا) ، أمالوا الألفَ التى بعد الدَّال ؛ لأجل الياء التى قبل الدَّالِ[٤] ، وكذلك (مررتُ بِبَابِه) ، (وأخذتُ مِنْ مالِهِ)[٥] ، أُمِيلتْ الألفُ في (البابِ) ، وفي (المالِ)[٦] ؛ لأجل الكسرة التى على الباء - وإنْ كانتْ حرفَ جَرٍّ في تأويلِ المُنْفصل[٧] - ، وكذلك أُمِيلتْ ألفُ : (مَالٍ) ؛ لأجل الكسرة التى على الميم التى في (مِنْ)[٨] - وإنْ كانت حرفَ جَرٍّ / ٦١١ /مُنفصلةً -

فَصْـل[٩]

فإذا كانتْ الألفُ في آخر الكلمة ، فلا تخلو من أن تكون في اسم ، أو فعل فالتى في (الفعل) تُمالُ على كل حال ؛ نحو قولك (غَزَا ، ورَمَى ، وسَعَى ،

---

(١) علة الإمالة في قوله السابق : (فقد أمالوا مثل هذا .)

(٢) تقدمت ترجمته في (٣/٢١ - المحرر) .

(٣) المفصل (ص ٣٣٦) ، ولفظه (وأما قولهم : يريد أن ينزِعَهَا ، ويَضْرِبُهَا ، وهو عِنْدَهَا ، وله دِرْهَمَانِ فشاذٌّ ، والذي سوغه أنَّ الهاء خفيَّة ، فلم يعتد بها) أ هـ وانظر (شرحه ٩/٥٦ ، ومفتاح العلوم ص ٢٣ ، والنشر ١/٣٣) ، وما تقدم .

(٤) الكتاب ٤/١٢٢ - محقق ، وش الشافية ٣/١٤ ؛ قال سيبويه : (وقالوا : (رأيتُ زَيْدًا) ، فأمالوا وقالوا (رأيتُ عِلْمًا) ، فيميلون ، فجعلوا الكسرة كالياء .) أهـ .

(٥) سيبويه (ذاته) .

(٦) وإنْ كانت الكسرة فيهما عارضةً .

(٧) الزمخشرى وابن يعيش (٩/٥٧) : (أجْرَوا الألفَ المنفصلة مُجْرى المتَّصلة ، والكسرة العارضة مُجْرى الأصليَّة وذلك أنَّ الغرض من الإمالة إنَّما هو مشاكلةُ أجراس الحروف ، والتَّباعدُ من تنافيها ، وذلك أمرٌ راجعُ إلى اللفظ ، لا فرق بين العارضِ واللازم .) أ هـ .

(٨) يجوز أن تكون الإمالة للكسرة المتقدمة أو للمتأخرة أو لكلتيهما (الرضي ٣/٧)

(٩) راجع (المفصل ٣٣٦ ، وشرحه ٩/٥٧ - ٥٨) .

ومَشَى ، ودَعَا ، واستولَى ، واستدْعَى ، وانْطَوى ، واسْتوَى) ؛ كلُّها تُمالُ ، كان الفعل ثلاثيًّا ، أو رباعيًا ، أو خماسيًا ، أو سداسيًا ، أو كانتْ الألفُ منقلبةً عن واو ، أو عن ياء ، فهى تُمالُ قطعًا[1]

*والألفُ التى في (الاسم) ، وهى أخيرةُ : إنْ كانت منقلبةً عن الياء ، في الاسم الثُّلاثي أميلتْ ، كقولك : (رَحَى ، ونَدَى) أملتَ هذا ؛ لأنَّ الألف فيه منقلبةٌ عن ياءٍ[2] ولأنَّه اسمٌ ثلاثي[3]

وإنْ كانتْ الألف في الثُّلاثيِّ منقلبةً عن واو لم تُمَلْ[4] ، كما تقول (عَصَا) فلا تميلها ؛ لأنَّ أصلَها : (عَصَوٌ) ، فلم يميلوها لذلك .

وإنْ كانت الألف رابعةً ، أو خامسةً ، أو فوقَ ذلك أمِيلتْ - كانت منقلبةً عن واو ، أو عن ياء -[5] ؛ كقولك : (المَوْلَى ، [والحُسْنَى في الرباعيِّ][6] و : المُجْتَبَى ، والمُسَمَّى - للخماسيِّ[7] - ، و (المُستدعَى ، [والمستولَى -

---

(١) سيبويه ٤/١١٩ (الإمالة في الفعل لاتنكسر ، إذا قلت غَزَا ، وصَفَا ، ودَعَا ، وإنما كان في الفعل مُتْلَئِبًّا ؛ لأن الفعل لايثبت على هذه الحال للمعنى .)أ هـ ، وقال الزمخشري (٣٣٦) (التى في الفعل تُمالُ كيف كانت .) أ هـ ، وقد نقل سيبويه عن أكثر المميلين عدم إمالتهم في نحو (رمَى) ، كما حررته في (٤/٤٨٤) (ح) - فإطلاقه هنا غريبٌ لا أفهمه ، وقد استحسنها المبرد في اليائي ، واستقبحها في الواوى من الثلاثي ، فكأنه على خلْفٍ مع سيبويه (المقتضب ٣/ ٤٤) ، وانظر (ابن يعيش ٩/٥٧ ، والنشر ٢/٣٦)

(٢) سيبويه ٣/٣٨٦ : (ليس شئ من بناتِ الياءِ لايجوزُ فيه إمالة الألف) أ هـ ، والإمالة فيه لأجل الياء المقدَّرة في المحلِّ المُمال (انظر : النشر ٢/٣٤ ، والإتحاف ص ٩١) .

(٣) إنما يقصد بهذه العلة أنَّ الثُّلاثيَّ يعتبر فيه أصل ألفِه : إنْ ياءً فالإمالة ، وإنْ واوًا فلا ، أما ما جاوزه فلا فرق ، والإمالة مطلقةٌ .

(٤) أمَّا الكسائي فيُميل الألف ثالثةً منقلبةً في مضموم الفاء ، أو مكسورها ، كالضُّحَى ، والرِّبَا ، (ش الكافية ٢/١٧٤) ، وقد وردت إمالة (العَشَا - مصدر الأعشى ، والمَكا جحر الثعلب ، والكَبا زَبَدُ الماء ، وكلُّه شاذٌّ) ، (راجع المرادى ٥/١٨٨ ، والأشموني ٢/٥٢٧ - حلبى)

(٥) الكتاب ٤/١٢٠ (الإمالة مستتِبَّةٌ ؛ لأنها قد خرجت إلى الياء) أ هـ ، وانظر (النشر ٢/٣٦)

(٦) التكملة من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٧) (والمُسَمَّى للخماسيّ) بين السطرين في (ص) .

للسُّداسيِّ][١] ، أملتَ ذلك كلَّه ؛ لأنه زائدٌ على الثَّلاثَةِ

فَصْـل[٢]

والألف المتوسِّطةُ إنْ كانت منقلبةً عن (ياء) أُمِيلتْ على كلِّ حالٍ ، كما قلنا[٣] في (طَابَ ، وبَاعَ) وفي (نَابٌ ، وغَابٌ) كلُّ هذا يُمَالُ ؛ لأنَّ أصله (طَيَبَ ، وبَيَعَ) و (نَيَبٌ ، وغَيَبٌ) ، تحرَّكت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فَقُلِبَتْ ألفًا

وإنْ كانت الألفُ المتوسطةُ منقلبةً عن (واو) أُمِيلَتْ - أيضًا - إنْ كان الفعلُ على وزن (فَعِلَ)[٤] - بكسر العين - ؛ نحو (خَافَ ، ونَامَ) ؛ لأنَّ أصله (خَوِفَ ونَوِمَ) - بكسر الواو - فتحرَّكت الواوُ ، وانفتح ما قبلها ، فقُلِبتْ ألفًا ، وأُميلتْ ؛ لأجل الكسرة التى كانت على الواو قبل القلب[٥] ، والدليلُ على أنَّ أصله (فَعِلَ) أنك تقول فيه - إذا اتصل به الضَّميرُ - (نِمْتُ) و (خِفْتُ) - بكسر أوَّله - ، فكَسْرُ أوَّله دليلٌ على أنَّه كان على وزن (فَعِلَ) ؛ لأنَّهم جعلوا أوَّله مكسورًا ، ليدُلَّ على تلك الكسرة المحذوفة التى كانت على العين[٦] ، فافهم ذلك

وقد أمالُوا الألفَ ؛ لألفٍ مُمَالةٍ قبلَها[٧] ، ليتجانَس الصَّوتُ ، فقالوا : (رَأيتُ

---

(١) ما بين الحاصرتين من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٢) المفصل ٣٣٦ ، وشرحه ٩/٥٨ ، والمحرر ٤/٤٨٤

(٣) المحرر ٤/ ٤٨٤

(٤) سيبويه (٤/ ١٢٠) : (ومما يميلون ألفَه كلُّ شئ من بنات الياء والواو مما هُمَا فيه عينٌ ، إذا كان أولُ (فَعَلْتُ) مكسورًا ولايميلون ما كانت الواو فيه عينا إلا ما كان منكسر الأول وذلك خافَ ، وطَابَ ، وهابَ) أ هـ

(٥) اختلف في سبب إمالة نحو (طَابَ ، وخَافَ) قال السيرافي وغيره إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولذلك جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسي . وقال ابن هشام الخضراوي الأولى أنَّ الإمالة في (طَاب) لأنّ الألف فيه منقلبة عن ياء ، وفي (خَافَ) ؛ لأنَّ العين مكسورة ، أرادوا الدلالة على الياء ، والكسرة) أ هـ ، قاله (الأشموني ٢/٥٢٩ - حلبى) والمرادي(٥/ ١٩٠)

(٦) المحرر ٤/ ٤١١ ، وانظر (التسهيل ٣٢٥ ، وش الشافية ١/ ٨٠)

(٧) راجع ما سبق في ٤/ ٣٨٣ (حاشية) . . ، والمفصل ٣٣٦ .

عِمَادًا) ، فأمالوا الألف التى بعد الدَّال ، لإمالة الألف التى قبل الدال[١] ، [فصارَ في الكلمةِ إمالَتان][٢]

فَصْـل

وتَمْتنعُ الإمالة من الألِفِ إذا كان[٣] في الكلمة أحَدُ سبعةِ أحْرُفٍ[٤] ، إمَّا من قبلِها ، وإمَّا من بعدِها ، وهى (الصَّاد ، والضَّاد ، والطَّاء ، والظَّاء ، والغَيْن ، والخَاء ، والقَافُ)[٥]

هذه الحروف إذا وليتْ الألفَ من قبلِها ، أو من بعدِها مَنَعَتْ الإمالةَ ، إلا في الألِفِ الأخيرة في الأفعال [التى على][٦] مثل (رَمَى) ، أو إذا كانتْ الألفُ متوسِّطَةً [فيما كانَ عَلى][٧] مثل (بَاعَ) ، فإنَّ هذه الحروفَ لا تَمْنعُ الإمالة فيها[٨]

تقول من ذلك (طَابَ خيرك) ، أملتَ الألف ، وإنْ كان قبلَها /٦١٢/(الطاءُ) وكذلك : (خَافَ) أملتَ الألفَ ، وإنْ كان قبلَها (الخاءُ) وكذلك (صَغَا)

(١) سيبويه (٤/١٢٧) : (أمالهُما جميعًا ، وذا قياس .) أ هـ ، وانظره في (الهمع ٢/٢٠٣ والأشباه ٣/ ١١ ، والنشر ٢/٣٤)

(٢) ما بين الحاصرتين من (د) ، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٣) ص ، د (كانت) ، وهو سهو

(٤) انظر الكتاب ١٢٨/٤ - ، ومعاني الزجاج ٩٣/١ ، وابن يعيش ٥٩/٩ ، وسر الصناعة ٢١٨/١

(٥) أى حروف الاستعلاء ، وقد مرت في (٤٥٤/٤ - المحرر) .

(٦) زدته في الموضعين تقويمًا للنَّص ، ومنعا للإيهام ، فالقصد ماكان على زنتهما من الأفعال المصاحِبِ للألف فيها حرفٌ من حروف الاستعلاء ، وليس الفعلان المذكوران منه ، فقصده وزنُهُما من حامل حرف الاستعلاء كما مثل بعدهما ، وكأنه ينظر إلى الزمخشرى في قوله (المفصل ٣٣٦) (وتمنع الإمالةَ سبعةُ أحرف إذَا وليتْ الألفَ قبلها ، أو بعدَها إلا في باب : رَمَى ، وبَاعَ .) أ هـ .

(٧) ذاته .

(٨) علله الرضي بقوله (شرح الشافية ٣/ ١٥) : (أُجِيزَتْ الإمالة مع حروف الاستعلاء ؛ لقوة السبب أى انكسار ماقبل الألف في بعض التصرفات ، مع كون ذلك في الفعل الذى هو أحمل للتَّصرفات من أخويه . .) أ هـ .

و(طَغَا) أملتَ الألفَ وإنْ كان قبلَها (الغيْنُ)(١)

وإنما تَمْنَعُ هذه الحروفُ الإمالةَ [في غير الفِعْلِ](٢)، وهى التى يجمعها قولك (ضُغِطَ قَصٌّ خَظٌّ)(٣)، وهى تمنع، كانت متقدمة قبل الألف أو [متأخرة](٤) بعدَه، وذلك في مثل نحو (صَاعِدٌ)، و(عَاصِمٌ)، لاتُمِيلُ الألفَ؛ لأنَّ (الصَّادَ) قبل الألف وبعدها(٥)، و: (طائِفٌ)، و(عاطِسٌ)، لاتميل الألف؛ لأنَّ (الطاء) قبلَه وبعدَهُ و (ظَالِمٌ)، و(عاظِلٌ)(٦)، لاتُميلُ الألف؛ لأنَّ (الظاء) قبلَه في (ظالم) [وبعده في (عاظِلٌ])(٧)، و:(غائبٌ)، و (واغلٌ)(٨)، لاتميل الألف؛ لأنَّ (الغين) قبلَه، وبعدَهُ، و: (خامِدٌ)، و(باخِلٌ)(٩)، لاتُميل الألفَ، لأنَّ (الخاءَ) قبلَه، وبعدَهُو: (قاعِدٌ)، و(ناقِفٌ)(١٠)، لاتميلُ الألِفَ؛ لأنَّ القاف قبلَهُ وبعدَهُ، ألا ترى أنَّ هذه الحروف قد وليتْ الألفَ من قبلِها، ومن بعدِهَا، ومنعتْ الإمالةَ(١١)

وكذلك إذا وقعتْ هذه الحروفُ بعد الألِف بحرفٍ، أو حرفَيْنِ، منعتْ الإمالة، أيضًا(١٢) -؛ كـ(نَاشِص)(١٣)، لاتميلُه؛ لأنَّ (الصاد) بعده بحرف، وهى

---

(١) والصاد، والطاء أيضًا

(٢) زيادة لازمة مفهومة من سياقه السابق، والأشموني (٢/٥٣٢ - حلبى)

(٣) القَصُّ الصدر، والخَظُّ - لم أقف عليه، وفي اللسان (خظظ): (أخظ الرجل، إذا استرخى بطنه) أهـ، فكأن (الخَظّ) من ذلك، فالمعنى: ضاق صدرُ رجُلٍ هذه صفته، وفي (ش الشافية ٣/١٤) مجموعة في (قِظْ خُصَّ ضَغْط)، وانظر حاشيته

(٤) زيادة يقتضيها السياق

(٥) ومثال الضاد: (ضَامِنٌ)، و(عاضِدٌ) (الكتاب ٤/١٢٨، ١٢٩).

(٦) الملازم في السفاد، وفعله من بابى (نَصَر، وعَلِمَ)، (اللسان - عظل).

(٧) التكملة من (د)، وحاشية (ص) بخط ناسخها

(٨) الداخل على القوم في الشَّراب، دون دعوة.

(٩) البخيل، أو ذُو البخل - على النَّسب -، وكونُه اسمَ فاعل أوْلَى.

(١٠) النَّقْفُ: كسر الهامة عن الدماغ، والضَّرْبُ على الرأس حتى يخرج دماغُه، والضربُ أيسرَ الضرب، والبحث عن الشئ، وتصفيته (الأساس، واللسان، والمنجد)

(١١) الرضى (٣/١٨): (ولم تؤثر الكسرة؛ لأنَّ الحرف أقوى من الحركة) أهـ.

(١٢) الكتاب ٤/٢٩ - ٣٠، وابن يعيش ٩/٥٩، والحسيني (ش الشافية ١٤٨).

(١٣) المرتفعُ، والمرأة الناشز

الشين، وكذلك: (مَفَارِيصُ)[١]، لاتميلُ الألف؛ لأنَّ (الصَّاد) بعده، وبينهما حرفان، وهما (الراء، والياء)، وكذلك (عارضٌ، ومعارِيضُ)[٢]، و (ناشِطٌ[٣]، ومناشيط)[٤]، و (واعظٌ، ومواعِيظُ)[٥]، و (بالغٌ، ومبالِيغُ)[٦]، و(نافخ ومنافِيخُ)، و (ونافِقٌ، ومَنَافِيقُ)[٧]، فلا تُمِيلُ شيئًا من ذلك، لأنَّ حرف الاستعلاء بعدَهُ[٨]، فافْهم ذلك موفقًا - إن شاء الله - تعالى -.

وإن وقعتْ هذه الحروفُ قبلَ الألِفِ بحرفٍ، وكانت مكسورَةً، أو ساكنةً بعد مكسور لم تمْنعْ الإمالةَ عند الأكثر[٩]، وذلك في نحو قولك (صِعَابٌ) و(قِبَابٌ)؛ ألا ترى أنَّ الألف بينها، وبين الصاد، والقاف حرفٌ، وهى[١٠] مكسورةٌ في نفسِها فلم تمْنَعُ الإمالةَ؛ لأنَّ الكسرة من جنس الإمالة[١١]؛ وكذلك: (مِصْباحٌ)، و(مِغْلاقٌ) أمالوا الألفَ؛ لأنَّ الميم التى في (مِصْباح) و (مِغلاق) مكسورةٌ[١٢]،

---

(١) جمع (مفراص): مايقطع به الذهب أو الفضة.

(٢) جمع (معراض): السهمُ الذى لاريش عليه.

(٣) الخفيف المسرِعُ في عمله، والحِمَار الذى يخرج من أرضٍ إلى أرض.

(٤) جمع (منشوط): المعقود عقدًا يسهلُ حله، أو المطعونُ، أو الملدوغُ، أو جمع (منشاط) للرجل يكثر نشاطه، والأول أظهرُ.

(٥) جمع (موعوظ) من الوعظ الذى هو النصح، (ابن يعيش ٩/ ٦٠)، وأستبعِدُ (المفاعيل) في العاقل- كما في الذى قبله - وظنِّى أنه جمع (موعظة) فأشْبع

(٦) جمع (مبلوغ)، يقال: بلغت المكان، وصلت إليه، فهو مبلوغ

(٧) كأنه جمع (مِنْفُوق) اسم مفعول من (أنفق) على حذف زائده، أو جمع (المُنَافَقَة). وتوقفت في هذه الكلمة، ولعلها جمع (مِنْفَاق) مبالغةٌ في المُنفِّقِ سلعتَهُ، المروِّجِهَا، والمبالغة من الرباعي واردة، أو: آلة حفرِ الأنفاق.

(٨) سيرد تعليله، وأمال قوم في الثاني للتراخي، وهو قليل. (سيبويه ٤/ ١٣٠).

(٩) الكتاب ٤/ ١٣٠، والمفصل ٣٣٦، وشرحه ٩/ ٦٠ وعلله الأزهري بقوله: (لأن الكسرة في التقدير بعد الحرف، فمناسبةُ صوت الألف للكسرة أولى، بخلاف ما إذا كان مفتوحًا، فإن الفتحَ يُقَوِّى المستعلِىَ، من حيثُ كان الفتح معه يمنعُ الإمالة)أ هـ (التصريح ٢/ ٣٤٩)، وانظر ما يأتي

(١٠) أى كل من الصاد والقاف.

(١١) انظر ماسبق، وابن يعيش (٩/ ٦٠).

(١٢) قال الرضي (بعض العرب لايعتدُّ بحرف الاستعلاء؛ لكونه بالسكون كالميت المعدوم فيُمِيلُ، وبعضهم يعتدُّ به، لكونه أقرب إلى الألف من الكسرة الطالبة للإمالة، قال سيبويه: وكلاهما عربيٌّ=

وكذلك (ضِعَافٌ)، و(مِضْحَاكٌ)، و(طِلاَبٌ)، و(مِطْعَامٌ)، و(ظِمَاءٌ)، و(إظْلاَمٌ)، و (غِلاَبٌ)، و (خِبَاثٌ)[1]، و (إخْبَاتٌ)[2]، و (قِفَاف)[3]، و (مِقْلاَتٌ)؛ أُمِيلَ جميعُ ذلك اعتبارًا بالكسرة التى على حرف الاستعلاء، والكسرة التى قبل حرف الاستعلاء السَّاكِنِ، واعتبرْهُ في الأمثلةِ

فَصْـل[4]

قال سيبويه[5] وسمعناهم يقولون (أراد أنْ يضْرِبَهَا زيْدٌ)، فأمالُوا الألفَ، لأجل الكسرة التى على الرَّاء، وقالوا: (أرادوا أن يضربَهَا قَبْلُ)، فلم يُمِيلُوا الألف، لأنَّ بعده قافًا[6]، وهى من حروف الاستعلاءِ[7]

وكذلك قالوا (مررتُ بِمَال قَاسِم)[8]، فلم يميلوا ألف: (مال)؛ لأجل القاف التى في (قَاسِمٍ)[9]؛ وإنَّما منعتْ هذه الحروفُ الإمالة؛ لأنَّ الإمالة تطلب

=لَهُ مذهبٌ) أهـ، (ش الشافية ١٧/٣-١٨، والكتاب ١٣١/٤).

(١) جمع (خبيث).

(٢) الاطمئنانُ إلى اللّه، والتخشُّع، والتَّواضع

(٣) جمع (قُفٍّ) الأوباشُ والأخلاطُ من الناس، والحِجَارةُ التى غاص بعضها في بعض.

(٤) مناسبته لما قبله في إجراء المنفصل مجرى المتصل، في كون الألف من كلمة والمستعلِى من كلمة أخرى، انظر (ش المفصل ٦١/٩)

(٥) تقدمت ترجمته في (٧٦/٢ - المحرر)

(٦) عبارة سيبويه (الكتاب ١٣١/٤): (وسمعناهم يقولون: (أراد أن يضربها زيدٌ) فأمالوا، ويقولونَ (أراد أنْ يضرِبهَا قبلُ)، فنصبوا للقاف) أهـ.

(٧) قال ابن مالك:.

والكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

قال المرادي: (التوضيح ١٩٨/٥) (يعنى أنَّ سبب المنع قد يؤثر، وهو منفصِلٌ، أى: ولو كانَ من كلمةٍ أخرى) أهـ، وانظر (الأشموني ٥٣٦/٢ - حلبى).

(٨) الكتاب (١٣٢/٤)

(٩) ابن يعيش (٦١/٩) (ومنهم من يَفْرِقُ بين المتَّصل والمنفصل، فأمال: (بمال قَاسم)، كأنه لم يحفِلْ بالمستعلِى؛ إذ كان من كلمةٍ أخرى، وصار كأنك قلت: (بمالِ)، وسكتَّ) أهـ، وانظر (الرضي ١٩/٣ -، والمرادي ١٩٩/٥)

أسْفَل /٦١٣/[الفم][1] ؛ لأنَّها من جنس الكَسْرةِ ، والياءِ -والكسرةُ ، والياءُ من أسفل الفَمِ[2] وهذه الحُرُوفُ مستعليةٌ ، مخرجُها من أعلَى الفم ، فلو أمالوا معها لخرجوا من سُفْلٍ إلى عُلُوٍّ ، أو من عُلُوٍّ إلى سُفْلٍ ؛[3]

فَصْـل

وللرَّاء في الإمالة أحكامٌ[4]

اعلمْ أنَّ (الرَّاء)[5] إذا كانت مفتوحةً ، أو مضمومةً ، مَنَعَتْ الإمالة ، كما تَمْنَعُ الحروفُ المستعلية[6]

تقول : (رَاشِدٌ) ، فلا تُمِيل الألف ؛ لأن الراء قبله مفتوحةٌ ، و : (هذا حِمَارُك) و : (رأيت حِمَارَك) ، لا تُمِيل الألفَ ؛ لأنَّ الراء بعدَهُ [مضمومةٌ و][7] مفتوحةٌ[8] ، ولو قلتَ : (مررتُ بِحمارِك)، لأملتَ ؛ لأنَّ الراء مكسورةٌ[9] ، وتقول (هذه النَّارُ) ، و(رأيت النَّار) ، فلا تميل الألف ؛ لأنَّ الرَّاء بعدَها مفتوحةٌ ،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، ولعلَّها سقطت من الناسخ في بداية الصفحة وهي من كلامه أول الباب ٤/ ٤٨٢

(٢) راجع ما تقدم في (٤/٤٨٢ - المحرر) .

(٣) التصريح (٢/٣٤٩) ، وقال سيبويه (٤/١٢٩) : (لما كانت الحروفُ مستعليةً ، وكانت الألفُ تستعلِي ، وقَرُبَتْ من الألف كانَ العملُ من وجهٍ واحدٍ أخف عليهم .) أهـ .

(٤) المفصل (٣٣٧) ، وشرحه (٩/٦١ - ٦٢) .

(٥) قبل الألف أو بعدهُ .

(٦) الكتاب ٤/١٣٦

(٧) زيادة يقتضيها المقام .

(٨) وبعضُ العرب يميلُ ، ولايلتفتُ إلى الراء (٢/٢٠٢ - همع)

(٩) الرضى (٣/٧) : (لأنها (الكسرة) - وإن ضَعُفَتْ بالعُرُوض - لكن تكرار الراء جَبَرَ وهَنهَا ، فكأنَّ الكسرة كسرتان) أهـ ، وفي (٣/٢٠) : (الراء حرف مكرَّر فضمَّتُها كضمتين ، وفتحتها كفتحتين ، وكسرتُها ككسرتين ، فصارت غيرُ المكسورة كحرف الاستعلاء ؛ لأنَّ تكرار الضم والفتح خلاف الإمالة . فيغلب غيرُ المكسورة سببَ الإمالة ، أيْ الكسرة المتقدِّمةَ والمتأخِّرَة) أهـ ، والنشر (٢/ ٥٦) .

ومضمومةٌ[١]

فإذا قلتَ (مررت بالنارِ، والدَّارِ) أملتَ؛ لأنَّ الراء مكسورة[٢]

فقد علمتَ أنَّ الراءُ المفتوحة، والمضمومة تمنعان الإمالةَ، كما تَمْنَعُ الحرُوفُ المستعليةُ، وإذا كانت الرَّاءَ مكسورةً أُمِيلَ الألفُ معها على كلَ حال[٣]، كقولك (بارِدٌ)، و (حَارِمٌ).

والراء المكسورة تَغْلِبُ الحروفَ المستعليةَ[٤]؛ فتُمَالُ الألفُ معها، ولو كان في الكلمة حرفُ الاستعلاء؛ فتقول (طَارِدٌ) و (غارِمٌ)، فأملتَ الألفَ؛ لأجل الراء المكسورة بعدها، ولم تَلْتَفِتْ إلى الطَّاء، والغيْنِ - وإنْ كانتا[٥] من حُروف الاستعلاءِ[٦]

وقد يجتمعُ قبلَ الألف راءٌ مفتوحةٌ، وبعدها راءٌ مكسورةٌ، فيُميلُونَ[٧] الألفَ؛ لأجل الراء المكسورة التى بعدَها، ولم يلتفتوا[٨] إلى الرَّاء المفتوحة التى قبلها[٩]، فقالوا (عجبت من فِرَارِكَ)، فأمالوا الألف؛ لأجل الراء [المكسورة][١٠] التى

(١) انظر ماسبق، والمقتضب ٣/٥١.

(٢) الرازى (٢٨/٤) - عن الزجاج - (الإمالة في: (في النَّار) حسنة جيدة، لأنَّ مابعد الألف مكسور، وهو حرف الراء، كأنَّه تكرار في اللسان، فصارت الكسرة فيه كالكسرتين) أهـ وراجع: (معاني الزجاج ٢/٢٦٢، والنشر ٢/٥٦، والإتحاف ص ٨٤)

(٣) نقل السيوطي أنَّ بعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعةً من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة، (٢/٢٠٢ - همع).

(٤) إذا كان المستعلي متقدِّمًا، كما في (طارد، وغارم)، فإن كان متأخرًا، كما في: (رِباطٌ، وغارِقٌ) لم تؤثر الراء، لئلا يلزم التَّصعُّد بعد التَّسفُّل، (راجع الصبان ٢٢٨/٤، والرضي ٣/٢١، والهمع ذاته).

(٥) ص، د (كانت)، وما أُثْبِتَ المناسبُ.

(٦) ش المفصل ٩/٦١: (لأنَّها كالحرفين المكسورين، فغلبتْ هنا المستعلِى) أ هـ.

(٧) ص، د (فيميلوا) تصحيف.

(٨) لعل (ولايلتفتون) أنسب.

(٩) إذ تغلبُ المكسورةُ غيرَ المكسورة، كما تغلبُ المستعليةَ (المفصل ٣٣٧)

(١٠) زيادة يقتضيها السياق من كلامه بعده.

بعدها ، وإن كانت الراءُ التى قبلها تمنعُ الإمالة ، إلاَّ أنَّ الراء المكسورةَ تغلِبُ الرَّاء المفتوحةَ[١]

وقد قُرِئَ قوله - تعالى - ﴿صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾[٢] بالإمالة[٣] ؛ لأجل الراء المكسورة ؛ وإذا تباعدتْ الراءُ عن الألِف[٤] لم تُمَلْ الألِفُ ؛ فلم يميلوا قولهم : (مررت بقَادِر) ؛ لأنَّ الرَّاء بينها ، وبين الألف حرفٌ[٥] ، ولأنَّ القاف التى قبلَ الألف من حروف الاستعلاءِ[٦]

وقد أمالوُا قولهم (كافِرٌ) ؛ لأجل الكسرةِ التى على الفاء[٧] ، وكذلك : (للكافِرين)[٨][٩] ؛ وقد شذَّ قياسُ الإمالة في إمالتِهِم (الحَجَّاج) ، و(النَّاسِ)[١٠]

وإنَّما أمالُوا (النَّاسِ)[١١] ؛ لأنَّ ألفَه ثانيةٌ شبيهةٌ بألف : (فاعلٌ) فأمالُوها ؛ كما

---

(١) قرئ : ﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾ (٦٢ - ص) قال الأنباري (البيان ٢/٣١٨) : (إنما جازت إمالته - وإنْ كان فيه راءٌ مفتوحةٌ ، والراء المفتوحة ، تمنعُ الإمالة - لأنَّ فيه راءً مكسورةً ، والراءُ المكسورة تجلب الإمالة) أ هـ .

(٢) النمل ٤٤ .

(٣) ذكره الزمخشرى (المفصل ٣٣٧) قال (وَقُرِئَ : كَانَتْ قَوَارِيرَ) أ هـ ، ولم أوَفَّقْ في الوقوع عليها فيما تيسَّر لي من كتب القراءات ، وانظر (شرحه ٩/٦٢) ، ومناسبة الاحتجاج بالآية أنَّ الراء المفتوحة لا تمنعُ من الإمالة مع المكسورة ، كما لايمنع المستعلِى معها ، وقد اجتمعا في الآية .

(٤) أى مع وجود مستعلٍ - كما في التمثيل -

(٥) سيبويه (٤/١٣٨) : (ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيثُ بعدتْ تَقْوَى) أ هـ .

(٦) وأمَالَها بعضهم ؛ قال المبرد (٣/٤٨ - المقتضب) : (وتَرْكُ الإمالةِ أحسنُ ؛ لقرب المستعلية من الألف) أ هـ ، وانظر : (الصبان ٤/٢٢٨)

(٧) الزجاج (معانى القرآن ١/٩٣) : (اللغة العُلْيَا ، والقُدْمَى الفتح في الكاف ، وهى لغة أهل الحجاز ، والإمالة في الكاف أيضًا جَيدٌ (كذا) بالغٌ في اللغة) أ هـ .

(٨) ص ، د (الكافرين) - تصحيف .

(٩) والإمالة فيه أحسن من سابقه لمكان الكسرة الّلازمة للراء ، ولِلياء ، بخلافها في : (الكافِر) ، راجع (المقتضب ٣/٤٩ ، والنشر ٢/٦٢ ، ٦٦ ، والإتحاف ص ٨٧)

(١٠) ابن يعيش (٩/٦٣)

(١١) أىْ في الجَرِّ خاصَّة كما يأتي .

أمالوا (فَاعِلٌ) ؛ ذكر ذلك سيبويه[١]

وأمَّا العلَّةُ في إمالة (الحَجَّاج) فلأنَّهُ[٢] عَلَمٌ، والأعلام كثيرةُ التَّغْيير[٣]، ويَرِدُ عليها الشُّذُوذ بخلاف مايرد على غيرها، ويدلُّ على صِحَّة ذلك /٦١٤/: أنَّ (الحَجَّاج) إذَا كان صفةً لم يُمَلْ ؛ كما تقول: (هذا الرَّجُل الحَجَّاجُ) - أى كثيرُ الحَجِّ - فلا تميل[٤]، فإذا قلت (هذا الحَجَّاجُ بن يُوسُفَ) أملتَ ؛ لأنه علم ؛ فقد تبيَّنَ لك الفرقُ بين العَلَم، والصِّفَةِ، وتمال الصِّفة مع الخَفْضِ[٥]، فتقول (مررت بالرَّجُلِ الحَجَّاجِ).

وقد أمالوا في الشذوذ قولهم: (هذا بابٌ، ومالٌ)، وإنْ كانتْ الألفُ منقلبةً عن واو، واللَّامُ مضمومةٌ[٦]

وقد أمالوا (الرِّبَا) - وإنْ كانَ من الواو - ؛ لأجل الكسرة التى قبلَهُ[٧]

---

(١) ترجمته في (٢/٧٦ - المحرر)، قال (٤/١٢٨): (وأما (النَّاسُ) فيميله ؛ لأنَّها كألف (فاعل)، إذْ كانت ثانية، فلم تُمَلْ في غير الجَرِّ) أهـ، والإمالة في الجر المعتمدة انظر ((الحجة ٣٧٨، والتسهيل ٣٢٧، والنشر ٢/٣٥، ٦٣) ونُقِلَ عن أبى عمرو والكسائي إمالتُه مطلقا في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والخَفْضِ. (الارتشاف ق ٧٣/ أ، والمرادى ٥/٢٠٨، والأشموني ٢/٥٤٢ - حلبى).

(٢) ص، د: (أنَّهُ)، وأثبت المقيس المنصور في مثله.

(٣) المبرد (المقتضب ٣/٥١): (قالوا - في الاسم -: (الحَجَّاج)، فإنَّما أمالوا للفصل بين المعرفةِ، والنكرةِ، والاسم، والنَّعت ؛ لأنَّ الإمالة أكثر، وليس بالحَسَن، النَّصْبُ أحسن وأقيس) أ هـ، وينبغى قيدُ شذوذه أيضا بغير حال الجرِّ - إذْ لا مقتضِى لإ مالته - أمَّا في حال الجرِّ فسائغ غير شاذٍّ ؛ لوجود مقتضيه، وهو الكسر، (ابن يعيش ٩/٦٣، والصبان ٤/٢٣٥)

(٤) سيبويه (٤/١٢٧) (وأكثر العرب ينصبُه، ولايُمِيلُ ألفَ (حَجَّاج) إذا كانَ صفةً يُجْرُونَهُ على القياس.) أ هـ، وانظر المبرد فيما سبق، والصبان (٤/٢٣٥).

(٥) نقله ابن يعيش في (٩/٦٣).

(٦) السابق، والكتاب ٤/١٢٨

(٧) قرأ به الكسائي وحمزة (الأشموني ٢/٥٢٧ - حلبي) ؛ قال ابن الجزري (النشر ٢/٥٠): (وأما (الرِّبا) فقد ألحقَهُ بعضُ أصحابنا بنظائره من القُوَى والضُّحَى، فأماله بيْنَ بيْنَ، والجمهور على فتحه وجهًا واحدًا، وهو الذى نأخذ به من أجل كون (الرِّبا) واويا، و (الرِّبا) إنما أمِيلَ من أجل الكسرة.) أ هـ.

وقد أُمِيلَ ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾[١] ، - وإن كانَ من ذوات الواو- ؛ لأنَّ أصل (ضُحَاها) من (الضَّحْوَةِ)، و (تلاها) من : (تلا ، يتلُو) إرادة لتشاكُلُ رُءُوس الآيِ، وذلك أنَّ في هذه السورة : (جَلاَّها)، و (يَغْشَاهَا)، واجبٌ[٢] فيهما الإمالةُ ، فأحبُّوا أنْ يكون جميعُ السُّورةِ مُمَالًا للتَّشَاكُلِ[٣]

وكذلك : ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ وللآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأولَى﴾[٤] ممالٌ كلُّهُ[٥] ، وإن كان القياس في (الضُّحَى) ألاَّ يمال[٦] ، إلاَّ أنّهُ أمِيلَ إتباعًا ، وإرادةً للتَّشاكُلِ[٧]

---

(١) الشمس : ١ ، ٢

(٢) قد تقدَّم أنه لاسبب منها موجب .

(٣) كذا ذهبوا إلى أنَّ الإمالة في واويِّ رءوس آى هذه السورة إنَّما هو للتشاكل ، ولطلب التناسب (معانى الفراء ٦٦/٣ والحجة لابن خالويه (ص ٧١) ، واللسان (طحا) ، وابن يعيش ٦٤/٩ ، والإتحاف ٧٦، ٤٤٠).

قلت أمَّا غير (ضُحَاها ، وتَلاَهَا ، وطَحَاهَا) فهو يَحْمِلُ سبب إمالته من كونه يائيًا أو زائدًا على ثلاثة ، كما تقدم في (٤٨٤/٤، ٤٨٨ - المحرر)

وأما الثلاثُ الأُخَرُ فهنَّ يحملْنَ أيْضًا السبب المُجوِّز للإمالة ، لو انفردْنَ ، فـ(تلا) و(طحا) فعلان ، وقد تقدم أنَّ الألف في آخر الفعل تمال على كل حال ، عن ياء ، كانت ، أوْ عن واو ، وعِلَّتهم في الواو كونُها تصير ياء في بعض الأحوال ؛ فيقال : (تُلِى وطُحِىَ) - راجع (المحرر ٤٨٨/٤ وحواشيها -) وأما (الضُّحى) فقد عرفنا الكِسَائى يُمِيل مضموم الأول ومكسورهُ (٤٨٨/٤(ح)) وإن عُدَّ ذلك شاذا ، فقد ينصره أنَّها تحمل معها سببًا من أسبابهم التى قنَّنُوها ، وهو أنْ تصير ياءً في بعض الأحوال ، فأقولُ إنَّ بعض العرب يقول في تثنية (الضُّحَى) ضُحَيَانِ (الأشموني ٥٣٧/٢) ، فقد تحقق - إذنْ - السببُ في ذاته لا لمُجاوِرٍ ، ولأنْ يحمل الشئُ سبَبَه في نفسه أولى من تَرَوُّحِهِ من مُجاوِرٍ ، وأيضًا لامانع من تعدُّد الأسباب

(٤) الضحى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٥) أمال فواصلَ السورة المقصورةَ - سوى (سجَى) - حمزةُ ، والكِسائيُّ ، وخلفٌ ، وأمَّا (سَجَى) فأمالها الكسائيّ وحدهُ (الإتحاف ٤٤٠)

(٦) د ، وحاشية (ص) (لأنه من ذوات الواو ؛ إذْ هو من الضحوة) أ هـ .

(٧) راجع (ش الشافية ١٤/٣ ، والنشر ٣٤/٢ ، ٣٧ ، ٥٢) والتعليق المار على الآيات السابقة .

فَصْـل

وأمَّا الحُروفُ فلا يُمَالُ منها شيءٌ[١]، وذلك نحو: (حتَّى)[٢]، و(إلى) و (عَلَى) و (أمَّا)، و (إلاّ)، لا يُمالُ شئ من ذلك؛ لأنَّهُ حرفٌ، ولا تَصَرُّفَ في الحروف

وإذَا سمَّيْتَ رجلًا: (حَتَّى)، أو (عَلَى)، أو (إلَى) أملتَه؛ لأنَّه اسمٌ[٣]

وقد أمالوا من الحروف (بَلَى)[٤]؛ لأنَّها نائبةٌ عن الجملة التَّامَّة في الجواب؛ منْ حيثُ إنَّك إذَا قُلتَ (أمَا قام زيدٌ؟) قيل لك (بَلَى)، فيحسن السُّكوت عليها؛ لأنَّها نائبة عن جملةٍ تامَّة[٥]، وكذلك: (يَا)[٦] التى هى حرفُ نِدَاء، قد أمالُوها؛ لأنَّها نائبةٌ عن فعل، فقالوا: (يازيدُ)؛ إذْ التَّقدير (أدعُو زيدًا)، أو(أُنادِى)[٧]، ف (يَا) نائبةٌ عن فعلٍ، فلذلكَ جازتْ إمالتُهَا[٨]

---

(١) الأنباري (أسرار العربية ٢٨٧): (لأنَّ الإمالة ضربٌ من التَّصَرُّفِ، أو لتدلَّ على أنَّ الألفَ أصلُهَا ياءٌ، والحروفُ لاتتصرَّفُ، ولاتكونُ ألفاتُها منقلبةً عن ياءٍ ولا واوٍ) أ هـ، وانظر (الكتاب ٤/ ١٣٥)

(٢) حُكِيَتْ إمالتُها عن بعض أهلِ نجد، وأكثرِ أهل اليمن، ورُوِيتْ إمالتُها عن حمزة والكِسائي انظر (المرادي ٥/٢٠١، والهمع ٢/٢٠٤).

(٣) سيبويه (٤/١٣٥): (قال الخليل لو سميّت رجلًا بها، أو امرأةً جازتْ الإمالة) أ هـ.

(٤) الإتحاف (ص ٨٥)

(٥) فالعلة - كما قالوا - شبهُهَا بالأسماء القائمة بنفسها، فلما حَسُنَ الوقُوف عليها أُمِيلتْ إمارةً لمشابهة الاسمِ فيها، (المنصف ١/١٢٣، والرضي ٣/٢٧، وابن يعيش ٩/٦٥).

(٦) السوابق.

(٧) راجع (٢/٢٤، ٣/١٩٠، ٢٠٥، ٤/ ١٣٠).

(٨) في (أسرار العربية ص ٢٨٧) (وأما: يَا في النّداء، فإنّما أميلتْ، لأنها قامتْ مقام الفعل فجازتْ إمالتُها كالفعل.) أ هـ؛ قال ابن جنى (المصنف ١/١٢٣) (ولأجل الياء أيضًا) أهـ؛ وانظر (الإنصاف ص ٧٢، درة الغواص ٢٣١).

وقد أمالوا (ذَا)[١]، (ومَتَى)[٢]، و (أنَّى)[٣] شذوذًا، ولم يُميلوا (ما) الاستفهامية، ولا الشرطية[٤]، ولم يميلوا (إذَا)[٥] - التى هى ظرف -

قال المبرِّد[٦] وإمالةُ: (عَسَى)[٧] جَيِّدة؛ لأنَّها فعلٌ، ويقال فيها: (عَسَيْتُ): فتنْقَلِبُ الألفُ ياءً[٨]، فلذلك كانتْ إمالتُها جيِّدةً[٩]

فهذه أصولُ الإمالة مستوفاةٌ، مشروحةٌ، فافْهم تُصِبْ - إنْ شاءَ الله - تعالى -.



وإلى هنا انتهى الكتاب، ونَجِزَ[١٠]، والله الموفِّق للصَّواب.

واتَّفقَ الفراغُ من ساحته[١١] يومَ الإثنين، مستهلَّ ربيع الآخر، أحدِ شُهور سنة سبع وثمانينَ، وستِّمائة - أحسنَ اللهُ تقضِّيها -، وذلك بمدينة صنعاءَ المحروسةِ غَفَرَ اللَّهُ لمالكه، ولوالديْهِ، ولجميعِ المسلمينَ، وصلَّى اللَّه على محمد نبيِّه وآله وسلَّمَ.

---

(١) قيل لشبهها بالأسماء المُتمكِّنة من حيثُ إنَّه يوصفُ، ويُوصفُ به، ويُثنَّى، ويُجْمع ويصغَّرُ، فساغت فيه الإمالة كما ساغتْ في المتمكِّن (ش المفصل ٩/٦٦).

(٢) ش الشافية ٣/٢٧، والسابق (ذاته)، والمقتضب ٣/٥٢.

(٣) سيبويه (٤/١٣٥): (إنَّمَا هو اسمٌ صار ظرفا فقربَ من عَطْشَى) أ هـ، وانظر (المحتسب ٢/ ٢٨٨، والتسهيل ٣٢٦، والنشر ٢/٥٣).

(٤) قيَّدها بهما، كما قيَّدها الرضى بالاستفهامية (٣/٢٧)، والوجهُ إطلاقه في أنواعها كما فعل سيبويه (وقالوا (ما) فلم يُمِيلُوا؛ لأنَّها لم تمكَّنْ تمكُّنَ (ذا)) أ هـ. (الكتاب ٤/ ١٣٥). وقد قيَّده الزمخشري (المفصل ص ٣٣٩).

(٥) ابن جنى (المنصف ١/١٢١): (امتنعتْ من الإمالة - وإن كانتْ اسمًا -؛ لأنَّها أقعدُ في شبه الحرف من (مَتَى)؛ لأنَّها محتاجة إلى الإضافة مفتقِرةٌ إلى ما بعدها) أ هـ، وراجع (المرادى ٥/٢٠٢)

(٦) تقدمت ترجمته في (٢/٥٤٥ - المحرر)

(٧) إنما ذكره - وإن كانَ فعلًا - لمنع توهُّم أنَّ عدمَ تصرُّفِه مُلْحِقُهُ بالأسماء غير المتمكِّنة في منع إمالته، راجع (ش الشافية ٣/٢٨).

(٨) أى وفيه نوع تصرُّف بانقلاب يائه ألفا، بخلاف غير المتمكِّنة والحروف

(٩) المقتضب (٣/٥٣) ولفظه (فأما عسى فإمالتُها جيِّدةٌ؛ لأنها فعل، وألفُهَا منقلبةٌ من ياء، تقول عسيْتُ، كما تقول رَمَى، ورَمَيْتُ) أ هـ.

(١٠) انقضى

(١١) كأنها تُقْرَأُ (نساخته) ولا ندرى (النساخة) مصدرًا لـ (نسخ) إنما هو (النسخ)؛ لذا آثرنا المثبت.

/ ٦١٥ /[كلمةُ المصنِّف][1]

قال المصنِّف يقول العبدُ الفقيرُ إلى اللَّه - تعالى - (عمرُ بنُ عيسى بنِ إسماعيلَ الهرميّ) قرأ عليَّ مولانا، ومالكُنا السلطانُ الأجلُّ، العالِم العامل، الكاملُ العادل، الملِكُ الأشرف، ممهِّدُ الدُّنيا، والدِّين، عُمَرُ بنُ مولانا، ومالكنَا، السلطانِ، الأجلِّ العالمِ، العاملِ العادلِ، الملِكِ المظَفَّر، شَمْسِ الدنْيَا، والدِّين يُوسُفَ بنِ مولانا السُّلطانِ الملكِ[2]، المنصورِ عُمَر بن عليِّ بن رسول - خلَّدَ اللَّه ملكَهُ، وجعل في الله أخْذَه، وتَرْكَهُ - جميعَ[3] كتاب (التَّصْريح في علم النحو) الذى جمعتُه وصنَّفْتُه بإشارته، وبحضرته الشَّريفة، على قدر اقتراحِهِ الموفَّق، وإرادتِه، فكنتُ كُلَّما وضعْتُ وضعًا صاغَهُ بخاطِره الشَّرِيفِ، وبيَّنَهُ بفكره الصَّافي اللَّطيف، ولم يكن عليَّ من المسائل غيرُ الوضع، والتَّعيين، وعليه - خَلَّد الله مُلْكَهُ - الإيضاحُ، والتَّبيينُ، حتى كُنْتُ أضَعُ المشكِلَ وأُجْمِلُه، فَيحِلُّ إشكالَه بفكرته الصَّافية، ويُوَضِّحُه، ويُفصِّلُه، فكَمُلَ بحمد اللَّهِ على قَدْرِ الاقتراحِ، وسهَّلَهُ، فجاء في غايةِ البيان، والإيضاحِ، فلمَّا كَمُلَ تصنيفُه، وانتظَمَ تأليفُه، أعاد فيه نظره الألْمَعِيَّ، وأجال به فكرَهُ[4] اللَّوْذَعِيَّ، ثُمَّ سمِعَهُ بعد كماله طريقًا أُخْرَى، وقَدَحَ فيه زَنْدَ فكرتِهِ الشَّرِيفةِ، فأوْرَى، فكمْ من مُشْكِلٍ فيه حلَّهُ، وأوضحَهُ، وكم من عَويصٍ بيَّنَهُ وشَرَحَهُ، حتَّى جاء في غاية التَّسهيل، وواضحِ البيانِ، والتَّمثيلِ، لم يسلُكْ أحَدٌ من المصنِّفينَ طريقَهُ، ولا حقَّقَ كَشْفَ غَوَامضِ المسائلِ تحقيقَهُ

فاللَّهَ أسألُ أنْ يُديمَ له النَّفعَ به، وأنْ يَصِلَ سبب التَّوفيقِ بسببه، وأن يملِّكَهُ من البلادِ دانِيَهَا، وقاصِيَهَا، ويُدينَ له من رقاب العباد طائِعَها، وعاصِيَهَا، ويجمعَ له

---

(١) زيادة على النص.

(٢) (الملك) مكررة في (ص).

(٣) مفعول (قرأ) المتقدم.

(٤) ص، د: (فكرة) وكلٌّ صواب، وما أثبتُّ أنسبُ.

بين عَافِيَتِهِ ، وعفوِهِ ، ويَخُصَّهُ من نعيم الدُّنيا ، والآخرة برغدِهِ ، وصَفْوِه ، بمُحمَّدٍ وآله .

وقد أجزتْ لهُ - خلَّدَ اللَّهُ مملكتَهُ ، وأعلى منزلَتهُ - روايةَ ذلك ؛ لِمَا علمتُهُ من فهمه لفروعِهِ ، وأصولِه ، وإتقانِه لأبوابِه وفُصُولِهِ ، مع ما أنَّ أكثرَ المُعَوَّلِ في تصنيفه عليه - على ماقدَّمتُهُ في هذه الإجازة ، وعزيْتُهُ[1] إليه ؛ واللهُ - تعالى - وَلِيُّ التَّوفيق ، فنسألُه هدايةَ الجميع إلى راشدِ الطَّرِيق .

وكان ذلك في مجالسَ عدَّةٍ [ابتداؤُهَا أوَّلُ العشر الأواخر من رَجَبٍ الأصمّ[2] سنةَ ستٍّ ، وثمانين ، وستِّمائةٍ][3] ، وآخِرُها يومُ السبتِ السَّادسُ من ربيع الآخِرِ أحدِ شهور سنةِ سبعٍ ، وثمانين ، وستِّمائةٍ /٦١٦/ للهجرة النبويَّة - على صاحبها أفضلُ الصَّلواتِ وأزْكى التحيَّاتِ - بمدينة (صنعاءَ) المحروسةِ



(١) سُمِعَ فيه عزوته ، وعزيته ، من العَزْو ، والعَزْى ، (اللسان)

(٢) ص ، د (الأصب) ، ولم أتحققه وأثبتُّ المعروف فيه ، فالأصمُّ اسم جاهليٌّ له ، وانظر (معاني الزجاج ٢/٢٣١ ، والمزهر ١/٢١٩)

(٣) مابين الحاصرتين من (د) وحاشية (ص) بخط ناسخها .

[إجازة بخطِّ المصنف](١)

صحَّحَ ذلك، وكتب(٢) عمرُ بنُ عيسى بن إسماعيل الهرميّ حامدًا للَّـه ،
ومصليًا على نبيِّه محمد - صلَّى الله عليه ، وعلى آله الطَّيبيـن -
ورضى الله عن أصحابِهِ أجمعينَ ، وأذِنْتُ لَهُ - أيضـاً -
خلَّدَ اللَّه ملكَهُ - أنْ يتصفَّحَهُ ، فما وجد فيـه من
شئ يحتاج إلى زيادة بيان ، أو توضيـــح
غامضٍ ، فليفعل فيه(٣) بما استصوبَـهُ
واستحسنه ؛ لثقتي بدرايتِهِ ، وتحرِّيه
وأمانتِهِ ؛ إذْ كانَ هو المعينَ لى
على ما شرحتُه ، والموضِّحَ
لكل مُشكل مما وضعتُه
والحمدُ لله
ربِّ العالمينَ ،
وصلَّى اللَّهُ على محمَّدٍ ، اللَّهُمَّ آمين(٤)



(١) زيادة على النص ، ولم يثبت ناسخ (د) هذه الإجازة .
(٢) تقرأ (وليت) .
(٣) (فليفعلْ فيه) مجاورة للإجازة بالحاشية وبخطه .
(٤) (اللهم آمين) ما أمكننى مجتهدًا في قراءتها ؛ فهى غير واضحة .

فهرس موضوعات

الجزء الرابع

*** الباب الثالث عشر: في التأكيد بالنون (٨٥-٩١):**

*** الباب الرابع عشر: في ألف الوصل وألف القطع (٩٢-١٠٧):**

*** المقالة السابعة: في الحروف (١٠١):**



الفَهارس العَامَّة

فهرس الآيات القرآنية

(ب)

(ف)

(ك)

(ل)

(م)

(هـ)

(و)

(لا)



فهرست الحديث والأثر

❁ ❁ ❁

فهرس الأشعار

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(د)

(س)

(ش)

(ض)

(ط)

فما أنا	الضَّابِطِ	المتقارب	أسامة الهذلي	٣١٣/٣
شَرَّابُ	وأقِطْ	الرجز		٥٥٦/٢، ٤٧٠/٣

(ع)

علَى حِينَ	وَازِعُ	الطويل	النابغة	٢٩٢/٣، ٢٠٠/٤
أبَا خُرَاشَةَ	الضَّبُعُ	البسيط	العباس بن مرداس	٥٣٥/٢
إذَا مُتُّ	أَصْنَعُ	الطويل	العجير السلولي	٥٥١/٢
راحَتْ	المَرْبَعُ	الكامل	الفرزدق	٢٥٥/٤
يَا أقْرَعُ	تُصْرَعُ	الرجز	جرير بن عبدالله	٢٦٠/٤
لَقَدْ عَلِمَتْ	مِسْمَعَا	الطويل	المرارالأسدى أوغيره	٢٧٨/٣
تَعُدُّونَ	المُقَنَّعَا	الطويل	جرير	١٢٣/٤
قدْ صَرَّتْ	أجْمَعَا	الرجز		٥٠٣/٣
كَمْ بِجُودٍ	وَضَعَهْ	الرمل	أنس بن زنيم أو غيره	٣٥٠/٣
أعَائِشَ	المُضِيعِ	الوافر	الشماخ	٢١٧/٣
أُطوِّفُ	لَكَاعِ	الوافر	الحطيئة	٦٤/٣، ٢٢٧، ١٤٤/٤
لاَ تَجْزَعِي	فاجْزَعِي	الكامل	النمر بن تولب	١٦٦/٣
فَماَ كَانَ	مَجْمَعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	٢٤٤/٤
هَجَوْتَ	لم تَدَعِ	البسيط	أبو عمرو بن العلاء	٢٤٦/٤
لاَ نَسَبَ	الرَّاقِعِ	السريع	أنس بن العباس	٢٥٧/٤
مَالَ	فالْطَجَعْ	الرجز	منظور الأسدي	٣٨٩/٤

(ف)

الحَافِظُو	وَكَفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم أو غيره	٢٦٠/٣
وَعَضٌّ	مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٢٠/٣، ٢٦٦/٤
فَخَالِفْ	عَارِفُ	الطويل	لقيط بن زرارة	٨١/٣

❁ ❁ ❁

فهرس الأمثال

❁ ❁ ❁

فهرس الأعلام

فهرس الشعراء

❁ ❁ ❁

فهرس القبائل والأنواع البشرية

❁ ❁ ❁

فهرس الأماكن والبلدان



فهرس الكلمات اللغوية الواردة في المحرِّر

(ج)

(ح)

(ز)

(س)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)



فهرس الكلمات اللغوية الوارد تفسيرها من المصنف

❁ ❁ ❁

فهرس الكتب الواردة



مراجع البحث والتحقيق

أولا - المخطوطات والرسائل العلمية

* ارتشاف الضَّرب، من لسان العرب:
لأبى حيان النحوي، مخطوط رقم ٢٦ نحو (دار الكتب المصرية)

* أسرار العربية:
لأبى البركات الأنباري، رسالة تحقيق: عبد المعطي جاب الله سالم - كلية اللغة (مكتبتى).

* إشارة التعيين، إلى تراجم النحاة واللغويين:
لأبى المحاسن عبد الباقي اليمنى، مخطوط (مصور) رقم ١١٩٥٩ - تاريخ (دار الكتب المصرية).

* أنباء الزمن في تاريخ اليمن:
ليحيي بن الحسين بن القاسم اليمني، مخطوط رقم ١٣٤٧ تاريخ (دار الكتب المصرية).

* الإيضاح العضدى، في علم العربية:
لأبى على الفارسي، مخطوط رقم ١١٢٠ نحو (دار الكتب المصرية).

* بغية المستفيد، في أخبار مدينة زبيد:
لأبى عبد الله، عبد الرحمن بن الدبيغ، مخطوط رقم ٦٠٧ - تاريخ تيمور (دار الكتب المصرية).

* تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن:
لأبى عبد الرحمن الحسين الأهدل، مخطوط رقم ٣١٢٤٤ تاريخ (دار الكتب)

* التذييل والتكميل، شرح التسهيل (الجزء السادس):
لأبى حيان النحوي، رسالة تحقيق د/ عبد الحميد الوكيل، كلية اللغة العربية (مكتبتى).

* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:
بدر الدين محمد الدماميني، مخطوط رقم ١٠٥٧ (مكتبة الأزهر)
* تنبيهات الأشموني:
رسالة، تحقيق ودراسة: أمين عبد الله سالم (كلية اللغة) (مكتبتي)
* تنوير الحالك على منهج السالك للأشموني:
لأحمد الإسقاطي الحنفي، مخطوط رقم ٦٣٠ (مكتبة الأزهر)
* توجيه اللمع في النحو، لابن جني:
لابن الخباز، رسالة تحقيق د / فايز دياب، (كلية اللغة) رقم ٣٦٩
* التوطئة في النحو:
لأبى على الشلوبين، مخطوط رقم ٦٦٨ نحو (دار الكتب المصرية)
* الجمل الهادية، شرح المقدمة المحسنية:
للطاهر بن بابشاذ، مخطوط رقم ٣٧٣ نحو(دارالكتب المصرية).
* السلوك في طبقات العلماء والملوك:
لأبى عبد الله يوسف الجَنَدى اليمنى، مخطوط رقم ٥٣٠٤ تاريخ (دار الكتب المصرية).
* شرح الأجرومية:
لشهاب الدين أحمد البجائي، مخطوط رقم ٢٤٨٤ - مجاميع ٠ (مكتبة الأزهر).
* شرح ابن الحاجب على كافيته:
رسالة د / جمال عبد العاطي مخيمر، كلية اللغة العربية (مكتبتي)
* شرح التسهيل لابن مالك:
لابن مالك، مخطوط رقم ١٠ نحو (دار الكتب المصرية)
* شرح الجُمل للزجاجي:
للطاهر بن بابشاذ، رسالة د / مصطفي إمام، كلية اللغة العربية (مكتبتي)
* شرح الجُمل للزجاجي:
للطاهر بن بابشاذ، مخطوط رقم ١٢٠١٨ هـ (دار الكتب المصرية)

* شرح الكافية الشافية لابن مالك:
لابن مالك، مخطوط رقم ٢٦٤ م (دار الكتب المصرية).
* شرح المقدمة المحسنية لابن بابشاذ = الجمل الهادية.
* شرح اللمع لابن جنى:
لأبى القاسم الموصلي، مخطوط رقم ٥٧٠ نحو (دار الكتب المصرية)
* العطايا السَّنِية والمواهب الهنية، في المناقب اليمنية:
للسلطان الأفضل العباس، مخطوط رقم ٤٨٦٦ تاريخ (دار الكتب المصرية)
* الغرة المخفية، شرح الدرة الألفية لابن معط:
لأبى العباس أحمد بن الخباز، مخطوط (مصور) رقم ١٢٢٣ نحو (دار الكتب المصرية).
* قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:
لأبى محمد عبد الله بامخرمة، مخطوط رقم ١٦٧ تاريخ (دار الكتب المصرية).
* المباحث الكاملية، في شرح الجزولية:
لأبي محمد اللورقي، مخطوط رقم ٢٦٦ نحو(دار الكتب المصرية)
* المذكر والمؤنث:
لأبى العباس المبرد، مخطوط رقم ٤٠١ لغة تيمور (دار الكتب المصرية)
* المسائل الخلافية:
لأبى البقاء العكبري، مخطوط رقم ٢٨ نحو ش (دار الكتب المصرية)
* نتائج الفكر:
لأبى القاسم السهيلي، رسالة د / محمد البنا (كلية اللغة العربية)
* نزهة العيون في تاريخ طوائف القرون:
للملك الأفضل العباس، مخطوط رقم ٤٩٦٤ تاريخ (دار الكتب المصرية)

❁ ❁ ❁

ثانيا - المطبوعات

* الإبدال:

تأليف أبي يوسف بن السكيت ت. د / حسين شرف، القاهرة، ط، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٨ م

* ابن كيسان النحوي، حياته، آثاره، أراؤه:

د / محمد ابراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ١٩٧٥ م

* أبو الأسود الدؤلي، ونشأة النحو العربي:

د / فتحى عبد الفتاح الدجنى، الكويت، وكالة المطبوعات ١٩٧٤ م

* أبو على الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات والنحو:

د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، نهضة مصر، ١٩٥٨ م

* إتحاف فضلاء البشر، في القراءات العشر:

تأليف أحمد الدمياطي البنا، القاهرة، المشهد الحسيني، ١٣٥٩ هـ.

* إتمام الدراية لقراء النّقاية:

للإمام جلال الدين السيوطي (هامش مفتاح العلوم للسكاكي).

* أخبار النحويين البصريين، لأبى سعيد السيرافي:

تحقيق الدكتورين / طه الزيني، ومحمد خفاجي، القاهرة، عيسي الحلبي (بدون تاريخ).

* أدب الكاتب لابن قتيبة:

تحقيق / ماكس جرونارت، ليدن ١٩٠٠ م

* أراجيز العرب: تأليف محمد توفيق البكري، الطبعة الأولى١٣١٣ هـ.

* أساس البلاغة:

لأبى القاسم الزمخشري، القاهرة، الشعب ١٩٦١مم

* أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات في اللغة العربية:

د / محمد عبد الله جبر، القاهرة، دار المعارف ١٩٨٠ م

* الأشباه والنظائر في النحو:
لجلال الدين السيوطى، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد، الكليات الأزهرية ١٩٧٥م.
* الاشتقاق: لأبى بكر بن دريد، القاهرة، السنَّة المحمدية، ١٩٥٨م.
* إصلاح الخلل الواقع في الجمل:
لابن السيد البطليوسي، تحقيق د / حمزة النشرتي، الرياض، دار المريخ ١٩٧٩ م
* إصلاح المنطق:
ليعقوب بن السكيت، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠ م
* الأصمعيات: لعبد الملك الأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩م.
* الأصوات اللغوية: د / إبراهيم أنيس، القاهرة، الانجلو ١٩٧٩م.
* الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط ١٩٥٤ - ١٩٥٩ - دار العلم - بيروت
* الأغاني: لأبى الفرج الأصفهاني، بيروت، دار صعب (عن الأميرية ١٩٠٠)
* الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب:
لأبى نصر الفارقي، تحقيق / سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠ م.
* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد البطليوسي، بيروت، دار الجيل ١٩٧٣م.
* أمالى الزجاجى (الصغري):
لأبى القاسم، تحقيق الأمين الشنقيطي، القاهرة، المحمودية، ١٩٣٥م
* أمالي السهيلي، في النحو واللغة والحديث والفقه:
لأبى القاسم السهيلي تحقيق د / محمد البنا، القاهرة، دار الاعتصام ١٩٧٥
* الأمالي الشجرية: لأبى السعادات هبة الله بن الشجري، بيروت، دار المعرفة (بدون تاريخ).
* أمالي المرتضي = غرر الفوائد، ودرر القلائد.

لعلى بن الحسين العلوي المرتضي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، عيسي الحلبي ١٩٥٤م.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:
لجمال الدين بن هشام، تعليق محمد عبد العزيز النجار، القاهرة، الفجالة (بدون تاريخ).

* الانتصاف من الإنصاف: لمحمد محيي الدين عبد المجيد (هامش الآتي)

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:
لأبى البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد، بيروت، دار الفكر (بدون تاريخ).

* الإيضاح في علل النحو: لأبى القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العربية، ١٩٥٩م.

* الأيوبيون في اليمن: د / محمد عبد العال أحمد، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م

* البحر المحيط: لأبى حيان النحوي، بيروت، دار الفكر ١٩٧٨ م (مصور عن طبعة السلطان عبد الحميد).

* بدائع الفوائد: لابن قيم الجوزية، بيروت، دار الفكر، (بدون تاريخ).

* البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين الزركشي، القاهرة، عيسى الحلبي ١٩٧٢م.

* بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس: لأحمد بن يحيي الضبِّى، مدريد ١٨٨٤ م

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:
لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، عيسي الحلبي، ١٩٦٤م.

* بنو رسول وبنو طاهر، وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما:
دكتور / محمد عبد العال أحمد، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م

* البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تحقيق / طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٠ م

* البيان والتبيين: لأبى عثمان الجاحظ:
تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر (بدون تاريخ).
* تاج العروس: لمحمد مرتضي الزبيدى، القاهرة، ١٣٠٦ هـ.
* تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان:
تعريب د / عبد الحليم النجار وآخرين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧م
* تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان: (الجزء الثاني من الأصل غير المترجم).
* تاريخ آداب اللغة العربية: لجورجي زيدان، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧٨
* التبيان في إعراب القرآن: لأبى البقاء العكبري:
تحقيق / على محمد البجاوي، القاهرة، عيسي الحلبي ١٩٧٦م
* تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب:
لعبد المتعال الصعيدي، القاهرة، المطبعة النموذجية (بدون تاريخ)
* تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد: لجمال الدين بن مالك:
تحقيق د / محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م
* تسهيل نيل الأماني، في شرح عوامل الجرجاني: لأحمد بن زين الدين القطاني القاهرة، عيسي الحلبي، (بدون تاريخ).
* تطور الدرس النحوي: د / حسن عون، القاهرة، مطبعة الجبلاوي ١٩٧٠م
* تفسير القرآن العظيم: للحافظ بن كثير:
تحقيق د / محمد البنا، وزميليه، القاهرة، الشعب(بدون تاريخ).
* التفسير الكبير = مفاتيح الغيب: لفخر الدين الرازي، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨م.
* تفسير النسفي: لأبى بركات محمود النسفي، القاهرة، عيسي الحلبي(بدون تاريخ).
* التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة والمصنفات:
لعلى بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٧ م.
* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للحسن بن قاسم المرادي تحقيق د / عبد الرحمن سليمان، القاهرة، المحمدية، ١٩٧٦-١٩٧٨ م

* جامع البيان عن تأويل القرآن = تفسير الطبري: لأبى جعفر الطبري:
تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.
* الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: لجلال الدين السيوطى، بيروت دار الكتب العلمية (بدون تاريخ).
* الجامع الصغير في النحو: لجمال الدين بن هشام، تحقيق د / أحمد الهرميل القاهرة، الخانجي ١٩٨٠م.
* الجمل: لأبى القاسم الزجاجي، تحقيق: ابن أبى شنب، الجزائر، كربونول، ١٩٢٦ م.
* جمهرة أنساب العرب: لأبى الخطاب القرشي، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٨ م
* جواهر الأدب: في أدبيات وإنشاء لغة العرب: للسيد أحمد الهاشمي، بيروت مؤسسة المعارف (بدون تاريخ).
* حاشية أبى النجا على شرح الأجرومية للأزهري:
لمحمد أبى النجا، القاهرة، مطبعة السعادة (بدون تاريخ).
* حاشية الأمير على المغنى لابن هشام:
لمحمد الأمير، القاهرة، عيسي الحلبي (بدون تاريخ).
* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية:
لمحمد الخضري، القاهرة، عيسي الحلبي (بدون تاريخ).
* حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية: لمحمد على الصبان: القاهرة، عيسي الحبي (بدون تاريخ).
* حاشية يس على تصريح الأزهري، ليس بن زين الدين العليمي، القاهرة (بدون تاريخ).
* الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه:
تحقيق د / عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق ١٩٧٧م.
* الحُلَل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسي:
تحقيق د / مصطفى إمام، القاهرة، الدار المصرية للطباعة ١٩٧٩م.

* الحيوان: لأبى عمرو عثمان الجاحظ، تحقيق / فوزى عطوى، بيروت، دار الغد، ١٩٦٨ م

* خزانة الأدب ولُبّ لباب العرب، لعبد القادر البغدادي
بيروت، دار صادر (مصور عن الأميرية، ١٢٩٩)

* خزانة الأدب: ولب لباب العرب: لعبد القادر البغدادي
تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف وغيرها (١٩٧٧م)

* الخصائص: في النحو والعربية، لأبى الفتح بن جني:
تحقيق د / محمد على النجار، بيروت، دار الهدي (الطبعةالثانية).

* دراسات في علم اللغة، د / كمال بشر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م

* الدرة الألفية في علم العربية: لابن معط الزواوي، ليبزج ١٩١٢م

* درة الغواص في أوهام الخواص: لأبى القاسم الحريري:
تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٥م.

* الدر اللقيط من البحر المحيط: لتاج الدين الحنفي، تلميذ أبى حيان (هامش البحر المحيط).

* الدرر اللوامع على همع الهوامع: لأحمد الشنقيطي، بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٣م.

* ديوان أبى الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بغداد، مطبعة المعارف ١٩٦٤م.

* ديوان أبى العتاهية، بيروت، دار صادر ١٩٦٤م.

* ديوان أبى نواس، القاهرة، (طبع حجر) ١٢٧٧م.

* ديوان الأدب: لأبى اسحاق الفارابي:
تحقيق د / أحمد مختار عمر، القاهرة، الأمانة والهيئة، ١٩٧٤م

* ديوان الأعشي ميمون، بيروت، دار صادر، ١٩٦٦ م

* ديوان جران العود (رواية السُّكَّرى) القاهرة، دار الكتب، ١٩٣١م

* ديوان جرير (بشرح محمد بن حبيب)

تحقيق د / نعمان طه أمين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.

* ديوان حاتم الطائي، بيروت، دار صادر ١٩٦٣م.
* ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د / سيد حنفي حسنين، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٤ م.
* ديوان الحطيئة، بيروت، دار صادر ١٩٨١م.
* ديوان الخِرنق بنت هفّان، تحقيق د / حسين نصار، دار الكتب ١٩٦٩ م
* ديوان ذى الرمة، تصحيح وتحقيق كارليل هنرى هيس مكارتني، كمبردج ١٩١٩م.
* ديوان رؤبة بن العجاج: (مجموع أشعار العرب).

جمع وتحقيق: وليم بِنْ الوُرد البروسي، ليبزج، ١٩٠٣م.

* ديوان زهير (بشرح ثعلب) القاهرة، دار الكتب، ١٩٦٤ م
* ديوان سحيم، عبد بنى الحسحاس:

تحقيق: عبد العزيز الميمنى الراجكوتي، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٥م.

* ديوان الشماخ: تحقيق د / صلاح الهاذي، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٧م
* ديوان طرفة بن العبد: بيروت، دار صادر، (بدون تاريخ)
* ديوان العجاج: مجموع أشعار العرب، ليبزج ١٩٠٣م.
* ديوان عمر بن أبى ربيعة، بيروت، دار صادر (بدون تاريخ).
* ديوان عنترة، تحقيق: فوزى عطوى، بيروت، دار صعب، ١٩٨٠م
* ديوان الفرزدق - بيروت، دار صادر (بدون تاريخ).
* ديوان القطامي: تحقيق ج. بارث، ليدن، بيرل، ١٩٠٢م.
* ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق د / ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر ١٩٦٢م.
* ديوان كثير عزة، شرح وجمع د / إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.
* ديوان كعب بن زهير (بشرح السكّرى) القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٥م.
* ديوان لبيد بن ربيعة، بيروت، دار صادر، (بدون تاريخ).
* ديوان امرئ القيس (شرح) بيروت، دار صادر (بدون تاريخ).
* ديوان مسكين الدارمي:

تحقيق: عبد الله الجبوري، وخليل العطية، بغداد، دار البصري، ١٩٧٠

* ديوان المفضليات:
للمفضل الضبي، تحقيق: كارلوس يعقوب ليل، بيروت، الآباء اليسوعيين ١٩٣٠م.

* ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٧م.

* ديوان الهذليين: مجموعات لشعراء الهذليين، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٥م.

* الرد على النحاة: لابن مضاء الأندلسي، تحقيق: د / محمد ابراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ١٩٧٩م.

* رسالة ابن الخشاب في نقد الحريري، وردَ ابن بَرّى عليه:
(ملحق بشرح المقامات، للحريري)

* رواية اللغة: د / عبد الحميد الشلقاني، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.

* الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية، لابن هشام:
لأبى القاسم السهيلي، تحقيق / طه سعد طه، القاهرة، الكليات الأزهرية، ١٩٧٢م.

* زهر الآداب وثمرة الألباب:
لأبى إسحاق الحصري، شرح د / زكى مبارك، بيروت، دار الجيل ١٩٧٢م

* سبل السلام (شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام) لابن حجر:
لمحمد بن إسماعيل الصغاني، القاهرة، الحلبي (بدون تاريخ).

* سر صناعة الإعراب: لأبى الفتح بن جني:
تحقيق: إبراهيم مصطفي وزملائه، القاهرة، الحلبي، ١٩٥٤م

* سنن أَبى داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار أحياء السنة (بدون تاريخ).

* سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، عيسي الحلبي، ١٩٥٢م.

* سيبويه إمام النحاة: د / على النجدى ناصف، القاهرة، العثمانية ١٩٧٧م
* السيرة النبوية: لابن هشام عبد الملك المعافري:
تحقيق د/ أحمد حجازي السقا، القاهرة، دار التراث، ١٩٧٩م.
* شذرات الذهب في أخبار من ذهب للعماد الحنبلي - المقدسي، ١٣٥٠ هـ
* شرح أبيات سيبويه: ليوسف بن أبى سعيد السيرافي، تحقيق د / محمد الريح، القاهرة، دار الفكر ١٩٧٤م.
* شرح أشعار الهزليين (سنعة السكري): تحقيق / عبد الستار فراج، القاهرة، المدنى، ١٣٨١م.
* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: منهج السالك على ألفية ابن مالك.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين بن عقيل، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٨م.
* شرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهرى، القاهرة، عيسي الحلبي، (بدون تاريخ).
* شرح التفتازاني على تصريف العِزّى للزنجاني:
لسعد الدين التفتازاني، القاهرة، عيسي الحلبي (بدون تاريخ)
* شرح ديوان الأخطل التغلبي، تحقيق: إيليا سليم الحاوي، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٨م.
* شرح ديوان جرير: جمع محمد الصاوي، القاهرة، مطبعة الصاوي ١٩٣٠
* شرح ديوان الحماسة لأبى تمام: للخطيب التبريزي: بيروت، عالم الكتب (عن الأميرية ١٢٩٦).
* شرح ديوان الحماسة لأبى تمام: للخطيب التبريزي تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٤٠م.
شرح ديوان المتنبي: وضع عبد الرحمن البرقوقي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٠ م.
* شرح شذور الذهب لابن هشام:

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، السعادة، ١٩٥٧م

* شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الاستراباذى:

تحقيق: محمد محيي الدين وزميليه، بيروت، الكتب العلمية ١٩٧٥م.

* شرح شافية ابن الحاجب: لعبد الله الحسين نُقره كار، القاهرة، عيسي الحلبي (بدون تاريخ).

* شرح شافية ابن الحاجب: لعصام الدين الإسفراييني، القاهرة (هامش السابق).

* شرح شواهد الشافية: لعبد القادر البغدادي:

تحقيق: محمد محيي الدين وزميليه - بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٧٥م

* شرح شواهد الكشاف: لمحب الدين أفندي، طهران، آفتاب (ملحق بالكشاف).

* شرح شواهد المغني لابن هشام: لجلال الدين السيوطي، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٦٦م.

* شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ: لابن مالك:

تحقيق د / عبد المنعم هريدي، القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٥م.

* شرح القصائد السبع الطوال، لأبى بكر الأنباري:

تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف ١٩٨٠م.

* شرح كافية ابن الحاجب: لرضي الدين الاستراباذى، لبنان، بيروت (مصور عن التركية، ١٣١٠ هـ).

* شرح لامية الأفعال لابن مالك: لبدر الدين محمد بن مالك (الابن) القاهرة، مصطفي الحلبي ١٩٤٨م.

* شرح المفصل للزمخشري: لموفق الدين بن يعيش، بيروت، عالم الكتب، (بدون تاريخ).

* شرح مقامات الحريري: لابن القاسم الحريري، بيروت، المكتبة الشعبية، ١٣٢٦هـ.

* شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨م.

* الشعر والشعراء: لأبى محمد عبد الله بن قتيبة، القاهرة، دار التراث، ١٩٧٧م.
* شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك:
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، لجنة البيان العربي، ١٩٥٧م.
* الصاحبي: لأحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، عيسي الحلبي، ١٩٧٧م.
* الصحاح: (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل الجوهري.
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم، ١٩٧٩م.
* صحيح البخاري، القاهرة، الشعب، ١٩٦٨م.
* صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، النهضة الإسلامية ١٣٤٩م.
* ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس ١٩٨٠م.
* الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناشر:
لمحمود شكرى الألوسي، بغداد، المكتبة العربية، ١٩٢٢م.
* طبقات الخواص، أهل الصدق والإخلاص:
لأبى العباس أحمد الشرجي اليمني، القاهرة، الميمنية، ١٣٠٦هـ.
* طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب:
للأشرف عمر الرسولي، تحقيق سترستين، دمشق، المجمع العلمي ١٩٤٩
* العِقد الفريد: لأحمد بن عبد ربه، القاهرة، المطبعة الأزهرية، ١٣٢١هـ
* العِقد الفريد: لأحمد بن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وزميليه، القاهرة، لجنة التأليف ١٩٦٥م.
* العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية:
لعلى بن الحسن الخزرجي، تحقيق: محمد بسيوني عسل، القاهرة، الهلال ١٣٢٩م.
* العمدة في مجالس الشعر وآدابه ونقده:
لابن رشيق القيراوني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل ١٩٧٢م.

* غاية الأماني في أخبار القطر اليماني:
ليحيي بن الحسين، تحقيق: د / سعيد عاشور، القاهرة، دار الكتاب العربي ١٩٦٨م.

* غاية المرام في علم الكلام: لسيف الدين الآمدي:
تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، القاهرة، المجلس الأعلي للشئون الاسلامية ١٩٧١م.

* الفاخر: للمفضَّل بن سلمة:
تحقيق: عبد العليم الطحاوي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤م.

* فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: لأبى عبيد البكري:
تحقيق: الدكتورين: إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين، بيروت، الأمانة ١٩٨١م.

* الفصول الخمسون: ليحيي بن معط، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة، عيسي الحلبي ١٩٧٧م.

* الفقه على المذاهب الأربعة: لجنة من وزارة الأوقاف، مطبعة وزارة الأوقاف - ١٩٧٦م.

* فقه اللغة، وأسرار العربية:
لأبى منصور عبد الملك الثعالبي، بيروت، مكتبةالحياة، ١٣٨٨هـ.

* الفهرست: لابن النديم - بيروت، دار المعرفة (بدون تاريخ)

* في علم اللغة التاريخي، دراسة تطبيقية على عربية القرون الوسطي: د / البدراوي زهران، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩م.

* الكامل في اللغة والأدب: لأبى العباس المبرد، بيروت، المعارف، (بدون تاريخ).

* كتاب سيبويه - القاهرة، بولاق، ١٣١٦ هـ.

* كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

* كتاب العين: للخليل بن أحمد، تحقيق د / عبد الله درويش، بغداد، العاني ١٩٦٧م.

* الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل:
لأبى القاسم الزمخشري، طهران، آفتات، ١٩٦٨م.
* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة، استامبول ١٩٤٣م
* كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق:
لعبد الرؤوف المناوي (هامش: الجامع الصغير للسيوطي).
* لسان العرب لابن منظور، تحقيق: عبد الله الكبير وزميليه، القاهرة، دار المعارف (١٩٨٠ - ١٩٨١).
* اللغة بين المعيارية والوصفية: د / تمام حسان، القاهرة، الرسالة (بدون تاريخ).
* اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.
* لهجات العرب: لأحمد تيمور باشا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٣م
* ليس في كلام العرب: للحسين بن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار بيروت، دار العلم ١٩٧٩م.
* ماينصرف وما لا ينصرف: لأبى إسحاق الزجاج، تحقيق هدى قراعة، القاهرة، المجلس الأعلي، ١٩٧١م.
* مجالس ثعلب: لأبى العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.
* مجمع الأمثال، لأبى الفضل الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، عيسي الحلبي، ١٩٧٩م.
* محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء:
للراغب الأصبهاني، اختصار: إبراهيم زيدان، بيروت، دار الآثار (بدون تاريخ).
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: لأبى الفتح بن جنى:
تحقيق: على النجدى ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلي، ١٩٦٩ م.
* مختار الصحاح: لأبى بكر الرازي، ترتيب محمود خاطر بك، القاهرة، الأميرية، ١٩٢٦م.

* مختصر المعاني = شرح السعد: لسعد الدين التفتازاني.:
تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، صبيح (بدون تاريخ).
* المخصص: لابن سيدة، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨م.
* المدارس النحوية: د / شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢ م
* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:
د / مهدى المخزومي، القاهرة، الحلبي، ١٩٥٨م.
* المذكر والمؤنث: لأبى زكريا الفراء، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، دار التراث ١٩٧٥م.
* المرتجل في شرح الجمل للجرجاني:
لابن الخشاب، تحقيق: على حيدر، دمشق، دار الحكمة، ١٩٧٢م.
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها:
لجلال السيوطي، تحقيق على البجاوي وزميليه، القاهرة، عيسي الحلبي (بدون تاريخ).
المستقصَى في أمثال العرب، دار صادر، المكتب الاسلامي (بدون تاريخ)
* مصادر الفكر العربي الإسلامية في اليمن:
لعبد الله محمد الحبشي، صنعاء، مركز الدراسات اليمنية (بدون تاريخ)
* المصباح المنير: لأحمد الفيومي، تحقيق د / عبد العظيم الشناوي، القاهرة دار المعارف، ١٩٧٧م.
* معاني الحروف: لأبى الحسن الرماني، تحقيق د / عبد الفتاح شلبي، القاهرة، نهضة مصر، ١٩٧٣م.
* معاني القرآن: لأبى زكريا الفراء:
تحقيق د / محمد على النجار، وزميليه، القاهرة، الهيئة العامة ١٩٧٣، ١٩٨٠.
* معانى القرآن وإعرابه:
لأبى اسحاق الزجاج، تحقيق: د / عبد الجليل شلبي، بيروت، المكتبة المصرية، ١٩٧٤م.

* معجم الأدباء: لياقوت الحموي، ١٩٨٠ م

* معجم البلدان: لياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ١٩٧٧م

* معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، دمشق، الترقي، ١٩٥٧م

* المعلقات العشر، دراسة ونصوص: تحقيق فوزى عطوي، بيروت، دار صعب، ١٩٦٩م.

* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين بن هشام، القاهرة، عيسي الحلبي (بدون تاريخ).

* مفاتيح الغيب = التفسيرالكبير.

* مفتاح العلوم: لأبى يعقوب السكاكي، بيروت، دار الكتب العلمية (مصور عن نسخة التقدم ١٣٤٨هـ).

* المفصل في علم العربية: لأبى القاسم الزمخشري، بيروت، دار الجيل (بدون تاريخ).

* المفضل في شرح أبيات المفصل، لمحمد بدر الدين النعساني (ذيل السابق)

* المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: لمحمود العيني (هامش خزانة الأدب ولب لباب العرب)،

* المقتضب: لآبى العباس المبرد، تحقيق د / محمد عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلي ١٣٩٩ هـ.

* المقرب: لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد العاني ١٩٧٣م.

* المقصور والممدود: لأبى العباس بن ولاد، تصحيح السيد النعساني، القاهرة، الخانجي ١٩٠٨م.

* المنجد في اللغة والأعلام: لمجموعة متخصصة، بيروت، دار المشرق (الطبعة ٢١) ١٩٧٣م.

* المنصف = شرح تصريف المازني لابن جنى:

تحقيق: إبراهيم مصطفي، وعبد الله أمين، القاهرة، عيسي الحلبي ١٩٥٤ م

* المنقوص والممدود: لأبى زكريا الفراء:
تحقيق: عبد العزيز الميمنى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧م.
* منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية:
لعبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت، مؤسة الأعلى، ١٩٧٥م.
* منهج السالك إلى ألفية ابن مالك:
لأبى الحسن الأشموني، القاهرة، عيسي الحلبي (بدون تاريخ)
* الموسوعة الثقافية:
لمجموعة متخصصة، إشراف د / حسين سعيد، القاهرة، فرانكلين، ١٩٧٢ م.
* النحو الوافي: عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨م
* نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: لمحمد الطنطاوي، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٣ م
* النشر في القراءات العشر: لأبى الخير محمد بن الجزري، بيروت، دار الفكر (بدون تاريخ).
* النهار المادّ لأبى حيان النحوي (هامش البحر المحيط)
* النوادر في اللغة: لأبى زيد الأنصاري، تحقيق د / محمد عبد القادر أحمد، بيروت، دار الشروق، ١٩٨١م.
* نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار:
لمحمد بن على الشوكاني، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م.
* همع الهوامع: للسيوطي، بيروت، دار المعرفة، (بدون تاريخ).
* هدية العارفين أسماء المؤلفين، وآثار المصنفين:
لإسماعيل باشا البغدادي - استامبول - ١٩٥١ - ١٩٥٢ م
* الوساطة بين المتنبي وخصومه:
للقاضي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل والبجاوي، الحلبي، ١٩٦٦م.
* وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان:
لابن خلكان، تحقيق د / احسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٧٨سم.

❁ ❁ ❁